كتاب العلل

تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم
محمد بن إدريس الحنظلي الرازي
(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د/ سعد بن عبد الله الحميد
و
د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

كتاب العلل
تأليف
عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي
تحقيق
فريق من الباحثين
بإشراف وعناية
د/ سعد بن عبد الله الحميد
و
د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

كتاب العلل

تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم

محمد بن إدريس الحنظلي الرازي

(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د/ سعد بن عبد الله الحميد

و

د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

المجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب العلل

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن محمد

كتاب العلل./ عبدالرحمن محمد ابن أبي حاتم؛ خالد بن عبدالرحمن الجريسي.- الرياض، ١٤٢٦هـ

٦٥٦ ص، ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٠ - ٣٨٨ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ١)

١- الحديث - علل أ- الجريسي، خالد بن عبدالرحمن (محقق)

ب- العنوان

ديوي ٢٣١,٣ ١٤٢٦/٦١٧

رقم الإيداع : ١٤٢٦/٦١٧

ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٠ - ٣٨٨ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ١)

الطبعة الأولى

محرم ١٤٢٧هـ

(شباط) فبراير ٢٠٠٦م

فِهْرِسُ الْمُقَدِّمَةِ

الموضـــوع رقم الصفحة



فِهْرِسُ الْمُجَلَّدِ الْأَوَّلِ



مطابع الحميضي ت 4581000 ف 4592217 الرياض

فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ



فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ



فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ



فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضـوع رقم الصفحة



فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ

الموضـــوع رقم الصفحة



١٨ - فِهْرِسُ الفَهَارِسِ

الفهرس	رقم الصفحة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١].

والحمدُ لله الذي لا يُؤَدَّى شُكْرُ نِعْمة من نِعَمه إلا بنعمةٍ منه تُوجِبُ على مؤدِّي ماضي نِعَمِهِ بأدائها: نعمةً حادثةً يجبُ عليه شكرُهُ بها!

ولا يَبْلُغُ الواصفون كُنْهَ عظمته. الذي هو كما وَصَفَ نفسَهُ، وفوق ما يصفه به خلقُهُ.

نَحْمَدُهُ سبحانه حمدًا كما ينبغي لِكَرَمِ وجهه وعِزِّ جلاله، ونستعينُهُ استعانةَ مَنْ لا حولَ له ولا قوةَ إلا به، ونستهديه بهداه الذي لا يَضِلُّ مَنْ أنعَمَ به عليه، ونستغفرُهُ لِمَا أَزْلَفْنَا وأَخَّرْنَا استغفارَ مَنْ يُقِرُّ بعبوديته، ويعلمُ أنه لا يغفر ذنبَهُ ولا يُنَجِّيهِ منه إلا هو.

ونَشْهَدُ أنْ لا إله إلا اللهُ وحده لا شريكَ له، وأنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسوله، بعثَهُ اللهُ على حينِ فَتْرةٍ من الرسلِ، فكان خِيرَتَهُ المصطفَىٰ لوحيه، المنتَخَبَ لرسالته، المُفَضَّلَ على جميع خلقِه: بفتحِ رحمتِهِ وختمِ نبوتِهِ، وأعمِّ ما أُرْسِلَ به مُرْسَلٌ قبله، المرفوعَ ذِكْرُهُ مع ذِكْرِهِ في الأُولى، والشافعَ المشفَّعَ في الأخرى، أفضلَ خلقِهِ نَفْسًا، وأجمعَهُمْ لكلِّ خُلُقٍ رَضِيَهُ في دينٍ ودنيا، وخيرَهم نسبًا ودارًا.

فصلَّى الله على نبيِّنا كلَّما ذكره الذاكرون، وغفَلَ عن ذِكْره الغافلون، وصلَّى عليه في الأوَّلين والآخِرين، أفضلَ وأكثَرَ وأزكى ما صلَّى على أحدٍ مِنْ خَلْقِه، وزكَّانا - وإياكم - بالصلاةِ عليه أفضلَ ما زكَّى أحدًا من أمته بصلاتِهِ عليه، وجزاه اللهُ عنا أفضَلَ ما جزى مُرْسَلاً عَمَّنْ أُرْسِلَ إليه، فلم تُمْسِ بنا نعمةٌ ظهرَتْ ولا بطنَتْ، نلنا بها حَظًّا في دينٍ ودنيا، أو دُفِعَ بها عنا مكروهٌ فيهما أو في واحدٍ منهما - إلا ومحمَّدٌ صلى الله عليه سَبَبُهَا، القائدُ إلى خَيْرِها، والهادي إلى رُشْدِها[١].

أما بعد:

فإنَّ عِلْمَ عِلَلِ الحديثِ مِنْ أَجَلِّ العلوم[٢] التي لم تَتَهَيَّأْ معرفتُهَا إلا لنَزْرٍ يَسِيرٍ مِنْ أهلِ العلمِ؛ وقد صُنِّفَتْ فيه مصنَّفاتٌ عديدةٌ[٣]، من أَهَمِّهَا "كِتَابُ الْعِلَلِ" لأبي محمَّدٍ عبدِالرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ الرازيِّ (ت٣٢٧هـ)، الذي جَمَعَ فيه كلامَ أبيه وأبي زُرْعَةَ في تعليلِ الأحاديثِ، معَ زيادةِ كلامِ بعضِ الأئمَّةِ الآخَرينَ - على قِلَّتِهِ - وربَّما أَدْلَى هو بِدَلْوِهِ في الكلامِ في هذه العِلَلِ أحيانًا.

وقد طُبِعَ هذا الكتابُ أَوَّلَ مَرَّةٍ سنةَ (١٣٤٣هـ) بتحقيقِ الأستاذِ مُحِبِّ الدِّينِ الخَطِيبِ رحمه الله؛ في المطبعةِ السَّلَفِيَّةِ التي كان أنشأَهَا،

---

(١) من مقدمة الإمام الشافعي لكتاب "الرسالة" بتصرف.
(٢) انظر مبحث "أهمية علم علل الحديث" الآتي (ص١١).
(٣) انظر مبحث "المصنفات في علل الحديث" الآتي (ص٣١).

مُعْتَمِدًا في تحقيقِه على نُسْخَتَيْنِ، لكنَّ إحداهما منقولةٌ عن الأخرى كما سيأتي بيانُهُ[1]، وفيهما أسقاطٌ وتصحيفاتٌ، لكنَّهُ وَفَّى بإثباتِ النَّصِّ على حَسَبِ استطاعتِهِ.

ثم عَمَدَ الأخُ نَشْأَتُ بنُ كمالٍ الْمِصْرِيُّ، فحَقَّقَ الكتابَ اعتمادًا على النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ الأخرى، وطُبِعَ الكتابُ بتحقيقِهِ في (٤) مجلَّداتٍ، غيرَ أنَّه وقَعَ في أخطاءٍ نَبَّهَ عليها الأخُ محمَّدُ بنُ صالحٍ الدباسِيُّ الذي قام بتحقيقِ الكتابِ وإخراجِهِ في (٣) مجلَّدات، على وجهٍ أَفْضَلَ مِنْ سابقَيْهِ؛ فجزى اللهُ الجميعَ خيرَ الجزاءِ.

وقد مَنَّ اللهُ تعالى عَلَيْنَا بالفَرَاغِ مِنْ تحقيقِ هذا الكتابِ، الذي ابتدأْنَا العمَلَ فيه قبل أكثَرَ من خمس سنين، وما كنا نتوقَّع أننا سنلاقي ما لاقيناه من عَنَتٍ ومَشَقَّةٍ في إخراجه على وجهٍ نرجو أن يكونَ الأقرَبَ إلى الصوابِ إنْ شاء الله تعالى.

وكانت الرغبةُ في أولِ الأَمْرِ متجهةً إلى إخراجِهِ اعتمادًا على نسخةِ مكتبة أحمد الثالث وحدها؛ دون تخريجٍ أو تعليقٍ إلا على ما لابُدَّ منه، لكنْ واجهَنَا كثيرٌ من الإشكالاتِ التي تَطَلَّبَتِ الرجوعَ إلى نُسَخٍ أخرى، فجمعنا ما وَقَفْنَا عليه منها، ومع هذا كلِّه لم يَزَلْ في الكتابِ مواضعُ أخرى مُشْكِلَةٌ، فرأينا ضرورةَ تقصِّي المراجعِ التي تأخذُ عن ابن أبي حاتم بطريق الرواية أو النقل، كما رأينا ضرورةَ

---

(١) (ص٣٢٣ وما بعدها) من هذه المقدمة.

تخريجِ الرواياتِ والطرقِ لإتمامِ العمل، فساعَدَنَا هذان الأمران كثيرًا على إزالةِ كثيرٍ من تلك الإشكالاتِ كما سيأتي تفصيلُهُ في خُطَّةِ العملِ إن شاء الله.

وقد قدَّمنا للكتاب بمقدمةٍ تناولنا فيها ما يلي:

١ - أهميَّة عِلْمِ عِلَلِ الحديث، والمصنَّفات فيه، وتعريف العِلَّة في اللغة والاصطلاح، وذِكْر أسباب العلة. وكنا نرغب في ذكر قرائن الترجيح والتعليل وأجناس العلة، لكن رأينا الاكتفاء برسالة أخينا الدكتور عادل الزُّرَقي في «قرائن العلة»[1]، وبما ذكره أبو عبدالله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١١٣-١١٨) عن أجناس العلَّة، ولخَّصه وهذَّبه السُّيُوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٤٢٢-٤٢٧). وبلَغَنَا أن الأخ أبا سفيان مصطفى باحوا جَمَع ذلك وزاد عليه في بحث بعنوان "العِلة وأجناسها عند المحدِّثين" لم يُطْبَعْ بعدُ؛ أجزل الله الأجر والثواب للجميع.

٢ - دراسة مُطَوَّلة للمُصَنِّف عبدالرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣ - ترجمة موجزة لأبي حاتم، وأبي زرعة، رحمة الله عليهما.

٤ - التعريف بـ"كتاب العِلَلِ" لابن أبي حاتم، وفيه:

أ) تمهيدٌ يتضمَّنُ أَهَمِّيَّةَ الكتابِ، وبَعْضَ مميِّزاتِهِ، ومَنْهَجَ مصنِّفِهِ فيه.

---

(١) وهو بحث بعنوان "قواعد العلل، وقرائن الترجيح"، طبع بدار المحدِّث، سنة ١٤٢٥هـ، الرياض - السعودية.

ب) رواياتُ الكتاب.

ج) ترجمة لرواة الكتاب.

د) وصف النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ المعتمدة.

هـ) تحقيق اسمِ الكتابِ، وصِحَّةِ نِسْبَتِهِ إلى مصنِّفِهِ.

و) خُطَّة العَمَلِ ومنهجنا في تحقيق الكتاب، مع بعضِ التنبيهات.

ز) نماذج من النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ للكتاب.

وها هو الكتابُ بين يدَيْكَ - أخي القارئ الكريم - لك غُنْمُهُ، وعلينا غُرْمُهُ، ولا نستطيعُ أنْ نَصِفَ لك ما بُذِلَ فيه من جُهْد، نسألُ اللهَ تعالى ألَّا يَحْرِمنا أَجْرَهُ، وحسبنا أنَّا بَذَلْنا وُسْعَنا ولا نَدَّعي الكمال، فإنْ أصبنا فَمِنَ الله، وإنْ أخطأنا فَمِنْ أنفسنا ومِنَ الشيطان، مع دعائنا لِمَنْ أتحفَنا بشيءٍ من الملحوظاتِ حتى نَتَلَافاها ونَتَدارَكَها في طبعةٍ لاحقة إنْ شاء الله.

ولا يفوتنا في الختامِ أنْ نَتقدَّمَ بالشُّكْرِ الجزيلِ لفضيلة **الدكتور الشيخ محمد بن تُرْكي التُّرْكي** الذي أَتْحَفنا ببعضِ النسخ الخطية لهذا الكتاب.

والشُّكْرُ موصولٌ للمحرِّك الإداري للعمل **الشيخ أبي أسامة محمد ابن سالم بن علي بن جابر**؛ على بَذْلِ وُسْعِهِ وطاقتِهِ، وحُنْكتِهِ في الإدارة على وجه ظهرت ثماره بحمد الله.

كما نشكُرُ فَرِيقَ التحقيقِ في هذا الكتابِ الذين لولا تيسيرُ الله سبحانه، ثم تضافُرُ جهودهم؛ لَمَا أمكَنَ إنجازُ هذا العمل الضخم، مع هذه الصعوبات، وهم الإخوة الأساتذة :

١) د. حيدر بن عيدروس علي أحمد.

٢) عيسى بن كُوكُوني صُـوك.

٣) عبدالعزيز بن عبدالله الضاحي.

٤) حسني بن أحمد بن حَسَانين الجُهَني.

٥) حسام بن محمد القَطَّان.

٦) علي بن أحمد بن عبدالباقي الخُولي.

٧) أيمن بن أحمد ذو الغِنى.

٨) محمد بن خالد الـوَبَارنه.

٩) محمد بن رجب بن محمد الخُولي.

كما نَشْكُرُ كلًّا من مُنَضِّد الكتاب الأستاذ يسري بن حسين محمد سعد، وفريق المقابلة: الأستاذ إبراهيم بن عبدالجليل رضوان، والأستاذ حسان بن عبدالكريم العثمان.

وآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ

د/ سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز الحميّد و د/ خالد بن عبدالرحمن بن علي الجريسي

أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ عِلَلِ الحَدِيثِ

لقد مَنَّ اللهُ على الأُمَّةِ المحمَّديةِ أنْ جعلها خيرَ الأمم، ودينَها خاتَمَ الأديانِ وأكملَهَا، ونبيَّها خاتَمَ الأنبياءِ وأفضلَهم. وتكفَّل اللهُ لهذه الأُمَّةِ بِحِفْظِ وَحْيِها من التحريف والتبديل؛ فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والذِّكْرُ هنا يَعُمُّ الكتابَ والسُّنَّة؛ لأنَّ السنَّةَ وحيٌ منزَّلٌ من الله سبحانه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]، وهي المبيِّنة للقرآن، وسمَّاها الله ذكرًا؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فلا يمكن العملُ بالقرآن بمَعْزِل عن السنة؛ كعدد الصَّلوات في اليوم والليلة، وعدد ركعات الصَّلاة، وصفة أدائها، وهكذا الزكاة، والحَجُّ، والصَّوم، وغير ذلك، وهذا الذي جَعَلَ مكحولًا رحمه الله يقول: القرآنُ أحوَجُ إلى السُّنَّة من السنَّة إلى القُرآن[١].

وقال يحيى بن أبي كثير: السُّنَّة قاضيةٌ على الكتاب، وليس الكتابُ بقاضٍ على السنَّة[٢].

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور - كما في "تفسير القرطبي" (١/ ٣٩) - والمروزي في "السنة" (١٠٤)، والخطيب في "الكفاية" (ص١٤)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٤). ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه ابن شاهين في "السنة" (٤٨)، والهروي في الموضع السابق.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور - كما في الموضع السابق من "تفسير القرطبي" - والدارمي في "سننه" (٥٨٧)، والخطيب في الموضع السابق (١/ ٣٩)، =

وقال الفَضْل بن زياد: سمعتُ أحمدَ بن حنبل وسُئل عن هذا الحديث الذي رُوي: أنَّ السُّنَّةَ قاضيةٌ على الكتاب؟ فقال: ما أجسُرُ على هذا أنْ أقولَهُ، ولكنَّ السنَّةَ تفسِّر الكتاب، وتعرِّفُ الكتابَ وتبيِّنه[(١)].

وقال حَسَّان بن عَطيَّة: كان جبريلُ ﷺ يَنْزِلُ على رسول الله ﷺ بالسُّنَّة كما ينزل عليه بالقرآن، يعلِّمه إياها كما يعلِّمه القرآن[(٢)].

وقال إسماعيل بن عُبَيدالله: ينبغي لنا أن نَحْفَظَ حديثَ رسول الله ﷺ كما نحفَظُ القرآنَ؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧][(٣)].

وهذا هو الذي فهمه الصحابيُّ الجليلُ عبدالله بن مسعود رضي الله عنه حين قال: «لَعَنَ اللهُ الواشِمَاتِ والمُسْتَوْشِمَاتِ، والنَّامِصَاتِ والمُتَنمِّصَاتِ، والمُتَفلِّجَاتِ للحُسْنِ، المُغيِّراتِ خَلْقَ اللهِ»، فبلغ ذلك امرأةً من بني أَسَدٍ يقال لها: أُمُّ يعقوب، وكانتْ تَقْرَأُ القرآنَ، فأتتْهُ فقالت: ما حديثٌ بلغني عنك؛ أنك لعنتَ الواشمات والمُسْتَوشمات،

= والمروزي في "السنة" (١٠٣)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١١). ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه ابن شاهين في "السنة" (٤٨)، والهروي في الموضع السابق.

(١) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص١٥)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٣)، وابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة" (١/ ٢٥٢).

(٢) أخرجه الدارمي (٥٨٨)، والمروزي في "السنة" (١٠٢)، والخطيب في "الكفاية" (ص١٢ و١٥)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٦).

(٣) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص١٢)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٧).

والمُتَنَمِّصات، والمُتَفلِّجات للحُسْن، المغيِّراتِ خَلْقَ الله ؟ فقال عبدالله: وما لي لا ألعَنُ مَنْ لَعَنَ رسولُ الله ﷺ، وهو في كتاب الله؟! فقالت المرأة: لقد قرأتُ ما بين لَوْحَي المصحفِ فما وجدتُّهُ، فقال: لئنْ كنتِ قرأتِيهِ لقد وجَدتِّيهِ[1]؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. فقالتِ المرأةُ: فإني أرى شيئًا مِنْ هذا على امرأتِكَ الآنَ، قال: اذهبي فانظُري، فدخلَتْ على امرأةِ عبدالله، فلم تَرَ شيئًا، فجاءتْ إليه فقالتْ: ما رأيتُ شيئًا، فقال: أَمَا لو كان ذلك لم نُجامِعْها[2].

وكما أنَّ اللهَ سبحانه ابتَلَى آدَمَ وذريَّتَهُ بالإهباطِ إلى الأرض، وبِمَكْرِ الشيطانِ وكَيْدِهِ لهم لِيَعْلَمَ مَنْ يُطِيعه ممَّن يَعْصيه، وهو القادر سبحانه على أن يجعلَهُمْ كلَّهم عاملين بطاعته؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السَّجدَة: ١٣]؛ فإنه كذلك ابتلى الأمَّةَ المحمَّديةَ بطريقةِ نقل السُّنَّة النبوية وروايتها، فمِنَ المعلوم أنَّ السُّنَّة لم

---

(١) كذا في الصحيحين، بإشباع كسرة تاء المخاطبة، وهي لغةٌ حكاها الخليل الفراهيدي. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤٣) من هذا الكتاب.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٨٨٦)، ومسلم (٢١٢٥). وقوله: « لم نجامعها » هذا لفظُ مسلم. واختلفت روايات البخاري، قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٨/ ٦٣١): « قوله: ما جامعتُهَا، يَحْتمل أن يكون المراد بالجماعِ: الوَطْءَ، أو الاجتماعَ، وهو أبلغ، ويؤيِّده قوله في رواية الكُشْمَيْهَني: ما جامَعَتْنَا، وللإسماعيلي: ما جامَعَتْني ». اهـ.

تُدَوَّنْ في عصر النبوَّة والخلفاءِ الراشدين كما دُوِّن القرآن؛ لأسبابٍ يطولُ ذِكْرُها[1]؛ من أهمِّها: طولُ الفترة التي يلزمُهُمْ فيها تدوينُ كُلِّ ما يَصْدُرُ عنه ﷺ مِنْ أقوالٍ، وأفعالٍ، وتقريرات، وهي ثلاثٌ وعشرون سنة، مع قِلَّةِ الكَتَبَة، ونُدْرَةِ أدواتِ الكتابة، على نحوٍ يَصْعُبُ معه - بل يستحيلُ - كتابةُ كُلِّ ما يَصْدُرُ عنه ﷺ طيلةَ هذه الفترة على أكتافِ الإبل، والألواح، وعُسُبِ النخل، والحجارةِ؛ فهذه هي الأدواتُ التي كانوا يَكْتُبون عليها، أما الجُلود فنادرةٌ، وأما الوَرَقُ فمعدومٌ.

وكما أنَّ الصِّراعَ بين الشيطان وبني آدم قائمٌ منذ أنْ أُهْبِطَ آدَمُ إلى الأرض، فالصِّراعُ كذلك موجودٌ بين علماء الحديث وأعداء السُّنَّة، وقد تمخَّض هذا الصِّراع عن تلك الجُهُود التي بذلها العلماءُ لحمايةِ جَنَابِ السُّنَّة، وذَبِّ الكذبِ عنها والدَّخيلِ عليها، وتتمثَّلُ في أمور عديدة، من أهمِّها: نَشْأَةُ الإسناد، وعِلْمُ الجرح والتعديل والكلامُ في الرواةِ جَرْحًا وتعديلاً، ومعرفةُ التاريخِ الذي يَسْتبِينُ به صدقُ الرواةِ وكذبُهم، واتصالُ الأسانيدِ وانقطاعُهَا، وعِلْمُ مصطلح الحديث، والمصنَّفاتُ في صحيحِ السُّنَّة وضعيفها، وغيرُ ذلك كثير؛ ومن أشهره: معرفةُ عِلَلِ الحديثِ الذي هو موضوعُ كتابنا هذا.

---

(١) تجدها مبسوطة عند الخطيب البغدادي في كتابه "تقييد العلم"، وعند محمد عجاج الخطيب في كتابه "السنة قبل التدوين"، وغيرهما.

ومع أنَّ مدارَ معرفةِ الصحيح من السَّقيم من الحديثِ: على الإسناد الذي قالوا عنه: إنه مِنَ الدِّين(١)، والنظرُ في الإسنادِ يكونُ في اتصالِهِ وثِقَةِ رجاله؛ إلا أنَّ المحدِّثين وضعوا نُصْبَ أعينهم أمرًا آخرَ، وهو أنَّ الثقةَ قد يَهِمُ، وربَّما دَخَلَ في دِينِ الله ما ليس منه بسببِ أوهامِ الثقاتِ الذين يُظَنُّ بهم الظَّنُّ الحسن؛ **فَمِنْ هنا نشأ عِلْمُ عِلَلِ الحديث الذي يُعْنَىٰ أولَ ما يُعْنَىٰ بأوهامِ الثقات.**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية(٢): «والمقصودُ هنا أنَّ تَعَدُّدَ الطُّرُق - مع عدمِ التشاعرِ أو الاتفاقِ في العادة - يُوجِبُ العلمَ بمضمون المنقول، لكنَّ هذا يُنتفَعُ به كثيرًا في عِلْمِ أحوال الناقلين، وفي مثل هذا يُنتفَعُ برواية المجهول، والسيِّئ الحفظ، وبالحديثِ المُرْسَل، ونحوِ ذلك. ولهذا كان أهلُ العلم يَكْتُبون مثلَ هذه الأحاديث ويقولون: إنه يَصْلُحُ للشواهدِ والاعتبارِ ما لا يَصْلُحُ لغيره؛ قال أحمد: قد أكتُبُ حديثَ الرجلِ لأعتبرَهُ. . . .

وكما أنهم يَسْتَشهدونَ ويَعْتبرونَ بحديثِ الذي فيه سوءُ حفظ، فإنهم أيضًا يضعِّفون مِنْ حديثِ الثقة الصدوقِ الضابطِ أشياءَ تبيَّن لهم أنه غَلِطَ فيها، بأمورٍ يستدلُّون بها، ويسمُّون هذا: «عِلْمَ عِلَلِ

(١) جاء في "صحيح مسلم" (١/ ١٥) عن عبدالله بن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: « الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاء ».

(٢) في "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٣٥٢-٣٥٣). وانظر: "مقدمة أصول التفسير" (ص٦٨- ٧٤).

الحديث»، وهو مِنْ أشرفِ علومهم، بحيثُ يكونُ الحديثُ قد رواه ثقةٌ ضابطٌ وغَلِطَ فيه، وغَلَطُهُ فيه عُرِفَ إما بسببٍ ظاهرٍ [أو خفيٍّ][(١)]؛ كما عَرَفُوا أنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّج ميمونةَ وهو حلال، وأنه صلَّى في البيت ركعتين، وجعلوا روايةَ ابنِ عباس- لتزوُّجِها حرامًا، ولكونِهِ لم يُصَلِّ- مما وقَعَ فيه الغَلَطُ . . . .

والناسُ في هذا الباب طرفانِ: **طَرَفٌ مِنْ أهلِ الكلام ونحوهم** ممَّن هو بعيدٌ عن معرفةِ الحديثِ وأهله، لا يُميِّز بين الصحيحِ والضعيف، فيَشُكُّ في صحةِ أحاديثَ، أو في القَطْعِ بها، مع كونها معلومةً مقطوعًا بها عند أهلِ العِلْمِ به. **وطَرَفٌ ممن يدَّعي اتباعَ الحديثِ والعَمَلَ به**؛ كلَّما وجَدَ لفظًا في حديثٍ قد رواه ثقةٌ، أو رأى حديثًا بإسنادٍ ظاهرُهُ الصحةُ، يريدُ أن يَجْعَلَ ذلك مِنْ جنسِ ما جزَمَ أهلُ العلم بصحَّته، حتى إذا عارَضَ الصحيحَ المعروفَ، أخَذَ يتكلَّفُ له التأويلاتِ الباردةَ، أو يجعلُهُ دليلًا له في مسائلِ العلم، مع أنَّ أهلَ العلم بالحديثِ يَعْرِفون أنَّ مثلَ هذا غَلَطٌ». اهـ.

وقال ابن القيِّم[(٢)]- في كلامه على حديث: «قَضى باليَمِينِ مع الشَّاهد»، والرَّدِّ على من أعلَّه -: «وهذه العللُ وأمثالها تَعَنُّتٌ لا تُتْرَكُ لها الأحاديثُ الثابتةُ، ولو تُرِكَتِ السننُ بمثلها لَوُجِدَ السبيلُ إلى تَرْكِ

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من "مجموع الفتاوى" و"مقدمة أصول التفسير"، فأثبتناه من "توجيه النظر" للشيخ طاهر الجزائري (١/ ٣٢٨)؛ لنقله هذا النَّصَّ عنه.

(٢) في "تهذيب السنن" (١٠/ ٢٥).

عامَّةِ الأحاديثِ الصحيحةِ الثابتة بمثلِ هذه الخَيالات. وهذه الطريقُ في مقابلها طريقُ الأصوليين وأكثرِ الفقهاء: أنهم لا يَلْتَفتون إلى علَّةٍ للحديثِ إذا سَلِمَتْ طريقٌ من الطرق منها، فإذا وَصَله ثقةٌ أو رَفَعه لا يبالون بخلافِ مَنْ خالفه ولو كَثُروا. **والصوابُ في ذلك**: طريقةُ أئمة هذا الشأن، العالمين به وبِعِلَلِهِ؛ وهو النَّظَرُ والتَّمَهُّر في العلل، والنظر في الواقفين والرافعين، والمُرْسِلين والواصلين: أنهم أَكْثَرُ، وأوثقُ، وأَخَصُّ بالشيخ، وأعرَفُ بحديثه، ، إلى غيرِ ذلك من الأمور التي يَجْزِمون معها بالعِلَّةِ المؤثِّرة في موضعٍ، وبانتفائها في موضعٍ آخَرَ؛ لا يرتضون طريقَ هؤلاء، ولا طريقَ هؤلاء».

وقال أبو شَامَةَ المَقْدِسي[1]: «وأئمةُ الحديثِ هم المعتبَرون القُدْوةُ في فنِّهم؛ فوجَبَ الرجوعُ إليهم في ذلك، وعَرْضُ آراءِ الفقهاءِ على السننِ والآثارِ الصَّحيحة؛ فما ساعَدَهُ الأَثَرُ فهو المعتبَرُ، وإلا فلا نُبْطِلُ الخَبَرَ بالرأي، ولا نضَعِّفه إنْ كان على خلافِ وُجُوهِ الضَّعْفِ من علل الحديثِ المعروفةِ عند أهله، أو بإجماعِ الكافَّةِ على خلافه؛ فقد يَظْهَرُ ضَعْفُ الحديثِ وقد يخفى. **وأقربُ ما يُؤْمَرُ به في ذلك**: أنك إذا رأيتَ حديثًا خارجًا عن دواوينِ الإسلام - كالموطَّأ، ومسند أحمد، والصَّحيحَيْنِ، وسنن أبي داود، والترمذي، والنَّسائي، ونحوها مما تقدَّم ذكرُه ومما لم نذكُرْهُ - فانظُرْ فيه: فإنْ كان له نظيرٌ في الصحاح

(١) في "مختصر المؤمل" (ص٥٥).

والحسان قَرُبَ أَمْرُهُ، وإنْ رأيتَهُ يُبَايِنُ الأصولَ وارتَبْتَ به فتأَمَّلْ رجالَ إسناده، واعتبِرْ أحوالَهُمْ مِنَ الكُتُبِ المصنَّفَةِ في ذلك. **وأصعبُ الأحوال**: أن يكونَ رجالُ الإسنادِ كلُّهم ثقات، ويكونَ متنُ الحديثِ موضوعًا عليهم، أو مقلوبًا، أو قد جرى فيه تدليسٌ، **ولا يَعْرِفُ هذا إلا النُّقَّادُ من علماء الحديث**؛ فإنْ كنتَ مِنْ أهله فَبِهِ، وإلا فاسأَلْ عنه أهلَهُ».

وقال ابن رجب(١): «أَمَّا أهلُ العلمِ والمعرفة، والسُّنَّةِ والجماعة، فإنَّما يَذْكُرون عِلَلَ الحديثِ نصيحةً لِلدِّين، وحفظًا لسنَّة النبيِّ ﷺ، وصيانةً لها، وتمييزًا مما يَدْخُلُ على رواتها من الغَلَطِ والسَّهْوِ والوَهَمِ، ولا يوجبُ ذلك عندهم طَعْنًا في غير الأحاديث المُعَلَّة، بل تَقْوَىٰ بذلك الأحاديثُ السليمةُ عندهم؛ لبراءتها من العلل، وسلامتها من الآفات، فهؤلاءِ هم العارفونَ بِسُنَّةِ رسول الله حَقًّا، وهم النقَّاد الجَهابذةُ الذين ينتقدون انتقادَ الصيرفيِّ الحاذقِ للنَّقْدِ البَهْرَجِ(٢) من الخالص، وانتقادَ الجوهريِّ الحاذق للجوهر مما دُلِّسَ به».

وذكر ابن رجب أيضًا(٣) روايةَ أبي إسحاقَ، عن الأسود، عن عائشة؛ قالت: كانَ النبيُّ ﷺ ينام وهو جُنُبٌ، ولا يَمَسُّ ماءً، ثم قال:

---

(١) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٨٩٤).

(٢) البَهْرَجُ - ويقال: النَّبَهْرَج -: هو الرديءُ من الشيء، وكلُّ رديء من الدراهم وغيرها: بَهْرَج. انظر "لسان العرب" (٢/ ٢١٧و٣٧٣).

(٣) في "فتح الباري" (١/ ٣٦٢-٣٦٣).

«وهذا الحديثُ مما اتفقَ أئمةُ الحديث مِن السَّلَفِ على إنكارِهِ على أبي إسحاق... وقال أحمدُ بن صالحٍ المِصْريُّ الحافظ: لا يَحِلُّ أن يُروى هَذا الحديثُ؛ يعني: أنَّهُ خطأٌ مقطوعٌ بهِ، فلا تحلُّ روايته مِنْ دونِ بيانِ علَّته. وأما الفقهاءُ المتأخِّرون، فكثيرٌ مِنهُم نظَرَ إلى ثقة رجاله، فظنَّ صِحَّتَهُ، وهؤلاءِ يظنُّون أنَّ كلَّ حديث رواه ثقةٌ فهو صحيحٌ، ولا يتفطَّنون لدقائق علم علل الحديث. ووافقَهم طائفةٌ من المحدِّثين المتأخِّرين؛ كالطَّحَاويِّ، والحاكم، والبيهقي». اهـ.

وفي هذا دَلَالةٌ على أهميَّةِ عِلْمِ العلل الذي يقولُ عنه عبدالرحمن ابن مَهْدي: «لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حديثٍ هو عندي، أَحَبُّ إليَّ من أن أكتبَ عشرين حديثًا ليس عندي»[(١)].

وقال محمد بن عبدالله بن نُمَيْر: قال عبدالرحمن بن مَهْدي: «معرفةُ الحديثِ إلهامٌ». قال ابن نُمَيْر: «وصَدَقَ! لو قلتَ له: مِنْ أينَ قلتَ؟ لم يكنْ له جوابٌ»[(*)].

وقال أبو حاتِم الرازي: قال عبدالرحمن بن مَهْدي: «إنكارُنا الحديثَ عند الجهَّالِ كِهَانةٌ»[(*)].

وقال نُعَيم بن حمَّاد: قلت لعبدالرحمن بن مَهْدي: كيف تَعْرِفُ صحيحَ الحديثِ مِنْ خطئه؟ قال: «كما يَعْرِفُ الطبيبُ المجنونَ»[(٢)].

---

(١) انظر مقدمة المصنف لهذا الكتاب "العلل" (ص٣-٤).

(*) المرجع السابق.

(٢) "دلائل النبوة" للبيهقي (١/ ٣١).

وقال أبو غالبٍ عليُّ بن أحمدَ بن النَّضْر: سمعتُ عليَّ بن المَدِيني يقول: أخَذَ عبدالرحمن بن مَهْدي على رجلٍ مِنْ أهلِ البَصْرة - لا أسمِّيه - حديثًا؛ قال: فغَضِبَ له جماعةٌ؛ قال: فَأَتَوْهُ فقالوا: يا أبا سعيد، مِنْ أَيْنَ قلتَ هذا في صاحبنا؟ قال: فغَضِبَ عبدُالرحمنِ ابنُ مَهْدي، وقال: «أرأيتَ لو أنَّ رجلًا أتى بدينار إلى صَيْرَفِيٍّ، فقال: انتَقِدْ لي هذا، فقال: هو بَهْرَجٌ، يقولُ له: مِنْ أين قلتَ لي: إنه بَهْرَج؟! اِلزَمْ عملي هذا عِشْرين سَنَةً حتى تَعْلَمَ منه ما أَعْلَمُ»[(١)].

وروى هذه الحكايةَ البخاريُّ عن شيخه عليِّ بن المَديني باختلافٍ يَسِير[(٢)].

وقد رُوِيَ أيضًا نحوُ هذا المعنى عن الإمام أحمد[(٣)].

وقال الخطيبُ البغدادي[(٤)]: «فمِنَ الأحاديثِ ما تَخْفَىٰ عِلَّتُه فلا يوقَفُ عليها إلا بعد النظرِ الشديد، ومُضِيِّ الزمانِ البعيد».

وقال صالحُ بن محمد البغدادي - المعروفُ بصالحِ جَزَرة -: سمعتُ عليَّ بن المَدِيني يقول: «رُبَّمَا أدركتُ عِلَّةَ حديثٍ بعد أربعين سنةً»[(٥)].

---

(١) "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٨٣٨).
(٢) رواها البيهقي في "دلائل النبوة" (١/ ٣١)، بسنده إلى البخاري.
(٣) انظر "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤).
(٤) في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/ ٣٨٥).
(٥) المرجع السابق (١٨٤١).

وقال الربيع بن خُثَيْم: «إنَّ مِنَ الحديثِ حديثًا له ضَوْءٌ كضوء النهار تعرفُهُ، وإنَّ مِنَ الحديثِ حديثًا له ظُلمةٌ كظُلْمة الليلِ تُنْكِرُهُ»[١].

وقال الشافعي[٢]: «ولا يُستدلُّ على أكثرِ صِدْقِ الحديثِ وكَذِبِهِ إلا بصدقِ المُخْبِرِ وكذبه، إلا في الخاصِّ القليلِ من الحديث».

وأوضَحَ البيهقيُّ عبارةَ الشافعيِّ هذه بقوله[٣]: «وهذا الذي استثناه الشافعيُّ لا يقف عليه إلا الحُذَّاقُ مِنْ أهل الحِفْظ؛ فقد يَزِلُّ الصدوقُ فيما يكتبُهُ، فيَدْخُلُ له حديثٌ في حديث، فيصيرُ حديثٌ رُوِيَ بإسناد ضعيفٍ مُرَكَّبًا على إسنادٍ صحيحٍ. وقد يَزِلُّ القَلَمُ، ويُخْطِئ السمع، ويَخُونُ الحِفْظ؛ فيروي الشاذَّ من الحديث عن غير قَصْدٍ، فَيَعْرِفُهُ أهلُ الصَّنْعة الذين قيَّضَهُمُ اللهُ تعالى لحفظِ سُنَنِ رسولِ الله ﷺ على عباده؛ بِكَثْرة سماعه، وطُولِ مُجالستِهِ أهلَ العِلْمِ به ومُذاكَرتِهِ إيَّاهم». اهـ.

ولذا كان أهلُ الحديث لا يُسلِّمون بكل ما يُرْوَىٰ وإنْ كان صحيحَ السَّنَدِ، حتى يَعْرِضوه على أهل الاختصاص:

قال الأعمش: «كان إبراهيمُ[٤] صَيْرَفِيَّ الحديث، فكنتُ إذا

---

(١) أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ١٨٦)، وهناد في "الزهد" (٥١٣)، ويعقوب ابن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٢٧)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٣١٦)، والحاكم في "المعرفة" (ص٦٢)، والهروي في "ذم الكلام" (٥/ ٤٥)، ومن طريق يعقوب بن سفيان أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص٤٣١).

(٢) في "الرسالة" (ص٣٩٩).

(٣) في "دلائل النبوة" (١/ ٣٠).

(٤) يعني: إبراهيم بن يزيد النخعي.

سمعتُ الحديثَ مِنْ بعضِ أصحابنا، أتيتُه فعرضتُهُ عليه»[١].

وقال جريرُ بن عبدالحميد: «كنتُ إذا سمعتُ الحديثَ جِئْتُ به إلى المغيرة، فعرضْتُهُ عليه؛ فما قال لي: أَلْقِهِ، أَلْقَيْتُه»[٢].

وقال قَبِيصة بن عُقْبة: «رأيتُ زائدةَ يَعْرِضُ كُتُبَهُ على سُفْيان الثَّوْري، ثم التفَتَ إلى رجل في المَجْلِس فقال: ما لك لا تَعْرِضُ كتبَك على الجَهابِذَةِ كما نَعْرِض ؟!»[٣].

وقال زائدة: «كنا نأتي الأعمشَ، فيحدِّثنا، فَيُكْثِرُ، ونأتي سُفْيانَ الثوريَّ فنذكُرُ تلك الأحاديثَ له، فيقولُ: ليس هذا مِنْ حديثِ الأعمش. فنقول: هو حدَّثنا به الساعةَ! فيقول: اذهَبُوا فقولوا له إنْ شئتم. فنأتي الأعمشَ، فَنُخْبِره بذلك، فيقول: صَدَقَ سفيان؛ ليس هذا مِنْ حديثنا»[٤].

وقال الأوزاعيُّ: «إنْ كنا لَنَسْمَعُ الحديثَ فَنَعْرِضُهُ على أصحابنا كما نَعْرِضُ الدرهمَ الزائفَ على الصَّيارفةِ؛ فما عَرَفُوا أَخَذْنا، وما أَنْكَروا تَرَكْنا»[٥].

---

(١) أخرجه الحاكم في "المعرفة" (ص١٦)، والخليلي في "الإرشاد" (٢/ ٥٥٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٢١٩-٢٢٠).

(٢) "الكفاية، في علم الرواية" للخطيب (ص٤٣١).

(٣) "الآداب الشرعية" لابن مفلح (٢/ ١٢٧).

(٤) مقدمة "الجرح والتعديل" (ص٧١). وهذا يدل - فيما يظهر - على أن الأعمش دلَّس هذه الأحاديث.

(٥) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ١٨٥-١٨٦)، و"الكفاية" للخطيب (ص٤٣١)، و"الآداب الشرعية" (١/ ١٢٦)، و"جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤).

وقال عمرو بن قيس: «ينبغي لصاحبِ الحديثِ أنْ يكونَ مِثْلَ الصيرفيِّ الذي يَنْقُدُ الدرهمَ الزائفَ والبَهْرَجَ، وكذا الحديثُ»(١).

وروى أبو حاتِمٍ(٢)، عن محمود بن إبراهيم بن سُمَيْع؛ قال: سمعتُ أحمد بن صالح يقول: معرفةُ الحديثِ بمنزلةِ معرفة الذَّهَبِ والشَّبَه؛ فإنَّ الجَوْهَرَ إنما يَعْرِفُهُ أهلُهُ، وليس للبصير فيه حُجَّةٌ إذا قيل له: كيف قلتَ: « إن هذا بائنٌ » ؟ يعني: الجيِّدَ أو الرديءَ. اهـ.

وقال محمد بن عمرو بن العَلَاء الجُرْجاني: حدَّثنا يحيى بن مَعِين؛ قال: «لولا الجَهابذةُ لَكَثُرَتِ السَّتُّوقَةُ(٣) والزُّيوفُ في روايةِ الشريعة، فمتى أحبَبْتَ فهَلُمَّ ما سَمِعْتَ حتى أَعْزِلَ لك منه نقدَ بيت المال، أَمَا تَحْفَظُ قولَ شُرَيْح: «إنَّ للأثرِ جَهابذةً كجَهابِذَة الوَرِق»؟!(٤).

وقال محمد بن صالح الكِيلِيني(٥): سمعتُ أبا زرعة وقال له رجلٌ: ما الحُجَّةُ في تعليلكم الحديث؟ قال: «الحُجَّةُ أَنْ تسألَني عن حديثٍ له عِلَّةٌ، فأذكُرَ علَّته، ثم تَقْصِدَ ابنَ وارَة - يعني: محمد بن مسلم بن وارَة - وتسألَهُ عنه، ولا تُخْبِرُهُ بأنك قد سألتَني عنه، فيذكُرَ علَّته، ثم تَقْصِدَ أبا حاتِم فيعلِّله، ثم تُمَيِّزَ كلامَ كلٍّ منَّا على ذلك

(١) "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤).
(٢) انظر مقدمة المصنف لهذا الكتاب "العلل" (ص١٨٤).
(٣) السَّتُّوقَةُ: الدراهم الرديئة المغشوشة. انظر "المُغْرِب" للمطرِّزي (١/ ٣٨٢).
(٤) "دلائل النبوة" للبيهقي (١/ ٣١)، و"الآداب الشرعية" لابن مفلح (٢/ ١٢٧).
(٥) انظر: "توضيح المشتبه" (٧/ ٣٣٨).

الحديث؛ فإنْ وجدتَّ بيننا خلافًا في علَّته فاعلَمْ أنَّ كلًّا منَّا تكلَّم على مُراده، وإنْ وجدتَّ الكلمةَ متفقةً فاعلَمْ حقيقةَ هذا العلم». قال: ففعَلَ الرجلُ، فاتفقَتْ كلمتُهم عليه، فقال: أشهَدُ أنَّ هذا العلمَ إلْهَام(١).

وقال أبو حاتِم الرازي: «مَثَلُ معرفةِ الحديثِ كمَثَلِ فَصٍّ ثَمَنُهُ مئةُ دينار، وآخَرَ مِثْلِهِ على لونه ثَمَنُهُ عَشَرَةُ دراهم»(٢).

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتِم الرازي(٣): سمعتُ أبي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأي - مِنْ أهلِ الفَهْمِ منهم - ومعه دَفْتَرٌ، فعرَضَهُ عليَّ، فقلتُ في بعضها: هذا حديثٌ خطأٌ؛ قد دخَلَ لصاحبِهِ حديثٌ في حديث، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطلٌ، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ كَذِبٌ، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاحٌ، فقال: مِنْ أين عَلِمْتَ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا باطلٌ، وأن هذا كذبٌ؛ أخبرَكَ راوي هذا الكتابِ بأني غَلِطْتُ، وأنِّي كَذَبْتُ في حديثِ كذا؟! فقلتُ: لا، ما أدري هذا الجُزْءُ مِنْ روايةِ مَنْ هو؟ غيرَ أني أَعْلَمُ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا الحديثَ باطلٌ، وأنَّ هذا الحديثَ كَذِبٌ، فقال: تدَّعي الغيبَ؟ قال: قلتُ: ما هذا ادعاءُ الغَيْبِ، قال: فما الدليلُ على ما تقول؟ قلتُ: سَلْ عما قلتُ مَنْ يُحْسِنُ مِثْلَ

(١) أخرجه أبو عبد الله الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٢-١١٣)، والخطيب في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٨٤٠). ومن طريق الحاكم أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٣٩٢).

(٢) مقدمة "العلل" لابن أبي حاتم (ص١٨٣-١٨٤).

(٣) في "مقدمة الجرح والتعديل" (ص٣٤٩-٣٥١).

ما أُحْسِنُ، فإنِ اتفقنا عَلِمْتَ أنَّا لم نُجَازِفْ، ولم نقله إلا بفَهْم، قال: مَنْ هو الذي يُحْسِنُ مِثْلَ ما تُحْسِن؟ قلتُ: أبو زُرْعة، قال: ويقولُ أبو زرعة مثلَ ما قلتَ؟ قلتُ: نعم، قال: هذا عَجَبٌ! فأخذ فكتَبَ في كاغَذٍ[(١)] ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجَعَ إليَّ وقد كتَبَ ألفاظَ ما تكلَّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث: فما قلتُ: إنه باطلٌ، قال أبو زرعة: هو كَذِبٌ، قلتُ: الكَذِبُ والباطلُ واحدٌ، وما قلتُ: إنه كذبٌ، قال أبو زرعة: هو باطلٌ، وما قلتُ: إنه منكرٌ، قال: هو منكرٌ، كما قلتُ، وما قلتُ: إنه صَحَاحٌ، قال أبو زرعة: هو صَحَاحٌ[(٢)]. فقال: ما أعجَبَ هذا؛ تَتَّفِقان مِنْ غيرِ مواطأةٍ فيما بينكما!! فقلتُ: فقد بان لك أنَّا لم نُجازف، وإنما قلناه بِعِلْمٍ ومعرفةٍ قد أُوتِينَا، والدليلُ على صحَّة ما نقوله: أنَّ دينارًا نَبَهْرَجًا[(٣)] يُحمَلُ إلى الناقدِ، فيقول: هذا دينار نَبَهْرَجٌ، ويقول لدينار: هو جيِّدٌ، فإنْ قيل له: مِنْ أين قلتَ: إنَّ هذا نَبَهْرَجٌ، هل كنتَ حاضرًا حين بُهْرِجَ هذا الدينارُ؟ قال: لا، فإنْ قيل له: فأَخْبَرَكَ الرجلُ الذي بَهْرَجَهُ: إنِّي بَهْرَجْتُ هذا الدينارَ؟ قال: لا، قيل:

---

(١) الكاغَذ - بالذال المعجمة - لغةٌ في الكاغَد - بالدال المهملة - وهو: القِرْطاسُ الذي يُكتَب فيه. انظر "لسان العرب" (٣/ ٥٠٥)، و"القاموس المحيط" (ص٤٠٢).

(٢) قوله: « صَحَاح » في الموضعين: بفتح الصاد وتخفيف الحاء، وهو لغةٌ في صَحِيح، ويُجْمَعَان على « صِحَاح » بكسر الصاد. انظر: "المصباح المنير" (ص٣٣٣)، و"مقدمة صحاح الجوهري" لأحمد عبدالغفور عطار (ص١١١/ ضبط اسم "الصحاح").

(٣) تقدّم أنه والبهرج بمعنًى واحد، وهو الزائف.

فَمِنْ أين قلتَ: إنَّ هذا نَبَهْرَجٌ ؟ قال: عِلْمًا رُزِقْتُ. وكذلك نحن رُزِقْنَا معرفةَ ذلك.

قلتُ له: فتَحْمِلُ فَصَّ ياقوتٍ إلى واحد من البُصَراء من الجَوهَرِيِّين، فيقولُ: هذا زُجَاجٌ، ويقولُ لمثله: هذا ياقوتٌ. فإنْ قيل له: مِنْ أين عَلِمْتَ أنَّ هذا زجاجٌ، وأنَّ هذا ياقوتٌ؟ هل حَضَرْتَ الموضعَ الذي صُنِعَ فيه هذا الزجاجُ؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمَكَ الذي صاغَهُ بأنه صاغ هذا زجاجًا؟ قال: لا، قال: فمِنْ أين علمتَ؟ قال: هذا عِلْمٌ رُزِقْتُ، وكذلك نحن رُزِقْنَا علمًا لا يتهيَّأُ لنا أن نُخْبِرَكَ كيف علمنا بأنَّ هذا الحديثَ كذب، وهذا حديثٌ منكر، إلا بما نَعْرِفُهُ».

ثم قال ابن أبي حاتِم: «تُعْرَفُ جَودةُ الدينار بالقياس إلى غيره؛ فإنْ تخلَّف عنه في الحُمْرَةِ والصَّفَاءِ، عُلِمَ أنه مَغْشوش. ويُعْلَمُ جنسُ الجَوْهَرِ بالقياس إلى غيره؛ فإنْ خالفه بالماء والصَّلابة، عُلِمَ أنه زجاج. ويُقاس صِحَّةُ الحديثِ بعدالة ناقليه، وأنْ يكونَ كلامًا يَصْلُحُ أنْ يكونَ مِنْ كلامِ النُّبُوَّةِ. ويُعْلَمُ سقمُهُ وإنكاره بتفرُّدِ مَنْ لم تَصِحَّ عدالتُهُ بروايته، والله أعلم».اهـ.

وذكر أبو عبدالله الحاكم في "معرفة علوم الحديث"[1]: معرفةَ

(١) في النوع السابع والعشرين منه (ص١١٢-١١٣)، وانظر "النكت" لابن حجر (٢/ ٧١٠).

علل الحديث، فقال: «وهو عِلْمٌ برأسه، غيرُ الصحيح والسقيم والجَرْحِ والتعديل... وإنما يعلَّل الحديثُ مِنْ أوجُهٍ ليس للجَرْح فيها مَدْخَل؛ فإنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ، وعلَّةُ الحديثِ تَكثُرُ في أحاديث الثقات؛ أن يحدِّثوا بحديثٍ له علَّة، فيَخْفَىٰ عليهم علمُهُ، فيصيرُ الحديثُ معلولًا، والحُجَّةُ فيه عندنا: الحفظُ والفَهْم والمعرفةُ لا غير».

وفي موضعٍ آخَرَ[1] ذكَرَ معرفةَ الصَّحيح والسقيم، فقال: «وهذا النوعُ مِنْ هذه العلومِ غيرُ الجَرْحِ والتعديل الذي قدَّمنا ذِكْرَه، فرُبَّ إسنادٍ يَسْلَمُ من المجروحين غيرُ مُخَرَّجٍ في الصحيح، فمِنْ ذلك...»، ثم ذكر ثلاثةَ أحاديثَ معلولةً، وتكلَّم على عللها، ثم قال: «ففي هذه الأحاديثِ الثلاثةِ قياسٌ على ثلاثِ مِئَةٍ، أو ثلاثةِ آلاف، أو أكثَرَ من ذلك: أنَّ الصَّحيح لا يُعْرَفُ بروايته فقطْ، وإنما يُعرَفُ بالفَهْمِ والحفظِ وكثرةِ السَّمَاع، وليس لهذا النوع من العلم عَوْنٌ أكثَرُ مِنْ مذاكرةِ أهلِ الفَهْم والمعرفة؛ لِيَظْهَرَ ما يخفى من عِلَّةِ الحديث، فإذا وُجِدَ مِثْلُ هذه الأحاديثِ بالأسانيد الصَّحيحة غَيْرَ مخرَّجة في كتابَيِ الإمامَيْنِ البخاري ومسلم؛ لَزِمَ صاحبَ الحديثِ التنقيرُ عن علَّته، ومذاكرةُ أهلِ المعرفةِ به لِتَظْهَرَ عِلَّته». اهـ.

وبوَّب الخطيبُ البغداديُّ[2] بابًا ذكَرَ فيه أنَّ المعرفةَ بالحديثِ

---

(١) "معرفة علوم الحديث" (ص٥٨-٦٠)، في النوع التاسع عشر.

(٢) في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/ ٣٨٢).

ليستْ تلقينًا وإنما هو عِلْمٌ يُحْدِثُهُ اللهُ في القلب، ثم قال: «أَشْبَهُ الأشياءِ بعلمِ الحديث: معرفةُ الصَّرْفِ ونقدُ الدنانيرِ والدراهم؛ فإنه لا يُعْرَفُ جَودةُ الدينارِ والدراهم بلونٍ، ولا مَسٍّ، ولا طَرَاوةٍ، ولا دَنَسٍ، ولا نَقْشٍ، ولا صفةٍ تعودُ إلى صِغَرٍ أو كِبَرٍ، ولا إلى ضِيقٍ أو سَعَة، وإنما يَعْرِفه الناقدُ عند المُعاينة، فَيَعْرِفُ البَهْرَجَ والزائفَ، والخالصَ والمغشوشَ، وكذلك تمييزُ الحديث؛ فإنَّه عِلْمٌ يخلقُهُ اللهُ تعالى في القلوبِ بعد طولِ المُمارسة له والاعتناءِ به».

وقال ابنُ رجب(١) بعد ذِكْرِ بعض الأحاديث المعلولة: «وإنما تُحْمَلُ مِثْلُ هذه الأحاديثِ - على تقدير صحَّتها - على معرفةِ أئمَّةِ الحديثِ الجَهَابذةِ النُّقَّادِ الذين كَثُرَتْ ممارستُهُمْ لكلامِ النبيِّ ﷺ وكلامِ غيره، ولحالِ رواةِ الأحاديث ونَقَلَةِ الأخبار، ومعرفَتِهِمْ بِصِدْقهم وكذبهم، وحِفْظهم وضَبْطهم؛ فإنَّ هؤلاءِ لهم نَقْدٌ خاصٌّ في الحديث يَخْتَصُّون بمعرفته، كما يَخْتَصُّ الصيرفيُّ الحاذقُ بمعرفة النقود؛ جَيِّدها ورديئها، وخالِصِهَا ومَشُوبها، والجَوهريُّ الحاذقُ في معرفةِ الجَوْهر بانتقادِ الجَوَاهر، وكلٌّ مِنْ هؤلاءِ لا يمكنُ أن يعبِّر عن سببِ معرفته، ولا يقيمُ عليه دليلًا لغيره، وآيةُ ذلك: أنه يُعْرَضُ الحديثُ الواحدُ على جماعةٍ ممَّن يَعْلَمُ هذا العلم، فَيَتَّفِقون على الجَوَابِ فيه من غير مُواطأة، وقد امتُحِنَ هذا منهم غَيْرَ مَرَّة في زَمَنِ أبي زُرْعة وأبي حاتم،

(١) في "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٣-٤٨٥).

فوُجِدَ الأَمْرُ على ذلك، فقال السائل: أَشْهَدُ أنَّ هذا العلمَ إلهامٌ. . . .

وبكلِّ حالٍ: فالجَهابذةُ النُّقَّاد العارفون بعللِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جِدًّا، وأولُ مَنِ اشتُهِرَ في الكلام في نقد الحديث: ابنُ سِيرين، ثم خلَفَهُ أيوبُ السَّخْتِياني، وأخَذَ ذلك عنه شُعْبةُ، وأخَذَ عن شُعْبةَ يحيى القَطَّانُ وابنُ مَهْدي، وأخَذَ عنهما أحمدُ وعليُّ بنُ المَديني وابنُ مَعِين، وأخَذَ عنهم مثلُ البخاريِّ وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتِم، وكان أبو زرعة في زمانه يقول: قلَّ مَنْ يَفْهَمُ هذا، ما أعزَّهُ! إذا رَفَعْتَ هذا عن واحدٍ واثنين، فما أقلَّ ما تَجِدُ مَن يُحْسِنُ هذا! ولمَّا مات أبو زرعة قال أبو حاتِم: ذهَبَ الذي كان يُحْسِنُ هذا المعنى - يعني: أبا زرعة - ما بقي بِمِصْرَ ولا بالعراقِ واحدٌ يُحْسِنُ هذا. وقيل له بعد موت أبي زرعة: يُعْرَفُ اليومَ واحدٌ يَعْرِفُ هذا؟ قال: لا.

وجاء بعد هؤلاءِ جماعةٌ، منهم: النَّسائيُّ، والعُقَيْلي، وابنُ عَدِيٍّ، والدَّارَقُطْني، وقَلَّ مَنْ جاء بعدهم مَنْ هو بارعٌ في معرفة ذلك، حتى قال أبو الفَرَجِ ابنُ الجَوْزي في أول كتابه "الموضوعات"[1]: قَلَّ من يَفْهَمُ هذا، بل عُدِمَ، والله أعلم». اهـ.

وذكر الحافظُ ابن حجر[2] عن العَلَائي أنه قال: «وهذا الفَنُّ أغمضُ أنواعِ الحديث، وأَدَقُّها مَسْلَكًا، ولا يقومُ به إلا مَنْ منحَهُ اللهُ

---

(١) (١/ ١٤٥).

(٢) في "النكت" (٢/ ٧١١، ٧٧٧).

فَهْمًا غائصًا، واطِّلَاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتبِ الرواة، ومعرفةً ثاقبة؛ ولهذا لم يَتَكَلَّمْ فيه إلا أفرادُ أئمَّةِ هذا الشأنِ وحذاقُهم؛ كابنِ المَدِينيِّ، والبخاري، وأبي زُرْعة، وأبي حاتِم، وأمثالهم، وإليهم المَرْجِعُ في ذلك؛ لِمَا جعَلَ اللهُ فيهم مِنْ معرفةِ ذلك والاطِّلاعِ على غَوامضه، دون غيرهم مِمَّنْ لم يُمارِسْ ذلك. وقد تَقْصُرُ عبارةُ المعلِّل منهم، فلا يُفْصِحُ بما استقرَّ في نفسه مِنْ تَرجيحِ إحدى الروايتَيْن على الأُخرى، كما في نَقْدِ الصَّيرفي سواء، فمتى وَجَدْنَا حديثًا قد حكَمَ إمامٌ من الأئمَّة المَرجوعِ إليهم بتعليله، فالأَوْلَى اتِّباعُهُ في ذلك كما نتَّبِعُهُ في تصحيح الحديثِ إذا صَحَّحَهُ».



الْمُصَنَّفاتُ فِي عِلَلِ الحَدِيثِ

تقدَّمتِ الإشارةُ إلى أنَّ عِلْمَ عِلَلِ الحديثِ من أجلِّ العلومِ التي لم تَتهيَّأْ معرفتُهَا إلَّا لِنَزْرٍ يسيرٍ من أهلِ العلمِ. وقد صُنِّفَتْ فيه مصنَّفاتٌ عديدةٌ، ذَكَرَ بعضَهَا الحافظُ السَّخاويُّ في "فتحِ المغيثِ"[(١)]، والدكتورُ همَّام سعيد في مقدِّمةِ تحقيقِه لـ"شرحِ عللِ الترمذيِّ" لابنِ رجبٍ الحنبليِّ[(٢)]، والدكتور محفوظ زين الله في مقدِّمة تحقيقِهِ لـ"عِلَلِ الدَّارَقُطْنِيِّ"[(٣)]، والدكتور وَصِيّ الله عَبَّاس في مقدِّمة تحقيقه لـ"العِلَلِ" للإمامِ أحمد بروايةِ عبدالله[(٤)]، والدكتورُ عبدُ الكريم الوريكاتُ في كتابِهِ "الوَهَمُ في رواياتِ مُخْتَلِفِي الأمصارِ"[(٥)]، والأستاذُ إبراهيمُ بنُ الصِّدِّيقِ في كتابِهِ "عِلْمُ عِلَلِ الحديثِ، مِنْ خلالِ كتابِ بيانِ الوَهَمِ والإيهامِ"[(٦)]، وقد أَتَى على ذلك كُلِّهِ وزاد عليه زياداتٍ مفيدةً، ونبَّه على بعضِ الأوهامِ فيه- الشيخُ الدكتورُ عليُّ بنُ عبدِ اللهِ الصَّيَّاحُ في رسالةٍ له بعنوانِ "جُهُودُ الْمُحَدِّثِينَ في بيانِ عِلَلِ الأحاديثِ"، غيرَ أنَّه لم يُفْرِدِ المصنَّفاتِ في العِلَلِ، وإنما ذَكَرها تبَعًا لذكرِه لمؤلِّفيها في غَمْرَةِ الأئمَّةِ العارفينَ بالعِلَلِ.

وفيما يلي ذِكْرُ بعضِ ما وقَفْنَا عليه مِنْ هذه المصنَّفاتِ حتى وفاةِ الخَطِيبِ البغداديِّ:

١) "العِلَلُ" لعليِّ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الْمَدِينيِّ (ت ٢٣٤هـ)، وهي

(١) (٣/ ٣١١).
(٢) (١/ ٣٠-٣٧).
(٣) (١/ ٤٧-٥٦).
(٤) (١/ ٣٨-٤٤).
(٥) (ص١٢٨-١٤٠).
(٦) (١/ ٦٨-٨٩).

كتبٌ متعدِّدةٌ، لكنْ لم يَصِلْ إلينا منها إلا قِطْعَةٌ صغيرةٌ من روايةِ محمَّد ابنِ أحمدَ بنِ البَرَاء، عنه[١].

وقد سَمَّى أبو عبدِ اللهِ الحاكمُ[٢] بعضَ هذه الكُتُبِ، ومنها :

أ ـ "كتابُ عِلَلِ الْمُسْنَدِ" ثلاثون جُزْءًا.

ب ـ "كتابُ العِلَلِ" لإسماعيلَ القاضي[٣]، أربعةَ عَشَرَ جُزْءًا.

ج - "كتابُ عِلَلِ حديثِ ابنِ عُيَيْنَةَ" ثلاثةَ عَشَرَ جزءًا[٤].

د - "كتابُ الوَهَمِ والخطأِ" خمسةُ أجزاءٍ.

هـ - "العِلَلُ المتفرِّقةُ" ثلاثونَ جزءًا.

وذكر الخَطِيبُ البغداديُّ[٥] أنّ إسماعيلَ بنَ الصَّلْتِ بنِ أبي مريمَ، سَمِعَ من عليِّ بنِ المدينيِّ، وعندَهُ عنه كتابٌ صغيرٌ في عللِ الحديثِ.

٢) "العِلَلُ" للإمامِ أحمدَ (ت٢٤١هـ)[٦]، وهو أيضًا روايات متعددة، منها :

---

(١) وقد طبعت هذه القطعة بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وعن هذه الطبعة طُبعَ الكتاب طبعات أخرى.

(٢) في "معرفة علوم الحديث" (ص٧١).

(٣) يعني: أنه من رواية إسماعيل القاضي، عنه.

(٤) وقد ذَكَرَهُ السخاويُّ في الموضع السابق من "فتح المغيث" باسم: "العِلَلُ عن ابنِ عُيَيْنة، روايةُ ابنِ المَدِينِيّ عنه"؛ وبناءً عليه ذكر الدكتور محفوظ زين الله ﷺ في مقدِّمة تحقيقه لـ"عِلَلِ الدَّارَقُطْني" (١/ ٤٧) أنَّ سفيان بن عيينة أوَّلُ من صنَّف في العِلَلِ، وتابعه على ذلك الأستاذ إبراهيم بن الصِّدِّيق في كتابه السابق الذِّكْر. وقد نبَّه على هذا الوَهَم ومَنْشَئِهِ الدكتور علي الصَّيَّاح في "جهود المحدِّثين" (ص١٨٠).

(٥) في "تاريخ بغداد" (٦/ ٢٨٠).

(٦) انظر: "تاريخ بغداد" (٢/ ١٣١).

أ- روايةُ عبد الله ابنِ الإمام أحمد[١].

ب- رواية أبي بَكْر الْمَرُّوذِيِّ، وعبد الملك المَيْمُوني، وصالحٍ ابنِ الإمامِ أحمد[٢].

ج- رواية الخَلَّال، ولم يصلنا منها سوى قِطْعةٍ من انتخابِ ابنِ قُدامة منها[٣].

٣) "العِلَلُ" لمحمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عَمَّارٍ المَوْصِليِّ (ت٢٤٢هـ).

٤) "العِلَلُ" لأبي حَفْصٍ عَمْرِو بنِ عليٍّ الفَلَّاسِ (ت٢٤٩هـ).

٥) "عِلَلُ حديثِ الزهريِّ" لمحمدِ بنِ يحيى الذُّهْلِيِّ (ت٢٥٨هـ).

٦) "العِلَلُ"، و"التمييزُ"، كلاهما لمسلمِ بنِ الحَجَّاجِ النَّيْسَابوريِّ (ت٢٦١هـ)، وهما كتابان مختلفانِ، ذَكَرَهُمَا السَّخَاويُّ في الموضعِ السابقِ بما يَدُلُّ على المغايرةِ بينهما، وقد نَصَّ حاجي خَليفة[٤] على أنَّ مسلمَ بنَ الحَجَّاجِ ممَّن صنَّف في عِلَلِ الحديثِ.

٧) العِلَلُ" لأبي بكرٍ الأَثْرَمِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ هانئٍ (ت قريبًا من سنةِ ٢٦٠هـ).

٨) "المُسْنَدُ الكبيرُ المُعَلَّلُ" ليعقوبَ بنِ شَيْبَةَ السَّدُوسيِّ (ت٢٦٢هـ).

---

(١) وقد طبع بتحقيق د. وَصِيّ الله عباس.

(٢) وقد طبعت هذه الروايات مجموعةً بتحقيق د. وَصِيّ الله عباس أيضًا.

(٣) طبعت هذه القطعة بتحقيق الأخ طارق بن عوض الله.

(٤) في "كشف الظنون" (٢/١١٥٩-١١٦٠).

٩) "عِلَلُ أبي زُرْعةَ الرازيِّ" لِعُبَيْدِالله بن عبدالكريم أبي زُرْعة الرازي (ت٢٦٤هـ)؛ ذَكَرَ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدٍ المالكيُّ الأندلسيُّ[(١)] أنه من الكُتُبِ التي وردَ بها الخطيبُ البغداديُّ دِمَشْقَ.

١٠) "العِلَلُ" لأبي بِشْرٍ إسماعيلَ بنِ عبدِ اللهِ، المعروفِ بـ"سَمُّوْيَهْ" (ت٢٦٧هـ).

١١) "العِلَلُ" لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)[(٢)].

١٢) "العِلَلُ" لأبي حاتمِ محمَّدِ بنِ إدريسَ الحَنْظَلِيِّ الرازيِّ (ت٢٧٧هـ)، ذَكَرَهُ ونقَلَ منه الحافظُ ابنُ ناصرِ الدِّينِ الدِّمَشْقيُّ[(٣)]، وذَكَرَ أنَّه مِنْ روايةِ محمدِ بنِ إبراهيمَ الكَتَّانيِّ عنه، والكَتَّانيُّ هذا - بالتاءِ - تَرْجَمَ له الذَّهَبِيُّ[(٤)] اعتمادًا على يحيى بنِ مَنْدَهْ في "تاريخ أَصْبَهَانَ"، وذَكَرَ أنه لم يَعْثُرْ له على تاريخِ وفاةٍ، وصوابُهُ: "الكِنَاني" بالنونِ، وفي كُتُبِ الرجالِ نَقْلٌ كثيرٌ لسؤالاتِهِ لأبي حاتمٍ الرازيِّ في الرجالِ والعِلَلِ؛ فالظاهرُ أنَّ الكتابَ مِنْ جَمْعِهِ وتصنيفِهِ، كما صنَعَ عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ في "العِلَلِ" و"الجَرْحِ والتعديلِ"، وليسَ مِنْ تصنيفِ أبي حاتمٍ،

---

(١) في "جزء فيه تسميةُ ما وَرَدَ به الشيخُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ ثابتٍ الخطيبُ البغداديُّ دِمَشْقَ". انظر "الحافظ الخطيب وأثره في علوم الحديث" للدكتور محمود الطحان (ص٢٩١ رقم ٢١٥).

(٢) نقل منه ابن المَوَّاق في "بغية النُّقَّاد" (٢/ ١٨٩).

(٣) في "توضيح المشتبه" (١/ ٢٢٥)، و(٥/ ٢٨٥)، و(٧/ ١٧٤).

(٤) في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٧٨٥ رقم ٧٧٧).

وإلَّا لاشتَهَرَ، ولَذَكَرَهُ ابنُهُ عبدُ الرحمنِ ونَقَلَ مَنه، واللهُ أعلمُ.

١٣) "العِلَلُ الكبيرُ" و"العِلَلُ الصغيرُ" كلاهما لأبي عيسى التِّرْمِذِيِّ محمدِ بنِ عيسى بنِ سَوْرَةَ (ت٢٧٩هـ).

١٤) "العِلَلُ في الحديث" لأبي زُرْعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النَّصْري (ت٢٨١هـ)[١].

١٥) "عِلَلُ حديثِ الزُّهْريِّ" لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عمرِو بنِ أبي عاصمٍ (ت٢٨٧هـ) ؛ كذا سَمَّاه هو في بعضِ المواضعِ من كتابه "الآحاد والمثاني"[٢]، وسَمَّاه في موضعٍ آخَرَ: "عِلَلَ الحديثِ"[٣]، وسَمَّاه في أكثرِ المواضعِ: "العِلَلَ"[٤]، وهو كتابٌ واحدٌ فيما يَظْهَرُ؛ بدليلِ أنَّ أكثرَ المواضعِ يكونُ الحديثُ المذكورُ فيها مِنْ روايةِ الزُّهْريِّ، واللهُ أعلمُ.

١٦) "الْمُسْنَدُ الكبيرُ الْمُعَلَّلُ" لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عَمْرِو بنِ عبدِالخالقِ البَزَّارِ (ت٢٩٢هـ)[٥].

١٧) "العِلَلُ" لأبي عليٍّ الْبَلْخيِّ عبدِ اللهِ بنِ محمَّدٍ (ت٢٩٤هـ).

١٨) "العِلَلُ" لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ أبي طالبٍ النَّيْسَابُوريِّ (ت٢٩٥هـ).

١٩) "مُسْنَدُ حديثِ الزُّهْرِيِّ بِعِلَلِهِ، والكلامُ عليه" تأليفُ أبي

---

(١) انظر "كشف الظنون" (١/ ٥٨٤)، و(٢/ ١٤٤٠).
(٢) (٥/ ٤٢٩). (٣) (١/ ٢٤٠).
(٤) (١/ ٢٣٨ و٣١٧)، و(٤/ ٣٤٢)، و(٦/ ١٧).
(٥) انظر: "تاريخ بغداد" (٤/ ٣٣٤).

عبدِالرحمنِ أحمدَ بنِ شُعَيْبٍ النَّسَائيِّ (ت٣٠٣هـ)[١].

٢٠) "العِلَلُ" لزكريَّا بنِ يحيى السَّاجِيِّ (ت٣٠٧هـ).

٢١) "الْمُسْنَدُ الْمُعَلَّلُ" لأبي العباسِ الوليدِ بنِ أَبَانَ بنِ بُوْنَةَ الأَصْبَهَانيِّ (ت٣١٠هـ، وقيل: ٣٠٨هـ)[٢].

٢٢) "العِلَلُ" للخَلَّالِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ هارونَ (ت٣١١هـ).

٢٣) "عِلَلُ الأحاديثِ في صحيحِ مسلمٍ" لابنِ عَمَّارٍ الشَّهِيدِ محمدِ بنِ أبي الحُسَيْنِ الجَارُودِيِّ، أبي الفضلِ الهَرَوِيِّ (ت٣١٧هـ).

٢٤) "العِلَلُ" لعبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ الرازيِّ (ت٣٢٧هـ)، وهو كتابُنَا هذا.

٢٥) "العِلَلُ" لأبي عليٍّ الحُسَيْنِ بنِ عليٍّ النَّيْسَابُوريِّ (ت٣٤٩هـ).

٢٦) مصنَّفاتُ ابنِ حِبَّانَ محمَّدِ بنِ حِبَّانَ أبي حاتمٍ البُسْتيِّ (ت٣٥٤هـ) في العِلَلِ، وهي كثيرةٌ، وقد انتقى الخطيبُ البَغْدَاديُّ منها جُمْلَةً فذَكَرَهَا، مع أنه لم يَرَهَا، وإنما اعتمَدَ على ذِكْرِ مسعودٍ السِّجْزيِّ لها؛ قال في "الجامع، لأخلاقِ الراوي وآدابِ السامع"[٣]: «ومِنَ

(١) ذكره ابن خَيْر الإِشْبِيلي في "فهرسته" (ص١٢٢)، وساق سنده إليه.
(٢) ذكره إسماعيل باشا في "إيضاح المكنون" (٤/٤٨٣)، و"هَدِيَّة العارفين" (٦/٥٠٠)، وذَكَرَ أبو الشيخ الأصبهاني في "طبقات المحدِّثين" (٤/٢١٧) أنه صنَّف "المسنَدَ"، ولم يَذْكُرِ "المُسْنَدَ المعلَّل".
(٣) (٢/٤٦٧-٤٧١).

الكُتُبِ التي تَكْثُرُ منافعُهَا- إنْ كانتْ على قَدْرِ ما تَرْجَمَهَا به واضعُهَا- مصنَّفاتُ أبي حاتمِ محمدِ بنِ حِبَّانَ البُسْتيِّ التي ذَكَرَهَا لي مسعودُ بنُ ناصرٍ السِّجْزِيُّ، وأوقَفَنِي على تَذْكِرَةٍ بِأَسَامِيهَا، ولم يُقَدَّرْ لِيَ الوصولُ إلى النَّظَرِ فيها؛ لأنَّها غيرُ موجودةٍ بيننا، ولا معروفةٍ عندنا، وأنا أَذْكُرُ منها ما استحسنتُهُ، سوى ما عَدَلْتُ عنه واطَّرَحْتُهُ؛ فمِنْ ذلك: . . . كتابُ "عِلَلِ أوهامِ أصحابِ التواريخِ" عَشَرَةُ أجزاءٍ، كتابُ "عِلَلِ حديثِ الزُّهْرِيِّ" عشرون جُزْءًا، كتابُ "عِلَلِ حديثِ مالكِ بنِ أنسٍ" عَشَرَةُ أجزاءٍ، كتابُ "عِلَلِ مناقبِ أبي حَنِيفةَ ومَثَالبِهِ" عَشَرَةُ أجزاءٍ، كتابُ "عِلَلِ ما أَسْنَدَ أبو حنيفةُ" عَشَرةُ أجزاءٍ، كتابُ "ما خالَفَ الثَّوْرِيُّ شُعْبَةَ" ثلاثةُ أجزاءٍ، كتابُ "ما خالَفَ شُعْبةُ الثَّوْرِيَّ" جزءان. . .».

قال الخطيبُ: «سألتُ مسعودَ بنَ ناصرٍ فقلتُ له: أَكُلُّ هذه الكُتُبِ موجودةٌ عِنْدَكُمْ ومقدورٌ عليها ببلادِكم؟ فقال: لا؛ إنما يُوجَدُ منها الشيءُ اليسير، والنَّزْرُ الحقير، قال: وقد كان أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ سَبَّلَ كُتُبَهُ ووَقَفَهَا وجَمَعَهَا في دارٍ رَسَمَهَا بها، فكان السَّبَبَ في ذَهَابِهَا- مع تطاولِ الزمانِ - ضَعْفُ أمرِ السلطانِ، واستيلاءُ ذوي العَبَثِ والفَسَادِ، على أهلِ تلك البِلَادِ.

قال أبو بكر[1]: مِثْلُ هذه الكُتُبِ الجليلةِ كان يَجِبُ أن يَكْثُرَ لها النَّسْخُ، ويَتنافَسَ فيها أهلُ العِلْمِ، ويَكْتبوها لأنفسِهِمْ، ويُخَلِّدُوهَا

(١) أي: الخطيب البغدادي.

أحرازَهُمْ، ولا أَحْسَبُ المانعَ مِنْ ذلك إلا قِلَّةَ معرفةِ أَهْلِ تلك البلادِ لِمَحَلِّ العِلْمِ وفضلِهِ، وزُهْدَهُمْ فيه، ورَغْبَتَهُمْ عنه، وعَدَمَ بصيرتِهِمْ به، واللهُ أعلمُ».اهـ.

٢٧) "الْمُسْنَدُ الكبيرُ الْمُعَلَّلُ" لأبي عليٍّ النَّيْسابوريِّ الحُسَيْنِ بنِ محمَّدٍ الماسَرْجِسيِّ (ت٣٦٥هـ).

٢٨) "العِلَلُ" لأبي الحُسَيْنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ يَعْقُوبَ النَّيْسَابوريِّ، الْمُقْرِئ، الْحَجَّاجِيِّ (ت٣٦٨هـ).

٢٩) "العِلَلُ" لأبي أحمدَ الحاكمِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ إسحاقَ النَّيْسَابوريِّ (ت٣٧٨هـ).

٣٠) "العِلَلُ" لأبي الْحَسَنِ عليِّ بن عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيِّ (ت٣٨٥هـ).

٣١) "الأجوبةُ" لأبي مسعودٍ الدِّمَشْقِيِّ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ عُبَيْدٍ (ت٤٠١هـ).

٣٢) "العِلَلُ" لأبي عبدِ اللهِ الحاكمِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ النيسابوريِّ (ت٤٠٥هـ).

٣٣) "الفَصْلُ لِلوَصْل، الْمُدْرَجِ في النَّقْل"، و"تمييزُ الْمَزِيدِ في مُتَّصِلِ الأسانيدِ" كلاهما للخطيبِ البغداديِّ أحمدَ بنِ عليِّ بنِ ثابتٍ (ت٤٦٣هـ).

تَعْرِيفُ العِلَّةِ لُغَةً

العِلَّةُ في لُغَةِ العَرَبِ: المَرَضُ؛ ويقال لمن أَعَلَّهُ اللهُ بِمَرَض: مُعَلٌّ، وعَلِيلٌ(١).

قال ابن منظور(٢): «وقد اعْتَلَّ العَليلُ عِلَّةً صَعْبةً، والعِلَّةُ: المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ، أي: مَرِضَ، فهو عَليلٌ، وأَعَلَّهُ اللهُ، ولا أَعَلَّكَ الله، أي: لا أصابَكَ بعِلَّة».

واختُلِفَ في جواز إطلاق «مَعْلول» على الحديثِ الذي فيه عِلَّةٌ:

فالمُحَدِّثون يُسَمُّون كلَّ ما يَقْدَحُ في الحديث عِلَّةً؛ أَخْذًا من المعنى اللغويِّ، ويقولون عن الحديثِ الذي فيه عِلَّةٌ: «مَعْلولٌ»، ومثلهم الفقهاء والأصوليون؛ يقولون في باب القياسِ وغيرِهِ: «العِلَّةُ، والمَعْلول»(٣).

وأنكَرَ هذا عليهم بعضُ علماء اللغة، وتَبِعهم متأخِّرو أهل

---

(١) انظر "المحكم" لابن سيده (١/ ٤٦)، و"الأفعال" لابن القوطيَّة (ص١٧)، وللسَّرَقُسْطي (١/ ٢٠٧)، ولابن القَطَّاع (٢/ ٣٨٦)، و"الصحاح" للجوهري (٥/ ٧٧٤)، و"القاموس" للفيروز آبادي (٤/ ٢١).

(٢) في "اللسان" (١١/ ٤٧١).

(٣) انظر مثلاً: "الجامع الصغير" لمحمد بن الحسن الشيباني (١/ ١٨٩)، و"أحكام القرآن" للجصاص (٢/ ١٩)، و"أحكام القرآن" لابن العربي (٤/ ١٦٩)، و"الوسيط" للغزالي (٥/ ١٩٩)، و"كشاف القناع" للبهوتي (٣/ ٣٧٦)، و"أصول السرخسي" (٢/ ١٤٥-١٤٩)، و"الإحكام" للآمدي (٤/ ٢٤)، و"روضة الناظر" (ص٢٠)، و"المسودة" (ص٣٩٣)، وغيرها كثير.

الحديث؛ كابنِ الصلاحِ ومَنْ جاء بعده.

فأوَّلُ مَنْ وَقَفنا على إنكاره قولَهُمْ : «مَعْلولٌ»: هو الحريريُّ (ت٥١٦هـ) في كتابه "دُرَّة الغوَّاص، في أوهام الخَوَاصّ"(١)؛ حين قال: «ويقولون للعليل : هو مَعْلولٌ، فَيُخْطِئون فيه؛ لأنَّ المَعْلول: هو الذي سُقِيَ الْعَلَلَ، وهو الشُّرْبُ الثاني، والفعلُ منه: عَلَلْتُهُ. فأمَّا المفعولُ من العِلَّة: فهو مُعَلٌّ، وقد أَعَلَّه اللهُ تعالى».

وقال ابنُ مَكِّيٍّ الصِّقِلِّيُّ(٢) : «ويقولون : رجلٌ مَعْلولٌ، وكلامٌ مَعْلولٌ، والصوابُ: مُعَلٌّ».

ثم جاء ابن الصلاح فجعله مَرْذولاً، فقال(٣): «ويُسَمِّيه أهلُ الحديث: المَعْلولَ؛ وذلك منهم - ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس : «العِلَّة، والمَعْلول» - مَرْذولٌ عند أهل العربية واللغة».

ثم جاء النوويُّ فعدَّه لَحْنًا، فقال(٤) : «ويُسَمُّونه : المَعْلولَ؛ وهو لحنٌ».

وأقرَّه السُّيُوطي في "شرحه"(٥)، ودلَّل على ذلك بقوله : «لأنَّ اسمَ المفعولِ مِنْ «أَعَلَّ» الرباعيِّ لا يأتي على «مفعول»». اهـ. وكذا

---

(١) (ص٣٦٧)، وسيأتي ذكر تعقُّب الشهاب الخفاجي له.
(٢) في كتابه "تثقيف اللسان، وتلقيح الجنان" (ص١٧٠).
(٣) في "علوم الحديث" (١/ ٥٠٢).
(٤) في "التقريب" (١/ ٤٠٧).
(٥) "تدريب الراوي" (١/ ٤٠٧).

قال! وقد استعملَهُ هو في كثير من كتبه[١]، ومنها: "هَمْعُ الهوامع"[٢].

وقال الفيروز آبادي[٣]: «والعِلَّةُ - بالكسر -: المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ وأَعَلَّهُ اللهُ تعالى؛ فهو مُعَلٌّ وعَلِيلٌ، ولا تقل: مَعْلولٌ، والمتكلِّمون يقولونها، ولستُ منه على ثَلَج».اهـ. فكأنه متوقِّف فيها، مائلٌ إلى تخطئتها.

والفيروز آبادي في هذا متابع لابن سِيده الذي نقلَ[٤] استعمالَ الزَّجَّاجِ لها في بحر المتقارِبِ من العَروض، ثم قال: «وأَرَىٰ هذا إنما هو على طَرْحِ الزائد؛ كأنه جاء على «عُلَّ»، وإنْ لم يُلْفَظْ به، وإلا فلا وجه له، والمتكلِّمون يَسْتعملون لفظةَ «المَعْلول» في هذا كثيرًا، وبالجملةِ فلستُ منها على ثقةٍ ولا ثَلَجٍ؛ لأنَّ المعروف إنما هو: أَعَلَّهُ اللهُ، فهو مُعَلٌّ، اللهمَّ إلا أنْ يكونَ على ما ذَهَبَ إليه سيبَوَيْهِ مِنْ قولهم: «مَجْنونٌ ومَسْلولٌ»؛ مِنْ أنه جاء على جَنَنْتُهُ وسَلَلْتُهُ، وإنْ لم يُستعملا في الكلامِ؛ استُغني عنهما بـ«أَفْعَلْتُ». اهـ.

وخلاصةُ ما تقدَّم من كلامِ هؤلاء الأئمَّة: أنَّ المَرَضَ يقالُ من

(١) انظر مثلاً: "تدريب الراوي" (١/ ٨٤و٤١٤)، و"الدر المنثور" (٤/ ٣٠٢)، و"شرح النسائي" (٨/ ١٢٨).
(٢) (٢/ ٣٢٧).
(٣) في "القاموس المحيط" (٤/ ٢١).
(٤) في "المحكم" (١/ ٤٦).

الرباعي فقط: «أَعَلَّهُ»، فهو «مُعَلٌّ»، ولا يقالُ من الثلاثي: «عُلَّ» أو «عَلَّهُ»، فهو «مَعْلول» إلا في الشُّرْبِ فقطْ؛ كما في قولِ كعب بن زُهَيْر رضي الله عنه في قصيدتِهِ المشهورة «بانت سعاد»(١):

تَجْلُو عوارضَ ذي ظَلْمٍ إذا ابتسَمَتْ كأنَّه مُنْهَلٌ بالرَّاحِ مَعْلولُ(٢)

وما ذكره هؤلاءِ الأَئمَّةُ مُتَعَقَّبٌ بأنه وقَعَ في كلامِ كثيرٍ ممَّن يُوثَقُ به مِنْ أهلِ العلم والعربية:

فهذا الخليلُ بنُ أحمد الفَراهِيدي شيخُ سِيبوَيْهِ استعمَلَ لفظَ «المَعْلول» من العِلَّة في علم العَروض الذي اخترعَهُ، وهذا معروفٌ ومشهورٌ في كتب العَروضيين في بابِ الزِّحافات والعلل، ونقله أيضًا ابنُ سيِّد الناسِ في "سيرته"(٣).

وهذا أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ استعمَلَ لفظَ «المَعْلول» في المتقارب

---

(١) "ديوان كعب بن زهير" بتحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، القصيدة (٢٣) (ص٨٤). وانظر "القول المستجاد، في بيان صحَّة قصيدة بانت سعاد" للشيخ إسماعيل الأنصاري رحمه الله.

(٢) تَجْلو: تكشفُ وتُظهر. العوارِضُ: الأسنانُ ما بَعْدَ الثَّنايا. ذي ظَلْم: يعني الثَّغْر، والظَّلْمُ: الماء الذي يجري على الأسنان، فتراه من شدَّة صفائه وشِدَّة رقَّتها وبياضها. مُنْهَل: سُقِيَ النَّهَلَ؛ وهو الشَّرْبة الأولى. الرَّاح: الخَمْرة. مَعْلول: سُقِيَ العَلَلَ؛ وهو الشُّرْب الثاني.
ومعنى البيت: إذا ما ابتسمَتْ كشَفَتْ عن أسنانٍ بيضاء مُنَضَّدة كأنها سُقيت من خمرة عتيقة مَرَّةً بعد أخرى. انظر حاشية البغدادي على "شرح بانت سعاد لابن هشام" بتحقيق نظيف محرّم خواجه (١/ ٤٠٤-٤٧٤).

(٣) ذكره الشهاب الخفاجي في "حاشيته على درة الغواص" (ص٥٨٨).

من بحور العَروض، وهو مِنَ العِلَّة؛ كما تقدَّم نقله عن ابن سِيدَه.

وهذا ابنُ القُوطِيَّة يقول[(١)] : «عُلَّ الإنسانُ عِلَّةً: مَرِضَ، وعَلَلْتُهُ بالشَّرَابِ عَلًّا وعَلَلاً: سقيتُهُ بعد نَهَلٍ».

وكذلك ذكَرَ «عُلَّ» من العِلَّة كُلٌّ من السَّرَقُسْطي[(٢)]، وابن القَطَّاع[(٣)].

وإذا صَحَّ مجيءُ الثلاثيِّ بمعنى العِلَّة والمرض، صَحَّ اشتقاق «مَعْلول» منه قياسًا بلا خلاف عند الصرفيين؛ تقول: قُتِلَ زيدٌ، فهو مقتولٌ، وضُرِبَ، فهو مضروبٌ، وعُلِمَ الأَمرُ، فهو معلوم، وهكذا.

وكلٌّ من ابن القُوطِية والسَّرَقُسْطي وابن القَطَّاع ذكَرَ الفعلَ الثلاثيَّ في المَرَضِ والشُّرْب، فيكونُ «مَعْلولٌ» بمعنى: مريض به عِلَّة، وبمعنى: مَنْ شَرِبَ مرَّة بعد مرَّة.

وذكَرَ ذلك أيضًا محمَّد بن المستنير المعروفُ بقُطْرُب تلميذُ سيبوَيْهِ في كتابه "فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ"، واللَّبْلي؛ على ما نقله الزركشي[(٤)] عنهما.

وكذلك الجَوْهَري[(٥)] حين قال: «عُلَّ الشَّيْءُ، فهو مَعْلولٌ»:

---

(١) في كتابه "الأفعال" (ص١٧و١٨٧)، وانظر حاشية الشهاب الخفاجي على "درة الغواص" (ص٥٨٨).

(٢) في كتابه "الأفعال" (١/ ٢٠٧).

(٣) في كتابه "الأفعال" (٢/ ٣٨٦).

(٤) في "نكته على ابن الصلاح" (١/ ٢٠٦).

(٥) في "الصحاح" (٥/ ٧٧٤).

فقولُهُ: «الشيء» : دليلٌ على أنه يريدُ العِلَّةَ بمعنى المَرَض، لا بمعنى الشُّرْب، وإلا لقال: «عُلَّ الإنسانُ أو الحَيَوان»، والله أعلم.

وقد ذكَرَ الزركشيُّ[(١)] كلامَ ابنِ الصلاح، والحَرِيري، وابنِ سِيدَه، ثم تعقَّبَهم بقوله : «الصوابُ أنه يجوز أنْ يقال : «عَلَّهُ» فهو «مَعْلول»؛ من العِلَّة والاعتلال، إلا أنه قليلٌ، ومنهم مَنْ نَصَّ على أنه فِعْلٌ ثلاثي»، ثم ذكر كلام ابن القوطية وغيره.

وإلى الجوازِ أيضًا ذهَبَ ابنُ هِشَام في شَرْحه لقصيدة «بانتْ سُعَاد»[(٢)].

وقال الفَيُّومي[(٣)] : «عُلَّ الإنسانُ - بالبناء للمفعول - : مَرِضَ، ومنهم من يبنيه للفاعل، من بابِ ضَرَبَ؛ فيكونُ المتعدِّي مِنْ بابِ قتَلَ، فهو «عليلٌ»، و «العِلَّةُ» : المَرَضُ الشاغلُ، و الجمع : «عِلَل»، مثلُ: سِدْرةٍ، و سِدَرٍ، و «أَعَلَّه اللهُ»، فهو «مَعْلول»، قيل : من النوادر التي جاءتْ على غير قياس، وليس كذلك؛ فإنه من تداخُل اللغتَين[(٤)]، والأصل: «أَعَلَّه اللهُ»، فـ«عُلَّ»، فهو «مَعْلول»، أو مِنْ «عَلَّهُ» فيكون على القياس. و جاء «مُعَلٌّ» على القياس، لكنَّه قليل الاستعمال، و«اعْتَلّ» : إذا مَرِضَ».

---

(١) في "النكت" (١/ ٢٠٤-٢٠٦).
(٢) انظر حاشية البغدادي على "شرح بانت سعاد لابن هشام" (١/ ٤٦٠).
(٣) في "المصباح المنير" (ص٤٢٦).
(٤) انظر في تداخل اللغتين: "الخصائص" لابن جني (١/ ٣٧٤- ٣٩١).

وتعقَّب الشهابُ الخَفَاجيُّ[١] الحَرِيريَّ في إنكاره قولهم : «مَعْلول» بقوله : «هذا هو المعروفُ في اللغة، لكنَّ ما أنكره وقَعَ في كلام كثير ممَّن يوثق به من العلماء؛ كالمحدِّثين، والعَروضيين، والأصوليين»، ثم ذكر كلام ابنِ سِيدَه المتقدِّم، ونَقْلَهُ عن أبي إسحاق الزَّجَّاج، كما أورَدَ كلامَ ابن الصلاح والنووي، ثم قال: «وقال ابنُ سيِّد الناس في "سيرته" : إنه يُستعمَل «مَعْلول» من الإعلال أيضًا؛ كما يقول الخليلُ في العَروض، وقد حكاه ابن القُوطِيَّة، ولم يعرفْهُ ابن سِيدَه . . . وحكى السَّرَقُسْطي : أَبْرَزْتُهُ بمعنى أَظْهَرْتُهُ، فهو مَبْروز، ولا يقال: بَرَزْتُهُ، وأَعَلَّهُ اللهُ، فهو عَليل، وربما جاء مَعْلولٌ ومَسْقُومٌ قليلاً». اهـ.

وقد استعمَلَ لفظَ «مَعْلول» بمعنى المَرِيض وضدّ الصحيح: كثيرٌ ممَّن يوثق بهم في اللغة - سوى مَنْ تقدَّم ذكره منهم - كالإمام الشافعي[٢]، وابنِ جِنِّيْ[٣]، وابنِ السَّرَّاج[٤]، والرُّمَّاني[٥]، والْمُطَرِّزي[٦]، وابنِ هشام[٧]، والزَّبِيدي[٨]، وغيرهم.

---

(١) في "حاشيته على درة الغواص" (ص٥٨٨).

(٢) في "الأم" (٣/ ١٥٦).

(٣) في "الخصائص" (١/ ١٥٥و١٧٤و١٧٧)، و(٢/ ١٧٢)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٥٢).

(٤) في "الأصول في النحو" (٢/ ١٨٧).

(٥) في "الحدود" (ص٦٧و٨٥).

(٦) في "المغرب" (٢/ ٨٠).

(٧) في "شرح شذور الذهب" (ص٢٤١و٢٤٢).

(٨) في "تاج العروس" (٥/ ٣١٨).

تَعْرِيفُ العِلَّةِ اصْطِلَاحًا

يُعَرِّفُ علماءُ الحديث العِلَّةَ: بأنها أسبابٌ غامضةٌ خَفِيَّةٌ قادحةٌ في صِحَّةِ الحديث، مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منها.

ويعرِّفون الحديثَ المعلول: بأنه الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تَقْدَحُ في صِحَّته، مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منها(١).

وعرَّفه الحافظُ العراقي(٢) مَرَّةً بنحو هذا التعريف، ونقَلَ البِقَاعي(٣) عنه تعريفًا آخَرَ قال فيه: «والمعلَّلُ خبرٌ ظاهرُهُ السلامةُ، اطُّلِعَ فيه بعد التفتيش على قادحٍ»، وهذا التعريفُ اختاره الحافظ السخاوي(٤)، ولم يَنْسُبه إلى أحد، وهو الذي رجَّحه الدكتور همام سعيد(٥)؛ لأنه تعريف جامعٌ مانع كما قال.

ولِكَيْ تَتَحقَّقَ العِلَّةُ - على كلا التعريفين - لابُدَّ فيها من شرطين:

أ - الغُمُوض والخَفَاء.

---

(١) انظر "معرفة علوم الحديث" لابن الصلاح (١/ ٥٠٢- التقييد)، و"المنهل الروي" لابن جماعة (ص٥٢)، و"الشذا الفياح" للأبناسي (١/ ٢٠٢)، و"المقنع" لابن الملقن (١/ ٢١٢)، و"النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧١٠)، و"فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٦٠)، و"تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ٤٠٨).

(٢) في "شرح الألفية" (ص١٠٤).

(٣) في "النكت الوفيّة، بشرح الألفية" (ص١٠٥/ حاشية "شرح الألفية" للعراقي).

(٤) في "فتح المغيث" (١/ ٢٦١).

(٥) في مقدمة تحقيقه لـ"شرح العلل" لابن رجب (١/ ٢٢-٢٣).

ب - القَدْحُ في صحَّة الحديث.

أما الغُمُوضُ والخَفَاء: فإنَّ مَنْ ينظُرُ في طعونِ أهلِ العلم بالحديثِ في الأحاديثِ التي يضعِّفونها، يجدُ أنهم يُعِلُّونَ الحديث بأحد سببين:

١) إما سَقْط في الإسناد. ٢) أو طعن في الراوي[١].

وربَّما كان السقطُ أو الطعنُ في الراوي واضحًا جليًّا يدركه كلُّ أحد[٢]، وربَّما كان خفيًّا لا يدركُهُ إلا الجهابذةُ[٣]، وقد يُدْرِكه غيرهم

---

(١) كما في "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (١/ ٤٩٣-٤٩٤)، و"فتح المغيث" (١/ ١١٥-١١٦).

(٢) كما لو كان الحديث مرسلاً، أو معضَلاً، أو معلَّقًا، أو في سنده رجل متَّهم، أو ضعيف... أو غير ذلك من الأسباب الظاهرة.

(٣) كالحديث الذي كشف عِلَّتَهُ أبو حاتم الرازي رحمه الله، ونقَلَ ذلك عنه ابنه عبدالرحمن في "العلل" (١٩٥٧) فقال: وسمعتُ أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن رَاهُوْيَه، عن بَقِيَّة؛ قال: حدثني أبو وَهْب الأَسَدِي؛ قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر؛ قال: «لا تَحْمَدوا إسلامَ امرئٍ حتى تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رأيه».
قال أبي: هذا الحديثُ له علَّة قلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا؛ روى هذا الحديثَ عبيدالله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فَرْوَة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، وعبيدُاللهِ بنُ عمرو كنيته: أبو وَهْب، وهو أَسَدِي، فكأنَّ بَقِيَّة بن الوليد كنَّى عبيدالله بن عمرو، ونسبه إلى بني أَسَد؛ لكيلا يُفْطَنَ به، حتى إذا ترَكَ إسحاقَ بنَ أبي فَرْوَة من الوسط لا يُهتدى له، وكان بَقِيَّةُ من أفعل الناس لهذا، وأما ما قال إسحاقُ في روايته عن بَقِيَّة، عن أبي وَهْب: «حدثنا نافع»، فهو وَهَمٌ، غير أن وجهه عندي: أن إسحاق لعلَّه حفظ عن بَقِيَّة هذا الحديثَ ولمَّا يَفْطَنْ لِمَا عَمِلَ بَقِيَّةُ؛ مِنْ تركه إسحاقَ من الوسط، وتكنيتِهِ عُبَيْدَاللهِ بنَ عَمْرٍو، فلم يفتقدْ لفظَ بَقِيَّة في قوله: «حدثنا نافع»، أو «عن نافع». اهـ.

بجمعِ طرقِ الحديث[١]، وتتبُّعِ الاختلاف، ومعرفةِ طريقةِ أهلِ الحديث بالترجيحِ وقرائنه، لكنَّ هذا لا يُخْرِجُهُ عن كونه خفيًّا.

ويبدو أنَّ العلماء الذين عرَّفوا العِلَّةَ بالتعريف السابق حرَّروه - كما قال الحافظ ابن حجر[٢] - من كلام الحاكم[٣]؛ فإنه قال: «وإنَّما يعلَّل الحديثُ مِنْ أوجُهٍ ليس للجَرْح فيها مَدْخَل، فإنَّ حديثَ المجروحِ ساقطٌ واهٍ، وعلَّةُ الحديث تكثُرُ في أحاديثِ الثِّقات، أنْ يحدِّثوا بحديثٍ له علة، فيخفَىٰ عليهم عِلْمُهُ، فيصيرَ الحديثُ معلولاً، والحُجَّةُ فيه عندنا الحفظُ والفَهْمُ والمعرفةُ لا غير».

قال ابن حَجَرٍ عَقِبَ ذكره لكلام الحاكم هذا: «فعلى هذا لا يسمَّى الحديثُ المنقطعُ - مثلاً - معلولاً، ولا الحديثُ الذي راويه مجهولٌ أو مُضَعَّفٌ معلولاً، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء مِنْ ذلك، مع كونِهِ ظاهرَ السَّلَامةِ مِنْ ذلك، وفي هذا رَدٌّ على مَنْ زعَمَ أنَّ المعلولَ يَشْمَلُ كلَّ مردود».

---

(١) وأمثلته كثيرة في أبواب العلل؛ كالحديث الذي رواه أبو معمر الْمُقْعَد عبدالله بن عمرو، عن عبد الوارث بن سعيد، عن أيوب السَّخْتياني، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين كبشَيْنِ.
وخالفه وُهَيب بن خالد، وإسماعيل بن عُلَيّة، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وحماد ابن زيد، وغيرهم، فرَوَوْه عن أيوب، عن عكرمة، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً، ليس فيه ذكر لابن عباس. انظر "العلل" لابن أبي حاتم (١٦٣١)، و"المنتقى" لابن الجارود (٩١٢).

(٢) في "النكت" (٢/ ٧١٠).

(٣) في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٢-١١٣).

وكان ابنُ الصلاح قد قال[1] : «ثم اعلَمْ أنه قد يُطْلَقُ اسمُ العِلَّةِ على غيرِ ما ذكرناه من باقي الأسبابِ القادحةِ في الحديث، المُخْرِجةِ له مِنْ حال الصحَّة إلى حال الضعف، المانعةِ مِنَ العمل به على ما هو مقتضى لفظِ العِلَّةِ في الأصل؛ ولذلك نَجِدُ في كتب عللِ الحديثِ الكثيرَ من الجَرْح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ، ونحوِ ذلك من أنواع الجرح، وسمَّى الترمذي النَّسْخَ عِلَّةً من عِلَلِ الحديثِ[2] . ثُمَّ إنَّ بعضَهم أطلَقَ اسم العِلَّة على ما ليس بقادح مِنْ وجوه الخلاف؛ نحو

(١) في "معرفة علوم الحديث" (١/ ٥٢٣).

(٢) ذكر الترمذي في "العلل الصغير" (١/ ٣٢٣- ٣٢٤/ شرح ابن رجب) حديثَ ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مرض، وحديثَ معاوية في قتل شارب الخمر في الرابعة، ثم قال: «وقد بيَّنَّا علَّةَ الحديثين جميعًا في هذا الكتاب»، فعقَّب الحافظ ابن رجب على هذه العبارة في "شرحه" بقوله: « فإنما بيَّن ما قد يُسْتَدَلُّ به للنسخ، لا أنه بيَّن ضعف إسنادهما ».
ونجد في كتب العلل الأخرى ذِكْرَ بعض الأحاديث الصحيحة التي لا علَّة لها، ولم تذكر إلا لبيان النَّسْخ، ومن ذلك: كتاب "العلل" لابن أبي حاتم، ففي المسألة (١١٤) يقول عبدالرحمن بن أبي حاتم: «وسمعت أبي وذكر الأحاديث المروية في «الماء من الماء» - حديث هشام بن عروة؛ يعني: عن أبيه، عن أبي أيوب، عن أُبيِّ بن كعب، عن النبي ﷺ وحديث شعبة، عن الحكم، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ في الماء من الماء - فقال: هو منسوخٌ، نَسَخَهُ حديث سهل بن سعد عن أُبيِّ بن كعب ».
وقال أيضًا في (٢٤٦): « وسمعتُ أبي يقول: حديث ابن مسعود في التَّطْبيق منسوخ؛ لأن في حديث ابن إدريس - عن عاصم بن كُلَيب، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن عَلْقَمَة، عن عبدالله؛ أن النبي ﷺ طَبَّق -: ثم أُخْبِرَ سعد، فقال: صدق أخي، قد كنا نفعل، ثم أُمرنا بهذا؛ يعني بوضع اليدين على الركبتين ».
وانظر تعقيب الحافظ ابن حجر الآتي على كلام ابن الصلاح.

إرسالِ مَنْ أرسَلَ الحديثَ الذي أسنده الثقةُ الضابط . . .».

وحاول الحافظُ ابن حجر التوفيقَ بين ما يقعُ في كلامِ بعض أهل العلم، وبين ما حقَّقه ابن الصلاح، فقال[1] :« مرادُه بذلك : أنَّ ما حقَّقه مِنْ تعريفِ المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالِفُهُ، وطريقُ التوفيق بين ما حقَّقه المصنِّف وبين ما يقعُ في كلامهم : أنَّ اسم العِلَّة إذا أُطْلِقَ على حديثٍ لا يلزَمُ منه أن يُسَمَّى الحديثُ معلولاً اصطلاحًا؛ إذِ المعلولُ ما علَّته قادحةٌ خفيَّة، والعِلَّةُ أَعَمُّ من أن تكون قادحةً أو غير قادحة، خفيَّةً أو واضحة؛ ولهذا قال الحاكم : وإنما يُعَلُّ الحديثُ مِنْ أوجهٍ ليس فيها للجَرْحِ مَدْخَل.

وأما قوله : «وسمَّى الترمذيُّ النسخَ عِلَّةً» : هو من تتمَّة هذا التنبيه؛ وذلك أنَّ مرادَ الترمذي : أنَّ الحديثَ المنسوخَ - مع صحَّته إسنادًا ومتنًا - طرَأَ عليه ما أوجَبَ عدمَ العملِ به[2] - وهو الناسخُ - ولا يلزم مِنْ ذلك أنْ يُسَمَّى المنسوخُ معلولاً اصطلاحًا كما قرَّرته، والله أعلم».

وما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله - من أنَّ اسمَ العِلَّة إذا أُطلِقَ على

---

(١) في "النكت" (٢/ ٧٧١).

(٢) سبق ابنَ حجر إلى هذا كلٌّ من الزركشي والعراقي:
قال الزركشي في "النكت" (٢/ ٢١٥): « لعل الترمذي يريد أنه عِلَّةٌ في العمل بالحديث، لا أنه علة في صحته؛ لاشتمالِ الصحيحِ على أحاديثَ منسوخةٍ ».
ونحوه كلام العراقي في "شرح الألفية" (ص١٠٨)، وانظر كلام الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على "ألفية السيوطي" (ص٥٩- ٦٠).

حديثٍ لا يلزم منه أن يُسَمَّى الحديثُ معلولاً اصطلاحًا؛ إذِ المعلولُ ما علَّته قادحةٌ خفيَّة، والعِلَّةُ أَعَمُّ من أن تكون قادحةً أو غير قادحة، خفيَّةً أو واضحة -: اجتهادٌ منه مخالِفٌ لما عليه عملُ أئمَّة الحديث، فكتُبُ العللِ التي صنَّفها الأئمَّة فيها توسُّعٌ في ذِكْرِ كلِّ ما يُعَلُّ به الحديثُ، وجَعْلِ ذلك في أبوابِ العِلَلِ التي يُرَدُّ بها الحديث(١)، حتى سمَّى ابن الجوزي كتابه: "العلل المتناهية"، وهي عللٌ ظاهرة كما لا يخفى على كل مَنْ طالعه، ولم نَجِدْ أحدًا منهم ذكر هذا الذي قاله الحافظ ابن حجر.

وعليه: فالذي يظهر جوازُ إطلاق اسمِ العِلَّةِ على كلِّ قادحٍ في الحديث، سواءٌ كان ظاهرًا أو خَفِيًّا، في السند أو في المتن، وجوازُ تسمية الحديث الذي وجدت فيه العِلَّة: مَعْلولاً، أو مُعَلًّا، غيرَ أنَّ استعمالها في العِلَّةِ الخفيَّة أجودُ بعد أنِ استقرَّ الاصطلاحُ على ذلك عند كثير من أهلِ الحديث بعد ابن الصلاح، والله أعلم.

وأما القدحُ في صحَّة الحديث: فَيُفْهَمُ منه أنَّ مِنَ العلل ما لا

---

(١) مثال ذلك: قول ابن أبي حاتم في "العلل" (١٠٢): «وسألت أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه: أنَّ عليًّا انكسرَتْ إحدى زنديه، فأمره النبي ﷺ أن يمسحَ على الجبائر؟
فقال أبي: هذا حديث باطل لا أصل له، وعمرو بن خالد متروك الحديث».
فوجود عمرو بن خالد في إسناد هذا الحديث علَّة ظاهرة يدركها كل أحد، ومع ذلك عدَّه أبو حاتم معلولاً، وأدرجه ابنه في كتاب "العلل"، ومثل هذا كثير جِدًّا عنده وعند غيره.

يقدح في صحَّة الحديث، ويَعْنُونَ به متنَ الحديث، وأمَّا قَدْحُهَا في ذلك الإسنادِ خاصَّةً فلا اعتراضَ عليه.

قال ابن الصلاح(١) : «ثم قد تقع العِلَّةُ في إسنادِ الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه. ثم ما يَقَعُ في الإسنادِ قد يَقْدَحُ في صِحَّةِ الإسنادِ والمتن جميعًا؛ كما في التعليلِ بالإرسال والوقف، وقد يقدَحُ في صحَّة الإسناد خاصَّةً من غير قدحٍ في صحَّة المتن.

فمن أمثلة ما وقعتِ العِلَّةُ في إسناده من غير قدحٍ في المتن : ما رواه الثقة يعلى بن عُبَيد، عن سفيان الثَّوْري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال : «البَيِّعَانِ بالخِيَار . . .»، الحديث(٢).

فهذا إسناد متصلٌ بنقل العدل عن العدل، وهو معلَّل غير صحيح، والمَتْنُ على كلِّ حالٍ صحيحٌ. والعِلَّةُ في قوله : «عن عمرو بن دينار»، إنما هو : «عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر»، هكذا رواه الأئمَّة مِنْ أصحاب سفيان عنه، فوَهِمَ يعلى بن عبيد، وعَدَلَ عن عبدالله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة».

---

(١) في "معرفة علوم الحديث" (١/ ٥٠٣).

(٢) أخرجه الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٤١رقم٧٢) فقال: حدثنا القاسم بن علقمة، حدثنا ابن أبي حاتم؛ حدثنا المنذر بن شاذان؛ حدثنا يعلى بن عبيد؛ حدثنا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: «البَيِّعَانِ بالخِيَار، وكلُّ بَيِّعَين لا بيعَ بينهما، حتى يتفرَّقا، إلا بيعَ الخِيار»، وهذا خطأ وقع على يعلى بن عبيد، وهو ثقة متفق عليه، والصواب فيه: عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، عن عبد الله بن دينار. اهـ.

وللحافظ ابن حجر رأيٌ في العِلَّة الإسنادية، ذكر فيه أنها لا تَقْدَحُ - أحيانًا - حتى في الإسناد نفسه:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «إذا وقعتِ العِلَّةُ في الإسناد قد تَقْدَحُ، وقد لا تقدَحُ، وإذا قدَحَتْ فقد تخصُّهُ، وقد تستلزمُ القدحَ في المتن، وكذا القولُ في المَتْنِ سواء.

فالأقسام على هذا ستة[2]:

١ - فمثال ما وقعت العِلَّة في الإسناد ولم تقدح مطلقًا: ما يوجد مثلاً من حديثِ مُدَلِّسٍ بالعنعنة؛ فإنَّ ذلك عِلَّةٌ توجبُ التوقُّفَ عن قَبوله، فإذا وُجد من طريق أخرى قد صُرِّح فيها بالسماع؛ تبيَّن أنَّ العِلَّة غيرُ قادحة.

وكذا إذا اختُلِفَ في الإسنادِ على بعضِ رواته؛ فإنَّ ظاهرَ ذلك يوجب التوقُّف عنه، فإنْ أمكنَ الجمعُ بينها على طريقِ أهلِ الحديث بالقرائنِ التي تَحُفُّ الإسنادَ، تبيَّنَ أنَّ تلك العِلَّةَ غيرُ قادحة[3].

٢ - ومثالُ ما وقعَتِ العِلَّةُ فيه في الإسنادِ وتقدَحُ فيه دون المتن: ما مثَّلَ به المصنِّفُ من إبدالِ رَاوٍ ثقةٍ براوٍ ثقة، وهو بِقِسْمِ المقلوبِ أليقُ؛ فإنْ أُبْدِلَ راوٍ ضعيفٌ براوٍ ثقة، وتبيَّن الوَهَمُ فيه، استلزَمَ القَدْحَ

(١) في "النكت" (٢/٧٤٦-٧٤٧).
(٢) أي: بناءً على ما سبق، وأما التمثيل فوقع لخمسة.
(٣) ما مثَّل به الحافظ ابن حجر لهذا القسم لا يُسَمَّى علة، فلا يُسَلَّم بأن العلة لا تقدح مطلقًا.

في المتن أيضًا، إنْ لم يكنْ له طريقٌ أخرى صحيحة.

ومِنْ أغمضِ ذلك أنْ يكونَ الضعيفُ موافقًا للثقةِ في نعته.

ومثالُ ذلك ما وقَعَ لأبي أسامةَ حَمَّادِ بنِ أُسَامةَ الكُوفيِّ أحدِ الثقاتِ، عن عبدالرحمنِ بنِ يَزِيدَ بنِ جابر، وهو مِنْ ثقاتِ الشاميِّين، قَدِمَ الكوفةَ، فكتَبَ عنه أهلُهَا، ولم يَسْمَعْ منه أبو أسامة، ثم قَدِمَ بعد ذلك الكوفةَ عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ تَمِيم، وهو مِنْ ضعفاء الشاميِّين، فَسَمِعَ منه أبو أسامة، وسأله عَنِ اسمه فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظَنَّ أبو أسامة أنه ابنُ جابر، فصار يحدِّث عنه وينسُبُهُ مِنْ قِبَلِ نفسه، فيقولُ: حدَّثنا عبدُالرحمنِ بنُ يَزِيدَ بنِ جابر، فوَقَعَتِ المناكيرُ في روايةِ أبي أسامة، عن ابن جابر، وهما ثقتان؛ فلم يَفْطَنْ لذلك إلا أهلُ النقد، فميَّزوا ذلك، ونَصُّوا عليه؛ كالبخاريِّ وأبي حاتمٍ وغيرِ واحد.

٣ - ومثالُ ما وقعَتِ العِلَّة في المتنِ دون الإِسناد، ولا تَقْدَحُ فيهما: ما وقَعَ من اختلافِ ألفاظٍ كثيرةٍ من أحاديثِ الصحيحَيْنِ إذا أمكَنَ رَدُّ الجميعِ إلى معنًى واحدٍ؛ فإنَّ القَدْحَ ينتفي عنها . . .

٤ - ومثالُ ما وقعَتِ العِلَّةُ فيه في المَتْن، واستلْزَمَتِ القَدْحَ في الإِسناد: ما يرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنَّه(١)، يكونُ خطأً(٢)، والمرادُ

(١) انظر أمثلتَهُ في السَّبَبِ الثالثَ عشَرَ مِنْ أسبابِ العلَّة (ص١٣٩) من هذه المقدِّمة.
(٢) كذا العبارة في الكتاب، والظاهر أن المعنى: فيكون ظَنُّهُ خطأً.

بلفظِ الحديثِ غيرُ ذلك ؛ فإنَّ ذلك يَسْتلزِمُ القَدْحَ في الراوي، فيعلِّلُ الإِسنادَ.

٥ - ومثالُ ما وقَعَتِ العِلَّةُ في المتنِ دون الإِسناد : ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ من أحدِ الألفاظِ الواردةِ في حديث أنس ﷺ، وهي قوله : « لا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللهِ الرحمنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا »؛ فإنَّ أصلَ الحديثِ في الصحيحَيْنِ؛ فلفظُ البخاريِّ: « كانوا يَفْتَتِحون بالحمدُ للهِ رَبِّ العالمين ».

ولفظُ مسلم في روايةٍ له : نَفْيُ الجهرِ، وفي روايةٍ أخرى نفيُ القراءةِ، وقد تكلَّم شيخُنَا[1] على هذا الموضعِ بما لا مَزِيدَ في الحُسْنِ عليه، إلا أنَّ فيه مواضعَ تحتاجُ إلى التنبيهِ عليها . . . » إلى آخِرِ كلامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ.



(١) يعني: الحافظ العراقي.

أَسْبَابُ الْعِلَّةِ فِي الحَدِيثِ

تقدَّم أنَّ العِلَّة تطلق على الأسبابِ الظاهرة والخَفِيَّةِ التي تقدَحُ في صحةِ الحديث، وأنها في مُجْمَلِها تعود إلى سببين :

أ - السَّقْط في الإسناد.

ب - الطَّعْن في الراوي.

فكلُّ عِلَّة يُعَلُّ بها الحديثُ داخلةٌ في أحد هذين السببَيْنِ ولا بُدَّ، غيرَ أنَّ السببَ قد يكون ظاهرًا يدركه كلُّ أحد، وقد يكون خفيًّا لا يدركه إلا الجهابذة، وقد يدركه غيرهم بجمعِ طرقِ الحديث، وتتبُّعِ الاختلافِ، ومعرفةِ طريقةِ أهل الحديث بالترجيحِ وقرائنِهِ؛ كما تقدَّم بيانه.

وليس من مقصودنا هنا ذِكْرُ هذه العلل، سواءٌ كانتْ ظاهرةً أو خَفِيَّة، ولكنْ محاولةُ جَمْعِ الأسبابِ التي نشأَتْ عنها هذه العلل.

ولم نَجِدْ أحدًا من الأئمَّة جمَعَ هذه الأسباب، أو تحدَّث عنها مجتمعةً، سوى أقوالٍ منثورة في كتب الرجال، وبعضِ كتبِ علوم الحديثِ، وأمثلةٍ في كتب العلل؛ يمكنُ جمعها منها.

وكان قَصَبُ السَّبْقِ في هذا للدكتور همام سعيد في مقدمة تحقيقه لـ"شرح علل الترمذي" لابن رجب.

وتتميَّزُ دراستُنَا لأسباب العلة هنا، من دراسته، بتهذيب وزيادات،

مع الشرح والتمثيل، والفرقُ بيِّن واضح لكلٍّ من يوازن بينهما.

وتقدَّم أنَّ عِلْمَ العللِ مبنيٌّ على أوهام الثقات، وذكرنا[1] قولَ شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكما أنهم يَسْتشهدون ويَعْتبرون بحديثِ الذي فيه سوءُ حفظ، فإنَّهم أيضًا يضعِّفون مِنْ حديثِ الثقةِ الصدوقِ الضابطِ أشياءَ تبيَّن لهم أنه غَلِطَ فيها، بأمورٍ يَسْتدلُّون بها، ويُسَمُّون هذا: "عِلْمَ علل الحديث"، وهو مِنْ أشرف علومهم؛ بحيثُ يكون الحديثُ قد رواه ثقةٌ ضابطٌ وغَلِطَ فيه، وغَلَطُهُ فيه عُرِفَ إمَّا بسببٍ ظاهرٍ أو خفيٍّ».

ولذا ستكونُ هذه الأسبابُ مشمولةً بهذا السبب الأساس، وهو «أوهام الثقات»، ومندرجةً تحته، ومآلها إليه؛ لأنه السبب الذي تكون به العِلَّةُ غامضةً خَفِيَّة - في الغالب - وإنْ شئتَ فقل: إنها صُوَرٌ لهذا السبب الرئيس، أو أسبابٌ لوقوعه. أما الأسبابُ التي تكون بها العِلَّة ظاهرة جلِيَّة فليستْ من مقصودنا هنا؛ كما ذكرنا سابقًا.

والثقاتُ يتفاوتون في الحفظ والإتقان، بالإضافةِ للأسباب المُعِينة لهم على بلوغِ الدرجاتِ العُلْيا من استقامةِ الحديث:

فمنهم ثقاتٌ ضابطون، جبالٌ في الحفظ والإتقان، هيَّأ اللهُ لهم من الأسبابِ ما جعلهم أئمَّةً في هذا الفن، يَشْهَدُ لهم به القاصي والداني.

---

(١) (ص ١٥).

ومنهم ثقاتٌ لهم مشاركةٌ في الحفظ والإتقان، لكنَّهم لم يبلغوا مكانةَ الطبقة السابقة.

ومنهم ثقاتٌ لهم أوهامٌ وأخطاءٌ عَرَفها الأئمَّةُ وميَّزوها، فهم يقصِّرون في الحفظ عن الطبقة السابقة.

وبين أفراد كُلِّ طبقةٍ تفاضُلٌ وتَمايُزٌ، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء.

يقولُ الإمام مسلم بن الحجَّاج[1] وهو يتحدَّث عن الحفاظ، ووقوعِ الوَهَمِ منهم: «فمنهم الحافظُ المتقنُ الحِفْظِ المتوقِّي لما يلزمُ توقِّيه فيه، ومنهم المتساهِلُ الْمُشِيبُ حفظَهُ بتوهُّمٍ يتوهَّمه، أو تلقينٍ يُلَقَّنه مِنْ غيره، فيخلطُهُ بحفظه ثم لا يميِّزُهُ عن أدائه إلى غيره، ومنهم مَنْ هَمُّهُ حفظُ متونِ الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاوَنُ بحفظِ الأثر؛ يتخرَّصُها مِنْ بُعْدٍ، فيحيلُهَا بالتوهُّمِ على قومٍ غير الذين أُدِّيَ إليه عنهم، وكلُّ ما قلنا مِنْ هذا في رواة الحديثِ ونُقَّالِ الأخبار فهو موجودٌ مستفيضٌ.

ومما ذَكَرْتُ لك مِنْ منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقلِ خبرٍ وحاملِ أثرٍ من السلف الماضين إلى زماننا - وإنْ كان مِنْ أحفَظِ الناسِ وأشدِّهم توقِّيًا وإتقانًا لِمَا يَحْفَظُ ويَنْقُلُ - إلا الغلَطُ والسَّهْوُ ممكنٌ في حفظه ونقله، فكيف بِمَنْ وصفتُ لك؟!». اهـ.

---

(١) في "التمييز" (ص١٧٠).

وهذه الأوهامُ التي تقع مِنْ هؤلاءِ الثقاتِ تقعُ بأسباب؛ ستكونُ هي موضوعَ بحثنا هنا؛ لأنها هي أسبابُ وقوعِ العِلَّة، وهي على الإجمال :

١- الخَطَأُ والزَّلَلُ.

٢- النِّسْيَانُ.

٣- التَّوَقِّي والِاحْتِرَازُ.

٤- أَخْذُ الحَدِيثِ حَالَ المُذَاكَرَةِ.

٥- كَسَلُ الرَّاوِي.

٦- التَّصْحِيفُ.

٧- انْتِقَالُ البَصَرِ.

٨- التَّفَرُّدُ.

٩- التَّدْلِيسُ.

١٠- سُلُوكُ الْجَادَّةِ.

١١- التَّلْقِينُ.

١٢- الإِدْخَالُ عَلَى الشُّيُوخِ.

١٣- اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ، وَالرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى.

١٤- جَمْعُ حَدِيثِ الشُّيُوخِ بِسِيَاقٍ وَاحِدٍ.

١٥- مَنْ حَدَّثَ عَنْ ضَعِيفٍ، فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِثِقَةٍ.

وإليك تفصيلَ ما أُجْمِلَ من الأسبابِ التي هي موضوعُ حديثنا :

١) الخَطَأُ والزَّلَلُ:

الثقاتُ جميعُهُمْ بَشَرٌ يُخْطِئون ويُصِيبون، وقد وقع الخطأُ مِنْ كبار الطبقة الأولى، فمِنْ باب أولى أن يَقَعَ ممَّن دونهم، فهذا سببٌ لا ينفكُّ عنه بشر، وقد عقَدَ له ابنُ مُفْلِحٍ فصلاً في "الآداب الشرعية"[(١)] بعنوان: «فَصْلٌ في خطأ الثقات، وكونِهِ لا يَسْلَمُ منه بشر»، ثم أورد تحته بعض أقوال الأئمَّة الآتية.

وذكَرَ الحافظُ ابن عبدالبر[(٢)] حديث سهو النَّبيِّ ﷺ في الصلاة، ثم قال: «وفي هذا الحديثِ بيانُ أنَّ أحدًا لا يَسْلَمُ من الوَهَمِ والنِّسْيان؛ لأنه إذا اعترَى ذلك الأنبياءَ، فغيرُهُمْ بذلك أحرى»[(٣)].

وقال الإمام مالك: «ومَنْ ذا الذي لا يُخْطِئ؟!»[(٤)].

وقال عبدالله بن المبارك: «مَنْ ذا يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!»[(٥)].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «من يُبَرِّئُ نفسَهُ من الخطأ فهو مجنون»[(٦)].

---

(١) (٢/ ١٤١).
(٢) في "الاستذكار" (١/ ٥٢١).
(٣) سيأتي لابن عبد البر كلام جيد في ذكر وهم الزهري والإمام مالك رحمهما الله.
(٤) "الآداب الشرعية" (٢/ ١٤٢).
(٥) "شرح العلل" لابن رجب (١/ ٤٣٦)، و"لسان الميزان" (١/ ٢١٤).
(٦) المرجع السابق.

وقال البُوَيْطي: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «قد أَلَّفْتُ هذه الكتبَ، ولم آلُ فيها، ولا بُدَّ أنْ يوجدَ فيها الخطأُ؛ إنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فما وَجدتُّمْ في كتبي هذه مما يخالفُ الكتابَ والسُّنَّة، فقد رجَعْتُ عنه»[١]. وكلام الشافعي هذا منصب على أخطاء الاجتهاد لا أخطاء النقل. ولكن لا بأس بإيراده هنا للدلالة على مطلق الخطأ

وقال مُهَنَّا للإمام أحمد: كان غُنْدَرٌ يغلطُ؟ قال: «أليس هو من الناس؟!»[٢].

وقال حنبل: سمعتُ أبا عبدالله[٣] يقول: «ما رأيتُ أحدًا أَقَلَّ خطأً من يحيى بن سعيد - يعني القطان - ولقد أخطأ في أحاديث». قال أبو عبدالله: «ومَنْ يَعْرَىٰ من الخطأ والتصحيف؟!»[٤].

وذكَرَ عَبَّاس الدُّوري[٥]، عن يحيى بن معين؛ أنه قال: «مَنْ لا يخطئ في الحديث، فهو كذَّاب».

وذُكِرَ عنه أيضًا[٦] أنه قال: «لستُ أعجَبُ ممَّن يحدِّث فيخطئ، إنما العَجَبُ ممَّن يحدِّث فيصيب».

---

(١) "الآداب الشرعية" (٢/ ١٤١).
(٢) المرجع السابق.
(٣) يعني: الإمام أحمد.
(٤) المرجع السابق، و"تدريب الراوي" (٢/ ١٩٣).
(٥) في "تاريخه" (٢٦٨٢).
(٦) في المرجع السابق (٥٢).

وقال التِّرْمِذي[١]: «وإنما تفاضَلَ أهلُ العلم بالحِفْظِ والإتقانِ والتثبيتِ عند السماع، مع أنه لم يَسْلَمْ من الخطأ والغلط كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة، مع حفظهم».

وذكَرَ الذهبيُّ[٢] خطأً وقع لعبدالله بن عثمان الملقَّب بعَبْدان، ثم قال: «قلت: عَبْدَانُ حافظٌ صدوق، ومَنِ الذي يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!».

وذكَرَ في موضعٍ آخَرَ[٣] وَهَمًا وقع للدَّارَقُطْني، وعبدالغني بن سعيد، والخطيب البغدادي، وابن ماكولا، ثم قال: «فبَعْدَ هؤلاءِ الأعلامِ من يَسْلَمُ من الوَهَمِ ؟!».

ومِنَ المتفق عليه بين أهل الحديث: أنَّ ابن شهاب الزُّهْري، وسفيانَ الثَّوْري، وشعبةَ بنَ الحجَّاج، والإمامَ مالك بن أنس: من أشهرِ كبارِ الحفَّاظ، فإذا وقع الوَهَمُ منهم، فَمِنْ غيرهم أولى، وفيما يأتي ذكرُ بعض الأحاديث التي وَهِمَ فيها هؤلاءِ الحفاظُ:

أولاً: ابنُ شهاب الزُّهْري:

روى الزُّهْريُّ حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه في السَّهْو في الصلاة من طريقِ أشياخه: سعيد بن المسيّب، وأبي سَلَمة بن عبدالرحمن، وأبي بَكْر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هِشَام، وعُبَيْد الله بن عبدالله بن

---

(١) في "العلل الصغير" (١/ ٤٣١/ شرح ابن رجب).
(٢) في "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ١٧٢).
(٣) من "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ٢١٧).

عُتْبة، وأبي بَكْر بن سُلَيْمان بن أبي حَثْمَة، كلُّهم عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه ألفاظٌ مُسْتَنْكَرة، جعلَتْ أهلَ العلم بالحديثِ يُعِلُّونه مِنْ طريقِ الزُّهْري، ولم يُخْرِجه الشيخان، وأخرجه النسائي[1] مبيِّنًا عِلَّته، وأخرجَهُ ابنُ خُزَيْمة في "صحيحه"[2]، وأطال في بيان عِلَّته ومناقشتها، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه"[3].

وممَّن كشَفَ عِلَّةَ الحديثِ وأوضَحَها: الحافظُ ابنُ عبدالبَرِّ حين قال[4]:

«وأمَّا قولُ الزُّهْري في هذا الحديث: إنه ذو الشِّمالَيْن: فلم يُتابَعْ عليه، وحمَلَهُ الزُّهْري على أنه المقتولُ يوم بَدْر، وقد اضطُرِبَ على الزُّهْري في حديث ذي اليدَيْن اضطرابًا أوجبَ عند أهل العلم بالنقل تَرْكَهُ مِنْ روايته خاصَّة؛ لأنه مَرَّةً يرويه عن أبي بَكْر بن سليمان ابن أبي حَثْمَة؛ قال: بلغني أنَّ رسول الله ﷺ ركَعَ ركعتين، هكذا حدَّث به عنه مالكٌ.

وحدَّث به مالكٌ أيضًا عنه، عن سعيد بن المسيّب وأبي سَلَمة بِمِثْلِ حديثِهِ عن أبي بكر بن سُلَيْمان بن أبي حَثْمة.

---

(١) في "الكبرى" (٥٦٤-٥٦٨و١١٥٢-١١٥٥)، و"المجتبى" (١٢٢٩-١٢٣٢).
(٢) (١٠٤٠-١٠٥١).
(٣) (٢٦٨٤و٢٦٨٥).
(٤) في "التمهيد" (١/ ٣٦٤-٣٦٦).

ورواه صالح بن كَيْسان عنه: أنَّ أبا بَكْر بن سليمان بن أبي حَثْمة أخبره: أنه بلغه: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى ركعتَيْن، ثم سلَّم، وذكَرَ الحديث، وقال فيه: فأَتَمَّ ما بَقِيَ مِنْ صلاتِهِ، ولم يَسْجُدِ السجدتَيْنِ اللتَيْنِ تُسْجَدان إذا شَكَّ الرجلُ في صلاتِهِ حين لقَّنه الرجل.

قال صالح: قال ابن شهاب: فأخبرني هذا الخَبَرَ سعيدُ بنُ المسيّب، عن أبي هريرة، قال: وأخبرني به أبو سَلَمة بن عبدالرحمن، وأبو بكر بن عبدالرحمن، وعُبَيْدالله بن عبدالله.

ورواه ابن إسحاق، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، وعُرْوة بن الزُّبَيْر، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حَثْمة؛ قال: كُلٌّ قد حدَّثني بذلك؛ قالوا: صلَّى رسولُ اللهِ بالناسِ الظهر، فسلَّم من ركعتين. . . وذكر الحديث، وقال فيه الزُّهْري: ولم يُخْبِرني رجلٌ منهم أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سجَدَ سجدتي السَّهْو، فكان ابنُ شهاب يقول: إذا عَرَفَ الرجلُ ما يبني مِنْ صلاته فأتمَّها، فليس عليه سجدتا السَّهْوِ؛ لهذا الحديثِ.

وقال ابن جريج: حدَّثني ابن شهاب، عن أبي بَكْر بن سُلَيْمان بن أبي حَثْمة، وأبي سَلَمة بن عبدالرحمن عمَّن يَقْنَعان بحديثه: أنَّ النَّبيَّ عليه السلام صلَّى ركعتَيْنِ في صلاة الظهر - أو العصر - فقال له ذو الشمالين ابن عبد عمرو: يا رسولَ الله، أَقَصُرَتِ الصلاةُ، أم نَسِيتَ؟ . . . وذكر الحديث.

ورواه معمر، عن ابن شهاب، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمن، وأبي بَكْر بن سُلَيْمان ابن أبي حَثْمة، عن أبي هريرة، وهذا اضطرابٌ عظيمٌ من ابن شهاب في حديث ذي اليدَيْنِ.

وقال مسلم بن الحجَّاج في كتابه "التمييز"[(١)]: قولُ ابن شهاب: إنَّ رسولَ الله لم يَسْجُدْ يومَ ذي اليدَيْنِ سجدتَيِ السَّهْوِ خطأٌ وغلَطٌ، وقد ثبَتَ عن النَّبيِّ عليه السلام أنه سجَدَ سجدتَيِ السَّهْوِ ذلك اليومَ من أحاديثِ الثقاتِ؛ ابنِ سِيرِينَ وغيره.

قال أبو عمر: لا أعلَمُ أحدًا مِنْ أهل العلمِ والحديث المصنِّفين فيه عَوَّلَ على حديث ابن شهاب في قِصَّةِ ذي اليدين؛ لاضطرابِهِ فيه، وأنه لم يُتِمَّ له إسنادًا ولا متنًا، وإنْ كان إمامًا عظيمًا في هذا الشأن، فالغلَطُ لا يَسْلَمُ منه أحدٌ، والكمالُ ليس لمخلوق، وكلُّ أحدٍ يؤخذُ مِنْ قولِهِ ويُتْرَك، إلا النَّبيَّ ﷺ، فليس قولُ ابن شهاب: إنه المقتولُ يومَ بَدْرٍ، حجَّةً؛ لأنه قد تبيَّن غلطُه في ذلك».

ثانيًا: سُفْيان الثَّوْري:

ذكر ابن أبي حاتم[(٢)] أنه سأل أباه وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيان الثَّوْري، عن أبي الزِّناد، عن الْمُرَقِّع بن صَيْفِي، عن حَنْظلة الكاتب؛ قال: لَمَّا خرَجَ رسولُ الله ﷺ في بعضِ مَغازِيهِ نظَرَ إلى

(١) (ص١٨٣) مع بعض الاختلاف.
(٢) في "العلل" (٩١٤).

امرأةٍ مقتولةٍ، فقال : «مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ!»، فنهى عن قَتْلِ النساء والوِلْدان ؟

قال: «قال أبي وأبو زرعة : هذا خطَأٌ ؛ يقال: إنَّ هذا مِنْ وَهَمِ الثَّوْرِي ؛ إنما هو الْمُرَقِّعُ بن صَيْفي، عن جَدِّهِ رِيَاح بن الرَّبِيع أخي حنظلة، عن النَّبيِّ ﷺ. كذا يرويه مغيرة بن عبدالرحمن، وزياد بن سعد، وعبدالرحمن بن أبي الزِّنَاد.

قال أبي : والصحيح هذا ».

ونقل ابن ماجه[1] عن ابن أبي شيبة قولَهُ: «يخطئ فيه الثَّوْري».

وقال البخاري[2] - بعد ذكره للاختلاف -: «وقال الثَّوْري: عن أبي الزناد، عن مرقِّع، عن حنظلة، وهذا وَهَمٌ».

وقال أبو عيسى الترمذي[3]: «حديثُ سُفْيان هذا خطأٌ ؛ إنما هو: عن المرقِّع، عن رَبَاح بن الربيع أخي حنظلة الكاتب، هكذا رواه غير واحد عن أبي الزناد.

وسألتُ محمَّدًا[4] عن هذا الحديث ؟ فقال: رباح بن الربيع، ومن قال : رياح بن الربيع هو وَهَمٌ.

---

(١) في "سننه" (٢٨٤٢).
(٢) في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣١٤).
(٣) في "العلل الكبير" (٤٧١).
(٤) يعني: البخاري.

قال أبو عيسى: رَبَاح بن الربيع أَصَحُّ، وقد روى بعضُ ولد رَبَاح غيرَ هذا عن جده، وقال: رِيَاح بن الربيع، وهكذا قال عليُّ بن المديني: رِيَاح».

وقال الطحاوي[1]: «ولا نَعْلَمُ أحدًا تابَعَ الثوريَّ على روايته كذلك».

ثالثًا: شُعْبة بن الحَجَّاج:

أخرج مسلم[2] حديثًا من طريق شُعْبة، عن غَيْلان بن جَرِير؛ سمع عبدالله بن مَعْبَدٍ الزِّمَّاني، عن أبي قتادة الأنصاري ﷺ: أنَّ رسول الله ﷺ سُئِلَ عن صومه؟ قال: فغَضِبَ رسولُ الله ﷺ، فقال عمر ﷺ: رضينا بالله رَبًّا، وبالإسلامِ دِينًا، وبمحمَّدٍ رَسُولاً ... الحديثَ، وفيه أنه ﷺ سُئِلَ عن صومِ يوم الإثنين؟ قال: «ذاك يومٌ وُلِدتُّ فيه، ويومٌ بُعِثْتُ - أو أُنزِلَ عليَّ - فيه»، وسُئِل عن صومِ يومِ عَرَفَةَ؟ فقال: «يكفِّر السَّنَةَ الماضيةَ والباقية»، قال: وسُئِلَ عن صوم يوم عاشوراء؟ فقال: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الماضية».

قال مسلم: «وفي هذا الحديثِ مِنْ رواية شُعْبة: قال: وسُئِلَ عن صوم يومِ الإثنين والخميس؟ فسكتنا عن ذكر الخميس؛ لما نراه وَهَمًا».

---

(١) في "مشكل الآثار" (١٥/ ٤٣٨).
(٢) في "صحيحه" (١١٦٢).

ثم أخرجه مسلم من طُرُقٍ أخرى غير طريق شُعْبة، ليس فيها ذِكْرُ الخميس.

مثال آخر: أخرَجَ الترمذي[١] حديثًا من طريق شُعْبة؛ قال: أخبرنا عبدُ رَبِّهِ بنُ سعيد؛ قال: سمعتُ أنس بن أبي أنس يحدِّث، عن عبدالله بن نافع بن العَمْياء، عن عبدالله بن الحارث، عن المطَّلِب: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الصَّلَاةُ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ، تَشَهَّدُ في ركعتين، وتَباءَسُ، وتَمَسْكَنُ، وَتُقْنِعُ، وتقولُ: اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ، فمَنْ لم يفعَلْ ذلك فهي خِداج».

ثم قال الترمذي: «وقال اللَّيْثُ: أنا عبدُ ربِّه بن سعيد، عن عِمْران بن أبي أنس، عن عبدالله بن نافع بن العَمْياء، عن رَبِيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس».

قال الترمذي: «سمعتُ محمَّد بن إسماعيل[٢] يقول: روايةُ اللَّيْث ابن سعد أَصَحُّ من حديث شُعْبة، وشُعْبةُ أخطأَ في هذا الحديث في مواضع: فقال: عن أنس بن أبي أنس، وإنما هو: عِمْران بن أبي أنس، وقال: عن عبدالله بن الحارث، وإنما هو: عن عبدالله بن نافع، عن ربيعةَ بن الحارث، وربيعةُ بنُ الحارث هو: ابنُ المطَّلِب، فقال هو: عن المطَّلِب، ولم يذكُرْ فيه: عن الفضل بن العباس».

(١) في "العلل الكبير" (١٢٨).
(٢) هو: البخاري.

وذكر ابن أبي حاتم(١) أنه سأل أباه عن اختلاف شُعْبة والليث في هذا الحديث؟ ثم قال: «قال أبي: حديثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ؛ لأنَّ أنس بن أبي أنسٍ لا يُعْرَفُ، وعبدُاللهِ بنُ الحارث ليس له معنًى؛ إنما هو ربيعة ابن الحارث».

وقال في موضع آخر(٢): «قال أبي: ما يقولُ اللَّيْثُ أَصَحُّ؛ لأنه قد تابَعَ اللَّيْثَ عمرُو بنُ الحارث وابنُ لَهِيْعَة، وعمرٌو واللَّيْثُ كانا يَكْتُبان، وشعبةُ صاحبُ حفظ».

رابعًا: الإمام مالك:

قال أبو محمَّد ابن أبي حاتم(٣): «وسُئِل أبو زرعة عن حديث مالك، عن الزُّهْري، عن عَلِيِّ بنِ حسين، عن عُمَر بن عُثْمان بن عَفَّان، عن أسامة بن زيد؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»؟

قال أبو زرعة: الرواةُ يقولون: عمرو، ومالك يقول: عمر بن عثمان.

قال أبو محمَّد: أمَّا الرواةُ الذين قالوا: عمرو بن عثمان: فسفيانُ بنُ عُيَيْنَة، ويونسُ بن يزيد، عن الزُّهْري».

---

(١) في "العلل" (٣٢٤).
(٢) في "العلل" (٣٦٥).
(٣) في "العلل" (١٦٣٥).

وذكر ابن أبي حاتم أيضًا[١] عن عليٍّ بن المَدِيني أنه قال: «سمعتُ يحيى بنَ سعيد يقول: قال مالكٌ في حديث ابن شِهَاب، عن علي بن حُسَيْن: عن عمر بن عثمان، يعني: عن أسامةَ بنِ زيد، عن النَّبيِّ ﷺ: «لا يَرِثُ المُسْلِمُ الكافرَ». قال يحيى بن سعيد: فقلتُ لمالك: عمرو بن عثمان، فأبى أن يَرْجِعَ، وقال: قد كان لعثمانَ ابنٌ يقال له: عُمَر، هذه داره».

وذكر ابن عبدالبر[٢] أنَّ الشافعي ويحيى القطان كانا يراجعانِهِ في هذا الحديث، فأبى أن يَرْجِعَ، وقال كما قال ليحيى بن سعيد.

ثم قال ابن عبدالبر: «ومالكٌ لا يكاد يُقَاسُ به غيرُهُ حفظًا وإتقانًا، لكنَّ الغَلَطَ لا يَسْلَمُ منه أحدٌ، وأهلُ الحديث يَأْبَوْنَ أن يكونَ في هذا الإسنادِ إلا عمرو - بالواو - وقال علي بن المَدِيني، عن سفيان بن عيينة: إنه قيل له: إنَّ مالكًا يقول - في حديث: «لا يَرِثُ المسلمُ الكافرَ» -: عمر بن عثمان، فقال سفيان: لقد سمعتُهُ من الزُّهْري كذا وكذا مَرَّةً، وتفقَّدته منه، فما قال إلا: عمرو بن عثمان».

ثم قال ابن عبدالبر: «وممَّن تابَعَ ابنَ عيينة على قوله: عمرو بن عثمان: مَعْمَرٌ، وابنُ جريج، وعُقَيْلٌ، ويونس بن يزيد، وشُعَيْب بن أبي حمزة، والأوزاعيّ، والجماعةُ أولى أن يُسَلَّمَ لها».

---

(١) في مقدمة "الجرح والتعديل" (١/ ٢٤١-٢٤٢).
(٢) في "التمهيد" (٩/ ١٦١-١٦٢).

٢) النِّسْيَانُ:

وهو من الأمور التي تعتري جميعَ الناس، وتقدَّم قولُ ابن عبدالبر - في حديث سَهْوِ النَّبيِّ ﷺ -: «وفي هذا الحديثِ بيانٌ أنَّ أحدًا لا يَسْلَمُ من الوَهَمِ والنِّسْيان؛ لأنَّه إذا اعترَىٰ ذلك الأنبياءَ، فغيْرُهُمْ بذلك أحرى».

وقال الأعمش(١): «سمعتُ مِنْ أبي صالح(٢) أَلْفَ حديثٍ، ثم مَرِضْتُ فنسيتُ بعضَها».

وقال أبو موسى محمد بن المثنَّى(٣): «سمعتُ رِيَاحَ بنَ خالد يقول لِسُفْيان بن عُيَيْنة في مسجدِ الحرامِ(٤) سنة إحدى وتسعين: يا أبا محمَّد، أبو معاوية(٥) يحدِّث عنك بشيءٍ ليس تحفَظُهُ، ووكيعٌ يحدِّثُ عنك بشيءٍ ليس تحفظُهُ! فقال: صَدِّقهم؛ فإنِّي كنتُ قبل اليومِ أحفَظَ مني اليومَ».

وكان بعضُ المحدِّثين ربَّما حدَّث بالحديث، ثم نسيه، وأنكَرَ أنْ يكونَ حدَّث به:

فمن ذلك: ما أخرجه مسلم(٦)، من طريق سُفْيان بن عُيَيْنة، عن

---

(١) "الكفاية" للخطيب (ص٣٨٣).
(٢) هو: ذكوان السّمّان.
(٣) المرجع السابق.
(٤) كذا، بالإضافة، وهو جائزٌ، والجادَّة: المسجد الحرام. انظر التعليق على المسألة رقم (٦٥٤).
(٥) هو: محمد بن خازم.
(٦) في "صحيحه" (٥٨٣). وأخرجه البخاري (٨٤٢) دون ذكر إنكار أبي معبد.

عمرو بن دينار، عن أبي مَعْبَد[١] مولى ابن عباس: أنه سمعه يُخْبِرُ عن ابن عباس؛ قال: ما كُنَّا نعرفُ انقضاءَ صلاةِ رسولِ الله ﷺ إلا بالتكبير.

قال عمرو: فذكرتُ ذلك لأبي معبد، فأنكره، وقال: لم أحدِّثْكَ بهذا. قال عمرو: وقد أخبَرَنِيهِ قبل ذلك.

وربَّما صاحَبَ إنكارَ الشيخِ خشونةُ لفظِ الراوي عنه في مقابل إنكارِ شيخه؛ كما حصَلَ من الأعمش مع حصين بن عبدالرحمن السُّلَمي:

فقد أخرَجَ الخَطِيب[٢]، من طريق أبي بَكْر بن عَيَّاش، عن الأعمش، عن حُصَيْن بن عبدالرحمن، عن عبيدالله بن عبدالله بن عُتْبة ابن مسعود؛ قال: استدانَتْ ميمونةُ زَوْجُ النَّبيِّ ﷺ ثلاثَ مِئَةِ درهمٍ ليس عندها وفاؤها، فنهيتُها عن ذلك! فقالتْ: إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنِ ادَّانَ دَيْنًا يريدُ أداءَهُ؛ أعانَهُ اللهُ عليه».

قال أبو بكر: «أتيتُ حُصَيْنًا أسمَعُ هذا منه، فقال: أنا لم أحدِّثِ الأعمشَ بهذا، فرجعتُ إلى الأعمشِ فأخبرتُهُ، فقال: كَذَبَ[٣] واللهِ! لقد حدَّثني».

---

(١) اسمه: نافذ.

(٢) في "الكفاية" (ص١٣٨).

(٣) أي: أخطأ، وهي لغة أهل الحجاز. انظر "لسان العرب" (١/ ٧٠٩)، و"فتح الباري" (٢/ ٤٩٠).

وربَّما نَسِيَ الشيخُ الحديثَ، ثم ذهَبَ يحدِّث به عن الراوي عنه، كما حصَلَ من سُهَيْل بن أبي صالح:

قال الإمام الشافعي[1]: أخبرنا عبدالعزيز بن محمَّد الدَّرَاوَرْدي، عن رَبِيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد.

قال عبدالعزيز: فذكَرْتُ ذلك لسهيل، فقال: أخبَرَنِي ربيعةُ، عنِّي - وهو ثقة - أني حدَّثتُهُ إيَّاه، ولا أحفظه.

قال عبدالعزيز: وكان أصابَ سُهَيْلاً عِلَّةٌ أذهبَتْ بعضَ عَقْله، ونَسِيَ بعضَ حديثه، وكان سُهَيْلٌ يحدِّثه عن ربيعة، عنه، عن أبيه.

وأخرجه أبو داود[2]، من طريق سُلَيْمان بن بِلَال التَّيْمي، عن ربيعة، وفيه يقولُ سليمان: فَلَقِيتُ سهيلاً، فسألتُهُ عن هذا الحديث؟ فقال: ما أعرفُهُ، فقلتُ له: إنَّ ربيعة أخبرني به عنك! قال: فإنْ كان ربيعةُ أخبرَكَ عني، فحدِّثْ به عن ربيعة، عنِّي.

وقال ابن أبي حاتم[3]: «قيل لأبي: يَصِحُّ حديثُ أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ في اليمين مع الشاهد؟ فوقَفَ وقفة، فقال: ترى الدَّرَاوَرْدِيَّ ما يقول؟ يعني: قوله: قلتُ لسهيلٍ، فلم يعرفه.

---

(١) في "الأم" (٦/ ٢٥٥).
(٢) في "سننه" (٣٦١١).
(٣) في "العلل" المسألة رقم (١٣٩٢/أ).

قلت: فليس نِسْيَانُ سُهَيْلٍ دافعً[(١)] لِمَا حَكَىٰ عنه ربيعةُ، وربيعةُ ثقة، والرجلُ يُحَدِّث بالحديثِ وينسى.

قال: أجلْ هكذا هو، ولكنْ لم نَرَ أنْ يَتْبَعَهُ متابعٌ على روايته، وقد روى عن سُهَيْل جماعةٌ كثيرة، ليس عند أحدٍ منهم هذا الحديثُ».

وأعجبُ منه: أن ينسى الشيخُ والتلميذُ، فيعودُ الشيخُ فيذكِّرُ التلميذَ بالحديث؛ كما حصَلَ لمعتمر بن سليمان مع شيخه منقذ:

قال عَبَّاس الدُّوري[(٢)]: حدَّثنا يحيى[(٣)]؛ قال: حدَّثنا معتمر بن سليمان؛ قال: حدَّثني مُنْقِذٌ؛ قال: حدَّثْتَنِي أنتَ، عنِّي، عن أيوب، عن الحسن؛ قال: «وَيْحٌ كلمةُ رحمةٍ»!!.

٣) التَّوَقِّي وَالاِحْتِيَاطُ وَالاحْتِرَازُ:

عُرِفَ عن بعض الأئمَّة - رحمهم الله - شِدَّةُ التوقِّي والاحتراز في الرواية؛ فإذا ما شكَّ في شيء تَرَكَهُ، فإنْ شَكَّ في رفع الحديثِ وقَفَهُ،

---

(١) كذا، وهو على لغة ربيعة. وانظر تعليقنا عليها في موضعها من "العلل"، وفي المسألة رقم (٣٤).

(٢) في "تاريخه" (٤٢٢٦). وفي هذه الرواية اختلاف عن ابن معين، وعن معتمر بن سليمان، فانظره - إن شئت - في "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة (ص٧٧)، و"الثقات" لابن حبان (٩/ ١٩٧)، و"المجالسة" للدينوري (١٤٣٤)، و"التمهيد" لابن عبد البر (٢/ ١٤١)، و"مقدمة ابن الصلاح" (ص٣١٣)، و"فتح الباري" لابن حجر (١٠/ ٥٥٣)، و"تذكرة المؤتسي" (٢٩)، و"تدريب الراوي" (٢/ ٢٥٤) كلاهما للسيوطي.

(٣) هو: ابن معين.

وإنْ شَكَّ في وصلِهِ أرسلَهُ، وهكذا.

وربَّما كان هذا الشَّكُّ مرجوحًا، والظَّنُّ الغالبُ رَفْعَ الحديث ووَصْلَهُ، ولكنْ هكذا صنَعَ هؤلاءِ الذين ذُكِروا بهذا، وأكثرُهُمْ من أهل البَصْرة؛ مثل محمَّد بن سِيرين، وأيوب السَّخْتِياني، وعبدالله بن عَوْن، وحَمَّاد بن زيد.

قال الدارقطني[1]: «وقد تقدَّم قولنا في أنَّ ابن سيرين - مِنْ تَوَقِّيه وتَوَرُّعِه - تَارَةً يُصَرِّحُ بالرَّفْع، وتارةً يومئ، وتارةً يتوقَّف؛ على حسب نشاطِهِ في الحال».

وذكَرَ حديثًا اختُلِفَ في رفعه ووقفه، ثم قال[2]: «ورَفْعُهُ صَحيحٌ، وقد عرفت عادة ابن سيرين: أنه ربَّما توقَّف عن رفعِ الحديث توقِّيًا».

وقال أيضًا[3]: «ورَفْعُهُ صَحيحٌ؛ لأنَّ ابن سيرين كان شديدَ [التوقِّي][4] في رفع الحديث».

وقال في موضع آخر[5]: «فرَفْعُهُ صَحيحٌ، ومَنْ وقفه فقد أصاب؛ لأنَّ ابن سيرين كان يفعَلُ مثلَ هذا؛ يَرْفَعُ مرةً، ويُوقِفُ أخرى».

وقال ابن رجب[6]: «وليس وَقْفُ هذا الحديثِ مما يَضُرُّ؛ فإنَّ ابن

(١) في "العلل" (١٠/ ٢٥).
(٢) في الموضع السابق (١٠/ ٢٩). (٣) في الموضع السابق (١٠/ ٢٧).
(٤) في الأصل: « العوا »، والمثبت بالاجتهاد بدلالة ما سبق عن ابن سيرين.
(٥) في الموضع السابق (١٠/ ٣٠).
(٦) في "شرح العلل" (٢/ ٧٠٠).

سِيرِينَ كان يقفُ الأحاديثَ كثيرًا ولا يَرْفَعها، والناسُ كلُّهم يخالفونه ويرفعونها».

وفي أسئلة المروزيِّ للإمام أحمد، قال المروزي[١]: «سألته عن هشام بن حَسَّان؟ فقال: أيوبُ وابنُ عَوْن أحبُّ إليّ، وحسَّن أَمْرَ هشام، وقال: قد روى أحاديثَ رَفَعها أَوْقَفوها، وقد كان مذهبهم أنْ يقصِّروا بالحديث ويُوقِفوه».

وقال الدارقطني[٢]: «وكان ابنُ عَوْن ربَّما وقَفَ المرفوعَ».

وقال يعقوب بن شَيْبة[٣]: «حمَّادُ بنُ زَيْد أثبَتُ من ابن سلمة، وكُلٌّ ثقةٌ، غيرَ أنَّ ابنَ زيد معروفٌ بأنه يقصِّر في الأسانيد، ويُوقِفُ المرفوعَ، وكثيرُ الشكِّ بتوقِّيه، وكان جليلاً لم يكنْ له كتابٌ يَرْجعُ إليه، فكان أحيانًا يذكُرُ فيرفَعُ الحديثَ، وأحيانًا يهابُ الحديثَ ولا يَرْفعه».

ومِنْ جملة مَنْ عُرِفَ عنه هذا وليس من البَصْريين: الإمامُ مالك، يقولُ الدارقطني[٤]: «ومِنْ عادَةِ مالكٍ إرسالُ الأحاديثِ، وإسقاطُ رجل».

---

(١) في "علل الحديث" (٧٢).
(٢) في "العلل" (١٠/ ١٤).
(٣) كما في "تهذيب التهذيب" (٣/ ١٠).
(٤) في "العلل" (٦/ ٦٣رقم٩٨٠).

٤) أَخْذُ الْحَدِيثِ حَالَ الْمُذَاكَرَةِ:

كان المحدِّثون يَحُثُّون على مذاكرةِ الحديثِ ويَحْرِصون عليها حِرْصًا شديدًا؛ لِمَا وَجَدوا فيها من الفوائد؛ كاستذكارِ الحديثِ وتحفُّظه، واستدراكِ ما فاتَهُمْ من الأحاديثِ في البابِ الذي يذاكرون فيه، وكَشْفِ الخَلَلِ والعِلَلِ في الأحاديثِ التي يَحْفَظونها، وكَشْفِ الضعفاءِ والكذابين من الرواة.

وعُنِيَ بها جميعُ مَنْ أَلَّف في علومِ الحديث، بل أفرَدَ لها عددٌ من الأئمَّة بابًا في مؤلَّفاتهم، منهم: أبو بكر بن أبي شَيْبة في "المصنَّف"(١)، والدارمي في "مسنده"(٢)، والرَّامَهُرْمزي في "المحدِّث الفاصل"(٣)، وعدَّها أبو عبدِالله الحاكمُ(٤) نوعًا من أنواع علومِ الحديث، وأطالَ فيها الخطيبُ البغداديُّ في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع"(٥)، فعقَدَ لها بابًا بعنوان: «مذاكرة الحديثِ مع عامَّة الناس»، ثم أتبَعَهُ بابًا بعنوان: «المذاكرة مَعَ الأتباعِ والأَصْحَاب»، ثم بابًا بعنوان: «المذاكرة مَعَ الأقرانِ والأتراب»، ثم ختمها بباب: «المذاكرة مَعَ الشُّيُوخ وذوي الأسنان»، وكان قد عقَدَ بابًا قبل ذلك(٦) بعنوان: «الكتابة عن المحدِّث في المذاكرة».

---

(١) (٥/ ٢٨٧). (٢) (١/ ٤٧٧-٤٨٩).
(٣) (ص٥٤٥-٥٤٨).
(٤) في "معرفة علوم الحديث" (ص١٤٠-١٤٦).
(٥) (٢/ ٤٠٤-٤٢١). (٦) في (٢/ ٢٨).

وأورَدَ هؤلاءِ المحدِّثون في هذه الأبواب وغَيْرِهَا أقوالاً كثيرةً في الحَثِّ عليها، وذِكْرِ فوائدها، وآدابِهَا، فَمِنْ ذلك:

قولُ عليِّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه: «تزَاوَرُوا وتَذَاكَرُوا الحديث؛ فإنَّكم إنْ لم تَفْعَلوا يَدْرُسْ»(١).

وقال أبو سعيدٍ الخُدْريُّ رضي الله عنه: «تحدَّثوا؛ فإنَّ الحديثَ يُهَيِّجُ الحديثَ»(٢).

وفي لفظ: «تَذَاكَرُوا؛ فإنَّ الحديثَ يُذْكِرُ الحديثَ»(٣).

وقال عَلْقمة: «تَذَاكروا الحديثَ؛ فإنَّ حياتَهُ ذِكْرُهُ»(٤).

وقال إبراهيمُ النَّخَعي: «مَنْ سَرَّهُ أنْ يَحْفَظَ الحديثَ، فَلْيُحَدِّثْ به، ولو أنْ يُحَدِّثَ به مَنْ لا يشتهيه؛ فإنَّه إذا فعَلَ ذلك كان كالكتابِ في صَدْرِهِ»(٥).

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٢٥)، والدارمي في "مسنده" (٦٥٠)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (٧٢١)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٦٢٣و٦٢٤)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٢٤)، والدارمي "(٦١٧- ٦٢٢)، والرامهرمزي (٧٢٣)، والخطيب في "الجامع" (١٨٨٢)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٦٢٦و٧٠٦).

(٣) أخرجه الرامهرمزي (٧٢٢)، والخطيب في "الجامع" (١٨٨٣).

(٤) أخرجه الدارمي (٦٢٧)، والخطيب في "الجامع" (١٨٨٤).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٢٨)، والدارمي (٦٣٠)، والخطيب في المرجع السابق (١٨٨٥).

وقال يَزِيدُ بنُ أبي زياد: قال عبدُالرحمن بنُ أبي ليلى: «إحياءُ الحديثِ مذاكرتُهُ»، فقال له عبدُاللهِ بنُ شَدَّاد: «يَرْحَمُكَ الله! كم مِنْ حديثٍ أحييْتُهُ في صَدْري كان قد مات»[(١)].

وكان ابنُ شِهَاب الزُّهْري يسمع العِلْمَ مِنْ عُرْوة وغيره، فيأتي إلى جاريةٍ له وهي نائمةٌ فيوقظها فيقول: اسمعي، حدَّثني فلانٌ كذا، وفلانٌ كذا، فتقولُ: ما لي وما لهذا الحديثِ؟! فيقول: قد عَلِمْتُ أنك لا تنتفعين به، ولكنْ سمعتُهُ الآنَ، فأردتُّ أن أَسْتَذْكِره[(٢)].

وقال الأعمش: «كان إسماعيلُ بنُ رَجَاء يجمعُ صبيانَ الكُتَّاب يحدِّثهم، يتحفَّظُ بذلك»[(٣)].

وقال عليُّ بن المَدِيني: «سِتَّةٌ كادتْ تَذْهَبُ عقولهم عند المذاكرة: يحيى[(٤)]، وعبدُالرحمن[(٥)]، ووَكِيعٌ، وابنُ عُيَيْنة، وأبو داود[(٦)]، وعبدالرزَّاق». قال علي: «مِنْ شِدَّةِ شَهْوتهم له».

وقال: «تذاكَرَ وكيعٌ وعبدُالرحمنِ ليلةً في مَسْجِدِ الحرامِ[(٧)]، فلم

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦١٢٩)، والدارمي (٦٢٦و٦٣٤)، والرامهرمزي (٧٢٧).
(٢) المرجع السابق (١٨٨٧).
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦١٢٧)، والدارمي (٦٢٩).
(٤) هو: ابن سعيد القطان.
(٥) هو: ابن مهدي.
(٦) هو: سليمان بن داود الطيالسي.
(٧) الجادَّةُ: في المسجدِ الحرامِ، والمثبتُ صحيحٌ في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٩٥٤).

يزالا حتَّى أذَّن المؤذِّنُ أذانَ الصُّبْح»[١].

وقال عليُّ بنُ الحَسَن بن شَقِيق: «كنتُ مع عبدالله بن المبارك في المَسْجِدِ في ليلةٍ شَتَوِيَّةٍ باردةٍ، فقمنا لِنَخْرُجَ، فلمَّا كان عند باب المسجد ذاكرني بحديثٍ، و ذاكَرْتُهُ بحديث، فما زال يُذَاكِرني وأذاكِرُهُ، حتى جاء المؤذِّن، فأذَّن لصلاةِ الصبح»[٢].

وقال أبو بكر بن زَنْجُويَهْ: قَدِمْتُ مِصْرَ، فأتيتُ أحمد بن صالح، فسألني: مِنْ أين أنت؟ قلتُ: مِنْ بغداد، قال: أين منزلك مِنْ منزل أحمد بن حنبل؟ قلتُ: أنا مِنْ أَصْحَابه، قال: تَكْتُبُ لي موضعَ منزلك؛ فإنِّي أريدُ أوافي العِرَاقَ، حتى تَجْمَعَ بيني وبين أحمد بن حنبل، فكتبْتُ له، فوافى أحمدُ بنُ صالحٍ سنةَ اثنتَيْ عَشْرةَ[٣] إلى عَفَّان، فسأل عني، فلقيني، فقال: المَوْعِدُ الذي بيني وبينك، فذهَبْتُ به إلى أحمد بن حنبل، واستأذنْتُ له، فقلتُ: أحمدُ بنُ صالح بالباب، فقال: ابنُ الطَّبَرِيِّ؟ قلتُ: نعم، فأَذِنَ له، فقام إليه ورحَّب به وقرَّبه وقال له: بَلَغني عنك أنك جمعْتَ حديثَ الزُّهْريِّ، فتعال نذاكر ما روى الزُّهْرِيُّ عن أَصْحَاب رسول الله ﷺ، فجعلا يتذاكران، ولا يُغْرِبُ أحدُهُما على الآخر حتى فَرَغا، وما رأيتُ أحسَنَ من مذاكرتهما! ثم قال أحمدُ بنُ حنبل لأحمدَ بنِ صالح: تعال حتى

(١) أخرجه الخطيب في "الجامع" (١٨٩٩).
(٢) المرجع السابق (١٩٠٤).
(٣) يعني: ومئتين.

نُذَاكِرَ ما روى الزُّهْري عن أولاد أَصْحَاب رسول الله ﷺ، فجعلا يتذاكران، ولا يُغْرِبُ أحدُهُما على الآخر، إلى أنْ قال أحمدُ بنُ حنبل لأحمدَ بنِ صالح: عندك عن الزُّهْري، عن محمَّد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن عوف؛ قال النَّبِيُّ ﷺ: «ما يَسُرُّنِي أَنَّ لي حُمُرَ النَّعَمِ، وأَنَّ لي حِلْفَ الْمُطَيَّبِينَ»؟ فقال أحمد بن صالح لأحمد بن حنبل: أنتَ الأستاذُ وتذكُرُ مِثْلَ هذا؟! فجعَلَ أحمدُ بنُ حنبل يبتسم ويقولُ: رواه عن الزُّهْري رجلٌ مقبول - أو صالح -: عبدالرحمن بن إسحاق، قال: مَنْ رواه عن عبدالرحمن بن إسحاق؟ فقال: حدَّثناه رجلان ثقتان: إسماعيلُ بنُ عُلَيَّة، وبِشْر بن المفضَّل، فقال أحمد بن صالح لأحمد بن حنبل: سألتُكَ بالله إلا أمليتَهُ عليَّ! فقال أحمد: مِنَ الكتاب، فقام، فدخَلَ وأخرَجَ الكتابَ، وأملاه عليه، فقال أحمد بن صالح: لو لَمْ أستَفِدْ بالعراقِ إلا هذا الحديثَ كان كثيرًا. ثم ودَّعه وخرَجَ[(١)].

وهذا الحديثُ مِنَ الأحاديثِ التي رواها الإمامُ أحمَدُ[(٢)] واستَنْكَرَهَا على عبدالرحمن بن إسحاق، فقد قال المَرُّوذي[(٣)]: قلتُ

---

(١) أخرج هذه القصة ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٨١)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٤/ ١٩٧-١٩٨)، والضياء المقدسي في "المختارة" (٩١٧)، ومنهما جرى تصحيح بعض الكلمات.

(٢) في "مسنده" (١/ ١٩٠رقم١٦٥٥) عن بشر بن المفضل، و(١/ ١٩٣رقم١٦٧٦) عن إسماعيل بن علية.

(٣) في "علل الحديث ومعرفة الرجال" (٦١).

لأبي عبدالله: فعبدُالرحمنِ بنُ إسحاق كيف هو؟ قال: «أَمَّا ما كتبنا مِنْ حديثه: فقد حدَّث عن الزُّهْري بأحاديث»، كأنَّه أراد تفرَّدَ بها، ثم ذكَرَ حديثَ محمَّد بن جُبَيْر في الحِلْف؛ حِلْفِ المُطَيَّبِينَ، فأنكره أبو عبدالله، وقال: «ما رواه غيره»[١].

وكانوا يتساهلون في المذاكرة ويتسمَّحون، فيحدِّث أحدُهُمْ حالَ المذاكرةِ بالحديثِ على غَيْرِ وجهِ التحديث، ويأخُذُ أحدُهُمْ حالَ المذاكرةِ ما لا يأخُذُهُ في مَجْلِسِ السماع.

قال سُفْيان الثَّوْري: «إذا جاءتِ المذاكرةُ جئنا بِكُلٍّ، وإذا جاء التحصيلُ جئنا بمنصورِ بنِ المُعْتَمِرِ»[٢].

وقال الخطيب[٣]: «إذا أورَدَ المحدِّث في المذاكرة شيئًا أراد السامعُ له أن يدوِّنه عنه؛ فينبغي له إعلامُ المحدِّث ذلك؛ ليتحرَّى في تَأْدِيَةِ لفظِهِ، وحَصْرِ معناه».

ثم أخرَجَ[٤]، عن أبي موسى محمد بن المثنَّى؛ أنه قال: «سألتُ عبدالرحمن - يعني: ابن مهدي - عن حديثٍ، وعنده قوم، فساقه، فذهبتُ أَكْتُبُه، فقال: أيَّ شيء تَصْنَعُ؟! فقلتُ: أكتبُهُ، فقال: دَعْهُ؛ فإنَّ في نفسي منه شيئًا، فقلتُ: قد جِئْتَ به، فقال: لو كنتَ وحدَكَ

(١) انظر مبحث "التفرُّد" للدكتور إبراهيم اللاحم المنشور في "مجلة الحكمة" العدد (٢٤) (ص١٢-١٣).
(٢) "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٥٥٣).
(٣) في "الجامع" (٢/ ٢٨).
(٤) في "الجامع" (١١١٩).

لحدَّثْتُكَ به، فكيف أصنَعُ بهؤلاءِ؟!».

قال الخطيبُ بعد أنْ أخرجه: «كان أبو موسى مِنَ المُلَازِمِينَ لعبدالرحمن، فقوله: "لو كُنْتَ وحدك لحدَّثتك به"، أراد: أنه متى بان له أنَّ الحديثَ على غير ما حدَّثه به أمكنَهُ استدراكُهُ لإصلاحِ غَلَطه، ولا يمكنُهُ ذلك مع الغُرَباء الذين حَضَروا عنده، والله أعلم. وكان عبدالرحمن بن مَهْدي يحرِّج على أَصْحَابه أن يكتبوا عنه في المذاكرة شيئًا».

ثم ساق الخطيبُ بسنده عن بَكْر بن خَلَف قال: سمعتُ عبدَالرحمنِ بنَ مَهْدي يقولُ: «حرامٌ عليكم أن تَأْخُذوا عنِّي في المذاكرةِ حديثًا؛ لأنِّي إذا ذاكَرْتُ تساهلْتُ في الحديث».

وقال أحمد بن محمد بن سليمان التُّسْتَري: حدَّثني أبو زرعة الرازي؛ حدَّثني إبراهيم بن موسى؛ نا عبدالرحمن بن الحَكَم المَرْوَزي، عن نَوْفَل بن المُطَهَّر قال: قال لنا عبدالله بن المبارك: «لا تَحْمِلُوا عنِّي في المذاكرةِ شيئًا».

قال أبو زُرْعة: وقال إبراهيم: «لا تَحْمِلوا عنِّي في المذاكرة شيئًا».

قال أحمد: وقال لي أبو زُرْعة: «لا تَحْمِلوا عنِّي في المذاكرةِ شيئًا»[1].

---

(١) المرجع السابق (١١٢١).

وكان أبو زُرْعة يحرِّج على تلاميذِهِ أن يَكْتبوا عنه في المذاكرةِ شيئًا[١].

وكان عبدُاللهِ ابنُ الإمامِ أحمَدَ لا يكتُبُ - أحيانًا - ما يأخذُهُ عن أبيه حالَ المذاكرة؛ ففي زوائده على "المسند" قال[٢]: «وَجَدتُّ هذا الحديثَ في كتاب أبي بخطِّ يده . . . وأظنُّني قد سمعتُهُ منه في المذاكرة فلم أَكْتُبْهُ».

والظاهرُ: أنَّ أباه كان ينهاه عن كتابة ما يكونُ في المذاكرة؛ وإنْ كتَبَ ميَّزه مِنْ غيره؛ كما يدلُّ عليه قوله:

«وقد سَمِعْتُ أبي ذكَرَ حديثًا عن عبدالرحمن بن مالك بن مِغْوَلٍ، عن أبي حَصِين؛ في المذاكرة، على غير وجهِ الحديثِ، فكتبتُهُ عنه، وكان سَيِّئَ الرأيِ فيه جِدًّا»[٣].

وهذا منهجٌ معروفٌ للإمام أحمد تلقَّاه عن أشياخه، فقد حكى عنه ابنُهُ عبدالله[٤] أنه قال: «كتبتُ عن يحيى بن سعيد[٥]، عن شَرِيك؛ على غير وجهِ الحديث»؛ يعني: المذاكرة[٦].

وسأله أبو بكر المَرُّوذي[٧] فقال: «قلتُ: يحيى القَطَّانُ أَيْشٍ كان

---

(١) المرجع السابق (١١٢٢).
(٢) (٤/٩٦رقم١٦٨٧٩).
(٣) "العلل ومعرفة الرجال" (٥٩٣١).
(٤) في المرجع السابق (٥٣٢٧).
(٥) هو: القطان.
(٦) هذا التوضيح من عبد الله.
(٧) في "العلل" (٢٠٩).

يقولُ في شَرِيك؟ قال: كان لا يَرْضَاه، وما ذكر عنه [إلا شيئًا][١] على المذاكرة؛ حديثين».

وقال ابن حزم[٢]: «وأما المدلِّسُ فينقسمُ إلى قِسْمَيْنِ، أحدُهُمَا: حافظٌ عدلٌ ربَّما أرسَلَ حديثَهُ، وربَّما أسنَدَهُ، وربَّما حدَّث به على سَبِيلِ المذاكرة، أو الفُتْيَا، أو المناظرة، فلم يَذْكُرْ له سَنَدًا، وربَّما اقتصَرَ على ذِكْرِ بعض رواتِهِ دون بعض . . . وقد رُوِّينا عن عبدالرزَّاق ابن هَمَّام قال: كان مَعْمَرٌ يُرْسِلُ لنا أحاديثَ، فلمَّا قَدِمَ عليه عبدُاللهِ بنُ المبارك أسنَدَهَا له، وهذا النوعُ منهم كان جِلَّةَ أَصْحَابِ الحديث وأئمَّة المسلمين؛ كالحَسَنِ البَصْري، وأبي إسحاق السَّبِيعي، وقتادةَ بنِ دِعَامة، وعَمْرِو بنِ دينار، وسليمانَ الأعمشِ، وأبي الزُّبَيْر، وسُفْيانَ الثَّوْرِيِّ، وسُفْيانَ بنِ عُيَيْنة، وقد أدخَلَ عليُّ بنُ عمر الدارقطنيُّ فيهم مالكَ بنَ أنس ولم يكنْ كذلك، ولا يوجدُ له هذا إلا في قليلٍ مِنْ حديثه؛ أرسلَهُ مرةً وأسنَدَهُ أخرى».

وكانوا يَسْتحبُّون لمَنْ أخَذَ عن شيوخه شيئًا حالَ المذاكرةِ أنْ يبيِّن ذلك:

قال الخطيب البغدادي[٣]: «واستُحِبَّ لمَنْ حَفِظَ عن بعضِ شيوخه في المذاكرة شيئًا وأرادَ روايتَهُ عنه أن يقولَ: حدَّثناه في المذاكرة، فقد

(١) في الأصل: « الاشياء »، والتصويب من "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٨٣).
(٢) في "إحكام الأحكام" (١/ ١٣١).
(٣) في "الجامع" (٢/ ٣٠).

كان غيرُ واحدٍ من متقدِّمي العلماءِ يفعلُ ذلك».

ومِنْ أمثلة مَنْ كان يفعلُ ذلك ممَّن أشار إليهم الخطيبُ: أبو حاتمٍ الرازي، فقد ترجَمَ ابنه عبدالرحمن[1] لمحمَّد بن نُبَاتة السَّرِيِّ فقال: «روى عن أبي عاصمٍ النَّبِيلِ، سمع منه أبي في المذاكرة حديثًا، فاسْتَحْسَنَهُ، فكَتَبه».

وروى الترمذي[2] حديثًا، فقال: «حدَّثني الحسَنُ بنُ علي بهذا - أو شبهه - في المذاكرة».

وقال أبو عَوَانة[3]: «حدَّثني أحمدُ بنُ سَهْلِ بنِ مالك على المذاكرة».

وأمثلةُ هذا كثيرةٌ في كتب الحديث.

وأصبَحَ المحدِّثون يَكْشِفون عِلَلَ الأحاديثِ أحيانًا بهذا؛ فينظرون في غَلَط المحدِّث، مع كيفيَّةِ تلقِّيه للحديثِ، فإنْ كان أَخَذَهُ في مجلسِ المذاكرة؛ عَرَفُوا أنَّ العِلَّةَ وقَعَتْ بسبب تحديثِ الشيخِ بهذا وهو غير مُتَهَيِّئٍ للتحديث:

قال أبو عبدالله الحاكم[4]: «وجدتُّ أبا عليٍّ الحافظَ سيِّئَ الرأي في أبي القاسم اللَّخْمي[5]، فسألْتُهُ عن السبب فيه؟ فقال: اجتمعْنَا

(١) في "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٠رقم٤٨٩).
(٢) في "جامعه" (٦٦٦).
(٣) في "مستخرجه" (٤٧٢٩).
(٤) في "المعرفة" (ص١٤٣).
(٥) يعني: الطبراني.

على بابِ أبي خَلِيفة، فذكرنا طُرُقَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ على سَبْعةِ أعضاء»، فقلتُ له: تحفظُ عن شُعْبة، عن عبدالملك بن مَيْسَرة الزَّرَّاد، عن طاوس، عن ابن عباس؟ فقال: بلى، [رواه][1] غُنْدَرٌ، وابنُ أبي عدي، فقلتُ: مَنْ عنهما؟ فقال: حدَّثَناه عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عنهما، فاتهمتُهُ إذْ ذاك.

ثم قال أبو علي: ما حدَّث به غيرُ عثمانَ بنِ عمر[2]».

وذكَرَ الذهبيُّ هذه الحكايةَ[3]، ثم قال: «قلتُ: هذا تَعَنُّتٌ على حافظٍ حُجَّة؛ قال الحافظُ ضياءُ الدين المَقْدِسي: هذا وَهِمَ فيه الطبراني في المذاكرة، فأمَّا في جَمْعه حديثَ شُعْبة فلم يروه إلا مِنْ حديث عثمان بن عمر، ولو كان كُلُّ مَنْ وَهِمَ في حديثٍ واحدٍ اتُّهِمَ؛ لكان هذا لا يَسْلَمُ منه أحدٌ».

ومن أمثلة ما عُنِيَ الأئمَّةُ بعلَّته: ما جعله الترمذيُّ[4] مثالاً لما يُرْوَىٰ من وجوهٍ كثيرة، ويُسْتَغْرَبُ مِنْ وجه معيَّن؛ حين قال: «رُبَّ حديثٍ يروى من أوجه كثيرة، وإنما يُستغرب لحالِ الإسناد.

حدَّثنا أبو كريبٍ، وأبو هشامٍ الرفاعيُّ، وأبو السائب، والحسين

(١) ما بين المعقوفين زيادة من "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ١٢٦).
(٢) يعني: عن شعبة.
(٣) في "السير" (١٦/ ١٢٦-١٢٧).
(٤) في "العلل الصغير" كما في "شرحه" لابن رجب (٦٤٣-٦٤٤)، وانظر "العلل الكبير" (٥٦٥).

الأسود؛ قالوا: ثنا أبو أسامة، عن بُرَيْد بن عبدالله بن أبي بُرْدة، عن جَدِّه أبي بُرْدة، عن أبي موسى، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «الكافرُ يأكُلُ في سبعةِ أمعاءٍ، والمؤمنُ يأْكُلُ في مِعًى واحدٍ». هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه مِنْ قِبَلِ إسناده، وقد روي مِنْ غير وجه عن النَّبيِّ ﷺ، وإنما يُسْتَغرب من حديثِ أبي موسى، وسألتُ محمودَ بنَ غَيْلان عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديثُ أبي كُرَيْب، عن أبي أسامة، وسألتُ محمدَ بنَ إسماعيل[1] عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديثُ أبي كُرَيْب، عن أبي أسامة، ولم نعرفْهُ إلا مِنْ حديثِ أبي كريب، عن أبي أسامة. فقلتُ: حدَّثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعَلَ يتعجَّبُ ويقول: ما علمتُ أنَّ أحدًا حدَّث بهذا غَيْرَ أبي كريب! قال محمد: وكنَّا نرى أنَّ أبا كُرَيْب أخَذَ هذا الحديثَ عن أبي أسامة في المذاكرة».

قال ابن رجب[2] - بعد ذكره كلام الترمذي -: «وما حكاه الترمذيُّ عن البخاريِّ ههنا أنه قال: "كنا نرى أنَّ أبا كُرَيْب أخَذَ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة": فهو تعليلٌ للحديث؛ فإنَّ أبا أسامة لم يرو هذا الحديثَ عنه أحدٌ من الثقات غَيْرُ أبي كريب، والمذاكرةُ يُجْعَلُ فيها تسامحٌ بخلافِ حالِ السماع أو الإملاء»[3].

---

(١) يعني: البخاري.

(٢) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٤٧).

(٣) انظر أيضًا المبحث التالي، و"العلل" لابن أبي حاتم (١٥٥٢)، و"تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي (٣/ ٤٨٠)، و"المجروحين" لابن حبان (٣/ ٤٠).

٥) كَسَلُ الرَّاوِي:

عُرِفَ مِنْ طباعِ الناسِ أنَّ النَّفْسَ البشريَّة لها إقبالٌ وإدبار، على حَسَبِ ما يَعْتَريها من حزن، أو فَرَح، أو مَرَض، أو قِلَّة نَوْم وأَرَق، أو انشغالٍ بالتفكير في أمر من الأمور، أو غيرِ ذلك ممَّا يجعل الراوي غير مُتَهَيِّئٍ ولا مُسْتَجْمِعٍ قواه للتحديث، وهذا ما يعبِّر عنه المحدِّثون بالكَسَل، وضِدُّهُ النشاط، وفيه شبه مِنَ السبب السابق «المذاكرة».

فربَّما ذكَرَ المحدِّثُ الحديثَ وهو في هذه الحال؛ لمناسبةٍ جرَتْ، لا على سبيلِ التحديث؛ كفتوى، أو موعظة، أو سؤال عن ذلك الحديث، أو عن بعض ما يتعلَّق به؛ كالكلامِ في أحدِ رواته، أو غير ذلك من الأمور التي يجمعها عَدَمُ إرادةِ التحديث؛ فيذكُرُ المحدِّثُ الحديثَ فيَنْقُصُ منه؛ إمَّا بإرسالِهِ وهو موصول، أو بوَقْفِهِ وهو مرفوع، أو يُسْقِطُ مِنْ سنده بعضَ رواته لا على سبيل التدليس، أو لا يسوقُ المَتْنَ بتمامه، أو غيرِ ذلك مما يعتري الحديثَ من اختلاف، منشؤُهُ: ذِكْرُ الحديثِ لا لروايتِهِ، ولكنْ لمناسبةِ المَجْلِسِ أو الموقفِ لِذِكْرِهِ وإنْ كان قاصرًا.

وتقدَّم قولُ ابن حَزْم[(١)]: «وأمَّا المُدَلِّسُ فينقسمُ إلى قسمَيْن، أحدُهُمَا: حافظٌ عدلٌ ربَّما أرسَلَ حديثَهُ، وربَّما أسنَدَهُ، وربَّما حدَّث به على سَبِيلِ المذاكرة، أو الفُتْيَا، أو المناظرة، فلم يَذْكُرْ له سَنَدًا،

---

(١) (ص٨٦)، وهو في "إحكام الأحكام" (١/ ١٣١).

وربَّما اقتصَرَ على ذِكْرِ بعضِ رواته دون بعض . . . » إلخ.

وربَّما أَخَذَ بعضُ الرواة ذلك الحديثَ عن ذلك الشيخِ في هذه الحال، فيرويه على ما فيه مِنْ نقص، وربَّما حدَّث الشيخُ بذلك الحديثِ في مجلسِ التحديثِ تامًّا، فينشأُ الاختلافُ بين الرواة لهذا السبب، وربَّما لم يحدِّث الشيخُ بذلك الحديثِ إلا في حالِ كَسَله، فيختلفُ مع أقرانِهِ ممَّن شاركه في رواية ذلك الحديث، فنجدُ علماءَ الحديثِ يوفِّقون بين هذا الاختلافِ بالإشارةِ إلى هذا السببِ بعبارة يَفْهَمها أهلُ الاختصاص.

مثال ذلك: قولُ عبدالرحمن بن أبي حاتم[١]: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحكَمُ بن عُتَيْبة، عن يحيى بن الْجَزَّار، عن صُهَيْبٍ أبي الصَّهْبَاء، عن ابن عباس؛ قال: كنتُ راكبًا على حِمَار، فمَرَرْتُ بين يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ وهو يصلِّي؟

قال أبي: رواه عمرو بن مُرَّة، عن يحيى بن الْجَزَّار، عن ابن عبَّاس، ولم يذكُرْ صهيبًا.

قلتُ لأبي: أيهما أَصَحُّ؟

قال: هذا زاد رجلاً، وذاك نَقَصَ رجلاً؛ وكلاهما صحيحين[٢].

---

(١) في "العلل" (٢٤١).

(٢) كذا في جميع النسخ: «صحيحين»، وله وجه في العربية. انظر التعليق عليه في المسألة نفسها.

وقال أيضًا[١]: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وُهَيْب[٢]، عن أيوب[٣]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي راشد، عن عبدالرحمن بن شِبْل، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ...»؟.

قال أبي: رواه بعضهم فقال: عن يحيى، عن زَيْد بن سَلَّام، عن أبي سَلَّام، عن أبي راشد الْحُبْراني، عن عبدالرحمن بن شِبْل، عن النَّبِيِّ ﷺ، كلاهما صحيحٌ؛ غيرَ أنَّ أيوبَ ترَكَ من الإسناد رجلَيْن[٤].

وربَّما صرَّح العلماءُ بهذا السببِ أحيانًا.

قال ابن رجب[٥]: «وقال الأثرَمُ أيضًا: قال أبو عبدالله[٦]: ما أحسَنَ حديثَ الكوفيين عن هشامِ بنِ عُرْوة! أسنَدُوا عنه أشياءَ، قال: وما أرى ذاك إلا على النَّشَاط؛ يعني: أنَّ هشامًا يَنْشَطُ تارَةً فيُسْنِد، ثم يُرْسِلُ مَرَّةً أخرى».

وقال مسلم بن الحَجَّاج[٧]: «فإذا كانتِ العِلَّةُ - عند مَنْ وصفنا قولَهُ مِنْ قبلُ - في فسادِ الحديثِ وتوهينِهِ إذا لم يُعْلَمْ أنَّ الراويَ قد سمع ممَّن روى عنه شيئًا: إمكانَ[٨] الإرسالِ فيه؛ لزمه تركُ

(١) في المصدر السابق (١٦٧٤).
(٢) هو: ابن خالد.
(٣) هو: ابن أبي تميمة السختياني.
(٤) انظر أمثلة أخرى كثيرة في "العلل" لابن أبي حاتم (٢٥ و٣٠٨ و٣١٢ و٥٧٥ و٦٧٤ و٦٨٨ و٧٧٦ و٩٨٠ و٢١٣٨ و٢٣٠٢ و٢٣١٥ و٢٥٤٧).
(٥) في "شرح العلل" (٢/ ٦٧٩).
(٦) يعني: الإمام أحمد.
(٧) في مقدمة "صحيحه" (١/ ٣٢).
(٨) قوله: « إمكان » بالنصب، وهو خبر « كانت ».

الاحتجاج - في قِيادِ قولِهِ - بروايةِ مَنْ يُعْلَمُ أنه قد سَمِعَ ممَّن روى عنه، إلا في نفسِ الخبر الذي فيه ذِكْرُ السماع؛ لِمَا بَيَّنَّا من قبلُ عن الأئمَّةِ الذين نقلوا الأخبار: أنهم كانت لهم تاراتٌ يُرْسِلُون فيها الحديثَ إرسالاً، ولا يَذْكُرون مَنْ سَمِعوه منه، وتاراتٌ يَنْشَطون فيها، فيُسْنِدون الخبر على هيئة ما سَمِعوا، فيُخْبِرون بالنُّزُول فيه إنْ نزلوا، وبالصُّعُود إنْ صَعِدوا».

وقال ابن حِبَّان(١): «رَفَعَ هذا الخبرَ عن مالك أربعةُ أَنْفُسٍ(٢): الماجِشُونُ، وأبو عاصم، ويحيى بن أبي قَتِيلة، وأشهَبُ بنُ عبدالعزيز، وأرسله عن مالكٍ سائرُ أَصْحَابه، وهذه كانت عادةً لمالك؛ يَرْفَعُ في الأحايينَ الأخبارَ، ويُوقِفُها مرارًا، ويُرْسِلها مَرَّةً، ويُسْنِدها أخرى؛ على حَسَبِ نشاطه؛ فالحكمُ أبدًا لِمَنْ رفَعَ عنه وأسنَدَ، بعد أن يكونَ ثقةً حافظًا متقنًا».

وقال الدارقطني(٣): «وقد تقدَّم قولنا في أنَّ ابن سيرين - من تَوَقِّيه وتَوَرُّعِه - تَارَةً يصرِّحُ بالرفع، وتارةً يومئ، وتارةً يتوقَّف؛ على حَسَبِ نشاطه في الحال».

وقال في موضع آخر(٤): «وجميعُ رواة هذا الحديثِ ثقاتٌ، ويُشْبِهُ

(١) في "صحيحه" (١١/ ٥٩١).

(٢) كذا، والجادَّة: « أربع أنفس »، وما في "صحيح ابن حبان" متجهٌ في اللغة، وانظر التعليق على نحوه في المسألة رقم (٢٦٨٤).

(٣) في "العلل" (١٠/ ٢٥).

(٤) في "العلل" (١/ ٢٥٣).

أن يكونَ قيسُ بنُ أبي حازم كان يَنْشَطُ في الرواية مَرَّةً فَيُسْنِده، ومَرَّةً يَجْبُنُ عنه فيقفه على أبي بكر».

وقال أبو عُمَرَ بنُ عبدالبر[١]: «كان ابن شهابٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أكثَرَ الناسِ بَحْثًا على هذا الشأن؛ فكان ربَّما اجتمَعَ له في الحديث جماعةٌ، فحدَّثَ به مَرَّةً عنهم، ومَرَّةً عن أحدهم، ومَرَّةً عن بعضهم؛ على قَدْرِ نشاطِهِ في حينِ حديثِهِ، وربَّما أدخَلَ حديثَ بعضهم في حديثِ بعضٍ كما صنَعَ في حديثِ الإِفْكِ وغيره، وربَّما لَحِقَهُ الكَسَلُ فلم يُسْنِده، وربَّما انشرَحَ فوصَلَ وأسنَدَ على حَسَبِ ما تأتي به المذاكرة؛ فلهذا اختلَفَ أَصْحَابُهُ عليه اختلافًا كبيرًا في أحاديثه. ويبيِّن لك ما قلنا: روايتُهُ لحديثِ ذي اليدَيْنِ[٢]؛ رواه عنه جماعةٌ، فمرةً يذكُرُ فيه واحدًا، ومرةً اثنَيْنِ، ومرة جماعةً، ومرةً جماعةً غيرها، ومرةً يَصِلُ، ومرة يقطع».

وقال في موضعٍ آخَرَ[٣] - بعد أن ذكَرَ اختلافًا على الإمامِ مالك في وَصْلِ حديثٍ وإرساله -: «وهذا إنما هو مِنْ نشاطِ المحدِّث وكَسَله، أحيانًا يَنْشَطُ فَيُسْنِدُ، وأحيانًا يَكْسَلُ فَيُرْسِلُ، على حَسَبِ المذاكرة».

وقال الحافظ المنذري[٤]: «ويمكنُ أن يقال: إنه تذكَّر السماعَ بعد

(١) في "التمهيد" (٧/ ٤٥).
(٢) انظر الكلام على حديث ذي اليدين (ص٦٤- ٦٦) من هذه المقدمة، عند مبحث الخطأ والزلل.
(٣) في "التمهيد" (٢٢/ ٣٣).
(٤) في "جوابه عن أسئلة في الجرح والتعديل" (ص٨٥).

ذلك، فصرَّحَ بالتحديث، أو أنَّ الراويَ يَنْشَطُ مرةً فَيُسْنِد، ويَفْتُرُ مرةً فلا يُسْنِد، ويسكُتُ عن ذِكْرِ الشخص مرةً، ويذكُرُهُ أخرى لِمَا يقتضيه الحال».

وقال الرَّشِيد العَطَّار[1]: «وهذا الاختلافُ الذي وقَعَ في إسناد هذا الحديثِ على الزُّهْري لا يؤثِّر في صِحَّته؛ فإنَّ الحديثَ قد يكونُ عند الراوي له عن جماعةٍ مِنْ شيوخه، فيحدِّثُ به تَارَةً عن بعضهم، وتارةً عن جميعهم، وتارةً يُبْهِمُ أسماءَهُمْ، وربَّما أرسلَهُ تارَةً على حَسَبِ نشاطه وكَسَله؛ كما أشار إليه مسلمٌ رحمه الله في مقدِّمة كتابه[2]، ومع ذلك فلا يكونُ ما ذكرناه اعتلالًا يقدَحُ في صِحَّةِ الحديث. . . » إلخ.

وذكَرَ الحافظُ ابن حجر[3] خلافًا في حديث، ثم قال: «وروايةُ الوقف لا تعارضُ روايةَ الرفع؛ لأنَّ الراويَ قد يَنْشَطُ فيُسْنِد، وقد لا ينشط فيقف».

وقال في موضع آخر[4]: «فتبيَّن صحةُ كلِّ الأقوال؛ فإنَّ الزُّهْري كان يَنْشَطُ تارَةً فيذكُرُ جميعَ شيوخه، وتارةً يقتصرُ على بعضهم».

---

(١) في "غرر الفوائد المجموعة" (ص٢٢٤).
(٢) انظر مقدمة "صحيح مسلم" (١/ ٣٢)، وتقدم نقل كلامه (ص٩٢-٩٣).
(٣) في "فتح الباري" (١٣/ ١٢٥).
(٤) في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٨٣).

٦) التَّصْحِيفُ:

وهو تغييرُ العبارة أو الكَلِمة عمَّا كانتْ عليه، إلى أخرى تَشْتَبِهُ معها خَطًّا، أو رَسْمًا، وتختلفُ نطقًا.

وهذا قد يقع مِنْ كبار العلماء، فضلاً عن غيرهم، وهو مِنْ صور الوَهَمِ التي يقع فيها الرواةُ الثقات، فاحتاجَ العلماءُ إلى التنبيهِ عليه، فصنَّفوا فيه بعضَ المصنَّفات، ومِنْ أجودها: "تصحيفات المُحَدِّثين" لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت٣٨٢هـ)[١]، وله أيضًا كتابُ "شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف"[٢]، وكتابُ "أخبار المصحِّفين"[٣]، وصنَّف أبو سليمان حَمْدُ بنُ محمَّد الخَطَّابي (ت٣٨٨هـ) كتابَ "إصلاح خطأ المُحَدِّثين"[٤]، وللسِّيُوطي (ت٩١١هـ) كتابُ "التَّطْريف، في التصحيف"[٥]، وغيرها كثير.

وأُفْرِدَ التصحيفُ في كُتُبِ علومِ الحديث بنوعٍ مستقلٍّ؛ فلا تكادُ

---

(١) طبع بتحقيق الدكتور محمود أحمد ميرة، سنة ١٤٠٢هـ، بالمطبعة العربية الحديثة بالقاهرة.

(٢) طبع بتحقيق عبدالعزيز أحمد، سنة ١٣٨٣هـ، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي. ثم طبع بتحقيق الدكتور السيد محمد يوسف، ومراجعة أحمد راتب النَّفَّاخ. وهو من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – سوريَّة.

(٣) طبع بتحقيق إبراهيم صالح، سنة ١٤١٦هـ، بدار البشائر بدمشق – سورية.

(٤) طبع بتحقيق د. محمد علي عبد الكريم الرديني، سنة ١٤٠٧ هـ، بدار المأمون للتراث بدمشق – سورية.

(٥) طبع بتحقيق د. علي بن حسين البواب، سنة ١٤٠٩هـ، بدار الفائز بالرياض – السعودية.

تَجِدُ مُصَنَّفًا منها إلا وفيه الحديثُ عنه(١)، وقد تعرَّضَ له الخطيبُ في كتابِ "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" في قُرابة عشرين صفحةً(٢)، وذكَرَ فيه أخبارًا عن بعض مَنْ صحَّف، ولكنَّها بحاجةٍ إلى تمحيص.

وأكثَرُ ما يقَعُ التصحيفُ في الأسماء، وهذا الذي جعَلَ كثيرًا من أهلِ العلمِ يصنِّفون كتبًا في ضَبْطِ الأسماء، وبيانِ ما يَحْتمِلُ منها اللَّبْسَ والاختلاطَ بغيره، منها: "المؤتَلِفُ والمختَلِفُ" للدارقطني(٣)، و"مشتَبِهُ النِّسْبة" لعبدالغني بن سعيد الأَزْدي(٤)، و"تلخيص المتشابه" للخطيب البغدادي(٥)، و"تالي التلخيص" له أيضًا(٦)، وجمَعَ ما في هذه المصنَّفاتِ وغيرِهَا الأميرُ أبو نَصْر ابنُ مَاكُولَا في كتابه المشهور

(١) انظر على سبيل المثال: "مقدمة ابن الصلاح" (ص٢٧٩- ٢٨٣)، و"الشذا الفَيَّاح" للأبناسي (٢/ ٤٦٧- ٤٧٠)، و"تدريب الراوي" للسيوطي (٢/ ١٩٣- ١٩٥)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٤/ ٥٥- ٦٥)، و"المقنع" لابن الملقِّن (٢/ ٤٦٩- ٤٧٩)، و"الغاية، في شرح الهداية" للسخاوي (ص٢٢١- ٢٢٧)، و"توجيه النظر" لطاهر الجزائري (١/ ٤٤١- ٤٤٢). وانظر: "فيض القدير" (٤/ ٢٣).

(٢) في المجلد الأول من (ص٤٤٥) إلى (ص٤٤٦).

(٣) طبع بتحقيق د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، سنة ١٤٠٦هـ، بدار الغرب الإسلامي ببيروت - لبنان.

(٤) طبع بتحقيق وتعليق لجنة من المحققين، سنة ١٤٢١هـ، بمكتبة الثقافة الدينية- القاهرة.

(٥) طبع بتحقيق سكينة الشهابي، سنة ١٩٨٥م، بدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر بدمشق - سورية.

(٦) طبع بتحقيق مشهور بن حسن بن سلمان، سنة ١٤١٧هـ، بدار الصميعي للنشر بالرياض - السعودية.

"الإكمال"[١] فأحسَنَ وأجاد، وتتابَعَتْ مصنَّفاتُ الأئمَّة بعده تبعًا لكتابه، ومِنْ أحسنها: "توضيحُ المُشْتَبِه" لابن ناصر الدين الدمشقي[٢]، و"تبصيرُ المُنْتَبِه" للحافظ ابن حجر[٣].

ومن أمثلة العلل الواقعةِ بسببِ التصحيف:

ما وقع لعبدالرحمن بن مَهْدِيٍّ مِنْ أوهامٍ في أسماء الرجال، مع إمامته؛ بيَّن ذلك أبو زُرْعة الرازي فيما نقله عنه تلميذُهُ البَرْذَعي[٤] حين قال: «شَهِدتُّ أبا زرعة ذكر عبدالرحمن بن مَهْدِي، ومَدَحه، وأطنَبَ في مدحه، وقال: وَهِمَ في غيرِ شيءٍ؛ قال: عن شهاب بن شَرِيفة، وإنما هو: شِهَابُ بنُ شُرْنُفَة. وقال: عن سِمَاك، عن عبدالله بن ظالم، وإنما هو: مالك بن ظالم. وقال: عن هِشَام، عن الحَجَّاج، عن عائذ بن بَطَّة، وإنما هو: ابن نَضْلة . . . وقال: عن قيس بن جُبَيْر، وإنما هو: قيس بن حَبْتَر».

ومن ذلك: قولُ عبدِالله ابنِ الإمام أحمد[٥]: قال أبي - في حديث ابن عمر، عن النَّبِيِّ ﷺ: أنه سُئِلَ عن الماء، **وما يَنُوبُهُ** من

---

(١) طبع بتحقيق الشيخ العلَّامة عبدالرحمن المعلمي، وصوَّرته دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، سنة ١٤١١هـ.

(٢) طبع بتحقيق محمد نعيم العرقسوسي، سنة ١٤١٤هـ، بمؤسسة الرسالة ببيروت - لبنان.

(٣) طبع بتحقيق علي محمد البجاوي، تصوير المكتبة العلمية ببيروت - لبنان.

(٤) في "سؤالاته" (١/٣٢٦-٣٢٧).

(٥) في "العلل ومعرفة الرجال" (٢٨٩٣).

الدوابِّ -: وقال ابن المبارك: «وما يَثُوبُهُ»، وصحَّفَ فيه.

وقال عبدالله أيضًا[(١)]: قلت ليحيى[(٢)]: إنَّ عُبَيْدَاللهِ القَوَاريريَّ حدَّثنا عن ابن مَهْدي، عن جامع بن مَطَر، عن أبي زَوِيَّة: رأيتُ على أبي سعيد الخُدْريِّ عِمامةً سوداءَ، فقال: أخطَأَ، هذا حدَّثناه غيرُهُ عن جامع بن مَطَر، عن أبي رُؤْبة، وصحَّف عبيدالله، لا يُدْرَى مَنْ أبو زَوِيَّة.

وكما أنَّ يحيى بن مَعِين كشَفَ خطَأَ عبيدالله القَوَاريري في هذا الحديثِ، فإنه هو لم يَسْلَمْ من التصحيف:

فقد قال عبدُاللهِ ابنُ الإمامِ أحمد[(٣)] أيضًا: حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا أبو قَطَن[(٤)]، عن شُعْبة، عن العَوَّام بن مُرَاجم، فقال له يحيى ابن مَعِين: إنما هو: ابن مزاحم، فقال أبو قَطَن: عليه وعليه! أو قال: ثيابُهُ فَيْءُ المساكينِ إنْ لم يكنِ ابنَ مُرَاجِم! فقال يحيى: حدَّثنا به وكيع، وقال: ابنُ مُزَاحِم، فقلتُ أنا: حدَّثنا به وكيع، فقال: ابن مُرَاجِم، فسكَتَ يحيى[(٥)].

(١) في المصدر السابق (٣٩٦٢).
(٢) هو: ابن معين.
(٣) في المصدر السابق (٣٥٦٤).
(٤) هو: عمرو بن الهيثم.
(٥) انظر أمثلة أخرى من التصحيف أيضًا في "العلل" لابن أبي حاتم (٤٨٥ و١٥٤٩ و٢٧٢٥).

٧) انْتِقَالُ الْبَصَرِ:

وهذا نوعٌ من التصحيف الذي يقع لناسخي المخطوطاتِ كثيرًا إذا كانتْ هناك كلمةٌ أو عبارةٌ متماثلةٌ في سطرين متواليَيْن، أو سطورٍ متقاربة، يَعْرِفُ ذلك مَنْ كان ذا صلةٍ بالمخطوطات.

ويقع أحيانًا مِنْ بعضِ الأئمَّة عند النقل من الكُتُبِ التي تكونُ فيها عباراتٌ متماثلة كذلك، ومن أمثلة ذلك:

قولُ ابنِ القَطَّان(١): «وذَكَرَ أيضًا(٢) من طريق التِّرْمِذي(٣)، عن حَكِيم بن حَكِيم؛ قال: كتَبَ عمر بن الخطاب إلى أبي عُبَيْدة: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «اللهُ ورسولُهُ مَوْلَىٰ مَنْ لا مَوْلَىٰ له، والخالُ وارثُ مَنْ لا وارثَ له». كذا وقع هذا الحديثُ في النُّسَخ، وهو خطأ؛ ينقُصُ منه واحدٌ، فإنما يرويه حَكِيم بن حَكِيم، عن أبي أمامة بن سَهْل بن حُنَيْف؛ قال: كتب عمر بن الخطاب ... وأخاف أنْ يكون إنما سقَطَ لأبي محمد نفسِهِ؛ بقرينةٍ أذكُرُهَا؛ وذلك أنَّ الحديث هو في الترمذيِّ هكذا: "عن عبدالرحمن بن الحارث، عن حَكِيمِ بنِ حَكِيم ابن عَبَّاد بن حُنَيْف، عن أبي أمامة بن سَهْل بن حُنَيْف؛ قال: كتب عمر بن الخطاب".

(١) في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٦٢-٦٤).
(٢) يعني: أبا محمد عبد الحق الإشبيلي في كتابه "الأحكام الوسطى" (٣/ ٣٣٠).
(٣) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٢١٠٣).

هذا نصُّه، فأظُنُّ أنَّ أبا محمَّدٍ ألقى بَصَرَهُ على حَكِيم بن حَكِيم ابنِ عَبَّادِ بنِ حُنَيْفٍ، فكتبه مقتصرًا مِنْ نَسَبِهِ على أبيه، ثم أعاد بَصَرَهُ، فوقَعَ على حُنَيْفٍ جَدِّ أبي أمامة المتصلِ به «قال[١]: كتَبَ عمر بن الخَطَّاب» . . . .

وقد تحقَّق الظنُّ، وارتفَعَ الاحتمالُ بأنَّه في كتابه الكبير[٢] هكذا - ومِنْ خَطِّه نقلتُ -: "الترمذي؛ قال: حدَّثنا بُنْدَارٌ، وحدَّثنا [أبو][٣] أحمد الزُّبَيْري؛ حدَّثنا سُفْيان، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن حَكِيم ابن حَكِيم بن عَبَّاد بن حُنَيْف؛ قال: كتَبَ عمر بن الخطاب".

فقد تبيَّن أنَّ سقوطَ أبي أمامة بن سهل بن حُنَيْف إنما هو من خطئه، ثم اختصَرَهُ هاهنا على الخطأ». اهـ.

ومِنْ أمثلة انتقالِ البصر أيضًا: ما وقَعَ لابن المُلَقِّن[٤] في تخريج حديث: «الصُّلْحُ جائزٌ بين المُسْلِمِينَ»، وهو حديثٌ معروفٌ من رواية كَثِير بن زَيْد، عن الوليد بن رَبَاح، عن أبي هريرة، فقال ابن المُلَقِّن: «ورواه أحمدُ مِنْ حديث سليمانَ بنِ بلال، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: «الصُّلْحُ جائزٌ بين المُسْلِمِينَ»، فهذه طرق

---

(١) أي: المُتَّصِلِ به قولُهُ: « قال: كتب عمر بن الخطاب. . . » إلخ.
(٢) يعني "الأحكام الكبرى" لعبد الحق الإشبيلي.
(٣) ما بين المعقوفين سقط من "بيان الوهم"، فاستدركناه من "جامع الترمذي".
(٤) في "البدر المنير" (٦/ ٨٦).

متعاضدة». اهـ. وتابعه الحافظ ابن حجر[١].

وهذا وَهَمٌ بسببِ انتقالِ البصر؛ لأنَّ الإمامَ أحمد إنما أخرَجَ هذا الحديثَ[٢] من طريقِ سليمانَ بنِ بلال، عن كَثِير بن زَيْد، عن الوليد ابن رَبَاح، عن أبي هريرة، ثم أخرَجَ بعده حديثًا آخَرَ مِنْ طريقِ سليمانَ بنِ بلال، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «جُزُّوا الشواربَ، وأَعْفُوا اللِّحَىٰ، وخَالِفُوا المَجُوسَ»، فانتقَلَ بصَرُ ابنِ المُلَقِّن، فركَّب إسنادَ الحديثِ الثاني على مَتْنِ الحديثِ الأوَّل؛ بسبب روايةِ الإمامِ أحمد للحديثَيْنِ من طريق شيخه الخُزَاعيِّ، عن سليمانَ بنِ بلال.

ووقع مثل هذا للشيخ ناصر الدين الألباني[٣] رحمه الله، فاعتذَرَ عن ذلك[٤] بعد أن نُبِّهَ عليه.

٨) التَّفَـرُّدُ:

وهو مِنْ أَدَقِّ أنواعِ علومِ الحديث، وأصعَبِ أسبابِ العِلَّةِ كَشْفًا؛ ولذا جعلَهُ أهلُ العلم مِنْ أهمِ القرائن التي يُسْتعان بها على إدراك العِلَّة؛ قال ابن الصَّلاح[٥]: «ويُستَعَانُ على إدراكها[٦] بتفرُّدِ الرَّاوي،

---

(١) في "التلخيص الحبير" (١٢٥٩).
(٢) في "المسند" (٢/ ٣٦٦ رقم ٨٧٨٤).
(٣) في "السلسلة الصحيحة" (٣٠٨).
(٤) في "إرواء الغليل" (٣/ ٣٦٣)، وفي الطبعة الجديدة من "السلسلة الصحيحة" (٣٠٨).
(٥) في "مقدمته" (١/ ٥٠٢).
(٦) أي: العِلَّة.

وبمخالفةِ غَيْرِهِ له، مَعَ قرائنَ تَنْضَمُّ إلى ذلك».

والدليلُ على دِقَّتِهِ وصعوبتِهِ: كثرةُ اختلافِ الأئمَّةِ في تطبيقِهِ، سواءٌ كان تفرُّدًا مطلقًا، أو مَعَ وجودِ مخالفةٍ.

أمَّا مع وجود المخالفة: فالخلافُ بين الأئمَّة فيه أقلُّ من خِلَافهم في التفرُّدِ المطلق، لكنَّه ليس مِنْ مقصودنا هنا، وَيَكْفِينا فيه **هذا المثال**:

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم[1]: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالأعلى[2]، عن سعيد[3]، عن قتادة، عن سُلَيْمان اليَشْكُرِي، عن جابر، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، ولَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي»؟

قال أبي: رواه شُعْبة، عن قَتَادة، عن سالم بن أبي الْجَعْد، عن جابر، عن النَّبِيِّ ﷺ.

قلت: أيُّهما أشبه؟

قال: سعيدُ بنُ أبي عَرُوبَة لحديثِ قتادةَ أحفظُ».

فهذا يعني ترجيحَ أبي حاتم لرواية سعيد بن أبي عَرُوبة على رواية شُعْبة، وخالفَهُ في ذلك البخاريُّ ومسلمٌ، فأخرَجَا الحديثَ في "صحيحيهما"[4] من طريق شُعْبة، عن قتادة، عن سالم بن أبي

(١) في "العلل" (٢٢٥١).
(٢) هو: ابن عبد الأعلى السَّامي.
(٣) هو: ابن أبي عروبة.
(٤) "صحيح البخاري" (٣١١٤)، و"صحيح مسلم" (٢١٣٣).

الجَعْد، عن جابر، به.

وما ذهب إليه البخاريُّ ومسلمٌ هو الصوابُ؛ بدليلِ أنهما أخرجاه أيضًا مِنْ طُرُقٍ - غَيْرِ طريقِ قتادة - عن سالمِ بنِ أبي الجَعْد؛ وهذا يؤكِّد أنَّ الحديثَ حديثُ سالم.

وقد يخفى التفرُّد مع المخالفة على الإمامِ وإنْ كان كبيرًا؛ مثلُ الحديثِ الذي رواه عبدالله بن نُمَيْر، عن هاشم بن هاشم، عن عائشة بنت سَعْد، عن سَعْد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً[1]؛ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ».

وخالفَهُ أبو أسامةَ حمَّادُ بنُ أسامة، فرواه عن هاشمِ بنِ هاشم، عن عامر بن سَعْد، عن أبيه، عن النَّبِيِّ ﷺ.

وسُئِل الإمامُ الدارقُطْنِيُّ[2] عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه هاشم ابنُ هاشم، واختُلِفَ عنه: فرواه أبو أسامة، عن هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن سعد، وخالفه ابن نُمَيْر، فرواه عن هاشم، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها، وكلاهما ثِقَةٌ، ولعلَّ هاشمًا سمعه منهما، والله أعلم».

فجوابُ الدارقطنيِّ هذا يَدُلُّ على أنه خَفِيَ عليه تفرُّدُ ابن نمير بهذا الوجه، وأنَّ أبا أسامة قد تُوبعَ مِنْ عدد مِنَ الرواة؛ ولذا كان جوابُ

---

(١) العَجْوَةُ: نوع من تمر المدينة. "النهاية" (٣/ ١٨٨).

(٢) في "العلل" (٦١٠).

أبي زرعة أَسَدَّ منه، فقد سأله ابن أبي حاتم[١] عن رواية عبدالله بن نمير هذه؟ فقال: «هكذا قال ابن نُمَيْر! وقال مَرْوانُ بن معاوية وأبو أسامة وأبو ضَمْرَةَ[٢]: عن هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ؛ وهو الصحيحُ».

والحديثُ على هذا الوجه الذي رجَّحه أبو زُرْعة أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ في "صحيحيهما"[٣] مِنْ بعضِ هذه الطرقِ وغَيْرِها.

وأما التفرُّدُ المُطْلَقُ: فهو الذي يكثُرُ اختلافُهُمْ فيه:

ومِنْ أمثلةِ ذلك: ما أخرجَهُ الشيخان[٤]، مِنْ حديثِ عمرو بن عاصم؛ حدَّثنا هَمَّام، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أنس قال: جاءَ رَجُلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: يا رَسُولَ اللهِ، أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عليَّ، قال: وحضَرَتِ الصلاةُ، فصلَّى مع رسولِ الله ﷺ، فلمَّا قضى الصلاةَ، قال: يا رسولَ الله، إنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فأَقِمْ فِيَّ كتابَ الله؛ قال: «هل حَضَرْتَ الصلاةَ معنا؟»، قال: نعم؛ قال: «قد غُفِرَ لك».

فهذا الحديثُ صحَّحه البخاريُّ ومسلم كما سبق، وخالفهما

(١) في "العلل" (٢٥٠٥).

(٢) هو: أنس بن عياض.

(٣) انظر "صحيح البخاري" (٥٤٤٥ و٥٧٦٨ و٥٧٦٩ و٥٧٧٩)، و"صحيح مسلم" (٢٠٤٧).

(٤) "صحيح البخاري" (٦٨٢٣)، و"صحيح مسلم" (٢٧٦٤).

أبو حاتم الرازيُّ والبَرْدِيجيُّ:

أما أبو حاتم: فحكَىٰ عنه ابنُهُ عبدالرحمن[١] أنه قال: «هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد».

وأما البَرْدِيجيُّ: فنقَلَ عنه ابنُ رجب[٢] أنه قال: «هذا عندي حديثٌ مُنْكَرٌ، وهو عندي وَهَمٌ من عمرو بن عاصم».

قال ابن رجب[٣] - عَقِبَ ذكره لكلامِ أبي حاتمٍ والبَرْدِيجي -: «وهذا الحديثُ مُخَرَّجٌ في الصحيحَيْنِ مِنْ هذا الوجه، وخرَّج مسلم[٤] معناه أيضًا مِنْ حديثِ أبي أمامة، عن النَّبِيِّ ﷺ؛ فهذا شاهدٌ لحديثِ أنس.

ولعلَّ أبا حاتمٍ والبَرْدِيجيَّ إنما أنكرا الحديثَ؛ لأنَّ عمرو بن عاصمٍ ليس هو عندهما في مَحَلِّ مَنْ يُحْتَمَلُ تفرُّدُهُ بمثلِ هذا الإسناد، والله أعلم».

ثم نقَلَ ابنُ رجب[٥]، عن يحيى بن سعيد القَطَّان والإمامِ أحمد بعضَ الأمثلةِ التي تَدُلُّ على مِثْلِ ما ذهب إليه أبو حاتم والبَرْدِيجيُّ، وقال: «وهذا الكلامُ يَدُلُّ على أنَّ النَّكَارة عند يحيى القطان لا تزولُ

---

(١) في "العلل" (١٣٦٤)، ونقله عنه ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٥٤).
(٢) في "شرح علل التِّرْمذي" (٢/ ٦٥٤).
(٣) في الموضع السابق (٢/ ٦٥٥).
(٤) في "صحيحه" (٢٧٦٥).
(٥) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٥٦-٦٥٧).

إلا بمعرفة الحديثِ مِنْ وجه آخر، وكلامُ الإمامِ أحمد قريبٌ من ذلك ... وأمَّا تصرُّف الشيخين والأكثرين فيدُلُّ على خلاف هذا، وأنَّ ما رواه الثقةُ عن الثقة إلى منتهاه، وليس له عِلَّةٌ، فليس بمنكر».

وفي هذا دَلَالةٌ على أنَّ الحديثَ الذي يتفرَّدُ به راوٍ من الرواة الذين لا يُحْتَمَلُ تفرُّدُهُمْ مطلقًا، أو في ذلك الحديثِ بعينِهِ، يُعَدُّ حديثًا منكرًا.

وليس للحديثِ المنكَرِ تعريفٌ متفقٌ عليه بين الأئمَّة المتقدِّمين؛ ولذا يقولُ الحافظ ابن رجب[1]: «ولم أقفْ لأحدٍ من المتقدِّمين على حدِّ المُنْكَرِ من الحديثِ وتعريفِهِ، إلا على ما ذكره أبو بَكْرٍ البَرْدِيجي الحافظ - وكان من أعيان الحفاظِ المبرِّزين في العلل -: أنَّ المنكر: هو الذي يحدِّث به الرجلُ عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، لا يُعْرَفُ ذلك الحديثُ - وهو مَتْنُ الحديث - إلا مِنْ طريقِ الذي رواه؛ فيكونُ منكرًا.

ذكَرَ هذا الكلامَ في سياقِ ما إذا انفرَدَ شُعْبة، أو سعيدُ بنُ أبي عَرُوبة، أو هشامٌ الدَّسْتَوائي؛ بحديثٍ عن قتادة، عن أنس، عن النَّبِيِّ ﷺ. وهذا كالتصريحِ بأنَّ كُلَّ ما ينفردُ به ثقةٌ عن ثقة، ولا يُعْرَفُ المتنُ مِنْ غيرِ ذلك الطريق، فهو مُنْكَرٌ؛ كما قاله الإمامُ أحمد في حديثِ عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ: في النَّهْيِ عن

(١) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٥٣-٦٥٤).

بيعِ الوَلَاء وهِبَته . . . .

قال البَرْدِيجي بعد ذلك : فأمَّا أحاديثُ قتادة التي يرويها الشيوخ؛ مثلُ حَمَّادِ بنِ سَلَمة، وهَمَّامٍ، وأَبَانَ، والأوزاعيِّ؛ ننظُرُ في الحديث: فإنْ كان الحديثُ يُحْفَظُ مِنْ غيرِ طريقهم عن النَّبيّ ﷺ، أو عن أنسِ ابنِ مالك من وجه آخر؛ لم يُدْفَعْ، وإنْ كان لا يُعْرَفُ عن أحد، عن النَّبيّ ﷺ، ولا مِنْ طريقٍ عن أنس، إلا مِنْ روايةِ هذا الذي ذكَرْتُ لك ؛ كان منكرًا.

وقال أيضًا: إذا روى الثقةُ من طريقٍ صحيحٍ عن رجل من أَصْحَاب النَّبيّ ﷺ حديثًا لا يصابُ إلا عند الرجلِ الواحد؛ لم يَضُرَّهُ أَلَّا يرويَهُ غيرُهُ إذا كان متنُ الحديثِ معروفًا، ولا يكونُ منكرًا ولا معلولًا». اهـ.

ولمسلم بن الحجَّاج كلامٌ في مقدمة "صحيحه"[(١)] يبيِّن مراده بالحديث المنكر يحسُنُ إيراده هنا:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعلامةُ المُنْكَرِ في حديث المحدِّث: إذا ما عَرَضْتَ روايتَهُ للحديث على روايةِ غيره مِنْ أهلِ الحفظ والرِّضَا خالَفَتْ روايتُهُ روايتَهُمْ، أو لم تَكَدْ توافقها، فإذا كان الأغلبُ من حديثِهِ كذلك؛ كان مهجورَ الحديثِ غيرَ مقبولِهِ، ولا مُسْتَعْمَلِهِ، فمِنْ هذا الضَّرْبِ من المحدِّثين: عبدُاللهِ بنُ مُحَرَّرٍ، ويحيى بنُ أبي أُنَيْسة، والجَرَّاحُ بنُ

---

(١) (١/٧).

المِنْهَال أبو العَطُوف، وعبَّادُ بنُ كَثِير، وحُسَيْنُ بنُ عبدالله ابنِ ضُمَيْرة، وعمرُ بنُ صُهْبان، ومَنْ نحا نَحْوَهُمْ في رواية المنكر من الحديثِ، فلَسْنا نُعَرِّجُ على حديثهم، ولا نتشاغَلُ به؛ لأنَّ حُكْمَ أهلِ العلم، والذي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبهم في قَبُولِ ما يتفرَّدُ به المحدِّثُ من الحديثِ: أنْ يكونَ قد شارَكَ الثقاتِ مِنْ أهل العلم والحفظِ في بعض ما رَوَوْا، وأَمْعَنَ في ذلك على الموافقةِ لهم، فإذا وُجِدَ كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أَصْحَابه؛ قبلتْ زيادَتُهُ، فأمَّا مَنْ تراه يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ في جلالتِهِ، وكثرةِ أَصْحَابِهِ الحفاظِ المتقنين لحديثه وحديثِ غيره، أو لِمِثْلِ هشامِ بن عُرْوة - وحديثُهُمَا عند أهلِ العلمِ مبسوطٌ مشترَكٌ، قد نقَلَ أَصْحَابُهُما عنهما حديثَهُمَا على الاتفاقِ منهم في أكثره - فَيَرْوِي عنهما، أو عن أَحَدِهما، العَدَدَ مِنَ الحديثِ ممَّا لا يعرفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابهما، وليس مِمَّنْ قد شاركَهُمْ في الصحيحِ مما عندهم، فغَيْرُ جائزٍ قبولُ حديثِ هذا الضَّرْبِ من الناس، والله أعلم». اهـ.

وقد حكى ابنُ رَجَب[١] كلامَ مسلمٍ هذا، ثم علَّق عليه بقوله: «فصرَّح بأنَّ الثقةَ إذا أمعَنَ في موافقةِ الثقات في حديثهم، ثم تفرَّد عنهم بحديث؛ قُبِلَ ما تفرَّد به، وحكاه عن أهلِ العلم. وقد ذكرنا فيما تقدَّم[٢] قولَ الشافعيِّ في الشاذِّ، وأنه قال: ليس الشَّاذُّ من

---

(١) في "شرح العلل" (٢/ ٦٥٨-٦٥٩).

(٢) في "شرح العلل" (٢/ ٥٨٢)، وانظر قول الشافعي في "آداب الشافعي ومناقبه" لابن أبي حاتم (ص ٢٣٣- ٢٣٤)، و"الكفاية" للخطيب البغدادي (١/ ٤١٩).

الحديثِ أنْ يروي الثقةُ مِنَ الحديثِ ما لا يروي غيره، إنما الشَّاذُّ أن يروي الثقةُ حديثًا يخالفُ الناسَ، وكذا قال أبو بَكْرٍ الأثرمُ.

وحكى أبو يَعْلَى الخَلِيلي[1] هذا القولَ عن الشافعيِّ وجماعةٍ من أهلِ الحجاز، ثم قال: الذي عليه حُفَّاظُ الحديث: أنَّ الشاذَّ ما ليس له إلا إسنادٌ واحد، يَشِذُّ بذلك شيخٌ؛ ثقةً كان أو غَيْرَ ثقة، فما كان عن غَيْرِ ثقة فمتروكٌ لا يُقْبَلُ، وما كان عن ثقة، يُتَوَقَّفُ فيه، ولا يُحْتَجُّ به.

وكذلك ذكَرَ الحاكمُ: أنَّ الشَّاذَّ هو الحديثُ الذي ينفردُ به ثقةٌ من الثقات، وليس له أصلٌ متابعٌ لذلك الثقةِ، ولم يُوقَفْ له على عِلَّة.

ولكنَّ كلامَ الخَلِيلي: في تفرُّد الشيوخِ، والشيوخُ في اصطلاحِ أهل هذا العلم: عبارةٌ عمَّن دون الأئمَّةِ والحفاظ، وقد يكونُ فيهم الثقةُ وغيره، فأمَّا ما انفرَدَ به الأئمَّةُ والحفاظُ فقد سمَّاه الخليلي: فَرْدًا، وذكَرَ أنَّ أفرادَ الحفاظِ المشهورين الثقاتِ، أو أفرادَ إمامٍ عن الحفاظ والأئمَّة صحيحٌ متفقٌ عليه، ومثَّله بحديثِ مالكٍ في المِغْفَرِ[2].

فتلخَّص مِنْ هذا: أنَّ النكارةَ لا تزولُ عند يحيى القَطَّانِ، والإمامِ أحمد، والبَرْدِيجي، وغَيْرِهِمْ من المتقدِّمين إلا بالمتابعةِ، وكذلك الشذوذُ كما حكاه الحاكم.

---

(١) في "الإرشاد" (١/١٧٦).

(٢) يعني: ما أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٤٦)، ومسلم (١٣٥٧) من طريق الإمام مالك، عن ابن شهاب الزُّهْري، عن أنس رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ دخلَ مَكَّةَ وعلى رأسه المِغْفَرُ.

وأمَّا الشافعيُّ وغيره: فيرَوْنَ أنَّ ما تَفَرَّدَ به ثقةٌ مقبولُ الروايةِ ولم يخالفْهُ غيرُهُ، فليس بشاذٍّ، وتصرُّفُ الشيخَيْنِ يدُلُّ على مثل هذا المعنى.

وفرَّقَ الخليليُّ بين ما ينفردُ به شيخٌ من الشيوخِ الثقاتِ، وما ينفرِدُ به إمامٌ أو حافظٌ: فما انفرَدَ به إمامٌ أو حافظٌ؛ قُبِلَ واحتُجَّ به، بخلافِ ما تفرَّد به شيخٌ من الشيوخ، وحكى ذلك عن حُفَّاظ الحديث، والله أعلم». اهـ كلام ابن رجب.

والإعلالُ بالتفرُّدِ كثيرٌ عند أهلِ العلمِ بالحديث؛ ولذا نَجِدُ البخاريَّ، والعُقَيْليَّ، وابنَ عَدِيٍّ كثيرًا ما يُعِلُّونَ الحديثَ بقولهم: «لا يتابَعُ عليه»[1].

وأكثَرُ ما يُعِلُّونَ بالتفرُّد: إذا تفرَّد خفيفُ الضبط عن إمامٍ مُكْثِرٍ ممَّن يَحْرِصُ أهلُ العلم على جمعِ حديثه وروايتِهِ؛ كالزُّهْري، وقتادة، والأعمش، والثَّوْري، وشُعْبة، ومالك، ونحوهم، أو تفرَّدَ بحديثٍ من أحاديثِ الأحكامِ التي يَحْرِصُ أهلُ العلم على روايتها:

مثال ذلك: قولُ عبدالرحمن بن أبي حاتم[2]: «وسألتُ أبي عن

---

(١) انظر على سبيل المثال: "التاريخ الكبير" للبخاري (١/ ١١٠ رقم٣١٣)، و(٢/ ٨٦ رقم١٧٧٩)، و(٣/ ١٦ رقم٦٧)، و(٤/ ١٨ رقم١٨١٧)، و(٥/ ٧٩)، و(٦/ ١٩ رقم١٥٥٣)، و(٧/ ٢٧ رقم١١٦)، و(٨/ ٣٧٨ رقم٣٣٨٩)، و"الضعفاء" للعقيلي (١/ ٣١)، و(٢/ ٣)، و(٣/ ٣٠)، و(٤/ ١٢)، و"الكامل" لابن عدي (١/ ١٩٣)، و(٢/ ٧)، و(٣/ ١٦)، و(٤/ ٤)، و(٥/ ٤)، و(٦/ ١٥)، و(٧/ ٢٤).

(٢) في "العلل" (٢٤٨).

حديثِ أَوْسِ بنِ ضَمْعَج، عن أبي مسعود، عن النَّبيّ ﷺ؟

فقال: قد اختَلَفُوا في متنه؛ رواه فِطْرٌ، والأعمش، عن إسماعيل ابن رجاء، عن أوس بن ضَمْعَج، عن أبي مسعود، عن النَّبِيِّ ﷺ؛ قال: «يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي القِرَاءَةِ سَوَاءً؛ فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ».

ورواه شُعْبة، والمَسْعودي، عن إسماعيلَ بنِ رَجَاء، لم يقولوا: «أعلمهم بالسُّنَّة».

قال أبي: كان شُعْبة يقول: إسماعيلُ بنُ رَجَاء كأنَّه شيطان؛ من حُسْنِ حديثه، وكان يهابُ هذا الحديثَ؛ يقولُ: حُكْمٌ من الأحكامِ عن رسول الله ﷺ لم يشارِكْهُ أحدٌ[1].

قال أبي: شُعْبةُ أحفظُ من كُلِّهم.

قال أبو محمد: أَلَيْسَ قد رواه السُّدِّيُّ عن أوس بن ضَمْعَج؟

قال: إنما رواه الحسَنُ بن يَزِيد الأَصَمُّ، عن السُّدِّيِّ، وهو شيخ، أين كان الثَّوْري وشُعْبة عن هذا الحديث؟! وأخافُ أَلَّا يكونَ محفوظًا»[2].

---

(١) وكان شعبة يقول في هذا الحديث إذا حَدَّث به عن إسماعيل بن رجاء: هو ثُلُثُ رأس مالي. انظر "الكامل" (٢/ ٣٢٦).

(٢) هناك أمثلة كثيرة شبيهة بهذا؛ فانظر - على سبيل المثال - "العلل" للخلال (١١و١٦و٣٧و٧٧و٨٠و٩٣و١٣٧)، و"العلل" لابن أبي حاتم (٤٨ و١١٧ و٣٩٩ و٦١٧ و٨٨٦ و١٣٩٢/أ و١٨١١ و٢٦٥٤ و٢٦٨٦ و٢٦٩٧ و٢٨١٦).

٩) التَّدْلِيسُ :

وهو إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد، وإيهامُ الناظِرِ فيه بِخُلُوِّ ذلك الإسنادِ من العَيْب[1].

والتدليسُ عند أهلِ الحديثِ قسمان:

١ - تدليسُ إسناد.

٢ - وتدليسُ شيوخ.

يقول الحافظ ابن حجر[2]: «والتدليسُ تارَةً في الإسناد، وتارَةً في الشيوخ.

فالذي في الإسناد: أنْ يَرْوِيَ عمَّن لقيه شيئًا لم يَسْمَعه منه؛ بصيغةٍ مُحْتَمِلة، ويَلْتَحِقُ به مَنْ رآه ولم يجالسه.

ويَلْتَحِقُ بتدليسِ الإسناد: تدليسُ القَطْع، وهو: أن يَحْذِفَ الصيغةَ ويَقْتَصِرَ على قولِهِ مثلاً: الزُّهْري، عن أنس.

وتدليسُ العَطْف، وهو: أن يُصَرِّحَ بالتحديثِ في شيخٍ له، ويَعْطِفَ عليه شيخًا آخَرَ له، ولا يكون سَمِعَ ذلك من الثاني.

وتدليسُ التسوية، وهو: أن يصنَعَ ذلك لشيخِهِ، فإنِ اطُّلِعَ على أنه

---

(١) انظر "الكفاية" للخطيب (ص٣٥٧)، و"كشف الأسرار" لعبد العزيز البخاري (٣/ ١٠٨)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٦١٥)، و"لسان العرب" لابن منظور (٦/ ٨٦)، و"تاج العروس" للزَّبيدي (١٦/ ٨٤).

(٢) في "تعريف أهل التقديس" (ص٦٨-٧١).

دلَّسه حُكِمَ به، وإنْ لم يُطَّلَعْ طَرَقَهُ الاحتمالُ، فَيُقْبَلُ من الثقةِ ما صرَّحَ فيه بالتحديثِ، ويُتَوَقَّفُ عمَّا عداه . . . .

وأما تدليسُ الشيوخ، فهو: أنْ يَصِفَ شيخَهُ بما لا يَشْتَهِرُ به؛ من اسمٍ، أو لَقَبٍ، أو كُنْيةٍ، أو نِسْبةٍ، إيهامًا للتكثيرِ غالبًا، وقد يفعلُ ذلك لِضَعْفِ شيخه، وهو خيانةٌ ممَّن تعمَّده[1]، كما إذا وقَعَ ذلك في تدليسِ الإسنادِ، واللهُ المُسْتَعَان». اهـ.

وقال مسلمُ بن الحجَّاج[2]: «وإنما كان تَفَقُّدُ مَنْ تَفَقَّدَ منهم سماعَ رواةِ الحديثِ ممَّن روَىٰ عنهم: إذا كان الراوي ممَّن عُرِفَ بالتدليس في الحديثِ، وشُهِرَ به، فحينئذٍ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقَّدون ذلك منه؛ كي تَنْزَاحَ عنهم عِلَّةُ التدليس». اهـ.

وللجهابذةِ النُّقَّادِ مِنْ علماءِ الحديثِ معرفةٌ ثاقبةٌ بطرائقِ الرُّوَاةِ في التدليسِ؛ فإنْ كان الراوي الذي دَلَّسَ مُتَكَلَّمًا فيه، أو روايتُهُ مُضَعَّفَةٌ بأمرٍ آخَرَ، فالأَمْرُ هَيِّنٌ، وإنْ كان ثقةً استوجَبَ ذلك منهم مزيدَ بحثٍ؛ حتى لا يَغْتَرَّ الناظرُ في الإسنادِ بظاهره، فَيَحْكُمَ بِصِحَّته، كما أنه ليس كلُّ عنعنة مِنْ راوٍ وُصِفَ بالتدليس تُرَدُّ[3]؛ لأنه يترتَّب على ذلك رَدُّ

(١) لكن وجود الدليل على أن راويًا بعينه تعمَّد ذلك مع قناعته بضعف شيخه متعذِّر؛ ولهذا لم يجرح المحدِّثون المدلِّس مطلقًا.

(٢) في مقدمة "صحيحه" (١/ ٣٣).

(٣) ولهذا جعلوا الرواة الموصوفين بالتدليس على طبقات؛ كما صنع الحافظ ابن حجر في "طبقات المدلسين"، فمنهم من تقبل عنعنته، ومنهم من تُرَدُّ، ومنهم من اختلف الأئمة في قبولها وردِّها، ومنهم من ضُعِّف بأمر آخر غير التدليس.

كثير من السنن الصحيحة، وهذا يُشْعِرُ بصعوبةِ الحكمِ على الحديث بالصحَّة، كما يُشْعِرُ بصعوبةِ الإعلال بالتدليس.

والذي يُهِمُّنَا هنا هو أنَّ الرواةَ الثقاتِ قد يقع منهم التدليسُ، فَيُحْتاجُ إلى جِهْبِذٍ يَكْشِفُهُ لِتَظْهَرَ عِلَّةُ الإسناد؛ ومِنْ هنا نعلمُ أنَّ مِنْ أسبابِ وجودِ العِلَّةِ: وقوعَ التدليس.

فمن أمثلة ذلك:

قولُ عبدالرحمن بن أبي حاتم[1]: وسمعتُ أبي وذكَرَ الحديثَ الذي رواه إسحاقُ بنُ رَاهُوْيَهْ، عن بَقِيَّة[2]؛ قال: حدَّثني أبو وَهْب الأَسَدِي؛ قال: حدَّثنا نافع، عن ابن عمر؛ قال: لا تَحْمَدُوا إسلامَ امْرِئٍ حَتَّى تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رَأْيِهِ.

قال أبي: هذا الحديثُ له عِلَّةٌ قَلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا؛ روَىٰ هذا الحديثَ عبيدُاللهِ بنُ عمرو، عن إسحاقَ بنِ أبي فَرْوَةَ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ، وعبيدُاللهِ بنُ عَمْرٍو كنيتُهُ: أبو وَهْبٍ، وهو أَسَدِيٌّ؛ فكأنَّ بَقِيَّةَ بنَ الوليد كَنَى عبيدَاللهِ بنَ عمرو، ونسَبَهُ إلى بني أَسَد؛ لكيلا يُفْطَنَ به، حتى إذا ترَكَ إسحاقَ بنَ أبي فَرْوَة من الوسَطِ لا يُهْتَدَى له، وكان بَقِيَّةُ مِنْ أفعَلِ الناسِ لهذا، وأمَّا ما قال إسحاقُ في روايتِهِ عن بَقِيَّة، عن أبي وَهْب: «حدَّثنا نافع»، فهو وَهَمٌ، غيرَ أنَّ وجهه عندي:

---

(١) في "العلل" (١٩٥٧).

(٢) هو: ابن الوليد.

أنَّ إسحاقَ لعلَّه حفظ عن بَقِيَّةَ هذا الحديثَ، ولَمَّا يَفْطَنْ لِمَا عَمِلَ بَقِيَّةُ مِنْ تركِهِ إسحاقَ من الوَسَط، وتكنيتِهِ عبيدَاللهِ بنَ عَمْرو، فلم يَفْتَقِدْ لفظَ بَقِيَّةَ[1] في قوله: «حدَّثنا نافع»، أو: «عن نافع». اهـ.

وقال أيضًا[2]: وسألتُ أبي وأبا زُرْعة عن حديثٍ رواه ابن جُرَيْج، عن موسى بن عُقْبَة، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ قال: «مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ . . .»، الحديثَ؟

فقالا: هذا خطأ، رواه وُهَيْبٌ، عن سُهَيْل، عن عَوْن بن عبدالله موقوفٌ، وهذا أَصَحُّ.

قلتُ لأبي: الوَهَمُ ممَّن هو؟

قال: يَحتمِلُ أن يكون الوَهَمُ مِنِ ابنِ جُرَيْج، ويَحْتمِلُ أن يكونَ مِنْ سُهَيْلٍ، وأخشَىٰ أن يكونَ ابنُ جُرَيْجٍ دَلَّسَ هذا الحديثَ عن موسى ابن عُقْبَة، ولم يَسْمَعْهُ مِنْ موسى، أَخَذَهُ مِنْ بعض الضعفاء.

وسمعتُ أبي مَرَّةً أخرى يقول: لا أعلَمُ روى هذا الحديثَ عن سُهَيْلٍ أحد إلا ما يرويه ابنُ جُرَيْج، عن موسى بن عُقْبَة، ولم يذكُرِ ابنُ جُرَيْج فيه الخَبَرَ[3]؛ فأخشى أنْ يكونَ أَخَذَهُ عن إبراهيمَ بنِ أبي

---

(١) انظر معنى قوله: « فلم يفتقد. . . » إلخ، في التعليق على المسألة رقم (١٨٧١) و(٢٣٩٤).

(٢) في "العلل" (٢٠٧٨).

(٣) أي: السماعَ.

يحيى؛ إذْ لم يَرْوِهِ أَصْحَابُ سُهَيْل، لا أعلَمُ رُوِيَ هذا الحديثُ عن النَّبيِّ ﷺ في شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ أبي هريرة.

وذكَرَ الدارقطنيُّ[1] هذا الحديثَ وعِلَّتَهُ، ونقَلَ عن الإمامِ أحمدَ قولَهُ: «وأخشَىٰ أنْ يكونَ ابنُ جُرَيْج دَلَّسَهُ عن موسى بنِ عُقْبة، أخذَهُ من بعضِ الضعفاءِ عنه»، ثم قال الدارقطني: «والقولُ كما قال أحمد».

وقال أبو حاتم أيضًا في حديثٍ آخر[2]: «ويَحْتمِلُ أن يكونَ مِنْ حديثِ ابنِ جُرَيْج، عن إبراهيمَ بنِ أبي يحيى، عن صَفْوانَ بنِ سُلَيْم؛ لأنَّ ابنَ جُرَيْج يُدَلِّسُ عن ابنِ أبي يحيى، عن صَفْوَانَ بنِ سُلَيْم غيرَ شيء».

وقال أبو حاتم أيضًا[3]: «ولا أَظُنُّ الثَّوريَّ سمعه من قَيْس، أُرَاهُ مُدَلَّسً».

وقال الدارقطني[4]: «وقيل: إنَّ الثَّوْري لم يسمعْهُ من قيس، وإنما أخذه عن يزيد أبي خالد، عن قيس، وهو عنده مرسلٌ».

وقال أبو حاتم أيضًا[5]: «الزُّهْري لم يسمَعْ من عُرْوة هذا الحديثَ؛ فلعلَّه دَلَّسَهُ».

(١) في "العلل" (٨/ ٢٠١).
(٢) في "العلل" (١٢٥٩).
(٣) في "العلل" (٢٢٥٥).
(٤) في "العلل" (٦/ ٢٨).
(٥) في "العلل" (٩٦٨).

وقال أيضًا[١]: «وأَنَا أَخْشَىٰ أَلَّا يكونَ سَمِعَ هذا الأَعْمَشُ من مجاهد، إنَّ الأَعْمَشَ قليلُ السماعِ مِنْ مجاهد، وعامَّةُ ما يروي عن مجاهدٍ مُدَلَّسٌ».

وفي موضع آخر[٢] سأله ابنُهُ عبدالرحمن عن الأعمش؟ فقال: «الأعمَشُ ربَّما دَلَّسَ»[٣].

١٠) سُلُوكُ الْجَادَّةِ:

وربَّما عبَّر عنه بعضُهُمْ بقوله: «لَزِمَ الطريقَ»، أو «أَخَذَ طريقَ المَجَرَّة»، أو نحوِهَا من التعبيراتِ التي تَدُلُّ على معنًى واحدٍ كما سيأتي.

ومِنَ المعلومِ: أنَّ هناك بعضَ الأسانيدِ التي يَكْثُرُ دَوَرَانُهَا بسببِ كثرةِ روايةِ الراوي، وكَثْرَةِ الرُّوَاةِ عنه؛ كأبي هريرة ﷺ الذي هو أكثَرُ الصحابةِ روايةً؛ فإنَّ بعضَ تلاميذه أكثَرُوا من الروايةِ عنه، وبعض تلاميذهم أَكْثَروا من الروايةِ عنهم، وربَّما تلاميذُهُمْ أيضًا، وهكذا.

فكثرةُ تداوُلِ أحدِ هذه الأسانيدِ بصورةٍ واحدةٍ تجعلُهُ إسنادًا مشهورًا، ويسمَّى عندهم: طريقًا، أو جَادَّة، أو مَجَرَّةً؛ يسهُلُ حفظُهُ كما يسهُلُ سلوكُ الناسِ للجَادَّةِ التي يَمْشُونَ عليها.

---

(١) في "العلل" (٢١١٩). (٢) في "العلل" (٩).

(٣) انظر أيضًا "العلل" لابن أبي حاتم (١٠٩ و٦٤٥ و١١٠٤ و١٢١٩ و١٨٧١ و٢٠٨٧ و٢٢٧٥ و٢٤٦٣ و٢٤٩٣ و٢٥٧٩).

وربَّما جاء حديثٌ آخَرُ يَشْتَرِكُ مع هذا الإسنادِ المشهور «الجادَّة» في بعضِ رجاله، ويَخْتَلِفُ في بعضهم الآخَرِ، فيَرْوِيهِ بعضُ الرواةِ فَيَهِمُ، فيذكُرُ الإسنادَ المشهورَ بتمامِهِ بحكمِ الاشتراكِ في بعضه، فينبِّهُ العلماءُ على هذا الوَهَمِ، ويوضِّحون سببه؛ كقولِ البيهقي[١]: «هذا - عِلْمي[٢] - من الجنس الذي كان الشافعيُّ رحمه الله يقول: أخَذَ طريقَ المَجَرَّة، فهذا الشيخُ لمَّا رأى أخبارَ ابنِ بُرَيْدة عن أبيه؛ توهَّم أنَّ هذا الخبر هو أيضًا عن أبيه».

وقال البيهقيُّ[٣] أيضًا: «قال يونس بن عبدالأعلى: قال لي الشافعيُّ في هذا الحديثِ: اتبَعَ سُفْيانُ بنُ عُيَيْنة - في قوله: الزُّهْريُّ، عن عُرْوة، عن عبدالرحمن - المَجَرَّةَ. يريد: لَزِمَ الطريقَ».

ومثَّل أبو عبدالله الحاكمُ[٤] للجنسِ التاسعِ مِنْ أجناس العلل بحديثٍ قال عنه: «لهذا الحديثِ عِلَّةٌ صحيحةٌ، والمنذرُ بنُ عبدالله أخَذَ طريقَ المَجَرَّةِ فيه».

وذكَرَ السُّيُوطيُّ[٥] هذه الأجناسَ التي ذكرها الحاكمُ، وعرَّفَ الجنسَ التاسع بقوله: «التاسع: أنْ تكونَ طريقُهُ معروفةً، يروي أحدُ رجالها حديثًا مِنْ غير تلك الطريقِ، فيقَعُ مَنْ رواه مِنْ تلك الطريقِ

(١) في "سننه" (٢/ ٤٧٤).
(٢) لعله يريد: حَسَبَ عِلْمي.
(٣) في "معرفة السنن والآثار" (٣/ ٤٣٤).
(٤) في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٨).
(٥) في "تدريب الراوي" (١/ ٢٦١).

- بناءً على الجادَّة - في الوَهَمِ».

ويوضِّح هذا ويبيِّنه: أنَّ أبا صالحٍ ذكوانَ السَّمَّانَ من المُكْثِرين جِدًّا عن أبي هريرة، وروايةُ ابنِهِ سُهَيْلِ بنِ أبي صالح، عنه، عن أبي هريرة بلغَتْ في "تحفة الأشراف" فقط (٢١٨) حديثًا[١]، فهذا الإسنادُ جادَّةٌ معروفةٌ يخطئ فيه الرواةُ كثيرًا؛ كما حصَلَ من محمَّد بن سليمان الأَصْبَهانيِّ حين روى عن سُهَيْلِ بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ: أنه كان يصلِّي في اليومِ والليلةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعةً.

فقد سأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[٢] أباه عن هذا الحديث؟ فقال: «كنتُ مُعْجَبًا بهذا الحديث، وكنتُ أُرَىٰ أنه غريبٌ، حتى رأيتُ: سُهَيْلٌ، عن أبي إسحاق، عن المسيّب، عن عمرو بن أَوْس، عن عَنْبَسَة، عن أم حَبِيبة، عن النَّبيّ ﷺ، فَعَلِمْتُ أنَّ ذاك[٣] لَزِمَ الطريقَ».

وقال ابن عدي[٤]: «وهذا أخطَأَ فيه ابنُ الأصبهاني حيثُ قال: عن سُهَيْل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريقُ أسهَلَ عليه»؛ يعني أسهَلَ عليه في الحفظِ والرواية.

---

(١) هي في "تحفة الأشراف" (ج٩ من ص٣٩٤ إلى ص٤٢٦ من الحديث رقم ١٢٥٨٥ إلى ١٢٨٠٣).

(٢) في "العلل" (٢٨٨).

(٣) يعني: الأصبهاني.

(٤) في "الكامل" (٦/ ٢٢٩).

ولهذا يرجِّح العلماءُ ما كان خارجًا عن الجادَّة؛ لأنه قرينةٌ على حفظ الراوي؛ يقولُ السخاويُّ[1]: «فسلوكُ غَيْرِ الجَادَّةِ دَالٌّ على مزيدِ التحفُّظ؛ كما أشار إليه النَّسَائِيُّ».

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ[2]: «الذي يَجْرِي على طريقةِ أهلِ الحديث: أنَّ روايةَ عبدالعزيز شاذَّةٌ؛ لأنَّه سلَكَ الجادَّةَ، ومَنْ عَدَلَ عنها دَلَّ على مزيدِ حفظه».

وفي مثال آخر: روى أبو عَتَّابٍ سهلُ بن حَمَّاد، عن عبدالله بن المثنَّى، عن ثُمَامة بن عبدالله بن أَنَس، عن جَدِّهِ أنسٍ ﷺ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إذا وقَعَ الذُّبَابُ في شَرَابِ أَحَدِكُمْ . . .» إلخ، وهذا إسنادٌ معروفٌ، وجادَّةٌ مطروقة، وخالفَهُ حمَّاد بن سَلَمة، فرواه عن ثُمَامة، عن أبي هريرة ﷺ؛ وهذا غير الجادَّة.

فسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[3] أباه عن هذا الحديث؟ فأجاب بقوله: «هذا أشبه: عن أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ، ولَزِمَ أبو عَتَّابٍ الطريقَ، فقال: عن عبدالله، عن ثُمَامة، عن أنس»[4].

وقال الحافظ ابن حجر[5] في حديثٍ اختَلَفَ فيه حمَّادُ بنُ سلمة

---

(١) في "فتح المغيث" (١/ ١٧٤).

(٢) في "فتح الباري" (٣/ ٢٦٩-٢٧٠). (٣) في "العلل" (٤٦).

(٤) انظر أمثلة أخرى أيضًا في "العلل" لابن أبي حاتم (٥٨٢ و١٢٨٦ و١٨٢٣ و٢١٦٢ و٢٢٣٧ و٢٢٩٦).

(٥) في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧١٤).

مع باقي الرواة عن عِكْرمة: «لكنْ لمَّا فُتِّشَتِ الطرقُ؛ تبيَّن أنَّ عِكْرِمةَ سمعه ممَّن هو أصغَرُ منه، وهو الزُّهْري، والزُّهْريُّ لم يسمعْهُ من ابن عمر رضي الله عنهما، إنما سمعه من سالم، فوضَحَ أنَّ رواية حماد بن سلمة مُدَلَّسَةٌ أو مُسَوَّاةٌ، ورجَعَ هذا الإسنادُ الذي كان يمكنُ الاعتضادُ به إلى الإسنادِ الأوَّل الذي حُكِمَ عليه بالوَهَمِ، وكان سبَبُ حكمهم عليه بالوَهَمِ: كَوْنَ سالمٍ أو مَنْ دونه سلَكَ الجادَّةَ».

وقال في موضع آخر[(١)]: «فروايةُ الدَّرَاوَرْدي لا تنافي روايةَ ابن أبي ذِئْب؛ لأنَّها قَصُرَتْ عنها؛ فدَلَّ على أنه لم يَضْبِطْ إسناده، فأرسلَهُ، وروايةُ عبدالله بن رَجَاء إنْ كانتْ محفوظةً فقد سلك الجادَّةَ في أحاديثِ المَقْبُرِيِّ»[(٢)].

١١) التَّلْقِينُ:

والتَّلْقِينُ - في اللغة -: التَّفْهِيمُ، وفي العُرْف: إلقاءُ كلامٍ إلى الآخَرِينَ في الحديث؛ إمَّا إسنادًا أو متنًا، والمبادرةُ إلى التحديثِ بذلك ولو مَرَّةً. والتلقينُ: أَنْ يُلَقَّنَ الْمُحدِّثُ الشيءَ، فيحدِّث به مِنْ غيرِ أنْ يَعْلَمَ أنه مِنْ حديثه، فلا يُقْبَلُ؛ لدلالتِهِ على مجازفتِهِ، وعَدَمِ تثبُّته، وسقوطِ الوثوقِ بالمتَّصِفِ به[(٣)].

---

(١) في "هدي الساري" (ص٣٥٣).

(٢) انظر أمثلة أخرى أيضًا في "فتح الباري" (٩/ ٣٨٤و٦٣٢)، و(١٠/ ٩٦-٩٧ و١٤٦ و٣٦٤ و٤٤٤)، و(١١/ ٩٩)، و"النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٦١٠-٦١١و٦٦١).

(٣) انظر "توضيح الأفكار" للصنعاني (٢/ ١٥٥).

قال ابن حزم[(١)]: «ومَنْ صَحَّ أنه قَبِلَ التلقينَ ولو مرةً، سَقَطَ حديثُهُ كلُّه؛ لأنَّه لم يتفقَّهْ في دينِ الله ﷻ، ولا حَفِظَ ما سَمِعَ، وقد قال ﷺ: «نضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ منَّا حديثًا، حَفِظَهُ حتَّى بلَّغه غيرَهُ»؛ فإنما أمر ﷺ بِقَبُولِ تبليغِ الحافظ. والتلقينُ هو: أن يقولَ له القائلُ: حدَّثَكَ فلانٌ بكذا، ويُسَمِّيَ له مَنْ شاء مِنْ غيرِ أنْ يَسْمَعه منه، فيقول: نعم، فهذا لا يخلو مِنْ أحد وجهين - ولا بُدَّ من أحدهما ضرورةً -: إمَّا أن يكونَ فاسقًا يحدِّثُ بما لم يَسْمَعْ، أو يكونَ مِنَ الغَفْلة بحيث يكونُ الذاهلَ العَقْلِ، المدخولَ الذِّهْنِ، ومِثْلُ هذا لا يُلْتَفَتُ له؛ لأنه ليس مِنْ ذوي الألباب». اهـ.

ولقبولِ التلقينِ أسبابٌ عِدَّةٌ، منها: ضَعْفُ الراوي، وعَدَمُ مبالاتِهِ بالرواية، والغَفْلةُ، وإحسانُ الظنِّ بمن يُلَقِّنُهُ، والاعتمادُ في الحفظ على الكتاب، ثم التحديثُ مِنْ غيره؛ إمَّا لكونِهِ فقَدَ بَصَره، فيحدِّثُ مِنْ حفظه ظَنًّا منه أنه حافظٌ لحديثه، أو لفقدِهِ الكتابَ، أو لكونِهِ لم يَصْطَحِبْ كتابَهُ معه في بعضِ الأماكنِ التي حدَّث فيها، أو لتساهلِهِ في التحديثِ مِنْ غير كتابِهِ مع قدرتِهِ عليه، أو نحو ذلك.

والذي يهمنا هنا: بيانُ هذا السببِ الذي يُوقِعُ العِلَلَ الخَفِيَّةَ في بعضِ الأحاديث؛ بسببِ قبولِ بعضِ الثقاتِ الحفاظِ للتلقين، ولم يَكْثُرْ منهم ذلك، ولا عُرِفُوا به حتى يكونَ عِلَّةً ظاهرة.

---

(١) في "إحكام الأحكام" (١/ ١٣٢).

مثال ذلك:

حديثٌ رواه يحيى بن بُكَيْر، عن اللَّيْث بن سَعْد، عن عبدالله بن عُبَيْدالله بن أبي مُلَيْكة، عن عُبَيْدالله بن أبي نَهِيك، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد، عن النَّبيّ ﷺ أنه قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ»، ورواه أبو الوليد هشامُ بنُ عبدالمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ وغَيْرُهُ عن اللَّيْثِ، فَجَعَلَهُ عن سَعْد بن أبي وَقَّاص، بدَلَ سعيد بن أبي سعيد.

فسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[1] أبا زرعة عن هذا الاختلاف؟ فقال: «في كتابِ اللَّيْثِ في أصله: سَعِيدُ بنُ أبي سَعِيد، ولكنْ لُقِّنَ بالعراقِ: عن سَعْد».

وهذا يعني: أنَّ اللَّيْثَ لمَّا رحَلَ إلى العراق لم يكُنْ معه كتابٌ، فلُقِّنَ هذا فتلقَّنه، وليس مِنْ عادته، فهو: ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ إمامٌ مشهورٌ كما قال ابن حَجَرٍ في "التقريب"[2].

وسأل ابنُ أبي حاتم أيضًا[3] أباه عن حديثٍ رواه محمَّد بن أبي عمر العَدَنِي، عن بِشْر بن السَّرِيِّ، عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ أنه كان يدعو: «اللَّهُمَّ، لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَ سَهْلاً، وَأَنْتَ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْحَزْنَ سَهْلاً»؟

فذكَرَ أبو حاتمٍ أنَّ عبدالله بن مَسْلَمة القَعْنَبِيَّ حدَّثهم به عن حَمَّاد،

---

(١) في "العلل" (٥٣٨). (٢) (٥٦٨٤).
(٣) في "العلل" (٢٠٧٤).

عن ثابت: أنَّ النَّبيَّ ﷺ، هكذا مرسلًا، ليس فيه ذِكْرٌ لأنسٍ رضي الله عنه، ثم قال أبو حاتم: «وبَلَغني أنَّ جَعْفَرَ بنَ عبدالواحد لَقَّنَ القَعْنَبِيَّ عن أنس، ثم أُخْبِرَ بذلك، فدعا عليه».

وذَكَرَ أبو زرعة الرازيُّ حكايةَ جعفر مع القَعْنبي هذه مع اختلاف يسير، فقد سأله البَرْذَعي[1] عن حديثٍ من رواية جعفر بن عبدالواحد هذا، فاستنكَرَهُ! وقال: «ما أخوفَني أن تكونَ دعوةُ الشيخِ الصالحِ أدركته!» قال البَرْذَعي: قلتُ: أيُّ شيخ؟ «قال: القَعْنَبي؛ بلغني أنه دعا عليه، فقال: اللَّهُمَّ افضَحْهُ، لا أحسَبُ ما بُلِيَ به إلا بدعوةِ الشيخ»، قلتُ: كيف دعا عليه؟ قال:« بلغني أنه أدخَلَ عليه[2] حديثًا أحسَبُهُ عن ثابت؛ جعَلَهُ عن أنس، فلمَّا فارقه رجَعَ الشيخُ إلى أصله فلم يَجِدْهُ، فاتهمَهُ، فدعا عليه ».

فعبدُاللهِ بنُ مَسْلَمة القَعْنبيُّ ثقةٌ عابدٌ، وكان ابنُ مَعِين وابنُ المَدِينيِّ لا يقدِّمان عليه في "الموطأ" أحدًا كما في "التقريب"[3]، ولم يكنْ من عادتِهِ قَبُولُ التَّلْقين؛ فالظاهرُ أنه وَثِقَ بجعفر بن عبدالواحد، وصادَفَ ذلك غَفْلَةً منه، فقَبِله، أو أنْ تكونَ الحادثة وقعَتْ كما ذكَرَ أبو زرعة: «أنه أدخَلَ عليه حديثًا»، والإدخالُ يكونُ بغير عِلْمِ الراوي.

---

(١) في "سؤالاته لأبي زرعة" (١/ ٥٧٤)، ومن طريقه رواه الخطيب في "تاريخه" (٧/ ١٧٤).

(٢) سيأتي ذكر الفرق بين التلقين والإدخال في السبب التالي.

(٣) (٣٦٢٠).

وقد يكون قبولُ الثقة للتلقين بسبب عُلُوِّ مَنْزِلةِ الذي لقَّنه، وإمامتِهِ، واشتهارِهِ بالحفظ، فيهابُ مخالفتَهُ، فيجاريه في خَطَئه، ويتَّهم نفسَهُ؛ كما حصَلَ من أبي عَوَانة وضَّاح بن عبدالله مع شُعْبة؛ وذلك أنَّ شُعْبة كان يخطئ في اسمِ خالد بن عَلْقمة، ويسمِّيه: مالك بن عُرْفُطَة.

فوجَدَ الأئمَّةُ أنَّ أبا عَوَانة روى عن مالك بن عُرْفُطَة، عن عَبْدِ خَيْرٍ، عن عائشة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن الدُّبَّاء والْحَنْتَمِ والْمُزَفَّت، وهذا يعني تصويبَ ما قال شُعْبة؛ لأنه توبع.

فسأل ابنُ أبي حاتم(١) أباه عن ذلك؟

فأجاب بقوله: «كان شُعْبَةُ يُخطِئُ في اسم خالد بن عَلْقَمَة، وكان أبو عَوَانَة يقول: خالدُ بنُ عَلْقَمَة، فقال شُعْبة: لم يكنْ بخالدِ بنِ عَلْقَمَة؛ وإنما كان: مالكَ بنَ عُرْفُطَة، فلقَّنه الخطَأَ، وترَكَ الصوابَ، وتَلَقَّنَ ما قال شُعْبة، لم يَجْسُرْ أن يخالفه».

١٢) الإِدْخَالُ عَلَى الشُّيُوخِ:

وهو قريبٌ من سابقه «التلقين»، ويَخْتلِفُ عنه في كون التلقين بِعِلْمِ الْمُلَقَّنِ، وأمَّا الإدخالُ فيكون بغير علمِ الراوي الذي أُدْخِلَ عليه الحديث - غالبًا - كما أنَّ التلقينَ يكونُ مشافهةً، وأمَّا الإدخالُ فيكونُ في الكتاب، وربَّما كان الأمرُ قريبًا بعضُهُ من بعض بحيث يلتبسُ هل هو تلقينٌ أو إدخال؛ كما في حكاية عبدالله بن مَسْلَمة القَعْنَبي مع

---

(١) في "العلل" (١٥٦٣)، وانظر رقم (١٥٧٨).

جعفر بن عبدالواحد التي تقدَّم ذِكْرها في السبب السابق، فأبو حاتم يذكُرُ أنَّ جعفرًا لقَّن القعنبيَّ، وأبو زرعة يذكر أنه أدخَلَ عليه.

وكثيرًا ما يَلْجَأُ أهلُ العلمِ بالحديثِ إلى إعلالِ الحديث بهذا السبب - على سبيلِ الظنِّ - إذا لم يَظْهَرْ لهم سببُ وقوعِ العِلَّةِ في الحديثِ.

فقد ذكر ابن أبي حاتم[1] أنَّ أباه أَعَلَّ حديثًا فقال: «هذا حديثٌ باطِلٌ، وسعيدٌ ضعيفُ الحديثِ، أخافُ أنْ يكونَ أُدْخِلَ له».

وذكر ابنُ حِبَّان[2] حديثًا من رواية عبدالعزيز بن معاوية بن عبدالعزيز العُتْبي القُرَشي، ثم قال: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ لا أصلَ له، ولعلَّه أُدْخِلَ عليه، فحدَّث به».

وروى ابنُ الجَوْزي حديثًا في "الموضوعات"[3] بسنده إلى عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأَعْرَج، عن أبي هريرة، وجزَمَ بِوَضْعه، ولم يَجْزِمْ بالمتَّهم به، فقال: «هذا حديثٌ لا يَشُكُّ عاقلٌ في وضعه . . . وكان مع الذي رواه نوعُ تغفُّلٍ، ولا أحسَبُ ذلك إلا في المتأخِّرين، وإنْ كان يحيى بن مَعِين قد قال في ابن أبي الزناد: ليس بشيء، ولا يُحْتَجُّ بحديثه . . . فلَعَلَّ بعضَ أهلِ الهوى قد أدخَلَهُ في حديثه».

---

(١) في المرجع السابق (٢٣٥٢).
(٢) في "الثقات" (٨/ ٣٩٧).
(٣) (٢/ ١١٤).

وذكَرَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ[١] كلامَ ابنِ الجَوْزي هذا، ثم قال: «قلتُ: وقد تقدَّم في ترجمةِ النَّجَّادِ أنه عَمِيَ بِأَخَرَةٍ، وأنَّ الخطيب جوَّز أن يكونَ أُدْخِلَ عليه شيءٌ، وهذا التجويزُ مُحْتَمَلٌ في حق العِشَارِيِّ أيضًا، وهو في حق ابن أبي الزناد بعيدٌ».

وقال الذَّهَبي[٢] في ترجمة أبي الفوارس بن الصابوني أحمد بن محمد بن السِّنْدي المِصْري: «صدوقٌ إنْ شاء الله، إلا أنِّي رأيتُهُ قد تفرَّد بحديثٍ باطلٍ عن محمَّد بن حَمَّاد الطِّهْراني، كأنه أُدْخِلَ عليه».

وربَّما أُدْخِلَ على الراوي نسخةٌ بأكملها؛ كما قال ابن حِبَّان[٣] في ترجمة عُبَيْد بن كَثِير بن عبدالواحد التَّمَّار: «رَوَىٰ عن الحَسَن بن الفُرَات، وعن ابنه زياد بن الحَسَن، عن أَبَانَ بنِ تَغْلِب نسخةً مقلوبةً... أُدْخِلَتْ عليه، فحدَّث بها، ولم يَرْجِعْ حيثُ بُيِّنَ له، فاستَحَقَّ تَرْكَ الاحتجاجِ به».

ويَعْذِرُ أهلُ الحديثِ ذلك الراويَ الذي أُدْخِلَتْ عليه الأحاديثُ، فلا يُتَّهَمُ بوضعها، مع كَوْنهم يَحْكُمون عليه بما يناسبُ حالَهُ مِنَ الغَفْلة ونحوها.

فقد ترجَمَ الذهبيُّ[٤] لأبي القاسم هارون بن أحمد القَطَّان فقال:

---

(١) في "لسان الميزان" (٧/ ٣٧٧- أبو غدة).
(٢) في "ميزان الاعتدال" (١/ ٢٩٧).
(٣) في "المجروحين" (٢/ ١٧٦).
(٤) في "ميزان الاعتدال" (٧/ ٥٩).

«روى حديثًا باطلاً؛ كأنه - المسكين - أُدْخِلَ عليه، ولا يَشْعُرُ».

وهذا الحديثُ ذَكَره الخطيب البغدادي[١] فقال: «لا يثبُتُ هذا الحديث، ورجالُ إسنادِهِ كلُّهم ثقات، ولعلَّه شُبِّهَ لهذا الشيخِ القَطَّان، أو أُدْخِلَ عليه».

وذكَرَ سِبْطُ ابنِ العَجَميِّ هارونَ القَطَّان هذا في "الكشف الحثيث، عمَّن رُمِيَ بوضع الحديث"[٢]، وبيَّن أنه ينبغي أن يُعْذَرَ فلا يُدْرَجَ في المتَّهمين بالوضع، فقال: «فعلى أنه أُدْخِلَ عليه، فلا يُذْكَرُ مع هؤلاءِ، إلا أنه لا يُحْتَجُّ به؛ لأنه مُغَفَّلٌ».

وقال أيضًا[٣] عن راوٍ آخَرَ: «وقد لا يُكْتَبُ معهم؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ أُدْخِلَ عليه، والله أعلم».

وتَخْتلِفُ مواقفُ الرواةِ الذين أُدْخِلَ عليهم، مِنَ الأحاديثِ التي أُدْخِلَتْ عليهم، وممَّن أدخَلَها؛ فبعضُهُمْ يَرْجِعُ عن تلك الأحاديث، ويَتْرُكُهَا، ويغضَبُ على مَنْ فعَلَ ذلك، فهؤلاءِ لا يؤثِّر فيهم ذلك الفعل. ويَضْعُفُ بعضُهُمْ عن ذلك، فيسقُطُ حديثهم.

فمِمَّن عُرِفَ عنه حُسْنُ التصرُّف: أبو الفضلِ عبدالله بن أحمد الطُّوسي المعروفُ بخطيبِ المَوْصِل، فقد حَكَى الحافظُ الذهبي[٤] عن

---

(١) في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٣٥). (٢) (٨١١).
(٣) في المرجع السابق (٤٨٠).
(٤) في "تاريخ الإسلام" (٣٩/ ٣٢٤).

ابن الدَّبِيثي أنه قال: سمعتُ تَمِيمَ بنَ البَنْدَنِيجي يقول: أبو الفضل خطيبُ المَوْصِلِ ثقةٌ صحيحُ السماعِ، أدخَلَ عليه محمَّدُ بنُ عبدالخالق في حديثِهِ أشياءَ لم يَسْمَعها، وكان قد دخَلَ عليه ولاطَفَهُ بأجزاء ذكَرَ أنه نَقَلَ سماعَهُ فيها مِنْ مِثْلِ طِرَادٍ، والنِّعَالِيِّ، وابنِ البَطِرِ، وهؤلاءِ قد سَمِعَ منهم أبو الفَضْل، فَقَبِلَهَا منه وحدَّث بها اعتمادًا على نقل محمد له، وإحسانِ الظَّنِّ به، فلمَّا عَلِمَ كذبَ محمَّد، طُلِبَتْ أصولُ الأجزاء التي حَمَلَها إليه، فلم تُوجَدْ، واشتهَرَ أمرُهُ، فلم يعبأِ الناسُ بِنَقْله، وترَكَ خطيبُ الموصلِ كُلَّ ما شَكَّ فيه، وحَذَّر مِنْ روايةِ ما شَكَّ فيه.

قال الذهبي: «قلتُ: وبعد ذلك جمَعَ خطيبُ المَوْصِلِ مشيختَهُ المشهورةَ، وخرَّجها من أصوله».

وذكر الخَلِيلي(١) عن ابن عدي: أنَّ رجلاً حدَّث عند زكريا بن يحيى الساجي بحديثَيْنِ عن أحمدَ بنِ عبدالرحمن ابنِ أخي عبدالله بن وَهْب، عن عمِّه عبدالله بن وَهْب، عن الإمامِ مالك، عن الزُّهْري، فقال ابن عدي: هذان الحديثان مِنْ حديثِ ابن وَهْب، عن يونس، عن الزُّهْري، لا عن مالك، فأخَذَ الساجي كتابَهُ، فتأمَّلْ، وقال لابنِ عدي: هذا كما قلتَ، وقال للرَّجُل: ممَّن أَخَذْتَ هذا؟ فأحال على بعض أهلِ البَصْرة، فقال الساجي: عَلَيَّ بصاحبِ الشُّرطة حتى أُسَوِّدَ وجه هذا! فكلَّموه وتشفَّعوا، حتى عفا عنه، ثم مزَّقَ الكتابَ.

---

(١) في "الإرشاد" (١/٤٠٨).

قال الذهبي[1]: «وللساجي مصنَّفٌ جليلٌ في عللِ الحديثِ يَدُلُّ على تبحُّره وحِفْظه، ولم تبلغنا أخبارُهُ كما في النَّفْس، وقد هَمَّ بمن أَدْخَلَ عليه...»، ثم ذكر هذه الحكاية.

ومن أجودِ ما ذُكِرَ في هذا: دفاعُ بعضِ الأئمَّةِ عن شيوخهم؛ كما في قصَّة الدارقطنيِّ مع شيخه دَعْلَج بن أحمد السِّجِسْتاني ومَنْ أدخَلَ عليه بعضَ الأحاديث.

فقد ذكَرَ أبو عبدالله الحاكم[2] أنه سأل شيخَهُ الدارقطنيَّ عن عليِّ ابن الحسن - ويقال: ابن الحسين - بن جعفر الرُّصَافي، المعروفِ بابن العَطَّار؟ فذكَرَ مِنْ إدخاله على الشيوخ شيئًا فوق الوَصْف؛ فإنه أَشهَدَ عليه، واتخَذَ محضرًا بأحاديثَ أَدْخَلَهَا على دَعْلَجِ بن أحمد.

ومِمَّن أُدْخِلَتْ عليه أحاديثُ أَفْسَدَتْ حديثَهُ بسبب عدمِ معرفته بها، أو بسببِ عَجْزه، أو تساهُلِهِ عن تركها والبراءةِ منها: قيسُ بنُ الرَّبِيع، وأبو صالحٍ كاتبُ اللَّيْث، وسفيانُ بنُ وَكِيع بن الجَرَّاح:

أما قيسُ بنُ الربيع: فإنه ابتُلِيَ بابنٍ له أدخَلَ عليه ما ليس مِنْ حديثِهِ وهو لا يَعْلَمُ، فأفسَدَ حديثَهُ.

قال جعفر بن أَبَانَ الحافظُ: «سألتُ ابن نُمَيْرٍ عن قيس بن الرَّبِيع؟

---

(١) في "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ١٩٩).

(٢) في "سؤالاته للدارقطني" (٢٥٤)، وعنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٨٥ رقم ٦٢٥٨)، وانظر "لسان الميزان" (٤/ ٢١٤ رقم٥٦٤).

فقال: كان له ابنٌ، وهو آفَتُهُ؛ نظَرَ أَصْحَابُ الحديثِ في كتبه، فأنكروا حديثَهُ، وظَنُّوا أنَّ ابنه قد غيَّرها»(١).

وقال عَفَّان: «كنتُ أَسْمَعُ الناسَ يَذْكُرون قيسًا، فلم أَدْرِ ما عِلَّته، فلمَّا قَدِمْنَا الكوفةَ أتيناه، فجَلَسْنَا إليه، فجعَلَ ابنُهُ يلقِّنه ويقولُ له: حُصَيْن، فيقول: حُصَيْن، فيقول رجل آخر: ومُغِيرة، فيقول: ومُغِيرة، فيقول آخر: والشَّيْباني، فيقول: والشَّيْباني»(٢).

وروى البخاريُّ(٣) عن أبي داود الطَّيَالسي أنه قال: «إنما أُتِيَ قيسٌ مِنْ قِبَلِ ابنه؛ كان ابنُهُ يأخُذُ حديثَ الناسِ، فَيُدْخِلُهَا في فُرَجِ كتابِ قيس، ولا يعرفُ الشيخُ ذلك».

وذكَرَ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبل قيسًا هذا فقال: «كان له ابنٌ يأخُذُ حديثَ مِسْعَر وسُفْيان الثَّوْري والمتقدِّمين، فيُدْخِلُهَا في حديثِ أبيه وهو لا يعلم»(٤).

وقال عليُّ بن المَدِيني: «إنما أَهلكَهُ ابنٌ له قلَبَ عليه أشياء من حديثه»(٥).

وقال ابن حِبَّان(٦): «قد سَبَرْتُ أخبارَ قيس بن الرَّبِيع من رواية

---

(١) "المجروحين" لابن حبان (٢/ ٢١٩)، و"تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٦٠).
(٢) "المجروحين" لابن حبان (٢/ ٢١٩).
(٣) في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٢٨رقم١٢٩٣).
(٤) "الكامل" لابن عدي (٦/ ٣٩). (٥) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٦٠).
(٦) في "المجروحين" (٢/ ٢١٨-٢١٩).

القدماء والمتأخِّرين وتتبَّعتها، فرأيتُهُ صدوقًا مأمونًا حيثُ كان شابًّا، فلمَّا كَبِرَ ساء حفظه، وامتُحِنَ بابنِ سُوءٍ، فكان يُدْخِلُ عليه الحديثَ، فيجيبُ فيه ثقةً منه بابنه، فلمَّا غلَبَ المناكيرُ على صحيحِ حديثِهِ ولم يتميَّز؛ استَحَقَّ مجانبتَهُ عند الاحتجاج، فكلُّ مَنْ مَدَحه مِنْ أئمتنا وحَثَّ عليه؛ كان ذلك منهم لَمَّا نَظَروا إلى الأشياءِ المستقيمةِ التي حدَّث بها عن سَمَاعه، وكلُّ مَنْ وهَّاه منهم، فكان ذلك لِمَا عَلِمُوا ممَّا في حديثه من المناكيرِ التي أدخَلَ عليه ابنُهُ وغيرُهُ». اهـ.

وأما أبو صالح عبدالله بن صالح كاتب اللَّيْث: فلخَّص حالَهُ ابنُ حِبَّان بقوله[1]: «منكرُ الحديثِ جِدًّا، يروي عن الأثباتِ مالا يُشْبِهُ حديثَ الثقات، وعنده المناكيرُ الكثيرةُ عن أقوامٍ مشاهيرَ أئمةٍ، وكان في نفسِهِ صدوقًا يكتُبُ لِلَّيْثِ بنِ سَعْدٍ الحِسَابَ، وكان كاتبَهُ على الغَلَّات، وإنما وقع المناكيرُ في حديثِهِ مِنْ قِبَلِ جارٍ له رَجُلِ سُوءٍ؛ سمعتُ ابنَ خُزَيْمة يقول: كان له جارٌ بينه وبينه عداوةٌ، فكان يَضَعُ الحديثَ على شيخِ عبدالله بنِ صالح، ويكتُبُ في قِرْطاسٍ بِخَطٍّ يُشْبِهُ خَطَّ عبدالله بن صالح، ويَطْرَحُ في داره في وَسَطِ كتبه، فيجدُهُ عبدالله، فيحدِّث به، فيتوهَّمُ أنه خطُّه وسماعُهُ، فمِنْ ناحيتِهِ وقَعَ المناكيرُ في أخباره».

وسأل البرذعي[2] أبا زُرْعة عن عُثْمان بن صالح؟ فقال: لم يكنْ

---

(١) في "المجروحين" (٢/ ٤٠).

(٢) في "سؤالاته" (١/ ٤١٧-٤١٨).

عندي عثمانُ ممَّن يَكْذِب، ولكنَّه كان يكتُبُ الحديثَ مع خالد بن إسحاق بن نَجِيح، وكان خالدٌ إذا سَمِعُوا من الشيخ أَمْلَىٰ عليهم ما لم يَسْمَعوا، فَبُلُوا به، **وقد بُلِيَ به أبو صالحٍ أيضًا** في حديثِ زُهْرة بن مَعْبَد، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر، ليس له أصلٌ، وإنما هو عن خالدِ بنِ إسحاقَ بنِ نَجِيح».

وذكَرَ ابنُ أبي حاتم[(١)] أنَّ أباه ذكَرَ حديثًا، فقال: «وروى هذا الحديثَ كاتبُ اللَّيْث، عن عطاء، عن نافع، عن ابن عمر، وهو مما أُدْخِلَ على أبي صالح».

وروى أبو عبدالله الحاكمُ[(٢)] عن أحمَدَ بنِ محمَّد التُّسْتَرِيِّ أنه قال: سألتُ أبا زُرْعة الرازيَّ عن حديثِ زُهْرةَ بنِ مَعْبَدٍ، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر، عن النَّبيِّ ﷺ في الفضائل؟ فقال: «هذا حديثٌ باطلٌ، كان خالدُ بنُ إسحاق بن نَجِيح [المِصْريُّ][(٣)] وَضَعه ودلَّسه في كتاب اللَّيْث[(٤)]، وكان خالد بن إسحاق بن نَجِيح هذا يضعُ في كتب الشيوخِ ما لم يَسْمَعوا، ويدلِّس لهم...».

قال الحاكم: «فأقول: رَضِيَ اللهُ عن أبي زرعة؛ لقد شَفَىٰ في عِلَّةِ هذا الحديث، وبيَّن ما خفي علينا، فكلُّ ما أتى أبو صالحٍ كان من

(١) في "العلل" (٢٣٤٦).

(٢) كما في "تاريخ دمشق" (٢٩/١٨٦). (٣) في الأصل: « البصري ».

(٤) كذا في الأصل، والحديث ليس من رواية الليث، فلعل صواب العبارة: « في كتاب كاتب الليث ».

أجلِ هذا الحديث، فإذا وضعَهُ غيرُهُ، وكَتَبَهُ في كتابِ اللَّيْث[1]؛ كان المُذْنِبُ فيه غيرَ أبي صالح».

وأما سُفْيانُ بن وَكِيع: فقد ابتُلِيَ بورَّاقٍ له أدخَلَ في كتبِهِ أحاديثَ مناكيرَ، ونصحَهُ أبو حاتمٍ الرازيُّ وابنُ خُزَيْمة، وبيَّن له أبو حاتم كيف يميِّز ما أُدْخِلَ عليه، فلم يأخُذْ بِنُصْحه، فسقَطَتْ رواياتُهُ.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم[2]: سمعتُ أبي يقول: «جاءني جماعةٌ من مَشْيَخة الكوفة، فقالوا: بَلَغَنا أنَّك تَخْتلِفُ إلى مشايخِ الكوفة تكتُبُ عنهم، وتركْتَ سفيانَ بنَ وكيع، أَمَا كُنْتَ ترعى له في أبيه؟! فقلتُ لهم: إني أُوْجِبُ له، وأُحِبُّ أن تَجْرِيَ أمورُهُ على السِّتْر، وله وَرَّاقٌ قد أفسَدَ حديثَهُ، قالوا: فنحنُ نقولُ له أن يُبْعِدَ الوَرَّاقَ عن نفسه، فوعدتُّهُمْ أن أَجِيئَهُ، فأتيتُهُ مع جماعة من أهل الحديث، وقلتُ له: إنَّ حَقَّكَ واجبٌ علينا في شيخك وفي نَفْسِك، فلو صُنْتَ نفسك، وكنتَ تَقْتصرُ على كُتُبِ أبيك، لكانتِ الرِّحْلةُ إليك في ذلك، فكيف وقد سَمِعْتَ؟! فقال: ما الذي يُنْقَمُ عليَّ؟ فقلتُ: قد أدخَلَ ورَّاقُكَ في حديثِكَ ما ليس مِنْ حديثك، فقال: فكيفَ السبيلُ في ذلك؟ قلتُ: ترمي بالمُخَرَّجات، وتقتصرُ على الأصول، ولا تقرأُ إلا مِنْ أصولك، وتُنَحِّي هذا الوَرَّاقَ عن نفسك، وتدعو بابنِ كَرَامة، وتُوَلِّيه أصولك؛ فإنه يُوثَقُ به، فقال: مقبولٌ منك، وبلغني أنَّ ورَّاقه

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٣١).

كان قد أدخلوه بيتًا يَتَسَمَّعُ علينا الحديثَ، فما فعل[(١)] شيئًا مِمَّا قاله، فبطَلَ الشيخُ، وكان يحدِّث بتلك الأحاديثِ التي قد أُدْخِلَتْ بين حديثه، وقد سُرِقَ مِنْ حديثِ المحدِّثين».

وقال الحاكم أبو عبدالله[(٢)]: سمعتُ أبا عبدالله محمَّد بن يعقوب الحافظَ يقول: سمعتُ محمَّد بن إسحاق - يعني: ابن خُزَيْمة - وقيل له: لِمَ رَوَيْتَ عن أحمدَ بنِ عبدالرحمن بن وَهْب وتركْتَ سفيانَ بنَ وَكِيع؟ فقال: «لأنَّ أحمدَ بنَ عبدالرحمن لمَّا أَنْكَروا عليه تلك الأحاديثَ رجَعَ عنها عن آخرها، إلا حديثَ مالكٍ، عن الزُّهْري، عن أنس: «إِذَا حَضَرَ العَشَاءُ...»، فإنَّه ذكَرَ أنه وجَدَهُ في دُرْجٍ من كُتُب عَمِّه في قِرْطاس، وأمَّا سُفْيَان بن وكيع: فإنَّ ورَّاقه أدخَلَ عليه أحاديثَ، فرواها، وكلَّمناه، فلم يَرْجِعْ عنها، فاستخَرْتُ اللهَ، وتركْتُ الروايةَ عنه».

وذكر ابن حِبَّان سُفْيانَ بنَ وكيع هذا في "المجروحين"[(٣)] وقال: «وكان شيخًا فاضلاً صدوقًا، إلا أنه ابتُلِيَ بورَّاقِ سُوءٍ كان يُدْخِلُ عليه الحديثَ، وكان يثق به فيجيبُ فيما يُقْرَأُ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها، فلم يَرْجِعْ، فمن أجلِ إصرارِهِ على ما قيل له استَحَقَّ الترك، وكان ابنُ خُزَيْمة يروي عنه، وسمعتُهُ يقول: ثنا بعضُ مَنْ

---

(١) يعني: سفيان بن وكيع.
(٢) كما في "تهذيب الكمال" (١/ ٣٨٨-٣٨٩).
(٣) (١/ ٣٥٩).

أمسكنا عَنْ ذِكْره، وهو من الضَّرْبِ الذي ذكرتُهُ مرارًا: أنْ لو خرَّ من السماءِ فَتَخْطَفُهُ الطيرُ أَحَبُّ إليه مِنْ أن يَكْذِبَ على رسولِ الله ﷺ، ولكنَّهم أفسدوه».

وذكَرَ في "الثقات"[(١)] راويًا اسمه: موسى بن عيسى، وأنه يروي عن زائدةَ، عن سُفْيان الثَّوْري، عن محمَّد بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النَّبيّ ﷺ قال: «لا يَدْخُلُ مكَّةَ سَافِكُ دَمٍ»، وذكَرَ أنه رواه عنه سفيان بن وكيع، ثم قال: «وهذا مما أُدْخِلَ على سفيان بن وكيع».

وتظهر براعةُ أئمَّةِ الحديثِ في كشفهمُ الأحاديثَ التي أُدْخِلَتْ في أحاديثِ الثقات، وقُدْرَتِهِمْ على تمييزها مِنْ صحيحِ حديثهم؛ كما جاء في سؤالِ عبدالرحمن بن أبي حاتم[(٢)] لأبيه عن حديثٍ رواه أبو عَقِيل ابنُ حاجبٍ، عن عبدالرزَّاق، عن سعيد بن قماذين، عن عثمان بن أبي سليمان، عن سعيد بن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن عبدالله بن حُبْشِيٍّ؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لَا تَطْرُقُوا الطَّيْرَ فِي أَوْكَارِهَا؛ فَإِنَّ اللَّيْلَ أَمَانٌ لَهَا»؟

فقال أبو حاتم: «إنَّ هذا الحديثَ ممَّا أُدْخِلَ على عبدالرزَّاق؛ وهو حديثٌ موضوع».

ومِنْ أكثرِ الأحاديثِ إشكالاً عند علماء الحديث: حديثٌ رواه

---

(١) (٩/ ١٦٠).

(٢) في "العلل" (١٦٢٧).

قُتَيْبة بن سَعِيد، عن اللَّيْث بن سَعْد، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيب، عن أبي الطُّفَيْل عامر بن واثلة، عن معاذ بن جَبَل رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان في غَزْوة تَبُوكَ إذا ارتحَلَ قبل أن تَزِيغَ الشمسُ أخَّر الظهرَ حتى يَجْمَعَهَا إلى العصر، فيُصَلِّيهما جميعًا، وإذا ارتحَلَ بعد زَيْغِ الشمسِ صلَّى الظهرَ والعصرَ جميعًا، ثم سار، وكان إذا ارتحَلَ قبل المَغْرِبِ أخَّر المغربَ حتى يُصَلِّيَهَا مع العشاء، وإذا ارتحَلَ بعد المَغْرِبِ عجَّل العشاء، فصلاها مع المغرب[(١)].

وحكَمَ عليه أبو عيسى التِّرْمِذيُّ[(٢)] بأنه حديثٌ غريب، وقال: «تفرَّد به قُتَيْبةُ، لا نَعْرِفُ أحدًا رواه عن الليثِ غيرَهُ... والمعروفُ عند أهل العلم حديثُ معاذ؛ من حديثِ أبي الزبير، عن أبي الطُّفَيْل، عن معاذ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ جمَعَ في غَزْوة تَبُوكَ بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء»[(٣)].

وسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[(٤)] أباه عن هذا الحديث؟ فقال: «لا أعرفُهُ من حديثِ يزيد، والذي عندي أنه دخَلَ له حديثٌ في حديث»، وصوَّب ما صوَّبه الترمذيُّ.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٢٢٠)، والترمذي (٥٥٣)، وغيرهما.

(٢) في الموضع السابق.

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٠٦) من هذا الوجه الذي ذكره الترمذي، وأخرجه أبو داود (١٢٠٨) من طريق الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، به.

(٤) في "العلل" (٢٤٥).

وقال أبو عبدالله الحاكم[١]: «نظرنا، فإذا الحديثُ موضوعٌ! وقُتَيْبَةُ ابن سَعِيد ثقةٌ مأمون . . .»، ثم ساق بسنده عن محمَّد بن إسماعيل البخاري أنه قال: «قلتُ لقتيبة بن سعيد: مع مَنْ كتبْتَ عن الليثِ بنِ سَعْد حديثَ يزيدَ بنِ أبي حَبِيب، عن أبي الطُّفَيْل؟ فقال: كتبتُهُ مع خالد المدايني. قال البخاري: وكان خالدٌ المداينيُّ يُدْخِلُ الأحاديثَ على الشيوخ»[٢].

وسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم أباه[٣] عن حديثٍ رواه محمد بن أبي عمر العَدَنِي، عن بِشْر بن السَّرِيِّ، عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ أنه كان يدعو: «اللَّهُمَّ لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَ سَهْلاً، وَأَنْتَ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْحَزْنَ سَهْلاً»؟

فصوَّب أبو حاتم إرساله، وذكَرَ أنَّ بِشْرَ بن السَّرِيِّ ثَبْتٌ، ثم قال: «فَلَيْتَهُ أَلَّا يكونَ أُدْخِلَ على ابن أبي عمر».

١٣) اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ، وَالرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَىٰ:

كثيرًا ما تقع العِلَّةُ في الحديثِ بسببِ اختصارِ بعضِ الرواةِ للحديثِ، أو روايتِهِ بالمعنى، على نَحْوٍ يُغَيِّرُ معنى الحديث، فيُظَنُّ أنه حديثٌ آخَرُ، كما حصَلَ من شُعْبة رَحِمَهُ اللهُ حين روى عن سُهَيْل بن أبي

---

(١) في "معرفة علوم الحديث" (ص١٢٠).
(٢) انظر "سنن البيهقي" (٣/ ١٦٣).
(٣) في "العلل" (٢٠٧٤).

صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

فأوضَحَ أبو حاتم الرازيُّ وَهَمَ شُعْبة في هذا الحديث، فقال: «هذا وَهَمٌ؛ اختصَرَ شُعْبةُ متنَ هذا الحديث، فقال: «لا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ»، ورواه أَصْحَابُ سُهَيْل، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ، فَلَا يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»».

وبهذا أعلَّه أيضًا ابنُ خُزَيْمة(١)، والبيهقي(٢).

ومِثْلُهُ: ما أخرجه النَّسَائيُّ(٣)، وابن حِبَّان(٤) عن شُعْبة، عن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ ابنِ عُلَيَّة، عن عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أنس ابن مالك رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن التَّزَعْفُرِ.

وأخرجه مسلم من طريق أبي بكر بن أبي شَيْبة، وعَمْرٍو الناقدِ، وزُهَيْرِ بنِ حَرْب، وابن نُمَيْر، وأبي كُرَيْبٍ، جميعهم عن إسماعيل بن عُلَيَّة، به بلفظ: نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ أن يتزَعْفَرَ الرَّجُلُ.

---

(١) في "صحيحه" (١/ ١٨).
(٢) في "السنن" (١/ ١١٧).
(٣) في "الكبرى" (٣٦٨٧).
(٤) في "صحيحه" (٥٤٦٤).

وكذا رواه البخاريُّ[(١)]، من طريق عبدالوارث، ومسلمٌ[(٢)] من طريقِ حمادِ بنِ زَيْد، كلاهما عن عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أنس.

وأخرجه الطحاويُّ[(٣)] من طريقِ ابنِ أبي عِمْران، عن علي بن الجَعْد، عن شُعْبة، وفيه قال علي: «ثم لَقِيتُ إسماعيلَ، فسألتُهُ عنه، وحدَّثته أنَّ شُعْبَةَ حدَّثنا به عنه، فقال: ليس هكذا حَدَّثْتُهُ، وإنما حَدَّثْتُهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى أن يتزَعْفَرَ الرجلُ.

قال ابن أبي عِمْران: «وهما مختلفان، أمَّا قوله: أن يَتَزَعْفَرَ الرجلُ: فإنَّما دخَلَ في نهيه الرجالُ دون النساء، وأما قوله: نَهَىٰ عن التزعفُرِ: فأدخَلَ فيه الرجالَ والنساءَ».

ثم قال الطحاوي: «وقد رواه سائرُ أَصْحَابِ عبدالعزيز، عن عبدالعزيز بالنَّهْيِ أن يَتَزَعْفَرَ الرجلُ».

وروى الرَّامَهُرْمُزِيُّ[(٤)] عن أبي يحيى العَطَّار؛ قال: سمعتُ إسماعيل بن عُلَيَّة يقول: «روى عني شُعْبة حديثًا واحدًا فأوهَمَ فيه؛ حَدَّثْتُهُ عن عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أنس: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى أنْ يتزعفَرَ الرجلُ، فقال شُعْبة: إنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَىٰ عن التزعفُرِ».

قال الرامهرمزيُّ: «وكان شُعْبةُ حَفِظَ عن إسماعيل، فأنكَرَ إسماعيلُ

(١) في "صحيحه" (٥٨٤٦).   (٢) في الموضع السابق.
(٣) في "مشكل الآثار" (١٢/٥٠٩-٥١٠).
(٤) في "المحدث الفاصل" (ص٣٨٩-٣٩٠)، ومن طريقه رواه الخطيب في "الكفاية" (١/٤٩٢-٤٩٤).

لَفْظَ التزعفر؛ لأنه لفظُ العموم، وإنما المنهيُّ عنه: الرجالُ، وأحسَبُ شُعْبَةَ قَصَدَ المعنى، ولم يَفْطَنْ لما فَطِنَ له إسماعيلُ، وشُعْبَةُ شُعْبَةُ!!».

ولم يقفِ الحافظُ ابن حجر على إنكارِ إسماعيل على شُعْبة، فقال[1]: «ورواه شُعْبة عن ابنِ عُلَيَّة عند النَّسائي مطلقًا، فقال: نهى عن التزعفُرِ، وكأنَّه اختصره، وإلا فقد رواه عن إسماعيل فوق العَشَرة من الحفاظِ مقيَّدًا بالرجل، ويَحْتمِلُ أن يكونَ إسماعيلُ اختصَرَهُ لَمَّا حدَّث به شُعْبةُ، والمطلَقُ محمولٌ على المقيَّد، ورواية شُعْبةَ عن إسماعيلَ من رواية الأكابر عن الأصاغر».

وَبَيْنَ أهلِ العلم خلافٌ طويلٌ في جواز اختصارِ الحديث وروايتِهِ بالمعنى[2]، فذهَبَ بعضهم إلى المَنْعِ من ذلك، وجوَّزه بعضهم بشروطٍ اختُلِف فيها أيضًا، والراجحُ الجوازُ بشروطٍ من أهمِّها: أن يكونَ عالِمًا بمدلولاتِ الألفاظ، وما يُحِيلُ المعانيَ منها؛ لأنه جُرِّبَ على بعضِ الرواة الخطَأُ في معرفةِ معاني بعضِ الأحاديث؛ فعدَّهُ الأئمَّةُ من تصحيفِ المعنى؛ كما في قول أبي موسى العَنَزِيِّ محمَّد بن المثنَّى المعروفِ بالزَّمِنِ حين قال: نَحْنُ قومٌ لنا شَرَفٌ؛ صلَّى إلينا رسولُ اللهِ

---

(١) في "فتح الباري" (١٠/ ٣٠٤).

(٢) انظر تفصيله في "الرسالة" للإمام الشافعي (ص٢٧١-٢٧٥)، و"مشكل الآثار" للطحاوي (١٢/ ٥٠٨- ٥١٠)، و"المحدث الفاصل" للرامهرمزي (ص٥٢٩-٥٤٣)، و"الكفاية" للخطيب البغدادي (١/ ٤٩١-٤٩٤ و٥٦٠-٥٨٥) و(٢/ ٧-٢٦)، و"جامع بيان العلم" لابن عبد البر (١/ ٣٣٩-٣٥٣)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٣/ ١٣٧-١٥٨)، وغيرها من كتب علوم الحديث.

ﷺ، يعني: حديثَ النَّبيِّ ﷺ أنه صلَّى إلى عَنَزَةٍ(١)، وهي الحَرْبَةُ الصغيرةُ تُغْرَزُ بين يَدَيْهِ ﷺ لِيَتَّخِذَهَا سُتْرَةً في الصلاة، فظنَّ أبو موسى أنه ﷺ صلَّى إلى قبيلتِهِ عَنَزَةَ، وعَدَّ ذلك شرفًا لهم(٢)!.

وكان بعضُ العلماء بارعًا في معرفة معاني الأحاديث، وروايتها بالمعنى، واختصارِهَا، حتى إنَّ كبارَ الأئمَّةِ ليتعلَّمون منه ذلك؛ كسفيانَ الثَّوْريِّ الذي يقولُ عنه الخطيبُ البغدادي(٣): «وقد كان سُفْيان الثوريُّ يروي الأحاديثَ على الاختصار لمن قد رواها له على التَّمَام؛ لأنَّه كان يَعْلَمُ منهم الحِفْظَ لها والمعرفةَ بها . . .»، ثم روى عن عبدالعزيز بن أَبَانَ أنه قال: «علَّمنا سفيانُ الثَّوْرِيُّ اختصارَ الحديث»، ويقولُ عبدالله بن المبارك: «علَّمنا سفيانُ اختصارَ الحديث»(٤).

أمَّا اختصارُ الحديث: فجوَّزوه لِمَنْ كان عالمًا بتمامِ معناه؛ على أن يكونَ ما اختصَرَهُ منفصلاً عن القَدْرِ الذي ذكره منه، غيرَ مُتَعَلِّقٍ به؛ ولا يَخْتَلُّ معه البَيَان، ولا تَخْتِلفُ الدَّلَالةُ فيما نقله بِتَرْكِ ما حَذَفَهُ؛

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٧ و٣٧٦ و٤٩٥ و٤٩٩)، ومسلم (٥٠٣).

(٢) روى هذه القصة الدارقطني في "سؤالات السلمي له" (٣٦٦)، والخطيب في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٦٣٤)، وذكرها ابن الصلاح في "مقدِّمته" (ص٢٨٠)، والسخاوي في "فتح المغيث" (٣/٧٨)، وذكرها أيضًا الذهبي في "تاريخ الإسلام" (١٩/٣١٨) بصيغة التمريض، ثم قال: « فما أدري: هَلْ فَهِمَ معكوسًا، أو أنه قال ذلك مزاحًا؟ ». اهـ.

(٣) في "الكفاية" (ص١٩٣).

(٤) أخرجه البغوي في "الجعديات" (١٨٢٣)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٥٤٣).

كالاستثناءِ، مِثْلُ قوله ﷺ: «لا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بالذَّهَبِ، إلا سواءً بسواء»(١)، فلا يجوزُ اختصارُ الاستثناءِ هنا، وهو قوله ﷺ: «إلا سَوَاءً بسواء».

ومن أمثلة ما أخطأَ الرواةُ فيه بسببِ روايتِهِ بالمعنى واختصارِهِ: ما أخرجه أبو داود(٢)، من طريق مَرْوان بن معاوية الفَزَاري، عن أبي حَيَّان يحيى بن سعيد التَّيْمي، عن أبي زُرْعة بنِ عمرو بن جَرِير، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُسَمِّي الأُنْثَىٰ من الخيل: فَرَسًا.

وليس هناك روايةٌ بهذه الصفةِ التي رواها مَرْوان الفَزَاري، ولكنه شيءٌ فَهِمَهُ من الحديث الذي أخرجه البخاريُّ(٣) مِنْ طريق يحيى بن سَعِيد القَطَّان، ومسلم(٤) مِنْ طريق إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ ابنِ عُلَيَّة، وعبدِالرحيمِ بنِ سُلَيْمان، وجريرِ بنِ عبدالحَمِيد، وأيوبَ السَّخْتِياني، جميعهم عن أبي حَيَّان التَّيْمي، عن أبي زُرْعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ بالحديثِ الطويل في عُقُوبة الغلول(٥)، وفيه يقولُ ﷺ: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَىٰ رَقَبَتِهِ فَرَسٌ له حَمْحَمَةٌ»،

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١٧٥و٢١٨٢)، ومسلم (١٥٩٠) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.
(٢) في "سننه" (٢٥٤٦)، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٦٨٠).
(٣) في "صحيحه" (٣٠٧٣). (٤) في "صحيحه" (١٨٣١).
(٥) الغلول: هو الخيانة في الْمَغْنَم، والسَّرِقَةُ من الغنيمة قبل القِسْمة. انظر "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٣٨٠).

ورواه أبو عَوَانة من طريق أبي أُسَامة حمَّاد بن أُسَامة، عن أبي حَيَّان، به بلفظ: «على رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لها حَمْحَمَةٌ»، فالظاهرُ أنَّ ضميرَ التأنيثِ في بعض ألفاظ الحديثِ جعَلَ مَرْوانَ بنَ معاوية يعبِّر بما فهمه من الرواية، وقد ذكَرَ هذا الإعلالَ عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم الرازي(١)، عن أبيه أنه قال: «هذا حديثٌ مشهورٌ، رواه جماعةٌ عن أبي حَيَّان، عن أبي زُرْعة، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ: أنه ذكَرَ الغُلُولَ فقال: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى عُنُقِهِ فَرَسٌ»، فاختصَرَ مَرْوانُ هذا الحديثَ لَمَّا قال: «يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ»، أي: جعل الفرَسَ أنثى حين قال: يَحْمِلها، ولم يقلْ: يَحْمِلُهُ»(٢).

١٤) جَمْعُ حَدِيثِ الشُّيوخِ بِسِيَاقٍ وَاحِدٍ:

الأصلُ في روايةِ الحديث: أنْ يُؤَدِّيَ الراوي الحديثَ كما سَمِعَهُ مِنْ غيرِ زيادةٍ أو نقصٍ أو تغيير، وأنْ يَفْصِلَ سياقَ كلِّ راوٍ عن الآخر، لكنْ لصعوبةِ رواية الحديث بلفظه جوَّزَ العلماءُ الروايةَ بالمعنى كما تقدم، وأمَّا فصلُ سياقِ كلِّ راوٍ عن سياق الآخر فليس متعذِّرًا، غير أنه وُجِدَ من الرواة مَنْ يَقْرِنُ الرواياتِ، ويجمعُ حديثَ الشيوخِ أحيانًا طلبًا للاختصار، دون بيانٍ لِلَفْظِ كُلٍّ منهم، وقد يكونُ في حديثِ بعضهم عِلَّةٌ تَمْنَعُ مِنْ قبوله.

---

(١) في "العلل" (٩٠٢).

(٢) انظر أمثلة أخرى لأخطاء بعض الرواة بسبب الاختصار والرواية بالمعنى في "العلل" (٤٠٥ و٤٥٣).

قال ابن الصلاح[1]: «إذا كان الحديثُ عند الراوي عن اثْنَيْنِ أو أكثَرَ، وبَيْنَ روايتهما تفاوتٌ في اللفظ، والمعنَىٰ واحدٌ؛ كان له أن يَجْمَعَ بينهما في الإسناد، ثم يَسُوقَ الحديثَ على لفظ أحدهما خاصَّةً، ويقول: أخبرنا فلانٌ وفلانٌ، واللفظُ لفلان، أو هذا لفظُ فلان؛ قال - أو قالا -: أنا فلان، أو ما أشبه ذلك من العبارات. . .»، ثم أثنى على طريقةِ مُسْلِمٍ في تمييز الروايات بعضها عن بعض، وذكَرَ طريقةَ بعض المحدِّثين كأبي داود وغيره في قولهم: «حدَّثنا فلانٌ وفلان، المعنى؛ قالا: حدَّثنا فلان»، وربَّما قالوا: «والمعنى واحد»، فإنْ كان اللفظُ للأوَّلِ وقصَدَ أنَّ رواية الثاني بمعناه فهذا جائزٌ كما بيَّنه أوّلاً، وإنْ قصَدَ أنه رواه بالمعنَىٰ عن كليهما: فهذا غيرُ ممتنعٍ على مذهب مَنْ يرى جوازَ الرواية بالمعنى.

ثم قال ابن الصلاح: «وأما إذا جمَعَ بين جماعةِ رواةٍ قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أوردَهُ لفظَ كُلِّ واحدٍ منهم، وسكَتَ عن البيان لذلك، فهذا ممَّا عِيبَ به البخاريُّ - أو غيره - ولا بأس به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى».

وبيَّن الحافظُ ابن حجر أنَّ الإسماعيليَّ ممَّن عاب على البخاريِّ هذا الصنيعَ، فقال[2]: «قوله: «وقال الليثُ: حدَّثني يونس»: وصله الذُّهْلي في "الزُّهْرِيَّات"، وساقه المصنِّف هنا على لفظ يونس،

---

(١) في "مقدمته" (١/ ٧١٥-٧١٦).

(٢) في "فتح الباري" (٨/ ٢٤).

وأورده مقرونًا بطريقِ مالك، وفيه مخالفةٌ شديدةٌ له، وسأبيِّنُ ذلك عند شرحه، وقد عابه الإسماعيليُّ وقال: قَرَنَ بين روايتَيْ مالك ويونس مع شِدَّةِ اختلافهما، ولم يبيِّن ذلك».

وما ذكره ابنُ الصلاح من الاعتذارِ للبخاريِّ هو الصحيحُ، فهو ممَّن يجوِّزُ الروايةَ بالمعنى، ولا يُشَكُّ في معرفتِهِ بما يحيل المعاني، بل هو يَعِيبُ بعضَ الرواة الذين يَجْمَعون الرواياتِ وليستْ عندهم الأهليَّةُ لذلك، ويتجنَّبُ إخراجَ حديثهم.

يقولُ الحافظُ الخليلي(١): «ذاكَرْتُ يومًا بعضَ الحفاظ، فقلت: البخاريُّ لم يخرِّجْ حمادَ بنَ سَلَمة في الصحيحِ وهو زاهدٌ ثقة! فقال: لأنه جمَعَ بين جماعةٍ مِنْ أَصْحَاب أنس، فيقول: حدَّثنا قتادة، وثابتٌ، وعبدالعزيز بن صُهَيْب، وربَّما يخالَفُ في بعض ذلك، فقلت: أليس ابنُ وَهْب اتفقوا عليه وهو يَجْمَعُ بين أسانيد فيقول: حدَّثنا مالكٌ، وعمرو بنُ الحارث، والليثُ بنُ سَعْد، والأوزاعيُّ؛ بأحاديث، ويجمع بين جماعةٍ غيرهم؟ فقال: ابنُ وهب أتقَنُ لِمَا يَرْوِيه وأحفظُ له».

وذكر ابن رجب(٢) كلامَ الخَلِيليِّ السابقَ، ثم علَّق عليه بقوله: «ومعنى هذا: أنَّ الرجُلَ إذا جمَعَ بين حديثِ جماعة، وساق الحديثَ

(١) في "الإرشاد" (١/ ٤١٧-٤١٨).
(٢) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٨١٦).

سياقةً واحدة، فالظاهرُ أنَّ لفظهم لم يتفق، فلا يُقْبَلُ هذا الجمعُ إلا مِنْ حافظٍ مُتْقِنٍ لحديثه، يعرف اتفاقَ شيوخه واختلافهم، كما كان الزُّهْري يجمعُ بين شيوخٍ له في حديثِ الإِفْكِ وغيره.

وكان الجمعُ بين الشيوخ يُنْكَرُ على الواقديِّ وغيره ممَّن لا يضبطُ هذا؛ كما أُنْكِرَ على ابن إسحاق وغيره.

وقد أَنْكَرَ شعبةُ أيضًا على عَوْفٍ الأعرابي؛ قال ابن المَدِيني[(١)]: سمعتُ يحيى[(٢)] قال: قال لي شُعْبة في أحاديثِ عَوْف، عن خِلَاسٍ، عن أبي هريرة، ومحمَّد[(٣)]، عن أبي هريرة إذا جمعهم، قال لي شُعْبة: ترى لَفْظَهُمْ واحدًا ؟! قال ابن أبي حاتم[(٤)]: أي كالْمُنْكِرِ على عَوْف.

وكذلك أنكر يحيى بنُ مَعِين[(٥)] على عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر العُمَري أنه كان يحدِّث عن أبيه وعمِّه، ويقول: مِثْلاً بِمِثْلٍ، سواءً بسواءٍ، واستَدَلَّ بذلك على ضَعْفه، وعَدَمِ ضبطه». انتهى كلام ابن رجب.

---

(١) كما في "مقدمة الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ص١٤٧).

(٢) هو: ابن سعيد القطان.

(٣) هو: ابن سيرين.

(٤) في الموضع السابق.

(٥) كما في رواية ابن طهمان لـ"كلام ابن معين في الرجال" (١٨)، و"الكامل" لابن عدي (٤/ ٢٧٦-٢٧٧).

وكان ابن رجب قد ذكَرَ[١] من ضُعِّف حديثُهُ إذا جمَعَ الشيوخَ، دون ما إذا أفردهم، وذكَرَ فيه أنَّ شُعْبة قال لابن عُلَيّة: «إذا حدَّثَك عطاءُ بنُ السائب عن رجلٍ واحد، فهو ثقةٌ، وإذا جمَعَ فقال: زاذان، وميسرة، وأبو البَخْتَرِيِّ، فاتَّقِهِ؛ كان الشيخُ قد تغيَّر»[٢].

وذكر ابنُ رَجَبٍ أيضًا[٣] أنَّ عَطاءَ بنَ السائب كان يَجْمَعُ بين المشايخِ؛ لاختلاطِهِ، وهو لا يَشْعُرُ، وأنه كان يأتي بذلك على وجه التوهُّم.

وذكَرَ[٤] بعضَ من ضُعِّف حديثُهُ لهذا السبب، وذكَرَ منهم محمَّدَ ابنَ إسحاقَ بنِ يَسَار، وحمادَ بنَ سَلَمة، فقال: «وكذلك ذكَرَ بعضُهُمْ في ابن إسحاق؛ قال أحمد - في رواية المَرُّوذي -: ابنُ إسحاق حَسَنُ الحديث، لكنْ إذا جمَعَ بين رجلَيْن! قلتُ: كيف؟ قال: يحدِّث عن الزُّهْري وآخَرَ، يَحْمِلُ حديثَ هذا على هذا.

وكذلك قيل في حَمَّاد بن سلمة؛ قال أحمد - في رواية الأثرم - في حديثِ حَمَّاد بن سَلَمة، عن أيوبَ وقتادةَ، عن أبي أسماء، عن أبي ثَعْلَبة الخُشَنِيِّ، عن النَّبيِّ ﷺ في آنِيَةِ المُشْرِكين؛ قال أحمد: هذا مِنْ قِبَلِ حماد، كان لا يقومُ على مِثْلِ هذا؛ يجمعُ الرجالَ، ثم يجعله

---

(١) في "شرح العلل" (٢/ ٨١٣-٨١٥).

(٢) قول شعبة هذا رواه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٣٣٨).

(٣) في "شرح العلل" (٢/ ٨١٧).

(٤) في المرجع السابق (٢/ ٨١٤-٨١٥).

إسنادًا واحدًا، وهُمْ يختلفون».

ولعلَّ مِنْ أكثرِ ما يُشْكِلُ هنا: ما يقَعُ من الثقاتِ الذين لا يُشَكُّ فيهم مِنْ حملِ الأسانيدِ المعلولةِ على الأسانيدِ الصحيحة.

قال ابن رجب[١]: «وقد ذكَرَ يعقوبُ بن شَيْبة أنَّ ابن عُيَيْنة كان ربَّما يحدِّث بحديثٍ واحدٍ عن اثنين، ويسوقُهُ سياقةَ واحدٍ منهما، فإذا أُفرِدَ الحديثُ عن الآخر أرسَلَهُ، أو أوقَفُه».

وقد حمَلَ عبدُالله بنُ وَهْب روايةَ الإمامِ مالك على رواية اللَّيْثِ ابنِ سَعْد ويونسَ بنِ يَزيد في حديثٍ رَوَوْهُ عن ابن شهاب الزُّهْري، عن عُرْوة بن الزُّبَيْر وعَمْرةَ بنتِ عبدالرحمن، كلاهما عن عائشة، في حين أن المعروفَ عن مالكٍ أنه يحدِّث به عن ابن شهاب، عن عُرْوة، عن عَمْرة، عن عائشة[٢]!

ووقع من ابن وَهْب أيضًا مِثْلُهُ في حديثِ مخاصمة الأنصاريِّ للزُّبَيْر بن العَوَّام في شِرَاجِ الحَرَّة، انظره في "علل الترمذي"[٣]، و"علل ابن أبي حاتم"[٤].

والأمثلة على هذا كثيرة[٥].

---

(١) في المرجع السابق (٢/ ٨١٦).
(٢) انظر "سنن البيهقي" (٤/ ٣١٥).
(٣) (٣٧٣). (٤) (١١٨٥).
(٥) انظر بعضها في: "مسند البزار" (١٩٣٩)، و"الكامل" لابن عدي (١/ ٢٩٦)، =

١٥) مَنْ حَدَّثَ عَنْ ضَعِيفٍ، فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِثِقَةٍ:

وهذا في الغالبِ يحصُلُ بسببِ اتفاقِ راوِيَيْنِ في الاسم واسم الأب، أو كونِ اسمَيْهِمَا على وزنٍ صَرْفِيٍّ واحدٍ، مع اتفاقِ اسمَيْ أبويهما، كما في عبدالرحمن بن يَزِيد بن تَمِيم، وعبدالرحمن بن يَزِيد ابن جابر، فالأولُ ضعيفٌ، والثاني ثقة، وكذا واصلُ بنُ حَيَّان، وصالح بن حَيَّان، فالأَوَّل ثقة، والثاني ضعيف.

أما عبدالرحمن بن يزيد: فقد اشتَبَهَ الضعيفُ على حسين الْجُعْفي وأبي أسامة حَمَّاد بن أُسَامة بالثقة، فحدَّثا بأحاديث يقولان فيها: حدَّثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جَابر، وهما لم يَسْمَعَا منه، وإنما سمعا من ابن تَمِيمٍ الضعيفِ، فظنَّاه ابنَ جابر الثقة.

قال عبدُالرحمن بن أبي حاتم(١): «وسمعتُ أبي يقول: عبدالرحمن بنُ يَزِيدَ بنِ جابر لا أعلَمُ أحَدًا مِنْ أهلِ العراقِ يُحَدِّثُ عنه، والذي عندي: أنَّ الذي يروي عنه أبو أسامة وحُسَيْنٌ الْجُعْفِيُّ

= و(٤/ ٣١٦)، و"العلل" للدارقطني (١١١٣و١١١٦و١٢٩٠)، و"سنن البيهقي" (٧/ ١٠٩)، و(١٠/ ١٨٣ و٣٠٤)، و"الفصل للوصل" للخطيب (١/ ٣١٨ و٤٤٥ و٦٠٠)، و(٢/ ٦٢٥ و٨٤٦ و٨٩٩ و٩٠٣)، و"تاريخ بغداد" (٦/ ٢٦٨)، و"تهذيب الكمال" للمزي (٩/ ٥١٢)، و(٣٤/ ٢٠٨)، و"شرح العلل" (٢/ ٨٤٠)، و"التقييد والإيضاح" (١/ ٥٢٩)، و"فتح الباري" (٥/ ٣٥و١٢٠)، و(٦/ ٢٣٩)، و(٨/ ٤٩٣)، و(١٠/ ١٨٤ و٣٣٤)، و(١١/ ٤٤)، و(١٢/ ١١)، و(١٣/ ١٩١)، و(١٥/ ٥٩)، و"تغليق التعليق" (٣/ ٢٠٢)، و(٤/ ١٣١).

(١) في "العلل" (٥٦٥).

واحدٌ، وهو عبدُالرحمنِ بنُ يَزِيدَ بنِ تَمِيم؛ لأنَّ أبا أسامة روى عن عبدالرحمن بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة خمسةَ أحاديثَ - أو ستةَ أحاديث - منكرةً، لا يَحْتمِلُ أن يُحَدِّثَ عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ مِثْلَهُ[١]، ولا أعلَمُ أحدًا مِنْ أهلِ الشامِ روى عن ابن جابر مِنْ هذه الأحاديث شَيْءً[٢].

وأمَّا حُسَيْنٌ الْجُعْفِيُّ: فإنه روى عن عبدالرحمن بن يزيدَ بنِ جابر، عن أبي الأَشْعَث، عن أَوْس بن أَوْس، عن النَّبيِّ ﷺ في يوم الجُمُعة أنه قال: «أَفْضَلُ الأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعةِ، فِيهِ الصَّعْقَةُ، وفِيهِ النَّفْخَةُ»، وَفِيهِ كَذَا، وهو حديثٌ منكر، لا أعلَمُ أحَدًا رواه غَيْرَ حُسَيْن الْجُعْفِيِّ.

وأمَّا عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ تَمِيم: فهو ضعيفُ الحديث، وعبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ ثقةٌ». اهـ.

قال الحافظ ابن حجر[٣]: «فإنْ أُبْدِلَ راوٍ ضعيفٌ براوٍ ثقة، وتبيَّن الوهَمُ فيه؛ استلزَمَ القدحَ في المتن أيضًا - إنْ لم يكنْ له طريقٌ أخرى صحيحة - ومِنْ أغمضِ ذلك: أن يكونَ الضعيفُ موافقًا للثقة في نعته.

ومثالُ ذلك: ما وقَعَ لأبي أسامة حمَّاد بن أُسَامة الكُوفي أحدِ

(١) كذا في النسخ الخطية، والجادَّة: «مثلها». وانظر توجيه ذلك في التعليق على المسألة نفسها من "العلل".

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب، وهو صحيح في العربية. انظر التعليق عليه في المسألة المذكورة.

(٣) في "النكت" (٢/٧٤٧-٧٤٨).

الثقات، عن عبدالرحمن بن يزيدَ بنِ جابر، وهو مِنْ ثقات الشاميِّين قَدِمَ الكوفةَ، فكتَبَ عنه أهلها، ولم يَسْمَعْ منه أبو أسامة، ثم قَدِمَ بعد ذلك الكوفةَ عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بن تَمِيم - وهو من ضعفاء الشاميِّين - فَسَمِعَ منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه، فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظنَّ أبو أسامة أنه ابنُ جابر، فصار يحدِّث عنه وينسُبُهُ مِنْ قِبَلِ نفسه فيقول: حدَّثنا عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ جابر، فوقَعَتِ المناكيرُ في رواية أبي أسامة عن ابن جابر، وهما ثقتان، فلم يَفْطَنْ لذلك إلا أهلُ النَّقْد، فميَّزوا ذلك ونصُّوا عليه؛ كالبخاريِّ وأبي حاتمٍ وغيرِ واحد».

وأما واصلُ بنُ حيَّان وصالحُ بنُ حَيَّان: فقد قال عبدالرحمن بن أبي حاتم[1]: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زُهَيْرُ بنُ معاوية؛ قال: حدَّثنا واصلُ بن حَيَّان، عن ابن بُرَيْدة[2]، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ؛ في الكَمْأَةِ والحَبَّةِ السوداءِ، وقولِ النَّبيِّ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ»؟ فقال: أخطأَ زُهَيْرٌ مع إتقانه، هذا هو صالحُ بنُ حَيَّان، وليس هو واصلٌ[3]، وصالحُ بنُ حَيَّانَ ليس بالقويِّ، هو شيخ، ولم يدركْ زهيرٌ واصلاً».

وفي "المراسيل"[4] ذكَرَ عنه ابنه أنه قال: «زُهَيْرُ بن معاوية لم يدركْ واصلَ بنَ حَيَّان، وإنما هو: عن صالحِ بنِ حَيَّان».

---

(١) في "العلل" (٢١٨٢).

(٢) هو: عبدالله.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة المذكورة.

(٤) (ص٦٠ رقم ٢١٢).

وذكر الحافظُ العَلَائي[١] كلامَ أبي حاتم هذا، ثم قال: «ليس هذا من المُرْسَلِ، بل هو من المعلَّل بالغَلَطِ من اسمِ رجلٍ إلى آخَرَ».

وقال الإمام أحمد[٢]: «انقلَبَ على زُهَيْرِ بنِ معاوية اسمُ صالح ابن حَيَّان، فقال: واصل بن حَيَّان».

وقال يحيى بن مَعِين[٣]: «سمع زُهَيْرٌ من صالح بن حَيَّان، وقلَبَ صالحَ بنَ حَيَّان، فجعلها كلَّها عن واصلِ بنِ حَيَّان».

وفي رواية[٤] قال: «زهير بن معاوية الجُعْفي يُخْطِئ عن صالح بن حيان، يقول: واصلُ بنُ حَيَّان، ولم يَرَ واصلَ بنَ حَيَّان».

وكذا أبو بَلْجٍ يحيى بن سُلَيْمٍ الواسطيُّ كان يُخْطِئُ في اسم عمرو ابن ميمون، وإنما هو ميمونٌ أبو عبدالله مولى عبدالرحمن بن سَمُرَةَ. ومثلُهُ جَرِيرُ بن عبدالحميد اشتبَهَ عليه عاصمٌ الأحوَلُ بأشعَثَ بنِ سَوَّار، حتى ميَّز له بَهْزُ بنُ أسد أحاديثَ كُلٍّ منهما[٥].

وَبَعْدُ: فهذا ما تيسَّر جمعُهُ مِنْ هذه الأسبابِ، وثَمَّةَ أسبابٌ أخرى تتعلَّقُ بالثقاتِ الذين ضُعِّفوا في بعضِ أحوالهم، والعلَّةُ مُتَعَلِّقةٌ بسبب الضَّعْفِ؛ فخرجَتْ - فيما نرى - عن كونها خَفِيَّةً، فلم نفصِّلِ الكلامَ

(١) في "جامع التحصيل" (ص١٧٧رقم٢٠٣).
(٢) كما في "الكامل" لابن عدي (٤/ ٥٣).
(٣) المرجع السابق.
(٤) في رواية الدوري لـ"تاريخ ابن معين" (٢١٢٧).
(٥) انظر "شرح العلل" لابن رجب (٢/ ٨٢١-٨٢٢).

فيها. وهذه الأسبابُ هي :

١) خِفَّةُ الضَّبْطِ وكثرةُ الوَهَمِ مع بقاء العدالة.

٢) قومٌ ثقاتٌ في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعضِ الشيوخِ فيه ضَعْفٌ؛ لِعَدَمِ ضبطهم له.

٣) الاختلاط.

٤) سُوءُ الحِفْظِ آخِرَ العمر.

٥) العَمَىٰ مع عَدَمِ الحفظ.

٦) احتراقُ الكُتُبِ أو ضياعُهَا.

٧) مَنْ كان لا يَحْفَظُ حديثَهُ، فيُحَدِّثُ من غيرِ كتابِهِ أحيانًا، فَيَهِمُ.

٨) عدمُ اصطحابِ الكتابِ أثناءَ الرِّحْلة، فيُحَدِّثُ من حفظه، فَيَهِمُ.

٩) السماعُ مِنَ الشيخِ في مكانٍ دون ضَبْط، والسماعُ منه في مكانٍ آخَرَ مع الضبط.

١٠) مَنْ حَدَّثَ عن أهلِ مِصْرٍ أو إقليمٍ فحفظَ حديثَهُمْ، وحدَّث عن غيرهم فلم يَحْفَظْ.

١١) مَنْ حَدَّثَ عنه أهلُ مِصْرٍ أو إقليمٍ فحفظوا حديثَهُ، وحدَّث عنه غيرُهُمْ فلم يُقِيمُوا حديثه.

١٢) من انشغَلَ عن العلمِ بأمرٍ آخَرَ كالقضاء.

١٣) قِصَرُ صُحْبةِ الشيخ.



التَّعْرِيفُ بِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ(١)

اسمُهُ ونسبُهُ وموطنُهُ:

هو الإمامُ ابنُ الإمامِ، حافظُ الرَّيِّ وابنُ حافظها: عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم محمَّدِ بنِ إدريسَ بنِ المُنْذِرِ بنِ داودَ بنِ مِهْرَانَ، أبو محمَّدٍ التَّمِيمِيُّ الحَنْظَلِيُّ، وقيل: بل الحنظليُّ فقطْ؛ وهي نسبةٌ إلى دَرْبِ حنظلة بالرَّيِّ، كان يَسْكُنُهُ والدُهُ(٢).

ذكر أبو الفضلِ بنُ طاهر(٣) نسبةَ «الحَنْظَلي» فقال: «الحنظليُّ، والحنظليُّ: الأوَّلُ منسوبٌ إلى القبيلةِ، وفيهم كثرة. الثاني منسوبٌ إلى دَرْبِ حَنْظَلَةَ بالري، منهم أبو حاتمٍ محمَّدُ بنُ إدريسَ بنِ المنذر الحنظليُّ، وابنه عبدالرحمن بن أبي حاتم، ودارُهُ ومسجدُهُ في هذا

---

(١) انظر ترجمته في: "طبقات الحنابلة" (٢/ ٥٥)، و"سير السلف الصالحين" (٤/ ١٢٣١-١٢٤٤)، و"تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٥٧-٣٦٦)، و"الأربعين" لأبي الحسن علي بن المفضل (ص ٣٤٩-٣٥٤)، و"التقييد" (١/ ٣٣١-٣٣٣)، و"التدوين في أخبار قزوين" (٣/ ١٥٣-١٥٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٦-٢٠٩/ حوادث ٣٢١-٣٣٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٢٩-٨٣٢)، و"العبر" (٢/ ٢٠٨)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ١٠٥-١٠٦)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٣/ ٣٢٤-٣٢٨)، و"الوافي بالوفيات" (١٨/ ١٣٥-١٣٦)، و"فوات الوفيات" (٢/ ٢٨٧-٢٨٨)، و"البداية والنهاية" (١١/ ١٩١)، و"النجوم الزاهرة" (٣/ ٢٦٥)، و"طبقات الحفاظ" (ص٣٤٥-٣٤٦)، و"طبقات المفسرين" للسيوطي (ص ٦٢-٦٤)، وللداودي (ص٦٥-٦٦)، و"شذرات الذهب" (٢/ ٢٠٨-٣٠٩).

(٢) انظر "تاريخ الإسلام" (ص٢٠٦/ حوادث ٣٢١-٣٣٠).

(٣) في "المؤتلف والمختلف" (ص٥٧).

الدَّرْبِ رأيتُهُ ودخلتُهُ. وسمعتُ أبا عليٍّ الشافعيَّ يقول: أخبرنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ أحمدَ البَزَّازُ في المسجدِ الحرامِ، حدَّثنا أبو الحسينِ عليُّ بنُ إبراهيمَ الرازيُّ، سمعتُ أبا محمَّد عبدالرحمن بن أبي حاتم قال: قال أبي: نحنُ مِنْ موالي تميمِ بنِ حَنْظَلَةَ مِنْ غَطَفان. والاعتمادُ على هذا أولى، والله أعلم».

قال ياقوتُ الحَمَوِيُّ[1] متعقِّبًا هذا القولَ بعد أنْ حكاه: «وهذا وَهَمٌ، ولعلَّه أراد: حنظلة بن تَمِيم، وأمَّا غَطَفان فإنه لا شَكَّ في أنه غلَطٌ؛ لأنَّ حنظلة هو: حنظلةُ بنُ مالكِ بنِ زيدِ مَنَاةَ بنِ تَمِيم، وليس في ولده مَنِ اسمُهُ تَمِيمٌ، ولا في وَلَدِ غَطَفانَ بنِ سعدِ بنِ قيسِ بنِ عَيْلانَ مَنِ اسمُهُ تميمُ بنُ حنظلةَ البَتَّةَ، على ما أجمَعَ عليه النسَّابون؛ إلا حنظلةَ بنَ رَوَاحةَ بنِ ربيعةَ بنِ مازنِ بنِ الحارثِ بنِ قَطِيعةَ بنِ عَبْسِ ابن بَغِيض بن رَيْث بن غَطَفان، وليس له ولَدٌ غيرُ غَطَفان، وليس في ولدِ غَطَفان مَنِ اسمُهُ تميمٌ، والله أعلم».

مولـده:

قال الخليلُ الحافظُ[2]: «سمعتُ القاسمَ بن عَلْقمةَ يقولُ: سَمِعْتُ ابنَ أبي حاتم يقول: وُلِدتُّ سَنَةَ أربعين ومئتين».

---

(١) في "معجم البلدان" (٢/ ٣١١).

(٢) هو الخليل بن عبد الله الخليلي صاحب كتاب "الإرشاد"، وقوله هذا رواه الرافعي في "التدوين" (٣/ ١٥٥).

نشأتُهُ وطلبُهُ للعِلْمِ وصبرُهُ فيه:

كان مِنْ عادةِ سَلَفِ الأمة تربيةُ أبنائهم على تقديمِ القرآنِ والعنايةِ به قَبْلَ العلومِ الأخرى، وهذا ما فعلَهُ أبو حاتمٍ الرازيُّ بابنه عبدالرحمن؛ كما أخبَرَ هو عن نفسِهِ:

قال أبو الحسنِ عليُّ بنُ إبراهيم الرازيُّ الخطيبُ - في ترجمةٍ عَمِلَها لابن أبي حاتم[1] -: سمعتُ عبدالرحمن بن أبي حاتم يقول: «لَمْ يَدَعْنِي أبي أَشْتغِلُ بالحديثِ، حتى قرأْتُ القرآنَ على الفَضْلِ بنِ شاذانَ الرازيِّ، ثم كَتَبْتُ الحديثَ». اهـ.

ثم بعد أن فرَغَ عبدُالرحمنِ مِنْ قراءةِ القرآنِ على ابن شاذان، بدأ في طلبِ الحديث، بمعونةِ أبيه وأبي زُرْعة، وكان مِنْ نِعَمِ اللهِ عليه أنْ رزقَهُ بهذَيْنِ الإمامَيْنِ اللَّذيْنِ عُنِيَا به، وسلَكَا به طريقَ الطلب على بصيرةٍ.

قال الرافعيُّ القَزْوِينيُّ[2]: وَصَفَ الحافظُ إسماعيلُ بنُ محمد الأصبهانيُّ الإمامَ أبا محمَّد، فقال: «تربَّى بالمذاكراتِ مع أبيه وأبي زُرْعة؛ كانا يَزُقَّانِهِ كما يُزَقُّ الفَرْخُ الصغيرُ[3]، ويُعْنَيَانِ به، ورحَلَ مع أبيه، فأدرَكَ ثقاتِ الشيوخِ بالحجاز والعراق والثغور، وعرَفَ الصحيحَ

---

(١) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٣).

(٢) في "التدوين" (٣/ ١٥٥).

(٣) زَقَّ الطائرُ فرخَه يَزُقُّه زَقًّا: أطعمه. "القاموس المحيط" (٣/ ٢٤١).

من السقيم، ثم كانتِ الرحلةُ الثانيةُ بنفسِهِ بعد تمكُّنِ معرفتِهِ».

وروى الحافظُ ابنُ عساكر[١] نحوَ هذه العبارة مِنْ طريقِ أبي الحَسَن عليِّ بن إبراهيم الرازيِّ الخطيبِ؛ قال: سمعتُ أبا بكرٍ محمَّدَ ابنَ عبدالله البغداديَّ بمكة يقول: «كان مِنْ مِنَّةِ الله على عبدالرحمن أنه وُلِدَ بين قَمَاطِرِ[٢] العلمِ والرواياتِ، وتَرَبَّى بالمذاكراتِ مع أبيه وأبي زُرْعة، فكانا يَزُقَّانِهِ كما يُزَقُّ الفَرْخُ الصغير، ويُعْنيَانِ به، فاجتمَعَ له مع جوهر نفسه: كثرةُ عنايتهما، ثم تَمَّتِ النعمةُ بِرِحْلته مع أبيه، فأدرَكَ الإسنادَ وثقاتِ الشيوخِ بالحجاز والعراق والشام والثغور، وسُمِعَ بانتخابِهِ حين عرَفَ الصحيح من السقيم، فترعْرَعَ في ذلك، ثم كانت رحلتُهُ الثانيةُ بنفسه بعد تمكُّنِ معرفته، يُعْرَفُ له ذلك، وتقدَّمَ بحُسْنِ فهمِهِ وديانتِهِ وقديمِ سلفه».

وكان أبوه حريصًا على تربيتِهِ وتوجيهِهِ واصطحابِهِ معه في الرحلةِ في طلبِ الحديث، وكان عبدالرحمن خيرَ مثالٍ لطاعةِ الوالدِ والأَخْذِ بتوجيهه.

قال أحمدُ بنُ يعقوبَ الرازيُّ[٣]: سمعتُ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازيَّ يقول: «كنتُ مع أبي في الشامِ في الرِّحْلة، فدخلْنَا مدينةً، فرأيتُ رجلاً واقفًا على الطريقِ يَلْعَبُ بِحَيَّةٍ ويقول: مَنْ يَهَبُ

(١) في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠).
(٢) جمع "قِمَطْر"، وهو ما تصان فيه الكتب. "المصباح المنير" (٢/ ٥١٦).
(٣) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٤)، و"معجم البلدان" (٣/ ١٢٠).

لي دِرْهَمًا حتى أَبْلَعَ هذه الحيةَ؟ فالتفتَ إليَّ أبي، وقال: يا بُنَيَّ، احفظْ دراهمَكَ؛ فمِنْ أجلها تُبْلَعُ الحَيَّاتُ!».

وسيأتي كيف أنه أجهَدَ نفسَهُ في السماعِ في إحدى رحلاتِهِ لِيَلْحَقَ وَعْدَ أبيه لا يُخْلِفه؛ لأنَّ أباه أَذِنَ له في الرِّحْلة بنفسه إلى وقت حدَّده.

وكان عبدالرحمن يرافقُ أباه في الرِّحْلة، ويكتُبُ الحديثَ عن الشيوخ؛ ولذا نجده كثيرًا ما يقولُ في بعضِ التراجم: «كتبتُ عنه مع أبي»[(١)].

حرصُهُ على الطَّلَبِ، وجِدُّهُ فيه:

ظهرَتْ نَجابةُ عبدالرحمن في إدراكِهِ شَرَفَ الوقت، وقيمةَ الزمن، فبلَغَ من الحِرْص على استغلالِ ساعات العمر - مِنْ أبيه وغيرِهِ من مشايخه - مبلغًا يُثِيرُ الدَّهْشة، وتَحارُ له العقول، فلم يكنْ يضيِّع وقتَ الأكل، أو المشي، أو دخولِ البيت لحاجةٍ طارئة، حتى وَقْت قضاء الحاجة كان يُحْسِنُ استغلالَهُ، بل ساعاتُ المَرَض، ودُنُوِّ الوفاة، واشتدادِ الكَرْب! وفيما يلي ذِكْرٌ لبعض ما كان يجري له في ذلك:

فقد روى ابن عساكر[(٢)] من طريق أبي الحَسَنِ عليِّ بن إبراهيم الرازي؛ قال: سمعتُ أحمدَ بن علي الرَّقَّام يقول: سمعتُ الحسَنَ بنَ

---

(١) انظر على سبيل المثال "الجرح والتعديل" (٢/ ٤١ رقم ٩)، و(٣/ ٣٦ رقم ١٥٣)، و(٤/ ١١٠ رقم ٤٨٤)، و(٥/ ١٠ رقم ٤٦)، و(٦/ ١١٦ رقم ٦٢٤)، و(٧/ ٧٠ رقم ٣٩٧)، و(٨/ ٥ رقم ١٩)، و(٩/ ١٣٤ رقم ٥٦٧).

(٢) "تاريخ دمشق" (٥٢/ ١١).

الحسين الدَّرَسْتِيني يقول: سمعتُ أبا حاتم يقول: قال لي أبو زُرْعة: ما رأيتُ أحرَصَ على طلبِ الحديثِ منك يا أبا حاتم! فقلتُ: إنَّ عبدالرحمن لحريصٌ، فقال: مَنْ أشبَهَ أباه فما ظَلَم!

قال الرَّقَّام: سألتُ عبدالرحمن عن اتفاقِ كَثْرة السماعِ له، وسؤالاتِهِ من أبيه؟ فقال: ربَّما كان يأكُلُ وأقرَأُ عليه، ويمشي وأقرَأُ عليه، ويدخُلُ الخلاءَ وأقرَأُ عليه، ويدخُلُ البيتَ في طلب شيءٍ وأقرَأُ عليه.

قال علي بن إبراهيم: وبَلَغني أنه كان يَسْأَلُ أباه أبا حاتم في مرضِهِ الذي تُوُفِّيَ فيه عن أشياءَ من عِلْمِ الحديث وغيره، إلى وقتِ ذَهَابِ لسانه، فكان يُشِيرُ إليه بِطَرْفِهِ: نعم، و: لا.

وكان حِرْصُهُ على وقتِهِ يدفعُهُ أحيانًا إلى تركِ لذيذِ الطعام، والاكتفاءِ بما يُقِيمُ صلبه؛ كما أخبَرَ هو عن نفسه:

قال أبو الحسن عليُّ بن إبراهيم الرازيُّ الخطيبُ في ترجمته لعبدالرحمن بن أبي حاتم(١): وسمعتُ عليَّ بن أحمَدَ الخُوَارَزْمِيَّ يقول: سمعتُ عبدالرحمن يقول: «كنا بِمِصْرَ سبعةَ أشهُرٍ لم نأكُلْ فيها مَرَقَةً، نهارَنَا ندورُ على الشيوخِ، وبالليلِ نَنْسَخُ ونُقَابِلُ، فأتينا يومًا - أنا ورفيقٌ لي - شيخًا، فقالوا: هو عَلِيلٌ، فرأينا في طريقنا سَمَكًا

(١) كما في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٦) بتصرف يسير.

أعجَبَنَا، فاشتريناه، فلمَّا صِرْنَا إلى البيتِ حضَرَ وقتُ مجلسِ بعضِ الشيوخ، ولم يُمْكِنَّا إصلاحُهُ، فمضينا إلى المَجْلِسِ فلم يَزَلِ السَّمَكُ ثلاثةَ أيامٍ وكاد أن يتغيَّر، فأكلناه نِيْئًا لم نتفرَّغْ نشويه»، ثم قال: «لا يُستطاعُ العِلْمُ براحةِ الجَسَد!».

وكان يسمعُ من الشيوخِ ويكتُبُ عنهم في أماكنَ شتَّى، حتى في الطريق؛ فقد قال أبو نُعَيْم[1]: «حدَّثنا عبدالرحمن بن محمَّد بن حَمْدان؛ ثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم؛ ثنا أبو بِشْرٍ أحمدُ بنُ حَمَّاد الدُّولَابِيُّ في طريقِ مِصْر؛ ثنا أبو بكر بن إدريس وَرَّاقُ الحُمَيْدي...»، ثم ذكَرَ قولاً للإمامِ الشافعيِّ.

ويقولُ عبدالرحمن في ترجمتِهِ لمحمَّد بن حَمَّاد الطِّهْراني[2]: «سمعتُ منه مع أبي بالرَّيِّ، وببغدادَ، وإِسْكَنْدرية، وهو صدوقٌ ثقةٌ».

وبلَغَ مِنْ حِرْصِ عبدالرحمن أيضًا أنه كان إذا سَمِعَ بالشيخِ كتَبَ حديثَهُ قبل أن يأتيه، ثم يَسْمَعُهُ منه، وقد لا يتمكَّنُ من السماعِ منه؛ كما نصَّ على ذلك مرارًا؛ ومِنْ ذلك قوله في ترجمة محمد بن خُشَيْش الجُعْفي[3]: «كَتَبْنا فوائدَه في سنة ست وخمسين ومئتين لنسمعَ مِنْهُ، فَلَمْ يُقْضَ لنا السماعُ منه، وهو صدوق».

---

(١) في "حلية الأولياء" (٩/ ٧٣و٧٦).
(٢) في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٨ رقم ١٣٦٣).

وكان أهلُ العِلْمِ يَعْرِفون لعبدالرحمن حِرْصَهُ وفَضْله ومكانته، فكانوا يُكاتبونه بمرويَّاتهم وأخبارهم؛ فهذا الحافظُ الثقةُ أبو الحسين أحمدُ بن سليمان الرُّهَاويُّ قد أجاز لعبدالرحمن بن أبي حاتم أحاديثَ كَتَبَ بها إليه[(١)]، ومِثْلُ هذا كثيرٌ في تراجمِ شيوخِهِ.

رِحْـلَاتُهُ:

من الواضحِ أنَّ عبدالرحمنِ قد تأثَّر بأبيه وبالجَوِّ السائدِ في عصرهم؛ من الاهتمامِ بأمرِ الرِّحْلة في الحديث؛ لطلبِ عُلُوِّ الإسناد، وليجمَعَ الْمُحَدِّثُ ما ليس عنده مِنَ الحديث. وكانوا يَعُدُّون الرِّحْلَةَ في هذا السبيلِ دِينًا يتديَّنون به، ويَذُمُّونَ مَنْ لا يَعْبَأُ به.

قال عبدالله ابنُ الإمامِ أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي يقول: «طَلَبُ عُلُوِّ الإسنادِ من الدين»[(٢)].

وقال أيضًا: سألتُ أبي رحمه الله عمَّن طلَبَ العِلْمَ: تَرَىٰ له أنْ يَلْزَمَ رجلاً عنده عِلْمٌ فيكتبَ عنه؟ أو ترى أنْ يَرْحَلَ إلى المواضعِ التي فيها العلم فيَسْمَعَ منهم؟ قال: «يَرْحَلُ؛ يكتبُ عن الكوفيين، والبصريين، وأهل المدينة، ومكة والشام؛ يُشَامُّ الناسَ[(٣)]، يَسْمَعُ منهم»[(٤)].

---

(١) كما في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٥٩).

(٢) "الرحلة في طلب الحديث" للخطيب البغدادي (ص٨٩).

(٣) أي: ينظر ما عندهم، ويدنو ويقرب منهم. "القاموس المحيط" (٤/ ١٣٧).

(٤) "مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله" (ص٤٣٩)، و"الرحلة في طلب الحديث" (ص٨٨).

وقال جعفر الطَّيَالسي: سمعتُ يحيى بنَ مَعِين يقول: «أربعةٌ لا تُؤْنِسُ منهم رُشْدًا: حارسُ الدَّرْبِ، ومنادي القاضي، وابنُ المحدِّثِ، ورجلٌ يَكْتُبُ في بلده ولا يَرْحَلُ في طلب الحديث»(١).

وقد اختصرَ الذهبيُّ رَحِمَهُ اللهُ حالَ عبدالرحمن في الرِّحْلةِ بقوله(٢): «هو الإمامُ ابنُ الإمام، حافظُ الرَّيِّ وابنُ حافظها، رحَلَ مع أبيه صغيرًا، وبنفسه كبيرًا، وسمع أباه وابن وَارَةَ وأبا زُرْعة... وخَلْقًا كثيرًا بالحجاز والشام ومِصْرَ والعراقِ والجبال(٣) والجزيرة».

ويحكي لنا عبدالرحمن أنه كان يرافقُ أباه في الرحلةِ، فيقول: «أخرجني أبي- يعني: رحَلَ بي - سنةَ خمسٍ وخمسين ومئتين، وما احتلَمْتُ بعدُ»(٤).

وتقدَّم نَقْلُ قولِ الحافظِ إسماعيلَ بنِ محمَّد الأصبهانيِّ وقولِ أبي بَكْر محمدِ بن عبدالله البغداديِّ: «... ثم تمَّتِ النعمةُ بِرِحْلته مع أبيه، فأدركَ الإسنادَ وثقاتِ الشيوخ بالحجاز والعراق والشام والثغور... ثم كانتْ رحلتُهُ الثانيةُ بِنَفْسه بعد تمكُّنِ معرفته».

---

(١) "الرحلة في طلب الحديث" (ص٨٩).

(٢) في "تاريخ الإسلام" (ص٢٠٧/ حوادث ٣٢١-٣٣٠).

(٣) الجبال - جمع جبل-: اسم علم لما بين أصبهان إلى زَنْجان، وقَزْوِين، وهَمَذَان، والدِّينَوَر، وقِرْمِيسِين، والرَّيّ، وما بين ذلك من البلاد الجليلة والكُور العظيمة. وذكر ياقوت أن تسمية العجم لهذه المنطقة بـ"العراق" غلط. "معجم البلدان" (٢/ ٩٩).

(٤) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠)، و"التدوين" (٣/ ١٥٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٨/ حوادث ٣٢١-٣٣٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٣).

وأرشدَنَا تاريخُ سماعه مِنْ شيوخه إلى أنَّ أوَّلَ رحلةٍ له كانتْ سنة أربعٍ وخمسين ومئتين؛ ففي "الجرح والتعديل"[(١)] ترجَمَ ابنُ أبي حاتم لأحد شيوخه، فقال: «محمد بن عبدالله بن إسماعيل بن أبي الثَّلْج البغداديُّ... كتبتُ عنه مع أبي - وهو صدوقٌ - في سنة أربع وخمسين ومئتين».

والأصلُ في مِثْلِ هذه الحال: أن يكونَ السماعُ في بلد الشيخ؛ فيكونُ عبدالرحمن ارتحَلَ مع أبيه إلى بغداد، إلا أنْ يكونَ ابنُ أبي الثَّلْجِ هو الذي ارتحَلَ إلى الرَّيِّ حيث يُقِيمُ أبو حاتم، وهذا يحتاجُ إلى دليلٍ.

وقد أدرَكَ عبدالرحمن أهميةَ الرِّحْلة؛ فرَغِبَ في الرحلة بنفسه، وجرى له في ذلك ما حدَّثنا هو عن نفسه؛ قال تلميذُه عليُّ بن إبراهيم الرازيُّ الخطيب[(٢)]: وسمعتُ عبدالرحمن يومًا يقول: «لا يُستطاعُ العِلْمُ براحة الجسم!».

وتقدَّمَتْ قصةُ انشغالِهِ هو ورفيقُهُ الخراسانيُّ عن الطعام مدةً؛ بسببِ حضورهم مجالسَ سماعِ العِلْم؛ قال عليُّ بن إبراهيم بعد ذِكْرِ القصة: «وكان هذا في الرحلة الثانية[(٣)]؛ وذلك أنه استأذن أباه وتشفَّعَ

---

(١) (٧/ ٢٩٤).
(٢) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥ / ٣٦١-٣٦٢).
(٣) يعني: رحلته في سنة اثنتين وستين ومئتين، وهي أول رحلة رحلها بنفسه؛ كما هو واضح من سياق كلامه.

إليه بأبي زُرْعة أن يأذنَ له في الرِّحْلة، فلم يَأْذَنْ له حتى أَلَحَّ عليه، ولم يكنْ لأبي حاتم في هذا الوقتِ وَلَدٌ إلا عبدالرحمن، وكان له أولادٌ قبله، فماتوا، فلم تَطِبْ نفسُهُ أن يَأْذَنَ له، ثم أَذِنَ له، وشرَطَ عليه إلى وقتِ كذا، وينصرِفُ إليه في وقتِ كذا. فرحَلَ ودخَلَ مصر ومشايخُ مِصْرَ متوافرون. قال: وعندي أنه كان في اثنتين وستين مثلُ يونسَ بنِ عبدالأعلى، وبَحْرِ بن نَصْر، وابنِ عبدالحكم، والمُزَنِيِّ، والربيعِ، وغيرِهم، ومشايخُ إسكندرية: محمد بن عبدالله بن ميمون وغيرهم، فأجهَدَ نفسَهُ في السماعِ ليلحقَ وَعْدَ أبيه لا يخلفُهُ، فرُزِقَ السماعَ الكثيرَ، مِثْلُ كُتُبِ ابن وَهْب بأسرها، وكُتُبِ الشافعيِّ ﵀، وحديثِ سائر الشيوخ وفوائدهم، ثم خَرَجَ من مصر».

وقال علي بن إبراهيم أيضًا: سمعتُ أبا بكر المُفِيدَ البغداديَّ يقول: «لقد اتفَقَ لعبدالرحمن في رِحْلته من السماع في مدةٍ يسيرةٍ ما يَعْجِزُ عن جمعِه غيرُهُ أن يَكْتُبَ في سنين، ودخَلَ بيروتَ والسواحلَ ودمشقَ والثغورَ»[(١)].

عَدَدُ حَجَّاته ورِحْلاتِهِ:

كانتْ له حَجَّتان:

الأولى: مع أبيه سنةَ خَمْسٍ وخمسين ومئتين، وهي التي وصَفَ عبدالرحمن ما جرَىٰ له فيها بقوله: «أخرجني أبي - يعني: رحَلَ بي -

(١) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٢).

سنةَ خمسٍ وخمسين ومئتين، وما احتلَمْتُ بعدُ، فلمَّا أنْ بَلَغْنا الليلةَ التي خَرَجْنَا فيها مِنَ المدينةِ نريدُ ذا الحُلَيْفة، احتلَمْتُ، فحكَيْتُ لأبي، فَسُرَّ بذلك، وقال: الحمدُ للهِ؛ حيثُ أدركْتَ حَجَّةَ الإسلامِ!»(١).

وحَجَّته الثانية: مع محمَّد بن حَمَّاد الطِّهْراني في سنة سِتِّين ومئتين.

وكان له ثلاثُ رِحْلات:

الأولى: رِحْلتُهُ مع أبيه، سنةَ خَمْسٍ وخمسين ومئتين والسنةِ التي بعدها، وهي التي حَجَّ فيها حَجَّتَهُ الأولى. ولعلَّ بدايةَ رِحْلته هذه كانتْ في سنة أربع وخمسين ومئتين؛ حين سَمِعَ من محمَّد بن عبدالله ابن إسماعيل بن أبي الثَّلْج البغدادي - كما تقدَّم - ثم استمرَّتْ به الرحلةُ إلى التاريخِ المذكور هنا.

والرحلة الثانية: بِنَفْسه، إلى مصر ونواحيها، والشامِ ونواحيها؛ في سنة اثنتين وستين.

والرحلةُ الثالثة: بنفسه أيضًا، إلى أَصْبَهان؛ إلى يونس بن حَبِيب، وأُسَيْد بن عاصم، وغيرهما، سنة أربع وستين(٢).

ويبدو أنَّ رحلتَهُ الأولى مع أبيه هي أَشْهَرُ رحلاتِهِ.

---

(١) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠)، و"التدوين" (٣/ ١٥٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٨/ حوادث ٣٢١-٣٣٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٣).

(٢) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٨/ حوادث ٣٢١-٣٣٠).

وكانت الرحلةُ الواحدةُ تَشْمَلُ عدةَ مدنٍ وقُرًى، كما كانت مدةُ إقامته تطولُ أحيانًا في بعضِ هذه المدن التي رحَلَ إليها؛ ومما يَدُلُّ على ذلك: قوله في ترجمة يونسَ بنِ عبدالأعلى الصَّدَفِيِّ المِصْريِّ[1]: «... روى عنه أبي وأبو زُرْعة، وكتبْتُ عنه، وأقمْتُ عليه سبعةَ أشهرٍ».

البلدان التي رحَلَ إليها:

تقدَّم ذِكْرُ الأقاليمِ التي رحَلَ إليها ابنُ أبي حاتم، وهي: الحجازُ، والشام، ومِصْر، والعراق، والجبال، والجزيرة، والسواحل، والثُّغُور. وقد سَمِعَ في عددٍ مِنْ مدن هذه الأقاليم وغيرها: فمنها: مَكَّةُ، والمدينةُ؛ كما يتضحُ من النصِّ السابقِ في ذِكْرِ حَجَّته الأولى.

ومنها: بَغْدَادُ[2]، ووَاسِطٌ[3]، والكُوفةُ[4]، وحِمْصٌ[5]، والإِسْكَنْدَريةُ[6]، وأَصْبَهانُ[7]، ووَهْبَنُ[8]، والسُّرُّ[9]، وحَدِيثةُ

(١) في "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٤٣ رقم١٠٢٢).
(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٤ رقم٤٧٢).
(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥ رقم١٩).
(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٢٠ رقم١٢١٧)
(٥) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٣٠ رقم٥٦٧).
(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٤ رقم١٦٥١).
(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٨١ رقم٢٢٠١)، وانظر: "معجم البلدان" (١/ ٢٠٦)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ١٧).
(٨) وَهْبَنُ- بفتح أوله وسكون ثانيه وباء موحدة ونون-: عَلَمٌ مُرْتَجَلٌ. وهي من ناحية القَرْج بالري. "معجم البلدان" (٥/ ٣٨٥)، و"الأنساب" (٤/ ٤٦٨). وقد ذكرها ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٣٢ رقم ١٠٤٥).
(٩) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٩ رقم ٩١٢)، وانظر: "معجم البلدان" (٣/ ٢١١).

الـمَـوْصِلِ [١]، والـرَّمْـلَـةُ [٢]، وأَيْـلَـةُ [٣]، وسَـامَـرَّاءُ [٤]، وقِـرْمَـاسِـينُ [٥]، وقَزْوِينُ [٦]، وهَمَذَانُ [٧]، والنَّهْرَوَانُ [٨]، وأَطْرَابُلُسُ [٩]، وطَبَرِيَّةُ [١٠]، وبَيْتُ المَقْدِسِ [١١]، وغَزَّةُ [١٢]، ودِمَشْقُ [١٣]، وبَيْرُوتُ [١٤]، وحُلْوانُ [١٥]،

(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ٣١٠ رقم١٣٣٩)، وانظر: "معجم البلدان" (٢/ ٢٣١-٢٣٢)، و"الأنساب" (٢/ ١٨٨).
(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٤١ رقم٨٥٦)، وانظر: "معجم البلدان" (٣/ ٦٩).
(٣) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٦١ رقم ١٦٣٦)، وانظر: "معجم البلدان" (١/ ٢٩٢).
(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٤ رقم١٤٧)، وانظر: "معجم البلدان" (٣/ ١٧٣).
(٥) ذكرها في "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٨٠ رقم٢٢٠٠): «قِرْمَاسين». ووقع في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٣٩٠) نقلًا عن ابن أبي حاتم: «قِرْمِيسين». وقد ذكر أبو عبيد البكري: «قِرْمِيسين» في "معجم ما استعجم" (ص١٠٦٧)، قال: وهو بَلَدٌ جليل من كُورِ الجبل. وذكَرَ محقِّقُهُ أن بِطُرَّةِ إحدى النسخ: « ويقال أيضًا: قِرْماسان». وذكر ياقوت في "معجم البلدان" (٤/ ٣٣٠): «قِرْمِيسِين»، وقال: بلد معروف بينه وبين همذان ثلاثون فرسخًا قرب الدينور. وذكر قبلها: «قِرْمَاسين»، ثم قال: « أظنه في طريق مكة، وليستْ قرميسين التي قرب همذان ».
(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٥٣ رقم٨٥٣)، وانظر: "معجم البلدان" (٤/ ٣٤٢).
(٧) "الجرح والتعديل" (٩/ ٩٧ رقم٤٠٢)، وانظر: "معجم البلدان" (٥/ ٤١٢)، و"المصباح المنير" (٢/ ٦٤٠).
(٨) "الجرح والتعديل (٦/ ٢٧٦ رقم١٥٣١)، وانظر: "معجم ما استعجم" (ص١٣٣٦)، و"معجم البلدان (٥/ ٣٢٥).
(٩) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٩٠ رقم١٧٨٨). وانظر: "معجم البلدان" (١/ ٢١٦).
(١٠) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٩٦ رقم١٧٣٢). وانظر: "معجم البلدان" (٤/ ١٧).
(١١) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٠٦ رقم٤٤٩).
(١٢) "التقييد" لابن نقطة (١/ ٣٣١).
(١٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٦ رقم٥١٩).
(١٤) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٢)، نقلاً عن أبي بكر المفيد البغدادي.
(١٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٧٨رقم٦٠٣)، وانظر: "معجم البلدان" (٢/ ٢٩٠).

والفَرَمَا(١)، وجَرْجَرَايَا(٢).



(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٨١ رقم ٧٤٨)، وانظر: "معجم البلدان" (٤/ ٢٥٦).

(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢١١ رقم ١١٧١)، وانظر: "معجم البلدان" (٢/ ١٢٣).

شُيُوخُهُ:

استطاع عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم - مِنْ خلالِ هذه الجَوْلاتِ التي شَمِلَتِ العديدَ مِنَ المُدُنِ والأقاليمِ التي تقدَّم ذِكْرُ بعضها - أن يَظْفَرَ بِلُقِيِّ كثيرٍ من الشيوخ غيرِ أبيه وأبي زُرْعة، وكان في مقدورِهِ أن يَسْمَعَ مِنْ عددٍ أكثَرَ من هذا بكثيرٍ، لكنْ كان يَحْجِزُهُ الانتقاءُ؛ فهو لا يَرْغَبُ في السماعِ مِنْ مجروحٍ؛ أُسوةً بأبيه وأبي زُرْعة كما سيأتي.

وفيما يلي قائمةٌ بأسماءِ بعضِ هؤلاء الشيوخ ممَّن وقفنا عليهم في مُخْتَلِفِ المصادر، وقد استبعدنا مَنْ رأيناهم ذُكِرُوا من شيوخِهِ على سبيل الوَهَمِ. وهم مُرتَّبون على حروفِ المُعْجَمِ، مع الإشارةِ للمصادر التي ذُكِرَ فيها اسْمُ ذلك الشيخ، وهم:

١) إبراهيم بن إدريس بن المُنْذِرِ الحَنْظَلِيُّ الرازيُّ[١]، (وهو عم المصنِّف).

٢) إبراهيمُ بن حَمْزة، أبو إسحاق الرَّمْلي[٢].

٣) إبراهيم بن خالد الرازي[٣].

٤) إبراهيمُ بن راشد الأَدَمي[٤].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٨٨)، و"أخبار أصبهان" (١/ ٢٢٩).
(٢) "التعديل والتجريح" (١/ ٣٤٦).
(٣) "تاريخ بغداد" (٩/ ٣١)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ٢٧١).
(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٩٩).

٥) إبراهيم بن عبدالله بن محمَّد بن أبي شَيْبة، أبو شَيْبة الكُوفي[١].

٦) إبراهيم بن عَتِيق بن حَبِيب، أبو إسحاق العَبْسي، ويقال: السُّلَمي مولاهم[٢].

٧) إبراهيم بن مالك البَزَّاز، أبو إسحاق البغدادي[٣].

٨) إبراهيم بن محمد بن الدِّهْقان، أبو إسحاق البغدادي[٤].

٩) إبراهيم بن مرزوق البَصْري، أبو إسحاق نزيل مِصْر[٥].

١٠) إبراهيم بن مسعود الهَمَذاني[٦].

١١) إبراهيم بن هانئ، أبو إسحاق، الزَّاهِدُ النَّيْسابوري الأَرْغِياني[٧].

١٢) إبراهيمُ بن الوليد بن سَلَمة الأَزْدي الطَّبَراني[٨].

١٣) إبراهيم بن يوسف[٩].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ١١٠).
(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٢٢)، و"تاريخ دمشق" (٧/ ٤٩، ٥٠)، و"التدوين" (٤/ ٢٠١).
(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٠)، و"تاريخ بغداد" (٦/ ١٨٦).
(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٢٩).
(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٣٧)، و"التدوين" (٣/ ١٠٩)،
(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٠)، و"الإرشاد" للخليلي (٢/ ٦٣٥- ٦٣٦ رقم ٣٧٧).
(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٤)، و"تاريخ دمشق" (٧/ ٢٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٢/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).
(٨) "التدوين" (١/ ٤).
(٩) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٥٤).

١٤) أحمد بن إبراهيم[١].

١٥) أحمدُ بنُ إسحاق بن صالح بن عَطاء الوَزَّان، أبو بكر الواسطي[٢].

١٦) أحمد بن أَصْرَمَ بن خُزَيْمة، أبو العباس المُغَفَّلِيُّ المُزَنِيُّ البَصْري[٣].

١٧) أحمد بن الحَسَنِ التِّرْمِذي[٤].

١٨) أحمد بن الحُسَيْن بن عَبَّاد النَّسائي، البغدادي، السِّمْسَار، لَقَبُهُ: بَيَان[٥].

١٩) أحمد بن زُهَيْر بن حَرْب، أبو بكر بن أبي خَيْثَمة[٦].

٢٠) أحمد بن سعيد بن يعقوب، أبو العَبَّاس الكِنْدي الحِمْصي[٧].

٢١) أحمد بن سَلَمة بن عبدالله النَّيْسَابوري[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ٥١)، و"اللآلئ المصنوعة" (١/ ١١٥).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤١)، و"التعديل والتجريح" (١/ ٣١٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٠/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٢)، و"درء تعارض العقل والنقل" (٧/ ٢٤٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٢/ حوادث ٢٨١-٢٩٠). (٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٧).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨ رقم ٣٦)، و"تاريخ بغداد" (٤/ ٩٤)، و"تاريخ الإسلام" (١٩/ ٤١/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).

(٦) "التعديل والتجريح" (١/ ٣١٧)، و"تاريخ دمشق" (٣٦/ ١٧١)، و(٤٦/ ٩٤).

(٧) "تاريخ الإسلام" (ص٤٤/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).

(٨) "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٤)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٣٢)، و"الحلية" (٩/ ١٤٣)، و"تاريخ بغداد" (٤/ ٤١٧)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٥٠٨).

٢٢) أحمد بن سليمان بن عبدالمَلِك، أبو الحُسَيْن الرُّهَاوي الحافظ[(١)].

٢٣) أحمد بن سِنَان، أبو جعفر القَطَّان الواسطي[(٢)].

٢٤) أحمد بن سَهْل، أبو حامد الإِسْفَراييني[(٣)].

٢٥) أحمد بن شَيْبان الرَّمْلي، أبو عبدالمؤمن[(٤)].

٢٦) أحمد بن عبدالجَبَّار العُطَارِدي الكُوفي[(٥)].

٢٧) أحمد بن عبدالرحمن بن وَهْب، أبو عُبَيْدالله المِصْريُّ، ابن أخي عبدالله بن وَهْب[(٦)].

٢٨) أحمد بن عبدالرحيم بن البَرْقي، أبو بكر المِصْري[(٧)].

٢٩) أحمد بن عبدالكريم، أبو عبدالله القُوْمَسِيُّ، المعروف بالطُّوسي[(٨)].

٣٠) أحمد بن عبدالواحد بن سليمان، أبو جعفر الرَّمْلي[(٩)].

---

(١) "تاريخ دمشق" (٦٤/ ١٤١). و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٤٧٥)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٥٩).

(٢) "الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ٤٣)، و"تاريخ دمشق" (٦٤/ ١٩٨).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٤).

(٤) "الأنساب" (٣/ ٩٢).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٢).

(٦) "الكامل في الضعفاء" (١/ ١٨٥)، و"اعتقاد أهل السنة"(٣/ ٥١٧)، "التدوين" (٢/ ٣٧٤).

(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦١).

(٨) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦١).

(٩) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦١)، و"الأنساب" (٣/ ٩٢).

٣١) أحمد بن عثمان بن حَكِيمٍ الأَوْدي[١].

٣٢) أحمد بن عثمان بن عبدالرحمن، أبو عبدالرحمن النَّسَائي[٢].

٣٣) أحمد بن عِصَام بن عبدالمَجِيد بن كَثِير بن أبي عَمْرة الأَصْبَهانيُّ، أبو يحيى الأنصاري[٣].

٣٤) أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النَّبِيل[٤].

٣٥) أحمد بن عُمَيْر، أبو بَكْرٍ الطَّبَري[٥].

٣٦) أحمد بن الفَرَجِ بن سُلَيْمان، أبو عُتْبة الحِمْصي، المعروفُ بالحجازي الكِنْدي المؤذِّن[٦].

٣٧) أحمد بن الفَضْل بن عُبَيْدالله، أبو جعفر العَسْقَلاني

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٣)، و"تاريخ دمشق" (٣٥/ ٢٣).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٣)، و"الأنساب" (٥/ ٤٨٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٧١/ حوادث ٢٨١- ٢٩٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٦)، و"طبقات المحدثين" (٢/ ٢٣)، و"غوامض الأسماء المبهمة" (٢/ ٧٩٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٦٦/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠)، و"تغليق التعليق" (٤/ ٢٢٩).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٧)، "تاريخ دمشق" (٥/ ١٠٤)، و (٥١/ ٣٥٥).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٥)، و"تصحيفات المحدثين" (١/ ١١)، و"أخبار المصحفين" (ص٣٩)، و"الحلية" (٦/ ٣٨٣)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ٢٠١)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٥٧٣).

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٧)، و"أخلاق النبي وآدابه" (٣/ ٤٢٣)، و"الأنساب" (٢/ ١٧٦)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ١٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٨٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٦٩/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).

الصايغ[١].

٣٨) أحمد بن القاسم بن عَطِيَّة، أبو بكر الرازي البَزَّاز الحافظ[٢].

٣٩) أحمد بن محمد بن أنس، أبو العباس بن القُرْبَيْطِيِّ، البغداديُّ الحافظ[٣].

٤٠) أحمد بن محمد بن أيوب الواسطي، المعروفُ بِبُلْبُلٍ[٤].

٤١) أحمد بن محمد بن أبي بَكْر المُقَدَّمِيّ البَصْريّ، أبو عثمان نزيلُ الحَرَمِ[٥].

٤٢) أحمد بن محمد بن الحَجَّاج بن رِشْدِين المِصْري[٦].

٤٣) أحمد بن محمد بن الزُّبَيْر، أبو علي الأَطْرَابُلُسِيُّ، المعروفُ بابن شُقَيْرٍ[٧].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٧)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٩)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ١٦٦).

(٢) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٧٢)، و"العظمة" (٣/ ١٠٢٣)، و"أخلاق النبي وآدابه" (٣/ ١٣٦)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ١٧٢، ٢٧٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٢/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠)، و"البداية والنهاية" (١/ ٢٩٢).

(٣) "الجرح والتعديل"(٢/ ٧٤)، و"تاريخ الإسلام"(ص٥٧/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠)، و(ص٢٧٣/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧١).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٧/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠)، و(ص٥٤/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٥).

(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٣)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ٣٤٨)، و"التدوين" (٣/ ٣٥٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٤٤/ حوادث ٢٤١-٢٥٠).

٤٤) أحمد بن محمد بن ساكن، أبو عبدالله الزَّنْجَاني الفقيه(١).

٤٥) أحمد بن محمد بن سعيد بن أَبَانَ القُرَشِيُّ، أبو عبدالله، ويُعْرَفُ بِالتُّبَّعِيِّ(٢).

٤٦) أحمد بن محمد بن أبي سَلْمٍ، أبو الحُسَيْنِ الرازي(٣).

٤٧) أحمد بن محمد بن سَيَّار، أبو حُمَيْد الحِمْصيُّ العَوْهِيّ(٤).

٤٨) أحمد بن محمد بن عاصم، أبو العباس الرَّازي(٥).

٤٩) أحمد بن محمد بن عُثْمان، أبو عمرو الدِّمَشْقي(٦).

٥٠) أحمد بن محمد بن مسلم(٧).

٥١) أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد، أبو سعيد القَطَّان(٨).

---

(١) "تاريخ الإسلام" (ص٧٦/ حوادث ٢٩١- ٣٠٠).
(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٢)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ١٢).
(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٥)، و" التدوين" (٢/ ٢٣٧).
(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٢)، و"الأنساب" (٤/ ٢٦٠)، و"المنتظم" (٦/ ١٦٧)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٣٦٥).
(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٧٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨١/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).
(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٢)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٢١) و"تاريخ دمشق" (٥/ ٤٠٧).
(٧) "العلو للعلي الغفار" (ص ١٥٢).
(٨) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٤)، و"طبقات المحدثين" (١/ ٣٥٦)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٣٠٩، ٣١١)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ١١٧)، و"مشيخة أبي طاهر" (ص٣٠٩)، و"تاريخ دمشق" (٤٥/ ١٨)، (٦٣/ ١١٠).

٥٢) أحمد بن محمد بن يزيد بن مسلم بن أبي الخَنَاجِرِ، أبو عليٍّ الأنصاريُّ الأَطْرَابُلُسِيُّ[١].

٥٣) أحمد بن مَرْحُوم الرازي[٢].

٥٤) أحمد بن منصور المَرْوَزِيّ[٣].

٥٥) أحمد بن منصور بن سَيَّار، أبو بكر الرَّمَادي[٤].

٥٦) أحمد بن المَهْدِيِّ، أبو جعفر الأَصْبَهاني[٥].

٥٧) أحمد بن موسى بن يزيد بن موسى، أبو جعفرٍ البَزَّازُ المُقْرِئ، المعروف بالشَّطَوِيّ[٦].

٥٨) أحمد بن يحيى بن الحَوَارِيِّ البغداديُّ، نزيلُ سَامَرَّا[٧].

٥٩) أحمد بن يحيى بن مالك السُّوسِيّ[٨].

---

(١) "السنن الكبرى" (١/ ٤٢٥)، و"بغية الطلب في تاريخ حلب" (٣/ ١٠٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٢/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).
(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٩/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).
(٣) "أحاديث أبي الزبير" (ص ٨٠)، و"شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٠٣).
(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٨)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ١٥١)، و"تاريخ دمشق" (٦/ ٢٥)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٦٤).
(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٩).
(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٥)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ١٤١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨٥/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).
(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ٨١).
(٨) "الجرح والتعديل" (٢/ ٨٢)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص ٩٩)، و"اعتقاد أهل السنة" (٨/ ١٤٣٤).

٦٠) أحمد بن يحيى الصُّوفي[١].

٦١) أحمد بن يونس بن المسيَّب بن زُهَيْر، أبو العباس الضَّبِّيُّ الكوفي[٢].

٦٢) إدريس بن حاتم بن الأَحْنَفِ الواسطي[٣].

٦٣) إسحاق بن إبراهيم بن عبدالرحمن، أبو يعقوبَ، لُؤْلُؤ، المعروفُ بالبَغَوي[٤].

٦٤) إسحاق بن إبراهيم بن عبدالله، أبو بَكْرٍ، شاذان[٥].

٦٥) إسحاق بن إبراهيم، أبو بَكْر الجُرْجَانيّ، ثم الأَسْتَرَابَاذيُّ[٦]، روى عنه مكاتبة.

٦٦) إسحاق بن إبراهيم المُكْتِبُ[٧].

٦٧) إسحاق بن سَيَّار بن محمَّد، أبو يعقوب النَّصِيبِيُّ[٨]، روى عنه مكاتبة.

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٨١).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٨١)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٢٢٣)، و"تاريخ دمشق" (٦/ ١٢١، ١٢٢)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٩٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٨/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٦٦).

(٤) "طبقات الحنابلة" (١/ ١٠٩)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٨١).

(٥) "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٣٨٢).

(٦) "تاريخ دمشق" (٨/ ١٨٢).

(٧) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٨).

(٨) "تاريخ الإسلام" (ص٣٠١/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).

٦٨) إسحاق بن صالح بن عَطَاء الواسطي، أبو يعقوبَ المُقْرِئُ الوَزَّان، نزيل سَامَرَّاء[١].

٦٩) إسحاق بن عاصم الرازي[٢].

٧٠) إسحاق بن عبدالله بن عبدالرحمن، أبو يعقوب ابن أبي حَمْزة[٣].

٧١) إسحاق بن وَهْب بن زياد الواسطي، أبو يعقوبَ العَلَّاف[٤].

٧٢) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن سَهْل، أبو إسحاق الكوفيُّ، نزيلُ مِصْر[٥].

٧٣) إسماعيلُ بنُ أسد بن شاهين البغداديُّ، ابن أبي الحارث[٦].

٧٤) إسماعيل بن إسرائيل، أبو محمَّد السَّلَّال الرَّمْلي[٧].

٧٥) إسماعيل بن حِصْن بن حَسَّان، أبو سليمان الجُبَيْلي[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٢٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٨١/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٣١). (٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٢٨).

(٤) "تاريخ الإسلام" (ص٨٣/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٥٨)، و"غنية الملتمس" (ص١٢٧)، و"تاريخ دمشق" (٨/ ٣٧٤)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ١٥٩).

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٦١)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٣، و٥٣١)، و"تهذيب الكمال" (٣/ ٤٢).

(٧) "الأنساب" (٥/ ٦٧٥)، و"التدوين" (١/ ٢١٢).

(٨) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٦٦)، و"معجم البلدان" (٢/ ١٠٩)، و"توضيح المشتبه" (٢/ ٢٢٦).

٧٦) إسماعيل بن صالح، أبو بكرٍ الحُلْوانيُّ التَّمَّار(١).

٧٧) إسماعيل بن عبدالله بن مسعود العَبْدي، أبو بِشْرٍ الأَصْبَهانيُّ السَّمُّويِّ، المعروف بِسَمُّويَهْ(٢).

٧٨) إسماعيل بن عمرو بن سعيد، أبو عامرٍ السَّكُونِيُّ الحِمْصي المُقْرِئ(٣).

٧٩) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو، أبو إبراهيم المُزَنِيُّ المِصْري(٤).

٨٠) إسماعيل بن يحيى بن كَيْسَان الرازي(٥).

٨١) أُسَيْدُ بنُ عاصم بن عبدالله، أبو الحُسَيْن الثَّقَفِيُّ الأَصْبَهانيُّ الحافظ(٦).

٨٢) أَعْيَنُ بنُ زَيْد الرازيُّ(٧).

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٧٨)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٣٤)، و(٣/ ٥٠٤).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٨٢)، و"تاريخ دمشق" (٨/ ٤٢٣)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ١٤٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٥/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٩٠).

(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٤٧٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٥/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠)، و"توضيح المشتبه" (٨/ ١٢٨). (٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٠٤).

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٣١٨)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٣٧٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٨/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٢٥)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ١١٩)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٨٢).

٨٣) أَيُّوب بن إسحاق بن إبراهيم بن سَافِرِيّ، أبو سليمان البغدادي[(١)].

٨٤) أيوب بن حَسَّان، أبو سليمان الدَّقَّاق[(٢)].

٨٥) بَحْر بن نَصْر بن سابق، الخَوْلاني المِصْري[(٣)].

٨٦) بِشْر بن مسلم - ويقال: بُشَيْرُ بن مسلم - بن مجاهد بن مسلم، أبو مسلم التَّنُوخِيُّ الحِمْصِيُّ[(٤)].

٨٧) بكر بن عبدالوَهَّاب بن محمد بن الوليد بن يحيى المَدَني[(٥)].

٨٨) جعفر بن أحمد بن عَوْسَجة[(٦)].

٨٩) جعفر بن محمَّد بن الحَجَّاجِ القَطَّانُ الرَّقِّيُّ[(٧)].

٩٠) جعفر بن محمَّد بن الحسن بن زِيَاد، أبو يحيى الرازيُّ

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٤١)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ٩)، و"الأنساب" (٣/ ١٩٩)، و"تاريخ دمشق" (١٠/ ٨٣)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٩٣).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٤٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٨٩ / حوادث ٢٥١ - ٢٦٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤١٩)، و"كرامات الأولياء" (ص١٩٠)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٦٤)، و"التدوين" (١/ ٤٤٩).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٦٨)، و"الإكمال" (١/ ٢٩٩).

(٥) "تاريخ الإسلام" (ص٩٥/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠)، و"التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة" (١/ ٢١٩).

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٧٤)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ١٧٧).

(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨٨).

الزَّعْفَرَاني، المعروف بالتفسيري[(١)].

٩١) جعفر بن محمد بن خالد بن الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّام[(٢)].

٩٢) جعفر بن محمد بن هارون بن عَزْرَةَ القَطَّانُ[(٣)].

٩٣) جعفر بن محمد، أبو الفضل العَبْدِي الرازيُّ المُكْتِب[(٤)].

٩٤) جعفر بن مُنِيْرٍ، أبو محمَّد المدائنيُّ القَطَّان، نَزِيلُ الرَّيِّ[(٥)].

٩٥) جعفر بن النَّضْر الضرير، أبو الفَضْل الواسطي[(٦)].

٩٦) حَجَّاج بن حَمْزة بن سُوَيْد العِجْلي الخَشَّابيُّ الرازي[(٧)].

٩٧) حَجَّاج بن يوسف بن حَجَّاج، أبو محمَّد الثقفيُّ، يعرف بابن الشاعر[(٨)].

٩٨) حَرْب بن إسماعيل بن خَلَف الكِرْمَاني[(٩)].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨٨)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ١٨٤)، (٢٠/ ٣٢٧).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨٧).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨٨)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٣٤).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨٨).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٩١).

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٩٢).

(٧) "الجرح والتعديل" (٣/ ١٥٨)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٩٥)، و"تغليق التعليق" (٣/ ٩٨، ٥٠٦).

(٨) "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٤٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٣٠١)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٠٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٤٩).

(٩) "تاريخ دمشق" (١٠/ ٣٨٤).

٩٩) الحسن بن إبراهيم بن موسى البَيَاضِيُّ، نزيلُ مكة[1].

١٠٠) الحسنُ بنُ أحمَدَ بنِ اللَّيْثِ الرازي[2].

١٠١) الحسن بن أحمد، أبو فاطمة[3].

١٠٢) الحسن بن أيوب بن مسلم، أبو علي القَزْوِيني[4].

١٠٣) الحَسَن بن داود بن مِهْرَان، أبو بَكْرٍ الأزديُّ المؤدِّب[5].

١٠٤) الحَسَن بن سُفْيان بن عامر بن عبدالعزيز، أبو العَبَّاس الشَّيْباني الخُرَاسَاني النَّسَوِيُّ[6]، روى عنه مكاتبة.

١٠٥) الحَسَن بن عبدالعزيز الجَرَوِيُّ، أبو علي الجُذَامِيُّ المِصْري[7].

١٠٦) الحسن بن عبدالله الواسطي[8].

١٠٧) الحسن بن عَرَفَةَ بن يزيد العَبْدي[9].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ٢٨١).

(٢) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢). (٣) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٣٨٣).

(٤) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٣٢١)، و"التدوين" (٢/ ٤٠٢).

(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ١٢)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ٣٠٦).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ١٥٧).

(٧) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٤)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٨٤)، و"تبيين كذب المفتري" (ص ٢٣٨). (٨) "تغليق التعليق" (٢/ ٣٨).

(٩) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣١)، و"التدوين" (١/ ٤٤٩).

١٠٨) الحسن بن علي بن عَفَّان، أبو محمَّد العامري الكُوفي[١].

١٠٩) الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بن مُسْلِمِ بن ماهان، أبو الزُّبَيْرِ النَّيْسَابوري[٢].

١١٠) الحَسَن بن علي بن مِهْران المَتُّوثِيُّ، نزيلُ الرَّيِّ[٣].

١١١) الحسن بن محمد بن سَلَمة النَّحْوِيُّ الرَّازِيُّ[٤].

١١٢) الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح، أبو عليٍّ الزَّعْفَرَانِيُّ[٥].

١١٣) الحسن بن يحيى بن الجَعْد بن نَشِيط، أبو عليٍّ بنُ أبي الربيع، العَبْدِيُّ الجُرْجاني[٦].

١١٤) الحَسَن بن يحيى بن السَّكَنِ الضُّبَعِيُّ الأَصَمُّ، أبو عليٍّ بنُ أبي يحيى البَصْري[٧].

١١٥) الحُسَيْن بن أحمد[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٢)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٤).
(٢) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٢).
(٣) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢١)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٥١).
(٤) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٦).
(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٦)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٤٧٦)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٢٥)، و"تغليق التعليق" (٤/ ٢٠٤).
(٦) "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٤)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ٤٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٧٩/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠)، و"تغليق التعليق" (٤/ ٣٦).
(٧) "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٤)، و"غنية الملتمس" (ص١٦٢)، "تاريخ الإسلام" (ص١١٨/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٨) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٧).

١١٦) الحُسَيْن بن الحَسَن، أبو مُعِينٍ الرازي(١).

١١٧) الحُسَيْن بن السَّكَنِ بن أبي السَّكَن القُرَشِيُّ البصري(٢).

١١٨) الحُسَيْن بن عبدالله بن محمَّد الكُوفيُّ الواسطيُّ، إمامُ مسجد العَوَّام(٣).

١١٩) الحسين بن عليٍّ بن محمَّد بن عُبَيْد الطَّنَافِسِيُّ الكوفيُّ، ثُمَّ القَزْوينيُّ، قاضي قَزْوِين(٤).

١٢٠) الحسين بن محمد بن شَنَبَة، الواسطي البَزَّاز(٥).

١٢١) الحُسَيْن بن نَصْر بن المُعَارِكِ، أبو عليٍّ البغدادي(٦).

١٢٢) الحَكَم بن عَمْرو بن الحَكَم، أبو القاسمِ الأَنْمَاطيُّ، نزيلُ سَامَرَّا(٧).

١٢٣) حَمَّاد بن الحسن بن عَنْبسة، أبو عُبَيْدالله النَّهْشَلي الوَرَّاق

---

(١) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٠)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٢)، و"تاريخ دمشق" (٢٩/ ٣٣٨)، و(٣٧/ ٦٨)، و"سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٣٩٨)، و(١٣/ ١٥٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص١١٦/ حوادث ٢٢١- ٢٣٠)، و(٢٠/ ٥٢٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٠٦)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٤٣).

(٢) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٤)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٥٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص١١٩/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و"تغليق التعليق" (٢/ ٢٤٢).

(٣) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٨)، و"اعتقاد أهل السنة" (٥/ ٩٣٨).

(٤) "تاريخ الإسلام" (ص٣٣٧/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٢٢/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٦)، و"تاريخ دمشق" (١٤/ ٣٣٨).

(٧) "الجرح والتعديل" (٣/ ١٢٠)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٢٢٩).

البصري، نزيلُ سَامَرَّا[١].

١٢٤) حَمْدون بن سالم الواسطي[٢].

١٢٥) حُمَيْد بن الرَّبِيع الخَزَّاز اللَّخْمي[٣].

١٢٦) حُمَيْد بن عَيَّاش الرَّمْلي المُكْتِب، أبو الحسن[٤].

١٢٧) خالد بن أحمد بن خالد بن حَمَّاد، أبو الهيثم البخاري الذُّهْلي الأمير[٥].

١٢٨) خالد بن يزيد بن محمد الأَيْلِي، أبو الوليد[٦].

١٢٩) خِدَاش بن مَخْلَدٍ البصريُّ، نزيلُ أَطْرَابُلُسَ[٧].

١٣٠) خَلَف بن محمد بن عيسى، أبو الحُسَيْن الواسطي، الملقَّب بِكُرْدُوس[٨].

١٣١) داود بن سليمان بن حَفْص، أبو سَهْل العَسْكَري الدَّقَّاق،

---

(١) "الجرح والتعديل" (٣/ ١٣٥)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ١٥٨).
(٢) "الإكمال" (٢/ ٥٥١).
(٣) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٢٢)، و"الإرشاد" (٢/ ٥٨٢).
(٤) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٢٧).
(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٢٢)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٣١٤)، و"الأنساب" (٣/ ١٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٨٣/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).
(٦) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٦١).
(٧) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٩٠).
(٨) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٧٥)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٣٣٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٤٥/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

نزيلُ سَامَرَّا[١].

١٣٢) الرَّبِيع بن سُلَيْمان بن عبدالجَبَّار بن كامل الفقيه، أبو محمد المُرَادِي[٢].

١٣٣) رَجَاء بن الجارود، أبو المُنْذِرِ الزَّيَّات[٣].

١٣٤) زكريا بن داود بن بكر، أبو يحيى الخَفَّاف النَّيْسَابوري[٤].

١٣٥) زياد بن عليٍّ الرازي السُّرِّيُّ[٥].

١٣٦) زيد بن إسماعيل بن سَيَّار بن مَهْدِيٍّ، أبو الحَسَن البغدادي الصائغ[٦].

١٣٧) زيد بن سِنَان[٧].

١٣٨) سعد بن عبدالله بن عبدالحَكَم، أبو عُمَيْرٍ المِصْري[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٣/ ٤١٤)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٣٦٩)، و"تهذيب الكمال" (٨/ ٣٩٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٣١/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٦٤)، و"الحلية" (٩/ ٧٨)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣١٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٩٦/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٠٤)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٤١٢).

(٤) "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٠٣)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٤٥)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٥٥).

(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٤١).

(٦) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٥٧)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٤٤٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٤٥/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٧) "التدوين" (٤/ ٤٧).

(٨) "الجرح والتعديل" (٤/ ٩٢)، و"اعتقاد أهل السنة" (٥/ ٩٠٤)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٣٦٢)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٤/ ١٨٩).

١٣٩) سعد بن محمَّد بن سعد، ويقال: ابنُ عبدالله بن سَعْد، أبو محمَّد، ويقال: أبو العباس، البَجَلِيُّ البَيْرُوتي القاضي[(١)].

١٤٠) سَعْدان بن نَصْر البغدادي[(٢)].

١٤١) سَعْدان بن يَزِيد، أبو محمد البَزَّاز، نزيلُ سَامَرَّا[(٣)].

١٤٢) سَعِيدُ بن سَعْد بن أَيُّوب، أبو عُثْمان البُخَارِيُّ، نزيلُ الرَّيِّ[(٤)].

١٤٣) سَعِيد بن أبي سَعِيد، أبو نَصْر الرَّازي[(٥)].

١٤٤) سَعِيد بن أبي سَعِيد الأَنْمَاطي الرازي[(٦)].

١٤٥) سَعِيد بن عَبْدُوس بن أبي زَيْدون الرَّمْلي[(٧)].

١٤٦) سعيد بن عُثْمان التَّنُوخي، أبو عثمان الحِمْصي[(٨)].

١٤٧) سَلَّام بن أبي خُبْزة العَطَّار، أبو عبدالله البَصْري[(٩)].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٤/ ٩٥)، و"تاريخ دمشق" (٢٠/ ٢٧٦، ٢٧٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٥٣/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٩٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٩٠)، و"تاريخ بغداد" (٩/ ٢٠٤).

(٤) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٥٥/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ١٢٤ و١٤١ و١٤٧)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ١٦٨).

(٦) "تاريخ دمشق" (٣٨/ ٤٠٩).

(٧) "الجرح والتعديل" (٤/ ٥٣).

(٨) "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٧).

(٩) "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٦٠).

١٤٨) سَلَمة بن محمَّد بن أحمد بن مُجَاشِع، أبو أحمَدَ الذُّهْلي[1].

١٤٩) سُلَيْمان بن تَوْبة بن زياد، أبو داود النَّهْرَواني[2].

١٥٠) سليمان بن الحارث بن البَاغَنْدي، أبو عبدالله الواسطي[3].

١٥١) سُلَيْمان بن خَلَّاد، أبو خَلَّاد السَّامَرِّيُّ المؤدِّب المُقْرِئ[4].

١٥٢) سليمان بن داود بن صالح بن حَسَّان، أبو أحمد الثَّقَفِيُّ الرازي القَزَّاز[5].

١٥٣) سليمان بن عبدالحميد، أبو أيوب البَهْرَاني الحِمْصي[6].

١٥٤) سَهْل بن بَحْر العَسْكَرِيُّ السُّكَّري[7].

١٥٥) سَهْل بن دِيزُوَيْهْ، أبو سعيدٍ الرازيُّ، نزيل أَرْدَبِيل[8].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٧٢).

(٢) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٠٤)، و"الأنساب" (٥/ ٥٤٥).

(٣) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٠٩).

(٤) "الجرح والتعديل" (٤/ ١١٠)، و"تاريخ بغداد" (٩/ ٥٣)، و"معرفة القراء الكبار" (١/ ١٩٤).

(٥) "الجرح والتعديل" (٤/ ١١٥)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٦)، و"الإرشاد" (٢/ ٦٧١)، و"التدوين" (٣/ ٣٩٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٣١/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٣٠)، و"تاريخ دمشق" (٢٢/ ٣٤٤).

(٧) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٩٤).

(٨) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٩٧).

١٥٦) شُعَيْب بن أَيُّوب الصَّرِيفِينِيّ[١]، روى عنه مكاتبة.

١٥٧) شُعَيْب بن شُعَيْب بن إسحاق، أبو محمد الدِّمَشْقي[٢].

١٥٨) شعيب بن عبدالحميد بن بِسْطَام الواسطي الطَّحَّان[٣].

١٥٩) صالح بن أحمد بن حَنْبَل، أبو الفضل الشَّيْبَاني[٤].

١٦٠) صالح بن بَشِير بن سَلَمة الطبرانيُّ، أبو الفَضْل[٥].

١٦١) صالح بن عبدالرحمن بن عمرو بن الحارث المِصْري[٦].

١٦٢) صالح بن محمَّد بن عمرو، أبو عليٍّ الأَسَدِيُّ، المعروفُ بصالحِ جَزَرَةَ[٧].

١٦٣) طاهر بن خالد بن نِزَارٍ الأَيْلِيُّ، أبو الطَّيِّبِ، نزيلُ سَامَرَّا[٨].

١٦٤) عَبَّاد بن الوليد بن خالد، أبو بَدْر الغُبَرِيّ[٩].

---

(١) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥١٨). (٢) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٤٧).

(٣) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٥٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٦٥/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٤) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٩٤)، و"تاريخ بغداد" (١/ ٢٢١)، و"التعديل والتجريح" (١/ ٣٧٢)، و(٦/ ٣٥٠)، "تكملة الإكمال" (٢/ ٣١٤)، و"سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٧٨).

(٥) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٩٦). (٦) "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٠٨).

(٧) "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦١٧). (٨) "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٩٩).

(٩) "الجرح والتعديل" (٦/ ٨٧)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٨)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ١٠٨)، و"توضيح المشتبه" (٧/ ٣١٤)، و"تغليق التعليق" (٤/ ٣٦٧)، و(٥/ ٣٨١).

١٦٥) العباس بن جعفر بن عبدالله بن الزِّبْرِقان، أبو محمد بن أبي طالب البغدادي[١].

١٦٦) عباس بن محمد، أبو الفضل الدُّورِيّ[٢].

١٦٧) العَبَّاس بن الوليد بن مَزْيَد، أبو الفضل العُذْري البَيْرُوتي[٣].

١٦٨) العباس بن يزيد بن أبي حَبِيب العَبْدي، أبو الفَضْل البَصْري البَحْرَاني عَبَّاسُويَهْ[٤].

١٦٩) عبدالرحمن بن إبراهيم[٥].

١٧٠) عبدالرحمن بن بِشْر بن الحَكَم بن حَبِيب، أبو محمَّد العَبْدي النَّيْسَابوري[٦]، روى عنه مكاتبة.

١٧١) عبدالرحمن بن الحَجَّاج بن المِنْهَال الأنماطيُّ، أبو سعيد[٧].

---

(١) "الجرح والتعديل"(٦/ ٢١٥)، و"تاريخ الإسلام"(ص١٧٠/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢١٦).
(٣) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢١٤)، و"العظمة" (١/ ٤٠٨)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ٢٨٣)، و(٢١/ ١٩٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٤٧١)، و"تاريخ الإسلام" (ص١١٦/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).
(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢١٧)، و"الأمثال في الحديث النبوي" (ص ٢٥٩)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص١٠٣)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٤٥٠)، و"كرامات الأولياء" (ص١٥٢)، و"الأنساب" (١/ ٢٨٨)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٠٣).
(٥) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٤٠١).
(٦) "التعديل والتجريح" (٢/ ٨٦٠).
(٧) "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٢٨).

١٧٢) عبدالرحمن بن خَلَف بن عبدالرحمن بن الضَّحَّاك، أبو معاوية البَصْري الحِمْصي[١].

١٧٣) عبدالرحمن بن عَمْرو بن عبدالله بن صَفْوان، أبو زُرْعة الدِّمَشْقي النَّصْري[٢].

١٧٤) عبدالرحمن بن محمد بن منصور البَصْري، نزيلُ سَامَرَّا[٣].

١٧٥) عبدالرزَّاق بن بَكْر، أبو عمر الأصبهاني[٤].

١٧٦) عبدالصمد بن عبدالوَهَّاب النَّصْري، أبو محمد الحِمْصي[٥].

١٧٧) عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن كَثِير العَبْدي، أبو العَبَّاس ابن الدَّوْرَقي[٦].

١٧٨) عبدالله بن أحمد بن زكريا بن الحارث المَكِّي، أبو يحيى ابن أبي مَسَرَّة[٧].

١٧٩) عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْباني[٨].

---

(١) "تاريخ الإسلام" (ص١٩٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٦٧)، و"تاريخ دمشق" (٣٥/ ١٤٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣١٣).

(٣) "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٨٣). (٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ٤٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٦/ ٥٢)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص ١٩٤).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ١٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٧٣/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٥/ ٦).

(٨) "التعديل والتجريح" (١/ ٣٧٦)، و"تاريخ دمشق" (١١/ ٥٠٥)، و (١٥/ ٣٦٢).

١٨٠) عبدالله بن أُسَامة، أبو أسامة الكَلْبي[١].

١٨١) عبدالله بن بِشْر الطَّالْقَاني[٢].

١٨٢) عبدالله بن الحُسَيْن بن موسى[٣].

١٨٣) عبدالله بن سعيد، أبو سعيد الأَشَجُّ[٤].

١٨٤) عبدالله بن سُلَيْمان بن الأَشْعَث، أبو بَكْرٍ ابنُ أبي داود الأَزْدي[٥].

١٨٥) عبدالله بن عبدالرحمن المِصْري العَنْبَري[٦].

١٨٦) عبدالله بن عبدالسلام، أبو الرَّدَّاد المِصْري المُكْتِب[٧].

١٨٧) عبدالله بن عبدالمَلِكِ بن الرَّبِيع، أبو محمد بن أبي راشد[٨].

١٨٨) عبدالله بن عَمْرو بن أبي الحَجَّاج، أبو مَعْمَرٍ المِنْقَرِيّ البَصْري[٩].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٠).

(٢) "التعديل والتجريح" (٢/ ٦٤١).

(٣) "طبقات الحنابلة" (١/ ١٩).

(٤) "الجرح والتعديل" (٥/ ٧٣)، و"المستدرك" (٤/ ٥٣٢)، و"تاريخ بغداد" (١٣/ ١٨٥).

(٥) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٤٥٣)، و"تاريخ دمشق" (٢٩/ ٧٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥١٢/ حوادث ٣٠١-٣٢٠)، و"الروح" (ص٨٧).

(٦) "الجرح والتعديل" (٥/ ٩٩).

(٧) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٠٧).

(٨) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٠٥).

(٩) "الجرح والتعديل" (٥/ ١١٩).

١٨٩) عبدالله بن محمد بن إبراهيم السُّلَمي[١].

١٩٠) عبدالله بن محمَّد بن أيوب، أبو محمَّد المُخَرِّمي[٢].

١٩١) عبدالله بن محمد بن شاكر، أبو البَخْتَرِيِّ العَنْبَرِيُّ البغداديُّ المُقْرِئ[٣].

١٩٢) عبدالله بن محمَّد بن عُبَيْد بن سُفْيان، أبو بَكْر القُرَشي، المعروفُ بابن أبي الدنيا[٤].

١٩٣) عبدالله بن محمد بن عمرو بن الجَرَّاح، أبو العَبَّاس الأَزْدي الغَزِّيّ[٥].

١٩٤) عبدالله بن محمد بن الفُضَيل بن الشَّيْخ بن عُمَيْرة، أبو بكر الأَسَدي[٦].

١٩٥) عبدالله بن محمد بن موسى بن أبي نُعَيْمٍ الواسطي[٧].

---

(١) "اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٣٥٦).
(٢) "الأنساب" (٥/ ٢٢٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص١١٩/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٦٢)، و"الحلية" (٧/ ٢١٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٣)، و"تغليق التعليق" (٣/ ٩٨) و"المقصد الأرشد" (٢/ ٤٨).
(٤) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٦٣)، و"الحلية" (٨/ ٢٠٤)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٨٩)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٧٧).
(٥) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٦٢ رقم ٧٤٩)، و"تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٦١)، و(٥٢/ ١٧٠)، و(٦٤/ ١٩٧)، و"التدوين" (١/ ٨٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٨٧/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٦) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٦٣)، وانظر "تاريخ بغداد" (١٠/ ٨٧).
(٧) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٦٣).

١٩٦) عبدالله بن هارون، أبو عَلْقمة الفَرْوي[١].

١٩٧) عبدالله بن هلال الدُّومي الدِّمَشْقي[٢].

١٩٨) عبدالله بن يحيى بن نَصْر، أبو أحمد الكِيْفِيّ[٣].

١٩٩) عبدالله مولى المهلَّب بن أبي صُفْرة[٤].

٢٠٠) عبدالملك بن عبدالحميد بن مَيْمُون بن مِهْران[٥].

٢٠١) عبدالملك بن مسعود، ابن أبي عبدالرحمن المُقْرِئ[٦].

٢٠٢) عبدالمؤمن بن سَعِيد بن ناصح، أبو بَكْر المؤدِّب الرازي[٧].

٢٠٣) عُبَيْدالله بن إسماعيل البغدادي[٨].

٢٠٤) عبيدالله بن سَعْد بن إبراهيم بن سَعْد الزُّهْري[٩].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٩٤).
(٢) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٩٣)، و"معجم البلدان" (٢/ ٤٨٦).
(٣) "توضيح المشتبه" (٧/ ٣٥٤).
(٤) "اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٤٣).
(٥) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٦٨).
(٦) "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧١)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٩٣)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٠٢)، و"تاريخ دمشق" (١٥/ ٢٩٧)، (١٧/ ١٢٥)، و (٢٢/ ١٢٢)، و(٦٤/ ٢٥٢، ٢٥٥).
(٧) "الجرح والتعديل" (٦/ ٦٧).
(٨) "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٠٨)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٣٧).
(٩) "الجرح والتعديل" (٥/ ٣١٧)، و"الإرشاد" (١/ ٣٠٥).

٢٠٥) عبيد بن رَبَاح بن سالم الأَيْلي[١].

٢٠٦) عثمان بن شُعَيْب، أبو عمرو البغدادي[٢].

٢٠٧) عِصَام بن رَوَّاد[٣].

٢٠٨) عَطِيَّة بن بَقِيَّة بن الوليد، أبو سَعِيد الحِمْصِيّ[٤].

٢٠٩) عَلِيُّ بنُ إبراهيم بن عبدالمَجِيد، أبو الحُسَيْن الشَّيْبَاني اليَشْكُري الواسطي[٥].

٢١٠) علي بن أحمد بن الصَّبَّاح، أبو الحسنِ بنُ أبي طاهر، القَزْوِيني[٦]، روى عنه مكاتبة.

*** علي بن الجُنَيْد = عليّ بن الحُسَيْن بن الجُنَيْد.

٢١١) علي بن حَرْب بن محمَّد بن عليٍّ، أبو الحَسَن الطائيُّ المَوْصِلي[٧].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٥/ ٤٠٦).

(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٦٠).

(٣) "فتاوى السبكي" (١/ ٢٢)، و"تغليق التعليق" (٢/ ١٨٨).

(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٨١)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٣٤/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٥)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ٣٣٥)، و"تهذيب الكمال" (٢٠/ ٣١٥).

(٦) "تاريخ دمشق" (١٥/ ٧٧)، و"سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٨٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٥/ حوادث ٢٩١-٣٠٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٨٣)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص٥٧)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٩٠)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ٤١٨).

٢١٢) علي بن الحَسَن بن يَزِيد السُّلَمي[١].

٢١٣) علي بن الحَسَن الْهِسِنْجَاني[٢].

٢١٤) علي بن الحُسَيْن بن إبراهيم بن الحُرِّ بن زَعْلان، أبو الحسن بن إِشْكَاب[٣].

٢١٥) علي بن الحُسَيْن بن الجُنَيْد، أبو الحَسَن الرازي[٤].

٢١٦) علي بن الحُسَيْن بن مِهْرَان[٥].

٢١٧) علي بن أبي دُلَامةَ زُهَيْرِ بنِ هُذَيْل بن عبدالله البغدادي[٦].

٢١٨) علي بن سَعِيد بن عبدالله، أبو الحَسَن العَسْكَري[٧].

٢١٩) علي بن سَهْل الرَّمْلي[٨]، روى عنه مكاتبة.

٢٢٠) علي بن شِهَاب، أبو الحَسَنِ الرازي[٩].

٢٢١) علي بن عبدالرحمن بن المُغِيرة المَخْزُومِيُّ المُقْرِئ،

---

(١) "العلو للعلي الغفار" (ص ١٦٩).

(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٩)، و"الحلية" (٩/ ١٠٢)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٦٥)، و"تاريخ دمشق" (٨/ ٣٣٩)، و(٢٢/ ١٢٤)، و(٤١/ ٣٤٣)، و(٤٥/ ٣٤٨).

(٣) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٩)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ٣٩٢)، و"البداية والنهاية" (١/ ٨١).

(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٩)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٧١).

(٥) "العلو للعلي الغفار" (ص ١٨١).

(٦) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٨٧)، و"العظمة" (٣/ ٩٨٧)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ٤٢٦).

(٧) "الأنساب" (٤/ ١٩٦).

(٨) كرامات الأولياء (ص١٥٥).

(٩) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٠).

المعروفُ بِعَلَّان[١].

٢٢٢) علي بن عبدالعزيز بن المَرْزُبَان بن سابور، أبو الحسن البَغَوِي[٢].

٢٢٣) علي بن عبدالمؤمن بن علي، أبو الحَسَن الزَّعْفَراني الكُوفي، نزيلُ الرَّيِّ[٣].

٢٢٤) علي بن عمرو بن الحارث بن سَهْل بن أبي هُبَيْرة الأنصاريُّ البغدادي[٤].

٢٢٥) علي بن فُرَات الأَصْبَهاني[٥].

٢٢٦) علي بن المُبَارَك[٦]، روى عنه مكاتبة.

٢٢٧) علي بن محمَّد بن أبي الخَصِيب الكُوفي[٧].

٢٢٨) علي بن المُنْذِر بن زَيْد الطَّرِيقي، أبو الحَسَن الأَوْدي الكُوفي العَلَّاف الأَعْوَر[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٥)، و"شعب الإيمان" (١/ ٥١٤)، و"الأنساب" (٤/ ٢٦٤)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٣٦٧).

(٢) "تاريخ الإسلام" (ص٢٢٧/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٦).

(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٩).

(٥) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٠١).

(٦) "تغليق التعليق" (٤/ ٣٠٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٠٢).

(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٠٦)، و"اعتقاد أهل السنة" (٦/ ١١٨٢)، و"دلائل النبوة" للأصبهاني (ص٢٢١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٢٠/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

٢٢٩) عَمَّار بن خالد بن يَزِيد الواسطيُّ التَّمَّار[١].

٢٣٠) عمر بن شَبَّة بن عُبَيْدة، أبو زيد النُّمَيْري النَّحْوي[٢].

٢٣١) عمر بن نَصْر، أبو حَفْص الأنصاريُّ النَّهْرَواني[٣].

٢٣٢) عمرو بن سَلْمٍ، أبو عثمان البَصْري، نزيلُ الرَّيِّ[٤].

٢٣٣) عمرو بن عبدالله بن حَنَشٍ الأوديُّ، أبو عثمان الكُوفي[٥].

٢٣٤) عمرو بن محمَّد العُثْماني، أبو عُثْمان قاضي مَكَّة[٦].

٢٣٥) عمرو بن هِشَام، أبو حَفْص الرازي المُقْرِئ[٧].

٢٣٦) عِمْران بن بَكَّارٍ البَزَّازُ البَرَّادُ الحِمْصيُّ مؤذِّنُ حِمْص[٨].

٢٣٧) عِمْران بن الفَضْل بن يَزِيد العَطَّار الواسطي[٩].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٩٥)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص١٦٨)، و"طبقات الصوفية" (١/ ٣٧٨)، و"الفصل للوصل" (١/ ٥٧٨)، و"الفقيه والمتفقه" (١/ ٢٣٧)، و"تاريخ دمشق" (٢٤/ ٣٠٤)، و"المنتظم" (٧/ ٩٢).

(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ١١٦)، و"شعب الإيمان" (٧/ ٢٣٨)، و"تاريخ بغداد" (٩/ ٢٧، ٣٣٥)، و"تاريخ دمشق" (٦٢/ ٢١٧).

(٣) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٣٧)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ٢٠٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٢٢/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٣٧).

(٥) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٤٤)، و"اعتقاد أهل السنة" (٨/ ١٤٠٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٢٢/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و"تنزيه الشريعة" (٢/ ٢٠٢).

(٦) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٦٣).

(٧) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٦٨).

(٨) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٩٤).

(٩) "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٠٢).

٢٣٨) عيسى بن بَشِير الصَّيْدَنَانِيُّ، أبو موسى الرازي[(١)].

٢٣٩) عيسى بن رِزْقِ اللهِ، أبو موسى النَّهْرَوَاني[(٢)].

٢٤٠) عيسى بن عبدالرحمن الضَّبِّيُّ، ابنُ بنتِ إبراهيم بن طَهْمَان[(٣)].

٢٤١) عيسى بن أبي عِمْران، أبو عمرو البَزَّار الرَّمْلي[(٤)].

٢٤٢) الفضل بن شاذان بن عيسى المُقْرِئ، أبو العَبَّاس الرازي[(٥)].

٢٤٣) الفضلُ بن العَبَّاس، أبو بكرٍ الرازيُّ الحافظُ المعروفُ بِفَضْلَك[(٦)].

٢٤٤) الفضلُ بن محمَّد البَيْهَقِيُّ، أبو محمَّد الشَّعْرَاني النَّيْسَابوري[(٧)].

٢٤٥) الفضل بن يَعْقُوب، أبو العَبَّاس الرُّخَامي[(٨)].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٧٢).
(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٧٦)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ١٦٤).
(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٩/ ١٦٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٧٩/ حوادث ٢٣١-٢٤٠)، و(ص١٢٧/ حوادث ٤٠١-٤٢٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٤٣)، و"طبقات الحنفية" (١/ ٥٢).
(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٨٤)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٣١).
(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ٦٣)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢١٣)، و"معرفة القراء الكبار" (١/ ٢٣٤)، و"تفسير ابن كثير" (١/ ١٣٨).
(٦) " التدوين" (٤/ ٢٩).
(٧) "الجرح والتعديل" (٧/ ٧٩).
(٨) "الجرح والتعديل" (٧/ ٧٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٢٨/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٦٢)، و"تغليق التعليق" (٤/ ٣٣٠).

٢٤٦) فُضَيْل بن محمد بن فُضَيْل، أبو يحيى المَلَطِيُّ[(١)].

٢٤٧) القاسم بن عاصم المَرْوَزِيُّ، نزيلُ بغداد[(٢)].

٢٤٨) القاسم بن محمد بن الحارث المَرْوَزي[(٣)].

٢٤٩) القاسم بن يونس التُّرْمُسَانِيُّ الحِمْصِيُّ، أبو محمد[(٤)].

٢٥٠) كَثِيرُ بن شهاب بن عاصم بن مالك المَذْحِجِيُّ اليَمَانِيُّ، أبو الحسن القَزْويني[(٥)].

٢٥١) مالك بن عبدالله بن سَيْف، أبو سَعِيد التُّجِيبِيُّ المِصْري[(٦)].

٢٥٢) محمد بن آدم المَرْوَزي[(٧)].

٢٥٣) محمَّد بن إبراهيم بن حَبِيب، أبو أيوب الفُوْرَارِدِيّ الرازي[(٨)].

٢٥٤) محمد بن إبراهيم بن سَعِيد بن موسى بن عبدالرحمن، أبو عبدالله البُوْشَنْجِيُّ العَبْدي[(٩)].

---

(١) "تاريخ الإسلام" (ص٢٤١/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).
(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ١١٥)، و"تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٣٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٢٠).
(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٢٣).
(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٥٣) و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٣٨٩)، و"التدوين" (٤/ ٥٢)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ١٥٨).
(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢١٤).
(٧) "تاريخ الإسلام" (ص٦٤١/ حوادث ١٤١-١٦٠).
(٨) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٧).
(٩) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٧).

٢٥٥) محمَّد بن إبراهيم بن شُعَيْب، أبو الحَسَنِ الغَزَّاء الطَّبَري[١].

٢٥٦) محمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله، أبو عبدالرحمن المَدِيني الكَثِيري[٢].

٢٥٧) محمد بن إبراهيم بن محمد بن الحَسَن بن قَحْطَبة، أبو عبدالله المؤدِّب[٣].

٢٥٨) محمد بن أحمد بن البَرَاء[٤].

٢٥٩) محمد بن أحمد بن الجُنَيْد، أبو جعفرٍ الدَّقَّاقُ البغدادي[٥].

٢٦٠) محمد بن أحمد بن حَمَّاد، أبو بِشْر الدُّولَابي الأَنْطاكي الوَرَّاق الحافظ[٦].

٢٦١) محمد بن أحمد بن الوليد، أبو بكر الثَّقَفي[٧].

٢٦٢) محمد بن أحمد بن يزيد بن عبدالله، أبو يُونُسَ القُرَشِيُّ

---

(١) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٧)، و"المراسيل" لابن أبي حاتم (ص ١٢٢)، و"الأنساب" (٤/ ٢٨٩)، و"تاريخ دمشق" (٦٣/ ٤١٩).

(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٧)، "توضيح المشتبه" (٧/ ٢٨٦).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٧)، و"تاريخ بغداد" (١/ ٣٨٩)، و"نزهة الألباب في الألقاب" (١/ ١٨٢).

(٤) "التعديل والتجريح" (٢/ ٦٢٢)، و"تاريخ دمشق" (٣٥/ ٤٧٥)، و(٤٦/ ٢٨٤).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٣)، و"تاريخ بغداد" (١/ ٢٨٥).

(٦) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٢٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٣٠٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٥/ حوادث ٣٠١-٣٢٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٧٥٩).

(٧) "طبقات المحدثين" (٣/ ٤٩٧).

الجُمَحِيُّ المَدَنيُّ الفقيه(١).

٢٦٣) محمد بن أحمد، أبو يُونُس المَدِيني(٢).

٢٦٤) محمد بن إدريس بن عمر، أبو بكرٍ المَكِّيُّ، وَرَّاقُ أبي بكر الحُمَيْديِّ(٣).

٢٦٥) محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن رَاهُويَهْ(٤).

٢٦٦) محمد بن إسحاق بن جعفر، ويقال: ابن إسحاق بن محمد، أبو بكرٍ الصَّغَاني ثم البَغْدادي الحافظ(٥).

٢٦٧) محمد بن إسحاق بن يزيد، أبو عبدالله الصِّينِيّ(٦)، روى عنه مكاتبة.

٢٦٨) محمد بن إسحاق، المعروفُ بابنِ سَبُّويَه المَرْوَزِيُّ، نزيلُ مكة(٧).

---

(١) "تاريخ الإسلام" (ص١٥٣/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٣)، و"اللآلئ المصنوعة" (٢/ ٦٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٠٧)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٤٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٣٦/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٤) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٨٢).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٥)، و"تاريخ دمشق" (٥٢/ ٢٠)، و"تهذيب الأسماء" (١/ ٩٤).

(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٦)، و"الأنساب" (٣/ ٥٧٨)، و"تاريخ دمشق" (٥٢/ ٣٧)، و"المنتظم" (١١/ ٢٤٤).

(٧) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٦).

٢٦٩) محمد بن إسحاق المُسُوحي[١].

٢٧٠) محمد بن إسماعيل بن سالم الصَّائِغ القُرَشِيُّ، أبو جعفر المَكِّي[٢].

٢٧١) محمد بن إسماعيل بن سَمُرَةَ، أبو جَعْفَر الأَحْمَسِيّ الكُوفي السَّرَّاج[٣].

٢٧٢) محمد بن إسماعيل بن يوسف السُّلَمي، أبو إسماعيل التِّرْمِذي[٤].

٢٧٣) محمد بن أيوب بن يحيى بن ضُرَيْسٍ، أبو عبدالله البَجَلِيّ الرازي[٥].

٢٧٤) محمد بن بِشْر بن سُفْيان الجَرْجَرَائي[٦].

٢٧٥) محمد بن ثَوَاب بن سَعِيد الهَبَّاري، أبو عبدالله الكُوفي[٧].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٥٣/ حوادث ٢٩١-٣٠٠).

(٢) "تاريخ الإسلام" (ص٤٣٧/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٠)، و"جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٤٦)، و"تالي تلخيص المتشابه" (١/ ٧٩).

(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٠)، و"تفسير الثعلبي" (٧/ ١٦)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٢٩).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٨)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٤٤٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٥٥/ حوادث ٢٩١-٣٠٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢١١).

(٧) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢١٨)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٣٨١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٩/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

٢٧٦) محمد بن جابر بن بُجَيْر بن عُقْبة، أبو بُجَيْر المُحَارِبي الكوفي(١).

٢٧٧) محمَّد بن الحارث المَخْزُومي، أبو عبدالله المَدِيني(٢).

٢٧٨) محمد بن الحَجَّاج الحَضْرَمي المِصْري(٣).

٢٧٩) محمد بن حَسَّان بن فَيْرُوز الأَزْرَق، أبو جعفر الشَّيْبَاني الواسطي البغدادي(٤).

٢٨٠) محمد بن الحُسَيْن بن إبراهيم بن الحُرِّ بن زَعْلَان، أبو جعفر بن إِشْكَاب الصَّغِير العامري(٥)

٢٨١) محمد بن الحُسَيْن النَّخَعي(٦).

٢٨٢) محمد بن حَمَّاد الرازي، أبو عبدالله الطِّهْرَاني(٧).

---

(١) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٢٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٩/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٣١).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٣٥)، و"أخلاق النبي ﷺ وآدابه" (٤/ ١٨٢).

(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٣٧)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٢٢٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨٣/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٢٩)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٢٢٣)، و"الأنساب" (٣/ ١٥٥).

(٦) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٢٠).

(٧) "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٧١)، و"تاريخ دمشق" (١١/ ٣)، و"التدوين" (١/ ٢٧٢)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٦٢٨)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦١٠).

٢٨٣) محمد بن حَمُّويَه بن الحَسَن[(١)].

٢٨٤) محمد بن خالد بن خَلِيٍّ الحِمْصي[(٢)].

٢٨٥) محمد بن خالد بن يَزِيد، أبو بكر الشَّيْباني القَلُوصي[(٣)].

٢٨٦) محمد بن خالد أبو هارون الرازي الخَرَّاز[(٤)].

٢٨٧) محمد بن خُشَيْش الجُعْفي[(٥)].

٢٨٨) محمد بن خَلَف بن صالح بن عبدالأعلى الكُوفي التَّيْمي[(٦)].

٢٨٩) محمد بن خَلَف، أبو بكر الحَدَّادي[(٧)].

٢٩٠) محمد بن داود بن أبي نَصْر السِّمْناني الحَنْظَلي[(٨)].

٢٩١) محمد بن دَيْسَم، أبو علي الدَّقَّاق[(٩)].

٢٩٢) محمد بن رَوْح[(١٠)].

---

(١) "الجرح والتعديل" (١/ ٥٩)، و"التعديل والتجريح" (١/ ٣٦٥)، "تاريخ دمشق" (١١/ ٤٧٦)، و(١٥/ ٢٩٧)، و(٤٦/ ٤٠٣).
(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٤).
(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٤)، و"تاريخ دمشق" (٥٢/ ٣٨٩).
(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٥)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٥)، "تاريخ الإسلام" (ص٢٨٥/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٥) "تاريخ الإسلام" (ص٢٨٦/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٥)، و"اعتقاد أهل السنة" (٨/ ١٣٩٠).
(٧) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٥)، و"أخلاق النبي ﷺ وآدابه" (٣/ ٢٣٧).
(٨) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٥٠).
(٩) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٥١)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٢٦٩).
(١٠) "الحلية" (٩/ ٩٢)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٠٥).

٢٩٣) محمد بن سعيد بن غالب، أبو يحيى العَطَّار الضَّرِير(١).

٢٩٤) محمد بن سَعِيد الجَوْسَقي(٢).

٢٩٥) محمد بن سعيد المُقْرِئ(٣).

٢٩٦) محمد بن سُلَيْمان بن الحَكَم بن أَيُّوب الخُزَاعي الكَعْبي العَلَّاف(٤).

٢٩٧) محمَّد بن سَهْل بن أبي سَهْل الخَيَّاط الرازي، أبو جعفر(٥).

٢٩٨) محمد بن عامر بن إبراهيم(٦).

٢٩٩) محمد بن عُبَادة بن البَخْتَرِيِّ، أبو جعفر الواسطي(٧).

٣٠٠) محمد بن العَبَّاس بن بَسَّام، أبو عبدالرحمن مولى بني هاشم(٨).

---

(١) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٦٦)، و"طبقات الصوفية" (١/ ٣٧٨)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٣٠٦).

(٢) "تاريخ دمشق" (١٢/ ٤٧).

(٣) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧١٨).

(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٦٩).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٧٧)، و"التدوين" (١/ ٢٩٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٩١/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و(ص٢٦٢/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٤)، و"الإرشاد" (١/ ١٦٤).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٧)، "التوبيخ والتنبيه" (ص ٣٤)، و"تاريخ دمشق" (٤٠/ ٣٨٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٩٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٨)، و"تاريخ دمشق" (٢٤/ ١٧٥).

٣٠١) محمد بن العَبَّاس بن خالد، أبوعبدالله السُّلَمِيُّ الأَصْبَهانيّ[١].

٣٠٢) محمد بن العباس، أبو بكر المَكِّي[٢].

٣٠٣) محمد بن عبدالرحمن، أبو الجَمَاهِرِ الحِمْصي[٣].

٣٠٤) محمد بن عبدالرحمن الهَرَوِيّ، أبو عبدالله الرازي[٤].

٣٠٥) محمد بن عبدالله بن إسماعيل الرازي، ابن أبي الثَّلْجِ البغدادي[٥].

٣٠٦) محمد بن عبدالله بن الجُنَيْد، أبو عبدالله النَّيْسَابوري، نزيلُ جُرْجان[٦].

٣٠٧) محمد بن عبدالله بن حَبِيب، أبو بَكْر الواسطيُّ، المعروفُ بالخَبَّاز[٧].

٣٠٨) محمد بن عبدالله بن سَهْل بن المثَنَّى الصَّنْعَاني[٨].

---

(١) "تاريخ الإسلام" (ص١٦٧/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).
(٢) "طبقات الحنابلة" (١/ ٢٨٧)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ٣٣٣)، و(٤٤/ ٤٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١١/ ٣٤٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص/ ١٤٢/ حوادث ٢٤١-٢٥٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٢٧).
(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٢٦)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٤٩٦).
(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٩٤)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٤٢٥)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٦٥٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨٠/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٩٥).
(٧) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٩٦)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٢٢٤).
(٨) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٥).

٣٠٩) محمد بن عبدالله بن عبدالحَكَم، أبو عبدالله المِصْري[(١)].

٣١٠) محمد بن عبدالله بن المُبَارَك المُخَرِّمِيّ[(٢)].

٣١١) محمد بن عبدالله بن مَيْمون، أبو بَكْر الإِسْكَنْدراني[(٣)].

٣١٢) محمد بن عبدالله بن يَزِيد، أبو يحيى ابنُ المُقْرِئ المَكِّيّ[(٤)].

٣١٣) محمد بن عبدالملك بن زَنْجُويَهْ، أبو بكرٍ البغداديُّ الحافظ الغَزَّال[(٥)].

٣١٤) محمد بن عبدالمَلِك بن مَرْوان بن الحَكَم، أبو جعفر الدَّقِيقي الواسطي[(٦)].

٣١٥) محمد بن عبدالوهاب أبو أحمد النَّيْسَابوري[(٧)]، روى عنه مكاتبة.

---

(١) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٠)، و"العظمة" (٤/ ١٤٠٠)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٦/ ١٦٣)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٧٠)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٢٧٩).

(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٥)، و"تاريخ بغداد" (١٣/ ١٢٣).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٤)، و"الإرشاد" (١/ ٤٤١)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٤٢٦)، و"الأنساب" (١/ ١٥١).

(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٧)، و"الفصل للوصل" (٢/ ٧٩٠)، و"التعديل والتجريح" (١/ ٤٥٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٩٧/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٣٤٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٠١/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٥٤).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٢٢)، و"الأنساب" (٢/ ٤٨٥).

(٧) "الحلية" (٨/ ١٤٣)، و"الإرشاد" (٢/ ٨٠٥).

٣١٦) محمد بن عُبَيْدالله بن يزيد، أبو جعفرٍ البغداديُّ المُنَادِي[(١)].

٣١٧) محمد بن عُثْمان بن مَخْلَد التَّمَّار الواسطي[(٢)].

٣١٨) محمد بن عُزَيْز بن عبدالله بن زِيَاد بن عَقِيل، أبو عبدالله الأَيْلي[(٣)].

٣١٩) محمد بن عُقْبة بن عَلْقمة البَيْروتي[(٤)]، روى عنه مكاتبة.

٣٢٠) محمد بن علي بن الحَسَن بن شَقِيق[(٥)].

٣٢١) محمَّد بن عَلِيٍّ بن حَمْزة، أبو عبدالله العَلَوِيّ الأَخْبَاري الشاعر[(٦)].

٣٢٢) محمد بن علي بن سعيد النَّسَائي[(٧)].

٣٢٣) محمد بن عَمَّار بن الحارث، أبو جعفر الرازي[(٨)].

٣٢٤) محمد بن عَمَّار الشَّهِيدُ، أبو الفضل بن أبي الحُسَيْن

---

(١) "الجرح والتعديل" (٨/ ٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٥٥).

(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٥).

(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥٢)، و"كرامات الأولياء" (ص١٣٥).

(٤) "السنن الكبرى" للبيهقي (١/ ٣٦٩)، و"التدوين" (٢/ ٤٠٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٠٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٥) "الأنساب" (٤/ ٢٨٩).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٩/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).

(٧) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٦).

(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٣)، و"فتح الباب في الكنى والألقاب" (ص١٩٤)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٣٤)، و"الإرشاد" (١/ ٢٧٥).

الهَرَوِيّ[١].

٣٢٥) محمد بن عمرو بن تَمَّام المِصْري، أبو الكَرَوَّسِ[٢].

٣٢٦) محمد بن عمرو بن عَوْن، أبو عَوْن الواسطي[٣].

٣٢٧) محمد بن عمرو بن المُوَجِّهِ الفَزَاري، أبو المُوَجِّهِ المَرْوَزي اللغوي الحافظ[٤].

٣٢٨) محمد بن عِمْران بن حَبِيب الهَمْدانيّ[٥]، روى عنه إجازة.

٣٢٩) محمد بن عُمَيْر، أبو بكرٍ الطَّبَرِيُّ الفقيه[٦].

٣٣٠) محمد بن عَوْف بن سُفْيان، أبو جعفرٍ الطائيُّ الحِمْصي الحافظ[٧].

٣٣١) محمد بن غالب، أبو جعفرٍ الدقاقُ البغداديُّ، المعروفُ بِتَمْتَام[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٨/ ٨١)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٦٤٣).

(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٤).

(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٠٧/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٤٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨١/ حوادث ٢٨١-٢٩٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦١٥)، و"توضيح المشتبه" (٨/ ٣٠٣).

(٥) "تاريخ الإسلام" (ص٤٥٦/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٧٥/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥٢)، و"العظمة" (٢/ ٥٠١)، و"اعتقاد أهل السنة" (٤/ ٨٢٢)، و"تاريخ دمشق" (٣١/ ٣٨٢)، و(٥٥/ ٤٧)، و"التدوين" (١/ ٤٩٩)، و(٢/ ٢٧٩)، و"معجم البلدان" (٢/ ٣٠٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٨١).

(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥٥).

٣٣٢) محمد بن الفضل بن موسى، أبو بكر القُسْطَاني الرازي[١].

٣٣٣) محمَّد بن المثَنَّى بن زياد، أبو جعفر السِّمْسَار، البغدادي الزاهد[٢].

٣٣٤) محمد بن محمد بن رَجَاء بن السِّنْدِيّ، أبو بكر الحَنْظَلي[٣].

٣٣٥) محمد بن محمد بن المبارك الصُّورِيّ[٤].

٣٣٦) محمد بن محمد بن مسلم[٥].

٣٣٧) محمد بن محمد بن مُصْعَب الصُّوري، أبو عبدالله[٦].

٣٣٨) محمد بن مسلم بن عُثْمان بن عبدالله، المعروفُ بابن وَارَة، أبو عبدالله الرازي[٧].

٣٣٩) محمد بن مَعْبَد الجَوْسَقي[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٨/ ٦٠)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٣٤)، و"سير أعلام النبلاء" (٨/ ٤٦٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨٥/ حوادث ٢٨١-٢٩٠)، و"العلو للعلي الغفار" (ص١٥٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ٩٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٤٧٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص١١٠/ حوادث ٢٢١-٢٣٠)، و(ص٣١٩/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٨٧)، و"تاريخ دمشق" (٥٥/ ١٦٢).

(٤) "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٢٠٥).

(٥) "التعديل والتجريح" (٣/ ١١٧٢). (٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٨٧).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ٧٩)، و"تاريخ دمشق" (٣٨/ ٣٢)، و(٤٠/ ٣٩٥)، (٦٤/ ٢٥٥)، و"التدوين" (٢/ ٢٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٧٥).

(٨) "الحلية" (٦/ ١٥٣).

٣٤٠) محمد بن مُقَاتِلٍ، أبو زُرْعة المَرْوَزي[١].

٣٤١) محمد بن مَهْرُويَه بن سِنَان، أبو بكر الرازي[٢].

٣٤٢) محمد بن موسى بن سالم القَاشَاني المُقْرِئ[٣].

٣٤٣) محمد بن موسى أبو سعيد، الكِسَائي الرازي[٤].

٣٤٤) محمد بن نَجِيح بن أبي مَعْشَر المَدِيني[٥].

٣٤٥) محمد بن النَّضْر بن سَلَمة بن الجارود، أبو بكر الجَارُودي النَّيْسَابوري[٦].

٣٤٦) محمد بن هارون، أبو جعفرٍ البغداديُّ، المعروفُ بأبي نَشِيط[٧].

٣٤٧) محمد بن هارون، أبو جعفرٍ الفَلَّاس البغدادي المُخَرِّمي[٨].

٣٤٨) محمد بن هِشَام بن مِلَاس الدمشقيُّ، أبو جعفر[٩].

---

(١) "أحاديث أبي الزبير" (ص ١٦٥).

(٢) "الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ٢٠١). (٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٨٤).

(٤) "الجرح والتعديل" (٨/ ٨٥). (٥) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١١)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٥٤١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٠١/ حوادث ٢٩١-٣٠٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٧٣).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٧)، و"تفسير الثعلبي" (٧/ ١٥١)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ١٦١)، و"تاريخ دمشق" (٣٢/ ٤١٩).

(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٨)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣٥٣)، و"تاريخ دمشق" (٦٥/ ٢٦).

(٩) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٦).

٣٤٩) محمد بن الوَزِيرِ بن قيس، أبو عبدالله الواسطي[١].

٣٥٠) محمد بن يحيى بن أيوب الرازي[٢].

٣٥١) محمد بن يحيى بن عُمَرَ الواسطي[٣].

٣٥٢) محمد بن يحيى بن مَنْدَه الأصبهاني[٤].

٣٥٣) محمد بن يعقوب بن حَبِيب، أبو جعفر الغَسَّاني[٥].

٣٥٤) محمد بن يعقوب بن يوسف بن مَعْقِل، أبو العَبَّاس الأَصَمّ[٦].

٣٥٥) محمد بن يعقوب الدِّمَشْقي[٧].

٣٥٦) محمد بن يوسف بن سليمان بن سُلَيْم، أبو عبدالله البغدادي الجَوْهَري[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٥)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥١٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٣٣/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).

(٢) "اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٨٢).

(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٢٥)، و"الحلية" (٥/ ١١٦)، و(٦/ ١٧٠، ١٧٧)، و"تاريخ دمشق" (٦٥/ ٨٨)، و"المنتظم" (٢/ ٣٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥١٠/ حوادث ١٤١-١٦٠)، و(ص٣٤٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٤) "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٢/ ٩٥٥).

(٥) "تاريخ دمشق" (٥٦/ ٢٨٦).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ٤٥٢).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٢١).

(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٢٠)، و"تاريخ دمشق" (٥٦/ ٣١٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

٣٥٧) محمود بن آدم[١]، روى عنه مكاتبة.

٣٥٨) محمود بن خالد، أبو أحمد الخَانِقِينِيّ[٢].

٣٥٩) محمود بن الفَرَجِ الأصبهانيُّ، أبو بكر الزاهد[٣].

٣٦٠) مسلم بن الحَجَّاج، أبو الحُسَيْن النيسابوري، الإمام[٤].

٣٦١) معاذ بن محمَّد بن مَخْلَد بن مَطَر، أبو سعيدٍ الرُّؤَاسي العامري البَطِينُ النَّسَائي، المعروفُ بِخُشْنَام[٥].

٣٦٢) مُغِيرة بن يحيى بن المُغِيرة السَّعْدي الرازي[٦].

٣٦٣) مِقْدام بن داود بن عيسى بن تَلِيد، أبو عمرو الرُّعَيْنِيّ المِصْري[٧].

٣٦٤) المُنْذِرُ بنُ شاذان، أبو عُمَرَ الرازي التَّمَّار[٨].

---

(١) "تاريخ بغداد" (١٠/ ٢٤١)، و"تاريخ دمشق" (٤٣/ ١٩٣).

(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٩١)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٣٤٠)، و"الأنساب" (٢/ ٣١٤)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ٤١٥).

(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٩٢).

(٤) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٨٢)، و"المستخرج" لأبي نعيم (٣/ ٣١٢)، و"الإرشاد" للخليلي (١/ ٢٩٢)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٨٨).

(٥) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٥١)، و"تاريخ دمشق" (٥٨/ ٤٦٦)، و"نزهة الألباب" (٩٤٣).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٣٢).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٠٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٤٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٠٩/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).

(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٤٤)، و"الإرشاد" (١/ ٣٤١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٥٣/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

٣٦٥) موسى بن إسحاق بن موسى، أبو بكرٍ الأنصاريُّ الخَطْمي الفقيه، قاضي الري[(١)].

٣٦٦) موسى بن إسحاق القَوَّاس الكوفي[(٢)].

٣٦٧) موسى بن سَهْل بن قادم، أبو عِمْران الرَّمْلي[(٣)]، روى عنه مكاتبة.

٣٦٨) موسى بن عبدالرحمن بن سَعِيد بن مَسْروق، أبو عيسى الكِنْدي المَسْرُوقي[(٤)].

٣٦٩) موسى بن هارون بن حَيَّان، أبو عمرو القَزْويني[(٥)].

٣٧٠) موسى بن يوسف بن موسى بن راشد القَطَّان، أبو عَوَانة الكوفي الرازي[(٦)].

٣٧١) مَوْهَب بن يزيد بن مَوْهَب، أبو سعيدٍ الرَّمْلي[(٧)].

---

(١) "تاريخ بغداد" (٢/ ٧٦، و١٣/ ٥٢)، و"تاريخ دمشق" (٣٤/ ١٨، و٦٠/ ٣٩٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣١٣/ حوادث ٢٩١-٣٠٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٦٨).

(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٣٥).

(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٤٦)، و"تاريخ دمشق" (٨/ ١٧٤)، و"بغية الطلب" (٣/ ١٤٤١)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٢٤٢).

(٤) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٥٠)، و"التدوين" (٣/ ٣٩٦)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٢٠٩)، و"توضيح المشتبه" (٨/ ١٤٧).

(٥) "التدوين" (٤/ ١٣٤).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٦٨)، و"تاريخ دمشق" (٦١/ ٢٥١، ٢٩٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣١٣/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤١٥)، و" التدوين" (١/ ٢٠٩).

٣٧٢) نَصْر بن داود بن منصور بن طَوْق، أبو منصورٍ الصَّغَانِيُّ الخَلَنْجِيّ[١].

٣٧٣) نَصْر بن عبدالله بن مَرْوان، أبو القاسمِ البغداديُّ المؤدِّب[٢].

٣٧٤) نَصْر بن مرزوق، أبو الفتح المِصْري[٣].

٣٧٥) نَضْر بن عبدالله بن ماهان الدِّينَوَرِيُّ[٤].

٣٧٦) النَّضْر بن هشام الأَصْبَهاني[٥].

٣٧٧) هارون بن إسحاق، أبو القاسمِ الهَمْدانيُّ الكوفي[٦].

٣٧٨) هارون بن حُمَيْد الواسطي[٧].

٣٧٩) هارون بن سَعِيد الأَيْلي[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٧٢)، و"تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٩٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٨٢/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٧٢)، و"تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٩٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٧٢).

(٤) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٨٠)، و"توضيح المشتبه" (٩/ ٨٦).

(٥) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٨١).

(٦) "الجرح والتعديل" (٩/ ٨٧)، و"اعتقاد أهل السنة" (٤/ ٧٩٦)، و"الأنساب" (٥/ ٦٥١)، و"تاريخ دمشق" (٤٥/ ١٩٠)، و(٦٤/ ٢٨٥)، و"الأحاديث المختارة" (١/ ٢٢٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٥٨/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٩/ ٨٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٥٨/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٨) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٠٠).

٣٨٠) هارون بن سليمان بن داود، أبو الحَسَنِ الخَزَّاز[١].

٣٨١) هارون بن موسى، أبو علي الأُشْنَاني الهَمَذَاني[٢].

٣٨٢) هاشم بن خالد بن أبي جَمِيل، أبو مسعودٍ الدِّمَشْقيُّ القُرَشي[٣].

٣٨٣) هاشم بن يعلى المَقْدِسِيُّ، أبو الدَّرْداء[٤].

٣٨٤) وَهْب بن إبراهيم الفامي، أبو علي الرازي[٥].

٣٨٥) يحيى بن أيوب الزاهد[٦].

٣٨٦) يحيى بن جَعْفَر بن عبدالله بن الزِّبْرِقان، أبو بكر بن أبي طالب[٧].

٣٨٧) يحيى بن حَبِيب بن إسماعيل بن عبدالله بن حَبِيب بن أبي ثابت، أبو عَقِيل، نزيلُ سَامَرَّا[٨].

---

(١) "أحاديث أبي الزبير" (ص ٧٠)، و"طبقات المحدثين" (٣/ ١٤).
(٢) "الجرح والتعديل" (٩/ ٩٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٨٤/ حوادث٢٦١-٢٨٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٠٦)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ٢٥٨)، و(٢٢/ ٣٢٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٦١/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٤) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٠٦).
(٥) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٩)، و"اعتقاد أهل السنة" (٤/ ٧٤٢).
(٦) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٢٨).
(٧) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٣٤)، و"تاريخ بغداد" (١٤/ ٢٢٠).
(٨) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٣٧).

٣٨٨) يحيى بن زكريا بن عيسى، أبو زكريا المَرْوَزِيّ، المعروفُ بالسُّنِّيِّ(١).

٣٨٩) يحيى بن عبدالأَعْظَم، أبو زكريا الحافظُ القَزْوينيُّ، المعروفُ بِيَحْيَى بن عَبْدَك(٢).

٣٩٠) يحيى بن عُثْمان بن صالح بن صَفْوان، أبو زكريا السَّهْمِيُّ المِصْري(٣).

٣٩١) يحيى بن غَوْث بن يحيى الطائي(٤).

٣٩٢) يحيى بن محمد بن عبدالملك بن قَزَعة أبو السُّقَيْرِ، ويقال: أبو الصَّقْر(٥).

٣٩٣) يحيى بن محمد بن يحيى بن عبدالله، أبو زكريا الذُّهْلِيُّ النَّيْسَابوري، يلقَّب حَيْكَانَ(٦).

٣٩٤) يحيى بن يعقوب أبو زكريا(٧).

---

(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٤٥)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٤٠١)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٠٢/ حوادث ٢٣١-٢٤٠)، و"العلو للعلي الغفار" (١٦٦).

(٢) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٧٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٠٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٩٠/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٧٥)، و"تاريخ الإسلام" (٢١/ ٣٣٠).

(٤) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٨١).

(٥) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٨٦)، "تاريخ بغداد" (١٤/ ٢١٣)، و"الإكمال" (٤/ ٣٠٩)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ١١٧).

(٦) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٨٦)، و"تاريخ بغداد" (١٤/ ٢١٧).

(٧) " التدوين" (١/ ٢٢٩).

٣٩٥) يَزْدَادُ بن عمر الهَمَذَاني[١].

٣٩٦) يَزِيدُ بن سِنَان بن يَزِيد بن ذَيَّال، أبو خالدٍ البَصْري القَزَّاز[٢].

٣٩٧) يَزِيد بن محمَّد بن عبدالصمد، أبو القاسم الدِّمَشْقي[٣].

٣٩٨) يَزِيد بن محمد بن يزيد بن سِنَان، أبو فَرْوة الرُّهَاوي[٤].

٣٩٩) يعقوب بن إسحاق، أبو الفَضْل الهَرَوِيُّ الحافظ[٥].

٤٠٠) يعقوب بن سُفْيان بن جَوَّان الحافظ، أبو يوسف الفَسَوِيُّ الفارسيّ[٦].

٤٠١) يعقوب بن عُبَيْد بن أبي موسى النَّهْرَتِيرِيّ[٧].

٤٠٢) يعقوب بن يوسف بن مَعْقِل بن سِنَان النَّيْسَابوريُّ، والدُ أبي العَبَّاس الأَصَمِّ[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ٣١٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٦٧)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص٥٣)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٨)، و"غنية الملتمس" (ص ٤٥٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٥٤).

(٣) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٨٨)، و"الأمثال في الحديث النبوي" (ص٣٦٤).

(٤) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٨٨).

(٥) "التعديل والتجريح" (٢/ ٦١٣، ٧١٣)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ٢٩٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٨٤/ حوادث ٣٣١-٣٥٠).

(٦) "تاريخ الإسلام" (ص٤٩٢/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٠)، "تاريخ بغداد" (١٤/ ٢٨٠)، و"تغليق التعليق" (٥/ ١٨١).

(٨) "تاريخ الإسلام" (ص٤٩٦/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

٤٠٣) يَعِيشُ بن الجَهْم، أبو الحَسَن الحَدِيثي[(١)].

٤٠٤) يوسف بن إسحاق بن الحَجَّاج الطَّاحُوني، أبو يعقوبَ الرازيُّ السُّرِّيُّ[(٢)].

٤٠٥) يوسف بن بَحْر بن عبدالرحمن، أبو القاسم التَّمِيمي البغداديُّ، قاضي حِمْص[(٣)].

٤٠٦) يوسف بن سَعِيد بن مسلم، أبو يعقوبَ المِصِّيصِيّ[(٤)]، روى عنه مكاتبة.

٤٠٧) يونس بن حَبِيب بن عبدالقاهر، أبو بِشْرٍ العِجْلي الأَصْبَهاني[(٥)].

٤٠٨) يونس بن عبدالأعلى، أبو موسى الصَّدَفِيُّ المِصْري[(٦)].

٤٠٩) أبو الحسن السِّجِسْتاني، نزيلُ مكة[(٧)].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ٣١٠)، و"الأنساب" (٢/ ١٨٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٨٠/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٩)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٧١)، و(٣/ ٥٣٢)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٣٩٦).

(٣) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٩)، و"تاريخ بغداد" (١٤/ ٣٠٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٨/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٤) "الأنساب" (٥/ ٣١٦).

(٥) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٣٧)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٥٩٧)، "التدوين" (٢/ ٤٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٩٦).

(٦) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٤٣)، و"المستخرج على مسلم" (٢/ ٣٨٠)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٧٧)، و"سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٢٨).

(٧) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٧٩).

٤١٠) أبو عثمان الخُوَارَزْمِيُّ نزيلُ مكة[١]، روى عنه مكاتبة.

٤١١) أبو علي القُوْهِسْتَانِيّ[٢].

٤١٢) أبو محمد البُسْتي السِّجِسْتاني[٣]، روى عنه مكاتبة.

٤١٣) أبو محمد قَرِيبُ الشافعيِّ[٤]، روى عنه مكاتبة.



(١) "تاريخ بغداد" (٢/ ٦٦)، (٦/ ٦٧)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٣١)، و(٤٢٣).
(٢) "اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٣٥٦).
(٣) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٨٩)، و"الحلية" (٩/ ١٢٤).
(٤) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٨٣).

تلاميذُهُ:

كان لِمَكَانةِ ابنِ أبي حاتمٍ الرفيعةِ بين أهلِ العِلْم، وعُلُوِّ منزلتِهِ في عِلْمِ الحديث، وذُيُوعِ صِيتِهِ - أَكْبَرُ الأَثَرِ في أَنْ يَلْتَفَّ حوله طائفةٌ من التلاميذِ الذين رَحَلَ الكثيرُ منهم إليه مِنْ أماكنَ شَتَّى؛ يَنْهَلُونَ من علمه، ويَرِدُونَ صَفْوَ ثقافته، ويُفِيدُونَ خِبْرَتَهُ. فكما أَنَّ ابنَ أبي حاتم أَخَذَ عن ذلك العددِ الكثيرِ والجَمِّ الغفيرِ من الشيوخ، فإِنَّه قد أَخَذَ عنه العلمَ عددٌ كثيرٌ أيضًا من الرواةِ الذين كانوا يتنافسون في الأَخْذِ عنه، وبعضُهُمْ لازَمَهُ ملازمةً طويلةً؛ كأبي القاسم إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ مَحْمُويَه النَّصْرَاباذيِّ الواعظِ؛ الذي قال فيه ابن عساكر(١): «. . .وأكثَرَ عن أبي محمَّد، وأقام عليه بِسَمَاعِ مصنَّفاته». وكأحمد بن محمد بن عيسى بن الجَرَّاح، أبي العَبَّاس بن النَّحَّاسِ، الرَّبَعِيِّ المِصْريِّ الحافظ؛ الذي قال عنه ابن عساكر أيضًا(٢): «. . . وأقام على عبدالرحمن بن أبي حاتم مُدَّةً، وكانتْ سماعاتُهُ منه كثيرةً. . .».

وربَّما اتخَذَ ابنُ أبي حاتم بعضَ الرواةِ وَرَّاقًا له يَأْمَنُهُ على كُتُبه؛ فقد روى ابن عساكر(٣) من طريق الإمامِ الحُسَيْن بن علي بن جعفر الأَصْبَهَانيِّ الحَنْبلي، قال: سمعتُ أحمدَ بنَ محمَّدِ بنِ سَلِيلٍ التَّمِيمِيَّ الرازيَّ وَرَّاقَ عبدالرحمن بن أبي حاتم يقول: سمعتُ ابنَ أبي حاتم

---

(١) في "تاريخ دمشق" (٧/ ١٠٤).
(٢) في المرجع السابق (٥/ ٤٣٤).
(٣) في المرجع السابق (٥/ ٢٩٣).

يقول: سمعتُ أبي يقول: إذا رأيتُمُ الرَّجُلَ يُحِبُّ أحمدَ بنَ حَنْبَلٍ، فاعلموا أنه صاحبُ سُنَّة.

وفيما يلي قائمةٌ بأسماءِ بعضِ هؤلاءِ التلاميذِ ممَّن وقفنا عليهم في مُخْتَلِفِ المصادر، وقد استبعدْنَا مَنْ رأيناهم ذُكِرُوا مِنْ تلاميذِهِ على سَبِيلِ الوَهَمِ. وهم مُرتَّبون على حُرُوفِ المُعْجَمِ، مع الإشارةِ للمصادرِ التي ذُكِرَ فيها اسمُ ذلك التلميذ، وهم:

١) إبراهيم بن محمد بن أحمد بن مَحْمُويَهْ، أبو القاسم الواعظ النَّصْرَاباذي[١].

٢) إبراهيم بن محمد بن إسحاق الكَهْكَني، أبو إسحاق الجُرْجَاني[٢].

٣) إبراهيم بن محمد بن بِشْر[٣].

٤) إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن يَزْدَاد، أبو إسحاق الرازي[٤].

---

(١) "شعب الإيمان" (١/ ٥١٤)، و"المؤتلف والمختلف" لابن طاهر (ص١٤٠)، و"الأنساب" (٥/ ٤٩٢)، و"تاريخ دمشق" (٧/ ١٠٣)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٣١٠).

(٢) "تاريخ جرجان" (ص١٣٩).

(٣) "تاريخ بغداد" (١/ ٢٥٢)، و(٢/ ٢٢٣)، و"موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ١٠٨).

(٤) "التحبير في المعجم الكبير" (٢/ ١٧٩)، و"تاريخ دمشق" (٣٦/ ١٢٥)، و"مشيخة أبي عبدالله الرازي" (ص٢٥١، ٢٥٣)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ٤١٦)، و"التكملة لكتاب الصلة" (٣/ ٦١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٧٩/ حوادث ٥٢١-٥٤٠)، و(٣١/ ٤٨)، و"البلدانيات" (ص١٠٠)، و"نفح الطيب" (٣/ ٦٢).

٥) إبراهيم بن محمد بن يحيى بن سَخْتُويَهْ، أبو إسحاق الْمُزَكِّي النَّيْسَابوري(١).

٦) أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن كَثِير بن زِرٍّ، أبو بكر التاجر الرازي(٢).

٧) أحمد بن الحَسَن بن عبد ربِّه، أبو عليٍّ القَطَّان(٣).

٨) أحمد بن الحُسَيْن بن علي بن إبراهيم بن الحَكَم، أبو زُرْعة الرازي الصغير الحافظ(٤).

٩) أحمد بن الحُسَيْن السَّرَوِيّ، أبو بكر المقرئ(٥).

١٠) أحمد بن الخَلِيلِ القَزْوِينيُّ، جَدُّ الحافظ الخَلِيلي(٦).

١١) أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن(٧).

١٢) أحمد بن القاسم بن يوسف بن فارس المَيَّانِجِيُّ، أبو عبدالله

---

(١) "المستدرك" (٤/ ٥٣٢)، و"تاريخ بغداد" (٦/ ١٦٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨٩/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٢) "الإرشاد" (٢/ ٦٩٣)، و"الإكمال" (٤/ ١٨٣).

(٣) "نوابغ الرواة" (١/ ٢٣، ١٤٧).

(٤) "تاريخ بغداد" (٤/ ١٠٩)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٠٢)، و"بغية الطلب في تاريخ حلب" (٢/ ٦٨٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٤٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٦٧/ حوادث ٣٥١-٣٨٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٩٩).

(٥) "الأنساب" (٣/ ٢٥٠).

(٦) "الإرشاد" (١/ ٢٩٢)، و"التدوين" (٣/ ٤٤٧).

(٧) "اعتقاد أهل السنة" (٥/ ٩٩٢)، و"كرامات الأولياء" (ص٩٤).

القاضي[(١)].

١٣) أحمد بن محمد بن الحُسَيْن، أبو حامد الخَرْجَاني المَعَافِرِيّ[(٢)].

١٤) أحمد بن محمد بن الحُسَيْن البَصِير، أبو العَبَّاس الرازي الحافظ[(٣)].

١٥) أحمد بن محمد بن سَلِيلٍ التَّمِيمي الرازي[(٤)].

١٦) أحمد بن محمد بن عبدالله بن يَزْدَاد، أبو العباس الرازي[(٥)].

١٧) أحمد بن محمَّد بن عيسى بن الجَرَّاح، أبو العَبَّاس بن النَّحَّاس، الرَّبَعِيُّ المصريُّ الحافظ[(٦)].

١٨) أحمد بن محمد، أبو بكر الرازي الحافظ[(٧)].

---

(١) "تاريخ بغداد" (٢/ ٧٧)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ١٧٥).
(٢) "حلية الأولياء" (٥/ ٣٣٦)، و(٨/ ٢٠٤)، و"الأنساب" (٢/ ٣٤٢).
(٣) "الإرشاد" (٢/ ٦٩٢)، و"تاريخ دمشق" (٦١/ ٢٥١)، و"معجم السفر" (ص٣٠٩، ٣٤١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٦٥/ حوادث ٣٨١-٤٠٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٢٨)، و"شذرات الذهب" (٣/ ١٥٣).
(٤) "تاريخ دمشق" (٥/ ٢٩٣).
(٥) "تاريخ دمشق" (٣٦/ ١٢٥)، و(٥٢/ ١٧٠)، و"مشيخة أبي عبدالله الرازي" (ص٢٥١)، و"التكملة لكتاب الصلة" (٣/ ٦١)، و"نفح الطيب" (٣/ ٦٢).
(٦) "تاريخ دمشق" (٥/ ٤٣٤)، و"أخبار الحمقى والمغفلين" (ص٩٠)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٢١٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٨٧/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).
(٧) "التدوين" (١/ ٢٧٠).

١٩) أحمد بن محمد، أبو سعيد النَّخَعِيُّ[١].

٢٠) أحمد بن محمد البَحِيري[٢].

٢١) أحمد بن موسى، أبو بكر الأَرْدَسْتاني[٣].

٢٢) أحمد بن يونس بن أحمد، أبو الحسن الطَّبَرِيّ[٤].

٢٣) آدم بن محمد بن آدم، أبو محمد الخُوَاري الرازي[٥].

٢٤) إسحاق بن صالح بن عَطَاء، أبو يعقوب الواسطي المقرئ، المعروف بالوَزَّان[٦].

٢٥) إسماعيل بن أحمد بن محمد بن داود النَّسَّاج القَزْويني[٧].

٢٦) إسماعيل بن محمد بن أبي حَرْب المَرَنْدي[٨].

٢٧) جعفر بن أحمد بن محمد، أبو القاسم المقرئ الرازي[٩].

٢٨) جعفر بن عبدالله بن يعقوبَ، أبو القاسم الرازي[١٠].

---

(١) "المستدرك" (٣/ ١٥٤).
(٢) "تاريخ دمشق" (٦٤/ ٢٨٥).
(٣) "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٣/ ١١٦٨).
(٤) "تاريخ بغداد" (٥/ ٢٢٤). (٥) "الأنساب" (٢/ ٤١٠).
(٦) "الأنساب" (٥/ ٥٩٦).
(٧) "تاريخ الإسلام" (ص٥١٧/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).
(٨) "توضيح المشتبه"(٨/ ١٠٣).
(٩) "طبقات الصوفية" (١/ ٣٧٨)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٥/ ٢٥٠).
(١٠) "النجوم الزاهرة" (٤/ ١٦٥).

٢٩) الحَسَن بن عبدالله بن سَعِيد، أبو أحمَدَ العَسْكَري[(١)]، روى عنه إجازةً وكتابة، وقد رَوَىٰ بعضَ مَسَائل "العِلَلِ" عن المصنِّف في كتابه "تصحيفات المحدِّثين".

٣٠) الحَسَن بن علي بن عُمَر بن يَزِيد الصَّيْدَناني المُزَكِّي، أبو محمد القَزْويني[(٢)].

٣١) الحَسَن بن علي، أبو سَعِيد الرازي[(٣)].

٣٢) الحُسَيْن بن أحمد بن محمد بن عبدالرحمن الشَّمَاخي، أبو عبدالله الهَرَوِيُّ الصَّفَّار[(٤)].

٣٣) الحُسَيْن بن سَعِيد[(٥)].

٣٤) الحُسَيْن بن علي بن العباس بن الفَضْل الهَرَوِيُّ الحافظ[(٦)].

٣٥) الحُسَيْن بن علي بن محمد التَّمِيمِيُّ، أبو أحمد النَّيْسَابوري، المعروف بـ«حُسَيْنَك»، وهو أحدُ رُوَاةِ "العلل" عن المصنِّف[(٧)].

---

(١) "تصحيفات المحدثين" (١/ ١١، ١١٥)، و"تاريخ دمشق" (٥٣/ ٥١).
(٢) "التدوين" (٢/ ٤٢٤).
(٣) "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٨٦).
(٤) "تاريخ بغداد" (٨/ ٨)، و"الأنساب" (٣/ ٤٥٣)، و"تاريخ دمشق" (١٤/ ٢٦)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٢٠٧).
(٥) "التدوين" (٢/ ٤٤٦).
(٦) "توضيح المشتبه" (١/ ٥٤٦).
(٧) "السنن الكبرى" للبيهقي (٦/ ١٦٣)، و"شعب الإيمان" (٧/ ٢٣٨)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٨٨ و١٩٥)، و(١٣/ ١٢٣)، و"تاريخ دمشق" (٦٢/ ٢١٧).

٣٦) الحُسَيْن بن محمد بن حَبَشٍ المقرئ[(١)].

٣٧) الحُسَيْن بن محمد بن الحُسَيْن الثَّقفي[(٢)].

٣٨) الحُسَيْن بن محمد بن العباس، أبو عليٍّ الفقيهُ الآمُلي[(٣)].

٣٩) حَمْدُ بن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أيوب، أبو عليٍّ الرازي الأصبهاني[(٤)].

٤٠) حَمْزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن زيد بن عليٍّ، أبو يَعْلَى الزَّيْدي[(٥)].

٤١) حَيْدَر بن محمد بن أحمد بن الجُنَيْد، أبو محمَّد الجُنَيْدِيُّ البخاري[(٦)].

٤٢) الخَضِرُ بن أحمد بن محمد بن الخَضِر القَزْويني، أبو علي الفقيه[(٧)].

---

(١) "تاريخ دمشق" (٥/ ٢٧٩)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٨٨).

(٢) "تفسير الثعلبي" (٧/ ١٢٦).

(٣) "حلية الأولياء" (٦/ ٣٣١).

(٤) "مسند الشهاب" (٢/ ٢٧١)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٢٩١)، و"تالي تلخيص المتشابه" (١/ ٧٩)، و"التعديل والتجريح" (١/ ٢٧٥)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ١٠٤، ٢٧٩)، و"معجم السفر" (ص١٠٧).

(٥) "التدوين" (٢/ ٤٧٥-٤٧٦).

(٦) "الأنساب" (٢/ ١٧٦)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ٢٩٨).

(٧) "التدوين" (١/ ٨٠)، و (٢/ ٤٩٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٥٥/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

٤٣) سليمان بن أحمد بن محمَّد بن داود، أبو داود الواعظ(١).

٤٤) صالح بن أحمد بن محمَّد الحافظ، أبو الفَضْل التَّمِيمِيُّ، الأحنفي، الهَمَذاني، ابن السِّمْسَار(٢).

٤٥) صالح بن عيسى(٣).

٤٦) صَفْوان بن الحُسَيْن(٤).

٤٧) العباس بن أحمد بن الفَضْل الزاهد، أبو الفَضْلِ الآجُرِّيُّ(٥).

٤٨) عبدالرحمن بن أحمد بن الحسين بن عَبْدِيل، أبو نَصْر الشَّيْباني الهَمَذَاني الأنماطي(٦).

٤٩) عبدالرحمن بن محمد بن جعفر، أبو نَصْر العُقَيْلي الواعظ(٧).

٥٠) عبدالرحمن بن محمد بن حَمْدان(٨).

٥١) عبدالرحمن بن محمد بن أبي اللَّيْث، أبو سعيد التَّمِيمي(٩).

---

(١) "التدوين" (٣/ ٥١).

(٢) "تاريخ الإسلام" (ص٧٧/ حوادث ٣٨١-٤٠٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٨٥)، و"العبر في خبر من غبر" (٣/ ٢٧).

(٣) "الإرشاد" (١/ ٣٩٩).

(٤) "تفسير الثعلبي" (٧/ ١٦).

(٥) "تاريخ جرجان" (ص٣٢٧)، و"الإكمال" (١/ ١٣٣)، و"الأنساب" (١/ ٦١)، و"توضيح المشتبه"(١/ ١٦٠).

(٦) "تاريخ الإسلام" (ص١٤٢/ حوادث ٣٨١-٤٠٠).

(٧) "الأنساب" (٥/ ٥٦٥).

(٨) "حلية الأولياء" (٩/ ١٠٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٣١، ١٤٣).

(٩) "تاريخ الإسلام" (ص٥٤٣/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

٥٢) عبدالرحمن بن أبي عبدالرحمن الجُرْجَاني، أبو محمد القاضي(١).

٥٣) عبدالله بن أحمد بن الحسن بن يحيى الفقيه(٢).

٥٤) عبدالله بن بِشْرٍ الطَّالْقَاني(٣).

٥٥) عبدالله بن بكر، أبو نَصْر البَزَّاز النَّيْسَابوري(٤).

٥٦) عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن أَسَدٍ، أبو القاسم الرازي الشافعيُّ المِصْري، الملقَّب بالدُّودِ(٥).

٥٧) عبدالله بن محمد بن بَرْزَةَ التاجر، أبو محمَّد البَرْزِيّ(٦).

٥٨) عبدالله بن محمد بن جَعْفَر بن حَيَّان، أبو الشيخِ الأنصاريُّ الأصبهاني، وهو من المُكْثِرِينَ من الرواية عن المصنِّف، وقد روى بعضَ مسائل "العِلَلِ" عنه(٧).

---

(١) "الحلية" (٩/ ٦٨، ٧٣، ٧٨).

(٢) "دلائل النبوة" للأصبهاني (ص ٢١٩)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٤/ ٧٨).

(٣) "التعديل والتجريح" (٢/ ٦٤١).

(٤) "تاريخ بغداد" (٩/ ٤٢٣)، و"غنية الملتمس" (ص ٢٢٧).

(٥) "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ٥٣)، و"وفيات المصريين" (ص٣٦)، و"تاريخ دمشق" (٣٢/ ١٦١)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٤٠/ حوادث ٣٨١-٤٠٠).

(٦) "الأنساب" (١/ ٣٢٠)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ١٣٨)، و"تكملة الإكمال" لابن نقطة (١/ ٢٦٨)، و"توضيح المشتبه" (١/ ٤٠٦).

(٧) "العظمة" (١/ ٤٠٨)، و(٢/ ٥٠١)، و(٣/ ٩٨٧)، و"أخلاق النبي ﷺ وآدابه" (رقم ٤١، ١٥٣، و٥٤٣)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٣٠٩)، و"المستخرج" لأبي نعيم (٣/ ٣١٢)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (١/ ٣٦٩)، و"تغليق التعليق" (٣/ ٩٨).

٥٩) عبدالله بن محمد بن جَعْفَر بن حَيَّان، أبو العباس الحَيَّاني البُوشَنْجِيّ(١).

٦٠) عبدالله بن محمد بن الحَجَّاج(٢).

٦١) عبدالله بن محمد بن عبدالوَهَّاب بن نُصَيْر، أبو سَعِيد الواصلي القُرَشي الرازي(٣).

٦٢) عبدالله بن محمَّد بن كَثِير البَيِّع(٤).

٦٣) عبدالله بن محمد بن مسلم(٥).

*** عبدالله بن محمد الحَيَّاني(٦) = عبدالله بن محمد بن جعفر.

٦٤) عبدالله بن محمد، أبو محمَّد الصَّيْدَلاني(٧).

٦٥) عبدالله بن محمد، أبو محمَّد الفقيه(٨). ولعلَّه الذي قبله.

٦٦) عبدالملك بن العَبَّاس بن خالد، أبو عليٍّ الخالديُّ القَزْوينيُّ الزاهد(٩).

---

(١) "توضيح المشتبه" (٢/ ١٥٠). (٢) "الحلية" (٧/ ٢١٣).

(٣) "ذم الكلام" (٥/ ٦٢)، و"الأنساب" (٥/ ٥٦٤)، و"تاريخ دمشق" (٣٢/ ٢٥٢)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٣٤٨).

(٤) "الإرشاد" للخليلي (٢/ ٦٩٣). (٥) "تاريخ دمشق" (٥/ ٢٩٣).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ٥١٨).

(٧) "التدوين" (٢/ ١٠٨).

(٨) "تاريخ دمشق" (٧/ ٢٣٨).

(٩) "التدوين" (٣/ ٢٧٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٧٤/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

٦٧) عُبَيْدالله بن محمَّد بن حَمْدُويَهْ، أبو الحَسَنِ الرازي الوزير(١).

٦٨) عُبَيْدالله بن هارون بن موسى بن هارون بن حَيَّان، أبو نعيم الحَيَّاني(٢).

٦٩) عَتَّاب بن محمد بن أحمد بن عَتَّاب، أبو القاسم الرازي الوَرَامِينِيّ الحافظ(٣).

٧٠) عُتْبة بن عُبَيْدالله بن موسى بن عُبَيْدالله، أبو السائب الهَمَذاني القاضي(٤).

٧١) علي بن إبراهيم، أبو الحُسَيْن الرازي(٥).

٧٢) علي بن أحمد بن واصل المستملي، أبو القاسم الواصلي الزَّوْزَنِيّ(٦).

٧٣) علي بن بُخَار، أبو الحسن الرازي(٧)، وهو أَحَدُ رُوَاةِ

---

(١) "تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٦٤)، و"الأنساب" (٥/ ٦٠٠).

(٢) "التدوين" (٣/ ٢٩٢).

(٣) "الأنساب" (٥/ ٥٨٧)، و"معجم البلدان" (٥/ ٣٧٠)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٣٥٨).

(٤) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٤٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٤٦/ حوادث ٣٣١-٣٥٠).

(٥) "الأنساب" (٢/ ٢٨٠).

(٦) "الأنساب" (٥/ ٥٦٣)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٣٤٨).

(٧) "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٥٥)، و"الإكمال" (٧/ ٢٥٧)، و"توضيح المشتبه" (٩/ ٣٤).

"العِلَلِ" عن المصنِّف.

٧٤) علي بن بِشْر بن علي، أبو الحَسَن القَزْوِيني الصُّوفي(١).

٧٥) علي بن الحُسَيْن بن عبدالرحمن، أبو الحَسَن البخاري، المعروفُ بالسَّدِيْوَرِيِّ(٢).

٧٦) علي بن عبدالعزيز بن مُدْرِك، أبو الحسن البَرْذَعي(٣).

٧٧) علي بن عَطَاء القَزْويني(٤).

٧٨) علي بن القاسم بن العباس بن الفَضْل بن شاذان، أبو الحسن القاضي الرازي(٥).

٧٩) علي بن القاسم بن محمَّد، أبو الحسن السُّهْرَوَرْدِيُّ(٦).

٨٠) علي بن محمد بن أحمد بن يعقوب، أبو الحُسَيْن المَرْوَزي القَزْوِيني(٧).

---

(١) "التدوين" (٣/ ٤٧٧)، و"تاريخ دمشق" (٤١/ ٢٨٢).
(٢) "تاريخ الإسلام" (ص٢٩٨/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).
(٣) "تاريخ بغداد" (٢/ ٦٥، و٦٦، و٦٧، ٣٦٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٤٩/ حوادث ٣٨١-٤٠٠).
(٤) "التدوين" (٣/ ٣٨٥).
(٥) "تاريخ بغداد" (٣/ ٤٢٠)، و(١٢/ ٥٣)، و"التدوين" (٣/ ٣٩٤).
(٦) "التدوين" (١/ ٢١٢، ٤٩٩)، و(٢/ ٢٧٩).
(٧) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥١٧، ٥١٨)، و(٤/ ٧٥٨)، و(٥/ ٩٨٦)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ٣٩٥)، و(١٠/ ٣٩٣)، و(١٢/ ٢٥٢)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٠٢)، و"التدوين" (٢/ ٣٤)، و(٣/ ٣٩٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠١/ حوادث ٣٨١-٤٠٠)، و"ذيل التقييد" (٢/ ٣٤٠).

٨١) علي بن محمد بن بُنْدَار، أبو الحَسَن الطَّبَري[١].

٨٢) علي بن محمد بن عمر، أبو الحَسَن الفقيه القَصَّار[٢]، وقد روى كتاب «ثواب الأعمال» عن المصنِّف.

٨٣) علي بن محمَّد الفَأْفَاء[٣].

٨٤) علي بن مَنْصُور بن محمد بن أحمد بن يعقوب[٤].

٨٥) عَمَّار بن الحسن بن محمَّد بن ماجه[٥].

٨٦) عمر بن عبدالله بن زاذان، أبو حَفْص القاضي الزاذاني القَزْويني[٦].

٨٧) عمر بن محمَّد الخَيَّاط، أبو حفص الفقيه[٧].

٨٨) عيسى بن علي بن زَيْد، أبو القاسم الدِّينَوَرِيّ[٨]، وقيل: ابن أحمد بن علي بن زيد.

٨٩) الفضل بن الفضل، أبو العباس الكِنْدي[٩].

---

(١) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٨٣).
(٢) "التدوين" (٣/ ٣١٣).
(٣) "تاريخ دمشق" (٥/ ١٠٤، ١٥٢، و٢٧٩).
(٤) "تاريخ دمشق" (١٧/ ١٢٥).
(٥) "التدوين" (٣/ ٤٦٧).
(٦) "تاريخ بغداد" (١١/ ٢٦٤)، و"الأنساب" (٣/ ١١٩)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٥١).
(٧) "أخبار أصبهان" (١/ ٤٢٠).
(٨) "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣١٤).
(٩) "تفسير الثعلبي" (٧/ ١٢٦)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٣)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ٧٣).

٩٠) القاسم بن عَلْقمة، أبو سعيد الأَبْهَري الشُّرُوطي، وقد رَوَىٰ بعضَ مسائل "العلل" عن المصنِّف[(١)].

٩١) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو عبدالله[(٢)].

٩٢) محمد بن أحمد بن جعفر بن أَذِيْنٍ، أبو بكر[(٣)].

٩٣) محمد بن أحمد بن شَاذَانَ الرازي[(٤)].

٩٤) محمد بن أحمد بن علي بن حامد الطَّبَري[(٥)].

٩٥) محمد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَار، أبو بَكْر التاجر الأَرْدَسْتاني[(٦)]، وهو أحد رواة "العلل" عن المصنِّف.

٩٦) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن ميمون بن عَوْن الكاتب، أبو بكر القَزْوِيني[(٧)].

٩٧) محمد بن أحمد بن محمد بن حَمْدان، أبو عُثْمان[(٨)].

٩٨) محمد بن أحمد بن منصور القَطَّان[(٩)].

---

(١) "الإرشاد" للخليلي (١/ ٢٩٢)، و"التدوين" (٤/ ٢٠١).

(٢) "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٢/ ٩٢٤).

(٣) "الإكمال" (١/ ٥).

(٤) "تاريخ دمشق" (٤٠/ ٤٥)، و(٤٢/ ٣٥٨).

(٥) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٤٥٠)، و(٦/ ١١٨١).

(٦) "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٥٦/ حوادث ٣٨١-٤٠٠)، و(ص٥٠٩/ حوادث ٤٠١-٤٢٠).

(٧) "التدوين" (١/ ٨٠، ١٩١).

(٨) "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٦).

(٩) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٣).

٩٩) محمد بن أحمد بن النَّضْر[١].

١٠٠) محمد بن أحمد، أبو بكر[٢].

١٠١) محمد بن أحمد، أبو جعفر النَّاتِلِيُّ الحاجِّي[٣].

١٠٢) محمد بن إسحاق بن محمَّد بن يحيى بن مَنْدَهْ، أبو عبدالله العبدي[٤]، وهو أَحَدُ رُوَاةِ "العِلَلِ" عن المصنِّف.

١٠٣) محمد بن إسحاق بن محمد القَزْويني، أبو عبدالله الكَيْسَاني[٥].

١٠٤) محمد بن إسحاق بن يعقوب بن إسحاق، أبو بكر الشَّيْبَاني الطَّبَري[٦].

١٠٥) محمد بن جعفر بن محمد، أبو جعفر المُوسَائي العَلَوي[٧].

١٠٦) محمد بن جعفر بن محمد، أبو عبدالله الأُشْناني المُقْرِئ[٨].

---

(١) "حلية الأولياء" (٥/ ١١٦)، و(٦/ ١٧٠، ١٧٧).
(٢) "الإرشاد" للخليلي (٢/ ٧٠٩).
(٣) "تاريخ بغداد" (١٣/ ١٨٥)، و"معجم السفر" (ص٣٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٢٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥١٥/ حوادث ٤٤١-٤٦٠)، و"توضيح المشتبه" (١/ ٣١٢)، و"تاج العروس" (٣٠/ ٤٥١).
(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٢٨)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٣١).
(٥) "التدوين" (١/ ٢١٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٧/ حوادث ٣٨١-٤٠٠).
(٦) "تاريخ بغداد" (١/ ٢٥٨).
(٧) "الأنساب" (٥/ ٤٠٥)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٢٦٨).
(٨) "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٩).

١٠٧) محمد بن جعفر، أبو بكر الفُقَّاعي[(١)].

١٠٨) محمد بن الحَسَن بن محمد بن بَرْدَخْشَاذ السِّرَاجي، أبو عبدالله[(٢)].

١٠٩) محمد بن الحَسَن، أَبو جعفر الخُذْرِيّ[(٣)].

١١٠) محمد بن الحُسَيْن الجُرْجاني، أبو الحَسَن الحَنَّاطي[(٤)].

١١١) محمد بن الحُسَيْن الفارسي[(٥)].

١١٢) محمد بن سليمان بن حَمْدان البَزَّاز الخُوْزي، أبو الحُسَيْن القَزْوِيني[(٦)].

١١٣) محمد بن سليمان بن محمد بن سُلَيْمان، أبو سَهْل الحَنَفي العِجْلي الصُّعْلُوكي النَّيْسَابوري[(٧)].

١١٤) محمد بن سليمان بن يَزِيد بن سُلَيْمان بن سَلْمان الفَامِيّ، أبو سليمان القَزْوِيني[(٨)].

---

(١) "تاريخ بغداد" (٤/ ٨٥)، و"اللآلئ المصنوعة" (٢/ ٢٠٨).

(٢) "تاريخ بغداد" (١/ ٢٢١، ٢٢٣)، و(٨/ ١٦٤)، و"ذم الكلام" (٣/ ١٧١)، و"تاريخ دمشق" (١٠/ ٣٣٩)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ٩٠).

(٣) "تاج العروس" (١١/ ١٤٤).

(٤) "الأنساب" (٢/ ٢٧٥).

(٥) "اعتقاد أهل السنة" (٦/ ١٠٧٦)، و"تاريخ بغداد" (١٢/ ١٦٣)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٠٢).

(٦) "التدوين" (١/ ٢٩٦-٢٩٧).

(٧) "اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٢٤٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٢٣/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٨) "التدوين" (١/ ٤، ٢٩٨)، و(٤/ ٢٠١).

١١٥) محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عُصْم، أبو عبدالله بن أبي ذُهْل العُصْمي الضَّبِّيّ[١].

١١٦) محمد بن عبدالله بن جَعْفَر بن عبدالله بن الجُنَيْد، أبو الحُسَيْن الرازي، والدُ تَمَّام[٢].

١١٧) محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز، أبو بكرِ بنُ شاذان[٣].

١١٨) محمد بن عبدالله بن محمد بن الحُسَيْن الفقيه، أبو بكر الصِّبْغِيُّ النيسابوريُّ الشافعي[٤].

١١٩) محمد بن عبدالله أبو عَلِيٍّ الأصبهاني[٥].

١٢٠) محمد بن علي بن الحَسَن[٦].

١٢١) محمد بن علي بن حُسَيْن، أبو بكر ابنُ الفَأْفَاء الرازيّ، قاضي الدِّيْنَوَر[٧].

١٢٢) محمد بن علي بن حَمْزة العَلَوِيُّ الأَخْبَاري الشاعر[٨].

---

(١) "الأنساب" (٤/ ٢٠٥)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٣٤٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٣٤/ حوادث ٣٥١-٣٨٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٠٦).

(٢) "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣٣٥).

(٣) "شعب الإيمان" (٣/ ١٨٢)، و"ذم الكلام" (٥/ ٢١٧).

(٤) "تكملة الإكمال" (٣/ ٦٤٢)، "تاريخ الإسلام" (ص٣٠٩/ حوادث ٣٣١-٣٥٠)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ٤٠٦).

(٥) "غوامض الأسماء المبهمة" (٢/ ٧٩٠). (٦) "تفسير الثعلبي" (٧/ ١٥١).

(٧) "تاريخ الإسلام" (ص٣١٣/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٨) "الوافي بالوفيات" (٤/ ٨٠).

١٢٣) محمد بن علي بن عمر، أبو عبدالله المُعَسَّلي[١]، وهو مُكْثِرٌ عنه؛ روى عنه «فوائدَ العراقيين».

١٢٤) محمد بن علي بن محمَّد بن عَوْف البُرْجي، أبو مسلم الضرير[٢].

١٢٥) محمد بن علي الساوي[٣].

١٢٦) محمد بن عيسى بن محمد بن سعيد، أبو حاتمٍ الوَسْقَنْدي الرازي[٤].

١٢٧) محمد بن محمد بن إسحاق الحاكم، أبو أحمَدَ الحافظ[٥].

١٢٨) محمد بن محمد بن داود بن سَعِيد، أبو بكرٍ السِّجْزِيُّ النَّيْسَابوري العَدْل[٦].

١٢٩) محمد بن مَيْسَرة بن علي بن الحسن بن إدريس الخَفَّاف، أبو نُعَيْمٍ القَزْوِيني[٧].

١٣٠) محمد بن يعقوب بن يوسف، أبو العَبَّاس الأَصَمّ[٨].

---

(١) "التدوين" (١/ ٤٤٩).

(٢) "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٧٥)، و"تكملة الإكمال" (١/ ٣٩١).

(٣) "اعتقاد أهل السنة" (٥/ ٩٠٤).

(٤) "معجم البلدان" (٥/ ٣٧٦).

(٥) "البداية والنهاية" (٦/ ٩٢).

(٦) "دلائل النبوة" للبيهقي (٦/ ٢١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٩٨/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٧) "التدوين" (٢/ ٣٦).

(٨) "إعلام الموقعين" (٤/ ٢٤٦).

١٣١) محمد بن يوسف بن محمد بن الجُنَيْد، أبو زُرْعة الكَشِّيُّ الجُرْجَاني[(١)].

١٣٢) منصور بن محمد بن أحمد بن حَرْب، أبو نَصْرٍ البخاري الحَرْبي القاضي[(٢)].

١٣٣) مَهْدِيّ بن محمد بن العباس بن عبدالله بن أحمد بن بَجِيَّةَ، أبو الحسن الطَّبَرِيّ، المعروفُ بابنِ سَرْهَنْكَ[(٣)].

١٣٤) موسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري الخَطْمي، قاضي الرَّيِّ[(٤)].

١٣٥) موسى بن عِمْران بن موسى بن هِلَال، أبو عِمْران السَّلَمَاسي[(٥)].

١٣٦) الوليد بن أحمد بن محمد بن الوليد، أبو العَبَّاسِ الزَّوْزَنِيُّ الواعظ[(٦)].

١٣٧) يعقوب بن يوسف بن يعقوب الرازي، أبو سَهْل[(٧)].

---

(١) "تاريخ جرجان" (ص٤٥٤)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٩٧).

(٢) "الأنساب" (٢/ ١٩٩)، و"تاريخ دمشق" (٦٠/ ٣٤٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٦٨/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٣) "تكملة الإكمال" (١/ ٤٥٥).

(٤) "تاريخ دمشق" (٦٠/ ٣٤٧).

(٥) "تاريخ دمشق" (٦١/ ١٨٦).

(٦) "أخبار أصبهان" (٢/ ٣١١)، و"الأنساب" (٣/ ١٧٥)، و"تاريخ دمشق" (٦٣/ ١١٠)، و"معجم البلدان" (٣/ ١٥٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٠٢/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٧) "أخبار أصبهان" (٢/ ٣٣٥).

١٣٨) يوسف بن القاسم بن يوسف، أبو بكرٍ القاضي المَيَّانِجِيُّ[(١)].

١٣٩) أبو أحمد بن أبي الحَسَنِ الدارمي[(٢)].

*** أبو الحَسَنِ البَحِيرِيُّ[(٣)] = لعله أحمد بن محمد البَحِيري.

١٤٠) أبو الحُسَيْنِ ابنُ أخي مُهَنَّا[(٤)].

١٤١) أبو القاسم العِجْلي[(٥)].

*** أبو محمد بن أبي الحسن[(٦)] = لعله الحسن بن علي بن عمر.

١٤٢) أبو الوليد[(٧)]. هكذا غير منسوب.



---

(١) "الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ٤٣)، و"تقييد العلم" (ص٧٤)، و"ذيل مولد العلماء" (ص١٠٩)، و"تاريخ دمشق" (١١/ ٤٣٥)، و"تغليق التعليق" (٢/ ٣٩)، و"الإمتاع بالأربعين" (ص٢٨).

(٢) "السنن الكبرى" للبيهقي (١٠/ ٣٤٠)، و"معرفة السنن" (٢/ ٤٦٠)، و(٥/ ١٥٠).

(٣) "الأحاديث المختارة" (١/ ٢٢٧)، وجاء في الإسناد ما نصه: أظنه أحمد بن محمد ابن جعفر.

(٤) "المنتظم" (٢/ ٣٢).

(٥) "التدوين" (٢/ ٤٦٠).

(٦) "الاعتقاد" (ص٢٧١).

(٧) "معرفة السنن" (٧/ ٣٣).

مكانتُهُ العِلْميَّة، ورجوعُ العلماءِ إليه، وثناؤُهُمْ عليه:

لقد أهَّل تبكيرُ ابنِ أبي حاتم بطلبِ العِلْمِ وجِدُّهُ فيه - إضافةً إلى ما أنعَمَ اللهُ به عليه مِنْ نشوئه بين خزائنِ العِلْم: أبيه وأبي زُرْعة - أهَّله ذلك إلى أن يَفُوقَ أقرانه، ويُصْبِحَ من أعلامِ العِلْمِ في عصره وبعده، في بلده وخارجها، يُشَارُ إليه بِالبَنَان، ويُرْجَعُ إليه في المُعْضِلات، وقد حَفِلَتْ ترجمةُ ابن أبي حاتم بإبرازِ مكانتِهِ العِلْمية التي تبوَّأَهَا بين العلماء، والشهادةِ له بالتقدُّمِ في العلوم، والثناءِ الجميلِ على شخصيَّته العِلْمية؛ فهذا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أحمَدَ الخُوَارَزْمي[1] يقول: «عبدالرحمن بنُ أبي حاتم إمامٌ ابنُ إمام، قد رُبِّيَ بين إمامَيْنِ: أبي حاتم وأبي زُرْعة، إمامَيْ هُدًى».

وقال أبو يعلى الخليلي[2]: «أخَذَ عِلْمَ أبيه وأبي زُرْعة، وكان بَحْرًا في العلومِ ومعرفةِ الرجال والحديثِ الصحيحِ من السقيم، وله من التصانيفِ ما هو أشهرُ مِنْ أن يُوصَفَ؛ في الفقه، والتواريخ، واختلافِ الصحابة والتابعين وعلماءِ الأمصار... ويقال: إنَّ السُّنَّةَ بالرَّيِّ خُتِمَتْ به».

وقال أيضًا[3]: « كان يقال: أئمةٌ ثلاثةٌ في زمان واحد: ابنُ أبي داود ببغداد، وابنُ خُزَيْمة بِنَيْسَابور، وابنُ أبي حاتم بالرَّيِّ ».

---

(١) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦١).
(٢) في "الإرشاد" (٢/ ٦٨٣).
(٣) في "الإرشاد" (٢/ ٦١١).

وقد صنَّف أبو الحسن عليُّ بنُ إبراهيم الرازيُّ الخطيبُ المجاوِرُ بمكَّة ترجمةً لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم؛ قال فيها[(١)]: سمعتُ أبا الحسنِ عليَّ بن الحسن المِصْريَّ بالرَّيِّ - في جنازةِ عبدالرحمن بن أبي حاتم، وكان رَحَلَ إليه من العراقِ، وسَمِعَ منه- يقولُ: «قَلَنْسُوَةُ عبدالرحمن من السماء[(٢)]، وما هو بِعَجَبٍ، رَجُلٌ منذ ثمانين سنةً على وَتيرَةٍ واحدة، ما انحرَفَ عن الطريقِ ساعةً واحدة».

وقال أبو عبدالله الزَّعْفَرَاني[(٣)]: «روى ابنُ صاعد ببغدادَ في أيَّامه حديثًا أخطَأَ في إسناده، فأنكَرَ عليه ابنُ عُقْدَةَ الحافظُ، فخرَجَ عليه أصحابُ ابن صاعد، وارتَفَعُوا إلى الوزيرِ عليِّ بن عيسى، وحُبِسَ ابن عُقْدة، فقال الوزير: مَنْ يُسْأَلُ أو يُرْجَعُ إليه؟ فقالوا: ابن أبي حاتم. قال: فكتَبَ إليه الوزيرُ يسألُهُ عن ذلك؟ فنظَرَهُ وتأمَّلَ، وإذا الحديثُ على ما قال ابن عُقْدة، فكتَبَ إليه بذلك، فأُطْلِقَ عن ابن عُقْدة، وارتفَعَ شأنه».

---

(١) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٥٩ - ٣٦٥).

(٢) كذا في الأصل، فإنْ سلمتِ العبارةُ من التصحيف، فلعلّه يعني بها: علوَّ همَّة ابن أبي حاتم، وفي هذا المعنى قال أبو الحسن النُّعَيْمي كما في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٣١) [من المتقارب]:

إذا أَظْمَأَتْكَ أَكُفُّ اللِّئامِ ... كَفَتْكَ القناعةُ شِبْعًا وَرِيَّا

فَكُنْ رَجُلًا رِجْلُهُ في الثَّرَى ... وهَامَةُ هِمَّتِهِ في الثُّرَيَّا

ويبعد جدًّا أن يريد ظاهر العبارة الذي يدلُّ على الغلوِّ، وادِّعاء الغيب، والله أعلم.

(٣) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٥).

وقال أبو الوليد الباجي[١]: «عبدالرحمن بن أبي حاتم ثِقَةٌ حافظ».

وقال ابن أبي يعلى[٢]: «أبو محمَّدٍ الإمامُ، ابنُ الإمامِ، الحافظُ».

وقال ابن عساكر[٣]: «أَحَدُ الحُفَّاظ، صنَّفَ "كتاب الجَرْح والتعديل"، فأكثَرَ فائدتَهُ، رحَلَ في طلب الحديث».

وقال القزويني[٤]: «مِنْ كبارِ الدنيا عِلْمًا وَوَرَعًا».

وقال ابن نقطة[٥]: «الإمامُ ابنُ الإمام».

وقال ياقوت[٦]: «أحدُ الحُفَّاظ، صنَّف "الجَرْح والتعديل"، فأكثَرَ فائدتَهُ».

وهذه عبارةُ الحافظِ ابنِ عساكر السابقةُ، فيبدو أنه أَخَذَهَا عنه.

وقال الذهبي[٧]: «وكان بَحْرًا لا تُكَدِّرُهُ الدِّلَاء».

وقال الحافظ ابن كَثِير[٨]: «الحافظُ الكبيرُ، ابنُ الحافظِ الكبيرِ».

وقال ابن السُّبْكي[٩]: «أحدُ الأئمَّة في الحديثِ والتفسيرِ والعبادةِ

---

(١) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣١).
(٢) في "طبقات الحنابلة" (٢/ ٥٥).
(٣) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٥٧).
(٤) في "التدوين" (٣/ ١٥٤).
(٥) في "التقييد" (١/ ٣٣١).
(٦) في "معجم البلدان" (٣/ ١٢٠).
(٧) في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٤).
(٨) في "البداية والنهاية" (١١/ ١٩١).
(٩) في "طبقات الشافعية" (١/ ١١١).

والزُّهْدِ والصلاحِ، حافظٌ ابنُ حافظٍ»[١].

وقد ذكَرَ اللَّالَكَائِيُّ[٢] سياقَ ما رُوِيَ عن النبي ﷺ وعن الصحابةِ والتابعين في رُؤْيَةِ المؤمنين الرَّبَّ عَزَّ وجل، ثم أورَدَ أسماءَ الصحابةِ والتابعين الذين رُوِيَ عنهم ذلك، ثم قال: «ومِنَ الفقهاء: مالكُ بنُ أنس، واللَّيْثُ بنُ سَعْد، والأوزاعي... ومحمدُ بنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، وابنُ خُزَيْمة، وعبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم»؛ فهذا يعني أنه معدودٌ في الفقهاء أيضًا.

صلاحُهُ وزُهْدُهُ ووَرَعُهُ، وعِبَادتُهُ وتَوَاضُعُهُ:

عُرِفَ أبو محمَّد عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم رحمه الله بِكَثْرةِ عبادته، وشِدَّةِ خوفِهِ وورعِهِ، وهذه ثمرةُ العِلْم؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]. وقال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه[٣]: «ليس العِلْمُ بِكَثْرةِ الروايةِ، وإنما العِلْمُ الخَشْية». وفيما يلي ذِكْرٌ لأقوالِ أهل العلم وشهادَتِهِمْ لأبي محمَّد بذلك:

قال علي بن إبراهيم الرازي[٤]: «كان عبدالرحمن بن أبي حاتم مُقْبِلاً على العبادةِ مِنْ صِغَره، والسَّهَرِ بالليل، والذِّكْرِ، ولزومِ الطهارة، فكساه اللهُ بها نُورًا، فكان يُسَرُّ به من نَظَرَ إليه».

---

(١) سيأتي ذكر بقيَّة أقوال العلماء في الثناء عليه في المبحث التالي.
(٢) في "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٤٧٠-٤٧١).
(٣) أخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص١٥٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ١٣١).
(٤) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣٠).

وقال أبو الحسن علي بن أحمد الفَرَضِيُّ[١]: «ما رأيتُ أحدًا ممَّن عرَفَ عبدالرحمن ذكَرَ عنه جهالةً قَطُّ، وكنتُ ملازمًا له مدةً طويلةً فما رأيتُهُ إلا على وتيرةٍ واحدة، لم أَرَ منه ما أنكرتُهُ مِنْ أمرِ الدنيا ولا مِنْ أمر الآخرة، بل رأيتُهُ صائنًا لنفسِهِ ودينِهِ ومروءتِهِ».

وقال علي بن إبراهيم[٢]: سمعتُ العبَّاس بن أحمد الكِيْلِيَّ يقول: بَلَغني أنَّ أبا حاتم قال: «ومَنْ يَقْوَىٰ على عبادةِ عبدالرحمن؟! لا أَعْرِفُ لعبدالرحمن ذَنْبًا!».

وقال أبو الفَضْل التِّرْمِذي[٣]: «كنتُ مع أبي حاتم، إذْ خرَجَ من السِّكَّةِ، وعبدُالرحمنِ في الصلاةِ يصلِّي بالناسِ على رَأْسِ مَسْكَنِهِ، فوقَفَ فقال: خَفِّفْ يا عبدالرحمن، ثم قال: لا يتهيَّأُ لي أنْ أَعْمَلَ ما يَعْمَلُ عبدُالرحمن!».

وسأل أبا عبدالله القزوينيَّ الواعظَ المعروفَ بابن السَّامِي بعضُ إخوانه: أَيْشٍ خَبَرُكَ يا أبا عبدالله مع أبي محمَّد في الصلاة؟ فقال له: «إذا دَخَلْتَ مع عبدالرحمن في الصلاة، فَسَلِّمْ نفسَكَ إليه يَعْمَلُ بها ما يشاء»[٤].

---

(١) كما في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٥)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣٠).

(٢) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٥٩).

(٣) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٢).

(٤) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٢)، و "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣١)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٦- ٢٦٧).

وقال أبو عبدالله بن دينار الدِّيْنَوَرِيُّ(١): «قد رأيتُ مشايخَ أهلِ العِلْمِ، ما رأيتُ أحسَنَ شَيْبَةً من عبدالرحمن بن أبي حاتم».

وقال أبو يعلى الخَلِيلي(٢): «وكان زاهدًا يُعَدُّ من الأبدال(٣)».

وروى الخطيبُ(٤) بإسناده عن أبي بَكْرٍ محمد بن مَهْرُوْيَه بنِ سِنَان

---

(١) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠). (٢) في "الإرشاد" (٢/ ٦٨٣).

(٣) اختلف في تفسير « الأبدال »، على معانٍ؛ منها: أنهم كلَّما مات رَجُلٌ أبدَلَ الله مكانه رجلًا. ومنها: أنهم أبدلوا السيِّئاتِ مِنْ أخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بحسنات. وقيل: هم أبدالُ الأنبياء، وهو الراجح.
قال الإمام أحمد: إنْ لم يكونوا أصحابَ الحديثِ فَمَنْ هُمْ؟
قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٩٦- ٩٧): « فتأمَّل هذه الحكومةَ العادلةَ؛ ليتبيَّن لك أنَّ الذين يَعِيبون أهلَ الحديثِ، ويَعْدِلُونَ عن مذهبهم: جهلةٌ زنادقةٌ منافقون بلا ريب؛ ولهذا لَمَّا بَلَغَ الإمامَ أحمدَ عن ابنِ أبي قُتَيْلة أنه ذُكِرَ عنده أهلُ الحديثِ بمكة، فقال: قومُ سوءٍ - فقام الإمامُ أحمدُ، وهو يَنْفُضُ ثوبَهُ، ويقول: زِنْدِيقٌ! زِنْدِيقٌ! زِنْدِيق! ودخَلَ بيتَهُ؛ فإنه عَرَفَ مغزاه.
وعَيْبُ المنافقين للعلماءِ بما جاء به الرسولُ: قديمٌ مِنْ زمن المنافقين الذين كانوا على عَهْدِ النبيِّ.
وأمَّا أهلُ العلم: فكانوا يقولون: هم الأبدالُ؛ **لأنهم أبدالُ الأنبياءِ**، وقائمون مَقَامَهُمْ حقيقةً، ليسوا من الْمُعْدَمِينَ الذين لا يُعْرَفُ لهم حقيقةٌ؛ كلٌّ منهم يقومُ مَقَامَ الأنبياءِ في القَدْرِ الذي ناب عنهم فيه؛ هذا في العِلْمِ والْمَقَالِ، وهذا في العبادةِ والحالِ، وهذا في الأمرَيْنِ جميعًا، وكانوا يقولون: هم الطائفةُ المنصورةُ إلى قيام الساعةِ، الظاهرون على الحق؛ لأنَّ الهدى ودِينَ الحَقِّ الذي بَعَثَ اللهُ به رسلَهُ معهم، وهو الذي وَعَدَ اللهُ بظهوره على الدِّينِ كلِّه، وكفى بالله شهيدًا ». اهـ.
وأما ما ورد في « الأبدال » من أحاديث في "مسند أحمد" وغيره: فهي ضعيفةٌ، لا تصحُّ. وانظر أيضًا: "مجموع الفتاوى" (١١/ ٤٤١- ٤٤٢)، و"منهاج السنة" (١/ ٩٣- ٩٤)، و"الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم" للصنعاني (ص١٣- ١٧).

(٤) في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/ ٢٠١ رقم١٦١٣).

الرازي قال: سمعتُ علي بن الحسين بن الجُنَيْد يقول: سمعتُ يحيى ابن مَعِين يقول: إنا لَنَطْعَنُ على أقوامٍ لعلَّهم قد حَطُّوا رِحالَهُمْ في الجنة منذ أكثَرَ من مِئَتَيْ سَنَةٍ[١].

قال ابن مَهْرُوْيَهْ: فدخلتُ على عبدالرحمن بن أبي حاتم، وهو يَقْرَأُ على الناس كتابَ "الجَرْحِ والتعديل"، فحدَّثْتُهُ بهذه الحكايةِ، فَبَكَىٰ، وارتعَدَتْ يداه حتَّى سقَطَ الكتابُ مِنْ يده، وجعَلَ يبكي ويَسْتَعِيدني الحكايةَ، ولم يَقْرَأْ في ذلك المجلسِ شيئًا، أو كما قال.

وقال محمد بن الفضل العَبَّاسي[٢]: «كنا عند عبدالرحمن بن أبي حاتمٍ وهو ذا يَقْرَأُ علينا "كتابَ الجَرْحِ والتعديل"، فدخَلَ عليه يوسفُ ابنُ الحُسَيْن الرازي، فقال له: يا أبا محمَّد، ما هذا الذي تَقْرَؤُهُ على الناس؟ قال: كتابُ صَنَّفْتُهُ في الجَرْحِ والتعديل، فقال: وما الجَرْحُ والتعديل؟ فقال: أُظْهِرُ أحوالَ أهلِ العلم، مَنْ كان منهم ثِقَةً أو غيرَ ثقة، فقال له يوسف بن الحُسَيْن: استَحَيْتُ لك يا أبا محمد، كم مِنْ هؤلاءِ القومِ قد حَطُّوا رواحلهم في الجَنَّة منذ مِئَةِ سنةٍ، ومِئَتَيْ سنةٍ، وأنت تَذْكُرُهُمْ وتغتابهم على أَدِيمِ الأرضِ؟ فبكى عبدالرحمن، وقال: يا أبا يعقوبَ، لو سَمِعْتُ هذه الكلمةَ قبل تَصْنيفي هذا الكتابَ، لَمَا صَنَّفْتُهُ».

---

(١) ذكر الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٨) هذه الحكاية، وانتقد هذه العبارة بقوله: "قلت: لعلَّها: من مئة سنة؛ فإن ذلك لا يبلغ في أيام يحيى هذا القدر".

(٢) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٤).

وذكَرَ الذَّهَبي[١] هذه الحكايةَ من طريقِ أبي سعيد عبدالله بن محمد بن عبدالوَهَّاب الرازي، ثم قال مُبَيِّنًا: «قلتُ: أصابَهُ على طريق الوَجَلِ وخَوْفِ العاقبة، وإلا فكلامُ الناقدِ الوَرِعِ في الضعفاءِ مِنَ النُّصْحِ لِدِينِ الله، والذَّبِّ عن السُّنَّة».

وروى ابن عساكر[٢] أنَّ عبدالرحمن بن أبي حاتم قال: «دخلْتُ دِمَشْقَ على كَتَبَةِ الحديثِ، فمررْتُ بِحَلْقة قاسم الجُوعِيِّ، فرأيتُ نفرًا جلوسًا حوله وهو يتكلَّم عليهم، فهالني مَنْظَرُهُمْ، فتقدَّمْتُ إليهم، فسمعتُهُ يقول: اغتَنِمُوا مِنْ أهلِ زمانكم خَمْسًا، منها: إنْ حَضَرْتُمْ لم تُعْرَفُوا، وإنْ غِبْتُمْ لم تُفْقَدُوا، وإنْ شَهِدتُّمْ لم تُشَاوَرُوا، وإنْ قلتم شيئًا لم يُقْبَلْ قولُكُمْ، وإنْ عَمِلْتُمْ شيئًا لم تُعْطَوْا به. وأوصيكُمْ بخمسٍ أيضًا: إنْ ظُلِمْتُمْ لم تَظْلِموا، وإنْ مُدِحْتُمْ لم تَفْرَحُوا، وإنْ ذُمِمْتُمْ لم تَجْزَعوا، وإنْ كُذِّبْتُمْ فلا تَغْضَبُوا، وإنْ خانوكم فلا تَخُونوا. قال: فجعلْتُ هذا فائدتي من دِمَشْقَ».

وقال ابن كَثِير[٣]: «وكان مِنَ العبادةِ والزَّهَادة والوَرَعِ والحِفْظِ والكَرَاماتِ الكثيرةِ المَشْهورة على جانبٍ كبيرٍ رَحِمَهُ اللهُ، وقد صلَّى مَرَّةً، فلمَّا سلَّم قال له رَجُلٌ مِنْ بعضِ مَنْ صلَّى معه: لقد أَطَلْتَ بنا، ولقد سَبَّحْتُ في سجودِي سبعينَ مَرَّةً! فقال عبدالرحمن: لكنِّي واللهِ

---

(١) في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٨).
(٢) في "تاريخ دمشق" (٤٩/ ١٢٠)، وانظر "التقييد" لابن نقطة (١/ ٣٣٢).
(٣) في "البداية والنهاية" (١١/ ١٩١).

ما سَبَّحْتُ إلا ثلاثًا. اهـ.

وقال عليُّ بنُ إبراهيم(١): دخلنا يومًا على عبدالرحمن بِغَلَسٍ قبل صلاةِ الفَجْرِ في مَرَضِهِ الذي توفِّي فيه، وكان على الفراشِ قائمًا يصلِّي، وكنا جماعةً وأبو الحُسَيْنِ الدَّرَسْتِينِيُّ في الجماعة، فركَعَ فأطالَ الركوع، فقال أبو الحُسَيْن: هو على العادةِ التي كان يستعملها في صِحَّته.

وقال عليُّ بن إبراهيم أيضًا(٢): سمعتُ أحمَدَ بنَ محمَّد بن عمر الرازي- بعد وفاةِ عبدالرحمن بن أبي حاتم، والناسُ مجتمعون للتعزية(٣)، والمسجدُ غاصٌّ بأهله - قام فقرأ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾...﴾ إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾﴾ [المؤمنون]، فَضَجَّ المسجدُ بالبكاءِ والنَّحِيب، وقالوا: نرجو أنْ يكونَ عبدُالرحمنِ مِنْ أهلِ هذه الآيات؛ فإنَّ هذه الخصالَ كانتْ كلُّها فيه.

مِحْنَتُهُ:

ذكَرَ الإمامُ الحافظ قَوَّامُ السُّنَّة الأصبهانيُّ(٤) محنةً وقعَتْ لعبدالرحمن بن أبي حاتم؛ حين تعرَّض للقتل عدةَ مراتٍ من بعض

(١) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٣).

(٢) في الموضع السابق.

(٣) في المطبوع: "للتقرئة"، والتصويب من المخطوط (١٠/ ١٦٤).

(٤) في "سير الصالحين" (٤/ ١٢٣٩-١٢٤٤).

المخالفين له في المعتَقَدِ، لكنْ لم نَجِدْ لهذه المِحْنة ذِكْرًا عند غير قَوَّامِ السنة، وفيها شيء من الغَرَابة؛ ومن ذلك: ما ذُكِرَ أنَّ ابن أبي حاتمٍ قال: إنها أعجَبُ من محنةِ الإمامِ أحمد، مع أنها ليستْ شيئًا في مقابلِ محنة الإمامِ أحمد؛ فلذلك أعرضنا عن ذكرها.

عَدْلُهُ وإنصافُهُ وتواضُعُهُ:

عُرِفَ عن ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ اتصافُهُ بالزهد والصلاح كما تقدَّم.

لكنْ قد يَزْهَدُ الإنسانُ في المال، ومَلَذَّاتِ الدنيا الظاهرة، وتَضْعُفُ نفسُهُ عن الشهواتِ الخفيَّة.

أمَّا ابنُ أبي حاتمٍ فقد حَفِظَ لنا التاريخُ بعضًا مِنْ سِيرَتِهِ التي تَدُلُّ على كَسْره لشهوةِ نَفْسه الخفيَّة؛ مما يَدُلُّ على اتصافِهِ بزُهْدِ الباطنِ كما اتصَفَ بزهدِ الظاهر.

فبِرَغْمِ ما عُرِفَ عن أبيه وأبي زُرْعة من إمامتهما في علم الحديث، مما يُعَدُّ فخرًا لابن أبي حاتم، إلا أننا نَجِدُهُ يَغْلِبُ نَفْسَهُ ويُنْصِفُ؛ فيذكُرُ مَنْ كان يفوقهما مِنْ أقرانهما؛ فيما يرى؛ فقد روى ابنُ عساكر(١) عن أبي عبدالله الحاكمِ الحافظ؛ قال: سمعتُ أبا عليٍّ ابنَ عَبْدُوْيَه الوَرَّاق بالرَّيِّ يقولُ: سمعتُ عبدَالرحمنِ بنَ أبي حاتم يقول: كان ابنُ وَارَةَ(٢) إذا اجتمَعَ مع أبي وأبي زُرْعة تقدَّمهم؛ لأنه

(١) في "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٣٩٢).
(٢) هو: محمد بن مسلم بن وارة.

كان أسنَّهُمْ وأسندَهُمْ.

فلم تَمْنَعِ ابنَ أبي حاتمٍ مكانةُ أبيه وأبي زُرْعة عنده مِنْ أن يذكُرَ تَقدُّمَ ابنِ وَارَةَ عليهما.

وقد تجاوَزَ عبدُالرحمن ذلك ففضَّلَ قرينَهُ على نَفْسِهِ؛ فقد أورَدَ الذَّهَبي[١] عن أحمدَ بنِ عبدالله المعدّل؛ قال: سمعتُ عبدالله بن خالد الأَصْبَهانيَّ يقول: سئل عبدالرحمن بن أبي حاتم عن ابنِ خُزَيْمة؟ فقال: وَيْحَكُم! هو يُسْأَلُ عنا، ولا نُسْأَلُ عنه، هو إمامٌ يُقْتَدَىٰ به.

ويظهر تواضُعُه في أنه كان يروي عمَّن هو أصغَرُ منه، مِثْلُ: أبي الفَضْلِ يعقوبَ بنِ إسحاق الهَرَوِيِّ، الحافظ، روى عنه عبدالرحمن بن أبي حاتم بالإجازةِ، وهو أكبَرُ منه[٢].

مصنَّفاته:

تمكَّن عبدالرحمن بن أبي حاتم - مِنْ خلالِ ملازمتِهِ لأبيه ولأبي زُرْعة، وكَثْرَةِ رِحْلاتِهِ العِلْميَّةِ وسَعَةِ اطلاعِهِ ورواياتِهِ - مِنْ جَمْعِ مادةٍ علميةٍ دَفَعَتْهُ إلى كثرةِ التصنيفِ الذي أشار إليه يحيى بنُ مَنْدَهْ بقولِه[٣]: «صنَّفَ ابنُ أبي حاتم المُسْنَدَ في ألفِ جُزْءٍ، وكتابَ الزُّهْد، وكتابَ الكُنَىٰ، وكتابَ الفوائدِ الكبيرَ، وفوائدَ أهلِ الرَّيِّ، وكتابَ تقدمةِ

---

(١) في "تاريخ الإسلام" (ص٤٢٥/ حوادث ٣٠١-٣٢٠).
(٢) "تاريخ الإسلام" (ص٨٤/ حوادث ٣٣١-٣٤٠).
(٣) فيما نقله عنه الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٤-٢٦٥).

الجرحِ والتعديلِ»، وأشار إليه أبو يعلى الخَلِيليُّ بقولِه[١]: «وله مِنَ التصانيفِ ما هو أشهَرُ من أن يُوصَفَ؛ في الفقهِ، والتواريخِ، واختلافِ الصحابةِ والتابعينَ وعلماءِ الأمصارِ. . . ».

وقد حكى ابن نُقْطة[٢]، عن الخَلِيلي: أنَّ جَدَّهُ كان مع إسماعيل ابن محمَّد بن أبي حَرْب الْمَرَنْدي في الرِّحْلة حين ارتحَلَ إلى ابن أبي حاتم، وأنه كتَبَ عن ابن أبي حاتم أكثَرَ من خَمْسِ مِئَةِ جُزْءٍ.

ولكثرةِ مصنَّفاته كان لها فِهْرِسٌ كبير؛ قال القَزْوِيني[٣]: «وجمَعَ وصنَّفَ الكثيرَ حتَّى وقَعَتْ ترجمةُ مصنَّفاتِهِ الكبارِ والصغارِ في أوراق!»، وقد ذكَرَ[٤] أنه رأى هذا الفِهْرِسَ؛ قال عند ذِكْرِ من صنَّف في فضائل قَزْوِين: «وقد ألَّف وجمَعَ فيها الإمامُ المشهور عبدالرحمن ابن أبي حاتم، رأيتُ فِهْرِسْتَ كُتُبِهِ التي وقَفَها وتصدَّق بها. في جملةِ ما سمَّاها من مصنَّفاته الصغيرةِ والكبيرةِ: وجُزْء في فضائلِ قَزْوِين».

ولا شَكَّ في أنَّ مصنَّفَاتِهِ تربو على ما ذكَرَهُ ابنُ مَنْدَهْ وغيره، وإليك ذكرَ ما تَمَّ الظَّفَرُ به منها:

١) آدابُ الشافعيِّ ومناقبُهُ. مطبوعٌ.

---

(١) في "الإرشاد" (٢/ ٦٨٣).

(٢) في "تكملة الإكمال" (٥/ ٥٤٠ رقم٥٩٦٩). وانظر: "توضيح المشتبه" (٨/ ١٠٣).

(٣) "التدوين" (٣/ ١٥٥).

(٤) "التدوين" (١/ ٤).

٢) أصلُ السُّنَّةِ، واعتقادُ الدين(١).

٣) بيانُ خَطَأ أبي عبدالله محمَّد بن إسماعيل البُخَارِيِّ في "تاريخه". مطبوع.

٤) التفسيرُ، وقد طُبِعَ ما وُجِدَ منه.

٥) تقدمةُ الجَرْحِ والتعديلِ. مطبوع(٢).

٦) ثوابُ الأعمال(٣).

٧) الجرحُ والتعديلُ. مطبوع.

---

(١) كذا ذكره سزكين في "تاريخ التراث" (١/ ٣٥٤ رقم٨)، وقال: يتضمَّن أسئلة وجَّهها إلى والده وإلى أبي زُرْعة، مع إجابتها، وذكَرَ أنه مخطوط في الظاهرية، ضمن المجموع رقم (١١)، (ق١٦٦/أ- ١٦٩، القرن السادس)، وقد يكون هو الآتي باسم: "السنة".
والظاهر أنه هو الذي رواه اللالكائي في "أصول الاعتقاد" (١/ ١٧٦) حين قال: "اعتقاد أبي زرعة عُبَيْدالله بن عبدالكَرِيم، وأبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازيَّيْنِ، وجماعة من السلف ممَّن نقل عنهم رحمهم الله". ثم قال: أخبرنا محمد ابن المظفَّر المُقْرِئ؛ قال: حدَّثنا الحسين بن محمد بن حبش المقرئ؛ قال: حدثنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم؛ قال: سألتُ أبي وأبا زرعة عن مذاهبِ أهلِ السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماءَ في جميعِ الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركْنَا العلماءَ في جميعِ الأمصار حجازًا، وعراقًا، وشامًا، ويمنًا، فكان مِنْ مذهبهم: الإيمان قول وعمل، يزيدُ وينقص... " إلخ.

(٢) طبع مع كتاب "الجرح والتعديل" المذكور لاحقًا، وهو مستقلٌّ عنه كما في الموضع السابق من "السير"، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٧/ حوادث٣٢١-٣٣٠) للذهبي.

(٣) "التدوين" (٣/ ٣١٣-٣١٤).

٨) جُزْءٌ مِنْ حديثِ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي(١).

٩) الجِهَادُ؛ ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في "العِلَلِ"(٢)، فقال: «فنظَرْتُ بعد ذلك فيما كَتَبْتُ عن يونس بن عبدالأَعْلَى في "كتاب الجهاد"».اهـ. ويَبْقَى النظر بعد ذلك: هل هذا مصنَّفٌ مستقلٌّ بهذا العنوان، أو يَعْنِي به أَصْلَ كتابِهِ عن شيوخِهِ؟

١٠) حديث(٣).

١١) الرَّدُّ على الجَهْمية(٤).

١٢) زُهْدُ الثمانيةِ من التابعين(٥)، وهم: عامرُ بنُ عبدالله، وأُوَيْسٌ القَرَنِيُّ، وهَرِمُ بن حَيَّان، والربيعُ بن خُثَيْم، وأبو مسلم الخَوْلَاني،

(١) "المعجم المفهرس" (ص٢٦٢ رقم١٠٩٤)، و"المَجْمَع المؤسِّس" (١/٣٦٦-٣٦٧). وقد يكون هذا الجزء هو الآتي باسم: "حديث".

(٢) المسألة رقم (١٠٢٢).

(٣) كذا ذكره سزكين في "تاريخ التراث" (١/ ٣٥٤ رقم٩)، وذكر أنه مخطوط في الظاهرية، في المجموع رقم (٨/٤١)، (ق١٠٣/أ- ١٠٩/ب، القرن السادس)، ولعله هو المذكور قبله، أو يكون قطعة من كتبه الأخرى؛ كالمسند ونحوه.

(٤) نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع؛ في "الفتاوى" (٥٠٦/١٢) وغيره، وابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (ص١٣٥)، والذهبي في "العلو" (ص١٣١ و١٨٩)، وابن حجر في "فتح الباري" (٨/ ٣٦٦). وانظر: "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٤).

(٥) "المعجم المفهرس" (ص١٨٤ رقم٧٥٢)، و"المَجْمَع المؤسِّس، للمعجم المُفَهْرِس" (٧٣/٢ رقم٥٩٥). وذكره سزكين في "تاريخ التراث" (١/ ٣٥٤ رقم٧)، وذكر أنه مخطوط في الظاهرية، ضمن المجموع رقم (١١)، (ق١٦٠/أ-١٦٦/أ، القرن السادس الهجري).

والأسودُ بن يَزِيد، ومَسْروقُ بن الأَجْدَع، والحَسَنُ البَصْريُّ.

١٣) الزُّهْدُ[١].

١٤) السُّنَّةُ[٢].

١٥) فضائلُ أهلِ البيت[٣].

١٦) فضائلُ قَزْوين[٤].

١٧) فضائلُ مَكَّة[٥].

١٨) فوائدُ الرَّازِيِّينَ[٦].

---

(١) "التدوين" للرافعي (١/ ٢١٢و٤٩٩)، و(٢/ ٢٧٩و٣٨٧)، و(٤/ ١٢١)، والموضع السابق من "السير"، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (ص٢٠٧ / حوادث ٣٢١ - ٣٣٠).

(٢) ذكره مَرْعي الكَرْمي الحنبلي في "أقاويل الثقات" (ص٢٣٣)، وقد يكون هو المتقدِّمَ باسم: "أصل السنة، واعتقاد الدين".

(٣) ذكره ياقوت في "معجم البلدان" (٣/ ١٢١)، في حكايةٍ باطلةٍ سيأتي بيانُ زيفها؛ وعليه فلا تَصِحُّ نسبةُ هذا الكتاب لابن أبي حاتم.

(٤) "التدوين" (١/ ٤).

(٥) قال السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" (ص٢٨١): "ولعبد الرحمن بن أبي حاتم كتاب مكة"، وكان ذَكَر مكة قبل ذلك (ص٢٧٩-٢٨٠)، فقال: "جمع فضائلها على نَمَطِ الأَزْرَقِيِّ والفَاكِهِيِّ: المفضَّلُ بن محمد أبو سعيد الجَنَدي، وأبو سعيد الشَّعْبي (ويُحَرَّرُ مع الأول!) وأبو الفَرَجِ عبد الرحمن بن أبي حاتم، ثم الحافظ الضياء المقدسي". فتكنيته عبد الرحمن بـ"أبي الفرج" توحي بأنه شخص آخر غير أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، أو يكون هناك خطأ في هذه الكنية.

(٦) "الإرشاد" للخليلي (٢/ ٧٩٠)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (ص٢٠٧/ حوادث٣٢١-٣٣٠)، وسمَّاه الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٤-٢٦٥): "فوائد أهل الري".

١٩) فوائدُ العِرَاقيين[١].

٢٠) الفوائدُ الكبيرُ[٢].

٢١) كِتَابُ الْعِلَلِ، وهو كتابُنَا هذا، وسيأتي الحديثُ عنه مفصَّلاً[٣].

٢٢) الكُنَىٰ[٤].

٢٣) المراسيلُ. مطبوع.

٢٤) المُسْنَدُ[٥].

٢٥) مناقبُ أحمد[٦].

رواياتُهُ للكتب:

وهناك كُتُبٌ مِنْ رواية ابن أبي حاتم عن مصنِّفيها، منها:

١) حديثُ الحَسَن بن عَرَفة[٧].

٢) كتابُ «التفسير» لأبي سَعِيد عبدالله بن سَعِيد الأَشَجِّ الكِنْدي[٨].

---

(١) "التدوين" (١/ ١٤٧، ٢٠٩، ٤٤٩-٤٥٠).

(٢) كذا في الموضع السابق من "السير"، ووقع في "تاريخ الإسلام" (ص٢٠٧/ حوادث٣٢١-٣٣٠): "الفوائد الكثيرة".

(٣) انظر (ص٢٨٣- ٣٨٣).

(٤) ذكره الذهبي في الموضعين السابقين من "السير"، و"تاريخ الإسلام".

(٥) "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٤-٢٦٥).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٧٨). (٧) "التدوين" (٢/ ٣٤).

(٨) "التحبير في المعجم الكبير" (٢/ ١٧٨-١٧٩).

٣) كتاب «المُسْنَد» لوكيع بن الجَرَّاح[1].

وَقْفُهُ كُتُبَهُ على المسلمين:

تقدَّم أنَّ عبدالرحمن أطالَ ملازمةَ أبيه وأبي زُرْعة، وأصبَحَ راويتهما؛ ولذا رَأَىٰ أنَّ ما في كتبهما مُودَعٌ في كتبه؛ فلا حاجةَ لوجودِ أصولِ كتبهما بعد قيامِهِ بتهذيبِ هذه الكُتُبِ وتَنْقيحِهَا، فقام بِدَفْنها، ثم جعَلَ كُتُبَهُ التي صنَّفها وَقْفًا يَنْتفِعُ بها عمومُ المسلمين، واختار وَصِيًّا عليها؛ وكان وَصِيَّهُ عليها أبو الحسن عليُّ بنُ الحُسَيْن الدَّرَسْتِينِيُّ القاضي[2].

موقفُهُ من الرواية عن المجروحين:

جرتْ عادةُ كثيرٍ من المحدِّثين بِتَرْكِ الرواية عن المجروحين، ومن هؤلاءِ المحدِّثين: أبو حاتمٍ وأبو زُرْعة الرازيَّان؛ ففي "الجرح والتعديل"[3] ترجَمَ عبدالرحمن بن أبي حاتم للقاسمِ بنِ محمد بن أبي شَيْبة، وقال: «قال أبو زُرْعة: كتبْتُ عن القاسمِ بن محمَّد بن أبي شَيْبة، ولم أحدِّثْ عنه بشيءٍ»، ثم قال عبدالرحمن: «سُئِلَ أبي عنه؟ فقال كتبتُ عنه، وتركْتُ حديثَهُ».

وترجَمَ عبدالرحمن أيضًا[4] لمحمَّد بن عُقْبة السَّدُوسي البَصْري وقال: «سألتُ أبي عنه؟ فقال: ضعيفُ الحديثِ، كتبْتُ عنه ثم تركْتُ

(١) المصدر السابق (٢/ ١٨١).
(٢) انظر: "الإرشاد" للخليلي (٢/ ٦٨٣)، و"التدوين" (١/ ٤).
(٣) (٧/ ١٢٠ رقم٦٨٢).
(٤) في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٦ رقم١٦٦).

حديثَهُ، فليس نحدِّث عنه، وترَكَ أبو زُرْعة حديثَهُ ولم يَقْرَأْ علينا، وقال: لا أحدِّثُ عنه».

وقد جرَىٰ عبدالرحمن على طريقةِ هذَيْنِ الإمامَيْنِ، فربما كتَبَ عن الرجلِ، فإذا تبيَّن له أنه مجروحٌ، ترَكَ الروايةَ عنه. ومن أمثلة ذلك:

أنه ترجَمَ[1] لمحمَّد بن إسحاق الصِّينِيِّ، فقال: «كتبتُ عنه بمكة... وسألتُ أبا عَوْن بن عمرو بن عَوْن عنه، فتكلَّم فيه، وقال: هو كذَّاب. فتركْتُ حديثَهُ».

وترجم أيضًا[2] لعيسى بن أبي عِمْران البَزَّارِ الرَّمْلي، فقال: «كتبتُ عنه بالرَّمْلة، فنظَرَ أبي في حديثِهِ، فقال: يَدُلُّ حديثُهُ أنه غيرُ صدوق. فتركْتُ الروايةَ عنه».

شخصيَّتُهُ العِلْميَّةُ النقديَّةُ وآراؤُهُ:

وَرِثَ عبدالرحمن بن أبي حاتم عن أبيه مكانَتَهُ العلميَّةَ التي استبانَتْ لنا مِنْ ثناء الأئمَّة عليه كما سبق، ويَدُلُّ عليه اعتدادُهُمْ بأحكامِهِ على الرجالِ في كتابِ "الجرح والتعديل".

وهناك بعضُ المواقفِ التي تَدُلُّ على هذا تفصيلاً:

فمن ذلك: أنَّ أبا الشيخِ الأَصْبَهانيَّ ترجَمَ[3] لشيخِهِ أبي بكر

(١) في "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٦ رقم١١٠٠).
(٢) في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٨٤ رقم١٥٧٤).
(٣) في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٤٩٧-٤٩٨ رقم٤٦٨).

محمد بن أحمد بن الوليد الثَّقَفي، وذكَرَ أنه كتَبَ عنه حديثًا لم يَكْتُبْهُ إلا عنه، وقال: فممَّا كتبنا عنه مِنَ الغرائب: حدَّثنا محمد بن أحمد ابن الوليد؛ قال: ثنا أحمد بن شَيْبان الرَّمْلي؛ قال: ثنا سُفْيان بن عُيَيْنة، عن الزُّهْري، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ بعَثَ سَرِيَّةً إلى نَجْدٍ، فبلَغَ سُهْمَانُهُمُ اثنا عشَرَ[1]، فنفَّلهم بعيرًا بعيرًا.

ثم قال أبو الشيخ: ألقَيْتُ هذا الحديثَ على أبي محمَّد بن أبي حاتم، فأنكَرَهُ، وقال: قد كتبنا عنه[2] عامَّةَ ما عنده عن ابن عُيَيْنة، فلم نَجِدْ هذا.

وترجَمَ عبدالرحمن بن أبي حاتم[3] للحُسَيْنِ بن إدريس الأنصاريِّ المعروفِ بابن خُرَّم الهَرَوِيِّ، وقال: «كتَبَ إليَّ بِجُزْءٍ من حديثِهِ عن خالد بن الهَيَّاج بن بِسْطَام، فأوَّلُ حديثٍ منه باطلٌ، وحديثُ الثاني[*] باطلٌ، وحديثُ الثالثِ[*] ذكرتُهُ لعليِّ بن الحُسَيْن بن الجُنَيْد، فقال لي: أَحْلِفُ بالطلاقِ أنه حديثٌ ليس له أصلٌ. وكذا هو عندي[4]، فلا

---

(١) كذا في "طبقات المحدِّثين"، والجادَّة: اثنَيْ عَشَرَ؛ لأنَّه مفعول «بَلَغَ»؛ كما في مواضع الحديث من كتب السُّنَّة، وما في "الطبقات" صحيحٌ أيضًا، ووجْهُهُ: أنه من إلزام المثنى الألف مطلقًا على لغة بني الحارث بن كعب وجماعة من العرب. انظر بيانها في التعليق على المسألة رقم (٥٥٤).

(٢) يعني: عن أحمد بن شيبان الرملي.

(٣) في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٧ رقم٢٠٦).

(*) كذا بإضافة الموصوف إلى صفته، وهو جائزٌ على مذهب الكوفيين، والجادَّة: والحديثُ الثاني، والحديثُ الثالثُ. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٠٥).

(٤) القائل: "وكذا هو عندي": هو ابن أبي حاتم.

أدري منه أو مِنْ خالد بن هَيَّاج بن بِسْطام ؟».

وقال أبو أحمد الحافظ(١) : سمعتُ عبدالرحمن بن أبي حاتمٍ يقولُ: ما بَقِيَ لكتابِ المبسوطِ راوٍ غَيْرُ أبي العَبَّاس الوَرَّاق، وبَلَغنا أنه ثقةٌ صدوق.

وقال أحمد بن عبدالله المعدّل(٢) : سمعتُ عبدالله بن خالدٍ الأَصْبَهانيَّ يقول: سُئِلَ عبدالرحمن بن أبي حاتم عن ابن خُزَيْمة؟ فقال: ويحكم! هو يُسْأَلُ عنا، ولا نُسْأَلُ عنه، هو إمامٌ يُقتدَىٰ به.

ومِنَ الآراءِ التي ذهَبَ إليها ابنُ أبي حاتم: جوازُ الروايةِ بالإجازةِ والمكاتَبَةِ، فقد تلقَّى عن بعضِ شيوخِهِ إجازةً، ومكاتبةً، وروَىٰ بهما، وأجازَ هو لبعضِ تلاميذِهِ كذلك.

ومِنْ أمثلة ذلك: قولُهُ(٣) : «ثنا عليُّ بن المُبَارَك كتابةً؛ ثنا زيد بن المبارك».

وقوله(٤) : «أنبأنا عبدالله بن أحمد - فيما كتَبَ إليَّ - قال: وسُئِلَ أبي».

وأما تلاميذُهُ الذين أجازهم، فمنهم: أبو عبدالله بن مَنْدَهْ؛ قال

---

(١) كما في "تاريخ الإسلام" (ص٣٦٧/ حوادث ٣٣١-٣٥٠).
(٢) تقدمت الإشارة إليه في تواضعه (ص ٢٤٨ و٢٥٤)، وانظر: "تاريخ الإسلام" (ص٤٢٥/ حوادث ٣٠١- ٣٢٠).
(٣) كما في "تغليق التعليق" (٤/ ٣٠٠).
(٤) كما في "التعديل والتجريح" للباجي (١/ ٣٧٦).

الذهبيُّ عنه[١]: «وله إجازةٌ من الحافظِ عبدالرحمن بن أبي حاتم».

ومنهم: أبو أحمَدَ الحَسَنُ بن عبدالله بن سَعِيدٍ العَسْكَري؛ قال في كتابه «تصحيفات المحدِّثين»: وأخبرنا عبدالرحمن بن أبي حاتم إجازةً»، وقال: «أخبرنا عبدالرحمن بن أبي حاتم فيما كتَبَ إلينا»[٢].

ومنهم: حَمْدُ بن عبدالله الأَصْبَهاني؛ قال أبو الوليد الباجي[٣]: «وما أخرجْتُهُ فيه عن عبدالرحمن بن أبي حاتم فأجازَهُ لنا أبو ذرٍّ؛ قال: أجازه لنا حَمْدُ بنُ عبدالله الأصبهانيُّ؛ قال: أجازَهُ لنا عبدالرحمن».

أوهـامُهُ:

ما مِنْ إمامٍ من الأئمَّة إلا وله أوهامٌ، غيرَ أنَّها مغمورةٌ في بحر صوابِهِ، وتقدَّم في ذِكْرِ مصنَّفات ابن أبي حاتم أنه صنَّف كتابَ "بيان خطأ أبي عبدالله محمَّد بن إسماعيلَ البخاريِّ في تاريخه"، وقد عُنِيَ الخطيبُ البغداديُّ رحمه الله في كتابه "مُوضِحِ أوهامِ الجمعِ والتفريق" ببيانِ أخطاءِ وأوهامِ الأئمَّة التي وقعَتْ في الرجال، ومنهم عبدالرحمن ابن أبي حاتم.

(١) في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٣١-١٠٣٢).
(٢) "تصحيفات المحدِّثين" (١/ ١١، ١١٥).
(٣) في "التعديل والتجريح" (١/ ٢٧٥). وحَمْدٌ هذا معروفٌ بالرواية عن ابن أبي حاتم، وروى الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٩١) عن الدارقطني قوله: "وحمد: شيخٌ كتبنا عنه، من شيوخِ الرَّيِّ وعدولهم".

فمِنْ ذلك: ما ذكره الخطيبُ بقوله[١]: «وقد جمَعَ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازيُّ الأوهامَ التي أَخَذَها أبو زُرْعة على البخاريِّ في كتابٍ مفرد، ونظرْتُ فيه، فوجدتُّ كثيرًا منها لا تَلْزَمه، وقد حَكَىٰ عنه في ذلك الكتابِ أشياءَ هي مدوَّنَةٌ في تاريخِهِ على الصواب، بخلافِ الحكايةِ عنه. **ومن العَجَبِ**: أن ابن أبي حاتمٍ أغار على كتابِ البخاريِّ[٢]، ونقلَهُ إلى كتابِهِ في الجَرْح والتعديل، وعمَدَ إلى ما تضمَّن من الأسماءِ، فسأل عنها أباه وأبا زُرْعة، ودوَّن عنهما الجوابَ في ذلك، ثم جمَعَ الأوهامَ المأخوذَةَ على البخاريِّ، وذكَرَهَا مِنْ غيرِ أن يقدِّم ما يُقِيمُ به العُذْرَ لنفسِهِ عند العلماء؛ في أنَّ قَصْدَهُ بتدوينِ تلك الأوهامِ بيانُ الصوابِ لمن وقَعَتْ إليه، دون الانتقاصِ والعَيْبِ لمن حُفِظَتْ عليه! ونحنُ لا نَظُنُّ أنه قصَدَ غيرَ ذلك؛ فإنه كان بِمَحَلٍّ من الدين، وأَحَدَ الرُّفَعَاءِ من أئمة المسلمين، رحمةُ اللهِ عليه وعليهم أجمعين».

ومن ذلك: توهيمُ الخطيبِ البغداديِّ للإمامِ الدَّارَقُطْنِيِّ في تفريقِهِ بين حَجَّاج بن سُلَيْمان بن أفلَحَ الرُّعَيْني، وحَجَّاج بن سُلَيْمان بن القُمْري؛ حيث قال[٣]: «فوَهِمَ في التفريق بين هاتَيْن الترجمتَيْنِ؛ لأنَّ المذكورَ فيهما رجلٌ واحد».

---

(١) "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٧-٨).

(٢) سيأتي تفصيل الكلام على ذلك (ص ٢٧٠-٢٧٣).

(٣) كما في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٣٢٤).

قال الخطيب: «وقد وَهِمَ فيه عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازيُّ مِنْ قَبْلُ؛ كوَهَمِ أبي الحَسَن الدارقطني؛ وذلك أنَّ ابن أبي حاتم قال في "كتاب الجرح والتعديل"(١): حَجَّاج بن سُلَيْمان بن القُمْري: روى عن اللَّيْث بن سَعْد، روى عنه محمَّد بن سَلَمة المُرَادي، سألتُ أبي عن حَجَّاج بن سليمان بن القُمْري هذا؟ فقال: شيخٌ معروفٌ. ثم قال ابن أبي حاتم: حَجَّاج بن سليمان الرُّعَيْني: روى عن ابنُ لَهِيعة، روى عنه يونسُ بنُ عبدالأعلى، قيل ذلك لأبي زُرْعة، وسُئِلَ عنه؟ فقال: مُنْكَرُ الحديث.

قال الخطيبُ: وهذا الرجُلُ قد ذكره أبو سَعِيدٍ عبدالرحمن بن يونس بن عبدالأعلى الصَّدَفِيُّ في "كتاب تاريخ المِصْرِيِّينَ" الذي ذَكَرَ لي أحمد بن محمد العَتِيقِيُّ أنه سَمِعَهُ من علي بن أبي سَعِيد بن يونس، عن أبيه، فقال: حَجَّاج بن سُلَيْمان بن أفلَحَ الرُّعَيْني: يكنى أبا الأزهر، يُعْرَفُ بابنِ القُمْري، يحدِّث عن حَرْمَلَةَ بنِ عِمْران، ومالكِ بنِ أنس، واللَّيْث، وابن لَهِيعة، وفي حديثه خطأٌ ومناكيرُ، توفِّي في السَّرَّاجِين فجأةً وهو على حِمَاره، يومَ السَّبْتِ لِستٍّ بَقِينَ من جُمَادَى الأولى، سنةَ سَبْعٍ وتسعين ومئة».

اتهامُهُ بالتشيُّع:

جرَتْ سُنَّةُ اللهِ سبحانه بابتلاءِ المُصْلِحِينَ - من الأنبياء، والعلماء،

(١) (٣/ ١٦٢ رقم ٦٨٧ و٦٨٨).

والدُّعَاةِ، وغيرهم - بأنواعِ الابتلاءِ المختلفة، ومنها: رَمْيُهُمْ بما هم منه بُرَآء؛ كما قالوا عن نبينا ﷺ: مجنونٌ، ساحرٌ... إلخ.

ومِنْ هؤلاءِ الذين ابتُلُوا ببعضِ الفِرَى: ابنُ أبي حاتم؛ فقد قال الذهبي في "ميزان الاعتدال"[(١)] بعد ذِكْرِ ترجمة ابن أبي حاتم: «وما ذكرتُهُ لولا ذِكْرُ أبي الفضل السُّلَيْماني له فَبِئْسَ ما صَنَعَ! فإنه قال: ذِكْرُ أسامي الشِّيعَةِ من المحدِّثين - الذين يقدِّمون عليًّا على عثمان -: الأعمش، النُّعْمان بن ثابت، شُعْبة بن الحَجَّاج، عبدالرزَّاق، عُبَيْدالله ابن موسى، عبدالرحمن بن أبي حاتم».

وهذه فِرْيَةٌ لا تَسْتنِدُ إلى دليل، بل الدليلُ بخلافها؛ وذلك أنَّ اللَّالَكَائِيَّ[(٢)] حين ذكَرَ معتقَدَ أبي زُرْعة وأبي حاتم، رواه مِنْ طريقِ عبدالرحمن بن أبي حاتم، قال: «سألتُ أبي وأبا زُرْعة عن مذاهبِ أهلِ السُّنَّةِ في أصول الدِّين، وما أدركا عليه العلماءَ في جميعِ الأمصار، وما يَعْتَقِدان مِنْ ذلك؟ فقالا: أَدْرَكْنَا العلماءَ في جميعِ الأمصار، حِجَازًا، وعِرَاقًا، وشَامًا، ويَمَنًا، فكان مِنْ مذهبهم: الإيمانُ قولٌ وعَمَلٌ، يَزِيدُ ويَنْقُصُ، والقرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ بجميعِ جهاته، والقَدَرُ خَيْرُهُ وشَرُّهُ مِنَ الله عز وجل، وخيرُ هذه الأمةِ بعد نبيِّها عليه الصلاةُ والسلام: أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثم عُمَرُ بنُ الخَطَّاب، ثم عُثْمانُ بنُ عَفَّان، ثم عَلِيُّ بنُ أبي طالب عليهم السلام، وهم

---

(١) (٢/ ٥٨٧-٥٨٨).

(٢) في "اعتقاد أهل السنة" (١/ ١٧٦-١٨٠).

الخلفاءُ الراشدون المَهْدِيُّون، وأنَّ العَشَرَةَ الذين سَمَّاهم رسولُ الله ﷺ، وشَهِدَ لهم بالجَنَّة، على ما شَهِدَ به رسولُ الله ﷺ، وقولُهُ الحَقُّ، والترحُّمُ على جميعِ أصحابِ محمد ﷺ، والكَفُّ عما شَجَرَ بينهم...»، وفي آخره قال عبدالرحمن: «وبه أقولُ أنا».

فهل هناك دليلٌ أَقْوَىٰ مِنْ تصريحِ المرءِ بِمُعْتَقَدِهِ في المسألة نفسها ؟!

وهناك شبهةٌ أخرى ذكرها ياقوتُ[1]؛ فقال: «وكان أَهْلُ الرَّيِّ أهلَ سُنَّةٍ وجماعةٍ، إلى أن تغلَّبَ أحمدُ بنُ الحَسَنِ المَارْدَانِيُّ عليها، فأظهَرَ التشيُّعَ، وأكرَمَ أهلَهُ وقرَّبهم، فتقرَّبَ إليه الناسُ بتصنيفِ الكتبِ في ذلك، فصنَّفَ له عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم كتابًا في فضائلِ أهلِ البيت وغيره، وكان ذلك في أيامِ المُعْتَمِدِ وتغلُّبِهِ عليها في سنة ٢٧٥، وكان قبل ذلك في خِدْمةِ كوتكين بن ساتكين التُّرْكي».

وهذه فِرْيةٌ أُخْرَىٰ نُجِلُّ عبدَالرحمنِ أنْ يكونَ من أهلها، وهو ممَّن عُرِفَ عنه الوَرَعُ والزُّهْدُ في الدنيا كما مَرَّ معنا، فهل يُتَصَوَّرُ ممَّن هذه حاله أن يَجْعَلَ دينه سِلْعةً للملوك ؟! وهو الذي ذكَرَ مِنْ معتقَدِ أبيه وأبي زُرْعة[2] قولَهُمَا: «والمرجئةُ المبتدِعَةُ ضُلَّالٌ، والقَدَرِيَّةُ المبتدِعَةُ ضُلَّالٌ؛ فمَنْ أنكرَ منهم أنَّ الله عزَّ وجل لا يَعْلَمُ ما لم يكنْ قبل أنْ يكونَ فهو كافرٌ، وأنَّ الجهميَّةَ كُفَّارٌ، وأنَّ الرافضةَ رَفَضُوا الإسلامَ... وسمعْتُ أبي وأبا زُرْعة يَأْمُرانِ بِهِجْرانِ أهلِ الزَّيْغِ والبِدَعِ، يُغَلِّظان في ذلك أشدَّ

(١) في "معجم البلدان" (٣/ ١٢١).
(٢) "اعتقاد أهل السنة" للالكائي (١/ ١٧٨)، وتقدم نقل بعض معتقدهما في الصفحة السابقة.

التغليظ، ويُنْكِران وَضْعَ الكتبِ بِرَأْيٍ في غيرِ آثار، ويَنْهَيَانِ عن مجالسةِ أهلِ الكلام، والنَّظَرِ في كُتُبِ المتكلِّمين، ويقولان: لايُفْلِحُ صاحبُ كلامٍ أبدًا...»، ويَخْتِمُ ذلك ابنُ أبي حاتم بقوله: «وبه أقولُ أنا».

فيا سبحانَ الله ! رجلٌ يرى هِجْرَانَ أهلِ الزَّيْغِ والبِدَعِ، وينهى عن مجالستِهِمْ، يَذْهَبُ فَيَضَعُ لهم الكُتُبَ التي تناسبُ أهواءهم مِنْ أجلِ عَرَضٍ زائل؟! هذا لا يُتَصَوَّرُ من مثلِ ابنِ أبي حاتم!!.

ثُمَّ إنَّ هذه الحكايَةَ وقَعَتْ - على ما ذُكِرَ هنا - سنَةَ (٢٧٥هـ)، وعُمْرُ عبدالرحمن (٣٥) سَنَةً، وأبوه حَيٌّ، والشابُّ الذي في مِثْلِ هذا السِّنِّ لا يعوِّلُ الناسُ على قَوْلِهِ، وبخاصَّةٍ مع وُجُودِ أبيه، ثم أين كان أبوه عن هذا الانحرافِ؟! أَمَا كان يَرْدَعُ ابنَهُ، أو يَهْجُرُهُ على الأقلِّ كما هجَرَ غَيْرَهُ مِنْ أهلِ البِدَعِ؟!

ومع هذا كلِّه لم يذكُرْ ياقوتُ مِنْ أين أَخَذَ هذه الحكايَةَ، ولم يُورِدْ لها سندًا؛ فمثلها لا يَسْوَىٰ مِدَادَ تسويده، ومن ذلك يتبيَّن أنه لا تَصِحُّ نسبةُ كتابِ "فضائل أهل البيت" إلى ابن أبي حاتم[1]، والله أعلم.

اتهامُهُ بِسَرِقَةِ كتابِ البخاري:

كان للبخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ قَدَمُ السَّبْقِ في تصنيفِ كتابٍ يضمُّ رواةَ الحديثِ عامَّةً، وهو "التاريخُ الكبير"، غير أنه لم يَسْتَوْعِبْ جميعَ الرواة، بل فاتَهُ عددٌ منهم، ومع هذا فليس مِنْ مقصودِهِ ذِكْرُ أقوالِ الأئمة في هؤلاءِ

(١) وانظر (ص٢٥٩).

الرواةِ جَرْحًا وتعديلاً، ولكنَّه اعتنَىٰ ببيانِ سماعِ الراوي مِنْ شيوخه، وذِكْرِ الأحاديثِ المعلولةِ التي يرويها المترجَمُ له أحيانًا، وما تفرَّد به... إلى غير ذلك مِنْ ملامحِ مَنْهَجِهِ في هذا الكتاب.

فوقَفَ أبو حاتم وأبو زُرْعة على هذا الكتابِ، فوجَدَا فيه عِلْمًا غزيرًا، غَيْرَ أنه يَحْتاجُ إلى تكميلٍ وتهذيبٍ مِنْ وِجْهة نظرهما، فأناطا عَمَلَ ذلك بعبدالرحمن بن أبي حاتم الذي قام به خَيْرَ قيام، فكان من أبرزِ ماعَمِلَهُ:

١ - حَذْفُ الأحاديثِ التي يَذْكُرُهَا البخاريُّ.

٢ - الاعتناءُ بِذِكْرِ الشيوخِ والتلاميذِ أكثَرَ من عنايةِ البخاريِّ.

٣ - زيادةُ تراجِمَ كثيرةٍ لم يَذْكُرْهَا البخاريُّ؛ فقد بلَغَ عددُ تراجمِ "التاريخ الكبير" مع كتاب "الكُنَى" (١٥٦٩٨) ترجمة حَسَبَ ترقيمِ التراجم، بينما بلَغَ عددُ تراجمِ "الجرح والتعديل" (١٨٠٤٠) ترجمة؛ بزيادةٍ قَدْرُهَا (٢٣٤٢) ترجمة.

٤ - إضافةُ أقوالِ أئمَّة الجَرْح والتعديل، مع أقوالِ أبيه وأبي زُرْعة في الرواة المعروفين، وَفْقَ منهجٍ انتقائيٍّ[1] من إمامٍ عارفٍ بهذا الشأن، وهذا ما لم يُعَرِّجْ عليه البخاريُّ، وهو أبرزُ مميِّزات هذا الكتاب، بحيثُ أصبحَ عُمْدَةً لكلِّ مَنْ جاء بعده، فلو قال قائل: إنه في هذا أحسَنُ وأنفعُ من كتابِ البخاريِّ، لَمَا أبعَدَ.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في تقدمة الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي للكتاب، من صفحة (ط) إلى صفحة (ي ز).

ومع هذه المفارقاتِ وجَدْنَا مَنْ يَعِيبُ على ابن أبي حاتمٍ تأليفَهُ لهذا الكتاب:

فقد قال أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحاكم الحافظ(١): كنتُ بالرَّيِّ، فرأيتُهُمْ يومًا يقرؤون على أبي محمَّد بن أبي حاتم كتابَ "الجَرْحِ والتعديل"، فلمَّا فَرَغُوا قلتُ لابنِ عَبْدُويَه الوَرَّاق: ما هذه الضُّحْكة؟ أراكم تقرؤون كتابَ "التاريخِ" لمحمد بن إسماعيلَ البخاريِّ على شَيْخِكم على هذا الوجه، وقد نَسَبْتموه إلى أبي زُرْعة وأبي حاتم؟! فقال: يا أبا أحمد، اعلَمْ أنَّ أبا زُرْعة وأبا حاتم لمَّا حُمِلَ إليهما هذا الكتابُ، قالا: هذا عِلْمٌ حَسَنٌ لا يُستغنَىٰ عنه، ولا يحسُنُ بنا أن نَذْكُرَهُ عن غيرنا، فأقعَدَا أبا محمَّدٍ عبدَالرحمنِ حتى سألهما عن رَجُلٍ بعد رجلٍ؟ وزادا فيه ونَقَصَا منه.

وقد أجاب الشيخُ عبدالرحمن المعلِّمي رحمه الله عن هذا الإشكالِ بقوله(٢): «كأنَّ أبا أحمد رحمه الله سَمِعَهُمْ يقرؤون بعضَ التراجمِ القصيرةِ التي لم يَتَّفِقْ لابنِ أبي حاتم فيها ذِكْرُ الجَرْحِ والتعديل، ولا زيادةٍ مهمَّةٍ على ما في «التاريخ»، فاكتفَىٰ بتلك النظرةِ السَّطْحيَّة، ولو تصفَّحَ الكتابَ لَمَا قال ما قال. لا رَيْبَ أنَّ ابن أبي حاتم حذا في الغالبِ

---

(١) أخرج هذه القصة ابن عساكر في "تاريخه" (٣٥/ ٣٦٣) من طريق البيهقي، عن أبي عبد الله الحاكم، عن أبي أحمد الحاكم. وأخرجها الخطيب في مقدمة "الموضح" (١/ ٨) قائلاً: حُدِّثْتُ عن أبي أحمد... فذكرها.

(٢) في تقديمه لـ"مقدمة الجرح والتعديل" صفحة (ي)، (يا).

حَذْوَ البخاريِّ في الترتيبِ وسياقِ كثيرٍ من التراجمِ وغيرِ ذلك، لكنَّ هذا لا يَغُضُّ مِنْ تلك المزيَّةِ العظمى، وهي التصريحُ بنصوصِ الجَرْحِ والتعديل، ومنها زيادةُ تراجمَ كثيرةٍ، وزياداتُ فوائدَ في كثيرٍ من التراجم، بل في أكثرها، وتدارُكُ أوهامٍ وقعتْ للبخاري، وغير ذلك. وأمَّا جوابُ ابن عَبْدُوْيَه الوَرَّاق فعلى قَدْرِ نفسه، لا على قَدْرِ ذَيْنِكَ الإمامَيْنِ: أبي زُرْعة وأبي حاتم، والتحقيقُ: أنَّ الباعثَ لهما على إقعادِ عبدالرحمن، وأَمْرِهِمَا إيَّاه بما أمراه: إنما هو الحِرْصُ على تسديدِ ذاك النَّقْصِ، وتكميلِ ذاك العِلْم، ولا أَدَلَّ على ذلك مِنِ اسمِ الكتابِ نَفْسه؛ "كتابُ الجَرْح والتعديل" . . .».

وفاته:

تُوُفِّيَ ابنُ أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ تعالى في المحرَّمِ سنةَ سَبْعٍ وعشرين وثلاثِ مِئَةٍ، بِالرَّيِّ، وهو في عَشْرِ التسعين، أي: وله بضعٌ وثمانون سنةً[1].



(١) انظر "الإرشاد" (٢/ ٦٨٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٩/ حوادث ٣٢١-٣٣٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٩).

تَرْجَمَةُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ(١)

اسْمُهُ، ووِلَادَتُهُ، وطَلَبُهُ:

هو محمد بن إدريس بن المُنْذِر بن داود بن مِهْران، الحَنْظَلِيُّ الغَطَفَانِيُّ الرازي.

وُلِدَ سنَةَ خَمْسٍ وتِسْعين ومئة، وبَكَّرَ بطلبِ الحديثِ وكتابةِ العلم؛ فبدأً كتابةَ الحديثِ وهو ابنُ أربعَ عَشْرَةَ سنةً؛ ورحَلَ رِحْلتَهُ الأولى وهو ابنُ ثمانَ عَشْرَةَ سنةً؛ سنةَ ثلاثَ عَشْرَةَ ومئتين، واستمرَّتْ أكثَرَ من سبع سنين. ورحَلَ رحلةً أخرى في سنة اثنتَيْنِ وأربعين. وتكبَّد المَشَاقَّ في رِحْلاته، ولاقى الشدائدَ، وعَدَّ ما مشى على قَدَمَيْهِ في أول رحلة، فبَلَغَ ما يقرُبُ من مسيرةِ أربعةِ أشهُرٍ سَيْرَ الجَادِّ، ثم ترَكَ العَدَّ!.

شُيُوخُهُ:

سمع خَلْقًا لا يُحْصَوْنَ كثرةً؛ قال الخليلي: «قال لي أبو حاتم

---

(١) بتصرف واختصار من "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٤٧-٢٦٣). وانظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" (١/ ٣٤٩-٣٧٥)، (٧/ ٢٠٤)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٧٣-٧٧)، و"طبقات الحنابلة" (/ ١/ ٢٨٤-٢٨٦)، و"سير السلف الصالحين" (٤/ ١٢٢٧-١٢٣١)، و"تاريخ دمشق" (٥٢/ ٣-١٦)، و"المنتظم" (٥/ ١٠٧-١٠٨)، و"الأنساب" (٢/ ٢٧٩-٢٨٠)، و"التدوين في أخبار قزوين" (١/ ٢١٥-٢١٦)، و"تهذيب الكمال" (٢٤/ ٣٨١-٣٩٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٣٠-٤٣٥/ حوادث ٢٦١-٢٨٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٦٧-٥٦٩)، و"العبر" (٢/ ٥٨)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٢/ ٢٠٧-٢١١)، و"الوافي بالوفيات" (٢/ ١٨٣)، و"البداية والنهاية" (١١/ ٥٩)، و"طبقات القراء" لابن الجزري (٢/ ٩٧)، و"طبقات الحفاظ" (ص٢٥٥)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ٣٧٠-٣٧١)، و"شذرات الذهب" (٢/ ١٧١).

اللَّبَّان الحافظ: قد جمعْتُ مَنْ روى عنه أبو حاتم الرازيُّ، فبلغوا قريبًا مِنْ ثلاثةِ آلاف ».

ومِنْ هؤلاءِ الشيوخ: الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل، وآدَمُ بنُ أبي إياس، والرَّبِيعُ بن سُلَيْمان المُرَادي، وسَعِيدُ بن أبي مَرْيَم، وعبدالله بن صالح كاتبُ اللَّيْث، وعبدُالمَلِكِ بنُ قُرَيْبٍ الأَصْمَعيُّ، وعُبَيْدُاللهِ بنُ عبدالكريمِ أبو زُرْعة الرازي رفيقُهُ، وعمرو بن عليٍّ الفَلَّاس، وقُتَيْبةُ بن سَعِيد، ومحمدُ بن بَشَّار بُنْدَار، ويحيى بن مَعِين، ويونس بن عبدالأعلى.

تَلَامِيذُهُ:

حدَّث عنه خَلْقٌ كثيرٌ، منهم: إبراهيمُ الحَرْبي، وابن ماجه، وأبو بكر بن أبي الدُّنْيَا، وأبو داود، وأبو زُرْعة الدِّمَشْقِيّ، وأبو زُرْعة الرازي رفيقُهُ، والرَّبِيعُ بن سُلَيْمان المرادي - وهو مِنْ شيوخه - وعبدالرحمن بن أبي حاتم ابنه، والنَّسَائي، وابن صاعد، ويونس بن عبدالأعلى، وهو مِنْ شيوخه.

ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

قال عنه الذهبي: الإمامُ الحافظُ الناقد، شيخُ المحدِّثين، كان من بحورِ العِلْم، طَوَّفَ البلادَ، وبَرَعَ في المَتْن والإسناد، وجمَعَ وصنَّف، وجَرَحَ وعدَّل، وصَحَّحَ وعلَّل.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سمعتُ موسى بن إسحاقَ القاضي يقول: ما رأيتُ أحفَظَ مِنْ والدك. قال عبدالرحمن: وكان قد لَقِيَ

أبا بكرِ بنَ أبي شَيْبة، وابنَ نُمَيْر، وابنَ مَعِين، ويحيى الحِمَّاني.

وقال الخَلِيلي: كان أبو حاتمٍ عالمًا باختلافِ الصَّحابةِ وفقْهِ التابعين ومَنْ بعدهم. سمعتُ جَدِّي وجماعةً سَمِعُوا عليَّ بنَ إبراهيم القَطَّان يقول: ما رأيتُ مِثْلَ أبي حاتم. فقلنا له: قد رأيتَ إبراهيمَ الحَرْبِيَّ وإسماعيلَ القاضي؟ قال: ما رأيتُ أجمَعَ من أبي حاتم وأفضَلَ منه[١].

وقال عليُّ بنُ إبراهيم الرازي: حدَّثنا أحمد بن عليٍّ الرَّقَّام، سمعتُ الحَسَنَ بنَ الحُسَيْن الدَّرَسْتِينِيَّ قال: سمعتُ أبا حاتم يقول: قال لي أبو زُرْعة: ما رأيتُ أحرَصَ على طَلَبِ الحديثِ منك! فقلتُ له: إنَّ عبدالرحمن ابني لَحَرِيصٌ. فقال: مَنْ أشبَهَ أباه فما ظَلَم. قال الرَّقَّام: فسألتُ عبدالرحمن عن اتفاقِ كَثْرةِ السماعِ له وسؤالاتِهِ لأبيه؟ فقال: ربَّما كان يأكُلُ وأقرَأُ عليه، ويَمْشِي وأقرَأُ عليه، ويدخُلُ الخَلَاءَ وأقرَأُ عليه، ويدخُلُ البيتَ في طَلَبِ شيء وأقرَأُ عليه!.

وقال أحمدُ بن سَلَمة النَّيْسَابوري: ما رأيتُ بعد إسحاقَ[٢] ومحمَّدِ ابن يحيى أحفَظَ للحديثِ من أبي حاتمٍ الرازي، ولا أعلَمَ بمعانيه.

وقال يونس بن عبدالأعلى: أبو زُرْعةَ وأبو حاتمٍ إماما خراسان. ودعا لهما، وقال: بقاؤُهُمَا صلاحٌ للمسلمين.

---

(١) كذا، والجادَّة: «ولا أفضَلَ منه».
(٢) هو: ابن راهُوْيَهْ.

وقال الخطيب: كان أبو حاتمٍ أحَدَ الأئمَّةِ الحفاظِ الأثبات.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقولُ: جرى بيني وبين أبي زُرْعة يومًا تمييزُ الحديثِ ومَعْرِفتُهُ، فجعَلَ يذكُرُ أحاديثَ وعِلَلَهَا، وكذلك كُنْتُ أذكُرُ أحاديثَ خطأ، وعِلَلَهَا، وخَطَأَ الشيوخِ، فقال لي: يا أبا حاتم، قَلَّ مَنْ يفهمُ هذا! ما أَعَزَّ هذا! إذا رَفَعْتَ هذا من واحد واثنَيْنِ، فما أقلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هذا! وربما أَشُكُّ في شيء أو يتخالجني في حديثٍ، فإلى أنْ ألتقي معك لا أَجِدُ مَنْ يشفيني منه. قال أبي: وكذلك كان أمري.

وقال الذهبي: إذا وثَّق أبو حاتمٍ رجلاً فتمسَّكْ بقوله؛ فإنَّه لا يوثِّق إلا رجلاً صحيحَ الحديث، وإذا لَيَّنَ رجلاً أو قال فيه: لا يُحْتَجُّ به، فتوقَّفْ حتى تَرَىٰ ما قال غيرُه فيه؛ فإنْ وثَّقه أحدٌ فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم؛ فإنَّه مُتَعَنِّتٌ في الرجالِ؛ قد قال في طائفةٍ من رجالِ الصِّحَاحِ: ليس بِحُجَّةٍ، ليس بِقَوِيٍّ، أو نحو ذلك.

وَفَاتُهُ:

قال أبو الحُسَيْن بن المُنَادِي وغيره: مات الحافظُ أبو حاتمٍ في شَعْبان سنةَ سَبْعٍ وسبعين ومئتين، وقيل: عاش ثلاثًا وثمانين سنة. رحمه الله تعالى.



تَرْجَمَةُ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ(١)

اسْمُهُ، ووِلاَدَتُهُ، وطَلَبُهُ:

هو الإمام، سيِّد الحُفَّاظ؛ عُبَيْدُاللهِ بنُ عبدِالكريمِ بنِ يزيدَ بنِ فَرُّوخ، مُحَدِّثُ الرَّيِّ، وجَدُّهُ فَرُّوخ: مولى عيَّاش بن مُطَرِّف بن عبدالله ابن عيَّاش بن أبي ربيعة المَخْزُومي. وأبوه عبدالكريم هو خالُ رفيقِهِ أبي حاتم الرازي.

وُلِدَ أبو زُرْعة سنةَ مئتين؛ على ما رُوِيَ عنه نفسه، وقيل في مولده غيرُ ذلك.

طلَبَ الحديثَ وهو حَدَثٌ صغيرٌ، وارتحَلَ إلى الحجازِ والشامِ ومِصْرَ والعراقِ والجزيرةِ وخُرَاسان، وكانتْ نيَّةُ الرِّحْلةِ والسماعِ من الشيوخِ تخالطُ نِيَّتَهُ في الرِّبَاطِ؛ قال: « لا أعلَمُ صَفَا لي يَوْمُ رباطٍ قَطُّ؛

(١) بتصرف واختصار من "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٦٥-٨٥). وانظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" (١/ ٣٢٨-٣٤٩)، (٥/ ٣٢٥)، و"الثقات" (٨/ ٤٠٧)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٢٦-٣٣٧)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ١٩٩-٢٠٣)، و"سير السلف الصالحين" (٤/ ١٢٢٣-١٢٢٧)، و"تاريخ دمشق" (٣٨/ ١١-٣٩)، و"المنتظم" (٥/ ٤٧-٤٨)، و"الأنساب" (٣/ ٢٤)، و"التدوين في أخبار قزوين" (٣/ ٢٨٤)، و"تهذيب الكمال" (١٩/ ٨٩-١٠٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٢٤-١٣٢/ حوادث ٢٦١-٢٨٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٥٧-٥٥٩)، و"العبر" (٢/ ٢٨-٢٩)، و"الوافي بالوفيات" (١٩/ ٢٥٥-٢٥٦)، و"البداية والنهاية" (١١/ ٣٧)، و"طبقات الحفاظ" (ص٢٤٩-٢٥٠)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ٦٩-٧١)، و"شذرات الذهب" (٢/ ١٤٨-١٤٩). وانظر كتاب "أبو زُرْعة الرازي وجهوده في السُّنَّة النبويَّة" للدكتور سعدي الهاشمي.

أَمَّا بيروتُ فأَرَدْنَا العباسَ بن الوليد بن مَزْيَد، وأما عَسْقَلان فأردنا محمَّد بن أبي السَّرِيِّ، وأمَّا قَزْوين فمحمَّد بن سعيد بن سَابِق ».
وكتَبَ وصنَّف ما لا يوصفُ كَثْرة.

شُيُوخُهُ:

سَمِعَ خلقًا كثيرًا؛ منهم: أبو الوليد الطَّيَالسي، والإمامُ أحمد بن حنبل، وأحمدُ بنُ يونس اليَرْبُوعي، والربيع بن سُلَيْمان المُرَادي، وسُلَيْمان ابن بِنْتِ شُرَحْبِيل، والعباس بن الوليد بن مَزْيَد، وعبدالعزيز بن عبدالله الأُوَيْسِي، وعبدالله بن مَسْلَمة القَعْنَبي، وعمرو بن عليٍّ الفَلَّاس، وأبو حاتم الرازيُّ رفيقُهُ، وأبو نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن، وموسى بن إسماعيل، وقَبِيصَة بن عُقْبة، ويحيى بن بُكَيْر، ويونس بن عبدالأعلى.

تَلَامِيذُهُ:

حدَّث عنه الخلقُ الكثير أيضًا؛ منهم: أبو بكر بن أبي داود، وأبو عَوَانة الإِسْفَرَايِيني، وعبدالرحمن بن أبي حاتم، وعبدُاللهِ ابنُ الإمامِ أحمد، وعَدِيُّ بن عبدالله والدُ ابن عَدِيٍّ، والتِّرْمِذي، والنَّسَائي، وابن ماجه. وحدَّث عنه مِنْ شيوخه: إسحاق بن موسى، وحَرْمَلة بن يحيى، والرَّبِيع المُرَادي، وعمرو بن عليٍّ الفَلَّاس، ويونس بن عبدالأعلى، ومِنْ أقرانه: ابن وَارَة، وأبو حاتم، ومُسْلِمٌ، وإبراهيمُ الحَرْبي.

ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

قال أبو إسحاق الجُوزَجَاني: كنا عند سليمان بن عبدالرحمن، فلم يَأْذَنْ لنا أَيَّامًا، ثم دَخَلْنَا عليه فقال: بَلَغني ورودُ هذا الغلامِ -

يعني أبا زُرْعة - فَدَرَسْتُ للالتقاءِ به ثلاثَ مِئَةِ ألفِ حديثٍ.

وقال عبدالله بن أحمد: لمَّا وردَ علينا أبو زُرْعة، نزَلَ عندنا، فقال لي أبي: يا بُنَيَّ، قد اعتضْتُ بنوافلي مذاكَرَةَ هذا الشيخِ.

وقال الإمامُ أحمد أيضًا: ما جاوَزَ الجِسْرَ أحدٌ أفقَهُ من إسحاقَ ابنِ رَاهُوْيَهْ، ولا أحفَظَ من أبي زُرْعة.

وقال ابن أبي شَيْبة: ما رأيتُ أحفَظَ من أبي زُرْعة.

وقال محمد بن إسحاق الصاغاني: أبو زُرْعة يُشَبَّهُ بأحمدَ بنِ حنبل.

وقال علي بن الحُسَيْن بن الجُنَيْد: ما رأيتُ أحدًا أعلَمَ بحديثِ مالكٍ من أبي زُرْعة، وكذا سائرُ العلوم.

وقال إسحاقُ بن رَاهُوْيَهْ: كلُّ حديث لا يعرفُهُ أبو زُرْعة الرازي فليس له أَصْلٌ.

وقال يونس بن عبدالأعلى: ما رأيتُ أكثَرَ تواضعًا من أبي زُرْعة، هو وأبو حاتمٍ إمامَا خراسان.

وحدَّث يونسُ يومًا فقال: حدَّثنا أبو زُرْعة، فقيل له: مَنْ هذا؟ فقال: إنَّ أبا زُرْعة أشهَرُ في الدنيا مِنَ الدنيا.

وقال فَضْلَكُ الصائغُ: دخلْتُ على الرَّبيعِ بِمِصْرَ فقال: مِنْ أين؟ قلتُ: من الرَّيِّ. قال: تركْتَ أبا زُرْعَةَ وجئتَ؟! إنَّ أبا زرعة آيَةٌ، وإنَّ الله إذا جعَلَ إنسانًا آيَةً أبانه مِنْ شكله، حتى لا يكونَ له ثانٍ.

ودخَلَ فَضْلَكُ أيضًا في المدينةِ على أبي مُصْعَبٍ الزُّهْري، فقال له: تَرَكْتَ أبا زُرْعة وجئتني؟! لَقِيتُ مالكًا وغيره، فما رأتْ عيناي مِثْلَ أبي زرعة.

وَفَاتُـهُ:

كانتْ وفاته رَحِمَهُ اللهُ في آخرِ يومٍ من سنة أربعٍ وستين ومئتين.

قال أبو جعفر محمَّد بن عليٍّ وَرَّاقُ أبي زُرْعة: حَضَرْنَا أبا زرعةَ بـ«ماشَهْرَانَ» وهو في السَّوْقِ[1]، وعنده أبو حاتمٍ وابن وَارَةَ والمنذرُ بنُ شاذان وغيرهم، فَذَكَروا حديثَ التلقين: «لَقِّنُوا موتاكم: لا إلٰه إلا الله» واستَحْيَوْا من أبي زُرْعة أن يلقِّنوه، فقالوا: تَعَالَوْا نذكُرُ الحديثَ؛ فقال ابن وَارَةَ: حدَّثنا أبو عاصم، حدَّثنا عبدالحميد بن جعفر، عن صالح. وجعل يقولُ: ابن أبي. ولم يجاوزْهُ. وقال أبو حاتم: حدَّثنا بُنْدَارٌ، حدَّثنا أبو عاصم، عن عبدالحميد بن جعفر، عن صالح. ولم يجاوز. والباقون سكتوا. فقال أبو زُرْعة، وهو في السَّوْقِ: حدَّثنا أبو عاصم، حدَّثنا عبدالحميد، عن صالحِ بنِ أبي عَرِيب، عن كَثِيرِ بن مُرَّة، عن مُعَاذ بن جَبَل، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ كان آخِرَ كلامِهِ: لا إِلَٰهَ إلا اللهُ، دخَلَ الجَنَّةَ». وخرَجَ رُوحُهُ معه، رحمه الله تعالى.

---

(١) في السَّوْق، أي: في نَزْع الموت، كأنَّ الرُّوحَ تُسَاقُ لِتَخْرُجَ مِنْ البَدَنِ، ويقال له: السِّيَاقُ أيضًا، وهما مصدران مِنْ « سَاقَ يَسُوقُ ». انظر: "النهاية" لابن الأثير (٢/ ٤٢٤).

التَّعْرِيفُ بِـ"كِتَابِ الْعِلَلِ" لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ

أ) تمهيدٌ

تَقَدَّمَ[(١)] ذِكْرُ المصنَّفاتِ التي صُنِّفَتْ في عِلَلِ الحديث، ومِنْهَا "كِتَابُ الْعِلَلِ" لعبدالرحمن بنِ أبي حاتم الذي هو مِنْ أَجْوَدِهَا وأَحْسَنِهَا عند الأئمَّة؛ وعنه يقولُ الحافظُ ابنُ كَثِير[(٢)]: «ومِنْ أَحْسَنِ كتابٍ وُضِعَ في ذلك[(٣)]، وأَجَلِّهِ وأَفْحَلِهِ: كتابُ "العِلَلِ" لعليِّ بنِ الْمَدِينيِّ شيخِ البخاريِّ، وسائرِ المحدِّثين بعدَهُ في هذا الشأنِ على الخصوصِ. وكذلك "كتابُ العِلَلِ" لعبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتم، وهو مرتَّبٌ على أبوابِ الفقهِ». وفي مَعْرِضِ ذِكْرِ الحافظِ العراقيِّ[(٤)] للكُتُبِ التي ينبغي لطالبِ عِلْمِ الحديثِ العنايةُ بها، قال: «ثم الكُتُبُ المتعلِّقةُ بعِلَلِ الحديثِ، فمنها: كتابُ أحمدَ بنِ حنبل، وابنِ المَدِينِيِّ، وابنِ أبي حاتم ...». ويقولُ السَّخَاويُّ[(٥)] في مَعْرِضِ ذِكْرِهِ للكُتُبِ التي ينبغي لطالبِ عِلْمِ الحديثِ العنايةُ بها - تبعًا للعراقي - : «ولابنِ أبي حاتمٍ، وكتابُهُ في مجلَّدٍ ضَخْمٍ، مرتَّبٌ على الأبوابِ. وقد شَرَعَ الحافظُ ابنُ عبدِ الهادي في شَرْحِهِ، فاخترمتْهُ المنيَّةُ بعدَ أنْ كَتَبَ منه مجلَّدًا على يَسِيرٍ منه».اهـ.

ولقد بدا لنا واضحًا مِنْ خلالِ هذه المَسِيرةِ الطويلةِ مَعَ الكتاب -

---

(١) (ص٣١-٣٨) من هذه المقدمة.

(٢) في "اختصار علوم الحديث" (١/ ١٩٧- ١٩٨).

(٣) يعني: في علل الحديث.

(٤) في "شرح الألفية" (ص٣٠٤).

(٥) في "فتح المغيث" (٣/ ٣١١).

التي تربو على خَمْسِ سَنَوَاتٍ - : أنَّ هذا الكتابَ مِنْ أَبْدَعِ ما صُنِّفَ في عِلَلِ الْحَدِيثِ، وأنه حوَى فوائدَ يَكَادُ يَعْجِزُ طَلَبَةُ العِلْمِ عن استخلاصِهَا، ومِنْ أَهَمِّ ما يُمَيِّزُهُ: أنه لم يَقْتَصِرْ على رأيِ مُصَنِّفِهِ فقطْ - كما هو الحالُ في مُعْظَمِ كُتُبِ العِلَلِ - بل شَمِلَ آراءَ كثيرٍ من الأئمَّة؛ كَشُعْبَةَ بنِ الحَجَّاجِ، ويحيى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ، وأبي الوليدِ الطَّيَالِسِيِّ، ويحيى بنِ مَعِين، والإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبَل، ومسلمِ بنِ الحَجَّاج، وعَلِيِّ بنِ الحُسَيْن بن الجُنَيْد، ومحمَّدِ بنِ عَوْفٍ الحِمْصي[1]، بالإضافةِ إلى ابْنِ أبي حاتمٍ نَفْسِهِ.

هذا إلى جانبِ أحكامِ وآراءِ أبي حاتمٍ وأبي زُرْعةَ الرازيَّيْنِ، التي شَكَّلَتْ معظمَ مادَّةِ هذا الكتابِ، وهما مَنْ هما في معرفةِ العِلَلِ، وحَسْبُكَ بِمَنْ يُعْنَى الدَّارَقُطْنيُّ بِنَقْلِ أحكامِهِ على الأحاديثِ[2]، بل تَجِدُ وَجْهَ الشَّبَهِ واضحًا بين صَنِيعِهِ وبين صنيعِ أبي حاتمٍ في كَشْفِ عِلَلِ بعضِ الأحاديثِ[3]؛ بما يُوحِي بِأَثَرِ أبي حاتمٍ في الدارقطنِيِّ في معرفةِ عِلَلِ الأحاديث!!

ونَضَعُ بين يدَيْكَ - أخي القارئ - بعضَ المميِّزاتِ والفوائدِ الأخرى، التي تُسْتَخْلَصُ من مُدَارسةِ هذا الكتابِ الفَذِّ :

---

(١) انظر أرقام المسائل التي ورد فيها كلامُ هؤلاءِ الأئمَّة (ص٣٥٢- ٣٥٣/ التنبيه الثالث).

(٢) كالمسائل رقم (٥٨ و٧٧ و١١١) التي نقلها في "السنن" (١/ ١٠٧)، و(١/ ١٤٩)، و(١/ ١٩٠).

(٣) انظر المسألة رقم (٤٩١)، وانظر معها "علل الدارقطني" (١٧٣٠).

فمن ذلك : الحُكْمُ على روايةِ بعضِ الرواةِ عن شُيُوخهم بأنها مُرْسَلةٌ(١)، ولا تُوجَدُ هذه الأحكامُ في كتابِ "المَرَاسِيل" للمصنِّف - ابن أبي حاتم - فهي من الزياداتِ عليه.

ومن ذلك : أحكامُ أبي حاتمٍ على بعضِ الرواةِ الذين لا تُوجَدُ لهم ترجمةٌ(٢).

وشبيهٌ به حُكْمُهُ على بعضِ الرواةِ الذين لم يَذْكُرْهُمْ ابنه في "الجرح والتعديل"(٣).

ومن ذلك : بيانُ أبي حاتمٍ لِبَعْضِ الرواةِ الذين خَفِيَ أَمرُهُمْ على بعضِ الأئمَّة(٤).

ومن ذلك : تلك الأحاديثُ الغَرِيبَةُ التي لا تكادُ تُوجَدُ إلا عند ابنِ أبي حاتم في هذا الكتاب، وعنه ينقُلُ الأئمَّةُ ذلك الحديثَ(٥)، وهناك عدةُ أحاديثَ نَصَّ الحافظُ ابنُ عبدالهادي على أنه لم يَجِدْهَا؛

---

(١) انظر على سبيل المثال المسائل رقم (٣١٧ و٧٣٦ و١٥٩٠).

(٢) كأسباط بن عَزْرة الذي حَكَمَ عليه أبو حاتم في المسألة (٢١٧٩) بأنه مجهول، وقد أفرد الأخ فالح الشِّبْلي الرواةَ المذكورين في "العلل" بِجَرْحٍ أو تعديلٍ بمصنَّف بعنوان: "المستخرَجُ مِنْ كتابِ العِلَلِ لابن أبي حاتم في الجَرْحِ والتعديل"، وهو مطبوعٌ بمكتبة الوعي الإسلامي، بدمشق.

(٣) كعبدالرحمن بن ساعدة الذي حَكَمَ عليه أبو حاتمٍ في المسألة رقم (٢١٣٣) بأنه لا يُعْرَفُ.

(٤) مثل "ابن أبي عُبَيْد الزُّرَقي عن أبيه" المذكور في المسألة (٢٥٩٣)؛ فقد بيَّن أبو حاتم أنه إسماعيل بن عُبَيْد بن رِفَاعة، وخَفِيَ هذا على المِزِّيِّ وابنِ حَجَر.

(٥) كالحديث المذكور في المسألة رقم (٢٤٨).

كقوله[١] : «ولم يُخَرِّجْ أحدٌ من أهل السُّنَنِ هذا الحديثَ، ولم أَرَهُ في "معجم الطبراني"، ولا في "سُنَنِ الدارقطني"، ولا في "السنن الكبير" للبيهقي، وقد فَتَّشْتُ عنه في كُتُبٍ أُخَرَ، فلم أره».

ومن ذلك : إظهارُ الفَرْقِ بين طريقةِ المحدِّثين، وطريقةِ الفقهاء والأصوليِّين، في إعلالِ الأحاديثِ وتَصْحيحِهَا ؛ كحديثِ ابن عمر عن النبي ﷺ : «ليس مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ» ؛ فقد قال عنه أبو حاتم[٢] : «منكر»، ومع ذلك صحَّحه ابنُ حِبَّانَ[٣]، وقال عنه البُوصِيرِيُّ[٤] : «هذا إسنادٌ صحيح» ؛ أَخْذًا بظاهرِ الإسناد.

ومن ذلك : معرفةُ ما يَجْرِي فيه الخلافُ بين المحدِّثين، وتَخْتَلِفُ بسببِهِ أحكامُهُمْ على الأحاديثِ ؛ كالتفرُّدِ ونحوِهِ ؛ فهناك أحاديثُ أعلَّها أبو حاتمٍ وأبو زُرْعة، وأَخْرَجَهَا الشيخان في صَحِيحَيْهِمَا[٥]، وهناك أحاديثُ اختلَفَ فيها حُكْمُ أبي حاتم وأبي زُرْعة فيها مع حُكْمِ الدارقطنيِّ[٦]، أو غيرِهِ من الأئمَّة النُّقَّاد ؛ كيحيى القَطَّانِ[٧]، بل

---

(١) في كتابه "تعليقة على العلل" (ص١٥٦).
(٢) في المسألة رقم (٧٢٦)، وانظر المسألة رقم (٧٧٤).
(٣) فأخرجه في "صحيحه" (٣٥٤٨).
(٤) في "مصباح الزجاجة" (٢/ ٦٤).
(٥) كالأحاديث المذكورة في المسائل رقم (١٢٤، ٢١٧، ٦٧٣، ٨٠٣، ٩١٦، ٩٢١، ١١٤٦)، وغيرها.
(٦) كما في المسألتين رقم (٦٧٦ و٨٦٩)، وغيرهما.
(٧) كما في المسألة رقم (٦٠٦).

اختلَفَ حُكْمُ أبي حاتمٍ أحيانًا مع حُكْمِ أبي زُرْعة[١]، وربَّما خالَفَ عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم أباه[٢]، بل رُبَّمَا اختلَفَ قولُ الإمامِ الواحدِ منهم في مسألةٍ واحدةٍ[٣]، وربَّما أَشْكَلَ الأَمْرُ فتَوَقَّفَ عن الترجيح[٤].

ومن ذلك: حَثُّ طُلَّابِ عِلْمِ الحديثِ على البُعْدِ عن الأقوالِ الشاذَّةِ وما يجري مَجْرَاهَا من الأقوالِ التي يكونُ الاعتمادُ فيها على خَطَأٍ في فَهْمِ عبارةِ إمام، أو الأخذِ بلازمِ قولِهِ، أو مجاراتِهِ في خطئه، أو نحوِ ذلك؛ مِثْلُ تصحيحِ روايةِ ابنِ لَهيعة إذا كانتْ مِنْ طريقِ العَبَادلةِ - ومَنْ في حُكْمهم - فإعلالُ أبي حاتمٍ وأبي زُرْعة لأحاديثِ ابنِ لَهيعة ليس فيها تفريقٌ بين العبادلةِ وغيرهم[٥].

ومِثْلُ الإعلالِ بالتدليسِ، والتشديدِ في العَنْعَنة؛ بخلافِ ما يَذْهَبُ إليه بعضُ المجتهدين من طَلَبَةِ العِلْم الذين أَلْصَقُوا بالأئمَّةِ قَبُولَ عَنْعنةِ المدلِّس مطلقًا[٦]، إلا إذا تبيَّنَ أنه دلَّس تلك الروايةَ.

وهذا الكتابُ مليءٌ بالأمثلةِ التي ينبغي لطالبِ عِلْمِ الحديثِ

---

(١) كما في المسائل رقم (٢٧٧، ٣٣٣، ٥٨٠، ٥٨١)، وغيرها.
(٢) كما في المسألة رقم (١٩٢)، وانظر المسألة رقم (٢٧١٠).
(٣) كما في المسائل رقم (٢٨٠، ٣٨٦، ٥٨١، ٧٨٨، ٨٥١، ٨٦٩).
(٤) كما في المسائل رقم (٢٧٩، ٦٥٨، ٢٢٣٣)، وغيرها.
(٥) كما في المسائل رقم (٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٧٦٨، ٩٦٠، ٢٧٥٥، ٢٨٠٧).
(٦) وقد اختلف الأئمة في المدلِّسين؛ فمنهم مَنْ قَبِلُوا عنعنته، ومنهم مَنْ رَدُّوا عنعنته، ومنهم من اختلَفُوا في قبولِ عنعنته وردِّها، وبعضُهُمْ فَصَّلَ فيما يُقْبَلُ ويُرَدُّ منها. انظر تفصيل ذلك في كتاب الحافظ ابن حجر: "تعريف أهل التقديس، بمراتب الموصوفين بالتدليس" المشهور باسم "طبقات المدلِّسين".

تأمُّلِهَا، واستخراجُ الفوائدِ المتعلِّقةِ بهذه المسألةِ منها[١].

ومن ذلك: بيانُ مَنْهَجِ الأئمَّةِ في التشديدِ في أحاديثِ العقائدِ والأحكام[٢]، والتساهُلِ في غيرها كالفَضَائِلِ، والرقائقِ، والأدعية[٣].

ومن ذلك: التنبيهُ على أنه ليس كُلُّ متابعةٍ أو شاهدٍ يَرْفَعُ مِنْ درجةِ الحديثِ ويُقَوِّيهِ؛ فَكَمْ مِنَ الأحاديثِ التي لا يَعْتَدُّ فيها أبو حاتم وأبو زُرْعة بمتابعةِ الراوي وإنْ كان غَيْرَ مُتَّهَمٍ، بل ربَّما كان ثقةً أحيانًا؛ لأنهم يَرَوْنَ أنه أخطأ[٤]!!

ومن ذلك: بيانُ أنه ليس كُلُّ اختلافٍ على راوٍ يُعَدُّ قادحًا، بل مِنَ الرواةِ مَنْ هو مُكْثِرٌ مِنَ الروايةِ، فربَّما رَوَى الحديثَ على وجوهٍ كلُّها صحيحةٌ عنه؛ كقتادةَ، فإنَّ مِثْلَ هذا في حديثِهِ كثيرٌ[٥].

ومن ذلك: أنهم قد يرجِّحون روايةَ راوٍ مُتَكَلَّمٍ فيه خالَفَ عددًا من الثقات، فزاد هو في الإسنادِ رجلًا نَقَصُوهُ، ولم يَقَعِ التصريحُ في روايتِهِمْ بالسماعِ في مَوْضِعِ الزيادةِ، ويُشِيرُونَ إلى ذلك بقولهم أحيانًا:

---

(١) انظر المسائل رقم (٦٠، ٦٢، ٧٧، ٣١٧، ٣٣٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٧٤، ٥٩٦، ٦٤٥، ٧٢٥، ٧٣١، ٧٣٦، ٧٩٤، ٧٩٩، ٨٠٠، ٩٦٥، ٩٧٨، ١٠٠٦، ١١١٩، ١١٥١، ١١٨٣، ١٢٥٩، ١٣٥٣، ١٣٧٧، ١٥٣١، ١٥٣١/أ، ١٥٦١، ١٥٨٠، ١٨٧١، ٢١١٩، ٢٣٩٤، ٢٥١٦، ٢٥٧٩، ٢٦٠٣، ٢٦٦٣).

(٢) انظر المسائل رقم (١٢٤، ٢٤٨، ١٣٩٢/أ).

(٣) انظر المسألة رقم (١٣).

(٤) انظر المسائل رقم (٤٠، ٤٤، ١٢٨، ٢٠٥، ٥٤٨، ٦٧٠، ٧١٨، ١٢٩٢، ١٣٠٠).

(٥) انظر المسألة رقم (٦٨٤).

الزيادةُ مِنَ الثقةِ مقبولةٌ(١).

ومن ذلك : بيانُ مَنْهَجِ الأئمَّةِ في الانتخابِ ؛ وهو أَخْذُ الغرائبِ، وتَرْكُ المشاهير(٢).

ومن ذلك : بيانُ اختصاصِ بعضِ الأئمَّةِ ببعضِ الشيوخِ، وتَقْدِيمِهِمْ فيهم على أئمَّةٍ آخَرِينَ حالَ الخلافِ؛ مثلُ كَوْنِ عبدالله بنِ المبارك ويحيى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ أعلَمَ بحديثِ شُعْبَةَ من وَكِيعِ بنِ الجَرَّاح(٣).

ومن ذلك : أنَّ روايةَ الراوي للحديثِ بِنُزُولٍ قرينةٌ تَدُلُّ على إعلالِ روايةِ مَنْ رواه عنه عاليًا(٤).

ومثله : لو كان الحديثُ عندَ الراوي مرفوعًا لم يَحْتَجْ أن يُحَدِّثَ به موقوفًا ؛ لأنَّ هذا يَدُلُّ على إعلالِ الروايةِ المرفوعةِ(٥).

ومن ذلك : الاستدلالُ بمتابعةِ القَرِينِ لقرينِهِ - وهما مِنْ بلدٍ واحد - على أنَّ شيخهما قد قَدِمَ إلى بلدهما ؛ وهذا يُغَلِّبُ جانبَ السَّمَاعِ ؛ وهذه الفائدةُ مِنْ أنفسِ الفوائد، وهي مستفادةٌ مِنْ سؤالِ ابن أبي حاتم لأبيه(٦) عن سماعِ أبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ مِنْ عبدالله بن أبي قتادةَ حين رَوَى عنه، عن ضَمْرَةَ بنِ عبدالله بن أُنَيس، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال : «لَيْلَةُ القَدْرِ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ» ؛ فاستدَلَّ أبو حاتمٍ

---

(١) انظر المسائل رقم (٣٣٣، ٣٦١، ٤٨٨، ٥٧١، ٩٢٠، ١٢٠٩، ٢٠٧٧، ٢٦٥٩).
(٢) انظر المسألة رقم (٧٨٧).
(٣) كما في المسألة رقم (٦٨٤).
(٤) كما في المسألة رقم (٣٠٩).
(٥) كما في المسألة رقم (٣٧٦).
(٦) في المسألة رقم (٧٣٦).

على سماعِ أبي إسحاق من عبدالله بن أبي قتادة بِكَوْنِ إسماعيلَ بنِ أبي خالد رَوَى هذا الحديثَ أيضًا عن عبدالله بن أبي قتادة ؛ فهذا يَدُلُّ على أنَّ ابنَ أبي قتادةَ قَدِمَ الكُوفَةَ التي هي بَلَدُ أبي إسحاقَ وإسماعيلَ بنِ أبي خالد ؛ وهذا يَدُلُّ على أنَّ المحدِّثين ينزِّلون المعاصرةَ مع اتِّحَادِ البَلَدِ منزلةَ اللِّقَاء، والله أعلم.

ولِأَهَمِّيَّةِ هذا الكتابِ عند الحافظِ محمَّدِ بنِ أحمَدَ بنِ عبدالهادي (ت٧٤٤هـ)؛ صنَّف كتابًا طُبِعَ بعنوانِ "تعليقةٌ على العِلَلِ لابن أبي حاتمٍ"؛ ذهَبَ يَشْرَحُ فيه عِلَّةَ الحديثِ الذي يُورِدُهُ ابنُ أبي حاتم؛ بتخريجِهِ مِنْ كتب الحديثِ، ونَقْلِ كلامِ الأئمَّةِ فيه، وفي الرُّوَاةِ، وله أحكامٌ على الأحاديثِ والرُّوَاةِ، مع بعضِ التصويباتِ لبعضِ الأخطاءِ الواقعةِ في "العِلَلِ" لابن أبي حاتمٍ، وقد استَفَدْنَا مِنْ هذا الكتابِ فوائدَ عديدةً مُثْبَتَةً في مَوَاضِعِهَا[١].

وقد افتتَحَ ابنُ أبي حاتمٍ كتابَهُ هذا بمقدِّمةٍ عن أهميَّةِ عِلْمِ العِلَلِ، ثم ثَنَّى بكتابِ الطهارةِ، ثم الصلاة . . . وهكذا ؛ مُرَتِّبًا له على أبوابِ الفقه، غير أنه لم يُقَسِّمِ الكتابَ الواحِدَ إلى أبوابٍ ، فكتابُ الصلاةِ - مثلاً - استَغْرَقَ في المجلَّد الثاني من (ص٣٦) إلى (ص٥٠٨)، دون تبويب.

وليس هناك ترتيبٌ بين المسائل، غَيْرَ أنه ربَّما سرَدَ عددًا من

---

(١) وانظر (ص٣٣٤) من هذه المقدمة.

المسائلِ عن شيخٍ واحدٍ كحَمَّاد بن سَلَمة ؛ كما صنَعَ في المسائلِ مِنْ رقم (٣٢٦) إلى رقم (٣٣٤).

وكثيرًا ما يَسْرُدُ سؤالاتِهِ لأبيه متتاليةً، وكذا سؤالاته لأبي زُرْعة.

وربَّما كرَّر المسألةَ الواحدةَ كما سيأتي في التنبيهات[1].

وربَّما كرَّر بعضَ الأبوابِ، مثلُ قولِهِ في المجلَّد الخامس (ص٣٤٢) : «عِلَلُ أخبارٍ رُوِيَتْ في الدعاء»، فإنَّه كرَّره في المجلَّد السادس (ص٣٣٣) بالعنوان نفسه.

وربَّما فرَّق أبوابَ الموضوعِ الواحد، مثلُ قولِهِ في المجلد الرابع (ص٥٧٠) : «عِلَلُ أخبارٍ رُوِيَتْ في القرآنِ وتفسيرِ القرآن»، وفي المجلَّد السادس (ص٦٣٥) قال : «عِلَلُ أخبارٍ رُوِيَتْ في حروفِ القرآن».

---

(١) (ص٣٥١- ٣٥٢/ التنبيه الثاني).

ب) رِوَايَاتُ "كِتَابِ الْعِلَلِ"

وَقَفْنَا على أربعِ رواياتٍ لكتاب "العلل" عن ابن أبي حاتم، وهي على الإجمال:

١) روايةُ أبي بَكْرٍ محمَّد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَارَ الأَرْدَسْتاني.

٢) روايةُ أبي أحمَدَ الحُسَيْنِ بنِ عليٍّ بنِ محمَّد بن يحيى التَّمِيمِيِّ النَّيْسَابوريِّ المعروفِ بـ «حُسَيْنَك».

٣) روايةُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ بُخَار الرازي.

٤) روايةُ أبي عبدالله محمَّدِ بنِ إسحاقَ بن مَنْدَهْ.

وثَمَّةَ ثلاثُ رواياتٍ روى بَعْضُ الأئمَّة بها بعضَ المسائل، فقد تكونُ رواياتٍ لكتابِ «العِلَلِ» بتمامه، وقد تكونُ لبعضِ مسائله، أو لبعضِ كتبِ ابن أبي حاتم الأخرى التي ورَدَتْ فيها هذه المسائل. وهذه الرواياتُ الثلاثُ هي:

١) روايةُ أبي أحمَدَ الحَسَنِ بنِ عبداللهِ العَسْكَري.

٢) روايةُ أبي الشَّيْخِ عبدالله بن محمَّد بن جعفر بن حَيَّان.

٣) روايةُ القاسم بن عَلْقَمَة.

وفيما يلي تفصيلُ ما أُجْمِلَ من هذه الروايات:

١) أمَّا روايةُ أبي بَكْرٍ محمَّد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَارَ: فَيَرْوِيها عنه أبو طاهرٍ محمَّدُ بنُ أحمد بن أبي عليٍّ عبدِالرَّحِيمِ الأَصْبَهانيُّ، وأبو مسعودٍ الدِّمَشْقيُّ إبراهيمُ بن محمد بن عُبَيْد، وعنهما رواها الخطيبُ البَغْداديُّ في "مُوضِحِ أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٢٦٩)، و(٢/ ٦٩ و١٢٦ و٢٨٨ و٤٧٥)، و"الكفاية" (٢/ ٣٩٠ رقم ١١٧١)، لكنَّ روايتَهُ عن أبي مسعود الدمشقيِّ مِنْ كتابه؛ حيثُ كان يقول: «قرأتُ في كتابِ أبي مسعود إبراهيمَ بنِ محمَّد الدِّمَشْقي».

وهذه الرواية هي التي رُوِيَتْ مِنْ طريقها النسختان (أ) و(ت):

أما النسخة (أ): فبدايتها هكذا: «حدَّثنا الشيخُ أبو طاهرٍ محمَّدُ ابنُ أحمَدَ بنِ عبدالرحيم»، ولم يُذْكَرِ الراوي عن أبي طاهرٍ ومَنْ دونه، وتاريخُ نَسْخ هذه النُّسْخة سنة (٧٣٠هـ)، ووفاةُ أبي طاهر كانتْ سنةَ (٤٤٥هـ).

وأمَّا النسخةُ (ت): فجاء الإسنادُ على غِلَافها هكذا: «كتابُ علل الحديثِ، تأليفُ الإمامِ أبي محمد عبد الرحمن ابن الإمام أبي حاتم محمَّد بن إدريسَ بنِ المُنْذِرِ بنِ داود بن مِهْران الرازي الحافظ، مولى تَمِيمِ ابنِ حَنْظَلة[1]، الغَطَفاني الحَنْظَلي رحمه الله. روايةُ أبي بَكْر محمَّد بن أحمد بن

(١) انظر تعقُّب ياقوت الحموي لهذا القول في "معجم البلدان" (٢/ ٣١١)؛ فقد ذكر أنَّ صوابَهُ عنده فيما يظهر: حنظلة بن تميم. وقد تقدَّم نقل كلامه هذا (ص١٥٨).

الفَضْل بن شَهْرَيَارَ عنه، رواية أبي طاهرٍ محمَّد بن أحمد بن عبدالرَّحِيم عنه، رواية أبي بكر محمد بن عليِّ بنِ أبي ذَرٍّ الصَّالْحَاني إجازةً عنه، رواية أبي الفَتْح ناصر بن محمد بن أبي الفَتْح ناصر المعروف بِوِيْرِج الأَصْبَهاني عنه، إجازةً منه لصاحبِهِ إسماعيل بن عبدالله بن عبد المُحْسِن ابن الأَنْمَاطي الأَنْصَاري رفَقَ اللهُ به، ونفَعَهُ بسائره، آمين».

٢) وأما روايةُ أبي أحمَدَ الحُسَيْنِ بنِ عليِّ بنِ محمَّد بن يحيى التَّمِيمي النَّيْسَابوري المعروفِ بـ «حُسَيْنَك»: فَيَرْوِيها عنه أبو بَكْر أحمدُ ابنُ محمَّد بن أحمد بن غالب البَرْقَاني، وعن البَرْقاني رواها الخطيبُ البغداديُّ في مواضعَ مِنْ "تاريخه"، منها: (٨/ ٨٨-٨٩ و١٩٦)، و(٩/ ٦٧-٦٨).

وهذه الروايةُ هي التي رُوِيَتْ مِنْ طريقها النسخةُ (ف)، فقد جاء في بدايتها: «أَوَّلُ كتاب العِلَل، يَشْتمِلُ على سبعةَ عَشَرَ جزءًا. الجزءُ الأَوَّلُ في عللِ أخبارٍ رُوِيَتْ في الطهارةِ. أخبرنا أبو أحمد الحُسَيْن بن عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ يحيى التَّمِيمِيُّ قراءةً عليه في سنةِ تِسْعٍ وستين وثلاثِ مئة؛ قال: أخبرنا أبو محمَّد عبدالرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ».

ولم يُذْكَرِ الراوي عن الحُسَيْن بن علي ومَنْ دونه، وتاريخُ نَسْخِ هذه النسخةِ سنة (٧٣٠هـ)، ووفاةُ الحُسَيْن بن عليٍّ كانت سنة (٣٧٥هـ).

٣) رواية أبي الحَسَن عليِّ بن بُخَار الرازي، ومِنْ طريقه رواها الدَّارَقُطْني؛ كما صرَّح بذلك في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢٢٣٠)

حين قال: «وأما بُخَار: فهو عليُّ بنُ بُخَار الرازي أبو الحَسَن، شيخٌ كتبنا عنه في دَارَقُطْن، حدَّثَنا عن عبدالرحمن بن أبي حاتم بِعِلَلِ الحديثِ وسؤالاتِهِ لأبيه ولأبي زرعة في ذلك».

وروى الخطيبُ البَغْدادي في "تاريخه" (١١/ ٣٥٥) هذا النَّصَّ عن أبي القاسم الأَزْهَري عن الدَّارَقُطْني.

ونقل الدارقطنيُّ في كتاب "السنن" (١/ ١٠٤ و١٠٦ و١٤٩ و١٩٠) عن ابن أبي حاتم المسائلَ رقم (٤٧ و٥٨ و٧٧ و١١١)، فلعلَّها من روايته عن عليِّ بنِ بُخَار هذا، والله أعلم.

٤) روايةُ أبي عبدالله محمَّدِ بنِ إسحاقَ بنِ مَنْدَهْ، بالإجازةِ عن ابن أبي حاتم.

ذكر هذه الروايةَ الحافظُ ابن حجر في "المعجم المُفَهْرِس" (ص١٥٨) في الكلامِ على كتاب "العلل" فقال: «قرأتُ على مَرْيَمَ بنتِ الأَذْرَعيّ سَنَدَهُ إليه[1]، وأجازتني سائرَهُ بروايتها، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي الحَسَن بن الْمُقَيَّر، عن أبي الفضل بن ناصر،

(١) جاءت العبارة في المطبوع هكذا: « قرأته على مريم بنت الأذرعي بسنده إليه »، والتصويب من المخطوط (ق٦٧/ أ). والمعنى: أنه قرأ على مريم بنت الأذرعي سند كتاب "العلل" فقط إلى ابن أبي حاتم، ولم يقرأ الكتاب، وأجازته برواية باقيه؛ كما هو الحال في كتاب "الأربعين" لمحمد بن أسلم الطوسي؛ فإنه قال في ترجمة مريم هذه في "المَجْمَع المؤسِّس" (٢/ ٥٧٠): « قرأت عليها إسناده، ولم أقرأ الكتابَ ». وقال في "المُعْجَم المُفَهْرِس" (ص٢٠٩ رقم ٩٠١): « وقرأتُ سَنَدَ "الأربعين" هذه على مريمَ بنتِ الأَذْرَعِيِّ، عن يونس بن أبي إسحاق ».

عن أبي القاسم بن أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن مَنْدَهْ؛ أنبأنا أبي، عن أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، إجازةً، به».

ومن طريقِ الحافظ ابن حجر رواه الرُّودَانِيُّ في "صِلَة الخَلَف" (ص٣٠٣).

وأما الرواياتُ الثلاثُ التي رُوِيَتْ بها بعضُ مسائل الكتاب - والتي يَحْتَمِلُ أنْ تكونَ لكتابِ العِلَل بتمامِهِ، ويَحْتمِلُ أن تكونَ لبعض مسائله، أو لبعضِ كتبِ ابن أبي حاتم الأخرى التي وَرَدَتْ فيها هذه المسائل -: فهي:

١) روايةُ أبي أحمَدَ الحَسَن بن عبدالله بن سَعِيد العَسْكَري للمسألتين رقم (٥٥٩ و١٠١٩) عن ابن أبي حاتم بالإجازة، روى بها في كتابه "تصحيفات المحدِّثين": (١/ ١١٦-١١٨)، و(٢/ ٦٢٨-٦٢٩)، و(٣/ ٩٩٢- ٩٩٤).

٢) رواية أبي الشَّيْخ عبدالله بن محمد بن جَعْفر بن حَيَّان، ومن طريقِهِ روى أبو نُعَيْم في "الحلية" (٩/ ٤) قولَ عبدالرحمن بن مَهْدِيٍّ وابن نُمَيْر في مقدمة "العلل" (١/ ٤). وتقدَّم في ترجمة ابن أبي حاتم أنه مِنْ شيوخ أبي الشَّيْخِ الذين روى عنهم[1].

٣) روايةُ القاسم بن عَلْقَمة المسألة رقم (١٠٩١)، ومن طريقه روى الخَلِيلي في "الإرشاد" (١/ ٢٧٥).

---

(١) انظر (ص٢٣٣).

هذا؛ وقد وَقَفْنا على روايةٍ ذَكَرها الحافظُ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/ ٣٩) فقال: «وأُنْبِئْتُ عمَّن سَمِعَ المسلمَ بنَ أحمد النَّصِيبي؛ أنَّ علي بن الحَسَن الفقيه أخبره: أنا أبو القاسم النَّسِيب؛ أنا محمد بن عبدالرحمن الكَنْجَرُوذِيُّ؛ أنا يوسف بن القاسم المَيَّانِجي؛ أنا عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم ... فذكَرَ الحديثَ بهذا الإسناد، وقال: هذا حديثٌ خطأٌ، إنما هو موقوفٌ عن عَمَّار، رواه جماعة: الثَّوْري، وشُعْبة، وزهير فَمَنْ دونهم، كلُّهم، موقوفٌ؛ قولَ عَمَّار[1]، وليس لرفعه معنًى».

ويُوسُفُ بن القاسم المَيَّانِجِيُّ معروفٌ بالرواية عن ابن أبي حاتم كما تقدَّم في ذكر تلاميذه، وهذا الحديثُ الذي نقَلَ ابنُ حجر عن ابن أبي حاتم عِلَّتَهُ: هو حديثٌ رواه عبدالرزَّاق، عن مَعْمَر، عن أبي إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرَ، عن عَمَّار، عن النبي ﷺ قال: « **ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَقَدْ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: الإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ ...** » الحديثَ، وهو الآتي في المسألة رقم (١٩٣١)، ولم نَرَ هذا النقلَ الذي ذكره الحافظ ابن حجر من "العلل"، ولكنَّه رَأْيٌ لابن أبي حاتم في هذا الحديثِ، ولم يُسْنِدْهُ إلى أبيه وأبي زرعة كما في المسألة رقم (١٩٣١).

(١) كذا، والمراد: موقوفًا؛ مِنْ قولِ عَمَّار. لكنْ حُذِفَتْ ألف تنوين النصب من «موقوف» على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤)، وكذلك حُذِفَ حرف الجر « مِنْ »، فانتصَبَ مابعده على نزع الخافض. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢).

شجرة روايات كتاب "العلل" عن عبدالرحمن بن أبي حاتم

عبدالرحمن بن أبي حاتم

- (١) محمد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَار
  - أبو مسعود الدِّمَشْقِيّ
    - الخطيب البغدادي عن كتاب أبي مسعود
  - أبو طاهر الأَصْبَهاني
    - النسخة (أ)
    - الخطيب البغدادي
    - محمد بن علي بن أبي ذَرٍّ الصَّالِحَاني (إجازة)
      - أبو الفتح وِبْرِج ناصر الأَصْبَهَاني
        - إسماعيل الأَنْمَاطي (إجازة)
          - النسخة (ت)
- (٢) الحُسَيْن بن علي بن محمد التميمي (حُسَيْنَك)
  - النسخة (ف)
  - أبو بكر البَرْقَاني
    - الخَطيب البغدادي
- (٣) أبو الحسن علي بن بُخَار الرازي
  - الدَّارَقُطْني
- (٤) محمد بن إسحاق بن مَنْدَهْ (إجازة)
  - أبوالقاسم عبدالوَهَّاب بن محمد بن إسحاق بن مَنْدَهْ
    - أبو الفضل بن ناصر السُّلَامِيّ
      - أبو الحَسَن بن المُقَيَّر
        - يُونُس بن أبي إسحاق
          - مَرْيَم بنت الأَذْرَعي
            - الحافظ ابن حَجَرٍ في «المعجم المُفَهْرِس»
- (٥) أبو أحمد العَسْكَرِيّ في «تصحيفات المحدِّثين» (إجازة) (روى بعض المسائل)
- (٦) أبو الشَّيْخ ابن حَيَّان
  - أبو نعيم في «الحلية» (روى بعض المسائل)
- (٧) القاسم بن عَلْقَمة
  - الخَلِيلي في «الإرشاد» (روى بعض المسائل)

ج) تَرْجَمَةُ رُوَاةِ "كِتَابِ الْعِلَلِ"

تقدَّم أنَّ لـ"كِتَابِ العِلَل" - فيما وقفنا عليه - سبعةَ طُرُقٍ عن ابن أبي حاتم، منها ما هو صريحٌ أنه روايةٌ لـ"كِتَابِ العِلَل"، ومنها ما هو غيرُ صريحٍ، ومِنْ هذه الطُّرُقِ طريقان رُوِيَتْ بهما النُّسَخُ الأصليَّة للكتاب، وهي (أ) و(ت) و(ف):

أما الطريقُ الأوَّل: فهو طريقُ النسختَيْنِ (أ) و(ت)، وهو مِنْ روايةِ أبي طاهر محمَّد بن أحمد بن عبدالرحيم الكاتبِ الأَصْبَهاني، عن أبي بكر محمَّد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَارَ، عن ابن أبي حاتم.

ولم يُذْكَرْ في (أ) مَنِ الذي رواه عن أبي طاهر، وأمَّا (ت): فمِنْ روايةِ صاحبها إسماعيلَ بنِ عبدالله الأَنْمَاطي، عن أبي الفَتْح وِيْرِج ناصرِ الأَصْبَهانيِّ، عن محمَّد بن علي بن أبي ذَرٍّ الصَّالْحَاني، عن أبي طاهر.

وفيما يلي ترجمةٌ لرجال هذا الإسناد:

١ - أبو بكر محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ الفَضْلِ بنِ شَهْرَيَارَ الأَرْدَسْتَاني[1]، حدَّث عن عبدالرحمن بن أبي حاتم، وحدَّث عنه أبو طاهرٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِالرَّحِيمِ الأَصْبَهانيُّ، وأبو مسعودٍ إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ عُبَيْدٍ

(١) بفتح الألف، وسكون الراء، وفتح الدال وسكون السين المهملتين، وفتح المثناة الفوقية، وفي آخرها نون؛ نسبة إلى أَرْدَسْتَان، وهي بُلَيْدةٌ قريبةٌ من أصبهان، وضبطها بعضهم بكسر الدال. انظر "الأنساب" للسمعاني (١٠٨/١).

الدِّمَشْقِيُّ، وأبو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ، وغيرهم.

وهو مِنْ بيتِ علمٍ وفضل، فعمُّه عليُّ بنُ الفضل التاجرُ المعدّل الأَرْدَسْتاني من أهل العلم، وكذا أخوه أبو عبدالله عُبَيْدالله بن أحمد ابن الفَضْل بن شَهْرَيَارَ الأَرْدَسْتاني التاجر، وابنا أخيه هذا: أبو القاسمِ الفضلُ وعبدُالواحد ابنا عُبَيْدالله بن أحمد، والحافظُ الفقيه أبو الحَسَن محمد بن عبد الواحد بن عُبَيْدالله الأَرْدَسْتاني الأصبهاني ابن ابن أخيه، ومصنِّف كتاب "الدلائل السَّمْعية، على المسائل الشرعية".

تُوُفِّيَ سنة سَبْعٍ وثمانين وثلاثِ مئة[1].

٢ - أبو طاهر محمَّد بن أحمد بن عبدالرَّحِيم الكاتب الأَصْبَهاني؛ روى عن محمَّد بن أحمد بن الفضل، وأبي الشيخ عبدالله ابن محمد بن حَيَّان، وروى عن الحافظِ أبي الحَسَن عليِّ بن عمر الدارقطني كتابَ "السنن".

روى عنه أبو بَكْر محمد بن عليِّ بن أبي ذَرٍّ الصَّالْحَاني الأصبهاني، وأبو زكريا يحيى بن عبدالوهاب بن مَنْدَهْ، وإسماعيل بن الفَضْل بن الإِخْشِيد السَّرَّاج؛ وحدَّثوا عنه بـ"السنن" للحافظ الدارقطني.

قال ابن نُقْطة: «لم يحدِّث في وقتِهِ أوثَقُ منه، وأكثَرُ حديثًا،

(١) انظر ترجمته في "تاريخ أصبهان" لأبي نعيم الأصبهاني (٢/ ٢٩٧-٢٩٨)، و"الموضح" للخطيب البغدادي (٢/ ٦٩ و١٢٦)، و"تكملة الإكمال" لابن نقطة (٤/ ٥٠١)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (حوادث ٣٥١ - ٣٨٠ ص ٦٦١)، و"كشف الظنون" لحاجي خليفة (١/ ٧٦٠).

صاحبُ الكتبِ والأصولِ الصحاح رَحِمَهُ اللهُ، وهو آخِرُ مَنْ حدَّث عن أبي الشيخ، والقَبَّابِ - فيما أعلم - بِأَصْبَهان». وذكر ابن نُقْطة عن عبدالعزيز النَّخْشَبي أنه قال: «ولد أبو طاهر في سنة ثلاثٍ وسِتِّينَ وثلاثِ مئة، وكان أوَّلُ سماعه مِنْ أبي الشيخ الأنصاريِّ في سنة ثمان وستين وثلاث مئة». وذكر ابن نُقْطة أنَّ وفاته يوم الجمعة، الحادِيَ عَشَرَ من شهرِ ربيعِ الآخِرِ؛ سنةَ خمسٍ وأربعين وأربع مئة[(١)].

٣ - أبو بكر محمد بن علي بن أبي ذَرٍّ الصَّالْحَاني الأَصْبَهاني؛ حدَّث عن أبي طاهر محمد بن أحمد بن عبدالرحيم بـ"سنن الدارقطني" بالإجازة، وله فيها شيءٌ يَسِيرٌ مسموع، وحدَّث عنه بغيرها من الأجزاءِ والعوالي، وهو آخِرُ مَنْ حدَّث عنه، وبه خُتِمَ حديثُ أبي الشيخ، حدَّث عنه جماعةٌ بِأَصْبَهان؛ منهم أبو مسلم بن الإِخْوة، وزاهر بن أحمد الثقفي، وغيرهما، توفِّي صباحَ يومِ الأحد، ثالثَ جُمَادَى الآخرة، سنةَ ثلاثين وخمس مئة[(٢)].

٤ - أبو الفتح ناصرُ بنُ محمد بن أبي الفتح الأَصْبَهاني المقرئ القَطَّان، المعروف بالوِيْرِج - ويقال: الوِيْرِي[(٣)]- صدوقٌ ومُكْثِر،

(١) انظر ترجمته في "تاريخ دمشق" لابن عساكر (٥/ ١٥٩)، و"التقييد" لابن نقطة (ص٥٢)، و"ذيل التقييد" للفاسي (٢/ ٢٩٢).

(٢) انظر ترجمته في "تكملة الإكمال" (٢/ ٦٤٥)، و"التقييد" (ص٩٢)، كلاهما لابن نقطة.

(٣) بكسر الواو، والمثنَّاة التحتيَّة، والراء المهملة؛ نسبة إلى قرية من قرى أصبهان. انظر "الأنساب" (٤/ ٤٩٧).

سَمِعَ من إسماعيل بن الإِخْشِيد السَّرَّاج "سنن الدارقطني"، بسماعه من أبي طاهرٍ محمَّد بن أحمد بن عبدالرحيم، بسماعه من الدارقطني، وسمع أيضًا من أبي الفضل جعفر بن عبدالواحد الثقفي الأَصْبَهاني، وابن أبي ذَرٍّ، وغيرهما، وعنه أبو الجَنَاب الْخَيْوَقِيُّ، وأبو رَشِيد الغَزَّال، وأكثَرَ عنه الحافظُ أبو الحَجَّاج يوسف بن خَلِيل الدمشقي، وآخرون، وتوفِّي في ذي الحِجَّة سنةَ ثلاثٍ وتِسْعين وخمس مئة(١).

٥ - الحافظ تَقِيُّ الدِّين أبو طاهر إسماعيل بن عبدالله بن عبدالمُحْسِن الأنصاريُّ المِصْريُّ الأَنْمَاطي، سمع القاضي محمد بن عبدالرحمن الحَضْرَمي، وأبا القاسمِ البُوصِيرِيّ، وأبا طاهر الخُشُوعي، وغيرَهم، حدَّث عنه أبو بكرٍ عبدالله بن عمر بن علي بن الخَضِر القُرَشِيّ بـ"جزء حنبل بن إسحاق"(٢)، وحدَّث عنه أيضًا الحافظان ابن نُقْطة، والمُنْذِري. وُلِدَ في نحو سنة سبعين وخمس مئة، وكتَبَ بخطه المليحِ الرشيقِ ما لا يوصفُ كَثْرة، اشتغَلَ من صِباه وتفقَّه، وقرأ الأدب، وقَدِمَ دِمَشْقَ سنةَ ثلاثٍ وتِسْعين وخمس مئة، ثم حَجَّ سنةَ إحدى وسِتِّ مئة، فذهَبَ إلى بغداد، وكانتْ له عنايةٌ وافرة، وحِرْصٌ تامٌّ وجِدٌّ واجتهاد، مع معرفةٍ كاملة، وحِفْظٍ وحِذْقٍ ونقدٍ وفصاحة،

---

(١) انظر ترجمته في "ذيل التقييد" (٢/ ٢٩٢ و٣٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٠٦)، و"العبر" (٤/ ٢٨٢)، و"شذرات الذهب" (٤/ ٣١٥)، و"النجوم الزاهرة" (٦/ ١٤٣).

(٢) "جزء حنبل" (ص ١٥٤).

وسرعةِ قَلَمٍ، واقتدارٍ على النظم والنثر، وهو أولُ من سَنَّ كتابةَ إجازةِ الشيخِ عَقِبَ كتابةِ السماع[(١)]، وتوفِّي سنة تِسْعَ عَشْرَةَ وسِتِّ مئة[(٢)].

وللخطيبِ البغداديِّ روايةٌ بالوِجَادة عن كتابِ أبي مسعود الدِّمَشْقي، عن ابن شَهْرَيَارَ كما تقدَّم، وأبو مسعود هو:

٦ - إبراهيمُ بنُ محمَّد بن عُبَيْد أبو مسعودٍ الدِّمَشْقيُّ الحافظُ الجَوَّال، مصنِّفُ كتابِ "أطراف الصحيحين"، وأحَدُ مَنْ برَّز في هذا العلمِ، سافَرَ الكثيرَ، وجابَ البلادَ في طلب العلم، فَسمِعَ ببغدادَ من أصحابِ أبي شُعَيْب الحَرَّاني، ومحمد بن يحيى المَرْوَزي، ويوسفَ ابنِ يعقوبَ القاضي، وجَعْفَرٍ الفِرْيَابي، وبالكوفةِ مِنْ أصحاب أبي جعفر المُطَيَّن، وأبي الحُصَيْن الوادعي، وبالبصرةِ مِنْ أصحاب أبي خليفةَ الجُمَحِيِّ، وبواسطَ من أبي محمَّد بن السَّقَّا، وبالأَهْوَازِ من أحمد بن عَبْدان الشِّيرَازي، وأقرانِهِ، وبأَصْبَهَان من أبي بكر بن المُقْرِئ، ونحوه، وبخراسانَ مِنْ أصحاب الحسن بن سُفْيَان، وأبي بكر بن خُزَيْمة، ومحمد بن إسحاق السَّرَّاج، وأمثالهم.

قال الخطيبُ البغدادي: «كان صدوقًا ديِّنًا وَرِعًا فَهِمًا».

وكان له عنايةٌ بصحيحَيِ البخاريِّ ومسلم، وكان الدارقطنيُّ يذاكره

---

(١) انظر "النكت" للزركشي (٣/ ٤٩٨)، و"الشذا الفياح" للأبناسي (١/ ٢٩٣)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٢/ ٥٣)، و"تدريب الرواي" للسيوطي (٢/ ٢٥).

(٢) انظر ترجمته في "تكملة الإكمال" (٤/ ٣٩٦)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٢/ ١٧٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٤٠٣).

فيهما أحيانًا؛ فقد ذكَرَ الزَّرْكَشِيُّ[1] ما انتُقِدَ من الأحاديث على الصحيحَيْنِ، فقال: «وأكثَرُ استدراكِ الدارقطنيِّ يرجع إلى المسانيد، مِنْ غيرِ ترجيحِ المتون، وقد أجاب عن بعضه أبو مسعودٍ إبراهيمُ بنُ محمد بنِ عُبَيْدٍ الدمشقيُّ.

قال الدراقطني: اجتمعْتُ بأبي مسعود، فتذاكَرْنَا معه الصحيحَيْنِ، ومشينا معه، ثم فَتَحْنَا عليه جوابَ غرائبَ . . .».

توفِّي أبو مسعود سنةَ إحدَىٰ وأربعِ مئة ببغداد، وقلَّما رَوَىٰ؛ لأنه ماتَ كَهْلاً، فلم يَنْتشِرْ حديثه[2].

وأما الطريقُ الثاني: فهو طريقُ النُّسْخة (ف)، وهو من رواية أبي أحمد الحُسَيْن بن علي التَّمِيمي، عن ابن أبي حاتم.

ولم يذكر الناسخُ سنَدَ النسخةِ إلى التَّمِيمِيِّ كما تقدَّم، لكنَّ الخطيبَ البغداديَّ يروي هذا الطريقَ عن شيخه أبي بَكْرٍ البَرْقاني، عن التميمي، وفيما يلي ترجمةٌ لرجالِ هذا الإسناد:

٧ - الحافظ أبو أحمَدَ الحُسَيْن بن عليِّ بن محمد بن يحيى بن عبدالرحمن بن الفضلِ بنِ عبدالله التَّمِيمِيُّ المعروفُ بحُسَيْنَك، وبها اشتهر، ويُعْرَفُ أيضًا بابن مُنَيْنَة؛ نسبةً إلى جَدَّته مُنَيْنَةَ بنتِ رجاء بن

---

(١) في "النكت" (١/ ٢٨٧).

(٢) انظر ترجمته في "تاريخ بغداد" (٦/ ١٧٢)، و"تاريخ دمشق" (٧/ ١٩٩)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٦٨-١٠٦٩).

معاذ، كان جارًا لأبي بكر بن خُزَيْمة بنيسابور، وحدَّث عنه، وتربَّى في حِجْره، وبه تخرَّج، وحدَّث أيضًا عن محمَّد بن إسحاق السَّرَّاج، وأبي القاسم البَغَوي، وغيرهم.

روى عنه أبو عبدالله الحاكم، وأبو بَكْر البَرْقَاني، وأحمد بن محمد المؤدِّبُ المعروفُ بالزَّعْفَراني، وغيرهم.

كان ابنُ خُزَيْمة يُعِزُّهُ ويقدِّمه على أولاده، ويَبْعَثُهُ إذا تخلَّف عن مَجْلِسِ السلطان لينوبَ عنه، وكان عمره عند وفاةِ ابنِ خُزَيْمة ثلاثًا وعشرين سنة.

قال البَرْقَاني: كان حُسَيْنَك ثقةً جليلاً حُجَّةً، وقال الخطيب: كان ثقةً حُجَّة، وقال الحاكم: صَحِبْتُهُ حضرًا وسفرًا فما رأيتُهُ ترَكَ قيام الليل مِنْ نحو ثلاثين سنة، وكان يقرأُ كلَّ ليلة سُبُعًا، وكانتْ صَدَقاتُهُ دَارَّةً سِرًّا وعلانية، أخرَجَ مرةً عَشَرة من الغزاة بآلتهم بَدَلاً عن نفسه، ورابَطَ غيرَ مَرَّة، وأولُ سماعه في سنة خمسٍ وثلاثِ مئة.

توفِّي في ربيعِ الآخِرِ سنةَ خمسٍ وسبعين وثلاث مئة، وكان مولده سنةَ ثمانٍ وثمانين ومئتين.

وأخوه أبو الفَضْلِ عبدالرحمن بن علي النَّيْسَابوري من أهل العلم؛ حدَّث عن ابن خُزَيْمة وغيره، وحدَّث عنه الحاكمُ وغيره، وكانتْ وفاته سنةَ سِتِّينَ وثلاث مئة.

ولِحُسَيْنَك ابنٌ من أهلِ العلم أيضًا كثيرُ الرواية، اسمه: إسماعيلُ

ابنُ الحسين بن علي، أبو المظفَّر الْمِنْكَاني[(١)]، ولد سنة سبعٍ وخمسين وثلاث مئة في شَعْبان، وروى الكثيرَ عن والده[(٢)].

٨- الإمام الفقيهُ الحافظُ الثَّبْتُ، شيخُ الفقهاء والمحدِّثين؛ أبو بكر أحمدُ بنُ محمَّد بن أحمد بن غالب الخُوَارَزْمِيُّ، البَرْقاني، الشافعيُّ، صاحبُ التصانيف.

وُلِدَ آخِرَ سنةِ سِتٍّ وثلاثين وثلاثِ مئة، وسَمِعَ في سنةِ خمسين وثلاث مئة بِخُوَارَزْمَ من أبي العباس بن حَمْدان الحِيْرِيِّ النَّيْسَابوري؛ حدَّثه عن محمد بن الضُّرَيْس والكبار، وحدَّث عن الإمام أبي بكر الإسماعيلي، وأبي أحمد بن الغِطْرِيف، وأبي عليِّ بنِ الصَّوَّاف، وأبي بَكْر القَطِيعي، وأبي أحمد الحاكم، والحافظ عبدالغَنِيِّ بن سعيد، وخلقٍ كثير.

حدَّث عنه أبو بكر البَيْهَقي، وأبو بكر الخَطِيب، والفقيه أبو إسحاق الشِّيرَازي، وعددٌ كثير. واستوطَنَ بغدادَ دَهْرًا.

قال الخطيب: «كان ثِقَةً، وَرِعًا، مُتْقِنًا، متثبِّتًا، فَهِمًا، لم يُرَ في شيوخنا أثبتُ منه، حافظًا للقُرْآن، عارفًا بالفقه، له حَظٌّ من علم

(١) لعلَّه نسب إلى: « صَرْمِنْكان »، وهي من قرى تِرْمِذ. انظر "معجم البلدان" (٣/ ٤٠٢).

(٢) انظر ترجمة الحافظ أبي أحمد التميمي في "تاريخ بغداد" (٨/ ٧٤)، و"المنتخب من السياق" (ص١٣٧)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٦٨)، و"توضيح المشتبه" (٨/ ٣٦)، و"اللباب" (١/ ٢٢٢).

العربية، كثيرَ الحديث، حَسَنَ الفَهْم له والبصيرةِ فيه . . .»، وذَكَرَ كلامًا طويلاً في مدحه والثناءِ عليه وذِكْرِ شيءٍ من أخباره.

وقال أبو القاسم الأَزْهَري : «البَرْقاني إمامٌ، إذا مات ذَهَبَ هذا الشأن».

وقال أبو الوليد الباجي : «البَرْقاني ثقةٌ حافظ».

وذكره أبو إسحاقَ الشِّيرَازي في "طبقاتِ الفقهاء"، فقال :«تفقَّه في حداثته، وصنَّف في الفقه، ثم اشتغَلَ بعلمِ الحديثِ، فصار فيه إمامًا».

توفِّي ببغدادَ يومَ الأَرْبِعاء، أولَ يومٍ من رَجَب، سنةَ خمسٍ وعشرين وأربعِ مئة، ودُفِنَ من الغد يومَ الخميس، وصُلِّيَ عليه في جامعِ المنصور[(١)].

وأما بقيَّةُ رواياتِ الكتابِ التي لم ترد بها النُّسَخُ التي وقفنا عليها، فهي: رواية علي بن بُخَار، ومحمد بن إسحاق بن مَنْدَهْ، وأبي أحمد العَسْكَري، وأبي الشَّيْخِ الأَصْبَهاني، والقاسم بن عَلْقمة، لكنَّ روايةَ العَسْكري وأبي الشيخ والقاسم ليستْ صريحةً في أنها روايات للكتاب كاملًا ؛ كما سبق بيانه. وفيما يلي ترجمةٌ لهؤلاء الرواة :

٩ - عَلِيُّ بن بُخَار، أبو الحَسَن الرازي، حدَّث عن عبدالرحمن

(١) انظر ترجمته في "طبقات الفقهاء" لأبي إسحاق الشيرازي (ص١٣٤)، و"تاريخ بغداد" (٤/ ٣٧٣-٣٧٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٤٦٤-٤٦٧).

ابن أبي حاتم بِعِلَلِ الحديثِ وسؤالاتِهِ لأبيه وأبي زُرْعة في ذلك، وحدَّث عن أبي العَبَّاس أحمد بن جعفر الجَمَّال الرازي، حدَّث عنه الدارقطني(١).

١٠ - محمَّد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَهْ، أبو عبدالله العَبْدِيُّ الأَصْبَهاني، الحافظُ الجَوَّال، صاحبُ التصانيف، كان من أئمةِ الحديثِ وثقاتهم، مولده في سنةِ عَشْرٍ وثلاثِ مئة، أو السنةِ التي بعدها، وسَمِعَ سنةَ ثمانِ عَشْرَةَ، رَوَىٰ بالإجازةِ عن ابنِ أبي حاتم، ورحَلَ سنةَ ثلاثين إلى نَيْسَابور، فأدرَكَ أبا حامد بن بِلَال، ومحمد بن الحُسَيْن القَطَّان، وكتَبَ عن الأَصَمِّ نحوًا من ألفِ جزء، ثم رحَلَ إلى بغداد، فلقي ابنَ البَخْتَرِيِّ، والصَّفَّارَ، ولقي بدمشق وغيرها خَيْثَمةَ بن سليمان، ولقي بمكة أبا سعيدِ بنَ الأَعْرَابي، وبمصر أبا الطاهر المَدِينِيَّ، وببخارَىٰ ومَرْوٍ وبَلْخٍ جماعةً، وطوَّف الأقاليم، وكتَبَ بيده عدةَ أحمال، وبقي في الرحلة نحوًا من أربعين سنة، ثم عاد إلى وطنه شيخًا، فتزوَّج ورُزِقَ الأولاد، وحدَّث بالكثير، وكان مِنْ دعاة السُّنَّة، وحُفَّاظ الأثر. قال هو عن نفسه: كتبتُ عن ألفِ شيخٍ وسبعِ مئةِ شيخ. وقال أيضًا: كتبتُ عن خَيْثَمةَ بأَطْرَابُلُسَ ألفَ جزء. وقال البَاطِرْقَاني: حدَّثنا ابنُ مَنْدَهْ إمامُ الأئمَّة في الحديثِ لقَّاه اللهُ رِضْوانَهُ،

---

(١) انظر ترجمته في "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (٤/ ٢٢٣٠)، و"تاريخ بغداد" للخطيب (١١/ ٣٥٥)، و"الإكمال" لابن ماكولا (٧/ ٣٥٧)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٩/ ٣٤).

وأسكنه جِنَانَهُ. وقال أبو إسحاق إبراهيم بن محمَّد بن حَمْزة الحافظ: ما رأيتُ مِثْلَ أبي عبدالله بن مَنْدَهْ. وقال جعفر المستغفري: ما رأيتُ أحفَظَ مِنِ ابن مَنْدَهْ!

وبيتُ بني مَنْدَهْ بيتُ علم منذ القِدَم، وقد صنَّف فيهم الحافظُ الذهبي مُصَنَّفًا ذكره في ترجمة أبي عبدالله بن مَنْدَهْ هذا من "تذكرة الحفاظ"[1]، فقال: «واستوفَيْنا ذِكْرَ أبي عبدالله في كتاب آل مَنْدَهْ، ولقد كنتُ أَتَحَسَّرُ على لُقِيِّ العلامةِ نجمِ الدين أبي عبدالله بن حَمْدان في سنةِ أربعٍ وتسعين[2] لِأَجْلِ عُلُوِّ حديثِ ابن مَنْدَهْ عنده، ولم يقعْ لي بالاتصال».

وقال أبو عليٍّ النَّيْسَابوري الحافظ: «بنو مَنْدَهْ أعلامُ الحفَّاظ في الدنيا قديمًا وحديثًا»، ثم قال: «أَلَا تَرَوْنَ إلى قريحةِ أبي عبدالله؟!»، وما يشبه هذا الكلامَ. وقال أيضًا: «أبو عبدالله مِنْ بيتِ الحديث والحفظ»، وأحسَنَ الثناءَ على سَلَفِهِ وعليه، رحمهم الله.

وكانتْ وفاتُهُ ليلةَ الجمعةِ سَلْخَ ذي القَعْدة سنةَ خَمْسٍ وتسعين وثلاثِ مئة. وكان بينه وبين أبي نُعَيْمٍ الأصبهانيِّ وَحْشَةٌ، فأقذَعَ أبو نُعَيْمٍ في جَرْحه، ونال منه، واتهمه، فلم يُلْتَفَتْ إليه؛ لِمَا بينهما من العظائم، ونال ابن مَنْدَهْ من أبي نُعَيْمٍ وأسرَفَ أيضًا، نسألُ الله

(١) (٣/ ١٠٣٥).
(٢) يعني: وسِتِّ مئة.

العفو والعافية(١).

١١ - الحسَنُ بن عبدالله بن سَعِيد بن الحُسَيْن، أبو أحمد العَسْكَري الأَدِيب، سَمِعَ أبا القاسمِ البَغَوِيَّ، وأبا بكرِ بنَ أبي داود السِّجِسْتَاني، وأكثَرَ عنهما، وبالَغَ في الكتابة، وبقي حتى علا به السِّنُّ، واشتهرَ في الآفاقِ بالدراية والإتقان، وانتهَتْ إليه رياسةُ التحديث، والإملاءِ للآداب، والتدريسِ بقُطْرِ «خُوزِسْتَان»، ورحَلَ الأَجِلَّاءُ إليه؛ للأخذِ عنه، والقراءةِ عليه، وكان يملي بعدَّةِ مُدُنٍ، توفِّي في صفر، سنةَ ثلاثٍ وثمانين وثلاث مئة(٢).

١٢ - أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حَيَّانَ الأَصْبَهاني، المعروفُ بأبي الشيخ، حافظٌ كبيرٌ ثقةٌ، له تصانيفُ كثيرةٌ، وُلِدَ سنةَ أربعٍ وسبعين ومئتين، وسَمِعَ في سنةِ أربعٍ وثمانين، وكتب العالي والنازل، ولَقِيَ الكبار، سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ لأمِّه الزاهد محمود بن الفَرَجِ، وأبي يعلى المَوْصِلي، وعبدالرحمن بن أبي حاتم، وأبي بكر بن أبي عاصم، وخلقٍ كثيرٍ، حدَّث عنه أبو بكرِ بنُ مَرْدُوْيَهْ، وأبو سَعْدٍ المَالِينِيُّ، وأكثَرَ الرواية عنه أبو نُعَيْمٍ الحافظُ، وآخِرُ مَنْ روى عنه

---

(١) انظر ترجمته في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٢٩-٣٤)، و"التقييد" (١/ ٣٩-٤١)، و"تكملة الإكمال" (١/ ٣٠٤) و(٣/ ٢٧٧)، كلاهما لابن نقطة، و"تذكرة الحفاظ" للذهبي (٣/ ٨٥٩ و١٠٣١-١٠٣٦) و(٤/ ١٢٥١)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ٥٥٨) و(٥/ ٢٣٨).

(٢) انظر ترجمته في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٢٣)، و"معجم الأدباء" (٢/ ٥٤٩)، و"المقتنى" للذهبي (ص١٣٦).

أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبدالرَّحِيمِ الكاتب بأصبهان، مات في سنة تسع وستين وثلاث مئة[١].

١٣ - أبو سعيدٍ القاسمُ بنُ عَلْقمة الشُّرُوطي الأَبْهَري، لَقِيَ بالرَّيِّ ابنَ أبي حاتم، وأحمَدَ بنَ خالد الحَرُوري، ومَنْ بعدهما، وبأَبْهَرَ الحسَنَ بنَ عليٍّ الطُّوسِيَّ وغيره، وكان قيِّمًا فيما يرويه، وله في الفقه والشروطِ مَحَلٌّ كبيرٌ. مات سنةَ ثمانٍ وثمانين وثلاثِ مئة[٢].



(١) انظر ترجمته في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٤٥)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ٤٠٤)، و"طبقات الحفاظ" (ص٣٨٢).

(٢) انظر ترجمته في "الإرشاد" للخليلي (٢/ ٧٧٥).

د) وَصْفُ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ المُعْتَمَدَةِ

ظَفِرْنَا لهذا الكتابِ بخَمْسِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ؛ هي :

الأُولى : نُسْخَةُ مكتبة طوبقبو بإستانبول (أحمد الثالث)، وَرَمَزْنَا لها بالرمز : (أ).

الثانية : نُسْخَةُ مكتبة فَيْض الله أَفَنْدِي بإستانبول، ورمزنا لها بالرمز : (ف).

الثالثة : نسخة مكتبة أحمد تَيْمُور باشا بمصر، ورمزنا لها بالرمز : (ت).

الرابعة : نسخة مكتبة تشِسْتَرْبِتِي بإيرلندا، ورمزنا لها بالرمز : (ش).

الخامسة : نسخة دار الكتب المصرية، ورمزنا لها بالرمز : (ك).

وأفضلُ هذه النسخ النسختان الأُولَيَانِ : (أ) و (ف)، ولكنْ سقَطَ من (ف) بعضُ الأوراق، ولا تخلو نسخةٌ من نُسَخِ كتابنا هذا من وجودِ بعضِ الأخطاء والأسقاط؛ ولذا لم نَتَّخِذْ نسخةً منها أصلاً مُطلَقًا، وإنما أخرَجْنَا النَّصَّ الأَصَحَّ والأَكْمَلَ من مجموعِ النُّسَخِ على حَسَبِ الاجتهاد، لكنِ اعتمدنا النسخةَ (أ) في إثباتِ إسنادِ الكتاب، ونهاياتِ الأجزاء، وبداياتها؛ لأنها أكملُ النسخ في هذا، ووضعنا ما في بقيَّة النسخ من ذلك في حاشية الكتاب.

وفيما يلي وصفٌ تفصيليٌّ لهذه النسخ :

النُّسْخة الأُولَى : نسخةُ مكتبة طوبقبو بإستانبول (أحمد الثالث رقم٥٣١)، وهي التي رمزنا لها بالرمز : (أ).

وهي نسخةٌ كاملةٌ ومقابَلَةٌ، وتقع في (٢٧٨) ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي الصفحة (٢٥) سطرًا، مُسَطَّرتها (١٨,٥×٢٦)، نُسِخَتْ بخطٍّ نَسْخِيٍّ جيِّد بتاريخ : سابعَ عشَرَ شَهْرِ ربيعٍ الأوَّل من شهور سنة ثلاثين وسبع مئة (٧٣٠هـ)، بخط محمد بن أحمد بن علي الخَطِيب بقرية العَبَّادِيَّة[1] من عمل المَرْجِ الشَّامِيِّ بِدِمَشْق.

وهذا الناسخُ هو الناسخُ للنُّسْخة (ف) الآتية، وهو الناسخ أيضًا للنسخةِ التي اعتمدَهَا الشيخُ حَبِيبُ الرحمنِ الأعظمي رحمه الله في تحقيق "سنن سعيد بن منصور"[2]، وطريقتُهُ في الكتابة تَدُلُّ على خِبْرته بالنَّسْخِ، والظاهرُ أنه مِنْ أهلِ العلم، وكان يَنْسَخُ لنفسه كما نَصَّ على ذلك صراحةً في النسخة (ف) كما سيأتي[3].

وقد كُتِبَ على صفحةِ العنوان ما نصُّه : «كتابُ العِلَلِ، تأليفُ الحافظِ أبي محمَّدٍ عبدِالرحمنِ بْنِ أبي حاتمٍ محمَّدِ بنِ إدريسَ الحَنْظَلِيِّ الرازيِّ»، ثم في أعلى الصفحةِ إلى جهةِ اليسار عبارة : «فرغه محمَّد

---

(١) انظر "تاريخ دمشق" لابن عساكر (١٤/ ٤٣٠)، و(٣٧/ ٣٨)، و(٤٩/ ٣٢٧)، و(٥٧/ ١٧٢)، و"معجم البلدان" (٤/ ٧٥).

(٢) انظر "سنن سعيد بن منصور" بتحقيق الأعظمي (٢/ ٤٠١).

(٣) في وصف النسخة (ف) (ص٣٢٢).

ابن العَطَّار مُطالَعَةً وانتِقاءً، وصلَّى اللهُ على محمَّد وآلِهِ».

ومحمَّدُ بنُ العَطَّارِ هذا يظهَرُ مِنْ صنيعِهِ أنه لخَّصَ "كتابَ العلل" هذا، وانتقَىٰ منه ما يريد؛ كما يَظْهَرُ من عبارتِهِ السابقة، ومِنْ تعليقاتِهِ على الكتاب؛ فإنَّه - فيما يبدو - هو صاحبُ التعليقاتِ والتصويباتِ والتخريجاتِ الموجودةِ على هذه النسخة، وكتَبَ في آخِرِ الجُزْءِ الأوَّلِ ما نصُّه: «انتَقَيْتُهُ، والحَمْدُ للهِ على نعمه»(١)، لكنْ يؤخذُ عليه جُرْأَتُهُ على التصويبِ والتصرُّفِ في أصلِ الكتاب(٢)، حتى إنه قد يَلْتَبِسُ على مَنْ لا يَتَنَبَّهُ لصنيعه هذا، فَيَظُنُّ هذه التصويباتِ من الناسخ في المقابلة.

وفي الصفحةِ الأُولى أثبَتَ محمَّد بن العَطَّار - فيما يبدو - فِهْرِسًا للكتابِ تحت العنوان، فقال: «فِهْرِسْتُهُ: الطهارة، الصلاة، باب الوِتْر، الأَذَان، الاستسقاء، السَّهْو، سُجُودُ القرآن، الجُمُعة، الزكاة، الصَّوْم، الحَجّ، الغَزْوُ والسِّيَر، الجنائز، البُيُوع، النِّكَاح، الطلاق، الأَيْمَان، النُّذُور، الحُدُود، الدِّيَات، الأحكام، الأَقْضِية، الشُّفْعة، اللِّبَاس، الأَطْعِمة، الأَشْرِبة، الذبائح، الأَضَاحِيّ، الصَّيْد، العَقِيقة، الفرائض، ما يتعلَّق بالقرآنِ وتَفْسِيرِهِ، الزُّهْد، الإِيمَان، ثوابُ

---

(١) يوجد في نهاية النسخة أيضًا تعليقٌ بخطٍّ يشبه خَطَّ ابن العَطَّار هذا، ونصه: «طالعه وعلَّق منه: الفقير إسماعيل بن... عفا الله عنه»، فلا يبعد أن يكون هو صاحب التعليقات، وإن كنا نرجِّح أنه ابن العطار؛ لأنه صرَّح على صفحة الغِلَاف بأنه انتقى من الكتاب.

(٢) انظر التنبيه الثامن (ص ٣٥٥).

الأعمالِ، الدعاء، البِرُّ، الصِّلَة، العَرْض، الحِسَاب، الآداب، الطِّبّ، المجازاةُ على المعروفِ، الفضائلُ، دلائلُ النُّبُوَّة، الأمراءُ، الفِتَن، العِتْق، الْمُدَبَّر، أُمُّ الولد، القَدَرُ، صِفَةُ الجنة والنار، الهِبَاتُ، العِلْم، حُرُوفُ القرآن، الإجارات، النُّذُور».

ويُلاحظُ على هذه الفَهْرَسَةِ: تغييرُ أسماءِ بعضِ الأبواب، وَنَقْصُ أبوابٍ أخرى.

أمَّا الذي تغيَّر اسمُهُ من الأبوابِ: فبابُ «الدعاء»، فقد جعله الْمُفَهْرِسُ بعنوان: «المجازاةُ على المعروف»، وموضعُهُ بعد الطِّبِّ وقبل الفضائل، وبابُ «الدُّعَاء» جاء في الأصل في هذا الموضعِ نفسِهِ، وفي موضعٍ آخَرَ قبله - كما في الفِهْرِس -: بعد ثوابِ الأعمال، وقبل البِرِّ والصِّلَة، فالْمُفَهْرِسُ نظَرَ - فيما يبدو - إلى تقدُّمِ بابِ الدعاء، وإلى موضوعِ بعضِ الأحاديثِ الواردةِ في هذا الموضع، فوجدَهَا تتعلَّقُ بالدعاءِ لِمَنْ أُسْدِيَ إليه معروفٌ، فاجتهَدَ في وَضْعِ هذا العنوانِ الذي يلائمُ بعضَ ما في الباب مِنْ أحاديثَ؛ كحديثِ جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أُعْطِيَ عطاءً فَلْيَجْزِ بِهِ، فإنْ لم يَجِدْ فلْيُثْنِ عليه...»، وحديثِ أسامةَ بنِ زيد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أُولِيَ مَعْرُوفًا فقال: جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، فَقَدْ أَبْلَغَ في الثَّنَاءِ».

وأمَّا الأبوابُ الناقصة: فأربعةٌ، وهي: العِدَدُ، وفَضْلُ الدُّورِ [وفي بعض النسخ: الكُور] والأمصارِ، والعُمْرَىٰ، والخَرَاج.

وفي أسفلِ صفحة العنوان كُتِبَ مانصُّه : «فائدة : حَكَى الحافظُ أبو بكر الخطيبُ في ترجمة عليِّ بنِ [بُخَار] عن الدَّارَقُطْني أنه قال: هو شيخٌ كَتَبْنَا [عنه] بدارِ القُطْن، حَدَّثَنَا عن ابنِ أبي حاتم بِعِلَلِ الحديثِ، وسؤالاتِهِ لأبيه وأبي زُرْعة في ذلك».

وهذا النَّصُّ رواه الخطيبُ البَغْدادي في "تاريخ بغداد"(١)، بسنده إلى الدَّارَقُطْنِيِّ، وهو في كتابِ "المُؤْتَلِفِ والمُخْتَلِفِ"(٢) للدَّارَقُطْني، ومنهما استدركنا ما لم يَظْهَرْ في التصويرِ، فجعلناه بين معقوفَيْنِ.

وفي الصفحةِ الأُولى كتَبَ الناسخُ: «بسم الله الرحمن الرحيم. وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ كثيرًا. أوَّلُ كتابِ العِلَلِ. حدَّثنا الشيخ أبو طاهرٍ محمَّد بن أحمد بن عبدالرحيم؛ ثنا أبو بَكْرٍ محمَّدُ بن أحمدَ بنِ الفَضْلِ بنِ شَهْرَيَارَ - قراءةً عليه في سنةِ تسعٍ وسِتِّينَ وثلاثِ مِئَةٍ - قال: أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ».

وقُسِمَتْ هذه النسخةُ إلى سبعةَ عَشَرَ جُزءًا، وتختلفُ أوراقُ كلِّ جُزْء، فمُعْظَمُ الأجزاءِ تقعُ في سبعَ عَشْرَةَ ورقةً ونصفِ الورقةِ (صفحة)، وبعضُهَا يَصِلُ إلى ثمانَ عَشْرَةَ ورقةً ونصفِ الورقة، وربَّما وقع في أربعَ عَشْرَةَ ورقةً، وستَّ عَشْرَةَ.

---

(١) (١١/ ٣٥٥).
(٢) (٤/ ٢٢٣٠).

ويَحْرِصُ الناسخُ على جعلِ بياضٍ في نهايةِ الجُزْءِ، وقبلَ البدء بالجُزْءِ الذي يليه، وربَّما اضْطَرَّتْهُ الكتابةُ إلى أن يَبْدَأَ الجزءَ من منتصفِ الصفحةِ ويَدَعَ نصفها الأَعْلَىٰ بياضًا إذا لم يَكُنْ في الصفحة التي قبلها بياضٌ.

ويبدأُ الناسخُ كلَّ مسألةٍ بجعلِ أولِ كلمةٍ منها بالخَطِّ الغليظِ تمييزًا لها عن المسألةِ التي قبلها، ويَخْتِمُ المسألةَ بدائرةٍ منقوطةٍ تَدُلُّ في الأغلبِ على أنَّ النسخةَ قوبلتْ بعد فراغه مِنْ نَسْخِهَا كما هو معلومٌ لدى المشتغلين بهذا الفَنِّ.

وفي نهايةِ هذه النسخةِ كتَبَ الناسخُ: «آخِرُ كتابِ العِلَلِ، بحمدِ اللهِ ومَنِّهِ وعَوْنِهِ، وصلَّى الله على محمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ. وكان الفراغُ من نَسْخِهِ في تاريخِ سابعَ عَشَرَ شهرِ ربيعٍ الأوَّلِ، مِنْ شهورِ سنةِ ثلاثين وسَبْعِ مئة، وكتبه محمَّد بن أحمد بن علي الخَطِيبُ، يومئذٍ، بقريةِ العَبَّادِيَّة مِنْ عَمَلِ المَرْجِ الشامي، بِدِمَشْقَ المَحْروسةِ، عفا الله عنه وعن أُمَّةِ محمَّد أجمعين، وحَسْبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوكيلُ». وفي أعلى الصفحة الأخيرة جاء ما نصُّه: «طالعَهُ وعلَّق منه: الفقيرُ إسماعيل بن ... عفا الله عنه».

النُّسْخة الثانية: نسخةُ مكتبةِ فَيْض الله أَفَنْدِي بإستانبول رقم (٤٩٨)، وهي التي رمزنا لها بالرمز: (ف).

وهي روايةٌ أخرى للكتابِ عن ابنِ أبي حاتم، فالنسخةُ (أ) من

طريقِ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ الفَضْلِ بنِ شَهْرَيَارَ، وهذه النسخةُ من طريق الحُسَيْن بن علي بن محمد بن يحيى التَّمِيمي.

وهي نُسْخَةٌ كاملةٌ تقريبًا ومقابَلَةٌ، إلا أنَّه سقَطَ منها بعضُ الأوراق، وتقع في (٢٦٣) ورقة، ووَصْفُهَا هو وَصْفُ النسخةِ السابقة (أ)؛ لأنَّ ناسخَهُمَا واحدٌ، وهو محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ الخطيبُ، بقريةِ العَبَّادِيَّةِ مِنْ عَمَلِ المَرْجِ الشاميِّ بِدِمَشْق، وقد نَسَخهما في سنةٍ واحدة، إلا أنَّ هذه متأخِّرةٌ عن تلك بشهرٍ إلا ثلاثةَ أيامٍ، فقد فرَغَ الناسخُ مِنْ نَسْخها يومَ السبتِ رابعَ عَشَرَ شهرِ ربيعٍ الآخِرِ من سنة ثلاثين وسَبْعِ مئة (٧٣٠هـ). وعددُ الأسطُرِ في الصفحة الواحدة (٢٥) سطرًا، ومُسَطَّرتها (١٨,٥×٢٦)، وخَطُّها نسخيٌّ جيِّدٌ كخط النسخة(أ).

وتتفق هذه النُّسْخة مع النُّسْخة (أ) أيضًا في التجزئة وصفتِها؛ على النحو الذي تقدَّم.

وأمَّا صفحةُ العنوان: فكُتِبَ فيها ما نصُّه: «كتابُ العِلَلْ، وبيانِ ما وقَعَ من الخطأِ والخَلَلْ، في بعضِ طُرُقِ الأحاديثِ المَرْوِيَّهْ، في السُّنَّةِ النبويَّهْ، تصنيفُ الشيخِ العالـمِ الثِّقَةِ الحافظِ أبُوا[1] محمَّدٍ عبدِالرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ محمَّدِ بنِ إدريسَ الحَنْظَليِّ الرازيِّ رَضِيَ اللهُ عنه وأرضاه، وقد جعله مشتملاً على تِسْعةَ عَشَرَ جزءًا».

(١) كذا في الأصل بواو بعدها ألف، والجادَّةُ: أبي، لكنْ لما وقع في الأصل وَجْهٌ في العربيَّة. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢) و(١٠٢٥).

وهذا العنوان لم نعتمدْهُ؛ لأنه ليس بِخَطِّ الناسخ، وليس هناك نسخة أخرى تَحْمِلُ هذا العنوان، وقد أخطأَ كاتبُ هذا العنوان في ذكر عَدَدِ الأجزاء فقال: «تسعةَ عَشَرَ»، وإنما هي «سبعةَ عَشَرَ»، ونصَّ على ذلك الناسخُ صراحةً في أوَّل الكتابِ، فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم. وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ. أوَّلُ كتاب العِلَل، يشتملُ على سبعةَ عَشَرَ جُزُوًّا. الجُزُؤُ الأوَّلُ في عِلَلِ أخبارٍ رُوِيَتْ في الطهارة: أخبرنا أبو أحمد الحُسَيْنُ بنُ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ يحيى التَّمِيمِيُّ، قراءةً عليه في سنة تِسْعٍ وسِتِّينَ وثلاثِ مئة؛ قال: أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ».

وفي آخِرِ الكتابِ ما نَصُّهُ: «آخِرُ كتابِ العِلَلِ، بحمد الله ومَنِّهِ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا، **كتَبَهُ لِنَفْسِهِ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ الخطيبُ**، يومئذٍ، بقريةِ العَبَّادِيَّةِ من عمل المَرْجِ الشامي، بِدِمَشْقَ المَحْرُوسةِ، وكان الفراغُ مِنْ نَسْخه يومَ السبتِ رابعَ عَشَرَ ربيعٍ الآخِرِ من سنةِ ثلاثين وسَبْعِ مئة، وحَسْبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوكيل، والحمدُ لله ربِّ العالمين».

النُّسْخة الثالثة: نسخة مكتبة أحمد تَيْمُور باشا (رقم ١٣٥)، وهي التي رمزنا لها بالرمز: (ت).

وهي من رواية محمد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَار، عن ابن أبي حاتم، فطريقها هو طريق النسخة (أ).

وهي نسخةٌ كاملةٌ تقريبًا، وإنْ كان يعتريها ما يعتري بَقِيَّةَ النُّسَخِ من السَّقْط والتصحيف الذي نبَّهنا عليه في موضعه، وخَطُّهَا نسخيٌّ جيِّد، وتقع في (٣٦٤) ورقة - (٧٢٨) صفحة - وفي الصفحة (٢٣) سطرًا، وهي أقدَمُ النُّسَخِ؛ فقد فرَغَ الناسخُ من نَسْخها يومَ الأحدِ لِلَيْلَتَيْنِ بَقِيَتَا من رَجَبٍ سنةَ خمسَ عَشْرَةَ وسِتِّ مئةٍ (٦١٥هـ)، ولم يذكر اسمه، وهو وَرَّاقٌ نَسَخَها لصاحبها إسماعيلَ بنِ عبدالله الأنصاريِّ الآتي ذكره - فيما يظهر - يَدُلُّ على ذلك قوله في آخرها: «غفَرَ اللهُ لكاتبِهِ ولصاحبِهِ».

وهي أُولَى النسختَيْنِ اللَّتَيْنِ اعتمَدَ عليهما الأستاذ مُحِبُّ الدين الخَطِيب رَحِمَهُ اللهُ في تحقيقه للكتاب في طبعته الأولى، وقال في وصفها في مقدِّمته: «فاعتمدنا في طبعه على نسختَيْنِ خطيتَيْنِ قديمتَيْنِ، إحداهما: في خِزَانَةِ العلَّامةِ المحقِّقِ صاحبِ السعادة أحمد تَيْمُور باشا (رقم ١٣٥ حديث)، وهي في (٧٢٨) صفحة، في كل صفحة (٢٣) سطرًا، وقد انتهَتْ كتابتها في دمشق لِلَيْلَتَيْنِ بقيتا من رجبٍ سنةَ (٦١٥هـ)».

وجاء على صفحة الغِلَاف ما نصُّه: «كتابُ عِلَلِ الحديثِ، تأليفُ الإمامِ أبي محمَّدٍ عبدِالرحمن ابنِ الإمامِ أبي حاتمٍ محمَّدِ بنِ إدريسَ ابن المنذرِ بنِ داودَ بن مِهْران الرازيِّ الحافظِ، مولى تَمِيمِ بنِ حَنْظَلة، الغَطَفاني الحَنْظَلي رَحِمَهُ اللهُ. روايةُ أبي بكر محمد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَارَ عنه، روايةُ أبي طاهر محمَّد بن أحمد بن عبدالرَّحِيم عنه، روايةُ أبي بكرٍ محمَّد بن علي بن أبي ذَرٍّ الصَّالْحَاني إجازةً عنه، روايةُ

أبي الفَتْحِ ناصر بن محمد بن أبي الفَتْح ناصرٍ المعروفِ بِوِيْرِج الأَصْبَهَانِيِّ عنه، إجازةً منه لصاحبِهِ إسماعيلَ بن عبدالله بن عبدالمُحْسِنِ ابن الأَنْمَاطِيِّ الأَنْصَارِيِّ رَفَقَ اللهُ به، ونفَعَهُ بسائره، آمين».

ونرجِّحُ أنَّ العنوانَ والإسنادَ كُتِبَا بِخَطٍّ غَيْرِ خَطِّ الناسخ.

وتحت العنوانِ والإسنادِ فِهْرِسٌ لأبوابِ الكتابِ بِخَطٍّ غيرِ خَطِّ الناسخ أيضًا، وعن يمينهما ترجمةٌ موجزةٌ لابنِ أبي حاتم من أحدِ المطالعين أو المُتَمَلِّكِينَ للنُّسْخة، مأخوذةٌ من "دُوَلِ الإسلام" للذَّهَبي، وفي أعلى الصفحة وَجِهَتِهَا اليسرى بعضُ التَّمَلُّكات للكتاب، وفوق الفِهْرِسِ خَتْمٌ كبيرٌ لأحمد تَيْمُور باشا المالكِ الأخير للنسخة.

وفي الصفحةِ اليمنى المقابلةِ لصفحةِ العنوان ذِكْرٌ لقصة مسلم بن الحَجَّاج مع البخاري - رحمهما الله تعالى - في ذكرِ عِلَّةِ حديثِ كَفَّارةِ المَجْلِس، ثم نَقْلٌ لنقدِ الحافظ العراقيِّ للقصَّة مأخوذٌ من شَرْحه لألفية الحديث، وجميعُهُ بخطٍّ غيرِ خَطِّ الناسخ.

وفي بدايةِ الكتابِ كتَبَ الناسخ: «أوَّلُ كتابِ العِلَلِ. بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيم. رَبِّ يَسِّرْ وأَعِنْ»، ثم بياضٌ بمقدار ثلاثة أسطر، ثم: «قال: أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ»، ولم يَذْكُرِ الإسنادَ، ولا القائلَ: «قال: أخبرنا»، فإنْ كان الإسنادُ الذي على صفحةِ العنوان بِخَطِّ الناسخ، فيكونُ القائلُ هو أبا بكرٍ محمدَ بنَ أحمدَ بنِ الفضلِ بنِ شَهْرَيَارَ، وإلا فلا يَبْعُدُ أن يكون صاحبُهَا

إسماعيلُ بنُ عبدِاللهِ الأنصاريُّ اكتفَىٰ بكتابة إسناده على صفحة العنوان، ثم تحقَّق من مطابقة النُّسْخة لروايته؛ بمقابلتها، ويكونُ الناسخ ترَكَ البياضَ الذي بمقدار ثلاثة أسطر في أوَّلِ النُّسْخة لِيُلْحِقَ صاحبُها إسنادَهُ بها، والله أعلم.

وكتَبَ الناسخُ في نهاية الكتاب: «آخِرُ كتابِ العِلَلِ، والحمدُ لله رَبِّ العالمين. وقع الفَرَاغُ من تسويده يومَ الأَحَدِ لِلَيْلَتَيْنِ بَقِيَتَا من شهرِ اللهِ الأَصَمِّ؛ رَجَبٍ عَظَّمَ اللهُ حُرْمَتَهُ مِنْ سنةِ خمسَ عَشْرَةَ وسِتِّ مئة؛ بِدِمَشْقَ حَرَسها الله، غفَرَ الله لكاتبِهِ، ولصاحبِهِ، ولجميعِ المؤمنين؛ إنه هو الغفور الرحيم».

النسخة الرابعة: نسخة مكتبة تشِسْتَرْبِتي في دَبْلِن بإِيرلَنْدَا (رقم ٣٥١٦) كما في "تاريخ التراث" لفؤاد سِزْكِين(١)، وعنها صورةٌ في مَرْكَز المخطوطاتِ بالجامعة الإسلامية (٩٨٦)، وهي التي رمزنا لها بالرمز: (ش).

تقع هذه النسخة في (٣١٠) ورقات، وفي الصفحة (٢٥) سطرًا، وهي منسوخة في شهرِ ربيعٍ الآخِرِ سنةَ خمسٍ وثلاثين وسَبْعِ مئةٍ (٧٣٥هـ)، وناسخُهَا هو علي بن عمر بن عبدالله، وخَطُّها نَسْخِيٌّ لا بأس به، وقد قُوبِلَتْ؛ بدليلِ تصريحِ الناسخِ في بعضِ المواضع؛ كما في (ق٤٤/أ) حين قال: «بلغ مقابلةً، فَصَحَّ إنْ شاء الله».

---

(١) (١/٣٥٣-٣٥٤).

وهي نسخةٌ كاملةٌ، إلا أنه سقَطَ مِنْ أوَّلها بعضُ الورقات، فبدايتها مِنْ منتصفِ المسألة رقم (٤٤).

وهذه النُّسْخَةُ هي أكثَرُ النُّسَخِ شَبَهًا بالنُّسْخة (أ)؛ لاتفاقهما في كثيرٍ من الفُرُوق؛ فالظاهرُ أنها منقولةٌ عنها، فهي متأخِّرةٌ عنها بنحوِ خَمْسِ سنوات.

وهناك بعضُ القرائنِ القويَّةِ على هذا؛ ومنها:

أ) ما جاء في المسألة رقم (١٠٧٨)؛ حين قال أبو حاتم: « ولا أعلَمُ روى أبو سَلَمةَ عن ثَوْبَان إلا حديثًا يرويه أبو سَعْدٍ البَقَّالُ - وهو حديثٌ مُنْكَرٌ - عن أبي سَلَمة، عن ثَوْبَان ... ».

ففي نسختَيْ (أ) و(ش) - كما في صورتَيْهِمَا المرفقتَيْنِ - جاءت العبارة هكذا: « منكر متصل عن أبي سلمة »، لكن في (أ) جعَلَ الناسخ الدائرة المنقوطة لِلْفَصْلِ بين قوله: «منكر» و «عن أبي سلمة»، ثم ضرب عليها، وكتب فوقها: «متصل»، فإمَّا أنه لَحَقٌ، أو قَصَدَ الناسخُ إلغاءَ الفَصْل، فقال: إنَّ الفَصْل مُلْغًى، والكلام متصلٌ، فظَنَّ ناسخُ (ش) أنَّ قوله: «متصل» في سياق الكلام، فأدخلها في النَّصِّ، وهذا هو الأظهر؛ فيكونُ فيه دليلٌ على أنَّ (ش) منقولة من (أ)، إلا أنْ يكونَ في أصلهما ما يُزِيلُ هذا الاحتمالَ.

هذا؛ وربَّما اختَلَفَتْ هذه النُّسْخةُ عن النُّسْخةِ (أ) اختلافًا يسيرًا بسببِ خطإِ الناسخِ، أو اجتهاده، والله أعلم.

صورة النسخة (أ):

عليه وسلم واسقط رجلا من الاصل الاوسط او لم يحفظ عنه ولا اعلم روى ابو سلمة عن ثوبان
الا حديثا رواه ابو سعيد البقال وهو حديث منكر متصل عن ابي سلمة عن ثوبان عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال من شهد ان لا اله الا الله قال ابي وابو سعيد البقال لا اعلم سمع من ابي سلمة ولا من ابي
سلام واذا رايت الرجل لا يروي عنه الثوري واراه قال وشعبة وقد ادركاه فاطلب به

صورة النسخة (ش):

من الوسط او لم يحفظ عنه ولا اعلم روى ابو سلمة عن ثوبان الا حديثا واحدا
رواه ابو سعيد البقال وهو حديث منكر متصل على ابي سلمة عن ثوبان عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من شهد ان لا اله الا الله قال ابي ابو سعيد البقال
لا اعلم سمع من ابي سلمة ولا من ابي سلام واذا رايت الرجل لا يروي عنه
الثوري واراه قال وشعبة وقد ادركاه فاطلب به

ب) في المسألة رقم (١٨٣) قال أبو حاتم: « فروى المَسْعُودِيُّ، عن يونس بن خَبَّاب، عن ابن يعلى بن مُرَّة، عن النبي ﷺ». وهناك علامة فوق «عن» من قوله: «عن ابن يعلى»، وكُتِبَ في الهامش بخَطٍّ يبدو أنه خط الناسخ: «خَيْثَم»، ولم يكتب عليها ما يَدُلُّ على أنه لَحَقٌ أو تصويبٌ، وأثبتَ ناسخُ (ش) العبارة هكذا: «فروى المَسْعُودِيُّ، عن يونس بن خَبَّاب، عن خَيْثَم بن يعلى بن مُرَّة، عن النبي ﷺ»، مع أنَّ هذا غلَطٌ، وليس هناك راوٍ اسمُهُ خَيْثَمُ بن يَعْلَىٰ كما أوضحنا ذلك في تعليقنا على هذه المسألة. وفي صورة هذا الموضعِ مِنْ كلتا النسختَيْنِ ما يوضِّح هذا:

صورة النسخة (أ):

فسمعت أبي يقول: هذا حديث منكر بهذا الإسناد إنما رواه يونس بن خباب واختلف
عليه فروى المسعودي عن يونس بن خباب عن ابن يعلى بن مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم — خيثمة
ومنهم من يروي عن يونس بن خباب عن المنهال بن عمرو عن ابن يعلى عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم [illegible] وسألت أبي عن حديث رواه أبو بكر الحنفي عن [illegible]

صورة النسخة (ش):

وسلم [illegible] فسمعت أبي يقول هذا حديث
منكر بهذا الإسناد إنما روى يونس بن خباب واختلف عليه فروى المسعودي
عن يونس بن خباب عن خيثمة بن يعلى بن مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم
من يروي عن يونس بن خباب عن المنهال بن عمرو عن ابن يعلى عن أبيه عن النبي صلى
الله عليه وسلم ٥ وسألت أبي عن حديث رواه أبو بكر الحنفي

هذا؛ وتبتدئُ هذه النُّسْخةُ بقوله: «لم يَعْهَدْ إلينا رَسُولُ اللهِ ﷺ شَيْئًا لم يَعْهَدْهُ إلى الناسِ، إلا ثلاثةً: أَمَرَنا أن نُسْبِغَ الوُضُوءَ ...» إلخ، وهذا في منتصفِ المسألة رقم (٤٤) كما سبق، وتنتهي بقوله: «آخِرُ "كتابِ العِلَل"، بحمد الله ومَنِّه، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ، علَّقه العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى عليُّ بنُ عمرَ بنِ عبدالله [...] اليَمَانِي، عفا الله عنه وعن والدَيْهِ [...]، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وكان ذلك يومَ [...] ربيع الآخِر سنَةَ خَمْسٍ وثلاثين وسَبْعِ مئةٍ [...]، وحسبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوكيل». اهـ. وما بين المعقوفات بياضٌ لم نتمكَّنْ من قراءتِهِ لرداءةِ التصوير.

وهي أيضًا مُجَزَّأَةٌ إلى سبعةَ عشَرَ جزءًا، لكنَّ التَّجْزِئَةَ يجعلها

الناسخُ في الهامشِ ويَخْتَصِرها، فيقولُ مثلاً: «آخِرُ الجُزْءِ الرابعَ عشَرَ»، ولا يذكر ما يذكره ناسخ (أ) و(ف).

النُّسْخَة الخامسة: نُسْخةُ دارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّة رقم (٩٠٨)، وهي التي رمزنا لها بالرمز: (ك)، وهي النسخةُ الثانيةُ التي اعتمدَهَا الأستاذ مُحِبُّ الدِّينِ الخَطِيب رَحِمَهُ اللهُ في تحقيقه للكتابِ أوَّلَ مَرَّة، مع النسخة المتقدِّمة (ت)، وقال في وصفها في المقدِّمة: «والثانيةُ في دارِ الكُتُبِ المِصْرية (رقم ٩٠٨ حديث)، وهي في مجلَّد من القَطْع الكبير، في كُلِّ صفحة منه (٢٩) سطرًا، وقد فَتَكَتْ بها الأَرَضَةُ، وليس في آخرها تاريخ. وأعتقد أنَّ إحدى النسختَيْنِ منقولةٌ عن الأخرى؛ لاتفاقهما أحيانًا كثيرةً في خطأ الناسخ».

وهي نسخةٌ مكتوبةٌ بخطٍّ نسخيٍّ جيِّد، لكنْ لم يُذْكَرْ فيها اسمُ الناسخِ، ولا تاريخُ النَّسْخ، وكُتِبَ عليها أنها تقع في (٢٤٤) ورقة، وهو خطأ، فعددُ أوراقها (٢١٥) ورقة، وسقَطَ مِنْ أوَّلها ورقةٌ واحدةٌ - فيما يظهر - مع صفحةِ العُنْوان، وتبتدئُ من نهايةِ المسألةِ رَقْم (٣) في كتاب الوُضُوء، من قوله: «الوُضُوء: مُحَمَّد بن الجَعْد؛ فَيَحْتَمِلُ أنْ يكونَ اسمَهُ محمَّدٌ وحَمَّادٌ جميعًا» وفي آخِرِهَا مانصُّه: «هذا آخِرُ الكتابِ المَعْرُوفِ بـ"كتاب العِلَلِ"، والحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العالمين، وصلواتُهُ على سيِّدِنَا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا».

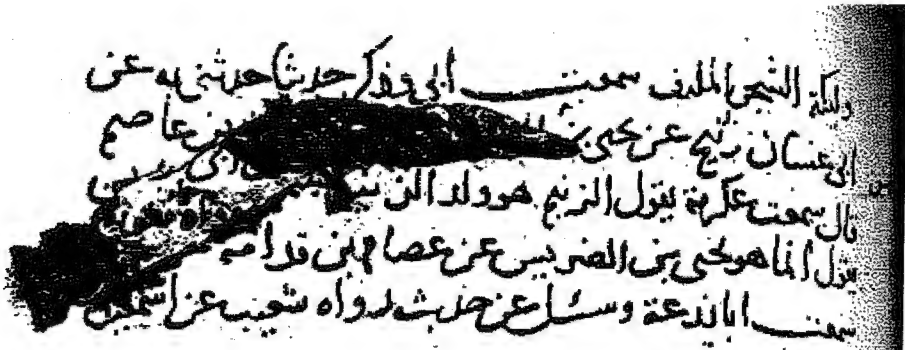
وترجَّح لنا أنها نسخةٌ منقولةٌ من النسخة (ت)؛ بدليلِ أنَّ المواضعَ

التي يكونُ فيها طَمْسٌ في النُّسْخة (ت) يبيِّض لها ناسخُ (ك) كما يبدو في الصور المعروضةِ لبعضِ المواضع من النسختين :

أ) ففي المسألة رقم (١٧٨٧) من (ت)؛ في الصفحة (٤٣٧) قال ابن أبي حاتم : «وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا حدَّثني به عن أبي غَسَّانَ زُنَيْجٍ، عن يحيى بن الضُّرَيْس»، وسقط قوله : «الضُّرَيْس»، ثم ألحقه الناسخُ في الهامش، ثم طُمِسَتْ بعده ثلاثُ كلمات - بسبب الرطوبة فيما يظهر - وهي قوله : «قال : حَدَّثنا قُدَامَة»، ونجد ناسخ (ك) بيَّض لهذه الكلماتِ الثلاث.

ويَمْتَدُّ هذا الطَّمْسُ إلى السَّطْرِ الذي يليه، فيذهبُ منه قوله : «فسمعتُ أبي»، ثم إلى السَّطْرِ الذي يليه، فيذهب منه قوله : «عن عِكْرمة»، ونجد ناسخ (ك) يُبَيِّضُ لهذه الكلمات المطموسة كلها ؛ كما يظهر من مطالعة النصَّيْنِ في صورتَيِ النسختَيْنِ هاتين :

صورة النسخة (ت) :


الشجر المدف سمعت ابي وذكر حديثا حدثني به عن
ابي غسان زنيج عن يحيى بن ... بن عاصم
قال سمعت عكرمة يقول الزنيم هو ولد الزنا ...
قال انا هو يحيى بن الضريس عن عاصم ابن قدامة
سمعت ابا زرعة وسئل عن حديث رواه شعيب عن اسمعيل

صورة النسخة (ك):

ب) ويمتدُّ هذا الطَّمْس في (ت)؛ فيذهبُ بكثيرٍ من كلماتِ الأسطر الأربعة الأولى من المسألة (١٧٩١)؛ فيُبَيِّضُ ناسخ (ك) لهذه الأسطر، ويبدأ من السطر الذي سَلِمَ من الطَّمْس كما يظهر من صورتيهما هاتين:

صورة النسخة (ت):

صورة النسخة (ك):

ج) وفي المسألة رقم (٥٢٨) يقول ابن أبي حاتم: « وسُئِلَ أبو زُرْعة عن حديثٍ رواه يَزِيد بن هارون، عن محمَّد بن عبدالرحمن ابن الْمُجَبِّر »، وطُمِس قوله: «المجبِّر» في (ت)، فَبَيَّضَ له ناسخُ (ك) كما يظهر من صورتيهما هاتين:

صورة النسخة (ت):

سئل أبو زرعه عن حديث رواه يزيد بن هرون عن محمد بن عبد الرحمن
بن المجبر يعني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما بين المشرق
والمغرب قبلة قال أبو زرعه هذا وهم الحديث حديث ابن عمر موقوف

صورة النسخة (ك):

... سئل أبو زرعه عن حديث رواه يزيد بن هرون
عن محمد بن عبد الرحمن بن [illegible] عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما بين المشرق والمغرب قبلة
قال أبو زرعة هذا وهم الحديث حديث ابن عمر موقوف سئل أبو زرعة عن حديث رواه ...



هـ) تَحْقِيقُ اسْمِ الْكِتَابِ، وَصِحَّةِ نِسْبَتِهِ إِلَى مُصَنِّفِهِ

اشْتُهِرَ ابنُ أبي حاتمٍ بكتابِهِ "العِلَلِ" عند أهل العِلْمِ، خاصَّةً المحدِّثِينَ وأصحابَ التَّرَاجِمِ والمُؤَرِّخِينَ، كما جاءَ اسْمُ الكتابِ مَعْزُوًّا إلى ابن أبي حاتمٍ في جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ للكتابِ، كما تَقَدَّمَ في وَصْفِ تِلْكَ النُّسَخِ؛ فليس هناك شَكٌّ في صِحَّةِ نِسْبَةِ الكتابِ إليه.

وقد عُرِفَ هذا الكتابُ عند أهلِ العِلْمِ المعاصرين باسْمِ: «عِلَلِ الحديثِ»؛ لِكَوْنِ طَبَعَاتِهِ الثلاثِ السابقةِ - التي أَشَرْنَا إليها في صَدْرِ هذه المقدِّمةِ[1] - صَدَرَتْ بهذا الاسْمِ؛ اعتمادًا مِن محقِّقيها على ما ورَدَ في صَفْحَةِ عُنْوَانِ النُّسْخةِ (ت) الآتي الحديثُ عنها؛ غَيْرَ أَنَّنا عَدَلْنَا عن هذه التَّسْمِيَةِ، ورَجَّحْنَا أن يكونَ العنوانُ: «كِتَاب العِلَلِ» بمرجِّحاتٍ عديدةٍ، وهي:

١- اتفقَتْ نُسَخُ الكتابِ الخَمْسُ على أنَّ اسمَهُ: «كتابُ العِلَلِ»، إلا النُّسْخةَ (ت)؛ فقد خالفَتْ في عُنوانِ النُّسْخةِ فقطْ فجعلتْهُ: «عِلَلَ الحديثِ»، أمَّا في بدايتِهَا وآخِرِهَا فموافقةٌ لبقيَّةِ النُّسَخِ[2].

وسقَطَ من مَطْلَعِ النسختَيْنِ (ش) و(ك) وَرَقَاتٌ ذهَبَ معها عُنْوَانُ الكتابِ فيهما، غَيْرَ أنَّ اسْمَ الكتابِ في آخرهما: «كِتَابُ العِلَلِ»، وبه سُمِّيَ الكتابُ في جميعِ المواضعِ مِنَ النسختَيْنِ (أ) و(ف)؛ في العُنْوانِ والبدايةِ والنهايةِ وتَجزئَةِ الكتابِ، غَيْرَ موضعٍ واحدٍ في نهايةِ الجُزْءِ

(١) (ص ٧).
(٢) انظر (ص٣٢٢-٣٢٥) من هذه المقدمة.

الأَوَّل من النسختَيْن؛ فإنَّ اسمَ الكتابِ هناك جاء باسم "عِلَل الحديث"، ومِثْلُهُ في بدايةِ الجُزْءِ الثاني من النسخة (ف) فقط[1].

٢- نُرَجِّحُ أنْ يكونَ عُنْوَانُ الكتابِ في النُّسْخَةِ (ت) كُتِبَ بِخَطٍّ غيرِ خَطِّ الناسخ، كما أنَّ ما جاء في المَوْضِعين المذكورِين من النسختَيْنِ (أ) و(ف)، لم يتكرَّرْ في بَقِيَّةِ الأجزاءِ السبعةَ عَشَرَ؛ بل جاء فيهما باسمِ: "كِتَابُ العِلَلِ".

٣- جاء في نهايةِ النُّسْخة (ك) قولُهُ: «هذا آخِرُ الكتابِ المعروفِ بـ"كِتَابِ العِلَلِ"»؛ وهذا كالنَّصِّ على ما كان معروفًا مِنِ اسمِ الكتابِ في عَصْرِ الناسخ، والله أعلم.

٤- في عُنْوانِ الكتابِ في النُّسْخة (ف) ـ وهو بخطٍّ غيرِ خَطِّ الناسخ أيضًا ـ زيادةٌ على اسمِ الكتابِ مقحمةٌ، وصورتُهَا: «كِتَابُ العِلَلْ، وبَيَانِ ما وَقَعَ مِنَ الخَطَأِ والخَلَلْ، في بَعْضِ طُرُقِ الأحاديثِ المَرْوِيَّهْ، في السُّنَّةِ النَّبَوِيَّهْ ...»، وهذه الزيادةُ على أنها مُقْحَمَةٌ، إلا أنها دليلٌ آخَرُ على أنَّ عُنْوانَ الكتابِ: «كتابُ العِلَل»؛ لأنَّ كَاتِبَهَا بَنَى السَّجْعَةَ فيه على حَرْفِ اللام: «العِلَلْ، الخَلَلْ»، ولو كان أَصْلُ العنوانِ عنده: «عِلَلَ الحديثِ» لَجَعَلَ سَجْعَتَهُ على حَرْفِ الثاء.

٥- سَمَّى الحافظُ ابنُ رَجَبٍ[2] كتابَ ابنِ عبدالهادي - الذي عَلَّقَ

---

(١) انظر نهاية الجزء الأول، وبداية الجزء الثاني بين المسألتين رقم (١٧١) و(١٧٢).

(٢) في "ذيل طبقات الحنابلة" (٥/ ١٢٠).

فيه على مَسَائِلَ مِنْ هذا الكتابِ -: «تعليقة على العِلَلِ لابنِ أبي حاتم»، وذكَرَهُ البَغْداديُّ في «هَدِيَّةِ العارفين» باسم: «شَرْح كتابِ العِلَلِ، على ترتيبِ كُتُبِ الفِقْهِ»(١).

٦- جميعُ مَنْ ذكَرَ كتابَنَا مِنَ المتقدِّمين والمتأخِّرين أسماه: «كِتَابَ العِلَل»، وقد وقَفْنَا على عَشَرَاتِ المواضعِ التي سُمِّيَ فيها بهذا الاسمِ في كُتُبِ التخريجِ والتَّرَاجِمِ والرجالِ، ومع طُولِ التَّفْتِيشِ لم نَقِفْ على مَنْ خالَفَ ذلك إلا ما كان من الشَّيْخِ طاهرٍ الجزائريِّ في كتابه «توجِيه النَّظَرِ» (٢/ ٦٥١) فقد ذَكَرَهُ باسْمِ «عِلَلِ الحديثِ»، وهو متأخِّر، والظاهرُ: أنَّه اعتمَدَ في ذلك على عُنْوانِ النُّسْخةِ (ت)، والله أعلم.

هذا؛ وقد وقَفْنَا في كتابِ «المُؤْتَلِفِ والمُخْتَلِفِ» للدَّارَقُطْني (٤/ ٢٢٣٠) على نَصٍّ تقدَّم ذِكْرُهُ(٢) في الحديثِ عن رواياتِ كتابِ «العِلَلِ»، يقولُ فيه: «وأما بُخَارٌ: فهو عليُّ بنُ بُخَارٍ الرازيُّ، أبو الحَسَن، شيخٌ كَتَبْنَا عنه في دَارَقُطْن، حدَّثنا عن عبدِالرحمن بنِ أبي حاتمٍ بِعِلَلِ الحديثِ وسؤالاتِهِ لأبيه ولأبي زُرْعة في ذلك». وقد يتوهَّم متوهِّمٌ أنَّ قوله: «عِلَل الحديث» تصريحٌ منه باسْمِ الكتابِ، وليس بذاك، ولا يَقُومُ دليلاً؛ بل هو ذِكْرٌ للموضوعات التي حدَّثهم بها عن ابنِ أبي حاتم، وهي: عِلَلُ الحديثِ النبويِّ، وأسئلةُ ابنِ أبي حاتمٍ لأبيه ولأبي زُرْعة في ذلك، والله أعلم.

---

(١) وانظر ما تقدم (ص ٢٨٣).

(٢) انظر ما تقدَّم (ص٢٩٥- ٢٩٦).

و) خُطَّةُ العَمَلِ فِي الكِتَابِ

اتَّبَعْنَا في تحقيقِ الكتابِ وإخراجِهِ الخُطَّةَ التاليةَ:

١) نَسَخْنَا الكتابَ بأكملِهِ مِنْ نسخةِ مكتبةِ أحمد الثالث (أ)، مع الإبقاء على رَسْمِ الناسخِ ما أمكَنَ، إلا ما رأينا تعديلَهُ؛ إمَّا لكونِهِ خَطَأً مما سيأتي التنبيه عليه في حاشية الكتاب، أو لمخالفتِهِ ما اسْتَقَرَّ عليه الرسمُ الإملائي اليوم عند الكُتَّاب؛ ككتابتهم: «الربا» هكذا: «الربوا»، وهذا رَسْمٌ قديمٌ لبعضِ كَتَبَةِ الحديثِ وغيرِهِ، وهو موافقٌ لِرَسْمِ المُصْحَفِ العُثْماني، لكنَّه مخالفٌ لما استَقَرَّ عليه الاصطلاحُ في عِلْمِ الإملاءِ الحديث.

ونحوُ ذلك رَسْمُ بعضِ الكلماتِ - في مواضعَ كثيرةٍ مِنْ هذا الكتابِ - خلافَ الرَّسْمِ المشهور - وإنْ كان له وجهٌ صحيحٌ في اللغة - ومِنْ ذلك: قولُهُ: «كذا»، فإنه يَرِدُ أحيانًا مكتوبًا بالياء المنقوطةِ «كَذي»، وأحيانًا بالياءِ غيرِ المنقوطة «كَذى»، وهي كافُ الجرِّ واسْمُ الإشارة؛ فإنْ كان بالألِفِ فهو إشارةٌ لِمُذَكَّر، وهو الجادَّةُ المشهورة، وإنْ كان بالياءِ المنقوطةِ فهو إشارةٌ لمؤنَّثٍ، وإنْ كان بالياءِ غيرِ المنقوطة فَيَحْتَمِلُ أنْ يكونَ إشارةً لمؤنَّثٍ مفهومٍ من السياق، لكنْ لم تُنْقَطِ الياءُ على عادةِ بعضِ النُّسَّاخ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ إشارةً لمذكَّرٍ، والأصلُ: «ذا»، لكنْ أُمِيلَتِ الألفُ، فَكُتِبَتْ ياءً، وممَّن حكى إمالةَ «ذا» الإشاريَّةِ: سيبوَيْهِ؛ كما أوضَحْنَاهُ في التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

ومِنْ ذلك أيضًا كلمة: «الجزء» فقد تكرَّرت في أوائلِ أجزاءِ الكتابِ وأواخِرِها مكتوبةً في النسختَيْنِ (أ) و (ف) هكذا: «الجزؤ»، وهو رسمٌ صحيحٌ أيضًا، ففي هذه الكلمة لغتان فصيحتان، وبهما قُرِئ؛ فقد قرأ الجمهور: ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] بإسكانِ الزاي، وهي لغةُ تَمِيمٍ وأَسَد، وقرأ أبو بَكْرٍ وأبو جَعْفَرٍ والمُفَضَّلُ: ﴿جُزُؤًا﴾ بِضَمِّ الزاي، وهي لغةُ الحِجازِيِّين. انظر "معجم القراءات" للدكتور عبداللطيف الخطيب (١/ ٣٧٨)، ووقع ذلك أيضًا في بعضِ النُّسَخِ في مواضعَ أُخْرَىٰ قليلةٍ مِنَ الكتاب، غيرِ ما في أوائلِ الأجزاءِ وأواخِرِها، ولم نُشِرْ إلى ذلك في مواضعه اكتفاءً بما ذكرناه هنا.

٢) قابلنا بقيَّةَ النُّسَخِ مع النصِّ المنسوخِ عن النسخة (أ)، وتحرَّينا إثباتَ فروقِ النُّسَخِ بِكُلِّ دِقَّةٍ على قَدْرِ استطاعتنا، ولم نُغْفِلْ مِنَ الفروقِ إلا ماجَرَتِ العادةُ بإهماله؛ كـ «حدَّثنا» و«ثنا»، ونحوهما، أو«ﷺ» و«عليه السلام»، وأمثال ذلك. ومِنَ الفروقِ التي أهملناها غالبًا: بدايةُ كُلِّ سؤالٍ في النُّسْخة (ت)، وعنها النسخة (ك)؛ فإنهما تَبْتَدِئَانِ في الأغلبِ بقوله: «سَأَلْتُ»، أو: «سَمِعْتُ»، وفي بقيَّةِ النسخ: «وسَأَلْتُ» أو «وسَمِعْتُ» بالواو.

٣) ترجَّح لنا مِنْ خلالِ مقابلةِ النُّسَخِ أَنَّ نُسْخَةَ مكتبةِ تشِسْتَرْبِتِي (ش) منقولةٌ عن نُسْخة مكتبة أحمد الثالث (أ)، وأنَّ نسخةَ دار الكتب المصريَّة (ك) منقولةٌ عن نُسْخة مكتبة أحمد تَيْمُور باشا (ت)، فَجَعَلْنَا

العُمْدةَ في إثباتِ النَّصِّ على النُّسَخِ الثلاثِ (أ) و(ت) و(ف)، وقد أثبَتْنَا فروقَ هاتَيْنِ النسختَيْنِ في حَاشِيَةِ الكتابِ؛ وقد نُثْبِتُ ما فيهما في أَصْلِ الكتابِ بين مَعْقُوفين في أحيانٍ قليلةٍ، إذا دَعَتِ الحاجةُ إلى ذلك، كأَنْ تَتَّفِقَا مع ما في مصادِرِ التخريجِ، ويكونَ ما في بقيَّةِ النُّسَخِ خَطأً أو تصحيفًا.

٤) عَزَوْنَا الآياتِ إلى سُوَرِها، بِذِكْرِ رَقْمِ الآيةِ، واسْمِ السُّورةِ، وجَعَلْنَا ذلك في الحاشية، كما خرَّجنا القراءاتِ القرآنيَّةَ مِنْ كُتُبِ القراءاتِ والتفسيرِ واللغة.

٥) قُمْنَا بتخريجِ الأحاديثِ والآثارِ وأقوالِ أَهْلِ العِلْمِ من كُتُبِ الحديثِ والرجالِ وغيرِهَا حَسَبَ الطاقةِ؛ بطريقةٍ تُعِينُ على تَصوُّرِ العِلَّة، وذلك بتخريجِ كُلِّ طريقٍ عند ذكر ابنِ أبي حاتمٍ أو غيره لها، وربَّما أَضَفْنَا طرقًا أُخْرَى ممَّا لم يَذْكُرْهُ ابنُ أبي حاتمٍ، ولم نَسْتَقْصِ التخريجَ إذا كان الحديثُ مُخَرَّجًا في كُتُبِ الحديثِ المشهورة.

٦) في الكتاب كثيرٌ من المسائلِ كَرَّرَهَا المصنِّفُ كما سيأتي بيانه[1]، فلم نُكَرِّرْ تخريجَ الطُّرُقِ فيها، ولكنِ اكتفَيْنَا بالتخريجِ في أوَّلِ مسألة، إلَّا أنْ يكونَ في المسألةِ المتأخِّرةِ ما يستدعي جَعْلَ التخريجِ فيها؛ كالتفصيلِ في الطُّرُقِ، ونحوه.

٧) تَتَبَّعْنَا واستَقْرَيْنَا كثيرًا مِنَ الكُتُبِ التي هي مَظِنَّةُ روايةِ النَّصِّ

(١) (ص ٣٥١-٣٥٢/ التنبيه الثاني).

عن ابنِ أبي حاتم، أو نقلِهِ بتمامِهِ، أو نَقْلِ جزءٍ منه، وأعاننا هذا على استدراكِ كَثِيرٍ من السَّقِطِ، وتصحيحِ ما اتفقَتْ عليه النُّسَخُ مِنْ أخطاءٍ؛ كما تَجِدُ مثالَهُ في المسألةِ رَقْم (١١٨) التي استَدْرَكْنَا السَّقْطَ فيها من نقلِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ لها في "النُّكَتِ الظِّرَاف"، والمسألةِ رَقْم (٢١٧) التي استدرَكْنَا السَّقْطَ فيها مِنْ روايةِ الخطيبِ البغداديِّ لها في "المُوضِحِ لأوهامِ الجَمْعِ والتفريق"، والمسألة رقم (١٠١٩) التي وقَعَ فيها كثيرٌ من التصحيفِ الذي أصلَحْنَاهُ من "تصحيفات المحدِّثين" للعَسْكَرِيِّ الذي روى هذه المسألةَ عن شَيْخِهِ عبدِالرحمنِ بنِ أبي حاتم، ومن هذه الكتب: "تَعْلِيقَةٌ على العِلَلِ" للحافظ ابن عبدالهادي؛ وهو يُعَدُّ نسخةً أخرى من كتاب "العلل"، وغيرُهَا كثيرٌ ممَّا تراه في مواضعه.

٨) واجهْتَنَا بعضُ الصُّعُوباتِ عند ضَبْطِ النَّصِّ، ومن أهمِّها معالجةُ السَّقْطِ والزيادةِ والتصحيفِ، فما كان بيِّنًا مِنْ ذلك لا إشكالَ فيه؛ أَصْلَحْنَاهُ واستدرَكْنَاهُ، غيرَ أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ يَسُوقُ الحديثَ أحيانًا مِنْ طريقِ راوٍ هو مَخْرَجُ ذلك الطريقِ الذي يُشِيرُ إلى عِلَّتِهِ، فنجدُهُ في كُتُبِ الحديثِ التي أخرجَتْهُ مع بَعْضِ الاختلافِ عمَّا ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتم، فلا نستطيعُ القَطْعَ بالسَّقِطِ أو الزيادةِ أو التصحيفِ في النُّسَخِ؛ حَذَرًا مِنْ أنْ يكونَ هذا وَجْهًا مِنْ وجوهِ الاختلافِ وقعَ لابن أبي حاتم ولم نَقِفْ عليه؛ كما تجده في المسألة رَقْم (١٢) حين قال: «ورواه زائدةُ، عن الأَعْمَشِ، عن عبدالرحمن بن أبي لَيْلَى، عن

البَرَاء، عن بِلَال، عن النبي ﷺ»، ولم نَجِدِ الحديثَ على هذه الصِّفَةِ التي ذَكَرَهَا ابنُ أبي حاتم، ولكنْ وَجَدْنَا الأئمَّةَ أخرجوه مِنْ طريقِ زائدةَ، عن الأعمشِ، عن الحَكَم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن البَرَاء، عن بِلَال، عن النبيِّ ﷺ، به هكذا، بزيادةِ الحَكَم، وهو ابن عُتَيْبة.

٩) جَمَعْنَا في كلِّ مسألةٍ ما وَقَفْنَا عليه مِنْ أقوالِ الأئمَّةِ الآخَرِينَ في إعلالِ الحديثِ أو تصحيحِهِ، سواءٌ وافَقَ أو خالَفَ رأيَ أبي حاتمٍ أو أبي زُرْعة أو غيرِهِمَا ممَّن تكلَّم على عِلَّةِ الحديثِ المذكورِ في المسألة، حتَّى يكونَ القارئُ على درايةٍ بما قيل في الحديثِ، وربَّما أَهْمَلْنَا أقوالَ بعضِ الأئمَّة إذا كَثُرَ كلامُهُمْ في الحديثِ الواحد، وربَّما فاتَنَا شيءٌ مِنْ أقوالهم سَهْوًا، أو لأننا لم نَقِفْ عليه. وكان حِرْصُنَا على أقوالِ جَهَابذةِ أهلِ الحديث الذين يُعْتَنَى بِجَمْعِ أقوالهم؛ كيحيى القَطَّانِ، وعبدِالرحمنِ بنِ مَهْدِيٍّ، والإمامِ أحمد، وعليِّ بن المَدِينِيِّ، ويحيى بنِ مَعِين، والبُخَارِيِّ، ومُسْلِمٍ، والنَّسَائِيِّ، والدَّارَقُطْنِيِّ، ونحوِهم.

أما المتساهِلُونَ الذين ساروا على طريقةِ علماءِ الأصولِ في النَّظَرِ إلى عِلَلِ الأحاديثِ؛ كابن حِبَّان، والحاكمِ في "المستدرك"، وكثيرٍ ممَّن جاء بعد ابنِ الصَّلَاحِ والنَّوَوِيِّ وتأثَّروا بهما، فلم نَحْرِصْ على جَمْعِ أقوالهم.

١٠) مَيَّزْنَا الأعلامَ الذين قد يَلْتَبِسون بغيرهم؛ بِسَبَبِ عدمِ نِسْبتهم، أو لكونهم ذُكِرُوا بِكُنَاهُمْ، أو بألقابِهِمْ، أو غيرِ ذلك.

١١) فَسَّرْنَا الألفاظَ الغريبة؛ بِالرُّجُوعِ إلى كُتُبِ اللغةِ وغريبِ الحديثِ وشروحِ كُتُبِ السُّنَّة.

١٢) خَرَّجْنَا الأبياتَ الشِّعْرِيَّةَ مِنْ مَظَانِّها، وَنَسَبْناها إلى بُحُورها الشِّعْرِيَّةِ وقائليها.

١٣) وَجَدْنَا في الكتابِ كثيرًا من العباراتِ التي جاءتْ على خلافِ المشهورِ من قواعدِ اللُّغَةِ والنَّحْوِ؛ مما يتوهَّمُهُ المتوهِّمُ لَحْنًا وخَطَأً - وقد وقَعَ ذلك في مُتُونِ الأحاديثِ والآثارِ، وفي كَلَامِ المُصَنِّفِ وغيرِهِ - فأثبَتْنَاهُ في صُلْبِ الكتابِ ولم نُغَيِّرْ منه شَيْئًا؛ مُتَّبِعِينَ في ذلك مَنْهَج أَهْلِ العلم المحقِّقين في القديمِ والحديثِ، والَّذِي سيأتي تحريرُ الكلام فيه في آخِرِ التنبيهات(١).

وقد اجتَهَدْنَا في تَوْجِيهِ ما وقَعَ مِنْ ذلك وتخريجِهِ على وَجْهٍ أو أكثَرَ من العربيَّة، مُقْتَفِينَ في هذه التوجيهاتِ والتخريجاتِ صَنِيعَ أَهْلِ العلمِ المحقِّقين من المتقدِّمِينَ والمتأخِّرِينَ، بل والمُعَاصِرِينَ(٢).

---

(١) انظر التنبيه الثامن (ص ٣٥٥-٣٦٥).

(٢) وممَّن ارتضَىٰ هذا المنهجَ، وطبَّقه في كتبِ الحديثِ النبويِّ والآثار، واعتَمَدَ هذه الوجوهَ والتَّخْريجاتِ المختلفةَ في العربيَّة: أبو البقاءِ العُكْبَرِيُّ (ت ٦١٦هـ) في كتابه "إعرابِ الحديث النبوي" الذي وضعه على "جامع المسانيد" لابن الجَوْزي، وابنُ مالك (ت ٦٧٢هـ) في كتابه "شواهدِ التوضيحِ والتَّصْحِيح، لِمُشْكِلَاتِ الجامعِ =

. . . .

= الصحيح" الذي وضعه على "صحيح البخاري"، والسُّيُوطيُّ (ت ٩١١هـ) في كتابه "عُقُود الزَّبَرْجَد، في إعرابِ الحديث النبوي" الذي وضعه على "مسند الإمام أحمد"، وكذلك شُرَّاحُ الحديثِ في مصنَّفاتهم، وسار على ذلك أيضًا أهلُ التحقيقِ والتدقيقِ في العصر الحاضر، ومنهم العلَّامةُ الشيخ أحمد بن محمَّد شاكر في تحقيقه لكتاب "الرِّسَالة" للإمام الشافعي، و"جامع الترمذي"، وغيره.

ومثلُ هذه التَّخَارِيجِ والوجوه تجدها مبثوثةً في كثيرٍ من كتب أهل العلم المختلفة، سواءٌ في نصوص الأحاديث النبوية أو غيرها، ومنها:

كتبُ إعرابِ القرآنِ وقراءاتِهِ؛ كـ "إعراب القرآن" لأبي جعفر النَّحَّاس (٣٣٨هـ)، و"الحُجَّةِ للقُرَّاء السبعة" لأبي عليٍّ الفارسيِّ (٣٧٧هـ)، و"الْمُحْتَسَبِ في تبيينِ وجوهِ شَوَاذِّ القراءات، والإيضاحِ عنها" لتلميذه أبي الفتح ابنِ جِنِّيْ (٣٩٢هـ)، و"كَشْفِ المُشْكِلَاتِ، وإيضاحِ المُعْضِلات" لجامع العلوم الباقولي (٥٤٣هـ)، و"التبيان، في غريب إعراب القرآن" لأبي البركاتِ بن الأنباريِّ (٥٧٧هـ)، و"التبيان، في إعراب القرآن"، و"إعرابِ القراءاتِ الشواذِّ" كلاهما للعكبري (٦١٦هـ).

وكتبُ تفسيرِ القرآنِ؛ كـ"جامع البيان" لابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، و"الكَشَّاف" للزَّمَخْشَري (٥٣٨هـ)، و"المحرَّر الوجيز" لابن عطيَّة (٥٤٦هـ)، و"التفسير الكبير" للرازي (٦٠٤هـ)، و"الجامع لأحكام القرآن" لِلْقُرْطُبِيِّ (٦٧١هـ)، و"البحرِ المحيط" لأبي حَيَّان (٧٤٥هـ)، والدُّرِّ المَصُون" للسَّمِين الحَلَبي (٧٥٦هـ)، و"اللُّبَاب، في علوم الكتاب" لابن عادل الحنبلي (٨٨٠هـ)، و"فتح القدير" للشَّوْكَاني (١٢٥٠هـ)، و"رُوح المَعَانِي" للآلُوسِيِّ (١٢٧٠هـ)، و"أضواء البَيَان" لِلشِّنْقِيطِيِّ (١٣٩٣هـ).

وكتبُ أعاريبِ الحديثِ؛ ككتبِ العكبريِّ، وابنِ مالكٍ، والسيوطيِّ المذكورةِ آنفًا.

وكتبُ شروحِ الحديثِ؛ كـ "الْمُعْلِم، بفوائدِ مُسْلِم" للمازري (٥٣٦هـ)، و"إكمال الْمُعْلِم، بفوائدِ صحيحِ مسلم" للقاضي عِيَاض (٥٤٤هـ)، و"الْمُفْهِم، لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تلخيصِ كتاب مسلم" لأبي العَبَّاس القُرْطُبي (٦٥٦هـ)، و"الْمِنْهَاج، شرح صحيح مسلم بنِ الحَجَّاج" للإمام النَّوَوي (٦٧٦هـ)، و"شرح سنن ابن ماجه" المسمَّى: بـ "الإعلام، بِسُنَّتِهِ عليه الصلاةُ والسلام" لِمُغَلْطَاي (٧٦٢هـ)، و"طَرْحِ التَّثْرِيب، في شَرْحِ التَّقْرِيب" للعراقي (٨٠٦هـ)، و"فتح الباري، بشرح صحيح البخاري" لابن حَجَرِ العَسْقَلَاني (٨٥٢هـ)، و"عُمْدَة القاري، في شرح =

وقد كان مَنْهَجُنَا في التعليقِ على هذه المُشْكِلَاتِ على النحو التالي:

(أ) وَضَعْنَا فروقَ النُّسْخَتَيْنِ (ش)، و(ك) في الحاشية، ولم نُعَلِّقْ غالبًا على ما خالفَ الجَادَّةَ فيهما؛ لأنَّ أُولَاهُمَا منسوخةٌ عن (أ)، وثَانِيَتَهُمَا عن (ت)، كما تَقَدَّم بيانُهُ في وَصْفِ النسخ.

(ب) إذا اختَلَفَتِ النُّسَخُ (أ) و(ت) و(ف)، اختَرْنَا منها ما وافَقَ المَشْهُورَ مِنَ القواعدِ وأَثْبَتْنَاهُ في مَتْنِ الكتاب، وما في بقيَّةِ النُّسَخِ جعلناه في الحاشيةِ - مع النسختين (ش)، و(ك) - معَ ذِكْرِ ما وقفنا عليه في مصادر التخريجِ ممَّا وافَقَ ما في النُّسَخِ أو خالفَهُ، لكنَّا لم نُعَلِّقْ - مِنْ جهةِ العربيَّةِ - على ما أثبتناه في الحاشية مخالفًا للجادَّة،

= البخاري" للعَيْني (٨٥٥هـ)، و"تنوير الحَوَالك، شرح موطأ مالك"، و"التوشيح، شرح الجامع الصحيح (صحيح البخاري)"، و"الدِّيبَاج، في شرح صحيح مسلم بن الحَجَّاج"، و"شرح سنن النَّسَائي" وهي للسُّيُوطي (٩١١هـ)، و"إرشاد الساري، لشرح صحيح البخاري" للقَسْطَلَّاني (٩٢٣هـ)، و"فيض القدير، بشرح الجامع الصغير" لِلْمُنَاوي (١٠٣١هـ)، و"شرح موطأ مالك" لِلزُّرْقَاني (١١٢٢هـ)، و"عون المعبود، شرح سنن أبي داود" لأبي الطَّيِّبِ العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، و"تُحْفَة الأَحْوَذي، بشرح الترمذي" لِلْمُبَارَكْفُوري (١٣٥٣هـ).
وكتبُ شروحِ الأشعار ودواوينِ الشعراء؛ كـ"شرح القصائد السَّبْعِ الطِّوَالِ الجاهليَّات" لأبي بكر الأنباري (٣٢٨هـ)، و"كتاب الشعر" لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، و"شرح ديوان المتنبي" لأبي العلاء المَعَرِّي (٤٤٩هـ)، و"شرح حماسة أبي تَمَّام" للأَعْلَم الشَّنْتَمَرِيِّ (٤٧٦هـ)، و"شرح اختيارات المفضَّل" للخطيب التِّبْرِيزِيِّ (٥٠٢هـ)، و"الأمالي" لابن الشَّجَري (٥٤٢هـ)، و"التبيان، في شرح الديوان" لابن عَدْلان النَّحْوي (٦٦٥هـ)، وهو المنسوبُ للعُكْبَري (٦١٦هـ)، وهو شرحٌ لديوان المتنبِّي، و"حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام" لعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ)، وغير ذلك كثير.

إلا في القليلِ النادر ؛ إذا دَعَتِ الحاجةُ إلى ذلك.

(ج) إذا اتَّفَقَتِ النُّسَخُ على خلافِ الجادَّةِ المشهورةِ، أثبتنا ما وَقَعَ فيها في مَتْنِ الكتابِ، وعلَّقنا عليهِ بِذِكْرِ ما تَيَسَّرَ لنا ذِكْرُهُ من رِوَايَاتِهِ الواردةِ في مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ وفاقًا وخلافًا، مع توجيهِ ما في النُّسَخِ مِنْ جهةِ العربيةِ مما ذكَرَهُ العلماءُ في الكُتُبِ المذكورةِ آنِفًا وغَيْرِهَا ؛ خاصَّةً كُتُبَ إعرابِ الحديثِ وشُرُوحِهِ، وكُتُبَ أَعَاريبِ القرآن، وتَوْجِيهِ القراءاتِ المتواترةِ والشاذَّةِ؛ وإلَّا اجتهَدْنَا في تخريجِهِ وتوجيهِهِ بالرجوعِ إلى آراء النَّحْوِيِّينَ الكُوفيِّين وغيرِهِمْ مِمَّنْ خرَجَ على قواعدِ مدرسةِ البَصْرَةِ التي هَيْمَنَتْ على النَّحْوِ العربيِّ طَوَالَ العصورِ السابقةِ إلى يومنا هذا، وصارتْ آراؤُهَا هي المعتمَدَةَ دون غيرها، وإنْ خالفَتْ هذه الآراءُ الدليلَ في غيرِ ما قليلٍ[1]، وقد اعتبَرْنَا في ذلك كلَّ ما وافقَ وجهًا ذكَرَهُ إمامٌ مُعْتَبَرٌ مِنْ أَئِمَّةِ العربيَّةِ، وإنْ كان غيرُهُ أَقْوَى منه ؛ **وهذا ما أشار إليه ابنُ جِنِّيْ في كتابِهِ «الْمُحْتَسَبِ في تَبْيِينِ وُجُوهِ شَوَاذِّ القراءاتِ، والإيضاحِ عنها» (١/ ٢٣٦) - وهو مِنْ آخِرِ ما أَلَّف - فقال: «ليس يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَقَ على شَيْءٍ له وجهٌ من العربيَّةِ قائمٌ - وإنْ كان غيرُهُ أَقْوَى منه -: أنَّه غَلَطٌ». اهـ.**

---

(١) قال أبو حيان في "البحر المحيط" (٣/ ١٦٧ أول سورة النساء): «ولَسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بقولِ نُحاةِ البَصْرةِ ولا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خالفهم ؛ فَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بنقلِ الكوفيِّين مِنْ كلام العَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ البَصْرِيُّونَ !! وكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بنَقْلِ البَصْرِيِّين لم يَنْقُلْهُ الكوفيُّون !! وإنما يَعْرِفُ ذلك مَنْ له استبحارٌ في عِلْمِ العربيَّةِ لا أصحابُ الكنانيش، المشتغِلُونَ بضروبٍ مِنَ العلوم، الآخِذُونَ عن الصُّحُفِ دون الشيوخ». اهـ. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٦١٩).

وهذا الذي أبان عنه ابنُ جِنِّيْ، وهو: تصويبُ ما كان له وَجْهٌ مِنَ العربيَّةِ قائمٌ، ولو في لُغَةٍ لِبَعْضِ العَرَبِ: هو المنهجُ الْمَرْضِيُّ؛ فقد جَرَى عليه عَمَلُ المحقِّقين مِنَ العلماءِ قديمًا وحديثًا، وطبَّقوه في كُتُبِهِمْ، على اختلافِ الفُنُونِ والعلومِ، كما تقدَّم بيانُهُ قريبًا.

على أنَّ تحقيقَ هذا المَطْلَبِ والاضطلاعَ به في هذا الكتابِ: قد أخَذَ منَّا وقتًا وجهدًا كبيرَيْنِ؛ لكثرةِ ما فيه مِنَ القضايا اللغويةِ والنحويةِ التي خالفتِ الجَادَّةَ وما اشتهَرَ من القواعدِ[1]، وليس الْمُخْبَرُ

(١) وأكثرُ ما وقَعَ في كتابنا هذا مِنْ تلك القضايا: هو مِنَ المسائلِ اللغويَّةِ المختلَفِ فيها بين أئمَّةِ العربيَّة ومدارِسِهَا؛ ولهذا فقد احتجَجْنَا لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ هذه الوجوهِ والتخاريجِ: بنصوصٍ من القرآنِ وقراءاتِه، والحديثِ وما يَكونُ حُجَّةً مِنْ رواياتِه، ومِنْ كلامِ العَرَبِ الْمُحْتَجِّ بهم نَثْرًا وشِعْرًا، وهذه هي الحُجَجُ السمعيَّةُ عند النحاةِ واللُّغَويين، والسَّمَاعُ أَقْوَى الحُجَجِ عندهم، وقد عَزَوْنَا الآياتِ إلى مواضعها من المُصْحَفِ الشريف، واجتهدْنَا في نِسْبَةِ القراءاتِ إلى أشهَرِ وأتْقَنِ مَنْ قرَأَ بها، والأحاديثِ إلى أوثقِ مَنْ أخرجَهَا، وأما كلامُ العربِ نَثْرُهُ وشِعْرُهُ: فقد بذلْنَا وُسْعَنَا في معرفةِ قائليه، ومع هذا فقد فاتنا نسبةُ بعضِهِ؛ وإنما تَحَرَّيْنَا ذلك لِمَا عُرِفَ مِنْ علم أصول النحو: أنَّه لا يَجوزُ الاحتجاجُ بشِعْرٍ أَوْ نَثْرٍ لا يُعْرَفُ قائلُهُ، وإنْ كان التحقيقُ: أنَّ في ذلك تفصيلًا، وأنَّ مَدَارَ القَبُولِ والرَّدِّ في شواهدِ العربيَّة: على مَخَارِجِ رِوَايَتِهَا، وَصِدْقِ رُوَاتِهَا، والثقةِ بهم. انظر: "الخصائص" لابن جِنِّيْ (٣/ ٣٠٩- ٣١٣/ باب في صِدْقِ النَّقَلَة، وثِقَةِ الرُّوَاةِ والحَمَلَة)، و"الإصباح، في شرح الاقتراح" للدكتور محمود فَجَّال (ص١٢٣-١٢٧)، و"فيضَ نَشْرِ الانشراح، مِنْ رَوْضِ طَيِّ الاقتراح" لابن الطَّيِّب الفاسي (ص١٢٣-١٢٧، ت: الدكتور محمود فَجَّال)، وغيرَهَا من كتبِ هذا الفن. وانظر بحثًا بعنوان «من كلام العرب: قولُهُمْ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ» للدكتور محمد أحمد الدالي، ضمن مَجَلَّةِ مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد ٦٩، ج٣، ص٨٠٩- ٨١١. =

كالْمُعَايِنِ، وإِنَّنا لَنُنْشِدُ مع الشاعر قولَهُ [من البسيط]:

يا ابنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا؟!

فمنِ اطَّلَعَ على ما قُمْنَا به في هذا الكِتَاب، عَرَفَ حَقِيقَةَ ما أَخْبَرْنَاهُ به، وأرشَدْنَاهُ إليه، واللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوَاب، وهو الهادي إلى سَوَاءِ السَّبِيل.

١٤) رَقَّمْنَا مَسَائِلَ الكتابِ ترقيمًا تَسَلْسُلِيًّا يَتَّفِقُ مع ترقيمِ الطبعةِ الأُولَى التي أَخْرَجَهَا الأستاذ مُحِبُّ الدِّينِ الخَطِيب رَحِمَهُ اللهُ؛ لِيَتَمَكَّنَ الباحثُ مِنَ الاستفادةِ من طَبْعَتِنَا هذه، مع الجُهُودِ التي خرَجَتْ بناءً على الطبعةِ السابقة، كالبرامجِ الحَاسُوبية، وغيرها. وواجهَتْنَا بعضُ الصعوباتِ في ذلك، ومنها المسائلُ الساقطةُ مِنْ طبعةِ مُحِبِّ الدين الخطيب، والمواضعُ التي دُمِجَتْ فيها مسألةٌ بأُخْرَىٰ، فرأينا تفريعَهَا مِنَ المسألةِ التي قبلها؛ بإعطائِهَا الرَّقْمَ نَفْسَهُ، مع تَمْييزِهَا بِحَرْفٍ أَبْجَدِيٍّ يَدُلُّ عليها؛ هكذا: (٥٥٤)، ثم (٥٥٤/أ)، ثم (٥٥٤/ب)،،، وهَلُمَّ جَرًّا.

= هذا؛ وقد كُنَّا أَطَلْنَا في تخريجِ هذه المواضعِ من الكتابِ على هذا المَنْهَجِ، مُحْتَجِّينَ بما وقَفْنَا عليه مِنْ شواهدَ قرآنيَّةٍ وحَدِيثِيَّةٍ، ومِنْ كلام العربِ نَثْرِهِ وشِعْرِهِ، لكنَّنا رَأَيْنَا أنَّ حَوَاشِيَ الكتابِ قد أُثْقِلَتْ بهذه التخريجاتِ؛ فاختصَرْناها تخفيفًا على القارئِ، ونظرًا لطبيعةِ هذا الكتابِ، فهو كتابٌ مختصٌّ بِعِلَلِ الأحاديث، واكتفَيْنَا بِبَعْضِ تلك الشواهد مما فيه الحُجَّةُ والبيان، مع سَرْدِ المصادر المختلفة لهذه الوجوه والتخريجات والشواهد؛ لِيَرْجِعَ إليها ويَسْتَزِيدَ منها مَنْ شاء.

١٥) قدَّمنا للكتابِ بمقدِّمةٍ بَيَّنَّا فيها أهميَّةَ عِلْمِ عِلَلِ الحديثِ، والمصنَّفاتِ فيه، وتعريفَ العِلَّةِ في اللغةِ والاصطلاحِ، وذَكَرْنَا أسبابَ وقوعِ العِلَّةِ في الحديثِ، وتَرْجَمْنَا فيها للمصنِّفِ تَرْجَمَةً مطوَّلةً، وتَرْجَمْنَا لأبيه وأبي زُرْعَةَ بترجمةٍ مُوجَزةٍ لكلٍّ منهما، وعَرَّفْنَا بالكتاب، وذكَرْنَا رواياتِهِ، وتَرْجَمْنَا لرواتِهِ، وَوَصَفْنَا فيها النُّسَخَ الخَطِّيَّةَ له، وحقَّقنا صِحَّةَ اسمِهِ ونِسْبَتِهِ إلى مُصَنِّفِهِ، إضافةً إلى خُطَّةِ العَمَلِ هذه وما صاحَبَهَا من تنبيهات، وَوَضَعْنَا في نهايتها نماذجَ من النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ المعتمدةِ للكتاب.

١٦) صَنَعْنَا فهارسَ عِلْمِيَّةً مفصَّلةً تُعِينُ الباحثَ على الوقوفِ على بُغْيته مِنْ مسائلِ الكتابِ وفوائده، وجَعَلْنَا الإحالاتِ فيها جميعًا على أرقام المسائلِ دون الصفحات، وهي:

١ - فِهْرِسُ الآياتِ القرآنيَّة.

٢ - فِهْرِسُ الأحاديثِ النَّبويَّة.

٣ - فِهْرِسُ الآثارِ.

٤ - فِهْرِسُ المَسَانِيدِ.

٥ - فِهْرِسُ ألفاظِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ نادرةِ الاِستعمالِ.

٦ - فِهْرِسُ الأعلامِ.

٧ - فِهْرِسُ الأماكنِ والبِقَاعِ.

٨ - فِهْرِسُ القبائلِ والأُمَمِ والجَمَاعَاتِ.

٩ - فِهْرِسُ الوقائعِ.

١٠ - فِهْرِسُ غَرِيبِ اللُّغَةِ.

١١ - فِهْرِسُ مَسَائِلِ العَرَبِيَّةِ.

١٢ - فِهْرِسُ الأشعارِ وأنصافِ الأبياتِ.

١٣ - فِهْرِسُ الأرجازِ.

١٤ - فِهْرِسُ الكُتُبِ الوَارِدَةِ فِي الكِتَابِ.

١٥ - فِهْرِسُ مَرَاجِعِ التحقيقِ المطبوعة.

١٦ - فِهْرِسُ مَرَاجِعِ التحقيقِ المخطوطة.

١٧ - فِهْرِسُ الموضوعاتِ.

١٨ - فِهْرِسُ الفَهَارِسِ.

تَنْبِيهَاتٌ

الأَوَّلُ: يَظْهَرُ لنا أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ جَمَعَ كثيرًا من مادَّةِ الكتابِ في حَيَاةِ أبيه وأبي زُرْعة، لكنَّه لم يصنِّفْ كتابَهُ هذا إلَّا بَعْدَ وفاةِ أبيه؛ يُشْعِرُ بذلك قولُهُ في المسألة رَقْم (١٠٨): «وحِفْظِي عن أبي رَحِمَهُ اللَّهُ»، ولو كان أبوه حَيًّا لَسَأَلَهُ، ولَمَا احتاجَ إلى الاعتمادِ على حِفْظه، وصِيغَةُ الترحُّمِ قرينةٌ قويَّةٌ في هذه المسألةِ وفي مَسَائِلَ أُخْرَىٰ؛ كالمسألتَيْنِ رَقْم: (١٢٤ و١٨٧٥)، وفي المسألة رَقْم (١٩٣٦) في حديثٍ من رواية أبي سَعِيدٍ مولى الجَرَادِيِّينَ بيَّن أبو حاتمٍ أنَّ أبا سعيدٍ هذا هو الحَسَنُ بن دِينَارٍ، ثم قال ابن أبي حاتم: «فذكَرْتُ هذا الحديثَ لابن جُنَيْدٍ الحافظِ، فقال: كان إسحاقُ بْنُ أبي كاملٍ البَاوَرْدِيُّ ببغدادَ، يَسْأَلُ عن هذا الحديث، وكنا نَرَى أنه غريبٌ؛ فقد أفسَدَ علينا أبو حاتمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا بيَّن أنه الحَسَنُ بن دِينَارٍ!».

ولعلَّ مِنْ أقوى الدلائلِ على هذا: ما جاء في المسألةِ رَقْم (١٠٠٤) في حديثٍ رواه سَلْمُ بنُ مَيْمُونٍ الخَوَّاصُ، فقال ابنُ أبي حاتم: فَسَمِعْتُ محمَّدَ بن عَوْف يقول: «غَلِطَ سَلْمُ بنُ مَيْمُونٍ في هذا الحديثِ». ولم يُبَيِّنْ أكثَرَ مِنْ هذا، ولم يُبَيِّنِ الصحيحَ ما هو، ولم يَتَّفِقْ لي سؤالُ أبي عَنْ ذلك!! فسأَلْتُ عليَّ بنَ الحُسَيْنِ بنِ الجُنَيْد - حافِظَ حديثِ الزُّهْرِيِّ - وذكَرْتُ له هذا الحديثَ؟ فقال: «الصحيحُ: الزُّهْرِيُّ، عن ابنِ كَعْبِ بنِ مالك، عن عَمِّه، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». اهـ.

فلو كان أبوه حَيًّا لسأله، ولَمَا احتاجَ إلى سؤالِ محمَّدِ بنِ عَوْفٍ، وعليِّ بنِ الجُنَيْد.

وهذا على سَبِيلِ الظَّنِّ الغالب، وإلا فَيَحْتمِلُ أن يكونَ صنَّفَ أَصْلَ الكتابِ في حَيَاةِ أَبِيهِ وأبي زُرْعة، ثم أضافَ هذه المسائلَ المُشَارَ إليها وغيرَها بعد وَفَاةِ أبيه، والله أعلم.

الثَّاني: وقَعَ في الكتابِ كَثِيرٌ من المسائلِ المُكَرَّرةِ، وهي أنواعٌ:

أ) فمنها مسائلُ يكونُ السؤالُ فيها مُوَجَّهًا إلى أبيه مَرَّةً، وإلى أبي زُرْعةَ مَرَّةً أخرى؛ فهاتان مسألتان مُخْتَلِفتان؛ لأنَّ الجوابَ صدَرَ من إمامَيْنِ، وإنْ كان في حديثٍ واحد؛ كما في المسألتين رقم (١١١٢ و١١٢٣).

ب) ومنها مسائلُ جاءتْ في بابَيْنِ مختلفَيْنِ؛ فالتكرارُ هنا بِسَبَبِ مناسبةِ المسألةِ للبابِ الذي وَرَدَتْ فيه؛ كما في المسألة رقم (١٠٦٧) في كتابِ الجنائز، وهي تتعلَّقُ بِفَضْلِ الصبر على المُصِيبَةِ، فقد أعادها في كتابِ الزُّهْدِ برقم (١٨٧٠ و١٨٩٢).

ج) ومنها مسائلُ جاءَتْ مُكَرَّرةً في بابٍ واحدٍ أو أبوابٍ متفرِّقةٍ، والسؤالُ موجَّهٌ فيها إلى أبيه مثلاً، أو أبي زُرْعة، لكنِ اختَلَفَ ترجيحُهُ؛ كما في المسائلِ رَقْم (٧٨٨ و٨٥١ و٨٦٩)؛ فهذا ليس تكرارًا كما هو ظاهر.

د) ومنها مَسَائِلُ جاءَتْ مُكَرَّرةً في بابٍ واحدٍ، والسؤالُ موجَّهٌ

فيها إلى أبيه مثلاً، أو أبي زُرْعة، لكنْ يوجدُ في سؤالٍ زيادةٌ عمَّا في السؤالِ الآخَرِ مِنْ غيرِ اختلافٍ في الترجيح، فالظاهرُ في هذه الحالِ أنَّ السؤالَ وُجِّهَ إلى ذلك الإمامِ أكثَرَ من مَرَّةٍ، فأجابَ في كُلِّ مَرَّة بجوابٍ؛ كما في المسألتين رَقْم (١٢٩٤ و١٣٠٧)، و(٧٩١ و٨٠٩).

هـ) ومنها مسائلُ جاءَتْ مُكَرَّرةً في بابٍ واحدٍ، والسؤالُ موجَّهٌ فيها إلى إمامٍ واحدٍ، مِنْ غَيْرِ اختلافٍ بين المسألتَيْنِ؛ كما في المسألتَيْنِ رَقْم (١٢٩٥ و١٣٠٨)، فهذا ذهولٌ مِنِ ابنِ أبي حاتم في تكرارِهِ لها - فيما يظهر - والله أعلم.

الثَّالِثُ: مُعْظَمُ مَادَّةِ هذا الكتابِ سؤالاتٌ وَجَّهَهَا ابنُ أبي حاتم إلى أبيه وأبي زُرْعة، أو إلى أحدهما، وأَكْثَرُهَا أسئلةٌ لأبيه، وهناك سؤالاتٌ موجَّهةٌ منه إلى شيخَيْنِ آخرَيْنِ له، وهما:

أ) عليُّ بنُ الحُسَيْنِ بنِ الجُنَيْد، وهي ذوات الأرقام: (٢٥٣ و٤٣١ و٥٥٤/أ و٥٥٤/ب و٧٦٤ و٨٧٤ و٨٩١ و١٠٠٤ و١٥٢٧ و١٧٨٥ و١٧٨٦ و١٨٣٤ و١٨٥٨ و٢٥٤٣ و٢٨٠٨).

ب) محمَّدُ بنُ عَوْفٍ الحِمْصيُّ، وهما مسألتان فقط؛ رَقْم (١٧٥ و١٠٠٤).

وربَّما ورَدَ في بعضِ المسائلِ ذِكْرٌ لِقَوْلِ بعضِ الأئمَّةِ المتقدِّمين؛ كَشُعْبَةَ في المسائلِ رَقْم (١١٥ و٢٤٨ و٣٠٦ و١٥٦٣)، ويحيى القَطَّانِ في المسائلِ رَقْم (٦٠٥ و٧٩٩ و٢٢٢١ و٢٧٣١)، وأبي الوَلِيدِ

الطَّيَالِسِيِّ في المسألة رَقْم (٣٢٢)، ويحيى بنِ مَعِينٍ في المسائل رَقْم (١٢٥ و٢١١ و٢٩٣ و٣٧٨ و٥٥٤/أ و٥٨١ و١١٣١ و١٣١٢ و١٣٧٣ و١٨٧٩ و٢١١٧ و٢٤٤٩ و٢٥٦٤ و٢٦٦١)، والإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ في المسائل رَقْم (٧٣٢ و٨٣٢ و٨٧٢ و١٢٢٤ و١٤٣٨ و١٥٥١ و٢١٨٥ و٢٢٠٣ و٢٣٠٣ و٢٣٧١ و٢٨٢٩).

وورَدَ في المسألةِ رقم (٢٢٥٦) روايةٌ مِن ابنِ أبي حاتم عن أبي الفَضْلِ أحمَدَ بنِ سَلَمة في سؤالٍ سأله أبا زُرْعة، ثم مسلمَ بنَ الحَجَّاج الذي كشَفَ عَنْ عِلَّتِهِ.

الرَّابعُ: ذكَرَ ابنُ أبي حاتمٍ في بعضِ المسائلِ بعضَ الكُتُبِ التي اعتمَدَ عليها في بيان العِلَّةِ، وقد وضَعْنَا لها فِهْرِسًا بعنوانِ "فِهْرِسُ مَوَارِدِ المصنِّف"، ولكنْ واجهَتْنَا بعضُ الإشكالات في ذلك، **ومِنْ أهمِّها**: أنَّ ذِكْرَ هذه الكُتُبِ لا يعني بالضرورةِ أنَّها مصنَّفاتٌ لأصحابها؛ لاحتمالِ أن تكونَ أصولَهُمُ التي دوَّنوا فيها أحاديثَهُمْ عن شيوخهم حالَ الطَّلَبِ؛ **كقولِ أبي حاتم في المسألة رقم (٢٥٧٩)**: «هذا الحديثُ لَيْسَ هو في كتابِ أبي صالحٍ عن اللَّيْث»، لكنَّ هذا لا يَمْنَعُ أن يكونَ مَوْرِدًا للمصنِّف.

ومِنْ ذلك: قولُهُ في المسألة رقم (٢٠٨): «وكان في كتابِ أبي زُرْعة»، وفي المسألة رقم (١٠٤): «وقد كان أبو زُرْعة أخرَجَ هذا الحديثَ في كِتَابِ "المُخْتَصَر"، وفي المسألة رقم (٢٣٧٠):

«وسمعتُ أبا زُرْعة وانتهىٰ إلى حديثٍ في "فَوَائِدِهِ"»؛ فهل هي أسماءٌ لكتابٍ واحدٍ، أو أكثَرَ؟!

ومِنْ ذلك: قولُهُ في المسألة رقم (١١٩٩): «وسمعتُ أبا زُرْعَةَ وحدَّثَنَا بهذا البابِ في "كتابِ النِّكَاح"»، وفي المسألة رقم (١٤٣٤): «قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، ولم يَقْرَأْ علينا في "كتابِ الشُّفْعَة"، وضَرَبْنَا عليه»، وفي المسألة رقم (١٥٠٥): «قرأ علينا أبو زُرْعة كتابَ الأطعمة»، ونحوُهُ في المسألة رقم (١٥٤٦)، وقولُهُ في المسألة رقم (١٦٤٠): «وانتَهَى أبو زُرْعة فيما كان يَقْرَأُ مِنْ كتابِ الفَرَائض»، ونحوُهُ في المسألة رقم (١٦٤٦)، وقولُهُ في المسألة رقم (٢٥٣٣): «وكان حَدَّثهم قديمًا في "كتابِ الآداب"»؛ فَهَلْ هذه أسماءُ مصنَّفاتٍ مستقلَّة، أو أبوابٌ مِنْ أحدِ كُتُبِ أبي زُرْعة؟!

الخَامِسُ: يَرِدُ في بعضِ الكُتُبِ عَزْوُ بعضِ الأقوالِ أو الأحاديثِ إلى العِلَلِ لابنِ أبي حاتم، ولا تُوجَدُ في النُّسَخِ التي بين أيدينا، ولا نَظُنُّ هذا دليلاً على نَقْصٍ في الكتاب، ولكنْ مَرَدُّهُ إلى خطأ في العَزْوِ - والله أعلم - كما حصَلَ من الزَّرْكَشِيِّ رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنه قال في "النُّكَتِ على مقدِّمة ابنِ الصَّلَاح" (١/ ٤٥٣): «وقال ابنُ أبي حاتمٍ في "كتاب العِلَلِ": قال أحمدُ بنُ حَنْبَل: ما أراه سَمِعَ مِنْ عبدِالرحمنِ بنِ أَزْهَرَ، إنما يقولُ الزُّهْري: كان عبدُالرحمنِ بنُ أَزْهَرَ يحدِّثُ، فيقولُ مَعْمَرٌ وأسامةُ: سمعتُ عبدَالرحمنِ بنَ أَزْهَرَ، ولم يَصْنَعَا عندي شيئًا، وقد أدخَلَ بينه وبينه طلحةَ بنَ عبدِاللهِ بنِ عَوْف».

وهذا النَّصُّ إنما هو في "المَرَاسِيل" لابنِ أبي حاتم (ص١٩٠ رقم ٧٠٠)، ولم نَجِدْهُ في "العلل".

السَّادِسُ: يَرِدُ في بعضِ الكُتُبِ عَزْوُ بَعْضِ الأقوالِ لأبي حاتم في "كتاب العلل"؛ كما في "توضيح المُشْتَبِهِ" لابن ناصر الدين (١/ ٢٢٥) حين قال: «رواه أبو حاتم الرازيُّ في "العِلَلِ" عن يحيى بنِ إسماعيلَ بنِ عبدالله بنِ حَبِيبِ بنِ أبي ثابت؛ حدَّثنا فِرْدَوْس، فذكره».

وهذا النَّصُّ ليس في "العِلَلِ" لعبدالرحمن بن أبي حاتم، لكنْ وجدنا ابن ناصر الدِّينِ ينقل عن كتاب "العلل" لأبي حاتم الرازي، برواية محمَّد بن إبراهيم الكَتَّاني عنه؛ كما صرَّح به في بعضِ المواضِعِ من كتابه "توضيح المشتبه"، منها: (٥/ ٢٨٥)، و(٧/ ١٧٤).

السَّابِعُ: يَرِدُ في بعضِ الكُتُبِ بعضُ الأقوالِ في عِلَلِ الأحاديثِ يَرْويها ابنُ أبي حاتم، عن أبيه؛ كما في "تفسيرِ ابنِ كَثِير" (٢/ ١٨٥) حين قال: «قال ابنُ أبي حاتم: قال أبي: هذا حديثٌ خطأ؛ والصحيحُ: عن عائشة، موقوف».

وهذا النقلُ ليس من "العِلَلِ" لعبدِالرحمنِ بنِ أبي حاتم، ولكنْ مِنْ كتابه الآخَرِ: "تَفْسِير القرآن" (٤٧٦١)، ففيه ذكرٌ لبعضِ أقوالِ أبيه في العِلَلِ.

الثَّامِنُ: أثبتنا النَّصَّ كما وَرَدَ في النُّسَخِ وإنْ خالَفَ المشهورَ مِنْ قواعدِ النَّحْوِ واللغة، وعلَّقنا على ذلك بِذِكْرِ وجوهٍ له تُصَحِّحُهُ مِنْ

مذاهبِ النحاةِ واللغويِّين وغَيْرِهِمْ[1]:

وقد اختلَفَ أهلُ العِلْمِ، رحمهم الله، تُجاهَ هذه القَضِيَّةِ - وهي إصلاحُ اللَّحْنِ والتصحيف، والأَخْطاءِ النَّحْوِيَّةِ واللُّغَوِيَّة، في النُّسَخِ الخَطِّيَّة - وكان اختلافُهُمْ في جهتين:

الجهةُ الأُولى: إصلاحُ الخَطَأِ في النُّطْقِ والرِّوَاية، وذَكَرُوا فيه طُرُقًا أربعةً:

الأُولى: طريقةُ مَنْ يَرَىٰ أنَّه يَرْوِيهِ على الخَطَأِ واللَّحْنِ كما سَمِعَهُ؛ وذَهَبَ إلى ذلك: نافعٌ مولى ابنِ عُمَرَ، ومحمَّدُ بنُ سِيرِينَ، وأبو الضُّحَى، وأبو مَعْمَرٍ عبدُاللهِ بنُ سَخْبَرة، وأبو عُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سَلَّام، قال ابنُ الصَّلَاح في كتابه "علوم الحديث" (ص٢١٨): «وهذا غُلُوٌّ في مذهبِ اتِّبَاعِ اللفظِ، والمَنْعِ مِنَ الروايةِ بالمعنى».

والثانية: طريقةُ مَنْ يَرَىٰ تغييرَهُ وإصلاحَهُ وروايتَهُ على الصَّوَابِ؛ وقد ذهَبَ إلى ذلك: ابنُ المُبَارَك، والأَوْزاعيُّ، والشَّعْبيُّ، والقاسمُ ابنُ محمَّد، وعَطَاءٌ، وهَمَّامٌ، والنَّضْرُ بن شُمَيْل؛ قال ابن الصَّلَاح في الموضعِ السابقِ مِنْ كتابِهِ المذكور: «وهو مذهبُ المحصِّلين والعُلَماءِ من المحدِّثين، والقَوْلُ به في اللَّحْنِ الذي لا يَخْتَلِفُ به المَعْنَى وأمثالِهِ لازمٌ على مَذْهَبِ تَجْوِيزِ روايةِ الحديثِ بالمعنى».

---

(١) وقد تقدَّم بيانُ ذلك ومَنْهَجِنَا فيه (ص٣٤٢- ٣٤٧).

والثالثة : طريقةُ التوقُّفِ، وهي تَرْكُ رِوَايَةِ الخَطَإِ والصَّوَابِ جميعًا ؛ حكى ذلك ابنُ دَقِيقِ العِيدِ في «الاقتراحِ» (ص٢٩٤-٢٩٥) عن شَيْخه عِزِّ الدينِ ابنِ عبدِالسَّلَام، قال : سمعتُ أبا محمَّد ابنَ عبدِالسَّلَامِ - وكان أحدَ سَلَاطينِ العُلَماء - كان يَرَىٰ في هذه المسألةِ ما لم أَرَهُ لأحدٍ : أنَّ هذا اللفظَ المُخْتَلَّ لا يُرْوَى على الصَّوَاب، ولا على الخَطَأ ؛ أمَّا على الصواب : فإنه لم يُسْمَعْ مِنَ الشيخِ كذلك، وأمَّا على الخَطَإِ : فلأنَّه ﷺ لم يَقُلْهُ كذلك. اهـ. قال الزَّرْكَشِيُّ في «النُّكَتِ على ابن الصَّلَاح» (٣/ ٦٢٢-٦٢٣) : «وهذا نظيرُ قولِ أصحابِنَا [يعني: الشافعيَّةَ] فيما لو وكَّله ببيعٍ فاسدٍ : أنَّه لا يستفيدُ الفاسد ؛ لأنَّ الشَّرْعَ لم يَأْذَنْ فيه، ولا الصحيحَ ؛ لأنَّ المالكَ لم يَأْذَنْ فيه». اهـ.

وهذا القولُ غريبٌ.

والرابعة : طريقةُ التفصيلِ بَيْنَ ما له وَجْهٌ سائغٌ في لُغَةِ العَرَبِ؛ فلا يُغَيَّرُ، وما لَيْسَ له وَجْهٌ؛ فيغيَّرُ؛ حَكَى ذلك القَابِسِيُّ في «المُلَخَّصِ» - كما في "النكت على مقدِّمة ابن الصَّلَاح" للزركشي (٣/ ٦٢٢) - قال القابِسِيُّ: «وأمَّا اللَّحْنُ في الحديثِ فشديدٌ، وقد سَمِعْتُ أبا الحَسَنِ محمَّدَ بنَ هاشمٍ البَصْرِيَّ - وكان مِنْ عُلَمَاءِ الناسِ وخِيَارِهِمْ رحمه الله تعالى - يقولُ : سُئِلَ أبو عِمْران - يعني النَّسَوِيَّ - عن اللَّحْنِ يُوجَدُ في الحديثِ ؟ فقال : إنْ كان شيئًا تقولُهُ العَرَبُ - وإنْ كان في غَيْرِ لغةِ قُرَيْش - فلا يُغَيَّرُ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ كان يُكَلِّمُ

النَّاسَ بلسانهم، وإنْ كان مِمَّا لا يُوجَدُ في كلامِ العَرَبِ فَرَسُولُ اللهِ ﷺ لا يَلْحَنُ». اهـ.

واختاره ابنُ حَزْمٍ في «كتابِ الإحكامِ» (٢/ ٢١٦)، قال: «وأمَّا اللَّحْنُ في الحديثِ: فإنْ كان شَيْئًا له وَجْهٌ في لغةِ بَعْضِ العَرَبِ، فَلْيَرْوِهِ كما سَمِعَهُ، ولا يُبَدِّلْهُ، ولا يَرُدَّهُ إلى أَفْصَحَ منه، ولا إلى غَيْرِهِ، وإنْ كان شيئًا لا وَجْهَ له في لغةِ العَرَبِ البَتَّةَ، فحَرَامٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ أنْ يحدِّثَ باللَّحْنِ عن النبيِّ، فإنْ فَعَلَ فهو كاذبٌ مُسْتَحِقٌّ للنارِ في الآخِرَةِ؛ لأنَّا قد أيقنَّا أنَّه عليه السلام لم يَلْحَنْ قَطُّ؛ كتيقُّنِنَا أنَّ السماءَ مُحِيطَةٌ بالأرضِ، وأنَّ الشمسَ تطلُعُ من المَشْرِقِ، وتَغْرُبُ في الْمَغْرِبِ؛ فمَنْ نَقَلَ عن النبيِّ ﷺ اللَّحْنَ، فقد نَقَلَ عنه الكَذِبَ بيقين، وفَرْضٌ عليه أنْ يُصْلِحَهُ، ويَبْشُرَهُ مِنْ كتابه، ويَكْتُبَهُ مُعْرَبًا، ولا يحدِّثَ به إلا مُعْرَبًا، ولا يَلْتَفِتَ إلى ما وُجِدَ في كِتَابِهِ من لَحْنٍ، ولا إلى ما حَدَّثَ شيوخُهُ ملحونًا . . .». اهـ.

واختار هذا المذهبَ أيضًا: ابنُ فارسٍ في كتابِ «مآخذ العِلْم» - كما في "النكت على مقدِّمة ابن الصَّلَاح" للزركشي (٣/ ٦٢٣) - لكنَّه اشتَرَطَ في تغييرِهِ وروايتِهِ على الصوابِ: العِلْمَ بالعربيَّة، وجَعَلَ هذا مما يَحْتَاجُ إلى تَرَوٍّ وبَحْثٍ شديدٍ؛ فإنَّ اللغةَ واسعةٌ، واختار الجوازَ، وقال: وأما قولُهُ ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا كما سَمِعَ»؛ فالمرادُ: كما سَمِعَ مِنْ صِحَّةِ المعنىٰ واستقامتِهِ مِنْ غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ يُغَيِّرَانِ المعنى، فأمَّا أنْ يَسْمَعَ اللَّحْنَ فيؤدِّيَهُ فلا. وبَعْدُ

فمعلومٌ أنَّ النبيَّ ﷺ كان لا يَلْحَنُ ؛ فينبغي أنْ تُؤَدَّىٰ مقالتُهُ عنه في صِحَّةٍ كما سُمِعَ منه». اهـ.

واختاره أيضًا ابنُ المنيِّر - كما في "فتح المغيث" للسخاوي (٢/ ٢٦٧)، و"النكت على مقدِّمة ابن الصَّلَاح" للزركشي (٣/ ٦٢٣) - واحتجَّ على الجوَازِ بقولِهِ ﷺ : «فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ».

الجهةُ الثانيةُ : اختلافُهُمْ في إصلاحِ الخَطَأِ في أصلِ النُّسْخَةِ والكتابِ، وللعلماءِ في ذلك قديمًا وحديثًا مَسْلَكان :

الأوَّل : مَسْلَكُ مَنْ يَرَىٰ إصلاحَهُ في الكتابِ، وتَغْيِيرَ ما وقَعَ في أُصُولِهِ، وربَّما أَشَارُوا إلى ما في الأَصْلِ المَنْسُوخِ عنه، وربَّما لم يُشِيرُوا، وقد ينبِّهون على سَبَبِ تَغْيِيرهم، وكثيرًا ما يُغْفِلون التنبيه، ومِنْ هؤلاءِ الإمامُ أبو الوَلِيدِ الوَقَّشِيُّ كما سيأتي في كلامِ القاضي عِيَاضٍ.

وعلى هذا المذهبِ : عَمَلُ كثيرٍ مِنْ نَاشِرِي الكُتُبِ (مِمَّنْ تَسَمَّوْا بـ «المحقِّقين») في هذا الزمان، وسيأتي في كلامِ القاضي عِيَاضٍ وابنِ الصَّلَاح وغيرِهِمَا ما في هذا المَسْلَكِ مِنْ مفاسدَ خطيرةٍ، وشرورٍ مستطيرةٍ، على العِلْمِ والتراثِ، واللهُ المستعان !!

والثاني - وهو مذهبُ المحقِّقين مِنْ أهلِ العلمِ قديمًا وحديثًا - : أنَّ الصحيحَ : إثباتُ النَّصِّ كما وَصَلَ إلينا في أُصُولِهِ ونُسَخِهِ الخَطِّيَّةِ، مع تَبْيِينِ الصَّوَابِ في الحاشية، ووَجْهِهِ مِنْ جِهَةِ العربيَّةِ أو النَّقْلِ؛ إنْ

أمكنَ ذلك؛ وهذا ما سِرْنَا عليه في هذا الكتابِ.

وفي تصويبِ هذا المنهجِ في «تحقيقِ النصوصِ» يقول ابنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ **في كتابه «علوم الحديث» (ص ٢٢٩-٢٣٠)** : «وأمَّا إصلاحُ ذلك وتَغْيِيرُهُ في كتابِهِ وأَصْلِهِ : فالصوابُ تَرْكُهُ وتقريرُ ما وقَعَ في الأَصْلِ على ما هُوَ عليه، مع التَّضْبِيبِ عليه، وبيانِ الصوابِ خارجًا في الحاشية ؛ فإنَّ ذلك أَجْمَعُ للمَصْلَحَةِ، وأَنْفَى لِلْمَفْسَدةِ، وقد رُوِّينَا أنَّ بعضَ أصحابِ الحديثِ رُئِيَ في المنامِ وكأنَّه قد مَرَّ مِنْ شَفَتِهِ أو لسانِهِ شَيْءٌ، فقيل له في ذلك؟ فقال : لَفْظَةٌ مِنْ حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ غَيَّرْتُهَا برأيي، ففُعِلَ بي هذا. وكثيرًا ما نَرَى ما يَتَوَهَّمُهُ كثيرٌ من أهلِ العلمِ خَطَأً - وربَّما غَيَّرُوهُ - صوابًا ذا وَجْهٍ صحيحٍ، وإنْ خَفِيَ واسْتُغْرِبَ !! لا سيَّما فيما يَعُدُّونَهُ خَطأً مِنْ جهةِ العربيةِ ؛ وذلك لِكَثْرةِ لُغَاتِ العربِ وتَشَعُّبِهَا، ورُوِّينَا عن عبدِاللهِ بنِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، قال : كان إذا مَرَّ بأبي لَحْنٌ فاحشٌ غَيَّرَهُ، وإذا كان لَحْنًا سهلاً تَرَكَهُ، وقال : كذا قال الشيخُ !!».

وقد علَّق الزَّرْكَشِيُّ على ما ذكره ابنُ الصَّلَاحِ، فقال في «النُّكَتِ» (٣/ ٦٢٣-٦٢٤) : «ما ذكره المصنِّفُ أنه الصوابُ، حكاه ابنُ فارسٍ عن شيخه أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ إبراهيمَ القَطَّانِ، قال : فكان يَكْتُبُ الحديثَ على ما سَمِعَهُ لَحْنًا، ويكتُبُ على حاشيةِ كتابِهِ : «كذا قال - يعني الذي حدَّثه - والصوابُ كذا»، قال ابنُ فارسٍ : وهذا أَحْسَنُ ما سَمِعْتُ في هذا البابِ، وقال أبو حَفْصٍ الْمَيَّانِشِيُّ في «إيضاحِ ما لا

يَسَعُ المحدِّثَ جَهْلُهُ» [ص٢٥٨-٢٥٩، ضِمْنَ خَمْسِ رسائلَ في علوم الحديث]: «صَوَّبَ بعضُ المشايخِ هذا، وأنا أستحسنُهُ، وبه آخُذُ» . اهـ.

وقال ابنُ دقيقِ العيدِ في «الاقتراح» (ص٢٦٢) : «وإذا وقَعَ في الروايةِ خَلَلٌ في اللفظِ: فالذي اصطُلِحَ عليه ألَّا يُغَيَّرَ؛ حَسْمًا للمادَّةِ؛ إذْ غَيَّرَ قومٌ الصَّوَابَ بالخطأ؛ ظَنًّا منهم أنه الصَّوَابُ، وإذا بَقِيَ على حالِهِ، يُضَبَّبُ عليه، ويُكْتَبُ الصوابُ في الحاشية». اهـ.

وقد حرَّر ذلك كلَّه وأجاد في البَيَان : القاضي عِيَاضٌ في كتابه «الإلماع» (ص١٨٥- ١٨٨)، فقال رحمه الله: «الذى استمَرَّ عليه عَمَلُ أكثرِ الأشياخِ : نقلُ الروايةِ كما وَصَلَتْ إليهِمْ وسَمِعُوهَا، ولا يغيِّرونها مِنْ كُتُبِهِمْ، حتى أَطْرَدوا ذلك في كلماتٍ من القرآنِ استَمَرَّتِ الروايةُ في الكُتُبِ عليها بخلافِ التلاوةِ المُجْمَعِ عليها، ولم يَجِئْ في الشاذِّ مِنْ ذلك في الموطَّأ والصَّحِيحَيْنِ وغيرها؛ حمايةً للباب، لكنَّ أَهْلَ المعرفةِ منهم يُنَبِّهُونَ على خَطَئِهَا عند السماعِ والقراءةِ وفى حواشى الكُتُبِ، ويَقْرَؤُونَ ما فى الأصولِ على ما بَلَغَهُمْ.

ومنهم : مَنْ يَجْسُرُ على الإصلاحِ، وكان أجرأَهُمْ على هذا من المتأخِّرين القاضى أبو الوليدِ هشامُ بنُ أحمدَ الكِنَانيُّ الوَقَّشِيُّ ؛ فإنَّه - لكثرةِ مطالعتِهِ وتفنُّنِهِ في الأدبِ واللغةِ وأخبارِ الناسِ، وأسماءِ الرجالِ وأنسابِهِمْ، وثُقُوبِ فهمِهِ وحِدَّةِ ذِهْنِهِ - جَسَرَ على الإصلاحِ

كثيرًا، وربَّما نبَّه على وجهِ الصوابِ ؛ لكنَّه ربَّما وَهِمَ وغَلِطَ في أشياءَ من ذلك، وتحكَّم فيها بما ظَهَرَ له، أو بِمَا رآه في حديثٍ آخَرَ، وربَّما كان الذي أصلحَهُ صوابًا، وربَّما غَلِطَ فيه وأصلَحَ الصوابَ بالخطأ !!

وقد وقَفْنَا له مِنْ ذلك في الصحيحَيْنِ والسِّيَرِ وغيرها على أشياءَ كثيرةٍ، وكذلك لِغَيْرِهِ مِمَّنْ سلك هذا المَسْلَكَ.

وحمايةُ بابِ الإصلاحِ والتغييرِ أولى ؛ لئلا يَجْسُرَ على ذلك مَنْ لا يُحْسِنُ، وَيَتَسَلَّطَ عليه مَنْ لا يَعْلَمُ، وطَرِيقُ الأشياخِ أَسْلَمُ مع التَّبْيِينِ ؛ فيَذْكُرُ اللفظَ عند السَّمَاعِ كما وقَعَ، وينبِّهُ عليه، ويذكُرُ وجهَ صوابِهِ : إمَّا مِنْ جهةِ العربية، أو النقلِ، أو ورودِهِ كذلك في حديثٍ آخَرَ، أو يقرؤُهُ على الصوابِ، ثم يقولُ : وقَعَ عند شَيْخنا أو في روايتِنَا كذا، أو مِنْ طريقِ فلانٍ كذا، وهو أَوْلَى ؛ لئلا يقولَ على النبيِّ ﷺ ما لم يَقُلْ.

وأحسنُ ما يُعْتَمَدُ عليه في الإصلاحِ: أنْ تَرِدَ تلك اللفظةُ المغيَّرةُ صوابًا فى أحاديثَ أُخرَىٰ، فإنْ ذَكَرَهَا على الصَّوَابِ في الحديثِ أَمِنَ أنْ يقولَ عن النبيِّ ﷺ ما لم يَقُلْ، بخلافِ إذا كان إنما أَصْلَحَهَا بِحُكْمِ عِلْمِهِ ومقتضى كلامِ العَرَبِ.

وهذه طريقةُ أبي عَلِيٍّ بنِ السَّكَنِ البغداديِّ فى انتقائِهِ روايتَهُ لصحيحِ البُخَاريِّ ؛ فإنَّ أكثرَ متونِ أحاديثِهِ ومُحْتَمِلَ روايتِهِ هى عنده

مُتْقَنَةٌ صحيحةٌ مِنْ سائرِ الأحاديثِ الأُخَرِ الواقعةِ في الكتابِ وغيرِهِ.

وقد نَبَّهَ أبو سُلَيْمَانَ الخَطَّابيُّ على ألفاظٍ مِنْ هذا في جُزْءٍ أيضًا[(١)]؛ لكنَّ أَكْثَرَ ما ذَكَره مما أنكرَهُ على المحدِّثين له وجوهٌ صحيحةٌ في العربيَّةِ، وعلى لغاتٍ منقولةٍ، واستمرَّتِ الروايةُ به». اهـ. كلام القاضي عياض، وهو نفيسٌ جِدًّا.

وانظر أيضًا: «الكِفَايَة» للخَطِيب (ص١٨٥-١٨٨، و١٩٤ - ١٩٨)، و«فَتْحَ المُغِيث» للسَّخَاوي (٣/ ١٦٧-١٧٦)، و«توجيه النَّظَر» لطاهر الجزائري (٢/ ٦٩٠ - ٦٩١).

هذا؛ وقد اخترنا نحنُ مَنْهَجَ عدمِ التغييرِ -إلا ما سيأتي استثناؤُهُ- وذلك فيما يتصرَّفُ فيه كَثِيرٌ من المحقِّقين، ويظنُّونه لَحْنًا، وأبقينا على ما في الأُصُولِ الخطيَّةِ في صُلْبِ الكتاب، وعلَّقنا على ذلك تعليقًا وافيًا يبيِّنُ صِحَّةَ أكثرِ ما وقع في هذه النُّسَخِ، وأنَّ لها وجهًا في العربيَّة، بل قد يَكُونُ لها أحيانًا وجوهٌ كثيرةٌ[(٢)]؛ مما سيبيِّنُ للقارئ عَبَثَ كثيرٍ ممن تصدَّروا لإخراجِ كتبِ التُّرَاثِ الإسلاميِّ، وكان أَوْلَى بهم أَلَّا يَفْعَلُوا؛ فمَنْ تَتَبَّعَ الكُتُبَ المُحَقَّقةَ وَجَدَ أغلَبَ أولئك المحقِّقين! يُثْبِتون الخطأَ في مَتْنِ الكتاب، والصوابَ في الحاشية، ويُرَجِّحُونَ بين النُّسَخِ ترجيحاتٍ خاطئةً، وهذا مِنْ جُرْأَتِهِمْ على ما لم

(١) الظاهر: أنَّه يعني كتابه "إصلاح غَلَطِ المحدِّثين"، وهو مطبوعٌ متداول.
(٢) تقدَّم الكلام على ذلك (ص٣٤٢- ٣٤٧).

يُحِيطُوا بعلمِهِ ولمَّا يَأْتِهِمْ تأويلُهُ؛ فتجدُهُمْ يَتَصَرَّفون في نَصِّ الكتابِ بالزيادةِ والنُّقْصَان، والتقديمِ والتأخير، والتصويبِ والتعديل؛ وهذا مخالفٌ لما عُرِفَ عند محقِّقي العلماءِ: أنَّ التحقيقَ: هو إخراجُ الكتابِ كما وضَعَهُ مؤلِّفُهُ، لا كما يَتَرَاءَىٰ لِمُحَقِّقِهِ.

وبعضُهُمْ - وهم كُثُرٌ !! - يزيدُ الطِّينَ بِلَّةً، ويَجْمَعُ بين الحَشَفِ وسُوءِ الكِيلَةِ، فَتَرَاهُ يُغَيِّرُ في صُلْبِ الكتابِ باجتهادِهِ دون إشارةٍ إلى ما في الأصولِ الخَطِّيَّةِ التي رجَعَ إليها - وقد يُشِيرُ إلى ذلك في مقدِّمةِ الكتابِ إشارةً عامَّةً غائمةً - زَعْمًا منه بأنَّ في ذلك تكثيرًا للحواشي بلا فائدةٍ؛ وهذا مَسْخٌ للتراثِ وضياعٌ لِمَا حُجِبَ منه، وهو في الحقيقةِ جَسَارةٌ قد تؤدِّي إلى الإخلالِ بالأمانةِ العلميَّة؛ ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله !

ونحنُ هنا نُهِيبُ بإخواننا المحقِّقين بأن يَسِيروا على طريقةِ سَلَفِهِمْ من العلماءِ المتقدِّمين، وقد أشارَ إلى دِقَّةِ مَذْهَبِهِمْ وتصويبِهِ القاضي عِيَاضٌ وابنُ الصَّلَاح وغيرُهُمَا مِمَّنْ ذَكَرْناه، واللهُ الموفِّقُ للصواب، وإليه المَرْجِعُ والمَآب.

على أنَّنا استَثْنَيْنا مِنْ ذلك بعضَ المواضعِ التي كان أَكْثَرُهَا في أسماءِ الرِّجَالِ والرُّوَاةِ؛ فاتَّبَعْنا فيها ما يَلِي:

فإنْ كان خطأً لا شكَّ فيه: كأنْ يكونَ السِّيَاقُ يَدُلُّ على روايةِ المصنِّف بالسماعِ من شيخٍ تُوُفِّيَ قبل ولادتِهِ، أو يَذكُرَ المصنِّفُ اللفظةَ

أو الاسمَ مَرَّتَيْنِ ومرادُهُ منهما واحدٌ؛ بِدَلالةِ سياقِ كلامِهِ وسابِقِهِ ولاحِقِهِ، لكنْ حدَثَ خَلَلٌ في النُّسَخِ في أحدِ الموضعَيْنِ، أو يكونَ قد ذَكَرَهُ المصنِّفُ على الصَّوَابِ في "الجَرْحِ والتَّعديلِ"، أو في "المَرَاسِيلِ"، أو أَجْمَعَتْ مصادرُ التخريجِ والتوثيقِ أو مُعْظَمُهَا على الصَّوَابِ، ولا يَصلُحُ تَخريجُ مثلِهِ لغةً - خاصَّةً إذا كان اسمَ راوٍ - **فهذا نُغيِّرُهُ إلى الصَّوَابِ، ونَجْعَلُهُ في متنِ الكتابِ بين مَعْقُوفينِ، مع التَّنبيهِ عليه في الحاشيةِ**، وذِكْرِ مَصادِرِ تَغْيِيرِهِ وتَصويبِهِ، وقد احتَرَزْنَا في ذلك كثيرًا، وبَذَلْنَا وُسْعَنَا في البُعْدِ عن التَّغييرِ. **وقد دَعانا إلى تَغييرِ مثلِ هذا أيضًا**: اعتقادُنا أنَّ هذا الخطَأَ يبعُدُ أن يَقَعَ مِثْلُهُ من المصنِّفَ، إلا أن يكونَ سهوًا. على أنَّ مِثْلَ هذه الأخطاءِ تكونُ - في الأغلبِ - من النُّسَّاخِ، لا في أصلِ كتابِ المصنِّفِ؛ فَحَسُنَ التَّغييرُ إلى الصَّوابِ على كلِّ حالٍ، واللهُ أعلمُ.

وأمَّا ما كان غيرَ ذلك وكان مُحْتَمِلًا: فقد تَرَكْنَاهُ في صُلْبِ الكتابِ، وعلَّقْنا عليه في الحاشيةِ بذِكْرِ ما نراه صوابًا، واللهُ أعلمُ.

نَمَاذِجُ مِنَ
النُّسَخِ الْخَطِّيَّةِ لِلْكِتَابِ

كتاب العلل تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم

محمد بن إدريس الحنظلي الرازي

صفحة العنوان من النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وصحبه وسلم كثيرا
أول كتاب العلل. حدثنا الشيخ أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد
الرحيم قال أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الفضل بن شهريار قال قرأنا على عبد الرحمن بن أبي حاتم قرأه عليه في سنة سبع
وستين وثلثمائة قال أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله قال حدثنا أحمد بن سلمة قال
سمعت أبا قدامة السرخسي يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول لأن أعرف علة
حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثا ليس عندي. قال وحدثنا محمد بن الحسين بن
الجنيد قال سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول قال عبد الرحمن بن مهدي معرفة الحديث
إلهام قال ابن نمير وصدق لو قلت له من أين قلت لم يكن له جواب. وسمعت
أبي يقول قال عبد الرحمن بن مهدي إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة. وسمعت
أبي يقول مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة
دراهم. بيان علل أخبار رويت في الطهارة.
وسألت أبا زرعة عن حديث رواه قبيصة بن عقبة عن الثوري عن
خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان أو محجن عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إن الصعيد كافيك ولو لم تجد الماء عشر سنين فإذا أصبت الماء فأمسه بشرتك
قال أبو زرعة هذا خطأ أخطأ فيه قبيصة إنما هو أبو قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر عن
النبي صلى الله عليه وسلم. وسألت أبا زرعة عن حديث رواه شعبة
والأعمش عن سلمة بن كهيل عن ذر عن ابن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه أن رجلا أتى عمر
فقال إني أجنبت فلم أجد الماء فذكر عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم ورواه
الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي مالك عن عبد الرحمن بن أبزى قال كنت عند عمر
فجاءه رجل قال أبو زرعة حديث شعبة أشبه قلت لأبي زرعة ما اسم أبي مالك قال
لا أدري وهو الغفاري. وسألت أبا زرعة عن حديث رواه أبو بكر
ابن أبي شيبة عن أبي داود عن حماد بن الجعد عن قتادة عن ابن سيرين وصالح أبي الخليل
أنهما قالا إني أتيمم الوجه والكفين قال أبو زرعة هذا [illegible] قال وإنما هو حماد بن الجعد
قلت فالوهم من ابن أبي شيبة قال أبو زرعة حدثنا بحديث في كتاب الفرائض عن أبي داود
فقال حماد بن الجعد وقال في كتاب الوضوء محمد بن الجعد فيحتمل أن يكون اسمه محمد وحماد جميعا

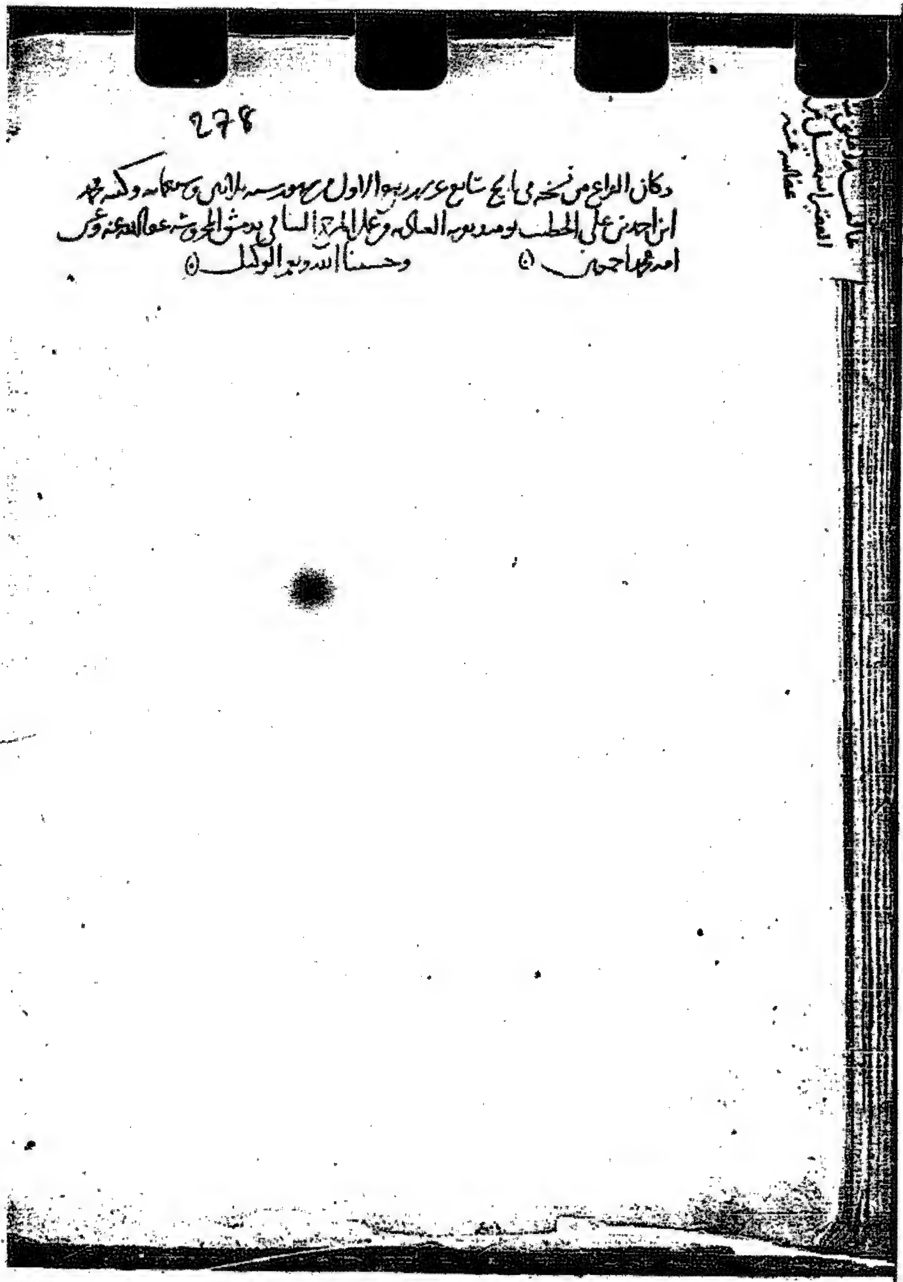
وسألت

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

278

العلل قال أبي إنما رواه من كتاب ... لم يسمع من الزهري إنما كتب إليه ٥
٢٨٣٧ وسألت أبي عن حديث رواه أبو إسماعيل المؤدب عن وائل بن
داود عن سعيد بن عمير ابن أخي البراء بن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أي الكسب
أطيب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور قال أبي وحدثني أيضا الحسن بن شاذان
عن ابن نمير هكذا متصل عن البراء وأما الثقات الثوري وجماعة رووا عن وائل بن داود
عن سعيد بن عمير أن النبي صلى الله عليه وسلم والمرسل أشبه ٥
٢٨٣٨ وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سفيان وشعبة
عن سماك بن حرب فاختلفا فيه فقال الثوري عن سماك بن حرب عن سويد بن قيس
قال جلبت أنا ومخرفة العبدي بزا من هجر فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى
فاشترى منا سراويل ووزان يزن بالأجر فقال للوزان زن وأرجح ورواه شعبة
عن سماك بن حرب عن أبي صفوان مالك بن عميرة قال اشترى النبي صلى الله عليه وسلم
سراويلا بأسلمة دراهم فوزن لي فأرجح لي فقلت لهما أيهما أصح عندكما فقالا سفيان أحفظ
الرجلين ... ... ابن الربيع على شعبة فقد تابع شعبة أحد في هذا الحديث فقلت لهما
هل تابع شعبة أحد في هذا الحديث قال أبي لا أعلم وقال أبو زرعة تابعه عليه عمرو بن أبي
المقدام مع ضعفه ٥
٢٨٣٩ وسمعت أبي وذكر حديثا عن إسحاق بن موسى
الخطمي عن محمد بن فضيل عن محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن محمد عن إبراهيم بن محمد قال
سمعت السائب بن يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السحت ثلث مهر
البغي وكسب الحجام وثمن الكلب فسمعت أبي يقول عبد الرحمن بن محمد هو بن عبد
القاري وإبراهيم هو أخوه على ما أظن والناس يروون هذا الحديث عن السائب بن يزيد
عن رافع بن خديج ٥
باب في النذور ٥
٢٨٤٠ وسألت أبي عن حديث حدثناه أحمد بن الفضل العسقلاني
عن رواد بن الجراح عن إبراهيم بن طهمان عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس بن مالك
قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يهادى بين اثنين فقال ما شأن هذا قال نذر
نذر أن يحج ماشيا فسمعت أبي يقول إنما هو إبراهيم بن طهمان عن حميد الطويل عن أنس
عن النبي صلى الله عليه وسلم ٥ آخر كتاب العلل بحمد الله ومنه وعونه وصلى الله على محمد وآله وسلم

الصفحة قبل الأخيرة من النسخة (أ)



نهاية النسخة (أ)

كتاب العلل

من الخطإ والخلل في بعض طرق الأحاديث

المروية في السنة النبوية

تصنيف الشيخ العالم السنة

الحافظ أبو محمد عبد الرحمن

ابن أبي حاتم بن إدريس

الحنظلي الرازي

رضي الله عنه

وأرضاه وقد

حل مستقلا

على نيف عشر

جزءا



صفحة العنوان من النسخة (ف)

الورقة الأولى من النسخة (ف)

عمير أن النبي صلى الله عليه وسلم والموصل أشبه ٥ وسألت [redacted] أبي وأبا زرعة
عن حديث رواه سفيان وشعبة عن سماك بن حرب فاختلفا فيه فقال الثوري عن سماك
بن حرب عن سويد بن قيس قال جلبت أنا ومخرفة العبدي بزًا من هجر فأتانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى فاشترى منا سراويل ووزان يزن بالأجر فقال للوزان زن وأرجح
ورواه شعبة عن سماك بن حرب عن أبي صفوان مالك بن عميرة قال اشترى النبي صلى الله عليه
وسلم سراويل سلفة دراهم يوزن لي فأرجح فقلت لهما أيهما أصح عندكما فقالا الثوري
أحفظ الرجلين نرى قالا وقيس بن الربيع على ضعفه قد تابع شعبة أحد في هذا الحديث
فقلت لهما هل تابع شعبة أحد في هذا الحديث قال أبي لا أعلمه وقال أبو زرعة تابعه عليه
عمرو بن أبي المقدام مع ضعفه ٥ وسمعت [redacted] أبي وحدثنا عن إسحق
بن موسى الخطمي عن محمد بن فضيل عن محمد بن إسحق عن عبد الرحمن بن محمد عن إبراهيم بن محمد قال
سمعت السائب بن يزيد يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السحت ثلاث مهر
البغي وكسب الحجام وثمن الكلب فسمعت أبي يقول عبد الرحمن بن محمد هو ابن عبد
القاري وإبراهيم هو أخوه على ما أظن والناس يروون هذا الحديث عن السائب بن
يزيد عن رافع بن خديج ٥ باب [redacted] في النذور ٥
وسألت [redacted] أبي عن حديث حدثنا به أحمد بن الفضل العسقلاني
عن رواد بن الجراح عن إبراهيم بن طهمان عن حبيب أبي ثابت عن أنس بن مالك قال رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يهادى بين ابنين فقال ما شأن هذا قال نذر أن يحج ماشيا
فسمعت أبي يقول إنما هو إبراهيم بن طهمان عن حميد الطويل عن أنس عن النبي صلى الله عليه
وسلم ٥ آخر كتاب العلل بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
كتبه لنفسه محمد أحمد ... الخطيب ... العلامة ... السامي بدمشق
المحروسة وكان الفراغ من نسخه يوم السبت رابع عشر ربيع الآخر سنة ...
وحسبنا الله ونعم الوكيل ... والحمد لله رب العالمين ٥





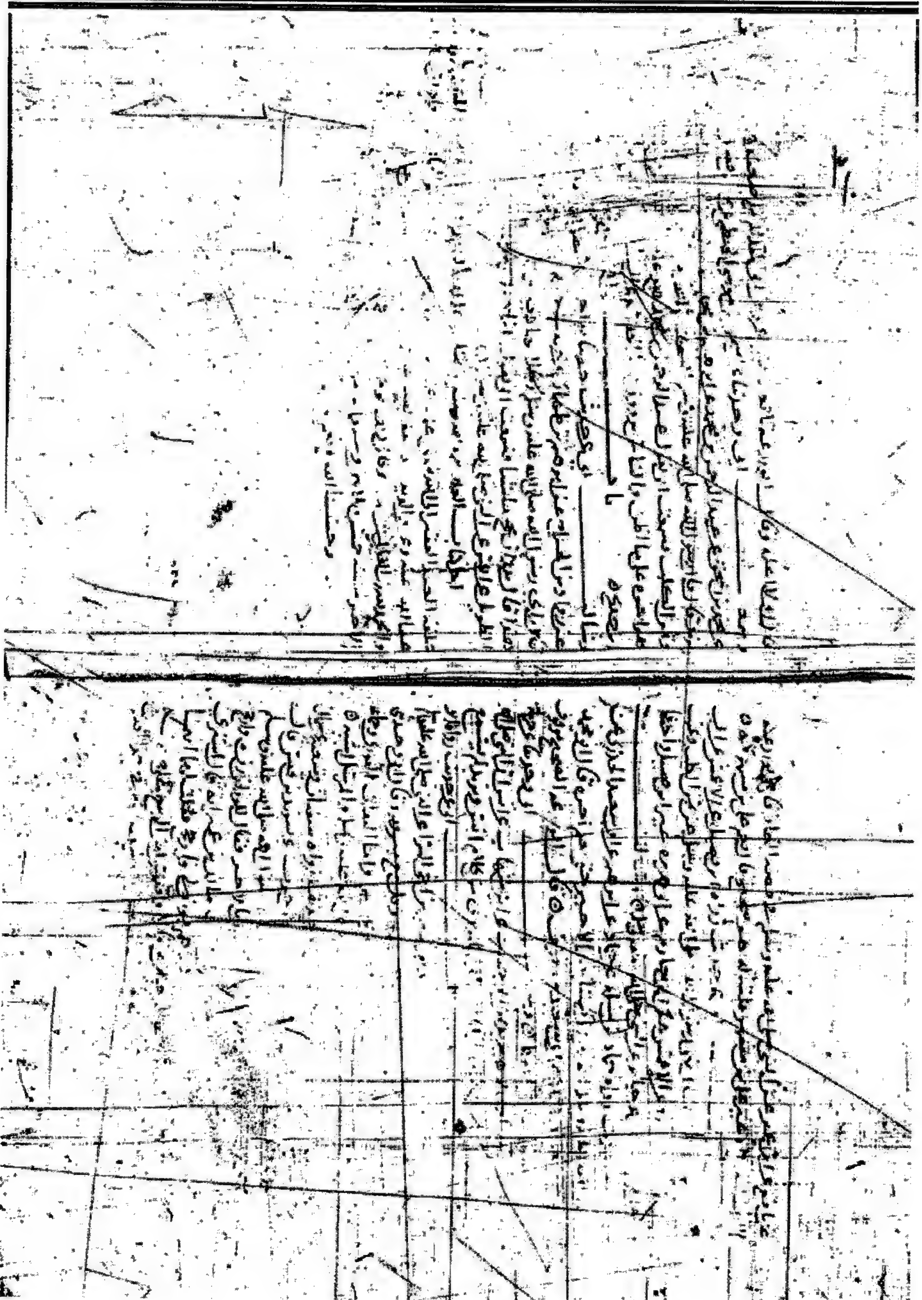
الصفحة الأخيرة من النسخة (ف)

صفحة العنوان من النسخة (ت)

الورقة الأولى من النسخة (ت)

الورقة الأخيرة من النسخة (ت)

الصفحة الأولى من النسخة (ش)



الورقة الأخيرة من النسخة (ش)

الورقة الأولى من النسخة (ك)

الورقة قبل الأخيرة من النسخة (ك)



نهاية النسخة (ك)

كتاب العلل

تأليف الحافظ
أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن
إدريس الحنظلي الرازي
(٢٤٠ - ٣٢٧هـ)

تحقيق فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د. سعد بن عبدالله الحميد   د. خالد بن عبدالرحمن الجريسي

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(١)

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ كثيرًا(٢)

رَبِّ يَسِّرْ وأَعِنْ(٣)

أَوَّلُ "كِتَابِ الْعِلَلِ"

حدَّثنا الشيخُ أبو طاهرٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدالرحيمِ؛ ثنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ الفضلِ بنِ شَهْرَيَارَ - قراءةً عليه في سنة تِسْعٍ وسِتِّينَ وثلاثِ مِئَةٍ(٤)- قال: أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُالرحمٰنِ بنُ أبي حاتِمٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ سَلَمةَ(٥)؛ قال: سمعتُ أبا قُدَامةَ السَّرْخَسِيَّ(٦) يقول: سمعتُ عبدَالرحمٰنِ بنَ مَهْدِيٍّ يقول: لَأَنْ أَعْرِفَ

(١) سقط من أول النسخة (ش) أربع ورقات، وبدايتها من وسط المسألة رقم (٤٤) كما سيأتي التنبيه عليه، وسقط وجه من أول (ك)، وبدايتها من نهاية المسألة رقم (٣).

(٢) قوله: « وسلم كثيرًا » ليس في (ف)، ومن قوله: « وصلى الله ... » إلى هنا ليس في (ت).

(٣) قوله: « رب يسر وأعن » من (ت) فقط.

(٤) من قوله: « حدثنا الشيخ ... » إلى هنا ليس في (ت) و(ف)، وهو ضمن السقط الواقع في (ش) و(ك)، وجاء بدلًا منه في (ف) قوله: «يشتمل على سبعة عشر جُزْءًا. الجُزْءُ الأول في علل أخبار رُوِيَتْ في الطهارة: أخبرنا أبو أحمد الحسين ابن علي بن محمد بن يحيى التميمي، قراءةً عليه في سنة تسع وستين وثلاث مئة»؛ وهذا يدل على أنَّ النسخة (ف) روايةٌ أخرى عن ابن أبي حاتم.

(٥) في (ت): « مسلمة ».

(٦) هو: عُبَيدالله بن سعيد بن يحيى بن بُرْد اليَشْكُرِيّ، مولاهم .

علَّةَ حديثٍ هو عندي[١]؛ أَحَبُّ إليَّ مِنْ أنْ[٢] أَكْتُبَ[٣] حديثًا ليس عندي[٤].

أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُالرحمٰنِ بنُ أبي حاتِمٍ[٥]؛ قال: حدَّثنا[٦] عليُّ[٧] بنُ الحسين بنِ الجُنَيْد؛ قال: سمعتُ محمدَ بنَ عبدِالله بنِ نُمَير يقول: قال عبدُالرحمٰنِ بنُ مَهْدي: معرفةُ الحديثِ إلهامٌ[٨].

قال ابن نُمَير: وصَدَق! لو قلتَ له: مِنْ أين قلتَ؟ لم يكن له جَوَابٌ[٩].

---

(١) قوله: « عندي » ليس في (ف).
(٢) قوله: « أن » ليس في (أ).
(٣) في (أ): « أكتبه ».
(٤) رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٢٨١ رقم١٦٣٥) عن أبي نعيم، عن أبي محمد بن حيان، عن ابن أبي حاتم، به، بلفظ: « لأن أعرفَ علَّة حديثٍ أحبُّ إليَّ من أن أستفيد عشرة أحاديث ». ورواه الحاكم في "معرفة علوم الحديث"(ص١١٢)، عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الهاشمي، عن أحمد بن سلمة، به، بلفظه، إلا أنه قال: « مِنْ أنْ أكتب عشرين حديثًا ليس عندي ». ومن طريق الحاكم أخرجه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٤٥٠ رقم١٩٧١).
(٥) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا، ليس في (أ).
(٦) في (أ): « وحدثنا ».
(٧) في (أ): « محمد »، وهو خطأ. انظر "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٩ رقم٩٨١).
(٨) نقل ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤) قول ابن مهدي هذا.
(٩) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٤) - ومن طريقه الخطيب في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٨٣٧)- عن أبي محمد بن حيان، عن ابن أبي حاتم، به. وتصحفت العبارة في "الحلية" هكذا: « بمعرفة الحديث البهاء »، والباقي بنحوه.

أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُالرحمٰنِ بنُ أبي حاتِمٍ رَحِمَهُ اللهُ[١]؛ **قال**[٢]: وسمعتُ أبي يقول: قال عبدالرحمٰن بن مهدي: إنكارُنَا الحديثَ عند الجُهَّالِ كِهَانَةٌ[٣].

وسمعتُ أبي يقول: مَثَلُ معرفةِ الحديثِ كمَثَلِ فَصٍّ ثَمَنُهُ مِئَةُ دينارٍ، وآخَرَ مِثْلِهِ على لَوْنِهِ ثَمَنُهُ عَشَرةُ دَراهِمَ[٤].

حدثني[٥] **أبي**؛ أخبرنا محمود بن إبراهيم بن سُمَيْعٍ؛ قال: سمعتُ أحمد بن صالح يقول: معرفةُ الحديثِ بمنزلةِ معرفة الذَّهَبِ والشَّبَهِ[٦]؛ فإنَّ الجَوْهَرَ إنما يَعْرِفُهُ أهلُهُ[٧]، وليس للبصيرِ فيه حُجَّةٌ إذا قيل له[٨]:

---

(١) من قوله: « أخبرنا أبومحمد . . . » إلى هنا، من (ت) فقط.

(٢) قوله: « قال » ليس في (أ).

(٣) ذكر هذا النص ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤).

(٤) أخرجه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٣٨٢-٣٨٣ رقم ١٨٣٦) من طريق علي بن محمد بن عمر، عن ابن أبي حاتم، به.
وانظر الموضع السابق من "جامع العلوم والحكم".

(٥) من هنا إلى قوله آخر الفقرة: « الجيد أو الرديء » من (ت) فقط.
وقد أخرجه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٣٨٤ رقم ١٨٣٩) من طريق أبي بكر محمد ابن أحمد الأصبهاني، عن محمد بن أحمد بن الفضل بن شهريار، عن ابن أبي حاتم، به.

(٦) قال الفيومي في "المصباح المنير" (١/ ٣٠٣): الشَّبَهُ - بفتحتين - من المعادِن: ما يُشبِهُ الذهبَ في لونِه، وهو أرفعُ الصُّفْر. اهـ.

(٧) وقع عند الخطيب في الموضع السابق: « بمنزلة معرفة الذهب - وأحسبه قال: الجوهر- إنما يبصره أهله ».

(٨) يعني: عندما يقال له؛ فـ« إذا » هنا: ظرفيةٌ لم تضمَّنْ معنى الشرط.

كيف قلتَ: « إنَّ هذا [بائنٌ][(١)] »؟ يعني: الجَيِّدَ أو الرَّديءَ[(٢)].



(١) ما بين المعقوفين في موضعه بياضٌ في (ت)، وهو ضمن السقط الواقع في بقيَّة النسخ، وأثبتناه من "الجامع" للخطيب.
وأما معنى « بائن » هنا، فَيَحْتملُ وجهين:
الأوَّل: أن يكون بمعنى: واضح وظاهر؛ قال في "المصباح المنير" (١/ ٧٠): « بان الأمرُ يَبِينُ، فهو بَيِّنٌ، وجاء بَائِنٌ على الأصل، وأبانَ إبانةً، وبيَّن، وتبيَّنَ، واستبانَ؛ كلُّها بمعنى الوضوح والانكشاف »، وهذا المعنى هنا استظهره محقِّق "الجامع" للخطيب، فقال: « هكذا في الأصل: باين، ولعلَّه أراد: بَيِّن، بمعنى: واضح وظاهر». اهـ.
وعلى ذلك: فمعنى مقالة أحمد بن صالح: أنه إذا قيل للبصير بالجوهر والذهب: كيف قلتَ: « إنَّ هذا الذهب - إشارةً إلى الذهب الجيد أو الرديء - بائنٌ، أي: واضحٌ عندنا وظاهرٌ أنه جيِّد أو رديء » ؟ -: فإنَّه لا يكون له في هذا الحكم حجةٌ واضحة، أو بيِّنةٌ ظاهرة؛ فكذلك معرفةُ الحديثِ بيِّنةٌ وواضحة عند أهلها البصيرين بها وإنْ خفيتْ على غيرهم.
والثاني: أن يكون بمعنى: منفصل ومتميِّز، ففي "المصباح المنير" أيضًا: « وبان الشَّيْءُ: إذا انفصلَ؛ فهو بائنٌ، وأبنتُهُ - بالألف -: فَصَلْتُهُ ». اهـ.
وعلى ذلك: فمعنى العبارة: إذا قيل للصَّيْرفي البصير الذي يميِّز بين الجيِّد والرديء من الذهب: كيف قلتَ: « إنَّ هذا الذهب الجيد بائن، أي: متميِّزٌ عن الذهب الرديء، أو العكس » ؟-: فإنَّه لا تكون له حجةٌ في هذا الفصل والتمييز، فكذلك التمييز في معرفة الحديث بَيْنَ صحيحه وضعيفه.
على أنَّ معنى الوضوحِ ومعنى التميُّز معنيان متلازمان؛ فكل واضحٍ ظاهرٍ متميِّزٌ ومنفصلٌ عن غيره، وكلُّ متميِّزٍ عن غيره واضحٌ وظاهرٌ، والله أعلم.
(٢) عند الخطيب: « يعني: جيدًا أو رديئًا »، ولعل هذا اللفظ يشهد للتوجيه الأوَّل في معنى قوله: « بائن »، والله أعلم.

بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الطَّهَارَةِ

١ - أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم رحمه الله[(١)]**؛ قال**[(٢)]**:**
سألتُ[(٣)] **أبا زُرْعة**[(٤)] عن حديثٍ رواه قَبِيصةُ بنُ عُقْبَةَ[(٥)]، عن الثَّوْري، عن خالد الحَذَّاء[(٦)]، عن أبي قِلابة[(٧)]، عن عَمْرو بن مِحْجَل - أو مِحْجَن - عن أبي ذر، عن النبيِّ ﷺ قال: **((إِنَّ الصَّعِيدَ كَافِيكَ وَلَوْ لَمْ تَجِدِ المَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فإِذَا أَصَبْتَ المَاءَ فَأَصِبْهُ بَشَرَتَكَ))**؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ، أخطأ فيه قَبِيصةُ[(٨)]؛ إنما هو: أبو

(١) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا من (ت) فقط .
(٢) قوله: « قال » ليس في (أ).
(٣) المثبت من (ت)، وفي بقيَّة النسخ: « وسألت » بالواو.
(٤) في (ت): « أبا زرعة رضي الله عنه ».
(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣١٧) تعليقًا، والبزار في "مسنده" (٣٩٧٤)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٧)، والخطيب في "الفصل للوصل"(٢/ ٩٤٧). ومن طريق الدارقطني رواه الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٩٤٧). ووقع في رواية البخاري: « عن عمرو بن محجن، عن أبي ذر »، وفي رواية البزار: «عن عمرو بن محجن أو محجن [كذا]، عن أبي ذر ». وفي رواية الدارقطني: «عن محجن أو أبي محجن، عن أبي ذر ».
قال البزار: « وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد ».
(٦) هو: ابن مهران . (٧) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي .
(٨) قال البخاري: « وقال بعضهم: ابن محجن، وهو وهمٌ ». ونقل الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٩٤٨) عن ابن معين قوله في رواية قبيصة: « أخطأ في عمرو ابن محجن، إنما هو عمرو بن بجدان ».
وقال الخطيب (٢/ ٩٣٤): « ورواه قَبيصة بن عقبة، عن الثوري، عن خالد، عن أبي قِلابة، عن عمرو بن محجن أو محجل، وقيلَ: عن أبي قِلابة، عن محجن أو أبي محجن، عن أبي ذر، ولم يُتابَع قَبيصةُ على شيء من هذين القولين ».

قِلابة[١]، عن عَمْرو بن بُجْدانَ، عن أبي ذر، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٢ - وسألتُ[٣] أبا زرعة عن حديثٍ رواه شُعْبَةُ[٤]،

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٩١٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٨٠ رقم ٢١٥٦٨)، والترمذي في "جامعه" (١٢٤) من طريق أبي أحمد محمد ابن عبدالله الزبيري، وابن حبان في "صحيحه" (١٣١٣) من طريق مخلد بن يزيد، جميعهم (عبدالرزاق والزبيري ومخلد)، عن الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، به.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ١٥٥ رقم ٢١٣٧١).
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٣٢)، وابن حبان أيضًا (١٣١١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٦-١٧٧) من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، والبزار في "مسنده" (٣٩٧٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٢٩٢)، وابن حبان أيضًا (١٣١٢)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢١٢ و٢٢٠) من طريق يزيد بن زريع، كلاهما عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، به.
قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (١١١٣) الاختلاف في هذا الحديث ورجح ما رجحه أبو زرعة هنا . وانظر "بيان الوهم والإيهام" (١٠٧٣ و٢٤٦٤)، و"الإمام" (٣/ ١٦١-١٦٧) لابن دقيق العيد، و"نصب الراية" (١/ ١٤٨-١٤٩)، و"الآداب الشرعية" لابن مفلح (٢/ ٢٩٠).

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٣٧)، ونقل بعضه ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٤٨-٢٤٩)، وابن حجر في "النكت الظراف"(٧/ ٤٨٠-٤٨١). وانظر المسألة رقم (٤) و(٣٤) و(٨٥).

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٦٧٤). ومن طريق الطيالسي أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢١٠).
وأخرجه أحمد في "المسند" (٤/ ٢٦٥ رقم ١٨٣٣٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٢٤)، والنسائي (٣١٢) من طريق محمد بن جعفر غُنْدر، ومسلم في "صحيحه" (٣٦٨) من طريق يحيى بن سعيد، وأبو داود في "سننه"(٣٢٥)، والنسائي (٣١٩) =

والأعمش[(١)]، عن سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ، عن ذَرٍّ[(٢)]، عن ابن عبدالرحمٰن بن أَبْزَى[(٣)]، عن أبيه: أنَّ رجلًا أتى عمر فقال: إني أجنَبْتُ ولم أجِدِ[(٤)] الماءَ؟... فذكَرَ عمَّارً[(٥)] عن النبيِّ ﷺ في التيمُّم.

= من طريق حجاج الأعور، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٠٩) من طريق عمرو ابن مرزوق، أربعتهم (غندر ويحيى وحجاج وعمرو) عن شعبة، به.

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٢٨١) من طريق وكيع، والبزار في "مسنده" (١٣٨٦)، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ٣٠٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٣) من طريق جرير، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٩) من طريق أبي يحيى التيمي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١١٢) من طريق عيسى بن يونس، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ٣٠٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٣)، والشاشي في "مسنده" (١٠٢٨ و١٠٣٠) من طريق ابن نمير، والشاشي (١٠٣٥)، والدارقطني (١/ ١٨٣) من طريق يعلى بن عبيد، والشاشي (١٠٢٧) من طريق محاضر بن المورع، سبعتهم (وكيع وجرير وأبو يحيى وعيسى وابن نمير ويعلى ومحاضر) عن الأعمش، عن سلمة، عن سعيد بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، به. ليس فيه ذرٌّ.

(٢) هو: ابن عبدالله المُرْهِبي. (٣) هو: سعيد.

(٤) قوله: « ولم أجد » لم يتضح في (ف).

(٥) قوله: « عمَّار » كذا في جميع النسخ بدون ألف بعد الراء، ويَحْتمل وجهين:
الأوَّل: أن يكون منصوبًا: « عَمَّارً »؛ على أنَّه مفعولُ « ذكَرَ »، والتقدير: «فذكَرَ الراوي حديثَ عَمَّارٍ عن النبيِّ ﷺ في التيمُّم »؛ فحُذِفَ المضافُ، وهو «حديث»، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فأخذ إعرابَهُ، وهو النصب؛ فصَارت العبارة: فذكَرَ عَمَّارًا، ونظير ذلك ما ذكره المفسِّرون وغيرهم في قوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يُوسُف: ٨٢]، أي: واسألْ أهلَ القرية؛ فَحُذِفَ الأهلُ، وأقيمتِ القرية مقامهم، وكما في قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ٩٣]، والمراد: وأشربوا في قلوبهم حُبَّ العِجْلِ. انظر: "شروح الألفية" (باب الإضافة).
وقوله: «عمارً» المنصوبُ كان حقُّه أن يكون بألف تنوين النصب: «عمارًا»؛ لأنَّه =

ورواه الثوريُّ[(١)]، عن سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ، عن أبي[(٢)] مالك، عن عبدالرحمٰن بن أَبْزَى؛ قال: كنتُ عند عمر؛ إذ جاءه[(٣)] رجلٌ... ؟

قال أبو زرعة: حديثُ شُعْبة[(٤)] أشبهُ[(٥)].

قلتُ لأبي زرعة: ما اسمُ أبي مالك ؟

قال: لا يُسمَّى، وهو الغِفَاري[(٦)].

= عَلَم مصروف، لكنَّه جاء هنا بحذف الألف؛ على لغةِ ربيعة؛ فإنهم يحذفون ألف تنوين المنصوب نطقًا وخطًّا، وقفًا ووصلاً؛ وانظر تتمة الكلام على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤).

والوجه الثاني: أن يكون مرفوعًا: «عَمَّارٌ»؛ على أنه فاعلُ «ذكَرَ»، والمفعولُ محذوفٌ للعلم به، والتقدير: «فذكَرَ عَمَّارٌ حديثًا (أو حديثَهُ) عن النبيِّ ﷺ في التيمُّم»، وقد وقع في العربية حَذْفُ ما يُعْلَمُ من الكلام كثيرًا؛ ولعل الوجه الأوَّل أولى.

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٩١٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣١٩ رقم ١٨٨٨٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٢٢)، والنسائي (٣١٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٠٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"(١/ ١١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢١٠).
ومن طريق عبدالرزاق رواه ابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ١٥).

(٢) قوله: «عن أبي» لم يتضح في (ف). (٣) في (ت): «جاء».

(٤) قوله: «حديث شعبة» لم يتضح في (ت).

(٥) في "الإمام": «حديث شعبة أشبه قليلاً»، وفي "النكت الظراف": «حديث شعبة أثبت».

(٦) قال الحافظ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٣٧٥): «وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: لا يسمى. كذا قال! وقد سماه غيره».
ونقل عن ابن أبي خيثمة قوله: «سألت ابن معين عن أبي مالك الذي روى عنه حصين؟ فقال: هو الغفاري، كوفي ثقة، واسمه: غزوان».
وقال عبدالله بن أحمد: «سألت يحيى بن معين عن اسم أبي مالك؟ فقال: =

٣ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو بكرِ بنُ أبي شيبة[١]، عن أبي داود[٢]، عن محمد بن الجَعْد، عن قتادة، عن ابن[٣] سِيرِينَ[٤] وصالحِ أبي الخليل[٥]؛ أنهما قالا في التيمُّمِ: الوَجْهَ والكفَّيْنِ[٦]؟

= اسمه غزوان الغفاري». انظر "العلل ومعرفة الرجال"(١/ ٣٨٩) مع التعليق عليه. وقال البيهقي في "الكبرى"(١/ ٢١٠): «اسمه: حبيب بن صهبان»، فتعقبه الحافظ ابن رجب في "فتح الباري"(٢/ ٥٤) بقوله: «وفيما قاله نظر! فإن حبيب بن صهبان هو أبو مالك الكاهلي الأسدي، وأما الغفاري فاسمه: غزوان؛ قاله ابن معين».

(١) هو: عبدالله بن محمد. وروايته في "المصنف" (١٦٨٢) ووقع فيه: «حماد بن الجعد» بدل «محمد بن الجعد».

(٢) هو: سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي.

(٣) في (ت): «أنس» بدل: «ابن».

(٤) هو: محمد. (٥) هو: صالح بن أبي مريم.

(٦) كذا في جميع النسخ، ولك في قوله: «الوجه» ثلاثة أوجه:

الأول: النصب على المفعولية بفعلٍ محذوف: «الوَجْهَ والكَفَّيْنِ»، والتقدير: قالا في التيمُّم: يَمْسَحُ الوَجْهَ والكَفَّيْنِ، حُذِفَ الفعلُ وفاعله وبقي المفعول به منصوبًا.

والوجه الثاني: الرفعُ على الفاعليَّة بفعل محذوف أيضًا: «الوَجْهُ والكَفَّينِ»، والتقدير: قالا في التيمُّم: يَكْفي الوَجْهُ والكَفَّينِ، أو على النيابة عن الفاعل، والتقدير: قالا في التيمُّم: يُمْسَحُ الوَجْهُ والكَفَّينِ.

وفي هذا الوجه يحتمل قوله: «والكَفَّينِ» تخريجين؛ **أحدهما**: أن يكون منصوبًا بالياء على أنه مفعول معه، والواو واو المعيَّة، والتقدير: مع الكَفَّيْنِ، **وثانيهما**: أن يكون معطوفًا على الوجه؛ فيكون مرفوعًا بألف المثنَّى، لكنَّها كُتِبَتْ ياءً لإمالتها، وسببُ الإمالة هنا: كسرةُ النون بعد الألف. انظر الكلام على الإمالة وأسبابها في المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).

والوجه الثالث: الجر على الإضافة: «الوَجْهِ والكَفَّيْنِ» مع حذف المضاف، والتقدير: قالا في التيمُّم: يَكْفي مَسْحُ الوَجْهِ والكَفَّيْنِ، فَحُذِفَ الفعلُ والفاعلُ المضافُ، وبقي المضاف إليه على ما كان عليه مجرورًا؛ كقراءة سليمان بن جَمَّاز المدني: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجر «الآخرة»، أي: عَمَلَ الآخرةِ، =

قال أبو زرعة: هكذا قال! وإنما هو: حمَّاد بن الجَعْد[١].

قلتُ: فالوَهَمُ مِن ابنِ أبي شيبة ؟

قال أبو زرعة: حَدَّثَنا بحديثٍ في "كتاب[٢] الفرائض" عن أبي داود، فقال: « حمَّاد بن الجَعْد »، وقال في "كتاب الوُضُوء"[٣]: «محمد ابن الجَعْد»؛ فَيَحْتَمِلُ أن يكونَ اسمَهُ: « محمدٌ » و « حمَّادٌ »[٤] جميعًا.

٤ - وسألتُ[٥] أبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن أبي ليلى[٦]، عن

= أو باقِيَ الآخرةِ. لكنه قليل. وانظر تفصيل ذلك في: "شرح ابن عقيل" (٢/ ٧٣-٧٤)، و"أوضح المسالك" (٣/ ١٥٠- ١٥١)، و"الدر المصون" للسمين الحلبي (٥/ ٦٣٨)، (٩/ ٣٥٤- ٣٥٥).

هذا؛ وقد ورد نحو ذلك في حديثِ عَمَّار عند البخاري (٣٤١)؛ وفيه: «يَكْفِيكَ الوَجْهُ وَالكَفَّينِ »، وقد رُوي هذا - كما في الطبعة اليونينيَّة (١/ ٧٥) - بثلاث روايات: الرفع: « الوَجْهُ والكَفَّانِ »، و« الوَجْهُ والكَفَّينِ »، والنصب: « الوَجْهَ والكَفَّيْنِ »، والجر: « الوَجْهِ والكَفَّيْنِ ». وقد خَرَّج ابنُ مالك وغيره هذه الروايات بنحو ما ذكرنا هنا. فانظر : "شواهد التوضيح" (ص ٢٥٦)، و"فتح الباري" (١/ ٤٤٥)، و"عمدة القاري" (٤/ ٢٢-٢٣)، و"عقود الزبرجد" (٢/ ١٥٤-١٥٥).

(١) هكذا وقع في "المصنف" (١٦٨٢) كما سبق .

(٢) في(ت): « من كتاب في كتاب ». (٣) من قوله: «الوضوء» بداية النسخة (ك).

(٤) « محمد » اسم « يكون » مؤخر، و«حماد» معطوف عليه. و«اسمه» خبر «يكون» مقدم. وفيه وجوه إعرابية أخرى.

(٥) نقل هذا النص الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف"(٤/ ٢٨٠)، وفيه: « قال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: هذا خطأ، وإنما الصحيح: عن الحكم وسلمة، عن زِرِّ ابن حبيش، عن عبدالرحمٰن بن أبي أبزى، عن عمار ».اهـ. كذا فيه: « زِرُّ بن حبيش »! ولعل قوله: « ذر » بالذال المعجمة تصحَّف في نسخة الحافظ إلى « زِرّ » بالزاي، فجعله « ابن حبيش ». وانظر المسألة رقم (٢) و(٣٤) و(٨٥).

(٦) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن رواه =

سَلَمَةَ[(١)] والحَكَمِ[(٢)]، عن ذَرٍّ[(٣)]، عن ابن أبي أوفى، عن النبيِّ ﷺ؛ في التيمُّم ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ وإنما الصَّحيحُ: سَلَمَةُ[(٤)] والحكَمُ، عن ذَرٍّ، عن ابن أَبْزَى[(٥)]، [عن أبيه][(٦)]، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ[(٧)].

٥ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه إبراهيم بن عبدالملك[(٨)]، عن قتادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يغتسلُ بالصَّاع، ويتوضَّأُ بالمُدِّ؟

= ابن ماجه في "سننه" (٥٧٠)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٢٧/أ/أطراف الغرائب) من طريق حميد بن عبدالرحمٰن الرؤاسي، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم وسلمة بن كهيل؛ أنهما سألا عبدالله بن أبي أوفى عن التيمم ؟ . . .
قال الدارقطني: « غريب من حديثهما عنه، تفرد به محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عنهما، ولم يروه عنه هكذا غير حميد الرؤاسي ».

(١) هو: ابن كُهَيْل . (٢) هو: ابن عُتَيْبَة .

(٣) هو: ابن عبدالله المُرْهِبي .

(٤) في (ت) و(ك): « مسلمة ».

(٥) هو: سعيد بن عبدالرحمٰن بن أبزى .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وقد ذكره المصنف على الصواب في المسألة رقم (٢) و(٣٤)، وهو الموافق لما هو معروف من حديث ذر . انظر "تحفة الأشراف" (٧/ ٤٧٩-٤٨١)، و"إتحاف المهرة" (١١/ ٧٢١-٧٢٧)، ومصادر التخريج.

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٦٨) من طريق شعبة، عن الحكم وسلمة -فرقهما- عن ذَرٍّ، به. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣) - مقطعًا - من طريق شعبة، عن الحكم - وحده - عن ذَرٍّ، به.

(٨) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٥٨)، وذكر له حديثًا آخر وقال: « غير محفوظين من حديث قتادة ».

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: قتادة[١]، عن صفيَّةَ بنتِ شيبة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٦ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٤]، عن ابن أبي عَتِيق[٥]، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه،

---

(١) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٨٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٢١ و٢٤٩ رقم ٢٤٨٩٨ و٢٦١٢٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤٩) من طريق أبان بن يزيد العطار، وأحمد أيضًا (٦/ ١٢١ رقم ٢٤٨٩٧)، وأبو داود في "سننه" (٩٢)، وابن ماجه (٢٦٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٨٥٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (٦٤٣)، والطحاوي (٢/ ٤٩) من طريق همام ابن يحيى، وأحمد (٦/ ٢٣٤ رقم ٢٥٩٧٤)، والطحاوي (٢/ ٤٩) من طريق سعيد ابن أبي عروبة، والدارقطني في "السنن" (١/ ٩٤) من طريق هشام بن أبي عبدالله الدستوائي، جميعهم عن قتادة، به.
وأخرجه الطحاوي (٢/ ٤٩) من طريق إبراهيم بن المهاجر، عن صفيَّة بنت شيبة، به.

(٢) قال العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٤٩): «هذا يرويه قتادة، عن صفيَّة بنت شيبة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، بإسناد صحيح؛ وهو الصحيح».
وذكر الدارقطني في "العلل" (ج٥/ ١٠٤/ب) الاختلاف في هذا الحديث على قتادة، ولم يذكر طريق إبراهيم بن عبدالملك، ثم قال: «وأصحها: قول من قال: عن قتادة، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة».اهـ. وانظر المسألة رقم (٤١).

(٣) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٧٠) هذا النص عن ابن أبي حاتم، ونقله بتصرف ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٣١)، وانظر "التلخيص الحبير" (١/ ١٠٠).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣ و١٠ رقم ٧ و٦٢)، وأبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر الصديق" (١٠٨، ١١٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٩ و٤٩١٥)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦١).

(٥) واسمه: محمد بن عبدالله بن أبي عتيق.

عن النبيِّ ﷺ قال: «السِّواكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ(١) لِلرَّبِّ»؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ابن أبي عَتِيق(٢)، عن أبيه، عن عائِشَة.

قال أبو زرعة: أخطأ فيه حمَّاد(٣).

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): «مرضات»، وهو اسم، واللغة المشهورة وهي لغة قريش: أن تبدل تاء التأنيث في الاسم حال الوقف هاءً إنْ كان ما قبلها متحركًا لفظًا أو تقديرًا؛ نحو شَجَرَة، وابْنَة، ومَرْضَاة، وقُضَاة، وبعضُ العرب كطيِّئ لا يُبْدلون مع وجود الشروط، فيقولون: شَجَرَت، وابْنَت، ومَرْضَات، وقُضَات، ومن ذلك: قولُ بعضهم: يا أهلَ سورة البَقَرَتْ، فقال مجيب: لا أحفظُ منها ولا آيَتْ.
وعلى هاتين اللغتين جاءت ألفاظٌ في القرآن الكريم؛ فوقف نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣]، ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحريم: ١٢] - بالتاء، وهو الموافق لرسم المصحف، ووقف باقي السبعة بالهاء على لغة قريش، وهو خلاف الرسم. انظر "شرح ابن عقيل" (٢/ ٤٧٢-٤٧٣)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣١١-٣١٢)، و"شرح الأشموني" (٤/ ١٣-١٥)، و"همع الهوامع" (٣/ ٤٣٨)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٨/ ٤٣٥-٤٣٦)، و(٩/ ٥٣٠-٥٣٢).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عتيق؛ كما جاء مصرَّحًا به في مصادر التخريج.
وروايته أخرجها أبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر" (١٠٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٩١٦) من طريق الدراوردي، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٢٤ رقم ٢٤٩٢٥)، والنسائي في "سننه" (٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٠٦٧) من طريق يزيد بن زريع، كلاهما (الدراوردي ويزيد) عن ابن أبي عتيق، به.
ورواه الشافعي في "مسنده" (١/ ٣٠/ ترتيب السندي)، والحميدي في "مسنده" (١٦٢)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٧ و٦٢ و٢٣٨ رقم ٢٤٢٠٣ و٢٤٣٣٢ و٢٦٠١٤) من طريق محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي عتيق، عن عائشة، به.

(٣) قال أبو يعلى في "مسنده" (٤٩١٥): «سألت عبد الأعلى عن حديث أبي بكر الصديق؟ فقال: هذا خطأ». وعبدالأعلى هو: ابن حماد النرسي، كما في "مسند أبي يعلى" (١٠٩). وقال ابن عدي: «ويقال: إن هذا الحديث أخطأ =

وقال أبي: الخطأ مِنْ حمَّاد، أو مِنِ[(١)] ابن أبي عَتِيق .

٧ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، عن محمد بن عبدالرحمٰن الطُّفَاوي[(٢)]، عن الأعمش، عن أبي وائل[(٣)]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ - في الوُضُوء- أنه قال: «**هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ**»؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الأعمش[(٤)]، عن عبدالملك ابن مَيْسَرة، عن النَّزَّال[(٥)]، عن علي، عن النبيِّ ﷺ .

= فيه حماد بن سلمة حيث قال: عن ابن أبي عتيق، عن أبيه،عن أبي بكر الصديق؛ وإنما رواه غيره عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة ».
وقال الدارقطني في "العلل"(١/ ٢٧٧) عن هذا الحديث:« يرويه حمَّاد بن سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر. وخالفه جماعة من أهل الحجاز وغيرهم، فرووه عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب ».اهـ. وانظر "العلل" للدارقطني (٥/ ١٠٥/أ).
وقال الحافظ ابن حجر في "التغليق"(٣/ ١٦٦): « وشذَّ حمَّاد بن سلمة، فرواه عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر؛ وهو خطأ».

(١) قوله: « من » من (ف) فقط .
(٢) ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٤٠).
(٣) هو: شقيق بن سلمة .
(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٧٨ رقم ٥٨٣)، والترمذي في "الشمائل" (٢٠٩)، والبزار في "مسنده" (٧٨١)، والدارقطني في "العلل"(٤/ ١٤٠-١٤١)، كلهم من طريق محمد بن فضيل، عنه، به. وتابع محمد بن فضيل عليه غير واحد؛ كما سيأتي في كلام الدارقطني. ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٦١٥) من طريق مسعر، و(٥٦١٦) من طريق شعبة، كلاهما عن عبدالملك بن ميسرة، به.
(٥) هو: ابن سَبْرَة .

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ مِمَّن هو ؟

قال: مِنَ الطُّفَاوي[١].

قلتُ: ما حال الطُّفَاوي ؟

قال: صدوق، إلَّا أنه يَهِمُ أحيانًا[٢].

٨ - **وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه ابن فُضَيلٍ[٤]، عن حُصَيْن[٥]، عن الشَّعْبي[٦]، عن المغيرة بن شُعْبَة[٧]، عن النبيِّ ﷺ؛

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٤٠): « واختلف عن الأعمش؛ فرواه أبو حفص الأبار، ومحمد بن فضيل، وأبو الأحوص سلَّام بن سليم، عن الأعمش، عن عبدالملك بن ميسرة، عن النزال. وخالفهم محمد بن عبدالرحمٰن الطفاوي، وَوَهِمَ فيه؛ رواه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن علي. والصواب: حديث النزال بن سبرة».

(٢) نقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٢٤ رقم١٧٤٧) هذه العبارة عن أبيه بدل أبي زرعة، فقال: « سألت أبي عن أبي المنذر محمد بن عبدالرحمٰن الطفاوي؟ فقال: ليس به بأس، صدوق، صالح؛ إلا أنه يهم أحيانًا ». ثم قال: «سمعت أبا زرعة وذكر محمد بن عبدالرحمٰن الطفاوي، فقال: هو منكر الحديث».

(٣) انظر المسألة التالية.

(٤) اسمه: محمد. وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٧)، فقال: « ورواه إبراهيم بن طهمان، ومحمد بن فضيل، وورقاء، وسويد بن عبدالعزيز، عن حصين، عن الشعبي وحده، عن المغيرة ».

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلَمي .

(٦) هو: عامر بن شَراحيل.

(٧) في (ت): « عن عروة بن المغيرة بن شعبة »، وفي (ك): « عن عروة بن المغيرة »، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو الموافق لما ذكره الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٧) من رواية ابن فضيل .

في المَسْح على الخُفَّين .

ورواه ابن عُيَينة[(١)]، عن حُصَين، عن الشَّعْبي، عن عُرْوَة بن المغيرة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه زائدة بن قُدامة[(٢)]، عن حُصَين، عن سعد بن عُبَيْدة؛ سمع المغيرةَ بن شُعْبَة[(٣)] .

وقال غيره: عن حُصَين، عن أبي سُفْيان[(٤)]، عن المغيرة بن شُعْبَة.

ورواه عَبْثَرٌ[(٥)]، عن حُصَين، عن الشَّعْبيِّ وسعدِ[(٦)] بن عُبَيْدة، عن المغيرة؛ بلا عُرْوَة ؟

---

(١) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٧٧٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٤)، وقرن الحميدي في روايته مع حصين ابن عبدالرحمن كلًّا من زكريا بن أبي زائدة، ويونس بن أبي إسحاق.

(٢) ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٦).

(٣) قوله: «شعبة» في موضعه بياض في (ت).

(٤) هو: طلحة بن نافع.

(٥) في (ت) و(ك): « عنتر ». وهو: عبثر بن القاسم. وروايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٢٤٩/أ-ب/أطراف الغرائب)، وقال: « تفرد به علي بن الحسن بن بكر، عن عمه محمد بن بكر، عن عبثر بن القاسم، عن حصين، عن الشعبي وسعد بن عبيدة، عن ابن المغيرة ». كذا وقع فيه: « عن ابن المغيرة ». وذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٦) رواية عبثر، فقال: « رواه عبثر بن القاسم، وزفر بن الهذيل، وخالد بن عبدالله الواسطي، وسليمان بن كثير، عن حصين، عن الشعبي وسعد بن عبيدة، عن المغيرة ». ورواه الدارقطني في العلل" (٧/ ١٠٠) من طريق زفر، عن حصين، بمثله .

(٦) في (ف) « وسعيد ».

قال أبي: وليس لأبي سُفْيان معنى .

قال أبي: ورواه هُشَيْم[(١)]، عن حُصَين، عن سالم بن أبي الجَعْد وأبي سُفْيان؛ سمعا المغيرةَ بن شُعْبَة .

قلتُ لأبي زرعة: فأيُّهما الصَّحيحُ عندك ؟

قال: أنا إلى حديث الشَّعْبيِّ بلا عُرْوَة أَمْيَلُ؛ إذ[(٢)] كان للشعبي أصلٌ في المسح[(٣)] .

٩ - وسألتُ[(٤)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيانُ الثوري[(٥)]، وشُعْبَةُ بنُ الحجَّاج[(٦)]، وجريرُ بنُ حازم، وأبو معاويةَ

---

(١) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٥٦)، ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠/ ٤٠٧ رقم٩٧٢).

(٢) في (ك): « إذا ».

(٣) الحديث رواه البخاري (٢٠٦)، ومسلم (٢٧٤) من طريق الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه ، به.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٦-١٠٠) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « وأحسنها إسنادًا: حديث الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه ». اهـ.

(٤) نقل ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٣/ ٤١٧) قول أبي حاتم: « وهم فيه أبو بكر ابن عياش »، وانظر المسألة السابقة.

(٥) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٥١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٧)، والبغوي في "شرح السنة" (١٩٣).

(٦) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٤٠٦)، والبخاري في "صحيحه" (٢٢٤)، وأبو داود في "سننه" (٢٣)، والنسائي في "سننه" (٢٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٢٤).

الضَّـــرِيرُ[١]، ويحيى القَطَّانُ[٢]، وابنُ عُيَينة[٣]، وجماعةٌ[٤]، عن الأعمش، عن أبي وَائلٍ[٥]، عن حذيفة، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْحِ على الخُفَّين .

ورواه أحمدُ بن يونس، عن أبي بكر بن عَيَّاش، عن الأعمشِ وعاصمٍ[٦]، عن أبي وائلٍ، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) هو: محمد بن خازم . وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٨٦٣)، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ١٩٨).

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٨٦٤).

(٣) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٤٤٧)، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ١٩٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٧).

(٤) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٥٥)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٨٢ رقم ٢٣٢٤١) من طريق هشيم، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٣) من طريق أبي خيثمة، وأبو داود في "سننه" (٢٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٢٥) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري، والبزار في "مسنده" (٢٨٦٥) من طريق عبدالله ابن إدريس، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٦) من طريق عيسى بن يونس، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ١٩٨) من طريق يحيى بن عيسى الرملي وأبي بدر، وأبو عوانة (١/ ١٩٧-١٩٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦١) من طريق وكيع، وابن حبان (١٤٢٧) من طريق عبدالواحد بن زياد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٠) من طريق جعفر بن عون، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ١١-١٢) من طريق الحسن بن صالح ومحمد بن طلحة جميعهم، عن الأعمش، به.

(٥) هو: شقيق بن سلمة .

(٦) هو: ابن بَهْدَلَة ، وابن أبي النَّجود أيضًا. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٦٣) من طريق حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان وعاصم بن بهدلة . =

فأيُّهما الصَّحيحُ من حديث الأعمش ؟

قال أبي: الصَّحيحُ مِنْ[1] حديثِ هؤلاءِ النَّفَر: عن الأعمش، عن أبي وائلٍ، عن حذيفة، عن النبيِّ ﷺ؛ وَهِمَ في هذا الحديث أبو بكر ابنُ عيَّاش؛ إنما أراد: الأعمش[2]، عن مسلم بن صُبَيْحٍ، عن مسروق، عن المغيرة، ولم[3] يُمَيِّزْ حديثَ أبي وائلٍ من حديث مسلم.

قلتُ لأبي زرعة: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: أخطأ أبو بكر بن عَيَّاش في هذا؛ الصَّحيحُ مِنْ حديثِ الأعمش: عن أبي وائلٍ، عن حذيفة[4].

ورواه منصور[5]، عن أبي وائلٍ، عن حذيفة؛ ولم يذكر المَسْح، وذكَرَ أنَّ النبيَّ ﷺ [بال][6] قائمًا[7].

= ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠١) من طريق شعبة، عن عاصم، كلاهما (حماد بن أبي سليمان، وعاصم) عن أبي وائل، به.

قال البيهقي: « كذا رواه عاصم بن بهدلة، وحماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة، والصحيح ما روى منصور والأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة؛ كذا قاله أبو عيسى الترمذي وجماعة من الحفاظ ».

(١) قوله: « من » من (أ) فقط.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٨٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٤).

(٣) في (ت) و(ك): « قيل » بدل: « ولم »، وصوبها العلَّامة المعلمي في نسخته من "العلل": « فلم ».

(٤) انظر كلام الدارقطني آخر المسألة.

(٥) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٢٥)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٣).

(٦) في جميع النسخ: « قال »، والتصويب من "صحيح البخاري" (٢٢٤و٢٢٥) وغيره.

(٧) في (أ): « فإنما » بدل: « قائما »، وفي (ت): « وإنما ». ولم تنقط النون في (ت).

قلتُ: فالأعمش ؟

قال: الأعمشُ[١] ربَّما دَلَّس .

وقلتُ[٢] **لأبي وأبا زرعة**[٣]: حديثُ[٤] الأعمش، عن أبي وائِلٍ، عن حذيفة، أصحُّ، أو حديثُ عاصم، عن أبي وائل، عن المغيرة ؟ .

قال أبي: الأعمشُ أحفظُ من عاصم.

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: حديثُ عاصمٍ، عن أبي وائِلٍ، عن

---

(١) قوله: « قال: الأعمش » سقط من (ك).

(٢) في (ت) و(ك): « قلت » بلا واو .

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو ضمن السقط الذي في (ش). والجادة: « وأبي زرعة »، ومجيئه بالألف له تخريجان:

الأول: أنه مجرورٌ بكسرة مقدَّرةٍ على الألف للتعذُّر، على لغة بني الحارث بن كعب، وخَثْعم، وزُبَيْد؛ فإنهم يُجْرون الأسماء الستة مجرى الاسم المقصور مطلقًا - رفعًا ونصبًا وجَرًّا - فيقولون مثلاً: هذا أبا زرعة، ورأيتُ أبا زرعة، ومررت بأبا زرعة، ومن شواهد هذه اللغة: قول ابن مسعودٍ لأبي جهل: « أنتَ أبا جهل ». وقولُ رُؤْبة أو أبي النَّجْم العِجْلي:

إنَّ أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قـد بَـلَـغَـا فـي الـمَـجْـدِ غـايَـتَـاهَـا

والجادَّة أن يقال: « أنتَ أبو جهل »، و « إنَّ أباها وأبا أبيها». وانظر في هذه اللغة: "شرح المفصَّل" (١/ ٥٢- ٥٣)، و"شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك (ص١٥٧)، و"التذييل والتكميل" لأبي حيان (١/ ١٦٤- ١٦٧)، و"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" (١/ ٥٤).

والثاني: أنه منصوبٌ بالألف على مذهب الجمهور، وهو على ذلك مفعولٌ معه لـ«قلتُ »، والواو للمعية، والمعنى: قلتُ لأبي مع أبي زرعة؛ كما تقول: سرْتُ والطَّريقَ، أي: مع الطريق. انظر: "شرح ابن عقيل" (١/ ٥٣٦- ٥٣٧).

(٤) في (أ): « عن حديث »، وكأنه ضرب على قوله: « عن ».

المغيرة، عن النبيِّ ﷺ[(١)].

١٠- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ المبارك[(٢)]،

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٥): « يرويه عاصم بن أبي النجود وحماد بن أبي سليمان، عن أبي وائلٍ، عن المغيرة بن شعبة، وَوَهِما فيه على أبي وائلٍ، ورواه الأعمش ومنصور، عن أبي وائلٍ، عن حذيفة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصواب ». اهـ.

(٢) هو: عبدالله . وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٧٧) تعليقًا، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٤٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٨ رقم ١٠٣٦). ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤٧ رقم ١٨١٦٥) من طريق يزيد بن هارون، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٨ رقم ١٠٣٥) من طريق حماد بن سلمة، كلاهما (يزيد وحماد) عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، به . ومن طريق أحمد رواه الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٢).
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٧٣٤) من طريق سعيد بن عبدالرحمٰن، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٧٧)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤٤ رقم ١٨١٣٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٧٧) تعليقًا، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٢) من طريق ابن عليَّة عن أيوب، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٦٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٦-٤٢٧ رقم ١٠٣٢) من طريق يونس بن عبيد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣١) من طريق يزيد بن هارون، عن ابن عون، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٦-٤٢٨ رقم ١٠٣٠ و١٠٣٣ و١٠٣٥ و١٠٣٦ و١٠٣٨) من طريق قتادة، وأشعث بن سوَّار، وحبيب بن الشهيد، وعوف، وأبي حرَّة، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٣-٨٧٤) من طريق مالك بن إسماعيل، عشرتهم (سعيد، وأيوب، ويونس، وابن عون، وقتادة، وأشعث، وحبيب، وعوف، وأبو حرَّة، ومالك) عن محمد بن سيرين ، به .
قال ابن خزيمة : « إن صح هذا الخبر - يعني: قوله: "حدثني عمرو بن وهب" - فإن حماد بن زيد رواه عن أيوب، عن ابن سيرين قال: حدثني رجل يكنى أبا عبدالله، عن عمرو بن وهب ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٣٠): « وحديث عمرو بن وهب الثقفي صحيح من رواية أيوب، عن ابن سيرين، عنه، من حديث حماد بن زيد =

عن عَوْفٍ[(١)] وهشامٍ[(٢)]، عن محمد بن سيرين؛ قال: أخبرنا عمرو بن وَهْب؛ أنَّ المغيرة بن شُعْبَة حدَّثه عن النبيِّ ﷺ؛ في المسح على الخُفَّين؟

فقال أبي: رواه أيُّوبُ السَّخْتِيانيُّ[(٣)] - من رواية حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب - عن محمد[(٤)]، عن أبي عبدالله، عن عمرو بن وَهْب، عن المغيرة، عن النبيِّ ﷺ[(٥)].

= وابن علية وغيرهما ».
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٢) من طريق يحيى بن حسان، عن حماد، عن أيوب، عن ابن سيرين، مثله.
وسيأتي في كلام أبي حاتم ذكر خلاف آخر على حماد.

(١) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي.

(٢) هو: ابن حسَّان.

(٣) هو: أيوب بن أبي تميمة. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٩ رقم ١٠٣٩) من طريق عارم أبي النعمان، عن حماد، عن أيوب، به.
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٥٨) من طريق أبي الربيع الزهراني، عن حماد، به، إلا أنه قال: « عن رجل » بدل: « عن أبي عبدالله ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤٨ رقم ١٨١٦٥) من طريق أسود بن عامر، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٤) من طريق عفان، كلاهما عن جرير بن حازم، عن ابن سيرين، عن رجل، عن المغيرة، به.
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٧٧) تعليقًا، من طريق أبي نعيم، عن جرير، عن ابن سيرين، عن عمرو بن وهب، عن المغيرة، به.

(٤) هو: ابن سيرين.

(٥) ذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٧٧) الخلاف في هذا الحديث، إلا أنه وقع فيه: « وروى بعضهم عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، عن أبي عبدالله، عن المغيرة »، ولم يذكر عمرو بن وهب.

قال أبو زرعة: رواه بعضُ أصحاب ابن عَوْنٍ[(١)]، عن ابن عون، عن محمد، عن عمرو بن وَهْب، عن رجلٍ، عن آخَرَ، عن المغيرة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي زرعة: أيُّهما الصَّحيحُ؟

قال: عمرو، عن رجلٍ، عن آخَرَ، عن المغيرة[(٢)].

١١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حسن بن صالح[(٣)]، عن عاصم بن عُبَيدالله، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في المسح على الخُفَّين.

---

(١) في (ك): « ابن عوف ». وابن عون اسمه: عبدالله. وروايته أخرجها الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٥-٨٧٦) من طريق سليم بن أخضر، عن ابن عون، به.
ورواه النسائي في "سننه" (٨٢) من طريق بشر بن المفضل، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن رجل، عن المغيرة، به.
ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٣٩ رقم ١٠٤١) من طريق يزيد بن إبراهيم، عن محمد، عن بعض أصحابه، عن المغيرة، به.

(٢) نقل ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٣/ ٤٣٢) ترجيح أبي زرعة لهذه الطريق، وقال العلائي في "جامع التحصيل" (ص ٢٦٤): « وسئل ابن معين عن حديث محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب: كنا عند المغيرة؛ في ذكر المسح على الخفين؟ فقال: بينهما رجل »، ورجح الدارقطني خلاف هذا؛ فقال في "العلل" (٧/ ١٠٩): « فالقول قول أيوب وقتادة ومن تابعهما ». اهـ. أي: عن محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب، عن المغيرة.

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٧٣)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٥٤ رقم ٣٨٧)، والبزار في "مسنده" (١٢٢)، والدارقطني في "العلل" (٢/ ٢٦).
قال البزار: « هكذا رواه الحسن بن صالح، عن عاصم بن عبيدالله، وقد روي عن عاصم بخلاف هذا الإسناد ». =

ورواه ابنُ فُضَيل[١]، وجرير[٢]، وعبدالرحيم بن سُلَيمان، فقالوا: عن يزيد بن أبي زياد، عن عاصم، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه خالد الواسطي[٣]، عن يزيد، عن عاصم، عن أبيه[٤] - أو عن عَمِّه - عن عمر.

فأيُّهما الصَّحيحُ؟

قالا: عاصمٌ مضطربُ الحديث، والحَسَنُ بن صالح أحفظُ من يزيدَ بنِ أبي زياد ومِنْ شَريكٍ[٥]؛ وهو أشبَهُ.

وقال أبو زرعة: وحديثُ حسن بن صالح أصحُّ، ولا يَبعُدُ أنْ يكونَ الاضطرابُ من عاصم[٦].

قال أبو زرعة: ورواه شَريكٌ، فقال: عن عاصم[٧]، عن عبدالله

= وقال ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ١١٩): «إسناد جيد».

(١) هو: محمد. وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٢/ ٢١).

(٢) هو: ابن عبدالحميد.

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٦٣) من طريق محمد بن عبدالملك، عنه، به. ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٠ رقم١٢٨) من طريق عفان، عن خالد الواسطي، عن يزيد بن أبي زياد، عن عاصم بن عبيدالله، عن أبيه -أو عن جدِّه- عن عمر، به. وكذا ذكر الدارقطني في "العلل"(٢/ ٢١) رواية خالد بمثل رواية الإمام أحمد.

(٤) من قوله: «عن عمر، عن النبي ﷺ ...» إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٦) قال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٢٢): «والاضطراب في هذا من عاصم بن عبيدالله؛ لأنه كان سَيِّئَ الحفظ». اهـ.

(٧) قوله: «عن عاصم» مكرر في (ت) و(ك).

ابن عامر بن ربيعة، عن عمر[(١)].

ومنهم من يقول[(٢)]: شَريك، عن عاصم[(٣)] بن عُبيدالله، عن أبيه، عن عمر.

ومنهم من يقول: شَريك، عن عاصم، عن سالم، عن أبيه، عن عمر .

قال أبو زرعة: فأمَّا مِنْ حديث يزيدَ بن أبي زياد:[فعن][(٤)] عاصم، عن أبيه - أو عَمِّه - عن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أشبَهُ.

١٢ - وسألتُ[(٥)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيان الثوري[(٦)]، وشَريك[(٧)]، عن الأعمش، عن الحكم بن عُتَيبة، عن

---

(١) وروي عن شريك على وجه آخر؛ قال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٢١): « وقال شريك: عن عاصم بن عبيدالله، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أو عن عمر ».اهـ.

(٢) في (ف): « مَنْ يقول: عن ».

(٣) من قوله: « عن عبدالله بن عامر. . . » إلى هنا، سقط من (أ)؛ لانتقال النظر. ورواية شريك على هذا الوجه: رواها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٢ رقم ٢١٦) عن الطيالسي، عن شريك، به . ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٤) عن شريك، عن عاصم، عن رجل، عن ابن عمر، عن عمر، به.

(٤) في جميع النسخ: « فعمر بن »، وقال العلَّامة محب الدين الخطيب:« كذا في النسختين! [يعني (ت) و(ك)]، ولعله: فعن عاصم، عن أبيه ».اهـ. وقال العلَّامة المعلمي في هامش نسخته من "العلل" :«أو فعنه عن». وتقدم في أول المسألة على الصواب .

(٥) انظر المسألة رقم (٥٢) و(٧٦) و(٨٢).

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٣٦)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٣ و١٥ رقم ٢٣٨٩٨ و٢٣٩١٦).

(٧) روايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (٩٦٠).

عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْحِ على الخُفَّين ؟

قالا: ورواه أيضًا عيسى بن يونس[١]، وأبو معاوية[٢]، وابن نُمَير[٣]، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرَة، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ[٤].

ورواه زائدة [٥]، عن الأعمش، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى،

---

(١) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٥).

(٢) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٢ رقم ٢٣٨٨٤)، والنسائي في "سننه" (١٠٤)، والبزار في "مسنده" (١٣٥٨). قال البزار: « ولا نعلم روى كعب بن عجرة، عن بلال غير هذا الحديث ».

(٣) هو: عبدالله. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٤ رقم ٢٣٩٠٤)، والنسائي في "سننه" (١٠٤).
ورواه مسلم (٢٧٥) من طريق علي بن مسهر، عن الأعمش، به.

(٤) قال ابن عمار الشهيد في "علل أحاديث في كتاب مسلم" الحديث (٧): « هذا حديث قد اختلف فيه على الأعمش: فرواه أبو معاوية وعيسى وابن فُضيل وعلي ابن مسهر وجماعة هكذا، ورواه زائدة بن قدامة وعمار بن رزيق، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء، عن بلال. وزائدة ثبت متقن. ورواه سفيان الثوري، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال؛ لم يذكر بينهما كعبًا ولا البراء. وروايته أثبت الروايات. وقد رواه عن الحكم - غير الأعمش- أيضًا: شعبة، ومنصور بن المعتمر، وأبان ابن تغلب، وزيد بن أبي أنيسة وجماعة، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال؛ كما رواه الثوري، عن الأعمش. وحديث الثوري عندنا أصح من حديث غيره، وابن أبي ليلى لم يلق بلالاً ». اهـ.

(٥) قوله: « زائدة » مطموس في (ك). وزائدة هو: ابن قدامة. ولم نقف على =

عن البَرَاء، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ[(١)].

قلت[(٢)] لهما: فأيُّ هذا الصَّحيحُ؟

قال أبي: الصَّحيحُ مِنْ حديث الأعمش: عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال[(٣)]؛ بلا كعب[(٤)].

قلتُ لأبي: فمِنْ غيرِ حديث الأعمش[(٥)]؟

قال: الصَّحيحُ ما يقول شُعْبَةُ[(٦)]، وأبانُ بن تَغْلِبَ[(٧)]، وزيد بن

= روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٥ رقم ٢٣٩١٥)، والنسائي في "سننه" (١٠٥)، والبزار في "مسنده" (١٣٥٩) من طريق زائدة، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، عن بلال، به. وكذا ذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٧٣) رواية زائدة.

(١) من قوله: « ورواه زائدة . . . » إلى هنا، سقط من (أ)؛ لانتقال النظر.

(٢) في (أ) و(ش): « فقلت ».

(٣) قوله: « بلال » مطموس في (ك).

(٤) قال البيهقي في "المعرفة" (١/ ٢٨٠):« وإذا اختلف سفيان وغيره في حديث الأعمش؛ كان الحكم لرواية سفيان؛ كيف وقد رواه شعبة بن الحجاج، عن الحكم ابن عتيبة، كما رواه سفيان، عن الأعمش، عن الحكم بن عتيبة! ».اهـ.

(٥) في (ك): « فمن حديث غير الأعمش ».

(٦) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٣ رقم ٢٣٨٩٨)، والنسائي في "سننه" (١٠٦)، والبزار في "مسنده" (١٣٧٠)، والشاشي في "مسنده" (٩٦٢).

(٧) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٥٠)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٥٧ رقم ١٠٨٧). ومن طريق الحميدي رواه الشاشي في "مسنده" (٩٥٧).
وروايته عندهم جميعًا مقرونة بمحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، كلاهما عن الحكم، به.

أبي أُنَيْسَةَ[١] أيضًا، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال؛ بلا كعب.

وقال أبي: الثوريُّ وشُعْبَةُ أحفظُهم[٢].

قلتُ لأبي: فإنَّ ليثَ بن أبي سُلَيْمٍ يحدِّث فيضطرب: يحدِّثُ[٣] عنه يحيى بن يعلى[٤]، عن الحَكَم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرَة، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ، وعن أبي بكر، وعمر؛ في المَسْح.

ورواه مُعْتَمِر[٥]، عن ليثٍ، عن الحَكَمِ وحبيبِ بن أبي ثابت، عن شُرَيْح بن هانئ، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٤ رقم ٢٣٩١١)، والشاشي في "مسنده" (٩٥٨).

(٢) قوله: «أحفظهم» لم يتضح في (ف). (٣) في (ف): « فحدث ».

(٤) هو أبو المحيَّاة. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٣٠)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٥٠ رقم ١٠٦٢). وقال الدارقطني في"الأفراد" (٩٦/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرد به أبو المحيَّاة يحيى بن يعلى، عن ليث، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب ».

(٥) هو: ابن سليمان. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٥٨ رقم ١٠٩٦). وأخرجه في "الأوسط" (٣٢١٤) من طريق معتمر، عن ليث، عن حبيب بن أبي ثابت، عن شريح، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن حبيب إلَّا ليث، تفرَّد به معتمر ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢٣٣) بعدما ذكر الاختلاف على ليث بن أبي سليم فيه: « وذِكْرُهُ بلالٌ في حديث شريح بن هانئ وَهَمٌ من ليث لاتفاق أصحاب الحكم على ترك ذكره، ولموافقة أصحاب شريح بن هانئ لترك ذكره ».

وقال أبو زرعة: الصَّحيحُ - حديثَ الأعمش[١] -: عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب، عن بلال .

قال أبي وأبو[٢] زرعة[٣]: ليثٌ لا يُشْتَغَلُ به؛ في حديثه[٤] مثلُ ذي[٥] كثيرٌ؛ هو مضطربُ الحديثِ .

---

(١) أي: الصحيحُ مِنْ حديثِ الأعمشِ؛ كما سيأتي عن أبي زرعة نفسِه في آخر المسألة. وعلى ذلك ينصب قوله: « حديث الأعمش » على نزع الخافض حُذِفَ الخافضُ وهو حرف الجر « مِنْ »، فانتصَبَ ما بعده.
وقد ذهب جمهور النحويين إلى أن حذف حرف الجر - مع غير «أنْ» و«أنَّ» - لا ينقاس، بل يُقتصر فيه على السماع، وذهب الأخفش الصغير إلى جوازه قياسًا مطردًا بشرط تعيُّنِ الحَرْفِ، وتعيُّنِ مكان الحذف؛ نحو: بَرَيْتُ القلمَ بالسِّكِّينِ، فتقول: بَرَيْتُ القَلَمَ السِّكِّينَ.
وإذا حذف حرف الجر: فالنصبُ متعيِّنٌ، والناصبُ عند البصريين الفعلُ، وعند الكوفيين نَزْعُ الخافض، وذكروا من شواهد ذلك قولَهُ تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: مِنْ قَوْمِهِ. وغيره من الشواهد.
وقد ورد السماعُ بنزع الخافض في جمل ليس فيها أفعال - كما وقع هنا في كلام أبي زرعة - نحو قولهم: « زيدٌ منِّي مَعْقِدَ الإزارِ »، و « ومَعْقِدَ القابلة »، و «مناطَ الثريا»، قال ابنُ الأنباري: «الأصلُ فيها كلِّها أن تستعمل بحرف الجر، إلا أنَّهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعًا ». اهـ.
انظر في نزع الخافض: "أسرار العربية" لابن الأنباري (ص١٨٠)، و"شرح ابن عقيل" (٣/ ٣٩)، و"أوضح المسالك" لابن هشام (٢/ ١٨٢)، و"المسائل السَّفَرية" له (ص٢١- ٢٧)، و"خزانة الأدب" للبغدادي (١٠/ ٥٥- ٥٨ الشاهد رقم ٨١٠)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٧/ ١٩- ٢٠، ٤٣).

(٢) في (أ): « قال أبي وأبا زرعة »، والمثبت من (ش) و(ف)، وهو الجادَّة، لكن ما في (أ) له وجهان، تقدما في التعليق على نحوه آخر المسألة رقم (٩).

(٣) من قوله: « الصحيح حديث الأعمش. . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك).

(٤) قوله: « في حديثه » سقط من (ف).

(٥) قوله: « ذي » اسم إشارة للمؤنَّث، وتقدير الكلام: «مثلُ ذي الأسانيد، أو الروايات=

قلتُ لأبي زرعة: أليس شُعْبَةُ، وأبانُ بنُ تَغْلِبَ[١]، وزيدُ بنُ أبي أُنَيْسَة يقولون: عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال؛ بلا كعب؟

قال أبو زرعة: الأعمش حافظٌ، وأبو معاوية، وعيسى بن يونس، وابن نُمَير؛ وهؤلاءِ قد حفظوا عنه .

ومِنْ غيرِ حديث الأعمش، الصَّحيحُ: عن ابن أبي ليلى، عن بلال؛ بلا كعب .

ورواه منصورٌ[٢]، وشُعْبَةُ، وزيدُ بن أبي أُنَيْسَة، وغيرُ واحد؛ إنما قلتُ: مِنْ حديث الأعمش[٣] .

١٣ - وسمعتُ أبا زرعة يقول: حديثُ زيدِ بن أَرْقَمَ عن النبيِّ ﷺ - في دخُولِ الخَلَاء[٤]- قد اختلفوا فيه[٥]:

= المضطربة، أو الاضطرابات». وقد نقطت ياؤها في (ك) فقط. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(١) قوله: « ابن تغلب » ليس في (أ).

(٢) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٦٨) من طريق زائدة، عن منصور، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال، به .
قال البزار: « ولا نعلم روى منصور، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال، إلا هذا الحديث، ولا نعلم أحدًا حدَّث به عن منصور إلا زائدة ».

(٣) انظر التعليق على أوَّل جواب أبي زرعة، وقد ذكر الدارقطني أوجه الاختلاف في هذا الحديث في المسألة رقم (٣٧٩)، (١٢٨٢) من كتابه "العلل" .

(٤) ولفظه: « إن هذه الحُشُوشَ مُحْتَضَرَةٌ؛ فإذا أتى أحدُكُم الخَلاءَ فليقُل: أعوذُ بالله من الخُبُث والخَبائِث ».

(٥) قال ابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٧٨/ مخطوط): « قال ابن أبي حاتم في "علله" : قال أبو زرعة: اختلفوا في إسناده ». وانظر المسألة رقم (١٦٧).

فأما سعيدُ بن أبي عَروبة[(١)]، فإنه يقول: عن قتادة، عن القاسم ابن عَوْف، عن زيد، عن النبيِّ ﷺ.

وشُعْبَةُ[(٢)] يقول: عن قتادة[(٣)]، عن النَّضْر بن أنس، عن زيد بن

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢)، والإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٧٣ رقم ١٩٣٣١)، وابن ماجه في "سننه" (٢٩٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٠٥، ٩٩٠٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٢١٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٩٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٠١) من طرق عن سعيد، به.
واختلف على سعيد بن أبي عروبة في هذا الحديث: فأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٩٩٠٤) من طريق إسماعيل بن علية، عنه، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، به، مثل رواية شعبة الآتية.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٠٤) من طريق روح بن عبادة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به مرفوعًا. قال ابن عدي: « وهذا الحديث يرويه قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، وروي عن قتادة، عن أنس ».

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٧١٤)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٦٩ و٣٧٣ رقم ١٩٢٨٦ و١٩٣٣٢)، وأبو داود في "سننه" (٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣٩٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٠٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٠٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٩٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٢٨٧) من طرق عن شعبة، به. وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٤٠٦) من طريق عيسى بن يونس، عن شعبة، عن قتادة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد، به، مثل رواية سعيد ابن أبي عروبة. قال الترمذي في "العلل الكبير" (ص ٢٣ رقم٣) بعد أن ذكر طريقي قتادة: « قلت لمحمد - أي البخاري -: فأيُّ الروايات عندك أصح؟ قال: لعل قتادة سمع منهما جميعًا، عن زيد بن أرقم. ولم يقض في هذا بشيء ».

(٣) من قوله: « عن القاسم... » إلى هنا، سقط من (ف)؛ لانتقال نظر الناسخ.

أرقم، عن النبيِّ ﷺ[1].

وحديثُ عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أنس، أشبَهُ عندي[2].

قلتُ: فحديثُ إسماعيلَ بنِ مسلمٍ يزيد فيه: «الرِّجْسِ النَّجِسِ...»[3].

---

(١) من قوله: «وشعبة يقول...» إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) حديث عبدالعزيز بن صهيب رواه البخاري (١٤٢ و٦٣٢٢)، ومسلم (٣٧٥)، والترمذي (٥) وغيرهم. قال الترمذي: «حديث أنس أصح شيء في هذا الباب وأحسن. وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب، روى هشام الدستوائي وسعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة؛ فقال سعيد: عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم. وقال هشام: عن قتادة، عن زيد بن أرقم. ورواه شعبة ومعمر، عن قتادة، عن النضر بن أنس، فقال شعبة: عن زيد بن أرقم، وقال معمر: عن النضر بن أنس، عن أبيه».

(٣) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٨٢٥)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٨) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن وقتادة، عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الغائط قال: «باسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الرِّجسِ النَّجِسِ، الخبيثِ المُخْبِثِ، الشيطانِ الرجيم».
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الحسن وقتادة إلَّا إسماعيل بن مسلم، تفرد به عبدالرحيم بن سليمان».
وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (٣٦٥)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١/ ١٩٨) بسند آخر إلى عبدالرحيم بن سليمان بهذا الإسناد، لكن من طريق الحسن وحده ليس فيه «قتادة».
وأخرجه الطبري في "تفسيره" (١٢/ ١١٢) وأبو نعيم - كما في "نتائج الأفكار" (١/ ١٩٨) - من طريق عبدالرحمن بن محمد المحاربي، عن إسماعيل، به، وفيه «عن الحسن وقتادة». وأخرجه محمد بن فضيل بن غزوان في "الدعاء" (٣٧)، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، مرسلاً. وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (٢) من طريق هشام بن حسان، عن الحسن، مرسلاً أيضًا.

قال: وإسماعيلُ ضعيفٌ، فأرى أن يقال: « الرِّجْسِ النَّجِس، الخَبيثِ المُخْبِث، الشَّيطانِ الرَّجيم »؛ فإنَّ هذا دعاءٌ.

١٤ - وسمعتُ أبا زرعة يقول[١]: حديثُ أبي فَزارة[٢] ليس بصحيح، وأبو زيد[٣] مجهول. يعني: في الوُضُوء بالنَّبِيذ[٤].

١٥ - وسألتُ[٥] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه عُبَيْدة بن الأسود[٦]، عن القاسم بن الوليد، عن قتادة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْحِ على الخُفَّين؟

قالا: هو خطأٌ؛ إنما هو: عن موسى بن سَلَمة[٧]، عن ابن

---

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ١٧٥)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٣٨). ووقع في "الإمام": « ليس يصح ». ونقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٨٥)، والجَورقاني في "الأباطيل والمناكير" (١/ ٣٣١)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٥٧)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٤٣) عن أبي زرعة قوله: « حديث أبي فزارة ليس بصحيح ». وانظر المسألة رقم (٩٩).

(٢) هو: راشد بن كيسان.

(٣) هو: مولى عمرو بن حريث.

(٤) سيأتي تخريجه في المسألة رقم (٩٩).

(٥) هذه المسألة بتمامها سقطت من (ك). ونقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ١٣٣).

(٦) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٥ رقم ١٢٤٢٣) من طريق مسلم الملائي، عن سعيد، به مرفوعًا بلفظ: « المسح على الخفين للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ».

(٧) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩١١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨٤) من طرق عن قتادة، عن موسى بن سلمة، عن ابن عباس قال: يمسح المسافر على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوم وليلة.

عباس، موقوفٌ[١].

١٦ - وسألتُ[٢] **أبي**[٣] عن حديثٍ رواه مَرْوان الطَّاطَري[٤]، عن أبي إسحاق الفَزَاري[٥]، عن موسى بن أبي عائشة: أنه سمع أنسًا قال: رأيتُ النبي ﷺ توضَّأ، فخلَّل لِحْيَتَهُ؟

قال أبي: الخطأُ مِنْ مَرْوان؛ موسى بنُ أبي عائِشَةَ[٦] يحدِّث عن

---

(١) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٤)، وفيها زيادة على ما هنا.
ونقل الحافظ أبو زرعة العراقي في "تحفة التحصيل"(ص ٥٢٨) هذه المسألة بنصِّها والمسألة الآتية برقم (٨٤)، وساقهما في سياقٍ واحد.

(٣) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٤) هو: مروان بن محمد. وروايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٤٩).
وأخرجه ابن البختري في "الجزء الحادي عشر من فوائده" (٥٤٨/مجموع مصنَّفاته) من طريق صفوان بن صالح، عن أبي إسحاق الفزاري، به.
قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٤٩): « ورجاله ثقات، لكنه معلول؛ فإنما رواه موسى بن أبي عائشة، عن زيد بن أبي أنيسة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس ».

(٥) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث.

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها أبو حاتم في المسألة رقم (٨٤)، وابن البختري في "الجزء الحادي عشر من فوائده" (٥٤٩ - مجموع فيه مصنفاته) من طريق أحمد بن يونس، عن الحسن بن صالح، عن موسى بن أبي عائشة، به. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٦) عن يحيى بن آدم، عن الحسن بن صالح، عن موسى، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، به، لم يقل فيه: « عن رجل ».
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٠/ ٣٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٣٧) من طريق أبي الأشهب جعفر بن الحارث، عن موسى بن أبي عائشة، عن زيد الجزري - وهو: ابن أبي أنيسة - عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، به.=

رجل[١]، عن يزيد الرَّقَاشي، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

١٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن الحجَّاج[٢]، عن عَمْرو بن مُرَّة، عن عُبَيْد بن عُمَيْر - في الجُرْح - قال: يَمْسَحُ ما حَوْلَهُ[٣]؟

فقال[٤] أبي: رواه شُعْبَة[٥]، عن عَمْرو بن مُرَّة، عن يوسف بن مَاهِكَ، عن عُبَيد بن عُمَير؛ والصَّحيحُ حديثُ شُعْبَة.

١٨ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن يونس[٦]، عن الحَسَن[٧]؛ في المرأة يكون بِعَجُزِهَا الجُرْحُ؟

= وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٩٤/ب/أطراف الغرائب) من طريق سلمة بن العبَّاد، عن موسى، عن يزيد، عن أنس، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/٣٨٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٤)، وابن ماجه في "سننه" (٤٣١)، وابن جرير في "التفسير" (١٠/٣٨)، وأحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" (١/١٧٦) - والطبراني في "الأوسط" (٥٢٠)، والخطيب البغدادي في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (٢/٤٥٣) من طرق، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، به.

(١) قوله: « عن رجل » سقط من (ف).
(٢) هو: ابن أرطاة.
(٣) قوله: « ما حوله » مطموس في (ك).
(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».
(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف"(١٤٣٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/٢٢٩). وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٤٣) من طريق الأعمش، عن عمرو بن مرة، به نحوه. وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٥) عن الثوري، عن عمرو، به.
(٦) هو: ابن عبيد.
(٧) أي: البصري. وروايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢٣٥٨) من طريق عاصم الأحول، عن الحسن؛ في المرأة بها الجرح ونحوه؟ قال: يخرق الثوب على الجرح ثم ينظر إليه. يعني: الطبيب.

قال أبي: رواه مِسْكين[١]، عن شُعْبَة، عن يونس، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، بنحوه.

قال أبي: حدَّثنا النُّفَيْلي[٢]، عن مِسْكين.

قال أبي: وقد كان يُذاكِرُني.

١٩ - وسألتُ[٣] أبا زرعة عن حديثٍ رواه ضَمْرَة[٤]، عن الثوري، عن حُمَيد[٥]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه طافَ على نِسائِه في غُسْلٍ واحد؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ أخطأ ضَمْرَة؛ إنما هو: الثوريُّ[٦]،

---

(١) هو: ابن بكير. (٢) هو: عبدالله بن محمد.

(٣) نقل الحافظ ابن رجب في "فتح الباري"(١/ ٣٠٠) بعض هذا النص بتصرف.

(٤) هو: ابن ربيعة. وروايته لم نقف عليها. لكن الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٩٩ رقم ١١٩٤٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧١٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٠٧) من طريق هشيم. والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٨٩ رقم ١٢٩٦٧)، وأبو داود في "سننه" (٢١٨)، والنسائي في "سننه" (٢٦٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧١٩)، (٣٨٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٠٦) من طريق إسماعيل بن علية كلاهما (هشيم وإسماعيل) عن حميد، به. (٥) هو: ابن أبي حميد الطويل.

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٣/ ١٨٥ رقم ١٢٩٢٥)، وابن ماجه في "سننه" (٥٨٨)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٩٠٣٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣١٢٩) من طريق عبدالرحمن بن مهدي. والترمذي في "جامعه" (١٤٠)، وابن ماجه في "سننه" (٥٨٨)، من طريق أبي أحمد الزبيري، وأبو يعلى في "مسنده" من طريق عبدالله بن الوليد العدني، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٢٩) من طريق قبيصة بن عقبة، وأبي نعيم الفضل بن دكين، والعقيلي في "الضعفاء"(٤/ ٤٥٤) من طريق أبي نعيم، خمستهم عن سفيان، به.

عن مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس.

ثم قال أبو زرعة: لو كان عند الثوري: عن حُمَيد، عن أنس[١]؛ كان لا يحدِّث به عن مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس.

قيل لأبي زرعة: فإنَّ سعيد بن عَبْدوس بن أبي زيدون[٢] - وَرَّاقَ الفِرْيابي- حدَّث عن الفِريابي[٣]، عن الثوري، عن حُمَيد، عن أنس، وعن مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس؟

قال: ما أدري ما هذا! ما أعرفُ مِنْ حديثِ الفِريابي[٤] إلا عن

(١) من قوله: « عن النبي ﷺ أنه طاف . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك).

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه. لكن أخرجه الدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٦٧) عنه، عن الفريابي، عن سفيان الثوري، عن أبي عروة، - وهو: معمر ابن راشد - عن أبي الخطاب - وهو قتادة بن دعامة - عن أنس بن مالك، به.

(٣) هو: محمد بن يوسف.

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٠/ ١٥٥ رقم ١٤٠٣٤) من طريق عبدالله بن أبي مريم، عنه، به. وقال البيهقي: « أبو الخطاب هذا: قتادة، وأبو عروة هذا: معمر ».
ورواه عنه سعيد بن أبي زيدون على هذا الوجه كما تقدم.
قال الترمذي في "جامعه" (١٤٠): « وقد روى محمد بن يوسف هذا عن سفيان فقال: عن أبي عروة، عن أبي الخطاب، عن أنس. وأبو عروة هو: معمر بن راشد، وأبو الخطاب: قتادة بن دعامة ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٨/ب): « وقال الفريابي: عن الثوري، عن أبي عروة، عن أبي الخطاب، عن أنس. وأبو عروة: معمر، وأبو الخطاب: قتادة ».
ونقل الذهبي في "السير" (١٢/ ٤١٣)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٥/ ٣٩١)، عن البخاري قوله: « كنت في مجلس الفريابي فقال: حدثنا سفيان، عن أبي عروة، عن أبي الخطاب، عن أنس: أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في غسل واحد، =

الثوري، عن [أبي عُرْوَة][1]، عن أبي الخطَّاب، عن أنس؛ ما أدري ما هذا!

٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[2]، عن الحجَّاج[3]، عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن محمد بن عليٍّ بن أبي طالب، عن عليِّ بن أبي طالب، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا قامَ من الليل... فذكر الحديثَ في[4] صلاة الليل؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن عليِّ بن عبدالله بن عباس[5]، عن أبيه، عن جَدِّه، والوَهَمُ من حمَّاد.

٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الأنصاري[6]، عن بَهْز بن حَكِيم[7]، عن زُرَارَة[8]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يُوضَعُ

= فلم يعرف أحدٌ في المجلس أبا عروة، ولا أبا الخطاب، فقلت: أما أبو عروة فمعمر، وأبو الخطاب قتادة. قال: وكان الثوري فعولاً لهذا؛ يكني المشهورين».

(١) في جميع النسخ: «أبي فروة» بالفاء، وكأنها صححت في (أ) إلى: «عروة» بالعين، وهو الصواب.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "التهجد وقيام الليل" (٤٣٨).

(٣) هو: ابن أرطاة.

(٤) في (أ): «من».

(٥) روايته أخرجها مسلم (٧٦٣) من طريق حصين بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن عليٍّ ابن عبدالله بن عباس، به.

(٦) هو: محمد بن عبدالله.

(٧) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٦ رقم ٢٥٩٨٧)، وأبو داود في "سننه" (١٣٤٧) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود (١٣٤٦ و١٣٤٨) من طريق أبي عدي ومروان بن معاوية، ثلاثتهم عن بهز، به.

(٨) هو: ابن أوفى.

له[١] وَضُوءُهُ[٢] وسِواكُهُ من الليل .

ورواه حمَّاد بن سَلَمة، عن بَهْزٍ، عن سعد بن هشام، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

أيُّهما أصَحُّ ؟

قال أبي: إن كان حَفِظَ حمَّاد، فهذا أشبَهُ .

٢٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الثوري[٤]، عن أبي

---

(١) قوله: « له » ليس في (ت) و(ف) (ك).

(٢) الوَضُوء بالفتح: هو الماءُ الذي يُتوضَّأُ به، والوُضُوء بالضم: الفِعْلُ. "المصباح المنير" (٢/ ٦٦٣).

(٣) كذا جاءت رواية حماد بن سلمة في جميع النسخ، والحديث رواه أبو داود (٥٦)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٦٥)، والطبراني في "الأوسط"(٥٠٢) من طريق حماد، عن بَهْز بن حكيم، عن زُرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة، به، هكذا بزيادة زرارة بين بهز وسعد. قال الطبراني :« لم يرو هذا الحديث عن سعد إلا زرارة، ولا عن زرارة إلا بهز، تفرد به حماد بن سلمة ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٦ رقم ٢٥٩٨٨) من طريق عمران بن يزيد العطار، عن بهز، بمثله .
وقد سئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ٧٥/ ب) عن هذا الحديث ؟ فقال:« يرويه زرارة بن أوفى، واختلف عنه؛ فرواه سليمان التيمي، وشعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وأبو عوانة، وهمام، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن سعيد [كذا، وصوابه: سعد] بن هشام، عن عائشة، منهم من اختصره، ومنهم من أتى به بطوله، وخالفه بهز بن حكيم؛ فرواه عن زرارة بن أوفى، عن عائشة، لم يذكر سعيد [كذا] ابن هشام، وقول قتادة أصح ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٦٩٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٥٥)، ولفظ عبدالرزاق :« . . . عن أبي هشام [كذا، والصواب: أبي هاشم]،=

هاشم، عن سعيد بن جُبَير: أنه سُئِل عن النَّجاسة تُصيب الثَّوْبَ؟ قال: اقرأ عليَّ آيةً في غَسْلِ الثِّياب !! ؟

فقلت لهما: مَنْ أبو هاشِم هذا؟

قال أبي: هو إسماعيلُ بنُ كَثِير المكِّي، وليس هو: «أَبُو(١) هاشمٍ

= قال: سألتُ سعيد بن جُبَير عن الرجل يَرَىٰ في ثوبه الأذى وقد صلَّى ؟ . . . قال: اقرأ عليَّ الآيةَ التي فيها غَسْلُ الثَّوب !! ».

(١) كذا في جميع النسخ، وهو من الأسماء الستة؛ فكان حقُّه أن يكون بالألف « أبا »؛ لأنه منصوبٌ خبرًا لـ« ليس »؛ لكنَّ كَتْبَهُ بالواو - على ما في النسخ - له وجوهٌ من العربية:

الأول: أنَّه منصوب بالألف، لكنَّه كُتِبَ بالواو على حكاية أصل التكنية - الذي وُضِعَ عليه الاسم، وهو الرفع - وذلك فيمن اشتُهِرَ بكنيتِهِ - كما هنا - ومن هذا الباب: ما صَحَّ عنهم من كتابة: « عليُّ بْنُ أبو طالب »، و« معاويةُ بْنُ أبو سفيان »، ونحوهما. ويشهد له قراءة ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبُو لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[المسد:١].

والثاني: أنَّ نصبه بالألف أيضًا، وكُتِبَ بالواو على الحكاية، لكنَّها هنا حكايةُ الرفع في قول ابن أبي حاتم في سؤاله: « مَنْ أبو هاشم هذا؟ »، وليستْ حكايةَ أصل التكنية الذي وُضِعَ عليه الاسم، كما في الوجه الأوَّل.

وفي هذَيْنِ الوجهين: يكون « أبو » بالواو لفظًا وخطًّا، وإنْ كان في موضع نصب كما بيَّنا.

والوجه الثالث: أنَّه منصوبٌ بالألف؛ لكنَّه كُتِبَ بالواو على الأصل في لام كلمة « الأب »- وهو الواو - وهذا في الخط والكتابة لا في النطق واللفظ؛ فَيُكْتَبُ « أبو هاشم » هنا بالواو لكن ينطق بالألف، ونظيره: كتابتهم « الصلوة » و« الزكوة » و« الربو » ونحوها هكذا بالواو، ولا تنطق إلا بالألف.

وانظر: "الرسالة" للشافعي (ص٨٩- حاشية الشيخ أحمد شاكر رقم٣)، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة (ص٢٥٦- ٢٥٨)، و"الفائق" للزمخشري (١/ ١٤- ١٥)، و"تفسير الكشاف"، و"اللباب" لابن عادل الحنبلي، و"روح المعاني" (سورة المسد)، و"فتح الباري" (٤/ ٢٩- ٣٠)، و"مرقاة المفاتيح" (٥/ ٥٩٣)،=

الرُّمَّانيّ »[١].

قال أبو زرعة: الذي عندي أنه الرُّمَّاني .

قلتُ: رواه محمد[٢] بن كَثِير، فقال: إسماعيل بن كثير !!

قال: إنْ حَفظ ابنُ كثير، فهو كما يقول .

٢٣ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه دُحَيْم[٤]، عن عبدالله بن

= (٧/ ٤١)، (٩/ ٥٥٨)، (١١/ ١٦٤- ١٦٥)، و"تاريخ دمشق" (٦٢/ ٣٩٥- ٣٩٦)، و"الوافي بالوفيات" (١/ ٣٩)، و"التراتيب الإداريَّة" (١/ ١٤٨- ١٥٥)، و"عقود الزبرجد" (٣/ ٢٥٣- ٢٥٥).

(١) قال عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل" (٢٥٥):« سألت أبي: من أبو هاشم هذا؟ فقال أبي: إسماعيل بن كثير، وليس هو الرُّمَّاني ».
وأبو هاشم الرماني، اسمه: يحيى بن دينار، وقيل: ابن الأسود، وقيل: ابن نافع.

(٢) قوله:« محمد » لم يتضح في (ف).

(٣) نقل هذا النص بتصرف ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق"(١/ ١٥٥)، والحافظ ابن حجر في "النكت الظراف"(٢/ ٢٧٠).
وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه"(١/ ٥١): « رواه الشافعي مرسلاً، وقال: سمعت غير واحد من الحفاظ يروونه لا يذكرون فيه جابرًا.وكذا قال البخاري وأبو حاتم».اهـ. وانظر "تعجيل المنفعة" (٢/ ١٩).

(٤) هو: عبدالرحمن بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٨٠)، والطحاوي في"شرح معاني الآثار" (١/ ٧٤)، والبيهقي في "الخلافيات" (٥٤٢، ٥٤٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ١٩٣). ورواه الشافعي في "الأم" (١/ ١٩) عن عبدالله بن نافع، به .
ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٣٤).
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٤٨٠) من طريق معن بن عيسى، عن ابن أبي ذئب، به .

نافع الصَّائغ، عن ابن أبي ذئب[(١)]، عن عُقْبة بن عبدالرحمٰن بن أبي مَعْمَر، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبَان، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ[(٢)]؛ الناسُ يَروونه[(٣)] عن ابن ثَوْبَان، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً؛ لا يذكرون جابرًا .

---

(١) واسمه: محمد بن عبدالرحمٰن .

(٢) قال الشافعي: «وسمعت غير واحد من الحفاظ يرويه ولا يذكر فيه جابرًا». وقال أبو داود في "مسائله" (٢٠٠٠): «سمعت أحمد سئل عن حديث ابن أبي ذئب، عن عقبة، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان، عن جابر، عن النبي ﷺ: "من مسَّ ذَكرهُ فليتوضَّأ" ؟ قال: هذا من ابن نافع، كان لا يحسن الحديث، يريد بذلك قوله "عن جابر"، يعني: "جابرٌ": وَهَمٌ، وأن الحديث عن محمد بن عبدالرحمٰن، عن النبي ﷺ مرسلٌ».
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٣٦): «وقال بعضهم: عن جابر ﷺ، ولا يصح».
وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٤): «كلُّ من رواه عن ابن أبي ذئب من الحفاظ، يقطعه، ويُوقِفه على محمد بن عبدالرحمٰن». أي: يروونه عن ابن ثوبان، عن النبي ﷺ مرسلاً، كما بيَّن ذلك الطحاوي نفسُه عقب روايته له.
وخالف في ذلك ابن عبدالبر فصحح في "التمهيد" (١٧/ ١٩٣) إسناده موصولاً.

(٣) أخرجه الشافعي في "الأم" (١/ ١٩) من طريق ابن أبي فديك، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٥) من طريق أبي عامر العقدي، كلاهما عن ابن أبي ذئب، عن عقبة بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان، عن النبي ﷺ، به.
ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٣٤)، وفي "الخلافيات" (٥٤٤).

٢٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه شاذان[٢]، عن أبي بكر بن عَيَّاش، عن عبدالملك[٣]، عن عَطاء[٤]، عن صَفْوان بن يعلى، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ سَتِيرٌ[٥]؛ فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْتَتِرْ ».

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٠٩)، وسيجيب عنها أبو زرعة.
ونقل الحافظ ابن حجر هذا النص في "النكت الظراف" (٩/ ١١٥) من قوله: « قلت لأبي » حتى نهاية المسألة. قال ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٣٣٦): « وقد قيل: إن في إسناده انقطاعًا، ووصله بعض الثقات، وأنكر وصله أحمد وأبو زرعة ».

(٢) هو: الأسود بن عامر. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٢٤ رقم ١٧٩٧٠)، وأبو داود في "سننه" (٤٠١٣)، والنسائي في "سننه" (٤٠٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٥٩-٢٦٠ رقم ٦٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٨)، و"الأسماء والصفات" (١٥٧).

(٣) هو: ابن أبي سليمان.

(٤) هو: ابن أبي رباح.

(٥) في (أ): « يستتر ». **ولفظ « الستير »** فيه ضبطان:
الأول: « سَتِير »؛ بمعنى: ساتر، كرحيم بمعنى راحم؛ ذكر هذا الضبط: ابنُ الأثير في "النهاية" (٢/ ٣٤١)، والعيني في "عمدة القاري" (١٥/ ٣٠١)، والسيوطي في "شرح النسائي" (١/ ٢٠٠)، والشوكاني في "نيل الأوطار" (١/ ٣١٨)، وابن منظور في "اللسان" (٤/ ٣٤٣)، والزبيدي في "تاج العروس" (مادَّة ستر)، و"أسماء الله الحسنى" دراسة في البنية والدلالة لأحمد مختار عمر (ص٢٤، ٥٩).
والثاني: سِتِّير، بمعنى: ساتر، كصِدِّيق، وقد ذكر هذا الضبطَ: المُنَاويُّ في "فيض القدير" (٢/ ٢٢٨)، ونقله عنه العظيم آبادي في "عون المعبود" (١١/ ٣٤)، وانظر التعليق على "مختصر سنن أبي داود" للمنذري (٦/ ١٥).
وكلاهما من أوزان المبالغة.
وأمَّا معناه: فقد قال البيهقي: « يعني: أنَّه ساتر يستُرُ على عباده كثيرًا، ولا يفضحهم في المشاهد، كذلك يحب من عباده السَّتْر على أنفسهم، واجتناب ما يشينهم، والله أعلم »، وقال ابن القيم: في نونيَّته الكافية الشافية [من الكامل]: =

قلتُ لأبي: وقد رأيتُ[1] عن أحمد بن يونس[2]؛ عن أبي

= وهو الحَيِيُّ فليس يَفْضَحُ عَبْدَهُ عند التجاهُرِ منه بالعِصْيانِ
لكنَّه يُلْقِي عليه سِتْرَهُ فَهُوَ السَّتِيرُ وصاحبُ الغفرانِ

وهذا على أنه بمعنى «فاعل»، وأما جَعلُه بمعنى «مفعول» أي: مستور عن العيون في الدنيا، فقد قال المناوي: إنه « بعيدٌ من السَّوْق، كما لا يخفى على أهل الذَّوْق».اهـ. انظر: "مرقاة المفاتيح" (٢/ ١٣٧)، و"الأسماء والصفات" للبيهقي (١٥٧)، و"شفاء العليل" لابن القيم (١/ ١٠٥)، و"الوابل الصيب" (ص٥٤)، و"طريق الهجرتين" (ص ٢١٤).

والضبط الأول « السَّتِير » أولى وأصحُّ من الثاني « السِّتِّير »؛ لكثرة من نصَّ عليه من العلماء، ولكثرة ورود هذا الوزن في أسماء الله تعالى؛ كالرحيم، والعليم، والقدير، وغيرها. ولأن ابن دُرَيْد في "الجمهرة" (٢/ ١١٩١)، والسيوطي في "المزهر" (٢/ ١٣٨-١٤٠) قد سردًا ما جاء في اللغة على وزن « فِعِّيل »، ولم يذكرا منها لفظ «السِّتِّير»، وهما من أهل الاستقراء. وقد ذكر ابن دريد أنه لا يجوز بناء « فِعِّيل » إلا ما سمع من العرب. وكذلك فإن بيت النونية المذكور فيه هذا الاسم، ينكسر وزنه إذا ضبط على « فِعِّيل ». وأيضًا فإن أكثر ما جاء على « فِعِّيل » من الأوصاف إنما هو في الصفات القبيحة الذميمة؛ كالسِّكِّير، والفِسِّيق، وغيرها، وأسماء الله تعالى كلُّها حُسْنَىٰ في أعلى درجات الحسن والكمال.

(١) أي: وقد رأيتُهُ، والمراد: رأيتُ هذا الحديثَ، حُذِفَ المفعولُ به وهو مقصودٌ؛ للعلم به، فَنُوِيَ؛ كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، أي: يريدُهُ، وقوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، أي: فمن لم يجد الرقبة، و: فمن لم يستطع الصوم. ويقدر في كل موضع حذف منه المفعول ما يليق به. وانظر: "الخصائص" (٢/ ٣٧٢)، و"مغني اللبيب" (ص ٧٩٧-٧٩٩)، و"المفصَّل" للزمخشري (ص٨٥)، و"البرهان في علوم القرآن" للزركشي (٣/ ١٦٢- ١٧٩)، و"همع الهوامع" للسيوطي (٢/ ١١- ١٣).

(٢) هو: أحمد بن عبدالله بن يونس، ولم نقف على روايتِهِ، ولكنْ أخرجَهُ هَنَّاد في "الزهد" (١٣٦٠)، من طريق عبدة، عن عبدالملك، به، ورواه عبدالرزاق =

بكر[١]، عن عبدالملك، عن عَطاء، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٢].

قلتُ لأبي: هذا المتَّصِلُ محفوظ ؟

قال: ليس بذاك[٣].

٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه اللَّيْث بن سعد، عن هشام ابن سعد[٤]، عن زيد بن أسلَمَ، عن عطاء بن يَسَار[٥]، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ أكلَ لَحْمَ شاةٍ، ثم صلَّى ولم يَتَوَضَّأْ[٦].

= في "المصنَّف" (١١١١) عن ابن جريج؛ قال: أخبرني عطاء، به، مرسلاً.

(١) في (أ) يشبه أن تكون: « عن أبي بكير ».

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وسيأتي الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) وسئل أبو زرعة في المسألة رقم (٢٥٠٩) عن رواية شاذان هذه، فقال: « لم يصنع فيه أبو بكر بن عياش شيئًا، وكان أبو بكر في حفظه شيءٌ؛ والحديث حديث الذي رواه زهير، وأسباط بن محمد، عن عبدالملك، عن عطاء، عن يعلى بن أمية، عن النبي ﷺ ». اهـ.
وزهير هو: ابن معاوية، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٠١٢)، والنسائي (٤٠٦). ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٨).
ورواية أسباط أخرجها ابن أبي شيبة، كما في "النكت الظراف" (٩/ ١١٥).
وتابع عبدَالملك عليه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عطاء، عن يعلى، به.
وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٢٤ رقم ١٧٩٦٨).

(٤) روايته أخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٢٤).
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ٢٥) عن زيد بن أسلم، به. ومن طريق مالك رواه البخاري في "صحيحه" (٢٠٧)، ومسلم في "صحيحه" (٣٥٤).

(٥) في (أ): « عن زيد بن أسلم، عن صفوان، عن عطاء بن يسار ».

(٦) في (أ) و(ت): « ولم يتوضَّ »، ويخرَّج ما فيهما على إجراء الفعل المهموز مجرى المعتل في حالتي الجزم والبناء، وقد أوضحنا ذلك في المسألة رقم (١٦٨).

ورواه مَعْنٌ[١]، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء، عن أبي رافع، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال أبي[٢]: جميعًا صَحِيحَينِ[٣]؛ حدَّثنا إبراهيم بن المُنْذِر، عن مَعْن بن عيسى، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء، عن أبي رافعٍ وابنِ عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ جَمَعَهُما.

---

(١) هو: ابن عيسى. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٩١٤١) من طريق إبراهيم بن المنذر، عنه، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا هشام بن سعد، تفرد به معن بن عيسىٰ ».
ورواه مسلم في "صحيحه" (٣٥٧) من طريق أبي غطفان، عن أبي رافع، به.
وانظر "العلل" للدارقطني (١١٨٠).

(٢) في (أ) و(ف): « فقال لي ».

(٣) كذا في جميع النسخ: « صحيحين » بياء قبل النون، والجادَّة أن يكون « صحيحان»؛ لأنَّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هما جميعًا صحيحان، وهو مثنًى؛ فكان حقُّه أن يرفع بالألف، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ عربيةً، وله وجهان:
الأوَّل: أن يكون بياء خالصة، على أنَّه مفعولٌ به ثانٍ، ويقدَّر المفعولُ الأول ضميرَ الحديثَيْنِ، وناصب المفعولين: إما أن يكون فعلاً مقدرًا؛ أي: فقال أبي: أعدُّهما جميعًا صحيحَيْنِ، أو: أَحسِبهما جميعًا صحيحَيْنِ. وإما أن يكون الفعل «قال» هو الناصب، على أنه هنا بمعنى «ظنَّ» فيأخُذ حكمها في نصب المفعولين، وذلك على لغةِ بني سُلَيْم؛ و«ظن» تأتي بمعنى الظن والحِسْبان، وتأتي بمعنى اليقين، والمعنيان محتملان هنا، ويحدد المراد بالسياق. ويكون التقدير هنا: فعدهما أبي جميعًا صحيحين، أو فحسبهما أبي جميعًا صحيحَيْن. وعلى هذا تحذف النقطتان الفوقيتان بعد قوله: «فقال أبي».
وانظر الكلام على لغة بني سُلَيْم في المسألة رقم (٧٥٩). وانظر في مجيء « ظنَّ » - التي «قال» هنا بمعناها - في معنى اليقين تارةً، وفي معنى الحِسْبان تارةً أخرى-: "مفردات القرآن" للراغب الأصفهاني (ص٥٣٩- ٥٤٠). =

٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاذ بن هشام[(١)]، عن أبيه،

= والوجه الثاني: أن يكون «صحيحَيْنِ» بألف ممالة نحو الياء، وكتبتْ هذه الألف ياءً لإمالتها، وأميلتْ بسبب كسرة النون بعدها، ووقوع الياء التي بين الحاءَيْن قبلها منفصلةً عنها بحرف واحد هو الحاءُ الثانية، وكان يكفي أحدهما.
والإمالةُ لغةُ بني تميم ومَنْ جاورهم من سائر أهل نَجْد؛ كأسدٍ، وقَيْسٍ، وأمَّا أهلُ الحجاز فلا يُميلون إلا قليلاً. وللإمالة أسباب ثمانية، انظر تفصيل ذلك في "أوضح المسالك" (٤/ ٣١٨)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٤٨٠)، و"شرح الأشموني" (٤/ ٣٨٥- ٣٨٧)، و"شذا العرف، في فن الصرف" للحملاوي (ص١٨٨)، و"توجيه النظر" لطاهر الجزائري (٢/ ٨٢٧- ٨٢٩).
وانظر كتابة الألف الممالة ياءً وخاصة المتوسطة: "المطالع النصريَّة" (ص١٣٨) وغيره من كتب الإملاء. وانظر "شرح النووي على صحيح مسلم" (١/ ٤١-٤٢)، و(٣/ ٣٩)، (١٠/ ٢٣- ٢٤، ٩٨- ٩٩).

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٢٣٤) بلفظ: « أَتَانِي رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ المَلأُ الأَعْلَى؟ قُلْتُ: رَبِّ لا أَدْرِي، فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ، فَوَجدتُّ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيَّ، فَعَلِمْتُ مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ المَلأُ الأَعْلَى؟ قُلْتُ: فِي الدَّرَجَاتِ وَالكَفَّارَاتِ، وَفِي نَقْلِ الأَقْدَامِ إِلَى الجَمَاعَاتِ، وَإِسْبَاغِ الوُضُوءِ فِي المَكْرُوهَاتِ، وَانْتِظَارِ الصَّلاةِ بَعْدَ الصَّلاةِ، وَمَنْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ عَاشَ بِخَيْرٍ وَمَاتَ بِخَيْرٍ، وَكَانَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». ثم قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ».
ومن طريق معاذ بن هشام أيضًا أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٢٦٠٨)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٣١٩)، والآجري في "الشريعة" (١٠٣٩).
وأخرجه الآجري في "الشريعة" (١٠٤٠) من طريق عبَّاد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٦٨ رقم ٣٤٨٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٦٨٢/ المنتخب)، والترمذي في "جامعه" (٣٢٣٣)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٣٢٠)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٤) من طريق معمر، =

عن قتادة، عن أبي قِلابة[١]، عن خالد بن اللَّجْلاج، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: «رَأَيْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ...»، وذكر الحديثَ في إسباغِ الوُضُوء ونحوِهِ؟

قال أبي: هذا رواه الوليدُ بن مسلم[٢]، وصَدَقَةُ[٣]، عن ابن جابر[٤]؛ قال: كنَّا مع مكحول، فمرَّ به خالدُ بنُ اللَّجْلاج، فقال مكحولٌ: يا أبا[٥] إبراهيم، حَدِّثنا، فقال: حدَّثني ابنُ عايش الحَضْرَمي، عن النبيِّ ﷺ[٦].

قال أبي: وهذا أشبَهُ، وقتادةُ يقال: لم يَسْمَعْ من أبي قِلابة إلا أحرفًا؛ فإنه وقع إليه كتابٌ مِنْ كتب أبي قِلابة[٧]، فلم يميِّزوا بين

= عن أيوب، عن أبي قلابة، عن ابن عباس، به. ليس فيه « خالد بن اللَّجلاج ».

(١) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٢) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢١٩٥)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٧٦)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٣١٨)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١).

(٣) هو: ابن خالد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٣٩٧، ٤٧٦)، وفي "الآحاد والمثاني" (٢٥٨٥).

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر.

(٥) قوله: « أبا » سقط من (أ) و(ف).

(٦) جمع أبو حاتم - رحمه الله - هنا بين رواية الوليد وصدقة، ورواية الوليد جاء فيها التصريح بسماع ابن عايش من النبي ﷺ. قال ابن خزيمة في "التوحيد" (٢/ ٥٣٧): « قوله في هذا الخبر: قال: سمعت رسول الله ﷺ: وَهَمٌ؛ لأن عبدالرحمٰن ابن عايش لم يسمع من النبي ﷺ هذه القصة... ». وانظر "تصحيفات المحدثين" للعسكري (٢/ ٨٦٨)، و"الإصابة" (٦/ ٢٩٢).

(٧) روى ابن معين في "الجزء الثاني من حديثه" (ص٢٧٥) عن أيوب قال: « لم يسمع قتادة من أبي قلابة شيئًا، إنما وقعت إليه كتب أبي قلابة ». وقال في "تاريخه" =

عبدالرحمٰن بن عايش، وبين ابن عباس .

قال أبي: ورَوَىٰ هذا الحديثَ جَهْضَمُ بن عبدالله اليَمَامي، وموسى بن خلف العَمِّي[(١)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سَلَّام، عن جَدِّه مَمْطُور[(٢)]، عن أبي عبدالرحمٰن السَّكْسَكي، عن مالك بن يَخَامِرَ، عن معاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: وهذا أشبَهُ من حديث ابن[(٣)] جابر[(٤)].

= (٢/ ٧٩/رواية الدوري): « لم يسمع قتادة من سعيد بن جبير . . . ولا من أبي قلابة إنما حدث عن صحيفة أبي قلابة ».

(١) روايتهما على هذا الوجه أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠/ ١٠٩ رقم ٢١٦)، وقد بيَّن الدارقطني في "العلل"(٦/ ٥٦-٥٧) أن رواية جهضم: عن يحيى ابن أبي كثير، عن زيد، عن جده، عن عبدالرحمٰن الحضرمي؛ وهو عبدالرحمٰن بن عايش .
وأن رواية موسى بن خلف: عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد، عن جده؛ فقال: عن أبي عبدالرحمٰن السكسكي . قال الدارقطني: « وإنما أراد: عن عبدالرحمٰن؛ وهو ابن عايش ».اهـ. ورواية جهضم التي ذكرها الدارقطني أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٤٣ رقم ٢٢١٠٩)، والترمذي في "جامعه" (٣٢٣٥)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٧/ ٢٠٣- ٢٠٥).
ورواية موسى بن خلف أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٤٥)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٧/ ٢٠٦).
وقال ابن عدي: « وهذا له طرق . . . واختلفوا في أسانيدها فرأيت أحمد بن حنبل صحح هذه الرواية التي رواها موسى بن خلف، عن يحيى بن أبي كثير: حديث معاذ بن جبل، قال: هذا أصحها ». وانظر "الإصابة" (٦/ ٢٩٢).

(٢) في (ت):« ممكور » بالكاف، وفي (ك):« مسطور ». وهو: أبو سلام الأسود الحبشي.

(٣) في (ف): « أبي ».

(٤) الكلام على هذا الحديث واختلاف طرقه يطول، انظر "المراسيل" لابن أبي حاتم =

٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عاصم[١]، عن قُرَّة[٢]، عن محمد[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ فِي الإِنَاءِ . . . »[٤]؟

= (ص ١٢٤)، و"التوحيد" لابن خزيمة (٢/ ٥٣٣ فما بعدها)، و"العلل" للدارقطني (٦/ ٥٤-٥٧)، و"جامع التحصيل"(ص٢٢٣)، و"الإصابة"(٦/ ٢٩١ فما بعدها)، و"تهذيب التهذيب"(٢/ ٥٢٠). وللحافظ ابن رجب رسالة مستقلة في شرح هذا الحديث والكلام على طرقه، وعنوانها: "اختيار الأَوْلَىٰ، في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى".

(١) هو: الضَّحَّاك بن مخلد. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٩)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٢٦٤٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٦٧-٦٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٤٧).
قال الطحاوي: « وهذا حديث متصل الإسناد فيه خلاف ما في الآثار الأُوَل، وقد فصلها هذا الحديث لصحة إسناده ». وقال الحاكم: « تفرد به أبو عاصم، وهو حجة ». ونقل الدارقطني عن شيخه أبي بكر النيسابوري قوله: « كذا رواه أبو عاصم مرفوعًا، ورواه غيره عن قرَّة: ولوغ الكلب مرفوعًا، وولوغ الهر موقوفًا ».
وقال البيهقي: « وأبو عاصم الضحاك بن مخلد ثقة إلا أنه أخطأ في إدراج قول أبي هريرة في الهرة في الحديث المرفوع في الكلب، وقد رواه علي بن نصر الجهضمي، عن قرة، فبينه بيانًا شافيًا ».
وقال البيهقي أيضًا في "المعرفة" (٢/ ٧٠): « وأما حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة: " إذا ولغ الهر غسل مرَّة " فقد أدرجه بعض الرواة في حديثه، عن النبي ﷺ في ولوغ الكلب، ووهموا فيه. الصحيح أنه في ولوغ الكلب مرفوع، وفي ولوغ الهر موقوف . . . ». وقال الدارقطني في "العلل" (١٤٤٣) بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «والصحيح قول من وقفه على أبي هريرة في الهر خاصة ».

(٢) هو: ابن خالد.

(٣) هو: ابن سيرين.

(٤) وتمامه فيه الأمر بالغَسْل من ولوغ الهرة مرة أو مرتين.

قال أبي: كذا رواه أبو عاصم؛ حدَّثنا عمرو بن عليٍّ، عنه، وأخطأ فيه؛ حدَّثنا أبو نُعَيم[(١)]؛ قال: ثنا[(٢)] قُرَّة، عن محمد[(٣)]؛ قال: إذا وَلَغَ الكَلْبُ في الإناءِ .

قال أبي: والصَّحيحُ ما يرويه أبو نُعَيم[(٤)] .

٢٨ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن رجاء[(٦)]، وأبو نُعَيم[(٧)]؛ قالا: حدَّثنا[(٨)] ربيعة بن عبيد الكِنَاني، عن المِنْهَال بن عمرو؛ قال: حدَّثنا زِرُّ[(٩)] بن[(١٠)] حُبَيْش؛ قال: جاء رجل إلى عليِّ بن

(١) هو: الفضل بن دُكَيْن .

(٢) في (ت): «ونا»، وفي (ك): «وثنا».

(٣) كذا في النسخ: عن محمد؛ من قوله! وذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ١١٧) الاختلاف في وقف هذا الحديث أو رفعه عن أبي هريرة، ولم يذكره عن محمد بن سيرين . وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (١/ ٢٤١ فما بعدها).

(٤) مراد أبي حاتم: « الصحيح من رواية قرة: ما رواه عنه أبو نعيم »، وإلَّا فالحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٧٩) من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

(٥) انظر المسألة الآتية برقم (١٤٤).

(٦) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٥٦١).

(٧) هو: الفضل بن دُكَيْن . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١١٤)، والطبراني في "الأوسط" (٣٧٣٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٥٨ و٧٤).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن المنهال بن عمرو إلا ربيعة الكناني - وهو ربيعة بن عبيد، كوفي - وأبو مريم عبدالغفار بن القاسم الأنصاري ».
ورواه أبو نعيم الأصبهاني في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٢٣) من طريق مروان بن معاوية، عن ربيعة ، به . وانظر "العلل" للدارقطني (٥٠١).

(٨) في (ت) و(ك): « وثنا ».

(٩) في (ف): « زيد ».

(١٠) قوله: « بن » مكرر في (ك).

أبي طالب، فسأله عن وُضُوءِ رسولِ الله ﷺ، فذكَرَ ثلاثًا، وذكر أنه مَسَحَ برأسِهِ حتَّى ألَمَّ(١) أن يَقْطُرَ، ثم غسل رجلَيْهِ ثلاثًا ثلاثًا(٢)، ثم قال: هكذا كان وُضُوءُ رسول الله ﷺ؟

قال أبي: إنما يُروى هذا الحديثُ عن المِنْهال، عن أبي حَيَّة الوَادِعي(٣)، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ(٤).

أخبرنا أبو محمد(٥)؛ قال(٦): ثنا به(٧) أبي؛ قال: حدَّثنا الهَيْثَم بن يَمَان؛ قال: نا عمرو بن ثابت(٨)، عن المِنْهال بن عمرو، عن أبي

---

(١) في (أ) و(ف): «إلى» بدل: «ألَمَّ».
وانظر "سنن البيهقي" (١/ ٧٤-٧٥). والمعنى: حتى قَرُبَ أن يَقْطُر؛ قال ابن الأثير في "النهاية" (٤/ ٢٧٢): «ومنه الحديث في صفة الجنة: «فلولا أنَّه شيءٌ قضاه اللهُ، لَأَلَـمَّ أنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ؛ لِمَا يَرَىٰ فيها»؛ أي: يَقْرُب [كذا، ولعل الصواب: تَقرُبَ]». اهـ.
(٢) قوله: «ثلاثًا» الثاني ليس في (ت) و(ك).
(٣) مشهور بكنيته ومختلف في اسمه؛ فقيل: عمرو بن نصر، وقيل غير ذلك. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٢١)، وأحمد في "المسند" (١/ ١٢٠ رقم ٩٧١)، وأبو داود في "سننه" (١١٦)، والترمذي في "جامعه" (٤٨)، والنسائي في "سننه" (٩٦) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عنه، به.
(٤) نقل هذا النص عن أبي حاتم الحافظُ ابن حجر في "النكت الظراف" (٧/ ٣٧٣). ونقله ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٩٣)، إلا أنه وقع فيه أنه من قول أبي زرعة، لا أبي حاتم. وكذا في مختصره "التلخيص الحبير" (١/ ١٣٥). وانظر جواب أبي زرعة في المسألة رقم (١٤٤).
(٥) أي: ابن أبي حاتم.
(٦) قوله: «أخبرنا أبو محمد قال» ليس في (ف).
(٧) قوله: «به» ليس في (ت) و(ك)، وفي (ف): «وثنا به».
(٨) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٥٢/ ب/ أطراف الغرائب) وقال: «غريب =

حَيَّة بن قيس، عن عليٍّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ أنا: أما عبدالله بن رجاء: فحدَّثني أبي عنه؛ قال: نا ربيعة ابن عبيد، عن المِنْهال بن عمرو.

وأما أبو نُعَيم: فحدَّثنا أبي؛ قال: حدَّثنا أبو نُعَيم؛ قال: ثنا ربيعة الكِنَاني[1]، عن المِنْهال بن عمرو.

فسمعت أبي يقول: هو ربيعة بن عُبَيد.

وقال أبو زرعة: ربيعة بن عُتْبَة[2].

٢٩ - وسمعتُ[3] أبي وذكر حديثًا رواه مَرْوَانُ الفَزَاري[4]، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن مِهْران، عن سعيد المَقْبُرِي[5]، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لَوْلَا أَنْ يَثْقُلَ عَلَى أُمَّتِي، لَفَرَضْتُ السِّوَاكَ، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ العِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ»**.

= من حديث المنهال بن عمرو، عن أبي حيَّة، تفرد به عمرو بن ثابت».

(١) في (ت): «الكتاني» بالتاء.

(٢) وبهذا ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٩١).
وقال المزي في "تهذيب الكمال" (٩/ ١٣١): «ربيعة بن عتبة، ويقال: ابن عبيد».

(٣) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٤٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١١٨)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٣/ ٣٥٦). وستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٤).

(٤) هو: مروان بن معاوية. وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٠٣١).
ورواه النسائي أيضًا (٣٠٣٠) من طريق أبي عامر العقدي، عن محمد بن عبدالرحمٰن، به.

(٥) هو: سعيد بن أبي سعيد.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه[1] الثقات[2] عن المَقْبُرِي، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وبعضُهم يقول: عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[3]؛ وهو الصَّحيحُ.

٣٠- وسألتُ[4] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه مُصْعَب بن المِقْدَام[5]،

---

(١) في (أ): « ورواه » بالواو.

(٢) الحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٢٤٤٨) عن أبي معشر، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥٠ رقم ٧٤١٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢٨٧ و٦٩١)، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٣٣ و٣٠٣٤ و٣٠٣٥ و٣٠٣٦ و٣٠٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٣١ و١٥٣٨ و١٥٣٩ و١٥٤٠) من طريق عبيدالله بن عمر، وعبدالله بن أحمد في زياداته على "المسند" (١/ ٨٠ رقم ٦٠٧) من طريق محمد ابن إسحاق، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٣٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٦) من طريق عبدالرحمٰن السراج، جميعهم عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، به.
وقد اختلف على أبي معشر - وهو ضعيف - وعلى عبيدالله بن عمر، كما سيأتي.

(٣) الحديث رواه النسائي في "الكبرى" (٣٠٣٨)، والدارقطني في "الأفراد" (٣١٢/أ/ أطراف الغرائب) من طريق بقية، عن عبيدالله بن عمر، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٣٩) من طريق الليث، عن أبي معشر، كلاهما (عبيدالله وأبو معشر) عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.
قال الدارقطني: « تفرد به بقية، عن عبيدالله ، عن المقبري، عن أبيه ».
وانظر "العلل" للدارقطني (٢٠٤٧).

(٤) نقل هذا النص بتصرف الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/ ٤٠٠).

(٥) روايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٨٢٤٤، ٨٢٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٣٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ١١١).
قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/ ٤٠٠): « هو معلول ».

عن الثوري، عن أبي الزُّبَير[(١)]، عن جابر؛ قال: نهى النبي ﷺ أن يَمَسَّ الرجلُ ذَكَرَهُ بِيَمينِهِ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الثوري[(٢)]، عن مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: الوَهَمُ مِمَّن هو؟

قالا: مِنْ مُصعَب بن المِقْدام.

٣١ - وسألتُ[(٣)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سعيد بن مسروق[(٤)]، وسَلَمةُ بن كُهَيْل[(٥)]، ومنصورُ بن المُعْتَمِر، والحَسَنُ بن

---

(١) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٢) روايته أخرجها ابن حزم في "المحلى" (٢/ ٧٨)، وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٥) من طريق سفيان بن عيينة، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٨) من طريق عيسى ابن يونس، كلاهما عن معمر، به. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٥٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٦٧) من طرق عن يحيى بن أبي كثير، به.

(٣) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٤٧/ مخطوط).

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٩٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٦٤)، والحميدي في "مسنده" (٤٣٩)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٤ رقم ٢١٨٧١)، والترمذي في "جامعه" (٩٥)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٤٣٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٢٩ و١٣٣٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧٦). قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٥) لم نقف على رواية سلمة بن كهيل من هذا الوجه. والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم ٢١٨٥٣)، وابن ماجه في "سننه" (٥٥٤)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٤ رقم ٣٧٥٩ و٣٧٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧٨) من طريق شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، =

عُبَيدالله[١]، كلُّهم رَوى عن إبراهيم التَّيْمِي[٢]، عن عمرو بن ميمون، عن أبي عبدالله الجَدَلي، عن خُزَيمة بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْحِ على الخُفَّين[٣].

ورواه الحكَمُ بنُ عُتَيبة[٤]، وحمَّادُ بن أبي سُلَيمان[٥]، وأبو

= عن عمرو بن ميمون، عن خزيمة، به.
وقد اختلف على منصورُ بن المُعْتَمِر، وسيأتي بيان ذلك .

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٤ رقم ٣٧٥٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ١٤٧).

(٢) هو: إبراهيم بن يزيد بن شريك .

(٣) قال ابن معين :« حديث خزيمة في المسح صحيح ». "من كلام يحيى بن معين في الرجال/ رواية ابن طهمان" رقم (٢٠٧).
وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٨٦):« وقال مهنًّا : سألت أحمد عن أجود الأحاديث في المسح ؟ قال: حديث شريح بن هانئ عن عائشة، وحديث خزيمة بن ثابت، وحديث عوف بن مالك ».

(٤) في (ك): « عيينة ». وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٣١٥)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم٢١٨٥٢)، وأبو داود في "سننه" (١٥٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٦)، والبغوي في "الجعديات" (١٧٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨١)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٥ رقم ٣٧٦٣) من طريق شعبة، عن الحكم وحماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي، به.
قال الترمذي في "جامعه"(٩٦):« وقد روى الحكم بن عتيبة وحماد ، عن إبراهيم النخعي، عن أبي عبدالله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت؛ ولا يصح ».

(٥) تقدم تخريج رواية شعبة، عن الحكم وحماد بن أبي سليمان. والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٩١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٦٣)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٤ رقم ٢١٨٦٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"(١/ ٨٢)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٥-٩٨ رقم ٣٧٦٤ و٣٧٨٠) من طرق عن حماد بن أبي سليمان، به .

مَعْشَر[(١)]، وشُعَيْبُ بن الحَبْحاب[(٢)]، والحارثُ العُكْلي[(٣)]، عن إبراهيم النَّخَعي[(٤)]، عن أبي عبدالله الجَدَلي، عن خُزَيمة، عن النبيِّ ﷺ؛ لا يقولون: عمرو بن ميمون[(٥)]؟

قال أبو زرعة[(٦)]: الصَّحيحُ من حديث إبراهيم التَّيْمِي: عن

---

(١) هو: زياد بن كليب . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٤ رقم ٢١٨٧٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨٢)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٨ رقم ٣٧٨١ و٣٧٨٢ و٣٧٨٣)، و"الأوسط" (٧١٣٥ و٨٣٦٣)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٤٢).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٩ رقم ٣٧٨٥) .

(٣) هو: الحارث بن يزيد . وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٩ رقم ٣٧٨٦)، و"الأوسط" (٤٩٢٤)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٧٤).
والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٨-٩٩ رقم ٣٧٨٤)، و"الأوسط" (٣٠٣٥) من طريق علي بن الحكم، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٩ رقم ٣٧٨٧) من طريق يزيد بن الوليد، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٩ رقم ٣٧٨٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢١٣) من طريق زكريا أبي يحيى البدي، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٢٤) من طريق عمر بن عامر، جميعهم عن إبراهيم النخعي، به .

(٤) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس .

(٥) روى ابن أبي حاتم في "المراسيل" رقم (١٦) بسنده إلى شعبة أنه قال: «لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث خزيمة بن ثابت في المسح».
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٦٤): «سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقال: لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح؛ لأنه لا يعرف لأبي عبدالله الجدلي سماع من خزيمة بن ثابت، وكان شعبة يقول: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث المسح، وحديث عمرو بن ميمون عن عبدالله الجدلي؛ هو أصح وأحسن».

(٦) نقل هذا النص عن أبي زرعة الحافظُ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٨٤).

عمرو[١] بن ميمون، عن أبي عبدالله الجَدَلي، عن خُزَيمة، عن النبيِّ ﷺ، والصَّحيحُ من حديث النَّخَعي: عن أبي عبدالله الجَدَلي؛ بلا عمرو بن ميمون[٢].

قال أبي: عن منصورٍ مُختَلِفٌ؛ جريرٌ الضَّبِّيُّ[٣] وأبو عبدِالصمدِ[٤] يحدِّثان به يقولان: عن ابن التَّيْمِي، عن عمرو بن ميمون، عن أبي عبدالله الجَدَلي، عن خُزَيمة. وأبو الأَحْوَص[٥] يحدِّث به لا يقولُ فيه: عمرو بن ميمون[٦].

---

(١) في (ك): «عمر».

(٢) في (ك) زيادة: «عن النبي ﷺ».

(٣) هو: ابن عبدالحميد. وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (١٣٣٢)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٤ رقم ٣٧٥٧).

(٤) هو: عبدالعزيز بن عبدالصمد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم ٢١٨٥٧)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٣ رقم ٣٧٥٥).
ورواه الحميدي في "مسنده" (٤٣٨)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم ٢١٨٥٩)، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ٢٦٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨١) من طريق سفيان بن عيينة، عن منصور، به.

(٥) هو: سَلَّام بن سُلَيم. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٣١٤)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٣ رقم ٣٧٥٦).

(٦) روى الطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٩ رقم ٣٧٨٩) من طريق سفيان، عن حماد ومنصور، عن إبراهيم، عن أبي عبدالله، عن خزيمة، به. ثم نقل عن عبدالله ابن الإمام أحمد قوله: «قال أبي: هذا خطأ». قال الطبراني: «أراد أحمد بن حنبل أنه خطأ حديث منصور، عن إبراهيم، عن أبي عبدالله الجدلي، والصواب من حديث منصور: حديث عمرو بن ميمون»، وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ١٨٠-١٩١)، و "البدر المنير" لابن الملقن (٢/ ١٤٣-١٤٨/ مخطوط).

٣٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عُثْمان بن أبي شَيْبة[١]، عن شَرِيكٍ[٢]، عن الأعمش، عن أبي سُفْيان[٣]، عن جابر[٤]، عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلْيَسْتَاكَ[٥]. . . »؟

---

(١) روايته أخرجها تمام في "فوائده" (١٥٧/الروض البسام)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٩٣٨)، وأبو طاهر السلفي في "معجم السفر" (٦٩٣).

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي . (٣) هو: طلحة بن نافع .

(٤) في (ت) و(ك): « حديثه » بدل: « جابر ».

(٥) كذا في جميع النسخ: « فليستاك » بألف قبل الكاف، والجادَّة أن يقال: « فَلْيَسْتَكْ » - كما وقع في بعض مصادر التخريج - لأنَّه مضارعٌ مجزوم بلام الأمر، وما في النسخ وجهُهُ: أنَّ أصل الفعل: «فَلْيَسْتَاكَنْ»، مبنيًّا على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ثم حذفت النون تخفيفًا، وبقيت الفتحة على الكاف دليلاً عليها؛ وذلك نحوٌ مما قاله بعضهم في تخريج قراءة أبي جعفر المنصور: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشَّرح: ١] بفتح الحاء: «نَشْرَحَ»، وقول الحارث بن المنذر الجرمي [من الرجز]:

فـي أيِّ يَـوْمَـيَّ مِـنَ الـمَـوْتِ أَفِـرّْ   أيـومَ لـم يُـقْـدَرَ أَمْ يَـوْمَ قُـدِرْ ؟!

فقد خرِّجت القراءة والبيت تخريجات، منها: أنَّ الأصل: « نَشْرَحَنْ » و « يُقْدَرَنْ » بتوكيد الفعل بنون التوكيد الخفيفة، ثم حُذِفَتْ هذه النون، وبقيتِ الفتحةُ دليلاً عليها. وقد ذهب ابن عصفور وابن هشام إلى أنَّ حذف نون التوكيد الخفيفة في غير التقاء الساكنين لا يجوزُ في الشعر إلا ضرورةً، وفي سعة الكلام إلا شاذًّا.

وانظر: "نوادر أبي زيد" (ص ١٣)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٦٧٨- ٦٧٩)، و"اللمع" لابن جني (ص٢٠١- ٢٠٢)، و"ضرائر الشعر" (ص ١١٢-١١٣)، و"مغني اللبيب" (ص٢٧٥- ٢٧٦، ٣٨٢-٣٨٣)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٤٣)، و"خزانة الأدب" (١١/ ٤٥٠- ٤٥٢ الشاهد رقم ٩٥٤)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (١٠/ ٤٨٧- ٤٨٩).

وتمام الحديث: « فإنَّ أحدَكُم إذا قرأَ في صَلاةٍ، وَضَعَ مَلَكٌ فاهُ على فِيهِ؛ فلا يَخرُجُ مِن فِيهِ شَيءٌ إلَّا دخلَ في فَمِ المَلَك ».

فقالا: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: الأعمش[١]، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبدالرحمٰن[٢]، عن عليٍّ - موقوفٌ[٣]-: أنه كان يقول . . . .

قلتُ لهما: فالوَهَمُ[٤] مِمَّن هو ؟

قالا: يَحْتَمِلُ أن يكونَ من أحدهما.

قلتُ: يَعْنِيان: إما من عثمان، وإما من شَرِيك[٥].

٣٣ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه زهير[٧]، عن ابن

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٩٩) من طريق أبي معاوية محمد ابن خازم، عنه، به.

(٢) هو: السُّلَمي، واسمه: عبدالله بن حبيب .

(٣) من قوله: « هذا وهم. . . » إلى هنا، سقط من (ك).
وقوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) في (أ) و(ش): « الوهم ».

(٥) رواه ابن المبارك في "الزهد" (١٢٢٤)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٤١٨٤) من طريق ابن عيينة، عن الحسن بن عبيدالله، عن سعد بن عبيدة ، به .
ورواه البزار في "مسنده" (٦٠٣)، وابن صاعد في "زوائد الزهد" لابن المبارك (١٢٢٥) من طريق فضيل بن سليمان، عن الحسن بن عبيدالله، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن علي، به، مرفوعًا .
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي ﷺ بإسناد أحسن من هذا الإسناد، وقد رواه غير واحد عن الحسن بن عبيدالله عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن علي ﷺ، موقوفًا ».

(٦) نقل هذا النص الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف"(١٠/ ٢٧٦).

(٧) هو: ابن معاوية، وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٢٦١)، والبزار في "مسنده" (١٩٢/ ب/ مسند أبي هريرة)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٠١/ب/ أطراف الغرائب). ورواه ابن عدي في "الكامل"(٣/ ١٩٢) من طريق زياد البكائي، عن ابن جحادة، به. قال ابن عدي: « وعندي أنهما [أي: زياد وزهير] أخطأا =

جُحَادَةَ[١]، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَرَجَ[٢] من الغائِطِ، فأُتِي بِطَعَام، فقال رجلٌ: ألا نأتيك بِوَضُوء ؟ قال: « أُرِيدُ الصَّلاةَ ؟! »[٣] ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عمرو بن دينار[٤]، عن سعيد بن الحُوَيرِث، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ[٥].

قلتُ لأبي[٦]: الوَهَمُ مِنْ[٧] زهير ؟

قال: لا، هو من ابن جُحَادَةَ[٨].

= على ابن جحادة، أو الخطأ من ابن جحادة، عن عمرو بن دينار؛ فإن هذا الحديث لا يرويه عن ابن جحادة غيرهما، وقد روى هذا الحديث أصحاب عمرو ابن دينار الأثبات مثل حماد بن زيد وابن عيينة وغيرهما، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس، وهو الصَّواب ».

(١) في (أ) و(ف): « جحاد »، وابن جحادة هذا اسمه: محمد.

(٢) في (ت) و(ك): « يخرج ».

(٣) يعني: « أَأُرِيدُ الصلاة ؟! »؛ كما في "سنن ابن ماجه"، أي: هل تراني أُريدُ الصلاة حتى أتوضَّأَ، إنما أريدُ الطعامَ !!

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٢٢ رقم ١٩٣٢)، ومسلم في "صحيحه" (٣٧٤).

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (١٥٨٣)، وفي "الأفراد": « والصواب: عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس ».

(٦) في (ت) و(ك): «لأن» بدل: «لأبي».	(٧) قوله: «من» مكرر في (أ).

(٨) قال البزار في "مسنده" (ل١٩٢/ ب/ مسند أبي هريرة): « وهذا الحديث أحسب أن محمد بن جحادة أخطأ في إسناده؛ إذ رواه عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، والصواب: ما رواه عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس، هكذا رواه أيوب وابن عيينة وجماعة عن عمرو بن دينار». اهـ.

قلتُ لأبي: مِنْ أينَ أَصْلُهُ ؟

قال: كوفيٌّ ثقةٌ صَدوق، مِثْلُ عمرِو بنِ قيس، وأبي خالدٍ الدَّالاني، وزيدِ بنِ أبي أُنَيْسَة .

٣٤ - وسألتُ[١] **أبي عن اختلافِ حديثِ عمَّار بن ياسر في التيمُّم، وما الصَّحيحُ منها؟**

فقال: رواه الثوريُّ[٢]، عن سَلَمة[٣]، عن أبي مالك الغِفَاري[٤]، عن عبدالرحمٰن بن أَبْزَى، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ؛ في التيمُّم .

ورواه شُعْبَة[٥]، عن الحَكَم[٦]، عن ذَرٍّ [٧]، عن سعيد بن عبدالرحمٰن بن أَبْزى، عن أبيه، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه شُعْبَة[٨]، عن سَلَمة، عن ذَرٍّ[٩]، عن ابن عبدالرحمٰن بن

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٣٨-١٣٩)، ونقل بعضه الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٤٩)، وأبو زرعة العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٦٢٥). وانظر المسألة رقم (٢) و(٤) و(٨٥).

(٢) تقدمت روايته في المسألة رقم (٢) .

(٣) يعني: ابن كُهَيْل.

(٤) واسمه: غزوان .

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٦٥ رقم ١٨٣٣٢)، والبخاري في "صحيحه" (٣٣٨)، ومسلم (٣٦٨).

(٦) هو: ابن عتيبة .

(٧) ضبب ناسخ (ف) على قوله: « ذر »، فلعله ظن الصواب: « زِرّ ».
وذَرٌّ هذا: هو ابن عبدالله المُرْهِبي .

(٨) تقدمت روايته في المسألة رقم (٢) .

(٩) في (أ): « زر ».

أَبْزى، عن أبيه، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ[١].

ورواه حُصَينٌ[٢]، عن أبي مالك؛ قال: سمعتُ عَمَّارً[٣] يذكُرُ

---

(١) من قوله: «ورواه شعبة عن سلمة...» إلى هنا، سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلمي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٨٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٤).

(٣) كذا في جميع النسخ من غير ألف بعد الراء، وهو منصوبٌ مصروفٌ بلا خلاف، وكانت الجادَّة أنْ يُكتَبَ بالألف؛ لأنه مفعول «سمعتُ»، لكنَّه جاء هنا على لغةِ ربيعة؛ فإنهم لا يُبْدِلُونَ من التنوين في حال النصب ألفًا - كما يفعل جمهور العرب- بل يحذفون التنوين ويقفون بسكون الحرف الذي قبله؛ كالمرفوع والمجرور، ولابد من قراءتِهِ منوَّنًا في حال الوصل؛ غير أنَّ الألف لا تُكْتَبُ؛ لأنَّ الخط مداره على الوقف. والظاهر: أنَّ هذا غير لازم في لغة ربيعة؛ فالوقف على المنصوب المنوَّن بالألف: كثيرٌ جدًّا في أشعارهم؛ فكأنَّ الذي اخْتصُّوا به هو جوازُ الإبدال. قال ابن جني في "الخصائص" (٢/ ٩٧): «ولم يحك سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الجماعة: أبو الحسن [الأخفش]، وأبو عبيدة وقطرب وأكثر الكوفيين». اهـ.

وقد وقَع من ذلك في الأحاديث والآثار وكلام المحدِّثين وكلام العرب: شيءٌ كثير؛ فقد قال النوويُّ عن حديث البخاري (٣٢٣٩)، ومسلم (١٦٥): «قوله ﷺ: «وأُرِيَ مالكًا خَازِنَ النَّارِ»... ووقع في أكثر الأصول: «مالك» بالرفع [أي: على صورة المرفوع]؛ **وهذا قد يُنْكَرُ، ويقال: هذا لَحْنٌ، لا يجوزُ في العربية**، ولكنْ عنه جوابٌ حسَنٌ، وهو أنَّ لفظةَ «مالك» منصوبةٌ، ولكنْ أسقطتِ الألفُ في الكتابة، **وهذا يفعلُهُ المحدِّثون كثيرًا**؛ فيكتبون: «سمعتُ أنسً» بغير ألف، ويقرؤونه بالنصب، وكذلك «مالكً» كتبوه بغير ألف، ويقرؤونه بالنصب؛ فهذا - إن شاء الله تعالى - مِنْ أحسنِ ما يقال فيه، وفيه فوائدُ يتنبَّه بها على غيره، والله أعلم». "شرح النووي على مسلم" (٢/ ٢٢٧)، وانظر نحوه في (٨/ ٨٣، ٢٢٥).

ونقل العيني في "عمدة القاري" (٦/ ٢٥٢) عن الكرماني قوله في مثل هذا بعد تخريجه على لغة ربيعة: «ومِثْلُهُ كثير في هذا الصحيح [يعني: صحيح البخاري]؛ نحو: سمعتُ أنسً، ورأيتُ سالمً». وانظر أيضًا: (٨/ ٢٦٢) و(٢٢/ ٨٧)، =

التيمُّمَ، موقوفٌ[١].

قال أبي: الثوريُّ أحفظُ من شُعْبَةَ.

قلتُ لأبي: فحديثُ حُصَين عن أبي مالك؟

قال: الثوريُّ أحفظُ، ويَحْتملُ أن يكونَ سَمِعَ أبو مالك من عمَّار كلامًا غيرَ مرفوع، ويَسْمَعَ[٢] مرفوعًا - من عبدالرحمٰن بن أَبْزى، عن

= و"فتح الباري" (٩/ ٦٢١)، و"شرح السيوطي على سنن النسائي، مع حاشية السندي" (٥/ ١٨٠)، وشواهد لغة ربيعة أكثر من أن تحصى، شعرًا ونثرًا.

ولغة ربيعة هي إحدى ثلاث لغات للعرب في الوقف على الاسم المنوَّن:

واللغة الفصحىٰ: أن يوقفَ عليه بإبدال تنوينه ألفًا؛ إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة، أو كسرة، بلا بَدَل؛ تقول: رأيتُ زَيْدَا، وهذا زَيْدْ، ومررتُ بزَيْدْ.

والثالثة: أن يوقفَ عليه بإبدال التنوين ألفًا بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمة، وياءً بعد الكسرة، وهي لغة الأَزْد؛ يقولون: رأيتُ زَيْدَا، وهذا زَيْدُو، ومررتُ بزَيْدِي.

انظر في هذه اللغة وشواهدها: "سر صناعة الإعراب" لابن جني (٢/ ٤٧٧- ٤٧٩)، و"الخصائص" (٢/ ٩٧)، و"شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك (ص٨٩، ٩١، ١٠٢- ١٠٣ مبحث رقم ٦، ٧، ١٠)، و"المساعد، على تسهيل الفوائد" لابن عقيل (٤/ ٣٠٢- ٣٠٣)، و"شرح قطر الندى" لابن هشام (ص٣٥٦)، و"شرح الأشموني على الألفية" (٤/ ٣٥١)، و"همع الهوامع" للسيوطي (٣/ ٤٢٧ باب الوقف)، و"خزانة الأدب" للبغدادي (١/ ٩٩)، (٤/ ٤٤٥- ٤٤٧)، (١٠/ ٤٧٨).

(١) كذا في جميع النسخ بلا ألف بعد الفاء، وهو حالٌ منصوبٌ، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة أيضًا كما في قوله السابق: « سمعتُ عمارًا ».

(٢) في (أ): « وتسمع ». والجادَّة أن يقال: «وسَمِعَ»؛ لأنَّه معطوفٌ على قوله: «سمع أبو مالك»، والتقدير: «يَحْتملُ أن يكون سمع أبو مالك من عمارٍ كلامًا غير مرفوع، ويحتملُ أنْ يكونَ سَمِعَ مرفوعًا القصةَ من عبدالرحمن بن أبزى، عن عمار، عن النبي ﷺ »، والله أعلم.

عمَّار، عن النبي ﷺ - القِصَّةَ .

قلتُ: فأبو مالك سمعَ من عمَّار شيئًا ؟

قال(١): ما أدري ما أقولُ لك! قد روى شُعْبَة، عن حُصَين، عن أبي مالك؛ سمعتُ عَمَّارً(٢)، ولو لم يعلمْ شُعْبَةُ أنه سمع من عمَّار، ما كان شُعْبَةُ يرويه، وسَلَمَةُ أحفظُ من حُصَين .

قلتُ: ما تُنْكِرُ أن يكونَ سَمِعَ من عمَّار، وقد سمعَ من ابن عباس؟

قال: بينَ مَوْتِ ابن عباس وبينَ موتِ عمَّار قريبٌ من عِشْرينَ سَنَةً(٣) .

٣٥- وسألتُ(٤) **أبي** عن حديثٍ رواه قَبِيصة(٥)، عن سُفْيان(٦)، عن الأَغَرِّ(٧)، عن خليفة بن حُصَين، عن أبيه، عن جَدِّه قيس بن

---

(١) في (ف): « قالا ».

(٢) كذا في النسخ، وكانت في (أ): « عمارًا » ثم ضرب على الألف، جريًا على لغة ربيعة، كما بيَّنا في تعليقنا المتقدم على هذه المسألة .

(٣) بل الصواب: قريب من ثلاثين سنة، وانظر "الإمام" (٣/ ١٣٩) حاشية رقم (٣).

(٤) نقل هذا النص بتصرف ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٦٥/ مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٢٩٠)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٤٤٥)، و"التلخيص الحبير" (٢/ ١٣٦).

(٥) هو: ابن عقبة. وروايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٩٦) و(٣/ ١٨٧)، لكن وقع عنده: «أن جده قيس بن عاصم» بدل: «عن جده قيس بن عاصم». وتابع قبيصة وكيع في بعض الوجوه عنه كما سيأتي. ومن طريق الفسوي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٧٢).

(٦) هو: الثوري .

(٧) هو: ابن الصَّبَّاح المِنْقَري .

عاصم: أنه أتى النبيَّ ﷺ فأسلمَ، فأمره أن يغتسلَ بماءٍ وسِدْرٍ؟

قال: إنَّ هذا خطأٌ؛ أخطأ قَبِيصةُ في هذا الحديث؛ إنما هو: الثوري[(١)]، عن الأَغَرِّ، عن خليفة بن حُصَين، عن جَدِّه قيس: أنه أتى النبي ﷺ . . . ليس فيه أبوه .

---

(١) رواه عن سفيان الثوري على هذا الوجه: عبدالرزاق، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير العبدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو عامر العقدي، وعبدالله بن الوليد العدني، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وأبو أسامة حماد بن أسامة، ووكيع في بعض الوجوه عنه.

أما رواية عبدالرزاق: فأخرجها هو في "مصنفه" (٩٨٣٣).

وأما رواية عبدالرحمن بن مهدي: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٦١ رقم ٢٠٦١١)، والترمذي في "جامعه" (٦٠٥).

وأما رواية محمد بن كثير العبدي: فأخرجها أبو داود في "سننه" (٣٥٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١١٧).

وأما رواية يحيى بن سعيد القطان: فأخرجها النسائي في "سننه" (١٨٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٥)، وابن حبان (١٢٤٠).

وأما رواية أبي عامر العقدي: فأخرجها ابن الجارود في "المنتقى" (١٤)، لكن تصحف فيه « سفيان » إلى « سليمان »، وجاء على الصواب عند ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٦٣٥٦).

وأما رواية عبدالله بن الوليد العدني: فأخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (٦٤٠).

وأما رواية أبي عاصم الضحاك بن مخلد: فأخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٤٨)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٣٨ رقم ٨٦٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١١٧)، والبيهقي في "سننه" (١/ ١٧١)، وفي "المعرفة" (١٤٢١ و١٤٢٢)، و"الدلائل" (٥/ ٣١٧).

وأما رواية أبي أسامة حماد بن أسامة: فأخرجها البيهقي في الموضع السابق من "المعرفة".

وأما رواية وكيع بن الجراح: فإنه اختلف عليه : =

٣٦ - وسمعتُ[١] أبا زرعة يقول: حديثُ سِمْعان[٢]- في بَولِ

= فذكر الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٢٩٠) أن وكيعًا أخرجه في "مسنده" عن سفيان، فقال: «عن خليفة، عن أبيه، عن جده »، وهذا يوافق رواية قبيصة المذكورة هنا. وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٦١ رقم ٢٠٦١٥) عن وكيع مثل الرواية التي ذكرها ابن حجر .

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٣٦) فقال: أخبرنا وكيع؛ قال: حدثنا سفيان، عن الأغر المنقري، عن خليفة بن الحصين، عن قيس بن عاصم أنه أسلم. . . ، الحديث.

وأخرجه البيهقي في "السنن" (١/ ١٧١) من طريق سعدان بن نصر؛ ثنا وكيع، عن سفيان، عن الأغر بن خليفة بن حصين: أن جده قيس بن عاصم. . . ، الحديث.

قال البيهقي: « وبمعناه رواه محمد بن كثير وجماعة، إلا أن أكثرهم قالوا: عن جده قيس بن عاصم، ورواه قبيصة بن عقبة، فزاد في إسناده ».

وللحديث طريق أخرى عن الأغر؛ فأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٣٨ رقم٨٦٧)، و"الأوسط" (٧٠٤١)، والبيهقي في "الدلائل" (٥/ ٣١٧) من طريق قيس بن الربيع، عن الأغر، عن خليفة بن حصين، عن جده قيس بن عاصم . . . ، فذكره.

قال الترمذي: « حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والعمل عليه عند أهل العلم: يستحبون للرجل إذا أسلم أن يغتسل ويغسل ثيابه ».

(١) ذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ٣١٦) هذا النص أيضًا، وابن الجوزي في "التحقيق" (١/ ٥٨)، وفي "الضعفاء" (٢/ ٢٦)، وابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ٢٧١)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢١٢)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٩٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٦٠).

(٢) هو: سِمْعان بن مالك الأسدي، وقد ضُبِطَ « سِمْعان » بكسر السين في "المشتبه" (ص٣٧٢)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ١٧٦)، و"الميزان" (٢/ ٢٣٤)، و"لسان الميزان" (٣/ ١١٤)، بينما ضبط بفتح السين في "الأنساب" للسمعاني (٣/ ٥٨)، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطني (٣/ ١٣٢٤)، ولعل الصواب ضبطُهُ بالكسر؛ فقد ذَكَرَ في "تاج العروس" (١١/ ٢٢٤- سمع)؛ أنَّ العرب سَمَّوْا: سَمْعُونَ، وسَمَاعَةَ - مخفَّفة - وسُمَيْعًا كزُبَيْر، وسِمْعَانَ بالكسر، قال: « والعامَّةُ تفتح السين». =

الأعرابيِّ في المَسْجِد - عن أبي وائل[١]، عن عبدالله[٢]، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: ((احْفِرُوا مَوْضِعَهُ)).

قال: هذا حديثٌ ليس بِقَويٍّ[٣].

٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عيسى بنُ جعفر، عن مِنْدَلٍ[٤]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي عمر الزُّهْري؛ سمعتُ

= وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٧٥٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٦٢٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٤)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٣١-١٣٢).

قال الدارقطني: «سمعان مجهول». وقال في "العلل" (٧٢٧) بعد أن ذكر الحديث من طريق أبي بكر بن عياش، عن سمعان: «وليس بمحفوظ عن أبي بكر بن عياش». وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٢٨): «وقد روي ذلك في حديث ابن مسعود رضي الله عنه وليس بصحيح، وقد تكلمنا عليه في الخلافيات».

(١) هو: شقيق بن سلمة. (٢) هو: ابن مسعود.

(٣) كذا جاءت عبارة أبي زرعة في النسخ! وقد وقع اختلاف عند من نقلها عنه؛ فنقلها عنه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، وابن الجوزي في "التحقيق" و"الضعفاء": «الحديث منكر، وسمعان ليس بالقوي»، ومثله في "التلخيص" وأصله "البدر المنير"، إلا أنه فَرَّقَ العبارة فقال: «وفيه سمعان بن مالك، وليس بالقوي؛ قاله أبو زرعة، وقال ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبي زرعة: هو منكر». ونقلها ابن دقيق العيد في "الإمام" والزيلعي في "نصب الراية": «هذا حديث منكر ليس بالقوي». وعليه؛ فقد اتفقوا في قولهم: «منكر» واختلفوا في قولهم: «ليس بالقوي» هل يعود على سمعان أو على الحديث. ونقل ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٠/ ٢٢٦) قوله: «هذا حديث ليس بقوي» إلا أنه نسبه إلى أبي حاتم!

(٤) هو: مندل بن علي العَنَزي، ويقال: اسمه عمرو، ومندل لقب غلب عليه، وهو مثلَّث الميم، لكنْ في حاشية "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٤٩٣)، قال المحقِّق: «جاء في حاشية نسخة المؤلِّف التي بخطِّه تعليقٌ له نصُّه: "حُكِيَ عن الخطيبِ أنَّه كان يقول: مِنْدَل بكسر الميم، وكذلك رأيتُهُ بخطه"».

عبدالله بن عمر بن الخطَّاب يذكُرُ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **إِنَّ اللهَ لا يَقْبَلُ**[(١)] **صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَلا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ** » ؟

قال أبي: ليس ذا[(٢)] بشيء[(٣)] .

قلتُ: فتعرِفُ أبا عُمَرَ الزُّهْرِيَّ ؟

قال: لا .

٣٨ - وسألتُ[(٤)] **أبي** عن حديثٍ رواه عُبَيدةُ الضَّبِّيُّ[(٥)]، عن عبدالله بن عبدالله الرَّازي، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن ذي

---

(١) في (ت) و(ك): « لا يقبل الله » بدل: « إن الله لا يقبل ».

(٢) المثبت من (ت) و(ك)، وفي (أ) و(ف): « ذى »، وهي ضمن السقط الذي في (ش)، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(٣) يعني بهذا الإسناد عن ابن عمر؛ فإن الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٢٤) من طريق مصعب بن سعد، عن عبدالله بن عمر، به.

(٤) نقل هذا النص بتصرف ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٣٦٩-٣٧٠)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٧٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٧/ مخطوط). ونقله ابن حجر في "التلخيص" (١/ ٢٠٤) مختصرًا . وستأتي هذه المسألة برقم (٥١٠).

(٥) هو: عُبَيدة بن مُعَتِّب. وروايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على المسند" (٤/ ٦٧ رقم١٦٦٢٩) و(٥/ ١١٢ رقم٢١٠٨٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦٦٧). ومن طريق عبدالله ابن الإمام أحمد أخرجه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٢/ ١٧٥)، وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢/ ٢٧٧ رقم ٧١٠) من طريق محمد بن عمران بن أبي ليلى، حدثني أبي، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن يعيش الجهني، يعرف بذي الغرة، به.

الغُرَّة الطَّائي[١]، عن النبيِّ ﷺ - في الوُضُوء من لحم الإِبِل - قال: « تَوَضَّؤُوا ».

ورواه جابرٌ الجُعْفِيُّ[٢]، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن أبي ليلى[٣]، عن سُلَيْك الغَطَفاني، عن النبيِّ ﷺ.

وحدَّثنا سَعْدُوْيَهْ[٤]؛ قال: حدَّثنا عبَّاد بن العوَّام[٥]، عن الحجَّاج ابن أَرْطَاة، عن[٦] عبدالله، عن ابن أبي ليلى، عن أُسَيْد بن حُضَيْر، عن النبيِّ ﷺ[٧].

قلتُ لأبي: فأيُّهما الصَّحيحُ؟

---

(١) في (أ): «الظائي» بالظاء المعجمة.

(٢) هو: جابر بن يزيد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٨١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ١٦٤ رقم٦٧١٣)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٦٤٨)، وسيذكرها المصنف في المسألة رقم (٥١٠).

(٣) قوله: « عن ابن أبي ليلى » سقط من (أ).

(٤) هو: سعيد بن سليمان الضَّبِّي. وانظر في ضبط « سَعْدُوْيَهْ » و « رَاهُوْيَهْ » ونحوهما: التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٥٢ و٣٩١ رقم١٩٠٩٧ و١٩٤٨٣) من طريق محمد بن مقاتل المروزي، وابن ماجه في "سننه" (٤٩٦) من طريق إبراهيم ابن عبدالله بن حاتم، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨٣-٣٨٤) من طريق الخضر بن محمد الحراني، ثلاثتهم عن عباد بن العوام، به.

(٦) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٧) قال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٧٦): « وهو حديث مرسل؛ فإن ابن أبي ليلى لم يسمع من أُسَيد بن حضير، والحجَّاج تكلم فيه غير واحد من الأئمة». اهـ.

قال: ما رواه الأعمشُ[١]، عن عبدالله بن عبدالله الرَّازي، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ . والأعمشُ أحفظ[٢].

---

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٨٨ و٣٠٣ رقم ١٨٥٣٨ و١٨٧٠٣)، وأبو داود في "سننه" (١٨٤ و٤٩٣)،والترمذي في "جامعه" (٨١)، وابن ماجه في "سننه" (٤٩٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣٢).

(٢) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"(٣/ ٤٤٧): « ذو الغرة الطائي له صحبة، بما رواه عُبَيدة الضبي، عن عبدالله بن عبدالله الرازي، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن ذي الغرة قال: سألت النبي ﷺ عن الصَّلاة في أعطان الإبل والوضوء من لحومها؟ والحديث خطأ، والصحيح: عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء، عن النبي ﷺ، وعُبَيدة ضعيف الحديث، وذو الغرة روى عنه عبدالرحمٰن بن أبي ليلى؛ سمعت أبي يقول ذلك ».اهـ.

وقال الترمذي في الموضع السابق:« وقد روى الحجاج بن أرطاة هذا الحديث عن عبدالله بن عبدالله، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير، والصَّحيح: حديث عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، وهو قول أحمد وإسحاق ». ثم قال:« وروى حماد بن سلمة هذا الحديث عن الحجاج بن أرطاة فأخطأ فيه، وقال فيه: عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن أسيد بن حضير، والصَّحيح: عن عبد الله بن عبدالله الرازي، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء ابن عازب ».

وقال في "العلل الكبير" (ص٤٧):« حديث الأعمش أصح »، ثم نقل عن إسحاق ابن راهويه أنه قال: « صحَّ في هذا الباب حديثان عن النبي ﷺ: حديث البراء، وحديث جابر بن سمرة ». وكذا قال أحمد كما في "سنن البيهقي" (١/ ١٥٩).

وقال ابن خزيمة (٣٢): « ولم نر خلافًا بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل؛ لعدالة ناقليه ».اهـ. وقال أبو نعيم في الموضع السابق: «صوابه: ابن أبي ليلى، عن البراء؛ رواه الأعمش، عن عبدالله بن عبدالله، عن ابن أبي ليلى، عن البراء ».

٣٩ - وسألتُ[١] **أبا زرعة** عن حديثٍ رواه يحيى بنُ زكريا بنِ[٢] أبي زائدة[٣]، وأبو داود[٤]، عن شُعْبة، عن حَبيب بن زيد، عن عَبَّاد ابن تميم، عن عَمِّه عبدالله[٥] بن زيد، عن النبيِّ ﷺ: أنه أُتِيَ[٦] بإناءٍ فيه ماءٌ قَدْرَ ثُلُثَيِ المُدِّ؛ فتوضَّأَ به .

ورواه غُنْدَرٌ[٧]، عن شُعْبة، عن حبيب بن زيد، عن عَبَّاد بن تميم، عن جَدَّته أُمِّ عُمَارة، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي حديثُ غُنْدر[٨] .

---

(١) نقل هذا النص عن أبي زرعة البيهقيُّ في "السنن" (١/ ١٩٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٩٥/ مخطوط)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٦/ ٦٤١-٦٤٢).

(٢) في (أ): « عن » بدل: « بن ».

(٣) روايته أخرجها الروياني في "مسنده" (١٠٠٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٠٨٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٤٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٦).
ورواه البيهقي في "الخلافيات" (١/ ٤٢٩) من طريق سويد بن سعيد، عن يحيى بن زكريا، به. وزاد فيه: « والأذنان من الرأس ». ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٣٨) عن سويد بن سعيد، به، مقتصرًا على هذه الزيادة. دون بقية الحديث.

(٤) هو: سليمان بن داود الطيالسي. وروايته أخرجها في "مسنده" (١١٩٥). ومن طريقه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٩ رقم ١٦٤٤١). ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٢) من طريق معاذ العنبري، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٦) من طريق أبي خالد الأحمر، كلاهما عن شعبة، به .

(٥) في (ك): « عن عبدالله ».

(٦) قوله: « أتي » سقط من (ك).

(٧) هو: محمد بن جعفر . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٩٤)، والنسائي في "سننه" (٧٤). ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن" (١/ ١٩٦).

(٨) نقل البيهقي في "سننه" (١/ ١٩٦) قول أبي زرعة هذا .

٤٠ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عليُّ بن عاصم[٢]، عن عطاء بن السَّائب، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ - في المَجْدور[٣] والمَريض -: « إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، تَيَمَّمَ » ؟

قال أبو زرعة: ورواه جريرٌ[٤] أيضًا، فقال: عن عطاء، عن سعيد، عن ابن عباس - رَفَعَهُ - في المَجْدور .

قال: إنَّ هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه عليُّ بن عاصم.

ورواه أبو عَوَانَة[٥]، وَوَرْقَاء[٦]، وغيرهما، عن عطاء بن السَّائب،

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٢٠)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٢٧-١٢٨/ مخطوط)، ونقله ابن حجر في "التلخيص" (١/ ٢٥٨)، فقال: « وقال أبو زرعة وأبو حاتم: أخطأ فيه علي بن عاصم ».اهـ.

(٢) لم نقف على روايته لهذا الحديث مرفوعًا، وقد رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٢٤) من طريق يحيى بن جعفر، عن علي بن عاصم ، به موقوفًا على ابن عباس.
قال البيهقي: « ورواه إبراهيم بن طهمان وغيره أيضًا عن عطاء موقوفًا، وكذلك رواه عزرة عن سعيد بن جبير موقوفًا ».

(٣) المجدور: المصاب بالجُدَري. والجُدَري - بضم الجيم وفتحها -: قروح في البدن تتنفَّط وتتقيَّح. وقد جَدَر وجُدِر وجُدِّر، فهو مجدور ومجدَّر. انظر: "القاموس المحيط" (١/ ٣٨٧).

(٤) هو: ابن عبدالحميد . وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٧٢)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ١٩)، والدارقطني في "السنن"(١/ ١٧٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٦٥). ومن طريق ابن خزيمة رواه ابن الجارود في "المنتقى" (١٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٢٤).
قال ابن خزيمة: « هذا خبر لم يرفعه غير عطاء بن السائب ».

(٥) هو: وضَّاح بن عبدالله . (٦) هو: ابن عمر .

عن سعيد، عن ابن عباس، موقوفً[١]؛ وهو الصَّحيحُ[٢].

٤١ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شَيْبان النَّحْوي[٤]، عن قتادة، عن الحَسَن[٥]، عن أُمِّه[٦]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يتوضَّأُ بالمُدِّ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: قتادة[٧]، عن صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا أشبَهُ.

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين الاسم المنصوب على لغةِ ربيعةَ. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) رواه أبو نعيم الفضل بن دكين في "كتاب الصلاة" (١٥٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ١٩)، والدارقطني في "السنن"(١/ ١٧٨) من طريق عاصم الأحول، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: رُخِّص للمريض التيمم بالصعيد.
قال الدارقطني: « رواه علي بن عاصم، عن عطاء ورفعه إلى النبي ﷺ، ووقفه وَرْقَاء وأبو عوانة وغيرهما، وهو الصواب ».

(٣) نقل هذا النص بتصرف الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (١٢/ ٣٨٩).
وانظر ما سبق في المسألة رقم (٥).

(٤) هو: ابن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٨٠ رقم ٢٦٣٩٣)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤٧)، والطبراني في "الأوسط" (٩٣١٦).
قال الطبراني: « لم يروه عن قتادة، عن الحسن، عن أمه، عن عائشة، إلا شيبان ».

(٥) في (ك): « الحسين ». والحسن هذا هو: البصري.

(٦) في "العلل" للدارقطني (٥/ ١٠٧/ ب): « عن أبيه » بدل: « عن أمه ».

(٧) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٢١ رقم ٢٤٨٩٧ و٢٤٨٩٨)، وأبو داود في "سننه" (٩٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢٦٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٨٥٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ١١٧)، والطحاوي في "شرح معاني =

قال أبو زرعة: مِنْ حديثِ قتادة: حديثُ صَفِيَّةَ بنتِ شَيْبَةَ، عن عائِشَة: صُحِّح[(١)].

ورواه يونس بن عُبَيد، عن الحَسَن، عن أمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا عندي أشبَهُ .

٤٢ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حَبَّانُ بنُ هلال، وحَرَمِيٌّ[(٣)]، وإبراهيمُ بنُ الحجَّاج، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثُمَامة بن أنس، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال[(٤)]: « **اسْتَنْزِهُوا مِنَ البَوْلِ؛ فإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ القَبْرِ مِنَ البَوْلِ** »؟

قال أبو محمد[(٥)]: قال[(٦)] أبي: حدَّثنا أبو سَلَمة[(٧)]، به[(٨)]، عن

= الآثار" (٢/ ٤٩)، والدارقطني في "سننه"(١/ ٩٤).

قال العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٤٩): « هذا يرويه قتادة، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة، عن النبي ﷺ بإسناد صحيح، وهو الصحيح ».اهـ. وقال الدارقطني في الموضع السابق من "العلل": « وأصحها قول من قال: عن قتادة، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة ».

(١) في (ك): « صحيح ».

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن كثير في "إرشاد الفقيه"(١/ ٥٧-٥٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٥١/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص" (١/ ١٨٨).

(٣) هو: ابن حفص العتكي .

(٤) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٥) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٦) في (ف): « وقال ».

(٧) هو: موسى بن إسماعيل .

(٨) قوله: « به » من (ت) و(ك) فقط.

حمَّاد، عن ثُمامة، عن النبيِّ ﷺ، مُرْسَلً[(١)]؛ وهذا أشبَهُ عندي .

وقال أبو زرعة: المحفوظُ: عن حمَّاد، عن ثُمامة، عن أنس، وقصَّر أبو سَلَمة[(٢)].

٤٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[(٣)] عن حديثٍ رواه حمَّاد[(٤)]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر - أوغيره -: أنَّ[(٥)] النبيَّ ﷺ قال: « **إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي**[(٦)] **آنِيَةِ الفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرْجِرُ**[(٧)] **فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ** » ؟

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغةِ ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) الحديث رواه الدارقطني في "السنن"(١/ ١٢٧) من طريق أبي جعفر الرازي، عن قتادة، عن أنس به. قال الدارقطني :« المحفوظ مرسل ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٥٦٠ و١٥٨٥). ونقل بعضها ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٤٤٧) بتصرف.

(٤) يعني: ابن سلمة . ولم نجد من أخرج روايته هذه أو ذكرها، لكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (٦٨٧٨ و٦٨٧٩) من طريق هشام بن الغاز، وبُرْد بن سنان، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر، به .
وذكر الدارقطني في "العلل"(٥/ ١١٠/ ب - ١١١/أ) أن خصيف بن عبدالرحمن، والضحاك بن عثمان، وعبدالله بن عامر الأسلمي وغيرهم، رووه عن نافع، عن ابن عمر، وذُكر هذا في المطبوع من "العلل" أيضًا (٢١٩١)، لكن جاء فيه:« عن نافع، عن زيد بن عبدالله بن عمر، عن ابن عمر »، وهو خطأ بلا شك.

(٥) في (أ): « عن » بدل:« أن ».

(٦) في (ف): « من ».

(٧) المعنى: كأنما يَجْرَع نارَ جهنَّم؛ أي: يُحْدِر فيها نارَ جهنَّم، فجعل الشُّربَ والجَرْعَ جَرْجَرةً، وهي صوتُ وقوع الماء في الجَوْف، يقال: جرجر فلان الماء: إذا =

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن نافع، عن زيد بن عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصِّدِّيق، عن أم سَلَمة، عن النبي ﷺ(١).

قلتُ لأبي ولأبي زرعة: الوَهَمُ مِمَّن هو؟

فقالا: من حمَّاد(٢).

= جرعه جرعًا متواترًا له صوت. ويروى برفع النار؛ جعل «النار» هي التي تجرجر. والأكثر النصب. وانظر "النهاية" (١/ ٢٥٥).

(١) ومن هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم وأبو زرعة، أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" كما سيأتي.

(٢) لأنه خالفه يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن بشر، وعلي بن مسهر؛ فرووه عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن زيد بن عبدالله، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، به.
أما رواية يحيى بن سعيد: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٠٦ رقم٢٦٦١١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٦٥)، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٧٢).
وأما روايتا محمد بن بشر وعلي بن مسهر: فأخرجهما مسلم أيضًا في الموضع السابق. وأخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٢٤ رقم١٦٤٩) عن نافع بمثل رواية هؤلاء الثلاثة عن عبيدالله.
ومن طريق مالك أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٦٣٤)، ومسلم في الموضع السابق، وأخرجه مسلم أيضًا من طريق الليث بن سعد، وأيوب، وموسى بن عقبة، وعبدالرحمٰن السراج، جميعهم عن نافع، كسابقه.
وأخرج ابن عدي هذا الحديث في "الكامل" (٣/ ٣٣٨) من طريق عبدالعزيز بن أبي روَّاد، عن نافع، عن أبي هريرة، ثم قال: «وهذا الحديث اختلف فيه على نافع على عشرة ألوان، أو قريب منه... وكل ذلك خطأ؛ إلا من رواه عن نافع، عن زيد بن عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب». اهـ. =

٤٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[1]، عن أبي جَهْضَم[2]، عن عُبَيدالله بن عَبدالله بن عباس، عن أبيه ابن عباس[3]؛ قال: لم يَعْهَدْ[4] إلينا رسول الله ﷺ شيئًا لم يعهَدْهُ إلى الناس، إلا ثلاثةً: أَمَرَنَا أن نُسبغَ الوُضُوءَ . . .؟

فقال أبي: إنما هو عبدالله بن عُبَيدالله بن عباس[5]؛ أخطأ فيه حمَّاد.

= وهذا هو الذي رجَّحه الدارقطني أيضًا في "العلل" (٢١٩١) و(٥/١٠٧/ب - ١٠٨/أ).
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/١٠٣): «وهذا عندي خطأ لا شك فيه، ولم يرو ابن عمر هذا الحديث قط - والله أعلم - ولا رواه نافع عن ابن عمر، ولو رواه عن ابن عمر ما احتاج أن يحدِّث به عن ثلاثة، عن النبي ﷺ».
وفي المسألة رقم (١٥٦٠): «قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ ممَّن هو؟ قال: مِنْ حمَّاد».

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٧٢٣).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٢ رقم ٢٠٦٠)، والترمذي في "العلل الكبير" (٢٨)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٧٣ رقم١٠٦٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٣) من طريق الثوري، عن أبي جهضم، بمثله.
قال الترمذي: «سألت محمدًا [أي: البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: حديث سفيان الثوري وهمٌ، وهم فيه سفيان، فقال: عن عُبيدالله بن عبدالله بن عباس، والصحيح: عَبدالله بن عبيدالله بن عباس». اهـ.
وبنحوه في "الجامع" للترمذي (١٧٠١)، وانظر "السنن الكبرى" للبيهقي (١٠/ ٢٣)، و"تهذيب الكمال" للمزي (١٥/ ٢٥٤).

(٢) هو: موسى بن سالم.

(٣) في (ك): «عن أبيه عن ابن عباس».

(٤) من هنا ابتدأت نسخة (ش)؛ كما سبق التنبيه عليه في بداية الكتاب (ص ٣).

(٥) أي: عن عمه ابن عباس. انظر "تحفة الأشراف" (٥/ ٤١)، و"إتحاف المهرة" (٧/ ٣٤٥).

وقالا جميعًا: رواه حمَّاد بن زيد[(١)]، وعبدالوارث[(٢)]، ومُرَجًّى بن رَجَاء[(٣)]، فقالوا كلُّهم: عن أبي جَهْضَمٍ، عن عبدالله بن عُبَيدالله؛ وهو الصَّحيحُ .

٤٥- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شُعْبَة[(٤)]، عن

---

(١) وقد اختلف عنه؛ فرواه ابن ماجه في "سننه" (٤٢٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٥) من طريق أحمد بن عبدة، والنسائي في "سننه" (١٤١ و٣٥٨١) من طريق يحيى بن حبيب وحميد بن مسعدة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤) من طريق أسد وسليمان بن حرب، خمستهم عن حماد بن زيد، عن أبي جهضم، عن عَبدالله بن عُبيدالله، عن ابن عباس، به .
ورواه مسدَّد في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" (٥٣٤)- عن حماد، عن عُبيدالله بن عَبدالله، عن ابن عباس ، به .
ومن طريق مسدد رواه الدارمي في "مسنده" (٧٢٧).
ورواه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٧٣ رقم١٠٦٤٢) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، عن حماد، بمثل رواية مسدَّد .

(٢) هو: ابن سعيد. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه"(٨٠٨). ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٣).

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٢٥ رقم ١٩٧٧)، والترمذي في "جامعه"(١٧٠١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٥) من طريق ابن عليَّة، و أحمد في "مسنده" (١/ ٢٤٩ رقم ٢٢٣٨) من طريق وُهَيب، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤) من طريق سعيد بن زيد، ثلاثتهم عن أبي جهضم، عن عَبدالله بن عُبيدالله، عن ابن عباس ، به .
قال الترمذي :« حديث حسن صحيح ».

(٤) روايته على هذا الوجه ذكرها الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٣٥).
ورواه النسائي في "عمل اليوم والليلة" - كما في "تحفة الأشراف" (١٢٠٠٣)- عن بُندار، عن غُنْدر، عن شعبة، عن منصور قال: سمعت رجلاً يرفع الحديث =

منصور(١)، عن الفَيْضِ(٢)، [عن](٣) ابن أبي حَثْمة(٤)، عن أبي ذَرٍّ: أنه كان إذا خرجَ من الخَلاء قال: الحَمْدُ لله الَّذِي عَافَانِي، وَأَذْهَبَ عَنِّي الأَذَى ؟

فقال أبو زرعة: وَهِمَ شُعْبَةُ في هذا الحديث.

ورواه الثوريُّ(٥)، فقال: عن منصور، عن أبي علي عُبَيد بن علي(٦)، عن أبي ذَرٍّ؛ وهذا الصَّحيحُ(٧). وكان أكثرُ وَهَمِ شُعْبَة في

= إلى أبي ذر، قوله . ورواه النسائي أيضًا - كما في "تحفة الأشراف" (١٢٠٠٣)- عن حسين بن منصور، عن يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ ، به .

ومن طريق النسائي رواه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٢).

ورواه عبدالله بن أبي جعفر الرازي - كما في "العلل" للدارقطني (١٠٩٦)- عن شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حثمة وأبي ذر، عن النبي ﷺ . قال الدارقطني:« وليس هذا القول بمحفوظ ».اهـ. وصحح الدارقطني وقفه على أبي ذر من طريق شعبة .

(١) هو: ابن المعتمر .

(٢) وفي بعض الطرق:« عن أبي الفيض »؛ كما سيأتي نقله آخر المسألة .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه. انظر "العلل" للدارقطني (٦/ ٢٣٥).

(٤) في (ت) و(ك): « خثمة » بالخاء المعجمة . وابن أبي حثمة هذا اسمه: سهل .

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في (٢٩٨٩٨)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" - كما في "تحفة الأشراف" (١٢٠٠٣)-، والطبراني في "الدعاء" (٣٧٢).

(٦) قال الحافظ في "التقريب" (٨٢٦٤):« أبو علي الأزدي عن أبي ذر، اسمه: عبيد بن علي، وهو مقبول، من الثالثة، وقيل فيه: أبو الفيض، والأول أصح ».اهـ.

(٧) نقل الحافظ ابن حجر هذا النص عن أبي زرعة بتصرف في "النكت الظراف" (٩/ ١٩٤-١٩٥). وانظر "تهذيب التهذيب" (٤/ ٥٢٩).

أسماءِ الرِّجَال[١] .

وقال أبي: كذا قال سُفْيان! وكذا قال شُعْبَة! والله أعلم أيُّهما الصَّحيحُ؟ والثوريُّ أحفظ، وشُعْبَةُ ربما أخطأ في أسماءِ الرِّجال، ولا نَدري هذا مِنه أم لا ؟

٤٦ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سهل بن حمَّاد أبو عَتَّاب[٣]، عن عبدالله بن المثنَّى، عن ثُمَامة[٤]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ فِيهِ؛ فإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً[٥]، وَفِي الآخَرِ شِفَاءً** » ؟

---

(١) قال الإمام أحمد: « كان غلط شعبة في أسماء الرجال ». "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٧٠).
وقال علي بن المديني: « كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال ». "تصحيفات المحدثين" للعسكري (١/ ٣٤).
ونقل ابن حجر في "التهذيب" (٢/ ١٦٩) عن العجلي أنه قال: «كان يخطئ في أسماء الرجال قليلاً». ونقل في (٢/ ١٧٠) عن الدارقطني أنه قال في "العلل": «كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيرًا لتشاغله بحفظ المتون». وانظر المسألة رقم (١٤٥).

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٦٩)، والحافظ ابن حجر في "التلخيص" (١/ ٣٧) تصحيح أبي حاتم وأبي زرعة لهذه الطريق، ونقل في "فتح الباري" (١٠/ ٢٥٠) ترجيح أبي حاتم .

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٤/ أ/ مسند أنس)، و(٢٨٦٦/ كشف الأستار).
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن أنس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد». وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري"(١٠/ ٢٥٠): « ورجاله ثقات ».

(٤) هو: ابن عبدالله بن أنس .

(٥) في (ك): « ذا » بدل: « داء ».

فقال أبي وأبو زرعة[١] **جميعًا**: رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن ثُمَامة بن عبدالله، عن أبي هريرة .

قال أبو زرعة: وهذا الصَّحيحُ[٣] .

وقال أبي: هذا أشبَهُ: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، ولَزِمَ أبو عَتَّاب الطريقَ؛ فقال: عن عبدالله، عن ثُمامة، عن أنس .

وقال أبو زرعة: هذا حديث عبدالله بن المُثَنَّى، أخطأ فيه عبدالله؛ والصَّحيحُ: ثُمامة، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٤]، عن سِنانٍ

---

(١) في (ف): « فقال أبي وأبا زرعة ».

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٦٣ رقم ٧٥٧٢)، والدارمي في "مسنده" (٢٠٨٢)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٢٥).
ورواه الدارمي (٢٠٨١) من طريق عُبَيد بن حُنين، عن أبي هريرة، به .
قال الدارمي:« قال غير حماد: ثمامة، عن أنس ، مكان أبي هريرة، وقوم يقولون: عن القعقاع، عن أبي هريرة، وحديث عُبَيد بن حُنين أصح ».
وذكر الدارقطني الخلافَ في هذا الحديث في "العلل"(٨/ ٢٧٩)، ثم قال:« وقول حماد أشبه بالصواب ».
وذكره في (٤/ ٤٢/ ب) وقال:« والقولان محتملان ». ونقله ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٧٠) عن الدارقطني بلفظ:« حديث أبي هريرة هو الصواب ».

(٣) هذا من التصحيح النسبي، أي: أن الراجح في رواية ثمامة أنها عن أبي هريرة؛ غير أن ثمامة لم يدرك أبا هريرة، وروايته عنه مرسلة . انظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٦٦)، و"تهذيب الكمال" (٤/ ٤٠٥).

(٤) روايته ذكرها الدارقطني في "سننه" (١/ ١٠٤).

أبي[١] ربيعة، عن أنس بن مالك: أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا توضَّأ، غَسَلَ مَآقِيَ[٢] عينَيهِ بإِصْبَعَيه؟

قال أبي: روى حمَّاد بن زيد[٣]، عن سِنَان، عن شَهْرٍ[٤]، عن أبي أُمَامَةَ، عن النبيِّ ﷺ، وحمَّادُ بن زيد أحفظُ وأثبتُ من حمَّاد بن سلمة، وسِنانُ بنُ ربيعة أبو ربيعة مُضطَرِبُ الحديث[٥].

٤٨ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدة، عن يحيى ابن كثير - قال أبي: وهو والدُ كثير بن يحيى بن كثير، وكُنيَتُه: أبو النَّضْر، وليس بالعَنْبري - عن عطاء بن السَّائب، عن مُحارِب بن

---

(١) في (ت) و(ك): « ابن »، ولم تتضح في (ش)، وكلاهما صحيح، فهو: سنان بن ربيعة أبو ربيعة الباهلي البصري، كما في "التقريب" (٢٦٣٩).

(٢) في (أ) و(ف) و(ك): « مافي »، ولم تتضح في (ش)، والمثبت من (ت).
والمَآقي: جمع المَأْقِي، وهو لغةٌ في « الماق »، و« المُوق »؛ وهو مُؤخَّر العين، وقيل: مُقَدَّمها. و« المَأْقِي على وزن « الفَعْلِي »، وهو نادر. انظر "النهاية" (٤/ ٢٨٩)، و"لسان العرب" (١٠/ ٣٣٦)، و"المصباح المنير" (٢/ ٥٨٥).

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٥٨ رقم ٢٢٢٢٣)، وأبو داود في "سننه" (١٣٤)، وابن ماجه في "سننه" (٤٤٤)، والروياني في "مسنده" (١٢٤٧)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٨١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٠٣)، والبيهقي في "الخلافيات" (١/ ٤٠٥-٤٠٦).

(٤) هو: ابن حوشب.

(٥) انظر "الإمام" لابن دقيق العيد (١/ ٤٩٩ فما بعدها)، والتعليق على "الخلافيات" للبيهقي (١/ ٤٠٦ فما بعدها).

(٦) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٣٧١)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٨/مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٦/ ٣٦)، ولم يذكر قوله: «حديث ابن إسحاق أشبه، موقوف ». =

دِثَار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الإِبِلِ، وَلَا تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الغَنَمِ» ؟

قال أبو محمد: سمعتُ[(١)] أبي يقول: كنت أُنكِرُ هذا الحديث؛ لتفرُّده، فوجدتُّ له أصلاً:

حدَّثنا ابن المُصَفَّى[(٢)]، عن بَقِيَّة[(٣)]؛ قال: حدَّثني فلانٌ - سَمَّاه - عن عطاء بن السَّائب، عن مُحارِب، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، بنحوه.

قال[(٤)]: وحدَّثني عُبَيدالله بن سعد الزُّهري؛ قال: حدثني[(٥)] عَمِّي

= ونقله في "التلخيص" (١/ ٢٠٤) مختصرًا، لكن جاءت عبارته هكذا: « وذكر ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه أنه منكر، وأن له أصلاً من هذا الوجه عن ابن عمر، لكنه موقوف ». اهـ.

(١) في (ت) و(ك) و(ف): « وسمعت » بدل: « قال أبو محمد: سمعت ».

(٢) واسمه: محمد.

(٣) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٩٧)، والطرسوسي في "مسند عبدالله بن عمر" (١١) من طريق يزيد بن عبد ربِّه، عن بقية، عن خالد بن يزيد، عن عطاء بن السَّائب، عن مُحارِب، عن ابن عمر، به.
ورواه السهمي في "تاريخ جرجان" (ص ٤٧٧) من طريق نصير بن كثير الكشي، عن بقية قال: حدثنا: عبيد - أو عتبة - بن قيس الهاشمي، حدثني عطاء، بمثله.

(٤) أي: أبو حاتم؛ لأنَّ عبيدالله بن سعد الزُّهْري من شيوخِهِ وشيوخ ابنه؛ ففي "الجرح والتعديل" (٥/ ٣١٧): « كتَبْتُ عنه مع أبي »، وسيأتي في آخر المسألة ترجيحُ أبي حاتم لهذه الرواية.

(٥) في (أ) و(ش): « حدثنا ».

يعقوب[١]، عن أبيه، عن ابن إسحاق[٢]؛ حدثني عطاء بن السَّائب الثَّقَفي: أنه سمع مُحارِبَ بن دِثَار يذكُرُ عن ابن عمر، بنحو هذا، ولم يرفَعْه .

قال أبي: حديثُ ابن إسحاق أشبَهُ ، موقوفً[٣].

٤٩ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه داود بن أبي هند[٥]، عن أبي الزُّبَير[٦]، عن جابر: أنَّ[٧] النبي ﷺ قال: **«غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ»** ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو - على ما رواه الثِّقات -: عن أبي[٨] الزُّبَير[٩]، عن طاوس، عن أبي هريرة، موقوفً[١٠].

---

(١) هو: يعقوب بن إبراهيم بن سعد.
(٢) هو: محمد، صاحب "المغازي" . وروايته أخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ١٣٩) من طريق ابن إسحاق، عن عطاء، عن مُحارِب، عن ابن عمر، به، موقوفًا.
(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).
(٤) نقل هذا النص عن أبي حاتم: ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٣٩٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٧٥)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/ ٣٨٢).
(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٠٤ رقم ١٤٢٦٦)، والنسائي في "سننه" (١٣٧٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٤٧)، وابن حبان في "صحيحه (١٢١٩).
(٦) هو: محمد بن مسلم بن تدرس .
(٧) في (ت) و(ف) و(ك): « عن » بدل: « أن ».
(٨) في (ف) يشبه أن تكون: « ابن ».
(٩) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢٦١٣) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي الزبير، به .
(١٠) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

٥٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن خالد الحَذَّاء، عن خالد بن أبي الصَّلْت، عن عِرَاك بن مالك؛ قال: سمعتُ عائِشَةَ تقول: سمع النبيُّ ﷺ قومًا يَكْرهونَ استقبالَ القِبْلَة بالغائِط، فقال: « **حَوِّلُوا مَقْعَدَتِي**[٣] **إلى القِبْلَةِ** »؟

قال أبي: فلم أزَلْ أقفُو أَثَرَ هذا الحديث، حتى كَتَبْتُ[٤] بمصرَ عن إسحاق بن بكر بن مُضَر- أو غَيْرِهِ - عن بكر بن مُضَر[٥]، عن جعفر بن ربيعة، عن عِراك بن مالك، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، موقوفً[٦]؛ وهذا أشبَهُ[٧].

---

(١) نقل هذا النص عن أبي حاتم: ابنُ عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٩١).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦١٣)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٣٧ رقم ٢٥٠٦٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٥٦) تعليقًا، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٣٤)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٦٠).

(٣) في (ف): « مقعدين »، وفي (ك): « مقعدي ».

(٤) في (ت): « كتبه »، وطمست في (ك)، وتشبه أن تكون « كتبت ».

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٥٦) تعليقًا .

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

(٧) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٥٦): « قال موسى: حدثنا حماد، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت: كنا عند عمر بن عبد العزيز، فقال عراك ابن مالك: سمعت عائشة: قال النبي ﷺ: « حولوا مقعدي إلى القبلة » بفرجه . وقال موسى: حدثنا وُهَيب، عن خالد، عن رجل: أن عراكًا حدث عن عَمْرَة، عن عائشة، عن النبي ﷺ . وقال ابن بكير: حدثني بكر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك، عن عروة: أن عائشة كانت تنكر قولهم: لا تستقبل القبلة، وهذا أصح ».
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (ص٢٤): « سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب، والصحيح عن عائشة قولها ».اهـ. =

٥١ - وسمعتُ(١) أبي ذكر حديثًا رواه عبدُالوارِث(٢)، عن عبدالعزيز بن صُهَيب، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كانت له خِرْقةٌ يَتَمَسَّحُ بها.

فقال: إني رأيتُ في بعض الرِّوايات: عن عبدالعزيز: أنه كان

= ونقل الأثرم عن الإمام أحمد قوله: «أحسن ما في الرخصة: حديث عائشة رضي الله عنها، وإن كان مرسلاً، فإن مَخْرَجَهُ حسن».
قال الأثرم: قلت: عراك بن مالك قال: سمعت عائشة. فأنكره وقال: عراك من أين سمع عائشة؟ ما له ولعائشة؟ هذا خطأ؛ إنما يروي عن عروة - يعني: عن عائشة رضي الله عنها -. نقله ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٥٢٢).
وانظر "المراسيل" لابن أبي حاتم (٦٠٦)، و"العلل" (٥/ ٩٥/ ب)، و"السنن" (١/ ٥٩) كلاهما للدارقطني، و"التمهيد" لابن عبدالبر (١/ ٣٠٩ فما بعدها)، و"نصب الراية" (٢/ ١٠٦)، و"تهذيب الكمال" (٨/ ٩٢)، و"الميزان" (١/ ٦٣٢) وقال: «حديث منكر»، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٥٢٢)، و"تحفة التحصيل" لأبي زرعة العراقي (ص٣٤٢).

(١) نقل هذا النص ابنُ دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٧١-٧٢)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣١٩/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٧٢).

(٢) هو: ابن سعيد. وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٨٥) من طريق أبي عمرو بن السماك، ثنا حنبل بن إسحاق، ثنا أبو معمر عبدالله بن عمرو قال: سألت عبد الوارث عن حديث عبد العزيز بن صهيب، عن أنس؛ أن النبي ﷺ كان له منديل - أو خرقة - فإذا توضأ مسح وجهه، فقال: كان في قطينة، فأخذه ابن عليَّة فلست أرويه.
قال البيهقي: «وهذا لو رواه عبد الوارث، عن عبدالعزيز، عن أنس، لكان إسنادًا صحيحًا؛ إلا أنه إمتنع من روايته . ويحتمل أنه إنما كان عنده بالإسناد الأول». اهـ.
أي: عبد الوارث، عن أبي عمرو بن العلاء، عن إياس بن جعفر؛ أن رجلاً حدَّثه أن النبي ﷺ كان له خرقة . . . . قال البيهقي: «وهذا هو المحفوظ من حديث عبدالوارث».

لأنس بن مالك خِرْقَةٌ[١]... وموقوفٌ[٢] أشبَهُ، ولا[٣] يَحْتَمِلُ أنْ يكون مسندًا[٤].

٥٢ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه زهير[٦]، عن حُمَيد الطَّويل[٧]، عن أبي رَجَاء[٨]، عن عَمِّه أبي إدريس[٩]، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ؛ في المسح على الخُفَّيْنِ والخِمَار ؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو حُمَيد[١٠]، عن أبي رجاء مولى أبي قِلابة، عن أبي قِلابة[١١]، عن أبي إدريس، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: الخطأُ مِمَّن هو ؟

---

(١) روى ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٤١٥) من طريق عبيدالله بن أبي بكرة، أنه رأى أنس بن مالك يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء.

(٢) كذا، وهو منصوبٌ على الحال، والتقدير: «وهو أشبَهُ موقوفًا»، لكنْ حُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (أ): «لا» بلا واو.

(٤) أخرج الترمذي في "جامعه" (٥٣) حديث عائشة: كان لرسول الله ﷺ خرقة يُنَشِّفُ بها بعد الوضوء، ثم قال الترمذي: «حديث عائشة ليس بالقائم، ولايصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء».

(٥) انظر المسألة رقم (١٢) و(٧٦) و(٨٢).

(٦) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦٢ رقم ١١١٥).

(٧) هو: حميد بن أبي حميد. (٨) واسمه: سلمان، مولى أبي قِلابة.

(٩) هو: عائذ الله بن عبدالله الخَوْلاني.

(١٠) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٧٨)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦٢، ٣٦٣ رقم ١١١٥ و١١١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٦٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦/ ٢٢٩، ٢٣٠).

(١١) قوله: «عن أبي قِلابة» سقط من (أ) و(ش). وأبو قِلابة اسمه: عبدالله بن زيد.

قال: لا يُدرى [(١)].

٥٣ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه الحارث بن وَجِيهٍ[(٣)]، عن

(١) قال البزار في "مسنده"(٤/ ٢١٢-٢١٣): « وقد روى حديثَ أيوب غيرُ واحد عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن بلال، ولم يذكروا أبا إدريس، ولا نعلم أحدًا قال: "عن أبي إدريس" إلا حماد بن سلمة، ولا قال: "عن أبي رجاء، عن أبي قِلابة، عن أبي إدريس" إلا خالد، وقد رواه زهير بن معاوية، عن حميد، عن أبي رجاء، عن أبي إدريس، عن بلال، ولم يذكروا أبا قِلابة، وأبو رجاء مولى أبي قِلابة مشهور، روى عنه حميد والحجاج الصواف، وروى هذا الحديث المعتمرُ، عن حميد،عن أبي المتوكل فأخطأ فيه ».اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٨٠ رقم١٢٨٥): « ورواه حميد الطويل، واختلف عنه: فرواه زهير وزياد بن خيثمة، عن حميد، عن أبي رجاء، عن أبي إدريس، عن بلال. وكذلك قال معتمر عن حميد، واختلف عنه: فقيل: عن المقدَّمي، عن معمر، عن حميد، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي إدريس، وليس ذلك بمحفوظ. وقال خالد الواسطي: عن حميد عن أبي رجاء مولى أبي قلابة، عن أبي قلابة، عن أبي إدريس، عن بلال ». وقال أبو بكر البرقاني في "سؤالاته للدارقطني"(٢٨): «سألته عن حديث زهير، عن حميد، عن أبي رجاء، عن عمّه أبي إدريس، عن بلال في المسح ؟ فقال: ينفرد زهير فيه بزيادة أبي رجاء. فقلت: يخرج هذا الحديث في الصحيح ؟ فقال: نعم ». اهـ.
هكذا وقع في "السؤالات": « عن أبي رجاء، عن عمّه، عن أبي إدريس » ! وهو مخالف لما ذكر في المراجع السابقة عن رواية زهير .

(٢) نقل هذا النص عن أبي حاتم: ابنُ عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٢٠٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٨٤/ مخطوط).

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٤٨)، والترمذي في "جامعه" (١٠٦)، والبزار في "مسنده" (٢٧١/ أ-ب/ مسند أبي هريرة)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢١٦)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٩٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٠٥/ أ/ أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٨٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٧٩).

مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة؛ أنَّ النبي ﷺ قال: « تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ؛ فَاغْسِلُوا الشَّعَرَ وَأَنْقُوا البَشَرَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والحارثُ ضعيفُ الحديث(١) .

---

(١) نقل البيهقي في "السنن" (١/ ١٧٩) عن الشافعي قوله: «هذا الحديث ليس بثابت ».
وقال أبو داود: « الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف ». وقال الترمذي: «حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار». وقال البزار: « ولا نعلم أسند مالك، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، إلا هذا الحديث، ولا نعلم رواه عن مالك إلا الحارث بن وجيه ».
وقال العقيلي في ترجمة الحارث: « لا يتابع عليه، وله غير حديث منكر، وله إسناد غيرهما (كذا!) فيه لين أيضًا».
وقال ابن عدي عقب ذكره لهذا الحديث وحديث آخر: « وهذان الحديثان بأسانيدهما عن مالك بن دينار، لا يحدث عن مالك غير الحارث بن وجيه ».
وقال الدارقطني في "الأفراد": « غريب من حديث محمد عنه، تفرد به مالك بن دينار، وعنه الحارث بن وجيه ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٠٣) عن هذا الحديث: « يرويه الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وغيره يرويه عن مالك بن دينار، عن الحسن مرسلاً . ورواه أبان العطار، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة، ولا يصح مسندًا، والحارث بن وجيه من أهل البصرة ضعيف ». وقال أبو نعيم: « تفرد به الحارث عن مالك ».
وقال البيهقي: « تفرد به هكذا الحارث بن وجيه »، ثم روى عن ابن معين قوله في الحارث: ليس حديثه بشيء. ثم قال البيهقي: « وأنكره غيره أيضًا من أهل العلم بالحديث: البخاري وأبو داود السجستاني وغيرهما، وإنما يروى عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً، وعن الحسن، عن أبي هريرة، موقوفًا، وعن النخعي: كان يقال... ». وانظر "المحلى" (٢/ ٣٢)، و"العلل المتناهية" (١/ ٣٧٣)، و"البدر المنير" (٢/ ٨٤/ مخطوط).

٥٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو عاصمٍ النَّبِيلُ[٢]، عن الثَّوْري، عن عبدالله بن أبي بكر، عن سعيد بن المُسَيّب، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ قال[٣]: «**أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ يُكَفِّرُ الخَطَايَا، وَيَزِيدُ فِي الحَسَنَاتِ؟ . . .**»، وذكَرَ الحديثَ في إسباغ الوُضُوء في المَكَارِهِ، وكثرةِ الخُطا إلى المساجِد، وفيه: «**وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَاعْدِلُوا صُفُوفَكُمْ، وَسُدُّوا الفُرَجَ، وَإِذَا قَالَ الإِمَامُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، وَخَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ المُقَدَّمُ**»، وفيه: «**يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! إِذَا سَجَدَ الرِّجَالُ[٤]، فَاحفَظُوا أَبْصَارَكُمْ[٥]**»؟

---

(١) انظر المسألتين رقم (٢٧٨) و(٣٦٨).

(٢) هو: الضَّحَّاك بن مَخْلَد. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٥٣٢/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (١١٠٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٧ و٣٥٧ و١٥٦٢ و١٦٩٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩١-١٩٢)، وذكرها الدارقطني في "الأفراد" كما في (٢٧٢/ أ/ أطراف الغرائب).

(٣) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٤) في (ك): « الرجا ».

(٥) كذا في (ف)، وتحرَّفت في (أ) و(ش) إلى: « فاخفضوا أبصاركم » بالضاد، ولم تنقط الخاء فيهما، ووردتْ في (ت) و(ك): « فاحفظن أبصاركم »، وقد وردتْ أيضًا في بعض مصادر التخريج: «فاحفظوا أبصاركُنَّ»، وفي بعضها: «فاحفظْنَ أبصاركنَّ»، وهو الجادَّة. لكنَّ ما جاء في النسخ من تذكير الضمير «فاحفظوا أبصاركم» يَحْتملُ وجوهًا:
الأوّل: ما قاله ابن حَزْم رَحِمَهُ اللهُ؛ فقد أخرَجَ الحديثَ في "المحلى" (٣/ ٢٢٧) من طريق شيخه حمام بسنده إلى سعيد بن المسيب، فذكره، وفيه: «فاحفظوا أبصاركم»، ثم قال ابن حزم: « هكذا في كتابي عن حمام، وبالله ! ما لَحَن رسول الله ﷺ، ولولا أنَّ ممكنًا أن يخاطب رسول الله ﷺ النساء ومن معهُنَّ من صغار أولادهِنَّ، =

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: الثوري[(١)]، عن ابن عَقيل[(٢)]، وليس لعبدالله بن أبي بكر معنًى؛ روى هذا الحديثَ عن ابن عَقِيلٍ:

= لما كتبناه إلا: فاخْفِضْنَ [كذا] أبصارَكُنَّ».

والثاني: أنَّ الضمائر ذُكِّرَتْ؛ ليكونَ الأمرُ بحفظِ الأبصارِ عن عورة الساجد عامًّا للرجال والنساء، ومن هنا فإنَّ الشَّرْطَ وإنْ كان خاصًّا بالنساء، فإنَّ جوابَهُ عامٌّ، يَعُمُّ جميع الناظرين؛ فلا ينظُرُ الرجالُ ولا النساء إلى عورة الساجد، وهذا أبلغ.

والثالث: أن قوله: « فاحفظوا أبصاركم » سُبِقَ بلفظ « الرجال »؛ فجاءتِ الضمائر على صيغة التذكير؛ للمشاكلة والمجاورة.

ووردتْ في لغة العرب تأثيراتٌ كثيرة للمجاورة؛ حيثُ يخرُجُ المجاور عن قاعدته ليشاكلَ مجاوِرَهُ؛ كالجَرِّ على المجاورة وغيره.

انظر: "الخصائص" (٣/ ٩٤- ٩٦)، (٣/ ٢١٨- ٢٢٧ فصل في الجوار)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٧٥، ٨٠- ٨٢)، و"مغني اللبيب" (ص٢٧٥- ٢٧٦)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ٢٨٨- ٢٨٩)، و"لسان العرب" (٥/ ٧٥).

والرابع: أنَّ ضمير جمع المذكَّر يرجع إلى لفظ «المعشر» في قوله: «معشر النساء»، لا إلى معناه، والتقدير: فاحفظوا أبصاركم يا مَعْشَرَ النساءِ؛ فإنَّ المعشر: باعتبار لفظه مذكَّر، وباعتبار معناه مؤنَّث لإضافته إلى النساء، والضمير قد يعودُ إلى الكلمة باعتبار لفظها، وقد يعود إليها باعتبار معناها؛ وهذا كثير في العربية خاصَّة في رجوع الضمير إلى « مَنْ » و « مَا » الموصولتين.

انظر: "شرح التسهيل" (١/ ١٩٦)، و"شرح ابن الناظم" (ص٥٨)، و"ارتشاف الضرب" (٢/ ١٠٢٤- ١٠٢٩).

(١) روايته على هذا الوجه (سفيان، عن ابن عقيل، عن ابن المسيِّب، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، به) ذكرها الدارقطني في "الأفراد" (٢٧٢/ أ/ أطراف الغرائب).

ورواه عدد من الرواة عن سفيان الثوري، عن ابن عقيل، عن جابر بن عبدالله، وسيأتي تخريج روايتهم في المسألة (٢٧٨).

(٢) هو: عبدالله بن محمد بن عقيل.

زُهَيْرٌ[١]، وعُبَيْدُاللهِ بنُ عَمْرٍو[٢].

٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالصَّمد بن عبدالوارث[٣]، عن الهيثم بن قَيس، عن عبدالله بن مسلم بن يسار، عن أبيه، عن

---

(١) هو: ابن محمد. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ١٦٠ رقم ٢٦٢٧)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٣ رقم ١٠٩٩٤)، وابن ماجه في "سننه" (٤٢٧ و٧٧٦)، والبزار في "مسنده" (٥٣١/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٣٥٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٦).

(٢) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (٩٨٤/ المنتخب)، والدارمي في "مسنده" (٧٢٥)، ولم يذكرا بعض ألفاظه.
قال البزار: « لا نعلم رواه عن الثوري إلا أبو عاصم، وأظن عبدالله بن أبي بكر هو: عبدالله بن محمد بن عقيل ».
وقال ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٩٠): « هذا الخبر لم يروه عن سفيان غير أبي عاصم، فإن كان أبو عاصم قد حفظه فهذا إسناد غريب، وهذا خبر طويل قد خرجته في أبواب ذوات عدد. والمشهور في هذا المتن: عبدالله بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد؛ لا عن عبدالله بن أبي بكر ».اهـ.
وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٧٢/ أ/ أطراف الغرائب): « غريب من حديثه عنه، لم يروه عنه غير عبدالله بن محمد بن عقيل، وكذلك رواه الثوري، عن ابن عقيل هذا، ورواه أبو عاصم النبيل عن الثوري، عن عبدالله بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب، ولم يتابع عليه، وتفرد به أبو عاصم، عن الثوري ».
وقال الحاكم: « صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهو غريب من حديث الثوري؛ فإني سمعت أبا علي الحافظ يقول: تفرد به أبو عاصم النبيل، عن الثوري».
وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥/ ٢٢٦): « إن كان محمد بن عقيل يكنى: أبا بكر، فقد دلَّسه الثوري بلا شك، ثم وجدت أبا بكر البزار قد جزم بأن الثوري كنى محمد بن عقيل أبا بكر ودلَّسه ».اهـ.

(٣) روايته أخرجها أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٦٥٦).

جَدِّه[١]، عن النبيِّ ﷺ: أنه رخَّص للمُسافِرِ في المَسْحِ على الخُفَّين والعِمَامة، للمُقِيمِ يومٌ وليلة، وللمُسافِرِ ثلاثةُ أيام، وأنه نَهى عن الصَّرْفِ[٢]؟

قال أبي: هذان[٣] الحديثان مُنكَران؛ حدَّثنا بهما قُرَّةُ بنُ حبيب[٤]، ولم يذكُرْ فيه العِمَامَة، وليس لِيَسارٍ صُحْبة .

٥٦ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بشير، عن محمد ابن عبدالرحمن، عن الأعمَش، عن يحيى بن الجَزَّار[٦]، عن علي؛

---

(١) هو: يسار بن سُويد الجُهَني .

(٢) الصَّرْفُ: هو بيعُ أحد النقدَيْنِ بالآخر، أي: بيعُ الذهب بالفضة، وعكسه. انظر: "فتح الباري" لابن حجر (٤/ ٣٨٢)، و"فيض القدير" (٦/ ٣١٨).

(٣) في (ت): « هذا ان ».

(٤) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٥٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٣٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٩٨)، وفي "معرفة الصحابة" (٦٦٥٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٨/ ١٢٤ و١٢٥) من طريق قرة بن حبيب، عن الهيثم بن قيس، به.
قال العقيلي في ترجمة الهيثم بن قيس: « ولا يصح حديثه من هذا الطريق، وأما المتن فثابت من غير هذا الوجه ».
وقال ابن قانع: « ولا أعرف وجه هذا الحديث ».
وقال أبو نعيم: « غريب من حديث مسلم، ومن حديث أبيه وابنه؛ تفرد برفعه الهيثم ابن قيس، وهو بصري ».
وقال الذهبي في ترجمة الهيثم من "الميزان" (٤/ ٣٢٥): « لم يصح حديثه ».
وانظر "المتفق والمفترق" للخطيب (٣/ ١٩١٠ و١٩١١)، و"الإصابة" (١٠/ ٣٦٦).

(٥) في (ت) و(ك): « قال أبي: سألت ».

(٦) في (ت): « الخزّاز »، بالخاء المعجمة، وآخره زاي .

قال: كنتُ رجلاً مَذَّاءً، فاستَحْيَيْتُ أنْ أسألَ رسولَ الله ﷺ[(١)]، فأمرتُ المِقْدَادَ بن الأسود أن يسأل[(٢)] النبيَّ ﷺ . . . ؟

قال أبي: هذا خطأٌ بهذا الإسناد[(٣)]؛ إنما هو: الأعمَش[(٤)]، عن مُنْذِر الثوري[(٥)]، عن ابن الحنفيَّة[(٦)]، عن علي .

قلتُ لأبي: مَن محمَّد بن عبدالرحمٰن هذا ؟

قال: لا أعرفُهُ، ولا أعرفُ أحدًا يقال له: محمَّد بن[(٧)] عبدالرحمٰن يحدِّثُ عن الأعمش[(٨)]، ومحمدُ بنُ عبدالرحمٰن الكوفيُّ

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « النبي ﷺ».
(٢) في (ت) و(ك): « فسأل » بدل: « أن يسأل ».
(٣) ذكر البزار في "مسنده" (٣/٣٦) حديثًا ليحيى بن الجزار عن علي مرفوعًا: « شغلونا عن الصَّلاة الوسطى . . . » الحديث، ثم قال: « ولا نعلم روى يحيى الجزار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلا هذا الحديث ».
وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن عبدالرحمٰن من "لسان الميزان" (٥/ ٢٥٠): « روى عنه سعيد بن بشير حديثًا إسناده خطأ ».
(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٣٢)، ومسلم في "صحيحه" (٣٠٣).
(٥) هو: ابن يعلى .
(٦) هو: محمد بن علي بن أبي طالب.
(٧) قوله: « محمد بن » سقط من (أ) و(ش).
(٨) قال الحافظ في "اللسان" (٥/ ٢٥٠) بعد أن ذكر كلام أبي حاتم: « وفي الحصر نظر؛ فإن المذكور بعده يرد عليه »، ثم قال في الترجمة التي بعده: « محمد بن عبدالرحمن القشيري الكوفي، عن الأعمش » وأخرج البخاري في "صحيحه" (٦٤١٦) حديثًا من طريق محمد بن عبدالرحمن أبي المنذر الطفاوي، عن سليمان الأعمش.

هو ابن أبي ليلى، ولا أعلمُ ابنَ أبي ليلى روى عن الأعمش شيئًا[(١)].

٥٧ - وسألتُ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش[(٣)]، عن ابن جُرَيْج[(٤)]، عن عبدالله بن أبي مُلَيْكَة[(٥)]، عن عائِشَة، عن رسول الله ﷺ قال: **«إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، أَوْ رَعَفَ، أَوْ قَلَسَ**[(٦)]**؛ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا صَلَّى، مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ»** ؟

---

(١) نقل الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من "اللسان" هذا النص عن أبي حاتم، ثم تعقبه قائلاً: « لا أبعد أن يكون هو؛ فإن له معه قصة قال فيها ابن أبي ليلى: الأعمش أستاذنا ومعلمنا ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ١١٨) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «وحديث ابن الحنفية هو الصحيح ».

(٢) نقل هذا النص ابنُ دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٣٤٤)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٦١)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١٢٩/ مخطوط)، ونقله ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٥٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٩٦) مختصرًا.
وستأتي هذه المسألة برقم (٥١٢)، وفيها إعلال أبي زرعة للحديث بمثل إعلال أبي حاتم هنا.

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٢٢١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٣ و١٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٤٢)، و"الخلافيات" (٢/ ٣٢٤ رقم ٦١٩).

(٤) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُرَيج. (٥) هو: عبدالله بن عبيدالله .

(٦) يقال: قَلَسَ الرجلُ يَقْلِسُ قَلْسًا، من باب ضَرَبَ، أي: خرج من بطنه طعامٌ أو شرابٌ إلى الفم، وسواءٌ ألقاه أو أعاده إلى بطنه إذا كان مِلْءَ الفم أو دونه، فإذا غَلَبَ فهو قَيْءٌ. والقَلْسُ، بالسكون: مصدر، والقَلَسُ، بالتحريك: اسم للمقلوس فَعَل بمعنى مفعول. انظر: "المصباح المنير" (٢/ ٥١٣)، و"اللسان" (٦/ ١٧٩- ١٨٠)، و"مختار الصحاح" (ص٤٧٥).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يَرْوُونَهُ عن ابن جُرَيْج، عن أبيه[١]، عن ابن أبي مُلَيْكَة[٢]، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً[٣]؛ والحديثُ هذا[٤].

---

(١) هو: عبدالعزيز بن جُريج.

(٢) كذا وقع هنا وفي المسألة الآتية برقم (٥١٢) بذكر « ابن أبي مليكة »، وكذا نقل ابن دقيق العيد وابن عبدالهادي وابن الملقن عن أبي حاتم. ولم نقف عليه.
وقال ابن دقيق العيد: « هذا لون آخر، ينبغي أن يتتبع بالكشف ».
والمشهور أن أصحاب ابن جريج يروونه، عنه، عن أبيه، مرسلاً. ومن هذا الوجه رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٣٦١٨)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٥).
ومن طريق عبدالرزاق رواه الدارقطني في "السنن" (١/ ١٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٤٢-١٤٣). وانظر "الخلافيات" للبيهقي (٢/ ٣٢٤) فما بعدها.

(٣) قال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٥٣): « وقال أبوحاتم الرازي: ليس هذا الحديث بشيء؛ إنما هو: مرسل ».

(٤) قال أحمد: « هكذا رواه ابن عياش. إنما رواه ابن جريج فقال: عن أبي، وإنما هو عن أبيه، ولم يسمعه من أبيه، وليس فيه عائشة، ولا النبي ﷺ ».اهـ. نقله عنه ابن عدي في "الكامل"(٥/ ٢٩٠)، ثم قال ابن عدي: « وهذا غير محفوظ عن ابن جريج، إنما يرويه عنه إسماعيل بن عياش، وابن عياش إذا روى عن أهل الحجاز وأهل العراق، فإن حديثه عنهم ضعيف، وإذا روى عن أهل الشام فهو أصلح».اهـ.
وقال الدارقطني في "السنن" (١/ ١٥٤):« كذا رواه إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وتابعه سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث، وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج، عن أبيه مرسلاً».
وقال في "العلل" (٥/ ٨٩/ ب) عن هذا الحديث:« يرويه ابن جريج، واختلف عنه: فرواه إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن أبيه، وعن ابن أبي مليكة، عن عائشة، وعن عطاء بن عجلان، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وخالفه أصحاب ابن جريج، منهم: حجاج، وعثمان بن عمر، وعمر بن عبدالله الأنصاري، وعبدالوهاب بن عطاء؛ رووه عن ابن جريج، عن أبيه مرسلاً، ولم يذكروا ابن أبي مليكة، وهو الصواب ».اهـ. =

٥٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي العِشْرين[٢]، عن

= وقوله: « عمر بن عبدالله الأنصاري » كذا في الأصل!! وصوابه: « محمد بن عبدالله الأنصاري ». انظر "السنن" له (١/ ١٥٥).
ونقل الدارقطني في هذا الموضع عن محمد بن يحيى قوله: « وأما حديث ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة الذي يرويه إسماعيل بن عياش - فليس بشيء ».
وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٥٥): «وهذا الحديث أحد ما أنكر على إسماعيل بن عياش، والمحفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً ». اهـ. وقال في "الخلافيات": « هكذا رواه إسماعيل بن عياش - وهو ممن لا تقوم به الحجة -، عن ابن جريج، عن عبدالله بن أبي مليكة، رواه أيضًا مرَّةً عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ نحو رواية الجماعة، ومرَّةً عن ابن جريج، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ ، وهو وهمٌ ».
وضعفه ابن حزم في "المحلى" (١/ ٢٧٥).
وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٦١): « الصحيح أن هذا الحديث مرسل ». وقال الشافعي في حديث ابن جريج عن أبيه: « ليست هذه الرواية بثابتة عن النبي ﷺ » نقله البيهقي في "السنن" (١/ ١٤٣).

(١) نقل هذا النص الدارقطني في "سننه" (١/ ١٠٧)، ونقله عن الدارقطني البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٥٥)، وابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ٤٩٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٤١٠)، والبوصيري في "مصباح الزجاجة" (١/ ١٧٧).
والنص في "سنن الدارقطني" كما هنا، عدا آخره، ففيه: « كان النبي ﷺ، مرسلاً، وهو أشبه بالصواب ». وكذا نقله البيهقي. وفي "الإمام"، و"البدر المنير"، و"مصباح الزجاجة": « كان النبي ﷺ ، مرسلاً، وهو الصواب ».
ونقل النص عن أبي حاتم أيضًا الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٦/ ١٢٠).

(٢) هو: عبدالحميد بن حبيب. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٣٢)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٩٧)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٠٧ و١٥٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٥٥).
قال ابن عدي: « قد حدَّث الأوزاعيُّ عن عبدِالواحد هذا بغير حديث، وأرجو أنه لا بأس به؛ لأنَّ في روايات الأوزاعي عنه استقامةً ». =

الأوزاعيِّ[(١)]، [عن عبدِالواحد][(٢)] بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا توضَّأ، عَرَكَ عارِضَيْهِ، وشَبَّكَ بين لَحْيَيْهِ[(٣)]؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ الوليدُ[(٤)]، عن الأوزاعي، عن عبدالواحد، عن يزيدَ الرَّقَاشِيِّ[(٥)] وقتادةَ؛ قالا: كان النبي ﷺ... وهو أشبَهُ.

٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن لَهِيعة[(٦)]، عن الحارث

= قال الدارقطني: «ورواه أبو المغيرة، عن الأوزاعي موقوفًا، وهو الصواب».
وقال البيهقي: «تفرَّد به عبدالواحد بن قيس، واختلفوا في عدالته؛ فوثَّقه يحيى بن معين، وأباه يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن إسماعيل البخاري».

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٢) في جميع النسخ: «وعبدالواحد»، وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخريج.

(٣) اللَّحْيُ، بفتح اللام: هو عَظْمُ الحَنَك، وهو الذي عليه الأسنان، وهو من الإنسان حيثُ يَنْبُتُ الشَّعْر، وهو أعلى وأسفَلُ، وجمعه: أَلْحٍ وَلُحِيٌّ، مثل: فَلْسٍ وفُلُوسٍ وأَفْلُس. "المصباح المنير" (٢/ ٥٥١).

(٤) هو: ابن مسلم. وروايته أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (١٠/ ٤١).
ورواه الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٢) من طريق عبدالله بن سماعة، عن الأوزاعي مثله.
ورواه الدارقطني أيضًا من طريق أبي المغيرة، عن الأوزاعي، عن عبدالواحد ابن قيس، عن يزيد الرقاشي، عن النبي ﷺ، به.
قال الدارقطني: «والمرسل هو الصواب».

(٥) هو: يزيد بن أبان.

(٦) هو: عبدالله. وروايته أخرجها أحمد (١/ ٨٨ رقم ٦٦٨ و٦٦٩)، والبزار في "مسنده" (٨٩٠)، والطبراني في "الأوسط" (٦٣٩٠) من طريق ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عبدالله بن زُرَيْر، عن علي به مرفوعًا. =

ابن يزيد، عن عبدالله بن زُرَيْر [(١)]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ وَجَدَ فِي بَطْنِهِ رِزًّا [(٢)] وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَنْصَرِفْ»؟

قال أبي: أنا أرضى أنْ يكونَ هذا مِنْ كلامِ عليٍّ، موقوفً [(٣)]، وابنُ لَهِيعة قد خلَّط في حديثه. فأمَّا في هذا الحديث:

فقال مَرَّةً: حدَّثنا عبدالله بن هُبيرة [(٤)]، عن عبدالله بن زُرَيْر [(٥)]، عن علي، عن النبيِّ ﷺ.

= قال البزار: «وهذا الحديث لا نحفظه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».
وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة».

(١) في (ش): «زر».

(٢) «الرِّزُّ» بكسر الراء: الصَّوتُ الخفيُّ، ويريد به القرقرة، وقيل: هو غَمْزُ الحَدَث وحركَتُه للخروج. انظر "النهاية" (٢/ ٢١٩).

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والحديث رواه الشافعي في "الأم" (٧/ ١٦٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٥٦) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، به، موقوفًا.
ورواه أبو عبيد في "غريب الحديث" (٤/ ٣٣٣) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن عاصم بن ضمرة والحارث، عن علي، به، موقوفًا.
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٥٦) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، به، موقوفًا.

(٤) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد وجادة في كتاب أبيه (١/ ٩٩ رقم ٧٧٧).

(٥) في (ش): «زر».

وقال مَرَّةً: حدَّثنا الحارث بن يزيد[١]، عن عبدالله بن زُرَيْر، عن علي، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٦٠ - **وسألتُ**[٣] أبي عن حديثٍ رواه ابن عُيينة[٤]، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن حَسَّان بن بلال، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ؛ في تخليل اللِّحْيَة؟

---

(١) قوله: « بن يزيد » ليس في (أ).

(٢) من قوله: « وقال مرة... » إلى هنا، سقط من (ش)؛ لانتقال النظر.

(٣) نقل هذا النص مختصرًا ابن دقيق العيد في "الإمام"(١/ ٤٩٠)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١١/ ٧٢٠).

(٤) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٤٧) عن ابن عيينة، به.
ورواه الترمذي في "جامعه" (٣٠) من طريق محمد بن أبي عمر العدني، والطبراني في "الأوسط" (٢٣٩٥) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي، كلاهما عن ابن عيينة، به. ورواه الطيالسي في "مسنده" (٦٨٠)، والحميدي في "مسنده" (١٤٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٨)، ثلاثتهم عن ابن عُيينة، عن عبدالكريم بن أمية، عن حسان بن بلال، عن عمَّار، به. ورواه ابن ماجه في "سننه" (٤٢٩) من طريق محمد بن أبي عمر العدني، عن ابن عُيينة، به.
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٤٩)، ولكن وقع عنده: « سفيان، عن عبدالكريم الجزري، عن حسان بن بلال، أنه رأى عمار بن ياسر... »، فذكره، وقال: « صحيح ». قال الحافظ في "إتحاف المهرة" (١١/ ٧٢٠): « قوله: " إنه صحيح " غير صحيح؛ بل هو معلول، وما وقع عنده في نسب عبدالكريم وَهَم، وإنما هو: أبو أمية، وقد ضعفه الجمهور ». اهـ. وقال أيضًا: « قد بيَّن ابن المديني علة هذا الحديث، فقال: « لم يسمعه قتادة إلا من عبدالكريم، والله أعلم ». اهـ.
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣١): « وروى ابن عيينة، عن عبدالكريم: قال حسان بن بلال، عن عمار: خلل النبي ﷺ لحيته، ولم يسمع عبدالكريم من حسان. وقال ابن عيينة مرة: عن سعيد، عن قتادة، عن حسان، عن عمار، عن النبي ﷺ، ولا يصح حديث سعيد ». اهـ.

قال أبي: لم يحدِّثْ بهذا أحدٌ سوى ابنِ عُيينة، عن ابن أبي عَروبة[1].

قلتُ: هو صَحيحٌ؟

قال: لو كان صَحيحًا، لكان في مُصَنَّفات ابن أبي[2] عَروبة، ولم يذكُر ابنُ عُيَينة في هذا الحديثِ الخَبَرَ[3]؛ وهذا أيضًا مما يوهِّنُهُ.

٦١ - وسألتُ[4] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه صالحُ بنُ كَيْسان[5]، وعبدُالرحمٰنِ بنُ إسحاق[6]، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن

وقال ابن عيينة: « لم يسمع عبدالكريم من حسان بن بلال حديث التخليل ». انظر "جامع الترمذي" (٣٠)، و"العلل الكبير" للترمذي (ص٣٣-٣٤)، و"الضعفاء" للعقيلي (٣/ ٦٣)، و"مسائل الإمام أحمد" لأبي داود (٢٠٤٦).

(١) قال الطبراني في "الأوسط" (٢٣٩٥): « لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، تفرد به سفيان ».

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) قوله: « الخبر » سقط من (ت) و(ك). والذي يظهر أن قوله: « الخبر » ليس في نسخة "العلل" التي عند ابن دقيق العيد أو لم يتضح فيها؛ لأنه عندما وصل نقله عن "العلل" إلى هذا الموضع قال: « وفهمت من المكتوب هاهنا ما معناه: أن ابن عيينة لم يذكر في هذا الحديث السماع، أو الخبر، أو ما يقارب هذا »، ثم تابع نقله فقال: «وهذا أيضًا مما يوهنه »، والله أعلم.

(٤) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٤١-١٤٢)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٥٥-١٥٦)، ووقع في المطبوع منه: « عن عباس » بدل: « عن ابن عباس »، وهو خطأ، وسبق عنده على الصواب.

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٦٣-٢٦٤ رقم ١٨٣٢٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٢٠)، والنسائي في "المجتبى" (٣١٤) في حديث طويل، وفيه: « التيمُّم إلى المناكِب والآباط ».

(٦) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (١٦٠٩ و١٦٥٢).

عبدالله، عن ابن عباس، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ؛ في التيمُّم ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه مالك(١)، وابن عُيينة(٢)، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن أبيه، عن عَمَّار، وهو الصَّحيحُ، وهما أحفَظُ.

قلتُ: قد رواه يونسُ(٣)، وعُقَيْلٌ(٤)، وابنُ أبي ذئب(٥)، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله(٦) بن عبدالله، عن عمَّار(٧)، عن النبيِّ ﷺ، وهُمْ أَصحابُ الكُتُب!

فقالا: مالكٌ صاحبُ كتاب، وصاحبُ حِفْظ(٨).

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٣١٥)، وابن حبان (١٣١٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٢٨٣-٢٨٤).

(٢) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٤٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٤٧).

(٣) هو: ابن يزيد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٢١ رقم ١٨٨٩٣)، وأبو داود في "سننه" (٣١٨).

(٤) هو: ابن خالد.

(٥) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٦٧٢)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٢٠ رقم ١٨٨٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٣٣).

(٦) في (ك): «عبدالله» بدل: «عبيدالله».

(٧) قال المنذري في "مختصر سنن أبي داود"(١/ ٢٠٠)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٥٥): «وهو منقطع؛ فإن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة لم يدرك عمار بن ياسر». اهـ.

(٨) قال ابن رجب في "فتح الباري"(٢/ ٥٦): «وهذا حديث منكر جدًّا، لم يزل العلماء يُنكرونه، وقد أنكره الزهري راويه، وقال: هو لا يَعتبر به الناسُ؛ ذَكَره الإمام أحمد، وأبو داود، وغيرُهما. وروي عن الزهري أنه امتنع أن يُحَدِّث به، وقال: =

٦٢ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرَّزاق[2]، وأبو قُرَّة

= لم أسمعه إلا من عُبَيْدِ الله! وروي عنه أنه قال: لا أدري ما هو! وروي عن مَكْحُولٍ أنه كان يَغضب إذا حدَّث الزهريُّ بهذا الحديث، وعن ابن عُيَيْنَةَ أنه امتَنع أن يُحدِّث به، وقال: ليس العملُ عليه. وسئل الإمام أحمدُ عنه، فقال: ليس بشيْء. وقال أيضًا: اختلفوا في إسناده، وكان الزهري يَهابُه، وقال: ما أرى العملَ عليه».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٥٣).

(٢) اختلف على عبدالرزاق في هذا الحديث؛ فرواه عنه على هذا الوجه: ابن السري، وسلمة بن شبيب، وروايتهما ذكرها الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨/ أ).
ورواه عنه الدبري في "المصنف" (٤١٢)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ١٩٤ رقم ٤٩١). والحسن بن علي الحلواني وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٢٢٦). ومحمد بن رافع وروايته أخرجها البيهقي في "الخلافيات" (٥٤٠)؛ ثلاثتهم (الدَّبري، والحسن بن علي، ومحمد بن رافع) عن عبدالرزاق بهذا الإسناد، وفيه: «عن بسرة، أو زيد بن خالد».
ولفظة «أو» سقطت من "مصنف عبدالرزاق" وهي في "معجم الطبراني"؛ فلتصحح.
ورواه عن ابن جريج: حجاج بن محمد المصيصي، ومحمد بن بكر البرساني، واختلف على كلٍّ منهما فيه:
فأمَّا رواية حجاج: فأخرجها البيهقي في "الخلافيات" (٥٣٨) من طريق إبراهيم بن الحسن المقسمي، عنه، قال: قال ابن جريج: أخبرني ابن شهاب، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عروة، ولم يسمع ذلك منه، [يعني الزهري لم يسمع ذلك من عروة] - أنه كان يحدث عن بسرة بنت صفوان، وزيد بن خالد... بالحديث.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٩٦)، ومن طريقه البيهقي في "الخلافيات" (٥٣٧) من طريق أحمد بن هارون المصيصي، عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن عائشة، وزيد بن خالد، به. قال البيهقي: «أخطأ فيه هذا المصيصي؛ حيث قال: «عن عائشة»، وإنما هو «عن بسرة». =

موسى بنُ طارق[١]، عن ابن جُرَيج، [عن الزُّهْري، عن عبدالله بن أبي بكر][٢]، عن عُرْوَة، عن بُسْرَةَ[٣] وزيدِ بنِ خالد، عن النبيِّ ﷺ؛ في مَسِّ الذَّكَر؟

قال أبي: أخشى أن يكونَ ابنُ جُرَيج أخَذَ هذا الحديثَ مِنْ إبراهيم بن أبي يحيى؛ لأنَّ أبا جعفر حدَّثنا؛ قال: سمعتُ إبراهيمَ بن أبي يحيى يقول: جاءني ابنُ جُرَيج بِكُتُبٍ مِثْلِ هذا - خَفَضَ يده اليُسْرى ورفعَ اليمنى؛ مقدارَ بِضْعَةَ[٤] عَشَرَ جزءًا - فقال[٥]: أروي

= وأمَّا رواية البرساني: فأخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (١٣٥) - ومن طريقه البيهقي في "معرفة السنن" (١/ ٣٩٠) - عن محمد ابن بكر البرساني، عن ابن جريج، حدثني الزهري، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عروة؛ قال - يعني الزهري -: ولم أسمعه منه [أي: لم يسمعه من عروة]؛ أنه كان يحدث عن بسرة بنت صفوان، وعن زيد بن خالد، به. وقال البيهقي في "الخلافيات" (٢/ ٢٦١): «وهذا إسناد صحيح».
وأخرجه البيهقي في "الخلافيات" (٥٣٩) من طريق أحمد بن المقدام، ثنا محمد ابن بكر [تحرفت في المطبوع إلى بكير]، ثنا ابن جريج، به. وفيه: «أنه كان يحدث عن بسرة، أو زيد بن خالد».
وفي الحديث خلافات أخرى على الزهري وغيره، وانظر حاشية (٨) آخر المسألة.

(١) ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨/ أ).
(٢) في جميع النسخ و"تنقيح التحقيق" نقلاً عن المصنِّف: «عن عبدالله بن أبي بكر، عن الزهري»، وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخريج. وسيأتي على الصواب في المسألة رقم (٧٤) و(٨١).
(٣) هي: بنت صفوان.
(٤) في (ف): «بضع».
(٥) في (أ) و(ش): «قال».

هذا عنك؟ فقال[١]: نعم[٢].

٦٣ - قال أبو محمَّد[٣]: سمعتُ أبي وذكَرَ حديثَ عبدالعزيز بن أبي سَلَمة الماجِشُونِ[٤]، عن ابن شهاب، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: «فقلتُ»، والقائل: هو إبراهيم بن أبي يحيى.

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨/ أ): «وروى هذا الحديث ابن جريج؛ واختلف عنه: فرواه أبو قرة والبرساني، عن ابن جريج، عن الزهري، عن عبدالله ابن أبي بكر، عن عروة، عن بسرة، وعن زيد بن خالد جميعًا، وكذلك قال ابن السري (؟)، وسلمة بن شبيب، عن عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن الزهري. وقال غَيْرهما: عن عبدالرزاق في هذا الحديث بهذا الإسناد: "أو زيد بن خالد" بالشك؛ وكذلك قال حجاج الأعور، ومخلد بن يزيد، عن ابن جريج، ورواه محمد ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن زيد بن خالد وحده، عن النبي ﷺ».
والكلام على الخلاف في هذا الحديث يطول. انظر "العلل الكبير" للترمذي (ص٤٨)، و"الضعفاء" للعقيلي (٣/ ١٦٣- ١٦٤)، و"العلل" للدارقطني (٥/ ٢١/ أ) و(٥/ ١٩٧/ ب فما بعدها)، و"الخلافيات" للبيهقي (٢/ ٢٢٣/ فما بعدها)، و"الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ٢٦٩/ فما بعدها).
وانظر المسألة رقم (٧٤) و(٨١).

(٣) في جميع النسخ: «أبو علي»، وهو خطأ ظاهر، وما أثبتناه هو الصوابُ الموافق لمنهج المصنِّف في هذا الكتاب، فأبو محمد هو ابن أبي حاتم نفسه. وانظر نحو ذلك في المسألة رقم (١٢٠١).
وقد نقل الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (١١/ ٣١٦) هذا النص بتصرف.

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٢٧ رقم ٢٦٧٧٨) من طريق عبدالعزيز الماجشون، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي سفيان بن أخنس، عن أم حبيبة ، به .
وكذا ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٠/ ب) رواية عبدالعزيز الماجشون، ثم قال: « ووهم فيه ».

عُتْبة، عن أُمِّ حَبِيبة - وكانت خالَتَهُ - قالتْ[(١)]: دخلتُ[(٢)] عليها، فسَقَتْني شَرْبَةً مِنْ سَوِيق، فقالت: يا ابنَ أخي! توضَّأْ؛ فإنَّ رسولَ الله ﷺ أمرنا أن نتوضَّأَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

فقال[(٣)] أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري[(٤)]، عن أبي

(١) كذا في جميع النسخ: « قالت » بتأنيث الفعل على أنَّ التي قالت هي أمُّ حبيبة، وهذا لا ينتظم مع المقول بعده، والصواب أنَّ القائل: « دخلتُ عليها » هو الراوي عنها وهو ابن أختها، فالجادَّة أن يقال: « قال: دخلتُ عليها »؛ كما في جميع مصادر التخريج.
لكنَّ ما وقع في النسخ عندنا من تأنيث الفعل له وجه من العربية، وهو أنَّ مجاورة الفعل للاسم المؤنَّث قبله جعله في الصورة مؤنَّثًا، وإن كان في الحقيقة مسندًا إلى ضمير المذكَّر، وللجوار تأثير في جوانب عدة من العربية. وانظر التعليق على نحو ذلك في المسألة رقم (٥٤- الوجه الثالث).

(٢) في (ف): « دخل ».

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٦٥) من طريق معمر، و(٦٦٦) من طريق ابن جريج، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٥٠ و٥٥١)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣٨ و٢٣٩ رقم ٤٦٤ و٤٦٩) من طريق عثمان بن حكيم، وعبدالرحمٰن بن عبدالعزيز، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٢٧ رقم٢٦٧٧٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٤٥) من طريق ابن أبي ذئب، وأحمد (٦/ ٣٢٨ رقم ٢٦٧٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣٩ رقم ٤٦٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة، وأحمد (٦/ ٣٢٨ رقم٢٦٧٨٥)، والطبراني (٢٣/ ٢٣٩ رقم ٤٦٨) من طريق محمد بن إسحاق، والنسائي في "سننه" (١٨١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٣) من طريق بكر بن سوادة، والنسائي في "سننه" (١٨٠ و١٨٦) من طريق الزُّبَيْدي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٣) من طريق عبدالرحمٰن ابن خالد، والطبراني (٢٣/ ٢٣٨ رقم ٤٦٦) من طريق صالح بن كيسان، جميعهم عن الزهري، به. =

سَلَمة[١]، عن أبي سُفْيان بن سعيد بن المغيرة بن الأَخْنَس، عن أم حَبِيبة، عن النبيِّ ﷺ... دخل لابن أبي سَلَمة[٢] الماجِشُونِ حديثٌ في حديث[٣].

٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُثْمان بن حَكِيم، عن ابن

= رواه أحمد (٦/ ٣٢٦ و٣٢٧ رقم٢٦٧٧٣ و٢٦٧٨٢)، وأبو داود في "سننه" (١٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٢-٦٣)، والطبراني (٢٣/ ٢٣٩ رقم ٤٧٠) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، به .

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عوف .

(٢) في (ت): « مسلمة ».

(٣) قال العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٩٠) بعد أن رواه من طريق الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا : « وقال معمر وعقيل وصالح بن كيسان وشعيب: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي سفيان بن سعيد بن الأخنس، عن أم حبيبة، وهذه الرواية أولى ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٠/ب) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «والصحيح من ذلك ما رواه صالح بن كيسان ومن تابعه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي سفيان، عن أم حبيبة. وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي سفيان، عن أم حبيبة ».
وذكر في "العلل"(٨/ ٣٠١-٣٠٢) أنه رواه عبدالعزيز الماجشون أيضًا عن الزهري، عن عمر بن عبدالعزيز، عن إبراهيم بن قارظ، عن أبي هريرة مرفوعًا ، ثم قال الدارقطني: « وعند الزهري في هذا الحديث أسانيد: عنده ما ذكرناه عن عمر بن عبدالعزيز، وعنده: عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، عن خارجة بن زيد، عن أبيه، وعنده: عن سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، وعنده: عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، عن أبي سفيان بن سعيد بن الأخنس، عن أم حبيبة؛ كلُّهم عن النبي ﷺ؛ في الأمر بالوضوء مما مست النار. ورواه فليح بن سليمان، عن الزهري، فلم يقم إسناده، وخَلَّط فيه. وكل ما ذكرناه محفوظ عن الزهري صحيح عنه ».اهـ.

المُنْكَدِر، عن حُمْرَان: أنَّ عثمان أكلَ خُبْزًا ولَحْمًا، فصلَّى ولم يتوضَّ[(١)].

ورواه رَوْحُ بنُ القاسم، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن أَبَان بن عثمان[(٢)]، عن عثمان؟

فقال أبي: حديثُ أبان أشبَهُ.

٦٥ - وسمعتُ[(٣)] أبي يقول: سَأَلَنا إبراهيمُ بنُ موسى، فقال: أيُّ حديثٍ في المَسْحِ على الخُفَّيْنِ أصَحُّ؟ فسكتنا، فقال: هو حديثُ الأعمش[(٤)]، عن أبي الضُّحَى[(٥)]، عن مسروق[(٦)]، عن المغيرة، فقلتُ

---

(١) في (ك): « ولم يتوضأ » وهو الجادَّة. والمثبت من بقيَّة النسخ، وانظر تخريجه في المسألة رقم (١٦٨).

(٢) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (١/ ٢٦) عن ضمرة بن سعيد المازني، عن أبان به. ومن طريق مالك رواه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٢١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٥٧).

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ١٠٥)، ونقله بتصرف الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٤٨٣ و٤٩١). وانظر ما يأتي في المسألتين رقم (١٧٣) و(١٨٢).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٦٣ و٣٨٨ و٢٩١٨ و٥٧٩٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٤) ولفظه: خرج رسول الله ﷺ ليقضي حاجته، فلما رجع تلقيته بالإداوة، فصببت عليه فغسل يديه، ثم غسل وجهه، ثم ذهب ليغسل ذراعيه فضاقت علية الجبة فأخرجهما من تحت الجبة، فغسلهما، ومسح رأسه، ومسح على خفيه، ثم صلى بنا.

(٥) هو: مسلم بن صُبَيْح.

(٦) هو: ابن الأجدع.

أنا له: حديثٌ حِجازيٌّ، قال: ما هو ؟ قلتُ: حديثُ يحيى بن سعيد[١]، عن سَعْد[٢] بن إبراهيم، عن نافع بن جُبَير بن مُطْعِم، عن عُرْوَة بن المغيرة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ. فسكَتَ.

قال أبي: أقولُ الآن[٣]: حديثُ الزُّهْري[٤]، عن عبَّادِ بنِ زياد، وإسماعيلَ بنِ محمدِ بنِ [سعد][٥]، عن عُرْوَةَ وحمزةَ ابنَي المغيرة بن شُعْبَة، عن أبيهما، عن النبيِّ ﷺ.

٦٦ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه إبراهيم بن سعد[٦]، عن

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٢)، ومسلم في "صحيحه"(٢٧٤).

(٢) في (ف): « عن سعيد ».

(٣) في (ت) و(ك): « الآن أقول »، وكذا في "الإمام".

(٤) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (١٣٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٢٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٢٣).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٨) من طريق الزهري، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه، به . ومن طريق عبدالرزاق رواه الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٧٦ رقم ٨٨٠).
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٢١): « وربما حدَّث به ابن شهاب، عن عبَّاد بن زياد، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، ولا يذكر حمزة بن المغيرة، وربما جمع حمزة وعروة ابني المغيرة في هذا الحديث ، عن أبيهما المغيرة ».
وانظر "العلل" للدارقطني (١٢٣٥).

(٥) تصحف في جميع النسخ إلى: « سعيد »، والمثبت من "الإمام"، و"المصنف" و"المعجم الكبير" . وانظر ترجمة إسماعيل في "تهذيب الكمال" (٣/ ١٨٩).

(٦) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٣٢)، وابن عدي في "الكامل"(١/ ٢٤٨)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٣٨ رقم٣٩٢١)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٦٢/ أ/ أطراف الغرائب). =

الزُّهْري، عن عبدالرحمٰن بن يَزيد بن جارية، عن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ: **((لا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا))**.

قال: أتى[1] هذا بآبِدَةٍ[2]، وهو خطأٌ؛ الصَّحيحُ: عن الزُّهْري[3]، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ .

٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه لَيْثُ بن أبي[4] سُلَيْم[5]، عن

= قال ابن عدي: « هكذا يروي إبراهيم بن سعد هذا الحديث، عن الزهري، عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن حارثة (كذا!)، عن أبي أيوب، وأصحابُ الزهري خالفوه، فرووه عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي أيوب ». اهـ.
وقال الدارقطني: « تفرد به إبراهيم عن الزهري ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٦/ ٩٦) الاختلاف في هذا الحديث، وصحح ما صححه أبو حاتم هنا.

(١) قوله: « أتى » سقط من (ك).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « بايده » بالياء المثناة، ولم تنقط في (أ) و(ش)، والصواب ما أثبتناه، والمعنى أنه أتى بشيء غريب؛ يقال: أتى فلان بآبدة، أي: داهية يبقى ذكرها على الأبد، وأَبَدَ الشاعرُ: أتىٰ في شعره بالعويص ومالا يعرف معناه على بادئ الرأي. وهي الأوابد والغرائب. "تاج العروس" (٤/ ٣٢٨، ٣٢٩).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٩٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٦٤).

(٤) قوله: « أبي » ليس في (أ) و(ش).

(٥) روايته أخرجها إسحاق ومسدد في "مسنديهما"، وأبو يعلى في "مسنده الكبير" - كما في "المطالب العالية" (١٨١) -، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٥٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٩٢) من طريق معتمر بن سليمان، عن ليث، به.
ووقع في "المطالب العالية" نقلاً عن رواية إسحاق ومسدد وأبي يعلى: « أبو المشتمعل » بدل: « أبو المستهل ». لكن ذكر ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ١٢٧) هذا الحديث من رواية أبي يعلى ووقع عنده: « أبو المستهل » كما هنا.
ورواه الترمذي في "العلل الكبير" (٧٩) من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن عاصم، به.

عاصم(١)، عن أبي المُسْتَهِل"(٢)، عن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، فَأَرَادَ(٣) أَنْ يَعُودَ، فَلْيَغْسِلْ فَرْجَهُ» ؟

قال أبي: هذا يَرْوْنَ أنه: عاصم(٤)، عن أبي المُتَوَكِّل(٥)، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ(٦).

٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عيسى بن يونس(٧)، عن

---

(١) هو: ابن سليمان الأحول.

(٢) انظر ترجمته في "الثقات" لابن حبان (٥/ ٥٧١).

(٣) في (ت) و(ك): « وأراد ».

(٤) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٣٠٨) ولفظه: « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ ».

(٥) هو: علي بن داود الناجي.

(٦) قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هو خطأ، ولا أدري من أبو المستهل، وإنما روى عاصم، عن أبي عثمان، عن سلمان ابن ربيعة، عن عمر، قوله. وهو الصواب. وروى عاصم، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٢٤٠): « كذا رواه ليث بن أبي سليم ووَهِمَ فيه، ورواه الثقات الحفاظ عن عاصم، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري. . . وقولهم أولى بالصواب من قول الليث ».
وقال: « وليث بن أبي سليم لا يحتج به، وفي حديث أبي سعيد كفاية ».
وقال ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ١٢٧): « هذا حديثٌ غريب من هذا الوجه، وأبو المستهل هذا لا أعرفه، ولم يذكره ابن أبي حاتم ».

(٧) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٥٢)، والسرقسطي في "الدلائل في غريب الحديث" (١/ ١٣٣)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١١٦)، والدارقطني في "الأفراد" (١٠٧/ أ/ أطراف الغرائب).

هاشم بن بَرِيد[١]، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن جابر: أنَّ رجلاً سلَّم على النبي ﷺ وهو يَبول، فقال له النبي ﷺ:« **إِذَا رَأَيْتَنِي فِي هَذِهِ**[٢] **الحَالِ، فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ؛ فَإِنَّكَ**[٣] **إِنْ سَلَّمْتَ عَلَيَّ، لَمْ أَرُدَّ عَلَيْكَ** »؟

قال أبي: لا أعلَمُ رَوَىٰ هذا[٤] الحديثَ أَحَد غَيْر[٥] هاشم بن

---

(١) في (أ) و(ك): « يزيد ». (٢) في (ت) و(ك): « هذا ».
(٣) قوله: « فإنك » سقط من (ك). (٤) قوله: « هذا » مكرر في (ك).
(٥) كذا في جميع النسخ، ويحتمل النصب والرفع:
أما النصب: فعلى أنَّ «أعلم» متعد لمفعولين، و«أحد» هو المفعول الأول له، وجملةُ «روى هذا الحديث » في محل نصب المفعول الثاني. أو على أن «أعلم» بمعنى «أعرف» متعدٍّ لمفعول واحد، وجملة «روى» في محل نصب حالٍ؛ وهي في الأصل نعت لـ«أحد» فلما تقدمت أعربت حالاً. وفاعلُ «روى» على الوجهين ضمير يعود إلى «أحد»؛ فهُوَ عائدٌ إلى متأخِّرٍ في اللفظ، متقدِّم في الرتبة، وهو جائزٌ في العربية. وكلمة «غَيْرَ» هنا منصوبة أيضًا إما على الاستثناء أو على أنها بدلٌ من «أحدًا»، أو نعت له. وأصل الكلام:«لا أعلمُ أحدًا رَوَىٰ هذا الحديثَ غَيْرَ هاشم بنِ البريد». وعلى ذلك: فقوله «أحد» وقع في سياق النفي، وهو الأصل، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وأما الرفع: فعلى أن «أحدٌ» فاعل « رَوَىٰ »، وجملة «روى هذا الحديث أحدٌ . . . » إما لا محل لها من الإعراب، على إلغاء الفعل «أعلم» المتعدِّي إلى مفعولين وإبطال عمله على رأي الكوفيين والأخفش مطلقًا، أو على قول البصريين على اعتبار أنه غير متصدِّر في الكلام بل سُبق بحرف النفي «لا». وإما أن تكون في محل نصب المَفْعُول الثاني لـ«أعلم»، ويقدَّر مفعولُهُ الأَوَّلُ ضميرَ شأنٍ محذوفًا، والتقدير:« لا أعلمُهُ [أي: الشأن والحديث]: رَوَىٰ هذا الحديثَ أحدٌ . . . »، وكلمة «غَيْرَ» هنا يجوز فيها الرفع نعتًا لـ«أحدٌ» أو بدلاً منه، أو النصب على الاستثناء.
وعلى ذلك فقوله:« أحد » وقع في سياق الإثبات، وهو خلاف الأصل، لكنَّه هنا يؤوَّل بالنفي، فيتجه الكلام. انظر في ضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم =

البَرِيدِ[١].

٦٩ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عَيَّاش، عن أبي إسحاق[٢]؛ قال: كُنْتُ جالسًا عند حُجْرِ بنِ عَدِيٍّ الكِنْدي؛ قال: فجاءت جارِيَتُهُ فقالت: إنَّ ابنَكَ دخل المَخْرَجَ[٣] ولم يَمَسَّ ماءً، فقال: ياجاريةُ، هاتي تلك الصَّحيفةَ، فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، هذا ما حدَّثني عليُّ بن أبي طالب: إنَّ الطُّهُورَ نِصْفُ الإيمان؟

قال أبي: بَيْنَ أبي إسحاق وحُجْرٍ رَجُلَينِ[٤]؛ يرويه الثِّقاتُ عن

= (٨٥٤)، وانظر في مجيء «أحد» في سياق الإثبات المؤوَّل بالنفي: التعليق على المسألة رقم (٣٠٥)، وانظر: "أوضح المسالك" (٢/ ٦٠-٦٣/ باب ظن وأخواتها)، و(٢/ ٢٢٢/ باب الاستثناء)، و(٢/ ٢٧٩-٢٨٥/ باب الحال).

(١) قال ابن عدي: « وهذا لا أعلم رواه عن عبدالله بن محمد بن عقيل إلا هاشم ». وقال الدارقطني: « تفرد به هاشم بن البريد عنه، ولا أعلم حدَّث به عنه غير عيسى ابن يونس ».

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٣) المَخْرَج هنا: الحُشُّ أو الكَنيف، أي: مكانُ قضاء الحاجة . انظر: "التلخيص في معرفة أسماء الأشياء" للعسكري (ص١٧٦)، و"لسان العرب" (خ ر ج) (٢/ ٢٤٩)، (ح ش ش) (٦/ ٢٨٦).

(٤) كذا في جميع النسخ « رجلين » بياء قبل النون، والجادَّة أن يكون: « رجلان »؛ لأنَّه مبتدأ مؤخَّر، وهو مثنًّى؛ فكان حقُّهُ أن يرفع بالألف، لكنْ يخرَّج ما في النسخ على وجهين صحيحين في العربية:
الوجه الأوَّل: أن يكون بياءٍ خالصة؛ على أنه مفعول به أوَّل، والظرف قبله « بين أبي إسحاق وحجر » هو المفعولُ الثاني، وفي ناصبهما احتمالان، ذكرناهما في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٢٥). =

أبي إسحاق، عن آخَرَ، عن[(١)] غلامِ حُجْرٍ، عن حُجْرٍ[(٢)].

قال أبي: وسماعُ أبي بكرٍ من أبي إسحاق ليس بذاك القَوي.

أخبرنا أبو محمد؛ قال[(٣)]: حدَّثني[(٤)] [أبي قال][(٥)]: أبو إسحاقَ

= **والوجه الثاني:** أن يكون بألفٍ ممالةٍ نحو الياء: « رَجُلَيْنِ »، وإنما أُمِيلَتِ الألفُ لوقوعِ كسرةِ النون بعدها، والكلام في الإمالة وأسبابها في التعليق على المسألة رقم (٢٥)، و(١٢٤).

(١) في (ت) و(ك): « فمنهم عن ».

(٢) الأثر أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٩٥٠- طبعة اللحيدان) عن وكيع، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي ليلى الكِنْدي، عن غلام لحجر بن عدي، عن حجر، عن علي، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٩٤٨- طبعة اللحيدان) عن ابن مهدي، عن الثوري، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (٨٠٠) من طريق يحيى بن سعيد، عن الثوري، والبيهقي في "الشعب" (٣٩) من طريق إسرائيل، كلاهما (الثوري وإسرائيل) عن أبي إسحاق، عن أبي ليلى الكندي، عن حجر بن عدي، عن علي، به. ومن طريق البيهقي رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٢/٢٠٨).
ووقع في "السنة": « ابن أبي ليلى » بدل « أبي ليلى » !
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٢٢٠)، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (٨٠١) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن عمير بن قُميم، عن غلام لحجر بن عدي، عن حجر، عن علي، به. ووقع في "السنة": « عمير بن نمير » !

(٣) في (ت) و(ك): « فقال ».

(٤) في (ف): « وحدثني ».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة لابد منها، وبدونها يكون النص هكذا: « حدَّثني أبو إسحاقَ» ويستحيل أن يروي أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم عن أبي إسحاق؛ فإنَّ أبا إسحاق السَّبِيعي توفي سنة (١٢٩هـ)، وقيل: قبل ذلك، وأبو محمد بن أبي حاتم ولد سنة (٢٤٠هـ) أو (٢٤١هـ)، أي: بعد وفاة أبي إسحاق بأكثر من مائة سنة. كما لا يمكن أن يروي عنه أبو حاتم؛ فقد كانت ولادة أبي حاتم سنة (١٩٥هـ)، وجاء النص في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص١٤٦ رقم ٥٢٩) هكذا: «سمعتُ أبي =

قد رأى حُجْرَ بن عَدِيٍّ، ولا أعلم سَمِعَ منه[(١)] .

٧٠ - **وسألتُ**[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه إسحاق[(٣)] الفَرْوي[(٤)]، عن ابن أبي المَوَالي[(٥)]، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيلٍ، عن جابِر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: **«لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ»** ؟

فقال أبي: حدَّثنا به أبو زُرْعَةَ[(٦)]، عن الفَرْوي .

فقال أبي: ليس بمَحْفُوظ؛ حدَّثنا به حَرْمَلة[(٧)]، عن ابن وَهْب[(٨)]، عن ابن أبي الموالي، عن ابن عَقيل، عن النبيِّ ﷺ، مرسَلٌ[(٩)] .

قال أبي: والمرسَلُ أشبَهُ .

= يقول: أبو إسحاق الهَمْداني قد رأى حُجْرَ بْن عدي، ولا أعلم سمع منه». اهـ.

(١) أي: ولا أَعْلَمُهُ سمع منه؛ حُذِفَ المفعول به في « لا أعلمه » اختصارًا؛ للعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٩٣)، والحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ١٦٢).

(٣) من قوله: « قد رأى حُجر . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) هو: إسحاق بن محمد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٠٨)، وأبو نعيم في "كتاب السواك" - كما في "عمدة القاري" (١١/ ١٩)- ، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ١٦١-١٦٢).

(٥) في (أ) و(ت): «الموال»، وكلاهما صحيح. وابن أبي الموالي اسمه: عبدالرحمٰن.

(٦) هو: عبيدالله بن عبدالكريم الرازي.

(٧) هو: ابن يحيى .

(٨) هو: عبدالله .

(٩) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

٧١ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا بحديثٍ عن هارون بن سعيد الأَيْلي، عن خالد بن نِزَار، عن إبراهيم - يعني: ابن طَهْمان - قال: حدَّثني عاصم بن أبي النَّجُود، عن حُمْران مولى عثمان؛ أنَّهُ قال: صلَّى عثمانُ صلاةً من الصَّلَوات - قال عاصم: يُرَوْنَ أَنَّها صلاةُ العَصْر - قال: أَمَا إنِّي أردتُّ أن أُحَدِّثَكُمْ حديثًا عن رسول الله ﷺ، ثم بدا لي أَلَّا أُحَدِّثَكُموه، فقال له الحكم بن العاص[1]: حدِّثنا يا أميرَ المؤمنين؛ فإمَّا خيرٌ فنأخُذُ[2] به، وإمَّا شرٌّ فَنَتَّقِيهِ[3]؛ فقال عثمان: توضَّأَ رسولُ الله ﷺ لهذه الصَّلاة . . . فذكر الحديثَ في فضل الوُضُوء والصَّلاة .

قال أبي: إنما يُرْوَى[4]: عاصمٌ[5]، عن موسى بن طَلْحة، عن

---

(١) عند أحمد في "المسند" (١/ ٦٧ رقم٤٨٤): « الحكم بن أبي العاص ».
(٢) في (أ): « فنأخذه ».
(٣) عند أحمد في "المسند": « إنْ كانَ خيرًا فنأخُذُ به، أو شرًّا فنتقيه ».
(٤) في (ك): « يرون ».
(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٧٧) من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم، به. ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٦٧ رقم٤٨٤)، والبزار في "مسنده" (٤٢٨)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٣/أ/أطراف الغرائب) من طريق أبي عوانة، عن عاصم، عن المسيب بن رافع، عن موسى بن طلحة ، عن حمران، عن عثمان، به.
قال البزار: « وهذا الحديث حدَّث به حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة، فلم يوصله كما وصله أبو عوانة ».
وقال الدارقطني: « تفرد به أبو عوانة، عن عاصم، عن المسيب، عن موسى، وفيه ألفاظ لم يأت بها غيره ».
ورواه البزار في "مسنده" (٤٢٧) من طريق أبي عوانة، عبدالملك بن عمير، عن موسى بن طلحة، عن حمران، عن عثمان، به.

حُمْران، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ[١].

٧٢ - وسمعتُ[٢] أبي وحدَّثنا عن حَرْملة[٣]، عن ابن وَهْب[٤]، عن ابن لَهِيعة[٥]، عن الضَّحَّاك بن شُرَحْبِيل، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: رأيتُ رسولَ الله ﷺ عام الحُدَيْبِيَةِ توضَّأ مَرَّةً مرَّة.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو[٦]: زيد[٧]، عن عطاء بن يَسار، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ[٨].

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢٤): «وروى هذا الحديث موسى بن طلحة، عن حمران، عن عثمان، فرواه عنه عبدالملك بن عمير، ولم يُختَلَفْ عنه. ورواه عاصم ابن بَهْدَلَةَ، عن موسى بن طلحة، واختُلِف عنه، فقال حماد بن سلمة: عن عاصم، عن موسى بن طلحة، وخالفه أبو عوانة، فرواه عن عاصم، عن المسيّب بن رافع، [عن موسى بن طلحة]، عن حمران. وقول أبي عوانة أشبه بالصواب». اهـ.

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٩-١٠).

(٣) هو: ابن يحيى.

(٤) هو: عبدالله.

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣ رقم ١٤٩)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٢) من طريق حسن بن موسى، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩) من طريق أسد، كلاهما عن ابن لهيعة، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣ رقم ١٥١)، وابن ماجه في "سننه" (٤١٢)، والبزار في "مسنده" (٢٩٢) من طريق رشدين بن سعد، عن الضحاك، به.

(٦) قوله: « هو » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٥٧).

(٨) قال الترمذي في "جامعه" (٤٢): « وحديث ابن عباس أحسنُ شيء في هذا الباب وأصح. وروى رِشْدين بن سعد وغيره هذا الحديث عن الضحاك بن شرحبيل، =

٧٣ - وسألتُ(١) أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عَمَّار(٢)، عن

= عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب: أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة، وليس هذا بشيء، والصَّحيحُ ما روى ابن عجلان وهشام بن سعد وسفيان الثوري وعبدالعزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ». اهـ.

وقال البزار: « وهذا الحديث خطأ، وأحسب أن خطأه أتى من قبل الضحاك بن شرحبيل، فرواه عنه رِشْدين بن سعد وعبدالله بن لهيعة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر. والصَّواب ما رواه الثقات عن زيد بن أسلم، عن عطاء ابن يسار، عن ابن عباس ».

وقال العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٦٣): « وقال ابن لهيعة: عن الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر . ورواه سفيان الثوري ومعمر وداود ابن قيس الفَرَّاء وعبدالعزيز بن الدَّرَاوَرْدي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وهذه الروايةُ أولى ». اهـ.

وقال الدارقطني في "العلل" (٢/ ١٤٤) عن هذا الحديث: « يرويه ابن لهيعة ورِشْدين بن سعد، عن الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، وخالفه عبدالله بن سنان، فرواه [عن] زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وكلاهما وهمٌ . والصواب: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس . كذا رواه الحفاظ عن زيد بن أسلم ». اهـ.

وانظر "الكامل" لابن عدي (٤/ ٢٤٧).

(١) نقل هذا النص عن أبي حاتم ابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ٥٠٩)، وابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٣٢٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٢٣/ مخطوط).

(٢) روايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٠٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٥٧)، ومن طريق ابن حبان أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٤٨).

ورواه إسحاق بن راهويه، وبقي بن مخلد، وأبو يعلى في "مسانيدهم" - كما في "فتح الباري" لابن رجب (١/ ٣٢٦) - من طريق البختري، به.

البَخْتَرِيِّ بن عُبَيد، عن أبيه[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ، فَأَشْرِبُوا أَعْيُنَكُمْ مِنَ المَاءِ، وَلَا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ مِنَ المَاءِ؛ فَإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ» ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والبَخْتَرِيُّ ضعيفُ الحديث، وأبوه مجهول[٢].

٧٤ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه حسن الحُلْواني[٤]، عن عبدالصَّمد بن عبدالوارث، عن أبيه[٥]، عن حُسَين المعلِّم[٦]، عن

---

(١) هو: عبيد بن سلمان.

(٢) قال ابن حبان في ترجمة البختري: « يروي عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب، ولا يحل الاحتجاج به إذا انفرد؛ لمخالفته الأثبات في الروايات مع عدم تقدم عدالته ».
وقال عنه ابن عدي: « روى عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قدر عشرين حديثًا، عامتها مناكير، فيها: أشربوا أعينكم الماء، وفيها: الأذنان من الرأس».اهـ.
وقال الذهبي في "الميزان" (١/ ٢٩٩): « أنكر ما روى: عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا ... » فذكر الحديث.
وضعف الحديث الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١/ ٣٦٢).

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٥٣)، وقال ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٣٤/ مخطوط): « وأعل أبو حاتم حديث عائشة كما ذكره عنه ابنه في "علله" ». ونقله بتصرف ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٧/ ١٧٨). وانظر المسألة رقم (٦٢) و(٨١).

(٤) هو: ابن علي. وروايته أخرجها في "السنن" له، كما في "إتحاف المهرة" (١٧/ ١٧٨). وأخرجه الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٢/أ) من طريق سعيد بن جرير البكائي، عن عبدالصمد بن عبدالوارث، به.

(٥) هو: عبدالوارث بن سعيد.

(٦) هو: حسين بن ذكوان.

يحيى بن أبي كثير، عن المهاجر بن عِكْرِمَة، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ ».

ورواه شُعَيب بن إسحاق[(١)]، عن هشام[(٢)]، عن يحيى، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبي ﷺ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَتَوَضَّأْ»[(٣)]؟

قال أبي: هذا حديثٌ ضعيف؛ لم يسمَعْهُ يحيى من الزُّهْري[(٤)]، وأدخَلَ بَيْنَهُمْ[(٥)] رجلاً ليس بالمشهور، ولا أعلم أحدًا روى عنه إلَّا

---

(١) ستأتي رواية شعيب بن إسحاق في المسألة رقم (٤٤٣).

(٢) هو: ابن سَنْبَر الدَّستوائي.

(٣) من قوله: « ورواه شعيب . . . » إلى هنا، سقط من (ف)؛ بسبب انتقال النظر، ويبدو أنه ألحق بالهامش ولم يظهر في التصوير، فهناك إشارة لَحَق، لكنها وضعت قبل قوله: « فليتوضأ ».

(٤) لم ترد رواية ليحيى عن الزهري فيما سبق، فالظاهر أن هذا توطئة لكلامه الآتي، ومعناه: أن هذا الحديث إنما يرويه يحيى عن الزهري بواسطة رجل ليس بالمشهور. . . إلخ كلامه.

(٥) كذا في جميع النسخ: « بينهم »، ومراده: أنَّ يحيى أدخَلَ بينه وبين الزهري رجلاً ليس بالمشهور، كما سبق بيانه، فالجادَّةُ أن يقال: « بينهما »، لكنَّ ما في النُّسَخِ له تخريجات في العربية نذكر منها ما يحضرنا:

الأوَّل: أنَّ الضمير في « بَيْنَهُمْ » ضميرُ جمعٍ لفظًا ومعنًى؛ لكنَّه جاء هنا في موضع المثنى؛ لوجهين:

١- ما ذهب إليه جماعةٌ من العلماء؛ أنَّ أقلَّ ما يدلُّ عليه الجمع اثنان. انظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٦٨).

٢- أنَّه نزَّل المثنَّى منزلةَ الجمعِ، فعبَّر عنه بضميره « هم »؛ وذلك لأن التثنية جَمْعٌ بين اثنَيْن؛ كما في الحديث: « الاثنان فما فوقهما جماعة »، وإنما عبَّر عن المثنى هنا بالجمع؛ لعدم اللبس ووضوح المعنى، والله أعلم. =

يحيى[١]، وإنما يرويه الزُّهْري، عن عبدالله بن أبي بكر[٢]، عن عُرْوَة، عن مَرْوان[٣]، عن بُسْرَةَ، عن النبيِّ ﷺ. ولو أنَّ عُرْوَة سمع من عائِشَة، لم يُدْخِلْ بَيْنَهُمْ أحدً[٤].

وهذا يَدلُّ على وَهْنِ الحديث[٥].

= **والتخريج الثاني**: أنَّ الضمير في « بَيْنَهُمَ » ضميرُ مثنًّى لفظًا ومعنًى، وأصله: «بَيْنَهُمَا»، ثم حذفت ألف التثنية واجتزئَ بالفتحة التي على الميم قبلها دليلاً عليها، فأصبحت: « بَيْنَهُمَ »؛ والاجتزاءُ بالحركات القصيرة عن حروف المد لغةُ هوازن وعليا قيس، وقد تكلَّمنا على هذه اللغة، وذكرنا شواهد الاجتزاء في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(١) نقل ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٤/ ١٦٤) قول أبي حاتم في المهاجر بن عكرمة. وذكر ابن حجر أن من الرواة عن المهاجر أيضًا: سويد بن حجير الباهلي، وجابر بن يزيد الجعفي.

(٢) في "إتحاف المهرة" نقلاً عن "العلل": « عبدالله وأبي بكر »، وهو خطأٌ.

(٣) يعني: ابن الحَكَم.

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي "تنقيح التحقيق": « بينهما أحدًا »، وفي العبارة إشكالان:

الأول: قوله: « بينهم »، والجادَّة: بينهما؛ لأنه المراد، وقد سبق الجواب عن مثل ذلك قبل قليل.

والثاني: قوله: « أَحَدً » هكذا جاء في النسخ بحذف ألف تنوين المنصوب، على لغةِ ربيعة، وكانت الجادَّة أن يكون بالألف: « أحدًا »؛ لأنه مفعول « لم يُدْخِلْ ». وتقدم الكلام على هذه اللغة في المسألة رقم (٣٤): والظاهر: أنَّ الضمير في قوله: « بينهم »، يعود إلى « عروة وبُسْرة »، والمراد: لو أنَّ هذا الحديث عند عروة عن عائشة، لَمَا رَغِبَ عن روايته عنها، ورواه عن بُسْرة مُدْخِلاً بينَهُ وبينها مروانَ.

(٥) استوعب الدارقطني الكلام على الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" (٥/ ١٩٥/ ب-٢١٠/ أ).

٧٥- وسألتُ[1] **أبي** عن حديثٍ رواه أحمد بن ثابت فَرْخُوْيَهْ[2]، عن عبدالرزَّاق، عن مَعْمَر، عن سِماك بن الفَضْل، عن أبي رِشْدِين[3] الجَنَدِيِّ، عن سُرَاقة بن مالك، عن النبي ﷺ: « **إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الغَائِطَ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ، وَاتَّقُوا مَجَالِسَ اللَّعْنِ: الظِّلَّ، وَالمَاءَ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَاسْتَمْخِرُوا الرِّيحَ**[4]**، وَاسْتَشِبُّوا**[5] **عَلَى سُوقِكُمْ**[6]**، وَأَعِدُّوا النُّبَلَ**[7] » ؟

---

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٥٠٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٥٢/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٨٨-١٨٩ رقم١٣٧). وانظر "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٥٣).

(٢) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار"، كما في "الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ٥١٦)، وانظر ضبط « فَرْخُوْيَهْ » و « رَاهُوْيَهْ » ونظائرهما في: التعليق على المسألة رقم (٤١٠).

(٣) في (أ): « رشداين »، وفي (ش): « راشد بن »، ولم تتضح في (ت). واسم أبي رشدين: زياد.

(٤) أي: اجعلوا ظهوركم إلى الريح عند البول، والمَخْرُ في الأصل: الشَّقُّ؛ مَخَرَتِ السفينةُ الماءَ: شقته بصدرها وجرتْ. وإذا جعل الإنسان ظهره للريح، أخذت عن يمينه ويساره، فكأنه قد شَقَّها به . انظر "لسان العرب" (٥/ ١٦١).

(٥) في (أ) و(ش): « واستنشبوا »، والمثبت هو الصواب، وقد ضبطه ابن دقيق العيد في الموضع السابق من "الإمام" لفظًا، وفسَّره بقوله: « أي: استوفزوا ». وفي "لسان العرب" (١/ ٤٨٢): « أي: استوفزوا عليها، ولا تستقروا على الأرض بجميع أقدامكم وتدنوا منها ».

(٦) في (أ): « شوقكم ».

(٧) قال الخطابي في "غريب الحديث" (٣/ ٢٢٢): « يروى بضم النون وفتحها، وأكثر المحدِّثين يرويه: النَّبَل، مفتوحة النون، وأجودهما الضمة، قال الأصمعي: إنما هو: النُّبَل، بضم النون وفتح الباء، واحدها: نُبْلَة ».
والنُّبَل: الحجارة التي يستنجى بها . انظر "لسان العرب" (١١/ ٦٤١).

قال أبي: إنما يَرْوونه موقوفَ[١]، وأسنده عبدالرزاق بِأَخَرَةٍ .

٧٦ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن راشِد[٣]، عن مكحول[٤]، عن نُعَيم بن خَمَّار[٥]، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْحِ على الخُفَّين ؟

قال أبي: رواه العلاء بن الحارث[٦]، وأبو وَهْب

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والحديث رواه الخطابي في "غريب الحديث" (٢/ ٥٥٩) من طريق الدبري، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن سماك بن الفضل، عن أبي راشد (كذا)، عن سراقة، به، موقوفًا. وعزاه ابن حجر إلى "المصنف" لعبدالرزاق ، ولم نقف عليه .
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٥١٩٨) من طريق رباح بن زيد، عن معمر، به، موقوفًا . ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٥٣) تعليقًا من طريق معتمر ، عن سماك، به، موقوفًا .

(٢) انظر المسألة رقم (١٢) و(٥٢) و(٨٢).

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٣٧)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٢ و١٣ و١٤ رقم ٢٣٨٩٢ و٢٣٨٩٣ و٢٣٩٠٨).
ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد (٦/ ١٣ رقم ٢٣٨٩٦)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٥٢ رقم ١٠٦٨).

(٤) قوله: « عن مكحول » سقط من (أ) و(ش).

(٥) في (أ) و(ش): « حمام » بدل « خمار »، وفي (ف) و(ك): « حماد »، والمثبت من (ت). و « خَمَّار » أحد الأقوال التي قيلت في اسم والد نعيم. وقيل: «حَمَّار»، وقيل: « هَدَّار »، وقيل: « هَبَّار »، وقيل: « هَمَّار »، وهو الأشهر. انظر "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٤٩٧).

(٦) العلاء بن الحارث هذا كنيته: أبو وهب، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٨٠)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦٠ و٣٦١ رقم ١١٠٥ و١١٠٩)، ووقع =

الكَلَاعي[(١)]، عن مكحول، عن الحارثِ بنِ[(٢)] معاوية وأبي[(٣)] جَنْدَلِ ابنِ سُهَيلِ[(٤)] بنِ عمرو، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه وكيعٌ، عن المغيرة بن زياد[(٥)]، عن مكحول، عن بلال،

= في الموضع الأوَّل منه (١١٠٥): « عن الحارث بن معاوية، عن أبي جندل »، وهو خطأ.

(١) في (ش): « الكلابي ».
وأبو وَهْب هذا اسمه: عبيدالله بن عبيد. وروايته أخرجها الدولابي في "الكنى" (١/ ٢٥٠ رقم ٤٤٥)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦١ رقم ١١٠٦)، وفي "مسند الشاميين" (١٣٦٤ و٣٥٧٩)، وأبو أحمد الحاكم في "الكنى" (٣/ ١٧٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٩٧/ أ/ أطراف الغرائب)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦/ ١٢٢).
قال الدارقطني :« تفرد به إسماعيل بن عياش، عن أبي وهب عبيدالله بن عبيد الكلابي، عن مكحول ».
ورواه الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦١ رقم ١١٠٧) من طريق إسحاق بن عبدالله بن أبي قرة، عن مكحول، عن الحارث بن معاوية، عن بلال، به.
ورواه ابن الصبَّاح في "مسند بلال" (١٠)، والبغوي في "الجعديات" (٣٤٠١) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦/ ١٢٢) - والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦٠ رقم ١١٠٣ و١١٠٤)، وفي "مسند الشاميين" (٣٥٧٨) من طريق ثوبان، عن مكحول، عن الحارث بن معاوية، وسهيل بن أبي جندل، عن بلال، به .
ووقع عند ابن الصبَّاح :« سهيل بن جندل ».

(٢) في (أ) و(ش): « عن » بدل:« بن ».

(٣) في (ت) و(ك): « معاوية بن ».

(٤) في (ش): « سهل ».

(٥) روايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (٩٧٠) من طريق المعافى بن عمران، عن المغيرة بن زياد، عن مكحول؛ أن الحارث بن معاوية وأبا جندل بن سهيل؛ أنهما قالا لبلال: أخبرنا عن وضوء رسول الله ﷺ . . . فذكره .

عن النبيِّ ﷺ[١] ؟

قال أبي وأبو زرعة جميعًا: الصَّحيحُ: حديثُ مكحول[٢]، عن الحارثِ بنِ مُعاوية وأبي جَنْدَل، عن بلال[٣].

٧٧ - **وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه هِقْل[٥]، والوليد ابن مسلم[٦]، وغيرهما[٧]، عن الأوزاعيِّ، عن عطاء[٨]، عن ابن

(١) من قوله: «ورواه وكيع . . .» إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.
(٢) من قوله: «عن بلال، عن النبي ﷺ . قال أبي . . .» إلى هنا، مكرر في (ت)، مع ملاحظة السقط الذي سبق التنبيه عليه في التعليق السابق .
(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٨٠) الخلاف على مكحول في هذا الحديث وقال: «وقول العلاء بن الحارث أشبه بالصواب».
(٤) نقل هذا النص الدارقطني في "السنن" (١/ ١٩٠)، والقرطبي في "التفسير" (٥/ ٢١٨)، وابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١١٨)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٢٢٥)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٧٠٣)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٠١/ مخطوط)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٧/ ٤٠٧). ووقع في المطبوع من "سنن الدارقطني" و"تفسير القرطبي": «وأسند الحديث».
وقال ابن الملقن بعد نقله لعبارة أبي حاتم وأبي زرعة: «يريد أنه أدخل إسماعيل فيه، وتبين أن الأوزاعي أخذه عن إسماعيل».
(٥) هو: ابن زياد. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٢٤٢٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٨).
(٦) روايته ذكرها أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣١٧).
(٧) رواه الدارقطني في "سننه" (١/ ١٩١)، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٧٥٩) من طريق أيوب بن سويد، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٨) من طريق بشر بن بكر، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣١٧) من طريق محمد بن كثير المصيصي، ثلاثتهم عن الأوزاعي، به .
(٨) هو: ابن أبي رباح.

عباس: أنَّ رجلاً أصابته جِرَاحَةٌ، فأَجْنَبَ[(١)]، فأُمِرَ بالاغتِسال، فاغتَسَل، فكُزَّ[(٢)]، فمات . . . وذكرتُ لهما الحديثَ[(٣)] ؟

فقالا: روى هذا الحديثَ ابنُ أبي العِشْرين[(٤)]، عن الأوزاعيِّ، عن إسماعيل بن مسلم، عن عطاء، عن ابن عباس، وأَفْسَدَ[(٥)]

---

(١) قوله: « فأجنب » سقط من (ك).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « فكن»، وفي (ك): « نكز»، والمثبت من (ت). والكُزَازُ: داءٌ يأخُذُ من شِدَّةِ البَرْدِ، وتَعْتَرِي منه رِعْدَةٌ، وهو تَشَنُّجٌ يصيبُ الإنسانَ من البَرْدِ الشَّديد، أو من خُروج دَم كثيرٍ. وقد كُزَّ الرجلُ - على صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ -: زُكِمَ، وأكزَّه الله فهو مكزوزٌ، "لسان العرب" (٥/ ٤٠٠).

(٣) في (ت): « الحرث » بدل: « الحديث ».

(٤) هو: عبدالحميد بن حبيب . ولم نقف على روايته من هذا الوجه.
والحديث رواه ابن ماجه في "سننه" (٥٧٢)، وابن عبدالبر في "جامع بيان العلم وفضله" (٥٢٦) من طريق هشام بن عمار، عن ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، به .
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٣٠ رقم ٣٠٥٦)، والدارمي في "مسنده" (٧٧٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٢) من طريق أبي المغيرة، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٨٨) تعليقًا، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٩٢) من طريق يحيى الضحاك، وأبو داود في "سننه" (٣٣٧) من طريق محمد بن شعيب، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٢٧) من طريق الوليد ابن مزيد، أربعتهم عن الأوزاعي قال: بلغني عن عطاء، عن ابن عباس، به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٧) عن الأوزاعي، عن رجل، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، به .
ومن طريق عبدالرزاق رواه الدارقطني في "السنن" (١/ ١٩١).

(٥) في (ك): « وأفيد ».

الحديثَ[1].

٧٨ - وسألتُ[2] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[3]، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حَيْوة، عن كاتب المغيرة بن شُعْبَة[4]، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ[5]؟

---

(١) قال الدارقطني في "السنن" (١/ ١٩٠): « اختلف على الأوزاعي فقيل: عنه، عن عطاء، وقيل: عنه بلغني عن عطاء، وأرسل الأوزاعي آخره، عن عطاء، عن النبي ﷺ، وهو الصواب ».

(٢) نقل هذا النصَّ بتصرُّف ابنُ الملقِّن في "البدر المنير" (٢/ ١٣٩/مخطوط)، وستأتي هذه المسألة برقم (١٣٥).

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٥١ رقم ١٨١٩٧)، والبخاري في "الأوسط" (١/ ٤٣٦- الصميعي)، وأبو داود في "سننه" (١٦٥)، والترمذي في "جامعه" (٩٧)، وفي "العلل الكبير" (٧٠)، وابن ماجه في "سننه" (٥٥٠)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٤)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٩٥)، والبيهقي في "معرفة السنن" (٢/ ١٢٤ رقم ٢٠٦٣)، وفي "الخلافيات" (٩٩٦). ومن طريق أحمد رواه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٧٦)، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٩١).
وأخرجه الشافعي - كما في "مختصر المزني" (ص١٠) - ومن طريقه البيهقي في "معرفة السنن" (٢/ ١٢٤ رقم ٢٠٦١ و٢٠٦٢) - عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وتمَّام في "فوائده" (١٩١- الروض البسام) من طريق عتبة بن السكن، وذكره الدارقطني في "علله" (١/ ١٠٩) من طريق محمد بن عيسى بن سُمَيْع، ثلاثتهم عن ثور بن يزيد، به، مِثْلَ رواية الوليد. قال الدارقطني في "علله" (٧/ ١١٠): « ورُوِيَ هذا الحديثُ عن عبدالملك بن عُمَيْر، عن وَرَّاد، عن المغيرة، لم يذكر فيه أسفل الخف، ورواه الحكم بن هشام، وإسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر، عن عبدالملك ».

(٤) هو: ورَّاد الثقفي.

(٥) يعني حديث: أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخف وأسفلَه؛ كما في مصادر التخريج، وفيما سيأتي في المسألة رقم (١٣٥).

[فقالا: رواه الوليدُ هكذا! ورواه غيره[١]][٢]، ولم يذكُرِ المغيرةَ، وأفسَدَ هذا الحديثُ [حديثَ][٣] الوليدِ؛ وهذا أشبهُ[٤]،

(١) أخرجه من هذا الوجه تعليقًا: البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٤٣٦ رقم ٩٨٠ الصميعي)، والترمذي في "جامعه" (٩٧)، و"علله" (٧٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٥)، و"علله" (٧/ ١١٠) من طريق ابن المبارك، عن ثور، قال: حدِّثتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن النبي ﷺ به، مرسلاً ليس فيه المغيرة.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من الموضع السابق من "البدر المنير"، ولم نجد أحدًا نقله عن المصنِّف سواه.

(٣) في جميع النسخ: « حدثنا »، والمثبت هو الصواب، ويدلُّك على صحة ذلك أمور:
الأوَّل: ما سيأتي من قول أبي حاتم في المسألة رقم (١٣٥) عن حديث الوليد: «ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصحُّ ».
والثاني: أن سياق الجواب يقتضي أنَّ الحديثَ برواية غير الوليد أفسَدَ حديثَ الوليد، وأن الحديث من رواية غيره - بدون ذكر المغيرة - أشبه.
والثالث: ما نقله ابن الملقِّن في "البدر المنير" عن جواب أبي حاتم وأبي زرعة هنا قال: « فقالا: رواه الوليد هكذا، ورواه غيره بإسقاط المغيرة، وأفسده »، وهذا بيِّن فيما ذكرناه، لكنَّ صاحب "البدر المنير" نقل عنهما بعد ذلك مباشرة قولهما: «وحديثُ الوليد أشبه»، ولا يستقيم بحال أن تكون هذه عبارة أبي حاتم وأبي زرعة؛ لأنَّ الصحيح خلافها، كما سبق، ووجه العبارة: « وهذا أشبه » يعني: حديث غير الوليد، والله أعلم.

(٤) قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٨٠): « قال الأثرم عن أحمد: إنه كان يضعفه ويقول: ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي فقال: عن ابن المبارك، عن ثور حُدِّثت عن رجاء، عن كاتب المغيرة، ولم يذكر المغيرة. قال أحمد: وقد كان نعيم ابن حماد حدثني به، عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به، عن ثور، فقلت له: إنما يقول هذا : الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حُدِّثت عن رجاء، ولا يذكر المَغيرة، فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرجَ إليَّ كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم: عن المغيرة، =

والله أعلم[١].

٧٩ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن محمد بن الخليل[٢]، عن إسماعيل بن عَيَّاش، عن ثَعْلبة بن مسلم، عن قيس بن خالد بن حَبْتَرٍ[٣]، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ

= فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعدُ وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث ».

وقال أبو داود: « وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء ».

وقال الترمذي في "جامعه" (٩٧): « هذا حديث معلول؛ لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم . وسألت أبا زرعة ومحمدًا عن هذا الحديث؟ فقالا: ليس بصحيح؛ لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء؛ قال: حُدِّثت عن كاتب المغيرة... مرسلٌ، عن النبي ﷺ ، ولم يذكر فيه المغيرة ».اهـ. وبنحوه في "العلل الكبير"(٧٠).

وقال الدارقطني في "العلل"(٧/ ١١١) بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «وحديث رجاء لا يثبت؛ لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلاً ».اهـ.

وقال أبو نعيم :« غريب من حديث رجاء، لم يروه عنه إلا ثور ».

وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٤٦):« وهذا حديث في إسناده انقطاع، وروي مرسلاً، وقد علله الشافعي وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والترمذي، وقال النووي: ضعفه أهل الحديث ».

(١) قوله:« والله أعلم » ليس في(ت) و(ك).

(٢) في (ت) و(ك): « إكليل ».

(٣) في (ت) و(ك):« حسن » بدل:« حبتر »، ولم نجد في الرواة من يقال له:« قيس بن خالد بن حبتر »، بل لم نجد من يقال له: « قيس بن خالد » في هذه الطبقة، وفيهم: « قيس بن حبتر » مترجم في "التقريب" (٥٦٠٢) وغيره، وهو غير هذا فيما يظهر، ونخشى أن يكون في الإسناد تصحيف وسقط، فيكون «حبتر» متصحفًا عن « حنين » فرسمُهُما متشابه جدًّا؛ فالحديث معروف من رواية « عبيد بن حنين، =

أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ؛ فَإِنَّ أَحَدَ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَالآخَرَ دَوَاءٌ».

فقال أبي: هذا حديثٌ مُضطَرِبُ الإسناد .

٨٠ - وسألتُ[(١)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ[(٢)] شُرَحْبيل[(٣)]، عن عيسى بن يونس، عن أَشْعَثَ[(٤)]، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعَبِهَا الأَرْبَعِ وَاجْتَهَدَ ، فَقَدْ وَجَبَ الغُسْلُ» ؟

= عن أبي هريرة »، كما في "صحيح البخاري" (٣٣٢٠)، والظاهر أن الإشكال قديم، فقد نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٧٠) بعض هذا النص، فقال: «وقال - يعني: ابن أبي حاتم - في موضع آخر منها: سألت أبي عنه - أي: عن حديث أبي هريرة من رواية قيس بن خالد عنه -؟ فقال: هذا حديث مضطرب الإسناد ».

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام"(٣/ ١٥)، ونقله بتصرف ابن حجر في "النكت الظراف"(١٠/ ٣٢٩).

(٢) قوله: « ابن » سقط من (ك).

(٣) هو: سليمان بن عبدالرحمٰن ابن بنت شُرَحْبيل. وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٨٦). وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٤).
ورواه النسائي في "الكبرى"(١٩٨)، وفي "المجتبى" (١٩٢) من طريق عبدالله ابن يوسف، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٨١) من طريق بشر بن الحارث، كلاهما عن عيسى بن يونس، به .
قال ابن عدي: « وهذا الحديث لم يقل فيه: عن عيسى، عن أشعث، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ - إلا سليمان بن عبدالرحمٰن، وغيره يقول: عن الأشعث، عن الحسن، عن أبي هريرة، ولم أكتبه إلا عن ابن عبدوس ».

(٤) نسبه النسائي والدارقطني: « ابن عبدالملك »، على حين ذهب ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٤) إلى أنه أَشْعَث بن سَوَّار؛ حيث أورد هذا الحديث في ترجمته، ثم قال: « ولأشعث بن سوار غير ما ذكرت . . . ».

قال أبي: هذا عندي خطأٌ[(١)]؛ إنما هو: أَشْعَثُ[(٢)]، عن الحَسَن[(٣)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: ممَّن الخطأ ؟

قال: مِنْ أحدهما: إما مِنِ ابن شُرَحبيل، وإما مِنْ عيسى[(٤)].

وقال أبو زرعة: لا أحفَظُ مِنْ حديث أَشْعَثَ إلا هكذا.

قلتُ: فَيُمْكِنُكَ أن تقولَ: خطأٌ ؟

قال: لا ! روى قتادة[(٥)]، عن الحَسَن، عن أبي رافع[(٦)]، عن أبي

---

(١) وكذا قال النسائي، وقال الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٥٩): «وهو غريب وليس بمحفوظ عن ابن سيرين».

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٠-٤٧١ رقم ١٠٠٨٣). ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٢) من طريق يونس بن عبيد، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٢٢٧) من طريق جرير بن حازم، كلاهما عن الحسن ، به .

(٣) هو: البصري .

(٤) قال النسائي في "الكبرى": «هذا خطأ، ولا نعلم أحدًا تابع عيسى بن يونس عليه، والصواب: أشعث، عن الحسن، عن أبي هريرة، والحسن لم يسمع من أبي هريرة». اهـ.
وقال ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٦): «لم يتبين لأبي حاتم ممن الخطأ عنده، والنسائي أخرج الحديث، عن إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، عن عبدالله ابن يوسف، عن عيسى بن يونس، وهذا يبرئ ابن شرحبيل من نسب الخطأ إليه».

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٩١)، ومسلم في "صحيحه" (٣٤٨).
قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٥٩) بعد أن ذكر الخلاف في هذا الحديث : «والصحيح : عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ».

(٦) هو: نُفَيع الصائغ .

هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه [يونس][١]، عن الحَسَن، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٨١ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[٣]، عن عبدالرحمٰن بن نَمِرٍ[٤] اليَحْصُبِيِّ، عن الزُّهري، عن عُرْوَة، عن مَرْوان، عن بُسْرَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كانَ يأمُرُ بالوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ، والمرأةَ مثلَ ذلك[٥]؟

---

(١) هو: ابن عبيد، وفي جميع النسخ: « يوسف »، وكذا في أصل "الإمام"، وصُوِّبت في الهامش إلى « يونس »، وهو الصواب. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٢)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٥٩).

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٣٢٦)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٥٣)، وابن حجر في "التلخيص" (١/ ٢٢١). وانظر ما سبق في المسألة رقم (٦٢) و(٧٤).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٢٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (١١١٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٩٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٣٢). قال ابن أبي عاصم: « ولا نعلم أحدًا يقول هذا عن الزهري غيره». وقال ابن عدي: « وهذا الحديث بهذه الزيادة التي ذكر في متنه: " والمرأة مثل ذلك" لا يرويه عن الزهري غير ابن نمر هذا ». وانظر "أطراف الغرائب" (٣٢٥/ أ).

(٤) في (ت) و(ك): « نمير ».

(٥) كذا في جميع النسخ، وله تقديران:
الأوَّل: وكان يأمر المرأة مِثْلَ ذلك، أي: بالوضوء إذا مسَّت فرجها.
والثاني: وكان يأمر بالوضوء من مَسِّ المرأةِ مِثْلَ ذلك منها، كنايةً عن الفرج.
وعلى التقدير الأول: تُنْصَبُ « المرأة » على المفعولية، وعلى التقدير الثاني: ترفع عطفًا على فاعل المصدر « مَسّ »، وهو الرجل؛ فإنَّ تقدير الكلام: وكان يأمُرُ مِنْ مَسِّ الرَّجُلِ الذَّكَرَ (أي: ذكَرَهُ)، ومِنْ مَسِّ المرأةِ مِثْلَ ذلك منها، والله أعلم. وانظر بيان العطف بالرفع على فاعل المصدر المجرور لفظًا في المسألة رقم (٢٠٦٦).

فقال أبي: هذا حديثٌ وُهِمَ فيه في موضعين:

أحدهما[(١)]: أنَّ الزُّهْري يرويه عن عبدالله بن أبي بكر.

---

(١) في (أ) و(ش) و(ف): «إحديهما». والأصل: إحداهما؛ لأن كل اسم مقصور حكمه إذا اتصل به الضمير أن يكتب بالألف، نحو: بُشْراها، وذِكْراها، وإحداها، وإحداهما، وبعضُ العلماء والكَتَبة يستثنون من ذلك «إحدى» فيكتبونها بالياء: إحديها، وإحديهما، وتجد ذلك في كثير من المخطوطات، وهذا من أوهام الخواصّ؛ كما نصَّ عليه الحريريُّ في "دُرَّة الغَوَّاص" (ص١٣٠)، وانظر: "المطالع النصرية" (ص١٤٧- ١٤٨).

وقد جاء في هذه النسخ «إحداهما» بصيغة المؤنَّث مع أن «الموضع» مذكَّر، فالجادَّة: أن يقال: أحدهما، كما في (ت) و(ك)، لكن يخرَّج ذلك بجعله من باب الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر؛ حَمَلَ الموضع على معنى النقطة أو المسألة أو نحو ذلك، فقال: «إحداهما» بدل «أحدهما».

والحملُ على المعنى، كما يقول ابن جني في "الخصائص": «واسعٌ في هذه اللغة جِدًّا».

ومن شواهد حمل المذكَّر على المؤنَّث: قولُ ميمونة ﵂ فيما رواه البخاري في "صحيحه" (٢٥٩)، قالت: «ثم أُتِيَ [أي: النبي ﷺ] بِمِنْدِيلٍ، فلم يَنْفُضْ بها»، قال العيني في "العمدة" (٣/ ٢٠٦): «إنما أنَّث الضمير [يعني: في «بها»]؛ لأنَّ «المنديل» في معنى الخِرْقة. ومنه أيضًا: ما حكاه غير واحدٍ عن أبي عمرو بن العلاء: «أنَّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: «فُلَانٌ لَغُوبٌ جاءَتْهُ كتابي فاحتقرَهَا»، قال: فقلتُ له: أتقولُ: جاءَتْهُ كتابي؟ فقال: نَعَمْ؛ أليس بصحيفة؟! قلتُ: فما اللَّغُوب؟ قال: الأحمق». اهـ.

وانظر في الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر: "كتاب سيبويه" (٣/ ٥٦٥- ٥٦٦)، و"الأصول في النحو" لابن السَّرَّاج (٣/ ٤٧٦- ٤٨١)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٧٩، ٢٢٢، ٢٥٥- ٢٥٦)، و"الخصائص" لابن جني (٢/ ٤١١، ٤١٥- ٤١٩ فصل في الحمل على المعنى)، و"شواهد التوضيح" لابن مالك (ص١٤٣- ١٤٥، وص١٧٦- ١٧٧)، و"الأشباه والنظائر في النحو" للسيوطي (٣/ ١٦٦- ١٦٨).

وليس[١] في الحديث ذِكْرُ المرأة[٢].

٨١/أ - قلتُ لأبي[٣]: فحديثُ أم حَبيبة عن النبيِّ ﷺ في: مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ[٤]؟

قال أبي[٥]: روى ابنُ لَهِيعَةَ[٦] في هذا الحديث ممَّا يُوَهِّنُ الحديثَ، أي: تَدُلُّ[٧] روايتُهُ أنَّ مكحولاً قد أدخَلَ بينه وبين

(١) أي: والموضع الثاني الذي وقع فيه الوَهَم. وانظر "التلخيص الحبير" (١/ ٢٢١).

(٢) قوله: « ذكر المرأة » سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٣٠٣-٣٠٤)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٥٣).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٢٤)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٠٧٠)، وابن ماجه في "السنن" (٤٨١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٤٤)، والدولابي في "الكنى" (٢/ ١١٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣٥ رقم ٤٥٠)، وفي "الأوسط" (٣٠٨٤)، وفي "مسند الشاميين" (١٥١٦)، وتمام في "الفوائد" (١٩٥- الروض البسام)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٣٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ١٩١)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (١١٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٧٣) من طرق عن الهيثم ابن حميد، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ أنَّها سمعت رسول الله ﷺ يقول: « مَنْ مَسَّ فَرْجَه فلْيتوَضَّأ ». ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٤٨١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ١٩١). ومن طريق أبي يعلى: ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣/ ٤٢٤).

(٥) قوله: « أبي » ليس في (ت) و(ف) و(ك)، ولا في "الإمام".

(٦) انظر رواية ابن لهيعة في المسألة الآتية برقم (٤٨٨).

(٧) في (أ) و(ف) و(ش): « أو تدل »، وكذا في "تنقيح التحقيق"، والمثبت من (ت) و(ك) وكذا في "الإمام" إلا أنها غيِّرت في هامشه إلى: « أو تدل »، وما أثبتناه أولى بالسياق، وانظر المسألة رقم (٤٨٨).

عَنْبَسَة رجلاً[(١)].

٨٢ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه هُشَيم[(٣)]، عن داود بن عمرو، عن بُسْرِ بن عُبَيدالله، عن أبي إدريس الخَوْلاني[(٤)]، عن عَوْف ابن مالك الأشجعي، عن النبيِّ ﷺ: أنه أَمَرَ[(٥)] بالمسح بِتَبُوك؛ للمُسافِرِ ثلاثًا، وللمُقِيمِ[(٦)] يَوْمً وليلةً[(٧)]، وثبت[(٨)].

(١) في (ت) و(ك): « قد دخل بينه وبين عنبسة رجلاً »، والفعلُ «دخَّل» مشدَّدَ الخاء: وهو معنى «أدخَلَ»، كما في كتب اللغة والمعاجم. ووردت العبارة في "الإمام" هكذا: « قد دخل بينه وبين عنبسة رجل »، وتحتمل فيه وجهين: أولهما: كما في (ت) و(ك): « قد دخَّلَ . . . رجلً ».

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٢/ ٥٣٨ رقم١٦٠٤٧)، وانظر المسألة (١٢) و(٥٢) و(٧٦).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٥٣)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٢٧ رقم ٢٣٩٩٥)، والبزار في "مسنده" (٢٧٥٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨٢ و٨٣)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٤٠ رقم ٦٩)، وفي "الأوسط" (١١٤٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٩٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧٥).
قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن عوف إلا بهذا الإسناد، تفرد به هشيم».

(٤) قوله: « الخولاني » مطموس في (ك)، وأبو إدريس هذا هو: عائذ الله بن عبدالله.

(٥) قوله: « أمر » سقط من (ت) و(ك).

(٦) قوله: «وللمقيم» مطموس في (ك).

(٧) كذا، وتحتمل وجهين: **الأول**: النصب على الظرفية « يومَ وليلةً » عطفًا على «ثلاثًا»، وكُتِبَ قوله: « يومً» بحذف ألف تنوين المنصوب على لغةِ ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). **والثاني**: الرفع على الابتداء، والواو للاستئناف، والتقدير: وللمقيم يومٌ وليلةٌ في المسح. والله أعلم.

(٨) كذا جاء في جميع النسخ! ولم يظهر لنا معنى «وثبت»، إلا أن يعني أن الحكم ثابت في أحاديث أخرى وإن كان هذا الطريق معلولاً، وقد قال البخاري عن هذا الطريق فيما نقله عنه الترمذي في "العلل الكبير" رقم(٦٨): «حديث حسن». =

ورواه الوليدُ بن مسلم[١]، عن إسحاق بن سَيَّار، عن يونس بن مَيْسَرة بن حَلْبَس، عن أبي إدريس؛ قال: سألت المغيرة بن شُعْبَة عمَّا حضَرَ مِنْ[٢] رسول الله ﷺ بِتَبُوك[٣]، فبال[٤] النبيُّ ﷺ، فمسَحَ[٥] على خُفَّيه[٦].

قلتُ: ورواه خالد الحَذَّاء، عن أبي قِلابة[٧]، عن أبي إدريس،

= وقال في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٩٠): «إن كان هذا محفوظًا فإنه حسن».

(١) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٩٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٤٤ رقم١٠٨٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٨/ ٢١٩)، و(٦٠/ ١٤).

(٢) في (ت) و(ك): «عن».

(٣) قوله: «بتبوك» سقط من (ك).

(٤) في (ك): «فسأل»، ويشبه أن تكون كذلك في (ت) إلا أنها نقطت بموحَّدة تحتية، وفي (أ): «قال» وضرب عليها وكتب مقابلها في الحاشية «فبال» وعليها علامة «صح»، وجاءت على الصواب في (ف) و(ش).

(٥) في (ف): «ومسح».

(٦) كذا في النسخ، ولا شك أن في المتن تصحيفًا وسقطًا، ووجه الكلام أن يكون هكذا: «سألت المغيرة بن شعبة عمَّا حضر من رسول الله ﷺ بتبوك؟ فقال: وضَّأْتُ النبيَّ ﷺ، فمسَحَ على خُفَّيْهِ». ولفظ الحديث في رواية البخاري: «سألت المغيرة ابن شعبة بدمشق؛ قال: وضَّأت النبي ﷺ بتبوك، فمسح على خُفَّيه»، ولفظ الطبراني: «سألت المغيرة بن شعبة عما حضر من رسول الله ﷺ بتبوك، فقال: وكان رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فمسح على خُفَّيه»، ومن الواضح أن «وكان» في لفظ الطبراني متصحفة عن: «وضَّأت»، والله أعلم، ولفظ ابن عساكر: «قدم المغيرة بن شعبة دمشق، فأتيته، فسألته عما - يعني! - حضر، فقال: وضَّأت رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فمسح على خُفَّيه». ولفظ ابن عساكر في الموضع الآخر منه قريبٌ من هذا اللفظ.

(٧) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

عن بلال، عن النبيِّ ﷺ: أنه مسَحَ على الخُفَّيْنِ والخِمَار[(١)].

قلتُ لأبي: أيُّهم أشبَهُ وأصَحُّ؟

فقال أبي: داود بن عمرو ليس بالمشهور[(٢)]. وكذلك إسحاق بن سَيَّار[(٣)] ليس بالمشهور؛ لم يرو عنه غيرُ الوليد، ولا نعلَمُ روى أبو إدريس عن المغيرة بن شُعْبَة شيئًا سوى هذا الحديث. وأما حديثُ خالد فلا أعلم أحدًا تابع خالدًا في روايته عن أبي قِلابة، ويَرْوونه عن أبي قِلابة، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً؛ لا يقول: أبو إدريس.

وأَشْبَهُهُما حديثُ بلال؛ لأنَّ أَهْلَ الشام يَروون عن بلال هذا الحديثَ في المَسْحِ من حديثِ مكحولٍ وغيرِه، ويَحْتمِلُ أن يكون أبو إدريس قد سمع من عَوْفٍ والمغيرةِ أيضًا؛ فإنه من قدماء تابعي أهلِ

---

(١) كذا ذكر هنا من رواية خالد الحذاء؛ بإثبات أبي إدريس. وذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٨٠) أن رواية خالد الحذاء، عن أبي قِلابة، عن بلال؛ بإسقاط أبي إدريس.
قال الترمذي في "العلل الكبير" (٦٩): « قلت -أي للبخاري -: حماد بن سلمة روى عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن أبي إدريس، عن بلال؟ قال: أخطأ فيه ابن سلمة؛ أصحاب أبي قِلابة رووا عن أبي قِلابة، عن بلال، ولم يذكروا فيه: " عن أبي إدريس" ».
وسبق قول البزار في التعليق على المسألة (٥٢): « ولا نعلم أحدًا قال: "عن أبي إدريس" إلا حماد بن سلمة ».

(٢) نقل الحافظ في "التهذيب" (١/ ٥٦٨) قول أبي حاتم: « داود بن عمرو ليس بالمشهور ».

(٣) في (أ) و(ش): « يسار »، وتقدم على الصواب، وانظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٢٢ رقم ٧٦٩).

الشَّام، وله إدراكٌ[١] حَسَنٌ، والله أعلم[٢].

٨٣ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ كان حدَّث به عبدُالرحمٰنِ بنُ خالدٍ الرَّقِّي، عن الأَصْبَغ ابن أخي عُبَيدالله[٣] بن عمرو، عن آخَرَ قد سَمَّاه، عن جعفر بن بُرْقان، عن يزيد بن الأَصَمِّ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ في السِّوَاك ؟

قال[٤]: ورواه أبو نُعَيم[٥]، عن جعفر بن بُرْقان، عن يزيد بن الأَصَمِّ؛ قال: بلغني أنَّ رسول الله ﷺ . . .

قال أبي: وهذا الصَّحيحُ .

٨٤ - **وسألتُ**[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه مروان الطَّاطَري[٧]، عن أبي إسحاق الفَزَاري[٨]، عن موسى بن أبي عائِشَة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه توضَّأ وخلَّل لِحْيَتَه، وقال: **«بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ»**؟

---

(١) في (ف): « أدرك ».
(٢) قوله: « والله أعلم » ليس في (ت) و(ك).
(٣) في (ف): « عبيد ».
(٤) يعني: أبا حاتم فيما يظهر . (٥) هو: الفضل بن دُكَين .
(٦) تقدَّمت هذه المسألة برقم (١٦)، ونقل الحافظ أبو زرعة العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٥٢٨) هذه المسألة بنصِّها والمسألةَ السابقة برقم (١٦)، وساقهما في سياق واحد، ونقلَ الحافظُ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢/ ٣٥٠-٣٥١) كلام أبي حاتم أخِرَ المسألة بتصرُّف.
(٧) هو: مروان بن محمد، وقد بيَّن أبو حاتم في المسألة السابقة رقم (١٦) أن الخطأ هنا من مروان الطاطري.
(٨) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث.

فقال أبي: هذا غيرُ مَحفوظ؛ وحدَّثنا[١] أحمدُ[٢] بن يونس[٣]، عن الحَسَن[٤] بن صالح، عن موسى بن أبي عائِشَة، عن رجلٍ، عن يزيد الرَّقَاشِي[٥]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) قوله: «وحدَّثنا» مكانه في (ت) و(ك): «أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم: قال: حدَّثنا»، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو الصواب؛ فالقائل: «حدَّثنا أحمد بن يونس»، هو أبو حاتم، وليس ابنَهُ أبا محمد، ويدل على ذلك أمور:
الأوَّل: أن أحمد بن يونس توفِّي سنة (٢٢٧هـ)، وكانت ولادة أبي محمد بن أبي حاتم سنة (٢٤٠هـ) أو (٢٤١هـ)، فلا يمكنُ أن يروي عنه.
والثاني: ما صُرِّحَ به في بقيَّة النسخ (أ) و(ش) و(ف) أن القائل: «حدَّثنا أحمد بن يونس» هو أبو حاتم، وهو ما اخترنا إثباته.
والثالث: أن ظاهر المسألة أن الجواب كلَّه لأبي حاتم، فهو يذكر مَنْ روى الحديث على الصواب مخالفًا لما رواه مروانُ الطاطريُّ؛ ليؤيِّد به قوله: «هذا غير محفوظ»، يعني: رواية مروان، وأن الخطأ منه، كما تقدَّم نصُّه على ذلك في المسألة رقم (١٦).
(٢) في (أ): «محمد»، ثم صوِّبت في الهامش.
(٣) هو: أحمد بن عبدالله بن يونس، ينسب إلى جدِّه، كما قال أبو الفضل الهروي في "معجم أسامي المحدثين" (ص ٣٨)، وهو من شيوخ أبي حاتم، وتقدَّم تخريج روايته في المسألة رقم (١٦). وقد يشتبه اسم هذا الراوي مع أحمد بن يونس بن المسيِّب شيخ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم، إلا أنَّ هذا مدفوعٌ هنا من وجهين: **الأوَّل**: أنَّ أحمد بن يونس بن المسيِّب لم يدرك الحسن بن صالح، فوفاة الحسن بن صالح كانت سنة تسع وستين ومئة كما في "التقريب" (١٢٥٠)، ووفاة أحمد بن يونس بن المسيب سنة ثمان وستين ومئتين كما في الموضع السابق من "معجم أسامي المحدثين". فإن قيل: إنه لم يصرح بالسماع منه هنا، فيحتمل أن بينهما واسطة، فالجواب: أنه صرح بالسماع منه في رواية ابن البختري التي تقدم تخريجها في المسألة رقم (١٦). **والثاني**: أنَّ أبا حاتم لم يَرْوِ عن أحمد بن يونس ابن المسيِّب شيئًا، ولم يذكره أحد ممَّن ترجم لهما في عداد شيوخه، والله أعلم.
(٤) في (أ) و(ش): «حسين»، وفي (ت) و(ك): «حسن»، والمثبت من (ف).
(٥) هو: ابن أبان.

قال أبي: هذا الصَّحيحُ، وكنا نَظُنُّ أنَّ ذاك[1] غريبٌ، ثم تبيَّنَ لنا عِلَّتُه: ترَكَ[2] من الإسناد نَفْسَيْنِ[3]؛ وجعَلَ: موسى عن أنس.

٨٥ - وسمعتُ[4] أبي وحدَّثنا عن هارون بن سعيد، عن خالد ابن نِزار، عن إبراهيم بن طَهْمان[5]، عن حُصَين بن عبدالرحمٰن، عن أبي مالك، عن عمَّار بن ياسر: أنه أجنَبَ في سفر، فتمعَّكَ في التُّرَاب[6]، فلمَّا أتى رسولَ الله ﷺ، ذكَرَ ذلك له، فقال: «**إِنَّمَا[7] يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِكَفَّيْكَ التُّرَابَ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِوَجْهِكَ، وَتَمْسَحَ كَفَّيْكَ إِلَى الرُّصْغَيْنِ[8]**».

---

(١) في (ت) و(ك) و"إتحاف المهرة": «ذلك».

(٢) يعني: مروان الطاطري فيما يرى أبو حاتم.

(٣) قوله: «تَرَكَ من الإسناد نفسين» مكانه في "إتحاف المهرة": «وسقَطَ من الإسناد الأوَّل رجلان».

(٤) نقل ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٣٧) هذا النص عن هذا الموضع، وعنده: «ثم تمسح كفيك»، و: «هذا هو أبو مالك». وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٤٨): «والموقوف أصح؛ قاله أبو حاتم». وانظر المسألة رقم (٢) و(٤) و(٣٤).

(٥) روايته أخرجها الدارقطني (١/ ١٨٣) من طريق داود بن شبيب، عن إبراهيم بن طهمان، به. قال الدارقطني: «لم يروه عن حصين مرفوعًا غير إبراهيم بن طهمان، ووقفه شعبة وزائدة وغيرهما. وأبو مالك في سماعه من عمار نظر؛ فإن سلمة بن كهيل قال فيه: عن أبي مالك، عن ابن أبزى، عن عمار؛ قاله الثوري عنه». وانظر المسألة رقم (٢) و(٣٤).

(٦) أي: تمرَّغ في التراب وتقلَّب فيه. انظر: "الفائق" (٣/ ٣٧٥)، و"النهاية" (٤/ ٣٤٤)، و"تهذيب اللغة" (١/ ٢١٤).

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): «أما».

(٨) «الرُّصْغُ» لغةٌ في الرُّسْغ، وهو: مَفصِلُ ما بين السَّاعِدِ والكفِّ، والسَّاقِ والقَدَم. انظر "القاموس المحيط" (ص ٧٨٢).

فقال[1] أبي: هو أبو مالكٍ الغِفاريُّ[2]، والصَّحيحُ: عن عمَّارٍ موقوفً[3]؛ من حديث حُصَين، عن أبي مالك .

٨٦ - وسمعت[4] أبي قال: ذكرتُ [لعبدالرحمٰن الحَلَبي][5] ابنِ

---

(١) في (ف) و(ك) و"الإمام": « قال ». (٢) واسمه: غزوان .

(٣) كذا في جميع النسخ بلا ألف، ويحتمل وجهين:
الأوَّل: النصب على أنَّه حالٌ، وكتب بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
والثاني: الرفع على أنَّه خَبَرٌ ثانٍ للمبتدأ « الصحيح »، والخبر الأوَّل: «عن عمَّار»، وهذا من باب تعدُّد الأخبار؛ فإنَّه قد يكون للمبتدأ الواحد خبران فصاعدًا، بعطف وبغير عطف، ومثالُهُ بغير عَطْفٍ - كما وقع هنا - قولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البُرُوج: ١٤-١٦].
وهذا من تعدُّد الخبر في اللفظ والمعنى جميعًا، وضابطه: أن يَصِحَّ الإخبار بكلِّ واحدٍ منهما على انفرادِهِ، وحُكْمُ هذا النوع: أنَّه يجوز فيه العطف وتركُهُ، وإذا عُطِفَ أحدهما على الآخر، جاز أن يكون العطف بالواو وبغيرها.
وانظر: "شرح كافية ابن الحاجب" للرضي الأستراباذي (١/ ٢٣٤- ٢٣٦)، و"شرح ابن عقيل" (١/٢٣٨- ٢٤٢)، وشروح الألفية الأخرى، آخر باب الابتداء.

(٤) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/٢٨)، ونقله بتصرف ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٣٨٢)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/٢٠٨)، وانظر "الفتح" له (١/ ٣٩٧)؛ شرح حديث (٢٩٢). وانظر المسألة رقم (١١٤).

(٥) في جميع النسخ: « ذكرت لأبي عبدالرحمٰن الحبلي »، وكذا نقله ابن دقيق العيد، وهو خطأ، ونقله على الصواب الحافظ في "إتحاف المهرة" حيث قال: « ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه؛ قال: قلت لعبدالرحمٰن ابن أخي الإمام بحلب، وكان يفهم الحديث ». وهو عبدالرحمٰن بن عبيدالله بن حكيم الأسدي المعروف بابن أخي الإمام، ويقال: أخو الإمام؛ ترجم له في "تهذيب التهذيب" وقال: « قال أبو حاتم في "العلل" : سألته وكان يفهم الحديث »، وانظر "الجرح والتعديل" (٥/٢٥٨)، و"الثقات" لابن حبان (٨/ ٣٨٢)، و"تهذيب الكمال" (٧/ ٢٦٧).

أخي الإمام - وكان يفهَمُ الحديثَ - فقلت له: تعرفُ هذا الحديثَ: حدَّثنا محمد بن مِهْران[(١)]؛ قال: حدَّثنا[(٢)] مُبَشِّر الحَلَبي، عن محمد ابن مُطَرِّف[(٣)]، عن أبي حازم[(٤)]، عن سهل بن سعد، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ؛ قال[(٥)]: كان الفُتيا[(٦)] في بُدُوِّ الإسلام: «**المَاءُ مِنَ المَاءِ**»، ثم قال النبيُّ ﷺ: «**إِذَا الْتَقَى الخِتَانَانِ، وَجَبَ الغُسْلُ**» ؟

فقال لي: قد دخل لصاحبِك حديثٌ[(٧)] في حديثٍ؛ ما نعرفُ لهذا الحديث أصلاً[(٨)].

٨٧ - وسمعتُ أبا زرعة يقول في حديثٍ رواه سعيد بن[(٩)]

---

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٧٨٧)، وأبو داود في "سننه" (٢١٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١١٧٩)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٠٠ رقم ٥٣٨)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٢٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٦٦). وصححه الدارقطني والبيهقي.

(٢) في (ت) و(ك): «أنبأنا».

(٣) في (ك): «مطرق».

(٤) هو: سلمة بن دينار.

(٥) القائل هو أُبيُّ بن كعب، وسيأتي قول النبي ﷺ.

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «كانت الفتيا»؛ للتأنيث بالألف المقصورة في «الفتيا»؛ لكنَّ ما في النسخ صحيح؛ لأنَّ التأنيث هنا ليس حقيقيًّا، فيجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه، مع ترجُّح التأنيث. وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).

(٧) قوله: «حديث» مطموس في (ك).

(٨) قال ابن دقيق العيد: «وكأنه أراد هذه الرواية، لا أصل الحديث»، ثم نقل عن ابن أبي حاتم ما سيأتي في المسألة رقم (١١٤).
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٣٨٢)- بعد أن نقل قوله: «ما نعرف لهذا الحديث أصلاً»-: «وفي ذلك نظر». وانظر "فتح الباري" لابن حجر (١/ ٣٩٧).

(٩) قوله: «سعيد بن» مطموس في (ك).

زيد[(١)]، عن واصلٍ مولى أبي عُيَيْنَة، عن يحيى بن عُبَيد، عن أبيه[(٢)]؛ قال: كان رسول الله ﷺ يَتَبَوَّأُ لِبَوْلِهِ .

فقال أبو زرعة: هذا مرسَلٌ[(٣)] .

---

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٨) من طريق أبي عاصم، عن سعيد ابن زيد، به . ورواه يحيى بن إسحاق السيلحيني، عن سعيد بن زيد، واختلف عنه: فرواه الحارث بن أسامة في "مسنده" (٥٩/بغية الباحث) عن يحيى بن إسحاق، عن سعيد بن زيد، عن واصل، عن يحيى بن عبيد، عن أبيه، به .
ومن طريق الحارث رواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٧٩٨). ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٨٥) عن بشر بن موسى، عن يحيى بن إسحاق، عن سعيد بن زيد، عن يحيى بن عبيد، عن أبيه، به.
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٣٠٦٤) عن بشر بن موسى، عن يحيى بن إسحاق، عن سعيد، عن واصل، عن يحيى بن عبيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن واصل مولى أبي عيينة إلا سعيد بن زيد، ويحيى هو: يحيى بن عبيد بن دجي، لم يسند عبيد بن دجي عن أبي هريرة إلا هذا الحديث ».
ورواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٧٩٩) من طريق هناد بن السَّري، عن وكيع، عن سعيد بن زيد، عن واصل، عن يحيى بن عبيد، عن أبيه، به .
ورواه سعيد بن يعقوب الأصبهاني في "كتاب الصحابة" - كما في "المطالب العالية" (٣٥)- من طريق ابن أبي السَّري، عن وكيع، عن سعيد، عن واصل، عن عبيد بن صَيْفي، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به .
ورواه أبو موسى المديني من هذا الوجه كما في "أسد الغابة" (٣/ ٤٢).

(٢) هو: عبيد بن رُحَيّ - ويقال: دُحَيّ - الجهضمي، ويقال: الجهني .

(٣) أورد المصنف هذا النص أيضًا في "المراسيل"(٦٠٧)، وزاد قول أبي زرعة: « ليس لوالد يحيى بن عبيد صحبة ». وذكره قبل ذلك برقم (٤٨٨)، وسقط منه قوله: « عن أبيه »، ثم قال: « فسمعت أبا زرعة يقول: هذا مرسل ؛ يعني: عن النبي ﷺ ». وانظر "الإصابة" (٥٣٢٧)، و"جامع التحصيل"(ص٢٣٤)، و"تحفة التحصيل" (ص٣٣٤).

٨٨ - وسمعتُ أبي يقول في حديثٍ رواه عِكرِمَة بن عَمَّار[(١)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عِياض- ويقال أيضًا: عِياضُ بنُ

---

(١) قوله: « بن عمار » مكرر في (ف). وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٦ رقم١١٣١٠)، وأبو داود في "سننه" (١٥)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٧١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٤٦) من طريق عبدالرحمٰن بن مهدي، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٢) من طريق عبدالله بن رجاء، كلاهما عن عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض، عن أبي سعيد الخدري، به .
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٩٩).
ورواه ابن ماجه (٣٤٢/ ١)، وابن خزيمة (١/ ٣٩) عقب الحديث (٧١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٥٧)، والبيهقي (١/ ١٠٠) من طريق سَلْم بن إبراهيم الوراق، وابن ماجه (٣٤٢/ ٢)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢)، والحاكم (١/ ١٥٧) من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن عكرمة، عن يحيى، عن هلال، عن أبي سعيد، به. قال أبو داود: « هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمار ».
ونقل ابن ماجه عن محمد بن يحيى الذهلي قوله في طريق عياض بن هلال: « وهو الصواب ».
وقال ابن خزيمة بعد أن رواه من طريق عياض بن هلال : « وهذا هو الصحيح، هذا الشيخ هو عياض بن هلال، روى عنه يحيى بن أبي كثير غيرَ حديث، وأحسب الوهم من عكرمة بن عمار حين قال: عن هلال بن عياض ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢٢٩٤): « يرويه يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه، فرواه عكرمة بن عمار، واختلف عن عكرمة أيضًا؛ فرواه الثوري، عن عكرمة، عن [يحيى]، عن عياض بن هلال، عن أبي سعيد، وكذلك قال عبدالملك بن الصباح، عن عكرمة، وقال عبيد بن عقيل: عن عكرمة بن عمار، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقال أبان العطار: عن يحيى، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه. وقال مسكين بن بكير: عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان، عن جابر بن عبدالله. وقال غير مسكين: عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً. وأشبهها بالصواب حديث عياض بن هلال، عن أبي سعيد ».
وانظر كلام الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٥٨).

هلال - عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى المُتَغَوِّطَيْنِ أنْ يَتحدَّثانِ[1].

ورواه الأوزاعيُّ[2]، عن يحيى بن أبي كثير، عن النبيِّ ﷺ،

---

(١) كذا في جميع النسخ « أنْ يَتَحَدَّثَانِ » بإثبات نون الرفع مع « أنْ »، والجادَّة: « أنْ يَتَحَدَّثَا »؛ كما في بعض مصادر التخريج. لكنَّ ما وقع في النسخ يتخرَّج على وجهَيْنِ:
الأوَّل - وهو قولُ البصريين -: أنْ تكون « أنْ » هنا مصدريَّة غير ناصبة، أُهْمِلَتْ حملاً على أختها « ما » المصدريَّة، و« يتحدَّثان » مضارعٌ مرفوعٌ؛ ومن الشواهد على ذلك: قراءةُ ابن محيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣]، بضم الميم من « يُتِمُّ »، وغير ذلك.
والوجه الثاني - وهو قولُ الكوفيين -: أنْ تكون « أنْ » هي المخفَّفَة من « أنَّ » الثقيلة، واسمُهَا ضميرٌ محذوف، وجملةُ « يتحدَّثان » خبرُهَا، وكان حقُّه هنا أن يُفْصَلَ بين « أنْ » وخبرها بفاصل، لكنَّه لم يذكر فاصلاً على نحو ما جاء في قول الشاعر [من الخفيف]:

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بأعظمِ سُؤْلِ

وهذا قليل، وتقديرُ الحديث على هذا: نَهَى المتغوِّطَيْن عن أنَّه - أو عن أنَّهما - يتحدَّثان، يعني: عن تحدُّثهما.
وانظر: "الخصائص" (١/ ٣٩٠)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٥٤٩)، و"الإنصاف" لابن الأنباري (٢/ ٥٦٣)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٧٨)، و"شواهد التوضيح" لابن مالك (ص٢٣٥- ٢٣٦)، و"شرح ابن الناظم على الألفيَّة" (ص١٢٩- ١٣١)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٥٦)، و"مغني اللبيب" (ص٤٢)، و"شرح قطر الندى" (ص٢٣٩- ٢٤٠)، و"عقود الزبرجد" (١/ ٩٨)، و"خزانة الأدب" (٨/ ٤٢٠- ٤٢٨ الشاهد رقم ٦٤٢).

(٢) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٥٨). ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٠).

مُرسَلاً .

قال أبي[١]: الصَّحيحُ هذا - يعني[٢]: حديثَ الأوزاعي - وحديثُ عِكرِمَة وَهَمٌ .

٨٩ - وسمعتُ[٣] أبي يقول في حديثٍ رواه زَمْعَة[٤]، عن عيسى ابن يَزْداد[٥]، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَنْتُرْ[٦] ذَكَرَهُ ثَلاثَ مَرَّاتٍ[٧]»** .

قال أبي: هو عيسى بن يَزْداد بن فَساء[٨]، وليس[٩] لأبيه صُحبَة،

---

(١) نقل هذا النص عن أبي حاتم: ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٥٤).

(٢) في (ت) و(ك): « المعنى ».

(٣) نقل هذا النص عن ابن أبي حاتم: ابنُ الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٥٨/ مخطوط)، وابن حجر في "الإصابة" (١/ ٤٢)، و"التلخيص الحبير" (١/ ١٩٢).
وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٩١): « سألت أبي عن عيسى بن يزداد ؟ فقال: لا يصح حديثه، وليس لأبيه صحبة، ومن الناس من يدخله في المسند على المجاز، وهو وأبوه مجهولان ».
ونقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٥٤) قول أبي حاتم: «عيسى وأبوه مجهولان».

(٤) هو: ابن صالح . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٠٨)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٧ رقم ١٩٠٥٣)، وأبو داود في "المراسيل" (٤)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٥٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٦٧٩)، وقرن ابن قانع وابن عدي زكريا بن إسحاق بزمعة .

(٥) في (أ): « يزداذ ».

(٦) في (ت) و(ك): « فلينثر ».

(٧) قوله: « مرات » ليس في (ف).

(٨) كذا وقع هنا، وفي "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٥٧) وغيره: « فساءة»، وفي (ك): «بسام».

(٩) في (ك): « ليس » بلا واو .

ومِنَ الناس مَنْ يُدْخِلُهُ في المسند(١) على المجاز، وهو وأبوه مجهولان(٢).

٩٠ - وسمعتُ(٣) أبا زرعة يقول في حديثِ إسرائيل(٤)، عن أبي إسحاق(٥)، عن أبي عُبَيدة(٦)، عن عبدالله: أنَّ النبيَّ ﷺ استَنْجىٰ بِحَجَرين، وأَلْقى(٧) الرَّوْثَة.

فقال أبو زرعة: اختلَفُوا في هذا الإسناد(٨):

---

(١) يعني: الحديث الذي ذُكر صحابيُّه، وهو ضدّ المرسل.
(٢) من قوله: «ومن الناس...» إلى هنا، سقط من (ف).
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٩٢): «عيسى بن يزداد عن أبيه مرسل، روى عنه زمعة، لا يصح». وقال ابن عدي: «عيسى بن يزداد عن أبيه، وقيل: عيسى بن أزداد، عن أبيه، لا يعرف إلا بهذا الحديث».
وقال النووي في "المجموع" (٢/ ١١٠): «اتفقوا على أن هذا الحديث ضعيف».
وانظر "ذيل الميزان" للعراقي (١٦٥).
(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٥٦٧-٥٦٨)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢١٦)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ١٠٠).
(٤) هو: ابن يونس. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٤٣)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٨٨ و٤٦٥ رقم ٣٦٨٥ و٤٤٣٥)، والترمذي في "جامعه" (١٧)، والشاشي في "مسنده" (٩٢١)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٦١ رقم ٩٩٥٢)، والدارقطني في "العلل" (٥/ ٣٣).
(٥) هو: السَّبيعي عمرو بن عبدالله.
(٦) هو: ابن عبدالله بن مسعود، مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه.
(٧) في (ك): «وارما».
(٨) سئل الدارقطني ﷺ عن هذا الحديث في "العلل" (٦٨٦)، فأطال جدًّا في ذكر الاختلاف فيه، ومن جملة ما قال (٥/ ٢٣): «ذِكْر الاختلاف على أبي إسحاق في ذلك: روى هذا الحديث أبوإسحاق السبيعي، واختُلِفَ عنه فيه اختلافًا شديدًا...»، ثم أخذ في ذكره.

فمنهُم من يقول: عن أبي إسحاق[١]، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن عبدالله.

ومنهم من يقول[٢]: عن أبي إسحاق[٣]، عن الأسود[٤]، عن عبدالله.

ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق[٥]، عن عبدالرحمٰن بن يزيد، عن عبدالله.

ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق[٦]، عن عَلْقَمَة، عن عبدالله.

والصَّحيحُ عندي: حديثُ أبي عُبَيدة، والله أعلم.

وكذا يروي إسرائيل - يعني: عن أبي إسحاق، عن أبي عُبَيدة - وإسرائيلُ أحفَظُهُمْ[٧].

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٥٦).

(٢) من قوله: « عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن الأسود... » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر، وكذلك سقط من "الإمام"، و"نصب الراية".

(٣) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣٦ و٣٧).

(٤) في (ف): « عبدالرحمٰن بن الأسود » بدل: « الأسود »، ورواية عبدالرحمٰن بن الأسود أخرجها الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣٦).

(٥) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣٤ و٣٥).

(٦) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٧١ رقم ٢٥٣٧٨) عن محمد بن جعفر عنه به. وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٤٥٠ رقم ٤٢٩٩)، والبزار في "مسنده" (١٦٠٦)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٦١ رقم ٩٩٥١)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٥٥)، وفي "العلل" (٥/ ٢٩- ٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٣). من طرق عن سعيد به بلفظ: « مرن أزواجكن ».

(٧) أخرج الترمذي هذا الحديث في "جامعه" (١٧)، ثم قال: « سألت عبدالله بن عبدالرحمٰن: أيُّ الروايات في هذا عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء. =

٩١ - وسمعتُ أبا زرعة يقول في حديثٍ رواه سعيد[(١)]، عن قتادة، عن معاذة[(٢)]، عن عائِشَة: مُرُوا أزواجَكُنَّ[(٣)] أن يغسِلُوا عنهُم

= وسألت محمدًا عن هذا ؟ فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن عبدالله أشبه، ووضعه في كتاب "الجامع". وأصحُّ شيء في هذا عندي: حديث إسرائيل وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله؛ لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع ». وانظر "العلل" للدارقطني (٥/ ١٨-٣٩)، و"هدي الساري" لابن حجر (ص ٣٤٨-٣٤٩).

(١) هو: ابن أبي عروبة. وروايته على هذا الوجه بلفظ: « مروا أزواجكنَّ » أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٦/ ١٧١ رقم ٢٥٣٧٨)، عن محمد بن جعفر، عن سعيد، به. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦١٨)، وابن راهويه في "مسنده" (٣/ ٧٦٤ رقم ١٣٧٩)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٦ رقم ٢٥٩٩٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٥١٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٥-١٠٦)، وابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢/ ٢٠٥).
ورواه أحمد (٦/ ٩٥ و١٧١ رقم ٢٤٦٣٩ و٢٥٣٧٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٥٦ رقم ٣١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٦) من طريق همام، والترمذي في "جامعه" (١٩)، والنسائي في "سننه" (٤٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٦) من طريق أبي عوانة، كلاهما عن قتادة، به.
قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ». وقال البيهقي: « ورواه أبو قلابة وغيره عن معاذة العدوية فلم يسنده إلى فعل النبي ﷺ، وقتادة حافظ ».

(٢) قوله: « معاذة » في هذا الموضع والموضع التالي: في (ش): « معاوية »؛ وكذا كان في (أ)، وغيِّرت إلى « معاذة » في الموضع الأول، وإلى « معاذ » في الموضع الثاني، وفي (ت) و(ك): « معاذ » في الموضعَيْنِ. ومعاذة هي: بنت عبدالله العدوية، وكانت من أهل البصرة.

(٣) في (ك): « أزواجكم »، وقوله: « مروا أزواجكنَّ » كذا جاء في النسخ وفي مواضع من "مسند أحمد"، وكانت الجادَّة أن يقال: « مُرْنَ أزواجكنَّ »؛ كما في بقية مصادر التخريج. =

أثَرَ الغائِط والبول؛ فإني أستَحْيِيهِمْ[1]، وكان رسول الله ﷺ يفعَلُه[2].

وقلتُ لأبي زرعة[3]: إنَّ شُعْبَة يروي عن يزيدَ الرِّشْكِ[4]، عن

= أما رواية: « مُرُوا أزواجكنَّ »: فيمكنُ تخريجها على أنَّها خاطبتهنَّ بصيغة التذكير في «مُرُوا»؛ لأنَّ الأمر غالبًا ما يكون من الرجال، وأبْقَتْ على صيغة التأنيث في «أزواجكنَّ» منعًا للالتباس الحاصل لو قالت: «مُرُوا أزواجَكُمْ»؛ ولذلك جاءتْ هكذا «أزواجكنَّ» في جميع مصادر التخريج، والله أعلم.

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « أَسْتَحِيهِمْ »، وفي "مسند أبي يعلى": « فإنِّي أَسْتَحْيِي منهم » وكل ذلك صحيحٌ في اللغة؛ فإنه يقال: اسْتَحْيَيْتُ، واسْتَحَيْتُ؛ الأولى بياءين وهي لغةُ أهل الحجاز وبها نزل القرآن، والثانية لتميم بياء واحدة حذفوا الياء الأخيرة كراهية التقاء الياءين، وقال الأخفش وغيره: يتعدَّى بنفسه وبالحرف، وعلى ذلك فلك في هذا الفعل أربع لغات: اسْتَحْيَيْتُ منه واستَحْيَيْتُهُ؛ بياءين فيهما، واستَحَيْتُ منه واستَحَيْتُهُ؛ بياء واحدة فيهما، والاستحياء: هو الانزواءُ والانقباض، ويقال: حَيِيَ منه حياءً فهو حَيِيٌّ. انظر: "المصباح المنير" (١/ ١٦٠).

(٢) قال السِّنْدي في "حاشيته على النسائي": « قوله: « كان يفعله »، أي: فهو أولى وأحسَنُ، ولم تُرِدْ أنَّ الاكتفاء بالأحجار لا يجوز ». اهـ.

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٥٣٨)

(٤) اختلف على يزيد الرشك في هذا الحديث:

فرواه ابنُ أبي شيبة في "المصنَّف" (١٦٣٣) من طريق ابن عليَّة، عنه، به موقوفًا مِثْلَ رواية شعبة التي ذكرها المصنِّف.

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١١٣ رقم ٢٤٨٢٦) من طريق أبان، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٢٨٣) من طريق عبدالله بن شوذب، كلاهما عن يزيد الرشك، عن معاذة، به مرفوعًا. وقرن أبانُ في روايته قتادة بيزيد الرشك.

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٠٠): « قال لي سعيد بن محمَّد، نا يعقوب، نا أبي، عن ابن إسحاق، حدَّثني الصلت بن مسلم، عن الحسن، عن أم الصهباء امرأةٍ من أهل البصرة ثقة، قالت: دخلت على عائشة في نسوة من أهل البصرة؛ قالت: «مُرْنَ أزواجَكُنَّ، فإنِّي أَسْتَحِيهِنَّ؛ فلْيَغْسِلوا سبيلَ الغائِطِ والبول»، =

معاذة، عن عائِشَة؛ موقوفً[1]، وأسنده قتادة.

فأيُّهما أصَحُّ ؟

قال: حديثُ قتادةَ مرفوعً أصَحُّ[2]، وقتادةُ أحفَظُ، ويزيد الرِّشْك ليس به بأس[3].

= وأمُّ الصهباء هي معاذةُ، روى أبو قلابة ويزيدُ الرِّشْك عن معاذة، عن عائشة، ورفعَهُ قتادة، عن معاذة، عن عائشة؛ أنَّ النبي ﷺ كان يَفْعَلُهُ ». اهـ.

(١) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب على لغةُ ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) أصلُ نظمِ الكلام: حديثُ قتادةَ أَصَحُّ مرفوعًا، وقوله: « مرفوع» حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة.

(٣) قال الدارقطني في "العلل"(٥/١٠٦/ب-١٠٧/أ): « اختلف في رفعه على معاذة؛ فرواه قتادة، عن معاذة. واختلف عنه في رفعه، فرفعه معمر وحماد بن زيد، عن أيوب (كذا!)، عن أبي قلابة، عن معاذة، عن عائشة. ورفعه إبراهيم بن طهمان، عن أيوب. ورواه يزيد الرِّشْك واختلف عنه؛ فرفعه أبان العطار وعبدالله ابن شَوذَب، عن يزيد الرِّشْك. ورفعه شعبة وحماد بن زيد عنه. ورواه عاصم الأحول، عن معاذة، عن عائشة موقوفًا أيضًا . ورواه ابن حسان واختلف عنه؛ فرواه عمر بن المغيرة، عن هشام بن حسان، عن عائشة بنت عرار، عن معاذة، عن عائشة، ورفعه إلى النبي ﷺ . وتابعه زائدة، عن هشام بن حسان على إسناده، إلا أنه وقفه على عائشة. ورواه عبدالله بن رجاء المكي، عن هشام، عن معاذة، عن عائشة، مرفوعًا؛ وأسقط منه عائشة بنت عرار. ووقفه إسحاق بن سويد، عن معاذ[ة]. ورَفْعُه صحيحٌ . ورواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة، مرفوعًا . وكذلك قال الأوزاعي: عن أبي عمار، عن عائشة ». وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٤/ ٣٠٠-٣٠١).

٩٢ - وسمعتُ[١] أبا زرعة يقول في حديثٍ[٢] رواه الفِريابي[٣]، عن مالك بن مِغْوَل، عن سَيَّارٍ أبي الحكم، عن شَهْرِ بن حَوْشَب، عن محمد بن عبدالله بن سَلَامٍ[٤]؛ قال: قَدِمَ علينا رسولُ الله ﷺ فقال: « إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَحْسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْكُمْ فِي الطُّهُورِ »: ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴾[٥]، وذكر الاستنجاءَ

(١) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٥٤٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٧٤/ مخطوط)، وابن حجر في "الإصابة" (٩/ ١٢٢)، ونقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٧٥)؛ إلا أنه وقع فيه سقط في المخطوط (٦٢/ ب)، ذهب معه من بداية المسألة إلى قوله: « قدم علينا رسول الله صلى الله عليه ». وهذا الموضع هو بداية "شرح العلل".

(٢) قوله: « وسمعتُ أبا زرعة يقول في حديث » تكرر في (ت).

(٣) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٨).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٣٠)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٦ رقم ٢٣٨٣٣) من طريق يحيى بن آدم، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٠٧-٣٠٨)، وابن جرير في "تفسيره" (١٧٢٤٠) من طريق ابن المبارك، وابن جرير أيضًا (١٧٢٢٨) من طريق محمد بن سابق، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٢) من طريق عنبسة بن عبدالواحد، أربعتهم عن مالك بن مغول، به.
وانظر "العلل" للدارقطني (١٦٠٤).

(٤) « سَلَام » هنا هو والد عبدالله بن سَلَام الحبر الصحابي، وهو بتخفيف اللام، وقد جمع السيوطي في "ألفية الحديث" من سمِّي « سَلَامًا » بتخفيف اللام وتثقيلها، وذكر من المخفف - وهم ثمانية -: والد عبدالله بن سَلَام هذا. انظر: "شرح الشيخ أحمد شاكر" على ألفية السيوطي، باب المؤتلف والمختلف، و"مقدمة ابن الصلاح" (١/ ٣٤٤)، و"الشذا الفَيَّاح" للأبناسي (٢/ ٦١٧)، و"اليواقيت والدرر" للمناوي (٢/ ٣٢٦).

(٥) الآية (١٠٨) من سورة التوبة. وقوله: « والله يحب المُطَّهِّرين » سقط من (ت) و(ك).

بالماء.

ورواه سَلَمة بن رَجَاء[(١)]، عن مالك بن مِغْوَل، عن سَيَّار[(٢)]، عن شَهْر، عن محمد بن عبدالله بن سَلَام؛ قال: قال أبي: قَدِمَ علينا رسولُ الله ﷺ ...

ورواه أبو خالدٍ الأحمرُ[(٣)]، عن داود بن أبي هند، عن شَهْر، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً.

فسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ عندنا - والله أعلم -: عن محمد بن عبدالله بن سَلَام قَطْ[(٤)]؛ ليس فيه: عن أبيه.

٩٣ - وسمعتُ[(٥)] أبي يقول: أصحُّ حديثٍ في هذا الباب- يعني:

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٣٨١/ قطعة من الجزء ١٣).
(٢) في (ك): « يسار ».
(٣) هو: سليمان بن حيَّان.
(٤) « قَطْ » هنا ساكنةُ الطاء بمعنى « حَسْبُ »، وهو الاكتفاء بالشيء؛ تقول: قَطْنِي، أي: حَسْبِي، ويقال فيها أيضًا: « فَقَطْ » بزيادة فاء في أوَّلها لتحسين اللفظ، وتستعملان في النفي والإثبات، وهذه بخلاف « قَطُّ » المشدَّدة الطاء؛ فإنَّها ظرفٌ لا يستعمل إلا في النفي، والسياقُ هنا للإثبات. انظر في الكلام على «قَطْ» و«قَطُّ» والفرق بينهما: "مغني اللبيب" (ص١٨١-١٨٢)، و"المصباح المنير" (ص٥٠٨)، و"الكليات" للكفوي (ص٧٣٧)، و"الفوائد العجيبة" لابن عابدين (ص٤٧)، و"الثمر الداني، في شرح رسالة القيرواني" (١/ ١٣٤).
(٥) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٤٨٠و٤٨١)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٥٥)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٧٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٨٠/مخطوط)، وابن حجر في "نتائج الأفكار" (١/ ٢١٦)، ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٢٧٩).

في باب الدُّعَاء عند الخُرُوج من الخَلاء -: حديثُ عائِشَةَ رضي الله عنها[(١)]؛ يعني: حديثَ إسرائيل[(٢)]، عن يوسف بن أبي بُرْدَة، عن أبيه، عن عائِشَة .

٩٤ - وسمعتُ[(٣)] أبي يقول في حديثٍ رواه ابنُ[(٤)] لَهِيعة[(٥)]، عن

---

(١) وهو قولها: « كان رسولُ الله ﷺ إذا خرج من الغائط، قال: « غُفْرَانَكَ »، قال البغوي في "شرح السنة" (١/ ٣٧٩): «معناه: أسألك غفرانَكَ، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]، أي: أَعْطِنا غفرانَكَ؛ فكأنَّه رأى تَرْكَهُ ذِكْرَ الله - عز وجل - زمانَ لُبْثِهِ على الخلاء تقصيرًا منه؛ فتداركه بالاستغفار ». اهـ.

(٢) هو: ابن يونس . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧ و٢٩٨٩٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٥٥ رقم ٢٥٢٢٠)، والدارمي في "مسنده" (٧٠٧)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٦٩٣)، وفي "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٨٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٠٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٩٠)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٥٨ رقم ٣٢٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٤٤)، والطبراني في "الدعاء" (٣٦٩)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٥٨/ أ/ أطراف الغرائب)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٥٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٧٩).
قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف بن أبي بُرْدَة. وأبو بُرْدَة بن أبي موسى اسمه: عامر بن عبدالله بن قيس الأشعري، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة رضي الله عنها ، عن النبي ﷺ ».اهـ.
وقال الدارقطني: « تفرد به يوسف، عن أبيه ، عنها، وتفرد عنه إسرائيل ».

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٦٧)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٨٠).

(٤) قوله: « ابن » سقط من (ت) و(ك).

(٥) روايته أخرجها ابن المبارك في "الزهد" (٢٩٢) عن ابن لهيعة، به . ومن طريق ابن المبارك رواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٨٣)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٢٨ رقم٢٦١٤). ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٩٥/ بغية الباحث) =

عبدالله بن هُبَيْرَة ، عن حَنَشٍ[١] الصَّنْعاني، عن ابن عباس : أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يخرُجُ، فيبول، فيتمسَّحُ بالتُّرابِ، فقال[٢]: يا رسولَ الله، الماءُ منك قريبٌ ! فقال:«مَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَبْلُغُ» .

فقال أبي: لا يصِحُّ هذا الحديثُ، ولا يصِحُّ في هذا الباب حديثٌ.

٩٥ - وسألتُ[٣] أبا زرعة[٤] عن حديثٍ رواه سُفْيان[٥]، عن

= من طريق أشهل بن حاتم، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٠٣ رقم ٢٧٦٤) من طريق موسى ابن داود، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٨٤ رقم١٢٩٨٦) من طريق عبدالله ابن يوسف، ثلاثتهم عن ابن لهيعة، به .

ورواه أحمد (١/ ٣٠٣ رقم ٢٧٦٤)، والطبراني (١٢/ ١٨٤ رقم١٢٩٨٧) من طريق يحيى ابن إسحاق السيلحيني، عن ابن لهيعة، عن عبدالله بن هبيرة، عن الأعرج، عن حنش، عن ابن عباس، به .

(١) في (ت) و(ك):« حفش ».

(٢) في "شرح العلل" : « فقيل ».

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(١/ ١٤٥)، وعنده:« فتوضأ من فضلها»، ونقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٨٧).

(٤) في (أ) و(ش): « وسألتُ أبي زرعة ».

(٥) هو: الثوري. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٩٦)، وابن راهويه في "مسنده" (٢٠١٨)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٥ و٢٨٤ و٣٠٨ رقم ٢١٠١ و٢١٠٢ و٢٥٦٦ و٢٨٠٥ و٢٨٠٦)، والدارمي في "مسنده" (٧٦٢)، وابن ماجه في "سننه" (٣٧١)، والنسائي في "سننه" (٣٢٥)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٨ و٤٩)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٦٨ و٢٩٦ رقم ١٨٧ و٢١٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٠٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٤٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢١٩ رقم١١٧١٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٥٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٨٨ و٢٦٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣٣٣). =

سِمَاك بن حَرْب[١]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس: أنَّ بعضَ أزواج النبي ﷺ اغتسلَتْ من جَنابَة، فجاء النبيُّ ﷺ، فقالت له، فتوضَّأَ بِفَضْلِها، وقال: «المَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ».

= ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٠٨٢)، والدارمي (٧٦١)، وأبو داود في "سننه" (٦٨)، والترمذي في "جامعه" (٦٥)، وابن ماجه (٣٧٠)، وابن خزيمة (٩١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٤١١)، وابن حبان (١٢٤١ و١٢٦١)، والطبراني (١١/ ٢١٩ رقم١١٧١٥ و١١٧١٦)، والبيهقي (١/ ١٨٩ و٢٦٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٢٣) من طرق عن سماك، به . قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».

ورواه ابن راهويه في "مسنده" (٢٠١٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٠٨ رقم ٢٨٠٧) من طريق وكيع، عن الثوري، عن سماك، عن عكرمة، به، مرسلاً .

قال ابن راهويه: « زاد وكيع بعدُ: " نا " فيه عن ابن عباس ».

وقال أحمد: «حدثنا به وكيع في "المصنف" عن سفيان، عن سماك، عن عكرمة، ثم جعله بعدُ: عن ابن عباس ».

قال ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٢٨٤): « وأعله الإمام أحمد بأنه روي عن عكرمة مرسلاً ».

وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٣٦): « وقال أحمد: أتقيه لحال سماك، ليس أحد يرويه غيره. وقال: هذا فيه اختلاف شديد؛ بعضهم يرفعه، وبعضهم لا يرفعه ».

وقال ابن عبدالبر: « رواه جماعة عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، منهم شعبة والثوري إلا أن جُلَّ أصحاب شعبة يروونه عنه، عن سماك، عن عكرمة مرسلاً، ووصله عنه محمد بن بكر، وقد وصله جماعة عن سماك، منهم الثوري، وحسبك بالثوري حفظًا وإتقانًا ». وقال: « وهكذا رواه أبو الأحوص وشريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا، وكلُّ من أرسل هذا الحديث فالثوري أحفظ منه، والقول فيه قول الثوري ومن تابعه على إسناده ».

(١) قوله: « ابن حرب » من (ف) فقط.

ورواه شَرِيكٌ[(١)]، عن سِماك، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن مَيمُونة؟

فقال: الصَّحيحُ: عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ بلا مَيْمُونة .

٩٦ - وسألتُ[(٢)] أبا زرعة عن حديثِ محمدِ بنِ إسحاق[(٣)]، عن محمد بن جعفر بن الزُّبَير:

---

(١) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٧٣٠) عن شريك، به. ومن طريق الطيالسي رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٣٠ رقم ٢٦٨٠١)، وابن ماجه في "سننه" (٣٧٢)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٥٣).
ورواه أحمد (٦/ ٣٣٠ رقم٢٦٨٠٢) من طريق هاشم بن القاسم، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٨ رقم ٣٦ و٣٧) من طريق عصمة بن سليمان وأبي غسان، والدارقطني في "سننه" (١/ ٥٢) من طريق يحيى بن أبي بكير، جميعهم عن شريك، به.
ورواه أحمد (١/ ٣٣٨ رقم ٣١٢٠) من طريق حجاج المصيصي، عن شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، به .
قال الدارقطني: « اختلف في هذا الحديث على سماك ولم يقل فيه : "عن ميمونة" غير شريك ». وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٨١/ ب - ١٨٢/ أ) الاختلاف فيه على سماك، ولم يُرَجِّح .

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ٢٠١-٢٠٢و٢٠٦-٢٠٧) مع بعض التصرف، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٠٨)، ونقله ابن عبدالهادي بتمامه في "شرح العلل" (ص٢٩٧-٢٩٨)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٥٤٢ و٥٤٣).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٢٥)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١٢ رقم ٤٦٠٥)، والدارمي في "مسنده" (٧٥٨)، وأبو داود في "سننه" (٦٤)، والترمذي في "جامعه" (٦٧)، وابن ماجه في "سننه" (٥١٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٥٩٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٥ و١٦)، وفي "شرح المشكل" (٢٦٤٦)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩ و٢١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٦١).

فقلت: إنه يقول: عن عُبيدالله بن عبدالله بن عمر(١)، عن ابن(*) عمر، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه الوليدُ بن كثير(٢)، فقال: عن محمد بن جعفر بن الزُّبَير، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، عن ابن(*) عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: **«إِذَا كَانَ الماءُ قُلَّتَيْنِ، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ»**؟

فقال(٣) أبو زرعة: ابنُ إسحاق ليس يُمْكِنُ أن يُقْضَىٰ له.

قلتُ له: ما حالُ محمد بن جعفر؟

فقال: صَدوق.

فقلتُ لأبي: إنَّ حَجَّاج بن حمزة حدَّثنا عن أبي أسامة(٤)، عن الوليد بن كثير، فقال: عن محمد بن عبَّاد بن جعفر، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؟

---

(١) في (ف): « عن عبيدالله بن عمر ».

(*) قوله: « ابن » سقط من (ت) و(ك).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٢٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨١٧/ المنتخب)، وأبو داود (٦٣)، والنسائي في "الكبرى" (٥٠)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٤٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٣-١٥).

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».

(٤) هو: حماد بن أسامة. وروايته أخرجها ابن الجارود في "المنتقى" (٤٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦٤٥)، وابن حبان (١٢٥٣)، والدارقطني (١/ ١٥ و١٦-١٧).

فقال أبي: محمد بن عبَّاد بن جعفر[1] ثقةٌ، ومحمد بن جعفر بن الزُّبَير ثقةٌ، والحديثُ لمحمد[2] بن جعفر بن الزُّبَير أشبَهُ[3].

---

(١) قوله: « ابن جعفر » ليس في (ف).

(٢) كذا وقع هنا وفي "شرح العلل" لابن عبدالهادي، ولو قال: « والحديثُ بمحمَّد بن جعفرِ بن الزبير أَشْبَهُ »، لكان أشبَهَ!.

(٣) أطال الدارقطني ﷺ في إخراج طرق هذا الحديث وعرض الاختلاف فيه، وذلك في بداية "السنن" (١/ ١٣-٢٣)، ومن ذلك تخريجه للاختلاف على أبي أسامة حماد بن أسامة؛ فأخرجه من طرق عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد ابن عباد بن جعفر، ومن طرق أخرى عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، ثم قال: « فلما اختُلِفَ على أبي أسامة في إسناده؛ أحببنا أن نعلم مَن أتى بالصواب، فنظرنا في ذلك، فوجدنا شعيب بن أيوب قد رواه عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعًا: عن محمد بن جعفر بن الزبير، ثم أتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر؛ فصحَّ القولان جميعًا عن أبي أسامة، وصحَّ أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير، وعن محمد بن عباد بن جعفر جميعًا، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، فكان أبو أسامة مرة يحدِّث به عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، ومرة يحدِّث به عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، والله أعلم ». اهـ. وانظر "العلل" له أيضًا (٤/ ٦٦/أ - ٦٧/أ)، و"سنن البيهقي" (١/ ٢٦٠-٢٦١).
وعرض ابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٣٢٩) بعض هذا الاختلاف، ثم قال: «ومثل هذا الاضطراب في الإسناد يوجب التوقف عن القول بهذا الحديث، إلى أن القُلَّتين غيرُ معروفتين، ومحال أن يتعبد الله عباده بما لا يعرفونه ». اهـ.
وخرَّج ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٨٨-٢٩٧) بعض هذا الاختلاف، وقال: « وقد استوفيت الكلام على حديث القُلَّتين في مكان آخر، وذكرت الاختلاف في إسناده ومتنه، ومن صحَّحه من الأئمة مرفوعًا ، ومن صحَّح وقفه . وقد رواه أصحاب المسانيد والسنن، ولم يروه صاحبا الصحيحين لأجل الاختلاف في إسناده». اهـ. وقد أطال ابن دقيق العيد في الموضع السابق من "الإمام" في تخريج هذا الحديث، والكلام عليه، وكذا ابن القيم في "تهذيب السنن" (١/ ٥٦-٧٤)، فانظرهما إن شئت، والله أعلم .

٩٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عيسى بن يونس[٢]، عن الأَحْوَصِ[٣] بنِ حَكِيم، عن راشِدِ بنِ سعد[٤]؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُنَجِّسُ الماءَ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيْهِ طَعْمُهُ وَلَوْنُهُ» ؟

فقال[٥] أبي: يوصِّله[٦] رِشْدِينُ[٧] بنُ سعد[٨]؛ يقول: عن أبي

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٠٢-٣٠٣)، وفي "تنقيح التحقيق" (١/ ٢٦)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٥٥٢)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٧)، وفي "تحفة الطالب" (ص٢٥٥)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٨٢)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣)، وفي "موافقة الخُبْر الخَبَر" (١/ ٤٨٧).

(٢) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٩). قال الطحاوي: « هذا منقطع ». وقال الدارقطني: « مرسل، ووقفه أبو أسامة على راشد ».
ثم رواه من طريق أبي أسامة، عن الأحوص بن حكيم، عن أبي عون وراشد بن سعد قالا: الماء لا ينجسه شيء إلا ما غير ريحه أو طعمه .

(٣) في (أ): « الأخوص ».

(٤) في (ش): « أسعد ». (٥) في (أ) و(ش): « قال ».

(٦) « يوصِّله » بالتشديد، مضارعُ: وصَّله، وهو بمعنى الفعل الثلاثي: وصَلَ الحديثَ يَصِلُهُ. وانظر الكلام على ذلك في التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٧) في (ك): « راشدين ».

(٨) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٥٢١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٨-٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٥٩) من طريقه، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ ، به . قال الدارقطني: « لم يرفعه غير رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، وليس بالقوي ».
وقال ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٨٢): « وقال الدارقطني في "علله": هذا حديث يرويه رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد، عن أبي أمامة مرفوعًا، وخالفه الأحوص بن حكيم؛ فرواه عن راشد بن سعد، مرسلاً ، =

أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ، ورِشْدِين[1] ليس بقَويٍّ، والصَّحيحُ مرسَلٌ»[2].

٩٨ - وسمعتُ[3] أبا زرعة يقول في حديثٍ رواه وكيع[4]، عن

= عن النبي ﷺ . وقال أبو أسامة: عن الأحوص، عن راشد قوله، لم يجاوز به راشدًا . قال الدارقطني: ولا يثبت الحديث ».اهـ.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٨٩) من طريق حفص بن عمر الأَيْلي، عن ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة، به، مرفوعًا ، ثم قال:« وهذا الحديث ليس يوصله عن ثور إلا حفص بن عمر ، ورواه رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة، موصولاً أيضًا . ورواه الأحوص بن حكيم مع ضعفه، عن راشد بن سعد، عن النبي ﷺ، مرسلاً ، ولا يذكر أبا أمامة ».

(١) في (ك): « وراشدين ».

(٢) روى البيهقي في "السنن"(١/ ٢٦٠) عن الشافعي رحمه الله أنه قال:« وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء ولونه وريحه كان نجسًا؛ يروى عن النبي ﷺ من وجهٍ لا يُثْبِتُ أهلُ الحديث مثلَه، وهو قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلافًا ».اهـ.

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٠٧)، ونقل قول أبي زرعة فقط ابن عبدالهادي أيضًا في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٨٠)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٣٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٥٥)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٣٣)، وبمعناه في "إتحاف المهرة" (١٦/ ٣٨- ٣٩).

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٣)، وابن راهويه في "مسنده" (١٧٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٤٢ رقم ٩٧٠٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٨٦-٣٨٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠٩٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٦٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٨٣)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٣٤ رقم ٥٤٧).

ورواه أحمد (٢/ ٣٢٨ رقم ٨٣٤٢)، والحاكم في الموضع السابق من "المستدرك" ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٤٩ و٢٥١) من طريق هاشم بن القاسم، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦٥٦)، والدارقطني في "سننه" =

عيسى بن المسيّب، عن أبي زرعة بن عَمْرو بن جَرِير، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «الهِرُّ سَبُعٌ»[(١)].

فقال أبو زرعة: لم يرفَعْهُ أبو نُعَيم[(٢)]، وهو أَصَحُّ، وعيسى ليس بِقَوِيٍّ.

٩٩ - وسألتُ[(٣)] أبي وأبا زرعة عن حديثِ ابنِ مسعود في الوُضُوء بالنَّبيذِ؟

فقالا: هذا حديثٌ ليس بِقَوِيٍّ؛ لأنه لم يَرْوِهِ[(٤)] غيرُ أبي فَزَارَة،

= (١/ ٦٣) من طريق محمد بن ربيعة الكلابي، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٥٢) من طريق مسكين الحذاء، والحاكم في الموضع السابق من "المستدرك" من طريق أبي نُعَيْم، أربعتهم عن عيسى بن المسيب، به.

قال العقيلي بعد أن ذكر ضعف عيسى: « لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه ».

وقال ابن عدي: « هذا لا يرويه غير عيسى بن المسيب بهذا الإسناد ».

وقال الدارقطني: « تفرد به عيسى بن المسيّب، عن أبي زرعة، وهو صالح الحديث».

وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح ».

(١) قال الحربي في "غريب الحديث" له (٢/ ٦٨٤): « قوله: الهِرُّ: سَبُعٌ، هو: السِّنَّوْرُ الذَّكَر، والهِرَّة الأنثى ». اهـ.

(٢) يعني: الفضل بن دُكَيْن، ولم نجد من أخرج روايته على هذا الوجه، لكن أخرجها الحاكم مرفوعةً - كما سبق - مقرونةً برواية وكيع، ومعطوفةً على رواية هاشم بن القاسم، ولعل الحاكم حمَلَ رواية أبي نعيم على رواية وكيع المرفوعة.

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٠٨)، وابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ١٨٣)، ونقل شطره الأخير العراقي في "ذيل الميزان" (ص٢١٠)، ونقله عن العراقي ابن حجر في "اللسان" (٤/ ٨٨). وانظر ما سبق في المسألة رقم (١٤).

(٤) في (ف): « لم يرويه ».

عن أبي زيد[١] - وحمَّادِ بنِ سَلَمة[٢]، عن عليِّ بن زيد، عن أبي رافع[٣] - عن ابن مسعود. وعليُّ بن زيد ليس بِقَويٍّ، وأبو زيد شيخٌ مجهول لا يُعْرَف، وعَلْقَمَةُ يقول: لم يكنْ عبدُالله مع النبي ﷺ ليلةَ الجِنِّ، فوَدِدتُّ أنه كان معه .

قلتُ لهما: فإنَّ[٤] معاوية بن سَلَّام[٥] يحدِّث عن أخيه[٦]، عن جَدِّه[٧]، عن ابن غَيْلان، عن ابن مسعود . . . ؟

قالا: وهذا أيضًا ليس بشيء؛ ابنُ غَيْلان مجهول[٨]، ولا يَصِحُّ في هذا الباب شيء .

---

(١) وأبو زيد يرويه عن ابن مسعود. وتقدم تخريج رواية أبي فزارة عن أبي زيد، بهذا الإسناد في المسألة رقم (١٤).

(٢) أي: ورواه حماد بن سلمة. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٤٥٥ رقم ٤٣٥٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٩٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٧٧)، والجورقاني في "الأباطيل" (٣٠٨).
قال الدارقطني في "العلل" (٩٤٠): « ولا يثبت هذا الحديث؛ لأنه ليس في كتب حماد بن سلمة المصنفات، وعلي بن زيد ضعيف، وأبو رافع لا يثبت سماعه من ابن مسعود ». اهـ. وقال الجوزقاني: « هذا حديثٌ باطل؛ مخالف للكتاب والسنة والإجماع والقياس، لم يروه عن أبي رافع إلا علي بن زيد ».

(٣) هو: نفيع الصائغ .

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « قال » بدل: «فإن »، وكذا كانت في (أ) ثم صوِّبت في الهامش، وعليها علامة التصحيح .

(٥) روايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (١/ ٧٨). ووقع عنده: « فلان بن غيلان ».

(٦) هو: زيد بن سلَّام . (٧) هو: أبو سلَّام ممطور الحبشي.

(٨) قال الدارقطني في "السنن" (١/ ٧٨): « الرجل الثقفي الذي رواه عن ابن مسعود مجهول، قيل اسمه: عمرو، وقيل: عبدالله بن عمرو بن غيلان ». اهـ.

١٠٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالرحيم بن زيد العَمِّيّ[٢]، عن أبيه، عن معاوية بن قُرَّة، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه توضَّأ مرَّة مرَّة، وقال: «**هَذَا وُضُوءُ مَنْ**[٣] **لَا يَقْبَلُ اللهُ لَهُ**[٤] **صَلَاةً إِلَّا بِهِ**»، ثم توضَّأ مرَّتين مرَّتين، وقال: «**هَذَا وُضُوءُ مَنْ يُضَاعِفُ اللهُ لَهُ الأَجْرَ مَرَّتَيْنِ**»، ثم توضَّأ ثلاثًا ثلاثًا، وقال: «**هَذَا وُضُوئِي وَوُضُوءُ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي**» ؟

فقال أبي: عبدُالرحيم[٥] بن زيد متروكُ الحديث، وزيدٌ العَمِّيُّ ضعيفُ الحديث، ولا يصحُّ هذا الحديثُ عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٩) بتصرف، ولم يذكر قوله: « وهو زيد العمي وهو ضعيف الحديث »، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٢٩١-٢٩٢)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٢٢)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٤١)، و"إتحاف المهرة" (٨/ ٦٨٦)، وأبو زرعة العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٥٠٨). ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٢٢-٣٢٣)، وانظر المسألة رقم (١٤٦) و(١٦٤) و(١٦٦) و(١٧٢).

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤١٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٥٩٨)، وفي "معجمه" (٤٦)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٦١-١٦٢).
وذكر العقيلي لهذا الحديث طريقًا آخر ثم قال: « كلاهما فيه نظر ».
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٠٣٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٠٠)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٨٠) من طريق سلَّام الطويل، والدارقطني (١/ ٧٩) من طريق محمد بن الفضل، كلاهما عن زيد العمي، به .

(٣) قوله: « من » ليس في (ف).

(٤) قوله: « له » ليس في (ت) و(ك).

(٥) قوله: « عبدالرحيم » أثبتناه من (ت) و(ف) و(ك)، و"شرح العلل"، وقد سبق =

وسُئل أبو زرعة عن هذا الحديث ؟ فقال: هو عندي حديثٌ واهِي(١)، ومعاويةُ بنُ قُرَّة لم يَلْحَقِ ابنَ عمر(٢).

وقلت(٣) لأبي: فإنَّ(٤) الربيع بن سُلَيمان حدَّثنا بهذا(٥) الحديثِ عن أسد بن موسى، عن سلَّام بن سُلَيْم، عن زيد بن أسلَمَ، عن معاوية بن قُرَّة، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال: هو سَلَّام الطَّويل، وهو متروكُ الحديث. وهو زيدٌ العَمِّي(٦)، وهو(٧) ضعيفُ الحديث(٨).

= ذِكْره في سؤال ابن أبي حاتم، وهو الصواب، وفي (أ) و(ش): « عبدالرحمٰن »، وكانت هكذا في (ف)، ثم صوِّبت في الهامش.

(١) كذا في جميع النسخ بإثبات الياء مع الاسم المنقوص المرفوع المنوَّن، وهي لغةٌ صحيحةٌ عند العرب وإنْ كانت مرجوحة، وانظر الكلام عليها في المسألة رقم (١٤٦).

(٢) نقل قول أبي زرعة هذا: ابن التركماني في "الجوهر النقي" (١/ ٨٠).

(٣) في (ت) و(ك): « قلت » بلا واو.

(٤) المثبت من (ت)، وفي بقيَّة النسخ :« قال ».

(٥) في (ت) و(ك): « هذا ».

(٦) أي: وزيدٌ المذكور هو زيد العَمِّي، لا زيد بن أسلم.

(٧) قوله:« وهو » ليس في (ف).

(٨) ذكر ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٩٩) هذا الحديث من رواية داود بن المُحَبَّر، عن أبيه، عن جده، عن معاوية بن قرَّة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، ثم قال:« وهذا رواه زيد العَمِّي، عن معاوية بن قرَّة، فقال عبدالله بن عَرادة عنه: عن معاوية بن قرَّة، عن عبيد بن عمير، عن أُبَيِّ بن كعب، وقال سلَّام الطويل: عن زيد العَمِّي، عن معاوية ابن قرَّة، عن ابن عمر، وهكذا رواه عبدالرحيم بن زيد العمِّي، عن أبيه أيضًا ».
وأخرج هذا الحديث (٣/ ٣٠٠) في ترجمة سلام الطويل، ثم قال:« وهذا اختُلِفَ على معاوية بن قرَّة؛ فقال سلام: زيد العَمِّي، عن معاوية بن قرَّة، عن ابن عمر، =

١٠١ - وسمعتُ[(١)] أبي يقول: لا يَثبُتُ عن النبيِّ ﷺ في تَخليلِ اللِّحْيَة حديثٌ[(٢)].

= وهكذا رواه عبدالرحيم بن زيد، عن أبيه. ورواه عبدالله بن عَرادة، عن زيد العَمِّي، عن معاوية بن قرَّة، عن عبيد بن عمير، عن أُبَيِّ بن كعب ».اهـ.
وذكره الدارقطني في "العلل" (٤/ ٥٠/ب-٥١/أ)، فقال:« يرويه زيد العَمِّي، ومحمد بن الفضل بن عطية، عن زيد العَمِّي، عن معاوية بن قرَّة، عن ابن عمر، ورواه أبو إسرائيل الملائي، عن زيد العَمِّي، عن نافع، عن ابن عمر، ووهِمَ فيه، والصواب: قول من قال: عن معاوية بن قرَّة . وقال مرحوم بن العطَّار : عن عبدالرحيم بن زيد العمِّي، عن أبيه، عن معاوية بن قرَّة، مرسلاً. ورواه عبدالله بن عَرَادة، عن زيد العمِّي، عن معاوية بن قرَّة، عن عبيد بن عمير، عن أُبَيّ بن كعب، ولم يتابع عليه ».اهـ.
وذكر ابن عبد البر هذا الحديث في "التمهيد" (٢٠/ ٢٥٩) وحكم عليه بالضعف، وقال: «وحديث : "هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي" ؛ فإنما يدور على زيد بن الحواري العمِّي والد عبد الرحيم بن زيد، وهو انفرد به، وهو ضعيف ليس بثقة، ولا ممن يُحتَجُّ به ، وقد اختُلِف عليه فيه أيضًا »، ثم ذكر الاختلاف، ثم قال : «وهو حديث لا أصل له، وعبدالرحيم وأبوه زيد متروكان »، ثم أخرجه بسنده، ثم قال:« هذا كله منكر في الإسناد والمتن، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يتوضَّأ مرَّة مرَّة، رواه ابن عباس وغيره من حديث الثقات، وأجمعت الأمة أن من توضَّأ مرَّة واحدة سابغة أجزأه، وكيف كان رسول الله ﷺ يتوضَّأ مرَّة مرَّة، فيرغب بنفسه عن الفضل الذي قد ندب غيره إليه ؟! أو كيف كان يتوضَّأ مرَّة أو مرَّتين ويقصِّر عن ثلاث إذا كانت الثلاث وضوء إبراهيم ﷺ ، وقد أُمر أن يتَّبع ملة إبراهيم حنيفًا ؟! وليس يشتغل أهل العلم بالنقل بمثل حديث عبدالرحيم بن زيد العمِّي وأبيه وقد أجمعوا على تركهما ».اهـ.

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(١/ ٤٨٧)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٢٦)، وابن القيم في "تهذيب السنن"(١/ ١١٠)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٤٣)، والزيلعي في "نصب الراية"(١/ ٢٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٢٩٢/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٥٣).
(٢) نقل ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٢٩-٣٣٠) أن الخلَّال روى في =

١٠٢ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن خالد[2]، عن

= "العلل" عن أبي داود أنه قال: « قلت لأحمد بن حنبل: تخليل اللحية؟ قال: تخليل اللحية قد روي فيه أحاديث، ليس يثبت منها حديث، وأحسن شيء فيها: حديث شقيق، عن عثمان ». اهـ. وانظر "مسائل أبي داود" (٤٠).

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٣/ ١٧٥)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٣٥)، وفي "تنقيح التحقيق" (١/ ٢٠٠)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٧٦)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٨٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٩٨/ مخطوط).

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنَّف" (٦٢٣) عن إسرائيل، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جدِّه، عن علي، به.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٦٥٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٢٦)، والبيهقي في "الخلافيات" (٢/ ٤٩٨ رقم ٨٣٩).
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٢٤- ١٢٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٢٧)، والبيهقي في "معرفة السنن" (٢/ ٤٠ رقم ١٦٥٢)، وفي "الخلافيات" (٢/ ٤٩٩ رقم ٨٤٠) من طريق سعيد بن سالم القداح، عن إسرائيل، عن عمرو بن خالد، به، مِثْلَ رواية عبدالرزاق.
قال البيهقي في "الخلافيات" (٢/ ٥٠٠): « وقد سرقه عمر بن موسى الوجيهي [يعني: من عمرو بن خالد]، فرواه عن زيد بن علي »، ثم ساقه بسنده إلى عمر بن موسى عن زيد بن علي، به. ونحوه في "معرفة السنن" (٢/ ٤٠).
وقال في "السنن الكبرى" (١/ ٢٢٨): « وتابعه [أي: تابع عمرو بن خالد] على ذلك: عمر بن موسى بن وجيه، فرواه عن زيد بن علي مثله، وعمر بن موسى متروك منسوب إلى الوضع، ونعوذ بالله من الخذلان، ورُوِيَ بإسنادٍ آخرَ مجهول عن زيد ابن علي، وليس بشيء، ورواه أبو الوليد خالد بن يزيد المكي بإسنادٍ آخر عن زيد ابن علي، عن علي، مرسلاً، وأبو الوليد ضعيف، ولا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب شيءٌ، وأصح ما روي فيه حديث عطاء بن أبي رباح الذي قد تقدَّم، وليس بالقوي، وإنما فيه قول الفقهاء من التابعين فَمَنْ بعدهم مع ما رُوِّينا عن ابن عمر =

زيد بن علي، عن آبائه: أنَّ عليًّا انكسَرَتْ إِحْدَىٰ زَنْدَيْهِ[1]، فأمره النبيُّ ﷺ أن يمسَحَ على الجَبائِرِ؟

= في المسح على العصابة، والله أعلم ». ونحوه في "معرفة السنن" (٢/ ٤٠-٤١)، وزاد: « وأصحُّ ما رُوِيَ فيه: حديثُ عطاء بن أبي رباح، مع الاختلاف في إسناده ومتنه، والذي أخرجه أبو داود في كتاب "السنن" [٣٣٦] ». اهـ.

وقد أخرج البيهقي في "الخلافيات" (٢/ ٥٠٢- ٥٠٣) ما أشار إليه هنا في "السنن" و"المعرفة" من قوله: « وروي بإسناد آخر مجهول عن زيد بن علي »، فقال: « وقد روي بإسنادٍ آخر ضعيف؛ أخبرناه أبو عبدالله الحافظ، حدثني أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي المذكر، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن القاسم بن الريان بالبصرة، حدَّثنا عبدالله بن محمد البلوي - وبَلِيٌّ حيٌّ من اليمن، نزل الفسطاط - حدَّثني إبراهيم بن عبيدالله - أو ابن عبدالله - ابن العلاء، عن أبيه، عن زيد بن علي بن الحُسَيْن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جدِّه، عن عليٍّ رضي الله عنه، قال: أصيبَتْ إحدى زَنْدَيَّ مع رسول الله ﷺ، فأمر به رسول الله ﷺ فَجُبِرَ، فقلتُ: يا رسول الله، كيف أصنع بالوضوء؟ قال: امسَحْ على الجبائر، قلتُ: فالجنابة؟ قال: كذلك فافعلْ. عبدالله بن محمد البلويّ مجهول؛ رأينا في أحاديثه المناكير ».

(١) كذا في جميع النسخ، وكذا في أكثر مصادر التخريج: « إحدى زَنْدَيْهِ » أو « إحدى زَنْدَيَّ » بتأنيث الزَّنْد، وفي "مصنَّف عبدالرزاق": « أَحَدُ زنديَّ ». والزند - كما في كتب المعاجم - مذكَّر لا مؤنَّث؛ ولذا قال صاحب "المغرب، في ترتيب المعرب" (١/ ٣٦٩): « صوابه: انكَسَرَ أَحَدُ زندَيْهِ؛ لأنَّ الزند مذكَّر، والزندان: عظما الساق». اهـ.

لكن ما وقع هنا وفي مصادر التخريج له وجهان في العربية:

الأول: إذا قلنا بأنَّ « الزند » مذكَّر فإن ما وقع عندنا يكون من باب الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر؛ حُمِلَ « الزند » على معنى « اليد »، وهي مؤنثة، أو يكون «الزند» بمعنى « الذراع »، وهي مؤنثة أيضًا على الأفصح، والتقدير: « انكسرت إحدى ذراعيه »، وحَمْلُ المذكَّر على معنى المؤنَّث له نظائر كثيرة في اللغة. انظر التعليق على المسألة رقم (٨١). =

فقال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ لا أصل له، وعمرو بن خالد مَتروكُ الحديث(١).

= والثاني: أن السيوطي نقل في "المزهر" (٢/ ١٩٦- ١٩٧) عن بعضهم أن «الزند» مما يؤنث.
وعلى ذلك فالروايتان صحيحتان من جهة العربية.

(١) قال العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٨): « لا يعرف هذا الحديث إلا من حديث عمرو بن خالد هذا ».
وقال ابن عدي: « ولعمرو بن خالد غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه موضوعات ».
وقال عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ١٥- ١٦ رقم ٣٩٤٤- ٣٩٤٥): « سمعتُ رجلاً يقول ليحيى: تحفظُ عن عبدالرزَّاق، عن مَعْمَر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرة، عن علي، عن النبي ﷺ؛ أنه مسَحَ على الجبائر؟ فقال: باطلٌ؛ ما حدَّث به معمر قطُّ؛ سمعتُ يحيى يقول: عليه بدنةٌ مقلَّدة مجلَّلة إنْ كان معمرٌ حدَّث بهذا قطُّ؛ هذا باطل، ولو حدَّث بهذا عبدالرزَّاق، كان حلال الدم! مَنْ حدَّث بهذا عن عبدالرزاق؟ قالوا له: فلانٌ، فقال: لا، واللهِ ما حدَّث به معمر، وعليه حجةٌ مِنْ ههنا - يعني: المسجدَ - إلى مكة إنْ كان معمرٌ حدَّث بهذا». اهـ. ثم قال عبدالله: «وهذا الحديثُ يروونه عن إسرائيلَ، عن عمرو ابن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي؛ أنَّ النبي ﷺ مسح على الجبائر، وعمرو بن خالد لا يَسْوَىٰ حديثُهُ شيئًا ».
وقال ابن حزم في "المحلَّى" (٢/ ٧٥) - بعد أن ذكره من طريق عمرو بن خالد، قال: « هذا خَبَرٌ لا تَحِلُّ روايته إلا على بيان سقوطه؛ لأنه انفرد به أبو خالد عمرو ابن خالد الواسطي، وهو مذكور بالكذب ».
وهذا الحديث ذكره الشافعي في "الأم" (١/ ٦٠) معلَّقًا من غير إسناد، ثم قال: «ولو عرفتُ إسناده بالصحة، قلتُ به، وهو مما أستخير الله فيه ». اهـ. ونقل النووي في "المجموع" (٢/ ٣٤١) اتفاق الحُفَّاظ على ضعفه.

١٠٣ - وسمعتُ[١] أبا زرعة يقول في حديثٍ رواه جرير[٢]، عن منصور[٣]، عن مُجاهِد، عن الحَكَم[*] بن سُفْيان - أو أبي الحَكَم بن سُفْيان - عن النبيِّ ﷺ: أنه نَضَح فَرْجَهُ[٤].

ورواه الثوري[٥] عن منصور، عن مُجاهِد، عن الحكم[*] بن سُفْيان - أو سُفْيان بن الحكم - عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٨٣)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٤٢-٣٤٣)، ونقله بتصرف مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٦٦ و٣٦٧).

(٢) هو: ابن عبدالحميد.
وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤١٠ رقم ١٥٣٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢١٧ رقم ٣١٨٤).
وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٦٨)، من طريق زائدة، عن منصور، عن الحكم، أو ابن الحكم، عن أبيه، به.

(٣) هو: ابن المعتمر.

(*) في (ك): « الحكيم ».

(٤) هذا المتن مختصر، وأصله: « أنَّه رأى النبيَّ ﷺ بال ثُمَّ توضَّأ، ونضَحَ فرجَهُ»؛ كما في عامة الروايات. انظر: "عون المعبود" (١/ ١٩٧).

(٥) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٥٨٧)، وأحمد في "مسنده" (١٥٤٢٣ و٢٣٥١٧ و٢٣٥١٩ و٢٣٥٢٠)، وأبو داود في "سننه" (١٦٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٦١).
قال أبو داود: « وافق سفيان جماعةٌ على هذا الإسناد، وقال بعضهم: الحكم أو ابن الحكم ».
ورواه عبدالرزاق (٥٨٦) عن معمر، والطبراني (٣/ ٢١٧ رقم ٣١٨١) من طريق مفضل بن مهلهل، كلاهما (معمر ومفضل) عن منصور، به.

ورواه وُهَيب[(١)]، عن منصور، عن مُجاهِد، عن الحَكَمِ[(٢)] بن سُفْيان، عن أبيه .

ورواه ابنُ عُيَينة[(٣)]، عن منصورٍ وابنِ أبي نَجِيح[(٤)]، عن مُجاهِد، عن رجل من ثَقِيف، عن أبيه .

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: مُجاهِد، عن الحكم بن سُفْيان، وله صُحْبَة .

وسمعتُ أبي يقول: الصَّحيحُ: مُجاهِد، عن الحكم بن سُفْيان،

---

(١) هو: ابن خالد . وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٣/ ٢١٦ رقم ٣١٧٨).
ورواه الطبراني (٣/ ٢١٦ و٢١٧ رقم ٣١٨٠ و٣١٨٢) من طريق زكريا بن أبي زائدة، والطبراني (٣/ ٢١٦ و٢١٧ رقم ٣١٧٥ و٣١٨٣) من طريق سلام بن أبي مطيع وقيس بن الربيع، ثلاثتهم عن منصور، به.

(٢) في (أ) و(ش): « عن أبي الحكم »، وكذا في "شرح العلل"، وكأنه ضرب عليها في المخطوط (٨٨/ أ)، وهناك تعليق بالهامش الظاهر أنه عليها، لكن رداءة التصوير منعت من التحقق من ذلك، والمثبت من بقيَّة النسخ و"الإمام" نقلاً عن هذا الموضع، وهو الصواب كما يتضح من سياق طرق الحديث في "الإمام" (٢/ ٨١-٨٢).

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٦٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧١) من طريقه عن ابن أبي نجيح وحده، عن مجاهد، به .
ومن طريق الحاكم رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٦١).
ورواه الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٢/ ٥٦٧) من طريق مسعر، عن منصور وحده، عن مجاهد، عن رجل من ثقيف؛ أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا توضأ نضح فرجه بالماء. ليس فيه « عن أبيه ».

(٤) هو: عبدالله .

عن أبيه، ولأبيه صُحْبَة[١].

١٠٤ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ لَهِيعة[٣]، عن

---

(١) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٢٧): « سألت محمدًا عن حديث منصور، عن مجاهد، عن الحكم بن سفيان - أو أبي الحكم، أو سفيان بن الحكم-: أن النبي ﷺ كان إذا توضَّأ وفرغ من وضوئه أخذ كفًّا من ماء فرشَّه تحته ؟ فقال: الصحيح ما روى شعبة ووهيب، وقالا: عن أبيه، وربما قال ابن عيينة في هذا الحديث: عن أبيه. وقال شعبة: عن الحكم - أو أبي الحكم -، عن أبيه . قال محمد: وقال بعض ولد الحكم بن سفيان: إن الحكم لم يدرك النبي ﷺ ولم يره ».
وأطال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٢٩-٣٣٠ رقم ٢٦٤٧) في ذكر الاختلاف على مجاهد ومن دونه في هذا الحديث.
وذكر الحافظ في "التهذيب" (١/ ٤٦٣) في ترجمة الحكم بن سفيان الخلاف في هذا الحديث، ومما قاله: « وقال ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه: الصحيح: الحكم بن سفيان عن أبيه. وكذا قال الترمذي في "العلل" عن البخاري، والذهلي عن ابن المديني. وصحح إبراهيم الحربي وأبو زرعة وغيرهما: أن للحكم بن سفيان صحبة، فالله أعلم، وفيه اضطراب كثير ».
وانظر "مسند الطيالسي" (١٣٦٤)، و"شرح العلل" لابن عبدالهادي (ص٣٣٦ - ٣٤٥)، و"شرح ابن ماجه" لمغلطاي (١/ ٣٦٦-٣٧١).

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٧٦-٧٧)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٤٧)، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف" (٣/ ٢٢٨)، ونقل بعضه بتصرف مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٧١).

(٣) هو: عبدالله. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٨٢)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٨٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٢٨٣)، وابن ماجه في "سننه"(٤٦٢)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ"(١/ ٣٠٠)، وابن أبي عاصم في "الأوائل" (٣٨)، وفي "الآحاد والمثاني" (١/ ٢٠١)، والبزار في "مسنده" (١٣٣٢)، والطبراني في "الأوائل" (١٨)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٥٠)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١١١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٦٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٨/ ٥٦). =

عُقَيْل[١]، عن ابن شهاب، عن عُرْوَة، عن أسامة بن زيد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ جبريل عليه السلام أتاهُ فأراه الوُضُوءَ، فلمَّا فَرَغَ، نَضَحَ فَرْجَهُ ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ كذبٌ باطِلٌ .

قلتُ: وقد كان أبو زرعة أخرَجَ هذا الحديثَ في كتاب "المختصر" عن ابن أبي شيبة، عن الأَشْيَب[٢]، عن ابن لَهِيعة، فظننتُ أنه أخرجَهُ قديمًا للمعرفة[٣].

١٠٥ - وسمعتُ[٤] أبي يقول في حديثٍ رواه حَرَمِيُّ بن عُمَارة[٥]، عن الحَرِيش بن الخِرِّيت - أخي الزُّبَير بن الخِرِّيت - عن

= ومن طريق الفسوي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٦١).
قال ابن عدي: « وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير ابن لهيعة، عن عُقيل، عن الزهري ».
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٣٩٠١) من طريق سعيد بن شرحبيل، عن الليث، عن عقيل، به. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الليث إلا سعيد بن شرحبيل، والمشهور من حديث ابن لهيعة ».

(١) هو: ابن خالد. (٢) هو: الحسن بن موسى .

(٣) أي: لم يخرجه لروايته وللاحتجاج به، وإنما لبيان علته، أو لجمع الروايات من باب معرفة ما في الباب فقط؛ وهذا يعينهم في معرفة علة الحديث.

(٤) في (ف): « وسألت ». وقد نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٥٥)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٦٩).

(٥) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٤٢)، وابن حزم في "المحلى" (٢/ ١٥٢). ورواه البزار في "مسنده" (٣١٣/ كشف الأستار) من طريق حرمي بن عمارة به، بلفظ: « في التيمم ضربتين؛ ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين ». =

ابن أبي مُلَيْكَة[١]، عن عائِشَة؛ قالت: كنتُ مع رسول الله ﷺ في سَفَرٍ، فوقعَتْ قِلادَتي، فأُنْزِلَتْ آيةُ التَّيَمُّمِ.

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والحَريشُ شيخٌ لا يُحتَجُّ بحديثه[٢].

١٠٦ - وسألتُ[٣] أبي[٤] عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٥]، عن الوَضِين

= قال البزار: « لا نعلمه يروى عن عائشة إلا من هذا الوجه، والحريش أخو الزبير بن الخريت، بصري ».

(١) هو: عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكة.

(٢) الحديث رواه البخاري (٣٣٤)، ومسلم (٣٦٧) من طريق عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، به.

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٥٩)، و"تنقيح التحقيق" (١/ ١٤٤)، ونقله بتصرف ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٢١٤)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٤٠١)، وابن التركماني في "الجوهر النقي"(١/ ١١٨)، والزيلعي في "نصب الراية"(١/ ٤٥-٤٦)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٤٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٦-١٧/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٠٨)، و "إتحاف المهرة" (١١/ ٥٣٤).

(٤) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: « وسألت أبي وأبا زرعة». انظر التعليق الآتي على قوله: «فقالا».

(٥) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن راهويه في "مسنده"- كما في "النكت الظراف" (١٠٢٠٨)-، وأحمد في "مسنده" (١/ ١١١ رقم٨٨٧)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٣)، وابن ماجه في "سننه" (٤٧٧)، وأبو يعلى في "معجمه" (٢٦٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٢٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٤٣٢)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٦٥٦)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٨٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٦١)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (٣٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٨).

ومن طريق ابن راهويه رواه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ١٤٤ رقم ٣٦).

ابن عطاء، عن محفوظ بن عَلْقَمَة، عن ابن عائِذٍ[(١)]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ ؟

وعن حديثِ [أبي بكرٍ][(٢)] بن أبي مريم[(٣)]، عن عَطِيَّة بن قيس، عن معاوية، عن النبيِّ ﷺ: « **العَيْنُ وِكَاءُ سَهٍ**[(٤)] »؟

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عائذ الأزديُّ الثُّماليُّ .

(٢) في جميع النسخ: « ابن أبي بكر»، والتصويب من المصادر التي نقلت عن "العلل" .

(٣) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٧٤٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٣٧٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٤٣٣ و٣٤٣٤)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٧٢ رقم٨٧٥)، و"مسند الشاميين" (١٤٩٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٨)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٦٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٥٤) و(٩/ ٣٠٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٨).
ورواه عبدالله بن أحمد (٤/ ٩٦-٩٧ رقم ١٦٨٧٩) قال: وجدت هذا الحديث في كتاب أبي بخط يده: حدثني بكر بن يزيد - وأظنني قد سمعته منه في المذاكرة فلم أكتبه، وكان بكر ينزل المدينة، أظنه كان في المحنة كان قد ضرب على هذا الحديث في كتابه - قال: حدثنا بكر بن يزيد قال: أخبرنا أبو بكر - يعني ابن أبي مريم- به. ومن طريق عبدالله بن أحمد رواه الخطيب في "تاريخ بغداد"(٧/ ٩٢).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٨) من طريق الوليد بن مسلم، عن مروان بن جناح، عن عطية، عن معاوية، به، موقوفًا . ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٨-١١٩).

(٤) كذا في جميع النسخ، ومثله في "نصب الراية" . وفي بقية المصادر:«وكاء السَّهِ» بـ«أل» التعريفيَّة، وفي معناه قال أبو عبيد:« السَّهُ، يعني: حلقة الدُّبُر، والوِكَاءُ أصله: هو الخيطُ أو السَّيْرُ الذي يُشَدُّ به رَأْسُ القِرْبَة؛ فجَعَلَ اليقظةَ للعين مِثْلَ الوِكَاءِ لِلْقِرْبَة، يقول: فإذا نامتِ العَينُ استَرْخَى الوكاءُ؛ فكان منه الحدث. . .»، وقال ابن الأثير:« السَّهُ: حَلْقَةُ الدُّبُر، وهو منَ الاِسْت، وأصلها: سَتَهٌ بوزن فَرَس، وجمعها: أستاه؛ كأفراس. . . ويروى في الحديث:« وِكَاءُ السَّتِ » بحذف الهاء وإثبات العين، والمشهور الأوَّل. ومعنى الحديث: أنَّ الإنسانَ مهما كان =

فقالا[(١)]: ليسا بقويَّين.

وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثِ ابن عائِذ، عن عليٍّ، بهذا الحديث؟

فقال: ابنُ عائِذٍ، عن عليٍّ، مرسَلٌ[(٢)].

= مستيقظًا، كانت اسْتُهُ كالمشدودةِ المَوْكِيِّ عليها، فإذا نام انْحَلَّ وكاؤُهَا. كَنَىٰ بهذا اللفظ عن الحَدَثِ وخروجِ الريح، وهو مِنْ أحسَنِ الكنايات و ألطفها ».اهـ. "غريب الحديث" لأبي عبيد(٢/ ٤٥١)، و"النهاية" لابن الأثير (٢/ ٤٢٩-٤٣٠)، وانظر "المصباح المنير" (١/ ٢٦٦)، و"شرح مشكل الآثار" (٩/ ٥٥-٥٨).

(١) كذا في جميع النسخ :« فقالا »، وجاء في بداية السؤال أن ابن أبي حاتم سأل أباه فقط . ووقع عند ابن عبدالهادي:«فقال». وذكر ابن دقيق العيد ومغلطاي وابن كثير والزيلعي أن ابن أبي حاتم سأل أباه وأبا زرعة عن هذين الحديثين؟ فقالا . . . .

(٢) قال الساجي في الوضين بن عطاء: « عنده حديث واحد منكر [عن] محفوظ [بن] علقمة، عن عبدالرحمٰن بن عائذ، عن علي؛ حديث: "العينان وكاء السه"»، ثم قال الساجي:« رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب "السنن" ولا أراه ذكره فيه إلا وهو عنده صحيح ». "تهذيب التهذيب" (٤/ ٣١٠).
وهذا لا يلزم؛ إذ إن أبا داود يدخل في "سننه" الصحيح والحسن والضعيف، بل وشديد الضعف، وينبِّه على بعضه .
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد"(١٨/ ٢٤٨): « هذان الحديثان ليسا بالقويين ».
وقال ابن حزم في "المحلى" (١/ ٢٣١):« وهذان أثران ساقطان، لا يحل الاحتجاج بهما ».
وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٤٤):« ورواه البيهقي من رواية ابن أبي مريم مرفوعًا، ومن رواية مروان بن جناح، عن عطية بن قيس، موقوفًا، وهو أصح . وسُئِلَ الإمام أحمد عن حديث علي ومعاوية في ذلك؟ فقال: حديث علي أثبت وأقوى ».
قال ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٧/ مخطوط):« ومراده أنه أثبت على عِلَّاته». وقال الحافظ في "بلوغ المرام" (ص ٣٦ رقم٨٦ و٨٧)عن حديث علي ومعاوية: « وفي كلا الإسنادين ضعف ».

١٠٧ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثَ شُعْبَة[٢]، عن سُهَيل[٣]، عن أبيه[٤]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وُضُوءَ إلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ اختَصَرَ[٥] شُعْبَة متنَ هذا الحديث[٦]؛ فقال: «لا وُضُوءَ إلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ»[٧].

ورواه[٨] أصحاب سُهَيل[٩]، عن سُهَيل[١٠]، عن أبيه، عن أبي

---

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٢٦٨)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل "(ص٣٦٠-٣٦١)، وفي "تنقيح التحقيق" (١/ ١٧٩)، وابن التركماني في "الجوهر النقي" (١/ ١١٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٢)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٠٧). وانظر المسألة رقم (٥٠١).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٤١٠ و٤٧١ رقم ٩٣١٣ و١٠٠٩٣)، والترمذي في "جامعه" (٧٤)، وابن ماجه في "سننه" (٥١٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٧)، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (١٥٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٧ و١٢٠). قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٣) هو: ابن أبي صالح.

(٤) هو: أبو صالح ذكوان السَّمَّان. (٥) في (ت) و(ك): «اختص».

(٦) وكذا قال ابن خزيمة والبيهقي بأن الحديث الأول مختصر من الحديث الثاني خلافًا لابن التركماني.

(٧) من قوله: «قال أبي: هذا وهم...» إلى هنا، سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ. (٨) في (ك): «رواه» بلا واو.

(٩) رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤١٤ رقم ٩٣٥٥)، وأبو داود في "سننه" (١٧٧) من طريق حماد بن سلمة، ومسلم في "صحيحه" (٣٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٧) من طريق جرير، والترمذي في "جامعه" (٧٥) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وابن الجارود في "المنتقى" (٢) من طريق وهب ابن جرير، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٨) من طريق خالد الواسطي، جميعهم عن سهل، به. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». (١٠) قوله: «عن سهيل» سقط من (أ) و(ش).

هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «إِذَا كَانَ[١] أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ؛ فَلَا يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا ، أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

١٠٨ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشير[٣]، عن منصور بن زاذان، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن عائِشَة: كان النبي ﷺ يُقَبِّلُ إذا خرج إلى الصَّلاة ولا يَتَوَضَّأ ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ لا أصلَ له من حديث الزُّهْري، ولا أعلم منصور بن زاذان سمع من الزُّهْري، ولا رَوَىٰ عنه .

وحِفظي عن أبي رحمه الله[٤] أنه قال: إنما أراد: الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُقبِّل وهو صائم[٥].

قلتُ لأبي: الوَهَمُ مِمَّن هو[٦]؟

قال: مِنْ سعيد[٧] بن بَشير[٨].

---

(١) قوله: « كان » سقط من (ك).

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل " (ص٣٦٢)، ونقله بتصرف مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٤٩٩ و٥٠٠)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٧/ ٦١٢)، وانظر المسألة رقم (١٠٩) و(١١٠) و(١٦٦).

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط"(٤٣٨٥ و٤٦٨٦)، وفي "مسند الشاميين" (٤/ ٨١ رقم ٢٧٨٧)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٣٥).

(٤) في (ك): « رحمة الله عليه ».

(٥) سيأتي هذا الطريق والكلام عليه في المسألة رقم (٧٣٩).

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « ممن الوهم ».

(٧) في (أ) يشبه أن تكون: « شعبة »، ثم صوِّبت .

(٨) قال الطبراني :« لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا منصور، تفرد به سعيد بن =

١٠٩ - وسمعتُ[١] أبي وأبا زرعة في حديثِ حجَّاجِ بنِ أَرْطَاة[٢]، عن عمرو بن شُعَيب، عن زينب السَّهْمِيَّة، عن عائِشَة، عن رسول الله ﷺ: أنه[٣] كان يتوضَّأ، ويُقَبِّل، ويصلِّي، ولا يَتوضَّأ .

فقالا: الحجَّاج يُدَلِّس في حديثه عن الضُّعَفاء، ولا يُحْتَجُّ بحديثه[٤] .

= بشير». وقال ابن عدي: « لا أعلم رواه عن منصور غير سعيد بن بشير ».
وقال الدارقطني في "السنن": « تفرد به سعيد بن بشير، عن منصور، عن الزهري، ولم يتابع عليه، وليس بقوي في الحديث، والمحفوظ عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم. وكذلك رواه الحفاظ الثقات عن الزهري، منهم معمر وعقيل وابن أبي ذئب، وقال مالك، عن الزهري: في القُبلة الوضوء . ولو كان ما رواه سعيد بن بشير، عن منصور، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، صحيحًا - لما كان الزهري يفتي بخلافه ».
وقال في "العلل"(٥/ل١٥١/أ): « تفرد به سعيد بن بشير، عن منصور بن زاذان، عن الزهري، وخالفه عقيل بن خالد، وابن أبي ذئب، ويزيد بن عياض، ومعمر بن راشد، فرووه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم، ولم يذكر الوضوء ... ». وانظر "الخلافيات" للبيهقي (٢/ ١٧٩ فما بعدها)، و"الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ٢٦٠).

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٦٥)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٥٠٢)، وانظر المسألة رقم (١٠٨) و(١١٠) و(١٦٦).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده"(٦/ ٦٢ رقم ٢٤٣٢٩)، وابن ماجه في "سننه" (٥٠٣)، والدارقطني في "السنن"(١/ ١٤٢)، و"العلل"(٥/ ١٥٦/أ)، والبيهقي في "الخلافيات" (٢/ ١٧٦ رقم٤٤٦).

(٣) قوله: « أنه » سقط من (ف).

(٤) قال الدارقطني في "العلل"(٥/ ١٥٦/أ): « يرويه عمرو بن شعيب، عن زينب، عن عائشة، وزينب هذه مجهولة . حدَّث به عن عمرو بن شعيب: الحجاج بن أرطاة والعَرْزَمي، وهما ضعيفان . ورواه الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، بهذا الإسناد . حدث به عنه ابن أبي العشرين، وعثمان بن عمرو بن ساج. ورواه محمد بن =

١١٠ - وسمعتُ[١] أبي يقول: لم يَصِحَّ حديثُ عائِشَةَ[٢] في ترك الوُضُوء من القُبْلَة .

يعني: حديثَ الأعمش، عن حَبيب[٣]، عن عُرْوَةَ[٤]، عن عائِشَة.

وسُئِل أبو زرعة عن الوُضُوء من القُبلَة؟

= إسحاق، عن عمرو بن شعيب فقال: عن مجاهد، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُقَبِّل وهو صائم في رمضان، وهذا أصحُّ من الذي تقدم، والله أعلم ». اهـ.
ونقل البيهقي عن الحاكم قوله: « هذا إسناد لا تقوم به الحجة فإن حجاج بن أرطاة - على جلالة قدره - غير مذكور في الصحيح، وزينب السهمية ليس لها ذكر في حديث آخر ».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٦٩-٣٧٠)، ثم قال: « كذا وجدت في النسخة التي نقلت منها كلام أبي زرعة، والله أعلم ! ». وكأنه أشكل على ابن عبدالهادي قولُ أبي زرعة، وسيأتي توجيهه في التعليق آخر المسألة .
ونقله مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٤٩٣)، وانظر المسألة رقم (١٠٨) و(١٠٩) و(١٦٦).

(٢) وكذا قال يحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، والدارقطني، والبيهقي، فمَنِ الناسُ بعدَهم ؟! قال الترمذي: « وليس يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء ». انظر "جامع الترمذي" (٨٦)، و"العلل الكبير" له (٥١)، و"الخلافيات" للبيهقي (٢/ ١٦٧-١٦٨)، و"المعرفة" (١/ ٣٧٦)، و"العلل" للدارقطني (٥/ ١٢٩/ ب)، و"تهذيب الكمال" (٥/ ٣٦٢).

(٣) هو: ابن أبي ثابت . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٨٥)، وابن راهويه في "مسنده" (٢/ ٩٩ رقم ٥٦٦)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٢١٠ رقم ٢٥٧٦٦)، والترمذي في "جامعه" (٨٦)، وأبو داود في "سننه" (١٧٩)، وابن ماجه في "سننه" (٥٠٢)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ١٢٨ رقم١٥)، والدارقطني في "السنن"(١/ ١٣٧ و١٣٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٢٥-١٢٦)، وفي "الخلافيات" (٤٣٥)، وفي "المعرفة" (١/ ٣٧٦).

(٤) قيل: هو عروة بن الزبير، وقيل: عروة المزني .

فقال: إنْ لم يَصِحَّ حديثُ عائِشَة، قلتُ به [(١)].

١١١ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن جابر[(٣)]، عن قيس بن طَلْق، عن أبيه[(٤)]: أنه سألَ رسول الله ﷺ: هل في مَسِّ الذَّكَرِ وُضُوءٌ؟ قال: « لا »؟

فلم [يُثْبِتاهُ][(٥)]، وقالا: قيس بن طَلْق ليس مِمَّن تقوم به الحُجَّة،

---

(١) أي: قلت بالوضوء من القُبلة .

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٧٤)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٤٣٧).

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٢٦)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٢٣ رقم ١٦٢٩٢)، وابن ماجه في "سننه" (٤٨٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (٢٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٤٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٠٣)، و"تاريخ أصبهان" (٢/ ٣٥٢).
ورواه الطيالسي في "مسنده" (١١٩٢)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٤٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٢ رقم ١٦٢٨٦)، وأبو داود في "سننه" (١٨٢)، والترمذي في "جامعه" (٨٥)، والنسائي في "سننه" (١٦٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١١١٩ و١١٢٠ و١١٢١)، والبيهقي في "الخلافيات" (٥٦٧) من طرق عن قيس، به .

(٤) هو: طلق بن علي الحنفي .

(٥) في جميع النسخ: « يبيناه »، والمثبت من "شرح العلل"، و"شرح ابن ماجه"، ويؤيد هذا التصويب: أن الدارقطني في "السنن" (١/ ١٤٩)- ومن طريقه البيهقي في "السنن" (١/ ١٣٥)، وفي "الخلافيات" (٢/ ٢٨٢)-، والمنذري في "مختصر السنن" (١/ ١٣٤) نقلا هذا النص هكذا: « قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث محمد بن جابر هذا ؟ فقالا: قيس بن طلق ليس ممن يقوم به حجة، ووهَّناه ولم يُثْبِتاه ». وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ٢٧٧)، و"البدر المنير" (٢/ ٣٤/ مخطوط)، و(٣/ ٢٢٣/ مخطوط).

[وَوَهَّنَاهُ][1].

١١٢- وسألتُ[2] **أبي** عن حديثٍ رواه إسماعيل بن أَبَان الوَرَّاق[3]، عن جعفر الأحمر[4]، عن أبي خالد، عن أبي هاشم الرُّمَّاني[5]، عن زاذان[6]، عن سلمان: أنه رَعَفَ، فقال له رسولُ الله ﷺ: « **أَحْدِثْ لِذَلِكَ**[7] **وُضُوءًا** » ؟

فقال أبي: أبو خالد هذا: عمرو بن خالد، متروكُ الحديث، لا يُشتَغَلُ بهذا الحديث .

قلتُ لأبي: فإنَّ الرَّمَادي[8] حدَّثنا عن إسحاق بن منصور، عن

---

(١) في جميع النسخ: « ووهَّماه »، والمثبت من المراجع السابقة .
(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٣٤٩)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٨٦).
(٣) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٦)، ورواه البزار في "مسنده" (٢٥٢٢)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٩ رقم ٦٠٩٨)، و"الأوسط" (٢٨٦٢)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٠٥-١٠٦) من طريق الحسين بن حسن، عن جعفر الأحمر، عن يزيد أبي خالد الدالاني، عن أبي هاشم، به .
(٤) هو: جعفر بن زياد .
(٥) مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه، فقيل: يحيى بن دينار، وقيل: يحيى بن الأسود، وقيل غير ذلك .
(٦) هو: أبو عبدالله، ويقال: أبو عمر الكندي، الكوفي .
(٧) في (أ) و(ش): « أحدث لك ».
(٨) في (أ) و(ش) و(ف): « الرماني »، وكذا في "الإمام"، والمثبت من (ت) و(ك) و"شرح العلل"، وهو الصواب . والرَّمَادي هذا هو: أحمد بن منصور .
وروايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٦). ورواه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٩ رقم ٦٠٩٩) من طريق القاسم بن دينار، والدارقطني في "سننه" =

هُرَيْم[١]، عن عمرو القُرَشي، عن أبي هاشم الرُّمَّاني[٢]، هذا الحديثَ؟

فقال: هو عمرو بن خالد.

١١٣ - وسألتُ[٣] أبا زرعة عن الغُسْل من الحِجامَة، قلت: يُروَى عن النبيِّ ﷺ: «**الغُسْلُ مِنْ أَرْبَع ...**»[٤]؟

فقال: لا يصحُّ هذا؛ رواه مُصعَب بن شيبة، وليس بِقَويٍّ.

قلتُ لأبي زرعة: لم يُرْوَ عن عائِشَة من غير حديث مُصْعَب؟

= (١/ ١٥٦) من طريق محمد بن الخليل، كلاهما عن إسحاق بن منصور، به.
قال الدارقطني: «عمرو القرشي هذا هو: عمرو بن خالد أبو خالد الواسطي، متروك الحديث».
وقال ابن الجوزي في "التحقيق" (١/ ١٨٩): «وهذا لا يصح».

(١) هو: ابن سفيان.

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): «الزماني».

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٦٧/مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (١٦١٩٣). وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٦٩): «وإسناده على شرط مسلم، وقال أحمد، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة: لا يصح في هذا الباب شيء».

(٤) وهو بتمامه: «الغُسْل من أربع: من الجنابة، ويوم الجمعة، ومن الحجامة، ومن غُسْل الميت». والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٨٣)، وابن راهويه في "مسنده" (٢/ ٨١)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٥٢ رقم ٢٥١٩٠)، وأبو داود في "سننه" (٣٤٨ و٣١٦٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٩٧)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١١٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٦٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٩٩ و٣٠٠)، وفي "المعرفة" (٢/ ١٣٥-١٣٦)، و"الخلافيات" (٣/ ٢٦٨) من طريق مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبدالله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ، به.

قال: لا[١].

١١٤ - وسمعتُ[٢] أبي وذكَرَ الأحاديثَ المَروِيَّة في: «المَاءُ مِنَ المَاءِ»:

حديثَ هشام بن عُرْوَةَ[٣]؛ [يعني: عن أبيه][٤]، عن أبي أيُّوب[٥]، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) نقل الترمذي في "العلل الكبير" (٢٤٦) عن البخاري قوله: « وحديث عائشة في هذا الباب ليس بذاك ».
وروى العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٩٦-١٩٧) عن أحمد بن محمد بن هانئ أنه سأل الإمام أحمد، فقال: « ذكرت لأبي عبدالله الوضوء من الحجامة، فقال: ذاك حديث منكر؛ رواه مصعب بن شيبة، أحاديثه مناكير، منها هذا الحديث ».
وقال عبدالله بن أحمد في "المسائل" (١/ ٨٢-٨٣): « سمعت أبي يقول: رُوي عن النبيِّ ﷺ: « الغُسْلُ مِنْ غَسل الميت »، وليس يثبت، ولا « يتوضأ من حمل الجنازة » ليس يثبت، ولا « يغتسل من الحجامة »، ليس يثبت عن النبيِّ ﷺ ».
وقال أبو داود في "سننه" (٢١٦٢): « وحديث مصعب ضعيف، فيه خصال ليس العمل عليه ».
وقال الدارقطني في "السنن" (١/ ١١٣): « مصعب بن شيبة ليس بالقوي، ولا بالحافظ ».
(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٢٨)، ونقل بعضه ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٣٤٨)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٨٣).
(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٩٣)، ومسلم في "صحيحه" (٣٤٦).
(٤) قوله: « يعني عن أبيه » سقط من (أ) و(ت) و(ش) و(ف)، واستدرك بهامش (ت)، ولكن لم يظهر في التصوير، والمثبت من (ك) فقط، إلا أن فيها: « عن أمه » بدل: « عن أبيه »، والتصويب من "الإمام"؛ حيث نقل ابن دقيق العيد هذا النص، ولكن وقع عنده: « أي: عن » بدل: « يعني: عن »!.
(٥) هو: خالد بن زيد الأنصاري.

وحديثَ شُعْبَة(١)، عن الحَكَم(٢)، عن أبي صالح(٣)، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ ؛ في :« المَاءُ مِنَ المَاءِ ».

فقال: هو مَنسوخٌ؛ نَسَخَهُ حديثُ سهل بن سعد(٤)، عن أُبَيِّ بن كعب.

١١٥ - وسمعتُ(٥) أبي وذكر حديثَ أبي إسحاق(٦)، عن الأسود(٧)، عن عائِشَة؛ قالت(٨): كان رسولُ الله ﷺ ينام وهو جُنُبٌ، ولا يَمَسُّ ماءً .

فقال أبي(٩): سمعتُ نَصْرَ بن علي(١٠) يقول: قال أبي: قال شعبة: قد سمعتُ حديثَ أبي إسحاق: أنَّ النبي ﷺ كان ينام جُنُبًا، ولكنِّي أَتَّقِيهِ(١١).

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٠)، ومسلم في "صحيحه" (٣٤٥).
(٢) هو: ابن عُتَيبَة . (٣) هو: ذكوان السَّمَّان .
(٤) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٨٦).
(٥) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه"(٢/ ٧٣١)، وابن حجر في "النكت الظراف"(١١/ ٣٧٩-٣٨١).
(٦) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٦/ ١٠٢ رقم٢٤٧٠٦)،ومسلم في "التمييز" (٤٠)، وأبو داود في "سننه" (٢٢٨)، والترمذي في "جامعه" (١١٨ و١١٩)، وابن ماجه (٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣)، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٥٢) وغيرهم.
(٧) هو: ابن يزيد النخعي . (٨) في (ت) و(ك): « قال: قلت ».
(٩) في (أ): « فقال: إني ». (١٠) هو: الجَهْضَمي.
(١١) ذكر ابن ماجه أن سفيان الثوري قال :« فذكرت الحديث يومًا، فقال لي إسماعيل - يعني ابن أبي خالد-: يا فتى ! يُشَدُّ هذا الحديث بشيء؟ ». =

. . . .

= وقال مسلم: « فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة؛ وذلك أن النخعي وعبدالرحمٰن ابن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو إسحاق ».
ونقل ابن حجر في "النكت الظراف"(١١/ ٣٨٠) أن أبا داود قال - في رواية ابن العبد -: « هذا الحديث ليس بصحيح ».
وساق أبو داود بسنده عن يزيد بن هارون أنه قال: « هذا الحديثُ وهمٌ ».
وقال الترمذي: « وهذا قول سعيد بن المسيب وغيره . وقد روى غير واحد عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ: أنه كان يتوضَّأ قبل أن ينام، وهذا أصحُّ من حديث أبي إسحاق عن الأسود. وقد رَوَى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبةُ والثوري وغير واحد، ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق ».اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٥٨/ب): « اختلف فيه على الأسود بن يزيد: فرواه أبو إسحاق السبيعي كذلك، واختلف عن الثوري، عن أبي إسحاق: فرواه داود بن الجراح، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، وَوَهِم فيه، والصواب: عن الأسود، عن عائشة . ويقال: إن أبا إسحاق وَهِم في هذا عن الأسود؛ لأن عبدالرحمٰن بن الأسود والحكم بن عيينة روياه فخالفا أبا إسحاق ؛ رواه عبدالرحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ: كان إذا أراد أن ينام توضأ . ورواه الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة نحو قول أبي إسحاق، عن الأسود؛ قال ذلك قيس بن الربيع، عن مغيرة، ولم يتابع عليه . والصحيح من ذلك: ما رواه عبدالرحمٰن بن الأسود وإبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة. وقال بعض أهل العلم: يشبه أن يكون الخبران صحيحين، وأن عائشة قالت: ربما كان النبي ﷺ قدَّم الغسل، وربما أخَّره؛ كما حكى ذلك غُضَيف بن الحارث، وعبدالله بن أبي قيس، وغيرهما، عن عائشة، وأن الأسود حفظ ذلك عنهما، فحفظ عنه أبو إسحاق تأخير الوضوء والغسل، وحفظ عبدالرحمٰن بن الأسود وإبراهيم تقديم الوضوء على الغسل ».
وقال الإمام أحمد: «ليس بصحيح». وقال مهنَّا عن أحمد بن صالح: « لا يحل أن يروى هذا الحديث». وفي "علل الأثرم": «لو لم يخالف أبا إسحاق في هذا إلا إبراهيمُ وحده لكفى؛ فكيف وقد وافقه عبدالرحمٰن بن الأسود، وكذلك روى عروة وأبو سلمة، عن عائشة ». نقل ذلك كله الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٤٥). =

١١٦ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثَ إسماعيل بن عَيَّاش[٢]، عن موسى بن عُقْبَة، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «لا يَقْرَأُ الجُنُبُ وَلا الحَائِضُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ» .

= وذكر ابن القيم في "تهذيب السنن" (١/ ١٥٤-١٥٥) كلام ابن حزم في تصحيح هذا الحديث، وذكر تعقبًا جيدًا لأحد الأئمة عليه، ثم قال ابن القيم: « والصواب ما قاله أئمة الحديث الكبار مثل يزيد بن هارون، ومسلم، والترمذي، وغيرهم؛ من أن هذه اللفظة وهم وغلط؛ والله أعلم ». اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في "فتح الباري"(١/ ٣٦٢): « وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، منهم: إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلم بن الحجاج، وأبو بكر الأثرم، والجوزجاني، والترمذي، والدارقطني . . . وأما الفقهاء المتأخرون، فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله، فظَنَّ صِحَّته، وهؤلاء يظنون أن كل حديثٍ رواه ثقة فهو صحيح، ولا يفطنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين؛ كالطحاوي والحاكم والبيهقي». وانظر "التمهيد" لابن عبدالبر (١٧/ ٣٩)، و"فتح الباري" لابن حجر (١/ ٣٩٤)، و"شرح ابن ماجه" لمغلطاي (٢/ ٧٣١-٧٣٥).

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٣/ ٧٠-٧١)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٧٥٦)، والزيلعي في "نصب الراية"(١/ ١٩٥)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٣٦)، وابن الملقن في "البدر المنير"(٢/ ٧١/ مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف"(٦/ ٢٤٠)، و"التلخيص الحبير"(١٨٣).

(٢) روايته أخرجها الحسن بن عرفة في "جزئه" (٦٠)، وابن ماجه في "سننه" (٥٩٥)، وعبدالله بن أحمد في "العلل" (٥٦٧٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨٨)، وأبو الحسن القطان في "زياداته على ابن ماجه" (٥٩٦)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٩٨)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١١٧).

ومن طريق الحسن بن عرفة رواه الترمذي في "جامعه" (١٣١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٨٩ و٣٠٩). =

فقال أبي: هذا خطأٌ ؛ إنما هو عن ابن عمر قولَه[(١)] .

١١٧- وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن أبي[(٣)] عَدِيٍّ[(٤)] ،

= وذكر عبدالله بن أحمد في "العلل" (٥٦٧٥) أنه سأل أباه عن هذا الحديث ؟ فقال: « هذا باطل، أُنكره على إسماعيل بن عياش ». قال عبدالله :« يعني: أنه وهمٌ من إسماعيل بن عياش ».

وسأل الترمذي في "العلل الكبير"(٧٥) البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال:« لا أعرفه من حديث ابن عقبة، وإسماعيلُ بن عياش منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق ».اهـ. وقال الترمذي في "جامعه":« حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش ».

وقال ابن عدي:« وهذا الحديث بهذا الإسناد لا يرويه غير ابن عياش ».

وقال البيهقي:« ليس هذا بالقوي ».

(١) يعني: عن ابن عمر مِنْ قولِهِ، فحذف حرف الجر « من »؛ فانتصب « قوله » على نزع الخافض. وقد تقدَّم التعليق عليه في المسألة رقم (١٢).

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٨٦)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٢٣٦)، وابن القيم في "تهذيب السنن" (١/ ١٨٣)، وابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٤٣٧)، وابن التركماني في "الجوهر النقي" (١/ ٣٢٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٨٤/ مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (١٢/ ٤٦٠).

(٣) قوله:« أبي » سقط من (ت)، وفي موضعها إشارة لَحَق، ولكن لم يظهر شيء في المصورة .

(٤) هو: محمد بن إبراهيم . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٨٦)، والنسائي في "سننه" (٢١٥ و٣٦٢)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٠٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٢٥) من طريق محمد ابن المثنى قال: حدثنا محمد بن أبي عدي من كتابه، به .

ورواه أبو داود (٢٨٦)، والنسائي (٢١٦ و٣٦٣)، والدارقطني (١/ ٢٠٧) من طريق محمد بن المثنى قال: حدثنا ابن أبي عدي من حفظه، عن محمد بن عمرو، عن الزهري، عن عُروة، عن عائشة، عن فاطمة، به. =

عن محمد بن عَمْرو، عن ابن شهاب الزُّهْري، عن عُروَة، عن فاطِمَة[(١)]: أنَّ النبي ﷺ قال لها: «**إذا رأيْتِ الدَّمَ الأسوَدَ، فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلاةِ، وَإِذا كانَ الأَحْمَرُ**[(٢)]**، فَتَوَضَّئِي**»؟

فقال أبي: لم يُتابَعْ محمد بن عمرو على هذه الرِّواية، وهو مُنكَرٌ[(٣)].

١١٨ - وسألتُ[(٤)] **أبي عن حديثٍ رواه شَيْبان النَّحْوي**[(٥)]**، عن**

= ومن طريق النسائي رواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٧٢٩).
ونقل البيهقي عن عبدالله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: كان ابن أبي عدي حدثنا به عن عائشة ثم تركه. وقال النسائي: «قد روى هذا الحديث غير واحد لم يذكر أحد منهم ما ذكره ابن أبي عدي».

(١) هي بنت أبي حُبيش.

(٢) قوله: «الأحمر» يحتمل النصب والرفع؛ فالنصبُ على أنَّه خبر لـ«كان»، والتقدير: وإذا كان هو [أي: ما تَرَيْنَهُ] الأحمَرَ. والرَّفْعُ على أنه فاعلٌ بـ«كان» التامَّة، والمعنى: وإذا وقَعَ أو حصَلَ الدمُ الأحمرُ، والله أعلم.

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣١/ب) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: «وأما الزهري فتفرد بهذا الحديث عنه محمد بن عمرو بن علقمة».

(٤) نقل بعض هذا النص بتصرف ابن حجر في "النكت الظراف" (١٢/ ٤٣٩).

(٥) هو: شيبان بن عبدالرحمٰن. وروايته على هذا الوجه هي من رواية أبي نعيم الفضل ابن دكين كما في كلام ابن أبي حاتم الآتي، ولم نقف عليها، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٧٩ رقم ٢٦٣٨٨) من طريق حسن بن موسى وحسين بن محمد، وابن ماجه في "سننه" (٦٤٦)، وابن الجارود في "المنتقى" (١١٦) من طريق عبيدالله بن موسى، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٣٧) من طريق محمد بن سابق ومعاوية بن سلام، خمستهم عن شيبان، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أم أبي بكر، عن عائشة، به. ووقع في المطبوع من "سنن ابن ماجه": «أم بكر» والتصويب من "تحفة الأشراف" (١٧٩٧٦).
ورواه ابن راهويه في "مسنده" (٣/ ١٠٠١)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٦٠ و٢١٥ رقم٢٥٢٦٩ و٢٥٨٠٣) من طريق علي بن المبارك، وأحمد (٦/ ٧١ رقم٢٤٤٢٨)، =

يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أم بكر، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في المُسْتَحاضَة[(١)]؟

فقال أبي: هو وَهَمٌ، والصَّحيحُ مايقولُ الأوزاعيُّ، ومعاويةُ[(٢)] بن سَلَّام؛ فقالا: عن أم [أبي][(٣)] بكر[(٤)].

وقال[(٥)] أبومحمد: وقد اختلفوا على شَيْبان؛ فقال أبونُعَيم[(٦)]: عن أم بكر[(٧)]، وقال الحسين[(٨)] المَرُّوذي[(٩)]: عن أم أبي بكر .

١١٩ - وسألتُ[(١٠)] أبي عن حديثٍ رواه هشامٌ[(١١)]،

= وأبو داود في "سننه" (٢٩٣) من طريق حسين المعلم، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أم بكر، عن عائشة، به .

(١) ولفظه: أن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في المرأة ترى ما يَريبها بعد الطُّهر ؛ قال:« إنما هي عِرْقٌ ، أو عُروق ».

(٢) في (ك): « ومعاو ». وتقدم تخريج روايته .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، والتصويب من "النكت الظراف"، وانظر "سنن البيهقي" (١/ ٣٣٧).

(٤) وكذا رجح الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٠٦/ ب - ١٠٧/ أ).

(٥) في (ف): « قال » بلا واو .

(٦) هو: الفضل بن دُكَيْن .

(٧) من قوله: « وقال أبو محمد . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٨) في (ش): « الحسن ».

(٩) في (ت) و(ك):« المردودي ». وحسين هذا هو: ابن محمد. وتقدم تخريج روايته.

(١٠) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "النكت الظراف" (١١/ ٣٢٥)، ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٩).

(١١) هو: ابن أبي عبدالله الدَّستوائي، وقد اختلف عليه:

فرواه ابن حزم في "المحلَّى" (٢/ ٢١١) على هذا الوجه، من طريق وهب بن جرير، عنه، به. =

ومَعْمَرٌ[(١)]، وغيرُهما[(٢)]، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمة، عن أم حَبيبة؛ أنها استُحِيضَتْ، فأمرها رسولُ الله ﷺ أن تَغتَسِلَ لكُلِّ صلاة ؟

فلم يُثْبِتْهُ، وقال: الصَّحيحُ: عن هشام الدَّسْتوائي[(٣)]، عن يحيى، عن أبي سَلَمة: أنَّ أم حبيبة سألت النبي ﷺ ... وهو مُرسَلٌ . وكذا يرويه حربُ بن شَدَّاد[(٤)].

وقال الحسين المعلِّم[(٥)]: عن يحيى، عن أبي سَلَمة؛ قال:

= وروي عنه - كما سيأتي في كلام أبي حاتم - عن يحيى، عن أبي سلمة: أنَّ أمَّ حبيبة سألت النبي ... مرسلاً؛ أخرجه: إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٤/ ٢٤٤)، من طريق معاذ بن هشام، والدارمي في "مسنده" (٩٣٥) من طريق يزيد بن هارون ووهب بن جرير، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٥١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٨٩) من طريق مسلم بن إبراهيم، جميعهم عن هشام الدستوائي، به.

(١) هو: ابن راشد. ولم نقف على روايته على هذا الوجه. لكنْ أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٤/ ٢٤٥) من طريقه، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، أنَّ أم حبيبة بنت جحش كانت تُهَرَاق الدم... فذكر مِثْلَ رواية هشام الدستوائي المرسلة.

(٢) رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٨٩) من طريق أبان، عن يحيى بن أبي كثير، به.

(٣) تقدَّم تخريج روايته هذه ورواية معمر المرسلتين، وقد قال ابن الجارود في "المنتقى" (١١٥) بعد أنْ أخْرَج رواية حسين المعلِّم الآتية، قال: « ورواه مَعْمَرٌ وهشامٌ، فقالا: عن يحيى، عن أبي سلمة، أنَّ أمَّ حبيبة »، وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٥١): « كذلك رواه حسين المعلِّم، وخالفه هشام الدستوائي فأرسله».

(٤) في (ك): « شا ».

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٩٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (١١٥)، وابن حزم في "المحلَّى" (٢/ ٢١١)، ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٥١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٨٩).

أخبرتني[(١)] زينبُ بنت أم سَلَمة: أنَّ امرأة كانت تُهَرَاقُ الدَّمَ . . . وهو مُرسَلٌ»[(٢)].

١٢٠ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه جعفر بن سُلَيمان[(٤)]، عن

---

(١) في (ش): «حدثتني».

(٢) قوله: «وهو مرسل» يعني: أن زينب بنت أم سلمة كانت تابعيَّة، وذهب إلى ذلك أبو حاتم هنا والعجلي وابن سعد، وقد وقع خلاف في صحبتها. انظر: "الثقات" للعجلي (٢٠٩٨)، و"المعرفة والتاريخ" للفسوي (٢/ ٧٢٢)، و"تهذيب السنن" لابن القيم (١/ ٤٨٥)، و"الإصابة" (٧/ ٦٧٦)، و"فتح الباري" (٦/ ٥٢٥).
وقد ذكرالدارقطني في "العلل"(٥/ ٢١٨/ب -٢١٩/أ) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «وقال حسين المعلِّم: عن يحيى، عن أبي سلمة، أخبرتني زينب بنت أم سلمة: أن امرأة عبدالرحمٰن كانت تُهراقُ الدم، وهو أشبه الأقاويل بالصواب».اهـ.

(٣) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في"شرح العلل"(ص ٣٣)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/ ٤٣٩).
قال ابن عبدالهادي: «انتهى ما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه، وفيه: أن التي سألت فاطمةُ بنت أبي حُبَيش، لا بنت قيس كما تقدم، وهو أشبه؛ فإن بنت قيس لا مدخل لها في حديث الاستحاضة، والحديث في الجملة لا أصل له، والله أعلم».اهـ.

(٤) لم نقف على روايته على هذا الوجه، لكنَّ الحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٤٨) من طريق الحسن بن عمر بن شقيق، عن جعفر بن سليمان، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر: قال: سألتْ فاطمةُ بنت قيس رسول الله ﷺ.
وأخرجه الطبراني في "الصغير" (١/ ١٥٣ رقم ٢٣٥)، وفي "الأوسط" (٣/ ٢١٧ رقم ٢٩٦٠) من طريق وهب بن بقية، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢١٩ رقم ٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٥٥) من طريق قطن بن نُسَيْر الغبري، كلاهما عن جعفر بن سليمان، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر؛ أنَّ فاطمة بنت قيس سألت النبيَّ ﷺ.
وأخرجه الحاكم في "مستدركه" (٤/ ٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٣٥) من طريق وهب بن بقية، عن جعفر بن سليمان، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن فاطمة بنت قيس، قالتْ: سألتُ رسول الله ﷺ.

ابن جُرَيج(١)، عن أبي الزُّبَير(٢)، عن جابر؛ قال(٣): سألَتْ فاطمةُ بنتُ أبي حُبَيش رسولَ الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! المرأةُ المُسْتَحاضَةُ كيف تَصْنَعُ ؟ قال: «تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ طُهْرٍ، ثُمَّ تُصَلِّي» ؟

قال أبي: ليس هذا بشيء(٤).

١٢١ - وسألتُ(٥) أبي عن حديثِ مِقْسَم(٦)، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ في الَّذي يأتي امرَأَتَهُ وهي حائِض؟

---

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٢) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٣) في (ك): « قالت ».

(٤) في (ت) و(ك): «هذا ليس بشيء».
وقد نقل ابن حجر عن الإمام أحمد قوله في هذا الحديث :« ليس بصحيح ».
وقال ابن عدي:« وهذا الحديث لم يحدث به عن ابن جريج بهذا الإسناد غير جعفر ابن سليمان، ويقال: إنه أخطأ فيه، أراد به إسنادًا آخر عن ابن جريج، لعله يرويه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، فلعل جعفرً أراد هذا الحديث فأخطأ عليه، فقال: عن أبي الزبير، عن جابر».اهـ. وقال البيهقي في "السنن الكبرى"(١/ ٣٣٥): « وهكذا رواه قَطَن بن نُسَير عن جعفر بن سليمان، فقال في الحديث : " أن فاطمة بنت قيس سألت "، ولا يعرف إلا من جهة جعفر بن سليمان ، والله أعلم ».اهـ.
ونقل في (١/ ٣٥٦) عن أبي بكر بن إسحاق قوله :« جعفر بن سليمان فيه نظر، ولا يعرف هذا الحديث لابن جريج، ولا لأبي الزبير من وجه غير هذا ، وبمثله لا تقوم حجة، واختُلِف عليه فيه ».اهـ.

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٤٩) كما هنا، ونقله ابن دقيق العيد في "الإمام"(٣/ ٢٥٩)، وابن الملقن في "البدر المنير"(٢/ ١٧١/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٩٣) باختلاف يسير، وانظر النص التالي .

(٦) هو: ابن بُجْرَة .

فقال: اختلفتِ الرِّوايةُ:

فمنهم من يروي عن مِقْسَم، عن ابن عباس، موقوفً[١].

ومنهم مَنْ يروي عن مِقْسَم، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً[٢].

وأمَّا مِنْ حديثِ شُعْبَة: فإنَّ يحيى بن سعيد[٣] أسنده،

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم الكلامُ عليها في التعليق على المسألة رقم (٣٤).
هذا؛ والحديث رواه الدارمي في "مسنده" (١١٤٦) من طريق أبي الوليد الطيالسي، والدارمي (١١٤٧)، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٩٩) من طريق سعيد بن عامر، وابن الجارود في "المنتقى" (١١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣١٥) من طريق عبدالرحمٰن بن مهدي، والبيهقي (١/ ٣١٤-٣١٥) من طريق عفان بن مسلم وسليمان بن حرب، خمستهم عن شعبة، عن الحكم، عن عبد الحميد بن عبدالرحمٰن، عن مقسم، عن ابن عباس، به، موقوفًا .
قال البيهقي: «وكذلك رواه مسلم بن إبراهيم، وحفص بن عمر الحوضي، وحجاج ابن منهال، وجماعة، عن شعبة، موقوفًا على ابن عباس».

(٢) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٢٦٣)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣١٦) من طريق الثوري، عن علي ابن بذيمة وخصيف، عن مِقْسَم، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً .

(٣) في (ك): «يحيى بن شعبة». ويحيى بن سعيد هذا هو: القطَّان . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٢٩-٢٣٠ رقم٢٠٣٢)، وأبو داود في "سننه" (٢٦٤ و٢١٦٨)، وابن ماجه في "سننه" (٦٤٠)، والنسائي في "سننه" (٢٨٩)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢١٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٠٢ رقم١٢٠٦٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧١-١٧٢)، جميعهم من طريق يحيى القطان، عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض، قال: يتصدَّق بدينار أو نصف دينار. قال أبو داود: «هكذا الرواية الصحيحة؛ قال: =

وَحَكَىٰ[(١)] أنَّ شُعْبَة قال: أسنده لي الحَكَمُ[(٢)] مَرَّةً، وَوَقَفَهُ[(٣)] مرَّة[(٤)].

وقال أبي: لم يسمَعِ الحكمُ من مِقْسَم هذا الحديثَ[(٥)].

= دينار، أو نصف دينار، وربما لم يرفعه شعبة».

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٦٤٠) من طريق ابن أبي عدي، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٨) من طريق وهب بن جرير، وفي (١٠٩) من طريق سعيد بن عامر، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣١٤) من طريق النضر بن شميل، أربعتهم عن شعبة، به مرفوعًا. ورواه جماعةٌ غير هؤلاء عن شعبة بالإسناد السابق موقوفًا.

وقال ابن القيم في "تهذيب السنن" (١/ ١٧٣): «قول أبي داود: "هكذا الرواية الصحيحة" يدلُّ على تصحيحه للحديث، وقد حكم أبو عبدالله الحاكم بصحته، وأخرجه في "مستدركه"، وصححه ابن القطان أيضًا».

وقال أبو داود في "مسائله لأحمد" (١٧٧): «سمعت أحمد سُئل عن الرجل يأتي امرأته وهي حائض؟ قال: ما أحسنَ حديثَ عبدالحميد فيه!! قلت: فتذهب إليه؟ قال نعم، إنما هو كفارة. قلت: فدينار أو نصف دينار؟ قال: كيف شئت». اهـ.

(١) أي: يحيى بن سعيد، وفي (ت) و(ك): «وحكاه»، وفي (أ): «وحكي» بالياء المنقوطة، والمثبت من (ش) و(ف)، وهو الصواب.

(٢) هو: ابن عُتَيبَة.

(٣) في (ف): «وقفه» بلا واو.

(٤) أخرج البيهقي هذا الحديث في "السنن" (١/ ٣١٥) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن شعبة، ثم قال ابن مهدي: «فقيل لشعبة: إنك كنت ترفعه! قال: إني كنت مجنونًا فصححت»، ثم قال البيهقي: «فقد رجع شعبة عن رفع الحديث، وجعله من قول ابن عباس». اهـ. والكلام على هذا الحديث والاختلاف فيه يطول، وقد توسع الشيخ دبيان بن محمد الدبيان في كتاب "الحيض والنفاس" (٢/ ٨٧٧-٩٠٨) في تخريج طرقه، فانظره إن شئت.

(٥) اختُلِف على الحكم بن عتيبة في هذا الحديث: فأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٩١٠٠ و٩١٠١) من طريق عمرو بن قيس وأبي عبدالله الشقري، كلاهما عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، به موقوفًا.

وتقدم أن شعبة رواه عن الحكم، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن، عن مقسم، به =

١٢٢ - وسمعتُ[١] **أبا زرعة يقول:** حديثُ قتادة[٢]: عن مِقْسَم، ولا أعلَمُ قتادةَ روى عن عبدالحميد[٣] شيئًا، ولا عن الحَكَم[٤].

١٢٣ - وسألتُ[٥] **أبي** عن حديثٍ رواه ابنُ عَقِيل[٦]، عن إبراهيم ابن محمد، عن عِمْران بن طَلْحة، عن أُمِّهِ حَمْنَةَ بنتِ جَحْشٍ؛

= هكذا بزيادة عبدالحميد في الإسناد، وهذا الذي جعل أبا حاتم يقول: إن الحكم لم يسمعه من مقسم.

(١) هذا النص من تتمة المسألة السابقة، وتركنا ترقيمَهُ محافظةً على ترقيم الطبعة الأولى. وقد نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٤٩).

(٢) لعل مراده: أنَّ الصحيح إنما هو حديث قتادة عن مقسم، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٧ رقم ٢١٢١) و(١/ ٣١٢ رقم ٢٨٤٣)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٩١٠٥)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عنه، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: أمر رسول الله ﷺ الذي يأتي امرأته وهي حائض أن يتصدَّق بدينار، أو نصف دينار.

(٣) هو: ابن عبدالرحمٰن.

(٤) لكن الحديث أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٩١٠٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣١٥) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن، عن مقسم، به، مرفوعًا.
وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢٠٦٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣١٥- ٣١٦) من طريق حماد بن الجعد، عن قتادة، عن الحكم، عن عبدالحميد، عن مقسم، به، مرفوعًا.

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٥٦)، وفي"تنقيح التحقيق" (١/ ٢٣٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٥٦/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٨٩)، و"إتحاف المهرة" (١٦/ ٩٢١ رقم٢١٤٠٧).

(٦) هو: عبدالله بن محمد. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١١٧٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٦٤)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٨١-٣٨٢ و٤٣٩ رقم ٢٧١٤٤ و٢٧٤٧٤ و٢٧٤٧٥)، وأبو داود في "سننه"(٢٨٧)، والترمذي في =

في الحَيْضِ[(١)]؟

فوهَّنَهُ، ولم يُقَوِّ[(٢)] إسناده[(٣)].

= "جامعه" (١٢٨)، وابن ماجه في "سننه" (٦٢٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣١٨٩ و٣١٩٠)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٢٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٧١٨ و٢٧١٩).

(١) وفيه أن حَمْنَةَ بنت جحش قالت: كنت أُستحاض حيضة كثيرة شديدة، فأتيت رسول الله ﷺ أستفتيه . . . ، الحديث بطوله في وصف متى تتوقف المستحاضة عن الصَّلاة؟ ومتى تصلي ؟ والرخصة لها في الجمع بين الصلاتين .

(٢) في (ت) و(ك): « ولم يقوِّي ». وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح. . . ، وسألت محمدًا -يعني البخاري- عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديث حسن، وهكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسن صحيح . وقال أحمد وإسحاق في المستحاضة: وإذا استمرَّ بها الدم، ولم يكن لها أيام معروفة، ولم تعرف الحيض بإقبال الدم وإدباره، فالحكم لها على حديث حمنة بنت جحش، وكذلك قال أبو عبيد ».
وقال في "العلل الكبير"(٧٤):« قال محمد - يعني البخاري-: حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن ، إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم، لا أدري سمع منه عبدالله بن محمد بن عقيل أم لا ؟ وكان أحمد بن حنبل يقول: هو حديث صحيح ».اهـ.
واختلف قول الإمام أحمد؛ فنقل عنه الترمذي - كما سبق - أنه قال:« هو حديث حسن صحيح ». وقال أبو داود :« سمعت أحمد يقول: حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء ». وقال في "مسائله" (١٦٠):« سمعت أحمد يقول: يُروى في الحيض حديث ثالث؛ حديث عبدالله بن محمد بن عقيل، في نفسي منه شيء ».
وقال ابن رجب في "فتح الباري"(١/ ٤٤٣)- بعد أن ذكر كلام الترمذي-:« ونقل حرب عن أحمد، قال: نذهب إليه، ما أحسنَه من حديث! واحتجَّ به إسحاق وأبو عبيد، وأخذا به، وضعفه أبو حاتم الرازي، والدارقطني، وابن منده،ونقل - أي: ابن منده - الاتفاق على تضعيفه من جهة عبدالله بن محمد بن عقيل؛ فإنه تفرَّد بروايته. والمعروف عن الإمام أحمد أنه ضعفه ولم يأخذ به، وقال: ليس بشيء، =

١٢٤- وسألتُ[١] أبا زرعة عن حديثِ خالد بن سَلَمة[٢]، عن البَهِيِّ[٣]، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: كان النبي ﷺ يذكُرُ اللهَ تعالى على كُلِّ أَحْيانِه؟

فقال: ليسَ بذاك، هو حديثٌ لا يُروى إلا مِنْ ذا الوَجْهِ[٤].

= وقال مرَّة: ليس عندي بذلك، وحديث فاطمة أصحُّ منه وأقوى إسنادًا، وقال مرَّة: في نفسي منه شيء. ولكن ذكر أبو بكر الخلال: أن أحمد رجع إلى القول بحديث حمنة والأخذ به، والله أعلم ».اهـ. ونقل نحو هذا أيضًا في (١/ ٥٢٦).

وذكر الدارقطني في "العلل"(٥/ ٢١٣/ب) الاختلاف على عبدالله بن محمد بن عقيل في هذا الحديث، وذكر رواية من رواه عنه، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمِّه عمران بن طلحة، عن أمه حمنة بنت جحش، ثم قال:« وهو الصحيح ».

وقال ابن المنذر (٢/ ٢٢٤):« وأما حديث ابن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة في قصة حمنة، فليس يجوز الاحتجاج به . . . ».

وانظر"تهذيب السنن" لابن القيم (١/ ١٨٣-١٨٧)، والموضع السابق من "شرح العلل" لابن عبدالهادي.

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل "(ص٥٩-٦٠)، ونقل بعضه ابن رجب في "فتح الباري"(١/ ٤٢٦).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٧٠ رقم ٢٤٤١٠)، ومسلم في "صحيحه" (٣٧٣)، وأبو داود في "سننه" (١٨)، والترمذي في "جامعه" (٣٣٨٤)، و"العلل الكبير" (٦٦٩)، وابن ماجه في "سننه" (٣٠٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٩٩) وابن حبان في "صحيحه" (٨٠٢). ورواه البخاري في "صحيحه" قبل الحديث رقم (٣٠٥) و(٦٣٤) تعليقًا مجزومًا به .

(٣) هو: عبدالله، مولى مصعب بن الزبير.

(٤) كذا في (ت) و(ك)، وفي (أ) و(ش):« ذي الوجه »، وفي (ف):« ذى الوجه »، ولم تنقط الياء، ومن عادة الناسخ عدم نقط الياءات، وأثبتها الحافظ ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (١١/أ) هكذا :« ذا الوجه »، وصوبها في الهامش:« ذى »، وكتب بجانبها:« صح »، وهذا يعني تصحيحه للوجهين جميعًا، وكلُّ هذه الوجوه صحيحة من جهة العربية: =

فذكرتُ[١] قول أبي زرعة لأبي رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال[٢]: الذي أرى أنْ

= فأما قوله: « من ذا الوجه »، فـ« ذا »: اسمُ إشارةٍ لمذكَّر، والوجه: بَدَلٌ منه، وهو مذكَّر أيضًا، ولا إشكالَ فيه.

وأمَّا قوله: « من ذي الوجه » بالياء المنقوطة، فمشكِلٌ؛ لأنَّ « ذي » إشارةٌ لمؤنَّث، و«الوجه»: بدلٌ منه وهو مذكَّر، والبدل والمبدل منه لابدَّ أن يتَّحدا في النوع تذكيرًا وتأنيثًا؛ فيكونا مؤنَّثَيْنِ أو مذكَّرَيْنِ، ولكنْ يجاب عن ذلك: بأنَّ « الوجه » هنا مؤنَّث؛ لأنَّه في معنى الجهة أو الوِجْهة؛ فيكونُ البدل والمبدل منه مؤنثَيْنِ؛ كأنَّه قال: مِنْ هذي الجهة؛ قال في "اللسان" (١٣/ ٥٥٦): «والوَجْهُ والجهةُ بمعنًى، والهاء عوضٌ من الواو». اهـ. وهذا من باب الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر، وهو جائز في العربية وله نظائر، انظر ذلك في التعليق على المسألة رقم (٨١).

وأمَّا قوله: «مِنْ ذى الوَجهْ» بالياء غير المنقوطة - كما في (ف) و"شرح العلل" - فإنه يحتمل وجهين: الأوَّل: أنَّ الياء منقوطة - كما في (أ) و(ش) - إلا أنَّ ناسخ (ف) أهمل نقطها على عادته، وتخرَّج على أنَّ «الوجه» بمعنى الجهة كما سبق بيانه، كأنَّه قال: «مِنْ ذِي الجهة».

والثاني: أنَّ الياء في «ذى» غير منقوطة، والأصل « ذا » إشارةً لمُذَكَّر، لكنْ أُمِيلَتْ ألفها فكتبتْ ياءً هكذا: « ذَىٰ »؛ وعليه فاللفظان مذكَّران؛ كأنَّه قال: مِنْ هذا الوجه.

ومع أنَّ الإمالةَ لا تدخُلُ في الأسماء المبنيَّة غير المتمكِّنة، ولا الحروف؛ لعدم تصرُّفها واشتقاقها، فقد سُمِعَ عن العرب إمالةُ بعض الأسماء المبنيَّة، وبعضِ الحروف؛ فمن الأسماء المبنيَّة: «ذا» الإشاريَّة و«مَتَىٰ»، وغيرهما. ومن الحروف: « بَلَى »، و« يا » في النداء، و« لا » في الجواب في نحو قولهم: « افعلْ هذا إمَّا لَا »، وغير ذلك. وانظر: "شرح النووي" (١/ ٤١- ٤٢)، و"كتاب سيبَوَيْهِ" (٤/ ١٢٥، ١٣٥)، و"شرح المفصل" (٩/ ٦٦)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ٤٥٧- ٤٥٨)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣٢١)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٤٨٤)، و"شرح الأُشْموني" (٤/ ٣٩٧)، و"شرح شافية ابن الحاجب" للرضي الأستراباذي (٣/ ٢٦- ٢٧)، و"المطالع النصرية" (ص١٤٠).

(١) في (أ) و(ش): « فذكرته ».

(٢) في (ك): « قال ».

يُذكَرَ اللهُ على كُلِّ حالٍ، على الكَنِيفِ[١] وغيره؛ على هذا الحديثِ[٢].

١٢٥- وسألتُ[٣] أبا زرعة عن حديثٍ رواه عُبَيدالله القَوَاريري[٤]، عن يوسف بن خالد؛ قال: حدَّثنا عَمرو بن سُفْيان بن أبي البكرات[٥]، عن محفوظ بن عَلْقَمَة، عن الحضرمي[٦]- وكان من أصحاب النبيِّ ﷺ - عن النبيِّ ﷺ[٧] قال: **«إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الرِّيحَ بِبَوْلِهِ فَيُرَدُّ[٨] عَلَيْهِ»**[٩]؟

---

(١) الكَنِيفُ: الخَلاء، وموضعُ قضاء الحاجَة، وأصله: من السِّتْر، فكل ساتر: كَنيف. انظر "لسان العرب"(٩/ ٣٠٨-٣١٠).

(٢) نقل الترمذي في "العلل" عن البخاري قوله: «هو حديث صحيح». وقال في "جامعه": «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن زكريا بن أبي زائدة».
وقال الدارقطني في "العلل"(٥/ ٤٩/ب): «يرويه زكريا بن أبي زائدة عن خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة، عن عائشة، قال ذلك يحيى بن زكريا والوليد بن القاسم الهمداني، عن زكريا. ورواه القاسم بن حبيب عن يزيد، عن زكريا، فلم يقم إسناده، وأسقط منه رجلاً. والصواب ما قاله يحيى والوليد عن زكريا».

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٤٥٢)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٦١)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٥٢/ مخطوط).

(٤) هو: ابن عمر بن ميسرة. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٣٨)، وعزاه ابن حجر في "المطالب العالية" و"الإصابة" (٢/ ٢٦٤) إلى ابن قانع من طريق محفوظ بن علقمة، عن الحضرمي، به.

(٥) في (ت) و(ك): «البكران».

(٦) هو: حضرمي بن عامر الأسدي.

(٧) قوله: «عن النبي ﷺ» سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(٨) قوله: «فَيُرَدُّ» لم تنقط الياء في (ف)، والمراد: فَيُرَدُّ عليه رشاشُ البول فينجِّسه، وفي "شرح العلل": «فَتَرُدُّ» بالتاء، أي: فَتَرُدُّ عليه رشاشَ البول، فينجِّسه. انظر: "فيض القدير" (١/ ٣١١).

(٩) ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في ترجمة حضرمي بن عامر في "الإصابة" =

فقلتُ لأبي زرعة: مَحفُوظٌ ماحالُه ؟

قال: لا بأس به، ولكنَّ الشأنَ في يوسف؛ كان يحيى بن معين يقول: يَكْذِب[١].

١٢٦ - وقلتُ[٢] لأبي وأبي زرعة[٣] في حديثِ مالك[٤]، عن

= (٢/ ٢٦٤ رقم١٧٥٤)، وذكر أنه رواه أبو يعلى وابن قانع .

(١) قال ابن عبدالهادي في الموضع السابق من "شرح العلل" عقب ذكره لكلام ابن أبي حاتم :« انتهى ما ذكره، ولم يرو هذا الحديث أصحاب السنن الأربعة، ولا الطبراني في "المعجم الكبير"، ولا الدارقطني والبيهقي في"سننهما"، ويوسف بن خالد السَّمْتي أجمعوا على تركه ».

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل " (ص٧١)، ونقل بعضه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٦٨).

(٣) في (ف): « وأبا زرعة ».

(٤) يعني: ابن أنس. وروايته على هذا الوجه أخرجها في "الموطأ" (٥٤/رواية أبي مصعب الزهري)، و(٣٢/رواية القعنبي)، و(٩٥/رواية محمد بن الحسن الشيباني)، و(١٢٣/رواية عبدالرحمن بن القاسم)، و(٢٨/رواية سويد بن سعيد)، ومن طريق أبي مصعب الزهري أخرجه البغوي في "شرح السنة" (٢٨٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٥/ ٢٩٠- ٢٩١).

ومن طريق القعنبي أخرجه أبو داود في "سننه" (٧٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٩٩)، والجوهري في "مسند الموطأ" (٢٩٠).

وأخرجه الشافعي في "مسنده" (١/ ٢٢-ترتيب السندي)، وفي "الأم" (١/ ٨)، وعبدالرزاق في "مصنَّفه" (٣٥٣) عن مالك، به، ومن طريق الشافعي أخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٠٣).

وأخرجه أبو عبيد في "الطهور" (٢٠٦) من طريق ابن أبي مريم، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٠٣ رقم ٢٢٥٨٠) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وأبو عبيد في "الطهور" (٢٠٦)، وأحمد في "مسنده"(٥/ ٣٠٣ رقم ٢٢٥٨٠)، والدارقطني في =

إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن حُمَيدة[1] بنت عُبَيد بن رِفاعة، عن كَبْشَةَ بنت كعب بن مالك - وكانت تحتَ ابن أبي قَتادة -: أنَّ أبا

= "السنن" (١/ ٧٠) من طريق إسحاق بن عيسى، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٠٩ رقم ٢٢٦٣٦) من طريق حماد بن خالد الخَيَّاط، والدارمي في "مسنده" (٧٦٣) من طريق الحكم بن المبارك، والترمذي في "جامعه" (٩٢) من طريق معن بن عيسى، والنسائي في "سننه" (٦٨ و٣٤٠)، وفي "الكبرى" (٦٣) عن قتيبة بن سعيد، وابن أبي شيبة في "مصنَّفه" (٣٢٥)، وابن ماجه في "سننه" (٣٦٧)، والحاكم في "مستدركه" (١/ ١٥٩- ١٦٠)، وابن حزم في "المحلَّى" (١/ ١١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٤٥) من طريق زيد بن الحباب، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٠٤)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٠٣)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ١٨- ١٩)، وفي "شرح المشكل" (٢٦٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٤٥) من طريق عبدالله بن وهب، وابن الجارود في "المنتقى" (٦٠) من طريق مطرِّف بن عبدالله، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣١٩) من طريق يحيى بن سعيد القطان.

جميعهم (ابن أبي مريم، وعبدالرحمن بن مهدي، وإسحاق بن عيسى، وحمَّاد بن خالد الخَيَّاط، والحكم بن المبارك، ومعن بن عيسى، وقتيبة بن سعيد، وزيد بن الحباب، وعبدالله بن وهب، ومطرِّف بن عبدالله، ويحيى القطان) عن مالك، به.

ووقع في "الموطَّأ" (٤٦/ رواية يحيى بن يحيى الليثي): حَمِيدة - بفتح الحاء - بنت أبي عبيدة بن فروة؛ قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣١٨): «لم يتابعه أحدٌ على قوله ذلك، وهو غلط منه، وإنما يقول الرواة للموطَّأ كلُّهم: ابنة عُبَيْد بن رفاعة، إلا أنَّ زيد بن الحباب قال فيه عن مالك: حُمَيْدة بنت عُبَيْد بن رافع، والصواب: رفاعة، وهو رفاعة بن رافع الأنصاري». اهـ.

(١) ذكر المزي في ترجمتها من "تهذيب الكمال" (٣٥/ ١٥٩) أنَّ يحيى بن يحيى الأندلسي يقول في روايته: «حَمِيدة» بالفتح، وسائر أصحاب مالك يقولون: «حُمَيْدة» بالضم. والرواية في كتابنا من غير رواية يحيى عن مالك؛ لأنه يقول فيها: «حُمَيْدة بنت عُبَيْد بن رفاعة»، ورواية يحيى: «حَمِيدة بنت أبي عُبَيْد بن فروة»، وهي خطأ كما تقدم بيانه. وانظر: "التمهيد" (١/ ٣١٨).

قَتادة قال: قال رسولُ الله ﷺ في الهِرِّ: «لَيْسَتْ[١] بِنَجَسٍ، هِيَ مِنَ الطَّوَّافَاتِ».

فقلتُ لهما: إنَّ حُسينَ المعلِّمَ وهَمَّامَ[٢] يقولان: عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أم يحيى؟

---

(١) في (ت) و(ك): «ليس».

(٢) همام هو: ابن يحيى . ورواية حسين وهمام أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٤٥). هذا؛ وقد جاء في جميع النسخ: «إنَّ حسين المعلِّم وهمَّام» بدون ألف في آخر «حسين» و«همَّام»، وهما اسمان مصروفان؛ فكانت الجادة أن يقال: إنَّ حُسَيْنًا المُعَلِّمَ وهمَّامًا»؛ لكنَّ ما في النسخ له وجوه من العربية صحيحة:
أمَّا قوله: «حسين»، فله وجهان: **أحدهما**: أنه منصوبٌ منوَّنٌ «حسينً»؛ حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: أنَّه منصوبٌ غير منوَّن «حُسَيْنَ»، وإنما حُذِفَ منه التنوين لالتقاء الساكنين، وهما: التنوين، ولام «الْمُعَلِّم»، وحذفُ التنوين للتخلُّص من التقاء الساكنين كثيرٌ ومنتشرٌ في العربية، وفي القراءات القرآنية، ومن ذلك: قراءةُ الحسن وابن سيرين ونصر بن عاصم وغيرهم: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١]، دون تنوين «أحد»، ونحوه قولُ أبي الأسود الدؤلي [من المتقارب]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ... وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا

دون تنوين «ذاكر»، وبنصب لفظ الجلالة، وقد ذكر علماء النحو والقراءات من ذلك شواهد كثيرة.
انظر تفصيل ذلك في: "المقتضب" للمبرِّد (٢/ ٣١٢)، و"شرح شواهد الشافية" (ص١٦٣)، و"مغني اللبيب" (ص٨٤٤)، و"همع الهوامع" (٣/ ٤١٠)، و"خزانة الأدب" (١١/ ٣٧٤- ٣٨٢ الشاهد رقم ٩٤٢)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٥/ ٣٠٩)، و"المحرَّر الوجيز" لابن عطيَّة (٢/ ٣٢٦)، و"البحر المحيط" لأبي حيان (٣/ ١٣٩)، (٤/ ١٩٠، ٤٤١- ٤٤٢)، (٧/ ٣٤٣)، (٨/ ٥٣٠).
وأمَّا قوله: «وَهَمَّام»، فهو منصوبٌ منوَّن قولاً واحدًا، لكنْ حذفتْ منه ألفُ تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

فقالا: اسمُها حُمَيدة، وكنيتُها: أم يحيى[١].

١٢٧ - وسألتُ[٢] **أبي عن حديثِ عبدالله بن عُكَيم**[٣]: جاءنا كتابُ النبي ﷺ قبلَ موتِهِ بشهر: أَنْ **«لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ المَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»**؟

---

(١) قال البيهقي: «قال أبو عيسى: سألت محمدًا- يعني ابن إسماعيل البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: جوَّد مالك بن أنس هذا الحديث وروايته أصح من رواية غيره». وقال الترمذي في "جامعه" (٩٢): «هذا حديث حسن صحيح . . . وهذا أحسن شيء روي في هذا الباب، وقد جوَّد مالك هذا الحديث عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، ولم يأت به أحدٌ أتمَّ من مالك». وقال الدارقطني في "العلل" (٦/ ١٦٢) بعد ذكر الاختلاف في رفع هذا الحديث ووقفه: «ورفعه صحيح، ولعل من وقفه لم يسأل أبا قتادة: هل عنده عن النبي ﷺ فيه أثر أم لا؟ لأنهم حكوا فعل أبي قتادة حسب. وأحسنها إسنادًا: ما رواه مالك عن إسحاق، عن امرأته، عن أمها، عن أبي قتادة، وحفظ أسماء النسوة، وأنسابهن، وجوَّد ذلك، ورفعه إلى النبي ﷺ». وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (١/ ٢٣٢-٢٣٥).

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٧٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٣٩٩)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٧٧).

(٣) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠٢)، والطيالسي في "مسنده" (١٣٨٩)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣١٠ رقم ١٨٧٨٠)، وأبو داود في "سننه" (٤١٢٧)، والترمذي في "جامعه" (١٧٢٩)، والنسائي في "سننه" (٤٢٤٩) من طريق الحكم ابن عتيبة، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن عبدالله بن عُكَيم، به.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن، ويروى عن عبدالله بن عكيم، عن أشياخ لهم هذا الحديث، وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وقد روي هذا الحديث عن عبدالله بن عكيم أنه قال: أتانا كتاب النبي ﷺ قبل وفاته بشهرين. قال: وسمعت أحمد بن الحسن يقول: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث؛ لما ذكر فيه: قبل وفاته بشهرين، وكان يقول: كان هذا آخر أمر النبي ﷺ، ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لمَّا اضطربوا في إسناده؛ حيث رَوى بعضهم فقال: عن عبدالله ابن عكيم، عن أشياخ لهم من جهينة». اهـ. =

فقال أبي: لم يَسْمَعْ عبدُالله بن عُكَيم من النبي ﷺ، وإنما هو كِتابُه[١].

١٢٨ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن أحاديثَ تُروى[٣] عن أنس ابن مالك، عن النبيِّ ﷺ فِي: **«إِسْبَاغُ الوُضُوءِ يَزِيدُ فِي العُمُرِ»** ؟ وذكرتُ لهما الأسانيدَ المرويَّةَ في ذلك؟ **فضعَّفاها كلَّها، وقالا**: ليس فِي: **«إِسْبَاغُ الوُضُوءِ يَزِيدُ فِي العُمُرِ»** حديثٌ صحيحٌ[٤].

= ووقع في هذا الحديث اختلاف كثير، ينظر في حاشية "الخلافيات" للبيهقي (١/ ٢٥٥-٢٣٩)، و"مسند الطيالسي" (١٣٨٩)، و"مسند أحمد" (٤/ ٣١٠ رقم ١٨٧٨٠)، وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (١/ ٣١٦-٣٢٢)، والمواضع السابقة من "شرح العلل"، و"البدر المنير"، و"التلخيص".

(١) قال ابن عبدالهادي بعد نقله لكلام ابن أبي حاتم: « انتهى ما ذكره ابن أبي حاتم في "العلل"، وقال في "المراسيل": عبدالله بن عُكَيم: سألت أبي عن عبدالله بن عكيم؛ قلت: إنه يروي عن النبي ﷺ أنه قال: "من علَّق شيئًا، وُكِلَ إليه"؟ فقال: ليس له سماع من النبي ﷺ؛ إنما كتب إليه. قلت: أحمد بن سنان أدخله في "مسنده"؟ قال: من شاء أدخله في "مسنده" على المجاز. قال أبو زرعة في حديث ابن عُكَيم: كتب إليه النبي ﷺ. فقال أبو زرعة: لم يسمع ابن عكيم من النبي ﷺ، وكان في زمانه. سمعت أبي يقول: لا يُعرَف له سماع صحيح؛ أدرك زمان النبي ﷺ ». اهـ. وهذا النقل موجود في "المراسيل" (ص ١٠٣-١٠٤).

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٢٧-٢٨)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٨٣).

(٣) في (ت): « يُرْوَىٰ »، ولم تنقط في (ف) و(ك).

(٤) الحديث روي عن أنس من طرق كثيرة منها:
ما رواه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٤٨) من طريق بكر الأعنق، و(٣/ ٤٤٥) من طريق الفضل بن عباس، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٥) من طريق الأشعث بن براز، كلاهما عن ثابت، عن أنس، به. =

. . . .

= ومن طريق ابن عدي رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٤٩).
قال العقيلي: « ليس لهذا المتن عن أنس إسناد صحيح ». وقال: « الرواية في هذا متقاربة في الضعف ». وقال ابن عدي: « ولأشعث بن براز هذا من الحديث غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وعامة ما يرويه غير محفوظ، والضعف بيِّن على رواياته ».
وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح ».
ورواه العقيلي (١/ ١١٩)، وابن عدي (١/ ٤١٨) من طريق الأزور بن غالب، عن سليمان التيمي، عن أنس، به. قال العقيلي: « لم يأت به عن سليمان التيمي غير الأزور هذا ، ولهذا الحديث عن أنس طرق ليس منها وجه يثبت ».
وقال ابن عدي بعد أن ذكر حديثًا آخر للأزور: « لم يروهما عن الأزور غير يحيى بن سليم، وهو من حديث سليمان التيمي لا يروى عنه إلا من هذا الطريق، ولأزور بن غالب غير ما ذكرت من رواية يحيى بن سليم عنه، أحاديث معدودة يسيرة غير محفوظة، وأرجو أنه لا بأس به ».
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٤٢٩٣) من طريق ضرار بن مسلم، عن أنس، به .
ورواه أبو يعلى (٤١٨٣)، والطبراني في "الأوسط" (٢٨٠٨)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٩٢) من طريق عَوْبد بن أبي عمران، عن أبيه، عن أنس، به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أبي عمران إلا ابنه عَوْبد». وقال ابن حبان في ترجمة عَوْبد: « كان ممن ينفرد عن أبيه بما ليس من حديثه؛ توهُّمًا، على قِلَّة روايته، فبطل الاحتجاج بخبره ». ورواه الطبراني في "الأوسط" (٥٤٥٣) من طريق مسدد، عن علي بن الجعد، عن عمرو بن دينار، عن أنس، به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا علي بن الجعد، ولم يروه عن علي بن الجعد إلا مسدد ومحمد بن عبدالله الرقاشي ».
ورواه ابن عدي (٣/ ٣٦٤) من طريق سعيد بن زون التغلبي، عن أنس، به .
قال ابن عدي: « وسعيد بن زون بهذا الحديث معروف به عن أنس، وقد تابعه على لفظ هذا الحديث عن أنس كثير بن عبدالله الناجي، وسعيد بن زون أعرف بهذا الحديث، ولا أبعد أن يكون له غيره عن أنس، أو عن غيره، إلا أن هذا المتن الذي جاء به عن أنس الذي ذكرته لم يأت بهذا المتن أو أرجح منه إلا ضعيف مثله». وانظر "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (٢/ ٤٥٢).

١٢٩ - وسمعتُ[(١)] أبي وأبا زرعة وذكرتُ لهما حديثًا رواه عبدُالرحمٰنِ بنُ حَرْمَلَةَ[(٢)]، عن أبي ثِفَال[(٣)]؛ قال: سمعتُ رَبَاحَ بن

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(١/ ٤٤٧-٤٤٨)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٢٥١)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٣٥)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٤٢و٢٤٤)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٢٧)، وفي "إتحاف المهرة" (٥/ ٥٢٠)، ونقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٨٨)، ثم قال: « انتهى ما ذكره . وقد روي في اشتراط التسمية على الوضوء أحاديثُ كثيرة غير هذا الحديث؛ كحديث أبي سعيد وأبي هريرة وغيرهما، ولا يخلو كل واحد منها من مقال، لكن الأظهر أن الحديث في ذلك بمجموع طرقه حسن أو صحيح. قال الإمام أبو بكر ابن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي ﷺ قال: "لا وضوء لمن لم يسمِّ" . وقد اختار اشتراط التسمية على الوضوء من أصحابنا : أبو بكر الخلال،وصاحبه أبو بكر عبدالعزيز، وأبو إسحاق ابن شاقلا،والقاضي أبو يعلى، وابن عقيل، وصاحب "النهاية"، وابن الجوزي، وأبو البركات صاحب "المحرر"، وغيرهم، وهذا القول هو الصحيح إن شاء الله ». اهـ. وانظر المسألة رقم (٢٥٨٩).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٧٠ رقم ١٦٦٥١) و(٦/ ٣٨٢ رقم ٢٧١٤٥)، والترمذي في "جامعه" (٢٥)، وفي "العلل الكبير"(١٦)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٦٧ رقم ٣٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٦)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٧٢-٧٣ و٧٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٣).

وأخرجه عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على المسند" (٤/ ٧٠ رقم ١٦٦٥٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣٩٨) من طريق يزيد بن عياض، عن أبي ثفال، به .

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٦٠) من طريق سليمان بن بلال، عن أبي ثفال، عن رباح بن عبدالرحمٰن بن أبي سفيان، عن جدته أنها سمعت رسول الله ﷺ .

(٣) هو: ثمامة بن وائل بن حصين المُرِّي، وقد ينسب إلى جده، فيقال: ثمامة بن حصين.

عبدالرحمٰن بن أبي سُفْيان بن حُوَيطِب؛ قال: أخبرتني جَدَّتي[(١)]، عن أبيها؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ**» .

فقالا: ليس عندنا بِذاك الصَّحيحِ؛ أبو ثِفالٍ مجهولٌ، ورَبَاحٌ مجهولٌ[(٢)].

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): «أخبرني جدي». وجدَّتُه هذه هي: ابنة سعيد بن زيد ﷺ.

(٢) قال الترمذي: «قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسناد جيِّد، وقال إسحاق: إن تَرَكَ التسمية عامدًا أعاد الوضوء، وإن كان ناسيًا أو متأوِّلاً أجزأه. قال محمد بن إسماعيل: أحسن شيءٍ في هذا الباب حديث رباح بن عبدالرحمٰن».
وقال في "العلل الكبير": «فسألت محمدًا -يعني البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: ليس في هذا الباب حديث أحسن عندي من هذا، ورباح بن عبدالرحمٰن بن أبي سفيان، عن جدَّته، عن أبيها، أبوها: سعيد بن زيد. قلت له: أبو ثفال المُرِّي ما اسمه؟ فلم يعرف اسمه. وسألت الحسن بن علي الخلَّال؟ فقال: اسمه ثمامة بن حصين. قال أبو عيسى: رباح بن عبدالرحمٰن هو أبو بكر بن حويطب، فنُسب إلى جدِّه. وروى هذا الحديث وكيع، عن حماد بن سلمة، عن صدقة مولى ابن الزبير، عن أبي ثفال، عن أبي بكر بن حويطب، عن النبي ﷺ، وهذا حديث مرسل».
وقال العقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٧٧): «الأسانيد في هذا الباب فيها لين»، وروى عن البخاري أنه قال: «أبو ثفال المُرِّي عن رباح بن عبدالرحمٰن، في حديثه نظر».
وقال ابن حبان في "الثقات" (٨/ ١٥٨): «لكن في القلب من هذا الحديث؛ لأنه اختلف على أبي ثفال فيه ...، قد ذكرت طريق هذا الخبر باختلافه في كتاب "الاجتماع والاختلاف"».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٦٧٨) اختلافًا في هذا الحديث، وقال: «والصحيح قول وهيب وبشر بن المفضل ومن تابعهما»؛ يعني روايتهما لهذا الحديث عن أبي حرملة، عن أبي ثفال، عن رباح بن عبدالرحمٰن بن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته، عن أبيها. وانظر "الكامل" لابن عدي (٣/ ١٧٣)، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ٥٠٨)، والمسألة رقم (٢٥٨٩).

١٣٠ - وسمعتُ[(١)] أبي وذكَرَ حديثًا رواه خارجة بن مُصْعَب[(٢)]، عن يونس[(٣)]، عن الحَسَن[(٤)]، عن [عُتَيٍّ][(٥)]، عن أُبَيِّ بن كعب، عن[(٦)] النبي ﷺ: «إِنَّ لِلوُضُوءِ شَيْطَانً[(٧)] يُقَالُ لَهُ:

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٩٦-٩٧)، ونقله بتصرف ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٣١)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٢٩٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٩٤/مخطوط)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٢٤٧)، وستأتي هذه المسألة مجيبًا عنها أبو زرعة في المسألة رقم (١٥٨).

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٥٤٩). ومن طريق الطيالسي رواه الترمذي في "جامعه" (٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (٤٢١)، وعبدالله ابن الإمام أحمد في زوائده على "المسند" (٥/ ١٣٦ رقم ٢١٢٣٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٥٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٦٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٧)، وابن الجوزي في "المنتظم" (١/ ١٧٩)، وفي "العلل المتناهية" (١/ ٣٤٥ و٣٤٨)، والضياء في "المختارة" (١٢٤٧ و١٢٤٨ و١٢٤٩).
ووقع في "المنتظم": «حدثنا عبدالله بن أحمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني محمد بن المثنى...»؛ وهو خطأ.
وأخرجه الشاشي في "مسنده" (١٥٠٣) من طريق محمد بن دينار، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٣٨٣) من طريق سفيان بن حسين، كلاهما عن يونس بن عُبَيْد، به.

(٣) هو: ابن عبيد. (٤) هو: البصري.

(٥) هو: ابن ضَمْرَةَ السَّعدي، وتصحَّف في (أ) و(ش) و(ف) إلى: «يحيى»، وفي (ت) و(ك) يشبه أن يكون: «عتر»، والتصويب من المسألة الآتية برقم (١٥٨)، ومن "شرح العلل"، و"الإمام" (٢/ ٣٠-٣١)، و"تهذيب الكمال" (١٩/ ٣٢٨).

(٦) في (أ) و(ش): «أن» بدل: «عن».

(٧) كذا في جميع النسخ «شيطان» بدون ألف بعد النون، ومثله في "المختارة" (١٢٤٧ و١٢٤٨)، ويخرَّج على وجهين: =

الوَلَهَانُ(١)، فَاحْذَرُوهُ» .

فقال أبي(٢): كذا رواه خارِجَةُ ! وأخطأ فيه.

ورواه الثوري(٣)، عن يونس، عن الحَسَن، قولَهُ .

ورواه غيرُ الثوري، عن يونس، عن الحَسَن: أنَّ النبيَّ ﷺ . . .

= **الأول**: وجه النصب « شيطانً »؛ على أنَّه اسمُ « إنَّ » مؤخَّرٌ، وجادَّته أن يقال: «إنَّ للوُضُوءِ شيطانًا»؛ لكنْ حُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: وجه الرفع « شيطانٌ »؛ على أنه مبتدأ مؤخَّر، وخبرُهُ مقدَّمٌ وهو قوله: «للوضوء»، والجملة الاسميةُ مرفوعةُ الطرفين، وهي في محل رفع خبر « إنَّ »؛ وعلى ذلك يكون اسمُ « إنَّ » ضميرَ شأنٍ محذوفًا، والتقدير: إنَّه لِلْوُضُوءِ شيطانٌ، وانظر تفصيل القول في ضمير الشأن وحذفِهِ مع « إنَّ » وغيرها من الحروف الناسخة في التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(١) قال ملا علي القاري في "مرقاة المفاتيح" (٢/ ١١٧): « الوَلَهَان، بفتحتين: مصدرُ وَلِهَ يَوْلَهُ وَلَهَانًا، وهو ذَهَابُ العقلِ والتحيُّرُ مِنْ شدةِ الوجد وغايةِ العشق؛ فسمِّي به شيطانُ الوضوء . . . وهو [مصدرٌ] بمعنى اسم الفاعل، أو باقٍ على مصدريَّته للمبالغة؛ كرجلٍ عَدْلٍ ». اهـ. وانظر: "فيض القدير" للمناوي (٢/ ٥٠٣)، و"تحفة الأحوذي" (١/ ١٨٨)، و"المغرب، في ترتيب المعرب" (٢/ ٣٧١).
ولكنْ جاء في "المصباح" (٢/ ٦٧٢): « وقيل أيضًا: [وَلِهَ، فهو] وَلْهَان، مثل غَضِبَ فهو غَضْبَانُ؛ وبه سمِّي شيطانُ الوضوء: الوَلْهَانَ، وهو الذي يُولِعُ الناسَ بكثرة استعمال الماء ». اهـ. وعلى ذلك يجوز هنا الوجهان: الفتح والسكون، والفتح أشهر في كلام اللغويين وشراح الحديث، والله أعلم.

(٢) في (ت) و(ك): « لي » بدل: « أبي ».

(٣) لم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكنْ أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٧) من طريقه، عن بيان، عن الحسن، قوله . وقد ذكر يحيى بن معين هذه الرواية في "تاريخه" (١/ ٢٥٢ رقم ١٦٦٠)، وقال: « هذا « بيان » رجلٌ غير بيان بن بشر ». اهـ.

مُرسَلً[١].

وسُئِلَ أبو زرعة عن هذا الحديث؟

فقال: رَفْعُهُ إلى النبي ﷺ مُنكَرٌ[٢].

١٣١ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه مُعْتَمِر[٤]، عن ليثٍ[٥]، عن طَلْحة بن مُصَرِّف، عن أبيه[٦]، عن جَدِّه[٧]: دخلتُ على النبي ﷺ، فرأيته يَفْصِلُ بين المَضْمَضَة والاستِنْشاق؟

(١) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة. انظر الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قال الترمذي: «حديث أبيِّ بن كعب حديث غريب، وليس إسناده بالقوي عند أهل الحديث؛ لأنا لا نعلم أحدًا أسنده غير خارجة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن قولَه، ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، وخارجة ليس بالقوي عند أصحابنا، وضعفه ابن المبارك».
وقال الحاكم: «ينفرد به خارجة بن مصعب، وأنا أذكره محتسبًا لما أشاهده من كثرة وسواس الناس في صب الماء».
قال البيهقي: «وهذا الحديث معلول برواية الثوري، عن بيان، عن الحسن بعضه من قوله غير مرفوع، وباقيه عن يونس بن عبيد من قوله غير مرفوع». وقال: «وخارجة ينفرد بروايته مسندًا وليس بالقوي في الرواية».

(٣) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٩٩-١٠٠)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٨٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٣٤).

(٤) هو: ابن سليمان . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٣٩)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ١٨١ رقم٤١٠).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٥١).
ورواه الطبراني (١٩/ ١٨٠ رقم٤٠٩) من طريق أبي سلمة الكندي، عن ليث، به .

(٥) هو: ابن أبي سُلَيم .

(٦) هو: مُصرِّف بن عمرو .

(٧) هو: عمرو بن كعب .

فلم يُثْبِتْهُ، وقال: طَلْحةُ هذا يُقال: إنه رجلٌ من الأنصار، ومنهم من يقول: هو طَلْحَةُ بن مُصَرِّف، ولو كان طَلْحةَ بنَ مُصَرِّف، لم يُختَلَفْ فيه(١).

١٣٢ - وسمعتُ(٢) أبي في حديثٍ رواه بَقِيَّة(٣)، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن حَبِيب بن عُبَيد، عن أبي الدرداء: أنَّ النبيَّ ﷺ توضَّأَ من نَهْرٍ، وفَضَلَتْ فَضْلَةٌ، فرَدَّه في النَّهْر .

---

(١) روى ابن أبي حاتم في مقدمة "الجرح والتعديل" (ص٣٧) عن علي بن المديني: قلت لسفيان بن عيينة: إن ليثًا روى عن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده: أن النبي ﷺ توضأ، فأنكر ذلك سفيان! وعجب منه؛ أن يكون جدُّ طلحة لقي النبي ﷺ !».
وقال أبوداود في "سننه"(١٣٢) في حديث آخر لليث، عن طلحة في الوضوء: «قال مسدَّد: فحدَّثت به يحيى - يعني القطَّان - فأنكره. وسمعت أحمد - يعني ابن حنبل - يقول: إن ابن عيينة زعموا أنه كان يُنكره، ويقول: أَيْشٍ هذا: طلحة، عن أبيه، عن جدِّه؟! ».اهـ.

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٠١-١٠٢)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٠٦).

(٣) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (١٤٥٩)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٤٧)، والبيهقي في"الزهد الكبير" (٨٧٩).
قال ابن حبان في ترجمة أبي بكر بن أبي مريم: «من خير أهل الشام، ولكنه كان رديء الحفظ، يحدِّث بالشيء ويهم فيه، لم يفحش ذلك منه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات حتى صار يحتج به، فهو عندي ساقط الاحتجاج به إذا انفرد».
وقال ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٠١): « هذا الحديث غير مخرَّج في "السنن"، وهو منقطع، وأبو بكر بن أبي مريم ضعَّفه غير واحد من الأئمة...»، ثم ذكر كلام ابن حبان، ثم قال: « وذكره ابن عدي فيمن اسمه بكير، وقال: اسم أبي بكر يقال: بكير، ويقال: اسمه عبدالسلام بن حميد، ولم يذكر هذا الحديث في ترجمته، وقال فيه: هو ممَّن لا يحتج بحديثه، ولكن يكتب حديثه ».اهـ.

فقال أبي: حبيبٌ عن أبي الدَّرداء، مُرسَلٌ[(١)].

١٣٣ - وسمعتُ[(٢)] أبي وذكَرَ حديثَ عليِّ بنِ جعفرٍ الأحمرِ[(٣)]، عن عبدالرحيم[(٤)] بن سُلَيمان، عن أَشْعَثَ[(٥)]، عن الحَسَن[(٦)]، عن أبي موسى الأشعري، عن النبيِّ ﷺ قال: **«الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»**.

فقال[(٧)] أبي: ذاكَرْتُ أبا زرعة بهذا الحديث، **فقال:** حدَّثنا إبراهيم بن موسى[(٨)]، عن عبدالرَّحيم، فقال[(٩)]: عن أبي موسى الأشعريِّ[(١٠)]، موقوفً[(١١)].

---

(١) وكذا نقل عن أبيه في "المراسيل" (ص٢٦رقم٨٥)، وانظر "جامع التحصيل" (١٥٩).

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٠٤-١٠٥)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٣٤)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٠/ ١٣).

(٣) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣٢)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٢-٣٧٣)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٠٢)، ومن طريقه البيهقي في "الخلافيات" (١/ ٣٩٤-٣٩٥).

(٤) في (ش): « عبدالرحمٰن ».

(٥) في (أ): « الأشعث ». وأشعث هذا هو: ابن سوَّار الكندي.

(٦) هو: البصري.

(٧) قوله: « الرأس فقال » مطموس في (ك).

(٨) هو الفراء. وذكر روايته الدارقطني في "السنن" (١/ ١٠٣).
والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٨) قال: حدثنا عبدالرحيم بن سليمان، عن أشعث، عن الحسن، عن أبي موسىٰ، به، موقوفًا.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٤٠١)، وابن عدي في "الكامل (١/ ٣٧٣)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٠٣).

(٩) قوله: « فقال » ليس في (ف).

(١٠) قوله: «الأشعري» من (ف) فقط.

(١١) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

=

١٣٤ - وسمعتُ[١] **أبي** وذَكَرَ حديثًا رواه قُرَادٌ أبو نوح[٢]، عن شعبة، عن إسماعيل بن مسلم، عن أبي المتوَكِّل[٣]؛ قال: توضَّأَ عمر، وبقِيَ على بَعْضِ رِجْلِهِ قِطعَةٌ لم يُصِبْها الماءُ، فأمره رسولُ الله ﷺ أن يعيدَ الوُضُوء .

فقال أبي: أبو المتوكِّل لم يَسمَعْ من عمر[٤]، وإسماعيلُ هذا ليسَ

= هذا؛ وقد قال العقيلي في ترجمة أشعث بن سوَّار :« لا يتابع عليه، الأسانيد في هذا الباب ليِّنَة ».
وقال ابن عدي:« ولا أعلم رفع هذا الحديث عن عبدالرحيم غير عليِّ بن جعفر، ورواه غيره موقوفًا عن عبدالرحيم ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٧/ ٢٥٠): « رفعه علي بن جعفر، عن عبدالرحيم بن سليمان، عن الأشعث، عن الحسن، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، والصواب موقوف ».
وقال في "السنن" (١/ ١٠٢): « رفعه علي بن جعفر، عن عبدالرحيم، والصواب موقوف، والحسن لم يسمع من أبي موسى ».
وقال ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٠٣):« وهذا الحديث غير مُخَرَّج في شيء من "السنن الأربعة"، والصواب وقفه على أبي موسى ».

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ١٣)، وعنده:« وبقي على ظهر رجله لمعة »، ونقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص١٠٦)، وابن الملقن في "البدر المنير"(١/ ٣١٤/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٦٦)، وقد قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (٥٠١): « سمعتُ أبي يقول: أبو المتوكِّل الناجي، لم يَسْمَعْ من عمر ».

(٢) اسمه: عبدالرحمٰن بن غزوان، وقراد لقب. وروايته أخرجها البيهقي في "الخلافيات" (١/ ٤٥٩). ووقع في أصوله الخطية:« توضأ ابن عمر ». نبه على ذلك محققه، وبيَّن أنَّ الصواب ما وقع في "العلل".

(٣) هو: علي بن داود .

(٤) قال البيهقي:« وهذا منقطع ».

به بأس[(١)].

١٣٥ - وسمعتُ[(٢)] أبي يقول في حديثِ الوليد[(٣)]، عن ثَوْر بن يزيد، عن رجاء بن حَيْوة، عن كاتب المغيرة[(٤)]، عن المغيرة: أنَّ النبيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلى الخُفِّ وأسْفَلَهُ.

فقال: ليس بمَحْفُوظ، وسائِرُ الأحاديثِ عن المغيرة أَصَحُّ.

١٣٦ - وسألتُ[(٥)] أبا زرعة[(٦)] عن حديثٍ رواه محمد بن ثابت[(٧)]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « في التيمُّمِ

---

(١) قال ابن عبدالهادي في الموضع السابق من "شرح العلل"- بعد أن ذكر هذه المسألة-: « ولم يخرِّج أحد من أهل "السنن" هذا الحديث، ولم أره في "معجم الطبراني"، ولا في "سنن الدارقطني"، ولا في "السنن الكبير" للبيهقي، وقد فتشت عليه في كتب أُخر، فلم أره . . . »، ثم استطرد في بيان أن شعبة ليس له رواية عن إسماعيل بن مسلم.

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١١٦)، و"تنقيح التحقيق" (١/ ١٩٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٣٩/مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٤٩٧)، وتقدمت هذه المسألة برقم (٧٨).

(٣) هو: ابن مسلم.

(٤) هو: وَرَّاد الثقفي.

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٢٩)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١١٦/ مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٦/ ٢٢٦) بتصرف.

(٦) كذا في جميع النسخ و"شرح العلل": « أبا زرعة »! ووقع عند ابن الملقن نقلاً عن هذا الموضع: « سألت أبي »، وعند ابن حجر: « جزم أبو حاتم بأن رفعه خطأ، وإنما هو موقوف ».

(٧) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٣٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨٥)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٣٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٠٦).

ضَرْبَتَينِ[(١)] »؟

قال: هذا خطأٌ؛ إنما هو موقوفٌ[(٢)].

---

(١) كذا في جميع النسخ بالياء قبل النون: «ضربتين»، والجادَّة: « في التيمُّم ضربتان»، خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين صحيحين في العربية:
الأوَّل: بالألف الممالة قبل النون من «ضَرْبتَيْنِ»، على أنها مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالألف؛ وإنما كتبت ياءً لإمالتها، بسبب كسرة النون، وتنطق بالألف الممالة لا بالياء الخالصة، والجملةُ على هذا اسمية؛ كأنه قال: « في التيمُّمِ ضربتان ». انظر في الإمالة: التعليق على المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).
والثاني: بالياء المحضة قبل النون، على أنها مثنًّى منصوبٌ على نزع الخافض، كأنَّه قال: « عن النبي ﷺ في التيمُّم بضربتَيْنِ »، حُذِفَ الخافضُ (الباء)؛ فانتصب ما بعده « ضربتَيْنِ »، على نزع الخافض، أي: على حذفِ الجارِّ. وقد تقدَّم التعليق عليه في المسألة رقم (١٢).

(٢) روى العقيلي بسنده إلى ابن معين أنه قال: « محمد بن ثابت العبدي ليس به بأس، ينكر عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير ». وقد وقع في طبعتي "الضعفاء" : « الحسن بن ثابت » بدل: « محمد بن ثابت » !
وقال أبو داود: « سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى محمد بن ثابت حديثًا منكرًا في التيمم ». وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٥١): « وخالفه أيوب وعبيدالله والناس فقالوا: عن نافع، عن ابن عمر فعله ».
وقال ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢١٦ رقم١٢٠١): « سمعتُ أبي يقول - وسألته عن محمد بن ثابت العبدي ؟ فقال-: ليس هو بالمتين ، يكتب حديثه، وهو أحب إليَّ من أبي أمية بن يعلى وصالح المُرِّي، روى حديثًا منكرًا ».
ونقل المزي في "التحفة" (٨٤٢٠) عن أبي داود قوله في "كتاب التفرد": « لم يتابع أحدٌ محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين، عن النبي ﷺ، ورووه فعلَ ابن عمر ».
وصوَّب العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٩) وقفه على ابن عمر.
وقال البيهقي: « وقد أنكر بعض الحفاظ رفع هذا الحديث على محمد بن ثابت العبدي؛ فقد رواه جماعةٌ عن نافع من فعل ابن عمر ». =

١٣٧ - وسألتُ(١) أبا زرعة عن حديثٍ رواه قُرَّة بن سُلَيمان، عن

= وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٤١): « ورفعه منكر عند أئمة الحفاظ، وإنما هو موقوف عندهم؛ كذا قاله الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والبخاري والعقيلي والأثرم . وتفرد برفعه محمد بن ثابت العبدي، عن نافع، والعبدي ضعيف. وذكر الأثرم عن أبي الوليد أنه سأل محمد بن ثابت هذا: من الذي يقول: النبي وابن عمر ؟ فقال : لا أدري ».

وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٧٢-٧٣): « وفي إسناده محمد بن ثابت العبدي، وقد ضعفه بعض الحفاظ، ووثقه بعضهم، وقد خولف في هذا الحديث، فرواه الثقات من فعل ابن عمر، قاله البخاري وأبو زرعة وابن عدي . وقال الخطابي: هذا حديثٌ لا يصح، وقال البيهقي: رفع هذا الحديث غير منكر ».

وتعقب ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١١٨-١٢٤) كلام البيهقي قائلاً : «وفي تصليحه لحديث محمد بن ثابت العبدي وغيره من الأحاديث التي أنكرها الأئمة في هذا الباب - نظر من وجوه كثيرة ».

وانظر "تاريخ بغداد" (٥/ ٣٤٤).

والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨١٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٧٣) من طريق أيوب، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٤٨-٤٩) من طريق عبيدالله بن عمر، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر، به، موقوفًا .

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٩) .

ورواه عبدالرزاق (٨١٧) من طريق سالم، عن ابن عمر، به.

ومن طريق عبدالرزاق رواه ابن المنذر (٢/ ٤٨).

ونقل المزي في "التحفة" (٨٤٢٠) عن أبي داود قوله في "كتاب التفرد": « وروى أيوب ومالك وعبيدالله وقيس بن سعد ويونس الأيلي وابن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر أنه تيمم ضربتين للوجه واليدين إلى المرفقين ».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٣٣)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١١٦/ مخطوط) وعنده: « وسألت أبي »، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨/ ٣٦٥)، و"التلخيص الحبير" (١/ ٢٦٨).

سُلَيمان بن أبي داود[١]، عن سالمٍ[٢] ونافعٍ، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: «في التيمُّمِ ضَرْبَتَينِ[٣]»؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ باطلٌ، وسُلَيمانُ ضعيفُ الحديث.

١٣٧/أ - قال أبو محمد[٤]: قلتُ: وقد روى[٥] هذا الحديثَ الربيعُ بن بدر[٦]، عن أبيه[٧]، عن جَدِّه[٨]، عن الأَسْلَعِ[٩]؛ قال: كنتُ أخدُمُ النبيَّ ﷺ ... فذكَرَ: التيمَّمَ ضَرْبَتَينِ[١٠].

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (١/ ١٨١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٩-١٨٠). وذكر مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦٩١) هذا الحديث، وقال: « ذكره أبو الحسن المقري في "سننه"، وضعفه أبو حاتم ».

(٢) هو: ابن عبدالله بن عمر.

(٣) كذا في جميع النسخ، وقد تقدم التعليق على مثل ذلك في المسألة السابقة.

(٤) قوله: « قال أبو محمد » من (ف) فقط.

ونقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٣٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١١٦/ مخطوط)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٣٥٤).

(٥) في (ك): « ردا » بالدال المهملة.

(٦) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٢٨)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٩٨ رقم ٨٧٦)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٧٩)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة"(١٠٩٢ و١٠٩٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٠٨). قال ابن عدي: « ليس يرويه غير الربيع ». وقال البيهقي: « الربيع بن بدر ضعيف إلا أنه غير منفرد به ».

(٧) هو: بدر بن عمرو السَّعْدي. (٨) هو: عمرو بن جراد السَّعدي.

(٩) قال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (١٤٩) في ترجمة الأسلع: « لا أعلم له غير هذا الحديث، ولم يرو عنه غير الربيع بن بدر المعروف بعُليلة بن بدر، عن أخيه فيما علمنا، وفي الذي قبله نظر ».

(١٠) كذا في جميع النسخ، ويتوجه على احتمالين: =

فسمعت أبي يقول: الربيعُ بن بدر متروكُ الحديث .

١٣٨ - وسألتُ أبي عن رواية عُرْوَة[١] عن علي؟

فقال: مُرسَلٌ[٢] .



= **إما** أنْ يكون الحديث محكيًّا بالمعنى؛ فيكونُ « التيمُّم » منصوبًا مفعولَ «ذكَرَ»، و«ضربتَيْنِ»: منصوبًا على نزع الخافض، والتقدير: فذكَرَ التيمُّمَ بِضَرْبتَيْنِ؛ حُذِفَ الخافضُ (حرف الجر)، فانتصَبَ ما كان مخفوضًا، انظر الكلام على نزع الخافض في التعليق على المسألة رقم (١٢).

وإما أن يكون الحديث محكيًّا باللفظ؛ فيكونُ « التيمُّمُ » مبتدأً مرفوعًا، وفي قوله: «ضربتين» على ذلك تخريجان:

الأوَّل: أن يكون بألف ممالةٍ قبل النون: « ضربتَيْنِ »؛ على أنَّه خبرُ للمبتدأ مرفوعٌ بالألف؛ كأنَّه قال: « فذكَرَ: التيمُّمُ ضربتان »، وإنما كتبت الألف ياءً لإمالتها، وتنطق ألفًا ممالةً لا ياءً خالصة، وسببُ إمالة الألف هنا: كسرةُ النون بعدها. انظر: الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).

والثاني: أن يكون بياءٍ خالصة قبل النون: « ضربتَيْنِ »؛ على أنَّه منصوبٌ على نزع الخافض، والتقدير: « التيمُّمُ بضربتَيْنِ »، والجار والمجرور خبرٌ أو متعلِّق بخبر محذوف، أي: التيمم ثابتٌ بضربتين، حُذِفَ المتعلَّق والخافض (حرف الجر)، فانتصَبَ «ضربتَيْن». أو منصوب بعاملٍ مقدَّر، والتقدير: « التيمُّمُ يكونُ ضربتَيْنِ »؛ حُذِفَ الفعل، وبقي معموله « ضربتين » منصوبًا سادًّا مسدَّ الخبر. وانظر فيما يَسُدُّ مسدَّ الخبر التعليق على المسألة رقم (٨٢٧).

(١) هو: ابن الزبير.

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في الموضع السابق، ثم قال:« وليس هذا موضع ذكر هذا الكلام ». وانظر "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص١٤٩).

ومِنَ الطَّهَارة أيضًا

١٣٩ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة[٢] عن اختلافِ الرُّواة في خبر هشام ابن عُرْوَة في الاستِنْجاء .

ورواه وكيع[٣]، وعَبْدَة[٤]، عن هشام بن عُرْوَة، عن عمرو بن خُزَيمة، عن عُمَارة بن خُزَيمة، عن أبيه خُزَيمة[٥]، عن النبيِّ ﷺ قال: **«ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيعٌ»** .

---

(١) في (ف): « سئل » بلا واو .

(٢) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (١٤٢-١٤٣)، ونقل بعضه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٥٥١)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٣/ ١٢٦)، وأشار إليه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ١٠٤).

(٣) هو: ابن الجَرَّاح . وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٤٣٧)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم ٢١٨٦١)، وابن ماجه في "سننه" (٣١٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٨٦-٨٧ رقم ٣٧٢٧).

(٤) هو: ابن سليمان الكلابي . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٣٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (٩)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٨٦ رقم ٣٧٢٥).

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٣٠٨).

ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٤ رقم ٢١٩٢١)، والطبراني (٤/ ٨٦ رقم ٣٧٢٦) من طريق عبدالله بن نمير، والدارمي في "مسنده" (٦٩٨) من طريق علي بن مسهر، وأبو داود في "سننه" (٤١) من طريق أبي معاوية الضرير، وابن ماجه في "سننه" (٣١٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٨٦-٨٧ رقم ٣٧٢٤ و٣٧٢٧) من طريق ابن عيينة ووكيع، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٢١) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، جميعهم عن هشام بن عروة، به .

(٥) في (ك): « عن خزيمة ».

ومنهُم من يقول: عن هشام بن عُرْوَة، عَمَّن حدَّثه، عن عُمَارة بن خُزَيمة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ وكيع وعَبْدَة[(١)] .

١٤٠- وسُئِلَ[(٢)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه إسحاق بن سُلَيمان[(٣)]، عن معاوية بن يحيى، عن الزُّهْري، عن[(٤)] عطاء بن يزيد، عن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ قال: ((عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ)) ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه الزُّهْري[(٥)]، عن عُبَيد بن السَّبَّاق؛ يعني: عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً[(٦)] .

---

(١) ذكر البيهقي في "السنن" (١/ ١٠٣) هذا الاختلاف على هشام بن عروة، وقال: «وكان ابن المديني يقول: الصواب رواية الجماعة عن هشام، عن عمرو بن خزيمة». ونقل الترمذي في "العلل الكبير" عن البخاري قوله: « الصحيح ما روى عبدة ووكيع». وانظر "التمهيد" لابن عبدالبر (٢٢/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٢) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص١٤٤)، ونقله ابن الملقن في "البدر المنير"(٣/ ٢٠٤)، وابن حجر في "التلخيص الحبير"(١/ ١١٧) بتصرف. ووقع عند ابن الملقن: « سألت أبا زرعة ».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٤٩ رقم٣٩٧١).

(٤) في (ت) تشبه أن تكون: « عمن ».

(٥) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (١/ ٦٥).
ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في "الأم" (١/ ١٩٦-١٩٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٠١٦)، ومسدَّد في "مسنده"، كما في "المطالب العالية" (٦٩٥).

(٦) قال الدارقطني في "العلل"(٦/ ٩٥): « وهو وهمٌ؛ وإنما رواه الزهري عن عبيد بن السبَّاق مرسلاً عن النبي ﷺ؛ قال ذلك مالك بن أنس وغيره، ومعاوية الصدفي ضعيف، حدَّثهم بالري بأحاديث من حفظه، وهم فيها على الزهري، وأما روايته عن الزهري فهي من غير طريق إسحاق مستقيمة، يشبه أن يكون من كتابه ».

١٤١ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عُثْمان بن أبي شَيْبة[(٢)]، عن يحيى بن يَمَان، عن سُفْيان[(٣)]، عن محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر[(٤)]، عن جابر؛ قال: كان السِّوَاكُ من أُذُنِ النبيِّ ﷺ موضعَ القَلَمِ من أُذُنِ الكاتِبِ؟

قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ وَهِمَ فيه يحيى بن يَمَان[(٥)].

١٤٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالوهَّاب بن نَجْدَة الحَوْطِي[(٦)]، عن إسماعيل بن عَيَّاش، عن حبيب بن صالح، عن ثابت

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٤٦)، ونقل بعضه ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٢٢)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١١٨).

(٢) روايته أخرجها الطبراني - كما في "شرح العلل" (ص ١٤٥) -، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٣٧). ومن طريق الطبراني رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧). ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ١٠١) من طريق أبي هاشم الرفاعي، عن يحيى بن يمان، به . قال الطبراني: «لم يروه عن سفيان إلا يحيى».

(٣) هو: الثوري .

(٤) هو: محمد بن علي بن الحسين، المعروف بالباقر.

(٥) قال البيهقي: «ويحيى بن يمان ليس بالقوي عندهم، ويشبه أن يكون غلط من حديث محمد بن إسحاق الأول إلى هذا».
وفسَّر ابن عبدالهادي كلام البيهقي بقوله: «يعني: من حديث محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، عن زيد بن خالد الجهني، والله أعلم». وحديث زيد أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٨٦)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١١٦ رقم ١٧٠٤٨)، والترمذي في "جامعه" (٢٣)، وأبو داود في "سننه" (٤٧).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٠٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١١٩)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢/ ١٦٣)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٤٤).

ابن أبي ثابت، عن عبدالله بن مُعَانِق الدِّمَشْقي، عن [عبدالرحمٰن][1] ابن غَنْم الأشعري، عن أبي عامر الأشعري، عن النبيِّ ﷺ قال: «إِسْبَاغُ الوُضُوءِ نِصْفُ الإِيمَانِ» ؟

فقال أبو زرعة: عبدُالوهَّاب شيخٌ صالحٌ من بني حَوْط، من مَذْحِجٍ من العرب، وأبو عامر الأشعري اسمه: عُبَيد، قُتِلَ بحُنَيْنٍ[2]، وإنما هو: عن أبي مالك الأشعري[3]، وهو أشبَهُ، إلا أن الشَّيخَ قال: أبو عامر.

١٤٣ - وسُئِلَ[4] أبو زرعة عن حديثٍ رواه الفِرْيابي[5]، عن

---

(١) في جميع النسخ: «عبدالرحيم». والمثبت من مصادر التخريج السابقة.

(٢) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: «بخيبر» وهو خطأ. قال البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٥٠): «عُبيد أبو عامر الأشعري قُتِل أيام حنين قبل وفاة النبي ﷺ بأقل من سنتين».
وقال ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٤٩): «وأما أبو عامر الذي سمَّاه أبو زرعة عبيدًا فهو عم أبي موسى الأشعري، قتل بحنين لا بخيبر، وفي النسخة التي كتبت منها: قتل بخيبر، وهو وهم».
وقصة مقتله أيام حنين رواها البخاري (٤٣٢٣)، ومسلم (٢٤٩٨).

(٣) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٢٣) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن زيد ابن سلام، عن أبي سلام، عنه، به. وانظر "جامع العلوم والحكم" (ص ٣٩٩) الحديث الثالث والعشرون.

(٤) في (ت) و(ك): «سئل» بلا واو. ونقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٥١-١٥٢)، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف" (٧/ ٢٤٧).

(٥) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٧٩).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٦٧ رقم ٤٨٧ و٤٨٨) من طريق عبيدالله بن عبيدالرحمن الأشجعي، وعبدالله بن الوليد العدني، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٧٩) من طريق الحسين بن حفص، وأبي حذيفة، أربعتهم عن سفيان، به.
ورواه الدارقطني في "سننه" (١/ ٨٥) من طريق الإمام أحمد، عن الأشجعي، =

سُفْيان[١]، عن سالم أبي النَّضْر، عن بُسْرِ[٢] بن سعيد: أنَّ عثمان توضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال لأصحابِ رسول الله ﷺ: هكذا رأيتُمْ رسولَ الله ﷺ يَتوضَّأ؟ قالوا[٣]: نعم .

ورواه وكيع[٤]، عن سُفْيان، عن أبي النَّضْر، عن أبي أنس[٥]: أنَّ عثمان توضَّأَ بالمقاعد[٦]، فقال: ألا أُرِيكُمْ وُضُوءَ رسول الله ﷺ؟ قال: ثُمَّ توضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا ؟

= عن أبيه، به . وقال: « صحيح إلا التأخير في مسح الرأس فإنه غير محفوظ، تفرد به ابن الأشجعي، عن أبيه، عن سفيان بهذا الإسناد وهذا اللفظ، ورواه العدنيان: عبدالله بن الوليد وزيد بن أبي حكيم والفريابي وأبو أحمد وأبو حذيفة، عن الثوري بهذا الإسناد، وقالوا كلهم: إن عثمان توضأ ثلاثًا ثلاثًا وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ولم يزيدوا على هذا ، وخالفهم وكيع؛ رواه عن الثوري، عن أبي النضر، عن أبي أنس، عن عثمان أن النبي ﷺ توضأ ثلاثًا ثلاثًا ، كذا قال وكيع وأبو أحمد، عن الثوري، عن أبي النضر، عن أبي أنس وهو مالك بن أبي عامر، والمشهور: عن الثوري، عن أبي النضر، عن بسر بن سعيد، عن عثمان ».

(١) هو: الثوري.

(٢) في (ش): « بشر » .

(٣) في (أ) و(ش): « فقالوا ».

(٤) هو: ابن الجَرَّاح الرؤاسي. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٥٧ رقم ٤٠٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٣٠).

(٥) هو: مالك بن أبي عامر الأصبحي .

(٦) قال ياقوت في "معجم البلدان"(٥/ ١٦٤): « المقَاعِدُ: جمع مَقْعَد، عند باب الأقبر بالمدينة. وقيل: مساقف حولها. وقيل: هي دكاكين عند دار عثمان بن عفان رضي الله عنه. وقال الداوُدي: هي الدَّرَج ». اهـ.
وقال المطرزي في "المغرب"(٢/ ١٨٨): «المقاعِدُ في حديث حُمران: موضعٌ بعينه».

قال أبو زرعة: وَهِمَ فيه الفِرْيابي[١]؛ الصَّوابُ ما قال وكيع .

وسألتُ أبي عن هذا الحديث ؟

فقال: حديثُ وكيع أصَحُّ، وأبو أنس: جَدُّ مالك بن أنس، وأبو أنس عن عثمان مُتَّصِلٌ، وبُسْرُ[٢] بن سعيد عن عثمانَ مُرسَلٌ[٣].

١٤٤ - قال أبو محمد[٤]: وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أحمد ابن يونس، عن أبي بكر بن عَيَّاش، عن أبي إسحاق[٥]، عن الحارث

---

(١) تعقب ابن عبدالهادي كلام أبي زرعة بقوله: « وفي قول أبي زرعة: "وهم فيه الفريابي" نظر! فقد تابعه الحسين بن حفص، وأبو حذيفة ، وعبدالله بن الوليد العدني، وروايتهم أشبه بالصواب من رواية وكيع، والله أعلم». ووقع في المطبوع من "شرح العلل" خلل صوَّبناه من المخطوط (٣٤/أ).

(٢) في (ش): « وبشر » بالمعجمة .

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (٢٥٩) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والصحيح قول من قال: عن بسر بن سعيد، والله أعلم»، ونقله ابن عبدالهادي عن الدارقطني، ثم قال:« وهذا الذي صححه الدارقطني مخالف لما صححه أبو زرعة وأبو حاتم، وقوله في هذا أولى، والله أعلم ».

(٤) قوله:« قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط. ونقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٥٤-١٥٥)، وانظر المسألة رقم (٢٨).

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي. ورواية أبي بكر بن عَيَّاش، عنه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٦٠) بلفظ: أن عليًّا دعا بماء، فغسل يديه ثلاثًا قبل أن يدخلهما في الإناء، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ صنع. ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٩٦).
ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٢٢٥-٢٢٦) من طريق أحمد بن عبدالله بن سيف، حدثنا عمر بن شبة، حدثنا أبو أحمد، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، به، أنه توضأ ثلاثًا ثلاثًا. =

الأعور، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ في الوُضُوء: أنه توضَّأَ ثلاثًا.

ورواه الثَّوْري(١)، وأبو الأَحْوَص(٢)، وإسرائيل(٣)، عن أبي إسحاق، عن أبي حَيَّة، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ في الوُضُوء؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: ما قال الثوريُّ، وأبو الأَحْوَصِ، وإسرائيلُ.

قال أبو زرعة: أبو حَيَّة لا يُعْرَفُ اسمه، وهو ابنُ قيس الوَادِعي(٤).

= قال الخطيب: « قال لنا البرقاني: قال فيه محمد بن القاسم الأسدي: عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن حيَّة، عن علي. قال أبو داود السجستاني: وهو خطأ. قال البرقاني: وقول من قال: " الحارث " خطأ أيضًا. وصوابه: أبو إسحاق، عن أبي حيَّة بن قيس. كذلك قال ابن مهدي وأبو أحمد الزبيري والفريابي وعبد الرزاق ».

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف"(١٢٠)، وأحمد في "مسنده"(١/ ١٢٠ و١٢٥ و١٤٢ و١٤٨ رقم ٩٧١ و١٠٢٥ و١٢٠٥ و١٢٧٣)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند"(١/ ١٥٧ رقم١٣٥١و١٣٥٤)، والبزار في "مسنده"(٧٣٤ و٧٣٥).

(٢) في (ف): «أبو الأحوص». وهو: سَلَّام بن سُلَيم. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١١٦)، والترمذي (٤٨)، وابن ماجه في "سننه" (٤٣٦)، والنسائي في "سننه" (٩٦)، والبزار في "مسنده" (٧٣٦)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١٢٧ رقم ١٠٤٦).

(٣) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٢١)، وأحمد في "مسنده" (١/ ١٢٧ رقم ١٠٥٠)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١٥٧ رقم ١٣٥٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩).

(٤) وذكر الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" (٤/ ١٨٩-١٩٢ رقم٥٠١) وقال: « وأصحها كلها قول من قال: عن أبي حَيَّة... وأما قول أبي بكر بن عياش فغير محفوظ ».

١٤٥ - وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه شُعْبَةُ[٢]، عن مالك بن عُرْفُطَة، عن عبد خَيرٍ[٣]، عن علي ﵁؛ في الوُضُوء ثلاثًا .

ورواه أبو عَوانَة[٤]، وزائدة[٥]، عن خالد بن عَلْقَمَة، عن[٦] عبدِ خَيرٍ، عن علي، عن النبيِّ ﷺ؛ في الوُضُوء؟

فقال أبو زرعة: وَهِمَ فيه شُعْبَة[٧]؛ إنما أراد خالدَ بنَ عَلْقَمَة،

---

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٦٣).

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٤٢)، وأحمد في "مسنده" (١/ ١٢٢ و١٣٩ رقم ٩٨٩ و١١٧٨)، وأبو داود في "سننه" (١١٣)، والنسائي في "سننه" (٩٣)، والبزار في "مسنده" (٧٩٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٣٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٥). ومن طريق الطيالسي رواه الخطيب في "الموضح"(٢/ ٧٨).

(٣) هو: ابن يزيد الهمداني .

(٤) هو: الوضَّاح بن عبدالله . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٥٤ رقم ١٣٢٤)، وأبو داود في "سننه" (١١١)، والنسائي في "سننه" (٩٢)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١٤١ رقم ١١٩٩).

(٥) هو: ابن قدامة . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٣٥ رقم ١١٣٣)، والبزار في "مسنده" (٧٩١)، وأبو داود في "سننه" (١١٢)، والنسائي في "سننه" (٩١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٨٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٥).
قال البزار:« وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي، ولا نعلم أحدًا أحسن له سياقة ولا أتم كلامًا من زائدة ».

(٦) في (ت) و(ك): « بن » بدل:« عن ».

(٧) وحكى عبدالله بن أحمد في "العلل" (١٢١٠) عن أبيه قوله :« أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة، فقال: مالك بن عُرْفُطَةَ ».
وأخرج الخطيب في "الموضح"(٢/ ٧٩) عن علي بن المديني قوله :« وأما حديث عبد خير، عن علي في الوضوء: فهذا حديث كوفي، وإسناده صالح، رواه مشيخة عن عبد خير، عن علي، لم يبلغنا عنهم إلا خير؛ منهم خالد بن علقمة، فرواه =

. . . .

= عنه زائدة وشريك، وشعبة ، وكان يخالفهم في الاسم؛ يقول: مالك بن عرفطة، ورواه أبو عوانة، وكان زمانًا - فيما بلغني عنه - يرويه عن هذا الشيخ ويقول: مالك بن عرفطة - كما قال شعبة - ثم رجع أبو عوانة إلى كتابه فوجده خالد بن علقمة ».

ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (١٠٢٠٣) عن أبي داود أنه قال - في رواية أبي الحسن بن العبد -:« مالك بن عرفطة إنما هو: خالد بن علقمة، أخطأ فيه شعبة . . .»، ثم ذكر عن أبي عوانة نحو ما قال علي بن المديني.

وأخرج الترمذي في "جامعه" (٤٩) هذا الحديث من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عبد خير، ثم قال:« وقد رواه زائدة بن قدامة وغير واحد، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه ؛ حديث الوضوء بطوله ، وهذا حديث حسن صحيح. وروى شعبة هذا الحديث عن خالد بن علقمة، فأخطأ في اسمه واسم أبيه، فقال: مالك بن عرفطة، عن عبد خير، عن علي».

وقال البزار في "مسنده" (٧٩٣):« ورواه شعبة عن مالك بن عرفطة فأخطأ في اسمه واسم أبيه، وإنما هو: خالد بن علقمة ». وقال النسائي (٩٣):« هذا خطأ، والصواب: خالد بن علقمة؛ ليس مالك بن عرفطة».

وقال عبدالله بن أحمد في "المسند" (١/ ١٢٢ رقم٩٨٩):« هذا أخطأ فيه شعبة؛ إنما هو: عن خالد بن علقمة، عن عبد خير ».

وسئل الدارقطني في "العلل"(٤٢٤) عن هذا الحديث ؟ فقال :« يرويه عن عبد خير جماعة، اختلفوا عليه . . .»، ثم شرع في ذكر الاختلاف إلى أن قال(٤/ ٤٩): « فأما شعبة: فوهم في اسم خالد بن علقمة، فسمَّاه خالد بن عرفطة (كذا!) ».

وجاء في هامش نسخة خطية "العلل" للدارقطني :« فائدة: قول الحافظ الدارقطني: فسماه خالد بن عرفطة ليس بذلك؛ بل سماه: مالك بن عرفطة، فوهم في اسمه واسم أبيه ».

وذكر الخطيب في "الموضح"(٢/ ٧٧-٨٠) خالد بن علقمة، ثم قال:« وهو مالك بن عرفطة الذي روى عنه شعبة هذا الحديث، وكان شعبة يخطئ في اسمه ونسبه ».

وانظر المسألة رقم(١٥٦٣) و(١٥٧٨).

ورواه سُفيانُ[(١)] موقوفً[(٢)] لم يَرْفَعْهُ .

١٤٦ - وسُئِلَ[(٣)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عباس [النَّرْسِي][(٤)]، عن يحيى بن ميمون، عن ابن جُرَيج[(٥)]، عن عطاء[(٦)]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ في صِفَة الوُضُوء مَرَّةً مرَّة، فقال: «هَذَا الَّذِي افْتَرَضَ الله

(١) هو: الثوري. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه عبدالله بن أحمد في "زياداته على المسند" (١/ ١١٥ و١١٦ رقم٩٢٨ و٩٤٥) من طريق القاسم بن يزيد الجرمي، عن سفيان الثوري، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي: أن النبي ﷺ توضأ ثلاثًا ثلاثًا .
وقال الدارقطني في "العلل"(٤/ ٥٠): « ورواه هياج بن بسطام، عن سفيان الثوري، عن شريك، عن خالد بن علقمة، وخالفه القاسم بن يزيد الجرمي والحارث بن مسلم، فروياه عن الثوري، عن خالد بن علقمة ».

(٢) كذا في جميع النسخ، و"شرح العلل" المخطوط (٣٦/ ب-٣٧/ أ)، بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٦٤)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ١٩٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٢٨)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٤١)، وستأتي هذه المسألة برقم (١٧٢) وانظر المسألة رقم (١٠٠) و(١٦٤).

(٤) في (أ) و(ف): « الترسي »، بالتاء المثناة الفوقية، وفي (ك) تشبه أن تكون: «الفرسي» بالفاء، ولم تتضح في (ت)، والمثبت من (ش)، و"شرح العلل"، وهو: عباس بن الوليد بن نصر النَّرْسي. ولم نجد روايته هذه، ولا من نصَّ على أنه يروي عن يحيى ابن ميمون. وانظر "الأنساب" للسمعاني (٤/ ٤١٤)، و"تهذيب الكمال" (١٤/ ٢٥٩)، و"تهذيب التهذيب" (٥/ ١١٦)، والحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٢٧)، والجصاص في "أحكام القرآن" (٣/ ٣٤١) من طريق عبدالأعلى بن حماد النرسي - ابن عم عباس بن الوليد النرسي - عن يحيى بن ميمون، به. قال ابن عدي: « وليحيى بن ميمون غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه ليس بمحفوظ ».

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز . (٦) هو: ابن أبي رباح .

عَلَيْكُمْ»، ثم توضَّأ مرَّتين مرَّتين، فقال: «مَنْ ضَعَّفَ، ضَعَّفَ اللهُ لَهُ»، ثم أعادها الثالثة[(١)]، فقال: «هَذَا وُضُوءُنَا مَعْشَرَ الأَنْبِيَاءِ» ؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ واهِي[(٢)] مُنكَرٌ ضعيفٌ[(٣)].

١٤٧ - وسُئِلَ[(٤)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن سعيد

---

(١) في (ت) و(ك): « الثالث ».

(٢) كذا في جميع النسخ: « واهي » بإثبات الياء، والجادَّة حذفها « وَاهٍ »؛ لأنه اسمٌ منقوصٌ منوَّنٌ مرفوعٌ نعتًا لقوله « حديثٌ »، لكنَّ إثبات هذه الياء - كما في النسخ - لغة صحيحة حكاها أبو الخَطَّاب ويُونُسُ عَنِ الموثُوق بعربيَّتهم؛ ينطقون بالياء وقفًا ويحذفونها وصلاً، وترسم الكلمة في الحالين بالياء؛ لأنَّ مدار الكتابة على الوقف؛ فيقولون في الوقف: هذا رَامِي، ومررتُ بغازِي، وفي الوصل: هذا رامِي حاذقٌ، ومررتُ بغازِي شجاعٍ، ويجب أن يقرأ في حال الوصل: بتنوين ما قبل الياء، مع حذف الياء نطقًا، وإنْ كانت مكتوبةً، وعلى هذه اللغة جاءت قراءةُ ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [الرعد: ٧]، ونحو ذلك. والراجح لغة جمهور العرب، بحذف هذه الياء في الاسم المنقوص المنون المرفوع والمجرور.
انظر: "الكتاب" لسيبويه (٢/ ٢٨٨)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ٢٠٤)، و"شرح المفصل" (٩/ ٧٥)، و"شرح الشافية" (٢/ ٣٠١)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣٠٩)، و"شرح قطر الندى" (ص٣٥٤)، و"شرح الأشموني" (٤/ ٣٥٦- ٣٥٨).

(٣) قال ابن عبدالهادي: « ولم يخرج أحد من أصحاب "السنن" هذا الحديث، ويحيى ابن ميمون هو أبو أيوب التمَّار البصري، قال عمرو بن علي: كتبت عنه، وكان كذَّابًا، يحدِّث عن علي بن زيد بأحاديث موضوعة، وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، خرَّقنا حديثه... »، وانظر: "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (٣/ ٢٠٣).

(٤) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٦٧)، لكن تصحَّف قوله: « بماء » في المطبوع إلى: « بإناء »، وهو في المخطوط منه (٣٧/ب - ٣٨/أ) على الصواب، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف" (١١/ ١٩١)، و"التهذيب" (٤/ ٦٣١).

القَطَّان[(١)]، عن أبي جعفر الخَطْمي[(٢)]، عن عُمَارةَ بنِ خُزَيمة والحارثِ ابن فُضَيل، عن عبدالرحمٰن بن أبي قُرَادٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ في الوُضُوء.

ورواه غُنْدَر[(٣)]، عن شُعْبة، عن أبي جعفر المديني، عن عُمَارة بن عثمان بن حُنيف؛ قال: حدَّثني القَيْسي[(٤)]: أنه كان مع النبي ﷺ في سَفَر، فأُتِيَ بماء، فغَسَلَ يدَه مَرَّة، وغَسَلَ وَجْهَهُ وذِراعَيْهِ مرَّة، وغَسَلَ رِجلَيْهِ مرَّة بيَدَيه كِلتَيْهِما؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: حديثُ يحيى بن سعيد القَطَّان.

١٤٨ - وسُئِلَ[(٥)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه الأوزاعيُّ[(٦)]، وحسينٌ

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٤٣ رقم ١٥٦٦٠ و١٥٦٦١)، و(٤/ ٢٢٤ و٢٣٧ رقم ١٧٩٧١ و١٨٠٧٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٤٤) تعليقًا، وابن ماجه في "سننه" (٣٣٤)، والنسائي في "سننه" (١٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥١)، وعبدالله بن أحمد في "زياداته على المسند" (٤/ ٢٢٤ رقم ١٧٩٧١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٦٣٨) مطولاً ومختصرًا.

(٢) هو: عمير بن يزيد.

(٣) هو: محمد بن جعفر. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٦٨ رقم ٢٣١٨)، والنسائي في "سننه" (١١٣)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٧٣-٣٧٤).

(٤) القيسي هذا: صحابي، ويقال: هو عبدالرحمٰن بن أبي قُراد.

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٧٢)، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف" (١٦٠٩٢)، و"إتحاف المهرة" (٢١٦٦٨)، وستأتي المسألة برقم (١٧٨)، وانظر المسألة رقم (١٩٤).

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٨٤ رقم ٢٤٥٤٣)، والترمذي في "العلل الكبير" (٣٣)، وأبو عوانة في "صحيحه" (١/ ٢٣٠-٢٣١).

المعلِّمُ[(١)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم الدَّوْسي[(٢)]؛ قال: دخلتُ مع عبدالرحمٰن بن أبي بكر على عائِشَة، فدعا بِوَضُوء، فقالت: يا عبدالرحمٰن[(٣)]، أَسْبغِ الوُضُوءَ؛ فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**» .

ورواه عِكرمَة بن عمَّار، عن يحيى بن أبي كثير[(٤)]، عن أبي سَلَمة ابن عبدالرحمٰن، عن أبي سالم مولى المَهْرِيِّين؛ قال: دخلتُ مع عبدالرحمٰن بن أبي بكر على عائِشَة . . . فذكَرَ الحديثَ .

---

(١) روايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١١٥٠٥).
ورواه الطبري (١١٥٠٧)، وأبو عوانة (١/ ٢٣٠-٢٣١) من طريق علي بن المبارك، وأبو عوانة (١/ ٢٣٠-٢٣١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤١٧) من طريق حرب بن شداد، كلاهما عن يحيى ، به .

(٢) هو: سالم بن عبدالله النَّصْري، ويقال له : مولى النَّصريِّين، ومولى مالك بن أوس، ومولى دَوْس، ومولى المَهْري، ومولى شدَّاد، والدَّوْسي، وسالم سَبَلان .

(٣) في (ف): « يا أبا عبدالرحمٰن ».

(٤) في (ت): «عن بحر بن أبي كثير»، ووقع في (ك) هكذا: «عن بحري لعله يحيى أبي كثير». ورواية عِكرمَة بن عمَّار أخرجها الطبري في "تفسيره" (١١٥٠٦).
ورواه أبو عبيد في "الطهور" (٣٧٧)، ومسلم في "صحيحه" (٢٤٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨) من طريق عمر بن يونس، عنه، به. ووقع عند أبي عبيد: « أبو سالم - أو سالم - مولى المهري ». وعند مسلم والطحاوي: «حدثني سالم مولى المهري ».
ورواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٢٩٣) من طريق موسى بن مسعود، عن عكرمة، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن مولى المهري، عن عائشة ، به .
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٠٩ رقم ٢١٣٦): « وقال عكرمة: عن يحيى، حدثني أبو سلمة، حدثني أبو سالم المهري؛ ولا يصح ». =

ورواه أبو نُعَيم(١)، عن شَيْبانَ(٢) أبي معاويةَ(٣) النَّحْوِيِّ، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم مولى دَوْس؛ سمع أبا هريرة؛ أنه سمع عائِشَة تقول لعبدالرحمٰن بن أبي بكر: أَسبغِ الوُضُوءَ؛ فإنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**وَيْلٌ لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ**» ؟

فقال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ الأوزاعيِّ وحسينٍ المعلِّمِ(٤)، وحديثُ شيبان وَهَمٌ؛ وَهِمَ فيه أبو نُعَيم(٥).

= وقال الخطيب: «كذا رواه عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، وهو وهم، والصواب: عن يحيى، عن سالم نفسه، ولا وجه لإدخال أبي سلمة في الإسناد، وقول عكرمة أيضًا: عن مولى المهري، خطأ؛ إنما هو سالم الدوسي كما ذكرناه عن شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، ووافق شيبان على روايته أبو عمرو الأوزاعي، وعلي بن المبارك، وحسين المعلم، فرووه جميعًا عن يحيى، عن سالم الدوسي».
وقال ابن عمار الشهيد في "علل أحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج"(٤): «وهذا حديث قد خالف أصحابَ يحيى بن أبي كثير عكرمةُ بن عمار، رواه علي بن المبارك، وحرب بن شداد، والأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير؛ قال: حدثني سالم، وقد قيل: عن عكرمة في هذا الحديث: حدثني أبو سالم وليس هو بمحفوظ، وذِكْر أبي سلمة عندنا في حديث يحيى بن أبي كثير غير محفوظ، وقد روي عن أبي سلمة، عن عائشة من غير رواية يحيى بن أبي كثير من غير ذكر سالم فيه».
وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٨٠/ أ): «ووهم فيه عكرمة».

(١) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها المحاملي في "أماليه" (١٠٠/ رواية ابن البيع).
(٢) هو: شيبان بن عبدالرحمٰن.
(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «أبو معاوية».
(٤) وكذا رجح الدارقطني في "العلل" (٥/ ٨٠/ أ).
(٥) كذا قال أبو زرعة هنا، وقال في المسألة (١٧٨): «وهم شيبان».
والأقرب أن الوهم من أبي نعيم، فقد روى هذا الحديث أبو عبيد في "الطهور" =

١٤٩ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[(٢)]، عن شَيْبَة بن الأَحْنَف الأوزاعي؛ قال: حدَّثنا أبو سَلَّام[(٣)] الأسود[(٤)]؛ قال حدثني أبو صالح الأشعَري؛ قال: سمعتُ أبا عبدالله الأشعَري؛ قال: حدثني أُمَراءُ الأجنادِ: عَمْرُو بن العاص، وخالدُ بن الوليد، ويزيدُ بن أبي سُفْيان، وشُرَحْبِيلُ بن حَسَنَة: أنهم سمعوا رسولَ الله ﷺ

= (٣٧٦)، وأحمد في "المسند" (٦/ ٨١ رقم ٢٤٥١٦) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، وأحمد (٦/ ٩٩ رقم ٢٤٦٧٨) من طريق الحسن بن موسى، كلاهما عن شيبان، به، دون ذكر أبي هريرة .

ومن طريق أبي عبيد رواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٢٩٣).

قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٨٠/أ): « ولا يصح فيه أبو هريرة ».

وذكر الترمذي هذا الحديث في "العلل الكبير" (٢٤) من طريق أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن معيقيب، عن النبي ﷺ، به . ثم قال: « فسألت محمدًا - يعني البخاري- عن هذا الحديث ؟ فقال: حديثُ أبي سلمة، عن عائشة: حديث حسن، وحديثُ سالم مولى دَوْس، عن عائشة: حديث حسن، وحديثُ أبي سلمة، عن معيقيب: ليس بشيء؛ كان أيوب لا يُعرف صحيحُ حديثه من سقيمه، فلا أحدِّث عنه، وضعَّف أيوبَ بن عتبة جدًّا ».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٧٤)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٥١).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٤٧)، وابن ماجه في "سننه" (٤٥٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٦٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٨٩)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٤٢٧- ٤٢٨).

ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٩٤) من طريق إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي، به . ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٧١٨٤ و٧٣٥٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١١٥ رقم ٣٨٤٠)، و"مسند الشاميين" (١٦٢٤) من طريق الوليد بن مسلم، به، مختصرًا، وليس فيه موضع الشاهد.

(٣) في (ت) و(ك): « أبو حسلام ».

(٤) هو: ممطور الحَبَشي .

يقول: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»؟

فقال أبو زرعة: أبو صالح لا يُعْرَف اسمُهُ[(١)]، ولا أبو عبدالله يُعْرَفُ اسمُه [(٢)].

١٥٠ - وسُئِلَ أبو زرعة[(٣)] عن حديثٍ رواه لَيْثُ بن أبي سُلَيم[(٤)]، عن عبدالرحمٰن بن سَابِط[(٥)]، عن أبي أُمَامَة - أو عن أخي أبي أُمامَة - عن النبيِّ ﷺ: **«وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّار»** ؟

فقال أبو زرعة: أخو أبي أُمامَة لا أَعْرِفُ اسمَهُ [(٦)].

١٥١- وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه المُحَارِبي[(٧)]، عن مُطَّرِح[(٨)]

---

(١) نقله ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٩٢).

(٢) قال البخاري: « وحديث أبي عبدالله الأشعري -" ويل للأعقاب من النار "- هو حديث حسن ». نقله الترمذي في "العلل الكبير" (ص٣٥) عقب كلامه المتقدم في المسألة السابقة، وانظر "شرح العلل" لابن عبدالهادي (ص١٧٣-١٧٤).

(٣) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص ١٧٥)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه"(١/ ٣٥٢).

(٤) روايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١١٥٢٦)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٠٨)، والبيهقي في "سننه" (١/ ٨٤).

(٥) قال ابن معين: « عبدالرحمٰن بن عبدالله بن سابط، ومن قال: عبدالرحمٰن بن سابط فقد أخطأ ». "تهذيب التهذيب" (٢/ ٥٠٩). وقال ابن حجر في "التقريب" (٣٨٦٧): « عبدالرحمٰن بن سابط، ويقال: ابن عبدالله بن سابط، وهو الصحيح ».

(٦) ذكر ابن حجر في "الإصابة" (١/ ٢٥) أُبَيَّ بن عجلان الباهلي، وقال: « أخو أبي أمامة، ذكره ابن شاهين عن ابن أبي داود، وأنه روى عن النبي ﷺ ».

(٧) هو: عبدالرحمٰن بن محمد. وروايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١١٥٢٥).

(٨) انظر ضبطه في "تقريب التقريب".

ابن يزيد، عن عُبَيدالله بن زَحْر، عن علي بن يزيد، عن القاسِم[١]، عن أبي أُمامَة، عن النبيِّ ﷺ ؛ قال: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» ؟

فقال أبو زرعة: مُطَّرِحٌ ضعيفُ الحديث[٢].

١٥٢ - وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم[٤]، عن سُفْيان[٥]، عن مُحارِب بن دِثار، عن سُلَيمان بن بُرَيْدَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى خمسَ صَلَواتٍ بِوُضُوء واحِد .

ورواه وكيع[٦]، عن سُفْيان، عن مُحارِب بن دِثار، عن ابن بُرَيدَة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ ؟

---

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن ، أبو عبدالرحمٰن مولى بني أمية .

(٢) نقل بعض هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه"(١/ ٣٥١)، ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص ١٧٦)، ولكن وقع عنده :« مطرح ضعيف جدًّا»، ثم قال:« ولم يخرج أحد من أصحاب "السنن" هذا الحديث بهذا الإسناد، وفيه أربعة متكلَّم فيهم: مطرح، وابن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم، ولكن بعضهم أضعف من بعض ».

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٨٨)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٥٢٠)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص ١٧٩).

(٤) هو: الفضل بن دُكَين .

(٥) هو: الثوري . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٧) عنه، به .
وروواه أبو عبيد في "الطهور" (٤١)، والطبري في "تفسيره" (١١٣٣٢) من طريق ابن مهدي، عن الثوري، به .

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٨)، وابن ماجه في "سننه" (٥١٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤)، والطبري في "تفسيره" (١١٣٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٠٧)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٨٨).
ورواه ابن خزيمة (١٣)، والروياني في "مسنده" (٦٨) من طريق معتمر بن =

فقال أبو زرعة: حديثُ أبي[1] نُعَيم أصَحُّ[2].

= سليمان، والطبري في "تفسيره" (١١٣٣٤) من طريق معاوية بن هشام، كلاهما عن الثوري، به .
قال ابن خزيمة :« لم يسند هذا الخبر عن الثوري أحدٌ نعلمه غيرُ المعتمر ووكيع، ورواه أصحاب الثوري وغيرهما عن سفيان، عن محارب، عن سليمان بن بريدة، عن النبي ﷺ. فإن كان المعتمر ووكيع - مع جلالتهما - حَفِظا هذا الإسناد واتصاله، فهو خبر غريبٌ غريبٌ ».
والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٨) عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، به .
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٠ رقم ٢٢٩٦٦)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٧)، وأبو داود في "سننه" (١٧٢)، والنسائي في "سننه" (١٣٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢)، والطبري في "تفسيره" (١١٣٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٨/ ٢٣٩) من طريق يحيى القطان، وأحمد (٥/ ٣٨٥ رقم ٢٣٠٢٩)، والترمذي في "جامعه" (٦١)، وابن الجارود (١)، وابن خزيمة (١٢)، والطبري (١١٣٣٠)، وابن عبدالبر (٨/ ٢٤٠) من طريق ابن مهدي، ومسلم (٢٧٧) من طريق عبدالله بن نمير، والطبري (١١٣٣٣) من طريق معاوية بن هشام، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤١) من طريق أبي عامر العقدي وأبي عاصم الضحاك بن مخلد وأبي حذيفة، والبيهقي (١/ ١٦٢ و٢٧١) من طريق ابن وهب وعلي بن قادم، جميعهم عن سفيان، به .
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٨٤٢)، والبغوي في "الجعديات" (٢٠٨١)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٨٩) من طريق قيس بن الربيع، عن علقمة بن مرثد، به .

(١) في (ف):« أبو ».
(٢) قال ابن عبدالهادي :« وكأن أبا زرعة يشير إلى أن رواية سفيان هذا الحديث عن محارب مرسلاً أَصَحُّ من روايته عنه متصلاً، لا أن إرساله أَصَحُّ مطلقًا، والله أعلم». وقال ابن دقيق العيد: « كل هذا يختص برواية سفيان عن محارب ». =

١٥٣ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه يعقوب بن حُمَيد بن كاسِب[(٢)]، عن الدَّرَاوَرْدي[(٣)]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جَحْش، عن أبيه: أنَّ زينبَ بنت جَحْش أَخْرَجَتْ لهم مِخْضَبًا[(٤)] من صُفْرٍ، فقالت: كنتُ أُرَجِّلُ فيه رأسَ رسولِ الله ﷺ.

ورواه إبراهيم بن حمزة[(٥)]، عن الدَّرَاوَرْدي، عن عُبَيدالله بن عمر، عن محمد بن إبراهيم، عن زينب بنت جَحْش، عن النبيِّ ﷺ.

= ويدل على هذا أن الترمذي أخرج الحديث من طريق ابن مهدي، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، به. قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح ». ثم قال: « ورواه وكيع، عن سفيان، عن محارب، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه. ورواه عبدالرحمٰن بن مهدي وغيره، عن سفيان، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة، عن النبي ﷺ مرسلاً، وهذا أصح من حديث وكيع ».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٨٢-١٨٣).

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٧٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٠٩٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٥٣ و٥٦ رقم ١٣٩ و١٤٤).
ورواه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣١٥) من طريق محمد بن علي، عن سعيد بن منصور، عن الدراوردي بمثله.
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٦٩) عن سعيد بن منصور، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن محمد بن إبراهيم، عن زينب بنت جحش، به.

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٤) المِخْضَبُ: إناءٌ يُغْتَسَلُ فيه. انظر "التلخيص في معرفة أسماء الأشياء" لأبي هلال العسكري (ص١٩٢).

(٥) قال ابن حجر في "النكت الظراف" (١١/ ٣٢٣): « رواه إبراهيم بن حمزة، عن الدَّرَاوَرْدي بهذا السند، فقال: عن محمد بن إبراهيم؛ قلبه »، ثم قال بعد ذكر الروايات: « ورجح أبو زرعة رواية يعقوب فيه على رواية غيره ». =

ورواه مَعْنُ بن عيسى، عن عَبْدالله العُمَرِيِّ[(١)]، عن إبراهيم بن محمد بن جَحْش، عن زينب، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه حمَّاد بن خالد[(٢)]، عن عبدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن[(٣)] جَحْش، عن أبيه، عن زينب بنت جَحْش: أنها كانت تُرجِّلُ رأسَ رسولِ الله ﷺ في مِخْضَبٍ من صُفْرٍ؟

فقال أبو زرعة: هذا الصَّحيحُ[(٤)]؛ يعني: حديثَ يعقوب بن حُمَيد ابن كاسب، عن الدَّرَاوَرْدي[(٥)].

= ورواه أحمد في "المسند" (٦/ ٣٢٤ رقم ٢٦٧٥٣) من طريق علي بن بحر، عن الدَّرَاوَرْدي بمثله.

(١) هو: عبدالله بن عمر، أخو عبيدالله المذكور آنفًا.

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٢٤ رقم ٢٦٨٥٢).
ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٠٩٤) من طريق المغيرة بن عبدالرحمن، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٥٧) من طريق عبيدالله بن عبدالمجيد، كلاهما عن عبدالله بن عمر، بمثله.
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٢٠) من طريق إسماعيل بن أويس، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن جحش الأسدي: أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ في مخضب صفر في بيت زينب بنت جحش.

(٣) في (أ) و(ش): «عن» بدل: «بن».

(٤) في (ك): «هذا هو الصحيح».

(٥) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢١٧/ ب) الاختلاف في هذا الحديث على عبيدالله وعبدالله العمريين، ثم قال: «والحديث شديد الاضطراب»، وقال: «لا أعلم رواه عن عبدالله غيرُ الدراوردي».
وقال في "الأفراد" (٣٢٦/ أ/ أطراف الغرائب): «اختلفا في إسناده فقال محمد بن عمرو بن أبي مذعور: عن عبدالعزيز بن محمد، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم =

١٥٤ - **وسُئِلَ**[١] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه عُبيد بن يَعِيش، عن يونس بن بُكَير، عن طَلْحة بن يحيى، عن أم كُلْثوم بنت عبدالله بن زَمْعَة، عن جدَّتها أم سَلَمة: رفَعَتْ إليها مِخْضَبًا من صُفْرٍ، فقالت: كان رسولُ الله ﷺ يغتَسِلُ فيه.

ورواه عُقْبَة بن مُكْرَم[٢]، عن يونس بن بُكَير، عن طَلْحة بن يحيى، عن أم كُلْثُم[٣] بنتِ عبدالله بن زَمْعَة، عن جَدَّتها أم سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ - يعني: مَنْ قال -: عن أم كُلْثُوم[٤].

١٥٥ - **وسُئِلَ**[٥] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه عبدالله بن الأَجْلَح[٦]،

= ابن عبدالله بن جحش، عن زينب، وقال محمد بن عمرو بن سليمان الأنصاري: عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد، عن أبيه، عن زينب، وهو حديث غريب تفرد به عبدالعزيز الدراوردي».

وانظر "الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٣٣٧-٣٣٨) فقد ذكر الاختلاف في الحديث.

(١) هذا النص نقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٨٤)، ثم قال: «ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة هذا الحديث، ولم يرووا لأم كلثوم هذه شيئًا، ولم أر هذا الحديث في "مسند" الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل أيضًا، والله أعلم».

(٢) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٩٣٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٣٥٤ رقم ٨٣٠)، ووقع عندهما «أم كلثوم»، وسقط من إسناد الطبراني: يونس بن بكير.

(٣) في (ت) و(ك): «أم كلثوم».

(٤) قوله: «أم كلثوم» لم يظهر في التصوير في (ش).

(٥) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٥٩٧)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٨٦)، ثم قال: «ولم يخرج أحد من أصحاب "السنن" حديث عبدالله بن الأجلح هذا، ولم أره في "معجم الطبراني"».

(٦) روايته أخرجها الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣٨١).

عن الأعمش، عن إبراهيم التَّيْمِي[١]، عن الحارث بن سُوَيد؛ قال: بالَ جرير بن عبدالله، ثم توضَّأَ ومسَحَ على خُفَّيْه، فرآه رجلٌ فتعجَّبَ لذلك! فقال: لا تَعْجَبْ؛ فإني رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَفْعَلُهُ؟

قال أبو زرعة: هذا الحديثُ وَهِمَ فيه عبدُاللهِ بنُ الأَجْلَح[٢].

قال أبو محمد[٣]: رواه أصحابُ الأعمش[٤] عن الأعمش، عن إبراهيم، عن هَمَّام بن حارث، عن جَرير؛ وهو الصَّحيحُ[٥].

١٥٦ - وسُئِلَ[٦] **أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم**[٧]، عن

(١) هو: إبراهيم بن يزيد.

(٢) وكذا وهَّمه الدارقطني كما سيأتي.
وقال ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص ١٨٤): «وعبدالله بن الأجلح الكندي أبو محمد الكوفي روى له الترمذي وابن ماجه، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في "الثقات"، لكنه واهم في هذا الحديث كما ذكره أبوزرعة؛ لمخالفة سائر أصحاب الأعمش له، والله أعلم».

(٣) أي: ابن أبي حاتم.

(٤) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٨٧) من طريق شعبة، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٢) من طريق أبي معاوية ووكيع، جميعهم عن الأعمش، به.

(٥) ذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٨٨/ أ) خلافًا طويلاً في هذا الحديث، ومما قاله: «رواه زائدة بن قدامة، وأبو شهاب الحنَّاط، وأبو عوانة، والثوري، وشعبة، وداود الطائي، وابن عيينة، وجرير، وعيسى بن يونس، وحفص بن غياث، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام، عن جرير. وخالفهم عبدالله بن الأجلح، فرواه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الحارث بن سويد، عن جرير، ووهم فيه، والأول أصح». اهـ.

(٦) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٨٧)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٥٩٧).

(٧) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢/ ٣١١ رقم٢٢٩٣).

شَريك[(١)]، عن إبراهيم بن جَرير، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير: رأيتُ النبيَّ ﷺ يَمْسَحُ على خُفَّيه .

ورواه ابن الأصبهاني[(٢)]، عن شَريك، عن إبراهيم بن جَرير، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ توضَّأَ ومسَحَ على خُفَّيه؟

فقال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ أبي[(٣)] نُعَيم، وإبراهيمُ هو: ابن جَرير بن عبدالله البَجَلي، ولم يَلْحَقْ أباه[(٤)].

١٥٧ - وسُئِلَ[(٥)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو[(٦)] غَسَّان النَّهْدي[(٧)]، عن عبدالسَّلام بن حرب[(٨)]، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن

ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٦٣ رقم ١٩٢٢٣) من طريق أسود بن عامر، والطبراني(٢/ ٣١١ رقم٢٢٩٣) من طريق يحيى الحماني، كلاهما عن شريك، به.

(١) هو: ابن عبدالله النَّخَعي، القاضي.

(٢) هو: محمد بن سعيد.

(٣) في (ك): « أبو ».

(٤) سئل الدارقطني في "العلل"(٤/ ١٠٣/أ) عن هذا الحديث؟ فقال: « يرويه إياد بن عبدالله البجلي وبشر بن عمرو البجلي، عن إبراهيم بن جرير، عن جرير، وخالفهما شَريك، رواه عن إبراهيم بن جرير، عن قيس بن أبي حازِم، عن جرير؛ وهو أشبه».

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٩٠)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٤/ ٣٥)، وانظر "شرح ابن ماجه" لمغلطاي (٢/ ٦٢٤).

(٦) في (ك): « ابن ». (٧) هو: مالك بن إسماعيل.

(٨) كذا ذكر روايته البخاريُّ كما في "العلل الكبير" للترمذي (٧١). والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٦٣ رقم ٦١٦٧) من طريق يحيى الحماني، عن عبدالسلام بن حرب، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أبي شريح، عن أبي مسلم، عن سلمان، به .
كذا برواية أبي شريح، عن أبي مسلم !

قتادة، عن أبي مسلم[(١)]، عن أبي شُرَيْح[(٢)]، عن سَلْمان، عن النبيِّ ﷺ؛ في المسح على الخُفَّين والعِمامة .

ورواه شُعَيب بن إسحاق[(٣)]، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن داود الكِنْدي[(٤)]، عن محمد بن زيد، عن أبي شُرَيْح[(٥)]، عن أبي مسلم، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ ؛ في المسح ؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ وَهِمَ فيه عبدُالسَّلامِ بنُ حَرْب[(٦)] .

---

(١) هو: العَبْدي، مولى زيد بن صُوحان.

(٢) ذكره ابن حجر في "التقريب" بكنيته فقط، وقال:« مقبول ».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٦٣ رقم ٦١٦٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٧/ ٢٢٠). ورواه الطيالسي في "مسنده" (٦٩١) عن داود بن أبي الفرات، به . ومن طريق الطيالسي رواه ابن عساكر (٦٧/ ٢٢١).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٨ و١٨٦٩)، وابن ماجه في "سننه" (٥٦٣) من طريق يونس بن محمد، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٤٣٩ رقم ٢٣٧١٧) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، والترمذي في "العلل الكبير" (٧١) من طريق ابن مهدي، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٦٢ رقم ٦١٦٥)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٩٦) من طريق أيوب السختياني، وابن حبان (١٣٤٤)، والطبراني (٦/ ٢٦٢ رقم ٦١٦٤) من طريق أبي الوليد الطيالسي، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٧/ ٢٢٠-٢٢٢) من طريق زيد بن الحباب وشيبان وطالوت بن عباد وعفان وأبي عبدالرحمٰن المقرئ، جميعهم عن داود بن أبي الفرات، به.

(٤) هو: داود بن أبي الفرات.

(٥) من قوله:« عن سلمان، عن النبي ﷺ . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٦) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٧١) :« سألت محمدًا - يعني البخاري- عن هذا الحديث؛ قلت: أبو شريح ما اسمه؟ قال: لا أدري، لا أعرف اسمه، ولا أعرف اسم أبي مسلم مولى زيد بن صوحان، ولا أعرف له غير هذا الحديث . =

١٥٨ - وسُئِلَ(١) **أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسي، عن خارِجَة بن مُصعَب، عن**(٢) **يونس، عن الحَسَن، عن عُتَيٍّ، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ: «لِلْوُضُوءِ شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ: الوَلَهَانُ**(٣)**»؟**

فقال أبو زرعة: هو عندي مُنكَرٌ(٤).

١٥٩ - وسُئِلَ(٥) **أبو زرعة عن حديثٍ رواه مالك**(٦)**، وابن عُيَينة**(٧)**، وغيرهما**(٨)**، عن الزُّهري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يغتَسِلُ مِنْ إناءٍ، هو الفَرَق**(٩).

= ورواه عبدالسلام بن حرب، عن سعيد، عن قتادة، وقلبه، فقال: عن أبي مسلم، عن أبي شريح». اهـ.

(١) تقدَّمت هذه المسألة برقم (١٣٠)، وتكلَّم عنها أبو حاتم، وقد نقلها ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٩٤)، وابن حجر في "النكت الظراف" (١/ ٣٤)، ونقل بعضها مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٢٩٦).

(٢) في (أ): « عبر »، وفي (ش): « عير ».

(٣) انظر الكلام على ضبط « الولهان » ومعناه في التعليق على المسألة رقم (١٣٠).

(٤) زاد في المسألة رقم (١٣٠) قولَ أبي حاتم: « كذا رواه خارجة ! وأخطأ فيه ، ورواه الثوري، عن يونس، عن الحسن، قوله. ورواه غير الثوري، عن يونس، عن الحسن: أن النبي ﷺ. . . مرسلً ».

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٩٧).

(٦) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ٤٤-٤٥ رقم٩٩)، ومن طريقه أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣١٩).

(٧) روايته أخرجها مسلم في الموضع السابق .

(٨) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٥٠) من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري، وأخرجه مسلم من طريق الليث، عن الزهري، به.

(٩) الفَرَقُ: مِكيالٌ ضخمٌ لأهل المدينة، قيل: هو ستةَ عَشَرَ رِطْلاً، قال الأزهريُّ: المحدِّثون يقولون: الفَرْق، وكلام العرب: الفَرَق. انظر "لسان العرب" (١٠/ ٣٠٥).

ورواه إبراهيمُ بن سعد[(١)]، عن الزُّهْري، عن القاسم بن محمد، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ. . . هذا الحديثَ[(٢)]؟

فقال أبو زرعة: الحديثُ عندي حديثُ عُرْوَةَ[(٣)].

١٦٠- وسُئِلَ[(٤)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن عبدالرحمٰن

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤١٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤١٢)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٤٨)، والبيهقي في "سننه" (١/ ١٩٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٨/ ١٠١).

(٢) قوله: « هذا الحديث » منصوب على البدل من الضمير في قوله: «ورواه». وإبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، وله شواهدُ مذكورةٌ في مواضعها من كتب النحاة. انظر شروح "الألفية" (باب البدل). ويخرج أيضًا على النصب على نزع الخافض، كأنه قال: بهذا الحديث. أو: إلى آخر هذا الحديث، أو نحوه.

(٣) قال ابن عدي: « وهذا الحديث يرويه إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن القاسم، عن عائشة. وأصحاب الزهري خالفوه، فرووه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة».

وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٤/أ): « يرويه الزهري، واختُلِف عنه، فرواه ابن عيينة ومعمر والأوزاعي وجعفر بن برقان وبحر السَّقَّاء، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة . وخالفهم إبراهيم بن سعد، فرواه عن الزهري، عن القاسم ابن محمد، عن عائشة : والقول قول من قال: عن عروة ».اهـ.

ووقع في أصل "العلل" للدارقطني: « عن القاسم بن محمد وعَن عائشة »، وهو خطأ ظاهر .

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١/ ٣٦٣):« ويحتمل أن يكون للزهري شيخان؛ فإن الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى ».

(٤) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه"(٢/ ٦٠١-٦٠٢)،ونقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٢٠٠-٢٠١)، ثم أردفه قائلاً:« ولم يخرج حديث حماد هذا أحد من أصحاب "السنن"، والوهم فيه يحتمل أن يكون من غير حماد. . .»، ثم ذكر جرح البخاري وابن عدي ليحيى بن يزيد الرهاوي، وتعقب أبي حاتم للبخاري.

الدمشقي، عن إسماعيل بن عَيَّاش، عن أبي شيبة يحيى بن يزيد الرُّهَاوي[(١)]، عن زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن حمَّاد[(٢)]، عن عامر الشَّعْبي، عن إبراهيم بن[(٣)] أبي موسى، عن المغيرة بن شُعْبَة؛ في الوُضُوء والمَسْح على الخُفَّين؟

فقال أبو زرعة: وَهِمَ فيه حمَّاد؛ خالفه أبو إسحاق السَّبيعي[(٤)]، وابن أبي خالد[(٥)]، وحُصَين[(٦)].

---

(١) في (ت): « الهاروني الرهاوي »، وضرب على قوله: « الهاروني ».

(٢) هو: ابن أبي سليمان. وروايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٥٧) من طريق أبي حنيفة، عنه، به .

(٣) في (أ) و(ش): « عن » بدل: « بن ».

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٧١ رقم ٨٦٦).

(٥) هو: إسماعيل الأَحْمسي. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٧٢ رقم ٨٦٩).

(٦) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلَمي. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١٩١)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٧٢ رقم ٨٦٧).

ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٠٦ و٥٧٩٩)، ومسلم في "صحيحه (٢٧٤) من طريق زكريا بن أبي زائدة، ومسلم (٢٧٤) من طريق عمر بن أبي زائدة، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٥١ رقم ١٨١٩٣)، والنسائي في "سننه" (٨٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣١)، و"شرح مشكل الآثار" (٥٦٥٣) من طريق ابن عون، وأبو داود في "سننه" (١٥١)، وابن خزيمة (١٩١)، والطبراني (٢٠/ ٣٧١ رقم ٨٦٥) من طريق يونس بن أبي إسحاق، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٨٣)، والطبراني (٢٠/ ٣٧٤ رقم ٨٧٣) من طريق داود بن يزيد، والطبراني (٢٠/ ٣٧٣ و٣٧٤ رقم ٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٤) من طريق القاسم بن الوليد ومجالد وبكر بن عامر وسليم مولى الشعبي، جميعهم عن الشعبي، به .

قال أبو محمد[(١)]: **قلتُ**[(٢)]: يعني: أنهم رَوَوْا هذا[(٣)] الحديثَ عن الشَّعْبي، عن عُرْوَة بن المغيرة، عن المغيرة؛ وليس لإبراهيم بن أبي موسى هاهُنا معنى[(٤)].

١٦١ - وسُئِلَ[(٥)] **أبو زرعة عن حديثٍ رواه قَبِيصَة**[(٦)]، عن سُفْيان[(٧)]، عن أسامة بن زيد، عن سالم بن النُّعْمان[(٨)]، عن امرأة من جُهَينة يقال لها: أمُّ صَفِيَّة - هكذا قال قَبيصة !- قالت: نازَعْتُ

---

(١) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (أ) و(ش).

(٢) في (أ) و(ش): «وقلت».

(٣) قوله: «هذا» من (ف) فقط.

(٤) ذكر الدارقطني في "العلل"(٧/ ٩٦) الاختلاف في هذا الحديث ومما قاله: «ورواه حماد بن أبي سليمان ومنصور بن المعتمر وجابر الجعفي والسري بن إسماعيل، عن الشعبي، عن إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، عن المغيرة. وأحسنها إسنادًا حديث الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه».

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل "(ص٢٠٥-٢٠٦)، وابن حجر في "النكت الظراف"(١٣/ ٨٩).

(٦) هو: ابن عقبة. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٣٦ رقم ٥٩٩) من طريق حفص بن عمر، عنه، به. ووقع عنده: «أم صُبَيَّة» بدل: «أم صفية». ورواه في (٢٥/ ١٦٨ رقم ٤٠٩) من طريق حفص بن عمر أيضًا، عنه، عن سفيان، عن أسامة ابن زيد، عن النعمان بن خَرَّبُوذ، عن أم صميتة (كذا)، به.
قال الترمذي في "العلل الكبير" (٣٠): «قلت لمحمد - يعني البخاري -: روى هذا الحديث قبيصة، عن سفيان، عن أسامة، فقال: عن أم صفية ؟ فقال: أخطأ فيه قبيصة».

(٧) هو: الثوري.

(٨) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١١٣): «سالم بن سرج، ويقال: ابن خَرَّبوذ أبو النعمان، وقال بعضهم: ابن النعمان، ولم يصح».

النبيَّ ﷺ في الوُضُوء من إناءٍ واحِدٍ .

ورواه وكيعٌ[(١)]، عن أسامة بن زيد، عن النُّعْمان بن خَرَّبُوذَ[(٢)]، عن أم صُبَيَّة[(٣)] . . . هذا الحديثَ[(٤)] .

ورواه ابنُ وَهْب[(٥)]، عن أسامة بن زيد، عن سالم بن النُّعْمان،

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧١)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٣٨٣)، وأبو داود في "سننه" (٧٨). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٤٠٩)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٩٧٠). وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٣٥- ٢٣٦ رقم ٥٩٧) من طريق ابن أبي شيبة، ومحمد بن عبدالله بن نمير، ويحيى الحماني، ثلاثتهم عن وكيع، به، وجاء فيه: سالم بن النعمان بن خَرَّبوذ. قال الترمذي في "العلل الكبير" (٣٠): « فسألتُ محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث ؟ فقال: وَهِمَ وكيع، والصَّحيحُ: عن أسامة بن زيد، عن سالم بن خَرَّبوذ أبي النعمان ».

(٢) في (أ): « خربوز ».

(٣) في (أ) و(ت) و(ك): «أم صفية».

(٤) كذا: « ورواه وكيع . . . هذا الحديثَ »، وهي صحيحةٌ في العربية، تقدَّم بيان وجهها في المسألة رقم (١٥٩).

(٥) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٣٥ رقم ٥٩٦)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٩٦٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٠).
ووقع عند أبي نعيم: « النعمان بن سالم ».
ورواه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٨/ ٢٩٥ و٢٩٦) من طريق سليمان بن بلال ومحمد بن عمر الواقدي، وابن سعد أيضًا (٨/ ٢٩٥)، وابن ماجه في "سننه" (٣٨٢) من طريق أنس بن عياض، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٦٧ رقم ٢٧٠٦٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (٣٠) من طريق يحيى القطان، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٥) من طريق عبدالوهاب، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٣٥ رقم ٥٩٦) من طريق عيسى بن يونس، جميعهم عن أسامة، به.

عن أم صُبَيَّة .

ورواه خارجَةُ بن الحارث[(١)]، عن سالم بن سَرْج [(٢)]؛ سمعتُ أمَّ صُبَيَّة . . . فذكَرَ[(٣)] الحديثَ؟

فقال أبو زرعة: هكذا قال قَبِيصَة: أُمُّ صَفِيَّة، وإنما هي: أُمُّ صُبَيَّة، واسمها: خَوْلَة بنت قيس، ووَهِمَ وكيعٌ في الحديث، والصَّحيحُ: حديثُ ابنِ وَهْب. وسالمٌ: ابنُ النُّعْمانِ [بنِ سَرْج][(٤)].

قال أبو محمد: يعني: أنَّ وكيعًا قال: عن النُّعْمان بن خَرَّبُوذَ[(٥)]؛ فهذا الذي وَهِمَ فيه.

١٦٢ - وسُئِلَ[(٦)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ أبي ذئب[(٧)]،

---

(١) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٨/ ٢٩٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٦٦ رقم ٢٧٠٦٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٣٥ رقم ٥٩٥).

(٢) في (ش) و(ك): «سرح» بالحاء المهملة .

(٣) في (ف): « تذكر ».

(٤) ما بين المعقوفين ليس في (ف)، وفي موضعه بياض في (ت) و(ك)، وفي(أ): « بن بسر »، وفي (ش): « بن بشر »، والمثبت من "شرح العلل"، و"الجرح والتعديل" (٤/ ١٨٧-١٨٨ رقم٨١٢).

(٥) في (ك): «خربود» بالدال المهملة.

(٦) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٠٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٦٤-٢٦٥)، ثم قال ابن عبدالهادي عقبه: « ولم أر حديث ابن أبي ذئب هذا في شيء من الكتب الستة ».
وانظر "شرح ابن ماجه" لمغلطاي (١/ ٢٤٣)، وانظر المسألة رقم (١٧٠).

(٧) قوله: « ذئب » سقط من (ت) و(ف) و(ك). وفي موضعه من (ف) علامة لَحَق، ولم يظهر في التصوير . =

عمَّن سمع أبا سَلَمة بن عبدالرحمٰن، يحدِّث عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: «**إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ النَّوْمِ، فَلْيَغْرِفْ عَلَى يَدِهِ ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي حَيْثُ بَاتَتْ يَدُهُ**» .

ورواه الزُّهْري[(١)]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ... هذا الحديثَ[(٢)]؟

فقال أبو زرعة: هذا عندي وَهَمٌ؛ يعني: حديثَ ابن أبي ذئب[(٣)].

١٦٣ - وسمعتُ[(٤)] أبي وذكَرَ حديثًا رواه عمر بن يونس[(٥)]، عن عِكْرِمَة بن عمَّار، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أنس؛ قال: جاءت أم سُلَيم - وهي جَدَّةُ إسحاق - إلى رسول الله ﷺ،

= وابن أبي ذئب هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها أبو داود الطيالسي في "مسنده" (١٥٩٠).

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٤١ رقم ٧٢٨٢)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٨).

(٢) كذا: « ورواه الزهري... هذا الحديثَ »، وهي عبارة صحيحة عربية، ذكرنا وجهها في التعليق على المسألة رقم (١٥٩).

(٣) نقله ابن الملقن في الموضع السابق من "البدر المنير" عن أبي زرعة بلفظ: « إنه وهم، والصَّواب حديث أبي هريرة ».
وانظر "العلل" للدارقطني (٨/ ٧٥ رقم١٤١٩).

(٤) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٨) بتصرف، وفيه سقط، ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٠٩)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٧٧٩-٧٨٠)، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف" (١/ ٨٥).

(٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٣١٠).

فقالت: يا رسولَ الله، المرأةُ تَرَىٰ ما يَرَى الرَّجُلُ في المنام؛ بأنَّ زوجَها جامَعَها، أتغتَسِلُ ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا وَجَدَتِ المَاءَ، فَلْتَغْتَسِلْ**»(١).

وروى الأوزاعيُّ(٢)، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن جَدَّته أُمِّ سُلَيم؛ قالت(٣): دخلَتْ أُمُّ سُلَيم على أم سَلَمة، فدخل عليها رسولُ الله ﷺ، فقالتْ له(٤) أمُّ سُلَيم: أرأيتَ إذا رأتِ المرأةُ . . . ؟

قال أبي: إسحاقُ بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أم سُلَيم، مُرسَلٌ، وعِكرِمَة بن عمَّار روىٰ عن إسحاق، عن أنس: أنَّ أم سُلَيم. . .

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣١٠) من طريق عمر بن يونس ، به.

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه. والحديث أخرجه الدارمي في "مسنده" (٧٩١)، وأبو عوانة في "مسنده" (٨٣٢) من طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: دخلتْ أمُّ سُلَيْم على النبي ﷺ وعنده أم سلمة، فقالت: المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل. . .

(٣) كذا في جميع النسخ « قالت »، ولا يستقيم مع مقول القول بعده، والظاهر: أن القائل هو إسحاق بن عبدالله يخبر عن جدَّته أم سليم؛ فكانتِ الجادَّةُ على ذلك أن يقال: « . . . قال: دخلَتْ أم سليم . . . ».
لكننا نقول: إن لمجيء الفعل «قالت» على صورة التأنيث وجهًا في العربية، وهو أنَّه - مع كونه مسنَدًا إلى ضمير المذكَّر - جاء في صورة المؤنَّث لمجاورته للاسم المؤنَّث الذي قبله وهو قوله: « أم سليم »، وللجوار تأثيرات في العربية. وانظر التعليق على نحو ذلك في المسألة رقم (٥٤ - الوجه الثالث).

(٤) قوله :« له » ليس في (ف).

وحديثُ الأوزاعيِّ(١) أشبَهُ مُرسَلً(٢) من المُوَصَّلِ(٣).

---

(١) قال ابن عبدالهادي ﷺ عن حديث الأوزاعي: « وحديث الأوزاعي عن إسحاق لم يخرجه أحد من الأئمة الستة، وحديث عكرمة انفرد به مسلم عن الجماعة، والله أعلم ». اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٠/أ): « اختلف فيه على إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة: فرواه عكرمة بن عمار، عن إسحاق بن عبدالله، عن أنس ، وتابعه محمد بن كثير، عن الأوزاعي . وخالفهما يحيى بن عبدالله وأبو المغيرة والوليد؛ رَوَوه عن الأوزاعي، عن إسحاق، عن جدته أم سليم؛ لم يذكروا فيه أنسًا، وكذلك قال همام: عن إسحاق، عن جدته . وقال يحيى بن أبي كثير وحسين المعلم: عن إسحاق بن عبدالله، عن أم سليم، فأرسلاه. ورواه عبدالله بن عبدالله بن أبي طلحة أخو إسحاق، عن أم سليم، والمرسل أشبه بالصواب ». اهـ.

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وتقدَّم التعليقُ عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) كذا في (أ) و(ت) و(ش) و(ف)، لكن كتب بهامش (ف): «الصواب: موصول»، وفي هامش (ت) فوق الكلمة علامة تصويب أو تعليق، لكنْ لم يظهر في مصوَّرتها، وجاء في (ك): « الموصول »، وقد نقل ابن عبدالهادي في "شرح العلل" هذه الكلمة «الموصل»، ثم قال: « كذا قال، والصواب أن يقال: أشبه من الموصول».
لكن استعمال هذا اللفظ « الموصَّل » بمعنى « الموصول » صحيح من جهتين:
الأولى: من جهة النقل عن أهل الحديث؛ فقد استعملوا مصطلح « الموصَّل » كما استعملوا « الموصول » و « المتصل »، وكلُّه عندهم بمعنًى واحد، وهو: ما سلم من الانقطاع، وتجد ذلك عند الخطيب في "الكفاية" (ص٢٠)، وابن دقيق العيد في "الاقتراح" (ص١٧)، والعراقي في "التقييد والإيضاح" (ص١٥٣)، وابن حجر في "مقدِّمة الفتح" (ص٤٦٥)، والسخاوي في "فتح المغيث" (١/ ٣٤، ١٣٤، ٢٣٣)، والصنعاني في "توضيح الأفكار" (١/ ٦٩)، وقد ورد لفظ «الموصَّل» بهذا المعنى في كتابنا هذا في أكثر من موضع.
وعلى ذلك: فهذا اصطلاح مطروق ثابت وارد في لغة المحدِّثين، المتقدِّمين منهم والمتأخرين.
=

١٦٤ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثِ سهل بن عثمان العَسْكَري، عن حفص بن غِيَاث، عن الحجَّاج بن أَرْطَاة، عن عطاء[(٢)]، عن حُمْران بن أبان - أو أبان بن حُمْران - عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ: أنه توضَّأ ثلاثًا ثلاثًا، إلا مَسْحَ رأسِه مَرَّةً ؟

قال أبو زرعة: روى هذا الحديثَ حمَّادُ بنُ زيد[(٣)]، وحمَّادُ بنُ سَلَمة، وهُشَيْمٌ[(٤)]، وعَبَّادُ بن عَوَّام[(٥)]، وابنُ أبي زائدة[(٦)]، عن

= **والجهة الثانية**: من جهة النقل عن أهل العربية؛ فقد نقل علماء العربية استعمال العرب للفظ: «الموصَّل» في معنى «الموصول» أو «المتصل»؛ قال في "تاج العروس" (١٥/ ٧٧٦ وصل): « وصَلَ الشيءَ بالشيءِ يَصِلُهُ وَصْلًا وَصُلَةً بالكسر والضم. . . ووصَّلَهُ توصيلاً: لأَمَهُ [أي: ضمَّهُ به وجمعه]، وهو ضِدُّ: فَصَلَهُ، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ﴾ [القصص: ٥١]، أي: وصَّلنا ذكر الأنبياء وأقاصيصَ مَنْ مضى بعضَها ببعض؛ لعلَّهم يعتبرون، ويقال: وصَّل الحبالَ وغيرَها توصيلاً: وصَلَ بعضها ببعض ». اهـ. ونحوه في "لسان العرب" (١١/ ٧٢٦) وغيره من المعاجم.

ويتصرف هذا الفعل ومشتقاته في المعنى الحديثي فيقال: وصَّل الراوي المراسيل يُوصِّلها توصيلاً، فهي مُوَصَّلة؛ كما يقال: وَصَلَها يَصِلُها وَصْلاً فهي موصولة.

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢١١)، وانظر المسألة رقم (١٠٠) و(١٤٦) و(١٧٢) و(١٨٧).

(٢) قوله: « عن عطاء » سقط من (ك). وعطاء هذا هو: ابن أبي رباح.

(٣) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زياداته على المسند" (١/ ٦٦ و٧٢ رقم ٤٧٢ و٥٢٧).

(٤) هو: ابن بشير .

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٣)، وعنه ابن ماجه في "سننه" (٤٣٥). ورواه ابن أبي شيبة (٦٥) من طريق أبي معاوية، عن حجاج، بمثله .

(٦) هو: يحيى بن زكريا .

حَجَّاج، عن عطاء، عن عثمان ... مُرسَلً[*].

ورواه يزيدُ بنُ أبي حبيب، وأسامةُ بنُ زيد، واللَّيْثُ، وابنُ لَهِيعة[١]، عن عطاء، عن عثمان، مُرسَلً[*].

ورواه ابن جُرَيج[٢]، عن عطاء: أنه بلَغَه عن عثمان ... مُرسَلً[*]؛ وهو الصَّحيحُ عِندَنا[٣].

١٦٥ - أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم[٤]؛ قال[٥]: حدَّثنا[٦] أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا عبدالجبَّار بن عاصِم؛ قال: حدَّثني عُبَيدالله بن عمرو، عن عبدالملك العامِري، عن عمرو بن دينار، عن

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(١) هو: عبدالله .

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٢٤). ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٤٨ رقم ٨٥٧٨) من طريق همام، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عثمان، به .

(٣) سئل الدارقطني في "العلل" (٢٦٣) عن هذا الحديث ؟ فقال: « اختُلِف فيه: فرواه حفص بن غياث، عن الحجّاج بن أَرْطَاة، عن عطاء، عن حمران، عن عثمان. وخالفه حمَّاد بن زيد، ويحيى بن أبي زائدة، وغيرهما، فرووه عن الحجاج، عن عطاء ، عن عثمان، مُرسَلاً ، وكذلك رواه يزيد بن أبي حبيب، وأسامة بن زيد، والأوزاعي، عن عطاء، عن عثمان، مُرسَلاً . فإن كان حفظ حفص بن غياث هذا عن الحجاج، فقد زاد فيه حمرانَ، وهذه زيادة حسنة، وحفص من الثقات ». وانظر "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٥٦).

(٤) من قوله: « أخبرنا أبو محمد ... » إلى هنا، من (ت) و(ك) فقط .

(٥) قوله: « قال » ليس في (ف)، وفي (أ) و(ش): « وقال » .

(٦) في (ف): « وحدثنا ».

جابر؛ قال: جاء ناسٌ من الطَّائِف يَشْكُونَ إلى رسول الله ﷺ بَرْدَ أَرْضِهِم؛ لِيُرَخِّصَ لهم في الغُسْل، فقال رسولُ الله ﷺ: « **أَمَّا أَنَا، فَأَصُبُّ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ** ».

قال أبو زرعة: وحدَّثنا عمرو بن قُسَيْط الرَّقِّيُّ؛ قال: حدَّثنا عُبَيدالله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن عبدالملك العامِري، عن عمرو بن دينار، عن جابر، مَوقوفً[١]؛ وهو الصَّحيحُ[٢].

١٦٦ - وسمعتُ[٣] أبي وذكر حديثًا حدَّثنا به عن محمد بن عبدالله بن بكر[٤] الصَّنْعاني، عن أبي سعيد مولى بني هاشِم[٥]؛ قال: حدَّثنا أبو سَلَّام، عن زيد العَمِّي[٦]، عن أبي الصِّدِّيق[٧]، عن عائِشَة:

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢١٣)، ثم قال: « وهذا الحديث غير مُخرَّج في شيء من الكتب الستة من هذا الوجه، وقد روي نحوه عن أبي سفيان ومحمد بن علي، عن جابر، وهو مخرَّج في "صحيح مسلم" ». اهـ.
وهذا الحديث الذي أشار إليه ابن عبدالهادي هو: ما أخرجه مسلم (٣٢٨) من طريق أبي سفيان طلحة بن نافع، عن جابر بن عبدالله: أن وفد ثقيف سألوا النبي ﷺ فقالوا: إن أرضنا أرض باردة، فكيف بالغسل؟ فقال: « أما أنا فأفرغ على رأسي ثلاثًا ». وأخرجه مسلم أيضًا من طريق محمد بن علي بن الحسين، عن جابر، إلا أنه لم يذكر وفد ثقيف، وهو مخرَّج عند البخاري في "صحيحه" (٢٥٢ و٢٥٥ و٢٥٦) من هذا الوجه.

(٣) في (ت) و(ك): « سمعت » بلا واو.

(٤) في (ش): « ابن أبي بكر ».

(٥) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد.

(٦) هو: زيد بن الحواري.

(٧) هو: بكر بن عمرو الناجي.

أنَّ رسول الله ﷺ قَبَّلَها، ثم مَضى لِوَجْهِهِ، ولم يُحْدِثْ وُضُوءًا.

وسمعتُ أبي يقول: أبو سَلَّام[١] هذا هو خطأٌ؛ إنما[٢] هو سَلَّامُ الطويلُ[٣]، والحديثُ مُنكَرٌ، وسَلَّامٌ متروكُ الحديث[٤].

١٦٧ - أخبرنا[٥] أبو محمد عبدالرحمٰن قال[٦]: وحدَّثنا أبو زرعة، عن محمد بن بَكَّار[٧]، عن أبي مَعْشَر[٨]، عن عبدالله بن عبدالله بن[٩] أبي طَلْحة، عن أنس؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا دَخَلَ الخَلَاءَ يقول: «**بِاسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ**».

---

(١) قوله: «أبو سلام» مكرر في (ك).

(٢) في (ك): «وإنما» بالواو.

(٣) هو: سلَّام بن سَلْم، أو ابن سُلَيم.

(٤) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢١٥)، ثم قال: «ولم يرو هذا الحديث أحدٌ من أصحاب "السنن"، ولم أره في "سنن الدارقطني"، ولا في ترجمة سلام الطويل من كتاب ابن عدي وابن حبان، والله سبحانه وتعالى أعلم». اهـ. وانظر المسألة رقم(١٠٠)، وانظر أيضًا المسألة رقم (١٠٨) و(١٠٩) و(١١٠).

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢١٦-٢١٧)، وخرَّج هذا الحديث من "سنن سعيد بن منصور"؛ من روايته عن هشيم بن بشير، عن أبي مَعْشَر، عن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أنس، ثم قال ابن عبدالهادي: «أبو معشر هو نجيح، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة».

(٦) قوله: «أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن قال» من (ت) و(ك) فقط.

(٧) في (ت) و(ك): «محمد بن مكدر»، وزاد في (ك): «ولعله منكدر».

(٨) هو: نجيح بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٥٥-٥٦) من طريق هشيم، عنه، به. وعند ابن عدي: «ابن أبي طلحة». ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "الدعاء" (٣٥٨).

(٩) قوله: «عبدالله بن» الثاني ليس في (ك).

فسمعتُ أبا زرعة يقول: هكذا أملاه علينا[١] من حِفْظه، وقيل لي[٢]: في كتابه: عن أبي مَعْشَر، عن حفص بن[٣] عمر بن عبدالله بن[٤] أبي طَلْحة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ.

وحدَّثنا أبي؛ قال: نا محمد بن بَكَّار[٥]؛ قال: حدَّثنا أبو مَعْشَر، عن حفص بن عمر بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ[٦].

١٦٨ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن عَيَّاش[٨]، عن شُعَيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر؛ قال: كان آخِرَ الأمرِ من رسول الله ﷺ تركُ الوُضُوء مما مَسَّتِ النَّارُ ؟

---

(١) يعني: محمد بن بكار.

(٢) في (ت) و(ك): «وقيل أبي». وكتب في هامش (ك): «لعله: قال» يعني بدل: «قيل».

(٣) في (ك): «عن» بدل: «بن».

(٤) قوله: «عبدالله بن» ليس في (أ) و(ش) و(ف)، ولا في "شرح العلل".

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٣٥٧).

(٦) من قوله: «وهو الصحيح...» إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر. والحديث سئل عنه الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٢/ب) فقال: «يرويه أبو معشر نجيح، واختلف عنه؛ فقال هشيم: عن أبي معشر، عن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس، وقال أبو الربيع الزَّهراني: عن أبي معشر، عن حفص بن عمر، عن أنس، والقول قول أبي الربيع، وهو حفص بن عمر بن عبدالله بن أبي طلحة أخي إسحاق، وهو الذي يروي عنه خلف بن خليفة».

(٧) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٤٠٣-٤٠٤)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٢٠)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٤٦١)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٩/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٠٥)، و"إتحاف المهرة" (٣/ ٥٤٣). وستأتي هذه المسألة برقم (١٧٤).

(٨) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٩٢)، والنسائي في "سننه" (١٨٥)، =

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُضطَرِبُ المتن؛ إنما هو: أنَّ النبيَّ ﷺ أكل كَتِفًا[(١)] ولم يَتَوَضَّ[(٢)]؛ كذا رواه الثقاتُ عن ابن

= وابن خزيمة في "صحيحه" (٤٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (٢٤)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٢٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٦-٦٧)، وابن حبان في "صحيحه" (١١٣٤)، والطبراني في "الأوسط" (٤٦٦٣)، و"الصغير" (٦٧١)، و"مسند الشاميين" (٢٩٧٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٣٦)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣٦٢)، والدارقطني في "الأفراد" (١١٢/ب/أطراف الغرائب)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٦٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٥٥ و١٥٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٣/ ٣٤٦) و(١٢/ ٢٧٦)، وابن حزم في "المحلى" (١/ ٢٤٣).

وقد نبَّه أبو داود على أن هذا الحديث مختصر من الحديث الذي قبل هذا في "سننه" برقم (١٩١)، وسيأتي ذكره في كلام أبي حاتم الآتي آخر المسألة.

وقال الطبراني في "الأوسط": «لا يَروي هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا شعيب بن أبي حمزة، تفرد به علي بن عياش».

قال ابن حبان: «هذا خبر مختصر من حديث طويل؛ اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهِّمًا لنسخ إيجاب الوضوء مما مَسَّت النار مطلقًا، وإنما هو نسخ لإيجاب الوضوء مما مسَّت النار؛ خلا لحم الجزور فقط».

وقال الدارقطني: «تفرد به علي بن عياش الحمصي، عن شعيب عنه».

(١) سيأتي في المسألة رقم (١٧٤) بلفظ: «أن النبي ﷺ أَكَلَ كَتِفًا، ثُمَّ صلَّى ولم يتوضَّ».

(٢) كذا في جميع النسخ، ويخرَّج على إجراء الفعل المهموز مجرى المعتلِّ في حالتي جزم المضارع وبناء الأمر، فالأصل هنا: «يتوضَّأ»، ثم أُبْدِلَتْ همزتُهُ ألفًا؛ فصارتْ: «لم يتوضَّا»، ودخَلَ الجازم بعد الإبدال، فحذفتِ الألف للجزم «لم يَتَوَضَّ»؛ قال العيني في "عمدة القاري" (٣/ ١٠٥-١٠٦)/ «يجوز [أي في قوله: لم يتوضَّأ»] وجهان: **أحدهما**: إثباتُ الهمزة الساكنة علامةً للجزم. **والآخر**: حذفها؛ تقول: لم يَتَوَضَّ؛ كما تقول: لم يَخْشَ، بحذف الألف. والأول هو الأشهر». اهـ.

وانظر كلام ابن هشام على جزم الفعل المهموز في "أوضح المسالك" (١/ ٧٤).

المُنْكَدِرِ، عن جابر[١]، وَيَحْتملُ أن يكون شُعَيبٌ حدَّث به من حِفظِه؛ فوَهِمَ فيه[٢].

١٦٩ - وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عَتَّاب بن بَشِير[٤]، عن خُصَيْف[٥]، عن سعيد بن جُبَير؛ قال: عابَ ابنُ عمر على سعدٍ المَسْحَ على الخُفَّين وهُما بالعِرَاق، فلمَّا رجعا، اجتمعا عندَ عمر، فقال له سعدٌ: سَلْ أميرَ المؤمنين عن الذي عِبْتَ علَيَّ، فقال سعدٌ:

---

(١) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٣٩)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٣٢٢ رقم ١٤٤٥٣)، وأبو داود في "سننه" (١٩١) من طريق ابن جريج، وعبدالرزاق (٦٤٠)، وابن حبان في "صحيحه" (١١٣٢ و١١٣٦) من طريق معمر، وأحمد (٣/ ٣٠٤ و٣٠٧ رقم ١٤٢٦٢ و١٤٢٩٩) من طريق علي بن زيد وسفيان بن عيينة، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٦٠)، وابن حبان (١١٣٨ و١١٤٥) من طريق جرير، وابن حبان (١١٣٧ و١١٣٩) من طريق أيوب السختياني وروح بن القاسم، جميعهم عن ابن المنكدر، عن جابر، به.

(٢) قال البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٧٨): «حدثنا علي قال: قلت لسفيان: إن أبا علقمة الفروي قال: عن ابن المنكدر قال جابر رضي الله عنه: أكل النبي ﷺ ولم يتوضأ. فقال: أحسبني سمعت ابن المنكدر يقول: أخبرني مَنْ سمع جابرًا: أكل النبي ﷺ ...، وقال بعضهم: عن ابن المنكدر: سمعت جابرًا ولا يصح». وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٠٥): «قال الشافعي في "سنن حرملة": لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر؛ إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل».

(٣) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ١٣٤)، ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٢١-٢٢٢).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٤٣٦ رقم ١٢٢٣٧).
ورواه الطبراني (١١/ ٨٩ رقم ١١١٤٠) من طريق عثمان بن ساج، عن خصيف، عن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن الجَزَري.

عابَ علَيَّ المسحَ[١] على الخُفَّين، فقال عمر: فعلتَ[٢]؟! قال: نعم، قال عمر: عمُّكَ أعلَمُ مِنكَ، فقال ابن عباس: يا أميرَ المؤمنين، قد عَلِمنا أن رسولَ الله ﷺ قد مَسَحَ، ومَسَحَ أصحابُه .

ورواه ابن جُرَيج[٣]؛ فقال: عن خُصَيف، عن مِقْسَم[٤]، عن ابن عباس ؟

فقال أبو زرعة: ابنُ جُرَيج عندي أحفَظُ من عَتَّاب بن بشير .

١٧٠ - قال أبو محمد[٥]: وذكر[٦] أبي حديثًا رواه حفص بن عبدالله النَّيسابوري[٧]، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن هشام بن حَسَّان،

---

(١) في (ت) و(ك): « بالمسح ».

(٢) أي: فقال عمر لابنه: أَعِبْتَ عليه المسحَ على الخفَّيْنِ؟! كما يفهم من مصادر التخريج.

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٦٦ رقم ٣٤٦٢)، وأبو داود في "سننه" من رواية أبي الطيب بن الأشناني عنه - كما في "تحفة الأشراف" (٦٤٨٨) - والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧٣).

(٤) هو: ابن بُجْرة .

(٥) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ف) فقط، وفي (ك): « قال محمد ». وقد نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٢٢٣)، ثم قال:« ولم يخرِّج هذا الحديث من هذا الوجه أحد من أهل الكتب الستَّة، ولم أره في "سنن الدارقطني" ، ولا "السنن الكبير" للبيهقي، والله أعلم ».

(٦) في (ت) و(ك): « ذكر » بلا واو ، وانظر المسألة رقم (١٦٢).

(٧) لم نقف على روايته، والحديث رواه أبو نعيم في "مستخرجه على مسلم" (١/ ٣٣٣ رقم ٦٤٢) من طريق خالد بن نزار، عن إبراهيم بن طهمان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا. ولم يسق متن الحديث. =

عن محمدِ بنِ سِيرين، عن أبي هريرة، وسُهَيْلِ[(١)] بنِ أبي صالح ، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلْيَغْسِلْ[(٢)] كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهَا[(٣)] فِي الإِنَاءِ؛ فإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ، ثُمَّ لْيَغْتَرِفْ بِيَمِينِهِ مِنْ إِنَائِهِ، ثُمَّ لْيَصُبَّ عَلَى شِمَالِهِ [فَلْيَغسِلْ][(٤)] مَقْعَدَتَهُ**» .

قال أبي: ينبغي أن يكون: « ثُمَّ لْيَغْتَرِفْ بِيَمِينِه . . . »، إلى آخر الحديث، من كلام إبراهيم بن طَهْمان؛ فإنه قد كان يَصِلُ كلامَه بالحديث؛ فلا يُمَيِّزُهُ المُسْتَمِع .

= ورواه أبو نعيم أيضًا في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٤٧) من طريق الحسين بن حفص، عن إبراهيم بن طهمان، عن هشام، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « إذا استيقَظَ أحَدُكم من مَنامِه، فلا يَغْمِسْ يَده في الإناء حتى يغسل كفه ثَلاثَ مرَّاتٍ؛ فإنَّه لا يَدري أين باتَتْ يَدُهُ ».
والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٢٧٨) من طريق عبدالأعلى، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، به مرفوعًا، إلى قوله: « فإنه لا يدري أين باتت يده ».

(١) قوله: « وسهيل » في (أ): « ورواه سهيل »، وفي (ش): « ورواه سهل»، وفي (ف): « وسهل»، والمثبت من (ت) و(ك) و"شرح العلل" . و« سهيل » مجرورٌ عطفًا على « محمد بن سيرين »، أي: أنَّ هشامًا يرويه عن محمد بن سيرين وعن سهيل بن أبي صالح.

(٢) في (ف): « فليغتسل ».

(٣) في (ك): « يجعلهما » وهي صحيحة والمراد هنا الكَفَّان، وما أثبتناه من بقية النسخ « يجعلها »: مستقيمٌ أيضًا، ويُحْمَلُ على أحد معنيين: **الأول**: على معنى «الكف»، أي: قبل أن يجعَلَ كَفَّهُ في الإناء؛ والكَفُّ مؤنَّثةٌ؛ "المصباح المنير" (ص٥٣٥). **والثاني**: على معنى « اليد »، أي: قبل أن يجعل يده في الإناء.

(٤) المثبت من (ك) و"شرح العلل"، وفي بقيَّة النسخ : « فليغتسل ».

١٧١ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان الواسِطي، عن عبدالعزيز الدَّرَاوَرْدي[(٢)]، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عُبَيدالله[(٣)] بن أبي رافع، عن أبيه، عن أبي رافع: أنَّ النبيَّ ﷺ توضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا، وَمَرَّةً مرَّةً؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ ليس فيه: «عن أبيه»؛ حدَّثنا أبو الوليد الطَّيَالسي[(٤)]، عن عبدالعزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو[(٥)]، عن

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٢٤-٢٢٥)، ثم قال: «وهذا الحديث هو آخر الجزء الأول من كتاب العلل».

(٢) هو: عبدالعزيز بن محمد. ورواية سعيد بن سُلَيمان الواسِطي عنه؛ أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٠ و٣٦)، والروياني في "مسنده" (٧٢٧)، والطبراني في "الأوسط" (٩٠٧)، وابن الهيثم في "فوائده" رواية أبي نعيم - كما في "إتحاف المهرة" (١٤/ ٢٣٦)- من طريق سعيد بن سليمان، عن الدَّراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبدالله بن عُبَيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن أبي رافع، به. فالظاهر أنه سقط من إسناد ابن أبي حاتم قوله: «عبدالله بن». وليس عند الروياني والطبراني قوله: «عن أبيه»، وهي ثابتة في "مجمع البحرين" للهيثمي (٤٠٤). قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن أبي رافع إلا بهذا الإسناد، تفرد به الدراوردي».

(٣) الظاهر أن صوابه: «عن عبدالله بن عبيدالله» كما يتضح من التخريج والتعليق آخر المسألة.

(٤) هو: هشام بن عبدالملك. وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٤٤)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣١٧ رقم ٩٣٧).
ورواه البزار في "مسنده" (٢٧٢/ كشف الأستار) من طريق أحمد بن أبان، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣١٧ رقم ٩٣٧) من طريق القعنبي، والدارقطني في "السنن" (١/ ٨١) من طريق عبدالله بن عمر الخطابي، جميعهم عن الدراوردي، به.

(٥) في (أ): «عمر»، ولم تتضح في مصورة (ش).

عُبَيدالله بن أبي رافع، عن أبي رافع[١]، عن النبيِّ ﷺ[٢].



(١) قوله: « عن أبي رافع » سقط من (أ) و(ش).
(٢) كذا رجَّح أبو زرعة رواية أبي الوليد الطيالسي على هذا الوجه، والظاهر أنه لم يقف على رواية سعيد بن سليمان على الوجه الذي ذكرناه في التخريج أول المسألة - وكذلك من تابعه على هذه الرواية مما سيذكره الدارقطني ويرجِّحه - وهو روايته عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبدالله بن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جَدِّه، قال الدارقطني في "علله" (١١٧٣)، عند كلامه عن هذا الحديث: « يرويه الدراوردي، واختلف عنه؛ فرواه سعيد ابن سليمان، وسليمان الشاذكوني، ونعيم بن حماد، عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبدالله ابن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدِّه. ورواه أبو همام عن الدراوردي، بهذا الإسناد إلا أنه لم يذكر عمرو بن أبي عمرو. ورواه سعيد بن منصور وضرار بن صرد وخلف بن هشام، عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن يعقوب بن خالد، عن أبي رافع. ورواه الحسن بن الصباح الزعفراني، عن سعدويه، عن الدراوردي، عن محمد بن عمارة ويعقوب بن المسيب، عن أبي رافع، وأشبهها بالصواب حديث عمرو بن أبي عمرو، عن عبدالله بن عبيدالله - هو عبادل -، عن أبيه، عن جده. وحديث محمد بن عمارة وهو حديث آخر؛ لأن سعيد بن سليمان قد أتى بهما جميعًا، فأشبه أن يكونا محفوظين عن الدراوردي ».

تَمَّ الجُزْءُ الأَوَّلُ[(١)]، ويَتْلُوهُ الجُزْءُ[(٢)] الثَّاني من عِلَلِ الحديث:
سُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه العَبَّاسُ بن الوليد النَّرْسي[(٣)]،
عن يَحْيى بن مَيْمون بن[(٤)] عَطَاء
والحَمدُ لله ربِّ العالمين[(٥)]، وصلَّى الله على محمَّد وآلِهِ
وصَحْبِهِ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا[(٦)]



(١) زاد بعده في (ف): «بحمد الله وعونه وكرمه ومنِّه».
(٢) في (ف): «يتلوه في الجزء».
(٣) في (أ): «الترسي»، وفي (ف) غير منقوطة، وانظر المسألة رقم (١٤٦)، والمسألة الآتية برقم (١٧٢).
(٤) في (ف): «عن» بدل: «بن».
(٥) قوله: «رب العالمين» ليس في (ف).
(٦) من قوله: «تم الجزء الأول ...» إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك). وفي (أ) زيادة بخط محمد بن العطار، وهذا نصها: «انتقيته، والحمد لله على نعمه».

كتاب العلل

تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم
محمد بن إدريس الحنظلي الرازي

(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د/ سعد بن عبد الله الحميد
و
د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

المجلد الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب العلل

ح خالد بن عبدالرحمن الجريسي، ١٤٢٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن أبي حاتم، عبدالرحمن محمد
كتاب العلل./ عبدالرحمن محمد ابن أبي حاتم؛ خالد بن عبدالرحمن الجريسي.- الرياض، ١٤٢٦هـ
٦٣٢ ص، ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٩ - ٣٨٩ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٢)
١- الحديث - علل أ- الجريسي، خالد بن عبدالرحمن (محقق)
ب- العنوان
ديوي ٢٣١,٣ ١٤٢٦/٦١٧

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٦١٧
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٩ - ٣٨٩ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٢)

الطبعة الأولى
محرم ١٤٢٧هـ
(شباط) فبراير ٢٠٠٦م

بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم
وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّم

١٧٢ - أنا أبو محمد عبدُالرحمٰن بن أبي حاتِم رَحِمَهُ اللهُ ؛ قال[١]: سُئِل[٢] أبو زرعة عن حديثٍ رواه العَبَّاسُ بن الوليد[٣] النَّرْسي[٤]، عن يَحْيى بن مَيْمون بن[٥] عَطاء، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ : أنه توضَّأَ مَرَّةً مرَّة، ثم قال رسولُ الله ﷺ[٦]:((هَذَا وُضُوءُنَا مَعْشَرَ الأَنْبِيَاءِ، فَمَنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ أَسَاءَ وَأَرْبَى)) ؟

فقال أبو زرعة: ليس لهذا الحديثِ أصلٌ. وامْتَنَع من قِراءَتِه، ولم يَقْرأ[٧] علينا .

(١) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك). ومكانه في (ف): «بسم الله الرحمن الرحيم. وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصَحبِه. الجُزْءُ الثَّاني من عِلَلِ الحديث، يشتملُ على عِلَلِ أحاديثَ رُوِيَتْ في الطَّهارة والصَّلاة. أخبرنا أبو أحمدَ الحسينُ بن عليِّ بنِ محمدِ بنِ يحيى النَّيْسَابوريُّ، قِراءةً عليه سنةَ تِسعٍ وسِتِّين وثلاثِ مِئَة؛ قال: نا أبو محمد عبدالرحمن ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ قال».

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٢٦)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه"(١/ ٢٩٤)، وتقدمت هذه المسألة برقم (١٤٦)؛ ولذا قال ابن عبدالهادي عقب نقله لهذا النص :« وهذا الحديث هو أول الجزء الثاني من العلل، وقد تقدم ذكره بأطول من هذا اللفظ، وراويه يحيى بن ميمون ساقط ، والله أعلم »، وانظر المسألة رقم (١٠٠).

(٣) في (ش): « بن أبي الوليد ».

(٤) في (أ): « الترسي ».

(٥) في (ف):« عن » بدل :« بن ».

(٦) قوله :« ثم قال رسول الله ﷺ » مكانه في جميع النسخ: « ثم قال: قال رسول الله ﷺ ». وفي "شرح العلل" : « ثم قال » فقط.

(٧) في "شرح العلل" : « يقرأه ».

١٧٣- وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ حدَّثنا[٢] محمَّدُ بنُ عَوْف الحِمْصِيُّ، عن أبي تَقِيٍّ عبدالحميد بن إبراهيم، عن عبدالله بن سالم، عن الزُّبَيدي[٣]، عن الزُّهْري، عن عَبَّاد بن زياد، عن عُرْوَة بن المغيرة ابن شُعْبَة؛ أنَّ[٤] محمد بن إسماعيل أخبره[٥]، عن حمزة بن المغيرة ابن شُعْبَة؛ أنهما سَمِعا المغيرة بن شُعْبَة[٦]؛ أنه سارَ مع رسولِ الله ﷺ في غزوة تَبُوكَ؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ[٧] تبرَّزَ وتوضَّأَ ومَسَحَ على[٨] خُفَّيه... وذكَرَ الحديثَ؟

---

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٢٧)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦٠٥)، وانظر المسالة رقم (٦٥) و(١٨٢).

(٢) أي: « حدثناه » أو « حدثنا به »، بتقدير الضمير الرابط بين جملة النعت والمنعوت؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البَقَرَة: ٤٨] أي: فيه. انظر: "أوضح المسالك" (٣/ ٢٧٥).

(٣) في (ت) و(ك): « الزبيري ». والزُّبيدي هذا هو: محمد بن الوليد.

(٤) علق ابن عبدالهادي في "شرح العلل" على هذا الموضع بقوله: « الصواب أن يقال: وعن الزهري؛ أن إسماعيل بن محمد أخبره ». وانظر التعليق الآتي.

(٥) كذا في جميع النسخ - عدا (ف) ففيها سقط كما سيأتي - وقد نقل ابن عبدالهادي هذا النص في "شرح العلل"، ثم نبَّه على هذا الإشكال بقوله: وقوله: «عن عروة بن المغيرة بن شعبة؛ أن محمد بن إسماعيل أخبره»: فيه وهم فاحش غير ما ذكره أبو حاتم من التقديم والتأخير؛ وهو: أن عروة بن المغيرة لم يروه عن إسماعيل بن محمد، والراوي عن إسماعيل بن محمد هو الزهري، لكن هذا الغلط من النسخة بلا شك، والله أعلم .اهـ.

(٦) من قوله: « أن محمد بن إسماعيل... » إلى هنا، سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) كذا في جميع النسخ و"شرح العلل"! ولعل صواب العبارة: « وأن رسول الله ﷺ».

(٨) قوله: « على » ليس في (ت) و(ك).

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: إسماعيلُ بن محمد بن سعد، بدَلَ محمد بن إسماعيل[(١)].

١٧٤ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به محمد بن عَوْف، عن علي بن عَيَّاش، عن شُعَيْب بن أبي حمزة، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر؛ قال: كان آخِرَ الأمرِ من رسول الله ﷺ تَرْكُ الوُضُوء مما مَسَّتِ النَّارُ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُضطَرِبُ المتن؛ إنما هو: أنَّ النبيَّ ﷺ أكل كَتِفًا، ثم صلَّى ولم يَتَوَضَّ[(٣)]؛ كذا رواه الثقاتُ عن ابن المُنكَدِر،

---

(١) قال ابن عبدالهادي في "شرح العلل": « ولم يرو أحد من أئمة الكتب الستة حديث الزُّبَيدي عن الزهري في هذا الباب، ولم أره في "سنن الدارقطني"، ولا "السنن الكبير" للبيهقي، وليس عندي من "معجم الطبراني" شيء في هذا الموضع فأكشفه منه، والله أعلم ». اهـ.
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٧١): « وقال بعضهم: عن الزهري، عن محمد بن إسماعيل، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، في المسح. قال أبو عبدالله: وهو وهم، والصحيح: إسماعيل بن محمد ».
وأصل حديث المغيرة - من غير رواية الزبيدي - أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٢)، ومسلم (٢٧٤)، وانظر المسألة رقم (٨) و(٦٥) و(٨٢) و(١٦٠)، و(١٨٢).
وذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٠٣) الخلاف في هذا الحديث ومما قاله: « قد روى هذا الحديث يونس بن يزيد الأيلي وعمرو بن الحارث وابن جريج وابن إسحاق وصالح بن أبي أخضر، عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، وهو الصَّحيح عن الزهري ».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٦٨).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « ولم يتوضَّأْ »، وقد وجَّهنا صحة ما وقع في النسخ هنا في التعليق على مثله في المسألة رقم (١٦٨).

ويمكن أن يكون شُعَيْبُ بن أبي حمزة حدَّث من حِفظِه؛ فوَهِمَ فيه .

١٧٥ - وسمعتُ[١] محمد بن عَوْف الحِمصي الطَّائي، وحدَّثنا عن موسى بن أيُّوب النَّصِيبي، عن يوسف بن شُعَيب الخَوْلاني - وكان يسكُنُ اللَّاذِقِيَّة[٢]- عن الأوزاعي[٣]، عن حَسَّانَ بنِ عَطِيَّة، عن جابر بن عبدالله، عن أبي بكر الصِّدِّيق: أنه أكلَ مع النبي ﷺ لَحْمًا، ثم صلَّى ولم يتوضَّ[٤] .

فسمعتُ محمد بن عَوْف يقول: هذا خطأٌ؛ إنما يَرويه الناس: عن عطاء[٥]، عن جابر، عن أبي بكر، موقوفً[٦] .

---

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٣١)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٤٦٨)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨/ ١٩٧).

(٢) قال ياقوت الحموي في "معجم البلدان" (٥/ ٥):« اللاذقية . . . : مدينةٌ في ساحل بحر الشام، تُعَدُّ من أعمال حِمْص، وهي غربي جبلة؛ بينهما سِتَّةُ فراسخ، وهي الآن من أعمال حلب».

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .

(٤) كذا في جميع النسخ، وانظر تخريجها اللغوي في التعليق على المسألة رقم (١٦٨). وأما الحديث، فقد قال ابن عبدالهادي في "شرح العلل": « ولم يرو هذا الحديث أحد من أصحاب الكتب الستة، ولم أره في "المعجم الكبير" للطبراني، ولا "سنن الدارقطني"، ولا "السنن الكبير" للبيهقي ».اهـ. وانظر التعليق آخر المسألة.

(٥) هو : ابن أبي رباح . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (٦٤٧ و٦٦٤) من طريق ابن جريج ويحيى بن ربيعة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٧) من طريق رباح بن أبي معروف، ثلاثتهم عن عطاء، به . ورواه الطحاوي (١/ ٦٧) من طرق عن جابر، عن أبي بكر، به موقوفًا .

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو منصوبٌ على الحال، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). =

١٧٦ - وسمعتُ[(١)] أبي ورأى في كتابي حديثً[(٢)] كتبتُهُ عن محمد بن عَوْف، عن أبي خَيْثَمَة مُصْعَب بن سعيد[(٣)]، عن المغيرة بن

= وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٢٢ رقم٢٧) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: « ولا يثبت هذا؛ لأن الراوي له عن الأوزاعي ضعيف، وحسان بن عطية لم يدرك جابرًا ». وقال: « والصواب قول من قال: جابر عن أبي بكر؛ من فعله ».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٣٥-٢٣٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣١٤)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٦٦)، و"إتحاف المهرة" (٨/ ١٩٦-١٩٧).

(٢) كذا في جميع النسخ، بلا ألف، وهو منصوب على المفعوليَّة لـ« رأى »، والجادَّة: « حديثًا »؛ لكنَّه جاء هنا بحذف ألف تنوين المنصوب على لغةِ ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٨٢) من طريق أحمد بن محمد الأنطاكي، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٥٩) من طريق عمر بن الحسين، والدارقطني في "سننه"(١/ ١٠٩) من طريق عبدالكريم بن الهيثم، ثلاثتهم عن مصعب بن سعيد، به.
قال العقيلي في ترجمة المغيرة: « ولا يتابعه إلا من هو نحوه ».
وقال ابن عدي: « ولا أعلم رواه عن الوازع بهذا الإسناد غير مغيرة هذا».
وقال الدارقطني: « الوازع بن نافع ضعيف الحديث ».
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٢/ ب/ أطراف الغرائب) وقال: « غريب من حديث سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن جدِّه، عن أبي بكر، تفرد به الوازع ابن نافع عنه، وتفرد به المغيرة بن سقلاب، عن الوازع ».
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٢٢١٩)، و"الصغير" (٢٧) من طريق أحمد بن عبدالوهاب التميمي، عن مصعب بن سعيد، به إلا أنه لم يذكر « عمر ».
قال الطبراني في "الصغير": « لا يُروى عن أبي بكر الصديق إلا بهذا الإسناد، تفرد به المغيرة بن سقلاب ».
ورواه أبو عوانة في "صحيحه" (١/ ٢٥٣)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٠٩) من طريق أبي فروة يزيد بن سنان الرهاوي، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (١٢٨) من طريق الحارث بن بهرام، كلاهما عن المغيرة بن سقلاب، به .

سِقْلابٍ[١] الحَرَّاني، عن الوازع بن نافع، عن سالم بن عبدالله، عن ابن عمر، عن عمر، عن أبي بكر الصِّدِّيق؛ قال: كنتُ جالسًا عند النبي ﷺ، فجاء رجلٌ قد توضَّأ وفي قدمِهِ مَوْضِعٌ لم يُصِبْهُ الماءُ، فقال له[٢] النبي ﷺ: «**اذْهَبْ فَأَتِمَّ وُضُوءَكَ**[٣]»، ففعل.

فقال أبي: هذا حديثٌ باطل بهذا الإسناد، ووازعُ بن نافع ضعيفُ الحديث.

١٧٧ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه محمد[٥] بن سابق[٦]، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن منصور[٧]، عن الحَكَم[٨]، عن سعد بن عُبَيدة، عن البراء؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاةِ**»؟

---

(١) كذا في جميع النسخ ومصادر ترجمته: « سقلاب » بالسين المهملة، ووقع في "إتحاف المهرة": « صقلاب » بالصاد المهملة.

(٢) قوله: « له » ليس في (ت) و(ك).

(٣) قوله: « وضوءك » سقط من (ف).

(٤) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٣٨)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٢/١٧)، و"فتح الباري" (١١/١٠٩)، وستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٦٢)، وانظر المسألة رقم (١٩٩٦) و(٢٠٥٧).

(٥) قوله: « رواه محمد » سقط من (أ) و(ش)، وفي موضعه في (ش) علامة لَحَق، ولم يظهر شيء في التصوير.

(٦) روايته أخرجها النسائي في "السنن الكبرى" (١٠٦١٧)، والروياني في "مسنده" (٣٩٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١١٣٧).

(٧) هو: ابن المعتمر.

(٨) هو: ابن عُتَيبة.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ ليس فيه الحَكَمُ؛ إنما هو: منصور[(١)]، عن سعد بن عُبَيدة نفسِهِ، عن البراء، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

١٧٨- وسُئِلَ[(٣)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم، عن شَيْبان النَّحْوي، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم مولى دَوْس؛ أنه سمع أبا هريرة؛ أنه سمع عائِشَة تقول لعبدالرحمٰن بن أبي بكر: أَسْبغِ الوُضُوءَ؛ فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «وَيْلٌ لِلأعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

ورواه الأوزاعيُّ، وحسينٌ المعلِّمُ، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم الدَّوْسي؛ قال: دخلتُ مع عبدالرحمٰن بن أبي بكر على عائِشَة، فدعا بِوَضُوء، فقالَ[(٤)]: يا عبدالرحمٰن! أسبغِ الوُضُوءَ؛ فإني سمعتُ

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤٧)، ومسلم (٢٧١٠) من هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم.

(٢) قال ابن حجر في "فتح الباري" (١١/١٠٩)- بعد أن ذكر قول أبي حاتم هذا -: «قلت: فهو من المزيد في متصل الأسانيد».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨)، ونقلها ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٣٩) بتمامها، ونقل بعضها مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/٣٤٨)، وانظر المسألة (١٩٤).

(٤) كذا في جميع النسخ: «فقال»، وتقدَّم في المسألة رقم (١٤٨) بلفظ: «فقالت» وهو الجادَّة؛ لأن القائلة هي عائشة رضي الله عنها، ولم يتضح في مصوَّرة "شرح العلل" (٥٤/أ)، لكنَّ مجيء فعل القول هنا مذكَّرًا مع كون فاعله ضمير المؤنَّث - جائزٌ على ثلاثة أوجه:
الأوَّل: أنَّه من باب تأثير المجاورة؛ فقد ذُكِّرَ المؤنَّثُ لمجاورة المذكَّر قبله في قوله: «دعا بوضوء»، وانظر في تأثير المجاورة المسألة رقم (٥٤- الوجه الثالث).
والثاني: أن الضمير في «قال» يرجع إلى الراوي، وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنث. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).
والثالث: أنَّه جارٍ على ما ذهب إليه ابن كَيْسَان: أنَّ الفعل إذا كان مسندًا إلى ضمير المؤنَّث لا يجب إلحاقه علامة التأنيث، فيجوز أن يقال: هندٌ ذَهَبَ، والشمسُ =

رسولَ الله ﷺ يقول: « وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »، وليس في إسنادِهما ذكرُ أبي هريرة ؟

فقال أبو زرعة: وَهِمَ شَيْبان[1]، والصَّحيحُ حديثُ الأوزاعيِّ وحسينٍ المعلِّم .

قال أبو محمد[2]: قيل[3] لأبي زرعة: فإنَّ عمر بن يونس اليَمامي

= طَلَعَ، ووافقه الجوهري إذا كان الضمير يعود إلى مؤنَّثٍ غيرِ حقيقيٍّ، واحتج ابن كيسان بقول عامر بن جُوَيْن الطائي [من المتقارب]:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقال: « وليس بضرورة؛ لتمكُّنِه من أن يقول: « أَبْقَلَتِ ٱبْقَالَهَا » بالنقل، أي: بنقل كسرة « إِبْقَالَهَا » إلى التاء الساكنة، وقال السيوطي في "همع الهوامع" (٣/ ٣٣٣): «وقال ابن كَيْسَان: يقاس عليه [أي: على هذا البيت]؛ لأنَّ سيبويه حكى: قال فلانةُ». اهـ. يعني أنه لا فَرْقَ بين الإسناد إلى المضمر والمظهر.

ومن شواهد هذا أيضًا قولُ الشَّنْفَرَىٰ في قصيدته "لاميَّة العرب" [من الطويل]:

فَلَمْ يَكُ إلا نَبْأَةٌ ثُمَّ هَوَّمَتْ ... فقلنا: قَطَاةٌ رِيعَ أَمْ رِيعَ أَجْدَلُ ؟

وقولُ الأعشى [من المتقارب]:

فَإِمَّا تَرَيْنِي ولِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الحَوادثَ أَوْدَىٰ بِهَا

والجادة: قَطَاةٌ رِيعَتْ، فإنَّ الحوادثَ أَوْدَىٰ بها.

انظر: "كتاب سيبويه" (٢/ ٤٥-٤٦)، و"الخصائص" (٢/ ٤١١-٤١٢)، و"مغني اللبيب" (ص٦٢٠)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٩٧-١٠٠ مع حاشية محيى الدين)، و"خزانة الأدب" (١/ ٦٣-٦٧ الشاهد رقم٢)، و(١١/ ٣٦٨ الشاهد رقم ٩٣٦)، و"روح المعاني" (١/ ٢٩٠)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٣/ ٧٥)، و"شرح فتح القدير" (١/ ٢٧٤).

(١) كذا نسب أبو زرعة الوهم هنا إلى شيبان، ونسبه في المسألة (١٤٨) إلى أبي نعيم، وهو الأقرب إلى الصواب كما سبق بيانه هناك .

(٢) قوله: «قال أبومحمد» من (ف) فقط . (٣) في (أ) و(ش): « وقيل ».

روى عن عِكْرِمة بن عمَّار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن؛ قال: حدثني أبو سالم مولى المَهْرِيِّين[١]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال أبو زرعة: هكذا روى عمر[٢] بن يونس! والصَّحيحُ كما رواه الأوزاعيُّ وحسينٌ المعلِّمُ.

١٧٩- وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن كَثِير المِصِّيصي، عن الأوزاعيِّ[٤]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة[٥]، عن عمرو بن أُميَّة الضَّمْري؛ قال: رأيتُ النبي ﷺ يَمْسَحُ[٦] على الخُفَّين والعِمامَة؟

(١) انظر التعريف به في التعليق على المسألة رقم (١٤٨)، وانظر الكلام على أنه سالم أو أبو سالم في التعليق على المسألة (١٩٤).

(٢) في (ك): « عمرو ».

(٣) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٤٣)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦٧٦)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ١٣٩)، و"فتح الباري" (١/ ٣٠٨).

(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٥٦٢) من طريق الوليد بن مسلم، ومحمد بن مصعب، كلاهما عن الأوزاعي، به. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٦) من طريق معمر، عن يحيى، به. ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٧٩ رقم١٧٦١٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧١).

وانظر "أطراف الغرائب" (٢٤٠/أ)، و"النكت الظراف" لابن حجر (١٠٧٠٧).

(٥) قوله: « عن أبي سلمة » مكرر في (ك).

(٦) في (ك): « مسح ».

فقال أبي: إنما هو: أبو سَلَمة[(١)]، عن جعفر بن عمرو بن أُميَّة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

١٨٠- وسألتُ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٣)]، عن أبي سُفْيان الأَنْمارِي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيّب[(٤)]، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ: أنه[(٥)] توضَّأَ وخلَّل لِحْيَتَهُ ؟

فقال: هذا حديثٌ موضوعٌ، وأبو سُفْيان الأنماريُّ مجهولٌ[(٦)].

١٨١ - وسألتُ[(٧)] **أبي** عن حديثٍ رواه مُطَّلب بن زياد[(٨)]، عن

---

(١) في (ت): «أبو مسلمة». وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٠٤ و٢٠٥).

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٤٤)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣١٩-٣٢٠)، وابن حجر في "لسان الميزان" (٧/ ٥٥)، و"النكت الظراف" (٧/ ٢٥٦).

(٣) هو: ابن الوليد.

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٢٥٣)، و"مسند الشاميين" (٢٤٠٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٠٦) من طريق شعيب بن رزيق، عن عطاء الخراساني، عنه به. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عطاء الخراساني إلا شعيب بن رزيق ». وقال أبو نعيم: « غريب من حديث عطاء تفرد به شعيب ».

(٥) قوله: « أنه » ليس في (ت) و(ك).

(٦) بهامش نسخة (أ) علق محمد بن العطار على هذا الموضع، بقوله: « وقد صحَّحه الترمذي من غير هذا الوجه عن عثمان » وانظر: "جامع الترمذي" (٣١).

(٧) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٤٦)، ثم قال: « ولم يخرج هذا الحديث من هذا الوجه أحد من أئمة الكتب الستة، وكعب هذا هو المدني، روى له ابن ماجه والترمذي، وهو غير مشهور، قال الترمذي: ليس بمعروف، لا نعلم أحدًا روى عنه غير ليث »، ثم نقل كلام أبي حاتم الآتي نقله من "الجرح والتعديل".

(٨) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (١٩٧٥). وقال: « لم يرو هذا الحديث =

ليثٍ[١]، عن طاوس[٢]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **أَنْتُمُ الغُرُّ المُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الطُّهُورِ؛ فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ**»؟

قال أبي: إنما هو: ليثٌ[٣]، عن كعب[٤]، عن[٥] أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

١٨٢ - وسمعتُ[٦] أبي وذكَرَ الحديثَ الذي رواه مالك بن أنس[٧]، عن ابن شِهاب، عن عبَّاد بن زياد - مِنْ وَلَدِ المغيرة بن شُعْبَة - عن المغيرة بن شُعْبَة: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ ذهب لحاجَتِه[٨] في

= عن طاوس إلا ليث، تفرد به المطلب بن زياد ».

(١) هو: ابن أبي سُلَيم. وقوله: «بن زياد عن ليث» تكرر في (أ).

(٢) هو: ابن كيسان.

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٦٢ رقم ٨٧٤١)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٤٧٩).

(٤) هو: المديني، ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ١٦١ رقم٩٠٨)، وقال: « سئل أبي عن كعب الذي روى عن أبي هريرة؟ فقال: هو رجل وقع إلى الكوفة، روى عنه ليث بن أبي سُلَيم، لا يعرف، مجهول، لا أعلم روى عنه غير ليث وأبو عوانة حديثًا واحدًا ».

(٥) في (ش): « بن » بدل: « عن ».

(٦) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٤٧)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦٠٥)، وانظر المسألة رقم (٦٥) و(١٧٣).

(٧) في "الموطأ" (١/ ٣٥ رقم٧١)، ومن طريقه أخرجه الشافعي في "مسنده" (١٢٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤٧ رقم ١٨١٦٠)، ومسلم في "التمييز" (ص ٢١٩)، والنسائي في "سننه" (٧٩)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٤/ ٢٤٧ رقم١٨١٦١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٢١).

(٨) في (أ) و(ش): « لحاجة ».

غزوة تَبوك . قال المغيرة: فذهبتُ معي بماء، فجاءَ رسولُ[1] الله ﷺ، فسَكَبْتُ عليه، فغسَلَ وجهَهُ ويَدَيْهِ، ومسَحَ برأسِهِ، ومسَحَ على الخُفَّيْنِ.

فسمعتُ أبي يقول: وَهِمَ مالكٌ في هذا الحديث؛ في نَسَبِ عبَّاد ابن زياد، وليس هو من وَلَدِ المغيرة، ويقال له: عبَّادُ بنُ زياد بن أبي سُفْيان، وإنما هو: عبَّاد بن زياد، عن عُرْوَة وحمزة ابني[2] المغيرة بن شُعْبَة، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ[3].

---

(١) في (ك): « لرسول ». (٢) في (ت) و(ك): « بن ».

(٣) قال أبو حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٦/ ٨٠ رقم ٤٠٩): « قال مالك: هو من ولد المغيرة بن شعبة، ووهم مالك في نسب عبَّاد، وليس من ولد المغيرة، ويقال: إنه من ولد زياد بن أبي سفيان ».
وقال مصعب الزبيري: « وأخطأ فيه مالك خطأً قبيحًا »؛ أخرجه عنه: عبدالله بن أحمد في "زوائده على المسند" (٤/ ٢٤٧ رقم١٨١٦١)، ومن طريق عبدالله أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٢٢٨)، ثم فسَّره ابن عساكر فقال: «يعني في قوله: "وهو من ولد المغيرة"، وصوابه: عبَّاد بن زياد، عن رجل من ولد المغيرة، وهو عروة، والله أعلم ».
ونقل المزي في "تهذيب الكمال" (١٤/ ١٢٠) قول مصعب، مع تفسير ابن عساكر له - باختلاف يسير - وجعله أجمعه عن مصعب، وكذا صنع ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٤٧-٢٤٨)، والظاهر أنه أخذه عن شيخه المزي .
وأخرج مسلم هذا الحديث في "التمييز" (ص٢١٩) من طريق مالك، ثم أخرجه من طريق أبي أويس؛ أخبرني ابن شهاب؛ أن عباد بن زياد بن أبي سفيان أخبره... فذكره، ثم قال مسلم: « فالوهم من مالك في قوله: "عباد بن زياد من ولد المغيرة"، وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان كما فسَّره أبو أويس في روايته ».
وقال الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك: « روى مالك في "الموطأ" عن الزهري، عن عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة: =

١٨٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به إسحاقُ بن إبراهيم البَغَوي[٢]، عن داود بن عبدالحميد، عن يونس بن خَبَّاب، عن

= أن رسول الله ﷺ ذهب لحاجته في غزوة تبوك . . . »، فذكر قصة وضوئه والمسح على الخُفَّين.
خالفه صالح بن كيسان، ومعمر، وابن جريج، ويونس، وعمرو بن الحارث، وعقيل بن خالد، وعبدالرحمٰن بن خالد بن مسافر، وغيرُهم؛ فرَوَوه عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، فزادوا على مالك في الإسناد: عروة بن المغيرة. وبعضهم قال: عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، عن عروة وحمزة ابني المغيرة، عن أبيهما؛ قال ذلك عقيل وعبدالرحمٰن بن خالد ويونس بن يزيد من رواية الليث عنه، ولم ينسُب أحد منهم عبادًا إلى المغيرة بن شعبة، وهو عباد بن زياد بن أبي سفيان؛ قال ذلك مصعب الزبيري، وقاله عليُّ بن المديني ويحيى بن معين وغيرهم. ووهم مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إسناده في موضعين:
أحدهما: قوله عبَّاد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة.
والآخر: إسقاطه من الإسناد عروة وحمزة ابني المغيرة، والله أعلم ». نقل هذا النص عن الدارقطني ابنُ عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٢٤٨)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦٠٥).
وقال الدارقطني أيضًا في "العلل"(٧/ ١٠٦): « يرويه الزهري، واختُلِف عنه؛ فرواه مالك، عن الزهري، عن عباد بن زياد - رجل من ولد المغيرة -، عن المغيرة، ووهم فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ . . . وروى هذا الحديث إسحاق بن راهويه، عن روح بن عبادة، عن مالك، عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن رجل من ولد المغيرة، عن المغيرة، فإن كان روح حفظه عن مالك هكذا؛ فقد أتىٰ بالصَّواب عن الزهري ».اهـ.
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٢٠): « هكذا قال مالك في هذا الحديث: "عن عباد بن زياد، وهو من ولد المغيرة بن شعبة "، لم يختلف رواة "الموطأ" عنه في ذلك، وهو وهم وغلط منه، ولم يتابعه أحد من رواة ابن شهاب ولا غيرهم عليه، وليس هو من ولد المغيرة بن شعبة عند جميعهم ».اهـ.

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٠-٢٥١)، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف"(١١٨٥٢)، وانظر المسألة الآتية برقم (٢٦٩٥).
(٢) روايته أخرجها السهمي في "تاريخ جرجان" (١٨٩) مختصرًا بلفظ: خرج =

طاوس، عن ابن عباس؛ قال: خرجَ رسول الله ﷺ، فأمعَنَ في السَّيْرِ، فلم يَرَ شيئًا يَسْتُرُهُ، فدعا عبدَاللهِ فقال: «**انْطَلِقْ إِلَى تَيْنِكَ الأَشَاءَتَيْنِ - يعني: النَّخْلَتَيْنِ- فَقُلْ لَهُمَا: إِنَّ رسولَ الله ﷺ يَأْمُرُكُمَا أَنْ تَنْقَلِعَا[1] بِأُصُولِكُمَا وَعُرُوقِكُمَا حَتَّى تَسْتُرَاهُ**»، فأتاهُما، فقال لهما، ففعَلَتا[2]، فقضى رسولُ الله ﷺ الحاجَةَ، ثم رجَع، فقال لعبد الله: «**انْطَلِقْ إِلَيْهِما فَقُلْ لَهُما: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ يَأْمُرُكُمَا أَنْ تَرْجِعَا إِلَى مَكَانِكُمَا**[3]»، ففعَلَا[4]؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد؛ إنما روى[5] يونسُ بنُ خَبَّاب، واختُلِفَ عليه:

= رسول الله ﷺ يريد الحاجة، فأمعن في المشي، فقضى رسول الله ﷺ الحاجة ثم رجع.

(١) في (ك): «تتعلقا».

(٢) في (ك): «فتعلقا»، وفي (ف): «ففلعتا».

(٣) في (ف): «أماكنكما».

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «ففعَلَتَا»، أي: الأشاءتان - وقد سبق مثله في هذا الحديث - لكنْ يخرَّج ما في النسخ على وجهَيْن:
الأول: أنَّه ذكَّر الفاعل في «فَعَلَا» وإنْ كان ضميرًا يعود إلى اسم مؤنَّث، جَرْيًا على مثل قولهم: «ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا»، والجادة: أَبْقَلَتْ، وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٧٨).
والوجه الثاني: الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، حَمَلَ «الأشاءتين» على معنى «المذكورَيْن»، أو نحو ذلك. وانظر في الحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠). وجاء في بعض مصادر التخريج بلفظ: «فرجعتا» بدل «ففعلتا».

(٥) أي: رواه.

فروى المسعودي[(١)]، عن يونس بن خَبَّاب، عن ابن يعلى[(٢)] بن مُرَّة، عن أبيه[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ .

وروى عبدالله بن عثمان[(٤)]، عن يونس بن خَبَّاب، عن يعلى بن مُرَّة، عن النبيِّ ﷺ[(٥)].

ومنهم من يروي عن يونس بن خَبَّاب، عن المِنْهال بن عمرو[(٦)]، عن ابن يعلى، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ[(٧)].

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله . وروايته أخرجها التيمي الأصبهاني في "دلائل النبوة" (٢٤٠). ورواه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٣٣) من طريق المسعودي، به مختصرًا .

(٢) قوله: « عن ابن يعلى » في (ش): « عن خيثم بن يعلى »، وكذا في (أ)، إلا أن قوله: « خيثم » ملحق في الهامش، وهو خطأ بلا شك؛ فليس هناك راو اسمه: خيثم - أو خثيم - بن يعلى، وستأتي رواية المسعودي هذه عند المصنف في المسألة رقم (٢٦٩٥) كما هنا ليس فيها «خيثم»، وكذا في مصادر التخريج، والظاهر أن سبب هذا اللبس رواية عبدالله بن عثمان بن خُثَيم - بتقديم الثاء - الآتية، وهي ساقطة من (أ) و(ت) و(ش) و(ك). والله أعلم .

(٣) قوله: « عن أبيه » سقط من (أ) و(ش).

(٤) هو: ابن خُثَيم، وروايته هذه أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٣٣)، وانظر "النكت الظراف" (١١٨٥٢).

(٥) من قوله: « وروى عبدالله بن عثمان. . . » إلى هنا، من (ف) فقط، وسقط من بقيَّة النسخ؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٦) في (أ) و(ش): « المنهال، عن عمرو ». والحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٧٢ رقم ١٧٥٦٤)، وابن ماجه في "سننه" (٣٣٩) من طريق الأعمش، عن المنهال بن عمرو، به .

(٧) ذكر ابن عبدالهادي في "شرح العلل" رواية ابن ماجه (٣٣٣) التي تقدم ذكرها، ثم ذكر نص هذه المسألة، ثم قال: « ولم يرو أحد من أصحاب الكتب الستة =

١٨٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر الحَنَفي[٢]، عن سُفْيان[٣]، عن هشام[٤]، عن أبيه، عن أخيه: أنه رأى إبراهيم النَّخَعي[٥] بال[٦]، وتوضَّأَ[٧]، ومسَحَ على الجَوْرَبَيْنِ ؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: سُفْيان، عن الحَسَن بن عمرو، عن أخيه فُضَيل بن عمرو[٨]، عن إبراهيم[٩].

١٨٥ - وسألتُ[١٠] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به أحمدُ بن عِصَام

= حديث داود بن عبدالحميد، عن يونس بن خبَّاب، وكذلك لم يرو أحد منهم شيئًا مما ذكره غير ابن ماجه؛ فإنه روى حديث يونس، عن يعلى كما تقدم ». اهـ.

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٢).

(٢) هو: عبدالكبير بن عبدالمجيد.

(٣) هو: الثوري. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والأثر أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٧٥) من طريق الثوري، عن هشام، عن أخيه، عن إبراهيم النخعي، به. كذا بإسقاط: « عن أبيه ».

(٤) هو: ابن عائذ بن نصيب .

(٥) هو: إبراهيم بن يزيد.

(٦) قوله: « بال » سقط من (ت) و(ك)، وفي (ف): « قال ».

(٧) في "شرح العلل": « فتوضأ ».

(٨) قوله: « عن أخيه فضيل بن عمرو » مكرر في (ف).

(٩) الأثر رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨١٠) عن الثوري، عن الأعمش، عن فضيل ابن عمرو، عن إبراهيم، به .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٦٨) عن هشيم قال: أخبرنا مغيرة والأعمش، عن فضيل بن عمرو، عن إبراهيم، به .

(١٠) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٨٣٣)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٣)، وقال: « وهذا الأثر غير مُخَرَّج في "السنن" ».

الأنصاري، عن أبي بكر الحَنَفي(١)، عن سُفْيان(٢)، عن حُكَيم بن سعد، عن عمران بن ظَبْيان، عن سَلْمان(٣)؛ أنه قال: من وَجَدَ في بَطنِه رِزًّا(٤) مِنْ بَوْلٍ، أو غائِط، فلْيَنصَرِفْ غيرَ متكلِّمٍ، ولا داعِي(٥)؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا إسنادٌ(٦) مقلوبٌ؛ إنما هو: سُفْيان(٧)، عن عمران بن ظَبْيان، عن حُكَيم بن سعد، عن سَلْمان .

---

(١) هو: عبدالكبير بن عبدالمجيد.
(٢) هو: الثوري .
(٣) أي: الفارسي .
(٤) في "شرح العلل": « زرا »، وتقدم تفسير الرِّزِّ في المسألة رقم (٥٩).
(٥) كذا في جميع النسخ: « ولا داعِي »، وكان الأفصح فيه: حَذْفَ الياء: «ولا داعٍ»، لكنَّ إثبات ياء المنقوص المنوَّن المجرور والمرفوع لغةٌ صحيحةٌ فصيحة؛ انظر الكلام عليها في المسألة رقم (١٤٦).
وقوله: « فلينصرفْ غَيْرَ متكلِّم ولا داعِي » جاء مكانه في رواية عبدالرزاق: «فليتوضَّأ غير متكلِّم ولا باغٍ [وفي نسخة: ولا راغٍ] - يعني: عمل عملاً - ثم ليعدْ إلى الآية التي كان يقرأ »، وفي رواية ابن أبي شيبة: « فلينصرفْ غير داعٍ لصنعه، فليتوضَّأ، ثم ليعدْ في آيته التي كان يقرأ »، وفي رواية ابن المنذر: «فلينصرف غير راعٍ لصنيعته، ثم ليتوضأ، وليعد إلى بقيَّة صلاته ».
ولعَل الصواب في المعنى: « غير راعٍ لصنعِهِ أو لصنيعته »، أي: غير مراعٍ لما صنَعَ من انصرافه من صلاته وتوضُّئه، فليستأنف صلاته متمًّا ما بقي منها، إذا صحَّ ذلك فما في النسخ ومصادر التخريج: خطأ وتصحيف من النساخ أو الطَّبَّاعين، والله أعلم!.
(٦) في (أ) و(ش): « الإسناد ».
(٧) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٦٠٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٩٠٢)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ١٧٠).

١٨٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه زيد بن أبي الزَّرْقاء[٢]، عن سُفْيان الثوري، عن أبي مِسْكين[٣]، عن [هُزَيْل][٤] بن شُرَحْبِيل، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لِيَنْهَكَنَّ أَحَدُكُمْ أَصَابِعَهُ قَبْلَ أَنْ تَنْهَكَهُ[٥] النَّارُ»[٦]؟

فسمعتُ[٧] أبي يقول: رَفْعُه مُنكَر[٨].

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٥)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٤٦). ونقل قول أبي حاتم فقط ابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ٥٢٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٦٥).

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الإغراب" (١٩٨).
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٧٦٧٤) من طريق شيبان بن فروخ، عن أبي عوانة، عن أبي مسكين، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي عوانة إلا شيبان».

(٣) هو: الحُرُّ بن مسكين.

(٤) في جميع النسخ: «هذيل» بالذال المعجمة، والتصويب من "شرح العلل"، و"التاريخ الكبير" (٨/ ٢٤٥ رقم٢٨٧٧)، وانظر المسألة رقم (٢٨٤) و(٢٢١٩) و(٢٧٥٠).

(٥) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: «قبل تَنْهَكه» بحذف «أنْ»، وهذا جائزٌ في العربية، وفاشٍ في لغة الإمام الشافعي رحمه الله، ويُضْبَطُ الفعل بالنصب والرفع. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٠٢٤).

(٦) أي: لِيُقْبِلْ على غَسلِها إقبالاً شديدًا، ويُبالِغْ في غَسْلِ ما بينَ أصابعِه في الوُضُوء مبالغةً؛ حتى يُنعِمَ تنظيفَها، أو لَتُبالِغَنَّ النارُ في إحراقِه. انظر "لسان العرب" (١٠/ ٥٠٠).

(٧) في (أ) و(ت) و(ش): «وسمعت»، وفي (ك): «سمعت».

(٨) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٨) عن الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦) عن أبي الأحوص، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٢٤٦ رقم ٩٢١٢) من طريق زائدة، ثلاثتهم عن أبي مسكين، عن هزيل، عن ابن مسعود، به موقوفًا. ومن طريق عبدالرزاق رواه الطبراني (٩/ ٢٤٦ رقم ٩٢١١).

١٨٧ - **وسُئِلَ**[١] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه الحَسَن بن حمَّاد الضَّبِّي[٢]، عن يحيى بن اليَمَان[٣]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، [عن عثمان][٤] بن عفَّان، عن النبيِّ ﷺ: أنه توضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا؟

فقال[٥] **أبو زرعة**: وَهِمَ فيه[٦] يحيى بنُ يَمَان؛ ورواه هشام بن

قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٨٢): «يرويه أبو مسكين الأودي- واسمه: الحر - عن هزيل، عن عبد الله، واختلف عنه؛ فرفعه زيد بن أبي الزرقاء، عن الثوري إلى النبي ﷺ، وتابعه أبو عوانة من رواية شيبان بن فروخ عنه، فرفعه أيضًا. ورواه أصحاب الثوري، وأصحاب أبي عوانة، عنهما موقوفًا . وكذلك رواه زائدة وزهير وأبو الأحوص، عن أبي مسكين موقوفًا، وهو الصواب ».اهـ.
وذكر ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٦٥) رواية زيد بن أبي الزرقاء، عن الثوري ، به مرفوعًا، ثم قال: « وهو في "جامع الثوري" موقوف ».
وانظر "العلل" للإمام أحمد (٢/ ١١٧).

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٧-٢٥٨)، ثم قال: «وحديث يحيى بن اليمان هذا غير مُخَرَّج في شيء من "السنن"، ويحيى كثيرُ الوهم والغلط، والله أعلم»، وانظر المسألة رقم (١٦٤) و(٢٠٤٤).
(٢) في (ف): « الطبي ».
(٣) في جميع النسخ: «التمار» بدل: « اليمان »، عدا (ش)، فهي أقرب إلى « اليمان»، وأثبتها ابن عبدالهادي: "اليمان"، وقال في الهامش: « كان فيه : " التمار"، وهو وَهَمٌ »، وسيأتي على الصواب. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢/ ٣٣).
(٤) في (أ) و(ت) و(ش) و(ف): « وعثمان » بدل: « عن عثمان »، والمثبت من (ك) وهي منسوخة من (ت)! وعلى الصواب أثبتها ابن عبدالهادي في "شرح العلل"، وقال في الهامش: « كان فيه : " وعثمان "، وهو غلط ».
(٥) في (ت) و(ك) و"شرح العلل" : « قال ».
(٦) في (ش): « وهو » بدل: « وهم فيه ».

يوسف، ومحمد بن ثَوْر، وعبد الرزَّاق[١]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن عطاء بن يزيد، عن حُمْران، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ[٢].

١٨٨ - **وسألتُ**[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالسي[٤]، عن شُعْبَة، عن منصور[٥]، عن سَدُوس، عن البراء بن قَيْس، عن حُذَيفة؛ أنه قال: ما أُبالي مَسِسْتُ ذَكَري أو أَنْفِي؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: منصور، عن إياد بن[٦] لَقِيطٍ السَّدُوسي، عن البَرَاء بن قَيْس، عن حُذَيفة.

قلتُ لأبي: الخطأُ مِمَّن هو؟

---

(١) روايته أخرجها في "المصنف" (١٣٩). ومن طريقه أخرجه أحمد في "مسنده" (١/ ٥٩ رقم ٤٢١)، وأبو داود في "سننه" (١٠٦).
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٤) من طريق عبدالله بن المبارك، والبزار في "مسنده" (٤٢٩) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، كلاهما عن معمر، به.

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢١) الاختلاف في هذا الحديث، ومما قاله: «وروى هذا الحديث يحيى بن يمان، عن معمر، عن الزهري، فوَهِم فيه؛ فرواه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، والصواب: حديث عطاء بن يزيد، وحديث عروة، عن عثمان».

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٩)، ونقل بعضه ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤/ ٢١٩).

(٤) ومن طريق الطيالسي أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٨).
ورواه الإمام أحمد في "العلل" (٥٤٨٩) من طريق محمد بن أبي عدي، عن شعبة، به.

(٥) هو: ابن المعتمر.

(٦) قوله: «بن» سقط من (ت) و(ك).

قال: لا أدري؛ مِنْ أبي داود، أو من شُعْبَة[(١)] .

قال أبو محمد[(٢)] : قلت[(٣)] : رواه[(٤)] أبو عَوَانة[(٥)]، عن منصور، عن إِيَاد بن لَقيط[(٦)]، عن البراء بن قَيْس، عن حُذَيفة.

وكذلك رواه سُفْيان[(٧)]، ومِسْعَر[(٨)]، عن إياد[(٩)] بن لَقيط نفسِه[(١٠)]، عن البراء بن قَيْس، عن حُذَيفة[(١١)] .

١٨٩ - وسألتُ[(١٢)] أبي عن حديثٍ رواه الحُسَين بن حفص الأَصْبَهَاني، عن سُفْيَان، عن أيُّوب بن موسى، عن سعيد المَقْبُرِي،

---

(١) قال عبدالله بن أحمد في "العلل" (٥٤٩٠): « سألت أبي عن هذا الحديث ؟ فقال: أخطأ فيه شعبة على منصور؛ إنما هو منصور، عن إياد بن لقيط السدوسي، فأخطأ فقال: سدوس ».

(٢) قوله: «قال أبو محمد» من (ف) فقط.

(٣) في (أ) و(ش): « وقلت ».

(٤) في (ت) و(ك): « ورواه ».

(٥) هو: وضَّاح بن عبدالله .

(٦) في (ف): «إياد بن لقيط نفسه».

(٧) هو: الثوري . وروايته أخرجها مسدَّد في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (٢/ ٣٩٨ رقم ١٣٩)- والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٠١).

(٨) هو: ابن كِدَام . وروايته أخرجها ابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/ ١٥٨).

(٩) في (ش): « أبان » بدل: « إياد ».

(١٠) قوله: « نفسه » ليس في (ف).

(١١) من قوله: « وكذلك رواه سفيان. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ، وزاد في (أ) و(ش) قوله: « قلت: ورواه أبو عوانة، عن منصور، عن إياد بن لقيط، عن البراء بن قيس، عن حذيفة »، وهذا تكرار لما سبق .

(١٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٣/ ١١٠)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٦٣)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٧٨٨).

عن أبي رافع[(١)]، عن أم سَلَمة[(٢)]؛ قالَتْ: قلتُ[(٣)]: يا رسول الله، إني امرأةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رأسي[(٤)]، أفأَنقُضُهُ[(٥)] من الجَنَابَة ؟ قال: «**لا؛ إِنَّما يَكْفِيكِ ثَلَاثُ حَثَيَاتٍ[(٦)]، ثُمَّ صُبِّي عَلَيْكِ المَاءَ، فَتَطْهُرِينَ[(٧)]**»؟

---

(١) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٥٣ رقم٢٤٧): « عبدالله بن رافع، أبو رافع مولى أم سلمة، ويقال: عبدالله بن أبي رافع، وسئل أبو زرعة عن ذلك؟ فقال: الصحيح: ابن رافع ».

(٢) في (ت): « أم مسلمة ». (٣) قوله: « قلت » ليس في (ف).

(٤) قولها: « أشد ضَفْر رأسي » معناه: أنها تُحْكِمُ فَتْلَ شعرها، وتُدْخِلُ بعضه في بعض، وتعمله ضفائر، وهو من الضفر؛ وهو النسج. "مشارق الأنوار" (٢/ ٦١)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٤/ ١١)، و"النهاية" (٣/ ٩٢).

(٥) في (ش): « فأنقضه ».

(٦) في المطبوع من "شرح العلل": « حفنات »، وفي موضعها طمس بمخطوط الشرح (٥٩/ ب).

(٧) في (أ) و(ت) و(ش) و(ك): « فتطهري ». والمثبت من (ف)، والفعل فيها مرفوع، والفاء للاستئناف، والمعنى: فإذا أنت قد طَهُرْتِ، وقد جاء هذا اللفظ عند أبي داود في "سننه" (٢٥١)، والترمذي في "جامعه" (١٠٥)، وابن ماجه في "سننه" (٦٠٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٤٦): « ... فتطهرين، أو قال: فإذا أنتِ قد طَهُرْتِ ».
وأما: « **فتطهري** »، فَيَحْتملُ أن يكون فِعْلَ أمر « فتطهَّري »، ولا إشكال فيه، ويحتمل أن يكون مضارعًا « فَتَطْهُرِي »، وفي حذف نونه تخريجان:
الأوَّل: أن الفعل مرفوع، والأصل: « فَتَطْهُرِينَ »، وحذفت النون تخفيفًا، بلا ناصب، ولا جازم، ولا نون توكيد، ولا نون وقاية. وسيأتي التعليق على ذلك وبيان صحَّته عربيَّةً في المسألة رقم (١٠١٥).
والثاني: أنَّ الفعل منصوب بعد فاء السببيَّة المسبوقة بأمر، كأنَّه قال: « ثم صبِّي عليك الماء لِتَطْهُرِي ». والمضارع ينصب بعد فاء السببيَّة بـ« أنْ » مضمرة وجوبًا إذا سبقت الفاء بنفي محض، أو بطلب محض كالأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنِّي والترجِّي. =

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ[(١)]؛ إنما هو: سعيد المَقْبُرِي، عن عبدالله بن رافع - مولى أم سَلَمة - عن أم سَلَمة[(٢)]، عن النبيِّ ﷺ[(٣)].

١٩٠ - وسمعتُ[(٤)] أبي ورأى في كتابي: عن الحُسَين بن حفص، عن سُفْيان، عن منصور[(٥)]، عن عِمْران الجُعْفي، عن النَّخَعي[(٦)]: أنَّ سعد بن مالك[(٧)] قال: لِمَ تُلْحِقُون بِدِينِكُمْ ما ليسَ منه؟! يرى أحدُكُم أنَّ حقًّا عليه إذا بال أن يَغْسِلَ ذَكَرَه ؟![(٨)].

= وانظر الكلام على النصب بعد فاء السببية في: "شرح شذور الذهب" (ص٣٢٢-٣٢٣)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٣٢١- ٣٢٤)، وبقية شروح الألفية.

(١) قال ابن عبدالهادي في "شرح العلل" :« وفي قول أبي حاتم: "هذا خطأ" نظر؛ فإن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة : كنيته: أبو رافع، فبعضهم ذكره باسمه، وبعضهم بكنيته، وقد ذكر ابن أبي حاتم في كتابه [يعني: "الجرح والتعديل" كما تقدم]: أن كنيته: أبو رافع، وأن بعضهم قال فيه: عبدالله بن أبي رافع، والصحيح: ابن رافع، قاله أبو زرعة ».

(٢) قوله: « عن أم سلمة » ليس في (ف).

(٣) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٣٣٠) من طريق ابن عيينة والثوري، كلاهما عن أيوب بن موسى، عن سعيد المقبري، عن عبدالله بن رافع، عن أم سلمة، به.

(٤) في (ت) و(ك):« سمعت» بلا واو. وقد نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٢٦٤)، ثم نقل كلامًا من ترجمَتَي عمران الخياط وعمران بن مسلم من "الجرح والتعديل"(٦/ ٣٠٤ و٣٠٧ رقم١٦٨٩ و١٧١١)، ثم قال:« وهذا الأثر الذي ذكره في "العلل" منقطع؛ فإن النخعي لم يدرك سعدًا، والله أعلم ».

(٥) هو: ابن المعتمر .

(٦) هو: إبراهيم بن يزيد.

(٧) هو: ابن أبي وقاص .

(٨) الأثر رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٨٦) من طريق الأعمش، عن إبراهيم أو مالك بن الحارث قال: مرَّ سعد برجل يغسل مباله، فقال: لم تخلطوا في دينكم ما ليس منه؟! =

فسمعتُ أبي يقول: ليس هذا عِمْرانَ الجُعْفيَّ؛ إنما هو عمرانُ الخَيَّاط، وعمرانُ الجُعْفي هو: عمرانُ بن مسلم، صاحِبُ سُوَيد بن غَفَلَة(١).

١٩١ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ رواه عبدُالرحمن بن عبدالحميد ابن سالم المَهْرِي - خالُ أبي طاهِر أحمد بن عمرو بن السَّرْح - عن عُقَيل(٣)، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: **«تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»**؟

فقال أبي: هو خطأٌ.

ولم يبيِّنِ الصَّوابَ ما هو؟ وما عِلَّةُ ذلك؟

والذي عندي: أنَّ الصَّحيح: ما رواه مَعْمَر(٤)، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، موقوفٌ(٥).

= ورواه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٤٧)، من طريق أبي نُعَيْم، عن أبي عاصم، عن عامر، قال: مَرَّ سعد بن مالك... الأثَرَ.

(١) في (ك): «علقمة» بدل: «غفلة».

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٣٩٦-٣٩٧)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٦٧-٢٦٨)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٤٥٥).

(٣) هو: ابن خالد.

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (٦٧١ و٦٧٣)، ومن طريقه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢١٤).

(٥) كذا في جميع النسخ، و"شرح العلل" المخطوط (٦١/أ)، وهو حالٌ منصوب، والجادَّة كتابته بألف تنوين النصب، لكنَّ حَذْفَهَا هنا جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

ورواه شُعَيب بن أبي حمزة، وعبدالرحمٰن بن إسحاق، وابن أبي ذِئْب[(١)]، عن الزُّهْري، عن عمر بن عبدالعزيز، عن عبدالله[(٢)] بن إبراهيم بن قارِظ، عن أبيه[(٣)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

١٩٢ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن أيُّوب، واختُلِف في الرواية على يحيى بن أيُّوب:

فروى عبدالله بن وَهْب، عن يحيى بن أيُّوب، عن يعقوب بن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَين، عن محمد بن ثابِت بن شُرَحْبِيل، عن

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. ولم نجد روايته على هذا الوجه، والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه"(٣٥٢) من طريق عُقَيل بن خالد، عن ابن شهاب الزُّهري؛ أخبرني عمر بن عبدالعزيز؛ أن عبدالله بن إبراهيم بن قارظ أخبره: أنه وجد أبا هريرة يتوضَّأ على المسجد، فقال: إنما أتوضَّأ من أَثْوارِ أَقِطٍ أكلتها؛ لأني سمعت رسول الله يقول:« توضَّؤوا مما مسَّتِ النار ».

(٢) في (أ) و(ش): « عن عبدالرحمٰن ».

(٣) كذا في جميع النسخ و"الإمام" لابن دقيق العيد، وكذا نقله ابن عبدالهادي - بعد أن أخرج الحديث من "صحيح مسلم" وغيره - ثم قال عقبه:« وقوله في حديث أبي هريرة: "عن عبدالله بن إبراهيم بن قارظ، عن أبيه"؛ فيه زيادة: " أبيه"، على ما تقدم، والله أعلم ». وذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٠٠) الاختلاف على الزهري في هذا الحديث، ولم يذكر:«عن أبيه » في شيء من الطرق، والله أعلم، وانظر "مسند عمر بن عبدالعزيز" للباغندي (ص ٧٥ فما بعدها)، و"مرويات الزهري المعلة" للدكتور عبدالله دمفو (٤/ ٢١٩٠ فما بعدها).

(٤) نقل الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة"(٤/ ٣٦٤ رقم٤٣٧٧) بعض هذا النص، ونقله ابن عبدالهادي في"شرح العلل"(٦٢/أ) - وهو في المطبوع منه (ص٢٧٣) - ووقع فيه خرم ذهب بكثير من الكلمات، ثم سقط نحو ورقة ذهب معها من قول المصنف: «من بني عبدالدار» إلى آخر المسألة، وكذا أول النص الآتي مع تخريجه الذي يقدِّمه المصنف على النص في غالب شرحه.

عبدالله بن يزيد، عن أبي أَيُّوبَ الأنصاري: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، فَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ مِنْ نِسَائِكُمْ، فَلَا تَدْخُلَنَّ[1] الحَمَّامَ».

وروى اللَّيْثُ بن سعد[2]، وعمرُو بن الرَّبيع بن طارق[3]، كلاهُما

---

(١) كذا في (ت) و(ف): « فلا تدخلن »، ومثله في (ش) غير أن أول حروفها لم ينقط، وفي (أ) و"شرح العلل": «فلا يدخلن»، وفي (ك): «فلا تدخل». وكل هذا جائز وصحيحٌ في العربية، ووارِدٌ في روايات الحديث في مصادر التخريج وفي غيرها:
أمَّا من جهة العربية: فقوله: « فلا تدخل » يَحْتَمِلُ أن تكون نهيًا «فلا تدخُلِ الحمام»، ويَحْتمل أن يَكون خبرًا في معنى النهي، وهو أبلغ « فلا تدخُلُ الحمامَ»، والمراد في الاحتمالين جميعًا: « لا تدخل المرأة أو النساء »؛ حملاً لـ« مَنْ» على المعنى - دون اللفظ - وهو هنا مفردٌ مؤنَّث أو جمع مؤنَّث.
و«**فلا تدخلن**»: يَحْتمل التوكيدَ «فلا تدخُلَنَّ»، أي: المرأةُ أو النساءُ، ويَحْتمل عدم التوكيد «فلا تَدْخُلْنَ»، أي: النساءُ؛ حملاً لـ«مَنْ» في الاحتمالين أيضًا على معناها.
وقولُهُ: «**فلا يدخلن**»: يَحْتمل أيضًا التوكيد « فلا يدخُلَنَّ »، أي: هو، والضمير عائد إلى « مَنْ » باعتبار لفظها وهو مفرد مذكَّر، ويَحْتمل عدم التوكيد « فلا يدخُلْنَ »، أي: النساءُ، والضمير الذي هو نون النسوة يعود إلى « مَنْ » باعتبار معناها، وهو هنا جمع مؤنَّث.
وانظر في عود الضمير على «من» على اعتبار المعنى أو اللفظ: "شرح التسهيل" (١/ ١٩٦)، و"شرح ابن الناظم" (ص٥٨)، و"ارتشاف الضَّرَب" (٢/ ١٠٢٤ - ١٠٢٩).
وانظر في مجيء « لا » نافيةً بمعنى النهي: التعليق على المسألة رقم (٣٣١).

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه. والحديث أخرجه الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٢٤ رقم ٣٨٧٣)، وفي "الأوسط" (٨٦٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٨٩). من طريق الليث بن سعد، عن يحيى بن أيوب، عن يعقوب بن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن جُبَيْر، عن محمد بن ثابت، عن **عبدالله بن يزيد الخطمي**، عن أبي أيوب، به. وليس في "مستدرك الحاكم": « عن يحيى بن أيوب ». قال الطبراني: «لا يُروى هذا الحديث عن أبي أيوب إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به الليث ».

(٣) روايته أخرجها ابن معين من رواية أحمد بن الحسن الصوفي، وأبي بكر =

عن يحيى بن أيُّوب، عن يعقوب بن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَين، عن محمد بن ثابت بن شُرَحْبِيل، عن عبدالله بن سُوَيد الخَطْمي، عن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ؛ غَيْرَ أنَّ اللَّيْثَ زاد في الإسناد رجلاً ؛ روى اللَّيْثُ عن يحيى بن أيُّوب، عن يعقوب بن إبراهيم، عن عبدالرحمٰن ابن جُبَير، عن محمد بن ثابِت بن شُرَحْبِيلَ القُرَشي - من بني عبد الدَّار[1] - أنَّ عبدالله بن سُوَيد الخَطْمِيَّ أخبره، عن أبي أيُّوبَ، عن رسول الله ﷺ ؟

فسمعتُ أبي يقول: عبدالله بن سُوَيد أشبَهُ .

قال أبومحمد[2]: والذي عِندي - والله أعلم -: أن الأصحَّ على[3] ما رواه ابن وَهْب، عن يحيى بن أيُّوب، عن يعقوب، عن محمد بن ثابِت، عن عبدالله بن يزيد الخَطْمي، عن أبي أيُّوبَ .

= المروزي كما في "شرح العلل" لابن عبدالهادي (ص ٢٦٩ و٢٧٢).

ومن طريق ابن معين رواه ابن حبان في "صحيحه" (٥٥٩٧)، والبيهقي في "الشعب" (٧٣٧٩)، وفي "السنن الكبرى" (٧/ ٣٠٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ١٨٩- ١٩٠). ووقع في "السنن الكبرى" :«عبدالله بن يزيد الخطمي».

وعند ابن عساكر: « محمد بن إبراهيم » بدل « يعقوب بن إبراهيم ».

ورواه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٨٠) - عن أبي بكر ابن زنجويه، عن عمرو بن الربيع ، به.

(١) قوله: « من بني عبد الدار » كذا وقع هنا ومثله في "مستدرك الحاكم"، وجاء مكانه في "المعجم الأوسط" للطبراني: « مولى عبدالله »، ولعلَّ إحداهما مصحَّفةٌ عن الأخرى!.

(٢) في(أ) و(ش): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

(٣) قوله: « على » ليس في (ك).

١٩٣ - وسمعتُ[١] **أبا زرعة** وانتهى في القراءة إلى حديثٍ حدَّثنا به عن[٢] عُبَيد بن يَعِيش، عن يونس بن بُكَير، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي بكر، عن أنس بن مالك؛ قال: شَرِبَ رسولُ الله ﷺ لَبَنًا، ثم قال: **«هَاتُوا مَاءً»**، فَمَضْمَضَ، وقال: **«إِنَّ لَهُ دَسَمًا»**.

فسمعتُ أبا زرعة - وأملى علينا - فقال: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو ما حدَّثنا ابنُ أبي شَيبة[٣]؛ قال: حدَّثنا ابنُ عُيَينة[٤]، عن عبدالله بن أبي بكر، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ، بنَحْوِهِ، مُرسَلٌ[٥].

---

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (١٠٢/ب) - وهو في المطبوع منه (ص٣٨٩) -، لكن سقط منه من أول النص إلى قوله: «عن محمد بن إسحاق» بسبب فقد الورقة التي فيها هذا الجزء منه، ونقله مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/٤٨٩-٤٩٠).

(٢) قوله: «عن» سقط من (ش).

(٣) هو: عبدالله بن محمد، وأخرج هذا الحديث في "مصنفه" (٦٢٨). وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٨٣) عن معمر، عن الزهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله ابن عتبة، عن النبي ﷺ، مُرسَلاً.

(٤) هو: سفيان.

(٥) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب جريًا على لغة ربيعة، والجادَّة: مرسلاً. وانظر التعليق على هذه اللغة في المسألة رقم (٣٤).

هذا؛ وأمَّا ما رجَّحه أبو زرعة في هذا الحديث - وهو رواية من رواه عن عبدالله بن أبي بكر، عن الزهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله مرسلاً - فلا يعني هذا تصحيحه لرواية من روى الحديث عن الزهري، عن عُبَيدالله مرسلاً، وإنما خطَّأ من رواه عن عبدالله بن أبي بكر، عن أنس، وإلا فالحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١١ و٥٦٠٩) من طريق عُقيل بن خالد والأوزاعي، كلاهما عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. ثم قال البخاري: «تابعه - يعني عُقيلَ بن خالد- يونسُ وصالحُ بن كيسان، عن الزهري». =

١٩٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه خَلَفُ بن الوليد[٢]، عن أيُّوب بن عُتْبَة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن مُعَيْقِيبٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «وَيْلٌ لِلأعْقَابِ مِنَ النَّارِ»[٣]؟

فقال أبي: إنما هو: عن[٤] يحيى، عن سالم سَبَلان، عن عائِشَة.

ومنهم من يقول: يحيى، عن أبي سَلَمة، عن سالم سَبَلان[٥]، عن عائِشَة[٦].

ومنهم من يقول: يحيى[٧]، عن أبي سَلَمة[٨]، عن سالم سَبَلان،

= وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٥٨) من طريق عُقيل بن خالد، وعمرو بن الحارث، والأوزاعي، ويونس بن يزيد، كلهم عن الزهري، به، متصلاً، كما رواه البخاري.

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٩١)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٥٢)، وانظر المسألة رقم (١٤٨) و(١٧٨).

(٢) روايته أخرجها أحمد (٣/ ٤٢٦ رقم ١٥٥١٠)، والطبري في "تفسيره" (١١٥١٩). ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٥٠ رقم ٨٢٢) من طريق أسد بن موسى وعبدالله بن رجاء، كلاهما عن أيوب بن عتبة، به.

(٣) نقل الترمذي في "العلل الكبير" (ص٣٥) عن البخاري قوله: « وحديث أبي سلمة، عن معيقيب ليس بشيء، كان أيوب لا يُعرَف صحيح حديثه من سقيمه، فلا أحدِّث عنه، وضعَّف أيوبَ بن عتبة جدًّا ».

(٤) قوله: « عن » ليس في (ش)، و"شرح العلل".

(٥) في (ف): « سيلان » بالمثناة التحتية، ولم تنقط في(ت)، وانظر التعريف بسالم في التعليق على المسألة رقم (١٤٨).

(٦) من قوله: « ومنهم من يقول ... » إلى هنا، سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) قوله: « يحيى » ليس في (ف).

(٨) في (ك): « يحيى بن أبي سلمة » بدل: « يحيى، عن أبي سلمة ».

عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ [١].

١٩٥ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه الحَسَن بن الرَّبيع[٣]، عن أبي[٤] شِهاب[٥]، عن عاصِم[٦]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْح على الخُفَّين ؟

(١) كذا وقعت عبارة أبي حاتم في النسخ - غير (ك) ففيها فرق أُشيرَ إليه آنفًا - وكذا نقله ابن عبدالهادي في الموضع السابق من "شرح العلل"! فإما أن يكون قوله: «ومنهم من يقول: يحيى، عن أبي سلمة، عن سالم سبلان، عن عائشة» تكرارًا ينبغي حذفه كما وقع في النسخة (ك). أو يكون في أحد الموضعين: «عن أبي سالم سبلان»، فسقط قوله: «أبي»، وهي رواية تقدم ذكرها في المسألتين رقم (١٤٨) و(١٧٨). ولا نظنه يعني أن إحدى الروايتين مرفوعة، والأخرى موقوفة؛ لأنه لم يُشِر إلى هذا الخلاف في المسألتين رقم (١٤٨) و(١٧٨)، ولم يذكره أحد ممن تكلم على هذا الحديث، ولم نجده مرويًّا موقوفًا من هذا الطريق، والله أعلم.
وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ٧٩/ أ-٨٠/ ب) عن هذا الحديث ؟ فقال: «يرويه يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه: فرواه عكرمة بن عمار، عن يحيى، عن أبي سَلَمة، عن سالم، عن عائِشَة، ووَهِم فيه عكرمة ، وخالفه حرب بن شداد ، وعقيل ابن خالد، وحسين المعلِّم، والأوزاعي، وشيبان؛ فرَوَوه عن يحيى بن أبي كثير؛ قال : حدثني سالم الدَّوسي، عن عائشة، وهو الصحيح»، ثم ذكر رواية من رواه عن شيبان أيضًا، عن يحيى ، عن سالم ، عن أبي هريرة، عن عائشة، ثم قال: «ولا يصح فيه أبو هريرة، ولا قول عكرمة: " عن أبي سلمة". ورواه نُعيم المُجْمِر، وبُكير بن الأشج، وعمران بن بشير، عن سالم سَبَلان ، عن عائشة مثل هذا».اهـ.

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٩٣)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦١٦).

(٣) روايته أخرجها البيهقي في "السنن" (١/ ٢٨٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ١٤١).

(٤) في (ف): «بن».

(٥) هو: عبد ربه بن نافع الحَنَّاط .

(٦) هو: ابن سليمان الأحول .

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عاصِم(١)، عن راشِد بن نَجيح؛ قال: رأيتُ أَنَسَ(٢) مَسَحَ على الخُفَّين؛ فِعْلَهُ(٣).



(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٨٥).
(٢) كذا في جميع النسخ: « رأيت أنس » بدون ألف التنوين بعد السين، والجادَّة: «أنسًا»، بالألف - كما في "شرح العلل" المطبوع والمخطوط - لكنها حذفت هنا على لغة ربيعة. انظر تتمة الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٣) في (ك): « فغسله » بدل: «فعله»، وقوله: « فِعْلَهُ » منصوبٌ على نزع الخافض، والتقدير: مِنْ فِعْلِهِ، حُذِفَ الخافضُ وهو حرف الجر « من »، فانتصَبَ ما بعده. وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٢).
هذا؛ وقد نقل مغلطاي في الموضع السابق عن الميموني قوله: « قلت لأبي عبدالله - يعني: أحمد بن حنبل-: حدثوني عن الحسن بن الربيع، عن أبي شهاب [الحنَّاط]، عن عاصم الأحول، عن أنس؛ قال: مسحَ رسولُ الله ﷺ على الخُفَّين؟ فقال: ليس بصحيح؛ إنما هو: عن أنس؛ أنه كان يمسح... وقال: هو عن عاصم، عن أنس موقوفًا. قلت: يُخاف أن يكون من الحسن بن الربيع؟ قال: نعم. قلت: [أبو] شهاب؟ قال: ثبت، وليس هذا من [أبي] شهاب ». اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٩/ أ): « اختُلِف فيه على عاصم؛ فرواه أبو شهاب الحنَّاط، عن عاصم، عن أنس: أن النبي ﷺ مسح على المُوقَين والخِمار؛ قاله الحسن بن الربيع عنه. ورواه إسماعيل بن نصر، عن عمران القطَّان، عن عاصم الأحول، عن أنس: أن النبي ﷺ مسح على الجَورَبَين، وكلاهما وَهَمٌ، والصَّحيح: عن عاصم: ما رواه علي بن مسهر، وثابت بن يزيد، وزهير، وطلحة ابن سنان، عن عاصم، عن أنس موقوفًا: أنَّ أنسَ مسَحَ على خُفَّيه ».اهـ.

بَابُ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الصَّلَاةِ

١٩٦ - قال[١] أبو محمد[٢]: سمعتُ أبي يقول: كتبتُ عن ثابت ابن موسى[٣]، عن شَريك[٤]، عن الأعمش، عن أبي سُفْيان[٥]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ صَلَّى بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ**».

قال أبي: فذكَرْتُه[٦] لابن نُمَير[٧]؟ فقال: الشَّيخُ لا بأسَ به، والحديثُ مُنكَرٌ[٨].

---

(١) ذكر ابن أبي حاتم هذه المسألة في "الجرح والتعديل" (١/ ٣٢٧)، ونقل هذا النص الأبناسي في "الشذا الفياح" (ص٢٢٦)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٢/ ٢٠١)، والصنعاني في "توضيح الأفكار" (٢/ ٨٩)، ونقل الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٣/ ٣١٩) قول أبي حاتم: « هذا حديث موضوع ».

(٢) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ف).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٣٣٣)، وابن أبي الدنيا في "التهجد" (٣٨٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٧٦)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٩٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢٨٣٠)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٩٨٦).

(٤) هو: ابن عبدالله النخعي .

(٥) هو: طلحة بن نافع .

(٦) في (ت) و(ك): « فذكرت ».

(٧) هو: محمد بن عبدالله .

(٨) روى البيهقي في "شعب الإيمان"(٦/ ٣٤٠) عن أبي الأصبغ محمد بن عبدالرحمن ابن كامل؛ قال: قلت لمحمد بن عبدالله بن نُمَير: ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال: شيخ له فضل، وإسلام، ودين، وصلاح، وعبادة . قلت: ما تقول في حديث جابر عن النبي ﷺ: « من كَثُرت صلاتُه. . . »؟ قال: غلط من الشيخ، وأما غير ذلك فلا يتوهَّم عليه .

قال أبي: الحديثُ موضوع[(١)].

١٩٧ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يوسف بن عَدِيٍّ[(٣)]، عن عَثَّام[(٤)]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا تَعارَّ[(٥)] مِنَ الليل، قال: «لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ، رَبُّ السَّمَٰوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا العَزِيزُ الغَفَّارُ»؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: هشامُ بنُ عُرْوَة، عن أبيه: أنه كانَ

---

(١) نقل البرذعي في "سؤالاته" (٥٠٣) عن أبي زرعة قوله: «حديث باطل». وقال العقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٧٦): «باطل ليس له أصل». وقال ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٩٩): «حديث منكر، لا يعرف إلا به، وسرقه منه جماعة من الضعفاء».
قال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ». وانظر "الكامل" لابن عدي (٢/ ٣٤١)، و(٥/ ٣٢٢)، و(٦/ ٣٠٣ و٣٤٧)، و"المجروحين" لابن حبان (٢/ ١٤٢)، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطني (٣/ ١٧١٨).

(٢) نقل هذا النص ابن حجر في "النكت الظراف" (١٢/ ١٨٢) و"إتحاف المهرة" (٢٢٣٢٠) و"نتائج الأفكار" (٣/ ١٠٣) بتصرف، وستأتي هذه المسألة برقم (١٩٨٧)، و(٢٠٥٤).

(٣) روايته أخرجها النسائي في الكبرى" (١٠٧٠٠)، والمروزي في "قيام الليل" (ص ٤٧/ مختصره)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٥٣٠)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٧٥٧)، والطبراني في "الدعاء" (٧٦٤)، وابن منده في "التوحيد" (٣٠٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٤٠)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص ١٤٣-١٤٤)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٣٧٢)، وتمام في "فوائده" (١٥٧٨/ الروض البسام).

(٤) في (ك): «غنام»، وعَثَّام هذا هو: ابن علي.

(٥) أي: هبَّ من نَومِه واستَيقَظ. "النهاية" (١/ ١٩٠).

يقولُ هذا؛ رواه جريرٌ[١] هكذا.

وقال أبو زرعة: حدَّثنا يوسفُ بنُ عَدِيٍّ هذا الحديثَ؛ وهو مُنكَرٌ.

١٩٨ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ عُيَينة[٣]، عن الأعمش، عن عُمَارَة[٤]، عن أبي مَعْمَر[٥]، عن خَبَّاب؛ قال: شَكَونا إلى النبيِّ ﷺ الرَّمْضَاءَ، فلم يُشْكِنَا[٦]؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ أخطأ[٧] فيه ابنُ عُيَينة، ليسَ لهذا أصلٌ،

(١) هو: ابن عبدالحميد.

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٣٧٥)، ونقلها بتمامها ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٧٠/ مخطوط)، ونقلها بتصرف ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤/ ٤١٢)، و"التلخيص الحبير" (١/ ٤٥٤)، وانظر المسألة رقم (٢٥٥).

(٣) هو: سفيان، وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (١٤٨٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٤ رقم ٣٦٨٦)، والدارقطني في "الأفراد" (١٣٢/أ/ أطراف الغرائب). وجاء فيه: « قال ابن صاعد: لم يروه بهذا الإسناد غير ابن عيينة. قال الدارقطني: غريب من حديث الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي معمر عبدالله ابن سخبرة، عنه، تفرد به سفيان بن عيينة، وهو غريب من حديث سفيان، وغيره يرويه عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن خباب ».اهـ.

(٤) هو: ابن عُمَير.

(٥) هو: عبدالله بن سَخْبَرَة.

(٦) قوله: « فلم يُشْكِنَا » أي: لم يُعْتِبنا مِنْ شكوانا، ولم يُزِلْ شكايتنا، وهو من الفعل الرباعي « أَشْكَاه »، فالهمزة فيه للسَّلْب والإزالة؛ مثل: أعربتُهُ، إذا أزلْتَ عَرَبَهُ، وهو فسادُهُ. انظر: "الصحاح" (٦/ ٢٣٩٤)، و"المصباح المنير" (١/ ٣٢١، وفيه الاستشهاد بهذا الحديث).

(٧) قوله: « أخطأ » سقط من (ف).

ما نَدري كيفَ أخطأَ؟! وما أراد؟!

وقال أبو زرعة: إنما أرادَ ابنُ عُيَينة[(١)]: حديثَ الأعمش، عن عُمَارَة، عن أبي مَعْمَر، عن خَبَّاب؛ أنه قيل له: كيف كُنْتُم تَعْرِفُونَ قراءةَ النبيِّ ﷺ؟ قال: باضْطِرابِ لِحْيَتِهِ.

قلتُ لأبي زرعة: عندَه الحَدِيثَينِ جميعًا[(٢)]؟

قال: أحدُهما، والآخَرُ خطأٌ.

١٩٩ - وسمعتُ أبا زرعة يقولُ في حديث أبي غَطَفان[(٣)]؛ يعني: حديثَ أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «**مَنْ أَشَارَ فِي صَلَاتِهِ إِشَارَةً تُفْهَمُ عَنْهُ، فَلْيُعِدْ لَهَا[(٤)]**».

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧٦١). ورواه أيضًا (٧٤٦ و٧٦٠ و٧٧٧) من طرق عن الأعمش، به.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «عنده الحديثان جميعًا». وهكذا جاءتْ عند ابن الملقِّن على الجادَّة، لكنه معروفٌ بالتصرُّفِ في النقل. لكنَّ ما في النسخ له وجهان من الضبط صحيحان، تقدما في التعليق على المسألة رقم (٧٥٩).

(٣) قيل: هو المُرِّي، واسمه: سعد بن طريف، أو ابن مالك، وإلى هذا ذهب المِزِّي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ١٧٧)، وقيل: هو رجل آخر مجهول؛ وإلى هذا مال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٥٣١).
روايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/ ٤٦٦ رقم ٥٤٣)، وأبو داود في "سننه" (٩٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٥٣)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٨٣)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٤٢٧ رقم ٧٢٦).

(٤) قوله: « فليعد لها » كذا وقع هنا في جميع النسخ، وفي "مسند إسحاق بن راهويه": « فليعد لها الصلاة »، وعند أبي داود: « فليعد لها يعني الصلاة »، =

قال[١]: ليسَ في شيءٍ من الأحاديثِ هذا الكَلامُ، وليس عندي بذاك[٢] الصَّحيحِ؛ إنما رواه ابنُ إسحاق[٣].

قلتُ[٤]: وقال[٥] أبو زرعة: واحتَمَلَ أن يكونَ أرادَ إشارَتَهُ في غيرِ جِنس الصَّلاة[٦].

= وعند الطحاوي والدارقطني: « فليعدها »؛ ففي قوله هنا: « فليعد لها »: يكونُ المفعولُ به- وهو الصلاة أو ضميرها - محذوفًا؛ للعلم به، ويكونُ الضمير في قوله: « لها » عائدًا على « الإشارة »، أي: فليعد الصلاة للإشارة، أي: بسبب الإشارة، وانظر في حذف المفعول به: التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(١) في (ت) و(ك): « وقال ».

(٢) في (ك): « كذلك ».

(٣) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٥٣٠) قول أبي زرعة هذا .

(٤) قوله: « قلت » سقط من (ت) و(ف) و(ك).

(٥) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو.

(٦) قال ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٥٣٠-٥٣١): « وقال أحمد - في رواية ابن هانئ -: " لا يثبت هذا الحديث. إسناده ليس بشيء " وقال - في رواية غيره -: "لا أعلم رواه غير ابن إسحاق. . . »، وقال الأثرم: "ليس بقوي الإسناد". اهـ.
وقال أبو داود : " هذا الحديث وَهَمٌ " .
وقال الدارقطني: « قال لنا ابن أبي داود: أبو غَطَفان هذا رجل مجهول، وآخِر الحديث زيادة في الحديث، ولعله من قول ابن إسحاق، والصَّحيح عن النبي ﷺ أنه كان يشير في الصَّلاة، رواه أنس وجابر وغيرهما عن النبي ﷺ ».
وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. وابن إسحاق مجروح، وأبو غطفان مجهول». وقال البيهقي في "المعرفة" (٣/ ١٧٩): «لا يصح».
وقال ابن القيم في "زاد المعاد" (١/ ٢٥٩): « حديث باطل ».
وقال الألباني في "الضعيفة" (١١٠٤): « منكر ».
وانظر "تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (١/ ٤٣٢).

٢٠٠ - وسألتُ أبي عن حديثِ سَهْلِ[(١)] بنِ سعد في صَلاةِ رسول الله ﷺ: أنه ركَعَ على المِنْبَرِ، ثم رَجع القَهْقَرَى[(٢)] ؟

وحديثِ أبي سعيد[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ: **«لا يُصَلِّي**[(٤)] **الإِمَامُ عَلَى أَشْرَفَ مِمَّا عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ»** ؟

وحديثِ أبي مسعود[(٥)]: صلَّى حذيفةُ بالمَدَائِنِ [على دُكَّانٍ][(٦)] مُرْتَفِعٍ، فأَخَذَ بِثَوْبِهِ فجَذَبهُ، وقال: أَمَا عَلِمْتَ أنه نُهِيَ عن ذلك ؟

فقال أبي[(٧)]: حديثُ سَهْلٍ[(٨)] صحيحٌ. وحديثُ أبي طُوَالَةَ[(٩)] من

(١) في (ت) و(ك): « سهيل ».

(٢) رواه البخاري في "صحيحه" (٣٧٧)، ومسلم في "صحيحه" (٥٤٤).

(٣) يأتي تخريجه لاحقًا .

(٤) الفعل هنا مرفوعٌ، و « لا » نافية لفظًا، جاءت لمعنى النهي، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٣١). ويمكن أن تكون ناهية لفظًا ومعنًى، ويكون الفعل « يصلي » هنا مجزومًا، ولإثبات الياء فيه وجهان، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٥) هو: عقبة بن عمرو الأنصاري البدري.
والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٥٩٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٣١٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٥٢٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٢١٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/١٠٨-١٠٩).

(٦) في جميع النسخ: «يصلي وكان» بدل: «على دكان». والتصويب من مصادر التخريج السابقة . والدُّكَّان: الدَّكَّةُ المبنِيَّة للجُلوس عليها. "النهاية" (٢/١٢٨).

(٧) في (ت) و(ك): « لي » بدل: « أبي ».

(٨) في (ت) و(ك): « سهيل ».

(٩) يعني: حديث أبي سعيد، وقد أخرجه البيهقي في "سننه" (٣/١٠٩) من طريق اللَّيث بن سعد، عن زيد بن جَبِيرَة، عن أبي طُوالة - واسمه: عبدالله بن =

رواية زيد بن جَبِيرَة: ضعيفٌ. وحديثُ أبي مسعود ليس كُلُّ أحدٍ يُوَصِّلُهُ(*)، وقد وَصَّلَهُ(*) زيادٌ البَكَّائيُّ[1]، ومِنْ رواية زيد بن أبي أُنَيْسة[2]، عن عَدِيِّ بن ثابت، عن رَجُلٍ من بني تَمِيم، عن أبي مسعود[3]، مرفوع، وهو صالحٌ.

٢٠١ - وسألتُ[4] أبي عن حديثِ العباسِ بنِ عبدالمُطَّلب[5]، عن

= عبدالرحمٰن -، عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن حذيفة بن اليمان أَمَّهم بالمدائن على دُكَّان، فجبَذَه سلمان، ثم قال له: ما أدري أطالَ بك العهدُ أم نسيت؟! أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يصلِّي الإمامُ على نَشَز ممَّا عليه أصحابُه»؟

قال البيهقي عقبه: «كذا قال: سلمان، بدل: أبي مسعود».

وقال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (٢/ ٥٩٤): «هكذا هو في "المهذب": «فجذبه سلمان»، وكذا رواه البيهقي في "السنن الكبرى" بإسناد ضعيف جدًّا، والصحيح المشهور: فجذبه أبو مسعود، وهو أبو مسعود الأنصاري البدري، هكذا رواه الشافعي، وأبو داود، والبيهقي، ومن لا يُحصى من أئمة الحديث ومصنِّفيهم، ولا خلاف فيه». اهـ.

(*) كذا وقع الفعل هنا؛ وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٦٣).

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٨٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٨-١٠٩)، كلاهما من طريق محمد بن غالب، عن زكريا بن يحيى الواسطي، عن زياد بن عبدالله البكَّائي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن هَمَّام، عن أبي مسعود، به.

(٢) في (ت) و(ك): «زيد بن أبي اللَّيث».

(٣) أخرج أبو داود في "سننه" (٥٩٨) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٩) - من طريق ابن جريج؛ أخبرني أبو خالد، عن عدي بن ثابت الأنصاري؛ قال: حدثني رجل: أنه كان مع عمار بن ياسر بالمدائن . . . فذكر الحديث، وليس فيه ذكر لأبي مسعود، وإنما الذي صلَّى هو عمار، والذي جذبه هو حذيفة.

(٤) نقل ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٦/ ٤٧٩) قول أبي حاتم هذا .

(٥) الحديث أخرجه الشافعي في "الأم" (١/ ١١٣-١١٤)، وأحمد في "مسنده" =

النبيِّ ﷺ: «يَسْجُدُ العَبْدُ عَلَى سَبْعَةِ آرَابٍ[١]: وَجْهُهُ، وَرُكْبَتَاهُ، وَقَدَمَاهُ»، ولم يذكرِ الأَنْفَ[٢]؟

قال أبي: هو صَحيحٌ.

٢٠٢ - وسألتُ أبي عن حديثِ ابنِ عمر[٣]، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يصلِّي على راحِلَتِهِ تطوُّعًا، فقال: فيها نزلَتْ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[٤]؟

وحديثِ أبي الربيع السَّمَّان[٥] الذي رواه عن عامر بن ربيعة: كنَّا

= (١/ ٢٠٦ و٢٠٨ رقم ١٧٦٤ و١٧٦٥ و١٧٦٩ و١٧٨٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٩١)، وأبو داود في "سننه" (٨٩١)، والترمذي في "جامعه" (٢٧٢)، وابن ماجه في "سننه" (٨٨٥)، والبزار في "مسنده" (١٣١٩)، والنسائي في "سننه" (١٠٩٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٣١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٦٩٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٥٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٩٢١ و١٩٢٢). ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة" (٣/ ٢٠).

قال الترمذي: «حديث العباس حسن صحيح».

(١) في (أ) و(ف): «آراف» بالفاء.
والآراب: الأعضاء، واحدها: إِرْب. انظر "لسان العرب" (١/ ٢٠٩).

(٢) ولم يذكر هنا «وكفاه»، وهي مذكورة في مصادر التخريج، وحتى تكون الآراب سبعة.

(٣) الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٠٠).

(٤) الآية (١١٥) من سورة البقرة.

(٥) هو: أشعث بن سعيد. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٤٥ و٢٩٥٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣١)، والطبراني في "الأوسط" (٤٦٠)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٧٢) من طريقه، عن عاصم بن عبيدالله، عن عبدالله بن عامر، عن أبيه، به. =

مع رسول الله ﷺ[١] في ليلةٍ سوداءَ مُظلِمَةٍ، فلم نَعْرِفِ[٢] القِبْلَةَ . . .؟

قال: إنَّ[٣] حديث ابن عمر أَصَحُّ من حديث أبي الربيع السَّمَّان.

٢٠٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثِ أبي بَرْزَةَ[٥]، وعبدِالله[٦] بنِ مسعود، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن السَّمَرِ والحديثِ بعد العِشَاء؟

وحديثِ أوسِ بنِ حُذَيفة[٧]: كان رسولُ الله ﷺ يأتينا بعد العِشَاءِ

= قال الترمذي: « هذا حديث ليس إسناده بذاك، لا نعرفه إلا من حديث أشعث السَّمَّان، وأشعث بن سعيد أبو الربيع يُضَعَّف في الحديث ».
وقال العقيلي في ترجمة أشعث: « وله غير حديث من هذا النحو لا يتابع على شيء منها . . . وأما حديث عامر بن ربيعة فليس يروى من وجه يثبت متنه ».
وقال الطبراني: « لم يَرْوِ هذا الحديث عن عاصم بن عبيدالله إلا أبو الربيع السمان».
وقال ابن القطان في "بيان الوهم" (٣/ ٣٥٨): « وموضع العلة منه: عاصم بن عبيدالله؛ فإنه مضطرب الحديث، تنكر عليه أحاديث، وأشعث السَّمَّان سيئ الحفظ، يروي المنكرات عن الثقات، وقال فيه عمرو بن علي: متروك ».

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « مع النبي ﷺ».
(٢) في (ت) و(ك): « تعرف » بالتاء المثناة الفوقية.
(٣) قوله: « إن » ليس في (ك).
(٤) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٣٨٩) قول أبي حاتم هذا . وانظر المسألة الآتية برقم (٢٣٥).
(٥) هو: نَضْلَة بن عبيد الأسلمي، وحديثه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٤١ و٥٤٧ و٥٦٨ و٥٩٩ و٧٧١)، ومسلم في "صحيحه" (٦٤٧).
(٦) في (ف): « وعبيدالله ». وحديث ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٦٧٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٨٩ رقم ٣٦٨٦)، وابن ماجه في "سننه" (٧٠٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٤٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٣٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٠٣١).
(٧) الحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (١٢٠٤)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٥/ ٥١٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٥٨٣)، وأحمد في "مسنده" =

يحدِّثنا، وكان أكثرُ حديثِه تَشَكِّيهُ[١] قريشٌ[٢]؟

قال أبي: حديثُ أبي بَرْزَة أصحُّ مِنْ حديثِ أوسِ بنِ حُذَيفة.

٢٠٤ - وسمعتُ أبي يقول: حديثُ أبي ذَرٍّ[٣] عن النبيِّ ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الكَلْبُ[٤] الأَسْوَدُ البَهِيمُ»: أَصَحُّ من حديث أبي سعيد[٥]: **«لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ».**

= (٤/ ٩ و٣٤٣ رقم ١٦١٦٦ و١٩٠٢١)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٦)، وابن شبة في "أخبار المدينة" (٢/ ٥٠٨- ٥٠٩)، وأبو داود في "سننه" (١٣٩٣)، وابن ماجه في "سننه" (١٣٤٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٥٢٣ و١٥٧٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٣٧١-١٣٧٣)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٢٠-٢٢١ رقم ٥٩٩ و٦٠٠)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٣٢٨). ونقل ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٦٢) عن ابن معين قوله: « إسناد هذا الحديث صالح، وحديثه عن النبي في تحزيب القرآن حديث ليس بالقائم ».

(١) في (ك): « تشتكيه »، وهو خبر « كان » منصوبٌ.

(٢) كذا في النسخ، و«قريش»، وهو مفعولٌ به للمصدر المضاف للفاعل: «تَشَكِّيه»، وقد ذكر النحويُّون أنَّ «قريشًا» اسمٌ يجوز صَرْفُهُ على أنه مذكَّر (عَلَمٌ للحَيِّ)، ويجوز مَنْعُهُ من الصرف على أنه مؤنَّث (عَلَمٌ للقبيلة)، والأفصح فيه الصرف. وما وقع هنا يمكن قراءته على الوجهين، وعلى القول بصرفه كانت الجادَّةُ أنْ يقال: « قريشًا » لكن حُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد علَّقنا عليها في المسألة رقم (٣٤). وانظر: "الكتاب" (٣/ ٢٥٠)، و"البحر المحيط" (٨/ ٥١٥)، و"تحرير التنبيه" (ص٢٥١)، و"همع الهوامع" (١/ ١٢٤- ١٢٥).

(٣) يعني حديثه الذي أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥١٠).

(٤) في (ف): « والكلب ».

(٥) يعني حديثه الذي أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٨٣)، وأبو داود في "سننه" (٧١٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٧٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ١٩٠).

٢٠٥ - وسألتُ[(١)] **أبي** عن حديثٍ رواه داودُ بنُ قيس[(٢)]، عن نُعيمٍ المُجْمِرِ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قِيلَ له: قد عَرَفْنَا السَّلامَ عليك، فكيف الصَّلاةُ عليك ؟

ورواه مالك[(٣)]، عن نُعَيم المُجْمِر، عن محمد بن عبدالله بن زيد، عن أبي مسعود، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: حديثُ مالكٍ أصحُّ، وحديثُ داودَ خطأٌ .

قيل لأبي: إنَّ موسى بن إسماعيل أبا[(٤)] سَلَمة[(٥)] قد روى عن حِبَّانَ بنِ يَسَار؛ قال: حدَّثنا أبو مُطَرِّفٍ عُبَيْدُالله بنُ طَلْحةَ بنِ كَرِيز؛ قال: حدَّثني محمد بن عليٍّ الهاشمي - يعني: أبا جعفر - عن المُجْمِر، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

فقلت لأبي: قد تابعَ هذا داودَ بنَ قيس ؟

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "النكت الظراف" (١٠/ ٣٨٤). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: « السلام على النبي وآله ».

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٨٧٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٢٤٠). وذكرها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٨٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣١٩) تعليقًا .

(٣) روايته في "الموطأ" (١/ ١٦٥). ومن طريقه مسلم في "صحيحه" (٤٠٥).

(٤) في (ك): « أنا »، ويشبه أن تكون كذلك في (ت).

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٩٨٢)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٥١). وذكرها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٨٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣١٨) تعليقًا .

قال: مالكٌ أحفَظُ، والحديثُ حديثُ مالك[١].

٢٠٦ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه ثابت بن عُبَيد[٣]، عن القاسم[٤]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لها: «**نَاوِلِينِي الخُمْرَةَ**[٥]»، قلتُ: إني حائِض؛ قال: «**إِنَّ حَيْضَكِ**[٦] **لَيْسَ فِي يَدِكِ**».

ورواه عبدُالله البَهِيُّ[٧]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ نحوَهُ؟

---

(١) ذكر البخاري رواية داود بن قيس وموسى بن إسماعيل، ثم ذكر رواية مالك وقال: « وهذا أصح ». وقال العقيلي: « وحديث مالك أولى ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٦/ ١٨٩) عن هذا الحديث: « يرويه محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن محمد بن عبدالله بن زيد، عن أبي مسعود، حدث به عنه محمد بن إسحاق . ورواه نعيم المُجمِر، عن محمد بن عبدالله بن زيد أيضًا، واختُلِف عن نعيم: فرواه مالك بن أنس، عن نعيم، عن محمد، عن أبي مسعود، حدث به عنه كذلك القَعْنَبي ومَعْن وأصحاب "الموطأ" . ورواه حماد بن مَسْعَدة، عن مالك، عن نعيم، فقال: عن محمد بن زيد، عن أبيه، ووهم فيه . ورواه داود ابن قيس الفرَّاء، عن نعيم بن عبدالله المُجمِر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، خالف فيه مالكًا، وحديث مالك أولى بالصَّواب ».

(٢) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٨٧٥)، ونقل بعضه ابن حجر في "التهذيب" (٢/ ٤٦٢).

(٣) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٩٨).

(٤) هو: ابن محمد .

(٥) قال في "النهاية" (٢/ ٧٧): « الخُمْرَة: هي مِقدارُ ما يَضَعُ الرجُلُ عليه وَجْهَهُ في سُجودِه من حَصِيرٍ أو نَسيجةِ خُوصٍ ونحوه من النَّبات، ولا تكون خُمرةً إلا في هذا المِقدار . وسُمِّيت خُمرةً؛ لأنّ خُيوطَها مَستورةٌ بِسَعَفِها ».

(٦) في (ف): « حيضتك ».

(٧) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٦٩)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٦٠٧)، وأحمد في "مسنده"(٦/ ١٠٦ و١١٠ رقم ٢٤٧٤٧ و٢٤٧٩٤)، وابن ماجه في "سننه" (٦٣٢)، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٥٦). =

فقال أبي: حديثُ ثابتٍ، عن القاسم، عن عائِشَة: أحبُّ إليَّ؛ وذلك أنَّ البَهِيَّ يُدخِلُ بينه وبين عائِشَة عُرْوَةَ، وربما قال: حَدَّثَنِي عائِشَةُ[١]، ونَفْسُ البَهِيِّ لا يُحتَجُّ بحديثِه، وهو مُضطَرِبُ الحديث[٢].

٢٠٧ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه هشام بن إسماعيل[٤]، عن محمد بن شُعَيب بن شابور، عن عبدالله بن العلاء بن زَبْر، عن سالم[٥]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى فترَكَ آيةً، فلمَّا انصَرَفَ قال[٦]: «**أَفِيكُمْ أُبَيٌّ ؟**»... فذكَرَ[٧] الحديثَ ؟

= ورواه إسحاق (١٧١٧)، وأحمد (٦/ ١١١ رقم ٢٤٨٠٧) من طريق البهي، عن ابن عمر، عن عائشة، به.

(١) كذا في جميع النسخ، بتذكير الفعلِ مع الفاعل المؤنَّث، وهو جائز في العربية؛ لأنَّ الفعلَ فُصِلَ عن فاعلِهِ المؤنَّث بفاصل، وهو هنا ضمير المفعول به، فجاز فيه التذكير والتأنيث، لكنَّ التأنيث في كلام العرب هو الراجح والأكثر، ومما يشهد لما في النسخ قولُهُ تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [المُمتَحنَة: ١٢].
انظر: "شرح ابن عقيل" (١/ ٤٣٣)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٠٠- ١٠٢)، و"شرح شذور الذهب" لابن هشام (ص٢٠٠- ٢٠٢).

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٥٥/ ب) الاختلاف في هذا الحديث، وصوَّب حديث ثابت بن عبيد، عن القاسم، عن عائشة.

(٣) نقل هذا النص ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨/ ٣٤١)، و"النكت الظراف" (٥/ ٣٥٧).

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٩٠٤/عوامة) باب الفتح على الإمام في الصلاة، وتمَّام في "فوائده" (٣١١/ الروض البسَّام).

(٥) هو: ابن عبدالله بن عمر.

(٦) في (أ) و(ف): «فقال».

(٧) في (ك): «وذكر».

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ دخل لهشام بن إسماعيل حديثٌ في حديث، نَظَرْتُ في بعض أصناف محمد بن شُعَيب، فوجَدتُّ هذا الحديثَ رواه محمد بن شُعَيب، عن محمد بن يزيد البصري، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى فترَك آيةً... هكذا مُرسَلٌ[1]، ورأيتُ بِجَنْبِهِ حديثَ عبدالله بن العلاء[2]، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: أنه[3] سُئِل عن صَلاة الليل؟ فقال: «**مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ**...»، فعَلِمْتُ أنه قد[4] سَقَطَ على هشام بن إسماعيل مَتْنُ حديثِ عبدالله بن العلاء، وبَقِيَ إسنادُهُ، وسَقَطَ إسنادُ حديثِ[5] محمد ابن يزيد البصري، فصار مَتْنُ حديثِ محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبدالله بن العلاء بن زَبْر[6]، وهذا حديثٌ مشهورٌ يرويه[7] الناسُ عن هشام بن عُرْوَة.

---

(١) كذا، وجادَّتُهُ: «مرسلاً»؛ لأنَّه حالٌ منصوبٌ منوَّن، فكان حقُّه أن يكتب بألف تنوين النصب، لكنها حذفت هنا على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ١٣٣ رقم ٦١٧٠)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٧٧٠)، وفي "الأوسط" (٤٦٧٤).
ورواه البخاري في "صحيحه" (١١٣٧)، ومسلم في "صحيحه" (٧٤٩) من طريق الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، به.

(٣) من قوله: «صلَّى فترك آية فلما انصرف...» إلى هنا، مكرر في (ك)، وأشار الناسخ إلى حذفه.

(٤) قوله: «قد» ليس في (ت) و(ك).

(٥) قوله: «حديث» ليس في (ف).

(٦) في (ت): «زبد»، وفي (ك): «زمير».

(٧) في (ك): «ترويه».

فلمَّا قَدِمتُ السَّفْرةَ الثانية، رأيتُ هشام بن عمَّار[١] يحدِّث به عن محمد بن شُعَيب، فظننتُ أنَّ بعض البَغْدَاديِّين أدخَلُوه عليه، فقلت له: يا أبا الوليد، ليس هذا من حديثِك!! فقال: أنت كَتَبْتَ حديثي كُلَّه؟! فقلتُ: أمَّا حديثُ محمد بن شُعَيب، فإني قَدِمْتُ عليكَ[٢] سَنَةَ بِضْعَةَ عَشَرَ[٣]، فسأَلْتَني أنْ أُخرِجَ لك مُسْنَدَ[٤] محمد بن شُعَيب، فأخرَجْتَ إليَّ حديث محمد بن شُعَيب، فكتبتُ لك مُسْنَدَهُ. فقال: نَعَمْ هي عندي بخطِّك[٥]، قد أعلَمْتُ الناسَ أنَّ هذا بخطِّ أبي حاتِم. فسَكَتُّ[٦].

٢٠٨ - **قال أبو محمد**[٧]: وكان[٨] في كتاب أبي[٩] زرعة: عن

---

(١) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٢٢٤٢)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٤١ رقم ١٣٢١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢١٢).
قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٥/ ٣٥٧) بعد أن نقل قول أبي حاتم: « وقد خَفَتْ هذه العلة على ابن حبان؛ فأخرج هذا الحديث في صحيحه ».

(٢) في (ش): « عليه ».

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « سنة بِضْعَ عَشْرَةَ »؛ للمخالفة بين العدد والمعدود تذكيرًا وتأنيثًا؛ لكن ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية؛ لتقدُّم المعدود، وقد وضَّحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٧١٣).

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « سند ».

(٥) في (أ) و(ش): « بخط ».

(٦) في (ت) و(ك): « فسكنت ».

(٧) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط، وفي (ف): « وقال أيضًا ». وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: « الصلاة بعد المغرب ».

(٨) في (ت) و(ك): « كان » بلا واو.

(٩) في (ك): « أبو ».

سُلَيمان بن شُرَحبيل[١]، عن محمد بن غَزْوان، عن الوَضِين بن عطاء، عن سالم[٢]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**مَنْ صَلَّى بَعْدَ المَغْرِبِ سِتًّا، غُفِرَ لَهُ بِهَا**».

فقال أبو زرعة: اضْرِبوا على هذا الحديث؛ فإنه شِبهُ موضوعٍ[٣].

قال أبو زرعة: ومحمد بن غَزْوان الدِّمَشْقي مُنكَرُ الحديث.

٢٠٩ - وسألتُ أبا زرعة[٤] عن حديثٍ رواه عبدالله العُمَري[٥]،

---

(١) هو: سليمان بن عبدالرحمٰن بن ابنة شرحبيل، وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٨٦). وروايته أخرجها المروزي في "قيام الليل" (ص٣٧/ مختصره)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٧٤).

(٢) هو: ابن عبدالله بن عمر.

(٣) نقل الحافظ في "اللسان" (٦/ ٤٤٨) قول أبي زرعة: «هذا شبه موضوع». وقال الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٤٦٨): «ضعيف جدًّا».

(٤) في (أ) و(ش): «أبي زرعة». وستأتي هذه المسألة برقم (٣٥٢)، وانظر المسألة رقم (٤٢٤).

(٥) هو: عبدالله بن عمر. وروايته أخرجها الشافعي في "مسنده" (ص٣٩٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٥٣)، و"دلائل النبوة" (٣/ ٣٧٨).
ورواه ابن البختري في "الجزء الحادي عشر من فوائده" (ص ٣٧١/ مجموع فيه مصنفات ابن البختري)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٥١١) من طريق يزيد بن رومان، عن صالح بن خوات، عن أبيه، به.
قال أبو نعيم: «حدَّث به الأوزاعي، عن مالك، عن يزيد بن رومان، عن عن صالح ابن خوات قال: حدثني من صلى مع النبي ﷺ .. فذكره، ورواه القاسم بن محمد، عن صالح بن خوَّات، رواه عن القاسم: عبيدالله بن عمر ويحيى بن سعيد وعبدالرحمٰن بن القاسم، على اختلاف بينهم فيه؛ فرواه العُمري، عن أخيه عُبَيدالله، عن القاسم، عن صالح بن خَوَّات، عن أبيه، مجوَّدًا، ورواه المعتمر، =

عن أخيه عُبَيدالله[(١)]، عن القاسم بن محمد، عن صالح بن خَوَّات، عن أبيه[(٢)]، عن النبيِّ ﷺ؛ في صَلَاةِ الخَوْف ؟

قال: هذا خطأٌ؛ إنما: صالح بن خَوَّات[(٣)]، عن سهل بن أبي حَثْمَة، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ: الوَهَمُ مِمَّن هو ؟

قال: من العُمَري .

٢١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن عبدالله بن الصَّامِت، عن أُبَيِّ بن كعب: كنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نُخْرِجَ مِنَ الصَّفِّ الأَوَّلِ مَنْ لا نَعْرِفُ ؟

قال أبي: ما أدري ما هذا الإسناد! إنما[(٤)] يروي أبو جَمْرَة[(٥)]

= عن عُبيدالله، عن القاسم، عن صالح بن خَوَّات، عن رجل، ورواه عبدة بن سليمان، عن عُبيدالله، عن القاسم، عن صالح بن خَوَّات، موقوفًا، ورواه عبدالرحمٰن ابن القاسم، عن أبيه موقوفًا ومرفوعًا، ووراه يحيى بن سعيد، عن القاسم، عن صالح ابن خَوَّات، عن سهل بن أبي حثمة ». وانظر "التمهيد" (٢٣/ ٣٢).

(١) في (ك): « عبدالله ».
(٢) هو: خوَّات بن جبير .

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٤١٢٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨٤١).

(٤) في (ك): « وإنما ».

(٥) في (أ) و(ف): « أبو حمزة ». ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٥٥٧)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٤٠ رقم ٢١٢٦٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٧٧/ المنتخب)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨٥٠)، والبغوي في "الجعديات" (١٢٩١)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٢٢٦)، و"شرح المشكل" (٥٨٣٣)، وأبو نعيم في "الحلية" =

نَصْرُ بن عِمْران[١]، عن إياس بن قتادة؛ أنه قال: دَخَلْتُ المَسجِدَ. . . فذكر الحديثَ عن أُبَيِّ بن كعب: كنَّا نُؤْمَر . . . .

قال أبي: ولا أعلمُ سمع قتادةُ مِنْ عبدالله بن الصَّامِت؛ إنما يروي قتادة، عن سعيد بن أبي الحَسَن، عن حُمَيد بن هلال، عن عبدالله بن الصَّامِت .

٢١١ - أخبرنا أبو محمد[٢]؛ قال[٣]: حدَّثنا[٤] أبي؛ قال: حدَّثنا سُنَيد بن داود[٥]؛ قال: حدَّثنا حَجَّاج[٦]، عن ابن جُرَيج[٧]، عن زياد ابن سعد، عن ابن شهاب الزُّهْري، عن بُسْرِ[٨] بن سعيد، عن زينبَ

= (١/ ٢٥٢)، و(٣/ ١١٠)، والضياء في "المختارة" (٤/ ٣٠ و٣١) من طريق أبي جمرة، عن إياس بن قتادة، عن قيس بن عُبَاد، عن أبي بن كعب، به كذا بزيادة: « قيس بن عُبَاد ».

(١) في (أ): « نصر بن ابن عمران ».
(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن حجر في "النكت الظراف" (١١/ ٣٢٨).
(٣) قوله : « أخبرنا أبو محمد قال » من (ت) و(ك) فقط.
(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدَّثنا » بالواو .
(٥) « سنيد » لقبه، واسمه: حسين. وروايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣٢٦/ أ/ أطراف الغرائب). ورواه النسائي في "سننه" (٥١٣٤) عن يوسف بن سعيد قال: بلغني عن حجاج، به .
ورواه الدارقطني في "العلل" (٩/ ٨٦) من طريق الهيثم بن خالد، عن حجاج، به . ورواه مسلم في "صحيحه" (٤٤٣) من طريق مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن بسر بن سعيد، عن زينب الثقفية، به .
(٦) هو: ابن محمد المِصِّيصي .
(٧) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .
(٨) في (ش) و(ك): « بشر ».

الثَّقَفِيَّةِ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إِذَا شَهِدَتْ إِحْدَاكُنَّ العِشَاءَ، فَلَا تَمَسَّ طِيبًا**».

وقال(١) **أبي**: لم يَروِ هذا الحديثَ عن ابن شِهاب سوى زيادِ بنِ سعد، ولا روى عن زياد بن سعد غَيْرُ ابنِ جُرَيج، ولا عن ابن جُرَيج إلا حَجَّاجٌ، ولا عن حجَّاج إلا سُنَيْدٌ(٢)، غيرَ أنَّ أبا زرعة حدَّثني بعَوْرَتِه؛ أخبرني أنه ذَكَرَ هذا الحديثَ ليحيى بن مَعِينٍ، فقال: رأيتُ هذا الحديثَ في كتاب حجَّاج، عن ابن جُرَيج، عن زياد، عن بُسْر(*)؛ ليس فيه الزُّهْري.

قال أبو محمد(٣): وقرأ علينا أبو زرعة هذا الحديثَ عن سُنَيد هكذا، فأملى علينا أبو زرعة وقال: أَخبَرْتُ بهذا الحديثِ يحيى بنَ معين، فقال: كتَبْتُهُ من كتاب حجَّاج، عن ابن جُرَيج، عن زياد بن سعد، عن بُسْرِ(*) بن سعيد، عن زينبَ الثَّقَفِيَّةِ، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه الزُّهْري.

---

(١) في (ت) و(ك): «قال» بلا واو.

(٢) تقدم أن الدارقطني رواه من طريق الهيثم بن خالد، عن حجاج، به. وقال الدارقطني في "الأفراد": «غريب من حديث الزهري، عن بُسر بن سعيد، عنها، وغريب من حديث زياد بن سعد، عن الزهري، تفرد به ابن جريج، عنه، ولم يروه عنه غير الحجاج بن محمد، وهو غريب عن الحجاج لم يروه عنه بهذا الإسناد غير سُنَيد بن داود والهيثم بن خالد». اهـ.
وقال النسائي: «وهذا غير محفوظ من حديث الزهري».

(*) في (ش) و(ك): «بشر».

(٣) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ف).

٢١٢ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عليُّ بن قادِمٍ[٢]، عن الثوري[٣]، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه[٤]، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا اسْتَسقى قال: «**اللَّهُمَّ، اسْقِ عِبَادَكَ وَبِلَادَكَ**...»، الحديثَ؟

قال أبو محمد[٥]: **قال**[٦] **أبي**: حدَّثنا سهلُ بن صالح الأَنْطاكِي - وكان ثِقَةً - عن[٧] عليِّ بن قادِمٍ ... هذا الحديثَ.

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٢٠٧٦).

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١١٧٦) من طريق سهل بن صالح، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣١٩) من طريق عبدالرحمٰن بن محمد بن منصور الملقَّب كربزان، والرافعي في "التدوين" (٣/ ١٩٠) من طريق عبدالله بن محمد بن منصور، ثلاثتهم عن علي بن قادم، به.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "الدعوات الكبير" (٢/ ٢٦٦). ورواه العقيلي - كما في "التمهيد" (٢٣/ ٤٣٢)- من طريق حفص بن غياث، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٥٦) من طريق عبدالرحيم بن سليمان الأشل، كلاهما عن يحيى بن سعيد، به.
قال ابن عدي: «وهذا الحديث عن الثوري لا أعلم يرويه إلا علي بن قادم، وعنه كربزان هذا، وقد روى هذا الحديث عن عمرو بن شعيب جماعةٌ فقالوا: عن عمرو ابن شعيب: كان النبي ﷺ إذا استسقى...، ولم يذكروا في الإسناد أباه ولا جده».

(٣) هو: سفيان.

(٤) قوله: «عن أبيه» سقط من (ف).

(٥) قوله: «قال أبو محمد» من (أ) و(ش) فقط.

(٦) في (ف): «فقال».

(٧) قوله: «عن» مكرر في (ك).

قلتُ لأبي: فهذا أصَحُّ أو حديثُ ابن الدَّرَاوَرْدي[(١)]، عن يحيى ابن سعيد؛ أنَّ عمرو بن شُعَيب أخبره؛ أنه بلغَه عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: يَرْوونه عن عمرو بن شُعَيب[(٢)]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وقَلَّ من يقول: عن جَدِّه .

قلتُ: فأَيُّهما[(٣)] أَصَحُّ؟

قال: عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً .

٢١٣ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ المبارك[(٥)]، عن ابن

---

(١) هو: عبدالعزيز بن محمد، ولم نجد روايته، لكنه توبع؛ فالحديث أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ١٩٠) عن يحيى بن سعيد مثل رواية الدراوردي.
ومن طريق مالك رواه أبو داود في "سننه" (١١٧٦)، وفي "المراسيل" (٦٩).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٤٩١٢) من طريق ابن التيمي، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (١/ ١٤٤) من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد، كلاهما عن يحيى ابن سعيد، به، كسابقه. قال ابن عبدالبر: « هكذا رواه مالك، عن يحيى، عن عمرو ابن شعيب، مرسلاً، وتابعه جماعة على إرساله منهم: المعتمر بن سليمان وعبدالعزيز بن مسلم القسملي، فرووه عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، مرسلاً. ورواه جماعة عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مسندًا، منهم: حفص بن غياث، والثوري، وعبدالرحيم بن سليمان، وسلام أبو المنذر ».

(٢) من قوله: « أن عمرو بن شعيب أخبره . . . » إلى هنا، ملحق بهامش (ت)، ولم يظهر بعضه في التصوير .

(٣) في (ش): « أيهما ».

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١٠٢٩) و(١٠٩٢). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: « الصلاة إلى القبور ».

(٥) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣٥ رقم ١٧٢١٦)، ومسلم في "صحيحه" (٩٧٢)، والترمذي في "جامعه" (١٠٥٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٧٩٤)، وابن حبان (٢٣٢٠ و٢٣٢٤).

جابر[١]، عن بُسْر[٢] بن عُبَيدالله[٣]، عن أبي إدريس[٤]، عن واثِلَة[٥]، عن أبي مَرْثَد[٦]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لَا تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا**» ؟

قال أبي: يَرَوْنَ أنَّ ابنَ المبارك وَهِمَ في هذا الحديث؛ أدخلَ أبا إدريس الخَوْلانيَّ بين بُسْر[*] بن عُبَيدالله[٧] وبين واثِلَة .

ورواه عيسى بنُ يونس[٨]، وصَدَقةُ بنُ خالد[٩]، والوليدُ بنُ مسلم[١٠]، عن ابن جابر، عن بُسْر[١١] بن عُبَيدالله؛ قال: سمعتُ واثِلَةَ يحدِّث عن أبي مَرْثَد الغَنَوي، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: بُسْرٌ[*] قد سَمِعَ من واثِلَة، وكثيرًا ما يحدِّث بُسْرٌ عن أبي إدريس؛ فغَلِطَ ابنُ المبارك، فظنَّ أنَّ هذا ممَّا روى[١٢] عن أبي إدريس، عن واثِلَة، وقد سمعَ هذا الحديثَ بُسْرٌ[*] مِنْ واثِلَةَ نفسِه؛

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر.
(٢) في (ش): « بشر » بالمعجمة .
(٣) قوله: «عبيدالله» في (ك): «عبيد» فقط .
(٤) هو: عائذالله بن عبدالله .
(٥) هو: ابن الأسقَع.
(٦) هو: كَنَّاز بن الحُصَين الغَنَوي.
(*) في (ش): « بشر » بالمعجمة .
(٧) في (ك): « عبدالله ».
(٨) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٢٢٩).
(٩) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١/ ٢٤٢ رقم ٣١٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ١٩٣ رقم ٤٣٣)، وفي "مسند الشاميين" (٥٨٠)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٢١).
(١٠) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣٥ رقم ١٧٢١٥)، ومسلم في "صحيحه" (٩٧٢)، والترمذي في "جامعه" (١٠٥١)، والنسائي في "سننه" (٧٦٠).
(١١) في (ش) و(ك): « بشر» بالمعجمة.
(١٢) أي: مما رواه بُسْر بن عبدالله .

لأنَّ أهلَ الشَّام أعرفُ بحديثِهم[(١)].

٢١٤ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه الفُضَيل بن سُلَيمان، عن محمد بن زيد بن مُهاجِر بن قُنْفُذ، عن محمد بن إبراهيم؛ قال: سمعتُ معاوية، عن النبيِّ ﷺ: **«إِذَا قَالَ الرَّجُلُ كَمَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ...»**؟

قال أبي: فيه تَرْكُ رجلٍ؛ محمدُ بنُ إبراهيمَ التَّيْميُّ لم يسمَعْ من معاوية[(٣)].

---

(١) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/٣٩٨) عن الإمام أحمد قوله في حديث أبي مرثد: « إسناد جيد ». وروى ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠/١٦١) من طريق الأثرم قال: « سمعت أحمد بن محمد بن حنبل وذكر حديث أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ: " لا تصلوا إلى القبور... " فقال: إسناد جيد. قلت له: ابن المبارك يُدخل فيه "أبا إدريس". فقال: نعم. وقال غيره: عن بسر بن عبيد الله قال: سمعت واثلة، فقال الهيثم بن خارجة: ما صنع ابن المبارك شيئًا، هذا صدقة والوليد وذكر ثالثًا [رووه] عن بسر بن عبيد الله، ليس فيه أبا إدريس ».اهـ. وما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وكلام أبي حاتم يدل عليها.
وقال الترمذي في "العلل الكبير"(ص١٥١): « سألت محمدًا -يعني البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: حديث الوليد بن مسلم أصح، وهكذا روى غير واحد عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيدالله، عن واثلة بن الأسقع .
قال محمد: وبسر بن عبيدالله سمع من واثلة، وحديث ابن المبارك خطأ؛ إذ زاد فيه: عن أبي إدريس الخولاني ».اهـ. وقال الدارقطني في "العلل" (٧/٤٤): «والمحفوظ ما قاله الوليد ومن تابعه عن ابن جابر، لم يذكر أبا إدريس فيه ».
(٢) نقل بعض هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/١١٥٣).
(٣) الرجل الذي لم يذكر بينهما هو عيسى بن طلحة كما بينتْه رواية البخاري في "صحيحه" (٦١٢) وأحمد في "مسنده" (٤/٩١ رقم١٦٨٢٨) وغيرهما .

٢١٥ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالله بن الأَجْلَح[٢]، عن عاصِم[٣]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في ثَوْبٍ واحِدٍ؟

فقال أبي: الصَّحيحُ عن أنس موقوفً[٤]؛ رواه فُضَيل بن سُلَيمان، عن عاصِم، عن أنس، موقوفً(*)، ورواه غيرُ واحدٍ عن عاصِم، عن أنس موقوفً(*)[٥].

---

(١) في هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه« الثوب الواحد».

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٦٧)، وأبو الشيخ في "طبقات أصبهان" (٤/ ١٩٢)، والدارقطني في "الأفراد" (٢/ ١٣٢/أ/أطراف الغرائب).
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه وأبو يعلى في "مسنده" (٤٠٣٠)، والضياء في "المختارة" (٦/ ٢٩٢). ومن طريق أبي الشيخ رواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٥٥).
قال الدارقطني بعد أن ذكر حديثًا آخر للأجلح :« تفرد بهما الأجلح، عن عاصم، عن أنس ».

(٣) هو: ابن سليمان الأحول .

(٤) قوله:« موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(*) كذا في النسخ، هو منصوبٌ على الحال، لكن حذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٧٢) عن ابن فُضيل، عن عاصم قال: سُئل أنس عن الصلاة في الثوب ؟ قال: يتوشح به .
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٨/ب): « يرويه عبدالله بن الأجلح، عن عاصم، عن أنس مرفوعًا ، وتابعه عليُّ بن الحسن الشامي - وكان ضعيفًا -، فرواه عن الثوري، عن عاصم، عن أنس، مرفوعًا، وخالفه عليُّ بن مسهر، وثابت بن يزيد أبو زيد ، فروياه عن عاصم موقوفًا ، وهو الصواب ». اهـ. كذا عنده: «الشامي » بالمعجمة، وضبطه ابن ماكولا في "الإكمال" (٤/ ٥٥٧):« السامي» بالسين المهملة.

٢١٦- وسألتُ[١] **أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن إسحاق**[٢]**، عن الزُّهْري، عن سعيد**[٣]**، عن أبي هريرة؛ قال النبيُّ ﷺ: «إِذَا قَالَ المُؤَذِّنُ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ»؟**

فقال: رواه جماعةٌ - مالكٌ[٤] وغيره[٥]، عن الزُّهْري - عن عطاء ابن يزيد، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ[٦].

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "النكت الظراف" (١٠/ ٢٨).

(٢) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٢٢)، والنسائي في "الكبرى" (٩٨٦١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٤٤)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٠٢).

(٣) هو: ابن المسيّب.

(٤) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ٦٧ رقم١٤٨)، ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦١١)، ومسلم في "صحيحه" (٣٨٣).

(٥) رواه الطيالسي في "مسنده" (٢٣٢٨)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٩٠ رقم ١١٨٦٠)، والدارمي في "مسنده" (١٢٣٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤١١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٤٣) من طريق يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، به.

(٦) قال الترمذي في "جامعه" (٢٠٨): «حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح، وهكذا روى معمر وغير واحد عن الزهري؛ مثل حديث مالك، وروى عبدالرحمٰن ابن إسحاق، عن الزهري هذا الحديث: عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ورواية مالك أصح». اهـ.
وقال العقيلي: «وأصحاب الزهري يقولون: عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، وهذه الرواية أولى».
وقال النسائي: «الصواب حديث مالك، وحديث عبدالرحمٰن بن إسحاق خطأ».
وكذا صحّح الدارقطني في "العلل" (١٣٤٤ و٢٢٧٥) حديث مالك ومن تابعه.
وقال ابن عدي: «هكذا رواه عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، ولم يضبط إسناده، ورواه أصحاب الزهري، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد الخدري».

٢١٧ - وسمعتُ[١] **أبي** وذكَرَ سُهَيْلَ بنَ أبي صالح، وعَبَّادَ بن أبي[٢] صالح، فقال: هما أخوَان، ولا أعلَمُ لهما أخً[٣]، إلا ما رواه حَيْوَة بن شُرَيح[٤]، عن نافع بن سُلَيمان، عن محمد بن أبي صالح، عن أبيه، عن عائشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال[٥]: **((الإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ، اللَّهُمَّ، أَرْشِدِ الأَئِمَّةَ، واغْفِر لِلْمُؤَذِّنِينَ))** .

---

(١) روى هذا النص الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٢٦٩) من طريق ابن أبي حاتم، ونقل بعضه ابن حجر في "التهذيب" (٣/ ٥٥٩)، و"النكت الظراف" (٩/ ٣٧٢).

(٢) في (ك): « وعاد أبي » بدل :« وعباد بن أبي ».

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة (٣٤)، وقد ورد على الجادَّة « أخًا » في مطبوعة "الموضح" ، و"التهذيب" .
وقولُ أبي حاتم«: هما أخوان، ولا أعلم لهما أخً» يخالفُهُ ما جاء في "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٠٠-٤٠١) أنَّ أبا حاتم كان يعرفُ ثالثًا لهما هو صالح بن أبي صالح، ولذا ذكَرَ الخطيب في "الموضح" (١/ ٢٦٩-٢٧٠) كلام أبي حاتم الذي في "العلل" ، ثم تعقَّبه بقوله:«أغفَلَ أبو حاتم ذِكْرَ صالح بن أبي صالح؛ فإنه أخوهما بغير شكٍّ، فأمَّا محمد ففيه نظر ». وانظر في أخوَّة محمد بن أبي صالح: تعليق العلَّامة المعلِّمي على "الموضح" للخطيب.

(٤) روايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢/ ٥٤١ رقم١١٢٤)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٦٥ رقم ٢٤٣٦٣)، البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٧٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (٩٢)، العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٣٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٥٦٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٩٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٦٧١)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٦٩).

(٥) في "الموضح" :« أن » بدل :« قال ».

والأعمشُ[1] يروي هذا الحديثَ عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (١٨٣٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٨٤ رقم٧٨١٨)، والترمذي في "جامعه" (٢٠٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٥٢٨)، والبغوي في "الجعديات"(٢١١٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٨٦-٢١٩٢). ورواه أحمد (٢/ ٣٨٢ رقم ٨٩٧٠)، وأبو داود في "سننه" (٥١٨)، وابن خزيمة (١٥٢٩) من طريق ابن نمير، عن الأعمش، عن أبي صالح - ولا أراني إلا قد سمعته -، عن أبي هريرة.
ورواه أحمد (٢/ ٢٣٢ رقم ٧١٦٩)، وأبو داود (٥١٧) من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به.
ورواه الترمذي في "العلل الكبير" (٩١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٩٣) من طريق شجاع ابن الوليد، عن الأعمش قال: حُدِّثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به .
وأخرج ابن أبي حاتم في مقدمة "الجرح والتعديل"(١/ ٨٢) بسند صحيح عن يحيى ابن سعيد القطان ؛ قال: قال سفيان - يعني الثوري -: حديث الأعمش، عن أبي صالح -« الإمام ضامن » لا أراه سمعه من أبي صالح .اهـ.
وذكر عباس الدوري في "تاريخه" (٢٤٣٠) عن ابن معين أنه قال: قال سفيان الثوري : لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح:« الإمام ضامن ». اهـ.
وذكر أبوداود في "مسائل الإمام أحمد"(١٨٧١) أنه سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث ؟ فقال:«حدَّث به سهيل، عن الأعمش، ورواه ابن فضيل، عن الأعمش، عن رجل، ما أرى لهذا الحديث أصل . ثنا الحسن بن علي؛ قال: ثنا ابن نمير، عن الأعمش؛ قال: نُبِّئت عن أبي صالح، ولا أُراني إلا قد سمعته منه ، عن أبي هريرة . . .»، وذكر الحديث .
وقال الترمذي في "العلل الكبير" :« سمعت محمد بن إسماعيل يقول : حديث أبي صالح عن عائشة أصح من حديث أبي هريرة في هذا الباب »، ثم قال الترمذي : «وذُكر عن علي بن المديني قال: لا يصح حديث عائشة، ولا حديث أبي هريرة، وكأنه رأى أصح شيء في هذا الباب: عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً ». =

. . . .

= وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٩٤/ب): « يرويه محمد بن أبي صالح السمان، عن أبيه، عن عائشة، وخالفه الأعمش وسهيل بن أبي صالح على اختلاف عليهما إلا أنهما أسنداه عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب، وكذلك قال موسى بن داود، عن زهير، عن أبي إسحاق، عن أبي صالح، عن أبي هريرة». اهـ. وسئل الدارقطني في "العلل" (١٩٦٨) عن هذا الحديث ؟ فأطال في ذكر الاختلاف فيه ، ومن ذلك قوله : « وقال أبو بدر شجاع بن الوليد: عن الأعمش؛ قال: حُدِّثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، فأفسد الحديث، وقال ابن فضيل: عن الأعمش، عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وقال ابن نمير: عن الأعمش؛ حُدِّثت عن أبي صالح، ولا أُراني إلا قد سمعته، وقال إبراهيم بن حميد الرؤاسي: عن الأعمش، عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. قال الأعمش: وقد سمعته من أبي صالح. وقال هشيم: عن الأعمش، ثنا أبو صالح، عن أبي هريرة . . . ورواه نافع بن سليمان، عن محمد بن أبي صالح السَّمان، عن أبيه، عن عائشة، وقد اضطرب الحديث عن أبي صالح، وزعم علي بن المديني أن حديث يونس ، عن الحسن - مرسلاً - عن النبي ﷺ بذلك: أحبُّها إليه، وأحسنها إسنادًا ». اهـ. وسأل البرقاني (٤٦٦) الدارقطني عن حديث نافع بن سليمان، عن محمد بن أبي صالح ، عن أبيه، عن عائشة: « الإمام ضامن » ؟ قال: محمد هذا مجهول، وقيل: هو أخو سهيل، يُترك هذا الحديث . اهـ.

واختلفت أقوال الأئمة في أي الطريقين أصح:

فذهب أبو حاتم هنا ، وأبو زرعة فيما نقل عنه الترمذي، والعقيلي فيما نقل عنه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٣٧١)، وابن خزيمة في "صحيحه"، والدارقطني في "العلل" - إلى أن رواية أبي صالح، عن أبي هريرة، أصح .

وذهب البخاري - فيما نقل عنه الترمذي - إلى أن رواية أبي صالح، عن عائشة أصح . ونقل أبو داود في "مسائله عن الإمام أحمد"(١٨٧١) عن الإمام أحمد قوله في رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: « ما أرى لهذا الحديث أصل».

وذهب ابن المديني - فيما نقل عنه الترمذي - إلى أنه لا تصح رواية عائشة ولا أبي هريرة. قال الترمذي: « وكأنه رأى أصح شيء في هذا الباب: عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً ». =

[**قلتُ**][(١)]: فأيُّهما أصَحُّ؟

قال: حديثُ الأعمشِ[(٢)]. ونافعُ بنُ سُلَيمان ليس بِقَوِيٍّ[(٣)].

قلتُ: فمحمدُ بن أبي صالح هو أخو سُهَيل وعَبَّاد؟

قال: كذا يَرْوونه[(٤)].

٢١٨ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن سنان الرُّهَاوي، عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن شهاب الزُّهْري، عن عَبَّاد بن أوس، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**تَفْضُلُ صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الجَمِيعِ...**»؟

قال أبي: يرويه[(٦)] معاويةُ بنُ سَلَّام[(٧)]، عن يحيى بن أبي كَثِير،

= وذهب ابن حبان في "صحيحه" (١٦٧١) إلى أن كلتا الروايتين صحيح، وأن أبا صالح سمعه من عائشة وأبي هريرة، فحدث به مرة هكذا، ومرة هكذا.
وانظر "الكامل" لابن عدي (٦/ ٢٣٥/ ترجمة محمد بن أبي صالح)، وتعليق الشيخ عبدالرحمن المعلمي على "الموضح" للخطيب (١/ ٢٧٠-٢٧١) فإنه مهم.

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من "الموضح".
(٢) في "الموضح": «قال: حديث الأعمش الصحيح».
(٣) انتهت هنا رواية الخطيب لهذا النص، وعنده: «ليس بالقوي».
(٤) في (ش): «يرويه» دون نقط.
(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٤٠).
(٦) في (ف): «يرونه».
(٧) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٨٤١).
ورواه ابن طهمان في "مشيخته" (١٢٩) من طريق حسين المعلم، والبزار في "مسنده" (١٥٢/ ب/ مسند أبي هريرة) من طريق الأوزاعي، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٧٧) و(٣٦/ ١٩٩) من طريق شيبان، ثلاثتهم عن يحيى، به.

عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبَان، عن عَبَّاد بن أوس[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

قال أبي: وهذا أشبَهُ[٣].

٢١٩ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن سعيد القَطَّان[٥]، عن شُعْبَة، عن قتادة، عن عُقْبة بن وَسَّاج، عن أبي

---

(١) قال البزار في "مسنده": « ويقال: عمار بن أوس » ورواه من طريق يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبدالرحمٰن، عن عمار بن أوس، عن أبي هريرة، به، ثم قال: « ولا نعلم روى عباد بن أوس ولا عمار إلا هذا الحديث ».

(٢) من قوله: «تفضل صلاة الرجل...» إلى هنا، سقط من (ت) و(ك) بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (١٦٢٣): « يرويه يحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنه: فرواه يزيد بن سنان، عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن شهاب الزهري، عن عباد بن أوس، عن أبي هريرة، وخالفه شيبان؛ رواه عن يحيى، عن محمد بن عبدالرحمٰن الزهري، عن عباد بن أوس، عن أبي هريرة، وهو الصواب ».

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٣٣٥)، ونقلها مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣١٦)، ونقلها بتصرف الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٧/ ١٣١).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٣٢) تعليقًا، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٧٠)، والشاشي في "مسنده" (٧٠٤).
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/ ٢٨٦) من طريق النضر بن شميل، والبزار في "مسنده" (٢٠٥٧)، وابن خزيمة (١٤٧٠)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٠٤ رقم ١٠١٠٠) من طريق محمد بن جعفر غندر، وتمَّام في "فوائده" (٢٩٠/ الروض البسام) من طريق فهد بن حيان، ثلاثتهم عن شعبة، به. ورواه أحمد (١/ ٤٣٧ رقم ٤١٥٨) من طريق محمد بن جعفر غندر وحجاج، عن شعبة، عن عقبة بن وَسَّاج، به، كذا بإسقاط « قتادة ». قال البزار: « هكذا رواه شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن وَسَّاج، عن أبي الأحوص، ورواه ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن عبدالله أن نبي الله ﷺ قال... ».

الأَحْوَص[(١)]، عن عبدالله بن مسعود، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «فَضْلُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي الجَمَاعَةِ...»؟

قال: يرويه سعيدُ بنُ بَشِير وغيره[(٢)]، عن قتادة، عن مُوَرِّق[(٣)]، عن أبي الأَحْوَص، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: شُعْبَةُ أحفَظُ[(٤)].

٢٢٠ - وسمعتُ[(٥)] أبي قال: حدَّثنا سُلَيمان بن حَرْب، يَذْكُرُ عن وَهْب بن جرير؛ قال: قال شُعْبَة: «يحدِّثُ أبو إسحاق[(٦)] عن أبي بَصِير[(٧)]، وعن ابنه عبدالله بن أبي بَصِير[(٨)]»، وزعَمَ[(٩)] أنَّ ابنه سَمِعَ

---

(١) هو: عوف بن مالك.

(٢) في المسألة (٣٣٥) أن همام بن يحيى يرويه مع سعيد بن بشير، عن قتادة.
ورواية همام أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٤٣٧ و٤٥٢ رقم ٤١٥٩ و٤٣٢٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٣٢) تعليقًا، والبزار في "مسنده" (٢٠٥٩)، والشاشي في "مسنده" (٧٠٥)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٠٤ رقم ١٠٠٩٩)، و"الأوسط" (٢٥٩٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٣٧)، وتمَّام في "فوائده" (٢٨٩/ الروض البسام). قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن مورِّق، إلا همام». وانظر "العلل" للإمام أحمد (٢/ ٤٢٧- ٤٢٨).

(٣) هو: ابن مُشَمْرِج العِجْلي.

(٤) قال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٦٦): «وفي إسناده اختلاف، والأرجح أنه صحيح، كذلك هو عند شعبة وابن معين وعلي بن المديني وأبي حاتم الرازي». وانظر "العلل" للإمام أحمد (٢/ ٤٢٧-٤٢٨)، و"العلل" للدارقطني (٩/ ٤٣).

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٧)، وفيها زيادة تفصيل.

(٦) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٧) هو: العبدي، الكوفي، الأعمىٰ، يقال: اسمه: حفص.

(٨) في (ش): «عبدالله، عن ابن أبي بصير».

(٩) أي: شعبة. انظر آخر المسألة رقم (٢٧٧).

هذا الحديثَ من أُبَيٍّ بن كعب مع أبيه، كلامً[١] هذا معناه؛ يعني: حديثَ أُبَيٍّ، عن النبيِّ ﷺ: « **صَلَاتُكَ مَعَ رَجُلَيْنِ أَزْكَى[٢] مِنْ صَلَاتِكَ وَحْدَكَ** »[٣].

٢٢١ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٥]، عن

---

(١) كذا في جميع النسخ، والمراد: « وذكَرَ كلامً هذا معناه»، وقوله: «كلام»: مفعولٌ به للفعل المحذوف، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة (٣٤).

(٢) في (ف) تشبه أن تكون: «أولى».

(٣) المذكور هنا قطعة من حديث طويل أخرجه النسائي (٨٤٣) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق؛ أنه أخبرهم عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبيه - قال شعبة: وقال أبو إسحاق: وقد سمعته منه ومن أبيه -؛ قال: سمعت أبي بن كعب يقول صلَّى رسول الله ﷺ يومًا صلاة الصبح، فقال: « أشَهِد فلان الصلاة؟ » قالوا: لا، قال: «ففلان؟» قالوا: لا، قال: « إن هاتين الصلاتين من أثقل الصلاة على المنافقين، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوًا، والصف الأول على مثل صف الملائكة، ولو تعلمون فضيلته لابتدرتموه، وصلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كانوا أكثر فهو أحب إلى الله عز وجل ». وأصل الحديث في البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١) من رواية أبي هريرة. وستأتي قطعة أخرى منه في المسألة رقم (٢٧٧)، بتفصيل أكثر في بيان علَّته. وانظر "العلل" للإمام أحمد (٢/ ٣٦٧ رقم٢٦٣٢)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٥/ ٥٠-٥١ رقم١٠٩)، و"المستدرك" للحاكم (١/ ٢٤٧) فما بعدها.

(٤) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٢/ مخطوط)، وانظر المسألة التالية.

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٨٥٧) من طريق موسى بن إسماعيل، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٣٨ رقم ٤٥٢٦) من طريق حجاج بن منهال، كلاهما عن حماد، به. ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٧٧) من طريق هُدْبَة بن خالد، عن حماد، عن إسحاق بن عبدالله، عن علي بن يحيى بن خلاد، أراه عن أبيه، عن عمه، به. =

إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحَة، عن عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، عن عمِّه[١]- لم يذكُرْ أباه -: أنَّ رجلاً دخَلَ المسجِدَ، فصَلَّى والنبيُّ ﷺ قاعِدٌ . . . فذكَرَ الحديثَ[٢].

ورواه هَمَّام[٣]، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحَة، عن عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، عن أبيه، عن عمِّه رِفاعَةَ بنِ رافع، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: ورواه شَرِيكُ بنُ عبدالله بن أبي نَمِر[٤]، وداودُ بنُ

= ورواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٢) من طريق عفان بن مسلم، عن حماد، عن إسحاق، عن علي بن يحيى بن خلاد، عن أبيه، به لم يذكر «عمه».
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٢٠): «وعن حماد، عن إسحاق، لم يقمه». وقال أبو زرعة - كما في المسألة التالية -: «وهِمَ حماد». وانظر "المستدرك" للحاكم (١/ ٢٤٢-٢٤٣)، و"التمهيد" لابن عبدالبر (٧/ ٨٦).

(١) في (ك): «عمر». وهو رفاعة بن رافع؛ وهو عمُّ أبيه، لا عمُّه؛ كما سيأتي.

(٢) أي: حديث المُسيء صلاتَه.

(٣) هو: ابن يحيى. وروايته أخرجها الطوسي في "الأربعين" (١٠)، وأبو داود في "سننه" (٨٥٨)، وابن ماجه في "سننه" (٤٦٠)، والنسائي في "سننه" (١١٣٦)، والبزار في "مسنده" (٣٧٢٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٩٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٠٢ و٣٤٥)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ٢٥٦).
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن رسول الله ﷺ إلا رفاعة بن رافع وأبو هريرة، وحديث رفاعة أتم من حديث أبي هريرة، وإسناده حسن».

(٤) تقرأ في (ت): «نمرود» بسبب أن الناسخ انتهى به السطر ولم يتمكن من كتب: «وداود» كاملة، فكتبها كاملة من أول السطر، وبقيت الواو مع الدال في السطر قبله.
ولم نقف على رواية شريك من هذا الوجه، والحديث رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٣٢)، و"شرح المشكل" (٢٢٤٣) من طريق شريك بن أبي نمر، عن علي بن يحيى، عن عمه رفاعة بن رافع.

قيس[١]، وابنُ عَجْلان[٢]، عن عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، فقالوا: عن أبيه، [عن][٣] رِفاعَة. وحمَّادٌ ومحمَّدُ بن عمرو[٤] لا يقولان: عن أبيه، والصَّحيحُ: عن أبيه، عن عمِّه رِفاعَة.

٢٢٢ - قال[٥]: وسُئِلَ[٦] أبو زرعة عن حديثِ حمَّادِ بنِ سَلَمة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحَة، عن عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، عن عمِّه، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال: وَهِمَ حمَّاد، والحديثُ حديثُ همَّام[٧]، عن إسحاق، عن[٨] عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، عن أبيه، عن عمِّه، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (٣٧٣٩)، والنسائي في "سننه" (١٣١٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٧٤).

(٢) هو: محمد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٠ رقم ١٨٩٩٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٧٦)، والنسائي في "سننه" (١٣١٣ و١٠٥٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٢٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٨٧)، والطبراني (٥/ ٣٦-٣٧ رقم ٤٥٢١ -٤٥٢٤).

(٣) ما بين المعقوفين أُلحق في هامش (أ) فقط، وسقط من بقيَّة النسخ؛ فجاءت العبارة فيها هكذا: «عن أبيه رفاعة»، وهو خطأ ظاهر؛ ولذا ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على قوله: «عن أبيه».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٠ رقم ١٨٩٩٥)، وأبو داود في "سننه" (٨٥٥/ عوامة). وانظر "تحفة الأشراف" (٣/ ١٦٩ رقم ٣٦٠٤).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٧٤).

(٥) قوله: «قال» من (ت) و(ك) فقط.

(٦) انظر المسألة السابقة.

(٧) وهو الذي رجَّحه أبو حاتم أيضًا في المسألة السابقة.

(٨) في (ش): «بن» بدل: «عن».

قال[١] **أبو محمد**: ورواه[٢] محمد[٣] بن عمرو بن عَلْقَمَة فقال: عن عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، عن عمِّه؛ أسقطَ أباه من الإسنادِ كما رواه حمَّاد.

٢٢٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه زهيرُ بنُ عبَّاد[٤]، عن حفص بن مَيْسَرة، عن ابن عَجْلان[٥]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «**إِنَّ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الإِمَامِ، كَأَنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ كنا نظُنُّ أنه غريبٌ، ثم تبيَّن لنا عِلَّتُهُ .

قلتُ: وما عِلَّتُه ؟

---

(١) في (ف): « وقال ».
(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وروى ».
(٣) قوله: «محمد» ليس في (أ) و(ش).
(٤) روايته أخرجها تمَّام في "فوائده" (٩٦٤/ الروض البسام). ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/ ٢٧٦).
وروواه الطبراني في "الأوسط" (٧٦٩٢) من طريق أبي سعد الأشهلي، عن ابن عجلان، عن مليح بن عبدالله، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ، به .
وروواه البزار في "مسنده" (٤٧٥) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة، به ، مرفوعًا .
قال البزار: « لا نعلم روى مليح عن أبي هريرة إلا هذا ».
وقال الطبراني بعد أن ذكر حديثًا آخر: « لم يرو هذين الحديثين عن محمد بن عجلان إلا أبو سعد محمد بن سعد الأشهلي ».
(٥) هو: محمد .

قال: حدَّثَنا العباسُ بنُ يزيد العَبْدي وإِيَّاكَ[(١)]، عن ابن[(٢)] عُيَينة[(٣)]، عن ابن[(٤)] عَجْلان؛ قال: حدَّثنا محمد بن عمرو، عن مَلِيح ابن عبدالله، عن أبي هريرة، موقوفٌ[(*)].

قال ابن عُيَينة: فقَدِم علينا محمد بن عمرو، فأتيتُهُ[(٥)] فسألتُهُ، فحدَّثني عن مَلِيح بن عبدالله، عن أبي هريرة، موقوفٌ[(*)(٦)].

---

(١) كذا في (أ) و(ش) و(ك)، وفي (ف): « وأباك »، وفي (ت): « ولياك »، والمعنى: حدَّثنا العباس بن يزيد العبدي، وحدثك كذلك؛ ويدل عليه: قول عبدالرحمٰن بن أبي حاتم في ترجمة العباس هذا من "الجرح والتعديل" (٦/ ٢١٧): «كتبت عنه مع أبي»، والله تعالى أعلم.

(٢) في (ك): « أبيه » بدل: « بن ».

(٣) هو: سفيان. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (٣٧٥٣)، والحميدي في "مسنده" (١٠١٩). قال الحميدي: « وقد كان سفيان ربما رفعه وربما لم يرفعه ».
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ٩٢) عن محمد بن عمرو بمثله موقوفًا .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧١٤٥) من طريق عبدة بن سليمان، عن محمدبن عمرو بمثله موقوفًا .
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٥٩): « هكذا رواه مالك موقوفًا لم يختلف عليه فيه، ورواه الدراوردي ، عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مرفوعًا، ولا يصح إلا موقوفًا بهذا الإسناد ».
قال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ١٨٣): « وأخرجه عبدالرزاق من هذا الوجه موقوفًا وهو المحفوظ ».

(٤) قوله: « بن » سقط من (ك).

(*) كذا في النسخ، وهو منصوبٌ على الحال، والجادَّةُ أنْ يكون بألف تنوين النصب، لكنَّها حُذِفَتِ على لغة ربيعة. وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ك): « محمد بن عمرو وفأتيته ».

(٦) من قوله: «قال ابن عيينة. . .» إلى هنا، سقط من (ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

وقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن ابن عَجْلان، عن محمد ابن عمرو، عن مَلِيح، عن أبي هريرة، موقوفٌ[(١)].

قال أبي: فلو كانَ عند ابن عَجْلان، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ لم يُحدِّث عن محمد بن عمرو، عن مَلِيح، عن أبي هريرة[(٢)].

٢٢٤ - وسألتُ[(٣)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يعقوبُ الأشعَرِيُّ[(٤)]، عن جعفر[(٥)]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن

---

(١) من قوله: « وقال أبو زرعة. . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال البصر.
وقوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل"(٨/ ١٦) الاختلاف في هذا الحديث فقال:« والصواب عن مالك: ما رواه القَعْنَبي وأصحاب "الموطأ" عن مالك، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبدالله، عن أبي هريرة، موقوفًا. وكذلك رواه ابن عيينة وإسماعيل بن جعفر وعيسى بن يونس ومحمد بن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبدالله، عن أبي هريرة. قال ذلك بكر بن صدقة، عن ابن عجلان. وقال حفص بن ميسرة أبو عمر: عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة ، وهو وهم، والصَّواب قول بكر بن صدقة: عن ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبدالله، عن أبي هريرة ».

(٣) وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه:« تطويل الركعتين بعد المغرب».

(٤) هو: يعقوب بن عبدالله. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٣٠١)، والمروزي في "قيام الليل" (ص٣٦/ مختصره)، والنسائي في "الكبرى" (٣٧٩).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٨٩)، والضياء في "المختارة" (١٠/ ١٠١).
ورواه المروزي في "قيام الليل" (ص٣٦/ مختصر) من طريق أشعث بن إسحاق القمي، عن جعفر بن أبي المغيرة، به.

(٥) هو: ابن أبي المغيرة .

النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا صلَّى المَغْرِبَ، صلَّى ركعتَيْنِ يُطِيلُهما حتَّى يَصَّدَّعَ[(١)] أهلُ المَسْجِد ؟

قال أبي: حُكِيَ عن يعقوبَ الأشعَرِيِّ أنه قال[(٢)]: هذه الأحاديثُ التي أحدِّثُكُمْ بِهِ[(٣)] عن جعفر، عن سعيد[(٤)]، كلُّها عن ابن

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « تصدع » بالتاء الفوقية، ولم تنقط في (أ) و(ش)؛ فهي فيهما محتملة للفوقية والتحتية والمثبت أوفق للسياق ولما وقع في مصادر التخريج ففيها: «يتصدع». وأصل « يَصَّدَّع » « يَتَصَدَّع » وأدغمت التاء في الصاد. والمعنى: حتى يتفرّق أهل المسجد.

(٢) قال أبو داود في "سننه" (١٣٠٢): « سمعت محمد بن حميد يقول: سمعت يعقوب يقول: كلُّ شيء حدثتكم عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن النبي ﷺ، فهو مسند؛ عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ».
وشيخ أبي داود محمد بن حميد الرازي مُتَّهم، فلا يعتمد على نقله .

(٣) كذا في جميع النسخ « به »، والضمير عائد إلى « الأحاديث »، وكانت الجادَّة أن يقال: « بها » بضمير المؤنَّث، كما في قوله بَعْدُ: « كلُّها »، بيد أنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية على ضبطَيْنِ، وهما: « بِهِ »، و« بَهْ »:
فالضبط الأول « بِهِ » يرجع الضمير فيه إلى « الحديث » واحدِ « الأحاديث »، وهو مفردٌ مذكَّر؛ فَحُمِلَ الجمعُ على المفرد، والتقدير: هذه الأحاديثُ التي أحدِّثكم بالحديث منها. وانظر: "شرح النووي على مسلم" (٣/ ٦٢)، و"عقود الزبرجد" للسيوطي (١/ ١٢١). وانظر الكلام على الحمل على المعنى بإفراد الجمع في المسألة رقم (١١٣٥).
وأما الضبط الثاني « بَهْ »: فالضمير فيه للمؤنَّث، وهو راجع إلى « الأحاديث »، وأصله: « بِهَا »، فحذف ألف ضمير المؤنَّث « هَا » ونقل فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها، على لغة طيِّئ ولخم، انظر الكلام على هذه اللغة وشواهدها في التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(٤) يعني: عن النبي ﷺ مرسلاً؛ كما تقدَّم، وسيأتي في التعليق آخر المسألة .

عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ فإنْ(١) كان هذا الذي حُكِيَ حَقٌّ(*)، فهو صَحيحٌ، وإن لم يكنْ حَقٌّ(*)، فهو عن سعيدٍ قولُهُ(٢).

وقال أبو زرعة: هذا عِندي: عن سعيد قولَهُ؛ لأنه مُحالٌ أنْ يَكُونَ(٣) هذه الأحاديثُ كلُّها عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ،

---

(١) في (ش): « قال » بدل: « فإن ».

(*) كذا في جميع النسخ: «حق»، وهو خبر لـ« كان »؛ فكان الأجود أن يكتب بألف تنوين النصب، وحذفها هنا جارٍ على لغة ربيعة. انظر التعليق على هذه اللغة في المسألة رقم (٣٤).

(٢) الحديث رواه أبو داود في "سننه" (١٣٠٢) من طريق أحمد بن يونس وسليمان بن داود العتكي، كلاهما عن يعقوب، عن جعفر، عن سعيد بن جبير، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً. ورواه المروزي في "قيام الليل" (ص٣٦/ مختصره) من طريق أشعث بن إسحاق القمي، عن جعفر، عن سعيد، به، مرسلاً.
قال المروزي: « وهذا منقطع، والأحاديث الأخر أنه كان يصلي الركعتين بعد المغرب في بيته أثبت من هذا، ولعله أن يكون قد فعل هذا مرَّة ».

(٣) كذا في (ت) و(ك): « يكون » بالتحتية، ولم تنقط في (أ) و(ش) و(ف)؛ فتحتمل أنْ تكون تاءً أو ياءً، لكنها بالتاء الفوقية أرجح عربيةً؛ لأنَّ الفعل مسندٌ إلى جمع تكسير؛ وقد ذكَرَ النحويُّون أنَّ الفعل يجوز تأنيثُهُ وتذكيره، ويكون التأنيثُ أولى وأرجح؛ إذا أُسْنِدَ إلى جمعٍ غيرِ جمعِ المذكَّر السالم؛ وهي ثلاثة جموع؛ **الأول**: جمعُ التكسير لمذكَّر؛ كـ« الأحاديث » في هذه المسألة، و« الرجال ». **والثاني**: جمعُ التكسير لمؤنَّث، كـ« الهنود » جمعًا لـ« هند ». **والثالث**: جمعُ السلامة لمؤنَّث؛ كـ« الهندات »؛ فتقول: صحَّتِ الأحاديثُ، وصحَّ الأحاديثُ، وقامت الرجالُ، وقام الرجالُ، وهكذا الباقي، وهذا أيضًا هو حكم الفعل عند إسناده إلى الاسم الظاهر المفرد مجازيِّ التأنيث كاللَّبِنَةِ، يقال: كُسِرَتِ اللَّبِنَةُ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ؛ وسواءٌ في ذلك كلِّه اتصَلَ الفعلُ بالاسم المسند إليه أو انفصَلَ عنه بغير « إلا ».
انظر: "شرح شذور الذهب" لابن هشام (ص٢٠٠- ٢٠٣)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٠٤- ١٠٦)، و"شرح التصريح" للشيخ خالد الأزهري (١/ ٤٠٩- ٤١٠)، =

قريبٌ[١] مِنْ أربعينَ حديثًا أو أكثَرَ .

٢٢٥ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حاتِمُ بن إسماعيل، عن محمد بن عَجْلان، عن نافع، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ، فَلْيَؤُمَّهُمْ أَحَدُهُمْ**[٣]»؟

فقالا: رُوِيَ عن حاتِمٍ هذا الحديثُ بإسنادَين:

فقال[٤] بعضُهم[٥]: عن حاتِم، عن ابن عَجْلان، عن نافع، عن أبي سَلَمة، عن أبي سعيد.

= و"شرح ابن عقيل" (١/ ٤٣٦- ٤٣٨).

(١) قوله: « قريب » سقط من (ك)، ولك في ضبط هذه الكلمة في هذا السياق وجهان:
الأول: وجه النَّصْب « قريبً »، ونصبها إما على أنها خبر « يكون »، أو حالٌ من قوله: « هذه الأحاديث »، وكان حقُّها في لغة الجمهور أن تكون بألف تنوين النصب هكذا « قريبًا »، لكنَّ هذه الألف حذفت موافقةً للغة ربيعة، وقد علَّقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: وجه الرفع « قريبٌ »، خبرًا لمبتدإ محذوف، والتقدير: فهي قريبٌ من أربعين حديثًا أو أكثر، والله أعلم.

(٢) نقل ابن حجر في "النكت الظراف" (٣/ ٤٩٦) بعض هذا النص بتصرف، وتصحف فيه: « المهاصر » إلى « المهاجر ».

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو موافق لما في موضعي مسند أبي يعلى الآتيين في مصادر التخريج، ووقع في بقيَّة مصادر التخريج الآتية: « فليؤمِّروا أَحَدَهُمْ ».

(٤) المثبت من (أ)، وهو الأوفق للسياق، وفي بقيَّة النسخ: «وقال».

(٥) الحديث رواه أبو داود في "سننه" (٢٦٠٨) من طريق علي بن بحر، وأبو يعلى في "مسنده" (١٣٥٩) من طريق محمد بن الحسن بن أبي الحسن، وأبو يعلى أيضًا (١٠٥٤)، والطبراني في "الأوسط" (٨٠٩٣ و٨٠٩٤) من طريق محمد بن عباد =

وقال بعضُهم[١]: عن أبي هريرة.

والصَّحيحُ عندنا - والله أعلم-: عن أبي سَلَمة[٢]: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَل[٣].

قال أبي: ورواه يحيى بن أيُّوب، عن ابن عَجْلان[٤]، عن نافع، عن أبي سَلَمة[٥]: أنَّ[٦] النبيَّ ﷺ ... وهذا الصَّحيحُ.

ومما يُقوِّي قولَنا: أنَّ معاويةَ بنَ صالح، وثَوْرَ بنَ يزيد[٧]، وفَرَجَ ابنَ فَضَالة؛ حدَّثوا عن المُهَاجِر بن حَبِيب، عن أبي سَلَمة، عن النبيِّ

= المكي، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٦٢٠) من طريق عبدالرحمٰن بن يونس، أربعتهم عن حاتم بن إسماعيل، به.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٥٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٧).

(١) الحديث رواه أبو داود (٢٦٠٩) من طريق علي بن بحر، عن حاتم، عن محمد بن عجلان، عن نافع، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي (٥/ ٢٥٧).

(٢) في (ت): «عن أبي سلمة، عن أبي سعيد»، وهو خطأ ظاهر.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّة: مرسلاً. انظر تعليقنا على هذه اللغة في المسألة رقم (٣٤).

(٤) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (٩/ ٣٢٧) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عنه، به. قال الدارقطني: «وهو الصواب».

(٥) من قوله: «وقال بعضهم عن أبي هريرة...» إلى هنا، سقط من (ك).

(٦) في (ف): «عن» بدل: «أن».

(٧) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٨١٢ و٩٢٥٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٥٧). =

ﷺ هذا الكلامَ .

قال أبو زرعة: وروى أصحابُ ابنِ عَجْلان هذا الحديثَ عن أبي سَلَمة مُرسَلاً .

قلتُ: مَنْ ؟

قال: اللَّيْثُ أو غيره(١) .

٢٢٦- وسألتُ(٢) أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه موسى بن داود(٣) ،

= وقد جاء عن ثور مسندًا؛ رواه البزار في "مسند أبي هريرة" (ل١٨٢/أ)، فقال: حدثنا محمد بن حميد القطان الجنديسابوري، نا عبدالله بن رشيد، نا محمد بن الزِّبْرِقان، نا ثور بن يزيد، عن مهاصر بن حبيب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به مرفوعًا، ثم قال: «وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من رواية أبي هريرة بهذا الإسناد، وقد روى أبو هريرة وغيره بعض هذا الكلام، فأما بهذا اللفظ فلا، ولا روى مهاصر بن حبيب عن أبي سلمة غير هذا الحديث». وسيأتي في كلام الدارقطني أن ثورًا رواه مسندًا .

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل"(١٧٩٥) فقال:« اختُلِف فيه على أبي سلمة: فرواه المهاصر بن حبيب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قاله ثور بن يزيد عنه. ورواه ابن عجلان، عن نافع، واختُلِف عنه: فرواه حاتم بن إسماعيل، عن ابن عجلان، عن نافع، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة وأبي سعيد، وقيل: عنه، عن أبي هريرة وحده . وخالفه يحيى القطان، فرواه عن ابن عجلان، عن نافع، عن أبي سلمة مرسلاً، وهو الصواب ».اهـ.

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن حجر في"النكت الظراف"(١٢/ ٤٧٩). وستأتي هذه المسألة برقم (٣٣٣) و(٤٥٥)، وانظر المسألة رقم (٥٤٥).

(٣) هو: الضبي. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٦٢)، والإمام أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٣٨ رقم ٢٦٨٧١)، والنسائي في "سننه" (٩٨٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١١-٢١٢)، والطبراني في "الكبير"(٢٥/ ٢١ رقم =

عن الماجِشُون[١]، عن حُمَيد[٢]، عن أنس، عن أمِّ الفضل: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في ثوبٍ واحدٍ؟

فقالا: هذا خطأٌ.

قال أبو زرعة: إنما هو على ما رواه الثَّوْرِيُّ[٣]، ومُعْتَمِر[٤]، عن حُمَيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى في ثَوبٍ واحدٍ، فقَطْ[٥]، دخلَ لموسى حديثٌ في حديث؛ يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ عنده حديثُ

= ٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٦٦ و٦٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٢٣). ووقع عند الطبراني: «محمد بن داود» بدل: «موسى بن داود».

(١) هو: عبدالعزيز بن عبدالله.

(٢) هو: ابن أبي حميد الطويل.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢١٦ رقم١٣٢٦٠).

(٤) هو: ابن سليمان. وروايته أخرجها أبو يعلى (٣٧٥١)، والضياء في "المختارة" (١٩٧٠).

ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٢٤٥)، والإمام أحمد "في مسنده" (٣/ ٢٣٩ رقم ١٣٥١٠ و٢٥٧ رقم ١٣٧٠٢ و٢٦٢ رقم ١٣٧٦٢ و٢٨١ رقم ١٣٩٨٨)، والترمذي في "الشمائل" (١٣٥)، وابن حبان (٢٣٣٥)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٢٩٧) من طريق حماد بن سلمة، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (١/ ٤٦٢)، وابن المنذر كما في "النكت الظراف" (٣٩٧)، والآجري في "الشريعة" (١٣٠٥) من طريق أنس بن عياض، وابن سعد (١/ ٤٦٢) من طريق مندل، وأحمد في "مسنده" (٣/ ١٥٩ رقم ١٢٦١٧)، والنسائي في "سننه" (٧٨٥)، وأبو يعلى (٣٧٣٤ و٣٨٨٤)، والآجري في "الشريعة" (١٣٠٤) من طريق إسماعيل بن جعفر، وأحمد (٣/ ٢٣٣ رقم ١٣٤٤٤) من طريق عبدالوهاب الثقفي، و(٣/ ٢٤٣ رقم ١٣٥٥٦) من طريق علي بن عاصم، والبيهقي في "الدلائل" (٧/ ١٩٢) من طريق هشيم بن بشير ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، جميعهم عن حميد، به.

(٥) يعني: عن أنس فقط، ليس فيه ذكر لأم الفضل؛ كما يوضِّحه بقيَّة المسألة.

عبدالعزيز[١]؛ قال: ذُكِرَ لي عن أمِّ الفضل: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ في المَغْرِبِ بالمُرْسَلات. وكان بجَنْبِهِ: عن حُمَيد، عن أنس، فدخلَ له حديثٌ في حديث؛ والصَّحيحُ: حُمَيد، عن أنس .

فقلتُ: يحيى بنُ أيُّوب يقول فيه: ثابت[٢].

قال: يحيى ليس بِذاكَ الحافِظِ، والثَّوْريُّ أحفَظُ[٣].

وقال أبي: إنما رواه يحيى بن أيُّوب[٤]، عن حُمَيد، عن ثابت، عن أنس .

قال أبي: ومما يُبيِّن[٥] خَطَأَ هذا الحديثِ: ما[٦] حدَّثنا به كاتِبُ اللَّيْثِ[٧]، عن عبدالعزيز الماجِشُونِ[٨]، عن حُمَيد، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في ثَوْبٍ واحدٍ. قال عبدالعزيز: وذُكِرَ لي عن أمِّ الفضل: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ[٩] في المَغْرِبِ بالمُرْسَلات، وكان[١٠] هذا

---

(١) يعني : الماجِشُون . (٢) هو: ابن أسلم البُناني.

(٣) ولكن في المسألة الآتية برقم (٣٣٣) رجَّح أبو حاتم رواية يحيى بن أيوب .

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٠٦)، والبيهقي في "الدلائل" (٧/ ١٩٢)، والضياء في "المختارة" (١٧٠٨ و١٧٠٩).
ورواه الترمذي في "جامعه" (٣٦٣) من طريق محمد بن طلحة، عن حميد، بمثله.
قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح. قال: وهكذا رواه يحيى بن أيوب، عن حميد، عن ثابت، عن أنس، وقد رواه غير واحد عن حميد، عن أنس، ولم يذكروا فيه "عن ثابت"، ومن ذكر فيه: "عن ثابت"؛ فهو أصح ».

(٥) في (ك): « يسن » . (٦) في (ت) و(ك): « مما » .

(٧) هو: عبدالله بن صالح . (٨) في (ف): « الماجشوني » .

(٩) في (أ) و(ش): « صلى » بدل: « قرأ » . (١٠) في (ك): «وقال» بدل: «وكان».

آخِرَ صلاةِ النبيِّ ﷺ حتَّى قُبِضَ، فجعلَ موسى[(١)] الحديثَ كلَّه عن أمِّ الفضل.

٢٢٧ - **وسألتُ**[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه حاتِمُ بن إسماعيل، وحَيْوَةُ بن شُرَيْح، عن ابن عَجْلان[(٣)]، عن رجاء بن حَيْوَة، عن وَرَّاد[(٤)]، عن المغيرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا سلَّم قال: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ**[(٥)]...».

ورواه مُبَشِّر بن مُكَسِّر[(٦)]، عن ابن عَجْلان، عن مَكْحُول[(٧)]، عن وَرَّاد، عن المغيرة؟

قال أبي: حديثُ رجاء بن حَيْوَة أشبَهُ[(٨)] عِندي.

---

(١) يعني: ابن داود المذكور في أول المسألة.

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٣١٧).

(٣) هو: محمد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٥٥٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٩٥ رقم٩٣٧)، وفي "مسند الشاميين" (٢١٢٠)، وفي "الدعاء" (٧٠٠) من طريق سليمان بن بلال، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٩٦ رقم٩٣٨)، وفي "مسند الشاميين" (٢١١٩)، وفي "الدعاء" (٧٠١) من طريق القاسم بن معن، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٧٦) من طريق عمر بن علي، ثلاثتهم عن ابن عجلان، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٨٤٤)، ومسلم في "صحيحه" (٥٩٣) من طرق عن وراد، به. وانظر "العلل" للدارقطني (١٢٤٧).

(٤) قوله: «عن وَرَّاد» سقط من (ف). ووَرَّاد هذا هو: أبو سعيد كاتب المغيرة بن شعبة.

(٥) قوله: «له الملك» من (أ) و(ش) فقط.

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٩٤ رقم٩٣٣)، وفي "مسند الشاميين" (٣٥٩٢)، وفي "الدعاء" (٧٠٢).

(٧) هو: أبو عبدالله الشامي.

(٨) في (ت) و(ك): «أشد».

٢٢٨ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه سعيد بن أبي عَروبة(١)، عن قتادة، عن خِلَاسٍ(٢)، عن أبي رافع(٣)، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: فِيمَنْ أدرَكَ مِنْ صَلاة الصُّبحِ(٤) ركعةً قبل أن تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فطَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَلْيُصَلِّي(٥) إليها أُخرى.

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٣٦ رقم٧٢١٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" - كما في "إتحاف المهرة" (١٥/ ٦٤١) - والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٩٩)، و"شرح المشكل" (٣٩٧٦).
ووقع في رواية أحمد في "إتحاف المهرة": «شعبة» بدل: «سعيد».
والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٥٥٦ و٥٧٩)، ومسلم في "صحيحه" (٦٠٨) من طريق بسر بن سعيد والأعرج وأبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

(٢) هو: ابن عمرو الهَجَري.

(٣) هو: نُفَيع الصَّائغ.

(٤) قوله: «من صلاة الصبح» ليس في (ف).

(٥) كذا في جميع النسخ، بإثبات الياء، والفعل معتل الآخر مجزوم بلام الأمر، وكانت الجادة أن يقال: فليصلِّ، لكنَّ ما في النسخ عربي صحيح، ويخرَّج على وجهين:
الأَوَّلُ: أنَّه جارٍ على لغةِ بعض العرب؛ يُجْرُونَ الفعلَ المعتلَّ الآخر (الناقص) مُجْرَى الفعل الصحيح؛ فيجزمون مضارعه ويَبْنُون أمره بِحَذْفِ الحركة المقدَّرة على حرف العلَّة، كما يَجْزِمُ ويبني جميعُ العرب بحذف الحركة الظاهرة في الفعل الصحيح الآخر، فيقولون في المضارع: لم يَسْعَىْ، ولم يَرْمِيْ، ولم يَدْنُوْ، ويقولون في الأمر: اسْعَىْ، وارْمِيْ، وادْنُوْ؛ وحرفُ العلة على هذا: هو لام الكلمة.
والثاني: أنَّه من باب الإشباع؛ فإنَّه بنى المضارع هنا على حذف حرف العلة على لغة الجمهور؛ فصار «فلْيُصلِّ»، ثم أشبَعَ الكسرةَ فتولَّدتْ ياءُ الإشباع، فصارت: «فلْيُصلِّي»، فياء العلة على هذا زائدةٌ، وليست لامَ الكَلِمَةِ، ومثل ذلك الأفعالُ المعتلَّةُ بالألف والواو في الجزم والبناء، وإشباع الحركات حتى تتولَّد منها حروف علة، لغةٌ لبعض العرب، ويشهد لهذين الوجهين قولُ أبي عمرو بن العلاء [من البسيط]:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِن هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ =

فقلتُ له: ما حالُ هذا الحديثِ؟

قال أبي: هذا قد روى هذا الحديثَ[(١)] معاذُ بنُ هشام[(٢)]، عن أبيه[(٣)]، عن قتادة، عن عَزْرَة بن تميم، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه هَمَّام بن يحيى[(٤)]، عن قتادة[(٥)]، عن النَّضْر بن أنس، عن

= وقولُ قيس بن زُهَيْر العَبْسي [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقولُ عبدِ يغوثَ بنِ وَقَّاصٍ الحارثيِّ [من الطويل]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَىٰ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

والجادَّة: لم تَهْجُ، وألم يأْتِكَ، وكأنْ لم تَرَ.

انظر تفصيل ذلك في "أمالي ابن الشجري" (١/ ١٢٨-١٢٩)، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" (١/ ٢٣-٣٠)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٦٣٠)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ١٠٨)، و"أوضح المسالك" (١/ ٦٩-٧٤)، و"شرح الأشموني" (١/ ١١٨).

(١) كذا في جميع النسخ، ووجهه: أنَّ جملة « قد رَوَى هذا الحديثَ معاذٌ » في موضع الخبر عن « هذا »، وقد أعيد فيها لفظ المبتدأ بعينه، وهو « هذا »، وأُبْدِلَ منه « الحديث »؛ ربطًا بالمبتدأ، وتوكيدًا للكلام، وإيضاحًا للمعنى، والجملة الواقعة خبرًا إن لم تكن نَفْسَ المبتدإ في المعنى - كما في العبارة التي معنا - فإنها تحتاج إلى رابط، والروابط هنا: إعادة المبتدإ بلفظه. وانظر الكلام على هذه الروابط في "شرح ابن عقيل" (١/ ١٩٠- ١٩٢)، وبقية شروح الألفية، باب الابتداء.

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٤٦٣)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٨١-٣٨٢).

(٣) هو: هشام بن أبي عبدالله الدَّستوائي.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٠٦ و٣٤٧ و٥٢١ رقم٨٠٥٦ و٨٥٧٠ و١٠٧٥١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٩٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٨١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٨٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٧٤).

(٥) قوله: «عن قتادة» سقط من (ف).

بَشِير بن نَهِيك، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، مِثْلَهُ .

قال أبي[١]: أَحْسَبُ الثلاثةَ كلُّها صِحاحٌ[٢]، وقتادةُ كان واسعَ الحديث، وأحفَظُهم[٣]: سعيدُ بنُ أبي عَروبة قبل أن يختَلِطَ، ثم هشامٌ، ثم همَّامٌ .

٢٢٩ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو الجَوَّاب[٥]، عن

---

(١) نقل قول أبي حاتم هذا: ابنُ رجب في "فتح الباري" (٣/ ٢٤٦)، وابن حجر في "النكت الظراف" (١٠/ ٢٥٨ و٣٩٠).

(٢) كذا في جميع النسخ: « كلها صحاح »، وفي ضبطها وجهان:
الأول: « كلُّها صحاحٌ » برفعهما على أنهما مبتدأ وخبر، والجملة في موضع نصب على أنها المفعول الثاني لـ« أحسب ».
والثاني: « كلَّها صحاحً » بنصبهما، أما نصب « كلَّها »: فعلى التوكيد المعنوي لقوله: « الثلاثةَ » المنصوبِ مفعولاً أول لـ« أحسب »، وأما نصبُ « صحاحً »: فعلى أنه المفعول الثاني، وكان حقُّه على لغة جمهور العرب: أن يكون مختومًا بألف تنوين النصب «صحاحًا»؛ لكنَّ حذفها هنا على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) يعني: الرواة عن قتادة .

(٤) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٥٣٨).

(٥) هو: أحوص بن جواب. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٦٤ رقم ١٣٧٨٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٥٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (٩٧)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص٢٥٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤٩٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٠٣)، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (١٣٧٣)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٩٣١)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٢٢٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٣٤). ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٨٣) من طريق كادح بن رحمة ومحمد ابن عبدالأعلى ، كلاهما عن عمار بن رزيق، به .
قال ابن عدي: « وهذا يعرف بأبي الجواب الأحوص بن جواب، عن عمار بن رزيق، وقد رواه كادح ومحمد بن عبدالأعلى أيضًا معه ».

عمَّار بن رُزَيق، عن الأعمش، عن شُعْبَة، عن ثابت[١]، عن أنس؛ قال: صَلَّيْتُ خلفَ النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمر، فلم يَجْهَرُوا بـ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾؟

فقال أبي: هذا خطأٌ[٢]؛ أخطأَ فيه الأعمشُ؛ إنما هو: شُعْبَة[٣]، عن قتادة، عن أنس.

وقلتُ[٤] لأبي: حدَّثنا أحمد بن يونس الضَّبِّي[٥]، عن بعض أصحابه؛ أنَّ شُعْبَة كان عند الأعمش، فقال له الأعمش: يا بَصْرِيُّ! أيُّ شيء عندكُم مما تُغْرِبون به علينا؟ فقال شُعْبَة: حدَّثَنا قتادةُ، عن أنس: أنه صلَّى خلفَ أبي بكر وعمر. فقال: يا بصري! أَحِلْني على غير قتادة، فقال: حدَّثَنا ثابتٌ، عن أنس؟

قال أبي: ليسَ هذا بشيء، لم يَحْكِ صاحِبُك عن[٦] أحدٍ معروفٍ ثقةٍ يحكي عن شُعْبَةَ هذا الكلامَ، والحديثُ عن شُعْبَة معروفٌ عن قتادة، عن أنس.

---

(١) هو: ابن أسلم البُناني.

(٢) قال الترمذي: « هذا وهم، والأصح: شعبة، عن قتادة، عن أنس ».
ونقل ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٥٣٧) عن ابن خزيمة قوله: «خبر غريب»، وعن البزار قوله: « لا نعلم روى الأعمش، عن شعبة غير هذا الحديث، ولا نعلمه حدث به عن الاعمش إلا عمار بن زريق ».

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧٤٣)، ومسلم في "صحيحه" (٣٩٩).

(٤) في (ت) و(ك): « قلت » بلا واو.

(٥) روايته أخرجها أبو الشيخ في "ذكر الأقران" (٢٨).

(٦) قوله: « عن » ليس في (ش).

٢٣٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق[٢]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عبدالله بن عبدالله بن أبي أُميَّة بن المغيرة المَخْزومي؛ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يصلِّي في ثَوْبٍ واحدٍ.

ورواه ابن أبي الزِّنَاد[٣]، عن أبيه، عن عُرْوَة، عن عبدالله بن أبي

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٦) و(٥٤٧) و(٢٢٠٠). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «الثوب الواحد».

(٢) روايته أخرجها (٤/ ٢٧ رقم ١٦٣٤١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٧٢٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٦٩).

(٣) هو: عبدالرحمٰن، وأبوه: عبدالله بن ذكوان المعروف بأبي الزِّناد.
وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧ رقم ١٦٣٤٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٧٣٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٦٩-٢٧٠)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٨٢)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٤٨)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٣/ ٥٣٣ رقم ١٥٢٦). ووقع في رواية أحمد والعقيلي والفسوي التصريح بالتحديث بين عروة وعبدالله بن أبي أمية.
قال ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ١٢): «وفيه وهم؛ لأن موسى بن عقبة وابن إسحاق وغيرهما ذكروا أن عبدالله بن أمية استشهد بالطائف، فكيف يقول عروة: أنه أخبره؟ وإنما ولد بعد النبي ﷺ بمدَّة، فلعله كان فيه: عن عبدالله بن عبدالله بن أبي أمية، فنسب في الرواية إلى جده، أو يكون الذي روى عنه عروة أخًا آخر لأم سلمة اسمه عبدالله أيضًا، وقد مشى الخطيب على ذلك في المتفق».
ورواه البغوي أيضًا (١٥٢٧) من طريق ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عمرو بن أبي سلمة، عن النبيِّ ﷺ مثله. قال العقيلي بعد أن رواه من طريق ابن إسحاق وابن أبي الزناد: «فيهما جميعًا نظر، والرواية ثابتة من غير هذا الوجه».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٠٩) بعد أن ذكر رواية ابن أبي الزناد: «وهذا عندي - والله أعلم - خطأ، والقول قول مالك، وكذلك رواه الناس عن هشام، كما رواه مالك، ورواية هشام أولى من رواية ابن أبي الزناد عندهم، وابن أبي الزناد - عبد الرحمن - ضعيف لا يحتج به وبما خولف فيه أو انفرد به، ولو انفرد بروايته هذه لكان الحديث مرسلاً؛ لأن عروة لم يدرك عبد الله بن أبي أمية =

أُمَيَّة: أنه رأى النبيَّ ﷺ يصلِّي في ثَوْبٍ واحدٍ[١]؟

فقال أبي: رواه شُعْبَةُ[٢]، ومالكٌ[٣]، وحمَّادُ[٤] بن زيد[٥]، وأبو عَوانة[٦]، وحمَّاد بن سُلَيمان[٧]، وأَبَان[٨] العطَّار؛ فقالوا: عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عمر[٩] بن أبي سَلَمة: أنه رأى النبيَّ ﷺ في بيتِ أمِّ سَلَمة في ثَوْبٍ واحدٍ[١٠]. يعني: وهو الصَّحيحُ[١١].

= أَخَا أم سلمة؛ لأنه استشهد يوم الطائف، شهد مع رسول الله ﷺ المشهد، ورمي بسهم يومئذ فمات منه بعد ذلك».

(١) من قوله: «ورواه ابن أبي الزناد...» إلى هنا، سقط من (ف)؛ لانتقال البصر.

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (١٤٦٤)، وابن البختري في "المنتقى من السادس عشر من حديثه" (ص ٤٤٩/مجموع فيه مصنفات ابن البختري)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٢١ رقم ٨٢٧١)، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (٣١١).

(٣) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ١٤٠). ومن طريقه النسائي في "سننه" (٧٦٤)، وأبو عوانة في "صحيحه" (١٤٦٤)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٢٢ رقم ٨٢٧٢).

(٤) في (ت)و(ف)و(ك): «عن حماد». (٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٥١٧).

(٦) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٩/ ٢٣ رقم ٨٢٧٧).

(٧) كذا في جميع النسخ! وهو خطأ بلا شك، فإما أنه أبو أسامة حماد بن أسامة، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٥٦)، ومسلم في "صحيحه" (٥١٧)، أو أنه حماد بن سلمة، وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٩/ ٢٢ رقم ٨٢٧٣).

(٨) هو: ابن يزيد.

(٩) في (ك): «محمد» بدل: «عمر»، وفي أصل (ت): «عمر»، إلا أنها كتبتْ على صورة تشبه صورة كتابة «محمد».

(١٠) كذا في جميع النسخ، فإما أن يكون اختصر السياق على طريقة الأئمة في ذكر طرف الحديث بتصرف، أو يكون السياق: «يصلي في بيت أم سلمة في ثوب واحد»، فسقط قوله: «يصلي».

(١١) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف (١٣٦٥)، والبخاري في "صحيحه" =

وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثِ محمد بن إسحاق، عن هشام بن عُرْوَة هذا؟

فقال: حديثُ عبدالله بن عبدالله بن أبي أُميَّة وَهَمٌ، والصَّحيحُ[(١)]: حديثُ عُرْوَة، عن عمر بن أبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ.

٢٣١ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ[(٣)] رواه سُفْيان بن حسين[(٤)]، عن حُمَيد[(٥)]، عن أنس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يقرأُ في الظُّهر بـ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾[(٦)]؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حُمَيْدٌ[(٧)] يروي هذا الحديثَ: أنه صلَّى خلفَ أنس[(٨)]، فكان[(٩)] يقرأ . . . ليس فيه ذِكْرُ النبي ﷺ، وسُفْيَانُ

= (٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦)، ومسلم في "صحيحه" (٥١٧)، والترمذي في "جامعه" (٣٣٩)، وأبو عوانة في "صحيحه" (١٤٦٢ و١٤٦٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٧٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٩١)، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (٢٢٩٩ و٣٢٥٥)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٢٢-٢٤ رقم ٨٢٧٠ و٨٢٧٢ و٨٢٧٥ و٨٢٧٦ و٨٢٧٨ و٨٢٧٩-٨٢٨٦) من طرق عن هشام، به .

(١) في (ك): « في الصحيح ».

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (٣٣٤).

(٣) من قوله: « محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة هذا . . . » في المسألة السابقة إلى هنا، سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٠٨)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦٨)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٥٥).

(٥) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل .

(٦) سورة الأعلى .

(٧) في (أ) و(ش): « وحميد ». وروايته على هذا الوجه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٧٥ و٣٦٤٣)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٤٢ رقم ٦٧٨).

(٨) في (ف): « أنس بن مالك ».

(٩) في (ت): « وكان ».

ابنُ حسين يُخْطِئُ في هذا الحديث .

٢٣٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ عُيَينة(١)، عن ابن جُرَيج(٢)، عن ابن أبي مُلَيكة(٣)، عن عبدالله بن(٤) السَّائب: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى بالنَّاس، فقرأ بسورة المؤمنين؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ابن جُرَيج(٥)، عن محمد بن عبَّاد ابن جعفر، عن أبي سَلَمَةَ بنِ سُفْيان وعبدِالله بنِ عمرو [العابِدي](٦)، عن عبدالله بن السَّائب، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّواب.

قال أبي: لم يَضْبِطِ ابنُ عُيَينة . ثم قال: إنْ(٧) كان ابنُ عُيَينة إذا

(١) هو: سفيان . وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٨٤٠)، وابن ماجه في "سننه" (٨٢٠).
(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .
(٣) هو: عبدالله بن عبيدالله .
(٤) قوله: «بن» سقط من (ت) و(ك).
(٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٤٥٥) من طريق حجَّاج وعبدالرزاق، عن ابن جريج، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن أبي سلمة بن سفيان وعبدالله بن عمرو بن العاص وعبدالله بن المسيب العابدي، عن عبدالله بن السائب، به .
ونبَّه مسلم على أن قوله: « ابن العاص » ليس في رواية عبدالرزاق . وقد نبَّه الحفاظ على خطأ هذه اللفظة:
قال المزي في "تحفة الأشراف" (٥٣١٣): « وهو وهمٌ ». وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٢٥٦): « وقوله: ابن عمرو بن العاص، وهمٌ من بعض أصحاب ابن جريج، وقد رويناه في "مصنف عبدالرزاق" عنه فقال: عبدالله بن عمرو القاري، وهو الصواب ».
(٦) في جميع النسخ: « العامري »، والتصويب من "تهذيب الكمال" (١٤/ ٥٥٣)، و(١٥/ ٣٧٦-٣٧٧).
(٧) « إنْ » هنا مؤكِّدةٌ، وهي المخفَّفةُ من الثقيلة، وإذا خُفِّفَتْ « إنَّ » أهملت ولزمت معها اللام الفارقة بينها وبين « إن » النافية. وقد استُعْمِلَتْ هنا مهملةً واستغني =

حدَّث عن الصِّغَارِ كثيرًا ما يُخْطِئ .

٢٣٣ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن عُبَيدالله بن[٣] عمر، عن نافع، عن حُنَيْنٍ[٤] مولى ابن عباس، عن عليٍّ: نهاني رسولُ الله ﷺ عن لُبْسِ القَسِّيِّ[٥]، وأنْ أقرأَ القُرآنَ[٦] وأنا راكِعٌ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُبَيدالله[٧]، عن نافع، عن ابن

= معها عن اللام الفارقة بينها وبين « إنِ » النافية؛ لظهور المقصود بقرينة السياق؛ فإنَّ المعنى على الإثبات لا على النفي، ولو جاء باللام الفارقة لقال: « إنْ كان ابنُ عيينة إذا حدَّث عن الصغار لكثيرًا ما يخطئ ».

وانظر في تخفيف « إنَّ » وإهمالها وإعمالها: "شرح ابن عقيل" (١/ ٣٤٦- ٣٤٩)، و"أوضح المسالك" (١/ ٣٢٧- ٣٢٨)، و"شرح الأشموني" (١/ ٣١٦- ٣١٧ طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق حسن حمد).

وسيأتي نحو هذا في المسألة رقم (٢٤٢٢): « إنْ كانتْ صَوَّامةً قَوَّامة. . . ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٤٣)، وانظر المسألة رقم (٣٦١) و(١٤٦٤).

(٢) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٢) من طريق حجاج، عن حماد، به . ورواه النسائي في "المجتبى" (٥١٧٧) من طريق إبراهيم بن الحجاج، عن حماد، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن حُنين - مولى ابن عباس-، عن علي ، به.

(٣) في (أ) و(ش): «عن» بدل: «بن».

(٤) في (ك): « جبير »، وقوله: « عن حنين » سقط من (ش).

(٥) القَسِّيُّ: ثيابٌ من كَتَّان مخلوطٍ بحرير يُؤتى بها من مِصر، نُسِبَتْ إلى قرية على شاطئ البحر قريبًا من تِنِّيس، يقال لها: القَسُّ؛ بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها . "النهاية" (٤/ ٥٩).

(٦) قوله: « القرآن » من (أ) و(ش) فقط .

(٧) روايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٥١٧٨) من طريق بشر بن المفضل، عن عبيدالله، به . =

حُنَين[1]؛ وَهِمَ فيه حمَّاد .

٢٣٤ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه[3] أبو بكر بن عَيَّاش، عن سُلَيمان التَّيْمِي[4]، عن أسلم بن[5] أبي مُرَيَّةَ[6]؛ قال: قعَدَ

= ورواه البخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ٢٩٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٧٨) من طريق مالك، عن نافع، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن علي، به.
قال البخاري بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «وما روى مالك عن نافع أصح».
وقال الدارقطني في "العلل" (٣/ ٨٢): «رواه مالك بن أنس، عن نافع، وضبط إسناده». وقال الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٣٧٦): «والصواب عن نافع، عن إبراهيم، عن أبيه، عن علي، وقد رواه مالك بن أنس، عن نافع على الصواب». وانظر "تحفة الأشراف" (٧/ ٤٠٥).

(١) في (ف): «عن ابن عمر حنين».
(٢) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٨٣٢).
(٣) قوله: «رواه» مكرر في (ك).
(٤) هو: سليمان بن طَرْخان.
(٥) قوله: «بن» ليس في (ت) و(ك).
(٦) في (أ) و(ش): «أبي مُراية»، وهو وجه في كنيته، ولكن سليمان التيمي يقول فيه: «أبو مريَّة» كما سيأتي.
وأبو مُرَايَةَ هذا اسمه: عبدالله بن عمرو العجلي كما في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٥٤ رقم٤٦٩)، و"الأوسط" (١/ ٢٠٨)، و"الجرح والتعديل" (٥/ ١١٨ رقم٥٣٩)، وذكروا أنه يروي عنه قتادة وأسلم العجلي - من رواية سليمان التيمي عنه -، ولكن التيمي يقول فيه: «أبو مريَّة». قال الإمام أحمد في "العلل" (٤٠٣ و١٥٣٠/رواية عبدالله): «قال إسماعيل بن عليَّة: كان التيمي يقول: عن أبي مُرَيَّة، وقتادة يقول: عن أبي مُراية».
وضبطه ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٨/ ١٠٩): «مُرَايَة» بضم الميم، وفتح الياء المثنَّاة من تحت، ثم ذكر عن الذهبي أنه سمَّاه: عبدالله بن عمرو العجلي، وأنه يروي عنه قتادة، ثم قال ابن ناصر الدين: «قلت: وقال سليمان التيمي: أبو مُرَيَّة؛ بحذف الألف، وتشديد المثناة، حكاه عن التيمي ابن منده في "الكنى"».

الأشعَرِيُّ[١] يحدِّثنا، فقال: لا يُدافِعَنَّ أحدُكُم الغائِطَ والبَوْلَ ؟

قال أبي: يُخْطِئُ أبو بكر في هذا الحديث؛ إنما هو أسلم العِجْلِي، عن أبي مُرَايَة[٢].

٢٣٥ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عثمان بن عثمان الغَطَفاني[٤]، عن خالد الحَذَّاء[٥]، عن المغيرة بن أبي بَرْزَة، عن أبي بَرْزَة[٦]؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن النَّوْمِ قبل العِشَاء، والحديثِ بَعْدَه[٧].

---

(١) يعني: أبا موسى رضي الله عنه.

(٢) في (ت) و(ك): «أبي مرابة» بالباء الموحدة.

(٣) انظر المسألة المتقدِّمة برقم (٢٠٣).

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٨٥٢ و ٣٨٥٢/م)، والروياني في "مسنده" (١٣١٨)، والطبراني في "الأوسط" (٢٨٠٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٦٤/ب/أطراف الغرائب).
قال البزار، بعد أن أخرجه من طريق أبي المنهال، عن أبي برزة: «وحديث خالد الحذاء، عن المغيرة بن أبي برزة، عن أبيه؛ أحسبه وهم فيه عثمان بن عثمان، والصواب: خالد الحذاء، عن أبي المنهال، عن أبي برزة، وأبو المنهال، واسمه: سيار بن سلامة».
وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن المغيرة إلا خالد، تفرَّد به عثمان».
وقال الدارقطني: «تفرد به عثمان بن عمر (كذا)، عن خالد الحذاء، عن المغيرة. وغيره يرويه عن خالد، عن أبي المنهال سيار بن سلامة، عن أبي برزة».

(٥) هو: خالد بن مِهْران.

(٦) هو: نَضْلة بن عبيد.

(٧) كذا في جميع النسخ: «بعده»، والذي في مصادر التخريج وغيرها: «بعدها»، وهو الجادَّة؛ لأن المراد: صلاة العشاء الآخرة، وهي مؤنَّثة، فإنْ لم يكن ما وقع في النسخ خطأً؛ فإنَّه يُخرج على وجهين: =

ورواه عبدُالوهَّابِ الثَّقفي[١]، عن خالد الحَذَّاء، عن أبي المِنْهال[٢]، عن أبي بَرْزَة، عن النبيِّ ﷺ ؟

= الأول: أن يُجْعَلَ من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، والمعنى هنا: أنَّه نَهَىٰ عن النوم قبل أداء صلاة العشاء، ونهى عن التحدُّثِ بَعْدَهُ، أي: بعد أدائها. وانظر للحمل على المعنى بتذكير المؤنث: التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

والثاني: أنْ يُضْبَطَ بسكون الهاء « بَعْدَهْ »، ويخرَّج على لغة طيِّئ ولَخْم فإنهم يحذفون ألف ضمير المؤنَّث « هَا » مع تسكين الهاء ونقل فتحتها إلى الحرف الذي قبلها، بعد تقدير سَلْبِ حركتِهِ إنْ كان متحرِّكًا، فيقولون في « بِهَا »: « بَهْ »، وفي «فِيْهَا»: فِيَهْ، وفي «مِنْهَا»: مِنَهْ، وذكر ابنُ مالك أنَّ هذا الحذفَ والنَّقْلَ يُفْعَلُ اختيارًا.

ومِنْ شواهد هذه اللغة: قولهم: « نَحْنُ جئناك بَهْ »، أي: بِهَا. وما حكاه الفرَّاء أنَّه سَمِعَ بعضَ السُّؤَّال يقول في المسجد الجامع: « بالفضلِ ذُو [الذي] فَضَّلَكُمُ اللهُ بِهْ، والكرامَةِ ذاتُ [التي] أكرمَكُمُ اللهُ بَهْ » يريد: بِهَا.

ومنها: قولُ الشاعر [من الوافر]:

فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ بِدَارِ قَوْمِي نَوائِبَ كُنْتُ في لَخْمٍ أَخَافَهْ

أي: أخافُهَا. قال ابن دُرَيْدٍ: « وهكذا لغةُ طيِّئ؛ يقولون: كِدتُّ أَضْرِبَهْ: إذا عَنَوُا المؤنَّثَ إذا أرادوا أنْ يقولوا: كِدتُّ أَضْرِبُهَا ».اهـ.

وهذه اللغةُ لا تزالُ مستعملةً إلى اليوم في كلام بعض أهل القَصِيم ومَنْ جاورهم من ديار الجزيرة العربية.

انظر: "جمهرة اللغة" لابن دريد (١/ ٢٨٩)، و"الإنصاف، في مسائل الخلاف" (٢/ ٥٦٧- ٥٦٨)، و"أوضح المسالك" (١/ ١٥٥)، و"شرح شذور الذهب" (ص١٥٥)، و"مغني اللبيب" (ص٨٣٩)، و"همع الهوامع" (٣/ ٣٢٩).

(١) هو: عبدالوهاب بن عبدالمجيد. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٦٨). ورواه البخاري أيضًا (٥٤١ و٥٤٧ و٥٩٩ و٧٧١)، ومسلم في "صحيحه" (٦٤٧) من طرق عن أبي المنهال سيار بن سلامة، عن أبي برزة، به .

(٢) هو: سَيَّار بن سلامة .

قال أبي: حديثُ عبدالوهَّاب أشبَهُ[١]، ولا أعلم أحدًا روى عن المغيرة بن أبي بَرْزَة إلا عليَّ بن زيد بن جُدْعان[٢].

٢٣٦ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه أبوبكر بن عَيَّاش، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ: أنه[٤] قيل له: أيُصَلِّي الرجلُ في ثَوْبٍ واحدٍ؟ فقال: «**أَوَكُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ؟!**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: رأيتُ النبيَّ ﷺ يصلِّي[٥] في ثَوْبٍ واحدٍ مخالفًا بين طَرَفَيْهِ.

٢٣٧ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه أبو مَعْشَر[٦]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان لا يُصَلِّي وهو يَجِدُ في بَطنِه شيئًا؟

---

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (١١٥٧)، وذكر أن سفيان الثوري وشريك ابن عبدالله روياه عن خالد الحَذَّاء، عن أبي المِنهال، عن أبي بَرْزَة، ثم قال: «ورواه عثمان بن عثمان الغطفاني، عن خالد الحذاء، فقال: عن المغيرة بن أبي برزة، عن أبي برزة، والصواب: عن أبي المنهال، وحديث المغيرة بن أبي برزة عن أبيه، إنما هو « أسلم سالمها الله » ».

(٢) قال الحافظ في "التهذيب"(٤/ ١٣٢): « وذكر الحسيني في "رجال العشرة" أنه روى عنه أيضًا حماد بن سلمة، وما أظنه إلا وهمًا، وكأنه روى عنه بواسطة علي ابن زيد ».

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٣٠)، والمسألة الآتية برقم (٥٤٧)، و(٢٢٠٠).

(٤) قوله: « أنه » ليس في (أ) و(ش).

(٥) قوله: « يصلي » سقط من (ك).

(٦) هو: نَجيح بن عبدالرحمٰن السندي. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٣٦١)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٥٥)، والدارقطني في "العلل"(٥/ ٤٨/أ).

قال أبي: لم يَعْمَلْ أبو مَعْشَرٍ شيئًا؛ إنما هو: هشام[١]، عن أبيه، عن عبدالله بن الأَرْقَم، عن النبيِّ ﷺ، وإنما أراد أبو مَعْشَرٍ حديثَ عائِشَة الذي يرويه ابنُ أبي عَتِيق[٢]، عن أبيه[٣]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: «**لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الأَخْبَثَيْنِ**»[٤].

٢٣٨ - وسمعتُ[٥] أبي وذكر حديثَ أبي أُوَيس[٦]، عن ثَوْرِ بنِ زيد، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: في الرَّجُل يَحْدُثُ

---

(١) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (١/ ١٥٩)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٨٣ رقم ١٥٩٥٩)، والنسائي في "سننه" (٨٥٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٩٣٢) وغيرهم.

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن أبي عتيق، وروايته أخرجها البيهقي في "سننه" (٣/ ٧١)، وفي "معرفة السنن والآثار" (٤/ ١٢٤).

(٣) هو: عبدالله بن أبي عتيق، وروايته هذه أخرجها مسلم في "صحيحه" (٥٦٠) من طريق يعقوب بن مجاهد أبي حَزْرة القاصِّ، عن عبدالله بن أبي عتيق، عن عائشة، به.

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٨/ أ): «ووهم فيه أبو معشر. ورواه عمران القطَّان، عن هشام، عن أبيه، عن ابن عمر، ووهم فيه، والصَّحيح: عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الأَرْقَم». وانظر "العلل" للدارقطني أيضًا (٥/ ٩٢/ أ).

(٥) في (أ) و(ش): «وسألت».

(٦) هو: عبدالله بن عبدالله الأصبحي. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٨١/ كشف الأستار). قال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا من طريق ابن عباس، وروي معناه من طريق غيره».
وروا ه الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٧٧ رقم ١١٥٥٦) من طريق أبي أويس، عن ثور ابن زيد، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا.

في نفسِه في الصَّلاةِ[1] أنه قد أحدَثَ، فقال النبيُّ ﷺ: «**لَا يَنْصَرِفَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا ، أَوْ يَجِدَ[2] رِيحًا**».

قال أبي: كذا رواه أبو أُوَيس.

ورواه عبدالعزيز الدَّرَاوَردي[3]، عن ثَوْر، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، موقوفً[4]، وهو أَصَحُّ . ورواه هشام بن حَسَّان، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس .

٢٣٩ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه أبو غسَّان محمد بن مُطَرِّف[6]، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يَسَار، عن عُبَادَة، عن

---

(١) في (ك): « وهو في الصلاة».
(٢) قوله: «يجد» سقط من (ت) و(ك).
(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٥٢٥)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٢٥٤) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن ثور، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ؛ مرفوعًا .
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٧٠ رقم١١٩٤٨) من طريق بشر بن المفضل، عن خالد الحذَّاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ؛ مرفوعًا .
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٠٠٣) عن عباد بن العوَّام، عن خالد الحذَّاء، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ موقوفًا .
وتصحَّف الإسناد في المطبوع من "المصنف" هكذا: «حدثنا عباد بن خالد، عن عكرمة»، وصوابه: «عباد، عن خالد» كما في أسانيد أخرى منها: (٢٧٠٨ و٣٩٩٠).
ورواه ابن أبي شيبة أيضًا (٨٠٠١) من طريق سليمان الشيباني، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ موقوفًا .
(٤) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب المنوَّن جريًا على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٥) انظر المسألة الآتية برقم (٣٦٤).
(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٣١٧ =

النبيِّ ﷺ: « مَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ، فَأَتَمَّ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا[1]؛ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدًا[2] أَلَّا يُعَذِّبَهُ » ؟

= رقم ٢٢٧٠٤)، وأبو داود في "سننه"(٤٢٥)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٣٤) من طريق محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصُّنابِحي، عن عبادة، به .

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٤٦٥٨) من طريق آدم بن أبي إياس، عن محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي عبدالله الصُّنابِحي، عن عبادة، به .

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا أبو غسان وهشام بن سعد».

ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٣٠-١٣١) وقال: « غريب من حديث الصُّنابحي، عن عبادة، ومشهورُه رواية ابن محيريز، عن المُخدَجي، عن عبادة ». وقال ابن حجر في "النكت الظراف" (٥١٠١) بعد أن ذكر رواية الطبراني والتي فيها: « عن أبي عبدالله الصُّنابِحي » قال: « وهو الصواب ».

(١) قوله: « وسجودها » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) كذا بالنصب « عهدًا » في جميع النسخ، وفي "الحلية"، وجاءتْ بالرفع في بقيَّة مصادر التخريج:

أما النصب: فوجهه أن قوله « عهدًا » خبرُ « كان »، واسمها: المصدر المؤوَّل: «ألا يعذِّبه»، والتقدير: كان عدمُ تعذيبِهِ عهدًا له عند الله، وجاء مثل ذلك كثيرًا في القرآن والحديث وكلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، بنصب ﴿قَوْلَهُمْ﴾ على أنه خبر ﴿كَانَ﴾، والمصدرُ المؤوَّل ﴿أَن قَالُوا﴾: هو اسمها، انظر: "الدر المصون" (٣/ ٤٣٣)، و"اللباب" (٥/ ٥٩٠- ٥٩١).

وقد وردتْ رواية النصب في "الرسالة" للشافعي الفقرة رقم (٣٤٥)، وخرَّجها الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على تخريجَيْنِ مخالفَيْنِ لإجماع علماء العربية فيما نعلم، ولم يُسْبَقْ إلى أيٍّ منهما، وفاتَهُ رحمه الله التخريجُ الذي ذكرناه لك. انظر تعليقه على الفقرة رقم (٤٨٥).

وأما الرفع: فعلى أن « عَهْدٌ » اسمٌ لـ« كان » مؤخَّر، وخبرها هو: «له عند الله»، =

قال أبي: سمعتُ هذا الحديثَ عن عُبَادَةَ[١] منذُ حينٍ، وكنتُ أُنكِرُه، ولم أَفهَم عَورَتَه[٢] حتَّى رأيتُه الآنَ:

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم[٣]؛ قال: [حدَّثنا أبي؛ قال][٤]:

= وأما قوله: « ألا يعذِّبه » فعلى تقدير حذف الباء؛ فإنَّ العهد في معنى الوعد؛ فإنَّه يقال: عَهِدَ بكذا، كما يقال: وَعَدَ بكذا؛ فكأنه قال: كان وَعْدٌ بعدم التعذيب مستقرًّا له عند الله. انظر: "عقود الزبرجد" (١/ ٤١٣).
وروايةُ الرفع هي الرواية المشهورةُ في كتب الحديثِ والفقه والتفسير والعقائد وغيرها، والله أعلم.

(١) في (ت) و(ك) هاهنا زيادة أشار الناسخ إلى حذفها، وهي: « عن النبي ﷺ: من صلى الصلوات الخمس ».

(٢) في (ت) و(ك): « عورة ».

(٣) قوله: « عبدالرحمٰن بن أبي حاتم » ليس في (أ) و(ش).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولا بد منه؛ وذلك لأمور:
الأوَّل: أنه يستحيل أن تصح روايةٌ لأبي محمد بن أبي حاتم عن أبي صالح؛ فإنَّ أبا صالح هذا: هو عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني مولاهم، المصري كاتب الليث بن سعد، ووفاته قبل ولادة ابن أبي حاتم؛ فأبو صالح توفِّي سنة اثنتين وعشرين ومئتين؛ كما في "تهذيب الكمال" (١٥/ ١٠٧)، وابن أبي حاتم ولد سنة أربعين - أو إحدى وأربعين - ومئتين؛ كما في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٣).
والثاني: أنَّ ابن أبي حاتم يروي كثيرًا عن أبي صالح بواسطة أبيه، كما تجده في المسائل رقم (٢٤٠، ٩٠٩، ١٢٣٤، ١٧٠٨، ٢٣٤٢، ٢٣٥١، ٢٤٦١، ٢٥١٩، ٢٥٦٨، ٢٦٦١).
والثالث: أنَّ سياق المسألة يوجب أن يكون القائل هو أبا حاتم، ففي قوله قبل ذلك: « ولم أفهَمْ عورته حتى رأيتُهُ الآن » ما يدلُّ على أنَّ هذه الطريق الثانية هي التي كشفت عورة الحديث عنده؛ فلابد أن تكون بسنده هو. وأيضًا: فقولُ أبي حاتم آخر المسألة: « فعلمتُ أنَّ الصحيح هذا... » يرشدك إلى ذلك؛ =

حدَّثنا أبو صالح، عن اللَّيْث(*)، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان(١)، عن ابن مُحَيرِيز(٢)، عن عُبَادَة، سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ . . . **فَعَلِمْتُ أن الصَّحيحَ هذا**، وأنَّ محمدَ بن مُطَرِّف لم يَضْبِطْ هذا الحديثَ، وكان محمدُ بنُ مُطَرِّفٍ ثقةً.

٢٤٠- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قُتيبة بن سعيد، عن اللَّيْث(*)؛ قال: حدَّثني سعيد بن أبي هلال: أنَّ نَفَرًا أَتَوْا(٣) عائِشَةَ، فقالوا: إنا نريدُ سَفَرًا، فمن يَؤُمُّنا ؟ قالت: أكثَرُكُم قرآنًا، قالوا(٤): كُلُّنا قارِئ، قالت: فأفقَهُكُم، قالوا: كُلُّنا فَقِيه ، قالت: فأكبَرُكُم سِنًّا، قالوا: كُلُّنا مُسِنٌّ، قالت: فأحسَنُكُم وَجهًا، فلعلَّه أنْ يكونَ(٥) أحسَنَكُم خُلُقًا ؟

= فكأنَّ المعنى: « ولم أفهم عورتَهُ حتى رأيتُهُ بهذه الطريق؛ فعلمتُ أن الصحيح هذا. . .»، فقوله: « فعلمتُ » معطوفٌ على قوله: « رأيتُهُ »، وبهذا يستقيم جواب أبي حاتم، ويوافق آخرُ كلامه أوَّلَهُ.

(*) هو: ابن سعد .

(١) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (١/ ١٢٣)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٤٥٧٥)، والحميدي في "مسنده" (٣٩٢)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣١٥ رقم ٢٢٦٩٣)، وابن ماجه في "سننه" (١٤٠١)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٣٢ و١٠٣٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٦٧ و٣١٦٨ و٣١٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٣٢ و٢٤١٧) وغيرهم .
ومن طريق مالك رواه أبو داود في "سننه" (١٤٢٠)، والنسائي في "سننه" (٤٦١).

(٢) واسمه : عبدالله .

(٣) في (ف):« أتو ».

(٤) من قوله: « فقالوا إنا نريد. . . » إلى هنا سقط من (ف).

(٥) في (أ) و(ش): « فلعلَّه يكون »، وهو الجادَّة، وفي « التواضع والخمول»:«عسى أنْ يكون»، وهو صوابٌ أيضًا؛ لكثرة دخول « أنْ » على خبر «عسى». وما أثبتناه =

وقال أبي: كذا حدَّثنا قُتيبة، عن اللَّيث! وحدَّثنا أبو الوليد[١]؛ قال: حدَّثنا اللَّيْثُ، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هِلال: أنَّ نَفَرًا أَتَوْا عائِشَةَ . . . .

قال أبي: سمعتُ أبا صالحٍ[٢] كاتبَ اللَّيْث قال: قال اللَّيْث بن سعد: كان [سعيد][٣] قرأ[٤] عليَّ هذه الأحاديثَ، فشَكَكْتُ في بعضِها، فأَعَدتُّهَا عن خالد بن يزيد[٥].

= صوابٌ؛ لأنَّ « لعلَّ » اختصَّتْ بدخول « أَنْ » على خبرها كثيرًا حملاً لها على «عسى»؛ لاشتراكهما في معنى الرجاء.
وقد كثر وقوعُ ذلك في الحديث؛ ومن ذلك حديث الصحيحين من قوله ﷺ: « إنكم تَخْتَصِمُونَ إليَّ، ولعلَّ بعضكم أن يكون أَلحَنَ بِحُجَّتِهِ من بعضٍ، فأَقْضِيَ له على نحوِ ممَّا أسمَعُ منه »، وقوله أيضًا: « لعلَّهُ أن يُخَفَّفَ عنهما مالم يَيْبَسا »، وقوله ﷺ للحسن بن علي - كما في "صحيح البخاري" -: «إنَّ ابني هذا لسيِّدٌ، ولعلَّ الله أنْ يُصْلِحَ بِهِ بين فئتَيْنِ من المسلمين»، وورد في أشعار العرب كثيرًا.
انظر: "مغني اللبيب" (ص٢٨٥)، و"لسان العرب" (١١/ ٤٧٤)، و"خزانة الأدب" للبغدادي (٥/ ٣٤٥- ٣٤٨ الشاهد رقم ٣٩٦)، و"فتح الباري" (١٣/ ٦٦).

(١) هو: هشام بن عبدالملك الطَّيالسي. وتابعه على روايته: محمد بن حرب كما عند ابن أبي الدنيا في "التواضع والخمول"(١٨٥)، والبرجلاني في "الكرم والجود" (١٧).
(٢) هو: عبدالله بن صالح .
(٣) في جميع النسخ:« سعد »، والمثبت هو الصَّواب، فسعيد هو ابن أبي هلال المذكور سابقًا .
(٤) في (أ) و(ش):« كان قرأ سعد ».
(٥) قال الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ١٢١):« قال ابن بكير: وكان الليث يقول: حدثني رجل رضًا عن سعيد بن أبي هلال، فطال عليه فضجر، فقال شعبة: كله من سعيد بن أبي هلال ؟ فشككت في شيء منها؛ ثلاثة أو أربعة، فجئت إلى خالد بن يزيد فسمعتها كلها منه ».

٢٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحكم بن عُتَيبة[١]، عن يحيى بن الجَزَّار[٢]، عن صُهَيب أبي الصَّهْبَاء، عن ابن عباس؛ قال[٣]: كنتُ راكبًا على حِمَارٍ، فمَرَرْتُ بين يَدَيِ النبيِّ ﷺ وهو يصَلِّي...؟

قال أبي: رواه عمرو[٤] بن مُرَّة[٥]، عن يحيى بن الجَزَّار، عن ابن عباس؛ ولم يذكر صُهَيبًا.

قلتُ لأبي: أيُّهما أَصَحُّ؟

قال: هذا زاد رجلاً، وذاك نقَصَ رجلاً؛ وكِلاهُما صَحِيحَينِ[٦].

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (١/ ٣٤١ رقم٣١٦٧)، وأبوداود في "سننه" (٧١٦ و٧١٧)، والنسائي في "سننه" (٧٥٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ٢٤)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٤٥٩).

(٢) انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٣٤٥).

(٣) في (ت) و(ك): « فدل » بدل: « قال ».

(٤) في (أ) و(ش): « عمر » بدل: « عمرو ».

(٥) روايته أخرجها أحمد (١/ ٢٥٠ رقم ٢٢٥٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٤٢٣)، والبغوي في "الجعديات" (٩٠).

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادة أن يقال: « وكلاهما صحيحان »، وما وقع في النسخ له ضبطان:

الأول: بإمالة الألف بسبب كسرة النون فكتبتْ ياءً. وانظر الكلام على الإمالة في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

والضبط الثاني: « صَحِيحَيْنِ » بياء محضةٍ، ولهذا الضبط توجيهان:

الأول: على حذف فعل ناسخ، والتقدير: « ويكون كلاهما صحيحَيْنِ »؛ حُذِفَ الفعلُ الناسخ وأُبْقِيَ عمله في معموليه.

والوجه الثاني: أنَّ الأصل: « وكِلَيْهِمَا صحيحَيْنِ » بالنصب فيهما عطفًا على مفعولَيْ « قال » على لغة بني سُلَيْم الذين يُجْرون « القول » مجرى « الظنِّ » في نصب =

٢٤٢ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه شُعْبَة[(٢)]، عن يزيد بن خُمَير، عن عبدالله[(٣)] بن أبي موسى؛ قال: قالت عائِشَة: لا تَدَعْ قِيامَ اللَّيلِ؛ فإنَّ رسولَ الله ﷺ كان لا يَدَعُ قِيامَ اللَّيْلِ، وكان إذا شَغَلَهُ أَمْرٌ أو مَرِضَ، صلَّى قاعِدًا؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ وَهِمَ فيه شُعْبَة؛ إنما هو يزيد بن خُمَير، عن

= مفعولين، وإنما ورد قوله « وكلاهما » بالألف دون الياء على لغة من يلزم المثنَّى الألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي لغةُ بني الحارث بن كعب وجماعة من العرب. وانظر في لغة بني سُلَيْم: المسألة رقم (٧٥٩)، وفي لغة بني الحارث بن كعب المسألة رقم (٥٥٤)، وانظر المسألة رقم (٢٥).

تنبيـه: على الضبطين يكون قد وقع في الكلام استعمال أكثر من لغة في باب واحدٍ؛ ففي الضبط الأول: أمال: « صحيحين »، ولم يمل « كلاهما » مع وجود سبب الإمالة. وفي الضبط الثاني: ألزم « كلاهما » الألف، ونصب « صحيحين » بالياء. وهذا سائغٌ ووارد في كلام العرب. انظر "الخصائص" لابن جِنِّي (١/ ٣٧٠- ٣٧٤ باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا).

(١) نقل هذا النص بتمامه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ١٨٥).

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٦٢٢)، عنه ، به.
ورواه أحمد (٦/ ٢٤٩ رقم ٢٦١١٤) عن الطيالسي، به .
ورواه البخاري في "الأدب المفرد" (٨٠٠)، وأبو داود في "سننه" (١٣٠٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٣٧) من طريق محمد بن بشار، وابن أبي الدنيا في "التهجد" (٦) من طريق علي بن مسلم، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٨) من طريق إبراهيم بن مرزوق، ثلاثتهم عن الطيالسي، به .
ووقع في رواية أبي داود والحاكم: « عبدالله بن أبي قيس »، وفي رواية ابن أبي الدنيا: « شعبة: حُدِّثنا عن يزيد ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٢٥-١٢٦ رقم ٢٤٩٤٥) من طريق محمد بن جعفر، وابن أبي الدنيا في "التهجد" (٥) من طريق معاذ العنبري، كلاهما عن شعبة، به.

(٣) في (ف): « عبيدالله ».

عبدالله بن أبي قيس، عن عائِشَةَ[١].

٢٤٣ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه ابنُ أبي فُدَيك[٣]، عن كَثيرِ بنِ زيد، والضَّحَّاكِ بنِ عثمان، عن المُطَّلِب بن عبدالله، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ**».

ورواه غيرُهما عن المُطَّلِب بن عبدالله، عن سَهْل بن سَعْد، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: وحديثُ أبي هريرة عن النبيِّ، مُرسَلٌ[٤].

---

(١) وقال نحو هذا في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٤٠ رقم٦٥٣). وقال الإمام أحمد: «عبدالله بن أبي موسى هو خطأ، أخطأ فيه شعبة، هو عبدالله بن أبي قيس». اهـ. من "المسند" (٦/ ١٢٦ رقم ٢٤٩٤٥)، و"العلل" (٢٢٨٤ و٣٦٦٠).
وقال في "المسند"(٦/ ٢٤٩ رقم ٢٦١١٤): «وإنما هو: عبدالله بن أبي قيس، وهو الصَّواب؛ مولًى لبني نصر بن معاوية». وقال البيهقي في "السنن" (٣/ ١٥): «كذا قال شعبة عن يزيد بن خمير! وقال معاوية بن صالح: عبدالله بن أبي قيس، وهو أصح». وقال الحافظ في "التهذيب" (٢/ ٤٠٧): «عبدالله بن أبي قيس، ويقال: ابن قيس، ويقال: ابن أبي موسى، والأول أصح».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٦١٥).

(٣) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠١٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٢٥)، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٤٦)، ثلاثتهم من طريق ابن أبي فُدَيك، عن كثير، عن المُطَّلِب، عن أبي هريرة، مرفوعًا. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن المُطَّلِب إلا كثير بن زيد، تفرد به ابن أبي فديك».

(٤) لأن المُطَّلب لم يدرك أبا هريرة، فروايته عنه مرسلة؛ كما أوضح ذلك في "المراسيل" (٧٨٠). وقال أبو حاتم في المسألة رقم (٦١٥): «منهم من يقول: المُطَّلِب بن حَنطَب، عن أبي هريرة، ومنهم من يقول: المُطَّلِب، عن سهل بن =

٢٤٤ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه مروان[٢] الفَزَاري[٣]، عن يزيد بن كَيْسَان، عن أبي حازم[٤]، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى رَكْعَتَي الفجر حينَ[٥] طَلَعَتِ الشَّمْسُ ؟

قال أبي: غَلِطَ مَرْوَانُ في اختِصَارِهِ؛ إنما كان النبيُّ ﷺ في سَفَر، فقال لبِلال[٦]: «**مَنْ يَكْلَؤُنَا اللَّيْلَةَ**»؟ فقال: أنا، فغلَبَهُ النَّوْمُ حتى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فقام النبيُّ ﷺ وقد طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَمَرَ بِلالاً أنْ يُؤَذِّنَ، وأمر الناسَ أن يصلُّوا ركعَتَي الفجر، ثم صلَّى بهِمُ الفَجْرَ[٧].

فقد صلَّى السُّنَّةَ والفَرِيضَةَ بعد طُلوع الشَّمْس .

= سعد، ومنهم من يقول: عمَّن سمع النبيَّ ﷺ؛ وهو أصحُّ ».
قال الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٧٥ رقم١٨٨٠): « يرويه الضحاك بن عثمان وكثير ابن زيد عنه، واختُلِف عن كثير، فرواه ابن أبي فديك والفضل بن موسى عنه، عن المُطَّلب، عن أبي هريرة، وخالفه يونس بن يحيى بن نباتة، فرواه عن كثير بن زيد، عن المُطَّلب، عن أبي هريرة وسهل بن سعد، عن النبي ﷺ ، والمحفوظ حديث أبي هريرة ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٠٥). (٢) هو: ابن معاوية .

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١١٥٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١٨٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤١٤٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٦٥٢)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ١١٢). (٤) هو: سلمان الأشْجَعي .

(٥) في (ش): « حتى ». (٦) في (ت): « البلال ».

(٧) الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٨٠) من طريق يحيى بن سعيد، حدثنا يزيد ابن كيسان، حدثنا أبوحازم، عن أبي هريرة؛ قال: عَرَّسْنَا مع نبيِّ الله ﷺ، فلم نستيقظْ حتى طلعتِ الشمس، فقال النبي ﷺ: « ليأخذْ كلُّ رجل برأسِ راحلتِهِ؛ فإنَّ هذا منزلٌ حَضَرَنَا فيه الشيطانُ». قال: ففعلنا، ثم دعا بالماء فتوضَّأ، ثم سجد سجدتين، ثم أُقِيمَتِ الصلاةُ فصلَّى الغداةَ.

٢٤٥ - وسمعتُ[١] أبي يقول: كتبتُ عن قتيبة[٢] حديثًا عن اللَّيْثِ ابن سعد - لم أُصِبْهُ بمصر عن اللَّيْث - عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي[٣] الطُّفَيل، عن معاذ، عن النبيِّ ﷺ: أنه كانَ في سَفَرٍ، فجمَعَ بينَ الصَّلاتَين .

قال أبي: لا أعرِفُه من حديث يزيد، والذي عندي: أنه دخلَ له حديثٌ في حديث ؛ حدَّثنا أبو صالح[٤]؛ قال: حدَّثنا اللَّيْث، عن هشام بن سعد، عن أبي الزُّبَير، عن أبي الطُّفَيل، عن معاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ . . . بهذا الحديثِ[٥].

---

(١) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣١٩/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٠٢).

(٢) هو: ابن سعيد .

(٣) قوله: « أبي » سقط من (ف).

(٤) هو: عبدالله بن صالح كاتب الليث .

(٥) هذا الحديث في الأصل يرويه أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكِّي، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن معاذ بن جبل ﵁ : أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ عام تبوك ، فكان رسول الله ﷺ يجمعُ بين الظُّهر والعصر، والمغرب والعشاء . . . ، الحديث . أخرجه مالك في "الموطأ" (١/ ١٤٣ رقم٣٢٨) عن أبي الزبير.
ومن طريق مالك أخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ٢٣٧-٢٣٨ رقم٢٢٠٧٠)، ومسلم في "صحيحه" بعد الحديث رقم (٢٢٨١).
وتابع مالكًا على روايته هكذا عن أبي الزبير: سفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وقُرَّة بن خالد، وعمرو بن الحارث، وأشعث بن سوَّار، وزيد بن أبي أنيسة:
أما رواية سفيان الثوري: فأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٣٩٨)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٢٣٠ و٢٣٦ رقم٢٢٠١٢ و٢٢٠٦٢)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٧٠).
وأما رواية قُرَّة وزهير: فأخرجها مسلم في "صحيحه" (٧٠٦).
وأما رواية عمرو بن الحارث، وأشعث بن سوَّار ، وزيد بن أبي أنيسة: فأخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠/ ٥٨-٥٩ رقم١٠٤ و١٠٦ و١٠٧). =

. . . .

= ورواه أيضًا عن أبي الزبير: هشام بن سعد، وعنه حماد بن خالد، والليث بن سعد - واختُلِفَ على الليث -:

أما رواية حماد بن خالد: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٣٣ رقم ٢٢٠٣٦) من طريقه؛ حدثنا هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، قال: كان النبي ﷺ في غزوة تبوك لا يروح حتى يُبرد، يجمع بين الظُّهر والعصر، والمغرب والعشاء.

وهذه الرواية موافقة لرواية الآخرين، وما فيها من زيادة الإبراد ليس له أثر.

وأما الليث بن سعد: فروى الحديث عنه أبو صالح عبدالله بن صالح كاتب الليث، عن هشام بن سعد كرواية حماد بن خالد والجماعة، إلا أنه قال: ثم ينزل إذا أمسى فيجمع بين المغرب والعِشاء. أخرج رواية عبدالله بن صالح هذه: الطبراني في الموضع السابق برقم (١٠٣)، وهي التي أخرجها أبو حاتم الرازي هنا، إلا أنه لم يَسُق متنها.

وخالف هؤلاء كلهم يزيد بن خالد بن يزيد بن عبدالله بن مَوْهَب، فأخرج أبو داود في "سننه" (١٢٠٨) هذا الحديث من طريقه؛ حدثنا المفضل بن فضالة والليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل: أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك، إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر، وإن يرتحلْ قبل أن تزيغ الشمس أخَّر الظهر حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك: إن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء، وإن يرتحلْ قبل أن تغيب الشمس أخَّر المغرب حتى ينزل للعشاء، ثم جمع بينهما.

كذا جاء في "سنن أبي داود": «حدثنا المفضل بن فضالة والليث»! وقد أخرجه البيهقي في "سننه" (٣/ ١٦٢) من طريق أبي داود؛ ثنا يزيد بن خالد بن عبدالله بن مَوْهَب الرملي؛ ثنا المفضل بن فضالة، عن الليث... فذكره.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٩٢ رقم١٣) من طريق أبي داود، فقال: «ثنا المفضل بن فضالة، وعن الليث»، وعلق العظيم آبادي على هذا الموضع من "سنن الدارقطني" بقوله: «قوله: وعن الليث بن سعد: هكذا في بعض النسخ بإثبات الواو، وفي بعض النسخ بإسقاطها، وهو الصحيح».

وقال الدارقطني عقب إخراجه لهذه الرواية: «حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي، =

. . . .

= ثنا جعفر بن محمد القلانسي، ثنا يزيد بن موهب، ثنا الليث، عن هشام بن سعد، بهذا نحوه، ولم يذكر فيه المفضل بن فضالة ». ومما سبق - مع ما يأتي نقله عن الدارقطني في "العلل" - يرجح أن الصواب: رواية يزيد بن خالد، عن المفضل، عن الليث؛ بهذا المتن الذي خالف فيه جميع الرواة بذكر جمع التقديم، ولعل هذا الطريق هو الذي أوقع قتيبة بن سعيد في الوهم؛ فروى هذا الحديث بهذا اللفظ عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ، مع أن الليث يرويه عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير كما تقدم . وقد كثر انتقاد الأئمة لرواية قتيبة هذه مع جودة إسنادها؛ فأعلَّها أبو حاتم كما هنا ، وذكرَ الحاكمُ في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٩-١٢١) هذا الحديثَ مثالاً للشاذ، فقال بعد أن أخرجه: « هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علَّة نعلِّله بها، ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل؛ لعلَّلنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي الزبير؛ لعلَّلنا به، فلما لم نجد له العِلَّتين؛ خرج عن أن يكون معلولاً، ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل، عن أبي الطفيل، فقلنا: الحديث شاذ. . »، ثم ذكر بعضَ الأئمة الذين رووه عن قتيبة؛ كأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وغيرهم، ثم قال: « فأئمة الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجُّبًا من إسناده ومتنه، ثم لم يبلغنا عن واحد منهم أنه ذكر للحديث علَّة، وقد قرأ علينا أبو علي الحافظ هذا الباب وحدثنا به عن أبي عبدالرحمٰن النسائي وهو إمام عصره، عن قتيبة بن سعيد، ولم يذكر أبو عبدالرحمٰن ولا أبو علي للحديث علَّة، فنظرنا فإذا الحديث موضوع، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون »، ثم أسند الحاكم عن البخاري أنه قال: « قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدايني ». قال البخاري: « وكان خالد المدايني يُدخل الأحاديث على الشيوخ ».

وذكر البيهقي في "السنن" (٣/ ١٦٣) كلام البخاري هذا، ثم قال: « وإنما أنكروا من هذا رواية يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، فأما رواية أبي الزبير عن أبي الطفيل؛ فهي محفوظة صحيحة ». =

٢٤٦ - وسمعتُ أبي يقول: حديثُ ابن مسعود في التَّطْبيق(١)

= وقال الترمذي في "جامعه" (٥٥٤): « وحديث معاذ حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة، لا نعرف أحدًا رواه عن الليث غيره، وحديث الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ حديث غريب ، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ: أن النبي ﷺ جمع في غزوة تَبوك بين الظُّهر والعصر، وبين المغرب والعِشاء ».

وأخرج أبو داود في "سننه"(١٢٢٠) حديث قتيبة بن سعيد هذا، ثم قال: «ولم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحدَه ». وقال المنذري في "مختصر السنن" (٢/ ٥٣):«وقد حُكي عن أبي داود أنه أنكره »، وقال أيضًا :« وقد حُكي عن أبي داود أنه قال: ليس في تقديم الوقت حديث قائم ». وقال المنذري أيضًا (٢/ ٥٧):« وقال أبو سعيد بن يونس الحافظ: لم يحدِّث به إلا قتيبة، ويقال: إنه غلط، وأن موضع يزيد ابن أبي حبيب : أبو الزبير ».

وسئل الدارقطني في "العلل" (٩٦٥) عن هذا الحديث ، فذكر الاختلاف فيه، وذكر رواية قتيبة هذه، ثم قال:« كذلك حدث به جماعة من الرفعاء عن قتيبة، ورواه المفضل بن فضالة عن الليث، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ، بهذه القصة بعينها، وهو أشبه بالصَّواب، والله أعلم. وعند هشام بن سعد عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ، الحديث الآخر في الجمع بين الصلاتين في السفر ».اهـ.

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٥٨٣):« وقد أعلَّه جماعة من أئمة الحديث بتفرد قتيبة عن الليث . . . ، وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجها أبو داود من رواية هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، وهشام مختلف فيه، وقد خالفه الحفاظ من أصحاب أبي الزبير؛ كمالك، والثوري، وقرَّة بن خالد، وغيرهم، فلم يذكروا في روايتهم جمع التقديم ».اهـ.

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥٣٤) من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود، ومن طريق منصور بن المعتمر، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود: أنهما دخلا على عبدالله - يعني ابن مسعود -، فقال: أصلَّى مَنْ خلفكم؟ قالا : نعم، فقام بينهما، وجعل أحدَهما عن يمينه، والآخر عن شماله، ثم ركعنا، فوضعنا أيدينا على ركبنا، فضرب أيدينا، ثم طبَّق بين يديه، ثم جعلهما =

منسوخٌ؛ لأنَّ في حديث ابن إدريس(١) عن عاصِم بن كُلَيب، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن عَلْقَمَة(٢)، عن عبدالله: أنَّ النبيَّ ﷺ طَبَّقَ، ثم أُخْبِرَ سعد(٣)، فقال: صدَقَ أخي، قد كُنَّا نَفْعَلُ، ثم أُمِرْنَا بهذا؛ يعني: بِوَضْعِ اليدَيْنِ على الرُّكْبَتَين.

٢٤٧ - **وسألتُ أبي** عن الحديث الذي رواه(٤) ابن أبي عَرُوبَة(٥)، عن قتادة، عن أبي نَضْرَة(٦)، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ: **«إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً، فَأَحَقُّكُمْ بِالإِمَامَةِ أَقْرَؤُكُمْ»**.

ورواه حمَّاد بن زيد(٧)، عن أيُّوب(٨)، عن أبي قِلابة(٩)، عن مالك بن الحُوَيرث: أتيتُ النبيَّ ﷺ في نَفَرٍ، فقال: **«إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»**.

= بين فخذيه، فلما صلى قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ.

(١) هو: عبدالله. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٤١٨-٤١٩ رقم ٣٩٧٤)، وأبو داود في "سننه" (٧٤٧)، والنسائي في "سننه" (١٠٣١)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٩٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٩٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٤).
قال الدارقطني: « هذا إسناد ثابت صحيح ».

(٢) هو: ابن قيس النَّخَعي.

(٣) يعني: ابن أبي وقَّاص.

(٤) في (ك): « عن حديث رواه ».

(٥) هو: سعيد. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٦٧٢).

(٦) هو: المنذر بن مالك.

(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٨٥ و٨١٩)، ومسلم في "صحيحه" (٦٧٤).

(٨) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٩) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

قلتُ لأبي: قد اختلفَ الحديثان؟

فقال: حديثُ أَوْس بن ضَمْعَج قد فَسَّر الحديثَيْنِ[(١)].

٢٤٨ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثِ أوسِ بنِ ضَمْعَجٍ[(٣)]، عن أبي[(*)] مسعود، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال: قد اختلفوا في متنه:

رواه فِطْرٌ[(٤)]، والأعمش[(٥)]، عن إسماعيل بن رجاء، عن أوس ابن ضَمْعَج، عن أبي[(*)] مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال: «**يَؤُمُّ القَوْمَ**

---

(١) في (ك): «الحديثان».
وحديث أوس بن ضَمْعَج هو المذكور في المسألة التالية، وقد أخرجه مسلم في "صحيحه" برقم (٦٧٣)، ولفظه: قال أوس بن ضَمْعَج: سمعت أبا مسعود - يعني الأنصاري - يقول: قال لنا رسول الله ﷺ: « يؤمُّ القومَ أقرؤهُم لكتاب الله، وأقدمُهم قراءة، فإن كانت قراءتُهم سواء، فليؤمَّهُم أقدمُهم هِجرةً، فإن كانوا في الهجرة سواء، فليؤمَّهم أكبرُهم سِنًّا . . . » الحديث .
فعُلِم أن مراد أبي حاتم: العمل بكلا الحديثين - حديث أبي سعيد ، وحديث مالك بن الحويرث - فالأحق بالإمامة: أقرؤهم لكتاب الله، ثم أكبرهم سنًّا .

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن رجب في "فتح الباري" (٤/ ١٣٤)، وابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ١٧٠).

(٣) أي: الذي تقدمت الإشارة إليه في المسألة السابقة .

(*) في (ت) و(ك): « بن » بدل: « أبي ».

(٤) هو: ابن خليفة. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ٤ رقم١٥٠٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٩٥٩)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٢٤ رقم ٦١٩).

(٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٦٧٣).

أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ...».

ورواه شُعْبَة[١]، والمسعودي[٢]، عن إسماعيل بن رَجَاء، لم يقولوا: «**أَعلَمُهُم بالسُّنَّة**».

قال أبي: كان شُعْبَة يقول: إسماعيلُ بن رجاء كأنه شَيطانٌ؛ من حُسْنِ حديثِهِ[٣]! وكان يَهابُ هذا الحديثَ؛ يقول: حُكْمٌ من الأحكامِ عن رسولِ الله ﷺ، لم يُشارِكْهُ أحدٌ[٤].

قال أبي[٥]: شُعْبَةُ أحفَظُ من كُلِّهم.

---

(١) روايته أخرجها مسلم (٦٧٣).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (٣٩٥٧)، والبغوي في "الجعديات" (٨٦٣)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٢٣ رقم ٦١٤)، والبيهقي في "سننه" (٣/ ١٢٥).

(٣) كذا نقل أبو حاتم مقالة شعبة أنه قالها في إسماعيل بن رجاء. وروى ابن أبي حاتم في "مقدمة الجرح والتعديل" (ص ١٣٣) عن محمد بن يحيى، نا محمود ابن غيلان، نا شبابة، قال: ذُكر حديث إسماعيل بن رجاء، عن أوس بن ضَمْعَج، عند شعبة فقال: ما أراه إلا كذا، لجودة حديثه. اهـ.
وروى البغوي في "الجعديات" (٨٦٢) عن محمود بن غيلان، نا شبابة، نا شعبة وذُكر عنده أوس بن ضمعج؛ قال: والله ما أراه كان إلا شيطانًا؛ يعني لجودة حديثه. اهـ. فجعل مقالة شعبة في أوس لا إسماعيل.
ومن طريق البغوي رواه الخطيب في "الجامع" (١٣٣٣). وكذا ذكرها المزي في "تهذيب الكمال" (٣/ ٣٩٠) في ترجمة أوس.

(٤) وكان شعبة يقول في هذا الحديث إذا حدَّث به عن إسماعيل بن رجاء: هو ثلث رأس مالي. انظر "الكامل" (٢/ ٣٢٦).

(٥) في (ك): «ابن أبي».

قال أبو محمد: أليسَ[١] قد رواه السُّدِّي[٢] عن أوس بن ضَمْعَج؟

قال: إنما رواه الحَسَنُ بنُ يزيدِ الأَصَمُّ، عن السُّدِّي، وهو شيخ، أين كان الثوريُّ وشُعْبَةُ عن هذا الحديث؟! وأخافُ ألَّا يكونَ محفوظًا[٣].

٢٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به أحمدُ بن عثمان الأَوْدي[٤]؛ قال: ثنا بكرُ بن عبدالرحمٰن؛ قال: ثنا عيسى بن

(١) في (ت) و(ك): « ليس » بلا همزة.

(٢) هو: إسماعيل بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٨٦٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٢٦).

(٣) روى ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٣ رقم١٨٣) عن عبدالله بن الإمام أحمد أنه قال: « سألت أبي عن الحسن بن يزيد الأصم الذي يحدِّث عن السدّي ؟ فقال: ثقة ليس به بأس، إلا أنه حدَّث عن السدّي، عن أوس بن ضمعج ».
وهذا النص رواه عبدالله بن أحمد في "العلل"(٧٦٤). وقال ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٢٦): « ولم يرو هذا الحديث عن السدي غير الحسن بن يزيد هذا، ومدار هذا الحديث على إسماعيل بن رجاء، عن أوس بن ضَمْعَج ».

(٤) في (ك): « الأزدي ».
وهكذا وقعت روايته في جميع النسخ: « عيسى بن المختار، عن إسماعيل بن أمية » ولم نقف عليه من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١٩/ ٦٢-٦٣ رقم١١٦) من طريق أحمد بن عثمان الأَوْدي وأبي كُريب محمد بن العلاء، كلاهما عن بكر بن عبدالرحمٰن، عن عيسى بن المختار، عن ابن أبي ليلى، عن إسماعيل بن أمية، به مثله. كذا بزيادة «ابن أبي ليلى» بين عيسى وإسماعيل.
وذكر ابن سعد في ترجمة بكر بن عبدالرحمٰن من "الطبقات" (٦/ ٤٠٦) أنه سمع من عيسى بن المختار بن عبدالله بن أبي ليلى "مصنف محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى"، وكان يحدِّث به عنه، وهذا يؤكد وجوده في الإسناد، والله أعلم. =

المُخْتار، عن إسماعيل بن أُميَّة، عن محمد بن مسلم - يعني: الزُّهْري - عن ابن كعب بن مالك[(١)]، عن أبيه؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يصلِّي المَغْرِبَ، ثم يَرْجِعُ النَّاسُ إلى أهليهِمْ وَهُمْ يُبْصِرونَ مَوَاقِعَ النَّبْلِ حين يُرْمَىٰ بها؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يُرْوَىٰ عن الزُّهْري[(٢)]، عن ابن كعب: أنَّ النبيَّ ﷺ ... مُرسَلٌ[(٣)].

٢٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به[(٤)] محمد بن إسماعيل الأَحْمَسي[(٥)]؛ قال: حدَّثنا أحمدُ بن يونس[(٦)]؛ قال حدَّثنا

= وسيأتي في المسألة رقم (٢٥١) و(٢٨٧) رواية بكر بن عبدالرحمٰن، عن عيسى بن المختار، عن ابن أبي ليلى، غير هذا الحديث.
ورواه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٥٠٤) عن بكر بن عبدالرحمٰن، به، مثل رواية الطبراني. ورواه الطبراني في "الكبير" (١٩/ ٦٢ رقم١١٥)، و"الأوسط" (٥٢٨٤) من طريق إسحاق بن راشد، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٦٢ رقم١١٤) من طريق يحيى بن سعيد، كلاهما عن الزهري، به.

(١) هو: إما عبدالرحمٰن، وإما عبدالله؛ كما في الموضع الآتي من "التاريخ الكبير".

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠٩٠) من طريق معمر وابن جريج، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٣١١) تعليقًا من طريق الليث، ثلاثتهم عن الزهري، عن عبدالرحمٰن بن كعب، به. وهناك اختلافات أخر على الزهري، انظرها في "التاريخ الكبير" للبخاري (٥/ ٣١١-٣١٢).

(٣) في (ت) و(ك): « مرسلٌ، به »، وقوله: « مرسل » كذا جاء في النسخ، وحقُّه أن يكون: « مرسلاً » بألف تنوين النصب على لغة جمهور العرب، لكنَّ ما وقع هنا يخرَّج على لغة ربيعة؛ يحذفون ألف تنوين المنصوب، وقفًا ووصلاً، نطقًا وخطًّا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٤) قول: «به» ليس في (ت) و(ف) و(ك). (٥) في (ك): « الأعمسي ».

(٦) روايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (٢/ ١٩-٢٠).

مِنْدَل[١]، عن جعفر بن محمد، عن أبيه[٢]، عن ابن عمر؛ قال: صلَّى النبيُّ ﷺ صلاةَ الغَداة بالناس في سَفَر، فقرأ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ و: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثم قال: «قَرَأْتُ لَكُمْ ثُلُثَ القُرْآنِ وَرُبُعَهُ»؟

قال أبي: ليس هذا جعفرَ بنَ محمَّدِ بنِ عليٍّ بن حسين، هذا جعفرُ بن أبي[٣] جعفر[٤]، شيخٌ ضعيفُ الحديث[٥].

٢٥١ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه المُطَّلِب بن زياد[٧]، عن

= ورواه عبد بن حميد في "مسنده" (٨٥٤/ المنتخب)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٥٩) من طريق مالك بن إسماعيل، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٥٣) من طريق يحيى بن عبدالحميد، كلاهما عن مندل، به.
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٤٤) من طريق غسان بن الربيع، عن جعفر، به.

(١) في (أ) و(ف) و(ش): «مبذل»، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الصواب. وانظر "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٤٩٣). ومِنْدَل - بتثليث الميم - لقبه، واسمه: عمرو بن علي العَنَزي.

(٢) سيأتي تعريف أبي حاتم به.

(٣) قوله: «أبي» سقط من (ت) و(ك).

(٤) اسم أبي جعفر: ميسرة الأشجعي.

(٥) قال ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٤٤) بعد أن ذكر له هذا الحديث: «وله عن أبيه عن ابن عمر أحاديث، وعن أبيه، عن أبي هريرة أحاديث، وجملته ليس بالكثيرة، وهو منكر الحديث كما قاله البخاري».

(٦) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٨/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٢٩).

(٧) روايته أخرجها مطيَّن في "حديثه" - كما في "مسند علي" لأوزبك (٣/ ٩٩٣) -، والطبراني في "الأوسط" (٥٥٥٩) من طريق ضرار بن صرد، عن المطلب بن زياد، به. =

ابن أبي ليلى[١]، عن عَدِيٍّ بن ثابت، عن زِرٍّ[٢]، عن علي؛ قال: كان[٣] النبيُّ ﷺ إذا قرأ: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٤]، قَالَ: « آمِين »؟

قال: هذا خطأٌ.

قلتُ: فحدَّثنا أحمدُ بن عُثْمان بن حَكِيمٍ الأَوْدي، عن بكر بن عبدالرحمٰن، عن عيسى بن المُخْتار، عن ابن أبي ليلى[٥]، عن سَلَمة ابن كُهَيل، عن حُجَيَّة بن عَدِيٍّ، عن علي: أنه سمع النبيَّ ﷺ يقول: «آمِين» حين يَفْرُغُ من قراءةِ فاتحةِ الكتاب.

قال: وهذا أيضًا عندي خطأٌ؛ إنما هو: سَلَمة[٦]، عن حُجْر أبي العَنْبَس، عن وائل بن حُجْر، عن النبيِّ ﷺ.

= قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عدي بن ثابت إلا ابن أبي ليلى، ولا عن ابن أبي ليلى إلا المطلب بن زياد، تفرد به: ضرار بن صرد ».

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٢) هو: ابن حُبَيش.

(٣) قوله: « كان » سقط من (ت) و(ك).

(٤) آخر سورة فاتحة الكتاب.

(٥) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٨٥٤) من طريق حميد بن عبدالرحمٰن، حدثنا ابن أبي ليلى، به.

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٩٦٠)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣١٦ رقم١٨٨٤٢)، ومسلم في "التمييز" (٣٧)، وأبو داود في "سننه" (٩٣٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٤٨)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٩٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٤٤ رقم ١٠٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٣٣ و٣٣٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٥٧).

قال الترمذي: « حديث حسن ». وقال الدارقطني: « صحيح ».

[قال: فقلتُ][(١)]: فحديثُ المُطَّلِب ما حالُه؟

قال: لم يَرْوِهِ غيرُهُ، لا أدري ما هو ! وهذا من ابن أبي ليلى؛ كان ابنُ أبي ليلى سَيِّئَ الحِفْظ[(٢)].

٢٥٢ - وسمعتُ[(٣)] **أبي** ورأى في كِتابي: عن هارون بن إسحاق، عن محمد بن بِشْر، عن عبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد، عن أبيه[(٤)]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ أربعَ أحاديثَ[(٥)]:

---

(١) في (أ) و(ش): « وقال أبي » بدل: « قال: فقلت »، وكتب بهامش (أ) ما نصه: « هكذا في الأصل ». وفي (ف): « وقال أبي: قال »، وفي (ت) و(ك): « قال أبو زرعة: قال أبي »، والمثبت من "البدر المنير" ،و"التلخيص الحبير".

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٨٥) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: «والاضطراب في هذا من ابن أبي ليلى؛ لأنه كان سيِّئ الحفظ، والمشهور عنه حديث حُجَيَّة بن عدي ».

(٣) سيأتي كلام أبي حاتم على الحديث الأول في المسألة رقم(٦٦٢)، وعلى الحديث الثالث في المسألة رقم (٩١٢)، وعلى الحديث الرابع في المسألة رقم (١٤٨٦).

(٤) هو: أبو الزِّناد عبدالله بن ذكوان.

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: أربعة أحاديث، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية على مذهب البغداديين والكسائي خلافًا للبصريين؛ فإنَّ قاعدة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة: أنْ يُخَالِفَ العددُ المعدودَ في التذكير والتأنيث، لكنِ اختلفُوا في المعتبر في تذكير المعدود وتأنيثه: هل ينظر إلى المفرد أو إلى الجمع، على مذهبَيْن:
الأوَّل: مذهب جمهور النحويين، وهو أنَّ العبرة بالمفرد لا بالجمع، فيقال: ثلاثة سِجِلَّات، وثلاثةُ دُنَيْنِيرَات؛ فقد حكى سيبويه والفراء أنَّ الاستعمال في كلام العرب جارٍ على مراعاة حال المفرد دون مراعاة حال الجمع .
والثاني: مذهب البغداديين؛ أجازوا مراعاة حال المفرد، أو حال الجمع، تذكيرًا وتأنيثًا، فلك أن تقول: ثلاثةُ حمامات، وأن تقول: ثلاثُ حمامات؛ الأوَّل =

أحدُها[(١)]: في ليلة القَدر: « تَحَرَّوْها[(٢)] في السَّبْع الأَواخر »[(٣)].

وأنَّ الناسَ كانوا في صَلاة الصُّبْحِ ووجوهُهُم إلى الشَّام، فأتاهُم آتٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ[(٤)] نُزِّلَ عليه قرآنًا[(٥)]، وأُمِرَ أن يَسْتقبِلَ الكعبةَ؛

= باعتبار حال المفرد، والثاني باعتبار حال الجمع، وقد حكى الكسائي: « مررتُ بثلاثِ حمامات، ورأيتُ ثلاثَ سِجِلَّات » بغير هاء وإنْ كان المفرد مذكرًا، وقاسَ عليه ما كان مِثْلَهُ. وعلى هذا المذهب يصح قوله هنا: « أربع أحاديث » بمراعاة حال الجمع؛ فإنَّه يعامل معاملة المؤنَّث، يقال: هذه أحاديث. والله أعلم.
انظر: "ارتشاف الضرب" لأبي حيَّان (٢/ ٧٥٠- ٧٥١)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٢٢٥)، و"شرح الأشموني"(٤/ ١٢٦)، و"همع الهوامع"(٣/ ٢٥٤). [باب العدد].

(١) في (ت) و(ك): « أحدهما ».

(٢) في (ك): « تحدوها ».

(٣) أخرجه مسلم (١١٦٥) من طريق مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر. وأخرجه البخاري (٢٠١٥ و٦٩٩١) من طريق نافع وسالم، ومسلم (١١٦٥) من طريق نافع، كلاهما عن ابن عمر.

(٤) في (ت) و(ك): « أن النبي ﷺ ».

(٥) لك في ضبط هذه العبارة وجهان:
الوجه الأوَّل: « أنَّ رسول الله ﷺ نَزَّلَ عليه قرآنًا، وأَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكعبةَ» بإضمار فاعل « نَزَّلَ »، وهو عائدٌ على الله تعالى، و« أَمَرَ »: فعلٌ مبنيٌّ للفاعل كـ«نَزَّلَ»، ومفعوله محذوفٌ تقديرُهُ: وأَمَرَهُ أَنْ يَستقبِلَ الكعبةَ؛ ويشهد لهذا الوجه رواية البخاري (٤٤٨٨)، ففيها: « إذ جَاءَ جاءٍ، فقال: أَنْزَلَ اللهُ على النبيِّ ﷺ قرآنًا: أَنْ يَسْتقبِلَ الكعبةَ ».
والوجه الثاني: « أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ نُزِّلَ عليه قرآنًا، وأُمِرَ أَنْ يَستقبِلَ الكعبةَ » - كما أثبتناه في كلام المصنِّف - فـ« نُزِّلَ »: مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، ويتخرَّج ما بعده على إنابة الجار والمجرور - وهو « عليه » - مُنَابَ الفاعل، و« قرآنًا »: مفعولٌ به لـ«نُزِّلَ» منصوبٌ؛ وهذا جائزٌ على مذهب الكوفيين وابن مالك وأبي عُبَيْد، حيث يجيزون إقامة غير المفعول به نائبًا للفاعل - مع وجود المفعول به - مطلقًا؛ =

. . . .

= سواءٌ تقدَّم المفعول أو تأخَّر؛ فيقولون: ضُرِبَ زيدًا ضربٌ شديدٌ، وضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيدًا. وكذلك في الظرف والجار والمجرور؛ واستدلوا بقراءةِ أبي جعفر المدني والأعرج وشيبة وعاصم: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، وقراءة أبي جعفر وشيبة وابن السميفع: ﴿وَيُخْرَجُ لَهُۥ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ [الإسراء: ١٣]. ولهم أيضًا شواهد من الشعر.

ولو أُنِيبَ المفعولُ به في هذا، لقيل: لِيُجْزَىٰ قومٌ بما كانوا يكسبون، ويُخْرَجُ له يَوْمَ القيامةِ كتابٌ، والأخفش يجيز ذلك إذا تقدَّم غير المفعول به عليه، فتقول: ضُرِبَ في الدار زيدٌ، وضُرِبَ في الدار زيدًا. وإنْ تقدَّم المفعولُ به على غيره، تعيَّنتْ إنابتُهُ عنده؛ نحو: ضُرِبَ زيدٌ في الدار، ولا يجوز: ضُرِبَ زيدًا في الدار، ولكنَّ الأخفش محجوجٌ بما احتج به الكوفيون من قراءة أبي جعفر ومَنْ معه.

وأما البصريون - ما عدا الأخفش - ومن وافقهم فلا يُجيزون إقامة المفعول به نائبًا للفاعل مع وجود المفعول به، مطلقًا؛ سواءٌ تقدَّم المفعول به أو تأخَّر. وما ورد من ذلك من الشواهد فإنه عندهم شاذ وضرورة إن كان في الشعر، ومؤوَّلٌ إذا وقع في النثر. فيقولون: إنَّ نائب الفاعل في مثل هذا هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل، وليس الجارَّ والمجرور ونحوه مما سوى المفعول به؛ ففي الآية قالوا: التقدير: لِيُجْزَىٰ هو - أي: الجزاءُ - قومًا بما كانوا يكسبون.

وفيما نحو حديثنا: التقدير: نُزِّلَ هو - أي: التنزيل - عليه قرآنًا.

وقد ردَّ تأويلهم السمين الحلبي في "الدر المصون". وقد خطَّأ بعض العلماء هذا الأسلوب في العربية، منهم ابن جِنِّي في "الخصائص" (١/ ٣٩٧-٦٩٨)، وهو محجوجٌ بقوله في "المحتسب" (١/ ٢٣٦) - وهو من آخر ما ألَّف -: «ليس ينبغي أن يُطْلَقَ على شيء له وَجْهٌ من العربيَّةِ قائمٌ - وإنْ كان غيرُهُ أقوى منه -: أنَّه غَلَطٌ». اهـ. ومنهم الفراء وابن جرير الطبري، وقد لحن بعضهم أبا جعفر وغيره في القراءة المذكور، والقراءة سنة متبعة.

إذا تقرَّر ذلك: فما وقع عندنا في النسخ صحيحٌ ومتَّجِهٌ على مذهب الأخفش أيضًا؛ لتقدُّم النائب على المفعول به « نُزِّلَ عليه قرآنًا ».

ويؤيد تخريجنا ما في النسخ على هذا الوجه الثاني رواية البخاري (٤٠٣) و(٤٤٩٠) وغيرها، وفيها: « إنَّ رسول الله ﷺ قد أُنْزِلَ عليه الليلة قرآنٌ ». =

فاسْتَدارُوا في صَلاتِهم، وتوجَّهوا قِبَلَ الكعبة[(١)].

وأنَّ النبيَّ ﷺ نهى أن يُسَافَرَ بالقُرآن إلى أرضِ العدوِّ[(٢)].

وأنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عن أكل الضَّبِّ[(٣)]؟ فقال: «**مَا أَنَا بِآكِلِهِ، وَلَا مُحَرِّمِهِ**»[(٤)].

فسمعتُ أبي يقول: هذه الأحاديثُ وَهَمٌ؛ إنما هو: عن عبدالرحمٰن ابن عبدالله بن دِينار، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

= انظر: "اللباب، في علل البناء والإعراب" (١/ ١٥٨- ١٦١)، و"التبيين" للعكبري (ص٢٦٨)، و"شواهد التوضيح" (ص٢٢٦- ٢٢٧ مبحث رقم ٥٧)، و"شرح شذور الذهب" (ص١٩٢- ١٩٣)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٢٣- ١٣٥)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٤٦٠- ٤٦٣)، و"شرح الأشموني" (٢/ ١٣٦- ١٣٨)، و"همع الهوامع" (١/ ٥٨٥- ٥٨٦)، و"خزانة الأدب" (١/ ٣٢٩- ٣٣٠)، و"البحر المحيط" (٦/ ٣١١)، و"الدر المصون" للسمين الحلبي (٩/ ٦٤٥- ٦٤٦، ووقع فيه وهَمٌ في تحرير مذهب الأخفش؛ فقد جعلَهُ كمذهب الكوفيين بلا فرق)، و"أضواء البيان" (٤/ ٢٤٥)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٥/ ٢٦- ٢٨)، (٨/ ٤٥٥- ٤٥٧).

(١) أخرجه البخاري (٤٠٣)، ومسلم (٥٢٦) من طريق عبدالله بن دينار، عن ابن عمر.

(٢) من قوله: «وأن النبي ﷺ نهى ...» إلى هنا، سقط من (ف)؛ لانتقال البصر. والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٢٨ رقم ٦١٢٤) من طريق سليمان بن بلال، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، به. ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٩٩٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٨٦٩) من طريق نافع، عن ابن عمر، به. وانظر "العلل" للدارقطني (٤/ ٥٥/ أ- ب).

(٣) في (ف): «الضبة».

(٤) أخرجه البخاري (٥٥٣٦)، ومسلم (١٩٤٣) من طريق عبدالله بن دينار، عن ابن عمر. وأخرجه البخاري (٥٥٣٧)، ومسلم (١٩٤٦) من طريق عبدالله بن عباس، عن خالد ابن الوليد. وانظر ما يأتي في المسألة رقم (١٤٨٦).

٢٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حَدَّثَنَا هارونُ[(١)] بنُ إسحاقَ الهَمْداني، عن عبدالله بن نُمَير، عن عبدالملك بن أبي سُلَيمان، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ المُهاجِرينَ لمَّا أقبَلُوا من مكَّة إلى المدينة، نَزَلُوا بِقُبَاء، فأَمَّهُمْ سالم مولى أبي حُذَيفة؛ لأنه كان أكثرَهُمْ قُرآنًا[(٢)]، وفيهم عمر بن الخطَّاب، وأبو سَلَمة بن عبد الأسد؟

فقال أبي: هذا غَلَطٌ؛ ليس هذا عبدَالملكِ بنَ أبي سُلَيمان، ولا أعلَمُ روى عبدالملك بن [أبي][(٣)] سُلَيمان عن نافع شيئًا؛ إنما هو عبدالملك بن جُرَيج[(٤)].

فذكرتُ ذلك لعليِّ بن الحسين بن الجُنَيد، فقال[(٥)] لي: سمعتُ محمدَ بنَ مسلم بن وَارَةَ حدَّثنا بهذا الحديثِ عن هارون بن إسحاق؛ فقال: إنما هو: ابن نُمَير[(٦)]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن

---

(١) جملة « حدثنا هارون » في محل جر نعت لـ« حديث »، والعائد محذوف، تقديره: عن حديثٍ حدَّثناه هارون - أو حدثنا به -؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البَقَرَة: ١٢٣]، أي: لا تجزي فيه. انظر: "أوضح المسالك" (٣/ ٢٧٥)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ١٨٤).

(٢) في (ف): « قراءة ».

(٣) قوله: « أبي » سقط من جميع النسخ، وتقدم على الصواب .

(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧١٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٨٩) وانظر كلامه فيه.

(٥) في (ت) يشبه أن تكون: « قال ».

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٥٨٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٥١١)، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٠٧).

عمر، عن النبيِّ ﷺ .

٢٥٤ - وسمعتُ أبي[١] وذكر حديثًا رواه مَرْوان الفَزَاري[٢]، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن مِهْران[٣]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لَوْلَا أَنْ يَثْقُلَ**[٤] **عَلَى أُمَّتِي، لأَخَّرْتُ صَلَاةَ العِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ**» .

قال أبي: إنما هو: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

٢٥٥ - وسألتُ[٥] **أبا زرعة**[٦] عن حديثٍ رواه وكيعُ بن الجرَّاح[٧]، عن الأعمش، عن أبي إسحاق[٨]، عن حارثة[٩]، عن خَبَّاب[١٠]: شَكَوْنَا إلى رسول الله ﷺ الرَّمْضَاءَ، فلم يُشْكِنَا[١١]؟

ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٩٢) من طريق أنس بن عياض، عن عبيدالله بن عمر، به.

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٩). (٢) هو: مروان بن معاوية .

(٣) قوله: « بن مهران » ليس في (ش). (٤) في (ك): « تثقل ».

(٥) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٧٠/ مخطوط)، ونقله بتصرف ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٥٤). وستأتي هذه المسألة برقم (٣٧٥)، وانظر المسألة رقم (١٩٨).

(٦) في (ف): « وسألت أبي زرعة»، ثم صوَّبها فكتب ألفًا فوق الياء ولم يصلها بها.

(٧) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٥٣)، وابن ماجه في "سننه" (٦٧٥)، والشاشي في "مسنده" (١٠١٧)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٢ رقم ٣٦٧٦).

(٨) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٩) هو: ابن مُضَرِّب .

(١٠) هو: ابن الأَرَتّ .

(١١) قوله: « فلم يُشْكنا » تقدَّم تفسيره في المسألة رقم (١٩٨).

قال أبو زرعة: أخطأ فيه وكيعٌ؛ إنما هو على ما رواه شُعْبَة وسُفْيان[١]، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وَهْب، عن خَبَّاب، عن النبيِّ ﷺ .

٢٥٦ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن آدم[٢]، عن الحَسَن بن عَيَّاش، عن ابن أَبْجَر[٣]، عن الأسود[٤]، عن عمر: أنه كان يَرْفَعُ يدَيْهِ في أوَّلِ تكبيرة، ثم لا يعودُ: هل هو صَحيحٌ؟ أو يرفَعُهُ[٥] حديثُ الثوري[٦]، عن الزُّبَير بن عَدِيٍّ، عن إبراهيم[٧]، عن الأسود، عن عمر: أنه كان يرفَعُ يدَيْهِ في افتتاح الصَّلاة حتى تَبْلُغا مَنْكِبَيه، فقطْ ؟

فقالا: سُفْيانُ أحفَظُ .

---

(١) هو: الثوري. ويأتي في المسألة رقم (٣٧٥) تخريج رواية شعبة وسفيان في آخرين عن أبي إسحاق .

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٥٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٢٧)، و"شرح المشكل" (١٥/ ٥٠) من طريق يحيى بن آدم، عن الحسن بن عياش، عن عبد الملك بن أبجر، عن الزبير بن عدي، عن إبراهيم، عن الأسود قال: رأيت عمر، فذكره . وانظر "مسند الفاروق" لابن كثير (١/ ١٦٤).

(٣) هو: عبدالملك بن سعيد .

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) كذا في جميع النسخ، والمعنى - فيما يظهر -: أو يعلُّه حديث الثوري، فيرفع هذا الحديثَ وينسخه .

(٦) أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٥٣٢)، والحاكم كما في "نصب الراية" (١/ ٤٠٥)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٢/ ٢٥).

(٧) هو: ابن يزيد النخعي.

وقال أبو زرعة: هذا أصحُّ. يعني: حديثَ سُفْيان، عن الزُّبَير بن عَدِيّ، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عمر[١].

٢٥٧ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن أبي زائدة[٣]، عن يحيى بن سعيد، عن مسلم بن يسار؛ قال: رأى ابنُ عمر رجلاً يَعْبَثُ بِالحَصَى في الصَّلاة[٤]؛ فقال: إذا صَلَّيْتَ فلا تَعْبَثْ، واصنَعْ كما صنَعَ رسولُ الله ﷺ ... وذكر[٥] الحديثَ؟

فقالا: هكذا رواه ابن أبي زائدة، وإنما هو: مسلمُ بن أبي

---

(١) قال الطحاوي بعد أن أخرج رواية الحسن بن عياش - كما سبق -: « فهذا عمر رضي الله عنه لم يكن يرفع يديه أيضًا إلا في التكبيرة الأولى في هذا الحديث. وهو حديث صحيح؛ لأن الحسن بن عياش، وإن كان هذا الحديث إنما دار عليه، فإنه ثقة حجة، قد ذكر ذلك يحيى بن معين وغيره ».
وتعقبه الحاكم - كما في الموضع السابق من "نصب الراية"- بقوله: « هذه رواية شاذة لا تقوم بها حجة، ولا تعارض بها الأخبار الصحيحة عن طاوس بن كيسان عن ابن عمر: أن عمر كان يرفع يديه في الركوع وعند الرفع منه، وروى هذا الحديث سفيان الثوري، عن الزبير بن عدي، به ، ولم يذكر فيه: لم يعد ».

(٢) نقل هذا النص ابن حجر في ترجمة يحيى بن زكريا من "تهذيب التهذيب" (٤/ ٣٥٤). وتصحَّف فيه « ابن عمر » إلى: « ابن عمير ».
وستأتي في المسألة رقم (٢٩٢).

(٣) هو: يحيى بن زكريا. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥٦٨٢).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا ابن أبي زائدة ».

(٤) في (ت) و(ك): « يعبث في الصَّلاة بالحصى ».

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): « فذكر ».

مريم[١]، عن عليٍّ بن عبدالرحمٰن المُعاوي[٢]، عن ابن عمر.

قلتُ لهما: الوَهَمُ مِمَّن هو؟

فقالا: من ابن أبي زائدة[٣].

قال أبو زرعة: ابنُ أبي زائدة قلَّما يُخْطِئ، فإذا أخطأ أتى بالعَظائِم.

٢٥٨ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه الثوري[٥]، عن عاصم بن كُلَيب، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن عَلْقَمَة[٦]، عن عبدالله: أنَّ

---

(١) هو: مسلم بن يسار نفسه. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٥٨٠) من طريق مالك ويحيى بن سعيد وسفيان بن عيينة، عنه، به. لكن رواية يحيى بن سعيد نصَّ عليها سفيان في آخر روايته.
وقال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (٨٠٩): «سمعت أبي يقول: مسلم بن أبي مريم، عن ابن عمر ليس بمتَّصل، إنما يدخل بينهما علي بن عبدالرحمٰن المُعاوي».

(٢) في (أ) و(ش): «المعافري»، وفي (ت) و(ك): «المعادي»، والمثبت من (ف)، وهو الصواب، كما في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٥). وسيأتي على الصواب في المسألة رقم (٢٩٢).

(٣) ويؤكد هذا أن سفيان بن عيينة ذكر في روايته التي أخرجها مسلم - كما سبق - أن يحيى بن سعيد رواه بذكر عليّ بن عبدالرحمٰن المُعاوي.

(٤) نقل هذا النص ابن القيم في "تهذيب السنن" (١/ ٣٦٨)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٣٩٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٣٥٨/ مخطوط).

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٨٨ رقم ٣٦٨١)، وأبو داود في "سننه" (٧٤٨)، والترمذي في "جامعه" (٢٥٧)، والنسائي في "سننه" (١٠٥٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٤٠ و٥٣٠٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٢٤).

(٦) هو: ابن قيس النخعي.

النبيَّ ﷺ قام، فكبَّر فرفع يدَيه، ثم لم يَعُدْ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ يقال: وَهِمَ فيه الثوري، وروى هذا الحديثَ عن عاصمٍ جماعةٌ[(١)]، فقالوا كلُّهم: إنَّ النبيَّ ﷺ افتتَحَ، فرفع يدَيه، ثم رَكَعَ، فطبَّق، وجَعَلَها بين رُكْبَتَيْهِ. ولم يقُلْ أحدٌ ما رواه[(٢)] الثوريُّ[(٣)].

---

(١) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٤١٨ رقم ٣٩٧٤)، وأبو داود في "سننه" (٧٤٧)، والنسائي في "سننه" (١٠٣١)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٩٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٩٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٣٩) من طريق عبدالله بن إدريس، عن عاصم، به .

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « ما روى ».

(٣) روى الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٢٥٦) عن عبدالله بن المبارك أنه قال: « قد ثبت عندي حديث من يرفع يديه - وذكر حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه-، ولم يثبت حديث ابن مسعود: أن النبي ﷺ لم يرفع يديه إلا في أول مرَّة ».
وذكر البخاري في "جزء رفع اليدين في الصَّلاة" (ص٧٩) هذا الحديث، ثم قال: «وقال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم: نظرت في كتاب عبدالله بن إدريس، عن عاصم بن كليب، ليس فيه : " ثم لم يَعُد " . قال البخاري: فهذا أصح؛ لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم؛ لأن الرجل ربما حدَّث بشيء، ثم يرجع إلى الكتاب، فيكون كما كان»، ثم روى الحديث بذكر التطبيق بلا هذه اللفظة، ثم قال: « وهذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبدالله بن مسعود ».اهـ.
وقال ابن عبد البر في "التمهيد"(٩/ ٢٩١): « أما حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ: أنه كان لا يرفع يديه في الصَّلاة إلا مرة في أول شيء: فهو حديث انفرد به عاصم ابن كُلَيب، واختُلِف عليه في ألفاظه، وقد ضعَّف الحديث أحمد بن حنبل، وعلَّله، ورمى به، وقال: وكيع يقول فيه: عن سفيان، عن عاصم بن كُلَيب: " ثم لا يعود"، ومرة يقول: " لم يرفع يديه إلا مرَّة "، وإنما يقوله من قبل نفسه؛ لأن ابن إدريس رواه عن عاصم بن كليب، فلم يزد على أن قال: " كبَّر، ورفع يديه ، ثم ركع "، ولفظه غير لفظ وكيع، وضعَّف أحمد الحديث ».اهـ. =

. . . .

= وذكر عبدالله بن أحمد في "العلل"(٧٠٨) حديث يزيد بن أبي زياد، عن عبدالرحمٰن ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب في رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، وقال فيه: «ثم لم يَعُد»، وذكر إعلال أبيه أحمد بن حنبل لهذا الحديث، ثم قال (٧٠٩-٧١٤): قلت لأبي: حديث عاصم بن كليب: حديث عبدالله؟ قال: حدثناه وكيع في الجماعة؛ قال: حدثنا سفيان، عن عاصم بن كليب، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن علقمة؛ قال: قال ابن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ ؟ قال: فصلَّى، فلم يرفع يديه إلا مرَّة .
قال عبدالله بن أحمد: حدثني أبي؛ قال: حدثناه وكيع مرة أخرى بإسناده سواء، فقال: قال عبدالله: أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ ؟ فرفع يديه في أوَّل .
حدثني أبي؛ قال: حدثنا أبو عبدالرحمٰن الضرير؛ قال: كان وكيع ربما قال- يعني-: ثم لا يعود. قال أبي: كان وكيع يقول هذا من قبل نفسه؛ يعني: ثم لا يعود.
قال أبي: وقال الأشجعي: فرفع يديه في أول شيء . . . .
قال أبي: حديث عاصم بن كليب رواه ابن إدريس، فلم يقل: « ثم لا يعود ».
حدثني أبي؛ قال: حدثنا يحيى بن آدم؛ قال: أملاه عليَّ عبدالله بن إدريس من كتابه: عن عاصم بن كليب، عن عبدالرحمٰن بن الأسود؛ قال: حدثنا علقمة، عن عبدالله، قال: علَّمنا رسول الله ﷺ الصَّلاة، فكبَّر، ورفع يديه، ثم ركع، وطبَّق يديه، وجعلهما بين ركبتيه، فبلغ سعدًا، فقال: صدق أخي، قد كنا نفعل ذلك، ثم أُمِرنا بهذا، وأخذ بركبتيه. حدثني عاصم بن كليب هكذا .
قال أبي: هذا لفظ غير لفظ وكيع ، وكيع يُثَبِّج الحديث [يعني: لا يأتي به على وجهه]؛ لأنه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث .اهـ.
وأخرج أبو داود في "سننه"(٧٤٨) هذا الحديث من طريق وكيع، عن سفيان، ثم قال: « هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ». اهـ.
وقال عبدالحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطى" (١/ ٣٦٧): « لا يصح، وقد ذكر علته وبيَّنها أبو عبدالله المروزي في كتاب "رفع الأيدي" ». فتعقبه ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٣٦٥) بقوله: « وأبو عبدالله المروزي الذي توهم أبو محمد عبدالحق أنه ضَعَّف الحديث المذكور؛ إنما اعتنى بتضعيف هذه اللفظة، =

٢٥٩ - وسألتُ[1] **أبي** عن حديثٍ رواه الفضل بن دُكَيْن[2]، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع، عن الزُّهْري، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي هريرة؛ قال: إذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فلا صلاةَ إلا المكتوبة؟

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: إبراهيمُ بن إسماعيل، عن عمرو بن

= وكذلك أحمد بن حنبل وغيره، فأما الحديث دونها فصحيح كما قال الدارقطني».
وقال البزار في "مسنده" (٥/ ٤٧-٤٨): «وعاصم [يعني: ابن كليب] في حديثه اضطراب، ولا سيما في حديث الرفع؛ ذكره عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن علقمة، عن عبدالله: أنه رفع يديه في أول تكبيرة». اهـ.
ونقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٠٢) عن ابن حبان؛ أنه قال في "الصَّلاة": «هذا أحسن خبر روي لأهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصَّلاة عند الركوع، وعند الرفع منه، وهو في الحقيقة أضعف شيء يُعَوَّل عليه؛ لأن له عللاً تبطله». اهـ.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٨٠٤) هذا الحديث، وقال: «وإسناده صحيح، وفيه لفظة ليست بمحفوظة ذكرها أبو حذيفة [يعني: موسى بن مسعود النَّهدي] في حديثه عن الثوري، وهي قوله: " ثم لم يَعُد "؛ وكذلك قال الحمَّاني عن وكيع، وأما أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير: فروَوه عن وكيع، ولم يقولوا فيه: "ثم لم يَعُد"، وكذلك رواه معاوية بن هشام أيضًا عن الثوري مثل ما قال الجماعة عن وكيع، وليس قول من قال: " ثم لم يَعُد " محفوظًا». اهـ.
وروى البيهقي في "السنن" (٢/ ٧٩) عن عبدالله بن المبارك أنه قال: «لم يثبت عندي حديث ابن مسعود . . . وقد ثبت عندي حديث رفع اليدين؛ ذكره عبيدالله ومالك ومعمر وابن أبي حفصة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. قال: وأراه واسعًا . قال عبدالله: كأني أنظر إلى النبي ﷺ وهو يرفع يديه في الصَّلاة؛ لكثرة الأحاديث، وجودة الأسانيد». اهـ.

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٣٠٣)، وعنون محمد بن العطار لهذه المسألة في هامش نسخة (أ) بقوله: «إذا أقيمت الصلاة».
(٢) في (أ) و(ف): «ركيز»، وفي (ش): «بُكَير»، والمثبت من (ت) و(ك).

دينار، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي هريرة. ليس للزُّهْري معنى؛ كذا رواه الدَّرَاوَرْدي[(١)]؛ وهذا[(٢)] الصَّحيحُ موقوفً[(٣)].

قيل: قد رفعه عُبَيدالله بن موسى[(٤)]، عن إبراهيم بن إسماعيل.

فقال: هو خطأٌ؛ إنما هو موقوفٌ .

---

(١) هو: عبدالعزيز بن محمد .

(٢) في (ك): « وهو ».

(٣) ظاهر كلام أبي حاتم أن الدراوردي يرويه موقوفًا، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أبو عوانة في "صحيحه" (١٣٥٧)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٣٧١)، و"شرح المشكل" (١٠/ ٣١٤) من طريق الدراوردي، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به .
ووقع عند الطحاوي في "كتابيه": « إسماعيل بن إبراهيم بن مجمّع » وهو خطأ .
وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (١١/ ٨٨) أن الدراوردي يرويه مرفوعًا .
ويحتمل أن يكون مراد أبي حاتم: أن الدراوردي خالف الفضل بن دكين في عدم ذكره للزهري، وأنه هو الصواب، بغض النظر عن الاختلاف في رفع الحديث ووقفه، ثم بيَّن أن الصواب في الحديث الوقف، والله أعلم .
هذا؛ وقولُ أبي حاتم:«موقوف» جاء على لغة ربيعة بحذف ألف تنوين النصب. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٣٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٠١/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق محمد بن إشكاب، عن عبيد الله بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع، عن الزهري، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .
قال ابن عدي: « وهذا الحديث معروف بعمرو بن دينار، عن عطاء، ورواه غير عبيدالله ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، رواه عنه يحيى بن نصر بن حاجب، ومنهم من أوقفه ». =

٢٦٠ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سعد بن الصَّلْت، عن حجَّاج بن أَرْطاة، عن عَطِيَّة[1]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ: أنه سمع رجلاً يَنشُدُ ناقةً في المسجد، فقال: «**لَا وَجَدتَّهَا**»؟

فقالا[2]: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه سعدُ[3] بنُ[4] الصَّلْت. روى هذا الحديثَ حفصُ بن غِيَاث، وعبَّادُ بن العَوَّام:

فأمَّا حفصٌ فقال: عن حجَّاج، عن أبي سعيد الأَغْسَم[5]، عن مُصْعَب بن سعد[6].

وأما عبَّادٌ فقال: عن حجَّاج، عن أبي سعيد الأَغْسَم، عن مُصْعَب، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يذكر سعدًا .

والصَّحيحُ عندنا - والله أعلم -: عن حجَّاج، عن أبي سعيد

= وقال الدارقطني: « تفرد به محمد بن إشكاب، عن عبيد الله بن موسى مرفوعًا ».

(١) هو: ابن سعد العَوْفي .

(٢) في (ك): « فقال لا ».

(٣) في (ش): « سعيد ».

(٤) في (ت): « من » بدل: « بن ».

(٥) ذكره بكنيته البخاري في "الكنى" (ص٣٥ رقم٣٠٢)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٧٦ رقم ١٧٤٦)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ٣٦٩)، ولم يذكروا فيه جرحًا ولاتعديلاً .

(٦) كذا في جميع النسخ، والظاهر أن الصواب: « عن مصعب، عن سعد »؛ كما يتضح من بقيَّة الكلام، والحديث رواه البزار في "مسنده" (٣/ ٣٦٦) من طريق حفص، عن حجاج، عن أبي سعيد الأعسم، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، به . وقال: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا بهذا الإسناد ».

الأَعْسَم، عن مُصعَب، عن سعيد[(١)]، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

كذا كان في كِتابي: عن سعيد[(٣)]!

٢٦١ - وسألتُ[(٤)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عليُّ بن حَكِيم[(٥)]، عن شَرِيك[(٦)]، عن الأعمش، عن إبراهيم التَّيْمي[(٧)]، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ - رفعه - قال: **«مَنْ بَنَى مَسْجِدًا وَلَوْ مِثْلَ مَفْحَصِ قَطَاةٍ[(٨)]، بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ»**؟

فقالا: هكذا رواه عِدَّةٌ من أصحاب شَرِيك، فلم يَرْفَعوه، والصَّحيحُ عن أبي ذرٍّ - من حديث شَرِيك - موقوفٌ[(٩)].

وقال[(١٠)] أبي: ورواه أبو بكر بن عَيَّاش[(١١)]، عن الأعمش،

---

(١) في (ك): «عن سعد»، وانظر التعليق الآتي.

(٢) في (ف): «عن رسول الله ﷺ».

(٣) كذا في (أ): «سعيد»، والكلمة مطموسة في (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «سعد»، ومقصوده: أن في كتابه: «عن مصعبٌ، عن سعيد»، وصوابه: «عن مصعب، عن سعد»، فأدَّى ما في كتابه.

(٤) انظر المسألة رقم (٣٩٠).

(٥) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٥١).

(٦) هو: ابن عبدالله النَّخعي، القاضي.

(٧) هو: إبراهيم بن يزيد بن شريك.

(٨) مَفْحَصُ القَطاة: هو المكان الذي تُفَرِّخ فيه القَطاة من الأرض، والقطاة: مفرد «القطا»، وهو نوع من الحمام. انظر "النهاية" (٣/ ٤١٥)، و"المصباح المنير" (٢/ ٥١٠)، و"لسان العرب" (٧/ ٦٣).

(٩) قوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(١٠) في (ت) و(ك): «قال» بلا واو.

(١١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٤٠١٧)، والروياني في "مسنده" (٢٦٢)، وأبو يعلى الموصلي في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٩٣٨) -، =

ورفَعَهُ، ونَفْسُ الحديثِ موقوفٌ؛ وهو أَصَحُّ[١].

قال أبو محمد[٢]: وحدثني أبي[٣]؛ قال: حدَّثنا حمَّاد بن زاذان؛ قال: سمعتُ ابن مهدي[٤]؛ قال: حديثُ الأعمش: «**مَنْ بَنَى للهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَمَفْحَصِ قَطَاةٍ...**»: ليس مِنْ صَحيح[٥] حديثِ

= والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٥٠)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٣٧).

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٥٦) من طريق يزيد بن عبدالعزيز، وابن أبي شيبة أيضًا وأبو يعلى في "مسنديهما" - كما في "المطالب العالية" (٣٥١)-، وابن حبان في "صحيحه" (١٦١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٣٧) من طريق قطبة بن العلاء، والبزار في "مسنده" (٤٠١٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٤٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣٢) من طريق الثوري، والطحاوي أيضًا (١٥٥٢)، وابن حبان في "صحيحه" (١٦١١) من طريق يعلى بن عبيد، جميعهم عن الأعمش، به، مرفوعًا.

ورواه الطيالسي في "مسنده" (٤٦٣) من طريق قيس بن الربيع، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٥٥)، وإسحاق بن راهويه - كما في "المطالب العالية" (٣٥١)- من طريق أبي معاوية، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" من طريق جرير، وأبو يعلى في "مسنده" من طريق عيسى بن يونس - كما في "المطالب العالية" (٣٥١)-، جميعهم عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي ذر، به، موقوفًا .

قال ابن حجر في "المطالب العالية" (٣٥١): «وقد جمعت طرقه في جزء كبير، كتبت فيه عن نيِّف وثلاثين صحابيًّا».

(١) ذكر الدارقطني في "العلل" (١١٣٤) الاختلاف في الحديث، ثم قال: «والموقوف أشبهها بالصَّواب».

(٢) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (أ) و(ش) و(ف).

(٣) قوله: «أبي» سقط من (ف)، وفي (ك): «حدثني أبي» بلا واو.

(٤) هو: عبدالرحمٰن .

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): «من صحيح من».

الأعمش[١].

٢٦٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عَبِيدَة بن [حُمَيد][٢]، عن يزيد بن أبي زياد، عن تميم بن سَلَمة، عن مسروق[٣]، عن ابن عباس؛ قال: خرجَ رسولُ الله ﷺ في سَفَر، فَأعرَسَ[٤] مِنَ اللَّيل، فرَقَدَ، فلم يستَيقِظْ إلا بالشَّمس، فأمرَ رسولُ الله ﷺ بِلالاً فأَذَّن، ثم صلَّى الرَّكعَتَين؟

فقالا[٥]: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه عَبِيدَة؛ رواه[٦] جماعةٌ[٧] فقالوا:

---

(١) نقل ابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣٢) عن ابن المديني قوله: قال يحيى بن سعيد: قال سفيان وشعبة: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من إبراهيم التيمي.

(٢) في جميع النسخ: «حمير»، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٦/ ٩٢).
روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٨٨٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ٢٥٣). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٧٥)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٤٢ رقم ١٢٢٢٥)، و"الأوسط" (٥٥٥٦).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٥٩ رقم ٢٣٤٩) عن عبيدة بن حميد، عن يزيد، عن رجل، عن ابن عباس، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن مسروق إلا تميم بن سلمة، ولا عن تميم إلا يزيد بن أبي زائدة، تفرَّد به عبيد بن حميد. لم يرو مسروق حديثًا عن ابن عباس غير هذا».

(٣) هو: ابن الأجدع.

(٤) كذا! وهي لغة قليلة، وحقه أن يقال: فَعَرَّس، والتعريس: هو نزول القوم في الليل للنوم، وأكثر ما يكون: في آخر الليل. انظر "لسان العرب" (٦/ ١٣٥ و١٣٦)، و"المصباح المنير" (٢/ ٤٠١- ٤٠٢).

(٥) في (ت) و(ك): «فقال».

(٦) في (ف): «ورواه» بالواو.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١/ ٤٢٥ رقم ٤٨٨٨) عن محمد بن فضيل، عن يزيد بن أبي زياد، عن تميم بن سلمة، عن مسروق، به.

عن تَمِيم بن سَلَمة، عن مسروق؛ قال: كان النبيُّ ﷺ في سَفَر... مُرسَلٌ[١] فقَطْ.

قلتُ[٢] لهما: الوَهَمُ مِمَّن هو؟

قالا: مِنْ عَبيدَة.

٢٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن عَطَاء، عن محمد ابن عبدالرحمٰن بن[٣] أبي ليلى، عن أخيه[٤]، عن أبيه، عن أبي ذَرٍّ؛ قال: سألتُ النبيَّ ﷺ، فلم أترُكْ شيئًا، حتى سألتُهُ[٥] عن مَسْحِ الحَصَىٰ وأنا في الصَّلاة، فقال بيَدِه هكذا على الحَصَى: **«امْسَحْ وَاحِدَةً، أَوْ ذَرْ»**.

وروى هذا الحديثَ محمدُ بنُ ربيعة، ووكيع[٦]، عن ابن أبي ليلى، عن هِلال[٧]، عن حُذَيفة: سألتُ النبي ﷺ... فأيُّهما أصَحُّ؟

فقال: ابنُ أبي ليلى في حديثِه مثلُ هذا كثيرٌ، هذا من ابن أبي ليلى؛ مرَّة يقولُ كذا، ومرَّة يقولُ كذا.

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٢) في (ف): «فقلت».
(٣) في (ش): «عن ابن».
(٤) هو: عيسى بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى.
(٥) في (ت) و(ك): «سألت».
(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٨٥ و٤٠٢ رقم ٢٣٢٧٥ و٢٣٤١٨).
(٧) رجّح الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (١١٤٦) أنه هلال مولى رِبْعي.

وقد تابع يزيدَ بن عَطاء: الثوريُّ[١] في روايته عن ابن أبي ليلى، عن أخيه، عن أبيه، عن أبي ذَرٍّ؛ وهو أشبَهُ.

٢٦٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يزيدُ بن عَطَاء، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن نافعٍ وعَطَاء[٢]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى؛ فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ، فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ**»؟

[فقالا][٣]: نُرَىٰ أنَّ هذا خطأٌ؛ لأن هذا الحديثَ رواه جماعةٌ عن عَطِيَّةَ[٤] ونافعٍ[٥]، عن ابن عمر، وليسَ في شيء من الأخبار ذِكْرُ عَطَاء، ويُشْبِهُ أن يكونَ يزيدُ بن عَطَاء أراد أن يقولَ: عن عَطِيَّة، فقال: عن عَطاء، والله أعلم.

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (٢٤٠٣)، والبزار في "مسنده" (٤٠٢١)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٨٦).
ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ١٦٣ رقم٢١٤٤٦)، ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٨٢٤) من طريق عبدالله بن نمير، عن ابن أبي ليلى، به.
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا من حديث ابن أبي ليلى عنه ». وانظر "العلل" للدارقطني رقم (١١١١).

(٢) نافع: هو مولىٰ ابن عمر، وعطاء: هو ابن أبي رباح.

(٣) في جميع النسخ: « فقلت لا »، وهي محرَّفةٌ عمَّا أثبتناه؛ فإنَّ السؤال موجَّه إلى أبي حاتم وأبي زرعة.

(٤) هو: ابن سعد العوفي. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ١٥٥ رقم٦٤٣٩) من طريق الأعمش، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٨٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٥٤) من طريق مسعر، كلاهما، عن عطية، عن ابن عمر، به.

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٤٧٢)، ومسلم في "صحيحه" (٧٤٩).

٢٦٥ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديث يحيى بن يَمَان[٢]، عن ابن أبي ذئب[٣]، عن سعيد بن سَمْعان، عن أبي هريرة؛ قال: كانَ رسولُ الله ﷺ إذا افتَتَح الصَّلاة، نَشَرَ أصابِعَهُ نَشْرًا.

قال أبي: وَهِمَ يحيى[٤]؛ إنما أراد: قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا قام إلى[٥] الصَّلاة، رفع يدَيْهِ مَدًّا. كذا رواه الثِّقاتُ من[٦] أصحاب ابن أبي ذئب[٧].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٥٨).

(٢) روايته أخرجها أبو سعيد الأشج في "جزئه" (٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٢٧). ومن طريق الأشج رواه الترمذي في "جامعه" (٢٣٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤٥٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٦٩)، والخليلي في "الإرشاد" (١/ ٢٨٥). وتابع شبابةُ بن سوار يحيى بن يمان، كما ذكر أبو حاتم في المسألة رقم (٤٥٨) لكن قال أبو حاتم: « وهذا باطل ».

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٤) قال أبو داود في "مسائله" (١٨٥٤): « سمعت أحمد [يعني: ابن حنبل] سُئل عن حديث يحيى بن يمان، عن ابن أبي ذئب؛ حديث أبي هريرة: إن النبي ﷺ كان إذا رفع يديه نشر أصابعه. قلتُ: أليس هو خطأ؟ أليس الحديثُ حديثَ أبي هريرة: كان يرفع يديه مدًّا؟ قال: لا أدري! هو خطأ، ولكن الناس يروونه هكذا، أي: رفع يديه مدًّا ». اهـ.
ونقل الترمذي في "جامعه" (٢٤٠) عن الدارمي قوله: « وحديثُ يحيى بن اليمان خطأ ». وقال الترمذي: « وأخطأ يحيى بن اليمان في هذا الحديث ». وقال الخليلي: « لم يروه بهذا اللفظ غير يحيى بن اليمان ».

(٥) قوله: « إلى » سقط من (ت) و(ك).

(٦) في (ف): « عن ».

(٧) الحديث رواه على هذا الوجه الطيالسي في "مسنده" (٢٤٩٥) عن ابن أبي ذئب، به.
ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٧).
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٣٤ رقم ٩٦٠٨) من طريق يزيد بن هارون، =

٢٦٦ -أخبرنا[١] أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم[٢]؛ قال[٣]: حدَّثنا[٤] أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا أحمد بن جَوَّاس[٥]؛ قال: حدَّثنا الأَشْجَعي[٦]، عن الثوري[٧]، عن مُحَارِب بن دِثَار، عن جابر؛ قال: كان لي على النبيِّ ﷺ دَينٌ، فقَضَاني وزَادَني، ودخَلْتُ المَسْجِدَ، فقال لي[٨]: « صَلِّ[٩] رَكْعَتَيْن »[١٠].

= وأحمد (٢/ ٤٣٤ رقم ٩٦٠٨)، وأبو داود في "سننه" (٧٥٣)، والنسائي في "سننه" (٨٨٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤٦٠) من طريق يحيى القطان، والترمذي في "جامعه" (٢٤٠) من طريق عبيدالله بن عبدالمجيد، وابن خزيمة (٤٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٧٧)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٢٧) من طريق أبي عامر العقدي، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ١٩٥) من طريق أسد بن موسى، جميعهم عن ابن أبي ذئب ، به .

ونقل الترمذي عن الدارمي قوله: « وهذا أصح من حديث يحيى بن اليمان ».

وكذا قال الترمذي .

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١١١٢)، وانظر المسألة رقم (١١٢٣).

(٢) قوله: « عبدالرحمٰن بن أبي حاتم » ليس في (ف).

(٣) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا، ليس في (أ) و(ش).

(٤) في (أ) و(ش): « وحدثنا ».

(٥) في (ف): « حواش ». وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٧١٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٩٦)، وأبو نعيم في "المستخرج" (١٦١٠).

(٦) هو: عبيدالله بن عبيدالرحمن، ويقال: ابن عبدالرحمٰن.

(٧) هو: سفيان .

(٨) قوله: « لي » ليس في (ف).

(٩) في (ف) و(ك) والمسألة رقم (١١١٢): « صَلِّي » بإثبات الياء. وله وجهان ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(١٠) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧١٥) من طريق أحمد بن جوَّاس ، به .

قال أبو زرعة: تَوَهَّمْتُ أن يكونَ أَخَذَهُ[١] عن مِسْعَرٍ[٢].

٢٦٧- وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه أبو أسامة[٤]، عن عُبَيدالله ابن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصَّة ذي اليَدَيْنِ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ أخاف أن يكونَ أخطأ فيه أبو أسامة.

---

(١) في (ف): «قد أخذه».

(٢) في (ك): «مسيعر».

ويعني أبو زرعة: أن سفيان الثوري أخذه عن مسعر بن كِدامٍ، عن محارب بن دِثار؛ لأن الحديث معروف من طريق مِسعر، وقد أخرجه من طريقه البخاري في "صحيحه" (٤٤٣ و٢٣٩٤ و٢٦٠٣). وهذا ظنٌّ من أبي زرعة؛ فالحديث لم يتفرد به مسعر، بل رواه شعبة أيضًا عن محارب، وروايته عند مسلم في الموضع السابق، وعند البخاري أيضًا (٢٦٠٤ و٣٠٨٧ و٣٠٨٩ و٣٠٩٠).

(٣) عنون لهذه المسألة في هامش نسخة (أ) بخط مغاير بما نصه: «قصة ذي اليدين».

(٤) هو: حماد بن أسامة. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٥١٤) عن أبي أسامة، به. ومن طريقه رواه الطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٤٤٤)، ورواه أبو داود في "سننه" (١٠١٧) من طريق أحمد بن محمد بن ثابت، وأبو داود أيضًا (١٠١٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٢١٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٠٣٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٥٩) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، وابن ماجه (١٢١٣) من طريق علي بن محمد وأحمد بن سنان، وابن خزيمة (١٠٣٤) من طريق بشر بن خالد العسكري، جميعهم عن أبي أسامة، به.

قال ابن خزيمة: «هذا خبر ما رواه عن أبي أسامة غير أبي كريب وهذا؛ يعني: بشر ابن خالد»!

وقال الدارقطني في "الأفراد" (١٩٣/أ/ أطراف الغرائب): «غريب من حديث عبيدالله عنه، تفرد به أبو أسامة، ولا نعلم حدث به عنه غير أحمد بن سنان، وهو من الثقات الأثبات»!.

وقال البيهقي: «تفرد به أبو أسامة حماد بن أسامة، وهو من الثقات». وانظر "تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (١/ ٤٣٧)، و"نصب الراية" (٢/ ٦٨).

٢٦٨ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بِشْر[(٢)]، عن ابن أبي عَرُوبَة[(٣)]، عن قتادة، عن أنس: أُمِرَ بلالٌ أن يَشْفَعَ الأذانَ، ويُوتِرَ الإقامةَ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[(٤)] سعيد[(٥)]، عن قتادة: أنَّ أنسْ[(٦)] كان يؤذِّن مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ.

٢٦٩ - وسمعتُ[(٧)] أبا زرعة وذكر حديثًا حدَّثنا به عن أبي نُعَيم[(٨)]، عن ابن أبي غَنِيَّة[(٩)]، عن أبي الخَطَّاب[(١٠)]، عن مَحْدُوجٍ

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٣٥٩) و(٥٥٧).

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (١/ ٢٧٤).

(٣) هو: سعيد.

(٤) قوله: «عن» من (ت) و(ك) فقط.

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٣٠ و٢١٣٣).

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أنسًا»، بالألف، لكنْ حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٧) نقل بعض هذا النص بتصرف مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٨٧٦)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٩٤)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٦٤)، و"التفسير" (٢/ ٢٧٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٧٦)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٤٣).

(٨) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٨٢) - وابن ماجه في "سننه" (٦٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٣٧٣ رقم ٨٨٣)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٦٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٢/ ١٤٠).

(٩) هو: عبد الملك بن حميد.

(١٠) هو: الهَجَري، واسمه: عمرو، وقيل: عمر.

الذُّهْلي، عن جَسْرَة؛ قالت: أخبرَتْني أُمُّ سَلَمة؛ قالت: خَرَجَ النبيُّ ﷺ إلى صَرْحَةِ[(١)] هذا المَسْجِدِ، [فنادى بأعلى صَوْتِهِ: « **إنَّ المَسجِدَ**][(٢)] **لا يَصْلُحُ لِجُنُبٍ وَلا لِحَائِضٍ، إلَّا لِلنَّبِيِّ، ولِأزوَاجِهِ، وعَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ** ».

قال أبو زرعة: يقولون: عن جَسْرَة، عن أمِّ سَلَمة؛ والصَّحيحُ: عن عائِشَة[(٣)].

قال أبو محمد[(٤)]: قد[(٥)] روى أَفْلَتُ بن خليفة[(٦)]، عن جَسْرَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، هذا الحديثَ؛ غير أنه لم يَذْكُرْ[(٧)]: « **إلَّا**

(١) صَرْحَة المسجد: ساحته. انظر "لسان العرب" (٢/ ٥١١).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ؛ لانتقال البصر، والحديث أخرجه ابن ماجه (٦٤٥)، ومنه استُدرِك السقط.

(٣) في "نصب الراية" (١/ ١٩٥): « والصحيح: عن جسرة، عن عائشة ».

(٤) في (أ) و(ش): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

(٥) في (أ) و(ش): « وقد ».

(٦) روايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٧٨٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٦٧)، وأبو داود في "سننه" (٢٣٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٢٧)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٥٠).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٤٢).
قال البخاري: « وقال ابن مهدي: عن سفيان، عن فليت الذُّهْلي، سمع جسرة بنت دجاجة ودهشمة. وعند جسرة عجائب. وقال عروة وعباد بن عبد الله: عن عائشة، عن النبي ﷺ: " سُدُّوا هذه الأبوابَ، إلا بابَ أبي بكر "، وهذا أصحُّ ».
وقال أيضًا في (٦/ ١٨٤): « ولا يصح عن النبي ﷺ ».

(٧) قوله: « لم يذكر » مكرر في (ف).

لِلنَّبِيِّ وأزوَاجِهِ. . . »، وإنما قال[١]: «لَا يَصْلُحُ لِجُنُبٍ وَلَا حَائِضٍ» فقَطْ .

٢٧٠ - وسمعتُ أبا زرعة وسُئِلَ عن حديثِ النبيِّ ﷺ أنه قيلَ له: إنَّ أبا بكر كان يُخافِتُ قِراءَتَهُ باللَّيلِ، وإنَّ عمر كان يَجْهَرُ[٢]. . . .

فرواه زكريَّا بن أبي زائدة[٣]، عن أبي إسحاق[٤]، عن هانئ بن هانئ، عن عليٍّ؛ قال: ذُكِرَ للنبيِّ ﷺ ذلك.

ورواه إسرائيل[٥]، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع[٦]؛ قال: بلغَ النبيَّ ﷺ ذلك .

فقيل[٧] لأبي زرعة في هذين الحديثَين[٨]، وأنَّ عمَّارً[٩] كان يأخذُ

---

(١) في (ت) و(ك) بدل قوله: « قال » كلمة غير واضحة، يشبه أن تكون: « يدل ».

(٢) في (ك): « يجهر قراءته ».

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ١٠٩ رقم٨٦٥)، وفي "فضائل الصحابة" (١٠٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢١٠٥)، والضياء في "المختارة" (٢/ ٣٩٧).

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٥) هو: ابن يونس. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٢٥٢)، والمروزي في "قيام الليل" (ص٥٧/ مختصره).

(٦) في (ف):« نفيع ».

(٧) في (ش): « فقال ».

(٨) الظاهر أنه يعني حديثي علي وزيد بن يُثَيع السابقين، لكن ابن أبي شيبة أخرج الحديث في الموضع السابق من "المصنف" عن زيد بن يثيع، ووقع عنده: أن النبي ﷺ مرَّ ببلال !!

(٩) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب وَفْقًا لِلُغَةِ ربيعة. انظر بيانها في المسألة رقم (٣٤).

مِنْ هذه السُّورة، فيقرأُ آياتٍ، ثم[(١)] يَصِيرُ[(٢)] إلى سُورةٍ أُخرى، فيقرأ آياتٍ. . . .

وروى سعيد بن المسيّب[(٣)]، وأبو سَلَمة[(٤)] بنُ عبدالرحمٰن، وعُمَرُ مولى غُفْرَة[(٥)] عَمَّن حدَّثه[(٦)]، كلُّهم عن النبيِّ ﷺ - مُرسَلً[(٧)] -: أنَّ النبيَّ ﷺ مَرَّ بأبي بكر وهو يُخافِتُ صَوْتَهُ بالقِراءَة، ومَرَّ بعمر وهو يَجْهَرُ، ومَرَّ ببلال وهو يقرأ مِنْ هذه السُّورة ومِنْ هذه السُّورة؛ بدلاً من عمَّار .

فقيل لأبي زرعة: فما الصَّحيحُ عندك: بلالٌ أو عمَّار؟

فقال أبو زرعة: رواه المدنيُّون على أنه بلال، وَهُمْ[(٨)] أعلَمُ، وإنْ كان رِوَايَتُهُمْ مُرسَلاً[(٩)]، فلولا أنَّهم سمعوه من أصحاب النبيِّ ﷺ،

---

(١) في (ت) و(ك): « لم » بدل: « ثم ».
(٢) في (ك): « تصير ».
(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٢٠٩ و٤٢١٠)، وأبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص١٨٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٨١٨ و٣٠٢٥٠).
(٤) في (ك): « أبو أسلمة ».
(٥) روايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص١٨٨). وتصحف فيه: « غفرة » إلى « عفرة » بالعين المهملة .
(٦) في (ف): « حديثهم » بدل: « حدثه».
(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).
(٨) في (ش): « وهو ».
(٩) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « كانت روايتهم مُرسَلَةً »، فهنا إشكالان؛ أولهما: تذكير الفعل مع الاسم المؤنَّث، وثانيهما: تذكير الخبر مع أن الاسم المخبر عنه مؤنث:
أما الإشكال الأوَّل، فيخرَّج تخريجين: =

ما كانوا يَقُولُونَه.

= **الأول**: أن « الرواية » مؤنَّث غير حقيقي التأنيث، والفعل إذا أسند إلى اسم مفردٍ غير حقيقي التأنيث فإنه يجوزُ معه تأنيث الفعل وتذكيره، وإنْ كان تأنيثُهُ أولى؛ وقد أوضحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

والثاني: بالحمل على المعنى، حَمَلَ الرواية على المرويِّ؛ لأنها بمعناه، والتقدير: كان مرويُّهم أو ما رَوَوْهُ مرسلاً، وهذا حملٌ للمؤنَّث على المذكَّر، وبه ينحل الإشكال الثاني وهو كون «مرسلاً» مذكرًا مع تأنيث الرواية، فإنه لمَّا حمل «الرواية» على معنى «المروي» ذكَّر الفعل وذكَّر الخبر كذاك.

والحمل على المعنى - كما يقول ابن جني في "الخصائص" (٢/ ٤١١- ٤٣٥) -: «غَوْرٌ من العربية بعيد، ومذهب نازحٌ فسيحٌ؛ قد ورد به القرآن، وفصيحُ الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكَّر، **وتذكير المؤنَّث**، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حَمْلِ الثاني على لفظٍ قد يكون عليه الأوَّل، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك. . . » إلى أن قال: « **وتذكيرُ المؤنَّث واسعٌ جدًّا**؛ لأنَّه رَدُّ فرعٍ إلى أصل ».

ومن شواهد حمل المؤنَّث على معنى المذكَّر: قولُهُ تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٥]؛ لأنَّ الموعظة في معنى الوعظ - وهذا أحدُ قولين في الآية - وقولُهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٨]، أي: هذا الشخص، أو هذا المرئي، وقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، قيل: إنه أراد بالرحمة: المطر - في أحد الأقوال - وغير ذلك من الآيات.

ومن الأحاديث: ما رواه البخاري (١٦٣٦)، ومسلم (١٦٣)؛ أنَّه ﷺ قال في حديث ليلة المعراج: « فنزل جبريلُ ﷺ، ففَرَجَ صَدْرِي، ثم غَسَلَهُ بماءِ زَمْزَمَ، ثم جاء بطَسْتٍ من ذَهَبٍ، ممتلئٍ حِكْمَةً وإيمانًا، فأفرَغَهَا في صَدْرِي، ثم أطبقَهُ »، قال النووي في "شرح مسلم" (٢/ ٢١٨): « قد قدَّمنا لغاتِ الطَّسْت، وأنها مؤنَّثة، فجاء «ممتلئ» على معناها، وهو الإناء، و« أفرغها »: على لفظها ». اهـ. ومنه ما رواه الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ١٦١ رقم ٢١٤٣٢) من قول المعرور بن سُوَيْد: «رأيتُ أبا ذَرٍّ وعليه حُلَّةٌ، وعلى غُلَامِهِ مِثْلُهُ »، ذكَّر الضمير في « مِثْلُهُ »، وهو للحُلَّة؛ لأنَّ الحُلَّةَ ثوبٌ، فحملها على معناها. =

٢٧١ - وسألتُ(١) **أبي** عن حديثٍ رواه حُصَين(٢)، عن هلال بن يِسَاف(*)، عن زياد بن أبي الجَعْد، عن وابِصَة(٣): أنَّ رجلاً صلَّى خلف الصَّفِّ وحدَهُ، فأمره النبيُّ ﷺ أنْ يُعِيدَ .

ورواه عمرو بن مُرَّة(٤)، عن هلال بن يِسَاف(*)، عن عمرو بن

= **ومن الشعر**: قولُ عامر بن جُوَيْن الطائي [من المتقارب]:

فــلا مُــزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَــهَــا ولا أَرْضَ أَبْــقَــلَ إِبْــقَــالَــهَــا

ذهب بـ« الأرض » إلى: الموضع والمكان.
والشواهد على تذكير المؤنَّث أكثَرُ من أن تُحْصَىٰ في كلام العرب شعرًا ونثرًا.
وانظر: "كتاب سيبويه" (٣/ ٥٦٥- ٥٦٦)، و"المقتضب" للمبرِّد (٢/ ١٤٨- ١٤٩)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص١٤٣، ١٤٨، ٣٩٠)، و"الخصائص" (٢/ ٤١١- ٤١٥ فصل في الحمل على المعنى)، و"الإنصاف" لابن الأنباري (٢/ ٧٦٣- ٧٧٧)، و"الأشباه والنظائر في النحو" للسيوطي (٣/ ١٦٧- ١٦٨)، وانظر تفصيل الكلام على الحمل على المعنى مطلقًا في "الأشباه والنظائر" للسيوطي (١/ ٤٠٦- ٤١٩)، وقد علَّقنا في المسألة رقم (٨١) على تأنيث المذكَّر؛ فارجع إليه إنْ شئت.

(١) انظر المسألة رقم (٢٨١) و(٤٧٤).

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلَمي . وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٩٠٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٨٨٦)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٢٨ رقم ١٨٠٠٠)، والترمذي في "جامعه" (٢٣٠)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٠٤)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٣٩٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٤١-١٤٢ رقم ٣٧٦-٣٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٤)، وفي "المعرفة" (٥٨٣٢).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٤٨٢) من طريق منصور، عن هلال، به .
ومن طريق عبدالرزاق رواه الطبراني (٢٢/ ١٤١ رقم ٣٧٥).

(*) في (ت): « سياف ».

(٣) هو: ابن مَعْبَد .

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٩٧)، والبخاري في "التاريخ الكبير"=

راشد، عن وابِصَة، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبَهُ ؟

قال: عمرو بن مُرَّة أحفَظُ[(١)] .

٢٧٢ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه منصور[(٣)]، عن مُجاهِد،

= (٨/ ١٨٧)، وأبو داود في "سننه" (٦٨٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٣١)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٣٩٣)، والبغوي في "الجعديات" (١١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢١٩٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٤٠-١٤١ رقم ٣٧١-٣٧٣).
ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٤).

(١) قال البيهقي في "المعرفة" (٤/ ١٨٤):« وكان الشافعي في القديم يقول: لوثبت الحديث الذي روي فيه لقلت به ، ثم وهَّنه في الجديد ».
وقال الترمذي في "جامعه"(٢٣٠): « اختلف أهل الحديث في هذا، فقال بعضهم: حديث عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة بن معبد أصح ، وقال بعضهم: حديث حصين، عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة بن معبد أصح ، وهذا عندي أصح من حديث عمرو بن مرة؛ لأنه قد روي من غير حديث هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة ابن معبد ». وانظر "العلل الكبير" له (ص٦٧). وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٢٦٩):« وحديث وابصة مضطرب الإسناد ، لا يثبته جماعة من أهل الحديث». وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٢٣):« ورجح أحمد وأبو حاتم الرازي رواية عمرو بن مرة ».

(٢) نقل هذا النص ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ١١) مع اختلاف في السِّياق، ولفظه:« وأما أبو حاتم الرازي فإنه قال في حديث منصور، عن مجاهد، عن أبي عياش: إنه صحيح، وقيل له: فهذه الزيادة: " فنزلَتْ آيةُ القصر بين الظُّهر والعَصر " محفوظة هي ؟ قال: نعم ».

(٣) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها الإمام أحمد (٤/ ٦٠) من طريق شعبة، والنسائي (١٥٤٩ و١٥٥٠) من طريق شعبة وعبدالعزيز بن عبدالصمد، كلاهما عن منصور.

عن أبي عَيَّاش الزُّرَقي، عن النبيِّ ﷺ في صَلاة الخَوف؛ يزيدُ فيها جرير[١]: فنزلَتْ آيَةُ القَصْرِ بين الظُّهر والعَصر[٢]:

هذه الزِّيادةُ محفوظَة[٣]؟

قال: نعم، هو صَحيحٌ[٤].

٢٧٣ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن فُضَيل بن غَزْوان[٦]، عن الأعمش، عن أبي صالح[٧]، عن أبي هريرة؛ قال: قال النبيُّ ﷺ[٨]: **«إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلاً وآخِرًا، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الفَجْرُ...»**، وذكر مواقيتَ الصَّلاة؟

---

(١) هو: ابن عبدالحميد، والمقصود: أنه روى هذا الحديث عن منصور، فزاد فيه هذه الزيادة. وروايته أخرجها سعيد بن منصور في التفسير من "سننه" (٦٨٦)، ومن طريقه أبو داود (١٢٣٦). وانظر تتمة تخريجه في التعليق على "سنن سعيد بن منصور".

(٢) من قوله: « عن النبي ﷺ... » إلى هنا، سقط من (ش).

(٣) في (ش): « محفوظ »، وانظر توجيهه لغةً في التعليق على المسألة رقم (٣٦٤).

(٤) في (ك): « الصحيح ».

(٥) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٤/ ٢٩)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٣١)، وانظر "فتح الباري" لابن رجب (٣/ ١٦٧).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٢٢)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٣٢ رقم٢١٧٢)، والترمذي في "جامعه" (١٥١)، وفي "العلل الكبير" (٨٢)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١/ ١٧٧ رقم ٤٢٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١١٩)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٣٣٦)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ١٤٩ و١٥٠ و١٥٦)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٥).

(٧) هو: ذَكْوان السَّمَّان.

(٨) في (ف): « قال رسول الله ﷺ».

قال أبي: هذا خطأٌ؛ وَهِمَ فيه ابنُ فُضَيل؛ يَرويه أصحابُ الأعمش[(١)]، عن الأعمش، عن مُجاهِد، قولَهُ[(٢)].

٢٧٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن فُضَيل[(٣)]، عن الأعمش، عن إبراهيم[(٤)]، عن عَلقَمَة[(٥)]، عن عبدالله[(٦)]؛ قال: سَلَّمْتُ

---

(١) رواه الترمذي في "جامعه" (١٥١)، وفي "العلل الكبير" (٨٣) من طريق أبي إسحاق الفزاري، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١١٩)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٦).

(٢) قال الترمذي في "جامعه" (١٥١) بعد أن أخرج الحديث من الطريقين: «سمعت محمدًا [يعني البخاري] يقول: حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصحُّ من حديث محمد بن فضيل، وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فضيل».
وقال الدوري في "تاريخه" (٢/ ٥٣٤): « سمعت يحيى بن معين يُضعِّف حديث محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، أحسب يحيى يريد: إن للصلاة أولاً وآخرًا ، وقال: إنما يُروى عن الأعمش، عن مجاهد ».
وقال أيضًا في (٤/ ٦٦): « رواه الناس كلهم عن الأعمش، عن مجاهد، مرسلاً ».
وقال العقيلي بعد أن ذكر رواية مجاهد: « وهذا أولى ». وقال الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٦٢): « هذا لا يصح مسندًا، وهم في إسناده ابن فضيل، وغيره يرويه عن الأعمش، عن مجاهد، مرسلاً ». وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٨/ ٨٧): «هذا الحديث عند جميع أهل الحديث حديث منكر، وهو خطأ، ولم يروه أحد عن الأعمش بهذا الإسناد إلا محمد بن فضيل، وقد أنكروه عليه». ثم روى بإسناده إلى محمد بن عبدالله بن نمير أنه قال في هذا الحديث: « خطأ، ليس له أصل ».

(٣) هو: محمد بن فضيل بن غزوان. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١١٩٩ و١٢١٦)، ومسلم في "صحيحه" (٥٣٨). ورواه البخاري (٣٨٧٥) من طريق أبي عوانة، ومسلم (٥٣٨) من طريق هُرَيم بن سفيان، كلاهما عن الأعمش، به.

(٤) في (ت) و(ك): « الأعمش وإبراهيم ». وإبراهيم هذا هو: ابن يزيد النَّخعي.

(٥) هو: ابن قيس النَّخعي . (٦) هو: ابن مسعود .

على النبيِّ ﷺ وهو في الصَّلاة، فردَّ عليّ، فلمَّا قَدِمْتُ من الحَبَشَة. . . وذكر الحديثَ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يَرْويه[1] الأعمشُ[2]، عن إبراهيم، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً[3]؛ لا[4] يقول فيه: عَلْقَمَة[5].

٢٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمدُ بن يونس، عن مِنْدَل[6]، عن حُصَين[7]، عن عمرو بن ميمون؛ قال: قال عمر بن الخطَّاب: كان رسولُ الله ﷺ يَكْرَهُ الكُرَّاثَ، فمَنْ أَكَلَهُ مِنكُم فلا يَحْضُرِ المساجِدَ وتِلاوةَ القُرآن؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حُصَيْن، عن هلال بن يِسَاف[8]، عن عمر بن الخطاب - مُرسَلٌ[9] - عن النبيِّ ﷺ[10].

---

(١) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقيَّة النسخ: « يروي ».

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٥٩٢) عن سفيان الثوري، عنه، به. ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٤٠٩ رقم٣٨٨٤). ورواه النسائي في "الكبرى" (٥٤٠) من طريق شعبة، عن الأعمش، به.

(٣) يعني: منقطعًا؛ لأن إبراهيم النَّخعي لم يسمع من ابن مسعود.

(٤) قوله: « لا » سقط من (ف).

(٥) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٣٦١): « وقد رجَّح انقطاعه كثير من الحفاظ؛ منهم: أبو حاتم الرازي، وقال في رواية ابن فضيل الموصولة: إنها خطأ ».

(٦) في (أ) و(ف): « مبدل ». ومِنْدَل لقبه، وقيل: اسمه عمرو بن علي .

(٧) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلَمي .

(٨) في (ت): « سياف ».

(٩) قوله: « مرسلٌ » هكذا في النسخ بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(١٠) كذا قال أيضًا في "المراسيل" (ص ٢٢٩ رقم٨٥٨).

قلتُ لأبي: عمرو بن ميمون لَقِيَ عمرَ ؟

قال: نعم، وهلال بن يِسَاف[١] لم يَلْقَ عمرَ .

٢٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو وكيع الجَرَّاح بن مَلِيح[٢]، عن الأعمش، عن أبي صالح[٣]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ [سُئِل عن][٤] الرَّجُلِ يَعْمَلُ العَمَلَ يُسِرُّهُ جُهْدَهُ، فإذا اطُّلِعَ عليه يَسُرُّهُ ذلك؟ قال: «لَهُ أَجْرُ السِّرِّ، وَأَجْرُ العَلَانِيَةِ» .

ورواه أبو داود[٥]، عن أبي سِنَان الشَّيْباني - سعيدِ بنِ سِنَان الرَّازي- عن حَبيب[٦]، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ت): « سياف ».
(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « فليح ».
وروايته أخرجها الطبري في "تهذيب الآثار" (٢/ ٨٠٥/ مسند عمر).
ورواه الطبري (٢/ ٨٠٤)، والطبراني في "الأوسط" (٤٧٠٢)، وفي "مسند الشاميين" (٢٨٠٩) من طريق سعيد بن بشير، عن الأعمش، به .
(٣) هو: ذَكْوان السَّمَّان .
(٤) مابين المعقوفين ليس في النسخ، ولابد منه أو ما يقوم مقامه؛ لاستقامة النص .
(٥) هو: سليمان بن داود الطيالسي، والحديث أخرجه في "مسنده" (٢٥٥٢)، ومن طريقه أخرجه الترمذي (٢٣٨٤)، وابن ماجه (٤٢٢٦)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٢/ ٨٠٧/ مسند عمر)، وابن البختري في "أماليه" (٣٣/ مجموع فيه مصنفات ابن البختري)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٦٣).
(٦) هو: ابن أبي ثابت .

ورواه أبو معاويةَ الضَّرِيرُ[١]، عن الأعمش، عن حَبيب، عن أبي صالح[٢]؟

فقال أبي: الصَّحيحُ عِندي مُرسَلٌ[٣].

٢٧٧ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو الأَحْوَص[٥]، عن أبي إسحاق[٦]، عن العَيْزَار بن حُرَيْث، عن أبي

---

(١) في (ت): « الضري ». وأبو معاوية هذا هو: محمد بن خازم . وروايته أخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ٣)، وهنَّاد في "الزهد" (٨٨٠).
ورواه الطبري في "تهذيب الآثار" (٢/ ٨٠٦/ مسند عمر) من طريق أبي بكر بن عياش ومحمد بن أبي عبيدة المسعودي، كلاهما عن الأعمش، به. ورواه وكيع في "الزهد" (٢٤٥)، والطبري (٢/ ٨٠٦) من طريق سفيان الثوري، عن حبيب، به .

(٢) يعني: عن أبي صالح، عن النبي ﷺ، مرسلاً .

(٣) نقل الزيلعي قول أبي حاتم هذا في "تخريج الكشاف" (٢/ ٣١٤).
وقال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث غريب. وقد روى الأعمش وغيره عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ، مرسلاً، وأصحاب الأعمش لم يذكروا فيه: عن أبي هريرة ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٨٣ رقم١٤٩٩) الاختلاف في هذا الحديث وقال: « والصحيح من ذلك قول من قال: عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي صالح، مرسلاً ». وقال أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٢٥٠): « والمحفوظ: عن الثوري، عن حبيب، عن أبي صالح، مرسلاً ». وانظر أيضًا "العلل" للدارقطني (٦/ ١٩٩).

(٤) تقدمت هذه المسألة باختصار برقم (٢٢٠)، وأوضحنا هناك أن هذا الحديث طويل؛ أورد المصنف هناك قطعة منه، وفي هذا الموضع قطعة أخرى .

(٥) هو: سلَّام بن سُلَيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨١٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٥١) تعليقًا، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٤١ رقم٢١٢٧٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٨-٢٤٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٦٨).

(٦) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

بَصِير[١]، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ قال: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى المُنَافِقِينَ صَلَاةُ العِشَاءِ وَالفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا [لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا][٢]، [وَإِنَّ الصَّفَّ الأَوَّلَ][٣] لَعَلَى[٤] مِثْلِ صَفِّ المَلَائِكَةِ ...» الحديثَ.

قال أبو محمد[٥]: ورواه شُعْبَةُ[٦]، والحجَّاجُ بن أَرْطاة[٧]، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بَصِير، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه الثوريُّ، واختُلِف عنه:

فقال وكيع: عن الثوري[٨].

---

(١) في (ك): «أبي نصير». وأبو بصير هذا هو: العَبْدي، يقال: اسمه حفص.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وضبَّب ناسخ (أ) على موضعه، واستدركناه من مصادر التخريج.

(٣) في جميع النسخ: «إن صف الأولى»، إلا أن في (ت) و(ك) كلمة غير مقروءة بدل: «إن»، والتصويب من مصادر التخريج.

(٤) في (ك): «لعل».

(٥) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ف).

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ١٤٠ رقم٢١٢٦٥)، والدارمي في "مسنده" (١٣٠٥)، وأبو داود في "سننه" (٥٥٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٩).

(٧) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٤٠ رقم ٢١٢٧٢).

(٨) كذا في جميع النسخ لم يذكر روايته، والحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (٥/ ١٤٠ رقم٢١٢٦٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٥٠-٥١) من طريق وكيع، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبي بن كعب، به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠٠٤) عن الثوري بمثله. ورواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٨) من طريق الحسين بن حفص وأبي حذيفة وعبدالصمد بن =

وقال غيرُه[١]: عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بَصير، عن أبي بَصِير، عن أُبَيٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه زُهَيْر[٢] بن معاوية، وزكريَّا بن أبي زائدة[٣]، وجرير بن حازم[٤]، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بَصِير، عن أبيه، عن أُبَيٍّ، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال أبي: كان أبو إسحاق[٥] واسِعَ الحديث[٦]؛ يَحتَمِلُ أن يكونَ

= حسان والأشجعي والنعمان بن عبدالسلام، جميعهم عن الثوري، به.
ورواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٨) من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن أبي بصير، عن أبيٍّ، به.

(١) ظاهر العبارة أن غير وكيع يرويه عن الثوري، عن أبي إسحاق، على هذا الوجه، ولم نقف على ذلك، إلا أن يكون وقع سقط ذهب معه ذكر الاختلاف الثاني على الثوري، وسيأتي تخريج من رواه عن أبي إسحاق على هذا الوجه، والله أعلم.

(٢) في (ك): «نصير». وروايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (١٣٠٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٧٦)، عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١٤٠-١٤١ رقم ٢١٢٦٩-٢١٢٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٦٨).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٥١) تعليقًا، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٨) تعليقًا.

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٥١) تعليقًا.
ورواه عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٤١ رقم ٢١٢٧١) من طريق جرير، عن أبي إسحاق، عن أبي بصير العبدي، عن أُبيٍّ بن كعب، به. لم يذكر «عبدالله ابن أبي بصير»، وكذا ذكر الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٨) رواية جرير.

(٥) في (ف): «كان أبي إسحاق».

(٦) وقال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٤٣): «أبو إسحاق السَّبيعي ثقة، وأحفظ من أبي إسحاق الشيباني، ويشبَّه بالزهري في كثرة الرواية، واتساعِهِ في الرجال».

سمع من أبي بَصِيرٍ[١]، وسمع مِنِ ابنِ أبي بَصِير[٢] عن أبي بَصِير، وسمع من العَيْزار عن أبي بَصير .

قال أبو زرعة: وَهِمَ فيه أبو الأَحْوَص، والحديثُ حديثُ شُعْبَة[٣].

قال أبي: وسمعتُ سُلَيمانَ بنَ حَرْب؛ قال: أخبرني وَهْب بن جرير؛ قال: قال شُعْبَة[٤]: أبو إسحاق قد سمع من عبدالله بن[٥] أبي

(١) لم يُذكر في المسألة رواية أبي إسحاق، عن أبي بصير، فلعلَّها من السقط الذي أُشير إليه في الاختلاف على الثوري.
والحديث رواه النسائي في "سننه" (٨٤٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٠٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٨) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بصير، عن أبي بن كعب، به.
قال الحاكم: « وهكذا قال إسرائيل بن يونس، وأبو حمزة السكري، وعبدالرحمن ابن عبدالله المسعودي، وجرير بن حازم كلهم قالوا: عن أبي إسحاق، عن أبي بصير، عن أبيٍّ ».

(٢) أخرج الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٩) عن علي بن المديني أنه قال: « قد سمع أبو إسحاق من عبدالله بن أبي بصير، ومن أبيه أبي بصير ».
وأخرج البيهقي في "سننه" (٣/ ٦٨) عن ابن المديني أيضًا قوله: « أبو بصير وابن أبي بصير سمعا الحديث من أُبيّ بن كعب جميعًا ».

(٣) ذكر ابن معين الاختلاف في الحديث وقال: « والقول قول شعبة؛ هو أثبت من زهير ». انظر "تاريخ ابن معين برواية الدوري" (٣/ ٣٧٠)، وانظر "المستدرك" للحاكم (١/ ٢٤٩).

(٤) في (ك): « سمعت »، وكذا في (ت) ولكن حاول الناسخ تصويبها إلى « شعبة ».

(٥) قوله: « بن » سقط من (ف).

بَصِير ومن أبي بَصِير كِلاهُما[١]، هذا الحديثَ[٢].

٢٧٨ - وسُئِلَ أبي[٣] عن حديثٍ رواه زائدة[٤]، عن ابن عَقيل[٥]، عن ابن المسيّب، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: **«خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ المُقَدَّمُ»**.

ورواه زُهَيْرُ بن محمد[٦]، وعُبَيدُالله[٧] بنُ عمرو[٨]، عن ابن

(١) كذا في جميع النسخ: «كلاهما»، والجادَّة: أن يقال: « كِلَيْهِمَا » بالياء؛ لأنها توكيدٌ معنويٌّ للمجرورِ قبلها؛ فكان حقُّها الجَرَّ بالياءِ، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، ويتخرَّج على لغة من يُلزِم المثنَّى وما ألحق به الألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجَرًّا. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٥٥٤).

(٢) قال الحاكم في "المستدرك"(١/ ٢٤٩):« وقد حكم أئمة الحديث: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهم، لهذا الحديث بالصحة ». ونقل عن علي بن المديني قوله: « وما أرى الحديث إلا صحيحًا ». وعن محمد بن يحيى الذهلي قوله: « كلها محفوظة ». وانظر "سنن البيهقي" (٣/ ٦١ و٦٧-٦٨).

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٣٦٨)، وانظر المسألة رقم (٥٤).

(٤) هو: ابن قدامة.

وروايته أخرجها أحمد في "المسند" (٣/ ٢٩٣ رقم١٤١٢٣ و٢٨٧ رقم١٥١٦١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٣)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ١٣١)، ولم يذكر في الإسناد:« ابن المسيب ». وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨١٤ و٧٦٢١)، وابن ماجه في "السنن" (١٠٠١) من طريق وكيع، والإمام أحمد في "مسنده"(٣/ ٣٣١ رقم ١٤٥٥١) عن أبي أحمد الزبيري، وعبدالله بن الوليد، جميعهم عن سفيان الثوري، عن ابن عقيل، عن جابر، ولم يذكر ابن المسيب .

(٥) هو: عبدالله بن محمد بن عقيل .

(٦) تقدَّم تخريج روايته في المسألة رقم (٥٤).

(٧) في (أ) و(ش): « زهير بن محمد بن عبيدالله ».

(٨) تقدَّم تخريج روايته في المسألة رقم (٥٤)، لكن لم نقف في روايته على لفظ:«خير صفوف الرجال المقدَّم ».

عَقِيل، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقلت لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: هذا من تخاليطِ ابنِ عَقيل؛ مِنْ سُوءِ حِفْظِه؛ مَرَّةً يقول هكذا، ومرَّةً يقول هكذا، لا يُضْبَطُ الصَّحيحُ أيُّما[(١)] هو[(٢)] .

٢٧٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسرائيل[(٣)]، وزُهَيْر بن معاوية، عن أبي إسحاق[(٤)]، عن الحارِث[(٥)]، عن عليٍّ - رفعَهُ إسرائيلُ، ووقفَهُ زهيرٌ -: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُوتِرُ بتِسْعِ سُوَر ؟

قال أبي[(٦)]: إسرائيلُ أقدَمُ سماعًا من زهير في أبي إسحاق .

---

(١) في (ك): « إنما ».

(٢) لم يُرَجِّحْ أبو حاتم هنا أيًّا من الروايتين، وأمَّا في المسألة رقم (٥٤)، فقد يظهر من جوابه ترجيحُهُ لروايةِ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، لكنَّ كلامَ أبي حاتم هناك لم يتطرَّقْ فيه إلى الخلافِ في صحابيِّ الحديثِ، وإنما أجاب عن خلافٍ آخر، وهو جَعْلُ الحديثِ من روايةِ عبدالله بن أبي بكر بدل ابن عقيل.

(٣) هو: ابن يونس . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٨٩ رقم٦٧٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٦٨/ المنتخب)، والبزار في "مسنده" (٨٥١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩٠)، وابن نصر المروزي في "قيام الليل" (ص١٣٠/ مختصره).
ورواه الطبراني في "الصغير" (٤٥٧) من طريق أبي أيوب الإفريقي، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٥١) من طريق عبدالله بن علي، كلاهما عن أبي إسحاق، به. ومن طريق الطبراني رواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٤١٢).

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٥) هو: ابن عبدالله الأعور.

(٦) من قوله: « إسرائيل ووقفه زهير. . . » إلى هنا، سقط من (أ) و(ش).

قلتُ: فأيُّهما أشبَهُ بالصَّوَاب: موقوف أو مرفوع ؟

قال: الله أعلم! يقال: إنَّ زُهَيْرَ[1] سمع من أبي إسحاق بِأَخَرَةٍ، وإسرائيلُ سماعُهُ من أبي إسحاق قديمٌ، وأبو إسحاق بِأَخَرَةٍ اختَلَط، فكلٌّ من سمعَ منه بأَخَرَةٍ فليس سماعُهُ بأجودِ ما يكون .

٢٨٠ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه قَبِيصَة[3]، عن سُفْيان[4]، عن أبي إسحاق[5]، عن السَّائِب بن مالك، عن النبيِّ ﷺ، في صَلاةِ الكُسُوف رَكْعَتَين ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (٣٨٦).

(٣) هو: ابن عقبة. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه البزار في "مسنده" (٢٤٤٣) من طريق قبيصة، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن السائب، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ ، به.
قال البزار: « ولا نعلم أسنده عن الثوري إلا قبيصة ».
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٢٩) من طريق قبيصة، عن سفيان، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، به .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٣٠٥) من طريق ابن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن السائب، عن النبي ﷺ ، به.
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ١٤٢) من طريق إسرائيل، والإمام أحمد في "العلل" (٨٣٠٥) من طريق سنان (كذا)، كلاهما عن أبي إسحاق، عن السائب، عن النبي ﷺ ، به. ورواية ابن سعد مختصرة .

(٤) هو: الثوري .

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

قال أبي: هذا الصَّحيحُ .

قلتُ: لأنَّ بعضَ الناس(١) روى عن أبي إسحاق، عن السَّائِب بن مالك، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ؛ والصَّحيحُ هذا الذي رواه الثَّوْري .

والسَّائبُ هو والدُ عَطاءِ بنِ السَّائب، وليس له صُحْبَة(٢) .

وأراد أبي رضي الله عنه: أنَّ الصَّحيحَ مِنْ حديث أبي إسحاق مُرسَلٌ .

---

(١) منهم شعبة، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٤٤٤).
قال البزار بعد أن أخرجه: « وهذا الحديث قد رواه عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، فذكرناه من حديث أبي إسحاق، عن السائب، عن عبدالله ابن عمرو؛ لأنا لا نعلم أن أحدًا أسنده عن شعبة إلا عبدالصمد، وغير عبدالصمد يرويه عن أبي إسحاق، عن السائب، مرسلاً ».
ومنهم أبو بكر بن عياش، ويأتي ذكر الاختلاف عليه في المسألة رقم (٣٨٦).
والحديث رواه أبو داود في "سننه" (١١٩٤) من طريق حماد بن سلمة، والنسائي في "سننه" (١٤٩٦) من طريق شعبة كلاهما عن عطاء بن السائب عن، أبيه، عن عبدالله بن عمرو، به.

(٢) قال الإمام أحمد في "العلل" (٢٤٩٩): « السائب بن مالك أبو عطاء بن السائب».
وقال أبو داود في "سؤالاته للإمام أحمد" (٤٢٨): « سمعت أحمد سُئل: السائب أبو عطاء، من روى عنه ؟ قال: ما أعلم أحدًا روى عنه، روى أبو إسحاق، عن السائب بن مالك، عن عبدالله بن عمرو؛ في صلاة الكسوف، وزعموا أنه ليس بأبيه». وقال أبو داود أيضًا (٦١): « حدثنا أحمد قال: سمعت يحيى بن آدم يقول: ليس السائبَ بن مالك الذي روى عنه أبو إسحاق: صلاة الكسوف - أبو عطاء ابن السائب ».

٢٨١ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه عمر بن علي[٢]، عن أَشْعَث بن سَوَّار، عن بُكَير بن الأَخْنَس، عن حَنَش[٣] بن المُعْتَمِر، عن وابِصَة بن معبد، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً صلَّى خلفَ الصَّفِّ وحدَهُ...؟

قال أبي: رواه بعضُ الكوفيِّين[٤] عن أَشْعَث، عن بُكَير، عن وابِصَة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: أمَّا عُمَرُ فمحلُّهُ الصِّدْقُ[٥]، وأَشْعَثُ هو أَشْعَث!

قال أبو محمد[٦]: يعني أنه ضعيفُ الحديث، وهو أَشْعَثُ بن سَوَّار.

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٧٤)، وانظر المسألة رقم (٢٧١) وانظر أيضًا: "البدر المنير" (٣/ ٢٨٥ مخطوط).

(٢) هو: المُقَدَّمي. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٤٦ رقم٣٩٦).
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٤٦ رقم ٣٩٥ و٣٩٧) من طريق يزيد بن هارون، وحفص بن غياث، كلاهما عن أشعث، به.

(٣) في (ت) و(ك): « حفش ».

(٤) رواه هكذا أبو خالد الأحمر سليمان بن حيّان، وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٤٦ رقم٣٩٨).

(٥) وقال في المسألة رقم (٤٧٤): « أما عمر فمحله الصدق، ولولا تدليسه لحكمنا [له]؛ إذ جاء بالزيادة، غير أنا نخاف أن يكون أخذه عن غير ثقة، وأشعث هو أشعث ». وذكر نحو هذا في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٢٥).

(٦) في (ف): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

قال أبو محمد: قلتُ[١] لأبي: حَنَشٌ[٢] أدرك[٣] وابِصَة ؟

قال: لا أُبعِدُهُ .

٢٨٢ - قال أبو محمد[٤]: **ذكَرَ**[٥] **أبي** حديثًا رواه الثَّوْري[٦]، عن موسى بن أبي عائِشَة، عن عبدالله بن شَدَّاد، عن النبيِّ ﷺ قال: **«مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»** .

قال[٧] **أبي**: هذا يرويه بعضُ الثِّقات[٨]، عن موسى بن أبي عائِشَة، عن عبدالله بن شَدَّاد[٩]، عن رجُلٍ من أهل البَصْرة.

قال أبي: ولا يَخْتَلِفُ أهلُ العلم أنَّ مَنْ قال: موسى بن أبي عائِشَة، عن جابر؛ أنه قد أخطأ .

قال أبو محمَّد[١٠]: **قلتُ**: الذي قال: عن موسى بن أبي عائِشَة،

---

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « وقلت » بدل: « قال أبو محمد: قلت ».
(٢) في (ت) و(ك):« حفش ».
(٣) قوله: « أدرك » مكرر في (أ).
(٤) قوله:« قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.
(٥) في (أ) و(ش) و(ف):« وذكر » بالواو.
(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٩٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٦٠).
(٧) قوله: « قال » سقط من (ك).
(٨) رواه هكذا إسرائيل، وروايته أخرجها الطحاوي في"شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧).
(٩) من قوله:« عن النبي ﷺ . . .» إلى هنا، ملحق بهامش (ك).
(١٠) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) فقط .

عن جابر[1]، فأخطأ ؛ هو النُّعْمَانُ بنُ ثابِت[2]؟

قال: نعم[3].

---

(١) من قوله: «أنه قد أخطأ...» إلى هنا، سقط من (ف) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٢) يعني: أبا حنيفة. والظاهر أن أبا حاتم لا يعني حكاية الإسناد من طريق أبي حنيفة بتمامه، وإنما عنى جَعْلَهُ الحديثَ عن جابر؛ لأن أبا حنيفة يرويه عن موسى بن أبي عائِشَة، عن عبدالله بن شَدَّاد، عن جابر، عن النبي ﷺ؛ هكذا أخرجه عنه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٠ و١١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٣-٣٢٤)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ١٥٩). وهناك اختلاف من بعض الرواة على أبي حنيفة، لكن ليس فيه: «موسى ابن أبي عائشة، عن جابر» هكذا بلا واسطة، كما في "الكامل" لابن عدي، و"سنن الدارقطني".

(٣) قال ابن طهمان: «سمعت يحيى [يعني: ابن معين] يقول: حديث يرويه أبو حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شدَّاد، عن جابر، عن النبي ﷺ: «من كان له إمام فقراءة إمامه له قراءة». قال: ليس هو بشيء؛ إنما هو عبدالله بن شداد». اهـ. "من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال" رقم (٣٩٧).
وذكر أبو زرعة في "الضعفاء" (٢/ ٧١٨) هذا الحديث من رواية أبي حنيفة وقال: «فزاد في الحديث: عن جابر».
وقال الدارقطني في "السنن" (١/ ٣٢٣): «لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمارة، وهما ضعيفان».
وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٤٨): «وقد روى هذا الحديث أبو حنيفة عن موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شدَّاد بن الهادي، عن جابر بن عبدالله، عن النبي ﷺ، ولم يسنده غير أبي حنيفة، وهو سيِّئ الحفظ عند أهل الحديث، وقد خالفه الحفَّاظ فيه: سفيان الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وجرير؛ فروَوه: عن موسى ابن أبي عائشة، عن عبدالله بن شدَّاد، مرسلاً، وهو الصَّحيح فيه الإرسال، وليس مما يُحتَج به...» إلخ.
وانظر "القراءة خلف الإمام" (ص١٥٢)، و"السنن الكبرى" (٢/ ١٦٠) كلاهما للبيهقي، و"تهذيب السنن" لابن القيم (١/ ٣٩٣).

٢٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو الأَحْوَصِ[١]، عن أبي إسحاق[٢]، عن مُجاهِد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يقرأُ في الرَّكعَتَين قبل الفَجْرِ، والرَّكعَتَيْنِ بعد المَغْرِب؛ بـ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، و﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ[٣] ﴾ ؟

قال أبي: ليس هذا الحديثُ بصحيح، وهو عن أبي إسحاق مُضطَرِبٌ، وإنما روى هذا الحديثَ نُفَيْعٌ[٤] الأَعمى[٥]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

٢٨٤ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه ابنُ أبي ليلى[٦]، عن أبي

---

(١) في (ف): « أبو الأحوص ». وهو: سلّام بن سُلَيم.
وروايته أخرجها أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢٠٠٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٣٣٥).
ووراه عبدالرزاق في "المصنف" (٤٧٩٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٥٩) من طريق الثوري، عن أبي إسحاق، به. ولم يذكر ركعتي المغرب. ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٥ رقم ٤٩٠٩).
ورواه أحمد (٢/ ٢٤ و٥٨ رقم ٤٧٦٣ و٥٢١٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩٨) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، به .

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٣) في (ش): « و بـ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾».

(٤) في (ك): « بقيع ».

(٥) هو: نُفَيع بن الحارث، أبوداود الأعمى، متروك، وكذّبه يحيى بن معين كما في "التقريب " (٧١٨١). وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٩٠). وانظر المسألة الآتية برقم (٤٧٣).

(٦) هو: محمد بن عبدالرحمٰن . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٢٤٦)، والبزار في "مسنده" (٢٠٤٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦٠)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣٩ رقم ٩٨٨١).
قال البزار :« وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا بهذا الإسناد ». =

قَيْس[1]، عن [هُزَيل][*]، عن عبدالله[2]، عن النبيِّ ﷺ؛ في الجَمْعِ بين الصَّلاتَينِ .

ورواه حجَّاج بن أَرْطاة[3]، عن أبي قَيس، عن [هُزَيل][*]: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . ولم يَذْكُرْ عبدَالله .

قال أبي: الصَّحيحُ حديثُ حجَّاج، وحديثُ ابن أبي ليلى خطأٌ .

٢٨٥ - وسمعتُ[4] أبي يقول: يُروَى عن ابن أبي ليلى، عن أبي

= وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥٤١٣) من طريق ابن أبي شيبة، لكن سقط من "مسنده" :« عن هزيل ».

(١) هو: عبدالرحمٰن بن ثَرْوان .

(*) هو: ابن شُرَحبيل، ووقع في جميع النسخ:«هذيل» بالذال المعجمة، وكذا في "شرح معاني الآثار" للطحاوي (١/ ١٦٠)، وهو - في شرح المعاني - إما خطأ من الطباعة، أو من النُّسَّاخ؛ فقد نقله ابن حجر في "إتحاف المهرة"(١٠/ ٥٠١) عن الطحاوي على الصواب، وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١٧):« هزيل بالزاي، مصغر، ووقع في كتب كثير من الفقهاء: هذيل، بالذال المعجمة، وهو تحريف ». وتقدم هذا الخطأ في المسألة رقم (١٨٦). وسيأتي في المسألة رقم (٢٢١٩ و٢٧٥٠).

(٢) هو : ابن مسعود .

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣٨-٣٩ رقم٩٨٨٠) من طريق حجَّاج بن أرطاة، عن أبي قيس، عن الهزيل، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، به .

والحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٣٧٤) من طريق شعبة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٢٣٩) من طريق الثوري، كلاهما عن أبي قيس، عن هزيل، عن النبي ﷺ، به، مرسلاً . قال الطيالسي:« لم يقل شعبة فيه: عن عبدالله . قال: ورَوي عن ابن أبي ليلى أنه وصله عن عبدالله، عن النبي ﷺ ».

(٤) انظر المسألة رقم (٣١٣).

الزُّبَير[١]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؛ في الجَمْعِ بين الصَّلاتَيْنِ، وإنَّما هو: أبو الزُّبَيْرِ[٢]، عن سعيد[٣]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

وروى ابنُ أبي ليلى[٤]، عن عَوْنِ بن أبي جُحَيْفَة، عن أبيه[٥]، عن النبيِّ ﷺ؛ في الجَمْعِ بين الصَّلاتَين، وذِكْرِ السَّفَر، وإنما هو: عن عَوْن بن أبي جُحَيفَة، عن أبيه: أنَّ عمر... كذا رواه قَيْسٌ[٦] على ضَعْفِه.

قال أبي: قَيْسٌ أحبُّ إليَّ من محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى.

٢٨٦ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه الحِمَّانِيُّ يحيى[٨]، عن

---

(١) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس.

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٧٠٥).

(٣) هو: ابن جُبَير.

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤١٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١١٩ رقم ٣٠٤ و٣٠٥)، وتمَّام في "فوائده" (٤٢٩/ الروض البسام). ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٣٤) مختصرًا، ومسلم في "صحيحه" (٥٠٣) مطولاً من طريق سفيان الثوري، عن عون، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به.

(٥) هو: أبوجُحَيفة وَهْب بن عبدالله السُّوائي.

(٦) يعني: ابن الربيع. لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٥٢٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١١٤ رقم ٢٨٩) من طريق قيس بن الربيع، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، به فذكر الحديث، وليس فيه الجمع بين الصلاتين. ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٩٥).

(٧) نقل هذا النص ابن حجر في ترجمة معلَّى بن هلال من "تهذيب التهذيب" (٤/ ١٢٥).

(٨) هو: ابن عبدالحميد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها الخطيب البغدادي في "الموضح" (٢/ ٤٢١)، وفي "الكفاية" (ص٣٦٧-٣٦٨).

عليِّ بن سُوَيد، عن نُفَيع أبي داود[١]، عن جابر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ الْمُؤَذِّنِينَ الْمُحْتَسِبِينَ**[٢] **يَخْرُجُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُمْ يُؤَذِّنُونَ مِنْ قُبُورِهِمْ...**»، الحديثَ الطَّويلَ؟

قال أبي: قال ابنُ نُمَير[٣]: إنَّ «عليَّ بنَ سُوَيْدٍ» هذا هو «مُعَلَّى ابنُ هلالِ بنِ سُوَيدٍ»[٤]، جَعَلَ[٥] «مُعَلّى» «عليّ»، وتَرَكَ «هلال» من الوَسَط، ونَسَب «عليّ» إلى جَدِّه[٦].

---

(١) هو: ابن الحارث الأعمىٰ.

(٢) في (ف): «المحتسبون»؛ وهو نعت مقطوع للمدح، انظر المسألة رقم (٥٣٠).

(٣) هو: محمد بن عبدالله. وكلامه هذا أخرجه البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٢/ ٣٦٦)، ومن طريق البرذعي أخرجه الخطيب البغدادي في الموضعين السابقين.

(٤) روايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (١٣٠٦) من طريق خالد بن يزيد العمري، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٣٨) من طريق سهل بن عثمان، كلاهما عن المعلى، به.

(٥) يعني: يحيى الحِمَّاني؛ وقد صرَّح به ابن نمير كما عند الخطيب في الموضعَيْنِ السابقَيْن.

(٦) كذا جاءت عبارة ابن نمير في جميع النسخ، ونحوها في "سؤالات البرذعي لأبي زرعة"، و"تهذيب التهذيب"، والأصل فيها: أن تكون مكتوبة بألف تنوين المنصوب هكذا: «جعَلَ معلًّى عليًّا، وترَكَ هلالاً من الوسَطِ، ونسَبَ عليًّا إلى جَدِّه»، وقد جاء نحو ذلك في مطبوعة "موضح الخطيب" و"كفايته"، وهو الجادَّة، بَيْدَ أنَّ ما وقع عندنا له وجهان من العربية:

الأوَّل: أن تتجه العبارة على لغة ربيعة، بتنوين الكلمات المنصوبة، مع حذف ألف النصب، وتضبط هكذا: «جعَلَ معلًّى عَلِيَّ، وترَكَ هلالْ من الوَسَط، ونسَبَ **عَلِيَّ** إلى جدِّه»، وانظر الكلام على هذه اللغة في المسألة رقم (٣٤).

والثاني: أن تتخرَّج عبارته على حكاية اللفظ المتقدِّم في صَدْرِ كلامه، وهو قوله: «إنَّ عليَّ بن سُوَيْدٍ هذا هو معلَّى بْنُ هلالِ بنِ سُوَيْدٍ»؛ وحينئذ تُضْبَطُ العبارة هكذا: «جعَلَ معلًّى **عَلِيَّ**، وتَرَكَ **هلالِ** من الوسَطِ، ونسَبَ **عليَّ** إلى جدِّه». والأوَّل أوجَه.

قال أبي: ونَفْسُ الحديثِ كأنه موضوعٌ[١].

٢٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن هاشم[٢]، عن ابن أبي ليلى[٣]، عن حَبِيبِ بن أبي ثابِت، عن عبدالله بن باباه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ في الاستِسْقاء.

وروى هذا الحديثَ بَكْرُ بنُ عبدالرحمٰن[٤]، عن عيسى بن المُخْتار، عن ابن أبي ليلى، عن داود بن عليٍّ[٥]، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ؛ في الاستِسْقاء؟

قال أبي: الصَّحيحُ عندي - والله أعلم -: ما رواه شُعْبَة، عن حَبِيبِ بن أبي ثابِت، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٦]؛ في دُعَاء الاستِسْقاء.

قال أبي: وليس لعبدالله بن باباه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ في الاستِسْقاء - معنًى.

---

(١) في سنده أيضًا نُفَيع أبو داود الأعمى الذي تقدم الكلام فيه في المسألة رقم (٢٨٣).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٢١٩٠).

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٢١٩٦)، وفي "الكبير" (١٠/ ٢٨٥ رقم ١٠٦٧٣).

(٥) هو: داود بن علي بن عبدالله بن عباس.

(٦) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب، على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: وأما حديثُ داود بن عليٍّ: فإنِّي عارَضْتُهُ بحديث حَبِيب، عن عبدالله بن باباه، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ... فإذا قد خرج المَتْنُ سواءً، ليس فيه زيادةٌ ولا نُقْصَانٌ إلا ما شاءَ الله[1]، فعَلِمْتُ[2] أنه ليس لداود بن عليٍّ معنًى في هذا الحديث، وإنما أراد ابنُ أبي ليلى حديثَ حَبيب؛ وكان ابنُ أبي ليلى سَيِّئَ الحفظ .

٢٨٨- وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن سُلَيمان الأَصْبَهاني[4]،

---

(١) في (ت) و(ك): « إلا ما شاء »، ليس فيه لفظ الجلالة .
(٢) في (ت) و(ك): « فعملت ».
(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٠١)، وانظر المسألة رقم (٣٧٢) و(٤٨٨).
(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٩٨١)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٧) تعليقًا، والنسائي في "سننه"(١٨١١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٢٩)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٢٢/أ/ أطراف الغرائب) وابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (٨٥). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (١١٤٢). ومن طريق ابن شاهين رواه المزي في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٣١٠- ٣١١) قال البخاري: « وهذا وهم ».
قال النسائي: « هذا خطأ، ومحمد بن سليمان ضعيف، هو ابن الأصبهاني ».
وقال ابن عدي : « وهذا أخطأ فيه ابن الأصبهاني حيث قال: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه؛ إنما روى هذا سهيل، عن أبي إسحاق، عن عَنبَسَة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة ». كذا جاء في "الكامل" لابن عدي! وصوابه: « إنما روى هذا سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٨٤ رقم١٥٠٠): « يرويه سهيل بن أبي صالح، واختُلِف عنه؛ فرواه محمد بن سليمان الأصبهاني وأيوب بن سيار، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووهما فيه. ورواه فليح بن =

عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يصلِّي في اليوم واللَّيلة اثنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً[٢]؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه سُهَيل[٣]، عن أبي إسحاق[٤]، عن المُسيَّب بن رافع، عن[٥] عمرو بن أوس[٦]، عن عَنْبَسَة[٧]، عن أم

= سليمان، عن سهيل، عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة ابن أبي سفيان، عن أم حبيبة، وقول فليح أشبه بالصَّواب». وقال الدارقطني في "الأفراد": «تفرد به محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل، عنه». وتوسع الدارقطني في ذكر الاختلاف في الحديث في "العلل" (٥/ ١٨٥/أ-١٨٧/أ).

(١) هو: ذَكْوان السَّمَّان.

(٢) كذا في جميع النسخ: «اثنَيْ عَشَرَ ركعةً»، والجادَّة في هذا: مطابقة العدد للمعدود تذكيرًا وتأنيثًا، فيقال: «اثنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً» أو «ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً»، وعلى ذلك جاء في أكثر مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ يتوجَّه بالحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث؛ حيث حُمِلَتِ «الركعةُ» هنا على معنى «الركوع»؛ كأنَّه قال: «اثنَيْ عشَرَ ركوعًا». وقد تكرر في هذا الكتاب قوله: «اثني عشر ركعة»، وانظر الكلام في الحمل على المعنى في التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).
تنبيه: لم نقف على اللفظ المذكور، وهو أنَّ النبي ﷺ كان يصلِّي في اليوم والليلة ... إلخ، وإنما الذي في مصادر التخريج: أنَّ النبي ﷺ قال: «من صلَّى في اليوم والليلة اثنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً تطوُّعًا غير فريضة، بنى اللهُ له بيتًا في الجنة، أو: بُنِيَ له بَيْتٌ في الجنة»، أو نحو هذا، كما يأتي في المسألة رقم (٣٧٢) و(٤٠١) و(٤٨٨).

(٣) في (أ) و(ش): «سهل».

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٥) قوله: «عن» سقط من (ف).

(٦) كذا وقع في جميع النسخ ذِكْرُ «عمرو بن أوس» من رواية سهيل، ولم نقف عليه، ولم يذكره الدارقطني في "العلل" عند عرضه للاختلاف في الحديث.

(٧) هو: ابن أبي سفيان.
والحديث رواه النسائي في "سننه" (١٨٠٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٨٩)=

حبيبة، عن النبيِّ ﷺ.

وقال أبي: كنتُ مُعْجَبًا بهذا الحديث، وكنتُ أرى أنه غريبٌ، حتى رأيتُ: سُهَيل، عن أبي إسحاق، عن المُسيَّب، عن عمرو بن أوس، عن عَنْبَسَة، عن أم حبيبة، عن النبيِّ ﷺ؛ فعَلِمتُ أن ذاك[1] لَزِمَ الطَّريق.

= من طريق فليح بن سليمان، عن سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة، به. قال النسائي: « فليح بن سليمان ليس بالقوي ».
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٠٤٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٥٥٢) من طريق إسرائيل، وإسحاق بن راهويه (٢٠٤٢)، والترمذي في "جامعه" (٤١٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣١ رقم ٤٣٥) من طريق سفيان الثوري، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٧) تعليقًا، والنسائي (١٨٠٣) من طريق زهير، والخطيب في "تاريخه" (٥/ ٨١) من طريق مسعر، أربعتهم عن أبي إسحاق؛ عن المسيب، عن عنبسة، عن أم حبيبة، به.
وأخرجه أحمد (٦/ ٣٢٦ رقم ٢٦٧٦٩) من طريق إسماعيل بن أبي خالد مثل رواية أبي إسحاق. وانظر بقية تخريجه.
ورواه مسلم في "صحيحه" (٧٢٨) من طريق النعمان بن سالم، والنسائي (١٨٠١)، وابن خزيمة (١١٨٨) وابن حبان (٢٤٥٢)، والطبراني (٢٣/ ٢٣٠ رقم ٤٣٢ و٤٣٣)، والحاكم (١/ ٣١١)، ومن طريقه البيهقي (٢/ ٤٧٣) من طريق ابن عجلان، عن أبي إسحاق، كلاهما (النعمان وأبو إسحاق) عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، به. ورواه الدراوردي عن ابن عجلان عن أبي إسحاق عن عمرو بن أوس عن أم سلمة! كما سيأتي في المسألة (٣٧٢).
قال الترمذي: « وحديث عنبسة عن أم حبيبة في هذا الباب حديث حسن صحيح، وقد روي عن عنبسة من غير وجه ».

(١) في (ك): « ذلك ». يعني: محمد بن سليمان الأصبهاني.

٢٨٩ - وسألتُ(١) **أبي** عن حديثٍ رواه المُؤَمَّل بن إسماعيل(٢)، عن الثوري، عن مُخَوَّل(٣)، عن سعيد المَقبُرِي، عن أم سَلَمة؛ قالت: نهى(٤) رسولُ الله ﷺ أن يُصَلِّيَ الرَّجُلُ ورأسُهُ مَعْقُوصٌ ؟

قال أبي: إنما [رُوِي](٥) عن مُخَوَّل(٦)، عن أبي سعيد(*)، عن أبي رافع، وكُنْيَةُ سعيدٍ المَقبُري: أبو سعيد(*)، وأخطأ مُؤَمَّلٌ؛ إنما

---

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٩٤).

(٢) كذا وقعت رواية المؤمل في جميع النسخ، ولم نقف عليها من هذا الوجه، والحديث رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٩٣٦)، والترمذي في "العلل الكبير" (١٢٥)، والدارقطني في "العلل" (٧/ ١٨) من طريق المؤمل بن إسماعيل، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٥٢ رقم ٥١٢) من طريق أبي حذيفة، كلاهما عن سفيان، عن مُخَوَّل، عن سعيد المقبري، عن أبي رافع، عن أم سلمة، به. بزيادة: «أبي رافع» بين سعيد وأم سلمة.
قال إسحاق: «قلت للمؤمل: أفيه أم سلمة؟ فقال: بلا شك؛ كتبته منه إملاء بمكة».
قال ابن حجر في "المطالب العالية" (٣٨٨): «قد رواه عبدالرزاق ووكيع، عن سفيان الثوري، ليس فيه أم سلمة، أخرجه أحمد عنهما، وبسبب ذلك استثبت إسحاقُ المؤمَّلَ، فإن كان المؤمَّلُ حفظه فالاختلاف فيه من سفيان لا عليه، والله أعلم».

(٣) هو: ابن راشد.

(٤) في (ت): «نهانا».

(٥) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «روا».

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٣١ رقم ٩٩١) من طريق الربيع بن يحيى الأشناني، عن شعبة، وبرقم (٩٩٢) من طريق قيس بن الربيع، كلاهما (شعبة وقيس) عن مُخَوَّل، به. ورواه عبدالرزاق في "المصنف (٢٩٩٠) من طريق الثوري، عن مُخَوَّل، عن رجل، عن أبي رافع، به.
ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٨ رقم ٢٣٨٥٦)، الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٣١ رقم ٩٩٠). ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٩١ رقم ٢٧١٨٤) من طريق وكيع، عن الثوري، بمثله.

(*) قال الترمذي في "العلل الكبير" (ص٨١): «وأبو سعيد هو عندي: سعيد المقبري». =

الحديثُ عن أبي رافع[1].

= وقال الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٧): « ورواه مخوَّل بن راشد، عن أبي سعيد المدني، وهو سعيد المقبري ».
وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣٩/ ٣٠١ رقم٢٣٨٧٣)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٤٢) من طريق شعبة؛ أخبرني مخوَّل بن راشد قال: سمعت أبا سعد - رجلاً من أهل المدينة - يقول: رأيت أبا رافع - مولى رسول الله ﷺ - رأى الحسن بن علي وهو يصلي وقد عقص شعره . . . ، الحديث.
قال المزي في "تهذيب الكمال" (٧٩٨٢): « أبو سعد المدني: يقال: إنه شرحبيل ابن سعد »، وجزم به في "تحفة الأشراف" (٩/ ٢٠٤ رقم١٢٠٢٩) فقال: « أبو سعد المدني، وهو شرحبيل بن سعد »، وتعقبه الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" بقوله: « في جزمه بأنه شرحبيل نظر، فقد رواه سفيان الثوري عن مخوَّل، فقال: عن المقبري، عن أبي رافع. . . » الخ. والمعروف أن كنية سعيد المقبري: أبو سعد، كما في "التقريب" (٢٣٢١)، والمذكور هنا يدلّ على أنه يكنى أيضًا بأبي سعيد، والله أعلم.

(١) أي: مولى النبي ﷺ.
وقال الترمذي في "العلل" بعد أن رواه من طريق المؤمل: « وقال أسود بن عامر: عن زهير، عن مُخوَّل، عن شرحبيل المدني: أن أبا رافع قال: قال رسول الله ﷺ . . . الحديثَ . وقال شعبة: عن مخول، عن أبي سعيد، عن أبي رافع، عن النبي ﷺ. . . »، ثم أخرجه من طريق عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن عمران بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي رافع، ثم قال: « وهذا الحديث هو الصحيح، وحديث مُخوَّل فيه اضطراب، ورواية شعبة عن مخول أشبه وأصح من حديث المؤمل، عن سفيان، عن مخول؛ لأن شعبة قال: عن مخول، عن أبي سعيد، عن أبي رافع ، وأبو سعيد هو عندي: سعيد المقبري ».اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٥/أ): « يرويه مخول بن راشد، واختُلِف عنه؛ فرواه مؤمل وأبو حذيفة، عن الثوري، عن مخول، عن المقبري، عن أبي رافع، عن أم سلمة ، وغيرهما يرويه عن الثوري، عن مخول، ولا يذكر فيه أم سلمة . ورواه شعبة [وشريك]، عن مخول، وهو الصَّواب ».اهـ، وكان فيه : «ورواه شعبة عن شريك»، فصوَّبته من الموضع السابق من "نصب الراية". =

٢٩٠ - وسمعتُ[١] **أبي** وحدَّثنا عن محمد بن يحيى بن حسَّان، عن أبيه، عن أبي مَعْشَر[٢]، عن سُهَيل، عن أبيه[٣]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَا تَوَضَّأَ عَبْدٌ، ثُمَّ مَشَى إلى مَسْجِدٍ مِنَ المَسَاجِدِ**[٤]**، إِلَّا كَتَبَ اللهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ حَسَنَةً**».

قال أبي: هذا خطأٌ؛ ليس هو عن سُهَيل[٥].

= وذكر في "العلل" رقم (١١٧٨) هذا الحديث أيضًا، وذكر رواية ابن جريج له عن عمران بن موسى، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي رافع، وذكر اختلافًا آخر، ثم قال: « واختُلِف عن الثوري؛ فرواه مؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن مخول، عن أبي سعيد، عن أبي رافع، عن أم سلمة، ووهم في ذكر أم سلمة فيه، وغيره لا يذكر فيه أم سلمة ، وحديث عمران بن موسى أصحها إسنادًا ».
وانظر أيضًا "النكت الظراف" لابن حجر (٩/ ٢٠٤-٢٠٥).

(١) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٢٨٨).

(٢) هو: نجيح بن عبدالرحمٰن السِّندي .

(٣) هو: أبو صالح ذَكْوان السَّمَّان .

(٤) قوله: « من المساجد » ليس في (ش).

(٥) الذي يروي الحديث بهذا اللفظ عن أبي صالح هو: الأعمش، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢١١٩)، ومسلم (٦٤٩) في كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، عقب الحديث رقم (٦٦١).
وأما سهيل: فإنه يروي عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: « إذا توضأ العبد المسلم - أو: المؤمن - فغسل وجهه؛ خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء - أو: مع آخر قطر الماء -. . . »، الحديث، وليس فيه ذكر فضل المشي إلى المسجد. أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ٣٢) عن سهيل. ومن طريق مالك أخرجه مسلم (٢٤٤). وقد أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٥) من طريق إبراهيم بن محمد - وهو: ابن أبي يحيى الأسلمي - عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ، به ، وزاد فيه ذكر فضل المشي إلى المسجد.
لكن إبراهيم الأسلمي هذا متروك كما في "التقريب" (٢٤١). =

٢٩١ - وسمعتُ[١] **أبي**[٢] وحدَّثنا عن وَهْب بن بَيَان، عن حفص ابن النَّجَّار[٣]، عن صالح بن أبي الأَخْضَر، عن الزُّهْري، عن أبي بكر ابن عبدالرحمٰن بن الحارث؛ قال: كانَ أبو هريرة يصلِّي بنا في مسجد رسول الله ﷺ، فكان يَرْفَعُ يَدَيْهِ إذا افتَتَحَ الصَّلاة، وإذا ركعَ، وإذا رفعَ رأسه من الرُّكوع، وكان يَرْفَعُ يدَيه إذا سجد، وكان يَرْفَعُ يدَيه إذا نَهَضَ من الرَّكعَتَين، فإذا سلَّم التفَتَ إلينا وقال: إنِّي أَشبَهُكُمْ صَلاةً بالنبيِّ ﷺ.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يُرْوَىٰ هذا الحديثُ: أنه كان يُكَبِّر فقطْ، ليس فيه رفعُ اليدَين[٤].

٢٩٢ - وسألتُ[٥] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه شُعْبَةُ[٦]، عن

= وأخرجه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٢) من طريق عباد ابن أبي صالح - وهو أخو سهيل - عن أبيه، عن أبي هريرة، به بذكر فضل المشي إلى المسجد.

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٤١٤).

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) اسمه: حفص بن عمر، أبو عمران الواسطي، النَّجَّار .

(٤) وبهذا اللفظ الذي رجَّحه أبو حاتم أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٨٥ و٨٠٣)، ومسلم (٣٩٢)، كلاهما من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، وأبي بكر بن عبدالرحمٰن ابن الحارث، عن أبي هريرة .
وفي الحديث اختلاف كثير على الزهري، انظره في "العلل" للدارقطني (١٧٤٥) .

(٥) انظر المسألة رقم (٢٥٧).

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٥ رقم٥٠٤٣)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢/ ٢٢٤).

مسلم بن أبي مَرْيَمَ، عن عبدالرحمٰن بن عليٍّ، عن ابن عمر؛ أنه رأى رَجُلاً يَعْبَثُ في صَلاتِه(١)، فقال: لا تَعْبَثْ، واصنَعْ كما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَصْنَعُ، ووَضَعَ يَدَهُ اليُمْنَىٰ على فَخِذِهِ اليُمْنَىٰ، ووَضَعَ يَدَهُ اليُسْرَىٰ على فَخِذِه اليُسْرَىٰ، وأشارَ بالسَّبَّابة؟

فقالا: هذا وَهَمٌ(٢)؛ وَهِم فيه شُعْبَة؛ إنما هو عليُّ بن عبدالرحمٰن المُعاوي(٣).

٢٩٣ - وسألتُ(٤) أبا زرعة عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بن إبراهيم ابن بَسَّام التَّرْجُماني(٥)، عن سعيد بن عبدالرحمٰن الجُمَحي، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « الصَّلاة » بدل :« صلاته ».

(٢) قوله:« وهم » ليس في (أ) و(ش).

(٣) في (ش): « المعافري ». وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٥٧).
قال الحافظ ابن حجر في ترجمة علي بن عبدالرحمٰن المعاوي هذا من "التهذيب"(٣/ ١٨٢): « ذكر أبو عوانة في "صحيحه" : أن شعبة روى حديثه، عن مسلم بن أبي مريم عنه فقلبه، فقال: عبدالرحمٰن بن علي . قال أبو عوانة: وهو غلط ».اهـ. وعبارة أبي عوانة هذه في "مستخرجه" (٢/ ٢٢٤).

(٤) روى هذا النص من طريق المصنف الخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٦٨)، وذكر المتن مختصرًا . ونقله بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٥٩٧)، ونقل بعضه الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ١٦٣)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١٢٠/ مخطوط).

(٥) روايته أخرجها النسائي في "الكنى" - كما في "نصب الراية" (٢/ ١٦٣)-، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (١١١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٦٧)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٢٣)، والطبراني في "الأوسط" (٥١٣٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٠٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٤٢١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٦٧)، والبيهقي في "سننه"(٢/ ٢٢١)، وفي "المعرفة" (٣/ ١٤١)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٤٣٩). =

عُبَيدالله[(١)]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ مَعَ الإِمَامِ، فَلْيُصَلِّي[(٢)] مَعَ الإِمَامِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلاتِهِ فَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لْيُعِدِ[(٣)] الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّى مَعَ الإِمَامِ»؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه مالك[(٤)]، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفً[(٥)]؛ وهو الصَّحيحُ[(٦)].

= وقد خولف الترجماني؛ فرواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٦٧) من طريق الليث، والدارقطني في "سننه" (١/ ٤٢١)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٢٢١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٦٧) من طريق يحيى بن أيوب، كلاهما عن سعيد، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفًا .

(١) هو: ابن عمر العُمَري .

(٢) في (ش): « فليصل »، والمثبت من بقية النسخ، وإثبات حرف العلة في المضارع المجزوم لغةٌ صحيحة. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) في (ش): « ثم لا يعد »، وفي (ت) و(ف) و(ك): « ثم لم يعد »، وكذا كان في (أ)، ثم ضرب على قوله: « لم »، وألحقت اللام على «يعد »، وجاءت هكذا على الصواب في الموضع السابق من "الإمام".

(٤) في "الموطأ" (١/ ١٦٨ رقم٤٠٦). ومن طريقه رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٢٥٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٦٧).

(٥) كذا بحذف ألف تنوين الاسم المنصوب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٦) قال النسائي: « رفعه غير محفوظ ».
وقال الطبراني: « لم يرفع هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا سعيد بن عبدالرحمٰن، تفرد به الترجماني ».
وقال ابن عدي: «وهذا لا أعلم أحدًا رفعه عن عبيد الله غير سعيد بن عبدالرحمٰن».
ورواه الدارقطني في "سننه" (١/ ٤٢١) من طريق موسى بن هارون، به موقوفًا، =

وأُخبِرْتُ: أنَّ يحيى بن معين انتَخَبَ على إسماعيل بن إبراهيم، فلمَّا بلَغَ هذا الحديثَ جاوزَهُ، فقيل له: كيف لا تكتُبُ هذا الحديثَ؟ فقال يحيى: فَعَلَ اللهُ بي إنْ كتبتُ هذا الحديثَ!

٢٩٤- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّادُ بنُ سَلَمة، عن الحجَّاجِ ابنِ أَرْطاة، عن الأعمش، عن المسيَّبِ بنِ رافع، عن سُلَيمان بن مُسْهِر، عن خَرَشَةَ[1] بنِ الحُرِّ[2]، عن عمر: إذا اشتَدَّ الحَرُّ والزِّحَام، فلم يَقْدِرْ أن يَسْجُدَ على الأرض؛ فلْيَسْجُدْ على ظَهْرِ الرِّجال؟

= ثم قال: «قال موسى: وثنا أبو إبراهيم الترجماني، ثنا سعيد، به، ورفعه إلى النبي ﷺ، ووهم في رفعه، فإن كان قد رجع عن رفعه، فقد وفِّق للصواب».

وقال الدارقطني في "العلل": «والصحيح أنه موقوف من قول ابن عمر، كذلك رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر قوله».اهـ. من "الإمام" لابن دقيق العيد (٣/ ٥٩٧)، و"نصب الراية" (٢/ ١٦٢).

وقال البيهقي في "سننه": «تفرد أبو إبراهيم الترجماني برواية هذا الحديث مرفوعًا، والصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفًا».

وقال في "المعرفة": «وهذا خطأ من جهته، وقد رواه يحيى بن أيوب، عن سعيد ابن عبدالرحمن، بهذا الإسناد موقوفًا، وهو الصحيح».

وقال عبدالحق في "الأحكام الوسطى" (١/ ٢٧١): «رفعه سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، وهو وهم، والصحيح من قول ابن عمر؛ كذا رواه مالك وغيره عن نافع، عن ابن عمر، وسعيد بن عبدالرحمن وثقه ابن معين».

(١) في (أ): «خوسبة»، وفي (ش): «حوشبة».

(٢) في (أ): «أبحر»، وفي(ف): «الجُر»، وانظر ترجمة خرشة هذا في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٨٩).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ وحدَّثنا[(١)] الحَسَنُ بنُ الربيع؛ قال: حدَّثنا أبو الأَحْوَص[(٢)]، عن الأعمش[(٣)]، عن المسيَّب بن رافع، عن زيد بن وَهْب، عن عمر.

قال أبي: هذا الصَّحيحُ[(٤)].

٢٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن مسلم بن أبي

(١) قوله: « وحدَّثنا » من (أ) و(ش)، وفي بقيَّة النسخ: « أنا أبو محمد عبدالرحمن، قال: ثنا »، وبناء على ما فيها يكون القائل: « ثنا الحسن بن الربيع » هو عبدالرحمن ابن أبي حاتم، وليس أباه، وهذا يستحيل، ويدلُّ على ذلك أمور ثلاثة:
الأوَّل: أنَّ أبا محمد لا يمكن أن يَرْوِيَ عن الحسن بن الربيع؛ فإنَّ أبا محمد بن أبي حاتم وُلِدَ سنة (٢٤٠هـ) أو (٢٤١هـ) والحسن بن الربيع توفي سنة (٢٢٠هـ) أو (٢٢١هـ)، وابن أبي حاتم يروي عنه بواسطة أبيه كما في المسألة رقم (١٩٢٩).
والثاني: ما جاء مصرَّحًا به في (أ) و(ش)؛ فإنَّ الراوي فيها جميعًا عن الحسن بن الربيع هو أبو حاتم، وهذا ما أثبتناه.
والثالث: أنَّ السياق قد يَدُلُّ على ذلك؛ فإنَّ أبا حاتم خطَّأ الرواية الأولى، ثم ذكَرَ الرواية الصحيحة بسنده هو، وقال: هذا الصحيح.
وانظر نظائر لما وقع في هذه المسألة: في المسألة رقم (٨٤) و(٢٣٩) وغيرهما.

(٢) في (ف): « أبو الأخوص »، وهو: سلَّام بن سُلَيم.

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٢٦) من طريق أبي معاوية، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٨٣)، وابن حزم في "المحلى" (٤/ ٨٤) من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن الأعمش، به.

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٢/ ١٥٢ رقم١٧٧): « هو حديث يرويه الأعمش، عن المسيب بن رافع، عن زيد بن وَهْب، عن عمر، حدث به عن الأعمش كذلك: شعبة، وزائدة، وأبو عوانة، وأبو معاوية، وعلي بن مسهر، وغيرهم. وخالفهم الحجاج بن أرطاة؛ فرواه عن الأعمش، عن المسيب بن رافع، عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، عن عمر، وقول شعبة ومن تابعه أصح ».اهـ.

الوَضَّاح[١]، عن زكريا، عن الشَّعْبي[٢]، عن مَسْروق، عن ابن مسعود؛ قال: ما نَسِيتُ من الأشياء، فإنِّي لم أنْسَ تسليمَ رسول الله ﷺ عن يَمينِه[٣] وشِمالِه؟

قال أبي: كنَّا نرى أنَّ هذا زكريا بن أبي زائدة، حتى قيلَ لي: إنه زكريا بن حَكِيمٍ الحَبَطي، والله أعلم[٤].

٢٩٦ - أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم[٥]؛ قال: سألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه هُشَيم[٧]، عن داود بن أبي هند، عن

---

(١) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (١٩٩٤)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٢٦ رقم١٠١٨٦)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٥٧)، وفي "الأفراد" (٢١٧/ أ/أطراف الغرائب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٧٧).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٩٠ رقم ٣٧٠٢) من طريق سفيان، عن جابر، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود، به.

(٢) هو: عامر بن شَراحيل .

(٣) في (ف): « يمنه ».

(٤) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٨٦٨)، وقال: « رواه الشعبي وأبو الضُّحى عن مسروق، ورواه عن الشعبي زكريا، وهو غريب عنه . قيل للشيخ [أي: الدارقطني]: هو ابن أبي زائدة؟ قال: الله أعلم ».
وقال الدارقطني أيضًا في "الأفراد" (٢١٧/ أ/ أطراف الغرائب): « غريب من حديث زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عنه [أي: عن مسروق]، تفرد به أبو سعيد المؤدِّب محمد بن مسلم بن أبي الوضاح عنه، ولم يروه عنه غير منصور بن أبي مزاحم ».

(٥) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا، ليس في (أ) و(ش)، وقوله: « عبدالرحمٰن بن أبي حاتم » ليس في (ف).

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألت ».

(٧) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٧/ ٧٩-٨٠)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٤ رقم ١٩٠٢٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" =

[أبي][١] حَرْب بن أبي الأسود، عن فَضَالَة اللَّيْثي: أتيتُ رسولَ الله ﷺ فأسلَمْتُ، وعلَّمَني[٢] الصَّلواتِ الخمسَ في مَوَاقيتِها... الحديثَ؟

قال أبي: ورواه خالد الواسِطِي[٣]، عن داود بن أبي هند[٤]، عن أبي حَرْب بن أبي الأسود، عن عبدالله بن فَضَالَة اللَّيْثي، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: حديثُ خالد أصحُّ عِندي[٥].

= (٥/ ١٧٠) تعليقًا، والطحاوي في "شرح المشكل" (٩٩٧)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٤١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠ و١٩٩).

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، والمثبت من مصادر التخريج السابقة، وسيأتي على الصَّواب.

(٢) في (ك): «علمت».

(٣) هو: ابن عبدالله. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٢٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩٣٩)، وابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/ ١٧٩)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٤١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٩٩٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٢٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٤٢)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣١٩ رقم ٨٢٦)، والخطابي في "غريب الحديث" (١/ ١٨٦).
وليس عند ابن حبان: «عن أبي حرب بن أبي الأسود».
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٧٠) تعليقًا من طريق زهير بن إسحاق، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٦٦) من طريق علي بن عاصم، كلاهما عن داود بن أبي هند، به.

(٤) قوله: «بن أبي هند» من (ف) فقط.

(٥) وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٣٥): «عبدالله بن فضالة الليثي روي عنه أنه قال: ولدت في الجاهلية فعُقَّ عني بفرس، وهو إسناد مضطرب [وفيه] مشايخ مجاهيل. واختلف عنه في إتيانه النبي ﷺ؛ فروى مسلمة بن علقمة، =

٢٩٧ - وسألتُ[1] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أَبَان العطَّار[2]، عن قتادة، عن أبي سعيدٍ - من أَزْدِ شَنُوءَة - عن أبي هريرة - عن النبيِّ ﷺ -: أوصاني[3] خليلي بثلاثٍ ....

قلتُ: ورواه سعيدُ بن أبي عَروبة[4]، عن قتادة، عن الحَسَن[5]، عن أبي هريرة[6].

قلتُ لهما: فأيُّهما الصَّحيحُ؟

فقال أبي وأبو زرعة: سعيدٌ أحفَظُهم[7].

= عن داود بن أبي هند، عن أبي حرب، عن عبدالله بن فضالة، عن النبي ﷺ. ورواه خالد الواسطي وزهير بن إسحاق، عن داود، عن أبي حرب، عن عبدالله بن فضالة، عن أبيه: أنه أتى النبي ﷺ، وهو أصح، سمعت أبي يقول ذلك ».اهـ. وما بين المعقوفين زيادة من "الإصابة" (٧/ ٢٠٨) حيث نقل ابن حجر هذا النص عن ابن أبي حاتم، ووقع عنده أيضًا: « مسلم بن علقمة » بدل: « مسلمة بن علقمة ».

وقال ابن حبان في "صحيحه" (١٧٤٢) بعد أن ذكر طريقي هشيم وخالد: « سمع داود بن أبي هند هذا الخبر من أبي حرب بن أبي الأسود، ومن عبدالله بن فضالة، عن فضالة، وأدى كل خبر بلفظه، فالطريقان جميعًا محفوظان ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٨٥)، وانظر المسألة رقم (٧٠٩).

(٢) هو: ابن يزيد. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٥) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (١٤٣٢)، وتمَّام في "فوائده" (٥٨٥).

(٣) القائل: « أوصاني » هو أبو هريرة رضي الله عنه.

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٨٩ رقم١٠٣٤٢).

(٥) هو: البصري.

(٦) زاد في المسألة رقم (٦٨٥) متابعةَ مَعْمَرٍ لسعيد بن أبي عروبة، قال: « ورواهُ معمر، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة ». انظر تخريجها هناك.

(٧) أطال البخاري رحمه الله في ترجمة سليمان بن أبي سليمان من "التاريخ الكبير" (٤/ ١٥-١٦) في ذكر طرق هذا الحديث عن أبي هريرة والإشارة إلى عللها، فانظره ثَمَّ.

٢٩٨ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه أبو[٢] الرَّبيع الزَّهْراني[٣]، عن حمَّاد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: ((**بَيْنَ العَبْدِ وَالكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**))؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه بعضُ الثِّقاتِ من أصحاب حمَّاد؛ فقال: حدَّثنا حمَّاد؛ قال: حدَّثنا عمرو بن دينار - أو حُدِّثْتُ عنه - عن جابرٍ، موقوفٌ[٤].

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ مِمَّن هو؟

قال: ما أدري؟ يَحتمِلُ أن يكونَ حدَّث حمَّادٌ مرَّة كذا، ومرَّة كذا.

قلتُ: فبلَغَكَ أنه تُوبِعَ أبو الرَّبيع في هذا الحديث؟

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٣٨).

(٢) قوله: « أبو » سقط من (ك).

(٣) هو: سليمان بن داود. وروايته أخرجها المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢/ ٨٧٦ رقم٨٩٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٧٨٣)، وفي "معجم شيوخه" (١٧٩)، والطبراني في "المعجم الصغير" (١/ ٢٣١ رقم٣٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٦٦).
قال الطبراني: « ولم يروه عن عمرو إلا حماد، تفرد به أبو الربيع ».
وقال البيهقي: « رواه محمد بن عبدالله الرقاشي، عن حماد بن زيد ».

(٤) كذا، وهو على لغة ربيعة، بحذف ألف تنوين النصب، انظر المسألة رقم (٣٤).
هذا؛ وكونه موقوفًا إنما هو في طريق عمرو بن دينار عن جابر؛ لأن الحديث قد صح عن جابر مرفوعًا من غير طريق عمرو بن دينار؛ فقد أخرجه مسلم (٨٢) من طريق أبي سفيان وأبي الزبير، كلاهما عن جابر مرفوعًا، وصرح فيه أبو سفيان وأبو الزبير بالسَّماع. وحماد بن زيد رَحِمَهُ اللَّهُ معروف عنه وقفه للمرفوعات إذا شكَّ فيها؛ لأنه لم يكن صاحب كتاب. =

فقال: ما بَلَغَني أنَّ أحدًا تابَعَهُ(١).

وقال أبي: رواه بعضُهم مرفوعً(٢) بلا شَكٍّ، وهو أبو الرَّبيع، وبعضُهم بالشَّكِّ غيرَ مرفوع، وكأنْ بالشَّكِّ غيرَ مرفوع أشبَهُ(٣).

= وقال الدارقطني في "العلل"(٤/ ١٢٥/أ، ب): « يرويه حماد بن زيد واختُلِف عنه؛ فرواه أبو الربيع الزهراني، عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ. وخالفه القواريري؛ رواه عن حماد قال: حدثني عمرو - أو بعض أصحابي - عن عمرو، عن جابر، موقوفًا. وقال أحمد بن إبراهيم الموصلي: عن حماد، عن عمرو - أو بلغني عنه - عن جابر، ورفعه. قال ابن حسان: عن حماد؛ سمعت عمرًا - أو حُدِّثت عنه - عن جابر، موقوفً. وقال إسحاق بن أبي إسرائيل، عن حماد: سمعت من عمرو - أو حدثني أخي سعيد عنه - عن جابر، موقوفًا. ورواه علي بن الحسن السلمي، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ، وكذلك روي عن أبي مسعود الزَّجَّاج، عن معمر، عن عمرو، عن جابر، عن النبي ﷺ، ورفعُه صحيح، وهو محفوظ عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعًا ».

(١) يعني: عن حماد بن زيد مرفوعًا بلا شك، وأما عن غير حماد فقد رواه غير أبي الربيع كما تقدَّم.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) كذا في النسخ، وأصل العبارة: « وكأنَّها [أي: وكأنَّ روايته] بالشكِّ غَيْرَ مرفوع أشبَهُ »، ثم خُفِّفَتْ « كأنَّ » إلى « كَأَنْ »، وحُذِفَ اسمها، ومثله قولُ أرقم بن علباء [من الطويل]:

ويومًا توافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

في رواية من رفع « الظبية »، فالتقدير: كأنها ظبيةٌ، وقد قرَّر النحاة أنَّ « كأنَّ » إذا خُفِّفَتْ يبقى إعمالها، لكنْ يجوز إثباتُ اسمها ويجوز حذفه، ويأتي خبرها مفردًا، أوجملةً اسمية، أو جملة فعلية مصدَّرة بـ« لم » أو بـ« قد ».

انظر: "أوضح المسالك" (١/ ٣٣٥- ٣٣٧)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٣٥٦- =

٢٩٩ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيانُ[٢]، وإسرائيلُ[٣]، عن أبي إسحاق[٤]، عن أبي[٥] ليلى الكِنْدي[٦]، عن سَلْمان؛ قال: لا نَؤُمُّكُمْ[٧]، ولا نَنكِحُ نساءَكُمْ[٨].

قلتُ: ورواه شُعْبة[٩]، عن أبي إسحاق، عن أَوْس بن ضَمْعَج، عن سَلْمان.

= ٣٥٩)، و"شرح الأشموني" (١/ ٣٢٤- ٣٢٦ ط دار الكتب العلمية، بتحقيق حسن حمد)، و"شرح شذور الذهب" (ص٣٠٣- ٣٠٥).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢١٥).

(٢) هو: الثوري. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٦٩٨). وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في "اقتضاء الصراط المستقيم" (١/ ٣٩٨) إلى ابن عمر العدني، وسعيد بن منصور في "سننه".

(٣) هو: ابن يونس. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٢٨٣ و١٠٣٢٩)، ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢١٧ رقم٦٠٥٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ١٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٤٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢١/ ٤٣٧-٤٣٨).
وروواه سعيد بن منصور في "سننه" (٥٩٣) من طريق حُديج بن معاوية، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨١٦٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤١٩) من طريق أبي الأحوص، كلاهما (حديج وأبو الأحوص) عن أبي إسحاق، به.

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٥) في (ش): «عن ابن أبي».

(٦) مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه؛ فقيل: سلمة بن معاوية، وقيل بالعكس، وقيل: سعيد بن بشر، وقيل غير ذلك.

(٧) في (أ) و(ش) و(ك): «لا يؤمكم».

(٨) وتمامه: «يعني العرب»، كما في مصادر التخريج.

(٩) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٥٩٤)، والبغوي في "الجعديات" (٤٤٢). ورواه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٦٠ رقم ٦١٥٨) من طريق عبدالجبار بن العباس، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٤) من طريق عمار بن رزيق، =

قلتُ: أيُّهما الصَّحيحُ؟

فقالا: سُفْيانُ أحفَظُ من شُعْبة، وحديثُ[1] الثوريِّ أَصَحُّ.

٣٠٠- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه المُعْتَمِرُ بن سُلَيمان[2]، عن أبيه[3]، عن قَتادة، عن أنس؛ قال: كانتْ عامَّةُ وَصِيَّةِ رسولِ الله ﷺ حين حضَرَهُ الموتُ: «**الصَّلَاةَ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**»؟

= كلاهما (عبدالجبار وعمار) عن أبي إسحاق، به . والحديث رواه ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٩٠) من طريق حجاج بن أرطاة، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن أبي قرة، عن سلمان ، به .

ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٤) من طريق شريك بن عبدالله، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن سلمان قال: نهانا رسول الله ﷺ أن نتقدَّم أمامكم أو ننكحَ نساءكم . وبيَّن البيهقي أن المحفوظ هو الموقوف .

(١) في (ت) و(ك): « وحدثنا ».

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٦٩٧)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص ٢١٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٩٣٣ و٢٩٩٠)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ١٥٨).

ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٣٥٢)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ١١٧ رقم ١٢١٦٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٢٠٢) من طريق أسباط بن محمد، وابن أبي الدنيا في "المحتضرين" (٣٤)، والنسائي في "الكبرى" (٧٠٩٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٦٠٥) من طريق جرير، كلاهما عن سليمان التيمي، به .

قال النسائي: « سليمان التيمي لم يسمع هذا الحديث من أنس ».

ورواه النسائي في "الكبرى" (٧٠٩٦) من طريق المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن صاحب له، عن أنس، به .

ونقل ابن حجر في "النكت الظراف"(١٢٢٩) عن البزار قوله: « لا أعلم أحدًا تابع التيمي، وإنما رواه غيره عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن سفينة، عن أم سلمة ».

(٣) هو: سليمان بن طَرْخان التَّيمي .

قال أبي: نرى أنَّ هذا خطأٌ؛ والصَّحيحُ: حديثُ هَمَّام[1]، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل[2]، عن سَفِينة[3]، عن أم سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ.

وقال أبو زرعة: رواه سعيد بن أبي عَروبة[4]، فقال[5]: عن قتادة، عن سَفِينة، عن أم سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ[6].

وقال: وابنُ أبي عَروبة أحفَظُ، وحديثُ هَمَّام أشبَهُ؛ زاد هَمَّامٌ رجلاً[7].

---

(١) هو: ابن يحيى.
وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٥٣)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣١١ رقم٢٦٦٥٧ و٣٢١ رقم٢٦٧٢٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٦٢٥)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٧١٠٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٧٩).

(٢) هو: صالح بن أبي مريم.

(٣) هو: أبو عبدالرحمٰن مولى رسول الله ﷺ.

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٩٠ رقم٢٦٤٨٣ و٣١٥ رقم ٢٦٦٨٤)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٧٠٩٨).
ورواه ابن أبي الدنيا في "المحتضرين" (٣٠)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٢٦٣/ مسند علي)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٣٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٢٠٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣/ ٣٠٦ رقم ٦٩٠) من طريق أبي عوانة، عن قتادة، به.

(٥) قوله: «فقال» ليس في (ف).

(٦) من قوله: «وقال أبو زرعة...» إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٧) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٦٦/ ب) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: «وحديث التيمي عن قتادة، عن أنس، غير محفوظ». وقد وقع في النسخة الخطية لـ"علل الدارقطني" سقط واضطراب حال دون نقل كاملِ عبارته، وقد نقل بعضها الضياء في "المختارة" (٧/ ٣٧) فقال: «قال الدارقطني: رواه سعيد بن أبي عروبة =

٣٠١ - وسألتُ أبي وحدَّثنا عن فَتْح بن [عمرو][(١)] الكِسِّي؛ قال: حدَّثنا عبدالله بن داود - يعني: الخُرَيبي[(٢)] - عن سُلَيمان بن القاسم، عن أُمِّه[(٣)]، عن أمِّ سعيدٍ سُرِّيَّةِ عليٍّ؛ قال[(٤)]: سألتُ عليًّا عن صلاة النبيِّ ﷺ في رمضان؟ فقال: ما كان صَلاتُهُ في رمضانَ وغيرِ رمضانَ إلا سَواءً؟

قال أبي: حدَّثنا أبو نُعَيم[(٥)]؛ قال: حدَّثنا سُلَيمان بن القاسم؛ قال: حدَّثتني أمِّي؛ قالَتْ[(٦)]: سألتُ أمَّ سعيدٍ - سُرِّيَّةَ عليٍّ - عن صلاة عليٍّ في رمضان . . . فلم يرفَعْهُ.

= وأبو عوانة، عن قتادة، عن سفينة، عن أم سلمة . وقال همام: عن قتادة، عن أبي الخليل، عن سفينة، عن أم سلمة . قال: وهذا أصح، والله أعلم ».اهـ.

(١) في جميع النسخ: « نصر » بدل: « عمرو »، والمثبت هو الصواب؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٩١ رقم٥١٦)، وقال: «روى عنه أبي وأبو زرعة»، وهو الذي يقال له: « الكِسِّي »، وأما « فتح بن نصر » فيقال له: «الكناني»، ولم يذكر ابن أبي حاتم أن أباه روى عنه، بل يبعد أن يروي عنه أبو حاتم وهو متكلَّم فيه، ولم يوثَّق؛ لأن من عادة أبي حاتم ألا يروي إلا عن ثقة، وقد قال ابنه عبدالرحمٰن في الموضع السابق من "الجرح والتعديل" رقم(٥١٨) في ترجمة فتح ابن نصر: « كتبنا فوائده لأن نسمع منه، فتكلَّموا فيه وضعفوه، فلم نسمع منه ». وانظر "لسان الميزان" (٦/ ٦).

(٢) في (ت): « الخريني ».

(٣) واسمها: زينب، كما في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٣٧ رقم٥٩٨).

(٤) كذا في جميع النسخ: « قال »، وكانت الجادَّةُ أنْ يقال: « قالتْ »؛ لأنَّ الفعل مسندٌ إلى ضمير المؤنَّث العائد إلى أم سعيد، لكنَّ ما جاء في النسخ مِنْ تذكير الفعل يخرَّجُ على ثلاثة أوجه ذكرناها في التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(٥) هو: الفضل بن دُكَين .

(٦) في (ت) و(ك): « قال »، وانظر توجيه ذلك في التعليق السابق.

فقلتُ لأبي: حديثُ ابن داود صَحيح؟

قال: لا ، أبو نُعَيم أثبتُ .

٣٠٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن أبي عَروبة[٢]، عن قتادة، عن أنس؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال[٣]: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إلى السَّمَاءِ فِي صَلاتِهِمْ؟! لَيَنْتَهُنَّ[٤] عَنْ ذَلِكَ، أَوْ لَتُخْطَفَ أَبْصَارُهُمْ[٥]».

ورواه أبان العَطَّار[٦]، عن قتادة؛ أنه بلغَه أن نبيَّ الله ﷺ كان يقول ... مُرسَلً[٧]؟

قال أبو[٨] زرعة: ابنُ أبي عَروبة أحفَظُ، ، وقتادةُ، عن أنس، عن

(١) انظر المسألة رقم (٢٠٨٤).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧٥٠).

(٣) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٤) في (أ) و(ش) و"تاريخ أصبهان" (١/ ٣٣٧): « لينتهين ».

(٥) كذا في جميع النسخ: « أو لتخطف أبصارهم »، وفي "مصنَّف عبدالرزاق": « أو لَيَخْطَفَنَّ اللهُ أبصارَهُمْ »، وفي بقية مصادر التخريج: « أو لَتُخْطَفَنَّ أبصارُهُمْ »، وما في النسخ يخرَّج على أنَّه مؤكَّد بنون التوكيد الخفيفة، والفعل مبني على الفتح، والأصل: « أو لَتُخْطَفَنْ »، ثم حذفت النون، وبقيت فتحة آخر الفعل: « أو لَتُخْطَفَ»، انظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٢).

(٦) هو: ابن يزيد. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٥٨ رقم١٣٧١٠) من طريق عفان بن مسلم، عن أبان العطار، عن قتادة، عن أنس، به. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٣٢٥٩) عن طريق معمر، عن قتادة، به، مرسلاً.

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٨) في (ف): « أبي ».

النبيِّ ﷺ أصَحُّ؛ كذا رواه عمرانُ القَطَّانُ[(١)] أيضًا[(٢)].

٣٠٣ - وسمعتُ[(٣)] أبا زرعة وسُئِلَ عن حديثِ غُنْدَر[(٤)]، عن شُعْبَة، عن وَرْقاء[(٥)]، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء بن يَسَار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ** ».

وكذلك رواه زكريَّا بن إسحاق[(٦)]، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء ابن يَسَار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه ابنُ عُيَيْنَة[(٧)]،

---

(١) هو: ابن داوَر. وروايته أخرجها أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٣٧).
وروى الطيالسي في "مسنده" (٢١٣١) عن همام بن يحيى، وأبو يعلى في "مسنده" (٣١٩١) من طريق شعبة.

(٢) قال عبدالله بن أحمد في "العلل" (٣/ ٢٢٢ رقم٤٩٦٦): « حدثني ابن خلاد قال: سمعت يحيى [يعني: ابن معين] يقول: كان شعبة ينكر حديث قتادة عن أنس: أن أم سليم سألت النبي ﷺ عن المرأة ترى في منامها. كأنه يرى أنه عن عطاء الخراساني. وكان ينكر حديث: « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم في الصَّلاة »، نرى [كذا، ولعله: يرى] أنه لم يسمعه، وكان إنكاره لحديث أم سليم أشد من هذا ».

(٣) انظر المسألة رقم (٢٥٩).

(٤) هو: محمد بن جعفر. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٧١٠).
ورواه مسلم أيضًا من طريق شبابة، عن ورقاء، به.

(٥) هو: ابن عمر اليَشكُري.

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٧١٠).

(٧) هو: سفيان. وروايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٢٥٧) من طريق هشام بن عمار، عنه، به، مرفوعًا. ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٨٤٠) عن ابن عيينة به، موقوفًا على أبي هريرة. =

وحـمَّـادُ بـنُ زيـد[1]، وحـمَّـادُ بـنُ سَـلَـمَـة[2]،

= ورواه الترمذي في "العلل الكبير" (١٣٠) من طريق سعيد بن عبدالرحمٰن المخزومي، والبزار في "مسنده" (١٩٢/أ/مسند أبي هريرة) من طريق أحمد بن عبدة، كلاهما عن ابن عيينة، به، موقوفًا.

قال الترمذي: « وهكذا روى حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، ولم يرفعه. وقال أيوب السَّختياني وزياد بن سعد وزكريا بن إسحاق ومحمد بن جحادة وورقاء بن عمر وإسماعيل بن مسلم؛ رَوَوا عن عمرو ابن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وروىٰ عبدالله بن عيَّاش بن عباس القتباني، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ومرفوع أصح ».

وقال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٨٩): « واختُلف عن ابن عيينة؛ فرواه أبو الأشعث أحمد بن المقدام وسعيد بن منصور والعلاء بن هلال، عن ابن عيينة، مرفوعًا، ووقفه غيرهم عن ابن عيينة ».

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦٢)، وتمَّام في "فوائده" (٤١٧/ الروض البسام)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٣٩٢) و(٣٨/ ٣٢٣) من طريق إبراهيم بن الحجاج السَّامي، عن الحمادين؛ حماد بن زيد وحماد بن سلمة، مرفوعًا.

وأخرج مسلم في "صحيحه" (٧١٠) هذا الحديث من طريق يزيد بن هارون، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا، ثم أردفه بقول حماد بن زيد: ثم لقيت عمرًا، فحدَّثني به، ولم يرفعه.

وقال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٩٠): « واختُلِف عن حماد بن زيد؛ فرفعه إبراهيم بن الحجاج عنه، ووقفه غيره ». وانظر (ص٨٣) من المرجع نفسه.

وقال ابن عدي: « وروي هذا الحديث عن حماد بن زيد على ألوان، ثم رواه [كذا!] عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار نفسه؛ فإنه أوقفه على أبي هريرة. ورواه يزيد بن هارون عن حماد بن زيد موقوفًا، ويقول في آخره: وقال حماد بن زيد: وكان أيوب يرفعه إلى النبي ﷺ. ورواه زكريا بن عدي، عن حماد بن زيد، عن علي بن الحكم، عن عمرو بن دينار، فرفعه، وإبراهيم بن الحجاج جازف ولم يضبط، فجمع بين الحمَّادَين، فرفعه عنهما ».

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (١٢٦٦)، والبزار في "مسنده" (١٩٢/ب/مسند أبي =

وأبانُ العطَّارُ[1]، كلُّهم عن عمرو بن دينار .

ورواه ابن عُلَيَّة[2]، عن أيُّوب[3]، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء

= هريرة) من طريق مسلم بن إبراهيم، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٣٧٩) من طريق مؤمَّل ابن إسماعيل، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦٢) من طريق إبراهيم بن الحجاج السَّامي، والخطيب في "تاريخه" (١٢/ ٢١٣) من طريق حجاج بن محمد، أربعتهم عن حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعًا. قال البزار: « وهذا الحديث قد رواه مسلم، عن حماد، عن عمرو، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، موقوفًا ».

وقال ابن عدي: « وهذا الحديث رواه إبراهيم بن الحجاج السَّامي عن الحمادَين، عن عمرو بن دينار كما أمليته، ولم يضبطه؛ فإن هذا الحديث يرويه حماد بن سلمة موقوفًا على أبي هريرة، وقد رفعه عن حماد بن سلمة مسلم بن إبراهيم ومؤمل بن إسماعيل ». اهـ.

وقال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٨٩-٩٠): « واختُلِف عن حماد بن سلمة: فرفعه مسلم بن إبراهيم وإبراهيم بن الحجاج عنه، ووقفه غيرهما ».

(١) هو أبان بن يزيد. وروايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٢/ ٣٣)، والبغوي في "شرح السنة" (٨٠٤)، كلاهما من طريق مسلم بن إبراهيم، عن أبان، به، مرفوعًا.
وقال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٩١): « واختُلِف عن أبان العطَّار: فرفعه البرتي، عن مسلم عنه، ووقفه غيره ». اهـ.

(٢) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٨٤١) عنه هكذا موقوفًا . وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٤٧٠) من طريق محمد بن سفيان الصفَّار، عن ابن عليَّة، فرفعه.
وذكر الدارقطني في "العلل" (١١/ ٨٣-٨٥) رواية حماد بن زيد ومن وافقه في روايته عن أيوب مرفوعًا، ثم قال: « وكذلك رواه فتح بن هشام الترجماني، عن ابن عليَّة، عن أيوب، ووقفه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن عليَّة. وكذلك رواه شعبة وهشام بن حسان ويزيد بن زريع وعبدالوارث بن سعيد وعبدالوهاب الثقفي، عن أيوب، موقوفًا ». اهـ.

(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

ابن يَسَار، عن أبي هريرة ، موقوفً[١]؟

قال أبو زرعة: الموقوفُ أصحُّ[٢].

تَمَّ الجُزْءُ الثَّاني، يَتلُوهُ في الجُزْءِ[٣] الثَّالثِ في قَولِه[٤]: وسمعتُ[٥] أبي؛ قال: سمعتُ إسحاقَ

والحمدُ لِلَّهِ ربِّ العالمينَ[٦]



(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) توسع البزار في "مسنده" (١٩٢/أ-ب/مسند أبي هريرة) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، وقد نقل كلامه بتمامه محقق كتاب "العلل" للدارقطني (١١/٨٣-٨٥). وكذا أطال الدارقطني في "العلل"(٢١٣٩) في ذكر الاختلاف فيه، ولم يرجِّح .

(٣) في (ف):« يتلوه الجزء ».

(٤) قوله: « في قوله » ليس في (ف).

(٥) في (ف): « سمعت » بلا واو.

(٦) من قوله:« تم الجزء الثاني . . . » إلى هنا، ليس في (ت)، و(ك)، وفي هامش (ش): « آخر الجزء الثاني». وزاد في (ف) بعد هذا الموضع :« وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصَحبِهِ وسَلَّم تسليمًا كثيرًا ».

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد، وآلِهِ وصَحبِه وسَلَّم[1]

الجُزْءُ الثَّالِثُ[2]

في عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الصَّلَاةِ[3]

٣٠٤ - وسمعتُ[4] أبي؛ قال: سمعتُ إسحاق بن موسى الأنصاري، وسألته عن جَدِّه عبدالله بن يزيد الأنصاريِّ الخَطْميِّ: هل له صُحْبَة؟ فجعل يُصَغِّره[5].

وذكَرَ[6] حديثًا سمعه من أبي زرعة[7]، عن إبراهيم بن موسى، عن عبدالله بن سَلَمة الأَفْطَسِ، عن أبي جعفر الخَطْميِّ[8]، عن أبي

---

(١) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم... » إلى هنا، من (أ) و(ف) فقط. وزاد بعده في (ف): « نا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم محمَّد بن إدريس الحنظلي الرَّازي رحمهما الله تعالى؛ قال ».

(٢) قوله: « الجزء الثالث » من (أ) فقط، وفي موضعه بياض في مصورة (ش)، ولعله بسبب كَتْبه بالمِداد الأحمر.

(٣) قوله: « في علل أخبار رويت في الصلاة » من (أ) و(ش) فقط.

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « سمعت » بلا واو.

(٥) يعني: يصغِّر سِنَّه التي كان عليها قبل وفاة النبي ﷺ. وانظر "الجرح والتعديل" (١٩٧/٥).

(٦) أي: أبو حاتم.

(٧) هو: عبيدالله بن عبدالكريم، وروايته أخرجها عبدالغني الأزدي في "الغوامض والمبهمات" (٦)، والخطيب في "الأسماء المبهمة" ص(١٧٩) وفيه: « عبدالله بن أبي بكر » بدل: « أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ».
وانظر "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٤٥٦٣).

(٨) هو: عمير بن يزيد.

بكر بن محمد بن عَمْرِو بنِ حَزْمٍ(١)، عن عَمْرَةَ(٢)، عن عائِشَةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ سمع من اللَّيْلِ قراءةَ عبدالله بن يزيد، فقال: «**رَحِمَهُ اللهُ! لَقَدْ أَذْكَرَنِي**(٣) **آيَاتٍ كُنْتُ أُنْسِيتُهَا**»، أو نحو هذا(٤).

قال أبي: سمعتُ هذا الحديثَ من إبراهيم بن موسى بعد ما قَدِمْتُ(٥)، وعبدُالله بنُ سَلَمة متروكُ الحديث؛ كان بَذِيءَ اللِّسَان، فأنكَرَ عليه يحيى(٦) وعبدُالرحمٰن(٧)؛ فتُرِكَ(٨) حديثُهُ. وهذا عِندي مدخولٌ؛ لأنَّ عبدَالله بن يزيد كان صغيرًا على عهد النبيِّ ﷺ(٩)،

---

(١) في (ت): «عمر وحزم»، وفي (ك): «عمر بن حزم».

(٢) هي: ابنة عبدالرحمٰن.

(٣) في (ك): «رحمه لقد أذكرتني».

(٤) نقل الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٤/ ٢٤٦) عن ابن منده أنه قال: «غريب، وقد رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، ولم يسم القارئ».
وقد أخرج البخاري هذا الحديث في "صحيحه" (٢٦٥٥)، ومسلم في "صحيحه" (٧٨٨) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: سمع النبي ﷺ رجلاً...، الحديث، ولم تسمِّه.
ثم قال البخاري: وزاد عبَّاد بن عبدالله عن عائشة: تهجَّد النبي ﷺ في بيتي، فسمع صوت عبَّاد يصلي في المسجد...، الحديث. وعبَّاد هذا هو: ابن بشر، وهذه الرواية تدل على ضعف أنه عبدالله بن يزيد.

(٥) أخرجه الأزدي في "الغوامض والمبهمات" (٧)، - ومن طريقه ابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (١/ ٣٥٦) - من طريق أبي حاتم، عن إبراهيم بن موسى، به.

(٦) هو: ابن سعيد القطَّان.

(٧) هو: ابن مهدي.

(٨) في (ت) و(ك): «وترك».

(٩) في (ت) و(ك): «على عهد رسول الله ﷺ».

وإنما يحدِّث عبدُالله بن يزيد عن البَرَاء[١]، وعن أبي أيُّوب[٢]، وعن زيد بن ثابِت؛ فهذا يَدُلُّ على صِغَره .

وأما أبو بكرِ بنُ عيَّاش[٣]: فإنه[٤] يروي عن أبي حَصِين[٥]، عن أبي بُرْدَةَ[٦]، عن عبدالله بن يزيد: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: **«جُعِلَ عَذَابُ هَذِهِ الأُمَّةِ فِي السَّيْفِ»**.

ورواه ابن عُلَيَّةَ[٧]، عن يونسَ[٨]، عن حُمَيد بن هلال، عن أبي بُرْدَةَ، عن رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ - ولم يُسَمِّه - عن النبيِّ ﷺ، بمثله.

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبَهُ؟

قال: ما أدري !

---

(١) هو: ابن عازب.

(٢) هو: خالد بن زيد الأنصاري.

(٣) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٩-٥٠) و(٤/ ٢٥٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٠٨)، والقضاعي في "مسنده" (١٠٠٠)، والبيهقي في "الشعب" (٧/ ١٥٤)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٤/ ٢٠٥) بلفظ: « إن عذاب هذه الأمة جعل في دنياها ».

(٤) في (ف): « فإني ».

(٥) هو: عثمان بن عاصم .

(٦) هو: ابن أبي موسى الأشعري.

(٧) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" (٩٣٨). ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٩١٧) من طريق حماد بن سلمة، وأبو يعلى في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (٤١٨٥) - من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، كلاهما عن يونس، به.

(٨) هو: ابن عُبَيد.

٣٠٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعتَمِرُ بنُ سُلَيمان[١]، عن أبيه[٢]، عن أنسٍ؛ أنه قال: كان أَحَدٌ[٣] منَّا لا يَحْني ظَهْرَهُ، حتى يرى رسولَ الله ﷺ ساجِدًا؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ هو كما حدَّثنا مُسَدَّد[٤]، عن مُعْتَمِرٍ، عن

---

(١) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ٤٦ رقم١٥٩٨) من طريق محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، عن المعتمر، به.

(٢) هو: سليمان بن طَرْخان التَّيمي.

(٣) كذا باستعمال «أَحَد» في سياق الإثبات ظاهرًا، والأصل فيها استعمالها في سياق النفي - كما جاء في مصادر التخريج - لكنَّ ما وقع هنا يخرَّج على أنَّه من الإثبات المؤوَّل بالنفي؛ فإنَّ المعنى على النَّفْيِ، والتقدير: «ما كان أَحَدٌ مِنَّا يَحْنِي ظَهْرَهُ حتى يَرَىٰ رسولَ اللهِ ﷺ ساجدًا».
ونظير ذلك ما جاء في حديث البخاري (٣٤١٥)، ومسلم (٢٣٧٣) من قوله ﷺ: «ولا أقولُ: إنَّ أحدًا أفضَلُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى ﷺ»، قال ابن مالك في "شواهد التوضيح" (ص٢٧١- ٢٧٢ مبحث رقم ٧١): «وفي «ولا أقول: إنَّ أحدًا أفضلُ مِنْ يُونُسَ بن مَتَّى ﷺ»: استعمالُ «أَحَدٍ» في الإيجاب؛ لأنَّ فيه معنى النفي؛ وذلك أنه بمعنى: لا أَحَدَ أفضَلُ من يُونُسَ؛ **والشَّيْءُ قد يُعْطَى حُكْمَ ما هو في معناه وإنِ اختلَفا في اللفظ**؛ فمنْ ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣]؛ فأُجْرِيَ - في دخول الباء على الخبر- مُجْرَى: أوليس الذي خلق السمٰوات والأرض بقادر؛ لأنَّه بمعناه. اهـ.
ونقل ذلك عنه السيوطي في "عقود الزبرجد" (٣/ ٧٦)، وانظر "الحدود" للرماني (ص٧٨- تحقيق السامرائي).

(٤) هو: ابن مُسَرهَد. وروايته أخرجها في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٤١٧). ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٤٠٨٢) من طريق عبدالأعلى بن حماد، عن معتمر، به.
ورواه البزار في "مسنده" (٤٧٢/ كشف الأستار) من طريق سعيد بن الفضل، عن حميد، عن أنس، به. =

أبيه، عن رجل، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ[(١)].

٣٠٦ - **وسمعتُ أبي يقول**: روى[(٢)] أبوعَوَانةَ[(٣)]، عن الحَكَم[(٤)]، عن عاصِم بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ؛ قال: إذا قعَدَ المصلِّي مِقدارَ التَّشَهُّد، فقد تَمَّتْ صَلاتُهُ.

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٥)]؛ لا أعلَمُ روى الحَكَمُ بنُ عُتَيبةَ عن عاصِم بن ضَمْرةَ شيئًا[(٦)]، وقد أنكر شُعْبَةُ على أبي عَوَانةَ روايتَهُ عن

= قال البزار: « لا نعلم رواه عن حميد، عن أنس إلا سعيد، وقد رواه المعتمر، عن أبيه، عن رجل، عن أنس ».

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٨٥/أ): « يرويه معتمر، واختُلِف عنه: فرواه الترجماني، عن معتمر، عن أبيه، عن أنس، وخالفه عبدالأعلى بن حماد، وأزهر بن جميل؛ فروياه عن معتمر، عن أبيه؛ قال: أخبرني رجل عن أنس، ورواه ابن أبي مذعور، عن معتمر، عن أبيه: أنه حُدِّث عن أنس، وهو الصَّواب ».اهـ.
وهذا بالنسبة لحديث أنس؛ فإنه قد صح الحديث من رواية البراء بن عازب عند البخاري(٦٩٠)، ومسلم(٤٧٤)، ومن حديث عمرو بن حُرَيْث عند مسلم(٤٧٥).

(٢) في (ك): « رواه ».

(٣) هو: الوضَّاح بن عبدالله. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار"(١/ ٢٧٣)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٧٣).

(٤) هو: ابن عُتَيبة .

(٥) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٢١٦): « وقد أنكر صحته أحمد وأبو حاتم الرازي وغيرهما ».

(٦) نقل ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١/ ٤٦٧) قول أبي حاتم: « لا أعلم الحكم روى عن عاصم شيئًا »، ونقل عن أبي الوليد الطيالسي قوله: «ما أرى الحكم سمع من عاصم بن ضمرة ».

الحَكَم، وقال[(١)]: لم يكنْ ذاك[(٢)] الذي لَقِيتَهُ الحَكَمَ .

قال أبي: ولا يشبهُ هذا الحديثُ حديثَ الحَكَمِ[(٣)].

٣٠٦/أ - وقال[(٤)] أبي: روى أبو عَوَانةَ، عن بُكَيْرِ بن الأَخنَسِ[(٥)]، وبُكَيرٌ[(٦)] قديمٌ لم يَرْوِ عنه الثوريُّ، ولا شُعْبَةُ؛ إنما روى عنه الأعمشُ، وأبو إسحاق الشَّيبانيُّ[(٧)]، ومِسْعَرٌ[(٨)]؛ فلا أدري أين

---

(١) أي: قال شعبة لأبي عوانة .

(٢) في (ف): « ذلك ».

(٣) وقال الإمام أحمد في "العلل" (٩٣٧): حدثنا أبو عاصم؛ قال: أخبرنا أبو عوانة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود: أن عمر قال: من ملك ذا رحم، أو ذا محرم، فهو حُرٌّ. ثم قال أحمد: قلت لأبي عاصم: الشك منكم، أو منه؟ قال: لا أدري! ثم قال أحمد أيضًا (٩٣٩): حدثنا أبو عاصم؛ قال: حدثنا أبو عوانة، عن الحكم، عن عاصم بن ضمرة، عن علي؛ قال: إذا جلس قدر التشهُّد فقد تمَّت صلاته. ثم قال أحمد: قال لي أبو عاصم: أكرهت أبا عوانة على هذين الحديثين. اهـ.
ونقل ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٤١٠) عن علي بن سعيد قال: سألت أحمد بن حنبل عمَّن ترك التشهد؟ فقال: يعيد. فقلت: فحديث علي: من قعد مقدار التشهد؟ فقال: لا يصح .

(٤) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو .
وقد نقل الحافظ ابن حجر في ترجمة بكير بن الأخنس من "تهذيب التهذيب" (١/ ٢٤٧) قول أبي حاتم هذا.

(٥) في (ت): « الأخفس » بالفاء والسين المهملة، وفي (ك): « الأخفش » بالشين المعجمة.

(٦) قوله: « وبُكَير » سقط من (ت) و(ك).

(٧) هو: سليمان بن أبي سليمان.

(٨) هو: ابن كِدام .

لقيَهُ ؟! وكيف أدرَكَهُ[(١)]؟!

٣٠٧ - وسُئِلَ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه أبوبكرٍ الحَنَفيُّ[(٣)]، عن الثوري، عن أبي الزُّبَير[(٤)]، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ دخَلَ على مَريضٍ وهو يصلِّي على وِسادَةٍ[(٥)]... ؟

---

(١) يعني: إدراك أبي عوانة لبكير بن الأخنس.
وقال أبو حاتم أيضًا في المسألة (٣٢٣): « روى أبو عوانة، عن بكير بن الأخنس حديثًا واحدًا، وهو: حديث بكير، عن مجاهد، عن ابن عباس: فَرَضَ الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعًا، وفي السفر ركعتين ».اهـ.
وهذا الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٨٧) من طريق أبي عوانة.
وقال أبو حاتم أيضًا في المسألة رقم (١٥٦٣): « روى أبو عوانة، عن أبي الزبير حديثًا واحدًا، وعن معاوية حديثًا واحدًا، وعن بكير بن الأخنس حديثًا واحدًا ».

(٢) نقل بعض هذا النص ابن عبدالهادي في "المحرر" رقم (٣٩٨)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤١٠ رقم٣٣٨). وقال ابن التركماني في "الجوهر النقي" (٢/ ٣٠٦): « وفي "علل ابن أبي حاتم": أن أبا أسامة رواه عن الثوري كذلك ».

(٣) هو: عبدالكبير بن عبدالحميد. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٥٦٨/ كشف الأستار)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٩٢)، والبيهقي في "الكبرى" (٢/ ٣٠٦)، وفي "معرفة السنن والآثار" (٣/ ٢٢٥).
قال البزار: « لا نعلم أحدًا رواه عن الثوري إلا الحنفي ». وقال أبو نعيم: « تفرد به الحنفي ». وقال البيهقي: « وهذا الحديث يعدُّ في أفراد أبي بكر الحنفي عن الثوري». ووقع عند أبي نعيم: « أبو علي الحنفي ».
ورواه البيهقي في "الكبرى" (٢/ ٣٠٦) من طريق عبدالوهاب بن عطاء، عن سفيان، به.

(٤) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس.

(٥) تمام متنه: « فأخذها، فرمى بها، فأخذها عودًا ليصلي عليه، فأخذه، فرمى به، وقال: صلِّ على الأرض إن استطعت، وإلا فأومِ إيماء، واجعل سجودك أخفض من ركوعك ».

قال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[(١)] جابر - قولَهُ[(٢)] - أنه دخَلَ على مَرِيضٍ. . . .

فقيل له: فإنَّ أبا أسامةَ[(٣)] قد روى عن الثَّوْري هذا الحديثَ مرفوعًا ؟

فقال: ليسَ بشيءٍ، هو موقوفٌ .

٣٠٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عُبَيدالله ابن عمر[(٤)]، عن القاسِم بن محمد، عن النبيِّ ﷺ قال: **«لَا يَغُرَّنَّكُمْ أَذَانُ بِلالٍ، وَلَكِنْ يُؤَذِّنُ[(٥)] ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»** ؟

فقال أبي: حدَّثنا الحُمَيدي[(٦)]؛ قال: حدَّثنا فُضَيْلُ بن عِياضٍ[(٧)]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن القاسِم، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ. جميعًا

(١) قوله: « عن » سقط من (ش).
(٢) أي: عن جابرٍ من قولِهِ، حذف الخافض « مِنْ »، فانتصب ما بعده. وانظر في النصب على نزع الخافض: التعليق على المسألة رقم (١٢).
(٣) هو: حماد بن أسامة .
(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف"(٧٦١١) قال: أخبرنا عبيدالله بن عمر، به.
(٥) كذا! وما في مصادر التخريج: « حتى يؤذِّن » أو: « حتى ينادي ».
(٦) هو: عبدالله بن الزبير.
(٧) روايته أخرجها أبو نعيم في "المستخرج على صحيح مسلم" (٢٤٥٦) من طريق مروان بن عبيد، عنه، به.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٢٢ و١٩١٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٩٢) من طرق عن عبيدالله ، عن القاسم، عن عائشة .

صَحِيحَينِ[(١)]؛ قَصَّر حمَّادٌ، وجوَّده غيره .

٣٠٨/أ- قال أبي[(٢)]: ولا أعلَمُ رَوَىٰ هذا الحديثَ - عن أيُّوبَ[(٣)]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ بلالاً أذَّن قبلَ الصُّبْح، فقال له النبيُّ ﷺ: «**ارْجِعْ فَنَادِ: إِنَّ العَبْدَ نَامَ**»- إلا حمَّاد[(٤)] بنَ

---

(١) كذا بالياء قبل النون « صَحِيحَينِ » في جميع النسخ، وله وجهان من العربية ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(٧٥٩).

(٢) نقل بعض هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٤٢ و١١٤٤).

(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٤) قوله: « حماد » يجوز فيه النصب والرفع:
أما النصب: فعلى أنه مفعولٌ به لـ«أعلم»، ويكون في الكلام تقديم وتأخير؛ والتقدير: ولا أعلم إلا حمادَ بنَ سلمة روى هذا الحديثَ . . . ويسمى هذا الاستثناءُ مُفرَّغًا؛ تفرغ فيه العامل قبل «إلا» للعمل فيما بعدها. وجملة « روى. . . » في محل نصب حالٍ متقدمة على صاحبها وجوبًا؛ لأنه محصور بـ«إلا». و«أعلم» هنا بمعنى «أعرف» متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ.
وأما الرفع: فعلى أنه فاعل لـ«روى»، والاستثناء أيضًا مُفرَّغ؛ إما على أن «لا أعلم روى» في معنى «لم يرو»؛ كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]؛ قال ابن هشام: « فحمل "يأبى" على "لا يريد" لأنهما بمعنًى». اهـ. يعني: فصار الاستثناء مُفرَّغًا.
وإما على تقدير حرف النفي داخلاً على جملة « روى . . . » وتقدير «أعلم» معترضًا بينهما. والفعلُ «أعلم» هنا من أفعال القلوب، متعدٍّ إلى مفعولين، وألغي عمله، وإن كان متقدمًا على معموليه: إما على مذهب الكوفيين والأخفش حيث يجيزون إلغاء العامل المتقدم. وإما على مذهب البصريين لأن الفعل هنا ليس متقدمًا تقدمًا محضًا بل هو متوسط في الكلام، والتوسط في الكلام مقتضٍ للإلغاء أيضًا، وقد سُبق الفعل هنا بحرف العطف وحرف النفي: « ولا ». وإما أن يكون ملغًى على تقديره معترضًا بين النفي وما بعده كما مر. وجملة «روى» في حال إلغاء الفعل «أعلم» وإبطال عمله، لا محل لها من الإعراب. =

سَلَمة[١]، وشيئًا حدَّثنا عمرُ بْنُ علي[٢] الإِسْفَذَنِيُّ[٣]؛ قال: حدَّثنا ابن أبي مَحْذُورةَ، عن عبدالعزيز بن أبي رَوَّادٍ[٤]، عن نافع، عن ابن عمر،

= وانظر: "أوضح المسالك" (٢/ ٦٠-٦٣/ باب ظن وأخواتها)، (٢/ ٢٢٢/ باب الاستثناء)، (٢/ ٢٧٩-٢٨٥/ باب الحال).

(١) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (٧٨٢/ المنتخب)، وأبو داود في "سننه" (٥٣٢)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ١٣٩)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٤٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٨٣).

روى البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي قوله: « حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، شاذ غير واقع على القلب، وهو خلاف ما رواه الناس عن ابن عمر ».

وروى البيهقي عن علي بن المديني قوله: « أخطا حماد في هذا الحديث، والصحيح حديث عبيدالله، يعني: عن نافع، وحديث الزهري، عن سالم ». وبنحوه نقل عنه ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ١٤٧-١٤٨).

وقال أبو داود: « وهذا الحديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة ».

وقال أبو عيسى الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٢٠٣): « وروى حماد ابن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر : أن بلالاً أذن بليل، فأمره النبي ﷺ أن ينادي: إن العبد نام . قال أبو عيسى: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح: ما روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: « إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ».اهـ.

وقال الدارقطني: « تابعه [يعني: حماد بن سلمة] سعيدُ بن زَرْبي - وكان ضعيفًا - عن أيوب ». وقال البيهقي: « هذا حديث تفرد بوصله حماد بن سلمة، عن أيوب، وروي أيضًا عن سعيد بن زَرْبي، عن أيوب إلا أن سعيدًا ضعيف، وررواية حماد منفردة، وحديث عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أصح منها، ومعه رواية الزهري، عن سالم، عن أبيه » ا.هـ .

(٢) كذا وقع هنا وفي "الجرح والتعديل" (٦/ ١٢٥ رقم٦٧٩). ووقع في "تهذيب الكمال" (٢/ ١٣٩) في ترجمة إبراهيم بن عبدالعزيز: « علي بن عمر ».

(٣) انظر في ضبط «الإسفذني» التعليق على المسألة رقم (٨٧١).

(٤) في (ك): « رواه ».

عن النبيِّ ﷺ[(١)].

قال[(٢)]: والصَّحيحُ: عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ عُمَرَ أمر مَسْرُوحًا[(٣)] - أذَّن قَبْلَ الفَجْرِ - فأَمَرَهُ[(٤)] أن يَرْجِعَ[(٥)]، وفي بعض

---

(١) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٨٣) من طريق محمد بن بكر بن خالد، عن إبراهيم بن عبدالعزيز بن أبي محذورة، عن عبدالعزيز بن أبي رواد، به، وكان البيهقي قال قبل ذلك: « وروي عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع موصولاً، وهو ضعيف لا يصح ».

(٢) نقل بعض كلام أبي حاتم الآتي ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٥١٢).

(٣) في (ت) و(ك): « مسروجًا » بالجيم. ومسروح هذا هو ابن سَبْرة النَّهشَلي، مؤذِّن عمر بن الخطاب، له ترجمة في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٤٥١).

(٤) كذا في (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « وأمره ».

(٥) الحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (٥٣٣)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٤٤) من طريق شعيب بن حرب، عن عبدالعزيز بن أبي روَّاد؛ أخبرنا نافع، عن مؤذِّنٍ لعمر يقال له: مسروح؛ أذن قبل الصبح، فأمره عمر . . .، فذكر نحوه .
قال أبو داود: «وقد رواه حماد بن زيد، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع - أو غيره: أن مؤذّنًا لعمر يقال له: مسروح، أو غيره. ورواه الدراوردي، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: كان لعمر مؤذن يقال له: مسعود [كذا !]. . .، وذكر نحوه، وهذا أصح من ذاك ».اهـ.
وذكر ابن عبد البر في "التمهيد"(١٠/ ٦٠) رواية عبدالعزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن مؤذن لعمر يقال له: مسروح، ثم قال: « وهذا إسناد غير متصل؛ لأن نافعًا لم يلق عمر، ولكن الدراوردي وحماد بن زيد قد رويا هذا الخبر عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مثله، إلا أن الدراوردي قال: يقال له: مسعود».اهـ.
وقال أبو عيسى الترمذي في الموضع السابق: « وروى عبدالعزيز بن أبي روَّاد، عن نافع: أن مؤذّنًا لعمر أذّن بليل، فأمره عمر أن يعيد الأذان، وهذا لا يصح أيضًا؛ لأنه عن نافع، عن عمر منقطع، ولعل حماد بن سلمة أراد هذا الحديث، والصحيح رواية عبيد الله وغير واحد عن نافع، عن ابن عمر، والزهري، عن سالم، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: « إن بلالاً يؤذن بليل ». =

الأحاديث: أنَّ بلالاً أذَّن قبل الفجر[(١)]. فلو صَحَّ هذا الحديثُ، لدفعَهُ حديثُ هشام بن عُرْوَة[(٢)]، عن أبيه، عن عائِشَة - والقاسم بن محمد[(٣)]، عن عائِشَة - عن النبيِّ ﷺ أنه قال: **((إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا[(٤)] وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ[(٥)] مَكْتُومٍ))**، فقد جوَّز النبيُّ ﷺ الأذانَ قبلَ الفَجْر، مع أنَّ حديثَ حمَّاد بن سَلَمة خطأٌ[(٦)].

قيل له: فحديثُ ابن أبي مَحْذورة؟

قال أبي: [ابنُ أبي][(٧)] مَحْذورة شيخٌ[(٨)].

= قال أبو عيسى: ولو كان حديث حماد صحيحًا؛ لم يكن لهذا الحديث معنى؛ إذ قال رسول الله ﷺ: « إن بلالاً يؤذن بليل »، فإنما أمرهم فيما يُسْتَقْبَل، وقال: « إن بلالاً يؤذن بليل »، ولو أنه أمرهم بإعادة الأذان حين أذَّن قبل طلوع الفجر؛ لم يقل: « إن بلالاً يؤذن بليل ».

(١) من قوله: « وأمره أن يرجع... » إلى هنا، مكرر في (ك).

(٢) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٢١١ رقم٤٠٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٧٣).

(٣) روايته تقدمت في المسألة السابقة .

(٤) في (ت) : « وكلوا ».

(٥) قوله: « أم » سقط من (ت).

(٦) وكذا حكم بأنه خطأ من حماد كلٌّ من: علي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد، والترمذي، وأبي داود، والأثرم، والدارقطني، وغيرهم . انظر لذلك "فتح الباري" لابن رجب (٣/ ٥١٢-٥١٣)، و"العلل" للدارقطني (٤/ ١١١/أ).

(٧) ما بين المعقوفين سقط من (أ) و(ش)، وفي (ت) و(ف) و(ك): « أبو »، والمثبت من "فتح الباري" لابن رجب (٣/ ٥١٢) نقلاً عن هذا الموضع .

(٨) اسم ابن أبي محذورة هذا: إبراهيم بن عبدالعزيز، ويُستفاد من هنا قول أبي حاتم فيه: « شيخ »، فلم نقف عليه في غير هذا الموضع.

٣٠٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه لُوَيْنٌ[٢]، عن سعيد بن راشِد السَّمَّاك، عن عَطاءِ بن أبي رَبَاح، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى الفَجْرَ، فأَبْصَرَ رجلاً يصلِّي الرَّكعَتَينِ . . . فذكر الحديثَ؟

فقال أبي: حدَّثنا لُوَيْنٌ بهذا[٣] الحديثِ .

فقال أبي: يُرَى[٤] ضَعْفُ الرجلِ في روايتِهِ مِثْلَ هذا؛ روى هذا الحديثَ سُفْيانُ بنُ عُيينة[٥]، عن سعد بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم ابن الحارِث، عن قيس بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) انظر ما يأتي في المسألة رقم (٥٠٤).
(٢) هو: محمد بن سليمان المِصِّيصي .
(٣) في (ت): « بها ».
(٤) في (أ): « نرى »، وهي على الوجهين في (ش) و(ك).
(٥) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٨٩٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١١٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤١٣٨).
ومن طريق الحميدي رواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٤١٣٩)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٦٧ رقم ٩٣٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٥٦).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٤٣٩ و٣٦٣٦٠)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٤٤٧ رقم ٢٣٧٦٠)، وأبو داود في "سننه" (١٢٦٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٧٥) من طريق عبدالله بن نمير، والترمذي في "جامعه" (٤٢٢) من طريق عبدالعزيز الدراوردي، كلاهما عن سعد بن سعيد، به .
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٥٦)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٦٧ رقم ٩٣٧)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٨٤-٣٨٥).
ومن طريق أحمد رواه الطبراني (١٨/ ٣٦٧ رقم ٩٣٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٦٩٩)، وقد أسهب في ذكر الاختلاف في هذا الحديث. =

قال ابنُ عُيَينة: « روى عَطَاءٌ هذا الحديثَ عن سعد[(١)] بن سعيد»[(٢)].

فكيفَ سمع عَطَاءٌ من ابن عمر وهو قد سَمِعَ من سعد[(٣)] بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن قَيْسِ بن عَمْرو، عن النبيِّ ﷺ ؟!

قلتُ لأبي: روى محمد بن سُلَيمان بن أبي داود الحَرَّاني، عن أبيه، عن عَطَاءٍ، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ ... بهذا الحديثِ .

قال أبي: سُلَيمان بن أبي داود ضعيفُ الحديث[(٤)].

٣١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو حُذَيفة[(٥)]، عن الثوري،

= قال الترمذي: « حديث محمد بن إبراهيم لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث سعد بن سعيد، وقال سفيان بن عيينة: "سمع عطاء بن أبي رباح من سعد بن سعيد هذا الحديث" وإنما يروى هذا الحديث مرسلاً... وإسناد هذا الحديث ليس بمتصل؛ محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من قيس، وروى بعضهم هذا الحديث عن سعد ابن سعيد، عن محمد بن إبراهيم أن النبي ﷺ خرج فرأى قيسًا، وهذا أصح من حديث عبدالعزيز، عن سعد بن سعيد ».

(١) في (أ) و(ش): « روى هذا الحديث عطاء عن سعيد ».

(٢) روى قوله هذا أبو داود في "سننه" (١٢٦٨)، وعلَّقه الترمذي في "جامعه" (٤٢٢).

(٣) في (ش): « سعيد ».

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٤/١٢٩/أ): « يرويه محمد بن سليمان بن أبي داود، عن أبيه، عن عطاء، عن جابر ، وخالفه عبدالملك بن أبي سليمان وقيس بن سعد المكِّي؛ روياه عن عطاء مرسلاً، وهو أشبه بالصَّواب، ويقال: إن عطاء بن أبي رباح إنما أخذ هذا الحديث من سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد، وسعد يرويه عن محمد بن إبراهيم، عن قيس بن عمرو ».اهـ.

(٥) هو: موسى بن مسعود النَّهْدي. وروايته أخرجها المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٢٦)، وأبوعوانة في "مسنده" - كما في "إتحاف المهرة" (١٤/٥١٢)-، =

عن الأَعْمَش، عن أبي صالح[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يصلِّي حتى تَوَرَّمَتْ قَدَماه، فقيل: يا رسولَ الله!... الحديثَ؟

قال أبي: حدَّثنا محمد بن كَثِير، عن الثوري، عن الأَعْمَش[٢]، عن أبي صالح؛ قال رسولُ الله ﷺ.

قال أبي: ومُرسَلٌ[٣] أشبَهُ[٤].

= وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٨٦)، وتمام في "فوائده" (٤٠٦/ الروض البسام).
قال أبو نعيم: «مشهور بأبي حذيفة، عن الثوري، ورواه الفريابي عنه، وهو عزيز».
ثم رواه من طريق الفريابي، عن سفيان مثله.
ورواه أبوعوانة في "مسنده" - كما في "إتحاف المهرة" (١٤/ ٥١٢)-، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٠٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٢٢٤)، وتمام في "فوائده" (٤٠٦/ الروض البسام) من طريق أبي زيد سعيد بن الربيع، عن شعبة، عن الأعمش، به.
ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٤٢٠)، وابن أبي الدنيا في "التهجد وقيام الليل" (٢١٦) من طريق يحيى بن يمان، والترمذي في "الشمائل" (٢٦٣) من طريق يحيى ابن عيسى الرملي، كلاهما عن الاعمش، به.

(١) هو: ذَكْوان السَّمَّان.

(٢) روايته أخرجها أحمد في "الزهد" ص(٢٤) من طريق وكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، به، مرسلاً.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٣٤٧) من طريق وكيع، إلا أنه قال: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف (٤٧٤٧) عن الثوري، عن الأعمش، عن بعض أصحابه قال: كان النبي ﷺ يصلي....

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب تمشِّيًا مع لغة ربيعة، وتقدير الكلام هنا: «وهو أشبَهُ مرسلاً». وانظر للغة ربيعة المسألة رقم (٣٤).

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٧٢): «يرويه الأعمش، واختُلِف عنه؛ فرواه الثوري وشعبة ويحيى بن يمان ويحيى بن عيسى الرملي وهشيم، عن الأعمش، =

٣١١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شُعْبَة[١]، عن قتادة، عن أبي حَسَّان[٢]، عن عَبِيدَة[٣]، عن عليٍّ: في صَلاةِ الوُسْطَى؟

قال أبي: ورواه حمَّاد بن سَلَمة، عن قتادة، عن رَجُلٍ، عن عليٍّ.

قال أبي[٤]: الصَّحيحُ: حديث شُعْبَة وغيرِهِ عن قتادة، عن أبي حَسَّان، عن عَبِيدَة، عن عليٍّ؛ وحمَّادٌ لم يَضْبِطْ.

٣١٢ - وسألتُ أبي[٥] عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن قتادة، عن حُذَيفة؛ في صَلاة الكُسُوف.

قلتُ: وقد رواه سعيدٌ[٦] وعِمْرَانُ[٧]؛ قالا: عن قتادة، عن أبي

= عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وقال جابر بن نوح: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد. وقال محاضر: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو بعض أصحاب النبي ﷺ. وقال زائدة وأبو عوانة ووكيع: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وهذا من الأعمش كان - والله أعلم - كان يشك فيه ».

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٣٧ رقم ١١٥٠ و١١٥١)، ومسلم في "صحيحه" (٦٢٧).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٧٩ و١٣٥ و١٥٢ رقم ٥٩١ و١١٣٤ و١٣٠٨)، ومسلم في "صحيحه" (٦٢٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة، وأحمد في "مسنده" (١/ ١٥٣ رقم ١٣١٣) من طريق همام، كلاهما عن قتادة، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٩٣١ و٤١١١ و٤٥٣٣ و٦٣٩٦)، ومسلم في "صحيحه" (٦٢٧) من طريق محمد بن سيرين، عن عبيدة، عن علي، به.

(٢) هو: مسلم بن عبدالله الأعرج.

(٣) هو: ابن عمرو السَّلْماني.

(٤) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٥) قوله: «أبي» سقط من (ت) و(ك).

(٦) هو: ابن أبي عَروبة.

(٧) هو: ابن دَاوَر القطَّان.

حَسَّان[١]، عن مُخارِق بن أحمد[٢]، عن حُذَيفة .

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ؟

قال: جميعًا صَحِيحَين[٣]؛ حمَّادٌ قصَّر[٤] به، لم يَضْبِطْ، وسعيدٌ وعمرانُ ضَبَطَا .

٣١٣ - وسمعتُ[٥] أبي وقيل له: حديثُ محمد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؛ في الجَمع بين الصَّلاتَين؟

فقال: حدَّثنا الرَّبيع بن يحيى[٦]، عن الثَّوْري، غير أنه باطلٌ عندي، هذا خطأٌ، لم أُدخِلْهُ في التَّصْنِيفِ، أراد: أبا الزُّبَير[٧]، عن جابر، أو: أبا الزُّبَير، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس[٨]؛ والخطأُ

---

(١) هو: مسلم بن عبدالله الأعرج .

(٢) كذا في جميع النسخ: « مخارق بن أحمد » بالدال المهملة، وقد ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٤٣٢)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٥٢) فقالا: « مخارق بن أحمر » بالراء، وهذا الذي صوَّبه الشيخ المعلمي في تعليقه على "التاريخ الكبير" .

(٣) كذا بياء قبل النون، والجادَّة أن يقال: « صحيحان » بالألف؛ لكنَّ الذي جاء في النسخ له وجهان من جهة العربية ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥)، و(٧٥٩).

(٤) في (ت) و(ك): « قصد ».

(٥) انظر المسألة رقم (٢٨٥).

(٦) هو: الأُشناني . وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦١)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٢١٧) وقال: « في إسناده نظر ».

(٧) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس .

(٨) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٠٥) من طريق أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس . =

من الرَّبيع[١].

٣١٤- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي[٢]، عن عَبَّادِ بنِ عَبَّادٍ المُهَلَّبِيِّ، والصَّبَّاحِ بنِ سهلٍ، عن عاصم الأَحْوَلِ[٣]، عن أبي عثمان[٤]، عن بلال؛ أنَّه سأل النبيَّ ﷺ؛ قال[٥]: « لا تَسبِقْني بـ« آمينَ » » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه الثِّقاتُ[٦] عن عاصمٍ، عن أبي عثمان:

=(١) قال الدارقطني في الربيع بن يحيى؛ كما في "سؤالات الحاكم له" ص(٢٠٦): «ليس بالقوي، يروي عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر: "الجمع بين الصلاتين"، هذا يسقط مئة ألف حديث ».
وقال الدارقطني أيضًا؛ كما في "سؤالات البرقاني" (٢٣): « هذا حديث ليس لمحمد بن المنكدر فيه ناقة ولا جمل ».

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٢) عنه، عن عباد بن عباد فقط، عن عاصم ، به.
ورواه البزار في "مسنده" (١٣٧٥) من طريق المغيرة بن مسلم، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٧٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٧٦) من طريق سفيان الثوري، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦٦ رقم ١١٢٥)، و"الأوسط" (٧٢٤٣) من طريق القاسم بن معن، ثلاثتهم عن عاصم، عن أبي عثمان، عن بلال، به.
قال البزار: « وهذا الحديث قد رواه غير واحد ولم يسنده، ورواه غير واحد وأسنده، ولا نعلم روى أبو عثمان، عن بلال غير هذا الحديث ». وقال ابن خزيمة: « حدثنا محمد بن حسان الأزرق بخبر غريب إن كان حفظ اتصال السند ». ثم ذكره.

(٣) هو: عاصم بن سليمان .

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن مُلٍّ النَّهْدي .

(٥) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٦) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٦٣٦)، وأبو داود في "سننه" (٩٣٧)، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (١٢٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد"=

أنَّ بلالاً قال للنبيِّ ﷺ . . . مُرسَلٌ[(١)].

قلتُ: ما حالُ الصَّبَّاح بن سهل؟

قال: شيخٌ مجهولٌ[(٢)]، وعَبَّادُ بنُ عَبَّاد صدوقٌ .

٣١٥ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه يُونُسُ[(٤)]، عن الزُّهْريِّ، عن أنس، عن أبي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ في المِعْرَاج .

= (٧/ ١٥)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ٢٦٣) من طريق سفيان الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٩٥٧) من طريق حفص بن غياث، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٢ و١٥ رقم ٢٣٨٨٣ و٢٣٩٢٠) من طريق محمد بن فضيل وشعبة، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٣) من طريق عبدالواحد بن زياد جميعهم عن عاصم، عن أبي عثمان، أن بلالاً . . . فذكره مرسلاً.

(١) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
هذا، وقد قال ابن رجب في "فتح الباري" (٤/ ٤٩٠): « وهو خطأ؛ قاله أبو حاتم الرازي، قال: وهو مرسل ».
وقال الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/ ٣١٩): « وهو إسناد متصل رجاله ثقات، لكن اختُلِف فيه على عاصم؛ فرواه عبدالواحد بن زياد عنه، عن أبي عثمان؛ قال: قال بلال للنبي ﷺ . . . فذكره مرسلاً، وهكذا رواه ابن أبي عمر، عن ابن عيينة، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان ».اهـ.
وانظر "سنن البيهقي" (٢/ ٢٢-٢٣).

(٢) نقل ابن حجر في "اللسان" (٣/ ١٧٩) قول أبي حاتم: « شيخ مجهول ».

(٣) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ١٠٨-١٠٩) هذا النص بتصرف، وستأتي هذه المسألة برقم (٢٧١٤)، وانظر المسألة التالية.

(٤) هو: ابن يزيد الأيْلي . وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٤٩ و١٦٣٦ و٣٣٤٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٤).

ورواه قتادةُ[١]، عن أنس، عن مالك بن صَعْصَعَة، عن النبيِّ ﷺ؟

فقيل لأبي: أيُّهما أشبَهُ ؟

قال: أنا لا أَعْدِلُ بالزُّهْري أحدًا مِنْ أهل عصره.

ثم قال: إني أرجو أن يكونَ جميعًا صَحِيحَينِ[٢].

وقال مرة: حديثُ الزُّهْري أصَحُّ .

قلتُ لأبي: وقد اختَلَفوا على الزُّهْري؟

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٢٠٧ و٣٣٩٣ و٣٤٣٠ و٣٨٨٧)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٤).

(٢) وصححهما كذلك البخاري ومسلم كما سبق. وذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٩٥) الاختلاف في هذا الحديث وقال: «ويشبه أن يكون الأقاويل كلُّها صحاحًا؛ لأن رواتهم أثبات».
وروى الحاكم في "المستدرك" (١/ ٨١) بعض هذا الحديث من طريق إبراهيم بن طهمان، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ بلا واسطة، ثم ذكر الحاكم أنه سأل شيخه أبا عبدالله محمد بن يعقوب بن الأحزم فقال: «قلت لشيخنا أبي عبدالله: لِمَ لم يخرجا هذا الحديث؟ قال: لأن أنس بن مالك لم يسمعه من النبي ﷺ؛ إنما سمعه من مالك بن صعصعة».
قال الحاكم: «ثم نظرت فإذا الأحرف التي سمعها من مالك بن صعصعة غير هذه، وليعلم طالب هذا العلم أن حديث المعراج قد سمع أنس بعضه من النبي ﷺ، وبعضه من أبي ذر الغفاري، وبعضه من مالك بن صعصعة، غير هذه، وبعضه من أبي هريرة».
وقوله: «**يكون**» كذا جاء في جميع النسخ، عدا (ش)، فإنها لم تتضح فيها، وقد وردت في المسألة رقم (٢٧١٤): «يكونا». لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ عربيةً، وله وجهان سيأتي بيانهما في المسألة رقم (٦٧٩).

قال: نعم؛ منهُم من يقول: عن الزُّهْريِّ[١]، عن أنس، عن أُبَيِّ ابن كعب.

والزُّهْريُّ، عن أنس[٢]، عن أبي ذرٍّ، أصَحُّ.

٣١٦ - وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن حديثِ الزُّهْري، عن أنس، عن أبي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ في المِعْراج، ومَنْ يقول: الزُّهْري، عن أنس، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال: الزُّهْريُّ، عن أنس، عن أبي ذرٍّ، أصَحُّ.

٣١٧ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه حاتِمُ بنُ إسماعيلَ، عن ابن عَجْلانَ[٥]، عن رجاءِ بن حَيْوَةَ، عن وَرَّادٍ[٦]، عن المغيرةِ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا فَرَغَ من صلاتِه قال: «**لَا إلهَ إلَّا اللهُ**».

---

(١) روايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على المسند" (٥/ ١٢٢ رقم٢١١٣٥ و١٤٣ رقم ٢١٢٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٦١٤) من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، به.
قال الدارقطني في "العلل" (١٠٩٥): « وأحسبه سقط عليه "ذر"، فجعله عن أبي ابن كعب، ووهم فيه ».
وقال ابن حجر في "أطراف المسند"(١/ ١٨٣) بعد أن ذكر رواية عبدالله بن أحمد: « هكذا أورده، وهو وهم نشأ عن تصحيف، والمحفوظ: حديث الزهري، عن أنس، عن أبي ذر ، كأنها كانت كذلك، فسقطت "ذر" والسياق، فصحفت أبي ».
وانظر "مرويات الزهري المعلة" لدمفو (٣/ ١٣٣٤).

(٢) قوله: «عن أبي بن كعب، والزهري عن أنس» سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) انظر المسألة السابقة.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٧).

(٥) هو: محمد.

(٦) هو: أبوسعيد كاتب المغيرة.

ورواه مُبَشِّرُ بن مُكَسِّرٍ[١]، عن ابن عَجْلانَ، عن مكحولٍ، عن وَرَّادٍ، عن المغيرةِ، عن النبيِّ ﷺ.

فقيل لأبي: أيُّهما أشبَهُ؟

قال: لا أعلَمُ روى مكحولٌ عن وَرَّادٍ.

قال أبي في موضع آخر[٢]: حديثُ رجاء بن حَيْوَةَ أشبَهُ.

٣١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعَلَّى بنُ أَسَد[٣]، عن

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٩٤ رقم٩٣٣).

(٢) في المسألة المتقدمة برقم (٢٢٧).

(٣) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٧٧) من طريق عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، والبزار في "مسنده" (١١١١) من طريق الحسن بن يحيى، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٢/ ١٤١) من طريق محمد بن المؤمل، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٧١) من طريق علي بن الحسن، أربعتهم عن معلًى، به.
قال البزار: «ولا نعلم روى محمد بن إبراهيم، عن عامر، عن أبيه إلا هذا الحديث، وقد خولف وهيب في هذا الحديث، عن ابن عجلان؛ فرواه غير وهيب، عن ابن عجلان، عن سُمَي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة».
ورواه عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي السمرقندي - كما في "العلل" للدارقطني (٤/ ٣٤٥) - عن معلًى، عن وهيب، عن ابن عجلان، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن عامر بن سعد، عن سعد، به.
ورواه الترمذي في "جامعه" (٢٧٨) عن الدارمي، عن معلًى، عن حماد بن مسعدة، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، به، مرسلاً. ومن طريق الترمذي رواه الضياء في "المختارة" (٣/ ١٨١ رقم ٩٧٤).
قال الترمذي: «وروى يحيى بن سعيد القطان وغير واحد، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، أن النبي ﷺ أمر بوضع اليدين ونصب القدمين، مرسل، وهذا أصح من حديث وهيب». =

وُهَيْب[١]، عن ابن عَجْلانَ[٢]، عن محمد[٣] بن إبراهيم، عن عامر[٤]، عن سعد: أنَّ النبيَّ ﷺ أمرَ بِوَضْعِ الكَفَّيْنِ، ونَصْبِ القدَمَين؟

قال أبي: لا أعلَمُ أحدًا وَصلَهُ سوى وُهَيب؛ رواه الثَّوْري[٥]،

= وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٤٥): « وقال حمدان بن عمر: عن معلًى، عن وهيب، عن ابن عجلان، عن محمد بن [إبراهيم وبكير بن عبدالله، فجمع بينهما جميعًا؛ وأسنده عن سعد].

وما بين معقوفين في هذا النقل سقط من المطبوع، واستدركناه من المخطوط (١/ ١١٩/ ب).

وقال الدارقطني في "الأفراد" (٥٦/ ب/ أطراف الغرائب) بعد أن رواه من طريق حمدان بن عمر: « غريب من حديث محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي وبكير بن عبدالله بن الأشج، عن عامر، عن أبيه، وغريب من حديث محمد بن عجلان عنهما، تفرد وهيب بن خالد عنه، ولم يروه عنه بهذا الإسناد غير معلى بن أسد، تفرد به حمدان بن عمر ».

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٨٤٧٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٠٧) من طريق عبدالرحمن بن المبارك، عن وهيب، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، به. قال الطبراني: « لم يجوِّد إسناد هذا الحديث عن محمد بن عجلان إلا وهيب والدراوردي ».

(١) هو: ابن خالد. (٢) هو: محمد.

(٣) في (ت) و(ك): « عن ابن عجلان، عن مكحول، عن وراد، عن المغيرة محمد »، وأشار الناسخان إلى حذف قوله: « مكحول، عن وراد، عن المغيرة »، ومع ذلك أثبتت الزيادة في الطبعة الأولى.

(٤) هو: ابن سعد؛ كما سيأتي في آخر المسألة.

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٩٤٤). ورواه الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٤٦- ٣٤٧) من طريق مؤمل بن إسماعيل، كلاهما (عبدالرزاق ومؤمل) عن سفيان الثوري، عن ابن عجلان، عن بكير بن عبدالله، عن عامر بن سعد مرسلاً.

وابنُ عُيَينة، ويحيى بنُ سعيد[١]، وغيرُ واحد، عن ابن عَجْلانَ، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً؛ وهو الصَّحيحُ[٢].

٣١٩ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن الصَّبَّاح[٤]، عن مُعْتَمِرٍ[٥]، عن محمد بن عمرو، عن مِرداسِ بن عبدالرحمٰن[٦]، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: رأى النبيُّ ﷺ رَجُلاً يصلِّي وقد أُقِيمَتِ الصَّلاة، فقال: « **أَصَلاتَيْنِ ؟!** »؟

فقال أبي: أَحسَبُ قد دَخَلَ لعبدالله بن الصَّبَّاحِ حديثٌ في حديث؛ والحديثُ: ما رواه يحيى القَطَّان[٧]، عن محمد - يعني: ابن

(١) هو: القطان، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٧٧) وقَرَنَ معه أبا خالد الأحمر سليمانَ بن حيَّان.

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٦١٦) الاختلاف في هذا الحديث ثم قال: « والمرسل أشبه ». وذكره أيضًا برقم (١٦٢١) وقال عن المرسل: « وهو المحفوظ ».

(٣) انظر المسألة رقم (٣٦٩).

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٣٦٠)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٠٥/ب/ أطراف الغرائب). وقرنا بمرداس: أبا سلمة بن عبدالرحمن.
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عبدالله بن عمرو إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن محمد بن عمرو إلا المعتمر بن سليمان ».
وقال الدارقطني: « تفرد به عبدالله بن الصبَّاح، عن معتمر بن سليمان، عن محمد ابن عمرو، عنهما ».

(٥) هو: ابن سليمان.

(٦) هو: مِرداس بن عبدالرحمٰن الجَنْدَعي اللَّيثي، ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٥٠).

(٧) في (ت): « ما روى يحيى القطان »، وفي (ك): « ما روي عن القطان ».
ورواية يحيى القطان ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٧٧٥).

عمرو - عن أبي سَلَمة: أنَّ[1] النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[2].

٣٢٠ - وسألتُ أبي[3] عن حديثٍ رواه خالدٌ الواسِطِيُّ[4]، عن يزيدَ بن أبي زيادٍ، عن داودَ بن أبي عاصِم، عن عُرْوَة بن مسعود؛ قال: سألتُ ابنَ عُمَرَ عن الصَّلاة بِمِنًى؟ فقال: صَلَّيْتُ مع النبيِّ ﷺ رَكْعَتَينِ...؟

فقال أبي[5]: هذا خطأٌ؛ إنما هو: داود بن أبي عاصِم بن[6]

---

(١) في (ت) و(ك): «عن» بدل: «أن».

(٢) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة (١٣٤).
هذا؛ وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (١٧٧٥) هذا الحديث، فقال: «يرويه محمد ابن عمرو، واختُلِف عنه؛ فرواه علي بن مسهر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وخالفه معتمر بن سليمان؛ فرواه عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة ومرداس، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال ذلك عبدالله العطار، عنه، ورواه يحيى القطان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، مرسلاً... والصحيح: عن أبي سلمة، مرسلاً».

(٣) قوله: «أبي» سقط من (ت) و(ف) و(ك)، وكتب ناسخا (ف) و(ك): «صح» فوق: «وسألت».

(٤) هو: خالد بن عبدالله. ولم نقف على روايته، والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٢١) من طريق صالح بن عمر، عن يزيد بن أبي زياد، عن داود بن عاصم، عن عروة بن مسعود الثقفي قال: سألت ابن عمر... فذكره.
ووقع في المطبوع: «بن عروة» قال محققه: «تحرفت «بن عروة» في الأصلين إلى «عن عروة»!. ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٨٠) من طريق جرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن داود بن أبي عاصم، قال: قلت لابن عمر... فذكره.

(٥) في (ف): «إن» بدل: «أبي».

(٦) في (ش): «عن» بدل: «بن».

عُرْوَةَ بنِ مسعود الثَّقَفي، وهو الذي سأل ابنَ عمر. قولُهُ[١]: «عُرْوَة ابن مسعود: سألتُ ابنَ عمر» مُحالٌ، وسعيد بن السَّائِب يُبَيِّنُهُ[٢].

٣٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدَةَ، عن ابن عُيَينة، عن ابن أبي نَجِيحٍ[٣]، عن مُجاهِد؛ قال: صلَّى نوحٌ في السَّفينة قاعِدًا أو قائِمًا؟

فقال أبي: سمعتُ أحمد بن عَبْدَةَ يقول: كان عليُّ بن المَدِيني يجيء فيَقِيلُ عندي إذا انصَرَفَ من الجامع، فنَظَرَ في حديث ابن عُيَينة، فلم يُنكِرْ منه شيئًا إلا هذا الحديثَ.

قال أبي: لا أعرِفُ هذا الحديثَ.

قال أبي: وروى هذا الحديثَ جاريَةُ بن هَرِمٍ، عن جعفر بن

---

(١) أي: وقول الراوي.

(٢) رواية سعيد بن السائب هذه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٢٧٩)، فقال: «عن سعيد بن السائب، عن داود بن أبي عاصم؛ قال: لقيت ابن عمر، فقلت: الصلاة في السفر؟ فقال: ركعتين، قال: قلت: فكيف ترى ها هنا بمِنى؟ قال: وَيْحَكَ! وهل سمعت برسول الله ﷺ؟ قال: قلت: نعم! وآمنت بالله، قال: فإنه كان يصلي ركعتين ركعتين، فصلِّ إن شئت، أو دَعْ».
وأخرجه ابن أبي شيبة (٨١٧٨)، وأحمد في "المسند" (٢/ ٢٤ رقم٤٧٦٠ و٥٩ رقم٥٢٤٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧٣٥) من طريق وكيع؛ قال: ثنا سعيد بن السائب الطائفي، عن داود ابن أبي عاصم الثقفي؛ قال: سألت ابن عمر...، فذكره.

(٣) هو: عبدالله، واسم أبي نَجيح: يسار.

محمد، عن أبيه[١]؛ قال: صلَّى نوحٌ في[٢] السَّفينة .

وجاريَةُ ضعيفُ الحديث .

٣٢٢ - وسمعتُ[٣] أبي يقول: سألتُ أبا الوليد الطَّيالِسيَّ[٤]، عن حديثِ محمد بن مسلم بن المُثَنَّى[٥]، عن أبيه[٦]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: **((رَحِمَ الله مَنْ صَلَّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعًا))**؟

فقال: دَعْ ذِي[٧] !

فقلتُ: إنَّ أبا داود[٨] قد رواه .

---

(١) هو: محمد بن علي بن الحسين، المعروف بالباقر .

(٢) قوله: « في » سقط من (ف).

(٣) نقل هذا النص ابن القيم في "زاد المعاد" (١/ ٣٠٠- ٣٠١)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢١١/ مخطوط).

(٤) هو: هشام بن عبدالملك .

(٥) هو: محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران بن المثنى. قال ابن حجر في "التقريب" (٥٧٠١): « وقد ينسب لجده، ولجد أبيه، ولجد جده ». ويأتي تخريج روايته.

(٦) كذا ! وفي مصادر التخريج الآتية: « عن جده ».

(٧) كذا رسمت في (ف)، ورسمت في (أ) و(ش): « ذى » دون نقط الياء، وهي ضمن السقط الواقع في (ت) و(ك)، وستأتي الإشارة إليه، و«ذي» اسم إشارة للمؤنث، والمراد: دع هذه الرواية. و«ذى» بدون نقط: تَحتملُ أن تكون إشارةً للمؤنَّث: «ذي»، وتحتمل أن تكون إشارةً للمذكَّر، وأصلها: «ذا»؛ لكنْ أمليت الألفُ فكتبتْ ياءً. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(٨) يعني الطيالسي، واسمه: سليمان بن داود. وروايته هذه في "مسنده" (٢٠٤٨) من رواية يونس بن حبيب عنه، عن أبي إبراهيم محمد بن المثنى، عن أبيه، عن جده، عن ابن عمر، به، هكذا بزيادة « أبيه ». =

فقال أبو الوليد: كان ابنُ عمر يقول: «حفِظتُ عن النبيِّ ﷺ[١] عَشْرَ رَكَعاتٍ في اليَومِ واللَّيلَةِ...»[٢]، فلو كان هذا لَعَدَّهُ.

قال أبي: يعني: كان يقول: حفِظتُ اثنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً[٣].

= وقد رواه أحمد في "المسند" (٢/ ١١٧ رقم٥٩٨٠)، وأبو داود في "سننه" (١٢٧١)، والترمذي في "جامعه" (٤٣٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧٤٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٩٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٥٣)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٤٣)، من طرق عن أبي داود الطيالسي، به، ليس فيه ذكر لأبيه.

وقد أخرجه البيهقي في "سننه" (٢/ ٤٧٣) من طريق يونس بن حبيب بالوجه الأول، ثم قال: «كذا وجدته في كتابي!»، ثم أخرجه من طريق "سنن أبي داود" دون ذكر أبيه، ثم قال: «هذا هو الصحيح ...، وقول القائل في الإسناد الأول: «عن أبيه»: أراه خطأ، والله أعلم؛ رواه جماعة عن أبي داود دون ذكر أبيه، منهم: سلمة بن شبيب وغيره». اهـ.

(١) من قوله: «قال: رحم الله ...» إلى هنا، سقط من (ت) و(ك).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٨٠)، ولفظه فيه: «حَفِظْتُ من النبي ﷺ عَشْرَ ركعاتٍ: ركعتَيْنِ قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب في بيته، وركعتين بعد العشاء في بيته، وركعتين قبل صلاة الصبح، وكانت ساعةً لا يُدْخَلُ على النبي ﷺ فيها».

(٣) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «اثنَيْ عَشْرَةَ» مع حذف «ركعة»، والجادَّة: «اثنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً» أو «ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً»، كما جاء في "زاد المعاد"، و"البدر المنير" نقلاً عن ابن أبي حاتم هنا؛ لكن ما أثبتناه يخرج على أنه من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث؛ حمَلَ «الرَّكْعَة» على معنى «الركوع»، كأنَّه قال: «حفظتُ اثني عشر ركوعًا»، وانظر للحمل على المعنى: التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

وأمَّا ما في بقية النسخ: فإنْ لم يكن تصحيفًا: فإمَّا أنَّه راعَىٰ في «اثنَيْ» معنى «الركعة» وهو الركوع، وفي «عَشْرة» لفظ «الركعة»، وإمَّا أنَّ التذكير والتأنيث جائزٌ في العدد بسبب حذف المعدود. وانظر لذلك التعليق على المسألة رقم (٧١٣). =

٣٢٣ - وسمعتُ[١] **أبي يقول:** روى[٢] أبو عَوَانةَ[٣]، عن بُكَير بن الأَخْنَس حديثًا[٤] واحدًا، وهو حديثُ بُكَير، عن مُجاهِد، عن ابن عباس: فَرَضَ اللهُ الصَّلاةَ على لسان نبيِّكم ﷺ؛ في الحَضَرِ أربعًا، وفي السَّفَرِ ركعَتَيْنِ.

وسمعتُ أبي يقول: ولم يَرْوِ أبو عَوانةَ عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ إلا حديثًا واحدًا[٥]؛ في قوله: ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ ﴾[٦].

= هذا؛ ومعنى قوله: « **فلو كان هذا لَعَدَّهُ... إلخ** »، أي: لو كان حديثُ ابن عمر: « رحم الله مَنْ صلَّى قبل العصر أربعًا » صحيحًا أو محفوظًا عنده، لكان يقول في هذا الحديث: « حفظتُ ثنتَيْ عشرةَ ركعةً »، ولم يقل: « عَشْرَ ركعات »؛ هذا ظاهر كلام أبي الوليد الطيالسي، ومفهوم تفسير أبي حاتم له، وبالنظر في ألفاظ هذين الحديثين يظهر أنَّ قول أبي حاتم: « ثنتي عشرة » وَهَمٌ، وصوابه: « أربع عشرة » اللهم إلا ما ورد في إحدى روايات حديث ابن عمر أنه حفظ من العَشر اثنتين قبل العصر - ولم نقف عليها - فيتجه بذلك قولُ أبي حاتم، والله أعلم.
وقد اعترض ابن الملقِّن في "البدر المنير" على هذه العلة، فقال: « ولك أن تقول: هذا ليس بعلة؛ فإنَّ ابن عمر أخبرَ في ذلك عما حفظه من فعله ﷺ، وهذا عمَّا حَثَّ عليه؛ فلا تنافي بينهما ». اهـ. ونحوه قال ابن القيم في "زاد المعاد".

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٣٠٦/أ)، والمسألة الآتية برقم (١٥٦٣).
(٢) في (ك): « رواه ».
(٣) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشْكُري. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٧ و٢٥٤ و٣٥٥ رقم ٢١٢٤ و٢٢٩٣ و٣٣٣٢)، ومسلم في "صحيحه" (٦٨٧).
(٤) في (ك): « حدثنا ».
(٥) قوله: « واحدًا » سقط من (ت) و(ك)، وفي (أ): « واحد »، ولم يتضح في(ش).
(٦) الآية (٦) من سورة المزمل.
والأثر أخرجه ابن أبي الدنيا في "التهجد وقيام الليل" (٣٤٢).

٣٢٤ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه اللَّيْثُ[(٢)]، عن عبد ربِّه بن سعيد، عن عِمرانَ بن أبي[(٣)] أنس، عن عبدالله بن نافع بن العَمْيَاءِ[(٤)]، عن ربيعةَ بنِ الحارث، عن الفَضْل بن عباس، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ، وَتَشَهَّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ...»[(٥)].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٣٦٥)، وفيها مزيد بيان على ما هنا .

(٢) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها ابن المبارك في "مسنده" (٥٣)، و"الزهد" (١١٥٢)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٦٧ رقم ١٧٥٢٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٨٣/ تعليقًا)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣١٠- ٣١١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٧٣٨)، وابن خزيمه في "صحيحه" (١٢١٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٩٤)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٩٥ رقم ٧٥٧)، و"الأوسط" (٨٦٣٢)، و"الدعاء" (٢١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٨٧).

ومن طريق ابن المبارك رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢١١ رقم ١٧٩٩)، والترمذي في "جامعه" (٣٨٥)، وابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/ ٤٠٥)، والنسائي في "الكبرى" (٦١٥ و١٤٤٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٩٥).

وقد تابع الليثَ عليه كلٌّ من عمرو بن الحارث، وعبدالله بن لهيعة، كما سيأتي في المسألة (٣٦٥).

(٣) قوله: « أبي » سقط من (ت) و(ك).

(٤) ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢١٣) وقال: « لم يصح حديثه ».
قال ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٢٦) بعد روايته لهذا الحديث: « وهذا الحديث هو الذي أراده البخاري أنه لم يصح ». وانظر "الضعفاء" للعقيلي (٢/ ٣١٠).

(٥) لفظ الحديث بتمامه - كما في مصادر التخريج السابقة، وسيأتي نحوه في المسألة رقم (٣٦٥)-: « الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، وَتَشَهَّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَتَبَاءَسُ، وَتَمَسْكَنُ، وَتُقْنِعُ يَدَيْكَ، وَتَقُولُ: اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهِيَ خِدَاجٌ ». وقوله: «وتشهد» اختلف في ضبطه وضبط ما بعده من ألفاظ الحديث: هل هو بالتنوين، خبرًا آخر للمبتدأ «الصلاة» أو «صلاة الليل»، أو بالبناء على السكون فعلَ أمرٍ، أو بالرفع فعلاً مضارعًا؟ أما « وتقنع »: فليس فيها إلا القول الثالث. وأما «تشهد» =

ورواه شُعْبَةُ(١)، عن عبد ربِّه، عن أنس بن أبي أنسٍ، عن عبدالله

= وأخواتها، فظاهر عبارة ابن قتيبة في = = "غريب الحديث" والزمخشري في "الفائق" أنها أفعال مضارعة أيضًا. وقال ابن الأثير في "النهاية": «حديث الصلاة: «تقنع يديك وتباءس» هو من البؤس والخضوع والفقر، ويجوز أن يكون أمرًا وخبرًا». قال في "تحفة الأحوذي": «تشهد في كل ركعة» خبر بعد خبر كالبيان لـ« مثنى مثنى » أي: ذات تشهد، وكذا المعطوفات، ولو جُعِلَتْ أوامرَ، اختل النظم وذهب الطراوة والطلاوة؛ قاله الطيبي. وقال التوربشتي: وجدنا الرواية فيهن بالتنوين لا غير، وكثير ممن لا علم له بالرواية يسردونها على الأمر، ونراها تصحيفًا؛ كذا في "المرقاة، شرح المشكاة". وقال السيوطي في "قوت المغتذي": قال العراقي: المشهور في هذه الرواية أنها أفعال مضارعة حذف منها إحدى التاءين، ويدل عليه قوله في رواية أبي داود [برقم ١٢٩٦]: « وأن تَشَهَّدَ [... وأن تَبَاءَسَ] »، ووقع في بعض الروايات بالتنوين فيها على الاسمية، وهو تصحيف من بعض الرواة. انتهى». انظر: "غريب الحديث" لابن قتيبة (١/ ٤٠٥)، و"الفائق" للزمخشري (١/ ٧٠)، و"النهاية" (١/ ٨٩)، و"فيض القدير" (٤/ ٢٢٢)، و"تحفة الأحوذي" (٢/ ٣٩١- ٣٩٢).

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٤٦٣)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٦٧ رقم ١٧٥٢٣ و١٧٥٢٤ و١٧٥٢٨ و١٧٥٢٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٨٤/ تعليقًا)، وأبو داود في "سننه" (١٢٩٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٣٢٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٧٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢١٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣١١)، والبغوي في "الجعديات" (١٥٦٨ و١٥٦٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٩٢ و١٠٩٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٠٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٢٦)، والطبراني في "الدعاء" (٢١١)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٤١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٨٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٢٤٦).
قال الترمذي في "جامعه": « سمعت محمد بن إسماعيل [يعني: البخاري] يقول: روى شعبة هذا الحديث عن عبد ربِّه بن سعيد فأخطأ في مواضع، فقال: عن أنس ابن أبي أنس، وهو عمران بن أبي أنس، وقال: عن عبدالله بن الحارث، وإنما هو: عبدالله بن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، وقال شعبة: عن عبدالله =

ابن نافع بن[1] العَمْياءِ، عن عبدالله بن الحارث، عن المُطَّلِب[2]، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: حديثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ؛ لأنَّ أنس بن أبي أنس لا يُعْرَفُ، وعبدالله بن الحارث ليس له معنًى؛ إنما هو: ربيعةُ بنُ الحارث .

٣٢٥ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه هَمَّام[4]، عن محمد بن

= ابن الحارث، عن المطلب، عن النبي ﷺ، وإنما هو: عن ربيعة بن الحارث ابن عبدالمطلب، عن الفضل بن عباس، عن النبي ﷺ. قال محمد: وحديث الليث بن سعد هو حديث صحيح؛ يعني: أصح من حديث شعبة ». وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٣/ ٢٨٤). وقال ابن أبي عاصم: « هذا حديث فيه اختلاف ».

وقال العقيلي بعد أن رواه من طريق الليث وشعبة: « في الإسنادين جميعًا نظر ».

وقال عبدالله ابن الإمام أحمد في رواية الليث: « هذا هو عندي الصواب ».

وقال الطبراني في "الأوسط" (٨٦٣٢): « لم يجوِّد إسناد هذا الحديث أحدٌ ممن رواه عن عبد ربِّه بن سعيد إلا الليث، ورواه شعبة عن عبد ربِّه بن سعيد، فاضطرب في إسناده ». وقال في "الدعاء" (٢١٠): « وضبط الليث إسناد هذا الحديث، ووهم فيه شعبة ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ١٨٦) بعد ذكره لرواية الليث: « إسنادٌ مضطرب، ضعيف، لا يحتج بمثله، رواه شعبة على خلاف ما رواه الليث ».

(١) في (أ) و(ش): « عن » بدل: « بن ».

(٢) هو: ابن ربيعة ، ووقع في رواية ابن ماجه السابقة: « المطلب بن أبي وداعة »، قال الحافظ المنذري في "مختصر سنن أبي داود" (٢/ ٨٨): « وهو وهم ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٥٧٢). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير يبدو أنه خط محمد بن العطار بكلمة: « العيد »

(٤) هو: ابن يحيى. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٦/ ٢٥٦)، لكنه قال: « عن أبي معشر »، فلعل هناك اختلافًا على همام .
وانظر "العلل" للدارقطني (١٠٦٧).

جُحادةَ، عن أبي[(١)] مِسْعَر، عن سعيد بن جُبَير؛ قال: رآني أبو مسعودٍ الأنصاريُّ وأنا أُصلِّي يوم العيد، وأنا غُلامٌ لي[(٢)] ذُؤابَةٌ؟

قال أبي[(٣)]: رواه عبدالوارث[(٤)]، عن محمد بن جُحادةَ، عن أبي مَعْشَر، عن سعيد بن جُبَير . . . الحديثَ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبَهُ بالصَّواب؟

قال أبي: حديثُ عبدالوارث أشبَهُ، ولسنا نعرِفُ أبا مِسْعَر .

قلتُ: فأبو مَعْشَر هذا من هو؟

قال: صاحِبُ إبراهيم[(٥)].

٣٢٦ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثَ حمَّاد بن سَلَمة[(٦)]، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « بن ».

(٢) في (ت): « أني »، وفي (ك): « أبي » بدل: « لي ».

(٣) قوله: « أبي » سقط من (ك)، وفي (ت): « لي » مكانها .

(٤) في (ك): « عبدالوهاب ». وعبدالوارث هذا هو: ابن سعيد .

(٥) إبراهيم هذا هو النَّخَعي، وصاحبه أبو معشر اسمه: زياد بن كُلَيب .

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٥٥- ٥٦ رقم ٩٩٤٠).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٠٥) من طريق هشيم، عن حجاج، بمثله.
ورواه البزار في "مسنده" (٢٠٣٧) من طريق عبدالله بن زياد، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٥٥ رقم ٩٩٣٩) من طريق عبدالله بن الأجلح، كلاهما عن الحجاج، عن عمير بن سعيد، عن ابن مسعود، به، مرفوعًا. وسقط من مطبوع «البزار»: « عبدالله بن مسعود ». ورواه ابن أبي شيبة (٣٠٢٥)، والطبراني (١٠/ ٥٦ رقم ٩٩٤١) من طريق الأعمش، عن عمير بن سعيد، به، موقوفًا.
قال البزار: « ولا نعلم روى عمير بن سعيد عن عبدالله إلا هذا الحديث، ورواه غير واحد عن الحجاج، عن عمير بن سعيد، عن عبدالله، موقوفًا ».

الحجَّاج[١]، عن عُمَيْرِ بن سعيد؛ قال: عَلَّمَنِي ابنُ مسعود التَّشَهُّد. . . .

فقال[٢]: رفَعَه اللَّاحِقيُّ[٣]، وإبراهيمُ بنُ أبي سُوَيد[٤].

٣٢٧ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه[٦] السَّالَحِينِيُّ[٧]، عن

---

(١) هو: ابن أرطاة .

(٢) أي: أبو حاتم .

(٣) هو: علي بن عثمان بن عبدالحميد .

(٤) في (ف): « وإبراهيم بن الأسود ».
وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٨٤١)، وذكر أنه يرويه حجاج بن أرطاة والأعمش عن عمير بن سعيد، ثم قال: « واختُلِف [عن] حجاج؛ فرواه عبدالله بن زياد - كوفي ثقة - وعبدالله بن الأجلح، عن حجاج، عن عمير بن سعيد، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ . ورواه البزار أحمد بن عمرو، عن شيخ له، عن عبدالله بن زياد، عن الحسن بن عبيدالله، عن عمير بن سعيد، ووهم فيه . ورواه عبدالواحد بن زياد، عن الأعمش وحجاج، عن عمير بن سعيد، عن ابن مسعودٍ، موقوفًا، وهو الصحيح ».اهـ.

(٥) نقل هذا النص الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٢/ ٢٩٥).

(٦) في (ت): « رو »، وفي (ك): « روا ».

(٧) هو: يحيى بن إسحاق . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٣٢٩)، والترمذي في "جامعه" (٤٤٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٦١) - وعنه ابن حبان في "صحيحه" (٧٣٣) - والطبراني في "الأوسط" (٧٢١٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣١٠) وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١١).
قال الترمذي: « هذا حديث غريبٌ؛ وإنما أسنده يحيى بن إسحاق، عن حماد بن سلمة، وأكثر الناس إنما رووا هذا الحديث عن ثابت، عن عبدالله بن رباح، مرسلاً». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث موصولاً عن حماد بن سلمة إلا يحيى بن إسحاق، ولا يُروى عن أبي قتادة إلا بهذا الإسناد ».

حمَّاد[١]، عن ثابت[٢]، عن عبدالله بن رَبَاح، عن أبي قتادةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى العِشاء، فقام أبوبكر فقرأ، فخَفَضَ مِنْ صَوْتِهِ[*]، وقام عمر فقرأ، فرفَعَ من صَوْتِهِ[*] . . . الحديثَ؟

قال أبي: الصَّحيحُ: عن عبدالله بن رَبَاح: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . مُرسَلٌ[٣]؛ أخطأ فيه[٤] السَّالَحينيُّ[٥].

٣٢٨ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديث حمَّاد بن سَلَمة[٦]، عن هشام

---

(١) هو: ابن سلمة.

(٢) هو: ابن أسلم البُناني.

(*) في (ت) و(ك): «صوت».

(٣) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) قوله: «فيه» من (ف) فقط.

(٥) الحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (١٣٢٩) من طريق موسى بن إسماعيل التَّبوذكي، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن النبي ﷺ، مرسلاً.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١١).

(٦) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٩٤٢ و٢٩٧٠٢)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٩٦ و١١٨ رقم ٧٥١ و٩٥٧)، وعبد ابن حميد في "مسنده" (٨١/ المنتخب)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ١٩٥)، وأبو داود في "سننه" (١٤٢٧)، والترمذي في "جامعه" (٣٥٦٦)، وابن ماجه في "سننه" (١١٧٩)، والمروزي في "كتاب الوتر" (٧٤/ مختصره)، والنسائي في "سننه" (١٧٤٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٧٥)، والطبراني في "الدعاء" (٧٥١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٤٢)، و"الدعوات الكبير" (٣٨٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٥١)، والضياء في "المختارة" (٢/ ٢٥١- ٢٥٣).
قال البخاري: «قال أبو العباس: قيل لأبي جعفر الدارمي: روى عن هذا الشيخ [يعني: هشام بن عمرو] غير حماد؟ فقال: لا أعلمه، وليس لحماد عنه إلا هذا». =

ابن عَمْرو الفَزاريِّ، عن عبدالرحمٰن بن الحارث، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يقول في آخِرِ وِتْرِهِ:« **اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ...** ».

قال أبي: لا أعلَمُ روى[1] هذا الحديثَ غَيْرَ[2] حمَّادِ بنِ سَلَمة[3].

قلتُ لأبي: فإنَّ مُؤَمَّلَ بنَ إسماعيل روى هذا الحديثَ عن حمَّاد ابنِ سَلَمة، عن هشامِ بن عَمْرٍو الفَزَاريِّ، عن عبدالله بن الحارث بن نَوْفَلٍ، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

فقال أبي: إنما هو[4] حمَّاد بن سَلَمة، عن هشام بن عَمْرو، عن عبدالرحمٰن بن الحارث، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ[5].

= وقال أبو داود: « هشام أقدم شيخ لحماد، وبلغني عن يحيى بن معين أنه قال: لم يَرو عنه غير حماد بن سلمة ». وقال الترمذي: « هذا حديث حسن غريبٌ من حديث علي، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث حماد بن سلمة ».

(١) في (ك): « من روى ».

(٢) قوله: « غير » سقط من (ك)، وجاء مكانه زيادة: « قلت لأبي: فإن مؤمل بن إسماعيل سمعت أبي وذكر حديث »، وهي تكرار وانتقال نظر.

(٣) قوله: « غير » يجوز فيه النصب والرفع، وقد تقدم تخريجهما في التعليق على نحو هذا التعبير في المسألة رقم (٣٠٨/أ) وانظر التعليق على المسألة (٦٨).

(٤) قوله: « هو » سقط من (ك).

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٤١٠): « يرويه حماد بن سلمة، واختُلِف عنه: فروي عن إبراهيم بن الحجاج، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن عبدالرحمٰن ابن الحارث، عن عليّ، وهو وهم. وقال أسود بن عامر بن شاذان: عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عمرو، عن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، عن عليٍّ، وهو الصَّحيح ».

٣٢٩ - وسمعتُ أبي قال: حدَّثنا[(١)] حجَّاج بن الشَّاعر؛ قال: ثنا عبدالصَّمد بن عبدالوارث[(٢)]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أبي نَضْرةَ[(٣)]، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ: أنَّ النبيَّ ﷺ بَزَقَ في ثَوْبِهِ وهو في الصَّلاة.

فقال أبي: حدَّثنا به[(٤)] موسى بن إسماعيل[(٥)]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أبي نَضْرَةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ...، مُرسَلٌ[(٦)]؛ وهو الصَّحيحُ[(٧)].

٣٣٠ - وسألتُ[(٨)] أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[(٩)]، عن

---

(١) قوله: « حدثنا » سقط من (ف).

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٢ رقم ١١٣٨٢) والدارقطني في "الأفراد" (٢٧٨/ ب/أطراف الغرائب) وقال: « تفرد به عبدالصمد، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عنه ».

(٣) هو: المنذر بن مالك.

(٤) قوله: « به » ليس في (ش).

(٥) هو: التبوذكي. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٨٩)، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (١/ ٢٣). ورواه ابن شبَّة أيضًا عن حماد، به.

(٦) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٧) قال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٣٣٠ رقم٢٣١٨): « يرويه عبدالصمد بن عبدالوارث ومنصور بن صُقَير، عن حماد، عن ثابت، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وفيه وَهَمٌ. والصواب: عن ثابت، عن رجل، عن أبي نضرة، مرسلاً ». وانظر "الجرح والتعديل" (١/ ٢٤٠).

(٨) نقل هذا النص بتصرف ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٧٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١٤٥/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٥٠٢).

(٩) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده"(٢٢٦٨)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى"=

أبي نَعَامَةَ[(١)]، عن أبي نَضْرَةَ[(٢)]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى في نَعْلَيْهِ، ثم خلَعَ نَعْلَيهِ، فخلَعَ الناسُ . . . وذكر الحديثَ؟

فقال أبي: رواه حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب[(٣)]، عن أبي نَعَامَةَ، عن أبي نَضْرةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . مُرسَلٌ[(٤)(٥)].

قال أبي: أيُّوبُ أحفَظُ، وقد وهَّن أيُّوبُ روايةَ هذا الحديثِ حديثِ حمَّاد بن سَلَمة، ورواه إبراهيمُ بنُ طَهْمَانَ[(٦)]، عن حَجَّاجٍ الأَحْوَلِ[(٧)]، عن أبي نَعامةَ، عن أبي نَضْرةَ، عن أبي سعيد[(٨)]، عن

= (١/ ٤٨٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٨٩٠ و٧٩٠٠)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٢٠ و٩٢ رقم ١١١٥٣ و١١٨٧٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٨٠/ المنتخب)، والدارمي في "مسنده" (١٤١٨)، وأبو داود في "سننه" (٦٥٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (١١٩٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٠١٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٥١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢١٨٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٦٠)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٠٢- ٤٠٣).

(١) هو: السَّعْدي، مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه، فقيل: عبد ربه، وقيل: عمرو.

(٢) في (ك): «أبي نصر». وأبو نضرة هو: المنذر بن مالك.

(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتياني.

(٤) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٤٢): «ورواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي نضرة، مرسلاً».

(٦) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٣٨٤ رقم٧٨٦)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٣٠٦- ٣٠٧).

(٧) هو: حجَّاج بن حجَّاج الباهلي.

(٨) في (ت): «عن أبي شعبة».

النبيِّ ﷺ؛ والمتَّصِلُ أشبَهُ؛ لأنه اتفقَ اثنان عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ[(١)].

٣٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[(٢)]، عن الحجَّاج بن أَرْطاةَ، عن الأعمش، عن عُمارَةَ بنِ عُمَير، عن المُستَورِدِ العِجْليِّ؛ أنَّ ابن مسعود قال: إذا انصرَفَ أحدُكُم من الصَّلاة، فلا يَسْتَدِيرُ كما يَسْتَدِيرُ[(٣)] الحمارُ؛ يرى حتمًا عليه أن يَنْصَرِفَ عن يَمينِهِ! لقد رأيتُ رسول الله ﷺ يَنصَرِفُ عن يَمينِهِ وعن يَسَارِهِ ؟

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١١/٣٢٨): « يرويه أبو نَعامَة، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد، حدَّث به حماد بن سلمة، والحجاج بن الحجاج، وأبو عامر الخَزَّاز، وعمران القطان . وروي عن أيوب السَّختياني، عن أبي نَعامَة، مرسلاً ، ومن قال فيه: عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ، فقد وهم، والصَّحيح: عن أيوب؛ سمعه من أبي نعامة، ولم يحفَظ إسناده فأرسله، والقول قول من قال: عن أبي سعيد ».
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥١٦) عن معمر، عن أيوب، عن رجل حدثه؛ عن أبي سعيد الخدري، به، مرفوعًا. وأخرجه البيهقي في "السنن" (٢/ ٤٠٣) عن معمر، عن أيوب، عن أبي نضرة؛ عن أبي سعيد، به، مرفوعًا.

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ١٢١ رقم١٠١٦٥).

(٣) كذا في جميع النسخ، عدا (ك) ففيها: « فلا يَستَدبر كما يستدبر » بالباء الموحَّدة .
وما أثبتناه يخرَّج على أن «لا» فيه نافيةٌ بمعنى النهي، ولو كانتْ ناهيةً لفظًا ومعنًى، لَجُزِمَ الفعلُ وقيل: « فلا يَسْتَدِرْ ».
والنفي بمعنى النَّهي من باب مجيء الخبر بمعنى الطلب، والمعنى هنا: « فلا ينبغي، أو لا يجوز، أو لا يصحُّ أن يَسْتديرَ كما يَسْتديرُ الحمار »، ولا يجوز أن يكونَ هنا نفيًا محضًا على بابه؛ لما يُرَىٰ بالمشاهدة من مخالفة كثيرين، بالتزامهم الاستدارةَ والانصرافَ عن اليمين. وعلى ذلك فارتفاعُ الفعل بعد « لا » على أنها نافيةٌ، والمعنى على النهي.
والنفيُ بمعنى النهي أبلغُ من صريح النَّهْيِ - كما أنَّ قوله: « رَحِمَهُ الله »، =

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُمارةُ بن عُمَير، عن عبدالرحمٰن ابن يزيد[(١)]، عن ابن[(٢)] مسعود؛ ليس للمُسْتَورِدِ معنًى[(٣)].

= و«يرحَمُهُ الله»: أبلغُ من: « اللهمَّ ارحَمْهُ » - لأنَّه كالواقع بالامتثال لا محالة؛ قال العيني في الكلام على حديث: « لا تُشَدُّ الرحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد»: « ونكتةُ العدولِ عن النهي إلى النفي: لإظهار الرغبةِ في وقوعه، أو لحملِ السامع على التركِ أبلغَ حملٍ بألطفِ وجه». اهـ. من "عمدة القاري" (٦/ ٩٧).
ومن مجيء النفي بمعنى النهي أيضًا: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البَقَرَة: ٨٣].
ولذلك أمثلةٌ كثيرةٌ جِدًّا في القرآنِ وقراءاتِهِ، والحديثِ ورواياتِهِ، وكلام العرب شعرًا ونثرًا. وقد تعرَّض الأصوليون والبلاغيون لمجيء الخبر المُثْبَتِ بمعنى الأمر، والخبر المنفيِّ بمعنى النهي، وذكروا فوائد ذلك والأغراضَ المقصودة منه.
وانظر: "شرح النووي على مسلم" (١٦/ ١٧٠)، و"البحر المحيط" للزركشي (٢/ ١٠٥-١٠٦)، و"مرقاة المفاتيح" (١/ ٢٦٣)، (٢/ ١٤٨، ٤٣٠- ٤٣١)، وغيرها، و"فيض القدير"(١/ ٢٣٨، ٢٩٣، ٣٩١، ٤٣٥)، (٥/ ٣٤)، وغيرها، و"عمدة القاري"(١١/ ٢٥٩) وغيره، و"الديباج" (٥/ ٥٤٠)، و"حاشية السندي على النسائي" (١/ ١٩٨)، (٢/ ٣٧، ١١٦) وغيرها، و"تحفة الأحوذي" (٢/ ٢٨٦)، (٣/ ٤١٤)، وانظر: "إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٢٠٢- ٢٠٣)، و"عقود الزبرجد" للسيوطي (١/ ٣٨٢- ٣٨٣)، (٣/ ٢٢، ٦٩، ٨٧، ١٢٩- ١٣٠)، و"النحو الوافي" (٤/ ٤١٢)..

(١) كذا قال أبو حاتم ! وقد أخرج البزار في "مسنده" (١٦٣٩) هذا الحديث من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن الأسود، عن عبدالله، به، ثم قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبدالله بن مسعود، ولا نعلم له طريقًا إلا عن الأسود، إلا حديثًا أخطأ فيه زياد بن عبدالله؛ فرواه عن الأعمش، عن عمارة، عن عبدالرحمٰن بن يزيد، عن عبدالله ». وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٥٢)، ومسلم (٧٠٧)، كلاهما من طريق الأعمش، عن الأسود، عن ابن مسعود، به.

(٢) في (أ) و(ش): «أبي» بدل: «ابن».

(٣) كتب محمد بن العطار عند هذه المسألة في هامش نسخة (أ): « المعروف: عن ابن مسعود».

قلتُ: الخطأُ ممَّن هو؟

قال: إما منه[١]، وإما من حجَّاج بن أَرْطاة.

٣٣٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن الحجَّاج[٢]، عن القاسِم[٣] بن عبدالرحمٰن؛ أنَّ عبدالله بن عَمْرٍو قال: إذا جَعَلْتَ المَشْرِقَ عن يَسَارِك، والمَغْرِبَ عن يَمينِكَ، فما بينَهُما قِبْلَةٌ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ المسعوديُّ[٤]، عن القاسِم بن عبدالرحمٰن، عن عبدالله بن عمر؛ وهذا أشبَهُ[٥].

٣٣٣ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه حمَّادُ بنُ سَلَمة، وخالدٌ الواسِطي[٧]، والأنصاريُّ[٨]، ومُعتَمِرُ بنُ سُلَيمان، كلُّهم رَوَوْهُ عن حُمَيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى في ثَوْبٍ واحدٍ.

---

(١) أي: من حماد بن سلمة.

(٢) هو: ابن أرطاة.

(٣) في (ش) و(ف): « القسي »، وهكذا كانت في (أ) ثم صُوِّبت، والمثبت من (ت) و(ك). وجاء على الصواب في جميع النسخ في الموضع الآتي.

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٤٣٣).

(٥) قال علي بن المديني في "العلل" (٨١): « لم يلْقَ القاسم بن عبدالرحمن من أصحاب رسول الله ﷺ غير جابر بن سمرة. قيل له: فلقي ابن عمر؟ قال: كان يحدث عن ابن عمر بحديثين ولم يسمع من ابن عمر شيئًا، كان يحدِّث عن ابن عمر - رحمة الله عليه -: « ما بين المشرق والمغرب قبلة » وحديث آخر ».

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٦)، وستأتي برقم (٤٥٥)، وانظر رقم (٥٤٥). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: « الثوب الواحد».

(٧) هو: خالد بن عبدالله.

(٨) هو: محمد بن عبدالله الأنصاري.

وروى يحيى بن أيُّوب، عن حُمَيد، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: يحيى قد زاد رجُلاً، ولم يقُلْ أحدٌ من هؤلاءِ [عن][1] حُمَيدٍ: سمعتُ أنسٌ[2]، ولا: حدَّثني أنسٌ[3]، وهذا أشبَهُ؛ قد زاد رجُلاً[4].

٣٣٤ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه رَوْحٌ[6]، وعَارِمٌ[7]، ويحيى بن إسحاق السَّالَحينيُّ، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابتٍ[8]،

---

(١) في جميع النسخ :« غير »، وهو تصحيف ظاهر.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو منصوب، والجادَّةُ:« أنسًا »، لكن حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) أخرج البيهقي في "الدلائل" (٧/ ١٩٢) من طريق محمد بن جعفر، قال: أخبرنا حميد أنه سمع أنسًا يقول: آخر صلاة صلَّاها النبي ﷺ مع القوم في ثوب واحد ملتحفًا به خلف أبي بكر!

(٤) رجح أبو زرعة في المسألة رقم (٢٢٦) خلاف هذا؛ فقال:« إنما هو على ما رواه الثوري ومعتمر، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ ...»، فقال له عبدالرحمٰن ابن أبي حاتم :« يحيى بن أيوب يقول فيه: ثابت! قال: يحيى ليس بذاك الحافظ، والثوري أحفظ ».

(٥) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٣١).

(٦) هو: ابن عُبادة. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٥١٢)،وابن حبان (١٨٢٤) عن حمَّاد بن سَلَمة، ثنا قتادة وثابت وحُمَيد، عن أنس ، به.
ومن طريق ابن خزيمة وابن حبان رواه الضياء في "المختارة" (٧/ ١١٦- ١١٧).
قال ابن خزيمة - كما في "إتحاف المهرة" (٤٨٥) -: « خبر غريبٌ غريب ».

(٧) هو: محمد بن الفضل السَّدوسي.

(٨) هو: ابن أَسْلَم البُناني .

وقتادَة، وحُمَيْدٍ[١]، والبَتِّيِّ[٢]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقرأ في الظُّهْرِ والعَصْرِ . . . .

ورواه أبو سَلَمة[٣]، عن حمَّاد، عن ثابتٍ، وقتادَةَ، وحُمَيْدٍ، والبَتِّيِّ، عن أنس، موقوفً[٤]؟

قال أبي: موقوفً[٥] أَصَحُّ[٦]؛ لا يجيءُ مثلُ هذا الحديثِ[٧] عن النبيِّ ﷺ.

٣٣٥ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه شُعْبَة، عن قتادة، عن عُقْبَةَ[٩] بن وَسَّاجٍ، عن أبي الأَحْوَص[*]، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**تَفْضُلُ صَلَاةُ الجَمِيعِ[١٠] عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ . . .**» .

---

(١) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.
(٢) هو: عثمان بن مالك .
(٣) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي. ولم نقف على روايته، والحديث علَّقه ابن حزم في "المحلى" (٤/ ١٠٤) قال: « وعن حماد بن سلمة . . . » فذكره.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٦٨٧) عن معمر، عن ثابت قال: كان أنس يصلي بنا . . . فذكره.
(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).
(٥) انظر التعليق السابق، وأصل الكلام: قال أبي: هو أصحُّ موقوفًا .
(٦) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٤/ ٤٨٥): « ووقفُه أصحُّ؛ قاله أبو حاتم والدارقطني وغيرهما ».
(٧) قوله: «الحديث» ليس في (أ) و(ش). (٨) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٩).
(٩) في (ف): « عقبة ».
(*) في (ف): « عن أبي الأخوص». وهو: عوف بن مالك الأشجعي.
(١٠) في (ش): « الجمع ».

ورواه هَمَّام[(١)]، وسعيد بن بشير، عن قتادة، عن مُوَرِّقٍ العِجْليِّ، عن أبي الأَحْوَص[(*)]، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه أبان[(٢)]، عن قتادة، عن أبي الأَحْوَص[(*)]، عن ابن مسعود[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؟

قال: حديثُ شُعْبَةَ أصحُّ؛ لأنه أحفَظُ[(٤)].

٣٣٦ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه الأنصاريُّ[(٦)]، عن سعيد

---

(١) هو: ابن يحيىٰ.

(٢) هو: ابن يزيد العطَّار. وروايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (٧٠٢).

(٣) في (ش): « أبي مسعود »، وفي (ف): « أبي سعيد ».

(٤) في (ك): « لا أحفظ » بدل: « لأنه أحفظ ».

(٥) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٣٨)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٨٠)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٣٢٢).

(٦) هو: محمد بن عبدالله. ولم نقف على روايته، والحديث رواه عبد بن حميد في "مسنده" (٨١١/ المنتخب) من طريق عبيدالله بن موسى، والطرسوسي في "مسند ابن عمر" (٢٥) من طريق عبدالرحمن بن قيس، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٠٥)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٣٢ رقم١٣٥٩٠)، من طريق قرَّة بن حبيب، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (١٦٨) من طريق خلف بن هشام، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٨١) من طريق معلى بن مهدي، والخطيب في "الأسماء المبهمة" ص(٨٥) من طريق يزيد بن هارون، والبيهقي في "سننه" (١/ ٣٩٩) من طريق أبي محمد البزار، جميعهم عن سعيد بن راشد، به.

ووري العقيلي وابن عدي عن يحيى ابن معين أنه قال: سعيد بن راشد السَّمَّاك يروي: «من أذَّن فهو يقيم»: ليس حديثه بشيء. اهـ. وقال البيهقي: « تفرد به سعيد ابن راشد وهو ضعيف ».

ابن راشِد، عن عَطاء[(١)]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ[(٢)]: «مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وسعيدٌ ضعيفُ الحديث.

وقال مَرَّةً: متروكُ الحديث[(٣)].

٣٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وَهْب بن جرير[(٤)]، عن شُعْبَةَ، عن أبي حَصين[(٥)]، عن يحيى بن وَثَّاب، عن أبي عبدالرحمٰن السُّلَمي[(٦)]، عن أُمِّ حبيبة: أَنَّ النبيَّ ﷺ كان يصلِّي على الخُمْرَة[(٧)]؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس له أصل، لم يَرْوِهِ غيرُ وَهْب[(٨)].

---

(١) هو: ابن أبي رباح.

(٢) قوله: «النبي ﷺ» ليس في (أ) و(ش).

(٣) نقل مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٣٧) عن مهنًا أنه سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث؟ فقال: ليس بصحيح؛ قال: قلتُ: لِمَ ؟ قال: مَنْ سعيد بن راشد؟ وضعَّف حديثه.

(٤) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٧١٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣١٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣/ ٢٤٢ رقم٤٨٢)، والخطيب في "الجامع" (٣٦٧). ورواه القطيعي في "جزء الألف دينار" (٢٧٤) عن محمد بن يونس الكُدَيمي - وهو متروك - عن عبيد بن عَقيل، عن شعبة، به.

(٥) هو: عثمان بن عاصم.

(٦) هو: عبدالله بن حبيب.

(٧) تقدم تفسير «الخُمرَة» في المسألة رقم (٢٠٦).

(٨) قال عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل" (٢٣٨٧): «سمعت أبي يقول: قال عبدالرحمن بن مهدي يقول: هاهنا قوم يحدِّثون عن شعبة ما رأيتهم [عند شعبة]. قلت له من يعني بهذا؟ قال: وهب بن جرير. قال أبي: ما رُئِيَ وهب عند شعبة، ولكن كان صاحب سنة». وقد روى هذا القول بنحوه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٢٤) عن عبدالله عن أبيه. وما بين المعقوفين من "الضعفاء".

٣٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدَة ، عن أبي داود[١]، عن شُعْبَة[٢]، عن سعدِ بنِ إبراهيمَ، وحَبيبِ بن أبي ثابت؛ سَمِعا حفصَ بنَ عاصِم؛ أنَّ[٣] زيد بن ثابت قال: صَلاةُ الوُسْطى صَلاةُ الظُّهْر؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو خُبَيب[٤] بن عبدالرحمٰن[٥] .

٣٣٩ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن[٦] المُقَدَّمي محمد بن أبي بكر، عن يحيى بن سعيد القَطَّان، عن سُفْيان[٧]، عن أبي يَعْفُورٍ[٨]، عن أبيه، عن النُّعْمان بن بَشِير: أنَّه كان يصلِّي مع النبيِّ ﷺ، ثم لا يَلْبَثُ إلا يسيرًا، حتى يُصَلِّيَ العِشَاءَ .

قال أبي: أخطأ فيه المُقَدَّمي، ليس فيه: النبيُّ ﷺ؛ إنما هو: كنا

---

(١) هو: سليمان بن داود الطيالسي.

(٢) وهذه الرواية أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦١٧)، وذكرها تعليقًا ابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ٢٨٦) عن شُعبَة، عن سعد بن إبراهيم، عن حفص بن عاصم، عن زيد بن ثابت، به. وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (٣/ ٥١١).

(٣) في (ش): « بن » بدل: « أن ».

(٤) في (ك): « حبيب ».

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "المعرفة" (٢/ ٣٠٩) من طريق شعبة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن زيد، به.

(٦) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٧) هو: الثوري.

(٨) هو: أبو يعفور الأصغر، واسمه: عبدالرحمٰن بن عبيد بن نِسْطاس. وأما أبو يعفور الأكبر؛ فاسمه: واقد، ولقبه: وَقْدان .

نصلِّي مع النُّعْمان بن بَشِير(١) .

٣٤٠ - **وسألتُ**(٢) **أبي** عن حديثٍ رواه رَوْحُ بن عُبَادة(٣)، عن حمَّاد(٤)، عن محمد بن(٥) عَمْرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ(٦) أنه قال: ((**إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النِّدَاءَ وَالإِنَاءُ عَلَى يَدِهِ، فَلَا يَضَعْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ**)) ؟

قلتُ لأبي: وروى رَوْحٌ(٧) أيضًا عن حمَّاد، عن عَمَّار بن أبي عَمَّار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، مِثْلَهُ، وزاد فيه(٨): وكان المُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ إذا بَزَغَ الفَجْرُ .

---

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٤٧٤٤) قال: حدثنا عبدالرحمٰن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي يعفور، عن أبيه قال: كنا نصلي المغرب، فما نلبث أن يصلي النعمان بن بشير العشاء .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٤٩) من طريق محمد بن فضيل، عن أبي يعفور عبدالرحمن بن عبيد، به.

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٥٩).

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٥١٠ رقم١٠٦٢٩)، والطبري في "تفسيره" (٣٠١٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢١٨).
ورواه أحمد (٢/ ٤٢٣ رقم ٩٤٧٤)، من طريق غسان بن الربيع، وأبو داود في "سننه" (٢٣٥٠)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٦٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٦) من طريق عبدالأعلى بن حماد، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٣ و٢٠٥) من طريق عفان وعبدالواحد بن غياث، جميعهم عن حماد بن سلمة، به.

(٤) هو: ابن سلمة.

(٥) في (ش): « عن » بدل: « بن ».

(٦) قوله: « عن النبي ﷺ » سقط من (ك).

(٧) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٥١٠ رقم١٠٦٣٠)، والطبري في "تفسيره" (٣٠١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢١٨).

(٨) ذكر ابن حزم في "المحلى" (٦/ ٢٣٢) أن الذي زاد هذه الزيادة هو عمار بن =

قال أبي: هذانِ[١] الحديثانِ ليسا بِصَحِيحَينِ؛ أمَّا حديثُ عمَّار: فعن أبي هريرة موقوفٌ[٢]، وعمَّارٌ ثقةٌ. والحديثُ الآخر: ليس بصحيح.

٣٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن بكر السَّهْمي[٣]، عن مُبَارَك بن فَضَالةَ، عن ثابتٍ البُنَانيِّ، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن عبدالرحمٰن بن أبي بكر؛ قال: صلَّى رسولُ الله ﷺ بأصحابِهِ صلاةَ الصُّبْح، ثم أقبَلَ على أصحابِه بِوَجْهِهِ، فقال: «**هَلْ أَصْبَحَ[٤] الْيَوْمَ مِنْكُمْ أَحَدٌ صَائِمًا؟**»، قال أبو بكر: أنا، قال: «**هَلْ عَادَ أَحَدٌ مِنْكُمُ[٥] الْيَوْمَ مَرِيضًا؟**» . . . وذكر الحديثَ؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[٦] عبدالرحمٰن بن أبي ليلى[٧]: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . .

= أبي عمار من قوله.

(١) في (ك): «هذا».

(٢) قوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٦٧٠)، والبزار في "مسنده" (٢٢٦٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤١٢)، ومن طريقه البيهقي في "الكبرى"(٤/ ١٩٩).

(٤) في (ك): «هذا صبح» بدل: «هل أصبح».

(٥) في (ش): «أحدكم منكم».

(٦) قوله: «عن» ليس في (ش).

(٧) روايته أخرجها ابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (٢/ ٥٦٤) من طريق أسد بن موسى، قال: أبنا المبارك بن فضالة، ثنا ثابت البناني، ثنا عبدالرحمٰن بن أبي ليلى: أن رسول الله ﷺ، فذكره.
وقال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالرحمٰن ابن أبي بكر إلا بهذا الإسناد؛ وإنما يرويه غير عبدالله بن بكر، عن مبارك، عن ثابت، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، مرسلاً، ولم نسمعه متصلاً إلا من بشر بن آدم، عن عبدالله بن بكر».

٣٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بِشْرُ بنُ آدَمَ ابنُ[١] ابْنَتِ[٢] أزهر[٣]، عن أَشعَثَ بن أَشعَثَ، عن[٤] عِمْران القَطَّان[٥]، عن سُلَيمان التَّيْمي[٦]، عن أبي عثمان[٧]، عن سلمان؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إِنَّ المُسْلِمَ يُصَلِّي وَخَطَايَاهُ تُوضَعُ عَلَى رَأسِهِ، فَكُلَّمَا سَجَدَ تَحَاتَّتْ خَطَايَاهُ، فَيَفْرُغُ[٨] حِينَ يَفْرُغُ وَقَد تَحَاتَّتْ خَطَايَاهُ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن سَلْمان قولَهُ[٩]، وأَشعَثُ مجهولٌ لا يُعْرَفُ.

---

(١) قوله: « ابن » نعت لـ«بشر»، وهذا بشر بن آدم الأصغَرُ.

(٢) كذا رسمت في جميع النسخ؛ بالتاء المفتوحة، وهو رسم صحيح، والجادة «ابنة». وانظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٥٠٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦/ ٢٥٠ رقم٦١٢٥)، وفي "الصغير" (١١٥٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٨٧٥).
قال الطبراني في "المعجم الصغير": « لم يروه عن سليمان إلا عمران، ولا عن عمران إلا أشعث بن أشعث، تفرد به بشر ». ووقع في "المعجم الكبير": « بشر بن موسى » بدل « بشر بن آدم ».
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٦٨٧)، وأبو عبيد في "الطهور" (١١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٢)، و"المسند" (٤٥٦)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٤٣٧ و٤٣٨ رقم ٢٣٧٠٧ و٢٣٧١٦)، والدارمي في "مسنده" (٧٤٦)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٥٧ رقم ٦١٥١ و٦١٥٢) من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن أبي عثمان، عن سلمان، به، مرفوعًا. وانظر "الأفراد" للدارقطني (١٤٢/أ/أطراف الغرائب).

(٤) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٥) هو: ابن داوَر.

(٦) هو: ابن طَرْخان.

(٧) هو: عبدالرحمٰن بن مُلّ النَّهْدي.

(٨) في (ك): « فتفرغ ».

(٩) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٠ و٥١) من طريق سلمان بن سبرة، والبغوي في "الجعديات" (٥٤٨) من طريق أبي وائل، كلاهما عن سلمان، قوله.

٣٤٣ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[٢]، عن جرير ابن حازم، عن أبي إسحاق الهَمْداني[٣]؛ قال: حدَّثني عبدالرحمٰن بن عَوْسَجَةَ، عن البَرَاء؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يأتينا، فيَمْسَحُ عَوَاتِقَنَا وصُدُورَنَا ويقول: «**لَا تَخْتَلِفْ صُفُوفُكُمْ؛ فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الأَوَّلِ**» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يَرْوُونَهُ عن أبي إسحاق[٤]، عن طَلْحة[٥]، عن عبدالرحمٰن بن عَوْسَجَةَ، عن البراء، عن النبيِّ ﷺ .

٣٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي العِشْرين[٦]، عن الأوزاعيِّ[٧]، عن[٨] يحيى بن أبي كثير، عن عُمَرَ بنِ الحَكَم، عن أبي

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم(٤٠٤) و(٤٠٦).

(٢) هو: عبدالله . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩٧ رقم١٨٦٢١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٥٥٢).

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٤) سيأتي تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (٤٠٤).

(٥) هو: ابن مُصَرِّف .

(٦) هو: عبدالحميد بن حبيب. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" تعليقًا (١١٥٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨١١)، وأبو نعيم في "المستخرج" (٢٦٣٤). وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٥٩) من طريق عمرو بن أبي سلمة، والنسائي في "سننه" (١٧٦٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٢٩)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢٢٠٥) من طريق بشر بن بكر، كلاهما عن الأوزاعي، به.

(٧) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٨) قوله: « عن » سقط من (ك).

سَلَمة، عن عبدالله بن عَمْرو؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ؛ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ ثُمَّ تَرَكَهُ»؟

قال أبي: الناسُ يقولون[1]: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة؛ لا يُدخِلون بينهم[2] عُمَرَ. وأَحْسَبُ أنَّ بعضهم قال: يحيى، عن محمد ابن إبراهيم، عن أبي سَلَمة، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ[3].

---

(١) رواه هكذا عبدالله بن المبارك في "الزهد" (١٢١١) عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، به.
ومن طريق ابن المبارك رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٧٠ رقم ٦٥٨٤ و٦٥٨٥)، والبخاري في "صحيحه" (١١٥٢).
ورواه أحمد (٢/ ١٧٠ رقم ٦٥٨٤) من طريق أبي معاوية الضرير، والبخاري (١١٥٢) من طريق مبشر بن إسماعيل، وابن ماجه في "سننه" (١٣٣١) من طريق الوليد بن مسلم، والبزار في "مسنده" (٢٣٥٨)، من طريق محمد بن كثير، وابن حبان في "صحيحه" (٢٦٤١) من طريق عمر بن عبدالواحد، جميعهم عن الأوزاعي، بمثله.
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبدالله بن عمرو، ولا نعلم رواه عن يحيى إلا الأوزاعي ».

(٢) كذا في جميع النسخ: « بينهم »، والجادَّة أن يقال: بينهما، كما هو ظاهر، غَيْرَ أنَّ ما وقع في النسخ له توجيهاتٌ عند أهل اللغة ذكرناها في التعليق على نحو هذا في المسألة رقم (٧٤).

(٣) قال الحافظ في "تغليق التعليق" (٢/ ٤٣٢): « وزيادة « عمر بن الحكم » في هذا الإسناد من المزيد في متصل الأسانيد بلا ريب؛ فإن ابن المبارك ومُبَشِّر بن إسماعيل لم يوصفا بالتدليس، وقد صرَّحا في روايتهما بسماع الأوزاعي له من يحيى، وبسماع يحيى من أبي سلمة ».
وانظر "السنن الكبرى" للنسائي (١/ ٤١١)، و"هدي الساري" (ص٣٥٤)، و"الفتح" (٣/ ٣٨).

٣٤٥ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٢)]، عن معاوية بن يحيى، عن موسى بن عُقْبَة، عن نافع، عن ابن عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «رُبَّ صَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِهِ الجُوعُ، وَرُبَّ قَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهَرُ».

قلتُ لأبي: فمعاويةُ هذا مَن هو؟

قال: لا يُدرَى؛ غيرَ أنَّ الحديثَ[(٣)] - بهذا الإسناد - مُنكَر.

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٩٢).

(٢) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٩٢ رقم ١٣٤١٣)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠١)، والقزويني في "التدوين" (٣/ ٢٢٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٢٤).

(٣) في (ك): «غير أن هذا الحديث».
وقد وقع في رواية القضاعي السابقه معاوية بن يحيى الأطرابلسي.
وقال العراقي في "ذيل الميزان" (٧٠٢) بعد نقله كلام أبي حاتم هنا: «قلت: بل هو معاوية بن يحيى أبو مطيع الأطرابلسي الدمشقي؛ فإنه روى عن موسى بن عقبة كما ذكر المزي في "التهذيب"، وروى عنه بقية، وروايته عنه في "سنن ابن ماجه"، ومعاوية هذا وثقه الجمهور، وهو مذكور في "الميزان"؛ وإنما أوردته لقول أبي حاتم: "إنه لا يُدرى"، مع كون أبي حاتم قال في معاوية بن يحيى أبي مطيع: إنه صدوق، مستقيمُ الحديث، وقال في معاوية بن يحيى الصَّدَفي أبي روح الدمشقي: إنه ضعيف الحديث، في حديثه إنكار، ولم يعرف معاوية بن يحيى صاحب الترجمة، فهو عنده غيرهما؛ فلذلك أوردته هنا».
كذا فهم الحافظ العراقي من عبارة أبي حاتم: أن معاوية بن يحيى هذا راوٍ ثالث غير الصَّدَفي والأطرابلسي، وأنه لم يعرفه، والذي يبدو لنا - والله أعلم - أن مقصود أبي حاتم أن معاوية بن يحيى هذا لا يُدرى هل هو: الصَّدفي، أو الأطرابلسي؟ لأن بقية يروي عن معاوية بن يحيى ولا ينسبه؛ فيلتبس، وقد فعل هذا في غير ما حديث، منها: حديثه عن معاوية بن يحيى، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعًا: «من حدَّث حديثًا فَعُطِسَ عنده، فهو حقٌّ»، قال الشيخ =

٣٤٦ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه معاوية بن صالح[(١)]، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخَوْلاني[(٢)]، عن أبي أُمامَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّهُ دَأْبُ[(٣)] الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وَإِنَّ قِيَامَ اللَّيْلِ تَكْفِيرٌ لِلسَّيِّئَاتِ[(٤)]** . . .».

= المعلِّمي في تعليقه على "الفوائد المجموعة" للشوكاني (٢٢٤): «ولبقية شيخان، أحدهما: معاوية بن يحيى الصَّدفي، هالك، والآخر: معاوية بن يحيى الأطرابلسي، ذهب الأكثر إلى أنه أحسن حالاً من الصَّدَفي، ووثقه بعضهم، وعكس الدارقطني، وذكر أن مناكيره أكثر من مناكير الصَّدَفي، وأيهما الواقع في السَّند؟ ذهب جماعةٌ إلى أنه الأطرابلسي؛ لأنه قد عُرف له الرواية عن أبي الزناد، وذهب آخرون إلى أنه الصَّدفي؛ لأن هذا الخبر أليق به . . . ويقوي هذا: أن بقية مدلس، ولا يجهل أن الأطرابلسي عند الناس أحسن حالاً من الصدفي، فلو كان شيخه في هذا الخبر هو الأطرابلسي لصرَّح به».

ونقل العراقي أيضًا في "ذيل الميزان" (٧٠٢) كلام أبي حاتم على هذا الحديث في المسألة رقم (٦٩٢)، وسيأتي تعليقنا على كلامه هناك.

(١) روايته أخرجها ابن معين في "الجزء الثاني من حديثه" (١٦٩/رواية أبي بكر المروزي)، وابن أبي الدنيا في "التهجد وقيام الليل" (٣)، والترمذي في "جامعه" (٣٥٤٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٣٥)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٩٢ رقم ٧٤٦٦)، و"الأوسط" (٣٢٥٣)، و"مسند الشاميين" (١٩٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٨)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٥٠٢).

ووقع عند الحاكم: «ثور بن يزيد» بدل: «ربيعة بن يزيد» وهو خطأ.

قال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديث عن أبي أمامة إلا أبو إدريس، ولا عن أبي إدريس إلا ربيعة، تفرد به معاوية بن صالح».

(٢) هو: عائذ الله بن عبدالله.

(٣) قال في "مختار الصحاح" (ص١٨٤): «الدَّأْبُ، بسكون الهمزة: العادةُ والشَّأْن، وقد يحرَّك». اهـ، أي: ويقال: دَأَبٌ، بفتح الهمزة.

(٤) في (ت): «للسيئا».

قال أبي: هو حديثٌ منكرٌ؛ لم يَرْوِه غيرُ معاوية، وأظنُّهُ من حديث محمد بن سعيد الشَّامي الأَزْدي(١)؛ فإنه يروي هذا الحديثَ هو بإسنادٍ آخَرَ(٢).

٣٤٧ - وسألتُ(٣) أبي عن حديثٍ رواه سُفْيان بن عُيَينة(٤)، عن

---

(١) يعني: المصلوب.

(٢) الحديث رواه الترمذي في "جامعه" (٣٥٤٩)، والمروزي في "قيام الليل" ص(٢٢/ مختصره)، والروياني في "مسنده" (٧٤٥)، والشاشي في "مسنده" (٩٧٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٥٠٢) من طريق محمد القرشي، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن بلال، به، مرفوعًا.
قال الترمذي: « هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث بلال إلا من هذا الوجه، ولا يصحُّ من قِبَل إسناده، وسمعت محمد بن إسماعيل [يعني البخاري] يقول: محمد القرشي هو: محمد بن سعيد الشَّامي، وهو: ابن أبي قيس، وهو: محمد بن حسان، وقد تُرِك حديثه ».
ثم رواه من طريق أبي أمامة، وقال: « وهذا أصحُّ من حديث أبي إدريس، عن بلال». وهذا من باب التَّرجيح النسبي، وإلا فهو منكر كما قال أبو حاتم.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٥٢٣)، وانظر المسألة السابقة برقم (٢١١).

(٤) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (٩/ ٨٠- ٨١) من طريق سفيان بن وكيع وهارون بن إسحاق، عنه، به، وذكرها أيضًا في "العلل" (٩/ ٧٦ رقم ١٦٥٣) وذكر أنه رواه عن ابن عيينة على هذا الوجه كلٌّ من: سفيان بن وكيع، وهارون ابن إسحاق، وعلي بن عمرو الأنصاري.
ثم قال: « وخالفهم الحميدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعبدالجبار، وأبو عبيدالله المخزومي، ويونس بن عبدالأعلى، ويعيش بن الجهم، وعلي بن شعيب؛ فرووه عن ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن يعقوب بن الأشج، عن بسر بن سعيد، مرسلاً ».
ورواه مسلم في "صحيحه" (٤٤٤)، والنسائي في "سننه" (٥١٢٨) من طريق يزيد ابن خصيفة، عن بسر بن سعيد عن أبي هريرة، به، مرفوعًا. =

ابن عَجْلان[١]، عن يعقوب بن عبدالله بن الأَشَجّ، عن بُسْر[٢] بن سعيد، عن أبي هريرة[٣]، عن النبيِّ ﷺ: أنه قال لزينبَ امرأةِ عبدالله: «إِذَا خَرَجْتِ إِلَى صَلاةِ[٤] المَغْرِبِ، فَلا تَطَيَّبِينَ[٥]»؟

= قال النسائي: لا أعلم أحدًا تابع يزيد بن خصيفة، عن بسر بن سعيد، على قوله: عن أبي هريرة.
ورواه النسائي في "سننه" (٥١٢٩) من طريق وهيب، عن ابن عجلان، عن يعقوب ابن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن زينب امرأة عبدالله، به.
ورواه مسلم في "صحيحه" (٤٤٣) من طريق يحيى القطان، والنسائي (٥١٣٠) من طريق جرير بن عبدالحميد، كلاهما عن محمد بن عجلان، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن زينب، به.
قال النسائي: «حديث يحيى وجرير أولى بالصواب من حديث وهيب بن خالد».

(١) هو: محمد.

(٢) في (ش) و(ك): «بشر».

(٣) في (ف): «عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد، عن أبي هريرة».

(٤) في (ك): «الصَّلاة».

(٥) كذا في جميع النسخ، ومثلُهُ في المسألة رقم (٥٢٣): «فَلَا تَطَيَّبِينَ»، بإثبات نون الرفع في المضارع، وفي "علل الدارقطني" (٩/ ٨١): «فلا تطيبي» بحذف النون:
فأمَّا مَا وقع في النسخ من قوله: «فلا تَطَيَّبِينَ»: فيخرَّج على أن «لا» ناهية من جهة المعنى، لكنَّها نافية من جهة اللفظ؛ ولذلك ارتفع المضارع بعدها، وثبتَتْ فيه نونُ الرفع؛ ولذلك أشباه ونظائر في العربية، وانظر مجيء «لا» نافية بمعنى النهي في التعليق على المسألة رقم (٣٣١).
وما في "علل الدارقطني": واضحٌ في كون «لا» ناهيةً مِنْ جهة اللفظ والمعنى؛ ولذا جُزِمَ المضارع بعدها بحذف نون الرفع، وهو الجادَّة ظاهرًا.
وفي هذا الفعل أيضًا يجوز تخفيف الطاء وتشديدها:
أما بالتخفيف «تَطَيَّبِينَ»، أو «تَطَيَّبِي»: فعلى حَذْفِ إحدى التاءَيْنِ تخفيفًا (تاء المضارعة، وتاء المطاوعة)، والأصل: «تَتَطَيَّبِينَ». **وأمَّا بالتثقيل** «تَّطَّيَّبِينَ»: فعلى إدغام تاء المطاوعة - وهي التاء الثانية - في الطاء. انظر الكلام على حذف إحدى التاءين في أول المضارع، في التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: بُسْر[١] بن سعيد[٢]، عن زينبَ الثَّقَفية[٣] - امرأةِ عبدالله بن مسعود - عن النبيِّ ﷺ.

٣٤٨ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[٥]، عن مالك[٦]، عن زيد بن أسلَم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن أبي سعيد الخُدْري: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: **«إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَدَعْ أَحَدًا[٧] يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ»**؟

قال أبي: الصَّحيحُ ما في "المُوطَّأ"[٨]: مالك، عن زيد بن أسلَم، عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ش) و(ك): «بشر».
(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٤٤٣) وانظر التعليق على رواية ابن عيينة.
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٦٥٣) الاختلاف في الحديث، ثم قال: والقول قول من أسنده عن زينب».
(٣) قوله: «الثقفية» ليس في (ش).
(٤) انظر المسألة رقم (٣٥٣).
(٥) هو: عبدالله. وروايته أخرجها في "جامعه" (٣٩٩/ المطبوع باسم الموطأ). ومن طريقه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦١١)، وابن حبان في "كتاب الصلاة"، كما في "إتحاف المهرة" (٥٤٦٩).
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ١٨٦): «ولم يروه أحد بهذا الإسناد عن مالك إلا ابن وهب. وعند ابن وهب أيضًا عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عبدالرحمن ابن أبي سعيد، عن أبيه».
(٦) هو: ابن أنس.
(٧) في (ف): «أحد»، وتخرَّج على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٨) (١/ ١٥٤ رقم٣٦١). ومن طريق مالك أخرجه مسلم في "صحيحه"(٥٠٥).

وحديثُ زيد[١] بن أسلَم[٢] عن عَطاء خطأٌ[٣].

٣٤٩ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن[٤] عُبَيدالله[٥] بن عبدالله المُنْكَدِري[٦]، عن ابن أبي فُدَيْكٍ[٧]، عن عُمَرَ بنِ حَفْص، عن عُمَارةَ ابن حُرَيْث، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: صلَّى رسولُ الله ﷺ صلاةَ الغَدَاةِ، فقرأ بأقصرِ سُورَتَيْنِ في القُرآن، ثم انصَرَفَ، فقيل له في ذلكَ؟ فقال: «**أَمَا سَمِعْتُمْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ في صَفِّ النِّسَاءِ؟! أَحْبَبْتُ أَنْ تَفْرُغَ إِلَيْهِ أُمُّهُ**».

قال أبي: عمر بن حَفْص: العَبْدِيُّ، وهو: عُمَارة بن جُوَيْن أبو هارون العَبْدي[٨].

---

(١) قوله: «زيد» ليس في (أ) و(ش).

(٢) من قوله: «عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد...» إلى هنا، سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٥٥): هو حديث رواه ابن وَهْب عن مالك - في غير "الموطأ" - عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري. ورواه ابن وَهْب في "الموطأ" عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، وهو الصَّواب. وكذلك رواه أصحاب "الموطأ" عن مالك، وكذلك رواه زيد بن أسلم عنه، وهو الصَّواب». وانظر "المجروحين" لابن حبان (١/ ١٣٢).

(٤) قوله: «عن» سقط من (ش).

(٥) في (ش): «عبدالله».

(٦) في (ت) و(ك): «المنكدر»، وانظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٢٢).

(٧) هو: محمد بن إسماعيل.

(٨) يعني أن الصواب: عن ابن أبي فُدَيك، عن عمر بن حفص العبدي، عن عُمارة بن جُوين، عن أبي سعيد الخدري. وعُمارة هذا: متروك شيعي، بل كذَّبه بعض أهل العلم. انظر ترجمته في "التقريب" (٤٨٧٤).

=

٣٥٠ - وسألتُ[(١)] **أبي** عن حديثٍ رواه أصحابُ مُجاهِد، عن مُجاهِد[(٢)]؛ قال: كان شَرِيكٌ للنبيِّ ﷺ في الجاهلية، فحكى أنَّ النبيَّ ﷺ كان لا يُماري ولا يُداري، فمَنْ[(٣)] هذا الشَّريكُ؟

قال أبي: رواه محمد بن مسلم[(٤)]، عن إبراهيم بن مَيْسَرَةَ، عن مُجاهِد، عن قيس بن السَّائب؛ قال: كنتُ شَرِيكًا للنبي ﷺ . . . .

= والحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٣٧٢١) عن معمر، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري، فذكره.

(١) نقل هذا النص بتمامه أبو زرعة العراقي في "المستفاد، من مبهمات المتن والإسناد" (٣/ ١٧٤٤)، ونقل الحافظ في "الإصابة"(٨/ ١٨٧) بعض هذا النص، ونقل في "التلخيص الحبير" (٣/ ١١٠) قول أبي حاتم: « وعبدالله بن السائب ليس بالقديم »، ولكن تصحف فيه: « بالقديم » إلى: « بالقويم ».

(٢) قوله: « عن مجاهد » سقط من (أ) و(ش).

(٣) في (ش): « عن » بدل: « فمن ».

(٤) هو: الطائفي. وروايته أخرجها - مختصرة ومطولة - ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٥٠٠)، - ومن طريقه البغوي في "معجم الصحابة" (٥/ ٩) - والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ٤٩- ٥٠)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٧١٢) من طريق ابن مهدي، والبغوي في "معجم الصحابة" (٥/ ٩) من طريق أبي عامر، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٦٣ رقم ٩٢٩) - ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٧١١) - من طريق خالد بن نزار، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٠٨) من طريق ابن المبارك، جميعهم عن محمد بن مسلم، به.

ووقع عند الدولابي: « أبو قيس بن السائب ». قال ابن حجر في "الإصابة" (٨/ ١٨٧): « كذا عنده، وقيس بن السائب أصح ».

ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٤٠٠) من طريق سريج بن النعمان الجوهري، عن محمد بن مسلم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن قيس بن السائب، به. =

ورواه سَيْفُ بن أبي سُلَيمان[١]، عن مُجاهِد؛ قال: كان السَّائب ابن أبي السَّائب شَريكًا للنبي ﷺ. . . .

ورواه ابن أبي ليلى[٢]، ومحمد بن مسلم بن أبي الوَضَّاح المُؤَدِّب[٣]، عن عبدالكريم[٤]، عن مُجاهِد، عن عبدالله بن السَّائب: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا زالَتِ الشَّمسُ، صلَّى.

ورواه منصور بن أبي الأسود[٥]، عن الأَعْمَش، عن مُجاهِد، عن

= ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٧٢٧ و٢٧٨) والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٦٣ رقم ٩٣١) من طريق مسلم الملائي، عن مجاهد، عن قيس بن السائب، به. ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٥/ ٤٤٦) من طريق موسى بن أبي كثير، عن مجاهد، عن قيس بن السائب، به.
قال ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٥٠٤) بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «وسمعت أبي يقول: قال عبدالرحمن بن مهدي: حديث محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، عن مجاهد: أثبت هذه الأحاديث».

(١) ويقال له: سيف بن سليمان أيضًا. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٥ رقم١٥٥٠٣).

(٢) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٤٩٦) من طريق عمران بن أبي ليلى، والضياء في "المختارة" (٩/ ٣٩٥ رقم٣٦٧) من طريق خالد بن عبدالله كلاهما عنه، به.
ووقع عند ابن أبي خيثمة «السائب» بدل: «عبدالله بن السائب».
قال ابن أبي خيثمة: «كذا قال: السائب».

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤١١ رقم١٥٣٩٦)، والترمذي في "الجامع" (٤٧٨)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣١).

(٤) هو: ابن مالك الجَزَري.

(٥) واسم أبي الأسود: حازم؛ فيما قيل. وروايته أخرجها بحشل في "تاريخ واسط" (ص١٩٣)، والطبراني في "الأوسط" (٨٧١)، والضياء في "المختارة" =

عبدالله بن السَّائب؛ قال: كنتُ شَريكًا . . . .

وروى هلالُ بن خَبَّاب[١]، عن مُجاهِد، عن عبدالله بن السَّائب: في كذا.

ورواه إبراهيم بن مُهاجِر[٢]، عن مُجاهِد، عن مَولاهُ[٣]: السَّائب، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في: صَلاةُ القاعِدِ على النِّصْفِ من صَلاةِ القائِم.

قال أبي: مَنْ قال: عن عبدالله بن السَّائب، فهو: ابن السَّائب بن أبي السَّائب، ومن قال: قيس بن السَّائب، فكأنه يعني: أخا عبدالله بن السَّائب، ومن قال: السَّائب بن أبي السَّائب، فكأنه أراد: والدَ عبدالله ابن السَّائب، وهؤلاءِ الثلاثةُ موالي مُجاهدٍ مِنْ فَوْق .

= (٩/ ٣٩٥ و٣٩٧ رقم ٣٦٨ و٣٧٠ و٣٧١).

(١) في (ك): « حبان ».
ورواية هلال بن خباب أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٥ رقم١٥٥٠٤) من طريق ثابت بن أبي يزيد، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٥٠٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٨)، من طريق عباد بن العوام، كلاهما عن هلال ابن خباب، عن مجاهد، عن مولاه عبدالله بن السائب - ولم يُسَمِّ مولاه في رواية أحمد-: أنه حدَّثه: أن كان فيمن يبني الكعبة في الجاهلية . . . فذكر قصة تنازع قريش فيمن يضع الحجر الأسود، فجعلوا النبي ﷺ حكمًا بينهم. . . الحديث، وصححه الحاكم على شرط مسلم .

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٦١ رقم٢٤٣٢٥ و٧١ رقم٢٤٤٢٦ و٢٢٠-٢٢١ رقم٢٥٨٥٠ و٢٢١ رقم٢٥٨٥١)، والدارقطني في "السنن"(١/ ٣٩٧).

(٣) كذا في (ش)، وفي بقيَّة النسخ: « مولاة ».

قلتُ لأبي: فحديثُ الشَّرِكَةِ ما الصَّحيحُ منها؟

قال أبي: عبدالله بن السَّائب ليس بالقديم، وكان على عهدِ النبيِّ ﷺ حَدَثَ[1]، والشَّرِكَةُ بأبيه[2] أشبَهُ، واللهُ أعلم[3].

٣٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[4]، عن إبراهيم بن

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف التنوين من آخر الاسم المنصوب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (أ): « بابنه »، وفي (ت) و(ك): « باينه ».

(٣) ذكر ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٤/ ١١١-١١٣) السائب بن أبي السائب، وأنه اختُلِف في إسلامه، فذكر ابن إسحاق أنه قتل يوم بدر كافرًا، وكذلك ذكر الزبير بن بكار. قال ابن عبدالبر: « وأظنه عوَّل فيه على قول ابن إسحاق، وقد نقض الزبير ذلك في موضعين من كتابه بعد ذلك... »، ثم أورد حديثين فيهما دلالة على إسلامه، منها حديث الشَّرِكَة هذا من طريق آخر، ثم قال ابن عبدالبر: « هذا أولى ما عوِّل عليه في هذا الباب، وقد ذكرنا أن الحديث فيمن كان شريك رسول الله ﷺ من هؤلاء مضطرب جدًّا؛ منهم من يجعل الشَّرِكَة مع رسول الله ﷺ للسائب بن أبي السائب، ومنهم من يجعلها لأبي السائب كما ذكرنا عن الزبير هنا، ومنهم من يجعلها لقيس بن السائب، ومنهم من يجعلها لعبدالله بن السائب، وهذا اضطراب لا يثبت به شيء، ولا تقوم به حجة ».

(٤) هو: سفيان. وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٩٤٩)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧١ رقم ١٨٣٨٣) كلاهما عنه به.

ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤١٣) من طريق حامد بن يحيى، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٠٥) من طريق هارون بن معروف، كلاهما عن ابن عيينة، مثله.

ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٢٨١) من طريق محمد بن الصباح، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٦٣) من طريق عبدالجبار بن العلاء، كلاهما عن ابن عيينة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير، به. قال الحميدي: « كان سفيان يغلط فيه ». =

محمد بن المُنْتَشِر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن أبيه[١]، عن النُّعْمان بن بَشِير: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقرأُ في صلاة[٢] العِيدَيْنِ بِسُورَة الأعلى والغاشِيَة .

قلتُ: رواه جرير[٣] وغيرُهُ، عن ابن[٤] المُنْتَشِر، عن أبيه، عن حَبِيبِ بن سالم، عن النُّعْمان، ولم يذكروا: « حبيب، عن أبيه » ؟

قال أبي: الصَّحيحُ ما رواه جرير، ووَهِمَ في هذا الحديث ابنُ عُيَينة[٥] .

= وقال عبدالله بن الإمام أحمد في الموضع السابق من "المسند": « حبيب بن سالم سمعه من النعمان - وكان كاتبه - وسفيان يخطئ فيه؛ يقول: حبيب بن سالم، عن أبيه، وهو سمعه من النعمان ».

(١) هو: سالم الأنصاري، مولى النعمان بن بشير.

(٢) قوله: « صلاة » ليس في (أ) و(ش).

(٣) هو: ابن عبدالحميد. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٨٧٨).

(٤) في (أ) و(ف): « عن أبي ».

(٥) الحديث أخرجه الترمذي في "جامعه" (٥٣٣) من طريق أبي عوانة مثل رواية جرير، ثم قال: « حديث النعمان بن بشير حديث حسن صحيح، وهكذا روى سفيان الثوري ومسعر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، نحو حديث أبي عوانة. وأما سفيان بن عيينة: فيختلف عليه في الرواية؛ يروى عنه، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن أبيه، عن النعمان بن بشير، ولا نعرف لحبيب بن سالم رواية عن أبيه. وحبيب بن سالم هو مولى النعمان بن بشير، وروى عن النعمان بن بشير أحاديث. وقد روي عن ابن عيينة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر نحو رواية هؤلاء ».

وأخرج الترمذي أيضًا في "العلل الكبير" (ص ٩٢ رقم١٥٢) هذا الحديث من طريق أبي عوانة، عن إبراهيم بن محمد بن المُنتَشِر، به مثل رواية جرير، ثم قال:

٣٥٢ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالله العُمَري[٢]، عن أخيه عُبَيدالله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن صالح بن خَوَّاتٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ في صَلاة الخَوْف .

قلتُ: ورواه أبو أُوَيس[٣]، عن يزيد[٤] بن رُومان، عن صالح بن خَوَّاتٍ، عن أبيه .

وقال مالك[٥]: عن يزيد بن رُومان، عن صالح بن خَوَّاتٍ، عمَّن صلَّى مع رسول الله ﷺ ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ من حديث يزيد بن رُومان: ما يقول مالكٌ.

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ مِنْ أبي أُوَيس؟

=« سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث صحيح، وكان ابن عيينة يروي هذا الحديث عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، فيضطرب في روايته؛ قال مرة: حبيب بن سالم، عن أبيه، عن النعمان بن بشير؛ وهو وهم، والصَّحيح: حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير ».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٠٩)، وانظر المسألة رقم (٤٢٤).

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٠٩).

(٣) هو: عبدالله بن عبدالله بن أُوَيس. وروايته أخرجها ابن منده في "معرفة الصحابة" - كما في "الإصابة" (٧/ ١٥٨)، و"الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع" ص(٣٤)، كلاهما لابن حجر - وابن البختري في "الحادي عشر من حديثه" ص(٣٧١/ مجموع فيه مصنفاتٍ ابن البختري). قال ابن حجر: « حديث حسن ».

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « زيد ».

(٥) رواية مالك هذه أخرجها في "موطئه" (١/ ١٨٣ رقم٤٤٠) ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤١٢٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨٤٢).

قال: نعم .

قال أبي: هذا خطأٌ؛ يقال: عن صالح بن خَوَّاتٍ[(١)]، عن سهل ابن أبي حَثْمَة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا الصَّحيحُ .

٣٥٣ - وسألتُ أبا زرعة[(٢)] عن حديثٍ رواه يعقوب بن حُمَيد بن كاسِبٍ[(٣)]، عن عبدالعزيز[(٤)] الدَّرَاوَرْديِّ، عن صَفْوانَ بن سُلَيم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن أبي سعيد الخُدْري.

وعن[(٥)] زيد بن أسلَم، عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد، عن أبي

---

(١) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٠٩).

(٢) في (أ) و(ش): « وسألت أبي». وانظر المسألة المتقدمة برقم (٣٤٨).

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٦١) بالإسنادين جميعًا.
ورواه تمام في "فوائده" (٣٤٨/ الروض البسام) من طريق يوسف بن يزيد القراطيسي، عن سعيد بن منصور، عن عبدالعزيز الدراوردي قال: سمعت صفوان ابن سليم وزيد بن أسلم يحدثان عن عبدالرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، به. كذا رواه! ولعله حمل رواية صفوان على رواية زيد.
وأخرجه النسائي في "السنن" (٤٨٦٢) من طريق محمد بن المبارك، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ١٨٦) من طريق إبراهيم بن حمزة، كلاهما عن عبدالعزيز بن محمد، عن صفوان بن سُلَيم، عن عَطاء بن يَسار، عن أبي سعيد الخُدري، به.
ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٦١٨) من طريق أحمد بن عبدة، وأبو عوانة في "مسنده" (١٣٨٩) من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي كلاهما عن الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، به.

(٤) هو: ابن محمد.

(٥) في (ت) و(ك): « عن » بلا واو . وهو خطأ، وقولُهُ: « وعن زيد » معطوفٌ على قوله: « عن صفوان . . . ».

سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلَا يَدَعَنَّ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ**»؟

فقال أبو زرعة: حديث زيد بن أسلَم صحيحٌ، ورواه مالكٌ[(١)]. وحديثُ صفوان لا أدري أيُّ شيء هو!

٣٥٤ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عُبَيْس بن مَرْحوم، عن حاتِم بن إسماعيل، عن ابن عَجْلانَ[(٣)]، عن محمد بن كعب القُرَظيِّ، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: «**أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ...**»، وذكرتُ لهما قِصَّةَ المَواقيتِ[(٤)]؟

فقال أبو زرعة: وَهِمَ عُبَيْسٌ في هذا الحديث.

وقال أبي: أخشى أن يكون وَهِمَ فيه عُبَيْس.

فقلتُ لهما: فما عِلَّتُهُ؟

قالا[(٥)]: رواه عِدَّةٌ من الحفَّاظ عن حاتِم[(٦)]، عن عبدالرحمٰن بن

---

(١) تقدمت رواية مالك هذه برقم (٣٤٨).

(٢) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٠١/مخطوط) دون قولِ ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي يقول مرة أخرى ... » إلخ.

(٣) هو: محمد.

(٤) في (ش): « المواريث ».

(٥) في (ت) و(ك): « فلا ».

(٦) لم نقف على روايته. والحديث رواه عبدالرزاق في "مصنفه" (٢٠٢٨)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٢٢٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٠٣/ المنتخب)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٣٣ و٣٥٤ رقم ٣٠٨١ و٣٠٨٢ و٣٣٢٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٩٣)، والترمذي في "جامعه" (١٤٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" =

الحارث بن عَيَّاش بن أبي ربيعة، عن حَكيم بن حَكيم بن عبَّاد بن حُنَيْف، عن نافع بن جُبَيْر، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَواقيت . . . الحديثَ.

فقالا: هذا الصَّحيحُ.

وسمعتُ أبي يقول مرَّةً أخرى: أخشى أن يكون هذا الحديثُ بهذا الإسناد موضوعً[1].

٣٥٥ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[2] عن حديثٍ رواه أبو مَعْشَر[3]، عن المَقْبُري[4]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ احتَجَرَ من اللَّيْل حُجْرَةً[5]، فصلَّى كذا وكذا ركعَةً، فصلَّى الناسُ بصَلاتِه . . . الحديثَ؟

= (٣٢٥)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٤٩ و١٥٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٣٠٩ و٣١٠ رقم ١٠٧٥٢ و١٠٧٥٣ و١٠٧٥٤)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٦٤) من طرق، عن عبدالرحمن بن الحارث، به.

ورواه الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٥٨) من طريق محمد بن عمرو، عن حكيم بن حكيم، به.

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين المنصوب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله: « وأبا زرعة » ليس في (أ) و(ش).

(٣) هو: نَجيح بن عبدالرحمٰن السِّندي.

(٤) هو: سعيد بن أبي سعيد.

(٥) احتَجَرَ حُجْرَةً، أي: اتَّخَذَها. انظر "اللسان" (٤/ ١٦٨).

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه ابن أبي ذئب[1]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي سَلَمة[2]، عن عائِشَة . . . الحديثَ .

وقالا: هذا يَدْفَعُ حديثَ أبي مَعْشَر؛ وهذا الصَّحيحُ[3].

٣٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن نافع الصَّائغ، عن عبدالله بن زياد بن دِرْهَم، عن الحَسَن[4]، عن عثمان؛ قال: مَن قَدِمَ مِصْرًا، فَأَزْمَعَ[5] إقامَةَ أربَعٍ، أَتَمَّ الصَّلاة ؟

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧٣٠). وأخرجه البخاري (٥٨٦١)، ومسلم (٧٨٢) من طريق عبيدالله بن عمر، عن سعيد ابن أبي سعيد، به .

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٧٠/ ب): « يرويه سعيد المقبري، واختُلِف عنه: فرواه ابن عَجْلان [وعبيدالله] بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي سلمة، عن عائشة، وخالفهم عبدالله بن عمرو [كذا! والصواب: عُمر] العُمَري وأبو معشر؛ فروَياه عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة . وحديث أبي سلمة عن عائشة هو الصَّواب ».

(٤) هو: البصري.

(٥) في (ت) و(ك) و(ف): « فان مع »، وضبَّب عليها ناسخ (ف)، وكتب في الهامش: « هكذا وجد في الأصل »، وهي محتملة للوجهين في (أ) و(ش).
قال الجوهري: قال الخليل: أزمعتُ على أمرٍ فأنا مُزْمِعٌ: إذا ثَبَّتَّ عليه عزمك. وقال الفراء: أزمعتُه وأزمعتُ عليه، مثل أجمعتُهُ وأجمعتُ عليه. اهـ. وقال ابن فارس: له وجهان؛ أحدهما: أنْ يكون مقلوبًا من « عزم »، والوجه الآخر: أن تكون الزاء مبدلة من الجيم. اهـ. ينظر: "الصحاح" (٣/ ١٢٢٥- ١٢٢٦)، و"معجم المقاييس" (٣/ ٢٤).

قال أبي: روى[١] هذا الحديثَ المغيرةُ بنُ عبدالرحمٰن المَخْزومي[٢]، عن عبدالله بن زياد، عن عُرْفُطَة[*] بن أبي الحارث، عن الحَسَن، عن عثمان.

قال أبي: أدخَلَ في الإسناد عُرْفُطَةَ[*]، ولا يُدْرَى مَنْ عُرْفُطَةُ[*] هذا! ولا عبدُالله بنُ زياد! جميعًا مَجْهُولَينِ[٣].

٣٥٧ - وسألتُ[٤] أبا زرعة عن[٥] حديثٍ اختَلَفتِ الرِّواياتُ[٦] عن الزُّهْري فيه.

فقلتُ له: روى سُلَيمانُ بنُ بلال[٧]، وطَلْحَةُ بن يحيى

---

(١) في (ك): « رواه ».

(٢) ذكر روايته ابن حجر في "لسان الميزان" (٤/ ١٦٢).

(*) في (ك): « عرفظة » بالظاء المعجمة.

(٣) كذا في النسخ، ماعدا (ش) ففيها: « مجهولان »، وهو الجادَّة، والتقدير: « هما جميعًا مجهولان ».
وأما ما في بقية النسخ، فخرجنا نحوه من حيث اللغة في التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(٤) انظر المسألة التالية .

(٥) في (أ) و(ش): « في » بدل: « عن ».

(٦) في (ف): « اختلف الروايات »، والجادَّة مافي بقية النسخ، وما في (ف) صحيحٌ أيضًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٧) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٢٢٨١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٢٨٧ رقم١٣١٣٩)، وفي "الأوسط" (٥/ ٢٧٣ رقم٥٢٩٤)، وابن جُميع الصيداوي في "معجم شيوخه" ص(٢٨٥)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٢/ ٥٨٣).

الأنصاريُّ(١)، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري، عن سالم(٢)، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«لَا تَرْفَعُوا أَبْصَارَكُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ؛ أَنْ تُلْتَمَعَ(٣) أَبْصَارُكُمْ»** .

وروى ابنُ لَهِيعَةَ(٤)، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الزُّهْري؛ أنه كتبَ إليه: عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

وروى ابنُ المبارك(٥)، عن يونس، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله؛ أنَّ رجلاً من أصحاب النبيِّ ﷺ حَدَّثَهُ: أنه سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول. . . ؟

---

(١) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠٤٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٥٠٩).

(٢) هو: ابن عبدالله بن عمر.

(٣) أي: تُخْتَلَسَ ويُذْهَبَ بها. انظر "لسان العرب" (٨/ ٣٢٦).

(٤) هو: عبدالله بن لهيعة. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣١٩)، و"الكبير" (٦/ ٣٥ رقم ٥٤٣٦)، ولكن وقع في "الأوسط": «عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة»، وكذا وقع منسوبًا في رواية عبدالرزاق في "المصنف" (٣٢٥٧) عن معمر، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله ابن عبدالله بن عتبة، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً . وكذا أيضًا في رواية ابن المبارك الآتية . ووقع في "الكبير": « عُبَيدالله بن عبدالله »، ولم ينسبه.

(٥) هو: عبدالله بن المبارك. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٤١ رقم ١٥٦٥٢)، و(٥/ ٢٩٥ رقم٢٢٥١٦)، والنسائي في "سننه" (١١٩٤)، لكن رواية الإمام أحمد نُسب فيها عبيدالله هكذا: « عُبَيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود»، ولم ينسب في رواية النسائي، لكن حكى المزي في "تحفة الأشراف" (١١/ ١٨٤ رقم١٥٦٣٤) أنه عُبَيدالله بن عبدالله بن عتبة، والله أعلم .

قال أبو زرعة: الزُّهْريُّ، عن سالم، عن أبيه: وَهَمٌ، والزُّهْريُّ عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن أبي سعيد: وَهَمٌ، والحديثُ حديثُ ابن المبارك عن يونس؛ وهو الصَّحيحُ[1].

٣٥٨ - وسألتُ[2] أبي عن حديثِ سُلَيمانَ بنِ[3] بلال، عن يونس، عن ابن شِهاب، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لَا تَرْفَعُوا أَبْصَارَكُمْ إلى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ...» ؟

فسمعتُ أبي يقول: وَهِمَ يونس بن يزيد؛ روى بالحِجَازِ عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، وأخطأَ فيه.

وروى مَرَّةً عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن رَجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ[4]؛ وهذا الصَّحيحُ.

٣٥٩ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بنُ منصور

---

(١) انظر المسألة التالية.

(٢) انظر المسألة السابقة.

(٣) في (ت) و(ك): «عن» بدل: «بن».

(٤) قوله: «عن النبي ﷺ» سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٥) هذه المسألة بتمامها مكررة في (أ) و(ت) و(ش) و(ف)، ولم تكرَّر في (ك)، لكنْ لم يُذْكَرْ في النسخة (ت) من قوله: «قال أبي...» إلى آخر المسألة، وذُكِرَ في المكرَّر منها.
وقد نقل هذا النَّصَّ مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٨٧). وانظر المسألة المتقدِّمة برقم (٢٦٨)، والآتية برقم (٥٥٧).

الجَوَّاز[١]، عن عبدالملك الجُدِّيِّ[٢]، عن شُعْبَة، عن قتادة، عن أنس: أُمِرَ بلالٌ[٣] أن يَشْفَعَ الأذانَ ويُوتِرَ الإقامَةَ؟

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (٨٤٥٤)، و"الصغير" (١٠٧٣)، وأبو يعلى الخليلي في "فوائده" (١٤) من طريق موسى بن محمد السِّرِّيني، عن عبدالملك، به.
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٩٢) من طريق محمد بن مسلمة الواسطي، عن أبي جابر، عن شعبة، به.
قال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديث عن شعبة إلا عبدالملكَ الجدي».
وقال ابن عدي: «وهذا معروف بعبدالملك الجدي، عن شعبة، ورواه ابن مسلمة، عن أبي جابر، وروي أيضًا عن عمار بن عبدالجبار المروزي».
وقال الخليلي: «لم يَروه من حديث شعبة عن قتادة إلا الجدِّي، وإنما المحفوظ من حديث شعبة: عن خالد الحذاء وأيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، وقد روي عن عمار بن عبدالجبار، عن شعبة، عن قتادة من طريق غير معتبر».
(٢) هو: عبدالملك بن إبراهيم.
(٣) وقع بلفظ: «أمر بلالاً» في (أ) و(ت) و(ش) و(ف)، والمثبت من التكرار الواقع فيها، ومن النسخة (ك) ومصادر التخريج.
أما قوله: «أُمِرَ بلالٌ» بالرفع، فَفِعْلٌ ونائبُ فاعلِهِ.
وأمَّا قوله: «أمر بلالاً»، ففي ضبط «أمر» وجهان:
الأوَّل: أن يُبْنى لما لم يُسَمَّ فاعله، وتقدير الكلام: «أُمِرَ بلالاً بأَنْ يَشْفَعَ الأَذانَ»، فـ«بلالاً»: مفعولُ الفعل، و«أنْ يَشْفَعَ الأذان»: مصدرٌ مؤوَّلٌ مجرورٌ بالباء المقدَّرة، والجارُّ والمجرور هو نائب الفاعلِ للفعل «أُمِرَ»، وإنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به وتقدُّمِهِ جائزٌ، وقد تقدم تحرير الكلام فيه وبيان شواهده في التعليق على المسألة رقم (٢٥٢).
والثاني: أن يُبْنى للفاعل: «أَمَرَ بلالاً أن يَشْفَعَ الأَذانَ»؛ ويكون «بلالاً»: مفعول «أَمَرَ»، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ إلى رسول الله ﷺ المفهوم من قرينة الحال، وقد ورد الحديث صريحًا عن أنسٍ بذلك في "صحيح ابن حبان" (١٦٧٦) وغيره - من رواية أبي قلابة عن أنس - ولفظه: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بلالاً أنْ يَشْفَعَ الأذانَ، =

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: شُعْبَةُ[١]، عن خالد[٢]، عن أبي قِلابَة[٣]، عن أنس: أُمِرَ بلالٌ أن يَشْفَعَ الأذانَ، ويُوتِرَ الإقامَةَ.

٣٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَخْرَمَةُ بن بُكَير[٤]، عن

= ويُوتِرَ الإقامة ». وانظر في رجوع الضمير إلى المفهوم من قرينة السياق، وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ: التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٢٠٩) - ومن طريقه أبو عوانة في "مسنده" برقم (٩٤٩) - عنه، به.
وأخرجه الدارميُّ في "مسنده" (١٢٣٠) عن أبي الوليد الطيالسيِّ، وعفانَ، وأبو عوانة في "مسنده" (٩٥٠) من طريق عفان، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٣٢) من طريق أبي عامر العقدي، ثلاثتهم (أبو الوليد الطيالسي، وعفان، وأبو عامر العقدي)، عن شعبة، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٠٣)، ومسلم (٣٧٨) من طرق أخرى عن خالد الحذاء، به.

(٢) هو: ابن مِهْران الحَذَّاء.

(٣) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"، وابنُهُ عبدالله في "زوائده على المسند" (١/ ١٧٧ رقم١٥٣٤)، والدورقي في "مسند سعد" (٤٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣١٠)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٦٤٧٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٠) وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٢٢١).
قال الطبراني: « ولم يرو هذا الحديث عن عامر بن سعد، عن أبيه، إلا بكير بن عبدالله بن الأشج، ولا رواه عن بكير إلا مخرمة، تفرد به ابن وهب. ورواه ابن أخي الزُّهري، عن الزُّهري، عن صالح بن عبدالله بن أبي فَرْوَة، عن عامر بن سعد، عن أَبانَ بن عثمان، عن أبيه ».
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٧٤) بلاغًا عن عامر بن سعد، عن أبيه.
والحديث بتمامه: عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: سمعتُ سعدًا وناسًا من أصحاب رسولِ الله ﷺ يقولون: كان رجلان أخوان في عهد رسول الله ﷺ، =

أبيه[١]، عن عامر بن سعد؛ قال: سمعتُ سعدًا وناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ [يقولون: سَمِعْنَا رسولَ اللهِ ﷺ][٢] قال: «**مَثَلُ الصَّلاةِ كَمَثَلِ نَهْرٍ...**».

ورواه ابن أخي الزُّهْري[٣]، عن عَمِّه[٤]، عن صالح بن عبدالله بن

= وكان أحدهما أفضلَ من الآخر، فتوفِّيَ الذي هو أفضلهما، ثم عُمِّرَ الآخر بعده أربعينَ ليلةً، ثم توفِّي، فَذُكِرَ لرسول الله ﷺ فَضْلُ الأوَّل على الآخر، فقال: «أَلَمْ يكن يصلِّي؟» فقالوا: بَلَىٰ يا رسول الله، فكان لا بأسَ به، فقال: «ما يُدْرِيكُمْ ماذا بَلَغَتْ به صلاته؟!»، ثم قال عند ذلك: «إِنَّمَا مَثَلُ الصلاةِ كمَثَلِ نَهْرٍ جارٍ، بباب رجلٍ، غَمْرٍ عَذْبٍ، يَقْتَحِمُ فيه كلَّ يوم خَمْسَ مَرَّاتٍ، فماذا تَرَوْنَ يُبْقِي ذلك مِنْ دَرَنِهِ؟!». هذا لفظ أحمد، ونحوه في بقية مصادر التخريج.

(١) هو: بُكَير بن عبدالله بن الأَشَجّ.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من مصادر التخريج؛ ففيها جميعًا أنَّ قوله: «مَثَلُ الصلاة...» من قوله ﷺ كما في تتمة الحديث التي ذكرناها آنفًا، وليس هو من قول سَعْد والناسِ الذين من أصحاب رسول الله ﷺ؛ كما يفهم من ظاهر ما في النسخ، ويدلك على هذا السقط أيضًا بقيَّة النصِّ؛ وهو رواية ابن أخي الزهري؛ فهي تدلُّ على أنَّ هذا من قول النبي ﷺ.
والظاهر: أنَّ هذا السقط سَبَبُهُ انتقالُ النظر من النساخ أو المصنِّف، والله أعلم.

(٣) هو: محمد بن عبدالله بن مسلم. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"، وابنه عبدالله في "زوائده على المسند" (١/ ٧١- ٧٢ رقم ٥١٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٥٦/المنتخب)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥٦)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٨٤ و٨٥)، والبزار في "مسنده" (٣٥٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٩٦٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٢٢٧، ٢٢٨).
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وهذا الحديث أرفع حديثًا [كذا] في هذا الباب عن النبي ﷺ».
وانظر "التمهيد" (٢٤/ ٢٢٠- ٢٢١).

(٤) يعني: الزهري محمد بن مسلم.

أبي فَرْوَةَ، عن عامر بن سعد، عن أَبانَ بن عثمان، عن عثمان[١]، عن النبيِّ ﷺ؟

قال: هذا أدخلَ[٢] بينه وبين عثمان « أبانَ »؛ وهو عندي أشبَهُ[٣].

٣٦١ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه الزُّهْرِيُّ، وأسامةُ بنُ زيد، ونافعُ[٥]، وابن إسحاقَ[٦]، والوليدُ بنُ كَثيرٍ[٧]: عن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَيْنٍ، عن أبيه، عن عليٍّ: نهاني النبيُّ ﷺ عن القِراءة راكعًا. . . الحديثَ.

---

(١) قوله: « عن عثمان » سقط من (ك). (٢) في (ك): « داخل ».

(٣) سئل الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٤٣ رقم٦١٥) عن هذا الحديث؟ فقال: « حدَّث به مالك في "الموطأ": أنه بلغه عن عامر بن سعد عن أبيه، ورواه مخرمة بن بُكَير، عن أبيه، عن عامر بن سعد، عن أبيه. ويقال: إن مالكًا أخذه من مخرمة بن بكير، والله أعلم. ورواه ابن أخي الزهري، عن [الزهري، عن] صالح بن عبدالله بن أبي فروة، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، تفرد به ابن أخي الزهري، عن الزهري، فإن كان ضبطه فالحديث حديثه، والله أعلم ».

(٤) انظر المسألة رقم (٢٣٣) و(١٤٦٤).

(٥) هو: مولى ابن عمر.

(٦) في (أ) و(ش): « وأبو إسحاق »، والمثبت من بقية النسخ، وهو الصواب؛ فالذي يروي عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين هو محمد بن إسحاق، وليس أبا إسحاق؛ كما يتضح من "تهذيب الكمال" (٢/ ١٢٤).

(٧) من قوله: « عن حديث . . . » إلى هنا، مكرر في (ت) و(ك).

والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٤٨٠) من طريق الزهري، وأسامة بن زيد، ونافع، وابن إسحاق، والوليد بن كثير، وزيد بن أسلم ويزيد بن أبي حبيب ومحمد ابن عمرو، جميعهم عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، به.

ورواه[١] الضَّحَّاكُ بنُ عثمان، وداودُ بنُ قيس الفَرَّاءُ[٢]، وابنُ عَجْلانَ[٣]: عن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَيْنٍ، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عليٍّ... أيُّهما الصَّحيحُ؟

قال أبي: لم يقُلْ هؤلاءِ[٤] الذين رَوَوْا عن أبيه: سمعتُ عليًّا، إلا بعضُهم، وهؤلاءِ الثلاثةُ[٥] مستورون، والزِّيادةُ مقبولةٌ من ثقةٍ، وابنُ عَجْلان ثقةٌ، والضَّحَّاكُ بنُ عثمان ليس بالقويِّ، وأسامةُ لم يَرْضَ حتى روى عن إبراهيم، ثم روى عن عبدالله بن حُنَيْن نفسِه[٦]، وأسامةُ ليس بالقويِّ.

وقال أبي مَرَّةً أُخرى: الزُّهْريُّ أحفَظُ[٧].

---

(١) في (ك): «رواه» بلا واو.
(٢) في (ش): «القراء».
(٣) هو: محمد. والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٤٨٠) من طريق الضحاك بن عثمان وداود بن قيس وابن عجلان، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، به.
(٤) يعني: الزهري، وأسامة بن زيد، ونافعًا، وابن إسحاق، والوليد بن كثير.
(٥) يعني: الضَّحَّاك بن عثمان، وداود بن قيس، وابن عجلان.
(٦) الحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (١/ ١٣٢ رقم ١٠٩٨) وابن ماجه في "سننه" (٣٦٠٢) من طريق أسامة بن زيد، عن عبدالله بن حنين، عن علي، به.
ورواه أبو عوانة في "مسنده" (١٨٢٩) من طريق أسامة بن زيد، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، به. ثم قال: قال أسامة: فدخلت على عبدالله بن حنين... فسألته عن هذا الحديث، فقال عبدالله: سمعت عليًّا...
(٧) ذكر الدارقطني في "العلل"(٢٩٥) رواية من رواه بزيادة ابن عباس، وهم: محمد ابن عَجْلان، وداود بن قيس، والضَّحَّاك بن عثمان، وعبدالحكيم بن عبدالله بن أبي فروة، ثم قال: «وخالفهم جماعة أكثر منهم عددًا، فرووه عن إبراهيم بن عبد الله، عن أبيه، عن علي، ولم يذكروا فيه ابن عباس، على اختلاف منهم على إبراهيم...»، ثم أخذ في عرض بعض الاختلاف على أولئك الرواة. =

٣٦٢ - وسُئِلَ[١] أبي عن حديثٍ رواه نُوحُ بن حَبِيبٍ[٢]، عن عبدالمجيد بن[٣] عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد[٤]، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلَمَ، عن عطاءِ بن يَسَارٍ، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، عن النبيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ ليس له أصلٌ[٥]؛ إنما هو: مالكٌ[٦]، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِيِّ، عن عَلْقَمةَ بن وَقَّاص، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ[٧].

= وانظر المسألة رقم (٢٣٣) و(١٤٤٣).

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٣٠٣)، وانظر "الدراية" لابن حجر (١/ ١٢٤).

(٢) روايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٣٤٢)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢/ ١٩٦ رقم١١٧٣)، والسِّلفي في "الطيوريات" (٨٩٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٢/ ٢٣٥).

(٣) قوله: «عبدالمجيد بن» مكرر في (ك). (٤) في (ك): «داود».

(٥) في (ت) و(ك): «لا أصل له».

(٦) روايته أخرجها في "موطئه" برواية محمد بن الحسن الشيباني رقم (٩٨٣).
ومن طريق مالك، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٤ و٥٠٧٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٠٧).

(٧) قال الدارقطني في "العلل"(١١/ ٢٥٣ رقم٢٢٦٩): «يرويه عبدالمجيد بن عبدالعزيز ابن أبي رَوَّاد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وأصحاب مالك يروونه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عَلْقَمَة بن وقاص، عن عمر، عن النبي ﷺ؛ وهو الصَّحيح».
وقال في (٢/ ١٩٣رقم٢١٣): «فرواه عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، ولم يتابع عليه». =

٣٦٣ - وقيل[١] لأبي: حديثُ أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: حَذْفُ السَّلامِ سُنَّةٌ[٢]، منهم من يقول: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٣]؟

قال: لَيْتَهُ يَصِحُّ عن أبي هريرة!

= وقال أبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٣٤٢): « غريب من حديث مالك عن زيد، تفرد به عبدالمجيد، ومشهوره وصحيحه ما في "الموطأ" عن يحيى بن سعيد ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ٢٧٠): « ابن أبي رَوَّاد هذا قد رَوى عن مالك أحاديث أخطأ فيها، أشهرها . . . »، ثم ساق هذا الحديث، ثم قال: « وهذا خطأ لا شك فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث، وإنما حديث «الأعمال بالنيات» عند مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقَّاص، عن عمر، ليس له غير هذا الإسناد، وكذلك رواه الناس عن يحيى بن سعيد ».

وقال الخليلي في "الإرشاد" (١/ ١٦٧): « وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم بوجه ». وقال في (١/ ٢٣٣) عن عبدالمجيد: « ثقة لكنه أخطأ في أحاديث. . . »، ثم ذكر هذا الحديث.

وانظر "نصب الراية" (١/ ٣٠٢)، و"جامع العلوم والحكم" (ص٢٠).

(١) في (ت) و(ك): « قيل » بلا واو .

(٢) حذف السلام: هو تخفيفه والإسراع به، وترك الإطالة فيه، وعدم مد حروفه. وانظر "النهاية" (١/ ٣٥٦)، و"لسان العرب" (٩/ ٤٠)، و"تاج العروس" (١٢/ ١٣٠)، و"الكليات" (ص٣٨٤). وانظر مصادر التخريج؛ فقد ورد تفسيره منسوبًا إلى بعض السلف!.

(٣) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٥٣٢ رقم ١٠٨٨٥)، وأبو داود في "سننه" (١٠٠٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٤)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٢٨١)، والعجلي في "معرفة الثقات" (٢/ ٤٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٣١) من طرق عن محمد بن يوسف الفريابي، وابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٥) من طريق عمارة بن بشر المصيصي، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٧/ ١٠٢) من طريق أبي إسحاق الفزاري، جميعهم عن الأوزاعي، عن قُرَّة بن عبدالرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به. =

قلتُ: رواه ابنُ وَهْب[١]، عن عيسى بنِ يونس، وعبدِالله بنِ المبارك، عن الأوزاعيِّ[٢]، عن قُرَّةَ بن عبدالرحمٰن، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة؛ قال: حَذْفُ السَّلامِ سُنَّةٌ.

فقال أبي[٣]: هو حديثٌ مُنكَرٌ[٤].

= ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٥) من طريق محمد بن يحيى، عن محمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي، به، موقوفًا.

(١) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطوسي في "مختصر الأحكام" (٢٨٠) من طريقه عن ابن المبارك وهِقْل بن زياد، عن الأوزاعي، به.
ورواه الترمذي في "جامعه" (٢٩٧) من طريق علي بن حجر، عن ابن المبارك وهِقل، بمثله.
ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٥) من طريق عبدالرحمن بن مهدي وحَرَمي بن عمارة، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٣١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٨٠) من طريق عبدان، ثلاثتهم عن ابن المبارك، عن الأوزاعي، به.
وخالفهم محمد بن عقبة الشيباني فرواه عن ابن المبارك، عن الأوزاعي، به، مرفوعًا؛ أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٨٠).
ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٥) من طريق أبي عمار، عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، به، موقوفًا.

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٣) قوله: «أبي» ليس في (أ) و(ش).

(٤) قال أبو داود في "سننه" عقب الحديث رقم (١٠٠٤): «قال عيسى [يعني: ابن يونس]: نهاني ابن المبارك عن رفع هذا الحديث»، ثم قال أبو داود: «سمعت أبا عمير عيسى بن يونس الفاخوري الرملي قال: لما رجع الفريابي من مكة ترك رفع هذا الحديث، وقال: نهاه أحمد بن حنبل عن رفعه».
وذكر ابن معين في "تاريخه" (٣٧٣) برواية الدوري قال: «كان عيسى بن يونس يرفعه، فقال له ابن المبارك: لا ترفعه، فكان بعدُ لا يرفعه». =

٣٦٤ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثِ نافع بن أبي نُعَيم[٢]، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان[٣]، عن ابن مُحَيْريز[٤]، عن أبي رُفَيع، عن عُبادَة بن الصَّامِت، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ فَرَضَهُنَّ اللهُ عَلَى عِبَادِهِ...**»، حين سُئِلَ عن الوِتْر: أَوَاجِبٌ هو؟

ورواه ابنُ عَجْلان، ويحيى بنُ سعيد[٥]، عن محمَّد بن يحيى بن

= ونقله المصنف في "مقدمة الجرح والتعديل" (١/ ٢٦٩) عن الدوري.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٩/ ٢٤٥ رقم١٧٣٦) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والصحيح عن الأوزاعي: أنه موقوف على أبي هريرة ».

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٩).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٠١)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٣٣)، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٥٧٠- ٥٧١)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨٦).
ووقع عند الطبراني: « عن المخدجي » بدل « عن أبي رفيع ».

(٣) في (ت) و(ك): « حسان ».

(٤) هو: عبدالله .

(٥) روايتهما معًا أخرجها الحميدي في "مسنده" (٣٩٢)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨٢)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٨٨١) من طريق سفيان بن عيينة، عنهما، به.
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٢٣)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٤٥٧٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٨٥١ و٣٦٣٤٨)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٣١٥ و٣١٩ رقم ٢٢٦٩٣ و٢٢٧٢٠)، والدارمي في "مسنده" (١٦١٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٦٨)، والشاشي في "مسنده" (١٢٨١)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٦١) من طريق يحيى بن سعيد وحده، به.
ومن طريق مالك رواه أبو داود في "سننه" (١٤٢٠)، والنسائي في "سننه" (٤٦١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٦٧)، والشاشي في "مسنده" =

حَبَّان، عن ابنِ مُحَيْرِيز[(١)]، عن المُخْدَجي[(٢)]، عن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِت، عن النبيِّ ﷺ.

قيل له: هذه الزِّيادَةُ[(٣)] التي[(٤)] رواها نافعٌ محفوظٌ[(٥)]؟

= (١٢٨٤ و١٢٨٦)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٨ و٤٦٧) و(١٠/ ٢١٧)، والبغوي في "شرح السنة" (٩٧٧).

ورواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨٣) من طريق يحيى بن سعيد وعبد ربِّه بن سعيد، عن محمد بن يحيى، به.

ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٤٠١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤١٧) من طريق عبد ربِّه بن سعيد، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٢١ رقم ٢٢٧٥٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٧٠) من طريق محمد بن إسحاق، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٣١)، والشاشي في "مسنده" (١٢٨٢ و١٢٨٧) من طريق محمد بن عمرو، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨٤ و٢١٨٥) من طريق سعد بن سعيد ومحمد بن إبراهيم، جميعهم عن محمد بن يحيى، به.

ورواه الشاشي (١٢٨٣) من طريق عمرو بن يحيى، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٧١)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨٧) من طريق عُقيل بن خالد، كلاهما عن محمد بن يحيى، به، دون ذكر « المخدجي ».

(١) في (ك): « أبي محيريز ». (٢) في (ف): « المخرجي ».

(٣) الظاهر أنه يعني قوله: « عن أبي رُفَيع » بدل: « عن المخدجي »، فذِكْرُ أبي رُفَيع إنما جاء في رواية نافع بن أبي نعيم. وتقدم أنه وقع عند الطبراني في رواية نافع: « عن المخدجي » بدل « عن أبي رفيع ».

وقد ذهب ابن حبان في الموضع السابق من "الثقات" إلى أن أبا رفيع هذا هو المخدجي، وهذا إن صح ينفي الاختلاف في الحديث. وانظر "تهذيب الكمال" (٧٩٦٠).

(٤) قوله: « التي » ليس في (ش).

(٥) كذا في جميع النسخ: « محفوظ » خبرًا عن قوله: « هذه الزيادة »، ولو اتبَعَ جادَّةَ اللفظ لقال: « محفوظةٌ »، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجوه منها: =

قال: هؤلاءِ[١] أعلَمُ وأحفَظُ .

٣٦٥ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه شُعْبَةُ[٣]، واللَّيْثُ[٤]، عن عبد ربِّه بن سعيد، واختَلَفا؛ كيف اختِلافُهما؟

فقال أبي: اتفقا في عبد ربِّه بن سعيد.

= **الأوَّل**: جَعْلُهُ من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، كأنَّه قال: « هذا اللفظُ الزائدُ الذي رواه نافعٌ محفوظٌ »؛ حمَلَ « الزيادة » على معنى « الزائد »، وانظر تفصيل الكلام في الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث: في المسألة رقم (٢٧٠).

والثاني: حَمْلُهُ على أنَّ « محفوظ » شابَهَ المصادر التي على وزن « مفعول » كالمعقول والمجلود بمعنى العَقْل والجَلْد، فعومل معاملةَ المصادر في الإفراد والتذكير؛ فكما يقال في المصدر: امرأةٌ عَدْلٌ، يقال: زيادةٌ محفوظٌ، كما قيل نحو ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، قالوا: إن «قريب» جاء على وزن «فَعِيل»، وهو من أوزان المصادر؛ كالصَّهِيل والزَّئِير، فلزم الإفراد والتذكير، وهذا أحدُ الأقوال في هذه الآية. انظر: "الخصائص" لابن جني (٢/ ٢٠٢- ٢٠٧)، و"بدائع الفوائد" لابن القيم (٣/ ٥٤٣)، و"البحر المحيط" لأبي حيان (٤/ ٣١٤)، و"الدر المصون" (٥/ ٣٤٥)، و"اللباب" لابن عادل الحنبلي (٩/ ١٦١).

(١) يعني: ابن عجلان، ويحيى بن سعيد .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم(٣٢٤)، ونقل ابن رجب في "فتح الباري" (٤/ ٣٤١) تحسين أبي حاتم لطريق الليث.

(٣) تقدم في المسألة (٣٢٤) أن شعبة رواه عن عبد ربِّه بن سعيد، عن أنس بن أبي أنس، عن عبدالله بن نافع بن العَمْياء، عن عبدالله بن الحارث، عن المطَّلب، عن النبي ﷺ .

(٤) هو: ابن سعد. وتقدم في المسألة (٣٢٤) أيضًا أنه روى الحديث عن عبد ربِّه بن سعيد، عن عِمران بن أبي أنس، عن عبدالله بن نافع بن العَمْياء، عن ربيعة بن الحارث، عن الفَضل بن عباس، عن النبيِّ ﷺ .

واختَلَفا؛ فقال اللَّيْثُ: عن عمران بن أبي أنس، وقال شُعْبَة: عن أنس بن أبي أنس.

واختَلَفا؛ فقال اللَّيْثُ: عن ربيعة بن الحارث(*)، وقال شُعْبَة: عن عبدالله بن الحارث(*).

واختَلَفا؛ فقال اللَّيْثُ: عن الفضل بن العبَّاس، وقال شُعْبَة[1]: عن المُطَّلِب، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، تَخْشَعُ وَتَضْرَعُ وَتَمَسْكَنُ وَتُقْنِعُ**[2] **بِيَدَيْكَ** - يقولُ: يَرْفَعُهُما[3]- وَتَقُولُ[4]: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، فَهِيَ خِدَاجٌ».

وقال[5] أبي: ما يقول اللَّيْثُ أصحُّ؛ لأنه قد تابعَ اللَّيْثَ عمرُو بن الحارث، وابنُ لَهِيعَة[6]، وعمرٌو واللَّيْثُ كانا يَكْتُبان، وشُعْبَةُ صاحبُ حفظ.

(*) وقد اتفقا في الراوي عن ربيعة بن الحارث، أو عبدالله بن الحارث؛ وهو: عبدالله ابن نافع بن العمياء؛ كما في المسألة (٣٢٤).

(١) من قوله: «عن عبدالله بن الحارث...» إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) انظر التعليق على هذه الأفعال «تخشع، وتضرع، وتمسكن، وتقنع...» في المسألة المتقدمة برقم (٣٢٤).

(٣) كذا في (ت) و(ك) بالياء المثنَّاة من تحت، ولم تنقط في بقيَّة النسخ؛ فَيَحْتملُ أَنْ تكون بالتحتية أو الفوقيَّة، والذي في مصادر التخريج: «يقول: ترفعهما» بالمثناة الفوقيَّة، وهو تفسير من الراوي لقوله ﷺ: «وتقنع يديك». والإقناع: الرفع. كأنه قال: يعني ترفعهما. وما أثبتناه تقديره: يعني يرفعهما المصلي.

(٤) في (ك): «ويقول».

(٥) في (ت) و(ك): «قال» بلا واو.

(٦) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٠٩٦)، =

قلتُ لأبي: هذا الإسنادُ عندك صحيحٌ؟

قال: حسنٌ .

قلتُ لأبي: مَنْ ربيعةُ بن الحارث؟

قال: هو ربيعةُ بن الحارث بن عبدالمُطَّلِب .

قلتُ: سمع من الفَضْل؟

قال: أدرَكَهُ .

قلتُ: يُحْتَجُّ(١) بحديث ربيعة بن الحارث؟

قال: حَسَنٌ.

فكَرَّرتُ عليه مِرارًا، فلم يَزِدْني على قوله: حَسَنٌ .

ثم قال: الحجَّة: سُفْيانُ وشُعْبَة .

قلتُ: فعبدُ رَبِّهُ بنُ سعيد؟

قال: لا بأس به .

قلتُ: يُحْتَجُّ بحديثه؟

قال: هو حسنُ الحديث .

= وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٤٣٩)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٨/ ٣٢٥).

(١) في (ك): « يحيى » بدل: « يحتج »

قال[١] أبي: ويَدُلُّ[٢]: على أن هذا الكلامَ في صلاة التَّطَوُّع أو السُّنَنِ، وليسَ هذا الكلامُ[٣] في شيء من الحديث.

٣٦٦ - وسألتُ[٤] أبي يقول: روى يحيى بن أيُّوب[٥]، عن ابن

---

(١) في (أ) و(ش): « وقال » بالواو.

(٢) يعني: هذا الحديث.

(٣) يعني: الزائد على قوله: « الصَّلاة مثنى مثنى ».

(٤) في (ت) و(ك): «سألت» بلا واو، وكتب في هامش (أ) و(ف): «هكذى في الأصل وسألت»، وفي هامش (ش) كتب فوقها: «كذا ». والصواب أن يقال: «سمعت»، والظاهر: أنَّ المصنِّف جَرَى قَلَمُهُ على جادَّة الكتاب، فشرع يكتب: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه. . .»، فكتب: «وسألت أبي»، ثم تذكَّر أنَّه سمعه ولم يسأله، فأكمل ولم يعد لتصويب «وسألت». أو أنه أراد ابتداءً أن يكتب: « وسمعتُ »، فسبق قلمه فكتب: «وسألت »، ولم يعد إلى تصويبها، ومثل هذا ما يسمَّى في عرف النحويين ببدل الغلط. وانظر في بدل النسيان والغلط: "شرح شذور الذهب" لابن هشام، و"همع الهوامع" للسيوطي، و"شروح ألفية ابن مالك" (باب البدل/ البدل المباين).

هذا؛ ويبدو أن المصنِّف كتب هذه المسألة مسوَّدةً، ولم يَعُدْ إلى تبييضها، والله أعلم.

وقد نقلَ هذا النَّصَّ مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٦٧- ١١٦٨).

(٥) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٧٢٨)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٣٢٣ و١٣٢٤)، والطبراني في "الأوسط" (٨٧٣٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠٧)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٤٣)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٤٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٤- ٢٠٥)، وابن مخلد في "حديثه عن شيوخه" (٢٩٩/ مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٣٣)، والبغوي في "شرح السنة" (٤١٨) من طريق أبي صالح عبدالله بن صالح، عنه، به.

قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن نافع إلا ابن جريج، ولا عن ابن جريج إلا يحيى بن أيوب، تفرَّد به عبدالله بن صالح ». =

جُرَيج[1]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ أَذَّنَ كَذَا سَنَةً ...**»[2].

قال أبي: هذا مُنكَرٌ جدًّا .

٣٦٧ - وسألتُ[3] **أبي** عن حديثٍ رواه ابنُ الهاد[4]، عن محمد ابن إبراهيم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن رَجُلٍ من الأنصار من بني بَيَاضَة؛ أنه سمعَ رسولَ الله وهو مُجاوِرٌ في المسجد، فوعَظَ الناسَ وحذَّرَهُمْ وقال: «**المُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ؛ وَلَا يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالقُرْآنِ**».

= ورواه الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٤٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٥) - وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٣٣) - من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن عبيدالله بن جعفر، عن نافع، به.
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٠٦): « يحيى بن المتوكل، عن ابن جريج، عمَّن حدثه، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: " مَن أذَّنَ اثنَتي عَشْرَةَ سنةً دخلَ الجنَّة "، رواه أبو صالح، عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله، والأول أشبه ».

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٢) ولفظه: « مَن أَذَّنَ اثنَتَي عَشْرَةَ سنةً وَجَبَتْ له الجنَّة، وكُتِبَ له بتأذينِه في كُلِّ مرَّة ستُّون حسنةً، وبإقامَتِهِ ثلاثُون حَسَنَةً ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٥٥٢)، وانظر المسألة رقم (٦٦٧).

(٤) هو: يزيد بن عبدالله . وروايته هذه أخرجها البخاري في "خلق أفعال العباد" (٥٦٤)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٣٣٦٠ و٣٣٦١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٣١٧- ٣١٨)، وابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (٢/ ٨٧٦).

وروى ابنُ الهاد[١] أيضًا على إثْرِ ذلك عن محمد بن إبراهيم، عن أبي حازم مولى الغِفاريِّ[٢]؛ أنه حدَّثه - هذا الحديثَ - البَياضِيُّ، عن رسول الله ﷺ[٣]؟

قال أبو محمد[٤]: قال[٥] أبي: لولا أنَّ ابن الهاد جمعَ الحديثَيْنِ، لكُنَّا نحكم لهؤلاءِ الذين يَرْوونه[٦].

---

(١) روايته هذه أخرجها النسائي في "السنن الكبرى" (٣٣٦٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٣١٧ و٣١٨).
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ٨٠) من طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبي حازم التمار، عن البياضي، به.
ومن طريق مالك رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٤ رقم ١٩٠٢٢) والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٤٥/ تعليقًا)، وفي "خلق أفعال العباد" (٥٦٢)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٦٤ و٨٠٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١١- ١٢)، وفي "الشعب" (٢٤١٠)، والبغوي في "شرح السنة" (٦٠٨).
وصحح ابنُ عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٣١٩) حديثَ البياضي.

(٢) هو: التَّمَّار، مشهورٌ بكنيته.

(٣) وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٠٠٧) من طريق عبدالعزيز بن محمد، عن يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن عطاء بن يسار، عن أبي حازم مولى الغفاريين، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ من بني بياضة، به، هكذا بجعل رواية عطاء عن أبي حازم، ولعل الصواب: «عن عطاء بن يسار، وعن أبي حازم».

(٤) قوله: «قال أبومحمد» من (ت) و(ك) فقط.

(٥) في (أ) و (ش) و(ف): «وقال».

(٦) كذا في جميع النسخ . ومقصد أبي حاتم: ترجيح بعض الوجوه التي يرويها أكثر الرواة، لولا جمع ابن الهاد بين الحديثين.

٣٦٨ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن عَقِيلٍ[٢]، عن ابن المسيّب[٣]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ: «**خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ...**».

ومنهُمْ من يقول: ابنُ عَقِيل، عن ابن المسيّب، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

فأيُّها أشبَهُ[٤]؟

قال: هذا من تخاليط ابن عَقيل؛ مرَّةً يقولُ هكذا، ومرَّةً يقولُ هكذا.

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٧٨)، وانظر المسألة رقم (٥٤). وقد سقطت بتمامها من (ك).

(٢) هو: عبدالله بن محمد.

(٣) هو: سعيد.

(٤) في (ت): « فإنها أشبَهُ »، ولعلَّه تصحيف، والذي في المسألة رقم (٢٧٨): « فقلتُ لأبي: أَيُّهُمَا أصحُّ؟ »، وهو الجادَّة؛ فإنَّه لم يُذْكَرْ للحديث إلا إسنادان، لكنَّ ما وقع في النسخ من قوله: « فأيُّها أشبَهُ؟ » له وَجْهٌ من العربية، وهو رجوعُ الضمير إلى معنى «الأسانيد»، كأنَّه قال: « فأيُّ هذه الأسانيدِ أشبَهُ؟ »، وهنا يُحْمَلُ الجَمْعُ على أنَّ أقلَّهُ اثنان، وهذا أحد قولَيْن للعلماء؛ وهو قولُ عمر، وزيد بن ثابت، ومالك في رواية، وداود، والقاضي الباقلاني، والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، والغزالي، وأيضًا هو قول الخليل وسيبوَيْهِ والكوفيين من النحويين، وأمَّا غيرهم ممَّن يقول: أقلُّ الجمع ثلاثة - وهو قولُ الأكثرين والراجح من جهة الأصول - فلا يَمْنعون من إطلاق الجمع على اثنين بقرينةٍ تمنع اللَّبْس، وهذا ما وقع هنا، والله أعلم. انظر في أقل الجمع: «التقرير والتحبير» لابن أمير الحاج (١/ ٢٤٦)، و"البرهان" للجويني (١/ ٢٣٩)، و"قواطع الأدلَّة" لابن السمعاني (١/ ١٧١-١٧٢)، و"المحصول" للرازي (٢/ ٦٠٦)، و"البحر المحيط" للزركشي (٢/ ٢٩٧)، (٣/ ١٧٢)، و"تاج العروس" (١٤/ ٢٨٢- ر س ل).

٣٦٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن عبدالجَبَّار الكَرَابِيسيُّ[٢]، عن محمد بن عمَّار المؤذِّن، عن شَرِيك بن عبدالله بن أبي نَمِر، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه رأى[٣] رجُلاً يصلِّي وقد أُقِيمَتْ[٤] صلاةُ الصُّبح، فقال: «**أَصَلاتانِ مَعًا؟!**» . . .؟

قال أبي: حَدَّثناه[٥] سعيدُ بن عبدالجبَّار بهذا، وكتب إليَّ به أحمدُ ابنُ حفص النَّيْسابوري؛ قال: نا أبي[٦]، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن شَرِيك بن عبدالله بن أبي نَمِر، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ بنحوه.

---

(١) انظر المسألة رقم (٣١٩). وقد سقطت هذه المسألة بتمامها من (ك). وقد نقل الضياء في "المختارة" (٦/ ١٧٨) قول أبي حاتم: « قد خالفهما مالك. . . » إلخ المسألة.

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٣١).
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٨٦)، وفي "الأوسط" (٢/ ١٨٣) - ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٣٠) -، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٢٦) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٢١٨٢) - من طريق علي بن حجر، والبزار في "مسنده" (٥١٧/ كشف الأستار) من طريق عثمان بن ربيعة، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٥٥٩) من طريق محمد بن عبدالله بن أبي جعفر الرازي، ثلاثتهم عن محمد بن عمار، به.
قال البزار: « لا نعلمه عن أنس إلا بهذا الإسناد، ومحمد بن عمار مؤذن مسجد قباء، حدث عنه أبو عامر، وبشر بن عمر، وغيرهما ».
وقال ابن خزيمة: «خبر غريبٌ غريب».

(٣) في (ف): « رائى ».

(٤) في (ت): « وقرأ قبل » بدل: « وقد أقيمت ».

(٥) في (ش): « حَدَّثنا ». وتقدير العبارة على ما أثبتناه: حدَّثنا هذا الحديثَ سعيدُ بنُ عبدالجبار بهذا الإسناد.

(٦) هو: حفص بن عبدالله . وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١١٢٦) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٢١٨٣) - من طريق محمد بن عقيل، عنه.

وقال أبي: قد خالفَهُما مالكٌ[(١)]، والثوريُّ[(٢)]، والدَّرَاوَرْديُّ[(٣)]، عن شَريك بن أبي نَمِر، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن؛ قال: رأى رسولُ الله ﷺ رجُلاً يصلِّي... مُرسَلً[(٤)]؛ وهذا أشبَهُ وأصحُّ[(٥)].

---

(١) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/١٢٨ رقم٢٨٥).
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/٦٧): «لم تختلف الرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث فيما علمت - إلا ما رواه الوليد بن مسلم؛ فإنه رواه عن مالك، عن شريك، عن أنس». ثم رواه ابن عبدالبر بسنده إلى الوليد، به.

(٢) روايته أخرجها مسدد في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٢٤٨).

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٩/٢٩٨).
ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٤١١٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/٦٨) من طريق إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، عن شريك، عن أبي سلمة، عن عائشة، به، مرفوعًا.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) الحديث رواه البخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ١٨٥-١٨٦)، و"الأوسط" (٢/ ١٨٣)، من طريق علي بن حجر، عن محمد بن عمار الأنصاري المؤذِّن، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس، به، هكذا موصولاً مرفوعًا. ثم رواه عن ابن حجر أيضًا، عن إسماعيل بن جعفر، عن شريك، عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ، مرسلاً، ثم قال في "الكبير": «والمرسل أصح. يعني: أبو سلمة، عن النبي ﷺ». وقال في "الأوسط": «وهذا أصح مع إرساله».
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/١٧/ب): «يرويه محمد بن عمار المؤذن، وإبراهيم بن طهمان، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس. وخالفهم مالك، والثوري، وإسماعيل بن جعفر، والدراوردي؛ رووه عن شريك بن أبي نمر، عن أبي سلمة، مرسلاً. ورواه إبراهيم بن طهمان أيضًا، عن شريك بن أبي نمر، عن أبي سلمة، وهو أصحُّ من حديث أنس».
وذكر في "العلل" المطبوع (١٧٧٥) اختلاف الرواة في هذا الحديث، ثم قال: «والصحيح: عن أبي سلمة مرسلاً».

٣٧٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه[٢] عبدالحميد بن جعفر[٣]، عن حسين بن عَطَاء بن يَسَار، عن زيد بن أَسْلَمَ، عن ابن عمر؛ قال: سألتُ أبا ذَرٍّ عن صلاة الضُّحَى؟ فقال: قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ، لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الغَافِلِينَ ...»، الحديثَ؟

فقال أبي: ورواه موسى بن يعقوب الزَّمْعِيُّ[٤]، عن الصَّلْت بن سالم، عن مولى ابن عُمر - يعني: زيد بن أسلَم - عن عبدالله بن عَمْرو، عن أبي الدَّرْداء، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) نقل أبو زرعة العراقي في "طرح التثريب" (٣/ ٧١) قول أبي حاتم: « جميعًا مضطربين ... ». وستأتي هذه المسألة برقم(٤٧١).

(٢) في (ت) و(ك): « روى ».

(٣) في (ش): « حفص » بدل: « جعفر ». ورواية عبدالحميد هذه أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩٨٧)، والبزار في "مسنده" (٣٨٩٠)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٤٣- ٢٤٤)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٦٨/ ب/ أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ٥٧٦ رقم ١٥٨٠)، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (١٩٥٤).
قال البزار: « وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى ابن عمر عن أبي ذر حديثًا مسندًا إلا هذا الحديث ».
وقال الدارقطني: « تفرد به حسين بن عطاء، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن أبي ذر، وتفرد به عنه عبدالحميد بن جعفر عنه، ولم يروه عنه إلا أبو عاصم النبيل».

(٤) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٠٩)، والبيهقي في "السنن الصغرى" (ص ٤٨٧ رقم٨٥٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" كما في "مجمع الزوائد" للهيثمي (٢/ ٢٣٧)، وأعله الهيثمي بموسى بن يعقوب.

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبَهُ؟

قال: جميعًا مُضْطَرِبَينِ[(١)]؛ ليس لهما في الرِّواية معنًى[(٢)].

٣٧١ - **وسمعتُ[(٣)] أبي يقول:** روى موسى بن عُقْبَة[(٤)]، عن أبي إسحاق[(٥)]، عن الشَّعْبيِّ[(٦)] وأبي سَلَمة، عن ابن عمر، عن

---

(١) في (ك): « جميعين مضطربين ». وما وقع في بقية النسخ جائزٌ في العربية، وقد تقدم بيان جوازه وصحته في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٢٥).

(٢) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٩٢): « حسين بن عطاء: عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن أبي ذر - رفعه - في صلاة الضُّحى، روى عنه عبدالحميد ابن جعفر. وروى موسى بن يعقوب، عن الصَّلت بن سالم مولى طلحة، أو ابن عثمان ابن عبيدالله التيمي، عن مولًى لعمر، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ . قال الصَّلت: فأخبرنيه سليمان بن ثعلبة الأنصاري. وقال الشعبي: عن ابن عمر: صلاة الضُّحى بدعة، ونعمت البدعة. وهذا أصحُّ. يقال: حسين بن عطاء بن يسار ».
وانظر: "فتح الباري" (٣/ ٥٤).

(٣) في (أ) و(ش): « وسألت ».

(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٣٦١)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٤٠٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٧٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٧٢ رقم١٢٥٦٨) وفي "المعجم الأوسط" (١/ ٥٨ رقم١٦٢) من طريق محمد بن جعفر، عنه، عن أبي إسحاق، عن الشعبي قال: سألت عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل... الحديث.
قال الطبراني: « جوده موسى بن عقبة فرواه متصلاً عن ابن عمر، وابن عباس، ورواه شريك عن أبي إسحاق فلم يصله ».
ورواه النسائي في "الكبرى" (٤١١) من طريق عثمان بن عمر، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة، عن أم سلمة، به، مرفوعًا.

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي. (٦) هو: عامر بن شراحيل.

النبيِّ ﷺ؛ قال[1]: كانت صلاةُ النبي ﷺ من اللَّيْل ثَمَانَ رَكَعَاتٍ[2]، والوِتْرَ ثلاثًا، وركعَتَيْنِ قبل الفَجْرِ.

قال أبي: وروى زهيرُ بن معاوية[3] هذا الحديثَ، عن أبي إسحاق، عن أبي سَلَمَةَ وعامرٍ الشَّعْبي: أنَّ صلاةَ النبيِّ ﷺ... مُرسَلً[4]؛ وهو أشبَهُ.

٣٧٢- وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه الدَّرَاوَرْدي[6]، عن ابن عَجْلان[7]، عن أبي إسحاق الهَمْداني[8]، عن عَمْرو بن أوسٍ[9] الثَّقَفيِّ، عن أم سَلَمة؛ أنَّ رسول الله قال: **«مَنْ صَلَّى اثْنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً[10]، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الجَنَّةِ»**؟

---

(١) أي: ابن عمر.

(٢) قوله: « ثمان ركعات » بحذف الياء من «ثمان» صحيحٌ في العربية، وهو إحدى لغتين في «ثَمَان». سيأتي بيانهما في التعليق على المسألة رقم (٥٢٥).

(٣) لم نقف على روايته والحديث رواه النسائي في "السنن الكبرى" (٤١٠) من طريق شعبة، والطبراني في " المعجم الأوسط" (١/ ٥٨ رقم١٦٢) من طريق شريك، كلاهما عن أبي إسحاق، به.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) انظر المسألة رقم (٨١/ أ) و(٢٨٨) و(٤٠١) و(٤٨٨).

(٦) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٨٠٧)، وفيه: « عن أم سلمة أو أم حبيبة ».

(٧) هو: محمد.

(٨) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٩) في (ك): « أويس ».

(١٠) كذا في جميع النسخ، عدا (ك) ففيها: « اثنا عشر ركعة». =

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الناسُ يقولون: عن أمِّ حبيبة [١].

قلتُ لأبي: الخطأُ مِمَّن هو؟

قال: لا أدري [٢].

٣٧٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحيم [٣] بن سُلَيمان الرَّازي، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه [٤]، عن عائِشَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «اجْعَلُوا مِنْ صَلاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ...»؟

= وقد كانت الجادَّة أنْ يقال: «اثنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً»، أو «ثِنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً» بتأنيث العدد والمعدود؛ لكنَّ ما وقع في النسخ يتَّجهُ بحمل «الركعة» على معنى «الركوع»؛ كأنَّه قال: «اثنَيْ عَشَرَ ركوعًا». وانظر التعليق على مثل هذه العبارة في المسألة رقم (٢٨٨).

(١) يعني بدل: «عن أم سلمة». وتقدم تخريج رواية أم حبيبة في المسألة (٢٨٨).

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٨٥/أ -١٨٧/أ) الاختلاف في هذا الحديث، ومما قاله: «ورواه أبو إسحاق السبيعي واختُلِف عنه؛ فرواه محمد بن عجلان، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة؛ قال ذلك إسماعيل بن جعفر، وليث ابن سعد، وابن لهيعة، وعباد بن صهيب. ورواه الدَّراوَرْدي، عن ابن عجلان، واختُلِف عنه؛ فرواه إبراهيم بن حمزة، عن الدَّراوَرْدي، عن ابن عجلان، عن [أبي] إسحاق، مثل رواية إسماعيل بن جعفر ومن تابعه. ورواه [أبو] مروان العثماني، عن الدَّراوَرْدي، عن ابن عجلان، وأسنده عن أم سلمة، ولم يقل: عن أم حبيبة. ومنهم من وقفه، ومنهم من رفعه، وذِكرُ أم سلمة فيه وَهمٌ ...».

(٣) في (ت) و(ك): «عبدالرحمٰن». وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤٨٦٧). ورواه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٥٧) من طريق أيوب، والسِّلَفي في "معجم السفر" (٩٢٠) من طريق مبارك بن فضالة، كلاهما عن هشام بن عروة، به. ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٦٥ رقم ٢٤٣٦٦) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، به.

(٤) قوله: «عن أبيه» سقط من (ف).

قال أبي: لا يقولونَ في هذا الحديث: عن عائِشَة [(١)].

٣٧٤ - وسمعتُ[(٢)] أبي وذكَرَ حديثًا رواه محمد بن الصَّلْت[(٣)]، عن أبي خالد الأحمر[(٤)]، عن حُمَيد[(٥)]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ

(١) الحديث أخرجه مالك في "الموطأ" (١/ ١٦٨ رقم٤٠٢) عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال. . . ، الحديث، هكذا مرسلاً.
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٢٥٩/ب/أطراف الغرائب) من طريق محمود بن خداش، عن محمد بن صبيح بن السماك، عن هشام، عن أبيه، به، مرسلاً. وقال: « تفرد به محمود بن خداش. . . ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٨/أ): « يرويه [أبو] الأسود، عن عروة، عن عائشة. ورواه هشام بن عروة، عن أبيه، واختُلِف عنه؛ فرواه مبارك بن فَضالة، وجرير بن حازم، وعبدالرحيم بن سليمان، وعمر بن علي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. وخالفهم مالك بن أنس، ووُهَيب بن خالد، وجرير بن عبدالحميد، وحماد بن سلمة، وابن عيينة، ومحمد بن صبيح؛ فرووه عن هشام، عن أبيه، مرسلاً. وقال سليمان بن بلال: عن هشام، عن أبيه، عن أبي هريرة، ولا يثبت هذا القول، والصَّحيح: عن هشام، عن أبيه، مرسلاً؛ لكثرة من أرسله، وهم أثبات ».
(٢) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣٦٤)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٣٢٠).
(٣) روايته أخرجها أبو يعلى في "المسند" (٣٧٣٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٠٠) من طريق الحسين بن علي بن الأسود، عن محمد بن الصلت، به.
قال ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٦٨) في ترجمة الحسين هذا: كوفي، يسرق الحديث ».
ورواه الطبراني في "الدعاء" (٥٠٦) من طريق الفضل بن موسى السيناني، عن حميد، به، نحوه، وليس فيه رفع اليدين.
(٤) هو: سليمان بن حَيَّان.
(٥) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

- في افتتاح الصَّلاة -: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ...»، وأنَّه كَانْ يرفَعُ يَدَيْهِ إلى حَذْوِ أُذُنَيه .

فقال أبي[١]: هذا حديثٌ كذبٌ، لا أصلَ له، ومحمدُ بنُ الصَّلْت لا بأس به، كتبتُ عنه.

٣٧٥ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه الأعمش[٣]، وشَرِيك[٤]، عن أبي إسحاق[٥]، عن حارثة[٦] بن مُضَرِّب[٧]، عن خَبَّاب؛ قال: شَكَوْنَا إلى رسول الله ﷺ الرَّمْضاءَ، فلم يُشْكِنَا[٨] .

ورواه سُفْيان[٩]،

---

(١) قوله: « أبي » ليس في (ت) و(ف) و(ك).
(٢) انظر ما تقدم في المسألة رقم (١٩٨) و(٢٥٥).
(٣) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٥٣)، وابن ماجه في "سننه" (٦٧٥)، والشاشي في "مسنده" (١٠١٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٨٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٢ رقم ٣٦٧٦ و٣٦٧٧).
(٤) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٨٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٢ رقم ٣٦٧٨).
(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.
(٦) في (ت) و(ك): « حارث ».
(٧) في (ش): « مصرف ».
(٨) قوله: « يشكنا » تقدَّم تفسيره في المسألة رقم (١٩٨).
(٩) هو: الثوري. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠٥٥)، وأبو نعيم الفضل بن دكين في "كتاب الصلاة" (٣٣٨)، والحميدي في "مسنده" (١٥٢)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١١٠ رقم ٢١٠٦٣)، والشاشي في "مسنده" (١٠١٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٨٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٩ رقم ٣٦٩٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٣٤).

وشُعْبَة[(١)]، وزهير[(٢)]، وإسرائيل[(٣)]، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وَهْب، عن خَبَّاب: شَكَوْنَا إلى رسول الله ﷺ...؟

قال أبي: الصَّحيحُ ما روى سُفْيان وشُعْبَة.

وروى سُفْيانُ بنُ عُيَينة[(٤)]، عن الأعمش، عن عُمَارَة[(٥)]، عن أبي مَعْمَر[(٦)]، عن خَبَّاب؛ قال: شَكَوْنَا إلى رسول الله ﷺ ... .

قال أبي: لم يَعْمَلِ ابنُ عُيَينة في هذا الحديث شيئًا؛ إنما هو الصَّحِيحُ من حديث الأعمش: عن أبي إسحاق، عن حارثة بن

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١١٤٨)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٠٨ و١١٠ رقم ٢١٠٥٢ و٢١٠٦٣)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٩ رقم ٣٦٩٩).

(٢) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها مسلم (٦١٩).

(٣) هو: ابن يونس. روايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (١٠٢١ و١٠٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٩ رقم ٣٧٠٠).
ورواه مسلم في "صحيحه" (٦١٩)، والشاشي في "مسنده" (١٠٢٢) من طريق سلام بن سليم، والبزار في "مسنده" (٢١٣٤)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٩ رقم ٣٧٠٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٣٨) من طريق يونس بن أبي إسحاق، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٨٥) من طريق زياد بن خيثمة، والشاشي في "مسنده" (١٠٢٠) من طريق الرحيل بن معاوية، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٩ رقم ٣٧٠٢) من طريق شريك، وابن مردويه في "المنتقى من حديث أبي الشيخ" (٨٧)، من طريق مفضل بن صدقة، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٣٨) من طريق أبي خيثمة، و(٢/ ١٠٤) من طريق زكريا بن أبي زائدة، جميعهم عن أبي إسحاق، به.

(٤) روايته أخرجها ابن حبان (١٤٨٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٤ رقم ٣٦٨٦).

(٥) هو: ابن عُمَير .

(٦) هو: عبدالله بن سَخْبَرة .

مُضَرِّب، عن خَبَّاب؛ قال: شَكَوْنَا . . . وَهِمَ ابنُ عُيَينة في هذا الحديثِ.

٣٧٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه إسحاق الأزرق[٢]، عن

---

(١) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٢٩/مخطوط)، وانظر المسألة التالية، والتي بعدها.

(٢) هو: إسحاق بن يوسف. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٥٠ رقم ١٨١٨٥)، وابن معين في "جزء من حديثه" (رقم٢١/ رواية الشيباني)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٣٣)، وابن ماجه في "سننه (٦٨٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٨٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠) و(٦/ ٢٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٣٩).
ومن طريق الإمام أحمد رواه حنبل في "جزئه" (٤٤)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٣٦١ رقم ١٠١٢)، والمصنف هنا في المسألة رقم (٣٧٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٠٥ و١٥٠٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٠٠ رقم ٩٤٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٩- ٢٠)، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (١٦٣ و١٦٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٢٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ١٧٠).
قال ابن حبان: « تفرد به إسحاق الأزرق ».
ونقل البيهقي عن الترمذي أنه قال: « سألت محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث؟ فعدَّه محفوظًا، وقال: رواه غير شريك عن بيان، عن قيس، عن المغيرة. . . ».
وحدَّث يحيى الحماني بهذا الحديث عن الإمام أحمد، عن إسحاق الأزرق، به.
وأنكر أحمد أن يكون حدثه به؛ في قصة ذكرها أحمد في "العلل" (٤٠٧٧)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ١٦٩)، والبرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٢/ ٧٣٦- ٧٣٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤١٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ١٧٣).

شَرِيك(١)، عن بَيَانٍ(٢)، عن قيس(٣)، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ» .

قال أبو محمد(٤): ورواه أبو عَوَانة(٥)، عن طارق(٦)، عن قيس؛ قال: سمعتُ عمر بن الخطَّاب - قولَهُ -: أَبْرِدوا بالصَّلاة؟

قال أبي: أخافُ أن يكونَ هذا الحديثُ يَدْفَعُ(٧) ذاك الحديثَ .

قلتُ: فأيُّهما(٨) أشبَهُ؟

قال: كأنه هذا. يعني: حديثَ عُمَرَ .

قال أبي في موضع آخر: لو كان عند قيس: عن المغيرة، عن النبيِّ ﷺ، لم يَحْتَاجَ أَنْ يَفتَقِرَ إلى أن يحدِّث عن عُمر موقوفً(٩).

---

(١) هو: ابن عبدالله النخعي .
(٢) هو: ابن بشر. (٣) هو: ابن أبي حازم.
(٤) في "البدر المنير": « فقال » بدل :« قال أبو محمد ».
(٥) هو: وضَّاح بن عبدالله . وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٣٣). (٦) هو: ابن عبدالرحمٰن.
(٧) في (أ) و(ش) و(ف): « يرفع ». (٨) في (ف):« أيهما » بلا فاء.
(٩) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وقوله: «لم يَحْتَاجَ» مطموسٌ في (ش)، ولو جاء على لغة الجمهور لقال: «لم يَحْتَجْ»، لكن ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، وإما أن يكون بفتح الجيم أو بضمها:
أما الفتح «لم يَحْتَاجَ»: فله ثلاثة أوجه:
الأول: جريانه على لغةِ مَنْ ينصب الفعل المضارع بـ« لم »، حملاً على « لن » عكس المعروف عند الناس؛ فقد حكى اللِّحْيَاني في "نوادره" أنَّ من العرب من ينصب بـ« لَمْ »، ويجزم بـ« لَنْ »؛ وعلى هذه اللغة اختار أبو حيان تخريج قراءة =

. . . .

= أبي جعفر المنصور في: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء ﴿نشرحَ﴾، ومثلها قول الحارث بن المنذر الجَرْمي [من الرجز]:

فـي أيِّ يَـوْمَـيَّ مِـنَ الـمَـوْتِ أَفِـرّْ ... أَيَـوْمَ لـم يُـقْـدَرَ أَوْ يَـوْمَ قُـدِرْ؟!

بفتح الراء في « يُقْدَرَ » بعد « لم »، ونقله عنه السمين في "الدر المصون" وابن عادل في "اللباب"، ولم يتعقَّباه بشيء، وذكروا لذلك شواهد من الشعر.

والثاني: أنَّ الأصل: « لم يحتاجَنْ » بنون التوكيد الخفيفة؛ فأبدل من النون ألفًا: «لم يحتاجًا»، ثم حذف نون التوكيد تخفيفًا لمَّا كان حذفها لا يُخِلُّ بالمعنى، وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دالَّةً عليها. وقد علَّقنا على حذف نون التوكيد الخفيفة في المسألة رقم (٣٢).

والثالث: أنَّ فتح الجيم في « يحتاجَ » لمجاورة الفتحة التي بعدها في « أنْ »، وهذا كالكسر في قراءة « الحَمْدِ لِلَّهِ » بالجر، وللمجاورة تأثيراتٌ كثيرة. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٤ - الوجه الثالث).

وهذه الوجوه الثلاثة ذكرها المفسِّرون في إعراب قراءة أبي جعفر لقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١]، بفتح الحاء من « نشرح ».

انظر: "البحر المحيط" (٨/ ٤٨٣- ٤٨٤)، و"الدر المصون" (١١/ ٤٣- ٤٥)، و"اللباب" لابن عادل (٢/ ٣٩٦- ٣٩٧)، و"روح المعاني" للآلوسي (٣٠/ ١٦٨)، و"المحتسب" (٢/ ٣٦٦-٣٦٧)، والخصائص" (٣/ ٩٤- ٩٦)، (٣/ ٢١٨- ٢٢٧)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٧٥، ٨٠- ٨٢)، و"مغني اللبيب" (ص٢٧٥- ٢٧٦)، و"الجنى الداني" (ص٢٦٦)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ٢٨٨- ٢٨٩)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٤٣)، و"لسان العرب" (٥/ ٧٥).

وأما ضم الجيم من « لم يَحْتَاجُ »: فيتأتى على إهمال « لم »؛ فيرفع المضارع بعدها حملاً على « لا » أو « ما » النافيتين، وهذه لغة لبعض العرب نقلها ابن مالك في "شرح التسهيل" (٤/ ٦٦) وأنشَدَ قول الشاعر [من البسيط]:

لـولا فـوارسُ مِـنْ نُـعْـمٍ وأُسْـرَتُـهُـمْ ... يَـوْمَ الـصُّـلَـيْـفَـاءِ لـم يُـوفُـونَ بِـالـجَـارِ

وقد ضعفها ابن مالك نفسه في "شرح الكافية الشافية" (ص ١٥٧٥-١٥٧٦)، كما عدها ابن عصفور في الشعر من الضرورة. =

٣٧٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثِ شَرِيكٍ[٢]، عن عُمَارَة بن القَعْقاع، عن أبي زُرْعَة[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ**»؟

قال أبي: ورواه حفصُ بن غياث[٤]، عن الحَسَن بن عُبَيدالله[٥]، عن إبراهيم النَّخَعي، عن أبي زُرْعَة[٦]، عن ثابت بن قيس، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: الصَّحيحُ: عن ثابت، عن أبي موسى.

= انظر: "شرح التسهيل" (١/ ٢٨) و(٤/ ٦٦) و"مغني اللبيب" (ص٢٧٥)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٤٣)، و"خزانة الأدب" (٩/ ٣- ٤ الشاهد رقم ٦٧٦)، و"ضرائر الشعر" (ص٣١٠).

(١) انظر المسألة السابقة، والمسألة التالية.

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٤٣)، و"الأوسط" (١/ ٢٦٨).

(٣) هو: ابن عمرو بن جرير.

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٦٧- ٢٦٨)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٤٩٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٨٧)، وتمام في "فوائده" (٢٤٥/ الروض البسام) من طريق عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن الحسن بن عبيدالله، عن إبراهيم النخعي، عن يزيد بن أوس، عن ثابت بن قيس، عن أبي موسى، وعن أبي زرعة، عن ثابت بن قيس، عن أبي موسى، به، مرفوعًا. ورواه النسائي في "سننه" (٥٠١) من طرق عن حفص بن غياث، عن الحسن بن عبيدالله، عن إبراهيم، عن يزيد بن أوس، عن ثابت بن قيس، عن أبي موسى، به، مرفوعًا. ورواه البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٦٨) من طريق عبدالواحد بن زياد، وعبدالله بن إدريس - فرَّقهما - عن الحسن، عن هَرِمٍ أبي زرعة، عن ثابت بن قيس، عن أبي موسى، به، موقوفًا.

(٥) في (ش): «عبدالله».

(٦) من قوله: «عن أبي هريرة...» إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال البصر.

٣٧٨ - وسمعتُ[(١)] أبي يقول: سألتُ يحيى بن معين، وقلتُ له: حدَّثنا أحمد بن حنبل[(٢)] بحديثِ إسحاقَ الأزرقِ[(٣)]، عن شَرِيكٍ[(٤)]، عن بَيَانٍ، عن قيس، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ»، وذكرتُهُ[(٥)] للحَسَنِ بنِ شاذان الواسِطِي، فحدَّثنا به، وحدَّثنا أيضًا عن إسحاق، عن شَرِيكٍ، عن عُمَارَة بن القَعْقاع، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ بمثله؟

قال يحيى: ليس له أصلٌ؛ إنما[(٦)] نَظَرْتُ في كتاب إسحاق، فليس فيه هذا.

قلتُ لأبي: فما قولُك في حديث عُمَارَة بن القَعْقاع، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ الذي أنكره يحيى؟

قال: هو عندي صحيحٌ[(٧)]، وحدَّثنا[(٨)] أحمدُ بنُ حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ

---

(١) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٢٩/ مخطوط)، ونقل بعضه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٣٢٤)، وانظر المسألة السابقة والتي قبلها.

(٢) روايته أخرجها في "مسنده" (٤/ ٢٥٠ رقم١٨١٨).

(٣) يعني: حديثه المذكور في المسألة قبل السابقة.

(٤) هو: ابن عبدالله النخعي.

(٥) في (أ) و(ف): « وذكرت »، ولم يتضح في (ش).

(٦) كذا في جميع النسخ، وقد تخرَّج على وجهين: **الأوَّل**: أنها محرَّفة عن « أنا ». **والثاني**: هي « إنَّما » مشدَّدة النون، و« ما » فيها زائدة، ولا تفيد هنا الحصر؛ كأنه يقول: إني نظرتُ في كتاب إسحاق، فلم أجد فيه هذا.

(٧) الظاهر أنه يعني: صحيحٌ عن إسحاق الأزرق، ولا يعني صحته عن أبي هريرة؛ لأنه رجَّح في المسألة السابقة رواية من رواه عن أبي موسى الأشعري.

(٨) في (ت) و(ك): « وحدثنا به ».

بالحديثَيْنِ جميعًا عن إسحاق الأزرق .

قلتُ لأبي: فما بالُ يحيى نظَرَ في كتاب إسحاق فلم يَجِدْهُ ؟

قال: كيف؟! نظَرَ(١) في كتبه كله(٢) ؟! إِنَّمَا نظَرَ في بعضٍ، وربَّما كان في موضعٍ آخَرَ.

٣٧٩ - وسألتُ(٣) أبي عن حديثٍ رواه قيس بن الرَّبِيع(٤)، عن

---

(١) في (ف): « ينظر ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وتحتمل وجوهًا: **الأول**: أنَّ الأصل: « في كتابِهِ كلِّهِ » على الإفراد، وحذفتِ الألفُ خَطًّا لا نطقًا، وكتبتْ: « كِتَٰبِهِ »، وذلك يفعله كثيرٌ من النساخ اتباعًا لرسم المصحف في ذلك؛ كما في قراءة حمزة والكسائي وخلف وغيرهم: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٥] قرؤوها: ﴿وكتابِهِ﴾ على الإفراد، وهي في خط المصحف بلا ألف. انظر كتب القراءات.
ويَدُلُّكَ على صحة هذا الوجه: أن في السؤال: « كتاب إسحاق » على الإفراد؛ فكان الجواب أولى أن يكون على الإفراد أيضًا ليتطابقا، وهذا هو الأصل.
والثاني: وجهُ الجَمْعِ: « في كُتُبِهِ كُلِّهِ »، وأَرْجَعَ الضمير في « كُلِّهِ » إلى واحد «الكتب»، ولذلك؛ ذَكَّره، والتقدير: « أَنَظَرَ في كُتُبِهِ كُلِّ كتابٍ منها؟ »، وانظر التعليقَ على المسألة رقم (١١٣٥).
والثالث: وجهٌ بالجمع أيضًا: « في كُتُبِهِ كُلَّهْ »، والأصل: « في كُتُبِهِ كُلِّهَا »، حُذِفَتِ الألف من « كُلِّهَا »، ونُقِلَتْ فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها، فصارت الكلمة: « كُلَّهْ »، وهذه لغةُ طيِّئ ولَخْم في الوقف على ضمير المؤنَّث « ها ». انظر الكلام على هذه اللغة في المسألة رقم (٢٣٥).
والرابع: بالجمع أيضًا: «في كُتُبِهِ كُلِّهَ»، والأصل: «كُلِّهَا»؛ حذفت الألف واجتزئ عنها بالفتحة قبلها؛ والاجتزاء بالحركات عن حروف المد لغة هوازن وعليا قيس، سيأتي بيانها وبيان شواهدها في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(٣) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٩٢٤).

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه بحشل في "تاريخ واسط" =

الأعمش؛ قال: حدَّثني أبو سُفْيان - يعني: طَلْحة بن نافع[(١)] - عن الحَسَن[(٢)]، عن أُمِّهِ[(٣)]؛ قالتْ: دَخَلْتُ على أم حبيبة بنت أبي سُفْيان، وهي[(٤)] تصلِّي في دِرْعٍ وخِمَارٍ، فلمَّا أنْ صَلَّتْ؛ قالت: هاتي المِلْحَفةَ يا جاريةُ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: دخَلْتُ على أم سَلَمة، وكانتْ[(٥)] أمُّ الحَسَن البصريِّ خادمةً لأم سَلَمة[(٦)].

قال أبي: والخطأُ ليس مِنْ[(٧)] قيس. ويَرْويه[(٨)] أيضًا عن الأعمش، عن إسماعيل بن مسلم البصريِّ العَبْديِّ، عن الحَسَن، عن أُمِّه[(٩)]، عن أم سَلَمة. والأعمشُ عن إسماعيل بن مسلم البصري

= ص(٧٢) قال: حدثنا عبدالخالق بن إسماعيل، أنا محمد بن يزيد، عن جعفر بن الحارث، عن الأعمش، عن أبي سفيان قال: صلت أم حبيبة... فذكره.

(١) في (ف): « رافع ».

(٢) هو: البصري.

(٣) هي: خَيْرة مولاة أم سلمة.

(٤) في (أ): « وهو ».

(٥) في (ت) و(ك): « وكان » وهو متجهٌ على ما حكاه سيبويه عن بعض العرب يقولون: «قال فلانَةُ». وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٤١٧).

(٦) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٥٠٢٧) عن معمر، عن قتادة، عن أم الحسن قالت: رأيت أم سلمة - زوج النبي ﷺ - تصلي في درع وخمار. وعلَّقه ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٤٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٣٥).

(٧) في (ك): « في » بدل: « من ».

(٨) أي: قيسُ بن الربيع .

(٩) في (ت) و(ف) و(ك): « عن أبيه » بدل: « عن أمه ».

العَبْدي، أشبَهُ؛ لأنَّا لا نَعْلَمُ أبو سُفْيَانَ[(١)] روى عن الحَسَن شيئًا. وقصَّةُ أم حبيبة: الذي عندي أنَّ الغلَطَ لعلَّه من الأعمش[(٢)].

٣٨٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيم بن عُيَينة[(٣)] أخو

---

(١) كذا في جميع النسخ « أبو سفيان » بالواو، وفي توجيهه ثلاثة أوجه ذكرناها في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٢٢).
ولما وقع هنا وجه رابع وهو: أنَّ «أبو سفيان» مرفوع بالواو على الابتداء، وخبرُهُ جملةُ « روى عن الحسن شيئًا »؛ فتكون في موضع رفع، وفي هذا إلغاءٌ للعامل الذي هو الفعل «نعلم» مع تقدُّمه؛ وهو جائزٌ مطلقًا على قول الكوفيين والأخفش وأبي بكر الزُّبَيْدي وابن الطراوة، وجائز على قول البصريين إذا توسط في الكلام، أو توسط بين معمولين. ويوجبون إعماله إذا تقدم تقدمًا محضًا. وتأوَّلوا ما جاء على غير ذلك ويردُّونه إلى الإعمال بتقدير ضمير الشأن، أو إلى التعليق بتقدير لام الابتداء.
وعلى ذلك: فما وقع هنا صحيحٌ على مذهب الكوفيين في جواز إلغاء العامل المتقدِّم، وصحيحٌ أيضًا على مذهب البصريين بتقدير ضمير الشأن، أي: لا نَعْلَمُهُ - أي: الشأن - أبو سفيان روى عن الحسن شيئًا. أو على أنه متوسط في الكلام فيجوز إلغاؤه، وقد سبق هنا بقوله: « لأنا لا ». والله أعلم.
وانظر: "شرح الأُشْموني" (٢/ ٥٨- ٦٠)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٥٤- ٦٩)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٣٩٥- ٣٩٩)، و"خزانة الأدب" (٩/ ١٤١- ١٤٦)، و"همع الهوامع" (١/ ٥٥١- ٥٦١).

(٢) قوله: « وقصة أم حبيبة. . . » إلخ، كذا في النسخ، وهو جارٍ على إضمار الرابط في جملة الخبر، وتقديره: « وقصةُ أمِّ حبيبة الذي عندي (فيها). . . »، وذلك نحو قولهم: « السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم »، أي: منوان مِنْهُ؛ فحذف الرابط في الجملة الواقعة خبرًا. وانظر في روابط جملة الخبر بالمبتدأ: التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٥/ ٢٩١ رقم٥٣٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٥٠)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٣١- ٤٣٢). وعزاه العيني في "عمدة القاري" (٣/ ١٥٧) إلى الحاكم في "تاريخ نيسابور".
=

سُفْيان، عن أبي حَيَّان[1] التَّيميِّ[2]، عن أبي زُرْعة[3]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الغَنَمُ مِنْ دَوَابِّ الجَنَّةِ؛ فَامْسَحُوا مِنْ رُغَامِها**[4]، **وَصَلُّوا فِي مَرَابِضِهَا**»؟

قال أبي: كنتُ أستحسنُ هذا الإسناد، فبان لي خطَؤُه؛ فإذا قد رواه عمَّار بن محمد[5]، عن [أبي حَيَّان][6]، عن رجلٍ من بني

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي حيان إلا إبراهيم بن عيينة».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٦٨) من طريق الوليد بن رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به. ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٤٩).

(١) في (ف): «حبان».

(٢) هو: يحيى بن سعيد بن حَيَّان.

(٣) هو: ابن عمرو بن جرير.

(٤) كذا في جميع النسخ: بالغين المعجمة؛ قال الأزهري في "تهذيب اللغة" (٨/ ١٣٢ رغم): «وقال الليثُ: الرُّغَام: ما يسيل من الأنف من داء أو نحوه، قلتُ: هذا تصحيف، وصوابه: الرُّعَام بالعين [أي: المهملة]. وقال أحمد بن يحيى [ثعلب]: من قال: الرُّغَام فيما يسيل من الأنف، فقد صحَّف»، وكان الأزهري في (٢/ ٣٨٩ رعم) ذكر: «قال الليث: رَعَمَتِ الشاةُ تَرْعَمُ فهي رَعوم؛ وهو داءٌ يأخذها في أنفها فيسيل منه شيء يقال له: الرُّعام». وانظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٥/ ٢٢٤- ٢٢٥)، و"النهاية" (٢/ ٢٣٥)، و"غريب الحديث" لابن الجوزي (١/ ٤٠١)، و"اللسان" (١٢/ ٢٤٧ رغم)، و(١١/ ٢٨٩ رعم).

(٥) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه عبدالرزاق في "مصنفه" (١٦٠١) عن سفيان ابن عيينة، وابن أبي شيبة في "مسنده" (٩٨٥) عن عبدالله بن إدريس، كلاهما عن أبي حيان، سمعت رجلاً من بني هاشم، عن النبي ﷺ، به.
وفي رواية ابن عبدالرزاق: رجلاً بالمدينة».
ورواه عبدالرزاق (١٥٩٩) عن معمر، عن أبي إسحاق، عن رجل من قريش قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

(٦) في (أ) و(ش): «أبي حبان» بالباء الموحدة. وفي (ت) و(ف) و(ك): «ابن حبان» و«حبان» غير منقوطة. وقد تقدم على الصواب أول المسألة.

هاشم، عن النبيِّ ﷺ، بمثله[١]؛ وهو أشبَهُ.

٣٨١ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه محمدُ بنُ بِشْرٍ[٣]، عن يزيد بن زياد بن أبي الجَعْد، عن زُبَيْدٍ[٤]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرةَ، عن عمر؛ قال: صلاةُ السَّفَرِ ركعَتان؛ على لسان النبيِّ ﷺ .

ورواه الثوريُّ[٥]، عن زُبَيْدٍ، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « مثله ».

(٢) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٤٩)، وستأتي هذه المسألة برقم (٥٨٥).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠٦٤)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٤٩٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٢٥)، وبحشل في "تاريخ واسط" ص(٢١٦- ٢١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٩٩).
قال الدارقطني في "الأفراد" (٢٨/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرد به يزيد بن زياد، عن ابن أبي ليلى، عنه. . . ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٩٦) بعد أن ذكر الحديث من طريق يزيد بن زياد بن أبي الجعد -: « وليس لهذا الحديث غير هذا الإسناد، ومن أهل الحديث من يعلله ويضعفه، ومنهم من يصحح إسناد يزيد بن أبي الجعد هذا فيه. قال علي بن المديني: هو أسندها، وأحسنها، وأصحها ».

(٤) هو: ابن الحارث اليامي.

(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٤٨)، وعبدالرزاق في "مصنفه" (٤٢٧٨)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٧ رقم ٢٥٧)، والنسائي في "سننه" (١٥٦٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٤١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٢١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٨٣)، والطبراني في "الأوسط" (٥٠١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٠٠).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٨٥٠ و٨١٥٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" =

عمر - ليس فيه: عن كعب - قال: صلاةُ السَّفَرِ ركعَتانِ(١)...؟

قال أبي: الثوريُّ أحفَظُ(٢).

٣٨٢ - وسمعتُ أبي يقول: أما حديثُ أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، فَيُطِيلُ(٣) فِيهِنَّ...»،

= (٢٩/ المنتخب)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٦٣)، والنسائي في "سننه" (١٤٢٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٢٢) من طريق شريك، والبزار في "مسنده" (٣٣١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٨٧)، و"تاريخ أصبهان" (١/ ١٩٠) من طريق شعبة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٢١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٥٣- ٣٥٤) و(٥/ ٣٧) من طريق محمد بن طلحة، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٢١٥) من طريق عبدالله بن عيسى، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٩٦) من طريق الثوري، جميعهم عن زبيد، به.

قال البزار: «وهذا الحديث رواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد، عن زبيد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلي، عن كعب بن عجرة، عن عمر. وشعبةُ والثوريُّ، فلم يذكرا «كعب بن عجرة» وهما حافظان، ويزيد بن زياد فغير حافظ».

ووقع في رواية محمد بن طلحة عند الطحاوي: «عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: خطبنا عمر...» ووهَّمَه ابنُ عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٩٦) محمدَ بن طلحة في قوله: «خطبنا عمر».

وقال ابن عبدالبر: «روى هذا الحديث يزيد بن هارون، عن الثوري، عن زبيد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلي قال: سمعت عمر، فخطؤوه فيه؛ لقوله: سمعت عمر».

(١) في (ت) و(ك): «ركعتين»، وتتمة الحديث: وصلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تمام غير قصر؛ على لسان محمد ﷺ.

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٢/ ١١٥ رقم١٥٠) الاختلاف في هذا الحديث، ورجَّح ما رجَّحه أبو حاتم هنا .

(٣) في (ش): «فليطيل».

فقلتُ: يا رسول الله، ما هذه الصَّلاة الَّتي تصلِّيها[١] حين تزولُ الشَّمْس؟ فقال رسول الله ﷺ: «يَا أَبَا أَيُّوبَ، إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ». قلتُ: يا رسول الله، أفيه سلامٌ فاصِل؟ قال: «لا».

قال[٢] أبي: إنَّما[٣] رواه عُبَيدة[٤] الضَّبِّيُّ، عن إبراهيم[٥]، عن

(١) في (ك): «يصليها». (٢) في (ف): «وقال».

(٣) قوله: «إنَّما» سقط من (ك)، لكنْ حُذِفَتْ منه الفاءُ الرابطةُ لجواب «أمَّا» الشرطية المذكورة في صدر المسألة، وكانت الجادَّة أن يقول: «فإنَّما»، وكأنَّ الفَصْل بقوله: «قال أبي» هو الذي سوَّغ حذف هذه الفاء، على أنَّا نقول: إنَّ حَذْفَ الفاء من جواب «أمَّا» جائزٌ. وانظر تفصيل ذلك في التعليق على المسألة رقم (٦٣٧).

(٤) هو: ابن مُعَتِّب. وفي (ت) و(ش) و(ف): «عبدة»، وفي (ك): «عنده»، والمثبت من (أ)، وهو الصواب. انظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٦/ ٩٤).
وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٥٩٨)، والحميدي في "مسنده" (٣٨٩)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٤١٦- ٤١٧ رقم ٢٣٥٣٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٢٢٦/ المنتخب)، والترمذي في "الشمائل" (٢٩٣ و٢٩٤)، وابن ماجه في "سننه" (١١٥٧)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١١٠٤/ مسند عمر)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢١٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٣٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٦٨ و١٦٩ رقم ٤٠٣٢ و٤٠٣٣ و٤٠٣٤)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٥٣)، وتمام في "فوائده" (٣٨٠/ الروض البسام)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٨٨)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ١٧١).
قال ابن خزيمة: «وعبيدة بن معتب رَحِمَهُ اللَّهُ ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره عند من له معرفة برواة الأخبار، وسمعت أبا موسى يقول: ما سمعت يحيى بن سعيد ولا عبدالرحمٰن ابن مهدي حدثا عن سفيان عن عبيدة بن معتب بشيء قط. وسمعت أبا قلابة يحكي عن هلال بن يحيى، قال: سمعت يوسف بن خالد السمتي يقول: قلت لعبيدة بن معتب: هذا الذي ترويه عن إبراهيم سمعته كله؟ قال: منه ما سمعته، ومنه ما أقيس عليه. قال: قلت: فحدثني بما سمعت فإني أعلم بالقياس منك».
وقال البيهقي: «وعبيدة بن معتب ضعيف، لا يحتج بخبره».

(٥) هو: ابن يزيد النَّخعي.

سَهْم بن مِنْجَابٍ، عن قَزَعَةَ[١]، عن قَرْثَعٍ[٢]، عن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ.

قال[٣] **أبي**: يرويه بُكَير بن عامر[٤]، عن إبراهيم، عن أبي أَيُّوبَ، مُرسَلاً، وليس بِقَويٍّ[٥].

٣٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رُوِيَ عن الأعمش، عن أبي سُفْيان[٦]:

فمنهم من يقول: عن عُبَيد بن عُمَير[٧]، عن النبيِّ ﷺ[٨].

---

(١) هو: ابن يحيىٰ.
(٢) في (ك): «برثع». وقَرْثع هذا: هو الضَّبِّي الكوفي.
(٣) في (ت) و(ك): «فقال».
(٤) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (ص١٠٦ - رواية محمد بن الحسن الشيباني).
(٥) ذكر الدارقطني في "العلل" (٦/١٢٨) الاختلاف في هذا الحديث، ومما قاله: «ورواه عبيدة بن مُعَتِّب، عن إبراهيم النخعي، عن سهم بن منجاب، عن قزعة مولى زياد - ويُروى عن أبي سعيد وهو صاحبه - عن قَرثَع، عن أبي أيوب؛ قاله أبو معاوية عن عبيدة. وقال زيد بن أبي أنيسة: عن عبيدة، عن إبراهيم، عن قزعة، عن قَرثَع، عن أبي أيوب، لم يذكر فيه: سهمًا، وقول أبي معاوية أشبه بالصواب».
(٦) هو: طلحة بن نافع.
(٧) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٦٥٤) من طريق وكيع، والبخاري في "خلق أفعال العباد" (٥٨١)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٨٩) من طريق أبي معاوية، والمروزي (٩١) من طريق الثوري، ثلاثتهم عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن عبيد بن عمير، به، مرسلاً.
(٨) الحديث على هذا الوجه رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٦٤٩)، وأحمد في "مسنده" (٢/٤٢٦ رقم ٩٥٠٥) و(٣/٣١٧ رقم ١٤٤٠٨)، ومسلم في "صحيحه" (٦٦٨)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٨٧ و٨٨)، وأبو عوانة في =

ومنهم من يقول: عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

قال(١): ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ مَثَلَ الصَّلواتِ الخَمسِ كَمَثَلِ نَهَرٍ على بابِ أَحَدِكُم يغتَسِلُ منه كلَّ يومٍ خَمسَ مرَّاتٍ؟

= "صحيحه" (١٣١٤) من طريق أبي معاوية، وأحمد (٣/ ٣٠٥ و٣٥٧ رقم ١٤٢٧٥ و١٤٨٥٣) من طريق محمد بن فضيل وعمار بن محمد، والبخاري في "خلق أفعال العباد" (٥٨٠)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٩٦٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٢٢٨) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٠١٤)، والدارمي في "مسنده" (١٢٢٠)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٨٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٩٦٣)، وأبو عوانة في "صحيحه" (١٣١٤)، وابن البختري في "المنتقى من السادس عشر من حديثه" (٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٢٥) من طريق يعلى بن عبيد، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٢٩٢) من طريق عبدالله بن نمير، ستتهم عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، به، مرفوعًا.

وخالفهم محمد بن عبيد الطنافسي؛ فرواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وروايته رواها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٦٥٠)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٤١ رقم ٩٦٩٢)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٩٦٧)، وابن البختري في "ستة مجالس من أماليه" (٦).

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٢٢٨) ومن طريق ابن البختري رواه البيهقي في "الشعب" (٢٥٥٥).

نقل ابن البختري عن شيخه العباس الدوري قوله: «وهذا حديث غريب». قال البيهقي: «وهذا لأن الجماعة إنما رووه عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، ومحمد بن عبيد رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة».

وقال الدارقطني في "العلل" (١٤٩١): «ولم يتابع عليه» أي: محمد بن عبيد.

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ١١) بعد أن ذكره من طريق محمد بن عبيد: «لكنه شاذ؛ لأن أصحاب الأعمش إنما رووه عنه، عن أبي سفيان، عن جابر».

(١) أي: عُبَيْدُ بنُ عُمَيْرٍ في الإسناد الأوَّل، أو جابرٌ في الإسناد الثاني.

قال: الحُفَّاظُ يقولون: عن عُبَيد بن عُمَير، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ[١].

وكذا رواه عبدالعزيز بن رُفَيع، عن عُبَيد بن عُمَير، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ[٢].

٣٨٤ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عَبْثَرٌ[٤]، وجَرِير[٥]، عن الأعمش[٦]، عن أبي صالح[٧]، عن أبي هريرة؛ قال: مَنْ أدرَكَ مِنْ

(١) خالف أبا حاتم في ترجيحه هذا، الإمامُ مسلم؛ فأخرج الحديث في "صحيحه" - كما سبق - من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ، به. وتابع أبا معاوية عليه خمسةٌ من الثقات، تقدم ذكر من أخرج حديثهم، والله أعلم.

(٢) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٥٤): « قال أبو حاتم: كذلك أرسله الحفاظ، وهو أشبه ».
والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٦٨) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، مرفوعًا.
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٣١/أ): « يرويه الأعمش واختُلِف عنه؛ فرواه أبو معاوية الضرير ويعلى بن عبيد وغيرهما، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، وخالفهم محمد بن عبيد؛ رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة».
وقال في "العلل" المطبوع (١٤٩١): « يرويه الأعمش، واختُلِف عنه: فرواه محمد ابن عبيد الطنافسي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ولم يتابَع عليه، وخالفه يعلى بن عبيد؛ رواه عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر؛ كذلك رواه أصحاب الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، وهو الصحيح ».اهـ.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٠٢)، وانظر "العلل" للدارقطني (١٧٣٠ و٢٠٣٣).

(٤) هو: ابن القاسم الزُّبيدي.

(٥) هو: ابن عبدالحميد.

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٢٢٨) عن الثوري، عنه، به. وسيأتي ذكر الاختلاف على الثوري فيه.

(٧) هو: ذكوان السَّمَّان.

العصر ركعةً قبل أن تغيب الشَّمسُ . . . الحديثَ، لا يَرْفَعُهُ ؟

قال أبي: رواه شُعَيب بن خالد[١]، ومحمد بن عَيَّاش العامريُّ[٢]، وسُفْيانُ الثوريُّ من رواية النُّعْمان بن عبدالسَّلام[٣] عنه، فقالوا كلُّهم: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ . . . هذا الحديثَ.

قال أبي: الصَّحيحُ عندي موقوفٌ.

---

(١) روايته أخرجها أبو حاتم في المسألة رقم (٤٠٢)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٠١) من طريق عمرو بن أبي قيس، عنه، به.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٢/ تعليقًا)، وأبو حاتم في المسألة رقم (٤٠٢) من طريق عبيدالله الحنفي، عنه، به.

(٣) لم نقف على روايته عن الثوري على هذا الوجه مرفوعًا، وسيأتي في المسألة (٤٠٢) ذكر أبي حاتم للحديث من طريق الثوري موقوفا، والحديث رواه محمد بن عاصم في "جزئه" (٤٦)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٢/ ٢٢٢)، وفي "حديثه" (٣٧/ انتقاء ابن مردويه)، والدارقطني في "العلل" (١٠/ ٣٢٣) من طريق محمد بن المغيرة، عن النعمان بن عبدالسلام، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به، موقوفًا.
ورواه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٢/ ٢٢٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٤٤)، والدقاق في "معجم شيوخه" (٥) من طريق الحجاج بن يوسف بن قتيبة، عن النعمان بن عبدالسلام، عن الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.
ورواه الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٣٢٣) من طريق محمد بن المغيرة، عن النعمان، عن الثوري، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.

٣٨٥- وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم[٢]، عن إبراهيم ابن إسماعيل بن مُجَمِّعٍ، عن هُرَيْرِ بن عبدالرحمٰن، عن جَدِّه رافع بن خَدِيج؛ قال: قال رسول الله ﷺ لبلال: **((نَوِّرْ بِالفَجْرِ قَدْرَ مَا يُبْصِرُ القَوْمُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِمْ))**؟

قال أبي: حدَّثنا هارونُ بنُ مَعْروفٍ وغيرُهُ، عن أبي إسماعيلَ إبراهيمَ بنِ سُلَيمان المؤدِّب، عن هُرَيْر؛ وهو أشبَهُ.

٣٨٦ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو بكرِ بنُ عَيَّاشٍ[٤]، عن أبي إسحاق الهَمْدانيِّ[٥]، عن عبدالله بن السَّائبِ[٦]، عن عبدالله ابن عَمرو، عن النبيِّ ﷺ؛ في الكُسُوفِ ؟

قال أبي: هكذا قال! وإنما هو: السَّائب بن مالك - والدُ عطاء ابن السَّائب - عن عبدالله بن عَمْرو[٧].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٠٠)، وانظر تخريج الحديث فيها.

(٢) هو: الفضل بن دُكَين .

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٨٠).

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٣١) من طريق أحمد بن يونس، عنه، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٢٣ رقم ٧٠٨٠) من طريق يحيى بن آدم، والنسائي في "الكبرى" (٥٤٦) من طريق محمد بن العلاء، كلاهما عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن السائب بن مالك، عن عبدالله بن عمرو، به.

(٥) في (ت): « الهمذاني ». وأبو إسحاق هذا هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٦) في (ش): « قال وإنما هو السائب » بدل: « عن عبدالله بن السائب ».

(٧) أي: هكذا قال أبو بكر بن عياش في روايته هذه عن أبي إسحاق: « عبدالله بن =

٣٨٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه طُعْمَةُ بن عَمْرو[٢]، عن

= السائب عن عبدالله بن عمرو »، والحديث إنما يروى عن أبي إسحاق، عن السائب ابن مالك عن عبدالله بن عمرو، وقد تقدم ذكر ذلك في المسألة (٢٨٠)، مع العلم أن هذا الوجه عن أبي إسحاق مرجوح عند أبي حاتم، وأن الصواب من حديث أبي إسحاق: ما رواه سفيان، عن أبي إسحاق، عن السائب بن مالك، عن النبي ﷺ، به، مرسلاً. انظر بيان ذلك في المسألة (٢٨٠).

(١) نقل بعض نص هذه المسألة، ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٥٥/ مخطوط).

(٢) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٠٣) و(٣/ ٢٠)، والبيهقي في "الشعب" (٢٦١٢ و٢٦١٣)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٣٨٥). ووقع في رواية الترمذي: « حبيب بن أبي ثابت ».
قال الترمذي: « وقد رُوي هذا الحديث عن أنس موقوفًا، ولا أعلم أحدًا رفعه إلا ما روى سَلْم بن قتيبة، عن طعمة بن عمرو، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس؛ وإنما يُروى هذا الحديث عن حبيب بن أبي حبيب البجلي، عن أنس بن مالك، قوله».
ونقل ابن عدي عن أبي حفص عمرو بن علي الفلّاس قوله في حبيب: « وهو: الحذاء ». وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢/ ٨٤/ أطراف الغرائب): « غريب عن طعمة الجعفري، عن حبيب أبي عميرة الإسكاف ».
ونقل الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٥٢١/ بهامش تحفة الأشراف): « وقال الدارقطني في "الأفراد": قال نصر بن عليٍّ فيه: « حبيب الإسكاف »، وهو الصواب ».
وقال البيهقي: « في كتابي: « حبيب بن أبي ثابت »، وهو خطأ؛ إنما هو: حبيب ابن أبي حبيب الحذاء أبو عميرة ».
وقال البيهقي أيضًا: « رفعه طعمة بن عمرو، ورواه خالد بن طهمان أبو العلاء، عن حبيب، فوقفه مرَّة، ورفعه أخرى ».
ورواية خالد الذي ذكرها البيهقي أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٧٥) من طريق قيس بن الربيع، عن خالد بن طهمان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس، به، مرفوعًا. =

حَبِيب، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ، كُتِبَ لَهُ بَرَاءَتَانِ: بَرَاءَةٌ[1] مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النِّفَاقِ».

قلتُ لأبي: حبيبٌ هذا من هو؟

قال: لا أدري![2].

= قال الخطيب: «كذا قال: حبيب بن أبي ثابت! وإنما هو: حبيب الإسكافي».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٠٣) و(٣/ ٢٠) من طريق عبدالعزيز بن أبان، عن خالد بن طهمان، عن شيخ، عن أنس، به، مرفوعًا.
ورواه ابن عدي (٣/ ١٩) من طريق عبدالرحمن بن معن الدوسي، عن خالد بن طهمان، عن أنس، به، مرفوعًا.
ورواه الترمذي في "جامعه" (٢٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٠٣) و(٣/ ١٩) من طريق وكيع، والدولابي في "الكنى والأسماء" (٢/ ٥٠) من طريق حسين الجعفي والبيهقي في "الشعب" (٢٦١٤) من طريق أبي أسامة، ثلاثتهم عن خالد ابن طهمان، عن حبيب بن أبي حبيب البجلي، عن أنس، به، موقوفًا.
ونقل الترمذي عن البخاري قوله: «حبيب بن أبي حبيب يكنى أبا الكَشُوثَى، ويقال: أبو عميرة».
وقال ابن عدي: «ولا أدري حبيب بن أبي حبيب هذا؛ هو صاحب الأنماط أو حبيب آخر». وانظر "العلل" للدارقطني (١٥١).

(١) قوله: «براءة» سقط من (ف).

(٢) بهامش نسخة (أ) حاشية على هذا الموضع بخط الناسخ، ونصها: «هو حبيب بن أبي حبيب البَجَلي، البصري، وقد أخرج له الترمذي هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه».
ثم يليه تعقب بخط مغاير، مفاده: أن الترمذي إنما أخرجه من طريق طعمة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنسٍ، مرفوعًا، ثم أخرجه الترمذي عن حبيب بن أبي حبيب البجلي، عن أنسٍ، موقوفًا.

٣٨٨ - وسمعتُ[(١)] أبي وحدَّثنا عن أبي الوليد[(٢)]، عن قيس بن الربيع؛ قال: حدَّثني عَمْرو مولى عَنْبَسةَ، عن رَيْطَةَ[(٣)] بنتِ عبدالله ابن محمد بن عليٍّ؛ قال[(٤)]: حدَّثني أبي، عن أبيه[(٥)]، عن

(١) روى الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٢٩٠-٢٩١) هذا النص من طريق المصنف .

(٢) هو: هشام بن عبدالملك الطيالسي. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥٩٢٩)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٢٩٠).
قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به قيس بن الربيع ».
ورواه الخطيب أيضًا (٢/ ٢٨٩) من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي الوليد ويحيى ابن الحماني، عن قيس بن الربيع، عن عُمير مولى عنبسة بن سعيد، حدثتني رائطة بنت عبدالله بن محمد بن عقيل، عن أبيها، عن محمد بن الحنفية، عن علي، به.
قال الخطيب: « قوله: « رائطة بنت عبدالله بن محمد بن عقيل » وهمٌ، والصواب: رائطة بنت محمد بن علي بن أبي طالب، فلا أرى الوهم إلا من أبي قلابة، وجَمْعُه بين حديث أبي الوليد ويحيى بن الحماني، عن قيس، عن عمير على الاتفاق، وهمٌ أيضًا؛ لأن القائل: عن عمير، إنما هو: ابن الحماني، وأما أبو الوليد فإنما يقول: عن عمرو ».
ورواه الخطيب أيضًا (٢/ ٢٨٩) من طريق أبي بلال الأشعري عن قيس بن الربيع، عن عمرو بن عبدالله مولى عنبسة بن سعيد، عن رائطة بنت عبدالله بن محمد، عن أبيها عن علي، به.
كذا بإسقاط: « محمد بن علي ».

(٣) في "الأوسط" للطبراني: « رائطة ».

(٤) كذا في جميع النسخ: « قال »، ومثله في "الأوسط" للطبراني، وجاء في مطبوع "الموضح": « قالت »، وهو الجادَّة؛ لأنَّ الفعل مسندٌ إلى ضمير المؤنَّث، وهو يعود إلى ريطة بنت عبدالله؛ فإنها هي القائلة، لكن ما وقع عندنا في النسخ له ثلاثة أوجه في العربية ذكرناها في التعليق على نحوه في المسألة رقم (١٧٨).

(٥) هو: محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية .

عليٍّ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا عَلِيُّ! مُرْ نِسَاءَكَ فَلَا يُصَلِّينَ عُطَّلاً[(١)]، وَلَوْ تَقَلَّدُ سَيْرًا[(٢)]، وَيَخْضِبْنَ أَكُفَّهُنَّ؛ حَتَّى لَا يُشْبِهْنَ أَكُفَّ الرِّجَالِ[(٣)]».

---

(١) «عُطَّلاً»: جمع «عاطل»، وهي التي لا حَلْيَ عليها، والعَطَلُ: فِقْدان الحلي؛ عَطِلَتِ المرأةُ تَعْطَلُ عَطَلاً وعُطُولاً، فهي عَاطِلٌ، وعُطُلٌ، والجمع: عَوَاطِلُ، وَعُطَّلٌ، وأَعْطَالٌ، وتَعَطَّلَتْ فهي مُتعطِّلة: إذا لم يكن عليها حَلْيٌ. ينظر: "العين" (٢/ ٩)، و"غريب الحديث" لأبي عبيد (٥/ ٣٦٦)، و"غريب الحديث" للخطابي (١/ ١١٦)، و"النهاية" (٣/ ٢٥٧)، و"تاج العروس" (١٥/ ٤٩٨).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي رواية الطبراني السابقة: «وَلَوْ أَنْ يَتَقَلَّدْنَ سَيْرًا»، وفي رواية الخطيب: «ليتقلَّدْنَ في أعناقهنَّ ولو بِسَيْرٍ». و"السَّيْر": القطعة المستطيلة من الجِلْد، وهو الشراك، وجمعه: سُيُور. انظر: "جمهرة اللغة" (٢/ ٧٢٤)، و"لسان العرب" (٤/ ٣٩٠).

وقوله: «ولو تَقَلَّدُ سَيْرًا» بضم الدال المهملة، والأصل فيه: «ولو تَتَقَلَّدُ سَيْرًا»؛ حذفت إحدى التاءَيْنِ تخفيفًا من الفعل «تتقلَّدُ»، والفاعل ضميرٌ يعود إلى واحد النِّسَاء، كأنَّه قال: «ولو تتقلَّدُ إحداهنَّ سَيْرًا»، وهذا من باب حمل الجمع على معنى المفرد، وله نظائر. انظر ذلك في التعليق على المسألة رقم (١١٣٥).

وأمَّا حذفُ إحدى التاءين تخفيفًا، فقد قرَّر النحاة أنَّ المضارع إذا بُدِئَ بتاءَيْنِ (تاء المضارعة، وتاء المطاوعة): فإنَّ لك فيه ثلاثةَ أوجه:

الأوَّل: الفَكُّ، وهو الأصل؛ فتقول: تَتَقَلَّدُ.

والثاني: الحذف، وهو أن تَحْذِفَ إحدى التاءين تخفيفًا، فتقول: تَقَلَّدُ.

وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ قولان؛ أصحهما: الثانية، وهو مذهب سيبوَيْهِ والبصريين، وقال الكوفيون: المحذوفُ الأولى، وهي حرف المضارعة.

والثالث: الإدغام، للتخفيف أيضًا، فتقول: اتَّقَلَّدُ، تُدْغِمُ أحد المثلَيْنِ في الآخر، فتسكُنُ إحدى التاءين، فيؤتى بهمزة الوصل للنطق بالساكن. وانظر: "شرح ابن عقيل" (٢/ ٥٤٠- ٥٤٢)، و"أوضح المسالك" لابن هشام (٤/ ٣٦٤- ٣٦٥)، و"همع الهوامع" (٣/ ٤٨٦ باب الإدغام).

(٣) أي: حتى لا تُشْبِهَ أَكُفُّهُنَّ أكفَّ الرجال؛ فالضمير في «يُشْبِهْنَ» يعود إلى «أَكُفِّ النِّسَاء».

فقال أبي: عمرٌو هذا هو: عمرُو بن خالد الواسِطِيُّ، وهو متروكُ الحديث.

٣٨٩ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا حدَّثه أبو نُعَيم[1]، عن أبي بكر ابن عَيَّاش، عن إسماعيل بن سُمَيعٍ، عن علي بن كثير؛ قال: رأى عمَّار بن ياسر رجلاً يصلِّي على رابِيةٍ - يعني: التَّلَّ - فمدَّه[2] مِنْ خَلفِه، فقال: هاهنا تُصَلِّي. يعني: على القَرَار[3].

قال أبي: كذا قال أبو نُعَيم، ويقولون: عليُّ[4] بن أبي كثير[5].

---

(١) أبو نعيم: هو الفضل بن دُكَيْن، والمراد: حَدَّثَ أبو نُعَيْم به أبا حاتم، فتقدير العبارة: حَدَّثَهُ به أبو نعيم، أو حدَّثه إيَّاه أبو نعيم، وهذه الجملَة نعتٌ لقولَه: «حديثًا»، وقد حُذِفَ منها الضمير الذي يربطها بالمنعوت، وهو: « إيَّاه » أو الضمير في «به»، وهذا جائزٌ عند العرب وله شواهد من كلامهم. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٣).

(٢) أي: جَذَبَهُ. انظر "لسان العرب" (٣/ ٣٩٦).

(٣) في (أ): «الفرار». والقَرَارُ: الـمُطمَئِنُّ من الأرض. انظر "النهاية" (٤/ ٣٨)، و"القاموس" (ص٤٦١).

(٤) في (ك): « عن » بدل: « علي ».

(٥) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٠٢): « علي بن أبي كثير، وقال بعضهم: ابن كثير ».
وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير"(٦/ ٢٩٣) تعليقًا من طريق قبيصة، عن عبدالواحد، عن إسماعيل بن سُميع، عن علي بن أبي كثير؛ قال: رأى عمار بن ياسر رضي الله عنهما رجلاً يصلِّي على دابته، فحطَّه إلى الأرض. ثم قال البخاري بعده: « وقال أبو معاوية: عن إسماعيل، عن بلال العبسي؛ رأى عمارًا، وهذا وهم »؛ يعني قوله: « عن بلال العبسي ».
وهذه الرواية التي أشار إليها البخاري أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٥٢٨)، فقال: «حدثنا مروان بن معاوية، عن إسماعيل بن سُميع، عن بلال العبسي؛ قال: رأى عمار رجلاً يصلِّي على دابته، فأخذ بقفاه، فحطَّه إلى الأرض، فقال: صَلِّ هاهنا ». =

٣٩٠ - وسمعتُ[١] أبي وذكَرَ الحديثَ الذي رواه سُلَيْمان بن شُرَحْبيل[٢]، عن الحَكَم بن يَعْلَى بن عطاءٍ، عن محمد بن طَلْحَةَ بن مُصَرِّفٍ، عن أبيه، عن أبي مَعْمَرٍ - يعني: عبدالله بن سَخْبَرَةَ[٣] - عن

= فالظاهر أن قوله: «أبو معاوية» في "تاريخ البخاري" تصحَّف عن «ابن معاوية»؛ فإن المعروف بالرواية عن إسماعيل بن سُميع هو مروان بن معاوية؛ كما في "تهذيب الكمال" (٣/ ١٠٧-١٠٨).

(١) انظر المسألة رقم (٢٦١)، وقد نقل بعض نص هذه المسألة مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٢٠٩)، والعيني في "عمدة القاري" (٤/ ٢١٢).

(٢) هو: سليمان بن عبدالرحمن ابن بنت شرحبيل. وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٦٠)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢١١) و(٦/ ١٩٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٤)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٨٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٩٠).
قال ابن عدي: «وهذا لا يرويه عن محمد بن طلحة - وهو: محمد بن طلحة بن مصرِّف - غير الحكم بن يعلى، ومحمدِ بن عبدالرحمن؛ شيخٍ قرشيٍّ مدني؛ حدثناه أحمد بن محمد بن الجعد، عن إسحاق بن بهلول، عنه».
وقال أبو نعيم: «غريب من حديث طلحة، تفرَّد به الحكم، ورواه أبو زرعة الرازي، عن أبي أيوب الدمشقي، مثله».
ورواية محمد بن عبدالرحمن القرشي التي ذكرها ابن عدي أخرجها في "الكامل" (٦/ ١٩٢) وقال عقبها: «وهذا الحديث للحكم بن يعلى بن عطاء، يعرف بأبي محمد البرغشي الكوفي، عن محمد بن طلحة، رواه عنه سليمان بن عبدالرحمن؛ حدثناه عن سليمانَ جعفرُ الفريابي، سرقه من الحكم بن يعلى بن عطاء محمد بن عبدالرحمن هذا». ورواه الطبراني في "الأوسط" (٧١١٤) من طريق حبيب بن فروخ، عن ابن طلحة ابن مصرِّف، عن أبيه، عن مرَّة الطيب، عن أبي بكر، به، مرفوعًا. قال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديث عن طلحة بن مصرِّف إلا ابنُه. وهكذا رواه حبيب بن فرُّوخ، عن محمد بن أبي [كذا] طلحة، عن أبيه، عن مرَّة. ورواه الحكم ابن يعلى بن عطاء، عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن أبي معمر، عن أبي بكر».

(٣) في (ش): «سخيرة».

أبي بكر الصِّدِّيق، عن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا وَلَوْ كَمَفْحَصِ قَطَاةٍ[(١)]، بَنَيْتُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ[(٢)]».

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والحكم بن يَعلى متروكُ الحديث، ضعيفُ الحديث[(٣)].

٣٩١ - وسمعتُ[(٤)] أبي وذكر حديثًا حدَّثني به عن دُحَيْمٍ[(٥)]، عن

---

(١) سلف تفسيره في المسألة رقم (٢٦١).

(٢) كذا، ولو ثبتَ هذا اللفظُ، فإنَّه يكون حديثًا قدسيًّا؛ ويكون في الكلام تقدير، وهو: «عن رسول الله ﷺ قال: [قال الله عز وجل]: من بنى مسجدًا. . . »، لكنَّنا لم نقف على شيء من هذا في كتب السُّنَّة، والذي في مصادر التخريج: « بَنَى اللهُ له بيتًا في الجنة »، وفي "تاريخ ابن عساكر": « بُنِيَ له بيتٌ في الجنة ».
لكنْ يغلب على الظن: أنَّ هذا تصحيفٌ عن: « بَنَىٰ له بيتًا »، أو «بَنَى اللهُ له بيتًا»، والله أعلم.

(٣) ذكر البزار في "مسنده"(١/ ١٦٦) أنه ترك أحاديث من مسند أبي بكر الصديق ؓ؛ « ليس لها أسانيد مرضية، ولا هي في أسانيدها متصلة »، وذكر منها برقم (٩٠) هذا الحديث، فقال: « وكان منها حديث رواه أبو معمر، عن أبي بكر: « من بنى لله مسجدًا »، وهذا الحديث ليس له إسناد، ولا أحسب أبو معمر [كذا !] هذا سمع من أبي بكر، وكان في إسناده رجلان غير مشهورين بالنقل؛ فتركنا ذكره لذلك ».
وقال الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٦٣ رقم٥٥): « رواه الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي ومحمد بن عبدالرحمٰن بن طلحة القرشي، عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن أبي معمر، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ . ورواه غيرهما عن محمد بن طلحة بن مصرف، موقوفًا غير مرفوع، وهو أشبه بالصواب ».
وقال في "الأفراد" (ق١٧/ ب - ١٨/ أ/ أطرافه): «غريب من حديث أبي معمر عبدالله ابن سخبرة، عنه، تفرد به طلحة بن مصرف عنه، وتفرد به محمد بن طلحة عن أبيه ».

(٤) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٩٤) قول أبي حاتم: « حديثٌ منكر ». وفي هامش النسخة (أ) كُتب عند هذه المسألة بخط مغاير كلمة: « العيد ».

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم. وأخرج روايته الطبراني في "مسند الشاميين"(٢٣٩). =

الوليد بن مسلم، عن ابن ثَوْبانَ[1]، عن النُّعْمان بن راشدٍ، عن الزُّهْريِّ، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه؛ قال: صَلَّيْتُ مع رسول الله ﷺ العِيدَ بغير أذانٍ ولا إقامةٍ، ثم صلَّيتُ مع أبي بكر[2] العِيدَ بلا أذانٍ ولا إقامةٍ، ثم صلَّيتُ مع عمر العِيدَ بلا أذانٍ ولا إقامةٍ، ثم صلَّيتُ مع عثمان العِيدَ بلا أذانٍ ولا إقامةٍ .

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٣٩٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بكر بن بَكَّار، عن شُعْبةَ، عن أنس بن سِيرِينَ، عن ابن عُمَرَ؛ قال: صَنَعَ رجلٌ من الأنصار

= وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٩ رقم٤٩٦٨)، فقال: حدثنا الوليد؛ ثنا ابن ثوبان، به. وأخرجه أحمد (٢/ ٣٩ رقم ٤٩٦٧)، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (٦٦) من طريق الوليد بن مسلم، عن عبدالرزاق بن عمر الثقفي، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٢٩) من طريق الوليد بن مسلم، عن أبي بكر الهذلي، كلاهما عن ابن شهاب، به.

ورواه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٠٩) من طريق أبي خليد، عن ابن ثوبان، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، به.

ورواه أحمد (٢/ ١٠٨ رقم ٥٨٧١ و٥٨٧٢)، والنسائي في "الكبرى" (١٧٦٣)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٤٩ رقم ١٣٢٤٢) من طريق حصين بن نمير، عن الفضل بن عطية، عن سالم، به، مختصرًا.

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « عن ثَوبان »، والمثبت من (أ) و(ش)، وهو الصَّواب، وهو: عبدالرحمن بن ثابت بن ثَوبان الذي يروي عن النعمان بن راشد، ويروي عنه الوليد بن مسلم؛ كما في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٤٤٥-٤٤٦)، و(٣١/ ٨٦-٨٧).

(٢) في (ش): « مع أبو بكر ».

لرسول الله ﷺ طَعَامًا، فدعاه، فَبَسَطَ له حَصِيرً[(١)]، فصلَّى عليه رَكعَتَيْنِ. فقال له رجل من آلِ الجارود: أكان النبيُّ ﷺ يُصلِّي الضُّحى[(٢)]؟ قال: ما رأيته صلَّى قبلَ ذلك اليوم؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: أنسُ بن سِيرين[(٣)]، عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه ابن عمر[(٤)].

٣٩٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن أيُّوب الأَصْبهانيُّ الفِرْسانيُّ[(٥)]، عن أبي مسلمٍ[(٦)] قائِدِ الأعمش، عن الأعمش[(٧)]، عن

---

(١) في (ش): « حصيره »، والمثبت من بقية النسخ، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّة: حصيرًا، وتقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله: « الضحى » سقط من (ك).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٧٠ و١١٧٩ و٦٠٨٠).

(٤) ذكر الدارقطني في "العلل" (٤/٩/أ) أن الحديث يرويه عن أنس بن سيرين كلٌّ من: شعبة، وأيوب السَّختياني، وخالد الحذَّاء، وعبدالله بن عون. وذكر اختلافًا آخر بينهم على أنس بن سيرين؛ فقال: « واختُلِف عنه: فقال شعبة: عن أنس بن سيرين، سمعت أنسًا. وقال أيوب وخالد: عن أنس بن سيرين، عن أنس. وخالفهم ابن عون؛ فرواه عن أنس بن سيرين، عن عبدالحميد بن المنذر بن الجارود، عن أنس؛ قال ذلك ابن عُلَيَّة، ومعاذ بن معاذ، وأشهل بن حاتم، وابن أبي عروبة. وقال حماد بن زيد: عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أنس. وقال ابن إدريس: عن ابن سيرين - ولم يُسَمِّه - عن أنس، والقول قول شعبة ومن تابعه ».

(٥) بضم الفاء وكسرها، وسكون الراء، انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي (٧/ ٧٥).
وروايته أخرجها أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٧٣) و(٢/ ٣٣٠).

(٦) هو: عُبَيدالله بن سعيد بن مسلم الجُعفي.

(٧) هو: سليمان بن مهران.

عُمارةَ بن عُمَيْرٍ، عن أبي مَعْمرٍ[١]، عن أبي مسعود[٢] الأنصاريِّ؛ قال[٣]: قال رسول الله ﷺ: «**لَا تَرْجُوا صَلَاةً[٤] لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وشَيْءٍ مَعَهَا**» ؟

فقال أبي: هذا باطلٌ؛ إنما الحديثُ: «**لَا تُجْزِئُ صَلاةُ رَجُلٍ لَا يُقِيمُ صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ والسُّجُودِ**»[٥].

---

(١) هو: عبدالله بن سَخْبَرة الأزدي.

(٢) في (ت) و(ك): « ابن مسعود ».

(٣) في (أ) و(ش): « فقال ».

(٤) كذا في جميع النسخ، والمراد: « لا ترجوا أنْ تُجْزِئَ صلاةٌ . . . » إلخ، وهو معنى ما في الموضعين المذكورين من "أخبار أصبهان" ففيهما: « لا تجزي صلاةٌ ».

(٥) الحديث على هذا الوجه أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٦٤٦)، وعبدالرزاق في "مصنفه" (٢٨٥٦)، والحميدي في "مسنده" (٤٥٩)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١١٩ و١٢٢ رقم ١٧٠٧٣ و١٧١٠٣ و١٧١٠٤)، والدارمي في "مسنده" (١٣٦٦)، وأبو داود في "سننه" (٨٥٥)، والترمذي في "جامعه" (٢٦٥)، والنسائي في "سننه" (١٠٢٧ و١١١١)، وابن ماجه في "سننه" (٨٧٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٩١ و٥٩٢ و٦٦٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٩٢ و١٨٩٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/ ٢١٢- ٢١٤ رقم ٥٧٨- ٥٨٣ و٥٨٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٠٥ و٢٠٦ و٣٨٩٩)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٩٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٤٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٨٨ و١١٧)، والبغوي في "شرح السنة" (٦١٧) من طرق عن الأعمش، به.

قال الترمذي والبغوي: « حديث حسن صحيح ».

وقال الدارقطني: « هذا إسناد ثابت صحيح ».

وقال أبو نعيم: « صحيح ثابت من حديث الأعمش ».

وقال البيهقي: « هذا إسناد صحيح ». =

٣٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بن خالد الوَهْبيُّ[١]، عن ابن جُرَيْجٍ[٢]، عن عطاءٍ[٣]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إِيَّايَ[٤] وَالفُرَجَ فِي الصَّلَاةِ!»؛ يعني: في الصُّفُوف؟

= ورواه الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢١٤ رقم ٥٨٤) من طريق عبدالرحمن بن حميد الرؤاسي، عن عمارة بن عمير، به.

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٥٠) أوجهًا أخرى للاختلاف في هذا الحديث، فانظره فيه.

(١) في (أ) و(ش): « عمر بن خالد الوهبي »، وفي (ف): « محمد بن خالد الواهبي » وانظر "تهذيب الكمال" (٥١٨٠).

وروايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (١٦٢/أ/أطراف الغرائب) وقال: « تفرد به محمد بن خالد الوهبي عنه » أي: عن ابن جريج، به.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ١٥١ رقم١١٤٥٢)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٣٤٢ رقم٥٢٣) من طريق حفص بن غياث، عن ابن جريج ، به.

وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٤٧٤) عن ابن جريج، عن عطاء؛ قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ . . . ، فذكره . هكذا جاء في "مصنف عبدالرزاق" .

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ١٥١ رقم١١٤٥٣) عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، عن عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، موقوفًا.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨٢٣) عن وكيع، عن ابن جريج، عن عطاء؛ قال: قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٣) هو: ابن أبي رباح.

(٤) في (ش): « إياك »، وكذا في "مصنَّف ابن أبي شيبة"، وبعض نسخ "طبقات المحدِّثين"، وفي "المعجم الكبير" (١١٤٥٣)، و"مصنَّف عبدالرزاق": «إياكم»، والمثبت من بقية النسخ وبقية مصادر التخريج. =

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

وقال: ابنُ جُرَيجٍ لا يَحْتَمِلُ هذا، يعني: لا يَحْتَمِلُ روايةَ مثل هذا الحديثِ بهذا الإسنادِ.

٣٩٥ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ حدَّثنا به أحمدُ بن عِصَامٍ الأنصاريُّ[٢]، عن أبي بكر الحَنَفيِّ[٣]، عن سُفْيانَ[٤]، عن سِمَاك بن

= وهذا من أساليب التحذير في العربيَّة، والأصلُ فيه أن يكونَ للمخاطب نحو: إيَّاك والشَّرَّ، ويجوزُ أن يحذِّرَ المتكلِّمُ نفسَهُ - كما وقع هنا - ويشهدُ له قولُ عمر ﵁: «لِتُذَكِّ لَكُمُ الأَسَلُ والرماحُ والسِّهَامُ، وإيَّايَ وأَنْ يَحْذِفَ أحدُكُمُ الأرنبَ»، وأصله: إيَّايَ بَاعِدُوا عن حَذْفِ الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يَحْذِفَ أحدُكُمُ الأرنب، ثم حذف من الأوَّل المحذور؛ وهو حذفُ الأرنب، ومن الثاني المحذَّر؛ وهو أنفسكم، وقد صرَّح ابن مالك بشذوذ تحذير المتكلِّم والغائب فقال في ألفيته:

وشَذَّ إيَّايَ وإيَّاهُ أَشَذّْ وعن سبيلِ القَصْرِ مَنْ قاسَ انتَبَذْ

لكنَّ ظاهر كلامه في "التسهيل" يفيد جوازَ ذلك والقياسَ عليه مع المتكلِّم؛ قال الأُشموني: «ظاهر كلام التسهيل أنَّه يجوز القياس على «إيَّاي»، و«إيَّانا»؛ فإنه قال: «يُنْصَبُ محذِّر «إيَّاي» و«إيَّانا» معطوفًا عليه المحذور»؛ فلم يصرِّح بشذوذ؛ وهو خلاف ما هنا». اهـ. انظر: "شرح ابن عقيل" (٢/ ٢٧٥)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٧٢)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٨٧)، و"السير الحثيث" للدكتور محمود فجال (١/ ٢٠٣- ٢٠٩).

(١) نقل نص هذه المسألة ابن الأثير في "أسد الغابة" (٣/ ٧٤)، وابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٢٢٠). وانظر المسألة الآتية برقم (٣٩٩).

(٢) روايته أخرجها سعيد بن يعقوب في "الصحابة"، كما في "أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٧٤)، و"الإصابة" لابن حجر (٥/ ٢٢٠).

(٣) هو: عبدالكبير بن عبدالمجيد.

(٤) هو: الثوري.

حَرْب، عن تميم بن طَرَفَةَ، عن أبيه؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يَضَعُ[1] يَدَهُ اليُمْنى على اليُسْرى في الصَّلاة، وربَّما انصَرَفَ عن يَمِينِهِ، وربَّما انصَرَفَ عن شِمالِه؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: سِماكٌ[2]، عن قَبِيصةَ بنِ هُلْبٍ، عن أبيه، عنِ النبيِّ ﷺ.

٣٩٦ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به أحمد بن عِصامٍ الأنصاريُّ[4]، عن أبي بكر الحَنَفيِّ، عن سُفْيانَ، عن ابن

---

(١) في (ك): « وضع ».

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١١٨٣)، وعبدالرزاق في "مصنفه" (٣٢٠٧)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣١٠٩)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢٢٦ و٢٢٧ رقم ٢١٩٦٧ و٢١٩٧٩)، وأبو داود في "سننه" (١٠٤١)، والترمذي في "جامعه" (٢٥٢ و٣٠١)، وابن ماجه في "سننه" (٨٠٩ و٩٢٩)، وعبدالله بن أحمد في "زياداته على المسند" (٥/ ٢٢٦، و٢٢٧ رقم ٢١٩٦٨ و٢١٩٦٩ و٢١٩٧١ و٢١٩٧٣ و٢١٩٧٤ و٢١٩٧٥ و٢١٩٧٨ و٢١٩٧٩ و٢١٩٨١ و٢١٩٨٢) من طرق عن سماك، به، مطولاً ومختصرًا.
قال الترمذي: « حديث هُلْب حديث حسن ». وقال ابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٢٢٠) بعد أن ذكره من طريق سماك، عن قبيصة: « فإن كان محفوظًا فلعل لسماكٍ فيه شيخين ».
وانظر المسألة الآتية برقم (٣٩٩).

(٣) نقل هذا النص ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ١٩٤-١٩٥).

(٤) روايته أخرجها الحاكم في "معرفة علوم الحديث" ص(١٥١) وقال: « صحَّف أبو بكر الحنفي في إسناده عن عبدالله بن عبدالله، عن جدِّه، وإنما هو: عن عبدالله بن عبدالله، عن جدته أسيلة؛ هكذا رواه عبدالرحمن بن مهدي، والحسين بن حفص، وعبدالله بن الوليد العدني؛ عن الثوري ».

أبي ليلى[١]، عن عبدالله بن عبدالله [٢]، عن جَدِّهِ، عن عليٍّ: أنه كان يَتعَشَّى، ثم يَلْتَفُّ في ثِيابِه، فينامُ قبل أن يُصَلِّيَ العِشاء؟

فسمعتُ أبي يقول: هو عبدالله بن عبدالله الرَّازيُّ[٣]، عن جَدَّتِهِ أُسَيْلَةَ، عن عليٍّ، وغَلِطَ من قال: عن جَدِّه؛ إنما هو: عن جَدَّتِهِ أُسَيْلَةَ[٤].

٣٩٧ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه أبو يحيى الحِمَّانيُّ[٦]،

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٢) قوله: « عبدالله » الثاني ضبَّب عليه ناسخا (ت) و(ك).

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (٢١٤٧) عن الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٧١٩٠) من طريق حفص بن غياث، ومحمد ابن فضيل، ووكيع، جميعهم عن محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن عبد الله الرازي، عن جدته - وكانت سُرِّيَّة علي - قالت: كان عليٌّ يتعشى، ثم ينام وعليه ثيابه قبل العشاء.
واللفظ لعبدالرزاق، ووقع عنده: « عبيدالله بن عبدالله » بدل: « عبدالله بن عبدالله».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(١/ ١١١ رقم ٨٩٢) عن يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن أبي ليلى،عن ابن الأصبهاني، عن جدَّة له - وكانت سُرِّيَّة لعلي - . . . فذكره، وزاد فيه قول علي ﷺ : فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك ؟ فرخَّص لي.
وهذه الرواية مخالفة لرواية الأكثر في ذكر هذه الزيادة، وفي جعله عن ابن الأصبهاني بدل عبدالله الرازي، وقد يكون هذا من ابن أبي ليلى، فإنه سيِّئ الحفظ، والله أعلم .

(٤) من قوله: « عن علي وغلط. . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٥) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٤٦/مخطوط)، وانظر "التلخيص الحبير" (١/ ٤٣٤).

(٦) هو: عبدالحميد بن عبدالرحمٰن.

عن الثوريِّ، عن مسلمٍ أبي فَرْوةَ[١] الجُهَنيِّ، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازبٍ؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ ركوعُهُ وسُجودُهُ ورَفعُ رأْسِهِ من الرُّكوع مُتقارِب[٢]، وكان إذا ركَعَ لو صُبَّ على ظَهْرِه[٣] ماءٌ اسْتَقَرَّ، وكان لا يَخْفِضُ رأسَهُ ولا يَرْفَعُهُ ؟

فسمعتُ أبي يقول: ليس ذِكْرُهُ عن البراء بمَحفوظٍ[٤].

قال أبو محمد[٥]: وروى[٦] هذا الحديثَ حُسينُ بنُ حفصٍ، عن سُفْيانَ[٧] في[٨] "جامعه الكبير"، عن مسلمٍ الجُهَنيِّ[٩]، عن

(١) في (ت) و(ك): « مسلم بن فَرْوَة »، وهو: مسلم بن سالم، أبو فَرْوَة؛ كما في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٥١٥-٥١٦).

(٢) كذا في جميع النسخ بلا ألف بعد الباء، وفيها وجهان:
الأوَّل: النصب، خبرًا لـ« كان »، واسمُهَا قولُهُ: « رسول الله ﷺ »، وكُتِبَ بحذفِ ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة، والجادَّة: « متقاربًا » بالألف، وأمَّا قوله: «ركوعُهُ... إلخ»، فهو بدلُ اشتمالٍ من قوله: « رسول الله ﷺ». وانظر في لغة ربيعة: التعليقَ على المسألة رقم (٣٤).
والثاني: الرفع خبرًا للمبتدأ « ركوعُهُ »، والجملة الاسمية - من المبتدأ والخبر - في محل نصب خبرٍ لـ« كان »، واسمها حينئذٍ هو قوله: « رسول الله ﷺ »، وهذا من الإخبار عن « كان » بالجملة الاسمية.

(٣) في (ف): « ظهر ».

(٤) أي: من حديث الثوري، والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٧٩٢ و٨٠١ و٨٢٠)، ومسلم في "صحيحه" (٤٧١) من طريق الحكم بن عتيبة، عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى، عن البراء، به.

(٥) في (أ) و(ش): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

(٦) في (ت) و(ك): « روى » بلا واو.

(٧) هو: الثوري.

(٨) في (ك): « عن » بدل: « في ».

(٩) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٩٢) من طريق ابن إدريس، =

عبدالرحمٰن بن أبي ليلى؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ... مُرسَلٌ[١].

وروى عبدالرحمٰن بن مهدي، عن الثَّوْريِّ، عن مسلمٍ الجُهَنيِّ، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان قيامُهُ وركوعُهُ وسُجُودُهُ مُتقارِب[٢]، وكان إذا ركَعَ لو صُبَّ على ظَهْرِهِ[٣] ماءٌ لاسْتَقَرَّ[٤]، وليس في مَتْنِ حديثِ عبدالرحمٰن بن مهدي: وكان لا يَخْفِضُ رأسَهُ ولا يَرْفَعُهُ[٥].

٣٩٨ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن إسحاق[٧]، عن

= وأبو داود في "المراسيل" (٤٣) من طريق شعبة، كلاهما عن مسلم الجهني أبي فروة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، به، مرسلاً، مختصرًا.

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٢) كذا في جميع النسخ « متقارب » بلا ألف بعد الباء، وفيه وجهان:
الأول: وَجْهُ النَّصْب « متقاربَ » على أنَّه خَبَرٌ لـ« كان »، وحذفت ألف التنوين على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
والثاني: وجه الرفع « متقاربٌ »، خبرًا للمبتدأ « قيامُهُ... »، وجملةُ المبتدأ والخبر في محل نصب خَبَر لـ« كان »، واسمُهَا: ضميرُ شأنٍ مستتر، وتقديرُ الكلام: أنَّه كان هو - أي: الشأن - قيامُهُ وركوعُهُ وسجودُهُ متقاربٌ. وانظر لضمير الشأن التعليقَ على المسألة رقم (٨٥٤)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣).

(٣) في (ف): « ظهر ».

(٤) في (ت): « لا يستقر ».

(٥) في (ف) زيادة: « في الركوع »، وضُربَ عليها .

(٦) انظر المسألة رقم (٢١٥٠) و(٢٥٢٤).

(٧) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٨٦٤)، والهيثم بن كليب في "مسنده" (٨٢٩)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٢١ رقم ١٠٥٣٢) لكن وقع عند البزار: «عمرو بن ميمون » بدل: « عمرو الأصم ».

زُهيرٍ[١]، عن أبي إسحاق[٢]، عن عمرٍو الأَصَمِّ[٣]، عن عبدالله[٤]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا دَخَلَ المَسْجِدَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ، وَمَنْ قَعَدَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ**»؟

قال أبي: رأيتُم أعجبَ من عُبَيدٍ هذا؛ رَوَى[٥] فجعلَهُ عن عبدالله؟! وحدَّثنا النُّفَيليُّ[٦]، عن زُهيرٍ، عن أبي إسحاق، عن عَمْرٍو؛ قال: إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ المَسجِدَ . . . ؛ قولَهُ.

قال أبي: هذا عندي الصَّحيحُ؛ عن عَمْرٍو؛ قولَهُ[٧].

٣٩٩ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه عَمرو بن أبي قيس، عن سِماكٍ[٩]، عن قَبِيصَة بن[١٠] هُلْبٍ، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُسَلِّم

---

(١) هو: ابن معاوية. (٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٣) هو: عمرو بن عبدالله الأصم، الهَمْداني؛ كما في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٤٦ رقم٢٥٩٢)، و"الجرح والتعديل" (٦/ ٢٤٢ رقم١٣٤٤).

(٤) قوله: « عن عبدالله » سقط من (أ) و(ش)، وهو: عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) يعني: رواه، أي: روى الحديثَ. وهذا من حذف المفعول به لفهمه من السياق. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤). (٦) هو: عبدالله بن محمد.

(٧) لم نقف عليه من قول عمرو، وقال أبو حاتم في المسألة رقم (٢١٥٠): الحديث موقوف، أوقفه أصحاب زهير » وسيأتي تخريجه هناك. وقال البزار بعد أن أخرج هذا الحديث في الموضع السابق من "مسنده" :« هكذا رواه زهير، ولا نعلم رواه عن زهير إلا عبيد بن إسحاق، ورواه عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن عمرو الأصم، عن عبدالله، عن النبي بنحوه. ورواه غير عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن عمرو الأصم، عن عبدالله، موقوفًا ».

(٨) انظر المسألة رقم (٣٩٥). (٩) هو: ابن حرب.

(١٠) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

عن يَمينِه وعن يَسارِه؟

قال أبي: هكذا رواه[١] عمرو، ولم يُتابَعْ عليه؛ إنما هو: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَنفَتِلُ عن يَمينِه وعن شِمالِه[٢].

٤٠٠ - **وسمعتُ**[٣] **أبي** وذكر حديثَ إبراهيمَ بنِ سُلَيمانَ أبي إسماعيلَ المُؤَدِّبِ[٤]، عن هُرَيْرِ بن عبدالرحمٰن بن رافع بن خَدِيج، عن جَدِّه رافع، عن النبيِّ ﷺ[٥] أنه قال لبلال: «**نَوِّرْ بِالفَجْرِ قَدْرَ**[٦] **مَا يُبْصِرُ القَوْمُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِمْ**».

قال أبي: روى أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبةَ[٧] هذا الحديثَ عن

(١) في (أ) و(ش) و(ف): «رَوَىٰ».

(٢) تقدم في المسألة رقم (٣٩٥).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٨٥)، ونقلها الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٣٨).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٠١) تعليقًا من طريق موسى بن إسماعيل، والمصنف في المسألة رقم (٣٨٥) عن أبيه، عن هارون بن معروف وغيره، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٧٧- ٢٧٨ رقم ٤٤١٤) من طريق يحيى الحماني ومحمد بن بكار، والدولابي في "الأسماء والكنى" (١/ ٩٧) من طريق محمد بن الصباح الدولابي، جميعهم عن إبراهيم بن سليمان، به.
ووقع عند الدولابي: «ثنا إبراهيم بن سليمان بن رزين بن إسماعيل المؤدب، ثنا هارون بن عبدالرحمن بن رافع بن خديج، قال: قال رسول الله ﷺ».

(٥) من قوله: «ابن رافع...» إلى هنا، سقط من (ف).

(٦) قوله: «قدر» مكرر في (ك).

(٧) روايته أخرجها في "مسنده" (٨٣).
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (١/ ٢٣٨) - عن أبي نعيم، به. إلا أنه وقع عنده: «إسماعيل بن إبراهيم المدني» بدل: «إبراهيم ابن إسماعيل». =

أبي نُعَيم[١]، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّعٍ، عن هُرَيْر بن عبدالرحمٰن، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: وسمعنا من أبي نُعَيم كتابَ إبراهيم بن إسماعيل؛ الكتابَ كُلَّهُ، فلم يكنْ لهذا الحديثِ فيه ذِكْرٌ، وقد حدَّثنا غيرُ واحد[٢] عن أبي إسماعيل المُؤَدِّبِ .

قلتُ لأبي: الخطأُ من أبي نُعَيم، أو من أبي بكر بن أبي شَيبة ؟

قال: أرى قد تابعَ أبا بكرٍ رجلٌ آخَرُ؛ إما محمدُ بن يحيى أو غيرُهُ؛ فعلى هذا، يَدُلُّ[٣] أنَّ الخطأَ من أبي نُعَيم. يعني: أنَّ أبا نُعَيم

= وعزاه الزيلعي إلى الطبراني بمثل رواية ابن راهويه، والذي وقفنا عليه من رواية الطبراني ما أخرجه في "الكبير" (٤/ ٢٧٨ رقم ٤٤١٥) عن فضيل بن محمد الملطي، عن أبي نعيم، عن عبدالرحمن بن رافع، عن رافع بن خديج، به، مرفوعًا.

ورواه الطيالسي؛ "مسنده" (١٠٠٣) قال: حدثنا أبو إبراهيم، عن عبدالرحمن بن هرير بن رافع بن خديج، عن رافع بن خديج، به، مرفوعًا. كذا وقع في المطبوع. والحديث عزاه الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٣٨) والبوصيري في "إتحاف الخيرة" (٨٣٩) إلى الطيالسي أنه قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن هرير، عن جدِّه رافع، به، مرفوعًا.

وانظر "كتاب الصلاة" لأبي نعيم الفضل بن دكين (٣١٤ و٣١٥)، و"تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عاليًا" لأبي نعيم الأصبهاني (٥٤).

(١) هو: الفضل بن دُكَين.

(٢) منهم: هارون بن معروف؛ كما في المسألة (٣٨٥).

(٣) كذا ! وفاعل « يدل » ضمير مستتر يعود إلى غير مذكور، وهو مفهوم من السياق، أي: يَدُلُّ هذا الكلامُ وذِكْرُ المتابِعِ لأبي بكر، على أن الخطأ من أبي نعيم.
والأَصْلُ في الذي يعود إليه ضميرُ الغائبِ: أن يكون مقدَّمًا؛ لِيُعْلَمَ المعنيُّ بالضمير=

أراد أبا إسماعيل المُؤَدِّب، وغَلِطَ في نِسْبته، ونَسَبَ إبراهيمَ بن سُلَيمان إلى إبراهيم بن إسماعيل[1] بن مُجَمِّع .

٤٠١ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن سُلَيمان بن[3]

= عند ذكره بعدَ مفسِّره، وأن يكون أقربَ مذكور.

لكنْ قد يُستغنَىٰ عن ذِكْرِ المفسِّر: بما يدل عليه حِسًّا؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِيۚ﴾ [يُوسُف: ٢٦]، إذ لم يتقدَّم التصريحُ بلفظ « زَلِيخَا »؛ لأنها كانت حاضرة.

أو يُسْتغنَىٰ عنه بما يدل عليه عِلْمًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النّحل: ٦١]، أي: على الأرض.

أو بِذِكْرِ جُزْئِهِ أو كلِّهِ؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ [التّوبَة: ٣٤]، أي: المكنوزاتِ التي بعضُهَا الذهبُ والفضةُ.

وجُعِلَ من ذلك: قولُهُ تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المَائدة: ٨]، أي: العدل، وهو المصدرُ المفهومُ من الفعل « اعدلوا »، والمصدرُ جزءٌ من مدلول الفعل؛ لأنَّ الفِعْلَ يدل على الحدث - الذي هو مدلولُ المصدر - والزمان.

أو بذكر نظيره؛ منه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فَاطِر: ١١]، أي: مِنْ عُمُرِ مُعَمَّرٍ آخرَ. **أو بذكر مصاحبه؛** كقوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [صٓ: ٣٢]، أي: الشمسُ، أغنى عن ذكرها ذِكْرُ العشيِّ.

ومما ورد من ذلك في حديث النبي ﷺ: قولُهُ ﷺ لعليٍّ ؓ: « إِنَّ لَكَ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ، وَإِنَّكَ لَذُو قَرْنَيْهَا »، أي: ذو قرني الأمة، ولم يَجْرِ لها ذِكْرٌ؛ قاله أبو عبيد. ومثله قولُ الأعرابي: « ما بين لابَتَيْهَا أفقرُ مني »، يعني: المدينة.

انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٣/ ٧٨- ٧٩)، و"غريب الحديث" للخطابي (٢/ ٣٣٢)، و"معاني القرآن" (٤/ ٧٧)، و"التفسير الكبير" للرازي (٣/ ٤٧)، و"الإنصاف، في مسائل الخلاف" (١/ ٩٦)، و"ارتشاف الضرب" (٢/ ٩٤١- ٩٤٣)، و"همع الهوامع" (١/ ٢٦٣).

(١) من قوله: «المؤدب وغلط في نسبته . . .» إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال البصر.

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٨٨)، وانظر المسألة رقم (٣٧٢) و(٤٨٨).

(٣) قوله: « بن » ليس في (ش).

الأصبهاني، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ اثْنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً**[٢]، **بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ**» ؟

قال أبي: هذا عندي خطأٌ؛ لأنَّ حمَّاد بن سَلَمة[٣] روى عن عاصم[٤]، عن أبي صالح، عن أمِّ حبيبة، عن النبيِّ ﷺ، والحديثُ بأمِّ حبيبة أشبَهُ، ويُدْخِلون بين أبي صالح وأمِّ حبيبة رجلاً .

قلتُ لأبي: مَنِ الذي يُدْخَلُ[٥] بين أبي صالح وأمِّ حبيبة[٦]؟

قال: يُدْخَلُ بَيْنَهُم[٧] عَنْبَسَةُ بنُ أبي سُفْيان[٨]، ومنهم من يُدْخِلُ

---

(١) قوله: «عن أبيه» سقط من (أ) و(ش). وأبوه هو: أبو صالح ذَكْوان السَّمَّان.

(٢) كذا في جميع النسخ بتذكير العدد مع أنَّ المعدود مؤنَّثٌ، وكان حقُّه أن يقال: «اثنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً»، أو «ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً»، كما في أكثر مصادر التخريج، وقد ذكرنا توجيه ما وقع عندنا في النسخ في التعليق على هذا اللفظ في المسألة رقم (٢٨٨).

(٣) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٨٠٩) من طريق سويد بن عمرو، عن حماد. وأخرجه برقم (١٨١٠) من طريق النضر بن شُميل، عن حماد، به هكذا، لكنه وقفه على أم حبيبة .

(٤) هو: ابن بَهْدَلة، وابن أبي النَّجود أيضًا .

(٥) قوله: «يدخل» في موضعه بياض في (ش).

(٦) زاد في (ف): «رجلاً»، ولعلَّ الناسخ انتقل نظره إلى العبارة السابقة.

(٧) قوله: «بينهم» ليس في (أ) و(ش)، وكانت الجادَّة أن يقال: «بينهما» بصيغة المثنى كما هو ظاهر؛ غير أنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية؛ وقد ذكرنا له وجهَيْن في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٧٤).

(٨) أخرجه من هذا الوجه النسائي في "سننه" (١٨٠٧) من طريق المسيب بن رافع، عن أبي صالح، قال: حدثني عنبسة بن أبي سفيان، أن أم حبيبة حدثته، به موقوفًا.

بَيْنَهُم[١]: أبوصالح، عن عمرو بن أوس، عن عَنْبَسَة، عن أمِّ حبيبة، عن النبيِّ ﷺ، وأمُّ حبيبة هي أختُ عَنْبَسَة[٢].

٤٠٢ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه محمدُ بنُ عَيَّاشٍ العامريُّ - وعَمْرُو بنُ أبي قيسٍ، عن شُعَيب[٤] بن خالد - عن الأعمش[٥]، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ العَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ . . .**» الحديثَ؟

قال أبي: حدَّثنا[٦] الحجَّاج بن الشَّاعر؛ قال: حدَّثنا عُبَيدالله الحَنَفي[٧]، عن محمد بن عَيَّاش... هذا الحديثَ. وقرأتُ على

(١) انظر التعليق قبل السابق. وفي الكلام هنا حذفٌ، حُذِفَ المفعول به؛ وتقدير الكلام: ومنهم من يُدخِلُ بينهما عمرو بن أوس وعنبسة، فيقول: . . . إلخ.

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٨٤ رقم١٥٠٠): «يرويه سهيل بن أبي صالح، واختُلِف عنه؛ فرواه محمد بن سليمان الأصبهاني وأيوب بن سَيَّار، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووَهِما فيه . ورواه فليح بن سليمان، عن سهيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن المسيَّب بن رافع، عن عنبسة ابن أبي سفيان، عن أم حبيبة، وقول فليح أشبه بالصَّواب. ورواه حماد بن سلمة وعمر ابن زياد الهلالي، عن عاصم بن أبي النَّجود، عن أبي صالح، عن أم حبيبة، وأبو صالح إنما رواه عن عنبسة، عن أم حبيبة».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٨٤).

(٤) كذا في (أ) وهو الصواب، وتصحف في بقية النسخ إلى: «سعير»، وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٥٢١).

(٥) المراد أن الحديث يرويه: محمد بن عياش عن الأعمش، وعمرو بن أبي قيس عن شُعَيْب بن خالد عن الأعمش؛ يوضح ذلك قوله في المسألة (٣٨٤): «رواه شعيب ابن خالد، ومحمد بن عياش العامري، وسفيان الثوري، فقالوا كلهم: عن الأعمش . . . » إلخ .

(٦) في (ك): «حدثني».

(٧) في (أ): «ابن الحنفي».

عبدالصَّمَد العَطَّار[(١)]، عن عَمْرو بن أبي قيس[(٢)].

قال أبي: روى هذا الحديثَ الثوريُّ[(٣)]، وجريرُ بنُ عبدالحميد، وأبو بكر[(٤)] بن عَيَّاش، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفً[(٥)].

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: أولئك أحفَظُ، ولعلَّه شُبِّهَ لهما[(٦)] إلا أنه[(٧)] قد رفَعَهُ.

قلتُ لأبي: مَن محمَّد بن عَيَّاش العامري هذا؟

قال: شيخٌ[(٨)] كوفيٌّ، ولا أعلَمُ رَوَىٰ عنه غَيْرُ[(٩)] عُبَيدِالله الحَنَفي.

---

(١) هو: عبدالصمد بن عبدالعزيز المقرئ العطَّار.

(٢) يعني: عن شعيب بن خالد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.

(٣) ذكر أبو حاتم الحديث هنا من رواية الثوري موقوفًا، وتقدَّم في المسألة رقم (٣٨٤) ذكره للحديث من رواية الثوري مرفوعًا. وانظر التخريج هناك.

(٤) المثبت من (ش) و(ك)، وفي بقية النسخ: «وأبي بكر»، وكانت هكذا في (ش) أيضًا، ثم صُوِّبت.

(٥) كذا في النسخ بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) أي: لتلميذي الأعمش: محمد بن عياش، وشعيب بن خالد - أو الراوي عنه وهو عمرو بن أبي خالد - والله أعلم.

(٧) كذا! ولعل «إلا» مقحمة، فيكون الصواب: «ولعلَّه شُبِّه لهما أنه قد رفَعَهُ».

(٨) في (ك): «قال: هذا شيخي».

(٩) قوله: «غير» يجوز فيه النَّصب والرفع، وقد تقدم تخريج ذلك في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٣٠٨/أ) وانظر التعليق على (٦٨).

قال: وأبوه معروفٌ[(١)].

٤٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مِنْجَاب بن الحارث، عن حفص بن غِياث، عن محمَّد بن مَرْوانَ النَّخَعي؛ قال: قلتُ لأبي: كيف رأيتَ صلاةَ النبيِّ ﷺ؟ قال: رأيتُهُ يصلِّي الظُّهْرَ هكذا... فذكَرَ الحديثَ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حفص بن غِيَاث[(٢)]، عن عمرو بن مَرْوان النَّخَعي أبي العَنْبَس؛ قال: قلتُ لأبي: كيف كانتْ صلاةُ عليٍّ؟ فقال: كذا.

٤٠٤ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه إسرائيل[(٤)]، عن أبي

(١) أبوه هو: عيَّاش بن عمرو العامري.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف"(٣٣٢٨) عنه، عن أبي العنبس عمرو بن مروان؛ قال: سألت أبي؛ قلت: قد صلَّيت مع عليٍّ، فأخبرني كيف كان يصلِّي المغرب ؟ فقال: كان يصلِّي المغرب إذا سقط القرص. وأخرجه أيضًا (٣٣٤٢) بذكر السؤال عن صلاة العشاء، فقال: إذا غاب الشَّفَق.

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٣٤٣)، والآتية برقم (٤٠٦).

(٤) هو: ابن يونس. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٨ رقم ١٨٦٤٠)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٢٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٨٤ رقم١٨٥٠٦)، والنسائي في "سننه" (٦٤٦)، والروياني في "مسنده" (٢٨٣)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٣٣)، والطبراني في "الأوسط" (٨١٩٨)، والدارقطني في "الأفراد" (١٠٢/أ/أطراف الغرائب) من طريق قتادة، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، به.
قال الدارقطني: «غريب من حديث أبي إسحاق، عن البراء، تفرد به قتادة، عنه؛ من قوله: " والمؤذن يغفر له ... " إلى آخره، وتفرد به هشام، عن قتادة، =

إسحاق[١]، عن البراء، عن النبيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الأَوَّلِ**».

قلتُ[٢]: هل يَدخُلُ بين أبي إسحاقَ وبين البراء أحدٌ؟

قال: نعم؛ رواه عمَّارُ بنُ رُزَيقٍ[٣]، وحُدَيْجُ[٤] بن معاويةَ[٥]، فقالا: عن أبي إسحاق، عن طَلْحةَ بن مُصَرِّفٍ، عن عبدالرحمٰن بن عَوْسَجةَ، عن البراء، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: أيُّهما الصَّحيحُ؟

قال: حديثُ حُدَيج[٦] وعمَّار؛ قد زادا[٧] رجُلَيْنِ[٨].

= ولم يروه عنه غير ابنه معاذ».

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٢) في (ت) و(ك): «فقلت».

(٣) في (ت) و(ك): «وريق». ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨٠٤ و٣٨٠٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩٨-٢٩٩ رقم ١٨٦٤٣ و١٨٦٤٦) من طريق عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن عوسجة، عن البراء، به.
كذا بإسقاط: «طلحة بن مصرف».

(٤) في (ت) و(ك): «وخديج».

(٥) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٧٢).
ورواه وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٧) من طريق إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، به.

(٦) في (ت) و(ك): «خديج».

(٧) في (ش): «زاد» بلا ألف بعد الدال.

(٨) قال ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٦٣): وهذا كل من قال فيه: «عن أبي إسحاق، عن البراء» فقد أخطأ... وإنما يروي هذا الحديث أبو إسحاق، عن طلحة بن مصرف، عن عبدالرحمٰن بن عوسجة، عن البراء. اهـ. وانظر "الكامل" أيضًا (١/ ٤٢٣ و٤٢٦)، و(٦/ ٤٣٤)، وانظر التعليق على "المجالسة" للدينوري الحديث رقم (١٨٧٦).

٤٠٥ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه مروان بن معاوية، عن يزيد بن كَيْسَان، عن أبي حازم[٢]، عن أبي هريرة؛ قال: نامَ رسولُ الله ﷺ عن رَكْعَتَيِ الفجر، فقضاهُما بعد ما طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

وإنَّ[٣] رسولَ الله ﷺ قرأ في ركعتَي الفجر بـ: ﴿ قُلْ[٤] يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ و: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ؟

قال أبي: اختصَرَ مروانُ مِنَ الحديثِ الذي: « نامَ النبيُّ ﷺ[٥]، فلم[٦] يُوقِظْهُ إلا حَرُّ الشَّمْس ».

٤٠٦ - وسمعتُ[٧] **أبي** وحدَّثنا عن حَرْمَلَةَ[٨]، عن ابن وَهْب، عن جرير بن حازم؛ قال: سمعتُ أبا إسحاق الهَمْداني يقول: حدَّثني عبدالرحمٰن بن عَوْسَجَةَ، عن البراء بن عازب؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يأتينا فَيَمْسَحُ عواتِقَنا وصُدورَنا ويقول: **«لَاتَخْتَلِفْ صُفُوفُكُمْ فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ؛ إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الأَوَّلِ»**.

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٤٤).

(٢) هو: سلمان الأشجَعي.

(٣) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٧٢٦) من طريق مروان بن معاوية، به.

(٤) قوله: « بـ﴿ قل ﴾ » ليس في (ف).

(٥) كذا في جميع النسخ، والمعنى: اختصر مروان هذا الحديث من الحديث الذي فيه: أن النبي ﷺ نام؛ كما في المسألة رقم (٢٤٤).

(٦) قوله: « فلم » سقط من (أ).

(٧) من بداية هذه المسألة حتى نهاية المسألة (٤١٥) سقط من (ف).
وقد تقدمت هذه المسألة برقم (٣٤٣) و(٤٠٤).

(٨) هو: ابن يحيىٰ التُّجيبي .

قال أبي: إنما يَروونَه عن أبي إسحاق، عن طَلْحة[(١)]، عن عبدالرحمٰن بن عَوسَجَة، عن البراء، عن النبيِّ ﷺ .

٤٠٧ - وسمعتُ[(٢)] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[(٣)]، عن ابن وَهْب[(٤)]، عن مالك، عن أبي[(٥)] حازم[(٦)]، عن سَهل بن سعد: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِنَّ بِلالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ؛ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ**». وكان ابنُ أُمِّ مَكتومٍ رَجُلٌ[(٧)] أَعْمَىٰ، فكان لا يُنادي حتى يقالَ له: أصبحتَ أصبحتَ .

---

(١) هو: ابن مُصَرِّف .

(٢) نقل بعض هذا النص ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٥٠٨).

(٣) هو: ابن يحيى التُّجيبي. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (١٨٨١)، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٩/ ١٥٦) وقرن بابن وهب: محمد بن إدريس الشافعي. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا ابن وهب والشافعي».

(٤) هو: عبدالله .

(٥) في (ك): « بن » بدل : « أبي ».

(٦) هو: سلمة بن دينار .

(٧) كذا في جميع النسخ: « رجل »، وهو صحيح في العربية، وفيه وجهان:

الأوَّل: أن يكون منصوبًا « رجلٌ » خبرًا لـ« كان »، وحذفت ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

والثاني: وجه الرفع « رَجُلٌ » خبرًا للمبتدأ « ابْنُ أم مكتوم »، وجملةُ المبتدأ والخبر: منصوبةٌ خَبَرَ « كان »، واسمُهَا: ضميرُ شأنٍ، والتقدير: « وكان هو - أي: الشأنُ والحديثُ - ابنُ أمِّ مكتومٍ رجلٌ أعمى. وانظر لضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

أما القائل لهذا القول: « وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى. . . » إلخ، فقد اختُلِفَ فيه هل هو الصحابي راوي الحديث أو مَنْ دونه ؟ وانظر في ذلك: "التمهيد" لابن عبدالبر (١٠/ ٥٥ و٦٣)، و"فتح الباري" لابن رجب (٣/ ٥٠٧- ٥٠٨)، و"فتح الباري" لابن حجر (٢/ ١٠٠).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[(١)].

٤٠٨ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يونس بن يزيد[(٢)]، عن الزُّهْريِّ؛ قال: أخبرني [عُبَيدالله][(٣)] بن عبدالله بن عُمر،

(١) يعني من رواية مالك، عن أبي حازم، عن سَهل؛ لأن لمالك في هذا الحديث عدة أسانيد؛ منها: ما أخرجه في "الموطأ" (١/ ٧٤ رقم ١٦١)- برواية يحيى بن يحيى الليثي - عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر، به، ثم أخرجه عقبه برقم (١٦٢) عن ابن شهاب الزهري، عن سالم بن عبدالله: أن رسول الله ﷺ قال: « إن بلالاً ينادي بليل. . . » الحديثَ، هكذا مرسلاً . وقد أخرج البخاري في "صحيحه" (٦٢٠) الإسناد الأول من طريق عبدالله بن يوسف، عن مالك كما في "الموطأ"، وأخرج الإسناد الثاني (٦١٧) من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه . . . فذكره هكذا موصولاً .
وقد اختلف رواة "الموطأ" على مالك في إسناد هذا الحديث وإرساله، وأوضح ذلك ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ٥٥-٥٦) بقوله: « هكذا رواه يحيى مرسلاً، وتابعه على ذلك أكثر الرُّواة عن مالك، ووصله القعنبي، وابن مهدي، وعبدالرزاق، وأبو قُرَّة موسى بن طارق، وعبدالله بن نافع، ومطرِّف بن عبدالله الأصم، وابن أبي أويس، والحُنَيني، ومحمد بن عمرالواقدي، وأبو قتادة الحرَّاني، ومحمد بن حرب [الأبْرش]، وزهير بن عباد الرؤاسي، وكامل بن طلحة، كل هؤلاء وصلوه فقالوا فيه: عن سالم، عن أبيه، وسائر رواة "الموطأ" أرسلوه، وممَّن أرسله: ابن قاسم، والشافعي، وابن بكير، وأبو المصعب الزهري، وعبدالله بن يوسف التِّنِّيسي، وابن وَهْب في "الموطأ"، ومصعب الزُّبَيري، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن المبارك الصوري، وسعيد بن عُفَير، ومعن بن عيسى، وجماعةٌ يطولُ ذكرهم، وقد روي عن ابن بكير متصلاً، ولا يصحُّ عنه إلا مرسلاً كما في "الموطأ" له ». اهـ.
وقول ابن عبدالبر هنا: « وابن وَهْب في "الموطأ" »: يشعر أنه رواه في غير "الموطأ" على غير هذا الوجه، فلعلَّها هذه الرواية التي انتقدها أبو حاتم، والتي قد يكون الحمل فيها على حرملة بن يحيى، والله أعلم.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٦٥٥).

(٣) في (أ) و(ت) و(ك): « عبدالله »، وفي (ش) طُمِس أول الكلمة، والمسألة بتمامها =

عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى بمِنًى(١) ركعَتَيْنِ، وأبو بكر وعمر.

قلتُ: ورواه الأوزاعيُّ(٢)، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى ... ؟

قال أبو زرعة: حديثُ سالمٍ أشبَهُ.

وقال أبي: حديثُ سالم أصحُّ(٣).

٤٠٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن أيُّوب(٤)، عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرَة، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُوتِرُ بثَلاثٍ، يُسَلِّمُ بينَهُنَّ؟

= ضمن السقط الذي في نسخة (ف)، والتصويب من رواية البخاري السابقة.

(١) في (أ) و(ش): «بنا» بدل: «بمعنى».

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٨ و١٤٠ رقم ٤٥٣٣ و٦٢٥٥)، ومسلم في "صحيحه" (٦٩٤).

(٣) في (أ) و(ش): «حديث سالم صالح».
وهذا الحديث من الأحاديث التي اختلف فيها البخاري ومسلم، فالبخاريُّ - كما تقدم - أخرج طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن أبيه، ومسلم أخرج طريقَ الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وأيَّدها برواية عمرو بن الحارث ومعمر، كلاهما عن الزهري، عن سالم، عن أبيه كذلك، فوافق مسلمٌ أبا حاتم وأبا زرعة في ترجيحهما.

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٨٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٣٢)، والدارقطني (٢/ ٢٤ و٣٤-٣٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٥) و(٢/ ٥٢٠ و٥٢١)، والبيهقي في "السنن" (٣/ ٣٧)، وفي "معرفة السنن والآثار" (٤/ ٨٦)، وفي "الشعب" (٢٢٩٦) من طريق سعيد بن كثير بن عفير، عنه، به، بلفظ: كان رسول الله يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بعدهما =

وقالا: رواه عثمانُ بن الحَكَم، عن يحيى بن سعيد؛ أنه بلغه عن عائِشَة.

قالا: وهذا أشبَهُ، وأَفسَدَ على يحيى بن أيُّوب(١).

= بـ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾، و﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، وفي الوتر بـ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾، و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾.

قال الحاكم: « سعيد بن عفير إمام أهل مصر بلا مدافعة، وقد أتى بالحديث مفسَّرًا مصلحًا دالًّا على أن الركعة التي هي الوتر ثانية، غير الركعتين اللتين قبلها ».

ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٩٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٤٨)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢١٥)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٣٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٥)، و(٢/ ٥٢٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٧) من طريق سعيد بن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب، به، بلفظ: « كان يوتر بثلاث، يقرأ في الركعة الأولى بـ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾، وفي الثانية: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، وفي الثالثة: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾، و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾.

قال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٥١٦): « وقال الخلال في "العلل": ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا ابن أبي مريم قال: أخبرني عثمان بن الحكم - وكان من أفضل من بمصر - قال: سألت يحيى بن سعيد عن هذا الحديث؟ فقال: لا أعرفه. يعني حديث الوتر. وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يُسأل عن يحيى بن أيوب المصري، فقال: كان يحدِّث من حفظه، وكان لا بأس به، وكان كثير الوهم في حفظه، فذكرت له من حديثه: عن يحيى، عن عمرة، عن عائشة؛ أن رسول الله كان يقرأ في الوتر . . . الحديث. فقال: ها، من يحتمل هذا؟! وقال مرة: كم قد روى هذا عن عائشة من الناس، ليس فيه هذا. وأنكر حديث يحيى خاصة ».اهـ.

وقال العقيلي: « أما المعوذتين؛ فلا يصح ».

وقال الدارقطني في "الأفراد" (٣٥٩/أ/أطراف الغرائب): « تفرد به أهل مصر عن يحيى بن أيوب، والليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة ».

(١) يعني: أن عثمان بن الحكم أفسد على يحيى بن أيوب روايته.

٤١٠ - **وسأل**[1] **أحمدُ بن سَلَمة أبي عن حديثٍ في أَوَّل كتاب** "جامعِ إسحاق بن رَاهُوْيَهْ[2]"؛ قال إسحاق: وإذا أراد أن يجمعَ بين: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ. . .** » وبين: «**وَجَّهْتُ وَجْهِيَ. . .** » أحبُّ إليَّ؛ لِمَا يَرويه المِصريُّون؛ حديثًا عن اللَّيْث بن سعد، عن سعيد بن يزيدَ، عن الأعرج[3]، عن عُبَيدالله بن أبي رافع، عن عليِّ بن أبي طالب، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ موضوعٌ، لا أصل له؛ أرى أنَّ[4] هذا مِنْ روايةِ خالد بن القاسم المَدائني، وكان بالمَدائِن[5]؛ خرَجَ إلى مِصْر، فسمع من اللَّيْث[6]، فرجع إلى المَدائِن، فَسَمِعُوا منه الناسُ[7]،

---

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٣١٩)، والعيني في "عمدة القاري" (٥/ ٢٩٥).

(٢) قال الزركشي في "نكته" (١/ ١٢٩): «يجوز في "راهويه" فتح الهاء والواو وإسكان الياء، ويجوزُ ضمُّ الهاء وإسكان الواو وفتح الياء؛ وهذا الثاني هو المختار.
وعن الحافظ جمال الدين المِزِّي أنّه قال: غالبُ ما عند المحدِّثين (فَعْلُوْيَهْ) - بضم ما قبل الواو - إلاَّ «رَاهَوَيْهِ»، فالأغلب فيه عندهم فتح ما قبل الواو. وانظر: "الأنساب" (٣/ ٣٧)، و"سير أعلام النبلاء" (١١/ ٣٥٨)، و"تدريب الراوي" (١/ ٣٣٨).
أمّا معناه: فقد قال الزركشيُّ (١/ ١٣١): « واعلم أنَّ (راهويه) لقَبٌ لجده، وسمِّي بذلك؛ لأنه وُلِدَ في الطريق، والرَّهْوُ: الطريقُ، وكان أبوه يكره أن يسمَّى به ». وانظر: "تهذيب الكمال" (١/ ١٧٦).

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن هرمز.

(٤) في (ك): « بن » بدل: « أن ».

(٥) في (ت) و(ك): « وكان المدائني ».

(٦) قوله: «من اللَّيث» سقط من (ك).

(٧) كذا في جميع النسخ، ووردتْ في "نصب الراية" على الجادة: «فَسَمِعَ منه الناسُ»، وما في النسخ صحيحٌ في العربية؛ جاء على لغة طيِّئ وأزد شَنُوءة وبني الحارث بن كَعْب؛ في إلحاق الألف أو الواو أو النون بالفعل المسند إلى اسم ظاهر مثنًّى =

. . . .

= أو مجموع مذكر أو مؤنث، على أنها حروفٌ دالة على التثنية أو الجمع، لا ضمائر؛ قال سيبويه: «واعلم أنَّ مِن العرب مَنْ يقول: ضَرَبُونِي قَوْمُكَ، وضرباني أخواك؛ فشبَّهوا هذه بالتاء التي يُظْهِرونها في: «قالتْ فلانةُ»، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنَّث؛ وهي قليلة»اهـ. وقد عُرِفَتْ هذه اللغةُ بلغة «أكلوني البراغيثُ»، ويسمِّيها ابنُ مالك لغةَ «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ». ولغة جمهور العرب: ضربني قومُك، وضربني أخواك.
وقد اختلف العلماء في هذه اللغة؛ فمنهم مَنْ عدَّها لغةً حسنة وفاشية - وهو الراجحُ مِنْ حيثُ الدليلُ - ومنهم مَنْ عدَّها لغة شاذة وقليلة. قال أبو حيان في "ارتشاف الضرب" (٢/ ٧٣٨-٧٣٩): «وهذه اللغةُ عند جمهور النحويين ضعيفةٌ، وكثرةُ ورودِ ذلك يدلُّ على أنَّها ليستْ ضعيفةً». اهـ. وقواها كذلك غير واحد من العلماء.
ولهذه اللغة شواهدُ كثيرةٌ جدًّا: من القرآنِ، والحديثِ الصحيحِ، وشِعْرِ العَرَبِ المُحْتَجِّ بكلامهم الثابتِ النسبةِ إليهم؛ مما يَدُلُّ على أنَّ هذه اللغَةَ ليستْ مهجورةً ولا بعيدةً عن الفصاحة؛ **فمن القرآن**: قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وقولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١].
ومن الحديث: «كُنَّ نساءُ المؤمناتِ يَشْهَدْنَ مع رسول الله صلاةَ الفجر» "البخاري" (٥٧٨)، ونحو: «ويَعْتَزِلْنَ الحُيَّضُ المصلَّى» "البخاري" (٩٧٤)، ونحو: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ» "البخاري" (٥٥٥)، ونحو: «قد كُنَّ نساءُ رسولِ الله يَحِضْنَ» "مسلم" (٣٣٥)، ونحو: «ذَكَرْنَ أزواجُ النبيِّ كنيسةً رأينها بأرضِ الحبشةِ» "مسلم" (٥٢٨)، وغير ذلك الكثير؛ وانظر على سبيل المثال: "صحيح البخاري" (٧٤٢٩، ٧٤٨٦)، و"صحيح مسلم" (٣٧، ٦٣٢، ٨٨٥، ٢٠٢٩، ٢٤٤٨)، و"موطأ الإمام مالك" (١/ ١٧٠رقم ٨٢)، و"مسند الإمام أحمد" (٣/ ٣٠٣ رقم ١٤٢٤٧)، (٦/ ٢٧ رقم ٢٣٩٩١)، (٦/ ١٥٠ رقم ٢٥١٧٤)، و"سنن أبي داود" (٧٣٦)، و"سنن النَّسَائي" (٤٨٥، ٣٩٤٦)، وغيرها، وكثيرٌ من قواعدِ العربية ثَبَتَتْ بأقلَّ وأضعفَ من تلك الشواهد.

وانظر: "البحر المحيط" (٦/ ٢٩٦)، و"المفهم" (٦/ ٣٣٤)، و"شرح النووي على مسلم" (١/ ٣٧٦)، (٢/ ٧)، و"فتح الباري" لابن حجر (١/ ٤٢٠، ٤٢٤)، (٢/ ٣٤)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص ٨٥-٨٦، ١٠٢-١٠٣)، =

فكان يُوصِّلُ المراسيلَ[(١)]، ويَضَعُ لها أسانيدَ. فخرَجَ رجلٌ من أهل الحديث إلى مِصْرَ في تجارةٍ، فكَتَبَ كُتُبَ اللَّيْثِ هناك، وكان يقال له: محمَّد[(٢)] بن حمَّاد الكَذُو[(٣)] - يعني: القرع - ثم جاء بها إلى بغداد، فعارضُوا بتلك الأحاديثِ؛ فبانَ لهم أنَّ أحاديثَ[(٤)] خالد مُفْتَعَلَة[(٥)].

= و"شواهد التوضيح" (ص ٢٤٦-٢٤٨)، و"كتاب سيبويه" (٢/ ٤٠)، و"ارتشاف الضَّرَب" (٢/ ٧٩٣)، و"شرح المفصل" (٣/ ٨٧-٨٩)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٨٨-٩٦/ حاشية الشيخ محيي الدين عبد الحميد)، و"عقود الزبرجد" (١/ ٢١٣، ٢٩١)، (٣/ ٢٩-٣٠)، و"السير الحثيث" لمحمود فجال (١/ ١٥٧-١٦٧). وانظر بحثًا في هذه اللغة للدكتور محمد أحمد الدالي بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦٨، ج ٣، سنة ١٩٩١م.

(١) كذا وقع في النسخ هنا: « يوصِّل المراسيلَ »، ويقرأ بتثقيل الصاد؛ انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٦٣).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٤٧) ذكر أن اسمه: أحمد.

(٣) كذا في جميع النسخ، وكذا ضبطه في (ت) بفتح الكاف وضم الذال، وفي "الجرح والتعديل": « الكذوا »، ولم نقف له على ترجمة لضبط اسمه، ويبدو أن الزيلعيَّ والعينيَّ استشكلاه، فلم يذكرا اسمه عند نقلهما لهذه المسألة.
وفي شيوخ الإسماعيلي: محمد بن حماد بن فضالة القريعي، لكنه متأخر عن هذا، والله أعلم. انظر "معجم شيوخ الإسماعيلي" (١/ ٤٧٨).

(٤) في (أ) و(ش): « حديث ».

(٥) المستنكر في هذا الحديث هو: الجمعُ بين دعاءَي الاستفتاح «سبحانك اللَّهم ...» و«وَجهت وجهي ...» وسوقُهُمَا في مساق واحد، وقد روى مسلم في "صحيحه" (٧٧١) من طريق الماجشون، عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن علي؛ أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال: « وجَّهْتُ وجهي ...» الحديث.
وروى الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٩٩) من طريق عمر بن شيبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر؛ قال: كان رسول الله ﷺ إذا كبَّر للصلاة قال: سبحانك اللهم وبحمدك ... » الحديث.
قال الدارقطني: « والمحفوظ عن عمر من قوله ». =

٤١١ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه خالد بن يزيد[٢]، عن سعيد بن أبي هِلال، عن عِياض بن عبدالله بن سعد[٣]، عن أبي سعيد الخُدْريِّ؛ قال: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ يومًا فقرأ: ﴿ صٓ ﴾ فسَجَدَ، وسَجَدْنَا مَعَهُ، [وقرأَهَا][٤] مَرَّةً أخرى، وتهيَّأنا للسُّجُود ...[٥]؟

فقال أبي: كنتُ أظنُّ أنَّ هذا حديثٌ غريبٌ، حتى رأيتُ مِنْ روايةِ عمرو بن الحارث[٦]، عن سعيد بن أبي هِلَال، عن إسحاق بن أبي

= وقال الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٣٥): « وقد أُسْنِدَ هذا الحديثُ عن عمر ولا يصح ». وانظر "صحيح مسلم" (٣٩٩)، و"غرر الفوائد المجموعة" (ص ٣٦٧/ مكتبة المعارف).

(١) وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: « سجدة ص ».

(٢) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (١٥٠٧ و١٥٩٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٥٥ و١٧٩٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٩٩)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٤٠٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٨٤)، وعنه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٣/ ٢٥٢).

(٣) في (أ) و(ش): « سعيد »، وانظر "تهذيب الكمال" (٢٢/ ٥٦٧).

(٤) المثبت من (ش)، وفي (أ) و(ت) و(ك): « وقرأه »، وهي ضمن السقط الذي في (ف).

(٥) تتمته: « ... فلما رآنا قال: « إنما هي توبة نبي، ولكني أراكم قد استعددتم للسجود »، فنزل وسجد وسجدنا ».

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه ابن وهب في "جامعه" (المطبوع باسم الموطأ) (٣٦٥/رواية بحر بن نصر) عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن عياض بن عبدالله بن سعد بن أبي السرح، عن أبي سعيد الخدري، به. كذا بإسقاط: « إسحاق بن أبي فروة ».
وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٤١٠) من طريق أحمد بن صالح، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٦١)، وفي "شرح المشكل" (٢٨٠٢) من طريق يونس =

فَرْوَةَ(١)، عن عِياض بن عبدالله، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

٤١٢ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ رواه اللَّيْثُ(٣)، عن عبدالله بن

= ابن عبدالأعلى، وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٦٥) من طريق حرملة بن يحيى، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٣١) من طريق بحر بن نصر، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٨٠٣) من طريق حجاج بن إبراهيم، خمستهم عن ابن وهب، به بمثله.

وقال ابن خزيمة (٢/ ٣٥٤): « باب النزول عن المنبر للسجود إذا قرأ الخاطب السَّجدة على المنبر إن صح الخبر؛ فإن في القلب من هذا الإسناد؛ لأن بعض أصحاب ابن وَهْب أدخل بين ابن أبي هلال وبين عياض بن عبدالله في هذا الخبر إسحاقَ بن عبدالله بن أبي فروة؛ رواه ابن وَهْب عن عمرو بن الحارث، ولست أرى الرواية عن ابن أبي فروة هذا ».

ثم أخرجه (٣/ ١٤٨ رقم١٧٩٥) من طريق خالد بن يزيد، عن ابن أبي هلال، عن عياض بن عبدالله ، عن أبي سعيد، به ، ثم قال:« أدخل بعض أصحاب ابن وهب، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، في هذ الإسناد إسحاق بن عبدالله [بن] أبي فروة بين سعيد بن أبي هلال وبين عياض. وإسحاق ممن لا يحتج أصحابنا بحديثه، وأحسب أنه غَلِط في إدخاله إسحاق بن عبدالله في هذا الإسناد ».

(١) في (ك):« بزوة ».

(٢) نقل حكم أبي حاتم على الحديثين الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٣٢٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٣٣٥/ مخطوط)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١١٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٣٨٧)، و"الدراية" (١/ ٢٤٦).

(٣) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٦١)، والنَّجَّادُ في "مسند عمر ابن الخطاب" (٧١ و٧٢). وعلَّقها الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٣٤٧).

قال البزار:« وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عمر، عن عمر إلا من هذا الوجه، ولا نعلم حدث به إلا الليث، عن عبدالله بن عمر ».

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٧٤٧)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٢/ ٢٥٠) من طريق أبي صالح عبدالله بن صالح، عن الليث، حدثني نافع، عن ابن عمر، عن عمر. . . فذكره هكذا بإسقاط عبدالله بن عمر من إسناده . =

عمر، عن نافع، عن ابن عُمر، عن عُمر[(١)]، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى أنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ في سَبْعِ مَواطِنَ[(٢)]: مَعَاطِنِ الإبلِ، وقارِعَةِ الطَّرِيقِ، والمَجْزَرَةِ، والمَزْبَلَةِ، والمَقْبَرَةِ...[(٣)].

قلتُ: ورواه زيد بن جَبِيرةَ[(٤)]، عن داود بن حُصَينٍ، عن نافع، عن ابن عُمر، عن النبيِّ ﷺ؟

= وقد نبّه على ذلك الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (١/ ٣٨٧) فقال: « وفي سند ابن ماجه عبدالله بن صالح، وعبدالله بن عمر العمري المذكور في سنده ضعيف أيضًا. ووقع في بعض النسخ بسقوط عبدالله بن عمر بين الليث ونافع، فصار ظاهره الصحة ». اهـ.

(١) قوله: « عن عمر » سقط من (أ) و(ش).

(٢) كذا في جميع النسخ؛ ومثلُهُ في بعض مصادر التخريج، وكانت الجادَّة أنْ يقال: «سبعة مواطن» كما في أغلب المصادر؛ لأن الأعداد من الثلاثة إلى التسعة تخالف معدودها تذكيرًا وتأنيثًا بالنظر إلى مفرد المعدود، و«الموطن» مذكر. لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ، وله وجهان في العربية:
الأول: حمل « المواطن » على معنى « البُقَع »؛ كأنَّه قال: « في سَبْعِ بُقَع »، وهذا من الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر، وانظر في ذلك التعليق على المسألة رقم (٨١).
والثاني: أنه اعتَبَرَ في المعدود حال الجمع، وهو هنا التأنيث، فإنه يقال: هذه مواطن، وقد أوضحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢٥٢).

(٣) وبقية الحديث: « والحمَّام، وفوق ظهر بيت الله تعالى ».

(٤) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (٧٦٥/ المنتخب)، والترمذي في "جامعه" (٣٤٦-٣٤٧)، وابن ماجه في "سننه" (٧٤٦)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٣٨٣)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٢/ ٢٤٩-٢٥٠)، والروياني في "مسنده" (١٤٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٠٢-٢٠٣)، والبيهقي في "المعرفة" (٣/ ٢٦٢)، والخطيب في "تالي التلخيص" (٣١٤).

قال: جميعًا واهِيَيْنِ[(١)][(٢)].

٤١٣ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[(٤)]؛ قال:

---

(١) كذا في جميع النسخ والجادَّة: « واهيان »؛ لأنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: «قال: هما جميعًا واهيان »؛ لكنَّ ما وقع في النسخ مُتَّجِهٌ في العربية، وجهان ذكرناهما في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٢٥)، وانظر المسألة رقم (٧٥٩). وقد وقعتْ هذه العبارة على الجادَّة لغةً عند من نقلها عن أبي حاتم؛ وانظر التعليق أول المسألة.

(٢) قال الترمذي في الموضع السابق:« وحديث ابن عمر إسناده ليس بذاك القوي، وقد تُكُلِّم في زيد بن جَبيرة من قِبَل حفظه. . . ، وقد روى الليث هذا الحديث عن عبدالله بن عمر العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ مثله، وحديث داود عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ أشبه وأصحُّ من حديث الليث ابن سعد. وعبدالله بن عمر العُمَري ضعَّفه بعض أهل الحديث من قِبَل حفظه؛ منهم: يحيى بن سعيد القطان ». وقال ابن عدي في "الكامل"(٣/ ٢٠٣):« غير محفوظ؛ يرويه عن داود: زيد بن جَبيرة ».
وقال السَّاجي - كما في "تهذيب التهذيب" (١/ ٦٦٠)-: « حدث داود ابن الحصين بحديث منكر جدًّا ». قال الحافظ ابن حجر :« يعني: حديث النهي عن الصَّلاة في سبعة مواطن » .
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ٢٢٥- ٢٢٦): « وهذا حديث انفرد به زيد بن جبيرة، وأنكروه عليه، ولا يعرف هذا الحديث مسندًا إلا من رواية يحيى بن أيوب، عن زيد بن جبيرة، وقد كتب الليث بن سعد إلى عبدالله بن نافع مولى ابن عمر يسأله عن هذا الحديث؟ فكتب إليه عبدالله بن نافع: لا أعلم من حدَّث بهذا عن نافع إلا قد قال عليه الباطل، ذكره الحلواني عن سعيد بن أبي مريم، عن الليث؛ فصح بهذا وشبهه أن الحديث منكر، لا يجوز أن يحتج عند أهل العلم بمثله ».
وانظر "النكت الظراف" لابن حجر (٧٦٦٠/ تحفة الأشراف).

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٥٧).

(٤) هو: عبدالله .

أخبرني عبدالله بن السَّمْح، عن عُمَرَ بنِ الصُّبْح، عن مُقاتِل[١]، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه؛ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ في السَّفرِ صائمًا ومُفْطِرًا، ورأيتُهُ يصلِّي حافِيًا ومُنْتَعِلاً، ورأيتُه يشربُ قائمًا وقاعِدًا، ورأيتُهُ يَنْفَتِلُ[٢] عن يَمينِهِ وعن شِمَالِهِ؟

قال أبي: مُقاتِلٌ هذا هو عِندي: ابنُ سُلَيمان.

٤١٤ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[٤]،

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٥١٢ و٤٤٩٠) عنه، به.
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٨٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٨٥٩)، وأحمد في "المسند" (٢/ ١٧٤ و١٧٩ و٢٠٦ و٢١٥ رقم ٦٦٢٧ و٦٦٧٩ و٦٩٢٨ و٧٠٢١)، وأبو داود في "سننه" (٦٥٣)، والترمذي في "جامعه" (١٨٨٣)، وابن ماجه في "سننه" (٩٣١ و١٠٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٨١)، والفريابي في "الصيام" (١١٩)، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (١٤٤)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٣١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٠/ ٢٨٠) من طريق حسين المعلم، وأحمد (٢/ ١٧٨ و١٩٠ رقم ٦٦٦٠ و٦٧٨٣) من طريق مطر الوراق وحجاج بن أرطاة، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ١٢٧) من طريق عثمان بن عبدالرحمن، جميعهم عن عمرو بن شعيب، به.

(٢) انفتل من صلاته: انصرف. "لسان العرب" (١١/ ٥١٤)، و"فتح الباري" لابن حجر (٢/ ٢٧).

(٣) نقل بعض هذا النص ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٢٠٩). وفي هامش النسخة (أ) كتب عند هذه المسألة بخط مغاير ما نصه: «تسليمة».

(٤) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٩٦)، وابن خزيمه في "صحيحه" (٧٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٩٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٧٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٧٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢١٩)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٣٠)، =

عن زهير بن محمد، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُسَلِّم في الصَّلاة[1] تسليمةً واحدةً تِلْقاءَ وَجْهِهِ، ويَمِيلُ إلى الشِّقِّ الأيمَنِ قليلاً؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، هو عن[2] عائِشَة موقوفٌ[3].

= والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٧٩).
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٩١٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢٠)، والطبراني في "الأوسط" (٦٧٤٦) من طريق عبدالملك بن محمد الصنعاني، عن زهير بن محمد، به.
قال الترمذي: «وحديث عائشة لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه . قال محمد بن إسماعيل [يعني البخاري]: زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير، ورواية أهل العراق عنه أشبه وأصح. قال محمد: وقال أحمد بن حنبل: كأن زهير بن محمد الذي كان وقع عندهم ليس هو الذي يُروى عنه بالعراق، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه». اهـ.
قال الطحاوي: « هذا حديث أصله موقوف على عائشة - رضي الله عنها - هكذا رواه الحفاظ، وزهير بن محمد؛ وإن كان ثقة، فإن رواية عمرو بن أبي سلمة عنه تضعف جدًّا ».
وقال البيهقي: « تفرد به زهير بن محمد، وروي من وجه آخر عن عائشة موقوفًا ».
وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. . . ». فتعقبه ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦١٨) بقوله: « والحاكم يخرج من روايات الشاميين عنه كثيرًا، كالوليد بن مسلم، وعمرو بن أبي سلمة، ثم يقول: « صحيح على شرطهما » وليس كما قال ».

(١) في (ك): « في صلاة ».
(٢) قوله: «هو عن» في (ك): «وعن».
(٣) الحديث أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٧٣) من طريق الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، موقوفًا.
قال الوليد: فقلت لزهير بن محمد: فهل بلغك عن رسول الله ﷺ فيه شيء؟ قال: نعم؛ أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن رسول الله ﷺ كان يسلم تسليمة. =

٤١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش[1]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، قال: «إِنَّ الله

= قال العقيلي: « ورواية الوليد أولى » أي: أولى من حديث عمرو بن أبي سلمة السابق.

ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٠) من طريق وهيب، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٧٩) من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد، كلاهما عن عبيدالله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة، موقوفًا.

ورواه ابن خزيمة (٧٣١) من طريق وهيب، عن هشام بن عروة، عن أبيه من فعله.

وصحَّح الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤١/ب) وقفه وقال: « ومن رفعه فقد وهم »، ورجَّح الوقف البزار أيضًا كما في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٨٦). وقال الإمام أحمد: « لا نعرف عن النبي ﷺ في التسليمة الواحدة إلا حديثًا مرسلاً لابن شهاب الزهري، عن النبي ﷺ ». انظر "فتح الباري" لابن رجب (٥/ ٢٠٨).

هذا؛ وقوله: « **موقوف** » في كلام أبي حاتم، يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٨٩ رقم٢٤٥٨٧)، وابن ماجه في "سننه" (٩٩٥). ورواه سفيان الثوري، واختلف عنه؛ فرواه ابن حبان في "صحيحه" (٢١٦٤) من طريق عبدالرحمن بن عمر بن رسته، عن حسين بن حفص، عن الثوري، عن هشام ابن عروة، به.

ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٣) من طريق أسيد بن عاصم، عن حسين ابن حفص، عن الثوري، عن أسامة بن زيد، عن عبدالله بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به.

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٦٠ رقم ٢٥٢٧٠) عن أبي أحمد الزبيري، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٥١٣/ المنتخب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٣) من طريق قبيصة بن عقبة، والبيهقي أيضًا من طريق عبيدالله بن عبيدالرحمن الأشجعي، ثلاثتهم عن الثوري، عن أسامة بن زيد، عن عثمان بن عروة عن أبيه، عن عائشة، به، مرفوعًا.

ورواه أبو داود في "سننه" (٦٧٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٠٥)، وابن حبان =

وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصِلُونَ الصُّفُوفَ، وَمَنْ سَدَّ[١] فُرْجَةً رَفَعَهُ اللهُ بِهَا دَرَجَةً»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُرْوَةُ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[٢]، وإسماعيلُ عنده مِنْ هذا النَّحوِ مناكيرُ[٣].

٤١٦ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن المُصَفَّى[٥]، عن بَقِيَّة[٦]، عن محمد بن عَجْلان، عن صالحٍ مَولى التَّوْءَمَة، عن أبي

= في "صحيحه" (٢١٦٠) من طريق معاوية بن هشام، عن الثوري، عن أسامة بن زيد، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به، بلفظ: «إن الله وملائكته يصلُّون على ميامن الصفوف».

ورواه أحمد (٦/ ٦٧ رقم ٢٤٣٨١) من طريق عبدالله بن الوليد، عن الثوري، عن أسامة بن زيد، عن عبدالله بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به، بلفظ الجماعة.

ورواه عبدالرزاق في "مصنفه" (٢٤٧٠) عن الثوري، عن أسامة بن زيد، عن عبدالله ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به بلفظ: «إن الله وملائكته يصلون على الذي يصلي في الصف الأول». قال البيهقي: «كذا قال! والمحفوظ بهذا الإسناد عن النبي ﷺ: «إن الله وملائكته يُصلُّون على الذين يَصِلون الصفوف».

(١) في (ت): «شد».

(٢) انظر "العلل" للدارقطني (٥/ ٤٩/ب). وقوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) هنا انتهى السقط في النسخة (ف)، وكان أوله في بداية المسألة رقم (٤٠٦).

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٣٤)، من طريق بقية بإسناد آخر.

(٥) روايته أخرجها أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٣٩).

ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢١٢) من طريق مسلمة بن علي، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.

قال العقيلي: «ولا يتابع عليه» أي: مسلمة بن علي.

(٦) هو: ابن الوليد.

هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «خُذُوا زِينَةَ الصَّلَاةِ»، قالوا: يا رسولَ الله، ما زينةُ الصَّلاة؟ قال: «الْبَسُوا نِعَالَكُمْ وَصَلُّوا فِيهَا»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [١].

٤١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به أبي، عن محمد بن إبراهيم بن العلاء الواسِطِي [٢]، عن محمد بن العلاء الأَيْلِي، عن يونس ابن [٣] يزيد، عن الزُّهْري، عن أنس، عن أُبَيِّ بن كعب؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**دَخَلْتُ الجَنَّةَ، فَرَأَيْتُ فِيهَا جَنَابِذَ** [٤] **مِنْ لُؤْلُؤٍ، تُرَابُهَا المِسْكُ، قلتُ: لِمَنْ هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: لِلْمُؤَذِّنِينَ وَالأَئِمَّةِ مِنْ أُمَّتِكَ**»؟

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ٢٥ رقم١٦١٩): « يرويه بقية، واختُلِف عنه: فرواه ابن مصفًّى، عن بقية، عن ابن عجلان، عن صالح، عن أبي هريرة، وغيرُه يرويه عن بقية، عن علي القرشي، عن ابن عجلان، عن صالح، عن أبي هريرة، وهو أشبه ».

(٢) روايته أخرجها أبو يعلى في "معجمه" (٥٤)، وفي "مسنده الكبير" - كما في "المطالب العالية" (٢٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٧١)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٣٢٥). ورواه الشاشي في "مسنده" (١٤٢٨) من طريق أحمد بن محمد بن غالب، عن محمد بن العلاء، به.
قال ابن عدي: « وهذا الإسناد منكر، لا أعلم يرويه عن يونس غير محمد بن العلاء، وعنه محمد بن إبراهيم الشامي ».

(٣) في (ش): « عن » بدل: « بن ».

(٤) الجنابذ: جمع جُنْبُذَة، بالضم، وهي القبة الكبيرة، وما ارتفع من البناء. وهي معرَّب « كُنْبَدَة » أو « كُنْبَده » أو « كنبده » - بفتح الباء بالفارسية - وانظر: "مشارق الأنوار" (١/ ١٥٥، ١٧٧)، و"شرح النووي" (٢/ ٢٢٢)، و"فتح الباري" (١/ ٤٦٣)، و"النهاية" (١/ ٣٠٥)، و"قصد السبيل" (١/ ٤٠٠)، و"القول الأصيل" (ص٧٦- ٧٧)، و"معجم المعربات الفارسية في اللغة العربية" (ص٦٠).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(١)]، ومحمدُ بنُ العلاء مجهولٌ .

٤١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن هشام أبو نُعَيم الحَلَبِي[(٢)]، عن ابن المبارك[(٣)]، عن مالك بن أنس، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر؛ قال: رَأَيتُ النبيَّ ﷺ صلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ في ثَوْبٍ واحِدٍ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ غَلِط فيه عُبَيد بن هشام[(٤)] .

٤١٩ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه الوليد[(٦)]، عن الأوزاعِيِّ[(٧)]، عن نافع[(٨)]، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ:

---

(١) قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ١٨٢): « غريبٌ جدًّا » .

(٢) روايته أخرجها الطبراني "الأوسط" (٣٦٦٨)، و"الصغير" (٤٩٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢١/ ٣٧ و٢٩٠) و(٥١/ ١٧٣): قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن مالك إلا ابن المبارك، تفرَّد به عُبيد بن هشام ».

(٣) هو: عبدالله .

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٧٧/ ب): « يرويه أبو نعيم الحلبي، عن ابن المبارك، عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، ولم يتابع عليه، والصحيح عن مالك: أنه بلغه عن جابر أن النبي ﷺ [قال]: « من لم يجد ثوبين فليصلِّ في ثوب واحد ».

(٥) نقل هذا النص ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ١١٢)، وأبو زرعة العراقي في "طرح التثريب" (١/ ١٨٠).

(٦) هو: ابن مسلم .

(٧) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .

(٨) روايته أخرجها الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ١١ رقم٢١) عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكر تفسير الفوات.

ومن طريق مالك أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦)، وأبو داود في "سننه" (٤١٤).

«مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ العَصْرِ - وفَواتُها: أَنْ[١] تَدْخُلَ الشَّمْسَ صُفْرَةٌ - فَكَأَنَّما[٢] وُتِرَ[٣] أَهْلَهُ وَمَالَهُ»؟

قال أبي: التفسيرُ مِنْ قول نافع[٤].

٤٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُسَيَّبُ بن واضِح[٥]، عن

---

(١) في (ش): «وفواتها قبل أن». (٢) في (ك): «فكأنها».

(٣) أي: نُقِصَ. "النهاية في غريب الحديث" (٥/ ١٤٧).

(٤) روى عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠٧٥) من طريق ابن جريج قال: أخبرني نافع، بالحديث. قال ابن جريج: قلت لنافع: حتى تغيب الشمس؟ قال: نعم.
ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٤٨ رقم ٦٣٥٨) وقرن معه ابنَ بكر. وروى أبو داود عقب الحديث (٤١٥) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي أنه قال: وذلك أن ترى ما على الأرض من الشَّمس صفراء .اهـ.
قال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ١١٢): «وقد فَسَّره الأوزاعي: بفوات وقت الاختيار، بعد أن روى هذا الحديث عن نافع؛ قال الأوزاعيُّ: وذلك أنْ ترى ما على الأرض من الشَّمس مُصفرًّا»، ثم ذكر قول أبي حاتم هنا، ثم قال: «وقد تبيَّن أنه من قول الأوزاعيِّ كما سبق».
وقال أبو زرعة العراقي: «وظاهر إيراد أبي داود في "سننه" أن هذا من كلام الأوزاعي، قاله من عند نفسه، لا أنه من الحديث. . .، وكلام القاضي أبي بكر بن العربي يقتضي أنه من كلام ابن عمر؛ فإنه قال: «وقد اختلف عن ابن عمر فيه، فروى الوليد عن الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عمر: «من فاتته صلاة العصر، وفواتها أن تدخل الشمس صفرة» وابن جريج يروي عنه أن فوتها غروب الشمس» انتهى. وكيفما كان فليس هذا الكلام مرفوعًا إلى النبي ﷺ، فلا حجَّة فيه».

(٥) روايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٣٩٢)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٧٤٩).
ورواه ابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٥٤-١٥٥) من طريق أبي همام السكوني، حدثنا بقية، عن أبي إسحاق رجل من أهل الحجاز، عن موسى بن أبي عائشة، به.
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٦٤١ و٦٦٥٦) من طريق عبيد بن جنَّاد، ثنا بقيَّة،=

بَقِيَّة بن الوَلِيد، عن أبي إسحاق الفَزَارِيِّ[١]، عن موسى بن أبي عائِشَة، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن؛ قال: حدَّثنا ابن عباس وأبو هريرة؛ قالا: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ، فقال في خُطْبَتِه: «**مَنْ حَافَظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ حَيْثُ كَانَ، وأَيْنَمَا كَانَ؛ أَجَازَ الصِّرَاطَ يَوْمَ القِيَامَةِ كَالبَرْقِ اللَّامِعِ فِي أَوَّلِ زُمْرَةٍ مِنَ السَّابِقِينَ، وَجَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَوَجْهُهُ كَالقَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، وَكَانَ لَهُ بِكُلِّ[٢] يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ كَأَجْرِ أَلْفِ شَهِيدٍ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو إسحاق الحِجازي، وهو عندي: إبراهيم بن أبي يحيى[٣].

= عن عمار أبي إسحاق، عن موسى بن أبي عائشة، به.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن موسى بن أبي عائشة إلا عمَّار أبو إسحاق، تفرد به بقية ». وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٤١٢): «وخرَّج الطبراني بإسناد فيه نظر. . . » ثم ذكره.

ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٢٠١) عن داود بن المحبَّر، عن ميسرة ابن عبد ربِّه، عن أبي عائشة السعدي، عن يزيد بن عمر بن عبدالعزيز، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة وابن عباس، به، ضمن حديث طويل جدًّا.

قال ابن حجر في "المطالب العالية" (٢٤٥ و١٣٤٥ و٢٤٧٣): « هذا موضوع، اختلقه ميسرة بن عبد ربِّه، فقبَّحه الله فيما افترى ».

(١) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث .

(٢) قوله: « بكل » سقط من (ف).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٠ رقم١٣٩٢): « يرويه بقية، واختُلِف عنه: فرواه المسَّيب بن واضح، عن بقية، عن أبي إسحاق الفزاري، عن موسى بن أبي عائشة، عن أبي سلمة . وقال هشام بن خالد: عن بقية، عن أبي إسحاق الحجازي، عن ابن أبي عائشة، ولم يُسَمِّه، وهو محمد، وهذا أشبه بالصَّواب. ورواه أبو همام =

٤٢١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه يوسف بن أَسْباطٍ[٢]؛ قال: حدَّثني أبو خالد الواسِطي، عن زيد بن عليٍّ، عن أبيه، عن جَدِّه، عن علي؛ قال: صلَّى بنا رسولُ الله ﷺ صلاةَ الفَجْرِ يومًا بِغَلَسٍ[٣]، وكان مِمَّا[٤] يُغَلِّسُ ويُسْفِرُ، فلمَّا قَضى الصَّلاةَ التَفَتَ[٥] إلينا، فقال: «أَفِيكُمْ[٦] أَحَدٌ رَأَى اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟» فقلنا: لا، يا رسول الله، قال: «وَلَكِنِّي رَأَيْتُ مَلَكَيْنِ أَتَيَانِي، فَأَخَذَا بِضَبْعَيَّ[٧]، فَانْطَلَقَا بِي إِلى السَّمَاءِ، فَمَرَرْتُ عَلَى مَلَكٍ وأَمَامَهُ[٨] آدَمِيٌّ[٩]، وَبِيَدِ المَلَكِ صَخْرَةٌ

= وعيسى بن أحمد العسقلاني، عن بقية، عن أبي إسحاق الحجازي، عن محمد ابن أبي عائشة، عن أبي سلمة . ومحمد بن أبي عائشة هذا مجهولٌ، ولا يثبت هذا الحديث ».

(١) نقل قول أبي حاتم ابنُ رجب في "فتح الباري" (٣/ ٢٣٧).

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٢٣-١٢٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٩/ ٤٥١).
ورواه ابن عساكر (١٩/ ٤٥٤) من طريق الحسن بن حماد البجلي عن أبي خالد الواسطي، به.

(٣) في "فتح الباري" (١٢/ ٤٤١): « فجلس » بدل « بغَلَس ».

(٤) كذا في جميع النسخ، و"تاريخ دمشق"؛ وذكر الحديثَ بطوله السيوطي في "الدر المنثور" (١٣/ ٤٦١- أول سورة الفتح)، نقلاً عن ابن عساكر، ووقعَتْ هذه الكلمة بلفظ « مما » في أكثر الأصول الخطيَّة لكتاب "الدر".

(٥) قوله: « التفت » سقط من (ك).

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « فيكم »، والمثبت من بقية النسخ ومصادر التخريج.

(٧) الضَّبْع - بسكون الباء -: العَضُد، وقيل: ما بين الإبط إلى نصف العضد، وقيل: هو وسط العضد، قال ابن الأثير: ويقال للإبْط: الضَّبْع؛ للمجاورة. انظر: "مشارق الأنوار" (٢/ ٥٥)، و"النهاية" (٣/ ٧٣).

(٨) في (ت) و(ك): « وأما ». (٩) في (ك): « أوفى ».

يَضْرِبُ بِهَا هَامَةَ الآدَمِيِّ، فَيَقَعُ دِمَاغُهُ جَانِبًا، وَتَقَعُ الصَّخْرَةُ جَانِبًا، قلتُ[١]: مَنْ هذَا؟ فَقَالا[٢] لِيَ: امْضِهْ[٣]. فَمَضَيْتُ، فَإِذَا أَنَا بِمَلَكٍ وأَمَامَهُ آدَمِيٌّ، وَبِيَدِ المَلَكِ كَلُّوبٌ[٤] مِنْ حَدِيدٍ يَضَعُهُ فِي شِدْقِهِ الأَيْمَنِ فَيَشُقُّهُ...»، وذكر الحديثَ بطوله في وَرَقةٍ؟

قال أبي: أبو خالد: عمرُو بن خالد الواسِطِي، وهو[٥] ضعيفُ الحديث جِدًّا[٦].

---

(١) في (ف): «فقلت».
(٢) في (ف): «فقال».
(٣) قولهما: «امْضِهْ» فعل أمر معتلٌّ زيدت فيه هاء السكت، وهي هاءٌ ساكنةٌ تزاد للوقف عليها، وقد تثبت في الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف، ودخولُ هاء السكت على الفعل يكون واجبًا إذا كان الفعل على حرف واحد، نحو: «عِهْ»، و«قِهْ» ونحوهما، فإنْ جاء على حرفين فأكثر - كما جاء هنا - كان دخول الهاء جائزًا؛ وتدخلُ كلَّ فعل معتل جاء مجزومًا في المضارع او مبنيًّا في الأمر، ومنه قول جبريل عليه السلام للنبي ﷺ: «قُمْ فَصَلِّهْ». وانظر: "المفصَّل" للزمخشري (ص٤٣٤- ٤٣٥)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص١١٧)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣١٣-٣١٦)، و"همع الهوامع" (٣/ ٤٣٩- ٤٤١).
(٤) الكَلُّوب: حديدة معقوفة الرأس، يعلَّق فيها اللحم، وتُرْسَلُ في التَّنُّور، وهو أيضًا خشبة في رأسها عقافة من حديد، ويقال له أيضًا: الكُلَّاب، والجمع: الكلاليب. انظر: "مشارق الأنوار" (١/ ٣٤٠)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٣/ ٢١)، و"النهاية" (٤/ ١٩٥)، و"المصباح المنير" (٢/ ٥٣٧).
(٥) في (ت) و(ك): «هو» بلا واو.
(٦) قال ابن عدي في الموضع السابق: «ولعمرو بن خالد غيرُ ما ذكر من الحديث، وعامَّة ما يرويه موضوعات».
والحديث عزاه ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ٤٤١) لابن أبي حاتم وقال: «والراوي له عن زيد ضعيف».

٤٢٢ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن الخَليل[(١)]، عن إسماعيل بن عَيَّاش، عن يحيى بن الحارث، عن القاسِم بن عبدالرحمٰن[(٢)]، عن فَضَالةَ بنِ عُبَيد وتميمٍ الدَّارِيِّ، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ فِي لَيْلَةٍ كُتِبَ مِنَ المُصَلِّينَ، وَلَمْ يُكْتَبْ مِنَ الغَافِلِينَ، وَمَنْ قَرَأَ خَمْسِينَ آيَةً كُتِبَ مِنَ الحَافِظِينَ، وَمَنْ قَرَأَ مِئَةَ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ القَانِتِينَ . . .**»، وذكر الحديثَ بطولِه ؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما هو موقوف عن تميم وفَضَالةَ[(٣)].

٤٢٣ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش، عن ثَعْلَبَة بن مسلم الخَثْعَميِّ، عن نافع: سألتُ عائِشةَ عن ركعَتَين بعد العَصْر . . . ؟

فقلتُ لأبي: مَنْ نافعٌ هذا ؟

قال: هو مولى ابن عمر .

---

(١) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ١٦٧).
ورواه سعيد بن منصور في "التفسير من سننه" (٢٣) عن إسماعيل بن عياش، به.
وانظر تتمة تخريج الحديث في حاشية المحقق عليه.

(٢) في (ت) و(ك): « القاسم أبي عبدالرحمٰن »، وهي في (ف) محتملة لهما. وكلاهما صحيح، فهو: أبو عبدالرحمٰن القاسم بن عبدالرحمٰن الدمشقي .

(٣) روى هذا الحديث موقوفًا الدارمي في "مسنده" (٣٤٨٦ و٣٤٩٠ و٣٤٩٥ و٣٥٠٥) من طريق يحيى بن حمزة عن يحيى بن الحارث، عن القاسم، عن تميم وفضالة، به.

٤٢٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش، عن هشام بن عُرْوَةَ، عن أبيه، عن سَهْل بن أبي حَثْمَةَ، عن خَوَّات بن جُبَير؛ قال: السُّنَّةُ في صَلاة الخَوْفِ . . . فذكر الحديثَ بِطُولِه؟

قال أبي: هذا حديثٌ مقلوبٌ؛ جعَلَ إسنادَيْنِ في إسناد[(١)].

٤٢٥ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[(٢)]، عن ابن عُيَينة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبدِالله بنِ مالكٍ ابنِ بُحَيْنَةَ[(٣)]: أنَّ رسولَ الله ﷺ مرَّ وابنُ القِشْبِ[(٤)] يصلِّي - وقد أقيمَتِ الصَّلاة - فقال: «**يَا ابْنَ القِشْبِ، أَتُصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا؟!**» . . . ؟

قال أبي[(٥)]: هذا خطأٌ؛ إنما هو: جعفرٌ، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . مُرسَلًا[(٦)]، وليس لابن بُحَيْنَةَ أصلٌ[(٧)].

---

(١) راجع المسألة رقم (٢٠٩) و(٣٥٢).

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٤٦ رقم ٢٢٩٣٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩١٥) والطحاوي في "شرح المشكل" (٤١١٦) من طريق ابن جريج، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٨٢) من طريق سليمان بن بلال، كلاهما عن جعفر بن محمد، به.

(٣) قال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ١٥٠): « وحكى ابن عبدالبر اختلافًا في بحينة؛ هل هي أم عبدالله، أو أم مالك؟ والصواب: أنها أم عبدالله كما تقدَّم؛ فينبغي أن يكتب ابن بحينة بزيادة ألِف، ويعرب إعراب عبدالله، كما في عبدالله بن أبيٍّ ابن سلول، ومحمد بن عليٍّ ابن الحنفية ».

(٤) ابن القِشْبِ: هو عبدُاللهِ بنُ مالكِ بنِ القِشْبِ؛ وهو عبدُاللهِ بنُ مالكٍ ابْنُ بُحَيْنَة.

(٥) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٦) كذا « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٧) يعني: من هذا الطريق. والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٤٣٠) =

٤٢٦ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن بَكَّار[١]، عن سعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن الحَسَن[٢]، عن حُرَيْث بن قَبِيصَةَ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ[٣] الرَّجُلُ صَلاتُهُ؛ فَإِنْ صَلَحَتْ صَلَحَ سَائِرُ عَمَلِهِ، وَإِنْ فَسَدَتْ[٤] فَسَدَ سَائِرُ**

= من طريق حفص بن غياث، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٨٢) من طريق الثوري، والخطيب في "الموضح" (٢/ ١٨٣) من طريق حماد بن عيسى وحاتم بن إسماعيل، أربعتهم عن جعفر، عن أبيه؛ قال: دخل النبيُّ ﷺ المسجد، وأخذ بلالٌ في الإقامة، فقام ابن بُحَيْنَة يصلي ركعتين، فضرب النبيُّ ﷺ مَنكِبَه وقال: « يا ابن القِشْبِ، تصلِّي الصُّبحَ أربعًا؟!».

وحديث عبدالله ابن بحينة في هذا الباب مُخَرَّج في الصحيحين من غير هذا الطريق؛ فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٦٣)، ومسلم (٧١١)، كلاهما من طريق حفص بن عاصم، عن عبدالله ابن بحينة ، به.

(١) لم نقف على روايته والحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٦٧٣) من طريق عبدالحميد بن بكار السلمي، عن سعيد بن بشير، به.

ومن طريق الطبراني رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٠/ ٢٧٧).

ورواه الترمذي في "جامعه" (٤١٣)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٨٥)، والنسائي في "سننه" (٤٦٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٥٥٣) من طريق همام بن يحيى، عن قتادة، به.

قال الترمذي: « حديث أبي هريرة حديث حسن غريبٌ من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة، وقد روى بعض أصحاب الحسن عن الحسن، عن قبيصة بن حريث غير هذا الحديث، والمشهور هو: قبيصة بن حريث، وروي عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو هذا ».

(٢) هو: البصري.

(٣) قوله: « عليه » من (ف) فقط .

(٤) في (أ) و(ش): « فسد ».

عَمَلِهِ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالى: انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ نَافِلَةٍ؟ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ نَافِلَةٌ(١)، أُتِمَّتْ بِهَا الفَرِيضَةُ، ثُمَّ الفَرَائِضُ كَذَلِكَ»؟

قال أبي: يروي هذا الحديثَ أَبَانُ العَطَّارُ(٢)، عن قتادة، عن الحَسَن، عن أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ؛ قال: قَدِمْتُ المدينةَ، فذكر عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ(٣).

قال أبو محمد(٤): ورواه حُمَيد(٥)، عن الحَسَن، عن رجل من بني سَلِيطٍ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) قوله: «فإن كانت له نافلة» سقط من (ك).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٠٣٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٣)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١/ ٢١١ رقم١٨١)، والبيهقي في "الشعب" (٣٠١٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٨٢).
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٢٥ رقم ٩٤٩٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٤)، وأبو داود في "السنن" (٨٦٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٦٢)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٨٦) من طريق إسماعيل بن علية، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، به.
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٣- ٣٤) من طريق عبدالوارث بن سعيد، عن يونس، عن الحسن، به، موقوفًا.

(٣) هنا ينتهي النص في (ك).

(٤) في (أ) و(ش): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٥) هو: ابن أبي حميد الطويل. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٠٣ رقم١٦٩٥٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٤)، وأبو داود في "سننه" (٨٦٥)، وابن ماجه في "سننه" (١٤٢٦)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١/ ٢١٥ رقم١٨٧).

ورواه شَرِيكٌ[١]، عن إسماعيل[٢]، عن الحَسَن، عن صَعْصَعةَ بن معاوية، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وسُئِلَ أبو زرعة عن ذلك؟

فقال: الصَّحيحُ: عن الحَسَن، عن أنس بن حَكِيم، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

٤٢٧ - وسألتُ[٤] أبي[٥] عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم، عن محمد بن يزيد، عن حَبِيب بن الشَّهِيد، عن أنسٍ؛ قال: صلَّى بنا رسولُ الله ﷺ في جُبَّةٍ ليس عليه غيرُها، وصلَّى بنا في مُسْتُقَةٍ[٦] ليس عليه غيرُها؟

(١) من قوله: « عن رجل من بني سليط . . . » إلى هنا، سقط من (ت).
وشريك هذا هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٢) هو: ابن مسلم المكِّي. وروايته أخرجها ابن المبارك في "الزهد" (ص٣٢٠ رقم٩١٥) وفي "مسنده" (٤٠). ومن طريق ابن المبارك: أخرجه المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١/ ٢١٢ رقم١٨٣).

(٣) أطال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٣-٣٤) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، وفي آخره قال: « ولا يصح سماع الحسن من أبي هريرة في هذا ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٤٤) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « وأشبهها بالصواب قول من قال: عن الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة ». وانظر "الضعفاء" للعقيلي (٣/ ١٣٢)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ١٨٩/ ترجمة أنس بن حكيم).

(٤) في (ك): « سأل ». وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه« الثوب الواحد ».

(٥) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٦) المُسْتُقة: بضم الميم والتاء - وتفتح التاء - وسكون السين المهملة، وهي: =

قال أبي: روى[١] حمَّاد بن سَلَمة[٢] هذا الحديثَ عن حبيب بن الشَّهيد، عن الحَسَن، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: محمدٌ هذا مَنْ هو؟

قال: شيخٌ بصريٌّ[٣] .

٤٢٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن عَوْف؛ قال: حدَّثنا إبراهيم بن محمد؛ قال: حدَّثنا محمد بن مالك، عن البراء،

= الفرو الطويل الكُمَّيْنِ، والجمع مساتق، وهي تعريب «مشته» أو «مشتي» بالفارسية. انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٢٨٣-٢٨٤)، (٥/ ٢٦٨)، و"الفائق"(٣/ ٣٦٧)، و"المعرَّب" (ص٥٧٣- ٥٧٤)، و"النهاية" (٤/ ٣٢٦).

(١) في (ف): « وروى ».

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٦٢ رقم ١٣٧٦١ و١٣٧٦٣)، والترمذي في "الشمائل" (٥٨)، والبزار في "مسنده" (٥٩٣/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٧٨٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٣٥)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٢٩٧).
ومن طريق أحمد وأبي يعلى رواه الضياء في "المختارة" (٥/ ٢٢٠ و٢٢١).
قال البزار: « تفرد به أنس، ولا روى حبيب عن الحسن إلا هذا، ولا رواه عنه إلا حماد ».

(٣) ذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٢٧ رقم٥٧١) محمدَ بن يزيد البصري نزيل الشام، وذكر أنه روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري والعلاء بن عبدالرحمن، وروى عنه محمد بن شعيب بن شابور والوليد بن مزيد، وقال: «سألت أبي عنه ؟ فقال: هذا شيخ بصري مجهول، لا أعلم أحدًا روى عنه غير محمد بن شعيب بن شابور والوليد بن مزيد ».اهـ. فالظاهر أنه هو، ويبقى النظر في قول أبي حاتم:« لا أعلم أحدًا روى عنه غير محمد بن شعيب بن شابور والوليد بن مزيد »، مع أنه روى عنه الوليد بن مسلم في هذه المسألة!

عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى الغَدَاةَ فِي جَمَاعَةٍ، فَقَرَأَ - وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ القِبْلَةِ، لَا يَشْغَلُهُ شَيْءٌ - مِئَةَ مَرَّةٍ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ رُفِعَ لَهُ يَوْمَئِذٍ مِثْلُ عَمَلِ سَبْعِينَ نَبِيًّا، وَكُلَّمَا قَالَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُ سَنَةٍ». قال البراء: وأنا أزيدُ مِنْ عندي: الحمدُ لله، وسبحانَ الله[1]، ولا إله إلا الله، والله أكبر؛ مِئَةَ مرَّة، وأقولُ: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، أستغفرُ الله، وأصلِّي على النبيِّ ﷺ؛ مِئَةَ مَرَّة، صلَّى الله وملائكتُه على النبيِّ ﷺ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٤٢٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[2]، عن عبدالرحمٰن بن ثابت، عن خالد بن مَعْدان، عن عبدالله[3] بن الصَّامِت، عن أبي ذَرٍّ؛ قال: جِئْتُ رسولَ الله ﷺ وهو يَتوضَّأ، فحرَّك رأسَهُ كهيئة المتعجِّب، فقلتُ: يا رسولَ الله، وماذا[4] تعجَبُ منه؟ قال: «**نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ!**»، قال: فقلتُ: وما إماتَتُهُمْ إيَّاها؟ قال: «**يُؤَخِّرُونَهَا**[5] **عَنْ وَقْتِهَا**». قلتُ: فما تأمُرُني إنْ أدركتُ ذلك؟ قال: «**صَلِّ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا، وَاجْعَلْ صَلَاتَكَ مَعَهُمْ سُبْحَةً**»؟

---

(١) في (أ): «وسبحان» فقط.

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٣) من طريق بقية بن الوليد، عن عبدالرحمٰن بن ثابت، به.

(٣) في (ك): «عبدالرحمٰن».

(٤) المثبت من (ش)، ورسمت في بقية النسخ: «ما ذى» بالياء.

(٥) في (ك): «تؤخرونها».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد [١].

٤٣٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن حَرْب، عن أبي مَعْشَرٍ المَديني [٢]، عن سعيد المَقْبُري [٣]، عن محمد بن كعب، عن عبدالرحمٰن بن [دارَة] [٤]، عن حُمْران، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَا مِنْ عَبْدٍ تَوَضَّأَ وَأَسْبَغَ الوُضُوءَ، ثُمَّ قَامَ إلى الصَّلاةِ، إلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلاةِ الأُخْرَى»؟

قال أبي: هذا غلطٌ؛ ليس في هذا [٥] الإسنادِ سعيدٌ [٦] المَقْبُري؛ إنما هو: أبو مَعْشَر [٧]، عن محمد بن كعب نفسِهِ.

---

(١) قيَّد أبو حاتم رحمه الله النكارة بهذا الإسناد؛ لأنَّ الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٤٨) من طريق أبي عمران الجَوْني وأبي العالية البَرَّاء وأبي نعامة، ثلاثتهم عن عبدالله بن الصَّامت، عن أبي ذر، به .

(٢) هو: نَجيح بن عبدالرحمٰن السِّنْدي .

(٣) هو: سعيد بن أبي سعيد .

(٤) في (أ): « وارة »، وفي (ش): « وازة »، وفي (ف): « رارة »، وفي (ت) و(ك): «درارة »، والمثبت هو الصَّواب، وهو ابن دارة مولى عثمان رضي الله عنه، واختُلِف في اسمه؛ ففي هذا الإسناد اسمه: عبدالرحمٰن، وقيل: عبدالله، وقيل: زيد. وتجد تفصيله عند الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (٢/ ٥٧٧-٥٧٨ رقم١٤٤٧).

(٥) قوله: « هذا » ليس في (أ) و(ش).

(٦) في (أ): « وسعيد » بالواو.

(٧) روايته أخرجها ابن المبارك في "مسنده" (٣٧)، وفي "الزهد" (٩٠٤)، والصيداوي في "معجم شيوخه" ص(١٨٥)، والبيهقي في "الشعب" (٢٤٧٢) من طريقه، عن محمد بن كعب القرظي، عن عبدالله بن دارة، عن حمران، عن عثمان، به.
وأخرجه أحمد في "المسند" (١/ ٦١ رقم٤٣٦) والدارقطني في "سننه" (١/ ٩١-٩٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٦) من طريق صفوان بن عيسى، =

٤٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو حَيْوَة[١]، عن شُعَيب بن أبي حمزة، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة بن الزُّبَير؛ قال: كنتُ غلامًا لي ذُؤابَتان[٢]، فقُمْتُ أَرْكَعُ بعد العصر، فبَصُرَ بي عمرُ بنُ الخطَّاب ومعه الدِّرَّة، فلمَّا رأيته[٣] فَرَرْتُ منه، فقلتُ: لا أعودُ لا أعودُ[٤]!! يا أميرَ المؤمنين، فنهاني عنها؟

فقال أبي: رواه أبو الأسود[٥]، عن عُرْوَة، عن تميم الدَّارِيِّ: أنَّ عمر ضَرَبَه حين صلَّى بعد العصر .

قال أبي: أُنكِرُ أنْ يكونَ عُرْوَةُ أدرك عُمر؛ فيَحْتَمِلُ أن يكونَ حديثُ شُعَيبٍ وَهَمًا[٦] .

= عن محمد بن عبدالله بن أبي مريم؛ قال: دخلت على ابن دارة مولى عثمان؛ قال: فسمعني أُمَضمِض، قال: فقال: يا محمد، قال: قلت: لبَّيك! قال: ألا أخبرك عن وضوء رسول الله ﷺ؟ قال: رأيت عثمان وهو بالمقاعد . . . فذكر الحديث. واللفظ لأحمد. ووقع في رواية الطحاوي: « زيد بن دارة ».

(١) هو: شُرَيح بن يزيد . وروايته أخرجها يعقوب بن سفيان الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٦٤-٣٦٥)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٠/ ٢٤٦).

(٢) في (ت) و(ك): « روايتان ». (٣) في (أ): « رأيت ».

(٤) ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على « لا أعود » الثانية .

(٥) في (ك): « ورواه الأسود ».

وأبو الأسود هذا هو: محمد بن عبدالرحمٰن النَّوفلي المعروف بيتيم عُروَة. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢/ ٥٨ رقم ١٢٨١)، و"الأوسط" (٨٦٨٤) وقال: « لا يُروى هذا الحديث عن تميم الداري إلا بهذا الإسناد، تفرد به الليث ».

(٦) كذا في جميع النسخ بلا ألف بعد الميم، وَيَحْتمل وجهين: =

وسألتُ ابنَ الجُنَيْد[1] - حافِظَ حديثِ الزُّهْريِّ - عن هذا الحديث؟

فقال: هو كما قالَ والدُك[2].

٤٣٢ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه سُوَيد بن عبدالعزيز[4]، عن الأوزاعيِّ[5]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي

= **الأوَّل:** النصب « وَهَمَ » خبرًا لـ« يكون »، وحُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

والثاني: وجه الرفع « وَهَمٌ » خبرًا للمبتدأ « حديث »، والجملة الاسمية خبرٌ لـ«يكون »، واسم « يكون » حينئذٍ: ضميرُ شأنٍ، والتقدير: فَيَحْتمل أن يكونَ هو - أي: الشأن - حديثُ شعيبٍ وَهَمٌ. وانظر لضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(١) هو: علي بن الحسين بن الجُنَيد.

(٢) قال المزي في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٢٢) بعد أن ذكر هذا الحديث :« هكذا وقع في هذه الرواية، وهو وهم! والأشبه أن يكون ذلك جرى لأخيه عبد الله بن الزبير، فإنه كان غلامًا في عهد عمر، ويكون اسمه قد سقط على بعض الرواة، والله أعلم».

وذكره الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٤٣٧)، وقال:« الأشبه أن هذا جرى لأخيه عبد الله، أو جرى له مع عثمان ».

وقال في "تاريخ الإسلام" (حوادث سنة ٨١- ١٠٠) ص(٤٢٥): « هذا حديثٌ منكر مع نظافة رجاله ».

(٣) نقل هذه المسألة أبو زرعة العراقي في "طرح التثريب" (٢/ ٢٤٨).

(٤) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣١٧/ ب/ أطراف الغرائب) وقال:« قال ابن أبي داود: هذا حديث منكر، تفرَّد به كثير بن عبيد، عن سويد بن عبدالعزيز، عن الأوزاعي، عن يحيى ».

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يصلِّي بالناس، فمرَّ أعرابيٌّ بين يديه، فسَبَّحوا به، فلم يَأْبَهْ، فقال عمر: يا أعرابيُّ، تَنَحَّ عن قِبْلَةِ رسولِ الله ﷺ[١] فلمَّا فَرَغَ النبيُّ ﷺ قال: «**مَنِ القَائِلُ هَذَا؟**»، قالوا: عمر؛ قال: «**يَا لَهُ فِقْهًا!**»؟

قال أبي: هذا الحديثُ باطِلٌ، يشبه أن يكونَ: يحيى، عن النبيِّ ﷺ... مُرسَلً[٢].

٤٣٣- وسألتُ أبي عن حديثَين رواهما عبدالسَّلام بن عبدالقدُّوس الدمشقي[٣]، عن الأوزاعيِّ[٤]، عن بلال بن سعد؛ قال: إنَّ أَحَدَكُمْ إذا لم تَنْهَهُ صَلاتُهُ عن ظُلْمِهِ، فإنما يَزِيدُهُ[٥] عندَ الله مَقْتًا، وكان يتأوَّلُ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[٦].

والحديثُ الآخر[٧]: الأوزاعي، عن بلال؛ قال: كانوا

---

(١) قوله: «صلى الله عليه وسلم» ليس في (ت) و(ك).

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٢٣- ٢٢٤).

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٥) كذا في (أ) و(ت) و(ك)، ولم تنقط الياء في (ش) و(ف)، والمراد- والله أعلم-: فإنَّما يزيده ذلك (أي: عدم انتهائِهِ بصلاته عن ظلمه) عند الله مقتًا.

(٦) الآية (٤٥) من سورة العنكبوت .

(٧) أخرجه أبو نُعَيْم في "الحلية" (٥/ ٢٢٣- ٢٢٤) من طريق عبدالسلام بن عبدالقدوس، عن الأوزاعي، به. وهي التي ذكرها المصنِّف.
وأخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص٤٦٠)، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" في الموضع السابق، من طريق مسكين بن بُكَيْر، عن الأوزاعي، به.

يَتَحابُّون(*) على الأعمالِ الصَّالحة: الصِّيام، والصَّلاة، والزَّكاة، وإنهم الآن لَيَتَحابُّونَ(*) على الرَّأي؟

قال أبي: هذان الحديثانِ لبلال بن سعد؛ إنَّما هو(١): عن الأوزاعيِّ، عن يحيى بن أبي(٢) كثير؛ وليس هما عن بلال .

٤٣٤ - وسألتُ(٣) أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ(٤)؛ قال: حدَّثني عليٌّ القُرَشي؛ قال: حدَّثني محمد بن عَجْلان، عن سعيد المَقْبُري(٥)،

(*) كذا في النسخ بالباء الموحَّدة - عدا (ف) فإنها لم تنقط فيها- في الموضعين، ووقع في رواية مسكين وفي إحدى الطرق عن عبدالسلام بالثاء المثلثة: «يتحاثُّون»، و«ليتحاثُّونَ ».
ومعنى « يتحاثُّون » أي: يَتَحَاضُّونَ، والتَّحَاثُّ: التَّحَاضُّ. انظر: "لسان العرب" (٢/ ١٣٠)، و"تاج العروس" (٥/ ٢٠٣).

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّةُ أنْ يقال: « إنما هما »، كما يأتي مثلُهُ في قوله: «وليس هما عن بلال »، ولكنْ يوجَّه ما في النسخ على رجوع الضمير « هو » إلى المفهوم من السياق، والمراد: « إنما هو - أي الصحيحُ في الحديثين - . . . »؛ وانظر في رجوع الضمير إلى غير مذكور إذا فُهِمَ من السياق: التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(٢) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٤١٦)، بإسناد آخر عن بقيَّة .

(٤) هو: ابن الوليد ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٨٤) من طريق بقية، عن علي القرشي، عن محمد بن عجلان، عن صالح مولى التَّوءَمة، عن أبي هريرة، به.
وكذا ذكر الدارقطني في "العلل" (١٦١٩) رواية بقية عن علي بن عياش. قال ابن عدي: « وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد التي أمليتها يرويها علي بن أبي علي هذا وهو مجهول، يحدث عنه بقية غير ما ذكرت ».

(٥) هو: سعيد بن أبي سعيد.

عن أبيه[١]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**خُذُوا زِينَةَ الصَّلاةِ**»؛ قالوا: وما زينةُ الصَّلاة؟ قال: «**الْبَسُوا نِعَالَكُمْ؛ فَصَلُّوا فِيهَا**» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعليٌّ القُرَشيُّ مجهولٌ[٢].

٤٣٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن حربٍ الأَبْرَشُ، عن الزُّبَيدي[٣]، عن سعد[٤] بن إبراهيم، عن عبد الرحمٰن بن عَوْف: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِنِّي[٥] بَدَنٌ[٦]؛ لا تُبَادِرُونِي بِالرُّكُوعِ والسُّجُودِ؛ فَإِنِّي مَا أَسْبِقْكُمْ بِهِ حِينَ أَرْكَعُ تُدْرِكُونِي بِهِ[٧] حِينَ أَرْفَعُ، وَمَا أَسْبِقْكُمْ بِهِ حِينَ أَسْجُدُ فَإِنَّكُمْ تُدْرِكُونِي بِهِ حِينَ[٨] أَرْفَعُ**» ؟

---

(١) ضبَّب ناسخ (ت) على قوله: « أبيه »، ثم هناك محاولة تصويب قبل قوله: « هريرة»، وكأنها بخط مغاير. ويبدو أن سبب ذلك يرجع إلى أن قوله هنا: « عن سعيد المقبري، عن أبيه » خطأ، والصواب بدلاً منه: « صالح مولى التَّوءَمة » كما في المسألة (٤١٦)، وهذا الذي ذكره الدارقطني في "العلل" (١٦١٩)، والله أعلم.

(٢) في (ف): « مجهول الحديث ». (٣) هو: محمد بن الوليد.

(٤) في (أ) و(ش): « سعيد ». (٥) قوله: « إني » سقط من (ف).

(٦) أي: مُسِنٌّ. ووقعت هذه اللفظة بأسانيد أخرى لهذا الحديث: « بدنتُ »، ورويت بتشديد الدال وفتحها «بَدَّنْتُ»، وبضمها مع التخفيف «بَدُنْتُ»:
والأوَّل: معناه: كَبِرْتُ وأسنَنتُ؛ يقال: بَدَّنَ الرجلُ تبدينًا: إذا أَسَنَّ؛ ومنه: رجلٌ بَدَنٌ: مُسِنٌّ. **والثاني**: معناه: زيادة الجسم واحتمال اللحم.
وكلٌّ مِن كِبَرِ السن واحتمالِ اللحم يثقل البدن ويثبِّط عن الحركة. وانظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٣/ ١٨٧- ١٩١)، و"معالم السنن للخطابي" (١/ ٣١٩)، و"تهذيب اللغة" (١٤/ ١٤٤)، و"معجم مقاييس اللغة" (١/ ٢١١)، و"النهاية" (١/ ١٠٧).

(٧) قوله: « به » سقط من (ت) و(ك).

(٨) قوله: « حين » سقط من (أ). وقوله: « تدركوني » جاء في جميع النسخ بنون =

قال أبي: إنما هو: سعدُ بن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن[(١)] عَوْف، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

٤٣٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن[(٣)] حِمْيَر[(٤)]، عن معاوية

= واحدة، والأصل: «تدركونني»؛ إذِ الفعلُ مرفوع، ويَحْتَمِلُ ما في النسخ وجهَيْنِ:
الأوَّل: أنْ تشدَّد النون: « تُدْرِكُونِّي »، والأصل: «تُدْرِكُونَنِي»، ثم أُدْغِمَتْ نون الرفع في نون الوقاية، فصارتْ نونًا واحدةً مشدَّدة؛ كقوله تعالى: ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾ [الزُّمَر: ٦٤].
والثاني: أنْ تكون النون خفيفةً: « تُدْرِكُونِي »، والأصل: « تُدْرِكُونَنِي » بنونَيْن، ثم حذفت إحداهما تخفيفًا؛ على لغة غَطَفَانَ؛ وورد على هذه اللغة قراءة نافع: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾ [الحجر: ٥٤].
والوجهان لغتان للعرب في الفعل المضارع المرفوع، إذا اجتمعتْ فيه نون الرفع، ونون الوقاية.
وهناك لغة ثالثة - وهي الأصل -: وهي إثبات النونين مِنْ غير إدغام؛ نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْذُونَنِي﴾ [الصَّف: ٥]. ومما يخرج على حذف إحدى النونَيْن تخفيفًا، أو إدغامِهِمَا في الأخرى؛ من الحديث: قوله: « إنَّ لي قَرَابَةً أَصِلُهُمْ ويَقْطَعُونِي » "صحيح مسلم" (٢٥٥٨)، وقولُ عائشة ﵂: « وَظَنَنْتُ أنَّ القومَ سَيَفْقِدُونِي » "صحيح مسلم" (٢٧٧٠)، وغير ذلك من الأحاديث.
انظر: "الكتاب" لسيبويه (٣/ ٥١٩- ٥٢٠)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٢٣٢- ٢٣٤، ٢٧٧- ٢٧٨، ٣٥٥، ٣٨٠- ٣٨٥)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٢/ ٣٨٣)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٥١- ٥٣)، و"البحر المحيط" لأبي حيان (٥/ ٤٤٧)، و"حاشية شرح قطر الندى" لمحيي الدين عبدالحميد (ص٣٦٢)، و"عقود الزبرجد" للسيوطي (٣/ ١١٥- ١١٦)، و"لسان العرب" (١٥/ ١٦٣).

(١) في (ف): « عن » بدل: « بن ».
(٢) يعني: أنه مرسل.
(٣) قوله: « بن » سقط من (ف).
(٤) هو: محمد بن حِمْيَر.

ابن أبي سلَّام[١]، عن عِكْرِمَة، عن طَلْحة السُّحَيْمي[٢]، عن رسول الله ﷺ قال: «**لَا يَنْظُرُ اللهُ إلى صَلَاةِ عَبْدٍ لَا يُقِيمُ صُلْبَهُ فِي رُكُوعِهِ وسُجُودِهِ**[٣]»؟

قال أبي: أرى أنه عِكْرِمَة بن عمَّار، ولم يَلْقَ[٤] عِكْرِمَةَ مولى ابنِ عباس .

٤٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن حِمْيَر[٥]، عن إسماعيل

---

(١) هو: معاوية بن سلَّام بن أبي سلَّام، فنُسِب هنا إلى جدِّه. وانظر: "تهذيب الكمال" (١٢/ ٢٩١).

(٢) كذا جاء في هذه الرواية !
وقد ذكر الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٢٥٥) طلحة السحيمي هذا وقال: «صوابه: طلق . قال أبو موسى: ذكره علي بن سعد العسكري في الصحابة، وروى من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن طلحة السحيمي، عن رسول الله ﷺ قال: " لا ينظرُ الله إلى صلاة عبدٍ لا يقيمُ صُلبَه في رُكوعِه وسُجودِه " . قلت: هذا الحديث أخرجه أحمد والطبراني في ترجمة طلق بن علي، وهو: السحيمي ». اهـ.
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٢ رقم ١٦٢٨٣) من طريق وكيع، عن عكرمة بن عمار، عن عبدالله بن زيد - أو بدر - عن طلق بن علي الحنفي، به.
ورواه الطبراني في "الكبير" (٨/ ٣٣٨ رقم ٨٢٦١) من طريق عقيل المقرئ، عن عكرمة بن عمار، عن عبدالله بن بدر، حدثني عبدالرحمن بن علي، عن طلق بن علي، به.

(٣) قوله: « وسجوده » سقط من (أ) و(ش).

(٤) أي: معاوية بن أبي سلَّام.

(٥) هو: محمد بن حمير المذكور في المسألة السابقة. وفي (ف): « أبي حمير ».
وروايته أخرجها البيهقي في "جزء القراءة خلف الإمام" (ص٥٠)، لكن وقع عنده: « عبيدالله بن عمر » بدل: « عبدالله بن عمر ». ثم أخرجه البيهقي أيضًا من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، به كذلك.

ابن عَيَّاش[(١)]، عن عبدالله بن عمر[(٢)]، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ القُرْآنِ، فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا[(٣)].

٤٣٨ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه ابن[(٥)] حِمْيَر[(٦)]، عن شُعَيب بن أبي حمزة، عن محمَّد بن المُنكَدِر، عن عبدالرحمٰن بن هُرْمُز الأعرج، عن عُبَيدالله[(٧)] بن أبي رافع، عن محمد[(٨)] بن مَسْلَمة:

---

(١) في (ك): « عباس ».

(٢) كذا في جميع النسخ! وتقدم أن البيهقي أخرجه من طريق ابن حمير، وفيه: « عبيدالله ابن عمر »، وأخرجه أيضًا من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر. وإسماعيل بن عياش وعبدالرحيم بن سليمان ذُكر أنهما يرويان عن عبيدالله بن عمر، ولم نجد مَن ذَكر أنهما يرويان عن عبدالله.
انظر "تهذيب الكمال" (٣/ ١٦٣ و١٨/ ٣٦).

(٣) يعني: بهذا الإسناد؛ لأن الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٩٥) من حديث أبي هريرة.

(٤) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣٦٨).

(٥) قوله: « بن » سقط من (أ) و(ش)، وكتب فوقها في (أ) بخط مغاير: « محمد بن ».

(٦) هو: محمد؛ المذكور في المسألتين السابقتين. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٨٩٨ و١٠٥٢ و١١٢٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٩٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ٢٣١ رقم٥١٥)، لكن لم يذكر أحد منهم عبيدالله بن أبي رافع في سنده.

(٧) في (ك): « عبدالله ».

(٨) في (أ): « عمر » بدل: « محمد »، وكُتِب فوقها بخط مغاير: « صوابه محمد »، وهي مطموسة في (ش).

أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا قام يصلِّي؛ قال: « اللهُ أَكْبَرُ، ﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ... ﴾ » إلى آخرِ الآية[(١)]؟

قال أبي: هذا من حديث إسحاق بن أبي فَرْوَة؛ يُرْوَىٰ: شُعَيب[(٢)] عن إسحاق بن أبي فَرْوَة.

٤٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن خالد الوَهْبي[(٣)]، عن الوَصَّافي[(٤)]، عن مُحارِب بن دِثار، عن ابن عمر؛ قال: مازالَ النبيُّ ﷺ يُوصي بالصَّلاة وما مَلَكَتْ أيمانُكم، حتى انكَسَرَ لسانُهُ[(٥)]؟

---

(١) الآية (٧٩) من سورة الأنعام .

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ٢٣٢ رقم٥١٦)، وفي "مسند الشاميين" (٣٣٦٤ و٣٣٦٥) من طريقه، عن إسحاق بن أبي فروة، عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن محمد بن مسلمة، به.
والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٧٧١) من طريق الماجشون بن أبي سلمة، عن عبدالرحمٰن بن هُرمُز الأعرج، عن عُبَيدالله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) روايته أخرجها الطرسوسي في "مسند عبدالله بن عمر" (١٧) قال: حدثنا كثير - وهو: ابن عبيد - والطبراني في "الكبير" (٢٩١/ب- ٢٩٢/أ/ قطعة فيها مسند ابن عمر) قال: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا كثير بن عبيد، عن محمد بن خالد الوهبي، به.

(٤) هو: عبيدالله بن الوليد .

(٥) أي: استرخَىٰ وفتَرَ، يعني: حتى توفِّي ﷺ. انظر: "النهاية" (٢/ ٨٢)، وكذا جاءت الرواية في "مسند عبدالله بن عمر » للطرسوسي، والذي في "المعجم الكبير" للطبراني (الموضع المذكور)، عن ابن عمر؛ قال: « كان عامَّةُ وصيَّة رسول الله ﷺ: الصلاةَ وما ملكَتْ أيمانُكُمْ! حتى جعَلَ يُغَرْغِرُ بها في صَدْرِهِ، وما كان يَقْبِضُ بها لسانُهُ»، يعني: لا يتبيَّنُ كلامُهُ بها من الوجع. كما في "تاريخ دمشق" (٧/ ٦٢)، و"فيض القدير" (٥/ ٢٥١).

قال أبي: أحاديثُ الوَصَّافي عن مُحارِب مناكيرُ[١].

٤٤٠ - وسمعتُ[٢] أبي وحدَّثنا عن محمد بن يزيد بن[٣] سِنان، عن أبيه، عن يحيى بن أبي كَثِير؛ قال: حدَّثني ابن شِهاب الزُّهْري؛ أنَّ عَبَّاد بن أَوْس؛ أخبره: أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «**تَفْضُلُ صَلَاةُ الجَمَاعَةِ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً**[٤]».

قال أبي: إنَّما هو: يحيى بن أبي كثير؛ أنَّ محمد بن عبدالرحمٰن ابن ثَوْبان حَدَّثه؛ أنَّ عبَّاد بن أَوْس أخبره، وليس بينهما الزُّهْري.

---

(١) وذكر ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٢٣) عدة أحاديث للوصافي هذا عن محارب، ولم يذكر هذا الحديث فيها، ثم قال: « وهذه الأحاديث للوصافي عن محارب، عن ابن عمر، هو الذي يرويها، ولا يتابع عليها ».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٨). (٣) في (ش): « عن » بدل: « بن ».

(٤) كذا في جميع النسخ: « خمس وعشرين صلاةً »، وتحتمل في العربية وجهين:
الأوَّل: بالجر « خَمْسٍ » بتقدير الباء، أي: تفضُلُ عنها بخمسٍ وعشرين صلاةً، حُذِفَ حرف الجر، وبقي الاسمُ بعده مجرورًا، وهو قليلٌ أو نادرٌ.
ومنه قولُ رؤبةَ وقد قِيلَ له: كيف أصبحْتَ؟ فقال: « خَيْرٍ، والحمدُ لله » بالجر، والتقدير: على خَيْرٍ.
وعلى هذا خَرَّج ابنُ مالكٍ والزركشيُّ والسُّيُوطيُّ حديثَ أبي هريرة هذا - في رواية البخاريِّ (٦٤٧) - قالوا: يروى بالجر على تقدير الباء، أي: بِخَمْسٍ. وذكر الزركشي أنَّ هذا وقع في الصحيحَيْنِ، لكنَّ لم نجده في النسخة اليونينية من "صحيح البخاري" ولا في "صحيح مسلم" (٦٤٩). انظر كلام الزركشي في "عقود الزبرجد" للسيوطي (٢/ ٥٠٩)، وانظر: "شواهد التوضيح" (ص١٥٣-١٥٤)، و"همع الهوامع" (٢/ ٤٦٨)، (٣/ ١٠)، و"عمدة القاري" (٥/ ١٦٨)، و"فيض القدير" (٤/ ٤٣٥).
=

٤٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَرْوان الفَزَاريُّ[(١)]، عن يحيى ابن كثير[(٢)] الكاهِليِّ؛ قال: حدَّثني مُسَوَّر[(٣)] بن يزيدَ المالِكي؛ قال: شَهِدتُّ رسولَ الله ﷺ يقرأُ في صلاةٍ[(٤)]، فترك شيئًا لم يقرَأْهُ، فلمَّا[(٥)] سَلَّم، قال رَجُلٌ من القوم: آيةُ كذا وكذا لم تقرَأْهَا[(٦)] يا رسول الله!

= والوجه الثاني: وَجْهُ النصب « خَمْسً »، وكتب بحذف ألف التنوين على لغة ربيعة، والجادَّة: «خمسًا» وإنما نُصِبَ « خَمْسً » هنا على نزع الخافض، والتقدير: «بِخَمْسٍ»؛ حُذِفَ الجارُّ فانتصَبَ الاسم بعده. انظر في لغة ربيعة المسألة رقم (٣٤)، وفي نزع الخافض المسألة رقم (١٢).

(١) هو: مروان بن معاوية. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٥٠)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٠)، وأبو داود في "سننه" (٩٠٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨٧٢ و١٠٥٩ و٢٦٩٩)، وعبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على المسند" (٤/ ٧٤ رقم١٦٦٩٢)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٣/ ١١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٤٠ و٢٢٤١)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٧- ٢٨ رقم ٣٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦١٦٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢١١).
ومن طريق ابن أبي عاصم رواه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٥/ ١٧٧).
قال ابن أبي عاصم: « يحيى بن كثير؛ لين الحديث ».

(٢) قوله: « يحيى بن كثير » كذا في (أ) و(ف)، وضبَّب عليه الناسخان، وكتب فوقه ناسخ (أ): « صح »، وفي (ت) و(ك): « يحيى بن أبي كثير »، وأصل (ش) موافق لـ(أ)، لكن ألحق بالهامش قوله: « أبي ». وانظر "تهذيب الكمال" (٣١/ ٥٠١)، وتعليق مصحِّحي "التاريخ الكبير".

(٣) على وزن « مُحمَّد ». انظر "الإكمال" لابن ماكولا (٧/ ١٨٩).

(٤) في(ك): « في صلاته ».

(٥) في (ك): « فلم ».

(٦) المثبت من (أ) و(ش)، وفي (ت) و(ف): «تقرها»، وفي (ك): « يقرها ».

قال: «أَفَلَا أَذْكَرْتَنِيهَا إِذَنْ؟»، فقال الرَّجُلُ: كنتُ أُرِيْهَا[١] نُسِخَتْ[٢]؟

قال أبي: لم يَرْوِ هذا الحديثَ غيرُ مروان. ويحيى بنُ كَثِيرٍ[٣] ومُسَوَّرٌ مجهولان[٤].

٤٤٢ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٦]، عن عُتْبة بن أبي حَكِيم، عن قتادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُصَلِّي بعد الوِتْر ركعَتَين وهو جالسٌ، يقرأُ في الرَّكعَة الأولى بأمِّ القرآن و: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، وفي الآخِرة بأمِّ القرآن و: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾؟

---

(١) كذا في جميع النسخ « أريها » بالياء، ومثله في بعض الأصول الخطية لـ"معرفة الصحابة" لأبي نعيم، والجادَّة أن تكون بالألف « أراها » كما في مطبوعات بقيّة مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على أنَّ هذه الياء ألفٌ أُمِيلَتْ نحو الياء، فكتبتْ على صورتها، ولا يلفظ بها إلا ألفًا ممالة. وسببُ إمالةِ الألفِ هنا: كونُ أصلها ياءً؛ ويشهد لذلك: أنَّ بني أسد يتكلمون بالإمالة، وراوي الحديث وهو مسوَّر بن يزيد من بني أسد، كما في "تقريب التهذيب"، وانظر الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(٢) في (ك): « سخت »، وتتمة الحديث: « فقال النبي ﷺ: فإنها لم تُنْسَخْ ».

(٣) كذا في (أ) و(ش) و(ف)، وضبَّب عليها ناسخا (أ) و(ف)، وفي (ت) و(ك): «ويحيى ابن أبي كثير»، وانظر التعليق عليه أول المسألة.

(٤) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٠): « مُسَوَّر بن يزيد المالكي له صحبة ».

(٥) وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير يبدو أنه خط محمد بن العطار بما نصه: « صلاة ركعتين بعد الوتر ».

(٦) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٤١)، وفي "الأفراد" (٨٢/ ب/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٣).
نقل الدارقطني عن شيخه أبي بكر بن أبي داود قوله: « هذه سُنَّة تفرَّد بها أهل البصرة، وحفظها أهل الشام ». وقال الدارقطني في "الأفراد": « غريب من حديث قتادة عنه، تفرد به عتبة عنه، وتفرد به بقية عن عتبة ». وذكر البيهقي أن عتبة بن =

قال أبي: هذا - من حديث قتادةَ - منكرٌ .

٤٤٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه شُعَيب بن إسحاق[٢]، عن هشام الدَّسْتُوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاتِهِ[٣] فَمَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ» ؟

قال أبي: إنما يَرْويه هشام[٤]، عن يحيى، عن رَجُلٍ، عن عُرْوَة، عن عائِشَة .

= أبي حكيم غير قوي . والحديث رواه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٠٧٩ و١١٠٥) والبيهقي (٣/ ٣٣) من طريق عمارة بن زاذان، عن ثابت، عن أنس، به.

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٧٤).

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٨٠/ بغية الباحث) من طريق عبدالعزيز بن أبان، والذهبي في "المعجم المختص بالمحدثين" (ص١٥٨) من طريق عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي، كلاهما عن هشام الدستوائي، به. قال الذهبي: « هذا حديث نظيف الإسناد غريبٌ ».

(٣) في (ك): « صلاتهم ».

(٤) روايته أخرجها إسحاق بن راهوية في "مسنده" (٨٦٦) من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، به.
وأخرجه العجلي في "الثقات" (٢/ ١١٤) من طريق عبيدالله بن موسى، عن هشام الدستوائي، عن رجل، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، به، هكذا بإسقاط « يحيى » من الإسناد.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢١/أ-٢٣/أ) أن هذا الحديث يرويه الزهري ويحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنهما، ثم أطال في ذكر الاختلاف، فانظره هناك إن شئت. وانظر "المطالب العالية" (٢/ ٣٨٧ رقم ١٣٥).

٤٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد[١]؛ قال: حدَّثنا الأوزاعيُّ[٢]؛ قال: حدَّثني يحيى[٣]؛ قال: حدَّثني محمد بن إبراهيم؛ قال: حدَّثني شَقيق[٤] بن سَلَمة؛ قال: حدَّثني حُمْران مولى عثمان؛ قال: رأيتُ عثمان قاعِدًا في المَقاعِد[٥]، فدعا بِوَضُوءٍ، فتوضَّأ، ثم قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ في مَقْعَدِي هذا توضَّأ مثل وُضُوئي هذا. ثم قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**»، قال رسول الله ﷺ: «**ولا تَغْتَرُّوا**[٦]»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن إبراهيم[٧]، عن عيسى ابن طَلْحة، عن حُمْران، وليس لأبي وائِل[٨] معنًى، هذا الغَلَطُ من

(١) هو: ابن مسلم. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٨٥)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٧٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٠).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/٦٦ رقم ٤٧٨) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج، عن الأوزاعي، به.

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٣) هو: ابن أبي كثير.

(٤) في (ك): «سفيان» بدل: «شقيق».

(٥) تقدم تفسيرها في المسألة رقم (١٤٣).

(٦) في (ك) يشبه أن تكون: «تفترقا».

(٧) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٨٥) من طريق عبد الحميد بن حبيب، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن حمران، به.
والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٤٣٣) من طريق شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن معاذ بن عبدالرحمٰن، عن حمران، به.

(٨) هو: شقيق بن سلمة؛ المذكور في الإسناد.

الوليد فيما أرى[١].

٤٤٥ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم، عن محمد ابن مُطَرِّفٍ، عن داودَ بن صالح[٢]؛ قال: قال لي سهل بن حُنَيف: أرأيتَ قولَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾[٣]؟ قلتُ: في القتال؟ قال: لا؛ ولكنْ في صُفُوفِ الصَّلاة.

قال: فقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟﴾[٤]؟ قلتُ: في الرِّبَاط؟ قال: لا؛ ولكنْ في الجُلُوسِ بالمساجِد[٥] انتظارَ الصَّلاةِ؟

قال أبي: إنَّما هو: داود، عن أبي أُمامَة[٦] بن سهل؛ في قولِه...[٧].

---

(١) انظر "العلل" للدارقطني (٢٦٢) فقد أطال في ذكر الاختلاف في الحديث.

(٢) روايته أخرجها ابن مردويه في "تفسيره"؛ كما في "الدر المنثور" للسيوطي (٥/ ٧٤).

(٣) الآية (٢٤) من سورة الحجر .

(٤) الآية (٢٠٠) من سورة آل عمران.

(٥) في (ت) و(ك): « في المساجد ».

(٦) في (ك): « إنما هو دواعي أبي أمامة »!.

(٧) كذا في جميع النسخ، والمعنى - والله أعلم-: أي في قوله تعالى ... إلخ، وربما كان قوله: « في » متصحفًا عن قوله: « من »، فيكون المعنى: من قول أبي أمامة بن سهل بن حنيف».

٤٤٦ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه الوليد[(١)]، عن عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثَوْبَانَ، عن الثِّقَةِ عندَهُ؛ أنه حَدَّثَهُ[(٢)] عن عُبَادَةَ بنِ نُسَيٍّ؛ سمعتُ عبدالرحمٰن بن غَنْمٍ يقول: سألتُ معاذَ[(٣)] بن جبل عن رَجُلٍ صلَّى بغير أذانٍ ولا إقامة؟ فقال معاذ: ليس الأذانُ والإقامةُ مِنْ فرض الصَّلاة التي افتَرَضَ اللهُ عزَّ وجلَّ عليك؛ إنما هو خيرٌ يُدْعَىٰ به إليها، وفضلٌ يُؤْخَذُ به؟

قال أبي: هذا الرَّجُلُ الذي [لم يُذْكَرِ][(٤)] اسمُه، هو: محمد بن سعيد الأزدي[(٥)]، وهو حديثٌ مُنكَرٌ، يحدِّث[(٦)] مِثْلَ[(٧)] هذا الحديثِ.

٤٤٧ - **وسألتُ**[(٨)] **أبي** عن حديثٍ رواه صَدَقَةُ بن خالد، عن الأوزاعيِّ[(٩)]، عن يحيى بن أبي كثير[(١٠)]، عن أبي قِلابة الجَرْمي[(١١)]، عن أبي أُميَّة الضَّمْري[(١٢)]؛ قال: قَدِمْتُ على رسول الله ﷺ من سَفَرٍ،

---

(١) هو: ابن مسلم.
(٢) في (ك): «حدث».
(٣) في (ك): «معاوية» بدل: «معاذ».
(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السِّياق، أو ما يقوم مقامها.
(٥) وهو الذي قتله أبو جعفر المنصور على الزندقة وصلبه، فعُرِف بالمصلوب.
(٦) أي: محمد بن سعيد.
(٧) في (ت) و(ك): «بمثل».
(٨) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٨٤)، ويأتي فيها ذكر الاختلاف في هذا الحديث. وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «وضع شطر الصوم والصلاة عن المسافر».
(٩) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.
(١٠) في (ك): «يحيى بن بكير».
(١١) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.
(١٢) هو: عمرو بن أمية.

فقال: «ألا تَنْتَظِرُ الغَدَاءَ؟»، قلتُ: إنِّي صائِم، قال: «تَعَالَ أُخْبِرْكَ عَنِ المُسَافِرِ[١]: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ عنهُ الصِّيامَ، وَنِصْفَ الصَّلَاةِ»؟

قال أبي: إنما هو: عن أبي قِلابة، عن أنس بن مالك الكَعْبي.

٤٤٨ - وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ حدَّثنا به عن[٣] عبدالرزاق ابن عمر الدِّمَشْقي، عن محمد بن عيسى بن سُمَيع، عن معاوية بن سَلَمة النَّصْري[٤] الكوفي، عن طَرَفَة[٥]، عن عبدالله بن أبي أَوْفى؛ قال: سافَرْتُ مع النبيِّ ﷺ اثنتَيْ عَشْرَةَ سَفْرَةً[٦]، فكان يصلِّي الظُّهْرَ، ولو وضَعْتَ جَنْبًا في الرَّمْضاء لأَنْضَجَهُ[٧]، ويُطِيلُ القِراءةَ في أول ركعَة ما سَمِعَ وَقْعَ الأقدامِ، حتى يَنْقَطِعَ[٨] صوتُها، ثم يجعلُ الثانيةَ أقصَرَ من الأولى، والثالثةَ أقصَرَ من الثانية، و الرابعةَ كذلك، والعصرَ قَدْرَ[٩] ما يسير الراكبُ فَرْسَخَيْنِ أو ثلاثةً، و يُطيلُ في الأولى، ويقصِّرُ في الثانية والثالثة؟

---

(١) في (ف): «السفر».
(٢) نقل بعض هذا النص أبو زرعة ابن العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٥٠٧)، وانظر "فتح الباري" لابن رجب (٤/ ٤٢٠).
(٣) قوله: «عن» سقط من (ش).
(٤) في (أ) و(ش): «البصري».
(٥) هو: الحضرمي.
(٦) المثبت من (ت)، وهو الجادَّة، وفي (أ) و(ف): «اثنَيْ عَشْرَةَ سَفْرَةً».
(٧) كذا! ولعلَّ المراد: لأنضجه الحرُّ.
(٨) في (ف): «تنقطع».
(٩) في (ت): «قد»، بسقوط الراء.

قال أبي: أَحْسَبُ أنَّ هذا الحديثَ من حديث ابن جُحَادَةَ، ومعاويةُ بنُ سَلَمة لم يدركْ طَرَفَةَ؛ فأرى أنَّ[١]: معاويةُ بنُ سَلَمةَ[٢]، عن محمَّد بن جُحَادَةَ[٣]، وقد تُرِكَ من الإسناد محمد بن جُحَادَةَ[٤].

---

(١) في (ف): « بن »، وانظر التعليق بعد التالي.

(٢) في (ف): « مسلمة ».

(٣) قوله: « فأرى أن معاوية... » إلى هنا، كذا في جميع النسخ، وفي الموضع السابق من "تحفة التحصيل" نقلاً عن أبي حاتم: « معاوية بن سلمة لم يدرك طَرَفَةَ؛ فأرى أنه (أي: معاوية) أخذه عن محمد بن جحادة ». والذي وقع هنا يخرَّج على أنَّ اسم « أنَّ » ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، والتقدير: أرى أنَّهُ - أي: أنَّ الشأنَ في هذا الحديث -: معاويةُ بن سلمة، عن محمد بن جحادة، أي: إسناده هكذا. وانظر لضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(٤) الحديث أخرجه البزار في "مسنده" (٣٣٧٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٢٧/ب/أطراف الغرائب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٦٦) من طريق خازم بن حسين أبي إسحاق الحميسي، عن محمد بن جحادة، عن طرفة الحضرمي، عن عبد الله بن أبي أوفى، به. قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن أبي أوفى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ».
وقال الدارقطني: « تفرد به أبو إسحاق الحميسي خازم بن الحسين، عن محمد بن جحادة، عن طرفة بن عمرو الحضرمي. ورواه زياد بن خيثمة، عن ابن جحادة، عن الحكم، عن طرفة. قال ابن جحادة: ثم حدثني به طرفة، وتفرد به زياد بن خيثمة عنه، ولا نعلم حدث به عن الحكم إلا محمد بن جحادة ».
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٤/٤٢٠): « وفي إسناده أبو إسحاق الأحمسي ضعفوه ».
وقال الذهبي في "الميزان" (٢/٣٣٥): « طرفة الحضرمي، ولا يصح حديثه؛ قاله الأزدي ».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/٣٥٦ رقم١٩١٤٦)، وأبو داود في "سننه" (٨٠٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٦٦) ثلاثتهم من طريق همام بن يحيى، عن محمد بن جحادة، عن رجل، عن عبد الله بن أبي أوفى، أن النبي ﷺ كان =

قلتُ: ما حالُ معاوية بن سَلَمة؟

قال: أرى[١] حديثَهُ مستقيمًا .

٤٤٩ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن سُلَيمان بن أبي داود الحَرَّاني[٣]، عن أبيه، عن عبد الكريم الجَزَري[٤]، عن زياد بن أبي مريم، عن عبدالله بن مَعْقِلٍ، عن كعب بن عُجْرَةَ: أَنَّ أعمَى أتى رسولَ الله ﷺ فقال: إني أسمعُ النِّداء، ولعلِّي أنْ[٥] لا أَجِدَ قائدًا، فقال رسول الله ﷺ: **((إِذَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ، فَأَجِبْ دَاعِيَ اللهِ))** ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦]، ومحمَّدُ بنُ سُلَيمان منكرُ

= يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم ».
قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٥١٨٥/تحفة الأشراف): « وقد جزم الحافظ الضياء بأن الذي لم يُسَمَّ في هذه الرواية هو: طرفة. . . ».

(١) في (ف): « أبي » بدل: « أرى ».

(٢) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٣٩٢) ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣٢٧) قول أبي حاتم هنا: « هذا حديث منكر ». لكن ابن رجب نقله بالمعنى.

(٣) في (ت): « الخراني »، وفي (ك): « الخذاني ». ورواية الحراني هذا: أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ١٣٨ رقم٣٠٤)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٨٧)، وفي "الأفراد" (٢٤٤/أ/ أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٢٢/ تعليقًا).
قال الدارقطني في "الأفراد": « غريبٌ من حديثه عنه، تفرد به زياد بن أبي مريم عنه، وتفرد به عبدالكريم بن مالك الجزري عن زياد، وتفرَّد به سليمان بن أبي داود الحرَّاني عن عبدالكريم ».

(٤) هو: عبدالكريم بن مالك.

(٥) كذا في جميع النسخ بإثبات «أنْ» في خبر «لعلَّ» حملاً لها على «عَسَىٰ»؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٤٠).

(٦) يعني: بهذا الإسناد؛ لأن الحديث أخرجه مسلم(٦٥٣) من حديث أبي هريرة.

الحديث، وأبوه ضعيفٌ جِدًّا .

٤٥٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن[٢] ميمونٍ الرَّقِّيُّ[٣]، عن مَخْلَد بن يزيد الحَرَّانيِّ، عن سُفْيان[٤]، عن منصور[٥]، عن الحَكَم[٦]، عن مِقْسَم[٧]، عن ابن عباس، عن أم سَلَمة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُوتِرُ بِسَبْعٍ، وخمسٍ، ولا يَفْصِلُ بينهُنَّ بتسليم ولا بكلام؟

---

(١) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة كُتب بخط مغاير كلمة: «الوتر».

(٢) قوله: « علي بن » سقط من (ك).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٠٨٣).
وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٤٣٣) من طريق عمرو بن هشام ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣/ ٣٧٨ رقم٨٩٥) من طريق أبي جعفر النفيلي، كلاهما عن مخلد بن يزيد، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ١٣٧- ١٣٨) من طريق مؤمل ابن إسماعيل، كلاهما (مخلد ومؤمل) عن سفيان الثوري، به.
وأخرجه النسائي في "سننه" (١٧١٥) من طريق إسرائيل، عن منصور، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٩٠ رقم ٢٦٤٨٦)، والنسائي في "سننه" (١٧١٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٦٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩١) من طريق جرير بن عبدالحميد، وعبدالرزاق في "مصنفه" (٤٦٦٨) - ومن طريقه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣١٠ رقم ٢٦٦٤١)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٨٣ رقم ٦١٧) - والنسائي في "الكبرى" (٤٣٢) من طريق الثوري، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ١٧٩- ١٨٠) من طريق أبي حمزة السكري جميعهم عن منصور، عن الحكم، عن مقسم، عن أم سلمة، به. كذا بإسقاط ابن عباس.

(٤) هو: الثوري.

(٥) هو: ابن المعتمر.

(٦) هو: ابن عُتَيبَة .

(٧) هو: مولى ابن عباس.

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(١)].

٤٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بَكَّار، عن سعيد ابن بشيرٍ، عن قتادة، عن أبي حَسَّان[(٢)]، عن عبدالله بن عَمْرو: أَنَّ النبيَّ ﷺ حدَّثهم ذاتَ ليلةٍ عن بني إسرائيل، فلم يَقُمْ فيها إلا إلى عُظْمِ صَلاةٍ[(٣)]؟

قال أبي: يروي هذا الحديثَ أبو هلال[(٤)]، عن قتادة، عن أبي

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٦٩/أ): «يرويه الحكم بن عُتَيبة، واختُلِف عنه: فرواه إسرائيل، عن منصور، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس، عن أم سلمة؛ قاله عبيدالله بن موسى عنه، وكذلك قال مَخْلد بن يزيد الحَرَّاني، عن الثوري، عن منصور. وخالفه أصحاب الثوري؛ فرَوَوه عن الثوري، عن منصور، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن أم سلمة. وكذلك رواه جرير بن عبدالحميد، وأبو حمزة السُّكَّري، وعمرو بن أبي قيس، وأبو وكيع، وزائدة بن قدامة، وزهير، وأبو الأحوص عن منصور. وقال جعفر الأحمر: عن منصور، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وقال شعبة: عن الحكم، عن مقسم، عن رجل، عن ميمونة وعائشة، عن النبي ﷺ. ورواه مالك بن مِغْوَل، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس وأم سلمة. ورواه الحجاج بن أرطاة، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس، عن عائشة وميمونة، عن النبي ﷺ، والمرسل عنهما أصحُّ».

(٢) هو: الأعرج، واسمه: مسلم بن عبدالله.

(٣) قال ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٢٦٠): «عُظْمُ الشَّيء: أكبرُه، كأنه أراد: لا يقومُ إلا إلى الفريضة».

(٤) هو: الرَّاسبي، واسمه: محمد بن سُلَيم. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٣٧ رقم١٩٩٢١ و٤٤٤ رقم١٩٩٩٠)، والبزار في "مسنده" (٣٥٩٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٤٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٣٧)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٨/ ٢٠٧ رقم٥١٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٧٩) والخطيب في "الجامع" (١٣٨٥).

حَسَّان، عن عِمْران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ. وحديثُ عبدالله بن عمرو أشبَهُ؛ لأنه قد تابَعَهُ[1] هشامٌ الدَّسْتوائي[2] وعَمْرُو بن الحارث[3].

٤٥٢ - وسمعتُ أبي رحمه الله[4] وحدَّثنا عن مُؤَمَّل بن إهاب[5]، عن

---

(١) يعني: تابعَ سعيدَ بن بشير.

(٢) في (ف): «الدستواني». وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٣٧ رقم١٩٩٢٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٦٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٤٢)، والخطيب في "الجامع" (١٣٨٦).

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه ابن حبان في "صحيحه" (٦٢٥٥) من طريق عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن قتادة، عن أبي حسَّان، عن عبدالله بن عمرو، به.
وقال ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١٥): «وروى هذا الحديث عمرو بن الحارث، عن قتادة، عن أبي حسَّان، عن عبدالله بن مسعود؛ بدل عمران بن حصين».
وقال البزار في "مسنده" (٩/ ٦٨): «وهذا الحديث لا نعلم يُروى عن النبي ﷺ إلا برواية عمران بن حصين وعبدالله بن عمرو، واختُلِف في إسناده عن قتادة؛ فقال أبو هلال: عن قتادة، عن أبي حسان، عن عمران بن حصين، وقال معاذ بن هشام، عن أبيه: عن قتادة، عن أبي حسان، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ. وهشام أحفَظُ من أبي هلال».
وقال الخطيب بعد أن رواه من طريق هشام: «وهذا - فيما قيل - أصحُّ من رواية أبي هلال، والله أعلم».
وقال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٢/ ٥٦) بعد أن ذكر رواية أبي هلال: «رواه غيره عن قتادة، عن أبي حسان، عن عبدالله بن عمرو، وهو أشبه».

(٤) قوله: «رحمه الله» ليس في (أ) و(ش).

(٥) لم نقف على روايته، والحديث رواه عبدالرزاق في "مصنفه" (٤١٢١). ومن طريقه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٤٨)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١٩٦ رقم ٢٦٣٢). =

عبدالرزاق[١]، عن ابن جُرَيج[٢]، عن الزُّهْري، عن أنس؛ قال: قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ وهي مَحَمَّةٌ[٣]، فدخل المسجِدَ والناسُ يصلُّون قُعُودًا، فقال: ((صَلَاةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ القَائِمِ))، فتَجَشَّمَ[٤] الناسُ الصَّلاةَ[٥] قيامًا.

قال أبي: هذا خطأٌ[٦].

٤٥٣ - وسمعتُ[٧] أبي يذكُرُ حديثَ عبد الرزاق[٨]، عن مَعْمَر،

= ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ١٣٦ رقم ١٢٣٩٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٨٣) من طريق محمد بن بكر، عن ابن جريج، به.
ورواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٤٨) من طريق النضر بن شميل، عن صالح ابن أبي الأخضر، عن ابن شهاب، به.

(١) هو: ابن همَّام الصَّنعاني.

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٣) أرضٌ مَحَمَّةٌ، ومُحِمَّةٌ، أي: ذات حُمَّى، أو كثيرتها. انظر "النهاية في غريب الحديث" (١/ ٤٤٦)، و"القاموس المحيط" (٤/ ١٠١).

(٤) أي: تكلَّفوها على مشقَّة. انظر "لسان العرب" (١٢/ ١٠٠).

(٥) في (أ) و(ش): « بالصلاة ».

(٦) اختُلِف في هذا الحديث على الزهري؛ فروي عنه عن أنس. وروي عنه عن عيسى ابن طلحة، عن عبدالله بن عمرو. وروي عنه عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن عبدالله بن عمرو. وروي عنه عن مولى لعبدالله بن عمرو، عن عبدالله ابن عمرو. وروي عنه عن السائب بن يزيد، عن عبدالمطَّلب بن أبي وَداعة، عن النبي ﷺ. وروي عنه عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ. ذكر ذلك كلَّه الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٥/ أ)، ثم قال: « ورواه مالك ومعمر عن الزهري: أن عبدالله بن عمرو، ولم يذكر بينهما أحدًا، وهو المحفوظ ».

(٧) نقل هذا النص الضياء المقدسي في "المختارة" (٧/ ١٧٥)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٤٣١).

(٨) روايته أخرجها في "مصنفه" (٣٢٧٦). ومن طريقه رواه أحمد في "مسنده" =

عن الزُّهْري، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ أشار في الصَّلاة بإصْبَعِهِ[١].

قال أبي: اختصَرَ عبدُالرزَّاقِ هذه الكلمةَ من حديث النبيِّ ﷺ: أنه ضَعُفَ، فقدَّم[٢] أبا بكر يصلِّي بالناس، فجاء النبيُّ ﷺ ... فذكَرَ الحديثَ.

قال أبي: أخطأ[٣] عبدُالرزاق في اختصارِهِ[٤] هذه[٥] الكلمةَ؛ لأنَّ عبدالرزاق اختصَرَ هذه الكلمةَ، وأدخلَهُ في بابِ مَنْ كان يشيرُ بإصْبَعِه في التشهُّد[٦]، وأوهَمَ أنَّ النبيَّ ﷺ إنما أشارَ بيدِه في التشهُّد، وليس كذاك هو.

= (٣/ ١٣٨ رقم١٢٤٠٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١١٦٢/ المنتخب)، وأبو داود في "سننه" (٩٤٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٦٩ و٣٥٨٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٨٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٦٤)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٨٤)، والسهمي في "تاريخ جرجان" ص(١٠٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ١٠٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٢٢٦) و(٥١/ ١٤٨)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١٧٤).

ورواه مسلم في "صحيحه" (٤١٩) من طريق عبدالرزاق، به، بطوله دون اختصار.

(١) قوله: «بإصبعه» ليس في رواية عبدالرزاق في "المصنف"، ولا في رواية من رواه من طريقه.

(٢) في (أ) و(ش): «فقام».

(٣) في (ت) و(ك): «خطأ».

(٤) في (ف): «اختصار».

(٥) في (ك): «وهذه».

(٦) كذا قال أبو حاتم! والحديث في الموضع السابق من "مصنف عبدالرزاق" في «باب الإشارة في الصلاة»، ولم يقيده بالتشهد، ولم يذكر الإصبع، وليس في أحاديث الباب عند عبدالرزاق شيء يتعلق بالإشارة في التشهد، بل جميعها تحكي الإشارة في الصلاة عامةً.

قلتُ لأبي: فإشارةُ النبيِّ ﷺ إلى أبي بكر كان في الصَّلاة، أو قبلَ دخول النبيِّ ﷺ في الصَّلاة؟

فقال: أمَّا في حديثِ شُعَيْبٍ[1] عن الزُّهْري، لا يَدُلُّ[2] على شيءٍ من هذا .

٤٥٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أيُّوب بن عُتْبة[3]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة؛ قال: رخَّص رسولُ الله ﷺ في قتل الأسوَدَيْنِ في الصَّلاة: الحَيَّةِ و العَقْرب؟

---

(١) هو: ابن أبي حمزة.
وحديثه أخرجه البخاري في "صحيحه"(٦٨٠) فقال: حدثنا أبو اليمان؛ قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري؛ قال: أخبرني أنس بن مالك الأنصاري - وكان تَبِعَ النبيَّ ﷺ، وخدمه، وصحبه-: أن أبا بكر كان يصلي لهم في وجع النبيِّ ﷺ الذي توفِّي فيه، حتى إذا كان يوم الإثنين وهم صفوف في الصَّلاة، فكشف النبي ﷺ سِتْرَ الحُجْرة ينظر إلينا وهو قائم، كأن وجهه ورقة مصحف، ثم تبسَّم يضحك، فهممنا أن نَفْتَتِن من الفرح برؤية النبي ﷺ، فنَكَصَ أبو بكر على عقِبَيه لِيَصِلَ الصفَّ، وظن أن النبي ﷺ خارج إلى الصلاة، فأشار إلينا النبي ﷺ :« أن أتمُّوا صلاتكم »، وأرخى السِّتر فتوفِّي من يومه.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف الفاء من جواب « أمَّا »، وكانت الجادَّة أن يقال:« فلا يَدُلُّ »، لكنَّ ما وقع في النسخ من حذف هذه الفاء: جائز سائغ وله شواهد. انظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٦٣٧).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣١/أ- ب/ مسند أبي هريرة)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٠٩/١).
قال البزار: « وهذا الحديث أخشى أن يكون أخطأ فيه أيوب بن عتبة في إسناده؛ إذ رواه عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وإنما يرويه الحفاظ عن يحيى، عن ضمضم بن جَوْس، عن أبي هريرة ».

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى[(١)]، عن ضَمْضَم بن جَوْسٍ، عن أبي هريرة.

قلتُ لهما: الخطأُ[(٢)] ممَّن هو؟

قالا: مِنْ أَيُّوبَ؛ حدَّث به مَرَّةً على الصِّحَّة عن ضَمْضَم، ومَرَّةً على الخطأ[(٣)].

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٦٦٢)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٣ و٤٧٥ رقم ١٠١١٦ و١٠١٥٤)، وأبو داود في "سننه" (٩٢١)، والترمذي في "جامعه" (٣٩٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٦٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٩٧)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ٨٥)، والبغوي في "شرح السنة" (٧٤٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ١٦١) من طريق علي بن المبارك، والطيالسي في "مسنده" (٢٦٦١)، وعبدالرزاق في "مصنفه" (١٧٥٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٩٦٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٣٣ و٢٤٨ و٢٨٤ و٤٩٠ رقم ٧١٧٨ و٧٣٧٩ و٧٨١٧ و١٠٣٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٢٤٥)، والنسائي في "سننه" (١٢٠٢ و١٢٠٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٣٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٥١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٦٦)، والبغوي في "شرح السنة" (٧٤٥) من طريق معمر، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥٥ رقم ٧٤٦٩)، والدارمي في "مسنده" (١٥٤٥) من طريق هشام الدستوائي، ثلاثتهم عن يحيى بن أبي كثير، به.

(٢) قوله: «الخطأ» سقط من (ت) و(ك).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ٤٩ رقم١٤٠٩): «يرويه يحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنه: فرواه أيوب بن عتبة، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وخالفه معمر ابن راشد وهشام الدستوائي وعلي بن المبارك؛ رَوَوه عن يحيى بن أبي كثير، عن ضمضم بن جوس، عن أبي هريرة، وهو الصواب».

٤٥٥ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه موسى بن داود[٢]، عن عبدالعزيز بن أبي سَلَمة[٣]، عن حُمَيد[٤]، عن أنس، عن أُمِّ الفضل: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في ثَوْبٍ واحدٍ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو ما حدَّثنا به عبدالله بن صالح، عن عبدالعزيز، عن رَجُلٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ.

٤٥٦ - [٥].

٤٥٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عبدالله بن صالح بن مسلم العِجْليُّ، عن أبي بكر بن عَيَّاش، عن عبدالله بن رَبيع، عن عامر بن مسعود؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الصَّفِّ الأَوَّلِ، مَا اصْطَفُّوا عَلَيْهِ إِلَّا بِسُهْمَةٍ**[٦]»؟

---

(١) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٢٢٦) و(٣٣٣)، وانظر المسألة رقم (٥٤٥).

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٢٦).

(٣) كأنه ضرب في (ف) على ألف قوله: «أبي». وهو: عبدالعزيز بن عبدالله، المعروف بالماجِشُون.

(٤) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٥) أورد محقق المطبوع تحت هذا الرَّقْم ما نصُّه: «سألت أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن صالح، عن عبدالعزيز، عن رجل: أن النبي ﷺ أبي»؛ وهذه الزيادة تكرار وخلط بين بعض النص السابق وأول النص الآتي، وهي محذوفة في النسختين الخطيتين اللتين اعتمدهما المحقق، وهما (ت) و(ك)؛ فإنَّ الناسخَيْنِ كتبا قبل «سألت»: «لا»، وبعد «وسلم»: «إلى»، وهذا في مصطلح النُّسَّاخ يعني: حذف ما بين «لا» و«إلى»، ولكن المحقِّق لم يتنبَّه لذلك، وأشكلت عليه كلمة «إلى» فظنها «أبي» غير منقوطة. ولم يرد هذا النص في بقية النسخ فحذفناه، وأبقينا الرَّقْم حتى لا يختلفَ الترقيم مع المطبوع.

(٦) أي: بِقُرْعَة، وأصل السُّهْمَة: النَّصيبُ والحظُّ؛ كما في "لسان العرب" (١٢/ ٣٠٨).

قال أبي: كذا قال عبدُالله بن صالح! وإنما هو: أبو بكر، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع[(١)].

٤٥٨ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه شَبَابَةُ[(٣)]، عن ابن أبي ذئب[(٤)]، عن سعيد بن سَمْعان، عن أبي هريرة؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا افتتَحَ الصَّلاة، نَشَرَ أصابِعَهُ نَشْرًا؟

قال أبي: إنما رَوَى[(٥)] على هذا اللفظ يحيى بنُ يَمَانٍ[(٦)]، ووَهِمَ،

(١) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨١٢) والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٢٨) من طريق زائدة، والخطابي في "غريب الحديث" (١/ ١٧١) من طريق جرير بن عبدالحميد، والضياء في "المختارة" (٨/ ٢١٠ رقم٢٤٨ و٢٤٩) من طريق زهير، ثلاثتهم عن عبدالعزيز بن رفيع، عن عامر بن مسعود، به.
وأخرج ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٣٢) هذا الحديث من طريق سيف بن محمد، ثنا عبدالعزيز بن رفيع، عن عامر بن واثلة، عن أبي مسعود الأنصاري، به، مرفوعًا، ثم قال: «قال لنا ابنُ صاعد: بيَّنَ سيفٌ ضعفَه في إسناد هذا الحديث وتسويتَه، وإنما هو عن عامر بن مسعود. والذي قاله ابنُ صاعد كما قال، وسيف ابن محمد جعل بدلَ عامر بن مسعود: عامرَ بن واثلة، وعامرُ بن واثلة هو أبو الطفيل، ثم زاد في الإسناد أيضًا عن ابن مسعود الأنصاري، عن النبي ﷺ، وليس لأبي مسعود ولا لعامر بن واثلة في هذا الإسناد ذكر، وقد رواه عن عبد العزيز بن رفيع جماعة من الكوفيين وغيرهم، عن عامر بن مسعود، عن النبي ﷺ، مرسلاً».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٦/ ١٨٣ رقم ١٠٥٥) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «والصَّحيح قول جرير: عن عبدالعزيز، عن عامر بن مسعود الجمحي، مرسل، عن النبيِّ ﷺ، وقد أدرك النبيَّ ﷺ».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٦٥).

(٣) هو: ابن سَوَّار.

(٤) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٥) أي: رواه، يعني: هذا الحديثَ؛ وهذا مِنْ حذف ضمير المفعول به للعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٦) روايته تقدمت في المسألة (٢٦٥).

وهذا(١) باطِلٌ .

٤٥٩ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ رواه الحسين بن عليٍّ بن يزيد الصُّدَائيُّ(٣)، عن أبيه، عن إبراهيم بن فَرُّوخٍ مولى عمر بن الخطَّاب، عن أبيه، عن ابن عباس؛ قال: بِتُّ عند مَيْمُونَة خالتي - وكانت ليلتَها من رسول الله ﷺ - فأغفَى رسولُ ﷺ، ونِمْتُ عند رؤوسِهما، فسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ بِكَ**(٤) **وَضَعْتُ جَنْبِي، وَإِلَيْكَ فَوَّضْتُ أَمْرِي، آمَنْتُ بِما أَنزَلْتَ، وَبِمَا جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، صَدَقَ اللهُ وَبَلَّغَ المُرْسَلُونَ**» ثلاثَ مرَّات، ثم أغفَى هُنَيَّةً(٥)، ثم قام فتوضَّأ ثلاثًا ثلاثًا، ومسح رأسَهُ، ونَضَحَ فَرْجَهُ بالماء، ثم قام فصلَّى، فقرأ سورة

---

(١) في (ش): «وهو».

(٢) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٨٦)، ونقل قول أبي حاتم: مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٧٤)، والعراقي في "ذيل الميزان" (٧٤). وانظر "لسان الميزان" (١/ ٩١).

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «الصراتي». ولم نقف على روايته، والحديث رواه الخطيب في "المتفق والمفترق" (٣/ ١٤٣٦)، وابن ماكولا في "تهذيب مستمر الأوهام" ص(٢٠٠) من طريق محبوب بن محرز، عن إبراهيم بن عبدالله بن فروخ، عن أبيه، عن ابن عباس، به، بلفظ: أن النبي ﷺ توضأ ونضح فرجه مرَّة .

(٤) في (ت) و(ك): «اللَّهم لك»، وكذا في "الإمام".

(٥) أي: قليلاً من الزمان، وهو تصغير «هَنَة» محذوفة اللام؛ أصله: «هُنَيْوَة» اجتمعت الواو والياء، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياءان. وهذا على أن أصل لام «هنة» المحذوفة: واو. وعلى القول بأنَّ أصلها هاء، تصغَّر «هَنَة» على «هُنَيْهة». وانظر "النهاية" (٥/ ٢٧٩)، و"المصباح المنير" (٢/ ٦٤١)، و"عقود الزبرجد" (٣/ ١٧- مسند أبي هريرة).

المائدة، والنحل، و﴿ إِنَّا فَتَحْنَا ﴾[(١)]، ثم رَقَدَ هُنَيَّةً، ثم قام فتوضَّأ دون ذلك الوُضُوء، كلُّ ذلك لا يَغْمِسُ يدَه في الإناء حتى يغسِلَها ... فذكَرَ الحديثَ بطوله ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وإبراهيمُ هذا هو[(٢)] مجهولٌ .

٤٦٠ - وسألتُ أبي[(٣)] عن حديثٍ رواه حمَّاد بن زيد[(٤)]، عن

---

(١) أي: سورة الفتح.

(٢) قوله: « هو » ليس في (ش)، ولا في "الإمام"، و"شرح ابن ماجه"، و"ذيل الميزان".

(٣) قوله: « أبي » ليس في (ت) و(ف)، وعلق ناسخ (ف) عليه في الحاشية بقوله: « هكذا في الأصل ». وستأتي هذه المسألة برقم (١٠٨٤).

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٦٩٣) عن محمد بن عبيد بن حساب ، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن أبي عمرة، عن زيد بن خالد، به .
وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٢٨٦): « وروى ابن جريج، وحماد بن زيد ، وابن عيينة، عن يحيى بن سعيد هذا الحديث، فقالوا فيه: عن محمد بن يحيى، عن أبي عمرة؛ كما قال ابن وهب ومصعب ».اهـ. وسيأتي باقي كلامه .
وأخرج البزار في "مسنده" هذا الحديث (٣٧٦٥) من طريق شيخه محمد بن عبدالملك، عن حماد، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن رجل، عن زيد بن خالد، به . وشيخ البزار محمد بن عبدالملك: هو ابن أبي الشوارب، القرشي، وحماد : هو ابن زيد؛ يدل على ذلك: أن البزار روى عن محمد بن عبدالملك هذا ، عن حماد بن زيد في مواضع عدَّة ، منها: (١٧١٧ و٢٤٨٩ و٢٥٩٣ و٣٢٠١ و٣٨٦٠ و٣٩٢٨)، ولم نقف على رواية له عن حماد بن سلمة، ولم نجد أحدًا ذكر أنه يروي عن حماد بن سلمة، وأما حماد بن زيد فذكره الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٠٣) من شيوخه .

يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن زيد بن خالد: أنَّ رجلاً ماتَ على عهد رسولِ الله ﷺ ، فلم يُصَلِّ عليه، وقال لأصحابِه: «صَلُّوا . . .» ؟

قال أبي: كذا رواه حمَّاد بن زيد!

ورواه جماعةٌ[1] عن يحيى، عن محمد بن يحيى،

---

(١) منهم الإمام مالك، وابن عيينة، وعبدالوهاب الثقفي، وابن جريج، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالله بن نمير، وسفيان الثوري، ويزيد بن هارون، وبشر بن المفضل، والليث بن سعد، وغيرهم:
أما الإمام مالك: فأخرج الحديث في "موطئه" (٢/ ٤٥٨ رقم٩٧٨/ رواية يحيى الليثي) هكذا : عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، أن زيد بن خالد قال . . . فذكره هكذا بإسقاط أبي عمرة . كذا جاء في رواية يحيى الليثي!
وفي رواية أبي مصعب الزهري (٩٢٤):« عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن أبي عمرة الأنصاري، عن زيد بن خالد الجهني ». كذا جاء في المطبوع من رواية أبي مصعب . والذي حكاه الجوهري وابن عبدالبر عن رواية أبي مصعب أن اسم الواسطة:« ابن أبي عمرة ».
فقد رواه الجوهري في "مسند الموطأ" (٨١٩) من طريق القعنبي، عن مالك، فقال فيه:« عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن ابن أبي عمرة؛ أن زيد بن خالد الجهني قال. . .»، فذكره ، ثم قال الجوهري:« هكذا قال ابن القاسم، ومعن، وابن بكير، وابن عفير، وأبو مصعب : "عن ابن أبي عمرة " ، وقال ابن وَهْب، والزبيري: "عن أبي عمرة " ».اهـ.
وذكر ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٢٨٥-٢٨٦) رواية يحيى الليثي، ثم قال: «هكذا في كتاب يحيى وروايته : " عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان؛ أن زيد بن خالد " ، لم يَقُل: " عن أبي عمرة " ، ولا : " عن ابن أبي عمرة " ، وهو غلطٌ منه ، وسقط من كتابه ذكر أبي عمرة . واختلف أصحاب مالك في "أبي عمرة"، أو " ابن أبي عمرة " في هذا الحديث أيضًا : =

. . . .

= فقال القعنبي، وابن القاسم، ومعن بن عيسى، وأبو المصعب، وسعيد بن عفير، وأكثر النسخ عن ابن بكير، كلهم قالوا في هذا الحديث: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن أبي عمرة؛ أن زيد بن خالد الجهني قال: توفِّي رجل . . . ، فذكروا الحديث. وقال ابن وَهْب ومصعب الزبيري: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي عمرة، عن زيد ابن خالد. . . . وروى ابن جريج، وحماد بن زيد، وابن عيينة عن يحيى بن سعيد هذا الحديث، فقالوا فيه: عن محمد بن يحيى، عن أبي عمرة؛ كما قال ابن وَهْب ومصعب». اهـ. ورواية ابن وَهْب المذكورة أخرجها البيهقي في "سننه"(٩/ ١٠١).
وأما رواية سفيان بن عيينة: فأخرجها الشافعي في "السنن" (٦٥١)، والحميدي في "مسنده" (٨١٥)، ومحمد بن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (٦٩٤)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٢٣٠ رقم٥١٧٧).
وأما رواية عبدالوهاب الثقفي: فأخرجها الشافعي أيضًا (٦٥٢)، والبزار في "مسنده" (٣٧٦٤)، ومحمد بن نصر (٦٩٥).
وأما رواية ابن جريج: فأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٩٥٠١)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٥١٧٥).
وأما رواية يحيى بن سعيد القطان: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٥/ ١٩٢ رقم٢١٦٧٥)، وأبو داود في "سننه" (٢٧١٠)، والنسائي في "سننه" (١٩٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٨٥٣)، والحاكم "المستدرك" (٢/ ١٢٧).
وأما رواية عبدالله بن نمير: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٥١٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١١٤ رقم١٧٠٣١). ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجها الطبراني (٥١٨٠).
وأما رواية سفيان الثوري: فأخرجها ابن أبي شيبة أيضًا (٣٣٥١٧)، والبزار في "مسنده" (٣٧٦٦).
وأما رواية يزيد بن هارون: فأخرجها الإمام أحمد مقرونة برواية عبدالله بن نمير، وعبد بن حميد في "مسنده" (٢٧٢/ المنتخب)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٨١)، والطبراني في "الكبير" (٥١٧٤ و٥١٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٠١). =

عن أبي عَمْرَةَ[١]، عن زيد بن خالد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ.

٤٦١ - وسألتُ[٢] أبي عن الحديثِ الذي رواه عبدالحميد بن جعفر[٣]، عن محمد بن عمرو بن عَطَاء، عن أبي حُمَيد السَّاعِدي: في عَشَرةٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ؛ في صِفَةِ[٤] صلاةِ النبيِّ ﷺ: فرفَعَ اليدَيْنِ . . . ؟

فقال: رواه الحَسَن بن الحُرِّ[٥]، عن عيسى بن عبدالله بن مالك،

= وأما رواية بشر بن المفضل: فأخرجها أبو داود والحاكم مقرونة برواية يحيى القطان السابقة. وأما رواية الليث بن سعد: فأخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٨٤٨)، والبيهقي في الموضع السابق.

(١) هو: مولى زيد بن خالد الجهني.

(٢) نقل بعض هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣٥٩)، لكنه تصرَّف في النقل؛ فأخطأ في تفسير مراد أبي حاتم بالإرسال، فقال: « ولما سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث عبدالحميد هذا ؟ قال: أصله صحيح، ورواية العباس بن سهل عن أبي حميد مرسلة ».

(٣) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٥/ ٤٢٤ رقم ٢٣٥٩٩)، وأبو داود (٧٣٠ و٩٦٣)، والترمذي (٣٠٤ و٣٠٥)، والنسائي (١٠٣٩ و١١٠١)، وابن ماجه (٨٠٣ و٨٦٢ و١٠٦١)، والبزار في "مسنده" (٣٧١١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٩٥ و٢٢٣ و٢٢٨ و٢٣٠ و٢٥٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٨٧ و٥٨٨ و٦٢٥ و٦٥١ و٦٧٧)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٦٥ و١٨٦٧ و١٨٧٠ و١٨٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٧٢ و١١٦ و١١٨ و١٢٣ و١٢٩ و١٣٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٥٢- ٥٣)، والبغوي في "شرح السنة" (٥٥٦). قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح ».

(٤) في (ف): « صف ».

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٧٣٣ و٩٦٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٦٠)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٦٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٠١ و١١٨).

عن محمد بن عمرو بن عَطاء، عن العباس بن سهل بن سعد، عن أبي حُمَيد السَّاعِدي، عن النبيِّ ﷺ (١)؛ بِمِثْلِ حديث عبدالحميد بن جعفر. والحديثُ أصلهُ صحيحٌ؛ لأنَّ فُلَيح بن سُلَيمان(٢) قد رواه عن العباس بن سهل، عن أبي(٣) حُمَيد السَّاعِدي.

قال أبي: فصارَ الحديثُ مُرسَلً(٤).

---

(١) من قوله: «عن العباس بن سهل . . » إلى هنا، سقط من (أ) و(ش).

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٧٣٤ و٧٣٥ و٩٦٧)، والترمذي في "جامعه" (٢٦٠ و٢٧٠ و٢٩٣)، وابن ماجه في "سننه" (٨٦٣)، والبزار في "مسنده" (٣٧١٢)، وابن جرير في "تهذيب الآثار" (١/ ١٩٠ و١٩١/ مسند ابن عباس)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٨٩ و٦٠٨ و٦٣٧ و٦٤٠ و٦٨٩) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٢٣ و٢٢٩- ٢٣٠ و٢٥٧ و٢٦٠) وابن حبان في "صحيحه" (١٨٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٧٣ و١١٢ و١٢١ و١٢٨- ١٢٩). وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٣) في (ت): «بن» بدل: «أبي».

(٤) كذا في جميع النسخ: «مرسل»، وهو صحيحٌ في العربية، ويتخرَّج على وجهَيْن:
الأوَّل: أن يكون منصوبًا «مرسلً» خبرًا لـ«صار»، وحذفت ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّة: مرسلاً، بالألف. وانظر المسألة رقم (٣٤).
والثاني: أن يكون مرفوعًا «مرسلٌ» خبرًا للمبتدأ «الحديثُ»، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر: في محلِّ نصب خبر لـ«صار»، ويكون اسم «صار»: ضمير شأن، والتقدير: فصار هو - أي: الشأن-: الحديثُ مرسلٌ. وانظر الكلام على ضمير الشأن في التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).
ومراد **أبي حاتم بقوله**: «**فصار الحديث مرسلً**»: عدم سماع محمد بن عمرو بن عطاء للحديث من أبي حميد؛ يوضحه قول الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ١٥٦): «وأنكر آخرون سماع محمد بن عمرو بن عطاء لهذا الحديث من أبي حميد أيضًا، وقالوا: بينهما رجل، وممَّن قال ذلك: أبو حاتم الرازي، والطحاوي، وغيرهما». =

٤٦٢ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ سمعَه من إبراهيم بن سعيد الجَوْهَري؛ قال: حدَّثنا سعدُ بن عبدالحميد بن جعفر، عن فُلَيح بن سُلَيمان، عن حُنَين بن أبي حَكِيمٍ، عن حُكَيم بن عبدالله بن قيس، عن عامر بن سعد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ سَمِعَ

= وكلام الطحاوي الذي أشار إليه ابن رجب تجده في "شرح معاني الآثار" له (١/ ٢٥٩)، وتابعه عليه ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٤٦١-٤٦٥). وتولى مناقشة هذه العلة، وردَّها ، وتصحيح الحديث: ابنُ القيم في "تهذيب السنن" (١/ ٣٥٥-٣٦٥)، وابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ١٥٥-١٥٩)، فأجادا، ولولا الطول لنقلنا كلامهما؛ لجودته.

وقد أخرج الحديث البخاري في "صحيحه" (٨٢٨) من طريق الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد المصري، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن أبي حميد.

ثم أخرجه من طريق الليث أيضًا، عن يزيد بن أبي حبيب ويزيد بن محمد، كلاهما عن محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة، به ، ثم قال البخاري: « وسمع الليث يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن محمد بن حَلْحَلَة، وابن حَلْحَلَة من ابن عطاء . . . وقال ابن المبارك: عن يحيى بن أيوب؛ قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب؛ أن محمد بن عمرو حدَّثه ».

وبيَّن ابن رجب في الموضع السابق من "فتح الباري" أن مراد البخاري بما ذكره: اتصال إسناد هذا الحديث، وأن الليث سمع من يزيد بن أبي حبيب، وأن يزيد سمع من محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة، وأن ابن حَلْحَلَة سمع من محمد بن عمرو بن عطاء. وفي رواية يحيى بن أيوب التي علَّقها التصريح بسماع يزيد من محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة. وأما سماع محمد بن عطاء من أبي حميد والنَّفَر من الصَّحابة الذين معه: ففي هذه الرواية أنه كان جالسًا معهم، وهذا تصريحٌ بالسماع من أبي حميد.

وقد صرَّح البخاري في "تاريخه" بسماع محمد بن عمرو بن عطاء من أبي حميد كذلك. ا.هـ كلام ابن رجب. وانظر "البدر المنير" لابن الملقن (٣/ ٣-٤/ مخطوط)، و"فتح الباري" لابن حجر (٢/ ٣٠٧).

(١) أشار مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٤٩) إلى هذه المسألة.

المُؤَذِّنَ . . . »[١]؟

قال أبي: وَجَدتُّ[٢] في كتاب سعيد بن عُفَير[٣]: عن يحيى بن أيُّوب، عن عُبَيدالله[٤] بن المغيرة، عن حُكَيم بن عبدالله بن قيس، عن عامر بن سعد بن أبي وقَّاص، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: ورواه اللَّيث[٥]، عن حُكَيم بن عبدالله، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: واللَّيثُ ثقةٌ، [وعُبَيدالله][٦] بن المغيرة من أهل مِصر .

---

(١) يعني: حديث: « من قال حين يسمع المؤذِّن: أشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، رضيتُ بالله ربًّا، وبمحمدٍ رسولاً، وبالإسلام دينًا؛ غُفِر له ذنبه » .

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدث ».

(٣) نُسِب هنا إلى جدِّه، وهو سعيد بن كثير بن عفير .
وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٤٢٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٤٥).

(٤) في (ف): « عبدالله ».

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٨١ رقم١٥٦٥)، ومسلم في "صحيحه" (٣٨٦)، والترمذي في "جامعه" (٢١٠)، وأبو داود في "سننه" (٥٢٥)، وابن ماجه في "سننه" (٧٢١)، والنسائي في "سننه" (٦٧٩)، والبزار في "مسنده" (٣/ ٣٣٢ رقم١١٣٠).
قال الترمذي: « حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث الليث بن سعد، عن حكيم بن عبدالله بن قيس ».
وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن سعد، عن النبي ﷺ بهذا الإسناد ».

(٦) في جميع النسخ: « وعبدالله »، وتقدم على الصَّواب، ومثل هذا الخطأ يقع في اسمه أحيانًا؛ كما نبَّه عليه المزِّي في "تهذيب الكمال" (١٩/ ١٦١-١٦٣).

قلتُ لأبي: أبو هريرة أشبَهُ أو سعد؟

قال: قد اتَّفَقَ نَفْسانِ على «عامر بن سعد، عن أبيه»؛ وهو أشبَهُ.

٤٦٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو سُفْيان الحِمْيَري[٢]، عن سُفْيان بن حُسَين، عن الزُّهْري، عن أبي أُمامةَ بن سَهْل بن حُنَيف، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على قَبْر ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ والصَّحيحُ حديثُ يونس بن يزيد[٣] وجماعةٍ[٤]، عن الزُّهْري، عن أبي أُمامَة، عن النبيِّ ﷺ؛ بلا «أبيه»[٥].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٠٨٥).

(٢) هو: سعيد بن يحيى بن مهدي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المسند" (٥٨)، و"المصنف" (١١٤١٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٩٤)، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٨٤ رقم ٥٥٨٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٥).
وروواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٢٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٤٨) من طريق الأوزاعي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٩٥) من طريق النعمان بن راشد، كلاهما عن الزهري، عن أبي أمامة، أخبرني بعض أصحاب النبي ﷺ، به.
وفي رواية الطحاوي: « عن بعض أصحاب النبي ﷺ ».

(٣) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٩٦٩).

(٤) منهم الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ٢٢٧ رقم٥٣٣). وابن جريج، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٥٤٢). وسفيان بن عيينة، وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٩٨١).

(٥) يعني: مرسلاً.
قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٦/ ٢٥٤):« روى سفيان بن حسين هذا الحديث عن ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبيه، عن النبي ﷺ ، وهو حديث =

٤٦٤ - وسألتُ أبي عن أُسَيد بن حُضَير[(١)]: أنه صلَّى قاعدًا .

ورواه أصحابُ هشام بن عُرْوَة، عن هشام[(٢)]، عن كَثِير بن السَّائب، عن محمود بن لَبِيد .

وحمَّادُ بنُ سَلَمَةَ أقلَبَهُ[(٣)]؛ فقال: عن محمود، عن كَثِير بن السَّائب[(٤)].

= مسند متصل صحيح من غير حديث مالك؛ من حديث الزهري وغيره، وروي من وجوه كثيرة عن النبي ﷺ كلها ثابتة ».

وقال البيهقي في "السنن" (٤/ ٣٥):« كذا رواه سفيان بن حسين، والصحيح رواية مالك ومن تابعه مرسلاً دون ذكر « أبيه » فيه. ورواه الأوزاعي عن الزهري، عن أبي أمامة: أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أخبره ».

(١) في (ت) و(ك): « حضين ».

(٢) قوله: « بن عروة عن هشام » سقط من (ش).

(٣) يعني: قَلَبَهُ، وهي لغة ضعيفة؛ كما في "لسان العرب" (١/ ٦٨٥).

(٤) كذا وقعت هذه المسألة في جميع النسخ! ومن الواضح أن فيها سقطًا، ولم نقف على من نقل هذه المسألة عن المصنف، والحديث ذكره البخاري في "تاريخه" (٧/ ٢٠٨) من رواية علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة، عن كثير ابن السائب، عن محمود بن لبيد؛ قال: كان أسيد بن حضير يؤمُّ قومَه، فمرض أيامًا، فوجد من نفسه خِفَّة، فخرج فصلَّى بنا قاعدًا .
وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٩٧) من طريق محمد بن إسحاق، عن هشام، به، نحو رواية البخاري. وأخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (٤/ ٢٠٦-٢٠٧ رقم٢٠٤٦) من طريق حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن محمود بن لبيد، عن كثير بن السائب: أن أسيد بن حضير صلَّى بأصحابه قاعدًا وهم قعود، فكان يؤمُّهم من وَجَع .
وهذه هي الرِّواية التي ذكرها ابن أبي حاتم هنا، وقال:«وحماد بن سلمة أقلبه»، يعني: أنه جعله من رواية محمود بن لبيد، عن كثير بن السائب، والصَّواب عكسُه.
وثمَّة اختلافٌ آخر: فالحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف"(٤٠٨٥) من طريق=

٤٦٥ - **وسمعتُ**[١] **أبي** وذكر حديثَ أبي خالد الأحمر[٢]، عن ابن عَجْلانَ[٣]، عن زيد بن أسلَمَ، عن أبي صالح[٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إنَّما جُعِلَ الإمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ؛ فَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا**».

قال أبي: ليس هذه الكلمةُ[٥] بالمحفوظ، وهو مِنْ تخاليطِ ابن عَجْلان[٦]. وقد رواه خارِجَةُ بنُ مُصْعَب أيضًا، وتابَعَ ابنَ عَجْلان،

= شيخه سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة: أن أسيد بن حضير اشتكى، وكان يؤمُّ قومَهُ جالسًا.

كذا رواه ابن عيينة مرسلاً، فلم يذكر كثير بن السَّائب ولا محمود بن لبيد.

(١) في (ش): «وسألت». وروى هذا النص عن ابن أبي حاتم البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٥٧)، ونقله ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٢٥).

(٢) هو: سليمان بن حيَّان. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٩٩ و٧١٣٦ و٣٦١٢٦)، وأحمد في "مسنده" وابنه عبدالله في "زياداته على المسند" (٢/ ٤٢٠ رقم ٩٤٣٨)، والبخاري في "الكنى" ص(٣٨)، وأبو داود في "سننه" (٦٠٤)، وابن ماجه في "سننه" (٨٤٦)، والنسائي في "سننه" (٩٢١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٧)، وتمام في "فوائده" (٢٩٦/ الروض البسام)، والبيهقي في "القراءة خلف الإمام" (٣١١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٣٣).

ورواه النسائي في "سننه" (٩٢٢)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ٣٢٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٣٣) من طريق محمد بن سعد الأشهلي، عن ابن عجلان، به.

(٣) هو: محمد.

(٤) هو: ذَكوان السَّمان.

(٥) يعني قوله: «فإذا قرأ فأنصتوا».

(٦) كذا في جميع النسخ، وكانت الجادَّة أن يقال: «ليسَتْ هذه الكلمةُ بالمحفوظةِ، وهي من تخاليط ابن عجلان»، وقد قعتْ هذه العبارة - بنحو مما هنا على الجادَّة- =

وخَارِجَةُ أيضًا ليس بالقويِّ[(١)].

= عند البيهقي في « سننه »، نقلاً عن ابن أبي حاتم. والإشكال على ذلك في تذكير ما حَقُّهُ التأنيثُ في مواضع ثلاثة: « ليس »، و « بالمحفوظ »، و « هو »:

أما «ليس» فيخرج تذكيره على وجهين: الأول: بالحمل على المعنى؛ فإنه حَمَلَ «هذه الكلمة» على معنى « هذا الكلام »؛ لأن الكلمة في اللغة بمعنى الكلام التام المفيد، وليست بمعنى القول المفرد، من الاسم والفعل والحرف، إلا في اصطلاح النحاة. ولأن الكلمة المشار إليها هي قوله: « إذا قرأ فأنصتوا »، وهذا كلامٌ وليس كلمةً واحدة. وانظر: "شرح شذور الذهب" (ص٣٣- ٣٥). وانظر تحريرًا لذلك عند شيخ الإسلام في: "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٤٥- ٢٤٦)، (٧/ ١٠١)، (١٠/ ٢٣٢- ٢٣٣)، (١٢/ ١٠٣- ١١٦). وانظر للحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث: التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

والثاني: أنَّ التذكير في « ليس » راجعٌ إلى كون اسمه «هذه الكلمة» - غَيْرَ حقيقيِّ التأنيث؛ فيجوزُ معه تذكير الفعل - كما وقع هنا - وتأنيثه، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

أما قوله: « بالمحفوظ »: فلا إشكال فيه على الوجه الأول، من حمل «هذه الكلمة» على معنى « هذا الكلام »؛ أي: ليس هذا الكلام بالمحفوظ. وأما على الوجه الثاني فيخرج على أن المحفوظ جاء على صيغة المصادر التي على وزن مفعول؛ كالمعقول والمجلود، وحينئذ يلزم فيه الإفراد والتذكير؛ كما تقول: رجلٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلٌ، والمعنى: ليست هذه الكلمة ذاتَ حفظٍ، وانظر نحو ذلك في المسألة رقم (٣٦٤).

وأما التذكير في قوله: « وهو »: فعلى معنى «المذكور» أو «المشار إليه»، أي: وهذا الذي ذُكِرَ من تخاليط ابن عجلان، وهذا يرجع إلى باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، وهو فاشٍ في العربية؛ انظر المسألة رقم (٢٧٠).

بقي أن نقول: إنَّ هذه العبارة وردتْ بصيغة التأنيث عند ابن كثير في "إرشاد الفقيه"، ففيه: « قال أبو حاتم: ليستْ هذه الزيادةُ بمحفوظة - يعني: « وإذا قرأ فأَنْصِتُوا » - وهي من تخاليط محمد بن عجلان ».

(١) قال عباس الدوري في "تاريخ ابن معين" (٣/ ٤٥٥ رقم٢٢٣٦): « سمعت ابن معين يقول في حديثِ أبي خالد الأحمر؛ حديثِ ابن عجلان: ليس بشيء، ولم يثبته، =

. . . .

= ووهَّنه ». وقال البخاري في الموضع السابق: « ولم يصح ».
وقال أبو داود في الموضع السابق: « وهذه الزيادة : " وإذا قرأ فأنصِتوا " عندنا ليست بمحفوظة، الوهم عندنا من أبي خالد ».
وقال النسائي في "الكبرى"(٩٩٤): « لا نعلم أحدًا تابع ابن عجلان على قوله: "وإذا قرأ فأنصِتوا" ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٨٧ رقم١٥٠١) اختلاف الرواة على محمد بن عجلان في إسناد هذا الحديث، وأنهم كلهم ذكروا: « وإذا قرأ فأنصِتوا »، ثم قال الدارقطني: « وهذا الكلام ليس بمحفوظ في هذا الحديث ». وقال البيهقي في "سننه" (٢/ ١٥٦): « وهو وهم من ابن عجلان ».
وقال في "المعرفة" (٣/ ٧٥): « وقد أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في الحديث، وأنها ليست بمحفوظة: يحيى بن معين، وأبو داود السجستاني، وأبو حاتم الرازي، وأبو علي الحافظ، وعلي بن عمر الحافظ، وأبو عبدالله الحافظ ».
وقال في "القراءة خلف الإمام" : ص(١٣١- ١٣٢): « هذا حديث يعرف بأبي خالد الأحمر، عن ابن عجلان. قال البخاري: لا يعرف هذا من صحيح حديث أبي خالد الأحمر. قال أحمد بن حنبل: أراه كان يدلس. وقال يحيى بن معين: أبو خالد الأحمر صدوق وليس بحجة ».
وصحَّح هذه الزيادة مسلم بن الحجاج، والإمام أحمد، وابن عبدالبر:
أما مسلم بن الحجاج: فإنه أخرج في "صحيحه" (٤٠٤) حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في صفة الصَّلاة؛ من طريق أبي عوانة وضَّاح بن عبدالله، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدَّستوائي، وسليمان التيمي، جميعهم عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن حِطَّان بن عبدالله الرقاشي، عن أبي موسى، وذكر أن سليمان التيمي زاد في روايته: « وإذا قرأ فأنصِتوا »، وفي آخر الحديث قال مسلم بن الحجاج لأبي بكر ابن أخت أبي النَّضْر: تريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة، فقال: هو صحيح؟ يعني: « وإذا قرأ فأنصِتوا »، فقال: هو عندي صحيح. فقال: لِمَ لَمْ تضَعْه ههنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعتُه ههنا؛ إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه. اهـ. =

٤٦٦ - **وقال أبي**: ذاكرتُ أبا زرعة بحديثٍ رواه عَبْدَةُ بن سُلَيمان[(١)]، عن محمد بن عمرو بن عَلْقَمَة، عن أبي سَلَمة[(٢)]، عن المغيرة بن شُعْبَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا سَلَّم من الصَّلاة قال: «**اللَّهُمَّ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ**»، فقلتُ: قد[(٣)] رابَني أمرُ هذا الحديث! لأنَّ الناسَ يَرْوُونَهُ عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن المغيرة، عن النبيِّ ﷺ؛ في

= وأما الإمام أحمد وابن عبدالبر: فإن ابن عبدالبر استشهد في "التمهيد"(١١/ ٣٢-٣٤) بهذا الحديث من رواية أبي موسى وأبي هريرة، ثم أخرجه من طريق النسائي، وذكر عبارة النسائي السابقة، ثم قال ابن عبدالبر: بعضهم يقول: أبو خالد الأحمر انفرد بهذا اللفظ في هذا الحديث، وبعضهم يقول: إن ابن عجلان انفرد به، وقد ذكره النسائي من غير حديث أبي خالد الأحمر. . . ، فإن قال قائل: إن قوله: « وإذا قرأ فأنصِتوا » لم يقله أحد في حديث أبي هريرة غيرُ ابن عجلان، ولا قاله أحد في حديث أبي موسى غيرُ جرير، عن التيمي؛ قيل له: لم يخالفهما من هو أحفظ منهما، فوجب قبول زيادتهما، وقد صحَّح هذين الحديثين أحمد بن حنبل، وحسبك به إمامة وعلمًا بهذا الشأن . حدثنا عبدالله بن محمد؛ قال: حدثنا عبدالحميد بن أحمد؛ قال: حدثنا الخضر بن داود؛ قال: حدثنا أبو بكر الأثرم؛ قال: قلت لأحمد بن حنبل: من يقول عن النبي ﷺ من وجه صحيح: « إذا قرأ الإمام فأنصِتوا»؟ فقال: حديث ابن عجلان الذي يرويه أبو خالد، والحديث الذي رواه جرير عن التيمي، وقد زعموا أن المعتمر رواه. قلت: نعم ! قد رواه المعتمر؛ قال: فأي شيء تريد؟ [قال ابن عبدالبر]: فقد صحح أحمد الحديثين جميعًا عن النبي ﷺ: حديث أبي هريرة، وحديث أبي موسى؛ قوله ﷺ: « إذا قرأ الإمام فأنصِتوا »، فأين المذهب عن سنة رسول الله ﷺ، وظاهِر كتاب الله عزَّ وجلَّ، وعمل أهل المدينة ؟ اهـ.

(١) روايته أخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٨١).

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عوف.

(٣) قوله: « قد » ليس في (ك).

المسح على الخُفَّين[١]! فتابَعَني على ما رابَني، ورابَهُ[٢] نحوُ ذاك[٣]، حتى ذاكَرَني بعضُ أصحابنا،عن بعض المدنيِّين، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن المغيرة، كما رواه عَبْدَةُ؛ غيرَ أنَّ ذلكَ لم يَستَقِرَّ بَعْدُ عندي .

٤٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بُرْدُ بن سِنَان[٤]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يصلِّي، فاستَفْتَحْتُ البابَ، فجاء النبيُّ ﷺ ففتح البابَ، ومضى في صَلاتِه .

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤٨ رقم ١٨١٧١)، والدارمي (٦٨٦)، وأبو داود في "سننه" (١)، والترمذي في "جامعه" (٢٠)، والنسائي في "السنن" (١٧)، وابن ماجة في "سننه" (٣٣١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٠)، وابن الجارود في "المنتقى" (٢٧) من طرق عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة به.

(٢) في (ك): « وروابه ».

(٣) في (أ) و(ش): « ذلك ». يعني رابهما أن يُرْوَى هذا المتن بهذا الإسناد، وإلَّا فحديث المغيرة قد رواه البخاري في "صحيحه" (٨٤٤، ٦٣٣٠، ٦٦١٥، ٧٢٩٢)، ومسلم (٥٩٣) من طريق ورَّاد كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة به مرفوعًا مطولاً.

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "المسند" (١٥٧١)، وإسحاق بن راهويه (١١٤٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣١ و١٨٣ و٢٣٤ رقم٢٤٠٢٧ و٢٥٥٠٣ و٢٥٩٧٢)، وأبو داود في "سننه" (٩٢٢)، والترمذي في "جامعه" (٦٠١)، والنسائي في "سننه"(١٢٠٦). وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٠٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٥٥)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٨٠) والبيهقي (٢/ ٢٦٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٩٧- ٩٨)، والبغوي في "شرح السنة" (٧٤٧). وقال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب ».

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٢/ ٨٠) من طريق محمد بن حميد الرازي، عن حكام بن مسلم، عن عنبسة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.

قلتُ لأبي: ما حالُ هذا الحديث؟

فقال أبي: لم يَرْوِ هذا الحديثَ أحدٌ عن النبيِّ ﷺ غيرُ بُرْدٍ، وهو حديثٌ مُنكَرٌ، ليس يَحْتَمِلُ الزُّهْريُّ مثلَ هذا الحديث، وكان بُرْدٌ يرى القَدَر(١).

٤٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو كُرَيْب(٢)، عن وكيع(٣)، عن ابن أبي ذئب(٤)، عن خالِهِ(٥)، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وقال مَرَّةً: عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن

(١) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٣٨٢): «واستنكره أبو حاتم الرازي، والجوزجاني؛ لتفرد بُرْدٍ به»، وانظر: "شرح العلل" له (٢/ ٤٨٣).

(٢) هو: محمد بن العلاء.

(٣) هو: ابن الجراح. وروايته على هذا الوجه لم نقف عليها. لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٢٥٣)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٤٣ رقم ٩٧١٢)، والبغوي في "الجعديات" (٢٧٦٨) عن يعقوب بن إبراهيم. ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، ويعقوب) عن وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن خاله الحارث بن عبدالرحمن، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به مثل رواية الليث بن سعد الآتيه.

(٤) واسمه: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٥) في (ت) و(ك): «خالد»، وهو تصحيف، والمثبت هو الصَّواب، وخال ابن أبي ذئب: هو الحارث بن عبدالرحمٰن؛ المصرَّح باسمه في الروايات الآتية، وقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٤٣ رقم ٩٧١٢)، والبغوي في "الجَعديات" (٢٧٦٨)، كلاهما من طريق وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن خاله الحارث بن عبدالرحمٰن، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
وأما قوله: «عن أبيه»: فلم نقف على رواية أبي كريب للنظر هل هي كذلك، أو موافقة لما جاء عند الإمام أحمد والبغوي؟

أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه سجدَ في النَّجْم .

ورواه اللَّيْث بن سعد، عن ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبدالرحمٰن، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه ابن أبي فُدَيْك(١)، عن ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبدالرحمٰن(٢)، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوبان، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ(٣) .

وكذا رواه الوليدُ بن مسلم، وعبدالعزيز بن محمد، عن ابن أبي ذئب ؟

قال أبي: هذا الصَّحيحُ .

٤٦٩ - وسألتُ(٤) أبي عن حديثٍ رواه مالك(٥)، وابن عُيَينة(٦)،

---

(١) هو: محمد بن إسماعيل بن مسلم. وروايته أخرجها الشافعي في "مسنده" (١/ ١٢٣- ترتيب). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٠٤ رقم ٨٠٣٤) عن أبي عامر العقدي. والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٥٣) من طريق أبي عامر، وبشر بن عمر. والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ١٣٢ رقم ٥٣٩) من طريق أبي عاصم. والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٢١) من طريق خالد بن الحارث أربعتهم عن ابن أبي ذئب به.

(٢) من قوله: « عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ. ورواه ابن أبي فُدَيْك . . . » إلى هنا سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) قوله: « عن النبي ﷺ » سقط من (أ) و(ش).

(٤) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ١٤٧) قول أبي حاتم الرازي: « كلاهما صحيح »، وانظر المسألة رقم (٢٣٦).

(٥) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ١٤٠ رقم٣١٨)، ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٥٨)، ومسلم (٥١٥).

(٦) هو: سفيان. وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده"(٩٦٦)، والإمام أحمد في =

عن الزُّهْري[١]، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه سُئل عن الصَّلاة في الثَّوب الواحِد؟ فقال: «أَوَكُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ؟!».

ورواه سُلَيمان بن كَثِير[٢]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؟

قال: كلاهُما صحيحٌ، قد روى[٤] عُقَيل[٥]، عن الزُّهْري، عن سعيدٍ وأبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ جَمَعَهُما[٦].

٤٧٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[٧] مُصْعَب[٨]، عن

= "المسند" (٢/٢٣٨-٢٣٩ رقم ٧٢٥١)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٤٧). وابن خزيمة في "صحيحه" (٧٥٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٧٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٩٦).

(١) ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على قوله: « الزهري ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٤٥ رقم ٨٥٤٩). وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٣٦٤) عن معمر. والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٦٥- ٢٦٦ رقم ٧٦٠٦) عن عبدالرزاق، عن معمر وابن جريج. والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٧٩) من طريق ابن جريج. كلاهما عن الزهري به.

(٣) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عَوف.

(٤) في (ف): « رواه ».

(٥) هو: ابن خالد. وقد تابعه عليه يونس بن يزيد الأيلي. روايتهما أخرجها مسلم في "صحيحه" (٥١٥).

(٦) في (ك): «جميعهما». وأطال الدارقطني في "العلل" (١٨٠٨) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث على الزهري، ثم قال: « وكلها محفوظة عن الزهري، إلا قول روح، عن زمعة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، فإنه غير محفوظ ».

(٧) في (ك): « بن ».

(٨) هو: أحمد بن أبي بكر الزهري. لم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن أخرجه الترمذي في "جامعه" (٨٦٩)، والحسن بن محمد الخلال في "فضائل سورة الإخلاص" (٣٤) من طريق محمد بن هارون بن حميد كلاهما (الترمذي ومحمد =

عبدالعزيز بن عِمْران، عن محمد بن عُبَيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه[١]، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ في ركعَتَي الطَّوافِ بِسُورَتَي الإخلاص: ﴿قُل[٢] يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، و: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٣].

٤٧١ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه مَعْنُ بن عيسى، عن موسى بن يعقوب الزَّمْعي، عن الصَّلْت بن سالم مولى طَلْحَة بن محمد ابن عُبَيدالله؛ أنَّ مولًى لعمر بن الخطَّاب أخبره، عن عبدالله بن عمرو ابن العاص، عن أبي الدَّرداء، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ صَلَّى الضُّحَى سَجْدَتَيْنِ، لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الغَافِلِينَ** ...»، وذكَرَ الحديثَ .

قلتُ لأبي: مولًى لعمر، مَنْ هو؟

قال: زيدُ بن أسلَم فيما أرى .

= ابن هارون) عن أبي مصعب به. بدون ذكر محمد بن عبيد في إسناده.

(١) هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر.

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « وقل ».

(٣) روى هذا الحديث الترمذي في "جامعه" (٨٧٠) من طريق سفيان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أنه كان يستحبُّ أن يقرأ في ركعتي الطواف بـ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، و: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثم قال الترمذي: « وهذا أصحُّ من حديث عبد العزيز بن عمران . وحديث جعفر بن محمد عن أبيه في هذا أصحُّ من حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، عن النبي ﷺ، وعبد العزيز بن عمران ضعيفٌ في الحديث ». وانظر "الفصل للوصل" للخطيب (٢/ ٦٣٩).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٧٠).

٤٧٢ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه أبو مُصعَب[١]، عن الحسين ابن زيد بن عليٍّ، عن جعفر بن محمد، عن أبيه[٢]، عن يزيد بن رُكانَة: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على ميِّتٍ، فكبَّر، فقال: «**اللَّهُمَّ، عَبْدُكَ، وَابْنُ أَمَتِكَ، احتَاجَ إلى رَحْمَتِكَ، وَأَنْتَ أَغْنَى عَنْ عَذَابِهِ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ لا أصلَ له.



(١) هو: أحمد بن أبي بكر الزهري. وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٢٣)، وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٤٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٢٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢/ ٢٤٩ رقم٦٤٧)، وعنه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٦١٦) جميعهم من طريق حميد ابن يعقوب، عن الحسين بن زيد، به.
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٥٩) من طريق إبراهيم بن المنذر، عن الحسين بن زيد، به.

(٢) هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر.

تَمَّ[١] الجُزْءُ الثَّالثُ بحمد الله[٢] وعَوْنِه[٣] ومَنِّه،
يَتْلُوهُ الجُزْءُ[٤] الرَّابعُ في عِلَلِ أخبارٍ رُوِيَتْ في الصَّلاة
وأوَّلِ كتاب الزَّكاة[٥]، في حديثٍ رواه أبو[٦] مُصعَب،
عن عبدالعزيز بن عِمران[٧]

والحمدُ لله ربِّ العالَمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد، وآلِهِ
وصَحبِهِ وسلَّم تسليمًا كثيرًا
وحَسْبُنا الله ونِعْمَ الوَكيل[٨]



(١) المثبت من (ف)، وفي (أ): «ثم».
(٢) في (ف): «الله تعالى».
(٣) قوله: «وعونه» ليس في (ف).
(٤) في (ف): «ويتلوه في الجزء».
(٥) من قوله: «في علل ...» إلى هنا ليس في (ف).
(٦) قوله: «أبو» سقط من (أ)، وأثبت من (ف)، وانظر الموضع الآتي في أول إسناد المسألة رقم (٤٧٣).
(٧) زاد بعده في (ف): «عن ابن أخي الزهري».
(٨) في (ف): «وحسبنا الله وكفى»، ومن قوله: «تم الجزء الثالث ...» إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وجاء في حاشية (ش): «آخر الجزء الثالث».

بِسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم
وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآله وصحبه وسلَّم
الجُزْءُ الرابعُ مِنْ "كِتَابِ العِلَلِ"
يَشْتَمِلُ على عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ[(١)]

٤٧٣ - قال: أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم الرَّازي[(٢)]: وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه أبو[(٤)] مُصعَب[(٥)]، عن عبدالعزيز بن عِمران، عن ابن أخي الزُّهْري[(٦)]، عن الزُّهْري، عن سالم[(٧)]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يقرأُ في غزوة تَبوك في ركعَتَي الفجر: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، و: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؟

---

(١) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم ... » إلى هنا ليس في (ت) و(ك)، واتفق النص في (ف) مع (أ) ما عدا قوله: « يشتمل على » فوقع بدله في (ف): « في »، ولم يرد في (ش) إلا قوله: « علل أخبار رويت في الصَّلاة والزَّكاة ».

(٢) في (أ): « الرازي رحمه »، أراد الترحُّم عليه فلم يكتب لفظ الجلالة . ومن قوله: «قال: أخبرنا ... » إلى هنا من (أ) و(ش) فقط .

(٣) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «سألت»، والأصل أن تكون العبارة: «قال: سألت»، فحُذِفَ «قال»؛ وحَذْفُ القولِ كثيرٌ في العربية؛ حتى قال أبو علي الفارسي: «حَذْفُ القولِ مِنْ حَدِيثِ البَحْرِ؛ قُلْ ولا حَرَجَ!». انظر "مغني اللبيب" (ص٥٩٦).

(٤) قوله: «أبو» سقط من (أ) و(ش).

(٥) هو: أحمد بن أبي بكر الزهري. وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٢١٨ رقم١٣١٢٣)، وفي "الأوسط" (٧٧٩٢). وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلَّا ابن أخيه، ولا عن ابن أخي الزهري إلَّا عبدالعزيز بن عمران، تفرد به أبو مصعب ».

(٦) هو: محمد بن عبدالله بن مسلم.

(٧) هو: سالم بن عبدالله بن عمر.

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد .

٤٧٤ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه عمر بن علي[(٢)]، عن أَشْعَثَ بنِ سَوَّار، عن بُكَير بن الأَخْنَس، عن حَنَش[(٣)] بن المُعتَمِر، عن وَابِصَةَ بنِ مَعْبَد، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى[(٤)] خلفَ الصَّفِّ وحدَهُ. . . ؟

قال أبي: رواه بعضُ الكوفيِّين عن أَشْعَث، عن بُكَير، عن وابِصَة، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: أما عمرُ فمحلُّه الصِّدْقُ، ولولا [تدليسُهُ][(٥)] لحكَمنا[(٦)]؛ إذْ جاء بالزِّيادة[(٧)]، غَيْرَ أنا نخافُ أن يكونَ أَخَذَهُ عن غير ثقة . وأَشْعَثُ هو أَشْعَث[(٨)] .

قلتُ: حَنَشٌ أدرَكَ وابِصَةَ ؟

(١) هذه المسألة متأخرة في (أ) و(ش) عن المسألة التالية رقم (٤٧٥).
ونقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٨٥/ مخطوط).
وتقدَّمت هذه المسألة برقم (٢٨١)، وانظر المسألة رقم (٢٧١).

(٢) هو: المقدَّمي.

(٣) في (ت) و(ك): « حفش ».

(٤) في المسألة رقم (٢٧١) و(٢٨١): « أن رجلاً صلَّى خلفَ الصفِّ وحدَهُ ».

(٥) في (أ) و(ت) و(ش) و(ف): « تدلسه »، والمثبت من (ك) و"الجرح والتعديل" (٦/ ١٢٥).

(٦) في الموضع السابق من "الجرح والتعديل": « لحكمنا له »، وهو أجود .

(٧) وجاء بالزيادة أيضًا يزيد بن هارون وحفص بن غياث، فروياه عن أشعث بن سوَّار، بزيادة حنش بن المعتمر؛ وتقدَّم تخريج روايتهما في المسألة رقم (٢٨١).

(٨) في المسألة رقم (٢٨١): « . . . وأشعث هو أشعث، قال أبو محمد: يعني أنه ضعيف الحديث »، وفي "الجرح والتعديل" (٦/ ١٢٥): « سألت أبي عنه [أي: =

قال: لا أُبعِدُه .

٤٧٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[٢]، عن الضَّحَّاك بن عثمان، عن سعيد المَقْبُري[٣]، عن أبي هريرة؛ قال: كان رسول الله ﷺ[٤] جالسًا في المسجِد ونحن معه؛ إذ[٥] جاء ضِمَامُ بن ثَعْلَبة، فدخل المَسْجِدَ على جَمَلٍ له، فقال: أَيُّكُم محمد؟ قالوا: هذا رسولُ الله ﷺ، قال: إني سائِلُكَ عن مسألة، ومُغَلِّظٌ عليك! أَنْشُدُكَ بِرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ وَرَبِّ مَنْ بَعْدَكَ، آللهُ أرسلكَ إلى النَّاس؟ قال: «نَعَمْ»، ثم عَادَ عليه المسألةَ[٦]؛ قال: آللهُ أَمَرَكَ أن تَأْمُرَ النَّاسَ بالصَّلواتِ[٧] الخمسِ في اللَّيل والنَّهار؟ قال «نَعَمْ» . . . وذكَرَ الحديثَ ؟

= عن عمر بن المقدَّمي] ؟ فقال: محلَّه الصدْقُ، ولولا تدليسُهُ، لحكمنا له؛ إذَا جاء بزيادةٍ؛ غير أنَّا نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة ».

(١) هذه المسألة متقدمة في (أ) و(ش) على المسألة التي قبلها رقم (٤٧٤).

(٢) قوله: « أبي عن حديث رواه ابن أبي فديك » مكرر في (ف). وابن أبي فديك هو: محمد بن إسماعيل بن مسلم.
وروايته على هذا الوجه ذكرها ابن منده في "الإيمان" (١/ ٢٧٣).
وأخرجها النسائي في "سننه" (٢٠٩٤) من طريق أبي عمارة الحارث، عن أبيه، عن عبيدالله بن عمر العمري، عن سعيد المقبري به.

(٣) هو: سعيد بن أبي سعيد.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «كان النبي ﷺ». (٥) في (ت): « إذا ».

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: أعاد عليه المسألةَ، فإن لم تكن همزة «أعاد» سقطت من النساخ، فإن نصب «المسألة» هنا يتوجه على النصب على نزع الخافض، والتقدير: ثم عاد عليه بالمسألة، أي: رجع عليه بها، حُذِفَ الخافض، فانتصب ما بعده. وقد تقدم التعليق على نزع الخافض في المسألة رقم (١٢).

(٧) في (أ) و(ف): «بالصَّلاة بالصلوات»، وكذا في (ش)، وضُرِبَ على قوله: «بالصَّلاة».

فقال[١] أبي: هذا وَهَمٌ[٢]؛ إنما رواه اللَّيْث[٣] عن سعيد المَقْبُري، عن شَريك بن عبدالله بن أبي نَمِر، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ[٤].

٤٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرَّزاق[٥]، عن ابن جُرَيج[٦]، عن عبدالملك، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **يَؤُمُّ القَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِلْقُرْآنِ** ».

قلتُ لأبي: مَنْ عبدُالملك هذا ؟

قال: مجهول[٧].

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».

(٢) نقل ابن حجر في "الفتح" (١/ ١٥٠) حكم أبي حاتم على رواية الضحاك بن عثمان هذه بالوهم.

(٣) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٣).

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٥٠ رقم١٤٧٠): « يختلف فيه على سعيد المقبري، فروي عن عبيدالله بن عمر، وعن أخيه عبدالله، وعن الضحاك بن عثمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ووهموا فيه على سعيد، والصَّواب: ما رواه الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس بن مالك . وقال يعقوب بن إبراهيم بن سعد: عن الليث، عن ابن عجلان، عن المقبري . وقد سمعه الليث من المقبري، وهو صحيح عنه ».

(٥) هو: ابن همَّام الصَّنعاني وروايته في "مصنفه" (٣٨١٠)، ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٦٣ رقم١٢٦٦٥).

(٦) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٧) وقال ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧٦ رقم١٧٥٩): عبدالملك: روى عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ: « يؤمُّ القومَ أقرؤهم لكتاب الله عز وجل »، روى عنه ابن جريج، سألت أبي عنه؟ فقال: مجهول .اهـ.

٤٧٧ - وسمعتُ أبي: حدَّثنا عُبَيْس[١]؛ قال: حدَّثنا حاتِم[٢]، عن محمد بن يوسف[٣]، عن عبدالله بن يزيد الكِنَاني[٤]؛ قال: سمعتُ السَّائِبَ بن يزيد يقول: جَمَعَ عمرُ بنُ الخطَّابِ الناسَ في رمضانَ على أُبَيِّ بن كعب.

قال أبي: قال عُبَيْس: عن عبدالله بن يزيد، وأخطأَ؛ إنما هو: محمد بن يوسف بن عبدالله[٥]، فأخبرتُهُ فلم يَرْجِعْ.

٤٧٨ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه سُوَيْد بن[٧] سعيد[٨]، عن يحيى بن سُلَيم الطَّائِفي، عن إسماعيلَ بنِ أُمَيَّة وعُبَيدِاللهِ بنِ عمر، عن

---

(١) هو: عُبَيس بن مرحوم.

(٢) هو: حاتِم بن إسماعيل.

(٣) قوله: «قال: حدثنا حاتم، عن محمد بن يوسف» سقط من (ف).

(٤) كذا في جميع النسخ! وصوابه: «الكندي» كما في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٤٩)، و"التقريب" (٦٤٥٤)، مع مراعاة تصويب أبي حاتم الآتي.

(٥) أخرجه هكذا الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ١١٥ رقم٢٥١) عن محمد بن يوسف، عن السائب بن يزيد أنَّه قال: «أمر عمر بن الخطاب أُبَيَّ بن كعب وتميمًا الداري أن يقوما للناس بإحدى عشرة ركعة». ومن طريق الإمام مالك أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٦٩)، وفي "فضائل الأوقات" (١٢٦)، و"معرفة السنن والآثار" (٤/ ٤٣). وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٧٣٠)، وابن أبي شيبة (٧٦٧٠)، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (٢/ ٧١٣ و٧١٦) من طرق عن محمد بن يوسف به.

(٦) نقل العراقي في "طرح التثريب" (٢/ ٢٤٥) حكم أبي حاتم على هذا الحديث.

(٧) قوله: «سويد بن» مكرر في (ت) بسبب مجيئه في آخر الورقة (١١٢) وبداية الورقة التالية (١١٣).

(٨) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠٣٦).

نافع، عن ابن عمر؛ قال: رخَّص رسولُ الله ﷺ لِلنِّسَاءِ في التَّصفيق في الصَّلاة، وللرِّجال في التَّسبيح؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد(١).

٤٧٩ - وسألتُ(٢) **أبي** عن حديثٍ رواه هشام بن سعد(٣)، عن زيد بن أَسْلَم، عن عطاء(٤)، عن أبي واقِد(٥)، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّا أَنْزَلْنَا المَالَ لإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَلَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ**(٦) **أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ**

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٤٠ رقم١٦١٠): «يرويه إسماعيل بن أمية، واختُلِف عنه، فرواه يحيى بن سليم الطائفي مرة عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء، عن أبي هريرة، ومرة عن نافع، عن ابن عمر، وحديث عطاء عن أبي هريرة أصح».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٤٣) و(١٨١٧).

(٣) روايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٣٢٢-٣٢٣)، وأبو بكر بن أبي شيبة في "المسند" - كما في "إتحاف المهرة" (١٦/ ٣٢٧)- والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢١٨-٢١٩ رقم٢١٩٠٦)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ٥٩)، وأبو عوانة في "الزكاة" - كما في "إتحاف المهرة" (١٦/ ٣٢٧)- والطبراني في "المعجم الكبير" (٣/ ٢٤٧ رقم ٣٣٠٠ و٣٣٠١)، وفي "الأوسط" (٢٤٤٦)، وأبو بكر القطيعي في "جزء الألف دينار" (١٧٦)، والبيهقي في "الشعب" (٩٧٩٦ و٩٧٩٧).

وأخرجه والطبراني في "االكبير" (٣/ ٢٤٧ رقم٣٣٠٢) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن مجبر، عن زيد بن أسلم، به.

(٤) هو: ابن يسار.

(٥) هو: الليثي، مشهور بكنيته.

(٦) في (ت) و(ك): «وادي»؛ بإثبات الياء، وهو صحيحٌ فصيحٌ، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٤٦).

وَادِيانِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ وَادِيانِ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَالِثًا(١)، وَلَا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ» ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ ابنُ أبي فُدَيْك(٢)، عن ربيعة بن

---

(١) كذا في جميع النسخ، بنصب ثالثًا، ونحوه في "شعب الإيمان" وكان حقُّه الرَّفْعَ؛ لأنَّه إما فاعلُ «يَكُون» إذا كانت تامَّةً، أو اسمٌ لها مؤخَّر إذا كانت ناقصة، وقد جاءت هذه الكلمة بالرفع على الجادَّة في كثير من مصادر التخريج، ووردت الجملةُ بتمامها في بعض مصادر التخريج بألفاظ أخرى كلُّها موافقة للمشهور من لغة العرب. لكنَّ ما وقع عندنا وفي "الشعب" يخرَّج على وجوه:
أحدها: أن التقدير: أحبَّ أن يكون [وادٍ] له ثالثًا؛ فـ«أن يكون» مفعولُ «أحبَّ»، وفاعل «يكون» أو اسمها: ضمير يعود إلى «الوادي الآخَرِ» المفهوم من السياق، و«ثالثًا»- على ذلك - إما حالٌ من الاسم المرفوع بـ«يكون»، أو خبرٌ عنها، وهو على الإعرابين منصوبٌ.
والثاني: أنه نصب على توهم أنه خبر «يكون» لتأخُّره لفظًا. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٨٥٣).
والثالث: أنَّ «واديًا» فاعل «يكون» أو اسمٌ لها، لكنَّه جاء منصوبًا اكتفاءً بالقرينة المعنوية؛ فإنَّ العرب قد يحملها ظهورُ المعنى والعِلْمُ بأنَّ السامع لا يجهل المراد: إلى نَصْبِ ما حقُّهُ الرفع، ورفعِ ما حقُّه النصب؛ كقولهم: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ.
وانظر في الكلام على نصب الفاعل ورفع المفعول اكتفاءً بالقرينة المعنوية: "شرح التسهيل" (٢/ ١٣٢-١٣٣)، و"شرح الأشموني" (٢/ ١٤٢)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٤٨٥)، و"مغني اللبيب" (ص٦٦٢-٦٦٣)، و"همع الهوامع" (٢/ ٦-٧).
والرابع: إنْ لم تكن هناك روايةٌ محفوظة في ضبط «يكون» يجب المصير إليها، فإنه يمكنُ - لغةً - أن تُضْبَطَ هنا بتشديد الواو من «كوَّن» مضعَّفًا، فتكون العبارة هكذا: «أحبَّ أن يُكَوِّنَ له ثالثًا»، والجملةُ على هذا مستقيمةٌ لفظًا ومعنًى. والله أعلم.

(٢) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٣/ ٢٤٨ رقم٣٣٠٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٤٢) من طريق أحمد بن صالح، عنه، به. وأخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٠١٤) من طريق أحمد بن =

عثمان، عن زيد بن أسلَم، عن أبي مُرَاوِحٍ[١]، عن أبي[٢] وَاقِدٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ وحديثُ هشام أشبَهُ[٣].

٤٨٠ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه يوسف بن محمد بن المُنْكَدِرِ[٥]، عن أبيه، عن جابرٍ؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا رأى رجلاً مُغَيَّرَ الخَلْقِ، خَرَّ ساجِدًا شُكْرًا للَّه، وإذا رأى القِرْدَ، خَرَّ

= الفرج، عن ابن أبي فديك، عن ربيعة بن عثمان، عن زيد بن أسلم، عن أبي المرواح، به مرسلاً. ليس فيه ذكر «أبي واقد». وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٠٢٨١- دار الكتب العلمية) من طريق أبي الأزهر، عن ابن أبي فديك، عن ربيعة ابن عثمان، عن زيد بن أسلم، عن أبي واقد الليثي، عن أبي مرواح، به. وقال البيهقي: «كذا وجدته في كتابي، والصواب: عن أبي مرواح، عن أبي واقد الليثي، ورواية هشام [تحرفت إلى: "همام"] بن سعد أصح وكذلك رواه عبدالله بن جعفر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد».

(١) هو: الغفاري، ويقال: الليثي، المدني، مشهور بكنيته.

(٢) من قوله: « فديك . . . » إلى هنا سقط من (ك).

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٩٨-٢٩٩ رقم١١٥٣) رواية هشام بن سعد وربيعة ابن عثمان، ثم قال: « وحديث هشام بن سعد أشبه بالصَّواب ».

(٤) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٠٥/مخطوط) حكم أبي حاتم على هذا الحديث.

(٥) روايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٣٦)، والطبراني في "الأوسط" (٤٥٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٥٥) من طريق عبدالرحمن بن عبيدالله الحلبي، عنه به.

وأخرجه الخرائطي في "فضيلة الشكر" (ص٥٤) فقال: حدثنا محمد بن جابر الضرير، قال: حدثنا محمد بن السكن الشمشاطي قال: حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن الحلبي، عن يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ كان إذا رأى صاحب بلاء خرَّ ساجدًا ».

ساجِدًا للَّه[١]، وإذا قام من مَنامِه، خَرَّ ساجِدًا للَّه[٢]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٤٨١ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن بِشْر بن الحكم[٤]، عن مالك بن سُعَير، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ أمرَ[٥] ببناء المساجِد في الدُّور؟

قال أبي: إنما يُروى عن عُروَة، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٦][٧].

---

(١) قوله: « لله » ليس في (ف).
(٢) من قوله: «وإذا رأى القرد...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال بصر الناسخ.
(٣) نقل مغلطاي هذا النص في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٢٦٣).
(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٧٥٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢٩٤). وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤٥٥)، وابن ماجه (٧٥٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٩٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٦٣٤) من طريق زائدة بن قدامة.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢٧٩ رقم ٢٦٣٨٦)- ومن طريقه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٠٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٣٩)- والترمذي في "جامعه" (٥٩٤)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٥٥٦)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٨٣)، والبغوي في "شرح السنة" (٤٩٩) من طريق عامر بن صالح، عن هشام بن عروة، به. وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٠٩) من طريق قُرَّان ابن تمام، عن هشام، عن أبيه، عن الفرافصة مرفوعًا.
(٥) في (ت) و(ك): « مر »، وكتب ناسخ (ك) فوقها: « كذا ».
(٦) كذا بحذف ألف تنوين الاسم المنصوب جريًا على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).
(٧) أخرجه من هذا الوجه مرسلاً ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٤٤٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٠٩) من طريق وكيع، والترمذي في "جامعه" (٥٩٥) من طريق وكيع وعبدة بن سليمان، وفي (٥٩٦) من طريق سفيان بن عيينة، ثلاثتهم عن هشام ابن عروة، به. ليس فيه ذكر عائشة. وقال الترمذي: «هذا أصحُّ من الحديث الأول». =

٤٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد بن الجَرَّاح[(١)]، عن شَرِيك[(٢)]، عن أبي إسحاق[(٣)]، عن التَّمِيمي[(٤)]، عن البَرَاء؛ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ إذا سَجَدَ، خَوَّى[(٥)] حتى يُرَى[(٦)] بياضُ إِبْطَيْهِ ؟

= وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٥/ل٣٦/أ)، وذكر أنه يرويه جماعة عن هشام بن عروة، منهم الثوري، وزائدة بن قدامة، وعبدالله بن المبارك، وابن عيينة، ومالك بن سعير، وغيرهم، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة ، ثم قال: « والصَّحيح عن جميع من ذكرنا وعن غيرهم: عن هشام، عن أبيه، مرسلاً عن النبي ﷺ . وقيل: عن قُرَّان [في الأصل: حران] بن تمام، عن هشام، عن أبيه، عن الفرافصة، عن النبي ﷺ ، ولا يصحُّ ».اهـ.

(١) في (أ):« داود بن الحراج » غير منقوطة الجيم، وفي (ش):« داود بن الجراج ». وروايته لم نقف عليها. لكن الحديث أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٨) وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١١٥) من طريق النفيلي، عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن التميمي؛ الذي قد يحدث بالتفسير عن ابن عباس قال: أتيت النبي ﷺ من خلفه فرأيت بياض إبطيه وهو مجخ وفرَّج يديه ». والذي يبدو لنا أن في المطبوع من "المستدرك" و"سنن البيهقي" سقطًا فإنَّ الحاكم قال قبل روايته لهذا الحديث:« ورواه زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أربد التميمي، عن البراء، عن ابن عباس؛ أخبرناه أبو بكر محمد بن المؤمل، ثنا الفضل ابن محمد الشعراني، ثنا النفيلي . . .»، ثم ذكر الحديث كما تقدم ولم يذكر فيه البراء، وهو كذلك بدون ذكر البراء عند البيهقي، لكن أخرجه البغوي في "مسند ابن الجعد" (٢٥١٠) عن علي بن الجعد، عن زهير، عن أبي إسحاق قال: رأيت البراء ينعت لنا السجود فقال: يلزق إليتي الكف بالأرض، قال: ورفع البراء عجيزته.

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٤) هو: أَرْبِدَةُ - ويقال: أربد - له ترجمة في "تهذيب الكمال" (٢٩١).

(٥) أي: جافى بطنَهُ عن الأرض؛ كما في "النهاية" (٢/ ٩٠). وقال العسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ٢٣٣):« خوَّى: الخاء معجمة، والواو مشددة، معناه: رفع عجيزته، وتجافى عن الأرض ».

(٦) في (أ): « نرى »، وفي (ك):« ترى ».

قال أبي: إنما هو: أبو إسحاق، عن البراء [(١)].

٤٨٣ - وسمعتُ[(٢)] أبي وحدَّثنا عن عباس[(٣)] الخلَّال، عن يحيى

---

(١) أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٢١) عن يونس بن محمد المؤدب، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٥٠) عن أسود بن عامر، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٠٣ رقم١٨٧٠١) عن أبي كامل مظفر بن مدرك، وأبو داود في "سننه" (٨٩٦)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١١٥) من طريق الربيع بن نافع، والنسائي في "سننه" (١١٠٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٤٦) من طريق علي بن حجر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٣١) من طريق يحيى الحماني، والبغوي في "الجعديات" (٢١١٤) من طريق محرز بن عون، والروياني في "المسند" (٢٨٠) من طريق معلى بن منصور، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١١٥) من طريق سعيد بن سليمان، جميعهم عن شريك، عن أبي إسحاق، عن البراء، به.
وأخرجه النسائي في "سننه" (١١٠٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٤٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٧-٢٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١١٥) من طريق النضر بن شميل، عن يونس بن أبي إسحاق، عن البراء، أن النبي ﷺ كان إذا صلى جخَّى. وعند بعضهم: «جخ».
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٩٠) من طريق الحسن بن عمارة، عن أبي إسحاق، عن البراء، به.
وللحديث طرق أخرى عن أبي إسحاق، عن البراء في صفة السجود بألفاظ مختلفة.

(٢) نقل قول أبي حاتم ابنُ كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٣٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٩٣/ مخطوط)، و"تحفة المحتاج" (١/ ٦١٠)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٢٦٤)، و"إتحاف المهرة" (١٦/ ٢٠١-٢٠٢)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ٧٧)، وانظر المسألة رقم (١٠٢٦).

(٣) في (ش): «عَيَّاش». وهو: عباس بن الوليد الخلَّال. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٥٦٥) عنه، به. وأخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٣٣٢-٣٣٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٢/ ١١٥)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١١/ ٣١٢) من طريق عبدالله بن أبي داود، عن العباس بن الوليد، به. =

ابن صالح الوُحَاظِي، عن سَلَمة بن كُلثوم، عن الأوزاعيِّ[١]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى على جِنَازة، فكبَّر عليها أربعًا، ثم أتى قَبْرَ الميِّت، فَحَثَا عليه مِنَ قِبَلِ رأسِه ثلاثًا[٢].

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ[٣].

= وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤٦٧٣) عن أبي زرعة الدمشقي؛ عبدالرحمن بن عمرو، عن يحيى بن صالح الوحاظي، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلَّا سلمة بن كلثوم، تفرَّد به يحيى بن صالح ».

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٢) قوله: « ثلاثًا » ليس في (ك).

(٣) نقل ابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٣٣٣) عقب رواية هذا الحديث عن ابن أبي داود قوله: « ليس يُرْوَى عن النبي ﷺ حديثٌ صحيحٌ أنه كبَّر على جِنازة أربعًا، إلا هذا، ولم يروه إلا سلمة بن كلثوم، وهو ثقة، من كبار أصحاب الأوزاعي. قال: وإنَّما يروى عن النبي ﷺ من وجه ثابت أنَّه كبر على قبر أربعًا، وأنَّه كبر على النَّجاشي أربعًا، وأمَّا على جنازة أربعًا هكذا فلا، إلَّا حديث سلمة بن كلثوم هذا ».
وذكر ابن كثير في الموضع السابق من "إرشاد الفقيه" هذا الحديث، ثم قال: «رواه ابن ماجه بإسناد لا بأس به، لكن قال أبو حاتم الرازي: هذا حديث باطل». وقال ابن الملقن في الموضع السابق من "البدر المنير": « إسناده لا بأس به، وخالف أبو حاتم الرازي فقال: إنه حديث باطل ». وذكر ابن حجر في الموضع السابق من "التلخيص الحبير" قول أبي حاتم، ثم قال: « قلت: إسناده ظاهره الصحة . . . »، ثم ذكره من رواية ابن ماجه، ثم قال: « ليس لسلمة بن كُلثوم في "سنن ابن ماجه" وغيرها إلا هذا الحديث الواحد، ورجاله ثقات . . . »، ثم ذكر أن ابن أبي داود رواه في "كتاب التفرُّد"، وذكر عبارته التي نقلها المزي، ثم قال ابن حجر: =

٤٨٤ - وسمعتُ(١) أبي وحدَّثنا عن هشام بن عمَّار(٢)، عن الدَّرَاوَرْدي(٣)، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ في ركعَتَي المَغرِب بـ﴿ آلمٓصٓ ﴾(٤).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَل(٥).

= « فهذا حكمٌ منه [أي: من ابن أبي داود] بالصحَّة على هذا الحديث، لكن أبو حاتم إمام لم يحكم عليه بالبطلان إلا بعد أن تبيَّن له، وأظن العلَّة فيه عنعنة الأوزاعي، وعنعنة شيخه، وهذا كله إن كان يحيى بن صالح هو الوحاظي شيخ البخاري، والله أعلم».اهـ.

والذي يظهر لنا - والله أعلم - أن أبا حاتم حكم على هذا الحديث بالبطلان بسبب تفرُّد سلمة بن كلثوم به عن الأوزاعي، وهو ممن لا يُحتمل تفرُّده؛ لكونه مقلًّا غير مشهور، والأوزاعي إمام مكثر له تلاميذ لازموه، ولم يرووا عنه هذا الذي رواه سلمة .

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٤/ ٥٤)،وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢١٤/ مخطوط)، ونقل ابن رجب في "فتح الباري"(٤/ ٤٢٨) قول أبي حاتم فقط.

(٢) لم نقف على رواية هشام بن عمَّار هذه. والحديث أخرجه النسائي في "سننه" (٩٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٩٢) من طريق بقية بن الوليد وأبي حيوة شريح بن يزيد، عن شعيب بن أبي حمزة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قرأ في صلاة المغرب بسورة الأعراف فرَّقها في ركعتين. وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٣٣٦٢) من طريق بقية بن الوليد وحده، عن شعيب، به.

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٤) يعني: سورة الأعراف .

(٥) قوله:«مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
ولم نقف على هذه الرواية المرسلة، وقد اختلف على هشام في هذا الحديث على=

. . . .

= وجوه أخرى غير المذكورة هنا، فقد أخرج البخاري هذا الحديث في "صحيحه" (٧٦٤) من طريق ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة بن الزبير، عن مروان ابن الحكم، عن زيد بن ثابت . وذكر الترمذي في "العلل الكبير" (١٠٨) هذا الحديث من رواية محمد بن عبدالرحمٰن الطُّفاوي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب وزيد بن ثابت، وذكر أنه سأل محمد بن إسماعيل البخاري عنه ؟ فقال: « الصحيح: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب، أو زيد بن ثابت. هشام بن عروة يشكُّ في هذا الحديث ».
قال الترمذي: « وصحَّح [يعني البخاري] هذا الحديث عن زيد بن ثابت ».
وذكر الدارقطني في "التتبع" (١٦٠) رواية البخاري السابقة، ثم قال: « ورواه هشام ابن عروة، عن أبيه، واختُلِف عليه: فقال أبو حمزة، وابن أبي الزناد: عن هشام، عن أبيه، عن مروان؛ كقول ابن أبي مليكة، وقال يحيى القطان، والليث بن سعد، وحماد بن سلمة، وغيرهم: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زيد أنه قال لمروان، مرسلاً، وكذلك قال عمرو بن الحارث عن أبي الأسود، عن عروة، عن زيد بن ثابت». اهـ. وقال في "العلل" (١١٤٤): « يرويه هشام بن عروة، واختُلِف عنه: فقال محمد بن عبدالرحمٰن الطفاوي: عن هشام، عن أبيه، عن أبي أيوب وزيد، وخالفه أصحاب هشام؛ منهم: عبدة بن سليمان، ومحمد بن بشر، ووكيع، وغيرهم، فقالوا: عن هشام، عن أبيه، عن أبي أيوب، أو زيد بن ثابت، وهو الصَّحيح عن هشام، فإنه كان يشكُّ في هذا الحديث . والصَّحيح من هذا الحديث: زيد بن ثابت، ولم يسمعه عروة منه، إنما سمعه من مروان، عن زيد بن ثابت؛ بيَّن ذلك ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة؛ قال: أخبرني مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت ». اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٢٤٧): « وعند النسائي من رواية أبي الأسود، عن عروة، عن زيد بن ثابت: أنه قال لمروان: أبا عبد الملك! أتقرأ في المغرب بـ﴿ قل هو الله أحد ﴾، و﴿ إنا إعطيناك الكوثر﴾؟ وصرَّح الطحاوي من هذا الوجه بالإخبار بين عروة وزيد، فكأن عروة سمعه من مروان، عن زيد، ثم لقي زيدًا فأخبره ». اهـ. ولما نقل ابن دقيق العيد هذا النص في الموضع السابق من "الإمام" قال: « وفيما قاله ابن أبي حاتم نظر! فقد ذكرنا من جهة النسائي رواية هذا الحديث موصولاً من غير جهة هشام والدراوردي ». اهـ.

٤٨٥ - **وسألتُ**[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه الأوزاعيُّ[٢]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن[٣] محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طَلْحَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: **«لَوْ يَعْلَمُ المُتَخَلِّفُونَ عَنْ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ ...»**؟

قال أبي: رواه أَبَانُ[٤] وشَيْبانُ[٥]، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن يُحَنَّس[٦]، عن عائِشَة، **والصَّحيحُ عندي - والله أعلم -**: محمد بن إبراهيم[٧]، عن عيسى، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

وقال أبو زرعة: أشبَهُ عندي: عن يُحَنَّس، وأخافُ أنَّ: «عيسى» إنما صُحِّفَ فيه، وأراد: يُحَنَّس.

قلتُ لأبي زرعة: إن مسلم بن إبراهيم[٨] روى عن أبانَ، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى؟

---

(١) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣٣٩)، وانظر المسألة (٥١٥).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٧٩٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ١٠١).

(٣) في (ش): « بن » بدل: « عن ».

(٤) هو: ابن يزيد العطَّار. وروايته على هذا الوجه لم نقف عليها، وستأتي من طريق مسلم بن إبراهيم عنه مثل رواية الأوزاعي.

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحْوي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٥٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٨٠ رقم٢٤٥٠٦)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٣٨٦).

(٦) هو: ابن أبي موسى، ويقال: ابن عبدالله، القرشي، الأسدي، المدني.

(٧) من قوله: « عن يُحَنَّس... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٨) هو: الأزدي، الفراهيدي. وروايته أخرجها النسائي في "السنن الكبرى" (٣٨٧).

قال: أخافُ أن يكون غَلِطَ مسلمٌ؛ حدَّثنا أبو سَلَمة[(١)]، عن أبانَ، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن يُحَنَّس[(٢)]؛ وهذا أصحُّ من حديث مسلم .

٤٨٦ - **وسألتُ أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه عبدالرزاق بن عمر، عن الزُّهْري، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن عبدالله بن عبدالله ابن عمر، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إذا اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةُ أَحَدِكُم إلى المَسْجِدِ، فَلْيَأْذَنْ لَهَا**» ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[(٣)] حُمَيد، عن عُبَيدالله بن عبدالله ابن عمر، عن ابن عمر[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ[(٥)].

٤٨٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه الحَكَم بن موسى[(٦)]، عن

(١) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذكي.
(٢) في (ك): « محيسر ».
(٣) قوله: «عن» ليس في (ت) و(ك).
(٤) قوله: « عن ابن عمر » سقط من (ش).
(٥) ومن هذا الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٢١٣) من طريق الوليد بن مسلم، عن ابن نمير، قال: سمعت الزُّهري، قال: أخبرني حُمَيد بن عبدالرحمٰن، به.
والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٧٣ و٥٢٣٨)، ومسلم (٤٤٢) من طرق عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، به.
(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣١٠ رقم٢٢٦٤٣)، والدارمي في "مسنده" (١٣٦٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٦٣)، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (١٥٠)، وابن المنذر في "الأوسط" (٣/ ١٧٤)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٤٢ رقم٣٢٨٣)، وفي "الأوسط" (٨١٧٩)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ١٥)، وفي "الأفراد" (٢٨١/ أ/ أطراف الغرائب)، والحاكم في "المستدرك" =

الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ[(١)]، عن يحيى[(٢)]، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: «أَسْوَأُ النَّاسِ سَرِقَةً الَّذي يَسْرِقُ[(٣)] صَلَاتَهُ...»، الحديثَ ؟

قال أبي: كذا حدَّثنا الحَكَم بن موسى! و لا أعلمُ أحدًا روى عن الوليدِ هذا الحديثَ غَيْرُهُ[(٤)(٥)]،

= (١/ ٢٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٨٥-٣٨٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٢٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٥٣).

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. (٢) هو: ابن أبي كثير.

(٣) في (ف): « يسرق من »، واللفظان في مصادر التخريج.

(٤) وكذا قال الطبراني في "الأوسط" عقب رواية الحديث، والدارقطني في "العلل" (٦/ ١٤١) مسألة رقم (١٠٣٣)، وروى الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٢٧) ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٥٤) عن عثمان بن سعيد الدارمي قال: قدم علي بن المديني بغداد فحدثه الحكم بن موسى بحديث أبي قتادة: « إن أسوأ الناس سرقة ...» فقال له عليٌّ: لو غيرك حدَّث به كنَّا نصنع به، أي لأنك ثقة، ولا يرويه غير الحكم.
ولكن يرد ذلك رواية أبي جعفر السويدي الآتية، وقال الخطيب عقب رواية الحكام السابقة: « وقد تابع الحكم أبي جعفر السويدي فرواه عن الوليد بن مسلم».
وقال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٥٣): « وتابع الحكم عليه أبو جعفر محمد ابن النوشجان السويدي؛ فرواه عن الوليد كذلك، وخالف الوليد عبدالحميد بن حبيب بن أبي العشرين فرواه عن الأوزاعي، عن يحيى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة».

(٥) قوله: « غيره » يجوز فيه الرفع والنصب؛ وقد سئل ابن الحاجب عن إعراب «غير» في قولهم: «هذا الحديثُ لا نَعْلَمُ أحدًا رَوَاهُ عن فلان غَيْرُ فلان »، أيُنْصَبُ «غير» أم يرفع ؟ - وهو نحو مما وقع عندنا - فأجاب بما نصُّه: «إنْ جَعَلْتَ "نَعْلَمُ" متعدِّيًا إلى مفعولَيْن، أحدهما : "أحدًا"، والثاني: "رواه" - كما تقول: ما أظنُّ أحدًا رواه عن فلان، وهو الظاهر - فالفصيحُ الرفعُ على البدل من الضميرِ المرفوعِ المستترِ في "رواه" العائدِ على "أحد"؛ لأنَّه المنفيُّ في "لا نعلم"، ويجوز نَصْبُهُ على =

وقد عارَضَهُ[١] حديثٌ حدَّثَناه هشامُ بنُ عمَّار[٢]، عن عبد الحميد بن حبيب بن أبي العِشْرين، عن الأوزاعيِّ، عن يحيى، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**أَسْوَأُ النَّاسِ سَرِقَةً . . .**»[٣].

قلتُ لأبي: فأيُّهما[٤] أشبَهُ عندك ؟

قال: جميعًا مُنكَرَينِ[٥]؛ ليس لواحدٍ منهما معنًى.

قلتُ: لِمَ ؟

= الاستثناء، وهي قراءة ابن عامر [كذا]، ولا يجوز أن يرفع على أنه فاعل "رواه"؛ لأنَّ في "رواه" ضميرَ فاعلٍ عائدًا على "أحد"؛ فلا يستقيمُ أن يُرْفَعَ به فاعلٌ آخر. وإن جعلتَ "نَعْلَمُ" بمعنى "نَعْرِفُ" المتعدِّي إلى واحد، كان "رواه" صفةً له؛ كأنَّك قلت: لا نعرفُ راويًا غَيْرَ فلان - تعيَّن النصب بدلاً أو استثناءً؛ كقولك: ما أكرمتُ أحدًا راويًا غَيْرَ زيد، لا يجوز في "غَيْر" إلا النَّصْب ».اهـ. ذكر ذلك السيوطي في "عقود الزبرجد" (١/ ٧٢)، ثم قال: « نقلته من خط ابن الضائع في "تذكرته"، وهو نقله من خط ابن الحاجب».

(١) أي: عارضه في إسناده، وأما المتن فواحدٌ .

(٢) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (١٨٨٨)، والطبراني في "الأوسط" (٤٦٥٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٨٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٤١٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٥٤). قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، إلَّا ابن العشرين ».

(٣) من قوله: « الذي يسرق صلاته. . . » إلى هنا سقط من (ك).

(٤) في (ف): « أيهما ».

(٥) كذا في جميع النسخ «منكرين» بالياء قبل النون، والجادَّة أن يكون بالألف «منكران»؛ خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: « قال: هما جميعًا منكران »، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهَيْنِ في العربية ذكرناهما في التعليق على قوله: «فقال أبي: جميعًا صحيحين »، في المسألة رقم (٢٥)، وانظر التعليق على المسألة رقم(٧٥٩).

قال: لأنَّ حديثَ ابن أبي العِشْرين لم يَرْوِ[١] أحدٌ سواه، وكان الوليدُ صنَّف "كتاب الصَّلاة"، وليس فيه هذا الحديثُ .

وقال[٢] أبو زرعة: حدَّثني محمد بن أبي عَتَّاب؛ قال: حدَّثني أحمد بن حنبل[٣]؛ قال: حدَّثني أبو جعفر السُّوَيدي[٤]، عن الوليد بن مسلم، كما رواه الحَكَم بن موسى .

قيل[٥] لأبي زرعة: مَنِ السُّوَيدي ؟

قال: رجلٌ مِنْ أصحابنا[٦].

---

(١) أي: لم يَرْوِهِ، وحُذِفَ ضمير المفعول به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).
(٢) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو .
(٣) روايته أخرجها في "المسند" (٥/ ٣١٠ رقم٢٢٦٤٢).
(٤) في حاشية (أ) عُلِّق على هذا الموضع بما نصُّه: « أبو جعفر السُّويدي اسمه: محمد ابن النّوشَجان ».
(٥) في (ف): « قلت ».
(٦) قال عثمان بن سعيد الدارمي: قدم عليُّ بن المديني بغداد، فحدثه الحكم بن موسى بحديث أبي قتادة: « إن أسوأَ الناس سَرِقَةً. . . »، فقال له علي: لو غيرك حدث به كنا نصنع به - أي: لأنك ثقة -! ولا غير الحكم ». انظر "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٢٧).
وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٨١/ أ/ أطراف الغرائب): « غريب من حديث يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله، عن أبيه، وغريب من حديث الأوزاعي، عنه، تفرد به الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم ».
وقال في "العلل" (٦/ ١٤١ رقم١٠٣٣): « تفرد به الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، وخالفه هشام بن عمار، فرواه عن ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ويشبه أن يكون حديث أبي هريرة أثبت، والله أعلم». وانظر "العلل" (٨/ ١٥ رقم١٣٧٩).

٤٨٨ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه النُّعمان بن المُنذِر[٢]، عن مَكْحول، عن عَنبَسَة، عن أُمِّ حبيبة، عن النبيِّ ﷺ قال: **«مَنْ حَافَظَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الجَنَّةِ»**؟

فقال أبي: لهذا الحديث عِلَّة؛ رواه[٣] ابنُ لَهِيعَة[٤]، عن سُلَيمان ابن موسى، عن مَكْحول، عن مولًى لِعَنبَسَة بن أبي سُفْيان، عن عَنبَسَة، عن أُمِّ حبيبة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: هذا دليلٌ أنَّ[٥] مَكْحُولٌ[٦] لم يَلْقَ عَنبَسَةَ[٧]، وقد أفسَدَهُ

(١) انظر المسألة رقم (٢٨٨) و(٣٧٢) و(٤٠١).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٦) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (١٢٦٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٩١ و١١٩٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣/ ٢٣٢-٢٣٣ رقم٤٤١ و٤٤٢) و(٢٣/ ٢٣٦ رقم٤٥٨)، وفي "الأوسط" (٣٠٨٣ و٣١٦٢)، وفي "مسند الشاميين" (١٢٦٣ و٣٦٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٢)، وتمام في "فوائده" (٣٧٩/ الروض البسام)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٧٢) بلفظ: «مَن حافَظَ على أربع رَكْعات قبل الظهر، وأربع بعدها حرمه الله على النار».

(٣) في (أ) و(ش): «روى»، وفي (ف): «ورواه»، والمثبت من (ت) و(ك).

(٤) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٢٦ رقم٢٦٧٧٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣٦ رقم ٤٥٧). وقد اختلف على سليمان بن موسى في هذا الحديث اختلافًا كثيرًا.

(٥) في (ت) و(ك): «بن» بدل: «أن».

(٦) كذا في النسخ، وله ثلاثة وجوه: **الأوَّل**: أنْ يكون اسم «أنَّ» منصوبًا «مكحولًا»، وحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤). **والثاني والثالث**: أن «مكحولٌ لم يَلْقَ عنبسةَ» جملة اسمية، وهي خبر «أنَّ» مثقلة أو «أنْ» مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وانظر المسألة رقم (٨٥٤).

(٧) جزم هشام بن عمار، وأبو مُسْهِر، والبخاري، وأبو زرعة بأن رواية مكحول عن =

روايةُ ابنِ لَهِيعَة[١].

قلتُ لأبي: لِمَ حَكَمْتَ برواية ابن لَهِيعَة، وقد عرفتَ ابنَ لَهِيعَة وكثرةَ أوهامِه؟

قال أبي: في رواية ابن لَهِيعَة[٢] زيادةُ رجل، ولو كان نُقصانَ

= عنبسة مرسلةٌ. انظر تفصيل ذلك في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٢١١-٢١٣)، و"تحفة التحصيل" (ص٥١٥ - ٥١٨)، وانظر المسألة المتقدمة برقم (٨١/أ).

(١) في (أ) و(ش): « وأفسده رواية ابن لهيعة»، وكذا جاء بتذكير الفعل مع الفاعل المؤنَّث «رواية».
ووجهُهُ: أنَّ الفاعل مؤنَّثٌ غيرُ حقيقيِّ التأنيث، وهو «رواية ابن لهيعة »، وفُصِلَ بفاصل من الفعل وهو هنا ضمير المفعول، وفي ذلك يجوز تذكير الفعل وتأنيثه، وإنْ كان التأنيثُ أرجح، فالجادَّة أن يقول:« وقد أفسدَتْهُ روايةُ ابن لهيعة ».
وانظر "شرح شذور الذهب" (ص ٢٠٠-٢٠٣)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).
ووجه آخر: أنَّه حمل قوله:« رواية ابن لهيعة » على معنى «الحديث»، وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، وهو باب واسع جدًّا في اللغة؛ لأنَّه ردُّ فرع إلى أصل، فكأنه قال:« وقد أفسَدَهُ حديثُ ابنِ لهيعة ».
وانظر للحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).
ووجه ثالث: أنَّه ذكَّر «الرواية» لإضافتها إلى «ابن لهيعة»، والمضاف يستفيد من المضاف إليه التذكير والتأنيث على تفصيل في ذلك، فكأنَّه قال هنا: وقد أفسدَهُ ابنُ لهيعة بروايته هذه.
وانظر فيما يستفيده المضاف من المضاف إليه: التعليق على المسألة رقم (٩٣٨).

(٢) من قوله: « وقد عرفت. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال بصر الناسخ.

رجلٍ، كان أسهلَ على[1] ابن لَهِيعَة حِفْظُه[2][3].

٤٨٩ - وسألتُ[4] **أبي** عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[5]، عن ابن ثَوْبَان[6]، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أبيه: أنَّ سعدًا كان يُوتِرُ بركعة؛ ويقول: ثلاثٌ أَحَبُّ إليَّ من واحدة، وخمسٌ أحبُّ إليَّ من ثلاث، وسبعٌ أحبُّ إليَّ من خمس، وما كان أكثرَ فهو أحبُّ إليَّ؟

---

(١) في (ك): « لكان أسهل عن ».

(٢) لكن خالف ابن لهيعة: سويد بن عبدالعزيز عند النسائي (١٨١٤ و١٨١٥)، فرواه عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة، به، وهذا يقوي رواية النعمان بن المنذر.
وقد تابع النعمان عليه غير واحد، فأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٢٤)- ومن طريقه ابن ماجه في "سننه" (٤٨١)- والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٧)، والترمذي في "العلل الكبير" (٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٣٠) من طريق العلاء بن الحارث، عن مكحول به مثل رواية النعمان.
وقال الترمذي: « سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: مكحول لم يسمع من عنبسة، روى عن رجل، عن عنبسة، عن أم حبيبة: من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة. وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه ورأيته كأنه عده محفوظًا ».

(٣) في حاشية (أ) عُلِّقَ على هذه المسألة بما نصه: « هذا فقه في التعليل».

(٤) في هامش النسخة (أ) كتب عند هذه المسألة بخط مغاير كلمة: « وتر ».

(٥) لم نقف على روايته. وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٢/ ٣٣) من طريق الأوزاعي وعلي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، حدثني محمد بن عبد الرحمن بن ثابت ابن ثوبان: أن سعد بن أبي وقاص صلى العشاء، ثم أوتر بواحدة، فقال له رجل: يا أبا إسحاق ألم أرك أوترت بواحدة، قال: يا أعور وأنت تعلمني ديني.

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثَوبان.

قال أبي: إنما يَروي إسماعيلُ بن محمد، عن عَمِّه[(١)]، عن سعد: أنه كان يُوتِرُ بواحدة، وأمَّا ذِكْرُ الخَمْس و السَّبْع: فإنما يَروي إسماعيلُ بن محمد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قولَهُ[(٢)].

٤٩٠ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه الفِريابي[(٤)]، عن الأوزاعي[(٥)]، عن الزُّهْري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الوِتْرُ حَقٌّ؛ فَمَنْ شَاءَ أَوْتَرَ بِثَلاثٍ، وَمَنْ شَاءَ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ** ».

---

(١) إسماعيل يروي عن عمَّيه عامر ومصعب ابني سعد بن أبي وقاص ؓ؛ كما في "تهذيب الكمال" (٤٧١)، والمقصود هنا مصعب بن سعد؛ فقد أخرج عبدالرزاق في "المصنف" (٤٦٤٧) هذا الأثر من طريق سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن محمد بن سعد؛ قال: سمعت مصعب بن سعد بن أبي وقاص يقول لسعد: إنك توتر بركعة واحدة! قال: نعم، أخفف على نفسي، ثلاثٌ أحب إليَّ من واحدة، وخمسٌ أحب إليَّ من ثلاث، وسبعٌ أحب إليَّ من خمس. كذا رواه عبدالرزاق!
وقد أخرجه البيهقي في "سننه" (٣/ ٢٥) من طريق الحميدي، عن سفيان؛ حدثني إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عمِّه مصعب بن سعد؛ قال: قيل لسعد: إنك توتر بركعة . . . ، فذكره.
فتبيَّن بهذا أنه سقط من رواية عبدالرزاق قوله: « قيل »؛ لأن إسماعيل بن محمد لم يدرك جدَّه سعد بن أبي وقاص. فظهر من هذه الرواية أن ذكر الخمس والسبع صحيح في رواية إسماعيل بن محمد.

(٢) في (ك): « وقوله ».

(٣) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢١٤). وفي هامش النسخة (أ) كتب عند هذه المسألة بخط مغاير كلمة: « وتر ».

(٤) في (ك): « العرياني ». والفريابي هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (١٦٢٤)، وابن ماجه في "سننه" (١١٩٠)، والدارقطني (٢/ ٢٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٢).

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

ورواه عمر بن عبدالواحد، عن الأوزاعي، عن الزُّهْري، عن عطاء بن يزيد، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[١]؛ ولم يَذكُرْ أبا أيُّوب .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ: مُرسَل، أو متَّصل؟

قال: لا هذا ولا هذا، هو من كلام أبي أيُّوب .

قال[٢] أبو محمد[٣]: وقد[٤] أخبَرَنَا العبَّاسُ بنُ الوليد بن [مَزْيَد][٥]، عن أبيه، عن الأوزاعيِّ، فقال: عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ.

وروى بكرُ بنُ وائل[٦]، والزُّبَيديُّ[٧]، ومحمدُ بنُ أبي حَفْصة[٨]،

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (أ) و(ش): « وقال ».

(٣) قوله: « أبو محمد » ليس في (أ) و(ش)، فالكلام فيهما إلى آخر المسألة من تتمة كلام أبي حاتم، والعباس بن الوليد من شيوخ أبي حاتم وأبي زرعة وابن أبي حاتم، كما في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢١٤) .

(٤) قوله: «وقد» ليس في (ت) و(ك).

(٥) في جميع النسخ: « يزيد »، عدا (ش) فإنها لم تظهر فيها، والتصويب من "الجرح والتعديل"، و"التقريب" (٣٢٠٩).
وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٧١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٠٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤). ومن طريق النسائي رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٢٥٩).

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٤٢٢)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢٦٦٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٣). ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٢٥٨)، وأبو الشيخ في "جزء من حديثه" (٧٦/ انتقاء ابن مردويه).

(٧) اسمه: محمد بن الوليد. وروايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٣٠٧) و(١٤/ ٣٣٣).

(٨) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٦١-٢٦٢)، والطبراني في =

وسُفْيانُ بنُ حسين[(١)]، ووُهَيبٌ[(٢)]، عن مَعْمَر، فقالوا كلُّهم: عن الزُّهْري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ.

وأما من وَقَفَهُ: فابن عُيَينة[(٣)]، ومَعْمَرٌ -من رواية عبدالرزاق[(٤)]- وشُعَيْبُ[(٥)] بنُ أبي حمزة[(٦)].

= "المعجم الكبير" (٤/ ١٤٨ رقم٣٩٦٧)، والبيهقي (٣/ ٢٤).

(١) في (ك): «حنين» بدل: «حسين».
وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٥٩٤)، وابن أبي شيبة في "المسند" (٦)، وفي "المصنف" (٦٨٤٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٨ رقم٢٣٥٤٥)، والدارمي (١٦٢٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩١)، والشاشي في "مسنده" (١١١١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٤٧ رقم٣٩٦٣)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤).

(٢) هو: ابن خالد.
وروايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٩٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤). وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٣) من طريق عدي بن الفضل، عن معمر، به.

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٨٤٥) عنه، به. ورواه النسائي في "سننه" (١٧١٣) عن الحارث بن مسكين، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩١) عن يونس بن عبدالأعلى. وذكرها الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٠٠) من طريق الحميدي وقتيبة بن سعيد وسعيد بن منصور، جميعهم عن ابن عيينة به، موقوفًا.

(٤) روايته في "مصنفه" (٤٦٣٣). ومن طريقه رواه ابن المنذر في "الأوسط" (٥/ ١٨٢ رقم٢٦٥٤).

(٥) في (ت): «وشعير»، وفي (ك): «وسعير».

(٦) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٧). وممن رواه عن الزهري موقوفًا أيضًا: عبدالله بن بديل الخزاعي وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" =

٤٩١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٢]، عن يونس[٣]، عن الزُّهْري، عن سالم[٤]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا، فَقَد أَدْرَكَ»؟

= (٥٩٤)، وحفص بن غيلان وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٧١٢).

وقال ابن عدي في ترجمة ضبارة بن عبدالله من "الكامل" (٤/ ١٠٢): « وهذا ما أقل من رفعه عن الزهري! وإنما يرفعه سفيان بن حسين وبعض رواة الأوزاعي، عن الأوزاعي، ومن رواية ضبارة هذا عن دويد، عن الزهري. ورواه وهيب، عن معمر والنعمان بن راشد، عن الزهري مرفوعًا أيضًا ». وذكر في (٦/ ٢٦١-٢٦٢) هذا الحديث من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري مرفوعًا، وذكر بعده أن سفيان ابن حسين رفعه أيضًا عن الزهري، ثم قال: « وروي عن الأوزاعي، عن الزهري مرفوعًا، ورواه وهيب عن معمر والنعمان بن راشد، عن الزهري مرفوعًا أيضًا، والباقون يوقفونه ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٦/ ٩٨ رقم١٠٠٥): « يرويه الزهري، واختُلِف عنه في رفعه: فرواه بكر بن وائل، والأوزاعي، والزُّبَيدي، ومحمد بن أبي حفصة، وسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، عن الزهري مرفوعًا إلى النبي ﷺ. ورواه أشعث بن سوار عن الزهري، فشَكَّ في رفعه. واختُلِف عن يونس: فرواه حرملة، عن ابن وَهْب، عن يونس مرفوعًا، وخالفه ابن أخي ابن وَهْب، عن عمِّه، عن يونس فوقفه. وتابعه عثمان بن عمر، عن يونس. واختُلِف عن معمر: فرفعه عدي بن الفضل عن معمر، ووقفه حماد بن يزيد وابن علية وعبد الأعلى وعبدالرزاق عنه: واختُلِف عن ابن عيينة: فرفعه محمد بن حسان الأزرق عنه، ووقفه الحميدي، وقتيبة، وسعيد بن منصور. والذين وقفوه عن معمر أثبتُ ممَّن رفعه ».

(١) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "التلخيص الحبير"(٢/ ٨٦). وستأتي هذه المسألة برقم (٥١٩) و(٦٠٧)، وانظر المسألة رقم (٥٨٤).

(٢) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (١١٢٣)، وابن عدي في "الكامل"(٢/ ٧٦)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١١).

(٣) هو: ابن يزيد الأَيْلي.

(٤) هو: ابن عبدالله بن عمر.

قال أبي[١]: هذا خطأٌ؛ المتن والإسناد؛ إنما هو: الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةٍ رَكْعَةً، فَقَد أَدْرَكَهَا»[٢].

وأما قوله: «مِن صَلاةِ الجُمُعَةِ ...»، فليس هذا في الحديث، فوَهِمَ في كِلَيهِما [٣].

---

(١) في المسألة رقم (٥١٩) قال أبو حاتم: « هذا حديث منكر ».

(٢) ومن هذ الوجه أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ١٠ رقم١٥)، ومن طريقه أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٠٧)، وأخرجه مسلم أيضًا (٦٠٧) من طرق أخرى عن الزهري، به .

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ٢١٦ رقم١٧٣٠): « واختلف عن يونس فرواه ابن المبارك وعبد الله بن رجاء وابن وهب والليث بن سعد وعثمان بن عمر، عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة على الصواب. وخالفهم عمر ابن حبيب فقال: عن يونس بهذا الإسناد: "من أدرك الجمعة" فقال ذلك محمد بن ميمون الخياط عنه، ووهم في ذلك، والصواب: "من أدرك من الصلاة" . ورواه بقية بن الوليد عن يونس، فوهم في إسناده ومتنه، فقال: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: « من أدركَ من الجُمُعة ركعَة »، والصَّحيحُ قول ابن المبارك ومن تابعه .اهـ.
وقال الذهبي في "الميزان" (١/ ٣٣٤): رواه الثقات عن الزهري فقالوا: عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة، وما فيه: « مِن الجُمُعة ».اهـ.
وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا الحديث خالف بقية في إسناده ومتنه. فأما الإسناد فقال: عن سالم، عن أبيه، وإنما هو عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة . وفي المتن قال: « من صلاة الجمعة » والثقات رووه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، ولم يذكروا الجمعة ». وذكره الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٥٢٦) رواية بقية هذه ثم قال: «فهذا منكر، وإنما يروي الثقات عن الزهري بعض هذا بدون الجمعة ...». وقد اختلف على الزهري في هذا الحديث اختلافات كثيرة، ذكرها الدارقطني في "علله" في المسألة رقم (١٧٣٠).

٤٩٢ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن المُصَفَّى[٢]، عن أبي ضَمْرَةَ[٣]، عن محمد بن عمرو، عن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عَوف، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: **«إنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى**[٤] **الَّذينَ يُصَلُّونَ في الصُّفُوفِ الأُوَلِ»** ؟

قال أبي: هذا خطأٌ بهذا الإسناد؛ والصَّحيحُ[٥] ما رواه الدَّرَاوَرْدي[٦]، عن ابن عَجْلان[٧]، عن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَيْن، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ [٨].

٤٩٣ - وسألتُ[٩] **أبي** عن حديثٍ رواه الأوزاعي[١٠]، عن

---

(١) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٤/ ٢٥٥): « والصواب: إرسال إسناده، قاله أبو حاتم والدارقطني ». وانظر المسألة رقم (٣٤٣).

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٩٩٩)، والطبراني في "الأوسط" (٦٣٤٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠/ ٣٨١).

(٣) هو: أنس بن عِياض.

(٤) قوله: « على » سقط من (أ).

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): « الصحيح » بلا واو .

(٦) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٧) هو: محمد.

(٨) قال الدارقطني في "العلل"(٤/ ٢٨٧ رقم٥٧٠): « يرويه محمد بن مصفًّى، وانفرد به عن أنس بن عياض، عن محمد بن عمرو، عن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عوف، عن أبيه، ووَهِمَ فيه، وإنما رواه محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم التيمي مرسلاً ».

(٩) في هامش النسخة (أ) عنون بخط مغاير لهذه المسألة بما نصه: « القراءة خلف الإمام».

(١٠) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. وروايته أخرجها أبو يعلى (٥٨٦١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٥٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٥٨). وفي "القراءة خلف الإمام" (٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤) من طرق عن الاوزاعي به، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٨٥١) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عمن سمع أبا هريرة يقول . . . الحديث.

الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، قال: قرأ النبيُّ ﷺ في صلاةٍ[1] جَهَرَ فيها بالقراءة، فلما سلَّم قال: «**هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعِيَ آنِفًا؟**» الحديث؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ خالفَ الأوزاعيُّ أصحابَ الزُّهْريِّ في هذا الحديث؛ إنما رواه الناسُ[2] عن الزُّهْري؛ قال: سمعتُ ابن أُكَيْمَةَ[3] يحدِّثُ سعيدَ[4] بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[5].

---

(١) في (ف): « في صلاة الجمعة ».

(٢) منهم الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ٨٦ رقم١٩٣)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٠١-٣٠٢ رقم٨٠٠٧)، وأبو داود في "سننه" (٨٢٦)، والترمذي في "جامعه" (٣١٢)، والنسائي في "سننه" (٩١٩). ومنهم سفيان بن عيينة، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٤٠ رقم٧٢٧٠)، وأبو داود في "سننه" (٨٢٧)، وابن ماجه (٨٤٨). ومنهم ابن جريج، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٩٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٨٥ رقم٧٨٣٣). ومنهم معمر، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٩٥)، وابن ماجه في "سننه" (٨٤٩).

(٣) في جميع النسخ: « ابن أبي أكيمة »، وهو خطأ. انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٢٢٨)، و"التقريب" (٨٥٢٧). والحديث معروف من طريقه كما في التخريج السابق.

(٤) في (ف): « يحدث عن سعيد »، وكأنه ضُرب على قوله: « عن ».

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ٥٥ رقم١٦٤٠): « يرويه الزهري، واختُلِف عنه: فرواه مالك ومعمر ويونس والزبيدي وابن جريج وعبدالرحمن بن إسحاق والليث ابن سعد وابن أبي ذئب وابن عيينة، عن الزهري، عن ابن أُكَيمة، عن أبي هريرة، وخالفهم الأوزاعي؛ رواه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، ووَهِمَ فيه، وإنما هو: عن الزهري؛ قال: سمعتُ ابن أُكَيمة يحدث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، كذلك قال يونس وابن عيينة عن الزهري في حديثهما، =

٤٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عِكْرِمَة بن عمَّار[١]، عن شَدَّادٍ أبي عمَّار، عن أبي أُمامَة؛ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال[٢]: أَقِمْ عَلَيَّ الحَدَّ! فقال: «أَتَوَضَّأْتَ حِينَ أَقْبَلْتَ؟»، قال[٣]: نعم! قال[٤]: «وَصَلَّيْتَ مَعَنَا[٥]؟»، قال: نعم[٦]! قال: «فَإِنَّ[٧] اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ عَفَا عَنْكَ».

= وكذلك روي عن النعمان بن راشد، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. ورواه عمر بن محمد بن صهبان، عن الزهري ووهم فيه وهمًا قبيحًا فقال: عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس، وعمر متروك».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٢٤): «لم يختلف رواة "الموطأ" فيما علمت في هذا الحديث من أوله إلى آخره، وزاد فيه: روح بن عبادة عن مالك عن ابن شهاب أنه قال: لا قراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه الإمام. وقد رواه بعض أصحاب الأوزاعي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ جعل في موضع ابن أكيمة: سعيد بن المسيب، وذلك وهم وغلط عند جميع أهل العلم بالحديث، والحديث محفوظ لابن أكيمة. وإنما دخل الوهم فيه عليه لأن ابن شهاب كان يقول في هذا الحديث: سمعت ابن أكيمة يحدث عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، فتوهم أنه لابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. ولا يختلف أهل العلم بالحديث: أن هذا الحديث لابن شهاب عن ابن أكيمة، عن أبي هريرة. وأن ذكر سعيد بن المسيب في إسناد هذا الحديث خطأ لا شك عندهم فيه، وإنما ذلك عندهم؛ لأنه كان في مجلس سعيد بن المسيب، فهذا وجه ذكر سعيد بن المسيب لا أنه في الإسناد». اهـ.

(١) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٦٥).

(٢) في (ش): «قال». وفي هامش النسخة (أ) حاشية غير واضحة.

(٣) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «قلت».

(٤) قوله: «قال» سقط من (ك).

(٥) قوله: «معنا» سقط من (ف).

(٦) من قوله: «قال: وصلَّيت...» إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٧) في (ت) و(ك): «قال» بدل: «فإن».

قلتُ لأبي: رواه الأوزاعي[(١)]، عن شَدَّاد أبي عمَّار، عن واثِلَة، عن النبيِّ ﷺ؛ فأيُّهما أصَحُّ؟

قال: الأوزاعيُّ[(٢)] أعلمُ به؛ لأنَّ شَدَّادً[(٣)] دِمَشقيٌّ وَقَعَ إلى اليمامة، والأوزاعيُّ من أهل بلدِهِ، والأوزاعيُّ أفهم به، وأهلُ اليمامة يَروون عنه ثلاثةَ أحاديث؛ يقولون: عن شَدَّاد، عن أبي أُمامَة، أحدُها هذا .

قلتُ: والآخَرَينِ[(٤)] هما اللَّذَانِ رواهما الأوزاعيُّ[(٥)]؟

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو . وروى هذا الحديث عنه الوليد بن مسلم واختلف عليه فأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٧٢٧١/ الرسالة) عن محمود بن خالد، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٢٧) من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم كلاهما عن الوليد ابن مسلم قال: حدثنا الأوزاعي . . . الحديث. وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٣١١) من طريق محمد بن عبدالله بن ميمون، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦٧/٢٢ رقم ١٦٣) من طريق سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، كلاهما عن الوليد، عن الأوزاعي، عن شداد بن عبدالله أبي عمَّار، عن أبي أمامة، به.

(٢) من قوله: « عن شداد أبي عمار، عن واثلة . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٣) كذا: «شدادً» بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٤) كذا بالياء في جميع النسخ، وكانت الجادَّة أن يقال: « والآخران »، لكنْ قد يخرَّج ما في النسخ على الإمالة؛ فالأصل: « والآخرانِ»، ثم أميلت الألف لانكسار النون بعدها، فكتبتْ ياءً، ولا تُنْطَقُ إلا ألفًا ممالة «والآخَرَيْنِ»، وانظر الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(٥) الأحاديث الثلاثة التي يرويها أهل اليمامة عن شداد أبي عمار هي:
١ - الحديث المذكور في هذه المسألة كما نصَّ عليه أبو حاتم، وقد أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٧٦٥). =

قالا[١]: هذا سِوى ذاك[٢]؛ غيرَ أن الوليد بن مسلم يحكي عن الأوزاعيِّ، عن شَدَّاد، عن واثِلَة[٣].

وروى عمر بن عبدالواحد[٤]، عن الأوزاعي، عن شَدَّاد، عن أبي

= ٢ - حديث: « يا ابن آدمَ ! إنَّك أن تَبذُلَ الفضلَ خيرٌ لك . . . ». أخرجه مسلم (١٠٣٦).

٣ - حديث: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: أرأيتَ رجلاً غزا يلتمِسُ الأجرَ والذِّكر، مالَهُ ؟ . . . الحديث. أخرجه النسائي (٣١٤٠).

وهذه الأحاديث الثلاثةُ من رواية عكرمة بن عمار اليمامي، عن شداد، عن أبي أُمامة.

وثَمَّة حديثٌ رابع لم يذكره أبو حاتم، وهو:

٤ - حديث: أنه ﷺ قال في الحرورية: «كلاب النار». أخرجه ابن خزيمة في الجهاد من "صحيحه" - كما في "إتحاف المهرة" (٦/ ٢٢٩ رقم٦٣٩٦) -، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٤٩)، من طريق عكرمة بن عمار أيضًا، عن شداد، عن أبي أمامة.

وأما الأوزاعي فإنه روى عن شداد، عن أبي أُمامة حديثين:

١ - الحديث المذكور في هذه المسألة، وفيه الاختلاف الذي عرضه ابن أبي حاتم، وبيَّنه النسائي في "السنن الكبرى" (٧٣١٢-٧٣١٦).

٢ - حديث: « من لَبِسَ الحريرَ في الدنيا لم يلبَسْه في الآخرة ». أخرجه مسلم (٢٠٧٤).

وأما الرواية عن شداد، عن غير أبي أمامة فتزيد عن اثنتين .

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « قال »؛ لأن السُّؤال موجَّه إلى أبي حاتم فقط؛ وما في النسخ يتخرَّج على أنه أُشْبِعَتْ فتحةُ اللام فتولَّدت ألفٌ بعدها؛ فهي ألف الإشباع لا ألف المثنى، وإنما أشبع هنا لتذكُّر القائل أو المقول؛ ولذلك تسمَّى هذه الألف: ألف التذكُّر. انظر "الخصائص" لابن جني (٣/ ١٢٨-١٣٠)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٧٧٨)، و"المفصَّل" للزمخشري (ص٤٦٧).

أو يقال: إنَّه توهَّم أنَّ الجواب من أبي حاتم وأبي زرعة فكتب: قالا، والله أعلم.

(٢) في (ت) و(ك): « ذلك ». (٣) في (ش): « وايله ».

(٤) روايته أخرجها أبو داود في في "سننه" (٤٣٨١)، والنسائي في "الكبرى" (٧٢٧٢/ الرسالة). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٦٥ رقم ٢٢٢٨٦)، =

أُمَامَة، فقد اتفقَتْ روايةُ عمر بن عبدالواحد عن الأوزاعيِّ مع رواية[(١)] عِكْرِمَة بن عمَّار[(٢)]، والوليدُ بن مسلم كثيرُ الوَهَمِ، والذي عندي: أنَّ الحديثَ عن أبي أُمامَة أشبَهُ، وأنَّ الوليد[(٣)] وَهِمَ في ذلك[(٤)].

٤٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم، عن عَدِيِّ ابن زيد؛ قال: أدركَ أبو الدَّرداء ركعةً من صلاة الجماعة . . . .

فقلتُ لأبي: الوليدُ هو[(٥)]: عن عَدِيِّ بن زيد، أو عثمانَ بن زيد؟

فقال[(٦)]: هو عثمانُ بن زيد.

كتبه أبي بِخَطِّه.

٤٩٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زهير بن محمد[(٧)]، عن

= والنسائي في "الكبرى" (٧٢٧٤/ الرسالة) من طريق أبي المغيرة الخولاني، والنسائي في "الكبرى" (٧٢٧٣/ الرسالة) من طريق الوليد بن مزيد، كلاهما عن الأوزاعي، به.

(١) في جميع النسخ: « مع أن رواية »، عدا (أ)، فإنه ضُرِبَ فيها على قوله: « أن »، وهو الصَّواب.

(٢) أي: في جعله عن أبي أمامة.

(٣) في (ف): « الولد ».

(٤) قال النسائي في "السنن الكبرى" عقب الحديث (٧٢٧١/ الرسالة): « لا نعلم أن أحدًا تابع الوليد على قوله: "عن واثلة"، والصواب: أبو عمار عن أبي أمامة، والله أعلم ».

(٥) في (ت) و(ك): « وهو » بالواو.

(٦) في (ش): « قال ».

(٧) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٩٤٠)، وابن حبان (٥٣٥٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٨٩)، وفي "الشعب" (٨٢٣٧ و٨٣٥٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١/ ٣١٤) من طريق هشام بن عمَّار، عن الوليد بن مسلم، قال: حدثنا زهير بن محمد، به. =

محمد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ، وَلَا تُرْفَعُ لَهُمْ إلى السَّماءِ حَسَنَةٌ: العَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَالمَرأَةُ السَّاخِطُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى يَرْضَى، والسَّكْرَانُ حَتَّى يَصْحُوَ» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ لم يَروِ عن ابن المُنكَدِر غيرُ[1] زهير[2].

٤٩٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن معاذ[3]، عن

= وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٩٢٣١)، والبيهقي في "الشعب" (٨٢٣٦) من طريق موسى بن أيوب، عن الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر، به.

وروى الطبراني عقبه حديثًا آخر بنفس الإسناد ثم قال: «لم يرو هذين الحديثين عن عبدالله بن محمد بن عقيل إلَّا زهير بن محمد، تفرد بهما الوليد، ولا يرويان عن جابر إلَّا بهذا الإسناد».

(١) في (ك): « عن » بدل: « غير ».

(٢) ذكر ابن عدي في "الكامل"(٣/ ٢١٩) هذا الحديث في الأحاديث المنتقدة على زهير بن محمد.

وقال البيهقي في "السنن" (١/ ٣٨٩): « تفرَّد به زهير هكذا ». وهذا الحديث يرويه أهل الشَّام عن زهير بن محمد، وروايتهم عنه منكرة كما تقدَّم في المسألة رقم(٤١٤)، وانظر المسألة رقم (١٢٩٩).

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٤٦)، والشاشي في "مسنده" (١/ ٣٦٦ رقم٣٥٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٩٤ رقم ١٠٠٦٤)، لكن سقط من إسناد الطبراني قوله: « عن أبيه ».

وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (٤٦٦) من طريق عبدالعزيز بن الحصين، عن سعيد ابن أبي عروبة، به. قال الطبراني: « لم يجود هذا الحديث أحد ممن رواه عن سعيد إلا معاذ بن معاذ وعبد العزيز بن الحصين ».

وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (٤٦٧) من طريق سلَّام بن مسكين، عن قتادة، =

أبيه(١)، عن ابن أبي عَروبة(٢)، عن قتادة، عن أبي الأَحْوَص(٣)، عن عَلْقَمَة(٤)، عن ابن مسعود؛ قال: بينا نحنُ مع رسولِ الله ﷺ، فَسَمِعَ رجلاً يقول: الله أكبر، الله أكبر، فقال: «عَلَى الفِطْرَةِ»، فابتَدَرناه، فإذا راعي غَنَم ...؟

قال أبي: حدَّثنا عُبَيدالله به هكذا، وحدَّثناه أيضًا ابنُ نُفَيل(٥)، عن خُلَيد(٦)، عن قتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ(٧).

قال أبي: حديثُ سعيد(٨) أشبَهُ(٩).

٤٩٨ - وسُئِلَ(١٠) أبو زرعة عن هذا الحديث، وعَمَّا يرويه يزيد

= عن صاحب له، عن علقمة، عن عبدالله، به موقوفًا.
وسيأتي من طرق أخرى، عن سعيد بن أبي عروبة، في المسألة التالية.

(١) هو: معاذ بن معاذ العنبري. (٢) هو: سعيد.

(٣) هو: عَوف بن مالك. (٤) هو: ابن قيس النخعي.

(٥) هو: أبو جعفر عبدالله بن محمد النُّفَيلي. وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٢/ ٨ رقم١٠٥٣)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٨).

(٦) هو: ابن دَعْلَج السَّدوسي.

(٧) وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٨٢) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، به. (٨) أي: ابن أبي عروبة.

(٩) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١١٦-١١٨ رقم٧٦٣): «يرويه قتادة، واختُلِف عنه: فرواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، واختُلِف عن سعيد، فرواه معاذ بن معاذ، وعبدالعزيز بن الحصين، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن علقمة، عن عبدالله»، ثم ذكر أوجه الاختلاف فيه، ثم قال: «ويشبه أن يكون الصَّواب قول معاذ بن معاذ ومن تابعه عن سعيد».

(١٠) انظر المسألة السابقة رقم (٤٩٧).

ابن زُرَيْع[١]، عن ابن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أبي الأَحْوَص، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ؛ بلا عَلْقَمَة[٢].

فقال أبو زرعة: يزيد[٣] بن زُرَيْع أحفظُ .

قال أبو محمد[٤]: وحدَّثنا هارون بن إسحاق[٥]، عن عَبْدَة بن سُلَيمان، عن ابن أبي عَروبة؛ كما يرويه يزيد بن زُرَيْع؛ بلا ذكر عَلْقَمَة في الإسناد[٦].

---

(١) روايته أخرجها النسائي في عمل اليوم والليلة من "السنن الكبرى" (٦/ ٢٠٧ رقم١٠٦٦٥).

(٢) أي: ليس فيه ذكرٌ لعلقمة بين أبي الأحوص، وابن مسعود .

(٣) في (أ) و(ش): « حديث يزيد ».

(٤) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط، وفي (أ) و(ش): « فقلت » بدلاً منه.

(٥) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الإمام أحمد (١/ ٤٠٦-٤٠٧ رقم٣٨٦١) عن محمد بن بشر، وعبدالوهاب الخفاف، وأبو يعلى في "المسند" (٥٤٠٠) من طريق محمد بن بشر والعباس بن الفضل، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٠٥) من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٩٤ رقم ١٠٠٦٣)، وفي "الدعاء" (٤٦٥) من طريق أبي زيد النحوي، أربعتهم عن سعيد بن أبي عروبة، به. مثل رواية يزيد وعبدة بدون ذكر «علقمة» في إسناده.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٠٦-٤٠٧ رقم٣٨٦١) من طريق عبدالوهاب ابن عطاء ومحمد بن بشر.
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥٤٠٠) من طريق العباس بن الفضل ومحمد بن بشر.
وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٩٤ رقم١٠٠٦٣) من طريق سعيد بن أوس أبي زيد النحوي، أربعتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود بلا ذكر لعلقمة في الإسناد.

٤٩٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه موسى بن أيُّوب النَّصِيبيُّ، عن أبي ضَمْرَة أنس بن عِياض، عن الحارث بن عبدالرحمٰن ابن أبي ذُبَاب[٢]، عن عمر بن عُبَيدالله بن أبي الوَقَّاد[٣]، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه صلَّى بِمنى صلاةَ المغرب، فسلَّم في الرَّكعَتَينِ، فسَبَّح به النَّاسُ، فقام فصلَّى[٤] ركعةً أُخرى، ثم سجد سَجدَتَين وهو جالسٌ بعد السَّلام؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو عمر بن عُبَيدالله؛ قال: صلَّى بنا أنس بن مالك .

قلتُ لأبي: مِمَّن الخطأُ؟

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٥٦٠). (٢) في (ك): « ذياب ».

(٣) في (ت) و(ك): « بن أبي الرقاد »، وفي (أ) و(ش): « بن الوقاد ». والمثبت من (ف)، وهو الموافق لما في "الجرح والتعديل" (٦/ ١١٩). وجاء في "التاريخ الكبير" للبخاري (٦/ ١٦٨): « عمر بن عبدالله بن أبي الواقد »، ومثله في "الثقات" لابن حبان (٥/ ١٤٩)، إلا أنه قال: «واقد ». وهذا الراوي ذكره أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ل٧٥/ أ) فسمَّاه: «عمر بن عبيدالله بن أبي زياد »، ونبَّه على خطأ من عدَّه في الصحابة، وسبقه ابن منده . وقال ابن حجر في "الإصابة" (٨/ ٢٨ رقم ٦٨٢٣): « عمر بن عبيدالله بن أبي زياد: تابعيٌّ روى عن أنس، غَلِطَ بعض الرواة فذكره في الصحابة، قال ابن منده: لا يصحُّ . . . ، ووقع في كتاب ابن الأثير: عمر بن عبيدالله بن أبي زكريا ». اهـ.
وهذا الذي ذكره ابن حجر عن ابن الأثير هو في "أسد الغابة" له (٤/ ١٨٤)، لكن وقع فيه مرة: « عمر بن عبدالله »، ومرة: « عمر بن عبيدالله »، وسيأتي ذكرُ الخلاف بين النسخ في اسم هذا الراوي في المسألة الآتية برقم (٥٦٠)، وهي تكرار لهذه المسألة .

(٤) في (ت): « يصلي ».

قال: من موسى[١].

٥٠٠ - **وسألتُ**[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدُ الرَّزَّاق[٣]، عن ابن مُحَرَّر[٤]، عن يزيد بن الأَصَمِّ، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يسجُدُ على كَوْرِ العِمامَة[٥]؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وابنُ مُحَرَّر ضعيفُ الحديث.

٥٠١ - **وسألتُ**[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو الطَّاهر أحمد بن عمرو بن السَّرْح[٧]، عن خالِهِ أبي رَجَاء عبدالرحمٰن بن عبد الحميد بن سالم، عن عُقَيل[٨]، عن ابن شِهاب، عن سعيد بن المسيّب وأبي

---

(١) في الموضع السابق من "الجرح والتعديل" ذكر هذا الحديث، وذكر عن أبيه أن صوابه: أن أنسًا صلَّى بهم المغرب، وأنه قال: « وعمر تابعي »، ونقل عن أبي زرعة قوله: « أظنه ليست له صحبة ».

(٢) نقل الزيلعي في "نصب الراية" (١/٣٤٨) بعض هذا النص. وجعل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/٤٥٦) الحكم على هذا الحديث من قول ابن أبي حاتم، فقال: « قال ابن أبي حاتم: هذا حديثٌ باطل ». اهـ. وانظر المسألة رقم (٥٣٥).

(٣) روايته في "المصنف" (١٥٦٤). ورواه محمد بن أسلم الطوسي في كتابه "تعظيم قدر الصلاة" - كما في "عمدة القارئ" (٤/١١٧)- عن خلَّاد بن يحيى، عن عبدالله بن محرَّر، به.

(٤) هو: عبدالله.

(٥) كَوْرُ العِمامة: أحدُ أدوارِها، يقال: كارَ العِمامَةَ على رأسِهِ يكورُها كَورًا: لفَّها وأدارَها. انظر "مختار الصحاح" (ص ٥٠٣) « كور ».

(٦) انظر ما سبق في المسألة رقم (١٠٧).

(٧) روايته ذكرها العقيلي في "الضعفاء" (٢/٣٤٨)، وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٥٠) من طريق أحمد بن القاسم؛ قال: حدثني أبي وعمي؛ قالا: حدثنا سويد، عن قرَّة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، فذكره.

(٨) هو: ابن خالد الأَيْلي.

سَلَمة، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: « **يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاتِهِ، حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ أَحْدَثَ، فَلَا يَنْصَرِفْ**[١] **حَتَّى يَجِدَ**[٢] **رِيحًا، أَوْ يَسْمَعَ صَوْتًا** » ؟

سمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ[٣].

٥٠٢ - وسألتُ[٤] **أبي** عن الحديث الذي رواه عُبَيدالله بن عمرو[٥]، عن أيُّوب[٦]، عن أبي قِلابَة[٧]، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ؛ في

---

(١) في (ت): « تنصرف ».

(٢) في (ك): « تجد ».

(٣) إنما حكم أبو حاتم على هذا الإسناد بأنه خطأ؛ لصحة الحديث؛ فقد أخرجه البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وعبادة بن تميم، كلاهما عن عبدالله بن زيد عمِّ عباد بن تميم، عن النبي ﷺ، به. وأخرجه مسلم برقم (٣٦٢) من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه أبي صالح ذكوان السَّمَّان، عن أبي هريرة.
فالظاهر أن من رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة: ركب الجادَّة، أو دخل له حديث في حديث آخر، أو غير ذلك، والله أعلم.

(٤) نقل الضياء في "المختارة" (٦/ ٢٣٣) قول أبي حاتم الرازي في هذا الحديث.

(٥) هو: الرَّقِّي. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٧) تعليقًا، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٨٠٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٤٤ و١٨٥٢)، والطبراني في "الأوسط" (٢٦٨٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٤٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٦٦)، وفي "المعرفة" (٣٧٩٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ١٧٥-١٧٦)، والضياء في "المختارة" (٦/ ٢٣٢ رقم ٢٢٤٩).

(٦) هو: السَّختياني.

(٧) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

القراءة خَلْفَ الإمامِ[١]؟

قال أبي: وَهِمَ فيه عُبَيدالله بن عمرو، والحديثُ: ما رواه خالد الحَذَّاء[٢]، عن أبي قِلابَة، عن محمد بن أبي عائِشَة، عن رَجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ[٣][٤].

---

(١) ولفظه: أن النبي ﷺ صلَّى بأصحابه، فلما قضى صلاتَه، أقبل عليهم بوجهه، فقال: « أتقرؤون في صلاتكم خلفَ الإمام والإمامُ يقرأ ؟ »، فسكتوا، فقالها ثلاثَ مرات، فقال قائل - أو قائلون -: إنا لنفعلُ، قال: « فلا تفعَلوا ، وليقرأ أحدكُمْ بفاتحة الكتاب في نفسِهِ ».

(٢) هو: خالد بن مِهْران. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٦٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٥٨)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٣٦ و٥/ ٦٠ و٤١٠ رقم ١٨٠٧٠ و٢٠٦٠٠ و٢٣٤٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٦٦)، و"جزء القراءة" (ص ١٥٥-١٥٦)، و"المعرفة" (٣٧٩٠) من طريق الثوري، وأحمد (٥/ ٨١ رقم ٢٠٧٦٥/ وأطراف المسند ١١١٣٨) من طريق شعبة، كلاهما عن خالد، به .
ورواه البخاري في "جزء القراءة" (ص ٧٦)، والبيهقي في "المعرفة" (٣٧٨٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٤٥) من طريق يزيد بن زريع، عن خالد، عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عمن شهد ذلك، عن النبي ﷺ .
قال البيهقي في "المعرفة" بعد أن رواه من طريق الثوري: « وهذا إسناد صحيح، وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقة، فترك ذكر أسمائهم في الإسناد لا يضر إذا لم يعارضه ما هو أصح منه، ورواه أيوب، عن أبي قلابة، فأرسله، والذي وصله حجة ».

(٣) قوله: « عن النبي ﷺ » من (ت) و(ك) فقط .

(٤) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٧): « وقال عبيد الله بن عمرو: عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي ﷺ، ولا يصح أنس ».
وقال ابن حبان: « سمع هذا الخبر أبو قلابة عن محمد بن أبي عائشة، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ، وسمعه من أنس بن مالك، فالطريقان جميعا محفوظان ».
وخالفه البيهقي فقال في طريق أنس: « ليس بمحفوظ »، وقال: « تفرد بروايته =

٥٠٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه[٢] إسماعيل بن عَيَّاش[٣]، عن عُمَارَة بن غَزِيَّة، عن ابن يِسَاف؛ سمع معاويةَ بن أبي سُفْيان؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «إِذَا سَمِعْتُمُ المُؤَذِّنَ يُؤَذِّنُ؛ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ»؟

= عن أنس: عبيدالله بن عمرو الرقي، وهو ثقة، إلا أن هذا إنما يعرف عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة».

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا عبيدالله».

وقال الخطيب: «هكذا روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن أيوب، وخالفه سلام أبو المنذر، فرواه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي هريرة، وخالفهما الربيع ابن بدر، رواه عن أيوب، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ورواه إسماعيل بن علية وغيره، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ مرسلاً، ورواه خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٦/أ): «يرويه أيوب السَّختياني وخالد الحذاء، واختُلِف عنه؛ فأما أيوب: فإن عبيدالله بن عمرو رواه عن أيوب، عن أبي قِلابَةَ، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ. وخالفه سلام أبو المنذر، فرواه عن أيوب، عن أبي قِلابَةَ، عن أبي هريرة. وخالفهما الربيع بن بدر؛ رواه عن أيوب، عن الأعرج، عن أبي هريرة. وخالفهم ابن عُلَيَّة، وابن عيينة، وحماد بن زيد؛ رووه عن أيوب، عن أبي قِلابَةَ - مرسلاً -، عن النبي ﷺ، وهو صحيح من رواية أيوب. فأما خالد الحذاء فرواه عن أبي قِلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ؛ قال ذلك سفيان الثوري، ويزيد بن زريع، وبشر بن المفضَّل، عن خالد. ورواه ابن عُلَيَّة وخالد بن عبدالله وشعبة وعلي بن عاصم، عن خالد الحذاء، عن أبي قِلابة، عن محمد بن أبي عائشة - مرسلاً -، عن النبي ﷺ. ورواه هشيم، عن خالد، عن أبي قِلابة مرسلاً، لم يجاوز أبا قِلابة، والمرسل أصح».اهـ. وبنحو هذا ذكر في "العلل" (١٦٤٥).

(١) نقل هذه المسألة بتمامها مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١١٥٢-١١٥٣).

(٢) في (ف): «روى».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ٣٤٦ رقم٨٠٢).

قال أبي: أنكَرْتُ هذا الحديثَ؛ إذ كان: « عُمَارَة، عن ابن يِسَاف؛ سمعَ معاويةَ»، ولم أَدْرِ مَنِ ابنُ يِسَاف هذا؟ فتفكَّرتُ فيه، فإذا إسماعيلُ بن جعفر قد روى هذا الحديثَ عن عُمارَة بن غَزِيَّة، عن خُبَيْب بن عبدالرحمٰن - قال أبي: وهو ابن يِساف - عن حفص بن عاصِم بن عمر، عن أبيه، عن جَدِّه عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إذَا سَمِعْتُمُ المُؤَذِّنَ . . .**»[1].

قال أبي: أما ابنُ يِساف: فأرى أنه خُبَيْبُ بن عبدالرحمٰن بن يِسَاف، ونسبه إلى جَدِّه، ولم يسمع خُبَيْبٌ من معاوية شيئًا، فيَحْتملُ أن يكون قد دخل لإسماعيل بن عَيَّاش حديثٌ في حديث[2].

(١) ومن هذا الوجه أخرجه مسلم في "الصحيح" (٣٨٥). وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٩٤): « أخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب نحو حديث معاوية، وإنما لم يخرجه البخاري لاختلاف وقع في وصله وإرساله؛ كما أشار إليه الدارقطني ». وانظر التعليق التالي.

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٢٠٥): «هو حديث يرويه عُمارة بن غزية، عن خبيب بن عبدالرحمٰن، واختُلِف عن عمارة: فرواه إسماعيل بن جعفر، عن عُمارة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن عمر، فوصل إسناده ورفعه إلى النبي ﷺ ، حدَّث به عنه كذلك إسحاق بن محمد الفَرْوي، ومحمد بن جَهْضَم . ورواه إسماعيل بن عياش، عن عُمارة بن غَزية، عن خبيب بن عبدالرحمٰن - مرسلاً -، عن النبي ﷺ. ووقفه يحيى بن أيوب، عن عُمارة بن غَزية، عن خبيب . وحديث إسماعيل بن جعفر المتصل قد أخرجه البخاري ومسلم في "الصحيح". وإسماعيل ابن جعفر أحفظُ من يحيى بن أيوب وإسماعيل بن عياش، وقد زاد عليهما، وزيادة الثقة مقبولة، والله أعلم ».
ونبَّه محقق "العلل" على خطأ الدارقطني في نسبته هذا الحديث للبخاري، وذكر أن في هامش إحدى النسخ ما نصه: « هذا الحديث إنما أخرجه مسلم دون البخاري، =

٥٠٤ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُوَيد[٢]، عن ابن جُرَيج، عن عطاء[٣]، عن قيس بن سَهْل- جد يحيى بن سعيد -؛ قال: مرَّ به النبيُّ ﷺ وهو يصلِّي بعد الصُّبْح، فقال له: « **يَا قَيْسُ! مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ؟** »، قال: بأبي أنتَ وأمي! دخلتُ المسجدَ وأنت تصلِّي، ولم أكُنْ ركعتُ ركعَتَي الفجر، فركعتُهُما[٤] الآنَ. فلم يَعِبْ ذلك عَلَيَّ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عطاء، عن سعد بن سعيد، عن قيس بن قَهْد[٥].

٥٠٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه هُشَيم[٦]، وسُفْيان بن

= وقد بيَّن ذلك في كتاب "الاستدراك" له »؛ يعني "التتبع" (ص٢٦٤ رقم١٢٢).

(١) انظر ما سبق في المسألة رقم (٣٠٩).

(٢) روايته ذكرها أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٣١٣).

(٣) هو: ابن أبي رباح.

(٤) في (ت) و(ك): « فركعتها ».

(٥) في (أ) و(ش): « فهر »، وفي (ف): « فهد »، ولم تنقط في (ك)، والمثبت من (ت)، وهو الصَّواب؛ كما في "التاريخ الكبير" للبخاري (٧/ ١٤٢)، و"فتح الباري" لابن حجر (٢/ ١٧٦). قال أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٣١٢): «قيس بن قهد الأنصاري مختلف في اسم أبيه، فقيل: قيس بن عمرو، وقيل: قيس ابن سهل، وقيل: ابن قهد، وهو: جد يحيى بن سعيد الأنصاري. . .». وانظر "الإصابة" لابن حجر (٨/ ٢٠٣-٢٠٤ و٢٠٧-٢٠٨).

(٦) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٨٣٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٣٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٠ رقم ١٨٣٧٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٨٢ و٣٧٨٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٤). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٧٤/ مسند النعمان بن بشير).

حُسَين[١]، وروى[٢] أحمد بن يونس[٣]، عن أبي عَوَانَة[٤]، كلُّهم[٥] عن أبي بِشْر جعفر بن أبي وَحْشِيَّة[٦]، عن حبيب بن سالم، عن النُّعْمان بن بَشِير؛ أنه قال: أنا أعلمُ النَّاسِ بوقتِ صلاة العِشاء؛ كان[٧] يُصَلِّيها بعد سُقُوطِ القمر ليلةَ الثالثةِ[٨] من أول الشَّهْر .

---

(١) في (ك): « حنين ». وروايته ذكرها الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٧٠).

(٢) في (ك): « روى » بلا واو.

(٣) لم نقف على روايته، والمعروف عن أبي عوانة روايته عن أبي بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب، به، كما سيأتي.

(٤) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشكُري.

(٥) أي: هشيم، وسفيان بن حسين، وأبو عوانة. ورواه أيضًا عن أبي بشر على هذا الوجه رقبة بن مصقلة، روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٢٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٨٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٥٢/أ/أطراف الغرائب).

(٦) هو: جعفر بن إياس.

(٧) يعني: النبي ﷺ .

(٨) في (ك): « ليلة الثلاثة ». والمثبت من بقية النسخ، وهو صحيح في العربية وله نظائر، وقد جعله الكوفيُّون من إضافة الشي إلى نفسه إذا اختلف اللفظان؛ كما وقع هنا، فإنَّ الليلة هي الثالثة، وقد احتَجَّ الكوفيُّون بقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [النحل: ٣٠]، وقول العرب: صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وحبَّةُ الحمقاءِ، وقد تأوَّل ذلك البصريُّون على تقدير حذف مضاف إليه وإقامة صفته مُقامه؛ والتقدير: صلاةُ الساعةِ الأولى، ومسجدُ المكان الجامع، وحبَّةُ البقلةِ الحمقاء. وانظر "الإنصاف في مسائل الخلاف" (٢/ ٤٣٦-٤٣٨)، و"أوضح المسالك" (٣/ ١٠٩)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٠٩)، و"مشارق الأنوار" (١/ ٨٣). وسيأتي نحوُهُ في المسألة رقم (٨٩٧) في قوله: « كلام الأوَّل ».

وروى[(١)] مُسَدَّد[(٢)]، عن أبي عَوانة[(٣)]، عن أبي بِشْر، عن بشير ابن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النُّعمان، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: حديثُ بشير بن ثابت أصحُّ .

قلتُ: وُفِّقَ أبو زرعة لما قال، وحكَمَ لِمُسَدَّدٍ بما أتى عن أبي عَوَانة؛ بزيادةِ رجلٍ في الإسناد .

---

(١) في (ش): « ورواه ».

(٢) هو: ابن مُسَرْهَد . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤١٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٥)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٤٨)، وأخرجه أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٤ رقم١٨٤١٥) عن عفان وسريج، والنسائي في "سننه" (٥٢٩) من طريق عفان وحده، والدارمي في "مسنده" (١٢٤٧) عن يحيى ابن حماد، والترمذي في "جامعه" (١٦٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٨٥) عن محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب، والترمذي (١٦٦) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٨٤) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٦٩-٢٧٠) من طريق عبدالأعلى بن حماد. والطبراني في "الكبير" (١٧٣/مسند النعمان بن بشير)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٤)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٣) من طريق عارم بن الفضل، كلهم عن أبي عوانة، به. وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٥٢٦)، والطبراني في "الكبير" (١٧٢/مسند النعمان بن بشير) من طريق أبي الوليد، عن أبي عَوانة، عن إبراهيم بن المنتشر، عن حبيب بن سالم، به.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٢ رقم١٨٤١٥) من طريق عفان وسريج، والترمذي في "جامعه" (١٦٥ و١٦٦) من طريق محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب، وعبدالرحمٰن بن مهدي، والنسائي في "سننه" (٥٢٩) من طريق عفان، أربعتهم عن أبي عَوانة، به .

وقد حدَّثنا أحمدُ بن سِنَان[(١)]، عن يزيد[(٢)]، عن شُعْبَة، عن أبي بِشْر[(٣)]، عن بَشِير بن ثابت، عن حَبِيب بن سالم، عن النُّعْمان[(٤)].

٥٠٦ - وسُئِلَ[(٥)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق[(٦)]، عن يَزيد بن أبي حَبِيب، عن مَرْثَد[(٧)] بن عبدالله، عن أبي أيُّوب

---

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٢٣٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢١/ ٧٦ رقم١٧٥)، قرن البزار في روايته «محمد بن موسى القطان» مع أحمد بن سنان.
ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٢ رقم ١٨٣٩٦) عن يزيد بن هارون، به.
وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٨١) عن أبي غسان مالك بن يحيى الهمذاني، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٧٠) من طريق محمد بن عبدالملك الدقيقي، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٤) من طريق سعيد بن مسعود، أربعتهم عن يزيد بن هارون، به.

(٢) هو: ابن هارون، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٢ رقم ١٨٣٩٦)، وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٧٠) من طريق محمد بن عبدالملك الدقيقي، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٤) من طريق سعيد بن مسعود، أربعتهم عن يزيد بن هارون، به.

(٣) في (ف): « عن أبي بسر » بالسين المهملة.

(٤) قال الترمذي في الموضع السابق: « روى هذا الحديث هشيم، عن أبي بشر، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير، ولم يذكر فيه هشيم: عن بشير بن ثابت، وحديث أبي عوانة أصحُّ عندنا؛ لأن يزيد بن هارون روى عن شعبة، عن أبي بشر نحو رواية أبي عوانة ».

(٥) نقل الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٤٦) بعض هذا النص، ونقل ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ١٦٢) قول أبي زرعة: « حديث حيوة أصحُّ ».

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٤٧ رقم١٧٣٢٩) و(٥/ ٤١٧ و٤٢٢ رقم٢٣٥٣٤ و٢٣٥٣٥ و٢٣٥٨٢)، وأبو داود في "سننه" (٤١٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٠).

(٧) في (أ) و(ش): «يزيد» بدل: «مرثد».

الأنصاري؛ أنه أنكرَ على عُقبَة بن عامر تأخيرَهُ صلاةَ المغرب، وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**لَا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى الفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا المَغْرِبَ إلى اشْتِبَاكِ النُّجُومِ**».

ورواه حَيْوَةُ[(١)] وابنُ لَهِيعَة[(٢)]، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أسلَمَ أبي[(٣)] عِمران التُّجِيبي، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**بَادِرُوا بِصَلَاةِ**[(٤)] **المَغْرِبِ طُلُوعَ النُّجُومِ**»[(٥)]؟

قال[(٦)] **أبو زرعة**: حديثُ حَيْوَة أصحُّ.

٥٠٧ - وسُئِلَ[(٧)] **أبو زرعة عن**[(٨)] حديثٍ رواه عُبَيْسُ[(٩)] بن

(١) هو: ابن شُرَيح. وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٧٦ رقم ٤٠٥٧).

(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٥ رقم ٢٣٥٢١)، والشاشي في "مسنده" (١١٢٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٧٦ رقم٤٠٥٨)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٦٠).

(٣) في (أ) و(ش): « بن » بدل: « أبي ». وهو: أسلم بن يزيد، وكنيته: أبو عمران.

(٤) في (أ) و(ش): « صلاة »، والمثبت من بقية النسخ.

(٥) جمع ابن أبي حاتم هنا بين رواية حيوة وابن لهيعة، وساقهما مساقًا واحدًا على أنهما متفقان في اللفظ، وليس كذلك؛ فالذي ذكره هو لفظ رواية ابن لهيعة، وأما لفظ رواية حيوة فهو: « عن أبي أيوب قال: كنا نصلِّي المغربَ حين تَجِبُ الشَّمسُ، نبادر بها طلوعَ النجوم »؛ لذلك قال الدارقطني في "العلل" (٦/ ١٢٥): « ورواه حيوة بن شريح فنحا به نحو الرفع ». وانظر "فتح الباري" لابن رجب (٣/ ١٦٢).

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « وقال »، وفي (ك): « حيوة قال ».

(٧) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٧٠٤) قول أبي زرعة: « هو حديثٌ منكر، وعُبَيسٌ شيخٌ ضعيفُ الحديث ». ثم نقل عن الأثرم قوله: « هذا إسناد واهٍ ».

(٨) قوله: «عن» سقط من (ت) و(ك) و(ف). (٩) في (ش): « عنبس ».

مَيمون، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الكَلْبُ**[١]، **وَالحِمَارُ**[٢]، **وَالمَرْأَةُ، واليَهُودِيُّ، والنَّصْرانِيُّ، وَالمَجُوسِيُّ، وَالخِنْزِيرُ**» ؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعُبَيسٌ شيخٌ ضعيفُ الحديث[٣].

٥٠٨ - وسُئِلَ[٤] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان[٥]، عن سُلَيمان بن داود اليَمَامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ بَنَى بَيْتًا يُعْبَدُ اللهُ فِيهِ مِنْ مَالٍ**[٦] **حَلالٍ، بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ مِنْ دُرٍّ وَيَاقُوتٍ**» ؟

---

(١) قوله: «الكلب» ليس في (أ) و(ش).

(٢) في (ش): «الحمار» بلا واو.

(٣) قوله: «الحديث» ليس في (ش). والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥١١) من طريق يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ المَرْأَةُ وَالحِمَارُ والكَلْبُ، ويَقِي مِن ذَلِك مثلُ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ».

(٤) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١٢١٢).

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" - كما في "زوائد البزار لابن حجر (٢٦٢)- والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٢٦)، والطبراني في "الأوسط" (٥٠٥٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢٦٧٦)، والخطيب في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (١/ ١١٩).
وأخرجه أبو يعلى - كما في "المطالب العالية" (٣٥٤)- وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٧٧) من طريق بشر بن الوليد الكندي، عن سليمان بن داود، به.
وذكره ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٣٤) من طريق بشر بن الوليد، به.
ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢/ ٢٨٨).
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلَّا سليمان بن داود، تفرد به سعيد بن سليمان، ولا يروى عن أبي هريرة إلَّا بهذا الإسناد».

(٦) في (ت) و(ك): «من ماله».

قال أبو زرعة: هذا الحديثُ من حديث أبي هريرة وَهَمٌ .

قلتُ: ولم يُشْبِعِ الجَوَابَ، ولم يُبَيِّن علَّةَ الحديثِ بأكثَرَ ممَّا ذكرَهُ.

والذي عندي: أنَّ الصَّحيحَ على ما رواه أَبَانُ العَطَّارُ[(١)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن [محمود][(٢)] بن عمرو، عن أسماءَ بنت يزيد ابن السَّكَن، عن النبيِّ ﷺ. وعن يحيى، عن محمود بن عمرو، عن أبي هريرة، موقوفً[(٣)].

وسمعتُ أبي يقول: هو محمود بن عمرو بن يزيد بن السَّكَن [(٤)].

---

(١) هو: أبان بن يزيد. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٦١ رقم ٢٧٦١٢) عن سويد بن عمرو، حدثنا أبان - يعني العطار - به.
وتابع أبان عليه موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي واختلف عليه فيه؛ فأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٥٥٤) عن ابن أبي داود، وفهد. والعقيلي في "الضعفاء"(٢/ ١٢٦) عن عبدالرحمن بن أحمد، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ١٨٥ رقم٤٦٨)، وفي "الأوسط" (٨٤٥٩) عن معاذ بن المثنى، أربعتهم عن موسى بن إسماعيل، عن أبان به مثل رواية سويد بن عمرو. وخالفهم محمود بن إسماعيل الصائغ فرواه عن موسى، عن أبان، عن يحيى، عن محمود بن عمرو، عن أبي هريرة، موقوفًا. قال العقيلي: « وهذا أولى ».

(٢) في جميع النسخ: « محمد »، وكذا عند مغلطاي وهو خطأ، فالذي يروي عن أسماء بنت يزيد هو ابن أخيها محمود بن عمرو؛ كما في "تهذيب الكمال" (٣٥/ ١٢٨)، والسياق بعده يدلُّ عليه .

(٣) ظاهر صنيع المصنف هنا: أن محمود بن عمرو كان عنده الحديث عن أسماء بنت يزيد مرفوعًا، وعن أبي هريرة موقوفًا عليه، فكان يحدِّث به هكذا وهكذا.
وقوله: «موقوف» كذا جاء بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٤) قال ابن معين عن هذا الحديث: « ليس هذا بشيء؛ إنما هو عن أبي هريرة موقوف». اهـ من "تاريخ ابن معين رواية الدوري" (٣/ ١١٢ رقم٤٦٩).

٥٠٩ - وسُئِلَ[1] أبو زرعة عن حديثٍ رواه ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، فاختُلِفَ عنه:

فروى بِشْرُ بن المُفَضَّل[2]، عن عُمَارة بن غَزِيَّة، عن ربيعة، عن عبد الملك بن سعيد بن سُوَيد الأنصاري، عن أبي حُمَيد السَّاعِدي -[أو][3] عن أبي أُسَيد السَّاعِدي - عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**إذا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فَلْيُسَلِّمْ، وَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ، افْتَحْ لِي أَبْوابَ رَحْمَتِكَ، وَإذا خَرَجَ فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ، إنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ**».

ورواه سُلَيمانُ بن بلال[4]، عن ربيعة، عن عبد الملك بن سعيد بن سُوَيد، عن أبي حُمَيد وأبي أُسَيد، عن النبيِّ ﷺ؟

وقال الحافظ في "اللسان" (٣/ ٨٤): « والمستغرب منه قوله فيه: « من در وياقوت» فإن للحديث طرقًا جيِّدة ليس هذا فيها ».اهـ.

(١) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١٢٨٦).

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٧١٣). وقد توبع عليه؛ فأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٦٦٥) عن إبراهيم بن محمد، وابن ماجه" في "سننه" (٧٧٢) من طريق إسماعيل بن عياش، كلاهما عن عمارة بن غزية، به، عن أبي حميد الساعدي وحده. وسيأتي عن عمارة بإسناد آخر.

(٣) قوله: « أو » سقط من جميع النسخ، عدا (أ) فإنها ملحقة بها فوق قوله: « عن »، وكأنها بخط مغاير، وإثباتها هو الصَّواب؛ كما تجده في الموضع السابق من "صحيح مسلم" وغيره، وكما يفهم من سياق المسألة .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٩٧ رقم ١٦٠٥٧)، و(٥/ ٤٢٥ رقم ٢٣٦٠٧)، والنسائي في "سننه" (٧٢٩)، والبزار في "مسنده" (٣٧٢١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٠٤٩)، جميعهم من طريق أبي عامر العقدي، عن سليمان ابن بلال، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري، قال: سمعت أبا حميد وأبا أسيد يقولان . . . ، فذكره . =

قال أبو زرعة: عن أبي حُمَيد وأبي أُسَيد - كلاهما عن النبيِّ ﷺ[(١)]- أصحُّ .

قلتُ: لم يكن أخرجَ أبو زرعة مَنْ خالفَ بِشْرَ بن المُفَضَّل في روايته عن عُمارة بن غَزِيَّة، وأحسَبُ أنه لم يكنْ وَقَعَ عندَهُ .

وأخبرنا يونس بن عبد الأعلى[(٢)]- قراءةً عليه - عن ابن وَهْب[(٣)]، عن يحيى بن عبدالله بن سالم، عن عُمَارة بن غَزِيَّة، عن ربيعة، عن عبدالملك بن سعيد بن سُوَيد، عن أبي حُمَيد وأبي أُسَيد، عن النبيِّ ﷺ؛ كما رواه سُلَيمانُ بن[(٤)] بلال؛ فدلَّ على[(٥)] أنَّ الخطأَ من بِشْرِ بن المُفَضَّل[(٦)].

= وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٧١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٤١) من طريق يحيى بن يحيى ،و الدارمي في "سننه" (٢/ ٢٩٣) من طريق عبدالله بن مسلمة، وأبو عوانة في "مسنده" (١٢٣٥) من طريق ابن أبي مريم، ثلاثتهم عن سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عبد الملك بن سعيد، عن أبي حميد أو عن أبي أسيد، به .

(١) من قوله: « قال أبو زرعة. . . » إلى هنا مكرر في (ك)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (١٢٣٣)، والطبراني في "الدعاء" (٤٢٦) من طريق أحمد بن سعيد الهمذاني، عن ابن وهب، به.

(٣) هو: عبدالله .

(٤) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٥) قوله: « على » ليس في (ت) و(ك).

(٦) روى البزار هذا الحديث في "مسنده" (٩/ ١٧٠) من طريق بشر بن المفضل، ثم قال: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يرويه عن رسول الله ﷺ بأحسن من هذا الإسناد، وقد روي عن رسول الله ﷺ من وجوه، فذكرنا هذا الحديث لعلَّة عُمارة بن غزية، وذكرناه عن أبي حميد وأبي أسيد، وإن كان يروى عن غيرهما؛ لقلة ما يرويان عن رسول الله ﷺ ».

٥١٠ - وسمعتُ(١) أبا زرعة وذكَرَ الحديثَ الذي رواه سعيد الجَرْميُّ(٢)، عن أبي تُمَيْلَة(٣)، عن أبي حَمْزة السُّكَّري(٤)، عن جابر الجُعْفِي(٥)، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى(٦)، عن السُّلَيك(٧)؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُصَلَّى في أَعْطانِ الإبِلِ، وأمرَ أن يُتَوَضَّأَ مِنْ لُحومها.

فقال: حديثُ الأعمش، عن عبدالله بن عبدالله الرَّازي، عن ابن أبي ليلى، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ أصحُّ(٨).

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٨).

(٢) هو: سعيد بن محمد.

(٣) في (أ) و(ف): « ثميلة » بالثاء المثلثة، وهو خطأ، والمثبت من (ت) و(ش)، و(ك)، وهو: يحيى بن واضح .

(٤) هو: محمد بن ميمون .

(٥) هو: جابر بن يزيد.

(٦) قوله: « ليلى » سقط من (ف).

(٧) هو سُلَيْك الغَطَفاني، صحابي مشهور .

(٨) قال ابن حجر في "الإصابة" (٣/ ٢١٧):« روى عبدالله في "زيادات المسند" والبغوي وابن السكن من طريق أبي جعفر الرازي عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن ذي الغرة قال: عرض أعرابي للنبي ﷺ، فسأله عن الصلاة في أعطان الإبل؟ قال: والراوي له عن أبي جعفر عبيدة بن معتِّب، وهو ضعيف. وخالفه الأعمش وحجاج ابن أرطاة فقالا: عن عبيد الله (كذا) بن عبدالله - وهو أبو جعفر الرازي -، عن ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب . قال حجاج بن أرطاة: أو أسيد بن حضير - بالشك -، وقد صحّح الحديث من رواية الأعمش: أحمد وابن خزيمة وغيرهما. . . قال ابن السكن: لا يصح شيء من طرقه ». وانظر "معرفة الصحابة" لابن نعيم (٢/ ١٠٣٣).

٥١١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه المُقْرِئُ[(١)]، عن حَيْوَة[(٢)]، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن عبدالرحمٰن بن شِمَاسَة[(٣)]؛ قال: صَلَّى عمرو بن العاص بالنَّاس، فكان على تَشَهُّدِهِ، فقامَ، فصاحَ به النَّاسُ: سُبحانَ الله! سُبحانَ الله[(٤)]! فصَلَّى كما هو حتى أَتَمَّ صلاتَهُ، ثم سجَدَ سَجدَتَيْنِ، ثم قال: إن الذي صَنَعْتُ هي[(٥)] السُّنَّة؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن عُقبَة بن عامر .

قلتُ أنا[(٦)]: الذي يروي هذا الحديث هو اللَّيْثُ بن سعد[(٧)]، روى عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن عبدالرحمٰن بن شِمَاسَة، عن عُقبَة، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) هو: عبدالله بن يزيد . وروايته أخرجها ابن أبي عمر في "مسنده"؛ كما في "المطالب العالية" (٦٨٣).

(٢) هو : ابن شُريح .

(٣) بكسر الشين المعجمة، وتخفيف الميم، بعدها ألفٌ، ثم مهملة. "فتح الباري" لابن حجر (٤/ ٨٠).

(٤) في (ف): «سبحان الله» مرة واحدة . (٥) في (ش): « هذه ».

(٦) القائل: هو عبدالرحمٰن بن أبي حاتم، وهذا من زيادته في بيان العلَّة .

(٧) قوله: « بن سعد » ليس في (أ) و(ش). ورواية الليث هذه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٤٩٨)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (١٨٢/البغية)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/ ٣١٣ رقم٨٦٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ٢٠٠-٢٠١)، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٩٤٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/ ٣١٤ رقم٨٦٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٢٥)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٤٤) من طريق بكر بن مضر، عن يزيد بن أبي حبيب، به، نحوه.

٥١٢- وسُئِلَ أبو زرعة[(١)] عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش[(٢)]، عن ابن جُرَيج[(٣)]، عن ابن أبي مُلَيكَة[(٤)]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: **((إِذَا قَاءَ**[(٥)] **أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، أَو رَعَفَ، أَو قَلَسَ**[(٦)]**؛ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ**[(٧)]**، ثُمَّ يَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ))**؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ الصَّحيحُ: عن ابن جُرَيج، عن أبيه[(٨)]، عن ابن أبي مُلَيْكَة[(٩)]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَل[(١٠)].

٥١٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الفَضْلُ بن موسى السِّيناني[(١١)]، عن ابن جُرَيْج[(١٢)]، عن عَطَاء[(١٣)]، عن عبدالله[(١٤)] بن

---

(١) في (أ): « وسُئِلَ أبي أبو زرعة ». وقد تقدَّمت هذه المسألة برقم (٥٧)، وفيها إعلال أبي حاتم للحديث بمثل إعلال أبي زرعة هنا .

(٢) في (ك): « عباس ».

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُرَيج .

(٤) هو: عبدالله بن عبيدالله . (٥) في (ك): « قال » بدل: « قاء ».

(٦) سلف تفسير « القَلْسُ » في المسألة رقم (٥٧).

(٧) في (ت) و(ك): « وليتوضأ ». (٨) هو: عبدالعزيز بن جريج .

(٩) تقدم في المسألة رقم (٥٧) أنه ليس فيه ذكر لابن أبي مليكة .

(١٠) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(١١) في (أ) و(ف): « الشَّيْباني »، ويشبه أن تكون هكذا في (ش)، وانظر ترجمة الفضل هذا في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٢٥٤). وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١١٥٥)، وابن ماجه (١٢٩٠)، والنسائي (١٥٧١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٦٢)، وابن الجارود في "المنتقى (٢٦٤)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٥٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٠١).

(١٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز . (١٣) هو: ابن أبي رباح.

(١٤) في (ف): « عبيدالله ».

السَّائِب؛ قال: شَهِدتُّ مع رسول الله ﷺ العِيدَ، فلمَّا قضى الصَّلاةَ قال: « **إِنَّا نَخْطُبُ؛ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ فَلْيَرْجِعْ** »؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ ما حدَّثَنا به[1] إبراهيمُ بن موسى، عن هشام بن يوسف، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلً[2][3].

٥١٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، عن الحارث بن وَجِيه[4]، عن مالك بن دينار، عن أنس بن

---

(١) كلمة: « به » غير موجودة في (أ) و(ش) و(ف).

(٢) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) قال ابن معين: « هذا خطأ؛ إنما هو: عن عطاء فقط، وإنما يغلط فيه الفضل بن موسى السيناني؛ يقول: عن عبدالله بن السائب ». اهـ من "تاريخ ابن معين رواية الدوري" (٥٦).
وقال أبو داود في الموضع السابق: « هذا مرسل عن عطاء، عن النبي ﷺ ».
وقال النسائي - كما في "تحفة الأشراف" (٤/ ٣٤٧): «هذا خطأ، والصواب مرسل».
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ١٤٨): « وكذا ذكر الإمام أحمد أنه مرسل، وكان عطاء يقول به، ويقول: إن شاء فليذهب. قال أحمد: لا نقول بقول عطاء، أرأيت لو ذهب الناس كلُّهم؛ على من كان يخطب ؟! ».
وقال ابن خزيمة: « هذا حديث خراساني غريبٌ غريب، لا نعلم أحدًا رواه غير الفضل بن موسى السيناني ». وانظر "إرواء الغليل" (٦٢٩).

(٤) في (أ): « دحية » بدل: « وجيه ». والحديث أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (١٨/ ٦١٠/ دار هجر) من طريق زيد بن الحباب، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٩٣) =

مالك - في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾[(١)] - قال: كان أصحابُ رسولِ الله ﷺ يُصَلُّونَ بين المَغْرِبِ والعِشَاء؟

فقال أبو زرعة: هذا يُروىٰ: مالك بن دينار، عن سالم[(٢)].

٥١٥ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه عَتِيقُ بن يعقوب[(٤)]، عن زكريَّا بن مَنْظُور، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي شُهُودِ العَتَمَةِ لَيْلَةَ الأَرْبِعَاءِ، لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبْوًا**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وزكريَّا ضعيفُ الحديث.

٥١٦ - وسمعتُ[(٥)] أبا زرعة وحدَّثنا عن الربيع بن يحيى[(٦)]، عن

= من طريق الصلت بن مسعود، كلاهما عن الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، به. وعزاه الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٨٦/٣) إلى ابن مردويه من حديث الحارث بن وجيه، به.

قال ابن عدي: «لا يحدث به عن مالك غيرُ الحارث بن وجيه».

(١) الآية (١٦) من سورة السَّجدة.

(٢) هو: ابن عبدالله بن عمر، فيما يظهر.

(٣) انظر المسألة رقم (٤٨٥).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٠٥) وقال: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا زكريا بن منظور، تفرَّد به عتيق بن يعقوب».

(٥) في (أ) و(ش): «وسألت».

(٦) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه النسائي في "سننه" (١١٧٨) من طريق وهب بن جرير، عن شعبة، به. وفيه: «عن ابن بحينة» لم يسمه.

وأخرجه الدارمي في "مسنده" (١٥٤١) من طريق حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، وفيه: «عن مالك بن بحينة» مثل رواية الربيع بن يحيى، عن شعبة.

شُعْبَة، عن يحيى بن سعيد، عن عبدالرحمٰن الأعرَج[١]، عن مالك بن بُحَيْنَة: أنَّ رسول الله ﷺ قام في الرَّكْعَتَيْنِ، فلمَّا تَشَهَّدَ[٢]، سجد سَجْدَتَيِ[٣] الوَهَمِ، ثمَّ سَلَّم .

فقال[٤] أبو زرعة: إنما هو: عبدُالله بنُ مالكٍ ابنُ بُحَيْنَةَ[٥] الأَسَدِيُّ حليفُ بني عبد المُطَّلِب[٦] .

٥١٧ - وسمعتُ أبي وذَكَرَ[٧] حديثًا حدَّثني به عن حَيْوَة بن شُرَيْح الحِمْصي، عن بَقِيَّة[٨]، عن شُعْبَة، عن أبي بِشْر جعفر بن إِيَاس؛ قال: قال لي عُبَيد بن عُمَير: لو رأيتَ عَنَاقًا تَبْعَرُ[٩] في المسجِد[١٠] . قال شُعْبَة: كأنهُ لا يَرىٰ به بأسًا .

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن هرمز .
(٢) في (ت) و(ك): « شهد ».
(٣) في (ت) و(ك): « سجدتين ».
(٤) في (ف): « قال ».
(٥) يُقرأُ بتنوين «مالك»، ورفع «بن» بعده؛ لأن الأصح أنَّ «بحينة » هي أمُّ عبدالله لا أمُّ مالك؛ ولذلك توضع ألف الوصل في «بن». انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (٤٢٥).
(٦) روى هذا الحديث كثير من الحفاظ عن يحيى بن سعيد وعن غيره، ولم يقل أحدٌ منهم:« مالك بن بحينة ». وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٢٥) من طريق مالك بن أنس، ومسلم (٥٧٠) من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن عبدالله بن بحينة، به .
(٧) في (ت) و(ك): « ذكر » بلا واو.
(٨) هو: ابن الوليد .
(٩) أي: تُلْقِي بَعْرَها .
(١٠) لم نقف على تخريجه، وأورده ابن حزم في "المحلَّى" (١/ ١٧١) قائلاً: وعن عُبَيد ابن عمير قال: إنَّ لي عُنَيِّقًا تبعَرُ في مسجدي. اهـ. أورده في جملة آثار، وقال عقبَها: أما الآثارُ التي ذكرنا فكلُّها صحيح .

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن أبي بِشْر، عن[١] يوسف بن ماهَك.

٥١٨ - وسمعتُ[٢] أبي وذكر حديثًا حدَّثنا به عن حَيْوَة بن شُرَيْح[٣]، عن بَقِيَّة[٤]، عن الزُّبَيدي[٥]، عن الزُّهْري، عن سالم، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يسلِّم تَسْلِيمَتَينِ.

فقال[٦] أبي: هذا حديثٌ مُنكَر[٧].

٥١٩ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا حدَّثنا به عن حَيْوَة[٨]، عن

---

(١) قوله: «عن» سقط من (ف).
(٢) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٢٠٧) قول أبي حاتم: «هذا حديثٌ مُنكَر».
(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٦٨)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٣٥٦٩)، وفي "مسند الشاميين" (١٧٦٦)، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا الزبيدي».
(٤) هو: ابن الوليد.
(٥) واسمه: محمد بن الوليد.
(٦) في (ك): «قال».
(٧) قال أبو داود في "مسائله" (٢٠٠٥): «ذكرت لأحمد حديث بقية، عن الزبيدي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمتين؟ قال: يقول فيه: «حدثنا» يعني بقية؟ قلت: لا ينكرون أن يكون سمعه. قال: هذا أبطل باطل». اهـ. قال الدارقطني: «اختُلِف على بقية في لفظ روي أنه كان يسلم تسليمتين، وروي تسليمة واحدة، وكلها غير محفوظة».
وقال الأثرم: «هو حديث واهٍ، وابن عمر كان يسلم واحدة، قد عرف ذلك عنه من وجوه، والزهري كان ينكر حديث التسليمتين ويقول: ما سمعنا بهذا». نقل ذلك ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٢٠٧).
(٨) يعني: ابن شُرَيح المذكور في المسألة السابقة.

بَقِيَّة[١]، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري[٢]، عن سالم، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ أَدْرَكَ مَعَ الإِمَامِ رَكْعَةً، فَقَدْ أَدْرَكَ الجُمُعَةَ**».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٣].

٥٢٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو كُرَيْب[٤]، عن مُصعَب بن المِقْدام، عن زائِدَة[٥]، عن عمرو بن يحيى الأنصاري، عن محمد بن يحيى[٦] بن حَبَّان، عن عمرو بن سُلَيم، عن خَلْدَة الأنصاري، عن أبي قتادَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رَكْعَتَيْن**»؟

قال أبو زرعة: هكذا قال: عمرو بن سُلَيم، عن خَلْدَة! وإنما هو: عمرو بن سُلَيم بن[٧] خَلْدَة، عن أبي قَتادة، عن النبيِّ ﷺ[٨].

---

(١) هو: ابن الوليد. (٢) قوله: «عن الزهري» سقط من (ك).

(٣) تقدم هذا النص برقم (٤٩١)، وفيه: قال أبي: هذا خطأٌ، المتن والإسناد؛ إنما هو: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: « مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةٍ رَكْعَةً، فَقَدْ أَدْرَكَهَا » . وأما قوله: «من صَلاة الجُمُعَة »، فليس هذا في الحديث، فوَهِمَ في كليهما .اهـ. وانظر المسألة رقم (٥٨٤) و(٦٠٧).

(٤) هو: محمد بن العلاء . (٥) هو: ابن قدامة.

(٦) قوله: « الأنصاري عن محمد بن يحيى » سقط من (ك). وانظر أوجه الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" للدارقطني (١٠٣٤).

(٧) في (ك): « عن » بدل: « بن »، وهو خطأ ظاهر.

(٨) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧١٤) من طريق حسين بن علي، عن زائدة، عن عمرو بن يحيى الأنصاري، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن عمرو بن سُلَيم بن خَلْدَة الأنصاري، عن أبي قتادة، به.
=

٥٢١ - **وسُئِلَ أبو زرعة** عن حديثٍ رواه محمد بن سعيد بن[1] الأصبهاني[2]، عن شَرِيك[3]، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه؛ قال: قَنَتَ رسولُ الله ﷺ حين فَرَغَ من السُّورة في الفَجرِ، فلمَّا قضى الصَّلاةَ قال: « **إِنَّمَا قَنَتُّ بِكُمْ؛ لِتَدْعُوا اللهَ، وَلِتَسْأَلُوهُ حَوَائِجَكُمْ** » ؟

قال أبو زرعة: هذا قولُ عُروَة، وليس[4] بمرفوع[5].

٥٢٢ - **وسُئِلَ أبو زرعة** عن حديثٍ رواه أبو يُوسُفَ يعقوبُ[6]،

= وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٤٤)، ومسلم (٧١٤) من طريق مالك، عن عامر بن عبدالله بن الزبير، عن عمرو بن سليم، به.

(١) قوله: « بن » ليس في (أ) و(ش).

(٢) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧/ ٤٦٢) من طريق الخليل بن زياد، عن شريك، به. وذكر المقريزي في "مختصر كتاب الوتر" لمحمد نصر المروزي (ص١٤٦) عن هشام بن عروة، عن أبيه، به. لم يذكر إسناده إلى هشام. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٠٢٧) من طريق منظور بن زهير السعدي، عن شريك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به، مرفوعًا. وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٥٥/ب/ أطراف الغرائب) من طريق عثمان بن حكيم، عن عبدالغفار بن القاسم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير، به، مرفوعًا.

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٤) في (ش): « ليس » بلا واو .

(٥) رواه محمد بن نصر - كما في "مختصر قيام الليل" (ص٣٠١)- من طريق هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً. ورواه الطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٣٦٥ رقم ٦٣٣/ مسند ابن عباس) من طريق أنس بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات، ولا في الوتر؛ غير أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الآخرة، ثم يقول لمن حوله: أقنتُ لأن أدعو، فادعوا الله.

(٦) هو: ابن إبراهيم القاضي .

عن يزيدَ بنِ أبي زياد، عن عيسى[١]، عن سعيد بن زيد؛ قال: قَنَتَ النبيُّ ﷺ فقال: «اللَّهُمَّ، الْعَنْ رِعْلاً[٢]، وَذَكْوَانَ، وَعُصَيَّةَ؛ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ، والْعَنْ أَبَا الأَعْوَرِ[٣] السُّلَمِيَّ» ؟

فقال أبو زرعة: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ غيرُ أبي يوسف». ولم يقرأه[٤] علينا[٥].

٥٢٣ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ عُيَينة، عن ابن عَجْلان، عن يعقوب بن عبدالله بن الأَشَجِّ، عن بُسْر[٧] بن سعيد، عن

---

(١) كذا في جميع النسخ، ويغلب على الظن أنها متصحِّفة عن: «ابن يُحَنَّس»، فعيسى ويحنس رسمهما متقارب، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٠٤٦)؛ فقال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي زياد، عن ابن يُحَنَّس، عن سعيد ابن زيد؛ قال: قَنَتَ رسول الله ﷺ فقال: «اللَّهُمَّ، العَنْ رِعْلاً، وَذَكْوَانَ، وعضلاً، وَعُصَيَّةَ؛ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ، والعَنْ أَبَا الأَعْوَرِ السُّلَمِيِّ».
وأخرجه أحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٤/ ٩٠ رقم٤٨٢) - عن أبي يوسف، عن يزيد بن أبي زياد، عن أبي الحسن، عن سعيد بنِ زيد، به، مرفوعًا نحوه. كذا وقع فيه: «أبي الحسن»، وأغلب الظن أنها محرَّفةٌ عن: «ابن يُحَنَّس». وأخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٦٤) من طريق أبي يوسف، به. ووقع عنده: «عن يوحنس». وابن يُحَنَّس هو: أبو الحسن يزيد بن يُحَنَّس الكوفي، يروي عن سعيد بن زيد، ويروي عنه يزيد بن أبي زياد؛ كما في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٦٨)، و"الجرح والتعديل" (٩/ ٢٩٥)، و "تهذيب الكمال" (١٠/ ٤٤٧) و(٣٢/ ١٣٧).

(٢) في (ك): «وعلاً».

(٣) في (ت): «والعزبل الأعور»، وفي (ك): «والعدابل الأعور».

(٤) في (ك): «يعده».

(٥) القائل: «ولم يقرأه علينا» هو: عبدالرحمٰن بن أبي حاتم.

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٤٧)، وانظر المسألة رقم (٢١١).

(٧) في (ش) و(ك): «بشر».

أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال لزينبَ امرأةِ عبدالله: «**إذَا خَرَجْتِ إلى المَسْجِدِ لِصَلَاةِ المَغْرِبِ، فَلَا تَطَيَّبِينَ**[1]»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو بُسْر[2] بن سعيد، عن زينبَ الثَّقفيَّة، عن النبيِّ ﷺ.

٥٢٤- وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي[3]، عن إسماعيل بن أبي حَبِيبة، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن ثابِت بن الصَّامِت؛ قال: جاءنا النبيُّ ﷺ، فصلَّى بنا في مَسْجِدِ بني[4] عبدِالأَشْهَل، فرأيتُهُ واضِعًا يَدَيْهِ[5] في ثَوْبِهِ إذا سَجَد.

وروى هذا الحديثَ عبدُالله بن مَسْلَمَة القَعْنَبِيُّ[6]، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبِيبة، عن داود بن الحُصَين، عن مَشْيَخَةِ[7] بني[8]

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «فلا تطيَّبي»، وقد تقدَّمت هذه العبارة في المسألة رقم (٣٤٧)، وقد ذكرنا صحَّتَها، وبيَّنَّا وجه ذلك هناك.

(٢) في (ت) و(ش) و(ك): «بشر».

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٢٨)، ومن طريقه الإمام أحمد في "المسند"، وابنه عبدالله في "زياداته على المسند" (٤/ ٣٣٤-٣٣٥ رقم ١٨٩٥٣)، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (٧/ ٦٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٣١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٤٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٥/ ٢٠٠).

(٤) في (ت) و(ك): «بن» بدل: «بني».

(٥) في (ك): «يده».

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (١/ ٤٥٣).

(٧) في (أ) و(ش) و(ف): «شيخه»، والمثبت من (ت) و(ك)، وكذا في الموضع السابق من "الطبقات" لابن سعد.

(٨) في (ت) و(ف) و(ك): «بن» بدل: «بني».

عبدِ الأَشْهَل: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى في مَسْجِدِ بني عبدِ الأَشْهَل مُلْتَحِفًا في كِساء، كان يضعُ يدَيه[1] على الكِساء؛ يَقِيهِ بَرْدَ الحَصْبَاءِ إذا سَجَد.

وروى إسحاقُ الفَرْوي[2]، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة، عن عبدالرحمٰن بن عبدالرحمٰن بن ثابِت بن الصَّامِت، عن أبيه، عن جَدِّه[3]: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى... مِثلَ مَتنِ حديثِ القَعْنَبِيِّ؟

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): «يده».

(٢) هو: إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن أبي فروة، وروايته لم نقف عليها، لكن الحديث أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"(٦٧٦) من طريق سعيد بن أبي مريم، والفسوي في "تاريخه" (١/ ٣٢١-٣٢٢)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٠٨)- من طريق إسماعيل بن أبي أويس، كلاهما عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن عبدالرحمٰن بن عبدالرحمٰن بن ثابت بن الصامت، عن أبيه، عن جدِّه به. وسقط من مطبوع ابن خزيمة قوله: «عبدالرحمٰن بن»، والتصويب من المخطوط (٨٣/ أ)، و"إتحاف المهرة" (٣/ ١٥).
ورواه ابن ماجه (١٠٣٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٤٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢/ ٧٦ رقم١٣٤٤)، ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٣٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٥/ ٢٠٠)، من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن ثابت بن الصامت، عن أبيه، عن جدِّه به. وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٦٦): «عبدالرحمٰن بن ثابت بن الصامت، عن أبيه، عن النبي ﷺ. قال ابن أبي حبيبة: عن عبدالرحمٰن بن عبدالرحمٰن بن ثابت، عن أبيه، ولم يصحَّ حديثُه».
ورواه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (١/ ٦٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٢٩) من طريق معن بن عيسى، عن ابن أبي حبيبة، عن عبدالرحمٰن بن ثابت بن صامت، عن أبيه، عن جده، به. وقال المزي في "تحفة الأشراف"(٥/ ٢٨٢): «إنما هو: عن عبدالله بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن جدِّه ثابت بن الصامت».

(٣) في (ش): «جَدَّته».

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ حديثُ الفَرْوي .

٥٢٥ - و سُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو عامر العَقَديُّ[١]، عن زكريَّا بن إسحاق، عن عَمرو بن دينار، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى بالمدينة ثَمانًا[٢] جميعًا، وسَبْعًا جميعًا؟

قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ رواه شُعْبَةُ[٣]، وحمَّادُ بن زيد[٤]، ومحمدُ بن مسلم[٥]، وحمَّادُ بن سَلَمة[٦]، وسُفْيانُ بن عُيَينة[٧]، عن

(١) هو: عبدالملك بن عمرو القيسي.

(٢) كذا في جميع النسخ، والذي في مصادر التخريج: « ثمانيًا »، وهي مفعول: «صلَّى» منصوب. وفي كلمة «ثماني» منوَّنة لغتان:
الأولى: إعرابها إعراب الاسم المنقوص، فتقول: هذه شجراتٌ ثمانٍ، ومررتُ بشجراتٍ ثمانٍ، ورأيتُ شجراتٍ ثمانيًا، وعلى هذه اللغة جاءت هذه اللفظة في مصادر التخريج «ثمانيًا»، وهذه هي اللغة المشهورة.
والثانية: حذفُ الياء، وجَعْلُ الإعراب على النون، فيقال: هذه شجراتٌ ثمانٌ، ومررتُ بشجراتٍ ثمانٍ، ورأيتُ شجراتٍ ثمانًا.
وعلى هذه اللغة جاءت الكلمة في جميع النسخ التي بين أيدينا. انظر: "همع الهوامع" (٣/ ٢٥٧)، و"تهذيب اللغة" للأزهري (١/ ١١٥)، و"لسان العرب" (٨/ ٣٥٨)، و"تاج العروس" (١١/ ٤٨٤)، وانظر: "المغرب، في ترتيب المعرب"(١/ ١٢٠-١٢١).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٦٢).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٤٣)، ومسلم (٧٠٥).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ١٣٧ رقم١٢٨٠٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٩٠).

(٦) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٧٣٥).

(٧) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٤٧٥)، والبخاري في "صحيحه" (١١٧٤)، ومسلم (٧٠٥).

عَمْرو بن دينار، عن جابر بن زيد[(١)]، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ، وهو الصَّحيحُ، والوَهَمُ[(٢)] ينبغي أن يكونَ من زكريَّا[(٣)].

٥٢٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رُوِيَ عن أبي خالد الأحمر[(٤)]، عن حَجَّاج[(٥)]، عن الحَكَم[(٦)]، عن[(٧)] مِقْسَم[(٨)]، عن ابن عباس؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا لم يَرْتَحِلْ حتى تزيغَ الشَّمسُ، صلَّى الظُّهْرَ و العَصْرَ جميعًا، وإذا كانت لم تَزِغْ، أَخَّرها[(٩)] حتى يجمع بينهُما في وقتِ العصر؟

فقال أبو زرعة: هو خطأٌ؛ إنما هو: أبو خالد[(١٠)]، عن ابن

(١) من قوله: «وحماد بن سلمة . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).
(٢) قوله: «والوهم» سقط من (أ) و(ش).
(٣) مراد أبي زرعة: أن عمرو بن دينار إنما يروي هذا الحديث عن جابر بن زيد، وليس عن سعيد بن جُبَير، وحديث سعيد بن جُبَير أخرجه مسلم (٧٠٥) من طريق أبي الزبير وحبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاس قال: صلَّى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعًا، والمغرب والعشاء جميعًا في غير خوف ولا سفر .
(٤) هو: سليمان بن حيَّان. وروايته أخرجها يحيى بن عبدالحميد الحمَّاني في "مسنده" - كما في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٠١)-. وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٥٨٢): «وفي إسناده مقال».
(٥) هو: ابن أرطاة.
(٦) هو: ابن عُتَيبة.
(٧) في (ك): «بن» بدل: «عن».
(٨) هو: ابن بُجْرَة، مولى ابن عباس.
(٩) في (ف): «أخرهما».
(١٠) روايته أخرجها عبد بن حميد (٦١٣)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢١١ رقم١١٥٢٤)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٨٩). ورواه عبدالرزاق (٤٤٠٥) - وعنه أحمد (١/ ٣٦٧-٣٦٨ رقم ٣٤٨٠)- عن ابن جريج، عن حسين، عن عكرمة وكريب، عن ابن عباس به . وأخرجه الشافعي في "مسنده" (١/ ١٨٦ =

عَجْلان[١]، عن الحسين بن عبدالله، عن عِكرِمَة، عن ابن عبَّاس[٢].

٥٢٧ - قال أبو محمَّد[٣]: وذكر[٤] أبو زرعة عن محمَّد بن عبدالله بن نُمَير[٥]، عن محمد بن فُضَيل، عن الأعمش، عن أبي وائِل[٦]؛ قال: صَلَّيْتُ خلفَ عليٍّ، فكان يُسَلِّم عن[٧] يمينه: السَّلام عليكُم ورحمةُ الله، وعن يساره: السَّلامُ عليكُم[٨] ورحمةُ الله.

قال أبو زرعة[٩]: قال ابن نُمَير: «هذا خطأٌ»، ولم يُبيِّنِ الصحيحَ ما هو.

= رقم٥٣٠-ترتيب السندي)- ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (١٠٤٢)- عن إبراهيم بن أبي يحيى، والطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ٢١١ رقم١١٥٢٥) من طريق هشام بن عروة، كلاهما عن حسين بن عبدالله، عن كريب وحده، به.

(١) هو: محمد.

(٢) قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٠١): «وحسين ضعيف، واختُلِف عليه فيه، وجمع الدارقطني في "سننه" بين وجوه الاختلاف فيه؛ إلا أن علته ضعف حسين، ويقال: إن الترمذي حسَّنه، وكأنه باعتبار المتابعة».

(٣) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (أ) و(ش)، وفي (ف): «قلت» بدلاً منه.

(٤) في (ت) و(ك): «ذكر» بلا واو.

(٥) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٥١) عن ابن فضيل، به. وأخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (٣/ ٢٢١ رقم١٥٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٧٠ و٢٧١) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي وائِل، عن عليٍّ ﷺ؛ أنَّه كان يسلِّم في الصلاة عن يمينه، وعن شماله. وزاد ابن المنذر فيه: «السَّلام عليكُم ورحمة الله، السَّلام عليكُم ورحمة الله».

(٦) هو: شقيق بن سلمة.

(٧) في (ش): «على» بدل: «عن».

(٨) قوله: «عليكم» ليس في (ك).

(٩) قوله: «قال أبو زرعة» ليس في (ك).

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: الأعمش، عن أبي رَزِين[١]، عن عليٍّ.

قلتُ: كذا رواه الثَّوْري، عن الأعمش[٢].

٥٢٧/أ - قلتُ[٣]: وحَدَّث[٤] أبو زرعة عن محمد بن كثير العَبْدي[٥]، عن سُفْيان الثَّوْري، عن منصور[٦]، عن فُضَيل بن عمرو، عن إبراهيم[٧]؛ قال: مَنْ آذاهُ الحَرُّ؛ فليسجُدْ على ثَوبه يوم الجُمُعة.

فقال أبو زرعة: إنما هو عن عمر[٨]؛ حدَّثنا قَبيصة[٩]؛ قال: حدَّثنا سُفْيان[١٠]، عن منصور، عن فُضَيل، عن إبراهيم، عن عمر.

---

(١) هو: مسعود بن مالك الأسدي.

(٢) أخرجه عبدالرزاق (٣١٣١ و٣١٣٣) من طريق الثوري، عن الأعمش، عن أبي رزين، عن علي، به. ورواه الشافعي في "الأم" (٧/ ١٦٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٧٠)، والبيهقي (٢/ ١٧٨) من طريق شعبة، عن الأعمش، عن أبي رزين، عن علي، به.
ورواه الشافعي في "الأم" (٧/ ١٦٥) عن هشيم، عن مغيرة، عن أبي رزين، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٥٢) عن ابن فضيل، عن إبراهيم بن سُميع، عن أبي رزين، عن علي به.

(٣) قوله: « قلت » ليس في (ت) و(ك).

(٤) في (أ) و(ش): « وحديث ».

(٥) لم نقف على روايته، لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٧٢) عن هشيم؛ قال: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم؛ أنَّه قال: «إذا كان حَرٌّ أو بَرْدٌ فليسجُدْ على ثوبه».

(٦) هو: ابن المعتمر.

(٧) هو: ابن يزيد النخعي.

(٨) يعني: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٩) هو: ابن عقبة السُّوائي.

(١٠) هو: الثوري. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٥٥٨ و٥٤٦٦) عن الثوري، عن منصور، به. ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٦٧) عن جرير، عن منصور، به، نحوه
ورواه ابن أبي شيبة (٢٧٧١) عن ابن فضيل، عن الأعمش، عن إبراهيم قال: قال عمر: إذا وجد أحدكم حرَّ الأرض؛ فليضع ثوبه بينه وبين الأرض، ثم ليسجُد عليه.

٥٢٨ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه يزيدُ بن هارون[٢]، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن المُجَبَّرِ[٣]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» ؟

قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ الحديثُ حديثُ ابن عمر، موقوفٌ[٤].

---

(١) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٩١) بعض هذا النص، وقال الذهبي في "تلخيص المستدرك" (١/ ٢٠٦): «وصححه أبو حاتم الرازي موقوفًا على عبدالله»، كذا قال: «أبو حاتم» بدل: «أبو زرعة» !!

(٢) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٧١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٦)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٩).
ورواه الدارقطني (١/ ٢٧٠)، والحاكم (١/ ٢٠٥)، والبيهقي (٢/ ٩) من طريق شعيب بن أيوب، عن ابن نمير، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، به.

(٣) قوله: «المجبر» مطموس في (ت)، وفي موضعه بياض في (ك).

(٤) وقد قال الحاكم في الموضع السابق: «هذا حديث صحيح، قد أوقفه جماعة عن عبدالله بن عمر».
وقال ابن رجب في الموضع السابق: «ورفعُه غير صحيح عند الدارقطني وغيره من الحفاظ. وأما الحاكم فصححه، وقال: على شرطهما، وليس كما قال».
وقال البيهقي في الموضع السابق: «تفرد به ابن مجبر ... والمشهور رواية الجماعة: حماد بن سلمة وزائده بن قدامة ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر من قوله».
ورواه عبدالرزاق (٣٦٣٦) عن معمر، عن أيوب، ورواه البغوي في "الجعديات" (٢٤٠٥) عن شريك، عن عبيدالله، والفاكهي في "أخبار مكة" (٢٩١) من طريق حماد بن مسعدة، عن عبيدالله، كلاهما - أيوب وعبيدالله - عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة.
وجاء عن عمر بن الخطاب من قوله، وصححه الإمام أحمد عنه. انظر "فتح الباري" لابن رجب (٢/ ٢٩٠)، و"العلل" للدارقطني (٩٤).
وقول أبي زرعة: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة (٨٥).

٥٢٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الحَكَم بن بَشِير[١]، عن عمرو بن قيس المُلائي، عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن أبي رَزِين[٢]، عن أبي هريرة؛ قال: أَخَّرَ رسولُ الله ﷺ العِشاءَ[٣] الآخِرَةَ ذاتَ ليلةٍ حتى ذَهَبَ[٤] ثُلُثُ اللَّيْلِ أو قريبٌ، ثم خرجَ علينا والناسُ قليلٌ، فغضِبَ غضبًا شديدًا، ثم قال: **«لَوْ أَنَّ رَجُلاً دَعَا النَّاسَ[٥] إِلى عَرْقٍ[٦] أَوْ مِرْمَاتَيْنِ** - قال أبو زرعة: سَهْمَيْن[٧] - **لأَجَابُوهُ، وَهُمْ يَسْمَعُونَ النِّداءَ لِلصَّلَاةِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبْعَثَ رِجَالاً، ثُمَّ أَتَخَلَّلَ دُورَ قَوْمٍ لَايَشْهَدُ أَهْلُها الصَّلَاةَ، فَأُضْرِمَهَا بِالنَّارِ»** .

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٧/ ١٨٢ رقم٧٢٢١)، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم، عن أبي رزين إلا عمرو بن قيس، تفرد به: الحكم بن بشير. ورواه الناس عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ورُوي عن عاصم، عن زرٍّ، عن عبدالله».

(٢) هو: مسعود بن مالك الأسدي .

(٣) في (ك): «عشاء».

(٤) في (ت): «ذهبت».

(٥) من قوله: «فغضب غضبًا ...» إلى هنا سقط من (ك).

(٦) قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٢٢٠): «العَرْق - بالسُّكون -: العَظْمُ إذا أُخِذَ عنه مُعظَمُ اللَّحم».

(٧) ما ذكره أبو زرعة قولٌ في تفسير: «المِرْماة»؛ قيل: هي السهم الصغير الذي يُتَعَلَّم به الرَّمْيُ، والمعنىٰ: أنه لو دُعِيَ إلى أن يُعْطى سَهْمَين من هذه السِّهام، لأَسرع الإجابة. قال الزمخشري: وهذا ليس بوَجيه، ويدفَعُهُ قوله: «أو عَرْق». والتفسير الأشهر لمِرْماة هو أنها: ظِلْفُ الشَّاة، وقيل: ما بين ظِلْفَيها.
وقال أبو عبيد: هذا حرفٌ لا أدري ما وجهُهُ، إلا أنه هكذا يفسَّر بما بين ظِلْفَي الشَّاة، يريد به حقارتَهُ. انظر "النهاية" (٢/ ٢٦٩-٢٧٠).

وروى هذا الحديثَ حمَّاد بن سَلَمة[١] وزيدُ بنُ أبي[*] أُنَيْسَة، فقالا: عن عاصِم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال[٢] **أبو زرعة**: الحديثُ حديثُ حمَّادٍ وزيدِ بنِ أبي[*] أُنَيْسَة، وتابَعَهُما على ذلك أبو بكر بن عَيَّاش[٣].

٥٣٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ حدَّث به عن أبي سعيد الأَشَجِّ[٤]، عن أبي خالد الأحمر[٥]، عن حَجَّاج بن أَرْطَاة[٦]، عن

---

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤١٦ رقم٩٣٨٣)، والدارمي في "مسنده" (١٢٤٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦٩)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٥٨٧٤).

(*) قوله: «أبي» سقط من (ت) و(ك).

(٢) في (ف): «قال».

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٧٧ و٥٢٥-٥٢٦ رقم٨٩٠٣ و١٠٨٠٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦٩)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٥٨٧٥). ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به.
قال الدارقطني في "العلل" (١٥٠٣): «يرويه عاصم بن أبي النَّجود، واختُلِف عنه: فرواه أبو بكر بن عياش، وحماد بن شعيب (كذا)، وزيد بن أبي أنيسة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وخالفهم عمرو بن قيس المُلائي؛ رواه عن عاصم عن أبي رزين، عن أبي هريرة، ولعل عاصمًا حفظه منهما». اهـ.

(٤) هو: عبدالله بن سعيد.

(٥) هو: سليمان بن حيَّان. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٤٣٧٢)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٢٨).

(٦) أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٤١٤)- ومن طريقه أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٠١-٣٠٢)- من طريق ابن نمير، عن الحجاج بن أرطاة، به.

يعلى بن عَطَاء، عن أبيه[١]، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: صلَّى النبيُّ ﷺ صلاةَ الفَجْرِ في مَسْجِدِ الخَيْف، فبَصُرَ برجُلَيْنِ مُتَنَحِّيَانِ[٢]، فدعا بهما، فجيءَ بهما تُرْعَدُ فَرائِصُهُما[٣]، فقال[٤]: **«مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟»**؛ قالا: صَلَّينا في رِحَالِنَا، ثم أقبلنا؛ قال: **«أَفَلَا صَلَّيْتُمَا مَعَنَا، تَكُنْ صَلَاتُكُمَا مَعَنَا تَطَوُّعٌ[٥]، وَالَّتِي صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا الفَرِيضَةَ؟!»**؟

---

(١) هو: عطاء العامري .

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «برجُلَيْن مُتَنَحِّيَيْنِ»، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين:

الأوَّل: أن نجعل قوله: «مُتَنَحِّيان» تابعًا لـ«رجلين» على أنه نعتٌ مقطوعٌ بالرفع، وهو خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: فَبَصُرَ برجُلَينِ هما متنحيان، والجملة الاسمية «هما متنحيان» في محل جر صفة لـ«رجلين». وانظر الكلام على النعت المقطوع في "شرح ابن عقيل" (٢/ ١٨٨-١٩٠).

والثاني: أنَّ «متنحيان» نعت لـ«رجلين»، وهو مجرورٌ بكسرة مقدَّرة على الألف؛ وحينئذٍ نجري قوله: « برجلين » في جَرِّه بالياء على لغة الجمهور، ونجري قوله: «متنحيان» على لغة بني الحارث بن كعب وجماعة من العرب، واستعمالُ لغتين في كلام واحدٍ شائع في لغة العرب، انظر: "الخصائص" (١/ ٣٧٠-٣٧٤)، وانظر في اللغةَ الحارثية: التعليق على المسألة رقم (٥٥٤).

(٣) الفرائصُ والفَرِيص: جمع فَرِيصَة، وهي: اللحمة بين الكتِف والصَّدر، ويقال: أُرْعِدَتْ فرائصُهُ عند الفزع- بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله- أي: ارتجفَتْ واضطربَتْ عند الخوف، ومنه هذا الحديث. انظر "الصحاح" (٢/ ٤٧٥)، و"النهاية" (٣/ ٤٣٢)، و"اللسان" (٣/ ١٧٩)، و(٧/ ٦٤).

(٤) في (ت) و(ك): « قال ».

(٥) كذا في جميع النسخ: « تطوُّع »، وهي صحيحة في العربية، ولها وجهان:

الأول: أن تكون منصوبة «تَطوُّعَ » خبرًا لـ«تكن»، لكن حذفت منها ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

والثاني: أن تكون مرفوعة «تطوُّعٌ» على أنها خبرٌ للمبتدأ «صلاتُكُما »، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبر «تكن»، واسم «تكن» على هذا: =

قال[1] أبو زرعة: هذا وَهَمٌ عندي .

قلتُ: لم يُبَيِّنْ ما الصَّحيحُ، والذي عندي أنَّ الصَّحيحَ: ما رواه شُعْبَة[2]، وسُفْيان[3]، وهشام بن حَسَّان[4]، وحمَّاد بن سَلَمة[5]، وأبو عَوَانة[6]، وشَرِيك[7]، وهُشَيم[8]، عن يَعْلى بن[9] عطاء، عن جابر

= ضمير القصة- وهو المسمَّى أيضًا بضمير الشأن والحديث- والتقدير: تكن هي - أي: القصة والشأن - صلاتكما معنا «تطوُّعٌ». وانظر لضمير الشأن أو القصة التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(١) في (ف): « قلت: قال ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٧٧ و١٧٤٧٨ و١٧٤٧٩)، وأبو داود في "سننه" (٥٧٥ و٥٧٦).

(٣) هو: الثوري. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٧٥)، وأبو داود في "سننه" (٦١٤).

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٩٣٤)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٥/ ٥١٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٧٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٦٣٨).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢/ ٢٣٣ رقم٦١٢).

(٦) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليشكري. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٧٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٤٦٣)،وابن قانع في "معجم الصحابة"(٣/ ٢٢٢)، والطبراني في "المعجم الكبير"(٢٢/ ٢٣٤ رقم٦١٣).

(٧) هو:ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٧٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٦٣٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢/ ٢٣٥ رقم٦١٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٤١٣).

(٨) هو: ابن بشير . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٦٠-١٦١ رقم١٧٤٧٤)، والترمذي في "جامعه" (٢١٩)، والنسائي في "سننه" (٨٥٨). قال الترمذي:« حديث حسن صحيح ».

(٩) في (ف): « عن » بدل: « بن ».

ابن يزيد بن الأسود، عن أبيه[(١)]، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

٥٣١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يعقوب بن حُمَيد بن كاسِب، عن ابن وَهْب[(٣)]، عن عمرو بن الحارث، عن بُكَير بن الأَشَجِّ، [وعن][(٤)] عبد العزيز بن أبي حازم، عن أسامة[(٥)] بن زيد، عن بُكَير بن عبدالله بن الأَشَجِّ؛ جميعًا[(٦)] عن عَفِيف بن عمرو السَّهْمي، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ رجلاً من بني أسد بن خُزَيمة أتى أبا أيُّوبَ الأنصاري، فقال: أُصَلِّي في منزلي، ثم آتي المَسْجِدَ، فتقامُ الصَّلاة، فأصلِّي مَعَهُم، فأجدُ في نَفْسِي من ذلك؟ فقال أبو أيُّوب: سألنا عن ذلكَ النبيَّ ﷺ فقال: **«لَكَ بِذَلِكَ سَهْمُ جَمْعٍ»**[(٧)]؟

---

(١) أبوه هو: يزيد بن الأسود الخُزاعي، ويقال: العامري، صحابيٌّ نزل الطَّائف. انظر "التقريب" (٧٧٣٥).

(٢) قال البيهقي في الموضع السابق: «أخطأ حجاج بن أرطاة في إسناده، وإن أصاب في متنه، والصحيح رواية الجماعة». (٣) هو: عبدالله.

(٤) في جميع النسخ: «عن» بلا واو، وهو خطأ يترتَّب عليه تخليطٌ في الإسناد، والصَّواب: «وعن»، ومعناه: أن يعقوب بن حميد بن كاسب يروي هذا الحديث أيضًا عن عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أسامة بن زيد، عن بُكَيْر، فعبدالله بن وَهْب وعبدالعزيز بن أبي حازم كلاهما من شيوخ يعقوب كما في "تهذيب الكمال" (٣٢/ ٢١٨-٢١٩). (٥) في (ش): «عن أبي أسامة».

(٦) المراد أن جميع الرواة - في الطريقين اللتين رواهما يعقوب بن حُمَيد - اتفقوا على قول: «عن عفيف بن عمرو السَّهمي، عن سعيد بن المسيب: أن رجلاً من بني أسد ... الحديث»؛ خلافًا لما سيرجِّحُه أبو زرعة بعدُ.

(٧) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٢٩٦): «أي: له سهمٌ من الخير جُمِعَ فيه حَظَّان، والجيم مفتوحة. وقيل: أراد بالجَمع: الجيش، أي: كسَهْم الجيش من الغنيمَة». ونقل ابن عبدالبر في «التمهيد» (٤/ ٢٤٩) عن ابن وَهْب تفسيره لها بأنه يضعَّف =

قال أبو زرعة: إنما هو: عَفِيفُ بن عمرو بن المسيّب السَّهْمي: أنَّ رجلاً من بني أسد سأل أبا أيُّوبَ عن ذلك؟ فقال: سألتُ النبيَّ ﷺ[1].

٥٣٢ - وسُئِلَ[2] أبو زرعة عن حديثٍ اختلَفَ[3] محمَّدُ بنُ عبدالرحمٰن بن أبي ليلى والثوريُّ، عن عبد الكريم أبي[4] أُمَيَّةَ[5]:

فقال سُفْيان[6]: عن عبدالكريم، عن عمرو بن سعيد، عن عائِشَة؛

= له الأجر، ثم قال ابن عبدالبر: « قول ابن وَهْب هذا - والله أعلم - خيرٌ من قول من قال: إن الجمع هاهنا الجيش، وإن له أجرَ الغازي - أو الغزاة - من قوله: تراءى الجَمْعان؛ يعني: الجيشَين، وليس هذا عندي بشيء، والوجهُ ما قاله ابن وَهْب، وهو المعروف عن العرب ».اهـ.

(١) الحديث رواه أبو داود (٥٧٨) عن أحمد بن صالح، عن ابن وَهْب به.
وروا‌ه الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٥٨ رقم ٣٩٩٨) من طريق أحمد بن صالح، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ١٨٣) من طريق حرملة بن يحيى، كلاهما عن ابن وَهْب، عن عمرو بن الحارث، عن بكير؛ أنه سمع عفيف بن عُمر بن المسيب يقول: حدثني رجل من أسد خزيمة: أنه سأل أبا أيوب، فذكره.
قال أحمد بن صالح: قال ابن وَهْب: عفيف بن عُمر، والصواب: عفيف بن عَمرو؛ قد روى مالك، عن عفيفٍ هذا الحديث، فقال: عفيف بن عمرو، لم يرفعه مالك.
ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٥٧ رقم ٣٩٩٧)، و"الأوسط" (٨٦٨٣) من طريق عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن يعقوب بن عفيف ابن المسيب: أنه سأل أبا أيوب، فذكره. قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن أبي أيوب إلا بهذا الإسناد، تفرد به بكير بن الأشج ».
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٣٣) عن عفيف السَّهْمي، عن رجل من بني أسد: أنه سأل أبا أيوب، فذكره موقوفًا.

(٢) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٣/ ٩٢٣).

(٣) أي: اختلف فيه.

(٤) في (ش): « بن » بدل: « أبي».

(٥) هو: عبدالكريم بن أبي المُخارق.

(٦) أي: الثوري. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٢١٥)، وابن أبي =

أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ عليها، واختَبَأَتْ مَولاةٌ له، فقال النبيُّ ﷺ: «**حاضَتْ؟**» فقالت[١]: نعم، فَشَقَّ لها من ثَوْبِهِ، وقال: «**اخْتَمِري بِهَذَا**».

وروى ابنُ أبي ليلى[٢]: عن عبدالكريم، عن سعيد بن عمرو، عن عائِشَة؟

فقال أبو زرعة: ما يَرويه الثوريُّ أصحُّ.

وسألتُ أبي عنه؟

فقال: هو عمرو بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن[٣] المُعَلَّى[٤].

٥٣٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو معاوية الضَّرير[٥]،

= عمر العدني في "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" (١/ ٢٣٣)- ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٦٥٤)، والخطيب البغدادي في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٢٤٤).

(١) في (ت) و(ش) و(ك): «فقال».

(٢) روايته أخرجها أسلم الواسطي المعروف بـ« بحشل » في "تاريخ واسط" (ص٧١).

(٣) قوله: « بن » سقط من (ش).

(٤) كذا في جميع النسخ ! وكذا عند مغلطاي! ولم نجد في الرواة من ينسب هكذا، ولم يذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، وحقُّه أن يذكره فيه لو كان هكذا، فالظَّاهر أنه مصحَّف، وصوابه: « عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص »، وهو المعروف بالأشدَق، فهو الذي يروي عن عائشة رضي الله عنها، ويروي عنه عبدالكريم أبو أمية المعروف بابن أبي المخارق؛ كما في "تهذيب الكمال" (٢٢/ ٣٥-٣٦). على أن مغلطاي لم يعدَّه تصحيفًا، وإنما ذكر أن ابن عساكر نسبه إلى العاص، وذكر أن المزِّي تابعه على ذلك، ثم قال مغلطاي: « وكأن ما قاله أبو حاتم أشبه، وإن كان كما قاله، فهو رجل مجهول لا يُعرف حاله ».

(٥) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٠٦٣)، - وعنه عبد بن حميد في "مسنده" (١٠٧٨/ المنتخب)-، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٥).

عن داود بن أبي هند، عن أبي نَضْرَةَ[١]، عن جابر؛ قال: خرجَ النبيُّ ﷺ ذاتَ ليلةٍ وأصحابُهُ ينتظرونَهُ لصلاة العِشَاء، فقال: «**نَامَ النَّاسُ وَرَقَدُوا، وَأَنْتُمْ تَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ، أَمَا إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مُنْذُ انْتَظَرْتُمُوهَا، وَلَوْلا ضَعْفُ الضَّعِيفِ، وَكِبَرُ الكَبِيرِ؛ لأَخَّرْتُ هَذِهِ الصَّلاةَ إلى شَطْرِ اللَّيْلِ**»؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ وَهَمٌ؛ وَهِمَ فيه أبو معاوية[٢].

قلتُ: لم يُبَيِّنِ الصَّحيحَ ما هو، والذي عندي أنَّ الصَّحيحَ: ما رواه وُهَيْبٌ[٣] وخالدٌ الواسطيُّ[٤]، عن داود، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ[٥].

---

(١) هو: المنذر بن مالك بن قُطَعَة.

(٢) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٢٠٢) بعد أن ذكر رواية أبي معاوية: «والصواب قول سائر أصحاب داود في قولهم: عن أبي سعيد؛ قاله أبو زرعة، وابن أبي حاتم، والدارقطني، وغيرهم».

(٣) هو: ابن خالد. (٤) هو: خالد بن عبدالله.

(٥) الحديث رواه أحمد في "المسند" (٣/ ٥ رقم١١٠١٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣٤٥) من طريق محمد بن أبي عدي، وأبو داود في "سننه" (٤٢٢) من طريق بشر ابن المفضَّل، والنسائي برقم (٥٣٨)، وابن ماجه (٦٩٣) من طريق عبدالوارث بن سعيد، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣٤٥) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٥) من طريق علي بن عاصم، جميعهم عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري به مرفوعًا.
قال البيهقي: «هكذا رواه بشر بن المفضل وغيره عن داود بن أبي هند، وخالفهم أبو معاوية الضرير، عن داود فقال: عن جابر بن عبدالله!
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٣٢/أ): «يرويه داود بن أبي هند واختُلِف عنه: فرواه أبو معاوية، عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن جابر، وغيره يرويه =

٥٣٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختَلَفَ الرُّواةُ[(١)] عن إسماعيل ابن أُميَّة: فروى عبد الوارث[(٢)]، ومَعْمَر[(٣)]، وبشر بن المُفَضَّل[(٤)]، وابن عُلَيَّةَ[(٥)]، وحُمَيد بن الأسود[(٦)]، كلُّهم عن إسماعيل بن أُميَّة، عن أبي عمرو بن محمد بن حُرَيْث، عن جَدِّه، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: « **إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْعَلْ تِلْقاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخُطَّ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ** ».

= عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وهو الصَّواب ».
وهذا الحديث له إسناد آخر عن جابر؛ أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٦٧ رقم١٤٩٤٩)، وأبو يعلى (١٩٣٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٥٧) من طريق الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، به.

(١) أي: اختلف الرواة فيه.

(٢) هو: ابن سعيد.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٤٩ و٢٥٤-٢٥٥ و٢٦٦ رقم ٧٣٩٤ و٧٤٦١ و٧٦١٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨١٢) لكن قال: عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٦٨٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨١٢). ومن طريق أبي داود أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ١٩٩).

(٥) هو: إسماعيل.

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه"(٩٤٣) عن بكر بن خلف، عن حميد بن الأسود، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حُرَيث، عن جَدِّه حُرَيث بن سُليم، عن أبي هريرة. ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٧٠) من طريق يوسف بن يعقوب، عن محمد بن أبي بكر، عن حميد بن الأسود، عن إسماعيل، عن أبي عمرو ابن محمد بن حُرَيث، عن أبيه، عن أبي هريرة. كذا روي عن حميد على الوجهين.
وقال الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٨١ رقم٢٠١٠): « ورواه بشر بن المفضل وعبدالوارث بن سعيد، وحميد بن الأسود، وأبو إسحاق الفزاري؛ فقالوا: =

وروى ابن جُرَيج، وسُفْيان بن عُيَينة - في رواية الحُمَيديِّ[١] وعليِّ بن المَدِيني[٢] وابنِ المُقْرِئ[٣] - عن إسماعيل بن أُميَّة، عن أبي محمد بن عمرو بن حُرَيْث، عن جَدِّه حُرَيْث - رجلٍ من بني عُذْرَة - عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه مسلم بن خالد الزَّنْجي[٤]، عن إسماعيل بن أُميَّة، عن أبي محمد بن[٥] عمرو بن حُرَيْث، عن أبيه، عن جَدِّه[٦]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

= عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن محمد بن حُرَيث، عن جَدِّه، عن أبي هريرة؛ إلا أن حميدًا قال من بينهم: عن أبيه، عن أبي هريرة ».

(١) هو: عبدالله بن الزُّبير. وروايته أخرجها هو في "مسنده" (٩٩٣).

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٦٩٠)، ثم قال ابن المديني: « قال سفيان: لم نجد شيئًا نشدُّ به هذا الحديث، ولم يجئ إلا من هذا الوجه. قلت لسفيان: إنهم يختلفون فيه، فتفكر ساعة ثم قال: ما أحفظ إلا أبا محمد بن عمرو. قال سفيان: قدم ههنا رجل بعد ما مات إسماعيل بن أمية، فطلب هذا الشيخ؛ أبا محمد حتى وجده، فسأله عنه؟ فخلَّط عليه ». وقال أبو داود: « وسمعت أحمد بن حنبل سئل عن وصف الخط غير مرَّة؟ فقال: هكذا؛ عرضًا مثل الهلال ».

(٣) هو: محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ. وروايته لم نقف عليها، وممن رواه عن ابن عيينة على هذا الوجه أيضًا: أبو خثيمة زهير بن حرب، وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٢٣٦١)، وفي "الثقات" (٤/ ١٧٥)، وعبدالجبار بن العلاء ومحمد بن منصور الجوَّاز، روايتهما أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٨١١). وعمَّار بن خالد، روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٩٤٣).

(٤) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٢٣٧٦).

(٥) قوله: « محمد بن » سقط من (ت) و(ك).

(٦) قوله: « عن جده » سقط من (ت) و(ك).

وروواه يحيى بن سعيد القَطَّان، وحسين بن حفص[١]، عن الثوريِّ، عن إسماعيل بن أُميَّة، عن أبي عمرو[٢] بن حُرَيْث، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

قال أبو زرعة[٤]: الصَّوَابُ ما رواه الثوريُّ .

قلتُ: قد[٥] اختُلِفَ عن ابن عُيَينة[٦]؛ فأمَّا يونسُ بن عبدالأعلى وسُلَيمانُ[٧] القَزَّاز: فحَدَّثاني[٨] عن ابن عُيَينة، عن إسماعيل بن أُميَّة، عن أبي عمرو بن محمد بن حُرَيْث، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٧٠). وأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٤٩ و٢٥٤-٢٥٥ و٢٦٦ رقم٧٣٩٤ و٧٤٦١ و٧٦١٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨١٢) كلاهما من طريق عبدالرزاق، عن الثوري، به .

(٢) في (ف): « عن ابن عمرو ».

(٣) من قوله: « ورواه يحيى بن سعيد. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) في (ف): « قال أبا زرعة ».

(٥) قوله: « قد » ليس في (ت) و(ك).

(٦) قال الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٧٨ رقم٢٠١٠): « ورواه ابن عيينة واختُلِف عنه: فقال سعيد بن منصور عنه: عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو ابن حُرَيث، عن أبيه، عن جَدِّه، عن أبي هريرة. وخالفه جماعة من أصحاب ابن عيينة، فقالوا عنه: عن أبي محمد بن عمرو بن حُرَيث، عن جَدِّه، ولم يقولوا: عن أبيه ».

(٧) هو : ابن داود .

(٨) في (ك): « فحدثنا ».

وروى الحُمَيديُّ، وعليُّ بن المَديني، وابن المُقْرئ على ما بَيَّنَّا(١).

(١) أطال الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "العلل" (٢٠١٠) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، ونقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٦٣٩) عنه أنه قال: « والحديث لا يثبت ».
وروى البيهقي في "سننه" (٢/ ٢٧١) عن علي بن المديني أنه قال: « قلت لسفيان: إنهم يختلفون فيه! بعضهم يقول: أبو عمرو بن محمد، وبعضهم يقول: أبو محمد بن عمرو ! فتفكر ساعة، ثم قال: ما أحفظه إلا أبا محمد بن عمرو. قلت لسفيان: فابن جريج يقول: أبو عمرو بن محمد ؟ فسكت سفيان ساعة، ثم قال: أبو محمد ابن عمرو، أو أبو عمرو بن محمد. ثم قال سفيان: كنت أراه أخًا لعمرو بن حريث. وقال مرَّة: العذري ». ثم قال البيهقي: « واحتجَّ الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الحديث في القديم، ثم توقف فيه في الجديد، فقال في كتاب البويطي: ولا يخط المصلي بين يديه خطًّا، إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت، فليُتَّبع، وكأنه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في إسناده، ولا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى، وبه التوفيق». اهـ.
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ١٩٨-٢٠٠): « واختلفوا فيما يعرض ولا يُنصب، وفي الخطِّ: فكل من ذكرنا قوله أنه لا يجزئ عنده أقل من عظم الذراع، أو أقل من ذراع، لا يجيز الخطَّ، ولا أن يعرض العصا والعود في الأرض فيصلي إليها، وهم: مالك، والليث، وأبو حنيفة وأصحابه، كلهم يقول: الخط ليس بشيء، وهو باطل، ولا يجوز عند واحد منهم إلا ما ذكرنا، وهو قول إبراهيم النخعي. وقال أحمد بن حنبل وأبو ثور: إذا لم يجعل تلقاء وجهه شيئًا، ولم يجد عصًا ينصبها فليخطَّ خطًّا، وكذلك قال الشافعي بالعراق. وقال الأوزاعي: إذا لم يكن ينتصب له؛ عرضَه بين يديه، وصلى إليه، فإن لم يجد خطَّ خطًّا، وهو قول سعيد بين جبير. قال الأوزاعي: والسوط يعرضه أحب إلي من الخط. وقال الشافعي بمصر: لا يخط الرجل بين يديه خطًّا، إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فيتَّبع ».
ثم أخرج ابن عبدالبر الحديث، ثم قال: « وهذا الحديث عند أحمد بن حنبل ومن قال بقوله حديث صحيح، وإليه ذهبوا، ورأيت أن علي بن المديني كان يصحِّح هذا الحديث ويحتج به. وقال أبو جعفر الطحاوي- إذ ذكر هذا الحديث-: أبو عمرو بن محمد بن حريث هذا مجهول، وجدُّه أيضًا مجهول، ليس لهما ذكر في غير =

٥٣٥ - وسمعتُ[١] **أبي وذكَرَ حديثًا حدَّثنا به؛ قال: حدَّثنا** عبدالرحمٰن بن بكر[٢] بن الرَّبيع بن مسلم؛ قال: حدَّثني حسَّان بن سِيَاه؛ قال: حدَّثنا ثابتٌ البُناني[٣]، عن أنس بن مالك: أنَّ النبيَّ ﷺ سَجَد على كَوْرِ العِمامة[٤].

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٥].

= هذا الحديث، ولا يحتج بمثل هذا من الحديث ». اهـ.
وحكى ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٦٣٦) عن الإمام مالك أنه قال: « الخطُّ باطل »، ثم ذكر نقل ابن عبدالبر عن الإمام أحمد أنه صححه، ثم قال متعقبًا: وأحمد لم يُعرَف عنه التصريح بصحته، وإنما مذهبه العمل بالخطِّ، وقد يكون اعتمد على الآثار الموقوفة، لا على الحديث المرفوع؛ فإنه قال في رواية ابن القاسم: الحديث في الخطِّ ضعيف »، ثم عرض ابن رجب الاختلاف على إسماعيل بن أمية، ونقل عن يحيى بن معين أنه قال: « الصحيح: إسماعيل بن أمية، عن جده حريث، وهو أبو أمية، وهو من عُذرَة. قال: ومن قال فيه: عمرو بن حريث فقد أخطأ ». اهـ.
وقد مثَّل ابنُ الصلاح والعراقيُّ للحديث المضطرب بهذا الحديث، ونازعهما في ذلك ابن حجر بأن الطرق قابلةٌ لترجيح بعضها على بعض، والراجحة منها يمكن التوفيق بينها. انظر "التقييد والإيضاح" (ص ١٢٤-١٢٥)، و"النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٧٢-٧٧٣).

(١) نقل هذا النص بتمامه الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٣٨٥)، ونقل بعضه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٥٦). وانظر المسألة رقم (٥٠٠).

(٢) في (ش): « بن أبي بكر ».

(٣) هو: ثابت بن أسلم.

(٤) سلف تفسير: « كَوْر العِمامة » في التعليق على المسألة رقم (٥٠٠).

(٥) قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٠٦): « وأما ما رُوي عن النبي ﷺ من السجود على كور العمامة: فلا يثبت شيء من ذلك، وأصحُّ ما روي في ذلك: قول الحسن البصري حكايةً عن أصحاب النبي ﷺ ». وقال ابن القيم في "زاد المعاد" (١/ ٢٣١): «ولم يثبت عنه السجود على كور العمامة من حديث صحيح ولا حسن».

٥٣٦- وسمعتُ[١] أبا زرعة وسُئِلَ عن حديثٍ حدَّثنا به عن شَيبان ابن فَرُّوخ[٢]، عن عِكْرِمَة بن إبراهيم، عن عبدالملك بن عُمَير اللَّيْثي[٣]، عن مُصْعَب بن سعد، عن أبيه سعد؛ قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[٤]؟ قال: «هُمُ الَّذِينَ يُؤَخِّرُونَهَا[٥] عَنْ وَقْتِهَا»؟

فسمعتُ[٦] أبا زرعة[٧] يقول: هذا خطأٌ؛ والصَّحيحُ موقوفٌ[٨].

---

(١) انظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٧٤٠).

(٢) روايته أخرجها المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨٢٢)، والدولابي في "الكنى" (١٤٤٥)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٣٨٧)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢٢٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢١٤).
ورواه البزار في "مسنده" (١١٤٥) من طريق يحيى بن حسان، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٦٣٢-٦٣٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٧٧) من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢١٤-٢١٥) من طريق حرمي بن حفص، ثلاثتهم عن عكرمة بن إبراهيم، به.

(٣) كذا في جميع النسخ! والصواب: «اللخمي». انظر "تهذيب الكمال" (١٨/ ٣٧٠).

(٤) الآية (٥) من سورة الماعون.

(٥) في (ك): « يخرجونها ». (٦) في (ك): « وسمعت ».

(٧) في (أ): «أبي» بدل: «أبا زرعة»، وصوِّبت في الهامش، ولم تتضح جيدًا في التصوير.

(٨) الحديث أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧٠٤)، والطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٦٣٠-٦٣١)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢١٤) من طريق عاصم بن أبي النجود، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، موقوفًا.
ورواه عبدالرزاق في "التفسير" (٣/ ٤٠٠) من طريق الأعمش، والطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٦٣٠) من طريق خلف بن حوشب، والخطيب في "تالي تلخيص المتشابه" (٢٣٣) من طريق عبدالله بن زبيد اليامي، جميعهم عن طلحة بن مصرف، =

٥٣٧ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختَلَفَ الرُّواة عن شَريك[(١)]:

فروى[(٢)] أبو نُعَيم[(٣)]، عن شَرِيك، عن سِمَاك[(٤)]، عن موسى بن طَلْحَة، عن أبيه .

= عن مصعب بن سعد، عن أبيه موقوفًا. ورواه أبو يعلى في "المسند" (٧٠٥) من طريق سماك، عن مصعب بن سعد، عن أبيه.

قال البزار في الموضع السابق:« وهذا الحديث قد رواه الثقات الحفاظ عن عبدالملك بن عمير، عن مصعب بن سعد، عن أبيه موقوفًا، ولا نعلم أسنده إلا عكرمة بن إبراهيم، عن عبدالملك بن عمير، وعكرمة لينُ الحديث ».

وقال العقيلي في الموضع السابق بعد أن ذكر الخلاف فيه:« والموقوف أولى ».

وقال الطبراني في الموضع السابق:« لم يرفع هذا الحديث، عن عبدالملك بن عمير إلا عكرمة بن إبراهيم ».

وقال البيهقي في الموضع السابق :« وهذا الحديث إنما يصحُّ موقوفًا، وعكرمة بن إبراهيم قد ضعفه يحيى بن معين وغيره من أئمة الحديث ».

وقال ابن كثير في "تفسيره" (٨/ ٥١٦) بعد أن ذكر الرواية الموقوفة:« وهذا أصح إسنادًا، وقد ضعف البيهقي رفعه وصحَّح وقفه، وكذلك الحاكم ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٥٩٢):« يرويه عبد الملك بن عمير فاختُلِف عنه، فأسنده عكرمة بن إبراهيم، عن عبدالملك بن عمير ورفعه إلى النبي ﷺ ، وغيرُه يرويه عن عبد الملك بن عمير موقوفًا على سعد، وهو الصَّواب . وكذلك رواه طلحة بن مصرِّف، وسماك بن حرب، وعاصم بن أبي النجود، عن مصعب بن سعد، عن أبيه موقوفًا، وهو الصَّواب ».

(١) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٢) أي: فرواه، حذف ضمير المفعول، للعلم به. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٣) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٠١/ المنتخب)، وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٤٩٩) من طريق أبي الأحوص وعمر ابن عبيد الطنافسي، كلاهما عن سماك، عن موسى بن طلحة، به.

(٤) هو: ابن حرب .

ورواه إسحاقُ بن يوسف الأَزْرَق، عن شَرِيك، عن عثمان بن مَوْهَب، عن موسى بن طَلْحَة، عن أبيه[١]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**يَسْتُرُ المُصَلِّيَ مِثْلُ[٢] مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ[٣]**»؟

فقال[٤] أبو زرعة: حديثُ سِماكٍ أشبَهُ من حديث عثمان، إلا أن يكونَ رَوَى[٥] عنهما جميعًا[٦].

٥٣٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه لَيْثُ[٧] بن سعد، فاختُلِف عن ليث:

فروى أبو الوليد[٨]، عن ليث[٩]، عن عبدالله بن أبي مُلَيْكَة، عن عبدالله بن أبي نَهِيك، عن سعد بن أبي وقَّاص، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) من قوله: «ورواه إسحاق ...» إلى هنا مكرَّر في (ت)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٢) قوله: «مثل» سقط من (ش).

(٣) كذا في (ت)، وأثبت الناسخ علامة الإهمال تحت الحاء. ووردت في بقيَّة النسخ: «الرجل» بالجيم.

(٤) في (ك): «قال».

(٥) الضمير يعود إلى شريك، وفي (ش): «رُوي».

(٦) ذكر الدارقطني وجوهًا أخرى من الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" (٥١٢)، وصحح حديث من رواه عن سماك بن حرب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه موصولاً.

(٧) قوله: «ليث» سقط من (ش).

(٨) هو: هشام بن عبدالملك الطيالسي. وروايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٣٥٣١)، وأبو داود في "سننه" (١٤٦٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٣٠)- ووقع عند الدارمي: «ابن أبي نهيك» من غير تسمية. وعند أبي داود والبيهقي: «عبيدالله بن أبي نهيك». وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٥ رقم ١٥١٢)، وأبو داود في "سننه" (١٤٦٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٣٠٤)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١١٩٧) من طرق عن الليث بن سعد، به.

(٩) قوله: «عن ليث» سقط من (ف).

ورواه يحيى بن بُكَير[١]، عن ليث، عن عبدالله بن عُبَيدالله بن أبي مُلَيكَة، عن عُبَيدالله[٢] بن أبي نَهِيك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ أنه قال[٣]: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ»؟

قال أبو زرعة: في كتاب اللَّيث في أصله: سعيد بن أبي سعيد، ولكن لُقِّنَ بالعراق: عن سعد[٤][٥].

---

(١) لم نقف على روايته من هذ الوجه، لكن أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٩) من طريق عبيد بن شريك، يحيى بن بُكَير، عن الليث بن سعد، عن ابن أبي مُلَيكَة، عن عُبَيدالله بن أبي نَهِيك، عن سعد بن مالك ،به. والرواية المذكورة أخرجها أبو داود في "سننه" (١٤٦٩) من طريق يزيد بن خالد بن موهب، عن الليث بن سعد، به.

(٢) كذا في جميع النسخ مُصغَّرًا، وكلاهما مذكور عنه؛ فيقال له: « عبدالله »، و«عبيدالله »؛ كما في "تهذيب الكمال" (٣٦٠٧).

(٣) قوله: « أنه قال » ليس في (ت) و(ك).

(٤) في (ك): « عن سعيد ».

(٥) الحديث رواه أبو داود في "مسنده" (١٤٦٩) من طريق أبي الوليد الطيالسي وقتيبة بن سعيد ويزيد بن خالد، ورواه أحمد في "المسند" (١/ ١٧٥ رقم١٥١٢) عن حجاج وأبي النضر، كلهم عن الليث، عن عبدالله بن أبي مليكة، عن عبدالله بن أبي نهيك، عن سعد به . قال يزيد بن خالد: عن ابن أبي مليكة، عن سعيد بن أبي سعيد، وقال قتيبة: هو في كتابي: عن سعيد بن أبي سعيد .
ورواه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص ٢١٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٣٠٤) من طريق عبدالله بن صالح، عن الليث، عن ابن أبي مليكة، عن عبيدالله بن أبي نهيك، عن سعيد بن أبي سعيد به.
قال عبدالله بن صالح: قال لنا الليث بالعراق - يعني في هذا الحديث -: عن سعد ابن أبي وقاص .
قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٨٩ رقم٦٤٩): «واختُلِف على الليث في ذكر سعد ابن أبي وقاص؛ فأما الغرباء عن الليث فرووه عنه على الصَّواب. وأما أهل مصر =

٥٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبَّاس[(١)] بن محمد

= فرووه وقالوا: عن سعيد بن أبي سعيد؛ كان سعد. ومنهم من قال: عن سعيد، أو سعد. وقال قتيبة: عن الليث، عن رجل؛ ولم يُسَمِّ سعدًا ولا غيره ».

ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (٦٥١) عن البخاري قوله: « والصحيح: ما رواه عمرو بن دينار وابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عبيدالله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ: " ليس منا من لم يتغن بالقرآن ". قال محمد: وكان الليث بن سعد يروي هذا عن ابن أبي مليكة، عن عبيدالله بن أبي نهيك ويقول: عن سعيد بن أبي سعيد، ثم رجع فقال: عن سعد بن أبي وقاص، هكذا قال عبدالله بن صالح ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٩/ ٤٠٧): « والصَّواب قول عمرو بن دينار وابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن أبي نهيك، عن سعد ».اهـ.

وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٣/ ٣٠٥): « والصحيح حديث سعد ».

وقال ابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٢٩): « سعيد بن أبي سعيد روى عن النبي ﷺ في التغني بالقرآن، من رواية عبيدالله بن أبي نهيك عنه، والصَّواب: عن ابن أبي نهيك، عن سعد، هكذا استدركه الذهبي في "التجريد"، وليس لسعيد بن أبي سعيد صحبة، إنما جاءت هذه الرواية من طريق مرسلة ».

تنبيه: ذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٨٧) الاختلاف في هذا الحديث، إلا أنه وقع في أثناء الطباعة سقطٌ في كلام الدارقطني، استدركه المحقق رحمه الله في نهاية الجزء التاسع من "العلل" (ص ٤٠٥-٤٠٧).

(١) في (ش): « عَيَّاش ». ونقل الإمام ابن القيم هذه المسألة في "زاد المعاد" (١/ ٢٢٩) باختصار، ثم قال: «إنما أنكره - والله أعلم - لأنَّه من رواية العلاء بن إسماعيل العطار، عن حفص بن غياث، والعلاء هذا مجهول لا ذكر له في الكتب الستة ».

ونقل الحافظ ابن حجر بعض هذا النص في "لسان الميزان" (٤/ ١٨٢-١٨٣)، و"إتحاف المهرة" (٢/ ٦١ رقم١٢٢٥)، وعلَّق على كلام أبي حاتم بقوله: « وإنما أنكره؛ لأنه تفرد به عن حفص، والعلاء لا يُعرَف حاله. وقد ذكر مسلم: أن علامة المنكر أن يتفرَّد من ليس معروفًا حالُه برواية حديث عمَّن يكون مكثرًا من الرواية. وقد رواه عمر بن حفص بن غياث عن أبيه بسند آخر؛ قال: عن الأعمش، =

الدُّوري[١]، عن العلاء بن إسماعيل العَطَّار[٢]، عن حفص بن غِيَاث، عن عاصم الأَحْوَل[٣]، عن أنس بن مالك؛ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ[٤] إذا كبَّر حاذى[٥] إبْهامُهُ أُذُنَيْهِ، ثم ركَعَ حتى استَقَرَّ كُلُّ مَفْصِلٍ منه في مَوضِعِه، ثم انحَطَّ بالتَّكبير، فسَبَقَتْ رُكبَتَيهِ[٦] يَدَيهِ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٧].

= عن إبراهيم، عن علقمة وغيره، عن عمر موقوفًا عليه، وهذا هو المحفوظ؛ فإن عمرَ أثبتُ الناس في أبيه».

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٤٥) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٦/ ٢٩٣-٢٩٤ رقم ٢٣١٠)-، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٦)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٩٩).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «القطَّان».

(٣) هو: عاصم بن سليمان.

(٤) في (ف): «رأيت النبي ﷺ».

(٥) في (ت): «حاذ».

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «ركبتاه» كما في مصادر التخريج؛ لأنَّه فاعل «سَبَقَتْ»، لكنَّ ما وقع في النسخ قد يخرَّج على وجهين:
الأول: وجه الرفع على الفاعليَّة بـ«سَبَقَتْ»، والأصل: «ركبتاهُ»، لكن أُمِيلَتْ ألفُهُ فكتبت ياءً، وإمالتُها لوقوع الياء بعدها في قوله: «يَدَيْهِ». وتنطق «رُكْبَتَيْهُ» بالألف الممالة، مضمومة الهاء، انظر "شرح التصريح على التوضيح" (٢/ ٦٤٨)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤) في الكلام على الإمالة.
والثاني: وجه النصب على المفعولية بفعل مضمر، تقديره: أعني أو أَخُصُّ، كأنه قال: فَسَبَقَتْ - أعني ركبَتْيهِ - يديه. والله أعلم.

(٧) قال الدارقطني والبيهقي في الموضع السابق: «تفرد به العلاء بن إسماعيل».
وقال الحاكم في الموضع السابق: «صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه». =

٥٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاويةُ بن هشام[١]، عن سُفْيان[٢]، عن حَبيب[٣]، عن مُجَاهِد[٤]، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «صَلَاةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ القَائِمِ»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حَبِيب، عن أبي موسى الحَذَّاء[٥]، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ[٦].

= ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٥٦) من طريق عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أصحاب عبدالله: علقمة والأسود، فقالا: حفظنا عن عمر في صلاته أنه خرَّ بعد ركوعه على ركبتيه كما يخرُّ البعير، ووضع ركبتيه قبل يديه. اهـ. وهذه الطريق هي التي رجَّحها ابن حجر كما تقدم.

(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٣٦٩)، والبزار في "مسنده" (٢٤٩٢)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٤٢٣).

(٢) هو: الثوري.

(٣) هو: ابن أبي ثابت.

(٤) هو: ابن جبر المكي.

(٥) قال أبو حاتم: «أبو موسى الحذاء لا يُعرَف ولا يُسمَّى». "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٣٨).

(٦) قال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن الثوري، عن حبيب، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو إلا معاوية بن هشام».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٦٣٣)، وأحمد في "المسند" (٢/ ١٩٢-١٩٣ رقم٦٨٠٨) عن وكيع، والنسائي في "الكبرى" (١٣٧٠) من طريق أبي نعيم، كلاهما عن سفيان، عن حبيب، عن أبي موسى، عن عبدالله بن عَمرو به مرفوعًا.
تنبيه: أورد الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٤/ ٤٧/ب) في "مسند ابن عُمر" بضم العين، فقال: «يرويه حبيب بن أبي ثابت، واختُلِف عنه؛ فرواه معاوية بن هشام، عن سفيان، عن حبيب، عن مجاهد، عن ابن عُمر، عن النبي ﷺ، وغيره يرويه عن حبيب بن (كذا، وصوابه: عن) أبي موسى، عن عبدالله بن عُمر، وهو الصَّواب. اهـ. =

٥٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[١]، عن وَرْقاء[٢]، عن أبي الزِّنَاد[٣]، عن الأَعْرَج[٤]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ العَبْدَ إذَا صَلَّى فِي العَلَانِيَةِ فأَحْسَنَ، ثُمَّ صَلَّى فِي السِّرِّ[٥]؛ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: هَذا عَبْدي[٦] حَقًّا» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ يشبهُ أن يكونَ مِنْ حديث عَبَّاد بن كَثير .

٥٤٢ - وسمعتُ[٧] أبا زرعة وحدَّثنا عن عَبَّاد بن موسى[٨]، عن طَلْحَة بن يحيى الأنصاري، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري، عن أنس؛ قال: إذا عَرَفَ الغلامُ يمينَهُ من شِمَالِهِ، فَمُرُوهُ بالصَّلاة .

= والحديث من هذين الطريقين والخلاف فيه إنما هو معروف عن عبدالله بن عَمرو بن العاص، ويبعد أن يكون تصحيفًا من الناسخ؛ لأنه أورده في سياق أحاديث ابن عُمر، ومسند عبدالله بن عَمرو بن العاص ليس في "العلل" للدارقطني، فلعله وقع للدارقطني وهمٌ في اسم صحابيِّه، والله أعلم .

(١) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٢٠٠).

(٢) هو: ابن عمر اليَشْكُري.

(٣) هو: عبدالله بن ذكوان .

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن هرمز.

(٥) كذا في جميع النسخ، وجاء عند ابن ماجه في الموضع السابق: « وصلَّى في السِّرِّ فأحسن ».

(٦) في (ش): « عندي ».

(٧) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٥٣٦-٥٣٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٤٠/ مخطوط)، والشيخ طاهر الجزائري في "توجيه النظر" (٢/ ٦١٧).

(٨) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٨٣٣٢).

فسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ عن الزُّهْريِّ قَطْ(١)، قولَهُ.

٥٤٣ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ رواه محمد بن المُصَفَّى(٣)، عن بَقِيَّة(٤)، عن صَفْوان بن عمرو، عن سَلَمة القَيْسي(٥)، عن أبي أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ قال(٦): **«لِيَبْشُرِ(٧) المُدْلِجُونَ في الظُّلَمِ إلى المَسَاجِدِ بِمَنَابِرَ مِنْ نُورٍ يَوْمَ القِيَامَةِ، يَفْزَعُ النَّاسُ وَلَا يَفْزَعُونَ»**؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: سَلَمة، عمَّنْ حدَّثه، عن أبي أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ، وبعضُهم يقول: عن رجالٍ من أهل بيتِه، عن أبي

---

(١) كذا في جميع النسخ: « قَطْ »، وليس هو في "البدر المنير"، ووقع مكانه بياض في "الإمام"، وفي "توجيه النظر": « فقَطْ ». و« قَطْ » بفتح القاف وسكون الطاء. وانظر التعليق على المسألة رقم (٩٢).

(٢) نقل قول أبي حاتم مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (١٢٩٨/٤).

(٣) لم نجد روايته على هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٤٢ رقم٧٦٣٣) من طريق عمرو بن عثمان، وفي "مسند الشاميين" (١٠٣٣) من طريق عيسى بن المنذر، كلاهما عن بقيَّة، عن صفوان بن عمرو، عن سلمة القَيْسي، عن أبي أُمامَة به، لكن في "مسند الشاميين": « سلمة العبسي» بالباء الموحَّدة.
ورواه الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٤٢ رقم٧٦٣٤)، وفي "مسند الشاميين" (١٠٣٤) من طريق محمد بن المصفي، عن بقية، عن صفوان، عن سلمة القَيْسي - ولم ينسبه في "مسند الشاميين" - عن رجلٍ من أهل بيتِه، عن أبي أُمامَة.

(٤) هو: ابن الوليد.

(٥) كذا في جميع النسخ، والموضع الآتي من "المعجم الكبير" للطبراني، وفي "الجرح والتعديل" (٤/ ١٧٨): «سلمة العنسي، روى عن رجالٍ من أهل بيتِه، عن أبي أُمامَة، روى عنه صفوان بن عمرو».

(٦) قوله: «قال» ليس في (ت) و(ك).

(٧) في (ف): « بشر »، ومعنى: « ليَبْشُر »: ليَفْرَح.

أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ(١).

٥٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُرَيْج(٢) بن يونس، عن يحيى ابن سُلَيم(٣)، عن عُبَيدالله بن عمر(٤)، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن لِبْسَتَيْنِ، وعن صَلاتَيْنِ(٥)، وعن بَيْعَتَين؛ نهى عن الصَّمَّاءِ(٦)، والحُبْوَةِ(٧) وفَرْجُهُ مفتوحٌ إلى السَّماء، وعن بَيع الحَصَاة(٨)،

---

(١) من قوله: «وبعضهم يقول عن رجال ...» إلى هنا مكرَّر في (ت)؛ لانتقال البصر.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « شريح »، ولم تنقط في (ت) و(ك). وانظر "تهذيب الكمال" (١٠/ ٢٢١).

(٣) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (١٩١/ب/أطراف الغرائب). ونقل عن ابن صاعد قوله: « وهذا مما وهم يحيى بن سليم في إسناده؛ لأن بعضه عن حبيب، وبعضه عن أبي الزناد، تفرد به يحيى بن سليم عن عبيدالله ».

(٤) في (ف): « عَمْرو ».

(٥) في (ف): « نهى رسول الله ﷺ عن صلاتين ».

(٦) الصَّمَّاء؛ هي: أن يتجلَّلَ الرجلُ بثوبه ولا يرفع منه جانبًا، وإنما قيل له: صَمَّاء؛ لأنه يسدُّ على يديه ورجليه المنافذَ كلَّها؛ كالصخرة الصَّمَّاء التي ليس فيها خَرْق ولا صَدْع، والفقهاءُ يقولون: هو أن يتغطَّى بثوبٍ واحد ليس عليه غيرُه، ثم يرفعَه من أحد جانبيه فيضعَهُ على مَنْكِبه، فتنكشفَ عورتُه .اهـ. "النهاية" لابن الأثير(٣/ ٥٤).

(٧) الحُبْوَةُ بضم الحاء - وبكسرها أيضًا - والاحْتِباء: أن يضُمَّ الإنسانُ رجلَيه إلى بطنه بثوبٍ يجمعُهما به مع ظهره، ويشدُّه عليها . وقد يكون الاحتباءُ باليدين عوضَ الثَّوب، وإنما نَهَى عنه؛ لأنه إذا لم يكن عليه إلا ثوبٌ واحد ربَّما تحرَّكَ أو زال الثوبُ فتبدو عورتُه.اهـ. "النهاية" لابن الأثير (١/ ٣٣٥-٣٣٦).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٣٦٠): « واختُلِف في تفسير بيع الحصاة، فقيل: هو أن يقول: بعتُك من هذه الأثواب ما وقعتْ عليه هذه الحَصاة، ويرمي حصاةً، أو من هذه الأرض ما انتهت إليه في الرمي . وقيل: هو أن يشترط الخيارَ إلى أن يرميَ الحصاة . والثالث: أن يجعلا نفس الرمي بيعًا ».اهـ. =

وعن المُنابَذَةِ[١]، وصلاةٍ بعد الصُّبْحِ حتى تطلُعَ الشَّمْسُ، وبعد العصرِ حتى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، الحديثُ كلُّه منكرٌ[٢].

٥٤٥ - أخبرنا[٣] أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال: وحدَّثنا[٤] يحيى بن محمد بن يحيى النَّيسابوري، عن

= وهذا الثالث الذي ذكره ابن حجر هو الذي حكاه الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (١٢٣٠) حيث قال: « ومعنى بيع الحصاة: أن يقول البائعُ للمشتري: إذا نَبذتُ إليك بالحَصاة، فقد وجبَ البيعُ فيما بيني وبينك، وهذا شبيهٌ ببيع المنابذة، وكان هذا من بيوع أهل الجاهلية ».

(١) في (أ): « وعن بيع المنابذة ».
والمُنابَذَةُ في البيع: أن يقولَ الرجلُ لصاحبه: انبِذْ إليَّ الثوبَ - أو أَنبِذُهُ إليك - ليجبَ البيع . وقيل: هو أن يقول: إذا نبذْتُ إليك الحصاة، فقد وجب البيع ». "النهاية "(٥/ ٦).

(٢) ومقصوده: أنه منكرٌ من حديث ابن عمر، وإلا فالحديثُ رواه البخاري (٥٨٤)، ومسلم (١٥١١) مختصرًا من طريق خبيب بن عبدالرحمٰن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة به مرفوعًا. وانظر "فتح الباري" لابن رجب (٢/ ١٨٠ فما بعدها).

(٣) انظر المسألة رقم (٢٢٦) و(٣٣٣) و(٤٥٥)، وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «الثوب الواحد».

(٤) قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا من (ت) و(ك)، وجاء مكانه في (ف): «قلت: وحدثنا »، ويظهر أن الراوي فيها عن يحيى: هو ابن أبي حاتم، وهو الصواب، لكن جاء في نسختَي (أ) و(ش): «وحدَّثنا» فقط، والمفهوم منهما أن الراوي هو أبو حاتم لا أبو محمد، وهو خطأ لمخالفته لسياق المسألة؛ ففي آخرها قال أبو محمد: « ثم ذكرته لأبي . . . إلخ »، وهذا شاهد بأن الراوي عن يحيى هو ابن أبي حاتم، وليس أباه أبا حاتم، والله أعلم. على أنه لولا قرينة السياق لجوَّزنا صحة ما في هاتين النسختين أيضًا؛ فإنَّ يحيى بن محمد هذا روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وابنه أبو محمد؛ كما في "الجرح والتعديل" (٩/ ١٨٦).

مُسَدَّد[١]، عن مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن أبيه[٢]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أبي بكر في ثَوبٍ واحدٍ.

وذلك[٣] عند أبي زرعة بعد رجُوعه من الحجِّ.

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ، ليس هذا هكذا؛ حدَّثنا[٤] مُسَدَّد، عن المُعتَمِر، عن حُمَيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه سُلَيمان التَّيْمِي[٥].

فقال يحيى: اضربوا عليه.

قال أبو محمد[٦]: ثم ذكرتُه لأبي فقال: حدَّثنا ابنُ أبي شيبة وغيرُهُ، عن مُعتَمِر، عن حُمَيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ[٧]، ولو كان عن[٨] التَّيْمِي، لكان مُنكَرًا.

٥٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن عَجْلان[٩]، عن

---

(١) هو: ابن مُسَرْهَد. (٢) هو سليمان بن طَرْخان التَّيْمي.
(٣) أي: كان تحديثُ يحيى بن محمد النيسابوري بهذا الحديث عند أبي زرعة.
(٤) زاد قبلها في (أ) و(ت) و(ف): «حديثًا».
(٥) تقدَّم في المسألة رقم (٢٢٦) من طرق عن حميد.
(٦) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ف)، وفي(أ) و(ش): «قلت».
(٧) من قوله: «ليس فيه سليمان...» إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
(٨) في (ت) و(ك): «على» بدل: «عن».
(٩) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٣٩-٣٤٠ و٤١٧ رقم ٨٤٧٧ و٩٤٠٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٣) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٩٠٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٩١٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٦-١١٧).

سُمَيٍّ[١]، عن أبي صالح[٢]، عن أبي هريرة؛ قال: شُكِيَ إلى رسول الله ﷺ مَشَقَّةُ السُّجود عليهم إذا انْفَرَجُوا، فقال: «استَعِينُوا بالرُّكَب»[٣].

ورواه ابنُ عُيَينة[٤] وغيرُهُ[٥]، عن سُمَيٍّ، عن النُّعْمان بن أبي عَيَّاش، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٦]؟

فسمعت أبي يقول: الصَّحيحُ: حديثُ سُمَيٍّ، عن النُّعمان بن أبي عَيَّاش، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَل[٧].

---

(١) هو: القرشي المخزومي، أبو عبدال المدني.

(٢) هو: ذكوان السَّمَّان.

(٣) فسَّرها ابن عجلان في رواية الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٣٩)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ١١٦-١١٧) بقوله: «ذلك أن يضعَ مِرفَقَيه على رُكبَتَيه إذا طال السُّجود وأَعْيا».

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى"، وأخرجه البخاري تعليقًا في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٨)، والتاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٣).

(٥) كسفيان الثوري، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٩٢٨)، والبخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٨)، و"التاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٣).

(٦) كذا، بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) من قوله: «فسمعت أبي يقول...» إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
قال الترمذي في الموضع السابق: «هذا حديث لا نعرفه من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، من حديث الليث، عن ابن عجلان، وقد روى هذا الحديث سفيان بن عيينة وغير واحد عن سُمَي، عن النعمان بن أبي عياش، عن النبي ﷺ نحو هذا، وكأن رواية هؤلاء أصحُّ من رواية الليث».
وقال البخاري في الموضع السابق بعد أن ذكر الاختلاف فيه: «مرسل أصحُّ».
وصحح الإرسال أيضًا الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٨٦). قال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ١١٠): «والمرسل أصحُّ عند البخاري، وأبي حاتم الرازي، والترمذي، والدارقطني، وغيرهم».
وقوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع، انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

٥٤٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ اختُلِف على عُبَيدالله بن عمر:

فروى أبو أسامة[٢]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن عمر[٣] بن أبي سَلَمة؛ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يصلِّي في بيتِه في ثَوبٍ واحدٍ متوشِّحًا[٤] به، يخالفُ بين طَرَفَيْهِ.

وروى سعيدُ بن عبدالرحمٰن[٥]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن الزُّهْري، عن عمر بن أبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يذكر سعيد بن المسيّب؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا عندي أشبَهُ[٦].

---

(١) انظر ما سبق في المسألة رقم (٢٣٠) و(٢٣٦) وانظر المسألة رقم (٢٢٠٠).

(٢) هو: حماد بن أسامة. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "الصلاة" - كما في "إتحاف المهرة" (١٥٨٩٩)- من طريق أبي الأزهر حوثرة بن محمد ومحمد بن علي بن محرر، والطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ٢٤ رقم ٨٢٩٠) من طريق محمد بن عبدالرحمن العنبري، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٨٨٧) من طريق هارون بن عبدالله، جميعهم عن أبي أسامة، به. وأخرجه الطبراني في نفس الموضع من طريق سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، عن عبيدالله، به.

(٣) في (ش): « عمرو » في هذا الموضع، وفي الآخر جاءت على الصَّواب.

(٤) ذكر ابن الأثير في "النهاية" (٥/ ١٨٧) حديث: « أنه كان يتوشَّحُ بثوبه »، وفسَّره بقوله: « أي: يتغشَّى به ».

(٥) لم نقف على روايته، لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٨١٢) عن أبي أسامة، عن عبيدالله بن عمر، به.
وأخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٢٥) من طريق موسى بن عبدالرحمن، عن أبي أسامة، به. ليس فيه ذكر لسعيد بن المسيب كذلك.

(٦) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦)، ومسلم (٥١٧) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة به.

٥٤٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسي[٢]، عن محمد بن ثابت، عن أبيه[٣]، عن أنس، عن زيد بن ثابت: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُقارِبُ بين[٤] الخُطا إلى المَسْجِدِ، وقال: «إِنَّمَا فَعَلْتُهُ لِتَكْثُرَ خُطَايَ إلى[٥] المَسْجِدِ»؟

فسمعتُ أبي يقول: روى هذا الحديثَ جماعةٌ عن ثابت البُناني، فلم يُوَصِّلْهُ[٦] أحدٌ إلا الضَّحَّاكُ بنُ نَبَراس[٧]، والضَّحَّاكُ لَيِّنُ الحديث، وهو ذا يتابعه محمدُ بن ثابت، ومحمدٌ أيضًا ليس بِقَويٍّ؛ والصَّحيحُ موقوفٌ[٨].

---

(١) نقل قول ابن أبي حاتم مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١٣٠١-١٣٠٢).

(٢) هو: سليمان بن داود. والحديث في "مسنده" (٦٠٦)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"(٥/ ١١٨ رقم٤٨٠٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان"(٢٦٠٨).

(٣) هو: ثابت بن أسلم البُناني.

(٤) قوله: «بين» سقط من (ش).

(٥) قوله: «إلى» سقط من (ف).

(٦) قوله: «يُوَصِّلْهُ» من «وَصَّل الأحاديثَ» بتشديد الصاد، بمعنى: وَصَلَها. انظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٧) كذا ضبطه ابن حجر في "التقريب" فقال: «بفتح النون والموحَّدة، وآخرُهُ مهملةٌ»، وعند الخزرجي في "الخلاصة" (ص١٧٧) ضبطت بكسر النون: «نِبْرَاس»؛ قال: «بكسر النون، وإسكان الموحَّدة، ثم مهملتين بينهما ألف».

(٨) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (١٣٣)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٤٥٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٠٦/ السلفي)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٢٥٦/ المنتخب)، والطبراني في "الكبير"(٥/ ١١٨ رقم٤٧٩٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٩٧) من طريق الضحاك بن نبراس، عن ثابت، به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٣٤٠٨) من طريق جعفر بن سليمان، وابن أبي شيبة (٧٤١٠) من طريق حميد الطويل، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٠٧/ السلفي)، من طريق حماد بن سلمة، ثلاثتهم عن ثابت، به، موقوفًا. =

٥٤٩ - وسُئِلَ[(١)] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن حَرْب، عن شُعْبَة، عن القاسم بن مِهْران، عن أبي رافع[(٢)]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ؛ فَلَا يَبْزُقَنَّ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ، وَلَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَفِي ثَوْبِهِ** » ؟

فقال[(٣)] **أبو زرعة**: ما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ بأن يَبْزُقَ[(٤)] عن يسارِه أصحُّ من هذا الذي ذُكِرَ: ولا يَبْزُقْ عن يسارِهِ.

قال أبو محمد[(٥)]: أخطأ سُلَيمانُ بن حَرْب فيما روى من مَتْنِ هذا الحديث: بأنْ لا يَبْزُقَ عن يساره؛ **فقد حدَّثنا أبي**، عن أبي الوليد[(٦)] وآدَمَ[(٧)] العَسْقلانيِّ، عن شُعْبَة[(٨)]، عن القاسم بن مِهْران، عن أبي

= قال العقيلي: « حديث حماد أولى ».
وقال ابن حجر في "المطالب العالية" (١/ ٢٤٢ رقم٥٨١/ ٢): « والمحفوظ في هذا موقوف على زيد بن ثابت رضي الله عنه ».

(١) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٣٤٥): « وأخطأ سليمان في قوله: " ولا عن يساره "، فقد رواه أصحاب شعبة عنه وقالوا: " ولكن عن يساره تحت قدمه " ذكره ابن أبي حاتم ».

(٢) هو: نُفَيع المدني.

(٣) في (أ) و(ش): « قال ».

(٤) في (ك): « ما يبزق » بدل: « بأن يبزق ».

(٥) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط، وفي بقيَّة النسخ: « قلت ».

(٦) هو: هشام بن عبدالملك الطيالسي.

(٧) هو: ابن أبي إياس.

(٨) الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥٥٠) من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، به. وأخرجه أيضًا (٥٥٠) من طريق ابن علية، وعبدالوارث، كلاهما عن القاسم بن مهران، به.

رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَبْزُقْ بَيْنَ يَدَيهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ**».

هكذا متنُ حديثِ أبي الوليد وآدَمَ عن شُعْبَةَ[(١)].

ورواه هُشَيم[(٢)]، عن القاسم بن مِهْران، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، واتَّفَقَ متونُ سائرِ الأحاديثِ عن النبيِّ ﷺ مِثل ذلك سواءً.

٥٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسيُّ[(٣)]، عن شُعْبَة، عن فِراس[(٤)]، عن الشَّعبي؛ قال: سَمِعتُ سَمُرَةَ يقول: صَلَّى

---

(١) سليمان بن حرب ثقة إمام؛ إلا أنه ربما روى الحديث بالمعنى، فتغير بعض ألفاظه. قال أبو داود: «كان سليمان بن حرب يحدث بحديث، ثم يحدث به كأنه ليس ذاك». وقال الخطيب: «كان سليمان يروي الحديث على المعنى فتتغير ألفاظه في روايته». انظر "تهذيب الكمال" (١١/ ٣٩١).
وقد روي عن سليمان بن حرب بما يوافق رواية آدم وأبي الوليد، أخرجه أبو نعيم في "المستخرج على صحيح مسلم" (١٢١٠) عن أبي حفص الخطابي، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبدالله الكشي، ثنا سليمان بن حرب، عن شعبة، به.
وحدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا محمد بن جعفر؛ غندر، ثنا شعبة، به. والذي يبدو لنا أن أبا نعيم حمل رواية سليمان بن حرب على رواية محمد بن جعفر، ثم قال عقب روايته للحديث: «ذلك لفظ غندر».

(٢) هو: ابن بشير، وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٥٥٠).

(٣) هو: سليمان بن داود. وروايته هذه أخرجها في "مسنده" (٩٣٢)، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في "مسانيد فراس المكتب" (ص٤٢ رقم ١٠).

(٤) هو: ابن يحيى الهَمْداني.

رسولُ الله ﷺ الصُّبحَ فقال: «أَهَاهُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ؟ إِنَّ صَاحِبَكُمْ مَحْبُوسًا[1] بِبَابِ الجَنَّةِ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ»؟

---

(١) كتبت في (ت): «محبوس» وفوق كاسة السين ألف ملحقة بها. ولعله تصويب. والمثبت من بقيَّة النسخ. والجادَّة: «محبوسٌ»، بالرفع؛ لأنها خبر «إنَّ»، كما في بعض مصادر التخريج، وفي بعضها: «قد حُبِسَ».
و: «محبوسًا» **بالنصب كما في النسخ، يخرَّج على ثلاثة أوجه:**
الأول: على الحال، وخبر «إنَّ» هو قوله: «بباب الجنة» على التقديم والتأخير، والأصل: «إنَّ صَاحبَكُم بباب الجنَّة محبوسًا»، أي: حالة كونه محبوسًا.
والثاني: النصب على الحال السَّادَّةِ مَسَدَّ الخَبَرِ، والتقدير: إنَّ صاحبَكُم واقفٌ محبوسًا بباب الجنة، ونحو ذلك، حُذِفَ الخبر، وسَدَّ الحالُ مسدَّهُ. انظر في ذلك التعليق على المسألة رقم (٨٢٧).
والثالث: النصب خبرًا لـ«إنَّ»، على لغة من ينصب بـ«إنَّ» وأخواتها، الاسم والخبر جميعًا. ومنه قولُ أبي هريرة ؓ - في إحدى روايتي مسلم (١٩٥)-: «إِنَّ قَعْرَ جهنَّمَ لَسَبْعِينَ خريفًا»، وقولُ نافع - راوي الحديث عن ابن عمر - أو مَنْ دونه: «ورأى (أي: ابن عمر) أنَّ ذلك مُجْزِئًا». وقولُ أبي نُخَيْلة [من الرجز]:

كــأنَّ أُذْنَــيْــهِ إذا تَــشَــوَّفَــا قــادمــةً أو قَــلَــمًــا مُــحــرَّفَــا

ومنه: ما سُمِع من قولهم: «لعلَّ زيدًا أخانا»، وحكي: «لعل أباك منطلقًا».
وكثر ذلك في خبر «ليت»، **ومن شواهده:** قول ورقة بن نوفل: «ياليتني فيها جَذَعًا» - على أحد التخريجين - وقال ابنُ سلَّام الجمحي: «سمعتُ أبا عَوْنٍ الحِرْمازي يقول: ليتَ أباك مُنْطَلِقًا، وليتَ زيدًا قاعدًا». اهـ.
وخصَّ بعض العلماء ذلك بخبر «لَيْتَ» فقط. وخصه بعضهم بخبر «لَيْتَ» و«لعل» و«كأنَّ». وذهب غيرهم إلى جوازِ النصب مع «إنَّ» وأخواتها جميعًا، وهي لغةٌ لبعض العرب، لكنْ لم يُحْفَظ في خبر «لكنَّ».
والمانعون من ذلك يُنْكرون هذه اللغة ويؤوِّلون ما وَرَد من ذلك: إمَّا على إضمار «كان» أو غيرها والجملة هي الخبر، أو على الحال المغنية عن الخبر، أو تشبيهًا لـ«ليت» بـ«وددتُّ» و«تمنيتُ»، و«كأنَّ» بـ«ظننتُ»- بحيث تكون «إنَّ» وأخواتها ناصبةً للاسم رافعةً للخبر؛ على ما هو الأصلُ المشهورُ المجمعُ على صِحَّتِه. =

فسمعتُ أبي يقول: هكذا رواه أبو داود الطَّيَالسي[(١)] وعَمْرُو بن مرزوق[(٢)]، عن شُعْبَة، عن فِراس، عن الشَّعبي؛ قال: سمعتُ سَمُرَةَ! والشَّعْبِيُّ لم يسمع من سَمُرَة. روى سعيدُ بن[(٣)] مسروق[(٤)]، عن الشَّعْبي، عن سمعان بن مُشَنَّج، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ[(٥)].

= انظر تفصيل ذلك وشواهده في: "طبقات فحول الشعراء" (١/ ٧٨)، و"شرح المفصَّل" (١/ ١٠٣- ١٠٤)، و"المحتسب" (١/ ٢٧٠)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٥- ١٠)، و"شرح الكافية الشافية" له (١/ ٥١٦-٥١٨)، و"التذييل والتكميل" لأبي حيان (٤/ ٢٧٨)، (٥/ ٢٦- ٣٢)، و"ارتشاف الضرب" له (٣/ ١٢٤٢)، و"مغني اللبيب" (ص٤٩، ١٩٧، ٢٨٣)، و"همع الهوامع" (١/ ٤٩١)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ٢٣٥)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٣/ ٧٢).

(١) قوله: « الطيالسي » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ١٧٨ رقم٦٧٥٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٥)، وأبو نعيم في "مسانيد فراس" (ص٤٢)، ولم يصرح في إسناده بسماع الشعبي من سمرة. وأخرجه الطيالسي في "المسند" (٩٣٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٠ رقم٢٠٢٣٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ١٧٨ و١٧٩ رقم٦٧٥١ -٦٧٥٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٥)، وأبو نعيم في "مسانيد فراس" (ص٤٣-٤٤) من طرق عن فراس، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١١ و١٣ و٢٠ رقم ٢٠١٢٤ و٢٠١٥٧ و٢٠٢٢٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٧٩ رقم ٦٧٥٤)، وفي "الأوسط" (٣٠٤٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٥)، والبيهقي في "الشعب" (٥١٥٦)، وأبو نعيم في "مسانيد فراس" (ص٤٥) من طرق عن الشعبي، به.

(٣) في (ش): « عن » بدل: « بن ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٢٦٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٠ رقم٢٠٢٣١ و٢٠٢٣٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٣٤١)، والنسائي (٧/ ٣١٥ رقم٤٦٨٥).

(٥) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٤): «ولا نعلم لسمعان سماعًا من سمرة، ولا للشعبي من سمعان».

٥٥١ - وسمعتُ[1] أبي وحدَّثنا عن سُلَيمان بن عُبَيدالله[2] الرَّقِّي[3]، عن عُبَيدالله[4] بن عمرو، عن عبد الملك بن عُمَير، عن جابر بن سَمُرَة؛ قال: سأل رجلٌ رسولَ الله ﷺ: أُصَلِّي في الثَّوْبِ الذي آتي فيه أَهْلِي؟ قال: «نَعَمْ ؛ إِلَّا أَنْ تَرى فِيهِ شَيْئًا فَتَغْسِلُهُ».

فسمعتُ أبي يقول: كذا رواه مرفوعً[5]، وإنما هو موقوفٌ[6].

---

(١) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ١٣٦): «وقال أبو حاتم الرازي والدارقطني: الصواب وقفه على جابر بن سمرة».

(٢) في (أ) و(ش): «عبدالله».

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٥٤٢). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٨٩ و٩٧ رقم ٢٠٨٢٥ و٢٠٩٢٠ و٢٠٩٢١) من طريق عبدالله بن ميمون الرقي، وأبي أحمد مخلد بن الحسن بن أبي زميل، وابن ماجه (٥٤٢) من طريق يحيى بن يوسف الزمي، ثلاثتهم عن عبيدالله بن عمرو، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر به.
قال عبدالله: «قال أبي: هذا الحديث لا يرفع عن عبدالملك بن عمير». كذا جاءت العبارة في المطبوع، وكذا نقلها ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ١٣٦).
وقال: «يشير إلى أن من رفعه فقد وهم». ونقلها ابن حجر في "أطراف المسند" (١/ ٧٠٠)، و"إتحاف المهرة" (٣/ ٦٤ و١٠٣) بلفظ: «هذا الحديث لا يرفعه غير عبدالملك». وما في المطبوع أقرب للصواب بضميمة ما يأتي ذكره عن الدارقطني في "العلل"، والله أعلم.

(٤) في (ش): «عبدالله».

(٥) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم(٣٤).

(٦) أخرجه هكذا الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٥٣) من طريق أبي عوانة، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ١٥٧) من طريق أسباط بن محمد، كلاهما عن عبدالملك بن عمير، عن جابر موقوفًا.
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٩٧/ ب): «يرويه عبيدالله بن عمرو، عن عبدالملك ابن عمير، عن جابر عن سمرة مرفوعًا...، ولا يصح، والصَّحيح: ما رواه =

٥٥٢ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن الهاد[٢]، عن محمد ابن إبراهيم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن رَجُلٍ من الأنصار من بني بَيَاضَة؛ أنه سمعَ رسولَ الله ﷺ وعَظَ الناسَ وحَذَّرهم وقال: «**المُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ، وَلَا يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي القُرْآنِ**» .

ورواه ابنُ الهاد أيضًا على إِثْرِ ذلك عن محمد بن إبراهيم، عن أبي حازم مولى الغِفارِيِّينَ[٣]؛ أنه حدَّثه - هذا الحديثَ - البَيَاضِيُّ عن رسول الله ﷺ ؟

سمعتُ أبي يقول: لولا أنَّ ابن الهاد جمعَ بين الحديثَين، لكُنَّا نحكُم لهؤلاءِ الذين يَرْوُونَهُ[٤].

٥٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شَريك[٥]،عن عبد الملك بن

= أبو عوانة، وأسباط بن محمد، وعبدالحكم بن منصور، وغيرهم، عن عبدالملك ابن عمير، عن جابر بن سمرة من قوله».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٦٧)، وانظر المسألة الآتية برقم (٦٦٧).

(٢) هو: يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد.

(٣) وقيل: مولى الأنصار، وقيل: مولى بياضة، وقيل: التَّمَّار. انظر "تهذيب الكمال" (٣٣/٢١٧).

(٤) كذا في جميع النسخ . ومقصد أبي حاتم: ترجيحُ بعض الوجوه التي يرويها أكثرُ الرواة، لولا جمعُ ابن الهاد بين الحديثين . وسيأتي طرف لهذه المسألة برقم (٦٦٧) فانظره إن شئت .

(٥) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٦/ ١٥٧)، وابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٣٠).
وراوه ابن نصر (٩٣١) من طريق عبيدالله بن عمرو الرَّقِّي، عن عبدالملك بن عمير، عن أبي المليح، قال: قال عمر، فذكره.

عُمير، عن أبي المَلِيح الهُذَلي[١]؛ قال: سمعتُ عمر يقول: لا إسلامَ لِمَنْ لم يُصلِّي[٢]؟

سمعتُ أبي يقول: لم يُدرِكْ أبو المَلِيح عمرَ، يُروى - عن عبدالملك بن عُمَير، عن قَبِيصَة بن جابر؛ قال: سمعتُ عمر ...[٣]- هذا الكلامُ، لم يُذْكَر في الإسناد أبو المَلِيح[٤].



(١) قيل: اسمه عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «لِمَنْ لم يصلِّ» بحذف الياء، ولإثبات الياء هنا وجهان، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) من قوله: «عن قبيصة...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٤) الحديث أخرجه ابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٢٨) من طريق قرة بن خالد، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن المسور بن مخرمة قال: دخلت على عمر، فذكره.
قال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٢١١): «ورواه عبد الملك بن عمير، فاختُلِف عليه: فرواه قرة بن خالد، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن المسور بن مخرمة، عن عمر. وخالفه شريك فرواه عن عبد الملك بن عمير، عن أبي المليح الهذلي، عن عمر. وقول قرة أشبه بالصَّواب».

بَابٌ فِي الْوِتْرِ

٥٥٤ - قال أبو محمد[(١)]: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُلازِمُ بن عمرو، ومحمد بن جابر، فاختَلَفا:

فروى مُلازِمُ بن عمرو[(٢)]، عن عبدالله بن بدر، عن قيس بن طَلْق، عن أبيه طَلْق بن علي، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**لَا وِتْرَانِ[(٣)] فِي لَيْلَةٍ**».

---

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٧٤٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٣ رقم ١٦٢٩٦)، وأبو داود في "سننه" (١٤٣٩)، والترمذي في "جامعه" (٤٧٠)، والنسائي في "سننه" (٣/ ٢٢٩-٢٣٠ رقم ١٦٧٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٠١)، وابن حبان (٢٤٤٩)، والضياء المقدسي في "المختارة" (٨/ ١٥٦ رقم١٦٦ و١٦٧). ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٦). وقال الترمذي: « حسن غريب ».

(٣) كذا في جميع النسخ ومصادر التخريج، والجادَّةُ: «لا وِتْرَيْنِ»؛ لأنَّ اسم «لا» النافية للجنس إذا كان مفردًا: يُبْنَىٰ على ما ينصب به، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ، ويخرَّج في العربية على وجهَيْن:
الأوَّل: على لغة من يُلْزِمُ المثنَّى وما يلحق به الألف مطلقًا، رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ وهم: كنانة، وبنو الحارث بن كعب، وبنو العنبر، وبنو الهُجَيْم، وبطونٌ من ربيعة، وبكر بن وائل، وزُبَيْد، وخَثْعَم، وهَمْدان، وفزارة، وعُذْرة؛ وهذا لأنهم يعاملون المثنَّى والملحق به معاملة الاسم المقصور؛ فيعربونَهُ بحركاتٍ أصليَّة مقدَّرة على الألف، رفعًا ونصبًا وجرًّا.
ومن شواهد هذه اللغة: قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، بتشديد نون «إنَّ»، و«هذان» بالألف، وهي قراءة العشرة إلا حفصًا وابن كثير وأبا عمرو، ومن الحديث - غير هذا الحديث - قول بعض الصحابة: « وفرقنا اثني عشر رجلاً ». ومن كلام العرب: «ضربْتُ يداه، ووضعتُهُ علاه» يريد: يدَيْهِ، وعلَيْهِ، وقولُ بعضهم: «لو استطعتُ، لأتيتُك على يَدَايَ». ولها شواهد من الشعر كثيرة. =

وروى[١] محمد بن جابر[٢]، عن عبدالله بن بدر، عن قيس[٣] بن طَلْق، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يقُلْ: عن أبيه؟

ولم يُبَيِّنْ[٤] أيُّهما أصحُّ!

= وانظر هذه اللغة وشواهدها في: "شرح التسهيل" (١/ ٦٢-٦٣)، و"التذييل والتكميل" (١/ ٢٤٥-٢٤٨)، و"شرح الأشموني" (١/ ٨٤-٨٥)، و"شرح المفصَّل" لابن يعيش (٣/ ١٢٨-١٢٩)، و"همع الهوامع" (١/ ١٤٥-١٤٧ باب المثنى)، و"البحر المحيط" (٦/ ٢٣٨)، و"معجم القراءات القرآنية" لعبداللطيف الخطيب (٥/ ٤٤٨-٤٥٣). وانظر "شواهد التوضيح" (ص١٥٧)، و"شرح سنن النسائي" للسيوطي (٣/ ٢٣٠)، و"حاشية السِّنْدي على سنن النسائي" (٢/ ٢٣٠)، و"عون المعبود" (٤/ ٣١٤).

والوجه الثاني: أنَّ «وتران» بالألف فاعلٌ لفعلٍ مقدَّرٍ، قال: «لا وتران»، أي: لا يجتمعُ وتران، أو لا يجوزُ وتران في ليلة، بمعنى: لا ينبغي لكم أنْ تجمعوهما. ذكره السِّنْدي في "حاشية النسائي". وانظر "الحديث النبوي، في النحو العربي" لمحمود فجال (ص١٥٤-١٥٥).

والأوَّل أولى؛ لاحتياج الثاني إلى التقدير.

(١) في (ش): « ورواه ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد كما في "أطراف المسند" (٢٩٤٠)، و"إتحاف المهرة" (٦٦٦٧) من طريق محمد بن يزيد، عن محمد بن جابر، ولم نجدها في "المسند"، وإنما الموجود فيه (٤/ ٢٣ رقم ١٦٢٨٩) رواية موسى بن داود، عن محمد بن جابر، عن عبدالله بن بدر، عن طلق بن علي، عن أبيه، وهذه ذكرها ابن حجر أيضًا، ونبَّه على الخلاف فيها.

(٣) في (ت) و(ك): « ميسر ».

(٤) يعني أباه. وهكذا جاءت العبارة في جميع النسخ! فإما أن يكون في النص سقط، أو يكون أبو حاتم هو الذي ذكر الاختلاف السابق، ولم يرجِّح، أو يكون عبدالرحمن بن أبي حاتم عرض الاختلاف على أبيه، فسكت ولم يُجبه بشيء؛ لكونه لم يحضره جواب، والله أعلم.

وَوَجَدتُّ[(١)] أيُّوبَ بن عُتْبَةَ[(٢)] قد وافقَ مُلازِمَ بن عمرو في[(٣)] توصيلِ هذا الحديثِ[(٤)] عن قيس بن طَلْق نَفْسِه، فقال: عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ فدلَّ[(٥)] أنَّ الحديثَ موصَّلَ أصحُّ[(٦)].

٥٥٤ / أ- حدَّثنا[(٧)] عليُّ بن الحسين بن الجُنَيد المالكي[(٨)]- حافظُ

---

(١) في (ت) و(ك): «وودت».

(٢) روايته أخرجها أبو داود الطيالسي في "مسنده"(١١٩٢)، وابن سعد في "الطبقات" (٥/ ٥٥٢)، والإمام أحمد في "المسند" - كما في "أطراف المسند" (٢٩٤٠)، و"إتحاف المهرة" (٦٦٦٧)، وعزاه له الضياء في "المختارة" (٨/ ١٥٧)، وهو بهذا الإسناد غير موجود في المطبوع من "المسند"، ومحمد بن نصر المروزي في "الوتر" (ص ١٣٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٤٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ٣٣٣ رقم٨٢٤٧).

(٣) في (ك): « عمرو وفي ».

(٤) «توصيل هذا الحديث»، أي: وَصْلُهُ. وسيأتي آخر المسألة « أن الحديث موصل » أي: موصول. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٥) في (ت) و(ك): « فيدل ».

(٦) بهامش النسخة (ف) تعليق على هذا الموضع؛ ونصه: « صح من هنا إلى الوريقة صح». وهو تنبيه على وجود المسألتين التاليتين ملحقتين في وريقة أسفل الوجه الآخر من المخطوط. وانظر التعليق التالي.
وقوله: «موصَّل» بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) هذه المسألة والتي بعدها سقطتا من (ت) و(ك)، وسقطتا أيضًا من أصل (ف)، ثم أُلحقتا بوريقة أسفل الوجه التالي في المخطوط.

(٨) أخرجه أيضًا ابن أبي حاتم في "تفسيره"- كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ٣١٠)- عن شيخه علي بن الحسين به. ورواه أبو يعلى في "مسنده"(٢٩٠٠)، وابن أبي الدنيا في "التهجد" (٢١٥) عن عبدالله بن عون، به. ورواه الطبراني في "الأوسط"(٥٧٣٧) عن محمد بن عبدالله الحضرمي، والدارقطني في "المؤتلف =

حديث مالك والزُّهْري - قال: سُئِل يحيى بن معين عن حديثٍ حدَّثنا به عبدُالله[1] بن عَوْن الخَرَّاز[2]- وكان ثقةً - بمكة، عن محمد بن بِشْر العَبْدي، عن مِسْعَر[3]، عن قتادة، عن أنس؛ قال: قام رسولُ الله ﷺ حتى تَوَرَّمَتْ قدماه - أو قال: ساقاه - فقيل له: أليسَ قد غَفَرَ اللهُ لك ما تقدَّم من ذَنْبِكَ وما تأخَّر؟ قال: «**أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟!**»؟

فقال يحيى بن معين: الشَّيخُ[4] صدوقٌ، والحديثُ لا أصلَ له .

فسمعتُ ابن الجُنَيد يقول: إنما رواه مِسْعَر[5]، عن زياد بن عِلاقة، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ[6].

= والمختلف" (١/ ٥٣٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٣٣١) من طريق أبي القاسم عبدالله ابن بنت ابن منيع، كلاهما - الحضرمي وابن بنت ابن منيع - عن عبدالله بن عون، به. ورواه البزار في "مسنده" كما في "زوائده" لابن حجر (١/ ٣٢٤ رقم ٥٠٧)، وابن عدي في "الكامل"(٢/ ٣٦٨) من طريق الحسين بن علي بن الأسود، عن محمد بن بشر، به.

(١) في (ف): « حدثنا به عن عبدالله »، وكأنه ضُرب على قوله: « عن ».

(٢) قوله: « الخَرَّاز » لم تنقط الخاء والزاي في (أ) و(ش)، وفي (ف): «الحزار». والنص بكامله سقط من (ت) و(ك)، والمثبت من "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (١/ ٥٣٨)، و"الأنساب" للسمعاني (٢/ ١٣٨-١٣٩)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٢/ ٣٤٤).

(٣) هو: ابن كِدام الرؤاسي .

(٤) يعني: عبدالله بن عَون .

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١١٣٠ و٦٤٧١). وأخرجه أيضًا (٤٨٣٦) هو ومسلم (٢٨١٩) من طريق سفيان بن عيينة، عن زياد بن علاقة، به . وأخرجه مسلم أيضًا من طريق أبي عوانة، عن زياد بن علاقة.

(٦) قال الطبراني في الموضع السابق :« لم يرو هذا الحديث عن مسعر، عن قتادة، عن أنس إلا عبدالله بن عون، عن محمد بن بشر، ورواه غيره عن محمد بن بشر، =

٥٥٤/ب - وسألتُ عليَّ بن الحسين بن الجُنَيد المالكي عن حديثٍ حَدَّثناه[1] عن يحيى بن طَلْحة اليَرْبوعي، عن أبي معاوية الضَّرير[2]، عن لَيْث[3]، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ

= عن مسعر، عن زياد بن علاقة، عن المغيرة بن شعبة. ورواه أبو قتادة الحراني، عن مسعر، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة. ورواه سيف بن محمد ابن أخت سفيان، عن زياد بن علاقة، عن المغيرة بن شعبة ».

وقال ابن كثير في الموضع السابق: « غريب من هذا الوجه ».

قال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا يعرف بعبدالله بن عون الخراز، عن محمد بن بشر، ولم يروه من الثقات غيرُه، وعن محمد بن بشر فقال: عن مسعر، عن قتادة، عن أنس، وهو خطأ، وقد اختلفوا على مسعر في هذا الحديث على ألوان. والحسين بن علي بن الأسود سرق هذا الحديثَ من عبدالله بن عون على أن غير الحسين من الضعفاء قد سرق منه أيضًا ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٢٤٨) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: «والصَّحيح حديث مسعر ومن تابعه عن زياد، عن المغيرة ».

وقال ابن حجر في "المطالب العالية" (١/ ٢٥٢) بعد أن ذكره من طريق أبي يعلى: «هو معلول، والمشهور: عن مسعر، عن زياد بن علاقة، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه». اهـ.

(١) في (أ) و(ش): «حدثنا». ويعني: ابن الجنيد، وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٧٣٤٠).

وأخرجه الطبراني في "معجمه"، وابن مردويه في "تفسيره" - كما في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (٣/ ٤٤) - والقضاعي في "مسند الشهاب" (٥٠٩) من طريق يحيى بن طلحة، به.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ٤٦ رقم ١١٠٢٥) من طريق يحيى بن زكريا المعلم، عن أبي معاوية، به. وأخرجه الطبري في "تفسيره" (٢٠/ ٤١) من طريق العلاء بن المسيب، عمن ذكره، عن ابن عباس، به موقوفًا.

(٢) هو: محمد بن خازم.

(٣) هو: ابن أبي سُليم.

أنه قال: «مَنْ لَمْ تَنْهَهُ(١) صَلَاتُهُ عَنِ الفَحْشَاءِ وَالمُنْكَرِ، لَمْ يَزْدَدْ مِنَ اللهِ تَعَالَى(٢) إِلَّا بُعْدًا»؟

فسمعتُ عليَّ بن الحسين بن الجنيد يقول: هذا حديثٌ كذبٌ وَزُور(٣)(٤).



(١) في (ف): « ينهه ».
(٢) قوله: « تعالى » من (ف) فقط .
(٣) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣٨٧): « أفحش علي بن الجنيد فقال: كذب وزور ».
ورواه أحمد في "الزهد" (ص ١٩٩)، وأبو داود في "الزهد" (١٣٤)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ١٠٣ رقم٨٥٤٣) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن مالك بن الحارث، عن عبدالرحمن بن يزيد، قال: قال عبدالله بن مسعود، فذكره موقوفًا.
قال الشيخ الألباني في "السلسلة الضعيفة" (٢): « باطل، وهو مع اشتهاره على الألسنة لا يصحُّ من قبل إسناده ولا من جهة متنه ».
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٥-٦): « هذا الحديث ليس بثابت عن النبي ﷺ، لكن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر كما ذكر الله في كتابه، وبكل حال فالصَّلاة لا تزيد صاحبها بعدًا؛ بل الذي يصلي خير من الذي لا يصلي، وأقرب إلى الله منه، وإن كان فاسقًا ».
(٤) بعده في (ف): « يتلوه باب الأذان »؛ إشارة إلى ربط الجزء الساقط الذي ألحق بالوريقة بما في أصل النسخة. وانظر التعليق في أول المسألة السابقة.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الأَذَانِ

٥٥٥ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو أسامة[٢]، عن الحَسَن بن الحَكَم، عن أبي هُبَيرة يحيى بن عَبَّاد الأنصاري، عن شيخٍ من الأنصار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: ((**إِنَّ المُؤَذِّنَ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ، وَيُصَدِّقُهُ كُلُّ رَطْبٍ ويَابِسٍ**)).

وروى هذا الحديثَ وُهَيْبٌ[٣]، عن منصور[٤]، عن يحيى بن عَبَّاد، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وكذا رواه جرير[٥]، عن منصور، عن يحيى بن عَبَّاد، عن عطاء - رجلٍ من أهل المدينة - عن أبي هريرة، موقوفٌ[٦]، ولم يرفَعْهُ؟

---

(١) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/٣٠٨-٣٠٩/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير"(١/٣٦٦)، وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/٤٣٤): « قال أبو زرعة والدارقطني: « حديث معمر وَهمٌ، والصحيح حديث منصور».

(٢) هو: حماد بن أسامة . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٩).

(٣) هو: ابن خالد. وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٦١٣).

(٤) هو: ابن المعتمر.

(٥) هو: ابن عبدالحميد. وقد تابعه على هذه الرواية زائدة بن قدامة، وفضيل بن عياض. وروايتهم ذكرها الدارقطني في "علله" في الموضع السابق.

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤). ووقع في "البدر المنير": « موقوفًا » على الجادَّة، لكن ابن الملقن يتصرف في النقل.

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ حديثُ منصور [١].

قيل لأبي زرعة: قال عبد الرَّزاق[٢]: عن مَعْمَر[٣]، عن منصور، عن عَبَّاد بن أُنَيس، عن أبي هريرة[٤]، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: حديثُ مَعْمَر وَهَمٌ[٥].

٥٥٦ - أخبرنا[٦] أبو محمد؛ قال[٧]: حدَّثنا[٨] أبي، عن المُعَلَّى ابن أسد[٩]، عن وُهَيب؛ أنه قال لمنصور: مَنْ[١٠] عطاءٌ هذا،

(١) كذا في جميع النسخ ! وفيه إشكال؛ فمنصور اختُلِف عليه في رفع الحديث ووقفه، فأي روايتيه الصَّحيحة؟! والسياق يدلُّ على إعلال أبي زرعة للرواية المرفوعة، فصواب العبارة إذن: « الصحيحُ: حديث جرير عن منصور»، وهو الموافق لما صوَّبه الدارقطني، كما سيأتي نقله، والله أعلم.

(٢) روايته في "المصنف" (١٨٦٣)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٦٦ رقم ٧٦١١)، وإسحاق بن راهويه (١٥٢)، وعبد بن حميد (١٤٣٧/ المنتخب).

(٣) هو: ابن راشد.

(٤) في (ك): « أبي هبيرة ».

(٥) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٦١٣) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « ووهم فيه معمر . . . ، والصحيح: قول زائدة وفضيل بن عياض وجرير »، أي: عن منصور، عن يحيى بن عباد، عن عطاء؛ قال: حدثني رجل من أهل المدينة يقال له: عطاء، عن أبي هريرة موقوفًا . وانظر المسألة التالية .

(٦) انظر المسألة السابقة.

(٧) قوله: « أخبرنا أبو محمد؛ قال » من (ت) و(ك) فقط ، وفي (ف): « قلت » بدلاً منها.

(٨) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدثنا » بالواو.

(٩) في (ت) و(ش) و(ك): « أسيد »، وهناك من حاول إصلاحها في (ت) فكادت تُطمَس.

(١٠) في (ك): « بن » بدل: « من ».

أهو[١] ابنُ أبي رباح ؟ قال: لا ، قلتُ: فهو عطاءُ بن يسار ؟ قال: لا، قلتُ: من هو ؟ قال: رجل.

٥٥٧ - وسُئِلَ[٢] **أبو زرعة عن حديثٍ رواه عثمانُ بن صالح**[٣] **المِصْري، عن ابنِ لَهِيعَة**[٤]**، عن عُقَيل**[٥]**، عن الزُّهْري، عن أنس بن مالك: أنَّ رسولَ الله ﷺ أمر بلالاً أن يَشْفَعَ الأَذَانَ ويُوتِرَ الإقامَةَ ؟**

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [٦].



(١) في (ف): « قال هو » وضرب الناسخ على قوله: « قال ».

(٢) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٩١/مخطوط)، ونقل الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٧١)، ومغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١١٨٩) قول أبي زرعة: « هذا حديث منكر ». قال ابن الملقن:« ومراده بقوله: " هذا حديث منكر " بالنسبة إلى هذه الطريق التي سئل عنها فقط ».اهـ. وانظر المسألة المتقدمة برقم (٢٦٨) و(٣٥٩).

(٣) في (ت) و(ك): « عثمان بن أبي صالح ». وروايته أخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (٣/ ١٧)، والدارقطني في "الأفراد" (٨٦أ، ٨٧/ ب/ أطراف الغرائب). قال الدارقطني:« تفرد به عثمان بن صالح، عن ابن لهيعة، عن عقيل».

(٤) كذا في (ك)، وفي بقيَّة النسخ : « أبي لهيعة ». وهو: عبدالله .

(٥) هو: ابن خالد الأَيْلي .

(٦) قال الإمام أحمد- كما في "مسائل ابن هانئ"(٢/ ٢٣٧ رقم٢٣١٠)-:«هذا باطل». ومرادهم جميعًا إعلالُ الحديث من هذا الطريق؛ وإلا فقد رواه البخاري في "صحيحه" (٦٠٣ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧)، ومسلم (٣٧٨) من طرق عن أبي قلابة، عن أنس، به مرفوعًا .

بَابٌ فِي الاِسْتِسْقَاءِ

٥٥٨ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن الحَسَن الأَسَدي[(٢)]، عن شَرِيكٍ[(٣)]، عن منصور[(٤)]، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن أنس بن مالك؛ قال: اسْتَسْقَى رسولُ الله ﷺ فقال: «**اللَّهُمَّ، اسْقِنَا غَيْثًا مَرِيعًا**[(٥)] **طَبَقًا**[(٦)]**، عَاجِلاً غَيْرَ رائِثٍ**[(٧)]**، نافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ**». قال: فما بَرِحْنا حتى طَبَّقَتْ[(٨)] علينا سَبعًا، فقيل له: إنه قد حَبَسَ[(٩)]، فقال: «**اللَّهُمَّ، حَوَالَيْنا ولَا عَلَيْنا**»؛ فَتَفَرَّجَتْ؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: سالم بن أبي الجَعْد، عن شُرَحبيل ابن السِّمْط، عن كعب بن مُرَّة، عن النبيِّ ﷺ[(١٠)].

---

(١) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٢/مخطوط) بعض هذا النص.

(٢) في (ت): « الأسيدي ». وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "المطر والرعد" (٤٩)، والطبراني في "الدعاء" (٢١٨٤).

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. (٤) هو: ابن المعتمر.

(٥) قال ابن الأثير في "النهاية" (٤/ ٣٢٠): « المَرِيعُ: المُخْصِبُ النَّاجِعُ ».

(٦) أي: مالئًا للأرض، مغطِّيًا لها. يقال: غيثٌ طَبَقٌ، أي: عامٌّ واسع. "النهاية" (٣/ ١١٣).

(٧) أي: غير بطيءٍ متأخِّرٍ. "النهاية" (٢/ ٢٨٧).

(٨) قال ابن منظور: « طَبَّقَ الماءُ وجهَ الأرض: غطَّاه ». "لسان العرب" (١٠/ ٢١٠).

(٩) في (ت): « حيس ». والمعنى: أنه قد حبس الركبان؛ كما عند ابن أبي الدنيا في "المطر والرعد" رقم (٤٩).

(١٠) الحديث على هذا الوجه أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣١٩ رقم٧٥٦) من طريق بدل بن المحبر، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، ومنصور بن المعتمر، وقتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السِّمط، عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب - شك شعبة -، عن النبي ﷺ به. =

٥٥٩ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن بِشْر العَبْدي، عن محمد بن عمرو بن عَلْقَمَة، عن كَثير[(٢)] بن [حُبَيْش][(٣)]، عن أنس بن مالك؛ قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ وهو على المِنْبَر، فقال: ادْعُوا[(٤)] اللهَ أن يَسْقِيَنا ! فرفعَ يدَيه - وما في السَّمَاء

= وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٢٩٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٣٥ رقم ٨٠٦٢)، وعبد بن حميد (٣٧٢/ المنتخب)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٢٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٨٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣١٨ و٣١٩ رقم٧٥٥ و٧٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٥٥) من طرق عن شعبة، عن عمرو بن مرة وحده، عن سالم، به.
وقد رواه البخاري في "صحيحه" (١٠١٣ و١٠١٤)، ومسلم (٨٩٧) من طريق شريك بن أبي نمر، عن أنس به، نحوه.

(١) روى العسكري في "تصحيفات المحدثين" (٢/ ٩٩٢) هذه المسألة عن ابن أبي حاتم إجازة، وجوَّدها وضبطها .

(٢) في "تصحيفات المحدثين" :«كبير» بالباء الموحدة، في المواضع الثلاثة في هذه المسألة.

(٣) بالحاء المهملة، ثم الباء الموحَّدة، وآخره شين معجمة، مصغَّرًا. وفي (ت) و(ش):« خُنيس » بالخاء المعجمة، ثم النون، وآخرها سين مهملة. وفي (ك): «خنبس» بالباء الموحدة بدل الياء، ولم تنقط في(أ) و(ف)، والمثبت من "تصحيفات المحدثين" للعسكري، وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٧/ ٢٠٩)، و"الجرح والتعديل" (٧/ ١٥٠ رقم٨٣٩) و"الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٣٤٠)، و"تعجيل المنفعة" لابن حجر (٢/ ١٤٤).

(٤) كذا في جميع النسخ بإثبات الواو بعدها ألفٌ، وفي "تصحيفات المحدِّثين" : «ادْعُ»، وهو الجادَّة؛ لأنَّه مخاطبةٌ للواحد لا للجماعة، وهو رسولُ الله ﷺ، لكن إثبات الواو هنا يخرج على وجهين، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨). وبيَّنَّا سبَبَ كتابة الألف بعد الواو في المسألة رقم (١٠٢٥).

قَزَعَةٌ[١]- فاسْتَسْقَى . . . فذكَرَ الحديثَ؟

فقال أبو زرعة: هكذا قال [ابن بِشْر][٢]: عن محمد بن عمرو، عن كَثِير بن [حُبَيْش][٣]، والصَّحيحُ: كثير بن خُنَيْس[٤]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.



(١) القَزَعَةُ: واحدةُ القَزَع: وهي القِطَعُ من السَّحابِ المتفرِّقةُ. "المصباح المنير" (قزع) (ص ٥٠٢).

(٢) في جميع النسخ: « ابن نمير »، والتصويب من "تصحيفات المحدثين". وروايته لم نقف عليها، لكن أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٣٥٩) من طريق عبدالوهاب الثقفي، عن محمد بن عمرو، به.

(٣) انظر التعليق على هذا اللفظ في الصفحة السابقة.

(٤) في (ك): « خنبس » بالباء الموحدة، ولم تنقط الكلمة في (أ) و(ف)، وضبطها العسكري فقال: « بالنون والسين غير المعجمة ».

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي السَّهْوِ

٥٦٠ - وسمعتُ[١] **أبي**[٢] **يقول** في حديثٍ حدَّثنا به عن موسى ابن أَيُّوب النَّصِيبي، عن أبي ضَمْرَة أنس بن عِياض، عن الحارث بن عبدالرحمٰن بن أبي ذُبَاب، عن عمر بن عُبَيدالله بن أبي الوَقَّاد[٣]: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى لهم بِمِنًى صلاةَ المَغرِب، فسلَّم في الرَّكْعتَين، فسبَّح به الناسُ حتى عَلِمَ، فقام فصلَّى الركعةَ الثالثةَ، فسلَّم، ثم سجَدَ سجدَتَين وهو جالسٌ بعد السَّلام.

فسمعتُ أبي يقول: هكذا روى موسى، وأخطأَ فيه؛ إنما هو: أنَّ أَنَسَ[٤] صلَّى المَغرِب، وعمرُ بن عُبَيدالله بن أبي[٥] الوَقَّاد[٦] تابعيٌّ.



---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٩٩).

(٢) قوله: «أبي» في موضعه بياض في (ت).

(٣) كذا في (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «الرقاد» بالراء، وتقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٤٩٩).

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) قوله: «أبي» مكرر في (أ).

(٦) في (ف): «الرقاد»، وقد ضبَّب عليها ناسخا (ت) و(ك).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي سُجُودِ القُرْآنِ

٥٦١ - وسمعتُ أبا زرعة(١) وحَدَّثنا عن محمد بن بَكَّار(٢)، عن يحيى بن عُقبَة بن أبي العَيْزار، عن ابن أبي ليلى(٣)، وعن [إدريس](٤) الأَوْدي، كلاهما عن عاصِم بن بَهْدَلَة(٥)، عن زِرِّ بن حُبَيْش(٦)، عن صَفْوان بن عَسَّال؛ قال: سَجَدَ(٧) بنا رسولُ الله ﷺ في: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾(٨).

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ خطأٌ؛ إنما هو: عاصم(٩)، عن زِرٍّ؛ قال: قرأَ عمَّار على المِنْبَرِ: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾، فنَزَلَ فسجَدَ، ويحيى ضعيفُ الحديث .

---

(١) في (أ) و(ش): « أبي » مكان: « أبا زرعة ».

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ٦٨ رقم٧٣٩٣)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٢٣)، والدارقطني في "الأفراد" (١٤٤/أ/أطراف الغرائب). وقال: قال لنا أبو القاسم بن منيع: « هذا غريب لا أعلم رواه غير يحيى بن عقبة ». ثم قال الدارقطني: «وحديث صفوان، عن النبي ﷺ غريب من حديث إدريس الأودي ومحمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن عاصم، تفرَّد به يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عنهما».

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن .

(٤) في جميع النسخ : « أبي إدريس »، وهو تصحيف، فليس في هذه الطبقة من يكنى: أبا إدريس، ونسبته الأودي، وإنما هو « إدريس الأودي »، وهو إدريس بن يزيد بن عبدالرحمٰن الأودي، وهو المعروف بالرواية عن عاصم بن بهدلة؛ كما في "تهذيب الكمال"(٢/ ٢٩٩-٣٠٠)، وانظر مصادر التخريج السابقة.

(٥) هو: ابن أبي النَّجود .

(٦) في (ت): « رز بن حبيس » بسين مهملة، وفي (ك): « رزين بن حبيس ».

(٧) في (ت) و(ك): « فسجد ».

(٨) سورة الانشقاق.

(٩) في (ك): « إنما هو: عن عاصم ».

قلتُ: ورواه[(١)] الثَّوْري[(٢)]، وحمَّادُ بنُ سَلَمة[(٣)]، وأبو بكر بن عَيَّاش[(٤)]، عن عاصم، عن زِرٍّ، عن عَمَّار، موقوفً[(٥)].

٥٦٢ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه عمرو بن علي الصَّيْرفي[(٦)]، عن عليِّ بن نصر، عن عبدالله[(٧)] المَدِيني، عن محمد بن عبدالرحمٰن ابن عَوْف؛ سمع أبا سعيد الخُدْري؛ قال: سجَدَ النبيُّ ﷺ سَجْدَةً فأطال السُّجودَ حتى ظَنَنْتُ أنَّ الله قبضَ رُوحَهُ، ثم رفع رأسَهُ فسألتُهُ

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « روى ».

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٥٢٨٤ و٥٨٨٣)، ومن طريقه ابن حزم في المحلَّى" (٥/ ٦١). وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣١٦) من طريق سفيان وشعبة وشريك، عن عاصم، به.

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٥٦)، وقرن معه شعبة والثوري.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٢٥١) و(٤٣٥٨).

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّة: موقوفًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٦) لم نقف على روايته على هذا الوجه؛ لكن أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٤٧-١٤٨) عنه، قال: حدثنا يمان بن نصر قال: حدثنا عبدالله المدني قال: حدثنا محمد بن المنكدر، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن عوف، به مختصرًا. أي: زاد في إسناده «محمد بن المنكدر».
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٠٦٩)، والطبراني في "الأوسط" (٤٧٦٨) من طريق الجراح بن مخلد، عن يمان بن نصر، به مطولاً.
قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث، عن أبي سعيد إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به اليمان بن نصر ».

(٧) في (ت) و(ك): « عبيدالله ».

عن ذلك؟ فقال: «إِنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام لَقِيَنِي فَقَالَ: مَنْ صَلَّى عَلَيْكَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ سَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ - أحسَبُه قال: عَشْرًا - فَسَجَدتُّ للهِ شُكْرًا».

ورواه عمرُو بن أبي عمرو(١)، [عن عاصم بن عمر بن قَتادة](٢)، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمٰن، عن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها عبد بن حميد (١٥٧/ المنتخب)، وابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٣٦) من طريق خالد بن مخلد، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٥٠) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، كلاهما عن سليمان بن بلال، عن عمرُو بن أبي عمرو، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٩١ رقم١٦٦٤) عن أبي سعيد مولى بني هاشم، عن سليمان بن بلال، عن عمرو، عن عبدالواحد، عن عبدالرحمٰن بن عَوْف، به.
وأخرجه ابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٣٧) من طريق عبدالعزيز الدَّراوَرْدي، عن عمرُو بن أبي عمرو، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن أبيه، عن جده. . ، فزاد فيه: « عن أبيه ».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من "الجرح والتعديل" (٧/ ٣١٥-٣١٦)؛ حيث ذكر هذه المسألة هناك فقال: « محمد بن عبدالرحمٰن بن عوف: سمع أبا سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: أنه سجد سجدة الشكر؛ فيما رواه عمرو بن على، عن على بن نصر عن عبدالله المديني، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن عوف. وروى عمرو بن أبى عمرو، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن عبد الواحد ابن محمد بن عبد الرحمٰن بن عوف، عن عبدالرحمٰن بن عوف، عن النبي ﷺ فسمعتُ أبى يقول هو وهم، والصَّحيح حديث عمرو بن أبى عمرو، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمٰن بن عوف، عن عبدالرحمٰن ابن عوف ».

فسمعتُ أبي يقول: حديثُ أبي سعيد وَهَمٌ، والصَّحيحُ حديثُ عبدالرحمٰن بن عَوْف(١).



(١) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٦٦٤) وجوه الاختلاف على عبدالواحد في هذا الحديث، ثم قال:« والصوابُ: قولُ سعيد بن سلمة والداروردي، عن عمرو بن أبي عمرو». اهـ.
ورواية سعيد بن سلمة والداروردي التي ذكرها الدارقطني: عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبدالواحد، عن عبد الرحمن بن عوف، ولم نقف على هذه الرواية على هذا الوجه، إنما روى ابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" رواية الدراوردي، فقال: عبدالواحد، عن أبيه، عن جده، كما تقدم.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْجُمُعَةِ

٥٦٣ - وسمعتُ[1] أبي يقول: حديثُ سَمُرَةَ، عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِدينَارٍ»: له إسنادٌ صالحٌ، همَّامٌ[2] يرفعُهُ، وأيُّوب أبو العلاء[3] يروي عن قتادة، عن قُدامَة بن وَبْرَة، لا يذكُرُ[4] سَمُرَةَ.

وهو حديثٌ صالحُ الإسناد[5].

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٥٧٧).

(٢) هو: ابن يحيى العَوْذي. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٩٤٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٥٣٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٨ و١٤ رقم ٢٠٠٨٧ و٢٠١٥٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٧٦)، وأبو داود في "سننه" (١٠٥٣)، وفي "مسائل أحمد" (١٨٨٠)، والنسائي في "سننه" (٣/ ٨٩ رقم ١٣٧٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٤٨٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٦١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٢٣٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٨٨ و٢٧٨٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ٢٣٥ رقم٦٩٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٨) من طرق عنه، عن قتادة، عن قُدامَة بن وَبْرَة، عن سَمُرة، به مرفوعًا.
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٧٦-١٧٧) تعليقًا من طريق حجاج الأحول، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٨) من طريق سعيد بن بشير، كلاهما عن قتادة، به. وخالفهم خالد بن قيس: فرواه عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، به. وستأتي هذه الرواية في المسألة رقم (٥٧٧).

(٣) هو: ابن أبي مسكين أبو العلاء القصَّاب. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٠٥٤)، وفي "مسائل أحمد" (١٨٨٠)، والروياني في "مسنده" (٨٥٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٨).

(٤) في (ت) و(ك): «ولا يذكر» بالواو.

(٥) قال الإمام أحمد في الموضع السابق من "مسائله": «همام عندي أحفظ».
وقال البخاري في الموضع السابق: «ولا يصح حديث قدامة في الجمعة».

٥٦٤ - وسألتُ[١] أبا زرعة عن حديثٍ رواه عِكْرِمَة بن عمَّار، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٢] قال: «ثَلَاثٌ هُنَّ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ...»[٣]؟

قال أبو زرعة: يقولونَ: عن يحيى بن أبي كَثِير، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبان، عن رجلٍ، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ[٤].

٥٦٥ - وسمعتُ[٥] أبي يقول: عبدُالرحمٰن بن يزيد بن جابر: لا أعلمُ أحدًا من أهل العراق يُحَدِّث عنه، والذي عندي: أنَّ الذي يَرْوِي عنه أبو أُسامة[٦] وحُسَيْنٌ الجُعْفيُّ[٧] واحدٌ، وهو عبدالرحمٰن بن يزيد ابن تَمِيم[٨]؛ لأنَّ أبا أُسامة روى عن عبدالرحمٰن بن يزيد، عن

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٤٨-٤٩). وانظر المسألة رقم (٥٩٥).

(٢) قوله: «عن النبي ﷺ» سقط من (ف).

(٣) للحديث تتمَّة انظرها في المسألة رقم (٥٩٥).

(٤) هذا ما رجَّحه أبو زرعة هنا، وهو خلاف ما رجَّحه مع أبي حاتم في المسألة رقم (٥٩٥) من أن الصواب: يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان، عن رجل، عن أبي سعيد، موقوفًا .

(٥) نقل هذه المسألة ابن القيم في "جلاء الأفهام" (ص ١٥٢-١٥٣)، ونقل ابن الملقن بعضها في "تحفة المحتاج" (١/ ٥٢٥).

(٦) هو: حماد بن أسامة.

(٧) هو: حسين بن علي بن الوليد الجُعْفي .

(٨) وقال أبو حاتم في "الجرح والتعديل"(٥/ ٣٠٠): « فالذي يحدث عنه أبو أسامة ليس هو ابن جابر؛ هو: عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم». وسأله ابنه عن عبدالرحمٰن=

القاسِمِ[١]، عن أبي أُمامَة خمسةَ أحاديثَ - أو سِتَّة أحاديثَ - مُنكَرةً، لا يَحْتملُ أن يُحَدِّثَ[٢] عبدُالرحمٰن بن يزيد بن جابر مثلَهُ[٣]، ولا أعلم أحدًا من أهل الشَّام روى عن ابن جابر من هذه الأحاديثِ شَيْءً[٤].

= ابن يزيد بن تميم؟ فقال: «عنده مناكير، يقال: هو الذي روى عنه أبو أسامة وحسين الجعفي وقالا: هو ابن يزيد بن جابر، وغلطا في نسبه، ويزيد بن تميم أصح، وهو ضعيف الحديث».

وقال الدارقطني في تعليقه على "المجروحين" لابن حبان (ص ١٥٧): «الذي يروي عنه حسين هو: عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر وأبو أسامة يروي عن عبدالرحمٰن بن يزيد هذا؛ ابن تميم فيقول: ابن جابر، ويغلط في اسم جده».

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن، أبو عبدالرحمٰن الدمشقي.

(٢) من قوله: «عن عبدالرحمٰن بن يزيد ...» إلى هنا سقط من (ك).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «مثلها»، أي: مثل هذه الأحاديث الخمسة أو الستة، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين:

الأول: أنَّ الضمير مذكَّر «مِثْلَهُ»، ويعود إلى الأحاديث باعتبار مفرده، والتقدير: مِثْلَ أيِّ حديث من هذه الأحاديث، أو نحو ذلك. وهذا من باب الحمل على المعنى بإفراد الجمع، وانظر التعليق عليه في المسألة رقم (١١٣٥).

والثاني: أنَّ الضمير مؤنَّث، والأصل: «مِثْلَهَا»، لكنْ حذفتْ منه الألف، ونُقِلَتْ حركةُ الهاء إلى اللام فأصبَحَتْ: «مِثْلَهْ»، وهذه لغة طيِّئ ولخم. وقد أوضحناها في التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(٤) قال السخاوي في "القول البديع" (ص٣١٩): «لهذا الحديث علة خفيَّة، وهي أن حسينًا الجعفي أخطأ في اسم جد شيخه: عبدالرحمٰن بن يزيد، حيث سماه جابرًا؛ وإنما هو تميم، كما جزم به أبو حاتم وغيره، وعلى هذا فابن تميم منكر الحديث، ولهذا قال أبو حاتم: إن هذا الحديث منكر. وقال ابن العربي: إنه لم يثبت. وقال أبو اليمن: إنه غريب».

وقوله: «شيء» كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «شيئًا»، وما في النسخ جَارٍ على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة (٣٤)، وقد جاء على الجادة في "جِلاء الأفهام".

وأما حسينٌ الجُعْفي[١]: فإنه روى عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأَشْعَث[٢]، عن أوس بن أوس، عن النبيِّ ﷺ - في يوم الجُمُعة- أنه قال: «**أفْضَلُ الأَيَّامِ يَوْمُ الجُمُعَةِ؛ فِيهِ الصَّعْقَةُ، وفِيهِ النَّفْخَةُ**»، وفيهِ كَذَا. وهو حديثٌ منكرٌ، لا أعلم أحدًا رواه غيرَ[٣] حسين الجُعْفي[٤].

وأما عبدُالرحمٰن بن يزيد بن تَمِيم: فهو ضعيفُ الحديث،

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦٩٧)، وأحمد في "المسند"(٤/ ٨ رقم١٦١٦٢)، وأبو داود في "سننه" (١٠٤٧ و١٥٣١)، والنسائي (٣/ ٩١ رقم ١٣٧٤)، وابن ماجه (١٠٨٥ و١٦٣٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٥٧٧)،والبزار (٨/ ٤١١ رقم٣٤٨٥)، وأبو نعيم في "المعرفة" (١/ ٣٠٨).

(٢) هو: شَراحيل بن آدَة الصنعاني .

(٣) قوله:« غير » يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التوجيه اللغوي لنظيره؛ في التعليق على المسألة رقم (٤٨٧).

(٤) ذكر ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٨١) هذا الحديث وقال:« قالت طائفة: هو حديث منكر، وحسين الجعفي سمع من عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم الشامي، وروى عنه أحاديث منكرة فغلط في نسبته. وممن ذكر ذلك: البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن حبان، وغيرهم. وأنكر ذلك آخرون وقالوا: الذي سمع منه حسين هو ابن جابر ».
وقال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٢/ ٣-٤):« ذكر البخاري وأبو حاتم، وتبعهما ابن حبان: أن حسين بن علي الجعفي غلط في عبدالرحمٰن بن يزيد ابن تميم [كذا وصوابه: عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر]، كما جرى لأبي أسامة فيه، وأن هذا الحديث عن "ابن تميم" لا عن "ابن جابر". ولا يكون [أي قول هؤلاء] صحيحًا، وردَّ ذلك الدارقطني [أيضًا]، فخصَّ أبا أسامة [أي دون حسين بن علي الجعفي] بالغلط فيه ».

وعبدُالرحمٰن بن يزيد بن جابر ثقةٌ[(١)].

٥٦٦ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن كَثِير[(٣)]،

---

(١) قال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلم أحدًا يرويه إلا شداد بن أوس، ولا نعلم له طريقًا غير هذا الطريق عن شداد، ولا رواه إلا حسين ابن علي الجعفي، ويقال: إن عبدالرحمٰن بن يزيد هذا هو عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم، ولكن أخطأ فيه أهل الكوفة: أبو أسامة والحسين الجعفي، على أن عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم لا نعلم روى عن أبي الأشعث، وإنَّما قالوا ذلك لأن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر ثقة، وعبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم لين الحديث، فكان هذا الحديث فيه كلام منكر عن النبي فقالوا: هو لعبدالرحمٰن بن تميم أشبه».
ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (ص٣٩٢) عن البخاري أنه قال: «أهل الكوفة يَروون عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير وإنما أرادوا عندي: عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر». وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «أبو أسامة روى عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم، وغلط في اسمه فقال: ثنا عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر. قال: وكلُّ ما جاء عن أبي أسامة: ثنا عبدالرحمٰن بن يزيد؛ فهو ابن تميم». نقله ابن رجب في "شرح العلل" (٢/ ٦٨١).
وقال الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٢١٢): «روى الكوفيون أحاديث عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم، عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، ووهموا في ذلك، فالحملُ عليهم في تلك الأحاديث، ولم يكن غير ابن تميم الذي إليه أشار عمرو بن علي، وأما ابن جابر فليس في حديثه منكر، والله أعلم».

(٢) ذكر ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٤٦٦) حكم أبي حاتم وأبي زرعة على هذا الحديث. وستأتي هذه المسألة برقم (٥٧٣) و(٢٧٠٠).

(٣) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٣٣ و١٦٠٣)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٥١٩)، والبزار في "مسنده" - كما في "البداية والنهاية" (٨/ ٦٨٥)، والطبراني في "الأوسط" (٥٩٥٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٨٨)، وابن مردويه في "المنتقى من حديث أبي الشيخ" (٧٢)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (١٤٧٧ و١٤٧٨)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٢/ ٥٥٦) =

عن الزُّهْري وعن[1] يحيى[2]، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يخطُبُ إلى جِذْعِ نَخْلَةٍ[3]، فَحَنَّتْ[4]... وذكر الحديثَ؟

فقالا: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: يحيى بن سعيد[5]، عن حَفْص بن عُبَيدالله، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ[6]، فأما من حديث الزُّهْري: فهو

= من طرق عنه، عن الزهري وحده، عن سعيد بن المسيب، به.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٨٨)، وابن مردويه في "المنتقى من حديث أبي الشيخ" (٧٣)، وأبو نعيم في "دلائل النبوة"- كما في "البداية والنهاية" (٨/ ٦٨٥-٦٨٦)- من طريق عاصم بن علي، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٢/ ٥٥٦) من طريق سعيد بن سليمان، كلاهما عن سليمان بن كثير، عن يحيى بن سعيد - وحده - عن سعيد بن المسيب، به.

(١) ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على قوله: « وعن ».
(٢) المعنى: أن سليمان بن كثير روى الحديث أيضًا عن يحيى - وهو: ابن سعيد الأنصاري - كما رواه عن الزهري.
(٣) في (ت) و(ك): « نخلته ».
(٤) أصل الحنين: ترجيعُ الناقة صوتَها إِثْرَ ولدِها، والمعنى هنا: أن الجِذْعَ نَزَع واشتاقَ إلى النبيِّ ﷺ. انظر "النهاية" (١/ ٤٥٢).
(٥) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٣٤) عن محمد بن كثير، عن سليمان بن كثير، عن يحيى بن سعيد، به. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٩١٨ و٣٥٨٥) من طريق محمد بن أبي جعفر وسليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، به. وانظر "تحفة الأشراف" (٢/ ١٧١-١٧٢).
(٦) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ل٨٣/ أ): « يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختُلِف عنه: فرواه سليمان بن كثير، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن جابر، وخالفه محمد بن جعفر بن أبي كثير؛ رواه عن يحيى بن سعيد، عن عبيدالله ابن حفص بن أنس، عن جابر، ورواه سويد بن عبدالعزيز، عن يحيى بن سعيد، عن حفص بن عبيدالله بن أنس، عن جابر، وهو الصواب ».اهـ. =

عمَّن حَدَّثه، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ [١].

٥٦٧ - وسألتُ[٢] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه حسين الجُعْفي[٣]، عن زائدة[٤]، عن هشام[٥]، عن محمد بن سِيرين، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لَا تَخُصُّوا لَيْلَةَ الجُمُعةِ بِقيامٍ، ولَا يَوْمَ الجُمُعةِ بِصِيامٍ**»؟

فقالا: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: عن ابن سِيرين، عن النبيِّ ﷺ... مُرسَل[٦]، ليس فيه ذكرُ أبي هريرة؛ رواه أيُّوبُ[٧] وهشامٌ وغيرُهما كذا... مُرسَلً[٨].

= وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذان الإسنادان عن الزهري وعن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، لا أعلم يرويهما عنهما غير سليمان بن كثير». وقال ابن حجر في "موافقة الخُبر الخَبر" (١/ ٢٣١): « غريب من حديث الزهري، ما رأيته إلا من رواية سليمان بن كثير عنه ».

(١) من قوله: « فأما من حديث الزهري... » إلى هنا سقط من (ف)؛ لانتقال البصر. ورواية الزهري للحديث على هذا الوجه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٥٢٥٣)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٢٥١).

(٢) أشار لهذه المسألة ابن عبدالهادي في "المحرر في الحديث" (٦٥٢).

(٣) هو: حسين بن علي . وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه"(١١٤٤)، وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٩٤ رقم ٩١٢٧) من طريق عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، به، نحوه مختصرًا.

(٤) هو: ابن قدامة.

(٥) هو: ابن حسَّان القردُوسي.

(٦) قوله: « مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٧) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتياني. وروايته ذكرها الدارقطني في "علله" (١٠/ ٤٣) مسألة رقم (١٨٤٣)، وذكر هناك اختلاف الرواة على أيوب فيه.

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

قلتُ لهما: الوَهَمُ مِمَّن هو، من زائدة أو من حسين؟

فقالا: ما أَخْلَقَهُ أن يكونَ الوَهَمُ من حسين(١)!

٥٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُقَدَّمي(٢)، عن مُعْتَمِر بن سُلَيمان، عن حُمَيد(٣)، عن أنس؛ قال: كانت الخُطْبَة قبل الصَّلاة؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن حُمَيد، عن الحَسَن، بدلَ: أنس(٤).

---

(١) قال الدارقطني في "التتبع" (ص ١٤٦ رقم٢٢): «وهذا لا يصح عن أبي هريرة؛ وإنما رواه ابن سيرين، عن أبي الدرداء في قصة طويلة لسلمان وأبي الدرداء، ورواه [أيوب] وهشام وغيرهما كذلك».
وقال في "العلل" (١٤٥٣): «هو حديث يرويه عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وتابعه حسين الجعفي، عن زائدة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وكلاهما وهم. وأما حديث عوف: فالوهمُ فيه منه على ابن سيرين، وأما حديث هشام فالوهمُ فيه من حسين الجعفي على زائدة؛ لأن زائدة من الأثبات لا يحتمل هذا».اهـ.
وذكر أوجه خلاف أخرى وصوَّب أنه عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء.
وقال في "العلل" (١٨٤٣) بعد أن ذكر الاختلاف فيه: «والصَّواب عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء. وسلمان، وهو مرسل عنهما؛ لأن ابن سيرين لم يسمع من واحد منهما».

(٢) هو: محمد بن أبي بكر.

(٣) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٤) لم نجد من أخرج هذا الحديث من طريق المقدَّمي، ولا من طريق معتمر بن سليمان، ولم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، ولكن أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٦٧٩) من طريق أبي خالد الأحمر سليمان بن حيَّان، عن حميد، عن أنس قال: كانت الصَّلاة في العيدَين قبل الخُطبة.
وكذا أخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (٤/ ٢٧٢) من طريق عبدالله بن بكر، عن حميد، عن أنس. ثم أخرجه ابن المنذر عقبه من طريق حماد، عن حميد، =

٥٦٩ - وسمعتُ أبي[(١)] وذكر حديثًا رواه محمد بن جابر[(٢)]، عن أبي إسحاق[(٣)]، عن الحارث[(٤)]، عن عليٍّ: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الصَّلاة والإمامُ يَخْطُب .

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وهو من تَخاليطِ ابن جابر، والحديثُ هو حديثُ سُلَيْكٍ الغَطَفاني[(٥)].

= عن الحسن - مرسلاً -: أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يصلُّون، ثم يخطبُون، فلما كثُر الناسُ على عهد عثمان رأى أنهم لا يدركون الصَّلاة؛ خَطَبَ، ثم صلَّى. فإن كان هذا هو الحديث، فهو مقلوب المتن هنا في "العلل"، وهو في العيدين، لا في الجمعة، والله أعلم .

(١) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٢) روايته أخرجها أبو سعد الماليني في كتابه كما في "الأحكام الوسطى" لعبدالحق (٢/ ١١٢-١١٣).

(٣) هو: عمرو بن عبدالله بن السَّبيعي.

(٤) هو: ابن عبدالله الأعور.

(٥) قال عبدالحق: « ليس في هذا الإسناد من يحتج به غير أبي إسحاق، فأما محمد بن أبي مطيع وأبوه فغير معروفين فيما أعلم، ومحمد بن جابر ضعيف؛ كان قد عَمِيَ، فاختلط عليه حديثه، والحارث ضعيف ».اهـ.

تنبيه: وقع في "الأحكام الوسطى": « أبو سعيد الماليني »، ولذا قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٢٢٤): « كذا وقع في النسخ .. وتكرر له هذا العمل من قوله: أبو سعيد الماليني . . . وصوابه: أبو سعد الماليني ».اهـ.

ولم يصرح عبدالحق هنا باسم كتاب الماليني، ولكنه ذكر في (٢/ ١٤٦) أن اسمه: "المؤتلف والمختلف"، وأنه لم يره .

وحديث سُلَيك الغطفاني الذي أشار إليه أبو حاتم: رواه البخاري (٩٣٠ و٩٣١ و١١٦٦)، ومسلم (٨٧٥) من حديث جابر بن عبدالله؛ قال: جاء سُليك الغطفاني يوم الجمعة . . . فذكره .

٥٧٠ - وسمعتُ[١] **أبي** وحدَّثنا عن محمد بن يحيى بن حسَّان[٢]، عن أبيه، عن مِسْكِينٍ أبي فاطمة[٣]، عن حَوْشَب[٤]، عن الحَسَن[٥]؛ قال: كان أبو أُمَامة يروي عن رسول الله ﷺ[٦]: «**إنَّ الغُسْلَ يومَ الجُمُعَةِ لَيَسُلُّ الخَطَايا مِنْ أُصُولِ الشَّعْرِ اسْتِلالاً**» .

فقال أبي: هذا منكرٌ، الحَسَنُ عن أبي أُمَامَة لا يجيءُ، ووَهَنَ أَمْرُ مِسْكينٍ عندي بهذا الحديث .

٥٧١ - وسألتُ[٧] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه الصَّعْقُ بن حَزْن[٨]، عن عليِّ بن الحَكَم، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**أتاني**

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٠٨) .
وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٢٩) في ترجمة مسكين أبي فاطمة: « سألت أبي عنه؟ فقال: وَهَنَ أمرُ مسكين أبي فاطمة بهذا الحديث؛ حديث أبي أُمامة في "الغسل يوم الجمعة" .

(٢) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ٢٥٦ رقم٧٩٩٦) من طريق إسماعيل بن بشر بن منصور، عن مسكين، به.

(٣) هو: مسكين بن عبدالله .

(٤) هو: ابن عقيل.

(٥) هو: البصري.

(٦) قوله: « يروي عن رسول الله ﷺ » مكرر في (ت).

(٧) انظر المسألة رقم (٥٩٣).

(٨) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤٢٢٨) من طريق شيبان بن فروخ، عنه، به. وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٩٣) من طريق عارم، عن الصَّعق بن حزن، عن عليِّ بن الحكم، عن عثمان بن عمير، عن أنس، به. هكذا بزيادة عثمان ابن عمير.

جِبْريلُ عليه السلام بِمِرْآةٍ، فَإِذا في[1] وَسَطِهِ نُكْتَةٌ بَيْضاءُ[2]، فَقَالَ: هَذِهِ الجُمُعَةُ»؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه سعيدُ بن زيد، عن عليِّ بن الحكم، عن عثمان بن [عُمَير][3]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: نَقَصَ الصَّعْقُ رجلاً من الوَسَط[4].

---

(١) قوله: « في » ليس في (ت) و(ك) و(ف).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "مسند أبي يعلى": «بمثل المِرآة البَيْضاء، فيها نُكتةٌ سوداء»، ونحوه في "الأوسط" للطبراني (٦٧١٧)، و"الترغيب والترهيب" للأصبهاني (٨٩٢)، ولفظه في "ضعفاء العقيلي": «وفي يده كالمرآة البَيْضاء، في وسَطِهَا كالنُّكتة السوداء»، فجميع الألفاظ متفقة على أن المرآة بيضاء، والنكتة سوداء، وعلى ذلك جاء لفظ الحديث في المسألة رقم (٥٩٣) فلعلَّ ما وقع هنا وَهَمٌ وخطأٌ.
وأيضًا: قوله: «في وسطه» كانت الجادَّة فيه أن يقال: «في وَسَطِهَا»، أي: المرآة، لكنَّ ما وقع في الأصول الخطية صحيحٌ في العربية، ويَحْتمل وجهين:
الأول: أن يكون الأصل: «في وسَطِها»، لكن حذفت ألف ونقلت فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها؛ على لغة طيِّئٍ ولخم. وانظر تفصيل القول على هذه اللغة وشواهدها في المسألة رقم (٢٣٥).
والثاني: أنَّ الضمير في «وَسَطِهِ» للمذكَّر، وهو عائدٌ إلى المرآة باعتبار المعنى؛ كأنه يقول: في وَسطِ المذكور، أو في وسط ما أتاني به جبريلُ، وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنث. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٣) في جميع النسخ: « عثمان » بدل: «عمير »، وضُبِّب عليها في (أ) و(ت)، وكتب بهامش (أ) بخط مغاير: « عمير »، وهو الصَّواب، وسيأتي ذكر هذا الحديث في المسألة الآتية برقم (٥٩٣)، ووقع هناك: « مثل حديث أبي اليقظان »، وأبو اليقظان هو عثمان بن عمير كما في "التقريب" (٤٥٣٩).

(٤) انظر طرق هذا الحديث في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" للخطيب (٢/ ٢٦٤-٢٦٨).

٥٧٢ -وسألتُ[1] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه هَمَّامٌ[2]، وعبدُ الوارث[3]، عن محمد بن جُحَادَة؛ قال هَمَّام: عن أبي مِسْعَر، وقال عبد الوارث: عن أبي مَعْشَر[4]، عن سعيد بن جُبَير، عن أبي مسعود البَدْري - قالا[5]-: لا صلاةَ قبلَ خُروج الإمام يومَ العيد؟

فقالا: ما قال عبدُ الوارث أشبَهُ؛ عن أبي مَعْشَر.

قال أبي: روى هذا الحديثَ شُعْبَة، عن أبي المُعَلَّى[6]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: أنه كَرِهَهُ.

قال أبي: فلا أدري حَفِظَ أبو المُعَلَّى، أو[7] الخَبَرَينِ صَحِيحَينِ[8].

وسألتُ أبا زرعة عن هذا الحديث ؟

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٢٥) دون ذكر رواية شعبة، عن أبي المعلى، إلى آخر المسألة.

(٢) هو: ابن يحيى العَوْذي.

(٣) هو: ابن سعيد.

(٤) هو: زياد بن كليب.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو يعني: همامًا وعبدالوارث، وقد يكون صوابه: «قال»؛ يعني: أبا مسعود البدري.

(٦) هو: يحيى بن ميمون العطَّار.

(٧) في (ت) و(ك): «إذ» بدل: «أو».

(٨) كذا في جميع النسخ بالياء، والجادَّة بالألف، والأصل: لا أدري أحَفِظَ أبو المُعَلَّى، أو الخَبَران صَحيحان ؟ لكنَّ ما جاء في النسخ يخرَّج على الإمالة؛ أميلت الألف فكتبت ياءً، لانكسار النون بعدها في الكلمتين ولسيقها بالياء أيضًا في «صحيحين» وعلى ذلك تنطق العبارة بالألف الممالة: «أو الخَبَرٰنِ صَحِيحَیٰنِ». وانظر للإمالة التعليق على المسألة رقم (٢٥)، و(١٢٤).

فقال: هذا حديثٌ آخَرُ؛ هذا عن ابن عباس، وذاكَ عن أبي مسعود[١].

٥٧٣ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن كَثير، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يَخْطُبُ إلى جِذْعٍ، فلمَّا وُضِعَ المِنبَرُ وصَعِدَ[٣] عليه؛ حَنَّ[٤] الجِذْعُ.

ورواه أيضًا سُلَيمان بن كَثِير، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: جميعًا عندي خطأٌ[٥].

أما حديثُ الزُّهْري: فإنه يُروى عن الزُّهْري، عمَّن سَمِعَ جابرً[٦]، عن النبيِّ ﷺ [٧]، ولا يُسَمِّي أحدًا، ولو كان سمعَ من سعيد، لَبادَرَ

(١) تقدم تخريج الحديث في المسألة رقم (٣٢٥) من طريق همام، ونزيد هنا فنقول: رواه النسائي (٣/ ١٨١-١٨٢ رقم١٥٦١) من طريق سفيان الثوري، عن الأشعث، عن الأسود بن هلال، عن ثعلبة بن زهدم: أن عليًّا استخلف أبا مسعود على الناس، فخرج يوم عيد فقال: يا أيها الناس، إنه ليس من السنة أن يُصلَّى قبل الإمام. وانظر "العلل" للدارقطني (١٠٦٧)، و"مصنف ابن أبي شيبة" (٥٧٣٩ و٥٧٤٠).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٥٦٦)، وستأتي برقم (٢٧٠٠).

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « فصعد ». (٤) في (ت): « حتى » بدل: « حنَّ ».

(٥) الأصل: هما جميعًا خطأٌ عندي، فحذف المبتدأ «هما»؛ للعلم به. انظر: شرح الألفية، باب الابتداء.

(٦) كذا في جميع النسخ: «جابر» بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. والجادَّة: «جابرًا». وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) من قوله: « قال أبي: جميعًا عندي . . . » إلى هنا سقط من (ش)؛ لانتقال البصر.

إلى تسميتِهِ، ولم يُكَنِّ عنه.

وأما حديثُ يحيى بن سعيد: فإنما هو ما يَرْوِيهِ عامَّةُ الثقات[١]، عن يحيى، عن حَفص بن عُبَيدالله [بن][٢] أنس، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ.

٥٧٤ - وسمعتُ أبي وسُئِلَ عن حديثٍ رواه أبو قُتَيبة[٣]، عن ابن أبي ذئب[٤]، عن شُعْبَة مولى ابن عباس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يُصَلِّي ركعَتَين بعد المَغرِب، وركعَتَين بعد الجُمُعَة في بَيْتِه؟

فقال أبي: إنما هو: ابنُ أبي ذئب، عن شُعْبَة مولى ابن عباس، عن ابن عباس[٥]، موقوفٌ[٦].

والمرفوعُ إنما هو: ابنُ أبي ذئب[٧]، عن نافع، عن ابن عمر،

---

(١) قوله: «الثقات» سقط من (ف).

(٢) في جميع النسخ: «عن» بدل: «بن»، وهو خطأ وتصحيف، وصوِّبت في (أ) بخط مغاير. وقد جاءت على الصواب في المسألة رقم (٢٧٠٠). وانظر ترجمة حفص بن عُبَيدالله بن أنس في "تهذيب الكمال".

(٣) هو: سَلْم بن قتيبة. وروايته أخرجها أبو يعلى في "معجم شيوخه" رقم (٥٢).
وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٥٦/١١)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٥٠٩/٢) من طريق علي بن ثابت، عن ابن أبي ذئب، به.

(٤) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٥) من قوله: «عن النبيِّ ﷺ أنه كان يصلي...» إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال البصر.

(٦) كذا، يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٧) روايته على هذا الوجه أخرجها أبو يعلى في "معجم شيوخه" (٥١)، وعنه ابن حبان في "صحيحه" (٢٤٨٧) من طريق سَلْم بن قتيبة، عن ابن أبي ذئب، به.
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٩٤٥)، وأحمد في "المسند" (٢٣/٢ =

عن النبيِّ ﷺ .

وأبو قتيبة كثيرُ الوَهَمِ، يُكتَبُ حديثُه[١] .

٥٧٥ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه هَمَّام[٣]، عن قَتادة، عن الحَسَن[٤]، [عن سَمُرَة][٥]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ فَبِهَا وَنِعْمَتْ» .

= رقم ٤٧٥٧)، وعبد بن حميد في "مسنده"(٧٨١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٣٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٥٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٣/ ١٣)، جميعهم من طريق ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر، به مرفوعًا. وأخرجه مالك في "الموطأ" (١/ ١٦٦) عن نافع، به. ومن طريق مالك وغيره رواه البخاري في "صحيحه" (٩٣٧)، ومسلم (٨٨٢).

(١) قال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٦٩٨-٦٩٩): « سألت أبا زرعة، عن حديث شعبة مولى ابن عباس، عن ابن عباس، وعن نافع، عن ابن عمر حديث ابن أبي ذئب "كان النبي ﷺ يصلِّي الركعتين قبل المغرب في بيته"؟ فأنكر حديث شعبة جدًّا ». وقال أيضًا: « فضعَّف الحديث جدًّا، وأنكره ».

(٢) نقل ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٤٩)، وابن الملقن في "تحفة المحتاج" (١/ ٥١٤) بعض هذا النص .

(٣) هو: ابن يحيى العَوْذي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٥/ ٨ و١٥ و١٦ و٢٢ رقم٢٠٠٨٩ و٢٠١٧٤ و٢٠١٧٧ و٢٠٢٥٩)، وأبو داود في "سننه" (٣٥٤) وغيرهما، وتابع همامًا عليه، شعبةُ، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١١ رقم٢٠١٢٠)، والنسائي في "سننه" (١٣٨٠)، والترمذي في "جامعه" (٤٩٧). وأبو عوانة الوضَّاح بن عبدالله اليشكري، روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ١٩٩ رقم٦٨٢٠).
وأخرجه البزار في "مسنده" (٤٥٤٠) من طريق يونس بن عبيد، عن الحسن، به.

(٤) هو: البصري.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولا بدَّ منه كما يدلُّ عليه قول أبي حاتم في آخر المسألة: « هَمَّام ثقة وصلَه »، وانظر "نصب الراية" (١/ ٨٨).

ورواه أَبَانُ[(١)]، عن قَتادة، عن الحسن: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ فَبِهَا وَنِعْمَتْ» .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[(٢)]؛ هَمَّام ثقة وَصَّلَهُ، وأَبَانُ لم يُوصِّلْه[(٣)].

٥٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن الجَعْد[(٤)]، عن أبي

(١) هو: ابن يزيد العطار، وروايته لم نقف عليها، والحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٥٣١١) عن معمر، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٩٦) من طريق سعيد بن أبي عروبة، كلاهما عن قتادة، عن الحسن، به مرسلاً .

(٢) كذا في جميع النسخ بالياء، والجادَّة بالألف؛ لأن الأصل: «قال: هما جميعًا صحيحان»، فـ«هما» مبتدأ حُذف للعلم به، والخبر: «صحيحان»، وأمَّا مجيئه بالياء فقد ذكرنا له وجهَيْنِ في العربية في التعليق على مثله في المسألة رقم (٢٥).

(٣) انظر "العلل الكبير" للترمذي (ص ٨٦)، و"المرسل الخفي" للشريف حاتم (٣/ ١٣٧٥-١٣٨١).
وقوله: « وصَّله» و«يوصِّله» بتشديد الصاد، وهو في معنى: «وَصَلَهُ» و«يَصِلُهُ». وانظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٤) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٣٤٥٥). ومن طريق البغوي رواه ابن عدي في "الكامل"(٣/ ٣٦٥)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٢). قال البغوي: « وهو عندي: سعيد بن زربي؛ لأن هذه الأحاديث حدث بها سعيد بن زربي ».
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٤٤) من طريق يزيد بن هارون، والطبراني في "الكبير" (١/ ١٨٩ رقم٤٩٨) من طريق مسلم بن إبراهيم، كلاهما عن سعيد بن زربي، عن أبي المليح، عن أبيه، به.
ورواه أحمد في "المسند" (٥/ ٧٤ و٧٥ رقم٢٠٧٠٠ و٢٠٧٠٢ و٢٠٧٠٣ و٢٠٧١١ و٢٠٧١٣ و٢٠٧١٥)، وأبو داود في "سننه" (١٠٥٧)، والنسائي (٢/ ١١١ رقم =

معاوية، عن أبي المَلِيح بن أسامة[١]، عن أبيه؛ قال: غَزَوْتُ مع رسول الله ﷺ غزوةَ[٢] حُنَيْن، فوافقَ يومُ جُمُعةٍ يومَ مَطَرٍ، فأمَرَ بلالً[٣] فنادى: أنْ صَلُّوا في الرِّحَال ؟

وسألتُ[٤] أبي: مَنْ أبو معاويةَ هذا ؟

فقال: هو سعيدُ بن زَرْبي .

= ٨٥٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٦٥٨)، وابن حبان (٢٠٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٨٦) من طريق قتادة، عن أبي المليح، به.

وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٤١٧)، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٩٢٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٧٤ رقم ٢٠٧٠٤ و٢٠٧٠٥ و٢٠٧٠٧)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢١)، وأبو داود في "سننه" (١٠٥٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٦٣)، وابن حبان (٢٠٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٩٣) من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المليح، به. وللحديث طرق أخرى عن أبي المليح، عن أبيه، به.

وقد جاء في بعض روايات الحديث: أن ذلك كان في «يوم حنين»، وفي بعض الروايات: أنه كان «زمن الحديبية».

(١) قيل: اسمه عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد. وأبوه: أسامة بن عمير الهذلي.

(٢) قوله: « غزوة » سقط من (أ) و(ش).

(٣) كذا في جميع النسخ: «فأمر بلال»، وله ضبطان:

الأول: «فأمر بلالً» يكون الفعل مبنيًّا للفاعل، و«بلال»: مفعوله، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى رسول الله ﷺ، وجاء «بلالً» بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

والثاني: «فأُمِرَ بلالٌ» ويكون الفعلُ مبنيًّا للمفعول، و«بلالٌ» نائبُ فاعله؛ فيكون مرفوعًا، وحُذف الفاعل هنا؛ للعلم به، وأنيب المفعول به مكانه. وانظر في جواز حذف ما يُعْلَمُ: التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٤) في (ت) و(ك): « سألت » بلا واو .

٥٧٧ - قال[(١)]: وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه نُوح بن قَيس[(٣)]، عن أخيه خالد بن قَيس، عن قَتادة، عن الحَسَن[(٤)]، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ دِينَارٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَنِصْفُ دينَارٍ**»؟

قال أبي: يَرْوُونَ هذا الحديثَ عن قَتادة، عن قُدَامَة بن وَبْرَة، عن النبيِّ ﷺ[(٥)].

٥٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُؤَمَّل بن إسماعيل، عن سُفْيان[(٦)]، عن يحيى بن سعيد، عن ثَعْلَبَة بن أبي مالك[(٧)]، عن أبيه؛ قال: كُنَّا نتكلَّم، وعمرُ على المِنبَرِ، والمؤذِّنُ يؤذِّن، فإذا سَكَتَ المؤذِّنُ سَكَتْنا؟

قال أبي: إنما هو ثعلبةُ فقطْ، ليس فيه: عن أبيه[(٨)].

---

(١) قوله: « قال » ليس في (ت) و(ف) و(ك) .
(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٥٦٣).
(٣) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٧٧) تعليقًا، وأبو داود في "مسائله للإمام أحمد" (١٨٨٠)، وابن ماجه في "سننه" (١١٢٨)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٦٦٢)، والروياني في "مسنده" (٨٠٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ٢١٩ رقم٦٩١١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٨).
لكن وقع عند البخاري في "التاريخ الكبير": «نوح بن قيس، عن أبيه».
(٤) هو: البصري.
(٥) تقدم تخريجه في المسألة رقم (٥٦٣).
(٦) هو: الثوري.
(٧) هو: ثعلبة بن أبي مالك القرظي.
(٨) الحديث رواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٠٣)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٥٣٥٢)، والشافعي في "المسند" (١/ ١٣٩- ترتيب السندي)، والفسوي في =

٥٧٩ - وسألتُ[١] **أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي العِشْرين**[٢]**، عن الأوزاعيِّ**[٣]**، عن يحيى**[٤]**، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «المُتَعَجِّلُ**[٥] **إلى الجُمُعَةِ . . . »؟**

قال أبي: هذا عندي غلطٌ؛ لأنَّ النَّاسَ يَروونه[٦] عن يحيى بن أبي كثير، عن عليِّ بن سَلَمة، عن أبي هريرة، موقوفً[٧]؛ وهذا أشبَهُ[٨].

= "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٠٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٧٠)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٩/ ٤٣٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٣٢٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٩٢) من طريق الزهري، عن ثعلبة بن أبي مالك به، وليس فيه: « عن أبيه ». وكذا رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٢٩٦) من طريق يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن ثعلبة.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٠٠).

(٢) هو: عبدالحميد بن حبيب. وروايته أخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٦). وأخرجه الدارمي في "مسنده" (١٥٨٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٢٧٦) تعليقًا، كلاهما من طريق محمد بن يوسف، عن الأوزاعي، به، وكذا رواه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٦٨) من طريق مبشر بن إسماعيل، عن الأوزاعي.

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. (٤) هو: ابن أبي كثير.

(٥) في (ك): « المعجل ».

(٦) كهشام الدستوائي ، وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" ٦/ ٢٧٦) تعليقًا، قال البخاري: « وتابعه شيبان». وتابعهما عكرمة بن عمَّار كما سيأتي في كلام الدارقطني الآتي.

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) قال الدارقطني في "العلل" (١٤٠٨): « يرويه يحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنه: فرواه الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ . وقال شيبان وعكرمة بن عمار: عن يحيى، عن علي بن سلمة، عن أبي هريرة موقوفًا، ويشبه أن يكون هذا أصح ». =

٥٨٠ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ أبي حازم[٢]، عن الضَّحَّاك بن عثمان، عن المَقْبُري[٣]، عن عبدالله بن وَدِيعَة، عن سَلْمان، عن النبيِّ ﷺ؛ في غُسْلِ يوم الجُمُعَة[٤].

قال المَقْبُري: فحدَّث أَبِي[٥] عُمَارَةَ[٦] بن عمرو بن حَزْم وأنا معه، فقال: أَوْهَمَ[٧] ابنُ وَدِيعَة؛ سمعتُهُ من سَلْمان، وهو يقول: « وزيادَة ثلاثةِ أيَّام ».

= والحديث رواه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠) من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: « من اغتسلَ يوم الجمعة غُسلَ الجَنابَة، ثم راح، فكأنما قرَّب بَدَنَةً، ومن راح في السَّاعة الثانية فكأنما قرَّب بقرةً. . . » فذكره بطوله.

(١) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٣٦٤-٣٦٥) بعض هذا النص، وانظر المسألة رقم (٥٨١) و (٦٠٣).

(٢) في (ف): « خازم »، وهو: عبدالعزيز بن أبي حازم.

(٣) هو: سعيد بن أبي سعيد، وروايته من هذا الوجه أخرجها الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٧١ رقم٦١٨٩).

(٤) يعني ما أخرجه البخاري في «صحيحه » (٨٨٣ و٩١٠) من حديث سلمان الفارسي ﷺ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: « من اغتَسَلَ يومَ الجُمُعَة وتطهَّر بما استطاعَ من طُهْر، ثم ادَّهن أو مسَّ من طِيبٍ، ثم راحَ فلم يفرِّقْ بين اثنَين، فصلَّى ما كُتب له، ثم إذا خرجَ الإمامُ أنصَتَ؛ غُفِرَ له ما بينَهُ وبينَ الجُمُعَة الأُخرى ».

(٥) يعني: كيسان المَقْبُري.

(٦) في (ت) و(ك): « فحدث ابن عمارة »، وقوله: «فحدَّث أبي عُمارَة »، «أبي»: فاعلُ «حدَّث»، و«عمارة» مفعولُهُ.

(٧) أي: أسقط من المتن جملةً؛ قال الفيومي في "المصباح المنير" (٢/ ٦٧٤): « "أوهم" من الحساب مِئةً مثل "أسقط" وزنًا ومعنى، وأوهم من صلاته ركعةً: تركها ».

قال أبي: ورواه ابن أبي ذئب(١)، عن المَقْبُري، عن عُبَيدالله(٢) ابن وَدِيعَة، عن سَلْمان، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يذكُرِ الكلامَ الأخير(٣).

ورواه ابنُ عَجْلان(٤)، عن المَقْبُري، عن أبيه، عن عبدالله بن وَدِيعَة، عن أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ(٥)؟

قال: اتَّفَقَ نَفْسانِ على سلمان؛ وهو الصَّحيحُ(٦).

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمن . (٢) في (ش): « عبدالله ».

(٣) اختُلِف على ابن أبي ذئب، فرواه الإسماعيلي - كما في "فتح الباري" لابن حجر (٢/ ٣٧١)- من طريق حماد بن مسعدة وقاسم بن يزيد الجرمي، كلاهما عن ابن أبي ذئب بمثل روايته هنا. ورواه البخاري (٨٨٣ و٩١٠) من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد المَقبُري، عن أبيه، عن ابن وَدِيعَة، عن سلمان .
قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢/ ٣٧١): « وبيَّن الضحاك بن عثمان عن سعيد: أن عمارة إنما سمعه من سلمان؛ ذكره الإسماعيلي، وأفاد في هذه الرواية أن سعيدًا حضر أباه لما سمع هذا الحديث من ابن وديعة، وساقه الإسماعيلي من رواية حماد بن مسعدة وقاسم بن يزيد الجرمي، كلاهما عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن ابن وديعة، ليس فيه: " عن أبيه "، فكأنه سمعه مع أبيه من ابن وديعة، ثم استثبت أباه فيه، فكان يرويه على الوجهين ».

(٤) هو: محمد. وروايته عند أحمد في "المسند" (٥/ ١٧٧ رقم٢١٥٣٩)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٩٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٦٣ و١٧٦٤ و١٨١٢).

(٥) في (ك): « أيهما أصح ».

(٦) الذي يظهر: أن ترجيح أبي حاتم وأبي زرعة - كما سيأتي - إنما هو في كون الحديث عن سلمان، لا عن أبي ذر أو أبي هريرة، بلا التفات إلى الخلاف في إثبات أبي سعيد المقبري أو إسقاطه؛ وإلا فإنهما قد رجحا في المسألة التالية أن الصواب: عن سعيد المَقبُري، عن أبيه، عن ابن وَدِيعَة، واختلفا في الصحابي،=

قلتُ: فعُبَيدالله بن وَدِيعَة، أو عبدالله؟

قال: الصَّحيحُ: عُبَيدالله[1] بن وَدِيعَة[2]، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ.

وقال أبو زرعة: حديثُ ابن أبي ذئب أصحُّ؛ لأنه أحفظُهم[3].

قلتُ: عن سلمان؟

قال: نعم.

قلتُ: فعُبَيدالله أصحُّ، أو عبدالله؟

قال: عبدالله[4] بن وَدِيعَة أصحُّ.

قلتُ: فابنُ أبي ذئب يقول: عُبَيدالله؟

= فقال أبو زرعة: عن أبي ذر أشبه، وقال أبو حاتم: عن سلمان أشبه، وقال: « حديث ابن أبي ذئب - أي عن سعيد، عن أبيه، عن ابن وَدِيعَة، عن سلمان - أشبه؛ لأنه قد تابعه عليه الضحاك بن عثمان ». ومن هذا الوجه أخرجه البخاري (٨٨٣ و٩١٠).

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٣٦٤): « ونقل - أي ابن أبي حاتم - عن أبيه وأبي زرعة أنهما قالا: حديث سلمان الأصح، وكذا قال علي بن المديني والدارقطني، وهو الذي يقتضيه تصرف البخاري ».

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٣٧١) بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «وإذا تقرر ذلك عرف أن الطريق التي اختارها البخاري أتقن الروايات، وبقيتها إما موافقة لها أو قاصرة عنها أو يمكن الجمع بينهما ». وانظر "العلل" (١١٠٨ و٢٠٤٥)، و"التتبع" (ص ٢٠٦) كلاهما للدارقطني، و"هدي الساري" لابن حجر (ص ٣٥٢).

(١) في (ك): « عبدالله ».

(٢) سيأتي عنه في المسألة التالية أنه قال: « يقال: عُبَيدالله بن وديعة، ويقال: عبدالله ».

(٣) سيأتي عنه في المسألة التالية أنه قال: « حديث ابن عَجْلان أشبه ».

(٤) قوله: « قال: عبدالله » سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

قال: حِفْظي عنه: عبدالله .

وقلتُ[١] **لأبي:** فإنَّ يونس بن حَبِيب حدَّثنا عن أبي داود[٢]، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن عُبَيدالله بن عَدِيّ بن الخِيار، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ؟

قال: أخطأ أبو داود؛ حدَّثنا[٣] آدَمُ العَسْقَلاني[٤] وغيرُ واحدٍ[٥]، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبيه، عن عُبَيدالله بن وَدِيعَة، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ .

٥٨١ - وسألتُ[٦] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن بلال[٧]، عن صالح بن كَيْسان، عن سعيد المَقبُرِي، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ، فَاغْتَسَلَ الرَّجُلُ وتَطَيَّبَ وَلَبِسَ مِنْ خَيْرِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ خَرَجَ إلى الصَّلَاةِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ**

---

(١) في (ت) و(ك): « قلت » بلا واو.

(٢) هو: الطيالسي. وروايته في "مسنده" (٤٧٩).
قال ابن حجر في "هدي الساري" (ص ٣٥٣): « وهذه رواية شاذة؛ لأن الجماعة خالفوه، ولأن الحديث محفوظ لعبدالله بن وديعة، لا لعُبَيدالله بن عدي ».

(٣) في (ش): « وحدثنا ».

(٤) في (ت) و(ك): «اد العسقلاني»، وهو: آدم بن أبي إياس . وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٨٨٣).

(٥) منهم عبدالله بن المبارك، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٩١٠).

(٦) انظر المسألة السابقة رقم (٥٨٠)، والآتية برقم (٦٠٣).

(٧) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٠٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٣).

اثْنَيْن، ثُمَّ اسْتَمَعَ لِلْإِمَامِ[١]؛ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ وَزِيادَةُ ثَلَاثَةِ أيّامٍ»[٢]؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ هو: عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن عبدالله ابن وَدِيعَة؛ قال ابنُ عَجْلان[٣]: عن أبي ذَرٍّ، وقال ابنُ أبي ذئب[٤]: عن سَلْمان الخير[٥].

وقال أبو زرعة: حديثُ ابن عَجْلان[٦] أشبَهُ[٧].

وقال أبي: حديثُ ابن أبي ذئْبٍ أشبَهُ؛ لأنه قد تابعَه الضَّحَّاكُ بن عثمان.

وقال[٨] أبي: قال يحيى بن معين: ابنُ أبي ذئبٍ أثبتُ في

(١) في (ك): «الإمام».
(٢) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٣٦٥): «ولا ريب أن الذين قالوا فيه: «عن أبي هريرة» جماعةٌ حفَّاظ، لكن الوهم يسبق كثيرًا إلى هذا الإسناد؛ فإن رواية «سعيد المقبري عن أبي هريرة، أو عن أبيه عن أبي هريرة» سلسلةٌ معروفة، تسبق إليها الألسُن، بخلاف رواية: "سعيد، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان"؛ فإنها سلسلةٌ غريبة، لا يقولها إلا حافظٌ لها متقن».
(٣) أي: في روايته لهذا الحديث عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبدالله بن وديعة، وقد تقدمت في المسألة السابقة رقم (٥٨٠).
(٤) أي: في روايته عن سعيد المقبري، عن عُبَيدالله بن وَدِيعَة، وقد تقدمت في المسألة السابقة رقم (٥٨٠).
(٥) هو لقب سلمان الفارسي رضي الله عنه.
(٦) من قوله: «عن أبي ذر...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
(٧) تقدم في المسألة السابقة أنه قال: «حديثُ ابن أبي ذئب أصحُّ؛ لأنه أحفظُهم».
(٨) في (ت) و(ك): «قال» بلا واو.

المَقْبُري[١] من ابن عَجْلان[٢].

قال أبي: وروى هذا الحديثَ أبو مَعْشَر[٣]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي وَدِيعَة، عن النبيِّ ﷺ.

أسقَطَ أبو مَعْشَر مَنْ فوقَ ابنِ وَدِيعَة، وكَنَّى ابنَ وَدِيعَة[٤].

قال أبي: يقال: عُبَيدالله بن وَدِيعَة، ويقال: عبدالله[٥].

٥٨٢ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي ذئب[٧]، عن أَسِيد بن أبي أَسِيد، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: **((مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلاثًا مِنْ غَيْرِ ضَرورَةٍ، فَقَدْ طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ))**؟

---

(١) في (ت): « المفترى ».

(٢) قال ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٥٣): « وأما ابن عجلان: فلا يقارب ابن أبي ذئب في الحفظ، ولا تعلل رواية ابن أبي ذئب مع إتقانه في الحفظ برواية ابن عجلان مع سوء حفظه، ولو كان ابن عجلان حافظًا لأمكن أن يكون ابن وديعة سمعه من سلمان ومن أبي ذر، فحدث به مرَّة عن هذا، ومرَّة عن هذا، وقد اختار ابن خزيمة في "صحيحه" هذا الجمع، وأخرج الطريقين معًا ».

(٣) واسمه: نَجيح بن عبدالرحمٰن.

(٤) في (ف): « ابن أبي وديعة ». قال ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٥٣): « وأما أبو معشر فضعيف، لا معنى للتعليل بروايته ».

(٥) تقدم في المسألة السابقة أنه قال: « الصَّحيحُ: عُبَيدالله بن وَدِيعَة ». وانظر "العلل" للدارقطني (١١٠٨).

(٦) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/٣٢٨/ مخطوط) ترجيح أبي حاتم لحديث ابن أبي ذئب.

(٧) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١١٢٦)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٦٥٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٥٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣١٨٣)، والحاكم في "المستدرك" =

قال أبي: ورواه الدَّرَاوَرْدي[(١)]، عن أَسِيد، عن ابن[(٢)] أبي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: فأيُّهما أشبَهُ؟

قال: ابنُ أبي ذئب أحفَظُ من الدَّرَاوَرْدي، وكأنه أشبَهُ، وكأنَّ الدَّرَاوَرْدي لزمَ الطَّريق[(٣)].

٥٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الدَّرَاوَرْدي[(٤)]، عن

= (١/ ٢٩٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٧)، وفي "الشعب" (٢٧٤٤).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٣٢ رقم ١٤٥٥٩)، وابن ماجة في "سننه" (١١٢٦) من طريق زهير بن محمد، والطبراني في "الأوسط" (٢٧٣) من طريق سعيد بن أبي أيوب. وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٤٠) من طريق عبدالله ابن جعفر. ثلاثتهم عن أَسِيد، به.
وقال البيهقي في "السنن" عقب رواية ابن أبي ذئب السابقة: «تابعه سليمان بن بلال، عن أسيد».

(١) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٠٠ رقم ٢٢٥٥٨). والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣١٨٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٨٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٤٠).

(٢) قوله: «بن» سقط من (ف).

(٣) ورجح الدارقطني في "العلل"(٤/ ١٢٧/ ب) طريق ابن أبي ذئب . وخالفهما ابن عبدالبر؛ فقال عقب رواية عبدالله بن جعفر السابقة: «هكذا قال عبدالله بن جعفر في هذا الحديث، جعله عن جابر والأول - عندي - أولى بالصواب على رواية الدراوردي. وعبدالله بن جعفر هذا هو والد علي بن المديني، وهو علي بن عبدالله ابن جعفر بن نجيح، وعليٌّ أحد أئمة الحديث، وأبوه عبدالله بن جعفر مدني ضعيف». قلنا: كأنه خفي على ابن عبدالبر متابعة ابن أبي ذئب وغيره له.

(٤) هو: عبدالعزيز بن محمد.

الرَّبَذي[١]، عن أيُّوب بن خالد بن صفوان؛ أنَّ أَوْسً[٢] الأنصاريَّ حدَّثه، عن عبدالله[٣] بن رافع مولى أمِّ سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَفْضَلُ الأَيَّامِ عِنْدَ اللهِ يَوْمُ الجُمُعَةِ، وَهُوَ الشَّاهِدُ وَالمَشْهُودُ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أيُّوبُ بن خالد بن صفوان بن أَوْس، عن عبدالله بن[٤] رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

٥٨٤ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثَيْنِ رواهما يَاسينُ بن معاذ الزَّيَّات[٧]، عن الزُّهْري:

---

(١) في (ك): « الزبيدي ». والرَّبَذي هو: موسى بن عبيدة .

(٢) كذا في جميع النسخ: « أوس » بلا ألف بعد السِّين، وفيه وجهان؛ ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (١٢٦) عند قوله: « إن حسين المعلم ».

(٣) في (ف): « عبيدالله ».

(٤) قوله: «بن» سقط من (ت) و(ك).

(٥) الحديث رواه الترمذي في "جامعه" (٣٣٣٩) من طريق روح بن عبادة وعبيدالله بن موسى، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٤) و(٦/ ٣٣٦)، والطبراني في "الأوسط" (١٠٨٧) من طريق بكار بن عبدالله بن عبيدة، والبيهقي (٣/ ١٧٠) من طريق روح ابن عبادة، ثلاثتهم عن موسى بن عبيدة الرَّبَذي، عن أيوب بن خالد، عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، به مرفوعًا. قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة. وموسى بن عبيدة يُضَعَّف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد وغيره ». وقال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث لموسى بن عبيدة: « عامتها مما ينفرد بها من يرويها عنه، وعامتها متونها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت من الحديث، والضعف على رواياته بيِّن». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عبدالله بن رافع إلا أيوب، تفرد به موسى».

(٦) نقل ابن الملقن في "البدر المنير"(٣/ ٢٩٦-٢٩٧/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٨٥) و(٤/ ٢٢٠) بعض هذا النص .

(٧) في (ش): « والزيات » بالواو.

أحدهما: عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة[(١)]؛ قال: « **مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَتَيِ الجُمُعَةِ أَوْ أَحَدَهُمَا**[(*)]، **فَقَدْ أَدْرَكَ الجُمُعَةَ، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْهُمَا وَلَا أَحَدَهُمَا**[(*)]، **فَلْيُصَلِّي**[(٢)] **الأُولَى** ». قال ياسين: أو قال: « **الظُّهْرَ أَرْبَعًا** ».

---

(١) أي: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ كما يتضح من التخريج، ومن المسألة (٤٩١).
والحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (٨٦٥٦)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١١) من طريق يحيى بن أيوب، والخطيب في "تاريخ بغداد"(١١/ ٢٥٧) من طريق يوسف بن أسباط، كلاهما عن ياسين الزَّيَّات، عن الزُّهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث بهذا اللفظ عن الزهري إلا الزيات ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨٤) من طريق الأبيض بن الأغر بن الصباح التميمي، عن ياسين الزَّيَّات، عن الزُّهْري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به . قال ابن عدي: « ولياسين الزيات غير ما ذكرت، عن الزهري، وعن غيره، وكل رواياته أو عامتها غير محفوظة ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨٤) من طريق عبدالله بن الحارث المخزومي، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٠)، وفي "العلل" (٩/ ٢٢٤) من طريق بكر بن بكار، كلاهما عن ياسين، عن الزُّهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، به.
ورواه الدارقطني في "السنن" (٢/ ١١)، وفي "العلل" (٩/ ٢٢٣) من طريق وكيع، عن ياسين، عن الزُّهري، عن سعيد أو أبي سلمة، عن أبي هريرة، به .

(*) كذا في جميع النسخ: «أحدهما»، وكانتِ الجادَّةُ أنْ يقال: « إحداهما »، أي: إحدى الركعتَيْنِ، ولَئِنْ ثَبَتَ ما في النسخ، فإنَّه يكون من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث؛ حُمِلَتِ « ركعتي الجمعة » على معنى « ركوعي الجمعة »، فذكَّر وقال: أحدهما، أي: أحد الركوعَيْنِ، وانظر للحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٢) كذا في جميع النسخ، بإثبات الياء، والفعل مجزوم بلام الأمر، وهو عربيٌّ صحيحٌ، وانظر تخريج ذلك في المسألة رقم (٢٢٨).

والأُخرى[(١)]: عن سعيد[(٢)]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ، فَهُوَ لَهُ»؟

قال أبي: أما حديثُ سعيد، عن أبي هريرة فَمَتْنُهُ[(٣)]: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاة رَكْعَةً، فَقَدْ أَدْرَكَهَا»[(٤)].

وهذا حديثٌ لا أصلَ له[(٥)].

٥٨٥ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بِشْر، عن يزيد

---

(١) كذا في جميع النسخ، ويُحمل على أنه أراد: «الطَّريق الأُخرى»، أو: «الرواية الأخرى» من باب الحمل على المعنى، حمَلَ المذكَّر على معنى المؤنَّث، انظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٢) الحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (٥٨٤٧)، وابن عدي (٧/ ١٨٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١١٣) من طريق ياسين، عن الزُّهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، به.
قال البيهقي: «وهذا الحديث إنما يروى عن ابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ مرسلاً، وعن عروة، عن النبي ﷺ مرسلاً».
وانظر "العلل" للدارقطني (٩/ ٢١٩).

(٣) في (ف): «فمنته».

(٤) انظر أوجه الاختلاف في هذا الحديث في "علل الدارقطني" (١٧٣٠).

(٥) قوله: «وهذا حديثٌ لا أصلَ له» يحتمل أن يكون تتمة لكلامه على الحديث السابق، ويحتمل أن يكون لحديث: «من أسلم على شيء، فهو له». وقد نقل ابن الملقن وابن حجر - كما سبق - هذه العبارة في الحديث الأول، ونقلها ابن حجر أيضًا في الحديث الثاني. ولعله مما يقوِّي كونها في الحديث الثاني أن أبا حاتم لم يتكلم عليه بشيء بخلاف الأول. وأما حديث: «من أدرك من الصَّلاة ركعة، فقد أدركها»: فقد صححه أبو حاتم بهذا اللفظ كما تقدم في المسألة رقم (٤٩١) و(٥١٩)، وسيأتي في المسألة رقم (٦٠٧).

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٨١).

ابن زياد بن أبي الجَعْد، عن زُبَيدٍ[1]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرَةَ؛ قال: قال عمر: صلاةُ الأضحى رَكْعَتان[2]، وصلاةُ الجُمعَة ركعَتان . . . وذكر الحديثَ؟

قال أبي: رواه الثَّوْري، عن زُبَيد، عن ابن أبي ليلى، عن عمر... الحديثَ، ليسَ فيه كعب، وسُفْيانُ أحفَظُ .

٥٨٦ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي قَيْس[4]،

---

(١) هو: ابن الحارث اليامي .

(٢) في (ت):« ركعات ».

(٣) نقل ابن حجر في "الفتح" (٢/ ٣٧٨) تصويب أبي حاتم للإرسال .

(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٨٢٤)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٥١٧). وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ رقم ١٠٠٨٥) من طريق محمد بن عياش، وفي "الأوسط" (٦٦٥٩) و"الصغير" (٩٨٦) و"مسند الشاميين" (٥١٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ١٥١) من طريق عمرو ابن قيس الملائي، كلاهما عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، به مرفوعًا .

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ رقم ١٠١١٦)، وفي "الصغير" (٨٨٧) من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن مسعر بن كدام، عن أبي مرة، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، به مرفوعًا. وقع في "المعجم الكبير" : (أبي فزارة) بدل (أبي مرة).

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٨٣) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي فروة - قال شعبة: فلقيته، فحدثني أبو فروة - عن أبي الأحوص، عن عبدالله ابن مسعود، به مرفوعًا.

قال أبو نعيم: « غريب من حديث سعيد، عن أبي فروة، واسمه: عروة بن الحارث، وتفرَّد به عنه حجاج بن نصير ».

وأخرجه الترمذي في "علله" (١٤٧) قال: حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا أبو تميلة، قال: حدثنا الحسين بن واقد، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن عبدالله، به مرفوعًا كذلك.

وأبو مالك النَّخَعي[١]، فقالا: عن أبي فَرْوَة الهَمْداني[٢]، عن أبي الأَحْوَص[٣]، عن عبدالله[٤]؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يقرأُ في صلاة الغَدَاةِ من يوم الجُمُعَة: ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ﴾ السَّجْدَة، و: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾؟

قال أبي: وَهِمَا في الحديث، رواه الخَلْقُ[٥]، فكلُّهم قالوا[٦]: عن أبي فَرْوَة، عن أبي الأَحْوَص[٧]؛ قال: كان النبيُّ ﷺ... مُرسَلً[٨][٩].

---

(١) قيل: اسمه عبدالملك بن حسين، وقيل: عبادة بن الحسين، وقيل غير ذلك.

(٢) كذا وقع هنا: «أبو فروة الهَمْداني»، وهو: عروة بن الحارث الهَمْداني، أبو فروة الأكبر. ووقع عند الترمذي في "العلل الكبير" (١٤٩)، وفي "العلل" للدارقطني (٩٢٣): «أبو فروة الجُهَني»، وهو: مسلم بن سالم - كما سمَّاه الدارقطني - وهو أبو فروة الأصغر.

(٣) هو: عَوف بن مالك.

(٤) هو: ابن مسعود.

(٥) منهم سفيان بن عيينة، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٣١). وحجاج بن أرطاة، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٤٤١).

(٦) من قوله: «عن أبي فروة الهمداني ...» إلى هنا سقط من (ك).

(٧) في (ف): «الأخوص».

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٩) روى الترمذي هذا الحديث في "العلل الكبير" (١٤٩) من طريق عمران بن عيينة، عن أبي فروة الجهني، ثم قال: «سألتُ محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: روى عمرو بن أبي قيس، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن عبدالله. وروى سفيان الثوري، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن النبي ﷺ مرسلاً، فكأن هذا أشبه. قلت له: فإن زائدة روى عن أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن عبدالله. فلم يعرف حديث زائدة، ولا حديث عمران بن عيينة».اهـ. =

٥٨٧ - وسمعتُ أبي وذكر حديثَ الحَكَم بن عبد الملك[1]، عن قَتادة[2]، عن الحَسَن[3]، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **احْضُرُوا الجُمُعَةَ، وادْنُوا مِنْها؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَخَلَّفُ عَنِ[4] الجُمُعَةِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيُخَلَّفُ عَنِ الجَنَّةِ، وإِنَّهُ مِنْ أَهْلِها** ».

قال أبي: رواه[5] بعض حُفَّاظ أصحاب قَتادة[6]، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب الأَزْدي، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ.

قيل لأبي: أَيُّهما أشبَهُ؟

قال: عن أبي أيُّوب عن سَمُرَة أشبَهُ.

قلتُ لأبي: فإنَّ سعيدَ بن بَشِير[7] روى هذا الحديثَ عن قَتادة،

= وذكر الدارقطني في "العلل" (٩٢٣) الخلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والصحيح مرسل ».

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المسند" (٦٨٤- المطالب العالية)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٠ رقم٢٠١١٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ٢٠٧ رقم٦٨٥٤)، و"المعجم الصغير" (٣٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٣٨)، وفي "الشعب" (٢٧٥٧).

(٢) في (ت) و(ك): « عبادة ». وهو: ابن دعامة السدوسي.

(٣) هو: البصري.

(٤) في (ش): « من ».

(٥) في (ش): « ورواه » بالواو.

(٦) منهم هشام الدستوائي، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١١ رقم٢٠١١٨)، وأبو داود في "سننه" (١١٠٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٣٨).

(٧) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٤٣٧١)، لكن قال: « عن أبي أيوب »، ولم ينسبه. =

عن أبي أيُّوبَ يحيى بنِ المُنكَدِرِ، عن سَمُرَة .

قال: أخطأَ في ذلك؛ إنما هو: أبو أيُّوب العَتَكي[١] يحيى بن مالك.

٥٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[٢]، عن زُهير بن محمد، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَطَبَ الناسَ يوم الجُمُعَة، فرأى علَيهِمْ ثيابَ النِّمار[٣]، فقال رسولُ الله ﷺ: **«مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إنْ وَجَدَ سَعَةً أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ، سِوَى ثَوْبَيْ مِهْنَتِهِ؟!»** ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد .

قال بعضُ أهل العربيَّة: ثيابُ النِّمار: أَكْسِيَةٌ قِصارٌ[٤].

٥٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد[٥]، عن سعيد بن بشير،

= قال الطبراني: «لم يرو هذه الأحاديث، عن قتادة إلَّا سعيد بن بشير تفرد بها محمد ابن بكار».

(١) هو الأزدي .

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠٩٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٦٥)، وابن حبان (٢٧٧٧).

(٣) قال ابن الأثير في "النهاية" (١١٨/٥): «كُلُّ شَمْلَةٍ مُخَطَّطة من مآزر الأعراب فهي نَمِرَة، وجمعها: نِمَار، كأنها أُخذت من لون النَّمِر؛ لما فيها من السواد والبياض». وانظر كلام أبي حاتم الآتي نقلاً عن بعض أهل العربية.

(٤) وهذا لا ينافي ما ذكره ابن الأثير، فقد تكون قصيرة ومخطَّطة .

(٥) هو: ابن الجرَّاح . وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١٧٨/٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٦١٠)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣٧٩)، وتصحف اسمه في المطبوع من "مسند الشاميين" إلى «داود بن الجراح».

عن قَتادة، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ «أَكْثِرُوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ الجُمُعَةِ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد(١).

٥٩٠- وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن خالد الحَرَّاني(٣)، عن ابن لَهِيعَة(٤)، عن محمد بن زيد بن المُهاجِر، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا صَعِدَ المِنْبَرَ، سَلَّم(٥)؟

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ(٦).

---

(١) قال ابن عدي: « ولرواد بن الجراح أحاديث صالحة، وإفرادات، وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخًا صالحًا، وفي حديث الصالحين بعض النكرة؛ إلا أنه ممن يُكتَب حديثه ».
وللحديث طرق أخرى عن أنس لا يخلو شيء منها من ضَعْفٍ، ذكرها الإمام ابن القيم في "جلاء الأفهام" (ص١٥٩- ١٦٢)، والشيخ الألباني في "السلسلة الصحيحة" (١٤٠٧)، وقال عقب نقله لعبارة أبي حاتم هذه: « وبالجملة فالحديث بهذه الطرق حسن على أقل الدرجات، وهو صحيح بدون ذكر ليلة الجمعة ».

(٢) نقل هذه المسألة الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٢٠٥)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٧٨)، ونقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٩٥) حكم أبي حاتم على الحديث .

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١١٠٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٠٤)، وتمَّام في "فوائده" (٤٥٠/ الروض البسام)، والبغوي في "شرح السنة" (١٠٦٩).

(٤) هو: عبدالله .

(٥) قوله: « كان إذا صعد المنبرَ، سلَّم » سقط من (ك).

(٦) قال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير ابن لهيعة، وعن ابن لهيعة عمرو بن خالد ».

٥٩١ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن أبي خلف[(١)] يزيدَ بن سعيد بن يزيد الأَصْبَحي الإِسْكَنْدَراني[(٢)]؛ قال: سمعتُ مالك بن أنس يُسْأَل[(٣)]؛ فقال[(٤)]: حدَّثني سعيد[(٥)] بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ في جُمُعَةٍ من الجُمَع: ((**يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِيْنَ، إِنَّ هَذا يَوْمًا[(٦)] جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا، فَاغْتَسِلُوا، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّواكِ**)) .

قال أبي: وَهِمَ يزيدُ بن سعيد في إسنادِ هذا الحديث؛ إنما يَرويه مالكٌ بإسنادٍ مُرسَلٍ[(٧)].

---

(١) في (ت) و(ك): ((ابن خلف))، والمثبت من بقيَّة النسخ، ويبدو أن كليهما تصحيف، فكنية يزيد بن سعيد الأصبحي هذا: أبو خالد؛ كما في "الثقات" لابن حبان (٩/ ٢٧٧)، و"الأنساب" للسمعاني (٣/ ١٩٢)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (ص٥٥٠ رقم ٦٠٢/ وفيات٢٤١-٢٥٠). وقد روى البيهقي في "سننه"(١/ ٢٩٩) هذا الحديث من طريق داود بن الحسين البيهقي، ثنا أبو خالد يزيد بن سعيد الإسكندراني... فذكره، وكذا ذكره الدارقطني في المسألة (٢٠٧٠) من "العلل".

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الصغير" (٣٥٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٩٩) و(٣/ ٢٤٣)، وابن عبد البر في "التمهيد"(١١/ ٢١١).

(٣) في (ت) و(ك): ((سُئل)).

(٤) في (أ) و(ش): ((قال)).

(٥) في (ف): ((سعد)).

(٦) كذا في جميع النسخ ((يومًا)) منصوبًا، وهو خبر ((إنَّ))، والجادَّة: ((يومٌ)) بالرفع كما في مصادر التخريج، لكنَّ ما وقع في النسخ يتخرَّج على لغة لبعض العرب، ينصبون بـ((إنَّ)) وأخواتها الجزأين: الاسم والخبر جميعًا؛ وقد علَّقنا على هذه اللغة في المسألة رقم (٥٥٠).

(٧) قال البيهقي: ((الصحيح مرسل، وقد روي موصولاً، ولا يصحُّ وصله)).
وقال ابن عبدالبر في الموضع السابق: ((ولم يتابعه أحد من الرواة على ذلك، ويزيد ابن سعيد هذا من أهل الإسكندرية ضعيف)). وقال بعد أن ذكر الاختلاف على =

٥٩٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة التِّنِّيسي[٢]، عن زهير بن محمد، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**» ؟

قال أبي: هذا[٣] خطأٌ[٤].

= يزيد ابن سعيد: « وهذا اضطراب عن يزيد بن سعيد، ولا يصح شيء من روايته في هذا الباب ».

والحديث رواه مالك في "الموطأ" (١/ ٦٥) عن ابن شهاب، عن ابن السَّبَّاق: أن رسول الله ﷺ قال... فذكره مرسلاً. ورواه من طريق مالك الشافعي في "مسنده" (١/ ١٣٣- رقم ٣٩١- ترتيب السندي)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٠١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٣)، والجوهري في "مسند الموطأ" (٢٣١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٢١١)، وقال ابن عبدالبر: « هكذا رواه جماعة من رواة "الموطأ" عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن السباق، مرسلاً، ولا أعلم فيه بين رواة الموطأ اختلافًا ».

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٧٠): « ورواه بعضهم عن مالك، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، خرَّجه كذلك الطبراني وغيره، وهو وهم على مالك؛ قاله أبو حاتم الرازي، والبيهقي، وغيرهما ». وانظر "العلل" للدارقطني (٢٠٧٠).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٦١٤) .

(٢) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٤٦)، والطبراني في "الأوسط" (٤٢٦٧)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢١٩).

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا زهير بن محمد، تفرَّد به عمرو بن أبي سلمة، ولا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد».

وقال ابن عدي: « ولا أعلم يرويه عن ابن المنكدر غير زهير ». وتقدم في التعليق على المسألة (٤١٤) أن رواية أهل الشام عن زهير بن محمد منكرة، وعمرو بن أبي سلمة شامي.

(٣) قوله: « هذا » مكرر في (ت).

(٤) وقال أبو حاتم في المسألة الآتية برقم (٦١٤): « علة هذا الحديث: ما روى سعيد =

٥٩٣ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[2]، عن

= ابن سلمة بن أبي الحسام، عن محمد بن المنكدر، عن عمرو بن سليم الزرقي، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ».
وسئل الدارقطني في "العلل" (٢٢٨١) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه أبو بكر بن المنكدر، واختُلِف عنه: فرواه سعيد بن أبي هلال وبكير بن عبدالله بن الأشج، عن أبي بكر بن المنكدر، عن عمرو بن سُليم الزُّرَقي، عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، فضبطا إسناده وجوَّداه . . . ، ورواه سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، واختُلِف عنه: فقال عبدالصمد بن عبدالوارث ومحمد بن عبدالملك بن أبي الشَّوارب: عن سعيد بن سلمة، عن محمد بن المنكدر، عن عمرو بن سليم، عن أبي سعيد، وقال عبدالله بن رجاء: عن سعيد بن سلمة، عن محمد بن المنكدر، عن أخيه أبي بكر، عن عمرو بن سليم، عن أبي سعيد، ورواه عمر بن محمد بن صهبان، عن أبي بكر بن المنكدر، عن عمرو بن سُليم، عن أبي سعيد، وأبو بكر بن المنكدر ليس له اسم. . . وروى هذا الحديث زهير بن محمد، فقال: عن محمد بن المنكدر، عن جابر، ووهم فيه، وإنما رواه محمد بن المنكدر عن أخيه أبي بكر، عن عمرو بن سليم الزُّرَقي، عن أبي سعيد، والقول الأول هو الصحيح».
والحديث رواه البخاري في "صحيحه" من طريق شعبة، ومسلم (٨٤٦) من طريق بكير الأشج، كلاهما عن أبي بكر بن المنكدر، عن عمرو بن سُليم، عن أبي سعيد الخدري به مرفوعًا .
ورواه مسلم (٨٤٦) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن أبي بكر بن المنكدر، عن عمرو بن سُليم، عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه به مرفوعًا .
قال ابن حجر في "الفتح" (٢/ ٣٦٥): «والذي يظهر أن عمرو بن سليم سمعه من عبدالرحمٰن بن أبي سعيد، عن أبيه، ثم لقي أبا سعيد فحدثه، وسماعه منه ليس بمنكر؛ لأنه قديم، وُلد في خلافة عمر بن الخطاب، ولم يوصَف بالتدليس».

(١) سقطت هذه المسألة بتمامها من (ك)، وانظر المسألة المتقدِّمة برقم (٥٧١).
(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٦٧١٧)، وأبو القاسم الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٨٩٢) وقال: «لم يرو هذا الحديث عن ابن ثوبان إلا الوليد بن مسلم».

عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثَوْبان، عن سالم بن عبدالله؛ أنه سمعَ أنس ابن مالك يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ** عليه السلام **وَفِي يَدِهِ كَهَيْئَةِ المِرْآةِ البَيْضَاءِ، فِيهَا نُكْتَةٌ سَوْداءُ** ...»، مثلَ حديث أبي اليَقْظان[1].

فقلتُ لأبي: هذا سالمُ بن عبدالله بن عمر؟

قال: لا[2]! هذا شيخٌ شاميٌّ.

٥٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[3]، عن رجلٍ من بني أبي الحَلْبَس[4] السُّلَمي الجزَري، عن عَبِيدة بن حَسَّان، عن طاوس، عن أبي موسى الأشْعَري، عن النبيِّ ﷺ قال: «**تُبْعَثُ الأَيَّامُ عَلَى[5] هَيْئَتِهَا[6]، وَتُبْعَثُ الجُمُعَةُ زَهْرَاءَ مُنِيرَةً بَيْضاءَ تُضِيءُ لأَهْلِهَا، يَمْشُونَ فِي ضَوْئِها، أَلْوَانُهُمْ كَالثَّلْجِ بَيَاضًا، وَرِيحُهُمْ تَسْطَعُ المِسْكَ**[7]،

---

(١) هو عثمان بن عُمَير، وحديثه تقدم في المسألة رقم (٥٧١).

(٢) قوله: «قال: لا» في (أ): «قالا».

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٠٩-١١٠) من طريق إسماعيل بن عياش، عن طلحة بن زيد، عن عبيدة بن حسان، به.

(٤) في (ش): «الحليس» بالمثناة التحتية.

(٥) قوله: «على» سقط من (أ) و(ش).

(٦) في (ت): «هبتها»، وكذا في (ك)، إلا أنها لم تنقط.

(٧) كذا في جميع النسخ ومثله في "الكامل"، وفي مصادر التخريج: «كالمسك»، وهو الجادَّة، وما في النسخ يخرَّج على أنَّ «المِسْكَ» منصوبٌ على نزع الخافض، والتقدير: «تَسْطَعُ كالمسك». ويخرج أيضًا على أنَّ «المِسْكَ» منصوبٌ نيابةً =

تُهْدَى إِلَيْهِمْ كَالعَرُوسِ تُهْدَى إِلَى كَرِيمَتِهَا[(١)] يَنظُرُ إِلَيْهِمُ الثَّقَلانِ، ما يَطْرِفُونَ[(٢)] تَعَجُّبًا، حَتَّى يَدْخُلُونَ[(٣)] الجَنَّةَ، لَا يُخَالِطُهُمْ إِلاّ المُؤَذِّنُونَ المُحْتَسِبُونَ» ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ[(٤)] أبو مُعَيْدٍ[(٥)]، عن طاوس، عن

= عن المصدر في باب المفعولِ المُطْلَقِ، والتقدير: وريحُهُمْ تَسْطَعُ سُطُوعَ المِسْكِ »؛ حُذِفَ المضاف « سطوع »، وأقيم المضافُ إليه - وهو « المِسْك » - مُقَامَهُ، فأخَذَ حكمَهُ وإعرابَهُ؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يُوسُف: ٨٢]، أي: واسألْ أهلَ القريةِ.

انظر: شروح الألفية، باب الإضافة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢).

(١) كذا في جميع النسخ! وكذا عند ابن عدي في "الكامل" وتمَّام في "فوائده"، وعند ابن خزيمة والحاكم: « كريمها »، وعند الطبراني: « خدرها ».

(٢) أي: تبقى أبصارُهم شاخصةً. انظر «لسان العرب » (٩/ ٢١٣).

(٣) كذا في جميع النسخ، وكذا جاء في بعض مصادر التخريج؛ وفي أغلبها: « حتى يدخلوا»، وهو الجادَّة؛ لأنَّ الفعلَ منصوبٌ بعد « حتى » الجارَّة بإضمار «أن»، وعلامةُ نَصْبِهِ: حذفُ النون. لكنَّه جاء هنا بثبوت النون على لغة من يهمل «أن» حملاً على «ما» أختها، كما في قول البراء ﷺ: « قاموا قيامًا حتى يرونه قد سجد» "صحيح البخاري" (٧٤٧). وانظر "شواهد التوضيح" (ص ٢٣٤-٢٣٧).

(٤) قوله: « الحديث » سقط من (أ) و(ش).

(٥) المثبت من (ت)، ولم تنقط في (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « أبو معبد » بالباء الموحدة. وأبو مُعَيْد هذا اسمه: حفص بن غَيلان. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٣٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" - كما في "مجمع الزوائد" (٢/ ٣٧٤) -، وفي "مسند الشاميين" (١٥٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٧٧)، وتمَّام في "فوائده" (٤٣٧/ الروض البسام)، والعيسوي في "الجزء الأول من الفوائد المنتقاة" (٤٦٨/ مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية)، والبيهقي في "الشعب" (٢٧٧٩) وفي "فضائل الأوقات" (٢٥٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٢٣٧)، كلهم من طريق الهيثم بن حميد، عن أبي مُعَيْد، به.

أبي موسى، وكلاهما مُرسَلٌ؛ لأنَّ أبا مُعَيْدٍ[1] لم يُدْرِكْ طاوسًا، وعَبيدةُ بن حَسَّان لم يُدْرِكْ طاوسًا. وهذا الحديثُ من حديث محمد ابن سعيد الشَّامي، وهو متروكُ الحديث[2].

٥٩٥ - وسألتُ[3] أبي وأبا زرعة[4] عن حديثٍ رواه أيُّوب بن عُتْبَة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي سعيد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى المُسْلِمِ يَوْمَ الجُمُعَةِ: الغُسْلُ، والسِّواكُ، وأن يَمَسَّ طِيبًا إنْ وَجَدَهُ»**؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبان، عن رجلٍ، عن أبي سعيد، موقوف[5].

قلتُ لهما: ممَّن الخطأ؟

قالا: مِنْ أيُّوب بن عُتْبَة.

---

(١) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقيَّة النسخ: «أبو معبد».

(٢) وقال ابن خزيمة - بعد أن أخرج الحديث كما سبق -: «إن صحَّ الخبر؛ فإن في النفس من هذا الإسناد!». وقال الحاكم: «هذا حديث شاذٌّ صحيح الإسناد».

(٣) انظر المسألة رقم (٥٦٤).

(٤) قوله: «وأبا زرعة» سقط من (أ) و(ش).

(٥) هذا ما رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة هنا، وهو خلاف ما رجَّحه أبو زرعة في المسألة رقم (٥٦٤) من أنَّ الصحيح: يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن رجلٍ، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ».
وقوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

٥٩٦ - وسألتُ[1] **أبي** عن حديثٍ رواه أَبَانُ العَطَّارُ[2]، عن يحيى[3]، عن زيد[4]، عن أبي سَلَّام[5]، عن الحَضْرَمي[6]، عن الحَكَم بنِ مِيناء؛ أنه سمعَ ابنَ عُمَرَ وابن عباس؛ سمعا رسولَ الله ﷺ وهو[7] على المِنْبَرِ قال: «**لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ تَرْكِهِمُ الجُمُعاتِ . . .**»، الحديثَ؟

قال أبي: رواه معاويةُ بن سَلَّام[8]، عن أخيه زيد، عن[9] أبي سَلَّام - ولم يَذْكُر فيه الحَضْرَمي - عن الحكم بن مِيناء، عن ابن عُمَرَ وابنِ عباس .

(١) نقل بعض هذا النص مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١٣٣٢). وفي هامش النسخة (أ) حاشية غير واضحة.

(٢) هو: أبان بن يزيد. وروايته أخرجها الطحاوي في "مشكل الآثار" (٣١٨٦ و٣١٨٦/م) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي، وأبي سلمة موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي، كلاهما عن أبان، به . وأخرجه النسائي في "سننه" (١٣٧٠) من طريق حيان بن هلال، عن أبان، به، إلا أنه قال: «عن الحضرمي بن لاحق، عن زيد، عن أبي سلَّام، عن الحكم بن مِيناء»، فقدَّم وأخَّر . وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٥٤ رقم٢٢٩٠) من طريق عفان بن مسلم، عن أبان، به، فأسقط الحضرميَّ من الإسناد. وأخرجه أحمد أيضًا (١/ ٣٣٥ رقم ٣١٠٠) من طريق هدبة بن خالد، عن أبان، به، فأسقط الحضرميَّ وزيد بن أبي سلَّام.

(٣) هو: ابن أبي كثير .

(٤) هو: ابن سلَّام .

(٥) هو: ممطور الحبشي.

(٦) هو: ابن لاحق، كما سيأتي .

(٧) قوله: « وهو » من (ف) فقط .

(٨) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٣٥ رقم ٣٠٩٩) من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام، عن الحكم بن ميناء، به.

(٩) في (ش) و(ك): « بن » بدل: « عن ».

قال أبي: والحَضْرَميُّ بنُ[1] لاحِقٍ رجلٌ مِنْ أهل المدينة، وليس لروايةِ أبي سَلَّام عنه معنًى[2]، وإنما يُشْبِهُ أن يكونَ يحيى لم يسمَعْهُ من زيد[3]، فرواه عن الحَضْرَميِّ، عن زيد، فوَهِمَ الذي حَدَّث به، والله أعلم[4].

٥٩٧ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه نافعُ بن أبي نُعَيم

---

(١) في (ت) و(ك): « من » بدل: « بن ».

(٢) قوله: « معنى » سقط من (ش).

(٣) قال المِزِّي في ترجمة زيد بن سلَّام من "تهذيب الكمال" (٢٠٩٥): « وقال يحيى ابن حسَّان التِّنِّيسي، عن معاوية بن سلَّام: أخذ مني يحيى بن أبي كثير كُتُبَ أخي زيد بن سلَّام. وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: لم يلقَ يحيى بن أبي كثير زيدَ بنَ سلَّام، وقَدِمَ معاويةُ بن سلَّام عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير منه شيئًا؛ أخذ كتابه عن أخيه، ولم يسمَعْه، فدلَّسه عنه. وقال أبو بكر الأثرم: قلتُ لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: يحيى بن أبي كثير سمع من زيد بن سلَّام ؟ فقال: ما أشبهه ! قلت له: إنهم يقولون: سمعها من معاوية بن سلَّام ؟ فقال: لو سمعها من معاوية لذكر معاوية، هو يُبَيِّن في أبي سلَّام؛ يقول: حدَّث أبو سلَّام، ويقول: عن زيد. أما أبو سلَّام فلم يسمع منه، ثم أثنى أبو عبدالله على يحيى بن أبي كثير ». اهـ.

(٤) في الحديث اختلاف كثير غير ما ذُكر هنا، لكنَّ أصحَّ طرقه ما رواه مسلم في "صحيحه" (٨٦٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٧١) من طريق أبي توبة الربيع بن نافع، عن معاوية بن سلَّام، عن أخيه زيد؛ أنه سمع أبا سلَّام؛ قال: حدثني الحكم، عن ابن عمر وأبي هريرة.
قال البيهقي: « ورواية معاوية بن سلَّام عن أخيه زيد أولى أن تكون محفوظة ».

(٥) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٤٠٨/ مخطوط). ونقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٧٢) قول أبي حاتم: «هذا خطأ». وانظر المسألة التالية.

القاريُ[(١)]، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر: أنه كان يُكَبِّر في العِيدَيْنِ سبعًا في الأُولى، وخمسًا في الثَّانية؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رَوَى[(٢)] هذا الحديثَ عن أبي هريرة: أنه كانَ يُكَبِّر[(٣)].

٥٩٨ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ بن الفُرَات قاضي

---

(١) في (ك): «الفارسي». وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٧٢٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٤٥).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "البدر المنير": «يُروىٰ»، والمقصود - فيما يظهر -: نافع مولى ابن عمر؛ فإنه رواه عن أبي هريرة عند مالك في "الموطأ" (١/ ١٨٢٠)، والبيهقي في "السنن" (٣/ ٢٨٨)، وغيرهما .

(٣) الحديث رواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٨٠) عن نافع مولى عبدالله بن عمر، أنَّه قال: « شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة، فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة ».
ومن طريق مالك أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٥٦٨٠)، والشافعي في "الأم" (١/ ٢٣٦)، وفي "المسند" (٤٦٠- ترتيب السندي)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٤٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٨٨). ورواه عبدالرزاق (٥٦٨١ و٥٦٨٢)، والطحاوي (٤/ ٣٤٤)، والدارقطني في "العلل" (٩/ ٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٨٨) من طرق عن نافع، عن أبي هريرة، به موقوفًا.
قال البخاري: « والصَّحيحُ: ما روى مالك، وعبدالله، والليث، وغير واحد من الحفاظ: عن نافع، عن أبي هريرة، فِعْلَه ». نقله الترمذيُّ عنه في "العلل الكبير" (١٥٦). وانظر "الكامل" لابن عدي (٧/ ١٨).
وقال الإمام أحمد: « ليس يروى في التكبير في العيدين حديثٌ صحيح مرفوع ». نقله ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٧٢).

(٤) نقل بعضَ هذا النصِّ ابنُ الملقِّن في "البدر المنير" (٣/ ٤٠٧/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٧١). وانظر المسألة السابقة.

مِصْر[١]، عن ابن لَهِيعَة[٢]، عن أبي الأسود[٣]، عن عُرْوَة، عن أبي واقِدٍ اللَّيْثي؛ قال: شَهِدتُّ العيدَيْنِ مع رسول الله ﷺ، فكبَّر في الأُولَى سبعًا، وفي الثَّانية خمسًا؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإِسناد[٤].

٥٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر[٥]، عن عطاء الخُراساني، عن مَولى أُمِّ عثمان - امرَأتِه[٦]- عن عليِّ بن أبي طالب - ذكَرَ[٧] كلامًا، وفيه دلالةٌ أنه عن النبيِّ ﷺ- قال:

---

(١) روايته ذكرها الدارقطني في "علله" (٥/ ٢٧ب)، ووقع عنده: « عن عروة، عن عائشة وأبي واقد الليثي »، وكذلك رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٤٣) من طريق سعيد بن كثير ابن عفير، عن ابن لهيعة، به. ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٦٥ رقم ٢٤٣٦٢) عن أبي سعيد مولى بني هاشم، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، به.

(٢) هو: عبدالله .

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن بن نوفل، المعروف بيتيم عُرْوَة .

(٤) اختُلِف على ابن لهيعة في هذا الحديث، فمرَّة جعله من مسند عائشة، ومرَّة من مسند أبي واقد الليثي، ومرَّة من مسند أبي هريرة.
قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ل ٢٥/ب): « والاضطراب فيه من ابن لهيعة ».
وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٤٤): « وأما حديثُ ابن لهيعة فبَيِّنُ الاضطراب ». وذكر الترمذي في "العلل الكبير" (١٥٥) أنه سأل البخاري عن هذا الحديث؟ فضعَّفه؛ قال: قلتُ له: رواه غير ابن لهيعة ؟ قال: لا أعلمه .اهـ.

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٠٥١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٢٠). ورواه أحمد في "المسند" (١/ ٩٣ رقم٧١٩) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن عطاء الخراساني؛ أنه حدَّثه عن مولى امرأته، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وفي آخره قال: « هكذا سمعت نبيكم ﷺ ».

(٦) أي: امرأة عطاء الخراساني .

(٧) في (ك): « وذكر ».

«إِذَا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ، جَلَسَ المَلَائِكَةُ عَلَى أَبْوابِ المَسْجِدِ[(١)] ...» .

ورواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عطاء الخُرَاساني، عن رجلٍ، قولَهُ، موقوفٌ[(٢)] .

قلتُ لأبي: ما الصَّحيحُ؟

قال: حديثُ عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر أشبَهُ، وحمَّادٌ لم يحفَظْ.

٦٠٠ - **وسألتُ[(٣)] أبي** عن حديثٍ رواه ابن أبي العِشْرين[(٤)]، عن الأَوزاعيِّ[(٥)]، عن يحيى[(٦)]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَثَلُ المُهَجِّرِ[(٧)] إلى الجُمُعَةِ كَالمُهْدِي جَزُورًا[(٨)]** ...»، الحديثَ ؟

فقال[(٩)] أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى بن أبي كثير، عن عليِّ ابن سَلَمة، عن أبي هريرة، موقوف[(١٠)] .

---

(١) في (ف): « المساجد ».
(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).
(٣) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٥٧٩).
(٤) هو: عبدالحميد بن حبيب.
(٥) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .
(٦) هو: ابن أبي كثير.
(٧) في (ك): « المهاجر »، والمُهَجِّر: هو المُبَكِّر، والتَّهجيرُ: التَّبكيرُ، قال الأزهري: يذهبُ كثيرٌ من الناس إلى أن التهجيرَ في هذه الأحاديث تفعيلٌ من الهاجرة وقتَ الزَّوَال، وهو غَلَطٌ، والصَّواب أنها التَّبكيرُ، وهي لغةُ أهل الحجاز ومن جاورهم من قيس... وسائرُ العرب تقول: هجَّر الرجلُ: إذا خرجَ وقتَ الهاجِرَة، وهي نصفُ النَّهار. "تهذيب اللغة" (٦/ ٤٤) بتصرف.
(٨) في (ت): « جرروا ».
(٩) في (ش): « قال ».
(١٠) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

٦٠١ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه سُوَيْد بن عبد العزيز[(١)]، عن يحيى بن الحارث، عن القاسم[(٢)]، عن أبي أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ قال: **((اغْتَسِلُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ؛ فَهُوَ كَفَّارَةٌ مَا بَيْنَ الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ))**؟

قال أبي: رواه عمرُ بن عبدالواحد، عن يحيى بن الحارث، عن القاسم؛ يَرْفَعُ الحديثَ إلى رسولِ الله ﷺ.

قال أبي: هذا أشبَهُ.

٦٠٢ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ[(٣)]، عن شُعْبَة[(٤)]، عن

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ١٧٨ رقم٧٧٤٠)، و"الأوسط" (٧٠٨٧)، و"مسند الشاميين" (٨٨١)، ثم قال: « لم يرو هذا الحديثَ عن يحيى بن الحارث إلا سويدُ بن عبدالعزيز ».

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن الشَّامي، أبو عبدالرحمٰن.

(٣) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٣١١)، والبزار في "مسنده" (ق٢٠٨/أ)، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٠٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٨٨) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣١٨)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٣/ ١٢٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ٢٧١). وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٩٣) من طريق زياد بن عبدالله البكائي، عن عبدالعزيز بن رفيع، به.
وروواه الدارقطني في "الأفراد" (٣٢٢/أ- أطراف الغرائب) من طريق أبي بلال الأشعري، عن أبي بكر بن عياش، عن عبدالعزيز بن رفيع به.
ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٣١١) من طريق بقية، عن شعبة، عن مغيرة، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن ابن عباس، به، ثم قال ابن ماجه - كما في "النكت الظراف" لابن حجر (٤/ ٣٨٣)- في آخر الحديث: « ما أظن إلَّا أني وهمت في « ابن عباس » والصواب: « أبي هريرة ».

(٤) في (أ) و(ش): «رواه شعبة، عن بَقِيَّة».

مُغِيرَةَ(١)، عن عبد العزيز بن رُفَيْع، عن أبي صالح(٢)، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال(٣): اجتمعَ عِيدانِ في عهدِ النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: رواه أبو عَوَانة(٤)، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع؛ قال: شَهِدتُّ الحجَّاجَ بنَ يوسف واجتمعَ عِيدانِ في يوم، فجَمَّعوا، فسألتُ أهلَ المدينة؛ قلتُ: كان فيكُم رسولُ الله ﷺ(٥) عَشْرَ سنين، فهل اجتمعَ عِيدانِ؟ قالوا: نعم.

قال أبي: هذا أشبَهُ(٦).

---

(١) هو: ابن مِقْسَم الضَّبِّي.
(٢) هو: ذَكوان السَّمَّان. (٣) القائل: أبو هريرة رضي الله عنه.
(٤) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليشكُري. وكذا ذكر أبو حاتم روايته هنا وفيها: «فسألت أهل المدينة» ولم يذكر أبا صالح، وقد ذكر الدارقطني روايته في "العلل" (١٩٨٤) فقال: «رواه أبو عوانة، وزائدة، وشريك، وجرير بن عبدالحميد، وأبو حمزة السكري، كلُّهم عن عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح مرسلاً؛ وهو الصحيح».
وهذه الرواية المرسلة أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٥٧٢٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١١٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣١٨/٣) من طريق سفيان الثوري، عن عبدالعزيز بن رفيع، به.
(٥) من قوله: «فسألت أهل المدينة ...» إلى هنا مكرَّر في (ف).
(٦) قال البزار في الموضع السابق: «لا نعلم رواه عن شعبة وأسنده إلا بقية، وحديث عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة فقد رواه غير واحد عن أبي صالح مرسلاً».
ونقل الخطيب البغدادي في الموضع السابق عن الأثرم أنه قال: «قال أبو عبدالله أحمد بن حنبل: بلغني أن بقية روى عن شعبة، عن مغيرة، عن عبدالعزيز بن رُفَيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة في العيدين يجتمعان في يوم، من أين جاء بقيةُ بهذا؟! كأنه يعجَب منه. ثم قال أبو عبد الله: قد كتبت عن يزيد بن عبد ربه، =

٦٠٣ - قال أبو محمد[(١)]**: سألتُ**[(٢)] **أبي عن حديثٍ رواه محمد ابن عيسى بن الطَّبَّاع، عن جرير**[(٣)]**، عن منصور**[(٤)]**، عن أبي**

= عن بقية، عن شعبة حديثين، ليس هذا فيهما، وإنما رواه الناس عن عبد العزيز، عن أبي صالح مرسلاً ».اهـ.

ثم نقل الخطيب عن الدارقطني أنه قال:« هذا حديث غريب من حديث مغيرة، ولم يروه عنه غير شعبة، وهو أيضا غريب عن شعبة، لم يروه عنه غير بقية. وقد رواه زياد البكائي وصالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع متصلاً، وروي عن الثوري، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة،عن النبي ﷺ، وهو غريب عنه. ورواه جماعة عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ مرسلاً، لم يذكروا أبا هريرة ».

وقال ابن عبدالبر في الموضع السابق :« وهذا الحديث لم يروه - فيما علمت - عن شعبة أحدٌ من ثقات أصحابه الحفاظ، وإنما رواه عنه بقية بن الوليد، وليس بشيء في شعبة أصلاً . . . ».

وقال ابن عدي في الموضع السابق:« وهذا يرويه عن عبد العزيز بن رفيع مع زياد البكائي صالح بن موسى الطلحي، وروي عن شعبة، عن عبدالعزيز بن رفيع، ولا أعلم يرويه عن شعبة غير بقية ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٩٨٤) الاختلاف في الحديث، وصحَّح الإرسال .

(١) قوله:« قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف):« وسألت » بالواو. وانظر المسألة رقم (٥٨٠) و(٥٨١).

(٣) هو: ابن عبدالحميد. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٤٠٣)، وفي "السنن الكبرى"(١/ ٥١٨ و٥٣٣ رقم١٦٦٤ و١٧٢٤) وابن حزم في "المحلَّى" (٥/ ٦٢) من طريق إسحاق بن إبراهيم، والبزار في "مسنده" (٢٥٢٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٣٢)، والرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٢/ ٢٣١) من طريق يوسف بن موسى، وابن جرير الطبري في "تاريخه" (١/ ٧٦) عن محمد بن حميد الرازي، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦/ ٢٣٧ رقم ٦٠٩١) من طريق عثمان بن أبي شيبة، أربعتهم عن جرير، به.

(٤) هو: ابن المعتمر.

مَعْشَر[١]، عن إبراهيم[٢]، عن عَلْقَمَة[٣]، عن القَرْثَع[٤]، عن سَلْمان، عن النبيِّ ﷺ: «تَدْرِي مَا يَوْمُ الجُمُعَةِ؟». . . فذكَرَ الحديثَ؛ قال: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ. . .»؟

فقال أبي: رواه جريرٌ بالرَّيِّ، عن مغيرة[٥]، ويُشْبِهُ أن يكونَ حدَّث بالعراق مِنْ حفظِه هكذا، والحديثُ معروفٌ مِنْ حديث مغيرة.

قلتُ: فأيُّهما أشبَهُ؟

قال: المغيرة[٦].

---

(١) هو: زياد بن كُليب.

(٢) هو: ابن يزيد النخعي.

(٣) هو: ابن قيس النخعي.

(٤) هو: الضبِّي الكوفي.

(٥) هو: ابن مِقسم الضَّبِّي.

(٦) الحديث رواه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٤٠ رقم ٢٣٧٢٩)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٢٠- ٣٢١)، والنسائي في "الكبرى"(١٦٦٥ و١٧٢٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٦٨)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٧ رقم٦٠٨٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢٧٢٤)، والخطيب في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (١/ ١٦٧) من طريق أبي عوانة، عن المغيرة، عن أبي مَعْشَر، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن قَرْثَع الضبِّي، عن سلمان، به.
ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" (٦/ ٢٣٧ رقم ٦٠٩٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ٤٧- ٤٨) من طريق أبي كدينة، عن المغيرة، به.
وقال الخطيب في الموضع السابق من "الموضح": «هكذا روى هذا الحديث أبو عوانة، عن مغيرة الضَّبِّي، وتابعه علي بن عاصم الواسطي، وعمر بن عبيد الطنافسي، فروياه عن مغيرة كذلك، وخالفهم خالد بن عبدالله المزني، وهُشَيْم بن بشير السلمي؛ فروياه عن مغيرة، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن القرثع، ولم يذكرا في إسناده علقمة. =

٦٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثِ عامر[1]، عن قيس بن سعد: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُقَلَّسُ[2] له يومَ الفِطْر[3]: أيُّ شيء معناه؟

وبعضُهم[4] يقول هذا: عن عامر، عن عِياضٍ الأَشْعَري[5]، عن النبيِّ ﷺ، أيُّهما أصَحُّ؟ وما معنى[6] الحديث؟

فأجابَ أبي فقال: معنى التَّقْلِيس: أنَّ الحَبَشَ كانوا يَلْعَبون يومَ الفِطْر بعد الصَّلاة بالحِراب .

= ورواه أبو إسحاق الفزاريُّ عن مغيرةَ، عن إبراهيم؛ فنقص من الإسناد أبا معشر، وهو زياد بن كليب، وزاد فيه علقمة. ورواه معتمر بن سليمان التيمي، واختلف عنه: فرواه عبيد بن عبيدة التمار، وحاتم بن يزيد الدلال، عن معتمر، عن أبيه، عن أبي معشر نفسه، عن إبراهيم، عن القرثع، كذا قال التمار، وقال الدلال: «عن علقمة، عن القرثع»، وخالفهما عمر بن عبدالوهاب الرياحي؛ فروى عن معتمر، عن أبيه، عن منصور، عن أبي معشر، عن إبراهيم، فأدخل الرياحي في إسناده بين سليمان التيمي، وبين أبي معشر منصورًا، وذكر فيه أيضًا علقمة. ورواه جرير بن عبدالحميد، عن منصور، عن أبي معشر كذلك، وخالفه أبو حمزة السكري؛ فرواه عن منصور، عن إبراهيم، عن قرثع، أسقط من إسناده أبا معشر وعلقمة؛ وكذلك روى عن الأعمش، عن إبراهيم، عن قرثع. ورواه إبراهيم بن مهاجر، عن إبراهيم النخعي، قال: دخل سلمان على النبي ﷺ، فسأله عن يوم الجمعة: ولم يذكر بين إبراهيم وبين سلمان أحدًا».

(١) هو: ابن شَراحيل الشعبي.
(٢) سيأتي تفسير أبي حاتم له باللَّعِب بالحِراب، وانظر "النهاية" لابن الأثير (٤/ ١٠٠).
(٣) في (ك): «للفطر».
(٤) في (ت) و(ك): «بعضهم» بلا واو.
(٥) هو: عياض بن عمرو.
(٦) في (ش): «يعني».

واختَلَفَتِ الرِّوايةُ عن الشَّعْبي في عِياضٍ الأشعريِّ، وقيسِ بنِ سعد:

رواه جابرٌ الجُعْفي[١]، عن الشَّعْبي، عن قيس بن سعد، عن النبيِّ ﷺ، ورواه آخَرُ - ثقةٌ أُنْسِيتُ اسمَهُ[٢]- عن الشَّعْبي، عن عِياض، عن النبيِّ ﷺ.

وعِياضٌ الأشعريُّ، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ؛ ليست له صُحْبَة[٣].

---

(١) هو: جابر بن يزيد.

(٢) الظاهر أنه يعني: مغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّي، كما سيأتي في التخريج.

(٣) مدار هذا الحديث على عامر بن شراحيل الشعبي، ويرويه عنه جابر بن يزيد الجعفي، ومغيرة بن مقسم، واختلفا:
أما جابر الجعفي: فيرويه عن الشعبي، عن قيس بن سعد بن عبادة؛ قال: ما كان شيء على عهد رسول الله ﷺ إلا وقد رأيته، إلا شيء واحد؛ فإن رسول الله ﷺ كان يُقَلَّس له يوم الفطر. أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٢ رقم ١٥٤٧٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٤٨٥)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٥٢ رقم٨٩٦)، وأبو الحسن القطان في "زياداته على ابن ماجه" (١٣٠٣)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ٢١٨)، جميعهم من طريق إسرائيل، عن جابر.
وأخرجه الطحاوي (١٤٨٤ و١٤٨٥)، والبيهقي في "الشعب" (٦١٢٣ و٦١٢٤)، من طريق شيبان بن عبدالرحمٰن وشريك بن عبدالله، عن جابر.
ورواه أبو الحسن القطان في الموضع السابق من طريق شيبان.
وأما مغيرة بن مقسم: فيرويه عن الشعبي؛ قال: شهد عياض الأشعري عيدًا بالأنبار، فقال: مالي لا أراكم تقلِّسون كما كان يُقَلَّس عند رسول الله ﷺ ؟ أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير"(٧/ ١٩)، وابن ماجه في "سننه" (١٣٠٢)، والطحاوي (١٤٨٦)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٧١ رقم١٠١٧)، والبيهقي في "السنن"(١٠/ ٢١٨)، والخطيب في "التاريخ" (١/ ٢٠٦-٢٠٧)، جميعهم من طريق شريك بن عبدالله، عن مغيرة. وأخرجه الخطيب أيضًا من طريق هشيم بن =

٦٠٥ - **وسمعتُ أبا زرعة** وذكَرَ حديثً[١] رواه[٢] مالكُ بن أنس[٣]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ رسولَ الله ﷺ حين قَفَلَ من خيبر[٤]، أَسْرَىٰ، حتى إذا كان مِنْ آخِرِ اللَّيلْ، عَرَّسَ[٥]، وقال لبلال: «**اكْلَأْ لَنا**[٦] **الصُّبْحَ**»، ونام رسولُ الله ﷺ وأصحابُه حتى طَلَعَتِ الشمسُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «**اقْتَادُوا رَوَاحِلَكُمْ**[٧] . . .»، وذكَرَ الحديثَ[٨]،

= بشير، عن مغيرة. ورجح الطحاوي حديث عياض فقال في "شرح مشكل الآثار" (٤/ ١٣٠): «وكان أولى مما رويناه قبله في هذا الباب؛ لأن مغيرة عن الشعبي أثبت من جابر، عن الشعبيي».

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وتقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ك): «روى».

(٣) روايته في "الموطأ" (١/ ١٣ رقم٢٥) ومن طريق مالك رواه البغوي في "شرح السنة" (٤٣٧).

(٤) في (ف): «حنين».
والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" كما سيأتي، ووقع عنده: «خيبر»، وعلَّق عليها النووي في "شرح مسلم" (٥/ ١٨١) بقوله: «"وخيبر" بالخاء المعجمة، هذا هو الصواب، وكذا ضبطناه، وكذا هو في أصول بلادنا من "نسخ مسلم". قال الباجي، وأبو عمر بن عبدالبر، وغيرهما: هذا هو الصواب. قال القاضي عياض: هذا قول أهل السير؛ وهو الصحيح. قال: وقال الأصيلي: إنما هو "حنين": بالحاء المهملة والنون، وهذا غريب ضعيف». اهـ.

(٥) قال ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٢٠٦): «التَّعْريسُ: نزولُ المسافر آخرَ الليل نَزْلةً للنَّوم والاستراحة».

(٦) في (أ): «اكلأنا».

(٧) في (ك): «رواحكم».

(٨) قوله: «وذكر الحديث» مكرَّر في (ت).

وفيه: «وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً، فَلْيُصَلِّهَا[(١)] إذا ذَكَرَهَا؛ فَإِنَّ اللهَ تعالى قَالَ: ﴿ وَأَقِمِ[(٢)] ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴾[(٣)]».

وروى هذا الحديثَ أبانُ بنُ يزيدَ العَطَّارُ[(٤)]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[(٥)].

قال أبو زرعة: الصَّحِيحُ: هذا الحديثُ: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[(٦)].

---

(١) المثبت من (ت) و (ك)، وهو الجادَّة، ولم تتضح في (ش). ولإثبات الألف وجهان ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٢) في جميع النسخ: «أقم» بلا واو.

(٣) الآية (١٤) من سورة طه.

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٣٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٠٣). ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢١٨)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ٢٦). وانظر التعليق آخر المسألة.

(٥) قوله: «صلى الله عليه وسلم» ليس في (ت).

(٦) لم ينفرد معمر بوصله عن الزهري، بل تابعه يونس بن يزيد، وصالح بن أبي الأخضر. أما رواية يونس بن يزيد: فأخرجها مسلم في "صحيحه" (٦٨٠).
وأما رواية صالح بن أبي الأخضر: فأخرجها الترمذي في "جامعه" (٣١٦٣)، ثم قال: «هذا حديث غير محفوظ، رواه غير واحدٍ من الحفاظ عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب: أن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه: عن أبي هريرة. وصالح بن أبي الأخضر يُضَعَّف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه».
وقال أبو داود في الموضع السابق: «رواه مالك، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، وعبدالرزاق، عن معمر وابن إسحاق، لم يذكر أحد منهم الأذان في حديث الزهري هذا، ولم يسنده منهم أحد إلَّا الأوزاعي وأبان العطار، عن معمر». وذكر الدارقطني في "العلل" (١٣٥٠) الاختلاف في هذا الحديث وقال: «المحفوظ هو المرسل». =

٦٠٦ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن سعيد[١] القَطَّان[٢]، عن شُعْبَة، عن قَتادة؛ قال: سمعتُ جابر[٣] بن زيد يحدِّث عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال:« **يَقْطَعُ الصَّلاةَ المَرْأَةُ الحَائِضُ[٤] وَالكَلْبُ** ».

قال يحيى بن سعيد: أخافُ أن يكونَ وَهِمَ[٥]؟

قال أبي: هو صحيحٌ عندي[٦].

= والذي يظهر أن الوجهين ثابتان عن الزهري، فمرة كان يصله، ومرة يرسله؛ ولذا رجح أبو زرعة الرواية الموصولة، ورجحها كذلك مسلم فأخرجها في "صحيحه" كما سبق، وأيدها بإخراجه للحديث بعد ذلك من طريق يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة؛ ليدلِّل على أن أصل الحديث معروف عن أبي هريرة.
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٣٢٩):« وصحح أبو زرعة ومسلم وصله، وصحح الترمذي والدارقطني إرساله ».
وقد روي الحديث أيضًا من طريق سفيان بن عيينة ومحمد بن إسحاق، كلاهما عن الزهري، به موصولاً، لكن اختُلِف عليهما في وصله وإرساله أيضًا اختلافًا مؤثرًا، فلا نطيل بذكره، والله أعلم.

(١) في (أ):« يزيد » بدل:« سعيد ».
(٢) في (ت) و(ك): « العطَّار ». وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(١/ ٣٤٧ رقم٣٢٤١)، وأبو داود في "سننه" (٧٠٣)، وابن ماجه (٩٤٩)، والنسائي (٢/ ٦٤ رقم٧٥١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٣٢)، وابن حبان (٢٣٨٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٥٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ١٤٠ رقم ١٢٨٢٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٧٤).
(٣) في (ت) و(ك): « خالد » بدل:« جابر ».
(٤) في (أ):« المرأة والحائض ».
(٥) يعني: أخاف أن يكون وهم شعبة في رفعه.
(٦) قال يحيى - كما عند النسائي في الموضع السابق-:« رفعه شعبة ». =

٦٠٧ - **وسألتُ**[1] **أبي** عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[2]، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ**»؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٦٠٨ - **وسألتُ**[3] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن حسَّان، عن مِسْكينٍ أبي فاطمة[4]، عن حَوْشَب[5]، عن الحَسَن[6]؛ قال: كان أبو أُمَامَة يروي عن رسول الله ﷺ: «**إنَّ الغُسْلَ يومَ الجُمُعَةِ يَسُلُّ الخَطَايا مِنْ أُصُولِ الشَّعْرِ اسْتِلالاً**»؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

ثم قال: الحَسَنُ عن أبي أُمَامَة! لا يجيءُ هذا إلا مِنْ لِينِ[7] مِسْكين.

= وقال أبو داود في الموضع السابق: «وقفه سعيد وهشام وهمام عن قتادة، عن جابر ابن زيد على ابن عباس».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٩١) و(٥١٩) و(٥٨٤).

(٢) هو: ابن الوليد.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٥٧٠).

(٤) هو: مسكين بن عبدالله.

(٥) هو: ابن عَقيل.

(٦) هو: البصري.

(٧) كذا في (ف)، ويشبه أن تكون هكذا في (أ)، ولم تتضح في (ش)، ووقع في (ت) و(ك): «بن» بدل «لين»، وفي المسألة رقم (٥٧٠) قال أبو حاتم: «هذا منكر؛ الحسن عن أبي أمامة لا يجيء، ووهن أمر مسكين عندي بهذا الحديث».

٦٠٩ - وسمعتُ[١] **أبي يقول:** حدَّثنا كَثِيرُ بنُ عُبَيْدٍ الحَذَّاءُ الحِمْصي[٢]، عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن مَعْمَر، عن الأعمش، عن إبراهيم[٣]، عن عَلْقَمَة[٤]؛ قال: رُحْتُ[٥] مع عبدالله - يعني: ابنَ مسعود - فوجَدَ ثلاثةَ نَفَرٍ قد سَبَقوه، فقال: رابعُ أربعةٍ، وما رابعُ أربعةٍ ببعيد؛ إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إنَّ النَّاسَ يَجْلِسُونَ مِنَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى قَدْرِ رَوَاحِهِمْ إلى الجُمُعَاتِ؛ الأوَّلُ، ثُمَّ الثَّاني، ثُمَّ الثَّالثُ، ثُمَّ الرَّابِعُ**»، ثم قال: رابعُ أربعةٍ، وما رابعُ أربعةٍ ببعيد .

فسمعتُ أبي يقول: قلتُ لِكَثير بن عُبَيد: إنهم يَرْوون[٦] عن عبدالمجيد، عن مروان بن سالم، عن الأعمش، هذا الحديثَ! فقال: هكذا حدَّثنا[٧] به عن مَعْمَر، عن الأعمش[٨].

---

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٤/ ٢٢).

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠٩٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٦٢٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٧٨ رقم١٠٠١٣).

(٣) هو: ابن يزيد النخَعي.

(٤) هو: ابن قيس النخَعي .

(٥) أي: إلى الجامع؛ لأداء صلاة الجمعة .

(٦) وممن رواه على هذا الوجه: علي بن مسلم الطوسي، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٥٢٥)، وعبدالله بن أبي غسان، وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢٠٤)، وعلي بن الحسن بن أبي عيسى، وروايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان"(٢٧٣٥)، ثلاثتهم عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز، عن مروان ابن سالم، عن الأعمش، به.

(٧) يعني: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد .

(٨) قال البزار في الموضع السابق :« لا نعلم رواه عن الأعمش، عن إبراهيم، =

ومروانُ بن سالم منكرُ الحديث؛ ضعيفُ الحديث جِدًّا، ليس له حديثٌ قائم، يُكْتَبُ حديثُهُ[١].

٦١٠ - **وسمعتُ أبا زرعة**[٢] وحدَّثنا عن ابن أبي شَيْبة[٣]، عن ابن[٤] المبارك[٥]، عن أسامة بن زيد، عن يوسف بن السَّائب، عن السَّائب[٦]؛ قال: كنا نَتَحَلَّقُ يوم الجُمُعَة قبل الجُمُعَة.

وسمعتُ[٧] **أبا زرعة يقول**: هكذا قال! وإنما هو: أسامةُ بن زيد، عن محمد بن يوسف، عن السَّائب[٨].

= عن علقمة، عن عبد الله إلا مروان بن سالم، وقد تقدم ذكرنا له بلينه ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٧٧٣):« يرويه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، واختُلِف عنه: فرواه الحسن بن البزار، عن عبدالمجيد، عن مروان بن سالم، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله . وخالفه كثير بن عبيد، فرواه [عن] عبدالمجيد، عن معمر، عن الأعمش بهذا الإسناد. وخالفهما عبدالصمد بن الفضل، فرواه عن أبيه، عن عبد المجيد، عن الثوري، عن الأعمش، وهذا لا يصح عن الثوري، والأول أشبه بالصواب، ومروان بن سالم متروك الحديث ».

(١) قال ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٧٤ رقم ١٢٥٥):« سألت أبي عن مروان بن سالم ؟ فقال: منكر الحديث جدًّا، ضعيف الحديث، ليس له حديث قائم . قلت: يُترك حديثه ؟ قال: لا ! بل يكتب حديثه ».

(٢) في (ف):« وسمعت أبي زرعة» ثم كتب ألفًا طويلة فوق الياء غير ملتصقة بها !

(٣) هو: أبو بكر عبدالله بن محمد . والحديث في "مصنفه" (٥٤٠٨).

(٤) في (ت) و(ك): « أبي » بدل:« بن ».

(٥) هو: عبدالله . (٦) هو: ابن يزيد .

(٧) في (ت) و(ك): « سمعت » بلا واو .

(٨) الحديث رواه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ١٩٠)، عن عبدالله ابن أبي عمرو، ثنا هارون بن طريف المكي، ثنا ابن وهب، ثنا أسامة بن زيد؛ =

٦١١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن عبدالله بن نُمَير، عن يحيى بن يَمَان، عن سُفْيان[(١)]، عن سعد[(٢)]، عن رجُلٍ، عن ثَوْبان؛ قال: حقٌّ على كُلِّ مُسلمٍ أن يَسْتاكَ يومَ الجُمُعَة، ويَلْبَسَ أفضلَ ثيابِهِ، ويتَطَيَّبَ؟

فقال أبو زرعة: أخطأَ فيه[(٣)] يحيى؛ وإنما هو: عن[(٤)] محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبان[(٥)].

٦١٢ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن سعيد بن سُلَيمان الواسِطي[(٦)]، عن الهُذَيل بن بلال الفَزَاري، عن نافع؛ حدَّثني أبو

= أن محمد بن يوسف حدثه؛ أنه سمع السائب بن يزيد يقول . . . فذكره.

(١) هو: الثوري.   (٢) هو: ابن إبراهيم.

(٣) قوله: « فيه » ليس في (أ) و(ش).   (٤) قوله: « عن » ليس في (ش).

(٥) الحديث رواه أحمد في "المسند" (٤/ ٣٤ رقم١٦٣٩٨)، عن عبدالرحمن بن مهدي، وفي (٥/ ٣٦٣ رقم ٢٣٠٧٦) عن وكيع، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١١٦) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، ثلاثتهم عن الثوري، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان، عن شيخٍ من الأنصار، قال: قال رسول الله ﷺ . . . الحديث.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٩٩٧) عن محمد بن جعفر؛ غندر، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٦٨) من طريق عبدالملك بن إبراهيم الجُدِّي، كلاهما عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم؛ قال: سمعت محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان يحدث عن رجل من الأنصار، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، به. ورواه أحمد في "المسند" (٤/ ٣٤ رقم١٦٣٩٧)، عن محمد بن جعفر، عن شعبة بالإسناد السابق، إلا أنه وقفه .

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٤٠) تعليقًا، وأخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٦٤)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٢٣)، والخطيب في =

هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ».

فسمعتُ أبا زرعة يقول: إنما هو: نافع، عن ابن عمر. وعن أبي هريرة مُنكَرٌ[(١)].

٦١٣ - وسُئِلَ[(٢)] أبو زرعة عن حديثٍ[(٣)] رواه أحمدُ بن عبدالله بن يونس[(٤)]، عن محمد بن طَلْحَة، عن الحَكَم بن[(٥)] عمرو، عن ضِرار

= "تاريخ بغداد" (١٤/ ٧٦). وتابع سعيد بن سليمان عليه أحمد بن يونس وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٤٠) تعليقًا، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٢٣)، ولفظ روايته عند ابن عدي: « من أتى مسجدي يوم الجمعة، فليغتسل ».

(١) قال البخاري في الموضع السابق: « وقال مالك والحَكَم وعِدَّةٌ: نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في الجمعة ». وكذا قال العقيلي.
وقال الدارقطني في "العلل" (٢١٩٣): « يرويه هُذَيل بن بلال، عن نافع، عن أبي هريرة، ووهم فيه، والصحيح: عن نافع، عن ابن عمر، كذلك رواه أيوب، ومالك، وعبيدالله بن عمر، وغيرهم من الحفاظ ».
وطريق نافع، عن ابن عمر الذي رجَّحه الأئمة: أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٧٧) من طريق الإمام مالك، ومسلم (٨٤٤) من طريق الليث بن سعد، كلاهما عن نافع، به.

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٥٥/ مخطوط)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٩١) قول أبي زرعة.

(٣) في (ف): «وسمعت أبي عن حديث».

(٤) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٣٧) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٨٣)- من طريق إسماعيل بن أبان، وأخرجه البيهقي أيضًا من طريق سعيد بن سليمان، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٢٢) من طريق حجاج بن محمد، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢/ ٥١ رقم١٢٥٧) من طريق أسد بن موسى، أربعتهم عن محمد بن طلحة، به.

(٥) في (ت) و(ك): « أبي » بدل: « بن »، وهو صواب أيضًا، فهو: الحكم بن عمرو الجزري أبو عمرو. انظر "ميزان الاعتدال" (٢/ ٣٤٤).

ابن عمرو، عن أبي عبدالله الشَّامي[(١)]، عن تَمِيمٍ الدَّاريِّ، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا عَلَى صَبِيٍّ، أَوِ امْرَأَةٍ، أَو مَرِيضٍ، أَو عَبْدٍ، أَو مُسَافِرٍ**»؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٢)].

٦١٤ - وسألتُ[(٣)] **أبي** عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[(٤)]، عن زهير بن محمد، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الغُسْلُ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**» ؟

فسمعتُ أبي يقول: عِلَّةُ هذا الحديث: ما روى[(٥)] سعيدُ بن سَلَمَةَ ابنِ[(٦)] أبي الحُسَام[(٧)]، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن عمرو بن سُلَيم الزُّرَقي، عن أبي سعيد[(٨)]، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) في (ت): « الشافي ».

(٢) قال البخاري في ترجمة الحكم، والعقيلي في ترجمة ضرار: « لا يتابع عليه ». وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٩١): « وإسناده غريب جدًّا ». وانظر "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان (٣/ ١٦٠-١٦١).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٥٩٢).

(٤) تقدمت روايته في المسألة رقم (٥٩٢).

(٥) في (ش): « ما رواه ».

(٦) في (ش): « عن » بدل: « بن ».

(٧) روايته على هذا الوجه أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (١١٠٠) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، عنه، به. وقد اختلف عليه في هذا الحديث كما تقدم نقله عن الدارقطني في المسألة رقم (٥٩٢).

(٨) قوله: « عن أبي سعيد » سقط من (ف).

٦١٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الأوزاعي[٢]، عن المُطَّلِب بن حَنْطَب؛ قال حدثني[٣] مَنْ سمع النبيَّ ﷺ يقول لِرَجُلٍ دخل المَسْجِدَ يوم الجُمُعَة، ورسولُ الله ﷺ يَخْطُب؛ قال: «**قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ**»؟

فسمعتُ **أبي يقول**: منهُم من يقول: المُطَّلِب بن حَنْطَب، عن أبي هريرة[*]، ومنهُم من يقول: المُطَّلِبُ، عن سهل بن سعد[*]، ومنهُم من يقول: عمَّن سمع النبيَّ ﷺ؛ وهو أصَحُّ.



(١) هذه المسألة بكاملها ملحقة بهامش (ت)، ولم تتضح بعض العبارات فيها . وانظر المسألة رقم (٢٤٣).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٣) في (ت) و(ك) يشبه أن تكون: « صبي ».

(*) تقدم تخريجه في المسألة رقم (٢٤٣).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَاتِ

٦١٦ - وسألتُ أبا[(١)] زرعة عن حديثٍ رواه داود[(٢)] بن عبدالرحمٰن العَطَّار[(٣)]، عن إسماعيل بن أُمَيَّة، عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إنَّ هَذا المَالَ حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ[(٤)] بِحَقِّهِ، بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ في مَالِ اللهِ ومَالِ رَسُولِهِ - فِيمَا اشْتَهَتْ نَفْسُهُ - لَهُ النَّارُ يَوْمَ يَلْقَاهُ**»؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: سعيدٌ المَقْبُري[(٥)]، عن عُبَيد

---

(١) في (ف): «أبي».

(٢) قوله: «داود» سقط من (ت) و(ف) و(ك).

(٣) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٦٠٦).

(٤) في (ش): «أخذ».

(٥) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٧٨ رقم٢٧١٢٤)، والترمذي في "سننه" (٢٣٧٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٨٨٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ٢٢٨ رقم ٥٧٨) من طريق الليث، عن سعيد المقبري، عن عبيد سَنوطا، به. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٢٥٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ٢٢٧ رقم ٥٧٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٦٤) من طريق أبي معشر، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٢٨ رقم ٥٧٩)، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٢٣) من طريق محمد ابن عمرو، كلاهما عن سعيد المقبري، به.

وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٣٥٦)، والإمام أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٦٤ و٤١٠ رقم ٢٧٠٥٤، ٢٧٠٥٥، ٢٧٣١٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٥٨٨/ المنتخب)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٨٩٢، ٤٥١٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ٢٢٩ رقم ٥٨٠- ٥٨٧) من طريق عمرو بن كثير بن أفلح، عن عبيد سنوطا، به.

سَنُوطا أبي الوليد، عن خَوْلَة بنت قيس - امرأةِ حمزة بن عبدالمُطَّلِب - عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي زرعة: الخطأُ مِمَّنْ هو؟

قال: الله أعلم! كذا رواه داود العَطَّار(١).

٦١٧ - وسألتُ(٢) أبي وأبا زرعة(٣) عن حديثٍ رواه عبدالله بن نافع الصَّائغ(٤)، عن محمد بن صالح التَّمَّار، عن الزُّهْري، عن سعيد

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٢٠٧١): «يرويه إسماعيل بن أُمَيَّة، واختُلِف عنه: فرواه عبدالأعلى بن حماد وعباس بن الوليد النَّرْسِيَّان، عن داود العطار، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد المَقبُري، [عن أبيه]، عن أبي هريرة، وغيرهما يرويه عن داود العطار، عن إسماعيل أمية، عن سعيد المَقبُري، عن أبي هريرة؛ ولا يقول: «عن أبيه»، وكلاهما وهم. وإنما روى هذا الحديث المقبري، عن عبيد، عن خولة بنت قَهْد، عن النبي ﷺ». وانظر "العلل" له أيضًا (٥/ ٢٣٠/ ب -٢٣١/ أ).

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٩٠/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٨٤٧) قول أبي حاتم إلا أنه وقع عند ابن الملقن «قال أبو حاتم: والصحيح عن سعيد أنه مرسل»، وعند ابن حجر: «وقال أبو حاتم: الصحيح عن سعيد بن المسيب: أنَّ النبي ﷺ أمر عتابًا؛ مرسل»، ثم قال ابن حجر: «وهذه رواية عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزهري».

(٣) في (أ): «أبي وأبي زرعة».

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٦٠٤)، والترمذي في "جامعه" (٦٤٤)، وفي "العلل الكبير" (١٨١)، وابن ماجه في "سننه"(١٨١٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥٦٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣١٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٧٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٣٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٧٨)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٣٣ و١٣٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١٢١، ١٢٢)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٩/ ٢٨٥).

=

ابن المسيّب، عن عَتَّاب بن أَسِيد: أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَهُ أنْ يَخْرُصَ العِنَبَ كما يَخْرُصُ التَّمْر؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه عبدالرحمٰن بن إسحاق[1]، عن الزُّهْري، عن سعيد: أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ عَتَّاب بن أَسِيد .

ورواه يونس بن يزيد، فقال: عن الزُّهْري: أنَّ النبيَّ ﷺ أمر عَتَّاب بن أَسِيد، ولم يَذْكُرْ سعيدَ بنَ المسيّب .

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي: عن الزُّهْري: أنَّ النبيَّ ﷺ . . .

= وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٨٨٣٧)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٣٣) من طريق خالد بن نزار، عن محمد بن صالح التمار، به.
قال أبو داود: « سعيد لم يسمع من عتاب شيئًا ». وقال الترمذي: « حديث حسن غريب ». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا محمد بن صالح التمار ».

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٥٦٣ و٣٦١٩٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علية، والنسائي في "سننه" (٥/ ١٠٩ رقم ٢٦١٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٤٦٩- ٤٧٠) من طريق بشر بن المفضل ويزيد بن زريع، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١٢٢)، من طريق يزيد بن زريع ، ثلاثتهم عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، به.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٦٠٣) من طريق بشر بن منصور، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣١٨)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٣٣) من طريق عبدالله بن رجاء وبشر بن منصور، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٥١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٥٣٥) من طريق عبدالله بن رجاء كلاهما « بشر، وعبدالله » عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد، به .

فإنه تابع يونسَ الأَوْزاعيُّ[١] وعُقَيلٌ[٢]، فقالا: عن الزُّهْري: أنَّ النبيَّ ﷺ[٣]، ولا أعلمُ أحدًا تابع عبدالرحمٰن بن إسحاق في هذه الرِّواية.

قال أبي: الصَّحيحُ عندي - والله أعلم -: عن الزُّهْري، عن سعيد ابن المسيّب؛ قال[٤]: كان يُخْرَصُ العِنَبُ كما يُخْرَصُ التَّمْرُ؛ كذا رواه بعض أصحاب الزُّهْري.

٦١٨ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن مسلم الطَّائِفي[٦]، وعيسى بن مَيمون بن دايَة المَكِّي[٧]، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: **((لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ ذَوْدٍ[٨] صَدَقَةٌ))**؟

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.
(٢) هو: ابن خالد الأيلي.
(٣) من قوله: «فإنه تابع...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
(٤) في (ف): «قد» بدل: «قال».
(٥) انظر المسألة رقم (٦٢٤).
(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٢٥١)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٩٦ رقم١٤١٦٢)، وابن ماجه في "سننه" (١٧٩٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٠٤).
(٧) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٨٠٨).
(٨) الذَّوْدُ من الإبل: من الثلاثة إلى العشر، وقيل: ما بين ثلاث إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشرة. ولا واحدَ له من لفظه؛ كالنفر، والرهط، والقوم.
وقد وقع في رواية مسلم وغيره لهذا الحديث - من حديث جابر ﷺ: «خمسة ذَوْد»، قال النووي: «وقد ضبطه الجمهور: خمسُ ذَوْدٍ، ورواه بعضهم: خمسةُ ذَوْدٍ، وكلاهما لرواة كتاب مسلم، والأولُ أشهر، وكلاهما صحيحٌ في اللغة؛ فإثباتُ الهاء؛ لانطلاقه على المذكَّر والمؤنَّث، ومَنْ حَذَفَها، قال الداودي: أراد: أن الواحدة منه فريضةٌ». وقال: «الروايةُ المشهورةُ: "خَمْسِ ذَوْدٍ" بإضافة "ذود" =

قال أبي: أرى أنَّ هذا خطأٌ؛ لأنَّ الحُمَيديَّ[(١)] حدَّثنا عن ابن عُيَينة[(٢)]؛ قال: كان عمرو بن دينار ويحيى بن سعيد[(٣)] يَرويانِ هذا الحديثَ عن عمرو بن يحيى، عن أبيه[(٤)]، عن أبي سعيد .

قال أبي: ورأيتُ في بعض أحاديثهما؛ إما محمدُ بن مسلم، أو ابنُ دايَة: عمرو بن دينار، عن جابرٍ وأبي سعيد[(٥)]، عن النبيِّ ﷺ[(٦)].

قال أبي: كان ابنُ عُيَينة أعلمَ الناس بحديث عمرو بن دينار[(٧)].

= إلى "خمس"، وروي بتنوين "خمسٍ"، ويكون "ذَوْدٌ" بدلاً منه؛ حكاه ابن عبدالبر، والقاضي، وغيرهما، والمعروف الأول، ونقله ابن عبدالبر، والقاضي عن الجمهور ». وانظر "شرح النووي" (٧/ ٥٠- ٥١)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٢٢١- ٢٢٥).

(١) هو: عبدالله بن الزبير . وروايته أخرجها في "مسنده" (٧٥٢)، ومن طريقه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢١٢ رقم ٩٧٦).

(٢) هو: سفيان .

(٣) هو: الأنصاري .

(٤) هو: يحيى بن عمارة .

(٥) في (ت) و(ك): « وابن سعيد ».

(٦) أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٢٣-٢٢٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٠٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٥٣-٣٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١٢٨)، وابن حجر في "موافقة الخُبر الخَبر" (٢/ ٩١) جميعهم من طريق داود بن عمرو الضَّبِّي، عن محمد بن مسلم الطائفي، به.
قال أبو نعيم: « غريب من حديث عمرو، ولم يجمعهما إلا محمد بن مسلم ».
وقال ابن حجر في الموضع السابق: « هكذا رواه داود بن عمرو جامعًا بين جابر وأبي سعيد، وخالفه غيره من الحفاظ، فاقتصروا على جابر ».

(٧) قال ابن خزيمة في الموضع السابق: « هذا الخبر لم يسمعه عمرو بن دينار من جابر». =

٦١٩ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عُمَرُ بن شَبِيب[٢]، عن عبدالله بن عيسى، عن حَفْصٍ وعُبَيدِالله ابنَيْ أخي[٣] سالم بن أبي الجَعْد، عن سالم، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ قال: «الصَّدَقَةُ تَدْفَعُ[٤] مِيتَةَ السُّوءِ»[٥]؟

= وقال العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٣٤): « لا يتابع عليه »، أي: محمد بن مسلم.
وقال الطبراني في "المعجم الأوسط" (٨٤٨٣): « لم يرو هذا الحديث عن عمرو ابن دينار إلا محمد بن مسلم ».
وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٣/ ١١٦): « انفرد به محمد بن مسلم من بين أصحاب عمرو بن دينار، وما انفرد به فليس بقوي ».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٢٥٠) عن ابن جريج؛ أخبرني عمرو بن دينار؛ قال: سمعت عن غير واحد، عن جابر؛ قال: « ليس فيما دون خمسة أواق صدقة ...». ومن طريق عبدالرزاق رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٢٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٦).
قال البخاري: « هذا أصحُّ، مرسل ». وقال ابن خزيمة: « هذا هو الصَّحيح، لا رواية محمد بن مسلم الطائفي، وابنُ جريج أحفظ من عدد مثل محمد بن مسلم ».
ونقل ابن عبد البر عن حمزة بن محمد الحافظ قوله: « لا تصح هذه السنة عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، إلا عن أبي سعيد، وقد روى هذا الحديث محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ. ورواه معمر، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة، وليسا بصحيحين ».
وحديث أبي سعيد: رواه البخاري في "صحيحه" (١٤٤٧)، ومسلم (٩٧٩).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٨٨)، (٢١١٣).
(٢) روايته أخرجها الروياني في "مسنده" (٦٢٦).
(٣) في (ت) و(ك): « ابن أخي ».
(٤) في (ف): « ترفع ».
(٥) هذا جزء من متن الحديث، وسيذكر المصنِّف بعضه برقم (١٩٨٨) بلفظ: « لا يزيدُ في العُمُرِ إلا البِرُّ، ولا يَرُدُّ القَدَرَ إلا الدُّعاءُ، وإنَّ الرجلَ ليُحْرَمُ الرِّزْقَ بالذَّنب =

قالا[١]: هذا خطأٌ؛ رواه سُفْيان الثَّوْري[٢]، عن عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن أبي الجَعْد، عن ثَوْبان؛ وهو الصَّحيحُ .

قلتُ لهما: ليس لسالمٍ هاهنا معنًى ؟

قالا: لا[٣] .

٦٢٠ - وسألتُ[٤] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه مُجالِد بن سعيد[٥]، عن الشَّعْبي، عن الحارث[٦]، عن عليٍّ[٧]، عن النبيِّ ﷺ؛

= يصيبُه». وسيذكره مرة أخرى برقم (٢١١٣) بلفظ: « لا يزيدُ في العُمر شيءٌ إلا البرُّ، والصَّدقةُ تدفعُ مِيتةَ السُّوء ».

(١) في (ك): « قال » بلا ألف المثنى.

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٧٧ و٢٨٠ و٢٨٢ رقم ٢٢٣٨٦ و٢٢٤١٣ و٢٢٤٣٨)، وابن ماجه في "سننه" (٩٠ و٤٠٢٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٨٧٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٠٦٩).

(٣) زاد ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٢١١٣): « قال أبو زرعة: حدثنا أبو نعيم؛ قال: حدثنا الثوري، عن عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن أبي الجعد، عن ثوبان، عن النبي ﷺ؛ وهذا أصح من حديث عمر بن شبيب ».

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٩٧).

(٥) اختلف عن مجالد في هذا الحديث؛ فرواه على هذا الوجه الطبراني في "الأوسط" (٥١٩٢) من طريق عبدالله بن عمر بن أبان، قال: نا عبيدة بن الأسود، عن مجالد، عن الشعبي، به. وسيأتي عن مجالد بالوجه الذي رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلَّا مجالد، ولا عن مجالد إلَّا عبيدة، تفرد به عبدالله بن عمر ».

(٦) هو: ابن عبدالله الأعور .

(٧) قوله: « عن علي » سقط من (ف).

أنه قال: «**المَعْدِنُ**[١] **جُبَارٌ**[٢]...»، وذكرتُ لهما الحديثَ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن الشَّعْبي[٣]، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ.

٦٢١ - وسمعتُ[٤] **أبي يقول**: لا أعلَمُ روى الثَّوْريُّ، عن إبراهيم بن أبي حَفْصَة، إلا حديثًا واحدًا عن سعيد بن جُبَير؛ قال: الخالُ يُعطَى منَ الزَّكاة[٥].

٦٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن عامر[٦]، عن هَمَّام[٧]، عن قَتادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ سَنَّ فيما سَقَتِ

---

(١) صحِّفَتْ في (ت) إلى: «المعدد».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٣/ ٣٦٥): قوله: «المعدن جُبار»، أي: هَدَرٌ، وليس المراد أنه لا زكاةَ فيه، وإنما المعنى: أن من استأجَر رجلاً للعمل في مَعدِن مثلاً فهلَكَ، فهو هَدَر، ولا شيء على من استأجَرَه. اهـ.

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٣٥ و٣٥٣ رقم ١٤٥٩٢ و١٤٨١٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٠٣) من طريق عباد بن عباد، والبزار في "مسنده" (٨٩٤/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٣٤) من طريق حماد ابن زيد، كلاهما عن مجالد، عن الشعبي، به.
قال البزار: «لا نعلم رواه عن مجالد إلَّا أهلُ البصرة؛ حماد وأصحابه».

(٤) ستأتي هذه المسألة ضمن المسألة رقم (٢٢٢٦).

(٥) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧١٦٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٥٣٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٨٢-٢٨٣) عن سفيان الثوري، عن إبراهيم، عن سعيد بن جبير، بلفظ: «أعطِ الخالةَ من الزَّكاة، ما لم تُغْلِقْ عليها الباب».

(٦) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير (١٧٩)، والبزار في "مسنده" (١/ ٤٢٢/ كشف الأستار)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ١٦٣).

(٧) هو: ابن يحيى العَوْذي.

السَّماءُ. . . ؟

فقالا[(١)]: هذا خطأٌ؛ إنما هو: هَمَّام[(٢)]، عن قَتادة، عن أبي الخليل[(٣)]: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . مُرسَلٌ[(٤)(٥)].

٦٢٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو عَوْنٍ الزِّيَادي[(٦)]، عن محمد بن ذَكْوان، عن منصور[(٧)]،

---

(١) كذا في جميع النسخ، والسؤال موجَّه إلى أبي حاتم فقط! وقد ضبَّب ناسخ (ش) على قوله: «فقالا»، وضبب ناسخ (أ) كذلك عليها وعلى قوله: «أبي» في بداية السؤال، وكتب في الهامش: «هكذا وُجِدَ في الأصل»، لكنَّ ما وقع في النسخ له وجه من العربية تقدم ذكره في التعليق على مثله في المسألة رقم (٤٩٤)، فارجعْ إليها إنْ شئت.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٠٨١) عن وكيع، عنه، به .

(٣) هو: صالح بن أبي مريم .

(٤) قوله: « مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٥) قال الترمذي في الموضع السابق: « فسألت محمدًا- يعني البخاري - عن هذا الحديث؟ فقال: هو عندي مرسل: قتادة، عن النبي ﷺ، وسعيد بن عامر كثير الغلط ».
وقال البزار: « لا نعلمه عن أنس إلا من هذا الوجه، هكذا رواه سعيد بن عامر، عن همام، عن قتادة، عن أنس، ورواه الحفاظ عن قتادة، عن أبي الخليل ». وقال ابن عبدالبر في الموضع السابق: « انفرد به همام، وغيره يرويه عن قتادة، عن أبي الخليل ».

(٦) هو: محمد بن عَوْن . وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٤٨٢)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (١٠٦)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٧٢ رقم٩٩٨٥).

(٧) هو: ابن المعتمر فيما يظهر؛ فهو الذي يروي عن إبراهيم النخعي، ويروي عنه محمد بن ذكوان كما في "تهذيب الكمال" (٢٦٠ و٥٤٩٧)؛ ويؤيده: أن الدارقطني ذكر في "العلل" (٤/ ٢٠٨) أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن منصور، =

عن إبراهيم[١]، عن عَلْقَمَةَ[٢]، عن عبدالله[٣]: أنَّ النبيَّ ﷺ استعمَلَ عمرَ[٤] على الصَّدقات، فأتى العباسَ فَمَنَعَهُ، فَشَكَا عمرُ إلى النبيِّ ﷺ، فقال النبيُّ ﷺ: «عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ[٥] أَبِيهِ، وَإِنَّا تَعَجَّلْنَا مِنْ عَبَّاسٍ صَدَقَةَ مَالِهِ»؟

فقالا: هو خطأٌ؛ إنما هو: منصور[٦]، عن الحَكَم[٧]، عن الحَسَن بن مسلم بن يَنَّاق[٨]: أنَّ النبيَّ ﷺ بعَثَ عمر . . . مُرسَلٌ[٩]؛ وهو الصَّحيحُ[١٠].

= والثوري يروي عن ابن المعتمر. ويُشكِل على هذا: أن الإمام أحمد أخرج هذا الحديث في "الفضائل" (١٧٥٩) من طريق هشيم بن بشير، عن منصور، وهشيم معروف بالرواية عن منصور بن زاذان، وقد نصَّ على ذلك أبو داود صراحة كما سيأتي، فإما أن يكون ابن المعتمر وابن زاذان كلاهما روى الحديث عن الحكم بن عتيبة، وهما معروفان بالرواية عنه كما في "تهذيب الكمال" (١٤٢٢)، أو يكون الحديث لابن زاذان، والرواية الأخرى وهم في ذكر السند والراوي، والله أعلم.

(١) هو: ابن يزيد النخعي.
(٢) هو: ابن قيس.
(٣) هو: ابن مسعود.
(٤) في (ك): «عمير».
(٥) الصِّنْوُ: المِثْل؛ كما في "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٥٧).
(٦) هو: ابن المعتمر فيما يظهر؛ وانظر التعليق على ذلك في الصفحة السابقة.
(٧) هو: ابن عُتَيبة.
(٨) في (ف): «بنان» غير منقوطة الباء والنون الأولى.
(٩) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(١٠) الحديث أخرجه أحمد في "فضائل الصحابة" (١٧٥٩) عن هشيم، عن منصور، عن الحكم، عن الحسن بن مسلم قال: بعث رسول الله ﷺ عمر.. فذكره.
وأخرج أبو داود في "سننه" (١٦٢٤) حديث علي، عن العباس في تعجيل الصدقة، ثم قال: «روى هذا الحديث هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحكم، عن الحسن ابن مسلم، عن النبي ﷺ، وحديث هشيم أصح». =

٦٢٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن عُبَيد بن حِسَاب[٢]، عن حمَّاد بن زيد، عن عُبَيدالله[٣] وأيُّوبَ[٤]، عن عمرو ابن يحيى، عن أبيه[٥]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ[٦] صَدَقَةٌ»؟

= وقال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث إنما يرويه الحفاظ عن منصور، عن الحكم بن عتيبة مرسلاً، ومحمد بن ذكوان هذا ليِّن الحديث، قد حدَّث بأحاديث كثيرة لم يُتابَع عليها».
ونقل ابن عدي في الموضع السابق عن النسائي قوله: «محمد بن ذكوان عن منصور منكر الحديث»؛ ثم قال: «وهذا الذي أشار إليه النسائي أنه عن منصور منكر الحديث؛ لأن هذا لا يرويه عن منصور غيرُ ابن ذكوان هذا».
وقال الدارقطني في "العلل" (٧٨٨): «يرويه محمد بن ذكوان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، وهو وهم، والصحيح: عن منصور، عن الحكم، عن الحسن ابن مسلم بن يَنَّاق مرسلاً». وفي المسألة (٥١٣) ذكر الدارقطني في الحديث اختلافًا آخر، ثم قال: «ورواه الثوري، عن منصور، عن الحكم، عن الحسن بن يَنَّاق مرسلاً، وهو أشبهها بالصواب». وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١١١) بعد أن ذكره من طريق هشيم مرسلاً: «وهذا هو الأصح من هذه الروايات».

(١) انظر المسألة رقم (٦١٨).

(٢) في (ك): «حسَّان».
وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٣٢٦٨)، والطبراني في "الأوسط" (٤٥٤٠)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٤٠).
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا حماد بن زيد، تفرد به محمد بن عبيد بن حساب».

(٣) هو: ابن عمر العمري.

(٤) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٥) هو: يحيى بن عمارة.

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: خمس أواق؛ لأن الأوقية مؤنَّثة، لكنْ يخرَّج ذلك على الحمل على المعنى، حمل الأواقي على معنى الموازين، كأنَّه قال: خمسة موازين أواقٍ. وانظر في الحمل على المعنى بتذكير المؤنث: التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ ليس فيه أيُّوب .

حدَّثنا عارِم[(١)]، عن حمَّاد، عن عُبَيدالله بن عمر، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: فلو قال[(٢)]: يحيى بن سعيد[(٣)]، كان يَحْتَمِلُ؛ لأن هذا الحديثَ عند يحيى بن سعيد[(٤)] .

٦٢٥ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه حمَّادُ بن سَلَمة، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن يزيد بن فلان، عن الحارث بن أبي

---

(١) هو: محمد بن الفضل السَّدوسي. لم نقف على روايته، والحديث أخرجه النسائي في "سننه" (٢٢٦٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٢٦٣) من طريق حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، وعبيدالله بن عمر، عن عمرو بن يحيى، به.
وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" أيضًا (٢٢٩٣) من طريق عبدالأعلى، عن عبيدالله وحده، عن عمرو، به.
وأخرجه أيضًا في (٢٢٩٤) من طريق حماد بن زيد، وأيضًا في (٢٢٩٥) من طريق يزيد بن هارون، كلاهما عن يحيى بن سعيد وحده، عن عمرو، به.

(٢) أي: محمد بن عُبَيد بن حساب. وهذا فيه إشارة إلى أنه هو الذي أخطأ في ذكر أيوب في الإسناد. ويدل عليه أن ابن خزيمة أخرج الحديث في "صحيحه" (٢٢٦٣) من طريق أحمد بن عبدة، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد وعبيدالله ابن عمر، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد ، به. وأخرجه أيضًا (٢٢٩٤) من طريق عمران بن موسى القزاز، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن يحيى، به .

(٣) أي: الأنصاري .

(٤) تقدم تخريج روايته، والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٠٥، ١٤٤٧)، ومسلم (٩٧٩) من طرق عن عمرو بن يحيى، به.

ذُباب: أنَّ عُمَرَ لم يأخُذْ من النَّاس زَمَنَ الرَّمَادَةِ[١] صدقةً، وبعثَهُمْ عامًا قابلاً[٢]، فأَخَذَ منهُم عِقَالَيْنِ[٣]، فقَسَم فيهم عِقَالاً، وحَطَّ إلى عمر[٤] عِقالاً .

قال أبي: إنما هو: يعقوب بن عُتْبَة بن المغيرة بن الأَخْنَس بن شَرِيق .

٦٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالعزيز بن مسلم[٥]، عن الأعمَش، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: **«لِيَسْتَغْنِي[٦] أَحَدُكُمْ عَنِ النَّاسِ وَلَوْ بِشَوْصِ سِوَاكٍ[٧]»** ؟

---

(١) في (ك): « ومن الزيادة » بدل: « زمن الرَّمادة ». وزمن الرَّمَادَة: سنة جَدْبٍ وقَحْطٍ في عهد عمر، فلم يأخُذ منهم الصَّدقة تخفيفًا عنهم. وقيل: سُمِّي عام الرَّمادَة: لأنهم لما أجدَبوا، صارَتْ ألوانُهم كلونِ الرَّماد . انظر "النهاية" لابن الأثير (٢/ ٢٦٢).

(٢) في (ش): « قليلاً ».

(٣) المراد: صدقة عامين؛ كما في «النهاية » (٣/ ٢٨٠).

(٤) قوله: « عمر » سقط من (ف).

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٩١٣/كشف الأستار)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٢٠-٢١/مسند عمر)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ٣٥١ رقم١٢٢٥٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٢٥١)، والضياء في "المختارة" (١٠/ ١٧٦).

(٦) في (ت) و(ك): « يستغني »، والمثبت من بقية النسخ، والجادَّة: « لِيَسْتَغْنِ » بحذف الياء؛ لأنَّهُ مجزومٌ بلام الأمر، لكن إثباتَ الياء مع الجازم له وجهان ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٧) أي: بغُسالَتِه . وقيل: بما يَتَفَتَّتُ منه عند التَّسَوُّك. "النهاية" (٢/ ٥٠٩).

قال أبي: هكذا رواه[(١)] عبدالعزيز، ورواه جريرُ بن حازم[(٢)]، عن الأعمَش، عن الحكم بن عُتَيبة[(٣)]، عن مَيْمون بن أبي شَبِيب، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[(٤)]؛ وهو أشبَهُ[(٥)].

٦٢٧ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثٍ رواه نَصْر بن علي[(٧)]، عن عبدالأعلى[(٨)]، عن هشام[(٩)]، عن محمد[(١٠)]، عن ابن عباس؛ قال:

---

(١) في (أ) و(ش): « روى ».

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٢٥٢) عنه، عن الأعمش ومنصور ابن زاذان،عن الحكم بن عتيبة، به . (٣) في (ش) و(ك): « عيينة ».

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) قال إسماعيل القاضي - كما عند البيهقي في الموضع السابق -:« هكذا رواه عبدالعزيز بن مسلم، وقد خالفه غير واحد؛ رواه عن الأعمش، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى». قال البيهقي:«هكذا وجدته: عن ابن أبي ليلى! والحديث عندنا عن الأعمش وغيره، عن الحكم، عن ميمون بن أبي شبيب، عن النبي ﷺ مرسلا ».
وقال حمدان بن علي - كما في "المختارة"-: سألت أحمد عن حديث عبدالعزيز القسملي:« استغنوا عن الناس . . . » فقال: منكر !.ما رأيت حديثًا أنكر منه .اهـ.

(٦) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق (٢/ ٢٣٧)، ونقل الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٤٢٥)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٢٨)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٨٧٣) حكم أبي حاتم .

(٧) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٤١٥).
وأخرجه النسائي في "سننه"(٥/ ٥٠-٥١ رقم٢٥٠٩)، من طريق مخلد بن الحسين،والدارقطني في سننه" (٢/ ١٤٤)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى"(٤/ ١٦٨-١٦٩) - من طريق عبدالوهاب الثقفي، كلاهما - مخلد وعبدالوهاب - عن هشام بن حسان، به .

(٨) هو: ابن عبدالأعلىٰ .

(٩) هو: ابن حسَّان . (١٠) هو: ابن سيرين .

أَمَرَنا رسولُ الله ﷺ أن نُؤَدِّيَ[(١)] زكاةَ رمضان[(٢)] صاعًا من طعام؛ عن الصَّغِير والكَبِير، والحُرِّ والمَمْلوك، مَنْ أَدَّى سُلْتًا[(٣)] قُبِلَ[(٤)] منه، وأَحسَبُهُ قال: ومن أَدَّى دَقيقًا قُبِلَ منه، ومن أَدَّى سَوِيقًا قُبِلَ منه؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٥)].

٦٢٨ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه موسى بن عُبَيدة[(٦)]، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ المُؤْمِنَ يَتَصَدَّقُ بِالتَّمْرَةِ، وَلَا يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ ...**»، وذكر الحديثَ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عبدالله بن دينار[(٧)]، عن أبي صالح[(٨)]، عن أبي هريرة، فمنهُمْ من يُوقِفُهُ[(٩)]، ومنهُمْ من يُسْنِدُهُ،

---

(١) في (ت): «يؤدي»، ولم تنقط في (ك).
(٢) في (ف): «زكاة الفطرة رمضان».
(٣) قال ابن الأثير: السُّلْتُ: ضَرْبٌ من الشَّعير أبيضُ لا قِشْرَ له. "النهاية" (٢/ ٣٨٨).
(٤) في (أ): «قيل».
(٥) قال البيهقي في الموضع السابق: «وهذا مرسل، محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئًا». ولما نقل ابن حجر في "التلخيص" (٨٧٣) قول أبي حاتم؛ فسَّره بقوله: «لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس؛ في قول الأكثر».
(٦) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٣٥).
(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٤١٠) مرفوعة. وأخرج الحديث مسلم (١٠١٤) من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، به، مرفوعًا.
(٨) هو: ذكوان السَّمَّان.
(٩) في (ك): «يوثقه»، وقوله: «يُوقِفُهُ» مِنْ: أوقَفَ الحديثَ؛ بمعنى: وَقَفَهُ، وهو لغة قليلة. انظر "تاج العروس" (وقف).

ويَحْتَمِلُ أن يكونَ مرفوعً أيضًا صحيحً[(١)][(٢)].

٦٢٩ - وسألتُ[(٣)] **أبي** عن حديثٍ رواه طَلْحَة بن عمرو[(٤)]، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: **«مَنْ أَشْبَعَ جَائِعًا فِي يَوْمِ سَغَبٍ**[(٥)]**، أَدْخَلَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ بَابٍ مِنْ أَبْوابِ الجَنَّةِ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ إِلَّا مَنْ فَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ**[(٦)]**»** ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن المُنْكَدِر؛ قال: يُقال: مَنْ أشبعَ . . . هكذا[(٧)].

---

(١) قوله: « مرفوع أيضًا صحيح » مكانه في (ت) و(ك): « مرفوعًا أيضًا صحيح »، وتقدير أصل العبارة: « ويحتمل أن يكون هو [أي الحديث] صحيحً أيضًا حال كونه مرفوعً »؛ على فـ« صحيحً » خبر « يكون »، و « مرفوعً » حالٌ منصوبٌ، ورُسمتا دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قال ابن عدي في الموضع السابق - بعد أن ذكر لموسى أحاديث عن عبدالله بن دينار -:« وهذه الأحاديث لموسى، عن عبد الله بن دينار ليست هي محفوظة ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٨٩٤) الاختلاف في هذا الحديث، وقال:« وأما حديث عبدالله بن دينار: فالصحيح عنه: ما قاله عبدالرحمٰن ابنه وسليمان بن بلال عنه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ». وانظر "العلل" له أيضًا (٤/ ٥٦/ ب).

(٣) انظر المسألة رقم (٢٠٣١).

(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٠٨).

(٥) أي: في يوم جوعٍ . انظر "النهاية" (٢/ ٣٧١).

(٦) لم يتضح في (ت). والمراد:« ما فعله »، حذف ضمير المفعول وهو الرابط بين جملة الصلة والموصول.

(٧) قال ابن عدي - بعد أن ذكر لطلحة عدة أحاديث -:« وعامة ما يروى عنه لا يتابعونه عليه، وهذه الأحاديث التي أمليتها له عامتُها مما فيه نظر ».

٦٣٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن موسى[٢]، عن بَشِير بن مُهاجِر، عن ابن بُرَيْدة[٣]، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَا مَنَعَ قَوْمٌ الزَّكَاةَ إِلَّا حُبِسَ**[٤] **عَنْهُمُ القَطْرُ، وَلَا نَقَصَ قَوْمٌ المِكْيَالَ...**»، الحديثَ؟

قال أبي: رواه حُسَين بن واقِد[٥]، عن ابن بُرَيْدة، عن ابن عباس، موقوفً[٦]؛ وهو أشبَهُ[٧].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٧٣).

(٢) هنا انتهت الورقة (٦٢) من النسخة (ف)، وقد سقطت الورقة التالية (٦٣)، وتبدأ الورقة (٦٤) في أثناء المسألة رقم (٦٤٠) كما سيأتي التنبيه عليه.
ورواية عبيدالله بن موسى هذه وصلها أبو حاتم في المسألة رقم (٢٧٧٣) قال: حدثنا عبيدالله بن موسى، به، وأخرجها ابن أبي شيبة، وأبو يعلى، والروياني في "مسانيدهم" - كما في "المطالب العالية" (٩٧٣)-، والبزار (٤/ ١٠٤/كشف الأستار)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٢٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٤٦)، و"الشعب" (٣٠٤٠).
ومن طريق البزار رواه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢١/ ١٩١).

(٣) هو: عبدالله.

(٤) في (ش): «حبس الله».

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٤٦)، و"الشعب" (٣٠٣٩).

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٧) قال البزار: «لا نعلم رواه إلا بريدة، ولا نعلم له عنه إلا هذا الطريق».
وقال ابن حجر في الموضع السابق: «هذا إسناد حسن».
وقال في "بذل الماعون" (ص٢١٢) بعد أن أخرج الحديث من الطريق الأولى: «وله علة غير قادحة؛ أخرجه البيهقي في "الكبرى" من طريق عبدالله بن المبارك، عن حسين ابن واقد، عن عبدالله بن بريدة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ويَحْتمل أن يكونا محفوظين، وإلا فهذه الطريق أرجح؛ لاحتمال أن يكون بشير بن المهاجر سلك

٦٣١ - وسمعتُ[١] **أبي** وذكر حديثًا رواه حَيْوَةُ بن شُرَيح[٢]، عن أبي[٣] الأسود[٤]، عن بُكَيْر بن الأَشَجِّ، عن [بُسْر][٥] بن سعيد، عن خالد بن عَدِيٍّ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: **«مَنْ جَاءَهُ مِنْ أَخِيهِ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ إِشْرافٍ ولَا مَسْأَلَةٍ، فَلْيَقْبَلْهُ وَلَا يَرُدَّهُ؛ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ سَاقَهُ اللهُ إِلَيْهِ»** .

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يُروى عن بُسْر[٦] بن سعيد[٧]، عن ابن

الجادَّة ». =

= وقال السخاوي في "الأجوبة المرضية" (٣/ ١١٦٩):« وأورده في "المختارة"، فأدنى مراتبه أن يكون عنده حسنًا، وكذا حسَّن شيخنا في تصانيفه إسناده، وكأنه إنما لم يطلق الحكم لكون بشير خولف فيه ».
وانظر "الأجوبة المرضية" أيضًا (٢/ ٥٤٧-٥٤٨).

(١) في (ش): « وسألت »، وانظر المسألة التالية.

(٢) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤/ ٣٥٠)، والإمام أحمد في "المسند" كما في "أطراف المسند" (٢/ ٢٩٣ رقم٢٢٨٦)، و"إتحاف المهرة" (٤/ ٣٩٨ رقم٤٤٣٩).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٤/ ٢٢٠-٢٢١ رقم ١٧٩٣٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٢٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٠٤ و٥١٠٨) من طريق سعيد بن أبي أيوب، عن أبي الأسود، به .

(٣) قوله:« أبي » سقط من (ك).

(٤) هو: محمد بن عبدالرحمٰن، المعروف بيتيم عُروَة .

(٥) في جميع النسخ :« بشر » ! وسيأتي في بعض النسخ على الصَّواب، وكذا جاء على الصَّواب في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٣٨).

(٦) في (ش) و(ك):« بشر »، والمثبت من (أ) و(ت)، وهو الصَّواب كما بيَّنا في التعليق المتقدِّم.

(٧) روايته على هذا الوجه أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٠٤٥) من طريق بكير بن الأشج، عنه، به.

السَّاعِدي[١]، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ [٢].

٦٣٢ - وسمعتُ[٣] **أبي** وذكر حديثًا رواه حَيْوَةُ [و][٤] ابن لَهِيعَة، عن أبي الأسود[٥]، عن يزيد بن خُصَيفة[٦]، عن السَّائب بن يزيد، عن ابن عبد شَمْسٍ، عن عمر بن الخطَّاب؛ قولَه: مَنْ جاءَه مِنْ أخيه معروفٌ من غير إشرافٍ ولا مسألَةٍ، فَلْيَقْبَلْهُ ولا يَرُدَّهُ؛ فإنَّما هو رِزقٌ ساقَه اللهُ إليه .

---

(١) هو: عبدالله بن السَّعدي، أو: السَّاعدي؛ كما في المسألة التالية .

(٢) ترجم ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٣٨) لخالد بن عدي الجُهَني، وذكر روايته لهذا الحديث، وأنه روى عنه بسر بن سعيد الحضرمي، ثم قال: سألتُ أبي عن خالد هذا ؟ فقال: لا يُدرى من هو ! وهذا الحديث اختُلِفَ في الرواية عن بُكَير بن الأَشَجِّ: فروى سعيد بن أبي أيوب، عن أبي الأسود محمد بن عبدالرحمٰن بن نَوْفَل يتيم عروة، عن بُكَيْر بن الأَشَجِّ، عن بُسر بن سعيد، عن خالد بن عَدِيّ، عن النبي ﷺ . وروى اللَّيث بن سعد، عن بُكَيْر بن الأَشَجِّ، عن بُسر بن سعيد، عن ابن السَّاعدي، عن عمر بن الخطاب ﵁؛ وهو الصَّحيح .اهـ.
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٩٧) الاختلاف في الحديث، وقال: « وأحسنها إسنادًا: حديث شعيب بن أبي حمزة ومن تابعه، عن الزهري، عن السائب، عن حويطب بن عبدالعزى، عن ابن السعدي، عن عمر ». وانظر المسألة التالية .

(٣) انظر المسألة السابقة.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها النص؛ إذ ليس في الرواة من اسمه: « حيوة بن لهيعة »، وحيوة بن شريح وابن لهيعة قرينان؛ فيبعد أيضًا أن تكون العبارة: «حيوة، عن ابن لهيعة »، وكثيرًا ما تأتي أسانيدُ فيها: « حيوة وابن لهيعة، عن أبي الأسود»؛ كما في "المسند" للإمام أحمد (٢/ ٣٣٠) وغيره، والله تعالى أعلم.

(٥) هو: محمد بن عبدالرحمٰن، المذكور في المسألة السابقة.

(٦) في (ك): « حيصفة ».

فقال أبي: وهذا أيضًا خطأٌ؛ إنما هو: عن ابن السَّاعِدي، عن عمر.

رواه الزُّهْري[١]، عن السَّائب بن يزيد، عن حُوَيْطِب[٢] بن عبد العُزَّى[٣]، عن عبدالله بن السَّعْدي، عن عمر، عن رسول الله ﷺ.

قال أبي: وهذا الصَّحيحُ، ويقال: ابنُ السَّعْديِّ والسَّاعِديِّ[٤].

٦٣٣ - وسمعتُ[٥] أبا زرعة وحدَّثنا عن يحيى بن بُكَير، عن اللَّيْث[٦]، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي هريرة؛ قال: قالوا لرسولِ الله ﷺ: أَصحابُ الحُمُر[٧]؟ قال: «**لَمْ يُنْزَلْ عَلَيَّ فِي الحُمُرِ شَيْءٌ؛ إِلَّا هَذِهِ الآيَةُ الفَاذَّةُ**[٨]: ﴿ فَمَن[٩]

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧١٦٣).

(٢) في جميع النسخ : « ابن حويطب »، وكانت في (ش): « حويطب »، ثم ألحق الناسخ فوقها « بن »، وكتب عليها علامة « صح ». والمثبت من "تهذيب الكمال" (٧/ ٤٦٥)، و"الإصابة" (٢/ ٣٠٤).

(٣) في (أ): « عبدالعزيز ».

(٤) انظر "العلل" للدارقطني (١٩٧).

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (١٧٠٧).

(٦) هو: ابن سعد.

(٧) اختصر المصنف متنَ الحديث كعادته، وهو حديثٌ معروف متفق على صحته؛ أخرجه البخاري (٢٣٧١)، ومسلم (٩٨٧)، ذكر فيه ﷺ عقوبة من لا يؤدِّي زكاةَ الكنز والإبل والغنم، فسألوه عن الخيل، فذكر أن الخيرَ معقودٌ في نواصيها إلى يوم القيامة . . . الحديث . ثم سألوه، فقالوا: فالحُمُر يا رسول الله ؟ . . . فذكر هذا الحديثَ جوابًا لسؤالهم .

(٨) الفاذَّةُ: الجامعةُ، المنفردةُ في معناها. "النهاية" (٣/ ٤٢٢).

(٩) في جميع النسخ :« من » !

يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ . . . ﴾» إلى آخر السُّورة[(١)] .

فقال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ، وَهِمَ فيه اللَّيْثُ؛ إنما الصَّحيحُ كما رواه مالكٌ[(٢)]، وحَفْصُ بن مَيْسَرَةَ[(٣)]، وابنُ أبي فُدَيك[(٤)]، عن هشام ابن سعد[(٥)]، عن زيد بن أسلَم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٦٣٤- وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[(٦)]، عن ابن وَهْب[(٧)]، عن ابن لَهِيعَة[(٨)]، عن خالد بن يزيد[(٩)]، عن يحيى بن محمد بن صَيْفي[(١٠)]، عن كُرَيب[(١١)] عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال لمعاذٍ حين بعثَهُ إلى اليَمَن: «**اتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا حِجَابٌ**

(١) سورة الزلزلة .

(٢) في "الموطأ" (٢/ ٤٤٤ رقم٩٥٨) عن زيد بن أسلَم، عن أبي صالح السَّمَّان، عن أبي هريرة، به، ومن طريق مالك أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٣٧١).

(٣) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٩٨٧) من طريق سويد بن سعيد، عنه، عن زيد بن أسلم، به .

(٤) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٦٥٩).

(٥) هذا السياق يوهم أن مالكًا وحفص بن ميسرة وابن أبي فديك ثلاثتهم رَوَوا الحديث عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، وليس كذلك، فالراوي عن هشام بن سعد هو ابن أبي فديك فقط، وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٩٨٧) من طريق عبدالله بن وهب، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم. وأما مالك وحفص بن ميسرة فإنهما يرويانه عن زيد بن أسلم كما سبق.

(٦) هو: ابن يحيى التُّجِيبي.

(٧) هو: عبدالله .

(٨) هو: عبدالله .

(٩) في (ش): « زيد ».

(١٠) ويقال: يحيى بن عبدالله كما سيأتي .

(١١) هو: ابن أبي مسلم، مولى ابن عباس .

دُونَ اللهِ، وَإِنَّكَ سَتَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ فَادْعُهُمْ إلى التَّوْحِيدِ، فَإذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ فَقُلْ: إنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ خَمْسَ صَلَواتٍ، فَإذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ فَقُلْ: إنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِكُمْ وَيُعَادُ بِهَا عَلَى فُقَرائِكُمْ، فَإذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ».

قال أبي: إنما هو: يحيى بن عبدالله بن صَيْفي[1]، عن أبي مَعْبَد[2]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ كذا رواه زكريَّا بن إسحاق[3].

٦٣٥ - وسألتُ[4] أبي عن حديثٍ رواه مَرْوَانُ الطَّاطَرِي[5]، عن

---

(١) هو: يحيى بن محمد المتقدم في أول المسألة.

(٢) هو: نافذ مولى ابن عباس.

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).

(٤) نقل قول أبي حاتم ابنُ الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٥٣/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٨٢٠).

(٥) هو: مروان بن محمد. روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤٨-١٤٩)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٠٤)، والخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٦٦).
وأخرجه أبو عبيد في "الأموال" (١٠٦٠) - ومن طريقه الخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٦٧) - والشاشي في "مسنده" (٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١٠٦)، والخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٦٦) من طريق أبي الأسود النضر ابن عبدالجبار، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٥٩) - ومن طريقه الخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٦٧) - من طريق ابن أبي مريم، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤٨- ١٤٩) والخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٦٦- ٣٦٧) من طريق الوليد بن مسلم، ثلاثتهم عن ابن لهيعة، به.
وخالف حماد بن زيد روايةَ ابن لهيعة؛ فرواه عن يحيى بن سعيد، عن السائب بن يزيد، قال: صحبتُ سعد بن مالك من المدينة إلى مكة، فما سمعته يحدِّث عن =

ابن لَهِيعَة[١]؛ قال: كتب إليَّ يحيى بنُ سعيد يذكُرُ عن السَّائب بن يزيد أنه سَمِعَ سعد بن أبي وقَّاص يقولُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ[٢] فِي الصَّدَقَةِ، وَالخَلِيطَانِ: مَا اجْتَمَعَ عَلَى الفَحْلِ وَالرَّاعِي وَالحَوْضِ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ عندي، ولا أعلمُ أحدًا رواه غيرَ[٣] ابنِ لَهِيعَة.

وقال[٤] **أبي**: ويُروى هذا من كلامِ سعد فقطْ[٥].

= النبي ﷺ بحديث واحد. أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٩).
وذكر الدارقطني في "العلل" (٦٣٩) خلافا آخر في هذا الحديث فقال: وروى الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد، عن السائب أنه قال: صَحِبْتُ سعدًا كذا وكذا سمة (كذا في المطبوع ولعلها: سنة)، فلم أسمعه يحدِّث عن رسول الله ﷺ إلا حديثًا واحدًا.

(١) هو: عبدالله.

(٢) في (ك): «مقترق».

(٣) قوله: «غير» يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التوجيه اللغوي لنظيره في التعليق على المسألة رقم (٤٨٧).

(٤) في (ت) و(ك): «قال» بلا واو.

(٥) قال ابن عدي في الموضع السابق: «لا أعلم يرويه عن يحيى بن سعيد غيرُ [في الأصل: عن] ابن لهيعة». وروىٰ العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٩٥)- ومن طريقه الخطيب في "الفصل" (١/ ٣٦٨)- عن ابن أبي مريم؛ قال: لم يسمع ابن لهيعة من يحيى بن سعيد شيئًا، ولكن كتب إليه يحيى، وكان فيما كتب إليه يحيى هذا الحديث؛ يعني: حديث السائب بن يزيد ابن أخت نمر: صحبت سعد بن أبي وقاص كذا وكذا سنة، فلم أسمعه يحدِّث عن رسول الله ﷺ إلا حديثًا واحدًا، وكتب في عقبه على إثره: لا يفرَّق بين مُجتمِع، ولا يُجمَع بين متفرِّق في الصَّدَقَة، وظن ابنُ لهيعة أنه من حديث سعد؛ أنه يعني بقوله إلا حديثًا واحدًا: «لا يفرَّق بين مُجتمِع، ولا يُجمَع بين متفرِّق»، وإنما كان هذا كلام مُبتدأ من المسائل التي كتب بها إليه. =

٦٣٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[٢]، عن ابن[٣] لَهِيعَة[٤]، عن الحارث بن يزيد، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير[٥]: أنه كان

= وحكى الخطيب عن يحيى بن معين أنه قال: « هذا باطلٌ؛ إنما هذا من قول يحيى ابن سعيد: لا يُفرَّق بين مُجتمِع، ولا يُجمَع بين متفرِّق »، كذا حدث به الليث بن سعد وغيره ». وانظر "العلل" للدارقطني (٦٣٩).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٣١).

(٢) هو: عبدالله. وروايته لم نقف عليها، لكن الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٢٩ رقم١٨٠١٥ و١٨٠١٧ و١٨٠١٨) من طريق موسى بن داود، وحسن بن موسى، ويحيى بن إسحاق، وأبو عبيد في "الأموال" (٦٥٤) من طريق عمرو بن طارق، وابن عبدالحكم في "فتوح مصر"(ص٢٦١)، والطبراني في "المعجم الكبير"(٢٠/ ٣٠٤ رقم٧٢٥) من طريق القعنبي، جميعهم عن ابن لهيعة، به.
وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٧٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٠٥-٣٠٦ رقم ٧٢٧٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٠٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٢٩١) من طريق الأوزاعي، عن الحارث بن زياد، به.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٢٩٤٥) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٥٥) - عن موسى بن مروان الرقي، عن المعافي، عن الأوزاعي، عن الحارث بن يزيد، عن جبير بن نفير، عن المستورد، به.
قال المزي في "تحفة الأشراف" (٨/ ٣٧٧- ٣٧٨): « رواه جعفر بن محمد الفريابي، عن موسى بن مروان، فقال: « عبدالرحمن بن جبير »، بدل « جبير بن نفير »، وهو أشبه بالصواب ».
وأخرجه أبو عبيد في "الأموال" (٦٥٣) من طريق عياش بن عباس، عن الحارث ابن يزيد، عن رجل، عن المستورد.

(٣) المثبت من (ك)، وفي (أ) و(ت) و(ش): «أبي»، وهو ضمن السقط الذي في (ف).

(٤) هو: عبدالله .

(٥) هو: المصري المؤذِّن، وقد جاء في بعض المصادر: « عبدالرحمن بن جبير بن نفير»، قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٣٧٧) بعد أنْ بيَّن الخلاف فيه: « وعلى هذا: فذكر « نفير » في هذا الإسناد غلط ممن ذكره؛ فإنَّ الذي جدُّه نفيرٌ شاميٌّ، وصاحب هذا الحديث مصري، والمستورد أيضًا مصري ».

في مجلسٍ فيه المُسْتَورِدُ[١]، وعمرو بن غَيْلان بن سَلَمة، فسمع المُستَوْرِدَ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَنْ وَلِيَ لَنا عَمَلاً فَلَمْ يَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ فَلْيَتَزَوَّجْ، أو خَادِمًا[٢] فَلْيَتَّخِذْ خَادِمًا، أَو مَسْكَنًا فَلْيَتَّخِذْ مَسْكَنًا، أو دَابَّةً فَلْيَتَّخِذْ دابَّةً، فَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا سِوَى ذَلِكَ، فَهُوَ غَالٌّ، أو سَارِقٌ** ».

وقال[٣] ابنُ[٤] لَهِيعَة[٥]: أخبرني ابنُ هُبَيرَة السَّبَئي[٦]، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير، بمثله؛ غيرَ أنه قال: «**غَالٌّ [وسَارِقٌ][٧]**».

وقال[٨] ابنُ وَهْب: « **يُوَسَّعُ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ، حَتَّى يَتَّخِذَ امْرَأَةً،**

---

(١) هو: ابن شداد.
(٢) كذا في جميع النسخ، وكذا في نسخ "مسند أحمد" (٢٩/ ٥٤٦/ الرسالة) أيضًا، وهي مفعولٌ به لفعلٍ مقدَّر يَدُلُّ عليه ما بعده، والتقدير: أو لم يَتَّخِذْ خادمًا، وكذلك ما بعده: أو لم يَتَّخِذْ مسكنًا. وانظر التعليق على "مسند أحمد" (٢٩/ ٥٤٦ طبعة الرسالة حاشية رقم ٣).
(٣) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو.
(٤) في (ت): « أبي ».
(٥) روايته هذه أخرجها أبو عبيد في "الأموال" (٦٥٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٢٩ رقم١٨٠١٥ و١٨٠١٨ و١٨٠١٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠/ ٣٠٥ رقم ٧٢٦).
(٦) في (ك): « السائي ». وهو: عبدالله بن هبيرة السَّبَئي.
(٧) في (ت) و(ك): « أو ساد »، وهذا الموضع ضمن السَّقط الواقع في (ف)، وفي (أ) و(ش): « أو سارق »، وهو تصحيف؛ إذ لو كان كذلك لما كان هناك فرقٌ بين الروايتين. وقدأخرج كلتا الروايتين أبو عبيد في "الأموال" (٦٥٤ و٦٥٥) هكذا على الصَّواب.
(٨) في (أ) و(ش): « قال » بلا واو.

وخَادِمٌ، ومَسْكَنٌ[١]، وَدَابَّةٌ، ولَا يَأْخُذْ أَمْوَالَ النَّاسِ» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنَّما هو على ما رواه اللَّيْثُ[٢]، عن الحارث بن يزيد، عن رجلٍ، عن المُسْتَوْرِد، عن النبيِّ ﷺ .

فقلتُ لأبي: للمُسْتَوْرِدِ صُحْبَة ؟

قال: نعم .

٦٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ وَهْب[٣]؛ قال: أخبرني ابن لَهِيعَة[٤]، عن ابن[٥] هُبيرة، عن أبي[٦] تَميم[٧]، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الدِّينَارُ كَنْزٌ، والدِّرْهَمُ كَنْزٌ، وَالقِيرَاطُ كَنْزٌ». فقيل: يا رسولَ الله، أمَّا الدِّينَارُ والدِّرْهمُ قَدْ[٨] عَرَفْنَاهُ، فما

---

(١) قوله: « وخادم، ومسكن »، كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب فيهما على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤)، وانظر: "عقود الزبرجد" للسيوطي (١/ ٢٨٤- ٢٨٦).

(٢) هو: ابن سعد . وروايته أخرجها أبو عبيد في "الأموال" (٦٥٣).

(٣) هو: عبدالله . ولم نجد روايته، ولكن أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٧٢) من طريق أبي عبدالرحمن المقرئ عبدالله بن يزيد، عن ابن لهيعة، به.

(٤) هو: عبدالله .

(٥) في (ت) و(ك): « أبي » بدل: « بن ». وهو: عبدالله بن هبيرة السَّبَئي المذكور في المسألة السابقة .

(٦) في (أ) و(ش): « بن » بدل: « أبي ». وهو: عبدالله بن مالك .

(٧) هو: عبدالله بن مالك بن أبي الأسحم الجيشاني .

(٨) كذا في جميع النسخ؛ والجادة أن يقال: «فقد عرفناه»؛ لأن «أما» حرفُ شرط وتوكيد دائمًا، وتفصيل غالبًا؛ في جوابها أن يقترن بالفاء؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [فُصِّلَت: ١٥]. =

القِيراطُ؟ قال: « نِصْفُ دِرْهَمٍ، نِصْفُ دِرْهَمٍ، نِصْفُ دِرْهَمٍ[(١)] » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٢)].

٦٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَرْوانُ الطَّاطَري[(٣)]، عن أبي إسحاق الفَزَاري[(٤)]، عن عبدالملك بن أبي سُلَيمان، عن عَطاء[(٥)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ . . .**»، فَقَصَّ القِصَّةَ؟

قال أبي: إنما هو: عبد الملك[(٦)]، عن أبي الزُّبَير[(٧)]، عن جابر،

= وما في النسخ له وجهٌ في العربية صحيح؛ فقد ذهب النحاةُ إلى أن الفاء قد تحذف من جواب «أما» في الشعر ضرورة، وفي النثر على قلَّة. وذهب ابن مالك والدماميني وغيرهما: إلى أن حذفها جائزٌ في الاختيار وسعة الكلام، وقد أورد ابن مالك شواهد على ذلك من "صحيح البخاري" منها: قوله ﷺ: « أما بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطًا . . »، وقوله ﷺ: « أما موسى كأني أنظر إليه. . . »، ثم قال ابن مالك: « وقد خولفت القاعدةُ [يعني قاعدةَ النحويين] في هذه الأحاديث، فَعُلم بتحقيق: عدمُ التضييق، وأن من خَصَّهُ بالشعر، أو بالصورة المعيَّنة من النثر، مقصِّرٌ في فتواه، عاجز عن نصرة دَعواه». "شواهد التوضيح" (ص١٣٦). وانظر "سر صناعة الإعراب" لابن جني (١/ ٢٦٤- ٢٦٧)، و"عقود الزبرجد" (٣/ ٢٢٧- ٢٢٩) و"المغني" لابن هشام (ص٨٠- ٨٤)، و"شرح ابن عقيل" (٤/ ٥٢- ٥٤).

(١) في (ك): « نصف درهم » مرة واحدة .

(٢) قال المناوي في "فيض القدير" (٣/ ٥٥٤): « رواه ابن مردويه في "تفسيره" عن أبي هريرة بإسناد ضعيف، ورواه عنه في الفردوس، وبيَّض لسنده ».

(٣) هو: مروان بن محمد .

(٤) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث . (٥) هو: ابن أبي رباح .

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها مسلم في "صحيحه" (٩٨٨) من طريق عبدالله بن نمير، عن عبدالملك، به.

(٧) هو: محمد بن مسلم بن تدرُس .

عن النبيِّ ﷺ .

٦٣٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه سُوَيد بن عبد العزيز[٢]، عن عثمان بن عَطاء، عن أبيه[٣]، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**مَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ دُونَ جَارِهِ مَخَافَةً عَلَى أَهْلِهِ وَمَالِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُؤْمِنٍ، وَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ مَنْ**[٤] **لَم يَأْمَنْ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**[٥] ...»، وذكَرَ حديثًا طويلاً في حَقِّ الجار؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ[٦].

٦٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٧]، عن عِراكِ بن خالد؛ قال: حدَّثني أبي؛ قال[٨]: سمعتُ إبراهيم بن أبي

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٣٥٧).

(٢) روايته أخرجها الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٢٤٧)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٤٣٠)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٧١)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩١١٣).

(٣) هو: عطاء بن أبي مسلم الخراساني.

(٤) قوله: « من » سقط من (ك).

(٥) بوائقُه: غَوائلُه وشَرُّه، أو ظُلْمُه وغَشَمُه. "لسان العرب" (١٠/ ٣٠).

(٦) قال البيهقي في الموضع السابق: « سويد بن عبدالعزيز وعثمان بن عطاء وأبوه ضعفاء، غير أنهم غير متَّهمين بالوضع، وقد روي بعض هذه الألفاظ من وجه آخر ضعيف ». وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٦٠٥): « وهو شديد النكارة، ولو جاء به أوثق الناس، فكيف هؤلاء؟! ». وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص ٢٥٧-٢٥٨): « إسناده ضعيف، ورفع هذا الكلام منكر، ولعله من تفسير عطاء الخراساني ».

(٧) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (١٨)، وفي "الدعاء" (٣٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٠/ ١٦٥).

(٨) في (ت) و(ك): « يقول: قال ».

عَبْلَة يحدِّثُ عن عُبَادة بن الصَّامِت: أنَّ النبيَّ ﷺ أُتِيَ وهو في الحَطِيم[(١)]، فقيل: يا رسولَ الله، أُتِيَ على مالِ بَني[(٢)(٣)] فُلانٍ بِسِيفِ[(٤)] البحر، فذُهِبَ به، فقال رسولُ الله ﷺ: «**مَا تَلِفَ مَالٌ فِي بَرٍّ ولَا بَحْرٍ إِلَّا بِمَنْعِ الزَّكَاةِ، فَحَرِّزُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَدَاوُوا مَرْضَاكُمْ بالصَّدَقَةِ، وادْفَعُوا عَنْكُمْ طَوَارِقَ البَلَاءِ بالدُّعَاءِ؛ فَإِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ[(٥)] وَمِمَّا لَمْ يَنْزِلْ، مَا نَزَلَ يَكْشِفُهُ، وَمَا لَمْ يَنْزِلْ يَحْبِسُهُ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وإبراهيمُ لم يُدْرِكْ عُبادةَ، وعِراكٌ منكرُ الحديث، وأبوه خالدُ بن يزيد أوثقُ[(٦)] منه، وهو صَدوق[(٧)].

٦٤١ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عُتْبَة بن السَّكَن[(٨)]، عن أَبَانَ

---

(١) قال ياقوت في "معجم البلدان" (٢/ ٢٧٣): الحَطِيم - بالفتح ثم الكسر -: بمكة. قال مالك بن أنس: هو ما بين المقام إلى الباب، وقال ابن جُرَيج: هو ما بين الرُّكن والمقام وزمزم والحِجْر، وقال ابن حبيب: هو ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام حيث يتحطَّم الناس للدعاء .اهـ.

(٢) في (ت) و(ك): « بن » بدل: « بني ».

(٣) هنا انتهت الورقةُ الساقطةُ من (ف) التي كانت بدايتها في نهاية المسألة رقم (٦٣٠).

(٤) في (ك): « يسيف ». وسِيفُ البحر، بكسر السِّين: ساحلُه. "القاموس" (س ي ف)، و"النهاية" (٢/ ٤٣٤).

(٥) قوله: « من السَّماء » ليس في (ت) و(ك).

(٦) في (ك): « وأوثق » بالواو.

(٧) قال الطبراني في الموضع السابق: « إبراهيم لم يسمع من عبادة ».

(٨) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٤٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٨٠٥). ورواه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٩٨/ تعليقًا) من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن أبان، به. ثم ذكر ابن حبان حديثًا آخر لأبان وقال: « وهما جميعًا باطلان ».

ابنِ المُحبَّر[(١)]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«كَمْ مِنْ حَوْرَاءَ عَيْنَاءَ مَا كَانَ مَهْرُهَا إِلَّا قَبْضَةً مِنْ حِنْطَةٍ، أَوْ مِثْلَهَا مِنْ تَمْرٍ»**؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وأبانُ هذا مجهولٌ[(٢)] ضعيفُ الحديث[(٣)].

٦٤٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبد الرزَّاق[(٤)]، عن مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: **«لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: رَجُلٍ اشْتَرَاهَا**

---

(١) في (ت) و(ك): «المجبر» بالجيم.
(٢) في (أ): «وأبان هذا هو مجهول» ثم ضُرب على قوله: «هو».
(٣) نقل ابن حجر في "لسان الميزان" (١/ ٢٥) عن العقيلي قوله: «لا يتابعه عليه - أي أبان - إلا من هو مثله أو دونه». وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٥٧١).
(٤) روايته في "المصنف" (٧١٥١). ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٥٦ رقم١١٥٣٨)، وأبو داود في "سننه" (١٦٣٦)، وابن ماجه (١٨٤١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٧٤)، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٦٠٥)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٢١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٠٧- ٤٠٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥، ٢٢).
وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٢١)، وفي "العلل" (٢٢٧٩)، من طريق محمد بن سهل بن عسكر، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥) من طريق أبي الأزهر، كلاهما عن عبدالرزاق، عن الثوري ومعمر، جميعًا عن زيد بن أسلم، به.
ورواه عبدالرزَّاق في "المصنف" (٧١٥٢) عن الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، به.
وبيَّن الدارقطني أنَّ من قال في رواية عبدالرزاق: «عن معمر» وحده أصح.

بِمَالِهِ[(١)]، أو رَجُلٍ عَامِلٍ عَلَيْهَا، أو غَارِمٍ، أو غَازٍ فِي سَبِيلِ اللهِ تَعَالى، أو رَجُلٍ لَهُ جَارٌ فَيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَيُهْدِي لَهُ»[(٢)]؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه الثَّوْري[(٣)]، عن زيد بن أسلَم؛ قال: حدَّثني الثَّبْتُ؛ قال: قال النبيُّ ﷺ؛ وهو[(٤)] أشبَهُ[(٥)].

وقال أبي: فإنْ قال قائلٌ: الثَّبْتُ من هو؟ أليس هو عطاءَ بنَ يَسَار؟ قيل له: لو كان عطاءَ بن يَسار، لم يُكَنِّ عنه.

قلتُ لأبي زرعة: أليس الثَّبْتُ هو عطاءً؟

قال: لا! لو كان عطاءً، ما كان يُكَنِّي عنه.

وقد رواه ابن عُيَينة[(٦)]، عن زيد، عن عطاء، عن النبيِّ ﷺ،

---

(١) أي: رجلٌ ذو مالٍ يشتري الصدقة بماله.

(٢) يوضِّح ذلك رواية أبي داود (١٦٣٥)، ففيها: «أو لرجل كان له جارٌ مسكين، فتُصُدِّقَ على المسكين، فأهداها المسكين للغني».

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" تعليقًا عقب الحديث رقم (١٦٣٦)، والدارقطني في "العلل" (٢٢٧٩). وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٦٨٢) عن وكيع، عن سفيان، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، به مرسلاً.

(٤) في (ك): «هو» بلا واو.

(٥) قال ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/٤٣/أ): «واختلف الحفاظ أيما أصح: طريق الوصل، أو طريق الإرسال؟ فصحَّح الثاني طائفة، ففي علل ابن أبي حاتم: أن الثوري أرسله، ونقل عن أبيه أن الإرسال أشبه».

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" تعليقًا عقب الحديث رقم (١٦٣٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/٩٦).
وأخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٢/٢٦٨)، ومن طريقه أبو داود في "سننه" (١٦٣٥) عن زيد بن أسلم، عن عطاء، به مرسلاً؛ مثل رواية ابن عيينة.

مُرسَلٌ[(١)].

قال أبي: والثَّوْريُّ أحفَظُ[(٢)].

٦٤٣ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك، عن ربيعة ابن عثمان، عن زيد بن أسلَم، عن أبي المُرَاوِح، عن أبي واقِدٍ اللَّيْثي، عن النبيِّ ﷺ أنه قال[(٤)]: «[**قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ**][(٥)]: **إِنَّا أَنْزَلْنَا المَالَ لِإِقَامِ الصَّلَاةِ، وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، ولَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادِيانِ مِنْ مَالٍ** ...»، وذكر الحديثَ؟

قال أبي: يَرْوُونَهُ عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي واقِد، عن النبيِّ ﷺ.

٦٤٤ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن حمزة[(٧)]، عن

---

(١) قوله: « مرسل » سقط من (ف). وقد جاء هنا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) قال الدارقطني في الموضع السابق (٢٢٧٩): « حدَّث به عبد الرزاق، عن معمر والثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد؛ قاله ابن عسكر عنه. وقال غيره: عن عبد الرزاق، عن معمر وحده، وهو أصح. وروى هذا الحديث عبدالرحمٰن بن مهدي، عن الثوري، عن زيد بن أسلم؛ قال: حدثني الثبت عن النبي ﷺ، ولم يُسَمِّ رجلاً، وهو الصحيح ».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٧٩)، وستأتي برقم (١٨١٧).

(٤) ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على قوله: « قال ». وانظر الحاشية التالية.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، والمثبت من المسألتين (٤٧٩) و(١٨١٧)، وانظر الحاشية السابقة.

(٦) نقل الذهبي في "الميزان" (٢/ ٢٠٢) بعض هذا النص.

(٧) روايته أخرجها أبو داود في "المراسيل" (ص٢١٣)، والنسائي في "سننه" (٤٨٥٣)، =

سُلَيمان بن داود، عن الزُّهْري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم، عن أبيه، عن جَدِّه: أنَّ النبيَّ ﷺ كَتَبَ إلى أهلِ اليَمَنِ بِصَدَقاتِ الغَنَم؟

قلتُ له: مَنْ سُلَيمانُ هذا؟

قال أبي: **مِنَ النَّاس من يقول**: سُلَيمان بن أَرْقَم . **قال أبي**: وقد كان قَدِمَ يحيى بنُ حمزةَ العِراقَ، فَيَرَوْنَ أنَّ الأرقمَ: لقبٌ، وأن الاسم: داود .

ومنهُم[(١)] **من يقول**: سُلَيمان بن داود الدِّمَشْقي، شيخٌ ليحيى بن حمزة ، لا بأسَ به؛ فلا أدري أيُّهما هو؟

وما أظنُّ أنه هذا الدِّمَشْقي[(٢)].

ويُقال: إنهم أصابوا هذا الحديثَ بالعِراق مِنْ حديث سُلَيمان بن أَرْقَم[(٣)].

= وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٧٥).

(١) في (ف): « ومن الناس ».

(٢) من قوله: « شيخ ليحيىٰ . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) قال أبو داود في الموضع السابق: « سليمان بن داود وَهَمٌ ». وقال: « وَهِمَ فيه الحكم ».

ونقل الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٩٣) عن ابن منده أنه قال: « قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطِّه: عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، وأما من صحَّحه، فأخذوه على ظاهره في أنه سليمان بن داود، وقويَ عندهم أيضًا بالمرسل الذي رواه معمر، عن الزهري ». =

٦٤٥ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي العِشْرين[2]، عن

= وروى ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٧٤-٢٧٥) عن ابن معين أنه قال: « سليمان بن داود ليس يعرف، ولا يصح هذا الحديث ».
وروى أيضًا عن البغوي أنه قال: « سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن حديث الصدقات هذا الذي يرويه يحيى بن حمزة: أصحيحٌ هو ؟ فقال: أرجو أن يكون صحيحًا ».
وقال ابن حجر في الموضع السابق من "التهذيب": « أما سليمان بن داود الخولاني، فلا ريب في أنه صدوق؛ لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة أن الحكم بن موسى غلط في اسم والد سليمان، فقال: سليمان بن داود؛ إنما هو سليمان بن أرقم، فمن أخذ بهذا ضعَّف الحديث، ولا سيما مع قول من قال: إنه قرأه كذلك في أصل يحيى بن حمزة، فقد قال صالح جزرة: نظرت في أصل كتاب يحيى بن حمزة حديث عمرو بن حزم في الصدقات، فإذا هو عن سليمان بن الأرقم ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١٢٠).

(٢) هو: عبد الحميد بن حبيب. وروايته أخرجها ابن سمعون في "الأمالي" (٥٤)، وابن الجوزي في "البر والصلة" (١٧٩) كلاهما من طريق أحمد بن سليمان بن زيّان الدمشقي، عن هشام بن عمار، عن عبدالحميد بن أبي العشرين، به .
وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣٠٧) من طريق محمد بن العباس بن الوليد الدمشقي، عن هشام بن عمار، به كسابقه. وأخرجه أبو الشيخ في "طبقات أصبهان" (٣/ ٦١٠) من طريق أحمد بن عيسى، عن هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، به هكذا بذكر الوليد بن مسلم بدل عبدالحميد بن أبي العشرين.
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٧٢٦) من طريق موسى بن إسماعيل الجبلي، عن الوليد بن مسلم، عن خارجة بن مصعب، عن عثمان بن سعد الكاتب، عن عمرو بن شعيب، به .
وأخرجه الطبراني أيضًا في "الأوسط" (٦٩٥٠) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، عن خارجة بن مصعب، عن عثمان بن سعد، عن عمرو بن شعيب، به .

الأوزاعي[١]، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَنْ يَجْعَلَهَا عَنْ[٢] وَالِدَيهِ...** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إنما يُروى عن عَبَّاد بن كَثِير[٣]، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه.

قال أبي: عَبَّادُ بن كثير[٤] لم يُدْرِكْ عَمْرَو بن شُعَيب، وهو ضعيفُ الحديث في نفسِه.

قلتُ لأبي: فتخافُ أن يكونَ الأوزاعيُّ دلَّس[٥]؛ بلغه عن عَبَّاد[٦]، عن عمرو بن شُعَيب، فرواه عن عمرو؟

قال: لا ! ولكنْ أخافُ أن يكونَ مِنِ ابنِ أبي العِشْرين.

قلتُ: أليس ابنُ أبي العِشْرين ثقةً ؟

قال: هو دِيوانِيٌّ كاتِبٌ، لم يَكُنْ صاحبَ حديثٍ[٧].

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٢) في (ش): « على »، ومثله في المسألة رقم (٢١٢٠)، والمثبت من بقيَّة النسخ، ومثله في مصدري التخريج: "شعب الإيمان" للبيهقي، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر.

(٣) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٧٥٣٣).

(٤) قوله: « عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده . قال أبي: عباد بن كثير » سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٥) في (ت) و(ك): « وليس ».

(٦) في (ف): « عباد بن كثير ».

(٧) الحديث ضعفه الحافظ العراقي كما في "فيض القدير" (٥/ ٤٥٦).

٦٤٦ - **وسُئِلَ أبو زرعة** عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[١]، فاختَلَفَ الرُّواة عنه:

فقال حَرْمَلَةُ بن يحيى: عن ابن وَهْب، عن عمرو بن الحارث، عن تَوْبة بن نَمِر، عن أبي عُمَيْرٍ عَرِيفِ بنِ سَرِيع، عن عبدالله بن عمرو ابن العاص: أنَّ عمر حَمَلَ رجلاً على فرسٍ في سبيل الله، ثم وجدَهُ يَبِيعُهُ، فأراد عمرُ أنْ يَشْتَرِيَهُ، فسأل النبيَّ ﷺ عن ذلك؟ فنهاه عنه وقال: **«إِذَا تَصَدَّقْتَ[٢] بِصَدَقَةٍ فَأَمْضِهَا، لَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِتَمْرٍ عَلَى مَسَاكِينَ، فوَجَدتُّ تَمْرَةً، فَأَدْخَلْتُ بِيَدي فِي فِيَّ، ثُمَّ لَفَظْتُهَا؛ خَشْيَةَ أَنْ تَكُونَ[٣] مِنَ الصَّدَقَةِ»**.

وروى هذا الحديثَ أبو سعيدٍ يحيى بنُ سُلَيمان الجُعْفيُّ، عن ابن وَهْب، عن عمرو بن الحارث، عن تَوْبة بن نَمِر، عن أبي عُفَير - قال حَرْمَلَةُ: عن أبي عُمَير - فأيُّهما أَصَحُّ؟

فقال أبو زرعة: أبو عُفَير أصحُّ.

وحدَّثنا أبي، عن أَصْبَغ[٤]، فقال: عن أبي عُمَير؛ كما قال حَرْمَلَة[٥].

---

(١) هو: عبدالله.

(٢) في (ف): «تصدق». (٣) في (ت): «يكون».

(٤) هو: ابن الفَرَج، ولم تنقط العين في جميع النسخ. وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٣/ ٣٠٤).

(٥) قال البخاري في "الكنى" من "التاريخ الكبير" (٨/ ٦٣ رقم٥٥٩): «أبو عُفَير =

٦٤٧ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه القَوَارِيري[١]، عن يزيد ابن هارون، عن حَجَّاج بن أَرْطَاة[٢]، عن أبي الزُّبير[٣]، عن جابر،

= عريفُ بني سريع »، وقال أبو حاتم كما في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤١٦ رقم٢٠٣٦): « أبو عُفَير وكان عَريفًا لبني سريع ». قال المعلِّمي في تعليقه على "الجرح والتعديل": « أي: مقدَّمًا عليهم، فعريف وصفٌ له، لا اسم، وبنو سريع هؤلاءِ بطن من المعافر ».

وسمَّاه: « عريف » كلٌّ من: الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٦٩٠ و١٧١٨)، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٢٨٢)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٦/ ٤٣٤).

قال الدارقطني: « أبو عفير عريف بن سريع، تابعي، عداده في المصريين، وقال بعضهم: هو أبو عمير ». وقال المعلِّمي: « والحجة في هذا: البخاري وأبو حاتم؛ ذكراه في الكنى فيمن لا يعرف اسمه ».

والحديث رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٥٦) فقال: « قال لي أحمد؛ قال: ثنا ابن وهب، أخبرني عمرو، سمع توبة بن نمر؛ سمع أبا عُفَير عَرِيف بني سَرِيع...»، فذكره.

ورواه أحمد (٢/ ١٧٣ رقم٦٦١٦) من طريق رشدين؛ حدثني عمرو بن الحارث؛ أن تَوبة بن نَمِر حدثه؛ أن أبا عُفَير عَرِيف بن سَرِيع حدثه... فذكره.

(١) هو: عبيدالله بن عمر.

(٢) سيأتي أنه روي من طريق أبي خالد الأحمر عنه موقوفًا.

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس. والحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨٩ و١٩٥) من طريق يحيى بن أبي أنيسة ويحيى بن سعيد الجزري، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ١٢) من طريق خصيف بن عبدالرحمٰن، ثلاثتهم عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، به.

قال ابن عدي: « وليس الحديث بمحفوظ ».

وأخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٤٩٥ رقم٨١٨) من طريق الخطيب البغدادي، ثم قال: « لا يصح عن رسول الله ﷺ، إنما روي عن ابن عمر ».

عن النبيِّ ﷺ قال: «مَا أُدِّي زَكَاتُهُ[١]، فَلَيْسَ بِكَنْزٍ[٢]» ؟

قال أبو زرعة: هكذا رواه القَوَارِيري، والصَّحيحُ موقوفٌ[٣].

٦٤٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو معاوية[٤]، عن حَجَّاج بن أَرْطاة، عن الزُّهْري، عن أَيُّوب بن بَشِير، عن أبي أَيُّوب؛ قال: سُئِلَ النبيُّ ﷺ: أيُّ الصَّدقةِ أفضلُ ؟ قال: «**عَلَى ذِي الرَّحِمِ**

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « ما أُدِّيَتْ زكاتُهُ »، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ أيضًا؛ لأنَّ الفاعل هنا تأنيثُهُ غير حقيقي. وانظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٢) في (ت) و(ك) و(ف): « كنز »، ويخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) قوله: « موقوف » سقط من (ف).
وهذا الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧١٤٥) من طريق ابن جريج، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٥١٨) من طريق أبي خالد الأحمر ، عن حجاج ابن أرطاة، كلاهما - ابن جريج وحجاج - عن أبي الزبير، عن جابر، موقوفًا .
قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٣/ ٢٧٢): « ورجَّح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه كما عند البزار ».

(٤) هو: محمد بن خازم . وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٠١٧)، وأخرجها عنه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٦ رقم٢٣٥٣٠)، وهناد في "الزهد" (١٠١٦)، وأخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٣٨ و١٧٣ رقم ٣٩٢٣ و٤٠٥١) من طريق عبدالله بن يوسف وأبي بكر بن أبي شيبة، أربعتهم - الإمام أحمد وهناد وابن يوسف وابن أبي شيبة-، عن أبي معاوية، عن الحجاج، عن الزهري، عن حكيم بن بشير، عن أبي أيوب، به .
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٠٣ رقم٣١٢٦) من طريق عبدالله بن يوسف، عن أبي معاوية، عن حجاج، عن الزهري، عن أيوب بن بشير، عن حكيم بن حزام؛ كما سيأتي .

الكَاشِحِ[١]» .

[وخالَفَهُ][٢] أبو خالدٍ الأحمَرُ[٣]: فروَىٰ عن حَجَّاج، عن الزُّهْري، عن أيُّوب بن بَشِير[٤]، عن[٥] حَكِيم بن حِزام، عن النبيِّ ﷺ.

وروى الزُّبَيدي[٦]، عن الزُّهْري، عن أيُّوب بن بشير الأنصاري، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) قال ابن الأثير: الكاشِحُ: العَدُوُّ الذي يُضْمِرُ عداوتَه، ويطوي عليها كَشْحَه، أي: باطِنَه . اهـ. "النهاية" (٤/ ١٧٥).

(٢) في (ت) و(ك): « وخالد »، وفي بقيَّة النُّسَخ: « وقال ». والظاهر أنَّ قوله: «وخالد» أو « وقال » متصحِّفٌ عما أثبتناه أو نحوه.

(٣) هو: سليمان بن حَيَّان . وتابعه على هذا الوجه عبدالله بن نمير، وأبو معاوية في أحد الأوجه عنه، فروياه عن حجاج، عن الزهري،عن أيوب بن بشير، عن حكيم ابن حزام، به.
أما رواية عبدالله بن نمير: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٠٢-٢٠٣ رقم٣١٢٦)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٢-١٣).
وأما رواية أبي معاوية: فأخرجها الطبراني؛ من طريق عبدالله بن يوسف، عن أبي معاوية، به، وقد تقدم ذكرها. وسيأتي كلام الدارقطني عن هاتين الروايتين .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٠٢ رقم ١٥٣٢٠) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، به؛ كرواية حجاج له على هذا الوجه .

(٤) قوله: « بشير » كان هكذا في (ف)، ثم ضرب عليه الناسخ وكتب: « سيرين »، وفي (ت) و(ك): « شيرين ».

(٥) قوله:« عن » سقط من (ك).

(٦) هو: محمد بن الوليد . وروايته أخرجها الحارث في "مسنده" (٢٩٩/ بغية).

وروى اللَّيْثُ(١)، عن عُقَيل(٢)، عن الزُّهْري، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبو زرعة: حديثُ(٣) الزُّبَيدي أصحُّ(٤).

٦٤٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الثَّوْري وجرير(٥)، فاختَلَفا:

فقال الثَّوْري: عن منصور(٦)، عن يونس بن خَبَّاب، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن النبيِّ ﷺ قال: **«مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ زَكَاةٍ قَطُّ»**.

---

(١) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها أبو عبيد في "الأموال" (ص ٣٦٣).

(٢) هو: ابن خالد الأَيْلي.

(٣) قوله: «حديث» سقط من (أ) و(ش).

(٤) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٠١٧) الاختلاف في هذا الحديث؛ وقال: يرويه حجاج بن أرطاة، عن الزهري، واختُلِف عنه: فقال ابن نمير: عن حجاج، عن الزهري، عن أيوب بن بشير، عن حكيم بن حزام، قال ذلك يوسف القطان عنه. وقال أبو معاوية: عن حجاج، عن الزهري، عن حكيم بن بشير، عن أبي أيوب. وقال علي بن حرب: عن أبي معاوية وابن نمير جميعًا عن حجاج، عن الزهري، عن أيوب بن بشير، عن أبي أيوب. وأفرده عن أبي معاوية وحدَه فقال: عن حجاج، عن الزهري، عن ابن بشير، عن أبي أيوب. ولم يروه عن الزهري غير حجاج؛ ولا يثبت».
وقال أيضًا في "العلل" (٥/ ٢١٠/أ): «... ورواه حجاج بن أرطاة، عن الزهري فقال مرة: عن حكيم بن [في الأصل: عن] بشير، عن أبي أيوب الأنصاري، وقال مرة: عن أيوب، عن حكيم [في الأصل: بشير] بن حزام؛ وكلاهما غير محفوظ».

(٥) هو: ابن عبدالحميد.

(٦) هو: ابن المعتمر.

وقال جرير: عن منصور، عن يونس بن سَعِيد، عن أبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبو زرعة: الثوريُّ أحفَظُ[١].

٦٥٠ - وسُئِلَ[٢] أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن المُثَنَّى أبو موسى، عن محمد بن عَثْمَة[٣]، عن عبدالله بن عمر العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ والبَعْلُ**[٤]

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٥٥٢): « يرويه يونس بن خباب، عن أبي سلمة، واختُلِف عنه: فرواه عمرو بن مجمع أبو المنذر السَّكوني، عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة، عن أبيه. وخالفه منصور بن المعتمر، واختُلِف عنه: فرواه محمد ابن عمارة القرشي، عن الثوري، عن منصور، عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة، عن أم سلمة. وقيل: عن القاسم بن يزيد الجرمي، عن الثوري مثله، ولا يصح . ورواه وكيع وغيره عن الثوري، [عن منصور]، عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة مرسلاً، وهو الصحيح ».
وذكر الاختلاف أيضًا في موضع آخر من "العلل" (٥/ ١٧١/ب) وقال: « والمرسل أشبه ».

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٨٥/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٢٨ رقم٨٤٤) قول أبي زرعة .

(٣) هو: محمد بن خالد بن عثمة. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (ل٢٧/أ/ النسخة الأزهرية).
ورواه أبو عوانة في "مستخرجه" (ص٨٦/ القسم المفقود) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي، عن عبدالله العمري، به .

(٤) البَعْلُ: ما شَرِبَ من النَّخيل بعُروقِه من الأرض، من غَير سَقْي سماءٍ ولا غيرِها، قال الأزهريُّ: هو ما ينبتُ من النخل في أرضٍ يقرُبُ ماؤها، فرسخَتْ عروقها في الماء، واستغنَتْ عن ماء السماء والأنهار وغيرها . "النهاية" (١/ ١٤١).

العُشْرُ، وَفِيمَا سَقَتِ العُيُونُ والنَّوَاضِحُ(١) وَالسَّوَانِي(٢) نِصْفُ العُشْرِ» ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: عن ابن عمر، موقوف(٣)(٤).

تَمَّ الجُزْءُ الرَّابعُ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ ومَنِّهِ، ويَتلوهُ في الجُزْءِ الخامِسِ
في حديثٍ رواه الصَّبَّاح، والحمدُ للهِ وَحدَهُ
وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآلِهِ وصَحبِهِ وَسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا،
والحمدُ لله ربِّ العالمين(٥)



---

(١) النَّواضِحُ: الإبل التي يُستَقى عليها، والمراد به هنا: ما سُقِي بالدَّوالي . انظر "النهاية" (٥/ ٦٩).

(٢) في (أ): « والشواني »، والسَّوانِي: جمع سانِيَة، وهي الناقة التي يُسْتَقَى عليها . "النهاية" (٢/ ٤١٥).

(٣) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٠٩٢) عن شبابة بن سوَّار، عن ليث ابن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، به موقوفًا .
وترجيح أبي زرعة للرواية الموقوفة إنما هو بالنسبة لطريق نافع، وإلا فالحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٨٣) من طريق الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه عبدالله بن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

(٥) من قوله: « تم الجزء الرابع. . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وفي حاشية (ش): « آخر الجزء الرابع »، واتفق النص في (ف) مع (أ) ما عدا قوله: «وعونه» فليس في (ف).

كتاب العلل

تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم
محمد بن إدريس الحنظلي الرازي
(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د/ سعد بن عبد الله الحميد

و

د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

المجلد الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

كِتَابُ العِلَلِ

ⓒ خالد بن عبدالرحمن الجريسي، ١٤٢٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن أبي حاتم، عبدالرحمن محمد
كتاب العلل./ عبدالرحمن محمد ابن أبي حاتم؛ خالد بن عبدالرحمن الجريسي.- الرياض، ١٤٢٦هـ
٧٢٤ ص، ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٢ - ٣٩٠ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٣)
١- الحديث - علل أ- الجريسي، خالد بن عبدالرحمن (محقق)
ب- العنوان
ديوي ٢٣١,٣ ١٤٢٦/٦١٧

رقم الإيداع : ١٤٢٦/٦١٧
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٢ - ٣٩٠ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٣)

الطبعة الأولى
محرم ١٤٢٧هـ
(شباط) فبراير ٢٠٠٦م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ، وآلِهِ[١] وصَحْبِهِ وسلَّم

الجُزْءُ الخامِسُ من "كِتَابِ الْعِلَلِ"، يَشتَمِلُ على[٢] عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَت فِي الصَّوْمِ وأَوَّلِ الحَجِّ[٣]

٦٥١ - قال: أنبا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم رحمه الله؛ قال[٤]: سألتُ[٥] أبي وأبا زرعة[٦] عن حديثٍ رواه الصَّبَّاح بن مُحارِب[٧]، عن هارون بن[٨] عَنتَرَة، عن حَبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر؛ قال: أتى رجلٌ النبيَّ ﷺ فقال: أَفطرتُ عامَّةَ رمضان من غير عُذْرٍ ولا سَفَرٍ؟ فقال له[٩] النبيُّ ﷺ:« **أَعْتِقْ رَقَبَةً** »، قال: لا أَجِدُ ... الحديثَ؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حَبيب، عن طَلْق[١٠]، عن سعيد بن

---

(١) في (ف):« وعلى آله ».

(٢) من قوله:« بسم الله الرحمن الرحيم ... » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك).

(٣) قوله:« وأول الحج » ليس في (ت) و(ك).

(٤) من قوله:« قال: أنبا أبو محمد ... » إلى هنا من (ف) فقط.

(٥) في (أ) و(ش):« وسألت » بالواو.

(٦) قوله:« وأبا زرعة » سقط من (أ) و(ش).

(٧) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٢٥)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٨١٨٤) وجاء فيهما:« أفطرت يومًا من رمضان ». قال الطبراني:« لم يرو هذا الحديث عن حبيب إلا هارون، تفرد به: الصباح بن محارب ».

(٨) قوله:« ابن » سقط من (ك).

(٩) قوله:«له» سقط من (ت) و(ك).

(١٠) هو: ابن حبيب.

المسيّب، عن النبيِّ ﷺ ، مُرسَل[١] .

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ مِمَّن هو ؟

قال أبو زرعة: لا أدري ! وهارون بن عَنتَرَة لا بأسَ به، مستقيمُ الحديث[٢] .

٦٥٢ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرَّزاق[٤]، عن جعفر بن سُلَيمان، عن ثابت، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُفطِرُ على التَّمْر، فإن لم يَجِد فعلى الماء . . . الحديثَ ؟

فقالا: لا نعلَمُ روى هذا الحديثَ غيرُ عبدالرزَّاق، ولا ندري من أين جاء عبدَالرزَّاق[٥] ؟

قلتُ[٦]: وقد رواه سعيدُ بن سُلَيمان النَّشِيطِي[٧]، وسعيد بن

---

(١) قوله: «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٦٥/أ): « اختُلِف فيه على حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: فرواه هارون بن عنترة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، ووَهِمَ فيه، والصَّواب: عن حبيب بن أبي ثابت، عن طلق بن حبيب، عن سعيد بن المسيب مرسلاً ».

(٣) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٥٨/ مخطوط).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٣/ ١٦٤ رقم١٢٦٧٦)، وأبوداود في "سننه" (٢٣٥٦)، والترمذي في "جامعه" (٦٩٦)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٨٥).

(٥) أي: مِنْ أين جاء هذا الحديثُ عَبْدَالرزَّاق ؟

(٦) في (ت) و(ك): « قال أبو محمد » بدل: « قلت ».

(٧) في (ت) و(ك): « القشيطي »، ونقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٩٠٠) عن البزار قوله: « رواه النشيطي، فأنكروه عليه، وضُعِّف حديثه ». ورواية النشيطي =

هُبَيرة[١].

فقال أبي: لا يُسْقَى بالنَّشِيطِي[٢] وسَعيدِ بن هُبَيْرة شَربةٌ من ماءٍ مثلاً.

قال أبو زرعة: لا أدري ما هذا الحديثُ! لم يرفَعْه[٣] إلا من حديث عبدالرزَّاق[٤].

٦٥٣ - وسُئِلَ أبو زرعة[٥] عن حديثِ أبي أُوَيس[٦]، عن الزُّهْري؛

= هذا أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٤٨).

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٤٨).

(٢) قوله: «وسعيد بن هُبَيْرة. فقال أبي: لا يسقى بالنشيطي» سقط من (ت) و(ك).

(٣) يعني: جعفر بن سليمان فيما يظهر.

(٤) قال الترمذي في الموضع السابق: «حسن غريب». وقال الدارقطني في الموضع السابق: «هذا إسناد صحيح». كذا جاء في المطبوع من "السنن"، والذي نقله ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٤٤٦) عن الدارقطني أنه قال: «كلهم ثقات».
وقال ابن عدي في الموضع السابق: «وهذا الحديث يعرف بعبدالرزاق عن جعفر، ومن إفرادات جعفر عن ثابت، عن أنس، لا أعلم يرويه عن جعفر غير ثلاثة أنفس؛ اثنين قد ذكرتهما، والثالث: عبد الرزاق، عن جعفر، والحديث به مشهور عن جعفر، وقد رواه سعيد بن سليمان وعمار بن هارون، وزاد في حديث عبدالرزاق: كان النبي ﷺ يفطر على الرُّطَب، فإن لم يكن رُطَب فتمر». اهـ.
وقال البزار - كما في الموضع السابق من "البدر المنير" -: «لا أعلم من رواه عن ثابت، عن أنس؛ إلا جعفر بن سليمان».

(٥) انظر المسألة رقم (٧٠٧) و(٧٠٨) و(٧٤٩).

(٦) هو: عبدالله بن عبدالله الأصبحي، نقل المزي في "تهذيب الكمال" (١٥/ ١٧٠) عن الدارقطني قوله: «في بعض حديثه عن الزهري شيء». ورواية الأويسي هذا أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢٦). =

يعني: عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ - في رجُلٍ أفطر يومًا من رمضانَ - قال: « عَلَيْهِ يَوْمٌ مَكَانَهُ » ؟

قال: ليس هذا بصَحيح، لم يقُل هذا الحرفَ واحدٌ؛ يعني[1]: من الثِّقات[2].

٦٥٤ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه مَعْن القَزَّاز[4]، عن

= والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٦) من طريق شعيب بن حمزة، ومنصور بن المعتمر، ومعمر، وإبراهيم بن سعد، والأوزاعي، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد، ومسلم (١١١١) من طريق سفيان بن عيينة، ومنصور بن المعتمر، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، وابن جريج، ومعمر، جميعهم عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، به بذكر قصة الرجل الذي جامع امرأته في نهار رمضان، فأمره النبي ﷺ بالكفَّارة، ولم يذكر أحد منهم قوله: « عليه يوم مكانه ».

(١) قوله: «يعني» ليس في (أ) و(ش).

(٢) سيأتي في المسألة رقم(٧٠٨) أنه رواه أيضًا عبدالجبار بن عمر، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، لكن عبدالجبار ضعيف؛ ولذا قيد ابن أبي حاتم كلام أبي زرعة هنا بقوله: « يعني من الثقات ».

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "التنقيح"(٢/ ٢٨٢)، والزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٤٣٤).
ونقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٨٠) قول أبي حاتم: «وهذا عندي أشبه»، ونقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٣٦) بعضه.

(٤) في (أ) و(ش): « الفَزاري ». وهو: معن بن عيسى القزَّاز . وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٩٠٩٤).
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩١١١) عن خالد بن مخلد، عن إسحاق ابن حازم، به. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٧٠٠)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٧٢).

إسحاق بن حازم، عن عبدالله بن أبي بكر، عن سالم، عن أبيه[(١)]، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ مِنَ اللَّيْلِ**».

ورواه يحيى بن أيُّوب[(٢)]، عن عبدالله بن أبي بكر[(٣)]، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: لا أدري؛ لأن عبدالله بن أبي بكر قد أدرك سالمًا وروى عنه، ولا أدري هذا الحديثَ ممَّا سَمِعَ من سالم، أو سمعه من الزُّهْري عن سالم؟

وقد رُوي[(٤)] عن الزُّهْري، عن حمزة بن عبدالله بن عمر، عن حَفْصَة، قولَهَا، غيرَ مرفوع؛ وهذا عندي أشبَهُ، والله أعلم[(٥)].

---

(١) هو: عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.
(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ١٦١)، والترمذي في "جامعه" (٧٣٠)، وفي "العلل الكبير" (٢٠٢)، والنسائي في "سننه" (٢٣٣٢ و٢٣٣٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٣٣)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٧٢).
(٣) من قوله: « عن سالم ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).
(٤) هذه الرواية أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩١١٢)، والنسائي في "سننه" (٢٣٤٠)، والبخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ١٦٠، ١٦١).
(٥) أطال البخاري رحمه الله في الموضع السابق من "التاريخ الأوسط" في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « غير المرفوع أصح ». ونقل عنه الترمذي قوله: « عن سالم، عن أبيه، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف ». =

٦٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شُعْبَة[1]، عن عمرو بن

= وقال الترمذي: «حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع، عن ابن عمر قوله، وهو أصح. وهكذا أيضًا روي هذا الحديث عن الزهري موقوفًا، ولا نعلم أحدًا رفعه إلا يحيى بن أيوب». وقال النسائي: «الصواب عندنا موقوف، ولم يصح رفعه -والله أعلم-؛ لأن يحيى بن أيوب ليس بذاك القوي».

وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٦٥/ب - ١٦٦/أ) الاختلاف في هذا الحديث وقال: «رفعُه غير ثابت». وسُئل: أي القولين أصح عن الزهري: قول من قال: عنه، عن سالم، أو من قال: عنه، عن حمزة؟ فقال: «قول من قال: عن حمزة أشبه».

وقال النسائي في "الكبرى" (٢/ ١١٦-١١٨): «والصواب عندنا موقوف. ولم يصح رفعه - والله أعلم - لأن يحيىٰ بن أيوب ليس بذلك القوي، وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ، والله أعلم».

وقال النميري: قلت لأبي عبدالله - يعني: أحمد بن حنبل -: كيف إسناد حديث النبي ﷺ: «لا صومَ لمَن لم يجمَع الصوم»؟ قال: أخبرك، ماله عندي ذلك الإسناد؛ لأنه عن ابن عمر وحفصة إسنادان جيدان». وسأله الأثرم عن هذا الحديث، قال الأثرم: فكأنه لم يثبته. نقل ذلك ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٢٨٢). وانظر "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٣٦ رقم٥٤٨٨).

(١) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "العلل" (٢/ ١٨١ رقم١٩٣٥)، والفسوي في "تاريخه" (٢/ ٢١١)، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣٣٥)، ووقع عند الفسوي: «عمرو بن دينار، عن محمد بن عبدالرحمٰن القرشي: أن ابن عمر ...»، فذكره، ولم يكنه بأبي السَّوَّار.

ورواه الخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٣٩) من طريق الفسوي، فقال: «عن عمرو بن دينار، عن أبي السَّوَّار: أن ابن عمر...» فذكره هكذا على الصَّواب.

ورواه النسائي في "الكبرى" (٢٨٣٦/ الرسالة)، ووقع خلاف في النسخ الخطية له؛ فوقع في نسختين خطيتين منه: «عن شعبة، عن أبي السَّوَّار»، وهو الموافق لرواية الجماعة عن شعبة، ووقع في نسخة ثالثة: «عن شعبة، عن أبي السَّوداء»، وهكذا وقع في "تحفة الأشراف" (٨٥٧١)، وبناء عليه ترجم له المزي في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٣٩٣-٣٩٤).

دينار، عن أبي السَّوَّار[١]؛ قال: سألتُ ابنَ عمر عن صَومِ يَومِ عَرَفَة؟ فنهاني؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه ابن عُيَينة[٢] فقال: عن عمرو، عن أبي الثَّوْرَيْن[٣]، عن ابن عمر؛ وهو الصَّحيحُ.

قلتُ لأبي: مِمَّن الخطأُ؟

قال: مِن شُعْبَة[٤].

---

(١) بفتح السين المهملة، وتشديد الواو، آخره راء مهملة. وسيأتي أن شعبة أخطأ فيه.

(٢) روايته أخرجها الفسوي في "تاريخه" (٢/ ١١١)، والدولابي في "الكنى" (١/ ١٣٣)، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ٤٥)، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣٣٤)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٣٨- ٣٣٩).
وأخرجه الخطيب أيضًا (٢/ ٣٣٨) من طريق حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن عبدالرحمن القرشي، عن ابن عمر.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « الثورة »، وكتب فوقها ناسخ (ف): « هكذا وُجِد »، وفي (ك): «الثورير»، والمثبت من (ت)، وضبَّب عليها ناسخا (ت) و(ك)، وأبو الثورين هو: محمد بن عبدالرحمن الجمحي القرشي. وانظر التعليق آخر المسألة.

(٤) قال ابن معين في "تاريخه" (٤٢١/ رواية الدوري): « حديث أبي الثورين، يحدث به سفيان بن عيينة، يقول: أبو الثورين، ويقول حماد بن سلمة: عن محمد بن عبدالرحمن القرشي، ويقول شعبة: أبو السوار، وكلهم يحدِّث به عن عمرو بن دينار هذا، وأخطأ فيه شعبة، إنما هو: عمرو بن دينار، عن أبي الثورين، وهو محمد بن عبدالرحمن القرشي ».
وقال الإمام أحمد كما في "العلل" (١/ ٥١٦): « وأخطأ شعبة في اسم أبي الثورين، فقال: أبو السوار، وإنما هو أبو الثورين؛ قلت لأبي: من هذا أبو الثورين؟ فقال: رجل من أهل مكة مشهور، اسمه: محمد بن عبدالرحمن من قريش. قلت لأبي: إن عبدالرحمن بن مهدي زعم أن شعبة لم يخطئ في كنيته، فقال: هو السوار؟ قال أبي: عبدالرحمن لا يدري، أو كلمة نحوها ». =

٦٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفَضْل بن موسى[(١)]، عن أبي فَرْوَة الرُّهاوي[(٢)]، عن مَعقِل الكِناني، عن عُبادة[(٣)] بن نُسَيّ، عن أبي [سعد][(٤)] الخَيْر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَكْتُبْ عَلَيَّ اللَّيْلَ صِيَامً[(٥)]؛ فَمَنْ صَامَ فَقَدْ تَعَنَّى، ولَا أَجْرَ لَهُ » ؟

= وقال أيضًا (١٩٣٥): « أخطأ شعبة » .

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٥٠): « وقال شعبة: عمرو بن دينار، عن أبي السوار، وهو وهم ».

وقال الفسوي: « وهو أبو الثورين؛ فإنْ لم يكن لقب، فقد أخطأ شعبة إلا أن يكون كان يكنى بكنيتين »، وقال الدارقطني في الموضع السابق: « قال - يعني ابن عيينة -: وكان شعبة يقول: «أبو السوار» . . . لم يفهم [يعني شعبة]، كانت أسنان عَمرو قد ذهبَتْ »، ثم قال الدارقطني: « والصواب أبو الثورين، وهذا مما يُعتَدُّ به على شعبة فيما يهم فيه ».

وقال ابن ماكولا في "الإكمال" (١/ ٥٧١): « وروى شعبة، عن عمرو بن دينار فقال: عن أبي السوار؛ وهو وهم ».

(١) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (ص١١٣-١١٤ رقم١٩٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٠٠)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٠-٢٧١). وأخرجه الدولابي في "الكنى" (١/ ٣٥)، وابن عدي أيضًا (٧/ ٢٧١) من طريق عبدالله بن فروخ، عن أبي فَرْوَة، به.

(٢) هو: يزيد بن سنان الجَزَري .

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « عباد »، والمثبت من (ت) و(ك)، وانظر "تهذيب الكمال" (١٤/ ١٩٤).

(٤) في جميع النسخ: « سعيد »، وهذا لا يتفق مع تعقيب أبي حاتم الآتي، وجاء على الصواب في جميع المصادر السابقة.

وانظر "الإصابة" لابن حجر (١١/ ١٦١).

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو جارٍ على لغة ربيعة في حذف ألف تنوين النصب، والجادَّة: صيامًا، وقد تقدَّم التعليق على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤).

وقوله: « الليل » منصوب على الظرفية، أي: في الليل.

قال أبي: وقد قيل: أبو سعيد الخَيْر؛ وهذا الصَّحيحُ عندي[١].

٦٥٧ - **وسألتُ[٢] أبي** عن حديثٍ رواه اللَّيثُ بن سعد[٣]، عن قَتادة، عن الحسن[٤]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ قال: «**أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه قَتادة[٥]، عن الحسن، عن عليٍّ[٦]، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو مُرسَل[٧].

ورواه أشعَثُ بن عبدالملك[٨]، عن الحسن، عن أُسامَة بن زيد، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) قال الترمذي: «سألت محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث؟ فقال: أرى هذا الحديث مرسلاً، وما أرى عبادة بن نُسَي سمع من أبي سعد الخير. قال محمد: وأبو فروة الرُّهاوي صدوق، إلا أن ابنه محمدًا روى عنه أحاديث مناكير، واسم أبي فروة: يزيد بن سِنان». وقال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد ليس يرويه غيرُ أبي فروة الرُّهاوي». وقال الحافظ في "الفتح" (٤/ ٢٠٢): «قال ابن منده: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

(٢) انظر المسألة رقم (٦٩٣) و(٧٢٩) و(٧٣٢) و(١٧٠٤) و(٢٨٣٩).

(٣) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٦٠)، وقال: «ما علمت أن أحدًا تابع الليث على روايته».

(٤) هو: البصري.

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٩٩٦/ كشف الأستار) من طريق عمر بن إبراهيم، عنه، به.

(٦) قوله: «عن علي» ليس في (ت) و(ك).

(٧) لأن الحسن البصري لم يرو عن علي رضي الله عنه.

(٨) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٩٩٧/ كشف الأستار)، والنسائي في "الكبرى" (٣١٦٥) وقال النسائي: «لم يتابعه - أي: أشعثَ - أحدٌ علمناه».

وأما حديثُ ثَوْبان: فإن سعيدَ بن أبي عَروبة[١]، يرويه عن قَتادة، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن عبدالرحمٰن بن غَنْم، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه بُكَير بن أبي[٢] السَّمِيط[٣]، عن قَتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدان بن طَلحَة[٤]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه يزيدُ بن هارون[٥]، عن أَيُّوبَ أبي العلاء[٦]، عن قَتادة، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه قَتادة، عن أبي قِلابَة[٧]، عن أبي أسماء[٨]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ[٩].

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٥٨).

(٢) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش). وانظر "تهذيب الكمال" (٤/ ٢٣٦-٢٣٧).

(٣) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٥٩)، وقال: « ما علمت أن أحدًا تابع بكيرًا على روايته ».

(٤) ويقال: معدان بن أبي طلحة .

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٠٢)، والنسائي في "الكبرى" (٣١٥٦).

(٦) هو: أيوب بن أبي مسكين القصَّاب.

(٧) هو: عبدالله بن زيد الجَرمي . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٧٧ رقم٢٢٣٨٢)، وأبو داود في "سننه" (٢٣٦٧)، وابن ماجه (١٦٨٠) جميعهم من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، به .

(٨) هو: عمرو بن مرثد الرَّحَبي .

(٩) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٢١١): « وسألت محمدًا عن أحاديث الحسن في هذا الباب؟ فقال: يروى عن الحسن قال: حدثني غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ . قال محمد: ويحتمل أن يكون سمع من غير واحد ». =

٦٥٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَر[٢] وعبد السَّلام بن

= وقال الدارقطني في "العلل" (٣٥٥): « اختُلِف فيه على الحسن: فرواه قتادة ومطر الوراق ويونس بن عبيد - من رواية إسماعيل بن إبراهيم القُوهي، عن أبيه، عن شعبة، عن يونس - عن الحسن، عن علي. ورواه عبيدالله بن تمام، عن يونس، عن الحسن، عن أسامة بن زيد. ورواه عبد الوهاب الثقفي ومحمد بن راشد الضرير، عن يونس، عن الحسن، عن أبي هريرة. ورواه عطاء بن السائب وعاصم الأحول، عن الحسن، عن معقل بن يسار . . . ورواه قتادة، عن الحسن، عن ثوبان . ورواه أبو حرَّة، عن الحسن قال: حدثني غيرُ واحد من أصحاب النبي ﷺ. فإن كان هذا القول محفوظًا عن الحسن، فيشبه أن تكون الأقاويل كلُّها يصح عنه ».
وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤/ ١٧٧) تعليقًا على كلام الدارقطني الأخير: «يريد بذلك انتفاءَ الاضطراب؛ وإلا فالحسن لم يسمع من أكثر المذكورين».
ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (ص١٢٢) عن البخاري قوله: « ليس في هذا الباب شيء أصحُّ من حديث شداد بن أوس وثوبان ». قال الترمذي: « فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب ؟ فقال: كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، روى الحديثين جميعًا ». قال الترمذي: « وهكذا ذكروا عن علي بن المديني أنه قال: حديث شداد بن أوس وثوبان صحيحان ».
قال ابن حجر في "الفتح" (٤/ ١٧٧): « وكذا قال عثمان الدارمي: صحَّ حديث أفطَر الحاجِمُ والمَحجوم من طريق ثوبان وشداد. قال: وسمعت أحمد يذكر ذلك . وقال المروزي: قلت لأحمد: إن يحيى بن معين قال: ليس فيه شيء يثبت ! فقال: هذه مجازفة ! وقال ابن خزيمة: صح الحديثان جميعًا. وكذا قال ابن حبان والحاكم، وأطنب النسائي في تخريج طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه، فأجاد وأفاد ». وانظر "العلل" لابن المديني (ص ٥٦)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٤/ ٢٦٤ فما بعدها)، و"تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (٢/ ٣١٩ فما بعدها).

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٧١٥).

(٢) هو: ابن راشد . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٤٠٧). ومن طريقه البزار في "مسنده" (١٠٢٠/ كشف الأستار). =

حَرْب، عن أيُّوب[(١)]، عن عبدالله بن شَقيق، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُصِيبُ من الرُّؤوس وهو صائمٌ[(٢)].

ورواه وُهَيْبٌ[(٣)]، عن أيُّوب، عن رجلٍ، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: الله أعلم!

= وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٤٩ و٣٦٠ رقم٢٢٤١ و٣٣٩٢)، والبزار في "مسنده" (١٠٢٠/كشف الأستار) من طريق محمد بن جعفر، وأحمد أيضًا (١/ ٣٦٠ رقم ٣٣٩٢ و٦/ ٢٦٥ رقم ٢٦٢٩١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٠)، من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، والطحاوي أيضًا من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، جميعهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، به. وأخرجه أحمد أيضًا (٦/ ٢٦٥ رقم ٢٦٢٩١) من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن عبدالله بن شقيق، عن عائشة، به مرفوعًا. وانظر كلام الدارقطني في التعليق آخر المسألة.

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٢) أي: يُقَبِّل وهو صائم؛ كما في "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٥٧)، وسيأتي هذا التفسير في المسألة رقم (٧١٥).

(٣) هو: ابن خالد. وروايته لم نقف عليها، لكن تابعه ابن علية، وستأتي روايته هنا. ومؤمَّل بن إسماعيل وستأتي روايته في المسألة رقم (٧١٥).
وأخرجه القاضي يوسف بن إسماعيل - كما في "عمدة القاري" (١١/ ١٠) - والعيني في "عمدة القاري" في نفس الموضع من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن شيخ من بني سدوس، عن ابن عباس، به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٠٧) من طريق معمر، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٤٩ و٣٦٠ رقم ٢٢٤١ و٣٣٩٢) والبزار في "مسنده" (١٠٢٠/كشف الأستار)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٠) من طريق سعيد بن =

قلتُ: فهذا الرَّجلُ هو عبدالله بن شَقيق ؟

قال: ما ندري هو أم غيرُه! وقد تابعَ[(١)] وُهَيْبً[(٢)] ابنُ عُلَيَّة [(٣)].

٦٥٩ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله العُمَري[(٥)]، وسفيان بن حُسين[(٦)]، وجعفر بن بُرْقان[(٧)]، عن الزُّهْري، عن

= أبي عروبة كلاهما (معمر وسعيد) عن أيوب، عن عبدالله بن شقيق، عن ابن عباس، به. وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٥٣ رقم ١١٨٦٨) من طريق عاصم بن هلال، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

(١) في (ش): « بايع ».

(٢) كذا في جميع النسخ: « وهيب » بلا ألف بعد الباء الموحَّدة، و « وُهَيْب »: اسمٌ عربيٌّ عَلَمٌ على مذكَّر؛ فهو اسمٌ مصروف، وله هنا تخريجان؛ ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (١٢٦) عند قوله: « فإن حسينً المعلم ».

(٣) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٦٠ رقم ٣٣٩١).
قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٣٦/أ): « يرويه سعيد الجريري وأيوب، عن [في الأصل: ابن !] عبدالله بن شقيق - واختُلِف عن أيوب - فرواه عبدالواحد بن زياد، عن الجريري، عن عبدالله بن شقيق، عن عائشة. وقال سعيد بن أبي عَروبة: عن أيوب، عن عبدالله بن شقيق، عن عائشة؛ قاله أحمد بن حنبل، عن الخفاف، عن سعيد. قال أحمد: وقال الخفاف مرَّة أخرى: عن ابن عباس. وكذلك قال غندر: عن سعيد، عن أيوب، عن ابن شقيق، عن ابن عباس، وهذا القول وهمٌ، والصَّحيح: عن عبدالله بن شقيق، عن عائشة كما قال الجريري ».

(٤) انظر المسألة رقم (٧٥٨) و(٧٨٢).

(٥) هو: عبدالله بن عمر .وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٠٨)، والدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢٤/أ).

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٤١ رقم٢٥٠٩٤)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٩/ الرسالة).

(٧) في (ت) و(ك): « جعفر بن مروان ». وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"=

عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: أَصبَحَتْ حَفْصَةُ وعائِشَةُ صائِمَتَين، فأُهدِيَ لهما هديَّة . . . فذكر[1] الحديثَ ؟

قال أبي: حدَّثنا ابنُ أبي مريم[2]، عن ابن عُيَينة؛ قال: سُئِل الزُّهْري عن هذا الحديث ؟ فقال: لم أسمَعْه من عُرْوَة؛ إنما حدَّثني رجُلٌ على باب عبد الملك بن مروان: أن عائِشَة أصبَحَتْ صائِمَة .

وحدَّثنا[3] حَرْمَلَة بن يحيى[4]؛ قال: حدَّثنا ابن وَهْب[5]، عن حَيْوَة بن شُرَيح، عن ابن الهاد[6]، عن زُمَيْل مولى عُرْوَة، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، هذا الحديثَ[7].

= (٦/ ٢٦٣ رقم٢٦٢٦٧)، والترمذي في "العلل الكبير" (٢٠٣)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٨/ الرسالة)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨٠).

(١) في (ف): « وذكر ».

(٢) هو: سعيد بن الحكم بن أبي مريم .

(٣) القائل: « وحدثنا » هو أبو حاتم الرازي .

(٤) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٤٥٧) من طريق أحمد بن صالح، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٧/ الرسالة) عن الربيع بن سليمان، كلاهما عن ابن وهب، به. قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٥٠): « ولا يُعْرَفُ لزميل سماع من عروة، ولا ليزيد من زميل، ولا يقوم به الحجة ».

(٥) هو: عبدالله .

(٦) هو: يزيد بن عبدالله .

(٧) هذا الحديث يرويه الزهري واختُلِف عليه:

فرواه عبدالله العمري، وسفيان بن حسين، وجعفر بن برقان؛ كما ذكر المصنف .

وصالح بن كيسان؛ كما عند النسائي في "الكبرى" (٣٢٨١/ الرسالة).

وصالح بن أبي الأخضر؛ كما عند النسائي (٣٢٨٠/ الرسالة).

وحجاج بن أرطاة؛ كما عند ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٦٨). =

٦٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن مَغْراء[1]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن إبراهيم بن عبدالله، عن أبي

= وإسماعيل بن عقبة أو إسماعيل بن إبراهيم؛ كما عند النسائي (٣٢٨١/ الرسالة). سبعتهم عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به .
قال النسائي في "الكبرى" (٣/ ٣٦٢/ الرسالة): « الصَّواب: ما روى ابن عيينة عن الزهري. وصالح بن أبي الأخضر ضعيف في الزهري وفي غير الزهري، وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان ليسا بالقويّين في الزهري، ولا بأس بهما في غير الزهري».
وقال الترمذي: « سألت محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث ؟ فقال: لا يصحُّ حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة في هذا، وجعفر بن بُرقان ثقة ، وربما يخطئ في الشيء ».
وقال البيهقي: « هكذا رواه جعفر بن بُرقان وصالح بن أبي الأخضر وسفيان بن حُسين، وقد وهموا فيه عن الزهري ».
وقال البيهقي (٤/ ٢٧٩): « هذا الحديث رواه ثقات الحفاظ من أصحاب الزهري عنه منقطعًا: مالك بن أنس، ويونس بن يزيد، ومعمر بن راشد، وابن جريج، ويحيى بن سعيد، وعبيد الله بن عمر، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن الوليد الزُّبيدي، وبكر بن وائل، وغيرهم ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٦٨): « وحفاظ أصحاب ابن شهاب يروونه مرسلاً ». وانظر "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد (٣/ ٢٥٠-٢٥١). وقد توسع الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢٣/ب - ١٢٥/أ) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « وليس فيها كلها شيء ثابت ».

(١) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٨٩٨) عن معمر، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، به موقوفًا.
وأخرجه النسائي في "سننه" (٢٢١٢) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، قال عبدالله: قال الله عز وجل: الصوم لي، وأنا أجزي به، وللصائم فرحتان. . . الحديث.
قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣١٧): « وكذلك رواه ابن عيينة، عن أبي إسحاق موقوفًا أيضًا ».

الأَحْوَص[١]، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: لِلصَّائمِ فَرحَتان ؟

فقيل لأبي: إبراهيمُ[٢] بن عبدالله هو أخو أبي إسحاق الهَمْداني[٣]؟

فقال أبي[٤]: لا أعرفُ لأبي إسحاق أخًا، وهو عندي: إبراهيمُ ابن مسلم الهَجَري[٥].

٦٦١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالحميد الحِمَّاني[٦]، عن

---

(١) واسمه: عَوف بن مالك .

(٢) في (ت) و(ك): « فقيل لإبراهيم » بدل: « فقيل لأبي: إبراهيم ».

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٤) في (ت) و(ك): « فقال: إني ».

(٥) لم نقف على روايته لهذا الحديث موقوفًا، لكن الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٤٦ رقم ٤٢٥٦) من طريق عمرو بن مجمع الكندي، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٢١٣) من طريق عمَّار بن محمد، كلاهما عن إبراهيم الهجري، به مرفوعًا.
وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٩٠٧) بعض أوجه الاختلاف في هذا الحديث، فليراجعه من شاء.

(٦) هو: عبدالحميد بن عبدالرحمن . وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٧٧)، والبزار في "مسنده" (٩٦٨/ كشف الأستار)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٦٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٢٣)، والإسماعيلي في "معجمه" (١/ ٣٥٧)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٢٣)، والبيهقي في "الشعب" (٣٣٥٧)، وفي "فضائل الأوقات" (٦٩)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٨٧٥). وأخرجه ابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٣٨٧) من طريق أسباط بن محمد، عن أبي بكر الهذلي، به.

أبي بكر الهُذَلي[١]، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله[٢] بن عبدالله، عن ابن عباس؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا حَضَرَ شَهرُ رمضانَ، أطلَقَ كُلَّ أسيرٍ، وأعطى كُلَّ سائلٍ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٣].

٦٦٢ - وسمعتُ[٤] **أبي** ورأى في كتابي: عن هارون بن إسحاق، عن محمد بن بِشْر[٥]، عن عبدالرحمٰن[٦] بن أبي الزِّناد، عن أبيه[٧]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ في ليلة القَدْر: «**تَحَرَّوْهَا في السَّبْعِ الأَوَاخِرِ**».

فسمعتُ أبي يقول: هذا الحديثُ وَهَمٌ؛ وإنما هو: عن عبدالرحمٰن ابن عبدالله بن دينار، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

٦٦٣- وسألتُ[٨] **أبي وأبا زرعة**[٩] عن حديثٍ رواه عُبَيد بن

(١) هو: سُلْمى بن عبدالله، وقيل: روح.
(٢) في (ف): «عبيد» بدل: «عبيدالله».
(٣) قال البزار في الموضع السابق: «لا نعلم رواه هكذا إلا الهذلي، ولم يكن حافظًا، وقد حدَّث عنه جماعة من أهل العلم». وقال ابن عدي في الموضع السابق: «وهذا عن الزهري لا أعرفه [إلا] من حديث أبي بكر الهذلي».
(٤) تقدمت هذه المسألة برقم(٢٥٢).
(٥) في (أ) و(ش): «بشير».
(٦) في (ت) و(ك): «عن أبي الرحمٰن»، وكتب في (ك) فوق كلمة «أبي»: «كذا».
(٧) هو: عبدالله بن ذكوان.
(٨) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٦٨) من طريق الشعبي، عن ابن عباس.
(٩) قوله: «وأبا زرعة» ليس في (ت) و(ك).

إسحاق[١]، عن قيس بن الرَّبيع، عن منصور[٢]، عن مُجاهِد، عن ابن عباس؛ قال: احتَجَمَ النبيُّ ﷺ وهو صائمٌ مُحرِمٌ ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو منصور[٣]، عن مُجاهِد؛ قال: وُثِيَتْ[٤] رِجْلُ رسولِ الله ﷺ، فحَجَمَها وهو مُحرِمٌ .

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ من قيس أو من عُبَيد ؟

فقال: ما أدري! ما كان عُبَيدٌ بذلك الثَّبت .

ثم قال: ما كتَبنا إلا عن عُبَيد .

قلتُ: فآخَرُ يقول: عن ابن عباس، قولَهُ ؟

قال: لا أعلَمُه غيرَ قيس .

٦٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الثَّوري، عن عَطاء بن

---

(١) لم نجد روايته، ولكن أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٤٦)، وأبو يعلى في "معجمه" (١٥١)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٦٢- ١٦٣ رقم ١١٥٠٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٦٥) من طريق النعمان بن المنذر، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٠٢) من طريق أبان بن صالح، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٦٦ رقم ١١١٠٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠٩) من طريق العوام بن حوشب، جميعهم عن مجاهد، به.

(٢) هو: ابن المعتمر .

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٩٦) من طريق الحسن بن صالح، عنه، به.

(٤) في (ش):« وثبت ». والمعنى: أصابها وَهْنٌ دون الخَلْع والكَسْر؛ كما في "النهاية" لابن الأثير (٥/ ١٥٠).

السَّائِب، عن عَرفَجَة[١]، عن عُتبَة بن فَرقَد، عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ؛ قال: إذا جاءَ رمضانُ، فُتِّحت أبوابُ الجنَّة، وغُلِّقَتْ فيه[٢] أبوابُ النَّار[٣]، وصُفِّدَت[٤] فيه الشَّياطينُ .

ورواه حمَّاد بن سَلَمة[٥]، عن عَطاء، عن عَرفَجَة[٦]؛ قال: كنَّا عند عُتبَة بن فَرقَد وهو يحدِّثنا عن رمضان؛ إذ جاء رجُلٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ، فقال له عُتبَة: حَدِّثنا عن رمضان بشيء سمعتَه من رسول الله ﷺ، فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول . . . .

فقلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: مرفوعٌ، عن عَرفَجَة؛ قال: كنَّا عند عُتبَة بن فَرقَد، فجاء رجُلٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ .

قلتُ: يُسمَّى هذا الرجُلُ من أصحابِ النبيِّ ﷺ ؟

---

(١) هو: ابن عبدالله الثقفي .

(٢) قوله: « فيه » ليس في (ت) و(ك) .

(٣) في (ت) و(ك): « النيران ».

(٤) صُفِّدَت: شُدَّت وأُوثِقَتْ بالأغلال؛ كما في "النهاية" (٣/ ٣٥).

(٥) روايته ذكرها ابن حجر في "الإصابة" (١١/ ٢٤٢)، وفي "النكت الظراف" (٧/ ٢٣٥). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣١١-٣١٢ رقم١٨٧٩٤ و١٨٧٩٥) من طريق شعبة وعبيدة بن حميد، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٨٦٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥/ ٣٥٠) من طريق محمد بن فضيل، والنسائي في "المجتبى" (٢١٠٨) من طريق شعبة، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٨٨٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، أربعتهم عن عطاء بن السائب، عن عرفجة، به.

(٦) في (ت): « عرجة ».

قال: لا [١].

٦٦٥ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الثَّوري [٢]، عن أبي صَخْرَةَ [٣]، عن عبدالله [٤] بن مِرْداس، عن عبدالله [٥]؛ قال: إذا أصبحتَ جُنُبًا لا يَحِلُّ لك الصَّلاة، واغتَسَلْتَ [٦] فحَلَّ لك الصَّلاة [٧]، وحَلَّ لك الصَّوم؛ فصُم .

---

(١) روى عبدالرزاق في "المصنف" (٧٣٨٦)، وأحمد في "العلل" (٣/ ١٦٥)، والنسائي في "المجتبى" (٢١٠٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ١٥٥) من طريق ابن عيينة، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٦٩)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ١٣٢ رقم ٣٢٦) من طريق عبدالسلام بن حرب، كلاهما عن عطاء، عن عرفجة، عن عتبة، عن النبي ﷺ.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٧/ ١٣٢ رقم ٣٢٥).
قال أحمد: « كان سفيان يخطىء في هذا الحديث، لم يسمعه عتبة من النبي ﷺ ؛ رجلٌ حدَّث عتبة عن النبي ﷺ ».
وقال النسائي: « هذا خطأ ». وقال عن الذي قبله: « هذا أولى بالصَّواب ».
وقال ابن عبدالبر: « وهو عندهم خطأ، وليس الحديث لعتبة؛ وإنما هو لرجل من أصحاب النبي عليه السلام غير عتبة ».
والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٩٨ و١٨٩٩ و٣٢٧٧)، ومسلم (١٠٧٩) من حديث أبي هريرة، به.

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٠٢)، ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ٣١٢ رقم٩٥٦٥).

(٣) هو: جامع بن شدَّاد .

(٤) في (ش): « عبيدالله ».

(٥) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٦) في (ف): « فاغتسلت ».

(٧) قوله: « الصلاة » سقط من (ف).

ورواه المَسعوديّ[١] عن أبي صَخْرَة، عن الأسْوَد بن هِلال، عن عبدالله.

ورواه فِطْر[٢]، عن أبي صَخْرَة[٣]، عن أبي الشَّعْثاء[٤]، عن عبدالله.

قال أبو محمد[٥]: ورواه[٦] الأعمش[٧]، عن أبي صَخْرَة، عن عبدالله بن مِرداس، عن عبدالله، يُتابعُ[٨] به الثَّوريَّ.

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ؟

فقال: حدَّثنا يحيى بن يَعلى بن الحارث[٩]، عن أبيه وزائِدَة[١٠]، عن أَشْعَث بن[١١] أبي الشَّعْثاء، عن إياس بن مُحارِب، ذُكِرَ في آخر الحديث ذِكْرُ أبي الشَّعْثاء[١٢] والأسْوَدِ بن هلال، وعبدِالله بن مِرداس.

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله. وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ٣١٣ رقم٩٥٦٧).
(٢) هو: ابن خليفة.
(٣) في (ف): « عن عبدالله » بدل: « عن أبي صخرة ».
(٤) هو: سُلَيم بن أسود المحاربي.
(٥) في (أ) و(ش): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».
(٦) في (ت) و(ك): « رواه » بلا واو.
(٧) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٥٧١).
(٨) في (ف): « تابع ».
(٩) لم نجد روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجه الطبراني في "الكبير" (٩/ ٣١٢-٣١٣ رقم ٩٥٦٦) من طريق أحمد بن يونس، عن يعلى بن الحارث، عن جامع بن شداد، عن عبدالله بن مرداس، عن ابن مسعود، به.
(١٠) هو: ابن قدامة.
(١١) في (أ) و(ش): «عن» بدل: «ابن».
(١٢) من قوله: « عن إياس ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

قلتُ لأبي زرعة: الصَّحيحُ ما هو ؟

قال: الله أعلم ! قد اضطَربوا فيه، والثَّوري أحفَظُهم .

٦٦٦ - **وسألتُ أبي وأبا زرعة**[١] عن حديثٍ رواه عليُّ بن هاشم ابن مَرزوق، عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو بن عَلْقَمَة، عن سالم مولى دَوْس؛ قلتُ لكعب: أكُنتَ تُقَبِّل وأنت صائِم ؟ قال: نعم، وآخُذُ به[٢] ؟

فقالا[٣]: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن سالم مولى دَوْس[٤]؛ قال: قلتُ لسعد بن أبي وَقَّاص . . . .

قال أبو زرعة: وأخطأَ عليُّ بن هاشم؛ لأن يزيدَ بن هارون لا يذهبُ عليه مثلُ هذا .

---

(١) قوله: « وأبا زرعة » ملحق بهامش (ف) وثابت في بقية النسخ.

(٢) أي: بمتاعها؛ كما عند الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٢٩١).

(٣) في (ف): « فقال »، والصواب ما في بقيَّة النسخ، ويبدو أن ناسخ (ف) نسي تصويبها. انظر التعليق على أوَّل المسألة.

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٢٩١) من طريق محمد بن مسلمة الواسطي؛ حدثنا يزيد بن هارون؛ أخبرنا محمد بن عمرو، عن سالم أبي عبدالله مولى شداد: أنه سأل سعد بن أبي وقاص: تقبل وأنت صائم؟ قال: نعم! وآخذ به؛ يعني بمتاعها. وأخرجه هشام بن عمار في "حديثه" (١) من طريق سعيد بن يحيى اللخمي، عن محمد بن عمرو، عن سالم، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٤٢٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٥) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن سالم عن سعد. =

٦٦٧ - وسمعتُ[١] أبي وسُئِلَ عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عَيَّاش[٢]، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد[٣]، عن أبي حازم[٤]؛ قال: اعتَكَفَ النبيُّ ﷺ ... في قِصَّة البَياضي[٥]، فلم يذكُره في الإسناد؟

قال[٦] أبي[٧]: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: ما روى مالك[٨]، عن يحيى ابن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي[٩] حازم، عن البَياضي، عن النبيِّ ﷺ، به.

قال أبي: غَلِطَ أبو بكر[١٠] في هذا الحديث.

= وأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا (٩٣٩٤) من طريق زيد بن أبي عتاب، وعبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٢١) من طريق زيد بن أسلم، كلاهما عن سعد، به.

(١) انظر المسألة رقم (٣٦٧) و(٥٥٢).

(٢) في (ش): « عباس ».

(٣) هو: أبو بكر بن محمد بن عَمرو بن حزم، اسمه وكنيته واحد، وقيل: إنه يكنى بأبي محمد.

(٤) قيل: مولى الأنصار، وقيل: مولى بَياضة، وقيل غير ذلك.

(٥) في (ت) و(ك): « البياض ».
وانظر حديث البَياضي في المسألة المتقدمة برقم (٣٦٧) و(٥٥٢).

(٦) في (ك): « وقال » بالواو.

(٧) قوله: « أبي » ليس في (ت) و(ك).

(٨) روايته في "الموطأ" (١/ ٨٠ رقم١٧٧)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٤٤ رقم١٩٠٢٢). وانظر تتمة تخريجه في المسألة رقم (٣٦٧).

(٩) في (ك): « ابن » بدل: « أبي ».

(١٠) أي: ابن عياش.

فقلتُ: كيف روى ؟

فقال: استُر ما ستَر الله .

٦٦٨ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه شَريك[٢]، عن عاصم الأَحْول[٣]، عن الشَّعْبي، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ احتَجَمَ وهو صائِمٌ مُحرِمٌ ؟

فقال: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه شَريك، وروى[٤] جماعةٌ هذا الحديثَ، ولم يذكروا: صائِمًا مُحرِمًا؛ إنما قالوا: احتَجَمَ وأعطى الحَجَّامَ أَجرَه[٥].

فحدَّث شَريكٌ هذا الحديثَ من حِفْظِه بأَخَرَةٍ، وقد كان ساءَ

---

(١) نقل هذا النص الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٦٨). وابن رجب في "شرح العلل" (٢/ ٥٩٠) وفيه تقديم وتأخير.
وتقدمت هذه المسألة برقم (٦٦٣) من طريق مجاهد، عن ابن عباس.

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي . وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٧٢ رقم ١٢٥٦٦)، ودعلج في "مسنده" - كما في "إتحاف المهرة" (٧/ ٣١٤)- ولفظ دعلج: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم.

(٣) هو: عاصم بن سليمان .

(٤) في (ت) و(ف): « ورواه ».

(٥) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٦٥ رقم ٣٤٥٧)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "إتحاف المهرة" (٧/ ٣١٤)- ومسلم في "صحيحه" (بعد ١٥٧٧)، ثلاثتهم من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن عاصم الأحول، عن الشَّعبي، عن ابن عباس؛ قال: حجم النبيَّ ﷺ عبدٌ لبني بَياضة، وأعطاه النبي ﷺ أجرَه، ولو كان حرامًا لم يُعطه . =

حِفظُه، فغَلِطَ فيه(١).

٦٦٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حجَّاج بن

= ورواه أحمد (١/ ٣١٦ رقم ٢٩٠٤) عن حجاج، عن شريك، عن جابر الجعفي، عن الشعبي، عن ابن عباس . . . فذكره باللفظ السابق. وأخرجه أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٥٤٩٦ و٥٥٠٠ و٥٥٠١) من طريق عبدالله بن أبي السفر، عن الشعبي، عن النبي ﷺ مرسلاً.

(١) لم يتعرَّض أبو حاتم الرازي هنا إلا لطريق شريك، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس. وقد روي حديث ابن عباس أيضًا عنه من طرق أخرى، وفي متنه اختلاف .

قال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٣٢٤-٣٢٥): أما حديث ابن عباس فقد روي على أربعة أوجه :

أحدها: احتَجَم رسولُ الله ﷺ وهو محرمٌ، ولم يذكُر الصِّيام .

والثاني: احتَجَم وهو صائمٌ، ولم يذكُر الإحرام .

والثالث: الجمعُ بينهما، احتَجَم وهو صائم مُحرم .

والرابع: الجمعُ بينهما على غير هذا الوجه .

قال البخاري في "صحيحه": حدثنا معلَّى بن أسد، ثنا [وُهَيب]، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ احتَجَم وهو مُحرمٌ ، واحتَجَم وهو صائم .

فأما احتجامُه وهو محرم فمُجْمَعٌ على صحَّته، واختُلِف في صحة احتجامه وهو صائم، فضعَّفه يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وغيرهما من الأئمة، وصحَّحه البخاري، والترمذي، وغيرهما .

قال مهنَّا: سألتُ أحمد بن حنبل عن حديث ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ احتَجَم وهو صائم مُحرم، فقال: ليس فيه صائم، إنما هو مُحرم .

قلت: من ذكره ؟ قال: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء وطاوس، عن ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ احتَجَم وهو مُحرم . وعن طاوس، عن ابن عباس مثله. وعبدالرزاق، عن معمر، عن ابن [خُثَيم]، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مثله: احتَجَم النبي ﷺ وهو مُحرم، وروح، [عن] زكريا بن إسحاق، عن [عمرو].

قال أحمد: فهؤلاء أصحابُ ابن عباس لا يذكرون صيامًا . . . .

أَرْطَاة[(١)]، عن زياد بن عِلاقَة، عن قُطْبَة بن مالك: أنهم كانوا عندَ[(٢)] عمر بن الخطَّاب، فأفطروا[(٣)] في يوم غَيْمٍ، فتَكَشَّفَ السَّحابُ، وبَدَتِ الشَّمْسُ على قُلَّةِ الجَبَل[(٤)]، فقال عمر: لا نُبالي[(٥)]، ونقضي يومًا مكانَه .

قال يحيى: والحجامة للصَّائم ليس بصحيح .اهـ. وانظر "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٦٧).
وقد أخرج هذا الحديث البخاري في "صحيحه" (١٨٣٥ و٥٦٩٥)، ومسلم (١٢٠٢) من طريق طاوس وعطاء، كليهما عن ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ احتَجَم وهو مُحرم.
وأخرجه البخاري (٥٧٠٠ و٥٧٠١) من طريق عكرمة، عن ابن عباس باللفظ نفسه.
وأخرجه البخاري أيضًا (١٩٣٩ و٥٦٩٤) من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: احتجم النبي ﷺ وهو صائم.
وأخرجه البخاري أيضًا (١٩٣٨) من طريق عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم . وأخرجه البخاري أيضًا (٥٦٩١)، ومسلم (١٥٧٧ ، وبعد ٢٢٠٨)، كلاهما من طريق وهيب بن خالد، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ احتَجَمَ، وأعطى الحجَّام أجرَه، واستَعَطَ.

(١) روايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٧٦٧) من طريق حماد، عنه به.
قال الفسوي: « وهذا خطأ من حجاج، وهما يستدل على ضعف الحجاج هذا ونحوه من الرواية؛ لأن الحفاظ قالوا: عن بشر بن قيس ».
وقد أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٣٩٤) بخلاف ما ذُكر هنا؛ فقال عبدالرزاق: أخبرنا صاحب لنا، عن الحجاج، عن زياد بن علاقة، عن بشر بن قيس قال: كنا عند عمر. . . فذكره، إلا أنه قال: قال عمر: « أتموا يومكم هذا، ثم اقضوا يومًا ». وهذا خلاف ما ذُكر عنه هنا.

(٢) في (ف): « عن ».

(٣) في (ش): « فأفطر ».

(٤) قُلَّةُ الجَبَل: أعلاه. "المصباح المنير" (ق ل ل، ص٥١٤).

(٥) في (ت) و(ك): « لا تبالي ».

ورواه إسرائيل[١]، عن زياد بن عِلاقَة، عن بِشر بن قيس .

ورواه مِسعَر[٢]، عن زياد بن عِلاقَة؛ قال: حدَّثني مَن سَمِعَ عَمْرًو[٣].

ورواه الثَّوريُّ[٤]، عن زياد بن عِلاقَة، عن رجُلٍ، عن بِشر بن قيس، عن عمر ؟

فقالا: حديثُ حجَّاج خطأٌ[٥]؛ إنما هو: زياد بن عِلاقَة، عن رجُلٍ، عن بِشر بن قيس .

---

(١) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي. وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢١٧) وقال: « وكذا رواه الوليد بن أبي ثور، عن زياد ».

(٢) هو: ابن كِدام .

(٣) كذا في جميع النسخ، وضُبطت في (ف) بفتح العين وإسكان الميم.
وقوله: « عَمْرو » عَلَمٌ مصروف، بخلاف: « عُمَرَ »، فهو عَلَمٌ ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن « عامر »، فلو كان « عَمْرو » - كما في النسخ - صوابًا، لجاء بألف تنوين النصب: « سَمِعَ عَمْرًا »، لكنْ قد تخرَّج هذه اللفظة على حذف هذه الألف جريًا على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
هذا؛ وسيأتي أنَّ مِسْعرًا روى الحديثَ عن زياد، عمَّن سَمِعَ بِشْرَ بن قيس، فلعل في العبارة سقطًا، ووجهها: « قال: حدثني من سَمِعَ [بِشْرَ بن قيس، عن] عُمَرَ »، والله أعلم.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٠٤٧) عن وكيع، عن سفيان الثَّوري، عن زياد بن عِلاقَة، عمَّن سمع بِشر بن قيس، عن عمر، به.
وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٣٩٤) عن الثوري؛ قال: حدثني زياد بن عِلاقة، عن بشر بن قيس، عن عمر ، به . كذا وقعت بخلاف ما ذُكر عنه هنا .

(٥) قوله: « خطأ » ليس في (ف).

قلتُ: فإنَّ مِسْعَرً[١] يقول: زياد، عمَّن سمع بِشر بن قيس ؟

قالا: فهذا[٢] أيضًا نحوُ هذا، مما يقول الثَّوري عن بِشر .

قلتُ: فإن إسرائيلَ يقول كما ترى: زياد، عن بِشر ؟

قال أبي: أشبهُ أن يكونَ الصَّحيحُ ما يقول الثَّوري: عن زياد، عن رجُل، عن بِشر بن قيس .

وكذا قال أبو زرعة .

قال أبي: ومنهُم من يقول: قيس بن بِشر. وبِشرُ بن قيس أشبَهُ .

٦٧٠ - **وسألتُ**[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو معاوية[٤]، عن محمد ابن عمرو، عن أبي سَلَمة[٥]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « **أَحْصُوا هِلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ** » ؟

فقال: وهذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن عمرو[٦]، عن أبي سَلَمة،

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، والجادَّة: مسعرًا، بالألف. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٢) في (ت) و(ك): « لهذا ».
(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٧١٨) من طريق يحيى بن راشد، عن محمد بن عمرو.
(٤) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٦٨٧)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٦٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٠٦).
(٥) هو: ابن عبدالرحمن بن عوف.
(٦) روايته بهذا اللفظ أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٣٨ و٤٩٧ رقم٩٦٥٤ و١٠٤٥١) من طريق يحيى بن سعيد ومحمد بن عبدالله الأنصاري، والترمذي في =

عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « **صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ** »؛ أخطأَ أبو معاويةَ في هذا الحديث[1].

٦٧١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شَريك[2]، عن الحُرِّ بن الصَّيَّاح[3]، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يصومُ من الشَّهْرِ الإثْنَيْنِ والخميسَ الذي يليه، ثم إثْنَيْنِ[4] الذي يَلِيه ؟

= "جامعه" (٦٨٤) من طريق عبدة بن سليمان، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٥٩) من طريق يزيد بن هارون، أربعتهم عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة ، به.

(١) قال الترمذي في الموضع السابق: « حديث أبي هريرة غريبٌ، لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية، والصحيح ما روي عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « لا تَقَدَّموا شهر رمضان بيوم أو يومين »، وهكذا روي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو حديث محمد بن عمرو الليثي ».اهـ. وتابع يحيى بن راشد أبا معاوية على رواية هذا الحديث على هذا الوجه بهذا اللفظ في المسألة الآتية برقم (٧١٨)، لكن لم يعتدَّ أبو حاتم بهذه المتابعة، وقال: « ليس هذا الحديث بمحفوظ ».

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٩٠ رقم٥٦٤٣)، والنسائي في "المجتبى" (٢٤١٣ و٢٤١٤).

(٣) المثبت من (ت)، وفي بقيَّة النسخ: « الصبَّاح » بالباء الموحدة. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٥/ ٣٩٩)، و"التقريب" (١١٥٩).

(٤) كذا في جميع النسخ: « الإثنَيْنِ... إثْنَيْنِ »، وهو عَلَمٌ بالغلبة على يومٍ من أيَّام الأسبوع؛ ولذا تُقْطَعُ همزتُهُ، والألف واللام فيه غير زائدةٍ، وإنما جاز دخول اللام عليه؛ لأنَّ فيه تَقْدِيرَ الوصف؛ لأن معناه: اليومُ الثاني. وكذلك غيره من الأيام. وانظر: "المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيده (١٠/ ١٩٦- ث ن ي).
وقد ذكَرَ النحاةُ أنَّ قولهم « إثْنَيْنِ » لليوم المعروف؛ بحذف اللام منه: لا يأتي إلا في ضرورة الشِّعْر. لكنْ أفاد ابن مالك رحمه الله في "شواهد التوضيح" (ص٢٧٢- ٢٧٣)؛ أنَّ ذلك جائزٌ في سعة الكلام؛ ففي تعليقه على حديث البخاري (٤٣٥١- =

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الحُرُّ بن [صَيَّاح][(١)]، عن هُنَيدة بن خالد، عن امرأته، عن أم سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

٦٧٢- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شَريك[(٣)]، عن فُراتٍ القَزَّاز[(٤)]، عن قيس بن أبي حازم؛ قال: رأيتُ أمَّ سَلَمة تَحتَجِمُ وهي صائِمَة ؟

= ذكر أن في قول أبي سعيد الخدري ﷺ: « وأقرَعَ بْنِ حابسٍ » بلا ألف ولا لام، شاهدًا على أنَّ ذا الألف واللام من الأعلام الغلبيَّة قد يُنْزَعَانِ عنه في غير نداءٍ، ولا إضافة، ولا ضرورة، **وهو مما خفي على أكثر النحويين**، ومنه ما حكى سيبوَيْهِ من قول بعض العرب: «هذا يومُ إثنَيْنِ مباركًا ».اهـ.

وانظر: "كتاب سيبويه" (٣/ ٢٤٤ و٢٩٢)، و"خزانة الأدب" (٢/ ٢٣٦)، و"تاج العروس" (١٩/ ٢٥٣).

(١) في جميع النسخ :« صباح » بالباء الموحّدة، وتقدم التعليق عليه في أول المسألة.
وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٨٩٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢١٦ رقم٣٩٧)، كلاهما من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن الحسن بن عبيدالله، عن الحُرِّ بن الصَّيَّاح، عن هُنَيدة، عن امرأته، عن أم سَلَمة، به.
ورواه أحمد (٦/ ٢٨٩ و٣١٠ رقم٢٦٤٨٠ و٢٦٦٤٠)، وأبو داود (٢٤٥٢)، والنسائي (٢٤١٩)، وأبو يعلى (٦٨٨٩ و٦٩٨٢) من طريق محمد بن فضيل، عن الحسن بن عبيدالله، عن هُنَيدة، عن أمه، عن أم سَلَمة، به.
ورواه أحمد (٦/ ٢٨٨ و٤٢٣ رقم٢٦٤٦٨ و٢٧٣٧٦)، والنسائي (٢٤١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٤/ ٢٨٤) من طريق أبي عوانة، عن الحُرِّ بن الصَّيَّاح، عن هُنَيدة، عن امرأته، عن بعض أزواج النبي ﷺ ، به.

(٢) هناك وجوه أخرى من الاختلاف في هذا الحديث ذكرها الدارقطني في "علله" (٥/ ١٦٧/أ- ب).

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٤) هو: فرات بن أبي عبدالرحمن.

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: فُرات، عن مولًى لأمِّ سَلَمة، عن أمِّ سَلَمة[١].

٦٧٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عَيَّاش[٣]، عن أبي حَصِين[٤]، عن أبي صالح[٥]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يعتَكِفُ العَشرَ الأواخِرِ ؟

(١) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٣٥) عن يزيد بن هارون؛ أخبرنا سفيان، عن فُرات، عن قيسٍ - مولًى لأمِّ سَلَمة -: أنه رأى أمَّ سَلَمة تَحتَجِمُ وهي صائِمَة. وكذا عزاه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ١٨٠)، و"الفتح" (٤/ ١٧٦) إلى ابن أبي شيبة، إلا أنه قال: « عن مولًى لأمِّ سَلَمة »، ولم يذكر أن اسمه: قيس.
ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٥٤٢) عن الثوري، عن فُرات، عن قيس، عن أم سَلَمة، به.
وقيس هذا ذكره ابن سعد في "الطبقات" (٥/ ٢٩٨)، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٣١٠)، وذكرا أنه يكنى: أبا قدامة. وترجم له ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (٨٩٥) وقال: « وعنه فرات، لا يعرفان ». وقال في "فتح الباري" (٤/ ١٧٦): «وفرات هو ابن عبدالرحمن ثقة، لكن مولى أم سَلَمة مجهول الحال ». كذا وقع فيه: « ابن عبدالرحمن » وصوابه: « ابن أبي عبدالرحمن ».
(٢) انظر المسألة رقم (٧٣٠).
(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٣٦ و٣٥٥ و٤٠١ رقم ٨٤٣٥ و٨٦٦٢ و٩٢١٢)، والبخاري في "صحيحه" (٢٠٤٤ و٤٩٩٨)، وأبو داود في "سننه" (٢٤٦٦)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٤٣)، وابن ماجه (١٧٦٩)، والبزار في "مسنده" (٢١٠/ أ/ مسند أبي هريرة). وقال: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة ». اهـ.
وهو من الأحاديث التي خالف البخاريُّ فيها أبا حاتم !
(٤) هو: عثمان بن عاصم.
(٥) هو: ذَكوان السَّمَّان.

قال أبي: الصَّحيحُ ما رواه الثَّوري[(١)]، عن أبي حَصِين، عن أبي صالح؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يعتكِفُ... مُرسَلً[(٢)].

٦٧٤ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه الثَّوري وشُعْبَة:

فقال الثَّوري[(٤)]: عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي المُطَوِّس[(٥)]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « **مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ** » .

ورواه شُعْبَة[(٦)]، عن حبيب، عن عُمارَة[(٧)]، عن ابنِ المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ... الحديثَ .

قلتُ: أيُّهما أصَحُّ ؟

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ١٩٤) من طريق إسرائيل، عن أبي حصين، عن أبي صالح، به مرسلاً. وانظر "العلل" للدارقطني (١٩٨٦).

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) انظر المسألة رقم (٧٢٠) و(٧٥٠) و(٧٧٦).

(٤) سيأتي تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (٧٧٦).

(٥) وقيل: ابن المُطَوِّس، وهو عبدالله بن المطوِّس، وقيل: يزيد بن المطوِّس، وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٤٨): « أبو المطوس روى عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ فيمن أفطر يومًا من رمضان. سئل أبي: هل يسمى ؟ قال: لا ».

(٦) سيأتي تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (٧٧٦).

(٧) هو: ابن عمير التَّيمي .

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[(١)][(٢)]؛ أحدُهما قَصَّر، والآخرُ جَوَّد[(٣)].

٦٧٥ - قلتُ لأبي في حديثٍ[(٤)] رواه شُعْبَة والثوري، عن أبي

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «صحيحان» بالألف؛ لأنَّ التقدير: «قال: هما جميعًا صحيحان»، لكنَّ ما وقع في النسخ من قوله «صحيحين» صوابٌ في العربية، وقد ذكرنا له وجهَيْن في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

(٢) هذا لا يعني تصحيح أبي حاتم للحديث نفسه، ولكن يعني تصحيح الوجهين عن حبيب بن أبي ثابت، فهو تصحيح نسبي، وانظر التعليق التالي.

(٣) حكم أبو حاتم هنا بصحة الروايتين عن حبيب بن أبي ثابت، وقد بين أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم في المسألة رقم (٧٧٦) علة ذلك: أن عبدالرحمن بن مهدي روى عن سفيان عن حبيب أنه سمع هذا الحديث من عمارة، عن أبي المطوس، ثم لقي أبا المطوس فحدثه به، فتبين من ذلك صحة الروايتين عن حبيب، وقد قال الترمذي في الموضع السابق من "جامعه": «حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعت محمدًا يقول: أبو المطوِّس اسمه يزيد بن المطوِّس، ولا أعرف له غير هذا الحديث».
وقال البخاري - كما في "العلل الكبير" للترمذي (١٩٩)-: «أبو المطوِّس اسمه يزيد بن المطوِّس، وتفرد بهذا الحديث، ولا أعرف له غير هذا، ولا أدري أسمع أبوه من أبي هريرة أم لا ؟». وقال أحمد: «لا أعرفه، ولا أعرف حديثه من غيره». اهـ. من "تهذيب التهذيب" (٤/ ٥٨٩). وقال ابن خزيمة في الموضع السابق: «إن صح الخبر، فإني لا أعرف ابن المطوس ولا أباه».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ١٦١): «واختُلِف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافًا كثيرًا، فحصلت فيه ثلاث علل: الاضطراب، والجهل بحال أبي المطوس، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة، وهذه الثالثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء»، وضعَّفه الشيخ الألباني في "تمام المنة" (ص٣٩٦)، وانظر "العلل" للدارقطني (١٥٦٢)، و"المجروحين" لابن حبان (٣/ ١٥٧).

(٤) في (ف): «وقلت لأبي عن حديثٍ في حديث»، وفي (ت): «سألت لأبي عن حديثٍ في حديث»، وكذا في (ك)، إلا أنه قال: «أبي» بدل: «لأبي»، والمثبت من (أ) و(ش).

إسحاق[١]، عن عمر بن سعيد، عن عليٍّ؛ في القُبلَة للصَّائم.

ورواه زهير[٢]، عن أبي إسحاق، [عن عمر[٣] بن سعيد، عن عليٍّ؛ في القُبلَة للصَّائم.

ورواه زهير، عن أبي إسحاق][٤]، عن رجُل قد سَمَّاه، عن عليٍّ.

قال أبي: ومنهُم من يغلَطُ، فيقول: عن عُمَير بن سعيد[٥].

٦٧٦ - وسألت أبي[٦] عن حديثٍ رواه مُعتَمِر بن سُلَيمان[٧]، عن

---

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٤٢٨) عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، به.

(٢) هو: ابن معاوية بن حديج.

(٣) قوله: «عمر» سقط من (أ) و(ش).

(٤) ما بين المعقوفين ثابت في جميع النسخ، والظاهر أنَّه تكرار بسبب انتقال النظر؛ فيبدو أنَّ الناسخ كتب: «ورواه زهير، عن أبي إسحاق»، ثم انتقل نظره إلى «أبي إسحاق» في إسناد شعبة والثوري المتقدِّم، فكتبَهُ مرة أخرى، فحصَلَ التكرار، والله أعلم.

(٥) الحديث أخرجه الشافعي في "الأم" (٧/ ١٧٠ و١٨٩) عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبيد بن عمرو: أن عليًّا ﷺ نهى عن القُبلَة للصَّائم فقال: ما يريد إلى خَلوف فمها ؟!
وكذا رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١/ق ١٢٦/ب) عن أبي الأحوص سلَّام ابن سليم، عن أبي إسحاق، مثل رواية سفيان.
تنبيه: الحديث في المطبوع من "مصنف ابن أبي شيبة" برقم (٩٤١١)، وإنما صار العزو إلى المخطوط؛ لأن محقق المطبوع تصرف في السياق؛ حيث حذف عبيد بن عمرو، وجعل بدلاً منه «عمر بن سعيد»، وجعله بين معقوفين !

(٦) كذا السؤال موجَّه إلى أبي حاتم، وسيأتي الجواب بصيغة: «فقالا» و: «قالا».

(٧) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٣٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٦٧ و١٩٦٨ و٢٠٠٥)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٨٣ رقم١٥)، =

حُمَيد الطَّويل[١]، عن أبي المُتَوَكِّل[٢]، عن أبي سعيد: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُرَخِّصُ في الحِجامَة والمُباشَرَة للصَّائِم ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن أبي سعيد، قولَهُ.

رواه قَتادة[٣]، وجماعةٌ من الحفَّاظ[٤]، عن حُمَيد، عن أبي المُتَوَكِّل، عن أبي سعيد، قولَه[٥].

قلتُ: إن إسحاق الأَزرَق[٦] رواه عن الثَّوري، عن حُمَيد، عن أبي المُتَوَكِّل، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

[**قالا**][٧]: وَهِمَ إسحاق في الحديث .

= والبيهقي في "السنن" (٤/ ٢٦٤)، وابن حزم في "المحلى" (٦/ ٢٠٤).

(١) هو: حميد بن أبي حميد .

(٢) هو: علي بن داود النَّاجي .

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٢٣)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٤٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ١٩٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٦٤) من طريق شعبة، عن قتادة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، قال: «إنما كرهت الحجامة للصائم مخافة الضعف».

(٤) منهم: بشر بن المفضل، وابن أبي عدي، وإسماعيل بن علية، وروايتهم أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٣٨ و٣٢٣٩ و٣٢٤٠).

(٥) من قوله: « رواه قتادة وجماعة . . . » إلى هنا سقط من (ف) بسبب انتقال النظر.

(٦) هو: إسحاق بن يوسف . وروايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٢١٥)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٤١)، والطبراني في "الأوسط" (٧٧٩٧)، والدارقطني في "العلل" (١١/ ٣٤٧). في جميع المصادر رواه الثوري، عن خالد الحذاء.

(٧) مابين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه؛ لاستقامة السياق.

قلتُ: قد تابعه مُعتَمِر[١].

قالا: وَهِمَ فيه أيضًا[٢] مُعتَمِر[٣].

---

(١) هو: ابن سليمان.
(٢) قوله: « أيضًا » ليس في (ف).
(٣) قال النسائي في "الكبرى" (٣٢٣٧): « وقفه بشر، وإسماعيل، وابن أبي عدي ».
وقال ابن خزيمة في الموضع السابق: وهذه اللفظة: « والحجامة للصائم »: إنما هو من قول أبي سعيد الخدري، لا عن النبي ﷺ، أُدرج في الخبر، لعل المعتمر حدَّث بهذا حفظًا، فاندرج هذه الكلمة في خبر النبي ﷺ، أو قال: قال أبو سعيد: ورُخِّص في الحجامة للصائم، فلم يضبط عنه قال أبو سعيد، فأدرج هذا القول في الخبر. اهـ. وقال الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٨٣) بعد أن ذكر رواية المعتمر، عن حميد: « كلهم ثقات، وغير معتمر يرويه موقوفًا ».
قال الترمذي في الموضع السابق: « سألت محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث؟ فقال: حديث إسحاق الأزرق، عن سفيان، هو خطأ ».
قال الترمذي: « وحديث أبي المتوكل، عن أبي سعيد موقوفًا: أصح؛ هكذا روى قتادة وغير واحد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، قولَهُ. حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا ابن علية، عن حميد - وهو الطويل - عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد مثله، ولم يرفعه، هذا هو موضع الإسناد ». وقال الطبراني في الموضع السابق: « لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا إسحاق الأزرق ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢٣٣٠): « يرويه حميد الطويل وخالد الحذاء وقتادة، عن أبي المتوكل، واختُلِف عنهم: فأما خالد فرواه إسحاق الأزرق، عن الثوري، عن خالد مرفوعًا. ورواه الأشجعي، عن الثوري، فنحا به نحو الرفع، وغيرهما يرويه عن الثوري موقوفًا. فأما حميد الطويل: فأسنده عنه معتمر بن سليمان، ونحا به أبو شهاب، عن حميد نحو الرفع، ورواه إسماعيل بن جعفر وحماد بن سلمة وابن المبارك وشعبة وأبو بحر البكراوي، عن حميد موقوفًا. ورواه عبدالله بن بشر، عن حميد؛ فوهم فيه وهمًا قبيحًا، فجعله عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ. وأما قتادة: فرواه أسود بن عامر، عن شعبة، عن قتادة، فنحا به نحو الرفع، وغيره يرويه عن شعبة موقوفًا. والذين رفعوه ثقات وقد زادوا، وزيادة الثقة مقبولة ».

٦٧٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سفيان بن حُسَين، عن حَفْصَة بنت[(١)] سِيرِين، عن أم عَطِيَّة[(٢)]، وعن[(٣)] الحَكَم بن عُتَيْبة، عن إبراهيم[(٤)]، عن شُرَيح بن أَرْطاة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في المُباشَرَة للصَّائم ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه شُعْبَة، عن الحَكَم .

فحدَّثنا أبي، عن آدم[(٥)] وعبدالله بن رَجاء، عن شُعْبَة، عن الحَكَم، عن إبراهيم؛ قال: كان عَلْقَمَة[(٦)] وشُرَيح بن أَرْطاة عند عائِشَة، فقالت عائِشَة: كان رسولُ الله ﷺ يُقَبِّل ويُباشِرُ وهو صائِم[(٧)].

---

(١) في (أ) و(ش): « ابنت »، وهي صحيحة في العربية، وقد علقنا عليها في المسألة رقم (٦).

(٢) في (ت) و(ك): « حطية ».

(٣) أي: ورواه سفيان بن حسين أيضًا، عن الحكم بن عتيبة .

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) هو: ابن أبي إياس .

(٦) هو: ابن قيس النخعي .

(٧) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩٢٧) من طريق سليمان بن حرب، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وأخرجه مسلم (١١٠٦) من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عائشة . وأخرجه أيضًا من طريق سفيان بن عيينة، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عائشة كذلك. وأخرجه من طريق عبدالله بن عون، عن إبراهيم، عن الأسود ومسروق، عن عائشة. وأخرجه أيضًا من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود وعلقمة، عن عائشة، ومن طريق الأعمش أيضًا ، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن مسروق، عن عائشة .

وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٥٠٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٢٦ رقم٢٤٩٥٠)، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٨٧ و٣٠٨٨ و٣٠٩١)، جميعهم من طريق شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، أن علقمة وشُرَيح بن أَرْطاة كانا عند =

٦٧٨- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ[(١)] رواه محمد بن سعيد ابن الوليد الخُزاعي، عن عبد الأعلى[(٢)]، عن حُمَيد[(٣)]، عن أنس، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يُبَاشِرُ وهو صائم ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حُمَيد[(٤)]، عن بكر بن عبدالله، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي زرعة: الخطأُ من عبد الأعلى ؟

= عائِشَة . . . فذكره مرسلاً .

وقد رواه على هذا الوجه عن شعبة أبو داود الطيالسي، ومحمد بن أبي عدي، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر غندر، وغيرهم؛ فالظاهر أن شعبة رواه على أكثر من وجه .

وقد أطال الدارقطني في ذكر الاختلاف في هذا الحديث في "العلل "(٥/ق ١٤١ ب - ١٢٤ب)، ومنه رواية ابن أبي ليلى للحديث عن الحكم بن عتيبة، عن شريح بن أرطاة، عن عائشة، ولم يذكر إبراهيم . ومنه رواية منصور بن زاذان للحديث عن الحكم، عن علقمة، عن عائشة، ولم يذكر إبراهيم أيضًا. ومنه رواية قيس بن الربيع، عن الأعمش ومنصور، عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن عائشة وحفصة. ومنه ما هو مذكور في هذه المسألة، عدا رواية حفصة بنت سيرين، فإنه لم يذكرها. ثم قال الدارقطني عن هذه الطرق المختلفة: « وكلها صحاح، إلا قول من أسقط في حديث الحكم إبراهيم، وإلا قول قيس: عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن عائشة وحفصة؛ فإنه لم يتابع عليه ».اهـ.

(١) قوله: « عن حديثٍ » سقط من (أ).

(٢) هو: ابن عبدالأعلى البصري .

(٣) هو: ابن أبي حميد الطويل .

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٩٨ رقم٢٤٦٦٨) من طريق محمد ابن أبي عدي، والطبراني في "الأوسط" (٣٠٣٢)، و"الصغير" (٢٨٣) من طريق خالد بن عبدالله ، كلاهما عن حميد، عن بكر، عن عائشة، به .

قال: لا أدري، ما كتبتُ[١] عن أحدٍ غَيْرَ هذا الشَّيخِ الخُزاعي[٢].

٦٧٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الجُرَيري[٣]، عن أبي العَلاء[٤]، عن مُطَرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير، عن عِمران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ صَامَ الأَبَدَ، فَلَا صَامَ ولَا أَفْطَرَ** ».

قلتُ: رواه قَتادة[٥]، عن مُطَرِّف، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: قَتادةُ أحفَظُ .

وقال أبو زرعة: ما أَقِفُ من هذا الحديث على شيءٍ؛ يَحْتملُ أَنْ يكونَ[٦] جميعًا صَحِيحَين، ومُطَرِّفٌ عن أبيه ما أدري كيف هو ؟!

---

(١) في (ت) و(ك): « ما كتب ».

(٢) قال الطبراني في الموضع السابق من "الصغير": « لم يروه عن بكر بن عبد الله المزني إلا حميد الطويل، تفرد به خالد بن عبدالله الطحان ». اهـ .
وتقدم أن ابن أبي عدي تابع خالد بن عبدالله .

(٣) هو: سعيد بن إياس . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٢٦ و٤٣٢ و٤٣٣ رقم ١٩٨٢٥ و١٩٨٧٣ و١٩٨٩٢)، والنسائي في "سننه" (٢٣٧٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٥١)، وابن حبان (٣٥٨٢)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ١١٣ و١١٦ رقم ٢١٦- ٢١٨ و٢٢٧).

(٤) هو: يزيد بن عبدالله بن الشِّخِّير.

(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٤٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٥٥٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٤ رقم ١٦٣٠٤)، والدارمي في "مسنده" (١٧٨٥)، وابن ماجه في "سننه" (١٧٠٥)، والنسائي (٢٣٨٠ و٢٣٨١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٥٠)، وابن حبان (٣٥٨٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٣٥)، والضياء في "المختارة" (٩/ ٤٦٩- ٤٧١).

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: « يكونا » بألف المثنَّى، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، وله وجهان:
الأوَّل: على تقدير ضمير الشأن اسمًا لـ« يكون »؛ كأنَّه قال: « يكون هو =

. . . .

= [أي: الشأنُ]: هما جميعًا صحيحان »، ثم حذَفَ المبتدأ « هما »، وأمال الألفَ من «صحيحان»؛ فكتبتْ ياءً، انظر في ضمير الشأن المسألة رقم (٨٥٤)، وانظر في الإمالة التعليق على المسألة رقم (٢٥ و١٢٤).

والثاني: أن يكون الأصل: « يكونا »، لكنَّه حَذَفَ ألف المثنَّى، واكتَفَى عنها بالفتحة على النون؛ على لغة هوازن وعليا قَيْس في الاجتزاء بالحركات عن حروفِ المَدِّ الثلاثة؛ فيكتفون بالضمة قبل الواو، وبالكسرة قبل الياء، وبالفتحة قبل الألف، وتكون الحركةُ دالَّةً على الحرف المحذوف، ونائبةً عنه، ويكثر ذلك في الواو والياء لثقلهما، ويقلُّ في الألفِ لِخِفَّتِهِ، وقد نسَبَ هذه اللغةَ إلى هوازن وعليا قيس الفرَّاءُ؛ قال البغدادي - بعد نقله كلام الفراء -: «وظاهرُ كلامِهِ: أنَّ هذا لغةٌ لا ضرورة». اهـ.

وقال ابن الأنباري: « واجتزاؤُهُمْ بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثيرٌ في كلامهم، والشواهدُ على ذلك أكثرُ مِنْ أن تُحْصَىٰ ». اهـ. وقد ذكر هذا غيرُ إمام من أهل العربية؛ وعلى ذلك ورد كلام العرب شعرًا ونثرًا، وخُرِّجَتْ قراءاتٌ متواترةٌ وغَيْرُ متواترة.

لكنَّ سيبوَيْهِ ﵀ ذهب إلى أنَّ هذا ضرورةٌ من ضرورات الشعر، لا لغةٌ لبعض العرب؛ وهو محجوجٌ بما ورد من قراءات ثابتة، وبما نُقِلَ عن العرب في ذلك:

فمن شواهد حذف الألف وإنْ كان قليلاً: قراءةُ ابن عامرٍ وأبي جعفر والأعرج: ﴿يَا أَبَتَ﴾ [يوسف: ٤، ١٠٠، ومريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، والقصص: ٢٦، والصافات: ١٠٢]، قرؤوا بفتح التاء، والأصل: يا أَبَتَا، فحذفت الألف واكتفي بالفتحة قبلها.

ومنها: ما أنشده أبو الحسن الأخفش وابن الأعرابي [من الوافر]:

فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَ انِّي

يريد: بلَهْفَا، فاجتزأ بالفتحة عن الألف.

ومن شواهد حذف الواو: قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١]، وقراءة الحسن ومجاهد والجَحْدَري: (وَعَلَٰمَٰتٍ وبالنُّجُمِ هُمْ يَهْتَدُونَ) [النحل: ١٦]. وقراءةُ العامَّة ﴿وَبِالنُّجُومِ﴾.

ومن شواهد حذف الياء: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٣]، وقوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]. وغير ذلك من الشواهد الكثيرة. =

والجُرَيري بأَخَرَةٍ ساءَ حِفظُه، وليس هو[(١)] بذاكَ الحافِظ[(٢)].

٦٨٠ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه شُعْبَة، عن سِماك[(٣)]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: « **الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، وَثَلاثُونَ** » ؟

فقال: هذا خطأٌ؛ رواه الحفَّاظ[(٤)]؛ يقولون: شُعْبَة، عن سِماك، عن عبدالله بن شَدَّاد وعِكرِمَة، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[(٥)]؛ وهذا الصَّحيحُ.

قلتُ: محمد بن سعيد بن سابق قد[(٦)] رواه، عن عمرو بن أبي قَيس، عن سِماك، عن عبدالله بن شَدَّاد، عن عائِشَة.

= وانظر: "الكتاب" لسيبويه" (١/ ٢٧-٢٨)، و"الخصائص" (٣/ ١٣٣- ١٣٦ باب في إنابة الحركة عن الحروف)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٦٣١- ٦٣٢)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ١١١- ١١٢)، و"الإنصاف" لابن الأنباري (١/ ٣٨٥-٣٩١)، (٢/ ٥٤٤- ٥٤٧)، و"ارتشاف الضرب" (٢/ ٩١٤)، و"مغني اللبيب" (ص٢٥٠ و٧١٦- ٧١٧)، و"همع الهوامع" (١/ ٢٢٩- ٢٣٠)، و"لسان العرب" (١٢/ ٥٦٩)، و"خزانة الأدب" (٥/ ٢٢٩- ٢٣٣).

(١) قوله: « هو » ليس في (ف).

(٢) سأل الترمذيُّ في "العلل الكبير" (٢٠٧) البخاريَّ: أيُّ الطريقين أصحُّ ؟ فقال: « يحتمل عنهم كليهما ».

(٣) هو: ابن حرب.

(٤) منهم روح بن عبادة، وروايته أخرجها الحارث بن أسامة (٣١٥/ بغية الباحث).

(٥) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، فالجادَّةُ أن يقال: مرسلاً، بألف تنوين النصب، لكنَّها حذفت هنا وقفًا ووصلاً نطقًا وخطًّا؛ جريًا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) قوله: « قد » من (ت) و(ك) فقط.

فقال أبو زرعة: يُخطِئ من يقول: عن عائِشَة، الصَّحيحُ: عِكرِمَة، مُرسَل[(١)][(٢)].

٦٨١ - وسألتُ[(٣)] أبا زرعة عن حديثٍ رواه صالح بن أبي الأَخضَر[(٤)]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ - في أيام التَّشريق -: أنَّ النبيَّ ﷺ أمر عبدالله بن حُذافَة أن يُناديَ: إِنَّها أَيَّامُ أَكلٍ وشُربٍ.

ورواه يونس[(٥)]، عن الزُّهْري؛ قال: أُخبِرتُ أن مسعود بن الحكم قال: حدَّثني بعضُ أصحاب النبيِّ ﷺ: أنه رأى عبدالله بن حُذافَة.

---

(١) قوله: «مرسل» يحتمل الرفع والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٣٥/ب - ١٣٦/أ): «يرويه سماك بن حرب، واختُلِف عنه: فرواه شريك بن عبدالله، عن سِماك، عن عبدالله بن شدَّاد، عن عائِشَة. ورواه عمرو بن عاصم، عن شُعبَة، عن سِماك، عن عبدالله بن شَدَّاد وعكرمة، عن ابن عباس. وغيره يرويه عن شُعبَة، عن سِماك، عن عبدالله بن شَدَّاد وعكرمة مُرسلاً. ورواه الوليد بن أبي ثور، عن همام، عن سِماك، عن عبدالله بن شَدَّاد وحده مُرسلاً، والمُرسَل أصحُّ».

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٧٤٦).

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٥١٣ و٥٣٥ رقم١٠٦٦٤ و١٠٩١٧)، والنسائي في "الكبرى" (٢٨٩٦/ الرسالة). قال النسائي: «صالح هذا هو ابن أبي الأخضر، وحديثه هذا خطأ، لا نعلم أحدًا قال في هذا: سعيد بن المسيب غيرَ صالح، وهو كثير الخطأ، ضعيف الحديث في الزهري».

(٥) هو: ابن يزيد الأيلي. وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٩٩) عن الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبدالله بن حذافة، أن النبي ﷺ أمره... فذكره.

ورواه قُرَّةُ بن حَيْوِيل[١]، عن الزُّهْري، عن مسعود بن الحكم، عن عبدالله بن حُذافَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ أمرَه أن يُناديَ . . . .

ورواه شُعَيب[٢]، عن الزُّهْري؛ أُخبِرتُ أن مسعود بن الحكم قال: أخبرني بعضُ أصحاب النبيِّ ﷺ: أنه رأى عبدالله بن حُذافَة .

ورواه ابنُ أبي ذِئب[٣]، فقال: عن الزُّهْري؛ قال: بعَثَ النبيُّ ﷺ عبدالله بن حُذافَة يُنادي . . . .

ورواه عبدالرحمٰن بن خالد بن مُسافر، عن الزُّهْري؛ أن مسعود ابن الحكم؛ فقال[٤]: أخبرني بعضُ أصحابه ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي من حديث الزُّهْري: أُخبِرتُ عن مسعود بن الحكم، عن بعضِ أصحاب النبيِّ ﷺ: أنه رأى عبدالله بن حُذَافَة[٥].

---

(١) هو: قُرَّة بن عبدالرحمٰن بن حَيْويل، ويُكتب أحيانًا: « حَيْوَئيل». وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٩٨-٩٩)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٥٤٤ و٨٢١٧)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٣١).

(٢) هو: ابن أبي حمزة . وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٢٨٩٤/ الرسالة)، عن الزهري: أن مسعود بن الحكم قال: أخبرني بعض أصحاب النبي ﷺ ، به . قال النسائي: « الزهري لم يسمع من مسعود بن الحكم ».

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ١٨٧).

(٤) كذا في (أ) و(ش)، والقائل هو الزهري، وفي بقية النسخ: « قال ».

(٥) أخرج النسائي في "الكبرى" (٢٨٩٥/ الرسالة) من طريق الزبيدي، عن الزهري؛ أنه بلغه أن مسعود بن الحكم كان يخبر عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله ﷺ: أن رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن حذافة . . . فذكره. =

٦٨٢ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه رَوْح بن عُبادة[٢]، عن سعيد[٣]، عن مَطَر[٤]، عن بكر بن عبدالله، عن أبي

= قال الدارقطني في "العلل" (١٦٩٩): « يرويه الزهري، واختُلِف عنه: فرواه صالح ابن أبي الأخضر، واختُلِف عنه: فقال روح: عن صالح، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. واختُلِف عن إبراهيم بن حميد الرؤاسي، فقال حميد: عن إبراهيم بن حميد، عن صالح، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة. وكذلك قيل: عن ابن أبي سمينة، عن إبراهيم بن حميد. وقيل: عنه، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة. وقال سليمان بن أرقم: عن الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذافة، عن النبي ﷺ. وقيل: عن الزهري، عن مسعود ابن الحكم الزُّرَقي، عن ابن حذافة. وقال الزبيدي: عن الزهري، عن مسعود بن الحكم. وقولُ الزبيدي أشبهها بالصواب ».اهـ. كذا وقعت عنده رواية الزبيدي! وتقدم أن النسائي رواه من طريق الزبيدي، عن الزهري؛ أنه بلغه أن مسعود بن الحكم ... فذكره.

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٨): « عبدالله بن حذافة بن خليفة أبو حذافة السهمي القرشي، كنَّاه الزهري، لا يصحُّ حديثه، مرسل ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ١٢٤): « واختلف فيه أصحاب ابن شهاب عليه، فرواه معمر، عن الزهري، عن مسعود بن الحكم الأنصاري، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: أمر النبي ﷺ عبدالله بن حذافة السهمي. ذكره عبدالرزاق عن معمر. ورواه صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة. ورواه يونس بن يزيد، وابن أبي ذئب، وعبدالله بن عمر العمري، عن الزهري: أن رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن حذافة. مرسلاً هكذا. كما رواه مالك سواء؛ وهو الصَّحيح في حديث ابن شهاب هذا ».اهـ.

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٧٥٢).

(٢) في (ف): «عباة». وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٩٥/ الرسالة)، والبزار في "مسنده" (٣٠٨١)، والروياني في "مسنده" (٥٧٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٩-٤٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٦٦). قال النسائي: « هذا خطأ، وقد وقفه حفص ».

(٣) هو: ابن أبي عَروبة.

(٤) هو: ابن طَهْمان الورَّاق.

رافع[١]، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ»؟

فقال[٢] أبي: رواه هشام بن عمَّار، عن شُعَيب بن إسحاق[٣].

ورواه عبد الوهَّاب الخَفَّاف[٤]، عن سعيد، عن أبي مالك[٥]، عن ابن بُرَيدة[٦]، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: كأنَّ حديثَ أبي رافع أشبَهُ[٧]؛ لأنه رواه حُمَيد الطَّويل[٨]، عن بكر بن عبدالله، عن أبي رافع، عن أبي موسى،

---

(١) هو: نُفَيع الصَّائغ.

(٢) في (ف) و(ت) و(ك): «قال».

(٣) الظاهر أنه يعني: هشام بن عمَّار، عن شعيب بن إسحاق، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، على الوجه المتقدِّم؛ فإن شعيب بن إسحاق من الرُّواة عن سعيد؛ كما في "تهذيب الكمال"(٢/ ٥٠١)، ولم نجد من أخرج هذه الرواية، ولم يوردها الدارقطني في ذكره للاختلاف في هذا الحديث في "العلل" (٧/ ٢٤٦-٢٤٧ رقم١٣٢٣).

(٤) هو: عبدالوهَّاب بن عطاء.

(٥) هو: عبيدالله بن الأخنس؛ كما سيأتي عن أبي حاتم.

(٦) هو: عبدالله.

(٧) المعنى - فيما يظهر - أن حديثَ أبي رافع، عن أبي موسى أشبهُ من حديث أبي مالك، عن ابن بريدة، عن أبي موسى.
ومما يرجِّح هذا - عند أبي حاتم - روايةُ حميد الطويل؛ فهي وإن كانت تخالفها في كونها موقوفة، إلا أنها توافقها في كونها من طريق أبي رافع، عن أبي موسى، وهذا دون التعرُّض لترجيح الوقف و الرفع.
ومما يدلُّ على هذا - أيضًا - أن أبا زرعة رجَّح أن حديث أبي رافع أشبه؛ بناءً على أن شعبة رواه عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي موسى موقوفًا. وعندما سأله ابن أبي حاتم، عن أي الرِّوايتين أشبه من حديث أبي رافع: الوقف أم الرفع؟ سكت ولم يرجِّح. والله أعلم.

(٨) كذا ذكر أبو حاتم رواية حميد هنا، وقد روى الحديث ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٠٧)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٠١/ الرسالة) وغيرها من طريق حميد، =

موقوفً(*).

قال أبي: ولا أعرفُ[(١)] من البصريِّين أحدًا كُنيتُه أبو مالك من القُدَماء، إلا عُبَيدالله بن الأَخْنَس.

قال أبو زرعة: رواه شُعْبَة[(٢)]، عن قَتادة، عن أبي رافع، عن أبي موسى، موقوفً(*)؛ فكأنَّ حديثَ أبي رافع أشبَهُ.

قلتُ: موقوف أو مَرفوع؟ فسَكَتَ[(٣)].

= عن بكر، عن أبي العالية أنه دخل على أبي موسى فذكره موقوفًا. كذا ذكرها الدارقطني في "العلل" كما سيأتي.

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد علق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) في (ف): « لا أعرف » بلا واو.

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٠٠/ الرسالة) عن قتادة، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي موسى موقوفًا.

(٣) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن سعيد، عن مطر، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي موسى موقوفًا ». وقال الحاكم في الموضع السابق: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ».
وقال البيهقي في الموضع السابق: « كذا رواه روح بن عبادة. ورواه عبد الأعلى، عن سعيد، عن بعض أصحابه، عن أبي بردة، عن أبي موسى، مرفوعًا. ورواه شعبة، عن مطر، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي موسى، موقوفًا. وكذلك رواه حميد الطويل، عن بكر، موقوفًا غير مرفوع ».
ورواه النسائي في "الكبرى" (٣١٩٦) من طريق حفص بن عبدالرحمٰن البَلْخي، عن سعيد، عن مطر، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي موسى، موقوفًا.
قال الحاكم في الموضع السابق: « سمعت أبا علي الحافظ يقول: قلت لعبدان الأهوازي: صحَّ أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم؟ فقال: سمعت عباسً العنبريَّ يقول: سمعت علي بن المديني يقول: قد صحَّ حديث أبي رافع، عن أبي موسى: أن النبي ﷺ قال: أفطر الحاجم والمحجوم ». =

٦٨٣ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن عامر[(٢)]، عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن أنس؛ قال: تَراءى النَّاسُ الهِلالَ عند النبيِّ ﷺ، فأمَرَهُم النبيُّ ﷺ أن يخرُجوا إلى المُصَلَّى من الغَد ؟

قال أبي: أخطأ فيه سعيد بن عامر؛ إنما هو: شُعْبَة[(٣)]، عن أبي

= وقال الدارقطني في "العلل" (١٣٢٣): « يرويه سعيد بن أبي عَروبة، واختُلِف عنه: فرواه رَوْحُ بن عُبادة، عن سعيد، عن مطر، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي موسى: أنه كان يحتجم ليلاً، وقال: سمعت النبي ﷺ يقول: « أفطر الحاجم والمحجوم »، وخالفه عبد الوهَّاب بن عطاء الخفاف، وأبو بحر البكراوي، وابن أبي عدي؛ فروَوه عن سعيد، عن مطر، موقوفًا، ولم يذكروا: أفطر الحاجم والمحجوم، وذكروا فعل أبي موسى حَسْبُ. ورواه حميد الطويل، عن بكر، عن أبي العالية، عن أبي موسى، موقوفًا أيضًا، إلا أنه خالف مطر في الإسناد . ورواه عبد الأعلى، عن سعيد، عن بعض أصحابه ولم يُسَمِّه، عن أبي بردة، عن أبي موسى، مرفوعًا أيضًا: أفطر الحاجم والمحجوم، وليس هذا القول بمحفوظ عن سعيد، والصَّواب من هذا: قول من ذكر فعل أبي موسى، دون الحديث المرفوع ».اهـ. وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٤/ ١٧٥).

(١) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٤١٠/ مخطوط) بعض هذا النص. وقال الضياء في "المختارة" (٧/ ١٠٤): « قال أبو حاتم الرازي، وأبو الحسن الدارقطني: وَهِمَ فيه سعيد بن عامر ». وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٧٧): « وهو وهم؛ قاله أبو حاتم في العلل ».

(٢) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٣/ ٢٧٩ رقم١٣٩٧٤)، والبزار في "مسنده" (٩٧٢/ كشف الأستار)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٤٩)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١٠٤).

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ٥٧ رقم ٢٠٥٧٩) من طريق محمد بن جعفر، وأبو داود في "سننه" (١١٥٧) من طريق حفص بن عمر، والنسائي في "سننه" (١٥٥٧) من طريق يحيى بن سعيد، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٢٨) من طريق بقية بن الوليد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨٨) =

بِشر[١]، عن أبي عُمَير بن أنس، عن عُمُومَته، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٦٨٤ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ[٤] رواه يحيى بنُ سعيد[٥]، ووكيعٌ، وابن المبارك[٦]:

= من طريق وهب بن جرير، وأبي الوليد الطيالسي هشام بن عبدالملك، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٧٠) من طريق سفيان، ووهب بن جرير، وروح بن عبادة، وأبي النضر هاشم بن القاسم، والنضر بن شميل، جميعهم عن شعبة، به.
وحسَّن إسناده الدارقطني والبيهقي.
ورواه عبدالرزاق في "مصنَّفه" (٧٣٣٩)، وابن أبي شيبة (٩٤٦١)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٥٨ رقم ٢٠٥٨٤)، وابن ماجه في "سننه" (١٦٥٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨٦ و٣٨٧)، جميعهم من طريق هشيم، عن أبي بشر، به. ورواه البيهقي في "الكبرى" (٤/ ٢٤٩) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري، عن أبي بشر، به.

(١) هو: جعفر بن أبي وحشية.

(٢) قال البخاري - كما في "العلل الكبير" للترمذي (١٩٣)-: «هو خطأ من سعيد بن عامر، والصحيح: شعبة، عن أبي بشر، عن أبي عمير بن أنس».
وقال الدارقطني في "علله"- كما في "نصب الراية" (٢/ ٢١٢)-: «هذا حديث اختُلِف فيه: فرواه سعيد بن عامر، عن شُعبَة، عن قَتادة، عن أنس، وخالفه غيره من أصحاب شعبة؛ فروَوه عن شعبة، عن أبي بشر، عن أبي عُمَير بن أنس، عن عُمُومَته، عن النبي ﷺ. وكذلك رواه أبو عوانة وهشيم، عن أبي بشر؛ وهو الصَّواب». وقال البزار في الموضع السابق: «أخطأ فيه سعيد بن عامر، وإنما رواه شعبة، عن أبي بشر، عن أبي عمير بن أنس؛ أن عمومة له شهدوا عند النبي ﷺ».
وقال البيهقي (٤/ ٢٤٩): «تفرد به سعيد بن عامر، عن شُعبَة، وغَلِطَ فيه؛ إنما رواه شعبة، عن أبي بشر».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٦٧). وانظر المسألة رقم (٧٢٢) و(٧٤٨).

(٤) قوله: «عن حديث» سقط من (أ)، وهو ملحق بهامش (ش).

(٥) في (أ) و(ش): «رواه عن يحيى بن سعيد». ويحيى بن سعيد هذا هو: القطَّان.

(٦) هو: عبدالله.

فأما يحيى[١]، وابن المبارك، وشَبَابَة[٢]، فإنهم قالوا: عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب[٣]، عن جُوَيرِيَة: أنه دخل عليها وهي صائِمَة يوم الجُمعَة، فقال: « أَصُمْتِ أَمْسِ ؟ »، قالت[٤]: لا ... وذكر الحديثَ .

وأما وكيعٌ[٥] فقال: عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب: أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ على جُوَيرِيَة .

وروى هذا الحديثَ سعيدُ بن أبي عَروبة[٦]، عن قَتادة، عن سعيد ابن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو[٧]: أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ على جُوَيرِيَة[٨] .

ورواه هَمَّام[٩]، فقال: عن قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُوَيرِيَة:

---

(١) رواية يحيىٰ أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٩٨٦).

(٢) هو: ابن سوَّار . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٢٤٩)، ومن طريقه أبو يعلى في "مسنده" (٧٠٦٤).

(٣) هو: المَراغي، العَتَكي الأزدي. اسمه: يحيى، وقيل: حبيب بن مالك .

(٤) في (ت): « قال ».

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/ ٢٥٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٢٤ رقم٢٦٧٥٥) عن وكيع؛ حدثنا شعبة، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُويرية: أن رسول الله ﷺ ... فذكره هكذا بزيادة جويرية في الإسناد .

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٢٤١)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٨٩ رقم٦٧٧١)، والبزار في "مسنده" (٢٣٥٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٦٢)، وابن حبان (٣٦١١).

(٧) في (ت) و(ك): «عبدالله بن عمر».

(٨) قوله: « دخل على جُوَيرية » سقط من (أ) و(ش).

(٩) هو: ابن يحيى العَوْذي . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٢٤ =

أن النبيَّ ﷺ دخلَ عليها. تابعَ شُعْبَةَ.

وروى هُدبَةُ[١] مَرَّةً، فقال: عن هَمَّام، عن قَتادة؛ قال: حدَّثنا صاحبٌ لنا عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن صَوم يوم الجُمعَة، إلا أن يَصوموا يومًا قبلَه، أو يومًا بعدَه.

قال أبو محمد[٢]: ورواه سعيدُ بن بشير[٣] فقال[٤]: عن قَتادة، عن عَيَّاش بن عبدالله، عن أبي قَتادة: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن صَوم يوم الجُمُعَة فَرْدًا؟

وقال أبي: كلُّها صِحاحٌ، ما خلا حديثَ سعيد بن بشير، فإنما هو: عَيَّاش، عن أبي قَتادة العَدَويِّ، قولَه.

وإنما قُلنا: إنها صِحاحٌ كلُّها؛ لأن شُعْبَة قد تابع هَمَّامْ[٥].

فأما من قال: قَتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو[٦]: فإن ابنَ أبي عَروبة حافظٌ لحديث قَتـادة، وقال: تابَعَني عليه مَطَر[٧].

= و٣٤٠ رقم٢٦٧٥٦ و٢٧٤٢٥)، وأبو داود في "سننه" (٢٤٢٢).

(١) هو: ابن خالد القَيْسي.

(٢) كذا في (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: «قلت» بدلاً منها.

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٠٣).

(٤) قوله: «فقال» ليس في (أ) و(ش).

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد علق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (ك): «عبدالله بن عمر».

(٧) في (ت) يشبه أن يكون: «فطر». ومطر هو: ابن طَهْمان الورَّاق.

وأما حديثُ أبي هريرة: فإنه صحيحٌ أيضًا .

وأما حديثُ شُعْبَة: فإنَّ[١] ابنَ المبارك ويحيى بن سعيد أعلَمُ بحديث شُعْبَة من وكيع .

وقال أبو زرعة: حديثُ قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُوَيرِيَة صحيحٌ.

وحديثُ سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو أيضًا صحيحٌ.

وحديثُ أبي هريرة؛ حدَّثنا صاحبٌ لنا، فهذا لا يُدرى كيف هو ؟

وفي حديث قَتادة مثلُ ذا[٢] كثيرٌ؛ يُحَدِّث بالحديث عن جَماعة.

وحديثُ سعيد بن بشير لا أحفَظُه[٣].

٦٨٥ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أَبَان العَطّار[٥]، عن قَتادة، عن أبي سعيد - من أَزْدِ شَنُوءَةَ - عن أبي

---

(١) في (ش): « قال ».

(٢) المثبت من (ت) و(ك)، وفي (ش): « ذي»، وفي (أ) و(ف): «ذى»، وكل ذلك اسم إشارة، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٢/أ): « يرويه قتادة، واختُلِف عنه، فرواه شعبة وهمام وحماد بن الجعد، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن جُويرية. وقال بقيَّة: عن شعبة، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب، عن صفية ، ووهم فيه؛ وإنما هو عن جويرية. وخالفهم ابن أبي عَروبة ومطر الوراق؛ قالا: عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبدالله بن عمرو: أن النبيَّ ﷺ دخل على جُوَيرِيَة. وقول شعبة ومن تابعه أشبَهُ ». وقول سعيد:« وافقني عليه مطر »: ذكره أحمد في "المسند" (٢/ ١٨٩). وانظر "العلل" للإمام أحمد (٣/ ٢٣٠).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٩٧)، وانظر المسألة رقم (٧٠٩).

(٥) هو: أبان بن يزيد .

هريرة - عن النبيِّ ﷺ -: أوصاني[١] خليلي بثَلاثٍ . . . .

قلتُ[٢]: رواه سعيد بن أبي عَروبة، عن قَتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة .

ورواه مَعْمَر[٣]، عن قَتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة .

قلتُ لهما: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال أبي وأبو زرعة: سعيد أحفَظُهم .

٦٨٦ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عُلَيَّة[٥]، عن سعيد الجُرَيري[٦]، عن أبي السَّلِيل[٧]، عن نُعَيم بن قَعْنَب[٨] الرِّياحي؛ قال: أتيتُ أبا ذرٍّ، فدعا لي بطَعام، فقال لي: إني صائِم، ثم قام فصلَّى، ثم طَعِمَ، فقلتُ: أليس قلتَ: إني صائِم ؟ . . . فذكر الحديثَ[٩] .

---

(١) القائل: «أوصاني» هو أبو هريرة رضي الله عنه .

(٢) في (ت) و(ك): «قال أبو محمد» مكان: « قلت »، وفي المسألة رقم (٢٩٧): «قلت» في جميع النسخ .

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٨٥٠)، ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "المسند" (٢/ ٢٧١ رقم٧٦٧١).

(٤) انظر المسألة رقم (٦٩٠).

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٥٠-١٥١ رقم٢١٣٣٩)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٤٨٠)، والنسائي في "الكبرى" (٩١٠٧/ الرسالة)، والخطابي في "غريب الحديث" (٢/ ٢٧٣).

(٦) هو: سعيد بن إياس .

(٧) هو: ضُرَيب بن نُقَير .

(٨) في (ف): « قعيب ».

(٩) وباقيه فيه: أن أبا ذر ذكر له أنه صام ثلاثة أيام من الشَّهر، فيكون كأنه صام الشهر كله.

قلتُ[١]: وروى هذا الحديثَ عبدالوارث[٢]، عن سعيد الجُرَيري، عن أبي العلاء يزيد بن عبدالله بن الشِّخِّير، عن نُعَيم بن قَعْنَب .

قلتُ لهما[٣]: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

فقال أبي[٤]: حديثُ أبي العلاء أَصَحُّ .

وقال أبوزرعة: حديثُ أبي العلاء الصَّحيحُ؛ كذا رواه حمَّاد بن سَلَمة[٥].

٦٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن

---

(١) قوله: « قلت » سقط من (ت) و(ك)، وفي (ف): «قال أبو محمد» بدل: « قلت».

(٢) هو: ابن سعيد.
ورواية أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٧٤٧)، وفي "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٢١)، والدارمي في "مسنده" (٢٢٦٧).
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٨٧٨)، ومن طريقه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٦٤ رقم٢١٤٥٤) عن معمر، والبزار في "مسنده" (٣٩٦٩ و٣٩٧٠) من طريق سالم بن نوح وشعبة، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٤/ ١٢٠٩ رقم٦٨١٧ و٦٨١٨) من طريق عبدالرحمن بن عثمان، والمِزي في "تهذيب الكمال" له (٢٩/ ٤٩٠) من طريق حماد بن زيد، جميعهم عن الجريري، عن أبي العلاء، به .

(٣) في (أ) و(ش): « قلت لأبي ».

(٤) في (ف): « إنَّ » بدل: « أبي ».

(٥) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى عن نعيم بن قعنب إلا أبو العلاء، وهو رجل من أهل البصرة ».
وقال الدارقطني في العلل" (١١٢٤): « يرويه الجريري، عن أبي العلاء يزيد بن الشخير، عن ابن قعنب. وقال جعفر الأحمر: عن الجريري، عن رجل لم يُسَمِّه، وكَنَاه غيره: أبا العلاء، وهو الصواب». وانظر المسألة رقم (٦٩٠).

عاصم[١]، عن حَفْصَة بنت سِيرين؛ أن[٢] الرَّباب[٣]، فذكرَتْ حديثَ[٤] سلمان[٥]: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِذَا صَامَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى التَّمْرِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ[٦] عَلَى الْمَاءِ؛ فَإِنَّهُ طَهُورٌ**» ؟

قال أبي: وروى هذا الحديثَ هشام بن حسَّان[٧] وغيرُ واحد، عن حَفْصَة، عن الرَّباب، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: جميعًا صَحِيحَين[٨]؛ قَصَّر به حمَّاد، وقد رُوِيَ عن

---

(١) هو: ابن سليمان الأحول .

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « ابن » بدل: « أن ».

(٣) هي: الرَّباب بنت صُلَيْع، أم الرَّائح الضَّبِّيَّة .

(٤) كذا في جميع النسخ عدا (ف) ففيها: « فذكر في حديث » !
والمعنى - فيما يظهر -: أن الرباب ذكرت حديث عمِّها سلمان مرسلاً ، ويؤيد هذا قول أبي زرعة وأبي حاتم الآتي: « قصَّر به حماد »، والله أعلم .

(٥) هو: سلمان بن عامر الضَّبِّي؛ عمُّ الرَّباب.

(٦) قوله: «فليفطر» سقط من (ف).

(٧) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٥٨٦)، ومن طريق عبدالرزاق أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٨ رقم١٦٢٣٢)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٠٧ - ٣٣١٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥١٥) .
ورواه أحمد (٤/ ١٨ رقم١٦٢٢٥)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣١٢/ الرسالة) من طريق هشام، عن حفصة، عن الرَّباب، عن سلمان موقوفًا عليه. قال هشام: وحدثني عاصم الأحول: أن حفصة رفعته إلى النبيِّ ﷺ .

(٨) كذا في جميع النسخ بالياء، والجادَّة: «صحيحان» بالألف؛ لأن التقدير: « قال: هما جميعًا صحيحان »، لكنَّ ما وقع في النسخ صواب في العربية، وله وجهان أبنَّا عنهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

عاصم[1] أيضًا نحوه[2].

٦٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن واصِلٍ مولى أبي[3] عُيَينة، عن بشَّار بن أبي سَيْف، عن أبي عُبَيدة بن

(١) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٨٤٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٧ و١٨ رقم ١٦٢٢٦ و١٦٢٢٨ و١٦٢٣١)، والدارمي (١٧٤٣)، وأبو داود في "سننه"(٢٣٥٥)، والترمذي في "جامعه"(٦٥٨)، وابن ماجه (١٦٩٩) من طرق عن عاصم الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان، عن النبي ﷺ.
قال الترمذي: «حديث حسن، والرباب هي: أم الرائح بنت صُليع. وهكذا روى سفيان الثوري، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان ابن عامر، عن النبي ﷺ نحو هذا الحديث. وروى شعبة، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر، ولم يذكر فيه: "عن الرباب". وحديث سفيان الثوري وابن عيينة أصح، وهكذا روى ابن عون وهشام بن حسَّان، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان بن عامر».
ثم أخرجه الترمذي (٦٩٥) من طريق سفيان الثوري وأبي معاوية محمد بن خازم، كلاهما عن عاصم الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان بن عامر، به. ثم قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».
ورواه الطيالسي (١٢٧٨) عن شعبة، عن عاصم؛ سمعت حفصة تحدث، عن الرباب، عن سلمان، به مرفوعًا. ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٣٩) من طريق الطيالسي ثم قال: «هكذا وجدته في "المسند"، قد أقام إسنادَه أبو داود، وقد رواه محمد بن غيلان، عن أبي داود دون ذكر الرباب، وروي عن روح بن عبادة، عن شعبة موصولاً، ورواه سعيد ابن عامر، عن شعبة فغلط في إسناده».

(٢) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٥٧/ مخطوط) هذا الحديث، ثم قال: قال ابن أبي حاتم في "علله": سألت أبي عنه؟ فقال: صحيح من طريقيه. اهـ.
وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٨٩)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٩٠٠): «وصحَّحه أبو حاتم الرازي».

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «ابن»، وسقطت من (ك)، والمثبت من (ت)، وهو الصَّواب. انظر "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٤٠٨)، و"التقريب" (٧٤٣٦).

الجَرَّاح، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الصَّوْمُ جُنَّةٌ مَا لَمْ يَخْرِقْهَا** » ؟

قال أبي: حدَّثنا إبراهيم بن أبي سُوَيد، عن جرير بن حازم[(١)]، عن واصِل، عن بشَّار بن أبي سَيف، عن الوليد بن عبدالرحمٰن، عن غُضَيف[(٢)]، عن أبي عُبَيدة بن الجرَّاح، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الصَّوْمُ جُنَّةٌ مَا لَمْ يَخْرِقْهَا** » .

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[(٣)]؛ حمَّاد قَصَّر به، وجرير جوَّده .

٦٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مسلم بن إبراهيم[(٤)]،

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٢٤). ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٧١).
ورواه أحمد (١/ ١٩٦ رقم١٧٠١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٨٩٩) كلاهما عن يزيد بن هارون، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢١) عن أبي سلمة موسى التَّبوذكي، وابن خزيمة (١٨٩٢) من طريق عبدالله بن وَهْب، والحاكم (٣/ ٢٦٥) من طريق وَهْب بن جرير، أربعتهم عن جرير، عن بشَّار، عن الوليد، عن عياض ابن غُطَيْف، عن أبي عُبَيدة ، به مرفوعًا.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٨٩٨)، والنسائي في "سننه" (٢٢٣٣)، وأبو يعلى (٨٧٨)، والضياء في "المختارة" (١١١٧) من طرق عن واصل، عن بشَّار، عن الوليد، عن عياض، عن أبي عُبَيدة ، به مرفوعًا .

(٢) في (ش): « غضف ».
وهو: غُضَيف بن الحارث السَّكوني، ويقال: غُطَيف بالطاء.

(٣) كذا في جميع النسخ بالياء، والجادَّة: «صحيحان» بالألف؛ لأن التقدير: « قال: هما جميعًا صحيحان »، لكنَّ ما وقع عندنا في النسخ صحيح في العربية، وقد ذكرنا له وجهين في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٧٣١). وأخرجه الطيالسي في =

والعَتَكي[١]، عن الأسْوَد بن شَيبان، عن أبي نَوْفَل[٢]: أن أباه سأَلَ النبيَّ ﷺ عن الصَّوم ؟ قال: ... فذكر الحديثَ ؟

قال أبي: قد رواه قومٌ[٣] ليسوا بأقوياء، فقالوا: عن أبي نَوْفَل، عن أبيه[٤]، والثِّقاتُ لا يقولون: عن أبيه[٥].

= "مسنده" (١٤٠٩) عن الأسود، عن أبي نوفل، به. وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٢٣٨)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٦٧ رقم٢٠٦٦٣) من طريق عفان ابن مسلم، عن الأسود، عن أبي نوفل، به .

(١) هو: عبدالله بن أبي بكر . وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٧٣١).

(٢) في (ت): « نوافل ». وهو: أبو نوفل بن أبي عَقْرب، مشهور بكنيته، واسمه: مسلم، وقيل غير ذلك.

(٣) قوله: « قوم » سقط من (ف).

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٤٧ رقم١٩٠٥١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٧٥)، والبيهقي في "الشعب" (٣٥٩٦) عن وكيع، وأحمد أيضًا (٥/ ٦٧ رقم٢٠٦٦٢)، والنسائي في "سننه"(٢٤٣٤) من طريق يزيد بن هارون، والنسائي أيضًا (٢٤٣٣) من طريق سيف بن عبيدالله، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣١٦-٣١٧ رقم ٧٩٨) من طريق سهل بن بكار، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٩٢٥)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٦/ ٢١٨) من طريق عمرو بن حكام، جميعهم عن الأسود، عن أبي نوفل، عن أبيه؛ قال: سألت النبي ﷺ .
قال الحافظ في "الإصابة" (١١/ ٢٥٩): « سنده حسن ».

(٥) الفرق بين الروايتين بيِّن، فالرواية الأولى -«عن أبي نوفل: أن أباه سأل النبيﷺ»-: مرسلة؛ لأن أبا نوفل لم يدرك زمن النبي ﷺ، وأما الرواية الأخرى -« عن أبي نوفل، عن أبيه » -: فتكون متصلة؛ لأنه يحدِّث عن أبيه، عن النبي ﷺ. وفي مثل هذا: ما رواه أبو داود في مسائله للإمام أحمد (١٩٧٨) قال: « سمعت أحمد قيل له: إن رجلاً قال: عروة؛ أن عائشة، وعروة، عن عائشة؛ قالت: يا رسول الله، وعن عروة، عن عائشة، سواء ؟ فقال: كيف هو سواء ؟! أي ليس بسواء».
وقد حرَّر الفرق بينهما جمع من الأئمة؛ كالحافظ ابن رجب في "شرح العلل" (٢/ ٦٠١-٦٠٥)، والحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٥٨٦-٥٩٣).

٦٩٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عاصم الأحول[٢]، عن أبي عثمان[٣]، عن أبي ذَرٍّ[٤]، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَقَدْ صَامَ الشَّهْرَ » .

ورواه ثابتٌ[٥]، عن أبي عثمان، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: حديثُ أبي ذَرٍّ أشبَهُ؛ لأنه يُروى هذا الكلام عن أبي ذَرٍّ

---

(١) انظر المسألة رقم (٦٨٦).

(٢) هو: عاصم بن سليمان . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٤٥ رقم ٢١٣٠١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٣٩) من طريق إسرائيل، والترمذي في "جامعه" (٧٦٢)، وابن ماجه في "سننه" (١٧٠٨) من طريق أبي معاوية، والبزار في "مسنده"(٣٩٠٤)، من طريق عبدالواحد بن زياد، والنسائي في "سننه" (٢٤٠٩) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، جميعهم عن عاصم، به .
قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح ». وأبو عثمان لم يسمع من أبي ذر؛ كما قال ابن المديني. انظر "جامع التحصيل" (ص٣٠٨).
وقد رواه النسائي (٢٤١٠) من طريق عبدالله بن المبارك، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن رجل، عن أبي ذر، به . وتابع ابن المبارك شيبان كما سيأتي عند الدارقطني.

(٣) هو: عبدالرحمن بن ملٍّ النهدي.

(٤) في(ش): « أبي هريرة » بدل: «أبي ذر ».

(٥) من قوله: « عن أبي عثمان عن أبي ذر . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك) .
وثابت هو: بن أسلم البُناني . وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٥١٥)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٦٣ و٣٨٤ و٥١٣٠رقم ٧٥٧٧ و٨٩٨٦ و١٠٦٦٣)، والنسائي في "سننه" (٢٤٠٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٥٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٣).
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٧٨ و١٩٨١)، ومسلم (٧٢١) من طريق عباس ابن فرُّوخ الجُرَيري، وأبي التيَّاح يزيد بن حميد، كلاهما عن أبي عثمان النَّهدي، عن أبي هريرة، به مرفوعًا؛ كما رواه ثابت. ورواه مسلم أيضًا من طريق أبي شِمْر الضُّبَعي، عن أبي عثمان، عن أبي هريرة، به مرفوعًا أيضًا .

بإسنادٍ آخر، وثابتٌ أحفَظُ من عاصم[(١)].

٦٩١ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه حمَّاد بن سَلَمة[(٢)]، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي مَرزوق[(٣)]، عن فَضالَة بن عُبَيد: أنَّ رسولَ الله ﷺ أُتيَ بإناءٍ فشَرِبَ، فقالوا: يا رسولَ الله، هذا يومٌ كنتَ تصومُه[(٤)]! قال: « **أَجَلْ، وَلَكِنِّي قِئْتُ فَأَفْطَرْتُ** » .

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١١٤١): « يرويه عاصم بن سليمان الأحول، عن أبي عثمان، عن أبي ذر، يرويه أصحاب عاصم عنه كذلك، وخالفهم شيبان فرواه عن عاصم، وأدخل بين أبي عثمان وبين أبي ذر رجلاً لم يُسَمِّه. ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي هريرة، وحديث أبي ذر أشبه بالصواب ». وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٢٣٢) اختلافًا آخر على أبي عثمان في وقف هذا الحديث أو رفعه، ولم يرجِّح .

(٢) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٦٧٨). ورواه أيضًا في "شرح معاني الآثار" (٢/٩٧)، والطبراني في "الكبير" (١٨/٣١٦ رقم٨١٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٢/٣٦) إلا أنه وقع في "شرح معاني الآثار" زيادة: « حَنَش الصَّنعاني » بين أبي مرزوق وفَضالَة !! ولم يورد ابن حجر هذا الإسناد في "إتحاف المهرة" (١٢/٦٥٦).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/١٨ رقم٢٣٩٣٥) عن محمد بن عبيد، وابن ماجه في "سننه" (١٦٧٥)، والطبراني في "الكبير" (١٨/٣١٦ رقم٨١٨) من طريق يعلى ومحمد ابني عبيد الطنافسي، كلاهما عن محمد بن إسحاق، عن يزيد، به.
ووقع عند ابن ماجه والطبراني التصريح بسماع أبي مرزوق من فضالة .
قال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (٢/١٢): « هذا إسناد ضعيف، أبو مرزوق التجيبي لا يعرف اسمه، لم يسمع من فَضالَة بن عُبَيد، بينهما حنش، ومحمد بن إسحاق مدلس، وقد عنعنه ».

(٣) هو: التُّجِيبي، المصري، اسمه: حبيب بن الشَّهيد، وقيل: ربيعة بن سليم.

(٤) في (ف): « أصومه ».

قال أبي: بين أبي مَرزوق وفَضالَة: حَنَشٌ الصَّنعاني[(١)]، من غير رواية[(٢)] ابن إسحاق[(٣)].

٦٩٢ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة، عن معاوية بن يحيى، عن موسى بن عُقبَة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « رُبَّ صَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِهِ الجُوعُ، وَرُبَّ قَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهَرُ ».

قلتُ لأبي: فمعاويةُ هذا مَن هو ؟

---

(١) هو: حنش بن عبدالله، ويقال: ابن علي.

(٢) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: « رواة ».

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢١ رقم٢٣٩٦٣) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاق؛ قال: حدثني يزيد، عن أبي مرزوق، عن حنش، عن فَضالَة، به. ورواه أحمد (٦/ ١٩-٢٠ رقم٢٣٩٤٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار"(١٦٧٩)، وفي "شرح معاني الآثار"(٢/ ٩٦-٩٧)، والطبراني في "الكبير"(١٨ رقم٧٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢٠) من طريق ابن لهيعة. وأحمد أيضًا (٦/ ٢٢ رقم ٢٣٩٦٦) من طريق عبدالله بن عياش. ورواه الطبراني في "الكبير"(١٨/ ٣١٦ رقم٨١٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٢/ ٣٧) من طريق عميرة بن أبي ناجية. ورواه الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٨٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢٠)، وابن عساكر أيضًا (١٢/ ٣٧) من طريق المفضل بن فضالة، كلُّهم عن يزيد، عن أبي مرزوق، عن حنش، عن فَضالَة، به.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٤٥). وقد نقل هذا النَّص الحافظ العراقيُّ في "ذيل الميزان" رقم (٧٠٢)، ثم تعقبه بقوله: « فأما قول أبي حاتم في "العلل": إن الحديث منكر؛ يريد من هذا الوجه، وإلا فقد رواه النسائي في "سننه الكبرى"، وابن ماجه، والحاكم في "المستدرك" من حديث أبي هريرة، وقال: إنه صحيح على شرط البخاري». اهـ. وكان أبو حاتم قال في المسألة (٣٤٥): « غير أنَّ الحديث بهذا الإسناد مُنكَر». ومن الواضح أن العراقي لم يطلع على كلام أبي حاتم في المسألة (٣٤٥)، ولو اطلع عليه لما احتاج إلى هذا التعقب.

قال: لا يُدرَى[١]، غيرَ أن الحديث مُنكَرٌ .

٦٩٣ - وسمعتُ[٢] أبي وحدَّثنا عن عمرو بن علي الصَّيرَفي، عن[٣] يحيى القَطَّان[٤]، عن ابن جُرَيج[٥]؛ قال: أخبرني مَكحُول، عن شيخٍ من الحَيِّ، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَفْطَرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومُ** ».

فسألت أبي عن هذا الشَّيخ ؟

فقال: هو أبو أسماء الرَّحَبي .

٦٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن موسى التَّيْمي[٦]،

---

(١) في(أ) و(ش) و(ف): « لا يارا »، والمثبت من(ت) و(ك)، وتقدَّمت على الصواب في المسألة رقم (٣٤٥).

(٢) انظر المسألة رقم (٦٥٧) و(٧٢٩) و(٧٣٢) و(١٧٠٤) و(٢٨٣٩).

(٣) قوله: « عن » سقط من(أ) و(ش). (٤) هو: يحيى بن سعيد .

(٥) وعن ابن جريج رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٥٢٥)، وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٠١) من طريق ابن علية، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٨٢ رقم ٢٢٤٣١) من طريق عبدالرزاق ومحمد بن بكر البرساني وروح بن عبادة، وأبو داود في "سننه" (٢٣٧٠) من طريق الإمام أحمد، عن عبدالرزاق ومحمد بن بكر، وأيضًا عن إسماعيل بن علية، والنسائي في "الكبرى" (٣١٣٤) من طريق خالد بن الحارث، جميعهم عن ابن جُرَيج، عن مَكحُول، به .
ورواه أبو داود في "سننه" (٢٣٧١)، والنسائي في "الكبرى" (٣١٢٣) كلاهما من طريق العلاء بن الحارث، عن مَكحُول، عن أبي أسماء، عن ثَوْبان، به.

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه"(١٦٦٦)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٨٦٧)، وفي "تهذيب الآثار"(١/ ١٢٣ رقم ١٧٣/ مسند ابن عباس)، والجصاص في "أحكام القرآن" (١/ ٢٦٦)، والشاشي في "مسنده" (٢٤٢-٢٤٤)، والضياء =

عن أسامةَ بن زيد، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن أبيه[(١)]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الصَّائِمُ في السَّفَرِ كَالمُفْطِرِ في الحَضَرِ** ».

قال أبو زرعة[(٢)]: رواه أبو أحمد الزُّبَيري[(٣)]، ومَعْن بن عيسى[(٤)]، وحمَّاد بن خالد الخيَّاط[(٥)]، عن ابن أبي ذئب[(٦)]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبيه؛ قولَه[(٧)]: الصَّائمُ في السَّفَر . . . .

= في "المختارة" (٩١٢). وأخرجه ابن جرير أيضًا (٢٨٦٨)، وفي "تهذيب الآثار"(١/ ١٢٤ رقم ١٧٤/ مسند ابن عباس)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٣٢٠)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٦٦) من طريق يزيد بن عياض، عن الزهري، به.

(١) هو: عبدالرحمن بن عَوف .

(٢) كذا في جميع النسخ: نسبةُ هذا القول إلى أبي زرعة! وقد نقل الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٤٦٢)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٩١٩) هذا القول ونسباه إلى أبي حاتم، والسؤال إنما وجهه ابنُ أبي حاتم إلى أبيه، كما يظهر في أول المسألة.

(٣) في (أ) و(ش): « الزبيدي ». وهو: محمد بن عبدالله بن الزبير. وروايته أخرجها الفريابي في "الصيام" رقم (١٤٠)، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٩١١).

(٤) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٢٢٨٤)، و"الكبرى" (٢٦٠٥/ الرسالة)، ثم قال عن هذه الرواية: « هذا خطأ ».

(٥) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٢٢٨٥) وقرن معه أبا عامر عبدالملك بن عمرو. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٩٦٢) من طريق خالد بن مخلد، عن ابن أبي ذئب، به. وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٨٣) من طريق أبي قتادة عبدالله بن واقد الحراني، عن ابن أبي ذئب، مرفوعًا.
وأخرجه النسائي أيضًا (٢٢٨٦) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، قوله.

(٦) هو: محمد بن عبدالرحمن .

(٧) قوله: « قوله » سقط من (ش).

ورواه عَنْبَسَةُ بنُ خالد، عن يونس[١]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه ابنُ لَهِيعَة[٢]، عن يونس، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

ورواه بَقِيَّة[٤]، عن آخَرَ، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة[٥]: الصَّحيحُ: عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبيه، موقوف[٦].

---

(١) هو: ابن يزيد الأَيْلي.
(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار" (١/١٢٣ رقم ١٧٢/ مسند ابن عباس)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٦٥٥).
(٣) من قوله: « ورواه ابن لهيعة ... » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).
(٤) هو: ابن الوليد. ولم نجد روايته، ولكن الحديث أخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (٣٢٠) من طريق يزيد بن عياض، عن الزهري، به.
(٥) كذا في جميع النسخ: نسبةُ هذا القول إلى أبي زرعة! وتقدم نحوه قريبًا.
(٦) قوله: «موقوف» يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
والحديث أخرجه البزار في "مسنده" (١٠٢٥) من طريق عبدالله بن عيسى المدني، عن أسامة بن زيد، عن الزهري، به. وذكر الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٤٦٢) عن ابن القطان أنه ذكر الحديث من جهة البزار ثم قال: « هكذا قال عبدالله بن عيسى المدني! وقال غيره: عبدالله بن موسى التيمي، وهو أشبه بالصَّواب ».
قال البزار بعد أن رواه: « وهذا الحديث أسنده أسامة بن زيد، وتابعه على إسناده يونس. وقد رواه ابن أبي ذئب وغيره عن الزهري، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، =

٦٩٥ - وسمعتُ أبي وذكر حديثَ محمد بن سَلَمة[١]، عن ابن إسحاق[٢]، عن يحيى بن سعيد، عن أبي سَلَمة[٣]، عن عائِشَة؛ قالت: إنْ كان ليكونُ عَلَيَّ الأيامُ من رمضان في عهدِ رسول الله ﷺ، فما أقضيها إلَّا في شَعبان من العام المُقبِل، وكان رسولُ الله ﷺ

= عن أبيه موقوفًا من قول عبدالرحمن. ولو ثبت مرفوعًا كان خروج النبي ﷺ حيث خرج فصام حتى بلغ الكديد، ثم أفطر وأمرنا بالفطر دليلاً على نسخ هذا الحديث لو ثبت؛ لأنه يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل رسول الله ﷺ ».اهـ.

وقال ابن جرير في "تفسيره" (٣/ ٤٧٤): « وأما الأخبار التي رويت عنه ﷺ من قوله: " الصَّائمُ في السَّفَرِ كالمُفطِرِ في الحَضَر " : فقد يحتمل أن يكون قيل لمن بلغ منه الصومُ ما بلغ من هذا الذي ظُلِّل عليه، إن كان قيل ذلك، وغير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قيلُ ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين ».اهـ.

قال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا يرفعه عن الزهري غير يزيد ابن عياض، [وعقيل] من رواية [سلامة] بن روح عنه، ويونس بن يزيد من رواية القاسم بن مبرور، عنه، وأسامة بن زيد من رواية عبد الله بن موسى التيمي [عنه]، والباقون من أصحاب الزهري رووه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه من قوله».اهـ، والتصويب من "نصب الراية" (٢/ ٤٦٢).

وذكر الدارقطني في "العلل" (٥٦٤) الاختلاف في هذا الحديث وقال: «والصحيح عن أبي سلمة، عن أبيه موقوفًا ».

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٤٤): « وهو موقوف، وفي إسناده انقطاع، ورُوي مرفوعًا، وإسناده ضعيف ».

وقال ابن حجر في "الفتح" (٤/ ١٨٤): « والمحفوظ: عن أبي سلمة، عن أبيه موقوفًا، كذلك أخرجه النسائي وابن المنذر، ومع وقفه فهو منقطع؛ لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه ».اهـ.

(١) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٢٣٥٥).

(٢) هو: محمد.

(٣) في (ف): « عن يحيى بن سعيد، عن أبي سعيد، عن أبي سلمة ».

يصوم شَعبان إلَّا قليلاً .

قال أبي: هذه الكلمةُ الأخيرةُ لم يَروِها[١] أحدٌ غيرُ ابن إسحاق: كان يصومُ شَعبان إلَّا قليلاً[٢].

٦٩٦ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه مالك بن أنس[٣]، عن حُمَيد الطَّويل[٤]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ في ليلة القَدْر ؟

فقالا: إنما هو: عن أنس، عن عُبادة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

---

(١) في (ت) و(ك): « يزدها »، ولم تنقط « الزاي » في (ك).

(٢) الحديث رواه البخاري (١٩٥٠) من طريق زهير بن معاوية، ورواه مسلم (١١٤٦) من طريق زهير وسليمان بن بلال وابن جريج وعبدالوهاب الثقفي وسفيان بن عيينة، كلُّهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي سلمة، عن عائشة، به، بلا قوله: « وكان رسولُ الله ﷺ يصومُ شَعبان إلَّا قليلاً » .
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٥١/ أ) الاختلافَ في هذا الحديث، وقال: « ورواه ابن إسحاق، عن يحيى بن سعيد، عن أبي سَلَمة، عن عائِشَة، وزاد فيه ألفاظًا أسندها عن النبي ﷺ لم يأتِ بها غيرُه، والصحيح قول ابن جريج ومن تابعه ».

(٣) في "الموطأ" (١/ ٣٢٠). ومن طريقه أخرجه ابن وهب في "موطئه" (٣٠٥)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٩٦)، والثعلبي في "تفسيره" (١٠/ ٢٥٢-٢٥٣)، والبيهقي في "المعرفة" (٦/ ٣٨٧ رقم ٩٠٧٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٥٣-٣٥٤).

(٤) هو: حُمَيد بن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣١٣ و٣١٩ رقم٢٢٦٦٧ و٢٢٦٧٢ و٢٢٦٧٤ و٢٢٧٢١) من طريق معتمر بن سليمان، ومحمد بن أبي عدي، وحماد بن سلمة، ويحيى القطان، ورواه البخاري في "صحيحه" (٤٩ و٢٠٢٣ و٦٠٤٩) من طريق إسماعيل بن جعفر، وخالد بن الحارث، وبشر بن المفضل، جميعهم عن حُمَيد الطَّويل، عن أنس، عن عبادة، به .

قالا: من مالك[١].

٦٩٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ بن سعيد بن عمرو ابن سعيد بن الأَمَوي[٢]، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيُّونَ لَا نَكْتُبُ[٣]، الشَّهْرُ هَكَذا وهَكَذا[٤]»؟

(١) قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢/ ٢٠٠): «هكذا روى مالك هذا الحديث لا خلاف عنه في إسناده ومتنه ... وإنما الحديث لأنس عن عبادة بن الصَّامت».
وقال في "الاستذكار"(١٠/ ٣٣٢):«هكذا روى مالك هذا الحديث عن أنس قال: خرج علينا رسول الله ﷺ . وخالفه أصحاب حميد كأنهم قرؤوه عن حميد، عن أنس، عن عبادة بن الصامت قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ...، وكذلك رواه يحيى القطان وبشر بن المفضل وابن أبي عدي وحماد بن سلمة وغيرهم، عن حميد، عن أنس، عن عبادة، كلهم جعله من مسند عبادة. وقال علي بن المديني: وهم فيه مالك، وخالفه أصحاب حميد، وهم أعلم به منه، ولم يكن له وحميد علم كعلمه بمشيخة أهل المدينة ».

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن أخرج الإمام أحمد في "المسند"(٦/ ٨١ رقم ٢٤٥١٨)، والطبراني في "الأوسط" (٥٢٤٩)، والدارقطني في "سننه"(٢/ ١٩٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٥٠) من طرق عن إسحاق بن سعيد، عن أبيه، قال: قيل لعائشة: يا أم المؤمنين، رُئِيَ هذا الشهر لتسع وعشرين؟! قالت: وما يعجبكم من ذلك، لَمَا صُمْتُ مع رسول الله ﷺ تسعًا وعشرين أكثرُ مما صمت ثلاثين ».اهـ. واللفظ لأحمد.

(٣) قال ابن الأثير في "النهاية" (١/ ٦٨):« وفيه: إنا أُمَّةٌ أميون لا نَكْتُبُ ولا نَحْسُبُ»، أراد أنهم على أصل ولادة أمهم لم يتعلَّموا الكتابةَ والحساب؛ فهم على جِبِلَّتِهِمُ الأولى. وقيل: الأمي الذي لا يكتب؛ ومنه الحديث:« بُعِثْتُ إلى أمة أمية »، قيل للعرب: الأميون؛ لأنَّ الكتابة كانتْ فيهم عزيزة أو عديمة، ومنه قوله تعالى:﴿بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجُمُعَة: ٢]».اهـ.

(٤) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ:«هكذى وهكذى»، والأصل «هكذا» بالألف؛ إلا أنَّ العرب قد تميل «ذا» الإشارية، فيكتبونها بالياء. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه شُعْبَة[1]، عن الأسْوَد بن قَيس، عن سعيد بن عمرو، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

٦٩٨ - وسألتُ[2] **أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن** زيد بن أسلَم[3]، عن أبيه، عن عَطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدري؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنِ احْتَلَمَ، وَلَا مَنِ احْتَجَمَ** ».

ورواه أيضًا أسامةُ[4]، عن أبيه، عن عَطاء بن يَسار، عن أبي سعيد الخُدري، عن النبيِّ ﷺ.

قالا: هذا خطأٌ؛ رواه سفيان الثَّوري[5]، عن زيد بن أسلَم، عن

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠).
وأخرجه مسلم أيضًا (١٠٨٠) من طريق سفيان الثوري، عن الأسود بن قيس، به.

(٢) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٤٧/ مخطوط)، ونقل بعضه بتصرف ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٨٧)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٧١).

(٣) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٧١٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٣٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٧١)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٥٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢٠ و٢٦٤). وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٧٢)؛ لبيان علته، لا لتصحيحه. وأخرجه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١٢٨) من طريق أبي داود النخعي سليمان بن عمرو، عن زيد بن أسلم، به.

(٤) في (ش): «عن أسامة»، وكأنه ضُرب على قوله: «عن». وأسامة: هو ابن زيد بن أسلم.

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٣٧٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٧٣-١٩٧٥)، والدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٦٩ و٢٧٠).
ومن طريق أبي داود أخرجه الجصاص في "أحكام القرآن" (١/ ٢٣٩)، والبيهقي في "سننه" (٤/ ٢٢٠). وأخرجه البيهقي أيضًا (٤/ ٢٦٤) من طريق سليمان بن =

رجُلٍ من أصحابه، عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ[١]؛ وهذا الصَّحيحُ .

وسألتُ أبي وأبا زرعة مرَّة أُخرى عن هذا الحديث ؟

فقال[٢] أبي: هذا أشبَهُ بالصَّواب، والله تعالى أعلم .

وقال أبو زرعة: هذا أصَحُّ[٣] .

= أحمد الطبراني، عن إسحاق الدَّبَري، عن عبدالرزاق، عن الثوري، به مرفوعًا . والحديث في "مصنف عبدالرزاق" (٧٥٣٨)- وهو من رواية الدَّبَري - عن معمر والثَّوري، عن زيد بن أسلم، عن رجُلٍ من أصحابه، عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ قال: لا يفطر من قاء، ولا من احتجم، ولا من احتلم. قال عبدالرزاق: وذكره معمر عن النبيِّ ﷺ .اهـ، وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٧٤) عن محمد ابن يحيى، عن عبدالرزاق، عن معمر والثوري، عن زيد بن أسلم، عن رجل، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ .

(١) قوله: « عن النبي ﷺ » سقط من (أ) و(ش).

(٢) في (ت) و(ك): « قال ».

(٣) قال الترمذي في الموضع السابق :« حديث أبي سعيد حديث غير محفوظ ». وقال ابن خزيمة في الموضع السابق:« وهذا الإسناد غلط، ليس فيه عطاء بن يسار ولا أبو سعيد، وعبدالرحمن بن زيد ليس هو ممن يحتج أهل التثبيت بحديثه؛ لسوء حفظه للأسانيد، وهو رجل صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد، ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظ الأسانيد». وقال:« وروى هذا الخبر سفيان بن سعيد الثوري، وهو ممن لا يدانيه في الحفظ في زمانه كثير أحد عن زيد بن أسلم، عن صاحب له، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، عن النبي ﷺ . . . فلو كان هذا الخبر عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري؛ لباح الثوري بذكرهما، ولم يسكت عن اسميهما، يقول: عن صاحب له، عن رجل، وإنما يقال في الأخبار: عن صاحب له، وعن رجل؛ إذا كان غير مشهور ».

وقال:«سمعت محمد بن يحيى يقول: هذا الخبر غير محفوظ عن أبي سعيد، =

٦٩٩ - **وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُ العزيز الدَّراوَرْدي**[(١)]، عن زيد بن أسلَم، عن محمد بن المُنكَدِر، عن محمد بن كَعْب: أنه أتى أنسَ بن مالك في رمضان وهو يريدُ سفرًا، فوجدَه قد رُحِّلَتْ راحِلَتُه[(٢)]، ولبسَ ثيابَ السَّفر، فدعا بطعام فأكَل، فقُلنا: أَسُنَّةٌ؟ قال: ليس بسُنَّة.

ورواه محمد بن عبدالرحمٰن بن مُجَبَّر[(٣)]، عن ابن المُنكَدِر[(٤)]، عن محمد بن كعب: أنه أتى أنسَ بن مالك . . . فذكر الحديثَ؛

= ولا عن عطاء بن يسار، والمحفوظ عندنا: حديث سفيان ومعمر». وقال البيهقي في الموضع السابق: «كذا رواه عبدالرحمٰن بن زيد وليس بالقوي، والصحيح رواية سفيان الثَّوري وغيره، عن زيد بن أسلم، عن رجُلٍ من أصحابه، عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٢٧٨) الاختلاف في هذا الحديث وقال: «والصحيح: ما قاله الثوري». وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٣٢٨): «وقد تكلم في هذا الحديث أيضًا الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي وابن خزيمة»، ثم قال: «والصحيح رواية سفيان الثوري». وقال ابن حجر في "النكت الظراف" (٣/ ٤١٣): «وهذا أصح طرقه؛ لأن الثوري أحفظ الجميع».

(١) هو: عبدالعزيز بن محمد . وروايته أخرجها إسماعيل بن إسحاق القاضي، كما في "الاستذكار" لابن عبدالبر (١٠/ ٨٩).

(٢) أي: شُدَّ الرَّحلُ على ظهر بعيره، والرَّحْلُ: كلُّ شيءٍ يُعَدُّ للرَّحيل من وِعاءٍ للمَتاع، ومَركَبٍ للبعير، وحِلْسٍ، ورَسَنٍ. انظر "المصباح المنير" (ص ٢٢٢ رحل).

(٣) بفتح الباء الموحدة المشددة على وزن: محمد. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي (٨/ ٤٦).

(٤) روايته من هذا الوجه أخرجها الترمذي في "جامعه" (٧٩٩) من طريق عبد الله بن جعفر المديني، وأيضًا (٨٠٠)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٨٧-١٨٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٤٧)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١٧١ رقم ٢٦٠٢) =

قال: فقلتُ: سُنَّةٌ ؟ فقال: نعم، سُنَّةٌ .

قال أبي: حديثُ الدَّراوَرْدي أصحُّ[1] .

٧٠٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق[2]، عن الزُّهْري، عن أُوَيس بن مالك بن أبي عامر - عَدِيد بني تَميم[3]- عن

= من طريق محمد بن جعفر، كلاهما -عبدالله ومحمد-،عن زيد بن أسلم، عن محمد بن المنكدر، به .

(١) قال الترمذي في الموضع السابق:« حديث حسن ». ونقل ابن حجر في "إتحاف المهرة"(٢/ ٢٨٨) عن الدارقطني في "سننه" قوله:« كلهم ثقات »، ولم أقف عليه في المطبوع من "السنن" .ونقل ابن حجر أيضًا عن ابن القطان قوله:« إنه صحيح».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٣٦ رقم ١٣٤٧٤)، والنسائي في "سننه" (٢١٠٣)، وفي "الكبرى" (٢٤٢٤/ الرسالة).

(٣) كذا في جميع النسخ ! وكذا أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٣٦ رقم ١٣٤٧٤) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن ابن إسحاق؛ قال: ذكر الزهري . . . الحديث.
وقد رواه النسائي في "المجتبى" (٢١٠٣)، و"الكبرى" (٢٤٢٤/ الرسالة) من طريق عبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري، عن عمه يعقوب بن إبراهيم، به هكذا:« عديد بني تَيم ». وكذا ذكره المزي في موضعين من "تحفة الأشراف"(١/ ٩٧ رقم٢٤٠)، و(١٠/ ٣١٤ رقم١٤٣٤٢)، وهو الصواب؛ فقد ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٥٥ رقم١٦٦٧)، فقال:« أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، حليف بني تيم من قريش، المدني، عن أبيه، هو جد إسماعيل بن عبد الله بن عبدالله بن أويس، وهو عم مالك بن أنس ». وترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٢٦ رقم١٢٤٦)، فقال:« أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، حليف بني تيم من قريش ». وترجم له المِزِّي في "تهذيب الكمال" (٣/ ٣٩٦ رقم ٥٨٣)، وعدَّه من الأوهام، لكن وقع عنده:« عديد بني تميم »، مع أنه في "التحفة" قال:« عديد بني تيم » كما سبق ! .

أنس بن مالك، فذكر الحديثَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **هَذَا رَمَضَانُ قَدْ جَاءَ، تُفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ الجَنَّةِ** ... » الحديثَ[١] ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن الزُّهْري[٢]، عن ابن أبي أنس[٣]، عن أبيه[٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: فإنه روى ابنُ إسحاق[٥] على إثْرِ هذا الحديث عن الزُّهْري؛ قال: حدَّثني ابنُ[٦] أبي أنس؛ أنه سمع أبا هريرة يحدِّث عن النبيِّ ﷺ[٧] ... بنحوه.

---

(١) قوله: « الحديث » ليس في (ف).

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٩٩ و٣٢٧٧) من طريق عقيل بن خالد، ومسلم (١٠٧٩) من طريق يونس بن يزيد وصالح بن كيسان، ثلاثتهم عن الزهري، به.

(٣) هو: نافع بن مالك.

(٤) هو: مالك بن أبي عامر.

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٨١ رقم ٧٧٨٢) عن شيخه يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري؛ قال: حدثني أبي، عن ابن إسحاق؛ قال: ذُكر أن ابن شهاب قال: حدثني ابن أبي أنس: أنه سمع أبا هريرة، ولم يقل: عن أبيه، فذكر الحديث. اهـ. فهذا نص من الإمام على أنه لم يقل في الإسناد: « عن أبيه ». وقد أخرجه النسائي في "المجتبى" (٢١٠٢)، وفي "الكبرى" (٢٤٢٣) من طريق عبيدالله بن سعد بن إبراهيم الزهري، عن عمه يعقوب شيخ الإمام أحمد، به، وزاد في الإسناد: « عن أبيه ». والإمام أحمد أوثق من عبيدالله بن سعد بدرجات.

(٦) قوله: « ابن » سقط من (أ) و(ش) و(ف). وانظر التعليق التالي.

(٧) من قوله: « قلت: فإنه روى ابن إسحاق ... » إلى هنا، مكرر في (ت) و(ك)، لكن في الموضع الأول: « حدثني أبي أنس »؛ بإسقاط « ابن » كما في بقيَّة النسخ، وجاءت على الصَّواب في الموضع الثاني. وسقط من هذا التكرار قوله: « يحدث ».

قال أبي: وهذا أيضًا خطأٌ؛ إنما هو: ابنُ أبي أنس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ(١).

٧٠١ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ رواه مَرْوانُ الفَزَاريُّ(٣)، عن عليِّ بن عبد العزيز، عن يزيدَ بن أبي يزيدَ الجَزَريِّ، عن المِسْوَر(٤)، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **اسْتَعِينُوا بِالقَيْلُولَةِ عَلَى القِيامِ، وَبِالسُّحُورِ عَلَى الصِّيَامِ** »؟

قال أبي: هؤلاءِ مَجهولون(٥).

---

(١) الحديث رواه الإمام أحمد والنسائي كما سبق، وقال النسائي بعد روايته: «هذا الحديث خطأ، ولم يسمعه ابن إسحاق من الزهري، والصَّواب ما تقدَّم ذكرُنا له»؛ يعني: رواية الزهري، عن ابن أبي أنس، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ التي رجحها أبو حاتم.
وقال المزي في المواضع المتقدمة من "التحفة" و"تهذيب الكمال": « قال النسائي: هذا حديث منكر خطأ ، ولعل ابن إسحاق سمعه من إنسان ضعيف فقال فيه: «وذكر الزهري »، المحفوظ: حديث الزهري، عن ابن أبي أنس - وهو أبو سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر، عم مالك بن أنس-، عن أبيه، عن أبي هريرة».

(٢) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير"(٤/٢٥٨/ مخطوط)، إلا أن لفظ أبي حاتم عنده هكذا: « إسناده مجهول ».

(٣) هو: مروان بن معاوية .

(٤) في (ت) و(ك): « المور ».

(٥) الظاهر أنه يعني: علي بن عبدالعزيز، ويزيد الجزري، والمسور.
أما علي بن عبدالعزيز: فهو علي بن غراب، ولكن قلب اسمه مروان بن معاوية الفزاري كما قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٠٠ رقم ١٠٩٩).
وأما يزيد بن أبي يزيد الجزري: فلم نقف على ترجمته.
وأما المسور: فإنه لم ينسب هنا، والراوي عنه لم نقف له على ترجمة، ولكن المعروف في هذه الطبقة هو المسور بن مخرمة، وهو يروي عن أبي هريرة كما في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٥٨١)، فلعلَّه هو !

٧٠٢ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه قَبِيصَةُ[١]، عن الثَّوْريِّ، عن منصور[٢]، عن مُجاهِد، عن حَرْمَلَةَ بنِ إياسٍ أبي الخليل[٣]، عن مولَى أبي قَتادة، عن أبي قَتادة، عن النبيِّ ﷺ - في صَوم يوم عاشُوراء -: أنه كفَّارةُ سَنَةٍ .

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: منصور[٤]، عن أبي الخليل[٥]، عن حَرْمَلَة بن إياس[٦].

---

(١) هو: ابن عقبة السُّوائي، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٦٧) تعليقًا، قال: « وقال قبيصة: عن سفيان، عن منصور، عن حرملة، عن أبي الخليل، عن مولًى لأبي قتادة. وهذا وهمٌ ».

(٢) هو: ابن المعتمر .

(٣) في (ش): « الجليل » بالجيم . وهذه الرواية خطأ كما سيأتي، وكنية حرملة بن إياس: أبو حرملة، والصواب في هذه الطريق - فيما يظهر -: «عن حرملة بن إياس، عن أبي الخليل»، فتكون علتها: في زيادة مجاهد في الإسناد، وجعل أبي الخليل شيخًا لحرملة، والصواب أنه الراوي عنه .

(٤) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٢٧٩٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨٣).

(٥) هو: صالح بن أبي مريم .

(٦) وقع في هذا الحديث اختلاف كبير، ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٦٧-٦٨)، و"التاريخ الأوسط" (١/ ٣٠١)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٥٠ رقم٢٧٩٦ فما بعده)، والدارقطني في "العلل" (١٠٣٧).
قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف فيه: « هو مضطربٌ لا أحكم فيه بشيء ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ١٦٢): «وهذا الحديث اختلف في إسناده اختلافًا يطول ذكره، وأبو الخليل وأبو حرملة لا يحتج بهما، وطائفة تقول: أبو حرملة، وطائفة تقول: حرملة بن إياس الشيباني، ولكنه صحيح عن أبي قتادة من وجوه ».
والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٦٢) من طريق عبدالله بن مَعْبَد الزِّمَّاني، عن أبي قتادة، به.

٧٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن حَرْبٍ[١]، عن شُعْبَة، عن الأعمَش، عن خَيْثَمة[٢]، عن أبي عَطيَّة[٣]، عن عائِشَة؛ قالت: قيل للنبيِّ ﷺ: رَجُلانِ أحدُهما يُعَجِّلُ الإفطارَ، ويُؤَخِّرُ السُّحُورَ... وذكَرَ الحديثَ.

ورواه يزيدُ بن أبي حَكيم[٤]، عن الثَّوري، عن الأعمَش، عن عُمارَة بن عُمَير، عن أبي عَطيَّة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٦١٥) عن شعبة، به. ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٣٧).
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٨ و١٧٣ رقم ٢٤٢١٣ و٢٥٣٩٩)، والفريابي في "الصيام" (٦٢) من طريق محمد بن جعفر غندر، والنسائي في "سننه" (٢١٥٨) من طريق خالد بن الحارث، كلاهما عن شعبة، به.
ورواه النسائي (٢١٥٩) من طريق ابن مهدي عن الثوري، والفريابي في "الصيام" (٦١)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٢٣) من طريق جرير، كلاهما عن الأعمش، به. ولفظ رواية جرير: «... أحدهما يعجل الصلاة ويعجل الإفطار...».

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن بن أبي سَبْرَة.

(٣) هو: الوداعي. قال الترمذي في "جامعه" (٧٠٢): «وأبو عطية اسمه: مالك بن أبي عامر الهَمْداني، ويقال: ابن عامر الهَمْداني، وابن عامر أصح».

(٤) لم نقف على روايته، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٨ رقم ٢٤٢١٤) من طريق مؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، به، بلفظ: «أحدهما يعجل المغرب، ويعجل الإفطار...». ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٨ رقم ٢٤٢١٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٩٩)، والترمذي في "جامعه" (٧٠٢)، والفريابي في "الصيام" (٦٠)، والنسائي في "سننه" (٢١٦١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٣٧) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، ومسلم في "صحيحه" (١٠٩٩) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والفريابي في "الصيام" (٥٨ و٥٩) من طريق علي بن مسهر ومحمد بن فضيل، والنسائي في "سننه" (٢٢٦٠) من طريق زائدة، جميعهم عن الأعمش، بمثله. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

أَيُّهما أَصَحُّ ؟

قال أبي[(١)]: حديثُ عُمَارَة عندي الصَّحيحُ[(٢)].

فقيل: إن الأَشْجَعيَّ[(٣)] روى عن الثَّوري، عن الأعمَش، عن خَيْثَمة وعُمَارة جميعًا ؟

فقال: لا أعرِفُه[(٤)].

٧٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالواحد بن زياد، عن أبي مالكٍ الأَشْجَعيِّ[(٥)]، عن أبي حازم[(٦)]، عن ابن عَمْرو، في الرَّجُل يُرِيدُ الصَّوْمَ؛ قال: هو بالخِيَار إلى نِصف النَّهار ؟

قال أبي: غيرُه يقول: ابنُ عُمَرَ[(٧)] أَصَحُّ[(٨)].

---

(١) قوله: « أبي » ليس في (ف).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ق١٥٢/ ب): « يرويه الأعمش، واختُلِف عنه: فرواه الثوري، وعلي بن مُسْهِر، ومحمد بن فضيل، ويحيى بن أبي زائدة، وأبو معاوية الضرير، وعبدالله بن نمير، وحفص بن غياث، عن الأعمش، عن عُمارة بن عمير، عن أبي عطية. وخالفهم شعبة وجرير بن عبدالحميد، فروياه عن الأعمش، عن خيثمة بن عبدالرحمن، عن أبي عطية، عن عائشة. وقال عبيدة بن حميد: عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي عطية، عن مسروق قال: قلت لعائشة. والقول قول الثوري ومن تابعه عن الأعمش، عن عمارة ».

(٣) هو: عُبَيدالله بن عُبَيدالرحمن.

(٤) في (ت) و(ك): « لا أعرف ».

(٥) هو: سعد بن طارق.

(٦) هو: سلمان الأشجعي.

(٧) في (ت) و(ك): « ابن عمرو »، وهو خطأ واضح.

(٨) أي: « وهو أصح ». والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٠٨١)، والدارقطني في "الأفراد" (٧٣/ ب/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٧٧)، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم وابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٠٨٨) من طريق محمد بن فضيل، كلاهما عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، عن عبدالله بن عمر، به . =

٧٠٥ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه [الحَفَري][(١)] أبو داود[(٢)]، عن سفيان الثَّوْري، عن منصور[(٣)]، عن خالد[(٤)]، عن عائِشَة؛ قالت: كان النبيُّ ﷺ يصوم شَعْبان، ويَتَحَرَّى[(٥)] الإثنَيْنِ[(٦)] والخميسَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ ليس هذا من حديثِ منصور؛ إنما هو: الثَّوْري، عن ثَوْر[(٧)]، عن خالد بن مَعْدان، عن ربيعة بن الغاز[(٨)]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ كذا رواه الثَّوْري[(٩)] ويحيى[(١٠)]

= قال الدارقطني: « تفرد به سعدان بن نصر، عن أبي معاوية، عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد، ما كتبته إلا عن أبي الطيب المناوي عنه ».

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « الجعفري »، وفي (ت) و(ك): « الجفري »، والتصويب من "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٢/ ٣٧٦)، و"تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٦٠-٣٦١)، وهو أبو داود عمر بن سعد الحفري.

(٢) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٢١٨١ و٢٣٦٣)، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (٣١). ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (١٦٠٦٣) عن النسائي قوله: «هذا خطأ» قال المزي: « يعني: أن الصواب: عن سفيان، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن عائشة » .

(٣) هو: ابن المعتمر .

(٤) هو: ابن سعد الكوفي .

(٥) في (ت) : « ويتحر »، وفي (ك): « ويتحو » ولم تنقط .

(٦) انظر الكلام على همزةِ «الإِثْنَيْنِ» - عَلَمًا - في التعليق على المسألة رقم (٦٧١).

(٧) هو: ابن يزيد الكلاعي.

(٨) في (ت): « الغان »، وفي (ك): « العان ».

(٩) لم نقف على رواية الثوري على هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٨٠ و١٠٦ رقم ٢٤٥٠٨ و٢٤٧٤٨)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٦٦٥)، والنسائي في "سننه" (٢٣٦٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٢٣) من طريق الثوري، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عائشة، به، وليس فيه ذكرٌ لربيعة بن الغاز.

(١٠) هو: ابن حمزة الحضرمي. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" =

وجماعة[(١)]، عن ثَوْر[(٢)].

٧٠٦ - **وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حَجَّاج بن أَرْطَاة[(٣)]، عن أبي**

= (١٦٤٩ و١٧٣٩)، والفريابي في "الصيام" (١) وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٤٣)، والطبراني في "الأوسط" (٣١٥٤)، و"مسند الشاميين" (٤٣٩)، والمحاملي في "أماليه" (١١٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٣/ ٣٢١).

(١) منهم عبدالله بن داود، وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه (٧٤٥)، وفي "الشمائل" (٣٠٦)، والفريابي في "الصيام" (٢)، والنسائي في "سننه" (٢١٨٧ و٢٣٦١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٧٥١).
وقال الترمذي: «حديث حسن غريب من هذا الوجه».

(٢) قال المزي في "تهذيب الكمال" (٨/ ١٦٩) بعد أن ذكر رواية خالد، عن عائشة: «والصحيح: عن ربيعة الجرشي عنها».

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٨٦٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٢).
ورواه البزار (٨٦٣) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، به .
قال البزار: «وهذا الحديث رواه حماد، عن الحجاج، ولا نعلم رواه غيره، ورواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن الحارث، عن علي».
ورواه البزار (٦٨٨) من طريق حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، عن النبي ﷺ، به.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن أبي إسحاق عن ضمرة، عن علي إلا الحجاج بن أرطاة، ولا عن الحجاج إلا حماد بن سلمة. . .».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٨٧٢) من طريق معمر، عن أبي إسحاق، عن الحارث قوله.
ورواه الطبراني في "الأوسط"(٩١٧٤)، وتمام في "فوائده" (٥٨٨ الروض البسّام)، من طريق عيسى بن مينا - قالون-، عن محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، به، مرفوعًا.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن موسى بن عقبة، إلا محمد بن جعفر، تفرد به عيسى بن مينا قالون».

إسحاق[١]، عن الحارث[٢]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال: « صَوْمُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ يُذْهِبُ[٣] وَغَرَ الصَّدْرِ[٤]» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو إسحاق، عن هُبَيرة[٥]، عن عليٍّ، موقوف[٦].

٧٠٧ - وسمعتُ[٧] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٨]، عن ابن وَهْب[٩]، عن عبدالجبَّار بن عمر، عن ابن شِهَاب، عن حُمَيْد بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، في كَفَّارَةِ الذي يأتي امرأتَه في رمضان ... فذكَرَ الحديثَ .

---

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٢) هو: ابن عبدالله الأعور .

(٣) في (ش):« تذهب ».

(٤) وَغَرُ الصَّدْرِ: الغِلُّ والحَرارة . انظر "النهاية" لابن الأثير (٥/٢٠٨).

(٥) هو: ابن يَريم الشِّبامي .

(٦) قوله: «موقوف» يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٨٥).

(٧) هذه المسألة بتمامها سقطت من (أ) و(ش).
وانظر المسألة التالية، والمسألة رقم (٦٥٣) و(٧٤٩).

(٨) هو: ابن يحيى، أبو حفص التُّجِيبي ولم نقف على روايته، والحديث رواه أبو عوانة في "صحيحه" (٢٨٥٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٢٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٢٦)، من طريق سعيد بن أبي مريم، عن عبدالجبار بن عمر، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٦ و١٩٣٧ و٢٦٠٠ و٥٣٦٨ و٦٠٨٧ و٦١٦٤ و٦٧٠٩ و٦٧١٠ و٦٧١١ و٦٨٢١)، ومسلم في "صحيحه" (١١١١) من طرق عن ابن شهاب الزهري، به.

(٩) هو: عبدالله .

قال عبدُ الجبَّار: وحدَّثني إسحاق، عن عِرَاك[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، بذلك .

قال أبي: إسحاقُ هو ابنُ أبي فَرْوَة، وإنما يروي عِراك[٢]، عن الزُّهْري، عن حُمَيد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

٧٠٨ - وسمعتُ[٣] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٤]، عن ابن وَهْب[٥]، عن عبدالجبَّار بن عمر؛ قال: حدَّثني يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، بذلك[٦]؛ قال: « **وَيَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ**[٧] » .

قال أبي: وحديثُ يحيى خطأٌ؛ إنما رَوَى[٨] يحيى[٩]، عن

---

(١) هو: ابن مالك الغِفاري .

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١١٩)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢٨٥٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٢٥)، والدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٣٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ١٦٥- ١٦٦).

(٣) انظر المسألة السابقة، والمسألة رقم (٦٥٣) و(٧٤٩).

(٤) هو: ابن يحيى، أبو حفص التُّجِيبي، وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٦٧١). ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٢٠)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٤٠٣)، والدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٤٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢٦)، من طريق سعيد بن أبي مريم، عن عبدالجبار بن عمر، عن يحيى بن سعيد وعطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به .

(٥) هو: عبدالله .

(٦) يعني بالحديث السَّابق .

(٧) في (ت) و(ك): « يومًا مثله ».

(٨) في (ش): « رواه ».

(٩) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٥٥) تعليقًا، والنسائي في "الكبرى" (٣١١٤).

الزُّهْري، عن حُمَيد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٧٠٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عَمْرُو بن الرَّبيع بن طارق، عن عِكْرِمَة بن إبراهيم[٢]، عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن أبي صالح ذَكْوان، عن أبي هريرة - عن النبيِّ ﷺ -: أوصاني[٣] خَليلي بثلاثٍ...؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو ما رواه شَيبان[٤]، عن عاصم، عن الأسوَد بن هلال، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ[٥].

---

(١) انظر المسألة المتقدمة رقم (٢٩٧) و(٦٨٥).

(٢) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣٢٣/أ/أطراف الغرائب).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٨١) من طريق أبي العلاء كامل بن العلاء، عن أبي صالح، به.
قال الدارقطني: « تفرد به عكرمة بن إبراهيم، عن عاصم، عنه ، وخالفه أبو حمزة السكري، فرواه عن عاصم بن بهدلة، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة ».

(٣) القائل: « أوصاني » هو أبو هريرة، وتقدَّم مثل هذا في المسألة رقم (٦٨٥).

(٤) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٣١ رقم٨٣٨٤)، والبزار في "مسنده" (٢٥٢/ أ/مسند أبي هريرة)، والنسائي في "سننه" (٢٤٠٧).
قال البزار: « ولا نعلم روى الأسود بن هلال عن أبي هريرة إلا هذا الحديث ».
وأخرجه النسائي في "سننه" (٢٤٠٥) والدارقطني في "الأفراد" (٢٨٧/ ب/ أطراف الغرائب)، من طريق أبي حمزة السُّكَّري، عن عاصم، عن الأسوَد، به.
وأخرجه البخاري في "صحيحه"(١١٧٨)، ومسلم في "صحيحه" (٧٢١)، كلاهما من طريق أبي عثمان النهدي، وأخرجه مسلم أيضًا من طريق أبي رافع الصائغ، كلاهما عن أبي هريرة.

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٢٠٣٠):« يرويه عاصم بن أبي النجود، واختلف عنه؛ فرواه أبو حمزة السكري وشيبان بن عبدالرحمن، عن عاصم، عن الأسود بن =

٧١٠ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه يحيى بن حَسَّان[٢]، عن اللَّيْثِ بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرَة[٣]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُقَبِّلُها وهو صائمٌ ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: اللَّيث، عن يحيى بن سعيد؛ أنه بلغَه عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُقَبِّلُها[٤]... وهو الصَّحيحُ[٥].

٧١١ - وسألتُ[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه أَسَد بن موسى، عن

= هلال، عن أبي هريرة. وروي عن أبي عوانة، عن عاصم، عن رجل، عن الأسود ابن هلال، عن أبي هريرة، وروي عن أبي عوانة، عن عاصم، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة، وقول أبي حمزة وشيبان أشبه بالصواب ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٦٢).

(٢) روايته أخرجها الشافعي في "السنن المأثورة" (٣٠٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٤١).
ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة" (٨٧٢٧).
قال الطحاوي - كما في "المعرفة" للبيهقي-:« ليس هذا الحديث في أصل الليث، عن يحيى بن سعيد، وإنما حدَّث به عنه يحيى بن حسان وعبدالغفار بن داود».

(٣) هي: بنت عبدالرحمٰن .

(٤) في (ك) زيادة:« وهو صائم ».

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٦٢) وفيها أن أبا زرعة قال: حدثنا يحيى بن عبدالله بن بكير؛ قال: حدثني الليث، عن يحيى بن سعيد، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ ليس بينهما عمرة. قال ابن أبي حاتم:« فجعل [أبو] زرعة حديث ابن بكير علَّةً لحديث يحيى بن حسان ».
ولهذا الحديث طرق كثيرة عن عائشة انظر الكلام عليها في "العلل" للدارقطني (٥/ ١٤١/أ، و١٤٤/أ-ب، و١٤٩/ب، و١٥١/أ، و١٥٢/ب، و١٥٦/أ)، ولكن لم يتعرض للخلاف المذكور في هذه المسألة .

(٦) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٣٩/ب) قول أبي حاتم .

إسرائيل[١]، عن سِمَاك[٢]، عن عائِشَةَ بِنْتِ[*] طَلحَة، عن عائِشَة أم المؤمنين؛ قالت: جاءَنا النبيُّ ﷺ يومًا فقال: «**هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ طَعَامٍ؟**»، قلتُ: لا، فقال[٣]: «**إِذَنْ أَصُومُ اليَوْمَ**[٤]». ثم دخلَ يومًا آخرَ فقال: «**هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ طَعَامٍ؟**»، قلتُ له: قد أُهْدِيَ إِلَيَّ حَيْسٌ[٥]، فقال: «**إِذَنْ أُفْطِرُ، وَقَدْ كُنْتُ فَرَضْتُ الصَّوْمَ**» ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦]؛ سِماك، عن عائِشَةَ بِنْتِ[*] طَلحَة لا يجيء، لعلَّه دخل له حديثٌ في حديثٍ .

---

(١) هو: ابن يونس . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٧٩٢).
ورواه النسائي في "سننه" (٢٣٣٠) من طريق أحمد بن خالد، عن إسرائيل، عن سِماك بن حرب، عن رجل، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة، به.
ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٦٥٥) ومن طريقه الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٧٥-١٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٠٣ و٢٧٥) من طريق سليمان بن معاذ، عن سماك، عن عكرمة، عن عائشة رضي الله عنها ، به .
قال الدارقطني: « هذا إسناد حسن صحيح ». وقال البيهقي: « هذا إسناد صحيح ».

(٢) هو: ابن حرب .

(*) في (أ) و(ش) و(ف): « ابنت »، وهي صحيحة في العربية، انظر توجيهها في التعليق على المسألة رقم (٦).

(٣) في (أ) و(ش): « قال ».

(٤) قوله: « اليوم » سقط من (ف).

(٥) الحَيْسُ: هو الطَّعام المُتَّخَذُ من التَّمر والأَقِط والسَّمن. انظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٤٦٧).

(٦) أي: بهذا الإسناد؛ وإلا فالحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٩ و٢٠٧ رقم ٢٤٢٢٠ و٢٥٧٣١)، ومسلم في "صحيحه" (١١٥٤) من طريق طلحة بن يحيى، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة رضي الله عنها ، به.

٧١٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إدريس بن يحيى المِصْري[(١)] عن عبدالله بن عَيَّاش القِتْبانيِّ، عن عبدالله بن سُلَيمان[(٢)]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال[(٣)]: « **إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٤)].

٧١٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمْرُو بن أبي سَلَمة[(٥)]، عن زهير بن محمَّد، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة،

---

(١) روايته أخرجها الروياني في "مسنده" (١٤٣٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٦٧)، والطبراني في "الأوسط" (٦٤٣٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٢٠)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١٩٥)، وأبو العباس الأصم في "جزء من حديثه"، والخلال أبو عبدالله في "المنتخب من المنتخب من تذكرة شيوخه"، كما في "السلسلة الصحيحة" للشيخ الألباني (١٦٥٤).

(٢) في جميع النسخ: « عبدالله بن أبي سُلَيمان »، والتصويب من "الجرح والتعديل" للمؤلف (٥/ ٧٥ رقم٣٥٠)، ومصادر التخريج السابقة .

(٣) في (ت): « فقال ».

(٤) قال الطبراني في الموضع السابق: « لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا عبدالله بن سليمان، ولا عن عبدالله بن سليمان إلا عبدالله بن عياش، تفرَّد به إدريس بن يحيى، ولا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد ».
وقال أبو نعيم في الموضع السابق : « غريب من حديث نافع، لم يروه عنه إلا عبدالله بن سليمان، وهو المعروف بالطويل، وعنه عبدالله بن عياش، وهو ابن عياش القِتْباني، تفرَّد به إدريس فيما قاله سليمان »؛ يعني: شيخه سليمان بن أحمد الطبراني؛ لأنه روى الحديث من طريقه وطريقٍ آخر .

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢١٤/ أ/ مسند أبي هريرة)، و(١٠٦١/ كشف الأستار)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢٧٠٢).

عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ[(١)] مِنْ شَوَّالٍ، فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ » ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ، ومثلُه في مصادر التخريج وأكثر كتب الحديث والفقه، والمعدود هنا الأيام، ومفردها مذكَّر، والأفصح في ذلك أن يقال: « بستة » بتاء التأنيث؛ لأن المعدود مذكَّر، كما جاء في مطبوعة بعض كتب الحديث كـ"مصنف ابن أبي شيبة" (٩٧٢٣)، و"السنن الكبرى" للنسائي (٢٨٦٢)، و"التدوين في أخبار قزوين" (١/ ١٦٩).
لكن قوله هنا: « بستٍّ » صحيح فصيح في العربية، ويخرج على وجهين:
الوجه الأوَّل: أن قاعدة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة: أن يخالف العددُ المعدودَ في التذكير والتأنيث، بشرطين:
أولهما: أن يكون المعدود مذكورًا في الكلام.
والآخر: أن يكون المعدود متأخرًا عن لفظ العدد.
فإن لم يتحقق الشرطان معًا، بأن كان المعدود متقدِّمًا، أو كان غير مذكور في الكلام ولكنَّه ملحوظ في المعنى يتَّجه الغَرَضُ إليه-: جاز في لفظ العدد التذكيرُ والتأنيث، نحو: قرأتُ صحفًا ثلاثًا أو ثلاثة، وشاهدتُّ أربعًا أو أربعة. انظر "النحو الوافي" لعبَّاس حسن (٤/ ٥٣٧ و٥٤٥).
وقال أبو حيان في "ارتشاف الضرب" (٢/ ٧٥٠): « وإن أردتَّ بالعددِ المعدودَ: فإمَّا أن تذكُرَ المعدود في اللفظ أو لا تذكُرَه؛ فإن لم تذكُرْه، فالفصيح أن يكون بالتاء لمذكَّر، وبعدمها لمؤنث؛ تقول: صمتُ خمسةً، تريد: خمسة أيام، وسرتُ خمسًا، تريد: خمس ليال، ويجوز أن تحذف تاء التأنيث؛ حكى الكسائي عن أبي الجرَّاح: صمنا من الشهر خمسًا، وحكى الفراء: أفطرنا خمسًا، وصمنا خمسًا، وصمنا عشرًا من رمضان، وقال بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح، ولا يلتفت إليه. انتهى. وتضافر النقل في الحديث: « ثم أتبعه بستٍّ من شوال» بحذف التاء، يريد: بستة أيام ».اهـ. وعن هذا اللفظ قال النووي في "شرح مسلم" (٨/ ٥٧ الحديث رقم ١١٦٤): « وهو صحيح، ولو قال: "ستة" بالهاء جاز أيضًا؛ قال أهل اللغة: يقال: "صمنا خمسًا وستًّا، وخمسةً وستةً"؛ وإنما يلتزمون الهاء في المذكَّر إذا ذكروه بلفظه صريحًا، فيقولون: "صمنا ستة أيام"، ولا يجوز: =

قال أبي: المِصْرِيُّون يَرْوُونَ هذا الحديث عن زهير[1]، عن العلاء[2]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[3].

= ست أيام؛ فإذا حذفوا الأيام جاز الوجهان. ومما جاء حذف الهاء فيه من المذكر إذا لم يذكر بلفظه قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، أي: عشرة أيام». اهـ. وانظر: كلام السمين الحلبي على قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ في "الدر المصون" (٢/ ٤٧٩). وانظر في هذا الوجه: "تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ٤٢)، و"المقرَّب" لابن عصفور (٢/ ٣٣٤)، و"شرح التصريح" (٢/ ٤٤٧ طبعة محمد باسل عيون السود)، و"شرح الأشموني على الألفية" (٤/ ١٢٥)، و"همع الهوامع" (٣/ ٢٥٥ باب العدد).

والوجه الثاني: أنه ذكر العدد باعتبار حال الجمع في المعدود لا المفرد. فإنه يقال: هذه أيام جميلة، وإن كان واحدها مذكَّرًا. وانظر في هذا المذهب التعليق على المسألة رقم (٢٥٢).

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٦٩/ ب/ مسند أبي هريرة)، و(١٠٦٠/ كشف الأستار)، من طريق عبدالملك بن عمرو أبي عامر العقدي البصري، عنه، به.

قال البزار: «وهذا الحديث رواه أبو عامر، عن زهير، عن العلاء، ورواه عمرو بن أبي سلمة، عن [في الأصل: و] زهير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، ولم أسمعه من أحد يحدث به عن أبي عامر إلا عمر بن حفص، ورأيته في كتاب أحمد ابن ثابت مكتوبًا، فقال: لم يقرأه علينا أبو عامر».

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن بن يعقوب الحُرَقي.

(٣) مراد أبي حاتم إعلال رواية عمرو بن أبي سلمة بما يرويه المصريون، عن زهير؛ لأن عمرو بن أبي سلمة شامي، ورواية أهل الشَّام عن زهير بن محمد منكرة؛ كما تقدم بيانه في المسألة رقم (٤١٤).

وقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث في "العلل" (١٩٥٧)؟ فقال: «يرويه زهير بن محمد، واختُلِف عنه: فرواه أبو حفص التنيسي عمرو بن أبي سَلَمة، وسويد بن عبدالعزيز، عن زهير، عن سُهَيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وخالفهما أبو عامر العقدي؛ فرواه عن زهير، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكلاهما غير محفوظ. وروى هذا الحديث إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عمرو بن دينار، =

٧١٤ - وسألتُ أبي عن حديثِ يحيى بن حسَّان التِّنِّيسِيِّ[١]، عن عبدالله بن محمد بن أبي فَرْوَةَ، عن سعيد بن عبد الملكِ، عن عُمر بن ثابت، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ - في ليلة القَدْر -: « هِيَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ » ؟

فقال أبي: عبدالله بن محمد بن أبي فَرْوَة هو[٢]: أبو عَلْقَمَة الفَرْوِيُّ، وإنما هو: أبو عَلْقَمَة، عن عَمِّه إسحاق بن أبي فَرْوَة[٣]، عن سعيد بن عبدالملك، عن عمر بن ثابت، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

٧١٥ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه مُؤَمَّلٌ[٥]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن أيُّوب[٦]، عن رجُلٍ من بني سَدُوسٍ يُكْنى: أبا سُلَيمان؛ قال: سمعتُ ابنَ عَبَّاس يقول: كان النبيُّ ﷺ يُصِيبُ من الرُّؤوسِ وهو صائِمٌ؛ يعني يُقَبِّل ؟

= عن عبدالرحمن بن أبي هريرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، ولم يُتابَع عليه، وهو ضعيف. وروي عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، موقوفًا، ولا يثبت عن أبي هريرة ».اهـ.

والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٦٤) من حديث أبي أيوب رضي الله عنه .

(١) في (ت) و(ك): « النقيسي ».

(٢) في (أ) و(ش): « وهو ».

(٣) روايته أخرجها ابن حبان في "الثقات" (٦/ ٣٧٠) من طريق عبدالسلام بن حرب، عنه، عن سعيد بن عبدالملك، عن عَمرو بن ثابت العتواري، عن أبي سعيد، به.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٥٨).

(٥) هو: ابن إسماعيل البصري، وروايته لم نقف عليها، لكن تابعه عليه جماعة عن أيوب، تقدم تخريج رواياتهم في المسألة رقم (٦٥٨).

(٦) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

قال أبي: لا يُكْنَى هذا الرَّجُلُ.

٧١٦- وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه سُوَيد[٢] بن عبد العزيز، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأَشْعَث[٣]، عن أبي أَسماء[٤]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتًّا مِنْ شَوَّالٍ[٥]، فَهُوَ كَصِيَامِ السَّنَةِ؛ كَمَا قَال اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٦]» ؟

قال أبي: لا يقولونَ في هذا الحديث: أبو الأَشْعَث[٧].

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٤٤) و(٧٤٥).

(٢) تصحفت في (ك) إلى: «سعيد».
ورواية سويد أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٨٩٨).
ورواه البيهقي في "الشعب" (٣٤٦٠) من طريق محمد بن عقبة السدوسي، عن الوليد بن مسلم، عن يحيى بن الحارث، به.
وروي عن الوليد بن مسلم بإسقاط «أبي الأشعث» ويأتي تخريج روايته.

(٣) هو: شراحيل بن آدَةَ الصَّنعاني.

(٤) في (ك): «إسماعيل»، وكانت هكذا في (ت)، ثم صُوِّبت، وقد جاءت على الصَّواب في المسألة رقم(٧٤٤) و(٧٤٥). وأبو أسماء هو: عمرو بن مرثد الرَّحَبي.

(٥) انظر التعليق على قوله: «بستٍّ من شوال» في المسألة رقم (٧١٣).

(٦) الآية (١٦٠) من سورة الأنعام.

(٧) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٨٠ رقم ٢٢٤١٢)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٩٠٣) من طريق إسماعيل بن عياش، والدارمي في "مسنده" (١٧٩٦) والنسائي في "الكبرى" (٢٨٦٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١١٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٣٤٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٣)، وفي "الشعب" (٣٤٦١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٦٢) من طريق يحيى بن حمزة، وابن ماجه في "سننه" (١٧١٥) من طريق صدقة بن خالد، والنسائي في "الكبرى" (٢٨٦١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦/ ٢٣٤٩) =

٧١٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه شُعَيب بن إسحاق، عن الأوزاعيِّ[٢]، عن يحيى[٣]، عن أبي سَلَمة[٤]، عن أبي هريرة - موقوفً[٥] -: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ؟

قال أبي: يَرْوُونَ[٦] هذا الحديثَ من حديث الأوزاعيِّ مرفوعًا[٧].

= من طريق محمد بن شعيب بن شابور، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٣٥)، من طريق هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، والطبراني في "الكبير" (٢/ ١٠٢ رقم ١٤٥١)، و"مسند الشاميين" (٤٨٥)، جميعهم عن يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، به.

قال أبو حاتم في المسألة رقم (٧٤٤): « هذا وهمٌ من سويد، قد سمع يحيى بن الحارث الذماري هذا الحديث من أبي أسماء، وإنما أراد سويد: ما حدثنا صفوان ابن صالح؛ قال: حدثنا مروان الطاطَري، عن يحيى بن حمزة، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث الصَّنعاني، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ :« من صامَ رمضانَ وأتبعَه بستٍّ من شوالٍ... »، وحديث ثوبان: الصحيح: يحيى بن الحارث؛ أنه سمع أبا أسماء الرحبي، عن ثوبان، عن النبي ﷺ ».

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٧٦٤).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٣) هو: ابن أبي كثير .

(٤) هو: ابن عبدالرحمن بن عَوف .

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وهو حالٌ منصوب، انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ:« يَرْوُنَ».

(٧) الحديث على هذا الوجه رواه النسائي في "الكبرى" (٣٤٠٠/ الرسالة)، وأبو يعلى (٥٩٩٧) من طريق مبشر بن إسماعيل، والنسائي (٣٤٠١ و٣٤٠٢) من طريق بقية بن الوليد، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢٦٩٤) من طريق الفريابي وابن كثير، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٠١) من طريق بشر بن بكر، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ١٠٣) من طريق هشام بن عمار، جميعهم عن الأوزاعيِّ، =

٧١٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه مروان بن محمد[٢]؛ قال: حدَّثنا يحيى بن راشِد؛ قال: حدَّثنا محمد بن عَمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **أَحْصُوا هِلالَ شَعْبَانَ لِرُؤْيَةِ رَمَضَانَ** » ؟

قال أبي: ليس هذا الحديثُ بمحفوظٍ.

٧١٩ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[٣]، عن

= عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٣ رقم ١٠١١٧)، والبخاري في "صحيحه" (١٩٠١)، ومسلم (٧٦٠) من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به.
وانظر الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" للدارقطني (١٧٣١).

(١) في (ك): « سأل » وانظر المسألة رقم (٦٧٠).

(٢) هو: الطاطري، وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٢٤٢)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢١٢)، إلا أنه سقط من "الكامل" قوله: « عن أبي سلمة ».
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عمرو إلا يحيى بن راشد، تفرَّد به مروان بن محمد ».
وتقدم الحديث في المسألة (٦٧٠) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، عن محمد ابن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به، ولكن قال أبو حاتم: « أخطأ أبو معاوية في هذا الحديث »، وذكر أن الصواب رواية من رواه عن محمد بن عمرو، به، بلفظ: « صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته ».

(٣) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٩/ ٧٨)، وذكرها الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٥/ ب)، وليس عندهما: « وهو صائم ».
ورواه الطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٧٥) من طريق بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن أم سلمة، مرفوعًا، باللفظ الذي ساقه المصنف. =

الأوزاعيِّ[١]، عن يحيى بن أبي كَثير، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يُباشِرُ أُمَّ سَلَمة وعلى قُبُلِها ثوبٌ وهو صائِمٌ ؟

قال أبي: حدَّثنا صَفْوان[٢]؛ قال: حدثني الوليدُ مَرَّةً فوَصلَه، ومَرَّةً حدَّثنا به فأرسَلَه[٣].

قال أبي: النَّاسُ يَرْوُونَهُ عن عِكْرِمَة، عن[٤] النبيّ ﷺ، مُرسَلاً، والمُرسَلُ أصَحُّ[٥].

= وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٨١١)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٤/ ٣٨٠ رقم٤٢٥٢)، من طريق إسماعيل بن عُليَّة، عن أيوب، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٠٧) من طريق إسماعيل بن علية، عن خالد، كلاهما عن عكرمة، عن أم سَلَمة؛ قالت في مضاجعة الحائض: لا بأس بذلك إذا كان على فرجها خِرقَة. كذا رواه موقوفًا.

ورواه أبو داود في "السنن"(٢٧٢) من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب السَّختياني، عن عكرمة، عن بعض أزواج النبي ﷺ: أن النبي ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئًا؛ ألقى على فَرجها ثوبًا. وقوّى إسناده الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١/ ٤٠٤).

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٢٣ رقم٢٦٧٤٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣٢ رقم ٦١٥)، والبيهقي في "السنن" (١/ ٣١١) من طريق يزيد بن زريع، عن خالد الحذَّاء، عن عكرمة، عن أم سلمة: أنها كانت مع رسول الله ﷺ في لِحافٍ، فأصابها الحيض، فقال لها: « قومي فاتزري، ثم عودي ».

ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٢٣٦) من طريق ابن جريج، عن عكرمة، عن أم سلمة، بنحوه.

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٢) هو: ابن صالح المؤذِّن.

(٣) من قوله: « قال أبي: حدثنا صفوان . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك).

(٤) في (ف): « أن ».

(٥) سئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٢/ ب) عن هذا الحديث؟ فقال: « يرويه خالد الحذَّاء، عن عكرمة، عن أم سلمة. وقال معتمر: عن خالد، عن عكرمة: =

٧٢٠ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه المسيَّب بن واضِح، عن يوسف بن أَسْباط، عن سفيان الثَّوريِّ، عن عَمرو بن دينار، عن أبي المُطوِّسِ، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال نبيُّ الله[٢] ﷺ: **«مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ وَإِنْ صَامَهُ»**؟

قال أبي: إنما هو: سفيان[٣]، عن حبيب، عن أبي المُطَوِّس. وشُعْبَةُ يقول: عن[٤] حَبيب، عن عُمَارة[٥]، عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو محمد[٦]: إنما أنكَرَ: «عمرَو بنَ دينار» بدلَ: «حبيب ابن أبي ثابت».

= أنَّ أم سلمة كانت مع النبي ﷺ في لِحاف...، الحديث، وخالفه يحيى بن أبي كثير؛ فرواه عن عِكرمَة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يباشر أمَّ سَلَمة، قاله سهل [كذا! ولعله: صفوان] بن صالح، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن يحيى، عن عِكرمَة، عن ابن عباس، وغيره يرسله ولا يذكُر فيه ابن عباس. ورواه أيوب السَّختياني، عن عكرمة، عن أم سلمة موقوفًا، وقول من قال: عن خالد، عن عكرمة: أن أم سلمة، أشبهُ بالصَّواب».

(١) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٦٧٤)، وستأتي برقم (٧٥٠) و(٧٧٦).

(٢) في (ك): «عن النبي» بدل: «قال نبي الله».

(٣) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٦٧٤)، وسيأتي الاختلاف عليه في هذا الحديث في المسألة رقم (٧٧٦).

(٤) قوله: «عن» سقط من (أ) و(ش).

(٥) هو: ابن عمير.

(٦) في (ف): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

٧٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيدُ بن بَشير[١]، عن قَتادة، عن الحسن[٢]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِذَا صَامَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَرْفُثْ، وَلَا يَجْهَلْ؛ فَإِنْ ظَلَمَهُ امْرُؤٌ أَوْ شَتَمَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُرسَلٌ[٣]. يعني: أن الحسن لم يسمَع من أبي هريرة.

٧٢٢ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بَكَّار[٥]، عن سعيد بن بَشِير، عن قَتادة، عن عَيَّاش بن عبدالله اليَشكُريِّ، عن أبي قَتادة بن رِبْعِيٍّ الأنصاريِّ أنه قال: ما مِن يومٍ أحبُّ إليَّ من أنْ أصومَه مِنْ يومِ الجُمُعَة، ولا أكرَهُ أنْ أصومَه من يوم الجُمُعَة[٦]. فقيل له: وكيفَ ذلك ؟! قال: يُعجِبُني أن أصومَ يومَ[٧] الجُمُعَة؛ لِمَا أعرِفُ من فضلِه ! وأكرهُ أن أصومَه؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عنه ؟

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٤٨٧) من طريق أبي مرزوق، عن قتادة، به.
وروواه البخاري في "صحيحه" (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١) من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، به.
(٢) هو: البصري.
(٣) قوله: « قال أبي هذا حديث مرسل » مكرر في (ف).
(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٨٤)، وستأتي برقم (٧٤٨).
(٥) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٠٣).
(٦) قوله: « ولا أكره أن أصومه من يوم الجمعة » سقط من (ف).
(٧) قوله: « يوم » سقط من (ت) و(ك).

قال أبي: إنما هو: عن أبي قَتادة العَدَوِيِّ، من التَّابعين، موقوف[١].

٧٢٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه المسيَّب بن واضِح[٣]، عن مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن حُمَيد[٤]، عن[٥] أنس؛ قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن القُبْلَة للصَّائم؟ قال: « **مَا بَأْسٌ بِذَلِكَ؛ رَيْحَانَةٌ تَشَمُّهَا، إِذَا لَمْ تَعْدُهَا ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهَا** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وليس هو من حديث حُمَيد؛ إنما هو مِنْ حديث أَبَان[٦].

(١) وأوضح علَّته في المسألة رقم (٧٤٨) أكثر، فقال: « رواه سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن عياش، عن أبي قتادة العَدَوي، موقوفٌ »، ثم قال: « وأبو قتادة العدوي من التابعين ». وقول أبي حاتم: « موقوف » يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٧٢) عن أبي زرعة.

(٣) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤٤٥٢)، و"الصغير" (٦١٤)، من طريق محمد بن عبدالله الأَرُزِّي، عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أنس، به هكذا، ليس فيه ذكر لحميد.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمي إلا معتمر، تفرَّد به محمد ابن عبدالله الأَرُزِّي ».
ومن طريق الطبراني أخرجه الضياء المقدسي في "المختارة" (٢١٦٣).
وأخرجه الذهبي في "السير" (٦/ ١٧٥) من طريق الطبراني، عن العباس بن الربيع ابن ثعلب، عن أبيه، عن يحيى بن عقبة، عن محمد بن جُحادة، عن أنس، به.

(٤) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٥) قوله: « عن » تصحَّف في (ش) إلى: « ابن ».

(٦) أبان: هو ابن أبي عيَّاش.

=

٧٢٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بنُ عَوْف، عن موسى بن داود، عن محمَّد بن عبد العزيز بن عمر، عن عبدالرحمٰن ابن القاسم، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ احْتَجَمَ وهو صائِمٌ ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، ومحمَّدٌ هذا ضعيفُ الحديث .

٧٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ[٢]، عن محمد بن عَجْلان، عن صالح مَوْلَى التَّوَمَة[٣]، عن أبي هريرة، عن رسولِ الله ﷺ: أنه نهى عن صيامِ الدَّأْدَاءَةِ[٤].

= وسيأتي في المسألة (٧٧٢) أن ابن أبي حاتم سأل أبا زرعة عن هذا الحديث ؟ فقال: « أما من حديث حميد فمنكر، وأما أبان فقد رُوي عنه ».
وحديث أبان، أخرجه ابن أبي عمر في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٠٩٠/الوطن) - من طريق مروان بن معاوية، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٢٥) من طريق عبدالوارث بن سعيد، كلاهما عن أبان، عن أنس، به .

(١) نقل هذا النص العيني في "عمدة القاري" (١١/ ٤٠).

(٢) هو: ابن الوليد .

(٣) كذا في جميع النسخ بلا همز، ويقال فيه: «مولى التَّوْءَمَة» بالهمزة المفتوحة قبلها واوٌ ساكنة، وهو الأشهر، و«التَّوَمَةُ» أصلها: «التَّوْءَمَة»؛ حُذفت الهمزةُ، وأُلقِيت فتحتها على الساكن قبلها، وهو الواو، وكلاهما وجهان صحيحان. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ٦٥٣).
ويمكن أن يقال: إنَّ الرسم في الأصول الخطية يحتمل الوجه المشهور «التَّوْءَمَة»؛ لأنَّ همزتها لا كُرْسِيَّ لها عند قدماء الكتبة، فإنَّ الهمزة المتوسطة المفتوحة بعد واو ساكنة لا يرسمونها على ياء أو واو أو ألف، بل يحذفونها كتابةً، مع التلفُّظ بها، فيكتبون: السمول، والتومة، ويريدون السموءل، والتوءمة. وانظر لذلك: "عقود الهمز" لابن جني (ص٦٠ و٦٥-٧٦ بتحقيق مازن المبارك).

(٤) في (ش): « الدادة »، والمثبت من بقيَّة النسخ، إلا أن الهمزة قبل هاء التأنيث لم تكتب على عادة النساخ، وهذه الكلمة تحتمل احتمالين: =

قال عُمَرُ بنُ حَفْصٍ الوُصَابيُّ[١]: هو يومُ الشَّكِّ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ولم يَذكُر فيه بَقِيَّةُ الخَبَرَ[٢]؛ فكأنه[٣] لم يَسمَعْه وأخَذَه من غير ثقة[٤].

= ١ - إمَّا الدَّأْدَاءَة كما أثبتنا، وهي آخر ليلةٍ من الشَّهر كما في "جمهرة اللغة" (٢/ ١١٠٨)، ولم نقف عليها في كتاب آخر.

٢ - وإما الدَّأْدَاء، بلا هاء بعد الهمزة، وهو أيضًا آخر ليالي الشَّهر، وأنشد فيه ابن السِّكِّيت للأعشى [من الطويل]:

تَدَارَكَهُ في مُنْصِلِ الألِّ بعد ما مَضَىٰ غَيْرَ دَأْدَاءٍ وقد كاد يَعْطَبُ

وفي "النهاية" لابن الأثير قال: « وفيه أنه نهى عن صَوْم الدَّأْدَاء، قيل: هو آخر الشَّهر، وقيل: يوم الشَّكِّ. والدَّآدِي: ثلاثُ ليالٍ من آخر الشَّهر قبل ليالي المِحَاق، وقيل: هي هي ». انظر: "إصلاح المنطق" لابن السكيت (ص٢٢٨)، و"تهذيب إصلاح المنطق" للتبريزي (ص٣٠٨)، و"النهاية" لابن الأثير (٢/ ٩٥).

ولفظه في "الكامل" لابن عدي: « نهى رسولُ الله ﷺ عن صيام الدَّاداة، وهو اليوم الذي يُشَكُّ فيه»، وفي "أحكام القرآن" للجصاص: « نهى رسولُ الله ﷺ عن صَوْم يَوْمِ الدَّأْدَاةِ، وهو اليومُ الذي يُشَكُّ فيه؛ لا يُدْرَىٰ: مِنْ شعبان هو أم مِنْ رمضان»، ويبدو أن هذا كلَّهُ تصحيف، والصواب ما ذكرناه، والله أعلم.

(١) الظاهر: أنه الراوي لهذا الحديث عن بقية عند ابن أبي حاتم، فقد ذُكر بقيّة من شيوخ الوصابي هذا في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) في (أ) و(ف): « الخير »، وهي مهملة في (ش) و(ك).
وقوله: « لم يذكر فيه بقيَّةُ الخبرَ » سيأتي تفسيرُه في المسألة رقم (١١٥١).

(٣) في (ف): « وكأنه ».

(٤) الحديث رواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٨٤) والجصاص في "أحكام القرآن" (١/ ٢٥٥) من طريق بقية، عن علي القرشي، عن محمد بن عجلان، عن صالح مولى التَّوءَمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به.
قال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث لعلي القرشي: « وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد التي أمليتها يرويها عليُّ بن أبي علي هذا، وهو مجهول ».

٧٢٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن حَرْب الأَبْرَش[٢]، عن عُبَيدالله[٣]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ في السَّفَرِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٧٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٤]، عن مُجاشِع بن

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٧٤)، وفيها يقول أبو حاتم: « هذا حديث لم يروه غير محمد بن حرب ».

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٦٦٥)، والفريابي في "الصيام" (٨١)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ١٠٧/ مسند ابن عباس) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٦٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٤٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٢٨٦ و٢٩٠ رقم١٣٣٨٧ و١٣٤٠٣)، وفي "الأوسط" (٧٩٦١)، والقزويني في "التدوين" (٢/ ١٢٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٤١٢)، جميعهم من طريق محمد بن حرب الأبرش، به.
وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر إلا محمد بن حرب ».

(٣) هو: ابن عمر بن حفص العُمَري .

(٤) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٥٨). قال ابن عدي: «وهذا قد رواه عن عبيد الله غير مجاشع هذا؛ يرويه رشدين عن يحيى بن عبدالله ابن سالم، عن عبيد الله. ورواه ابن عمرو، عن عبيدالله، وكلها غير محفوظة». اهـ.
وقد أصلحنا بعض التصحيف في النص من مخطوط "الكامل" (٣/ ق ٨٩٦/ أ).
ورواه أبو يعلى - كما في "المطالب العالية" لابن حجر (١٠١٧/ الوطن)، و"إتحاف الخيرة" للبوصيري (٢١٧٢) -، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ١٢٣)، من طريق بقية عن عثمان الحوطي، عن عبيدالله بن عمر، به.
قال البوصيري: « رواه أبو يعلى بسند ضعيف، لتدليس بقية بن الوليد ».
ورواه ابن حبان في "المجروحين" (٣/ ٨٠)، وابن عدي (٧/ ٧٨) من طريق الوليد ابن سلمة، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٥٤) من طريق حماد بن الوليد الأزدي، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٥٥) من طريق يحيى بن عبدالله بن سالم، =

عمرو، عن عُبَيدالله[(١)]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِذَا غَابَ الهِلَالُ[(٢)] قَبْلَ الشَّفَقِ فَهُوَ لِلَيْلَتِهِ[(٣)]، وَإِذَا غَابَ بَعْدَ الشَّفَقِ فَهُوَ لِلَيْلَتَيْنِ» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ومُجاشِعٌ ليس بشيءٍ .

٧٢٨ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه الوليد[(٥)]؛ قال: حدَّثنا الأوزاعيُّ[(٦)]؛ قال: حدَّثني يحيى[(٧)]، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبان، عن جابر بن عبدالله؛ قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ برجُلٍ في سَفَرٍ في ظِلِّ شَجَرة، وهو يُرَشُّ عليه الماءُ، فقال: «مَا بَالُ صَاحِبِكُمْ؟»، قالوا: صائِمٌ يا رسولَ الله ! قال: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ في السَّفَرِ؛

= جميعهم عن عبيدالله ، به.

(١) هو: ابن عمر العمري .

(٢) قوله: «الهلال» سقط من (ف).

(٣) في أكثر مصادر التخريج: «لِلَيْلَةٍ»، وكأنَّه الجادَّة، وفي بعضها: «لليلته» كما وقع هنا.

(٤) انظر المسألة الآتية برقم (٩٨٦).

(٥) هو: ابن مسلم . وروايته أخرجها الفريابي في "الصيام" (٧٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٦٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٥).
وروواه النسائي في "سننه" (٢٢٥٨) وفي "الكبرى" (٢٥٦٦) من طريق شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبدالرحمن: أخبرني جابر، به.
قال النسائي: «هذا خطأ، ومحمد بن عبدالرحمن لم يسمع هذا الحديث من جابر».
ورواه النسائي في "سننه" (٢٢٥٩) من طريق الفريابي، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبدالرحمن حدثني من سمع جابرًا، به.
ورواه أيضًا (٢٢٦٠) من طريق علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد ابن عبدالرحمن بن ثوبان، عن جابر، به.

(٦) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٧) هو: ابن أبي كثير .

فَعَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللهِ الَّتِي أَرْخَصَ[(١)] لَكُمْ، فَاقْبَلُوا »؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن عبدالرحمٰن بن أَسْعَد[(٢)] بن زُرارَة[(٣)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ[(٤)].

---

(١) في (أ) و(ش): « أرخصه ».

(٢) كذا هنا، وفي المسألة (٩٨٦): « سعد ». قال ابن حجر في "الإصابة" (٤/ ١٤٦): « وأسعد وسعد معًا جدَّان لمحمد؛ أحدهما لأبيه، والآخر لأمه ».

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٥٢ رقم ١٤٧٩٤).
ورواه الفريابي في "الصيام" (٧٥)، والنسائي في "سننه" (٢٢٥٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٥٣ و٣٥٥٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٧٤) ووقع عندهم: « سعد » بدل « أسعد »، ولم يذكر النسائي جدَّ محمد.
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٤٦)، ومسلم في "صحيحه" (١١١٥) من طريق شعبة، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد، عن محمد بن عمرو بن حسن، عن جابر، به. ولم يذكر البخاري جد محمد بن عبدالرحمن، ونسبه: الأنصاري.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ١٨٥): « أدخل محمدُ بن عبد الرحمن ابن سعد بينه وبين جابرٍ محمَّدَ بن عمرو بن الحسن في رواية شعبة عنه، واختُلِف في حديثه على يحيى بن أبي كثير: فأخرجه النسائي من طريق شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن: حدثني جابر بن عبد الله، فذكره. قال النسائي: "هذا خطأ"، ثم ساقه من طريق الفريابي، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن؛ حدثني من سمع جابرًا، ومن طريق علي بن المبارك، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن، عن رجل، عن جابر، ثم قال: « ذكر تسمية هذا الرجل المبهم »، فساق طريق شعبة، ثم قال: « هذا هو الصحيح »؛ يعني: إدخال رجل بين محمد بن عبدالرحمن وجابر، وتعقبه المزي فقال: « ظنَّ النسائي أن محمد بن عبدالرحمن شيخَ شعبة - في هذا الحديث - هو محمد بن عبدالرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه، وليس كذلك؛ لأن شيخ يحيى هو محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، وشيخ شعبة هو ابن عبدالرحمن بن سعد بن زُرارَة». اهـ.
والذي يترجَّح لنا: أن الصواب مع النسائي؛ لأن مسلمًا لما روى الحديث من =

٧٢٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن خالد[٢]، عن سُوَيد[٣] بن عبد العزيز، عن الوَضِين بن عَطاء، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني[٤]، عن أبي أسماء[٥]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ في: « **أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ** »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ أخطأَ فيه هشام؛ إنما يرويه عن سُوَيد[٦]، عن يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء، عن ثَوْبان، وليس لِوَضِينٍ معنًى.

= طريق أبي داود، عن شعبة قال في آخره: « قال شعبة كان بلغني هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الإسناد في هذا الحديث: « عليكم برخصة الله التي رخص لكم »، فلما سألته لم يحفظه ».اهـ. والضمير في « سألت» يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى؛ لأن شعبة لم يلق يحيى، فدل على أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عن يحيى، عن محمد بن عبدالرحمن، عن محمد بن عمرو، عن جابر، في هذا الحديث زيادة، ولأنه لما لقي محمد بن عبدالرحمن شيخ يحيى سأله عنها فلم يحفظها . وأما ما وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى: أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه: « ابن ثوبان » فهو الذي اعتمده المزي، لكن جزم أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في "العلل" بأن من قال فيه: « عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان » فقد وهم، وإنما هو: ابن عبدالرحمن بن سعد.اهـ. وقد اختُلِف فيه مع ذلك على الأوزاعي، وجُلُّ الرواة عن يحيى بن أبي كثير لم يزيدوا على محمد بن عبدالرحمن، لا يذكرون جَدَّه، ولا جَدَّ جدِّه، والله أعلم ». اهـ.

(١) انظر المسألة رقم (٦٥٧) و(٦٩٣)، والآتية برقم (٧٣٢)، و(١٧٠٤) و(٢٨٣٩).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٦٦٦).

(٣) في (ك): « سود ».

(٤) هو: شراحيل بن آدَة .

(٥) هو: عمرو بن مرثد الرَّحبي .

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٨٩٩) عن إبراهيم بن دُحيم، عن أبيه، عن سُوَيد، عن يحيى بن الحارث، عن =

٧٣٠ - وسألتُ[(١)] أبا زرعة[(٢)] عن حديثٍ رواه عبدُالرَّزَّاق[(٣)]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ - والزُّهْريِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يَعتَكِفُ العَشْرَ الأواخِرَ من رمضانَ[(٤)] حتى قَبَضَه الله .

قال أبو محمد: وبعضُ أصحاب الزُّهْري يروي عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

قال: ونافعُ بن يزيد روى عن عُقَيل[(٥)]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَةَ وابنِ المسيّب، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ .

= أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن ثَوْبان، به. كذا رواه بزيادة: «أبي الأشعث».

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٦٧٣). (٢) في (ف): « أبي زرعة ».

(٣) روايته أخرجها في "المصنف" (٧٦٨٢) عن معمر وابن جريج، كلاهما عن الزهري، به، بالإسنادين جميعًا.
ومن طريقه رواه ابن الجارود في "المنتقى" (٤٠٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٦٥). واقتصر ابن الجارود في روايته على الإسناد الأول فقط.
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٨١ رقم ٧٧٨٤)، وإسحاق في "مسنده" (٦٥٢)، والترمذي في "جامعه" (٧٩٠)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٢١/ الرسالة) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، به، بالإسنادين جميعًا.
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٢ رقم ٢٥٩٥٢) عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به. ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٦٩ رقم ٢٥٣٥٨) من طريق ابن جريج عن الزهري، به، بالاسنادين جميعًا. ورواه أحمد (٦/ ٢٧٩ رقم ٢٦٣٨٠) من طريق يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به. قال الترمذي: «حديث أبي هريرة وعائشة حديث حسن صحيح».

(٤) قوله: « من رمضان » سقط من (أ) و(ش).

(٥) هو: ابن خالد الأيلي. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٠٢٦)، =

وروى اللَّيثُ بن سعد(١)؛ قال: حدَّثني الزُّهْري؛ قال: حدَّثني ابن المسيّب؛ قال: اعتَكَفَ رسولُ الله ﷺ العَشْرَ الأُوَل، ثم اعتَكَفَ العَشْرَ الوُسَط(٢) . . . فذكر الحديثَ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي: الزُّهْريُّ، عن عُروةَ، عن عائِشةَ، وابنُ المسيّب، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي زرعة: اللَّفظانِ قد اختَلَفا؛ فكأنَّه حديثَينِ(٣) ؟

= ومسلم في "صحيحه" (١١٧٢) من طريق الليث بن سعد، عنه، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به.

ورواه أحمد (٦/١٦٨ رقم ٢٥٣٥٥)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٢٢) والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٠١) من طريق ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب وعُروَة بن الزبير، عن عائِشَة، به.

(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٣٢٣/ الرسالة).

(٢) في (ك): « الأوسط ». و« الوُسَط » جمع « الوُسْطى »، والمراد: الليالي. وانظر "المصباح المنير" (٢/ ٤١١، ٦٥٨).

(٣) كذا في جميع النسخ « حديثَينِ » بياء قبل النون، وهو خبر « كأنَّ »؛ فكان حقُّه على لغة جمهور العرب أن يكون مرفوعًا بالألف « حديثان »، لكنَّ ما وقع في النسخ يخرَّج على وجهين:

الأول: وجه الرفع خبرًا لـ « كأنَّ » على لغة الجمهور، وهذه الياء ليست ياءً خالصة، وإنما هي ألفٌ ممالة - وهي علامة الرفع، « حديثَيْنِ »، وإنما كتبتْ ياءً لإمالتها كما كتبوا ألف « مَجْرَيْهَا » ونحوها ياءً لذلك، وسبب إمالة الألف هنا: كسرةُ النون بعدها، والياءُ التي قبلها المفصولة عنها بحرف. وانظر الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).

والثاني: وجهُ النصب خبرًا لـ « كأنَّ » أيضًا، والياء التي قبل النون ياءٌ محضة خالصةٌ « حديثَيْن »، على لغة بعض العرب الذين ينصبون بـ «إنَّ» وأخواتها الجزأين: الاسم والخبر؛ كما في قول أبي نُخَيْلة [من الرجز]: =

قال: لا ! هو واحدٌ، وإنِ اختَلَف اللَّفظانِ[١].

٧٣١ - وسألتُ[٢] **أبي وأبا زرعة**[٣] عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق[٤]، عن ابن جُرَيج[٥]، عن صَفوان بن سُلَيم، عن أبي سعيدٍ مولَى ابن [عامر][٦]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « **أَفْطَرَ الحَاجِمُ** ... » ؟

فقالا: أُسْقِطَ من الإسناد إبراهيمُ[٧] بن أبي يحيى، بين ابن جُرَيج وبين صَفوان .

= كأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا قادمةً أو قَلَمًا مُحَرَّفَا

وانظر الكلام على هذه اللغة في المسألة رقم (٥٥٠).

(١) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٥٧/ب) الاختلافَ في هذا الحديث، ثم قال: «والصَّواب من هذه الأحاديث: قول من قال: عن الزهري، عن عُروَة، عن عائِشَة: أن النبي ﷺ كان يعتكفُ العشرَ الأواخرَ حتى توفَّاه الله ، وسُنَّة الاعتكاف من قول عائشة ». اهـ.

(٢) نقل بعض هذا النص ولي الدين أبو زرعة بن العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٣١٦)، وانظر المسألة الآتية برقم (٧٣٨).

(٣) قوله: «وأبا زرعة» سقط من (أ) و(ش).

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "العلل"(٣/ ٢٤٥ رقم ٥٠٨٥).

ورواه النسائي في "الكبرى" (٣١٦٣/الرسالة) من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج، به. قال النسائي: « هذا حديثٌ منكر، وإني أحسب ابن جريج لم يسمعه من صفوان ». ووقع عند النسائي: « مولى بني عامر».

قال المزي في "تحفة الأشراف"(١٤٩٤٢): « كذا قال ! وإنما هو: مولى ابن عامر».

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٦) في جميع النسخ: « عمر »، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٧٦ رقم ١٧٤٠)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/ ٣٥٨) وهو: مولى عبدالله بن عامر بن كريز.

(٧) في (ف): « وإبراهيم ».

قال أبو زرعة: لم يسمَعِ ابنُ جُرَيج من صَفوان شيئًا[(١)] .

٧٣٢ - وسمعتُ[(٢)] أبي يقول: روى عبدالرزَّاق[(٣)]، عن مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن قَارِظ، عن السَّائِب ابن يزيد، عن رَافِع بن خَدِيج، عن النبيِّ ﷺ: « **أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ** ».

قال أبي: إنما يُرْوَىٰ هذا الحديثُ عن يحيى بن أبي كثير[(٤)]، عن

(١) وقال أبو حاتم في المسألة رقم (١٢٥٩): « ابن جريج يدلِّس عن ابن أبي يحيى، عن صفوان بن سُليم، غيرَ شيء ».

(٢) نقل بعضَ هذا النص: الزيلعيُّ في "نصب الراية" (٢/ ٤٧٣)، وابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ١٧٧)، و"التلخيص الحبير" (٢/ ٣٦٩)، وانظر المسألة رقم (٦٥٧) و(٦٩٣) و(٧٢٩) و(١٧٠٤) و(٢٨٣٩).

(٣) روايته أخرجها في "المصنف" (٧٥٢٣). ومن طريقه أخرجه: الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٦٥ رقم ١٥٨٢٨)، والترمذي في "الجامع" (٧٧٤)، و"العلل الكبير" (٢٠٨)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٤٣٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٦٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٣٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٤٢ رقم ٤٢٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٦٥).

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٠٨٢)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٧٥٢٢)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢٧٧ و٢٨٠ و٢٨٢ رقم ٢٢٣٨٢ و٢٢٤١٠ و٢٢٤٣٢)، وأبو داود في "سننه" (٢٣٦٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٦٨٠)، والنسائي في "الكبرى" (٣١٣٧)، والروياني في "مسنده" (٦٣٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٨٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٦٢ و١٩٦٣ و١٩٨٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٨٨ و٨٩)، وابن البختري في "المنتقى من السادس عشر من حديثه" (٨٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١١٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٣٢)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٨)، والطبراني =

أبي قِلابَة[١]، عن أبي أسماء[٢]، عن ثَوْبان، واغتَرَّ أحمدُ بن حنبل بأنْ قال: الحَدِيثَينِ[٣] عندَه[٤]، وإنما يُروى بذلك الإسنادِ عن النبيِّ ﷺ: أنَّه نهى عن كَسْبِ الحَجَّام، ومَهْرِ البَغِيِّ[٥]؛ وهذا الحديثُ

= في "الكبير" (٢/ ١٠١ رقم ١٤٤٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٧).
وحديث ثوبان تقدَّم في المسألة رقم (٦٥٧ و٦٩٣ و٧٢٩).

(١) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٢) هو: عمرو بن مرثد الرَّحَبي.

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «قال: الحديثان عنده»، لكنْ يخرَّج ما في النسخ على وجهين:
الأول: وجه النصب؛ بإجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين، مطلقًا دون شروط، وهي لغة بني سُلَيْم، كأنه قال: «بأنْ ظنَّ الحديثَيْنِ عنده» - سواء كان الظن هنا بمعنى اليقين، أو بمعنى الحسبان - فـ «الحديثَيْنِ» بالياء الخالصة قبل النون، هو: المفعولُ الأوَّل، و«عنده»: المفعولُ الثاني، وكلاهما منصوبٌ.
وانظر في لغة بني سليم المسألة رقم (٢٥) و(٧٥٩).
والثاني: وجه الرفع، وذلك بأنْ يقال: إنَّ الأصل: «الحديثانِ» ثم أُمِيلَتِ الألف نحو الياء - لانكسار ما بعدها، ولسبقها بياء - فكتبت ياءً «الحديثَيْنِ»، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة.
وانظر الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).

(٤) وحكي عنه خلاف ذلك أيضًا؛ فقد روى البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٦٧) عن علي بن سعيد النسوي قال: سمعت أحمد بن حنبل - وقد سئل: أيما حديث أصح عندك في أفطر الحاجم والمحجوم؟- فقال: «حديث ثوبان من حديث يحيى ابن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان». فقيل لأحمد بن حنبل: فحديث رافع بن خديج؟ قال: «ذاك تفرَّد به معمر».

(٥) حديث النهي عن كسب الحجام ومهر البغي، رواه مسلم في "صحيحه" (١٥٦٧) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، به.

في[1]: «يُفطِرُ الحاجِمُ والمَحجُوم»[2] عندي باطلٌ[3].

٧٣٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثناه الحَسَنُ بن عَرَفَة[4]، عن

---

(١) قوله: «في» ليس في (ش).
(٢) من قوله: «قال أبي إنما يروى . . . » إلى هنا، سقط من (ك).
(٣) قال الترمذي في الموضع السابق من "العلل الكبير": «سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هو غير محفوظ». قال الترمذي: «وسألت إسحاق بن منصور عنه ؟ فأبى أن يحدِّث به عن عبدالرزاق، وقال: هو غلط ! قلت له: ما علَّته؟ قال: روى عنه هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم ابن عبد الله بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ؛ قال: «كسب الحجام خبيث، ومهر البغي خبيث، وثمن الكلب خبيث».
وقال الترمذي أيضًا في "الجامع": «وذُكر عن أحمد بن حنبل أنه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج».
قال ابن حجر في "الفتح" (٤/ ١٧٧): «لكن عارض أحمدَ يحيى بنُ معين في هذا، فقال: حديث رافع أضعفها»، ثم ذكر قول البخاري وأبي حاتم وإسحاق بن منصور في تضعيف الحديث، ثم قال: «وروي عن يحيى، عن أبي قلابة، أن أبا أسماء حدثه؛ أن ثوبان أخبره، به، فهذا هو المحفوظ عن يحيى، فكأنه دخل لمعمرٍ حديثٌ في حديث».
وقال ابن خزيمة: «سمعت العباس بن عبدالعظيم العنبري يقول: سمعت علي بن عبدالله [أي المديني] يقول: لا أعلم في "أفطر الحاجم والمحجوم" حديثًا أصح من ذا». وانظر "تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (٢/ ٣١٨).
(٤) لم نقف على روايته، والحديث رواه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٣٣٦) من طريق محمد بن الفرج الأزرق، عن عبدالله بن بكر، به.
ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣١٨/بغية الباحث)، عن عبدالله بن بكر، عن إياس، عن سعيد، عن سلمان، به. ولم يذكر «علي بن زيد».
ورواه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣٥) ومن طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٣٣٣) من طريق أحمد بن عمران الأخفش، عن عبدالله بن بكر، عن إياس بن أبي إياس، عن سعيد، عن سلمان، به. =

عبدالله بن بكر السَّهْمي؛ قال: حدَّثني إياس[١]، عن علي بن زيد[٢] بن جُدْعان، عن سعيد بن المسيّب؛ أنَّ سَلْمان الفارسيَّ قال: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ آخِرَ يوم من شَعْبان، فقال: « **يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ أَظَلَّكُمْ شَهْرٌ عَظِيمٌ، شَهْرٌ مُبَارَكٌ، فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، فَرَضَ اللهُ صِيَامَهُ، وَجَعَلَ قِيَامَهُ تَطَوُّعًا** ... »، وذكَرَ له الحديثَ ؟

فقال: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ غَلِطَ فيه عبدالله بن بكر[٣]؛ إنما هو: أَبَانُ بن[٤] أبي عَيَّاش، فجعل عبدُالله بن بكر « أبانَ »: « إياسَ »[٥].

= قال العقيلي في إياس هذا: « مجهول، حديثه غير محفوظ ». وقال عن الحديث: «روي من غير وجه، ليس له طريق ثبت بيِّن ».

ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٨٧)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٩٣)، وابن شاهين في "فضائل شهر رمضان" (١٥ و١٦)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٣٣٦)، و"فضائل الأوقات" (٣٧ و٣٨)، والبغوي في "تفسيره" (ص٩٣/ دار ابن حزم)، وأبو الطاهر بن أبي الصقر في "مشيخته" (٤٣) من طرق عن علي بن زيد، عن سعيد، عن سلمان، به. قال ابن خزيمة: « إن صح الخبر ».

وقال العيني في "عمدة القاري" (١٠/ ٢٦٩): « ولا يصح إسناده، وفي سنده إياس، قال شيخنا: الظاهر أنه ابن أبي إياس ».

وقال الذهبي في "الميزان" (١/ ٢٨٢): « إياس بن أبي إياس، عن سعيد بن المسيب، لا يعرف أيضًا، وخبره منكر ».

وانظر "لسان الميزان" (١/ ٤٧٥).

(١) في (ت): « حدثني اياسر »، ومثله في (ك)، إلا أنه بالباء .

(٢) في (ف): « يزيد ».

(٣) في (ش): « أبي بكر ».

(٤) قوله: « بن » تصحف في (أ) و(ش) إلى: « عن ».

(٥) كذا، وهو المفعول الثاني لـ « جَعَلَ »، وكانت الجادَّة أن يكون بألف تنوين النصب « إياسًا » على لغة الجمهور، لكنَّها حذفتْ هنا على لغة ربيعة. انظر الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

٧٣٤- وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمد[٢] بن أبي مَعْشَر[٣]، عن أبيه[٤]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « لَا تَقُولُوا: رَمَضَانُ؛ فإِنَّ رَمَضَانَ اسمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ، وَلكِنْ قُولُوا: شَهْرُ رَمَضَانَ »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو قولُ أبي هريرة[٥].

---

(١) نقل العيني في "عمدة القاري" (١٠/ ٢٦٥) حكم أبي حاتم على هذا الحديث.

(٢) قوله: « محمد » ليس في (ف).

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٥٣).
ومن طريق ابن عدي رواه الجورقاني في "الأباطيل" (٢/ ٨٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٠١) وقال: « وهكذا رواه الحارث بن عبدالله الخازن، عن أبي معشر، وأبو معشر هو: نجيح السندي، ضعفه يحيى بن معين، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه، وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه، والله أعلم. وقد قيل: عن أبي معشر، عن محمد بن كعب من قوله، وهو أشبه ».
وقال ابن الجوزي في "الموضوعات" (١١١٧): « هذا حديث موضوع، لا أصل له، وأبو معشر اسمه نجيح ». وقال أيضًا: « ولم يذكر أحد في أسماء الله تعالى: رمضان، ولا يجوز أن يسمى به إجماعًا ».
وقال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ١٢٧): « رواه البيهقي وضعفه، والضعف بيِّن عليه ». وقال الذهبي في "تلخيص الموضوعات" (٥٧٠): « تفرَّد به أبو معشر نجيح - وهو واهٍ - عن المقبري، عن أبي هريرة ». وضعَّفه ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٣١٠)، وابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ١١٣).

(٤) أبو معشر هو: نَجِيحُ بن عبدالرحمٰن السِّنْدي.

(٥) روايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/ ٣١٠ رقم١٦٤٨) قال: حدثنا أبي، ثنا محمد بن بكار بن الريان، ثنا أبو معشر، عن محمد بن كعب القرظي، وسعيدٍ (هو المقبري) عن أبي هريرة قالا (أي: محمد بن كعب وأبو هريرة): لا تقولوا رمضان . . . فذكره.
قال ابن أبي حاتم: « وروي عن مجاهد ومحمد بن كعب نحو ذلك، ورخَّص فيه =

٧٣٥- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالرَّحيمِ بنُ زيد العَمِّي[١]، عن أبيه[٢]، عن سعيد[٣] بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ أَدْرَكَهُ[٤] شَهْرُ رَمَضَانَ بِمَكَّةَ، فَصَامَهُ، وَقَامَ مِنْهُ[٥] مَا تَيَسَّرَ: كَتَبَ اللهُ لَهُ صِيَامَ مِئَةِ[٦] أَلْفِ شَهْرِ رَمَضَانَ في غَيْرِ مَكَّةَ، وَكَانَ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ حُمْلَانُ[٧] فَرَسٍ في سَبِيلِ اللهِ، وَكُلَّ لَيْلَةٍ حُمْلَانُ فَرَسٍ في سَبِيلِ اللهِ[٨]،

= ابن عباس وزيد بن ثابت ».
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٠٢) من طريق محمد بن بكار بن الريان، ثنا أبو معشر، عن محمد بن كعب؛ قوله . قال البيهقي: « وروي ذلك عن مجاهد والحسن البصري، والطريق إليهما ضعيف ».
ورواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٢٤٠) من طريق طلحة بن عمرو، عن مجاهد، به، قوله.

(١) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣١١٧)، والأزرقي في "أخبار مكة" (٢/ ٢٤- ٢٥)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٥٧٤)، وابن شاهين في "فضائل شهر رمضان" (٣٦)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٩٦)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٤٥٥) من طريق عبدالرحيم بن زيد العمي، به. قال البيهقي: « تفرد به عبدالرحيم بن زيد، وليس بالقوي ».
والحديث ذكره الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٨٣٢) وقال: « وهذا موضوع، ولوائح الوضع عليه ظاهرة، وآفته عبدالرحيم هذا ».

(٢) هو: زيد بن الحواري العَمِّي .

(٣) في (ف) و(ت) و(ك): « وسعيد » بدل: « عن سعيد »، والمثبت من (أ) و(ش)، وهو الصَّواب.

(٤) في (ك): « أدرك ».

(٥) قوله: « منه » سقط من (ك).

(٦) قوله: « مئة » سقط من (ك).

(٧) الحُمْلان: مصدر حَمَلَ يحْمِلُ . انظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٤٤٣). والمقصود: له أجرُ حَمْلِ فرسٍ - أي: تجهيزها - في سبيل الله. والله تعالى أعلم .

(٨) قوله: « وكل ليلة حُملان فرس في سبيل الله » سقط من (ش).

وَكُلَّ يَوْمٍ لَهُ حَسَنَةٌ، وَكُلَّ لَيْلَةٍ لَهُ حَسَنَةٌ، وَكُلَّ يَوْمٍ لَهُ عِتْقُ رَقَبَةٍ، وَكُلَّ لَيْلَةٍ لَهُ عِتْقُ رَقَبَةٍ[(١)] » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعبدُالرَّحيم[(٢)] بن زيد متروكُ الحديث.

٧٣٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن شَريك[(٣)]، عن أبيه[(٤)]، عن أبي إسحاق[(٥)]، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن ضَمْرَة ابن عبدالله بن أُنَيْس، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « لَيْلَةُ القَدْرِ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ[(٦)] ».

---

(١) قوله: « وكل ليلة له عتق رقبة » سقط من (ش) و(ك).

(٢) يبدو أنها كانت هكذا في (أ)، ثم غُيِّرت إلى: « عبدالرحمٰن »، بخطٍّ غير خطِّ الناسخ.

(٣) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٤٠١٧/أطراف الغرائب) وقال: « غريبٌ من حديث أبي إسحاق السَّبيعي، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن ضَمْرَة - وهو: ابن عبدالله بن أُنَيْس - عن أبيه، تفرد به شَريك، عنه، وتفرَّد به عبدالرحمن بن شَريك، عن أبيه ».
ورواه مسلم في "صحيحه" (١١٦٨) من طريق بُسْر بن سعيد، عن عبدالله بن أُنَيْس أن رسول الله ﷺ قال: « أُريت ليلة القدر ثم أنسيتها، وأراني صبحها أسجد في ماء وطين ». قال: فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين، فصلى بنا رسول الله ﷺ، فانصرف وإن أثر الماء والطين على جبهته وأنفه. قال: وكان عبدالله بن أنيس يقول: ثلاث وعشرين.

(٤) هو: شريك بن عبدالله النخعي، القاضي .

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٦) في (ك): « وعشرون ».

قلتُ لأبي: سَمِعَ أبو إسحاق من[١] عبدالله بن أبي قَتادة ؟

فقال: قد روى عن عبدالله بن أبي قَتادة: إسماعيلُ بن أبي خالد وأبو إسحاق الهَمْداني هذا الحديثَ؛ فيدلُّ أنَّ عبدالله بن أبي قَتادة[٢] قَدِمَ الكوفَةَ .

٧٣٧ - وسُئِلَ[٣] أبي عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بن قيس بن سعد ابن زيد بن ثابت[٤]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يصومُ حتى نقولَ[٥]: لا يُفطِرُ، ويُفطِرُ حتى

---

(١) في (ت) و(ك): « ابن » بدل: « من ».

(٢) من قوله: « إسماعيل بن أبي خالد . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٣) في (أ) و(ش): « وسألت »، وانظر المسألة رقم (٧٧٨/أ).

(٤) رواه المحاملي في "أماليه" (٢٠/ب/رواية أبي عمر بن مهدي) من طريق عبدالرحمن بن عبدالملك الحزامي، عنه، به.
ومن طريق المحاملي رواه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٢٢٤)، وفي "تاريخ بغداد" (١١/ ٣١٤- ٣١٥).
قال العيني في "عمدة القاري" (١١/ ٨٣): « قال المحبُّ الطبري: غريبٌ من حديث هشام بن عروة بهذا اللفظ، رواه ابن أبي الفوارس في أصول أبي الحسن الحمامي عن شيوخه ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٠٢) في ترجمة إسماعيل بن قيس: « عامة ما يرويه منكر ».
والشطر الأول من الحديث رواه البخاري (١٩٦٩)، ومسلم (١١٥٤) من طريق أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ يصومُ حتى نقولَ: لا يُفطِر، ويُفطِر حتى نقولَ: لا يصومُ، وما رأيتُ رسولَ الله ﷺ استكمَلَ صيامَ شهر قَطُّ إلا رمضانَ، وما رأيتُه في شهر أكثرَ منه صيامًا في شَعبان .

(٥) في (ك): « يقول ».

نقولَ: لا يصومُ، وكان أكثرُ صيامِه في شَعبان. فقلتُ: يا رسولَ الله، مالي أرى أكثرَ صيامِكَ في شَعبان ؟ فقال:« **يَا عَائِشَةُ، إِنَّهُ شَهْرٌ يُنْسَخُ لِمَلَكِ المَوْتِ مَنْ يَقْبِضُ؛ فَأُحِبُّ أَلَّا يُنْسَخَ اسْمِي إِلَّا وَأَنَا صَائِمٌ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [١].

٧٣٨ - وسألتُ [٢] أبي عن حديثٍ رواه ابن جُرَيج [٣]، عن عَطاء [٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ:« **أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ** »؟

قال: هذا خطأٌ؛ إنما يُروى عن عطاء [٥]، عن آخَرَ، عن أبي

(١) وقال أبو زرعة في المسألة رقم (٧٧٨/أ): « هو عندي: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال: « مامن مسلم تصيبه شوكة فما فوقها إلا حطَّ الله عنه » هو الصحيح، وقوله: « أكثر صيامه في شعبان. . . » إلى آخره منكر ».

(٢) انظر المسألة المتقدِّمة برقم (٧٣١).

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٠٤) من طريق ابن علية، والنسائي في "الكبرى" (٣١٨٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٣٦٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/٩٩)، والطبراني في "الأوسط"(٥٠٢١) من طريق داود العطار، والنسائي أيضًا (٣١٨١)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٠٢/أ/أطراف الغرائب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٦٦) من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري ثلاثتهم عن ابن جريج، به.
قال الدارقطني: « تفرد به أبو حاتم الرازي، عن محمد بن عبدالله الأنصاري، عن ابن جريج ».
ورواه النسائي أيضًا (٣١٨٠) والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٢) من طريق رباح بن أبي معروف، عن عطاء، به.

(٤) هو: ابن أبي رباح .

(٥) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٨٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٢) من طريق شعبة، عن عمرو بن دينار، عنه، به. =

هريرة، موقوفً(١)(٢).

= ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٥٢٦) عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة، به، موقوفًا.
ورواه النسائي في "الكبرى" (٣١٨٣ و٣١٨٤) من طريق النضر بن شميل وحجاج المصيصي والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٢) من طريق روح بن عبادة ثلاثتهم، عن ابن جريج مثله. قال النسائي: « عطاء لم يسمعه من أبي هريرة ».
ورواه النسائي (٣١٨٥) من طريق ابن أبي حسين، عن عطاء سمعت أبا هريرة يقول... فذكره.
قال النسائي: « والصواب رواية حجاج، عن ابن جريج ».
قال العقيلي: « الموقوف أولى ». وانظر أيضًا « الضعفاء » له (٤/ ٣٥٦).

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٢١٥١): « اختُلف فيه على عطاء؛ فرواه رباح بن أبي مَعْروف وعمر بن قيس ومحمد بن عبدالله الأنصاري - من رواية أبي حاتم الرازي عنه - عن ابن جريج، كلهم: عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعًا.
ورواه المفضَّل بن فَضالة وإسماعيل بن عُلَيَّة ومحمد بن بكر وعبد الرزاق وأبو عاصم وحماد بن مَسْعَدة عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفًا. ورفعه أيضًا ابن أبي حُسين وعبد الملك بن أبي سُليمان عن عطاء، عن أبي هريرة.
واختُلِف عن عمرو بن دينار ؛ فرواه يوسف بن بَحْر عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن شعبة، عن عمرو، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة ورفعه، ومَتْنُه قال: احتَجَم رسولُ الله ﷺ بالقاحَة وهو صائِم، فَغُشِيَ عليه، فنهى يومَئذٍ أن يحتَجِمَ الصَّائمُ. وقال النَّضر بن إسماعيل وغُندَر: عن شعبة، عن عمرو، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة: أفطَر الحاجمُ والمحجوم؛ موقوفًا. وقال أبو عاصم: عن ابن جريج، عن عمرو؛ قال: يُؤْثَر عن أبي هريرة، موقوفًا. ورواه ليثُ بن أبي سُلَيم، عن عطاء، عن عروة بن عياض، عن عائشة، عن النبي ﷺ، والقولُ قول من وقفه على أبي هريرة؛ لأنهم أثبات حُفَّاظ وإن من رفعه ليسوا بمنزلتهم إلا [كذا !] بالاتفاق. ورواه فِطْرُ بن خليفة، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قاله قَبيصة عنه، وقال غيره: عن فِطْر، عن عطاء مرسلاً. اهـ.

٧٣٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عُقَيل[٢]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة؛ أنَّ عائِشَة أخبرته: أنَّ رسولَ الله ﷺ قَبَّلَها وهو صائِمٌ؟

قال أبي: روى[٣] يحيى بنُ أبي كَثِيرٍ[٤]، عن أبي سَلَمة، عن زينب بنت[٥] أم سَلَمة، عن أم سَلَمة[٦]: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُقَبِّلُها وهو صائِمٌ.

وروى معاويةُ بن سَلَّام[٧]، وشَيْبان[٨]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن عمر بن عبدالعزيز، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٠٨).

(٢) هو: ابن خالد الأيلي. وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٠٥٧).
وروواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٠٨) عن معمر وابن جريج، عن الزهري، به.
وسقط من المطبوع: « عن الزهري ». ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٢ رقم ٢٥٩٥٣)، وابن راهويه في "مسنده" (١٠٦٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٤٥) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، به. ورواه النسائي في "الكبرى" (٣٠٥٨) من طريق يزيد بن زريع، عن معمر، به.

(٣) في (ف): « رواه ».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٠٠ رقم ٢٦٥٦٦) من طريق همام، والبخاري في "صحيحه" (٣٢٢) من طريق شيبان كلاهما عنه، به.
ومن طريق أحمد رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ١٢٢).

(٥) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «ابنت»، وكلاهما صحيح في العربية، وانظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٦) قوله: «عن أم سلمة» سقط من (ك).

(٧) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٠٦).

(٨) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٠٦).

قال أبي: حديثُ يحيى بن أبي كثير أَشبهُ من حديث عُقَيل .

قال أبي: كان الزُّهْريُّ أضبَطَ من أن يَخْفَىٰ عليه مثلُ هذا، ولكن أخافُ أن يكونَ لم يَضْبِطْ عُقَيل عنه(١) .

(١) سئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٥١/ أ، ب) عن هذا الحديث ؟ فقال:« يرويه الزهري ويحيى بن أبي كثير وأبو بكر بن المنكدر وأبو إسحاق. وأما الزهري: فاختُلِف عنه في لفظه، وفي إسناده: فرواه منصور بن زاذان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يخرج إلى الصَّلاة، ثم يقبِّلُني ولا يتوضَّأ . تفرد به سعيد بن بشير، عن منصور بن زاذان، عن الزهري، وخالفه عُقيل بن خالد وابن أبي ذئب ويزيد بن عياض ومعمر بن راشد، فرووه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُقبِّل وهو صائمٌ، ولم يذكر الوضوء . واختُلِف عن معمر: فرواه إسماعيل ابن بنت السُّدِّي، عن عيسى بن يونس، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عروة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُقبِّل وهو صائمٌ، ثم يصلِّي ولا يتوضَّأ، فوهم في إسناده ومتنه. [فأما وهمُه] في إسناده: فقوله: عن أبي سلمة، عن عروة، وإنما رواه عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة. وأما قوله في متنه: " ولا يتوضَّأ " فهو وهم أيضًا ، والمحفوظ: كان يقبِّل وهو صائم. ورواه إسماعيل بن مسلم المكي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أم سلمة: أن النبي ﷺ كان يُقبِّل وهو صائمٌ، ووهم في قوله: "أم سلمة". ورُوي هذا الحديث عن أسامة بن زيد والأوزاعي وابن عيينة ومعمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُقبِّل وهو صائمٌ . وأما يحيى ابن كثير: فاختُلِف عنه في روايته عن أم سلمة: فرواه هشام الدَّستوائي وعلي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عروة، عن عائشة. وخالفهما شيبان بن عبدالرحمن ومعاوية بن سلام وأيوب بن خُوْط وسُليمان بن أرقم؛ رووه عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبدالواحد بن عمر بن عبدالعزيز [كذا ! وصوابه: عن أبي سلمة، عن عمر بن عبدالعزيز. كما سيأتي] عن عروة، عن عائشة. واختُلِف عن الأوزاعي: فرواه الوليد بن مسلم- من رواية يزيد بن عبدالله ابن زُرَيق، عن الوليد - عن الأوزاعي، عن يحيى؛ بمتابعة رواية شيبان ومن تابعه، وتابعه يزيد بن سنان أبو فروة الجَزَري، عن الأوزاعي. وخالفهم مبشر بن إسماعيل=

٧٤٠ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن صالح بن زياد المُقرِئ الرَّقِّي[١]، عن أبي عثمان السُّكَّري عمرو بن ميمون القَنَّاد[٢]، عن عبدالرحمٰن بن مَغْراء، عن عِمران بن مسلم، عن سُوَيد بن غَفَلَة، عن علي، عن النبيِّ ﷺ أنه قال[٣]: « **مَنْ مَنَعَهُ الصِّيَامُ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ يَشْتَهِيهِ، أَطْعَمَهُ اللهُ مِنْ ثِمَارِ الجَنَّةِ، وَسَقَاهُ مِنْ شَرَابِهَا** ». وأنه لم يُنْخَلْ لرسول الله ﷺ طعامٌ قَطُّ، ولا شَبِعَ[٤] من خُبزِ بُرٍّ ثلاثةَ أيامٍ متوالية، حتى لَحِقَ بالله .

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ ويشبهُ أن يكونَ أبو زهير[٥] سمعَه من[٦] عمرو بن شَمِرٍ؛ فإنه لم يُدرِكْ عِمرانَ بن مسلم .

= وهِقْل، فروياه عن الأوزاعي، عن يحيى، [عن] أبي سلمة، عن عائشة. والقول قول شيبان ومن تابعه ممن ذكر فيه عمر بن عبدالعزيز . ورواه يحيى بن أبي كثير بإسناد آخر، واختُلِف عنه فيه أيضًا: فرواه الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أم سلمة، وخالفه معاوية بن سلام وشيبان وهشام الدَّستوائي؛ فرووه عن يحيى، عن أبي سلمة، عن زينب، عن أم سلمة، وكذلك رواه أبو بكر بن المنكدر، عن أبي سلمة، عن زينب، عن أم سلمة؛ قاله بكر بن الأشجع عنه، ونكتب ذلك في مسند أم سلمة إن شاء الله ». اهـ.

(١) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٦٣٤).

(٢) ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٥٨ رقم١٤٢٤) وقال: « سألت أبي عنه، فقال: لا أعرفُه، والحديث الذي رواه منكر ».

(٣) قوله: « قال » سقط من(ك).

(٤) في (ك): « ولا يشبع »، ويشبه أن تكون هكذا في (ت).

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن مَغْراء .

(٦) في (ك): « ابن » بدل: « من ».

٧٤١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن حمزة[١]، عن ثَوْرٍ[٢]، عن عليِّ بن أبي طَلحَة، عن علي بن أبي ذَرٍّ[٣]: أنَّ النبيَّ ﷺ واصَلَ بين يومَيْنِ، فأتاهُ جبريلُ فقال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ قد قَبِلَ وِصالَكَ . . . الحديثَ .

قال أبو محمد: وقد روى هذا الحديثَ الوليدُ[٤]، عن ثَور، عن عليِّ بن أبي طَلحَة، عَمَّن لا يتَّهم[٥]، عن عبد الملك بن أبي ذَرٍّ[٦]،

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣١٣٨)، و"مسند الشاميين" (٤٦٤) عن بكر بن سهل، عن عبدالله بن يوسف، عن يحيى بن حمزة، عن ثور بن يزيد، عن علي بن أبي طلحة، عن عبد الملك، عن أبي ذر، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ثور إلا يحيى، ولا يروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد».
ومن طريق الطبراني، رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٧/ ١٥).
قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣/ ١٥٨): «ولم أعرف عبدالملك، وبقية رجاله رجال الصحيح». وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٢٠٥): «ليس إسناده بصحيح».
ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٣٩) من طريق الهيثم بن حميد، عن ثور، عن علي بن أبي طلحة، عن عبدالله بن ذر، أن النبي ﷺ واصل . . . فذكره.

(٢) هو: ابن يزيد الكَلاعي.

(٣) في (أ) و(ش): «علي بن ذر»، وضبَّب ناسخ (ك) على قوله: «علي». وثَمَّ تعليقٌ بهامش النسخة (أ)، ونصُّه: «إنما هو: عن عبدالملك، عن أبي ذر؛ كذا خرَّجه الطبراني»، وقد تقدَّم تخريج رواية الطبراني.

(٤) هو: ابن مسلم.

(٥) ضبطها ناسخا (أ) و(ف): «يُتَّهَم» بضم المثنَّاة التحتية، على البناء لما لم يُسَمَّ فاعله.

(٦) كذا في جميع النسخ، ولعلَّ الصواب: «عن عبدالملك، عن أبي ذر». وانظر التعليق قبل السابقين.

عن النبيِّ ﷺ : فأيُّهما أصَحُّ عندك[(١)] ؟

قالا: حديثُ الوليد أصَحُّ .

٧٤٢ - وسألتُ أبي[(٢)] وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشِير[(٣)]، عن قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالغَنِيمَةِ البَارِدَةِ ؟! الصَّوْمُ في الشِّتَاءِ** » ؟

قالا: هذا خطأٌ؛ رواه هَمَّام[(٤)]، والدَّسْتوائي[(٥)]، عن قَتادة، عن أنس؛ قال: قال أبو هريرة. . . .

قلتُ لأبي: الخطأُ مِمَّن هو[(٦)] ؟

---

(١) في (ت): « عند »، وفي (ك): «عنده»، والجادَّة: «عندكما»، لكنْ لعلَّه وَجَّهَ السؤالَ إلى كل واحدٍ منهما على حدة، فيصح على ذلك أنْ يقول: «عندك»، والله أعلم.

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ت) و(ك).

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الصغير" (٧١٦)، و"مسند الشاميين" (٢٦٠٠) وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٤)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٦٥٨). من طريق الوليد بن مسلم، عنه، به.
ومن طريق الطبراني، رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٤٥٦).
قال الطبراني: «لم يروه عن قتادة إلا سعيد، تفرد به الوليد». وكذا قال ابن عدي.
وعزاه السخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ٥٨٨) إلى ابن أبي عاصم.

(٤) هو: ابن يحيى العَوْذي. وروايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد الزهد" ص(٢٢١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٧).
ومن طريق عبدالله بن أحمد رواه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٣٨١).
قال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم٥٨٨) بعد أن ذكره موقوفًا: «وهو أصح».

(٥) في جميع النسخ: « الدستواني »، عدا (ك) و(ش)، فإنها لم تنقط ولم تهمز فيهما. والدَّستوائي هذا هو: هشام بن أبي عبدالله .

(٦) قوله: « هو » ليس في (ك).

قال[١]: من سعيد بن بَشير.

٧٤٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٢]، **عن سعيد ابن أبي سعيد، عن هشام**[٣]، **عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان**

---

(١) في (ك): «قال: هو».

(٢) هو: ابن الوليد . ولم نقف على روايته بهذا اللفظ، والحديث رواه ابن ماجة في "سننه" (١٦٧٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٧٩٢)، والطبراني في "الصغير" (٤٠١) و"مسند الشاميين" (١٨٣٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٠٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٦٢) من طريق بقية، عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: اكتحل رسول الله ﷺ وهو صائم.
قال ابن عدي: « سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، شيخ مجهول، وأظنه حمصي، حدث عنه بقية وغيره، حديثه ليس بالمحفوظ ».
وقال البيهقي: « وسعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقية، ينفرد بما لا يتابع عليه ».
وتعقبهما ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٣١٧) بقوله: « وليس هو بمجهول؛ كما قاله أيضًا ابن عدي؛ بل هو: سعيد بن عبدالجبار الزبيدي الحمصي، وهو مشهور؛ لكنه مجمع على ضعفه، وأبو أحمد بن عدي فرَّق في كتابه بين سعيد ابن أبي سعيد وبين سعيد بن عبدالجبار، وهما واحد ». وبنحوه قول الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٦٥).
ووقع في رواية الطبراني في "الصغير": « محمد بن الوليد الزبيدي ».
قال ابن عبدالهادي: « وقد ظنَّ بعض العلماء أن الزبيدي في هذا الحديث هو محمد ابن الوليد، الثقة الثبت، وذلك وهمٌ؛ وإنما هو: سعيد بن أبي سعيد كما صرح به البيهقي وغيره ».
وقال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٩١) في بقية بن الوليد: « وكان ربما روى عن سعيد بن عبدالجبار الزبيدي أو زرعة بن عمرو الزبيدي، وكلاهما ضعيف الحديث، فيقول: « نا الزبيدي » فيُظَنُّ أنه محمد بن الوليد الزبيدي صاحب الزهري ». ثم ذكر له هذا الحديث وقال: « وظنه بعضهم محمد بن الوليد، فنسبه كذلك، وأخطأ، وإنما هو: سعيد بن عبدالجبار ».

(٣) هو: ابن عروة بن الزبير .

يَحْتَجِمُ وهو صائِمٌ ؟

فقالا: هو سعيدُ بن عبد الجبَّار[١]، عن أبي[٢] جَزِيٍّ[٣]، عن هشام، والحديثُ حديثُ هشام[٤]، عن أبيه: أنه كان يَحتَجِمُ وهو صائِمٌ. وأبو جَزِيٍّ ضعيفُ الحديث .

٧٤٤ - وسمعتُ[٥] **أبي** وذكَرَ حديثًا رواه سُوَيد بن عبد العزيز، عن يحيى بن الحارث الذِّمَاري، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني[٦]، عن أبي أسماء الرَّحَبي[٧]، عن ثَوْبان؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ :« مَنْ

---

(١) هو: سعيد بن أبي سعيد المتقدم، قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٦٥) بعد أن ذكر سعيد بن أبي سعيد: « واسم أبيه: عبدالجبار على الصحيح ».

(٢) في (ت) و(ك): « ابن » بدل: « أبي ».

(٣) بالجيم والزاي، ثم ياء مثناة. ومنهم من يقول: « جزء »؛ بالهمزة بدل الياء، والأول أشهر، واسمه: نصر بن طريف، وقد اختلف الأئمة في ضبط «جزي»، فمنهم من ضبطه بفتح الجيم وكسر الزاي، على وزن « عَلِيّ »، ومنهم من ضبطه بكسر الجيم وسكون الزاي، على وزن « جِزْي »، ومنهم من ضبطه بضم الجيم وفتح الزاي على وزن « سُمَيّ ». انظر تفصيل ذلك في "الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٧٨-٨١)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٢/ ٣١٠)، و"لسان الميزان" (٦/ ١٥٤)، و"القاموس المحيط" (ص ١٢٧٠).

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٣٤) من طريق عبيدالله بن موسى وأبي أسامة كلاهما، عنه، به.

(٥) نقل هذا النص ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣/ ٣١٠)، والعلائي في "رفع الإشكال، عن صيام ست من شوال" (ص٦٨)، وقد تقدمت هذه المسألة برقم (٧١٦)، وانظر المسألة التالية .

(٦) هو: شراحيل بن آدة. وقوله: « عن أبي الأشعث الصنعاني » سقط من (ك).

(٧) هو: عمرو بن مرثد .

صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ[١] مِنْ شَوَّالٍ . . . ».

قال أبي: هذا وَهَمٌ شديدٌ[٢]؛ قد سَمِعَ يحيى بن الحارث الذِّمَاري هذا الحديثَ[٣] من أبي أسماء؛ وإنما[٤] أراد[٥] سُوَيْدٌ: ما حدَّثنا صَفْوان بن صالح؛ قال: حدَّثنا مروان الطَّاطَرِي[٦]، [عن يحيى بن حمزة][٧]، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني، عن شَدَّاد بن أوس، عن النبيِّ ﷺ: « **مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ[٨] مِنْ شَوَّالٍ . . .** ».

وحديثُ ثَوْبان: الصَّحيحُ: يحيى بن الحارث؛ أنه[٩] سَمِعَ أبا[١٠] أسماء الرَّحَبِيَّ، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ .

٧٤٥ - وسُئِلَ[١١] أبي عن حديثٍ رواه مروان الطَّاطَرِي[١٢]، عن يحيى بن حمزة، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأَشْعَث

(١) انظر الكلام على قوله: « بِسِتّ » في المسألة رقم (٧١٣).
(٢) في "تهذيب السنن" و"رفع الإشكال": « هذا وَهَمٌ من سويد».
(٣) قوله: «هذا الحديث» مكرر في (ف). (٤) في (ف): « إنما » بلا واو.
(٥) قوله: «وإنما أراد» سقط من (ت) و(ك). (٦) هو: مروان بن محمد .
(٧) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من "تهذيب السنن"، و"رفع الإشكال"، وجاء على الصَّواب في المسألة التالية .
(٨) في (ك): « بستة »، وكلاهما جائزٌ لغةً. انظر التعليق على المسألة رقم (٧١٣).
(٩) قوله: « أنه » من (ف) فقط . (١٠) في (أ) و(ش): « أبي ».
(١١) نقل هذا النص ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣/ ٣١٠)، والعلائي في "رفع الإشكال عن صيام ست من شوال" (ص٦٨)، وانظر المسألة السابقة، والمسألة رقم (٧١٦). (١٢) هو: مروان بن محمد .

الصَّنْعاني[١]، عن [شَدَّاد][٢] بن أَوْس، عن النبيِّ ﷺ: « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ[٣] مِنْ شَوَّالٍ. . . » ؟

فسمعتُ أبي يقول: الناسُ يَروون[٤] عن يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء، عن ثَوبان، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[٥].

٧٤٦ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه سُوَيد بن عبدالعزيز[٧]، عن قُرَّة بن عبدالرحمٰن، عن الزُّهْري، عن مسعود بن الحكم، عن

---

(١) هو: شراحيل بن آدة .

(٢) في جميع النسخ: « أوس »، والتصويب من "تهذيب السنن" و"رفع الإشكال عن صيام ست من شوال". وجاء على الصَّواب في المسألة السابقة .

(٣) انظر الكلام على قوله: «بست» من جهة اللغة، في التعليق على المسالة رقم (٧١٣).

(٤) في (ك): « يروونه »، وهكذا كانت في (ف) و(ت)، ثم صُوِّبت .

(٥) كذا في جميع النسخ و"رفع الإشكال" للعلائي، والجادَّةُ أن يكون بالألف رفعًا على الخبرية؛ والتقدير: «قال: هما جميعًا صحيحان»، لكنَّ مجيئه بالياء «صحيحين» له وجهان في العربية، ذكرناهما في تخريج نحوه في المسألة رقم (٢٥).

(٦) انظر المسألة المتقدمة برقم (٦٨١)، والتعليق عليها.

(٧) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨١٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٩٨)، والطبراني في "الأوسط" (٥٤٤ و٨٢١٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٢٠)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٣١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٠٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ٣٤٦).
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٨) في ترجمة عبدالله بن حذافة: « لا يصح حديثه، مرسل ». =

عبدالله بن حُذافَة السَّهْمي: أنَّ النبيَّ ﷺ أمرَه أن يُنادِيَ في أهل مِنًى: أنْ لا تَصُومُوا هذهِ[1] الأَيَّامَ؛ فإنَّها أَيَّامُ أكلٍ وشُربٍ وذِكْرِ اللهِ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري؛ قال: حُدِّثْتُ عن مسعود، عن عبدالله بن حُذَافَة.

٧٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشير[2]، عن قَتَادة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ فِي: « الَّذِي

= قال ابن عدي بعد روايته للحديث: « وهذا الحديث هو الذي أشار إليه البخاري لعبدالله بن حذافة لا يصح ».
وقال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن الزهري إلا قرَّة، تفرد به سويد بن عبدالعزيز ».

(١) في (ت) و(ك): « في هذه ».

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٧٣/أ/مسند أبي هريرة)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٦٧٧)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٧٩-١٨٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣٥٣) من طريق أبي الجماهر محمد بن عثمان، عنه، به.
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة عن ابن سيرين، عن أبي هريرة إلا الحجاج بن أرطاة وسعيد بن بشير ».
ورواه الترمذي في "جامعه" (٧٢١)، والبزار في "مسنده" (٢٧٣/أ/مسند أبي هريرة)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠٣٨)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٨٠) من طريق حجاج بن أرطاة، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٩٣٩) من طريق يزيد التستري والحسن بن دينار، ثلاثتهم، عن قتادة، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٣)، ومسلم في "صحيحه" (١١٥٥) من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، به.
ورواه الدارقطني في "السنن" (٢/ ١٧٩) من طريق عمار بن مطر، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، به. قال الدارقطني: « عمار ضعيف ».

يَأْكُلُ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ، إِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ » ؟

قال أبي: رواه ابنُ أبي عَروبة[١]، عن قَتادة، عن أبي رافع[٢]، عن أبي هريرة[٣]. وسعيدُ بن أبي عَروبة أحفَظُ.

٧٤٨ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشير، عن قَتادة، عن عَيَّاشٍ اليَشكُرِيِّ[٥]، عن أبي قَتادة بن رِبْعِيٍّ[٦]، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن صَوْمِ يوم الجُمُعَة ؟

فقال أبي: رواه سعيدُ بن أبي عَروبة، عن قَتادة، عن عَيَّاش، عن أبي قَتادة العَدَويِّ، موقوفً[٧] .

---

(١) هو: سعيد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٨٩ رقم ١٠٣٤٨)، وإسحاق ابن راهويه في "مسنده" (١٨) وابن الجارود في "المنتقى" (٣٩٠).
ورواه ابن حبان في "كتاب الصلاة" - كما في "إتحاف المهرة" (٢٠٠٧٣) - من طريق شعبة، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٧٩) من طريق نصر بن طريف كلاهما عن قتادة، به.
قال الدارقطني: « نصر بن طريف أبو جزء ضعيف ».
وقال الدارقطني في "العلل" (١٨٢١) بعد أن ذكر الاختلاف على قتادة: « ولعل قتادة روى عنهما » أي: ابن سيرين وأبي رافع.

(٢) هو: نُفَيع الصَّائغ .

(٣) قوله: « عن أبي هريرة » سقط من (ف).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٨٤) و(٧٢٢).

(٥) هو: عيَّاش بن عبدالله .

(٦) هو: الحارث بن ربعي .

(٧) كذا في النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: وأبو قَتادَةَ العَدَويُّ من التَّابعين .

٧٤٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه جعفر بن بُرْقان[٢]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ رجُلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: إني هَلَكتُ؛ وَقَعْتُ على أهلي في شَهْرِ[٣] رمضانَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري[٤]، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: قَدِمَ جعفرُ بن بُرْقان الكوفةَ وليس معه كُتُب، فكان يحدِّث من حِفظِه فيغلَطُ.

٧٥٠ - وسمعتُ[٥] أبي وحدَّثنا عن هلال بن العَلاء[٦]، عن أبيه[٧]، عن عُبَيدالله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيسة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عليِّ بن الحسين، عن أبي هريرة: أنَّ رجلاً أفطرَ في شَهْرِ رمضانَ، فأتى أبا هريرةَ، فسأله[٨]؟ فقال: لا يُقبَلُ منه صومُ سنة.

---

(١) انظر المسألة رقم (٦٥٣) و(٧٠٧) و(٧٠٨).
(٢) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٤٢).
(٣) قوله: « شهر » ليس في (ت) و(ف) و(ك).
(٤) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٧٠٧).
(٥) انظر المسألة رقم (٦٧٤) و(٧٢٠) و(٧٧٦) وفيها تخريج طرق الحديث.
(٦) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٧١/ الرسالة).
(٧) هو: العلاء بن هلال .
(٨) قوله: « فسأله » سقط من (ك).

قال أبي: إنما هو: حبيبٌ، عن عُمَارَة بن عُمَير، عن أبي المُطَوِّس، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صِيَامُ الدَّهْرِ ».

٧٥١ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله[(٢)] بن عمرو[(٣)]، عن عبدالملك بن عُمَير، عن جُنْدب بن سُفْيان[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ: « أَفْضَلُ الصِّيَامِ[(٥)] بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ: المُحَرَّمُ » ؟

قال أبي: أخطأَ فيه عُبَيدالله؛ الصَّوابُ: ما[(٦)] رواه زائدة[(٧)] وغيرُه[(٨)]، عن عبد الملك بن عُمير، عن محمد بن المُنتَشِر، عن حُمَيد

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٧٠) موجَّهة لأبي زرعة، وقد أجاب بمثل جواب أبي حاتم هنا.
(٢) في (ك): « عبدالله ».
(٣) هو: الرَّقي، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٢٩١٦/الرسالة)، والروياني في "مسنده" (٩٧٠)، والطبري - كما في "إتحاف المهرة" (٣٩٩٧) وصححه -، والطبراني في "الكبير" (٢/١٦٩رقم١٦٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩١). قال ابن حجر متعقبًا تصحيح الطبري له: « وفيه نظر؛ فإن عبيدالله بن عمرو تفرد به، وخالفه أبو عوانة وزائدة وغير واحد، فرووه عن عبدالملك بن عمير، عن محمد بن المنتشر، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، من هذا الوجه أخرجه مسلم».
(٤) هو: جندب بن عبدالله بن سفيان البجلي.
(٥) قوله: «الصيام» سقط من (ف).　(٦) قوله: « ما » ليس في (ف).
(٧) هو: ابن قُدامة. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٦٣).
(٨) ذكر أبو زرعة في المسألة رقم (٧٧٠) منهم: أبا عوانة وضَّاح بن عبدالله، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٤٢ رقم ٨٥٠٧)، والدارمي في "مسنده" (١٥١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩١) وجرير بن عبدالحميد، وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٦٣).

ابن عبدالرحمٰن[١]؛ منهم من يقول: عن أبي هريرة، ومنهم من يُرْسِلُه؛ يقول: حُمَيد، عن النبيِّ ﷺ.

والصَّحيحُ مُتَّصِلٌ: حُمَيدٌ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٧٥٢ - وسمعتُ[٣] أبي يقول: وَهِمَ محمَّدُ بن سَلَمة[٤] في الحديثِ الذي يرويه عن زياد بن أبي مريم: أنه دخلَ على أبي موسى، وهو يَحتَجِمُ وهو صائِمٌ؛ في ذِكْرِ الحِجامَة للصَّائم[٥].

---

(١) هو: الحميري.

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (١٦٥٦): «اختُلِف فيه على حميد بن عبد الرحمن: فرواه عبد الملك بن عمير، واختُلِف عنه: فرواه زائدة بن قدامة وأبو حفص الأبَّار والثوري وشيبان وأبو حمزة وأبو عوانة وعبد الحكيم بن منصور وعكرمة بن إبراهيم وجرير بن عبد الحميد، عن عبد الملك، عن محمد بن المنتشر، عن حميد ابن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، وخالفهم عُبيد الله بن عمرو الرَّقِّي؛ رواه عن عبدالملك بن عُمير، عن جندب بن سفيان، عن النبي ﷺ، ووَهِمَ فيه، والذي قبله أصحُّ، عن عبد الملك. ورواه أبو بشر جعفر بن إياس، عن حميد الحميري، واختُلِف عنه: فأسنده أبو عوانة، عن أبي بشر، عن حميد الحميري، عن أبي هريرة، وخالفه شعبة، فرواه عن أبي بشر، عن حميد بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً، ورفعُه صحيح». وصحَّح المزي في "تحفة الأشراف" (٣٢٦٦) حديثَ عبدالملك بن عمير، عن محمد بن المنتشر، عن حميد، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.

(٣) نقل هذا النص العيني في "عمدة القاري" (١١/ ٤٠)، وانظر المسألة المتقدمة برقم (٦٨٢).

(٤) هو: الحرَّاني.

(٥) قال المصنف في "المراسيل" (٢١٧): «سمعت أبي يقول: زياد بن أبي مريم لم يدخل على أبي موسى قط، وَهِمَ محمد بن مُسْلِم، في هذا الحديث في ذكر الحجامة للصائم» كذا وقع في المطبوع من "المراسيل" «محمد بن مسلم» وهو تحريف والصواب كما في المسألة: «محمد بن سلمة».

٧٥٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه جعفر بن بُرْقان، عن أبي الزُّبَير[٢]، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ أبا طَيْبَةَ أن يَحْجُمَهُ في رمضانَ مع غَيبُوبَةِ الشَّمسِ؟

فقال: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، حدَّثنا به هشامُ بنُ عَمَّارٍ[٣]، عن سَعْدان[٤]، عن جعفر.

قال أبي: وجعفرُ بن بُرْقان لا يصِحُّ له السَّماعُ من أبي الزُّبَير، ولعلَّ بينهُما رجلَ ضعيفً[٥].

٧٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن المبارك[٦]، وخالد

---

(١) انظر المسألة رقم (٧٦١).

(٢) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس.

(٣) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٣٥٣٦)، والطبراني في "الأوسط" (٤٥٢٧). قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن بُرْقان إلا سعيدُ بن يحيى، تفرَّد به هشام بن عمار ».

(٤) هذا لقبه، واسمه: سعيد بن يحيى اللَّخْمي.

(٥) كذا في جميع النسخ، وتَحْتَمِلُ العبارةُ أحدَ وجهَيْن: إمَّا أن يقال: ولعلَّ بينهما رجلَ ضعيفَ، أو يقال: ولعلَّ بينهما رجلٌ ضعيفٌ، فالأول: بالنصب على لغة ربيعة، والثاني بالرفع على تقدير ضمير الشأن، وسبق تخريج نحو ذلك في المسألة رقم (١٣٠) في قوله: « إنَّ للوضوء شيطان ». وانظر المسألة رقم (٣٤ و٨٥٤).

(٦) هو: عبدالله. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٨٤ رقم ١٥٩٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٨٦).

ورواه أحمد (١/ ١٨٤ رقم ١٥٩٤ و١٥٩٥)، ومسلم (١٠٨٦) من طريق محمد بن بشر وزائدة بن قدامة، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٢٠)، والبزار في "مسنده" (١١٨١) من طريق مروان بن معاوية، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٨١) من طريق حكام بن سلم ومهران بن أبي عمر جميعهم عن إسماعيل بن أبي خالد، به. =

الواسِطي[١]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد بن أبي وقَّاص، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **الشَّهْرُ هَكَذا، وهَكَذا؛ تِسْعً وَعِشْرِينَ، وَثَلَاثِينَ**[٢] ».

ورواه وكيعٌ[٣]، ويحيى القَطَّانُ[٤]، فقالا: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلً[٥]؟

= قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه، وقد رواه غير واحد عن إسماعيل، عن محمد بن سعد، مرسلاً، وأسنده جماعة منهم. زائدة، ومحمد بن بشر ومروان بن معاوية ».

(١) هو: خالد بن عبدالله.

(٢) قوله: « تِسْع » كذا في جميع النسخ، وهو بفتحتين على العين؛ لأنَّه منصوبٌ على إضمار فعل مقدر، ويحتمل وجهين:
الأول: أنه بإضمار فعل ناقص، والتقدير: « الشَّهْرُ يكون هَكَذا وهَكَذا؛ تِسْعَ وَعِشْرِينَ، وَثَلَاثِينَ»، فـ«تِسْعَ وعشرين»، و«وَثَلَاثِينَ» منصوبان؛ لأنهما عطفُ بيان أو بدلٌ من قوله: «هَكَذا وهَكَذا»، وقد صرِّح بهذا الفعل- وهو «يكون»- عند مسلم في "صحيحه" (١٠٨٤) من حديث جابر، وعند ابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٢١) من حديث عمر بن الخطاب: « إنَّ الشهر يكونُ تِسْعًا وعِشْرين ». وانظر "تقريب الأسانيد" للعراقي (٤/١١٦).
والثاني: أنه بإضمار فعل تام، والتقدير: «الشَّهْرُ هَكَذا وهَكَذا، أعني - أو يعني - تِسْعَ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِينَ ». هذا؛ وقد كانت الجادَّة - في الوجهين - أن يقال: «تِسْعًا» بالألف على لغة جمهور العرب، كما جاء في مطبوعات مصادر التخريج؛ لكنَّ حذفها هنا جارٍ على لغة ربيعة، التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) هو: ابن الجرَّاح الرُّؤاسي.

(٤) هو: يحيى بن سعيد. ولم نقف على رواية وكيع والقطان، والحديث رواه النسائي في "سننه" (٢١٣٧) من طريق محمد بن عبيد، عن إسماعيل، عن محمد بن سعد، به مرسلاً.

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: المُتَّصِلُ: عن محمد بن سعد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ أشبَهُ؛ لأنَّ الثِّقات قد اتَّفقوا[١] عليه[٢].

٧٥٥ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه سَهْل بن عثمان العَسْكري؛ قال: حدَّثنا غالبُ بن فائِد، عن إسرائيل[٤]، عن جابر[٥]، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: « خِيَارُكُمْ مَنْ قَصَرَ الصَّلَاةَ في السَّفَرِ وَأَفطَرَ » ؟

قال أبي: حدَّثنا عبدالله بن صالح بن مسلم[٦]؛ قال: أخبرنا إسرائيل،

(١) في (ك): « اتفق ».
(٢) قال البرذعي في "سؤالاته" (ص ٧٥٠): « سمعت محمد بن يحيى يقول: سمعت علي بن عبد الله يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان معي في الأطراف: عن ابن أبي خالد، عن محمد بن [سعد]، عن أبيه: « الشهرُ هكذا وهكذا »، فسألت إسماعيل عنه ؟ فأنكر أن يكون: عن أبيه ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٦٢٦): « يرويه إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد، واختُلِف عنه: فرواه زائدة وخالد الواسطي وورقاء ومحمد بن بشر وابن المبارك، عن إسماعيل، عن محمد بن سعد، عن سعد، ورواه علي بن مسهر ويحيى بن سعيد القطان، عن إسماعيل، عن محمد بن سعد مرسلاً. ورواه مغيرة بن مسلم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن السعدي، ووَهِمَ فيه، والصَّواب: حديث محمد بن سعد، وكان إسماعيل بن أبي خالد مرَّة يصله، ومرَّة يرسله ».
(٣) نقل هذه المسألة بتمامها ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٢٦/ مخطوط)، لكن وقع عنده: « عن إسرائيل، عن جده، عن محمد بن المُنْكَدِر ».
(٤) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي.
(٥) هو: ابن يزيد الجُعفي .
(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٦٥/ تعليقًا)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٤)، وابن شاذان في "الجزء الثامن من أجزائه"، وعبدالغني =

عن خالد العَبْد[١]، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: وغالبُ[٢] بن فَائِد مَغْرِبِيٌّ[٣]، ليس به بأس.

٧٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن مَغْراء[٤]، عن الأعمَش، عن أنس؛ قال: سافَرْنَا مع رسول الله ﷺ، فَمِنَّا الصَّائمُ، ومنَّا المُفطِرُ، فكان[٥] من صامَ في أنفُسِنا أفضلَ، وكان المُفْطِرونَ هم الذين يَعْمَلونَ، ويُعِينونَ، ويَسْتَقونَ، فقال رسولُ الله ﷺ: « **ذَهَبَ المُفْطِرونَ بِالأَجْرِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦].

= المقدسي في "السنن" - كما في "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني رحمه الله (٣٥٦٠).

قال ابن عدي: « وخالد العبد ليس له من الحديث إلا مقدار عشرة وأقل، عن ابن المنكدر والحسن البصري، وأحاديثه بمقدار ما يرويه مناكير ».

(١) في (ش) و(ف) والموضع السابق من "البدر المنير": « العبدي »، وهكذا كان في (أ)، ثم ضُرب على الياء .

(٢) قوله: « غالب » تصحَّف في (ك) إلى: « خالد ».

(٣) كذا في جميع النسخ، وغالب بن فائد كوفي أسدي، لم يقل أحدٌ ممن ترجم له: إنَّه مغربيّ، والذي يظهر لنا أن قوله: «مغربيّ» محرفٌ عن: «مقرئ»؛ فإنَّه مشهور بذلك، قال ابن حجر في "لسان الميزان" (٥/٤٠٨): «كوفيٌّ أخذ القراءة عن حمزة الزيات». وانظر "الجرح والتعديل" (٧/٤٩)، و"تاريخ الإسلام" (١٣/ ٣٢٢).

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٨/ أ/ مسند أنس)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ١٠٦/ مسند ابن عباس).

(٥) في (ت) و(ك): « وكان ».

(٦) يعني: من هذا الطريق، ووجه إنكار هذا الحديث: أن عبدالرحمن بن مغراء متكلَّم في روايته عن الأعمش، ولم يتابعه على هذا الحديث - فيما نعلم - أحدٌ من =

٧٥٧ - وسمعتُ[١] أبي وحدَّثنا عن حَرمَلَة[٢]، عن ابن وَهْب[٣]، عن عبدالله بن السَّمْح، عن عمر بن الصُّبْح، عن مُقاتِل، عن عمرو[٤] ابن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه؛ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ في السَّفرِ[٥] صائمًا ومُفْطِرًا، ورأيتُه يصلِّي حافِيًا ومُنتَعِلاً، ورأيتُه[٦] يَشْرَبُ قاعِدًا وقائمًا، ورأيتُه يَنفَتِلُ عن يَمينِه وعن شِمالِهِ .

فسمعتُ أبي يقول: ابنُ السَّمْح ليس بقويٍّ، وهو مَرْوَزِيٌّ، ومُقاتِلٌ هو عندي: مُقاتِلُ[٧] بن سُلَيمان .

٧٥٨- وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن موسى بن

= أصحاب الأعمش الثقات، وفي هذا نكارةٌ ظاهرة. وقد روى ابن عدي في "الكامل" (٢٨٩/٤) عن علي بن المديني أنه قال: « عبدالرحمن بن مغراء أبو زهير: ليس بشيء، كان يروي عن الأعمش ستَّ مئة حديث، تركناه، لم يكن بذاك»، ثم قال ابن عدي: « وهذا الذي قاله علي بن المديني هو كما قال، إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه الثقات عليها، وله عن غير الأعمش غرائب، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم ». وانظر "تهذيب الكمال" (٤٢١/١٧).

والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢٨٩٠)، ومسلم (١١١٩) كلاهما من طريق مورِّق العجلي، عن أنس، به. وانظر "العلل" للدارقطني (١٩/٤ب - ٢٠ أ و٨٥ أ).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٤١٣).

(٢) هو: ابن يحيى التُّجِيبي .

(٣) هو: عبدالله .

(٤) تصحَّف في (ك) إلى: « عمر ».

(٥) في (ك): « في سفر ».

(٦) في (ت): « ورأيت ».

(٧) قوله: « مقاتل » ليس في (ك).

(٨) انظر المسألة رقم (٦٥٩) و(٧٨٢).

أَعْيَن[١]، عن خَطَّاب بن القاسم، عن خُصَيف[٢]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: أنه دخلَ على حَفْصَةَ، وأمِّ سَلَمَةَ[٣]- أو عائِشَة - وهما[٤] صائِمتانِ، ثم خَرَجَ ورَجَعَ وهما تأكُلانِ[٥]، فقال: « ألم تَكُونا صائِمَتَينِ ؟»، قالتا: بلى، ولكنْ أُهدِيَ لنا طعامٌ، فقال النبيُّ ﷺ: « صُومَا يَوْمًا مَكَانَهُ » ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ عبدُ السَّلام بن حَرْب، عن خُصَيف، عن مِقْسَم[٦]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: حديثُ عبدالسَّلام أشبهُ بالصَّواب .

قلتُ: مِقْسَمٌ سمعَ من عائِشَة ؟

قال: أدرَكَها .

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه النسائي في "الكبرى" (٣٢٨٧-الرسالة)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٨٨ رقم ١٢٠٢٧)، و"الصغير" (٤٨٨) من طريق المعافي بن سليمان، عن خطاب، به. قال النسائي: « هذا الحديث منكر، وخُصَيف ضعيف في الحديث وخطّاب لا علم لي به. والصواب حديث معمر ومالك وعبيد الله ». وقال الطبراني: «لم يَروه عن خصيف إلا خطاب بن القاسم».

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن الجزري .

(٣) المثبت من (ف) فقط، وفي بقيَّة النسخ: « حفصة أم سلمة ».

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « هما » بلا واو.

(٥) في (ش): «يأكلان».

(٦) هو: ابن بُجْرَة مولى ابن عباس .

٧٥٩ - وسألتُ أبي[(١)] عن حديثٍ رواه رَوْحُ بن عُبادة، عن حمَّاد[(٢)]، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النِّدَاءَ وَالإِنَاءُ عَلَى يَدِهِ، فَلَا يَضَعْهُ[(٣)] حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ».

قلتُ لأبي: وروى رَوْحٌ أيضًا عن حمَّاد، عن عمَّار بن أبي عمَّار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، مثلَه، وزاد فيه: وكان المُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ إذا بَزَغَ الفَجْرُ؟

قال أبي: هذَينِ الحديثَينِ ليسا بِصَحِيحَينِ[(٤)]؛ أمَّا حديث

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٤٠).

(٢) هو: ابن سلمة.

(٣) في (أ): «نضعه».

(٤) كذا في جميع النسخ، عدا (ك)، ففيها: «هذان الحديثين ليسا بصحيحين»، وكانت هكذا في (ت) ثم رُسمت كما أثبتنا، والجادَّةُ أن يقال: «قال أبي: هذان الحديثان ليسا بصحيحين»، على حكاية مقول القول - كما في المسألة رقم (٣٤٠) - لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين:
الأوَّل: على الإمالة، والأصلُ: «هذان الحديثان» رفعًا بالألف على الابتداء؛ لكنْ أميلت الألف في «هذانِ»؛ لانكسار النون بعدها، ولورود السماع بإمالة «ذا» في الإشارة، وأميلت الألف في «الحديثان»؛ لانكسار النون بعدها أيضًا، ولسبقها بالياء. وتُرْسَمُ ياءً، لكنَّها لا تنطق إلا ألفًا ممالة: «هذَيْنِ الحديثَيْنِ». انظر الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).
والثاني: على النصب بـ «قال» حملاً لها على «ظنَّ»، وهذه لغة بني سليم يُجْرون القول وما اشتقَّ منه مُجْرَى الظَّنِّ مطلقًا بدون شروطٍ في نصب المفعولَيْنِ؛ فيقولون: قال زيدٌ بَكْرًا منطلقًا، فتكون على ذلك بالياء الخالصة: «هذَيْنِ الحديثَيْنِ».
قال السيوطي في "همع الهوامع": «واختُلِفَ: هل يُعْمِلونه باقيًا على معناه، أَوْ لا يُعْمِلونه حتَّى يُضَمَّنَ معنى الظَّنِّ؟ على قولَيْنِ، اختار ثانيَهُمَا ابنُ جِنِّي، =

عمَّار[١]: فعن أبي هريرة موقوفٌ[٢]، وعمَّارٌ ثقةٌ. والحديثُ الآخر: ليس[٣] بصحيح.

٧٦٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن يحيى[٤] بن أبي سَمِينَة[٥]، عن أبي بَحْر[٦] عبدالرحمٰن بن عثمان البَكْراوي، عن ابن جُرَيج[٧]، عن عُبَيدالله بن أبي يزيد، عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُوقِظُ[٨] أهلَه ليلةَ ثلاثٍ وعِشرينَ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ابنُ عباس[٩]: أنه كان يوقِظ

= وعلى الأوَّل: الأعلَمُ وابن خَرُوف». اهـ، ومن شواهد هذه اللغة قولُ الشاعر [من الرجز أو السريع]:

قـالَـتْ وكُـنْـتُ رَجُـلاً فَـطِـيـنَـا هـذا - لَـعَـمْـرُ اللهِ - إسـرائِـيـنَـا

وجمهور العرب: لا يُجْرُونَ القولَ وما تصرَّف منه مُجْرَى الظن، إلا بشروط. انظر تفصيل ذلك في: "شرح المفصَّل" (٧/ ٧٨- ٨١)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٩٣- ٩٦)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٦٥- ٧٢)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٧٢- ٧٨)، و"همع الهوامع" (١/ ٥٦٣).

(١) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: «عمارة». وتقدَّم في المسألة رقم (٣٤٠) على الصَّواب.

(٢) قوله: موقوف» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) قوله: «ليس» سقط من (ف).

(٤) قوله: «ابن يحيى» ليس في (ف).

(٥) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٠٤ رقم ١١٢٥٩) من طريق محمد بن بكار العيشي، عن أبي بحر، به.

(٦) في (ك): «عن أبي يحيى».

(٧) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٨) في (ف): «يوقض».

(٩) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٦٨٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦٨٨) من طريق يحيى بن سعيد، كلاهما (عبدالرزاق ويحيى) عن ابن جريج، =

أهلَه، موقوفٌ[١].

٧٦١-أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال[٢]: حدَّثنا[٣] أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا[٤] محمد بن الصَّبَّاح البَزَّاز[٥]؛ قال: حدَّثنا شَريك[٦]، عن ليث[٧]، عن عبد الوارث[٨]، عن أنس؛ قال:

= عن عبيد الله بن أبي يزيد، أن ابن عباس كان يرشُّ على أهلِه الماءَ ليلة ثلاثٍ وعشرين.
وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٤/ ٢٦٤).

(١) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا من (ت) و(ك) فقط .

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدثنا »، وانظر المسألة رقم (٧٥٣).

(٤) قوله: « أبو زرعة قال: حدثنا » سقط من (أ) و(ش).

(٥) في (ف): « البزار ». وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤٢٢٥).
ورواه الترمذي في "العلل الكبير"(٢١٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٥٠)، والطبراني في "الكبير"(٢٢/ ٣٨٣ رقم ٩٥٤) من طرق عن شريك، به.
وسقط من "الآحاد والمثاني" قوله: « عن ليث ».
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٨٨٢).
ورواه ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٤٠٣) من طريق يحيى بن عبدالحميد، عن شريك، عن عبدالوارث، عن عبدالرحمن بن أنس بن مالك، عن أبيه، به.
ورواه البزار في "مسنده" (٢٨/ ب/ مسند أنس)، والطبراني في "الأوسط" (٥٨٩٨) من طريق الربيع بن بدر، عن الأعمش عن أنس، به.
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش إلا الربيع بن بدر، والربيع لين الحديث ». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عُلَيلة بن بدر، وهو: الربيع بن بدر ».

(٦) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي . (٧) هو: ابن أبي سُلَيم .

(٨) قال الترمذي في "العلل" (٢١٤): « سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن عبدالوارث هذا ؟ فقال: هو رجل مجهول ».

مرَّ بنا أبو طَيْبَة في شَهْرِ[١] رمضانَ، فقلنا: مِنْ أينَ جئتَ؟ قال: حَجَمْتُ النبيَّ ﷺ[٢].

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٧٦٢ - وسمعتُ[٣] أبا زرعة[٤] وحدَّثنا عن سعيد بن أسد بن موسى[٥]، عن يحيى بن حسَّان، عن اللَّيث بن سعد، عن يحيى بن سعيد[٦]، عن عَمْرَة[٧]، عن عائِشَة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُقَبِّلُني وهو صائمٌ.

فسمعتُ أبا زرعة وذكَرَ هذا[٨] الحديثَ، فقال: حدَّثنا[٩] يحيى ابن عبدالله بن بُكَير؛ قال: حدَّثني اللَّيث، عن يحيى بن سعيد، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس بينهُما عَمْرَةُ.

---

(١) قوله: « شهر » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) قوله: « النبي ﷺ » سقط من (ف).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٧١٠)، وفيها أن أبا حاتم وأبا زرعة قالا عن حديث يحيى بن حسَّان: « هذا خطأٌ، إنما هو: اللَّيث، عن يحيى بن سعيد؛ أنه بلغَه عن عائِشَة: أن النبيَّ ﷺ كان يُقَبِّلُها ... وهو الصَّحيحُ ».

(٤) في (ف): « أبي زرعة ».

(٥) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٢).

(٦) قوله: «عن يحيى بن سعيد» سقط من (ك).

(٧) هي: بنت عبدالرحمن.

(٨) قوله: « هذا » ليس في (ش).

(٩) في (ش) و(ف): « حدثني ».

فجعلَ أبا زُرْعَةَ[١] حديثَ ابنِ بُكَير عِلَّةً لحديث يحيى بن حسَّان.

٧٦٣ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه الحسن بن محمد الطَّنَافِسي[٢]، عن عليِّ بن غُرَاب، عن ابن جُرَيج[٣]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ احتَجَمَ وهو صائمٌ مُحْرِمٌ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ باطِلٌ بهذا الإسناد.

٧٦٤ - **وسألتُ**[٤] **عليَّ بن الحسين بن الجُنَيد**، وذكرتُ له حديثًا رواه عمرو بن عاصم الكِلابي[٥]، عن هَمَّام[٦]، عن قَتادة، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لَا تَقَدَّمُوا**[٧] **شَهْرَ رَمَضَانَ**

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أبو زرعة»؛ لأنه فاعلُ « جَعَلَ »؛ ولذا ضَبَّبَ عليها ناسخ (ت)، وضرَبَ ناسخ (ش) على «با» من «أبا»، وكتب فوقها «بو»، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، ووجهُهُ أنه جاء على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا. انظر الكلام على هذه اللغة في المسألة رقم (٩).

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه ابن عدي في "الكامل" (٣/٣٢٦) من طريق سلم بن سالم البلخي، عن عبيدالله العمري، عن نافع، عن ابن عمر، به.

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (٧١٧).

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٤/ب/مسند أبي هريرة) قال: حدثنا عبدالقدوس بن محمد بن عبدالكبير، عنه، به. بالشطر الثاني فقط.

(٦) هو: ابن يحيى العَوْذي.

(٧) أي: لا تَتَقَدَّمُوا، ثم حُذِفَتْ إحدى التاءين تخفيفًا، وانظر نحو ذلك في التعليق على قوله: « ولو تَقَلَّدُ سَيْرًا » في المسألة رقم (٣٨٨).

بِصَوْمِ[١] يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ » .

وسمعتُه[٢] يقول: « مَنْ صَامَ أَوْ قَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ؟

فسمعتُ ابن جُنَيدٍ يقول: إنما هو: هَمَّامٌ[٣]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٧٦٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه مُصعَب بن سعيد المِصِّيصي، وأحمدُ بن سُلَيمان بن أبي الطَّيِّب[٤]، كلاهما عن عيسى

---

(١) في (أ): « يصوم ».

(٢) القائل: « وسمعته » هو أبو هريرة.

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٤٧ و٤٠٨ رقم ٨٥٧٥ و٨٥٧٦ و٩٢٨٧ و٩٢٨٨ و٩٢٨٩). من طريق عفان، عن همام، به.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩٠١)، ومسلم (٧٦٠) من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « من صام رمضان . . . »، الحديث.
ورواه مسلم (١٠٨٢) من طرق عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « لا تقدموا رمضان بصوم يوم . . . »، الحديث .
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٧٣١) الاختلاف في هذا الحديث فانظره إن شئت.

(٤) لم نقف على روايتهما، والحديث رواه البزار في "مسنده" (٢٦٥٨) من طريق الوليد بن صالح، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٩٣ رقم ١٨٠) من طريق عمار بن كعب، كلاهما عن عيسى بن يونس، عن الأحوص، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير، عن معاذ: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم .
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن معاذ، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ».
وقال ابن حجر في "مختصر زوائد البزار" (١/ ٤٢٦): « وجبير لم يلحق معاذًا ». =

ابن يونس، عن الأَحْوَص(*) بن حَكِيم، عن أبي هريرة(١)، عن جُبَير بن نُفَير، عن معاذ بن جبل؛ قال: احتَجَمَ النبيُّ ﷺ وهو صائِمٌ ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ في كتاب عيسى بن يونس: عن الأَحْوَص(*) بن حكيم، عن أبي الزَّاهِرِيَّة(٢)، عن جُبَير بن نُفَير: أنَّ النبيَّ ﷺ احتَجَمَ... مرسلٌ(٣).

٧٦٦ - وسألتُ(٤) أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة(٥)، عن محمد بن

= والحديث علَّقه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٧٥- ١٧٦) عن الأحوص بن حكيم، به، وقال: « أما حديثه الأول أنه قال: احتجم النبي ﷺ وهو صائم، فهو أصل صحيح من حديث ابن عباس وغيره، فيه ذكر الإحرام، أنه احتجم وهو صائم محرم ».

ورواه ابن أبي شيبة (٩٣٣٠): حدثنا أبو أسامة، عن الأحوص، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير: أن معاذًا احتجم وهو صائم.

(*) في (أ): « الأخوص » بالخاء المعجمة.

(١) كذا في جميع النسخ: «أبي هريرة» ! والذي في مصادر التخريج: «أبي الزاهرية».

(٢) هو: حُدَيْر بن كُرَيب.

(٣) كذا، والجادَّة: مرسلاً، لكنَّ حَذْفَ الألف جارٍ على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٤٨٣)، وقال ابن عرَّاق في "تنزيه الشريعة" (٢/ ١٤٧): قال ابن أبي حاتم في "العلل": سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديثٌ كذبٌ ».اهـ.

(٥) هو: ابن الوليد، ولم نقف على روايته من هذا الوجه والحديث رواه أبو الفتح الأزدي في "كتاب الضعفاء" - كما في "فيض القدير" للمناوي (٣/ ٤٦٠) - من طريق داود بن رشيد، وأبو القاسم الحُرْفي في "عشرة مجالس من أماليه" (٨/ أ) من طريق عثمان بن سعيد، والجورقاني في "الأباطيل والمناكير" (١/ ٣٥١)، =

الحجَّاج، عن مَيْسَرَة بن عبد ربِّه[١]، عن جابان[٢]، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ قال: « **خَمْسٌ يُفَطِّرْنَ الصَّائِمَ، وَتَنْقُضُ[٣] الوُضُوءَ: الغِيبَةُ، وَالنَّمِيمَةُ، والكَذِبُ، والنَّظَرُ بالشَّهْوَةِ، وَاليَمِينُ الكَاذِبَةُ** »، ورأيتُ رسولَ الله ﷺ يَعُدُّها كما تَعُدُّ[٤] النِّسَاءُ ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ كذبٌ، ومَيسَرَةُ بن عبد ربِّه كان يَفتَعِلُ الحديثَ.

٧٦٧ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ بنُ الوليد[٦]، عن

= وابن الجوزي في "الموضوعات" (١١٣١) من طريق سعيد بن عنبسة جميعهم عن بقية، عن محمد بن الحجاج، عن جابان، عن أنس، به.
ومن طريق أبي القاسم الحُرْفي رواه ابن العديم في "بغية الطلب" (٧٦٨/٢).
الحديث أورده الأزدي في ترجمة محمد بن الحجاج وقال: « لا يكتب حديثه ».
وقال الجورقاني: هذا حديث باطل، وفي إسناده ظلمات فيها: جابان، ومحمد بن الحجاج، فإنهما ضعيفان. ومحمد بن الحجاج هذا هو ليس محمد بن الحجاج الحضرمي المصري، ومنها: بقية بن الوليد... ومنها: سعيد بن عنبسة قال علي بن الحسين بن الجنيد: سمعت يحيى بن معين يقول: سعيد بن عنبسة كذاب...» إلخ.
وقال ابن الجوزي: « وهذا حديث موضوع، ومن سعيد إلى أنس كلهم مطعون فيه، قال يحيى بن معين: وسعيد كذاب ».

(١) في (ت) و(ك): « عبدالله »، وصُوِّبت بهامش (ك).
(٢) في (ت) و(ك): « رَجَاء بان » ! وكتب فوقها في (ك): « كذا ».
(٣) في (ت): « وينقض »، وفي (ك): « وينقضن »، وهي مهملة في بقيَّة النسخ.
(٤) في (أ) و(ت): « يعد »، ولم تنقط في (ش) و(ف).
(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٨٤).
(٦) روايته أخرجها الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ١٥١).

شُعْبَة[١]، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب العَتَكي[٢]، عن صفيَّةَ ابْنَتِ[*] حُيَيٍّ[٣]: أنها دخَلَتْ على رسول الله ﷺ - أو دخلَ عليها رسولُ الله ﷺ - في يوم جُمُعَة، وهي صائمةٌ، فقال لها: «صُمْتِ أمْسِ؟»، قالت: لا؛ قال: «تَصُومِينَ غَدًا؟»، قالت: لا؛ قال: «فَأَفْطِرِي»؟

فسمعتُ[٤] أبي يقول: إنما هو: عن أبي أيُّوب العَتَكي، عن جُوَيرِيَةَ[٥] ابْنَتِ[*] الحارث، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو محمد[٦]: وكذا[٧] رواه يحيى بن سعيدٍ القَطَّانُ، وابنُ المبارك[٨]، وشَبَابَةُ[٩]، عن شُعْبَة، يقول: عن جُوَيرِيَة[١٠]، عن النبيِّ ﷺ.

وكذلك رواه هَمَّام[١١]، عن قَتادة[١٢]، عن أبي أيُّوب، عن

---

(١) في (ف): «سعيد».
(٢) هو: المراغي العَتَكي، الأزدي، اسمه يحيى، وقيل: حبيب بن مالك.
(*) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «ابنة»؛ لكن بعض العرب يقف على هاء التأنيث بالتاء، فتكتب حينئذ تاءً، نحو: شجرت، وبقرت، وابْنَت، وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (٦).
(٣) في (ك): «حسين».
(٤) في (ف) و(ت) و(ك): «سمعت».
(٥) في (ش): «جويرة».
(٦) في (أ) و(ش): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».
(٧) في (ت) و(ك): «كذا» بلا واو.
(٨) هو: عبدالله.
(٩) هو: ابن سوَّار.
(١٠) في (ش): «جويرة».
(١١) هو: ابن يحيى العَوْذي.
(١٢) في (ف): «وكذلك رواه هَمَّام عن هَمَّام».

جُوَيرِيَة[١]، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٧٦٨ - وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن لَهِيعَة[٤]، فاختُلِف على ابن لَهِيعَةَ:

رواه عبدالله بن وَهْب، عن [ابن][٥] لَهِيعَة، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن نَوفَل الأَسَدي أبي الأَسْوَد[٦]، فقال: عن عبدالله بن أبي رافع مولى أم سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ أَدْرَكَهُ[٧] شَهْرُ[٨] رَمَضَانَ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيءٌ لَمْ يَقْضِهِ[٩]، لَمْ يُتَقَبَّلْ مِنْهُ، وَمَنْ صَامَ مُتَطَوِّعًا وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيءٌ لَمْ يَقْضِهِ، لَمْ يُتَقَبَّلْ مِنْهُ**».

ورواه عبدالله بن عبدالحكم[١٠]، وسَعِيدُ بنُ الحَكَم بن أبي مريم،

---

(١) في (ش): «جويرة».
(٢) قال الحاكم في الموضع السابق: «صحَّف بقية بن الوليد في ذكر صفية، ولم يتابع عليه، والحديث عن يحيى بن سعيد وغندر والناس عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب العتكي، عن جويرية بنت الحارث، عن النبي ﷺ نحوه».
(٣) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٣٦٥) عن أبي زرعة أنه قال: «الصحيح المرفوع».
(٤) هو: عبدالله.
(٥) تصحَّف في جميع النسخ إلى: «أبي».
(٦) في (ش): «ابن الأسود».
(٧) في (ك): «أدرك».
(٨) قوله: «شهر» ليس في (ت) و(ف) و(ك).
(٩) في (ك): «لم يقضيه».
(١٠) في (ف): «ابن الحكم».

وعمرو بن خالد[١] الحَرَّاني، وأبو صالح كاتبُ اللَّيْث[٢]، والنَّضْرُ بنُ عبد الجبَّار[٣]، عن ابن لَهِيعَة، عن أبي الأَسْوَد، عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ إلا عَمْرَو بن خالد؛ فإنه أوقَفَهُ[٤]، ولم يَرْفَعْه، ورفع الباقونَ الحديثَ إلى النبيِّ ﷺ.

ورواه ابن المبارك[٥]، فقال: أخبرنا عبدالله بن عُقبَة - نَسَبَ ابنَ لَهِيعَة إلى جَدِّه؛ [لأنَّ ابن][٦] لَهِيعَة هو: عبدالله بن لَهِيعَة بن عُقبَة - عن أبي الأَسْوَد، عن عبدالله، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم

(١) في (أ) و(ش): « عمرو بن أبي خالد »، وقوله: « أبي » مكرر في (أ)، وانظر "تهذيب الكمال" (٢١/ ٦٠١).

(٢) هو: عبدالله بن صالح .

(٣) في (ت) و(ك): « والنضري عبدالجبار ».
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٥٢ رقم٨٦٢١) عن حسن بن موسى ، والطبراني في "الأوسط" (٣٢٨٤) من طريق عبدالله بن يوسف، كلاهما عن ابن لَهِيعَة، عن أبي الأَسْوَد، عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، به. قال الطبراني: «لا يرویٰ هذا الحديث عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة».
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "فتح الباري" لابن رجب (٣/ ٣٦٥)-: ثنا عبدالله بن واقد؛ ثنا حيوة بن شريح، عن أبي الأَسْوَد، عن ابن رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، به، وزاد فيه: « ومن صلَّى تطوُّعًا وعليه مكتُوبَة؛ لم يُتَقَبَّل منه ». ومن طريق إسحاق رواه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٣١).
قال ابن رجب: « عبدالله بن واقد: هو أبو قتادة الحراني، تكلموا فيه، وهذا غريب من حديث حيوة، وإنما هو مشهور من حديث ابن لهيعة ».
وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٨٣٨).

(٤) «أوقفَهُ» بمعنى «وقَفَهُ» وكلاهما مستعمل في هذا الكتاب. وانظر المسألة رقم (٦٢٨).

(٥) هو: عبدالله .

(٦) في جميع النسخ: « لابن »، وهو تصحيف.

يَنْسُبْ عبدَالله[١] ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٧٦٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختَلَفَ[٣] سُلَيمانُ بنُ حَرْب، وشَيْبانُ[٤] بن فَرُّوخ:

رواه[٥] سُلَيمان بن حَرْب[٦]، عن أبي هلال[٧]، عن غَيْلان بن جرير، عن عبدالله بن مَعْبَد الزِّمَّاني، عن أبي قَتادة[٨]: أنَّ عمرَ سأل

---

(١) أي: لم يبيِّن هل هو: عبدالله بن رافع، أو عبدالله بن أبي رافع.

(٢) هذا التصحيح من أبي زرعة هو لبيان الراجح من الاختلاف على ابن لهيعة، وهذا لا يقتضي صحة الحديث على الإطلاق، لتفرد ابن لهيعة به - كما قال الطبراني - وهو سيئ الحفظ، لا يعتد بتفرده. قال ابن رجب بعد أن ذكر الحديث من "مسند إسحاق بن راهويه": «وقد نقل إبراهيم الحربي، عن أحمد أنه سُئل عن حديث النبي ﷺ: «لا صلاة لمن عليه صلاة»؟ قال: لا أعرف هذا اللفظ. قال الحربي: «ولا سمعت بهذا عن النبي ﷺ». قال ابن رجب: «وهذا يدل على أن الحديث الذي خرَّجه إسحاق لا أصل له».

(٣) أي: اختلف فيه.

(٤) تصحَّف قوله: «شيبان» في (ك) إلى: «سليمان».

(٥) في (أ) و(ت) و(ك): «روى».

(٦) روايته أخرجها الحارث بن أبي أسامة - كما في "التدوين" للقزويني (١/ ٣٠٥) -، والدينوري في "المجالسة" (٢١٢). ورواه مسلم في "صحيحه" (١١٦٢) من طريق شعبة وأبان العطار ومهدي بن ميمون ثلاثتهم عن غيلان، به. قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٦٨): «ولا يعرف سماع عبدالله بن معبد من أبي قتادة».

(٧) هو: محمد بن سُلَيم الرَّاسِبيُّ.

(٨) هو: الحارث بن رِبْعيٍّ الأنصاري.

النبيَّ ﷺ عن صوم يوم الإثْنَيْنِ[(١)] ؟ فقال: « ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدتُّ فِيهِ، وَيَوْمٌ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ النُّبُوَّةُ . . . ».

ورواه[(٢)] شَيْبَان[(٣)] فقال: عن أبي هلال، عن غَيْلان، عن عبدالله ابن مَعْبَد، عن عمر بن الخطاب ؟

فقال أبو زرعة: حديثُ [سُلَيمان][(٤)] أَصَحُّ[(٥)].

---

(١) انظر الكلام على همزةِ «الإِثْنَيْنِ» - عَلَمًا - في التعليق على المسألة رقم (٦٧١).

(٢) في (ف) و(ت) و(ك): «وروى».

(٣) هو: ابن فرُّوخ الحَبَطي. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (١٤٤)، ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١٣) وقال: « هكذا رواه أبو هلال فقال: عن عبدالله بن معبد، عن عمر بن الخطاب، وإنما هو: عن عبدالله بن معبد، عن أبي قتادة الأنصاري، وهو الصحيح».
وقال ابن حجر في "المطالب العالية" (١١١٤) بعد أن ذكره من طريق أبي يعلى: «المحفوظ بهذا الإسناد، عن عبدالله بن معبد، عن أبي قتادة بطوله، أخرجه من ذلك الوجه مسلم وأصحاب السنن ».
ورواه النسائي في "سننه" (٢٣٨٢) من طريق الحسن بن موسى، وحنبل في "جزئه" (٢٧) وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١٣) من طريق مسلم بن إبراهيم كلاهما عن أبي هلال عن غيلان، عن عبدالله بن معبد، عن أبي قتادة، عن عمر، به.
ولم يذكر ابن عدي في روايته: « أبا قتادة » فلعله حمل رواية مسلم بن إبراهيم على رواية شيبان؛ فإنه قرنها بها، والله أعلم.
قال ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ٢٨٣): « هكذا رواه الحافظ أبو يعلى، وقد رواه النسائي [ثم ذكر رواية النسائي السابقة] وهذا أقرب وأشبه بالصواب ».

(٤) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: « سلمان ».

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (١٠٣٥): « يرويه غَيلان بن جرير، عن عبد الله بن مَعْبَد الزِّمَّاني، واختُلِف عنه: فرواه قتادة، واختُلِف عنه: فقال سعيد بن أبي عَروبة وحماد بن سلمة - وقيل عن شعبة-: عن قتادة، عن غَيلان، عن عبدالله بن مَعْبَد، عن أبي قتادة. ورواه منصور بن زاذان والحكم بن هشام، عن قتادة، عن عبدالله =

٧٧٠ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن عمرو، عن عبد الملك[٢] بن عُمَير، عن جُنْدب بن سُفْيان البَجَلي؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يقول[٣]: «**أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ[٤] رَمَضَانَ: شَهْرُ اللهِ الَّذِي تَدْعُونَهُ[٥] المُحَرَّمَ**»؟

قال أبو زرعة: هكذا رواه عُبَيدالله بن عمرو[٦]؛ ورواه زائدة[٧]،

= ابن مَعْبَد، عن أبي قتادة، لم يذكُر بينهما غَيلان. وقيل: عن الحكم، عن أيوب، عن عبدالله بن مَعْبَد؛ ولا يصحُّ ذكر أيوب فيه. ورواه شعبة بن الحجَّاج ومهدي بن ميمون وأبان العطار وأبو هلال الرَّاسبي وحماد بن زيد عن غَيلان، عن عبد الله بن مَعْبَد، عن أبي قتادة، إلا أن أبا هلال من بينهم جعله عن أبي قتادة، عن عمر بن الخطَّاب ﷺ. والصَّحيح: عن أبي قتادة: أنه سمع رجلاً سأل النبيَّ ﷺ عن الصيام؟ فقال عمر بن الخطَّاب: يا رسول الله! كيف من يصومُ الدَّهر؟
ورواه حجَّاج بن الحجَّاج، عن غَيلان، واختُلِف عنه: فرواه إبراهيم بن طَهمان، عن حجَّاج، عن غَيلان، عن عبد الله بن مَعْبَد، عن أبي قتادة. وخالفه هارون بن مسلم العِجْلي - وكان ضعيفًا - رواه عن حجَّاج، عن غَيلان، عن عبد الله بن مَعْبَد، عن عبد الله بن أبي قتادة، ووَهِمَ في ذكر عبد الله بن أبي قتادة، والصَّواب: قول قتادة وشعبة ومن وافقهما». وانظر "العلل" أيضًا (١٤٤).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٥١) موجَّهة لأبي حاتم، وقد أجاب بمثل جواب أبي زرعة هنا.

(٢) من قوله: «وسئل أبو زرعة ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٣) قوله: «يقول» سقط من (ت) و(ك).

(٤) قوله: «شهر» ليس في (ت) و(ك).

(٥) في (ك): «يدعونه»، وهي روايةٌ في بعض المصادر المطبوعة.

(٦) في (ت) و(ك): «عمر».

(٧) في (أ) و(ت) و(ف): «زائد». وهو: زائدة بن قدامة.

وأبو عَوانة[١]، وجرير[٢]، عن عبد الملك بن عُمَير، عن محمد بن المُنتَشِر[٣]، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن الحِميَري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو[٤] الصَّحيحُ .

٧٧١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه قَتادة، واختُلِف عن قَتادة:

فَرَوى[٥] عن قَتادةَ: شُعْبَةُ، واختُلِف عليه. ورواه ابنُ أبي عَروبة[٦]، ورواه سعيد بن بَشير[٧]:

فأما اختلافُهم على شُعْبَة: فروى محمد بن مِنهال الضَّرير[٨]، عن

---

(١) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشكُري .
(٢) هو: ابن عبدالحميد .
(٣) في (ك): « عبدالرحمٰن بن المنتشر ». (٤) في (ف): « وهذا ».
(٥) في (ت): « وروى »، وفي (ك): « روى ».
(٦) هو: سعيد .
(٧) رواية ابن أبي عَروبة وسعيد بن بَشير عن قتادة، كما سيأتي .
(٨) روايته أخرجها الجصاص في "أحكام القرآن" (١/٢٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٢١).
وتصحف « يزيد بن زريع » عند الجصاص إلى: « يزيد بن ربيع ».
ورواه البيهقي في "المعرفة" (٩٠٠٣) من طريق أبي داود السجستاني، عن محمد ابن المنهال، به. قال البيهقي: « ورواه يوسف القاضي وأبو قلابة، عن محمد المنهال كما رواه أبو داود عن شعبة، وفي نسختي من "السنن" : سعيد، وفي نسخة عندي مقروءة على شيخنا: شعبة ».
والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٢٤٣٩/عوامة) عن محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، به.
ومن طريق أبي داود هذه رواه ابن عبدالبر في "الاستذكار" (١٤٢٧٤).

يزيد[١] بن زُرَيع - فيما حدَّثنا أبي[٢]، عن محمد بن المِنهال الضَّرير، عن يزيد بن زُرَيْع - عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن مَسْلَمَة[٣]، عن عَمِّه[٤]: أنَّ أسْلَمَ أَتَى[٥] النبيَّ ﷺ يومَ عاشوراء، فقال: «**أَصُمْتُمْ يَوْمَكُمْ هَذَا؟**»، قالوا: لا، قال: « **فَأَتِمُّوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ** » .

ورواه أبو زُرْعة، عن محمد بن المِنْهال، عن يزيد بن زُرَيع، عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن مَسْلَمَة، عن عَمِّه، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه أبو زرعة، عن عُبَيدالله بن معاذ، عن أبيه، عن شُعْبَة، عن

---

(١) في (ت): « زيد ».

(٢) روايته ذكرها البيهقي في "المعرفة" (٩٠٠٥).

(٣) في (ش): « مسلم ». قال النسائي في "الكنى" : « أبو المنهال عبد الرحمن بن سلمة بن المنهال. وقال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٥٥٢): « وصوَّب أبو علي بن السكن أن اسم أبيه سلمة. قال: ويقال: أن شعبة أخطأ في اسمه حيث قال: عن عبد الرحمن بن المنهال بن مسلمة، ثم ساق بسنده من طريق روح بن عبادة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبد الرحمن بن سلمة انتهى. وقد رويناه في "جزء ابن نجيح" من طريق شعبة، عن قتادة: سمعت ابن المنهال، وهو يؤيد ما قال النسائي ».

(٤) يقال: إن اسمه: مسلمة .

(٥) كذا في جميع النسخ « أتى » بصيغة التذكير، وفي مطبوع مصادر التخريج: «أتت»، وهو الجادَّة؛ لأنَّ «أسلَمَ» قبيلةٌ مشهورة، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين:
الأوَّل: أنَّه حمَلَ « أسلم » على معنى الحي لا القبيلة؛ كأنَّه قال: أنَّ حَيَّ أسلَمَ أتى النبي ﷺ. انظر في تذكير أسماء القبائل باعتبار معنى الحي أو القوم، وتأنيثها باعتبار معنى القبيلة أو الجماعة أو الطائفة: "كتاب سيبويه" (٣/ ٢٥٠)، و"همع الهوامع" (١/ ١٢٤- ١٢٥). وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٠٣). =

قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن مَسْلَمَة، عن عَمِّه، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه أبو زرعة، عن محمد بن بشَّار، عن محمد بن جعفر غُنْدَر(١)، عن شُعْبَة، عن قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن المِنْهال بن مَسْلَمَة الخُزاعي، عن عَمِّه، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه أبو داود الطَّيَالِسي(٢)، عن شُعْبَة(٣)، عن قَتادة، عن أبي المِنْهال(٤)، عن عَمِّه، عن النبيِّ ﷺ .

= **والثاني**: أنَّ المراد قبيلةُ أَسلَمَ، لكنَّه ذكَّر الفِعْلَ حملاً على مثل قولهم: « ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا »، والجادة: أَبْقَلَتْ. انظر التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٦٧- ٣٦٨ رقم ٢٣١١٧) عن غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن عبدالرحمن بن المنهال أو ابن مسلمة، عن عمه، به.
ورواه النسائي في "الكبرى" (٢٨٦٣/ الرسالة)، وابن حزم في "المحلى" (٦/ ١٦٩) من طريق محمد بن المثنى، عن غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن عبدالرحمن ابن المنهال - زاد ابن حزم: ابن سلمة - الخزاعي، عن عمه، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٩ و٣٦٧- ٣٦٨ رقم ٢٠٣٢٩ و٢٣١١٧) من طريق حجاج بن محمد، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٠٩) من طريق محمد بن حفص، كلاهما عن شعبة، عن قتادة، عن عبدالرحمن بن المنهال بن سلمة الخزاعي، عن عمه، به.
ووقع عند أحمد: « عبدالرحمن أبي المنهال بن سلمة الخزاعي ».
ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٨٤) إلا أنه وقع عنده هكذا: « حدثنا معاذ بن المثنى، نا أبي، نا أبي، نا شعبة، عن قتادة، عن عبدالرحمن أبي المنهال، عن عمه مسلمة، به ».

(٢) هو: سليمان بن داود .

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٢٧٣)، و"شرح معاني الآثار" (٢/ ٧٣) من طريق عبدالرحمن بن زياد، عنه، به.

(٤) في (ت) و(ك): « ابن المنهال » بدل: «أبي المنهال».

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال(*): وحدَّثنا أبي، عن هشام بن عمَّار، عن شُعَيب بن إسحاق، عن ابن أبي عَروبة[1]، عن قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن سَلَمة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

وحدَّث[2] أبو زرعة عن هشام بن عَمَّار، عن شُعَيب بن إسحاق، عن سعيد[3]، عن قَتادة، عن عبدالرحمٰن بن مَسْلَمَة، عن عَمِّه؛ قال: غَدَوْنَا على رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وقد تَغَدَّينا، فقال: «هَلْ صُمْتُم اليَوْمَ؟»، قُلنا: لا، لقد تَغَدَّينا، فقال: «صُومُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ».

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال(*): حدَّثنا[4] أبي؛ قال: حدَّثنا يحيى بن صالح الوُحَاظي، عن سعيد بن بَشير، عن قَتادة، عن أبي سَلَمة الأَسْلَمي، عن عَمِّه، عن النبيِّ ﷺ؟

(*) قوله: «أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم قال» من (ت) و(ك) فقط.

(١) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٨١) من طريق عبدالوهاب بن عطاء، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٤٠٩ رقم ٢٣٤٧٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٢٧٢) و"شرح معاني الآثار" (٢/ ٧٣) من طريق روح بن عبادة، والنسائي في "الكبرى" (٢٨٦٤ و٢٨٦٥/ الرسالة) من طريق بشر ومحمد بن بكر جميعهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبدالرحمن بن سلمة الخزاعي، عن عمه، به. ووقع عند الطحاوي في كتابيه: «شعبه» بدل «سعيد». ومن طريق النسائي رواه ابن حزم في "المحلى" (٦/ ١٦٩).

(٢) في (ف) تشبه أن تكون: «وحديث».

(٣) هو: ابن أبي عَروبة.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «وحدَّثنا» بالواو.

قال أبو زرعة: الصَّحِيحُ عندنا حديثُ غُنْدَر[(١)].

٧٧٢ - وسُئِلَ[(٢)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه[(٣)] مُعَمَّر بن سُلَيمان[(٤)]، عن عبدالله بن بِشْر، عن أبانَ[(٥)] وحُمَيْدٍ[(٦)]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ سُئل عن الرَّجُل يُقَبِّل وهو صائمٌ ؟ فقال: « **هِيَ رَيْحَانَةٌ يَشَمُّهَا إذَا شَاءَ** »؟

قال أبو زرعة: أمَّا من حديثِ حُمَيد فَمُنكَرٌ، وأما أبانُ فقد رُوِيَ عنه.

٧٧٣ - وسُئِلَ أبي وأبو زرعة[(٧)] عن حديثٍ[(٨)] رواه محمَّد بن سعيد بن سابِق، عن عَمْرو بن أبي قيس، عن زياد بن عِلَاقَة، عن عمرو بن مَيْمون، عن مَيْمونة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُقَبِّلُ وهو صائمٌ ؟

فقال أبو زرعة: هكذا قال عمرو بن أبي قيس، وهو خطأٌ؛ رواه

---

(١) قال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٢٨٤): « وهذا الحديث مختلف في إسناده ومتنه، وفي صحته نظر ».
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٢٣).
(٣) قوله: « رواه » ليس في (ف).
(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٤٦).
(٥) هو: ابن أبي عياش .
(٦) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل .
(٧) في (أ) و(ش): « وأبا زرعة ».
(٨) قوله: « عن حديث » مكرر في (ت).

الثَّوري، وأبو إسحاق - يعني: الشَّيباني[(١)]- وأبو الأَحْوَص[(٢)]، وأبو بكر النَّهْشَلي[(٣)]، عن زياد بن عِلَاقَة، عن عمرو بن مَيْمون، عن عائِشَة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُقَبِّلُ وهو صائمٌ.

قال أبو محمد[(٤)]: وكذا رواه إسرائيلُ[(٥)]، والوليد بن أبي ثَور، وقيس بن[(٦)] الرَّبيع[(٧)]، عن زياد بن عِلاقَة، عن عمرو بن مَيمون، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) هو: سليمان بن أبي سليمان. وروايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٥٦٦ و١٥٦٧)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٧٣- ٣٧٤).

(٢) في (أ): « الأخوص ». وهو: سلَّام بن سُليم. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٠٦).

(٣) مختلف في اسمه، قيل: عبدالله بن قِطاف، وقيل غير ذلك. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٠٦).

(٤) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (أ) و(ش)، وفي (ف): « قلت » بدلاً منه.

(٥) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٣).

(٦) قوله: « وقيس بن » سقط من (أ) و(ش).

(٧) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٦٣٨).

والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٦٤ رقم ٢٦٢٨١) من طريق زائدة، وأحمد (٦/ ٢٥٨ رقم ٢٦٢١٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٩٣) والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٨٢) من طريق شيبان، وأحمد (٦/ ٢٢٠ رقم ٢٥٨٤٧) وفي "العلل" (٤٢٣٣)، وأبو نعيم في "المستخرج" (٣/ ١٨٣) من طريق شريك النخعي، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٩٧) من طريق داود بن الزبرقان، عن شعبة، جميعهم عن زياد بن علاقة، به.

قال ابن عدي: « ولا أعلم يرويه عن شعبة غير داود، والحديث عن زياد مشهور، رواه عنه جماعة منهم: أبو بكر النهشلي وأبو حنيفة. ورواه عمرو بن أبي قيس، =

٧٧٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن حَرْبٍ، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ[٢] في السَّفَرِ»؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ لم يَرْوِه غيرُ محمد بن حَرب.

٧٧٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختُلِفَ في الرِّواية على بكر ابن مُضَرَ:

فرواه قُتيبة بن سعيد، عن بكر بن مُضَرَ، عن عمرو بن جابر، عن جابر بن عبدالله، موقوفً[*]؛ قال: من صامَ رمضانَ، ثم أتبعَهُ بسِتَّةِ أيَّامٍ من شَوَّالٍ؛ فذلكَ صيامُ الدَّهر. رواه موقوفً[*].

ورواه يحيى بن عبدالله بن بُكَيْر، ويزيد بن مَوْهَب[٣]، عن بكر بن

= فخالفهم فقال: عن زياد بن عِلاقة، عن عمرو بن ميمون، عن ميمونة: أن النبي ﷺ كان يقبِّل وهو صائم».

وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٨٥/أ) عن حديث عمرو بن ميمون، عن ميمونة؟ فقال: «يرويه زياد بن عِلاقة، واختُلِف عنه: فرواه عمرو [في الأصل: عمر] بن أبي قيس، عن زياد بن علاقة، عن عمرو بن ميمون، وروي عن زائدة كذلك، وهو وهمٌ، والصَّحيح: عن عمرو بن ميمون، عن عائشة».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٢٦) وفيها: «هذا حديث منكر».

(٢) في (ك): «الصائم».

(*) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهو جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١١٣).

ورواه البزار في "مسنده" (١٠٦٢/ كشف الأستار) من طريق بشر بن عمر، =

مُضَرَ[١]، عن عمرو بن جابر، عن جابر [٢]، عن النبيِّ ﷺ؛ مرفوعً[٣]؟

قال أبو زرعة: المرفوعُ صحيحٌ .

قلتُ: رواه[٤] سعيدُ بنُ أبي أيُّوب[٥]، وابنُ لَهِيعَةَ[٦]، عن عمرو

= والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٣٥٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٢) من طريق عبدالله بن وهب، والطحاوي أيضًا (٢٣٥١) من طريق يحيى بن حسان، وابن عبدالحكم في "فتوح مصر" (ص ٢٧٤) من طريق عبدالله بن عبدالحكم وعبدالغفار بن داود، والطبراني في "الأوسط" (٣١٩٢ و٨٩٧٩) من طريق عبدالله بن صالح وعبدالله بن يوسف، وأبو نعيم في "مجلس من أماليه" (٣) من طريق عمرو بن خالد جميعهم عن بكر بن مضر، به.

قال البزار: « تفرد به عمرو ».

(١) قوله: « ابن مُضَر » ليس في (ف).

(٢) قوله: « عن جابر » سقط من (ك).

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) في (ف): « ورواه ».

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٠٨ و٣٢٤ و٣٤٤ رقم ١٤٣٠٢ و١٤٤٧٧ و١٤٧١٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١١١٦/ المنتخب)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٣)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣٣١/ بغية الباحث) والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٣٥٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٢)، و"الشعب" (٣٤٥٩).

قال العقيلي: « وهذا يُروى عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ بإسناد أصلح من هذا ».

(٦) هو: عبدالله . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٠٨ رقم ١٤٣٠٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٣٥١)، وابن عبدالحكم في "فتوح مصر" ص(٢٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٢).

ورواه ابن عبدالحكم في "فتوح مصر" ص(٢٧٤) من طريق الليث بن سعد، عن عمرو بن جابر، به.

ابن جابر، عن جابر[(١)]، عن النبيِّ ﷺ.

٧٧٦ - وسمعتُ[(٢)] أبا زرعة وقد روى حديثًا، ثم اختَلَفَ الرُّواة على حبيب بن أبي ثابت:

فروى سُفْيانُ الثَّوري، عن حبيب، واختُلِفَ عن سُفْيان:

فروى وكيعٌ[(٣)]، وثابت بن محمد الزَّاهد[(٤)]: عن [حَبِيبٍ][(٥)]، عن ابن المُطَوِّس[(٦)]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنَّه[(٧)] قال:

---

(١) قوله: «عن جابر» سقط من (ك).

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٦٧٤) و(٧٢٠) و(٧٥٠).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٧٨٣ و١٢٥٦٩).
وأحمد في "المسند" (٢/ ٤٤٢ رقم٩٧٠٦)، وإسحاق في "مسنده" (٢٧٣)، وابن ماجه في "سننه" (١٦٧٢).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٧٥) عن الثوري، به.
ومن طريق عبدالرزاق رواه النسائي في "الكبرى" (٣٢٨٠).
ورواه النسائي في "الكبرى" (٣٢٨٠)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٤) من طريق أبي داود الحفري، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٠) من طريق يزيد بن هارون كلاهما عن الثوري، به.

(٤) أي: أنَّ وكيعًا وثابتًا روياه عن سفيان، عن حبيب، به .

(٥) تصحف في جميع النسخ إلى: «جُبَيْر»، والتصويبُ من مصادر التخريج السابقة ومن سياق المسألة؛ فقد قال: «فروى سفيان الثوري، عن حبيب، واختلف عن سفيان»، وأيضًا فإنَّ مدار الاختلاف في الحديث عليه.

(٦) في (أ) و(ش): «عن جبير أبي المُطَوِّس»، وفي (ك): «عن جبير بن المُطَوِّس».
وقد سبق التنبيه في المسألة رقم (٦٧٤) أنه يقال له: ابن المطوِّس، و: أبو المطوِّس .

(٧) قوله: «أنه» من (ف) فقط.

« مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا في رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ وَلَا رُخْصَةٍ، لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ وإِنْ صَامَهُ ».

ورواه يحيى بن سعيد القَطَّان(١)، وأبو نُعَيْم(٢)، وقَبِيصَةُ(٣)، عن سُفْيان، عن [حَبِيبٍ](٤)، عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ(٥).

---

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٧٢٣) والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٩) والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٦٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٢٣). ومن طريق الترمذي رواه البغوي في "شرح السنة" (١٧٥٣).
قال الترمذي: « حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعت محمدًا [يعني البخاري] يقول: أبو المطوس اسمه: يزيد بن المطوس، ولا أعرف له غير هذا الحديث ».

(٢) هو: الفضل بن دكين . وروايته أخرجها إسحاق في "مسنده" (٢٧٤)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٨)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٠)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ١٧٠).
ورواه الدارمي في "مسنده" (١٧٥٥) من طريق محمد بن يوسف، والترمذي في "جامعه" (٧٢٣)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٧٩)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٣٦٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٢٣) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٥٧) من طريق الوليد بن مسلم، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢١١)، و"العلل" (٨/ ٢٧٤) من طريق أبي أحمد الزبيري جميعهم عن سفيان الثوري، به.
ومن طريق الترمذي رواه البغوي في "شرح السنة" (١٧٥٣).

(٣) هو: ابن عقبة السُّوائي .

(٤) في جميع النسخ: «حُمَيْد»، والتصويبُ من المسألة رقم (٦٧٤) و(٧٢٠)، ومن مصادر التخريج السابقة، ومن سياق المسألة؛ فإنَّ مدار الاختلاف في الحديث على «حبيب بن أبي ثابت». وتقدَّم التعليق أوَّل المسألة على تصحيف آخر فيه.

(٥) من قوله: « قال: من أفطر . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

وكذلك رواه حمَّادُ بن شُعيبٍ، وقيسٌ[١]، عن حبيب، عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

فسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ: عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

وقال أبو محمد[٣]: وروى هذا الحديثَ شُعْبَةُ، فقال: عن حبيب، عن عُمَارَة بن عُمَير، عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٤]؛ زاد في الإسناد: عُمَارَةَ بْنَ عُمَير.

واختُلِفَ في الرِّواية على شُعْبَة:

فروى[٥] سعيدُ بن عامر[٦]، عن شُعْبَة، عن حبيب، عن عُمارَة بن

---

(١) هو: ابن الربيع، وروايته أخرجها أبو القاسم الحُرْفي السمسار في "عشرة مجالس من أماليه" (٨/أ)، وذكرها الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٦٨).
ورواه الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٢- ٢٧٣) من طريق زيد بن أبي أنيسة، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٤٦٢) من طريق عبدالغفار بن القاسم، كلاهما عن حبيب، عن ابن المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.
ورواه الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٠) من طريق حمزة الزيات، عن حبيب، عن ابن أبي المطوس، عن أبي المطوس، عن أبي هريرة، به.

(٢) من قوله: « فسمعت أبا زرعة ... » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٣) المثبت من (ف)، وفي (أ) و(ش): « قلت » بدلاً منه. وانظر الحاشية التالية.

(٤) من قوله: « وقال أبو محمد ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٥) في (ت) و(ك): « وروى ».

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٢٢)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧١) من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة، عن حبيب، عن ابن المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، به. =

عُمَير، عن ابن مُطَوِّس[(١)]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه سُلَيمان بن حَرب[(٢)]، وأبو الوليد[(٣)]، ومسلم بن إبراهيم،

= ووقع عند الدارقطني: « سعيد بن عمار » و « أبو المطوس ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٥٨ رقم ٩٩٠٨)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٨٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٨٧) من طريق محمد بن جعفر، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٨١) من طريق إسماعيل بن علية، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٨٧) من طريق ابن أبي عدي وخالد بن الحارث، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧١) من طريق عثمان بن عمر جميعهم عن شعبة، عن حبيب، عن عمارة، عن ابن المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

(١) ابن المطوِّس: هو أبو المطوِّس يزيد بن المطوِّس، حكاه الترمذي عن البخاري؛ كما في "جامع الترمذي" (عقب الحديث ٧٢٣)، وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين أنّ أبا المطوِّس هو عبدالله بن المطوِّس، وقال: « ثقة أراه كوفيًّا ». انظر: "علل الدارقطني" (٨/ ٢٧٣).

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٣٩٦) إلا أنه وقع فيه « ابن المطوس ».

(٣) هو: هشام بن عبدالملك الطَّيالسي. وروايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (١٧١٥)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧١).
ورواه الدارقطني أيضًا (٨/ ٢٧٤) من طريقه لكن وقع عنده « ابن المطوس ».
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٦٦٣) عن شعبة، عن حبيب، عن عمارة، عن أبي المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.
ومن طريق الطيالسي رواه النسائي في "الكبرى" (٣٢٨٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٨٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤/ ١٧٨)، والبيهقي في "السنن" (٤/ ٢٢٨)، و"الشعب" (٣٣٨٢)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ١٧٠).
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٨٦ و٤٥٨ رقم ٩٠١٤ و٩٩٠٨)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧١) من طريق بهز بن أسد، وإسحاق في "مسنده" (٣٦٧) من طريق أبي عامر العقدي، وأبو داود في "سننه" (٢٣٩٦) من طريق محمد بن كثير، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤/ ١٧٨)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧١) من طريق بشر بن عمر الزهراني، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٧٢)، والبيهقي =

عن شُعْبَة، عن حبيب، عن عُمارَة[١] بن عُمَير، عن أبي المُطَوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ: فوجَدتُّ حديثًا بيَّنَ عِلَّةَ هذه الأحاديث.

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم؛ قال: حدَّثنا[٢] أحمد ابن سِنان[٣]؛ قال: حدَّثنا عبدالرحمٰن بن مَهدي[٤]؛ قال: حدَّثنا سُفْيان، عن حبيب، عن عُمارَة بن عُمَير، عن أبي المُطَوِّس - قال حبيب: فَلَقِيتُ أبا المُطَوِّس، فحدَّثني - عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

= في "الشعب" (٣٣٨١) من طريق عفان جميعهم عن شعبة، بمثله.
ورواه إسحاق في "مسنده" (٢٧٥) من طريق وهب بن جرير، عن شعبة، عن حبيب، عن أبي المطوس أو ابن المطوس أو المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

(١) في (ت): «عَمَّار».

(٢) قوله: «أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم قال: حدَّثنا» مكانه في (أ) و(ش) و(ف): «وحدثنا».

(٣) هو أحمد بن سنان بن أسد، أبو جعفر الواسطي. انظر: "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٣)، وقد ذكر المِزِّيُّ في ترجمته من "تهذيب الكمال" (١/ ٣٢٢) أنَّ عبدالرحمن ابن أبي حاتم الرازي ممَّن روى عنه.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٠ رقم ١٠٠٨١)، وذكرها الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٦٧).
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٠ رقم ١٠٠٨٠) - وعنه أبو داود في "سننه" (٢٣٩٧) - من طريق يحيى القطان، عن حبيب، به إلا أنه وقع عنده: «ابن المطوس».
ورواه الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٦٩) من طريق علي بن المديني قال: كان يحيى ابن سعيد ثنا بهذا الحديث: ثنا سفيان قال: حدثني حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة». عن أبي المطوس، قال: فلقيت أبا المطوس فحدثني، عن أبيه، عن أبي هريرة. ثم قال يحيى بعد ذلك بزمان: نظرت في هذا الحديث، فغيَّره: أنبا يحيى، =

قال[(١)]: فقد بانَ أنَّ جميعَ الحديثَينِ صَحِيحَينِ[(٢)]؛ قد سمع حبيبٌ من عُمَارَة، ومن أبي المُطَوِّس[(٣)].

٧٧٧ - قال أبو محمد[(٤)]: وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالِسي[(٦)]، عن شَريك[(٧)]، وأبي[(٨)] عَوانَة[(٩)]، وَشَيبان[(١٠)]، عن

= ثنا سفيان قال: حدثني حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة، عن ابن المطوس، قال: فلقيت ابن المطوس فحدثني عن أبيه، عن أبي هريرة ».

(١) أي: قال ابن أبي حاتم.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادة: « صحيحان »؛ لأنها خبر « أنَّ »، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين، ذكرناهما في التعليق على قوله: « فكأنَّه حديثين »، في المسألة رقم (٧٣٠)، وانظر المسألة رقم (٥٥٠).

(٣) قال الترمذي في "العلل الكبير" (١٩٩): « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن حديث أبي المطوس...؟ فقال: أبو المطوس اسمه: يزيد بن المطوس، وتفرد بهذا الحديث، ولا أعرف له غير هذا، ولا أدري أسمع أبوه من أبي هريرة أم لا ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ١٧٣): « وهذا يحتمل أن يكون لو صحَّ على التغليظ، وهو حديث ضعيف، لا يحتج بمثله ».
وقال ابن حزم في "المحلى" (٦/ ١٨٣): « وأما نحن فلا نعتمد عليه؛ لأن أبا المطوس غير مشهور بالعدالة ».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ١٦١): « واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافًا كثيرًا، فحصلت فيه ثلاث علل: الاضطراب، والجهل بحال أبي المطوس، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة، وهذه الثالثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء ».

(٤) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٥) في (ت) و(ك): « سألت » بلا واو.

(٦) هو: سليمان بن داود. وروايته هذه أخرجها في "مسنده" (٣٩٤).

(٧) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. (٨) في (ك): « أبو ».

(٩) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشْكُري.

(١٠) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي.

أبي يَعْفُور[١]، عن ابن أبي عَقْرَب، عن ابن مسعود: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **لَيْلَةُ القَدْرِ في النِّصْفِ مِنَ السَّبْعِ، تُصْبِحُ الشَّمْسُ لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ** »؛ فَرَمَقْتُها، فإذا هي كما قال رسولُ الله ﷺ ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا[٢] الحديثُ وَهَمٌ؛ إنما هو: أبو يَعفُور[٣]، عن الصَّعْب البَكْري[٤]،عن أبي عَقْرَب الأَسَدي[٥]، عن ابن مسعود.

٧٧٨ - **وسألتُ أبي**[٦] عن حديثٍ رواه الحُسَين بن حَفْص، عن

---

(١) في (ك): « أبي يعقوب »، ويشبه أن تكون هكذا في (ت).
وهو: وقدان أبو يعفور العبدي الكبير .

(٢) في (ت): « اهذا ».

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦٦٥ و٩٥٠٩) و"المسند" (٣٢٨) من طريق أبي الأحوص، وأحمد في "مسنده" (١/ ٤٠٦ رقم ٣٨٥٧) من طريق شيبان، وأحمد (١/ ٤٠٦ رقم ٣٨٥٨) والبخاري في "الكنى" (٥٥٥/ تعليقًا) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري، والشاشي في "مسنده" (٨٦٣) جميعهم عن أبي يعفور، عن أبي الصلت، عن أبي عقرب الأسدي، عن ابن مسعود، به.
وليس في رواية البخاري: « عن أبي عقرب الأسدي ».
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٤٥٨ رقم ٤٣٧٤) والبخاري في "الكنى" (٥٥٥/ تعليقًا)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٣٧١)، وبحشل في "تاريخ واسط" ص(٨٩/ تعليقًا) من طريق طلق بن حبيب، عن أبي عقرب الأسدي، عن ابن مسعود، به.

(٤) كذا في جميع النسخ! ولم نقف عليه، وقد يكون متصحفًا عن «الصعق البكري» وهو: الصعق بن حَزْن البكري، المترجم في "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٥٥)، والله أعلم.

(٥) ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤١٨ رقم٢٠٤٢)، والبخاري في "الكنى" (٥٥٥)، وابن حجر في "تعجيل المنفعة" (٢/ ٥١٠ رقم١٣٤٧) ونقل عن الحسيني قوله فيه: مجهول .

(٦) كذا في جميع النسخ، وسيأتي في الجواب: « فقالا ».

سُفْيان، عن جعفر، عن سعيد بن جُبَير؛ قال:[أَفطَرَ][١] الحاجِمُ والمَحْجُوم ؟

فقالا [٢]: هذا هو جعفرُ بن أبي وَحشِيَّة[٣]، ولم يُدْرِكِ الثَّوريُّ جعفرَ بن أبي وَحشِيَّة؛ إنما يرويه الثَّوْرِيُّ: عن شُعْبَة، عن أبي بِشْر جعفرِ بنِ إياس[٤].

٧٧٨/أ - وسمعتُ[٥] أبا[٦] زرعة وانتهى إلى حديثٍ كتبتُه عن عبدالرحمٰن بن عبدالملك بن شَيْبَة الحِزامي، عن إسماعيل بن قَيْسِ ابن[٧] سعد بن زيد بن ثابت، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يصومُ[٨] حتى أقولَ: لا يُفْطِر، ويُفْطِرُ حتى أقولَ: لا يصوم . قالت: وكان أكثرُ صيامِه في شَعْبان . قالت: فقلتُ: يا رسول الله ، ما لي أرى أَكْثَرَ صيامِكَ في شَعْبان ؟

---

(١) المثبت من (ك)، وفي بقيَّة النسخ:« صام » بدل:« أفطر »، ونقله على الصَّواب ولي الدين أبو زرعة في "تحفة التحصيل" (ص١٦١).

(٢) كذا في جميع النسخ، وكذا نقله ولي الدين أبو زرعة في الموضع السابق من "التحفة"، وذكر محقق "التحفة" أنه كتب في الحاشية:« لعله وأبا زرعة »؛ أي: أنه في بداية المسألة سأل أباه وأبا زرعة . والله أعلم.

(٣) في (ت) و(ك):« وحشة ».

(٤) هو: ابن أبي وحشيَّة .

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٣٧).

(٦) في (أ):« أبي » وكانت هكذا في (ش) ثم صُوِّبت .

(٧) في (ش):« عن » بدل:« ابن ».

(٨) في (ك):« كان يصوم » بدل:« يصوم ».

فقال: «يا عَائِشَةُ، إِنَّ الشَّهْرَ[١] يُكْتَبُ فِيهِ لِمَلَكِ المَوْتِ مَنْ[٢] يَقْبِضُ[٣]؛ فَأَنَا[٤] أُحِبُّ أَلَّا يُنْسَخَ اسْمِي إِلَّا وَأَنَا صَائِمٌ».

فسمعتُ أبا زرعة يقول: هو عندي: عن هشام بن عُرْوَة[٥]، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبُهُ شَوْكَةٌ فَمَا فَوْقَهَا، إِلَّا حَطَّ اللهُ عَنْهُ»؛ هو الصَّحيحُ. وقولُهُ: «أكثرُ صِيامِهِ في شَعْبان ...» إلى آخره مُنكَرٌ[٦].

٧٧٩ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه قيس بن حَفْص بن قيس ابن القَعْقاع الدَّارِمي؛ قال: حدَّثنا عبدُالواحد[٨] بن زياد؛ قال: حدَّثنا سُلَيمان[٩] الأعمَش، عن أبي الضُّحى[١٠]، عن شُتَيْر[١١] بن شَكَل، عن علي: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُقَبِّل وهو صائمٌ؟

---

(١) في المسألة رقم (٧٣٧): «إنه شهرٌ»، وعلى ذلك فـ«أل» في كلمة «الشهر» هنا: للعهد. انظر في أنواع «أل» المعرفة: "مغني اللبيب" (ص٧٢- ٧٤)، و"شرح شذور الذهب" (ص١٩٤- ١٩٥)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٠٩- ٣١٠).

(٢) قوله: «من» سقط من (ش).

(٣) في (ف): «يقبضه».

(٤) في (ك): «فإني».

(٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٥٧٢). ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٦٤٠) من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة، به.

(٦) وقال أبو حاتم في المسألة رقم (٧٣٧): «هذا حديث منكرٌ».

(٧) نقل هذا النص العيني في "عمدة القاري" (١١/ ١٠).

(٨) تحرَّف في (ف) إلى: «عبدالرحمٰن»، وكان كذلك في (أ)، ثم صُوِّب.

(٩) قوله: «سليمان» ضبَّب عليه ناسخا (ت) و(ك)، لكنه في (ك) يشبه «سلمان».

(١٠) هو: مسلم بن صُبَيْح.

(١١) في (أ): «شنين».

فسمعتُ(١) أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الأعمَش(٢)، عن أبي الضُّحى، عن شُتَيْر بن شَكَل، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ(٣).

٧٨٠ - وسمعتُ(٤) أبي وحدَّثني عن أبي الطَّاهر أحمد بن عمرو ابن السَّرْح(٥)، عن خاله عبدالرحمٰن بن عبدالحميد بن سالم المَهْري(٦) أبي رَجَاء، عن عُقَيل(٧)، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله(٨) بن

(١) في (أ) و(ش): « وسمعت »، وفي (ت) و(ك): « سمعت ».
(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٨٦ رقم ٢٦٤٤٧)، ومسلم في "صحيحه" (١١٠٧).
(٣) سئل الدارقطني في "العلل" (٣٨٢) عن حديث علي فقال: « كذا رواه المغيرة بن سلمة أبو هشام المخزومي عن عبدالواحد بن زياد، عن الأعمش، عن مسلم بن صبيح، عن شتير بن شكل، عن علي، ووهم فيه. والناس يروونه عن الأعمش ومنصور، عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن حفصة أم المؤمنين، ومنهم من قال: عن أم حبيبة، وهو أشبه بالصواب ».
وذكره أيضًا في "العلل" (٥/١٧٦/أ) إلا أنه رجح حديث حفصة، فقال: « يرويه منصور والأعمش، واختُلِف عنهما فرواه أبو معاوية الضرير وإبراهيم بن طهمان، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن شتير، عن حفصة، وكذلك رواه جرير وشيبان والثوري، عن منصور، عن أبي الضحى، عن شتير، عن حفصة. ورواه خالد بن نِزار، عن ابن عيينة، عن منصور، عن إبراهيم، عن شتير بن شكل، عن حفصة، ووهم في قوله: عن إبراهيم؛ وإنما أرادوا: أبو الضحى، ورواه قيس بن الربيع، عن منصور والأعمش، عن أبي الضحى، عن شتير، عن حفصة، وعائشة؛ قاله أبو نعيم عنه. ورواه عبدالواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي الضحى عن شتير عن أم حبيبة. وقيل: عن شتير، عن علي؛ ولا يصحُّ، والمحفوظ حديث حفصة ».
(٤) في (ف): « وسألت »، وفي (ت) و(ك): « سمعت ».
(٥) في (ت): « السرج » بالجيم.
(٦) في (ت) و(ك): « المهدي ».
(٧) هو: ابن خالد الأيلي.
(٨) في (ت) و(ش) و(ك): « عبدالله ».

عبدالله بن عُتْبَة[١]: أنَّ رسولَ الله ﷺ مرَّ برجُلٍ[٢] من الأنصار في سَفَرٍ يُرَشُّ عليه الماءُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «مَا هَذَا ؟!»، قالوا: صائمٌ[٣]، فقال رسولُ الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ[٤] في السَّفَرِ».

فسمعتُ[٥] أبي يقول: هذا خطأٌ .

٧٨١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[٦] عن حديثٍ رواه أبو عَوانة[٧]، عن الأعمَش، عن إبراهيم[٨]، عن الأسود[٩]، عن عائِشَة؛ قالت:

---

(١) ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على قوله: «عتبة».

(٢) قوله: «مر برجل» تصحَّف في (ت) إلى: «من يدخل»، وكذا كانت في (ك)، ثم صُوِّبت.

(٣) من قوله: «فقال رسول الله ﷺ . . .» إلى هنا سقط من (ك).

(٤) في (ف): «الصيام».

(٥) في (ف): «وسمعت»، وفي (ت) و(ك): «سمعت».

(٦) قوله: «وأبا زرعة» سقط من (ف).

(٧) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشْكُري. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٢٤ رقم ٢٤٩٢٦)، وأبو داود في "سننه" (٢٤٣٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٩٦٩).

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢ رقم ٢٤١٤٧) وأبو عوانة في "صحيحه" (٣٠١٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٣٩٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨٥) من طريق يعلى بن عبيد، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢ رقم ٢٤١٤٧) ومسلم في "صحيحه" (١١٧٦) والترمذي في "جامعه" (٧٥٦) من طريق أبي معاوية، ومسلم أيضًا (١١٧٦) من طريق الثوري، والنسائي في "الكبرى" (٢٨٧٤) من طريق حفص بن غياث، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٠٣) من طريق أبي خالد الأحمر جميعهم عن الأعمش، به.

(٨) هو: ابن يزيد النخعي .

(٩) هو: ابن يزيد النخعي .

ما رأيتُ النبيَّ ﷺ صام العَشْرَ من[1] ذي الحجَّة قَطُّ.

ورواه أبو الأَحْوَص[2]، فقال: عن منصور[3]، عن إبراهيم، عن عائِشَة؟

فقالا: هذا خطأٌ.

ورواه الثَّوريُّ[4]، عن الأعمَشِ ومنصورٍ، عن إبراهيم[5]؛ قال حُدِّثتُ عن النبيِّ ﷺ[6].

---

(١) في (أ) و(ش): « عن » بدل: « من ».

(٢) في (أ): « أبو الأخوص ». وأبوالأحوص هو: سلَّام بن سُلَيم. وروايته هكذا ذكرها الترمذي في "جامعه" (٧٥٦).
ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٧٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٤١) من طريق أبي الأحوص، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، به.

(٣) هو: ابن المعتمر.

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨١٢٧)، والبغوي في "الجعديات" (١٧٤٣) من طريق علي بن الجعد كلاهما (عبدالرزاق وعلي بن الجعد) عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم قال: حدِّثت عن النبي ﷺ، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٢١٩)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٥٠٦) من طريق جرير، عن منصور، عن إبراهيم أن النبي ﷺ لم يصم العشر قط.

(٥) من قوله: « عن عائشة ؟ فقالا: هذا خطأ ... » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٦) قال الترمذي في الموضع السابق: « هكذا روى غيرُ واحد عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وروى الثوري وغيره هذا الحديث عن منصور، عن إبراهيم: أن النبي ﷺ لم يُرَ صائمًا في العشر. وروى أبو الأحوص، عن منصور، عن إبراهيم، عن عائشة، ولم يذكر فيه « عن الأسود ». وقد اختلفوا على منصور في هذا الحديث، ورواية الأعمش أصحُّ وأوصل إسنادًا. قال: وسمعت محمد بن أبان يقول: سمعت وكيعًا يقول: الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور ». اهـ. =

٧٨٢ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالله بن عمر العُمَري[٢]، وسُفْيان بن حُسَين[٣]، وجعفر بن بُرْقان[٤]، فقالوا: عن

= وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٣٢/ ب) أنه اختُلِف على إبراهيم النخعي في هذا الحديث، فرواه الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، ولم يختلف عن الأعمش فيما حدَّث به عنه: أبو معاوية، وحفص بن غياث، ويعلى بن عبيد، وزائدة بن قدامة، والقاسم بن معن، وأبو عوانة وغيرهم. ثم قال: « واختُلِف عن الثوري: فرواه ابن مهدي عن الثوري، عن الأعمش كذلك، وتابعه يزيد بن زريع، واختُلِف عنه: فرواه حميد المروزي، عن يزيد بن زريع، عن الثوري، عن الأعمش مثل قول عبد الرحمن بن مهدي. وحدَّث به شيخ من أصل أصبهان يعرف بعبد الله ابن محمد بن النعمان، عن محمد بن منهال الضرير، عن يزيد بن زريع، عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وتابعه معمر بن سهل الأهوازي، عن أبي أحمد الزُّبيري، عن الثوري، والصَّحيح: عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم؛ قال: حُدِّثت أن رسول الله ﷺ، وكذلك رواه أصحاب منصور، عن منصور مرسلاً، منهم: فُضَيل بن عياض، وجرير ».اهـ.

وهذا الحديث من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على مسلم في كتابه "التتبُّع" (ص٣٥٣ رقم١٩٤).

(١) انظر المسألة رقم (٦٥٩) و(٧٥٨).

(٢) روايته أخرجها مسلم في "التمييز" (ص٢١٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٠٨).

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٤١ و٢٣٧- ٢٣٨ رقم ٢٥٠٩٤ و٢٦٠٠٧)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٩٢).
ومن طريق أحمد رواه ابن الجوزي في "التحقيق" (١١٤٢).

(٤) في (ت): « نرقان » بالنون بدل الباء. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٦٣ رقم ٢٦٣١٠)، وفي "العلل" (٥١٠١)، وإسحاق في "مسنده" (٦٥٨)، والترمذي في "جامعه" (٧٣٥) وفي "العلل الكبير" (٢٠٣)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٩١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٣٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨٠)، وابن الجوزي في "التحقيق" (١١٤٣).
قال الترمذي في "العلل": « سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: لا يصح حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة في هذا، وجعفر بن برقان ثقة، وربما يخطئ =

الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أنها صامَتْ هي وحَفْصَةُ، فأُهدِيَ

= في الشيء». وقال البيهقي: «هكذا رواه جعفر بن برقان وصالح بن أبي الأخضر وسفيان بن حسين عن الزهري، وقد وهموا فيه عن الزهري».

والحديث رواه أحمد في "العلل" (٥١٠٣) وإسحاق في "مسنده" (٦٦٠)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٩٣)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٧٤١) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨٠) وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٦٨-٦٩) و"الاستذكار" (١٤٥٣٨ و١٤٥٤٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٨/ ١١٨) من طريق صالح بن أبي الأخضر، ومسلم في "التمييز" ص(٢١٦) من طريق إسماعيل بن عقبة وإسماعيل بن أمية، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٩٤ و٣٢٩٥) من طريق إسماعيل بن إبراهيم - أو إسماعيل بن عقبة - وصالح بن كيسان، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٦٨) من طريق حجاج بن أرطاة، جميعهم عن الزهري، بمثله.

قال الترمذي بعد روايته لرواية جعفر بن برقان: «وروى صالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديث عن الزهري، عن عروة، عن عائشة مثل هذا. وروى مالك بن أنس ومعمر وعبيدالله بن عمر وزياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلا، ولم يذكروا فيه: «عن عروة»، وهذا أصح؛ لأنه روي عن ابن جريج قال: سألت الزهري قلت له: أحدثك عروة عن عائشة؟ قال: لم أسمع من عروة في هذا شيئا، ولكني سمعت في خلافة سليمان بن عبدالملك من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث».

وضعَّف الحديث محمد بن يحيى الذهلي، كما في "تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (٢/ ٣٥٤).

وقال مسلم في "التمييز" (ص٢١٧): «أما حديث الزهري، فقد أخطأ كل من قال: عن عروة، عن عائشة، وبيان ذلك في رواية ابن جريج». ثم روى حديث ابن جريج الذي ذكره الترمذي، ثم قال: «فقد شفى ابن جريج في رواية الزهري هذا الحديث عن التصحيح فلا حاجة بأحد إلى التنقير عن حديث الزهري إلى أكثر مما أبان عنه ابن جريج من النقر والتنقير في جمع الحديث إلى مجهولين عن مجهول وذلك أنه قد قال له: حدثني ناس عن بعض من كان سأل عائشة، ففسد الحديث لفساد الإسناد.

وقال العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٨٣): «وهذا الحديث يروى من حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة، وهو من معلول حديثه». =

للنبيِّ ﷺ طعامًا[١]، فأفطَرَتا، فسألَتا[٢] النبيَّ ﷺ؛ فقال: « **اقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ** »؟

فقالا: هو خطأٌ؛ الصَّوابُ: ما رواه مالكٌ[٣]، وابنُ عُيَينة[٤]،

= وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٢١٢): « وقال الخلال: « اتفق الثقات على إرساله، وشذَّ من وصله». وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا».
وانظر "التمهيد" لابن عبدالبر (١٢/ ٦٦ فما بعدها)، و"شرح العمدة/ كتاب الصيام" لشيخ الاسلام ابن تيمية (٢/ ٦٠٦- ٦١٠)، و"الفروسية" لابن القيم ص(٢٣٤)، و"عمدة القاري" للعيني (١١/ ٧٧).

(١) كذا في جميع النسخ وفي "المعرفة والتاريخ" للفسوي (٢/ ٧٤٠) بالنصب، وكانت الجادَّةُ أَنْ يقال: « فَأُهْدِيَ للنبي ﷺ طَعَامٌ »، بالرفع على أنه نائب الفاعل، وعلى ذلك ورد في بقيَّة مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ من النصب له وجه صحيح في العربية، وهو أنَّ « طعامًا » باقٍ على نصبِهِ مفعولاً به، ويكونُ نائب الفاعل هو قولَهُ: « للنبي »، وإنابةُ الجار والمجرور أو غيره مُنَابَ الفاعل مع وجود المفعول به: جائزٌ على مذهب الكوفيين وجماعة من النحاة، وإنْ منعه جمهور البصريين. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (٢٥٢).

(٢) في (ت) و(ك): « فأفطرنا فسألنا »، وفي (ش): « فأفطرنا، فسألتا ».

(٣) كذا وقعت رواية مالك وابن عيينة ويونس وعبيدالله في جميع النسخ، ولم نقف على روايتهم من هذا الوجه، وما ذكره الأئمة من رواية هؤلاء إنما هو روايتهم عن الزهري أن عائشة وحفصة.. به، بلا ذكر « عروة ».
ورواية مالك أخرجها في "موطئه" (١/ ٣٠٦).
قال ابن عبد البر في " التمهيد" (١٢/ ٦٦): « هكذا هذا الحديث في "الموطأ" عند جميع رواته فيما علمت ... »، ثم ذكر رواية شاذَّة يرويها عبدالعزيز بن يحيى، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة ...، هكذا مسندًا، ثم قال ابن عبدالبر: « ولا يصحُّ ذلك عن مالك ».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٢١٢) بعد أن ذكر رواية مالك المرسلة: «وقد رواه من لا يوثق به عن مالك موصولاً، ذكره الدارقطني في "غرائب مالك"».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "العلل" (٥١٠٤)، وإسحاق في "مسنده" (٦٥٩)، =

ويونسُ بن يزيد[١]، وعُبَيدُالله العُمَري[٢]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٣].

٧٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمَّار بن رَجاء[٤]، عن

= والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٧٤٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٨/١١٨).

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٧٩).

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٩٧).
والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٧٩٠) عن معمر، عن الزهري، أن عائشة وحفصة... فذكره. ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "العلل" (٥١٠٥)، وإسحاق في "مسنده" (٦٥٩).

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وفي هامش النسخة (أ) تعليق غير واضح.

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٨٢٧)، و"الصغير" (٦٩٧)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٥٧)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (١٥٣)، والقزويني في "التدوين" (٣/ ٣٠١).
وقرن ابن عدي بعمار: محمد بن عيسى.
ومن طريق الطبراني رواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/٤٢٨- ٤٢٩)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٨٨٣).
ومن طريق ابن عدي رواه السهمي في "تاريخ جرجان" ص(٢٩٣).
ومن طريق الإسماعيلي رواه السهمي ص(٤١٧).
قال الطبراني في "الأوسط": «لم يرو هذه الأحاديث عن الأعمش إلا أبو طيبة، تفرد بها ابنه».
وقال في "الصغير": «لم يروه عن الأعمش إلا [أبو طيبة]، ولا عنه إلا ابنه، ولا يروى عن أم هانئ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمار بن رجاء».
وقال ابن عدي: «وهذا عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أم هانئ لا يرويه عن الأعمش غير أبي طيبة، وقد قيل في هذا الحديث: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، من طريق مظلم أيضًا. =

أحمد بن أبي طَيْبَة، نا أبو طَيْبَة[١]، عن الأعمش، عن أبي صالح[٢]، عن أم هانئ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **إِنَّ أُمَّتِي لَنْ تَخْزَى[٣] مَا أَقَامُوا صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ** »، فقال رجلٌ: ما خِزْيُهُمْ[٤] في إِضاعَةِ شهر رمضانَ؟ قال: « **انتِهَاكُ المَحَارِمِ فِيهِ، مَنْ عَمِلَ فِيهِ سَيِّئَةً - زِنًى، أَوْ شُرْبَ خَمْرٍ - لَمْ يَقْبَلِ اللهُ مِنهُ شَهْرَ رَمَضَانَ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ حَسَنَةٌ يَتَّقِي بِهَا النَّارَ[٥]، فَاتَّقُوا[٦] شَهْرَ رَمَضَانَ؛ فَإِنَّ الحَسَنَاتِ تُضَاعَفُ مَا لا[٧] تُضَاعَفُ[٨] فِي سِوَاهُ، وَكَذَلِكَ السَّيِّئَاتُ** »؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ موضوعٌ عندي؛ يشبهُ أن يكونَ من حديث الكَلبي[٩].

٧٨٤ - وسمعتُ[١٠] أبي يقول وذكَرَ حديثَ الأوزاعيِّ[١١]، عن

= وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح، وأحمد بن أبي طيبة، وأبوه مجهولان ». وحديث أبي هريرة الذي ذكره ابن عدي رواه ابن شاهين في "فضائل شهر رمضان" (٢٠) من طريق خلف بن خليفة، عن عبيدالله بن عبدالله بن أبي مليكة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به. والحديث ذكره الدارقطني في "العلل" (١٩١٥) من طريق أم هانئ وأبي هريرة وقال: « وكلاهما غير محفوظ ».

(١) قوله: « نا أبو طيبة » سقط من (ت) و(ك). وأبو طيبة: هو عيسى بن سليمان.

(٢) هو: باذام مولى أم هانئ.

(٣) في (ك): « تجزى ».

(٤) في (ك): « ما جزيهم ».

(٥) في (ت): « البان ».

(٦) في (ت) و(ك): « فالقوا ».

(٧) في (ك): « ملا ».

(٨) في (ت): « يضاعف ».

(٩) يعني: محمد بن السَّائب.

(١٠) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٤٧)، ونقل بعضها ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٤٦٤-٤٦٥/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٩٠).

(١١) هو: عبدالرحمن بن عمرو، وروايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" =

يحيى بن أبي كثير، عن أبي قِلابة الجَرْمي[١]؛ قال: حدَّثني أبو أُميَّة[٢] - أو قال: أبو المُهَاجِر[٣]، عن أبي أُميَّة - قال: قَدِمتُ على[٤] رسول الله ﷺ فقال: «**أَلَا تَنْتَظِرُ[٥] الغَدَاةَ[٦]** ؟ »، قلتُ[٧]: إني صائِم، فقال: « **تَعَالَ أُخْبِرْكَ عَنِ المُسَافِرِ: إِنَّ اللهَ وَضَعَ عَنهُ الصِّيَامَ، وَنِصْفَ الصَّلَاةِ** » ؟

= (٢/ ٤٧٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٢٣) من طريق الوليد بن مَزْيَد، عنه، به.

ووقع عند الفسوي: « أو أبو المهاجر، عن أبي أميمة » ووقع عند الطحاوي: « أو عن رجل، عن أبي أمية ».

ورواه الدارمي في "مسنده" (١٧٥٣)، والنسائي في "سننه" (٢٢٦٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٦١ رقم ٩٠٧) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج، والنسائي أيضًا (٢٢٧٠) من طريق محمد بن حرب كلاهما عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن أبي أمية الضمري، به، مرفوعًا.

وثَمَّ اختلافات أُخر في الحديث ذكرها النسائي في "سننه" (٢٢٦٧- ٢٢٨٢).

(١) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي .

(٢) هو: عمرو بن أمية الضَّمْرِي. كما جاء منسوبًا في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٢٥)، وجاء في بعض مصادر التخريج: «أبو أمية الضمري»، وأنس بن مالك الكعبي القشيري يكنى أبا أمية، ولكنه ليس بضمري.

(٣) ذكر المزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٢٥-٣٢٦) هذا الحديث وحديثين آخرين وقال: « هكذا يقول الأوزاعي ! وغيره لا يذكر أبا المهاجر ». وقال عن هذا الحديث : « رواه محمد بن حرب الأبرش وأبو المغيرة الخَولاني، عن الأوزاعي كذلك، وفيه اختلاف كثير على الأوزاعي ».

(٤) في (ش): « عن » بدل: « على ».

(٥) في (ش): « تنظر »، وفي (ك): « ينتظر ».

(٦) في المسألة رقم (٤٤٧): « الغداء » بدل: «الغداة ».

(٧) في (ك): « تلك » بدل: « قلت ».

فسمعتُ أبي يقول: الناس يختلفونَ في هذا الحديث:

فمنهُم من يقول: يحيى بن أبي كثير، عن أبي قِلَابة، عن أنس بن مالك الكَعْبي.

ومنهُم من يقول: عن أبي أُميَّة[(١)].

والصَّحيحُ: ما يقوله أيُّوبُ السَّخْتِياني[(٢)]: عن أبي قِلابة، عن أنس بن مالك القُشَيري[(٣)].

٧٨٥ - وسمعتُ[(٤)] أبا زرعة وذكر حديثًا رواه أبو إسحاق السَّبِيعي[(٥)]، واختُلِف عليه فيه:

فروى زيدُ بن أبي أُنَيسَة، عن أبي إسحاق، عن جرير بن عبدالله

---

(١) الحديث رواه النسائي في "سننه" (٢٢٧١) من طريق شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي أمية، به. وذكر ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٤٤٧) أن صدقة بن خالد يرويه عن الأوزاعي، مثله.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٩)، والنسائي في "سننه" (٢٢٧٤)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٤٦٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٠٤٣).

(٣) هو: أنس بن مالك القشيري الكعبي، أبو أمية، ويقال: أبو أميمة، ويقال: أبو مَيّة. انظر "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٧٨).

(٤) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٨٣/ مخطوط) بعض هذا النص بتصرف، وفيه: « قال أبو زرعة: روي موقوفًا ومرفوعًا، وهو أصح ». كذا قال، وهو الصواب. ولكن وقع في مختصره: "التلخيص الحبير" (٢/ ٤١٠) لابن حجر: « ورواه ابن أبي حاتم في "العلل" عن جرير مرفوعًا، وصحَّح عن أبي زرعة وقفه ».اهـ، وهو خطأ ، فأبو زرعة رجَّح الرواية المرفوعة .

(٥) هو: عمرو بن عبدالله .

البَجَلي، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صِيَامُ الدَّهْرِ؛ الأَيَّامُ[١] البِيضُ: ثَلَاثَ[٢] عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ[٣] عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ ».

فرواه زيدُ بن أبي أُنَيسَة، مرفوعً[*] عن النبيِّ ﷺ.

ورواه المغيرةُ بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن جرير، موقوفً[*].

فقال أبو زرعة: حديثُ أبي[٤] إسحاق عن جرير مرفوعً[*] أَصَحُّ من موقوفٍ؛ لأنَّ[٥] زيدَ بن أبي أُنَيسَة أحفَظُ من مغيرة بن مسلم[٦].

٧٨٦ - وسمعتُ أبا زرعة[٧] وذكَرَ حديثً[٨] رواه موسى بن

---

(١) في (ش): « إلا أيام ».

(٢) في (ف): « ثلاثة ». (٣) في (ش): « ورابع ».

(*) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) قوله: « أبي » سقط من (ف). (٥) في (ت) و(ك): « ولأن ».

(٦) روايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٤/ ٢٢١ رقم٢٤٢٠)، وفي "الكبرى" (٢٧٤١/الرسالة)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٧٥٠٤)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٥٦ رقم ٢٤٩٩)، و"الأوسط" (٧٥٥٠)، و"الصغير" (٩١٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٥٧٠).
ومن طريق الطبراني رواه الخطيب في "تالي التلخيص" (٢/ ٥٨١).
ورواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٧) من طريق غيلان بن جامع، عن أبي إسحاق، به. قال الطبراني: « لم يروه عن أبي إسحاق إلا زيد بن أبي أنيسة، ولا يروى عن جرير إلا بهذا الإسناد ». وصحح إسناده ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٢٢٦).

(٧) في (ف): « أبي زرعة ».

(٨) في (ك): « حديثًا »، وهو الجادَّة، والمثبتُ من بقيَّة النسخ، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة. انظر الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

طَلْحَة، فاختَلَفَ الرُّواةُ عنه:

فروى عبدُالملك بنُ عُمَير[١]، عن موسى بن طَلْحَة، عن أبي هريرة؛ قال: جاء أعرابيٌّ بأرنبٍ إلى النبيِّ ﷺ، فوضعَها بين يدَيهِ، فأكلَ القومُ، واعْتزَلَ الأَعْرَابِيُّ، فقال: « **مَا لَكَ لَا تَأْكُلُهُ[٢]؟** »، قال: إني صائِم، قال: « **إِنْ كُنْتَ صَائِمًا[٣]، فَصُمْ أَيَّامَ الغُرِّ** » .

ورواه يحيى بن سام[٤]، عن موسى بن طَلْحَة، عن أبي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٣٦ رقم ٨٤٣٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٤٠٧) تعليقًا، والنسائي في "سننه" (٢٤٢١)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٥٠).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « لا تَأْكُلُها»؛ لأنَّ الضمير يعود إلى «الأرنب»، وقد استعمل ضميره مؤنثًا في قوله: «فوضعها»، وفي مصادر التخريج: «مالك لا تأكُلُ»، وما وقع في النسخ يخرَّج على أوجه:
الأول: أنَّ «الأرنب» تؤنَّث، وقد تذكَّر؛ كما في "المصباح المنير" (ص٢٤٠)، و"اللسان" (١/ ٤٣٤)، فرَجَعَ الضمير مؤنثًا في «وضَعَهَا»، ومذكَّرًا في «تأكله».
والثاني: أنه من باب الحمل على المعنى، والمراد: «مالك لا تأكلُ الطعامَ، أو المأكولَ، أو المذكورَ. .»، وانظر للحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).
والثالث: أن الأصل «تأكُلُهَا» ثم حذفت الألف، وسُكِّنت الهاء بعد نقل فتحتها إلى اللام، وهذه لغةُ طيِّئ ولَخْم، فيقولون في بِهَا: بَهْ، وفي تأكُلُها: تَأْكُلَهْ، وقد تقدَّم التعليق على هذه اللغة في المسألة رقم (٢٣٥).

(٣) في (ش): « صائم ».

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٤٧٧)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٥٢ و١٦٢ و١٧٧ رقم ٢١٣٥٠ و٢١٤٣٧ و٢١٥٣٧) والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٤٠٦) تعليقًا، والترمذي في "جامعه" (٧٦١)، والبزار في "مسنده" (٤٠٦٤) =

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي: حديثُ أبي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ(١).



= والنسائي في "سننه" (٢٤٢٢- ٢٤٢٤)، والطبري في "تهذيب الآثار" (رقم ١١٨٢ و١٢١٤/مسند عمر بن الخطاب)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٢٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٥٥ و٣٦٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٩٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٢٠)، و"تالي التلخيص" (٢٥٧)، وتمام في "فوائده" (٥٨٧/الروض البسام).
قال الترمذي: « حديث حسن ».
وقال البزار: « وهذا الحديث قد روي عن أبي ذر من غير وجه، ورواه عن يحيى ابن سام غير واحد، منهم: الأعمش، ويزيد بن أبي زياد، وغيرهم ».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٨٧٤)، والحميدي في "مسنده" (١٣٦)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٥٠ رقم ٢١٣٣٤ و٢١٣٣٥)، والنسائي في "سننه" (٤٣١١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٢٧) من طريق موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن أبي ذر، به.
قال ابن خزيمة: « قد خرجت هذا الباب بتمامه في كتاب "الكبير"، وبينت أن موسى بن طلحة قد سمع من أبي ذر قصة الصوم دون قصة الأرنب، وروى عن ابن الحوتكية القصتين جميعًا ».
وقال ابن حبان عقب الحديث (٣٦٥٠): « سمع هذا الخبر موسى بن طلحة، عن أبي هريرة، وسمعه من ابن الحوتكية، عن أبي ذر، والطريقان جميعًا محفوظان ».
وقد اختلف على موسى بن طلحة في هذا الحديث، وقد توسع الدارقطني في ذكر هذا الاختلاف فانظره في "العلل" (٢٣٩ و٥١١ و١١١٩).
وانظر "شرح العمدة/ كتاب الصيام" لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٥٩٢- ٥٩٥).

(١) من قوله: « فقال أبو زرعة ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ وَآدَابِهِ[١] وثَوَابِهِ، ونَحْوِ ذَلِكَ

٧٨٧ - قال[٢] أبو محمد[٣]: وسألتُ[٤] أبا زرعة عن حديثٍ رواه معاويةُ بن عبدالله الزُّبَيري[٥]، عن عائِشَة ابْنَتِ[٦] الزُّبَير، عن هشام بن عُرْوَة، عن موسى بن عُقْبَة، عن عَطاء بن يَسَار، عن السَّائِب بن خَلَّاد، عن رسول الله ﷺ أنه قال: « **اللَّهُمَّ، مَنْ ظَلَمَ أَهْلَ المَدِينَةِ وَأَخَافَهُمْ[٧]، فَأَخِفْهُ، وَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ . . .** »، الحديثَ ؟

قال أبو زرعة: روى هذا الحديثَ اللَّيثُ بن سعد[٨]، عن هشام

(١) كذا في (ش)، وفي (ت): « وأدائه ». ولم تنقط في بقيَّة النسخ .

(٢) نقل الذهبي في "تاريخ الإسلام (ص١٩٨/ وفيات ١٨١-١٩٠) بعض هذا النص، وستأتي هذه المسألة برقم (٢٦٠٥).

(٣) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .

(٤) في (ت) و(ك): « سألت » بلا واو.

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٧/ ١٤٤ رقم ٦٦٣٦) ووقع عنده: « عائشة بنت المنذر » وكذا في الأصل الخطي له (٢/ ١٦١/ب).
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٥٥ رقم ١٦٥٥٧) والنسائي في "الكبرى" (٤٢٦٥ و٤٢٦٦)، والطبراني في "الكبير"(٧/ ١٤٣- ١٤٤ رقم٦٦٣١- ٦٦٣٥)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٢٣) من طرق عن عطاء بن يسار، عن السائب، به.

(٦) في (ك): « ابنة »، وهو الجادَّة، وما أثبتناه صحيحٌ أيضًا في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٧) في (أ) و(ش): « فأخافهم ».

(٨) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣٥٨٩)، والضياء في "المختارة" (٨/ ٣٣٠ رقم ٣٩٩- ٤٠١) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٨/ ١١١) قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن موسى بن عقبة إلا هشام بن عروة، تفرد به الليث بن سعد ». وجوَّد إسناده المنذري في "الترغيب والترهيب" (١٨٩١).

ابن عُرْوَة، عن موسى بن عُقْبَة، عن عَطاء بن يَسَار، عن عُبَادَة بن الصَّامت، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي زرعة: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: حديثُ عائِشَةَ ابْنَتِ[1] الزُّبَير[2] أَصَحُّ ؛ لأنَّ الناسَ قد رَوَوْهُ عن السَّائِب بن خَلَّاد .

فسألتُ أبا زرعة: ما حالُ معاوية بن عبدالله هذا ؟

قال: لا بأسَ به ؛ كتَبنا عنه بالبصرة، أخرجَ إلينا جُزْءًا عن عائِشَة، فانْتَخَبْتُ[3] منه أحاديثًا[4] غرائِبَ، وتركتُ المشاهيرَ .

---

(١) في (ك): « ابنة »، وهو الجادَّة، وما أثبتناه صحيحٌ في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٢) قوله: « الزبير » سقط من (ف).

(٣) في (ش): « فانتخب »، وفي (ك): « فانتخيت ».

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أحاديثَ غرائبَ» بِحَذْفِ الألف؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف لمجيئه على صيغة منتهى الجموع، لكنَّ قوله: «أحاديثًا» بالتنوين: جائزٌ في العربية وصحيحٌ؛ ويخرَّج على لغة من يَصْرِفُ جميعَ ما لا ينصرف في الاختيار وسعة الكلام؛ وهي لغة لبعض العرب، ومن شواهدها قولُهُ تعالى: ﴿سَلَسِلاً وَأَغْلَلاً وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] في قراءة من نوَّن «سلاسلاً»، ومثل ذلك: قراءتُهُمْ بالتنوين في قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦]، وقراءةُ الأعمش والأشهب العقيلي والمطوّعي: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَلَا يَعُوقًا وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

ويمكن تخريجه أيضًا على أنه بالألف بلا تنوين؛ فقد ذكر ابن جِنِّيّ أن من العرب مَنْ يقف على جميع ما لا ينصرف - إذا كان منصوبًا - بالألف؛ فيقولون: رأيتُ أحمدَا، وكلَّمتُ عثمانَا؛ وذلك لخفَّة الألف عليهم ولاعتيادهم صَرْفَ ما لا ينصرف في الشعر. =

قلتُ: ما حالُ عائِشَة، هل روى عنها أحدٌ سوى معاوية ؟

قال: نعم؛ حدَّثنا عنها المَدَنِيُّون .

٧٨٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن عبدالله النَّصْري[٢] - والد أبي زرعة الدِّمَشْقِي - عن الوليد[٣]، عن صَدَقة بن

= انظر: "سر صناعة الإعراب" لابن جني (٢/ ٦٧٧)، و"مشكل إعراب القرآن" لمكي ابن أبي طالب (٢/ ٧٨٣-٧٨٤)، و"مغني اللبيب" (ص١٩٥)، و"همع الهوامع" (١/ ١٣١-١٣٣)، و"إبراز المعاني، من حرز الأماني" لأبي شامة، و"البحر المحيط" لأبي حيان (في الكلام على آيات سورة الإنسان، ونوح ﷺ)، و"شرح التصريح" لخالد الأزهري، و"شرح الأشموني" (آخر باب الممنوع من الصرف).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٥١ و٨٦٩).

(٢) في (ك): « البصري »، ولم تنقط في (ش) و(ف)، وانظر "الأنساب" للسمعاني (٤/ ٤٢٤).

(٣) هو: ابن مسلم الدمشقي . وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٩٥) تعليقًا، وقال: « منكر ».
ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٠٦- ٢٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٧٨)، والفاكهي في "أخبار مكة" (٩٥٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤/ ٣٨) من طريق هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، به.
قال العقيلي: « وفيه رواية عن أبي سعيد الخدري فيها لين أيضًا ».
وقال ابن عدي: « وهذا عن العلاء منكر كما قاله البخاري، ولا أعلم يرويه عن العلاء غير صدقة، وإنما يروي هذا: خلف بن خليفة، وهو مشهور، ورروي عن الثوري أيضًا عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء، فظن أنه العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو: العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد ». وقال البيهقي: « إسناده ضعيف ».

يزيد، عن العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبيه[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال[٢]: ((**إنَّ عَبْدًا أَصْحَحْتُ[٣] جِسْمَهُ، وَأَوْسَعْتُ عَلَيْهِ في الرِّزْقِ؛ يَأْتِي عَلَيْهِ خَمْسُ سِنِينَ لَا يَفِدُ إِلَيَّ -: مَحْرُومٌ[٤]**)) ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: العلاءُ[٥] بن المسيَّب[٦]، عن يونس بن خَبَّاب، عن أبي سعيد، مُرسَلٌ[٧] مرفوعٌ[٨].

٧٨٩- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو الطَّاهر[٩] بن السَّرْح[١٠]؛

---

(١) هو: عبدالرحمن بن يعقوب الحُرَقي .
(٢) كذا في جميع النسخ، والتقدير: «قال: قال الله عز وجل»، كما سيأتي في المسألة رقم (٨٦٩)، فلعلَّ سَقْطًا وقع هنا.
(٣) في (ف) و(ت) و(ك): «صحَّحت».
(٤) قوله: « محروم » خَبَرٌ لـ « إنَّ عبدًا ».
(٥) رسمت في (ك) هكذا: «العلى».
(٦) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٦٥/بشار)، والبيهقي في "الشعب" (٣٨٣٧)، وأبو بكر الأنباري في "الأمالي" (١٠/ ٢)- كما في "السلسلة الصحيحة" (١٦٦٢)- من طريق محمد بن فضيل، عنه، به.
(٧) لأنَّ يونس بن خبَّاب لم يسمع من أبي سعيد كما سيأتي برقم (٨٦٩).
(٨) كذا قال هنا ! وسيأتي السؤال مرة أخرى برقم (٨٥١)، وفيه تصويبُه لرواية من رواه عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، وقال: « ومنهم من يَقِفُه».
وسيأتي تفصيلٌ طويل لهذا الحديث في المسألة رقم (٨٦٩).
وقوله: « مرسل مرفوع » يحتمل وجهين: الرَّفْعَ والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(٩) في (ت): « أبو الظاهر ».
(١٠) هو: أحمد بن عمرو . ولم نقف على روايته، والحديث رواه الدولابي في "الكنى" (١/ ١٠٨) من طريق خلاد بن يحيى، عن حنش، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٩٢٣)، ومسلم في "صحيحه" (١١٩٠) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عبدالرحمن بن الأسود، به. =

قال: حدَّثنا أَشْعَثُ بن شُعْبة[1]، عن حَنَش[*]، عن عبدالرحمٰن بن الأسْوَد، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: رأيتُ الطِّيبَ في مَفْرِقِ رسولِ الله ﷺ وهو مُحْرِمٌ؟

فقال: حدَّثنا[2] أبو نُعَيم[3]؛ قال: حدَّثنا حَنَش[*]، عن عبدالرحمٰن ابن الأسْوَد، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يقُل: عن أبيه .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

قال: أبو نُعَيم أثبتُ، ولا أُبعِدُ أن يكونَ قال لهم مرَّةً: عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[4].

= ورواه مسلم أيضًا من طريق مالك بن مغول، عن عبدالرحمن بن الأسود، به.

(١) كذا في (ت) و(ك)، وفي (ف): « شعبة »، وفي (ش): « سعيد »، وفي (أ) يبدو أنها كانت « شعبة » فحاول الناسخ إصلاحها إلى: « سعيد »، وانظر "تهذيب الكمال" (٣/ ٢٧٠).

(*) تصحَّفت في(ت) و(ك) إلى: « حفش ». وهو حنش بن الحارث النخعي .

(٢) في (ك): « حدثه ».

(٣) هو: الفضل بن دُكَين .

(٤) سئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٣٣/ أ) عن حديث الأسود، عن عائشة ؟ فقال: «رواه عنه أبو إسحاق، وابنه عبدالرحمن بن الأسود، وإبراهيم النخعي، واختُلِف عن أبي إسحاق: فرواه الثوري وإسرائيل ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة. وخالفهم يونس بن أبي إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة، وشريك وأبو الأحوص،[فرووه] عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة. وأما عبدالرحمن بن الأسود فلم يختلف عليه فيه. واختُلِف على إبراهيم النخعي في إسناده ومتنه، فرواه منصور، والأعمش، والحكم، والزبير ابن عدي، وعطاء بن السَّائب، ومحمد بن قيس، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، ورواه حماد بن أبي سليمان، واختُلِف عنه: فرواه الثوري، وعمر، =

٧٩٠ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سعيد بن خُثَيم[٢]، عن حَنْظَلَة[٣]، عن سالم، عن أبيه: أنه كان إذا نَظَر إلى رجُلٍ يريد السَّفَر يقول: أُوَدِّعُكَ كما كان رسولُ الله ﷺ يُوَدِّعُ، ثم يقول: « أَسْتَوْدِعُ اللهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ وَخَوَاتِيمَ عَمَلِكَ » ؟

قالا: وَهِمَ سعيدٌ في هذا الحديث.

وروى هذا الحديثَ الوليدُ بن مسلم[٤]، فوَهِمَ فيه أيضًا، فقال: عن حَنْظَلَة، عن سالم، عن القاسم، عن ابن عمر.

= وهشام الدَّستوائي، وأبو إسرائيل الملائي، وابن أبي عروبة، وشعبة- واختُلِف عنه-: عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قال ذلك يحيى القطان، وروح بن عبادة عن شعبة. وقال غندر: عن شعبة، عن حماد، عن إبراهيم، عن عائشة. وقيل: عن أبي عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وقال الحسن بن عبيدالله: عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وقال في متنه: كأني أنظرُ إلى وَبيصِ المِسْكِ في رأس رسول الله ﷺ، ولم يقل هذا غيره عن إبراهيم. والصحيح عن إبراهيم: قول من قال: عن الأسود، عن عائشة، والصحيح عن أبي إسحاق قول من قال: عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة ».

(١) انظر المسألة رقم (٢٢٩٧).

(٢) في (ك): «خيثم». وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٢/ ٧ رقم ٤٥٢٤)، والترمذي في "جامعه" (٣٤٤٣)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٨٨٠٦، ١٠٣٥٧)، والقاضي المحاملي في "الدعاء" (٣)، والطبراني في "الدعاء" (٨٢١). وقال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح غريب، من هذا الوجه من حديث سالم بن عبدالله ».

(٣) هو: ابن أبي سفيان.

(٤) كذا جاءت رواية الوليد بن مسلم في جميع النسخ بإثبات سالم بين «حنظلة» و«القاسم» ! ولم نقف عليها، والمعروف من رواية الوليد بن مسلم أنها عن حنظلة عن القاسم، به. وعلى هذا الوجه رواه النسائي في "الكبرى" (٨٨٠٥ و١٠٣٥٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٢٤ و٥٦٧٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٣١).

والصَّحيحُ عندنا - والله أعلم -: عن حَنظَلَة، عن عبد العزيز بن عمر، عن يحيى بن إسماعيل بن جرير، عن قَزَعَة[١]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: حدَّثنا أبو نُعَيم[٢]؛ قال: حدَّثنا عبدالعزيز ابن[٣] عمر، عن يحيى بن إسماعيل بن جرير، عن قَزَعَة، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه[٤] كان إذا وَدَّعَ رجُلاً قال: «أَسْتَوْدِعُ اللهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ»؟

---

(١) هو: ابن يحيى البصري.

(٢) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/١٣٦ رقم ٦١٩٩)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٣٤/المنتخب)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٦٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٣٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٥١).
وتابع أبا نعيم: أبو ضمرة أنس بن عياض وعبدة بن سليمان، روايتهما عند النسائي في "الكبرى" (١٠٣٤٥ و١٠٣٤٧)، ومندل بن علي ويحيى بن نصر بن حاجب روايتهما ذكرها الدارقطني في "العلل" (٤/ ١١٢/أ).
واختلف على عبدالعزيز بن عمر: فرواه أحمد (٢/ ٣٨ رقم ٤٩٥٧) عن مروان بن معاوية الفزاري، وأبو داود (٢٦٠٠) من طريق عبدالله بن داود، كلاهما عن عبدالعزيز بن عمر، عن إسماعيل بن جرير، عن قَزَعة، عن ابن عمر، به.
كذا قالا: «إسماعيل بن جرير»! والصواب: «يحيى بن إسماعيل بن جرير» كما في "تهذيب الكمال" (٤٢٥). ورواه النسائي في "الكبرى" (١٠٣٤٨) من طريق عيسى بن يونس، عن عبد العزيز ابن عمر، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن قزعة، به.

(٣) في (ش): «عن» بدل: «ابن».

(٤) قوله: «أنه» سقط من (ك).

ثم ذاكرتُ به أبي، فقال: حدَّثنا أبو نُعَيم، عن عبد العزيز ... هذا الحديثَ.

٧٩١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبَّاد بن العَوَّام[٢]، عن سعيد بن أبي عَروبةَ، عن قَتادة، عن أنس: أنَّ أم سُلَيْمٍ حاضَتْ بعد ما أفاضَتْ يومَ النَّحْر، فأمرَها النبيُّ ﷺ أن تَنْفِرَ[٣] ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: قَتادةُ، عن عِكْرِمَة، عن النبيِّ ﷺ... مُرسَل[٤] في قصة صَفِيَّة[٥]؛ رواه الدَّسْتوائي[٦] وغيرُه؛ وهذا

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٠٩).
(٢) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٣٠٨٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٣٣)، والطبراني في "الأوسط" (٨٠٤)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٦/أ).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، تفرد به عباد بن العوام ».
وقال الدارقطني: « يرويه عباد بن العوام، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، وغيره يرويه عن سعيد، عن قتادة مرسلاً ، وهو الصحيح ».
وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٣/ ٥٨٨): « وقد شذَّ عباد بن العوام، فرواه عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس مختصرًا في قصة أم سُلَيم ».
(٣) أي: النَّفْر الآخِر، وهو في اليوم الثَّالثِ من أيام التَّشريق . انظر "النهاية" لابن الأثير (٥/ ٩٢).
(٤) قوله: « مرسل » يحتمل الرفعَ والنصبَ، انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(٥) كذا قال هنا، وفي المسألة رقم (٨٠٩) ذكر أم سُلَيم، وكلاهما صحيح كما سيأتي في التخريج، فأمُّ سليم حدَّثت به عن قصتها وقصة صفيَّة. كما في مصادر التخريج.
(٦) هو: هشام بن أبي عبدالله، وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٧٥٦)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٣١ رقم٢٧٤٣٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٣٣) من طريق هشام،عن قتادة، عن عكرمة؛ قال: اختلف ابن عباس وزيد =

هو الصَّحيحُ .

٧٩٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان[١]، عن

= ابن ثابت في المرأة إذا حاضَت وقد طافت بالبيت يوم النَّحر، فقال زيد: يكون آخر عهدها بالبيت، وقال ابن عباس: تَنفِرُ إذا شاءت، فقالت الأنصار: لن نتابعك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدًا ! فقال: سَلُوا صاحبَتَكُم أم سُلَيم، فقالت: حِضتُ بعد ما طُفت بالبيت، فأمرني رسول الله ﷺ أن أنفِرَ، وحاضت صفيَّة فقالت لها عائشة: حبستينا، فأمرها النبي ﷺ أن تَنفِرَ.
قال ابن حجر في "فتح الباري" (٣/ ٥٨٨):« طريق قتادة هذه هي المحفوظة ».
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٧٥٨) من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، به مختصرًا.

(١) روايته أخرجها أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٥٧١) بلفظ:« رأيت رسول الله ﷺ يطوفُ بين الصَّفا والمَروَة، والناس بين يدَيه، وهو وراءَهم، وهو يسعى، حتى أرى رُكبَتَيه من شِدَّة السَّعي، يدورُ به إزارُه، ويقول:« اسعَوا فإن اللهَ كتب عليَّ السَّعي ».
قال أبو نعيم:« رواه محمد بن إدريس الشافعي ويونس بن محمد وحميد بن عبدالرحمن، عن عبد الله بن المؤمل بإدخال عمر بن عبد الرحمن بن محيصن بينه وبين عطاء . ورواه محمد بن بشر العبدي، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن عطاء، عن حبيبة؛ من دون صفية . ورواه عبد الله بن نبيه، عن جدته صفية بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي تَجراة. وروته جبرة بنت محمد السباعية؛ قالت: حدثتني حبيبة بنت أبي تَجراة؛ قالت: أشرفت على رسول الله ﷺ وهو يطوف بين الصفا والمروة ».اهـ.
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢١ رقم ٢٧٣٦٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٥٧١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٩٩- ١٠٠) من طريق سريج ابن النعمان، عن عبدالله بن المؤمل، به.
ورواه ابن أبي خيثمة - كما في "الإصابة" (٤/ ٢٦٩) - والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٧٨ رقم ٥٧٥) و(١٢/ ٢٥٦/ ب/ المخطوط) من طريق سريج، عن عبدالله بن المؤمل، عن عمر بن عبدالرحمن، عن عطاء، عن صفية، عن حبيبة، به.
وليس في رواية الطبراني: « عن عطاء ».

عبدالله بن المُؤَمَّل، عن عَطاء[١]، عن صَفِيَّةَ ابْنَتِ[*] شَيبَة، عن حَبيبة ابْنَتِ[*] أبي تَجْراة[٢]، عن النبيِّ ﷺ؛ في السَّعْيِ بين الصَّفا والمَرْوَة؟

قال أبي: رواه غيرُ سعيد[٣]، عن عبدالله بن المُؤَمَّل، فقال: عن عمر بن عبدالرحمٰن بن مُحَيصِن[٤]، عن صَفِيَّة ابْنَتِ[*] شَيْبَة، عن حَبيبة[٥] ابْنَتِ[*] أبي تَجْراة.

---

(١) هو: ابن أبي رباح.

(*) في (ك): «ابْنَة»، وهو الجادَّة، وكتابتها بالتاء المفتوحة مع سكون الباء: له وجهٌ صحيحٌ في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٢) بفتح التاء المثنَّاة الفوقية؛ كما في "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي (٢/ ٢٩).

قال الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣١٥): «ووهم أبو نعيم الفضل بن دكين، فقال: هي بنت أبي بَجْراة؛ بالباء [الموحَّدة]، وثبت على ذلك، والصواب بالتاء». وترجم لها الحسيني في "الإكمال" (١٤٦١)، وقال: «في إسناد حديثها اضطراب»، وتبعه ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (١٦٣٠). ونسبها أبو نعيم أيضًا فذكر أنها: امرأة من أهل اليمن. وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢/ ١٠٢): «قول أبي نعيم: امرأة من أهل اليمن ليس بشيء، والصَّواب ما قال الشافعي»؛ أي: إنها إحدى نساء بني عبد الدار.

(٣) رواه العقيلي - كما في "التمهيد" (٢/ ١٠١) - من طريق محمد بن سنان العَوَقي [في الأصل: العوفي، بالفاء، والتصويب من "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ١٥٩)]، عن عبدالله بن المؤمل، به. بلفظ: دخلتُ المسجدَ أنا ونسوةٌ معي من قريش، والنبيُّ ﷺ يطوفُ بالبيتِ، قالت: وإنه ليسعى، حتى إني لأرثي له، وهو يقول لأصحابه: «اسعَوْا؛ فإنَّ الله كتبَ عليكُم السَّعي». قال ابن عبدالبر: هكذا قال: «يطوفُ بالبيت»، وأسقط من إسناد الحديث: عطاءً! والصَّحيح في إسناد هذا الحديث ومتنه ما ذكره الشافعي وأبو نعيم. اهـ. وسيأتي تخريج رواية الشافعي وأبي نعيم.

(٤) في (ت) و(ك): «محيض».

(٥) في (أ) و(ش): «عن صفية» بدل: «عن حبيبة».

وأما الشَّافعيُّ[1] فروى عن ابن المُؤَمَّل،

(١) روايته أخرجها في "الأم" (٣/ ٥٤٤- ٥٤٥/ط. الوفاء).
ومن طريق الشافعي رواه الطبراني في "الكبير" (١٧٨/٢٤ رقم ٥٧٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٣٧)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٥٦)، و"المؤتلف والمختلف" (١/ ٣١٦- ٣١٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ١٥٨- ١٥٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٩٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٠٠- ١٠١)، والبغوي في "شرح السنة" (١٩٢١).
ورواه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٨/ ٢٤٧)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٥٥)، و"المؤتلف والمختلف" (١/ ٣١٧) من طريق معاذ بن هانئ، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢١ رقم ٢٧٣٦٧)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٥٥) وفي "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣١٧) من طريق يونس بن محمد، والطبراني في "الكبير" (١٧٨/٢٤ رقم ٥٧٤) من طريق حميد بن عبدالرحمن، وبحشل في "تاريخ واسط" ص(١٥٧) من طريق محمد بن ماهان، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٠٠) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين جميعهم عن عبدالله بن المؤمل بمثل رواية الشافعي.
قال ابن عدي: « وهذا يرويه عبدالله بن المؤمل وبه يعرف، ولابن المؤمل هذا غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه الضعف عليه بيِّن ».
وقال الدارقطني في "المؤتلف" عن هذا الطريق: « وهو الصواب ».
ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٢٩٦)، والطبراني في "الكبير" (١٧٨/٢٤- ١٧٩ رقم ٥٧٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٠١) من طريق ابن أبي شيبة، عن محمد بن بشر، عن عبدالله بن المؤمل، عن عبدالله بن أبي حسين، عن عطاء، عن حبيبة، به.
قال ابن عبدالبر: « ذكره ابن أبي شيبة فأخطأ في إسناده، إما هو وإما محمد بن بشر... أخطأ في موضعين من الإسناد، أحدهما أنه جعل في موضع عمر بن عبدالرحمن عبدَالله بن أبي حسين، والآخر أنه أسقط صفية بنت شيبة من الإسناد، فأفسد إسناد هذا الحديث، ولا أدري ممن هذا؛ أمن أبي بكر أم من محمد بن بشر، ومن أيهما كان فهو خطأ لاشك فيه ».
ورواه الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣١٥- ٣١٦) من طريق أبي نعيم =

عن عمر[١] بن عبدالرحمٰن بن مُحَيصِن، عن عَطاء، عن صَفِيَّة بِنْتِ شَيْبَة، عن حَبيبةَ ابْنَتِ[٢] أبي تَجْرَاة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

= الفضل بن دكين، عن عبدالله بن المؤمل، عن عمر بن عبدالرحمن السهمي، عن حفصة بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي بجراة، به.

قال الدارقطني: « وفي إسناد هذا الحديث وهمٌ في ثلاثة مواضع: أحدها قوله: بجراة بالباء، وإنما هو بالتاء، والثاني: قوله: حفصة بنت شيبة، وإنما هي: صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة الحجبي، الثالث: قوله: عن عمر بن عبدالرحمن، عن بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي بجراة. عمر بن عبدالرحمن، وهو: ابن محيص السهمي أحد القراء المكيين، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنت شيبة، كذلك رواه أصحاب عبدالله بن المؤمل، عنه منهم: عبدالله بن إدريس الفقيه الشافعي، ويونس بن محمد المؤدب، ومعاذ بن هانئ، وغيرهم ».

(١) في (ش): « عمرو ».

(٢) في (ك): «ابْنَة»، وهو الجادَّة، وما أثبتناه صحيحٌ أيضًا. انظر التعليق أوَّل المسألة.

(٣) قال في "العلل" (٥/ ٢٣١/أ): « يرويه بديل بن ميسرة واختُلِف عنه: فرواه هشام الدستوائي وأبو عامر وأبو صالح بن رستم الخزاز [كذا ! وصوابه: وأبو عامر صالح ابن رستم الخزاز]، عن بديل، عن صفية، عن أم ولد شيبة، وخالفهما حماد بن زيد، فرواه عن بديل، عن المغيرة بن حكيم، عن صفية، عن أم ولد شيبة. وقول حماد أشبه. ورواه منصور بن صفية، عن أمه نحو ذلك. ورواه عطاء بن أبي رباح، عن أم صفية [كذا !]؛ قالت: أخبرتني فلانة بنت أبي تَجراة، حدَّث به عبد الله بن المؤمل المخزومي، واختُلِف عنه: فرواه الشافعي ومحمد بن سنان العوقي ويونس المؤدب، عن عبد الله بن المؤمل، عن عطاء، والصَّحيح قول من قال: عن ابن محيصن، عن عطاء، عن صفية، عن حبيبة بنت أبي تَجراة، وهو الصَّواب ».

وضعَّف هذا الحديثَ ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢٣٩٤) لعلتين، الأولى: سوء حفظ عبدالله بن المؤمل، والثانية: نكارة الحديث، وقال بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: « فهذا الاضطراب بإسقاط عطاء تارة، وابن محيصن أخرى، وصفية بنت شيبة أخرى، وإبدال ابن محيصن بابن أبي حسين أخرى، وجعل المرأة عَبْدَرِيَّة تارة، ومن أهل اليمن أخرى، وفي الطواف تارة وفي السعي =

٧٩٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن عبدالحميد المَعْنِيُّ[٢]، عن سُلَيمان بن المغيرة، عن ثابت[٣]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ مَشَى [عن][٤] زَمِيلٍ له؟

قال أبي: وقد روى داودُ بن عمرو الضَّبِّي[٥]، عن محمد بن

= بين الصفا والمروة أخرى من عبدالله بن المؤمل، وهو دليل على سوء حفظه وقلَّة ضبطه، وماعهد من أبي محمد [يعني: عبدالحق الإشبيلي] هو ردُّ روايات ابن المؤمل». وانظر "مختصر المستدرك" لابن الملقن (٨٣٤ و٨٣٥).

(١) نقل الضياء في "المختارة" (٥/ ١٠٨) بعض هذا النص.

(٢) نسبة إلى مَعْن بن مالك، من الأزد. انظر "الأنساب" للسمعاني (٤/ ٣٣١).
وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٠١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٧٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١١)، و"الشعب" (٢١٤٤)، والضياء في "المختارة" (٥/ ٩٨ و٩٩) بلفظ: كان النبي ﷺ في مسير، فنزل فمشى رجل من أصحابه إلى جانبه، فالتفت إليه فقال: ألا أخبرك بأفضل القرآن؟ قال: فتلا عليه: الحمد لله رب العالمين.

(٣) هو: ابن أسلم البُناني.

(٤) رُسِمَتْ في جميع النسخ: «عر»، والتصويب من مصادر التخريج، وذكر ابن الأثير في "النهاية" (٢/ ٣١٣) قوله: «مَشىٰ عن زَمِيلٍ»، ثم قال: «الزَّمِيلُ: العَديلُ الذي حِمْلُه مع حِمْلِك على البعير، وقد زامَلَني: عادَلَني. والزَّميلُ أيضًا: الرَّفيقُ في السَّفَر، الذي يُعينُك على أمورِك، وهو الرَّديفُ أيضًا». والمعنى: أن النبي ﷺ نزل عن دابة كان يركبها مع رفيقٍ له، ومشىٰ راجلاً.

(٥) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٧٣).
ورواه البزار في "مسنده" (٢٤٦٥/ كشف الأستار)، والضياء في "المختارة" (١٧٣١) من طريق عمر بن محمد بن الحسن، عن أبيه محمد بن الحسن، به. ووقع في "كشف الأستار": «عمرو بن محمد بن الحسين» بدلاً من «عمر بن محمد بن الحسن». قال البزار: «لا نعلم رواه عن سليمان بن المغيرة إلا محمد بن الحسن الأسدي، كوفي ثقة، يقال له: التَّلّ».
وقال ابن عدي: «وهذا لا أعلم رواه عن سليمان بن المغيرة غيرُ محمد بن الحسن».

الحسن[١]، عن سُلَيمان بن المغيرة مثلَ روايتهِ عن ثابت، عن أنس، عن[٢] النبيِّ ﷺ.

قال أبي: هذا خطأٌ عندي؛ لأن[٣] سعيدَ بن سُلَيمان حدَّثنا عن سُلَيمان بن المغيرة، عن ثابت، عن الحسن[٤]: أنَّ رسولَ الله ﷺ... وهو أشبه.

٧٩٤ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[٦]، عن ابن جُرَيج[٧]؛ قال: أحسنُ ما سمعتُ في بَيْض النَّعَام[٨]: حديثُ أبي الزِّناد[٩]، عن الأعرَج[١٠]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال في

---

(١) هو: الأسدي الملقب بـ« التل ».

(٢) في (ت) و(ك): « أنَّ » بدل: « عن ».

(٣) من قوله: « روايته عن ثابت ... » إلى هنا مكرر في (أ) و(ش) و(ف).

(٤) هو: البصري.

(٥) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٤٢٤-٤٢٥)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٥٢٢)، ونقل بعضه وليُّ الدين أبو زرعة في "تحفة التحصيل" (ص٣١٥-٣١٦)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٥/ ٢٢٠ رقم ١٩١٨٧).

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٨٠٤)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٤٩)، والبيهقي في "السنن" (٥/ ٢٠٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٣/ ١٠٠). قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا ابن جريج، تفرد به الوليد بن مسلم ».

(٧) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٨) في (ت) و(ك): « النَّعامة ».

(٩) هو: عبدالله بن ذَكْوان.

(١٠) هو: عبدالرحمن بن هرمز.

بَيْضِ النَّعامَةِ[1]: «في كُلِّ بَيْضَةٍ صِيَامُ يَوْمٍ، وَإِطْعَامُ[2] مِسْكِينٍ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس بصَحيح عندي؛ ولم يسمعِ ابنُ جُرَيج من أبي الزِّناد شيئًا؛ يُشبه أن يكونَ ابنُ جُرَيج أخذه من إبراهيم بن أبي يحيى[3].

---

(١) في (ت) و(ك): «النعام».

(٢) في(ك): «أو إطعام»، وهو الموافق لأكثر مصادر التخريج، وما أثبتناه من بقيَّة النسخ و"تاريخ دمشق"، ويمكن تخريجه على أنَّ «الواو» هنا بمعنى «أو» التي للتخيير، فتوافق معنى ما في مصادر التخريج، وقد ذكر النحاةُ أنَّ الواو تفيد مطلق الجمع، وهذا هو الأصل، وقد تخرُجُ عنه إلى معانٍ أخرى، ومنها أن تكون بمعنى التخيير؛ كقول كُثَيِّرِ عَزَّة [من الطويل]:

وقالوا نَأَتْ فاخْتَرْ لها الصَّبْرَ والبكا فقلتُ البكا أشْفَىٰ إِذَنْ لِغَلِيلِي

أي: اختَرِ الصَّبْرَ أو البكاء؛ إذْ لا يجتمعان، وحُمِلَتْ على هذا المعنى «الواوُ» في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾ [سبأ: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]، أي: أو ثلاث أو رباع؛ فإنَّ الإجماع على أنَّ أحدًا من الأمة لا يجوز له أن يزيد على أربع نِسْوة، وكانت الزيادة من خصائص النبي ﷺ لا يشاركه فيها أحدٌ من الأمة.
وانظر تفصيل ذلك في "مغني اللبيب" (١/ ٤٦٨)، و"تاج العروس" (مبحث الواو)، و"فتح الباري" (٩/ ١٣٩).

(٣) الحديث رواه أبو داود في "المراسيل" (١٣٨)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٤٩) من طريق أبي عاصم الضَّحاك بن مَخْلَد، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن أبي الزناد، عن رجل، عن عائشة، به، ووقع عند أبي داود: «عن أبي الزناد: بلغني عن عائشة».
قال أبو داود: «أُسنِدَ هذا الحديث، وهذا هو الصَّحيح».
وقال البيهقي في "السنن" (٥/ ٢٠٧) عن هذا الطريق: «وهو الصحيح، قاله أبو داود السجستاني وغيره من الحفاظ». =

٧٩٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه هَمَّام[٢]، عن قَتادة، عن عَزْرَة[٣]، عن الشَّعبي؛ أنَّ الفَضْلَ بن عباس حدَّثه، وأن أسامةَ بن زيد حدَّثه: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُلَبِّي حتى رَمَى جَمْرَةَ العَقَبَةِ.

هل سَمِعَ الشَّعْبيُّ منهما[٤]؟

= والحديث ذكره الدارقطني في "العلل" (٢٠٢٩) فقال: يرويه ابن جريج، واختلف عنه، فرواه الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة، ورواه أبو قرَّة، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن أبي الزناد، عن عروة، عن عائشة. وقال أبو عاصم: عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن أبي الزناد عمن أخبره، عن عائشة، وقول أبي عاصم أشبه بالصواب. وذكر لأحمد بن حنبل حديث الوليد بن مسلم فقال: لم يسمع ابن جريج من أبي الزناد، إنما يروي عن زياد بن سعد، عن أبي الزناد».

وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٥٢٢) بعد أن ذكر ما نقله الدارقطني عن الإمام أحمد:« قلت: فرجع الحديث إلى ما رواه أبو داود، وفيه رجل لم يسمَّ، فهو في حكم المنقطع ».

(١) انظر المسألة رقم (٨٢١) و(٨٢٢).

(٢) هو: ابن يحيىٰ العَوْذي . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢١٣- ٢١٤ رقم ١٨٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٢٧).

ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٦٧٢١)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٩٧ رقم ٧٦٤) من طريق همام، عن قتادة، عن عزرة، عن الشعبي، عن الفضل بن عباس وحده، ولم يصرح الشعبي بالسماع عندهما.

ورواه الطيالسي في "مسنده" (٦٧٠)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤/ ٦٤)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢٠٦ رقم ٢١٧٩٣)، والطبراني في "الكبير" (١/ ١٧٨ رقم ٤٦٢) من طريق همام، عن قتادة، عن عزرة، عن الشعبي أن أسامة حدثه، به.

(٣) هو: ابن عبدالرحمن بن زُرارَة .

(٤) في (أ) و(ش):« فيهما ».

فقال: لا يَحْتملُ، ويَنْبَغي أن يكونَ بينهُما رجلٌ[١] آخرُ[٢]، ولكنْ كذا حدَّث به هَمَّام[٣]، فلا أدري ما هذا الأمر ؟!.

٧٩٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وَهْب بن جَرير[٤]، عن أبيه[٥]، عن أيُّوب[٦]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن أُبَيِّ ابن كعب، عن النبيِّ ﷺ: « **أَنَّ[٧] جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ رَكَضَ زَمْزَمَ بِعَقِبِهِ، جَعَلَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تَجْمَعُ الحَصْبَاءَ[٨]** »، فقال النبيُّ ﷺ: « **رَحِمَ اللهُ هَاجَرَ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ[٩]! لَوْ تَرَكَتْهَا، كَانَتْ عَيْنًا مَعِينًا** »؟

---

(١) قوله: « رجل » من (ف) فقط.

(٢) في (ت) و(ك): « وينبغي أن يكون بينهما أحد ».

(٣) وقال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص ١٥٩ رقم ٥٩٠): سألت أبي عن حديثين رواهما همام، عن قتادة، عن عَزرَة، عن الشَّعبي: أن أسامة بن زيد حدَّثه: أنه كان رِدْفَ النبي ﷺ عَشِيَّة عَرَفَة: هل أدرك الشعبي أسامة ؟ قال: لا يمكن أن يكون الشعبي سمع من أسامة هذا، ولا أدرك الشعبي الفضل بن العباس.اهـ.
وروى ابن أبي حاتم أيضًا (٥٩٥) عن أبيه، عن إسحاق بن منصور أنه قال: قلت ليحيى [يعني: ابن معين]: قال الشعبي: أن الفضل حدَّثه، وإن أسامة حدَّثه! قال: لا شيء. وقال أحمد [يعني: ابن حنبل] وعلي [يعني: ابن المديني]: لا شيء.اهـ.

(٤) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٣١٩) من طريق علي بن المديني، والجياني في "تقييد المهمل" (٢/ ٦٥١) من طريق ابن نيزك كلاهما عن وهب، به.
ومن طريق النسائي رواه الجياني (٢/ ٦٥١- ٦٥٢).
وسيأتي ذكر اختلافات أخر على وهب في آخر المسألة.

(٥) هو: جرير بن حازم.

(٦) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٧) في (أ) و(ش): « إلى » بدل: « أن ».

(٨) في (ت): « الحصا ».

(٩) من قوله: « تجمع الحصباء . . . » إلى هنا سقط من (ك).

قال أبي: لا يقولونَ في هذا الحديث: أُبَيُّ بن كعب، ويقولونَ: أيُّوبُ، عن رجُلٍ(١)، عن سعيد بن جُبَير(٢).

---

(١) والرجل: هو عبدالله بن سعيد بن جُبَير كما سيأتي.

(٢) هذا الحديث يرويه أيوب السَّختياني، ورواه عنه: جرير بن حازم، وحماد بن زيد، وإسماعيل بن عليَّة، ومعمر، على اختلاف بينهم:
أما جرير بن حازم: فيروي الحديث عنه ابنه وَهْب، واختُلِف على وَهْب: فرواه علي بن المديني ومحمد بن أحمد بن نَيْزَك، عن وَهْب، عن أبيه، عن أيُّوب، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن أُبَيِّ بن كعب، به مرفوعًا. وتقدم تخريج روايتهما أول المسألة. ورواه أحمد بن سعيد الرِّباطي وحجاج بن يوسف المعروف بابن الشاعر، عن وَهْب، واختُلِف عنهما:
أما أحمد بن سعيد الرِّباطي: فرواه عنه النسائي في "الكبرى" (٨٣١٨)، عن وَهْب؛ كرواية ابن المديني وابن نيزك السَّابقة.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٣٣٦٢) عنه، عن وَهْب بن جرير، عن أبيه، عن أيوب، عن عبد الله بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، ليس فيه ذكرٌ لأُبَيِّ بن كعب.
وهذا إختلاف بين إمامين جبلين في الحفظ والإتقان - البخاري والنسائي -، لكن باقي الروايات يرجِّح ما رواه النسائي، ومنها رواية حجاج بن الشاعر في الراجح عنه: فقد أخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٢١ رقم ٢١١٢٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨٥٢) كلاهما عن حجاج بن الشاعر، عن وَهْب بن جرير؛ به كرواية ابن المديني وابن نيزك السَّابقة.
وكذا رواه ابن حبان في "صحيحه" (٣٧١٣) من طريق عبدالله بن صالح البخاري، والإسماعيلي في "معجمه" (٣٨٥)- ومن طريقه الخطيب في "تاريخه" (١٥/ ٥٦/ بشار)-، من طريق موسى بن حمدون، والضياء المقدسي في "المختارة" (١٢١٠) من طريق عبدالله بن العباس وسليمان بن عيسى، جميعهم عن حجاج بن الشاعر، به كسابقه.
وخالف هؤلاء جميعًا عبدالله بن محمد البغوي، فرواه عن حجاج بن الشاعر بزيادة عبدالله بن سعيد بن جُبَير بين أيُّوب وسعيد بن جُبَير. وهذه الرواية أخرجها الجياني في "تقييد المهمل" (٢/ ٦٥٠)، وهي رواية شاذة لمخالفتها لرواية الأكثر. =

٧٩٧ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن يَمَان[1]، عن

= وأما رواية حماد بن زيد: فأخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٣١٩) من طريقه، عن أيُّوب، عن عبدالله بن سعيد بن جُبَير، عن أبيه، عن ابن عباس به من قوله موقوفًا عليه، وليس فيه ذكرٌ لأُبَيٍّ بن كعب .

وأما رواية إسماعيل بن عليَّة: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٦٠ رقم ٣٣٩٠) عنه، عن أيُّوب؛ قال: نُبِّئْت عن سعيد؛قال: قال ابن عباس. . . فذكره موقوفًا على ابن عباس أيضًا.

وأما معمر: فأخرج روايته عبدالرزاق في "المصنف" (٩١٠٧)، فقال: عن معمر، عن أيُّوب وكثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة - يزيد أحدهما على الآخر -، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس. . . ، فذكر الحديث بطوله، لكن وقف بعضه، ورفع بعضه، ومنه المتن المذكور في هذه المسألة.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٤٧ رقم ٣٢٥٠)، والبخاري في "صحيحه" (٢٣٦٨ و٣٣٦٤).

وقد عاب أبو مسعود الدمشقي والإسماعيلي على البخاري إخراجه هذا الحديث لاضطرابه كما في "تقييد المهمل" (٢/ ٦٤٨)، و"فتح الباري" لابن حجر (٦/ ٤٠٠)، وقد أطال الجياني في الاعتذار عن البخاري، ومن ذلك قوله (٢/ ٦٥٣):« إن هذا الخلاف إذا نظره المتبحِّر في الصنعة وتأمَّله ميَّز منه ما ميَّزه البخاري رحمه الله ، وحكم بصحته، وعلم أن الخلاف الظاهر فيه إنما يعود إلى وفاق، وأنه لا يدفع بعضه بعضًا، والحمد لله . . .» إلخ.

وقال ابن حجر في الموضع السابق:« وقد عاب الإسماعيلي على البخاري إخراجه رواية أيوب لاضطرابها،والذي يظهر أن اعتماد البخاري في سياق الحديث إنما هو على رواية معمر عن كثير بن كثير، عن سعيد بن جبير ».

(١) الحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٨ رقم ٤٩٦٤)، والترمذي في "جامعه" (٩٠٧)، وابن ماجه (٣١٠٢) والطوسي في "مختصر الأحكام"(٤/ ١٦٠).

قال الترمذي:« هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث الثوري إلا من حديث يحيى ابن اليمان، وروي عن نافع: أن ابن عمر اشترى هديه من قُدَيد، وهذا أصح ».

سُفْيان[١]، عن عُبَيدالله[٢]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ اشترَى هَدْيَهُ من قُدَيد[٣]؟

قال: إنما هو: عن ابن عمر، موقوفٌ[٤][٥]؛ والوَهَمُ من يحيى بن يَمان.

٧٩٨ - وسألتُ[٦] أبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو[٧] معاوية[٨]،

---

(١) هو: ابن سعيد الثوري.

(٢) هو: ابن عمر بن حفص العُمَري.

(٣) هو موضع قُرب مكَّة. انظر "معجم البلدان" (٤/ ٣١٣).

(٤) قوله: « موقوف » يحتمل الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٥) أخرجه من هذا الوجه البخاري في "صحيحه" (١٦٤٠ و١٦٩٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٣٠) من طريق نافع، عن ابن عمر، به، موقوفًا.

(٦) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٤١٧/مخطوط) بعض هذا النص بتصرف.

(٧) قوله: « أبو » سقط من (ك).

(٨) هو: محمد بن خازم الضَّرير. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٤١ رقم ٥٠٠٣). ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٣٧) عن فهد، عن يحيى ابن عبدالحميد الحماني، ثم رواه عن ابن أبي عمران، عن عبدالرحمن بن صالح الأزدي، كلاهما [الحماني والأزدي] عن أبي معاوية، به.
قال ابن أبي عمران: ورأيت يحيى بن معين وهو يتعجب من الحماني أن يحدث بهذا الحديث؛ فقال له عبد الرحمن: هذا عندي، ثم وثب من فوره، فجاء بأصله، فأخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية كما ذكره يحيى الحماني، فكتبه عنه يحيى ابن معين».
ونقل هذا النص ابن عبدالبر في "التمهيد"(١٥/ ١٢٣) عن الطحاوي.
ورواه الحميدي في "مسنده" (٦٤٠)، والنسائي في "سننه" (٢٦٧٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٩٧ و٢٥٩٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٩٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٥/ ٥٠) من طرق عن عبيدالله، به دون قوله: «إلا أن يكون غسيلاً». =

عن عُبَيدالله[١]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا**[٢] **يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَسَّهُ الوَرْسُ، وَلَا الزَّعْفَرَانُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلاً** »؟

قال: أخطأَ أبو معاوية في هذه اللَّفظة: « **إِلَّا أنْ يكونَ غَسيلاً** ».

٧٩٩ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه الثَّوري[٤] وغيرُه[٥]، عن

= ورواه البخاري في "صحيحه" (١٥٤٢)، ومسلم في "صحيحه" (١١٧٧) من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر، به، دون قوله: « إلا أن يكون غسيلاً ».

(١) هو: ابن عمر بن حفص العُمَري.

(٢) « لا » هنا نافية بمعنى النهي؛ ووقع ذلك في مواطن كثيرة من هذا الكتاب. انظر توجيه ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٣١).

(٣) في (ت) و(ك): « قال سألت ». وانظر المسألة التالية.

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٤٥٣/ اللحيدان)، والطبراني في "الدعاء" (٧٨١)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٦٢)، والخطيب في "الجامع" (١٧٨٨).

(٥) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٤٨٠)، و"التفسير" (٢/ ١٩٤) من طريق معمر، والطيالسي في "مسنده" (١٣٤)، وأبو داود في "سننه" (٢٦٠٢)، والترمذي في "جامعه" (٣٤٤٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٦٩٨)، والطبراني في "الدعاء" (٧٨٤) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم، وأحمد في "مسنده" (١/ ٩٧ رقم ٧٥٣) من طريق شريك النخعي، وأحمد في "مسنده" (١/ ١٢٨ رقم ١٠٥٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٩/ المنتخب)، والطبراني في "الدعاء" (٧٨٣)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٤٠٧) من طريق إسرائيل، والبزار في "مسنده" (٧٧٣)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٣٣٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٨٦)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤٩٦)، والطبراني في "الدعاء" (٧٨٥)، والضياء في "المختارة" (٢/ ٢٩٥) من طريق منصور بن المعتمر، وابن حبان في "صحيحه" (٢٦٩٧) من طريق علي بن سليمان، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٢٧- ٤٢٨) و(٥/ ١٢١) من طريق أبي حجية الأجلح بن عبدالله الكندي =

أبي إسحاق[١]، عن عليِّ بن ربيعة؛ قال: كنتُ رَدِيفَ عليٍّ، فقال حين رَكِبَ: الحمدُ لله - ثلاثًا - سُبْحان الذي سَخَّر لنا هذا ... وذكَرَ الحديثَ[٢]؟

فقال أبي: حدَّثني أبو زياد القَطَّان[٣]، عن يحيى بن سعيد؛ قال: كنتُ أَعْجَبُ من حديث عليِّ بن ربيعة: كنتُ رِدْفَ عَلِيٍّ... ! لأنَّ عليَّ بن ربيعة كان حَدَثًا في عهد عليٍّ، ومِثْلَهُ[٤] أنكرتُ أن يكونَ رِدْفَ عليٍّ؛ حتى حدَّثنا سُفْيان، عن أبي إسحاق، عن عليِّ بن ربيعة.

= وعمرو بن أبي المقدام، والطبراني في "الدعاء" (٧٨٧) من طريق عبدالرحمن بن حميد الرؤاسي جميعهم عن أبي إسحاق، به.

ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (١/ ١١٥ رقم ٩٣٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٨/المنتخب)، والطبراني في "الدعاء" (٧٨٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٥٢).

ووقع في رواية معمر تصريح أبي إسحاق بالسماع من علي بن ربيعة، وهو مخالف لجميع الرواة عن أبي إسحاق، ومخالف لما جاء عن أبي إسحاق نفسه؛ إذ صرح أنه لم يسمعه منه. كما في خاتمة المسألة، والمسألة التالية.

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٢) قوله: « وذكر الحديث » سقط من (ك). وفي هامش النسخة (أ) حاشية بترت بعض كلماتها بسبب التصوير نصها: « رواه الحاكم في المسـ من طريق فضيل بن مر- عن ميسرة بن حبيب - - المنهال بن عمرو عن عـ - - بن ربيعة وقال على عـ ».

(٣) هو: حماد بن زاذان، وروايته أخرجها المصنف في "مقدمة الجرح والتعديل" (١/ ١٦٨ و٢٤٢).

(٤) في (ك): « مثله » بلا واو، والمثبت من بقيَّة النسخ، وقوله: « مِثْلَهُ » بالنصب: مفعولٌ مقدَّم لـ « أنكرتُ »، والتقدير: أنكرتُ مِثْلَ عليِّ بن ربيعة أنْ يكون رديفًا لعلي بن أبي طالب !.

قلتُ لسُفْيان: سمعه أبو إسحاق من عليٍّ بن ربيعة ؟ فقال: سألتُ أبا إسحاق عنه ؟ فقال: حدَّثني رجلٌ، عن عليٍّ بن ربيعة[(١)].

٨٠٠ - أخبرنا[(٢)] أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال[(٣)]: أخبرنا[(٤)] عبدالرحمٰن بن بِشْر النَّيسابوري[(٥)] - فيما كتبَ إليَّ[(٦)] -

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٤٣٠): «حدَّث به أبو إسحاق السبيعي، عن علي بن ربيعة؛ رواه عن أبي إسحاق كذلك: منصور بن المعتمر، وعمرو بن قيس الملائي، وسفيان الثوري، وأبو الأحوص، وشريك، وأبو نوفل علي بن سليمان . . .، وأبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من علي بن ربيعة، يبين ذلك: ما رواه عبدالرحمن بن مهدي عن شعبة؛ قال: قلت لأبي إسحاق: سمعته من علي بن ربيعة ؟ فقال: حدثني يونس بن خبَّاب، عن رجل، عنه . وروى هذا الحديث شعيب بن صفوان، عن يونس ابن خباب، عن شقيق بن عقبة الأسدي، عن علي بن ربيعة. ورواه المنهال بن عمرو، وإسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصغير، عن علي بن ربيعة، فهو من رواية أبي إسحاق مرسلاً، وأحسنها إسنادًا حديث المنهال بن عمرو، عن علي بن ربيعة». اهـ.
وتوسَّع الأخ ياسر بن فتحي في تخريج هذا الحديث في تخريجه لأحاديث كتاب "الذكر والدعاء" للقحطاني (٢/ ٦٧٧-٦٨٠)، فانظره إن شئت.

(٢) هذه المسألة من تتمة المسألة السابقة؛ فهما مسألة واحدةٌ، لكننا أبقينا ترقيم المسائل على ما في الطبعة الأولى (طبعة الشيخ محب الدين الخطيب).

(٣) قوله: «أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم قال» من (ت) و(ك) فقط .

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «وأخبرنا».

(٥) روايته أخرجها المصنف في "مقدمة الجرح والتعديل" (١/ ١٦٨).

(٦) يُفْهَمُ من نسختَيْ (ت) و(ك) أنَّ القائل: «أخبرنا عبدالرحمن بن بشر»، هو ابن أبي حاتم، ويفهم من (أ) و(ش) و(ف) أنَّ القائل لذلك هو أبو حاتم، وكلاهما جائزٌ، ولا ينافيه السياق، لكنْ قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢١٥) في ترجمة عبدالرحمن بن بشر النيسابوري: «كتَبَ عنه أبي . . . وكتَبَ إليَّ ببعض فوائد، وكان صدوقًا ثقةً»، ولعلَّ هذا يشهد لما في (ت) و(ك)، والله أعلم.

قال: ذَكَر عبدُالرحمٰن بن مهديٍّ حديثَ عليِّ بن ربيعة الذي رواه؛ قال: كنتُ رِدْفَ عَلِيٍّ، فلما رَكِبَ قال: سُبْحان الذي[١] سَخَّر لنا هذا...! فسمعتُ عبدالرحمٰن بن مهدي يقول: قال شُعْبَة: فقلتُ لأبي إسحاق[٢]: ممَّن سمعتَه؟ قال: مِنْ يونس بن خَبَّاب، فأتيتُ يونس بن خَبَّاب، فقلتُ: ممَّن سمعتَه؟ فقال[٣]: مِنْ رَجُلٍ رواه[٤] عن عليِّ بن ربيعة.

٨٠١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يونسُ بنُ بُكَير[٥]، عن مِسْعَر[٦]، عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ أحرَمَ ولبَّى من البيت حين انبَعَثَتْ[٧] به راحِلَتُهُ؟

---

(١) في (ت) و(ك): « سبحان الله الذي ».
(٢) في (ت) و(ك): « لابن إسحاق ».
(٣) في (ك): « قال ».
(٤) كذا جاءت العبارة هنا، وكذا نقلها المزي في "تحفة الأشراف" (١٠٢٤٨). وفي "مقدمة الجرح والتعديل" (١/ ١٦٨): « حدثني رجل عن علي بن ربيعة ». وذكرها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٤٣٤-٤٣٥/ ت: اللحيدان)، و(١/ ٣٢٦/ ت: زايد)، لكن جاءت العبارة في كلتا الطبعتين هكذا: « فقلت: ممَّن سمعته؟ قال: من رجُلٍ أراه عن علي بن ربيعة ».
(٥) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٢٩ رقم ١٣٥٧٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣١٨) من طريق مصعب بن المقدام، عن مسعر، عن حبيب، عن عطاء، عن ابن عمر، به. قال أبو نعيم: «هذا حديثٌ غريب من حديث مسعر، تفرد به مصعب ».
(٦) هو: ابن كدام.
(٧) في (ت) و(ك): « انبعَثَ ».

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حَبِيبٌ[١]، عن الحسن بن محمد بن الحَنفيَّة، عن النبيِّ ﷺ... مُرسَل[٢]، **وقالا**: هو الصَّحيحُ.

٨٠٢ - **وسألتُ**[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو نُعَيْم[٤]، عن سُفْيان[٥]، عن ابن جُرَيج[٦]، عن يحيى بن عُبَيد، عن أبيه، عن السَّائب بن عبدالله قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ بين الرُّكْنِ اليمانيِّ والحَجَرِ الأَسْوَد[٧] يقول: « **رَبَّنَا آتِنَا في الدُّنيَا حَسَنَةً، وَفي الآخِرَةِ حَسَنَةً** »؟

فقال[٨] **أبي**: هذا خطأٌ، أخطأ فيه أبو نُعَيم؛ إنما هو: يحيى بن عُبَيد[٩]، عن أبيه، عن عبدالله بن السَّائب؛ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ...

---

(١) روايته أخرجها ابن حزم في "حجة الوداع" (٥٢٣).
(٢) قوله: «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(٣) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٣٦٨/ مخطوط) بعض هذا النص.
(٤) هو: الفضل بن دُكَين.
ورواية أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٩٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٩٨)، وابن حزم في "حجة الوداع" (٦١).
قال البخاري: « هو وهمٌ ».
(٥) هو: الثوري.
(٦) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.
(٧) قوله: « الأسود » ليس في (ت) و(ف) و(ك).
(٨) في (ت) و(ك): « قال ».
(٩) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٣/ ٤٣٦)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٨٩٦٣)، وابن سعد في "الطبقات" (٢/ ١٧٨)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤١١ رقم ١٥٣٩٨ و١٥٣٩٩)، وأبو داود في "سننه" (١٨٩٢)، والنسائي في "الكبرى" (٣٩٣٤)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٤٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" =

وحدَّثنا[١] محمد بن كَثير العَبْدي وغيرُه، فقالوا: عبدالله بن السَّائب.

قال أبي: منذُ[٢] حينٍ أسمعُ الناسَ يقولون: هذا ممَّا أخطأَ فيه أبو نُعَيم.

٨٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عَيَّاش[٣]، عن

= (٢٧٢١)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٥٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٨٢٦)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١/ ١٤٥)، والطبراني في "الدعاء" (٨٥٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٨٤).

(١) قوله: « وحدَّثنا » من (أ) و(ش) و(ف)، ومكانهُ في (ت) و(ك): « أنا أبو محمَّد قال: حدَّثنا»، ويترتَّب عليه أنَّ القائل: « حدَّثنا محمد بن كثير العبدي »، هو أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم، وهذا لا يمكن؛ لأن محمد بن كثير توفِّي سنة (٢٢٣هـ)، وولادة أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم كانت سنة (٢٤٠هـ) أو (٢٤١هـ)؛ فيستحيل أن يَرْوِيَ عنه!!
ويؤيد ذلك:
أولاً: ما جاء صريحًا في بقيَّة النسخ (أ) و(ش) و(ف)، فالقائل فيها « حدَّثنا محمد بن كثير » هو أبو حاتم، وهو ما أثبتناه في أصل الكتاب.
ثانيًا: ظاهر سياق المسألة؛ فإنَّ أبا حاتم هو الذي يَذْكُرُ مَنْ روى الحديثَ على الصواب مخالفًا لما رواه أبو نُعَيْم؛ ليؤيِّد قولَهُ: إنَّ أبا نُعَيْم هو الذي أخطأ في الحديث، ويُرْشِدُ إلى ذلك ما قبله وما بعده، والله أعلم.

(٢) في (ك): « مذ ».

(٣) لم نقف على روايته، والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٥٠٨٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٠٧) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، والطحاوي في "شرح المشكل" (٥٩٠٧) من طريق عبدالله بن نمير، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٦٣ رقم ٨٣٥) من طريق عمر بن علي كلهم عن هشام، به.
ورواه سفيان بن عيينة عن هشام، واختلف عنه، فرواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٠٢)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢١٩) من طريق عبدالجبار بن العلاء، =

هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال لِضُبَاعَة[(١)]: «اشْتَرِطي[(٢)]».

قال أبو محمد [(٣)]: ورواه[(٤)] الثَّوْري[(٥)]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن ضُباعَة، عن النبيِّ ﷺ؟

= والطوسي في "مختصر الأحكام" (٤/ ٢١٠) من طريق محمد بن زياد البصري، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٦٣ رقم ٨٣٤) من طريق محمد بن أبي عمر العدني ثلاثتهم عن سفيان عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، به.

ومن طريق الدارقطني رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٢١) وقال: « وصله عبدالجبار - وهو ثقة - عن سفيان، وأرسله غيره، وقد وصله أبو أسامة حماد بن أسامة، ومعمر بن راشد، عن هشام عن أبيه، عن عائشة، ومعمر، عن الزهري، عن عروة عن عائشة ».

ورواه الشافعي والحميدي عن سفيان، عن هشام، عن أبيه، مرسلاً. وسيأتي تخريج روايتهما في آخر المسألة.

ورواه مسلم في "صحيحه" (١٢٠٧)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٦٤ رقم ٢٥٣٠٨)، والنسائي في "سننه" (٢٧٦٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٢٠) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به.

نقل ابن الجارود عن محمد بن يحيى قوله: « حديث عبدالرزاق عندنا محفوظ في قصة ضباعة - رضي الله عنها - محتج به لمن أراد الشرط في الحج ».

وقال النسائي: « لا أعلم أحدًا أسند هذا الحديث عن الزهري غير معمر ».

(١) هي: ضباعة بنت الزبير.

(٢) المثبت من (ت) و(ك)، ومصادر التخريج، وهو الجادَّة المعروفة، وفي (أ) و(ش) و(ف): « اشترطين ».

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

(٤) قوله: « ورواه » ليس في (ك)، وفي (ت): « رواه » بلا واو.

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٣٣٦ رقم ٨٤٢)، وحنبل في "جزئه" (٦٨). =

فقال أبي: إنَّ عامَّةَ الناس يقولون: هشامٌ[(١)]، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لضُباعة. . . .

قال أبي: أشبهُ عندي مُرسَلٌ[(٢)]؛ هشامٌ، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ[(٣)]. . . .

= ورواه ابن أبي شيبة في "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" للبوصيري (١٠٣٤) - من طريق محمد بن فضيل ووكيع، ورواه في "المصنف" (١٤٧٢٧) من طريق محمد بن فضيل فقط، والطحاوي في "شرح المشكل" (٥٩١٢) من طريق أسد بن موسى، عن حماد بن سلمة جميعهم عن هشام، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة في "المسند" رواه ابن ماجه في "سننه" (٢٩٣٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٣٣٦-٣٣٧ رقم ٨٤٣).
ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٥٩١٣) من طريق حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن هشام، عن أبيه أن ضباعة به مرسلاً.

(١) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٣/ ٣٩٦) عن ابن عيينة، عنه، به.
ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٢١).
قال الشافعي: «ولو ثبت حديث عروة، عن النبي ﷺ في الاستثناء لم أعْدُه إلى غيره؛ فإنه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ».
وكذا أرسله الحميدي عن ابن عيينة، كما ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٣/ ب)، وسيأتي كلامه بتمامه.

(٢) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة، وتقدير العبارة: هو مرسلٌ أشبَهُ عندي. وانظر الكلام على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤).

(٣) وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢٣/ ب): «يرويه هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة، واختُلِف عن ابن عيينة فيه: فقيل: عن عبدالجبار، عن ابن عيينة حدثناه مرة ولم يقل فيه: عن عائشة، وأرسله الحميدي عن ابن عيينة ولم يقل فيه: عن عائشة.
واختُلِف عن الثوري: فرواه أبو قِلابة، عن محمد بن كثير، عن الثَّوري، عن هشام، عن أبيه، عن عائِشَة، وغيره يرسله. ورواه الليث وحماد بن زيد والمفضل بن فضالة، عن هشام، عن أبيه: أن النبيِّ ﷺ دخل على ضُباعَة؛ مرسلاً. واختُلِف =

٨٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَسَدُ بن موسى[(١)]، عن قيس ابن الرَّبيع، عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: أن الصَّعْبَ بن جَثَّامة أَهْدَى لرسولِ الله ﷺ عَجُزَ حِمَارِ وَحْشٍ وهو مُحْرِمٌ، فَرَدَّهُ ؟

قال أبي: شُعْبَةُ[(٢)] يرويه عن حبيب، عن الحسن العُرَني[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[(٤)].

وشُعْبَةُ[(٥)]، عن الحَكَم[(٦)]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ[(٧)].

= عن الزهري: فرواه معمر، عن الزهري، عن عُروَة، عن عائِشَة، وغيره يرويه عن الثَّوري [كذا! ولعله: الزهري]، عن عروة مرسلاً، والمرسل أصح، وكذلك رواه أبو الأسود، عن عروة مرسلاً».

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (١١٩٤) من طريق الأعمش، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٠٩ رقم ١٢٧٠٦) من طريق حماد بن شعيب، عن حبيب، عن الحسن العرني، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به.

(٣) هو: الحسن بن عبدالله.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وهي فاشية في كلام المحدِّثين. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١١٩٤) من طريقه، عن الحكم وحبيب كلاهما، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

(٦) هو: ابن عُتَيبة.

(٧) من قوله: «مرسل وشعبة عن الحكم ...» إلى هنا سقط من (ف).

٨٠٥ - **وسألتُ أبي**[١] عن حديثٍ رواه أبو خالدٍ الأحمَرُ[٢]، عن ابن جُرَيج[٣]، عن عبدالكريم بن مالك، عن عِكْرِمَة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه قال لرجُلٍ يَسوقُ[٤] بَدَنَةً: « ارْكَبْهَا » ؟

قال أبي: عِكْرِمَةُ، عن أنس: ليس له نظامٌ، وهذا حديثٌ لا أدري ما هو!!

٨٠٦- **وسألتُ أبي**[٥] عن حديثٍ رواه سَهْلُ بن عَقِيل- ابنُ عَمٍّ[٦]

---

(١) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٢) هو: سليمان بن حيان . وروايته أخرجها أبو سعيد الأشج في "جزئه" (٩٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٨٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٩٥٣، المطبوع).
ومن طريق أبي سعيد الأشج رواه أبو يعلى في "مسنده" (٣٦٢٥).
قال ابن عدي: « وهذا الحديث في الأصل عن عكرمة: مُرَّ على النبي ﷺ، مرسلاً ».
وقال الدارقطني: « غريب من حديث عكرمة مولى ابن عباس، عنه، تفرد به أبو خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن عبدالكريم الجزري، عنه ».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٣٣٢) عن أبي خالد الأحمر، عن حميد، عن أنس، به.
رواه البخاري في "صحيحه" (١٧٠٦) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٤) تصحَّف في (ك) إلى: « يوسق ».

(٥) كذا في جميع النسخ، وقد يكون صوابه: «وسألت أبي وأبا زرعة»؛ لقوله بعد ذلك في بعض النسخ: «فقالا»، و«قلت لأبي ولأبي زرعة»، والله أعلم.

(٦) قوله: « ابن عم » تصحَّف في (ك) إلى: « يزعم ».

عمرو بن عَوْن[١] - عن عبدالله بن سِنان، عن محمد بن المُنكَدِر؛ قال: رأيتُ ابن عُمَرَ حَجَّ على نابٍ[٢] جَعْمَاءَ[٣]، فقلت: أَتَحُجُّ على هذا[٤]؟! فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **لَا تَدَعُوا الحَجَّ وَلَوْ عَلَى نَابٍ جَعْمَاءَ[٥]** »، فلم يكُن لي في الإِبلِ غيرُها؟

فقال[٦]: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٧١ رقم ١٣٣٢٣) من طريق زكريا بن يحيى زحمويه، عن عبدالله بن سنان، به. ولفظه: «سمعت محمد بن المنكدر يقول: لقي لاقٍ ابنَ عمر وهو على ناب جمعاء [كذا] لا تَسْوَى عَشَرَةَ دراهم، فقال له: يا أبا عبدالرحمن، على هذه تَحُجُّ؟! قال: نعم؛ سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: لا تَدَعِ الحجَّ ولو على ناب جمعاء [كذا] تَسْوَىٰ عَشَرَةَ دراهم، فواللهِ ما حضرني من ظَهري غَيْرُها، وما كنتُ لِأَدَعَ الحج ».
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٣١٠٤/ المطبوع/ أطراف الغرائب) من طريق عبدالله ابن سنان، به. وقال: « تفرد به عبدالله بن سنان، به ».

(٢) في (ك): « باب ».

(٣) النَّابُ: هي الناقةُ المُسِنَّةُ، سَمَّوها بذلك حين طال نابُها وعَظُم، والجَعْماءُ: هي الناقة المُسِنَّةُ أيضًا، وقيل: هي التي غابت أسنانُها في اللِّثَات. انظر "لسان العرب" (١/ ٧٧٦)، و(١٢/ ١٠١).

(٤) كذا في جميع النسخ بتذكير المشار إليه، والجادَّة: « على هذه » كما في رواية الطبراني ومثلُهُ في "مجمع الزوائد" (٣/ ٢٠٦)، لكنَّ ما وقع في النسخ له وجه صحيح في العربية، وهو الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، وهو بابٌ واسعٌ جدًّا كما قال ابن جِنِّي؛ فهنا حُمِلَتِ النابُ الجعماء على مَعْنى الناضح، كما في رواية الدارقطني: « أنَّه لقي ابن عمر على ناضحٍ لا يَسْوَىٰ عشرة دراهم »؛ كأنه قال: «أتحجُّ على هذا الناضح». وانظر للحمل على المعنى المسألة رقم (٢٧٠).

(٥) من قوله: « فقلت: أتحج. . . » إلى هنا سقط من (ك).

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « فقالا ».

قلتُ لأبي ولأبي زرعة: ما حالُ سَهْل بن عَقِيل ؟

فقال أبي: هو قَرَابَةُ عمرو بن عَون[(١)].

قلتُ: صدوقٌ ؟

قال: نعم .

وقلتُ لأبي: ما حالُ عبدالله بن سِنان ؟

فقال: ضعيفُ الحديث[(٢)].

٨٠٧ - وسألتُ[(٣)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شُعْبَة[(٤)]، عن

---

(١) ذكره في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٠٢ رقم٨٧٢) فقال: « سهل بن عقيل الواسطي قرابةُ عمرو بن عون، ومؤذِّن مسجده، روى عن عبدالله بن سنان، روى عنه أبي وأبو زرعة، سمعت أبي يقول: هو صدوق ».

(٢) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٦٨): « سألت أبي عن عبدالله بن سِنان ؟ فقال: ضعيف الحديث ». وفي "مجمع الزوائد" (٣/ ٢٠٦): قال عن هذا الحديث: « فيه عبدالله بن سنان الزهري؛ وهو ضعيف ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٤٣).

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٦١٦) عنه، به.
ومن طريقه رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٤٤)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٥٤).
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٠٠ و١٨١ و٢٤٣ رقم ٢٤٦٩٠ و٢٥٤٨٠ و٢٦٠٦١ و٢٦٠٦٢) من طريق محمد بن جعفر غندر وروح بن عبادة، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٥٩٢) من طريق أبي عامر العقدي كلاهما، عن شعبة، به.
وذكر المصنف في المسألة رقم (٨٤٣) أن مسلم بن إبراهيم وأبا زيد الهروي روياه عن شعبة كذلك.
والحديث علَّقه البخاري في "صحيحه" عقب الحديث (١٥٥٠).

الأَعْمَش، عن خَيْثَمَةَ[١]، عن أبي عَطيَّة[٢]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في التَّلبِيَة[٣]؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ يخالِفُهُ [أصحابُ][٤] الأعمَش، فقالوا: عن الأعمَش[٥]، عن عُمَارَة[٦]، عن أبي عَطِيَّة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

---

(١) هو: ابن عبدالرحمن بن أبي سَبْرَة الجعفي .

(٢) هو: الوادعي، واسمه: مالك بن عامر، وقيل غير ذلك .

(٣) ولفظه: عن عائشة ﵂ قالت: إني لأعلم كيف كان النبي ﷺ يلبِّي: « لبَّيك اللَّهم لبَّيك، لبَّيك لا شريك لك لبَّيك، إن الحمد والنعمة لك ».

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من المسألة رقم (٨٤٣).

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٤٦٥) من طريق أبي خالد الأحمر، وابن أبي شيبة (١٣٤٦٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٠ رقم ٢٥٩٣٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٧١) من طريق عبدالله بن نمير، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٢٩ رقم ٢٥٩١٨)، والجوزقي في "المتفق" ومسدد في "مسنده" - كما في "تغليق التعليق" (٣/ ٥٤) - من طريق أبي معاوية، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٢ رقم ٢٤٠٤٠) من طريق محمد بن فضيل، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٨١ رقم ٢٥٤٨٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٤٤) من طريق ابن مهدي، والبخاري في "صحيحه" (١٥٥٠) من طريق محمد بن يوسف كلاهما (ابن مهدي ومحمد بن يوسف) عن سفيان الثوري، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٢٤) من طريق أبي الأحوص، جميعهم عن الأعمش، به. وذكر المصنف في المسألة رقم (٨٤٣) أن معاوية بن هشام رواه عن الثوري كذلك.

(٦) هو: عُمارة بن عُمَير .

فقالا: مِنْ شُعْبَةَ[(١)].

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١٤٨/٥/أ): « يرويه الأعمش، واختُلِف عنه: فرواه الثوري، وإسرائيل، ومحمد بن فضيل، وعَبيدة بن حميد، وسعيد بن الصَّلت، وعبدالله بن داود الخُرَيبي، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير [في الأصل: عمرو!]، عن أبي عطية، عن عائشة، وخالفهم شعبة، فرواه عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة، وقول شعبة وهمٌ ».
وقال في "التتبع" (ص٣٧٣-٣٧٤ رقم٢٣١): « وأخرج البخاري حديثَ الثوري، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية: في التلبية، وقال: « تابعه أبو معاوية. وقال شعبة: عن سليمان، عن خيثمة ».
وقال أبو العباس بن سعيد [يعني: ابن عُقدة]: تابع شعبة يحيى القطان، عن خيثمة، وخالفهما إسرائيل، وأبو الأحوص، وعمار بن رُزَيق، وزهير بن معاوية، وابن فضيل، وأبو خالد، وجرَّاح بن الضحاك، وغيرهم؛ تابعوا الثوري.
قال أبو الحسن [أي: الدارقطني]: ورواه الخريبي عبدالله بن داود، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة: إني لأحفظُ تلبيةَ النبيِّ ﷺ التي كان يلبِّي بها، فسمعتُها تلبِّي ثلاثًا.
قال الأعمش: وذكر خيثمة عن الأسود: أنه كان يزيد: « والملك ، لا شريكَ لك».
ورواه الشافعي، عن معاذ بن المثنى، عن مسدَّد، عنه .
قال الخريبي: « لم أُصِب عندي ذلك ». ويشبه أن يكون الوهمُ دخل على شعبة من ذكر الأعمش خيثمة في حديثه، والله أعلم ».اهـ.
وذكر الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٥٨) كلام الدارقطني هذا، وذكر أن رواية الخُرَيبي أوضحت الحديث وبيَّنت علَّته، وذكر قول الدارقطني: « يشبه أن يكون الوهم دخل على شعبة من ذكر الأعمش خيثمة في حديثه »، ثم قال ابن حجر: « وهو تحقيق حسن ومقتضاه: صحَّةُ ما اختاره البخاري واعتمده من رواية الأعمش، على أن البخاري لم يهمل حكاية الخلاف، بل حكاها عقب حديث الثوري، والله أعلم ».
وخالف في "فتح الباري" (٤١١/٣)، فقال: « والطريقان جميعًا محفوظان، وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين ». وقال في "إتحاف المهرة" (٢٢٩٨٧): «ولعل للأعمش فيه شيخين ».

٨٠٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عامرٍ العَقَديُّ[(١)]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن منصور بن شَيْبَة[(٢)]، عن أُمِّه، عن عائِشَة؛ قالت: كان لا يوضَعُ حَجَرٌ على حَجَرٍ[(٣)] بِمِنًى؛ إلَّا أن يَتَّخِذَ الرَّجُلُ كنيفًا؟

قال أبي: حدَّثنا أبو سَلَمة[(٤)]؛ قال: حدَّثنا حمَّاد، عن منصور بن شَيْبَة، عن أُمِّه؛ قالت: كان . . . قَوْلَهَا[(٥)]، بلا عائِشَة .

قال أبي: هذا الحديثُ - عن منصور، عن أُمِّه - أشبهُ عندي، ومَتنُ[(٦)] الكلام مشهورٌ عن عائِشَة[(٧)].

٨٠٩ - وسألتُ[(٨)] أبي عن حديثٍ رواه عبَّاد بن العَوَّام، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قَتادة، عن أنس بن مالك: أنَّ أم سُلَيْم حاضَتْ بعد ما طافَتْ يومَ النَّحْر، فأمرَها رسولُ الله ﷺ أن تَنْفِرَ؟

---

(١) هو: عبدالملك بن عمرو .

(٢) كذا في جميع النسخ! وهو منصور بن عبدالرحمن بن طلحة، ويُنسَب أحيانًا إلى أمه، فيقال: منصور بن صَفيَّة، وأمه هي صفية بنت شيبة، وهنا نُسِب إلى جدِّه لأمه.

(٣) في (ف): « كان لا يُوضَعُ حَجَرًا على حَجَرٍ »، وله وجه في العربية. وانظر التعليق على المسألة (٢٥٢).

(٤) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذكي.

(٥) في (ت) و(ك): « قولهما ».

(٦) في (ت): « فمتن ».

(٧) الحديث رواه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٣٨) من طريق إبراهيم بن أبي حيَّة - وهو منكر الحديث - عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: استأذنت النبي ﷺ أن أبني كنيفًا بمنى فلم يأذن لي.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٢١٥) عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أمية قال: بلغني أن عائشة. . . به.

(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٩١).

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما رواه الدَّسْتوائي[(١)]، عن قَتادة، عن عِكْرِمَة: أنَّ أمَّ سُلَيْم[(٢)] حاضَتْ . . . .

قلتُ لأبي: الخطأُ ممَّن هو؟

قال: لا أدري، مِن عبَّاد هو، أو من سعيد؟

٨١٠ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه صالح بن أبي الأخضَر، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب وأبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّمَا سُمِّيَ: البَيْتَ العَتِيقَ؛ لأَنَّهُ أُعْتِقَ مِنَ الجَبَابِرَةِ** »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه مَعْمَرٌ[(٣)]، عن الزُّهْري، عن محمد بن عُرْوَة، عن عبدالله بن الزُّبَير، موقوفٌ[(٤)].

ورواه اللَّيْث[(٥)]، عن عبدالرحمٰن بن خالد بن مُسَافِر، عن الزُّهْري، عن محمد بن عُرْوَة، عن عبدالله بن الزُّبَير، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) هو: هشام بن أبي عبدالله.

(٢) كذا قال هنا، وفي المسألة (٧٩١) ذكر « صفية » بدل أم سليم؛ وكلاهما صحيح كما بيَّنَّاه هناك.

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٣٧). عن معمر، به.
ومن طريق عبدالرزاق رواه الطبري في "تفسيره" (١٦/ ٥٢٩/ هجر)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/ ٢١٠).
ورواه الطبري في "تفسيره" (١٦/ ٥٢٩) من طريق ابن ثور، عن معمر، به.

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر لهذه اللغة التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠١)، =

قال أبي: حديثُ مَعْمَر عندي أشبهُ؛ لأنه لا يَحْتمِلُ أن يكونَ عن النبيِّ ﷺ مرفوعً[(١)].

٨١١ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه عبدُالأعلى[(٣)]، عن عُبَيدالله[(٤)] العُمَري[(٥)]، عن سعيدٍ المَقْبُري[(٦)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «الحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ»؟

= والترمذي في "جامعه" (٣١٧٠)، والبزار في "مسنده" (٢٢١٥)، والطبري في "تفسيره" (١٦/ ٥٣١/هجر)، والطبراني في "الكبير" (١٣/ ١٠٨ رقم ٢٦٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٨٩)، والبيهقي في "الشعب" (٣٧٢١)، و"الدلائل" (١/ ١٢٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/ ٢٠٩ و٢١٠).
ورواية الطبراني موقوفة!
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح [وفي بعض النسخ: حسن غريب] وقد روي هذا الحديث، عن الزهري، عن النبي ﷺ، مرسلاً».
وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن ابن الزبير، عنه، ولا نعلم له طريقًا عن ابن الزبير إلا هذا الطريق».
ورواه الترمذي (٣١٧٠) من طريق قتيبة، عن الليث، عن عُقيل، عن الزهري، عن النبي ﷺ، به مرسلاً.

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٢) انظر المسألة الآتية برقم (٨١٣) و(٨١٨) و(٨٩٢).
(٣) هو: ابن عبدالأعلى البصري. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٥٤٣).
قال الطبراني بعد أن ذكر أحاديث عدة لعبدالأعلى: «لم يرو هذه الأحاديث عن عبيدالله بن عمر إلا عبدالأعلى، تفرد بها محمد بن عثمان العقيلي».
وقال الدارقطني: «تفرد به عبدالأعلى، عن عبيدالله بن عمر، عنه».
(٤) في (ك): «عبدالله».
(٥) هو: عُبَيدالله بن عمر.
(٦) في (ك): «سعيد بن المقبري».

قال أبي: إنما أُنكِرُهُ مِنْ حديث سعيد المَقْبُري؛ يُشبِهُ أن يكونَ: عُبَيْدُاللهِ[١]، عن سُمَيٍّ[٢]، عن أبي صالح[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٤].

٨١٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بن هارون، عن عبدالعزيز بن الماجِشُون[٥]، عن عبدالله بن الفَضْل، عن الأعرَج[٦]،

---

(١) في (أ) و(ش): « عبدالله ».
ورواية عبيدالله أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٣٤٩) من طريق عبدالله بن نمير، عنه، به. ورواه مالك في "الموطأ" (١/٣٤٦) عن سمي، به.
ومن طريق مالك رواه البخاري في "صحيحه" (١٧٧٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٣٤٩). ورواه مسلم (١٣٤٩) من طريق ابن عيينة، وأحمد في "العلل"(٢٩١٧)، والطبراني في "الأوسط" (٩٠٥) من طريق عبدالعزيز الماجشون، والطبراني في "الأوسط" (١٧٠٤ و٤٤٣٢) من طريق إسماعيل بن أمية جميعهم عن سمي، به.

(٢) هو: مولى أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث .

(٣) هو: ذَكوان السَّمان .

(٤) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٩٦٤) الاختلاف في هذا الحديث وقال: « والصحيح قول من قال: عن سهيل، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ».
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (ص ١٣٨): « والمشهور عند الناس: عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ رواه سهيل والثوري ومالك وغير واحد، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ». .
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/٣٨): « هذا حديث انفرد به سُمَيٌّ، ليس يرويه غيرُه، واحتاج الناس إليه فيه ». وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٣/٥٩٨) بعد نقله لكلام ابن عبدالبر: « فرواه عنه [أي عن سمي] مالك والسفيانان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمي، عن أبي صالح، فكأن سهيلاً لم يسمعه من أبيه، وتحقق بذلك تفرد سمي به، فهو من غرائب الصحيح ».

(٥) هو: عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجِشُون.

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن هُرْمُز .

عن أبي سَلَمة[١]، عن أبي هريرة؛ قال: كان مِنْ[٢] تلبيةِ النبيِّ ﷺ: « لَبَّيْكَ إِلٰـهَ الحَقِّ »؟

قال أبي: كذا حدَّثنا محمد بن إسماعيل بن البَخْتَري، عن يزيد.

وحدَّثنا أبو سَلَمة[٣] وغيرُه[٤]، عن عبد العزيز بن الماجِشُون، عن عبدالله بن الفَضْل، عن الأَعْرَج، عن أبي هريرة؛ لا يَذْكُرونَ أبا سَلَمة.

---

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عوف.

(٢) قوله: « من » ليس في (ك).

(٣) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.

(٤) الحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٢٤٩٩) عن عبدالعزيز بن الماجشون، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٤٦٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٦ رقم ١٠١٧١)، وابن ماجه في "سننه" (٢٩٢٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٢٣)، من طريق وكيع، وتصحف (الحق) في المطبوع من "المصنف" إلى (الخلق)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٣٤١ و٣٥٢ رقم ٨٤٩٧ و٨٦٢٩) من طريق أبي سعيد عبدالرحمن بن عبدالله وحجين بن المثنى، والنسائي في "سننه" (٢٧٥٢) من طريق حميد بن عبدالرحمن، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٢٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٢٥)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٤٥) من طريق ابن وهب، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٢٥) من طريق أبي عامر العقدي، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٤٢) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٣٦) من طريق شريج ابن النعمان جميعهم عن عبدالعزيز الماجشون، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن حبان في "صحيحه" (٣٨٠٠)، وابن حزم في "حجة الوداع" (٣٧).
ومن طريق النسائي رواه ابن حزم أيضًا (٣٦).
قال النسائي: « لا أعلم أحدًا أسند هذا عن عبدالله بن الفضل إلا عبدالعزيز، رواه إسماعيل بن أمية عنه مرسلاً ».

قلتُ: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: لا أدري، غيرَ أنَّ الناسَ على حديث الأعرَج[١] أكثرُ[٢]، ويزيدُ بن هارون ثقةٌ.

٨١٣ - **وسألتُ**[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه حمَّادُ بن سَلَمة، عن سُهَيل، عن أبيه[٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **العُمْرَةُ**[٥] **تُكَفِّرُ مَا بَيْنَهُمَا** . . . »، الحديثَ ؟

قال: رواه الثَّوْري[٦]، وشُعْبَة[٧]، وعُبَيدالله[٨]، عن سُهَيل، عن

---

(١) من قوله: « عن أبي هريرة لا يذكرون . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٢) يعني: دون ذكر أبي سلمة في إسناده .

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم(٨١١)، والآتية برقم (٨١٨) و(٨٩٢).

(٤) هو: أبو صالح ذكوان السَّمَّان .

(٥) كذا في جميع النسخ! وضبَّب ناسخ (ت) على قوله: « العمرة »، وكأنه أشكل عليه متن الحديث، وسيأتي في المسألة رقم (٨١٨) السؤالُ عن رواية أيوب للحديث عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: « العُمرَة إلى العُمرَة كفَّارةٌ لما بينَهُما . . . ».

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (١٣٤٩) من طريق وكيع وابن مهدي، عن الثوري، عن سُمَي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به.

(٧) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٥٤٥)، والنسائي في "سننه" (٢٦٢٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٩٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٤٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٠٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٣٨).

(٨) في (ك): « وعبدالله ». وعُبَيدالله هذا هو: ابن عمر بن حفص العُمَري . وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣٨٤١) من طريق سليمان بن بلال، عنه، به.
والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (١٣٤٩) من طريق عبدالعزيز بن المختار، عن سهيل، به. وقد تقدمت رواية عبيدالله في المسألة رقم (٨١١) عن سمي، عن =

سُمَيٍّ[١]، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٨١٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عمر[٢] بن إبراهيم[٣]، عن قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال[٤]: « **الحَجَرُ الأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الجَنَّةِ** » ؟

قال أبي: أخطأَ عمر بن إبراهيم؛ ورواه شُعْبَةُ[٥]، وعمرو بن الحارث المِصْري[٦]، عن قَتادة، عن أنس، موقوفً[٧].

= أبي صالح، به. ليس في إسناده « سهيل ».

(١) هو: مولى أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث .

(٢) في (ك): « عمرة ».

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١١١٥/ كشف الأستار)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٤٧)، والبغوي في "الجعديات" (٩٤١)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١/ ٨٤ رقم ٧)، والطبراني في "الأوسط" (٤٩٥٤)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٤٢)، وابن الغطريف في "جزئه" (٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٧٥) جميعهم من طريق شاذ بن فياض، عنه، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمر بن إبراهيم، تفرد به شاذ ».
وقال ابن عدي: « وهذا لا أعلم يرفعه عن قتادة غير عمر بن إبراهيم، وقد أوقفه شعبة وغيره ».

(٤) في (ت) و(ك): « فقال ».

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤١٤٥)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٢٧٧)، والبغوي في "الجعديات" (٩٤٠).

(٦) روايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (١/ ٨٤ رقم ٨).

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

٨١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[1]، عن عَوْف[2]، عن زياد بن حُصَين، عن أبي العالِيَة[3]- أو أبي العَلانِيَة - عن ابن عباس[4]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: « نَاوِلْنِي حَصَيَاتٍ »، فناوَلتُه حَصَى الخَذْفِ[5]، فجعَل يُحَرِّكُهُنَّ في يَدِه ويقول: « بِمِثْلِهِنَّ

(١) روايته أخرجها الضياء في "المختارة" (١٠/ ٣١- ٣٢) به عن أبي العالية فقط.
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ١٨٠)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢١٥ رقم ١٨٥١)، وابن ماجه في "سننه" (٣٠٢٩)، والنسائي في "سننه" (٣٠٥٧)، وأبو يعلى (٢٤٢٧ و٢٤٧٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٨٦٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٧٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٨٧١)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢١ رقم ١٢٧٤٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٢٣) من طرق عن عوف، به، عن أبي العالية فقط.
ومن طريق أبي يعلى والطبراني رواه الضياء في "المختارة" (١٠/ ٣٠ و٣١).
ومن طريق النسائي رواه ابن حزم في "حجة الوداع" (١٣٩).
ومن طريق أحمد رواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٦٦).
ورواه عبدالرزاق في "الأمالي" (١٨٢) عن جعفر بن سليمان، عن عوف، عن زياد، عن أبي العالية، عن ابن عباس، عن الفضل بن العباس، به.
ومن طريق عبدالرزاق رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٢٧).

(٢) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي.

(٣) هو: رُفَيع بن مهران الرِّياحي.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٥٤٢٧): « ابن عباس المذكور في هذا الحديث هو « الفضل » لا « عبدالله »؛ لأن الفضل هو الذي أردفه النبي ﷺ، فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة. وأمَّا عبدالله فكان تقدَّم مع الضعفاء من المزدلفة. وكل ذلك ثابت في « الصحيح »، وقد أخرجه البيهقي من هذا الوجه فصرح فيه بالفضل ». اهـ.

(٥) في (ف) و(ك): « الحذف » بالحاء المهملة، وفي (أ) و(ش): « الحدف » بإهمال الحاء والدال، والمثبت من مصادر التخريج.
قال الفيومي: حَصَى الخَذْف؛ معناه: حصى الرَّمْي، والمرادُ: الحصى الصِّغَارُ. "المصباح المنير" (خ ذ ف) (ص١٦٥).

بِمِثْلِهِنَّ[١]، وَ إِيَّاكُمْ وَالغُلُوَّ[٢]! فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ [بِالغُلُوِّ][٣]»؟

قال أبي: أبو العالِيَة أصحُّ.

وسُئِلَ أبو زرعة؟ فقال نحوَ ما قاله أبي، وقال: وَهِمَ حمَّادٌ في ذلك.

٨١٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله العُمَري[٤]، عن حُمَيْدٍ الطَّويل[٥]، عن رَجُلٍ من أهل البصرة؛ قال: سُئِل ابنُ عمر عن رجُلٍ وَاقَعَ أهلَهُ[٦] قبل أن يرميَ الجَمْرَة؟

فقال أبي: هو[٧] عليٌّ البارِقِيُّ الأَزْدي[٨].

قال أبي: روى هذا الحديثَ الحسنُ بن صالح وغيرُه[٩]، عن لَيْثِ ابن أبي سُلَيم، عن حُمَيد، عن ابن عمر ... نحوَ هذا الكَلامِ.

---

(١) قوله: « بمثلهن » مرة واحدة في (ت) و(ك).
(٢) في (ك): « والغُلَواء ». والغُلَواء: هو الغُلُوُّ.
(٣) المثبت من (ش) ومصادر التخريج، وفي بقيَّة النسخ: « الغُلَواء ».
(٤) هو: عبدالله بن عمر.
(٥) هو: حُمَيد بن أبي حُمَيد.
(٦) في (أ): « أهل ».
(٧) أي: الرجل من أهل البصرة.
(٨) يعني: الرجل المُبهَم الراوي عن ابن عمر.
(٩) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٩٣٢) عن ابن فضيل وسلام، عن ليث، عن حميد قال: جاء رجل إلى ابن عمر قال: يا أبا عبدالرحمن، رجلٌ جاهلٌ بالسُّنَّة، بعيدُ الشُّقَّة، [قليلُ] ذات اليد، قضَيتُ المناسِكَ كلَّها، غير أني لم أزُر البيتَ حتَّى وقَعْتُ على امرأتي؟ فقال: بَدَنَة وحُجَّ من قابل، فأعاد عليه ثلاثَ مرَّات، كل ذلك يقول: بَدَنَة وحُجَّ من قابل.

قال أبي: فكُنْتُ[١] أحسَبُ أنَّ حُمَيْدًا هذا شيخٌ أدركَ ابنَ عمر، حتى تَبيَّن لي بعدَ ذلك[٢] أنه حُمَيد الطَّويل، عن عليٍّ البارِقِي.

٨١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبانُ العَطَّارُ[٣]، عن قَتادة، عن شَهْرٍ، عن عمرو بن خارِجَة؛ قال: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ بِمِنًى وهو على ناقَتِه، وهو يقول: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ[٤] حَقَّهُ، وَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ** ».

رواه هَمَّام[٥]، عن قَتادَةَ ومَطَرٍ[٦]، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن عبدالرحمٰن بن غَنْم، عن عمرو بن خارِجَة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ك): « قلت ».

(٢) قوله: « ذلك » ليس في (ف) و(ت) و(ك).

(٣) هو: ابن يزيد العطَّار.
ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢١٩) من طريق أبي سلمة، عن أبان العطار، عن قتادة، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، به.
كذا بزيادة: « عبدالرحمن بن غنم ».

(٤) قوله: « حق » ليس في (أ) و(ف).

(٥) هو: ابن يحيى العَوْذي. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد (٤/ ١٨٦-١٨٧ و٢٣٨ رقم١٧٦٦٥ و١٨٠٨٢)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٥ رقم٦٧) من طريق همام، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو بن خارجة، به، ولم يذكر: عبدالرحمن بن غنم.
وعلى هذا الوجه الذي أخرجه أحمد والطبراني ذكر أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٠٠٩) رواية همام، فقال: « ورواه همام، والحجاج بن أرطاة، والمسعودي، والحسن بن دينار، وبكير بن السميط، عن قتادة، فلم يذكروا: ابن غنم ». وانظر "تحفة الأشراف" (١٠٧٣١).

(٦) هو: ابن طهمان الورَّاق.

فقلتُ لأبي: أَيُّهما أصحُّ؟

قال: عن[(١)] عبدالرحمٰن بن غَنْم أصحُّ[(٢)].

---

(١) قوله: «عن» سقط من (ك).

(٢) هذا الحديث يرويه شهر بن حوشب، ورواه عنه قتادة ومطر الوراق وأبو بكر الهذلي، واختلف عنهم: فأما قتادة، فروى حديثه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٨٦-١٨٧ رقم ١٧٦٦٥)، والترمذي في "جامعه" (٢١٢١)، والنسائي في "سننه" (٣٦٤١)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٠٨)، و"المفاريد" (٢٠)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣١ رقم ٦١) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري، وأحمد (٤/ ١٨٧ رقم ١٧٦٦٦)، وابن البختري في "فوائده" (١٢٠)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣١ رقم ٦٤) من طريق حماد بن سلمة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٧٠٨)، وابن سعد في "الطبقات" (٢/ ١٨٣)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٣٨ و١٣٩ و١٨٦ و١٨٧ رقم١٨٠٨٦ و١٨٠٨٧ و١٨٠٨٨ و١٧٦٦٤ و١٧٦٦٩ و١٧٦٧٠ و١٧٦٧١)، وابن ماجه في "سننه" (٢٧١٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٨٢)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢١٨)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٢ رقم ٦٥)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٥٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٠٤٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٤/ ٢٩٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٢٦٤) من طرق عن سعيد بن أبي عروبة، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣١ و٣٢ رقم ٦٢ و٦٦) من طريق طلحة بن عبدالرحمن ومُجَّاعة بن الزبير، جميعهم عن قتادة، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، به.

ورواه هشام الدستوائي وطلحة أبو محمد مولى باهلة عن قتادة، واختلف عنهما: فرواه الدارمي في "مسنده" (٣٣٠٣)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٠ رقم ٦٠) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن هشام، عن قتادة بمثل رواية الجماعة.

ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٣١٣) عن هشام، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو ابن خارجة، بإسقاط: «عبدالرحمن بن غنم».

ورواه بحشل في "تاريخ واسط" ص(١١٦)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣١ رقم ٦٣)، و"الأوسط" (٧٧٩١) من طريق زكريا بن يحيى زحمويه، عن هشيم، =

٨١٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبدُالعزيز بن عبدالصَّمَد[٢]، عن أيُّوب[٣]، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن

= عن طلحة أبي محمد، عن قتادة بمثل رواية الجماعة.
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (١/ ١٥٠) - ومن طريقه الخطابي في "غريب الحديث" (١/ ٥١٤- ٥١٥) - عن هشيم، عن طلحة أبي محمد، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو بن خارجة، بإسقاط « عبدالرحمن بن غنم ».
ورواه النسائي في "سننه" (٣٦٤٣)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٢- ٣٣ رقم ٦٨) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قتادة، عن عمرو بن خارجة، به. بإسقاط «شهر وعبدالرحمن بن غنم».
وأما مطر الوراق، فروى حديثه عبدالرزاق في "المصنف" (١٦٣٠٦ و١٦٣٧٦) من طريق معمر، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٠٤/ تعليقًا) من طريق مغيرة بن مسلم وورقاء ثلاثتهم عن مطر، عن شهر، عن عمرو بن خارجة، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٨٧ و٢٣٩ رقم ١٧٦٧٠ و١٨٠٨٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٠٤٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن مطر، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، به.
وأما أبو بكر الهذلي فحديثه في "الجزء الثاني من القطيفيات" - كما في "النكت الظراف" لابن حجر (١٠٧٣١) - من طريق مسلم بن إبراهيم، عنه، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، به.
وروي عنه بإسقاط عبدالرحمن بن غنم، فقال أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٠٠٩): « ورواه أبو بكر الهذلي وليث بن أبي سليم، عن شهر، عن عمرو بن خارجة، من دون [ابن] غنم ».
وحديث ليث بن أبي سليم أخرجه ابن إسحاق في "السيرة" - كما في "سيرة ابن هشام" (٦/ ١١) - قال: حدثني ليث بن أبي سليم، عن شهر، عن عمرو بن خارجة، به.

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٨١١) و(٨١٣)، والآتية برقم (٨٩٢).
(٢) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٢٣٧).
قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: ما أرى أيوب سمع من أبي صالح ».
(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

النبيِّ ﷺ قال: «العُمْرَةُ إلى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ»؟

قال أبي: هذا من حديثِ أيُّوبَ موقوفٌ[(١)].

٨١٩ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه عَوْف[(٢)]، عن زياد بن حُصَين، عن ابن عباس: أنه تَمَثَّلَ وهو مُحْرِمٌ:

وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيسَا[(٣)] ....

(١) الحديث رواه السهمي في "تاريخ جرجان" (ص٥٤٣) من طريق إسماعيل بن عليَّة، عن أيوب، عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال... فذكره موقوفًا.
وقال الدارقطني في "العلل" (١٩٦٤): «يرويه أيوب السَّختياني، واختُلِف عنه؛ فرواه عباد بن كثير، وعبدالعزيز بن عبدالصمد العَمِّي، عن أيوب، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وقيل: يحيى بن حكيم المقوِّم، عن عبدالعزيز بن عبدالصَّمد، عن أيوب، ووقفه على أبي هريرة. وخالفهما حماد بن زيد؛ رواه عن أيوب، عن عبيدالله بن عمر، عن سمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، رفعه حسن الحُلْواني، عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، وتابعه سعيد بن عتَّاب الدهقان، عن سليمان بن حرب، ووقفه إسماعيل بن إسحاق القاضي وغيره، عن سليمان بن حرب».

(٢) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه سعيد بن منصور في التفسير من "سننه" (٣٤٥)، عن هشيم، عن عوف، عن زياد بن حصين، عن أبيه، عن ابن عباس، به.
ورواه ابن جرير في "تفسيره" (٤/ ١٣٠ رقم ٣٥٩٩) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، عن عوف، عن زياد بن حصين، عن أبي العالية، عن ابن عباس، به.
وانظر تتمة تخريج الحديث في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٣٤٥).

(٣) في (ش) و(ت) و(ك): «هميشا» بالشين المعجمة. وهو تصحيف؛ لأنَّ البيت أحَدُ بيتين من مشطور الرجز، أنشدهما ابن عباس وهو محرمٌ، وقافيتهما سينيَّة، وبعد البيت المذكور: =

فقال أبي: روى البصريُّون، عن زياد بن حُصَين، عن أبي العاليةِ[(١)]، عن ابن عباس.

ورواه الكوفيُّون عن زياد، عن أبيه، عن ابن عباس.

قال أبي: البصريُّون[(٢)] أعلمُ بزياد بن حُصَين .

٨٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمر[(٣)] بن عليٍّ المُقَدَّمي[(٤)]،

= إنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنِكْ لَمِيسَا

وفي هذا الأثر: قال له أبو العالية: أترفُثُ وأنتَ محرمٌ؟! فقال ابن عباس: « إنَّما الرفَثُ عند النساء، أو ما روجع به النساء »، أي: مراجعةُ النساء بذكر الجماع، أو ذكر الجماع ودواعيه بحضرتهنَّ، فإنْ لم يكن بحضرتهنَّ فلا يكون رفثًا؛ هذا قول ابن عباس.

قال المطرِّزي في "المغرب" (١/ ٣٣٧): « الضمير في « هُنَّ »: للإبل، والهميسُ: صوتُ نقل أخفافها. وقيل: المشي الخفي، ولميس: اسم جاريته، والمعنى: نفعَلُ بها ما نريد إنْ صَدَقَ الفأل ». اهـ.

وقال النسفي في "طَلِبَةِ الطَّلَبَة" (ص١١٠): «ومعنى البيت: أنه يقول: **فهنَّ**، أي: النُّوقُ، **يَمْشِين**، هو: فعلٌ لازم، وقد تعدَّى هٰهنا بالباء الذي في قوله: **بنا**، **هميسا**، أي: مشيًا خفيفًا لا صوتَ فيه، **إنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ**: إنْ تحقَّق الفأل الذي تفاءلناه بالطير، **نَنِكْ**: أي: نجامع، **لميسا**، أي: الجارية التي اسمها هذا ». اهـ.

وانظر كلام المفسِّرين على معنى الرفث في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فقد احتجوا بأثر ابن عباس هذا. وانظر: "المبسوط" للسرخسي (٤/ ٦- ٧)، و"النهاية" لابن الأثير (٢/ ٢٤١)، و(٥/ ٢٧٣).

(١) هو: رُفَيع بن مِهْران .

(٢) في (ت) و(ك): « المصريون ».

(٣) في (ك): « عمرو ».

(٤) في (ت) و(ك): « المقدسي ». وروايته أخرجها الطبري في "تهذيب الآثار" (٣٧٥/ مسند ابن عباس) من طريق بشر بن معاذ العقدي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٣٧) من طريق ابن أبي داود كلاهما عن عمر بن علي المقدمي، به.=

عن الحجَّاج[1]، عن عُبادَة بن نُسَيٍّ، عن أبي زُبَيد، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: سُئِل رسولُ الله ﷺ يومَ النَّحْر - وهو بين الجَمْرَتَين - عن رَجُلٍ حَلَقَ قبل أن يذبَحَ، وعن رَجُلٍ حَلَق قبل أن يرميَ، وعن رَجُلٍ طافَ قبل أن يرميَ. . .؟

قال أبي: بين حَجَّاج بن أَرْطَاة وعُبَادَة بن نُسَيّ: محمدُ بنُ سعيد الأزدي[2]، وأبو زُبَيد لا أعرفُه[3].

٨٢١ - وسألتُ[4] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالسي[5]،

= ورواه الطبري في "تهذيب الآثار" (٣٧٦ و٣٧٧) من طريق محمد بن إبراهيم بن صدران والعلاء الرقي كلاهما عن عمر بن علي المقدمي، عن الحجاج، عن عبادة، عن أبي سعيد، به بإسقاط « أبي زبيد ».

(١) هو: ابن أرطاة كما سيأتي .

(٢) في (ك):« الأردني »، وفي (ت):« الأرداني ».
ومحمد بن سعيد الأزدي هذا هو: المصلوب في الزندقة، ومن المعروفين بالكذب.

(٣) لم نجد أحدًا من القدامى ذكر أبا زُبَيد هذا الذي يروي عن أبي سعيد الخدري، وعنه عُبادة بن نُسيّ، أو ذكر قول أبي حاتم هذا عنه، فهي فائدة تستفاد مما هنا .
وذكر رشدالله السَّنْدَهي في كتابه "كشف الأستار، عن رجال معاني الآثار"(ص١٢٤) أبا زبيد هذا، وقال:« لا أعرفه. وفي ثقات ابن حبان في طبقة التابعين: أبو زبيد الهَمْداني، يروي عن أبي أيوب، روى عنه يزيد بن حمير .اهـ. فلعل المترجم له هو هذا، والله تعالى أعلم بالصواب ».
وانظر "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧٥ رقم ١٧٣٣).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٩٥)، وانظر المسألة التالية.

(٥) هو: سليمان بن داود.
والحديث أخرجه في "مسنده" (٦٧٠). وانظر تتمة تخريج هذه الرواية في المسألة رقم (٧٩٥).

عن هَمَّام[١]، عن قَتادة، عن عَزْرَة[٢]، عن الشَّعْبي؛ قال[٣]: أخبرني أسامةُ بن زيد: أنه أفاضَ مِنْ عَرَفَةَ مع رسول الله ﷺ، فلم تَرفَعْ[٤] راحِلَتُه يدًا[٥] غَادِيَةً[٦]، حتى أَتَى المُزدَلِفَة؟[٧]

٨٢٢ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود[٩]، عن هَمَّام، عن قَتادة، عن عَزْرَة، عن الحسن العُرَني[١٠]، عن الفَضْل بن عباس:

---

(١) هو: ابن يحيى العَوْذي .

(٢) في (ش): « عروة »، وعليها إشارة، فيبدو أنها صُوِّبت في الهامش، ولم يظهر التصويب في التصوير.
وعزرة هذا هو: ابن عبدالرحمٰن بن زُرارة .

(٣) قوله: « قال » ليس في (ك).

(٤) في (ت): « يرفع »، ولم تنقط في بقيَّة النسخ .

(٥) في (ك) يشبه أن تكون: « برا ». ومعنى « لم ترفع راحلتُه يدًا »، أي: أنَّها كانت تمشي بسكينة واتِّئاد .

(٦) في (ش): « عادية » بالعين المهملة، من العَدْو والإسراع، أي: لم تَرْفَعْ راحلتُهُ يَدَهَا مسرعةً؛ بل كانت ماشيةً بالسكينة والوقار، والمراد: ناقة رسول الله ﷺ.
ومعنى « غادية »: أي مُنطَلِقَةً ذاهبة. والمراد: أنها منطلقة من عرفة إلى مزدلفة.
وأصل معنى « غادية »: من الغُدُوِّ، وهو الذهابُ غُدوَةً، أي: ما بين صلاة الصُّبح وطلوع الشمس، ثم كثُر حتى استُعمل في الذهاب والانطلاق أيَّ وقت كان. انظر "المصباح المنير" (غ د ا) (ص٤٤٣).
وقد وردَتْ هذه اللفظة في بعض مصادر التخريج: « عادية » بالمهملة، وفي بعضها: « غادية » بالمعجمة.

(٧) سيأتي جواب أبي حاتم في المسألة التالية .

(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٩٥)، وانظر المسألة السابقة.

(٩) أي: الطَّيَالِسي، وروايته هذه أخرجها في "مسنده" (١٠٢٤).

(١٠) في (ت) و(ك): « العذي ». والحسن هذا هو: ابن عبدالله .

أنه كان رَديفَ النبي ﷺ إلى المُزدَلِفَة، ولم تَرْفَعْ[١] راحِلَتُه يَدً[٢] غادِيَةً[٣]، حتى رمى الجَمْرَةَ؟

قال أبي: هذان الحديثان خطأٌ؛ الشَّعْبيُّ لم يسمع من أسامة شيئًا فيما أعلم[٤].

٨٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عثمانُ بن عبدالرحمٰن الطَّرائِفي[٥]؛ قال: حدَّثنا محمد بن عَمْرو، عن عَطَاء بن أبي رَبَاح، عن جابر، عن رسول الله ﷺ قال: « **مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَنْ أُمِّهِ، فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّهُ، وَكَانَ لَهُ فَضْلُ عَشْرِ حِجَجٍ** »؟

قال أبي: ليس هذا محمَّدَ بنَ عَمْرو؛ إنما هذا[٦]: محمَّدُ بنُ عُمَرَ الذي يُعْرَفُ بالمُحْرِمِ[٧]؛ وكان واهِيَ الحديث؛ وهذا عندي

---

(١) في (ت): « يرفع »، ولم تنقط في بقيَّة النسخ .

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ش): « عادية » بالعين المهملة، وانظر تفسيرها في المسألة السابقة.

(٤) ولم يذكر أبو حاتم هنا شيئًا عن سماع الحسن بن عبدالله العُرَني من الفضل بن عباس، وفي "المراسيل" (ص٤٦ رقم١٥٥ و١٥٦) ذكر عبدالرحمن بن أبي حاتم عن أبيه أن الحسن العُرَني لم يسمع من ابن عباس شيئًا، ولم يدرك عليًّا رضي الله عنه ، فمن باب أولى ألا يكون الحسن أدرك الفضل بن عباس الذي كانت وفاته في خلافة عمر رضي الله عنهما؛ كما في "التقريب" ٥٤٠٧).

(٥) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٦٠).

(٦) في (ت) و(ك): « هذا هو ».

(٧) بضمِّ الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الراء. ويقال له: محمد بن عبدالله بن عبيد ابن عمير اللَّيثي المكِّي. قال ابن حجر في "لسان الميزان" (٥/ ٢١٧): « وفرَّق =

حديثٌ باطِل.

٨٢٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه بِشْر بن بكر[(١)]، عن الأوزاعيِّ[(٢)]، عن عبدالله بن عُبَيد بن عُمَير، عن أبيه؛ قال: قال عليٌّ لعمر: لِمَ نَهَيْتَ عن مُتْعَةِ الحجِّ ؟ فقال عمر: أحببتُ أن يكثُرَ زُوَّارُ هذا البيت . فقال عليٌّ: مَنْ أَفرَدَ الحجَّ[(٣)]، فقد أحسنَ، ومن تمتَّعَ بالحجِّ، فقد أخذَ بكتابِ الله عزَّ وجلَّ، وسنَّةِ رسوله ﷺ؟

قال أبي: رواه الوليدُ بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن عبدالله بن عُبَيد[(٤)]؛ قال: قال عليٌّ. . . .

قال أبي: لم يَذكُرْ: عُبَيْدَ بن عُمَير[(٥)].

قال أبي: تَدُلُّ[(٦)] روايةُ الوليد على أنَّ الصَّحيحَ كما رواه؛ بلا

= ابن عدي بين محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير، وبين محمد المكِّي المُحْرِم، وهو واحد». وانظر "اللسان" أيضًا (٥/ ٣٢٠).
وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في "توضيح المشتبه" (٨/ ٨٦): «لُقِّب: المُحْرِمَ؛ لأنه كان يُحْرِمُ السنة كلَّها ، إذا انصرف إلى أهله لبَّى بالحجِّ».

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢١).
وصحح إسناده النووي في "المجموع" (٧/ ١٣١).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .

(٣) في (ت) و(ك): «بالحج».

(٤) قوله: «ابن عبيد» سقط من (ك).

(٥) في (ك): «عميد». .

(٦) كذا في (ك)، وفي (ف) و(ت): «يدل»، ولم تنقط في (أ) و(ش). والتاء والياء في الفعل هنا جائزان؛ لأنَّ تأنيثَ فاعله - وهو قوله: «رواية الوليد» - غير حقيقي، وإنْ كان تأنيث الفعل أرجح وأولى. وانظر إيضاح ذلك في تعليقنا على المسألة رقم (٢٢٤).

عُبَيد بن عُمَير؛ لأنَّ الوليدَ رَفَّاعٌ[(١)].

قلتُ: فإذا[(٢)] لم يُوَصِّلْهُ[(٣)] الوليدُ، فهو مُرسَلً[(٤)] أشبهُ؛ بلا عُبَيد ابن عُمَير؟

قال: نعم.

٨٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الهِقْلُ بن زياد، عن الأوزاعي[(٥)]، عن يحيى[(٦)]؛ قال: حدَّثني أبو سَلَمة[(٧)]؛ قال: نَزَل النبيُّ ﷺ بالعَقيق وقال: «**أَتَاني آتٍ مِنْ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، فَقَال: صَلِّ في هَذَا الوَادي المُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةً في حَجَّةٍ**»؟

قال أبي: ورواه[(٨)] الناسُ[(٩)] عن الأوزاعيِّ، عن يحيى، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ[(١٠)].

---

(١) المراد: أن الوليد يزيدُ في الإسناد، فيرفع الموقوف، والذي هذه صفتُه ترجَّح روايتُه إذا روى إسنادًا ناقصًا كهذا الإسناد.

(٢) في (ت) و(ك): «ماذا».

(٣) من الفعل وصَّل، بتشديد الصاد لا بتخفيفها. انظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٦) يعني: ابن أبي كثير.

(٧) هو: ابن عبدالرحمن بن عوف

(٨) في (ت) و(ك): «رواه» بلا واو.

(٩) الحديث رواه البخاري (١٥٣٤) و(٢٣٣٧) من طريق بشر بن بكر والوليد بن مسلم وشعيب بن إسحاق وأبو داود في "سننه" (١٨٠٠) من طريق مسكين بن بكير، وابن ماجه في "سننه" (٢٩٧٦) من طريق محمد بن مصعب جميعهم، عن الأوزاعي، به.

(١٠) قال الدارقطني في "العلل" (١٣١): «يرويه يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر. حدث به عنه علي بن المبارك، والأوزاعي واختلف عنه،=

٨٢٦ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن سُلَيم[1] الطَّائفي[2]، عن محمد بن مسلم الطَّائفي، عن سعيد بن جُبَير: أنَّ عبدالله بن عباس قال: يا بَنِيَّ! اخرجوا مِنْ مكة مُشاةً حتى تَرْجِعوا مُشاةً حاجِّين؛ فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « **إِنَّ لِلحَاجِّ الرَّاكِبِ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا سَبْعِينَ حَسَنَةً، وَلِلمَاشِي سَبْعَ مِئَةِ حَسَنَةٍ مِنْ حَسَنَاتِ الحَرَمِ** »، قيل: يا رسولَ الله، ما حسناتُ الحَرَمِ؟ قال: « **الحَسَنَةُ مِئَةُ أَلفِ حَسَنَةٍ** »؟

= فقال شعيب بن إسحاق، والوليد بن مسلم، وبشر بن بكر، ومحمد بن مصعب: عن الأوزاعي، مثل قول علي بن المبارك، عن يحيى، ورُوي عن محمد بن حرب الخولاني، عن الأوزاعي، عن يحيى، فقال: عن أبي سلمة، عن ابن عباس؛ مكان عكرمة، والمحفوظ حديث عكرمة ».

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « سليمان »، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الصواب. انظر "تهذيب الكمال" (٣١/ ٣٦٥).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١١٣٥) - من طريق مجاهد بن موسى، والفاكهي في "أخبار مكة" (٨٣٢) من طريق عبدالجبار بن العلاء وإبراهيم بن أبي يوسف - يزيد أحدهما على صاحبه في اللفظ - ثلاثتهم عن يحيى بن سليم، عن محمد بن مسلم، عمن حدثه، عن سعيد، عن ابن عباس، به.
ورواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٥٩ رقم ١٢٥٢٢) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١٠/ ٥٤) - من طريق إبراهيم بن زياد سبلان، عن يحيى بن سليم، عن محمد بن مسلم، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد، عن ابن عباس، به.
ورواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٣٥٤) من طريق سهل بن عثمان، عن يحيى بن سليم، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٥٨) من طريق عبدالله بن محمد المصيصي كلاهما عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة، عن سعيد، عن ابن عباس، به. والحديث ضعفه الشيخ الألباني في "السلسلة الضعيفة" (٤٩٦). =

قال أبي: محمد بن مسلم، عن سعيد بن جُبَير: مُرسَلٌ[(١)]، وهذا حديثٌ يُروى عن ابن سَيْسَن رَجُلٍ مجهول، وليس هذا حديثً صحيحً[(٢)].

٨٢٧ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثِ عبدالحميد بن جعفر[(٤)]، عن

= وله طريق أخرى عن ابن عباس: رواها ابن خزيمة (٢٧٩١)، والطبراني في "الأوسط" (٢٦٧٥) من طريق عيسى بن سوادة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زاذان، عن ابن عباس ، به.

قال ابن خزيمة :« إن صح الخبر، فإن في القلب من عيسى بن سوادة هذا ! ».

وقال الطبراني :« لم يرو هذا الحديثَ عن إسماعيل إلا عيسى ».

(١) وسبق ذكر الواسطة بينهما.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « حديثًا صحيحًا » بألف تنوين النصب، لكنَّ ما في النسخ يتوجَّه على لغة ربيعة وقد جرى عليها المحدِّثون في كثير من كلامهم؛ يحذفون ألف تنوين المنصوب وقفًا ووصلاً، نطقًا وخطًّا. وانظر التعليقَ على المسألة رقم (٣٤).

(٣) في هامش النسخة (أ) حاشية غير واضحة.

(٤) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٨٧٦)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٧)، والبزار في "مسنده" (١١٠/ب/مسند أبي هريرة)، والمروزي في "قيام الليل" (ص٨/مختصره)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٩٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٥٠٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢١٢٦ و٢٥٧٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٤٣).

ومن طريق البزار رواه أبو الشيخ في "الأمثال" (٣٣٤).

قال الترمذي: « هذا حديث حسن ».

وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من حديث أبي هريرة بهذا الإسناد، وعطاء مولى أبي أحمد لا نعلم حدَّث عن أبي هريرة إلا بهذا الحديث، ولا حدث عنه إلا سعيد المقبري ».

سعيد المَقْبُري، عن عَطاءٍ مولى أبي أحمد[١]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا وهم يَسِيرٌ، فدعاهُم، فقال لكُلِّ رجل منهُم: «مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟»، فقال رجلٌ: معي سورة البقرة، قال: «اذْهَبْ فَأَنْتَ أَمِيرًا عَلَيْهِمْ[٢]» ... وذكَرَ الحديثَ؟

(١) ويقال: مولى ابن أبي أحمد.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «فأنت أميرٌ عليهم» بالرفع على الخبريَّة، وفي مصادر التخريج: «فأنت أميرهم».
وما وقع عندنا في النسخ جاء منصوبًا على الحال، ويمكن أن يخرَّج على وجهين:
الأول: أنه حالٌ من فاعل «اذهب»، أي: اذهبْ أميرًا عليهم، وقوله: «فأنت» مقحمٌ للتوكيد كضمير الفصل والعماد؛ ونظير ذلك قراءة: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ [هُود: ٧٨]، بنصب «أطهر»، فـ«هؤلاء بناتي»: مبتدأ وخبر، و«هن»: ضمير فصلٍ أو عماد، و«أَطْهَرَ» حالٌ، وانظر: "الدر المصون" (٦/ ٣٦٢)، و"اللباب، في علوم الكتاب" (١٠/ ٥٣٣)، و"معجم القراءات" (٤/ ١١١).
والثاني: أنَّه حالٌ سَدَّ مَسَدَّ خبر «أنت»، والتقدير: فأنت تثبُتُ أميرًا عليهم، أو: أنتَ تكون أميرًا عليهم - و«تكون» هنا تامَّةٌ - حُذِفَ الخبر، فأغنتْ عنه الحالُ.
وقد ذكر النحويُّون أنَّ الخبر إذا حُذِفَ فإنَّه يغني عنه ويَسُدُّ مَسَدَّهُ واحدٌ من خمسة أشياء: ظرف الزمان والمكان، والجار والمجرور، والمصدر، والمفعول به، والحال:
فمثال ظرف الزمان: «السَّفَرُ غَدًا».
ومثال الحال: قراءة علي رضي الله عنه: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [يُوسُف: ٨] بنصب: «عُصْبَةً»، أي: ونَحْنُ نتعصَّبُ أو نجتمعُ أو نُوجَدُ أو نُرَىٰ عُصْبَةً، وقولُ بعض الصحابة في حديث البخاري (٨١٤ و١٢١٥): «كان الناسُ يُصَلُّونَ مع النبي ﷺ وهم عاقدي أُزْرِهِمْ» في رواية، أي: وهم مؤتزرون عاقدي أُزرهم.
ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالحال: ما روى الأخفش من قول بعض العرب: «زيدٌ قائمًا»، والأصل: ثَبَتَ قائمًا، أو عُرِفَ قائمًا.
انظر: "الإنصاف" للأنباري (٢/ ٧٠٢)، و"شرح التسهيل" (١/ ٣٢٤- ٣٢٦)، و"شواهد التوضيح" لابن مالك (ص١٧٠- ١٧١)، و"التذييل والتكميل" لأبي =

قال أبي: وروى اللَّيْثُ بن سعد[١]، عن سعيد، عن عَطاء مولى أبي أحمد[٢]: أنَّ رسولَ الله ﷺ بَعَثَ بَعْثًا...

والصَّحيحُ[٣]: ما رواه اللَّيْثُ.

٨٢٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مالكٌ[٤]، عن عبد الكريم الجَزَري[٥]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كَعْب بن عُجْرَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في قِصَّة القَمْل؟

فقال[٦]: أسقَطَ مالكٌ مُجاهِدً[٧] من الإسناد؛ إنما هو:

= حيان (٤/ ٤٨- ٥٠، ٨٢- ٨٧)، و"ارتشاف الضرب" (٣/ ١١٣٥- ١١٣٦)، و"مغني اللبيب" (ص١٢٢)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٨٠). وانظر: "الدر المصون" (٦/ ٤٤٢- ٤٤٣)، و"اللباب، في علوم الكتاب" (١١/ ٢٢- ٢٣).

(١) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٦٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٨٧٦). ومن طريق البخاري رواه البيهقي في "شعب الإيمان" (٢٤٤٢).
ورجح البخاري الإرسال.
وقال الدارقطني في "العلل" (٢٠٥٣): « وقول الليث أشبه بالصواب ».

(٢) في (ت) و(ك): « ابن أبي أحمد ». وهو صحيح أيضًا كما سبق.

(٣) قوله: « والصحيح » مُكرر في (ت).

(٤) في "الموطأ" (١/ ٤١٧/ رواية يحيى الليثي)، و(١٢٥٨/ رواية أبي مصعب الزهري). ومن طريق مالك رواه أبو داود في "سننه" (١٨٦١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٦٩- ١٧٠).
وفيه اختلاف على مالك سيأتي ذكره آخر المسألة.

(٥) في (ت) و(ك): « الخدري ». وعبدالكريم هذا هو: ابن مالك.

(٦) في (ت): « يقال ».

(٧) كذا في جميع النسخ، وهو مفعولُ « أسقَطَ »؛ فكانت الجادَّة أن يكون « مجاهدًا » بألف تنوين النصب على لغة الجمهور؛ لكنَّ ما وقع في النسخ. جارٍ على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

عبدالكريم[(١)]، عن مُجاهِد، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب ابن عُجْرَة، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

٨٢٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ الفَرْوي[(٣)]، عن محمَّد بن جعفر، عن زيد بن أسلَم، عن أبيه[(٤)]؛ قال: كنتُ مع

---

(١) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (٥٠٤/رواية محمد بن الحسن الشيباني).
ومن طريق مالك رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤١ رقم ١٨١٠٦)، والنسائي في "سننه" (٢٨٥١)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٥٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٥٦ و١٦٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٦٤).
قال البيهقي: « هذا هو الصحيح ».
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٢٠١) من طريق سفيان، عن ابن أبي نجيح وأيوب وحميد وعبدالكريم، عن مجاهد، به. ورواه البخاري في "صحيحه" (١٨١٤) من طريق عبدالله بن يوسف، عن مالك، عن حميد بن قيس، عن مجاهد، به.

(٢) قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٦٢): « هكذا روى يحيى هذا الحديث عن مالك، عن عبدالكريم الجزري، عن ابن أبي ليلى، وتابعه أبو المصعب، وابن بُكير، والقعنبي، ومطرف، والشافعي، ومعن بن عيسى، وسعيد بن عفير، وعبدالله ابن يوسف التنيسي، ومصعب الزبيري، ومحمد بن المبارك الصوري؛ كلُّ هؤلاء رووه عن مالك كما رواه يحيى، لم يذكروا مجاهدًا في إسناد هذا الحديث. ورواه ابن وَهْب، وابن القاسم، ومكي بن إبراهيم، عن مالك، عن عبدالكريم الجزري، عن مجاهد، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة. وذكر الطحاوي أن القعنبي رواه هكذا كما رواه ابن وَهْب وابن القاسم، فذكر فيه مجاهدًا».
قال ابن عبدالبر: « الصواب في إسناد هذا الحديث قول من جعل فيه مجاهدًا بين عبدالكريم وبين ابن أبي ليلى، ومن أسقطه فقد أخطأ فيه، والله أعلم . وزعم الشافعي أن مالكًا هو الذي وهم فيه ».
وقال البيهقي في "السنن" (٥/ ١٧٠)- بعد أن نقل كلام الشافعي-: « وإنما غلط في هذا [في] بعض العَرَضات، وقد رواه في بعضها على الصحة ».

(٣) هو: إسحاق بن محمد .

(٤) هو: أسلم العدوي .

عبدالله بن عمر بطريق مكَّة، فبلَغه عن أبيه شِدَّةٌ...؟

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: فبلَغه عن ابنةِ أبي عُبَيد[(١)] شِدَّةُ مَرَضٍ[(٢)].

٨٣٠ - وسألتُ[(٣)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمَّد بن عمرو[(٤)]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَطَبَ بِالحَزْوَرَة[(٥)] فقال: « **إِنَّكِ أَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ، مَا خَرَجْتُ منه[(٦)]** »؟

---

(١) اسمها: صفية، وهي زوجة عبدالله بن عمر.

(٢) من هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٠٥ و٣٠٠٠) من طريق سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، به.

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٨٣٦).

(٤) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٥٩٥٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٦١) و(٣/ ٣٢٨)، و"شرح المشكل" (٣١٤٦ و٤٧٩٥ و٤٧٩٦).
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٠٥ رقم ١٨٧١٧)، والبيهقي في "الدلائل" (٢/ ٥١٨) من طريق معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.
قال البيهقي: « وهذا وهمٌ من معمر، والله أعلم. وقد روى بعضهم عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وهو أيضًا وهمٌ، والصحيح رواية الجماعة». أي: حديث عبدالله بن عدي بن الحمراء، وسيأتي تخريجه.

(٥) في (ك): « بالحذورة ». والحَزْوَرَةُ: موضعٌ بمكة يلي البيت، وكانت الحَزْوَرَةُ سوق مكَّة، وقد دخلَت في المسجد لمَّا زيد فيه. انظر "معجم ما استعجم" (٢/ ٤٤٤)، و"معجم البلدان" (٢/ ٢٥٥).

(٦) قوله « منه » كذا في جميع النسخ، مع أن « الأرض » مؤنَّثة، والجادَّة أن يقال: « «منها»، لكنَّ هذا صحيحٌ أيضًا، ويخرَّج على وجهين: =

فقالا: هذا خطأٌ؛ وَهِمَ فيه محمَّد بن عمرو؛ ورواه الزُّهْري(١)، عن أبي سَلَمة، عن عبدالله بن عَدِيٍّ بن الحَمْراء، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ(٢).

= **الأوَّل**: أن يضبط « مِنَهْ » والضمير فيه مؤنَّثٌ، والأصل: « مِنْهَا »، إلا أنه جاء على لغة طيِّئ ولَخْم؛ فإنَّهم يحذفون ألف ضمير المؤنَّث « هَا »، ويُسَكِّنون الهاء وينقلون فتحتها إلى ما قبلها. وانظر لهذه اللغة التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

والثاني: أن يضبط « مِنْهُ »، والضمير مذكَّر، وهو عائدٌ إلى « الأرض » باعتبار المعنى، أي: ما خرجتُ من هذا المكان؛ تأوَّل الأرضَ على معنى المكان. انظر الكلام في الحمل على المعنى في المسألة رقم (٢٧٠).

وعلى كلٍّ، فالأصل هنا أن يقال: «منكِ»؛ كما في المسألة رقم (٨٣٦) ومصادر التخريج. لكن ما وقع في النسخ يتخرج على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة. انظر الكلام على الالتفات في المسألة رقم (٨٨٤).

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢٥٥٢)، والترمذي في "جامعه" (٣٩٢٥)، وابن ماجه في "سننه" (٣١٠٨)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١٢٧/ أخبار المكيين)، والبزار - كما في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (٣/ ٢١) - وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٢٢)، والفاكهي في "أخبار مكة" (٢٥١٤)، والنسائي في "الكبرى" (٤٢٥٢)، وابن خزيمة - كما في "إتحاف المهرة" (٨/ ٢٥٥) -، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧٠٨)، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ٨٧ و٢٥٠- ٢٥١)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٨٩) و(٦/ ٣٣).

(٢) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث حسن صحيح غريب، وقد رواه يونس، عن الزهري نحوه. ورواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وحديث الزهري، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن عدي بن حمراء، عندي أصح ».

وقال البزار: « ولا يُعلم لعبدالله بن عدي بن الحمراء غير هذا الحديث ».

وقال البيهقي في "دلائل النبوة" (٢/ ٥١٨): « هذا هو المحفوظ ».

وقال ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ١٦٣) في ترجمة عبد الله بن عدي بن الحمراء: =

٨٣١ - وسمعتُ[١] أبا زرعة وذكَرَ حديثًا حدَّثنا به عن الأُوَيْسي[٢]، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ عمر[٣] ضَرَبَ لليهود والنَّصارى والمَجُوس إقامةَ ثلاثِ ليالٍ بالمدينة، يَتَسَوَّقون[٤]، ويَقْضُون حوائِجَهُم .

قال أبو زرعة: في "الموطَّأ"[٥]: مالكٌ، عن نافع، عن أسلَم:

= « انفرد برواية حديثه الزهري، واختُلِف عليه فيه، فقال الأكثر: عنه، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن عدي بن الحمراء. قال معمر فيه: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ومرة أرسله. وقال ابن أخي الزهري: عن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن عدي، والمحفوظ الأول. قال البغوي: لا أعلم له غيره».
وقال في "النكت" (٢/ ٦١١) بعد أن ذكر حديث عبدالله بن عدي بن الحمراء: «وهو المحفوظ، والحديث حديثه، وهو مشهور به ». وانظر "العلل" للدارقطني (١٧٤٣)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٣/ ١٧٣٠).

(١) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣١٢/ مخطوط).

(٢) هو: عبدالعزيز بن عبدالله، كما في المسألة (١١٩٩). وتابع الأويسي عليه محمد ابن الحسن الشَّيباني، فأخرجه في روايته لـ"الموطأ" (٨٧٣) عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، به .
وقال البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٦١١٢): « ورواه الشافعي في القديم عن الثقة عنده، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر. . . ». ورواية عبيدالله هذه أخرجها النجاد في "مسند عمر بن الخطاب" برقم (٣٧، ٣٨، ٣٩) من طرق عنه به.

(٣) قوله: « أن عمر » سقط من (ك).

(٤) في (ش) يشبه أن تكون: « يتشوفون »، والمثبت من بقية النسخ ومصادر التخريج. ومعنى « يتسوَّقون » أي: يبيعون ويشترون. انظر "اللسان" (١٠/ ١٦٧).

(٥) الأثر أخرجه البيهقي في "سننه" (٣/ ١٤٧-١٤٨)، و(٩/ ٢٠٩) من طريق يحيى بن بكير، عن مالك . فدلَّ هذا على أنه في "الموطأ" برواية يحيى بن بكير . وانظر "إتحاف المهرة" (١٢/ ٩١).

أنَّ عمر... والصَّحيحُ ما في "الموطَّأ".

٨٣٢ - وسمعتُ أبي[١] وذكر حديثًا رواه محمَّدُ بن عبدالله الأنصاريُّ، عن حَبِيب بن الشَّهيد، عن ميمون بن مِهْرَان، عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ تزوَّجَ مَيْمُونَةَ وهو مُحْرِمٌ.

فقال أبي: قال[٢] أحمدُ بن حنبل: يقال[٣]: إنَّ غلامًا كان للأنصاريِّ أدخَلَ هذا الحديثَ على الأنصاريِّ[٤].

---

(١) في (ف): «أبي رضي الله عنه».

(٢) في (ت) و(ك): «وقال». (٣) في (ك): «فقال».

(٤) كذا نقل أبو حاتم عن الإمام أحمد قوله في هذا الحديث! ونقل أبو بكر الأثرم كلام أحمد هذا في حديث آخر أنكره الأئمة على الأنصاري، فقال - كما في "تاريخ بغداد" (٣/ ٤٠٨/ دار الغرب)-: «سمعت أبا عبد الله ذكر الحديث الذي رواه الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم، فضعفه، وقال: كانت ذهبت للأنصاري كتبٌ، فكان بعدُ يحدِّث من كتب غلامه أبي حكيم، أراه قال: فكان هذا من تلك».
ونقل الإمام أحمد في "العلل" (١٤٤٨)، والخطيب (٣/ ٤٠٧) عن أبي خيثمة قوله: «أنكر معاذ ويحيى بن سعيد حديث الأنصاري؛ يعني: محمد بن عبدالله، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: احتجم النبي ﷺ وهو محرم صائم».
وقال الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٧-٨): «سئل علي بن المديني عن حديث الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم؛ قال: ليس من ذاك شيء؛ إنما أراد حديث حبيب، عن ميمون، عن يزيد بن الأصم: تزوج النبي ﷺ ميمونة محرمًا».
وحديث الأنصاري في احتجام النبي ﷺ: رواه أحمد (١/ ٣١٥ رقم٢٨٨٨)، والترمذي (٧٧٦)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٣١) من طريق الأنصاري، به.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه». =

٨٣٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه نافعٌ[٢]، وعبدُالله بنُ دينار[٣]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «خَمْسٌ تُقْتَلُ في الحَرَمِ...».

رواه الزُّهْري[٤]، عن سالم، عن أبيه، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: كنا نُنكِرُ حديثَ الزُّهْري، حتى رأينا ما يُقَوِّيه:

أنبا أبو محمد عبدالرحمٰن؛ قال[٥]: حدَّثنا[٦] أبي؛ قال: حدَّثنا مُسَدَّد[٧]، عن أبي عَوَانة[٨]، عن زيد بن جُبَير[٩]، عن ابن عمر؛ قال:

= وقال النسائي: «هذا منكر، ولا أعلم أحدا رواه عن حبيب غير الأنصاري، ولعله أراد أن النبي ﷺ تزوج ميمونة».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٤٥).

(٢) هو: مولى ابن عمر. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٢٦)، ومسلم في "صحيحه" (١١٩٩) من طريق مالك، ومسلم (١١٩٩) من طريق ابن جريج، والليث بن سعد، وجرير بن حازم، وعلي بن مسهر وعبيدالله، وأيوب، ويحيى بن سعيد، ومحمد بن إسحاق، جميعهم عن نافع، به.
قال مسلم: «ولم يقل أحد منهم: عن نافع، عن ابن عمر، سمعت النبي ﷺ إلا ابن جريج وحده، وقد تابع ابن جريج على ذلك ابن إسحاق».

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٢٦)، ومسلم في "صحيحه" (١١٩٩).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٢٨)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٠٠).

(٥) قوله: «أنبا أبو محمد عبدالرحمٰن؛ قال» من (ت) و(ك) فقط.

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): «وحدثنا».

(٧) هو: ابن مُسَرْهَد. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٢٧).
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٢٠٠) من طريق شيبان بن فروخ، عن أبي عوانة، به.

(٨) هو: وضَّاح بن عبدالله اليشكُري.

(٩) في (ف): «جبر».

حَدَّثَتْنِي[(١)] إحدى نِسوَةِ رسولِ الله ﷺ، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

قال أبي: يعني أُختَهُ حَفْصَة[(٣)]. فعَلِمْنَا أنَّ حديثَ الزُّهْري صحيحٌ، وأن ابن عمر لم يَسْمَعْ هذا الحديثَ من النبيِّ ﷺ؛ إنما سمعَه من أُختِه حَفْصَة.

٨٣٤ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن موسى[(٥)]، عن

---

(١) المثبت من (ت) فقط، ومصادر التخريج، وفي بقيَّة النسخ: « حدثني »، وكلاهما صحيحٌ؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٠٦).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٦٦/ب) بعد أن ذكر رواية زيد بن جبير: « وهذا مما يقوي رواية الزهري، عن سالم ».

(٣) وقال أبو حاتم في المسألة (٨٤٥): « ولم يُسَمِّ ابنُ عمر لزيد بن جُبَير حفصةَ؛ إذْ كان زيدٌ غريبًا منه، وسمَّاها لسالم؛ أَنْ كانت عمَّةَ سالم ».

(٤) نقل ابن الملقن هذا النص في "البدر المنير" (٤/ ٣٩٦/مخطوط) بتصرف.

(٥) قوله: « ابن موسى » مكرر في (أ).
وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٦) تعليقًا.
ورواه الدارمي في "مسنده" (١٩٤٦)، وأبو داود في "سننه" (١٩٨٥)، وأبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١٣٧٣)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٠٤) من طرق عن هشام، به.
ومن طريق أبي داود رواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٢٧).
قال أبو زرعة: « لم يسند هذا الحديث إلا هشام بن يوسف، ولا رواه إلا يحيى بن معين، وقد ذكره رجل بالعراق عن روح، عن ابن جريج، فهلك فيه ».
قلنا: توبع ابن معين في مصادر التخريج السابقة.
ورواه أبو داود (١٩٨٤) من طريق محمد بن بكر، عن ابن جريج قال: بلغني عن صفية، عن أم عثمان، عن ابن عباس، به. ومن طريق أبي داود رواه البيهقي (٥/ ١٠٤).

هشام بن يوسف، عن ابن جُرَيج[١]، عن عبدالحميد بن جُبَير[٢]، عن صَفِيَّة ابْنَتِ[٣] شَيْبة بن[٤] عثمان، عن أمِّ عُثْمان بنت سُفْيان، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَيْهِنَّ التَّقْصِيرُ**».

قلتُ لأبي: رواه سعيدٌ القَدَّاح[٥]، عن ابن جُرَيج، عن صَفيَّة ابْنَتِ[٦] شَيْبة، عن أمِّ عُثْمان، عن[٧] ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ، ولم يقُلْ: عبدالحميد؟

فقال: هشامُ بنُ يوسف ثقةٌ مُتْقِنٌ[٨]، وما يَدُلُّ على[٩] صِحَّةِ حديث هشامِ بن يوسف: ذِكْرُ عبدالحميد في[١٠] آخر حديث سعيد بن سالم[١١].

---

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٢) قوله: «ابن» سقط من (ت) و(ك)؛ فضبَّب الناسخان على قوله: «جبير».

(٣) في (ك): «ابنة»، وهو الجادَّة، وما أثبتناه صحيحٌ في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٤) قوله: «ابن» تصحف في (ك) إلى: «عن».

(٥) هو: سعيد بن سالم القَدَّاح.

(٦) في (ك): «ابنة»، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيحٌ في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٧) قوله: «عن» سقط من (أ) و(ف).

(٨) في (ك): «متفق».

(٩) قوله: «على» سقط من (ك).

(١٠) في (ك): «عبدالحميد ابن في». (١١) كذا!.

ورواه يعقوبُ بن عَطاء[١]، عن صَفِيَّة، عن أمِّ عثمان، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ ما يُقوِّي ذلك أيضًا[٢].

٨٣٤ /أ- قلتُ لأبي: روى ابنُ المبارك[٣]، عن موسى بن عُقْبَة، عن نافع، عن ابن عمر: أنه مشَى بين الرُّكْنَين، ورَمَلَ بينهُما .

وروى زهيرٌ[٤]، عن موسى بن عُقْبَة، عن سالم، عن ابن عمر هذا الحديثَ، فأيُّهما أصَحُّ ؟

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[٥]؛ قد[٦] رُوِيَ عنهما جميعًا[٧].

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٩٤ رقم ١٣٠١٨)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٧١)، و"الأفراد" (ل١٧٠/أ- ب/أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "ذكر من اسمه شعبة" (٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٠٤) من طريق أبي بكر بن عياش، عنه، به. قال الدارقطني: « تفرد به أبو بكر بن عياش، عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنة شيبة، عنها ».

(٢) كذا؛ ولعل مراده: أن ذلك يقوِّي ثبوت الحديث عن ابن عباس، وإلا فإنَّ رواية يعقوب ابن عطاء لا تقوِّي رواية هشام بن يوسف ولا توهِّنها كما هو ظاهر، والله أعلم.
وقد قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٤٩٨ رقم١٠٦٠): وإسناده حسن وقوَّاه أبو حاتم في "العلل"، والبخاري في "التاريخ"، وأعلَّه ابن القطان، ورَدَّ عليه ابن الموَّاق فأصاب .اهـ. وانظر "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٥٤٥)، و"السلسلة الصحيحة" (٦٠٥).

(٣) هو: عبدالله .

(٤) هو: ابن معاوية فيما يظهر، وقد يكون ابن محمد، فكلاهما من الرواة عن موسى ابن عقبة كما في "تهذيب الكمال" (٦٨٧٧).

(٥) كذا في جميع النسخ بالياء، وكان حقُّها أن يقال: «صحيحان» بالألف؛ لكنَّ ما وقع عندنا في النسخ يخرج على وجهَيْنِ، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥)، (٧٥٩).

(٦) في (ك): « وقد ».

(٧) رواه البخاري (١٦٠٦)، وأحمد (٢/ ١٣ رقم ٤٦١٨) من طريق عبيدالله قال: =

٨٣٥ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[١]، وأسامة بن زيد اللَّيثي، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عبدالرحمٰن بن عَبْدٍ القاري، عن عمر: أنه طافَ بالبيت بعد الصُّبْحِ، ثم سارَ حَتَّى أَتَىٰ ذَىٰ طُوًى[٢]، ثم انتظرَ حتى طَلَعَتِ الشَّمْسُ؟

فقال أبي: أخطأَ في هذا الحديثِ؛ روى كلُّ أصحابِ الزُّهْري، عن الزُّهْري[٣] هذا الحديثَ، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن عبدالرحمٰن بن عَبْدٍ القاري، عن عمر؛ وهو الصَّحيحُ.

= قلت لنافع: أكان ابن عمر يمشي بين الرُّكنَين ؟ قال: إنما كان يمشي ليكون أيسرَ لاستلامه. واللفظ للبخاري.

(١) روايته أخرجها أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٥٧١٣)، والأثرم - كما في "الفتح" لابن حجر (٣/ ٤٨٩) - والفاكهي في "أخبار مكة" (٥٢٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٨٧)، وابن منده في "أماليه" - كما في "فتح الباري" - ومن طريقه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٧٨).
ورواه الأثرم - كما في "الفتح" أيضًا- فقال: حدثني به نوح بن يزيد - من أصله- عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري؛ كما قال سفيان.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: « حتى أَتَىٰ ذا طُوًى ». ويخرَّج ما في النسخ على الإمالة، أميلتِ الألف في « ذَا » نحو الياءِ فكتبتْ ياءً، ولا تُنْطَقُ إلا ألفًا ممالة « ذَىٰ »، وسببُ إمالتها هنا التناسبُ مع إمالة الألف قبلها في « أتى »، والألف بعدها في « طُوَى »؛ وإنما تمال الألف فيهما لكونها مبدلةً من ياءٍ متطرِّفة، ومثلُهُ: إمالةُ ألف « الضحى » مع أنَّ أصلها واوٌ؛ لمناسبة الإمالة في «سجى» و «قلى» وما بعدهما في سورة « الضحى »، وهذه قراءة أبي عمرو والأخوين (حمزة والكسائي). وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤) و(٧٥٩).
وذو طُوًى: موضعٌ عند باب مكة، يُستحبُّ لمن دخل مكة أن يغتسلَ به. انظر "النهاية" لابن الأثير (٣/ ١٤٦-١٤٧)، و"معجم البلدان" (٤/ ٤٥).

(٣) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (١/ ٣٦٨) عنه، به. =

٨٣٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن سعد، عن صالح بن كَيْسان[٢]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن عبدالله[٣] بن عَدِيٍّ بن الخِيار: أنه سمعَ النبيَّ ﷺ يقول لمكَّة: ((**وَاللهِ، إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللهِ، وأَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ**))؟

= ومن طريق مالك رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٩١).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٠٠٨) من طريق معمر، وأحمد في "العلل" (٥٧١٤)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣٧٤/بغية الباحث) من طريق ابن أبي ذئب، كلاهما عن الزهري، به. قال أحمد: «وهو الصواب» يعني: عن حميد.

(١) انظر المسألة رقم (٨٣٠).

(٢) روايته أخرجها العسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ٨٧) من طريق ابنه يعقوب، عنه، به.
قال العسكري: « وهم فيه من وجهين: أن هذا الحديث هو لعبدالله بن عدي بن الحمراء، والثاني: أن عبدالله بن عدي بن الخيار لم يلحق النبي ﷺ » ثم صحح ما صححه أبو حاتم هنا.
وكذا حكم ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ١٦٣) بأن « عبدالله بن عدي بن الخيار » تصحيف. وأن المحفوظ: عبدالله بن عدي بن الحمراء.
وروى العسكري (١/ ٨٥- ٨٦) عن الإمام أحمد قال: « كان في نسخة يعقوب - يعني الزهري -: عن عبدالله بن عدي بن الخيار: حديث وقف الحزورة، فلما رجع إلى أصله وجده: عبدالله بن عدي بن الحمراء ».
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٠٥ رقم ١٨٧١٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٤٩١)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١٢٨/أخبار المكيين)، والنسائي في "الكبرى" (٤٢٥٣) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن الحمراء، به.

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): «عُبَيدالله».

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه شُعَيب بن أبي حمزة[(١)]، وغيرُ واحد[(٢)]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن عبدالله بن عَدِيٍّ بن الحمراء .

٨٣٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه الدَّرَاوَرْدي[(٣)]، وصَفْوانُ بنُ عيسى[(٤)]، عن الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذُبَاب، عن مُجاهِد، عن أبي[(٥)] سَخْبَرَة، عن عبدالله[(٦)]: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُلَبِّي حتى رمى جَمْرَةَ العَقَبَةِ؟

قال أبي: إنما هو: مُجاهِدٌ[(٧)]، عن أبي مَعْمَر عبدالله بن سَخْبَرَة.

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٠٥ رقم ١٨٧١٥)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٤٤)، والطبراني في "الشاميين" (٣٠٣٤)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٣١).
ومن طريق أحمد رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٨٨). ومن طريق الفسوي رواه البيهقي في "دلائل النبوة" (٢/ ٥١٧ - ٥١٨) وقال: « هذا هو المحفوظ ».
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٣٧٨).

(٢) انظر تخريج رواياتهم في المسألة رقم (٨٣٠).

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد .

(٤) لم نقف على رواية الدراوردي وصفوان من هذا الوجه، وإنما روي عنهما على الوجه الذي رجحه أبو حاتم، كما سيأتي.

(٥) في (ت) و(ك): « ابن ». (٦) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٧) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٩٨٥)، وأحمد في "المسند" (١/ ٤١٧ رقم٣٩٦١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٨٠٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٦١- ٤٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٣٨) من طريق صفوان بن عيسى، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٢٥) من طريق الدراوردي، والشاشي في "مسنده" (٨٥١)، والطحاوي (٢/ ٢٢٥) من طريق عبدالله بن المبارك، جميعهم عن الحارث، عن مجاهد، عن عبدالله بن سخبرة، عن ابن مسعود، به .

٨٣٨ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه زيدُ[١] بنُ الحُبَاب[٢]، عن سُفْيان الثَّوْري، عن منصور بن المُعْتَمِر، عن مُجاهِد، عن يوسف بن ماهَك، عن عبدالله بن الزُّبَيْر؛ قال: قال رجلٌ: يارسولَ الله، إنَّ أبي أدرَكَتْهُ فريضةُ الحجِّ، فمات ولم يَحُجَّ، أفأَحُجُّ عنه؟ قال[٣]: « **إنْ كُنْتَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِيكَ، فَحُجَّ عَنْهُ** »؟

قال أبي: ليس في شيءٍ مِنَ[٤] الحديثِ: « **أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِيكَ** »، غيرَ هذا الحديثِ[٥].

---

(١) في (ت) و(ك): « يزيد ».

(٢) في (ت) و (ف): «الخباب». ولم نقف على روايته، والحديث معروف من رواية يوسف بن الزبير لا يوسف بن ماهك، كما سيأتي.

(٣) قوله: « قال » سقط من (ف).

(٤) قوله: « شيء من » ليس في (ك).

(٥) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣ رقم ١٦١٠٢)، والنسائي في "سننه" (٢٦٤٤) من طريق ابن مهدي عن الثوري، عن منصور، عن يوسف، عن ابن الزبير، به وعندهما: « أكبر ولد أبيك ».
ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٦٣/ قطعة من الجزء ١٣) من طريق أبي حذيفة، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، عن يوسف مولى الزبير، عن ابن الزبير، به. وعنده: « أنت أكبر ولده ».
ورواه أحمد (٤/ ٥ رقم ٢٦١٢٥)، والدارمي في "مسنده" (١٨٧٧)، والنسائي في "سننه" (٢٦٣٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٨١٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٥٤٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٢٩) من طريق جرير، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥١١٥) من طريق وكيع، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٥٤٤) من طريق عبيدة بن حميد - ولم يسق لفظه -، والضياء في "المختارة" (٩/ ٣٥٢) بسنده إلى أبي يعلى، عن القواريري، عن فضيل بن عياض، جميعهم عن منصور، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير، عن ابن الزبير، به. وعندهم: « أكبر ولد أبيك ». =

٨٣٩ - قال أبو محمد[(١)]: سألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ ابن بشَّار[(٣)]؛ قال: حدَّثنا محمد بن خالد بن عَثْمَة؛ قال: حدَّثنا سعيد

= وفي رواية ابن أبي شيبة: « عن رجل يقال له: يوسف، كان يكون مع ابن الزبير ».
وفي رواية الضياء: « يوسف » ولم ينسبه.
ومن طريق النسائي رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣٩٠ و٩/ ١٣٢) وابن حزم في "حجة الوداع" (٥٣١).
ومن طريق أحمد رواه الضياء في "المختارة" (٩/ ٣٥١).
وروي عن الثوري، به مرسلاً. ذكره البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٢٩) فقال: « وأرسله الثوري عن منصور فقال: عن يوسف بن الزبير، عن النبي ﷺ ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢٩ رقم ٢٧٤١٧)، والدارمي في "مسنده" (١٨٧٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٨١٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٥٤٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٣٠ رقم ١٠١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٢٩) من طريق عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي عن منصور، عن مجاهد، عن مولى لابن الزبير يقال له: يوسف بن الزبير - أو الزبير بن يوسف - عن ابن الزبير، عن سودة بنت زمعة، به. وليس عندهم « أكبر ولد أبيك ».
وفي رواية الطبراني: « يوسف بن الزبير » بلاشك.
قال الترمذي في "العلل الكبير" (٣٢٦): « وسألت محمدًا عن حديث مجاهد، عن مولى الزبير في هذا؟ فقال: الصحيح: عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير، عن ابن الزبير، ورأى هذا الحديث أصح من حديث عبدالعزيز بن عبدالصمد ».
وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٢٩٥٤).

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألتُ » بالواو.

(٣) روايته أخرجها أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٦٦٩) قال: حُدِّثت عن محمد بن إسحاق النيسابوري، ثنا محمد بن بشار، به.
ورواه عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٤/ ٧٧ رقم ١٦٧٠٦)، والبزار في "مسنده" (١٠٦٨/ كشف الأستار) من طريق محمد بن المثنى أبي موسى العنزي، عن محمد بن خالد بن عثمة، به. =

ابن بَشِيرٍ الدِّمَشْقي، عن قَتادة، عن أبي قِلابَة[١]، عن أبي الشَّعْثَاء، عن يونس بن شَدَّاد: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أَيَّامُ التَّشْرِيقِ إِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ**»؟

قال أبي: هذا إسنادٌ مُضطَرِبٌ؛ أبو قِلابَةَ عن أبي الشَّعْثَاء لا يجيءُ؛ وذاك[٢] أنَّ الذي يُعْرَفُ: أبو الشَّعْثاء جابرُ بن زيد[٣]، وأبو قِلابَة عن جابر بن زيدٍ يستحيلُ، ويونسُ بنُ شَدَّاد لا نَعْرِفُه[٤].

٨٤٠ - قال أبو محمد[٥]: سألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه عَبْثَر[٧]، عن الأعمَش[٨]، عن أبي سُفْيان[٩]، عن جابر؛ قال: كان

= قال البزار: «لا نعلم أسند يونس بن شداد إلا هذا، ولا نعلم له إسنادًا إلا هذا، ولم يتابَع محمد بن خالد عليه».

(١) هو: عبدالله بن زيد الجَرمي.

(٢) في (ت) و(ك): «وذلك».

(٣) أي: أن المشهور بكنية أبي الشعثاء هو: جابر بن زيد.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «أو لا نعرفه»، وفي (ك): «لا يعرفه»، والمثبت من (ت).
ونقل ابن الأثير في "أسد الغابة" (٥/ ٥٣٠) عن ابن منده أنه قال فيه «مجهول».
وكذا قال أبو نعيم في "معرفة الصحابة" الترجمة (٣٠٨٩)، وقال الحسيني في "الإكمال" (١٠١٦): «غير معروف».
وترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٤٠) ولم يذكر ما ذكره هنا، وذكره ابن حجر في "الإصابة" (١٠/ ٣٧٧- ٣٧٨) ولم يذكر له سوى هذا الحديث.

(٥) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و(ك) فقط.

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): «وسألتُ» بالواو.

(٧) هو: ابن القاسم. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٦١ رقم ١٤٨٩١) بلفظ: «أهدى رسول الله ﷺ إلى البيت غنمًا. ولم يذكر: «مقلدة».

(٨) قوله: «عن الأعمش» سقط من (ش) و(ف)، وألحق في (أ) بخط مغاير.

(٩) هو: طلحة بن نافع.

فيما[1] أَهْدَى رسولُ الله ﷺ غَنَمًا[2] مُقَلَّدَةً؟

قال أبي: روى جماعةٌ عن الأَعْمَش[3]، عن إبراهيم[4]، عن الأَسْوَد[5]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ أَهْدَى مَرَّة غَنَمًا؛ وليس في حديثِهم: مُقَلَّدة.

قال أبي: اللَّفظانِ ليسا بمُتَّفِقَيْنِ، وأرجو أن يكونَ[6] جميعًا صَحِيحَين[7].

---

(١) في (ت) و(ك): «فيها».

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «غنم»؛ لأنه اسم «كان» مؤخَّر، وخبره "«فيما أَهْدَى رسولُ الله ...». وفي "مسند الإمام أحمد" وغيره من مصادر التخريج: «أهدى رسول الله ﷺ غنمًا». وما في النسخ يخرَّج على أنه توهم أن «غنمًا» خبرُ «كان» لتأخره لفظًا. أو يقال: نُصِبَ اسمُ «كان» ورفع «خبرها» اكتفاءً بالقرينة المعنوية الفارقة بين الاسم والخبر؛ كما في «كسر الزجاجُ الحجرَ» فلما كان المعنى ظاهرًا نصب الفاعل ورفع المفعول به. وقد أوضحنا ذلك في تعليقنا على قوله: «ليس له مِنْ عَمَلِهِ شيئًا» في المسألة رقم (١٨٥٣- الوجهين الثاني والثالث).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٧٠١) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، ومسلم في "صحيحه" (١٣٢١) من طريق أبي معاوية كلاهما عن الأعمش، به. بلفظ أهدى النبي ﷺ مرة غنمًا. زاد مسلم: «فقلدها».
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٠٨ رقم ٢٥٧٣٧)، وإسحاق في "مسنده" (١٥٠٠)، وأبو داود في "سننه" (١٧٥٥) من طريق وكيع، عن سفيان الثوري، عن منصور والأعمش، عن إبراهيم، به بلفظ أن النبي ﷺ أهدى غنمًا مقلدة.

(٤) هو: ابن يزيد بن قيس النخعي. (٥) هو: ابن يزيد بن قيس النخعي.

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «يكونا»؛ لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهَيْنِ ذكرناهما في التعليق على مثل هذه العبارة في المسألة رقم (٣١٥).

(٧) قال ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٣١): «فمن الحفَّاظ من قال: الصحيح: حديث عائشة، وحديث جابر وهمٌ، ومنهم من قال: هما حديثان =

٨٤١- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه مَرْوان الفَزَاري[(١)]، عن عبدالله بن حُمَيد، عن ابن بُرَيدة[(٢)]، عن أبيه؛ قال: جاء[(٣)] رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ فريضةَ الله على أبي في الحجِّ...؟

قال أبي وأبو زرعة جميعًا: نخشى أن يكونَ أخطأ مروانُ؛ إنما أراد: عبدالله بن عَطاء[(٤)].

= مختلفان؛ في أحدهما التقليد، وليس في الآخر، ومنهم أبو حاتم الرازي ».
وانظر "العلل" للدارقطني (٥/ ١٣١/ ب).

(١) هو: ابن معاوية. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الشافعي في "مسنده" ص(٤٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٤/ ١٥١) من طريق مروان بن معاوية، عن عبدالله بن عطاء، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه أن امرأة أتت النبي ﷺ... فذكره.

(٢) رُويَ هذا الحديث عن عبدالله وسليمان ابنَي بريدة، وسيأتي في التخريج أن النسائي قال: « الصواب: عبدالله بن بريدة ».

(٣) قوله: « جاء » سقط من (أ)، وفي (ش): « أتى » بدل: « جاء ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٦٤٥)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥١ و٣٦١ رقم ٢٢٩٧١ و٢٣٠٥٤)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٩٤)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٥)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٤/ ١٩٠) من طريق الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢٠٨٦) - وعنه مسلم في "صحيحه" (١١٤٩) - من طريق عبدالله بن نمير، ومسلم (١١٤٩)، والترمذي في "جامعه" (٦٦٧ و٩٢٩) من طريق علي بن مسهر، وأبو داود في "سننه" (١٦٥٦ و٢٨٧٧ و٣٣٠٩)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٣٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٤٠٦) من طريق زهير، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٦) من طريق ابن أبي ليلى، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ٢٧٤ و٣٥٥) من طريق أبي معاوية الضرير، والطبراني في "الشاميين" (١٦٨) من طريق الحسن بن الحر جميعهم عن عبدالله بن عطاء، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه أن امرأة أتت النبي ﷺ... فذكره مطولاً ومختصرًا. =

٨٤٢ - قال أبو محمد[١]: سألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه شَريك[٣]، وزُهَيْر[٤]، عن أبي إسحاق[٥]، عن الضَّحَّاك بن مُزاحِم، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يُلَبِّي: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ»؟

قال أبي: رواه[٦] سُفْيان[٧]، وأبو الأَحْوَص[٨]، وإسرائيل[٩]، وغيرُهم[١٠]، ولم يَرْفَعوه.

= ومن طريق عبدالرزاق رواه مسلم (١١٤٩)، وابن ماجه (١٧٥٩).
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، لا يعرف هذا من حديث بريدة إلا من هذا الوجه، وعبدالله بن عطاء ثقة عند أهل الحديث».
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٤٩ رقم ٢٢٩٥٦)، ومسلم في "صحيحه" (١١٤٩)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٤) من طريق إسحاق الأزرق، عن عبدالملك بن أبي سليمان، عن عبدالله بن عطاء، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، به.
قال النسائي: «هذا خطأ، والصواب عبدالله بن بريدة».

(١) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و(ك) فقط.
(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «وسألتُ» بالواو.
(٣) هو: ابن عبدالله النخعي. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٢/ ١٧٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٠٢ رقم ٢٧٥٤).
(٤) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٤٦٤)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٦٧ رقم ٢٤٠٤)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣٥٩/ بغية الباحث).
والضحاك لم يسمع من ابن عباس، كما في "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٥٨ رقم ٢٠٢٤)، و"تهذيب الكمال" (١٣/ ٢٩٣).
(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.
(٦) في (ك): «روى».
(٧) هو: ابن سعيد الثوري.
(٨) هو: سلَّام بن سُلَيم.
(٩) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق.
(١٠) أي: عن أبي إسحاق.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال أبي: سُفْيانُ وإسرائيلُ أتقَنُ، وزهيرٌ مُتْقِنٌ، غيرَ أنه تأخَّر سماعُهُ من أبي إسحاق[١].

٨٤٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه مسلمُ بن إبراهيم، وأبو زيد الهَرَوِي[٣]، عن شُعْبة، عن الأَعْمَش، عن خَيْثَمَةَ[٤]، عن أبي عَطِيَّة[٥]، عن عائِشَة؛ قالت: كانت تلبيةُ رسول الله ﷺ: « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » .

رواه معاويةُ بن هشام، عن سُفْيان الثَّوْري، عن الأَعْمَش، عن عُمَارَةَ بن عُمَير، عن أبي عَطِيَّة، عن عائِشَة .

قلتُ: أيُّهما أصَحُّ ؟

فأجاب أبي: هذا حديثٌ غَلِطَ فيه شُعْبَةُ؛ وأمَّا أصحابُ الأعمَش فيقولون كلُّهم كما روى[٦] الثَّوريُّ: عن الأَعْمَش، عن عُمَارَة بن عُمَير، عن أبي عَطِيَّة، عن عَائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ عندي.

---

(١) انظر نحو ذلك من كلام أبي زرعة في المسألة رقم (١٩٩٠)، (٢٠٥٦).

(٢) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٨٠٧). قال ابن حجر في "فتح الباري" (٣/ ٤١١): «ورجَّح أبو حاتم في "العلل" رواية الثوري ومن تبعه على رواية شعبة، فقال: إنها وهم».

(٣) هو: سعيد بن الربيع .

(٤) هو: ابن عبدالرحمن بن أبي سبرة .

(٥) هو: الوادعي الهَمْداني، اسمه: مالك بن عامر، وقيل غير ذلك.

(٦) في (أ) و(ش): « كما رواه ».

٨٤٤ - وسمعتُ[١] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٢]، عن أبي زيد عبدالرحمٰن بن أبي الغَمْر؛ قال: حدَّثني يعقوبُ بن عبدالرحمٰن، عن موسى بن عُقْبَة، عن نافع، عن ابن عمر، عن عائِشَة؛ قالت: طَيَّبْتُ رسولَ الله ﷺ بالغالِيَةِ[٣] الجيِّدةِ عند إحرامِهِ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٨٤٥ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه نافعٌ، وعبدُالله ابنُ دينار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: «يَقْتُلُ المُحْرِمُ خَمْسًا مِنَ الدَّوَابِّ. . . »؟

فقال أبي: رواه الزُّهْريُّ، عن سالم، عن ابن عمر، عن حَفْصَة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا الصَّحيحُ .

ومما يُبيِّنُ صحَّةَ هذا الحديث: أنَّ ابن عمر لم يسمَعْ هذا من

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٣٤١/ مخطوط).

(٢) هو: ابن يحيى التُّجيبي . ولم نقف على روايته، والحديث رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٣٠)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٣٠١) من طرق عن عبدالرحمن بن أبي الغمر، به.
قال ابن عبدالبر: « وهذا الحديث بهذا اللفظ وهذا الإسناد لم يروه إلا أبو زيد بن أبي الغمر، وقد أنكروه عليه ».

(٣) الغَالِيَةُ: نوعٌ من الطِّيب مُرَكَّب من مِسْكٍ وعَنبرٍ وعُودٍ ودُهْن. "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٣٨٣).

(٤) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٨٣٣).

النبيِّ ﷺ؛ إنَّما رواه زُهَيْرٌ[١] وغيرُه[٢]، عن زيد بن جُبَير، عن ابن عمر[٣]؛ قال: أخبرَني بعضُ نسوة النبيِّ ﷺ.

قال أبي: ولم يُسَمِّ ابنُ عمر لزيد بن جُبَير حَفْصَةَ؛ إذْ كان زيدٌ غريبًا منه، وسَمَّاها[٤] لسالم؛ أَنْ كانت عَمَّةَ سالم[٥].

٨٤٦ - **وسألتُ**[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن حسَّان[٧]؛ قال: حدَّثنا حمَّاد بن سَلَمة، عن عَطاء الخُرَاساني، عن مُجاهِد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: **يُكْتَبُ لِلْحُجَّاجِ كَذَا**[٨]...؟

---

(١) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٢٠٠).

(٢) انظر ما سبق في المسألة رقم (٨٣٣).

(٣) من قوله: « لم يسمع هذا ... » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٤) في (ت): « وسمالها »، وفي(ك): « وسماها لها »، وكأنه ضرب على قوله: « لها ».

(٥) في (أ): « عمَّةً لسالم »، وفي (ش): « عمَّته لسالم ».

(٦) انظر المسألة التالية، والمسألة رقم (٨٨٧) و(٨٩٤) و(١٠٠٧).

(٧) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الدارقطني في "الأفراد" (ل١٨٥/أ- ب/ أطراف الغرائب) من طريق الحسين بن الوليد النيسابوري، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن مجاهد، عن ابن عمر، به.
قال الدارقطني: « غريب من حديث الحسين بن الوليد النيسابوري، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب ».
ورواه ابن ماجة في "سننه" (٢٨٩٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٦١٣)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٢٣ رقم ١٣٥٥٦) من طريق عمران بن عيينة، عن عطاء بن السائب، عن مجاهد، عن ابن عمر، به.
ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٨٩٩) و(٩٠١) من طريق محمد بن عبدالله، والوليد بن عبدالله بن أبي مغيث، عن مجاهد، عن ابن عمر، به.

(٨) كذا ذكر ابن أبي حاتم متن هذا الحديث هنا، ولعله أورده بالمعنى، وساقه بلفظه في المسألة التالية، وانظر التعليق آخر المسألة.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حدَّثناه[(١)] حَجَّاجٌ الأَنْمَاطي[(٢)]، وأبو سَلَمة[(٣)]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عَطاء بن السَّائب، عن مُجاهِد، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: أخطأَ يحيى بن حسَّان في موضِعَين[(٤)]؛ وهذا الصَّحيحُ[(٥)].

تَمَّ الجُزْءُ الخامسُ بحَمْدِ الله وعَوْنِه ومَنِّه، يَتْلُوه[(٦)] في الجُزْءِ السَّادِسِ: في حديث يحيى بن حسَّان، عن حمَّاد بن سَلَمة والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ[(٧)] وصَحْبِهِ وسَلَّم تَسْليمًا[(٨)]

---

(١) في (ت) و(ك): « حدثنا به ».

(٢) هو: ابن مِنْهال.

(٣) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.

(٤) الموضع الأول: قوله: « عطاء الخراساني »، والصواب: « عطاء بن السائب ». والموضع الثاني: قوله: «مجاهد عن ابن عمر»، والصواب: «مجاهد، عن عمر».

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٩٤/أ): « يرويه عطاء بن السائب، واختُلِف عنه، فرواه عمران بن عيينة، عن عطاء بن السَّائب، عن مُجاهِد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، وكذلك قال الحسن بن الوليد، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السَّائب. وقال جرير بن عبدالحميد: عن عطاء بن السَّائب، عن مُجاهِد قولَه، ولا يصحُّ رفعه عن عطاء ». وانظر تخريج الأخ ياسر بن فتحي المصري لكتاب "الذكر والدعاء" للقحطاني (٣/ ١٠٧٩-١٠٨٣) فقد استوعب طرق هذا الحديث وشواهده.

(٦) في (ف): « ويتلوه » بالواو.

(٧) من قوله: « تم الجزء الخامس ... » إلى هنا من (أ) و(ف) فقط، وفي (ش) بدلاً منه: « آخر الجزء الخامس ».

(٨) قوله: « وصحبه وسلم تسليمًا » من (أ) فقط.

بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد، وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّم تَسْليمًا

الجُزْءُ السَّادِسُ مِن "كِتَابِ العِلَلِ"

يَشتَمِلُ على[1] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي المَنَاسِكِ والسِّيَرِ[2]

٨٤٧ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن حسَّان، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عَطاء بن السَّائب، عن مُجاهِد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الحَاجُّ وَالمُعْتَمِرُ وَالغَازِي وَفْدُ اللهِ** ... »، الحديثَ؟

قال: هذا خطأٌ، كذا حدَّثنا به[4] الجَرَوِيُّ[5]، عن يحيى بن حسَّان؛ إنما هو: مُجاهِد، عن عمر.

٨٤٨ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[6]، عن جرير بن حازم، عن قَتادة؛ أنه سَمِعَ أَنَسَ بنَ مالك يقول: إنَّ صاحبَ بُدْنِ رسولِ الله ﷺ أخبره: أنَّ رسولَ الله ﷺ أَمرَهُ إذا عَطِبَ منها شيءٌ: أنْ

(١) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم... » إلى هنا ليس في (ش).
(٢) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم ... » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).
(٣) انظر المسألة السابقة، والمسألة الآتية برقم (٨٨٧) و(٨٩٤) و(١٠٠٧).
(٤) قوله: « به » ليس في (أ) و(ش).
(٥) هو: الحسن بن عبدالعزيز.
(٦) هو: عبدالله. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٣٠).

يَنْحَرَها، ثم يَغْمِسَ نَعْلَها[١] في دَمِها، ثم يَضْرِبَ بها[٢] صَفْحَتَها، ثم يَدَعَهَا فلا يأكلَ منها هو ولا أصحابُه؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: قَتادةُ[٣]، عن سِنان بن سَلَمة، عن ابن عباس.

٨٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شُعَيب بن إسحاق[٤]، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « نعلهما ».

(٢) في (أ): «به»، وكلاهما رُوِيَ به الحديثُ كما في مصادر التخريج.

(٣) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٧٨) من طريق ابن أبي عدي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سنان، عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث مع ذؤيب ببدن، وزاد: « واضرب صفحتها ».
قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤/ ٤٥٧): « سياق حديث ابن أبي عدي يوهم أنه من مسند ابن عباس ». وانظر "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٦٢).
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٢٥ رقم١٧٩٧٤)، ومسلم في "صحيحه" (٩٣٢٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣١٠٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٧٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس، عن ذؤيب أبي قبيصة، به.
قال الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ١٦١-١٦٢): ورواه ابن أبي خيثمة في "تاريخه" في باب الصحابة، في ترجمة ذؤيب، وقال: « سمعت يحيى بن معين يقول: قتادة لم يدرك سنان بن سلمة، ولم يسمع منه شيئًا ». اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣١/أ): « يرويه ابن وَهْب، عن جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس، وهو وهمٌ، والصحيح: عن قتادة، عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس، أن ذؤيبًا أبا قبيصة حدثه ». اهـ. وانظر المسألة الآتية.

(٤) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٦- ٧ رقم ٢٠٠٧٠) عن محمد بن بكر البرساني، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٦٢- ٢٦٣- تعليقًا) من طريق عثمان المؤذن، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٣٣) من طريق أبي عاصم النبيل، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ٤٧ =

ابن جُرَيْج[١]، عن عبد الكريم بن أبي المُخارق، عن معاذ بن سَعْوَة، عن سِنان بن سَلَمة، عن سَلَمة[٢]، عن النبيِّ ﷺ: أنه بعَثَ بَدَنَتَيْنِ مع رَجُلٍ، قال: « **إِنْ عَرَضَ لَهُمَا شَيْءٌ، فَانْحَرْهُمَا، ثُمَّ اغْمِسِ النَّعْلَ فِي دِمَائِهِمَا، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِمَا[٣] صَفْحَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا[٤]** » ؟

قال أبي: النَّاسُ لا يقولونَ في هذا الحديث: عن سَلَمة بن[٥] المُحَبِّق؛ إنما يَرْوُونَ[٦] عن سِنان، مُرْسَلً[٧].

= رقم ٦٣٤٥) من طريق هشام بن يوسف، جميعهم عن ابن جريج به.
ورواية أبي عاصم النبيل رواها الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (ص١٤٢٩-١٤٣٠) من طريق يزيد بن سنان عنه به مرسلاً لم يذكر « سلمة بن المحبق ».

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٢) في (ت) و(ك) يشبه أن تكون: « مسلمة ».

(٣) في (ك): « بها ».

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « كُلِّ واحدةٍ منهما »، كما في "مسند أحمد"؛ لأنَّ المراد: البَدَنَتَانِ، لكنْ وَجْهُ ما في النسخ: أنَّه أراد: كلَّ واحدٍ من المُهْدَيَيْنِ أو الحيوانَيْن المذكورَيْن، وهذا من حَمْلِ المؤنَّث على معنى المذكَّر، وهو باب واسع في العربية. وانظر للحمل المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٥) قوله: « ابن » سقط من (ت) و(ك).

(٦) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « يرون ».

(٧) قوله: « مرسل » كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والحديث رواه ابن أبي شيبة (١٤/٢٢٨/ الهندية) عن وكيع، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبدالكريم بن أبي المخارق، عن معاذ بن سعوة، عن سنان: أن النبي ﷺ ، فذكره .
ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/٣١٩/ المطبوع) و(٦٥/ ب/ المخطوط)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٦١٦) من طريق عبيدالله بن موسى، عن ابن =

٨٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن يحيى الخُشَني[١]، عن عمر[٢] بن قَيس[٣]، عن طَلْحَة بن موسى، عن عَمِّه إسحاق بن طَلْحَة، عن طَلْحَة[٤] بن عُبَيدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: « الحَجُّ جِهَادٌ، والعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ .

٨٥١ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه الوليد[٦]، عن صَدَقَة بنِ

= أبي ليلى، عن عبدالكريم، عن معاذ بن سعوة، عن سنان، عن النبي ﷺ، به، ولم يذكر عطاء . وانظر "الإصابة" (٤/ ٣١٨-٣١٩) ترجمة سنان بن سلمة بن المحبق.

(١) روايته أخرجها الجصاص في "أحكام القرآن" (١/ ٣٣١) قال: حدثنا عبدالباقي بن قانع قال: حدثنا إسماعيل بن الفضل قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا الحسن بن يحيى، به.
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٩٨٩) عن هشام بن عمار، عن الحسن بن يحيى، به، لكن وقع عنده « طلحة بن يحيى » بدل « طلحة بن موسى ».
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٧٢٣) قال: حدثنا محمد بن أبي زرعة قال: ثنا هشام بن عمار، عن الحسن بن يحيى، عن طلحة بن موسى، به، كذا بإسقاط: « عمر بن قيس ».
قال الطبراني: « لا يروى عن طلحة إلا بهذا الإسناد تفرد به هشام بن عمار ».
وقال الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ١٤٩): « غريب مرفوعًا ».
وضعفه الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٢٠٠)، وانظر "العلل" للدارقطني (١٢٢٤).

(٢) في (ف): « عمرو ».

(٣) المعروف بـ « سَنْدَل ».

(٤) قوله: « عن طلحة » سقط من (ف).

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٨٨)، وستأتي برقم (٨٦٩).

(٦) هو: ابن مسلم الدمشقي . وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٧٨٨).

يزيد، عن العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبيه(١)، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَصْحَحْتُ لَهُ جِسْمَهُ، وَوَسَّعْتُ عَلَيْهِ في رِزْقِهِ؛ لَمْ يَفِدْ إِلَيَّ في كُلِّ خَمْسَةِ أَعْوامٍ عَامًا - لَمَحْرومٌ(٢)»؟

قال أبي: هذا عندي وَهَمٌ؛ إنما هو: كما رواه خَلَفُ بنُ خليفة(٣)، عن العلاء بن المسيَّب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن

(١) هو: عبدالرحمٰن بن يعقوب الحُرَقي.

(٢) كذا بدخول لام التأكيد على خبر المبتدأ «مَنْ أصحَحْتُ»، وفي «مُوضِح الخطيب» (١/ ٢٦٦): «من أوسعتُ عليه في الرزق... لمحروم»، ويرى بعضُ النحاة ذلك قليلاً وشاذًّا، وأنه لا يجوز دخول لام التأكيد إلا على خبر «إن» مكسورة الهمزة، وتسمى اللام المزحلقة. ويراه بعضهم جائزًا وحسنًا، واستشهدوا له بقول عنترة بن عَرُوس:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَىٰ من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وخرِّج على وجهَيْنِ:

فقيل: زِيدَتِ اللام في خبر المبتدأ، كما زيدت في خبر «أنَّ» في قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفُرقان: ٢٠] بفتح الهمزة، وكما زيدت أيضًا في خبر «لكنَّ» و«أمسى» و«ما زال».

والوجه الثاني: أنَّ هذه اللام هي لام الابتداء تأخَّرَتْ إلى الخبر، والتقدير: لَأُمُّ الحليسِ عجوزٌ. وفي الحديث الذي معنا: «لَمَنْ أصححْتُ له جِسْمَهُ...».

انظر: "الأصول" لابن السراج (١/ ٢٧٤)، و"سر صناعة الإعراب" لابن جني (١/ ٣٧٨)، و"مغني اللبيب" لابن هشام (ص٣٠٤، ٣٠٧)، و"همع الهوامع" للسيوطي (١/ ٥٠٨)، و"خزانة الأدب" للبغدادي (١٠/ ٣٤٥ الشاهد رقم ٨٥٥)، و"التفسير الكبير" للرازي (٢٢/ ٦٦- ٦٩).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المسند" - كما في "المطالب العالية" (١١٣٩)- وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧٠٣)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٦٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٣١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٢)، و"الشعب" (٣٨٣٨)، وابن الجوزي في =

النبيِّ ﷺ، ومنهُم من يَقِفُه[(١)].

٨٥٢ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بن شُعَيب بن شابُور[(٣)]، عن معاوية بن يحيى الصَّدَفي، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي سعيد الخُدري، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ** » ؟

= "العلل المتناهية" (٩٢٨)، وأبو بكر الأنباري في "الأمالي"، وابن مخلد العطاري في "المنتقى من أحاديثه"، والقاضي الشريف أبو الحسين في "المشيخة"، كما في "السلسلة الصحيحة" (١٦٦٢).
قال ابن عدي: « وهذا يعرف بخلف عن العلاء، وقد روي عن الثوري، عن العلاء، وهو غريب ». وقال البيهقي: « وقيل: عن العلاء، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد، وقيل: عنه موقوفًا، وقيل: مرسلاً ».
والمسيب هو: المسيب بن رافع .

(١) كذا قال أبو حاتم هنا ! وتقدم السؤالُ نفسه برقم (٧٨٨)، وقال هناك: « هذا خطأ؛ إنما هو العلاء بن المسيَّب، عن يونس بن خَبَّاب، عن أبي سعيد، مرسل مرفوع ». وانظر المسألة الآتية برقم (٨٦٩) ففيها تفصيلٌ طويل .

(٢) نقل الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢١٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ٢٦٠)، و"الدراية"(٢/ ٢١٥)، والعيني في "عمدة القاري" (٢١/ ١٤٨) بعض هذا النص، وستأتي هذه المسألة برقم (١٥٩٤).

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠٠)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٢٩٦).
ورواه ابن عدي - ومن طريقه البيهقي - من طريق محمد بن شعيب، عن معاوية بن يحيى الصدفي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به.
وسقط من مطبوعة "الكامل" قوله: « عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة »، والمثبت من "السنن الكبرى" للبيهقي.
قال ابن عدي: « وهذا سواء قال: عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، =

قال أبي: هذا حديثٌ كَذِبٌ بهذا الإسناد.

٨٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَبَّادُ بنُ العَوَّام[١]، عن الحَجَّاج[٢]، عن أبي الزُّبَير[٣]، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ جمعَ الحَجَّ والعُمْرَةَ، فَطَافَ لهما طوافًا واحدًا؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد.

٨٥٤ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه يوسف بن الفَيْض[٥]، عن

= وسواء قال: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي سعيد الخدري، جميعًا غير محفوظين لا يرويهما غير الصدفي ».

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٣١٦)، والترمذي في "جامعه" (٩٤٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٠٤) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، عن الحجاج، به.
قال الترمذي: « حديث حسن ».
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٥/ ٢٢٢).
ومن طريق الترمذي رواه ابن الجوزي في "التحقيق" (١٣١٤).
ورواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٠٣) من طريق أشعث بن سوَّار، عن أبي الزبير، به.
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٢١٥) من طريق يحيى بن سعيد ومحمد بن بكر، عن ابن جريج، عن أبي الزبير؛ سمع جابرًا قال: لم يطُف النبيُّ ﷺ ولا أصحابه بين الصَّفا والمروة إلا طوافًا واحدًا . زاد في حديث محمد بن بكر: طوافه الأول .

(٢) هو: ابن أرطاة .

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس .

(٤) نقل هذا النص السَّخاوي في "الأجوبة المرضية" (١/ ٢٩).

(٥) روى ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٦٣) عن يحيى بن صاعد أنه قال: « وهو يوسف بن السفر بن الفيض أبو الفيض ». وذكره السَّخاوي في "الأجوبة المرضية" (١/ ٣١)، ثم قال: « فمن قال: يوسف بن الفيض؛ فقد أصاب، ونسبه إلى جدِّه، =

الأَوْزَاعي[(١)]، عن عَطاء[(٢)]، عن ابن عباس[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ قال:

= ولم يصحِّف كنيته ».

وروايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (٣٢٤)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٣٧)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٥٦ رقم ١١٤٧٥)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٦٣)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١١٥- ١١٦ و٣٠٧)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٤٧٢)، وابن بالويه وابن صاعد، كما في "الأجوبة المرضية" للسخاوي (١/ ٣٠- ٣١).

ومن طريق ابن صاعد روته بِيبَى في "جزئها" (٦٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ٣٨٨)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٩٤٠).

قال الدارقطني في "الأفراد" (١٦٤/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرد به أبو الفيض يوسف بن السفر، عن الأوزاعي، عن عطاء ».

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٣١٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ٣٨٧- ٣٨٨) من طريق سعيد بن يعقوب، عن عبدالرحمن بن السفر، عن الأوزاعي، به.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا عبدالرحمن بن السفر ».

وقال ابن عساكر: « كذا سماه: عبدالرحمن بن السفر، وهو يوسف بن السفر، والحديث محفوظ من أصله، ولا يعرف عبدالرحمن بن السفر ».

ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٣٢٥)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٧٨)، والبيهقي في "الشعب" (٣٧٦٠) من طريق محمد بن صفوان، والأزرقي في "أخبار مكة" (٢/ ٨)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٢١) من طريق سعيد بن سالم وسليم بن مسلم، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣٨٩/ بغية الباحث) من طريق سعيد وحده، جميعهم عن ابن جريج، عن عطاء، به.

ومن طريق ابن حبان رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٩٤١)، وقال: « هذا حديث لا يصح ».

وقال ابن عدي: « هذا منكر ».

وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (١٨٧ و١٨٨).

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو . (٢) هو: ابن أبي رباح .

(٣) من قوله: « فطاف لهما طوافًا . . . » إلى هنا لم يتضح في مصورة (ف).

« إِنَّ لِلَّهِ في كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عِشْرُونَ وَمِئَةُ(١) رَحْمَةٍ تَنْزِلُ عَلَى هَذَا

---

(١) في (ش): « وعشرون ومئة »، والمثبت من بقيَّة النسخ، ومثله في "أخبار مكة" للفاكهي (٣٢٤)، و"الأفراد" للدارقطني، و"جُزْءِ بيبىٰ"، و"الفردوس" للديلمي (١/ ١٨٩ رقم ٧٠٩)، و"الأجوبة المَرضيَّة" للسخاوي (١/ ٣١).
وفي كثير من مصادر التخريج: « عشرين ومئة » و« مئةً وعشرين »، وهو الجادَّة لأنَّه اسم «إنَّ» مؤخَّر، وفي بقيَّة المصادر: « يُنْزِلُ الله عز وجل كلَّ يوم وليلة عشرين ومئة رحمة »، و« يَنْزِلُ في كل يوم وليلة عِشْرون ومئةُ رحمة »، وهذه الروايات لا إشكال فيها.
أما ما في نسخنا فيخرَّج على وجه صحيح مشهور في العربية، وهو جعل اسم «إنَّ» ضميرَ شأنٍ مقدَّرًا، وخبرها هو الجملةُ الاسمية، والتقدير: « إنَّهُ - أي الشأن والحديث - لِلَّهِ في كل يوم وليلةٍ عشرون ومئةُ رحمة »، ونحوُ هذا ما ذكروه في تخريج قولِهِ ﷺ: « إنَّ مِنْ أَشَدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ المُصَوِّرُونَ »، كما سيأتي في المسألة رقم (٢٢٠٦)، وقولِهِ ﷺ: «وإنَّ بينَ عَيْنَيهِ مَكتُوبٌ: كافِرٌ»، وقولِهِ ﷺ: «إنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ في صُحْبَتِهِ ومَالِهِ أبو بَكْرٍ ».
وضميرُ الشأن كثُرَ دورانُهُ في هذا الكتاب، بارزًا ومستترًا ومحذوفًا؛ فنقول: يكون ضمير الشأن بارزًا وهو مبتدأ، أو اسمٌ لـ«إنَّ» أو إحدى أخواتها، أو مفعولٌ أول في باب «ظنَّ» وأخواتها، ويكون مستترًا مرفوعًا اسمًا للأفعال الناسخة في باب «كان» و«كاد»، ويأتي ضمير الشأن محذوفًا منصوبًا اسمًا لـ «إنَّ» المثقلة أو إحدى أخواتها وكذلك «إنْ» و«أنْ» و«كأنْ» المخفَّفات، ويُحذف أيضًا مفعولاً أوَّلَ في باب «ظنَّ»، ولكل ذلك شواهد من القرآن والحديث وكلام العرب شعرًا ونثرًا.
قال ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" له (١/ ٢٣٦): «ويجوزُ حذفه [أي: ضميرُ الشأن] مع «إنَّ» وأخواتها، ولا يُخَصُّ ذلك بالضرورة، وعليه يُحْملُ قوله ﷺ: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ»، والتقدير: «إنَّهُ». اهـ. وقد بيَّن رضي الدين الأستراباذي في "شرح كافية ابن الحاجب" (٤/ ٣٩٨) سببَ هذا الحذف؛ فقال: «وإنما جاز حذفُ ضمير الشأن مِنْ غير ضعف؛ لبقاء تفسيره، وهو الجملة؛ فهو كالزائد، وجاء في الخبر: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ»، وعند الكسائي: «مِنْ» فيه زائدةٌ، وعند ابن كَيْسان: الحروفُ في مِثْله غيرُ عاملة لفظًا كالمكفوفة». اهـ.

البَيْتِ؛ فسِتُّونَ لِلطَّائِفِينَ، وَأَرْبَعُونَ لِلْمُصَلِّينَ، وَعِشْرونَ لِلنَّاظِرِينَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ويوسفُ ضعيفُ الحديث شِبهُ المَتْروك.

٨٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه خالد بن عمرو القُرَشي[1]، عن الثَّوْري، عن حمَّاد[2]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجُلاً وَقَصَتْه[3] ناقةٌ، فماتَ وهو مُحْرِم، فقال: « كَفِّنُوهُ، ولَا تُغَطُّوا رَأسَهُ، وَلَا تُمِسُّوهُ طِيبًا؛ فإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيامَةِ وَهُوَ يُلَبِّي »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يَرويه الثَّوْري[4]، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ. وخالدُ بن عمرو ضعيفُ الحديث .

= انظر: "شرح المفصَّل" (٣/ ١١٤-١١٨)، و"إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث" (١/ ٣٩، ٤٦، ١٢٠، ٢٠٠)، و"إملاء ما من به الرحمن" (١/ ٥٣-٥٤)، و"اللمع" لابن جني (١/ ٣٨)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ١٣-١٥)، و"شواهد التوضيح" (ص٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٢٦١-٢٦٦، ٣٥١-٣٥٩)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٦٠-٦٣)، و"مغني اللبيب" (١/ ٨٣، ٢٠٤، ٣٧٨)، و"شرح شذور الذهب" (١/ ١٧٦)، و"همع الهوامع" (١/ ٢٧٢-٢٧٤)، و"شرح النووي على مسلم" (٣/ ٩٨)، و"شرح السيوطي لسنن النسائي" (١/ ٣٠)، و"السير الحثيث، إلى الاستشهاد بالحديث، في النحو العربي" للدكتور محمود فجال (٢/ ٥١٦-٥١٩).

(١) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ١٣٦).

(٢) هو: ابن أبي سليمان .

(٣) أي: كَسَرَت عُنُقَهُ . انظر "النهاية" لابن الأثير (٥/ ٢١٤).

(٤) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٢٠٦). =

٨٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَحْمَدُ بن محمد بن[(١)] عبدالله بن القاسم بن أبي بَزَّةَ المكِّي[(٢)]، عن محمد بن يزيد بن خُنَيس[(٣)]؛ قال[(٤)]: ثنا ابنُ جُرَيْج[(٥)]، عن عَطَاء[(٦)]، عن ابن عباس؛ قال: غَدا رسولُ الله ﷺ مِنْ مِنًى، فلما انبَعَثَتْ به راحِلَتُه وعليها قَطِيفةٌ قد اشتُرِيَتْ بأربعةٍ؛ قال: «اللَّهُمَّ، اجْعَلْهَا حَجَّةً مَبْرُورَةً، لَا رِيَاءَ فِيهَا[(٧)] وَلَا سُمْعَةَ» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ ليس هو من حديثِ ابن جُرَيج.

٨٥٧ - قال أبو محمد[(٨)]: سألتُ[(٩)] أبي عن حديثٍ رواه

= ورواه البخاري (١٢٦٨)، ومسلم (١٢٠٦) من طرق أخرى عن عمرو بن دينار، به.

(١) قوله: « ابن » مكرر في (ت).

(٢) في (ك): « المالكي ».
وروايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (٨٥٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٤٥- السلفي)، والطبراني في "الأوسط" (١٣٧٨).
ورواه العقيلي في "الموضع السابق" عن أبي يحيى بن أبي مسرة، عن محمد بن يزيد بن خنيس، عن ابن جريج، عن عطاء مرسلاً.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا محمد بن يزيد، تفرَّد به ابن أبي بزَّة ».

(٣) في (أ) و(ف): « حنش »، وانظر "تهذيب الكمال" (٢٧/ ١٥).

(٤) في (ف): « فقال ».

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٦) هو: ابن أبي رباح.

(٧) قوله: «فيها» سقط من (أ) و(ش).

(٨) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٩) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألت » بالواو.

عُبَيس[١] بن مَرْحوم، عن حاتِم[٢]، عن عبدالله بن مُجَبَّر[٣]؛ قال: رأيتُ سالمَ[٤] - وهو مُحْرِمٌ - ضربَ حَيَّةً بسَوْطٍ حتى قتلَها[٥]؟

قال أبي: إنما هو: عبدالرحمٰن بن مُجَبَّر.

٨٥٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[٦] الأَحْوَص[٧]، وزُهَيْرٌ[٨]، عن أبي إسحاقَ الهَمْداني[٩]، عن المِنْهَال[١٠]؛ قال: قال عَمَّار: إذا أَرَدتَّ الحجَّ[١١] فاشتَرِطْ.

ورواه إسرائيلُ[١٢]، عن أبي إسحاق، عن المِنْهَال؛ قال: قال عَبَّاد بن عبدالله الأسدي . . . .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: على ما يَرويه إسرائيلُ أصَحُّ.

---

(١) في (ش): « عيسى ».
(٢) هو: ابن إسماعيل.
(٣) في (ت) و(ك): « محبر ».
(٤) كذا في جميع النسخ: « سالم » بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٥) الأثر رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٨٣١) من طريق نافع قال: كنا مع ابن عمر ونحن محرمون، فرأينا حية، فبدرنا سالم فقتلها. وعلقه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٥/ ١٧٢) من طريق عبدالرحمن بن حرملة قال: رأيت سالم بن عبدالله . . .
(٦) قوله: « أبو » سقط من (ك).
(٧) هو: سلَّام بن سُلَيم.
(٨) هو: ابن معاوية.
(٩) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.
(١٠) هو: ابن عمرو الأسدي. والأثر علقه ابن حزم في "المحلى" (٧/ ١١٤) من طريق أبي إسحاق، به.
(١١) في (ف): « الحاج ».
(١٢) هو: ابن يونس.

٨٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق[١]، عن محمد بن جعفر بن الزُّبَير، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن أبي ثَوْر، عن صفيَّةَ ابْنَتِ[٢] شَيْبة؛ قالت: إني لَأَنْظُرُ إلى رسول الله ﷺ الغَدَاةَ، وهو قائمٌ على[٣] باب الكعبة، بيده حَمَامةٌ مِنْ عِيدانٍ وجَدَها[٤] في البيت، فكرِهَها[٥]؟

قال أبي: ما بعدَ هذا الكلام، فهو من كلام ابن إسحاق؛ قولُهُ: فلمَّا قامَ على الباب، رَمَىٰ بها، ثم جلَسَ رسولُ الله ﷺ في المسجد، حتى فرَغَ من مقالتِه، فقام إليه عليُّ بن أبي طالب - ومِفتاحُ الكعبة في يده - قال: يا نبيَّ الله، اجمَع لنا الحِجابَةَ[٦] مع السِّقايةِ[٧]،

---

(١) روايته أخرجها في "السيرة" له؛ كما في "سيرة ابن هشام" (٤/ ٤١١)، و"البداية والنهاية" (٤/ ٣٠١)، و"التفسير" (٢/ ٢٩٩) كلاهما لابن كثير.
ومن طريق ابن إسحاق رواه أبو داود في "سننه" (١٨٧٨)، وابن ماجه (٢٩٤٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣١٩١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ٣٢٢ رقم ٨١٠)، والبيهقي في "السنن" (٥/ ١٠١).
وانظر "الثقات" لابن حبان (٢/ ٥٥-٥٦)، و"زاد المعاد" لابن القيم (٣/ ٣٥٨).

(٢) في (ك): «ابنة»، وهو الجادَّة، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيحٌ في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٣) في (ك): « قال » بدل: « على ».

(٤) في (ك): « وحدها ».

(٥) كذا في جميع النسخ: « فكرهها »! وفي مصادر التخريج السابقة: « فكسرها ».

(٦) أي: حجابة الكعبة؛ وهي: سِدَانَتُها وتَوَلِّي حِفظِها، يقوم بذلك الذين بأيديهم مِفتاحُها. انظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٣٤٠).

(٧) في (أ) و(ش): « الحجابة والسقاية ».
والسِّقاية: ما كانت قريشٌ تسقيه الحُجَّاجَ من الزَّبيب المنبوذ في الماء، وكان يليها العباسُ بن عبدالمطَّلب في الجاهلية والإسلام.اهـ. "النهاية" (٢/ ٣٨٠-٣٨١).

فليَكُنَّ[١] إلينا جميعًا، فقال رسولُ الله ﷺ: «**أَيْنَ عُثْمَانُ بْنُ طَلحَةَ؟**»، فدُعِيَ له، فقال: «**هَاكَ مِفْتَاحَكَ**»، فلمَّا دخلَ رسولُ الله ﷺ مكَّةَ، هَرَبَ[٢] عِكْرِمَةُ بن أبي[٣] جَهْل، فلَحِقَ باليَمَن، فقد زَعَمَ بعضُ العلماء: أنه كان مِنْ أَمْرِ رسولِ الله ﷺ بقَتلِهِ[٤].

قال أبي: هذا كلُّه مِنْ كلام ابن إسحاق، إلا ما وَصَفْنا في أوَّل الحديثِ .

٨٦٠ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثَ الزُّهْري[٥]، عن عليِّ بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد؛ قال: قيلَ للنبيِّ[٦] ﷺ: أين تَنْزِلُ[٧] بالخَيْف؟ قال: «**وَهَلْ تَرَكَ لنا عَقِيلٌ[٨] مَنْزِلاً ؟!**».

---

(١) كذا في (ت) و(ك)، ولم تنقط الياء في بقيَّة النسخ. وفي "الثقات" (٢/ ٥٦): «فلتكن» بالتاء المثناة الفوقية، ولم ترد اللفظة في بقيَّة المصادر التي أخرجته من طريق ابن إسحاق .

(٢) قوله: «هرب» سقط من (ف).

(٣) قوله: «أبي» سقط من (ف).

(٤) أي: أنَّ هروب عكرمة كان بسبب أَمْرِ رسول الله ﷺ بقتله، وهذا من باب رجوع الضمير إلى المصدر المستفاد من الفعل، وانظر نحو ذلك في المسألة رقم (٤٠٠) و(١١٦٥) و(٢٠١١).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٠٥٨)، ومسلم (١٣٥١).
ورواه جماعة عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ذكرهم الدارقطني في "العلل" (١٧٣٨) ثم قال: «وكلاهما محفوظان».

(٦) في (ت): «أقبل للنبي»، وفي (ك): «أقبل النبي».

(٧) في (ف): «ننزل»، وفي (ك): «ينزل»، ولم تُعجَم في (ت).

(٨) في (أ) و(ش) و(ف): «عقيلٌ لنا»، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الموافق لرواية الصحيحَيْنِ، وغيرهما.

فقال أبي: قد تفرَّد الزُّهْري برواية هذا الحديث.

٨٦١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الشَّافعي[٢]- حدَّثنا أبي[٣]؛ قال: حدَّثنا أبو ثَوْر[٤]؛ قال: حدَّثنا الشَّافعي- عن سُفْيان بن عُيَينة.

وحدَّثنا[٥] هشام بن عمَّار، عن سُفْيان بن عُيَينة، عن ابن أبي نَجِيح[٦]، عن عَطَاء[٧]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لها: «إنَّ

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٨٠). وانظر المسألة التالية.

(٢) في "الأم" (٢/ ١٣٤)، و"المسند" (ص١١٣). ومن طريق الشافعي أخرجه أبو داود في "سننه" (١٨٩٧)، والبيهقي في "سننه" (٥/ ١٠٦). وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٥/ ٢٢٣).
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٠٠)، و"شرح المشكل" (٣٨٣٨) من طريق أسد بن موسى، والطحاوي في "شرح المعاني" (٢/ ٢٠٠) من طريق يعقوب بن حميد، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٧٣) من طريق ابن أبي عمر، جميعهم عن ابن عيينة، به.
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٢١٨) من طريق محمد بن بكر، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٦٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ٩٦) من طريق داود بن مهران، عن مسلم بن خالد، والدارقطني (٢/ ٢٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٧٣) من طريق قبيصة عن الثوري، ثلاثتهم عن ابن جريج، عن عطاء، عن عائشة، به. قال الشافعي: «وربما قال سفيان: عن عطاء، عن عائشة ﵂، وربما قال: عن عطاء: أن النبي ﷺ قال لعائشة ﵂».

(٣) القائل: «حدثنا أبي»: هو ابن أبي حاتم.

(٤) هو: إبراهيم بن خالد. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٩/ ١٥٧).

(٥) القائل: «وحدثنا»: هو أبو حاتم الرازي.

(٦) هو: عبدالله.

(٧) هو: ابن أبي رباح.

طَوَافَكِ بِالبَيْتِ، وَسَعْيَكِ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ؛ يَكْفِيكِ لِحَجِّكِ[(١)] وَعُمْرَتِكِ »؟

قال أبي: حدَّثنا أبو نُعَيم[(٢)]، عن ابن عُيَينة، عن ابن أبي نَجيح، عن عَطاء: أنَّ النبيَّ ﷺ...

قال أبي: الناسُ يقولون: ابنُ أبي نَجيح، عن عَطاء: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[(٣)].

٨٦٢ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن سُلَيمان

---

(١) في (ك): « بحجك ».

(٢) هو: الفَضْل بن دُكَين، ولم نقف على روايته. والحديث رواه الشافعي في "الأم" (٢/ ١٣٤)، و"المسند" (ص١١٣) من طريق مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء، به مرسلاً. ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى"(٥/ ١٠٦).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٤٤/أ): « يرويه ابن جريج، واختُلِف عنه: فرواه قبيصة، عن الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عائشة، وخالفه معاوية ابن هشام ؛ رواه عن الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء مرسلاً، وكذلك قال ابن عيينة، عن ابن جريج، وهو الصَّحيح ».
والحديث رواه مسلم (١٢١١) من طريق عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن عائشة، به. ثم رواه من طريق عبدالله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن عائشة، به. وقد تكلَّم الأئمة في سماع مجاهد من عائشة، وذكر الرَّشيد العطَّار هذا الحديث في "غرر الفوائد المجموعة" (ص٣٥١) وبيَّن عذر مسلم في إخراجه.
وانظر "السلسلة الصحيحة" للألباني رحمه الله (١٩٨٤)، والمسألة التالية.
هذا ؛ وقوله: « مرسلٌ » كذا ورد بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة. وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) انظر المسألة السابقة، والمسألة الآتية برقم (٨٨٠).

المَخْزومي[١]، عن ابن جُرَيج[٢]، عن عَطاءٍ[٣] - وعمرِو بْنِ دينار، عن طَاوُسٍ[٤] - عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعائِشَة: « **يَكْفِيكِ طَوَافُكِ الأَوَّلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ لِلْحَجِّ وَالعُمْرَةِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٨٦٣ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن موسى بن الحُصَين[٦] بن عبدالرحمٰن بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن مَعْن بن عيسى، عن موسى بن يعقوب، عن عُمَير - أو عَمَّتِهِ[٧] - عن أمِّ سَلَمة: أنها كانت تأمُرُ يوم عَرَفَة بالشَّمْسِ - تَرعاها[٨] لها رَعِيَّةٌ[٩]- إذا زالتْ، قَطَعَتِ التَّلْبيَةَ ؟

قال أبي: كذا قال الشَّيخُ[١٠] ! وإنما هو: موسى بن يعقوب[١١]،

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٦٣).

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٣) هو: ابن أبي رَباح.

(٤) الذي يظهر من السياق: أن ابن جريج يروي هذا الحديث عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، وعن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، ولكن قرن الروايتين.

(٥) في (ت) و(ك): « قال: سألت ».

(٦) في (أ) و(ش): « الحضير ».

(٧) هي: قُرَيْبَة بنت عبدالله.

(٨) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « ترعى ».

(٩) أي: يراقب لها الشمسَ بعضُ من هم في رعايتها. قال في "اللسان" (١٤/ ٣٢٩): الرَّعِيَّة: كلُّ من شَمِلَه حِفظُ الرَّاعي ونظرُه.

(١٠) يعني: إبراهيم بن موسى.

(١١) روايته علقها ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٧٨) من طريق ابن أبي فديك، عنه، به.

عن عَمَّته، عن أمِّ سَلَمة .

٨٦٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه أبو غَزِيَّة[1]، عن إبراهيم بن سعد، عن عمر بن محمد العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ في ظِلِّ الكعبة مُحتَبِيًا بِيَدَيه[2] ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

---

(١) هو: محمد بن موسى بن مِسكين . وروايته أخرجها أبو زرعة الرازي - كما في "سؤالات البرذعي" ص(٣٨٧) -، والطبراني في "الأوسط" (٩٤١٧) من طريق أبي موسى الأنصاري، عنه، به. وسقط من مطبوع "سؤالات البرذعي" قوله: « عن نافع » والمثبت من المخطوط (٧/ب).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عمر إلا إبراهيم بن سعد، ولا عن إبراهيم إلا أبو غزية، تفرَّد به أبو موسى الأنصاري ».
ورواه أبو زرعة الرازي - كما في "سؤالات البرذعي" ص(٣٨٦) -، والفاكهي في "أخبار مكة" (٦٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٣٥)، وبيبى في "جزئها" (١٠٧) من طريق أبي غزية، عن فليح، عن نافع، عن ابن عمر، به.
قال أبو زرعة بعد روايته لكلا الطريقين: « أخاف ألا يكون لواحد منهما أصل ».
ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٢٧٢)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٦٣-٣٦٤) من طريق إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر، به. وقرن الخطيب بمحمد بن فليح أبا غزية.
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٩٢) من طريق إسحاق بن موسى، عن أبي غَزية، عن أبي المثنى الكعبي،عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن يحيى إلا أبو المثنى الكعبي سليمان بن يزيد، تفرد به أبو غزية ». وانظر "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٦٥-٦٦).

(٢) الاحتباءُ باليَدَيْنِ: هو جَمْعُهُمَا دون الركبتَيْنِ؛ والاعتمادُ عليهما في القعود. قاله الحميدي في "تفسير غريب ما في الصحيحين" (ص١٩٩). وانظر "النهاية"(١/ ٣٣٥).

٨٦٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثِ عمرو بن عثمان[٢]، عن الحارث بن عُبَيدة، عن ابن جُرَيج[٣]، عن عَطاء[٤]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « أَيُّمَا مُحْرِمٍ مَاتَ أَلَّا يُغَشَّى[٥] وَجْهُهُ »، وقال: « إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بَاعِثُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبِّيًا »، أَوْ: مُلَبِّدًا[٦]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٨٦٦ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن بِشْر[٨] بن

---

(١) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٤١٩/ مخطوط) بعض هذا النص.

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٩٢).
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٦٠/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق الحارث بن عبيدة وقال: « تفرد به الحارث بن عبيدة، عن ابن جريج، عنه ».

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٤) هو: ابن أبي رباح.

(٥) كذا في جميع النسخ، ولعلَّه مصحَّف عن: «فَلا يُغَشَّى»، أو «فلا يُغَشَّ»، أو: « لا يُغَشَّ».
لكنَّ الحديث معروف بلفظ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ بِمُحْرِمٍ هَلَكَ أَلَّا يُغَشَّىٰ وَجْهُهُ»، كما في الموضعين السابقين من "الكامل" لابن عدي، و"الأفراد" للدارقطني، وكما في "ذخيرة الحفاظ" لابن طاهر (٢/ ٧٠٠)، وهذا هو الصواب.

(٦) المراد أنه يُبعَث يومَ القيامة على هيئته التي مات عليها. وتلبيدُ الشَّعر: أن يُجعَل فيه شيءٌ من صَمغ عند الإحرام؛ لئلا يَشْعَثَ ويَقْمَل إبقاءً على الشَّعر. وإنما يلبِّد من يطولُ مُكثُه في الإحرام. اهـ. "النهاية" (٤/ ٢٢٤).
وقوله: « ملبِّدًا » كذا بصيغة الفاعل. وانظر لذلك التعليق في هامش الطبعة العامرة من "صحيح مسلم" (٤/ ٢٥) كتاب الحج، باب ما يُفعَل بالمحرم إذا مات. وانظر كذلك: "اللسان" (٣/ ٣٨٦).

(٧) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٨) في (ك): « بشير ».

الحَكَم النَّيسابوري[(١)]، عن سُفْيان بن عُيَينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر[(٢)]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ لَمْ[(٣)] يَكُنْ لَهُ نَعْلَينِ[(٤)]، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ** »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[(٥)] عبدالله بن دينار[(٦)]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ [(٧)]؛ وليس لعمرو مَعْنًى.

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٢٩).

(٢) قوله: «عن ابن عمر» سقط من (أ) و(ش).

(٣) قوله: « لم » سقط من (أ) و(ش).

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة « نَعْلَانِ »، وورَدَ على الجادَّة في "مسند أحمد" (٥٤٢٧) من حديث ابن عمر، وفي "صحيح البخاري" (٥٨٥٣)، و"سنن الدارقطني" (٢/ ٢٣٠) من حديث ابن عباس، وجاء في مصادر التخريج: « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْن »، ولا إشكال فيه.

وما وقع عندنا في النسخ يَحْتمِلُ أنْ يكون مصحَّفًا، والأصل: « مَنْ لم يَجِدْ له نَعْلَيْنِ» كما في مصادر التخريج، وإلَّا فهو مرفوعٌ بالألف، وكتابتُهُ بالياء تحتمل وجهَيْن:

الأول: أنْ تكون ياءً خالصةً مشاكلةً للفواصل بعدها « خُفَّيْنِ » و« الكعبَيْنِ »، تحقيقًا للسَّجْع في الكلام؛ فإنَّ المتكلِّم قد يلجأ إلى بعض تصرُّفٍ في الكلمة على خلاف قاعدتها في اللسان العربي مراعاةً للسَّجْع المتناظر كما هنا. وسيأتي نحوه في المسألة رقم (٨٨٨)، (١٦٧٣)، (٢٠٧١)، (٢٠٩٢). انظر: "البلاغة العربية" لعبدالرحمن حَبَنَّكَة (٢/ ٥١١).

والثاني: الإمالة، فالأصل: « نَعْلَانِ »، ثم أميلت الألف لانكسار النون بعدها، فكتبتْ ياءً، ولا تنطق على هذا إلا ألفًا ممالة: « نَعْلَيْنِ »، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).

(٥) قوله: « عن » ليس في (ش).

(٦) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٨٥٢)، ومسلم في "صحيحه" (١١٧٧).

(٧) من قوله: « قال من لم يكن ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

٨٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رَواه روَّاد بن الجَرَّاح[١]، عن عبدالعزيز بن أبي[٢] رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ عمرَ[٣] قال: وَقَّتَ رسولُ الله ﷺ لأهل نَجْد، فلما فُتِحَتِ العراقُ قال[٤]: قِيسُوا مِنْ نَحْوِ العِراقِ كَنَحْوِ قَرْنٍ[٥]. فاختَلَفوا في القياس، فقال بعضُهم: ذات عِرْقٍ، وقال بعضهم: بَطْن العَقِيق؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ابن عمر[٦]، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه: عمر.

---

(١) روايته أخرجها الطبري، كما في "الاستذكار" لابن عبدالبر (١٥٤٧٤).
وليس فيه: «قيسوا من نحو العراق كنحو قرن» رواه البخاري في "صحيحه" (١٥٣١) من طريق عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: لما فُتح هذان المِصْران أتَوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين، إن رسول الله ﷺ حدَّ لأهل نَجْد قَرْنًا، وهو جَوْرٌ عن طريقِنا، وإنا إنْ أردنا قَرْنًا شَقَّ علينا؛ قال: فانظروا حَذْوَها من طريقِكُم، فحدَّ لهم ذاتَ عِرْق.

(٢) قوله: «أبي» سقط من (ك).

(٣) قوله: «أن عمر» سقط من (ف).

(٤) أي: عمر رضي الله عنه.

(٥) قَرْن: هو ميقاتُ أهل نَجْد تلقاء مكَّة، على يوم وليلة. انظر "معجم البلدان" (٤/ ٣٣٢).

(٦) روايته أخرجها إسحاق في "مسنده" - كما في "نصب الراية" للزيلعي (٣/ ١٣) - قال: أخبرنا عبدالرزاق، قال: سمعت مالكًا يقول: وقَّت رسول الله ﷺ لأهل العراق ذات عرق. فقلت له: من حدثك بهذا؟ قال: حدثني نافع، عن ابن عمر.
ونقل الزيلعي عن الدارقطني قوله في "العلل": «روى عبدالرزاق، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي عليه السلام وقَّت لأهل العراق ذات عرق، ولم يتابع عبدالرزاق على ذلك، وخالفه أصحاب مالك، فرووه عنه، ولم يذكروا فيه ميقات أهل العراق، وكذلك رواه أيوب السختياني، وابن عون، وابن جريج، وأسامة بن زيد، وعبدالعزيز بن أبي رواد، عن نافع، وكذلك رواه سالم، عن ابن عمر، وعمرو بن دينار، عن ابن عمر».

٨٦٨ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رَوَاه روَّاد بن الجَرَّاح[٢]، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس بن مالك؛ قال: رأى رسولُ الله ﷺ رجلاً يُهادَى بين ابْنَيْهِ، فقال: « **مَا شَأْنُ هَذَا؟** »، قالوا: نَذَرَ أن يَحُجَّ ماشيًا، قال: « **مُرُوهُ أَنْ يَرْكَبَ؛ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَنْ يَعْبَأَ بِعَنَاءِ هَذَا شَيْئًا** »؟

قال أبي: إنما هو: حُمَيدٌ الطَّويل[٣]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يَرْوِ إبراهيمُ بن طَهْمان عن حبيب شيئًا.

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٨٤٠).

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٧٨)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٩٨).

(٣) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٣٨٥٤) من طريق حفص بن عبدالله السُّلمي، عن إبراهيم بن طهمان، عن يحيى بن سعيد، عن حميد، عن أنس، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ١٠٦ رقم ١٢٠٣٨)، والترمذي في "جامعه" (١٥٣٧) من طريق ابن أبي عدي، عن حميد، عن أنس، به.
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٢٨ و١٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٨٢) من طريق عبدالرحمن بن اليمان المدني، عن يحيى بن سعيد، عن حميد أنه سمع أنسًا. . . .
قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٩٤٩): « والحديث مع ذلك معلول، رواه الثقات عن حميد، عن ثابت، عن أنس ».
قلنا: ومن هذا الوجه رواه البخاري في "صحيحه" (١٨٦٥ و٦٧٠١) من طريق مروان ابن معاوية الفزاري ويحيى بن سعيد القطان، ومسلم في "صحيحه" (١٦٤٢) من طريق يزيد بن زريع ومروان الفزاري، ثلاثتهم عن حميد، عن ثابت، عن أنس، به.
ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٣٠٤٤): ثنا الصَّنعاني، ثنا بشر، ثنا حميد؛ قال: إما سمعتُ أنسًا، وإما عن ثابت، عن أنس. . . فذكره.

٨٦٩ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه صَدَقَةُ بن يزيد الخُرَاساني نزيلُ الرَّمْلَةِ[٢]، عن العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ مَنْ أَصْحَحْتُهُ، وَأَوْسَعْتُ لَهُ؛ لَمْ يَزُرْنِي فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَعْوامٍ - لَمَحْرومٌ »؟

قالا: هذا عندنا مُنكَرٌ من حديث العلاء بن عبدالرحمٰن، وهو من حديث العلاء بن المسيَّب أشبهُ .

قال أبي: والناسُ يَضْطَرِبون في حديث العلاء بن المسيَّب:

فأما خلفُ بن خليفة[٣] فقال: عن العلاء بن المسيَّب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه بعضُهم فقال: عن العلاء بن المسيَّب، عن أبيه[٤]، عن أبي هريرة، موقوفٌ[٥] .

ورواه بعضُهم فقال: عن العلاء بن المسيَّب، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) تقدمت المسألة برقم (٧٨٨) و(٨٥١).
(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٧٨٨).
(٣) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٨٥١).
(٤) من قوله: « عن أبي سعيد . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).
(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، والجادَّة: موقوفًا، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

قلتُ لأبي: فأيُّهما[١] الصَّحيحُ منهما[٢] ؟

قال: هو مُضْطَرِبٌ، فَأَعَدتُّ عليه، فلم يَزِدْنِي على قوله: هو مُضطَرِبٌ .

ثم قال: العلاءُ بن المسيَّب، عن يونس بن خَبَّاب، عن أبي سعيد، موقوفً مُرسَلً(*) أشبهُ .

قلتُ لأبي: لم يَسْمَعْ يونسُ من أبي سعيد ؟

قال: لا .

قال أبو زرعة: قال بعضُهم: العلاء بن المسيَّب، عن يونس بن خَبَّاب، عن أبي سعيد، موقوفً(*) .

قال: وقال أبو زرعة: والصَّحيحُ: عن العلاء بن المسيَّب[٣]، عن

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولعلَّه أراد: أيهما الصحيح منهما، أي: المرفوع أو الموقوف؟ والمرفوع من طريق أبي سعيد أو مِنْ طريق أبي هريرة؟ وإلَّا فالجادَّة أنْ يقال: أيها الصحيح منها ؟ والله أعلم.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « منها ».

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (٩٥١)، والطبراني في "الأوسط" (٤٨٦) من طريق محمد بن أبي عمر العدني، عن عبدالرزاق عن الثوري، عنه، به. بلفظ «أربعة أعوام». قال الطبراني: « لم يرفع هذا الحديث عن سفيان إلا عبدالرزاق ».
والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٨٢٦) - وهو من رواية الدبري عن عبدالرزاق - عن الثوري، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه - أو عن رجل - عن أبي سعيد به، موقوفًا.
وقال البيهقي في "الشعب" (٣٨٣٨): « ورواه محمد بن رافع، عن عبدالرزاق موقوفًا على أبي سعيد ».

أبيه، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ[١].

٨٧٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَعْقِلُ بنُ عُبَيدالله[٢]، عن عَطاء[٣]، عن أُمِّ سُلَيم؛ قال لها النبيُّ ﷺ: « **مَا لَهَا لَمْ تَحُجَّ مَعَنا العَامَ**[٤]؟ . . . » الحديثَ؟

قال[٥] **أبي**: ورواه حجَّاج[٦]، وابن جُرَيج[٧]، وغيرُ واحد[٨]،

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٨٨)، وفيها رجَّح أبو حاتم رواية العلاء بن المسيَّب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد، مرفوعًا، وحكم عليها بالإرسال؛ يعني بين يونس وأبي سعيد. وتقدمت برقم (٨٥١)، وفيها ترجيح أبي حاتم لرواية من رواه عن العلاء ابن المسيَّب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، وقال: « ومنهم من يقفه ».
وهذا يدلُّ على عظم إشكال هذا الحديث، ويؤيِّده ما نقله عنه ابنه هنا من تردُّده في الحكم. وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٣٠٣) الاختلاف في هذا الحديث على أبي سعيد، وختمه بقوله: « ولا يصحُّ منها شيء ». اهـ.

(٢) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٨/ ٤٣٠).

(٣) هو: ابن أبي رَباح.

(٤) في (ت) و(ك): « العامة ».

(٥) في (ك): « وقال ».

(٦) هو: ابن أرطاة. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٠٢٦)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١١٥ رقم ١١٢٩٩).

(٧) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٧٨٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٥٦).

(٨) رواه البخاري في "صحيحه" (١٨٦٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٥٦) من طريق حبيب المعلم، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٠٨ رقم ٢٨٠٨)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٢٠ رقم ١١٣٢٢) من طريق ابن أبي ليلى، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٩٩)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٤٤)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٤١ رقم ١١٤١٠)، و"الأوسط" (٨١٥٦)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (١/ ٤٠٥- ٤٠٦) من طريق يعقوب بن عطاء، وتمام في "فوائده" (٥٩٩/ الروض البسام) جميعهم عن عطاء، عن ابن عباس، به. =

عن عَطاء، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ. . .

قال أبي: أما حديثُ مَعْقِل: فيدُلُّ أنه مُرْسَلٌ، وقد قصَّر به، ومن خالفَ ابنَ جُرَيج في عطاء فقد وقع في شُغْل.

٨٧١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عُمَرُ بنُ علي الكِنْديُّ الإسْفَذَنِيُّ[١]، عن ابن أبي فُدَيك[٢]، عن سُلَيمان بن يزيد، عن ربيعة[٣]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: **« مَنْ مَاتَ في الحَرَمَيْنِ[٤] . . . »**؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: سُلَيمان، أخافُ أن يكونَ: عن الثِّقة، عن أنس .

قال أبو زرعة: حدَّثنا عَبَّاد[٥] الخُتَّلي[٦]، عن ابن أبي فُدَيْك، عن

= ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ١١٧) من طريق سليمان بن أبي داود، عن عطاء، عن ابن عباس، عن أم سليم، به.

(١) يشبه أن يكون في جميع النسخ: « الإسفذي »، وما أثبتناه من "الأنساب" للسَّمعاني (١/ ١٠٠)، وفي "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين" (١/ ٢٢٧): «الأَسْفَذْنِي» بسكون الذال.

(٢) هو: محمد بن إسماعيل.

(٣) هو: ابن أبي عبدالرحمٰن .

(٤) وتمامه: « بُعِثَ من الآمنين يوم القيامة، ومن زارني محتسبًا إلى المدينة كان في جِوَارِي يوم القيامة ».

(٥) قوله: « عباد » ليس في (ف).

(٦) في (ش) بالجيم بدل الخاء، والتاء مهملة، ولم تُعجَم الكلمةُ كلها في (أ)، وعبَّاد هذا هو: ابن موسىٰ . وروايته أخرجها السهمي في "تاريخ جرجان" ص(٤٣٤). ومن طريقه ابن عبدالهادي في "الصارم المنكي" ص(١٧٤). =

سُلَيمان، عن أنس، وأخافُ أن يكونَ أخطَأَ فيه عمرُ بن أبي بكر الكِنْدي؛ ما أعلمُ لربيعة مَعْنًى.

٨٧٢ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عبدُالله بنُ عِمْران[1]، عن يحيى بن الضُّرَيْس، عن عِكْرِمَة بن عمَّار[2]، عن الهِرْماس؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يُلَبِّي بهما جميعًا: « **لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ** »؟

قال أبي: فذكرتُهُ لأحمدَ بن حنبل فأنكَرَه[3].

قال أبي: أرى دخَلَ لعبدالله بن عِمران حديثٌ في حديث، وسَرَقَهُ

= ورواه ابن أبي الدنيا في "كتاب القبور" - كما في "اقتضاء الصراط المستقيم" لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٢٤٧) - ومن طريقه ابن عبدالهادي في "الصارم المنكي" ص(١٧٤) - من طريق سعيد بن عثمان الجرجاني، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٨٦١) من طريق أيوب بن الحسن، كلاهما عن ابن أبي فديك، به.
ومن طريق البيهقي رواه ابن عبدالهادي في "الصارم المنكي" ص(١٧٤) وقال: «هذا الحديث ليس بصحيح ولا ثابت، بل هو حديث ضعيفُ الإسناد، منقطع».
ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٣/ ٦٩ رقم١٨١٣) من طريق مسلم بن خالد الزَّنجي، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس، به.
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (١/ ١٩٨) - أخبرنا عيسى بن يونس ثنا ثور بن يزيد حدثني شيخ، عن أنس، به.

(١) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٣/ ٤٥٨ رقم ١٥٩٧١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٥٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٠٣ رقم٥٣٤).

(٢) في (ت) و(ك): « عمارة ».

(٣) وأنكره كذلك ابن حجر في "إطراف المُسنِد المعتلي" (٥/ ٤٢٩). و"إتحاف المهرة" (١٧٢٢٣).

الشَّاذَكُوني[١]؛ لأنه حدَّث به بعدُ عن يحيى بن الضُّرَيْس.

٨٧٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه وَكِيعٌ، عن شَرِيكٍ[٣]، عن عاصم بن عُبَيدالله، عن سالم، عن ابن عمر: أنه اسْتَعْصَىٰ عليه بعيرُهُ وهو مُحْرِمٌ، فرَمَاهُ[٤] بالحِجَارَةِ حتى قَتَلَهُ؟

قال أبي: هذا الحديثُ ممَّا أنكروا على عاصم بن عُبَيدالله، وحديثُ: أنَّ رجلاً تزوَّج على نَعْلَيْنِ[٥].

٨٧٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرَّحيم بن سُلَيمان[٦]، عن عُبَيدالله[٧]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «ارْمُوا الجِمَارَ بِمِثْلِ حَصَى الخَذْفِ[٨]»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الاسناد.

---

(١) هو: سليمان بن داود. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/٢٩٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/٢٠٣ رقم ٥٣٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/٢١١).
قال ابن عدي: «وهذا يعرف بعبدالله بن عمران الأصفهاني، عن يحيى بن ضريس».

(٢) انظر المسألة رقم (١٢٧٦).

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي.

(٤) قوله: «فرماه» سقط من (ف).

(٥) سيأتي الكلام على حديث: «أن رجلاً تزوج على نعلَيْنِ» في المسألة رقم (١٢٧٦).

(٦) روايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (٣٥٤٩) من طريق سهل بن عثمان، عنه، به.

(٧) هو: ابن عمر العُمَري.

(٨) سلف تفسير «حصى الخَذْفِ» في المسألة رقم (٨١٥).

فذكرتُ[١] هذا الحديثَ لابن الجُنَيد[٢]، فقال: حدَّثنا عبدالله[٣] ابن عمر بن أَبَانَ[٤] بهذا الحديث، فقال: حدَّثنا عبدُالرَّحيم بنُ سُلَيمان، عن يحيى بن أبي أُنَيْسَة[٥] - عن أبي الزُّبَير[٦]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ - وعُبَيدِالله[٧] بنِ عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قولَه.

---

(١) القائل: « فذكرت » هو: ابن أبي حاتم.

(٢) هو: علي بن الحسين.

(٣) في (أ) و(ش): « عبيدالله ».

(٤) هكذا ذكر ابن أبي حاتم رواية ابن الجنيد، عن عبدالله بن عمر بن أبان. ولم نقف عليه.
والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (٢١٠٨) فقال: حدثنا عبدالله بن عمر بن أبان، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن يحيى بن أبي أنيسة وعبيدالله بن عمر، عن أبي الزبير، عن جابر، به.
ومن طريق أبي يعلى رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٤/ ٤٨).
ورواه النسائي في "سننه" (٣٠٧٤) من طريق محمد بن آدم، وابن خزيمة في "صحيحه" - كما في "إتحاف المهرة" (٣٥٣٠) -، من طريق محمد بن العلاء، وأبو عوانة في "صحيحه" (٣٥٤٨) من طريق سعيد بن عمرو الأشعثي، جميعهم عن عبدالرحيم بن سليمان، عن عبيدالله، عن أبي الزبير، عن جابر، به.
قال ابن خزيمة: « خبر غريب غريب ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٩٠) من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير، عن جابر، به.
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٢٩٩) من طريق ابن جريج؛ أخبرنا أبو الزبير: أنه سمع جابرًا يقول: رأيتُ النبيَّ ﷺ رمى الجمرةَ بمثل حَصى الخَذْف.

(٥) في (ش): « يحيى بن أبي شيبة ».

(٦) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٧) قوله: « وعبيدالله » بالجر عطفًا على « يحيى بن أبي أنيسة ».

٨٧٥ - وسمعتُ أبي وذكَرَ[(١)] حديثًا فقال[(٢)]: حدَّثنا مُسَدَّد[(٣)]؛

---

(١) في (أ) و(ش): « ذكر » بلا واو. (٢) في (ك): « قال ».

(٣) في (أ): « مشدد »، ومسدد: هو: ابن مسرهد، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه مسدد في "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" للبوصيري (١٠٧٦) - عن عيسى بن يونس، عن عمر بن سعيد، عن عثمان بن أبي سليمان، عن علقمة، به. ومن طريقه رواه الطبراني في "الكبير" (١٨/٨ رقم٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٢٨٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٤٦٦).
فمن الجائز أن يكون مسدد كان يقول: « عثمان بن سليمان »، ثم رواه بما يوافق الجماعة.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٦٩٠) وفي "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" (١٠٧٦) - عن عيسى بن يونس، عن عمر بن سعيد، عن عثمان بن أبي سليمان، عن علقمة بن نضلة، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه (٣١٠٧)، والطبراني في "الكبير" (١٨/٨ رقم٧)، والدارقطني في "السنن" (٣/٥٨).
ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٢٠٤٧)، والأزرقي في "أخبار مكة" (٢/١٦٢-١٦٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٤٨- ٤٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/٥٨) من طريق يحيى بن سليم، والطحاوي أيضًا (٤/٤٨) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، وابن عدي في "الكامل" (٧/٢٤٦) من طريق يحيى بن نصر، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٥) من طريق سفيان الثوري جميعهم عن عمر بن سعيد، عن عثمان بن أبي سليمان، عن علقمة، به.
قال البيهقي: « هذا منقطع ».
وبوَّب البخاري في كتاب الحج من "صحيحه" (٣/ ٤٥٠) بقوله: « باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها، وأن الناس في المسجد الحرام سواءٌ خاصة؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾.
فقال ابن حجر في "فتح الباري" تعليقًا على قول البخاري هذا: « أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف حديث علقمة بن نضلة قال: توفِّي رسول الله ﷺ، وأبو بكر =

قال: نا[١] عيسى بن يونس؛ قال: حدَّثنا عمر بن سعيد بن أبي حُسَين، عن عثمان بن سُلَيمان، عن عَلْقَمة بن نَضْلَة؛ قال: تُوُفِّيَ النبيُّ ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وما تُدْعَىٰ رِباعُ[٢] مكة إلا السَّوائِبَ[٣]؛ مَنِ احْتاجَ سَكَنَ، ومن اسْتَغْنَىٰ أَسْكَنَ؟

قال أبي: كذا قال مُسَدَّد! وإنما هو: عثمان بن أبي سُلَيمان.

٨٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَبَانُ بن تَغلِب[٤]، عن أبي إسحاق[٥]، عن عبدالرحمٰن بن يزيد، عن[٦] عبدالله بن مسعود، عن

= وعمر، وما تُدعَى رباعُ مكة إلا السَّوائبَ، من احتاجَ سكن. أخرجه ابن ماجه، وفي إسناده انقطاع وإرسال».

(١) في (ت) و(ك): «ثنا».

(٢) جمع رَبْع؛ وهو: المنزلُ ودارُ الإقامة. انظر "النهاية" لابن الأثير (٢/ ١٨٩).

(٣) المراد: أن منازلَ مكة ودورَها كانت تُدعى: السَّوائب؛ لأنها كانت مُسَيَّبة مَشاعًا لكل أحدٍ، لا يتملَّكُها شخصٌ بعينه، فمن احتاج إلى النزول فيها سكنها، ومن استغنى عنها أسكنَ غيرَه فيها.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٤١٠ رقم ٣٨٩٧)، والبزار في "مسنده" (١٩٠١)، والنسائي في "سننه" (٢٧٥١)، والشَّاشي في "مسنده" (٤٨٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٢٧).

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن أبي إسحاق إلا من حديث أبان بن تغلب».

ورواه مسلم (١٢٨٣) من طريق عبدالرحمن بن يزيد والأسود بن يزيد؛ قالا: سمعنا عبد الله بن مسعود يقول بجَمْعٍ: سمعتُ الذي أُنزلت عليه سورة البقرة هاهنا يقول: «لبَّيكَ اللهم لبَّيك»، ثم لبَّى، ولبَّينا معه.

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٦) قوله: «عن» تصحَّف في (ش) إلى: «ابن».

النبيِّ ﷺ: أنه كان يُلَبِّي: « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَريكَ لَكَ ... »، فذكَرَ الحديثَ.

ورواه شُعْبَة[1]، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن يزيد؛ قال: كانت تَلبِيَةُ عبدالله بن مسعود ... لم يرفَعْهُ؟

قال أبي: حديثُ شُعْبَةَ أصحُّ.

٨٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بنُ عُلَيَّة[2]، عن

---

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٢٧) بلفظ: « كنت مع عبدالله بعرفة، فلبى عبدالله، فلم يزل عبدالله يلبي حتى رمى جمرة العقبة، فقال رجل: من هذا الذي يلبي في هذا الموضع؟ قال: وقال عبدالله في تلبيته شيئًا ما سمعته من أحد: لبيك عدد التراب.

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٠٧٢) من طريق أبي بكر بن عياش، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (٣/ ٢٤) - من طريق جرير بن حازم، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٢١) من طريق إسرائيل جميعهم عن أبي إسحاق، به.

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٤٦٧) من طريق عمارة، عن عبدالرحمن بن يزيد قال: كان عبدالله يعلمنا هذه التلبية: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك ».

(٢) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته لم نقف عليها، لكن الحديث أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (٣٢٢٩) من طريق وهب بن جرير، عن هشام بن حسان به مرسلاً.

ورواية وهب هذه ذكرها ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٧٢١) موصولة بذكر أنس وكذا رواها الإمام أحمد في "مسنده" (٣/ ٢١٤ رقم ١٣٢٤٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٢١٩/ المنتخب)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٨٤).

هشام[١]، عن محمد[٢]: أنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا حلَق رأسَهُ بمِنًى؛ قال هكذا بشِقِّه[*] الأَيْمَنِ[٣]، فأعطاهُ أبا طَلْحة، ثم قال[٤] هكذا بشِقِّه[*] الأيسَر، فأعطاهُ الناسَ.

قال أبي: الناسُ يَرْوُونَ[٥] هذا الحديثَ عن هشام[٦]، عن محمد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

٨٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قَزَعَةُ بن سُوَيد[٧]، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر؛ قال: كنَّا مع رسول الله ﷺ في المَسِير بِعَرَفَة، فأخرجَتِ امرأةٌ أعرابيَّةٌ رأسَها من هَوْدَجٍ[٨]، ومعها[٩]

---

(١) هو: ابن حسَّان.

(٢) هو: ابن سيرين.

(*) في (ك): «شقه».

(٣) قوله: «الأيمن» سقط من (أ) و(ش).

(٤) في (ك): «وقال».

(٥) في (أ) و(ش): «قال أبي: يَرونَ».

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٣٠٥) من طريق حفص بن غياث، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وسفيان بن عيينة، ثلاثتهم عن هشام، به.

(٧) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٦٤٣)، والترمذي في "جامعه" (٩٢٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٨/٩٨).
قال الترمذي: «وقد روي عن محمد بن المنكدر، عن النبي ﷺ، مرسلاً».
ورواه ابن أبي الدنيا في "العيال" (٦٤١)، والترمذي في "جامعه" (٩٢٤)، وابن ماجه في "سننه" (٢٩١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/١٥٦) من طريق محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر، به.
قال الترمذي: «حديث جابر حديث غريب».

(٨) في (ف) حرفٌ زائد متصل بالجيم، يشبه أن يكون نونًا غير معجمة أو نحوها.

(٩) في (ف): «معها» بلا واو.

صَبِيٌّ[١]، فقالت: يا رسولَ الله، ألهذا حَجٌّ؟ قال: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ»؟

قال أبي: قال ابن عُيَينة[٢]: قال إبراهيم بن عُقْبَة: أنا[٣] حدَّثتُ[٤] ابنَ المُنكَدِر، عن كُرَيب[٥]، عن ابن عباس ... هذا الحديثَ.

٨٧٩ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه المُحاربي[٧]، عن عبدالحميد بن جعفر، عن عثمان بن عَطاء، عن أبيه[٨]، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الدِّينُ خَمْسٌ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهَا شَيْئًا دونَ شَيْءٍ: شَهَادَةُ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،

---

(١) في (ك) كلمةٌ كُتبت فوق قوله: «صبي» لم تتضح.

(٢) يعني: سفيان. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٣٣٦) من طريقه عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، به.
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (ل١٦٧/أ- ب/أطراف الغرائب) من طريق الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن كريب، عن ابن عباس، به. وقال: «تفرد به حماد بن عيسى بن الطفيل الجهني، عن الثوري...».

(٣) في (أ) و(ش): «أما».

(٤) في (أ) و(ش) و(ك): «حديث»، ولم تنقط التاء في (ت).

(٥) قوله: «عن كريب» سقط من (أ) و(ش).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٦٢)، ونقلها بتمامها ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٩٦).

(٧) هو: عبدالرحمٰن بن محمد. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٠١-٢٠٢) وعنده: «عبدالحميد بن أبي جعفر». وقال: «غريب من حديث ابن عمر بهذا اللفظ، لم يروه عنه إلا عطاء، ولا عنه إلا ابنه عثمان، تفرد به عبدالحميد بن أبي جعفر».

(٨) هو: عطاء بن أبي مسلم الخراساني.

وَإِيمَانٌ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَالحَيَاةِ بَعْدَ المَوْتِ؛ هَذِهِ وَاحِدَةٌ. وَالصَّلَوَاتُ الخَمْسُ عَمُودُ الدِّينِ، لَا يَقْبَلُ اللهُ الإِيمَانَ إِلَّا بِالصَّلَاةِ، والزَّكَاةُ طُهُورٌ مِنَ الذُّنُوبِ، لَا يَقْبَلُ اللهُ الإِيمَانَ وَلَا الصَّلَاةَ إِلاَّ بِالزَّكَاةِ ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ[١] ، ثُمَّ جَاءَ رَمَضَانُ، فَتَرَكَ صِيَامَهُ مُتَعَمِّدًا؛ لَمْ يَقْبَلِ اللهُ مِنْهُ الإِيمَانَ، وَلَا الصَّلَاةَ، وَلَا الزَّكَاةَ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعَ، ثُمَّ تَيَسَّرَ لَهُ الحَجُّ، فَلَمْ[٢] يَحُجَّ، وَلَمْ يُوصِ بِحَجَّةٍ، وَلَمْ يَحُجَّ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِهِ؛ لَمْ يَقْبَلِ اللهَ مِنْهُ الأَربَعَ الَّتِي قَبْلَهَا؛ لأَنَّ الحَجَّ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ اللهِ تَعَالَى »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ يَحْتَمِلُ أنَّ هذا[٣] كلامُ[٤] عَطاء الخُراساني، وإنما هو: عبدالحميد بن أبي جعفر؛ شيخٌ كوفي[٥].

٨٨٠ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه أبو ثَوْرٍ[٧]، عن ابن

---

(١) في (أ) و(ش): « فمن فعل ذلك ».

(٢) في (أ) و(ش): « ولم ».

(٣) في (ك): « أن يكون هذا ».

(٤) في (ف): « أن هذا الكلام كلام ».

(٥) قال ابن رجب: « الظاهر أنه من تفسيره - أي عطاء - لحديث ابن عمر، وعطاء من جِلَّة علماء الشام ».

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٨٦١)، وانظر المسألة رقم (٨٦٢).

(٧) هو: إبراهيم بن خالد . وتقدم في المسألة (٨٦١) أنه يروي هذا الحديث عن الشافعي، عن سفيان بن عيينة.

عُيَينة، عن ابنِ[1] أبي نَجِيح[2]، عن عَطاء[3]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لها: «طَوَافُكِ بِالبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالمَروَةِ؛ يَكْفِيكِ لِحَجِّكِ وَعُمْرَتِكِ».

قال سُفْيان: يعني بعد المُعَرَّف[4]؟

قال[5] أبي: هكذا حدَّثنا به[6] أبو ثَوْر مُوَصَّلً[7]!

وحدَّثنا عليُّ بن هاشم بن مَرْزوق[8]، عن ابن عُيَينة، عن ابن أبي نَجِيح، عن عَطاء: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعائِشَة... مُرسَلٌ، ومُرْسَلً أَصَحُّ[9].

---

(١) قوله: «ابن» سقط من (ك).

(٢) هو: عبدالله، واسم أبي نَجيح يَسار. (٣) هو: ابن أبي رَباح.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «المعر»، وانظر التعليق التالي.
والمُعرَّفُ: هو موضعُ الوقوف بعَرَفَة. انظر "معجم البلدان" (٥/ ١٥٥).

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): «وقال». والظاهر أن حرفَ الفاء من الكلمة السابقة - «المعرَّف» - تصحف إلى واو في الأصل الذي نسخت منه هذه النسخ، فألحقت بـ« قال »، فجاءت العبارة فيها هكذا: « المعروقال ».

(٦) قوله: « به » ليس في (أ) و(ش).

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وقوله: « موصَّل » هو بتشديد الصاد. انظر لذلك التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٨) ورواه في المسألة رقم (٨٦١) عن أبي نُعَيم الفضل بن دُكَين، عن ابن عُيَيْنَة، به مرسلاً كذلك.

(٩) كذا، والأصل أن يقال: « ... مرسلاً، وهو أصحُّ مرسلاً »؛ لكنَّه جاء بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر لها التعليق على المسألة رقم (٣٤).

٨٨١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه مالكٌ[٢]، عن أيُّوب السَّخْتِياني، عن محمد بن سيرين، عَمَّن أخبره، عن عُبَيدالله بن عباس: أنَّ رجلاً جاءَ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، إنَّ[٣] أمِّي كبيرةٌ لا تَسْتَطِيعُ؛ إنْ نُرْكِبْهَا[٤]، لم تَستَمسِكْ، فإنْ[٥] رَبَطناها خِفتُ أن تموتَ، أَأَحُجُّ[٦] عنها؟ قال: «نَعَمْ»؟

قال أبي: عُبَيدالله بن عباس، عن النبيِّ ﷺ، مُرْسَلٌ[٧].

---

(١) سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث أيضًا في "المراسيل" رقم (٤٢٢)، فأجاب بمثل جوابه هنا.
وانظر "جامع التحصيل" ص(٢٣٢)، و"تحفة التحصيل" ص(٢١٧).

(٢) في "الموطأ" برواية القعنبيِّ، ومُطَرِّفٍ، وعبدِالله بنِ وَهْب؛ كما في "التمهيد" (١/ ٣٨٢).

(٣) في (ك): «إني».

(٤) قوله: «لا تستطيع أن نركبها» أثبتناه من (ت)، وكذا في (ك) إلا أنَّ فيها: «يركبها» بالياء التحتية، وفي بقيَّة النسخ: «لا نستطيع أن نركبها».
وفي "المراسيل" للمصنِّف: «ولا نستطيع أن نركبها»، وعلَّق المحقِّق قال: «في المطبوعة: لا تستطيع أنْ تركب». وجاء الحديث في "التمهيد" لابن عبدالبر على ألفاظ، ومنها أن الرجل قال: «يا رسول الله، إنَّ أمَّه عجوزٌ؛ إنْ حَزَمَهَا خَشِيَ أن يقتلها، وإن حَمَلَهَا لم تَسْتَمْسِكْ»، وقد يشهد هذا اللفظ لما أثبتناه من (ت).
والحديث مشهور عن الفضل بن العباس؛ أنَّه كان رديفَ النبي ﷺ، فجاءه رجلٌ فقال: «يا رسول اللهِ، إنَّ أمِّي عجوزٌ كبيرة؛ إنْ حملتُهَا لم تَسْتَمْسِكْ، وإنْ ربطتُهَا خَشِيتُ أنْ أَقْتُلَهَا».

(٥) في (ت) و(ك): «قال» بدل: «فإن». (٦) في (ت) و(ك): «أحج».

(٧) اختُلِف في هذا الحديث على ابن سيرين على أوجه عدَّة، وتوسع ابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣٨٢-٣٨٨) في ذكر الاختلاف فيه، وقال بعد ذكره لرواية مالك السابقة: «هكذا رواه القعنبي ومطرِّف وابن وَهْب عن مالك، واختُلِف فيه على =

٨٨٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبدُالواحد بن زياد، عن يونس بن عُبَيد، عن عمرو[٢] بن سعيد، عن أبي زُرْعَة بن عمرو بن جرير؛ قال: قال لي سعدُ بن مالك: رأيتُ امرأةً تطوفُ بالبيتِ...؟

قال أبي: لا أظنُّه[٣] أدرَكَ أبو زرعة سعدًا.

= ابن القاسم، فمرَّة قال فيه: عن عبد الله بن عباس، وهو الأثبتُ عنه، ومرَّة قال: عن عبيد الله بن عباس، والصَّحيحُ فيه من رواية مالك: عبيد الله بن عباس. وقد اختُلِف فيه أيضاً على ابن سيرين من غير رواية مالك، ومن غير رواية أيوب أيضاً، فقيل عنه فيه: عن عبيد الله بن عباس، وقيل: عنه، عن الفضل بن عباس، وقيل: عنه، عن عبد الله بن عباس. وهم إخوة عدد: الفضل، وعبد الله، وعبيد الله بنو العباس بن عبد المطلب، ولهم إخوة قد ذكرناهم في كتاب الصَّحابة والحمد لله.
ولم يسمع ابن سيرين هذا الحديث لا من الفضل، ولا من غيره من بني العباس؛ وإنما رواه عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، وهو حديثُ يحيى بن أبي إسحاق مشهور عند البصريين، معروف، رواه عنه جماعة من أئمة أهل الحديث، ويحيى بن أبي إسحاق أصغرُ من ابن سيرين بكثير، ومثله يروي عن ابن سيرين.
وقال بعض أصحاب مالك في هذا الحديث: عن مالك، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس؛ ولم يُسمِّه، ثم طرحه مالك بآخره فلم يروه يحيى بن يحيى صاحبنا، ولا طائفة من رواة "الموطأ"، وإنما طرحه مالك؛ لأن الاضطراب فيه كثيرٌ، فمن الاضطراب فيه ...»، ثم شرع في ذكر هذا الاضطراب.

(١) وسأل ابن أبي حاتم أباه أيضًا عن هذا الحديث في "المراسيل" رقم (٤٥٥)، فأجاب بمثل جوابه هنا.

(٢) في (ك): «عمر».

(٣) ضمير النصب في «أظنُّه» هو ضمير الشأن والحديث، والمراد: «لا أظنُّ الشأن: أدرك أبو زرعة سعدًا». وفي "المراسيل" للمصنِّف: «قال أبي: لا أظنُّ أبا زرعة أدركَ سعدًا»، وانظر الكلام على ضمير الشأن في المسألة رقم (٨٥٤).

٨٨٣ - وسُئِلَ أبو زرعة[(١)] عن حديثٍ رواه يَعْلى بن عُبَيد[(٢)]، عن سُفْيان الثَّوْري، عن منصور[(٣)]، عن مِقْسَم[(٤)]، عن ابن عباس؛ قال: ساقَ النبيُّ ﷺ[(٥)] مِئَةَ بَدَنَةٍ فيها جَمَلٌ لأبي جَهْل؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الثَّوري[(٦)]، عن ابن أبي ليلى[(٧)]، عن الحَكَم[(٨)]، عن مِقْسَم، عن ابن عباس، والخطأُ مِنْ يَعْلى.

---

(١) في (ك): «سألت أبا زرعة»، وفي (ت): «سألت أبو زرعة»، وفي (ف): «وسئل أبي زرعة»، والمثبت من (أ) و(ش).
ونقل هذه المسألة ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٨٧٥)، وفيه: «سألتُ أبا زرعة».

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٣٠).

(٣) هو: ابن المُعتَمِر.

(٤) هو: ابن بُجْرَة، مولى ابن عباس.

(٥) في (ف): «رسول الله ﷺ» بدل «النبي ﷺ».

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٨١٤)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٤ و٢٦٩ رقم ٢٠٧٩ و٢٤٢٨)، وابن ماجه في "سننه" (٣١٠٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٤٠٥)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٩٩ رقم ١٢٠٥٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٩٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٤١٤) من طرق عنه، به.
ورواه أحمد (١/ ٣١٤ رقم ٢٨٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٣٠)، و"الدلائل" (٤/ ١٥١- ١٥٢) من طريق زهير بن محمد، والمحاملي في "أماليه" (٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٣٠) من طريق هشيم كلاهما عن ابن أبي ليلى، به.

(٧) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٨) هو: ابن عُتَيبة.

٨٨٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يونسُ بنُ بُكَير، عن[(١)] محمد بن إسحاق، عن إبراهيم بن عُقْبَة، عن كُرَيب[(٢)]، عن ابن عباس؛ قال: بَعثَني رسولُ الله ﷺ مع مَيمونَةَ[(٣)] زوجِ النبيِّ ﷺ - يَقُودُ[(٤)] بها بعيرَها يوم النَّحْرِ؛ لترميَ جَمْرَةَ العَقَبَة بمِنًى - فما زلتُ

---

(١) في (ف): « و » بدل: « عن ».
(٢) هو: مولى ابن عباس.
(٣) في (ك): « ميمومنه ».
(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « أَقُودُ » كما في "الطبقات الكبرى" لابن سعد، وجاء في "السنن الكبرى" للبيهقي بلفظ: « فاتَّبَعْتُ هودَجَها »، وما في النسخ يحتمل وجهَيْنِ:
الأوَّل: أنه إدراجٌ من أحدِ الرواة يفسِّر ما أُرْسِلَ به ابن عباس.
والثاني: أنَّه من تتمَّة كلام ابن عباس عن نفسه، لكنَّه جاء على الالتفات؛ من التكلُّم إلى الغيبة؛ والالتفاتُ: هو نقلُ الكلام من أسلوبٍ إلى آخَرَ من التكلُّم أو الخطاب أو الغَيْبة، إلى آخَرَ منها بعد التعبير الأوَّل، وهو نقل لفظي ومعنوي؛ **مثاله من التكلُّم إلى الخطاب قولُهُ:** ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧١-٧٢]، **ومن التكلُّم إلى الغيبة** نحو: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴿١﴾ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١-٢]، **ومن الخطاب إلى الغيبة** نحو: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ ﴿٧٠﴾ يُطَافُ عَلَيْهِمْ﴾ [الزخرف: ٧٠-٧١]، **ومن الغيبة إلى التكلُّم** نحو: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا﴾ [فصلت: ١٢]، **ومن الغيبة إلى الخطاب** نحو: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا ﴿٢٢﴾﴾ [الإنسان: ٢١-٢٢].
ومن شرط الالتفات: أن يكون الضميرُ في المنتقل إليه عائدًا في نفسِ الأمر إلى المنتقَلِ عنه، وأنْ يكون في جملتين...
والالتفاتُ من محاسن الكلام، ووجْهُ حُسْنِهِ - على ما ذكر الزمخشري -: هو أنَّ الكلام إذا نُقِلَ من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسَنَ تطريةً لنشاط السامع، وأكثر إيقاظًا للإصغاء من إجرائه على أسلوب واحد.
وانظر: "الكليات" للكفوي (ص١٦٩-١٧٠)، و"تلخيص المفتاح مع شرح البرقوقي" (ص٩٤- ٩٧)، و"بغية الإيضاح" (١/ ١١٤- ١٢٠)، و"معاهد التنصيص" (١/ ١٧٠)، و"المثل السائر" لابن الأثير (٢/ ٣- ١٦)، و"خزانة =

أسمعها تقول: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْك[١]، لَبَّيْك، فلمَّا قَذَفَتِ الجَمْرَةَ[٢] بأَوَّل حَصاة، أَمسَكَتْ[٣]؟

قال أبو زرعة: إنما هو: عن كُرَيب[٤]؛ قال: بعَثَني ابن عباس مع مَيمونَةَ زوجِ النبيِّ ﷺ...[٥]، ويُونُسُ[٦] بن بُكَيْرٍ يَهِمُ فيه.

٨٨٥ - وسمعتُ أبا زرعة، وحدَّثنا عن بَكَّار بن عبدالله بن بَكَّار ابن عبدالملك بن الوليد بن بُسْرِ بنِ أَرْطَاةَ القُرَشي الدِّمَشْقي[٧]، عن

= الأدب، وغاية الأرب" لابن حجة الحموي (٢/ ٣٤- ٤٠)، و"معجم البلاغة العربية" لطبانة (ص٦٢٦- ٦٣٠)، و"البلاغة العربية" لحبنكة (١/ ٤٧٨- ٤٩٧).

(١) قوله: «اللهم لبيك» ليس في (ت) و(ك).

(٢) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «الجمر».

(٣) يعني: عن التَّلبية.

(٤) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٨/ ١٣٩) من طريق وُهَيب بن خالد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١١٣) من طريق عبدالعزيز الدَّراوردي، كلاهما عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب؛ قال: بعثني ابن عباس... فذكره.

(٥) قوله: «زوج النبي ﷺ» ليس في (ت) و(ك).

(٦) في (ت) و(ك): «يونس» بلا واو.

(٧) روايته أخرجها بقي بن مخلد في "الحوض والكوثر" (١٠).
ورواه بقي بن مخلد أيضا (٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٧٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٣٢٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٩/ ١١٨) و(٥١/ ٥٢) من طريق القاسم بن عثمان الجوعي، عن عبدالله بن نافع، به.
قال ابن عساكر: «غريب من حديث مالك، عن نافع». وقال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (ص ٣٧٥-٣٧٦): «وقال لي أبو زرعة: ابن نافع الصائغ عندي منكر الحديث؛ حدَّث عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: "ما بين بيتي ومنبري"، وأحاديثَ غيرها مناكير، وله عند أهل المدينة قدر في الفقه». =

عبدالله بن نافع[١] الصَّائغ، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال رسولُ الله ﷺ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي إلى مِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي[٢] عَلَى حَوْضِي».

وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن هذا الحديث؟

فقال[٤]: هكذا كان يقولُ عبدالله بن نافع! وإنما هو: مالكٌ[٥]، عن خُبَيب بن عبدالرحمٰن، عن حَفْص بن عاصم، عن أبي سعيد - أو عن أبي هريرة - قال: قال رسولُ الله ﷺ.

= ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٧٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٧/ ٣١٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ١٦٠)، و"المهروانيات" (١٠٢)، وتمام في "فوائده" (٦٦٠/الروض البسام) من طريق أحمد بن يحيى، والعقيلي (٤/ ٧٢) من طريق حباب بن جبلة الدقاق كلاهما عن مالك، به.

قال الطحاوي: «وهذا من حديث مالك يقول أهل العلم بالحديث: إنه لم يحدث به عن مالك أحد غير أحمد بن يحيى هذا، وغير عبدالله بن نافع الصائغ».

وقال الخطيب في "المهروانيات": «هذا حديث غريب من حديث مالك، عن نافع، تفرَّد بروايته عن أحمد بن يحيى الأحول، وتابعه عبدالله بن نافع، عن مالك».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ١٨١) بعد أن ذكره من طريق أحمد بن يحيى: «وهذا أيضًا إسناد خطأ لم يتابع عليه، ولا أصل له».

(١) من قوله: «عبدالملك بن الوليد ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)، وفي موضعه في (ت) إشارة لَحَق، ولم يظهر شيء في التصوير.

(٢) قوله: «ومنبري» تصحَّف في (ك) إلى: «وقبري»، وهي محتملة للوجهين في (ت).

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): «سئل» بلا واو. (٤) في (ك): «قال».

(٥) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ١٩٧).

ومن طريق مالك رواه البخاري في "صحيحه" (٧٣٣٥)، وأحمد (٢/ ٢٣٦ رقم٧٢٢٣)، والبزار في "مسنده" (٩٢/ ب/ مسند أبي هريرة)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٨٦) عن أبي هريرة فقط. =

٨٨٦ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه قُرَّانُ بن تَمَّام[١]، عن أيمَنَ بنِ نَابِلٍ، عن قُدامَةَ العامري[٢]؛ قال[٣]: رأيتُ النبيَّ ﷺ يطوفُ بالبيت، يَسْتَلِمُ الحَجَر بِمِحْجَنِه .

= قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٨٥): « هكذا رَوى هذا الحديث عن مالك رحمه الله رواةُ "الموطأ" كلُّهم - فيما علمت - على الشَّك في أبي هريرة وأبي سعيد، على نحو الحديث الذي قبله، إلا : معن بن عيسى، وروح بن عبادة، وعبد الرحمن بن مهدي، فإنهم قالوا فيه: عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعًا على الجمع؛ لا على الشَّك ».

وقال أيضًا: « رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بإسناده، فجعله عن أبي هريرة وحده، ولم يذكر معه أبا سعيد ».

قال: « والحديث محفوظ لأبي هريرة بهذا الإسناد؛ كذلك رواه عبيد الله بن عمر عن خبيب بهذا ».

ورواه البخاري (١١٩٦)، ومسلم (١٣٩١)، والبزار في "مسنده" (٩١/أ/مسند أبي هريرة) من طريق عبيدالله بن عمر، عن خبيب بن عبدالرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة. وانظر "العلل" للدارقطني (١٥٣١).

(١) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٣/ ٤١٣ رقم١٥٤١٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٢٨) والفاكهي في "أخبار مكه" (٤٦٩)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٣٤)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٨ رقم٨٠)، وفي "الأوسط" (٨٠٢٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٥٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٧٧١).

قال الطبراني في "الأوسط": « لم يرو هذا الحديث عن أيمن إلا قران بن تمام ».

وقال العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٤٨/ السلفي): « وهذا الحديث رواه قرَّان بن تمام، عن أيمن بن نابل، عن قدامة بن عبد الله الكلابي، عن النبي ﷺ هكذا، ولم يتابَع عليه قرَّان، ورواه الناس عن أيمن بن نابل: الثوريُّ وجماعة، عن قدامة بن عبد الله: رأيت النبيَّ ﷺ يرمي جمرةَ العقبة على ناقة، بهذا اللفظ ». وانظر "ميزان الاعتدال" (١/ ٢٩٤).

(٢) هو: ابن عبدالله .

(٣) في (ك): « فقال ».

فسمعتُ[١] **أبي يقول**: لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن أَيْمَنَ إلا قُرَّانٌ، ولا أراه محفوظًا، أين كان أصحابُ أيمَنَ بنِ نَابِلٍ عن هذا الحديث؟!

٨٨٧ - **وسألتُ**[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه محمَّد بن أيُّوب، عن حَفْص المِهْرَقاني[٣]، عن محمَّد بن سعيد بن سابق، عن عمرو[٤] بن أبي قَيْسٍ[٥]، عن إبراهيم بن مُهاجِر، عن أبي بكر بن[٦] حَفْصٍ، عن ابن عمر[٧]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الغَازِي وَالحَاجُّ والمُعْتَمِرُ وَفْدُ اللهِ؛ سَأَلُوا**[٨] **اللهَ فَأَعْطَاهُمْ، ودَعَوُا اللهَ فَأَجَابَهُمْ** » ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما هو أبو بكر بن حَفْص، عن عمر، مُرسَلٌ[٩]. وقد أدركَ أبو بكرِ بنُ حَفْصٍ ابنَ عمر، ولم يُدْرِكْ عُمَرَ. وكنت قَدِمْتُ قَزْوِينَ، فكتبتُ حديثَ محمد بن سعيد بن سابق،

(١) كذا في (ف)، وفي (أ) و(ش): « وسمعت »، وفي (ت) و(ك): « سمعت ».

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٨٤٦) و(٨٤٧)، والمسألة الآتية برقم (٨٩٤) و(١٠٠٧).

(٣) هو: حفص بن عمر المِهْرَقاني؛ بكسر الميم، وسكون الهاء، وفتح الراء؛ كما في "الأنساب" للسمعاني (٤/ ٣٥٠).

(٤) في (ك): « عمر ».

(٥) قوله: « قيس » تصحَّف في (أ) و(ش) إلى: « سابق ».

(٦) قوله: « ابن » سقط من (ش).

(٧) قوله: « عن ابن عمر » سقط من (أ) و(ش).

(٨) في (ت) و(ك): « شاكر » بدل: «سألوا ».

(٩) قوله: « مرسل » يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

عن عمرو بن أبي قَيس، عن إبراهيم بن مُهاجِر، عن كَثِيرِ بن شِهاب .

فإذا هذا الحديثُ - كما قال أبي -: إبراهيمُ بنُ مُهاجِر[١]، عن أبي بكر بن حَفْص، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

٨٨٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عَمْرُو بن خالد الحَرَّاني، عن ابن لَهِيعَة[٢]، عن محمَّد بن عَجْلان، عن أبي سَلَمة، عن سعد[٣]: أنه سمعَ بعضَ بني أخيه يُلَبِّي: لَبَّيْكَ[٤] ذو المَعَارِجِ[٥]، فقال سعد: أَجَلْ! إنه لذو المَعَارِج، وما كُنَّا نقولُ هذا مع رسولِ الله ﷺ؟

(١) من قوله: « عن كثير . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).
(٢) هو: عبدالله .
(٣) في (أ) و(ش): « سعيد ». وسعد هو: ابن أبي وقَّاص رضي الله عنه .
(٤) قوله: « لبيك » مكرر في (ك).
(٥) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «لبيك ذا المعارج»، وهو الجادَّة؛ لأنه منادًى مضاف منصوبٌ بالألف، حذفتْ منه أداة النداء « يا »، وما وقع في النسخ إنْ لم يكنْ تحريفًا؛ فإنَّه قد يخرَّج على وجهَيْنِ:
الأوَّل: أنَّ « ذو » بالواو لفظًا ورسمًا، وهي خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لبيك؛ أنتَ ذو المعارج.
والثاني: أنها بالألفِ لفظًا على أنها منادًى مَنْصُوبٌ بالألف، وإنما رسمتْ واوًا على الأصل في لامها؛ فإنَّ أصل « ذو »: « ذوو »، ومثل ذلك كلمة « أبو » كما تقدم في التعليق على المسألة رقم (٢٢).
فإنْ قال قائل: إنما جاءت « ذو » هنا بالواو رسمًا ونطقًا مشاكلةً لما سيأتي بَعْدُ مِنْ قوله: « إنَّه لذو المعارج »؛ فإنَّ المتكلِّم قد يلجأ إلى بعض تصرُّفٍ في الكلمة على خلاف قاعدتها في اللسان العربي مراعاةً للمشاكلة مع كلمة أخرى.
قلنا: لا يبعد ذلك، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٦٦)، وسيأتي نحوه في المسألة رقم (١٦٧٣) و(٢٠٧١) و(٢٠٩٢).

قال أبو زرعة: هكذا رواه عَمْرُو بن خالد! وإنما هو كما رواه الثَّوْري[١]، وجرير[٢]، ويحيى بن سعيد القَطَّان[٣]، وحاتِم[٤]، وأبو خالد الأحمر[٥]، والدَّرَاوَرْدي[٦]، عن ابن عَجْلان، عن عبدالله ابن أبي سَلَمة. زاد الدَّرَاوَرْدي: عن عامر بن سعد، عن سعد[٧].

٨٨٩ - [٨].

---

(١) هو: سفيان.

(٢) هو: ابن عبدالحميد.

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٧٢ رقم ١٤٧٥)، والبزار في "مسنده" (١٢٤٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٢٤)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٨٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٤٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٥/ ١٢٩). ومن طريق أحمد وأبي يعلى رواه الضياء في "المختارة" (٩٦٧ و٩٦٨).

(٤) هو: ابن إسماعيل.

(٥) هو: سليمان بن حيَّان. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٤٦٥). ورواه الشافعي في "الأم" (٢/ ١٥٦)، و"المسند" ص(١٢٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٤٥) من طريق القاسم بن معن، عن ابن عجلان، به.

(٦) في (ف): «الدَّرَاوَرْدِي» بلا واو.
والدراوردي هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٢٤٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٢٥).

(٧) قال الدارقطني في "العلل" (٦٤٨): «يرويه محمد بن عجلان، عن عبد الله بن أبي سلمة، واختُلِف عنه، فرواه القاسم بن معن ويحيى بن القطان وأبو خالد الأحمر والثوري، عن ابن عجلان، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن سعد. وخالفهم الدراوردي، فرواه عن ابن عجلان، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن عامر بن سعد، ولم يُتابَع الدراوردي على: عامر ...».

(٨) وقع خطأ في ترقيم طبعة محب الدين الخطيب رحمه الله، فجاء رقم (٨٩٠) عقب رقم (٨٨٨)، والكلام متصل، وليس ثَمَّ سقط.

٨٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاويةُ بن هشام[(١)]، عن سُفْيان[(٢)]، عن ابن جُرَيج[(٣)]، عن عَطَاء[(٤)]، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ لَبَّى حتى رمى جَمْرَةَ العَقَبَةِ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما يرويه سُفْيان[(٥)]، عن حبيب[(٦)]، عن عَطاء، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

٨٩١ - وسألت[(٧)] **عليَّ بن الحسين بن الجُنَيد** عن حديثٍ رواه

---

(١) هو: القصَّار . وروايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٣٠٩).
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (ل١٦٣/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق جعفر بن عنبسة، عن عمر بن حفص المكي، عن ابن جريج، به. وقال بعد أن ذكر عدة أحاديث: « تفرد بهذه الأحاديث عمر بن حفص المكي، عن ابن جريج، وتفرد بها عنه جعفر بن عنبسة ».

(٢) هو: الثوري.

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٤) هو: ابن أبي رَباح .

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٤٤ رقم٣١٩٩)، والنسائي في "المجتبى" (٣٠٥٦)، وفي "الكبرى" (٤٠٦٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٦٩٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٢٤)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٧ رقم ١٢٣٥١) من طريق سفيان، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.
وأخرجه البخاري (١٦٨٥) من طريق الضحاك بن مخلد، ومسلم (١٢٨١) من طريق عيسى بن يونس، كلاهما عن ابن جريج ، عن عطاء، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس: أن النبيَّ ﷺ لم يزل يلبِّي حتَّى رمى جمرةَ العقبة .

(٦) هو: ابن أبي ثابت .

(٧) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٩٩/ مخطوط).

سعيد بن سَلَّام العَطَّار، عن عبدالله بن عمر[١] العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ - في قوله تعالى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[٢]- قال: « الزَّادُ والرَّاحِلَةُ » ؟

قال: هذا حديثٌ باطلٌ[٣].

٨٩٢ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه بِشر بن المُنْذِرِ الرَّمْلي[٥]، عن محمد بن مسلم الطَّائفي، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: « العُمْرَةُ إلى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالحجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ». قيل: وما بِرُّه[٦] يا رسولَ الله؟

(١) في (ف): « عمرو ».
(٢) الآية (٩٧) من سورة آل عمران .
(٣) قال الشيخ الألباني في "الإرواء" (٤/١٦٣): « وآفته ابن سلام هذا، قال أحمد وابن معين: كذاب ».
(٤) انظر المسألة المتقدِّمة برقم (٨١١) و(٨١٣) و(٨١٨).
(٥) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (١/١٤١)، والطبراني في "الأوسط" (٨٤٠٥) من طريق بشر بن المنذر، به.
قال العقيلي عن بشر بن المنذر: « في حديثه وهمٌ »، ثم روى له هذا الحديث، ثم قال: « لا يُتابَع عليه من حديث عمرو بن دينار، وقد روى بشر هذا غيرَ حديثٍ من هذا النحو . وهذا يروى عن جابر من حديث محمد بن المنكدر بإسناد ليِّن، ورواه محمد بن ثابت البُناني، وطلحة بن عمرو، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ».
وقال الطبراني : « لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا محمد بن مسلم ، ولا عن محمد إلا بشر بن المنذر ».
(٦) في (أ): « وما يرعه »، وكذا في (ش) و(ف) ولكن بإهمال الياء، والمثبت من (ت) و(ك).

قال: « إِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَطِيبُ الكَلَامِ » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ شِبهُ موضوعٍ[(١)]، وبِشْر بن المُنذر كان صدوقًا.

٨٩٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالرَّحيم بنُ مُطَرِّف[(٢)]، عن عيسى بن يونس، عن ابن جُرَيج[(٣)]، عن الزُّهْري، عن أنس؛ قال: صَلَّيْتُ مع رسول الله ﷺ بالمدينة أربعًا، وبذي الحُلَيْفَة رَكْعَتَيْنِ، ثم باتَ بها، فلما اسْتَوت به راحِلَتُه، لَبَّى ؟

فسمعتُ أبي يقول: لا أعلمُ روى هذا الحديثَ غيرُ عيسى بنِ يونس، وشُعَيبِ بنِ إسحاق، ولا أدري ابنُ جُرَيج من أين جاءَ به ؟! والناسُ يَرْوُونَهُ عن إبراهيم بن مَيْسَرة[(٤)]، عن أنس.

٨٩٤ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[(٦)]، عن محمد

---

(١) في (ت) و(ك): « الموضوع ».

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٢٢) من طريق حجاج بن إبراهيم الأزرق، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٠٠) من طريق إسحاق بن راهويه، كلاهما عن عيسى بن يونس، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا ابن جريج، تفرد به عيسى بن يونس، ورواه غير عيسى عن ابن جريج، عن محمد بن المنكدر وإبراهيم بن ميسرة، عن أنس ».

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٤) روايته أخرجها البخاري (١٠٨٩)، ومسلم (٦٩٠) من طريق سفيان، عن محمد بن المنكدر وإبراهيم بن ميسرة، عن أنس، به.

(٥) انظر المسائل المتقدمة برقم (٨٤٦) و(٨٤٧) و(٨٨٧)، والمسألة الآتية برقم (١٠٠٧).

(٦) هو: عبدالله، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه تمام في =

ابن أبي حُمَيد، عن محمد بن المُنكَدِر، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « الحَاجُّ والعُمَّارُ وَفْدُ اللهِ؛ إنْ سَأَلُوا أُعْطُوا، وَإن دَعَوْا أُجِيبُوا، وَإِنْ أَنْفَقُوا أُخْلِفَ عليْهِم . وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي القَاسِمِ[(١)] بِيَدِهِ، مَا أَهَلَّ مِنْ[(٢)] مُهِلٍّ، وَلَا كَبَّرَ[(٣)] مِنْ مُكَبِّرٍ عَلَى شَرَفٍ مِنَ الأَرْضِ، إِلَّا أَهَلَّ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَبَّرَ بِتَكْبِيرِهِ، حَتَّى[(٤)] يَنْقَطِعَ مِنْهُ الصَّوْتُ » ؟

= "فوائده" (٥٩٧/ الروض البسام) والقاضي الشريف أبو الحسين في "المشيخة" - كما في "السلسلة الصحيحة" (١٨٢٠) - من طريق ابن وَهْب، قال: حدثني محمد بن أبي حميد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه ، به، ولم يذكر محمد بن المنكدر.

ورواه بكر بن بكار في "حديثه" (٣/أ- ب) عن محمد بن أبي حميد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، به.

ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٨٩٨) من طريق عبدالعزيز بن محمد، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٩٧) من طريق يحيى بن يعلى، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (٢/ ٨٣٩) من طريق عبدالله بن نافع الصائغ والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٨٠٩) من طريق بكر بن بكار، جميعهم، عن محمد بن أبي حميد، مثله.

وأخرجه البزار (١١٥٣/ كشف) من طريق أبي عاصم، عن محمد بن أبي حميد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به مرفوعًا .

قال البزار: « لا نعلمه عن جابر إلا عن ابن المنكدر، ورواه عنه ابن أبي حميد وطلحة بن عمرو ».

وانظر "السلسلة الصحيحة" للألباني رحمه الله (١٨٢٠).

(١) في (ك): «والذي نَفْسُ أبو القاسم».

(٢) قوله: « من » سقط من (ك) .

(٣) في (ش): « ولا مكبر ».

(٤) في (ك): « وحتى ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٨٩٥ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه عَمْرُو بن أبي سَلَمة التِّنِّيسي[٢]، عن زهير بن محمد، عن موسى بن عُقْبَة، عن سالم بن عبدالله، عن عائِشَة؛ قالت: دخَلَ رسولُ الله ﷺ الكعبةَ[٣]، ما خَلَفَ بَصَرُهُ[٤] موضعَ سُجودِهِ، حتى خرجَ منها؟

فسمعتُ أبي يقول: هو[٥] حديثٌ مُنكَرٌ.

٨٩٦ - وسمعتُ أبا زرعة[٦] وحدَّثنا عن أبي ثابت محمَّد بن عُبَيدالله[٧] المَدِيني[٨]، عن عبد العزيز بن محمد[٩]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ المَقَامَ كان في زمانِ[١٠] النبيِّ ﷺ،

(١) نقل حكم أبي حاتم على الحديث العينيُّ في "عمدة القاري" (٩/ ٢٤٥).

(٢) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٣٠١٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١٥٨).

(٣) في (ك): «الكوفة».

(٤) في (ك): «البصرة».

(٥) في (ت) و(ك): «هذا».

(٦) في (ف): «أبي زرعة».

(٧) في (ك): «عبدالله».

(٨) روايته أخرجها البيهقي في "دلائل النبوة" (٢/ ٦٣).
قال ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٢٤٦): «وهذا إسناد صحيح».
وقال ابن حجر في "الفتح" (٨/ ١٦٩): «وكان المقام من عهد إبراهيم لِزْقَ البيت إلى أن أخَّره عمر ﵁ إلى المكان الذي هو فيه الآن، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" بسند صحيح عن عطاء، وغيره، وعن مجاهد أيضًا، وأخرج البيهقي عن عائشة مثله بسند قوي».

(٩) هو: الدَّرَاوَرْدي.

(١٠) في (ف) و(ك): «زمن».

وزمانِ أبي بكر مُلتَصِقٌ[١] بالبيت، ثم أَخَّرَهُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

فسمعتُ أبا زرعة[٢] يقول[٣]: لا يَرْوُونَهُ[٤] عن عائِشَة؛ إنما يَرْوُونَهُ[٥] عن هشام[٦]، عن أبيه فقطْ .

٨٩٧ - سمعتُ أبا زرعة[٧] وانتهَىٰ إلى حديثٍ كتَبَهُ عن

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهو خبر « كان »، فحقُّه النصب «ملتصقًا»، كما في "دلائل النبوَّة"، و"تفسير ابن كثير"، و"فتح الباري"، و"الدر المنثور" (١/ ٢٩٣)، لكنَّ حَذْفَ هذه الألف - كما في النسخ - جارٍ على لغة ربيعة. وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). ولم نقف على هذا اللفظ في بقيَّة مصادر التخريج؛ فقد جاء الحديث بألفاظ أخرى!.

(٢) في (ف): « أبي زرعة ».

(٣) قوله: « يقول » سقط من (ك).

(٤) في (ك): « لا يَرْونه ».

(٥) في (ش) و(ك): « يرويه ».

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٩٥٤) من طريق معمر، والفاكهي في "أخبار مكة" (٩٩٧) من طريق عيسى بن يونس كلاهما عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى الكعبة وأبو بكر - رضي الله عنه - بعده، وعمر رضي الله عنه شطر إمارته، ثم إن عمر رضي الله عنه قال: إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ فحوله إلى المقام. واللفظ للفاكهي.
ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (١٠٠٠) والأزرقي في "أخبار مكة" (٢/ ٣٥) قالا: حدثنا محمد بن أبي عمر قال: ثنا سفيان، عن حبيب بن أبي الأشرس قال: كان سيلُ أم نهشل قبل أن يعمل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الردم بأعلى مكة، فاحتمل المقام من مكانه، فلم يدر أين موضعه، فلما قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مكة سأل: من يعلم موضعه؟ فقام المطلب بن أبي وداعة السهمي فقال: أنا يا أمير المؤمنين، قد كنت قدرته وذرعته بمقاط - وتخوفت هذا عليه - من الحجر إليه، ومن الركن إليه، ومن وجه الكعبة. قال: ائت به، فجاء به فوضعه في موضعه هذا، وعمل الردم عند ذلك. قال سفيان: فذلك الذي حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه قال: إن المقام كان عند سقع البيت، فأما موضعه الذي هو موضعه فموضعه الآن، وأما ما يقول الناس إنه كان هناك فلا.

(٧) قوله: « سمعت أبا زرعة » سقط من (أ) و(ش) و(ف).

عبدالرحمٰن بن عبدالملك بن شَيْبة الحِزامي[١]، عن ابن أبي فُدَيك[٢]، عن موسى بن يعقوب، عن الزُّبَير بن عبدالله بن أبي خالد - وهو ابن رُهَيْمة[٣] مولى عثمان - عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إنَّ الإيمَانَ لَيَنْحَازُ إليْهَا[٤] كَمَا يَحُوزُ السَّيْلُ الغُثَاءَ، وَوَاللهِ إنَّ تُرْبَتَهَا لَمُؤمِنَةٌ** »، سمَّاها رسولُ الله ﷺ[٥]: طَيْبَةَ.

فأملى علينا أبو زرعة: أنَّ كلامَ الأوَّلِ[٦]: عن هشام بن عُرْوَة، عن صالح[٧] بن أبي صالح، عن أبيه[٨]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢٧) بلفظ: « المدينة تربتها مؤمنة ». وقال: « وأحاديث زبير هذا منكرة المتن والإسناد، لا تروى إلا من هذا الوجه ». ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٣٤٩/ أ/ أطراف الغرائب) بلفظ: « ذكر النبي ﷺ المدينة فقال: تربتها طيبة ». و(٣٥٠/ أ/ أطراف الغرائب) بلفظ: « سمَّى الله عزوجل المدينة طيبة ». قال الدارقطني: « تفرد به موسى بن يعقوب عن الزبير بن عبدالله، وتفرد به أبو بكر بن شيبة، عن ابن أبي فديك عنه ».

(٢) هو: محمد بن إسماعيل.

(٣) في (أ): « زهيمة ». ووقع في "التقريب" (١٩٩٧): « زُهْمَة »، والمثبت موافق لما في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٨١ رقم ٢٦٤٢) و"تهذيب التهذيب" (١/ ٦٢٥)، و"تهذيب الكمال" (١٩٦٥).

(٤) في (أ) و(ف): « إليهما ».

(٥) في (أ) و(ش): « النبي ﷺ ».

(٦) مراد أبي زرعة بقوله: « كلام الأول » يعني: « إن الإيمان لينحاز إليها كما يحوز السيل الغثاء » ولم نقف عليه بهذا اللفظ من طريق صالح بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، إنما رواه مسلم في "صحيحه" (١٣٧٨) بهذا الإسناد، ولفظه: « لا يصبر أحدٌ على لأواء المدينة وشدتها إلا كنتُ له شفيعًا يوم القيامة أو شهيدًا ». وقوله: «كلام الأوَّل»: من إضافة الموصوف إلى صفته، والأصل: «الكلام الأوَّل»، وهو جائز على قول الكوفيين، وانظر التعليق على المسألة رقم (٥٠٥).

(٧) في (ت) و(ك): «عن أبي صالح».

(٨) هو: ذَكوان السَّمَّان.

٨٩٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن الهاد[١]، عن محمَّد[٢] بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمي، عن عيسى بن طَلْحَة، عن عُمَير[٣] بن سَلَمة الضَّمْري؛ قال: بينا نحنُ نسير مع رسولِ الله ﷺ، وهُوَ[٤] حُرُمٌ، إذا حِمارُ وَحْشٍ[٥] مَعْقُورٌ[٦]، فقال رسولُ الله ﷺ: «دَعُوهُ! فَيُوشِكُ صَاحِبُهُ أَنْ يَأْتِيَهُ»، فجاءَ رجلٌ من بَهْز[٧] - هو الذي عَقَرَ الحِمار[٨] - فقال[٩]: يا رسولَ الله، شَأْنَكُمْ بهذا الحِمار، فأمرَ

---

(١) هو: يزيد بن عبدالله. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤٣٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٧٢) وابن حبان (٥١١٢)، والحاكم (٣/ ٦٢٣-٦٢٤). وسكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: «سنده صحيح».
وتابعه على روايته على هذا الوجه: عبد ربه بن سعيد كما ذكر الدارقطني في "العلل" (٥١٥)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٤٣).
وذكر الدارقطني أيضًا أن يحيى بن أبي كثير تابعهما على هذا الوجه، لكن ذكر المزي في "تحفة الأشراف" (٥٠٠٦) أن أبان العطار رواه عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن عيسى بن طلحة، عن البهزي، عن النبي ﷺ، ولم يذكر في حديثه: «عمير بن سلمة». وبناء على قول المزي لا يكون يحيى متابعًا لهما، والله أعلم.

(٢) قوله: «عن محمد» مكرَّر في (ف).

(٣) في (ك) تشبه أن تكون: «عير».

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «وهم»، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الموافق لما في مصادر التخريج، ففي بعضها: أن رسول الله ﷺ خرج يريد مكة وهو محرمٌ».

(٥) قوله: «وحش» من (أ) و(ش) فقط.

(٦) أي: مَنحورٌ، وقد يُستعمَل فيما أُصيبَ ولم يمُت بعد. انظر "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٢٧٢).

(٧) في (أ): «بهذ» بالذال.

(٨) في (أ) و(ش): «عقره» بدل: «عقر الحمار».

(٩) في (ت) و(ك): «قال».

رسولُ الله ﷺ أبا بكر فقَسَمَهُ[(١)] بين الناس، ثم سِرْنَا حتى إذا كُنَّا بالأَثَايَة[(٢)]، إذا ظَبْيٌ حاقِفٌ[(٣)] في ظلِّ شجرة، فيه سَهْمٌ، فأمر رسولُ الله ﷺ إنسانًا، فقال: «لَا يُهَيِّجْهُ أَحَدٌ»، فَنَفَذَ الناسُ وتركوه؟

فسمعتُ أبي يقول: روى هذا الحديثَ يحيى بْنُ سعيد الأنصاريُّ[(٤)]، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طَلْحَة، عن

(١) في (ش): «فقسم».

(٢) الأَثَايَةُ - بفتح الهمزة، وكسرها -: موضعٌ في طريق الجُحْفَة، بينه وبين المدينة خمسةٌ وعشرون فرسخًا. "معجم البلدان" (١/ ٩٠).

(٣) أي: نائمٌ قد انْحَنى في نَومِه. "النهاية" (١/ ٤١٣). قال الفيومي: «ظبيٌ حاقفٌ: للذي انحنى وتثنَّى من جُرحٍ أو غيره». "المصباح المنير" (ح ق ف) (ص١٤٣)، وانظر معنى آخر للحاقف في "المغرب" للمطرِّزي (١/ ٢١٦).

(٤) اختُلِف في هذا الحديث على يحيى بن سعيد الأنصاري.
فرواه مالك في "الموطأ" (١/ ٣٥١) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عيسى ابن طلحة، عن عمير، عن البهزي، به.
ومن طريق مالك رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٣٣٩)، والنسائي في "سننه" (٢٨١٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥١١١). قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٤١): «ولم يُختَلَف على مالك في إسناد هذا الحديث».
وتابع مالكًا على روايته من هذا الوجه: يونس بن راشد، كما عند الخطيب في "الأسماء المبهمة" (ص٤١٩).
ورواه يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، واختُلِف على يزيد: فرواه جماعة عنه منهم:
أحمد في "المسند" (٣/ ٤٥٢ رقم١٥٧٤٤)، وابن أبي شيبة؛ كما عند ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٣٨٢)، ويزيد بن سنان؛ كما عند الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٧٢)، وإدريس بن جعفر العطار؛ كما عند الطبراني في "الكبير" (٥/ ٢٥٩ رقم ٥٢٨٣)، ومحمد بن رمح البزاز؛ كما عند البيهقي في "سننه" (٥/ ١٨٨)، كلهم عن يزيد، عن الأنصاري بمثل رواية مالك. =

. . . .

= وخالفهم عبدالله بن روح المدائني، فرواه عن يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، به . أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٤٢).

والصَّحيحُ رواية الجماعة عنه.

ورواه حماد بن زيد؛ كما عند ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٤٢)، والخطيب في "الأسماء المبهمة" (ص٤١٨)، وهشيم؛ كما عند أحمد (٣/ ٤١٨ رقم ١٥٤٥٠)، كلاهما عن الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، به .

قال الدارقطني في "العلل"(٤/ ١١٦/أ): «اتفق حماد بن زيد وهشيم وعلي بن مسهر وسويد بن عبدالعزيز؛ فرووه عن يحيى بن سعيد وأسندوه عن عمير بن سلمة، عن النبي ﷺ. وخالفهم مالك بن أنس وجرير بن عبدالحميد ويزيد بن هارون وعبدالوهَّاب بن عبدالمجيد (في الأصل: عبدالحميد) الثقفي، وأبو ضمرة أنس بن عياض وعباد العوام والنضر بن محمد المروزي وعبدالرحيم بن سليمان ويونس بن راشد، فرووه عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، عن البهزي، عن النبي ﷺ ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٥١٥): « والصَّواب قول من قال: عمير بن سلمة ».

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٤٣): « وقال موسى بن هارون: والصحيح عندنا: أن هذا الحديث رواه عمير بن سلمة، عن النبي ﷺ ليس بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد ». قال: « وذلك بيِّن في رواية يزيد بن الهادي، وعبد ربه بن سعيد ». قال موسى بن هارون: ولم يأت ذلك من مالك؛ لأن جماعة رووه عن يحيى بن سعيد كما رواه مالك، ولكن إنما جاء ذلك من يحيى بن سعيد، كان يرويه أحيانًا فيقول فيه: عن البهزي، وأحيانًا لا يقول فيه: عن البهزي، وأظن المشيخة الأولى كان ذلك جائزًا عندهم، وليس هو رواية عن فلان، وإنما هو: عن قصة فلان ».

ونقل الحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٥٨٨-٥٩٠) كلام موسى بن هارون باختصار.

ورواه سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن =

عُمَير[١] بن سَلَمة، عن البَهْزي[٢]، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: ورواه الأوزاعي، وقَصَّر به، ولم يُجَوِّده .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

قال: حديثُ ابن الهادِ أشبهُ؛ لأنَّ في حديث ابن الهادِ ذِكْرَ

= طلحة، عن أبيه طلحة: أن النبي ﷺ أعطاه حمار وحش، وأمره أن يفرِّقَه في الرِّفاق وهم محرمون . أخرجه ابن ماجه (٣٠٩٢).

ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (٥٠٠٦) عن يعقوب بن شيبة قوله:« وهذا الحديث لا أعلم رواه هكذا غير ابن عيينة وأحسبه أراد أن يختصره فأخطأ فيه، وقد خالفه الناس في هذا الحديث ».

قال المزي:« ولعل ابن عيينة حين اختصره لحقه الوهم ».

وقال ابن حجر في "النكت الظراف" (٥٠٠٦):« وقد كشف الغطاءَ عن ذلك عليُّ ابن المديني، فذكر إسماعيل القاضي عن علي بن المديني أنه قال في كتاب "العلل" بعد أن ساق الحديث عن سفيان بن عيينة مطوَّلاً : قلت لسفيان: إنه كان في "كتاب الثقفي" : عن يحيى بن سعيد، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، عن البهزي، قال: فقال لي سفيان: ظننت أنه « طلحة » وليس أستيقنه، وأما الحديث فقد جئتك به ».

قال ابن حجر:« فلم يلحق سفيان الوهم بسبب اختصاره؛ بل اعترف أنه لما حدَّث به ظن أنه عن طلحة ». ونقل الخطيب في "الأسماء المبهمة" (ص٤٢٠) كلام علي بن المديني.

وقال الدارقطني في "العلل" (٥١٥):« تفرد به ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن طلحة، ووهم فيه ». وانظر التعليق على "مختصر المستدرك" لابن الملقن رقم (٨٠٧).

(١) في (ك):« عمر ».

(٢) في (ش):« النهدي »، وفي (أ) و(ف):« البهذي »، وفي (ت) و(ك):« اللهزي ». وتقدم أنه من بَهْز، وسيأتي على الصَّواب في بعض النسخ .

البَهْزي[١]، والحديثُ عن عُمَير، وكان المجني[٢] على الحِمار: البَهْزيَّ[٣].

٨٩٩ - وسمعتُ[٤] أبي وذكَرَ حديثًا رواه رَجَاءُ بنُ صَبِيح أبو[٥] يحيى الحَرَشِيُّ[٦] صاحبُ السَّقَط، عن مُسَافِع بن شَيبة، عن عبدالله بن عَمْرو؛ أنه قال: أشهدُ بالله لَسَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**الرُّكْنُ وَالمَقَامُ يَاقُوتَتَانِ[٧] مِنْ يَاقُوتِ الجَنَّةِ، وَلَوْلَا أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ طَمَسَ**

(١) في (أ) و(ف): «البهدي»، وفي (ش): «النهدي».
(٢) كذا في جميع النسخ! ولعل صوابه: «الجاني». وقد تكون: «المُجْنِي»؛ وهو: المُكِبُّ؛ من أَجْنأ يُجْنِئُ: إذا أَكَبَّ عَليه ومالَ وعَطفَ، والله أعلم. انظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٣٠٢)، و"لسان العرب" (١/ ٥٠).
(٣) في (أ) و(ف): «البهذي»، وفي (ش): «النهدي».
(٤) ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في "فتح الباري" (٣/ ٤٦٢) وقال: «وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: وقفه أشبهُ، والذي رفعَهُ ليس بقوي».
(٥) في (أ) و(ش): «ابن».
(٦) في (أ) و(ش): «الحسيني».
ورواية رجاء أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢١٣ و٢١٤ رقم ٧٠٠٠ و٧٠٠٨)، والترمذي في "جامعه" (٨٧٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٧٣٢)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٢/ ٢١٤ رقم ٧٠٠٩)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (٢/ ١٦٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧١٠)، والفاكهي في "أخبار مكة" (٩٦٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٧/ ٣٨٢ و٣٨٣).
قال الترمذي: «حديث غريب» وقال: «هذا يروى عن عبدالله بن عمرو موقوفًا، قوله».
وقال ابن خزيمة: «لست أعرف رجاء (في الأصل: أبا رجاء) هذا بعدالة ولا جرح، ولست أحتج بخبر مثله».
(٧) في (ت) و(ك): «ياقوتان».

نُورَهُمَا، [لأَضَاءَتَا][(١)] مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ »؟

فقال أبي: روى[(٢)] الزُّهْرِيُّ[(٣)] وشُعْبَةُ، كلاهما عن مُسافِع بن شَيبة، عن عبدالله بن عَمْرٍو[(٤)]، موقوفً[(٥)]، وهو أشبهُ، ورجاءٌ شيخٌ ليس بِقَوِيٍّ .

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وأثبتناه من مصادر التخريج السابقة .

(٢) في (ك): « رواه ».

(٣) وروي عن الزهري به مرفوعًا، فرواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٧٣١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٧٥)، وفي "الشعب" (٣٧٤١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٧/ ٣٨١) من طريق أيوب ابن سويد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٧٥) و"الشعب" (٣٧٤٢) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٧/ ٣٨١) - من طريق شبيب بن سعيد الحبطي، والفاكهي في "أخبار مكة" (٩٦٢) من طريق عبدالله بن وهب، ثلاثتهم عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن مسافع، عن عبدالله بن عمرو ، مرفوعًا.
قال ابن خزيمة: « هذا الخبر لم يسنده أحدٌ أعلمه من حديث الزهري غير أيوب بن سويد إن كان حفظ عنه ».
وقال الحاكم: « هذا حديث تفرَّد [به] أيوب بن سويد، عن يونس، وأيوب ممَّن لم يحتجَّا به، إلا أنه من أجِلَّة مشايخ الشام»، فتعقبه الذهبي في "التلخيص" بقوله: « ضعَّفه أحمد ».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٩٢١) عن ابن جريج، عن ابن شهاب؛ قال: أخبرني مُسافع الحجبي: انه سمع رجلاً يحدِّث عن عبدالله بن عمرو [في الأصل: عبدالله بن عمر]؛ قال: فذكره موقوفًا.
ورواه الأزرقي في "أخبار مكة" (١/ ٣٢٨) من طريق المثنى بن الصباح، عن مسافع، عن عبدالله بن عمرو به موقوفًا.
وانظر "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٣٢).

(٤) في (ش): « ابن عمر ».

(٥) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، وجادَّتُهُ: موقوفًا، بالألف، لكنْ حذفت هنا جريًا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

٩٠٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو سعيدٍ الأَشَجُّ[(١)]، عن أبي خالد الأَحمر[(٢)]، عن ابنِ عَجْلان[(٣)]، عن عُبَيدالله[(٤)] بن عبدالله ابن عاصم، عن عبدالله بن عامر، عن أبيه[(٥)]؛ قال: سمعتُ عمر بن الخطَّاب يقول: قال رسولُ الله ﷺ: « **تَابِعُوا بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي**[(٦)] **الكِيرُ خَبَثَ الحَدِيدِ** »؟

فسمعتُ[(٧)] أبا سعيدٍ الأَشَجَّ يقول: « كذا قال أبو خالدٍ الأحمرُ[(٨)]! وأخطأ ». ولم يُبيِّنْ[(٩)] ما[(١٠)] الصَّوابُ ؟

فسألت أبي عنه ؟

فقال: إنما هو: ابنُ عَجْلان[(١١)]،

(١) هو: عبدالله بن سعيد الكندي .

(٢) هو: سليمان بن حيَّان .

(٣) هو: محمد .

(٤) في (ف): « عن عبدالله ».

(٥) هو: عامر بن ربيعة .

(٦) في (ك): « ينفد ».

(٧) في (ك): « سمعت ».

(٨) قوله: « الأحمر » ليس في (ف) و(ت) و(ك).

(٩) أي: أبو سعيد الأشجُّ . وفي نسخة (ت): « ولم بين ».

(١٠) قوله: « ما » ليس في (أ) و(ش).

(١١) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٧)، والطبراني في "الأوسط" (٥٥٢٩) من طريق حاتم بن إسماعيل، عنه، به.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عجلان إلا حاتم بن إسماعيل».
ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٦)، وابن ماجه في "سننه" (٢٨٨٧)، والمحاملي في "الأمالي" (٢٢٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" =

. . . .

= (٢٥/ ٢٥٧) من طريق عبيدالله بن عمر، والدارقطني في "العلل" (٢/ ١٣٠) من طريق سفيان الثوري كلاهما عن عاصم بن عبيدالله، به.

ورواه الحميدي في "مسنده" (١٧) عن ابن عيينة، عن عاصم بن عبيدالله، عن عبدالله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، به.

ومن طريق الحميدي رواه ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٤٣١/ المكيين)، والبيهقي في "الشعب" (٣٨٠١).

ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٨٨٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٨) من طريق ابن أبي شيبة، وأبو يعلى في "مسنده" (١٩٨) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٢٥٨) - من طريق أبي خيثمة والقواريري، والفاكهي في "أخبار مكة" (٨٦٨) من طريق يعقوب بن حميد ومحمد بن أبي عمر، والبيهقي في "الشعب" (٣٨٠٠) - ومن طريقه ابن عساكر (٢٥/ ٢٥٨) - من طريق علي بن حرب الموصلي، جميعهم عن سفيان، بمثله.

قال الحميدي: «قال سفيان: هذا الحديث حدثناه عبدالكريم الجزري، عن عبدة، عن عاصم، فلما قدم عبدة، أتيناه لنسأله عنه، فقال: إنما حدثنيه عاصم، وهذا عاصم حاضر، فذهبنا إلى عاصم، فسألناه عنه، فحدثنا به هكذا، ثم سمعته منه بعد ذلك، فمرة يقف على عمر، ولا يذكر فيه «عن أبيه» وأكثر ذلك كان يحدثه عن عبدالله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ».

وقال ابن أبي عاصم: «ورأيته عن أبي بكر [يعني ابن أبي شيبة] في كتابه في موضع آخر: عن عبدالله بن عامر عن عمر، والمحفوظ: عن عبدالله بن عامر عن أبيه، عن عمر».

ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٥ رقم ١٦٧) و(٣/ ٤٤٧ رقم ١٥٦٩٨) عن ابن عيينة، عن عاصم، عن عبدالله بن عامر، عن عمر، به. كذا بإسقاط: «عامر بن ربيعة».

ونقل ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٢٥٩) عن يعقوب بن شيبة قوله في الاختلاف في هذا الحديث على عاصم.

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٥٩) الاختلاف في هذا الحديث، وبيَّن أن الاضطراب فيه من عاصم بن عبيدالله؛ وذكر أنه لم يكن بالحافظ.

وانظر "مسند الفاروق" لابن كثير (١/ ٢٩٤).

عن عاصم بن عُبَيدالله[١]، عن عبدالله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

٩٠١ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه يعقوبُ بنُ سُفْيان[٣]، عن عمرو بن عاصم، عن عُبَيدالله بن الوازع[٤]، عن لَيْث بن أبي سُلَيم[٥]، عن أبي إسحاق[٦]، عن الحارث[٧]، عن عليٍّ: أنه كان إذا سافرَ ورَكِبَ قال: الحمدُ لله الذي سَخَّر لنا هذا... وذكَرَ الحديثَ؟

فقال: هذا حديثٌ ليس له أصلٌ بهذا الإسناد[٨].



(١) في (ك): «عبدالله».
(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٧٩٩) و(٨٠٠).
(٣) لم نقف على روايته، والحديث رواه ابن فضيل في "الدعاء" (٥٦) عن الأجلح، عن أبي إسحاق عن الحارث، عن علي، به.
ومن طريق ابن فضيل رواه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤٩٩).
(٤) في (أ): «الوارع»، وفي (ش) و(ك): «الوراع»، وفي (ت): «الوزاع»، والمثبت من (ف)، وهو الصَّواب كما في "التقريب" (٤٣٧٩).
(٥) في (ت) و(ك): «سليمان».
(٦) هو: عمرو بن عبيدالله السَّبيعي.
(٧) هو: ابن عبدالله الأعور.
(٨) ذكر الدارقطني في "العلل" (٤٣٠) الاختلاف في هذا الحديث وبيَّن أن من رواه عن ليث، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي فقد وهم، وقال: «والصَّواب ما رواه شيبان، عن الأجلح، عن أبي إسحاق، عن علي بن ربيعة، وكذلك قال أصحاب أبي إسحاق عنه».

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْغَزْوِ وَالسِّيَرِ

٩٠٢ - سألتُ(١) أبي عن حديثٍ رواه مَرْوان الفَزَاريُّ(٢)، عن أبي حَيَّان التَّيْمي(٣)، عن أبي زُرْعَة(٤)، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ سمَّى الأُنثى من الخَيْل: الفَرَسَ؟

فقال: هذا حديثٌ مشهورٌ، رواه جماعةٌ عن أبي(٥) حَيَّان، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه ذكَرَ الغُلُولَ(٦)، فقال: «**لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى عُنُقِهِ فَرَسٌ**»(٧).

فاختَصَر مَرْوانُ هذا الحديثَ لمَّا قال: «**يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ**»؛ أي: جعلَ الفَرَسَ أُنثى حين قال: يحملُها(٨)، ولم يقل: يَحْمِلُه.

---

(١) في (أ) و(ش): «وسألت» بالواو.

(٢) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها أبو داود (٢٥٤٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٦٨٠).

(٣) هو: يحيى بن سعيد بن حيان.

(٤) هو: ابن عمرو بن جرير، مشهور بكنيته، ومُختَلَف في اسمه، فقيل: هَرِم، وقيل غير ذلك.

(٥) في (ش): «عن ابن».

(٦) الغُلول: هو الخيانةُ في المَغْنَم، والسَّرِقةُ من الغَنيمة قبل القِسْمة. انظر "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٣٨٠).

(٧) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٠٧٣) من طريق يحيى بن سعيد القطان، ومسلم (١٨٣١) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عُلَيَّة، وعبدالرحيم بن سليمان، وجرير بن عبدالحميد، وأيوب السَّختياني، جميعهم عن أبي حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، به بلفظ: «لا أُلفِينَّ أحدَكم يوم القيامة على رَقَبَته شاةٌ لها ثُغاء، على رقبته فرسٌ له حَمْحَمَة ...». ورواه أبو عوانة في "المستخرج" (٤/ ٤٣٨-٤٣٩) من طريق أبي أسامة، عن أبي حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، به بلفظ: «لا أُلفِينَّ يجيءُ أحدُكم يوم القيامة على رَقَبَته فرسٌ لها حَمْحَمَة ...».

(٨) في (ك): «حملها».

٩٠٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة، عن عُمرَ بنِ ذَرٍّ، عن ابن أخي أنس[١]، عن عمِّه أنس[٢]: أنَّ النبيَّ ﷺ بعثَ عليًّا إلى قومٍ يقاتلُهم، ووَجَّهَ خلفَهُ رَجُلً[٣]، فقال: « **لَا تَدْعُهُ مِنْ خَلْفِهِ** » ؟

قال أبي وأبو زرعة: هذا خطأٌ؛ أخطأَ فيه ابنُ عُيَينة، وليس هو بابن أخي أنس؛ إنما هو: يحيى بن أبي إسحاق، عن عمِّه[٤]. وعمُّه ليس هو أنسَ بن مالك، وهو مُرسَلٌ .

قلتُ لأبي زرعة: مَنْ عمُّه ؟

قال: لا أدري مَنْ عَنَى[٥].

(١) هو: إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة كما جاء مصرَّحًا به في رواية الطبراني في "الأوسط" (٨٢٦٥) من طريق عثمان بن يحيى القرقساني، عن سفيان بن عيينة، عن عمر بن ذر، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك ، به.
وكذا ذكره الدارقطني في "العلل" كما سيأتي في التعليق آخر المسألة. وإسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة: ابن أخي أنس بن مالك لأُمِّه .

(٢) قوله: « عن عمه أنس » سقط من (ف).

(٣) كذا، والجادَّة: رجلاً، بالألف، لكنَّها حذفت هنا على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) ذكر المزي في "تهذيب الكمال" (٣١/ ١٩٤) يحيى بن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، وذكر أنه يروي عن عمِّه عمر بن عبد الله بن أبي طلحة، ويروي عنه عمر بن ذر ، فالظاهر أنه هذا، والله أعلم . وانظر التعليق التالي .

(٥) أي: من قصد بقوله: « عمه ».
وهذا الحديث ذكره الدارقطني في "العلل" (٩٤٨)، فقال: « رواه عمر بن ذر، واختُلِف عنه: فرواه أحمد بن عبد المؤمن المصري، عن إسماعيل بن إسحاق =

٩٠٤ - وسمعتُ[1] أبي[2] وذكر حديثَ صَفْوان[3]، عن الوليد[4]، عن شَيْبان[5]، عن الأعمَش، عن أبي صالح[6]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ[7]، وَإِذَا[8] اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ .

قال أبي: كان صَفْوان ربَّما يَرْويه فيقول: عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ . ويَرْويه شَيْبان فيَضْطَرِبُ فيه، مَرَّةً يقول: عن ابن عباس[9][10]، وأحيانًا يقول: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

= الأنصاري، عن عمر بن ذر، فقال: عن يحيى بن أبي إسحاق، عن رجل، عن أبي طلحة؛ قال: بعث النبي ﷺ عليًّا . وقد وقع في هذا الإسناد وهم في مواضع: في قوله: يحيى بن أبي إسحاق، وإنما هو: يحيى بن إسحاق. وفي قوله: عن رجل، عن أبي طلحة، وإنما روى هذا الحديث عمر بن ذر، عن يحيى بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي طلحة: أن النبي ﷺ بعث عليًّا . وقيل: عن وكيع، عن عمر بن ذر، عن يحيى بن إسحاق، عن علي . وقيل: عن ابن عيينة، عن عمر بن ذر، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس ، ولا يصحُّ ، والمرسل أصحُّ »اهـ.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٩٥٣).

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) هو: ابن صالح المؤذِّن .

(٤) هو: ابن مسلم .

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي .

(٦) هو: ذَكْوان السَّمَّان .

(٧) في (ت): « وفيه »، وفي (ك): « وثية »، ولم تُعجَم الياء .

(٨) في (ت) و(ف) و(ك): « وإن » بدل: « وإذا ».

(٩) من قوله: « عن النبي ﷺ ويرويه شيبان . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(١٠) أما روايته له عن أبي هريرة: فهي التي ذكرها المؤلف في صدر المسألة عن صفوان، عن الوليد ، عنه . وأما روايته له عن ابن عباس: فأخرجها أبو يعلى في "معجمه" (٧٩) من طريق أبي الوليد أحمد بن عبدالرحمن، وأخرجها ابن حبان =

والصَّحيحُ إنما هو: الأعمَشُ[١]، عن مُجاهِد، عن[٢] طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ[٣].

قال أبي: ويَظُنُّ قومٌ أنَّ حديثَ الوليد غريبٌ .

٩٠٥ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُوَيد بن عبدالعزيز[٥]، عن ابن عَجْلان[٦]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **كُلُّ شَيءٍ مِنْ لَهْوِ الدُّنْيَا بَاطِلٌ، إِلَّا ثَلَاثًا: تَأديبُكَ فَرَسَكَ، وَرَمْيُكَ عَنْ قَوْسِكَ، وَمُلَاعَبَتُكَ أَهْلَكَ؛ فَإِنَّهُنَّ مِنَ الحَقِّ** ». فقال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُدْخِلُ الجَنَّةَ[٧] بِالسَّهْمِ الوَاحِدِ الثَّلَاثَةَ** . . . »، فذكرتُ[٨] لهما الحديثَ ؟

= في "صحيحه" (٤٥٩٢) من طريق هشام بن خالد الأزرق، كلاهما عن الوليد بن مسلم، عن شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عباس ، به .
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣٣٩ رقم١٠٨٤٤) من طريق صفوان، عن الوليد، عن شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عباس، به . وهذا يدلُّ على أن الإختلاف من صفوان، وليس من شيبان، إلا أن يكون هناك من رواه عن شيبان بذكر أبي هريرة غير الوليد بن مسلم، من رواية صفوان، عنه .

(١) في (ك): « عن الأعمش ». (٢) قوله: «عن» تصحَّف في (ت) إلى «ابن».

(٣) وقد رواه البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١٣٥٣) من طريق منصور، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، به .

(٤) نقل هذه المسألة بتمامها الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢٧٤)، وستأتي برقم (٩٩٧)، وانظر المسألة رقم (٩٥٥).

(٥) روايته عند الطبراني في "الأوسط"(٥٣٠٩)، والحاكم في "المستدرك"(٢/ ٩٥). قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، فتعقَّبه الذهبي بقوله: «كذا قال، وسويد متروك».

(٦) هو: محمد . (٧) قوله: « الجنة » سقط من (ف).

(٨) من قوله: « إن الله عز وجل . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

فقالا: هذا خطأٌ، وَهِمَ فيه سُوَيد؛ إنما هو: عن ابن عَجْلان، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي حُسَين؛ قال: قال[(١)]: بلغني أنَّ رسولَ الله ﷺ قال . . .[(٢)].

كذا رواه اللَّيْثُ[(٣)]، وحاتِمُ بن إسماعيل، وجماعةٌ - وهو الصَّحيحُ - مُرسَلٌ[(٤)].

قال أبي[(٥)]: ورواه ابن عُيَينة، عن ابن أبي حُسَين، عن رجُلٍ، عن أبي الشَّعْثاء[(٦)]، عن النبيِّ ﷺ، وهو أيضًا مُرسَلٌ[(٧)].

٩٠٦ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عَمْرُو بن حَكَّام، عن شُعْبَة، عن عليِّ بن زيد بن جُدْعان، عن أبي المُتَوكِّل النَّاجي[(٨)]، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: أهدى مَلِكُ الرُّومِ[(٩)] إلى النبيِّ ﷺ

---

(١) كذا في جميع النسخ! وفي الموضع السابق من "نصب الراية": « قال » مرة واحدة.
(٢) في "نصب الراية": « قال: فذكره ».
(٣) في (ش): « روي الليث »، وهو: ابن سعد.
(٤) كذا، وهو حالٌ منصوب، وقد ورد على الجادَّة: مرسلاً، في "نصب الراية"، لكنَّه جاء هنا بحذفها على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٥) قوله: « أبي » سقط من (ك).
(٦) في (ك): « أبي شعثاء ». وأبو الشعثاء هو: جابر بن زيد.
(٧) الحديث رواه الترمذي (١٦٣٧) من طريق محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي حسين: أن رسول الله ﷺ قال. . . فذكره هكذا مرسلاً، ولم يتكلم عليه بشيء.
(٨) هو: عليُّ بن داود .
(٩) في رواية الحاكم الآتية: « أهدى ملك الهند »، وفي "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٢٨): « أن النجاشي أهدى ».

هدايا، فكان فيما أهدَىٰ إليه جَرَّةٌ فيها زَنْجَبِيل[(١)]؟

فقالا: لا نَعْرِفُه من حديث شُعْبَة ! رواه[(٢)] يزيد[(٣)] بن هارون، عن سُفْيان بن حُسَين، عن عليِّ بن زيد[(٤)]، عن أنس[(٥)].

قلتُ: فهذا صَحيحٌ ؟

---

(١) الحديث رواه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٧)، والطبراني في "الأوسط" (٢٤١٦)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٣٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٣٥) من طريق عمرو بن حكَّام، عن شعبة، به . قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا عمرو ».
وقال الحاكم : « لم أخرج من أول هذا الكتاب إلى هنا لعلي بن زيد بن جُدعان القرشي- رحمه الله تعالى- حرفًا واحدًا، ولم أحفظ في أكل رسول الله ﷺ الزَّنجبيل سواه، فخرجته ». فتعقَّبه الذهبي بقوله: « هذا مما ضَعَّفوا به عمرًا؛ تركه أحمد ».
وأما قول الحاكم: « لم أخرج من أول هذا الكتاب إلى هنا لعلي بن زيد بن جُدعان القرشي رحمه الله تعالى حرفًا واحدًا »: ففيه نظر ! فقد أخرج له في (٢/ ٥٥٦) محتجًا به، ومصححًا لحديثه. انظر "مختصر المستدرك" لابن الملقن (٥/ ٢٦٥٥).

(٢) في (أ) و(ش): « روى ».

(٣) في (ت) و(ك): « ابن زيد » بدل: « يزيد ».

(٤) في (أ) و(ش): « يزيد ».

(٥) الحديث رواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٣٧-١٣٨) من طريق يزيد بن هارون، عن سفيان، به . ثم قال ابن عدي: « وهذا لا يرويه عن شعبة غير عَمرو بن حكَّام، فقال: عن علي بن زيد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، ورواه سفيان بن حسين من رواية يزيد عنه، عن علي بن زيد، عن أنس كما ذكرت، وتكلَّم الناس في عمرو بن حكَّام؛ حيث روى عن شعبة هذا الحديث، وقد رواه سفيان بن حسين عن أنس، فكان الاختلاف من علي بن زيد فإذا كان بهذه الصورة؛ لأن علي بن زيد يحتمل أن يخلِّط، ويبرأ عمرو بن حكَّام من العُهدة، ويبقى عليه أنه لم يروه عن شعبة غيره ».
وكذا جاءت عبارة ابن عدي في المطبوع ! وكذا هي في مخطوط "الكامل".

قالا: هذا أشبهُ. وأما حديثُ عَمْرو بن حَكَّام: فإنه حديثٌ مُنكَرٌ[1]؛ لا نعلَمُه أنه رواه أحدٌ سوى عَمْرو بن حَكَّام[2].

قال: قلتُ[3]: فما حالُ عَمْرِو بنِ حَكَّام[4]؟

قالا: ليس بقَويٍّ[5].

قال أبو زرعة: كان قَدِمَ الرَّيَّ، فكَتَبَ عنه أخي أبو بَكْر[6].

---

(١) قال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٢٥٤): «هذا منكر من وجوه[كذا !]: أحدهما: أنه لا يعرف أن ملك الروم أهدى شيئًا إلى النبي ﷺ، وثانيهما: أن هدية الزَّنجبيل من الروم إلى الحجاز شيء ينكره العقل! فهو نظير هدية التمر من الروم إلى المدينة النبوية، ورواه غيرُ واحد عن عمرو بن حكَّام».

(٢) وكذا قال الطبراني وابن عدي - كما سبق -. وقال العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٧): «ولا يعرف إلا بعمرو»، وكذا قال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٤٨٦). وقال الخليلي في "الإرشاد" (٢/ ٤٩٠): «لم يتابعه عليه أحد».

(٣) قوله: «قلت» سقط من (ت).

(٤) من قوله: «فإنه حديث منكر...» إلى هنا سقط من (ك).

(٥) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٢٨): «سألت أبي عن عمرو بن حكام؟ فقال: خرج إلى خراسان، ورجع، فأخرج حديثًا كثيرًا عن شعبة، فلم يُنكَرَ عليه إلا حديثُ الزنجبيل: إن النجاشيَّ أهدى إلى النبي ﷺ الزَّنجبيل. قال أبي: فلا أبعد، فإن الحديث له أصل. قلت: ما تقول فيه؟ قال: هو شيخ ليس بالقوي، لين، يكتب حديثه».

(٦) في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٢٨): «قدم الرَّيَّ، وكتب عنه أخي أبو بكر، وليس بالقوي».
وقد توبع عمرو بن حكَّام عليه من أوجه لا تثبت، فرواه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٧) من طريق أحمد بن عمر الوادي؛ قال: حدثنا النضر بن محمد الجرشي، ثنا شعبة ... به فذكره. قال العقيلي: قال الصَّائغ: هذا حديث عمرو بن حكَّام، وكان عند أحمد بن عمر، عن عمرو بن حكَّام، وعن النضر بن محمد، =

٩٠٧ - قال أبو محمد[١]: سألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق[٣]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن عَطاء بن يزيد، عن عُبَيدالله بن عَدِيّ[٤] بن الخِيَار، عن عبدالله بن عَدِيٍّ الأنصاريِّ، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ ليستَأْذِنَهُ في قَتْلِ رجلٍ من المنافقينَ ... الحديثَ[٥] ؟

= فانهدمت دارُه، وتقطَّعت الكتب، فاختلط عليه حديث عمرو بن حكَّام في حديث النضر، ولا يعرف إلا بعمرو، وهذا لأنهما جميعًا يحدثان عن شعبة، فحدث بهذا عن النضر بن محمد ».

ورواه الذهبي في "الميزان" (٣/ ٤٨٥) من طريق محمد بن أشرس - وهو متهم في الحديث- عن الحسين بن الوليد،عن شعبة، به. قال الذهبي: « هذا إنما يعرف بعمرو ابن حكَّام، عن شعبة، فالحسين بن الوليد من ثقات الخراسانيين، لا يحتمل هذا».

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألت » بالواو . وفي هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٣) في "المصنف" (١٨٦٨٨). ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد (٥/ ٤٣٣ رقم ٢٣٦٧١)، وابن حبان (٥٩٧١)، وابن عبدالبر في " التمهيد " (١٠/ ١٦٦-١٦٧).
قال ابن عبدالبر (١٠/ ١٦١): « وأما طرق حديث ابن شهاب، عن عبيدالله بن عدي ابن الخيار: فقد ذكرها إسماعيل بن إسحاق القاضي مستقصاةً مجوَّدة، ونحن نذكرها عنه » ثم شرع في ذكرها. ونقل عن إسماعيل القاضي قوله بعد ذكره طرقَ الحديث: « وليس فيهم أجودُ من رواية معمر إن كان عبدالرزاق ضبط عن معمر.. ».
وذكر ابن حجر الحديث في "الإصابة" (٦/ ١٦٤) وقال: « إسناده صحيح، وقد جوَّده معمر، عن الزهري . ورواه مالك والليث وابن عيينة، عن الزهري فقالوا: عن رجل من الأنصار، ولم يسمُّوه »

(٤) في (أ): « غدي ».

(٥) قوله: « الحديث » سقط من (ك).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عُبَيدالله بن عَدِيٍّ، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[١].

قلتُ لأبي: الخطأُ ممَّن هو[٢]؟

قال: مِنْ عبدالرزَّاق.

٩٠٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم، عن عبدالله ابن العلاء بن زَبْر[٣]؛ أنه سمع أبا سلَّامٍ الأسْوَدَ[٤]؛ قال: سمعتُ عمرو بن عَبَسَة؛ قال: صلَّى بنا النبيُّ ﷺ إلى بَعيرٍ من المَغْنَم، فلمَّا سَلَّم أخذ وَبَرَةً من جَنْبِ البَعِير فقال: « **وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ هَذِهِ إِلَّا الْخُمُسُ، وَالْخُمُسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ** »؟

قال أبي[٥]: ما أدري ما هذا[٦]؟! لم يسمَعْ أبو سلَّام من عمرو

---

(١) رواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٧١) عن الزهري، عن عطاء، عن عبيدالله بن عدي، عن النبي ﷺ مرسلاً. قال ابن عبدالبر في "التمهيد"(١٠/ ١٥٠):« هكذا رواه سائرُ رواة "الموطأ" عن مالك، إلا روحَ بن عبادة؛ فإنه رواه عن مالك متصلاً مسندًا ».
ورواه أحمد في "المسند" (٥/ ٤٣٢-٤٣٣ رقم ٢٣٦٧٠) عن عبدالرزاق؛ أخبرنا ابن جريج؛ أخبرني ابن شهاب، عن عطاء، عن عبيدالله بن عدي: أن رجلاً من الأنصار حدَّثه... فذكره.
وقوله:«مرسل»: يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) قوله:« هو » من (ت) و(ك) فقط.

(٣) في (ك):« زيد ».

(٤) هو: مَمْطور الحَبَشي.

(٥) في (ك):« إني ».

(٦) في (ت):« يا هذا ».

ابن عَبَسَة شيئًا؛ إنما يَروي عن أبي أُمامَة، عنه [(١)].

٩٠٩ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه عُبَيدالله بن أبي جعفر، عن صَفْوان بن يزيد، عن أبي العلاء بن أبي اللَّجْلاج[(٢)]، عن أبي هريرة - قولَهُ -: لا يَجْمَعُ الله غُبَارًا في سبيلِ الله، ودُخَانَ جهنَّم في مَنْخِرَيْ عَبدٍ مسلم . . . الحديثَ .

قال أبي: قال لنا أبو صالح، عن اللَّيث[(٣)]؛ وإنما هو صَفْوَانُ بن أبي يزيد، وأَرى أنَّ بين عُبَيدالله بن أبي جعفر وبين صَفْوان: سُهَيلَ بْنَ أبي صالح[(٤)].

---

(١) الحديث رواه أبو داود في "سننه" (٢٧٥٥)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦١٦-٦١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٣٩) من طريق عبدالله بن العلاء؛ أنه سمع أبا سلام الأسود قال: سمعت عمرو بن عبسة، به .
وقد وقع في هذا الحديث اختلاف كثير انظره في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٥/ ١٨٧-١٩٨ رقم٩٨٢).

(٢) اسمه القَعقاع، وقيل: حصين، وقيل: خالد. قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ١٣٦): « قعقاع بن اللَّجلاج: روى عن أبي هريرة، روى عنه صفوان ابن أبي يزيد، سمعت أبي يقول ذلك، وقال محمد بن عمرو: عن حصين بن اللَّجلاج. قال يحيى بن معين - فيما ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عنه -: أن القعقاع أصوب ».

(٣) أي: هكذا قال لنا أبو صالح - وهو عبدالله بن صالح، كاتب الليث - عن اللَّيْث، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن صفوان بن يزيد.

(٤) الحديث رواه النسائي في "سننه" (٣١١٥) من طريق شعيب بن الليث، عن الليث، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن صفوان بن أبي يزيد، عن أبي العلاء بن اللَّجلاج، عن أبي هريرة، به موقوفًا . =

٩١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُفْيان[١]، عن عاصم[٢]، عن أبي وائل[٣]، عن عبدالله[٤]، عن النبيِّ ﷺ أنه قال لرسول مُسَيْلِمَة: « **لَوْلَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ، لَقَتَلْتُكَ**[٥] ».

ورواه أبو بكر بن عَيَّاش[٦]، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن

= ورواه أحمد في "المسند" (٢/ ٢٥٦ رقم٧٤٨٠)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٤٠٢)، والنسائي (٣١١٤) من طريق محمد بن عمرو، عن صفوان، عن حصين ابن اللَّجلاج، عن أبي هريرة، به مرفوعًا إلى النبي ﷺ .
ورواه النسائي (٣١١٠) من طريق جرير، وفي (٣١١٢) من طريق ابن الهاد، وسعيد ابن منصور في "سننه" (٢٤٠١) من طريق خالد بن عبدالله ، ثلاثتهم عن سهيل بن أبي صالح، عن صفوان ، عن القعقاع بن اللجلاج، عن أبي هريرة، به مرفوعًا .
ورواه النسائي (٣١١١) من طريق حماد بن سلمة، عن سهيل بن أبي صالح، عن صفوان بن سليم، عن خالد بن اللجلاج، عن أبي هريرة، به مرفوعًا .
قال الدارقطني في "العلل" (١٦٠١): « يرويه سهيل بن أبي صالح ومحمد بن عمرو واختُلِف عنهما: فرواه حماد بن سلمة، عن سهيل ومحمد بن عمرو فقال: عن صفوان بن سليم، عن القعقاع بن اللجلاج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ . خالفه خالد الواسطي؛ رواه عن سهيل، عن صفوان بن أبي يزيد، عن القعقاع بن اللجلاج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .[ورواه عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن صفوان بن سليم، عن حصين بن اللجلاج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، والصَّواب: القعقاع بن اللجلاج]» .اهـ.
تنبيه : ما بين معقوفين سقط من المطبوع من "العلل" ، فاستدركناه من المخطوط (ج٣/ ق٤٥/ ب-٤٦/ أ).

(١) هو: الثوري .
(٢) هو: ابن أبي النَّجود .
(٣) هو: شقيق بن سَلَمة .
(٤) هو: ابن مسعود .
(٥) في (أ): « لقتلك ».
(٦) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (١/ ٤٠٤ رقم٣٨٣٧) .

مُعَيْن[1] السَّعْدي[2]، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: الثَّوْري أحفَظُ من أبي بكر[3]، وأرى أن عاصمًا حكى عن أبي وائل: أنَّ رجلاً يقال له: أبو مُعَيْن[4]، مَرَّ بمسجدِ

---

(١) كذا في جميع النسخ: « ابن مُعَيْن »، وسيأتي بكنيته: « أبو مُعَيْن »، وكلاهما صواب. وانظر التعليق بعد التعليقين التاليين.

(٢) في (ك) يشبه أن تكون: « السعيري ».

(٣) وقال الدارقطني في "العلل" (٧٣٤) بعد أن ذكر الاختلاف في هذا الحديث: « والصواب: عن الثوري، عن عاصم ».

(٤) وكذا ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٨٨ رقم ٧٣٤) أنه مرة يُنسَب، ومرة يُكنى. وهذا بعضٌ من الاختلاف في اسم هذا الرواي؛ فمنهم من قال - كما هنا -: « ابن مُعَين »، وهذا جاء في بعض نسخ "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٢٨ رقم١٤٣٤) كما ذكر المحقق، وكذا جاء في "معرفة الثقات" للعجلي (٢٣١٣/ ترتيبه)، لكنه ضُبط: «ابن مُعَيَّن»، وذكر المرتِّب أن في الحاشية: « مُعَيْن بالتخفيف »، وكذا جاء في "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٢/ ل٢٩٧/ أ): « ابن مُعَيْن » مضبوطًا، وذكر أنه كذا عند ابن منده. وأما ابن الأثير في "أسد الغابة" (٦/ ٣٤٦) فذكره هكذا: « ابن مُعَيْز» بالزاي، ونسبه لابن منده وأبي نعيم! وهذا الذي ذكره الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢٠١٦-٢٠١٧)، حيث قال: « وأما مُعَيْز: فهو عبدالله بن مُعَيْز - بالزاي - السَّعْدِي . . . » الخ . وكذا جاء في بعض نسخ "الجرح والتعديل"، وهو الذي أثبته المحقق، وكذا جاء أيضًا في "طبقات ابن سعد" (٦/ ١٩٦)، و"مسند الإمام أحمد" (١/ ٤٠٤ رقم٣٨٣٧)، وكثيرٍ من المصادر التي أخرجت الحديث، وهذا الذي اختاره كثيرٌ ممن ألف في مشتبه النسبة، ومنهم ابن ماكولا في "الإكمال" (٧/ ٢٠٥).

وتعقَّب ذلك كله الحافظ ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٨/ ١٩٧-١٩٨) بعد أن حكى عن الذهبي قوله: « ومُعَيْز - تصغير مَعْز -: عبدالله بن مُعَيْز السَّعْدي، عن ابن مسعود، وعنه أبو وائل »، ثم قال ابن ناصر الدين: « قلت: ذكره المصنِّف في كتابه "التجريد" في ذكر الأبناء، ولم يُسَمِّه، وذكر اسمَ والده بكسر الميم، =

بني[(١)] حَنِيف[(٢)]، فجعَلَ أبو بكر: عن ابن مُعَيْن[(٣)]، والثَّوريُّ أَفهَمُ.

٩١١- وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه بَكْرُ بن يونس بن بُكَير[(٥)]، عن موسى بن عُلَيٍّ، عن أبيه[(٦)]، عن أبي قَتَادة الأنصاريِّ[(٧)]: أنَّ

= وسكون العين المهملة، وفتح المثناة، تليها راء ؛ فقال: ابن مِعْيَر، له إدراك، روى عنه أبو وائل، فخالف المصنِّف ما قيَّده هنا، والمعروف غيرُ هذين القولين، وهو ابن مُعَيْن - بضم الميم، وفتح العين، وسكون المثناة تحت، تليها نون -. وكذا ذكره ابن منده في "المعرفة"، فقال: ابن مُعَيْن، أدرك النبي ﷺ ولم يره، روى عنه أبو وائل، يروي عن عبدالله . انتهى . وكذا ذكره بالنون أبو الغنائم النَّرْسي، فروى في كتابه "حديث مختلفي الأسماء" من طريق عبدالله بن زيدان؛ حدثنا أبو كُرَيب؛ حدثنا أبو بكر، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مُعَيْن السَّعْدي، فذكر قصَّةً فيها روايتُه عن عبدالله بن مسعود، تقدَّمت في حرف الحاء المهملة. نقلتُه مجوَّدًا من خط الحافظ عبدالغني المَقْدسي من كتاب النَّرْسي ».اهـ كلام ابن ناصر الدين.

(١) في (ت) و(ك): « بين ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «حنيفة».

(٣) انظر التعليق قبل التعليقين السابقين.

(٤) انظر المسألة الآتية برقم (١٠١٦).

(٥) لم نقف على روايته، وسيأتي الحديث في المسألة رقم (١٠١٦) من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن عُلي بن رباح، به.
وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/ ٢٩٣ رقم٨٠٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٩٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٣٠) من طريق عبيد بن الصَّبَّاح، عن موسى بن عُلي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، به مرفوعًا، فجعله من مسند عقبة بن عامر.

(٦) هو: عُلَيُّ بن رَباح اللَّخْميُّ.

(٧) في جميع النسخ: « عن أبي قتادة، عن الأنصاري »، وكأنه ضُرِب على قوله: « عن » الثانية في نسخة (أ).

رسولَ الله ﷺ قال: « خَيْرُ الخَيْلِ: الأَدْهَمُ(١)، الأَقْرَحُ(٢)، الأَرْثَمُ(٣)، المُحَجَّلُ(٤) ثَلَاثٌ(٥)، طَلْقُ اليَمِينِ(٦)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ(٧) عَلَى هَذِهِ(٨) الشِّيَةِ(٩) » ؟

---

(١) الأَدْهَمُ: الأَسْوَد. والعربُ تقول: ملوكُ الخيل دُهْمُها. انظر "لسان العرب" (١٢/ ٢٠٩).

(٢) الأَقْرَحُ: الذي في جَبهَته قُرْحَة، وهي بياضٌ يسير في وجه الفَرَس، دون الغُرَّة. انظر "النهاية" لابن الأثير (٤/ ٣٦).

(٣) الأَرْثَمُ: الذي أنفُه أبيضُ، وشَفَتُه العُليا. انظر "النهاية" (٢/ ١٩٦).

(٤) المُحَجَّلُ: الذي يرتفعُ البياضُ في قوائمه إلى مَوضِع القَيد، ويُجاوِزُ الأرساغَ ولا يُجاوِزُ الرُّكبَتَين؛ لأنهما مواضِعُ الأحْجال وهي الخَلاخيلُ والقُيودُ، ولا يكونُ التَّحجيلُ باليدِ واليدَين مالم يكُن معها رِجل أو رِجلان. "النهاية" (١/ ٣٤٦).

(٥) في (ف): « فلت »، وهو تصحيفٌ، والمثبت من بقيَّة النسخ، وقد رسمت فيها هكذا: «ثلث» على الرسم القديم، ومثل ما أثبتنا جاء في المسألة رقم (١٠١٦)، و"مسند أحمد"، وفي "صحيح ابن حبان": «المحجَّلُ ثلاثًا»، وفي "سنن البيهقي": «المُحَجَّلُ الثَّلاث»، وفي إحدى نسخ "مسند أحمد": « مُحَجَّل الثَّلاث ».
وقوله: «ثلاث» فيما أثبتناه يحتمل وجهين:
الأول: الرفع على أنه نائب فاعل لاسم المفعول «المحجَّلُ»، والمراد: المحجَّلُ ثلاثٌ منه، أي: أنَّ التَّحجيل في ثلاثٍ من قوائمه فقط.
والثاني: النصب على نزع الخافض، أي: المُحَجَّلُ في ثلاث، حُذفَ الخافض، فانتصَبَ ما بعده «ثلاثًا»؛ ويشهد لهذا روايةُ ابن حبَّان: «المحجَّلُ ثلاثًا» بألف تنوين النصب، لكنَّ الألف حُذفت هنا جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدَّم إيضاحها في المسألة رقم (٣٤)، وتقدَّم أيضًا في المسألة رقم (١٢) التعليق على نزع الخافض.

(٦) أي: يده اليُمنىٰ مُطلَقَة، ليس فيها تحجيلٌ. انظر "النهاية" (٣/ ١٣٤).

(٧) الكُمَيْتُ من الخيل: بين الأسود والأحمر. "المصباح المنير" (ك م ت) (ص٥٤٠).

(٨) في (ك): « هذا »، والمثبت من بقية النسخ ومصادر التخريج.

(٩) كذا في (أ) وفي مصادر التخريج، ولم تنقط الياء في (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «الشبه» بالباء الموحَّدة.
=

قال أبي: إنما يُروَىٰ هذا الحديثُ عن موسى بن عُلَيٍّ[1]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[2]؛ وبَكْرُ بن يونس ضعيفُ الحديث.

٩١٢ - وسمعتُ[3] أبي ورأىٰ في كتابي عن هارونَ بنِ إسحاق، عن محمَّد بن بِشْر، عن عبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد[4]، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ أربعَ أحاديثَ[5]: أحدُهَا: وأنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى أن يُسَافَرَ بالقُرآنِ إلى أرضِ العَدُوِّ.

فسمعتُ أبي يقول: هذه الأحاديثُ وَهَمٌ؛ وإنما هو: عن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن دينار، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

٩١٣ - وسألتُ[6] **أبا زرعة** عن حديثٍ رواه أبو بكرِ بنُ

= والشِّيَةُ: العَلامَةُ. "المصباح المنير" (و ش ي) (ص٦٦١). والمراد: على هذه الصِّفة وهذا اللون من الخيل. انظر "النهاية" (٢/ ٥٢٢).

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٥٦٢) عن الفضل بن دكين، عن موسى بن علي، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً بنحوه.

(٢) كذا «مرسل» وهو حالٌ منصوب، وجاء بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليقُ عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٥٢)، وفيها ذكرُ الأحاديث الأربعة جميعها.

(٤) اسم أبي الزناد: عبدالله بن ذكوان.

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أربعة أحاديث»، لكن ما في النسخ جائز على مذهب البغداديين والكسائي. وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٢٥٢).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٩٥).

عَيَّاش(١)، عن لَيث(٢)، عن أبي الخَطَّاب(٣)، عن أبي زُرْعَة(٤)، عن ثَوْبان مولى رسول الله ﷺ أنه قال: لعَنَ رسولُ الله ﷺ الرَّاشِيَ والمُرْتَشِيَ، وإنَّ هذا الفَيْءَ لا يُحِلُّ فيه خَيْطًا ولا مِخْيَطًا(٥)، وإنَّ

---

(١) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٥١١٥). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٧٩ رقم٢٢٣٩٩) بلفظ: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي والرائش يعني الذي يمشي بينهما. وأخرجه الحربي في "غريب الحديث" (٣/ ١٠٥٢) مختصرًا بلفظ: «المختلعات هنَّ المنافقات».

(٢) هو: ابن أبي سُلَيم.

(٣) سأل الترمذي في "العلل الكبير" (٣٠٤) البخاريَّ عن أبي الخطاب من هو ؟ فقال: « لعله الهجري، وأبو زرعة لعله يحيى بن أبي عمر السيباني، وقال: كنيته أبو زرعة». اهـ. وقد ترجم البخاري في "الكنى" (٢١٨) لأبي الخطاب الهجري، ثم ترجم لأبي الخطاب هذا الذي يروي عن أبي زرعة؛ فجعلهما اثنين.
وقال ابن حجر في "التقريب" (٨١٤٢): « أبو الخطاب: شيخٌ لليث بن أبي سُلَيم، مجهول من السادسة ». وقال في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٥١٧-٥١٨) في الكلام عن أبي الخطاب هذا: « ذكر ابنُ مَنْده وابن عبد البر أنَّه يَروي عن أبي زُرْعة بن عمرو بن جرير، والذي عند الترمذي عن أبي زُرْعة حَسْبُ، والأشبه: أنه أبو زرعة يحيى بن أبي عمرو السَّيْباني؛ فإنه شاميٌّ، وأبو إدريس شاميٌّ، وأما أبو زرعة بن عمرو بن جرير فإنه عراقيٌّ، ولا يُعرَفُ له روايةٌ عن الشاميين، قلت [والكلام لابن حجر]: تَبعَ ابنُ منده وابنُ عبدِالبرِّ عبدالرحمن بن أبي حاتم؛ فإنه هكذا قال في كتابه "أبو الخطاب"، رَوى عن أبي زُرْعة بن عمرو بن جرير، وعنه لَيْث بن أبي سُلَيم. وكذا قاله الحاكم أبو أحمد، والظَّاهر ترجيح قَوْلهم، ولا مانع أن يكون أبو زُرْعة لقي أبا إدريس بمكة أو بغيرها ». اهـ.

(٤) قال ابن حجر في "التقريب أيضًا (٨١٦٥): « أبو زرعة: عن أبي إدريس الخولاني، قيل: هو ابن عمرو بن جرير ، وإلا فهو مجهول، من الخامسة ».

(٥) كذا في جميع النسخ، وكذا في المسألة الآتية برقم (١٣٩٥)، والجادَّة: « لا يَحِلُّ فيه خيطٌ ولا مِخْيَطٌ» كما ورد في جميع مصادر التخريج، لكن ما وقع عندنا لك أن تضبطه على أوجه ثلاثة؛ **الأول**: «لا يُحِلُّ فيه خَيْطًا ولا مِخْيَطًا»، **والثاني**: =

المُخْتَلِعاتِ[١] هُنَّ المُنافقاتُ ؟

قال أبو زرعة: رواه ذَوَّادُ[٢] بن[٣] عُلْبَة[٤]، وابنُ أبي زائدة[٥]، عن لَيْث، عن أبي الخَطَّاب، عن أبي زُرْعَة، عن أبي

= «لا يُحَلُّ فيه خَيْطًا ولا مِخْيَطًا»، **والثالث**: «لا يَحِلُّ فيه خَيْطًا ولا مِخْيَطًا»:
فالضبط الأول: يتخرَّج على أنَّ الفاعل ضمير يعود إلى رسول الله ﷺ، والتقدير: «إنَّ هذا الفيءَ لا يُحِلُّ فيه رسولُ الله ﷺ خيطًا ولا مخيطًا».
والضبط الثاني: يتَّجه على قول الكوفيين ومن تابعهم في جواز إنابة الجارِّ والمجرور مُنَابَ الفاعل مع وجود المفعول به، عند بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله وقد تقدَّم إيضاح مذهب الكوفيين في المسألة رقم (٢٥٢).
والضبط الثالث: يصحُّ على الإضمار، والتقدير: «لا يَحِلُّ فيه شيءٌ ولوكان خيطًا أو مِخْيَطًا»؛ ففاعل «لا يَحِلُّ»: محذوفٌ، و«خيطًا»: خبر «كان»، ولعل هذا أوفَقُ للمعنى المقصود، والله أعلم.

(١) في (ك): «المختلفات». والمُختَلِعاتُ: اللاتي يطلُبنَ الخُلعَ والطَّلاقَ من أزواجِهِنَّ بغير عُذر .اهـ. "النهاية" (٢/ ٦٥).

(٢) في (ف) و(ك): «داود»، وفي (ش): «داوذ». وروايته أخرجه الترمذي في "جامعه" (١١٨٦)، وفي "العلل الكبير" (٣٠٤)، والطبري في "تفسيره" (٤٨٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٢٢)، والدارقطني في "الأفراد" (١٠٥/ ب/ أطراف الغرائب) مختصرًا بلفظ: «المختلعات هُنَّ المنافقات».
قال الترمذي في "الجامع": «هذا حديث غريبٌ من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوي». وقال في "العلل": «سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فلم يعرفه».
وقال الدارقطني: «تفرَّد به أبو كُرَيب محمد بن العلاء، عن مُزَاحم بن ذَوَّاد بن عُلْبة، عن أبيه، عن ليث، عن صاحب له يقال له: عمر أبو الخطاب، عن أبي زرعة، عن أبي أدريس».

(٣) علق عليها بهامش (ك) بما نصه: «وابن».

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «علية»، ولم تنقط في (ت) و(ك).

(٥) هو يحيى بن زكريا. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٠٨٥)، وفي "المسند"؛ كما في "إتحاف الخيرة" (٤٩٠٠). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه =

إدريس الخَوْلانيِّ[1]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: وهذا الصَّحيحُ؛ قد وصلوه؛ زادوا فيه رَجُلَ[2].

٩١٤ - وسألتُ[3] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيان الثَّوري[4]، عن أبي الزِّنَاد[5]، عن المُرَقِّعِ بنِ صَيْفي، عن حَنْظَلَةَ الكاتب[6]؛ قال:

= أبو يعلى في "المسند الكبير" - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٩٠٠)-، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٩٤ رقم ١٤١٥).

ورواه البزار في "مسنده" (١٣٥٣/ كشف الأستار) من طريق عبدالواحد بن زياد، عن ليث، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس، عن ثوبان، أن رسول الله ﷺ لعن الراشي والمرتشي والرائش.

قال البزار: «قوله: الرائش، لا نعلمها إلا من هذا الطريق، وإنما يرويه ليث بن أبي سُلَيم، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس، وقد أدخل داود بن عُلْبة بينه وبين أبي زرعة رجلاً، فذكره عن أبي الخطاب، وأبو الخطاب فليس بالمعروف إلا انه قد روى عنه ليث غير حديث».

(١) هو: عبدالله بن ثُوَب.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)، وسيأتي على الجادَّة: «رجلاً» في المسألة رقم (١٣٩٥).

(٣) نقل هذا النص بتصرف الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٣٧٨)، وانظر المسألة رقم (١٠١٩).

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣١٠٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٧٨ رقم ١٧٦١١)، والترمذي في "العلل الكبير" (٤٧١)، وابن ماجه في "سننه" (٢٨٤٢)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٢٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٢٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٩١).

(٥) هو: عبدالله بن ذكوان.

(٦) هو: ابن الربيع بن صيفي.

لمَّا خرَجَ رسولُ الله ﷺ في بعضِ مَغَازيه، نظَرَ إلى امرأةٍ مقتولة فقال: «مَا كَانَتْ هَذِهِ[١] تُقَاتِلُ!»، فنهى عن قَتْلِ النِّساء والوِلْدان؟

قال أبي وأبو زرعة: هذا خطأٌ، يقال: إنَّ هذا مِنْ وَهَمِ الثَّوْري؛ إنما هو: المُرَقِّعُ بن صَيْفي، عن جَدِّهِ رياح[٢] بنِ الرَّبيعِ أخي حَنْظَلَة، عن النبيِّ ﷺ. كذا يَرْوِيهِ مغيرةُ بنُ عبدالرحمٰن[٣]، وزيادُ بن سعد، وعبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد[٤].

قال أبي: والصَّحيحُ هذا[٥].

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): «هذا».

(٢) في (أ) و(ت) و(ك): «رباح» بالموحدة، وكذا في "نصب الراية" (٣/ ٣٨٨) نقلاً عن "العلل"، ولم تنقط في (ش) و(ف). والمثبت هو الصَّواب، وانظر تفصيل ذلك في المسألة رقم (١٠١٩).

(٣) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٢٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٨٨ رقم١٥٩٩٢) و(٤/ ٣٤٦ رقم١٩٠٤٣ و١٩٠٤٤)، وابن ماجه في "سننه" (٢٨٤٢)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٢٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٤٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٢١ و٢٢٢)، و"شرح مشكل الآثار" (٦١٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٨٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٦٢٠).

(٤) يعني: عن أبي الزِّناد، عن المُرَقِّعِ بن صَيْفي، عن جده. ورواية عبدالرحمن أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٨٨ رقم١٥٩٩٣ و١٥٩٩٤) و(٤/ ١٧٨- ١٧٩ رقم ١٧٦١٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣١٤)، وفي "التاريخ الأوسط" (١/ ١٤٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٥١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦١٣٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٦١٧ و٤٦١٨)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٢٢).

(٥) قال الترمذي في الموضع السابق: «حديث سفيان هذا خطأ؛ إنما هو: عن المرقع، عن رياح بن الربيع أخي حنظلة الكاتب، هكذا رواه غير واحد عن أبي الزناد. =

٩١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وكيعٌ، عن مالك بن أنس، عن عبدالله بن يزيد، عن ابن نِيَار[1]، عن عُرْوَة، عن عَائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصَّة الرَّجُل الذي أتى النبيَّ ﷺ حين خرجَ إلى بَدْر،

= وسألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: رباح بن الربيع. ومن قال: رياح بن الربيع هو وهم. قال أبو عيسى: رباح بن الربيع أصح. وقد روى بعض ولد رباح غير هذا عن جده وقال: رياح بن الربيع، وهكذا قال علي بن المديني: رياح». اهـ.
وقال الطحاوي في الموضع السابق" من "شرح المشكل": «ولا نعلم أحدًا تابع الثوري على روايته كذلك».
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣١٤) بعد أن ذكر الاختلاف فيه: «وقال الثوري: عن أبي الزناد، عن مرقع، عن حنظلة الكاتب، وهذا وهم».
ونقل ابن ماجه (٢٨٤٢) عن ابن أبي شيبة قوله: «يخطئ الثوري فيه».

(١) كذا في (ت)، وفي بقيَّة النسخ: «دينار»، عدا (ف) فهي محتملة بسبب طمس على الدال، أو تعديل للكلمة، ولعلها كانت «دينار»، ثم ضُرب على الدال.
والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣١٥٢) فقال: حدثنا وكيع، عن مالك ابن أنس، عن عبدالله بن يزيد، عن أبي نيار، عن عروة، عن عائشة... فذكره.
وقوله: «عن أبي نيار» تصحيف، وصوابه: «عن نيار»؛ فقد أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٨٣٢/ ط بشار) من طريق ابن أبي شيبة وعلي بن محمد، كلاهما عن وكيع، عن مالك، عن عبدالله بن يزيد، عن نيار، عن عروة، به. وانظر "تحفة الأشراف" (١٢/ ١٣ رقم١٦٣٥٨).
وأخرج الحديث أيضًا إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٧٥٩)، فقال: أخبرنا وكيع، نا مالك بن أنس، عن عبدالله بن نيار، عن عروة، عن عائشة... فذكره هكذا بإسقاط: عبدالله بن يزيد. ومن طريق إسحاق رواه الدارمي (٢/ ٢٣٣)، والنسائي في "الكبرى" (٨٧٦٠)، لكن وقع اختلافٌ في روايتهما عما في "مسند إسحاق".
أما الدارمي فإنه سمى: «عبدالله بن نيار»: «عبدالله بن دينار».
وأما النسائي فقال: أبنا إسحاق بن إبراهيم؛ قال: أبنا وكيع؛ قال: حدثنا مالك، عن فضيل بن أبي عبدالله، عن عبدالله بن نيار، عن عروة، عن عائشة، به. فزاد في الإسناد: «فضيل بن أبي عبدالله». وهذه الزيادة جاءت في بعض نسخ النسائي، =

فقال: جئتُكَ لِأُبايِعَكَ وأُصِيبَ[١] معك، فقال له[٢] النبيُّ ﷺ: «أَتُؤْمِنُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ ؟ »، قال: لا[٣]، ثم أتاهُ فقال: نعم ... وذكَرَ الحديثَ ؟

قال: هذا وَهَمٌ[٤]، وَهِمَ فيه وكيعٌ؛ إنما هو: عن الفُضَيل[٥] بن أبي عبدالله، عن عبدالله بن نِيار[٦]، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ وهذا الصَّحيحُ[٧].

٩١٦ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة، عن عمر بن سعيد بن مَسْروق، عن أبيه، عن عَبَايَة[٨] بن رِفاعَة بن رافع بن خَدِيج، عن رافع بن خَدِيج؛ قال: أعطى النبيُّ ﷺ أبا سُفْيانَ - يوم حُنَيْن[٩]- وصَفْوانَ بنَ أُميَّة ، وعُيَينةَ بنَ حِصْن، والأَقْرَعَ بن حابِس،

= فقد ذكر المزِّي في الموضع السابق من "التحفة" أن في رواية أبي علي الأسيوطي: « عن وكيع، عن مالك، عن عبدالله بن نيار »، ولم يذكر « الفضيل بن أبي عبدالله »، وهذا هو الموافق لرواية إسحاق في "مسنده".
فدلَّ هذا على أن الاختلافَ في اسم هذا الراوي منشؤه من النُّسَّاخ بسبب تشابه الرسم بين « نيار » و « دينار »، والله أعلم.

(١) في (ت) و(ك): « وأوصيت »، ولم تنقط في (أ) و(ف).
(٢) قوله: « له » ليس في (أ) و(ش) و(ك).
(٣) تتمة الحديث: « قال: فارجع؛ فلن أستعين بمشرك ... ».
(٤) قوله: « وهم » ليس في (أ) و(ش).
(٥) في (ش): « الفضل ».
(٦) في (ت) و(ك): « دينار ».
(٧) من الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٨١٧).
(٨) في (ت) و(ك): « عبادة ».
(٩) في (ك): « خيبر ».

مِئَةً من الإِبِل[١]... الحديثَ ؟

فقال[٢] **أبو زرعة**: هذا خطأٌ؛ رواه الثَّوري فقال: عن أبيه[٣]، عن ابن أبي نُعْمٍ[٤]، عن أبي سعيد الخُدري، عن النبيِّ ﷺ ؛ وهذا الصَّحيحُ[٥].

قلتُ لأبي زرعة: مِمَّن الوَهَمُ ؟

قال: من عمر .

٩١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه[٦] قَبِيصَةُ[٧]، عن سُفْيان الثَّوري، عن أيُّوب[٨]، عن أبي العالِيَة[٩]، عن أُبَيٍّ[١٠] بن كعب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **بَشِّرْ هَذِهِ الأُمَّةَ بالسَّنَاءِ**[١١]**، والرِّفْعَةِ في**

---

(١) أخرج مسلم هذا الحديث في "صحيحه" (١٠٦٠) من طريق سفيان بن عيينة، به، ووقع عنده: « كل إنسان منهم مئة من الإبل ».

(٢) في (ك): « قال ».

(٣) هو: سعيد بن مسروق .

(٤) في (ك): « نعيم ». وهو: عبدالرحمن بن أبي نُعْم .

(٥) من هذا الوجه رواه البخاري (٣٣٤٤ و٤٦٦٧ و٧٤٣٢) عن سفيان الثوري. ورواه مسلم (١٠٦٤) من طريق أبي الأحوص، كلاهما عن سعيد بن مسروق، عن عبدالرحمن بن أبي نُعْم، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: بعث عليٌّ وهو باليمن بذَهَبَة في تربتها إلى رسول الله ﷺ فقسمها رسولُ الله ﷺ بين أربعةِ نفر ... فذكر الحديثَ بطوله .

(٦) قوله: « عن حديث رواه » مكرَّر في (ت).

(٧) هو: ابن عُقبة السُّوائي. وروايته عند عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٣٤ رقم٢١٢٢٤)، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١١٥٣).

(٨) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٩) هو: رُفَيع بن مِهران الرِّياحي .

(١٠) قوله: « أُبَي » ليس في (ك).

(١١) السَّناءُ: الرِّفعَة، وعلوُّ المنزلة والقَدْر عند الله . انظر "النهاية" (٢/ ٤١٤).

الدِّينِ، والتَّمْكِينِ في البِلَادِ؛ فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ في الدُّنْيَا عَمَلاً لَا يُرِيدُ بِهِ الآخِرَةَ، فَلَيْسَ لَهُ في الآخِرَةِ نَصِيبٌ » ؟

فقالا [١]: هذا خطأٌ؛ أخطأَ فيه قَبِيصَةُ . وقد روى هذا الحديث جماعةٌ من الحفَّاظ[٢]، فقالوا: عن الثَّوري، عن المُغيرَة بن مسلم، عن الرَّبيع بن أنس، عن أبي العالِيَة، عن أُبَيٍّ، عن النبيِّ ﷺ[٣].

٩١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالواحدِ بنُ عَمرِو بنِ صالح قاضي رامَهُرْمُز[٤]، عن عبد الرَّحيم الرَّازي[٥]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سِماك[٦]، عن عِكرمَة، عن ابن عباس؛ قال: قيل للنبيِّ ﷺ حين فرَغَ من بَدْر: عليكَ بالعِيرِ[٧]! ليس دونَها شيءٌ، فناداه العبَّاسُ وهو أَسِير: إن الله عز وجل قد وعَدَك إحدى الطَّائفتَين ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ، والسؤال موجَّه إلى أبي حاتم فقط.

(٢) قوله: « الحفاظ » تصحَّف في (ت) و(ك) إلى: « أكفاء لم له ».

(٣) الحديث رواه أحمد (٥/ ١٣٤ رقم٢١٢٢٠) عن عبدالرزاق، ورواه عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٣٤ رقم٢١٢٢١) من طريق معتمر بن سليمان، ورواه الشاشي في "مسنده" (١٤٩١)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣١١) من طريق زيد بن الحباب، ورواه الحاكم أيضًا (٤/ ٣١٨) من طريق عبد الصمد بن حسان ، كلهم عن سفيان، عن المغيرة، عن الرَّبيع، عن أبي العالية، عن أُبَيّ، عن النبي ﷺ.

(٤) في (ك): « رام هو من ».
ورامَهُرْمُز: مدينةٌ مشهورةٌ بنواحي خُوزِسْتان . "معجم البلدان" (٣/ ١٧).

(٥) هو: ابن سليمان .

(٦) هو: ابن حَرْب .

(٧) في (ت) و(ك): « بالعين ».

قال أبي: هذا خطأٌ، رواه أبو كُرَيبٍ[(١)] وغيرُهُ، عن[(٢)] عبدالرَّحيم، عن إسرائيل[(٣)]، عن سِماك، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ وليس هذا مِنْ حديثِ إسماعيل بن أبي خالد؛ لعلَّه دخلَ له[(٤)] حديثٌ في حديث[(٥)].

٩١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الشَّاذَكُوني[(٦)]، عن[(٧)] ابن إدريس[(٨)]، عن أبيه[(٩)]، عن أبي إسحاق[(١٠)]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان له فَرَسٌ يقال له: المُرْتَجِزُ[(١١)]؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ الهَيثَمُ بنُ عَدِيٍّ، عن إدريس، فأخذَهُ

---

(١) هو: محمد بن العلاء.
(٢) قوله: «عن» سقط من (ك).
(٣) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي.
(٤) قوله: «له» سقط من (ك).
(٥) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٦٩١) عن عبدالرحيم بن سليمان، عن إسرائيل، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٧٣)، ورواه أحمد (١/ ٢٢٩ رقم٢٠٢٢) و(١/ ٣١٤ رقم٢٨٧٣)، والترمذي (٣٠٨٠) من طرق أخرى عن إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. قال الترمذي: «هذا حديث حسن». وجوَّد إسناده الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٣/ ٥٥٦).
(٦) هو: سليمان بن داود.
(٧) في (ت): «على».
(٨) هو: عبدالله.
(٩) هو: إدريس بن يزيد الأَوْدي.
(١٠) كذا في جميع النسخ! وما في المصادر: «عدي بن ثابت» بدل: «أبي إسحاق»، ومن ذلك ما سيأتي في سؤالات البرذعي لأبي زرعة. وأبو إسحاق المذكور هنا هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.
(١١) سُمِّي بهذا الاسم لحُسن صَهيلِه. "النهاية" لابن الأثير (٢/ ٢٠٠).

الشَّاذَكُوني، فأقلَبَهُ(١) على ابن إدريس(٢).

٩٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جريرُ بن حازم(٣)، عن قيس ابن سعد، عن يزيد بن هُرْمُز، عن ابن عباس: أن نافعَ بن الأَزْرَق(٤)

(١) أقلَبَه: لغةٌ ضعيفة في « قَلَبَهُ ». وسبق التنبيه عليها في المسألة رقم (٤٦٤).

(٢) الحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (٧٥١٥)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ١٢٥) و(٣/ ٣٦٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٠٨)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٣٤) جميعهم من طريق سليمان الشاذكوني، عن عبدالله بن إدريس، عن أبيه، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عدي إلا إدريس، ولا عن إدريس إلا ابنه، تفرَّد به الشاذكوني ».
وقال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (ص٥٦٢-٥٦٤): « وقال لي أبو زرعة: رأيت في كتاب الهيثم بن عدي، عن إدريس الأَوْدي، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: كان اسمُ فرس النبيِّ ﷺ: المُرْتَجِز. وقال أبو زرعة: قال سليمان الشاذكوني: حدثنا به ابن إدريس، عن أبيه. فاتَّهمتُ أنه أخذه من الهيثم. ثم قال أبو زرعة: ذاك اللسان والفصاحة، بأي شيء خُتِم له نسأل الله السَّتر! ثم قال: شَمِتَ به علي بن المديني ».اهـ. ويعني بقوله: « ذاك اللسان والفصاحة .... »: سليمان الشاذكوني.
وضعَّف الشيخ الألباني هذا الحديث في "السلسلة الضعيفة" (٤٢٢٧).

(٣) في (ك): « جرير، عن حازم ».

(٤) كذا! والحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٤٨ و٢٩٤ رقم٢٢٣٥ و٢٦٨٥)، ومسلم في "صحيحه" (١٨١٢)، والنسائي في "الكبرى" (١١٥٧٧) من طريق جرير ابن حازم، عن قيس بن سعد، عن يزيد بن هرمز؛ قال: ثم كتب نَجدةُ بن عامر إلى ابن عباس ... فذكره.
ونافع بن الأزرق من رؤوس الخوارج، وإليه تنسب طائفة الأزارقة، وكان قد خرج في أواخر دولة يزيد بن معاوية. "لسان الميزان" (٦/ ١٤٤).
ونجدة: هو ابن عامر الحروري، من رؤوس الخوارج، خرج باليمامة عَقِب موت يزيد بن معاوية، وقدم مكة، وله مقالات معروفة، وأتباع انقرضوا. =

كتب إلى ابن عباس يسألُه عن سَهْمِ ذي القُربَىٰ، وعن قَتلِ الوِلدان ... الحديثَ .

ورواه حمَّادُ بن سَلَمة، عن قيس بن سعد: أن نافعَ بن الأَزْرَق كتب إلى ابن عباس، مُرسَلً[1] ؟

قال أبي[2]: قد زاد جَريرٌ فيه[3] رجلَيْنِ، ووصله، وهو صحيحٌ، وحمَّادٌ قد[4] نقَصَ رجلَيْنِ .

٩٢١ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن موسى، عن عبد الوهَّاب الثَّقفي[5]، عن خالد الحَذَّاء[6]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال يوم بَدْر: « **هَذا**[7] **جِبْرِيلُ، آخِذٌ بِرَأْسِ فَرَسِهِ، عَلَيْهِ أَدَاةُ**[8] **الحَرْبِ** »[9]؟

قال أبو زرعة: حدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيبة[10]، عن عبد الوهَّاب

= انظر "لسان الميزان" (٦/ ١٤٨) أيضًا.

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله:« قال أبي » سقط من (ف).

(٣) في (ك):« فيه جرير فيه ».

(٤) قوله:« قد » ليس في (أ) و(ش).

(٥) هو: عبدالوهَّاب بن عبدالمجيد .

(٦) هو: خالد بن مهران .

(٧) في (ت) و(ك):« وهذا ».

(٨) في (ك):« أذاة ».

(٩) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٩٩٥ و٤٠٤١) من طريق إبراهيم بن موسى، به .

(١٠) هو عنده في "المصنف" (٣٦٦٥٦).

الثَّقَفي[(١)]، عن خالد، عن عِكرِمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال ... وهذا الصَّحيحُ، ولا أدري مِنْ أينَ جاءَ إبراهيمُ بن موسى بابن عباس!

٩٢٢ - وسألتُ أبا زرعة[(٢)] عن حديثٍ رواه أبو ربيعة فَهْدُ بن عَوْف[(٣)]، ويحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني[(٤)]، عن أبي عَوانة[(٥)]، عن هارون بن سعد[(٦)] العِجْلي، عن أبي صالح الحَنَفي[(٧)]، عن عليٍّ: أنَّ رسولَ الله ﷺ أَمَره أن يُغَوِّرَ[(٨)] آبارَ بَدْر[(٩)]؟

قال[(١٠)] **أبو زرعة**: لا أعلمَ روى هذا الحديثَ عن أبي عَوانة غيرُ أبي ربيعة والحِمَّانيِّ، ولا أحسَبُه من حديث أبي عَوانة؛ إنما[(١١)] هو:

---

(١) قوله: «الثَّقَفِي» من (ت) و(ك) فقط.

(٢) في (أ) و(ش): «وسألت أبي وأبا زرعة».

(٣) أبو ربيعة هذا: اسمه: زيد، وفهد لقبه.

(٤) كذا ذكر ابن أبي حاتم رواية يحيى الحماني. والحديث رواه أبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٦٧) من طريق يحيى الحماني؛ قال: ثنا قيس بن الربيع، عن هارون بن سَعْد، عن أبي صالح الحنفي، عن علي، به.

(٥) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشكُري.

(٦) في (أ) و(ش): «سعيد». وانظر "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٨٥).

(٧) هو: عبدالرحمن بن قيس.

(٨) في (ت): «يعوّد». ومعنى «يغوِّر آبارَ بدر»: يطمرها حتى تصيرَ مياهها بعيدةَ المنال، فكأنَّها غارت في الأرض. والله أعلم.

(٩) رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٨٤) من طريق أبي ربيعة، ثنا أبو عوانة، عن هارون بن سَعِيد، عن أبي صالح الحنفي، عن علي، به، ثم قال البيهقي: «وكذلك رواه يوسف بن خالد بن عمير، عن هارون. ويوسف وأبو ربيعة محمد [كذا!] بن عوف ضعيفان».

(١٠) في (ش): «وقال».

(١١) في (ش): «وإنما».

من حديث يوسف بن خالد السَّمْتي، عن هارون بن سعد[(١)].

٩٢٣ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا عن موسى بن إسماعيل، عن حمَّاد[(٢)]، عن أَبان بن أبي عَيَّاش، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**يُعْطَى الشَّهِيدُ ثَلَاثَةً: أَوَّلُ دُفْعَةٍ يَغْفِرُ[(٣)] لَهُ ذُنُوبَهُ، وَأَوَّلُ مَنْ يَمْسَحُ التُّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ زَوْجَتُهُ مِنَ[(٤)] الحُورِ العِينِ، وَإِذَا وَجَبَ[(٥)] إِلَى الأَرْضِ وَقَعَ فِي الجَنَّةِ**»[(٦)].

---

(١) في (أ): «هارون بن سعيد»، وهي محتملة في (ش).
والحديث رواه أبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٦٧) من طريق يوسف بن خالد السَّمتي، عن هارون بن سَعْد، عن أبي صالح الحنفي، عن علي، به . قال أبو نعيم: « رواه أبو عوانة عن هارون مثله ».

(٢) هو: ابن سَلَمَة .

(٣) كذا في (ت)، ولم تنقط الياء في بقيَّة النسخ، وتحتمل في ضبطها وجهين:
الأول: « يَغْفِرُ » بالبناء للفاعل، و«ذنوبه» بالنصب مفعولاً به. ويكونُ الفاعل ضميرًا يعود إلى الله سبحانه، ولم يذكر لفظ الجلالة لفهمه من السياق. وانظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).
والثاني: « يُغْفَر » لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ، و«ذنوبه» بالرفع نائبًا للفاعل.

(٤) قوله: « من » سقط من (ت) و(ك).

(٥) في (ف): « وقع ». ومعنى: وَجَبَ: سَقَطَ. انظر "الغريبين" (٦/ ١٩٧١).

(٦) ذكر القزويني في "التدوين" (٣/ ٤١٧) أن أبا طاهر محمد بن علي بن السَّقَّاء روى هذا الحديث عن موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن أبان، عن أنس، به. وعزاه المتقي الهندي في "كنز العمال" (١١١٥٣) إلى الدارقطني في "الأفراد"، والديلمي . ولم أجده عند ابن طاهر في "أطراف الغرائب" (٦٩) في باب: أبان بن أبي عياش، عن أنس، ولكن وجدته ذكر في (ق ٧٠) في باب: حماد ابن سلمة، عن ثابت ، عن أنس حديثًا بلفظ: « من طلب الشهادة. . . » الحديث، =

قال أبي: يروي هذا الحديثَ مُؤَمَّلٌ[(١)]، عن حمَّاد، عن ثابت[(٢)]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ وأَبانُ أَصَحُّ .

٩٢٤ - وسمعتُ أبي وقيل له: حديثٌ يرويه الجُرَيريُّ[(٣)]، عن أبي عبدالله؛ قال: قلتُ لابن عمر : هل تَعْلَمُ عَمَلً[(٤)] في سبيل الله إلا الجهادَ ؟ فقال: « **كُلُّ[(٥)] عَمَلٍ صَالِحٍ فَهُوَ[(٦)] فِي سَبِيلِ اللهِ** » .

فقيل لأبي: مَن هذا أبو عبدالله ؟ وهل يُسَمَّى ؟

= وقال: « تفرد به شيبان بن فرُّوخ، عن حماد، وأخرجه مسلم في "الصحيح" عن شيبان كذلك ». وهذا الحديث أخرجه مسلم - كما قال الدارقطني -(١٩٠٨) من طريق شيبان بن فرُّوخ، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس؛ قال: قال رسول الله ﷺ : « من طلب الشَّهادة صادقًا أُعطيها، ولو لم تُصبه ».
قال ابن عمار الشهيد في "علل أحاديث في صحيح مسلم" الحديث (٢٤): « ووجدت فيه -أي "صحيح مسلم"-: عن شيبان، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: « من طلب الشَّهادةَ صادقًا أُعطيها، وإن لم تُصبه» قال: ووافقه على هذه الرواية المؤمَّل بن إسماعيل. وهذا حديث وهم فيه شيبان والمؤمل جميعًا، فأما المؤمل فكان قد دفن كتبه، وكان يحدث حفظًا فيخطئ الكثير. والصَّحيح: ما رواه الحجاج بن المنهال وموسى بن إسماعيل والعبسي، عن حماد، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس، عن النبي ﷺ، وعن حماد ، عن ثابت، عن النبي ﷺ مرسلاً مثله. والصحيح من حديث ثابت مرسل، وحديث أبان مسند». اهـ.

(١) هو: ابن إسماعيل .

(٢) هو: ابن أسلم البُناني.

(٣) هو: سعيد بن إياس.

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ت) و(ك): « كان » بدل: « كل ».

(٦) قوله: « فهو » ليس في (ف).

فقال: لا أعلَمُه، إلا أنه يُروى عن أبي عبدالله الجَسْري، وهو: حِميَريٌّ[١] بن بَشِير، فلا أدري هو ذا أم لا ؟

٩٢٥ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا يرويه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن بُدَيل بن مَيْسَرة، عن عبدالله بن شَقيق، عن رجُلٍ من بَلْقَيْنِ[٣]؛ قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ وهو بِوادي القُرى[٤]؛ قلتُ: يا رسولَ الله، لِمَنِ المَغْنَمُ؟ قال: «**لِلَّهِ سَهْمٌ، وَلِهَؤُلَاءِ أَرْبَعَةُ أَسْهُمٍ** . . .» الحديثَ.

وروى أيضًا حمَّادُ بن زيد[٥]، عن بُدَيلٍ، وخالدٍ الحَذَّاء، والزُّبير ابن الخِرِّيت[٦]، عن عبدالله بن شَقيق [٧]، عن رجُلٍ من بَلْقَيْنِ؛ قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ . . . الحديثَ[٨].

---

(١) في (ت) و(ك): «حمير»، وانظر ترجمة: «حميري» هذا في "التقريب" (١٥٧٩).

(٢) روايته عند أبي يعلىٰ في "مسنده" (٧١٧٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٢٩)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٣٣٦).

(٣) يقال هذا لبني القَيْنِ من بني أسَد، كما قالوا: بَلْحارث وبَلْهُجَيم، وهو من شواذِّ التخفيف . انظر "لسان العرب" (ق ي ن) (١٣/ ٣٥٢).

(٤) قوله: «القرى» سقط من (أ) و(ش).

ووادي القُرى: وادٍ بين الشَّام والمدينة، وهو بين تَيْماء وخَيبر، فيه قُرًى كثيرةٌ، وبها سُمِّي: وادي القُرى . "معجم البلدان" (٤/ ٣٣٨).

(٥) روايته عند البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٢٤ و٣٣٦).

(٦) في (ت) و(ك): «الحريث».

(٧) في (ك): «سفيان» بدل: «شقيق».

(٨) ذكر ابن كثير في "التفسير" (٤/ ٤) هذا الحديث من رواية حماد بن زيد، وصحَّح سنده.

ورواه وُهَيبُ بن خالد، عن خالد الحَذَّاء[١]، عن عبدالله بن شَقيق، عن رجُلٍ من بَلْقَيْنِ، عن رجُلٍ من قومه؛ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ . . . .

قال أبو زرعة: هذا أَصَحُّ .

٩٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن حمزة[٢]، عن المُطْعِم بن المِقْدام، عن الحسن بن أبي الحسن [٣]؛ أن معاويةَ قال لابن الحَنظَلِيَّة: حدِّثنا حديثًا سمعتَهُ من رسول الله ﷺ، فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **((الخَيْلُ مَعْقودٌ في نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ))**؟

قال أبي: هذا عندي وَهَمٌ؛ رواه أبو إسحاقَ الفَزاريُّ[٤]، عن

---

(١) هو: خالد بن مهران. وقد اختُلِف على خالد هذا . فرواه عبدالله بن المبارك عنه بما يوافق رواية الحمَّادَين. أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٢٩).
ورواه هشيم عنه بما يوافق رواية وهيب بن خالد. أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٨٠).

(٢) روايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٦٨) من طريق منصور بن أبي مزاحم، عن يحيى بن حمزة، عن المطعم، عن الحسن، قال: قال معاوية لابن الحنظلية . . . فذكره .
ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" (٦/ ٩٨ رقم ٥٦٢٣)، و"مسند الشاميين" (٩١٤) من طريق هشام بن عمار، عن يحيى بن حمزة؛ ثنا المطعم بن المقدام، عن الحسن بن أبي الحسن أنه قال لابن الحنظلية حدثنا حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ، فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ . . . ، فذكره هكذا: أن السائل لابن الحنظلية هو الحسن البصري !

(٣) هو: الحسن البصري .

(٤) هو: إبراهيم بن محمد .

المُطْعِم بن المِقْدام، عن جَسْر[١] بن الحسن، عن يَعْلى بن شَدَّاد، عن سَهل بن الحَنظَلِيَّة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا أشبهُ .

قلتُ لأبي: فَلِمَ لم تَحكُم للحديثِ المُرسَل[٢]؟

فقال: المُطْعِم عن الحسن ليس له معنًى؛ [لم][٣] يسمع منه. والحسنُ البصريُّ عن سَهل بن الحَنظَلِيَّة لا يجيءُ، وأبو إسحاق الفَزاري أحفَظُ وأتقنُ من يحيى بن حمزة.

٩٢٧ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه الهِقْلُ[٥]، وعَمْرُو[٦] بن هاشم، عن الأوزاعيِّ[٧]، عن سُلَيمان بن حبيب، عن أبي أُمامة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **ثَلاثَةٌ كُلُّهُمْ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ** . . . » .

قال: ورواه الوليدُ[٨]، وغيرُه، عن الأوزاعيِّ، عن سُلَيمان، عن أبي أُمامة، موقوفٌ[٩] ؟

---

(١) في (ك): « عن جبير ».
(٢) يعني: الإسناد الأول الذي فيه ذكر الحسن البصري.
(٣) مابين المعقوفين سقط من (أ) و(ش) و(ف)، وتصحَّف في (ت) و(ك) إلى: « له ».
(٤) انظر ما يأتي في المسألة رقم (٩٦٦).
(٥) هو: ابن زياد .
(٦) في (ك): « وعمر ».
(٧) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .
(٨) هو: ابن مسلم الدمشقي .
(٩) كذا بلا ألف، وهو حالٌ منصوب، والجادَّةُ: «موقوفًا»، لكن حذفت هنا ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: هِقْلٌ أحفَظُ، والحديثُ موقوفٌ[(١)] أشبهُ[(٢)].

٩٢٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزارِي[(٣)]، عن أبي مالك الأَشْجَعي[(٤)]، عن نُعَيم بن أبي هند، عن سَمُرَة بن جُنْدُب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً، فَلَهُ سَلَبُهُ[(٥)] » ؟

قال أبي: بين نُعَيم وسَمُرَة: ابنُ سَمُرَة[(٦)]، عن سَمُرَة[(٧)].

---

(١) كذا، والجادَّةُ: «موقوفًا»، أي: والحديثُ أشبَهُ موقوفًا. انظر التعليق السابق.

(٢) الحديث رواه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٥١) من طريق هقل بن زياد.
ورواه الروياني في "مسنده" (١٢٦٥)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٩٩ رقم٧٤٩١)، وفي "مسند الشاميين" (١٥٩٦) من طريق عمرو بن هشام البيروتي، وأبو داود في "سننه" (٢٤٩٤) من طريق إسماعيل بن عبدالله بن سماعة، وابن السنّي في "عمل اليوم والليلة" (١٦١) من طريق عمر بن عبدالواحد، أربعتهم، عن الأوزاعي، عن سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، به .
ورواه البخاري في "الأدب المفرد" (١٠٩٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٩٩) من طريق عثمان بن أبي عاتكة . ورواه الطبراني في "الكبير" (٧٤٩٣) من طريق كلثوم بن زياد، كلاهما، عن سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ .

(٣) هو: إبراهيم بن محمد .

(٤) في (ت): « الأشجع »، وفي (ك): « الأَشَجّ ». وأبو مالك هذا هو: سعد بن طارق.

(٥) السَّلَبُ: هو ما يأخذه أحد القِرْنَين في الحرب من قِرْنه مما يكونُ عليه ومعَه من سلاح وثياب ودابَّة وغيرها . "النهاية" (٢/ ٣٨٧).

(٦) يقال: اسمه: سليمان. انظر "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٤٤٨-٤٤٩)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٦١٧).

(٧) الحديث رواه الروياني في "مسنده" (٨٥٩) عن عبدالرحمن بن يونس السراج، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٤٦ رقم٧٠٠٠) من طريق محمد بن عيسى الطباع، كلاهما عن أبي إسحاق الفزاري، عن أبي مالك الأشجعي، عن نعيم بن أبي هند، عن سمرة، به . =

٩٢٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ أبي فُدَيك[(١)]، عن موسى بن يعقوب الزَّمْعي، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن ابن شِهاب، عن عثمان بن عبدالله بن سُراقَة، عن بُسْر[(٢)] بن سعيد، عن زيد بن خالد، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا في أَهْلِهِ**[(٣)] ... » ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه خالد الواسِطيُّ[(٤)]، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن محمد بن زيد بن المُهاجِر بن قُنفُذ[(٥)]، عن بُسْر[(٦)] بن سعيد، عن زيد بن خالد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا[(٧)] الصَّحيحُ[(٨)].

= ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٠٩) من طريق معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق، عن أبي مالكٍ، عن نعيم بن أبي هند؛ قال: حدثني ابن سمرة بن جندب، عن سمرة ، به .
ورواه ابن أبي شيبة (٣٣٠٧٢)، وأحمد (٥/ ١٢ رقم٢٠١٤٤)، وابن ماجه (٢٨٣٨) من طريق أبي معاوية، عن أبي مالك، عن نعيم ، عن ابن سمرة، عن أبيه، به .

(١) هو: محمد بن إسماعيل . وروايته أخرجها: البخاري في "التاريخ الكبير: (٦/ ٢٣٠)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٢٤٦ رقم٥٢٣٣)، وابن حبان (٤٦٣٢)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٢٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٢٠٦).

(٢) في (ش): « بشر ».

(٣) تمام الحديث: « ومن خَلَفَ غازيًا في أهله بخير، فله مثلُ أجره »؛ يقال: خَلَفْتُ الرجلَ في أهله: إذا أقمتَ بعدَه فيهم، وقمتَ عنه بما كان يفعلُه. "النهاية"(٢/ ٦٦).

(٤) هو: خالد بن عبدالله، وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في"الجهاد"(٨٩)، والطبراني في "الكبير"(٥/ ٢٤٦ رقم٥٢٣٤).

(٥) في (ت): « فيفد ».

(٦) في (ش): « بشر ».

(٧) في (ت) و(ك): « فهذا ».

(٨) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٨٤٣)، ومسلم (١٨٩٥)، كلاهما من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن خالد الجهني، به.

قلتُ لأبي زرعة: مِمَّن الخطأُ ؟

قال: من موسى بن يعقوب .

٩٣٠ - وسألتُ[(١)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أنس بن عِيَاض[(٢)]، عن محمد بن عَمرو، عن عَبِيدَة بن سُفْيان، عن أبي الجَعْد الضَّمْري[(٣)]، عن سلمان الفارسي، عن النبيِّ ﷺ: « **رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ**[(٤)] **خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ** » ؟

فقالا : هذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن عَمرو، عن مَكحول، عن سلمان ؛ كذا رواه يحيى القطَّان[(٥)]، وإسماعيلُ بن جعفر .

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قالا: من أبي ضَمْرَة[(٦)].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٩٦٩)، وفيها ذكرُ أبي حاتم أن الخطأ من ابن أبي أويس الرَّاوي عن أبي ضمرة أنس بن عياض، وستأتي أيضًا برقم (١٠٠٩).

(٢) روايته ذكرها ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٩٦٩) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، ورواها أبو زرعة في المسألة رقم (١٠٠٩) عن إسحاق بن موسى الأنصاري، وأبي ثابت المديني، وأخرجها البزار في "مسنده" (٢٥١٧) عن أحمد ابن عبدة، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٣ رقم٦٠٧٧) من طريق هارون بن موسى الفروي، كلهم عن أبي ضمرة أنس بن عياض، به.

(٣) صحابي ، اختُلِف في اسمه، فقيل: أدرع، وقيل: عمرو، وقيل غير ذلك .

(٤) لفظ الجلالة « الله » ليس في (ك).

(٥) هو: يحيى بن سعيد .

(٦) يعني: أنس بن عياض. قال الدارقطني في "الأفراد" (ق١٤٠/ب/أطراف الغرائب): « تفرد به أبو ضمرة أنس بن عياض، عن محمد بن عمرو، عن عبيدة بن سُفيان الحضرمي، عن أبي الجعد، عنه، ووهم فيه، وإنما رواه محمد بن عمرو،=

٩٣١ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن جعفر بن أبي كثير[(٢)]، عن حُمَيد[(٣)]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « غَدْوَةٌ[(٤)] في سَبيلِ اللهِ[(٥)] أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيها، وَلَوْ أَنَّ امرَأةً مِنْ

= عن مكحول، عن سلمان مرسلاً ».

والحديث أخرجه ابن المبارك في "الجهاد" (١٨٢) عن هشام بن الغاز، عن مكحول، عن سلمان، به. وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٦١٨) عن عبدالوهاب بن هشام بن الغاز، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٤٤٦) عن عيسى ابن يونس، كلاهما عن هشام بن الغاز، به .

ورواه مسلم في "صحيحه" (١٩١٣) من طريق أيوب بن موسى، عن مكحول، عن شرحبيل بن السِّمْط، عن سلمان، به، قال الرشيد العطار في "غرر الفوائد المجموعة" (ص٢٤١): « وفي سماع مكحول من شرحبيل بن السمط نظر؛ فإن شرحبيل معدود في الصحابة رضي الله عنهم ، وتقدمت وفاته ». وقال (ص٢٤٣): « وإذا لم يثبت لمكحول سماع من شرحبيل، فإسناده مقطوع . . . » إلخ .

(١) ستأتي هذه المسألة من طريق آخر عن حميد برقم (٢١٣١).

(٢) لم نجده من طريقه، ولكنه لم ينفرد به، فقد تابعه عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون في المسألة الآتية برقم (٢١٣١).

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٣/ ١٤١ و٢٦٣-٢٦٤ رقم ١٢٤٣٧ و١٣٧٨٠)، والبخاري في "صحيحه" (٦٥٦٨)، والترمذي (١٦٥١)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٣٩٨)، جميعهم من طريق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير أخي محمد هذا، عن حميد، به.

وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٣/ ١٤١و١٥٧و٢٦٣ رقم١٢٤٣٦ و١٢٦٠٣ و١٣٧٧٩) من طريق محمد بن طلحة ويحيى بن أيوب، والبخاري في "صحيحه" (٢٧٩٢ و٢٧٩٦) من طريق وهيب بن خالد، وأبي إسحاق الفزاري، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧٧٥) من طريق خالد بن عبدالله الطحان، جميعهم عن حميد، به مرفوعًا .

وأخرج بعضه مسلم في "صحيحه" (١٨٨٠) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، به مرفوعًا .

(٣) هو: ابن أبي حميد الطَّويل .

(٤) في (ك): « غزوة ».

(٥) لفظ الجلالة «الله» ليس في (ف).

نِساءِ[١] أهلِ الجَنَّةِ اطَّلَعَتْ إِلَى[٢] الأَرضِ، لأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا . . . » الحديثَ ؟

قال أبي: حدَّثنا الأنصاري[٣]، عن حُمَيد، عن أنس، موقوفً[٤].

قال أبي: حديثُ حُمَيد فيه مِثْلُ ذا كثيرٌ؛ واحدٌ عنه يُسنِدُ، وآخَرُ يُوقِفُ[٥].

٩٣٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الثَّوري، عن عُبَيدالله[٦]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: كتبَ عُمَرُ إلى أُمَراءِ الأَجنَاد: أَلَّا يأخذوا[٧] الجِزْيَةَ إلا مِمَّن جَرَتْ عليه المَوَاسي[٨] ؟

---

(١) قوله: « نساء » سقط من (ك).

(٢) في (ت) و(ك): « على ».

(٣) هو: محمد بن عبدالله .

(٤) رواه ابن المبارك في "الزهد" (٢٥٧/رواية نعيم بن حماد)، وفي "الجهاد" (٢٣) عن حميد، عن أنس موقوفًا.
وقوله: « **موقوف** » جاء في النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّةُ: موقوفًا، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) هذا يدلُّ على أن الوجهين صحيحان عن حميد، وتقدم أن ثمانية من الرواة روَوه عنه مرفوعًا، ولا يتصور اتفاق هؤلاء على الخطأ، وقد صحح البخاري هذا الحديث مرفوعًا كما سبق، فقول أبي حاتم في المسألة الآتية برقم (٢١٣١): « هذا خطأ، الصحيح عن أنس، موقوفً »: لا يُسَلَّم به .

(٦) هو : ابن عمر العُمَري .

(٧) في (ك): « لا تأخذوا ».

(٨) في (أ) و(ش): «الموسیٰ»، وفي (ك): «المواشي».
والمراد: من نبتَتْ عانَتُه؛ لأن المواسِيَ إنما تجري على من أنبتَ؛ أراد: من بلغ الحُلُمَ من الكفَّار. "النهاية" (٤/ ٣٧٢).

قال أبي: ومنهُم من يقول: عن نافع، عن أَسلَمَ، عن عمر[(١)].

قلتُ لأبي: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: الثَّوْرِيُّ حافظٌ، وأهلُ المدينة أعلمُ بحديث نافع من أهل الكُوفة[(٢)].

٩٣٣ - وسألتُ أبي[(٣)] عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان الواسِطي، عن إسحاق بن سُلَيمان الرَّازي،[عن أبي جعفر الرَّازي][(٤)]، عن الرَّبيع بن أنس، عن أبي العاليَة[(٥)]، عن عبدالله بن مُغَفَّل[(٦)]

(١) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف"(١٠٠٩٠ و١٠٠٩٦ و١٩٢٦٧ و١٩٢٧٣) من طريق عبدالله بن عمر وأيوب السَّختياني، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٣٢) من طريق حجاج بن أرطاة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٦٢٦ و٣٢٦٣٠) من طريق عبيدالله بن عمر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/٢١٧) من طريق عمر بن محمد، جميعهم عن نافع، عن أسلم، عن عمر، به .

(٢) يشير إلى رُجْحان رواية أهل المدينة - الذين رَوَوه عن نافع، عن أسلم، عن عمر - على رواية سفيان الثوري - وهو كوفي - مع كونه حافظًا .

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٥٦٩).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من المسألة رقم (١٥٦٩)؛ فهي تكرار لهذه . وأبو جعفر هو: عيسىٰ بن أبي عيسىٰ.
والحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (٨٨٠) من طريق سعيد بن سليمان، عن إسحاق، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن عبدالله ابن مغفل ، به .
قال الطبراني:« لا يُروى هذا الحديث عن عبد الله بن مغفل إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو جعفر ».

(٥) هو: رُفَيع بن مهْرَان .

(٦) في (ك):« مَعْقِل ».

المُزَني؛ قال: كنتُ آخِذًا[(١)] بِغُصْنٍ[(٢)] من أَغْصان الشَّجَرة التي بايعَ رسولُ الله ﷺ تحتها، فبايعناه[(٣)] على ألَّا نَفِرَّ. وسمعتُه حين نهى عن نَبيذِ[(٤)] الجَرِّ، وشَهِدتُّهُ حين أمرَ بِشُرْبِه، وقال: « **اجتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ** »؟

قال أبي: كذا حدَّثنا سعيدٌ، ورواه[(٥)] الفَضْل بن دُكَين[(٦)]، عن أبي جعفر[(٧)]، عن الرَّبيع، عن أبي العالية، عن[(٨)] عبدالله بن مُغَفَّل أو غيره، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ[(٩)].

٩٣٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[(١٠)] أسامةَ[(١١)]، عن

---

(١) في (ش): « آخذ ».
(٢) في (ك): « بعض ».
(٣) في (أ) و(ش): « بايعناه ».
(٤) النَّبيذ: هو ما يُعمَل من الأشربة من التَّمر، والزَّبيب، والعَسَل، والحِنطَة، والشَّعير، وغير ذلك . "النهاية" (٥/ ٧).
(٥) في (ت) و(ف) و(ك): «وروى».
(٦) هو: أبو نعيم، وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٩)، والروياني في "مسنده" (٩٠٢). ووقع عند الطحاوي: « عن أبي العالية وغيره ، عن عبدالله بن مغفل ».
(٧) هو: عيسى بن أبي عيسى الرازي، وقيل غير ذلك .
(٨) في (ش): « و » بدل: «عن»، وكذلك في (أ) وغيرت فيها بخط مغاير إلى: «عن».
(٩) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٧٥٤)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٨٧ رقم ١٦٨٠٤)، والروياني في "مسنده" (٩٠٣) ثلاثتهم من طريق وكيع، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية - أو غيره -، عن عبدالله ابن مغفل ، به .
(١٠) قوله: « أبو » سقط من (ك).
(١١) هو: حمَّاد بن أسامة . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة (٣٦٩٧٦)، وأحمد (٣/ ١١٢ رقم ١٢١٠٨) على الوجه الذي رجحه أبو حاتم .

سُلَيمان بن المغيرة، عن حُمَيد بن هلال، عن أنس؛ قال: قال أبو طَلْحَةَ لرسولِ الله ﷺ في بعض غَزَواته: أَلا ترى إلى أم سُلَيم في يدها خَنْجَرٌ ؟! فقال النبيُّ ﷺ: «مَا تَصْنَعِينَ بِالخَنْجَرِ ؟»، قالت: إنْ دنا منِّي رجلٌ من العدوِّ، بَعَجْتُ[١] بطنَه ؟

قال أبي: هذا خطأٌ[٢]؛ إنما هو: سُلَيمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس[٣].

٩٣٥ - قال أبو محمد[٤]: قيل[٥] لأبي زرعة: الحديثُ الذي يرويه شَريك[٦]، عن الرُّكَين[٧]؛ قال: حدَّثني عمِّي[٨]؛ قال: أصاب العدوُّ فرسًا لي، ثم وَجَدتُّهُ[٩] بعدُ في مَرْبَطِ سعدٍ، فقلت: فرسي! فقال: أَقِمْ بَيِّنَتك ... وذكر الحديثَ ؟

قال[١٠] **أبو زرعة**: الصَّحيحُ ما يرويه عليُّ بن صالح، عن الرُّكَين، عن أبيه[١١]؛ قال: أصابوا يوم القادسيَّة فرسًا ... وذكر

---

(١) أي: شققت . "النهاية" (١/ ١٣٩).
(٢) ليس الخطأ من أبي أسامة؛ فقد رواه ابن أبي شيبة وأحمد من طريقه - كما سبق - على الصَّواب .
(٣) الحديث رواه مسلم (١٨٠٩)، وأحمد (٣/ ٢٨٦ رقم١٤٠٤٩) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، به .
(٤) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و(ك).
(٥) في (ف): «وقيل».
(٦) هو: ابن عبدالله النخَعي ، القاضي .
(٧) في (ف) و(ش): «الزكين». والرُّكَين هو: ابن الربيع .
(٨) هو: يُسَير بن عَميلة .
(٩) في (ت) و(ك): «وجدت».
(١٠) في (ت) و(ك): «فقال».
(١١) هو: الرَّبيع بن عَميلة .

الحديثَ[١].

٩٣٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عَبْدَة بن سُلَيمان[٢]، عن محمد بن إسحاق، عن الزُّهْري، عن ابن[٣] طَلْحَة بن عُبَيدالله، عن معاوية -رجلٍ من بني سُلَيم- قال: جئتُ رسولَ الله ﷺ، فقلت[٤]: يا رسولَ الله، أَرَدتُّ الجهادَ والغزوَ معك؛ قال النبيُّ ﷺ: « **أَحَيَّةٌ أُمُّكَ ؟** »، قلتُ[٥]: نعم؛ قال: « **الزَمْ رِجْلَيْهَا** » ؟

فقال[٦] أبو زرعة: وَهِمَ عَبْدَة في هذا الحديث[٧]؛ روى هذا

(١) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٣٤٧) عن شريك، عن الركين، عن أبيه - أو عمِّه -؛ قال: حُبِسَ لي فرس . . . فذكره .
ورواه البغوي في "الجعديات" (٢٣٢٤) عن علي بن الجعد، عن شريك، عن الركين، عن أبيه؛ قال: فَقَدَ أخي فرسًا له . . . فذكره .
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١١١) من طريق زائدة، عن الركين، عن أبيه قال: أصاب المشركون فرسًا لهم . . . فذكره .

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٢١).

(٣) في (ت) و(ك): « أبي ».

(٤) في (أ) و(ش): « فقال ».

(٥) في (ف): « قال ».

(٦) في (ف) و(ت) و(ك): « قال ».

(٧) قال الدارقطني في "العلل" (١٢٢٧): « وقال عبدة: عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن ابن طلحة بن عبيدالله، عن معاوية السلمي، فوهم في موضعين: في ذكر الزهري، وليس من حديث الزهري، وفي قوله: ابن عبيد الله ».اهـ. وخالف في ذلك عبدالباقي بن قانع؛ فأخرج الحديث في "معجم الصحابة"(٣/ ٧٤-٧٥) من طريق عبدالرحيم بن سليمان ويونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن أبي بكر، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة . ثم أخرجه من طريق عبدة، عن محمد بن إسحاق، ثم قال: « وهذا هو الصَّحح إن شاء الله ». =

الحديثَ أيضًا عبدالرَّحيم بن سُلَيمان[١]، فقال: عن[٢] ابن إسحاق، عن محمد بن طَلْحَة، عن أبيه طَلْحَة بن معاوية السُّلَمي؛ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ[٣].

ورواه محمد بن سَلَمة[٤]، عن ابن إسحاق، عن محمد بن طَلْحَة ابن[٥] عبدالله بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن أبيه طَلْحَة[٦]، عن معاوية بن جاهِمَة السُّلَمي؛ قال: جئتُ رسولَ الله ﷺ.

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: حديثُ محمد بن سَلَمة هذا.

= وكان قد أخرج الحديث قبل ذلك (١/ ١٥٨) من طريق ابن جريج، عن محمد بن طلحة، عن معاوية ابن جاهمة، عن أبيه، ثم قال: «ورواه محمد بن إسحاق، عن محمد بن طلحة، فزاد في الإسناد رجلين، ولم يذكر أباه، وجوَّده ابن جريج»!!

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٤٠٢ و٣٣٤٩).

(٢) في (ك): «عمر» بدل: «عن».

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٢/ ٥٥): «ورواه عبد الرحيم بن سليمان، عن ابن إسحاق فقال: عن محمد بن طلحة، عن أبيه طلحة بن معاوية بن جاهمة؛ قال: أتيت النبي ﷺ، وهو غلط نشأ عن تصحيف وقلب، والصواب: عن محمد بن طلحة، عن معاوية بن جاهمة، عن أبيه، فصحَّف "عن" فصارت «ابن»، وقدَّم قوله: «عن أبيه»، فخرج منه أن لطلحة صُحبة، وليس كذلك، بل ليس بينه وبين معاوية بن جاهمة نسب، ولو كان الأمر على ظاهر الإسناد؛ لكان هؤلاء أربعة في نَسَقٍ صحبوا النبي ﷺ: طلحة ابن معاوية بن جاهمة بن العباس بن مرداس السُّلمي». اهـ.

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٢١)، وابن ماجه (٢٧٨١) عنه، عن ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن عبدالرحمن بن أبي بكر، عن معاوية بن جاهمة، به هكذا دون ذكرٍ لطلحة، وكذا ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٢٢٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٨/ ١٦٣).

(٥) في (ك): «عن» بدل: «ابن».

(٦) في (ف): «وطلحة».

وسألتُ أبي ؟ فقال[١]: هذا أصحُّ: حديثُ محمد بن سَلَمة، ولكنْ هو محمد بن طَلْحَة بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن أبيه طَلْحَة[٢]، عن معاوية بن جاهِمَة السُّلَمي؛ قال: جئتُ رسولَ الله ﷺ [٣].

---

(١) في (ك): « قال ».

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وطلحة ».

(٣) وهذا الترجيح فيما يظهر إنما هو في رواية محمد بن إسحاق للحديث، ولا يلزم منه الترجيح المطلق؛ لأن ابن جريج روى هذا الحديث أيضًا عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة: أن جاهمة جاء إلى النبي ﷺ ، وجعل الحديث لجاهمة .
قال الدارقطني في "العلل"(٧/ ٧٨ رقم١٢٢٧): « وقول ابن جريج أشبه بالصَّواب».
وتقدم نقل كلام ابن قانع .
وذكر البيهقي في "شعب الإيمان" (١٣/ ٥٢٩-٥٣٣ رقم٧٤٤٨-٧٤٥٠) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والصَّواب رواية ابن جريج، عن محمد بن طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة ».
وقد أطال ابن حجر في "الإصابة" (٢/ ٥٤-٥٥)، و"تهذيب التهذيب"(٤/ ١٠٥) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث بين ابن إسحاق وابن جريج، وعليهما أيضًا، ولخَّص ذلك في نهاية ترجمة معاوية بن جاهمة في الموضع السابق من "التهذيب"، فقال: « قلت: تلخَّص من ذلك: أن الصحبة لجاهمة، وأنه هو السائل، وأن رواية معاوية ابنه عنه صواب، وروايته الأخرى مرسلة، وقول ابن إسحاق في روايته عن معاوية: " أتيت النبي ﷺ" وَهْمٌ منه؛ لأن ابن جريج أحفظ من ابن إسحاق وأتقن، على أن يحيى بن سعيد الأموي قد روى عن ابن جريج مثل رواية ابن إسحاق، فوهم، وقد نبَّه على غلطه في ذلك أبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة" والله تعالى أعلم ».اهـ.
وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (١/ ١٢١-١٢٢)، و"الجرح والتعديل" (٢/ ٥٤٤)، و"موضح أوهام الجمع والتفريق" للخطيب (١/ ٢١-٢٣).

٩٣٧- وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه زيد بن الحُباب[٢]، عن ابن لَهِيعَةَ[٣]، عن يزيد بن أبي حَبيب، عن لَهِيعَة بن عُقْبة؛ سمعتُ[٤] أبا الوَرد[٥] صاحبَ رسول الله ﷺ يقول: إِيَّاكَ[٦] والسَّرِيَّةَ التي إنْ لَقِيَتْ فَرَّتْ، وإن غَنِمَتْ غَلَّتْ.

ورواه ابنُ وَهْب[٧]؛ فقال: عن ابن لَهِيعَة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن لَهِيعَة بن عُقْبَة، عن أبي[٨] الوَرد، عن أبي هريرة؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول ...؟

قال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ ابن[٩] وَهْب.

---

(١) المثبت من (ف)، وفي (أ): «وسألتُ أبو زرعة»، وفي (ش): «وسألت أبا زرعة»، وفي (ت) و(ك): «قال: سئل أبو زرعة».

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه (٢٨٢٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٨٧)، كلاهما من طريق ابن أبي شيبة، عن زيد، به موقوفًا.
ورواه أبو نعيم في "معرفة الصَّحابة" (٧٠٤٨) من طريق الليث بن هارون، عن زيد ابن الحباب، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن لهيعة بن عُقبة، عن أبي الورد، عن النبي ﷺ، به. وانظر "تهذيب التهذيب"(٤/ ٦٠٥/ ترجمة أبي الورد المازني).

(٣) هو: عبدالله.

(٤) في (ك): «ابن» بدل: «سمعت».

(٥) هو: المازني، قيل: اسمه: حرب، وقيل: عبيد بن قيس، وقيل غير ذلك.

(٦) في جميع النسخ: «إياي»، ثم صوِّبت في (أ) و(ش) إلى: «إياك». وفي "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٥١) ومصادر التخريج: «إياكم».

(٧) هو: عبدالله. وروايته عند ابن عبدالحكم في "فتوح مصر" (ص٢٨١). وتابعه عليه عبدالله بن المبارك وإسحاق بن عيسى ويحيى بن إسحاق عند الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٥٦ و٤٠١ رقم٨٦٧٦ و٩٢١١).

(٨) قوله: «أبي» ليس في (ف) و(ت) و(ك)، وهو ملحق بهامش (أ) و(ش).

(٩) قوله: «ابن» سقط من (ك).

٩٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو معاوية الضَّريرُ[١]، عن حجَّاج[٢]، عن قَتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: كانت قَبِيعَةُ سيفِ[٣] رسول الله ﷺ من فِضَّة ؟

قال أبي: إنما هو: سعيدُ بن أبي الحسن؛ قال: كان[٤] قَبِيعَةُ[٥]

---

(١) هو: محمد بن خازم. (٢) هو: ابن أرطاة.

(٣) قَبِيعَة السيف: هي التي تكونُ على رأس قائم السَّيف. وقيل: هي ما تحتَ شارِبَي السَّيف. "النهاية" (٤/٧). (٤) في (ك): «كانت».

(٥) في (ك): «قبيضة»، وفي (ت): «قَبيصَة». وقوله: «كان قبيعة سيفِ رسول الله ﷺ» كذا جاء في جميع النسخ، ومثلُهُ في بعض مصادر التخريج، والجادَّة أن يقال: «كانت قبيعة سيفِ رسول الله ﷺ»؛ كما وقع في أول المسألة وفي بعض مصادر التخريج. لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، ويخرَّج على وجهين:
الأوَّل: أنَّ اسم «كان» مؤنث غير حقيقي التأنيث، فيجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه، وإن كان التأنيث أولى. وانظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).
والثاني: أنَّه ذكَّر «القبيعة»- أي عدَّها مذكَّرَة - لإضافتها إلى «سيف رسول الله»؛ فإنَّ المضافَ المؤنَّث قد يكتسبُ من المضاف إليه المذكَّر تذكيرَهُ؛ كما أنَّ المضافَ المذكَّر قد يكتسبُ من المضاف إليه المؤنَّث تأنيثَهُ، وشرطُ ذلك في الصورتين: أنْ يكونَ المضافُ صالحًا للحذف وإقامةِ المضاف إليه مُقَامَهُ، ويُفْهَمَ منه ذلك المعنى.
فمن تأنيث المذكَّر: قولهم: «قُطعت بعض أصابعه»، وقراءة الحسن ومجاهد وقتادة وغيرهم: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يُوسُف: ١٠]. وذلك لصحة قولك: قُطِعَتْ أصابعُهُ، وتَلْتَقِطْهُ السَّيَّارَةُ.
ومن تذكير المؤنَّث: قول الشاعر [من البسيط]:

إنارةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وعَقْلُ عَاصِي الهَوَىٰ يزدادُ تَنْوِيرَا

وساغ ذلك لصحةِ قولك: العَقْلُ مَكْسُوفٌ. وهذا يصدُقُ في هذا الحديث، فيقال: «كان سيفُ رسول الله ﷺ من فِضَّة». انظر: "أوضح المسالك" (٣/٩١-٩٦)، و"شرح ابن عقيل" (٢/٤٨-٤٩)، و"شرح الأشموني" (٢/١٣٦-١٤٠ ط. دار الكتب العلمية).

سيفِ رسول الله ﷺ . . . [مُرسَلاً][(١)]؛ بلا عبدالله بن عمرو [(٢)].

٩٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن بِشْر البَجَلي، عن قيس بن الرَّبيع، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛

---

(١) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ:«مرسل»، ويخرَّج على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) ذكر ابن الملقن هذا الحديث في "البدر المنير" (٢/ ٤٦٣-٤٦٤)، ونقل عن أبي حاتم أنه قال:« المحفوظ أنه مرسل ».
والحديث رواه أبو داود (٢٥٨٤)، والنسائي في "الكبرى" (٩٨١٤)، والبيهقي (٤/ ١٤٣)، جميعهم من طريق قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن؛ قال. . . فذكره مرسلاً. ورواه الدارمي (٢٥٠١)، وأبو داود (٢٥٨٣)، والنسائي في "الكبرى" (٩٨١٣)، والعقيلي في "الضعفاء"(١/ ١٩٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١٤٣) جميعهم من طريق جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس قال: كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضَّة .
وهذا الحديث أنكره الأئمة على جرير، وخطَّؤوه فيه. قال الدارمي:« هشام الدستوائي خالفه؛ قال: قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، عن النبي ﷺ ، وزعم الناس أنه هو المحفوظ ».
وقال أبو داود :« أقوى هذه الأحاديث: حديث سعيد بن أبي الحسن، والباقية ضِعاف ».
وقال النسائي - كما في "تحفة الأشراف" (١/ ٣٠١ رقم١١٤٦)-:« هذا حديث منكر، والصواب: قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن ».
وقال البيهقي عن حديث أنس:« والحديث معلول ». وقال عن حديث سعيد بن أبي الحسن:« وهذا مرسلٌ ، وهو المحفوظ ».
وقال عبدالله بن أحمد في "العلل" (٣١٢):« حدثني أبي عن عفان قال: جاء أبو جزي - واسمه نصر بن طريف - إلى جرير بن حازم يشفع لإنسان يحدثه، فقال جرير: حدثنا قتادة، عن أنس؛ قال: كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضَّة . قال أبو جزي: كذب والله ما حدثناه قتادة إلا عن سعيد بن أبي الحسن. قال أبي: وهو قول أبي جزي؛ يعني أصاب، وأخطأ جرير ».

قال: قال رسولُ الله ﷺ: « مَنْ تَعَلَّمَ الرَّمْيَ ثُمَّ نَسِيَه[1]، فَهِيَ نِعْمَةٌ جَحَدَهَا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[2].

٩٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيْد بن الصَّبَّاح المُقرِئ؛ قال: نا كاملُ بن العلاء التَّيْمي، عن الحَكَم بن عُتَيبة، عن إبراهيم[3]، عن عَلْقَمة[4]، عن عبدالله[5]؛ قال: بينما رسولُ الله ﷺ جالسٌ مع أصحابه؛ إذ أقبلَتِ امرأةٌ عُريانَةٌ، فقام إليها رجُل من القوم، فألقى عليها ثوبًا وضَمَّها إليه. قال: فتَغَيَّر وجهُه، فقال[6] بعضُ أصحابه: أحسَبها امرأتَه، فقال النبي ﷺ: « أَحْسَبُهَا غَيْرَى[7]، إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ الغَيْرَةَ عَلى[8] النِّسَاءِ، والجِهَادَ عَلَى الرِّجَالِ؛ فَمَنْ صَبَرَ مِنْهُنَّ احْتِسَابًا، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ » ؟

---

(١) في (ت) و(ك): « نسي ».

(٢) الحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (٤١٧٧)، و"الصغير" (٥٤٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد"(٧/ ٤٥٢)، و(١٢/ ٦١) من طريق الحسن بن بشر البجلي، به.
ورواه الخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٨١) من طريق أبي بلال الأشعري، والقزويني في "التدوين" (٣/ ٣٦٦) من طريق طلق بن غنام، كلاهما عن قيس ، به .
قال الطبراني في "الصغير": « لم يروه عن سهيل إلا قيس، تفرد به الحسن بن بشر»، فكأنه لم يطلع على متابعة أبي بلال الأشعري وطلق بن غنام .

(٣) هو: ابن يزيد النخعي .

(٤) هو: ابن قيس النخعي .

(٥) هو: ابن مسعود .

(٦) في (أ) و(ش): « قال ».

(٧) قوله: « غيرى » سقط من (أ) و(ش).

(٨) في (ت): « عن » بدل: « على ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

وقال مرَّة أخرى: هذا حديثٌ موضوعٌ بهذا الإسناد(١).

٩٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عُثمان بن حَكيم، عن حَسَن بن حُسَين، عن كادِحِ بن جَعْفَر، عن عبدالله بن لَهِيعَة، عن عبدالرحمٰن بن زياد، عن مسلم بن يَسار، عن جابر بن عبدالله(٢)؛ قال: لمَّا قَدِمَ عليٌّ على رسولِ الله ﷺ بفَتْح خَيْبَر؛ قال رسولُ الله ﷺ: « **لَوْلَا أَنْ يَقُولَ فِيكَ طَوائِفُ مِنْ أُمَّتِي مَا قَالَتِ النَّصارى في**

---

(١) الحديث رواه البزار في "مسنده" (٤/ ٣٠٨ رقم١٤٩٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٨٦٧ رقم١٠٩٦/ت السلفي)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٨٧ رقم١٠٠٤٠)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٨٢) من طريق عبيد بن الصبَّاح، عن كامل، به.
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وعبيد بن الصبَّاح ليس به بأس، وكامل بن العلاء مشهور من أهل الكوفة قد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه، على أنه لم يشاركه في هذا الحديث غيره ».
وقال العقيلي في عبيد بن الصباح: « لا يُتابَع على حديثه، ولا يُعرَف إلا به ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٧٩٣): « يرويه كامل بن العلاء، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، حدث به عبيد بن الصبَّاح عنه، واختُلِف عنه: فرواه أبو يعلى الإبلي، عن موسى المسروقي، عن عبيد بن الصبَّاح فقال: عن شعبة، عن الحكم، عن أبي وائل، عن عبد الله، ووهم فيه في موضعَين؛ في قوله: عن شعبة، وفي قوله: عن أبي وائل ».
وعدَّه الذهبي في "الميزان" (٣/ ٢٠) من منكرات عبيد بن الصبَّاح.
تنبيه: سقط هذا الحديث من مطبوعة "الضعفاء" للعقيلي بتحقيق: عبدالمعطي قلعجي.

(٢) في (ت) و(ك): « جابر بن عبد ».

المَسيحِ بْنِ مَرْيَمَ[١]؛ لَقُلْتُ[٢] فِيكَ اليَوْمَ قَولاً... » وذَكَر الحديثَ؟

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ عندي، والحسنُ بن الحسين هذا هو العُرَني، وأتيتُه ولم أكتُبْ عنه، ولم يكنْ بصدوقٍ[٣] عندَهم، وكان من رؤساء الشِّيعة[٤].

٩٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٥]، عن حَجَّاج[٦]، عن إسماعيل[٧]، عن قيس[٨]، عن جرير[٩]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَنْ أَقَامَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ** »؟

فقال أبي: الكوفيُّون -سِوى حَجَّاج- لا يُسنِدونَه[١٠]،

(١) قوله: « ابن مريم » ليس في (ف).

(٢) قوله: « لقلت » مكرر في (ك).

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « يصدق »، والمثبت من (أ) و (ش) و"الجرح والتعديل" (٦/٣).

(٤) في (ت) و(ك): « الشعبة ».

(٥) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٢٦)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٠٢ رقم٢٢٦١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٢-١٣).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٣٣) من طريق عمران القطان، عن حجاج، عن إسماعيل بن أبي خالد به، ثم قال ابن عدي: « لا أعلم رواه عن ابن أبي خالد غير حجاج، وعن حجاج رواه رجلان: عمران وحماد بن سلمة ».

(٦) هو: ابن أرطاة.

(٧) هو: ابن أبي خالد.

(٨) هو: ابن أبي حازم.

(٩) هو: ابن عبدالله البجلي.

(١٠) في (ف): « لا يسندون هذا » وعليها إشارة، وكتبت في الهامش عبارة: « نسخة: لا يسندونه »، والله أعلم.

ومُرسَلٌ[(١)] أشبهُ[(٢)].

٩٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بعضُ أصحاب قابوسَ[(٣)]:

---

(١) أي: « وهو أشبَهُ مرسلٌ»، والجادَّة: مرسلاً، بألف تنوين النصب، وحذفت هنا جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) الحديث رواه الترمذي (١٦٠٤)، وأبو داود (٢٦٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٠٢ رقم٢٢٦٤) من طريق أبي معاوية، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن جرير، عن النبي ﷺ بلفظ: « أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين ».
ورواه الترمذي (١٦٠٥) من طريق عبدة، والنسائي في "الكبرى" (٦٩٨٢) من طريق أبي خالد، وأبو عبيد في "غريب الحديث" (٤/ ٣٦) من طريق هشيم، ثلاثتهم عن إسماعيل، عن قيس، أن رسول الله ﷺ . . . فذكره هكذا مرسلاً .
قال الترمذي: « وأكثر أصحاب إسماعيل قالوا: عن قيس بن أبي حازم : أن رسول الله ﷺ بعث سَريَّة، ولم يذكروا فيه: " عن جرير "».اهـ.
وقال: « وسمعت محمدًا يقول: الصحيح حديث قيس ، عن النبي ﷺ مرسل ».
وذكر نحوه في "العلل الكبير" رقم (٤٨٣) وزاد: « قلت له: فإن حماد بن سلمة روى هذا الحديث عن الحجاج بن أرطاة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير ؟ فلم يعدَّه محفوظًا ».
وقال أبو داود :« رواه هشيم ومعمر وخالد الواسطي وجماعة لم يذكروا جريرًا ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٨٧/ ب) :« يرويه إسماعيل بن أبي خالد، واختُلِف عنه: فرواه أبو معاوية الضرير وصالح بن عمرو، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير، ورواه حفص بن غياث، عن إسماعيل، عن قيس، عن خالد بن الوليد؛ قاله يوسف بن عدي، عنه ، ورواه أبو إسحاق الفزاري ومروان بن معاوية ومعتمر بن سليمان، عن إسماعيل، عن قيس مرسلاً ، وهو الصَّواب ».
وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢٢٨٥):« وصحح البخاري وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني إرساله إلى قيس بن أبي حازم ».

(٣) هو: ابن أبي ظَبيان .

جَريرٌ(١)، أو أبو(٢) كُدَيْنَةَ(٣)، عن قابوسَ، عن أبيه(٤)، عن ابن عباس؛ قال: خرجَ نبيُّ الله(٥) ﷺ فقال: «**لَيْسَ عَلَى مُسْلِمٍ جِزْيَةٌ، وَلا يَصْلُحُ قِبْلَتَانِ بِأَرْضٍ وَاحِدَةٍ**»؟

قال أبي: رواه زُهَيرٌ(٦)، عن قابوسَ، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ خرجَ ... مُرسَلٌ(٧).

قال أبي: هذا(٨) من قابوسَ(٩)، لم يكن قابوسُ بالقويِّ؛ فيَحْتَمِلُ أن يكونَ مرةً قال هكذا، ومرةً قال هكذا.

---

(١) في (ك) يشبه أن تكون: «حربني» أو نحوها.
وجرير هذا: هو ابن عبدالحميد. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٥٧٧)، وأحمد في "المسند" (١/٢٢٣ رقم١٩٤٩)، والترمذي (٦٣٣ و٦٣٤)، وأبو داود (٣٠٣٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (١١٠٧). قال الترمذي: «حديث ابن عباس قد روي عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً».

(٢) قوله: «أبو» ليس في (ت) و(ك).

(٣) هو: يحيى بن المُهَلَّب. وروايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٤/١٥٦).

(٤) هو: أبو ظَبْيان حُصَين بن جُندب.

(٥) في (أ) و(ش): «النبي» بدل: «نبي الله».

(٦) هو: ابن معاوية.
وروايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٤/١٥٧). وأخرجه أيضًا هو وأبو عبيد في "الأموال" (١٢١) من طريق سفيان الثوري، عن قابوس، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به.

(٧) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) يعني: الاختلاف.

(٩) قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢٣٢٤): «وقابوسُ ضعيفٌ عندهم، وربما ترك بعضهُم حديثَه، ولا يُدفع عن صدق، وإنما كان قد افترى على رجل فَحُدَّ، فكُسِر لذلك».

٩٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفَضْل بن موسى، عن شَريك[(١)]، عن أبي إسحاق[(٢)]، عن عُمارَة بن عَبْد، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَا مِنْ غَادِرٍ إِلَّا وَلَهُ لِوَاءُ غَدْرٍ يَوْمَ القِيامَةِ!**» ؟

قال أبي: مَنْ رَفَعَ هذا الحديثَ فقد غَلِطَ؛ رواه إسرائيلُ[(٣)]، عن أبي إسحاق، عن عُمارَة، عن عليٍّ، موقوفً[(٤)].

ورواه زُهَيرُ[(٥)]، عن أبي إسحاق، عن هُبَيرة بن يَريم، عن عليٍّ.

قال أبي: عُمارَة أشبهُ[(٦)].

٩٤٥ - وسألتُ[(٧)] **أبي** عن حديثٍ رواه عَطاء بن السَّائب، عن مُحارِب بن دِثار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَالظُّلْمَ؛ فَإِنَّهَا ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ**» ؟

---

(١) هو: ابن عبدالله النخعي .

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٣) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي .

(٤) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: ابن معاوية .

(٦) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٧٦):« سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن حديث شريك، عن أبي إسحاق، عن عمارة بن عَبْد ، عن علي ، عن النبي ﷺ قال:« لكل غادر لواءٌ يوم القيامة » ؟ قال محمد: لا أعرفُ هذا الحديث مرفوعًا ». وذكر نحو هذا في "الجامع" (١٥٨١).

(٧) في هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه:«الظلم ظلمات».

قال أبي: رواه جَريرٌ[(١)]، عن أبي إسحاقَ الشَّيباني[(٢)]، عن مُحارِب، عن أبي الصِّدِّيق النَّاجي[(٣)]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ ... مُرسَلٌ[(٤)].

قال أبي: هذا بَيِّنَ[(٥)] عَوَارَ[(٦)] حديثِ عَطاء، وهذا أشبهُ؛ لو كان عن ابن عمرَ، كان أسهلَ عليه حفظًا[(٧)] من أبي الصِّدِّيق، وكان عَطاءُ ابن السَّائِب ساءَ حِفظُه[(٨)].

٩٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زيدُ بن أبي أُنَيسة[(٩)] ويوسف ابن أبي إسحاق[(١٠)] جميعًا، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال[(١١)]: « **مَنِ ارْتَبَطَ فَرَسًا عُدَّةً في سَبيلِ اللهِ، كَانَ عَلَفُهُ وَرَوْثُهُ وَأَثَرُهُ في مَوَازِينِهِ يَوْمَ القِيامَةِ** » ؟

---

(١) هو: ابن عبدالحميد.

(٢) هو: سليمان بن أبي سليمان . (٣) هو: بكر بن عمرو .

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤). (٥) في (ك): « هل أبين ».

(٦) العَوارُ - بالفتح -: العَيبُ، والضمُّ لغةٌ. "المصباح المنير" (ع و ر) (ص٤٣٧).

(٧) قوله: « حفظًا » ليس في (ت) و(ك).

(٨) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٢٣٤)، والبيهقي في "الشعب" (٧٠٥٦) من طريق زائدة، ورواه أحمد في "مسنده" (٢/١٠٦ رقم٥٨٣٢)، والبيهقي في الموضع السابق من طريق علي بن عاصم، كلاهما عن عطاء بن السائب، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر، به .

(٩) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٠٩).

(١٠) روايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (٢/٢٦١).

(١١) قوله: « قال » سقط من (ك).

قال أبي: ورواه إسرائيلُ[(١)] وزُهَير[(٢)]، فقالا: عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليٍّ، قولَهُ، لا يرفَعانِه .

قلتُ لأبي: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: موقوفٌ[(٣)] أشبهُ بالصَّواب .

وسألتُ أبا زرعة عن هذا الحديث، وقلتُ له: ورواه[(٤)] إسرائيلُ، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليٍّ، موقوفٌ[(*)] ؟

قال أبو زرعة: والموقوفُ أصَحُّ؛ لأنَّ إسرائيلَ وزهيرٌ[(*)] أحفظُ[(٥)] .

---

(١) هو: ابن يونس . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٤٨٠).
(٢) هو: ابن معاوية . وروايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢٥٣٠).
(٣) أي: الحديثُ أشبَهُ بالصواب موقوفٌ، وكانت الجادَّة أن يقال: موقوفاً، بألف تنوين النصب، لكنَّ حذفها هنا جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٤) في (ك): « رواه » بلا واو.
(*) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب في الموضعين، جارٍ على لغة ربيعة.
(٥) روي الحديث أيضًا مرفوعًا من طريق سفيان الثوري، عن أبي إسحاق؛ أخرجه الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٧٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٣٥)، كلاهما من طريق أبي مسعود أحمد بن الفرات، عن عبدالرزاق، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، به مرفوعًا .
قال الدارقطني في "الأفراد" - كما في "أطرافه" لابن طاهر (ق ٣٨/ أ)-: « تفرد به عبدالرزاق، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عنه مرفوعًا ». وقال أبو نعيم: « غريب من حديث الثوري، ويقال: إن أبا مسعود تفرد به عن عبدالرزاق ». وكان الدارقطني ذكر في "العلل" (٣٤٢) الاختلاف في هذا الحديث عى أبي إسحاق السبيعي، وذكر رواية موسى بن عقبة ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق مرفوعًا أيضًا، ثم قال: « وغيرهما يرويه عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي موقوفًا ، غير مرفوع إلى النبي ﷺ ». اهـ.

٩٤٧ - قال أبو محمد[(١)]: سألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ ابن موسى الخَطْمي، عن أبي معاوية الضَّرير[(٣)]، عن محمد بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة[(٤)]؛ قالت: لمَّا قُتِلَ أبو عُبَيد[(٥)] وأصحابُه يومَ الفِيل[(٦)]، أَفْلَتَ عبدالله بن يزيد[(٧)] وثلاثةُ نَفَرٍ، فقَدِمَ عبدُالله على عمرَ، وبَقِيَ الثلاثةُ في الطَّريق، فلَقِيَ عمرَ ليلاً فأخبره، فَرَقَا[(٨)] عمرُ المِنْبَرَ

---

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألت » بالواو.

(٣) هو: محمد بن خازم.

(٤) أخرج هذا الحديث: ابن جرير الطبري في "تاريخه" (٤/ ٢٨٠) من طريق عمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة، به باختصار، ووقع عنده: « عبدالله بن زيد » بدل: « عبدالله ابن يزيد ». وفي سنده شيخ ابن جرير محمد بن حميد الرازي، وهو ضعيف كما في "التقريب" (٥٨٣٤)، واتهمه بعضهم بالكذب كما في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ١٠٣ وما بعدها).

(٥) هو: أبو عبيد بن مسعود بن عمرو الثَّقفي، الذي استُشهد في جماعة من المسلمين في قتال الفُرس يوم الجسر، وهو والدُ المختار بن أبي عبيد. انظر "الإصابة" (١١/ ٢٤٩).

(٦) وهو يوم الجسر، وإنما سمِّي يومَ الفيل؛ لأن الفُرسَ قاتلوا على الفِيَلَة التي لم تصمُد معها خيلُ المسلمين، وبَرَكَ الفيلُ على أبي عبيد رحمه الله فقتلَه. انظر تفاصيل ذلك في "تاريخ الأمم والملوك" للطبري (٤/ ٢٧٥ فما بعد).

(٧) هو: عبدالله بن يزيد بن زيد بن حِصْن الخَطْمي، الأنصاري، صحابيٌّ صغير، ولأبيه صحبة. انظر "الإصابة" (٦/ ٢٤٤).

(٨) رُسِمت في (ش): « فَرَقَى »، والمثبت من بقيَّة النسخ، ولغة جمهور العرب: رَقِيَ يَرْقَى، من باب رَضِيَ يَرْضَىٰ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، لكنَّ ما في النسخ جارٍ على لغة طيِّئ وبعض العرب؛ يكرهون مجيء الياء المتحرِّكة بعد الكسرة، فيفتحون ما قبلها لتنقلب الياء إلى الألف لخفتها، فيقولون: رَقَا، في رَقِيَ، وبَقَا، في بَقِيَ، وفَنَا، في فَنِيَ، ولَقَا في لَقِيَ، ونَسَا في نَسِيَ، وفي فعل المجهول يقولون: رُضَا، في رُضِيَ، ونُعَا، في نُعِيَ، وهُدَا، في هُدِيَ، وبُنَا، في بُنِيَ، =

حين صلَّى الصُّبْح، فَنَعَى[١] أبا عُبَيد وأصحابَه، ثم قال: وهذا عبدُالله يُخْبِرُكُمْ كيف كان ذلك. قالَ[٢]: فقَعَدَ عمرُ على المِنبَر، وقام عبدُالله

= وفي اسم الفاعل يقولون: باقاة، في باقية، وناصاة، في ناصيَة، وجاراة، في جارية، وفي المصدر يقولون: تَوْصَاة، في تَوْصية، وفي الجمع يقولون: أوداة، في أودية، وأصْبَاة، في أَصْبِيَة، والشواهد على هذه اللغة كثيرة، منها قولُ زيد الخيل الطائي [من الطويل]:

أفي كلِّ عامٍ مأتمٌ تَبْعَثُونَهُ   على مِحْمَرٍ عَوْدٍ أُثِيبَ وما رُضَا

تُجِدُّون خَمْشًا بعد خَمْشٍ كأنَّه   على فاجعٍ من خير قومِكُمُ نُعَا

وقال:

فلولا زُهَيْرٌ أنْ أكدِّرَ نِعْمَةً   لَقَاذَعْتُ كَعْبًا ما بَقَيْتُ وما بَقَا

انظر "شرح الشافية" للأستراباذي (١/ ١٢٤-١٢٥)، و"طبقات فحول الشعراء" (١/ ٣٣-٣٤)، و"الإنصاف" للأنباري (١/ ٧٥)، و"المحكم" لابن سيده (٨/ ٥٤١)، وانظر كلامًا مطوَّلًا عن هذع اللغة في كتاب "بحوث ومقالات في اللغة" للدكتور رمضان عبدالتواب (ص٢٣٧-٢٤٣). وانظر كذلك نَصًّا للزمخشري في "أساس البلاغة" (ر ق ي) على أنَّه يقال: رَقَىٰ يَرْقىٰ، كما يقال: رَقِيَ يَرْقَىٰ.

(١) في (ت) و(ك): « فنعنا ».

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «قالت»، أي: عائشةُ ﵂؛ لأنها راوية الخبر، وما وقع في النسخ إنْ لم يكن تصحيفًا، فإنه يخرَّج على أوجه ثلاثة:
الأول: أنه ذكَّر ضمير الفاعل مع عوده إلى اسم مؤنَّث؛ قياسًا على مثل قولهم: «ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا»، والجادة: أَبْقَلَتْ. انظر التعليق على المسألة رقم (١٧٨).
والثاني: أنَّ مجيء «قال» بصيغة التذكير؛ إنما هو لمجاورة «ثم قال» قبلها، وللمجاورة تأثيرات في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٤ - الوجه الثالث).
والثالث: أنَّ الفعل مسند إلى ضمير مذكَّر، كأنه قال: «قال الراوي»، وهو عائشة ﵂، وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، وهو كثير في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

على المِنبَر، فحَمِدَ الله وأثنى عليه، وذكَرَ رسولَ الله ﷺ وما مَنَّ الله به على العَرَب، ثم ذكَرَ أبا بكر رضي الله عنه وحُسْنَ قيامِه بعدَ رسول الله ﷺ، ثم ذكَرَ قتلَ[١] أبي عُبَيد وأصحابِه. قال[٢]: وبه[٣] جِراحاتٌ. قالت عائِشَة: فوالله، ما رأيتُ رجلاً كان أَربَطَ جَأْشًا[٤]، ولا أَشَدَّ قلبًا، ولا أفضَلَ بيانًا، ولا أحسَنَ وجهًا ولفظًا مِنْ عبدالله، فأُعْجِبَ المسلمونَ به أشدَّ من إعجابي! قال: ثم وجَّهَهُ عمر [إلى][٥] سعدٍ[٦]؛ فقال: أَحضِرْهُ أمرَكَ؛ فقد عَرَفَ أمورَ القَوْمِ، وكيف التَّأَتِّي لهم وحَرْبُهم؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُضطَرِبُ الإسناد.

٩٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحُسَين[٧] بن[٨] عيسى - أخو سُلَيم[٩] بن عيسى القَارِئ - عن مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: بينا رسولُ الله ﷺ في غزوة تَبوك

(١) في (ك): «قبل».
(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «قالت»، أي: عائشةُ رضي الله عنها، وقد تقدَّم تخريج ذلك.
(٣) أي: بعبدالله بن يزيد.
(٤) الجأش: القلب، والنفس، والجَنَان. يقال: فلانٌ رابطُ الجَأْش، أي: ثابتُ القلب لا يرتاعُ ولا ينزعجُ للعظائم والشَّدائد. انظر "النهاية" (١/ ٢٣٢).
(٥) قوله: «إلى» تصحف في جميع النسخ إلى: «ابن».
(٦) هو: ابن أبي وقَّاص رضي الله عنه.
(٧) في (ف): «الحسن»، وهو خطأ. انظر "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٠).
(٨) قوله: «بن» سقط من (ت).
(٩) في (ك): «مسلم».

يَسيرُ[١] ليلاً؛ إذ تقدَّم الناسَ، ثم وقَفَ لهم حتى أَتَوْهُ، ثم[٢] قال: «أُعْطِيتُ اللَّيْلَةَ الكَنْزَيْنِ»، قيل: يا رسولَ الله، وما الكَنْزَانِ؟ قال: «فَارِسُ وَالرُّومُ[٣]، وَأُمِدْتُ[٤] بِالمُلُوكِ - مُلُوكِ حِمْيَرَ - يُجَاهِدُونَ فِي سَبيلِ اللهِ، وَيَأْخُذُونَ فِي اللهِ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٥].

٩٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزَاري[٦]، عن ابن شَوْذَب[٧]؛ قال: حدَّثني عامر[٨] بن عبد الواحد، عن ابن أبي

---

(١) كذا في (ك)، وفي (ت) و(ف): «نسير»، ولم تنقط في (أ) و(ش).

(٢) قوله: «ثم» سقط من (ك).

(٣) قوله: «والروم» سقط من (أ) و(ش).

(٤) كذا ضُبطت في (أ) و(ف)، وفي (ت) و(ك): «وأمرت»، وفي (ش): «وأمدى»، ووقع عند أحمد في "المسند" (٥/ ٢٧٢ رقم ٢٢٣٣٥): «وأمدَّني»، وعند عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٨٧٨): «وأيَّدني»، وما أثبتناه من (أ) و(ف) يخرَّج على وجهين؛ الأول: «أُمِدْتُ»، وهو جارٍ على لغةٍ فصيحةٍ مشهورةٍ؛ وهي أن الأصلَ: أُمْدِدْتُ، وحذفت إحدى الدالين تخفيفًا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، وقوله: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، وأصله: ظَلِلْتَ عليه، وظَلِلْتُمْ تَفَكَّهُونَ، ويقولون: أَحَسْتُم، في: أَحْسَسْتُمْ، ومَسْتُمْ، في: مَسِسْتُمْ، ونظائره كثيرة. والثاني: «أُمِدَّتُ»، وهذا جارٍ على لغةِ أُناسٍ من بكر بن وائل، لا يَفُكُّون التضعيفَ من الأفعالِ عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحرِّكة.
وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٢٥٩).

(٥) الحديث لم نقف عليه من رواية يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس. وقد رواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٨٧٨)، وعنه أحمد في "المسند" (٥/ ٢٧٢ رقم٢٢٣٣٥) عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي همام الشعباني؛ قال: حدثني رجل من خثعم؛ قال: كنا مع رسول الله ﷺ ... فذكره، وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني ﷺ (٣٠٥٠).

(٦) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث.

(٧) هو: عبدالله.

(٨) قوله: «عامر» ليس في (أ) و(ش).

بُرْدَةَ[١]؛ قال: قال عبدُالله بن عمر[٢]: لو كنتُ مُستَحِلاًّ من الغُلُول[٣] القَليلَ، لاسْتَحْلَلْتُ منه الكثيرَ، وما من عبدٍ يَغُلُّ غُلُولًا إلا كُلِّفَ يومَ القيامة أن يَستَخْرِجَه من أسفلِ دَرْكِ جهنَّم .

قال أبي: إنما هو: عن عامر بن عبد الواحد، عن ابن بُرَيْدة[٤]، عن عبدالله بن عمرو .

٩٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزاري[٥]، عن ابن شَوْذَب[٦]، عن عامر بن عبدالواحد، عن أبي بُرْدَةَ[٧]، عن ابن عمر؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا أصابَ غَنيمةً، أمر بلالاً فنادى في الناس، فيجيئونَ بغنائِمهم، فَيَخْمُسُه[٨] ويَقْسِمُه . فجاء رجلٌ بعد ذلك بزِمامٍ[٩] من شَعْرٍ، فقال: يا رسولَ[١٠] الله[١١]، هذا كان فيما أَصَبنا

(١) هو: بُرَيد بن عبدالله .
(٢) في (ت): « عمرو ».
(٣) تقدم تفسير « الغلول » في المسألة رقم (٩٠٢).
(٤) هو: عبدالله .
(٥) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث. والحديث أخرجه في كتابه "السير" (٣٨٧).
(٦) هو: عبدالله .
(٧) يعني: ابن أبي بُردة المذكور في المسألة السابقة، واسمه: بُريد بن عبدالله بن أبي بُردة، وكنيته: أبو بردة .
(٨) خَمَسَ المالَ يَخمُسُه خَمْسًا: إذا أخذَ خُمُسَهُ. انظر "المصباح المنير" (خ م س) (ص١٨٢).
(٩) الزِّمامُ: مِقْوَدُ البعير، وهو في الأصل: حبلٌ يُشَدُّ في حَلْقة تُجعل في أنف البعير، ثم يُشَدُّ إليه المِقوَد . انظر "المصباح المنير" (ز م م) (ص ٢٥٦).
(١٠) من قوله: « إذا أصاب غنيمة . . . » إلى هنا مكرر في (ت) و(ك)، إلا أنه قال في المرة الثانية: « فأمر » بدل: « أمر ».
(١١) في (ت) زيادة: « ﷺ » !

من الغَنيمة ، قال: « **فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ ؟** »، فاعتَذَر، قال: « **كُنْ**[١] **أَنْتَ الَّذي تَجِيءُ**[٢] **بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ فَلا أَقْبَلُهُ مِنْكَ** » ؟

قال أبي : وهذا أيضًا[٣] هو عن عامر بن عبد الواحد[٤]، عن ابن بُرَيْدة[٥]، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ.

٩٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَعْدان[٦]، عن يونس[٧]، عن الزُّهْري، عن قَبِيصَة بن ذُؤَيب وأبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال[٨]: « **يُوشِكُ أَقْصَى مَسَالِحِ**[٩] **المُسْلِمِينَ بِسلاح** »[١٠] ؟

---

(١) في (ت) و(ك): « كنت »، وفي (ف): « كنه ».

(٢) في (ك): « تأتي ».

(٣) في (ك): « هذا هو أيضًا ».

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢١٣ رقم٦٩٩٦)، وأبو داود في "سننه" (٢٧١٢)، وابن حبان (٤٨٠٩ و٤٨٥٨)، والخطيب في "تالي التلخيص" (١/ ٧٥) من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن ابن شوذب، عن عامر، عن عبدالله ابن بريدة، عن عبدالله بن عمرو، به.

(٥) هو: عبدالله .

(٦) هو: سعيد بن يحيى اللخمي. وروايته أخرجها هشام بن عمار في حديثه (٧٣). ومن طريقه أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٧٤٣)، و"الصغير" (٦٤٤). قال الطبراني في "الأوسط": « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونس، ولا عن يونس إلا سعيد بن يحيىٰ، تفرد به هشام بن عمار ». وقال في "الصغير": « لم يروه عن الزهري إلا يونس، تفرد به سعيد بن يحيى، وسليمان بن عبدالرحمٰن يقول: سعد بن يحيى اللخمي ».

(٧) هو: ابن يزيد .

(٨) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٩) جمع مَسْلَحَة، وهُم القوم الذين يحفَظون الثُّغورَ من العدوِّ. وسُمُّوا: مَسْلَحَة؛ لأنهم يكونونَ ذوي سِلاح، أو لأنهم يسكُنون المَسْلَحَة، وهي [أي المَسْلَحَة]: كالثَّغر والمَرْقَبِ يكونُ فيه أقوامٌ يرقُبون العدوَّ؛ لئلا يطْرُقَهم على غَفْلَة. انظر "النهاية" (٢/ ٣٨٨).

قال أبي: ورواه[١] الزُّهْري، عن سالم؛ سمع أبا[٢] هريرة، موقوفً[٣].

قال أبي: الموقوفُ أشبهُ .

قلتُ: وما تُنكِرُ أن يكونَ سمع منهُما ؟

قال: أُنكِرُ ! فإنَّه لا يَحْتملُ[٤] أن يكونَ هذا من حديث قَبِيصَة .

---

(١) كذا ورَدَ لفظُ الحديث في جميع النسخ، وجاء في "حديث هشام بن عمار" = = و"أوسط الطبراني" : «يوشك أقصى مسالح المسلمين أن يكونَ سلاح، وسلاح عند خَيْبَر»، وفي "الصغير" للطبراني: « يُوشِكُ أن يكون أقصى مسالحِ المسلمين بِسِلاح، وسلاحُ من خَيْبَر »، وكلا اللفظين جاء على الجادَّة في العربية؛ لأنَّ «يوشك» من أفعال المقاربة، ويجب أن يكون خبرها جملةً فعلية فعلها مضارع، وهذا ما وقع في مصادر التخريج.
أما ما عندنا في النسخ، فالظاهر أن فيه سقطًا، ووجهه أن يقال: «يُوشكُ أقصى مسالح المسلمين [أن يكون] بسلاح »، والله أعلم.
وسِلاح: موضعٌ أسفلَ من خيبر.
قال البكري: « سِلاح » بكسر أوله، وبالحاء المهملة. "معجم ما استعجم" (٣/ ٧٤٤).
ولم يجزم ياقوت بضبطها فقال: كأنه بوزن قَطام . "معجم البلدان" (٣/ ٢٣٣).
وجزم الفيروز آبادي فقال: كسَحابٍ أو قَطام. "القاموس المحيط" (س ل ح / ص ٢٢٥)، ولم يتعقَّبه الزَّبيدي في "التاج". والله تعالى أعلم.

(٢) في (ك): « رواه » بلا واو.

(٣) في (أ) و(ش): « أبي ».

(٤) الحديث رواه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٥١١) من طريق ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن سالم؛ أنه سمع أبا هريرة يقول... فذكره موقوفًا .
وقوله: «موقوفً» بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

وسَعْدانُ أرى أنه[١] سمعَ من يونس بمكة، أو بالمدينةِ[٢]، ويُونُسُ لم يكن[٣] معه كُتُبُهُ. قال وكيعٌ: رأيتُ يونسَ بن يزيد بمكة، فجَهَدتُّ أن يُقيمَ لي إسنادَ حديثٍ، لم يُقِمْه[٤]، فَنَرَى[٥] أنَّ سَعْدان سمع منه بمكة[٦]؛ لأنَّ حديثَهُ وحديثَ أبي ضَمْرة[٧] وسُلَيمانَ بن بلال وطَلحَةَ ابن يحيى متقاربٌ[٨].

٩٥٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزاري[٩]،

---

(١) في (أ) و(ش): « فإنه يحتمل ».
(٢) قوله: « أنه » سقط من (أ) و(ش).
(٣) في (ت) و(ك): « أو مدينة ».
(٤) المثبت من (ت) و(ف)، وأهمل النقط في بقية النسخ، وهي محتملة أن تكون بالتحتية والفوقية، وكلاهما صحيح في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).
(٥) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: فلم يقمه.
(٦) في (ش) يشبه أن تكون: « فترى »، وفي (ك): « فيرى ».
(٧) من قوله: « فجهدت أن ... » إلى هنا سقط من (ف).
(٨) هو: أنس بن عياض.
(٩) قال الدارقطني في "العلل" (٢١٨٢): « يرويه الزهري، واختُلِف عنه: فرواه سعيد ابن يحيى المعروف بسَعْدان اللخمي، عن يونس، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن قبيصة وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووهم فيه. وخالفه القاسم بن مبرور؛ فرواه عن يونس، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن أبي هريرة موقوفًا، وقال فيه: قال الزهري: حدثني سعيد بن خالد، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة موقوفًا أيضًا، وهو الصَّواب ».
والحديث روي عن أبي هريرة من طريق أخرى أخرجها أحمد في "المسند" (٢/ ٤٠٢ رقم٩٢١٦) قال: حدثنا نوحٌ، أخبرنا عبد الله - يعني العُمَري -، عن خُبَيب ابن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « يُوشِكُ أن يَرجعَ الناسُ إلى المدينةِ، حتى تصيرَ مَسالِحُهُم بسلاح ».
(١٠) هو: إبراهيم بن محمد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٩٩) من

وابن المبارك[١]، عن سُفْيان الثَّوري، عن زيد العَمِّي[٢]، عن معاوية ابن قُرَّة، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لِكُلِّ[٣] أُمَّةٍ رَهْبَانِيَّةٌ، وَرَهْبَانِيَّةُ أُمَّتِي الجِهَادُ في سَبِيلِ اللهِ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما هو: معاويةُ بن قُرَّة: أنَّ[٤] النبيَّ ﷺ ... مُرسَلً[٥].

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: إذا زاد حافِظٌ على حافِظٍ[٦] قُبِلَ، وابنُ المبارك حافظٌ[٧].

طريق المسيَّب بن واضح - وهو ضعيف -، عن أبي إسحاق الفزاري، به.

(١) هو: عبدالله. وروايته في "كتاب الجهاد" له (١٦)، وعند أحمد في "المسند" (٣/ ٢٦٦ رقم١٣٨٠٧)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٣٣)، وأبي يعلى في "المسند" (١٤٤٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٩٩) و(٤/ ٢٣٠)، والبيهقي في "الشعب" (٣٩٢٣).

(٢) هو: ابن الحواري.

(٣) في (ك): «كل».

(٤) في (ت) و(ك): «أتى» بدل: «أن».

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٦) قوله: «على حافظ» ليس في (ف).

(٧) مدار هذا الحديث على معاوية بن قرَّة، ويرويه عنه اثنان:
الأول: زيد العَمِّي، ويرويه عنه سفيان الثوري، واختُلِف عنه: فرواه أبو إسحاق الفزاري وعبدالله بن المبارك - كما سبق - عنه، عن زيد العمِّي، عن معاوية بن قرَّة، عن أنس، عن النبي ﷺ. ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٣٢٦) عن وكيع بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن زيد، عن معاوية، عن النبي ﷺ مرسلاً.
واختلف أبو حاتم وأبو زرعة في التَّرجيح في هذا الاختلاف. أما أبو حاتم: فرجَّح الرواية المرسلة، ولم يذكر سبب التَّرجيح، ولعله لأجل الرواية الآتية، وأما أبو زرعة: فرجَّح الرواية الموصولة، وهذا صحيح بالنظر في رواية سفيان الثوري

٩٥٣ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ[(٢)]، عن شَيبان[(٣)]، عن الأعمَش، عن أبي صالح[(٤)]، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ[(٥)]: « **لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا** » ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: الأعمَشُ، عن مُجاهِد، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ .

٩٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن [حِمْيَر][(٦)]، عن زيد بن جَبِيرة[(٧)]، عن يحيى بن سعيد[(٨)]، عن أنس بن مالك؛ قال:

= والاختلاف عليه فقط؛ فإن ابن المبارك - مع كونه حافظًا - تابعه أبو إسحاق = الفزاري، وهو حافظ أيضًا.

والثاني: الحجَّاج بن دينار، وروايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٠٩) عن شيخه محمد بن فضيل بن غزوان، عن الحجاج بن دينار، عن معاوية بن قرَّة، عن النبي ﷺ مرسلاً .

وهذه الرواية أرجح من رواية زيد العمِّي؛ لأن الحجّاج بن دينار لا بأس به، وأما زيد فضعيف؛ كما في "التقريب" (١١٣٣ و٢١٤٣)، ولعل هذا الذي جعل أبا حاتم يرجح الإرسال، والله أعلم .

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٩٠٤).

(٢) هو: ابن مسلم .

(٣) هو: ابن عبدالرحمن النَّحوي .

(٤) هو: ذَكوان السَّمَّان.

(٥) في (ف) و(ت) و(ك): «النبي ﷺ» بدل: «رسول الله ﷺ».

(٦) في (ف) و(ت) و(ك): « حُميد »، وفي (أ) و(ش): « جعفر »، وكلُّه تصحيفٌ، فالذي يروي عن زيد بن جَبيرة هو محمد بن حِمْيَر، كما في "تهذيب الكمال" (١٠/ ٣٤). والحديث رواه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٠٣) من طريق ابن حِمْير، عن زيد بن جبيرة، به، ثم قال ابن عدي: « وهذا لا أعلم يرويه عن زيد بن جبيرة غير ابن حمير ».

قام فينا عثمانُ بن عَفَّان ﵁ يومًا خطيبًا، ثم قال: إنه لم يَمنَعْنِي أن أحدِّثَكُم حديثي هذا إلا الضَّنُّ[١] بكم، سمعتُ رسولَ الله ﷺ وهو[٢] يقول في مقامي هذا: « لَيَوْمُ[٣] أَحَدِكُمْ[٤] في سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ يَقُومُ اللَّيْلَ لَا يَفْتُرُ، وَيَصُومُ النَّهَارَ لَا يُفْطِرُ » .

قال: وقال أنس: حُدِّثتُ عن رسول الله ﷺ أنه قال: « **لَيَوْمُ أَحَدِكُمْ في سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ في إِحْدَى المَسْجِدَيْنِ**[٥]: **مَسْجِدِ الحَرَامِ**[٦]، **وَمَسْجِدي بِالمَدِينَةِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ كذبٌ، وزيدٌ لا أعلمُ له حديثًا صحيحًا، وهو ضعيفُ الحديث جِدًّا، إلى التَّرْكِ ما هو، روى عنه اللَّيْثُ،

---

(١) في (ت) و(ك): « حسرة ». (٢) هو: الأنصاري .

(٣) في (أ) و(ش): « الظن »، وفي (ف): « لظن ».

(٤) قوله: « وهو » سقط من (ك). (٥) في (ك): « اليوم ».

(٦) في (ت) و(ك): « بأحدكم ».

(٧) كذا في جميع النسخ ، والجادَّة: «أحد المسجدين»، كما في "الكامل" لابن عدي، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج من باب الحمل على المعنى بتأنيث المذكر؛ حمَلَ المسجدَ على معنى البقعة التي يُسْجَدُ فيها، والتقدير: في إحدى البقعتين، والحمل على المعنى باب معروف في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٨١).
وقوله: « إحدى المسجدين» ورد أيضًا في حديث آخر في مطبوع "الفردوس بمأثور الخطاب" (٥/ ١٧٤ رقم ٧٨٧٢).

(٨) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «المسجد الحرام» أي: المحرَّم، وما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية على إضافة الموصوف إلى صفته، ويقال: إضافة الشي إلى نفسه، وهذا مذهب الكوفيين، وأجازه البصريون على تأويل. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٠٥)، ووقع لفظ «مسجد الحرام» بالإضافة في أحاديث كثيرة كما في البخاري وغيره، ووقع أيضًا على الوصف: «المسجد الحرام». وانظر: "مشارق

ويحيى بن أيُّوب .

٩٥٥ - وسمعتُ[١] **أبي** وذكَرَ حديثًا رواه مَرْوان الفَزاري[٢]؛ قال: نا هشامٌ الدَّسْتوائيُّ[٣]، عن يحيى بن أبي كثير؛ قال: نا أبو سَلَمة، عن عبدالله الأزرَق، عن عَلْقَمة بن عامر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **« إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الوَاحِدِ ثَلاثَةَ نَفَرٍ الجَنَّةَ ...»**، فذكر الحديثَ .

قال أبي: إنما هو: يحيى، عن أبي سَلَّام[٤]، عن عبدالله بن زيد الأزرَق، عن عُقبة بن عامر، عن النبيِّ ﷺ[٥].

٩٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[٦]، عن

الأنوار" (١/ ١٩٠)، و"شرح السيوطي لسنن النسائي" (٢/ ٣٧).

(١) انظر المسألة رقم (٩٠٥) و(٩٩٧).

(٢) هو: مروان بن معاوية .

(٣) في (أ) و(ف): « الدستواني ». وهشام هذا هو: ابن أبي عبدالله سَنْبَر .

(٤) هو: مَمْطور الأسود الحبشي .

(٥) الحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (١٠٩٩)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٣١٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٤٤ رقم١٧٣٠٠)، والترمذي في "جامعه" (١٦٣٧)، وابن ماجه (٢٨١١) وغيرهم من طرق عن هشام الدستوائي، عن يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سلَّام، عن عبدالله بن زيد الأزرق، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ ، به .
ورواه معمر في "الجامع" (٢١٠١٠)- ومن طريقه أخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٤٨ رقم١٧٣٣٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤/ ١١٣)-، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن عبدالله بن زيد الأزرق، عن عقبة، به .

(٦) روايته أخرجها الهروي في "ذم الكلام" (٢/ ٣٨٨ رقم٤٧٤)، والذهبي في "السير"

صَدَقَة بن عبدالله، عن الأوزاعيِّ[١]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، وَجُعِلَ[٢] رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذُّلُّ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَنِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ** » ؟

قال أبي: قال لي[٣] دُحَيم[٤]: هذا الحديثُ ليسَ بشيء؛ الحديثُ حديثُ الأوزاعيِّ، عن سعيد بن جَبَلَة، عن طاوس، عن النبيِّ ﷺ[٥].

٩٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الأوزاعيُّ[٦]، عن موسى بن يَسار، عن أبي مُصَبِّح[٧]؛ قال: قلتُ لأبي عبدالله - رَجُلٍ من

(١٦/ ٢٤٢) من طريق دُحيم، عنه .

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٢) قوله: « وجعل » مكرر في (ت).

(٣) في (ت) و(ك): « قال أبي »، وكتب فوق « أبي » في (ك): « كذا ».

(٤) هو: عبدالرحمن بن إبراهيم .

(٥) الحديث رواه ابن المبارك في "الجهاد" (١٠٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٠٠١) من طريق الأوزاعي، عن سعيد بن جبلة، عن طاوس، عن النبي ﷺ به. وحسَّن إسناده الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٦/ ٩٨).
وقال الدارقطني في "العلل" (١٧٥٤): « يرويه الأوزاعي، واختُلِف عنه: فرواه صدقة بن عبد الله بن السمين - وهو ضعيف -، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وخالفه الوليد بن مسلم؛ رواه عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن أبي منيب الجرشي، عن ابن عمر، وهو الصحيح ».

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .

(٧) هو: المَقْرَئي، بفتح الميم والراء، بينهما قاف، ثم همزة قبل ياء النَّسب. كذا ضبط نسبتَه الحافظُ في "التقريب" (٨٣٧٠)، وانظر ما سيأتي في نسبته في التعليق على

أصحاب النبيِّ ﷺ - وهو بأرض الرُّوم: ألا تركَبُ ؟ فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللهِ إِلَّا حَرَّمَهُمَا**[1] **اللهُ عَلَى النَّارِ**». وأُصلِحُ دابَّتي[2] لِتُغْنِيَني عن عَشيرَتي . فما رُئِيَ[3] يومًا أكثَرَ نازِلاً مِنهُ[4] ؟

قال أبي: منهُم من يقول: هذا الرَّجُل هو جابرُ بن عبدالله، ومنهُم من يقول: هو الصُّنابِحي، وليس للصُّنابِحي صُحبَة؛ وجابرٌ[5] أشبهُ[6] .

فقلتُ لأبي: أنا العبَّاسُ بن الوليد؛ قال[7]: أخبرني أبي[8]، ثنا

المسألة التالية .

(١) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: « حرَّمها »، وهما صحيحان، وكلاهما ورد في مصادر التخريج.

(٢) في (ت) و(ك): « ذات بين ».

(٣) في(ت) و(ك) رسمت هكذا: «رُأي».

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي "الجهاد" لابن المبارك (٣٢): « فما رأيتُ يومًا أكثَرَ ماشيًا مِنهُ»، ونحوه في "صحيح ابن حبان"، وفي "الجهاد" (٣٣): «قال أبو مصبِّح: فنَزَلَ الناسُ، فلم أرَ نازلاً قطُّ أكثَرَ مِنْ يومئذٍ»، ونحوه في "مسند الطيالسي" . وما وقع في النسخ جادَّتُهُ أن يقال: « فما رُئِيَ يومٌ أكثَرُ نازلاً منه » برفع «يوم»، والله أعلم. والمعنى: أنه لمَّا سمع الناسُ بهذا الحديث، نزلوا عن دَوابِّهم؛ رغبةً في الثواب .

(٥) في (ت) و(ك): « وبجابر ».

(٦) قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٩/ ٥٥): « وسمَّى أبو داود الطيالسي في "مسنده" وعبدالله بن المبارك في كتاب "الجهاد" الرجلَ المذكور: جابر بن عبدالله، وهذا هو الصَّواب: أن الحديث لجابر بن عبدالله ».اهـ. وسيأتي تخريج الحديث من "مسند الطيالسي"، و"الجهاد" لابن المبارك .

(٧) في (ت) و(ك): « قراءة » بدل: « قال ».

الأوزاعيُّ؛ قال: حدَّثني أبو مُصَبِّح[١]؟

فقال أبي: هذا حديثٌ[٢] خطأٌ؛ لم يسمَعِ الأوزاعيُّ من أبي مُصَبِّح؛ بينهما موسى بن يَسار[٣].

---

(١) هو: الوليد بن مَزْيَد البيروتي.

(٢) الحديث رواه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٣٣) من طريق العباس بن الوليد، عن أبيه، عن الأوزاعي، حدثنا أبو مصبح؛ قال: قيل لأبي عبدالله . . . فذكره.
ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٨٠٥) من طريق العباس بن الوليد به، ولم يقع عنده تصريح الأوزاعي بالسماع من أبي مصبح.

(٣) قوله: «حديث» ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٤) في (ت): « سيار ».
والحديث أخرجه عبدالله بن المبارك في "الجهاد" (٣٢) عن عتبة بن أبي حكيم، عن حصين بن حرملة المهري، عن أبي مصبح الحمصي، عن جابر بن عبدالله، به.
ومن طريق ابن المبارك أخرجه: أبو داود الطيالسي في "مسنده" (١٨٨١)، وأحمد في "المسند" (٣/ ٣٦٧ رقم١٤٩٤٧)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١١٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٠٧٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٦٠٤). ووقع في إسناد الطيالسي خطأ نبَّه عليه المحقق. وأخرجه ابن المبارك أيضًا (٣٣) عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر، عن أبي مصبح؛ قال: غزونا مع مالك بن عبد الله الخثعمي أرض الروم، فسبق رجل الناس، ثم نزل يمشي ويقود دابته، فقال مالك: يا أبا عبد الله ألا تركبُ؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره.
وأخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ٢٢٥ رقم٢١٩٦٢)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٥٥)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٢٩٧ رقم٦٦١)، و"مسند الشاميين" (٦٠٩)، جميعهم من طريق الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، به. إلا أن الطبراني قرن مع ابن جابر عبدالله بن العلاء، وجاء الحديث عنده في "الكبير" من رواية مالك بن عبدالله الخثعمي.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٢١٩٦٣) من طريق ليث بن المتوكل، عن مالك بن عبدالله الخثعمي؛ قال: قال رسول الله ﷺ . . . فذكره هكذا من مسند مالك.

٩٥٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه[(١)] عمرو بن أبي قَيْس، عن منصور[(٢)]، عن أبي بكر بن حَفْص[(٣)]، عن أبي صالح، عن عُبادة، عن النبيِّ ﷺ: أنه عاد عبدَالله بن رَواحة، فما تحَوَّزَ[(٤)] عبدُالله عن مكانِه[(٥)]، فقال النبيُّ ﷺ: « **مَنْ شُهَدَاءُ أُمَّتِي ؟** »، قالوا: القتلُ في سبيل الله ، قال: « **القَتْلُ في سَبِيلِ اللهِ شَهَادَةٌ، والبَطْنُ شَهَادَةٌ، والغَرَقُ شَهَادَةٌ . . .** »، الحديثَ ؟

= وليث بن المتوكل مجهول الحال.

= وأخرجه الدارمي (٢/ ٢٠٢ رقم٢٣٩٧)، والطبراني في "الكبير" (٦٦٢) كلاهما من طريق عبدالرحمن بن شريح، عن عبدالله بن سليمان بن أبي زينب؛ أن مالك بن عبدالله [زاد الطبراني: الجهني] مرَّ على حبيب بن مسلمة - أو حبيب مرَّ على مالك - وهو يقود فرسًا، وهو يمشي، فقال: ألا تركب إذ حملك الله ؟ فقال. . . فذكره هكذا على الشك هل هو من مسند حبيب، أو مالك، وبنسبه مالك جهنيًا في رواية الطبراني .

وعبدالله بن سليمان بن أبي زينب لم نجد من ترجم له، وأخرجه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (١١٤)، و"الآحاد والمثاني" (٢٧٧٧) من طريق زرعة بن عبدالله الوحاظي: أن مالك بن عبد الله الخثعمي كان بذات الجون، فرأى بعض أصحابه يمشي يقود فرسه، فناداه مالك بن عبد الله : يا فلان بن فلان ألا تركب ؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره . وبإبهام هذا الرجل أيضًا أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٩٤٤) من طريق سليمان بن موسى، قال: مرَّ مالك بن عبدالله الخثعمي. . . فذكره .

(١) قوله: « رواه » ليس في (ت) و(ك).

(٢) هو: ابن المعتمر .

(٣) هو: عبدالله بن حفص .

(٤) في (ف) يشبه أن تكون: « تجوز » بالجيم. ومعنى « فما تحوَّز »: فما تنحَّىٰ . انظر "النهاية" (١/ ٤٥٩).

قال أبي: ورواه [شُعْبَةُ][١]، عن أبي بكر بن حَفْص، عن ابن الفَصِيح[٢]- أو أبي المُصَبِّح - عن ابن السِّمْط[*]، عن عُبادة، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: وهذا أشبهُ، ليس لأبي صالح معنًى، لم يضبِط عمرو، وضبَطَ شُعْبَة . وهذا حديثٌ من حديثِ أهل الشَّام، وهو أبو المُصَبِّح المَقْرائي[٣]، عن شُرَحْبيل بن السِّمْط[*]، عن عُبادة .

---

(١) في (ش): « من مكانه »، وفي (ك): « عن كانه ».
(٢) في جميع النسخ: «سعيد»، عدا (أ)، فإما أن تكون « سعيد » وصُحِّحت، أو العكس - وهو الأقرب - وأُكِّد التصحيح في الهامش، ولكنه لم يتضح في التصوير.
والحديث أخرجه الطيالسي (٥٨٣)، وابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٥٢٨-٥٢٩)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٢٠١) و(٥/ ٣١٤ و٣٢٣)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٦٣٣)، جميعهم من طريق شعبة، عن أبي بكر بن حفص، به، وهو الصَّواب، ويدلُّ عليه قول أبي حاتم في آخر المسألة: « وضبط شعبة ».
ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٤٥٨) من طريق إسرائيل، عن منصور، عن أبي بكر ابن حفص، عن شرحبيل بن السمط، عن عبادة، عن النبي ﷺ، به .
ورواه الضياء في "المختارة" (٣٥٤) من طريق حرب، عن منصور، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي مصبح، عن شرحبيل بن السمط، عن عبادة، به .
(٣) كذا في جميع النسخ عدا (ف) ففيها: « عن أبي الفصيح » ! وفي المواضع السابقة من مصادر التخريج : «عن ابن المصبح، أو أبي المصبح». وذكر في بعض الروايات أن الشَّك من أبي بكر بن حفص .
(*) في (ك): « الشمط » بالشين المعجمة. وهو: شُرَحبيل بن السِّمْط .
(٤) نسبةً إلى « مَقْرَى » بفتح الميم، قريةٌ بالشَّام من نواحي دمشق. والمحدثون وأهل دمشق يضمُّون الميم. وقد وردت النسبةُ إليها على أوجهٍ هي: المَقْرِيُّ، والمَقْرائيُّ، كلاهما بفتح الميم، والمُقْرائيُّ بضم الميم، والمَقْرَئيُّ كما سلف في تعليقنا على المسألة السَّابقة . وانظر "الأنساب" للسَّمعاني (٤/ ٣٤٤)، و"معجم البلدان"

٩٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه صالح بن موسى الطَّلْحي[١]، عن سُهَيل[٢]، عن أبيه[٣]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الزَمُوا الجِهَادَ تَصِحُّوا[٤] وَتَسْتَغْنُوا**»؟

قال أبي: هذا[٥] حديثٌ باطلٌ، وصالحٌ الطَّلْحي ضعيفُ الحديث.

٩٦٠ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه أبو هارون البَكَّاء[٧]، عن ابن لَهِيعَة[٨]، عن [عبد ربِّه][٩] بن سعيد، عن سَلَمة بن كُهَيل، عن شَقِيق بن سَلَمة، عن جرير؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا بايَعَ[١٠]، بايَعَ على شهادةِ أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، وإقامِ الصَّلاة، وإيتاء الزَّكاة، والسَّمعِ والطَّاعةِ للَّه ولرسوله، والنُّصْحِ لكُلِّ مسلم. وإذا بَعَثَ سَرِيَّةً قال: «**بِاسْمِ اللهِ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ، لا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا[١١]، وَلَا تَقْتُلُوا الوِلْدَانَ**»؟

لياقوت (٥/ ١٧٣-١٧٤).

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٦) من طريق بشر بن آدم، عنه، به.

(٢) هو: ابن أبي صالح.

(٣) هو: أبو صالح ذَكوان السَّمان.

(٤) في (ك): «وتضحوا».

(٥) قوله: «أبي هذا» مكرر في (ك).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٤٨)، وانظر المسألة رقم (٩٧٩) و(٩٩٩/ أ).

(٧) هو: موسى بن محمد، ولم نقف على روايته، والحديث أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧٥٠٥) من طريق عبدالله بن وهب، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣١٣ رقم ٢٣٠٣ و٢٣٠٤)، و"الأوسط" (٧٤٥)، و"الصغير" (١١٥) من طريق عمر بن خالد الحراني، كلاهما عن ابن لهيعة، به.

(٨) هو: عبدالله.

(٩) في جميع النسخ: «عبدالله»، وهو تصحيف. والتصويب من المسألة رقم (١٩٤٨) ومصادر التخريج.

(١٠) في (ك): «باع».

(١١) «مَثَّل» بالتشديد مبالغةٌ لـ«مَثَلَ»، يقال: مَثَلْتُ بالقتيل: إذا جَدَعْتَ أنفه وأذنَه أو

قال أبي: ليس لهذا الحديث أصلٌ بالعراق[(١)]، وهو حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[(٢)].

٩٦١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[(٣)] النَّضْر هاشمُ بنُ القاسم، عن عاصم بن عمر، عن عُبَيدالله[(٤)]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ استعمَلَ أسامةَ بنَ زيد على جيشٍ فيهم أبو بكر وعمر، فتكلَّم الناسُ في ذلك . . . وذكرتُ له الحديثَ ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لم يروه غيرُ عاصم بن عمر، وعاصمُ بن عمر ليس بالقويِّ[(٥)].

مَذاكيرَه أو شيئًا من أطرافِه. انظر "النهاية" (٤/ ٢٩٤).

(١) لأن سلمة بن كهيل وشقيق بن سلمة من أهل العراق، ولم يرو هذا الحديثَ عن سلمة سوى عبد ربه بن سعيد وهو مدني، وعنه عبدالله بن لهيعة وهو مِصري، فلو كان الحديث صحيحًا لرواه أهل العراق عن سلمة بن كهيل، أو على الأقل لوجدنا له أصلاً عندهم عن أبي وائل شقيق بن سلمة . وآفته ابن لهيعة فهو معروف بالضَّعف، وقد روى هذا الحديث عنه عبدالله بن وَهْب عند أبي يعلى في الموضع المتقدم، ومع ذلك أعلَّ أبو حاتم روايته هذه؛ جريًا على عادته في إعلال بعض أحاديث ابن لهيعة وإن كانت من رواية ابن وَهْب أو عبدالله بن يزيد المقرئ ممَّن قيل: إن روايتهم عنه قبل احتراق كتبه؛ كما في المسائل (٧٢ و٦٣٤ و٦٣٦ و٦٣٧ و١١٣٧ و١١٨١ و١٢٢٩ و١٢٣١ و١٧٠٩ و٢٨٠٧) وغيرها، وهذه فائدةٌ تستفاد في أن رواية ابن وَهْب وباقي العبادلة ليست صحيحةً كما ذهب إلى ذلك بعض الفضلاء، وإنما هي أعدلُ من غيرها، ولا تصل لدرجة الاحتجاج بها على الانفراد.

(٢) قال الطبراني في الموضع السابق من "الأوسط": «لا يروى هذا الحديث عن جرير إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة».

(٣) قوله: «أبو» سقط من (ك).

(٤) هو: ابن عمر العُمَري .

(٥) لم نقف على الحديث من رواية عاصم. وقد رواه ابن سعد في "الطبقات" (٢/

٩٦٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عفَّان بن مسلم الصَّفَّار(١)، عن خَليفة بن غالب؛ قال: حدَّثنا سعيد المَقبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: سُئِل النبيُّ ﷺ: أيُّ العمل أفضلُ ؟ قال: « **إيمانٌ باللهِ، وَجِهَادٌ في سَبِيلِهِ** . . . »، وذكَرَ الحديثَ ؟

قال أبي: كذا رواه عَفَّان ! وحدَّثنا أبو سَلَمة(٢)، عن خَليفة بن غالب، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ(٣).

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: رواه أبو مَعْشَر(٤)، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ. قد اتَّفق نَفْسانِ، وهو أشبهُ عندي، فلا أدري ما قال عَفَّان(٥) !

---

٢٤٩) و(٤/ ٦٦) عن عبدالوهَّاب بن عطاء العجلي؛ قال: أخبرنا العمري، = = عن نافع، عن ابن عمر: أن النبيَّ ﷺ بعث سريَّةً فيهم أبو بكر وعمر، واستعملَ عليهم أسامةَ بن زيد . . . وواه البخاري (٣٧٣٠)، ومسلم (٢٤٢٦) من طريق عبدالله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: بعث رسول الله ﷺ بعثًا ، وأمَّر عليهم أسامة بن زيد . . . ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٢) من طريق الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، به .

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٨٨ رقم٩٠٣٨)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢٨٩)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٨/ ٣٢٢).

(٢) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذكي ، وروايته أخرجها البخاري في "خلق أفعال العباد" (ص ٥١).

(٣) قوله: « عن النبي ﷺ » ليس في (ف).

(٤) هو: نجيح بن عبدالرحمٰن .

(٥) لكن عفان قد توبع . فأخرجه أحمد في "المسند" (٢/ ٥٣١ رقم١٠٨٧٨) من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم - واسمه عبدالرحمٰن بن عبدالله -، والبخاري في "خلق أفعال العباد"(ص ٥١) من طريق أبي عامر العَقَدي -واسمه: عبدالملك-، وابن أبي

٩٦٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن الصَّبَّاح البَزَّاز[١]، عن هُشَيم[٢]، عن يحيى بن سعيد، [عن عمرو بن سعيد][٣] ابن العاص؛ أخبرنا سَيَابَةُ[٤] السُّلَمي: أنَّ النبيَّ ﷺ قال يومَ حُنَين[٥]: «أَنَا ابْنُ العَوَاتِكِ[٦]»؟

عاصم في "الجهاد" (٢٨) من طريق أبي بكر الحنفي- واسمه: عبدالكبير بن كثير-، = = جميعهم عن خليفة بن غالب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

(١) في (أ) و(ش) و(ف): «البزار». ورواية محمد بن الصبَّاح أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٣٠٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٦٦٤)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٥/ ١٣٦).

(٢) هو: ابن بشير الواسطي.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من "المراسيل" للمصنف (ص٦٩-٧٠) حيث ذكر هذه المسألة هناك، ومن مصادر التخريج السابقة.
ونقل الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٤/ ٣٠٧) هذا النص بتصرُّف، وفيه الزيادة؛ وذلك أنه ذكر بعض الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: وقال أبو حاتم: «حدثنا بعض أصحاب هشيم عنه هكذا، وحدثنا عنه محمد بن الصَّبَّاح، فقال: عن يحيى ابن سعيد، عن عمرو بن سعيد، عن سيابة. قال أبو حاتم: الأول أشبه». اهـ.

(٤) بفتح السِّين المهملة، وتخفيف الياء المثناة التحتية، كذا ضبطه ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٥/ ٢٧١)، ومثله في "الصحاح"، و"القاموس" (س ي ب)، وقيَّده ابن حجر في "تبصير المنتبه" (٢/ ٧٦٧)، و"الإصابة" (٢/ ١٠٢)، و"التقريب" (ترجمة يعلى بن سِيَابة) بكسر السين مع تخفيف الياء، وأما ابن ماكولا في "الإكمال" (٥/ ١٤) فأطلقها ولم يقيِّدها بشيء.

(٥) في (ك): «حين».

(٦) في (ك) يشبه أن تكون: «العراتك». والعواتك: جمع عاتِكَة. وأصل العاتكة: المتَضمِّخة بالطِّيب.
و«العَواتك» هنا: جَدَّاتٌ للنبي ﷺ كلٌّ منهُنَّ تسمَّى «عاتكة»، وذكر الفيروزآبادي أنهنَّ تسعٌ، وذهب ابن بري إلى أنهنَّ اثنتا عشرة جدَّة، واتفقا على أن ثلاثًا منهُنَّ من سُلَيم، والبواقي من غير بني سُلَيم. انظر "اللسان" (ع ت ك) (١٠/ ٤٦٤)،

قال أبي: [حدثنا][(١)] بعضُ[(٢)] أصحاب هُشَيم، عن هشيم؛ قال: أخبرنا يحيى بن عمرو بن سعيد بن العاص[(٣)]؛ قال: أخبرنا سَيَابَةُ بن عاصم السُّلَمي، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: وهذا أشبهُ. وعلى هذا: الحديثُ دليلٌ على أنَّ سَيَابَة[(٤)] ليس[(٥)] من أصحاب النبيِّ ﷺ.

و"القاموس المحيط" (ع ت ك) (ص ٩٤٨).

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من "المراسيل" أيضًا.

(٢) هم: سعيد بن منصور، وإسحاق بن إدريس، ولُوَين في إحدى الطرق عنه كما سيأتي.

(٣) كذا وقع هنا! ومثله في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٦٩ رقم١٤٨٨) في ترجمة ابنه عمرو. وكذا وقع في "الآحاد والمثاني" (٥٤٠)، و"الفتن" لأبي عمرو الداني (١٨٧)، و"ذكر أسماء التابعين" للدارقطني(٧٧١)، وهو محمول على أنه نسب إلى جده، وإلا فهو «يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص»؛ كما في ترجمته في "الجرح والتعديل" (٩/ ١٥٢ رقم٦٢٧)، وفي مواضع أخرى من "الجرح" أيضًا؛ كترجمة عبيد بن عبدالرحمن (٥/ ٤١٠ رقم١٩٠٤)، وترجمة محمد بن بحر (٧/ ٢١٥ رقم١١٩٢)، وهذا الذي جاء في باقي كتب الرجال، ودواوين السنة.
تنبيه: روى ابن أبي حاتم هذا النص أيضًا في "المراسيل" كما تقدم، ووقع في هذا الموضع من الإسناد هناك: «عن يحيىٰ بن سعيد عن عمرو بن سعيد بن العاص»، وهو تلفيق اجتهد فيه المحقق فلم يصب، فنص نسخته كما يقول: «يحيىٰ عن عمرو بن سعيد بن العاص»، وذكر أنه وقع في مطبوعة السامرائي: «ابن» بدل: «عن»، فخطَّأها، مع أنها الصَّواب، وأخذ منها زيادة «سعيد» فجعلها بين يحيى وعمرو، وهي وإن كانت زيادة صحيحة في نسب يحيىٰ، إلا أنها لم ترد في مخطوطته التي اعتمد عليها، ولا في نسخ "العلل".

(٤) في (ت) و(ك): «بدليل أن سيابة».

(٥) قوله: «ليس» من (ت) و(ك) والموضع السابق من "المراسيل" للمصنِّف فقط. وقد أتبعها ابن أبي حاتم بقوله: «يعني: بأن يحيىٰ بن سعيد، عن [كذا! وصوابه فيما يظهر: «ابن» بدل: «عن»، وبه يستقيم السياق] عمرو بن سعيد بن العاص لم يكن

وقال أبو زرعة: ما أدري ما نقولُ لك ! لم أكتُبْ[١] عن أحدٍ سوى محمد بن الصَّبَّاح[٢].

يشبه أن يلحق صحابيًّا، وبروايته بانَ أنه تابعي، وحديث هشيم عن يحيى بن = = سعيد، عن عمرو بن سعيد بن العاص رواه الصبَّاح البزَّار [كذا ! والصواب: البزاز] المعروف بالدولابي ، فغلط في روايته ».

(١) يعني هذا الحديث .

(٢) هذا الحديث يرويه هشيم بن بشير ، واختُلِف عنه: فرواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٤١٣)، و"الجهاد" (٢٥٥) من طريق أبي الربيع سليمان بن داود، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٣٠٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٦٦٤)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٥/ ١٣٦) من طريق محمد بن الصباح، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٦٨ رقم٦٧٢٤) من طريق عمرو بن عوف، ثلاثتهم عن هشيم، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرو بن سعيد بن العاص، عن سَيابة: أن النبَّي ﷺ قال يوم حُنَين . . . الحديث . ووقع عند ابن أبي عاصم في كتابيه تصريح سيابة بالسماع له من النبي ﷺ .

ورواه سَعْدُويَه، عن هشيم، عن يحيىٰ بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عمرو ابن سعيد بن العاص؛ حدثني سيابة قال: سمعت النبي ﷺ يقول . . . فذكره. أخرجه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٦٧) وقال: « هذا صحيح غريب ».

ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٨٤١) عن هشيم، عن يحيىٰ بن سعيد، عن سيابة، به هكذا بإسقاط عمرو بن سعيد . وتابع سعيدَ بن منصور: إسحاقُ بن إدريس ؛ كما في "الإصابة" لابن حجر (٤/ ٣٠٧). ورواه محمد بن سليمان المصِّيصي لُوَيْن، واختُلِف عليه: فرواه العسكري في "تصحيفات المحدثين" (٢/ ١٠٧١) عن أبي مسعود الأصبهاني، عن محمد بن سليمان بمثل رواية سعيد بن منصور.

ورواه الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٣٧٥) فقال: حدثنا أبو محمد بن صاعد، حدثنا لُوَيْن محمد بن سليمان، حدثنا هشيم، عن عمرو بن يحيىٰ بن سعيد ابن العاص، عن رجل، عن سَيابة السلمي؛ قال: قال النبي ﷺ . . . فذكره .

ورواه ابن عساكر في "معجم شيوخه" رقم (١٠٩٤) من طريق أبي بكر محمد بن عمر الوراق، عن ابن صاعد، عن لُوَيْن، عن هشيم، عن يحيىٰ بن سعيد بن عمرو بن العاص، عن سَيابة السلمي قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقول يوم خيبر: « أنا ابن العواتك

٩٦٤ - وسألتُ أبي عن خالدٍ [أبي][١] الهيثم المَدائني ؟

فقال أبي: جاءني سعيدٌ البَرْذَعِيُّ[٢]، فقال: حدَّثنا أبو مسعود بن الفُرَات[٣]، عن خالد، عن بَكْر بن مُضَر، عن راشد بن أبي سَكْنَةَ[٤]، عن معاوية، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي** . . . ».

قال أبي: فأنكرتُ ذلك، وأنكَرَه أبو زرعة، وجعلوا يقولونَ :

من سُلَيم». قال ابن عساكر: «هذا حديثٌ غريبٌ، والمحفوظ: يوم حنين». =

= تنبيه: وقع في المطبوع من "معجم شيوخ ابن عساكر": « هشام » بدل: « هشيم »، وهو على الصَّواب في المخطوط (ل ١٧٤/ب).

قال أبو عمر بن عبدالبر في "الاستيعاب" رقم (١١٢٧): « سَيابة بن عاصم السلمي: حديثه عند هشيم، عن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن أبيه، عن جده، عن سيابة . . . »، فذكره. وتعقبه الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٤/ ٣٠٧) بقوله: « وأغرب ابن عبدالبر فقال. . . » فذكره، ثم قال: « لم أره عن هشيم كذلك ».

وقال ابن حجر أيضًا: « وذكر البخاري الاختلاف على هشيم في الواسطة، وجزم بأن الحديث مرسل ». وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٤/ ٢٠٩-٢١٠).

(١) في جميع النسخ: «ابن»، وهو تصحيف، فخالدٌ هذا هو: ابن القاسم المدائني، المتقدِّم في المسألة رقم (٤١٠)، وكنيته: أبو الهيثم؛ كما في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٤٧).

(٢) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « البردَعي » بالدال المهملة، وكلاهما صواب، فهو منسوب إلى « بَرْذَعَةَ » مدينة بأذْرَبيجان، وقد صحَّ فيها إعجام الدال وإهمالها. وقيل: هو منسوب إلى « بَرْذَعَةِ الدابة»، وقد صحَّت فيها لغةٌ بإهمال الدال، وعليه فالنسبة إليها يصحُّ أن تكون بالمعجمة والمهملة، وبالوجهين وردت في مصادر ترجمته. انظر "معجم البلدان" (١/ ٣٧٩)، و"توضيح المشتبه" (١/ ٤٥١-٤٥٢) وتعليق محققه، و"القاموس المحيط" وشرحه "تاج العَروس" (بردع ، وبرذع ».

(٣) في (ف): « فقال حدثنا أبو مسعود، قال: حدثنا أبو مسعود بن الفرات ». وهو: أحمد بن الفرات .

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « سكينة »، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الصَّواب، كما في

هو غريبٌ.

فقلتُ: لم يَرْوِ خالدٌ عن بكر بن مُضَرَ شيئًا .

فقيل لأبي زرعة: مَن خالدٌ هذا ؟

قال: لا أدري مَن هو ! وأعلمُ أن الحديثَ مُنكَرٌ .

فقلتُ أنا: هو[1] خالدٌ المَدائني .

فقيل لأبي زرعة، فقال: صَدَقَ[2]؛ يشبهُ أن يكونَ من حديث خالد، ولم يكن أبو مسعود بَيَّنَ لهم مَنْ خالدٌ هذا؛ لكي يَحْسَبُونَ[3] أنه غريبٌ.

٩٦٥ - وسألتُ[4] أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزاري[5]، عن رجُلٍ من أهل الشَّام، عن أبي عثمان، عن أبي خِداش[6]؛ قال: كُنَّا في غَزاة[7]، فنزَلَ الناسُ منزلاً، فقطع الناسُ الطريقَ، ومَدُّوا

"الجرح والتعديل" (٣/ ٤٨٤)، و"الإكمال" لابن ماكولا (٤/ ٣٢٠).

(١) قوله: «هو» ليس في (ف). (٢) في (ف): «صدوق».

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «لكي يَحْسَبُوا» بحذف نون الرفع؛ لأنَّه منصوب بـ«كي»، لكن ثبوت النون مع الناصب لغةٌ قليلةٌ لبعض العرب، ومن ذلك ما ذكره النووي - وتابعه السيوطي في حديث مسلم (١١٠٦)-: «عن الأسود ومسروق، أنهما دخلا على أمِّ المؤمنين لِيَسْأَلَانِهَا . . . الحديثَ»، قال النووي: «كذا هو في كثير من الأصول: «لِيَسْأَلَانِهَا» باللام والنون، وهي لغةٌ قليلةٌ، وفي كثير من الأصول: «يَسْأَلَانِهَا» بحذف اللام، وهذا واضحٌ، وهو الجاري على المشهور في العربية».اهـ. انظر: "شرح النووي على مسلم" (٧/ ٢١٧-٢١٨)، و"الديباج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج" للسيوطي (٣/ ٢٠٦).

(٤) في هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «الناس شركاء في ثلاث».

(٥) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث. وروايته هذه أخرجها الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤٤٨ و٦٣٠/ بغية الباحث).

الحِبالَ[١] على الكَلَأ [٢]، فلمَّا رأى ما صَنَعوا، قال[٣]: سُبحانَ الله! لقد غَزَوْتُ مع رسول الله ﷺ غَزَواتٍ، فسَمعتُه[٤] يقول: « **النَّاسُ شُرَكَاءُ في ثَلَاثٍ: في المَاءِ، وَالكَلَأ ، والنَّارِ** » ؟

قال أبي: هذا الرجلُ من أهل الشَّام هو عندي: بَقِيَّةُ، وأبو عثمان هو عندي: حَرِيز بن عثمان، وأبو خِدَاش لم يُدْرِكِ النبيَّ ﷺ، إنما حكى عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ[٥].

كذلك حدَّثنا أبو اليَمَان[٦]، وعليُّ بن الجَعْد، عن حَرِيز - كما وصَفْتُ- وإنما لم يُسَمِّه[٧] أبو إسحاق؛ لأنه كان حيًّا في ذلك الوقت[٨].

---

(١) هو: حبَّان بن زيد الشَّرْعَبي. (٢) في (ف): « غزوة ».
(٣) في (ت): « الجبال ».
(٤) الكَلأُ: العُشب. "النهاية" (٤/ ١٩٤). ومدُّهم الحبال على الكَلأ: أراد به كلٌّ منهم تحديدَ مكان لنفسه لا يشركه فيه أحد.
(٥) في (أ) و(ش): « فقال ». (٦) في (ك): « فسمعه ».
(٧) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣١٨٤)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٣٦٤ رقم٢٣٠٨٢) كلاهما عن وكيع، عن ثور الشامي، عن حريز بن عثمان، عن أبي خداش، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، به.
(٨) في (ت) و(ك): « اليماني ». وأبو اليمان هذا هو: الحكم بن نافع.
(٩) أي: لم يُسَمِّ بقيَّة.
(١٠) روى الخطيب البغدادي في "الموضح" (٢/ ٦٩) هذا النص من طريق المصنف. ورواه ابن أبي حاتم أيضًا في كتاب "المراسيل" (ص٢٥٤-٢٥٥ رقم٩٤٥)، لكن وقع هناك: « أبو خراش » بالراء، ومن طريق "المراسيل" ذكره ولي الدين أبو زرعة ابن العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٦٠٦ رقم١٢٨٢)، والعلائي في "جامع التحصيل" (٣٠٩)، وقال: « وقد وقع في كتاب ابن أبي حاتم تكنية هذا بأبي خراش - بالراء - كذا وجدته في نسختين ».

٩٦٦ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بنُ المبارك الصُّوري[2]، عن الهيثَم بن حُمَيد، عن حَفْص بن غَيْلان، عن مَكحول؛ قال: دخلتُ أنا وابنُ أبي زكريَّا[3] وسُلَيمانُ بن حبيب على أبي أُمامة بحِمْص، فسلَّمنا عليه، فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ قد بَلَّغ ما أُمِرَ به، فبَلِّغوا عني ما تسمعونَ، سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**مَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ؛ إِنْ تَوَفَّاهُ اللهُ أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ[4]، وَإِنْ رَدَّهُ فَبِمَا[*] نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ. وَالخَارِجُ مِنْ بَيْتِهِ إِلى المَسْجِدِ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ تَعَالى؛ إِنْ تَوَفَّاهُ أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ، وَإِنْ رَدَّهُ[5] فَبِمَا[*] نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ. والدَّاخِلُ بَيْتَهُ بِسَلامٍ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ**»؟

وقول أبي حاتم هذا هنا يدلُّ على أن أبا إسحاق الفَزاري يدلس تدليس الشيوخ.

(١) انظر ما تقدم في المسألة رقم (٩٢٧).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٤١ و١٢٤٣). والطبراني في "الكبير" (٨/ ١٣٥ رقم٧٦١٤)، به إلى قوله: «فبلِّغوا عني ما تسمعون»، ولم يذكرا باقيه.
والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٢٧ رقم ٧٥٧٩) من طريق هشام بن الغاز، حدثني مكحول أنهم دخلوا على أبي أمامة رضي الله عنه، فقال سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من خرج في سبيل الله ...»، فذكره.
ورواه الطبراني في "الكبير" أيضًا (٨/ ١٠٠ رقم ٧٤٩٣ من طريق كلثوم بن زياد، عن سليمان بن حبيب: أنه دخل هو وثابت بن معبد وابن أبي زكريا ومكحول على أبي أمامة...، فذكر الحديث عن النبي ﷺ.

(٣) هو: عبدالله.

(*) في (ك): «فيما».

(٤) قوله: «الجنة» سقط من (أ) فقط.

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ مَكحُولٌ لم يَرَىْ[(١)] أبا[(٢)] أُمامة.

٩٦٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عبدُالله بن إدريس؛ قال: قال ابن إسحاق[(٣)]: وحدَّثني عاصمُ بن عمر، عن أنس بن مالك.

قال ابن إسحاق: وأخبرني عثمان بن أبي سُلَيمان بن جُبَير؛ قال[(٤)]:

---

(١) في (ت) و(ك): «رد».

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «لم يَرَ»، وما في النسخ صحيحٌ، ويتخرج على لغة من يجري الفعل المعتل مجرى الصحيح في الجزم والبناء، أو على الإشباع؛ وقد تقدم تفصيل القول فيهما في التعليق على المسألة (٢٢٨).

(٣) في (ك): «أبو».

(٤) هو: محمد، والحديث أخرجه أبو داود (٣٠٣٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٨٦) من طريق يحيى بن أبي زائدة، عن ابن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن أنس بن مالك، وعن عثمان بن أبي سليمان: أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى أُكَيْدِر دُومَة فأُخِذ، فأتَوه به، فحقَنَ له دمَه، وصالحَه على الجِزيَة.
ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٣٨ رقم ١٣٤٩٢) من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن إسحاق؛ قال: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة، عن أنس بن مالك قال: رأيت قَباءَ أُكَيْدِر حين قُدِمَ به على رسول الله ﷺ، فجعل المسلمون يلمَسونه بأيديهم ويتعجَّبون منه، فقال رسول الله ﷺ: «أتعجَبون من هذا؟! فوالذي نفس محمد بيده، لمنديلُ سعد بن معاذ في الجنَّة أحسنُ من هذا».
ورواه البيهقي أيضًا (٩/ ١٨٧) من طريق يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق؛ قال: حدثني يزيد بن رومان وعبدالله بن أبي بكر: أن رسول الله ﷺ بعث خالد ابن الوليد ... فذكر القصة بتمامها.

(٥) ساق هذه القصة مع بعض الاختلاف كلٌّ من: الطبري في "تاريخه" (٣/ ٣٤٩)، وابن حبان في "الثقات" (٢/ ٩٦-٩٧)، وابن هشام في "السيرة" (٤/ ٥٢٦)، والبكري في "معجم ما استعجم" (١/ ٣٠٣)، وابن كثير في "البداية

ثم بعثَ رسولُ الله ﷺ خالدَ بن الوليد إلى أُكَيْدِر دُومَةَ[(١)]، فقال[(٢)]: «إِنَّكَ تَجِدُهُ يَصِيدُ البَقَرَ[(٣)]». فخرج خالدٌ، حتى إذا كان من حِصْنِهِ[(٤)] نَظَرَ[(٥)] العَين في ليلةٍ مُقمِرَةٍ، [فباتَتِ البَقَرُ][(٦)] - وهو على سَطْحٍ له، معه امرأتُه - تَحُكُّ القَصْرَ بقُرونها[(٧)]، فقالت امرأتُه: هل رأيتَ مثلَ هذه اللَّيلة؟ قال: لا والله! قالت: فمن يَترُكُ مثلَ هذا؟ قال: لا أحد[(٨)]. قال: فنزلَ، فأمر بفَرَسِه فأُسْرِجَ، وركبَ معه ناسٌ

والنهاية" (٧/ ١٧٩/ دار هجر).

(١) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٥/ ٢٣١): «هو: أُكَيْدِر - تصغير أكدَر -، ودُومة - بضم المهملة وسكون الواو -: بلدٌ بين الحجاز والشام، وهي دومة الجندل، مدينة بقرب تبوك، بها نخل وزرع وحصن، على عشر مراحل من المدينة، وثمان من دمشق، وكان أكيدر ملكها، وهو أكيدر بن عبد الملك بن عبد الجن -بالجيم والنون- بن أعباء بن الحارث بن معاوية، ينسب إلى كندة، وكان نصرانيًّا».

(٢) في (ف): «قال».

(٣) في الموضع السابق من "الثقات" لابن حبان: «يصيد بقر الوحش». وهذا النوع من البقر مثل الظِّباء.

(٤) في (ك): «حصبه».

(٥) في (ت): «يظن»، ولم تنقط الياء، ومثله في (ك)، إلا أنها لم تنقط بكاملها، ووقع عند جميع من ساق القصة: «منظر».

(٦) تصحفت هذه العبارة في (أ) و(ش) و(ف) إلى: «ثابت البصر»، وفي (ت) إلى: «مشايت البصر»، وفي (ك) يشبه أن تكون: «مشاتت البصر»، والتصويب من من الموضع السابق من "تاريخ الطبري" (٣/ ٣٤٩)، و"سيرة ابن هشام"، و"الثقات" لابن حبان، وفي "البداية والنهاية": «وباتت البقر»، وفي "معجم ما استعجم": «فباتت بقر الوحش».

(٧) في (ت): «بفروتها»، وفي (ك): «يقرونها».

مِنْ أهله فيهم أخٌ له يقال له: حسَّان، وأخذوا مَطارِدَهُم[(١)]، فلمَّا خرج واتَّبَعَهُم خيلُ رسول الله ﷺ، فأخَذوه[(٢)]، وقَتلوا أخاه حسَّان، وأتَوْا به رسولَ الله ﷺ، وقد كان عليه يَلْمَقٌ[(٣)]، له دِيباجٌ، مُخَوَّصٌ[(٤)] بالذَّهَب، اسْتَلَبَهُ إيَّاه خالدٌ، فبعثَ به إلى رسول الله ﷺ قبل قُدُومِه عليه، فوُضِعَ بين يدَيه، فلمسَتْهُ الرجالُ بأيديهم - أو تعجَّبوا منه - قال أنس: فسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « **أَتَعْجَبُونَ لِهَذَا ؟! فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ! لَمِنْدِيلُ سَعْدِ بن مُعَاذٍ فِي الجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا** »[(٥)].

فلما انتهى خالد بأُكَيْدِر إلى رسول الله ﷺ؛ حَقَن دمَه، وصالحَهُ على الجِزْيَة، وخَلَّى رسولُ الله ﷺ سبيلَه، فرجعَ إلى قريتِه ؟

قال أبي: أوَّلُ الحديثِ كلامٌ أظنُّه من كلام عثمان بن أبي سُلَيمان، وفي آخره خبرٌ أيضًا من كلام ابن إسحاق، والحديثُ إنما هو: أتى النبيَّ ﷺ وعليه ثيابٌ؛ يَلْمَقٌ مُخَوَّصٌ بالذَّهَب .

---

(١) في (ك): « لا أجد ».

(٢) جمع « مِطْرَد »، وهو رُمْحٌ قصير تُطْعَن به حُمُر الوَحْش . انظر "لسان العرب" (٣/ ٢٦٨).

(٣) في (ت) و(ك): « فأخذوهم ».

(٤) اليَلْمَق: القَبَاءُ المَحْشُوُّ . "لسان العرب" (١٠/ ٣٣٢)، وهي كلمة فارسيَّة معرَّبة. انظر "المعجم العربي لأسماء الملابس" صنعة د. رجب إبراهيم. وفي المصادر السابقة التي ساقت القصة: « قَبَاء » بدل: « يلمق ».

(٥) المُخَوَّص بالذَّهب: المنسوجُ به كخُوص النَّخل، وهو وَرَقُه . "النهاية" (٢/ ٨٧).

(٦) جوَّد ابن جرير الطبري وابن هشام وابن كثير هذا النص؛ فإنهم لما وصلوا في

٩٦٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه النعمانُ بن راشد[٢]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ[٣] لم يَضرِب امرأةً قَطُّ، ولا خادمًا، إلَّا أن يجاهدَ في سبيل الله؟

قال أبي: والصَّحيحُ ما رواه عُقَيل[٤]، عن الزُّهْري، عن عليِّ بن حسين: أنَّ النبيَّ ﷺ ... مُرسَلٌ[٥].

قال أبي: وقد رواه[٦] الثَّوريُّ، وعَمْرو بن أبي قيس، عن منصور[٧]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: حَدَّث[٨] الزُّهْريُّ[٩] بهذا الحديث: أن هشام بن عُرْوَة

نقلهم إلى هذا الموضع؛ جعلوا السياق بعده عن ابن إسحاق.

(١) في (ف): «قال: وسألت».

(٢) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٦٧).

(٣) في (أ): «النبي ﷺ» بدل: «رسول الله ﷺ».

(٤) هو: ابن خالد. وتابعه على روايته هكذا: صالح بن كيسان، وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٦٧-٣٦٨).

(٥) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (أ) و(ش): «ورواه» بدل: «وقد رواه».

(٧) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٢٦٠/ تحقيق حسين أسد)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٥٢)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٤٧/ أ)، ثلاثتهم من طريق فضيل بن عياض، عن منصور، به.
وأخرجه أبو الشيخ أيضًا (٤٧/ ب) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن منصور، به.

(٨) في (ش): «حديث».

روى عن أبيه، عن عائِشَة.

فقال: الزُّهْري لم يسمع من عُرْوَة هذا الحديثَ؛ فلعلَّه دَلَّسَه[١].

٩٦٩ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي أُوَيس[٣]، عن أبي ضَمْرَة، عن محمد بن عمرو بن عَلْقَمة، عن عَبِيدَة بن سُفْيان الحَضْرَمي، عن أبي الجَعْد الضَّمْري، عن سلمان الفارسي: أنه مَرَّ على ابن السِّمْط[٤] - وهو مُرابِطٌ - فقال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: **«رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنْ صِيامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ...»**، الحديثَ؟

(١) من قوله: «عن عروة، عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ ...» إلى هنا سقط من (ف).

(٢) الحديث رواه النسائي في "الكبرى" (٩١٦٣) من طريق محمد بن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، كلاهما عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٧٩٤٢) عن معمر، عن الزهري، به كذلك.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٨١٢)، وأحمد في "المسند" (٦/ ٢٣٢ رقم٢٥٩٥٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٤٨١).
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤٧٨٦) من طريق يزيد بن زريع، عن معمر.
ورواه هشام بن عروة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به. وتكلَّم الأئمة في سماع هشام بن عروة لهذا الحديث من الزهري؛ كما تجده مفصلاً في "الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب (١/ ٤٨٧).
والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٢٣٢٨) من طريق أبي أسامة وعبدة ووكيع وأبي معاوية، جميعهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به.

(٣) تقدمت هذه المسألة مختصرة برقم (٩٣٠)، وقد ذكر فيها أبو حاتم وأبو زرعة أن الوهم من أبي ضمرة، وستأتي برقم (١٠٠٩).

(٤) هو: إسماعيل. وروايته لم نقف عليها، لكن تقدم تخريج الحديث في المسألة رقم (٩٣٠) من طرق عن أبي ضمرة.

(٥) هو: شُرَحبيل.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ دخل لابن أبي أُوَيس حديثٌ في حديث[١]، «سلمانُ في الرِّباط[٢]»: يرويه عن محمد بن عمرو، عن مَكْحُول: أنَّ سلمان ... فذكَرَ الحديثَ، مُرسَلً[٣].

وحديثُ أبي الجَعْد الضَّمْري: هو[٤] عن النبيِّ ﷺ؛ محمد بن عمرو[٥]، عن عَبِيدَة، عن أبي الجَعْد، عن النبيِّ ﷺ[٦]: «مَنْ تَرَكَ ثَلاثَ جُمَعٍ مُتَوالِيَ[٧]، طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ ...»، الحديثَ.

---

(١) كذا ذكر أبو حاتم هنا أن الخطأ من ابن أبي أويس، وفي المسألة المتقدمة برقم (٩٣٠) ذهب أبو حاتم وأبو زرعة إلى أن الوهم في هذا الحديث من أبي ضمرة أنس بن عياض؛ وهو الأصوب؛ فإن ابن أبي أويس لم ينفرد برواية هذا الحديث عن أبي ضمرة على هذا الوجه، بل تابعه عليها إسحاق بن موسى الأنصاري، وأبو ثابت المديني كما سيأتي في المسألة رقم (١٠٠٩)، وأحمد بن عبدة وهارون ابن موسى كما تقدم في المسألة رقم (٩٣٠).

(٢) أي: حديث «سلمانُ في الرِّباط».

(٣) كذا «مرسلً» بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة. انظر الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) قوله: «هو» ليس في (ف).

(٥) أي: من طريق محمد بن عمرو، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٥٣٢)، وأحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٤ رقم١٥٤٩٨)، وأبو داود (١٠٥٢)، والترمذي (٥٠٠)، والنسائي (٣/ ٨٨ رقم١٣٦٩)، وابن ماجه (١١٢٥)، وانظر الاختلاف على محمد بن عمرو في هذا الحديث في "علل الدارقطني" (٨/ ٢٠ رقم ١٣٨٤).

(٦) من قوله: «محمد بن عمرو، عن عبيدة ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٧) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: متواليًا، أو متواليات، وجاء مكانه في مصادر التخريج: «تهاونًا»، و«تهاونًا بها»، و«تهاونًا من غير عذر»، و«من غير ضرورة»، وفي "علل الدارقطني": «ولاءً من غير علة». وما وقع في النسخ يخرَّج على وجهين: =

٩٧٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه بِشْر بن المُفَضَّل[٢]، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزُّهْري، عن سهل بن سعد[٣]، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت؛ أخبره: أنَّ رسولَ الله ﷺ أملى عليَّ: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[٤]. فجاء ابنُ أم مَكْتُوم وهو يُمليها عليَّ، فقال: يا رسولَ الله، لو أستطيعُ الجهادَ لجاهدتُّ، فأنزَلَ الله عز وجل: ﴿ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾ ؟

قال أبي: رواه ابن المبارك[٥]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن

= **الأوَّل**: أن يكون الأصل: متواليّ، والمراد: مَن ترك ثلاثَ جُمَعٍ تركًا متواليًا؛ فحذف المصدر «تركًا»- الذي هو مفعولٌ مطلق - وأقام صفتَهُ مُقامَهُ، وأجراها على لغة ربيعة. وانظر التعليق على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤). ويشهدُ لهذا الوجه: روايةُ الدارقطني المشار إليها آنفًا؛ فإنها بمعنىٰ الرواية التي وقعت عندنا.
والثاني: أن يكون بفتح اللام «متوالَى»؛ على أن يكون مصدرًا ميميًّا؛ بمعنى: التوالي والولاء، وهذا المصدر هنا جاء بمعنى اسم الفاعل «متواليَات» على قاعدة وقوع المصدر موقع المشتقّ، وهو على ذلك منصوبٌ حالاً، أو صفةٌ لـ«ثلاث»، أو مجرورٌ صفةً لـ«جُمَع»، والتقدير - في الأعاريب الثلاثة -: «مَن تَرَكَ ثلاثَ جُمَعٍ متوالياتٍ». ويؤيِّده: روايةُ الحديث بهذا اللفظ في "مسند الطيالسي" (٢٥٥٧)، و"الكامل" لابن عدي (٧/ ٥٤)، و"التمهيد" لابن عبدالبر (١٦/ ٢٤٢). وفي الطبعات السابقة لكتابنا هذا غُيِّرَتْ هذه الكلمة إلى «متوالية» دون اعتماد على أصل يُعْرَفُ، أو رواية يركنُ إليها، والله أعلم. وانظر في معنى الحديث: "فيض القدير" (٦/ ١٠٢)، و"شرح السيوطي لسنن النسائي" (٣/ ٨٨).

(١) انظر المسألة رقم (٩٩٢).
(٢) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٣٠٩٩)، والطبري في "التفسير" (٩/ ٩٠).
(٣) في (ت): « سهل بن ربيعة بن سعد ».
(٤) الآية (٩٥) من سورة النساء .
(٥) هو: عبدالله . وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٥/ ١٤٦ رقم٤٨٩٩). =

قَبِيصَة بن ذُؤَيب، عن زيد بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ .

قيل لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

قال: قد تابع عبدَالرحمٰن بنَ إسحاق صالحُ بنُ كَيْسان[1] على هذه الرواية، وتابَعَ مَعْمَرً[2] بعضُ الشاميين، عن الزُّهْري، ومَعْمَرٌ كان ألزمَ للزُّهْري .

٩٧١ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه خالدُ بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن صالح التَّمَّار المَديني[4]، عن سعد بن إبراهيم، عن

= ورواه عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ١٦٩) عن معمر، به . ومن طريق عبدالرزاق: أخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ١٨٤ رقم٢١٦٠١)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧١٣)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ١٠٤٣ رقم٥٨٤٦).

(١) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٥/ ١٨٤ رقم٢١٦٠٢)، والبخاري في "صحيحه" (٢٨٣٢)، والترمذي (٣٠٣٣)، والنسائي (٣١٠٠).

(٢) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب من «معمر» على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٢٦١٤).

(٤) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٤٢٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٤٩) كلاهما من طريق خالد بن مخلد، عن محمد بن صالح التمار، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، به.
وأخرجه البزار في "مسنده"(١٠٩١)، والدورقي في "مسند سعد"(٢٠)، والنسائي في "الكبرى" (٨٢٢٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢١٦) أربعتهم من طريق عبدالملك بن عمرو أبي عامر العقدي، وعن محمد بن صالح التمار، به.
وأخرجه البيهقي في "سننه" (٩/ ٦٣) من طريق إسحاق بن محمد الفروي وإسماعيل ابن أبي أويس، عن محمد بن صالح التمار، به .

عامر بن سعد؛ قال[١]: أتى سعدٌ[٢] رسولَ الله ﷺ يوم حَكَمَ في بني قُرِيظَة، فحَكَم فيهم أن يُقتَلَ كلُّ من مرَّ عليه[٣] المُوسى، فقال رسولُ الله ﷺ: «لَقَدْ حَكَمَ فِيكُمُ الْيَوْمَ بِحُكْمِ اللهِ الَّذي حَكَمَ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ». ثم أُتِيَ فقيل: هذا سعدٌ قد صار إلى المسجِد، فقال النبيُّ ﷺ: «قُومُوا إلى سَيِّدِكُمْ».

وكان اشتكى، فنقلَهُ النبيُّ ﷺ إلى المسجِد[٤]، فكان يُمَرِّضه فيه، فأُتِيَ يومًا حين صلَّى الغَداة، فقيل له: قد ماتَ سعدٌ، فاستَرجَعَ ثم قال: «لَقَدْ[٥] نَزَلَ الْيَوْمَ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لِيَشْهَدُوهُ، وَاسْتَبْشَرَ بِهِ أَهْلُ السَّمَاءِ . . .»، فذكر الحديثَ بطوله ؟

قال أبي: كلامُ الأوَّلِ[٦]؛ قولُهُ: «قُومُوا إلى سَيِّدِكُمْ»[٧]: رواه شُعْبَةُ[٨]، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي أُمامَة بن سهل بن حُنَيف، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ .

---

(١) كذا في جميع النسخ، وتقدم في التخريج أن الحديث من رواية عامر بن سعد، عن أبيه سعد بن أبي وقاص.

(٢) هو: سعد بن معاذ رضي الله عنه.

(٣) في (أ) و(ش): «على».

(٤) قوله: «إلى المسجد» سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(٥) قوله: «لقد» سقط من (ك).

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو من إضافة الشي إلى نفسه مع اختلاف اللفظين، أو مِنْ إضافة الموصوف إلى صفته، والمراد: الكلامُ الأوَّلُ. انظر التعليق على هذا في المسألة رقم (٥٠٥)، وانظر مثل ذلك في المسألة رقم (٨٩٧) و(٩٥٤).

(٧) يعني: من أول الحديث إلى قوله: «قوموا إلى سيِّدكم».

(٨) روايته أخرجها البخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨).

وذاك[١] خطأٌ، ومحمدُ بن صالح شيخٌ لا يُعجِبني حديثُه[٢].

٩٧٢ - وسألتُ أبا زرعة[٣] عن حديثٍ رواه عَمرو بن ثابت[٤]، عن عبدالله بن محمد بن عَقيل، عن عبدالله بن سهل بن حُنَيف، عن سهل بن حُنَيف[٥]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ**

(١) في (ت) و(ك): «وذلك».
ويعني بقوله: « وذاك »: آخر الحديث؛ من قوله: « وكان اشتكى ».

(٢) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث قد روي عن النبي ﷺ من غير وجه، وأعلى من روى ذلك عن النبي ﷺ سعد، ولا نعلم له عن سعد طريقًا إلا هذا الطريقَ إلا حديثًا رواه عياض بن عبدالرحمن بن سعد، عن أبيه، عن جدِّه، ولم يُتابَع عليه ».
وذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٩١) حديث محمد بن صالح التمار هذا ثم قال: « وخالفه شعبة، عن سعد، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبي سعد، عن النبي ﷺ، وهذا أصحُّ ». وقال الدارقطني في "الأفراد" (٥٦/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرد به محمد بن صالح التمار، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر ».
وقال في "العلل" (٥٧٣): « يرويه سعد بن إبراهيم واختُلِف عنه، فرواه صدقة بن عبد الله السَّمين أبو معاوية، عن عياض بن عبد الرحمن، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن جده، ووهم فيه . ورواه محمد بن صالح التمار المديني، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، ووهم فيه أيضًا، والصواب ما رواه شعبة،عن سعد بن إبراهيم، عن أبي أمامة بن حنيف،عن أبي سعيد الخدري».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ٤١٢): « ورواية شعبة أصحُّ، ويحتمل أن يكون لسعد بن إبراهيم فيه إسنادان ».اهـ. وهذا الاحتمالُ مُنتَفٍ بعد حكم أبي حاتم والبخاريِّ والدارقطنيِّ على رواية محمد بن صالح التمار بالخطأ .

(٣) في (ف): « وسألت أبي عن حديث زرعة »، وضرب الناسخ على قوله: «عن حديث»، ولم يصوِّب قوله: « أبي»؛ فكأنَّه توهم أنَّ السؤال موجَّه إلى أبي حاتم.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في كتاب "الجهاد"(٩٣)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٨٦ رقم٥٥٩١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٢٠).

(٥) قوله: « عن سهل بن حنيف » سقط من (ف).

اللهِ، أَوْ غَارِمًا[١] في عُسْرَتِهِ، أَوْ مُكَاتِبًا[٢] في رَقَبَتِهِ؛ أَظَلَّهُ اللهُ في ظِلِّهِ[٣] يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ » .

ورواه يوسفُ بن عدي، عن عُبَيدالله بن عمرو، عن عبدالله بن محمد بن عَقيل، عن سهل بن[٤] حُنَيف، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي زرعة[٥]: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: الصَّحيحُ: عن ابن عَقيل، عن عبدالله بن سهل، عن أبيه .

وقد حدَّثني عَمْرو بن قُسَيط[٦]، عن عُبَيدالله بن عمرو[٧]، عن ابن عَقيل، عن[٨] ابن سهل، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ .

وكذا رواه زهيرُ بن محمد[٩]، عن ابن عَقيل، عن ابن سهل، عن أبيه .

---

(١) في (ك): « غازيًا »، وفي (ش) يشبه أن تكون كذلك .

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «مكاتب».

(٣) في (ك): « أظله في ظله ».

(٤) قوله: « ابن » سقط من (ك).

(٥) قوله: « زرعة » سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(٦) القائل: «وقد حدَّثني عمرو بن قسيط» هو أبو زرعة؛ فإنَّ عمرًا هذا من شيوخه، وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثين ومئتَيْن قبل ولادة ابن أبي حاتم.

(٧) أخرج هذا الطريق الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٨٧ رقم١٥٩٨٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٤٧١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٨١٨)، أما الإمام أحمد وعبد بن حميد فمن طريق زكريا بن عدي، وأما الطحاوي فمن طريق علي بن معبد، كلاهما عن عبيدالله بن عمرو، به .

(٨) من قوله: « وقد حدثني عمرو . . . » إلى هنا مكرر في (ك).

(٩) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٥٤٧)، وأحمد في "المسند" =

٩٧٣ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ حدَّثناه عن يحيى بن داود بن مَيْمون الواسِطي، عن أبي معاوية الضَّرير[١]، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي مَيمونة[٢]، عن عَطاء بن يزيد اللَّيْثي، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ خَرَجَ غَازِيًا فَمَاتَ، كَتَبَ اللهُ لَهُ أَجْرَ الغَازِي إلى يَوْمِ القِيامَةِ».

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال[٣]: حدَّثنا[٤] أبو زرعة أيضًا؛ قال: حدَّثنا محمد بن العلاء الهَمْداني؛ قال: حدَّثنا أبو معاوية، عن محمد بن إسحاق، عن مَيمون بن أبي جَبَلة، عن عَطاء ابن يزيد اللَّيْثي، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مُجَاهِدًا في سَبيلِ اللهِ، ثُمَّ مَاتَ؛ كَتَبَ اللهُ لَهُ[٥] أَجْرَ المُجَاهِدِ إلى يَوْمِ القِيامَةِ»؟

= (٣/ ٤٨٧ رقم١٥٩٨٧)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٩٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٨١٩)، والطبراني في "الكبير" (٥٥٩٠).

(١) هو: محمد بن خازم.
وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٣٥٧)، وفي "معجمه" (١٠١)، والطبراني في "الأوسط" (٥٣٢١) كلاهما من طريق إبراهيم بن زياد سبلان، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٨٠٦) من طريق الحسين بن عبدالأول، كلاهما عن أبي معاوية، به.

(٢) هو: جَميل بن أبي ميمونة.

(٣) من قوله: «أخبرنا أبو محمد . . .» إلى هنا من (ت) و(ك) فقط.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «وحدثنا» بالواو.

(٥) قوله: «له» سقط من (ك).

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: الله أعلمُ[١] !

٩٧٤ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه أبو عاصم[٣]، عن ابن[٤] عَجْلان[٥]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة؛ قال: جاء[٦] رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ؛ قال[٧]: أرأيتَ إنْ قاتلْتُ في سبيل الله صابرًا مُحْتَسِبًا، مُقْبِلاً غير مُدْبِر، كفَّر الله عني سيِّئاتي ؟ قال: « نَعَمْ »، ثم سكتَ ساعةً، فقال: « أَيْنَ السَّائِلُ آنِفًا ؟ »، قال: « نَعَمْ ، إلَّا الدَّيْنَ؛

(١) الذي يظهر أن قول مَن قال: «جميل بن أبي ميمونة» أرجحُ من قول مَن قال: « ميمون ابن أبي جبلة »؛ لأن من رواه عن أبي معاوية على هذا الوجه أكثر عددًا، وهم: يحيىٰ بن داود، وإبراهيم بن زياد، والحسين بن عبدالأول ، وأما الوجه الآخر فلم نجد له ذكرًا إلا من طريق محمد بن العلاء عند المصنف هنا ، والله أعلم .
قال الطبراني في الموضع السابق: « لم يرو هذا الحديثَ عن عطاء بن يزيد الليثي إلا جميلُ بن أبي ميمونة، ولا عن جميل إلا محمد بن إسحاق ، تفرَّد به أبو معاوية ».
وقال ابن كثير في "تفسيره" (٢/ ٣٤٦/ النساء الآية ١٠٠): « هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه ».
وانظر "نصب الراية" (٣/ ١٦٠)، و"السلسلة الضعيفة" للألباني رحمه الله (٧٤٥).

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (١٠١٧).

(٣) هو الضَّحَّاك بن مخلد . وروايته عند النسائي في "المجتبى" (٦/ ٣٣ رقم٣١٥٥). وأخرجه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٢) من طريق المغيرة بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن عجلان، به، وتوبع ابن عجلان - كما سيأتي -، لكن من قبل رواة تُكلِّم في حفظهم .

(٤) قوله: « ابن » سقط من (ك).

(٥) هو: محمد .

(٦) قوله: « جاء » سقط من (ت) و(ك).

(٧) في (ت): « فقال ».

سَارَّنِي بِهِ جِبْرِيلُ آنِفًا » ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما[١] هو كما يرويه اللَّيْث[٢]، عن سعيد المَقْبُري، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ[٣].

٩٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه موسى بن أيُّوب، عن الجَرَّاح ابن مَلِيح، عن أَرْطاة بن المنذر، عن عُبادة بن نُسَيّ، عن ابن غَنْم[٤]،

---

(١) في (ك):« وإنما ».

(٢) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٨٨٥)، وأحمد في "المسند" (٣/ ٣٠٣ رقم٢٢٥٨٥)، والترمذي في "جامعه" (١٧١٢).
قال الترمذي:« وهذا أصح من حديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة ». وتابع الليثَ جماعةٌ كما سيأتي .

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٢٨) هذا الحديث والاختلاف فيه، وذكر رواية الإمام مالك، وسفيان الثوري، وابن جريج، وغيرهم، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، ثم قال: « ورواه الليث بن سعد وابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه. ورواه عباد بن إسحاق - وهو عبد الرحمن بن إسحاق - ومحمد ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ووَهِما فيه . . . والقول قول من رواه عن يحيى بن سعيد، عن المقبري، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، بمتابعة الليث وابن أبي ذئب، عن المقبري على ذلك ».
وذكره أيضًا في موضع آخر (١٤٦٤) فقال:« يرويه سعيد المقبري، واختُلِف عنه: فرواه ابن عجلان، وعباد بن إسحاق، وأبو صخر حميد بن زياد، وأبو معشر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. . . »، ثم ذكر رواية من رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، ثم قال: «وكذلك رواه الليث بن سعد وابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، وهو الصَّواب». اهـ.

(٤) هو: عبدالرحمٰن .

عن معاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ بَلَّغَ كِتَابَ غَازِي[(١)] في سَبيلِ اللهِ إلى أَهْلِهِ؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عِتْقُ رَقَبَةٍ، وَأَعْطَاهُ اللهُ[(٢)] كِتَابَهُ بِيَمينِهِ، وكَتَبَ لَهُ بَراءَةً مِنَ النَّارِ. وَمَنْ أَطْعَمَ[(٣)] ثَلاثَةً مِنَ الغُزَاةِ في سَبيلِ اللهِ، أَوْ سَقَاهُمْ؛ أَطْعَمَهُ اللهُ . . .»، وذكَرَ الحديثَ[(٤)]؟

قال[(٥)] أبي: هذا شِبهُ[(٦)] الموضوع، يُشْبِهُ حديثَ محمد بن سعيد

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولغةُ جمهور العرب: «غازٍ» بحذف الياء، وهو الجادَّة، وجاء في "شعب الإيمان" بلفظ: «كتاب الغازي»، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية؛ فإنَّ إثباتَ ياء الاسم المنقوص المنوَّن في حالتي الرفع والجر: جارٍ على لغة صحيحة وعليها وردتْ قراءة ابن كثير. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٤٦).

(٢) لفظ الجلالة من (ف) فقط.

(٣) قوله: «أطعم» سقط من (ك).

(٤) الحديث أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٧٤) من طريق زكريا بن دلويه، عن أحمد بن حرب، عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن الخليل بن عبدالله، عن مكحول، عن عبدالرحمن بن غنم، عن معاذ، به.
قال البيهقي: «والخليل بن عبدالله هذا مجهول، ومتن الحديث منكر».
وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٦٧٦ و٢٤٩٠) من طريق شيخه أحمد بن عبدالله بن زياد، عن يزيد بن قبيس، عن الجرَّاح بن مليح، عن أرطاة بن المنذر وإبراهيم بن ذي حماية، عن عبدالرحمن بن غنم، عن ابن عمرو، عن معاذ بن جبل، عن رسول الله ﷺ قال: «من أطعم ثلاثة من الغزاة في سبيل الله أو سقاهم؛ أطعمه الله من ثلاث جنان: من جنة عدن، وجنة المأوى، وجنة الخلد، مع إبراهيم وموسى عليهما السلام».
كذا رواه بزيادة «ابن عمرو» في إسناده، وإسقاط «عبادة بن نسي».

(٥) في (ت) و(ك): «فقال».

(٦) في (ش): «أشبه»، وفي (ت) و(ك): «يشبه».

الأَزْدي[١] أخذَه عنه، يُشْبِهُ أنْ وقعَ عليه[٢]، وأَرطاةُ لم يَسْمَعْ من عُبادة بن نُسَيٍّ شيئًا .

٩٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش[٣]، عن بَحِير[٤] بن سعد، عن خالد بن مَعْدان، عن كَثير بن مُرَّة، عن نُعَيم بن هَمَّار، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لِلشَّهِيدِ[٥] عِنْدَ اللهِ سِتُّ خِصَالٍ...** »؟

قال أبي: رواه بَقِيَّة[٦]، عن بَحِير[٧]، عن خالد بن مَعْدان، عن المِقْدام، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

فقال: كان ابنُ المبارك يقول: إذا اختَلَف بَقِيَّةُ وإسماعيلُ، فبَقِيَّةُ أحبُّ إليَّ .

---

(١) في (ت) و(ك): « الأردني ».
وذكر الذهبي في "الميزان" (٧٥٩٥) محمد بن سعيد، وقال: « لعلَّه الصواب »، فتعقَّبه الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٥/ ١٧٥-١٧٦) بقوله: وهو هو، فقد ذكر عبدالغني أن آخر ما غُيِّر به اسم المصلوب: محمد بن سعيد الأزدي . والظَّاهر أن قول الذهبي: « الأزدي » تصحيفٌ، ثم وجدت في "كامل ابن عدي" أن المصلوب قيل فيه: الأسْدي، فكأنها ساكنة السين، ويقال في ذلك بالزَّاي، والله أعلم .اهـ.

(٢) في (ش): « عنه »، وفي (ت): « إليه ».

(٣) اختُلِف على إسماعيل هذا اختلافًا كثيرًا كما سيأتي .

(٤) في (أ) و(ت): « بجير ».

(٥) في (ك): « الشهيد ».

(٦) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٦٦٣) وقال: « هذا حديث صحيح غريب ». وتابعه على هذا الوجه أيضًا إسماعيل بن عياش في بعض الروايات عنه كما سيأتي .

(٧) في (ت) و(ك): « عن يحيى ».

قلتُ: فأيُّهما أشبهُ عندك ؟

قال: بَقِيَّة أحبُّ إلينا من[1] إسماعيل؛ فأما الحديثُ فلا يُضبَطُ أيُّهما[2] الصَّحيحُ[3].

(١) قوله: « من » ليس في (ف).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « أيها ».

(٣) كذا قال ! وهذا يدل على أنه لم يطلع على رواية إسماعيل بن عياش الموافقة لرواية بقية. فالحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٥٥٩) عن شيخه إسماعيل بن عياش، عن بحير، عن خالد بن معدان، عن المقدام بن معدي كَرِب، عن النبي ﷺ، به هكذا مثل رواية بقية بن الوليد .
وهكذا رواه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣١ رقم١٧١٨٢) من طريق إسحاق بن عيسى والحكم بن نافع، وابن ماجه في "سننه" (٢٧٩٩) من طريق هشام بن عمار، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٠٤ و٢٠٦) من طريق عبدالوهاب بن نجدة وإسحاق بن إدريس، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٦٦ رقم ٦٢٩)، و"مسند الشاميين" (١١٢٠) من طريق عبدالرزاق وعبدالوهاب بن نجدة، جميعهم عن إسماعيل بن عياش، به مثل رواية بقية .
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٦٣) عن شيخه إسماعيل بن عياش، عن بحير، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن عبادة، به مرفوعًا .
وهكذا أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣١ رقم١٧١٨٣) عن الحكم بن نافع، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٠٧) من طريق إسحاق بن إدريس، كلاهما عن إسماعيل ، به مثل رواية سعيد بن منصور .
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٠٥) من طريق عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، عن إسماعيل بن عياش، عن سعيد بن يوسف، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام ، عن أبي معانق، عن أبي مالك، به مرفوعًا .
وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (١١٦٣) من طريق الحكم بن نافع، عن إسماعيل بن عياش، عن بحير، عن خالد، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر، به موقوفًا . فهذه أربعة أوجه من الاختلاف على إسماعيل، والخامس ما ذكره ابن أبي حاتم . ومن الواضح أن معظم هذا الاختلاف من إسماعيل نفسه؛ لكثرة الذين يروونه على ذلك الوجه، ولكون بعضهم يروي عنه بعض الأوجه الأخرى؛ =

٩٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم(١)، عن أبي بكر الهُذَلي(٢)، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن شَيْبة بن عثمان بن شَيْبة بن ربيعة بن عبد شمس؛ قال: لمَّا رأيتُ النبيَّ ﷺ(٣)، ذكرتُ يوم بدر وما قلتُ: أَنَّىٰ أُدرِكُ ثَأْرِي من محمد ؟!(٤)

قال أبي: هذا غَلَطٌ؛ إنما حدَّثونا عن ابن المبارك(٥)، عن أبي

= كالحكم بن نافع، وعبدالوهاب بن نجدة الحوطي، وإسحاق بن إدريس. فإما أن يكون إسماعيل كان يضطرب في هذا الحديث ، فتكون روايته الموافقة لرواية بقية هي الراجحة، أو يكون له في هذا الحديث أكثر من وجه ، ولا يلزم من ذلك ثبوت جميع الوجوه المذكورة عنه، أو عمَّن دونه، والله أعلم .

(١) روايته أخرجها البيهقي في "دلائل النبوة" (٥/ ١٤٥) عنه؛ قال: حدثنا عبدالله بن المبارك، عن أبي بكر الهذلي، عن عكرمة مولى ابن عباس، عن شيبة بن عثمان؛ قال: . . . فذكره هكذا بزيادة ابن المبارك بين الوليد والهذلي، وإسقاط ابن عباس من سنده، كما رجَّح أبو حاتم. والحديث معروف من رواية ابن المبارك، فالظاهر أنه سقط من النسخ. والله أعلم .

(٢) قيل: اسمه سُلمى بن عبدالله بن سُلمى، وقيل: اسمه رَوْح .

(٣) يعني : يوم حنين .

(٤) وردت العبارة في مصادر التخريج أوضحَ مما هنا :« اليومَ أدرك ثأري من محمد »؛ ولكنْ لعلَّ وجه العبارة عندنا :« أَنَّى أدركُ ثأري من محمد ؟! »، أي: متى أُدْرِكه؟! ويكون شيبة بن عثمان قد قال هذا في فتح مكة لا في غزوة حنين؛ ويشهد لهذا قوله -كما في "أعلام النبوة" للماوردي (ص١٦٣)-:« . . . فلما فَتَحَ الله تعالى مكَّةَ يَئِسْتُ ممَّا كنتُ أتمنَّاه مِنْ قتله، وقلتُ في نفسي: قد دخلتِ العرب في دينه، فمتى أدركُ ثأري مِنْهُ ؟! فلما اجتمعَتْ هوازن بحنين، قصدتُّهُمْ لأجد منه غِرَّةً. . . إلخ»، والله أعلم.

(٥) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (٢٨٩٧) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٩٨ رقم٧١٩٢) من طريق ابن الأصبهاني، والأصبهاني في "دلائل النبوة" (ص ١٨٢) من طريق عبدالله بن =

بَكْر الهُذَلي، عن عِكرِمَة، عن شَيْبة بن عثمان الحَجَبي، ليس فيه: ابن عباس، والوليدُ عندي كثيرُ الغَلَط .

٩٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم، عن شَيبان[(١)]، عن عليِّ بن عبدالله بن عباس: أنَّ النبيَّ قال: « **يُمْنُ الخَيْلِ في شُقْرِهَا**[(٢)] » ؟

قال أبي: روى زيد بن الحُبَاب[(٣)]، عن عبدالصَّمد بن عليِّ بن عبدالله بن عباس[(٤)]، عن أبيه، عن جده، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه حسين بن محمد المَرْوَرُوذِي[(٥)]، عن شَيبان، عن سُلَيمان بن عليِّ بن عبدالله بن عباس، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبيِّ ﷺ .

= محمد الكرماني، ثلاثتهم عن ابن المبارك، عن أبي بكر الهُذَلي، عن عكرمة؛ قال: قال شيبة بن عثمان: لما غزا النبي ﷺ حُنَين، تذكرتُ أبي وعمِّي، قتلهما عليٌّ وحمزة، فقلت: اليوم أُدرك ثأري من محمد . . . ، فذكر الحديث بطوله .

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي .

(٢) أي: بركتها في الأحمر الصَّافي منها. انظر "فيض القدير" للمناوي (٦/ ٢٤٨). والأشقر من الدَّواب: الأحمر؛ كما في "لسان العرب" (٤/ ٤٢١).

(٣) في (أ) و(ف): « الخباب ».

(٤) ذكر ابن حجر في "لسان الميزان" (١/ ٤١٦) أن الأزدي روى لإسماعيل بن عبدالله - وهو متروك - عن علي بن سيَّار، عن عبدالصمد بن علي بن عبدالله بن عباس رفعه: « الخيلُ في نواصي شُقْرها الخير ».

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٧٢ رقم ٢٤٥٤)، وأبو داود في "سننه" (٢٥٤٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٤٨)، وفي "الموضح" (٢/ ١٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٣٠)، لكن وقع عندهم: عن حسين، عن شيبان، عن عيسى بن علي، عن أبيه، عن جدِّه، فذكره . =

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: حديثُ حسين بن محمد صحيحٌ، وحديثُ زيد بن حُباب[1] صحيحٌ؛ كان سُلَيمان وعبدالصَّمَد أخوَيْنِ، وقد روَيا هذا الحديثَ جميعًا - مُوَصَّلْ[2] - عن أبيه، عن جدِّه. والذي أرى: أن الوليدَ بن مسلم ترك سُلَيمان من الإسناد على العَمْد؛ لأن سُلَيمان أسرفَ في القتل والنِّكايَة فيهم، فكان يَكْرَهُ أن يكونَ ذِكْرُه في الحديث.

قلتُ: سُلَيمان بن عليٍّ كان بالشَّام؟

قال: لا، كان بالبصرة. وكان بالشَّام صالحُ بن عليٍّ، وعبدُالله بن عليٍّ.

= وقد توبع حسين بن محمد في روايته على هذا الوجه: فرواه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢٧٢٢) عن شيبان، به.

وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٦٩٥)، وفي العلل الكبير" (٥٠٩) من طريق يزيد ابن هارون، والطبراني في "الكبير" (١٠/١٠٦٧٧) من طريق فرج بن يحيى، كلاهما عن شيبان، به. قال الترمذي في "الجامع": «هذا حديث حسن غريبٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث شيبان». وقال في "العلل الكبير": «سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: إنهم ليدخلون بين شيبان وبين عيسى بن علي في هذا الحديث رجلاً».

ونقل الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/١٤٨) عن ابن معين أنه سئل عن عيسى بن علي؟ فقال: ليس به بأس، كان له مذهب جميل، معتزلاً للسلطان، روى هذا الحديث وهو غريب، عن أبيه، عن جده».

(١) في (أ): «خباب».

(٢) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). =

٩٧٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم، عن سعيد بن بَشير، عن علقمة بن مَرْثَد، عن أبيه[٢]، عن النُّعْمان بن مُقَرِّن، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا بَعَثَ جُيوشَهُ[٣] . . . ؟

قال أبي: قد دخلَ له إسنادٌ في إسناد؛ إنما هو: عَلْقَمَةُ بنُ مَرْثَد[٤]، عن ابن بُرَيدة[٥]، عن أبيه[٦]، عن[٧] النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا[٨] بَعَثَ جُيوشَهُ . . . .

قال عَلْقَمَة: فحدَّثتُ به مُقاتِلَ بن حَيَّان، فحدَّثني عن مسلم بن هَيْصَم[٩]، عن النُّعْمان بن مُقَرِّن، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا بعثَ جُيوشَهُ . . . الحديثَ .

= وقوله: « موصَّل » هو بتثقيل الصاد مِنْ «وَصَّلَ الحديثَ » بمعنى وصَلَهُ. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٦٣).

(١) انظر المسألة رقم (٩٦٠) و(٩٩٩/أ) و(١٩٤٩).

(٢) هو: مرثد الحضرمي .

(٣) لفظ الحديث : « كان رسول الله ﷺ إذا أَمَّر أميرًا على جيش أو سرية، أوصاه في خاصَّته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرًا ، ثم قال: « اغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله . . . »، الحديث بطوله . رواه مسلم (١٧٣١).

(٤) روايته بهذا الوجه أخرجها مسلم في "صحيحه" كما سبق، وأحمد في "المسند" (٥/ ٣٥٢ و٣٥٨ رقم٢٢٩٧٨ و٢٣٠٣٠)، ولم يذكر أحمد رواية علقمة، عن مقاتل ابن حيان، عن مسلم بن هيصم، عن النعمان.

(٥) هو: سليمان .

(٦) هو: بريدة بن الحصيب الأسلمي .

(٧) في (ت) و(ك): « أن » بدل: « عن ».

(٨) في (أ) و(ش): « أنه إذا كان ».

(٩) في (أ) و(ش) و(ف): « هيضم ».

٩٨٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شَيبان[(١)]، وموسى بنُ خَلَف العَمِّي، وحَرْبُ[(٢)] بنُ شَدَّاد[(٣)]، عن يحيى[(٤)]، عن أبي سعيد مولى المَهْري، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ: أنه بعثَ رجُلَين من بني لِحْيان في بَعْثٍ، وقال: « **الأَجْرُ بَيْنَكُمَا** » .

ورواه الهِقْل[(٥)]، عن الأوزاعيِّ[(٦)]، عن يحيى بن أبي كثير: أنَّ النبيَّ ﷺ بَعَثَ . . . .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: جميعًا صَحِيحَين[(٧)]؛ هذا قَصَّر، وأولئك جَوَّدوا .

قلتُ: فهو محفوظٌ ؟

---

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحْوي. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٨٩٦).
(٢) في (ت): « حزب ».
(٣) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٣١٨)، وأحمد (٣/ ٤٩ رقم١١٤٦١).
(٤) هو ابن أبي كثير .
(٥) هو: ابن زياد .
وتابعه الوليد بن مسلم في روايته عن الأوزاعي، ولكنه خالفه. فأخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" (٤/ ٤٨٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٢٩)، كلاهما عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي سعيد الخدري، به مرفوعًا وموصولاً هكذا كبقية الروايات .
(٦) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .
(٧) كذا، والجادَّة: « قال: جميعًا صحيحان »، والتقدير: هما جميعًا صحيحان، غير أن ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، وقد ذكرنا في تخريجه وجهَيْنِ في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

قال: نعم[١].

٩٨١ - وسمعتُ[٢] أبي وحدَّثنا عن هلال بن العلاء، عن أبيه[٣]، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شِهاب، عن عليِّ بنِ حُسين[٤]- وهشامِ ابنِ عُرْوَة، عن أبيه-: أنَّ رسولَ الله ﷺ التَقَى هو والمشركونَ[٥] بِبَدرٍ صَبيحةَ يوم الجُمُعَة، لسبعَ عَشْرةَ خَلَتْ من رمضان، ثم تَتَامَّ الوَحْيُ إلى رسول الله ﷺ ، ومضى مُصَدِّقًا لما جاء به، قد قَبِلَه بقَبوله[٦]، وتحَمَّل ما حُمِّلَ على رِضا العباد وسَخَطِهِم. وللنُّبُوَّة أثقالٌ ومؤونةٌ؛ لا يستطيعُ[٧] لها إلا أهلُ القُوَّة والعَزْمِ من الرُّسُل، بعَوْنِ الله وقُوَّته؛ لِمَا يَلْقَوْنَ من النَّاس، ومِن[٨] رَدِّهم عليهم .

قال أبي: الحديثُ عن[٩] محمد بن إسحاق؛ قد[١٠] أُسقِطَ محمدُ ابن إسحاق من الوَسَط. قولُهُ[١١]:« ثم تَتَامَّ الوَحْيُ»: مِنْ كلام ابن

---

(١) أخرج الحديث أيضًا مسلم (١٨٩٦)، وأحمد (٣/ ٣٤ و٩١ رقم ١١٣٠١ و١١٨٦٧) من طريق علي بن المبارك وحسين المعلِّم، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير، به موصولاً .

(٢) في (ف):« وسألت ».

(٣) هو: العلاء بن هلال الباهلي .

(٤) كذا في جميع النسخ ! ولعل صوابه:« محمد بن علي بن حسين » كما سيأتي في التعليق على آخر المسألة ، ولا ندري: أهو من علَّة هذه الرواية التي لم نجد من أخرجها، أم هو سَقَطٌ وقع في الأصول ؟!

(٥) في (أ) و(ش):« والمشركين »، وهو مفعولٌ معه، أي: التقى هو مع المشركين.

(٦) في (ت) و(ك):« بقوله ».

(٧) في (ك):« لا تستطيع ».

(٨) في (ت) و(ك):« فمن ».

(٩) في (ك):« من ».

(١٠) في (أ) و(ش):« وقد ».

(١١) أي: وقولُه .

إسحاق [١].

٩٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حُسَين بن واقد، عن ثابت [٢]، عن [٣] عبدالله بن مُغَفَّل [٤]: أنَّ ناسًا من المشركين كانت لهم ذِمَّةٌ، فمَرَّ بهم جيشٌ لرسول الله ﷺ، فأخذوا جيشَ رسول الله ﷺ [٥] . . . الحديثَ ؟

قال أبي: رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت: أنَّ جيشًا لرسول الله ﷺ؛ ولم يذكُرْ عبدَالله بن مُغَفَّل [٦].

قال أبي: حمَّادٌ أعلمُ بحديث ثابت، من حُسَين.

٩٨٣ - وسألتُ [٧] أبي عن حديثٍ رواه سَهْلُ بن عثمان، عن

(١) الخبر في القطعة الموجودة من "السير والمغازي" لابن إسحاق رقم (١٤٩) من رواية أحمد بن عبدالجبار العطاردي، عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق؛ قال: حدثني أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين: أن رسولَ الله ﷺ التقى هو والمشركونَ يوم بدر صبيحةَ الجمعة، لسبعَ عشرةَ من شهر رمضان .
وفي رقم (١٥٣) قال أحمد بن عبدالجبار: « نا يونس، عن ابن إسحاق، قال: تَتَامَّ الوحي إلى رسول الله ﷺ وهو مؤمنٌ بالله، ومصدِّقٌ لما جاءه، قد تقبَّله بقول، وتحمَّل منه ما حمَّله الله على رضا العباد وسخطهم. وللنُّبوة أثقال ومؤونة لا يحملها ولا يستطيعها إلا أهل القوَّة والعزم من الرُّسُل بعون الله وتوفيقه؛ لِمَا يلقَون من الناس، وما يُرَدُّ عليهم مما جاء به من عند الله تعالى ».

(٢) هو: ابن أسلم البُناني .

(٣) في (ك): « ابن » بدل: « عن ».

(٤) في (أ) و(ش) و(ك): « معقل ».

(٥) قوله: « فأخذوا جيش رسول الله ﷺ » ليس في (أ) و(ش).

(٦) في (ك): « معقل ».

(٧) ذكر ابن الملقن هذه المسألة في "البدر المنير" (٤/ ١١٨-١١٩/ مخطوط) =

موسى بن صالح الهَمْداني الكوفي، عن ابن أبي ليلى(١)، عن أبيه(٢)، عن جَدِّه أبي ليلى(٣)، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ قُتِلَ في سَبيلِ اللهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ أَكَلَهُ السَّبُعُ فَهُوَ شَهِيدٌ، والغَرِقُ، وَالحَرِقُ، وَصَاحِبُ الهَدْمِ(٤)، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ أَدْرَكَهُ المَوْتُ وَهُوَ يَكُدُّ(٥) عَلَى عِيَالِهِ مِنْ حَلَالٍ فَهُوَ شَهِيدٌ**».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وموسى بنُ صالحٍ مُنكَرُ الحديث(٦).

= بتصرف واختصار .

(١) هو: عيسىٰ بن عبدالرحمٰن .

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن أبي ليلى .

(٣) هو: الأنصاري؛ قيل: اسمه: بلال، أو بُلَيْل، وقيل غير ذلك .

(٤) قوله: «الهدم» يضبط على ثلاثة أوجه: بسكون الدال: «الهَدْم»، وبفتحها: «الهَدَم»، وجاء بكسرها: «الهَدِم»؛ فيقال: «صاحبُ الهَدِمِ» كما في "فيض القدير"!! وآثرنا ضبطها بالسكون اتباعًا لرواية الشيخين لحديث أبي هريرة مرفوعًا: «الشهداءُ خمسةٌ: المطعونُ ، والمبطونُ، والغَرِقُ، وصاحبُ الهَدْمِ، والشهيدُ في سبيل الله». البخاري (٦٥٣)، ومسلم (١٩١٤).
قال الزرقاني في شرحه لـ"موطأ مالك" (١/ ٣٨٥): «صاحب الهَدْم» بفتح فسكون. وقال العيني في "عمدة القاري" (٥/ ١٧١): «صاحب الهَدَم»: الذي يموت تحت الهَدَم . قال ابن الجوزي: بفتح الدال المهملة، وهو اسمُ ما يقع، وأما بتسكين الدال [أي: الهَدْم]: فهو الفعل. والذي يقعُ هو الذي يقتُل، ويجوز أن يُنسَب القتلُ إلى الفعل. وانظر النهاية" لابن الأثير (٥/ ٢٥٢)، و"فيض القدير" للمُناوي (٤/ ١٧٩).

(٥) الكَدُّ: الشدَّة في العمل، وطلبُ الكسب، وبابه: «رَدَّ»، وفعلُه لازمٌ ومُتعدٍّ. انظر "مختار الصحاح" (ك د د)، و"اللسان" (ك د د) (٣/ ٣٧٧).

(٦) في (ف): «ضعيف الحديث».

٩٨٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الخليل بن موسى، عن سُلَيمان التَّيمي[١]، عن أبي عثمان[٢]، عن عبدالله بن عامر، عن الزُّبَير ابن العَوَّام: أنه حَمَلَ على فَرَسٍ في سبيل الله تعالى يقالُ له: غَمْرَةُ - أو غَمْرٌ[٣]- أَنْتَجَتْ[٤] مُهْرًا، فأراد أن يَشتَرِيَهُ، فنُهِيَ[٥] عن اشتِرائِه[٦]؟

قال أبي: رواه يحيى القطَّانُ[٧]، عن التَّيْمي، عن أبي عثمان، عن عبدالله بن عامر؛ أن الزُّبَير حَمَل على فَرَسٍ في سبيل الله .

---

(١) هو: سليمان بن طَرْخان .

(٢) هو: النَّهْدي، واسمه: عبدالرحمٰن بن مُلّ .

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه (٢٣٩٣) من طريق يزيد بن هارون، عن سليمان التيمي، به، وفيه: « غَمْر أو غَمْرة ».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٦٤ رقم١٤١٠) من طريق يزيد بن هارون أيضًا، وفيه عنده: « غَمْرة أو غَمْراء »، وكذا جاء في رواية الهيثم بن كليب الشاشي في "مسنده" (٥٠) من طريق يزيد بن زريع، عن سليمان التيمي .
وأخرجه الهيثم أيضًا برقم (٥١) من طريق عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، عن ابن عامر: أن الزبير . . . فذكره وليس فيه هذه اللفظة. ومن طريق الإمام أحمد والهيثم أخرجه الضياء في "المختارة"(٨٦٩ و٨٧٠ و٨٧١) ثم قال: « رواه أحمد بن منيع وإسحاق بن راهويه، كلاهما عن يزيد بن هارون ». والغَمْرُ: هو الفرس الجواد . وفرسٌ غَمْرٌ: جواد كثيرُ العَدْو . "لسان العرب" (٥/ ٢٩).

(٤) في (أ): « انتخت ».
ومعنى أنتجت هنا: وَلَدَتْ . قال ابن الأثير في "النهاية" (٥/ ١٢): « إنما يقال: نَتَج، فأما أَنْتَجَتْ فمعناه: إذا حَمَلَت، أو: حان نِتاجُها . وقيل: هما لغتان ».

(٥) في (أ) و(ش): « فنها ».

(٦) في جميع النسخ: « اشتراه ».

(٧) هو: يحيى بن سعيد.

قلتُ: فأيُّهما أصَحُّ ؟

قال: يحيى أحفَظُ [(١)].

٩٨٥ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه أبو عَوانة[(٢)]، عن أبي حَيَّان التَّيمي [(٣)]، عن شيخٍ من أهل المدينة؛ أن عبدالله بن أبي أَوْفى

---

(١) ترجم ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٢٢) لعبدالله بن عامر بن ربيعة العَدَوي الصَّحابي وذكر هذا الحديث، ثم رجح أن يكون عبدالله بن عامر المذكور في هذا الحديث هو الصحابي فقال: « فيحتمل أن يكون عبدالله بن عامر بن ربيعة هذا ».
وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٥٤٢) فقال: « يرويه سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن عبدالله بن عامر، عن الزبير، قاله يزيد بن زريع وابن المبارك ويزيد بن هارون، عن التيمي . وخالفه عاصم الأحول، فرواه عن أبي عثمان، عن ابن عباس؛ أن الزبير حمل على فرس في سبيل الله . وكذلك قال يحيى القطان عن التيمي؛ بموافقة عاصم . وقيل: عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان، عن عياش؛ أن الزبير ».
ونقل هذا النص الضياء في الموضع السابق من "المختارة" وقال: « عامر » بدل: «عيّاش ».

(٢) هو: وضَّاح بن عبدالله اليشكري.

(٣) هو: يحيى بن سعيد. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٥٣ رقم ١٩١١٤)، وابن صاعد في "مسند عبدالله بن أبي أوفى" (٢٣) من طريق إسماعيل ابن إبراهيم ابن عليَّة .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف"(٣٣٠٧٠)، وابن صاعد (٢٤) من طريق يعلى بن عبيد، كلاهما عن أبي حيَّان التيمي ، قال: سمعت شيخًا بالمدينة يحدِّث: أن عبدالله بن أبي أوفى كتب إلى عبيدالله؛ إذا أراد أن يغزوَ الحَروريَّة، فقلت لكاتبه - وكان لي صديقًا -: انسخه لي، ففَعَل: إن رسول الله ﷺ كان يقول. . . فذكره، والسياق لأحمد . =

كتب: إنَّ رسولَ الله ﷺ كَتَبَ: « **لَا تَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ، وَسَلُوا اللهَ العَافِيَةَ، وَإذا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ** ». وكان ينتظرُ، حتى إذا[1] زالَتِ الشَّمسُ، نَهَدَ[2] إلى عَدُوِّه، ثم يقول: « **اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، مُجْرِيَ السَّحَابِ، هَزَّامَ[3] الأَحْزَابِ، اهْزِمْهُمْ، وانْصُرْنا عَلَيْهِمْ** ».

قلتُ لأبي: مَنْ هذا الشَّيخُ مِنْ[4] أهل المدينة الذي روى عنه أبو حَيَّان؟

قال: نرى أنه أبو النَّضْر[5]؛ رواه موسى بن عُقْبَة، عن أبي النَّضْر[6].

= ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٥١٥)، وابن صاعد (٢٦) من طريق الثوري، عن أبي حيَّان، عن شيخ من أهل المدينة؛ قال: حدثني كاتب عبيدالله بن معمر؛ قال: كتب عبدالله بن أبي أوفى إلى عبيدالله بن معمر: إن النبي ﷺ قال... فذكره.
ورواه ابن صاعد (٢٧) من طريق قبيصة، عن سفيان الثوري، عن أبي حيان، ثنا شيخ - قال سفيان: أظنه سالمًا أبا النَّضر -؛ قال: ثنا كاتب عبيد الله بن معمر؛ قال: كتبت إلى عبد الله بن أبي أوفى: متى كان رسول الله ﷺ ينهَدُ إلى عدوِّه؟ قال: فذكر عن عبد الله بن أبي أوفى، عن النبي ﷺ، نحوه.
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥١٨)، وابن صاعد (٢٥) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن أبي حيان، عمَّن حدَّثه عن عبد الله بن أبي أوفى قال: قال رسول الله ﷺ ... فذكره.

(١) قوله: « إذا » سقط من (ك).
(٢) نَهَدَ، أي: نَهَضَ. ونَهَدَ القومُ لعدُوِّهم: إذا صَمَدوا له وشَرَعوا في قتاله. "النهاية" (٥/ ١٣٤).
(٣) في (ك): « حزام ».
(٤) في (ت) و(ك): « ومن ».
(٥) هو: سالم بن أبي أمية.
(٦) في (ف): « موسى بن عُقْبَة بن النضر ». =

٩٨٦ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه بِشْر بن المُفَضَّل[٢]، عن عُمارَة بن غَزِيَّة، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن سعد بن زُرارَة، عن جابر بن عبدالله؛ قال: خرجنا معَ رسول الله ﷺ في غزوة تَبوك، فكانت[٣] تُدعىٰ غزوةَ العُسْرَة[٤]، فبينما هو يسير؛ إذا هو بجماعة في ظِلِّ شجرة؛ قال: «**مَا هَذِهِ الجَمَاعَةُ ؟**»، قالوا: يا رسول الله، رجلٌ صامَ فَجَهَده[٥] الصَّومُ، قال: «**لَيْسَ البِرَّ أن تَصُومُوا في السَّفَرِ**»؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ شُعْبَةُ[٦]، عن محمَّد بن

= والحديث من هذا الوجه رواه البخاري في "صحيحه" (٢٨١٨) من طريق أبي إسحاق -أي الفزاري- عن موسى بن عقبة، عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيدالله - وكان كاتبه - قال: كتب إليه عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنهما : إنَّ رسول الله ﷺ قال... فذكره بنحوه.

ورواه مسلم (١٧٤٢) من طريق ابن جريج ، أخبرني موسى بن عقبة، عن أبي النضر، عن كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبي ﷺ يقال له: عبدالله بن أبي أوفى، فكتب إلى عمر بن عبيدالله حين سار إلى الحرورية يخبره أن رسول الله ﷺ ... فذكره.

(١) انظر المسألة رقم (٧٢٨).

(٢) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٣٥٥٣).

والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٥٢ رقم١٤٧٩٤)، والنسائي في "سننه" (٢٢٥٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٥٤) من طريق بكر بن مضر، عن عمارة بن غزية، به.

(٣) في (ف): «وكانت».

(٤) سُمِّيت بذلك؛ لأنه ﷺ ندَبَ الناس إلى الغزو في شدَّة القَيْظ، وكان وقتَ إيناع الثَّمرة، وطِيب الظِّلال، فعَسُر ذلك عليهم وشَقَّ. انظر "النهاية" (٣/ ٢٣٥).

(٥) جَهَدَهُ الصَّومُ، أي: بلغَ منه المَشَقَّة. انظر "المصباح المنير" (ج هـ د ص١١٢).

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "صحيحه"(١٩٤٦)، ومسلم (١١١٥).

عبدالرحمٰن، عن محمَّد بن عمرو[(١)] بن الحسن، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ .

٩٨٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن موسى، عن بِشْر ابن المُفضَّل[(٢)]، عن ابن عَوْن[(٣)]، عن عُمَير بن إسحاق، عن المِقْدادِ ابن الأسْوَد، عن النبيِّ ﷺ: أنه بعَثَ بَعْثًا، فلمَّا رجعَ قال: « **كَيْفَ وَجَدتَّ نَفْسَكَ ؟** »، قال: مازلتُ حتى ظننتُ أنَّ معي[(٤)] خَوَلاً لي[(٥)]، وَايْمُ[(٦)] الله[(٧)]! لا أعمَلُ على رجُلَين ما دُمْتُ حيًّا ؟

---

(١) في (ك): « عمر ».

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٢٧٤٨) من طريق حميد بن مسعدة، والطبراني في "الكبير" (٢٠/٢٥٨-٢٥٩ رقم٦٠٩) من طريق العباس بن الوليد النَّرسي وصالح بن حاتم بن وردان، والحاكم في "المستدرك" (٣/٣٤٩-٣٥٠) من طريق العباس بن الوليد أيضًا، ثلاثتهم عن بشر بن المفضل، به .
قال النسائي: « عمير بن إسحاق هذا لا نعلم أن أحدًا روى عنه غيرُ ابن عَوْن ».
وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ».

(٣) هو: عبدالله بن عَوْن .

(٤) في (ت) و(ك): « أن من معي ».

(٥) الخَوَلُ: ما أعطاك اللهُ تعالى من النَّعَم والعَبيد والإماءِ، وغيرهم من الحاشية، للواحدِ والجميع، والمذكَّر والمؤنث، ويقال للواحدِ: خائلٌ. "القاموس المحيط" (خ و ل ص٩٩٦).

(٦) تحرفت في (ك) إلى: «خولاي دايم».

(٧) « ايْمُ اللهِ »: أصلها: ايمُنُ اللهِ، ثم كثر في كلامهم، وخفَّ على ألسنتهم، حتى حذفوا النون. وهو اسمٌ وُضع للقَسَم، وهمزتُه همزة وصل. وهو مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوف، والتقدير: « وايم الله قسمي». انظر "شروح ألفية ابن مالك" (فصل في زيادة همزة الوصل، ضمن باب التصريف)، وانظر "معجم القواعد العربية" للشيخ عبدالغني الدقر (ص١٢٦). =

فقال[(١)] أبي: كذا حدَّثنا إبراهيمُ بن موسى. وحدَّثنا مُسَدَّدٌ[(٢)]، عن بِشْر بن المُفضَّل، عن ابن عَوْنٍ، عن عُمَير بن إسحاق: أنَّ رسولَ الله ﷺ بعث المِقْدادَ بن الأسوَد بَعْثًا... فذكَرَ الحديثَ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ؟

قال: حديثُ مُسَدَّدٍ.

٩٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي أُوَيس[(٣)]، عن أبيه[(٤)]، عن مُفَضَّل بن محمد الضَّبِّي، عن عمر بن عبدالله بن يَعْلى؛ قال: سمعتُ يَعْلى بن مُرَّة؛ قال: سافرتُ مع رسول الله ﷺ غيرَ مَرَّة، فما رأيته مَرَّ بِجِيفَةِ[(٥)] إنسانٍ فيُجاوِزُها حتى يأمُرَ بدَفْنها، لا يَسألُ: مسلمٌ هو أم كافرٌ؟

قال أبي: لم يسمع عمرُ مِن يَعْلى بن مُرَّة؛ إنما يحدِّث عن أبيه،

= وقال ابن الأثير: « وايمُ الله »: من ألفاظ القَسَم؛ كقولك: لَعَمْرُ الله، وعَهْد الله، وفيها لغاتٌ كثيرة، وتُفتَح همزتُها وتكسَر، وهمزتُها وصلٌ، وقد تقطعُ، وأهلُ الكوفَة من النُّحاة يزعمون أنها جمعُ يمين، وغيرُهم يقول: هي اسمٌ موضوعٌ للقَسَم. "النهاية" (١/ ٨٦).

(١) في (ف): « قال ».

(٢) روايته أخرجها في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٢١١٤)، ومن طريقه أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٠/ ١٦٩).

(٣) هو: إسماعيل بن عبدالله.

(٤) هو: عبدالله بن عبدالله بن أويس.

(٥) الجِيفةُ: جُثَّة الميت إذا أنتنَ. انظر "النهاية" (١/ ٣٢٥). قال الفيومي: سُمِّيت بذلك لتغيُّر ما في جَوف الميتة. انظر "المصباح المنير" (ج ي ف ص١١٦).

عن جَدِّه [١]؛ وعمرُ ضعيفُ الحديث[٢].

٩٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جعفر بن سُلَيمان الضُّبَعي[٣]، عن هشام بن حسَّان، عن محمد بن سِيرين، عن ابن عباس؛ قال: بُعِثَ النبيُّ ﷺ وهو ابنُ أربعينَ سنةً، ودعا الناسَ إلى الإسلام - ولم يُؤْذَنْ له في القتال - ثلاثَ عَشْرَةَ[٤] سنةً، وكانتِ الهجرةُ عَشْرَ سِنِينَ[٥]، فقُبِضَ رسولُ الله ﷺ وهو ابنُ ثلاثٍ وستِّين سنةً؟

---

(١) جدُّه: هو يعلى بن مُرَّة.

(٢) الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٥٦٨) من طريق يعقوب بن حميد، والدارقطني في "سننه" (٤/ ١١٦)- ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٣/ ٣٨٦)- من طريق عبدالله بن شبيب، كلاهما عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن مفضل بن محمد، عن عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة، عن أبيه، عن جده، به.
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٧١)- ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق، من طريق العباس بن الفضل الأسفاطي، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن مفضل بن محمد الضبي، عن عمر بن يعلى بن مرة، عن أبيه؛ قال: سافرت مع النبي ﷺ ... الحديث.
وصححه الحاكم على شرط مسلم، فتعقبه ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٣/ ٧٣٧) بأن الصواب: «عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة، عن أبيه، عن جده».
ثم قال ابن حجر: «وزعم أنه على شرط مسلم، وليس كذلك؛ لضعف عمر بن عبدالله بن يعلى».

(٣) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٦٣٩٠). وتابعه في روايته على هذا الوجه: إسماعيل بن عبدالله، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٧٨٤)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٥٠ رقم١٢٨٧٠).

(٤) كذا في (ش) و(ف)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ت) و(ك): «ثلاث عشر»، وكذا في هامش (ف) وعليها «صح»!

(٥) في (ك): «عَشَرة سنين».

قال أبي: إنما هو: هشام، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس[(١)].

٩٩٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه سَعدانُ بن يحيى، عن صَدَقة بن أبي عِمران، عن أبي إسحاق[(٢)]، عن عَدِيِّ بن حاتِم؛ قال: كان الفُرَاتُ بن حَيَّان من أشدِّ الناس على رسولِ الله ﷺ، فحَمَلَ عليه ناسٌ من المسلمين، فأخذوه أسيرًا؛ قالوا: يا رسولَ الله، هذا فُراتُ ابن حَيَّان، قد جئناك به أسيرًا، فكَبَّر رسول الله ﷺ، ثم قال: «**اذْهَبوا بِهِ فَاقْتُلُوهُ**». وكان لا يُؤتى بأسيرٍ إلَّا دعاه إلى الإسلام، إلا فُرَاتً[(٣)]. فلمَّا انطلقوا به[(٤)]؛ قال: أشهدُ أَنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ ، وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ، فأَتَوْا رسولَ الله ﷺ فأخبروه، فقال: «**خَلُّوا سَبيلَهُ؛ إِنَّما أَرَدْنَا قَتْلَهُ عَلَيْهَا**»؟

---

(١) من هذا الوجه رواه أحمد في "المسند" (١/ ٢٤٩ رقم٢٢٤٢) من طريق محمد بن جعفر، ورواه البخاري في "صحيحه" (٣٨٥١ و٣٩٠٢) من طريق النضر بن شُميل، وروح بن عبادة، ثلاثتهم عن هشام، عن عكرمة، عن ابن عباس، به .

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٣) كذا في جميع النسخ، ويحتمل وجهَيْن:
الأوّل: النصب على الاستثناء؛ لأنَّ الكلام تامٌّ موجَبٌ، ويجوز أن ينصب بدلاً من ضمير النصب في «دعاه». وعلى ذلك كُتبَ «فراتً» بحذف ألف تنوين النصب، جريًا على لغة ربيعة. وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: إلَّا فراتٌ لم يَدْعُهُ.
وسنبيِّن في التعليق على المسألة رقم (٩٩٧) أنَّ حكم المستثنى في الكلام التام الموجب كحكمه في التام غير الموجب، حكى ذلك أبو حيان عن بعض العرب، وانظر تفصيل ذلك هناك.

(٤) في (ف): « فانطلقوا » بدل: « فلما انطلقوا».

قال أبو زرعة: روى زكريَّا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّب؛ قال: أُتِيَ النبيُّ ﷺ بفُراتِ بن حَيَّان؛ وهو أَصَحُّ(١).

---

(١) كذا ذكر أبو زرعة رواية زكريا لهذا الحديث. وذكرها ابن حجر في "الإصابة" (٨/ ٨٦) موصولة فقال: وقال أبو العباس بن عُقْدة الحافظ: حدثنا محمد بن عبد الله بن عتبة، حدثنا موسى بن زياد، حدثنا عبد الرحمن بن سليمان الأشهل، عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي؛ أُتي النبي ﷺ بفرات ابن حيان . . . . وأخرجه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٦٨٨) من طريق وكيع ابن الجراح، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرِّب: أن رسول الله ﷺ قال: « إنَّ منكم وُكِلَ إلى إيمانه، منهم فراتُ بن حيَّان ».
وأخرجه البيهقي في "سننه" (٨/ ١٩٧) من طريق حجاج بن أرطاة، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب: أن فرات بن حيان ارتدَّ على عهد رسول الله ﷺ، فأُتي به رسول الله ﷺ، فأراد قتله، فشهد شهادة الحق، فخلَّى عنه، وحَسُن إسلامُه.
والحديث رواه الإمام أحمد (٤/ ٣٣٦ رقم١٨٩٦٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ١٢٨)، وأبو داود (٢٦٥٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦٦٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٥٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٢٤-٣٢٥)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٢٢ رقم٨٣١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١١٥) من طريق سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرِّب، عن الفرات بن حيان: أن النبي ﷺ أمر بقتله، وكان عينًا لأبي سفيان وحليفًا، فمرَّ بحَلْقة الأنصار، فقال: إني مسلم . قالوا: يا رسول الله، إنه يزعم أنه مسلم . فقال: « إنَّ منكم رجالاً نَكِلُهم إلى إيمانهم، منهم فراتُ بن حيَّان ».
ورواه عبدالرزاق (٩٣٩٦)، عن الثوري وإسرائيل - أو أحدهما - عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن فرات بن حيان، به .
ورواه البزار في "مسنده" (٧٢٢) من طريق ضرار بن صُرَد، عن يحيى بن اليمان قال: نا سفيان، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي، به مرفوعًا .
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه بهذا الإسناد عن علي إلا ضرار بن صُرد، عن يحيى بن يمان ». ورواه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٧): من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن المضرب، عن علي ، به . =

٩٩١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ حدَّثنا به عن أحمدَ بنِ أيُّوب ابن راشد البصري[١]، عن مَسْلَمة بن عَلْقَمة، عن داود بن أبي هند[٢]، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن النَّوَّاسِ بن سَمْعان؛ قال: بعثَ رسول الله ﷺ سَرِيَّة فقال: «**تَهَافَتُونَ[٣] في الكَذِبِ تَهافُتَ الفَرَاشِ في النَّارِ؛ إِنَّ كُلَّ كَذِبٍ مَكْتُوبٌ كَذِبًا[٤] لا مَحَالَةَ، إِلَّا أَنْ يَكْذِبَ الرَّجُلُ في الحَرْبِ؛ فَإِنَّ الحَرْبَ خَدْعَةٌ[٥]**».

= ورواه أحمد في "المسند" (٤/ ٦٢ رقم١٦٥٩٣)، و(٥/ ٣٧٥ رقم٢٣١٨٢) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن بعض أصحاب النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «إن منكم رجالاً لا أُعطيهم شيئًا، أَكِلُهُم، منهم فرات بن حيان».

(١) روايته أخرجها ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦١٢)، وقرن معه محمد بن جامع، عن مسلمة بن علقمة، عن داود، عن شهر، عن الزبرقان، عن النواس، به. هكذا بزيادة الزبرقان في إسناده، ولعل هذا سياق محمد بن جامع!

(٢) في (ت) و(ك): «رواد بن أبي هنة».

(٣) أصلها: تَتَهَافتون، وحذفت منه إحدى التاءين تخفيفًا، أي: تتساقطون؛ من الهَفْت، وهو: السُّقوط قِطْعةً قِطْعة. وأكثر ما يُستعمَل التهافتُ في الشَّرِّ. "النهاية" (٥/ ٢٦٦)، وقد وردتْ هذه اللفظة في بعض مصادر التخريج بتاء واحدة كما هنا، وفي بعضها: بتاءين على الأصل: تَتَهَافتون. وانظر في حذف إحدى التاءين من أول المضارع: التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

(٤) في (ف): «كذب».

(٥) قال ابن الأثير: يُروى بفتح الخاء وضَمِّها مع سكون الدال،[أي: خَدْعَة وخُدْعَة]، وبضمِّ الخاء مع فتح الدال،[أي: خُدَعَة]؛ فالأولُ معناه: أن الحربَ ينقضي أمرها بخَدْعَة واحدة؛ من الخِداع، أي: أن المقاتلَ إذا خُدع مرَّة واحدة، لم تكن لها إقالَة، **وهي أفصحُ الرِّوايات وأصحُّها**. ومعنى الثاني: هو الاسمُ من الخِداع. ومعنى الثالث: أن الحربَ تخدعُ الرجال وتمنِّيهم ولا تَفي لهم، كما يقال: فلانٌ رجل لُعَبَة وضُحَكَة، أي: كثيرُ اللَّعِب والضَّحِك. "النهاية" (٢/ ١٤). =

أنا أبو محمد؛ قال[١]: وحدَّثنا أبو زرعة، عن قيس بن حَفْص[٢]، عن مَسْلَمة بن عَلْقَمة، عن داود بن أبي هند، عن شهْر بن حَوْشَبٍ، عن الزِّبْرِقان[٣]، عن النوَّاسِ بن سَمْعان، عن النبيِّ ﷺ[٤].

ورواه مُعْتَمِر بن سُلَيمان، عن داود بن أبي هند، عن شَهر بن حَوشَبٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **الحَرْبُ خَدْعَةٌ** » ؟

قال أبو زرعة: حديثُ[٥] المُعتَمِرِ أَصَحُّ[٦].

= وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٦/١٥٨): قال النووي: اتفقوا على أن الأُولى [أي: خَدْعَة] الأفصح، حتى قال ثعلب: بلغَنا أنها لغةُ النبي ﷺ. وبذلك جزم أبو ذَر الهروي والقزَّاز. اهـ. وانظر قول النووي في "شرح مسلم" (١٢/ ٤٥).

(١) قوله: « أنا أبو محمد قال » من (ت) و(ك) فقط.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٣٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٦٣)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٤/ ٨١-٨٢)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ١٨٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٤٤٦٠). وتابعه على هذا الوجه محمد بن جامع، وروايته أخرجها ابن قانع في الموضع السابق.

(٣) قال ابن حبان في "الثقات" (٤/ ٢٦٥): « شيخ، يروي عن النواس بن سمعان، روى داود بن أبي هند، عن شهر بن حوشب عنه، لا أدري من هو، ولا ابن من هو».

(٤) بعد هذا الموضع في (أ) و(ش) زيادة: « ورواه معتمر بن سليمان، عن داود بن أبي هند، عن الزبرقان، عن النواس بن سمعان، عن النبي ﷺ »، وهو تكرارٌ وخلطٌ.

(٥) قوله: « حديث » سقط من (أ) و(ش).

(٦) الحديث أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٢ و١٣) من طريق أبي معاوية وأبي همام، والترمذي في "جامعه" (١٩٣٩) من طريق يحيى بن أبي زائدة، ثلاثتهم عن داود بن أبي هند، عن شهر، عن النبي ﷺ مرسلاً؛ كما رواه معتمر. وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٥٩ و٤٦٠ رقم٢٧٥٩٧ و٢٧٦٠٨) من طريق عبدالرزاق وأبي أحمد الزبيري. وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١١)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٦٥ رقم٤٢٠) من طريق قبيصة بن عقبة، والترمذي في =

٩٩٢ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه إسحاق بن سُلَيمان[٢]، عن أبي سِنان[٣]، عن أبي إسحاق[٤]، عن زيد بن أَرْقَم؛ قال: لمَّا نزلَتْ[٥]: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٦]؛ **جاء ابنُ أمِّ مكتوم، فقال: يا رسول الله، أما لي رُخصَة؟ قال:** «لَا»، فقال[٧] ابنُ أمِّ مكتوم: إني ضَرير، فأنزلَ الله عز وجل: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾[٨]، **فأَمْلَى رسولُ الله ﷺ، فكَتَبها الكاتِبُ؟**

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ عن زيد بن أَرْقَم؛ فإنما هو: أبو إسحاق، عن البَراء[٩]، عن النبيِّ ﷺ؛ كذا رواه شُعْبَة[١٠]،

= "جامعه" (١٩٣٩) من طريق بشر بن السري وأبي أحمد الزبيري، أربعتهم عن سفيان الثوري، عن ابن خثيم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، عن النبي ﷺ به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث أسماء إلا من حديث ابن خثيم». ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٣٦) فقال: وقال عمرو بن خالد: حدثنا زهير، سمع ابن خثيم، سمع شهرًا قال: حدثتني أسماء بنت يزيد الأشهلية، عن النبي ﷺ.

(١) انظر المسألة رقم (٩٧٠).

(٢) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٩/ ٨٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥/ ١٩٠ رقم٥٠٥٣).

(٣) هو: سعيد بن سنان الشيباني. وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٨/ ٢٦١) أنه: ضرار بن مرَّة، وهو وَهَمٌ كما يتضح من ترجمته في "تهذيب الكمال" (١٠/ ٤٩٢ رقم٢٢٩٤) وغيره.

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٥) في (ك): «أنزلت».

(٦) الآية (٩٥) من سورة النساء.

(٧) في (ف): «قال».

(٨) في (ت) و(ك): «أولي الضرر» بلا «غير».

(٩) قوله: «عن البراء» سقط من (ش)، وهو ملحق بهامش (أ).

(١٠) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٤/ ٢٨٢ رقم١٨٤٨٥)، والبخاري في =

والثَّوريُّ[(١)]، وإسرائيل[(٢)].

٩٩٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الصَّعْقُ بنُ حَزْنٍ[(٣)]، عن سيَّار أبي الحكم، عن جَبْر[(٤)] بن عُبَيد، عن أبي هريرة؛ قال: وَعَدَنا رسولُ الله ﷺ غزوةَ الهند؛ فإنْ أُدْرِكْها أُنْفِق فيها مالي، فإنْ أُقتَلْ أكونُ[(٥)]

= "صحيحه" (٢٨٣١ و٤٥٩٣)، ومسلم (١٨٩٧).

(١) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩٠ رقم١٨٥٥٦)، والترمذي في "جامعه" (٣٠٣١)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) يعني: عن أبي إسحاق. ورواية إسرائيل بن يونس أخرجها البخاري في "صحيحه" (٤٥٩٤ و٤٩٩٠). ورواه عن أبي إسحاق على هذا الوجه أيضًا:
مسعر، وروايته أخرجها مسلم (١٨٩٨)، وزهير بن معاوية. وروايته أخرجها أحمد (٤/ ٣٠١ رقم١٨٦٧٩)، وسليمان التيمي، وروايته أخرجها الترمذي (١٦٧٠)، والنسائي (٦/ ١٠ رقم٣١٠١).
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث غريب من حديث سليمان التيمي، عن أبي إسحاق». وقال الدارقطني في "الأفراد" (١٣٥/ب أطراف الغرائب): «تفرد به أبو سنان الشيباني، عن أبي إسحاق، عنه».

(٣) في (ك): «الصعق بن حرب».

(٤) في (ك): «جبير».

(٥) في مصادر التخريج: «كنت» كما سيأتي، وما أثبتناه كذا جاء في جميع النسخ، ولو جاء على المشهور لقيل: «فإن أُقتَلْ أكُنْ» بجزم المضارع الواقعِ جزاءً لشرطٍ فعلُهُ مضارعٌ، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على جواز رفع المضارع في مثل هذه الصورة؛ وذلك إمَّا بتقدير الفاء في الجزاء، أو بالتقديم والتأخير مع كون الجواب محذوفًا، والتقدير على الأول: إنْ أُقتَلْ فأكونُ حيًّا مرزوقًا، وعلى الثاني: أكونُ حيًّا مرزوقًا إنْ أُقتَلْ، والأوَّل لأبي العباس المبرِّد، والثاني لسيبويه؛ قال ابن مالك في "شرح التسهيل": «وقد يُرفَعُ بكثرةٍ [أي: المضارعُ الواقعُ جزاءً للشرط] إنْ كان الشرط ماضيًا، أو منفيًّا بـ«لم»، وبقلَّةٍ إن كان غير ذلك:
وانظر "الكتاب" لسيبويه (٣/ ٦٧)، و"شرح التسهيل" (٤/ ٧٧-٧٩)، و"شواهد التوضيح" (ص٢٣٢-٢٣٣)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٣٤٢-٣٤٤)، و"شرح =

حيًّا مرزوقًا[(١)]، وإن أرجِعْ فأنا أبو هريرةَ[(٢)] المُحَرَّرُ[(٣)].

ورواه[(٤)] هُشَيم[(٥)]، عن سَيَّار، عن جَبْر بن عَبِيدَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ ما رواه هُشَيم[(٦)].

٩٩٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عَمْرو بن عاصم[(٧)]، عن عِمْران القطَّان[(٨)]، عن مَعْمَر، عن[(٩)] الزُّهْري، عن أنس؛ قال: لمَّا

= الأشموني" (٤/ ٤٩-٥١)، و"مغني اللبيب" (ص٧١٧)، و"شرح ديوان المتنبي" المنسوب للعكبري (٢/ ٣٣٩)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٥٧-٥٥٩)، و"ارتشاف الضَّرَب" (٤/ ١٨٧٤)، و"الدر المصون" (٤/ ٤٣)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٢/ ١١١)، وانظر مظانَّ المسألة في هوامش المحقِّقين.

(١) في مصادر التخريج: «فإنْ قُتِلْتُ، فأنا أفضَلُ الشهداء»، وفي بعضها: «فإنْ قُتِلْتُ، كنتُ مِنْ أفضَل الشهداء»، وفي بعضها: «فإنْ استشهدتُّ، كنتُ مِنْ خير الشهداء»، وفي "سنن النسائي" (٣١٧٣): «فإنْ أُقْتَلْ، كنتُ مِنْ أفضَلِ الشهداء».

(٢) قوله: « أبو هريرة » ليس في (ك).

(٣) قال السِّنْدي في "حاشية سنن النسائي": «المحرَّر، بتشديد الراء الأولى مفتوحةً، أي: المعتَقُ من النار على مقتضى ذلك العمل، أو النجيب، ويَحْتملُ أنَّ النبي ﷺ أخبره بأنَّك إنْ حضرتَ فَقُتِلْتَ فإنك من أفضل الشهداء، وإن رجعتَ فأنتَ محرَّرٌ من النار . . . ». اهـ.

(٤) في (ك): « رواه » بلا واو.

(٥) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٧٤)، وأحمد (٢/ ٢٢٩ رقم ٧١٢٨)، والنسائي في "المجتبى" (٦/ ٤٢ رقم٣١٧٣ و٣١٧٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣١٦)، والحاكم (٣/ ٥١٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٧٦).

(٦) تابع هشيمًا: زيد بن أبي أنيسة، وروايته أخرجها النسائي (٦/ ٤٢ رقم٣١٧٣) مقرونة مع رواية هشيم.

(٧) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦/ ٢٨٩ رقم٣٦٠٦).

(٨) هو: عمران بن داوَر.

(٩) قوله: « عن » سقط من (ك).

كان يومُ حُنَين، أمَرَ رسولُ الله ﷺ العبَّاسَ[(١)] أن ينادِيَ: يا أصحابَ سورة البقرة ، يا معشَرَ الأنصار ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما رواه عبدُالرَّزَّاق[(٢)]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن كَثير بن العباس، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ .

٩٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي أُوَيس[(٣)]؛ قال:

---

(١) قوله: « العباس » سقط من (ك).

(٢) روايته في "مصنفه" (٩٧٤١). ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٠٧ رقم١٧٧٥)، ومسلم (١٧٧٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٠٤٩).
ورواه النسائي في "الكبرى" (٨٦٤٧) من طريق محمد بن ثور، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٧٠٨) من طريق محمد بن كثير الصنعاني، كلاهما عن معمر، به.
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١٧٧٥) من طريق سفيان بن عيينة ويونس بن يزيد، وابن سعد في "الطبقات" (٤/١٨-١٩) من طريق محمد بن عبدالله ابن أخي الزهري، ثلاثتهم عن الزهري، به كما رواه معمر، إلا أنه يشكل على رواية ابن عيينة: أن الإمام أحمد أخرجها في "مسنده" (١/ ٢٠٧ رقم١٧٧٦) فقال: حدثنا سفيان بن عيينة؛ قال: سمعت الزهري مرَّة أو مرتين ، فلم أحفظه: عن كثير بن عباس قال: كان عباس وأبو سفيان معه يعني مع النبي ﷺ . . فذكره هكذا مرسلاً؛ لأن كثير بن العباس ولد قبل وفاة النبي ﷺ بأشهر في سنة عشر من الهجرة كما قال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٢٢١١).

(٣) هو: إسماعيل بن عبدالله بن أويس . وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٣٨)، إلا أنه وقع عنده: « عبدالله » بدل: « عبيدالله »، وأظنه خطأ في الطباعة.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٩٧١)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٥/ ١١٨-١١٩)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ١٠٧ رقم١٤٦٤)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢١٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ١١٧)، جميعهم من طريق أبي إسحاق الأزدي إسماعيل بن أبان الورَّاق، عن أبي أويس، عن عبيدالله ، به ، إلا أنه تصحَّف « عبيدالله » في "الحلية" إلى « عبدالله ».

حدَّثنا أبي، عن عُبَيدالله[١]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: كنتُ بِمُؤْتَة، فلمَّا فَقَدنا جعفرَ بن أبي طالب، طَلَبناه في القَتلى، فوجَدنا فيه بين طَعنَةٍ ورَميَةٍ بِضْعًا[٢] وتسعينَ، ووجدنا ذلك فيما أَقبَلَ من جَسَدِه؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ من حديث عُبَيدالله[٣].

٩٩٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ حدَّثَنا به عن ثابت بن محمد، عن زائدة[٤]، عن إبراهيم بن مُهاجِر، عن أبي الشَّعْثَاء[٥]؛ قال: ذُكِرَ الشَّهيدُ عند عبدالله[٦]، فقال: إن شُهَدَاءَكم إِذَنْ لقليلٌ؛ مَنْ[٧] يَتَرَدَّى في الجبل، ويَغْرَقُ في البحور، وتأكلُهُ[٨] السِّباعُ: شهداءُ عند الله يوم القيامة؟

---

(١) هو: ابن عمر العُمَري.

(٢) البِضْعُ في العدد - بكسر الباء، وبعضُ العرب يفتحُها -: هو ما بين الثَّلاث إلى التِّسْع، تقول: بِضعُ سنينَ، وبِضعَةَ عشرَ رجلاً، وبِضعَ عشْرةَ امرأةً. "مختار الصحاح" (ب ض ع).

(٣) أما من غير طريق عبيدالله فهو صحيح، فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٢٦١) من طريق مغيرة بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: أمَّر رسول الله ﷺ في غزوة مؤتة زيدَ بن حارثة، فقال رسول الله ﷺ: «إن قُتل زيدٌ فجعفر، وإن قُتل جعفرٌ فعبدالله بن رواحة». قال عبدالله - أي ابن عمر -: كنت فيهم في تلك الغَزوة، فالتمسنا جعفر بن أبي طالب، فوجدناه في القتلى، ووجدنا ما في جسده بِضعًا وتسعين، من طَعنة ورَمية.

(٤) هو: ابن قُدامة. (٥) هو: سُلَيم بن أسود.

(٦) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٧) «مَنْ» هنا موصولةٌ، وليست شرطيَّة؛ فالأفعالُ بعدها مرفوعةٌ.

(٨) في (ت): «ويأكله».

قال أبو زرعة: كذا قال: عن أبي الشَّعْثاء! وإنما هو: إبراهيم ابن مُهاجِر البَجَلي، عن طارق بن شِهاب[(١)].

٩٩٧ - وسمعتُ[(٢)] أبا زرعة[(٣)] وذكَرَ حديثًا رواه سُوَيدُ[(٤)] بن عبدالعزيز، عن ابن عَجْلان[(٥)]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**كُلُّ شَيْءٍ مِنْ لَهْوِ الدُّنْيَا بَاطِلٌ، إِلَّا ثَلَاثٌ**[(٦)]:

---

(١) على هذا الوجه الذي رجَّحه أبو زرعة رواه ابن المبارك في "الجهاد" (٦٩) عن زائدة بن قدامة، عن إبراهيم بن مهاجر، به .
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٥٧٢)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٤٧٠)، كلاهما من طريق سفيان الثوري، وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦١٧) من طريق أبي عوانة، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٩٦) من طريق شعبة، ثلاثتهم عن إبراهيم بن مهاجر، عن طارق بن شهاب، عن عبدالله بن مسعود، به .
وصحَّح سنده الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٦/ ٤٤).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٩٠٥)، وانظر المسألة رقم (٩٥٥).

(٣) في (أ): «وسمعتُ أبي زرعة»، وفي (ك): « سمعت من أبي زرعة »، ويشبه أن تكون هكذا في (ت)، غير أنَّ «من» أشبهتْ قوله: « صحـ ».

(٤) في (ك): « سعيد »، وهي محتملة للوجهين في (ت).

(٥) هو: محمد .

(٦) كذا في جميع النسخ؛ وتقدَّمت في المسألة رقم (٩٠٥): « ثلاثًا ».
وقوله: « ثلاث» هنا ، يَحْتَملُ ثلاثة أوجه:
الأوَّل: النصب على الاستثناء غير أنَّه ورد هنا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وكانت الجادَّةُ: «ثلاثًا» بالألف كما في المسألة رقم (٩٠٥). وانظر للغة ربيعة التعليق على المسألة رقم (٣٤).
والثاني: الرفع على الإتباع بدلاً من «كل»، أو على الابتداءِ وحذف الخبر، والتقدير: إلا ثلاثٌ ليستْ بباطلٍ.
والثالث: الجر على الإتباع بدلاً من «شيء».
وقد اشتهر في كتب النحو: أنَّ المستثنى في الكلام التامِّ الموجب - كما وقع هنا -=

انْتِضَالُكَ[١] بِقَوْسِكَ، وَتَأْدِيبُكَ فَرَسَكَ، وَمُلَاعَبَتُكَ أَهْلَكَ؛ فَإِنَّهُنَّ مِنَ الحَقِّ »، وقال رسولُ الله ﷺ: « انْتَضِلُوا وَارْكَبُوا، وَأَنْ تَنْتَضِلُوا أَحَبُّ إِلَيَّ؛ فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُدْخِلُ[٢] بِالسَّهْمِ الوَاحِدِ ثَلَاثَةً الجَنَّةَ: صَانِعَهُ يَحْتَسِبُ[٣] فِيهِ الخَيْرَ، وَالمُمِدَّ[٤] بِهِ، وَالرَّامِيَ بِهِ ».

= واجبُ النصب، بل لا يكادُ نحاةُ البصرةِ المتأخِّرون يذكرون إلا النصب، لكنْ أفاد أبو حيَّان أنَّ ورود غير المنصوب في ذلك لغةٌ لبعض العرب؛ فإنهم يجعلون الكلامَ التامَّ الموجَبَ، والتامَّ غيرَ الموجب متماثلَيْن في الحكم؛ فيجوز فيهما ثلاثة أوجه: إمَّا النصب على الاستثناء، وإمَّا الرفع على الابتداء، وإمَّا الإتباعُ على البدل من المستثنى منه.

فمِنْ رَفْعِ المستثنى في الكلام التامِّ الموجب: قراءةُ عبدالله وأُبَيٍّ والأعمش: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٩]، وقولُهُ ﷺ في حديث البخاري (٦٠٦٩) في رواية النسفي: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ»، والرفع فيه على الابتداء، وخبره مذكور أو محذوفٌ مقدَّر، أو هو مرفوعٌ على الإتباع بدلاً من المستثنى منه.

ومِنْ رَفْعِ المستثنى على الابتداء في الكلام التامِّ غير الموجب: قراءةُ ابن كثير وأبي عمرو: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾ [هُود: ٨١].

وأما شواهدُ الشعر على ذلك فكثيرةٌ. وانظر "التبيان" للعكبري (١/ ٨٥ و١٩٩)، و"شواهد التوضيح" لابن مالك (ص ٩٤-٩٧)، و"حاشية الشيخ ياسين على التصريح" (١/ ٣٤٨-٣٤٩)، و"حاشية الصبان على الأشموني" (٢/ ١٤٢)، و"فتح الباري" (٤/ ٢٩) و(١٠/ ٤٨٦)، و"البحر المحيط" لأبي حيان" (٢/ ٢٦٦)، و"روح المعاني" للآلوسي (١٢/ ١١١)، وانظر "السير الحثيث، إلى الاستشهاد بالحديث" للدكتور محمود فجال (١/ ٢٤٦-٢٥٤).

(١) أي: رمْيُك للسَّبْق؛ قال ابن الأثير: يقال: انتَضَلَ القومُ وتناضَلوا، أي: رَمَوْا للسَّبْق. "النهاية" (٥/ ٧٢).

(٢) في (ك): « فإن الله عز وجل؛ فإن الله يدخل ».

(٣) في (ف): « محتسب ».

(٤) أي: الذي يقومُ عند الرَّامي، فيُناوِلُه سَهْمًا بعد سهم، أو يَرُدُّ عليه النَّبْلَ من الهَدَف. "النهاية" (٤/ ٣٠٨).

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ والصَّحيحُ ماروه حاتِمٌ[(١)]، واللَّيث بن سعد، عن ابن عَجْلان، عن ابن[(٢)] أبي حُسَين[(٣)]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ.

٩٩٨ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه عبدالوهَّاب الثَّقَفي[(٥)]، وجَرير بن حازم، عن أَيُّوب[(٦)]، عن أبي قِلابة[(٧)]،عن رَجُلٍ من أهل

---

(١) هو: ابن إسماعيل .

(٢) قوله: « ابن » سقط من (ش)، وفي موضعه إشارة لَحَق، ولم يظهر اللَّحَق في التصوير.

(٣) في (ف) و(ت) و(ك): « حنين ». وهو: عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي حسين .

(٤) ذكر ابن أبي حاتم هذا الحديث في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٣٠)، وذكر كلام أبيه بنحو ما هنا .

(٥) هو: عبدالوهاب بن عبدالحميد.

(٦) هو: ابن أبي تميمة السَّختِياني . وروايته أخرجها مسدَّد ، وأحمد بن منيع في "مسنديهما" - كما في "المطالب العالية" لابن حجر (٢٨٧٤)، و"إتحاف الخيرة" للبوصيري (١١٠)- من طريق إسماعيل بن علية .
ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (١٣/البغية)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٢) من طريق سفيان الثوري.
ورواه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٣٩٢)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٢) من طريق حماد بن زيد .
ورواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٢٤٦) من طريق حماد بن سلمة . ورواه أبو يعلى في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (٢٨٧٤)- من طريق عبدالوارث.
خمستهم عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل من أهل الشام، عن أبيه ، به .
ورواه معمر في "جامعه" (٢٠١٠٧) عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عمرو بن عنبسة، عن النبي ﷺ .
ومن طريق معمر رواه أحمد في "المسند" (٤/ ١١٤ رقم١٧٠٢٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٣٠١).

(٧) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

الشَّام، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ :« **أَسْلِمْ تَسْلَمْ** »، قال: وما الإسلامُ ؟ قال:« **أَنْ يُسْلِمَ**[١] **قَلْبُكَ للهِ، وأَنْ يَسْلَمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ ويَدِكَ** »، قال: فأيُّ الإسلام أفضلُ ؟ قال:« **الإِيمَانُ** ». قلتُ: وما الإيمانُ ؟ قال:« **أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، ومَلَائِكَتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، والبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ**»، قلتُ: فأيُّ الإيمانِ أفضلُ ؟ قال:« **الهِجْرَةُ** »، قلتُ: وما الهجرةُ ؟ قال: «**أَنْ تَهْجُرَ السُّوءَ**»، قلتُ: فأيُّ الهجرة أفضلُ ؟ قال:« **الجِهَادُ**[٢]». قلتُ[٣]: وما الجهادُ[٤]؟ قال:« **أَنْ تُقَاتِلَ الكُفَّارَ إِذَا لَقِيتَهُمْ، ثُمَّ لَا تَغُلَّ ولَا تَحِيزَ**[٥] ». ثم قال: « **عَمَلانِ هُمَا أَفْضَلُ الأَعْمَالِ، لا عَمَلَ أَفْضَلَ مِنْهُمَا إِلَّا كَمِثْلِهِمَا**[٦]: **حَجٌّ مَبْرُورٌ، أو عُمْرَةٌ** » ؟

قلتُ لأبي: هذا الرَّجلُ يُسمَّى ؟

---

(١) كذا في النسخ بالياء المثناة التحتية، ما عدا (ش) فجاءتْ فيها مهملةً بلا نقط، وجاء في بعض مصادر التخريج مثل ما أثبتناه، وفي "الجرح والتعديل" وكثير من المصادر:« أن تُسْلِمَ قلبَكَ لله ». (٢) في (ف):«الجهاد في سبيل الله».

(٣) في (أ) و(ش) و(ف):« قال » بدل:« قلت »، وضبَّب عليها ناسخ (أ).

(٤) في (ف):« وما الجهاد في سبيل الله ».

(٥) كذا في (أ) و(ف)، وهي مهملة في(ش)، وفي (ت):« تجبر »، ومثلها في (ك)، ولكن بإهمال التاء والجيم، ووردت في جميع مصادر التخريج:« تَجْبُنَ »، والأرجحُ أن ما في أصولنا مصحَّف عنها؛ بيد أن « تَحِيز » لها وجهٌ في العربية صحيحٌ، قال الفيومي في "المصباح المنير" (ح و ز/ ص١٥٦):« حازَهُ حَيْزًا من باب « سار » لغةٌ فيه »، أي: لغةٌ في : حازه يَحوزُه حَوزًا وحِيازَةً، بمعنىٰ : ضمَّ الشيءَ وجمعَه إلى نفسِه، والله تعالى أعلم .

(٦) في (ك):« كمثلها ».

قال: لا ، وليس هذا الحديثُ عند أهل الشَّام .

٩٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو زِياد القطّان[١]، عن ابن وَهْبٍ[٢]، عن معاوية بن صالح، عن أسدٍ وحمزةَ[٣]؛ قالا : إذا دخَلَ الرجلُ العَسكَرَ وقد غَنِمَ أهلُه، لم يَشْهَدْ معهُمُ القتالَ، ولا الفَتْحَ؛ فلا شيءَ له من المَغْنَم ؟

قال أبي: إنما هو: أسدُ بن وَدَاعَة، وأبو حمزة بن[٤] [سُلَيْم][٥] العَنْسي: حِمْصِيٌّ ثقة لا يُسمَّى، روى عنه عمرو[٦] بن الحارث، وعيسى بن يونس، هو مثل ثَور بن يزيد .

٩٩٩/أ - وسمعتُ[٧] أبي يقول: ذاكَرَني أبو زرعة حديثًا عن خالد بن يزيد[٨]، عن أبيه[٩]، عن عَلْقَمة بن مَرْثَد، عن ابن بُرَيدة[١٠]،

---

(١) هو: حماد بن زاذان . (٢) هو: عبدالله .
(٣) ضبَّب ناسخ (ف) بين « أسد وحمزة ». (٤) قوله:« ابن » سقط من (ش).
(٥) في جميع النسخ:« سليمان » وقد ترجم ابن أبي حاتم لهذا الراوي في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٦٢ رقم١٦٤٦)، فقال:« أبو حمزة بن سُلَيم العنسي، روى عن [. . .]، روى عنه معاوية بن صالح وعمرو بن الحارث وعيسى بن يونس، سمعت أبي يقول: لا يُسمَّى، وهو حمصي ثقة ». وقد عرفه غير أبي حاتم، واسمه: عيسى ابن سُلَيم العَنْسي، أبو حمزة الحِمصي، الرَّسْتَني، له ترجمة في "تهذيب الكمال" (٢٢/ ٦٠٣-٦٠٦). (٦) في (ك):« عمر ».
(٧) انظر المسألة رقم (٩٦٠) و(٩٧٩) و(١٩٤٨).
(٨) من قوله:« وسمعت أبي . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)، فدخلت هذه المسألةُ في المسألة السابقة لها .
(٩) هو: يزيد بن عبدالرحمٰن بن أبي مالك .
(١٠) هو: سليمان .

عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا بعثَ سَرِيَّةً، قال: « **سِيرُوا في سَبِيلِ اللهِ** ... »، الحديثَ.

فجعَلَ يَعْجَبُ من رواية يزيد بن أبي مالك[1]، عن عَلْقَمة !

قال أبي: فقيل بالشَّام: إنَّ ولدَ يزيد كانوا ربَّما أخذوا من حديث الناس، فيَحْكُونَ عن أبيهم، والله أعلم .

١٠٠٠ - وسألتُ أبا زرعة[2] عن حديثٍ حدَّثناه، عن شُعَيب بن يوسف النَّسَوي - وقال[3]: كتبتُ عنه منذ أربعينَ سنةً[4] - عن معاذ ابن هشام[5]، عن أبيه[6]، عن عليِّ بن الحَكَم، عن أبي صَفْوان، عن مُجاهِد، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: ما التَقَىٰ صَفَّانِ[7] إلا بينهما يَدُ الله، فإذا أمالَها على هؤلاءِ انهزموا هؤلاءِ[*]، وإذا أمالَها على هؤلاءِ انهزموا هؤلاءِ[*].

---

(١) أي: والد خالد بن يزيد .

(٢) في (أ): « أبي زرعة ».

(٣) في (أ) و(ش): « قال » بلا واو .   (٤) قوله: «سنة» ليس في (ت) و(ك).

(٥) روايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في كتاب "السنة" (١٠٨٢)؛ من طريق أبيه، عن معاذ بن هشام به ، إلا أنه وقع عنده: « عن أبي صفوان مجاهد »، فالظاهر أنه سقط قوله: « عن » من الطباعة .

(٦) هو: هشام بن أبي عبدالله الدَّسْتوائي .

(٧) في (ت) و(ك): « صَفْوَان »، وكتب ناسخ (ك) في الهامش: « لعله صفان ».

(*) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «انهزَمَ هؤلاء»، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على لغة «أكلوني البراغيث». انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٤١٠).

قلتُ لأبي زرعة: يُسَمَّى أبو صَفوان هذا ؟

قال: لا يُسَمَّى .

ثم سألتُ أبي عن أبي صَفوان هذا ؟

فقال: هو حُمَيد بن قيس الأَعْرَج المَكِّي .

١٠٠١ - وسألتُ(١) أبي عن حديثٍ رواه إبراهيم بن أبي(٢) شَيْبان(٣)، عن يونس بن مَيْسَرة بن حَلْبَس، عن أبي إدريس(٤)، عن عبدالله بن حَوَالَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « تُجَنَّدُونَ(٥) أَجْنَادًا » ؟

قال: هو صحيحٌ حسنٌ غريبٌ(٦).

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (١/ ٣٤٣/ تحقيق د. نور الدين عتر) ووقع عنده: « تُسْتجندون »، وجاءت على الصَّواب في تحقيق د. همام سعيد (٢/ ٥٧٥). ونقل ابن رجب أيضًا في كتابه "فضائل الشام" (ص٣٥) حكم أبي حاتم على الحديث ، وقال: وله طرق كثيرة، وقد ذكرتها في "شرح كتاب الترمذي" مستوفاة . اهـ. وستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٧٠)، وانظر المسألة رقم (٢٧٦٢).

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ت) و(ك).

(٣) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٧١)، ثم قال ابن عساكر: « رواه أبو الربيع سليمان بن عتبة الغساني، عن يونس، عن أبي إدريس أيضًا ؛ إلا أنه قال: عن أبي الدرداء بدلاً عن أبي حوالة ». ثم رواه من طريق سليمان بن عتبة .

(٤) هو: عائذ الله بن عبد الله .

(٥) في (ك): « يجندون ».

(٦) قال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٦٨): « وقد رواه عن عبدالله بن حوالة: بُسر بن عبدالله الحضرمي، وأبو عبدالسلام صالح بن رستم، ويونس بن ميسرة ابن حلبس الحلاني الدمشقيين، وجبير بن نفير الحضرمي، وأبو قتيلة مرثد بن وداعة العمي، وسلمان بن سُمير، وعبدالله بن عبد الثماني، والحارث بن =

١٠٠٢ - وسمعت[١] **أبا زرعة**[٢] وحَدَّثنا عن محمد بن المُثَنَّى، عن محمد بن عَثْمَة[٣]، عن موسى بن يعقوب، عن أبي الحُوَيرث[٤]، عن محمد بن جُبَير بن مُطْعِم؛ أنه سمع عليًّا يَخطُبُ[٥] الناسَ، فقال: بينا أنا أَمْتَحُ[٦] في قَلِيبِ[٧] بَدْرٍ؛ جاءت ريحٌ لم أَرَ مثلَها قَطُّ، ثم

= الحارث الأزدي، وكثير بن مرَّة الحضرمي الحمصيون، وعبدالله بن شقيق العقيلي البصري». ثم شرع في رواية هذه الطرق بأسانيده.

وقد توسع الحافظ السخاوي في "البلدانيات" (ص٥٨-٦٢) في تخريج هذا الحديث، وقال: «هذا حديث حسن». وقال النووي في "الإرشاد" (ص٢٥١): «حديث حسن مشهور». وفي هامش النسخة (أ) كُتِبَ عند هذه المسألة بخط مغاير ما نصه: «صحيح حسن غريب».

(١) في (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو. (٢) في (ف): «أبي» بدل: «أبا زرعة».

(٣) هو: محمد بن خالد بن عَثْمَة. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤٨٩) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة البصري، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٨) من طريق إبراهيم بن عبدالله السعدي، كلاهما عن محمد بن عثمة، به، ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٣/ ٥٥). قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر عجيب؛ وأبو الحويرث عبدالرحمن قال مالك: ليس بثقة، وموسى فيه شيء».

ورواه الطبري في "تفسيره" (١٣/ ٤١٧) من طريق عبدالعزيز بن عمران، عن موسى بن يعقوب به. وذكره ابن كثير في "البداية والنهاية" (٣/ ٢٧٥/ المعارف) وقال: «وهذا غريب، وفي إسناده ضعفٌ».

(٤) هو: عبدالرحمن بن معاوية. (٥) في (ف): «خطب».

(٦) المَتْحُ: جَذْبُكَ رِشاء الدَّلْو، تَمُدُّ بِيَدٍ، وتَأخذُ بِيَدٍ، على رأس البئر. "لسان العرب" (٢/ ٥٨٨)، أي: أن المَتْحَ: الاستقاءُ من أعلى البئر.

(٧) القَلِيبُ: البئرُ التي لم تُطْوَ، ويُذَكَّر ويُؤَنَّث. "النهاية" (٤/ ٩٨). وقال ابن منظور: القَلِيبُ: البئرُ ما كانت، والقَلِيبُ: البئر قبل أن تُطوى، فإذا طُوِيَت فهي الطَّوِيُّ، والجمعُ: القُلُبُ. "اللسان" (ق ل ب ١/ ٦٨٩).

ذهبت، ثم جاءت ريحٌ أُخرى لم أَرَ مثلَها قَطُّ، ثم ذهبت، ثم جاءت ريحٌ أُخرى لم أَرَ مثلَها قَطُّ إلا التي كانت قَبْلَها، فكانتِ الرِّيحُ الأولى جبريلَ في ألفٍ مع رسول الله ﷺ، وكانتِ الريحُ الثانيةُ ميكائيلَ عن مَيْمَنَةِ رسول الله ﷺ، وكانتِ الرِّيحُ الثالثةُ إسرافيلَ[1] عن مَيْسَرَةِ رسول الله ﷺ، وأنا في المَيْسَرَة . . . وذكر الحديثَ .

قال أبو زرعة: هكذا قال ابن عَثْمَة[2]، ووَهِمَ فيه؛ وإنما هو: كما رواه ابنُ أبي فُدَيك[3]، وخالد بن مَخْلَد، وابن أبي مريم[4]، عن موسى بن يعقوب، عن أبي الحُوَيرِث، عن محمد بن جُبَير بن مُطْعِم[5]، عن رجُلٍ من بني أَوْدٍ ؛ أَخبَرَهُ عن عليٍّ .

١٠٠٣ - وسمعتُ[6] أبي وذكر حديثًا رواه أبو النَّضْر هاشم بن القاسم[7]، عن الأَشْجَعي[8]، عن الثَّوْري، عن عبدالرحمٰن بن

---

(١) في (أ): « سرافيل »، وضبَّب الناسخُ فوقها .

(٢) تقدم أن عبدالعزيز بن عمران، رواه عن موسى بن يعقوب بمثل رواية محمد بن عثمة.

(٣) هو: محمد بن إسماعيل .

(٤) هو: سعيد بن الحكم بن أبي مريم .

(٥) من قوله: « وابن أبي مريم . . . » إلى هنا سقط من (ف).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (١٠١٨).

(٧) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٧٨).
وأخرج الحديث الضياء في "المختارة" (٨/ ٢٩٧-٢٩٨) من طريق إبراهيم بن أبي الليث، عن الأشجعي، عن سفيان، به .

(٨) هو: عُبَيدالله بن عُبَيدالرحمن .

الحارث، عن سُلَيمان بن موسى - هو: ابن الأَشْدَق[(١)] - عن مَكْحول، عن أبي سَلَّام[(٢)]، عن أبي أُمامَة؛ قال: لمَّا هَزَمَ الله المشركينَ يوم بَدْر، ذهبتْ طائفةٌ يَهزِمُون العدوَّ ويقاتلون، وطائفةٌ حَوَتِ[(٣)] الغَنائمَ، وطائفةٌ حَدَقَتْ[(٤)] برسول الله ﷺ. فقال أصحابُ الغَنيمَة: نحن حَوَيْنا الغَنيمَة[(٥)]، فنحنُ[(٦)] أحَقُّ بها. وقال الآخرون: نحن كَشَفْنا العدوَّ. وقال الآخرون: نحن أَحْدَقْنا برسول الله ﷺ لا يَغْتالُهُ[(٧)] المشركون، فأنزل الله سبحانه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[(٨)]؛ فقَسَمَه رسولُ الله ﷺ بينهُم.

وروى هذا الحديثَ عبدُالعزيز بن محمد الدَّراوَرْدي[(٩)]، عن

---

(١) ويقال: سليمان بن موسى الأشدق. قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٨ رقم١٨٨٨).

(٢) في (ت) و(ك): «ابن سلَّام». وهو: أبو سَلَّام ممطور الأسود، الحبشي.

(٣) حَوَى الشيء يَحْويه حَيًّا، وحَوايَةً، واحتَواه، واحْتَوى عليه: جمَعَه وأَحْرَزَه. "لسان العرب" (١٤/ ٢٠٨).

(٤) في (ك): «صدقت».
وحَدَق به الشَّيءُ، وأَحْدَقَ: اسْتَدار، وكلُّ شيء استَدارَ بشيء وأحاطَ به؛ فقد أَحْدَقَ به. "لسان العرب" (١٠/ ٣٨).

(٥) قوله: «نحن حوينا الغنيمة» سقط من (أ) و(ش).

(٦) قوله: «حوينا الغنيمة فنحن» سقط من (ف).

(٧) كذا في جميع النسخ، والمراد: «أنْ لَا يغتالَهُ»، أي: لِئَلَّا، وحذفتْ «أن» الناصبة، وحينئذ يجوز بقاء عملها ويجوز إهماله، فيجوز في الفعل النصب والرفع. وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٠٢٤).

(٨) الآية (١) من سورة الأنفال.

(٩) روايته أخرجها حميد بن زنجويه في "الأموال" (٢/ ٧٠٣ رقم١١٨٧). وتابعه جماعة في روايته على هذا الوجه، انظر تفصيل ذلك في التعليق على "سنن سعيد =

عبدالرحمٰن بن الحارث، عن سُلَيمان بن موسى، عن مَكْحول، عن أبي سَلَّام، عن أبي أُمامَة، عن عُبادة بن الصَّامت، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: الصَّحيحُ: أبو أُمامَة، عن عُبادة، عن النبيِّ ﷺ.

١٠٠٤ - وسمعتُ محمدَ بن عَوْفٍ الحِمْصيَّ وحدَّثنا عن سَلْم[١] ابن مَيْمُون الخَوَّاص، عن ابن عُيَينة، عن الزُّهْري، عن أبي إدريس[٢]، عن أبي ثَعلَبة الخُشَني؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن قَتل النِّساء والوِلدان.

فسمعتُ محمد بن عَوْفٍ يقول: «غَلِطَ سَلْمُ[٣] بن مَيْمون في هذا الحديث». ولم يُبَيِّن أكثرَ من هذا، ولم يُبَيِّنِ الصَّحيحَ ما هو، ولم يَتَّفِقْ لي سؤالُ أبي عن ذلك !!

فسألتُ عليَّ بن الحُسَين بن الجُنَيد - حَافِظَ حديثِ الزُّهري - وذكرتُ له هذا الحديثَ ؟ فقال: الصَّحيحُ: الزُّهريُّ[٤]، عن ابن[٥]

= ابن منصور" (٥/ ١٨٨-١٩٨ رقم٩٨٢).

(١) في (أ) و(ش) و(ف): «سالم». والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الصَّواب كما في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٦٧).
وروايةُ سَلْم هذا أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٧٠١١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٢٨). قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا سفيان ابن عيينة. تفرَّد به سَلْم الخوَّاص».

(٢) هو: عائذ الله بن عبدالله الخَولاني.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «سالم».

(٤) من قوله: «وذكرت له ...» إلى هنا سقط من (ك).

(٥) في (ت): «أبي» بدل: «ابن».

كعب بن مالك[١]، عن عمِّه، عن النبيِّ ﷺ[٢].

١٠٠٥ - وسمعتُ أبا زرعة[٣] وحدَّثنا عن أبي طالب عبدالجبَّار[٤] ابن عاصم، وعمرو بن عثمان، ومحمد بن المُصَفَّى[٥]، كلُّهم عن بَقِيَّة[٦]، عن بَحِير[٧] بن سعد، عن خالد بن مَعْدان، عن أبي المُتَوَكِّل، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **خَمْسٌ لَيْسَ لَهُنَّ كَفَّارَةٌ: الشِّرْكُ بِاللهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ المُسْلِمَةِ[٨] بِغَيْرِ حَقٍّ، أَوْ بَهْتُ[٩] مُؤْمِنٍ، وَفِرارٌ مِنَ**

---

(١) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك.

(٢) الحديث رواه الحميدي في "مسنده" (٨٧٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٢٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣١٠٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٢١) جميعهم من طريق ابن عيينة ، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن عمه، به .
ورواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٤٤٧) عن الزهري، عن ابنٍ لكعب - قال حسبت أنه قال: عن عبدالرحمن بن كعب - أنه قال: نهىٰ رسول الله ﷺ . . . فذكره. ورواه الطبراني في الكبير" (١٩/ ٧٥ رقم١٥٠) من طريق ابن جريج ، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب، عن أبيه، عن عمه، به. وانظر "التاريخ الكبير"(٥/ ٣١٠)، و"الجرح والتعديل"(٥/ ١٢١)، و"التمهيد"(١١/ ٦٦-٧٠)، و"الإصابة" (٤/ ٢٨٠-٢٨١/ ترجمة سهل بن مالك).

(٣) في (أ): « أبي زرعة ».

(٤) في (ش): «عن أبي طالب، عن عبدالجبار».

(٥) في (ك): « مصطفى ».
ورواية ابن مصفًّى وعمرو بن عثمان أخرجها ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٧٨).

(٦) هو: ابن الوليد .

(٧) في (ت) و(ك): « يحيى ». (٨) في (ش): « المسلم ».

(٩) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: « وبهت » بواو العطف، وهو الجادَّة، لكنَّ ما وقع في النسخ يتوجَّهُ على أنَّ «أوْ» قد تأتي بمعنى «الواو» في كلام =

الزَّحْفِ، وَيَمِينٌ [صَابِرَةٌ][(١)] يَقْتَطِعُ بِها مالاً بِغَيْرِ حَقٍّ)).

فسمعتُ أبا زرعة[(٢)] يقول: حدَّثنا هشام بن عمَّار[(٣)]؛ قال: حدَّثنا

= العرب؛ فتكون لمطلق الجمع، وهذا مذهب الكوفيين والأخفش وأبي عمر الجَرْمي وابن مالك، واحتجوا بقول تَوْبَة بن الحمير [من الطويل]:

وقد زعمتْ لَيْلَىٰ بِأَنِّيَ فَاجِرٌ   لِنَفْسِي تُقَاها أو عليها فُجُورُهَا

وقول جرير [من البسيط]:

جاء الخِلافةَ أو كانتْ له قَدَرًا   كما أتى رَبَّهُ موسى على قَدَرِ

وللكوفيين في ذلك شواهد واحتجاجات أخرى من القرآن ومن الشعر القديم. انظر: "أمالي ابن الشجري" (٣/ ٧٣-٧٨)، و"مغني اللبيب" (ص٧٤-٧٦)، و"خزانة الأدب" (الشاهد رقم ٨٩٠)، و"همع الهوامع" (٣/ ٢٠٤-٢٠٦).

(١) في جميع النسخ: «صابر»، والتصويب من مصادر التخريج الآتية. ويمينٌ صابِرَةٌ: بمعنى مَصْبورة. وهي التي يُلزَمُ بها صاحبُها، ويُحبَسُ عليها، وتكونُ لازمةً له من جهة الحَكَم. انظر "النهاية" (٣/ ٨).

(٢) في (أ): « أبي زرعة ».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (١١٨٤).

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٦١ رقم ٨٧٣٧) من طريق زكريا بن عدي؛ أخبرنا بقيَّة، عن بحير بن سعد، عن خالد بن مَعْدَان، عن المتوكل - أو أبي المتوكل -، عن أبي هريرة، فذكره هكذا بالشَّكِّ في اسم المتوكل.

وفي "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٨/ ٣٧٢ رقم١٧٠٠): « مُتَوَكِّل: شاميٌّ روى عن أبي هريرة، روى عنه خالد بن مَعْدَان، سمعت أبي يقول ذلك ».

وقال الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (١٠٠٠): المتوكل أو أبو المتوكل، كذا وقع بالشَّكِّ: عن أبي هريرة حديث: « من لقيَ الله لا يُشرِك به شيئًا ... »، الحديث، وفيه: " وخمسٌ ليس لهنَّ كفَّارة "، روى عنه خالد بن مَعْدَان، وذكره ابن حبان في "الثقات"، فقال: لا أدري من هو، ولا ابن من هو ؟ قلتُ: وقد أخرج ابن شاهين في "كتاب الأفراد" الحديث الذي له في "المسند" فقال: « عن أبي المتوكل ولم يشُكَّ »، ولم أره في كتاب الحاكم أبي أحمد في "الكنى"، فظن =

بَقِيَّة؛ قال: حدَّثنا بَحِير بن سعد، عن خالد بن مَعْدان، عن المُتَوَكِّل[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

فسمعتُ أبا زرعة يقول: أبو المُتَوَكِّلِ أصحُّ.

١٠٠٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن حُمَيد[٢]، عن مِهْران[٣]، عن سُفْيان[٤]، عن أبي العلاء، عن الحَكَم بن عُتَيبة[٥]، عن مِقْسَم، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ على أبي قَتادة قد قَتَلَ رجلاً، فقال: «**دَعُوا أَبا قَتادَةَ[٦] وَسَلَبَهُ[٧]**»؟

فقال[٨] أبو زرعة: هذا هو خطأٌ؛ إنما هو: سُفْيان، عن ابن أبي ليلى[٩].

= ابن الجوزي أنه أبو المتوكل النَّاجي المخرَّج له في "الصحيح"، فاحتجَّ بحديثه هذا في التحقيق، فوهم في ذلك، وقد جزم ابن أبي حاتم بأن المتوكِّل اسمٌ لا كُنية، وقال أبو حاتم: هو مجهول، وهذا هو المعتمَد. اهـ.

(١) في جميع النسخ: «أبي المتوكل»، ويترتب عليه خُلُوُّ السياق من موضع الاختلاف الموجب للسؤال. وقد أخرج الطبراني الحديث - كما سبق -، ووقع عنده: «عن المتوكل» على الصَّواب.

(٢) هو: محمد بن حُمَيد الرازي.

(٣) هو: ابن أبي عمر الرازي.

(٤) هو: الثوري.

(٥) في (أ): «عُيَيْنَة»، ويشبه أن تكون هكذا في (ش)، ولم تنقط في (ت) و(ك)، والمثبت من (ف).

(٦) في (أ) و(ف): «دعوا أبو قتادة».

(٧) تقدم تفسير «السَّلَب» في المسألة رقم (٩٢٨).

(٨) في (أ) و(ش): «قال».

(٩) يعني: أن «ابن أبي ليلى» بدل: «أبي العلاء».

ومن هذا الوجه أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٦٨٢) من طريق سليمان بن داود الشَّاذَكوني، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن محمد بن =

١٠٠٧ - وسمعتُ(١) أبي وذكَرَ حديثًا رواه [ابنُ](٢) وَهْبٍ، عن مَخْرَمة بن بُكَير، عن أبيه، عن سُهَيل(٣) بن أبي صالح، عن أبيه(٤)،

= عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، به.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٠٠ رقم١٢٠٦٠) من طريق عبيدالله بن عمر القواريري، عن ابن مهدي، به، لكن سقط من سنده ذكر الحكم، وهو ابن عتيبة.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٨٩ رقم٢٦٢٠) من طريق عبدالله بن المبارك، عن سفيان الثوري، عن الحكم، به هكذا بإسقاط الواسطة بين سفيان والحكم.

(١) انظر المسألة رقم (٨٤٧) و(٨٨٧) و(٨٩٤).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، والصَّواب إثباته. فالحديث أخرجه النسائي في "سننه" (٢٦٢٥ و٣١٢١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥١١)، وابن حبان (٣٦٩٢/ الإحسان)، وابن شاهين في "فضائل الأعمال" (٣٢١)، والدارقطني في "العلل" (١٠/ ١٢٦)، وفي "الأفراد" (٣٢١/ ب/ أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٢٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٤١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٢)، وفي "الشعب" (٣٨٠٨) جميعهم من طريق عبدالله بن وَهْب، عن مخرمة، به.
قال الدارقطني في "الأفراد": «غريب من حديثه عن أبيه، تفرد به بكير بن عبدالله ابن الأشج، وعنه ابنه، ولا نعلم حدث به غيرُ عبدالله بن وَهْب»، وقال أبو نعيم: «غريب، تفرَّد به مخرمة، عن أبيه، عن سهيل».
ورواه ابن ماجه (٢٨٩٢)، والطبراني في "الأوسط" (٦٣١١)، وابن بشران في "الأمالي" (٢٠٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٢)، وفي "الشعب" (٣٨١١)، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/ ١٧٢) جميعهم من طريق إبراهيم ابن المنذر، عن صالح بن عبدالله مولى ابن عامر، عن يعقوب بن يحيى بن عباد، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به مرفوعًا.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يعقوب بن عباد إلا صالح بن عبدالله، تفرد به إبراهيم بن المنذر». وقال البيهقي في "السنن": «صالح بن عبدالله منكر الحديث». وقال في "الشعب": «تفرَّد به صالح بن عبدالله هذا وليس بالقوي».

(٣) في (ك): «سهل».

(٤) هو: ذَكوان السَّمَّان.

عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**وَفْدُ اللهِ ثَلاثةٌ: الغازِي، والحاجُّ، والمُعتَمِرُ**».

قال أبي: ورواه سُلَيمان بن بلال[١]، عن سُهَيل، عن أبيه، عن مِرْداس الجُنْدَعي[٢]، عن كعب[٣]، قولَهُ[٤].

ورواه عاصم[٥]، عن أبي صالح، عن كعب، قولَه[٦].

١٠٠٨ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا حدَّثنا به عن أحمد بن أبي شُعَيب[٧]، عن موسى بن أَعْيَن، عن الأوزاعي[٨]، عن يحيى بن أبي كَثير، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ رَابَطَ**

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (١٠/ ١٢٧).

(٢) هو: ابن عبدالرحمن.

(٣) هو: كعب الأحبار رضي الله عنه.

(٤) الحديث أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٠/ ١٢٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٢)، وفي "الشعب" (٣٨٠٧) من طريق وهيب بن خالد، عن سهل، عن أبيه، عن مرداس، عن كعب، قوله. قال البيهقي في الشعب": «وحديث وهيب أصحُّ»؛ أي: أصحُّ من حديث مخرمة بن بكير، عن أبيه.

(٥) هو: ابن بَهْدَلة. ولم نجد روايته، ولكن أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (٩١٢) من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم، عن سهيل، عن أبيه، عن السَّلُولي، عن كعب. ورواه برقم (٩١٥) من طريق موسى بن عبيدة، عن محمد بن كحلا، عن مرداس الجُنْدَعي، عن كعب، به من قوله.

(٦) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٩١٣) هذا الحديث، والاختلاف فيه على سهيل، وذكر رواية سليمان بن بلال ووهيب بن خالد وغيرهم، عن سهيل، عن أبيه، عن مرداس الجُنْدَعي، عن كعب الأحبار قوله، ثم قال: «وهو الصحيح».

(٧) روايته أخرجها أبو داود في "المراسيل" (٣٢٤).

(٨) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

أَرْبَعِينَ صَباحًا مِنْ وَراءِ بَيْضَةِ المُسْلِمينَ[(١)]، أَعْطاهُ اللهُ مِنْ[(٢)] كُلِّ مَنْ تَرَكَ خَلْفَ ظَهْرِهِ - مِنْ أَهْلِهِ، ومَالِهِ، ودَمِهِ، والبَهائِمِ الَّتي[(٣)] بِأَيْديهِمْ - قِيراطًا[(٤)] قِيراطًا[(٥)] مِنْ حَسَنَةٍ »».

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال[(٦)]: وحدَّثنا[(٧)] أبو زرعة، عن المُعافى بن سُلَيمان، عن موسى بن أَعْيَن، عن الخليل بن مُرَّة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ بنحوه .

---

(١) بيضةُ المسلمين، أي: مجتمعُهم، وموضعُ سلطانهم، ومستقرُّ دعوتهم . انظر "النهاية" (١/ ١٧٢).

(٢) كذا في جميع النسخ، وتحتمل «مِنْ» هنا وجهين:
الأول: أن تكون بمعنى البدل، كما في قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بدلها ومكانها؛ ويشهد لهذا الوجه روايةُ أبي داود في "المراسيل" ففيه: «أعطاه الله مكانَ مَنْ تَرَكَ . . .».
والثاني: أن تكون بمعنى «عَنْ»، وهو واردٌ في العربية أيضًا؛ ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أي: عن هذا . انظر في معاني «مِنْ»: "مغني اللبيب" لابن هشام (ص٣١٤-٣١٥).

(٣) في (ك): « الذي ».

(٤) القيراطُ: جُزء من أجزاء الدِّينار، وهو نصف عُشْره في أكثر البلاد، وأهل الشَّام يجعلونه جُزءًا من أربعة وعشرين. انظر "النهاية" (٤/ ٤٢). قال الفيومي في "المصباح المنير" (ق ر ط ص٤٩٨): والحُسَّاب يَقْسِمونَ الأشياءَ أربعةً وعشرين قيراطًا؛ لأنه أول عددٍ له ثُمْنٌ ، ورُبْعٌ ، ونِصْفٌ ، وثُلُثٌ صحيحاتٌ من غير كسر .

(٥) كذا في (ش) و"المراسيل"، وهو توكيدٌ لما قبله أو مفعولٌ به لفعل مقدَّر، تقديره: أعني: قيراطًا من حسنة، وفي بقية النسخ: « قيراط » بلا ألف في آخره، فلعلَّها حذفت تمشيًا مع لغة ربيعة. وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا من (ت) و(ك) فقط.

(٧) في (ت) و(ك): « ثنا ».

وسمعتُ[١] **أبا زرعة يقول**: عن أبي هريرة أصَحُّ .

١٠٠٩ - سمعتُ[٢] **أبا زرعة** وحَدَّثَنا عن مُسَدَّد[٣]، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو، عن مَكْحول؛ قال: مَرَّ سلمان على ابن السِّمْطِ[٤] وهو مُرابِطٌ، فقال: ألا أُرَغِّبُكَ فيما أنت فيه ؟ قال: بلى؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **رِبَاطُ يَوْمٍ في سَبيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وقيامِهِ** » ؟

وأَخْبرنا أبو محمد؛ قال[٥]: وحدَّثنا[٦] أبو زرعة، عن إسحاق بن موسى الأنصاري وأبي ثابت المَدِيني[٧]، عن أنس بن عِياض، عن محمد بن عمرو، عن عَبِيدَة بن سُفْيان الحَضْرَمي، عن أبي الجَعْد[٨] الضَّمْري، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ بنحوه .

وسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ: حديثُ يحيى بن سعيد .

١٠١٠ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر عن القَواريريِّ[٩]، ونَصْر بن

---

(١) في (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألت » بدل: « سمعت »، وتقدمت هذه المسألة برقم (٩٣٠) و(٩٦٩).

(٣) هو: ابن مُسَرْهَد .

(٤) هو: شُرَحْبيل .

(٥) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » من (ت) و(ك) فقط .

(٦) في (ت) و(ك): « ثنا ».

(٧) هو: محمد بن عبيدالله مولى آل عثمان.

(٨) في (ك): « جعد ». وأبو الجعد هذا: صحابي مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه، فقيل: أدرع، وقيل: عمرو، وقيل غير ذلك .

(٩) هو: عُبَيدالله بن عمر .

علي، وابن أبي شَيبة[١]، عن أبي أحمد الزُّبَيري[٢]، عن سُفْيان[٣]، عن يونس[٤]، عن الحسن[٥]- في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ ﴾[٦]- قال: الدَّيْلَم[٧].

وقال[٨] أبو زرعة: عن قَبِيصَة[٩]، وخَلَّاد[١٠]، عن سُفْيان، عن الرَّبيع بن صَبِيح، عن الحسن مِثْلَهُ[١١].

---

(١) هو: أبو بكر عبدالله بن محمد.
(٢) هو: محمد بن عبدالله بن الزبير. وروايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١٧٤٨٢) من طريق محمد بن بشار وأحمد بن إسحاق وسفيان بن وكيع، ثلاثتهم عنه، به.
(٣) هو: الثوري. (٤) هو: ابن عُبَيد.
(٥) هو: البصري. (٦) الآية (١٢٣) من سورة التوبة.
(٧) قال ياقوت: الديلمُ: جِيلٌ سُمُّوا بأرضهم في قول بعض أهل الأثر، وليس باسمٍ لأبٍ لهم. معجم البلدان (٢/ ٥٤٤).
وخالفه القلقشندي فقال في كلامه على بلاد الديلم: جِيلٌ من الأعاجم، سكنوا هذه البلاد فعُرفت بهم، وبعض الناس يزعم أنهم من العرب من بني ضبَّة، ومنهم كان بنو بُوَيه القائمون على خلفاء بني العباس ببغداد. قال ابن حوقل: هي بلادٌ متسعة إلى الغاية، وبها غِياض ومياه مشتبكة في الوجه الذي يقال له: طبرستان، وقاعدتها رُوذَبار. "صبح الأعشىٰ" (٤/ ٣٧٩).
وقال ابن منظور في "اللسان" (د ل م) (١٢/ ٢٠٤): الدَّيْلَمُ: جِيلٌ من الناس معروفٌ يسمَّى: التُّرْك. وانظر مادة (ت ر ك) (١٠/ ٤٠٦) أيضًا.
و« الجِيل » هو: كل صِنف من الناس، التُّركُ جِيلٌ، والصِّينُ جِيلٌ، والعربُ جِيلٌ، والرومُ جِيلٌ، والجمع أجيال. "اللسان" (ج ي ل) (١١/ ١٣٤).
(٨) في (ت) و(ف) و(ك): « قال » بلا واو.
(٩) هو: ابن عُقْبَة. (١٠) هو: ابن يحيى.
(١١) الحديث رواه الطبري في "تفسيره" (١٧٤٨٥) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكين، عن سفيان، عن الربيع، عن الحسن، به.
ورواه الطبري أيضًا (١٧٤٨٣) من طريق وكيع، عن الربيع، عن الحسن، به

وسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ: الرَّبيع بن صَبِيح[(١)]، عن الحسن.

١٠١١ - وسمعتُ أبي يقول في حديثٍ حدَّثنا به يحيى بن عَبْدَك القَزويني، عن مَكِّي بن إبراهيم، عن حَبِيب بن الشَّهيد، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**مَا فِي النَّاسِ مِثْلُ رَجُلٍ آخِذٍ بِرَأْسِ فَرَسِهِ؛ فَيُجَاهِدُ**[(٢)] **فِي سَبِيلِ اللهِ، وَيَجْتَنِبُ شُرُورَ النَّاسِ، أَوْ مِثْلُ رَجُلٍ بَادِي**[(٣)] **فِي نَعَمِهِ**[(٤)]**، يَقْرِي**[(٥)] **ضَيْفَهُ، وَيُعْطِي حَقَّهُ**)).

فسمعتُ أبي يقول: ليس هذا الحَبيبَ بنَ الشَّهيد؛ إنما هو: حَبيبُ بن شِهاب[(٦)] المُدْلِجيُّ، عن أبيه[(٧)]، عن ابن عباس[(٨)].

---

(١) قوله: « ابن صبيح » ليس في (ت) و(ك).
(٢) في (ك): « فجاهد ».
(٣) كذا رسمت في جميع النسخ: «بادي» بإثبات الياء، وكذا جاءت في "الجهاد" لابن أبي عاصم، و"بغية الباحث، في زوائد مسند الحارث"، و"شعب الإيمان" للبيهقي، وفي بقيَّة مصادر التخريج": « بادٍ ». والأفصحُ في المنقوص المنوَّن المرفوع والمجرور أن يوقف عليه بحذف الياء؛ تقول: هذا قاض، ومررتُ بقاض. ويجوز أن يوقفَ عليه بالياء؛ تقول: هذا قاضي، ومررتُ بقاضي، وهي لغة صحيحةٌ فصيحةٌ. انظر الكلام عليها في المسألة رقم (١٤٦).
(٤) النَّعَم: المالُ الرَّاعي، وهو جمعٌ لا واحد له من لفظه، و أكثرُ ما يقعُ على الإبل. وجمعه: نُعْمان، وأنعام. وقيل: النَّعَمُ: الإبلُ خاصَّةً، والأنعامُ: ذواتُ الخُفِّ والظِّلْف؛ وهي الإبِلُ والبقرُ والغَنَمُ. انظر "المصباح المنير" (ص ٦١٣-٦١٤).
(٥) أي: يُكرمُه ويحسنُ إليه. انظر "لسان العرب" (١٥/ ١٧٩).
(٦) في (ك): « الشهاب ».
(٧) هو: شهاب بن مُدلج العنبري.
(٨) حديثه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٢٦ و٣١١ رقم١٩٨٧ و٢٨٣٧)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٥٤)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٦٤ رقم ١٢٩٢٤)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٦١٨/بغية الباحث)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٥٩٥).

١٠١٢ - **وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختُلِفَ على ثابتٍ البُناني**: فروى مَعْمَر[١]، عن ثابت[٢]، عن أنس؛ قال: وقع فَزَعٌ بالمدينة، فركب جُلَيْبِيب، فَوَجَدُهُ[٣] قد قُتِلَ وحولَه ناسٌ من المشركين قد قتَلَهُمْ.

وروى حمَّاد بن سَلَمة[٤]، عن ثابت، عن كِنانة بن نُعَيْم، عن أبي بَرْزَة[٥]، عن النبيِّ ﷺ بهذا المتن، وبزيادة: أنهم وَجَدُوهُ إلى جَنْبِ سبعةٍ قد قَتَلَهُمْ[٦] ثم قتَلُوهُ، فأُتِيَ النبيُّ ﷺ فأُخبِرَ[٧]، فجاء حتى قامَ عليه، فقال[٨]: «**هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، قَتَلَ سَبْعَةً ثُمَّ قَتَلُوهُ، هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ**»، ثم حَمَلَهُ النبيُّ ﷺ على ساعِدِهِ، مالَهُ سَريرٌ[٩] غيرُ ساعِدَيْ رسولِ الله ﷺ، حتى حُفِرَ له ودُفِنَ؛ ولم يذكُرْ غُسْلاً؟

(١) هو: ابن راشد. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٣٣٣)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٣٦ رقم١٢٣٩٣). وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٣٣٤٣ و٣٣٤٤) من طريق ديلم بن غزوان، عن ثابت، عن أنس، به.

(٢) هو: ابن أسلم البُناني.

(٣) كذا في جميع النسخ: «فوجده»، وسيأتي بعد أسطر بلفظ: «وجدوه»، ومثله في رواية عبدالرزاق؛ وهو الجادة، وما في النسخ يتخرَّج على أنه حَذَف الواو واجتزأ عنها بالضمة على الدال؛ والاجتزاء بالحركات عن حروف المد هو لغةٌ لهَوَازِنَ وعُليَا قَيْسٍ، تقدم بيانها وبيان شواهدها في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(٤) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٤٧٢)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٤٢٢ رقم١٩٧٨٤)، ثم قال: « ما حدَّث به في الدنيا أحدٌ إلا حماد بن سلمة، وما أحسَنَه من حديث! ».

(٥) هو: نَضْلَة بن عُبَيد الأسلمي.

(٦) من قوله: «وروى حماد بن سلمة ...» إلى هنا سقط من (ف)، بسبب انتقال النظر.

(٧) في (ك): « فأخبره ».

(٨) في (ك): « وقال ».

(٩) في (ت) و(ك): « بسرير ».

فقال أبو زرعة: عن أبي بَرْزَة أصَحُّ، من حديث ثابت[١].

١٠١٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسي[٢]، عن شُعْبَة، عن أبي إسحاق[٣]، عن هُنَيدة بن خالد، عن أبيه[٤]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « مَنْ يَأْخُذُ هَذَا السَّيْفَ؟ »، فقال رجل: أنا. فَأَخَذَهُ، فجعَلَ يَضْرِبُ به ويقول:

إِنِّي امْرُؤٌ بَايَعَنِي خَلِيلِي وَنَحْنُ عِنْدَ أَسْفَلِ النَّخِيلِ
أَلَّا أَقُومَ الدَّهْرَ فِي الكَيُّولِ أَضْرِبْ بِسَيْفِ اللهِ والرَّسُولِ[٥]

ثم قاتلَ حتى قُتِل؟

---

(١) وكذا قال الحافظ ابن حجر في "أطراف المسند" (٢٨٩).
(٢) هو: سليمان بن داود.
(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.
(٤) هو: خالد الخُزاعي.
(٥) هذه أربعة أبيات من الرجز، وهي لأبي دُجَانة سِمَاك بن خَرَشَة رضي الله عنه، كما في "سيرة ابن هشام" (٣/ ٦٨)، و"الروض الأنف" (٣/ ٢٥٢)، و"تاريخ الطبري" (٣/ ١١٣-١١٧)، و"البداية والنهاية" (١٤/ ١٦)، و"سمط النجوم العوالي" (٢/ ١٢٦)، و"تفسير الثعلبي" (٣/ ١٧٤-١٧٥)، و"اللسان" (١١/ ٦٠٦ كيل)، و"التاج" (٣٠/ ٣٦٩ كيل)، ونسبها ابن سِيدَه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه في كتابَيْه "المحكم" (٧/ ٨٣)، و"المخصَّص" (١١/ ٢٩٠)، وتعقَّبه الشِّنْقِيطي في تعليقه على "المخصَّص"، وصوَّب نِسْبته إلى أبي دُجَانة، وقد جاءت الأبيات بلا نسبة في "مصنَّف ابن أبي شيبة" (١٩٤٣٧)، و"سنن البيهقي" (٩/ ١٥٥)، و"غريب الحديث" لأبي عُبَيد (٢/ ٢٤٥-٢٤٦)، و"الفائق" للزمخشري (٣/ ٢٨٩)، و"تهذيب اللغة" للأزهري (١٠/ ٣٥٦)، و"الصحاح" للجوهري (٥/ ١٨١٥).
وورد في "الفائق" و"اللسان"، و"التاج" بيت خامس، وهو قوله: =

. . . .

= ضَرْبَ غُلَام ماجدٍ بُهْلُولِ

وفي معنى « الكَيُّول » قال أبو عُبَيد القَاسم بن سلَّام: يعني: مؤخَّر الصفوف، سمعتُه من عدَّة من أهل العلم، ولم أسمعْ هذا الحرفَ إلا في هذا الحديث. "غريب الحديث" (٢/ ٧٢). وانظر أقوالاً أخرىٰ في تفسير «الكَيُّول» في "اللسان" (١١/ ٦٠٦).

وقولُهُ في الأبيات: «**أَضْرِبْ بِسَيْفِ الله**» يُضْبَطُ بتسكين باء «أَضْرِبْ»، ويخرَّج ذلك على ثلاثة أوجه:

الأول: أنه سكَّن الباءَ في «أضربْ» لكثرة الحركات؛ لأنها لو تحرَّكت لاجتمع أربع حركات متتالية: حركة الراء والباء من «أضرِبُ»، وحركة الباء والسين من «بِسَيف»، والعرب يكرهون توالي أربع حركات في كلمة واحدة أو ما في حكمها، وقد أُجري المنفصلُ هنا (الكلمتان) مُجرى المتصل (الكلمة الواحدة). وانظر "الصحاح" (٥/ ١٨١٥).

والثاني: أن يكونَ من باب إدغام المتماثل الكبير، فسُكِّنت الباء من « أَضْرِب » وأُدغمت في باء « بسيف »، قال الزمخشري في "الفائق" (٣/ ٢٩٠): « ولا كلامَ في جوازه في حال السَّعَة». اهـ.

ومنه قراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿الرَّحِيم مَّلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤]، بتسكين ميم ﴿الرحيمْ﴾، وإدغامها في ميم ﴿مَلِك﴾. انظر "معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (١/ ٨).

والثالث: أن يكون سُكِّن للتخفيف؛ كما في قراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئْكُمْ﴾ [البَقَرَة: ٥٤] بسكون الهمزة، وقراءته أيضًا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾ [البَقَرَة: ٦٧] بسكون الراء؛ قال السمين الحلبي: السُّكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيرًا. "الدر المصون" (١/ ٣٦١)، وانظر "البحر المحيط" (١/ ٣٦٥). **ومذهبُ الجمهور**: جوازُه في الضَّرورة الشعرية فقط، وعدمُ جوازه في سعة الكلام. ويَرِدُ عليهم ورود بعض القراءات القرآنية على ذلك؛ **فالصواب**: أنَّها لغةٌ لبعض العرب. قال في "معجم القراءات" (١/ ١٠١): « وإسكانُ الهمزة في ﴿بَارِئْكُمْ﴾ لغةُ بني أسد وبني تميم وبعض نجد؛ طلبًا للتخفيف ». =

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، الناسُ لا يقولون: هُنَيْدة، عن [أبيه][١].

١٠١٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالِسي[٢]، عن شُعْبَة، عن أبي إسحاق[٣]، عن أبي مالك وأبي مُسافِر؛ قالا: أتانا كتابُ عمر بن الخطَّاب ونحن مع النُّعمان بن مُقَرِّن: أنْ صَلُّوا الصَّلاةَ لوقتها، وإذا لَقِيتُمُ العدوَّ فلا تَفِرُّوا[٤]، وإذا غَنِمْتُمْ فلا تَغُلُّوا.

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو عن أبي[٥] مُسافِع[٦].

= وانظر "منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب" للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد (ص ٢٣٨).

(١) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: « أخيه ».
والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤/ ٢٢٣ رقم١٩٤٣٧) من طريق المسعودي، عن أبي إسحاق؛ قال: جاء رجل . . . فذكره هكذا مرسلاً.
وأخرجه البيهقي في "السنن" (٩/ ١٥٥) من طريق عمرو بن مرزوق، عن شعبة، عن أبي إسحاق؛ قال: سمعت هنيدة - رجل من خزاعة - قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره، ولم يذكر خالدًا والد هنيدة.

(٢) هو: سليمان بن داود.

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٤) في (ك): « تنفروا ».

(٥) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٦) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٧٨٩) من طريق غندر، عن شعبة قال: سمعت أبا إسحاق يقول: سمعت أبا مالك وأبا مسافع من مزينة يحدثان . . . فذكره. ورواه ابن أبي شيبة أيضًا (٣٣٧٨٨) من طريق عبيدالله بن موسى؛ أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الصلت وأبي مدافع [كذا !]، به. ورواه سعيد ابن منصور في "سننه" (٢٣٨٦) من طريق أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي الصلت وأبي المسافع، به.

١٠١٥ - وسمعتُ[(١)] **أبي**[(٢)] وذكر الحديثَ[(٣)] الذي رواه مَعْمَر[(٤)]، والنُّعمان بن راشد[(٥)]، عن الزُّهْري، عن عبدالله[(٦)] بن ثَعْلَبَة ابن صُعَير، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ في قتلى أُحُد: « **زَمِّلُوهُمْ**[(٧)] **بِجِرَاحِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ كُلِمَ كَلْمًا**[(٨)] **في اللهِ، جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ، وَرِيحُهُ رِيحُ المِسْكِ** ».

ورواه عُقَيل[(٩)]، وعمرو بن الحارث[(١٠)]، ومحمد بن إسحاق[(١١)]،

---

(١) انظر المسألة رقم (١٠٣٨).

(٢) في (ف): «قال: وسمعت أبي».

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « حديث ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٦٣٣ و٩٥٣١ و٩٥٨٠)، ومن طريقه أخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ٤٣١ رقم٢٣٦٦٠)، وأبو يعلى في "المسند" (١٩٥١ و٢٠١٣)، وابن الأعرابي في "المعجم" (١١٩٤ و١١٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١١).

(٥) روايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٧/أ). وذكر الدارقطني أيضًا أن أبا بكر الهذلي تابع النعمان في روايته على هذا الوجه .

(٦) في (أ) و(ش): « عبيدالله ». (٧) أي: لُفُّوهُم. "النهاية" (٢/ ٣١٣).

(٨) أي: جُرِح جُرحًا. يقال: كَلَمْتُه كَلْمًا - من باب قَتَل -: جَرَحتُه، ثم أُطلِق المصدر على الجُرح. انظر "المصباح المنير" (ص ٥٤٠).

(٩) هو: ابن خالد. وذكر روايته على هذا الوجه الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٧/أ)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣/ ١٦٠٢).

(١٠) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٧٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٥٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ١٨٠)، والضياء في "المختارة" (٩/ ١١٥-١١٦).

(١١) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٨٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٩٦) من طريق هشيم، وأحمد في "المسند" (٥/ ٤٣١ رقم ٢٣٦٥٨)=

. . . .

= من طريق يزيد ابن هارون، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ١٨٠)، والبيهقي في "دلائل النبوة"(٣/ ٢٩٠) من طريق يونس بن بكير، والضياء في "المختارة"(٩/ ١١٦) من طريق علي بن مسهر، أربعتهم عن محمد بن إسحاق، به.
ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٣٠) فقال: حدثنا دُحيم، عن عبدالرحمن بن بشير، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري. محمد بن مسلم بن شهاب، عن عبدالله بن الحارث بن زهرة، عن عبد الله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ.
قال ابن أبي عاصم:« ورواه عن الزهري بضعة عشر نفسًا لم يضبطه إلا محمد بن إسحاق، أدخل بين الزهري وبين عبد الله رجلاً، وقد سمع الزهري من عبدالله بن ثعلبة ، وحفظه، وروى عنه ».اهـ. وكذا ذكره أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣/ ١٦٠٢) رواية عبدالرحمن بن بشير. وأخرجها الخطيب في "تالي التلخيص" (٢/ ٥٥٢) من طريق دُحيم قال: حدثنا عبدالرحمن بن بشير الدمشقي - وكان ثقة -، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن مسلم بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة، عن عبد الله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ ، به
فظهر برواية الخطيب أن عبدالرحمن بن بشير وافق الجماعة في روايته عن ابن إسحاق، وأن كلمة « ابن » تصحفت عند ابن أبي عاصم وأبي نعيم إلى :« عن »؛ فالزهري هو: محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي.
والحديث رواه ابن أبي عاصم أيضًا في "الجهاد" (١٧٧-١٧٨) من طريق صالح بن كيسان وعبدالرحمن بن إسحاق، وفي "الآحاد والمثاني" أيضًا (٢٦٠٨) من طريق صالح بن كيسان وحدَه، والنسائي في "المجتبى" (٤/ ٧٨ رقم٢٠٠٢)، و(٦/ ٢٩ رقم ٣١٤٨)، وفي "الكبرى" (٢١٢٩ و٤٣٥٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ١٧٩) من طريق معمر، وأبو يعلى (٢٦٢٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٧٧) من طريق إسحاق بن راشد، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٠٣٦) من طريق أبي أيوب الإفريقي، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ١٧٨-١٧٩)،والضياء في "المختارة" (٩/ ١١٥) من طريق ابن عيينة، ستتهم عن الزهري، عن عبدالله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ، به.
قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٧/ أ):« يرويه الزهري، واختُلِف عنه: =

وابن جُرَيْج(١)، عن الزُّهْري، عن عبدالله بن ثَعْلَبَة، عن النبيِّ ﷺ لا يذكُرُوا(٢)

= فرواه النعمان بن راشد وأبو بكر الهذلي، عن الزهري، عن عبدالله بن ثعلبة بن صُعَير، عن جابر. وخالفهم الليث بن سعد وعبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عثمان بن حنيف الأمامي - من ولد أبي أمامة -؛ رووه عن الزهري، عن عبدالرحمن بن مالك، عن جابر. وخالفهما عبد ربه بن سعيد؛ رواه عن الزهري، عن ابن جابر، عن جابر. ورواه الأوزاعي، واختُلِف عنه، فرواه عباد بن حوثرة، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن جابر، عن جابر. ورواه محمد بن مصعب القرقساني، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر مرسلاً. ورواه عقيل، عن الزهري، عن عبدالله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ ؛ لم يذكر فيه جابرًا. وقول الليث أشبه بالصَّواب ». وذكر الدارقطني الخلاف في الحديث في "التتبع" (ص٣٦٧-٣٦٨) وقال: «وهو مضطرب». وانظر "هدي الساري" لابن حجر (ص٣٥٥-٣٥٦).

(١) في (ك): «وجريج»، بسقوط قوله: «ابن». وابن جريج هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٢) في (ك): « لا تذكروا »، والمثبت من بقيَّة النسخ، والجادَّة أن يقال: «لا يَذْكُرون»؛ لأنَّه مضارع مسبوقٌ بـ«لا» النافية، لكنَّ ما وقع في النُّسخ من حذف نون الرفع يتخرَّج على وجهين:

الأوَّل: إجراء «لا» النافية مُجْرى «لا»الناهية، كما أجريت «لا» الناهية مُجْرى النافية.

والثاني: على لغة قليلة لبعض العرب؛ يحذفون نون الرفع من الأفعال الخمسة لمجرَّدِ التخفيف، بلا جازم أو ناصب، أو نون توكيد أو نون وقاية؛ يقول ابن مالك: « وهذا ثابتٌ في الكلام الفصيح نثرِهِ ونظمِهِ». اهـ. وقد وردت لهذا شواهد كثيرة في القراءات، والحديث النبوي، وأشعار العرب، ومن ذلك قراءةُ الحسن: ﴿يَوْمَ يُدْعَوْا كُلُّ أُناسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[الإسراء: ٧١]، والأصل: يُدْعَوْنَ، ومن الأحاديث قوله ﷺ - كما جاء في "صحيح مسلم" (٥٤)، وغيره-: «لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حتى تُؤْمِنُوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا »، وقولُ عمر للنبي ﷺ في قتلى بدر - كما عند مسلم أيضًا (٢٨٧٤) وغيره - قال: «يا رسول الله، كيف يسمعوا، وأنَّى يُجيبوا وقد جيَّفُوا؟!»، قال النووي: «هكذا هو في عامَّة النسخ المعتمدة: "كيف يَسْمَعُوا؟!وأنَّى يُجيبوا؟!" من غير نون، وهي لغة صحيحة وإن كانت قليلة الاستعمال، وسبق بيانها مرَّات ». اهـ. وغير ذلك من الشواهد. =

جابرٌ[١].

فقلتُ لأبي: فحديثُ[٢] مَعْمَرٍ والنُّعمان بن راشد - الذي يَرْوِيان[٣] عن الزُّهْري، عن عبدالله بن ثَعلبَة، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ - هو محفوظٌ ؟

قال: لا، الصَّحيحُ مُرسَلٌ .

قلتُ: عبدالله بن ثَعْلَبة، أليس قد رأى النبيَّ ﷺ ؟

قال: نعم، وهو صغيرٌ[٤].

= انظر: "الخصائص" (١/ ٣٨٨-٣٩٠)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٢٣٣ و٢٧٨ و٢٨٦ و٣٥٥ و٣٥٧ و٣٨١ و٣٨٣)، و"شواهد التوضيح" لابن مالك (ص٢٢٨-٢٣٠)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٢/ ٣٦) و(١٢/ ١٢٦) و(١٧/ ٢٠٧)، و"الأشباه والنظائر" للسيوطي (٢/ ٦٣-٦٥)، و"عقود الزبرجد" (٢/ ٥٠٥-٥٠٦)، و"همع الهوامع" (١/ ٢٠٠-٢٠٢)، و"خزانة الأدب" (٨/ ٣٣٩-٣٤٠ و٤٢٥ و٤٢٦)، و"أضواء البيان" (٢/ ٢٨٢-٢٨٣).

(١) كذا في جميع النسخ عدا (ك)، ففيها: « جابرًا » على لغة الجمهور، وما أثبتناه يخرَّج على حذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ك): « فحدث ».

(٣) أي: الذي يرويانه، حذف العائد في جملة الصلة؛ لأنَّه ضميرٌ منصوبٌ بالفعل المتصرِّف، وهو كثيرٌ جدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدَّثر: ١١]، وقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي: خلقتُهُ، وبعثَهُ. انظر: "شرح ابن عقيل" (١/ ١٥٥-١٦٠)، و"شرح الأشموني" (١/ ١٥٢-١٥٩)[آخر باب الموصول].

(٤) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣٤٣) من طريق الليث بن سعد، عن ابن شهاب الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر، به .

١٠١٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه هانئ بن المُتَوَكِّل الإِسكَنْدَرانِي، عن ابن لَهِيعَة[٢]، عن يزيد بن أبي حبيب: أن ابن شهاب كتبَ إليه، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عُتبَة، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «خَيْرُ الخَيْلِ: الأَدْهَمُ، الأَقْرَحُ، الأَرْثَمُ، المُحَجَّلُ ثَلاثٌ[٣]، طَلْقُ اليَمِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشِّيَةِ[٤]» ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديث غلطٌ[٥]؛ روى[٦] ابنُ لَهِيعَة[٧] هذا الحديثَ عن يزيد بن أبي حبيب، عن عُلَيِّ بن رَبَاح، عن أبي قَتادة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٩١١)، وفيها تفسير غريب ألفاظ هذا الحديث.
(٢) هو: عبدالله.
(٣) كذا في جميع النسخ، ومثله في المسألة (٩١١)، وقد تقدم تعليقنا عليه هناك.
(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «الشبه».
(٥) في (ك): «غليط».
(٦) في (ش): «رواه».
(٧) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده"(٦٣٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٠٠ رقم٢٢٥٦١)، والدارمي في "مسنده" (٢٤٧٢)، والترمذي في "جامعه" (١٦٩٦)، ولم يذكر في مسند الطيالسي يزيد بن أبي حبيب بين ابن لهيعة وعُلَيّ بن رباح. وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٦٩٧)، وابن ماجه في "سننه" (٢٧٨٩)، والرامهرمزي في "الأمثال"(١٢٣)، والحاكم في "المستدرك"(٢/ ٩٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٣٠) من طريق يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، به.
وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٦٧٦) من طريق جرير بن حازم، عن يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عُلي بن رباح، عن عقبة بن عامر أو أبي قتادة، به.

١٠١٧- وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن الدَّشْتَكي[٢]، عن أبي جعفر الرَّازِي[٣]، عن لَيث بن أبي [سُلَيم][٤]، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس وغيره؛ قال: أَتَى رسولَ الله ﷺ رجلٌ فقال: رجلٌ قاتلَ في سبيل الله مُحتَسِبًا حتى قُتِل؛ في الجنة هو ؟ قال : « **نَعَمْ في الجَنَّةِ** »[٥]. فلما قَفَّى دعاه، فقال:« **أتَاني جِبْريلُ فَقالَ: إنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو - على ما يَرْويه[٦] ابنُ عُيَينة[٧]-: عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قَيْس، عن عبدالله بن

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٩٧٤).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله .

(٣) هو: عيسى بن أبي عيسى. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٨٩ رقم ١١١٩٧) من طريق هاشم بن مرزوق، عنه، به .

(٤) في جميع النسخ:« سليمان »، إلا أنها صوبت في (أ) إلى:«سليم»، وهو الصواب. انظر "تهذيب الكمال"(٢٤/ ٢٧٩).

(٥) قوله:« هو قال نعم في الجنة » سقط من (ك).

(٦) في (ف):« رواه » بدل:« يرويه ».

(٧) هذا الحديث يرويه ابن عيينة واختُلِف عنه: فرواه عبدالجبار بن العلاء، عن ابن عيينة على الوجه الذي ذكره أبو حاتم هنا،وقد أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٣٥١/ الرسالة). ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (١٢١٠٤) عن الحافظ حمزة ابن محمد الكِناني - صاحب النسائي - قوله:« هذا الحديث خطأ ، وإنما رواه الثقات عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً . وعن ابن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ. وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة، فجمعهما: عمرو بن دينار ومحمد بن عجلان، فحملوا حديث عمرو بن دينار المرسل على =

. . . .

= حديث محمد بن عجلان، ولا أدري كيف جاز هذا على أبي عبدالرحمن [أي: النسائي]، ولعله اتَّكل فيه على عبدالجبار ».اهـ.
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٥٣) فقال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبيِّ ﷺ ، وابن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبدالله ابن أبي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ. . . فذكره. ورواه الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٧٤١) من طريق سعيد بن منصور على هذا الوجه. ورواه مسلم في "صحيحه" (١٨٨٥) عن سعيد بن منصور؛ ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس (ح)، قال: وحدثنا محمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به. هكذا وقع عنده بإسقاط قوله: «عن النبي ﷺ » بعد محمد بن قيس في رواية عمرو بن دينار، فصار ظاهره أن عمرو بن دينار ومحمد بن عجلان يرويانه عن محمد بن قيس، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ .
ورواه الحميدي في "مسنده"(٤٣٠) عن سفيان؛ حدثنا عمرو ، عن محمد بن قيس، عن النبي ﷺ. ورواه الحميدي أيضًا (٤٢٩) عن سفيان؛ حدثنا محمد بن عجلان؛ أخبرني محمد ابن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ .
وأخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" (٥/ ٥٠) من طريق شعيب بن عمرو الدمشقي، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار وابن عجلان؛ سمعا محمد بن قيس، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ ، به.
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٢٨) أنه رواه هكذا أيضًا محمد بن يحيى بن أبي عمر، وابن أبي عبدالرحمن المقرئ، وهو محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ، كلاهما عن سفيان بن عيينة، به، ثم قال الدارقطني:« وفي هذا الإسناد وهمٌ؛ وإنما رواه عمرو بن دينار عن محمد بن قيس مرسلاً بغير إسناد، ورواه ابن عجلان، = عن محمد بن قيس، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه بيَّن ذلك محمد بن ميمون الخياط، وفَهْم بن عبدالرحمن بن فَهْم، وعباس بن يزيد، وسعدان بن نصر، عن ابن عيينة ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٩٧ رقم٢٢٥٤٢)، ومسلم (١٨٨٥) من طريق سعيد ابن أبي سعيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ ، به. وهذا الوجه هو الذي رجَّحه الدارقطني في "العلل" (٦/ ١٣٦).

أبي قَتادة، عن أبيه[١]، عن النبيِّ ﷺ[٢].

١٠١٨- وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه الأَشْجَعي[٤]، عن سُفْيان[٥]، عن[٦] [عبدالرحمٰن][٧] بن الحارث بن عَيَّاش بن أبي رَبِيعة، عن سُلَيمان ابن موسى، عن مَكْحول، عن أبي سَلَّام[٨]، عن أبي أمامَة، عن النبيِّ ﷺ.

قال[٩]: خرجنا مع رسول الله ﷺ، وشَهِدتُّ معه بدرًا، فلقِينا المشركينَ فهزم الله - عزَّ وجلَّ - العدوَّ، فانطلقتْ طائفةٌ في آثارهم يَهْزِمون ويقتُلون، وأَكَبَّتْ طائفةٌ على العَسْكر يَحُوزُونَهُ[١٠] ويَجْمَعُونَهُ، وأَحدَقَتْ طائفةٌ[١١] برسول الله ﷺ؛ لا يُصِيبُ[١٢] العدوُّ منه غِرَّة[١٣]،

---

(١) قوله: « عن أبيه » سقط من (أ) و(ش)، وهو مثبت في الزيادة التي سيأتي التنبيه عليها في التعليق التالي.

(٢) في جميع النسخ بعد هذا الموضع زيادة هذا نصُّها: « وسألت أبي عن حديثٍ رواه الأَشْجَعِي، عن سفيان، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ »، وهو تكرار وخلط بين آخر هذه المسألة وأول المسألة الآتية. وانظر التعليق السابق.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٠٠٣).

(٤) هو: عُبَيدالله بن عُبَيدالرحمن.

(٥) هو: الثوري.

(٦) في (ك): « ابن » بدل: « عن ».

(٧) في جميع النسخ: « عبدالله »، وتقدم في المسألة رقم (١٠٠٣) على الصَّواب، وانظر "التقريب" (٣٨٥٥).

(٨) هو: ممطور الأسود الحَبَشي.

(٩) أي: أبو أمامة.

(١٠) في (ت): « يجوزونه ».

(١١) قوله: « وأحدقت طائفة » مكرر في (ف).

(١٢) كذا في جميع النسخ، والمراد: «أنْ لا يصيبَ»، أي: لئلا، وحذفتْ «أنْ» الناصبةُ؛ وإذا حذفت «أنْ»، جاز بقاءُ عملها، على قول الكوفيين، وجاز إهمالُهُ على قول الأخفش؛ فيجوز هنا أن يقال: لا يُصيبَ، لا يُصيبُ، بالنصب أو بالرفع. وانظر بيان ذلك في التعليق على في المسألة رقم (١٠٢٤)، وتقدَّم نحوه في المسألة رقم (١٠٠٣).

(١٣) الغِرَّةُ بالكسر: الغَفْلَة. "المصباح المنير" (ص٤٤٤).

حتى إذا كان الليلُ [وفاءَ][١] الناسُ بعضُهم إلى بعض؛ قال[٢] الذين جمعوا الغَنائم: نحن حَوَيناها وجمعناها، فليس لأحدٍ فيها نصيبٌ، وقال الذين خرجوا في طَلَب العدوِّ: لستُم بأحقَّ بها منَّا[٣]، نحن نَفَينا[٤] عنها العدوَّ وهَزَمناهُم، فنزَلَت: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِۖ...﴾ إلى قوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٥]؛ فقَسَمَها رسول الله ﷺ بين المسلمين.

وكان رسولُ الله ﷺ إذا أغارَ[٦] في أرض العدوِّ نَفَّلَ[٧] الرُّبُعَ، وإذا قَفَلَ[٨] راجعًا نَفَّل الثُّلُث، وكان يَكْرَهُ الأَنْفالَ، ويقول: « **لِيَرُدَّ قَوِيُّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى ضَعِيفِهِمْ** » .

وروى أبو إسحاق الفَزاري[٩]، عن الثَّوري، عن عبدالرحمٰن بن

---

(١) في (ف) و(ت) و(ك): « وفتا »، إلا أن الفاء لم تنقط، وكذا في (أ) و(ش)، إلا أن التاء أيضًا لم تنقط، والتصويب من "مسند أحمد" (٥/ ٣٢٣-٣٢٤)، ومعنى «فاء» أي: رجع.

(٢) قوله: « قال » مكرر في (ك).

(٣) في (أ): « منها » بدل: « منا »، وفي (ك): « بهلينا » بدل: « بها منا ».

(٤) أي: طَرَدنا وأبعَدنا عنها العدوَّ . انظر "النهاية" (٥/ ١٠١).

(٥) الآية (١) من سورة الأنفال .

(٦) في (أ) و(ش) و(ك): « غار ».

(٧) أي: أعطى من النَّفَل الرُّبُع، والنَّفَلُ - بالتَّحريك -: الغَنيمةُ، وجمعه: أنفال، والنَّفْلُ بالسكون - وقد يُحرَّك -: الزِّيادة، أي: زادهم على سهامهم . انظر "النهاية" (٥/ ٩٩). وانظر معنى الحديث أيضًا في (١/ ١٠٣).

(٨) في (ك): « قفا »، وفي (ت) يشبه أن تكون « نفا »، والمثبت من بقيَّة النسخ ومصادر التخريج.

(٩) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث. وروايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (١١٧٥) من طريق أبي بكر الصغاني، والطبراني في "الكبير" - كما في "تغليق التعليق" =

الحارث، عن سُلَيمان بن موسى، عن مَكْحول، عن أبي سَلَّام، عن أبي أُمامَة، عن عُبادة بن الصَّامت، عن النبيِّ ﷺ ؟

فسمعتُ أبي يقول: الصَّحيحُ: أبو أُمامة، عن عُبادة، عن النبيِّ ﷺ.

١٠١٩ - قال أبو محمد[(١)] أيضًا[(٢)]: وقد[(٣)] أَدخَلَ محمَّدُ بن إسماعيل البخاريُّ - في كتاب "الطبقات"[(٤)] [و][(٥)] "التاريخ"[(٦)]، في باب من كان يُسمَّى: « رَبَاحً »[(٧)]؛ من الطبقة الأولى من

= (٣/ ٥٠٧)- من طريق محمد بن النضر، كلاهما عن معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري، به .

وخالفهما الإمام أحمد، فرواه في "المسند" (٥/ ٣١٨ رقم ٢٢٧١٤) عن معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري، عن عبدالرحمن بن الحارث به ، ولم يذكر سفيان الثوري .

ورواه الدارمي في "مسنده"(٢٥٣٠) عن محمد بن عيينة، عن أبي إسحاق الفزاري، عن عبدالرحمن بن عياش، عن سليمان بن موسى، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن عبادة به . وانظر المسألة رقم (١٠٠٣).

(١) هو: ابن أبي حاتم .

(٢) انظر المسألة رقم (٩١٤).

(٣) قوله: « أيضًا وقد » من (ف) فقط .

(٤) الظاهر أنه يعني "التاريخ الأوسط"، وهو المطبوع باسم: "التاريخ الصغير"، وانظر (١/ ١٤٢-١٤٣) منه .

(٥) في جميع النسخ: « من »، والتصويب من "تصحيفات المحدثين" للعسكري (١/ ١١٦) و(٢/ ٦٢٩)؛ فإنه روى بعض هذا النص عن شيخه ابن أبي حاتم .

(٦) أي: "التاريخ الكبير" (٣/ ٣١٤ رقم١٠٦٩).

(٧) كذا في النسخ، وفي "تصحيفات المحدثين": « من يسمى: رباحًا ». ويخرَّج ما في النسخ على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

"التاريخ"-: رَبَاحَ[١] بنَ الرَّبيع الأُسَيِّدي[٢]،[أخا][٣] حَنْظَلَة الكاتب التَّميمي، روى[٤] عنه المُرَقِّعُ بنُ صَيْفي بن الرَّبَاح بن الرَّبيع، عن جَدِّه رَبَاح بن الرَّبيع[٥].

فقال أبي: هذا غَلَطٌ.

قلتُ: إنما غَلِطَ يوسف بن عَدِيّ - أخو زكريا بن عَدِيّ[٦]- في حديثٍ رواه عن ابن أبي الزِّناد[٧]، عن أبيه[٨]، عن المُرَقِّع بن صَيْفي ابن رَبَاح؛ أنَّ رَبَاحًا حدَّثه: أنَّ رسولَ الله ﷺ كَرِه قتلَ النساء في الغَزْو؛ وذلك أنه رأى امرأةً مقتولة.

فظَنَّ البخاريُّ أن ذاك[٩] صحيحٌ، فجعله في أَوَّل ترجمةِ مَنِ اسمُه

---

(١) قوله: «رباح»، بالنصب مفعولٌ به للفعل «أدخَلَ» المذكور في أول المسألة.

(٢) في (ف): « الأسدي ». وهذه النسبة - الأُسَيِّدي بضم الألف، وفتح السين المهملة، وكسر الياء المشدَّدة المنقوطة بنقطتين من تحتها، بعدها دال مهملة -: إلى بَطْن من تميم يقال له: أُسَيِّد بن عمرو بن تميم، كما في "الأنساب" للسمعاني (١/ ١١١).

(٣) في جميع النسخ: « عن أخي »، والمثبت هو الصَّواب كما في الموضعين السابقين من "تاريخي البخاري"، وكذا ذكره على الصواب المصنِّف - ابن أبي حاتم - في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥١١ رقم٢٣١٤)، وجاء على الصَّواب أيضًا في آخر المسألة.

(٤) في (أ) و(ش): « رواه ».

(٥) من قوله: « من التاريخ ... » إلى هنا لم يذكره العسكري.

(٦) قوله: « أخو زكريا بن عدي » سقط من (ك).

(٧) هو: عبدالرحمٰن. وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٩١٤).

(٨) هو: أبو الزناد عبدالله بن ذَكوان.

(٩) في (ك): «ذلك»؛ وكذا عند العسكري.

رَبَاح؛ وإنما هو: الرِّيَاح[١] بن الرَّبيع؛ روى عن عبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد[٢]: محمدُ بنُ سعيد بن[٣] الأصبَهاني وغيرُه، عن عبدالرحمٰن ابن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن المُرَقِّع[٤] بن صَيْفي بن رِيَاح[*]؛ أن رِيَاحًا[*] حدَّثه: أنَّ رسولَ الله ﷺ . . . .

وكذلك رواه المغيرةُ بن عبدالرحمٰن[٥]، عن أبي الزِّناد[٦]، عن مُرَقِّع[٧] بن صَيْفي، عن جدِّه رِيَاح[*] بن ربيع؛ قال: كنَّا مع رسول الله ﷺ . . . .

حدَّثنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم[٨]؛ قال[٩]: وحدَّثنا[١٠] أبو زرعة[١١] قال: ثنا أبو الوليد الطَّيالسي[١٢]؛ قال: ثنا

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): «الرباح» بالموحَّدة، ولم تنقط الياء في (أ) و(ش)، والمثبت هو الصَّواب كما في "تصحيفات المحدثين" للعسكري، وإلا فلا يكون لتخطئة البخاري معنى، ويدل عليه أيضًا: أن ابن أبي حاتم ذكره هكذا في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥١١ رقم٢٣١٤).

(٢) قوله: «أبي الزناد» سقط من (ت) و(ك).

(٣) قوله: «ابن» سقط من (أ) و(ش).

(٤) في (ش): «أبي المُرَقِّع».

(*) في (ت) و(ك): بالباء الموحَّدة، ولم تنقط في (أ) و(ش)، وهي ضمن السقط الواقع في (ف) كما سيأتي التنبيه عليه.

(٥) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٩١٤).

(٦) من قوله: «عن أبيه عن المرقع . . .» إلى هنا سقط من (ف) بسبب انتقال النظر.

(٧) في (ك): «المرقع».

(٨) قوله: «عبدالرحمٰن بن أبي حاتم» من (ت) و(ك) فقط.

(٩) من قوله: «حدثنا أبو محمد . . .» إلى هنا ليس في (ف).

(١٠) في (أ) و(ت) و(ش): «ثنا» مكان: «وحدثنا».

(١١) قوله: «قال: وحدثنا أبو زرعة» سقط من (ك).

(١٢) هو: هشام بن عبدالملك. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" =

عمر بن الـمُـرَقِّـعِ بنِ صَيْفـيٍّ بنِ رِيَاح[١] بن ربيع، أخو[٢] حَنْظَلَة الكاتب؛ قال: سمعتُ أبي يحدِّث عن جدِّي رِيَاح[٣] بن الرَّبيع؛ قال: كنَّا مع رسول الله ﷺ .....[٤].

= (٣/ ٣١٤)، و"التاريخ الأوسط" (١/ ١٤٣)، وأبو داود في "سننه" (٢٦٦٩)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٢٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٦٢١)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٩/ ٨٢) وجاء عندهم جميعًا: «رباح» بالباء الموحدة.

(١) في (ت) و(ك): بالباء الموحَّدة، ولم تنقط في (أ) و(ش) و(ف).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّةُ: «أخي»؛ لأن المراد: رِيَاحُ بنُ الربيع، لكنْ يخرَّج ما هنا أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أخو حنظلة الكاتب.

(٣) في (ت) و(ك): بالباء الموحَّدة، ولم تنقط في (أ) و(ش).

(٤) ذكر البخاري هذا الصحابي - كما تقدم - فيمن اسمه: « رباح » بالباء الموحدة، ثم ذكر الأسانيد بذلك، ثم قال: « وقال بعضهم: رياح، ولم يثبت ». والغريب أن ابن أبي حاتم لم يذكره في "بيان خطأ البخاري" ! وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٧٢): « رباح بن الربيع أصح ». وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣/ ١٢٧)، وأبو نعيم في "المعرفة"(١/ ٢٤٥/ أ) فيمن اسمه: «رباح» بالباء، ثم قال ابن حبان: « ومن زعم أنه رياح بن الربيع فقد وهم »، وقال أبو نعيم: « وقيل: رياح، وهو وهم».
ورجح العسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ١١٧) ما ذهب إليه أبو حاتم .
وجميع من أخرج الحديث ذكره بالباء الموحدة: « رباح »، ومنهم الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٨٨)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٧٢).
وذكره الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ١٠٢٨)، وابن ماكولا في المختلف فيهم في "الإكمال" (٤/ ١١)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٩/ ٤١)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (١/ ٢١٠-٢١١)، و(٤/ ١١٦)، وحكَوا الخلاف، ولم يرجِّحوا.
وأما الحافظ ابن حجر: فإنه ذكره في "الإصابة" (٣/ ٢٤٨-٢٤٩) في «رباح» بالباء الموحدة، وقال: « ويقال فيه بالتحتانية، وهو قول الأكثر »، ثم عكس ذلك، فذكره في « رياح » بالياء المثناة، وقال: « ذكره ابن أبي حاتم والدارقطني بالياء آخر الحروف، والأكثر على أنه بالموحَّدة، وقد تقدم ».

١٠٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[١]، عن مَسْلَمَة ابن عُلَيٍّ، عن سعيد بن يَسار، عن ثَعلَبة بن مُسلِم الخَثْعَمي، عن رَوْح ابن زِنْباع، عن تَميمٍ الدَّارِيِّ؛ قال: سمعتُ عائِشَة أمَّ المؤمنين تقول[٢]: خرجتُ يومًا، فإذا أنا برسول الله ﷺ يمسحُ بِردائِه[٣] عن ظهر فَرَسِه، قلتُ: يا رسول الله، أَبِثوبِكَ تمسحُ عن فرسِك؟ قال: «نَعَمْ يا عَائِشَةُ، مَا يُدْرِيكِ لَعَلَّ جِبْرِيلَ أَمَرَني بِذَلِكِ، مَعَ أَنِّي لَقَدْ بِتُّ[٤]

---

(١) هو: عبدالله . وروايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخه" (١٨/ ٢٤٤). غير أنه سقط في سنده: سعيد بن يسار .

(٢) في (ف): «يقول»، وأهملت في (ش).

(٣) في (ك): « براده ».

(٤) كذا في جميع النسخ، ومثلُه في "تاريخ دمشق"، وهو من الإخبار بالجملة القَسَمِيَّة؛ لأن هذه اللام في «لقد» هي اللام الموطِّئةُ للقَسَم، والتقدير: مع أنِّي والله لقد بِتُّ... إلخ. والصحيح عند جمهور النحويين: جوازُ وقوع الجملة القسميَّة خبرًا، خلافًا لأبي العباس ثعلب، ومما استشهد به الجمهور: قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل: ٤١]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٩]، وغير ذلك من الآيات. ومن الحديث قولُهُ ﷺ: « وَقَيْصَرُ لَيَهْلِكَنَّ، ثُمَّ لا يكونُ قَيْصَرُ بعده » رواه البخاري في "صحيحه" (٣٠٢٧)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩١٨)، وقولُهُ: «لقد كان مَنْ قبلكم لَيُمشَطُ بِمِشَاطِ الحديد» رواه البخاري (٣٨٥٢). وجاء أيضًا في الشِّعْرِ كما في قوله [من الكامل]:

جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ وإذا أتاكِ فَلاتَ حِينَ مَنَاصِ

انظر "شرح كافية ابن الحاجب" (١/ ٢٠٧-٢٠٨)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣٠٩-٣١٠)، و"التذييل والتكميل" لأبي حَيَّان (٤/ ٢٦-٢٨)، و"ارتشاف الضرب" (٣/ ١١١٥)، و"مغني اللبيب" (ص٣٩٠-٣٩١).

وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتُعاتِبُنِي في[1] حَسِّ[2] الخَيْلِ وَمَسْحِهَا »، فقلتُ: يا نبيَّ الله، فَتُوَلِّنِيهِ[3] فأكونَ أنا الذي أَلِيهِ وأقومُ عليه. قال: «إِذَنْ[4] لا أَفْعَلُ[5] . . .»؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٠٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يونس بن حَبيب، عن أبي داود[6]، عن[7] شُعْبَة، عن محمد بن عبدالله بن أبي يعقوب، عن رجُلٍ سمع أبا بَرْزَة الأَسْلَمي خَلْفَ نهر بَلْخٍ[8] وهو يقول: لا عَيْشَ إلا

---

(١) في (ف): « عن ».

(٢) في (ك): « حسن »، وفي (ت): « حسر ».
وحَسُّ الدَّوابِّ: نَفْضُ التُّراب عنها . "لسان العرب" (٦/ ٥٣).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «فَتُوَلِّينِيهِ» بإثبات ياء «تُولِّي»، كما في "تاريخ ابن عساكر"؛ لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ، وفيه وجهان:
الأوَّل: أنه فعل مضارع مرفوع، والأصل: «فَتُوَلِّينِيهِ»، ثم حُذفت منه الياء اكتفاءً بالكسرة قبلها، وهذا جارٍ على لغة هوازن وعليا قيس. وقد تقدم بيانها وبيان شواهدها في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).
والثاني: أنَّه فعلٌ مضارعٌ معتلُّ الآخر مجزومٌ بلام أمر محذوفة؛ وحذف لام الأمر فيه أقوال، وما هنا جارٍ على اختيار ابن مالك؛ أن حذفها يجوز مطلقًا. وانظر تفصيل ذلك في "المساعد، على تسهيل الفوائد" لابن عقيل (٣/ ١٢٣)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ١٧)، و"خزانة الأدب" (٩/ ١٢- الشاهد رقم ٦٨٠)، و"تفسير الكشاف" (٤/ ٥٢٧)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٣٩).

(٤) في "تاريخ دمشق": «إني» مكان: «إذن».

(٥) في رواية ابن عساكر زيادةٌ في أول الحديث وزيادةٌ في آخره .

(٦) هو: سليمان بن داود الطَّيالسي .

(٧) في (ف): « عم » بدل: « عن ».

(٨) بَلْخ: مدينة مشهورة بخراسان . "معجم البلدان" (١/ ٤٧٩).

طِرَادُ الخَيلِ الخَيْلَ(١) ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن عبدالله بن أبي يعقوب، [عن رجُلٍ](٢) سمع بُرَيدة الأَسْلَمي .

١٠٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالسي(٣)، عن ابن المبارك(٤)، عن عبدالله بن عُقْبة الحَضْرَمي، عن عَطاء بن دينار الخَوْلاني؛ أنه سمع فَضالَة بن عُبَيد الأنصاري؛ قال: سمعتُ عمر بن الخطَّاب يقول: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « **الشُّهَداءُ أَرْبَعَةٌ: فَمُؤمِنٌ جَيِّدُ الإيمانِ؛ لَقِيَ العَدُوَّ فَصَدَقَ اللهَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَذَاكَ(٥) الَّذِي**

---

(١) قوله: « الخيل » الثانية سقط من (ك).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولا بُدَّ منه أو ما يقوم مقامه؛ فمحمد بن عبدالله بن أبي يعقوب لم يدرك بريدة ولا أحدًا من الصَّحابة، وإنما يروي عن التابعين كما يتضح من ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٥٧٣-٥٧٤)، ولذلك جعله ابن حجر في "التقريب" (٦٠٩٥) في الطبقة السادسة، وهي طبقة من عاصروا صغار التابعين، ولم يثبت لهم لقاءُ أحد من الصَّحابة . انظر مقدمة "التقريب" (ص٨٢).
ويؤيِّد هذا: أن الحديث أخرجه سعيد بن منصور في كتاب الجهاد من "سننه" (٢٨٥٦) من طريق عبدالرحمٰن بن زياد، وابن سعد في "الطبقات"(٤/ ٢٤٣) و(٧/ ٨ و٣٦٥)، وعباس الدوري في "تاريخ ابن معين"(١٥١)، من طريق هاشم بن القاسم، كلاهما عن شعبة، به بإثبات الواسطة المبهم بين ابن أبي يعقوب وبريدة .

(٣) هو: سليمان بن داود. ولم نقف على روايته على هذا الوجه، وقد رواه عنه يونس ابن حبيب في "المسند" (٤٥) على الوجه الذي صحَّحه أبو حاتم .

(٤) هو: عبدالله ، وفي (ت): « ابن الميرك ». وابن المبارك أخرج هذا الحديث في "كتاب الجهاد" كما سيأتي، لكن على الوجه الصحيح الآتي ذكره .

(٥) في (ت): « فذلك ».

يَرْفَعُ إِلَيْهِ النَّاسُ(١) أَعْيُنَهُمْ . . . »، وذكر الحديثَ ؟

فسمعتُ أبي يقول: هو عبدالله بن لَهِيعَة بن عُقْبة؛ نَسَبَهُ إلى جدِّه(٢)، وإنما هو: عن عَطاء بن دينار، عن أبي يزيد الخَوْلاني؛ أنه سمع فَضَالَة، عن عمر بن الخطَّاب، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ(٣).

---

(١) في (أ) و(ش): « الناس إليه ».

(٢) وتقدّم نحوُ هذا في المسألة رقم (٧٦٨).

(٣) قوله: « وهو الصحيح » من (ف) فقط . والحديث أخرجه ابن المبارك في "الجهاد" (١٢٦)- ومن طريقه علي بن المديني؛ كما في "مسند الفاروق" (٢/ ٤٦٥)، و"التفسير" (٨/ ٤٩) كلاهما لابن كثير، والطيالسي في "مسنده" (٤٥)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٢٧)- ورواه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٢ و٢٣ رقم١٤٦ و١٥٠) عن أبي سعيد مولى بني هاشم ويحيىٰ بن إسحاق، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٢) من طريق عبدالرحمن بن يزيد المقرئ، والترمذي في "الجامع (١٦٤٤) و"العلل الكبير" (٥٠٢) عن قتيبة بن سعيد، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٨٦ و١٨٧) من طريق زياد بن الحباب وكامل بن طلحة، والبزار في "مسنده" (٢٤٦) من طريق زيد بن الحباب، والطبراني في "الأوسط" (٣٦١) من طريق عبدالغفار ابن داود، جميعهم عن ابن لهيعة، عن عطاء ابن دينار، عن أبي يزيد الخولاني، عن فضالة، عن عمر، به .

قال الترمذي في "الجامع": « هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن دينار ».

وقال في "العلل الكبير": « سألت محمدًا [يعني البخاري]: هل روى هذا الحديث غيرُ ابن لهيعة ؟ قال: نعم، رواه سعيد بن أبي أيوب، عن عطاء بن دينار؛ إلا أنه يقول: عن أشياخ من خَوْلان، ولا يقول فيه: عن أبي يزيد . فقلت له: أبو يزيد الخولاني ما اسمه ؟ فلم يعرف اسمه ». اهـ.

وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا عن عمر من هذا الوجه، ولا له إسناد غير هذا الإسناد ». =

قال أبو محمد[١]: فنظرتُ بعد ذلك فيما كتبتُ عن يونس بن عبدالأعلى في "كتاب الجهاد"، فإذا هو[٢] قد أخبَرنا، عن ابن وَهْب[٣]، عن ابن لَهِيعَة، عن عَطاء بن دينار، عن أبي يزيد الخَوْلاني، عن فَضالَة بن عُبَيد، عن النبيِّ ﷺ[٤]؛ كما قاله أبي سواءً.

١٠٢٣ - وسمعتُ أبي يقول: لا أعلمُ أحدً[٥] روى حديثَ عمرو ابن دينار، عن الحسن بن محمد، عن [عُبَيدالله][٦] بن أبي رافع؛

= وقال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به ابن لهيعة».
ونقل ابن كثير في "التفسير" عن علي بن المديني قوله: « هذا إسناد مصري صالح». ونحوه في "مسند الفاروق".

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (أ) و(ش).

(٢) قوله: « هو » ليس في (ت) و(ك).

(٣) هو: عبدالله.
وروايته ذكرها ابن عبدالحكم في "فتوح مصر" (ص ٢٧٦-٢٧٧) تعليقًا عن عبدالله بن وَهْب ، عن ابن لهيعة، عن عطاء بن دينار، عن أبي يزيد الخولاني، عن فَضالة بن عبيد: أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: إنه سمع رسول الله ﷺ. . .، به.

(٤) كذا في جميع النسخ ! والظاهر أنه سقط منه ذكر عمر بن الخطاب بين فضالة والنبي ﷺ ، يدلُّ عليه: قوله آخر المسألة: «كما قاله أبي سواء»، وأبوه ذكر في إسناده عمر ابن الخطاب - كما سبق - ويؤيده ما تقدم ذكره من أن ابن عبدالحكم رواه من طريق عبدالله بن وهب بذكر عمر في إسناده أيضًا، والله أعلم.

(٥) قوله: « أحد » من (أ) و(ش) فقط، وهو فيهما بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) في جميع النسخ: « عبدالله »، والتصويب من مصادر التخريج الآتية، وانظر "تهذيب الكمال" (١٩/ ٣٤).

قال: سمعتُ عليَّ[(١)] في قصَّة حاطِبِ بن[(٢)] أبي بَلْتَعَة[(٣)] حين[(٤)] بعثَه إلى أهل مكة، فوقع[(٥)] الكتابُ في يَدَيِ النبي ﷺ . . . الحديثَ، لا[(٦)] يَرويه إلا ابنُ عُيَينة[(٧)] وإبراهيمُ بنُ إسماعيل بن مُجَمِّع، عن عمرو بن دينار[(٨)].

١٠٢٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ[(٩)] رواه وَهْب بن جَرِير[(١٠)]، عن

---

(١) كذا في جميع النسخ ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله: « ابن » سقط من (ف) و(ت) و(ك).

(٣) في (ك): « بليقة ».

(٤) في (أ) و(ش): « حتى » بدل: « حين ». (٥) في (ك): « فرفع ».

(٦) قوله: « لا » سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(٧) هو: سفيان، وروايته أخرجها البخاري(٣٠٠٧)، ومسلم(٢٤٩٤) في "صحيحهما". وأخرجها البزار في "مسنده"(٥٣٠)، ثم قال: « وهذا الحديث قد روي عن علي بن أبي طالب ﷺ من غير هذا الوجه، وهذا الإسناد أحسن إسنادًا [كذا !] يروى في ذلك عن علي وأصحُّه، وقد ذكرناه عن عمر في قصة حاطب بغير هذا اللفظ، فذكرناه عن علي إذ كان لفظه غير ذلك اللفظ، وكان إسناده صحيحًا ».

(٨) الحديث رواه الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٢٢٣) من طريق أبان بن عثمان؛ حدثني محمد بن شريك المكي، عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد ابن الحنفية، عن عبيدالله بن أبي رافع؛ عن علي، به. قال أبان بن عثمان: «وحدثني أبو بَصير [وهو يحيى بن القاسم]: أنه سمع هذا الحديث من عمرو بن دينار».

(٩) قوله: « عن حديثٍ » مكرر في (ش).

(١٠) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٩٤ رقم٢٦٨٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٦٥٢)، وأبو داود في "سننه" (٢٦١١)، والترمذي في "الجامع" (١٥٥٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٨٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٣٨)، وابن حبان (٤٧١٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٥٧٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٤٣) و(٢/ ١٠١)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ١٥٦).

أبيه[١]، عن يحيى بن أيُّوب، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «خَيْرُ الجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلافٍ، وَخَيْرُ السَّرَايا أَرْبَعُ مِئَةٍ[٢]...».

ورواه لُوَيْنٌ محمَّدُ[٣] بنُ سُلَيمان[٤]، عن حِبَّانَ بنِ عليٍّ -

(١) هو: جرير بن حازم.
(٢) تتمة الحديث: «ولا يُغْلَبُ اثنا عشر ألفًا من قِلَّة».
(٣) قوله: «محمد» ليس في (ف)، وفي (أ) و(ش): «لوين بن محمد»، وانظر "تهذيب الكمال" (٢٥/٢٩٧).
(٤) روايته أخرجها هو في "جزئه" (١١).
ومن طريقه رواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٥٧٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٢٣٩).
ورواه الإمام أحمد (١/٢٩٩ رقم٢٧١٨) عن يونس بن يزيد، وأبو يعلى (٢٧١٤) من طريق يونس بن محمد وحجين بن المثنى، وابن عدي في "الكامل" (٢/٤٢٧) من طريق داود بن عمرو، ثلاثتهم عن حبان بن علي به.
ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٥٧٤) من طريق يحيى الحماني؛ حدثنا مندل وحبان، عن يونس، عن عقيل، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به.
قال الطحاوي: «فعاد هذا الحديث عن حبان عن يونس بن يزيد، عن عقيل بإسناده ومتنه، وكان حبان ليس بالقوي في روايته كما ذكر أحمد بن شعيب، وكذلك يقول أهل العلم بالأسانيد سواه، ومندل أخوه عندهم دونه في ذلك، وإذا كان ذلك كذلك، عاد الحديث إلى يونس على ما رواه عنه جرير بن حازم بلا شريك له من الثبت في الرواية فيه».
ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٤٨٢) فقال: حدثنا محمد بن الصَّلت، حدثنا حبان ابن علي، عن يونس وعقيل، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به.

أخو[١] مِنْدَل - عن عُقَيل[٢]، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله[٣] بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه ليثُ بن سعد[٤]، عن عُقَيل، عن ابن شِهاب: أنَّ النبيَّ ﷺ قال. . . ؟

فسمعتُ أبي يقول: مُرسَلٌ[٥] أشبهُ، لا يَحْتملُ[٦] هذا الكلامُ يكونُ[٧] كلامَ النبيِّ ﷺ .

---

(١) كذا في جميع النسخ بالواو في «أخو مندل»، والجادَّة أن يقال: «أخي مندل» بالياء، لأنه بدلٌ من «حبانَ»؛ لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أخو مندل.

(٢) هو: ابن خالد .

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): «عبدالله».

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (٥٧٥). ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٦٩٩) عن معمر ، عن الزهري، عن النبي ﷺ به مرسلاً .
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٨٧) عن عبدالله بن المبارك، عن حيوة، عن عقيل، عن الزهري، عن النبي ﷺ به مرسلاً .
ومن طريق سعيد بن منصور رواه أبو داود في "المراسيل" (٣١٣).
وكان الشيخ الألباني رحمه الله قد صحَّح هذا الحديث في السلسلة الصحيحة" (٩٨٦)، ثم ظهرت له علته، فَعَدَل عن تصحيحه، ورجح الإرسال، وقال في خاتمة بحثه في الموضع السابق: « وجملة القول أن الحديث لا يصحُّ ، فما جاء مخالفًا لهذا في بعض كتاباتي فأنا راجع عنه قائلاً: ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ». اهـ.

(٥) كذا في جميع النسخ، والتقدير: هو أشبهُ مرسلٌ، ولكنَّه جاء هنا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (ف): « لا يحمل ».

(٧) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أنْ يكونَ»؛ لكنْ يخرَّج ما هنا على حذف «أنْ»، ويجوزُ لك نصبُ الفعل ورفعه؛ قال العكبري: «إذا حُذِفَتْ «أنْ»، فمن العرب مَنْ يرفع الفعل المذكور، ومنهم من ينصبه بتقدير «أن». اهـ. =

فقلتُ لأبي: فَسَمِعَ حِبَّانُ من عُقَيل بن خالد ؟

قال: نعم، لا أعلمُ من العراقيين من سمع من عُقَيل إلا حِبَّانَ بنَ علي - أخو مِنْدَلٍ[1]- ومَخْلَد بن الحسين[2].

= قال ابن الأثير في "النهاية": « وهي لغةٌ فاشيةٌ في الحجاز، يقولون: يريدُ يَفْعَلَ، أي: أنْ يَفْعَلَ، وما أكثَرَ ما رأيتُهَا واردةً في كلام الشافعي رحمة الله عليه ».اهـ.
ومن شواهد حذف «أنْ» مع انتصاب الفعل وارتفاعه: قراءةُ الحسن البصري: ﴿تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ﴾[الزمر: ٦٤]، بنصب «أَعْبُدَ»، وقرأ الجمهور برفعه: «أَعْبُدُ»، وقولُ العرب: تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أنْ تراه، يروى بنصب: «تسمع»، ورفعه، وقولُ طَرَفَة بنِ العبد [من الطويل]:

أَلا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟!

يروى بنصب «أحضر» وبرفعه، وفي ذلك شواهد كثيرة.
انظر: "رسالة الشافعي" (الفقرة رقم: ١٦٨، ٧٣١، ١٧٣٢). وانظر: "سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٨٥)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص ٢٦٣-٢٦٤)، و"مغني اللبيب" (٢/ ٦٠٥)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٧٠-١٧٩)، و"التصريح، شرح التوضيح" للشيخ خالد الأزهري (٢/ ٢٤٥)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٠-٣١)، و"خزانة الأدب" (٨/ ٥٨٠- الشاهد رقم ٦٧٣).

(١) كذا في جميع النسخ، « أخو مندل »، والجادة: « أخا » بالألف؛ لأنه بدل من « حبانَ »؛ لكن ما في النسخ صحيح، ويخرَّج على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أخو مندل؛ وقد تقدَّم نحو ذلك في أول المسألة.

(٢) قال أبو داود (٢٦١١): « والصحيح أنه مرسل ».
وقال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب، لا يسنده كبيرُ أحدٍ غير جرير بن حازم، وإنما روي هذا الحديث عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً، وقد رواه حِبَّان بن علي العَنَزي، عن عقيل، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، ورواه الليث بن سعد، عن عقيل، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً ».
وقال الطحاوي (٥٧٢): « هذا الحديث عندنا ممَّا تفرَّد به جرير بن حازم، عن يونس بن يزيد بهذا الإسناد، ولا نعلم أحدًا شركه فيه، ولا نعلم أحدًا من =

١٠٢٥ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو حَيْوَة شُرَيح ابن يزيد الحِمصي، عن أبي بكر بن أبي مريم(١)، عن المُهاصِر بن حَبيب، عن المُسَيَّب بن مُهاجِر القرشي؛ قال: إنْ ظَنَنْتَ أن تَفِيَ بثلاثٍ فَاغْزُو(*) وإلا فلا تَغْزُو(*): إذا أُمِرْتَ أَطَعْتَ، وإذا لَقِيتَ العدوَّ

= أصحاب الزهري رواه عن الزهري غير يونس بن يزيد، غير أن أحمد بن شعيب [يعني النسائي] قد خالفنا في ذلك ، وذكر أن الحديث بهذا الإسناد قد شرك يونسَ ابن يزيد فيه عقيل بن خالد فرواه عن الزهري بهذا الإسناد ».

وقال الحاكم (١/ ٤٤٣):« هذا إسناد صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والخلاف فيه على الزهري من أربعة أوجه ».

وقال أيضًا (٢/ ١٠١):« صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف بين الناقلين فيه على الزهري ».

وقال البيهقي (٩/ ١٥٦):« تفرد به جرير بن حازم موصلاً، ورواه عثمان بن عمر، عن يونس، عن عقيل، عن الزهري، عن النبي ﷺ منقطعًا ».

(١) هو: أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم، قيل اسمه: بكير ، وقيل عبدالسلام .

(*) رُسِمت في جميع النسخ :« فاغزوا » و« فلا تغزوا » بإثبات الواو بعدها ألف، والخطاب لمفرد لا لجمع، فالجادة:« فاغزُ . . . فلا تغزُ » بحذف لام الفعل المعتل الآخر؛ لبناء الأمر في الموضع الأول، ولدخول « لا » الجازمة في الموضع الآخر. ويخرَّج ما في النسخ على وجهين:

الأول: إجراء المعتل مُجرى الصحيح.

والثاني: أنَّه على لغة بعض العرب في إشباع الحركات حتى تَنشأ عنها حروف. وقد تقدم ذكرهما في المسألة رقم (٢٢٨).

وأما الألفُ المرسومةُ بعد الواو في الموضعين: فزائدةٌ على طريقة المتقدمين من الكتَّاب في زيادة ألف بعد واو الفعل؛ قال النووي في شرحه للحديث (١٦) من "صحيح مسلم"- وفيه أنَّ رجلاً قال لعبدالله بن عمر: أَلَا تغزو ؟! - قال:« ويجوز أن يكتب « تغزوا » بالألف وبحذفها، فالأولُ قولُ الكتاب المتقدِّمين، والثاني قولُ بعض المتأخرين؛ وهو الأصحُّ، حكاهما ابن قتيبة فى أدب الكاتب ».اهـ. =

قاتَلتَ، وإذا غَنِمتَ أَدَّيْتَ ؟

فسمعتُهُما يقولانِ : إنما هو: [السَّائبُ](١) بن مهجان .

تَمَّ الجُزْءُ السَّادسُ بحمد الله وعَوْنِه

يَتلوه(٢) في الجُزْءِ السَّابعِ في حديث: سألتُ أبي وأبا زرعة عن رواية الأوزاعيِّ، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ

والحمدُ للَّه ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآلِهِ(٣)، وسلَّم(٤)



= من "شرح صحيح مسلم" (١/ ١٧٩). وانظر كلام ابن قتيبة في "أدب الكاتب" (ص٢٢٥-٢٢٦). وانظر تفصيل المسألة في كتاب "المطالع النصرية، للمطابع المِصْرية، في الأصول الخطية" للعلامة نصر الهوريني (ص ١٨٩-١٩٣).

(١) في جميع النسخ :«المسيب»، والتَّصويب من مصادر ترجمته، ومنها "التاريخ الكبير" (٤/ ١٥٥ رقم٢٣٠٦)، و"الجرح والتعديل" (٤/ ٢٤٤ رقم١٠٤٨)، و"الإصابة" (٥/ ٥ رقم٣٦٥٥)، وقد أطال ابن عساكر في ترجمته في "تاريخ دمشق"(٢٠/ ١٠٢-١٠٦)، وذكر الاختلاف في نسبه، وأنه يقال أيضًا: « مهجار » بالراء، وهناك من قال:« مهاجر »، و « مهاجن »، ولم يذكر أن أحدًا سَمَّاه: « المسيب ».

(٢) في (ف):«و يتلوه ».

(٣) زاد بعده في (ف) قوله:«وصحبه ».

(٤) زاد بعده في (ف):« تسليمًا كثيرًا »، ومن قوله:« تم الجزء السادس . . . » إلى هنا من (أ) و(ف) فقط، لكن بهامش (ش):«آخر الجزء السادس».

بِسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا

الجُزْءُ السَّابعُ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"، يَشْتَمِلُ على ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الجَنَائِزِ، والبُيُوعِ، وأَوَّلِ النِّكَاحِ[١]

١٠٢٦ - قال أبو محمد[٢]: سألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن رواية الأوزاعي[٤]، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كَبَّر في الصَّلاة على الجَنائز ؟

فقال: إنه لا يُوَصِّلُونَهُ[٥]؛ يقولون: عن أبي سَلَمة: أنَّ

(١) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم...» إلى هنا من (أ)، ومثله في (ف) إلا أنه قال: «يشتملُ على أخبار...» إلخ. وجاء بدلاً منه في (ت) و(ك): «علل أخبار رويت في الجنائز» فقط. وفي (ش): «ذكر علل أخبار رويت في الجنائز والبُيوع وأول النِّكاح» فقط.

(٢) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و(ك) فقط.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «سألت» بلا واو.
والحديث تقدم في المسألة رقم (٤٨٣) بهذا الإسناد عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى على جِنازة، فكبَّر عليها أربعًا، ثم أتى قبر الميِّت، فَحَثا عليه من قِبَلِ رأسِه ثلاثًا.

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٥) «لا يوصِّلونه» بتشديد الصاد المهملة من «وصَّل»، وهو بمعنى لا يَصِلُونَهُ». انظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٤١٠).
وقوله: «فقال» كذا جاء في جميع النسخ ! والسؤال موجَّه في صدر المسألة إلى أبي حاتم وأبي زرعة، فيحتمل ذلك أمرين:
الأوَّل: إمَّا أن يكون الجواب منهما جميعًا، فتخرَّج «قال» على الاجتزاء، =

النبيِّ ﷺ ... مُرسَلً[1]، إلا إسماعيلُ بنُ عَيَّاش وأبو[2] المُغِيرة[3]، فإنهما رويا عن الأوزاعي كذلك.

١٠٢٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه هَمَّام[4]، عن

= والأصلُ: «قالا»، ثمَّ حُذِفَتِ الألفُ، واجتزئ عنها بالفتحة قبلها، على لغة هوازن وعليا قيس في الاجتزاء بالحركات من حروف المد، وقد تقدم بيانها وبيان شواهدها في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

والثاني: أن يكون أراد: واحد منهما. فحذف الفاعل.

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) كذا في جميع النسخ بالواو، وكانت الجادَّة أن يقال: إلا إسماعيلَ بن عيَّاش وأبا المغيرة، بنصب المستثنى وما عطف عليه؛ لأنَّ الاستثناء هنا تامٌّ موجبٌ ، وفي مثل ذلك يجب النصب عند أكثر النحاة خاصَّة نحاة البصرة، لكنَّ ما وقع في النسخ جائزٌ على لغةٍ حكاها أبو حَيَّان عن بعض العرب يُجْرون الاستثناء التامَّ الموجب مجرى التامِّ غير الموجب، فيجوزُ في المستثنى على ذلك ثلاثة أوجه: النصبُ على الاستثناء، والرفعُ على الابتداء، والإتباعُ بدلاً من المستثنى منه.

إذا تقرَّر هذا، فما وقع في النسخ يخرَّج على الرفع على الابتداء، وخبره: قوله: «فإنهما رويا عن الأوزاعي كذلك»، ودخولُ الفاء على خبر المبتدأ جائزٌ مطلقًا عند الأخفش، وانظر تفصيل ذلك في "همع الهوامع" (١/ ٤٠٣- ٤٠٦). وانظر الكلام على اللغة التي حكاها أبو حيان في المسألة رقم (٩٩٧).

(٣) هو: عبدالقدوس بن الحجَّاج .

(٤) هو: ابن يحيى العَوْذي. ولم نقف على روايته على هذا الوجه ،ولكن الحديث رواه الإمام أحمد (١/ ٣٨ رقم ٢٦٤) عن عفان، عن همام، عن قتادة، عن قزعة، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ ، به هكذا بزيادة « عمر ».

وقال البزار في "مسنده" (١/ ٢١٨):« ورواه همام أيضًا، عن قتادة، عن قزعة ويحيى بن رؤبة، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٦١):« وأما حديث قزعة: فأسنده ابن عمر،عن عمر، عن النبي ﷺ».

قَتادة، عن قَزَعَة[١]، عن ابن عمر[٢]، عن النبيِّ ﷺ قال[٣]: « **إِنَّ المَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ** » ؟

قال أبي: ورواه شُعْبَةُ[٤]، وابنُ أبي عَروبة[٥]، وعمر بن إبراهيم، عن قَتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبو زرعة: رواه[٦] بعضُهم عن هَمَّام[٧]، عن قَتادة، عن يحيى ابن رُؤْبَة، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي زرعة: أَيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: مِنْ حديث هَمَّام - يعني: قَتادة: عن قَزَعَة - أشبهُ .

قلتُ: فحديثُ سعيد بن المسيّب ؟

فقال: هما حديثانِ قد رواهما[٨] جميعًا[٩].

---

(١) هو: ابن يحيى .

(٢) في (ت) و(ك): « عن ابن عمه ».

(٣) قوله: « قال » ليس في (أ) و(ش).

(٤) روايته أخرجها البخاري (١٢٩٢)، ومسلم (٩٢٧).

(٥) هو: سعيد . وروايته أخرجها أحمد (١/ ٥١ رقم٣٦٦)، ومسلم (٩٢٧).

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « روى ».

(٧) رواية همام على هذا الوجه ذكرها البزار في "مسنده" (١/ ٢١٨)، والمزي في "تحفة الأشراف" (٨/ ٦٠)، وقال البزار: « ولا نعلم أحدًا روى هذا الحديث عن قزعة ويحيى بن رؤبة إلا همامٌ، عن قتادة ».

(٨) يعني : قتادة .

(٩) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٩) هذا الحديث ،وأطال في ذكر الاختلاف فيه، فانظره إن شئت.

١٠٢٨ - وسألتُ[١] **أبا زرعة** عن حديثٍ رواه الدَّراوَرْدي[٢]، عن كَثير بن زيد، عن زينب ابْنتِ[٣] نُبَيْط[٤]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ علَّم قبرَ عثمان بن مَظْعون بِصَخْرة ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ، يُخالَفُ الدَّرَاوَرْدي فيه؛ يرويه حاتِم[٥] وغيرُه[٦]، عن كَثير بن زيد، عن المُطَّلِب بن عبدالله بن حَنْطَب؛ وهو الصَّحيحُ[٧].

١٠٢٩ - وسألتُ[٨] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن المبارك[٩]، عن ابن

---

(١) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٩٦-٩٧/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٧٩٥).

(٢) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها ابن ماجه (١٥٦١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٦٨).

(٣) في (ك): « ابنة »، والمثبت من بقيَّة النسخ، وله وجه صحيح في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٤) هي: امرأة أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٥) هو: ابن إسماعيل . وروايته اخرجها أبو داود في "سننه" (٣٢٠٦)، وابن شبَّة في "تاريخ المدينة" (١/ ١٠٢)، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٤١٢).

(٦) رواه أبو داود أيضًا (٣٢٠٦) من طريق سعيد بن سالم، عن كثير بن زيد، عن المطلب به، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٤١٢).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٣٩٩-٤٠٠) من طريق الواقدي، عن كثير بن زيد ، به .

(٧) قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٧٩٥): « وإسناده حسنٌ، ليس فيه إلا كثير بن زيد راويه عن المطَّلب، وهو صدوق وقد بيَّن المطَّلب أن مخبرًا أخبره به ولم يُسَمِّه، ولا يضرُّ إبهام الصحابي ».

(٨) تقدمت هذه المسألة بنصها برقم (٢١٣)، وستأتي مختصرة برقم (١٠٩٢).

(٩) هو: عبدالله .

جابر[١]، عن بُسْر[٢] بن عُبَيدالله، عن أبي إدريس[٣]، عن واثِلَة[٤]، عن أبي مَرْثَد[٥]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا تُصَلُّوا إلى القُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا** »؟

قال أبي: يَرَوْنَ أن ابنَ[٦] المبارك وَهِمَ في هذا الحديث؛ أدخلَ أبا إدريس الخَوْلانيَّ بين بُسْر بن عُبَيدالله وبين واثِلَة.

ورواه عيسى بنُ يونس، وصَدَقَةُ بنُ خالد، والوليدُ بنُ مسلم، فقالوا كلُّهم: عن ابن جابر، عن بُسْر[٧] بن عُبَيدالله؛ قال: سمعتُ واثِلَةَ بنَ الأَسْقَع يُحدِّث عن أبي مَرْثَد الغَنَوِي، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: بُسْرٌ قد سمع من واثِلَة، كثيرًا مَّا[٨] يُحدِّثُ بُسْرٌ عن أبي إدريس؛ فغَلِطَ ابنُ المبارك، وظَنَّ أنَّ هذا ممَّا روى[٩] عن أبي إدريس، عن واثِلَة. وقد سمع هذا الحديثَ بُسْرٌ مِنْ واثِلَة نفسِه؛ لأنَّ أهلَ الشام أعرفُ بحديثهم.

١٠٣٠ - وسألتُ[١٠] **أبي** عن حديثٍ رواه المُؤَمَّل بن إسماعيل، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عليِّ بن زيد، عن جابر[١١]، عن ابن عباس:

---

(١) هو: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.
(٢) في (ش) و(ك): « بشر ».
(٣) هو: عائذ الله بن عبدالله الخولاني.
(٤) هو: ابن الأسقع.
(٥) هو: كَنَّاز بن الحصين الغَنَوي.
(٦) قوله: « ابن » سقط من (ك).
(٧) من قوله: « وصدقة بن خالد ... » إلى هنا سقط من (ف).
(٨) في المسألة المتقدمة برقم (٢١٣): « وكثيرًا مَّا » بالواو.
(٩) أي: مما رواه بُسْرُ بنُ عبدالله.
(١٠) انظر المسألة رقم (١٠٥٠).
(١١) هو: ابن زيد.

أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على النَّجاشي ؟

قال أبي[١]: حدَّثنا أبو سَلَمة[٢]؛ قال: ثنا حمَّاد، عن عليِّ بن زيد، عن رجُلٍ، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على النَّجاشي[٣].

قال أبي: حديثُ موسى[٤] أصَحُّ.

١٠٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُؤَمَّلُ[٥]، والعلاءُ بن عبدالجبَّار، وجماعةٌ، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثُمامَة بن عبدالله، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على صَبِيٍّ - أو صَبِيَّة - فلمَّا دُفِنَ قال: « **لَوْ عُوفِيَ أَحَدٌ مِنْ عَذَابِ**[٦] **القَبْرِ، لَعُوفِيَ هَذَا الصَّبِيُّ** » ؟

قال أبي: حدَّثنا أبو سَلَمة[٧]؛ قال: حدَّثنا حمَّاد[٨]، عن ثُمامَة: أنَّ النبيَّ ﷺ ... مُرسَلٌ[٩]؛ وهذا أصَحُّ وأقوى من حديث العلاء والمُؤَمَّل[١٠].

---

(١) قوله: « أبي » ليس في (ف). (٢) هو: التَّبُوذَكي، واسمه: موسى بن إسماعيل.

(٣) الحديث رواه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٥٤ رقم ٢٢٩٢) فقال: حدثنا عفان ابن مسلم، عن حمَّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن رجل، عن ابن عباس، فذكره.

(٤) أي: حديث أبي سلمة التَّبوذَكي.

(٥) هو: ابن إسماعيل. (٦) في (ت) و(ك): « العذاب ».

(٧) هو: التَّبوذَكي موسى بن إسماعيل. وروايته ذكرها الضياء في "المختارة" (٥/ ٢٠١).

(٨) في (ك): « جماعة »، وكذا كانت في (ت)، ثم صوِّبت.

(٩) قوله: « مرسل » ليس في (ت) و(ك)، وما أثبتناه من بقية النسخ جار على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١٠) قال الضياء في "المختارة" (٥/ ٢٠١): «وقد رواه غير واحد متصلاً كما أخرجناه، منهم: المؤمل بن إسماعيل، والعلاء بن عبد الجبار، والله أعلم ». =

١٠٣٢ - أنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم رَحِمَهُ اللهُ ؛ قال[١]: حدَّثنا[٢] أبي، عن أبي سَلَمة[٣]، عن حمَّاد[٤]، عن عثمان بن حَكيم: أنَّ جاريةً لثَقِيف بَغَتْ[٥]، فوَلَدَتْ من الليل، فسألوا الحَسَنَ؛ فقال الحسن: صَلُّوا عليه[٦].

= والحديث رواه أبو يعلى - كما في "المطالب العالية" (٤٥٣٢)-، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (١٤٣٥)، والطبراني في "الأوسط" (٢٧٥٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢/١٠٨)، والضياء في "المختارة" (١٨٢٤ و١٨٢٥ و١٨٢٦) من طريق إبراهيم بن الحجَّاج، عن حمَّاد، عن ثمامة، عن أنس، به.
قال الطبراني :« لم يرو هذا الحديث عن ثمامة إلا حماد ».
واستنكره الذهبي في "الميزان" (١/ ٣٧٢). وقال ابن حجر في "المطالب العالية" (٤٥٣٢) بعد أن عزاه لأبي يعلى:« إسناده صحيح ».
ورواه عبدالله بن أحمد في "السنة" (١٤٣٤) عن أبيه، عن وكيع، عن حمَّاد، عن ثمامة، عن أنس، به. ورواه الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٢١ رقم٣٨٥٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن وكيع، عن حمَّاد، عن ثمامة، عن البراء بن عازب، عن أبي أيوب ، به مرفوعًا .
قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٤٢/ب):« يرويه حماد بن سلمة واختُلِف عنه، فرواه حَرَمي بن عمارة وسعيد بن عاصم الملح [كذا]- شيخ بصري- عن حمَّاد بن سلمة، عن ثمامة، عن أنس، وخالفهما وكيع وأبو عمر الحوضي روياه عن حمَّاد، عن ثمامة مرسلاً، وهو الصَّحيح ». وانظر "المختارة" (٥/ ٢٠١).

(١) من قوله:« أنا أبو محمد . . . » إلى هنا ليس في (ف).
(٢) في (ف):« وحدثنا ».
(٣) هو: التَّبوذَكي موسى بن إسماعيل.
(٤) هو: ابن سلمة .
(٥) أي: زَنَتْ . "النهاية" (١/ ١٤٤).
(٦) كذا في جميع النسخ! وفي النص إشكال، ويبدو أن المعنى: أن الجاريةَ التي بَغَتْ ولَدَتْ فماتت -أو مات ولدُها-، فسألوا الحسن البصري، فقال: صلُّوا عليها، أو عليه. وهذا يتعلق بمسألة خلافية عَرَضَ لها الحافظُ ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١٣١)، وهي: هل يُصلَّى على المحدود؟ فنقل عن القاضي عياض قوله:« لم يختلف العلماءُ في الصَّلاة على أهل الفِسْق والمعاصي والمقتولين في الحدود، وإن كرِهَ =

قال أبي: لَيْتَهُ لم يكُنْ بكرَ بن عثمان والدَ محمد بن بكر البُرْساني[(١)]! والبُرْساني هو: محمد بن بكر بن عثمان، وما أخوفَني أنه خطأٌ[(٢)] ! لعله أراد بكرَ بن عثمان .

١٠٣٣ - وسألتُ[(٣)] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو الوليد[(٤)]، عن حمَّاد ابن سَلَمة، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: كان بالمدينة حَفَّارانِ: واحدٌ يَلْحَدُ [(٥)]، والآخرُ يَشُقُّ[(٦)]، فلمَّا تُوُفِّيَ النبيُّ ﷺ، بعثوا إليهما، فسَبَقَ بالمجيء الذي يَلْحَدُ ؟

= بعضُهم ذلك لأهل الفضل، إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاربين، وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نِفاس الزِّنیٰ، وما ذهب إليه الزُّهري وقتادة . . . » إلخ .
والذي ذهب إليه الزهري وقتادة ذكره ابن حجر قبل ذلك، فقال:« وعن الزهري: لا يُصَلَّى على المرجوم، ولا على قاتل نفسه، وعن قتادة: لا يُصَلَّى على المولود من الزنیٰ ».اهـ. وانظر "مصنف عبدالرزاق" (٣/ ٥٣٣-٥٣٤).

(١) معناه: أن أبا حاتم يتوقَّع أن قوله:« عثمان بن حكيم » خطأ، وصوابه:« بكر بن عثمان ».

(٢) في (ش):« أخطأ ».

(٣) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٨٥/ مخطوط) بعض هذا النص بتصرف، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٧٨٣).

(٤) هو: الطَّيالسي، هشام بن عبدالملك . وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٩٥). وتابعه يزيد بن هارون وحجاج بن منهال في وجه عنه. أما رواية يزيد ابن هارون: فأخرجها ابن سعد في الموضع السابق.
أما رواية حجاج بن منهال فأخرجها ابن عبد البر في "التمهيد"(٢٢/ ٢٩٧)، لكن حكى الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٧/ أ) أن حجاجًا أرسله، ولم يذكر فيه عائشة!.

(٥) أي: يَحفِرُ القبورَ لحْدًا، واللَّحْدُ: الشَّقُّ الذي يُعْمَلُ في جانبِ القبر لموضع الميت؛ لأنه قد أُمِيلَ عن وسَط القبر إلى جانبه . "النهاية" (٤/ ٢٣٦).

(٦) أي: يَحفِرُ القبورَ شقًّا، بحيثُ يكون الشَّقُّ في وسَط القبر .

قال أبي: حدَّثنا أبو سَلَمة[١]؛ قال: حدَّثنا حمَّاد، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، بلا عائِشَة؛ وهذا الصَّحيحُ: بلا عائِشَة[٢].

قلتُ لأبي: الخطأُ مِنْ أبي الوليد؟

قال: لا أدري؛ من أبي الوليد، أو من حمَّاد[٣]؟

١٠٣٤ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه عبد الوارث[٥]، عن أيُّوب[٦]، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه[٧]، عن عائِشَة: أنَّ

(١) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.

(٢) الحديث أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ٢٣١ رقم٥٤٦) عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً، ليس فيه ذكر لعائشة. ومن طريق مالك أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٩٦)، وابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (١/ ١٥٤). وأخرجه ابن سعد أيضًا (٢/ ٢٩٥ و٢٩٦) من طريق همام بن يحيى وأنس بن عياض، كلاهما عن هشام، عن أبيه مرسلاً كذلك. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٦٣١) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن هشام بن عروة، عن فقهاء أهل المدينة. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٣٨٤) عن معمر، عن هشام بن عروة، قال: كان بالمدينة رجلان... فذكره.
قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٧/ أ): «هو حديث يرويه هشام بن عروة، واختُلِف عنه، فرواه عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، وأرسله حجَّاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن هشام، عن أبيه. وكذلك رواه مالك وابن عيينة مرسلاً، وهو المحفوظ».

(٣) تقدم أن يزيد بن هارون وحجَّاج بن منهال تابعا أبا الوليد؛ وهذا مما يقوي أن الخطأ من حماد.

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١٠٤٢)، وفيها زيادة على ما ها هنا، وسيأتي تخريج الحديث هناك.

(٥) هو: ابن سعيد.

(٦) هو: ابن أبي تميمة السَّختِياني.

(٧) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدِّيق.

النبيَّ ﷺ كُفِّن في ثلاثة أثواب ؟

قال أبي: حدَّثنا عمرو بن مرزوق؛ قال: أخبرنا شُعْبَة[(١)]؛ قال: قلتُ لعبدالرحمٰن - يعني: ابنَ القاسم -: مَنْ حدَّثك حديثَ النبيِّ ﷺ: أنه كُفِّن في ثلاثة أثواب ؟ فقال: حدَّثنا أبو جعفر محمد بن عليٍّ: أنَّ النبيَّ ﷺ كُفِّن . . . .

١٠٣٥ - وسُئِلَ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه هُدْبَة[(٣)]، عن حمَّاد بن سَلَمَة[(٤)]، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن

---

(١) في (ك): «أما شعبة» بدل: «أخبرنا شعبة».

(٢) ذكر بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٦٠)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٦٩)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٦٢/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٣٧)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٠٤٦) و(١٠٩٤).

(٣) تصحفت في (ف) إلى «هديَّة»، و هو: ابن خالد .

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٩٧) من طريق موسى بن إسماعيل، وابن حزم في "المحلى" (١/ ٢٥٠) و(٢/ ٢٣) من طريق الحجاج بن المنهال، كلاهما عن حماد، به . وقال البخاري عقبها: «ولا يصحُّ».
ورواه البزار في "مسنده" (١٤٨/ أ/ مسند أبي هريرة) من طريق عبدالوهاب - وهو الثقفي - ورواه البزار أيضًا، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٣٤) من طريق أبي بحر البكراوي، ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١٧)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٧٤ رقم٦٢٤) من طريق محمد بن شجاع، كلاهما عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، به .
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٠٢) من طريق ابن لهيعة، عن حُنين بن أبي حكيم، عن صفوان بن أبي سليم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعًا.
قال البيهقي: «ابن لهيعة وحنين لا يُحتجُّ بهما، والمحفوظ من حديث أبي سلمة ما أشار إليه البخاري؛ موقوف من قول أبي هريرة».

النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: موقوفٌ على[1] أبي هريرة، لا يرفَعُهُ الثِّقات[2].

---

(١) كذا في (ش)، ومثله في "الإمام"، وفي بقية النسخ: « عن ».

(٢) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١١٥٢ و١١٩٩٨) من طريق عبدة بن سليمان ويزيد بن هارون، والبخار ي في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٩٧) من طريق عبدالعزيز الدَّرَاوَرْدي، والبزار في "مسنده" (١٤٨/ أ/ مسند أبي هريرة) من طريق ثابت بن يزيد، والدَّراوَرْدي، وابن المنذر في "الأوسط" (٥/ ٣٥٠) من طريق ابن عُلَيَّة، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٣٥) من طريق المعتمر بن سليمان، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٠٢) من طريق عبدالوهاب بن عطاء، جميعهم عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، موقوفًا عليه .

قال البخاري: « وهذا أشبه ». ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (٢٤٥) عن البخاري أيضًا أنه قال: « إن أحمد بن حنبل وعلي بن عبدالله [أي: المديني] قالا: لا يصحُّ في هذا الباب شيء ». وقال أبو داود في "مسائله" (١٩٦٤): « سمعت أحمد ذكر في « من غسَّل ميِّتًا فليغتَسِل » فقال: ليس يثبت فيه حديث ».

وقال ابن المنذر : « الاغتسال من غسل الميت لا يجب، وليس فيه خبر يثبت ».

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٠٢): « هذا هو الصَّحيح؛ موقوفًا »، ثم روى بإسناده إلى محمد بن يحيى الذُّهلي أنه قال: لا أعلم في: « من غسَّل ميِّتًا فليغتَسِل » حديثًا ثابتًا، ولو ثبت لزمنا استعماله .

وانظر طرق هذا الحديث والكلام عليها في "العلل" للدارقطني (١٧٧٠ و١٩٥٤)، و"الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ٣٧٢-٣٩١)، و(٣/ ٥٨-٦٥)، و"تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي" (١/ ١٨٠)، و"البدر المنير" لابن الملقن (٢/ ٦١-٦٩/ مخطوط)، و"فتح الباري" لابن حجر (٣/ ١٢٧)، و"التلخيص الحبير" (١٨٢)، والتعليق على "الخلافيات" للبيهقي (٣/ ٢٧٣-٢٩١).

فائدة : قال ابن المنذر في "الأوسط" (٥/ ٣٥١): « أجمع أهل العلم على أن رجلاً لو مسَّ جِيفةً، أو دمًا، أو خِنزيرًا ميتًا : أن الوضوءَ غيرُ واجب عليه؛ فالمسلم الميت أحرى أن لا يكون على من مسَّه طهارة ».

١٠٣٦ - **وسُئِلَ أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن الحسن[١] بن زَبالَة[٢]، عن سُلَيمان بن بلال، عن عبدالحكيم بن عبدالله بن أبي فَرْوَة[٣]، عن يعقوب بن عُتبَة، عن عُرْوَة بن الزُّبَير، عن عائِشَة، عن أبي بكر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ المَيِّتَ يُنْضَحُ[٤] عَلَيْهِ الحَمِيمُ[٥] بِبُكَاءِ الحَيِّ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ ، وابنُ زَبالَة ضعيفُ الحديث[٦].

١٠٣٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ حدَّثَناه، عن إسماعيل بن موسى[٧]؛ قال: ثنا شَريك[٨]، عن عُبَيدالله بن سعد؛ قال: حدَّثني

(١) في (ك): « حسن ».
(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٦٤)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٣٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٧).
(٣) في (ك): « بُرْدَة » بدل: « فروة ».
(٤) في (ف): « لَيُنْضَحُ ».
(٥) الحَميمُ: الماء الحُارُّ . "المصباح المنير" (ص ١٥٣).
(٦) قال البزار في "مسنده" (٦٤): « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكر عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه، وعبدالحكيم بن عبدالله رجل من أهل المدينة مشهور، صالح الحديث، ويعقوب بن عتبة مشهور، ومحمد بن الحسن هذا ليِّن الحديث؛ لأنه روى أحاديث لم يتابع عليها، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم، وهو يعرف بمحمد بن الحسن بن زبالة المخزومي ».
وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٨٠٦) في محمد بن الحسن هذا: « ولقد أتى في هذه الرواية بطامة؛ لأن المشهور أن عائشة كانت تنكر هذا الإطلاق كما سيأتي ».
(٧) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/١٣٣). ورواه البخاري أيضًا من طريق أبي نضرة، عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال لعشرةٍ: « آخرُكُم موتًا في النَّار »، وكان سمرة آخرَهم . ثم قال البخاري: « ووقع في النَّار، فمات ».
(٨) هو: ابن عبدالله النَّخعي، القاضي .

رَجُل من أهل سُوقِنا من الحَمَّالين يقال له: حُجْرٌ؛ قال: غَلا السِّعْرُ بالمدينة، قال: فجَلَبْتُ إليها[١]، قال[٢]: فجلستُ إلى أبي هريرة، فقال لي[٣]: مِنْ أينَ أنت؟ قلتُ: من أهل البصرة، قال: ما فعل سَمُرَةُ بنُ جُنْدُب؟ قلتُ: حَيٌّ، قال: آللهِ، فقلتُ[٤]: آللهِ[٥]، فقال أبو هريرة: ما مِنْ أحدٍ أحبُّ إلَيَّ بَقاءً منه. قال: قلتُ: ولِمَ ذاك[٦]؟ قال: قال لي رسولُ الله ﷺ[٧] ولحذيفةَ ولهُ -يعني[٨] سَمُرَةَ بنَ جُنْدُب-: «آخِرُكُمْ مَوتًا في النَّارِ»؟

قال أبي: ليس فيه حُذَيفة[٩].

---

(١) لعل المراد: فجلبتُ إليها بضائعَ، أو نحو هذا، والله أعلم.

(٢) قوله: «قال» سقط من (أ) و(ش).

(٣) قوله: «لي» ليس في (ك).

(٤) في (أ) و(ك): «قلت».

(٥) قوله: «فقلت آلله» سقط من (ش).

(٦) في (ت) و(ك): «ذلك».

(٧) في (ف): «النبي ﷺ» بدل: «رسول الله ﷺ».

(٨) في (ك): «معنى».

(٩) تقدم أن البخاري أخرج الحديث في "التاريخ الأوسط"، ثم قال: «ووقع في النَّار، فمات». وقال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" رقم (٩٩٦)- في ترجمة سمرة -: «سكن البصرة، وكان زياد يستخلِفُه عليها ستةَ أشهر، وعلى الكوفة ستةَ أشهر، فلما مات زياد استخلفَه على البصرة، فأقرَّه معاوية عليها عامًا أو نحوه، ثم عزله، وكان شديدًا على الحَروريَّة؛ كان إذا أُتي بواحدٍ منهم قتله، ولم يُقِلْه، ويقول: شرُّ قتلى تحت أديم السَّماء؛ يُكفِّرون المسلمين، ويَسفِكون الدِّماء. فالحَروريَّة ومن قاربهم في مذهبهم يطعَنون عليه، وينالون منه. وكان ابن سيرين والحسن وفضَلاء أهل البصرة يُثنون عليه، ويجيبون عنه».
وقال أيضًا: «وكان سمرةُ من الحفَّاظ المكثرين عن رسول الله ﷺ، وكانت وفاتُه بالبصرة في خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين؛ سقط في قِدْرٍ مملوءةٍ ماءً حارًّا كان يتعالجُ بالقعود عليها من كُزازٍ شديد أصابه، فسقط في القِدْر الحارَّة فمات، =

١٠٣٨ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه خالد بن مَخْلَد القَطواني[٢]، عن عبدالرحمٰن بن عبدالعزيز الأنصاري؛ قال: أخبرني الزُّهْري، عن عبدالرحمٰن بن كعب بن مالك، عن أبيه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**مَنْ رَأى**[٣] **مَقْتَلَ حَمْزَةَ ؟**»، فقال رجل: أنا رأيتُ مُقْتَلَهُ[٤]، فانطَلَقَ حتى أَراناه، فخرجَ[٥] حتى وقفَ على حمزة، فرآه قد شُقَّ بطنُه؛ قد مُثِّلَ به. قال: يا رسولَ الله ! مُثِّلَ به والله[٦]! فكَرِهَ رسولُ الله ﷺ أن ينظرَ إليه، ووقف بين ظَهْرانَي القَتْلى؛ قال: «**أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلاءِ القَوْمِ، لُفُّوهُمْ في دِمَائِهِمْ؛ فإِنَّهُ لَيسَ جَرِيحٌ**[٧] **يُجْرَحُ في اللهِ إِلَّا جَاءَ جُرْحُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ يَدْمَى، لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ، وَرِيحُهُ رِيحُ المِسْكِ. قَدِّموا أَكْثَرَ القَومِ قُرْآنًا، وَاجْعَلوهُ في اللَّحْدِ**» ؟

= فكان ذلك تصديقًا لقول رسول الله ﷺ له ولأبي هريرة ولثالث معهما: " آخرُكُم موتًا في النَّار " ».

(١) انظر المسألة رقم (١٠١٥).

(٢) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ١٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٧٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١١) على هذا الوجه، وكذا ذكرها ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٥٦)؛ لكن ذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٧/أ) أن عبدالرحمٰن هذا - وهو: ابن عبد العزيز بن عبدالله بن عثمان بن حنيف الأُمامي من ولد أبي أُمامة - رواه هو والليث بن سعد، عن الزهري، عن عبدالرحمٰن بن كعب بن مالك، عن جابر .اهـ. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٨٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ٨٢ رقم ١٦٧)، وفي "الدعاء"(١٩٧٣). قال الحافظ ابن حجر عن هذا الطريق: « وهو خطأ أيضًا، وعبدالرحمن هذا ضعيف ».

(٣) في (ف): « قتل » بدل: « رأى ».

(٤) في (أ) و(ش): « مقتل حمزة ».

(٥) أي: النبي ﷺ .

(٦) قوله: « والله » ليس في (أ) و(ش).

(٧) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « جرح ».

قال أبي: يُروىٰ هذا الحديثُ عن الزُّهْري، عن ابن كعب بن مالك، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ [١].

وعبدُالرحمٰن[٢] هذا[٣]: شيخٌ مَدَنيٌّ مُضطَرِبُ الحديث[٤].

١٠٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يعقوب بن كعب الحَلَبي، عن عيسى بن يونس، عن بَشِيرٍ أبي[٥] إسماعيل، عن يحيى بن عَبَّاد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه خرجَ في جِنازَة، فعَرَضَ عليه رجُلٌ دابَّتَهُ، فلم يركَبْ، فلما دفنَها عَرَضَ عليه رجُل آخَرُ[٦] دابَّته، فركبَ؟

(١) من هذا الوجه أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣٤٣) من طريق الليث، عن ابن شهاب الزهري، به. وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/١٢٧/أ) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «وقول الليث أشبه بالصَّواب».
وقال الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٥٦) بعد أن ذكر الاختلاف في هذا الحديث: «ولا يخفى على الحاذق أن رواية الليث أرجحُ هذه الروايات - كما قررناه -؛ وأن البخاري لا يُعِلُّ الحديث بمجرَّد الاختلاف».

(٢) يعني: ابن عبدالعزيز الأنصاري، الراوي عن الزهري.

(٣) قوله: «هذا» ليس في (ف).

(٤) وكذا قال عن هذا الراوي في "الجرح والتعديل" (٥/٢٦٠ رقم ١٢٣١).

(٥) في (ش) و(ف): «ابن» بدل: «أبي»، والمثبت هو الصَّواب - إن شاء الله - فبشير هذا هو: ابن سليمان أبو إسماعيل الكِنْدي - ويقال: النَّهْدي - وهو يروي عن يحيى بن عبَّاد أبي هُبيرة - كما في "المعرفة والتاريخ" للفسوي (٣/١١٨)-، وقال الدُّوري في "تاريخه" (٢٥٣٩): «سمعت يحيى [يعني: ابن معين] يقول: بشير أبو إسماعيل هو: بشير بن سلمان».
وعليه فالذي يظهر أن ما سيأتي في المسألة التالية متمِّمٌ لهذه المسألة؛ على نقصٍ فيها كما سيأتي التنبيه عليه، والله أعلم.

(٦) قوله: «آخر» سقط من (ك).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى بن عَبَّاد أبو هُبَيرة: أنَّ النبيَّ ﷺ ... مُرسَلً[(١)]؛ فغَلِطَ يعقوب، إلا أن يكونَ حُدِّثَ عيسى على خبر الصِّحَّة، فجعَلَ: كُنيةُ يحيى بن عَبَّاد: أبو هريرة[(٢)]، وزاد فيه: « عن »[(٣)].

---

(١) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، تقدَّم التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) كذا في جميع النسخ :« أبو هريرة » بالرفع، والجادَّة :« فجعل كُنيةَ يحيى بن عبَّاد أبا هريرة » بنصب:« كنيةَ » و « أبا هريرة » على أنهما مفعولا « جعل ».
ويُخرَّج ما في النسخ على وجهين:
الأوَّل: أن تُضبط « كنيةُ » بالرفع على أنها مبتدأ ، خبرُه :« أبو هريرة »، وجملة المبتدأ والخبر في محل المفعول الثاني لـ« جعل » ، والمفعولُ الأول ضميرُ الشَّأن المنويّ ،والتقدير : فجَعَلَه -أي: فجعَلَ الشَّأنَ- كنيةُ يحيى بن عباد أبو هريرة. انظر تفصيلَ القول على ضمير الشأن وحذفه مفعولاً أوَّل في باب «ظن» في التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).
والثاني: أن تضبط «كُنْيَةَ» بالنصب على أنها المفعولُ الأول، وقوله:«أبو هريرة» هو المفعولُ الثاني، وهو منصوبٌ أيضًا، ومجيئُه بالواو هنا صحيح؛ وله وجهان ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢) الوجهين الأول والثالث.

(٣) المعنىٰ: أن عيسى حُدِّث بالخبر على الوجه الصحيح، أي: مرسلاً، غير أنه أخطأ؛ فصحَّف ، وزاد:« عن »، فجعله متصلاً .
وتحتمل العبارة وجهًا آخرَ بأن تُضبط « حدَّث » بالبناء للفاعل، ويكون المعنىٰ : أن عيسى حدَّث بالخبر على الوجه الصحيح، مرسلاً، غير أنه صحَّف « أبي هبيرة » فجعله:« أبي هريرة »، ولما سمع يعقوب الإسناد زاد :« عن »، فشارك عيسى في الخطأ ، والله تعالى أعلم .
وقد روي الحديث عن أبي هريرة من غير هذا الطريق . فأخرج ابن أبي شيبة في المصنف" (١١٢٥٤) عن وكيع، عن سفيان [وهو الثوري]، عن أبي همام السَّكوني - وهو الوليد بن قيس - عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ أُتِيَ بدابة وهو في جنازة فلم يركب، فلما انصرف ركب .

١٠٤٠ - وسمعتُ[١] أبي يقول: حدَّثنا عبدالصَّمد بن عبدالعزيز العطَّار؛ قال: حدَّثنا بَشير[٢] بن سلمان[٣].

١٠٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عثمان المُؤَذِّن[٤]، عن أبيه، عن عاصم[٥]، عن أبي وائل[٦]، عن عبدالله[٧]، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَمُوتُ لَهُما ثَلاثَةٌ ... » ؟

قال أبي: رواه حمَّاد[٨]، عن عاصم، عن أبي وائل: أنَّ النبيَّ ﷺ.

[قلتُ][٩] لأبي[١٠]: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال أبي: قد تُوبِعَ الهيثَم بن جَهْم[١١] في هذه الرِّواية موصولاً[١٢].

---

(١) هذه المسألة تابعة للمسألة السابقة - فيما يظهر - وأفردناها بترقيم مستقل مراعاة لترقيم الطبعة الأولى.

(٢) في (ف): « بشر ».

(٣) في (ك): « سليمان ».
وقد جاءت هذه المسألة ناقصة في جميع النسخ ! والظاهر: أنها متمِّمة للمسألة التي قبلها، كما سبقت الإشارة إليه؛ فكأن أبا حاتم يعني: أن بشيرًا أبا إسماعيل المذكور في المسألة السابقة هو: بشير بن سلمان، والله أعلم.

(٤) هو: عثمان بن الهيثم بن جَهْم. وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/١٨٨ رقم ١٠٤١٤).

(٥) هو: ابن أبي النَّجود.

(٦) هو: شقيق بن سلمة.

(٧) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٨) هو: ابن زيد، أو: ابن سلمة، وكلاهما روي عنه هذا الحديث كما سيأتي في التخريج آخر المسألة، لكن كلاهما وصلاه، فلعل ثَمَّ اختلافًا على أحدهما لم نقف عليه.

(٩) في جميع النسخ: « قال » !

(١٠) في (ك): « لي أبي ».

(١١) يعني: والد عثمان المؤذِّن.

(١٢) تابعه: زائدة بن قدامة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة: =

١٠٤٢ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه[٢] عبدالوارث[٣]، عن أيُّوب[٤]، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه[٥]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كُفِّنَ في ثلاثة أثواب؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه شُعْبَةُ[٦]، عن عبدالرحمٰن بن القاسم: أنَّ النبيَّ ﷺ كُفِّنَ . . . .

قال شُعْبة: فقلتُ لعبدالرحمٰن بن القاسم: مَن حدَّثك؟ قال: أبو جعفر محمد بن علي[٧]؛ وهو الصَّحيحُ[٨].

= أما رواية زائدة: فأخرجها البزار في "مسنده" (١٧٢٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٨٥).

وأما رواية حماد بن زيد: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٣٩ رقم١٠٢٤٠).

وأما رواية حماد بن سلمة: فأخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٤٢١ رقم٣٩٩٥). وذكر الدارقطني في "العلل" (٧٠٣) هذا الحديث، وذكر الاختلاف على عاصم في كونه من روايته عن زِرِّ بن حبيش عن ابن مسعود موقوفًا، أو عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعًا. وقال: « ولعل عاصمًا حفظ عنهما ».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٠٣٤).

(٢) قوله: « رواه » سقط من (ك).

(٣) هو: ابن سعيد .

(٤) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٥) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق .

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٨٣)، و(٣/ ٢٠٥).

(٧) أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦١٦٩) عن ابن جريج؛ قال: سمعت محمد بن علي بن حسين يقول: بلغنا أن النبيَّ ﷺ كُفِّن في ثلاثة أثواب . . . الحديث .

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٨٤) من طريق جعفر بن محمد وجابر الجعفي، كلاهما عن محمد بن علي بن الحسين، به مرسلاً .

(٨) قوله: « وهو الصحيح » من قول أبي حاتم .

قلتُ لأبي: الوَهَمُ من عبد الوارث ؟

قال: لا أدري؛ مِنْ عبدالوارث هو، أو من أيُّوب(١) !

١٠٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حُمَيد بن هلال - في قَتْلى يوم أُحد - فقال النبيُّ ﷺ: « **احْفِرُوا وَأَعْمِقُوا، وَقَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا** » ؟

قال أبي: ورواه سُلَيمان بن المغيرة(٢)، وأيُّوب(٣)، عن حُمَيد بن هلال، عن هشام بن عامر .

---

(١) الذي يظهر: أن الوهم من أيوب؛ لأن عبدالوارث توبع، فأخرجه ابن مردويه في "جزء أحاديث أبي الشيخ" (٧٨) من طريق سفيان بن موسى، عن أيوب، به .
وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ٥٤/ب) عن هذا الحديث ؟ فقال: « يرويه عبيدالله بن عمر، واختُلِف عنه؛ فرواه عبدالله العمري، عن أخيه عبيدالله ، عن القاسم، عن عائشة، وخالفه أبو ضمرة؛ فرواه عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة . ورواه أيوب السَّختياني، عن عبدالرحمن بن القاسم، قاله سفيان بن موسى وعبدالوارث، عن أيوب، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة. ورواه مُسَدَّد، عن أيوب، عن عبدالرحمٰن، عن عائشة مرسلاً، والذي قبله أصحُّ ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٩ و٢٠ رقم١٦٢٥١ و١٦٢٥٩)، وأبو داود (٣٢١٥)، والنسائي (٢٠١٥)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٥٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٤٤)، وأبو يعلى في "المسند" (١٥٥٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٧٣ رقم ٤٤٩).

(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني. وقد اختُلِف عليه في هذا الحديث: فرواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٨٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٠ رقم١٦٢٥٦)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٧٤٩/ مسند عمر) من طريق ابن عليَّة، وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٢١٦)، والنسائي في "المجتبى" (٢٠١٠)، والفسوي في =

. . . .

= "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٥٥)، والطبري (٧٥٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٤) من طريق الثوري، وأخرجه أحمد أيضًا (٤/ ١٩ رقم١٦٢٥٤) عن ابن عيينة، ثلاثتهم - ابن علية، والثوري، وابن عيينة - عن أيوب، عن حميد، عن هشام بن عامر، عن النبي ﷺ ، به .

ورواه الطبري في "تهذيب الآثار" (٧٥٠/ مسند عمر) من طريق عبدالوهاب الثقفي، عن أيوب، عن حميد، عمَّن حدثه، عن هشام ، به .

قال أبو حاتم - كما في "المراسيل" لابنه (١٧١)- : « حميد بن هلال لم يلقَ هشام ابن عامر، يدخُل بينه وبين هشام: أبو قتادة العدوي. ويقول بعضهم: عن أبي الدَّهماء، والحفَّاظ لا يُدخلون بينهم أحدًا ». اهـ.

ورواه الإمام أحمد (٤/ ٢٠ رقم ١٦٢٦١) عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن حميد بن هلال؛ قال: أخبرنا هشام بن عامر به، هكذا بتصريح حميد بسماعه من هشام ! ورواية معمر عن العراقيين ضعيفة؛ قال ابن معين: « إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه؛ إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا . . . » نقله ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٤/ ١٢٦).

ورواه عبدالرزاق في "المصنف"(٦٥٠١)- ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٧٢ رقم ٤٤٤)- عن معمر وابن عليَّة، عن أيوب، عن حميد؛ أخبرني هشام، به؛ بذكر التصريح بالسَّماع . والذي يظهر أن عبدالرزاق حمل رواية ابن علية على رواية معمر؛ لأن الإمام أحمد وغيره قد رَوَوه - كما سبق - عن ابن علية، ولم يذكروا التصريح بالسَّماع، فهذا هو المحفوظ من رواية ابن علية.

ورواه الطبراني في "الكبير"(٢٢/ ١٧٢ رقم٤٤٥) عن أبي مسلم الكشِّي، عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن حميد، عن هشام به .

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف" (٣٦٧٧٧)، والنسائي في "سننه" (٢٠١٦)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٤) من طريق سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن حميد، عن سعد بن هشام، عن هشام به . =

وقال جرير بن حازم: عن حُمَيد بن هلال، عن سعد بن[(١)] هشام[(٢)].

ورواه غيرُهما[(٣)] فقال[(٤)]: عن حُمَيد بن هلال، عن أبي الدَّهْماء[(٥)] - أو غيرِهِ - عن هشام بن عامر .

= قال الفسوي (٣/ ١٥٦): «وحضرت سليمان بن حرب وأجرى في ذكر هذا الحديث فقال لي: كيف رواه سليمان بن المغيرة، كتبتَه من حديث سليمان ؟ قلت: نعم؛ قال: حدثنا حميد بن هلال، عن هشام بن عامر الأنصاري . . . فذكره . ثم قال الفسوي: «وذكرت له رواية قبيصة، فإذا هو يفخِّم أمر سليمان بن المغيرة ».
ورواه عبدالوارث، عن أيوب، فزاد فيه أبا الدهماء كما سيأتي.

(١) قوله: « ابن » سقط من (ك).

(٢) لعله يعني: عن سعد بن هشام، عن هشام به . فقد أخرجه على هذا الوجه: الإمام أحمد (٤/ ٢٠ رقم١٦٢٦٣)، وأبو داود (٣٢١٧)، والنسائي (٢٠١١)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٧٤٨/ مسند عمر) من طريق جرير، به . وتقدم أن سليمان بن حرب رواه عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن حميد، عن سعد بن هشام، عن هشام ، به .

(٣) كذا ! وتقدم أن الذين رَوَوه عن حميد ثلاثة؛ إلا أن يكون قصد: على غير الوجهين السابقين .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٤/ ٢٠ رقم١٦٢٦٢)، والترمذي في "جامعه" (١٧١٣)، والنسائي في "سننه" (٢٠١٧)، وابن ماجه (١٥٦٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٥٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٩٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٧٣ رقم ٤٤٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٤) جميعهم من طريق عبدالوارث بن سعيد، عن أيوب، عن حميد بن هلال، عن أبي الدهماء، عن هشام بن عامر، به . قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ». وقال الطبراني: « زاد عبدالوارث في إسناد هذا الحديث: أبا الدهماء ».

(٥) هو: قِرْفَةُ بن بَيْهَس ، أو بُهَيْس .

فقلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

فقال: أيُّوب وسُلَيمان بن المغيرة أحفَظُ من جَرير بن حازم .

١٠٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هَمَّام[١]، عن قَتادة، عن أبي الجَوْزاء[٢]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إذَا حَضَرَ المُؤْمِنَ المَوْتُ، حَضَرَهُ مَلائِكَةُ الرَّحْمَةِ، قَبْضَ نَفْسِهِ في حَريرَةٍ بَيضَاءَ**[٣] . . . »، الحديث[٤] ؟

قال أبي: ورواه معاذ بنُ هشام[٥]، عن أبيه[٦]، عن قَتادة، عن

(١) هو: ابن يحيى العَوْذي . وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٥١١)، والبزار في "مسنده" (٢٣٥/ب/مسند أبي هريرة)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠١٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/٣٥٣). قال البزار :« وهذا الحديث رواه هشام عن قتادة، عن قسامة، عن أبي هريرة وهو أحسن له سياقة ».

(٢) هو: أَوْس بن عبدالله الرَّبَعي .

(٣) كذا جاء متن الحديث في جميع النسخ ! ولفظه في رواية ابن حبان في الموضع السابق: « إنَّ المُؤْمِن إذَا حَضَرَه المَوْتُ حَضَرَتْهُ مَلائِكَةُ الرَّحْمَةِ، فَإذا قُبِضَتْ نَفْسُه جُعِلَتْ في حَريرَةٍ بَيضَاء . . . »، الحديث .
وقوله: « قَبْضَ نفسِه » ضبطناه على أنه مفعول لأجله، ويحتمل أن يُضبط: « قَبَضَ نفسَه » على أنه فعل ماض، فاعله ضمير مستتر يعود على مَلَك الموت، والله أعلم.

(٤) قوله: « الحديث » سقط من (ك).

(٥) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٨٣٣)، والبزار في "مسنده" (٢٤٣/أ/مسند أبي هريرة)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠١٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/٣٥٣). قال البزار: « ولا نعلم روى هذا الحديثَ بهذا اللفظ إلا قتادة، عن قسامة، عن أبي هريرة. وقسامة رجلٌ من أهل البصرة، حدث عنه قتادة وعمران بن حُدير، وسليمان التيمي، والجريري ».

(٦) هو: هشام بن أبي عبدالله الدَّسْتَوائي.

قَسامَة بن [زُهَير][(١)]، عن أبي هريرة، عن[(٢)] النبيِّ ﷺ.

وتابعه على هذه الرِّواية القاسمُ بن الفَضل[(٣)].

قال أبي: هذا أشبهُ؛ لأنَّ هشامَ[(٤)] أحفَظُ من هَمَّام[(٥)].

١٠٤٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن حُمْران[(٦)]، عن الفَضْل بن سُوَيد، عن أبي المَلِيح بن أسامة[(٧)]، عن ابن عمر، عن[(٨)] النبيِّ ﷺ قال: « **مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ إِلَّا غُفِرَ لَهُ** » ؟

قال أبي[(٩)]: يقولون: عن أبي المَلِيح، عن عبدالله بن سَلِيل[(١٠)]، عن ميمونة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في جميع النسخ: « زيد »، والتصويب من مصادر التخريج.

(٢) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٤٣/أ/مسند أبي هريرة)، والطبراني في "الأوسط" (٧٤٢)، وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٥٢-٣٥٣) من طريق معمر، عن قتادة، عن قسامة بن زهير، عن أبي هريرة، به.

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) ذكر الدارقطني في "العلل" (٢٢٤٤) طريق همام والقاسم بن الفضل، ثم قال: « والله أعلم بالصَّواب ».

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١١٤) تعليقًا من طريق معلًّى بن أسد، عن محمد بن حمران، به.

(٧) اسمه : عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد.

(٨) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٩) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(١٠) ويقال: « عبدالله بن سليط »: بالطاء كما سيأتي في التخريج، وترجم له ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٣٤٨) باسم: عبدالله بن سليط - بالطاء -، ثم قال: « وكذا ذكر البخاري الاختلاف في أبيه، والرَّاجح : السَّليط ». =

ورواه يحيى بن سعيد[(١)]، عن عُبَيدالله بن العَيْزار[(٢)]، عن أبي المَلِيح، عن عُبَيدِالله - أو عبدِالله - بنِ سَلِيل، عن بعض أزواج النبيِّ ﷺ[(٣)].

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ؟

قال: ما يروي يحيى القَطَّانُ.

= وقال الخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٨٩): «وقال يحيى بن سعيد القطان: عن أبي بكار، عن أبي المليح، عن عبدالله بن سليل باللام بدل الطاء»، ثم روى في (١/ ٣٩١) عن ابن معين أنه قال: «ليس بابن سليل؛ إنما هو: عبدالله بن سليط».

(١) هو: القطَّان.

(٢) في (ك): «الغيزار».

(٣) لم نجد رواية يحيى بن سعيد القطان لهذا الحديث عن عبيدالله بن العيزار، ولكن وجدناه يرويه عن أبي بكار الحكم بن فرُّوخ. فالحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٦٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٤٣٧ رقم١٠٦٠) من طريق يحيى القطان، عن أبي بكار الحكم بن فرُّوخ، عن أبي المليح، عن عبدالله بن سليط، عن بعض أزواج النبي ﷺ - وهي ميمونة -، به.
ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٠ رقم٤٢) من طريق ابن أبي شيبة، عن يحيى القطان، به، إلا أنه قال: «عن عبدالله بن أبي السليل» بدل: «عن عبدالله بن سليط».
ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٣١ رقم٢٦٨١٢)، والخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٨٩) من طريق يحيى القطان، به، فقال: «عن عبدالله بن سليل».
ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٣٥ رقم٢٦٨٣٨) عن عبدالواحد الحداد، والنسائي في "سننه" (١٩٩٣) من طريق محمد بن سواء، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١١٣) من طريق مبارك أبي عبدالرحمن، ثلاثتهم عن أبي بكار الحكم ابن فرُّوخ، عن أبي المليح، عن عبدالله بن سليط، عن بعض أزواج النبي ﷺ - وهي ميمونة -، به.
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١١٣-١١٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٩ رقم٣٩)، كلاهما من طريق القاسم بن المطيب، عن أبي المليح الهذلي، حدثني سليط أخو ميمونة، عن ميمونة، به. =

١٠٤٦ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن المِنْهَال الضَّرير[٢]، عن يزيد بن زُرَيع[٣]، عن مَعْمَر، عن أبي إسحاق[٤]، عن أبيه، عن حُذَيفة؛ قال النبيُّ ﷺ: « **مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ غلَطٌ. ولم يُبَيِّن غلطَه[٥].

= ورواه يحيى القطان وابن أبي عدي - فيما ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١١٤)- عن شعبة، عن مبشر بن أبي المليح، عن أبيه، عن ابن عمر، به .

(١) انظر المسألة رقم (١٠٣٥) و(١٠٩٤).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٧٦٠)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٣٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٠٤)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٧٦ رقم٦٢٨).

(٣) في (ت) و(ك): « رزيع ».

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٥) نقل ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٦٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٦٨/ مخطوط) قوله: « هذا حديث غلط. ولم يبين غلطه »، وانظر "التلخيص الحبير" (١/ ٢٣٨).

وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا معمر، ولا عن معمر إلا يزيد، تفرد به محمد ».

وقال البيهقي: « قال ابو بكر بن إسحاق الفقيه: خبر أبي إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة: ساقط ». قال البيهقي: « والمشهور: عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب الأسدي، عن علي رضي الله عنه ». وقال في "معرفة السنن والآثار" (٢/ ١٣٤) بعد أن ذكر طريق معمر وغيرها: « وكل ذلك ضعيف ».

وقال ابن الجوزي في الموضع السابق : « وأما حديث حذيفة: فإن أبا إسحاق تغير بأخرة، وأبوه ليس بمعروف في النقل ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٤٦) بعد أن ذكر طريق معمر: « ولا يثبت هذا عن أبي إسحاق، والمحفوظ: قول الثوري وشعبة ومن تابعهما عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب، عن علي ».

١٠٤٧ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن ذَكْوان، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة[٢]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا صلَّى على جِنازَةٍ قال: « **اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنا وَمَيِّتِنا** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الحفَّاظُ لا يقولون: أبو هريرة؛ إنما يقولون: أبو سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ[٣].

---

(١) نقل بعض هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٧٢/ مخطوط)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٣٠)، وانظر "النكت الظراف" (١١/ ٧٢)، وستأتي برقم (١٠٥٨)، وانظر رقم (١٠٧٦).

(٢) قوله: « عن أبي سلمة » سقط من (ف).

(٣) هذا الحديث يرويه يحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنه: فرواه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٦٨ رقم٨٨٠٩) من طريق أيوب بن عتبة، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠٠٩ و٦٠١٠) من طريق سعيد بن يوسف وصاحب لسويد أبي حاتم، والطبراني في "الدعاء" (١١٧٥ و١١٧٦ و١١٧٧ و١١٧٨) من طريق سعيد بن يوسف، وهشام ابن حسان، وصاحب لسويد أبي حاتم، وهشام الدستوائي، وعاصم، ستتهم عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به مرفوعًا كما رواه محمد بن ذكوان .

ورواه همام بن يحيى، وهشام الدستوائي، وأبان العطَّار في بعض الطرق عنهم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، عن النبي ﷺ ؛ كما سيأتي في المسألة رقم (١٠٧٦). وكذا رواه محمد بن يعقوب، عن يحيى .

واختُلِف على الاوزاعي فيه، فروي عنه على هذا الوجه، وروي عنه على غيره كما سيأتي .

ورواه علي بن المبارك عن ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٣٥٦)، ومعمر عند عبدالرزاق في "المصنف" (٦٤١٩)، وهمام بن يحيى عند الطحاوي في "شرح المشكل" (٩٦٦)، ثلاثتهم عن يحيى، عن أبي سلمة، به مرسلاً .

ورواه الأوزاعي عن يحيى، واختُلِف عنه: فرواه الوليد بن مسلم عند ابن حبان (٣٠٧٠)، وأبو المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج عند النسائي في "الكبرى" =

١٠٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالواحد بن زياد[١]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن علي؛ قال: أُلحِدَ لرسول الله ﷺ، ولم يُشَقَّ شَقًّا[٢]، ونُصِبَ عليه اللَّبِنُ نَصْبًا .

= (١٠٩١٩)، والطبراني في "الدعاء" (١١٧٤)، وإسماعيل بن عيَّاش عند أبي يعلى (٦٠٠٩)، والطبراني في "الدعاء" (١١٧٥)، وشعيب بن إسحاق عند أبي داود في "سننه" (٣٢٠١)، والبيهقي (٤/ ٤١)، وهقل بن زياد عند الترمذي في "جامعه" (١٠٢٤)، والبيهقي (٤/ ٤١)، ومحمد بن كثير الصنعاني عند الطحاوي في "شرح المشكل" (٩٧١)، ستتهم عن الأوزاعي،عن يحيى،عن أبي سلمة،عن أبي هريرة، به.

ورواه جماعة آخرون - سيأتي ذكرهم في المسألة رقم (١٠٧٦)- عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، عن النبي ﷺ .

وأخرجه البيهقي في "سننه" (٤/ ٤١) عن الوليد بن مزيد وبشر بن بكر، كلاهما عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، به مرسلاً .

قال الترمذي في "جامعه" (١٠٢٤): « وسمعت محمدًا [يعني: البخاري] يقول: أصحُّ الروايات في هذا؛ حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه . وسألته عن اسم أبي إبراهيم فلم يعرفه ».

وذكر الدارقطني في العلل" (١٧٩٤) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والصَّحيح عن يحيى:[فقول] من قال: عن أبي إبراهيم، عن أبيه، وعن أبي سلمة، مرسل ».

(١) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى (٣/ ٣٨٨) و(٤/ ٥٣)، و"دلائل النبوة" (٧/ ٢٥٣).

ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١/ ٣٣٩) أيضًا من طريق عبدالواحد ابن زياد، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: قال عليُّ ابن أبي طالب :« ووَلِيَ دفنَه وتكفينَه وجنَّته دونَ الناس - يعني النبيَّ ﷺ - كلُّهم أربعةٌ: عليٌّ، والعباسُ، والفضلُ، وصالحُ مولى رسول الله ﷺ ».

(٢) تقدم تفسير اللَّحد والشَّق في المسألة رقم (١٠٣٣).

قال أبو محمد[1]: ورواه عبدالله بن داود الخُرَيْبي[2]، عن مَعْمَر[3]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب؛ قال: أُلحِدَ لرسول الله ﷺ؟

قال أبي: الصَّحيحُ مُرسَلٌ، وحديثُ عبدالواحد خطأٌ.

١٠٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدة بن الأَسْوَد، عن القاسم بن الوليد، عن زُبَيد الأَيامي[4]، عن أبي محمد، عن أبي صالح[5]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**النِّياحةُ عَلَى المَيِّتِ، والطَّعْنُ في النَّسَبِ: كُفْرٌ**»؟

قال أبي: أبو محمد هو عندي: الأعمَش[6].

---

(١) في (ف): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».
(٢) في (ت): «الخريني»، وفي (ك): «الحريني»، وفي(ش) يشبه أن تكون: «الحديثي». وانظر "تهذيب الكمال" (١٤/ ٤٥٨-٤٥٩).
(٣) أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٣٨١) عن معمر، به مرسلاً كذلك، ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٠١٨) عن عبدالأعلى، عن معمر، به مرسلاً أيضًا.
(٤) هو: زُبَيد بن الحارث الأيامي، ويقال: اليامي.
(٥) هو: ذَكوان السَّمَّان.
(٦) الحديث رواه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٧٧ رقم٨٩٠٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٠٥) من طريق أبي بكر بن عياش، ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢١٠١)، وابن منده في "الإيمان" (٦٦٣) من طريق أبي معاوية، ورواه ابن منده في "الإيمان" أيضًا (٦٦٠) من طريق محمد بن عبيد وجرير بن عبدالحميد، أربعتهم عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.
قال أبو نعيم: «مشهور عن الأعمش، رواه عنه [زبيد] اليامي، وسفيان الثوري، وجرير، وأبو معاوية في آخرين».

١٠٥٠ - وسألتُ[1] **أبا زرعة**[2] عن حديثٍ رواه عَبْدَة[3]، عن عُبَيدالله[4] بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى على النَّجاشي، فكبَّر أربعًا ؟

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُبَيدالله[5]، عن الزُّهْري، عن

(١) انظر المسألة رقم (١٠٣٠).

(٢) في (أ) و(ش): « وسألت أبي ».

(٣) يعني: ابن سليمان، وروايته أخرجها أبو يعلى في "معجمه" (٢١٦). وذكر الدارقطني في "العلل" (٩/ ٣٥٦) أن عبدة يرويه عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.

(٤) في (ف): « عبيدة ».

(٥) أخرجه من طريق عبيدالله: الطيالسي في "مسنده" (٢٤١٠)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٨٩ رقم٧٨٨٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٣١٠٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٩٥)، والدارقطني في "العلل" (٩/ ٣٥٩).
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٤٥ و١٣٣٣)، ومسلم (٩٥١)، كلاهما من طريق الإمام مالك، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، به.
وأخرجه البخاري أيضًا (٣٨٨١)، ومسلم في الموضع السابق من طريق صالح بن كيسان، عن الزهري كذلك.
وأخرجه البخاري (١٣٢٧ و١٣٢٨)، ومسلم أيضًا من طريق عقيل بن خالد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، كليهما عن أبي هريرة، به.
وأخرجه البخاري أيضًا (١٣١٨) من طريق معمر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، به.
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٨٠٤) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والصحيح من ذلك قول من قال: عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: نعى لأصحابه النَّجاشي في اليوم الذي ماتَ فيه، وقال: « استَغفِروا لأخيكُم ». قال الزهري: فحدثني سعيد، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ خرج بهم إلى المصلَّى، وصلَّى عليه، وكبَّر أربعًا ». اهـ.
وذكر الدارقطني في "العلل" أيضًا (٤/ ١٠٨/أ) حديث عبدة، وبيَّن أنه وهمٌ، وقال: « والصَّحيح: عن عبيدالله، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي هريرة ». اهـ.

سعيد[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: ونرى أنه وَهِمَ فيه عَبْدَةُ [٢].

١٠٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أسد بن موسى؛ قال: حدَّثنا أبو خُرَيم؛ قال: حدَّثني سُهَيل بن علي: أن عبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس كانا قاعدَيْنِ يتحدَّثان، فمرَّتْ جِنازَة، فقام أحدُهما، وجلس الآخَرُ، فلما مَضَتِ الجِنازَة؛ قال القائمُ للجالس: فلولا كنتَ قُمْتَ إذْ مَرَّتِ الجِنازَة! قال الجالسُ: فلو كنتَ جلستَ إذ مَرَّتِ الجِنازَة! قال: أنا رأيتُ[٣] رسولَ الله ﷺ يقوم؛ قال: وأنا رأيتُه يجلسُ؟

قال أبي: لا أدري أبو خُرَيْم[٤] هذا هو عُقْبَةُ بنُ أبي الصَّهْباء أو غيرُه؟

١٠٥٢- وسمعتُ أبي يقول[٥] وذكر حديثًا رواه عبدالله بن وَهْب[٦]،

---

(١) هو: ابن المسيّب.

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (١٠٩١) من طريق أخرى عدَّها أبو زرعة وهمًا أيضًا. وانظر "تهذيب التهذيب" (٢/ ٧٧).

(٣) في (ك): «أنا وأنت» بدل: «أنا رأيت».

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو مبتدأ مرفوعٌ بالواو، على إضمار همزة الاستفهام، وهذا من باب تعليق أفعال القلوب المتصرِّفة إذا وقع بعدها استفهام، نحو: ما أعلَمُ أزيدٌ عندك أم بكرٌ؟ انظر: "شرح ابن عقيل" (١/ ٣٩٣-٤٠٠).

(٥) قوله: « يقول » ليس في (ك).

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٥٧١ و٣٣٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٧٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٩٨١)، والشاشي في "مسنده" (٣٩٧)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٥٦ رقم ١٠٣٠٤)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٥١)، والدارقطني =

عن ابن جُرَيج[١]، عن أيُّوب بن هانئ[٢]، عن مَسْروق[٣]، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: خرجَ رسولُ الله ﷺ يومًا إلى المقابر فاتَّبَعناه، وذكر: « **قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا** »، و:« **كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ** » .

فقال: هذا أحبُّ إليَّ من حديث حمَّاد بن زيد[٤]، عن فَرقَد[٥]، عن الشَّعبي،عن مَسروق، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ؛ في هذا المعنى.

١٠٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدَة[٦]، عن عمرو بن النُّعْمان، عن علي بن الحَزَوَّر، عن نُفَيْع[٧]، عن عمران بن

= في "سننه" (٤/ ٢٥٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٧٧) و(٨/ ٣١١).

قال ابن عدي :« وهذا في كتب ابن جريج مرسل، وهذا حديث لا يساوي شيئًا، وأيوب بن هانئ لا أعرفه، ولا يحضرني له غير هذا الحديث ».

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز . (٢) في (ك):« حابي ».

(٣) هو: مسروق بن الأجدع .

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٥٢ رقم٤٣١٩)، وفي "الأشربة" (١٢)، وأبو يعلى في "مسنده"(٥٢٩٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٨)، والدارقطني في "سننه"(٤/ ٢٥٩)، وقال:« فرقد وجابر ضعيفان، ولا يصحُّ».

(٥) هو: ابن يعقوب السَّبَخي .

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٤٨٥)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٣٩ رقم ٦٠١)، وفي "الأوسط" (٧١٣٣).

(٧) هو: ابن الحارث، أبو داود الأعمى، مشهور بكنيته .

حُصَيْن، [وأبي بَرْزَة][(١)]: أنَّ النبيَّ ﷺ خرجَ في جِنازَة، فرأى قومًا قد طَرَحوا أَرْدِيَتَهُم يمشونَ في قُمُصٍ؛ فقال: « أَبِفِعْلِ الجَاهِلِيَّة[(٢)] تأخُذونَ؟ لَقَدْ هَمَمْتُ أنْ أدْعُوَ عَلَيْكُمْ دَعْوَةً تَرْجِعُونَ في غَيرِ صُوَرِكُم »، فأخذوا أَرْدِيَتَهُم ، فلم يعودوا لذلك؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعَليٌّ مِنْ عُتَّقِ الشِّيعة، مُنكَرُ الحديث، ونُفَيْعٌ مُنكَرُ الحديث ضعيفٌ .

١٠٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن[(٣)] المَدِيني، عن عثمان بن فَرْقَد[(٤)]، عن جعفر بن محمد، عن ابن أبي رافع[(٥)]؛ قال: سمعتُ شُقْرانَ مولى رسول الله ﷺ يقول: أنا - واللهِ - طَرَحْتُ لرسول الله ﷺ قَطِيفَةً[(٦)] في القبر؟

---

(١) في جميع النسخ: « عن أبي بردة »، وهو تصحيف، وجاء على الصَّواب عند ابن ماجه والطبراني كما سبق في التخريج .

(٢) في (ك): « أنفعل للجاهلية ».

(٣) قوله: « ابن » سقط من (ت) و(ك).

(٤) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٠٤٧) فقال: حدثنا زيد بن أخزم؛ حدثنا عثمان بن فرقد ، به . ثم قال: « حديث حسن غريب »، وروى علي بن المديني عن عثمان بن فرقد هذا الحديث ». ورواه الطبراني - ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٥٤٥-٥٤٦)-، فقال: حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي؛ حدثنا زيد بن أخزم؛ حدثنا عثمان بن عثمان الغطفاني؛ قال: سمعت جعفر بن محمد يحدث عن أبيه؛ قال: أخبرني عبيد الله بن أبي رافع؛ قال: سمعت شقران ... فذكره . قال المزي: « ورواية من قال عن أبيه أولى بالصَّواب ».

(٥) هو: عُبَيد الله بن أبي رافع .

(٦) في (ك): « قطيعة ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [(١)].

١٠٥٥ - وسألتُ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه وَهْب بن جرير، عن أبيه[(٣)]، عن النُّعْمان[(٤)]، عن الزُّهْري، عن محمد بن سُوَيد الفِهْري، عن الضَّحَّاك بن قَيس، عن محمد بن مَسْلَمة؛ قال: السُّنَّةُ على الجِنازَة: أن يكبِّرَ الإمامُ، ثم يقرأَ أمَّ القرآن في نفسِه، ثم يدعوَ ويُخْلِصَ الدُّعاءَ للميت، ثم يكبِّرَ ثلاثًا، ثم يسلِّمَ وينصرفَ. ويفعل مَن وَراءَه مثلَ[(٥)] ذلك ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو حبيبُ بن مَسْلَمة[(٦)].

---

(١) ذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٦٤ رقم ٨٩٩) عثمان بن فرقد، ثم قال: « سألت أبي عن عثمان بن فرقد ؟ فقال: شيخ بصري، والحديث الذي رواه عن جعفر بن محمد، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن شقران مولى رسول الله ﷺ: أنه ألقى في قبر النبي ﷺ قطيفة: حديث منكر ».

(٢) ذكر هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/٦٦/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص" (٢/ ٢٤٤ رقم٧٦٧).

(٣) هو: جرير بن حازم.

(٤) هو: ابن راشد الجَزَري.

(٥) قوله: « مثل » سقط من (ك).

(٦) الحديث رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٥٠٠) من طريق شعيب بن أبي حمزة، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٩-٤٠) من طريق يونس بن عبدالأعلى، كلاهما عن الزهري، عن محمد بن سويد، عن الضَّحاك بن قيس، عن حبيب بن مسلمة، به .
ورواه النسائي في "المجتبى" (١٩٩٠) من طريق الليث، عن ابن شهاب، عن محمد بن سويد، عن الضَّحاك بن قيس بنحو ذلك من قوله، ولم يذكر حبيب ابن مسلمة .
وذكر الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٤/ ٢٠٤ رقم٤٩٧٤) أن يونس بن يزيد وشعيب بن أبي حمزة خالفا الليث بن سعد، فروياه عن الزهري - وهما أحفظ الناس لحديث الزهري -، فزادا في السَّنَد ، وساقا المتن أتمّ من سياق الليث .

١٠٥٦ - وسمعتُ أبي يقول: حدَّثنا أبو سَلَمة[١]؛ قال: حدَّثنا أَبان[٢]؛ قال: حدَّثنا يحيى[٣]؛ أنَّ[٤] شَدَّاد بن عبدالله بن الهاد حدَّثه: أن نبيَّ الله ﷺ أتَى على قَبر امرأة ورجُل، فقال: «**أَمَّا هذانِ فيُعَذَّبانِ في قَبْرَيْهِمَا** . . .»، وذكر الحديثَ .

فقال[٥] **أبي**: كذا قال أبو سَلَمةَ: «ابنُ الهادِ» ! وهو خطأٌ، وهو عندي: شَدَّاد أبو عمَّار .

١٠٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مروان الطَّاطَرِي[٦]، عن سُلَيمان بن بلال، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه[٧]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ صَلَّى عَلَى جِنازَةٍ، فَلَهُ قِيراطٌ** » ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: عَمرو بن يحيى، عن محمد بن يوسف بن[٨] عبدالله بن سَلَام، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ[٩] .

---

(١) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي . (٢) هو: ابن يزيد العطَّار .
(٣) هو: ابن أبي كثير . (٤) في (ف): « ابن » بدل: « أن ».
(٥) في (أ) و(ش): « قال ». (٦) هو: مروان بن محمد .
(٧) هو: يحيى بن عمارة . (٨) في (ف): «عن» بدل: «بن».
(٩) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٦١٩) من طريق خالد بن مخلد، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٧ رقم١١٢١٨) من طريق أبي سلمة منصور بن سلمة، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٢٥٨) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، ثلاثتهم عن سليمان بن بلال، عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن يوسف ابن عبدالله بن سلام، عن أبي سعيد، به.
ورواه الإمام أحمد (٣/ ٢٧ رقم١١٢١٨)، والطحاوي في "شرح المشكل"(١٢٥٩) من طريق وُهَيب بن خالد، عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن يوسف بن عبدالله =

١٠٥٨ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن سَلَمة[٢]، عن ابن إسحاق[٣]، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى على جِنازة، فقال: « **اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا ومَيِّتِنَا، وذَكَرِنَا وأُنْثَانَا** » ؟

قال أبي: رواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة: أنَّ[٤] النبي ﷺ... مُرسَلً[٥]؛ لا يقول: أبو هريرة، ولا يُوَصِّلُه[٦] عن أبي

= ابن سلام، عن أبي سعيد، به. وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (١/ ٢٦٢-٢٦٣).

(١) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٧٢)، وابن حجر في "التلخيص" (٢/ ٢٤٨-٢٤٩ رقم٧٧٢)، وانظر "النكت الظراف" (١١/ ٧٢)، وتقدمت هذه المسألة برقم (١٠٤٧)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٠٧٦).

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٩٢٠)، والبزار في "مسنده" (١٨٠/ أ/ مسند أبي هريرة)، والطبراني في "الدعاء" (١١٧٣).

وتابعه عبدة بن سليمان عند الطحاوي في "شرح المشكل" (٩٧٣)، وعلي بن مسهر عند ابن ماجه في "سننه" (١٤٩٨)، وحماد بن سلمة عند البيهقي في "السنن" (٤/ ٤١).

وخالفهم إسماعيل بن عياش - عند الطبراني في "الدعاء" (١١٧٣)- فرواه عن محمد بن إسحاق، عن عمران بن أبي أنس، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة به مرفوعًا. وإسماعيلُ بن عياش ضعيفٌ في روايته عن غير أهل الشام، وهذه منها .

(٣) هو: محمد .

(٤) في (أ) و(ش): « عن ».

(٥) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) «لا يوصِّله» من «وصَّل» مضعَّف العين، وهو في معنى «لا يَصِلُهُ»، انظر التعليق على المسألة رقم (٤١٠).

هريرة إلا غيرُ مُتْقِنٍ، والصحيح مُرسَلٌ[(١)].

١٠٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي مريم[(٢)]، عن محمد بن جعفر[(٣)]، عن موسى بن عُقْبَة، عن أبي إسحاق[(٤)]، عن مَسْرُوق، عن عبدالله[(٥)]، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن لَطْمِ الخُدودِ، وشَقِّ الجُيوبِ ؟

قال أبي: يرويه إسرائيلُ[(٦)]، عن أبي إسحاق، عن مَسْرُوق؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ ... مُرسَلٌ[(٧)].

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: إسرائيلُ أحفظُ[(٨)]، وموسى بن عُقبَة يروي هذه الأحاديثَ

---

(١) وهذا الذي رجحه الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٧٠-٢٧٢ رقم٥٥٦).

(٢) هو: سعيد بن الحكم . وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٥٤ رقم ١٠٢٩٧).

(٣) هو: ابن أبي كثير الأنصاري.

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٥) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٦) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي. وذكر روايته الدارقطني في "العلل"(٥/ ٢٤٨).

(٧) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) هذا بالنسبة لرواية أبي إسحاق السَّبيعي عن مسروق، وإلا فالحديث رواه البخاري في "صحيحه" (١٢٩٧ و١٢٩٨)، ومسلم (١٠٣) من طريق الأعمش، عن عبدالله ابن مُرَّة، عن مسروق، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ به .
ورواه البخاري (١٢٩٤) من طريق الثوري، عن زُبيد اليامي، عن إبراهيم النخعي، عن مسروق، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ بمثله .

عن رجلٍ يقال له: عبدالله بن عليٍّ، عن أبي إسحاق، وعبدالله هذا رجلٌ مجهولٌ[(١)].

١٠٦٠ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه ابن جُرَيج[(٢)]، عن إبراهيم ابن محمد بن أبي عَطاء، عن موسى بن وَرْدان، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ مَاتَ مَرِيضًا، مَاتَ شَهِيدًا، ووُقِيَ فَتَّانَ القَبْرِ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: «**مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا**»[(٣)]، غيرَ أن ابن جُرَيج هكذا رواه، وإبراهيمُ[(٤)] بن محمد هو عندي: ابنُ أبي يحيى[(٥)].

---

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٨٥٧)، وذكر الاختلاف فيه على مسروق فمن دونه، وقال: وروى هذا الحديث أيضًا موسى بن عُقبَة، عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن مسروق، وهو غريب عنه، تفرَّد به محمد بن جعفر بن أبي كثير عنه، قيل: [يعني: للدارقطني] فإن ابن لهيعة رواه عن موسى بن عُقبَة، عن أبي إسحاق كذلك؟ فقال: لا أحفظه . وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن مسروق: نهى رسول الله ﷺ عن لَطْمِ الخُدود وشَقِّ الجُيوب .اهـ.

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٦١٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١٤٥)، والطبراني في "الأوسط" (٥٢٦٢)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٢١)، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ١٣٤)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٣٦٦).

(٣) رواه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٠٤ رقم٩٢٤٤) من طريق ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، به.

(٤) في (ف): « إبراهيم » بلا واو .

(٥) وهو متروك، وكذَّبه بعض أهل العلم . وتسميته: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء تدليسٌ من ابن جريج؛ كما أوضحه الدارقطني في "العلل" (١٥٩٠) بعد ذكره الاختلاف في هذا الحديث . وقال ابن معين في "تاريخه" رواية الدوري (٦٥٧): =

وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن هذا الحديث ؟

فقال: الصَّحيحُ: « مَنْ مَاتَ مُرابِطًا » .

١٠٦١ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه أَسَدُ بن موسى[(٢)]، عن

= «حديث، من مات مريضًا، مات شهيدًا؛ كان ابن جريج يقول فيه: إبراهيم بن أبي عطاء؛ يكنِّي عن اسمه، وهو إبراهيم بن أبي يحيى، وكان قدريًّا رافضيًّا». وقال أيضًا في "سؤالات ابن الجنيد" (٢٤٢): « ليس هذا الحديث بشيء ».
وقال الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٠٨) في إبراهيم بن أبي يحيىٰ: « وقد روى عنه ابن جريج حديثًا مع جلالته، ودلس به، فقال: إبراهيم بن أبي عطاء ...». وانظر "لسان الميزان" (٩٩٥٥) ترجمة أبي الذئب.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٢١) من وجهين آخرين وقع في أحدهما: إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم، وفي الآخر: إبراهيم بن أبي عاصم.
وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (٢٨٧) في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم: «ذكره الساجي في المكيين من "الضعفاء" وقال: تركه ابن المبارك. قال البناني في "الحافل": أخطأ فيه الساجي، والصواب: أنه ابن أبي عطاء، بدل ابن أبي عاصم، وهو الأسلمي المشهور ».اهـ.

(١) في (ك): « سئل » بلا واو .

(٢) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٤٧)، وعنه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٣٩٤).
والحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في "المرض والكفارات" (٢٠٧)، والدولابي في "الكنى" (٢٠٩١/ابن حزم) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَين، والطبراني في "الأوسط" (٢٤٦٠) من طريق عبدالله بن رجاء، وابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (٤٥٩) من طريق إسماعيل بن أبان، ثلاثتهم عن عمران بن زيد التغلبي ، به .
قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن عائشة إلا بهذا الإسناد تفرد به عمران ».
وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ١٠٥): « سنده جيد » !
وضعفه الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٤٤٥٦).

عمران بن زيد التَّغْلَبي[١]، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن سالم[٢]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا ضُرِبَ مُؤْمِنٌ مِنْ عِرْقٍ، إِلَّا حَطَّ اللهُ بِهِ خَطِيئَةً، وَكَتَبَ لَهُ بِهِ حَسَنَةً، وَرَفَعَ لَهُ بِهِ[٣] دَرَجَةً** » ؟

قال أبي: هذا إسنادٌ مُضطَرِبٌ، وعمرانُ هو: أبو يحيى الطَّويل، كوفيٌّ ليس بالقويِّ، يُكتَب حديثُه[٤].

١٠٦٢ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن موسى[٦]، عن إسرائيل، عن عبدالله بن المُختار، عن ابن سيرين[٧]، عن أبي هريرة؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: « **وَصَبُ[٨] المُؤْمِنِ كَفَّارَةٌ لِخَطَايَاهُ** » ؟

---

(١) في (ت) و(ك): «الثعلبي».
(٢) في (ك): « مسلم ». وهو : سالم بن عبدالله بن عمر .
(٣) قوله: « به » سقط من (ك).
(٤) ذكر ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٩٨ رقم ١٦٥٢) أنه سأل أباه عن عمران الطويل هذا ؟ فقال: « شيخ يُكتَب حديثه، ليس بالقويِّ ».
(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٩٣).
(٦) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣/ ق ٢٧٤/أ مسند أبي هريرة)، وابن أبي الدنيا في "المرض والكفارات" رقم (٥٨ و١٣١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٤٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٣٧٥).
قال البزار: « ولا نعلم روى هذه الأحاديث عن عبدالله بن المختار، عن محمد، عن أبي هريرة، إلا إسرائيل».
ورواه الدارقطني في "الأفراد"(٣٠٥/أ/أطراف الغرائب) من طريق إسرائيل، به .
قال الدارقطني: « تفرَّد به عبدالله بن المختار عنه، وتفرَّد به عنه إسرائيل ».
(٧) هو: محمد.
(٨) الوَصَبُ: الوَجَعُ. "المصباح المنير" (ص ٦٦١). وقال ابن الأثير: « الوَصَبُ: =

قال أبي: هذا حديثٌ وَهَمٌ؛ إنما هو: ما رواه أيُّوب السَّخْتِياني[(١)]، عن ابن سيرين، عن أبي الرَّباب[(٢)] القُشَيري[(٣)]، عن أبي الدَّرْداء، موقوفً[(٤)(٥)].

١٠٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفِرْيابي[(٦)]، عن عمر بن راشد[(٧)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛

= دوامُ الوَجَع ولزومُه . . . وقد يطلق الوَصَبُ على التَّعب والفُتور في البَدَن. انظر "النهاية" (٥/ ١٩٠).

(١) روايته أخرجها معمر في "الجامع"(٢٠٣١٣/ المصنف)، إلا أنه وقع في المطبوع: « عن الرباب » وهو خطأ .

(٢) في (ش) تشبه أن تكون: « ابن الرفات» بدل: «أبي الرباب».

(٣) هو: مُطَرِّف بن مالك .

(٤) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٢٧ رقم ١٤٥١): « هو حديث يرويه عبد الله بن المختار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، حدَّث به عنه إسرائيل بن يونس. وقد وَهِمَ فيه عبد الله بن المختار في موضعين؛ في قوله: " عن أبي هريرة "، وفي رفعه إلى النبي ﷺ، والصَّحيح من ذلك: ما رواه أيوب السختياني، وهشام ابن حسان- وحسبُك بهما في الثقة - عن ابن سيرين، عن أبي الرئاب - واسمه مطرف بن مالك القشيري - عن أبي الدرداء من قوله؛ في حديث طويل ».

(٦) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٥٨٢).
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٦) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَين، عن عمر بن راشد، به، ثم قال: « ولعمر بن راشد غيرُ ما ذكرت من الحديث، وعامة حديثه - وخاصةً عن يحيى بن أبي كثير - لا يوافقه الثقاتُ عليه، وينفرد عن يحيى بأحاديث عداد، وهو إلى الضَّعف أقرب منه إلى الصِّدق ».

(٧) هو: اليَمامي.

قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إنَّ في أمَّتي أَرْبَعٌ[١] مِنَ[٢] الجَاهِلِيَّةِ لَيْسُوا بتارِكِيهِمُ[٣]: الفَخْرُ في الأَحْسَابِ، والطَّعْنُ في الأَنْسَابِ، والاسْتِسْقَاءُ

---

(١) كذا في جميع النسخ، ومثله في "مستدرك الحاكم" (١/ ٣٨٣)، والجادَّة: « إنَّ في أمتي أربعًا »، لكنْ يخرَّج ما في النسخ تخريجين:
الأول: برفع « أربعٌ » على أنها مبتدأ مؤخَّر، خبرُه: شبه الجملة « في أمتي »، وجملة المبتدأ مع الخبر: خبرٌ لـ« إنَّ »، واسم « إنَّ » ضميرُ الشَّأن المحذوفُ، والتقدير: « إنَّهُ - أي: الشأن والحديث - في أمَّتي أَرْبَعٌ ». وانظر الكلام على ضمير الشأن في التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).
والثاني: بنصب « أربعَ » اسمًا مؤخَّرًا لـ«إنَّ» والجادَّة: أربعًا، لكنْ حذفت ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٢) في (ف): « في ».
(٣) كذا في جميع النسخ باستعمال الضمير «هم» في غير العقلاء، والجادَّة: إمَّا «ليسوا بتاركيها»، أو «بتاركيهنَّ». وما وقع في النسخ له وجه في العربية، وهو أنَّ الضمير «هم» وغيره مما يختصُّ بالعقلاء: قد يستعمل في التعبير عن غير العقلاء على سبيل التشبيه والتنزيل، وهذا كثيرٌ في كلام العرب: أن يُشبِهَ الشيءُ الشيءَ من بعض الوجوه، فيعطى حكمه، إظهارًا لأثر الملابسة والمقاربة، فيعبَّر عنه بضميره أو صفته.
ومن شواهد إجراء ضمائر العقلاء وصفاتهم على غير العقلاء: قولُ يوسف عليه السلام فيما حكى الله تعالى عنه: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وقولُهُ تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]، وقولُهُ تعالى: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾ [غافر: ١٨]، ولوجاء على الجادَّة المشهورة لقال: رأيتها لي ساجدةً، وكلٌّ في فلك يَسْبَحْنَ أو تَسْبَحُ، وادخُلْنَ مساكنكنَّ، ولدى الحناجر كاظمةً، وفي كتابنا أتي بضمير العقلاء في «بتاركيهم» للمشاكلة والملابسة اللفظية لقوله: «ليسوا»، والله أعلم. انظر "تفسير الطبري" (١٥/ ٥٥٦)، و"الكشاف" (٢/ ٤١٨)، و"التفسير الكبير" (١٨/ ٧٠)، و"البرهان في علوم لقرآن" (٤/ ٢٢)، و"الأشباه والنظائر" للسيوطي (٢/ ٦٤٩-٦٥٠)، و"تفسير أبي السعود" (٤/ ٢٥٢)، =

بِالنُّجُومِ، والنِّيَاحَةُ عَلى المَيِّتِ »، قال: « النَّائِحَةُ إذا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ؛ فَإِنَّهَا تُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَيْهَا[1] سَرابِيلُ[2] مِنْ قَطِرانٍ[3]، ثُمَّ يُعْلَى[4] عَلَيْهَا بِدِرْعٍ مِنْ لَهَبِ النَّارِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ - يعني: بهذا الإسناد - وعمرُ بن راشد ضعيفُ الحديث .

= و"روح المعاني" (١٢/ ١٧٩-١٨٠)، و"فتح القدير" (٣/ ٤٠٦)، و"أضواء البيان" (٦/ ٣٨١-٣٨٢).

(١) في (ت) و(ك): « وعليها ».

(٢) السَّرابيلُ: جمع سِرْبال، وهي كلمة فارسية معرَّبة، معناها: القميصُ الذي يُلبَسُ من أي جنسٍ كان، والقميصُ الذي يلبَسُه المحاربُ وهو الدِّرْع. وقد وردت الدَّلالتان في آية واحدةٍ من القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ﴾ [النحل: ٨١]. انظر "النهاية" (٢/ ٣٥٧)، و"المعجم العربي لأسماء الملابس" للدكتور رجب إبراهيم (ص ٢٣١).

(٣) القَطِران: فيه ثلاث لغات: فتح القاف وكسر الطَّاء، وكسر القاف وسكون الطَّاء، وفتح القاف وسكون الطَّاء. وهو: عُصَارة شجر الأبْهَل والأَرْز ونحوهما، يُطبَخُ فيُتحلَّب منه، فتُطلى به الإبلُ الجَرْبى، فيَحرِقُ الجَرَبَ بحدَّته، وهو أسود مُنتِنٌ، تشتعلُ فيه النارُ بسرعة.
والمعنى: أن جلودَ أهل النار - ومنهم النائحة - تُطْلى بالقَطِران حتى يكون لهم لباسًا؛ ليزيدَ في حرِّ النار عليهم، فيكون ما يُتَوقَّى به العذابُ عذابًا. انظر "اللسان" (٥/ ١٠٥)، و"القاموس" (٤٦٣)، و"تفسير البيضاوي" (٣/ ٣٥٨)، و"المعجم الوجيز لألفاظ القرآن الكريم" للدكتور نبيل عبدالسلام هارون (ص ١٦٦).

(٤) المثبت من (أ) و(ف)، ومثله في "سنن ابن ماجه"، وفي بقيَّة النسخ: «يُغْلَى» بالمعجمة، ومثله في "مستدرك الحاكم" (١/ ٣٨٣)، و"شعب الإيمان" للبيهقي (٤٧٧٩)، و"الكامل" لابن عدي، وجاء في "مسند أحمد"(٥/ ٣٤٣ رقم٢٢٩٠٤) بلفظ: «ثمَّ يُعَلُّ عليها دِرْعٌ مِنْ لَهَبِ النار»، وفي حاشيته من طبعة الرسالة: «قال السندي: قوله: "ثم يُعَلُّ" على بناء المفعول بلامٍ مشدَّدة، أي: يُضاعَفُ عليها». اهـ.

١٠٦٤ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثًا رواه ابن وَهْب[٢]، عن ابن جُرَيج[٣]، عن يحيىٰ، عن قَتادة، عن أنس: أنَّ رسولَ الله ﷺ جمع يوم أُحُدٍ النَّفَرَ في القبر الواحد، فكان يُقَدِّمُ في القبر إلى القِبْلَةِ أقرأَهم، ثم ذا السِّنِّ يَلي أقرأَهم .

قال أبي: يحيى هذا هو: يحيى بن صَبِيح[٤] .

١٠٦٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عثمان[٥] بن حَكِيم[٦]، عن خارجة بن زيد، عن عمِّه يزيد[٧] بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ؛ في الصَّلاة على القبور .

---

(١) نقل هذه المسألة العيني في "عمدة القاري" (٨/ ١٥٤).

(٢) هو: عبدالله . (٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٤) سُئل الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٨/ب) عن هذا الحديث ؟ فقال: « يرويه ابن جريج، واختُلِف عنه: فرواه ابن وَهْب، عن ابن جُرَيج، عن يحيىٰ، عن قتادة، عن أنس، وخالفه حجاج بن محمد، فرواه عن ابن جُرَيج، عن يحيىٰ، عن أنس، لم يذكر بينهما أحدًا، وقول ابن وَهْب أشبه بالصَّواب. وهذا يحيى يقال إنه يحيى بن صَبيح ».

(٥) في جميع النسخ: « علي »، وصحِّحت بهامش (أ)، وسيأتي في آخر المسألة على الصواب، وانظر "تهذيب الكمال" (٨/ ٩-١٠)، و(١٩/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٢١٧)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٣٨٨ رقم١٩٤٥٣)، والبخاري في "التاريخ الأوسط" (١١٧/ الصميعي)، وابن ماجه في "سننه" (١٥٢٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٧٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠٨٣ و٣٠٨٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٢٨ و٢٢٩)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٥٩٤)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٥٩١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٥).

(٧) في (ش): « زيد ».

رواه مَخْرَمة[١]، عن أبيه، عن عُبَيدالله بن مِقْسَم، عن خارجة بن زيد، عن أبيه زيد[٢] بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: حديثُ عثمان بن حَكيم أشبهُ؛ لأنَّ حِفظَ « زيد بن ثابت » أسهلُ من « يزيد بن ثابت »، لو كان كذلك، وهذا يزيدُ بن ثابت[٣] أخو زيد بن ثابت[٤].

١٠٦٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٥]، عن الوليد بن مسلم؛ قال: حدَّثنا الأوزاعي[٦]، عن عَطاء[٧]؛ أنه حدَّثه،

---

(١) هو: ابن بُكَير بن عبدالله بن الأشَج، وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١١٨/ الضميعي).

(٢) في (ش) و(ف): « عن أبيه عن زيد »، وفي (ك): « عن أبيه يزيد ».

(٣) قوله: « لو كان كذلك وهذا يزيد بن ثابت » مكرر في (ف).

(٤) قال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" رقم (٢٧٣٩): « وذكر موسى بن عقبة، عن ابن شهاب: أنه [أي: يزيد بن ثابت] رُمي يوم اليمامة بسهم، فمات بالطريق راجعًا».
وقال البخاري في "التاريخ الأوسط" (١١٧): « فإن صحَّ قول موسى بن عقبة أن يزيد بن ثابت قُتل أيام اليمامة في عهد أبي بكر، فإن خارجة لم يدرك يزيد ».
وقال ابن عبدالبر في الموضع السابق: « وروى عنه خارجةُ بن زيد؛ ولا أحسَبُه سمع منه ». وقال ابن حجر في "الإصابة" (١٠/ ٣٤١): « وإذا مات باليمامة فرواية خارجة عنه مرسلة ».

(٥) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٤٥١)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٨٨). قال الذهبي: « رواته ثقات؛ لكنه منكر »، وقال المعلِّمي في تعليقه على "التذكرة": « علَّته أن الوليد يدلس التسوية، وكذا هشام فيما يظهر ».
وضعفه الألباني في "الضعيفة" (٤٧٧٢) لتدليس الوليد تدليس التسوية، وضَعْفِ هشام بن عمار.

(٦) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٧) هو: ابن أبي رَباح.

عن عائِشَةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ دخل عليها وعندها حَمِيمٌ[(١)] لها يَخْنُقُهُ الموت، فلمَّا رأى النبيُّ ﷺ ما بها قال[(٢)]: « **لَا تَبْتَئِسي عَلَى حَمِيمِكِ؛ فَإِنَّ ذَاكِ مِنْ حَسَنَاتِهِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

١٠٦٧ - وسألتُ[(٣)] **أبي** عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٤)]؛ قال: ثنا معاوية

---

(١) الحَمِيمُ والحامَّةُ: هو خاصَّة الإنسان ومن يَقرُبُ منه. انظر "النهاية" (١/ ٤٤٦).

(٢) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٨٧٠) و(١٨٩٢).

(٤) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "الصبر" (١١١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠١)، وابن فيل في "جزئه" (٢١/أ)، ومن طريقه القضاعي في "مسند الشهاب" (٩٩٢).
ورواه ابن عدي أيضًا (٢/ ٣٧) من طريق اليُسير بن موسى، عن بقية، ثنا معاوية بن يحيى وأبو بكر بن أبي مريم، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به.
قال ابن عدي: « وأبو بكر بن أبي مريم في هذا الإسناد غير محفوظ ... ».
ورواه ابن عدي (٤/ ١١٥)، وأبو أحمد الحاكم في "الأسامي والكنى" (٢/ ٢٦٤)، وابن شاهين في "فضائل الأعمال" (٢٧٢)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٩٥٦/ العلمية) من طريق عمار بن نصر، عن بقية، عن معاوية بن يحيى، ثنا أبو بكر القتبي، عن أبي الزِّناد، به. قال الحاكم: « هذا حديث منكر، لا يحتمله أبو الزناد، وأبو بكر القتباني رجل مجهول، لا يُدرى من هو ».
وهذا الحديث يُعرف بطارق بن عمار عن أبي الزِّناد؛ كما قال ابن عدي، ويأتي الكلام على روايته. وقال الذهبي في "المقتنى" (٩٠٩) في أبي بكر القتبي هذا: « مجهول، والخبر منكر ».
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٥٥) من طريق معلَّى بن منصور، وابن عدي (٤/ ١١٥) من طريق يعقوب بن كاسب، كلاهما عن الدراوردي، عن طارق بن عمار، عن أبي الزناد، به. قال البخاري: « ولا يُتابَع عليه »؛ أي: طارق بن عمار. =

ابن يحيى، عن أبي الزِّناد[1]، عن الأعرَج[2]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إنَّ الرِّزْقَ يَأْتِي[3] العَبْدَ مِنَ اللهِ عَلَى قَدْرِ المَؤُونَةِ، وإنَّ الصَّبْرَ يَأتي العَبْدَ مِنَ اللهِ[4] عَلَى قَدْرِ المُصِيبَةِ**»؟

قال أبي: هو معاويةُ بن يحيى الأَطْرابُلُسي، وهذا الحديثُ هو حديث عَبَّاد بن كثير[5]، فأراه أخَذَ[6] عن عَبَّاد، عن أبي الزِّناد[7].

= ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٢٧)، وابن عدي (٤/ ١١٥) من طريق إبراهيم ابن حمزة، عن الدراوردي، عن عباد، عن طارق، عن أبي الزناد، به.
ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤٢١/ بغية الباحث) من طريق وهب بن وهب، عن عبَّاد، عن أبي الزناد، به.
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" أيضًا، والبزار (رقم ١٥٠٦/ كشف الأستار)، وابن عدي (٤/ ١١٥)، والفاكهي في "فوائده" (١١١)- ومن طريقه ابن بشران في "الأمالي" (١٤٥٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٩٥٤/ العلمية)-، كلُّهم من طريق الدراوردي، عن طارق وعباد بن كثير، عن أبي الزناد، به .
قال البزار :« لا نعلمه عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد »، وقال البيهقي :« تفرَّد به طارق بن عمار وعباد، وقد قيل: عن عباد، عن طارق، و[هو] الأصح، وطارق يُعرَف بهذا الحديث ».

(١) هو: عبدالله بن ذَكوان .
(٢) هو: عبدالرحمن بن هُرمُز .
(٣) في (ت):« يأتني ».
(٤) قوله:« من الله » من (ف) فقط.
(٥) روايته أخرجها الحارث بن أبي أسامة (٤٢١/ بغية الباحث) عن عبدالرحيم بن واقد، عن وهب بن وهب، عن عباد، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به.
ورواه الحسن بن سفيان - كما في "تفسير ابن كثير" (٨/ ٤٥٤)-، عن يزيد بن صالح، عن خارجة، عن عباد، عن أبي الزناد، عن أبي صالح،عن أبي هريرة، به.
ومن طريق الحسن بن سفيان رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٤٠٠).
(٦) أي: أَخَذَهُ، والمراد: أخذه معاوية بن يحيى، عن عَبَّاد بن كثير، عن أبي الزناد. وهذا من حذف المفعول للعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).
(٧) سيأتي في المسألة رقم (١٨٧٠) قولُ أبي حاتم:« هذا حديثٌ منكر، يَحْتملُ =

١٠٦٨ - وسألتُ[1] **أبي** عن حديثٍ رواه المُسَيَّب بن واضح، عن أبي إسحاق الفَزاري[2]، عن خالد الحذَّاء، عن أبي قِلابة[3]، عن عبدالله بن يزيد، عن عليِّ بن أبي طالب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ **« مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ**[4] **يَمُوتُ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ المُسْلِمينَ يَكُونُوا**[5] **مِئَةً يَشْفَعونَ لَهُ، إلا شُفِّعُوا فيه »** ؟

قال أبي: إنما هو[6]: عبدالله بن يزيد[7]، عن عائِشَة[8].

= أن يكون بين معاوية وأبي الزناد: عبَّاد بن كَثِير، وهو عندي الأطرابلسي ». وانظر المسألة رقم (١٨٩٢) ففيها تفصيلٌ.

(١) انظر المسألة رقم (١٨٩٢).

(٢) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث. وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٣٩٧).

(٣) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٤) في (ت) و(ف): « ما من عبد من مسلم ».

(٥) كذا في جميع النسخ، بحذف نون الرفع بلا ناصب ولا جازم، ولا نون توكيد ولا نون وقاية، والجادَّة: « يكونون»، لكنَّ ما وقع في النُّسخ يحتمل وجهين:
الأوَّل: إمَّا أن يكون هناك سقطٌ، والأصل: «يبلغون أن يكونوا»- كما في بعض مصادر التخريج - فسقط قوله: «يبلغون أن»، فبقي «يكونوا» بلا نون.
والثاني: إذا صحَّت الرواية بهذا، ولم يكن فيها سقط أو تصحيف، فإنَّ لها وجهًا صحيحًا في العربية، على لغة لبعض العرب يحذفون نون الرفع من المضارع بلا موجب؛ تخفيفًا، وهذا ثابتٌ في الكلام الفصيح نثرِهِ ونظمِهِ، وهي لغةٌ صحيحةٌ قليلة الاستعمال. وانظر الكلام عليها في المسألة رقم (١٠١٥). ووقع في المسألة رقم (١٨٠٣): « يبلغون مئة ».

(٦) قوله: «هو» سقط من (ت) و(ف) و(ك). (٧) في (ف): « زيد ».

(٨) الحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (١٦٣٠)، وأحمد في "المسند" (٦/٩٧ رقم ٢٤٦٥٧) من طريق شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد، عن عائشة، به. =

١٠٦٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[(١)]، عن شَيبان[(٢)]، عن ليث[(٣)]، عن[(٤)] عبد الملك بن أبي بشير، عن حَفْصَةَ ابْنَتِ[(٥)] سيرين، عن أم سُلَيم[(٦)]، عن رسول الله ﷺ قال:« لِتَلِي[(٧)] غَسْلَ المَرأةِ أَوْلَى نِسَائِهَا بِهَا، فإنْ كَانَتْ ضَعيفَةً أو صَغيرَةً، وَلِيَتْهَا

= ورواه أحمد في "المسند" (٦/ ٣٢ رقم٢٤٠٣٨)، ومسلم في "صحيحه" (٩٤٧)، والترمذي في "جامعه" (١٠٢٩)، والنسائي في "المجتبى" (١٩٩١ و١٩٩٢) من طريق أيوب، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد، عن عائشة، به .
قال الترمذي:«حديث عائشة حديث حسن صحيح، وقد أوقفه بعضهم ولم يرفعه ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٩١/ب) الخلاف في رفع هذا الحديث ووقفه، وقال:« ورفعُه صحيحٌ ».
وقال أيضًا في "العلل" (٣٩٧):« يرويه أبو إسحاق الفزاري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد، عن علي، عن النبي ﷺ ، وخالفه أصحابُ خالد الحذاء؛ رَوَوه عنه، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد، عن عائشة، عن النبي ﷺ، وهو الصَّواب ».

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٥).
ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٥/ ١٢٤ رقم ٣٠٤) من طريق آدم بن أبي إياس، والحسن بن موسى الأشيب، كلاهما عن شيبان، به . وسيأتي ذكر رواية هاشم بن القاسم عن شيبان قريبًا .

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن النحوي .

(٣) هو: ابن أبي سُلَيم .

(٤) في (ك):« ابن » بدل:« عن ».

(٥) في (ك):« ابنة »، وهو الجادَّة، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيح في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٦) في (أ) و(ش):« أم سلمة ».

(٧) كذا في جميع النسخ :« لتلي » بإثبات ياء في آخره، والقياس:« لِتَلِ »؛ لأنه مضارع معتل الآخر مجزوم بلام الأمر، وفاعله:« أولى »، وعلى ذلك جاءت الرواية في "المعجم الكبير" للطبراني:«وَلْيَلِ غَسْلَهَا أَوْلَى النِّساء بها»، ومثله في "سنن البيهقي"، إلا أن فيها:«أَوْلَى الناس بها». ويخرَّج ما في النسخ على وجهين : =

امْرَأَةٌ[١] مُسْلِمَةٌ وَرِعَةٌ، فَأَمِرِّي[٢] بِبَطْنِهَا، فَامْسَحِيهِ مَسْحًا رَفِيقًا، فَإِنْ كَانَتْ حُبْلَى فَلا تُحَرِّكِيهَا، ثُمَّ خُذي كُرْسُفًا[٣]، فَاغْسِلِيهِ غَسْلاً حَسَنًا، ثُمَّ أَدْخِلِي يَدَكِ[٤] مِنْ تَحْتِ الثَّوْبِ، فَامسَحِي سِفْلَتَهَا ثَلاثَ مَرَّاتٍ مَسْحًا حَسَنًا قَبْلَ أَنْ تُوَضِّئِيهَا، ثُمَّ وَضِّئِيهَا بِماءٍ فيهِ سِدْرٌ، وَلْتُفْرِغِ المَاءَ امرَأَةٌ قَائِمَةٌ لا تَلي شَيْئًا غَيْرَهُ، حتَّى[٥] تُنَقِّيَ السِّدْرَ وأَنتِ تَغْسِلِي[٦] بِهِ، هَذَا بَيانُ وُضُوئِهَا، فَإذا فَرَغْتِ مِنْ[٧] وُضُوئِهَا، فَأَمِرِّي[٨] بِغَسْلِ

= **الأول**: أن المعتلَّ أُجريَ مُجرى الصحيح، بتقدير ضمة الرفع على الياء، ثم حذفها للجزم، فتكونُ علامةُ الجزم السكون؛ كالفعل الصحيح.

والثاني: أن الفعل مجزومٌ بحذف الياء التي هي لامُ الكلمة؛ لكنَّ هذه الياء التي في آخر الفعل نشأت عن إشباع كسرة اللام؛ فهي ياءٌ زائدة، لا أصليَّة.

وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٢٣) و(٢٠٠) و(١٠٢٥).

(١) في "المعجم الكبير" للطبراني: «فَلْتَلِهَا امْرَأَةٌ»، وفي "سنن البيهقي": «فلتغسِّلها امْرَأَةٌ».

(٢) في (ت) و(ك): «فآمري». وفي "معجم الطبراني": «فليبدؤوا ببطنها، فليُمْسَح»، وفي "سنن البيهقي": «فليُبْدأ ببطنها فليُمْسَح». وفي هذه العبارة التفات من ضمير الغيبة إلى الخطاب، وانظر الكلام على الالتفات في التعليق على المسألة رقم (٨٨٤).

(٣) الكُرْسُف: القُطْن. "المصباح المنير" (٢/ ٥٣٠).

(٤) في (ت): «بيدك»، وفي (ك): «بيديك».

(٥) في (ت) و(ك): «ثم» بدل: «حتى».

(٦) كذا في جميع النسخ بحذف نون الرفع بلا ناصب ولاجازم، ولا نون توكيد ولا نون وقاية، تخفيفًا، وهي لغة صحيحة تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٠١٥). وفي "معجم الطبراني": «حتَّى تُنَقِّيَ بالسِّدرِ وأَنتِ تَغْسِلينَ»، وهو الأصل، ولم ترد هذه الجملة في رواية البيهقي ولا في بقيَّة مصادر التخريج.

(٧) قوله: «من» سقط من (ف).

(٨) كذا في جميع النسخ، وعند الطبراني: «فابدئي»، وعند البيهقي: «وابدئي».

رَأسِهَا، فاغْسِليهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلَا تَقْرَعي[(١)] رأسَهَا بِمُشْطٍ ...»، وذكرتُ حديثَ غسل الميِّت بطوله ؟

قال أبي: هذا حديثٌ كأنه باطلٌ! يشبه أن يكونَ كلام ابن سيرين.

قال أبو محمد[(٢)]: روى هذا الحديثَ عن شَيبان[(٣)]- سوى الوليد ابن مسلم - أبو النَّضْر هاشم بن القاسم[(٤)].

وحدَّثنا أبي عن سهل بن عثمان العَسْكري[(٥)]، عن [عبدالرحيم][(٦)] ابن سُلَيمان، عن[(٧)] جُنَيد بن أبي دَهْرَة[(٨)] التَّيمي، عن عبد الملك بن أبي بَشير[(٩)].

---

(١) في (ش): «ولا تقرع»، وفي (ت): «ولا تفرغي»، وعند الطبراني والبيهقي: « ولا تُسَرِّحي »، ومعنى «لا تقرعي رأسها بمشط» أي: لا تسرِّحيها؛ يقال: قَرَعَ الشيءَ يَقْرَعُهُ قَرْعًا، أي: ضرَبَهُ. انظر: "المعجم الوسيط" (قرع).

(٢) في (ف): « قلت ».

(٣) في (أ): «شعبان»، وفي (ش): «سفيان».

(٤) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٤-٥).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٥/ ١٢٤ رقم٣٠٤).

(٦) في جميع النسخ: « عبدالرحمٰن »، والمثبت هو الصَّواب، كما في مصادر التخريج. والمعروف بالرواية عن جنيد بن أبي دهرة: عبدالرحيم بن سليمان، وهو الذي يروي عنه سهل بن عثمان العسكري؛ كما في "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٢٧ رقم٢١٩٢)، و"تهذيب الكمال" (١٨/ ٣٦-٣٨).

(٧) في (أ) و(ش): « ابن » بدل: « عن ».

(٨) بدال مهملة، مع هاء ساكنة. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٤/ ٣١٣). وقال الذهبي في ترجمته من "الميزان" (١/ ٤٥٢): « له حديثٌ في غسل الميت طويلٌ منكر؛ في ثاني حديث ابن السوَّاق ».

(٩) المقصود هنا: بيانُ أنَّ ليث بن أبي سُلَيم لم ينفرد بالحديث، بل تابعه جُنيد بن أبي دهرة، عن عبدالملك بن أبي بشير، عن حفصة بنت سيرين، عن أم سُلَيم، به .

وَرَوَى عن حَفْصَة ابْنَتِ[(١)] سيرين، عن أُمِّ عَطِيَّة، عن النبيِّ ﷺ: أَيُّوبُ[(٢)]، وخالدٌ الحذَّاء[(٣)]، وعاصمٌ الأحولُ[(٤)]، وهشامُ بن حَسَّان[(٥)]: أن إحدى بنات النبيِّ ﷺ تُوُفِّيَتْ ... كُلَيْماتٍ يزيد بعضُهم على بعض، ليس مِنْ هذا المتن فيه إلا ذِكْرُ السِّدْرِ والكافور، و: «اغْسِلِيها[(٦)] وِتْرًا، وابْدَئي بمَيامِنِها»، وهاهنا: «ابْدَئي بِسِفْلَتِهَا[(٧)]». والحديثُ عن أُمِّ عَطِيَّة، وقال هاهنا[(٨)]: عن أُمِّ سُلَيم، وليس لأُمِّ سُلَيم عن النبيِّ ﷺ في غُسْلِ الميِّت شيءٌ .

١٠٧٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُخَيَّس[(٩)] بن تَميم

---

(١) في (ك): « ابنة »، والمثبت من بقيَّة النسخ، وله وجه صحيحٌ في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٢) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتِياني. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٢٥٤ و١٢٦٠)، ومسلم (٩٣٩).

(٣) روايته أخرجها البخاري أيضًا (١٦٧ و١٢٥٥ و١٢٥٦)، ومسلم (٩٣٩).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٥/ ٨٥ رقم٢٠٧٩٥)، ومسلم (٩٣٩).

(٥) روايته أخرجها البخاري (١٢٦٣)، ومسلم (٩٣٩).

(٦) في (ش): «واغسلنها».

(٧) في (ت): «سفلتها»، وفي (ك): «بسفليها»، والذي تقدَّم في هذا الحديث: «فامْسَحِي سِفْلَتَهَا».

(٨) بعده في (ف): « ابدَئي بِسِفْلَتِهَا، والحديثُ عن أُمِّ عَطِيَّة، وقال هاهنا»، وهو تكرار بسبب انتقال النظر.

(٩) كذا ضبطه ابن ماكولا في "الإكمال" (٧/ ١٧٠) بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، بعدها ياء مشددة، وبعدها سين مهملة، وذكر أنه يقال في ضبطه أيضًا: « مِخْيَس » بكسر الميم، وسكون الخاء المعجمة، وتخفيف الياء .

الأَشْجعي[١]، عن بَهْزِ بن حَكيم، عن أبيه، عن جدِّه[٢]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إنَّ الغَضَبَ يُفْسِدُ الإيمَانَ كَما يُفْسِدُ الصَّبِرُ**[٣] **العَسَلَ** ». وقال: « **يَا مُعَاويةُ بنَ حَيْدَةَ، إنِ**[٤] **اسْتَطَعْتَ أن تَلْقَى اللهَ وَأَنْتَ تُحْسِنُ الظَّنَّ بِهِ، فافْعَلْ؛ فَإنَّ اللهَ عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِهِ بِهِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، ومُخَيَّسٌ مجهولٌ[٥].

١٠٧١ - وسألتُ[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه سعيد بن مَسْلَمَة بن

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ٤١٧ رقم ١٠٠٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٧٩٤١)، وتمام في "فوائده" (١٠٩٣/الروض البسام)- ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٢٧)- جميعهم من طريق هشام ابن عمار، عن مُخَيَّس، به .
قال البيهقي: « قال أبو حازم [شيخ البيهقي]: تفرَّد به هشام بن عمار، عن مُخَيَّس ابن تميم ».
ورواه الطبراني أيضًا (١٩/ ٤١٦ رقم ١٠٠٥) من طريق هشام بن عمار، عن مُخَيَّس، به . بلفظ: « قال الله : أنا عِندَ ظنِّ عَبدي بي ». ورواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/ ٨٠) من طريق شعيب بن أحمد بن عبدالحميد، عن أبيه، عن إسماعيل بن زياد، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدِّه، به .

(٢) هو: معاوية بن حَيْدَة .

(٣) الصَّبِرُ: الدَّواءُ المُرُّ، بكسر الباء في الأشهر، وسكونُها للتخفيف لغةٌ قليلة. "المصباح المنير" (١/ ٣٣١).

(٤) في (ك): « أنا ».

(٥) وحكم عليه بالجهالة أيضًا في "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٤٢ رقم٢٠١٩).
والحديث ضعفه العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (٢٨٤٩/ تخريج أحاديث الإحياء)، والألباني في "الضعيفة" (١٩١٨).

(٦) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

هشام بن عبد الملك، عن إسماعيل بن أميَّة، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: سمعتُ عامرَ بنَ ربيعة يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « **إِذَا رَأَيْتُمُ الجِنَازَةَ فَقُومُوا حَتَّى تُجَاوِزَكُمْ، أو تُوضَعَ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطل - يعني[1]: بهذا الإسناد[2]- وسعيدٌ ضعيفُ الحديث[3].

١٠٧٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد بن الجَرَّاح، عن الأوزاعي[4]، عن محمَّد بن محمَّد، عن نافع[5]، عن أبي هريرة،

---

(١) في (ك): « بمعنى ».

(٢) هذا احترازٌ جيد من ابن أبي حاتم؛ لأن الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (١٣٠٨)، ومسلم (٩٥٨)، كلاهما من طريق الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، عن عامر بن ربيعة، به . ورواه مسلم أيضًا من طريق أيوب السختياني، وعبيدالله بن عمر، وعبدالله بن عون، وابن جريج، جميعهم عن نافع، به .
وأخرجه البخاري أيضًا (١٣٠٧)، ومسلم في الموضع السابق، كلاهما من طريق الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة، به.

(٣) وكذا قال في "الجرح والتعديل" (٤/ ٦٧ رقم ٢٨١)، وزاد: « منكر الحديث ».

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو . وروايته لم نجد من أخرجها على هذا الوجه، لكن ذكر الدارقطني في "العلل" (٩/ ١٤٦ رقم ١٦٨٣) أن عقبة بن علقمة رواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن نافع؛ أن رجلاً أخبره عن أبي هريرة. وقال البابلتي: عن الأوزاعي، عن الزبيدي، عن نافع نحو هذا القول. وقال غيرهما: عن الأوزاعي؛ حدثني نافع، عن أبي هريرة موقوفًا .اهـ. وانظر التعليق التالي .

(٥) هو: مولى ابن عمر كما سيأتي. وتقدم تخريج روايته من طريق الأوزاعي.
ورواه عنه أيضًا أيوب السختياني والإمام مالك.
أما رواية أيوب: فأخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٨٨ رقم١٠٣٣٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٣٢)، كلاهما من طريق أيوب، عن نافع، عن =

عن النبيِّ ﷺ قال: « أَسْرِعُوا بِجَنَائِزِكُمْ؛ فَإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ تُقَدِّمُوا[(١)] عَلَيْهِ، أَوْ شَرٌّ تُلْقُوهُ[(٢)] عَنْ رِقَابِكُمْ » .

فقلتُ لأبي: مَنْ محمدُ بن محمد ؟

قال: لا أعرفُه، ونافعٌ هو: مولى ابن عمر .

= أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .
وأما مالك: فأخرجه في "الموطأ" (١/ ٢٤٣) عن نافع، عن أبي هريرة موقوفًا .
قال ابن عبدالبر (١٦/ ٣١): « هكذا روى هذا الحديث جمهور رواة الموطأ موقوفًا على أبي هريرة، ورواه الوليد بن مسلم، عن مالك، عن نافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، لم يُتابَع على ذلك عن مالك، ولكنه مرفوع من غير رواية مالك، من حديث نافع، عن أبي هريرة، من طرق ثابتة، وهو محفوظ أيضًا من حديث الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا ».اهـ.
وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا ؛ الذي أشار إليه ابن عبدالبر: أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣١٥)، ومسلم (٩٤٤).
وأخرجه مسلم أيضًا من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبي هريرة. وذكر الدارقطني في "العلل" (١٦٨٣) الاختلاف على الزهري في هذا الحديث، ثم قال: « وحديث سعيد بن المسيب وأبي أمامة بن سهل محفوظان، والباقي غير محفوظ عن الزهري ».اهـ.

(١) كذا، والجادَّةُ: «تُقَدِّمُونَ»، بإثبات نون الرفع، لكنَّ ما في النسخ يتَّجِهُ على حذف النون تخفيفًا بغير ناصب ولاجازم، ولا نون توكيد ولا نون وقاية، وهي لغةٌ صحيحة سبق التعليق عليها في المسألة رقم (١٠١٥).
هذا؛ وكانت الجادَّة أيضًا أن يقال: « تُقَدِّمُونَهَا عليه »، أو «تُقَدِّمُونهَا إليه»، لكنْ حُذِفَ هنا ضميرُ المفعول به، وهو مَنْوِيٌّ، وهذا جائز في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «تُلْقُونَهُ» بنون الرفع، وتخريجه على اللغة المذكورة في التعليق السابق، وقد جاء في مصادر التخريج بلفظ: «تَضَعُونَهُ»، و«تَطْرَحُونَهُ».

١٠٧٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن خالد[١] الوَهْبي[٢]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن أبي حازم، عن عبدالله بن مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا كَانَتْ مَنِيَّةُ**[٣] **أَحَدِكُمْ بِأَرضٍ؛ قُيِّضَتْ**[٤] **لَهُ الحَاجَةُ، فَيَعْمِدُ**[٥] **إِلَيْهَا، فَيَكونُ أَقْصَى أَثَرٍ مِنْهُ، فَيُقْبَضُ فِيهَا، فَتَقُولُ الأَرْضُ يَوْمَ القِيَامَةِ**[٦]: **رَبِّ! هَذا مَا اسْتَوْدَعْتَني** »؟

قال أبي: الكوفيُّون لا يرفَعونه.

قال أبو محمد[٧]: هذا الحديثُ[٨] معروفٌ بعمر بن عليٍّ بن مُقَدَّم[٩]، تفرَّد به عن إسماعيل بن أبي خالد، وتابعه على روايته محمد ابن خالد الوَهْبي[١٠].

---

(١) قوله: « رواه محمد بن خالد » ليس في (ف).

(٢) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤١-٤٢ و٣٦٧).

(٣) في (ف): « ميتة ».

(٤) أي: قُدِّرَتْ؛ يقال: قَيَّضَ الله له كذا، أي: قَدَّرَهُ. انظر "المصباح المنير" (٢/ ٥٢١).

(٥) في (ك): « فعمد ».

(٦) من قوله: « فيكون أقصى ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٧) في (ف): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٨) قوله: « الحديث » سقط من (ك).

(٩) روايته أخرجها ابن ماجه (٤٢٦٣)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٣٩٢)، والبزار في "مسنده" (١٨٨٩)، والحاكم (١/ ٤١). قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يرفعه إلا عمر بن علي المقدَّمي ».

(١٠) ذكر الدارقطني في "العلل" (٨٤٨) هذا الحديث والاختلاف فيه، وقال: « رواه ابن عيينة ويحيى القطان وغيرهما موقوفًا، وهو الصَّواب ».
ورواية ابن عيينة أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٨٩٤)، عنه، عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن قيس، عن ابن مسعود موقوفًا. وانظر تخريج الحديث والاختلاف فيه في التعليق على الموضع السابق من "سنن سعيد بن منصور".

١٠٧٤ - وسألتُ[(١)] أبي[(٢)] عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[(٣)]، عن حمَّاد بن عبدالرحمٰن؛ قال: حدَّثنا إدريس بن صَبِيح الأَوْدي[(٤)]، عن سعيد بن المُسَيّب[(٥)]؛ قال: حضرتُ عبدالله بن عمر في جِنازة، فلمَّا وضعها[(٦)] قال[(٧)]: باسمِ الله، وفي سبيلِ الله، وعلى مِلَّةِ رسولِ الله. فلمَّا أخَذَ في تَسْوِيَةِ اللَّبِنِ على اللَّحْدِ، قال[(٨)]: اللَّهُمَّ أَجِرْهُ من الشَّيطان، ومن عذاب القَبر، ومن عذاب النَّار. فلمَّا[(٩)] سَوَّى الكَثِيبَ[(١٠)] عليها؛ قام إلى جانب القَبر، ثم قال: اللَّهُمَّ جافِ الأرضَ

---

(١) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٩٠/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٢٦١) حكم أبي حاتم على هذا الحديث بالنكارة.

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٤١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٥٥).
ورواه ابن ماجه (١٥٥٣)، والطبراني في "الدعاء" (١٢١٠) عن هشام بن عمار، عن حماد بن عبدالرحمن؛ حدثنا إدريس الأودي، عن سعيد بن المسيب، به هكذا لم يسمِّ إدريس.

(٤) في (ك): « الأزدي ».

(٥) قوله: « عن سعيد بن المسيب » سقط من (ك). وقوله: « عن سعيد بن » مكانه بياض في (ت).

(٦) في (ك): « فلما وصلت إليه ».

(٧) قوله: « قال » في مكانه بياض في (ت) و(ك).

(٨) قوله: « اللبن على اللحد قال » في مكانه بياض في (ت) و(ك).

(٩) قوله: « ومن عذاب النار فلما » في موضعه بياض في (ك)، وقوله: « النار فلما » مطموس في (ت)، وقوله: « من عذاب النار» ليس في (ف).

(١٠) الكَثِيبُ: الرَّمْلُ المُسْتَطِيلُ المُحْدَوْدِب. "النهاية" (٤/ ١٥٢).

عن[١] جَنْبِها [٢]، وصَعِّد رُوحَها، ولَقِّها منك رضوانًا . قلت: يا ابن عمر ! أشيئًا[٣] سمعتَه من رسول الله ﷺ ، أو شيئًا قُلْتَه من[٤] رأيك ؟ قال[٥]: إني[٦] إذَنْ لقادِرٌ على القول ! بل شيءٌ سمعتُه من رسول الله ﷺ ؟

قال أبي: الحديثُ مُنكَرٌ [٧].

(١) قوله: « الأرض عن » في مكانه بياض في (ت) و(ك).

(٢) في (ك): « جنبيها ».

(٣) في (ك): « أشيء ».

(٤) في (ف): « قلت من من ».

(٥) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٦) قوله: « إني » سقط من (ش).

(٧) لأنه تفرد به إدريس بن صبيح هذا، وقد قال عنه أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٦٤ رقم ٩٤٩): « مجهول ».

وقال ابن عدي في الموضع السابق بعد روايته لهذا الحديث ولحديث آخر: « هكذا قال: " إدريس بن صبيح الأودي " ! وانما هو: إدريس بن يزيد الأودي، وهذان الحديثان لا أعلم يرويهما غيرُ حماد بن عبد الرحمن هذا، وهو قليل الرواية ».

كذا ذهب ابن عدي إلى أن إدريس هو: ابن يزيد الأودي، وصوَّب ابن حجر في "التهذيب" (١/ ١٠١) قول ابن عدي.

وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٦٣-٢٦٤) فترجم لإدريس بن صبيح وقال: « روى عن سعيد بن المسيب، روى عنه حماد بن عبدالرحمن الكلبي، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: هو مجهول ».

وترجم لإدريس بن يزيد وقال: « ذكره أبي عن إسحاق بن منصور الكوسج، عن يحيى بن معين أنه قال: إدريس بن يزيد الأودي: ثقة ».

وكذا فرق بينهما ابن حبان في "الثقات" (٦/ ٧٨) وقال في إدريس بن صبيح: « يُغرِب ويخطئ على قلَّته ».

والحديث رُوي من طرق عن ابن عمر، واختُلِف في رفعه ووقفه .

وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٦٠/ أ-٦١/ ب) الاختلاف فيه ورجَّح الوقف.

وانظر تخريج الأخ ياسر فتحي لـ"الذكر والدعاء" للقحطاني (٢٢٨).

١٠٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن[١] عمَّار[٢]، عن إسماعيل بن عَيَّاش؛ قال: حدَّثنا سُلَيمان بن سُلَيم، عن زيد بن أسلم، عن عَطاء بن يَسار، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إِنَّ الله إذا ابْتَلَى عَبْدًا بِالبَلاءِ في الدُّنيا[٣]؛ بَعَثَ إليهِ مَلَكَيْنِ، فَقالَ لَهُما: انْظُرَا مَا يَقُولُ عَبْدي لِعُوَّادِهِ حِينَ يَعُودُونَهُ: فإنْ قَالَ خَيْرًا وَلَمْ يَشْكُو[٤] إِلَيْهِمُ الَّذي بِهِ مِنَ البَلاءِ؛ قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ لِمَلائِكَتِهِ: أَبْدِلُوا عَبْدي[٥] لَحْمًا خَيْرًا[٦] مِنْ لَحْمِهِ، ودَمًا خَيْرًا[٧] مِنْ دَمِهِ، وأَخْبِرُوهُ أَنِّي[٨] إنْ أَنَا قَبَضْتُهُ أَدْخَلْتُهُ الجَنَّةَ، وإنْ أَنَا أَطْلَقْتُهُ مِنْ وَثَاقِي فَلْيَسْتَأْنِفِ العَمَلَ » ؟

---

(١) في (ك): « عن » بدل: « ابن ».
(٢) لم نقف على هذا الحديث من رواية هشام عن إسماعيل بن عياش، لكنَّ الحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٣٩٢) من طريق هشام بن عمار، قال: حدثني سليمان بن سليم، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ. ورواه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٤٧٢) من طريق أبي صالح الحرَّاني؛ حدثنا ابن عياش، حدثني سليمان بن سليم، عن زيد، عن عطاء، عن أبي سعيد، به مرفوعًا. وقد نبَّه المحقق على أنه وقع في جميع نسخ "الشعب": « أبو عياش »، ثم قال: « وهو خطأ فاحش ».
(٣) قوله: « الدنيا » مطموس في (ت) و(ك).
(٤) رسمت في جميع النسخ: «لم يشكوا»، بإثبات الواو بعدها ألف، أما إثبات الواو مع الجازم فله وجهان مشهوران في العربية، تقدَّم بيانهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨)، وأما إثبات الألف مع واو الفعل فهذا قولُ الكُتَّاب المتقدِّمين، وتقدَّم التعليق عليه في المسألة (١٠٢٥).
(٥) في (ك): « لعبدي ».
(٦) في (ت): « خير ».
(٧) في (ت) و(ف) و(ك): « خير ».
(٨) قوله: « أني » كتب في (ف)، وضرب عليه الناسخ.

قال أبي: يَرْوُونه[١] مُرسَلً[٢].

---

(١) في (ف): « يرونه »، لكن الواو مضمومة .

(٢) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

والحديث رواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٤٠) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره هكذا مرسلاً .

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٥/ ٤٧): «هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك مرسلاً، وقد أسنده عباد بن كثير، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري»، ثم رواه بسنده إلى عباد بن كثير.

وذكر الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٤/ ٢٥٤) أن الدارقطني رواه في "غرائب مالك" من طريق علي بن محمد الزيادباذي، عن معن بن عيسى، عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة به مرفوعًا، ثم قال الدارقطني: «إنما هو في "الموطأ" بسند منقطع عن غير سهيل ».

وله طريق آخر عن أبي هريرة رواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٤٨-٣٤٩)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٧٥)، وفي "شعب الإيمان" (٩٤٧٣)، رواه من طريق علي بن المديني، عن أبي بكر الحنفي، عن عاصم بن محمد بن زيد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: إذا ابتَلَيتُ عبدي المؤمنَ ولم يَشكُني إلى عُوَّاده أطلَقتُه من إساري، ثم أبدلتُه لحمًا خيرًا من لحمه، ودمًا خيرًا من دمه، ثم يَستأنفُ العملَ».

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ».

وزعم ابن عمار الشهيد في "علل أحاديث في صحيح مسلم" رقم (٢٩) أن مسلمًا أخرج هذا الحديث في "صحيحه" من طريق القواريري، عن أبي بكر الحنفي، ثم قال ابن عمار: « وهذا حديث منكر، وإنما رواه عاصم بن محمد عن عبدالله بن سعيد المقبري، عن أبيه، وعبدالله بن سعيد شديدُ الضعف؛ قال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت أحدًا أضعف من عبدالله بن سعيد المقبري . ورواه معاذ بن معاذ، عن عاصم بن محمد، عن عبدالله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو [حديث] يشبه أحاديثَ عبدالله بن سعيد ». اهـ. وانظر "شرح العلل" لابن رجب (٢/ ٧٦٨-٧٦٩).

١٠٧٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلِم، عن الأوزاعي[٢]، عن يحيى، عن أبي إبراهيم الأنصاري - رجلٍ من بني عبدالأَشْهَل - قال: حدَّثني أبي: أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول في الصَّلاة على الميِّت: « **اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لأَوَّلِنا وآخِرِنَا، وحَيِّنَا ومَيِّتِنا، وشَاهِدِنَا وغَائِبِنا، وذَكَرِنَا وأُنثَانا، وصَغيرِنَا وكَبيرِنا** ».

قال يحيى: وأخبرني أبو سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ بمثل هذا، وزاد فيه: « **وَمَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الإسْلامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فتَوَفَّهُ عَلَى الإيمَانِ** »؟

قال أبي: أبو إبراهيم: هو مجهولٌ، هو وأبوه.

---

(١) نقل الحافظ ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٣٠) بعض هذا النص بتصرف، وانظر المسألة رقم (١٠٤٧) و(١٠٥٨).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. وروايته أخرجها: الترمذي في "جامعه" (١٠٢٤) من طريق الهقل بن زياد، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩٢٣) من طريق المعافى بن عمران، والطحاوي في "شرح المشكل" (٩٦٩)، والبيهقي (٤/ ٤١) من طريق بشر ابن بكر، والطبراني في "الدعاء" (١٠٦٧) من طريق يحيى البابلتي، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٤١) من طريق الوليد بن مَزْيَد، خمستهم عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، به مرفوعًا.
ورواه الإمام أحمد (٤/ ١٧٠ رقم١٧٥٤٣ و١٧٥٤٤ و١٧٥٤٥ و١٧٥٤٧) من طريق أبان العطار، وهشام الدستوائي، وابن أبي شيبة في "المصنف"(١١٣٥٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٨٨)، والنسائي في "المجتبى" (١٩٨٦)، و"الكبرى" (١٠٩٢٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٩٧٠)، والطبراني في "الدعاء" (١١٦٦) من طريق هشام الدستوائي، والطبراني في "الدعاء" (١٠٦٨) من طريق محمد بن يعقوب، ثلاثتهم عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، به.

قال أبو محمد[١]: وتَوهَّمَ بعضُ الناس أنه عبدالله بن أبي قَتادة[٢]، وغَلِطَ؛ فإنَّ أبا قَتادة مِنْ بني سَلِمَةَ، وأبو إبراهيم رجُلٌ من بني عبدالأَشْهَل[٣].

١٠٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مُسْلِم[٤]؛ قال:

---

(١) في (ف):« قلت » بدل :« قال أبو محمد ».

(٢) رواه هكذا الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٧٠ رقم١٧٥٤٦)، و(٥/ ٢٩٩ و٣٠٨ رقم ٢٢٥٥٤ و٢٢٦١٩)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩٢٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٩٦٦ و٩٦٧)، والطبراني في "الدعاء" (١١٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٤١) جميعهم من طريق همام بن يحيى، يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، به.
ونقل ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤/ ٢٠٤) عن ابن أبي شيبة قوله: « أبو إبراهيم هو: عبدالله بن أبي قتادة ».

(٣) قال الترمذي في "جامعه" (١٠٢٤):« وسمعت محمدًا [يعني: البخاري] يقول: أصحُّ الروايات في هذا: حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، وسألته عن اسم أبي إبراهيم ؟ فلم يعرفه ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥٥٦) هذا الحديثَ واختلاف الرواة فيه على يحيى ابن أبي كثير، ثم قال:« ورواه غيرُ واحد من البصريين عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأنصاري، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهو الصَّحيح . وعن أبي سلمة مرسل، وهو الصَّحيح . وأبو إبراهيم قيل في الحديث: رجل من بني عبدالأَشْهَل، ومن قال فيه: إن أبا إبراهيم عبدُالله بن أبي قتادة فقد وهم ».

(٤) قوله:« مسلم » سقط من (أ)، وسقط قوله:« رواه الوليد بن مسلم » من(ف)، وقوله:« ابن مسلم » ليس في (ت) و(ك). ورواية الوليد بن مسلم هذه أخرجها ابن أبي حاتم نفسه في "تفسيره" (١/ ١٤٩ رقم١٣٣٤)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٣/ ١٤٨ رقم ٢١٨٤).
ورواه البخاري في "تاريخه الكبير" (٥/ ١٦٩) من طريق مخلد بن يزيد وأبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجَّاج، والطبري برقم (٢١٨٣) من طريق رواد بن الجراح =

حدَّثنا الأوزاعي[١]؛ قال: حدَّثني[٢] يحيى[٣]؛ قال: حدَّثني عبدالله بن أبي الفَضْل المَدِيني؛ قال: حدَّثني أبو هريرة؛ قال: أُتِيَ رسولُ الله ﷺ بجِنازة يُصَلِّي عليها، فقال الناس: نِعْمَ الرَّجُلُ! فقال النبيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ». قال[٤]: وأُتِيَ بجِنازة أُخرى، فقالوا[٥]: بِئْسَ الرَّجُلُ! فقال النبيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ[٦]»، فقال أُبَيُّ بن كعب: [ما][٧] قولك: وَجَبَتْ؟ فقال[٨]: «قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[٩]»؟

قال أبي: عبدالله هذا مجهولٌ[١٠].

١٠٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبد الرزاق[١١]، عن

= العسقلاني، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٤٣٣) من طريق الوليد بن مزيد البيروتي، جميعهم عن الأوزاعي، به .

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٢) في (أ) و(ش): « حدثنا ».

(٣) هو: ابن أبي كثير .

(٤) قوله: « قال » ليس في (ف).

(٥) في(ف): « فقالوا الناسُ ».

(٦) من قوله: « قال وأتي بجنازة . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٧) ما بين معقوفين زيادة من "تفسير ابن أبي حاتم"، وبعض مصادر التخريج .

(٨) في (ك): « قال ».

(٩) الآية (١٤٣) من سورة البقرة .

(١٠) وكذا قال الذهبي في "الميزان" (٤٧٤٨).

(١١) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣١٧٧)، والبزار - كما في "تحفة المحتاج" لابن الملقن (٢/ ٢٠)-، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٥٥-٣٥٦)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٣). قال ابن الملقن: « قال البزار: لا نعلمه يُروى بهذا اللفظ إلا عن ثوبان بهذا الإسناد، وهو حسن الإسناد، ولا نعلم كلامه جاء به أحد غيره بإسناد متصل، وقد رواه عامر بن يساف، عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً، لم يقل: عن أبي سلمة ولا ثوبان، ومعمر - يعني راوي الأول - أثبت من عامر ». =

مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمة، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان في جِنازة، فأُتِيَ بدابَّةٍ، فَأَبى أن يركبَها، فلما انصرف أُتِيَ بدابَّة فركبَ، فقالوا له الذي أتاه[1] بالدَّابة أوّلاً: أُنْزِلَ فِيَّ شيءٌ؟ قال: «لا، وَلَكِنْ لَمْ أَكُنْ لِأَرْكَبَ والمَلائِكَةُ يَمْشُونَ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ، ليس الحديثُ من حديث أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، وأبو سَلَمة عن ثَوْبان لا يجيء؛ إنما هذا حديث يرويه أبو سَلَّام[2]، عن ثَوْبان، ويحيى بنُ أبي كثير يروي عن زيد بن سَلَّام، عن جدِّه أبي سَلَّام[3]، فيَحْتملُ أن يكونَ أخذه عن زيد، عن أبي سَلَّام، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ، وأسقَطَ زيدًا من الوَسَط، أَوْ لم يحفَظ عنه.

= ورواه الترمذي في "جامعه" (١٠١٢)، وابن ماجه (١٤٨٠)، والبيهقي في الموضع السابق، جميعهم من طريق أبي بكر بن أبي مريم، عن راشد بن سعد، عن ثوبان قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جِنازة، فرأى ناسًا رُكبانًا، فقال: «ألا تَسْتَحيون؟! إن ملائكةَ الله على أقدامهم وأنتُم على ظُهور الدَّواب». قال الترمذي: «حديث ثوبان قد رُوي عنه موقوفًا؛ قال محمد [أي البخاري]: الموقوفُ منه أصحُّ».
وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي بكر بن أبي مريم، عن راشد بن سعد، عن ثوبان موقوفًا عليه، ثم قال البيهقي: «هذا هو المحفوظ بهذا الإسناد، موقوف ...»، ثم رواه من طريق آخر عن أبي بكر بن أبي مريم، به مرفوعًا، ثم قال: «ورواه ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد موقوفًا عن ثوبان، وفي ذلك دلالة على أن الموقوف أصحُّ، وكذا قاله البخاري».

(١) كذا في جميع النسخ: «فقالوا له الذي أتاه ...» ولعل «الذي» بدلٌ من واو الجماعة في «قالوا»، وهو بدلُ بعضٍ من كُلٍّ، والله تعالى أعلم. ولم ترد هذه العبارة في مصادر التخريج.

(٢) هو: ممطور الحبشي.

(٣) من قوله: «عن ثوبان ويحيى بن أبي كثير...» إلى هنا سقط من (ك).

ولا أعلم روى أبو سَلَمة عن ثَوْبان إلا حديثًا يرويه أبو سعد[١] البَقَّال[٢] - وهو حديثٌ مُنكَرٌ - عن أبي سَلَمة[٣]، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ ».

قال أبي: وأبو سعد[٤] البَقَّال لا أعلم سمعَ من أبي سَلَمة، ولا من أبي سَلَّام، وإذا رأيتَ الرَّجُلَ لا يروي عنه الثَّوريُّ - وأُراه قال: وشُعبة - وقد أدركاه، فما ظنُّك به ؟!

١٠٧٩ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه حسن[٦] بن حَكَم[٧] بن

---

(١) في (ش): « أبو سعيد ».

(٢) هو: سعيد بن المَرْزُبان . وروايته هذه أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٣٨٩) من طريق عقبة بن خالد، والصيداوي في "معجم الشيوخ" (ص ٢٩٦) من طريق عبدالرحمن الزجاج، والطبراني في "الدعاء" (٣٠٤) من طريق علي بن هاشم بن البريد، ثلاثتهم عن أبي سعد البقَّال، عن أبي سلمة، عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال حين يُمسي: رَضيتُ بالله ربًّا ، وبالإسلام دينًا ، وبمحمدٍ نبيًّا ، كان حقًّا على الله أن يرضيَه». قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

(٣) في (أ) و(ش): « منكر متصل عن أبي سلمة »، لكن في (أ) جعل الناسخ الدائرة المنقوطة (⊙) للفصل بين قوله: « منكر» و «عن أبي سلمة »، ثم ضرب عليها، وكتب فوقها « متصل »، فإما أنه لَحَق، أو قصد إلغاءَ الفصل، والتنبيهَ على اتصال الكلام، وهذا الأقربُ، فإن كان كذلك فهو شاهدٌ على أن نسخة (ش) منقولة من (أ)، والله أعلم .

(٤) في (ش): « وأبو سعيد ».

(٥) نقل هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٧٠-٣٧١/ مخطوط)، وانظر المسألة رقم (١٠٩٣).

(٦) قوله: « حسن » كأنه في (ش): « جبير »، ثم صُوِّب .

(٧) في (أ): « حكيم ». وانظر "الجرح والتعديل" (٣/ ٧).

طَهْمان[١]، عن هشام الدَّسْتوائي[٢]؛ قال: أخبرني أبو عِصام[٣]، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **خَيْرُ ثِيابِكُمُ البَياضُ، فَلْيَلْبَسْهَا أحياؤُكُمْ، وكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا، باطلٌ بهذا الإسناد .

١٠٨٠- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبيد بن إسحاق العطَّار[٤]؛ قال: ثنا القاسم بن محمد بن عبدالله بن محمد[٥] بن عَقيل بن أبي طالب؛ قال: حدَّثني أبي: عبدُالله بن محمد[٦]؛ قال: حدَّثني جابر بن عبدالله؛ قال: بينما نحن عند النبيِّ ﷺ جلوسٌ؛ إذ أتاه آتٍ فقال[٧]: إنَّ فاطمةَ ابْنَتَ[٨] أَسَد - أُمَّ عليٍّ وعَقيل وجعفر- قد ماتت، فقال

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥٣٩١) إلا أنه وقع عنده:« الحسين بن الحكم بن طهمان ». قال الطبراني:« لا يُروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به الحسين ابن الحكم ».
ورواه البزار (٢٩٤١/ كشف الأستار) من طريق أشعث، عن الحسن - قال: وأظنه عن أنس - قال: قال رسول الله ﷺ فذكره . قال البزار:« لا نعلم أحدًا رواه عن أشعث عن الحسن، إلا منصور، وليس به بأس، وهو بصري، انتقل إلى واسِط، وأقام بها حتى مات ».

(٢) هو: هشام بن أبي عبدالله .

(٣) في (ك):« أبو عاصم »، وكذا في "البدر المنير" . وهو: أبو عصام البصري، مشهور بكنيته، واسمه: خالد بن عبيد، وقيل: ثمامة. انظر "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٨٧).

(٤) روايته أخرجها ابن شبة في "تاريخ المدينة" (١/ ١٢٤).

(٥) قوله:« بن محمد » سقط من (أ) و(ش).

(٦) في "تاريخ المدينة" زيادة:« قال: ولم يَدْعُه قطُّ إلا أباه وهو جدُّه ».

(٧) قوله:« فقال » سقط من (ك).

(٨) في (ك):« ابنة »، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيحٌ في العربية. انظر توجيهه في التعليق على المسألة رقم (٦).

النبيُّ ﷺ: « قُومُوا بِنَا إِلَى أُمِّي »، فقُمنا كأنما على رؤوسِ مَنْ معه الطيرُ، [فلمَّا][(١)] انتهى[(٢)] إلى الباب نَزَعَ قميصه، فقال: « **إذا غَسَّلْتُموهَا، فأَشْعِرُوهَا**[(٣)] **تَحْتَ أَكْفَانِهَا**[(٤)] »، فلما أخرجوها، جعل رسولُ الله ﷺ مرَّةً يَحْمِلُ، ومرَّة يتأخَّر، فلما انتهى إلى القبر، نزل فَتَمَعَّكَ[(٥)] باللَّحْدِ، وقال: « **أَدخِلوهَا عَلَى بِاسْمِ اللهِ - أو اسْمِ اللهِ**[(٦)]**-** »، فلما أدخلوها قال: « **جَزَاكِ الله مِنْ أُمٍّ ورَبِيبَةٍ خَيْرًا**[(٧)]، **فَنِعْمَ الأمُّ، ونِعْمَ الرَّبِيبَةُ كُنْتِ لِي** »، قال: قلنا - أو قيل له -: يا رسولَ الله ، لقد صَنَعْتَ شيئين[(٨)] ما رأيناك[(٩)] صنعتَهُما ! قال: « **مَا هُوَ ؟** »، قلنا: في نَزْعِ قميصك، وفي تَمَعُّكِكَ في القبر، قال: « **أَمَّا قَمِيصِي: أَلَّا تَمَسَّهَا**[(١٠)] **النَّارُ أَبَدًا إِن شَاءَ اللهُ، وَأَمَّا تَمَعُّكِي في القَبْرِ:**

---

(١) في جميع النسخ: « فكأنما »، والتصويب من الموضع السابق من "تاريخ المدينة".

(٢) في (ف): « أتتها »، وهي مصحَّفة عن «انتهى».

(٣) قوله: «غسلتموها فأشعروها» مطموس في (ك).
ومعنى «فأشعروها»: أي: اجعلوا قميصي شِعارَها. والشِّعار: الثَّوبُ الذي يلي الجَسدَ؛ لأنه يلي شَعرَه. انظر "النهاية" (٢/ ٤٧٩-٤٨٠).

(٤) في (ت) و(ك): « أكنافها ».

(٥) قوله: « فلما انتهى إلى القبر نزل فتمعَّك » مطموس في (ك).
ومعنىٰ: تَمَعَّك باللَّحد: تمرَّغ في تُرابِه . انظر "النهاية" (٤/ ٣٤٣).

(٦) لفظ الجلالة ليس في (ف).

(٧) قوله: « جزاك الله من أم وربيبة خيرًا » مطموس في (ك).

(٨) في (ت): « بشيئين »، ويشبه أن تكون كذلك في (ك).

(٩) قوله: « ما رأيناك » مطموس في (ك).

(١٠) كذا في جميع النسخ، وفي "تاريخ المدينة": « فأردت ألا تمسَّها »، وهذا هو الجادَّة، ويشهد له أيضًا قوله آخر الحديث: «فَأَرَدتُ أنْ يُوَسِّعَ »، وما في النسخ =

فَأَردتُّ أنْ يُوَسِّعَ اللهُ عَلَيْهَا قَبْرَهَا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا(١).

١٠٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَفَّان(٢)، عن أبي عَوانة(٣)، عن الأعمَش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « أَكْثَرُ عَذَابِ القَبْرِ مِنَ البَوْلِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ يعني: مرفوعٌ(٤).

= يحتمل وجهين؛ إما أن يكون سقط قوله: «فأردتُّ» من المصنِّف أو النساخ، وإمَّا ألا يكون هناك سقط، لكنْ حذفتِ الفاءُ من جواب «أمَّا»، وهو جائزٌ في الاختيار وسعة الكلام عند حُذَّاق النحويين؛ وقد تقدَّم التعليقُ عليه في المسألة رقم (٦٣٧).

(١) قال الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٥٤٩٣): « ضعيف جدًّا ».

(٢) هو: ابن مسلم . والحديث عنده في "جزئه" (٨/ب)، ومن طريقه أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٠٦)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٣٨٨ و٣٨٩ رقم ٩٠٣٣ و٩٠٥٩)، وابن ماجه (٣٤٨)، والطحاوي في "شرح المشكل"(٥١٩٣)، والآجري في "الشريعة" (٨٥٣)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٢٨)، والإسماعيلي في "جمعه لحديث الأعمش" - كما في "الإمام" لابن دقيق العيد (٣/ ٣٨٩)-، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٨٣)، والبيهقي في "إثبات عذاب القبر" (١٢٠). قال الدارقطني :« صحيح ».
ورواه أحمد (٢/ ٣٢٦ رقم ٨٣٣١)، والبزار في "مسنده" (٢٢٠/ب/ مسند أبي هريرة)، والإسماعيلي في الموضع السابق، والآجري في "الشريعة" (٨٥٢)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤١٢)، كلهم من طريق يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، به .

(٣) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري .

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). ونقل ابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٥١/ مخطوط) هذا النص بتمامه، وقال: « يعني مرفوعًا »، وانظر "إرشاد الفقيه" لابن كثير (١/ ٥٧). =

١٠٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن مروان بن الحَكَم بن يزيد الأسيِّدِيّ[(١)]، عن عبد الوارث بن سعيد، عن شُعَيب بن الحَبْحاب، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ، فَإِنْ قَامَ حَتَّى يُفْرَغَ مِنْهَا[(٢)]، فَلَهُ قِيرَاطَانِ » ؟

= قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، إلا أبو عوانة ». ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (٣٧) عن البخاري أنه قال: « هذا حديث صحيح ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٥١٨) رواية أبي عوانة هذه، ثم قال: « وخالفه ابن فضيل فوقفه، ويشبه أن يكون الموقوف أصح ».

(١) المثبت من (ت)، وفي بقيَّة النسخ: « الأسدي »، وما أثبتناه موافقٌ لما في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٤٥ رقم١٥٣٨)، و"تفسير ابن أبي حاتم" (٨٧٧١)، ومصدري التخريج التاليين .
ورواية أبي بكر بن مروان أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤١٦٩) عن عمر بن شَبة، عن أبي بكر بن مروان، به.
وأخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٣٨٥) من طريق أبي علي الحسن بن علي المعمري، عن عمر بن شبة، عن أبي بكر بن مروان - وكان ثقة وفوق الثقة-، عن عبد الوارث، عن شعيب، عن أنس، به .
ثم نقل الخطيب عن أبي علي الحسن بن علي المعمري أنه قال: « هكذا قال هذا الشيخ ! وأراه وَهِمَ فيه، وذلك أن عبيدالله بن عمر حدثنا؛ قال: حدثنا عبدالوارث، عن شعيب بن الحبحاب، عن عثمان بن سعيد، عن أبي هريرة موقوفًا. وقد رواه حماد بن زيد، عن شعيب فقال: عن أبي الليث مولى كثير بن الصَّلت، عن أبي هريرة موقوفًا . ورواه عبدالكبير بن شعيب، عن أبيه، عن كثير مولى ابن الصَّلت، عن أبي هريرة ورفعه . قال أبو علي: وقد كتبت أنا عن أبي بكر الأسيدي هذا الذي رواه عن عبدالوارث ؛ إلا أني لم أكتب هذا عنه ».

(٢) قوله: « منها » ليس في (أ) و(ش).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ وأبي بَكرِ[١] بنِ مَرْوان: كتبتُ عنه، ليس به بأس.

١٠٨٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي بَزَّة[٣]، عن مُؤَمَّل[٤]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَبْلُغُونَ مِئَةً، فَيَشْفَعُونَ فِيهِ إِلَّا شُفِّعُوا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ[٥].

١٠٨٤ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن[٧] حَبَّان، عن زيد[٨] بن

(١) كذا في جميع النسخ ! عدا (ك)، ففيها: « وأبو بكر »، وهو الجادَّة، ولم يمنع من إثباته إلا أنها منقولة من (ت) التي وافقت بقيَّة النسخ. ومع ذلك فما أثبتناه من تلك النسخ له وجه في العربية، وهو حذف حرف الجر مع بقاء الاسم مجرورًا، والتقدير: « وكتبتُ عن أبي بكر بن مروان كتبتُ عنه»؛ حُذِفَ الفعلُ وحرفُ الجر، وبقي الاسم مجرورًا، وهذا قليلٌ في النثر، وإن كان كثيرًا في الشعر. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (٤٤٠).

(٢) انظر المسألة رقم (١٠٦٨).

(٣) هو: أبو الحسن أحمد بن محمد بن نافع بن القاسم بن أبي بزَّة . وروايته أخرجها الضياء المقدسي في "المختارة" (٥/ ٤٧ رقم ١٦٦١).

(٤) هو: ابن إسماعيل البصري .

(٥) يعني بهذا الإسناد، وإلا فقد أخرجه مسلم في "صحيحه" (٩٤٧) من طريق شعيب ابن الحبحاب عن أنس رضي الله عنه، ومن رواية عبدالله بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها .

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٦٠).

(٧) في (ك): « عن » بدل: « ابن ».

(٨) من قوله: « عن يحيى بن سعيد . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش)، والمثبت =

خالد: أن رجلاً ماتَ على عهد رسولِ الله ﷺ، فلم يُصَلِّ عليه، وقال لأصحابه :« صَلُّوا . . . » ؟

قال أبي: كذا رواه حمَّاد بن زيد !

ورواه جماعةٌ عن يحيى، عن محمد بن يحيى، عن أبي عَمْرَة[1]، عن زيد بن خالد، عن النبيِّ ﷺ . . . القصَّةَ؛ وهو الصَّحيحُ .

١٠٨٥ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه أبو سفيان الحِمْيَري[3]، عن سفيان بن حُسَين، عن الزُّهْري، عن أبي أُمامَة بن سهل بن حُنَيْف، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على قَبْر ؟

فقال: هذا خطأٌ، والصَّحيحُ: حديث يونس بن يزيد وجماعةٍ، عن الزُّهْري، عن أبي أُمامَة، عن النبيِّ ﷺ، بلا «أبيه».

١٠٨٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُبَشِّر بن سعيد، عن الزُّهْري، عن عمر بن عبد العزيز؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ : **« إنَّ النَّفْسَ قَالَتْ: لا أَخْرُجُ إِلَّا وأَنَا كَارِهَةٌ »** ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري، عن علي بن حسين، عن صَفِيَّة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ .

= من (ت) و(ف) و(ك)، وهناك ضبَّة في هذا الموضع من (أ)، وكتب في الهامش: «سقط». وانظر الحديث في "مسند الحميدي" (٨١٥)، و"المعجم الكبير" للطبراني (٥/ ٢٣٠).

(١) هو: مولى زيد بن خالد الجهني.

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٦٣).

(٣) هو: سعيد بن يحيى بن مهدي .

١٠٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عثمان بن زُفَر[(١)]؛ قال: حدَّثنا محمد بن زياد - وليس بالطَّحَّان[(٢)]- عن محمد بن عَجْلان، عن أبي الزُّبَير[(٣)]، عن جابر؛ قال: أُتِيَ رسولُ الله ﷺ[(٤)] بجِنازة رَجُل،

---

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٧٠٩)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٣١٢)، و ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٣٢)، وابن شاهين في "شرح مذاهب أهل السنة" (١٢٢)، وخيثمة بن سليمان في "فضائل الصحابة"- كما في "اللآلئ المصنوعة" للسيوطي (١/ ٣١٥)-، وأبو نعيم في "فضائل الخلفاء" (٥٨)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (٧٧)، وابن بشران في "الأمالي" (٦١٤)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٦١٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٩/ ١٢٩ و١٣٠ و١٣١).
ورواه القطيعي في "زوائد فضائل الصحابة" (٨٥٩)، و"زوائد فضائل عثمان" (١٥٦) من طريق زافر بن سليمان، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٦٢٠) من طريق أحمد بن عمران، كلاهما عن محمد بن زياد، به .

(٢) في (ك): «بالطخان». ووقع في رواية ابن شاهين وابن عساكر (٣٩/ ١٣١): « محمد بن زياد الطحان»، زاد ابن عساكر :«وليس هو محمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران ».
وقد رواه ابن عدي في ترجمة محمد بن زياد القرشي، وقال :« وهذا عن ابن عجلان بهذا الإسناد، ما رواه عن ابن عجلان غيرُ محمد بن زياد - هذا - القرشي، وليس هو بمعروف، وحدث به عن محمد بن زياد عثمانُ بن زفر وغيره ، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره ؛ فإنه لا يُعرَف إلا بهذا الحديث الواحد ».
وذهب الترمذي إلى أنه محمد بن زياد صاحب ميمون، فقال بعد روايته للحديث: « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ومحمد بن زياد هذا هو صاحب ميمون بن مهران ضعيفٌ في الحديث جدًّا . . . ».
وهذا ما رجَّحه ابن حجر في "اللسان" (٥/ ١٧١) حيث قال:« وعندي أنه اليشكري الطحان الميموني، فقد اتُّهِم بالكذب ».

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس .

(٤) في (أ) و(ش): «النبي ﷺ» بدل: «رسول الله ﷺ».

فلم يُصَلِّ عليه، فقالوا: يا رسولَ الله ! ما رأيناك تَرَكْتَ[1] الصَّلاةَ على أحدٍ إلَّا على هذا ! قال: «**إِنَّهُ كَانَ يُبْغِضُ عثمانَ؛ أَبْغَضَهُ اللهُ!** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[2].

١٠٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن سَلَمة[3]، عن محمد بن إسحاق، عن الزُّهْري، عن حمزة بن أبي أُسَيْد؛ قال: خرَجَ النبيُّ ﷺ في جِنازة رجُل من الأنصار، فإذا الذِّئْبُ مُفْتَرِشٌ ذراعَيْه على الطريق، فقال النبيُّ ﷺ: «**هَذَا أُوَيْسٌ**[4] **[يَسْتَفْرِضُ؛ فَافْرِضُوا]**[5] **لَهُ** »؟

---

(١) في (ك): « تترك ».

(٢) الحديث حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، فأورده في الموضع السابق من "الموضوعات"، ونقل كلام الأئمة في محمد بن زياد، وقال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٥٥٣) في ترجمة محمد بن زياد القرشي: « وأتى بخبر موضوع ». وقال الألباني في "الضعيفة" (١٩٦٧): « موضوع ».

(٣) روايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٨٧)، ومن طريقه البيهقي في "دلائل النبوة" (٦/ ٤٠).

(٤) أُوَيْسٌ : اسم للذِّئب مُصغَّرًا، كما أنه اسمٌ له مكبَّرًا، أي: أَوْس. انظر "الحيوان" للجاحظ (١/ ١٩٨)، و"حياة الحَيَوان الكبرى" للدَّميري (١/ ٤٩٨)، و"لسان العرب" (٦/ ١٨).

(٥) في جميع النسخ: « يستقرض فاقرضوا » بالقاف في كلتيهما، وفي "المعرفة والتاريخ": « يستقرظني فاقرظوا»، وصوَّبها المحقق: « يستفرضني فافرضوا » بالفاء. والتصويب من الموضع السابق من "دلائل النبوة" للبيهقي، و"البداية والنهاية" لابن كثير (٩/ ٢٩/ دار هجر).

ويؤكده: ما رواه أبو نعيم في "دلائل النبوة" (ص ٣١٩) من طريق الواقدي، عن رجل سمَّاه، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب . . . فذكره بنحوه وفيه : قال رسول الله ﷺ : « هذا وافِدُ السِّباع إليكُم؛ فإن شئتُم أن تَفرِضُوا له شيئًا لا يَعْدُوه إلى غيره، وإن شئتُم تركتمُوه واحتَرَزتُم منه، فما أخذ فهو رِزقُه »، فقالوا : =

قال أبي: رواه إبراهيمُ بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن محمد ابن خالد، عن أبي أُسَيْد - أو حمزة بن أبي أُسَيْد - عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: جميعًا مُنكَرِين[(١)]، ومن حديث الزُّهْري، عن حمزة بن أبي أُسَيْد مُنكَر، ومحمد بن خالد شيخٌ مجهولٌ[(٢)].

قلتُ : الحديثُ بأيِّهما[(٣)] أشبهُ ؟

قال: لا أدري .

١٠٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[(٤)]، عن

= يا رسول الله! ما تطيب أنفسنا بشيء له، فأومأ إليه النبيُّ ﷺ بأصابعه الثلاثة، أي: فخالسهم، فولَّى وله عَسَلان [أي: سرعة في مَشْيه].اهـ.

ورواه أبو نعيم - كما في "البداية والنهاية" (٩/ ٣٠)- من طريق الأعمش، عن شمر بن عطية، عن رجل من مزينة أو جهينة . . . فذكره بنحوه، وفيه: « هذه وفودُ الذِّئاب، جِئْنَكُم يسألْنَكُم لتفرِضُوا لهنَّ من قُوت طعامِكُم وتأمَنُوا على ما سِواه . . . »، الحديث .

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة «قال: جميعًا منكران»، لكنَّ ما وقع في النسخ فيه ضبطان: **أحدهما**: بالألف الممالة المكتوبة ياءً «منكرِيْنِ»، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة. **وثانيهما**: بالياء الخالصة «منكَرَيْن»، وعلى ذلك فتخرَّجُ تخريجين: **الأول**: بتقدير فعل ينصبُ مفعولين، إما فعل يقين كـ« أعدُّ »، أو فعل ظنٍّ كـ« أحسَبُ ».
والثاني: بحمل الفعل « قال » على « ظنَّ » في نصب مفعولين في لغة بني سُلَيم.
وقد بسطنا القول على مثل هذا في تعليقنا على المسألة رقم (٢٥)، وانظر المسألة رقم (١٢٤) و(٧٥٩).

(٢) وكذا قال أيضًا في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٢ رقم ١٣٣١).

(٣) في (ت) و(ك): « بأيها ».

(٤) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٨٨٣٣)،=

عبدالحميد بن حَفْص، عن موسى بن[١] عُلَيٍّ، عن أبيه[٢]، عن أبي هريرة: أنَّ[٣] النبيَّ ﷺ قال: « **يُكْرَهُ الضَّحِكُ في مَوْضِعَيْنِ: عِنْدَ رُؤْيَةِ الجِنَازَةِ، وَعِنْدَ رُؤْيَةِ القِرْدِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس[٤] بصحيح .

١٠٩٠ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه ضَمْرَة[٦]، عن عثمان ابن عَطاء، عن ثُمامَة بن النَّضْر بن أنس؛ قال: كان أنسٌ[٧] إذا[٨] شَهِدَ جِنازة الأخ من إخوانه؛ وقفَ على قبره بعد أن يُدفَن، فيقول: جافِ[٩] الأرضَ عن جُثَّتِه[١٠] ؟

قال أبي: إنما هو: ثُمامَة بن عبدالله بن أنس[١١].

= وقال: « إسنادٌ غيرُ قوي ».

(١) قوله: « ابن » سقط من (ت) و(ك).

(٢) هو: عُلَيُّ بن رباح اللَّخْمي .

(٣) قوله: « عن أبي هريرة أن » مطموس في (ك).

(٤) قوله: « حديث ليس » مطموس في (ك).

(٥) نقل هذه المسألة ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٤/ ١٠٢/ مخطوط).

(٦) هو: ابن ربيعة .

(٧) قوله: «كان أنس» مكرر في (ش).

(٨) قوله: «أنس إذا» مطموس في (ك).

(٩) أي: اللَّهم جافِ .

(١٠) وقع في "البدر المنير": « عن جنبيه » بدل: « عن جثته ».

(١١) الحديث أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٨٨٢٤) من طريق أبي عوانة، عن قتادة، عن ثمامة بن أنس، عن أنس بن مالك: أنه كان يقول إذا وضع الميِّت في قبره: اللهم جافِ الأرضَ عن جنبيه، وصعِّد روحه، وتكفَّله، وتلقَّه منك برحمة .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٧٠١) من طريق وكيع، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٤٤ رقم٦٨٧) من طريق هشام الدستوائي، كلاهما عن قتادة، عن أنس بنحوه هكذا ليس فيه واسطةٌ بين قتادة وأنس .

١٠٩١ - وسألتُ[١] أبا زرعة عن حديثٍ رواه مَكِّيٌّ[٢]، عن[٣] مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على النَّجاشِي، فكَبَّر أربعًا؟

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: مالك[٤]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ وَهِمَ فيه مَكِّيٌّ[٥].

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٠٥٠) من طريق عَبْدة بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وذكر أبو زرعة أن عَبْدة وَهِمَ فيه أيضًا .

(٢) هو: ابن إبراهيم . وروايته أخرجها الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٢٧٥) من طريق ابن أبي حاتم؛ حدثنا محمد بن عمَّار بن الحارث، حدثنا مكي . . . ، فذكره . وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٥٣٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد"(٩/ ١١٧ و١٣/ ١١٧)، وميسرة بن علي في "مشيخته"- كما في "التدوين" للقزويني (٢/ ٤٨٣)- وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٦٠/ ٢٤٠)، جميعهم من طريق مكي، به.

(٣) في (ك): « بن » بدل: « عن ».

(٤) روايته على هذا الوجه في "الموطأ" (١/ ٢٢٦ رقم٥٣٢). ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٤٥)، ومسلم (٩٥١).

(٥) روى الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١٣/ ١١٧) عن الحسين بن حبان: أنه سأل أبا زكريا يحيى بن معين عن حديث حدث به مكي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ صلَّى على النجاشي ؟ فقال أبو زكريا: هذا باطل وكذب ! قلت: وهذا الحديث ؟ فقال: إن مكي بن إبراهيم رواه هكذا بالرَّي، هو جاءني من خراسان يريد الحج، فلما رجع من حجه سئل عنه ؟ فأبى أن يحدِّث .اهـ.
وروى الخطيب أيضًا (٩/ ١١٧) عن إبراهيم الحربي أنه سئل عن هذا الحديث ؟ فقال: « ما خلق الله من هذا شيئًا ، لو كان من هذا شيءٌ كان في "الموطأ" ».
وقال الخليلي في الموضع السابق: « وهذا أخطأ فيه مكي من حفظه بالرَّي، قاله أبو زرعة الرازي، وصوابه: مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ».
وقال الذهبي في "السير" (٩/ ٥٥١) في ترجمة مكيٍّ: « تفرد بهذا، ثم رجع عنه؛=

١٠٩٢ - قال أبو محمد[١] سألتُ[٢] أبي[٣] عن حديثٍ رواه ابن المُبارك[٤]، عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن بُسْر[٥] بن عُبَيدالله، عن أبي إدريس الخَوْلاني[٦]، عن واثِلَة بن الأَسْقَع، عن أبي مَرْثَد[٧] الغَنَوِيّ، عن النبيِّ ﷺ[٨].

= لما بان له أنه وهم، وأبىٰ أن يحدث به، ثم وجَدَه في كتابه: عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، وقال: هكذا في كتابي ».
ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٨٤) من طريق موسى بن هارون، حدثنا حباب بن جبلة الدقاق - وهو ثقة -، حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كبَّر علي النجاشي أربعًا . قال الخطيب: « كذا روى هذا الحديث حباب بن جبلة وتابعه مكي بن إبراهيم، فرواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر ، ثم رجع مكيٌّ عنه ورواه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وهو المحفوظ عن مالك ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٠٨/أ) الاختلافَ في هذا الحديث وقال: « ورواه مالك بن أنس واختُلِف عنه، فرواه مكي بن إبراهيم البلخي، وحباب بن جبلة الدقاق، عن مالك ، عن نافع، عن ابن عمر . والمعروف : عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ».
وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٦/ ٣٢٥) بعد أن ذكر رواية مكي وحباب: « وليس هذا الإسناد في الموطأ لهذا الحديث، ولا أعلم أحدًا حدَّث به هكذا عن مالك غيرهما ».

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .
(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألت » بالواو .
(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٣) و(١٠٢٩).
(٤) هو: عبدالله . (٥) في (ش) و(ك): « بشر ».
(٦) هو: عائذ الله بن عبدالله .
(٧) أبو مرثد هذا: مشهور بكنيته، واسمه: كَنَّاز بن الحصين . انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي (٧/ ٣٤٢).
(٨) لم يذكر متن الحديث هنا، وذكره في المسألة رقم (٢١٣) و(١٠٢٩)، ولفظه: « لا تُصَلُّوا إلى القُبور، ولا تَجلِسُوا عليها ».

قال أبو محمد[١]: وابنُ المُبارك أدخلَ بينهما أبا إدريس، فأيُّهما أصحُّ عندك ؟

فقال: الصَّحيحُ ما يقوله أهل دمشق؛ ليس بينهما أبو إدريس، وقد وَهِمَ ابنُ المُبارك في زيادته[٢] أبا إدريس؛ لأن بُسْر[٣] بن عُبَيدالله روى عن واثِلَة ولَقِيَه، ولا أعلمُ أبا إدريس روى عن واثِلَة شيئًا، وأهلُ الشَّام أضبطُ لحديثهم من الغُرباء .

١٠٩٣ - وسألتُ[٤] **أبي عن حديثٍ** رواه[٥] عبد الرَّزَّاق[٦]، عن مَعْمَر، عن أيُّوب[٧]، عن أبي قِلابة[٨]، عن أبي[٩] المُهَلَّب[١٠]، عن

---

(١) في (ف): « قلت » بدل: «قال أبو محمد».

(٢) في (ك): « زيادة ». (٣) في (ش): «بشر» بالشين المعجمة.

(٤) ذكر ابن الملقن هذا النص في "البدر المنير"(٣/ ٣٧٠/ مخطوط) بتصرُّف واختصار. وانظر المسألة رقم (١٠٧٩).

(٥) قوله: « رواه » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٦) هو: ابن همام الصَّنعاني، وروايته أخرجها في "المصنف" (٦١٩٨). ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٠-٢١ رقم ٢٠٢٣٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٣١٥)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٣٤ رقم٦٩٧٥)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٨٥).
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٠-٢١ رقم ٢٠٢٣٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٣١٤)، والنسائي في "المجتبى" (١٨٩٦ و٥٣٢٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٣٤ رقم٦٩٧٦)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٩٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٤٠٣) كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المُهلَّب، عن سَمُرة ، به .

(٧) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتِياني.

(٨) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي. (٩) في (ش): « ابن » بدل: « أبي ».

(١٠) هو: الجَرْمي؛ عمُّ أبي قلابة، مشهور بكنيته، ومُختَلَف في اسمه؛ قيل: عمرو، =

سَمُرة بن جُنْدُب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِهذا البَيَاضِ، فَلْيَلْبَسْهُ أَحْيَاؤُكُمْ، وكَفِّنُوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ؛ فَإِنَّهُ مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ - أو قال: لِبَاسِكُمْ - » ؟

قال أبي: لم يُتابَعْ مَعْمَرٌ على توصيل[1] هذا الحديث[2]؛ وإنما يرويه[3] عن أبي قِلابة، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ[4].

١٠٩٤ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه عبد الرزّاق[6]، عن

= وقيل: عبدالرحمٰن، وقيل غير ذلك.

(١) قوله: «توصيل» مصدرٌ من: وصَّل الحديثَ يوصِّلُهُ توصيلاً، وهو في معنى: وَصَلَهُ يَصِلُهُ وَصْلاً. وهي لغةٌ فاشيةٌ في هذا الكتاب. انظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٢) تقدَّم أن سعيد بن أبي عروبة تابع معمرًا على روايته؛ فإما أن تكون طريق سعيد لم تثبت عند أبي حاتم، أو أنه لم يقف عليها، والله أعلم.

(٣) يعني: أيوب السَّختياني.

(٤) الحديث رواه الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١ رقم ٢٠٢٣٦)، والنسائي في "المجتبى" (٥٣٢٣)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٤٩) من طريق حماد بن زيد، وابن سعد (١/ ٤٤٩) من طريق حماد بن سلمة، وأحمد (٥/ ١٢ رقم ٢٠١٤٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١١١٢٤)، والنسائي في "الكبرى" (٩٦٤٣) من طريق ابن عُلَيَّة، والنسائي أيضًا من طريق عبيدالله بن عمرو الرقي، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٨٥) من طريق ابن عيينة، والروياني في "مسنده" (٧٩٥)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٩٨) من طريق عبدالوهَّاب الثقفي. ستتهم عن أيوب، عن أبي قلابة، عن سمرة، به، ولم يذكروا أبا المهلب.

(٥) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٦٣)، ونقل بعضه بتصرف ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٦٢/ مخطوط)، وانظر المسألة رقم(١٠٣٥) و(١٠٤٦).

(٦) هو: ابن همام الصَّنعاني. وروايته أخرجها في "المصنف" (٦١١٠). ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٨٠ رقم٧٧٧٠)، والإسماعيلي في "جمعه لحديث يحيى" كما في "الإمام" لابن دقيق العيد (٣/ ٦٣).

مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كَثير، عن رجُلٍ يقال له : أبو إسحاق، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا، فَلْيَغْتَسِلْ** » ؟

قلتُ لأبي: مَنْ أبو إسحاق هذا ؟ وهل يُسَمَّى ؟

قال: لا يُسَمَّى[١].

١٠٩٥ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن ربيعة[٣]، عن محمد بن حسن بن عَطيَّة، عن أبيه، عن جدِّه[٤]، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: لَعَنَ رسولُ الله ﷺ النَّائِحَةَ والمُسْتَمِعَةَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ومحمد بن الحسن بن عَطيَّة وأبوه وجَدُّه ضعفاءُ الحديث.

---

(١) سُئل الدارقطني في "العلل" (٢٢٤٥) عن هذا الحديث ؟ فقال:« يرويه يحيى بن أبي كثير واختُلِف عنه: فرواه أبان العطار، عن يحيى، عن رجل من ليث، عن أبي إسحاق الدَّوسي، عن أبي هريرة، قال ذلك أبان العطار، وتابعه هشام الدَّستوائي. وقال معمر: عن رجُلٍ يقال له : أبو إسحاق، عن أبي هريرة . وكذلك قال هدبة بن خالد، عن هشام، عن يحيى؛ قال: حدثني أبو إسحاق، عن أبي هريرة . وخالفه محمد بن كثير، عن هشام، فقال: عن يحيى، عن رجل من أهل المدينة، عن مولى لهم، عن أبي هريرة. والصَّحيح: قول أبان ومن تابعه ».اهـ.

(٢) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١١٤/مخطوط) بعض هذا النص، وانظر "التلخيص الحبير" (٢/ ٢٧٨).

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٦٥ رقم ١١٦٢٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٦٦)، وأبو داود في "سننه" (٣١٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٦٣). قال البخاري بعد أن روى له هذا الحديثَ وحديثًا آخر:« ولم يصح حديثه ».

(٤) هو: عطية بن سعد العَوْفي .

١٠٩٦ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عبد الرزَّاق[٢]، عن مَعْمَر، عن ثابت، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ أخَذَ على النساء حين بايَعَهُنَّ: ألَّا يَنُحْنَ، فقُلْنَ: إنَّ نساءً أَسْعَدَتْنا[٣] في الجاهلية أَفَنُسْعِدُهُنَّ[٤] في الإسلام؟ فقال النبيُّ ﷺ: « **لا إِسْعَادَ في الإِسْلامِ، ولا شِغَارَ**[٥] **في الإِسْلامِ، ولا عَقْرَ**[٦] **في الإِسْلامِ، وَلا**

---

(١) نقل قول أبي حاتم الضياء في "المختارة" (٥/ ١٦٨)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ٢٠٢)، و "المحرر" (٥٤٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٧٠/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣١٥).

(٢) روايته أخرجها في "المصنف" (٦٦٩٠ و٩٨٢٩).
ومن طريقه أخرجه: أحمد في "المسند"(٣/ ١٩٧ رقم١٣٠٣٢)، وعبد بن حميد (١٢٥٣/ المنتخب)، وابن حبان في "صحيحه" (٣١٤٦)، والضياء في "المختارة" (١٧٨٥ و١٧٨٦ و١٧٨٧). ورواه عبد الرزاق أيضًا (١٠٤٣٤) عن معمر، عن ثابت وأبان، عن أنس، عن النبي ﷺ، به. ورواه من طريقه هكذا أحمد في "المسند" (٣/ ١٦٥ رقم ١٢٦٨٦)، إلا أنه قال: عن معمر، عن ثابت وأبان وغير واحد، عن أنس: أن النبي ﷺ. وأخرجه من طريقه مختصرًا: الترمذي في "جامعه" (١٦٠١)، وأبو داود في "سننه" (٣٢٢٢)، والنسائي في "المجتبى" (١٨٥٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٨٩٥)، والخطابي في "غريب الحديث" (١/ ٣٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٦٢).

(٣) في (ت): « أسعدنا ». وفي مصادر التخريج: « أَسْعَدْنَنا ». والإسعادُ: هو إسعادُ النساء في المَناحات، تقومُ المرأة فتقومُ معها أُخرى من جاراتها فتساعدُها على النِّياحة. "النهاية" (٢/ ٣٦٦).

(٤) في (ت) و(ك): « أفتسعدهن ».

(٥) الشِّغارُ: نكاحٌ معروفٌ في الجاهلية؛ كان يقولُ الرجُل للرجُل: شاغِرْني، أي: زَوِّجْني أختَك أو بنتَك أو من تَلي أمرَها، حتى أزوِّجَكَ أُختي أو بِنتي أو مَنْ أَلي أمرَها، ولا يكونُ بينهما مَهْرٌ، ويكون بُضْعُ كُلٍّ واحدةٍ منهما في مقابَلَة بُضْعِ الأُخرى. وقيل له: شِغارٌ؛ لارتفاع المَهْر بينهما. "النهاية" (٢/ ٤٨٢).

(٦) كانوا يَعْقرونَ الإبلَ على قبُور الموتى - أي: يَنحرونَها - ويقولون: إنَّ صاحبَ =

جَلَبَ(١)، ولا جَنَبَ(٢)، ومَنِ انْتَهَبَ(٣) فَلَيْسَ مِنَّا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا (٤).

١٠٩٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُحارِبي(٥)، عن إبراهيم ابن الفَضْل، عن سالم الأَفْطس(٦)، عن عَطاء بن أبي رَباح، عن ابن

= القَبر كان يَعْقِرُ للأضياف أيام حياته، فُنكافِئُه بمثل صَنيعه بعد وَفاتِه . وأصلُ العَقْر : ضَرْبُ قوائم البعير أو الشَّاة بالسَّيف وهو قائمٌ . "النهاية" (٣/ ٢٧١).

(١) الجَلَبُ يكونُ في شيئين: **أحدُهما**: في الزَّكاة، وهو: أن يَقْدَمَ المُصَدِّقُ على أهل الزَّكاة، فَينزلَ موضعًا، ثم يُرسلَ من يَجلِبُ إليه الأموالَ من أماكنِها؛ ليأخذَ صَدَقَتها، فنُهيَ عن ذلك، وأُمِرَ أن تُؤخَذَ صَدقاتُهم على مِياهِهم وأماكِنهم .
والثاني: أن يكونَ في السِّباق، وهو أن يَتْبَعَ الرجلُ فَرَسَه، فيزجُرَه ويَجْلِبَ عليه ويَصِيح؛ حثًّا له على الجَرْي، فنُهيَ عن ذلك . "النهاية" (١/ ٢٨١).

(٢) الجَنَبُ - بالتحريك - في السِّباق: أن يَجْنُبَ فرسًا إلى فَرسِه الذي يُسابِق عليه، فإذا فَتَرَ المركوبُ تَحَوَّلَ إلى المَجْنوب . وهو في الزَّكاة: أن ينزلَ العاملُ بأقصى مواضع أصحابِ الصَّدقة، ثم يأمرَ بالأموال أن تُجنَبَ إليه، أي: تُحضَرَ، فنُهوا عن ذلك. "النهاية" (١/ ٣٠٣).

(٣) النَّهْبُ: الغارَةُ والسَّلْب. انظر "النهاية" (٥/ ١٣٣).

(٤) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٨٢):« سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فقال: لا أعرف هذا الحديث إلا من حديث عبد الرزاق، لا أعلم أحدًا رواه عن ثابت غير معمر، وربما قال عبدالرزاق في هذا الحديث: عن معمر، عن ثابت وأبان، عن أنس ».
وقال الدارقطني في "الأفراد" (ق ٧٤/ أطراف الغرائب):« تفرَّد به معمر، عن ثابت، عنه، ولا أعلم رواه عنه غير عبد الرزاق ».

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن محمد .

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٤٢ رقم١٣٦٢٢)، وابن عبدالبر في "الاستذكار" (٨/ ٢٣٧) من طريق محمد بن الفضل - وهو متروك-، عن سالم الأفطس، عن عطاء، عن ابن عمر ، به . =

عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « مَنْ قَالَ: لا إِلهَ إِلَّا اللهُ، فَصَلُّوا عَلَيْهِ، وَصَلُّوا وَرَاءَهُ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لا أعلمُ لسالمٍ حديثً مُسنَدً[1]؛ يعني: في هذا الباب[2].

١٠٩٨ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه ثُمامَة البصري[4]، عن

= ورواه الدارقطني في "سننه" (٢/ ٥٦)، وتمام في "فوائده" (٢٩٣/ الروض البسام)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٧١٣) من طريق محمد بن الفضل، عن سالم الأفطس، عن مجاهد، عن ابن عمر مثله .

ورواه أبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٣٢٠) من طريق سويد بن عمر، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، به .

ورواه الدارقطني في "سننه" (٢/ ٥٦)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٣١٧)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٧١٢) من طريق عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي، عن عطاء، عن ابن عمر ، به .

وعند أبي نعيم: « عن عطاء ونافع، عن ابن عمر ».

(١) كذا في جميع النسخ ، بحذف ألف تنوين النصب في اللفظتين، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قال ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٤٢٥): « قال العقيلي: وليس في هذا المتن إسنادٌ يثبت.
وقال الدارقطني : ليس فيها ما يثبت إسناده . وسُئِل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث « صلُّوا خلفَ كلِّ بَرٍّ وفاجِرٍ » ؟ فقال: ما سمعنا بهذا ».اهـ. وانظر "نصب الراية" (٢/ ٢٦-٢٧).

(٣) بَوَّب البخاري في "صحيحه" (٣/ ١٤٠/ الفتح) بمتن هذا الحديث فقال: « بابٌ: الكَفَنُ من جميع المال »، فعلَّق عليه الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٣/ ١٤١) بقوله: « وذكره ابن أبي حاتم في "العلل" من حديث جابر، وحكى عن أبيه أنه منكر »، وانظر "تغليق التعليق" (٢/ ٤٦٤).

(٤) الظاهر أنه: ثمامة بن عبيدة العبدي، فهو بصري، ومعروفٌ بالرواية عن أبي الزبير.=

أبي الزُّبَير[(١)]، عن جابر؛ قال[(٢)]:« الكَفَنُ مِنْ جَمِيعِ المَالِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٠٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وكيعٌ[(٣)]، وأبو داودَ الطَّيالِسيُّ[(٤)]، عن الأسْوَد بن شَيْبان، عن بَحْر بن مَرَّار[(٥)]، عن جدِّه أبي بَكْرَة[(٦)]؛ قال: كنتُ أمشي مع رسول الله ﷺ، فَمَرَّ على قَبْرَينِ، فقال:« **إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ** »، فقال:« **ائْتِنِي بِجَرِيدَةٍ...** »، وذكر الحديثَ.

= انظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٦٧ رقم١٨٩٩)، و"التاريخ الكبير" (٢/ ١٧٨ رقم ٢١٢٠).

(١) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٢) ظاهره: أن الحديث موقوفٌ على جابر ﵁؛ لكن قال الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/ ٤٦٤):« وقد رُوِّينا هذه الجملة حديثًا مرفوعًا من طريق أبي الزبير، عن جابر، واستنكره أبو حاتم الرازي ».

(٣) هو: ابن الجراح . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٠٨)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٣٩ رقم٢٠٤١١)، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٩).

(٤) هو: سليمان بن داود. وروايته أخرجها في "مسنده" (٩٠٨)، ومن طريقه أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (٥١٩١).

تنبيه : وقعت الرواية في الطبعة الهندية لـ"مسند الطيالسي" (٨٦٧) هكذا:« عن الأسود بن شيبان، عن بحر بن مرَّار البكراوي، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه... »، هكذا بزيادة: عبدالرحمن بن أبي بكرة، وهو خطأ، وقد ذكرها عن أبي داود على الصَّواب: الدارقطنيُّ في "العلل" (١٢٦٧)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٣٧٤٧) تعليقًا .

(٥) في (ف) و(ك):« مران ». وهو: بحر بن مَرَّار بن عبدالرحمٰن بن أبي بكرة . انظر "تهذيب الكمال" (٤/ ١٤).

(٦) هو: نُفَيْع بن الحارث .

ورواه سُلَيمان بن حَرْب، ومسلم بن إبراهيم[١]، وعبدالله بن أبي بكر العَتَكي[٢]، عن الأسْوَد بن شَيْبان، عن بَحْر بن مَرَّار، عن عبدالرحمٰن ابن أبي بَكْرَة، عن أبي بَكْرَة، عن النبيِّ ﷺ ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا أصحُّ من حديث وكيع .

١١٠٠- وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه جَرير بن عبدالحميد[٣]، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي سعيد[٤]؛ قال: قال نافع بن جُبَير[٥]: حدَّثني مسعود بن الحَكَم، عن عليٍّ: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يقومُ في الجِنازَة، ثم جلس بَعْدُ ؟

(١) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٢٧)، والبزار في "مسنده" (٣٦٣٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٥٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٥٥)، والطبراني في "الأوسط" (٣٧٤٧)، والبيهقي في "إثبات عذاب القبر" (١٢٥).
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يرويه عن أبي بكرة إلا من هذا الطريق، وقد روي عن غير أبي بكرة هذا الكلام وهذا الفعل، فذكرنا كل حديث منها بلفظه في موضعه ».
وقال العقيلي: « وليس بمحفوظ من حديث أبي بكرة إلا عن بحر بن مرَّار هذا ، وقد صحَّ من غير هذا الوجه ».
وقال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن أبي بكرة إلا من حديث الأسود بن شيبان، ولم يجوِّده عن الأسود بن شيبان إلا مسلم بن إبراهيم ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٢٦٧) الاختلافَ في هذا الحديث، ثم قال: « والصَّواب قول من قال: عن عبدالرحمن بن أبي بكرة ».

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٥٦).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده"(٩٠٨)، والمحاملي في "أماليه"(١٥٩)، وعلقها الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٨).

(٤) هو: المقبُري .

(٥) من قوله: « ابن عبدالحميد . . . » إلى هنا سقط من (ك).

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ وَهَمٌ؛ رواه مالك[١]، والليث بن سعد[٢]، وعائذ بن حَبِيب[٣]، عن يحيى بن سعيد، عن واقِد بن عمرو ابن سعد بن معاذ، عن نافع بن جُبَير، عن مسعود بن الحَكَم، عن عليٍّ، عن[٤] النبيِّ ﷺ[٥].

قيل لأبي زرعة: إِلَىٰ مَا[٦] تذهبُ[٧]؟

---

(١) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ٢٣٢)، ومن طريقه أخرجه أبو داود (٣١٧٥).

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٩٦٢).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٥١٨). ورواه مسلم في "صحيحه" (٩٦٢) من طريق عبدالوهَّاب الثقفي وابن أبي زائدة ، والحميدي في "مسنده" (٥١) من طريق ابن عيينة، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٧٣) من طريق يزيد بن هارون، أربعتهم عن يحيى بن سعيد، عن واقد، عن نافع بن جبير، عن مسعود، عن علي به .

(٤) قوله: «الحكم عن علي عن» مطموس في (ك).

(٥) سُئل الدارقطني في "العلل" (٤٦٦) عن هذا الحديث ؟ فقال: « هو حديث يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن نافع بن جبير، عن مسعود بن الحكم، عن علي، قال ذلك الليثُ بن سعد وعبد الوهَّاب الثقفي ويزيد ابن هارون، وخالفهم جرير بن عبد الحميد، فرواه عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن نافع بن جبير، عن مسعود بن الحكم، ووهم فيه جرير. . . ، والصَّواب: قول الليث بن سعد ومن تابعه: عن يحيى، عن واقد بن عمرو ». اهـ.

(٦) كذا في جميع النسخ: « إلى ما» بإثبات ألف «ما» الاستفهامية ، مع دخول الجارّ عليها، والجادَّة: إلامَ، أو: إلى مَهْ. بحذف ألفها متصلة، أو منفصلة مع زيادة هاء السكت.
وما وقع في النسخ: صحيحٌ أيضًا وهي لغة حكاها الأخفش لكنها قليلة. وقد قرئ في الشواذِّ: ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾[النبأ: ١] بإثبات الألف وقفًا ووصلاً. انظر: "معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (١٠/ ٢٥٩- سورة النبأ). وانظر التعليق على المسألة رقم (٢١٦٨) و(٢٤٣٤).

(٧) في (ك): « يذهب ».

قال: إلى الجُلوسِ في الجِنازَة[١].

١١٠١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختُلِفَ[٢] على موسى[٣] بن عُقْبَة: فرواه عبد الرزَّاق[٤]، عن ابن جُرَيج[٥]، عن موسى بن عُقْبَة، عن قَيْس بن مسعود بن الحَكَم، عن أبيه، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ: أنه جلس في الجِنازَة بعد أن كانَ يقومُ.

وروى إسماعيلُ بنُ عَيَّاش، عن موسى بن عُقْبَة، عن إسماعيل ابن مسعود بن الحَكَم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ[٦]؟

---

(١) انظر المسألة التالية.

(٢) أي: اختُلِفَ فيه.

(٣) في (ت) و(ك): «على بن موسى».

(٤) هو: ابن همام. وروايته أخرجها في "المصنف" (٦٣١٢)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٨).

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٦) لم نقف عليه بهذا الوجه من رواية إسماعيل بن عياش، وإنما رواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٠٣) من طريق إبراهيم بن العلاء الزبيدي، عن إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن إسماعيل بن مسعود بن الحكم، عن أبيه، عن علي ابن أبي طالب، عن النبي ﷺ.
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٨٨) من طريق محمد بن جعفر - وهو ابن أبي كثير -، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٢٢٣)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٠٢) من طريق عبدالله - وهو ابن المبارك -، كلاهما عن موسى بن عقبة، عن إسماعيل بن مسعود، عن أبيه، عن علي، به.
وعدمُ ذكر «علي بن أبي طالب» في مسألتنا، لعله لاختلاف على إسماعيل بن عياش، فروي عنه بذكر «علي» كما في مصادر التخريج، وبعدم ذكره كما في مسألتنا. إلا أن يكون ذكرُه سقط من جميع النسخ، والله تعالى أعلم.

قال أبو زرعة : إسماعيلُ أصحُّ[1].

١١٠٢ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه مسلم بن إبراهيم[2]، عن شُعْبة، عن عُيَينة بن عبدالرحمٰن بن جَوْشَن، عن أبيه؛ قال: شَهِدتُّ جِنازَة ابن عبدالرحمٰن بن سَمُرَة[3]، فجعل رجالٌ من مواليه وأهله يمشون أمام السَّرير[4] على أعقابهم، ويقولون[5]: رُوَيدًا ! بارَكَ اللهُ

---

(١) في الحديث اختلافٌ آخر ذكره الدارقطني في "الأفراد" (٥٠/ب/أطراف الغرائب) فقد أورد الحديث وقال عنه: غريب من حديث أبي مصعب المَديني عبدالسلام بن حفص، عن موسى بن عقبة، عن يوسف بن مسعود، عن أبيه. تفرَّد به أبو عامر العَقَدي، عن أبي مصعب .
وقال في موضع آخر: غريب من حديث يوسف بن مسعود بن الحكم، عن أبيه. وغريب من حديث عُبَيدالله العُمَري عنه. تفرَّد به جنادة بن سلمة عنه . وانظر المسألة السابقة .

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣١٨٢)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٤٦)، لكن جاءت روايته هكذا: « حدثنا شعبة، عن عيينة بن عبد الرحمن، عن أبيه: أنه كان في جنازة عثمان بن أبي العاص، وكنا نمشي مشيًا خفيفًا ، فلَحِقَنا أبو بكرة، فرفع سَوْطَه فقال: لقد رأيتُنا ونحن مع رسول الله ﷺ نرمُلُ رمَلاً » .
كذا قال: في جنازة عثمان بن أبي العاص. ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٧٧) من طريق محمد بن جعفر المدائني، عن شعبة، عن عيينة، عن أبيه؛ قال: كُنَّا في جنازة عبدالرحمن بن سمرة أو عثمان بن أبي العاص . . . ، الحديث .
قال البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ١٢٧): « وقال شعبة، عن عيينة، عن أبيه: جنازة عثمان بن أبي العاص، وعثمان وهمٌ ».اهـ. وسيأتي من رواية جماعة عن عيينة، وفيه: « في جنازة عبدالرحمن بن سَمُرة » وهو الصَّحيح .

(٣) كذا في جميع النسخ : « ابن عبدالرحمٰن بن سَمُرة »، وقد رواه أبو داود والحاكم - كما سبق - من طريق مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، وفيه : « في جنازة عثمان بن أبي العاص ».

(٤) في (ك): « السرين ».

(٥) في (ك): « يقولون » بلا واو .

فيكُم ، فكانوا يَدِبُّون دَبِيبًا . فَلَحِقَنا عثمانُ بن أبي العاص، فلمَّا رأى أولئك وما يصنعونَ؛ حمل عليهم بالسَّوْطِ، وقال: خَلُّوا[1]! فَوَالَّذي كَرَّمَ[2] وجهَ أبي القاسم ﷺ ! لقد رأيتُنا ونحن مع رسول الله ﷺ نكادُ نَرْمُلُ بها رَمَلاً.

فسمعتُ أبي يقول: روى هذا الحديثَ هُشَيمَ[3]، ووَكيع[4]، وأبو داود الطَّيالِسي[5]، وسَعْدانُ بن يحيى[6]، عن عُيَينة بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، وقال فيه: فحَمَلَ عليهم أبو بَكْرَة[7]، بدلَ: عثمان بن

---

(١) في (ت) و(ك): « كلوا ». (٢) في (ك): « أكرم ».

(٣) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها أحمد في "المسند" (٥/ ٣٧ رقم ٢٠٣٨٨)، والنسائي في "المجتبى" (١٩١٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠٤٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٥٥).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٥/ ٣٦ رقم ٢٠٣٧٥)، والبزار (٣٦٩٥).

(٥) روايته أخرجها في "مسنده" (٩٢٤)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢٢).

ورواه البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ١٢٧) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود في "سننه" (٣١٨٣) من طريق عيسى بن يونس، وأحمد في "المسند" (٥/ ٣٦ رقم ٢٠٣٧٥) من طريق يحيى القطان، وأبو داود (٣١٨٣)، والنسائي في "المجتبى" (١٩١٢) من طريق خالد بن الحارث، والنسائي (١٩١٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠٤٣) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، والبزار في "مسنده" (٣٦٨٠) من طريق ابن أبي عدي، ستتهم عن عيينة، عن أبيه، عن أبي بكرة ، به مطولاً ومختصرًا. ووقع عند البخاري وأبي داود والنسائي وابن حبان والبزار: « في جنازة عبدالرحمٰن بن سَمُرة ». قال البزار : « وهذا الحديث لا نحفظه عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

(٦) اسمه: سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي، وسعدان لقبه.

(٧) هو : نُفَيع بن الحارث .

أبي العاص؛ وهذا[١] أصحُّ .

١١٠٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ حدَّثَناه يحيى بن محمد بن يحيى النَّيْسابوري، عن أحمد بن عبدالله بن عليٍّ بن سُوَيد ابن مَنْجُوف[٢]، عن أبي داود الطَّيالِسي، عن هشام[٣] وعِمران[٤]، عن قَتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ كُفِّنَ في ثَوْبٍ نَجْرانيٍّ ورَيْطَتَيْنِ[٥] ؟

فلمَّا كان من الغَدِ قال[٦]: أَشُكُّ أنه أَبان[٧]، أو هشام مع عِمران.

فسمعتُ أبي وأبا زرعة يقولان: هذا غَلَطٌ؛ روى معاذُ بن هشام، عن أبيه، عن قَتادة، عن الحسن: أنَّ النبيَّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ[٨].

---

(١) في (ف): « وهو » بدل: « وهذا ».

(٢) في (ت) و(ك): « منحرف ». وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٨١٢/ كشف الأستار) عنه، به، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٦٦٣٠) من طريق محمد بن أحمد الرقام، عنه ، به . قال البزار :« لا نعلم رواه هكذا موصولاً إلا أبو داود، ورواه يزيد بن زُرَيع وغيره عن هشام، عن قتادة، عن سعيد مرسلاً ».

(٣) هو: ابن أبي عبدالله الدَّسْتَوائي . (٤) هو: ابن داوَر القَطَّان .

(٥) الرَّيْطَةُ: المُلاءَةُ إذا كانت قطعةً واحدةً، ولم تكن لِفْقَيْن، والجمع: رِياط. انظر "لسان العرب" (٧/ ٣٠٧)، و"المعجم العربي لأسماء الملابس"(ص٢٠٢-٢٠٣).

(٦) الظاهر أن القائل هو: يحيىٰ بن محمد بن يحيىٰ النيسابوري شيخ ابن أبي حاتم.

(٧) يعني: ابن يزيد العطَّار .

(٨) لم نقف على هذا الحديث من رواية هشام، عن قتادة، عن الحسن. وإنما أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٨٤) من طريق سعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى، وشعبة، وهشام الدَّسْتَوائي، كلهم عن قتادة، عن سعيد بن المسيب؛ قال: كُفِّن رسولُ الله ﷺ في رَيْطَتَين وبُرْدٍ نَجْراني . =

١١٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ لَهِيعَة[١]، عن بُكَير[٢] ابن الأَشَجّ، عن القاسم بن محمد، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِنَّ المَيِّتَ يُؤْذِيهِ في قَبْرِهِ مَا يُؤْذِيهِ في بَيْتِهِ »[٣]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، الذي يُشْبِهُ: حديثُ سعدِ بنِ سعيد[٤]، عن عَمْرَة[٥]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ:« كَسْرُ[٦] عَظْمِ

= وسُئل الدارقطني في "العلل" (١٣٧٤) عن هذا الحديث ؟ فقال:« يرويه قتادة، واختُلِف عنه: فرواه محمد بن كثير، عن هشام، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ، وكذلك رواه المَنْجوفي أحمد بن عبد الله بن علي بن سويد، عن أبي داود، عن هشام وعمران القطان، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. وغيرُه يرويه عن قتادة، عن ابن المسيب مرسلاً ، وهو الصَّواب ».

(١) هو: عبدالله .

(٢) في (ش):« بكر ». وهو: بُكير بن عبدالله بن الأشج .

(٣) قال العجلوني في "كشف الخفاء" (٧٨٩):« رواه الديلمي بلا سند عن عائشة مرفوعًا ».

(٤) هو: الأنصاري، أخو يحيى بن سعيد . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٢٥٦)، وأحمد في "المسند" (٦/ ٥٨ رقم ٢٤٣٠٨)، وأبو داود (٣٢٠٧)، وابن ماجه (١٦١٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٥٣).
قال ابن عدي :« وهذا مَدارُه على سعد بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، رواه ابن جريج والثوري وغيرهما ».
واختُلِف في رفع الحديث ووقفه . قال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٥٠): « وغير مرفوع أكثر ». وأطال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٠١/ب-١٠٢/ب) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث ، ثم قال :« والصحيح: عن سعد بن سعيد، وعن حارثة - وليس بالقوي - عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ ، وعن يحيىٰ بن سعيد موقوفًا، ويقال: إن يحيىٰ بن سعيد أخذه عن أخيه سعد بن سعيد؛ بيَّن ذلك يعلى بن عبيد في روايته ».اهـ.

(٥) هي: بنت عبدالرحمن .

(٦) في (ف):« كشر ».

المَيِّتِ مَيِّتًا كَكَسْرِهِ[١] وَهُوَ حَيٌّ »، فأرى أنه دُلِّس له[٢] هذا الإسنادُ؛ لأنَّ ابنَ لَهِيعَة لم يسمعْ من سعد بن سعيد.



(١) في (ك): « كسره ».

(٢) أي: لابن لهيعة .

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي البُيُـوعِ

١١٠٥ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عِكْرمة بن عمَّار[٢]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن عبدالله بن زيد، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الرِّبَا بِضْعٌ**[٣] **وَسَبْعُونَ بَابًا**[٤] » ؟

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١١٣٢) و(١١٣٦) و(١١٥٩) و(١١٧٠).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٩٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٥٧)، والبيهقي في "الشعب" (٥١٣٣)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١٢٢٤ و١٢٢٥) جميعهم من طريق عبدالله بن زياد، عن عكرمة ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة،عن أبي هريرة به هكذا، ليس فيه ذكر لعبد الله بن زيد، ولم نعرف عبد الله بن زيد في هذه الطبقة، ولكن هناك عبدالله بن يزيد مولىٰ الأسود ابن سفيان، فهو الذي يروي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ويروي عنه يحيى بن أبي كثير؛ كما في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٩٥)، و"تهذيب الكمال" للمزي (١٦/ ٣١٨-٣١٩).

قال البخاري عقب روايته للحديث :« عبدالله بن زياد منكر الحديث ».

ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٧٥)، والبيهقي في "الشعب" (٥١٣٢) من طريق عفيف بن سالم، عن عكرمة ، مثله .

قال البيهقي :« غريب بهذا الإسناد ، وإنما يعرف بعبدالله بن زياد، عن عكرمة. وعبد الله بن زياد منكر الحديث ».

ورواه ابن الجارود في "المنتقى" (٦٤٧) من طريق النضر بن محمد، عن عكرمة، مثله .

ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٥٨) من طريق أحمد بن إسحاق، عن عكرمة، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن سلام ، موقوفًا عليه .

(٣) قوله:« بضع » ليس في مصادر التخريج.

(٤) كذا في جميع النسخ:«بضع وسبعون بابًا» بلا تاء في "البضع"، ومثلُه في "المصنَّف" لابن أبي شيبة (٢٢٠٠٦)، و"السنة" لعبدالله ابن الإمام أحمد (١/ ٣٦٦ رقم٧٩١ ج)، و"السنة" للمروزي (ص١٦٤ و١٦٥ رقم٢٠٩ و٢١٠)، =

قال أبي[١]: رواه الأوزاعيُّ[٢]، عن يحيى بن أبي كَثير، عن ابن عباس؛ قولَهُ: إنَّ الرِّبا بضعٌ[٣] وسبعون بابًا .

قال أبي: هذا أشبَهُ، والله أعلم .

١١٠٦ - وسألتُ[٤] **أبي عن حديثٍ رواه فُلَيح**[٥]**، عن سُهَيل**[٦]،

= و"مسند البزار" (٥/ ٣١٨ رقم١٩٣٥)، و"المعجم الكبير" للطبراني (٩/ ٣٢١ رقم٩٦٠٨)، و"حلية الأولياء" لأبي نعيم (٥/ ٧٤)، و"الموضوعات" لابن الجوزي (١٢٣١)، والجادَّة: « بضعةٌ وسبعون بابًا» بالتاء في «بضعة» كما جاء عند عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٣٤٦ و١٥٣٤٧)؛ وذلك لأن المعدود - وهو قوله: «بابًا»- مذكَّر، ولفظ «البضع»، وهو مابين الثلاث إلى التسع: حكمُه تذكيرًا وتأنيثًا - في الإفراد والتركيب والعطف - حُكْمُ «تِسْع» و«تِسْعة»، وهو المخالفة بين العدد والمعدود، تقول: بِضْعُ سنين، وبضعةُ أعوامٍ، وبضعَ عشرةَ امرأةً، وبِضْعَةَ عَشَرَ رجلاً، وبِضْعٌ وعشرون سنةً، وبِضْعَةٌ وسبعون عامًا.
لكنَّ اللفظَ الوارد وهو قوله: «الربا بِضْعٌ وسبعون بابًا» - وإن خالف الجادَّة - فإنَّ له وجهًا صحيحًا في العربيَّة، وهو حملُ «الباب» على معنى «الشُّعْبة» أو «الخَصْلة» أو «البابة»، كأنَّه قال: « الربا بضعٌ وسبعون شعبةً »، وهذا عند أهل اللغة من الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر، وقد أوضحناه في التعليق على المسألة رقم (٨١).

(١) قوله: « أبي » ليس في (ت) و(ك).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: بضعة، لكنَّ لِمَا في النسخ وجهًا في العربيَّة تقدَّم بيانُهُ قبل قليل.

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١١٣١).

(٥) هو: ابن سليمان. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣١٤٢).
ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٧ رقم ١١٤٣٠ و١١٤٣١) من طريق فليح، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري به .
وذكر محققو "المسند" أنه وقع في بعض النسخ: « أبو هريرة » بدل: « أبي سعيد »، وأورده ابن حجر في "أطراف المسند" (٦/ ٣٤٤) في مسند أبي سعيد الخدري فقط، والله أعلم .

(٦) هو: ابن أبي صالح ذكوان السَّمَّان.

عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «الذَّهَبُ بالذَّهَبِ . . .» ؟

قال أبي: رواه يعقوبُ الإِسْكَنْدَراني[1]، عن سُهَيل، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه ابنُ عُيَينة[2] ، ومحمدُ بنُ مسلم[3]، عن عَمْرو بن دينار،

---

(١) هو: يعقوب بن عبدالرحمن بن محمد القاري الإسكندراني.
وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٨٤)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٩ رقم ١١٠٦٢)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٦٧)، وفي "شرح المشكل" (٦١٧).
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٢٩٥) من طريق وهيب بن خالد، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٧ رقم ١١٤٢٩)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٦٣) من طريق عبدالعزيز بن مسلم، كلاهما عن سهيل، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، به .

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٥٤٦)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٢٠٠ رقم ٢١٧٥٠).
ورواه عبدالرزاق أيضًا مقرونًا بالرواية السابقة من طريق معمر، عن عمرو بن دينار، به.
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٥٩٦) من طريق سفيان بن عيينة، بلفظ: «الدِّينارُ بالدِّينار، والدِّرهمُ بالدِّرهم . . . » الحديث.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٢١٧٨ و٢١٧٩) من طريق ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي سعيد - موقوفًا -، قال: الدِّينارُ بالدِّينار، والدِّرهمُ بالدِّرهم .

(٣) هو: الطائفي، وروايته أخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٤٤) بلفظ: «الدِّينارُ بالدِّينار . . .»، الحديث .
ورواه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٣٨ رقم ٥٤٤٧) وفي "الأوسط" (٤١٤٤)، والدارقطني في "الأفراد" (ق٢٧٨/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق عبدالملك بن ميسرة، ورواه الطبراني في "الكبير" أيضًا (١/ ١٧٤ رقم ٤٤٣) من طريق عبدالعزيز ابن رفيع، كلاهما عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ به . =

عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ تابَعُوا يعقوبَ في روايته عن أبي سعيد؛ وهذا الصَّحيحُ: عن أبي سعيد [١].

١١٠٧ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن يحيى الأُمَوِي[٣]، عن أبيه[٤]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافعٍ وعبدِالله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن[٥] بَيْع الوَلاءِ، وعن هِبَتِهِ؟

قال أبي: نافعٌ أَخَذَهُ عن عبدالله بن دينار؛ هذا[٦] الحديثَ،

= قال الطبراني في "الأوسط": « لم يرو هذا الحديث عن عبدالملك بن ميسرة إلا أبو خالد، ولا رواه عن أبي خالد إلا عبدالسلام، تفرَّد به عبدالمؤمن وأبو غسان النَّهدي ».

وقال الدارقطني: « غريبٌ من حديث عبدالملك بن ميسرة، عن أبي صالح، تفرَّد به أبو خالد الدالاني يزيد بن عبدالرحمن عنه، ولم يروه عنه غير عبدالسلام، تفرَّد به محمد بن سعيد الأصبهاني ».

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١٩٣٠): « يرويه سهيل بن أبي صالح، وقد اختُلِف عنه؛ فرواه فُلَيح بن سليمان، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وغيره يرويه عن سهيل، عن أبيه، عن أبي سعيد، وهو الصَّواب ».

(٢) انظر المسألة رقم (١١٣٠) و(١٦٤٥).

(٣) روايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٣/ ٢٣٨/ المعرفة)، والدارقطني في "الأفراد" (ق ١٩١/ ب/ أطراف الغرائب)، والخطيب في "الفصل" (١/ ٥٧٩)، وفي "تاريخه" (٥/ ١١٦)، ثم قال الدارقطني: « لا نعلم رواه عن يحيى الأموي، عن عبيدالله، عن نافع وعبدالله بن دينار، غير ابنه سعيد، ورواه علي بن عاصم، عن عبيدالله بن عمر، عنهما أيضًا، وتفرَّد به عنه أحمد بن عبيد بن ناصح ».

(٤) هو: يحيى بن سعيد.

(٥) قوله: « ﷺ عن » مطموس في (ك).

(٦) اسمُ الإشارةِ بدلٌ من ضمير النصب في « أخذه »، وهذا من باب إبدال الاسم =

ولكنْ هكذا قال !

١١٠٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه حاتِمُ بنُ إسماعيل[٢]، عن جَهْضَم بن عبدالله اليَمَامي، عن محمد بن إبراهيم البَاهِلي، عن محمد بن زيد، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن أبي سعيد: أنَّ النبيَّ ﷺ نَهَىٰ عن شِرَاءِ[٣] ما في بُطُونِ الأنعامِ حتى تَضَعَ، وعمَّا في ضُروعِها

= الظاهر من ضمير الغائب؛ وهذا جائزٌ اتفاقًا عند النحويين. وقد تقدَّم التعليقُ على ذلك في المسألة رقم (١٥٩).

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ١٥)، ونقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ١٠) كلام أبي حاتم عن محمد بن إبراهيم، وانظر المسألة التالية .

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٤٩٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٣)، والترمذي في "جامعه" (١٥٦٣)، وابن ماجه في "السنن"(٢١٩٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٩٣)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٥). قال الترمذي: « حديث غريب ».
ورواه أحمد في "المسند"(٣/ ٤٢ رقم ١١٣٧٧) من طريق أبي سعيد عبدالرحمن بن عبدالله البصري، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٣٨) من طريق محمد بن سنان، كلاهما عن جَهْضَم، به .
وسيأتي في المسألة التالية من رواية رجل مبهم عن جهضم .
ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (١٤٣٧٥ و ١٤٩٢٣) فقال: أخبرنا يحيى بن العلاء، عن جَهْضَم بن عبدالله، عن محمد بن زيد، عن شهر، عن أبي سعيد الخدري، به هكذا بإسقاط محمد بن إبراهيم .
وتصحَّف « جهضم » في الموضع الأول منه إلى :« حفصة »، وتصحَّف « محمد بن زيد » في الموضع الثاني منه إلى « محمد بن يزيد ».
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (٤/ ١٥)- فقال: أخبرنا سويد بن عبد العزيز الدمشقي، ثنا جعفر بن الحارث أبو الأشهب الواسطي؛ حدثني من سمع محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سعيد الخدري ، به .

(٣) في (ت) و(ش):« شِرَى »، وهو مصدرٌ كالشِّرَاءِ؛ قال في "مختار الصحاح" =

إلا بِكَيْلٍ، وعن شِراءِ[(١)] العَبْدِ الآبِقِ[(٢)]، وعن شِرَاء[*] المَغانمِ حتى تُقْسَمَ، وعن شِرَاءِ[*] الصَّدَقاتِ حتى تُقْبَضَ، وعن ضَرْبة الغائِص[(٣)].

قلتُ لأبي: مَنْ محمدٌ هذا ؟

قال: هو محمد بن إبراهيم؛ شيخٌ مجهولٌ [(٤)].

١١٠٩ - وسألتُ[(٥)] أبي فقلتُ: روى بَقِيَّة[(٦)]، عن إسماعيل [(٧)]، عن جَهْضَم[(٨)]، عن ابنِ عبدالله[(٩)]، عن محمد بن إبراهيم، عن محمد

= (ص٣٠١): « الشِّرَاءُ يُمَدُّ ويُقْصَرُ؛ وقد شَرَى الشيْءَ يَشْرِيهِ شِرًى وشِرَاءً: إذا باعه وإذا اشتراه أيضًا، وهو من الأضداد».اهـ. وانظر "الصحاح" (٦/ ٢٣٩١).

(١) في (ت) و(ش) و(ف):« شِرَى ».

(٢) العبدُ الآبِقُ: الهارِبُ من سيِّده، ويقال: أَبَقَ العبدُ يأبِقُ أَبْقًا، من باب «ضَرَب» على الأكثر، ويأتي من بابَي « تَعِبَ » و« قَتَل » في لغة. انظر "المصباح المنير"(١/ ٢).

(*) في (ت) و(ش) و(ف) و(ك):« شِرَى ».

(٣) في (ت):« الغايض »، وفي (ك):« القابض ».
وضَرْبة الغائِصِ: هي أن يقول له: أغوصُ في البحر غَوْصَةً بكذا، فما أخرجتُه فهو لك. وإنما نهى عنه؛ لأنه غَرَرٌ. "النهاية" (٣/ ٣٩٥).

(٤) وكذا قال في "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٤ رقم١٠٤٥).

(٥) انظر المسألة السابقة .

(٦) هو: ابن الوليد .

(٧) هو: ابن عياش كما سيأتي .

(٨) في (أ) و(ش) و(ف):« عن إسماعيل بن جهضم ».

(٩) في (ت) و(ف) و(ك):«عن أبي عبدالله »، والظاهر أن «عن» زائدة، وصوابه: «جهضم بن عبدالله»؛ كما في المسألة السابقة، وجواب أبي حاتم في ختام هذه المسألة.

ابن يزيد[١]، عن شَهْر، عن أبي سعيد؛ قال: نهى النبيُّ ﷺ[٢]... ؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: إسماعيلُ بنُ عَيَّاش، عن رَجُلٍ، عن جَهْضَم بن عبدالله، عن محمد بن إبراهيم شيخٍ مجهول، عن محمد بن زيد، عن شَهْر، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

١١١٠ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ حَدَّثَنَا[٤] المَسْرُوقيُّ[٥]، عن محمد بن بِشْر العَبْدي، عن سُفْيان الثَّوْري، عن عبدالله بن عَطاء، عن ميمون بن مِهْران، عن ابن عباس - في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٦]- قال: تجارةُ الأمير فيه؟

قال أبي: كذا رواه! وهو خطأٌ؛ إنما هو: عبدالله بن عَطَاء، عن مِهْران أبي[٧] صَفْوان، عن ابن عباس؛ ليس هو مِنْ حديث ميمون

---

(١) كذا في جميع النسخ، وصوابه - فيما يظهر -:« زيد »؛ كما في المسألة السابقة، وجوابِ أبي حاتم في ختام هذه المسألة.

(٢) أي: عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع ... إلخ الحديث السَّابق .

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦٦٢).

(٤) أي: حدَّثَناهُ ، أو حدَّثنا به. وهو من باب حذف العائد في جملة النعت. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٣).

(٥) هو: موسى بن عبدالرحمن، وقد تابعه عبدالله بن محمد الجعفي، وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٤٧).
والحديث عزاه السيوطي في "الدر المنثور"(٦/ ٢٨) إلى ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

(٦) الآية (٢٥) من سورة الحج .

(٧) كُتب فوقها في (ف):« ابن ».

ابن مِهْران[1].

١١١١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه قَبِيصَةُ[2]، عن الثَّوْري، عن عمرو بن دينار، عن عَطاء، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ[3] حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » ؟

---

(١) الغريب أن ابن أبي حاتم ذكر في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٠١ رقم ١٣٨٧) أنه سأل أبا زرعة عن مهران أبي صفوان ؟ فقال: « لا أعرفُه إلا في هذا الحديث : "من أراد الحجَّ، فليتَعَجَّل" ». اهـ.
وهذا الحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (١٧٣٢) من طريق الحسن بن عمرو، عن مهران أبي صفوان، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ:« من أراد الحج، فليتعجل ».

(٢) هو: ابن عُقْبَة. ولم نقف على روايته على هذا الوجه. وقد أخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٠ رقم ١٠٨٧١) فقال: حدثنا حفص بن عمر بن الصبَّاح الرَّقِّي ، ثنا قبيصة بن عقبة، ثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، به مرفوعًا، وهو الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة.
ورواه الطبراني أيضًا (١١/ ١٣٦ رقم ١١٣٩٢) فقال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي؛ ثنا أبو كريب؛ ثنا قبيصة بن عقبة، عن حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس ، به.
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٥٠/ ب/ أطراف الغرائب) وقال:« تفرَّد به أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي، وما سمعناه إلا منه عن عمرو بن علي، عن ابن مهدي، عن الثوري، عن عمرو، عن عطاء وطاوس، عن ابن عباس. ورواه مسعر، وهو غريب من حديثه تفرَّد به بكر بن عبدالرحمن القاضي عنه. . . ».

(٣) في (ش):« فلا يَبِعْهُ »، وهو موافق لما في "المعجم الكبير" للطبراني، وهو لفظُ البخاريِّ في "صحيحه" (٢١٢٦ و٢١٣٣ و٢١٣٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٢٥ و١٥٢٦ و١٥٢٨)، وأكثر كتب الحديث، وقوله:«فَلَا يَبِيعُهُ» أثبتناه من بقية النسخ، وهو موافق لمواضع كثيرة من"مسند أحمد"، و"تاريخ أصبهان" لأبي نعيم، =

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عمرو بن دينار[١]، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

١١١٢ - قال[٢]: أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال[٣]: حدَّثنا أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا أحمد بن جَوَّاس؛ قال: حدَّثنا الأَشْجَعي[٤]، عن الثَّوْري، عن مُحارِب بن دِثَار، عن جابر بن عبدالله؛ قال: كان لي على النبيِّ ﷺ دَيْنٌ، فَقَضَاني وزَادَني، ودخلْتُ المسجدَ، فقال لي: « **صَلِّي[٥] رَكْعَتَين** ».

قال أبو زرعة: تَوَهَّمْتُ أن يكونَ أخذَهُ[٦] عن مِسْعَرٍ[٧].

= و"طبقات المحدِّثين بأصبهان"، و"شرح مشكل الآثار"،وغيرها من كتب الحديث.

فاللفظان على ذلك ثابتان في الرواية، وهما صحيحان في العربية؛ فقوله:«لا يَبِعْهُ»، « لا » فيه ناهية، والفعل مجزومٌ بها، وقولُه:«لا يَبِيعُهُ»، «لا» فيه نافيةٌ بمعنى النَّهي، والفعل بعدها مرفوعٌ، وهو أبلغ من النهي الخالص، وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٣٣١)، وانظر مثل ذلك في المسألة رقم (١١٢٠) و(١١٥٤).

(١) من هذا الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١٣٥)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٢٥).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٦٦)، وانظر المسألة رقم (١١٢٣).

(٣) من قوله :« قال أخبرنا أبو محمد ... » إلى هنا ليس في (ت) و(ك)، وفيه بدلاً منه:« قال أبو محمد ».

(٤) هو: عبيدالله بن عبدالرحمٰن.

(٥) كذا في جميع النسخ:« صَلِّي » بإثبات الياء في آخره، والجادة:« صَلِّ » بحذف الياء، ويخرَّج ما في النسخ على وجهين، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٦) يعني : سفيان الثوري كما هو مبيَّن في التعليق على المسألة رقم (٢٦٦).

(٧) يعني: ابن كِدام . وروايته تقدم تخريجها في المسألة رقم (٢٦٦) .

١١١٣ - وسمعتُ[١] أبي يقول: حدَّثنا عليُّ الطَّنافِسيُّ[٢]؛ قال: حدَّثنا أبو معاوية[٣]؛ قال: حدَّثنا الأَعْمَش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة - مرفوعٌ[٤]-: « الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ ومَحْلُوبٌ »، رفَعَهُ[٥] مَرَّةً، ثم تَرَكَ بَعدُ الرَّفعَ، فكان يَقِفُهُ[٦].

---

(١) ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في "التلخيص" (٣/ ٨٣ رقم١٢٤٢)، ثم قال: « قال ابن أبي حاتم: قال أبي: رفعه مرَّة، ثم ترك الرَّفعَ بعد ».
(٢) هو: علي بن محمد بن إسحاق بن أبي شدَّاد.
(٣) هو: محمد بن خازم الضَّرير. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٧٤)، والدارقطني في "الأفراد" (ق ٣٢٠/ب/أطراف الغرائب)، والخطيب في "تاريخ بغداد"(٦/ ١٨٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٦/ ٣٨) كلهم من طريق إبراهيم بن مُجَشِّر، عن أبي معاوية به.
قال ابن عدي:« وهذا الحديث لا أعلمه يرفعه عن أبي معاوية غير إبراهيم بن مجشر هذا ».
وقال الدارقطني:« تفرَّد به إبراهيم بن مجشر، عن أبي معاوية، عنه مرفوعًا ».
وقال الخطيب:« تفرَّد برواية هذا الحديث عن أبي معاوية مرفوعًا: إبراهيم بن مجشر، ورفعه أيضًا أبو عوانة، عن الأعمش. ورواه غيره عن أبي معاوية موقوفًا لم يذكر فيه النبيَّ ﷺ، وكذلك رواه سفيان الثوري وهشيم ومحمد بن فضيل وجرير ابن عبد الحميد، عن الأعمش موقوفًا، وهو المحفوظ من حديثه ».
(٤) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظرها في المسألة رقم (٣٤).
(٥) أي: علي الطنافسي، ويحتمل أن يكون المراد: أبو معاوية.
(٦) الحديث رواه البزار في "مسنده" (ق ٢٢١/ب/مسند أبي هريرة)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٤) من طريق يحيى بن حماد، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٨) من طريق سليمان بن حرب وشيبان، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٨) من طريق شيبان، ثلاثتهم عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به مرفوعًا. =

. . . .

= قال البزار: « وهذا الحديثُ لا نعلم أحدًا رفعه إلا أبو عوانة، ولا نعلم أحدًا رفعه عن أبي عوانة إلا يحيى بن حماد وشيبان ».
وقال الحاكم: « وهذا إسناد صحيح على شرط الشَّيخين ولم يخرجاه؛ لإجماع الثوري وشعبة على توقيفه عن الأعمش، وأنا على أصلي [الذي] أصَّلته في قَبول الزيادة من الثقة ».
وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ١٩): « هذا الإسناد صحيح؛ وإن كان غير مخرج في شيء من الكتب الستة، والأشبه أن يكون موقوفًا ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٣) من طريق يزيد بن عطاء، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا، ثم ذكر أن الأصل في الحديث أنه موقوف وأنه رواه عن الأعمش: أبو عوانة وعيسى بن يونس وأبو معاوية وشعبة والثوري مرفوعًا وموقوفًا، ثم قال: « والأصح هو الموقوف ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٤٥) فقال: حدثنا الحسن بن عثمان، عن خليفة بن خياط وحفص بن عمر الرازي قالا: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، وعن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ به.
قال ابن عدي: « وهذا عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مسندًا منكرًا جدًّا [كذا !] وبخاصة إذا رواه عنه ابن مهدي، وعن ابن مهدي خليفة وحفص بن عمر، والبلاء من الحسن بن عثمان ».
ورواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١/ ٢٢٩) فقال: حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، عن وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن أبي هريرة، موقوفًا.
قال وكيع: « والله ! ما أرى سمعه إبراهيم من أبي هريرة ».
ورواه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٤٥) من طريق خلاد الصفار، عن منصور، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا، ثم قال أبو نعيم: « غريب من حديث منصور وأبي صالح ! لم نكتبه إلا من هذا الوجه ».
ورواه وكيع في "نسخته" (١٦)- وعنه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦١٤٤)-، والشافعي في "الأم" (٤/ ٣٣٨ رقم١٦١٣) عن ابن عيينة، وعبدالرزاق في =

١١١٤ - وسمعتُ(١) أبي يقول: طَلْقُ بن غَنَّام: هو(٢) ابنُ عمِّ حَفْص بن غِيَاث، وهو كَاتِبُ(٣) حَفْص بن غِياث، روى(٤) حديثًا مُنكرًا عن شَرِيكٍ(٥) وقيسٍ(٦)، عن أبي حَصِين(٧)، عن أبي صالح(٨)، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «أَدِّي(٩) الأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ».

= "المصنف" (١٥٠٦٦) عن معمر، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٨٢) من طريق عيسى بن يونس، والبيهقي (٦/ ٣٨) من طريق شعبة، خمستهم (وكيع وابن عيينة ومعمر وعيسى وشعبة) عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفًا.
وعرض الدارقطني في "العلل" (١٩٠٣) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «وهو المحفوظ عن الأعمش»؛ أي: الوقف.

(١) نقل بعضَ هذا النص بتصرف ابن عبدالهادي في "المحرر" (٩٣٣)، والذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٣٤٥)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٢٥/ب)، وذكر السخاوي في "المقاصد" (ص٣١ رقم٤٨) أن أبا حاتم قال عن هذا الحديث: «منكر».

(٢) في (ف): «وهو».

(٣) في (ك): «كانت».

(٤) أي: طلق بن غنام. وروايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢٦٣٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٦٠)، و أبو داود في "سننه" (٣٥٣٥)، والترمذي في "جامعه" (١٢٦٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٨٣١)، والطبراني في "الأوسط" (٣٥٩٥)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٥)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٦)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٦٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٧١)، وتمام في "الفوائد" (٧٠٧/ الروض البسام)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٥٩٢ رقم ٩٧٣).

(٥) هو: ابن عبدالله النَّخَعي.

(٦) هو: ابن الربيع.

(٧) هو: عثمان بن عاصم.

(٨) هو: ذكوان السَّمَّان.

(٩) كذا في جميع النسخ: «أدِّي» بإثبات الياء في آخره، ومثله في مطبوع "بغية الطلب، في تاريخ حلب" (٥/ ٢٣٠٨)، والجادَّة أن يقال: «أدِّ» بحذف الياء التي هي لامُ =

قال أبي: ولم يَروِ هذا الحديثَ غيرُهُ[(١)].

١١١٥ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم[(٣)]، عن سُفْيان[(٤)]، عن حَنْظَلة[(٥)]، عن طاوُس، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «المِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ المَدِينَةِ، والوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ».

ورواه أبو أحمدَ الزُّبَيري[(٦)]، عن سُفْيان، عن حَنْظَلة، عن

= الفعل؛ لأنَّه أمرٌ لمذكَّر، وعلى الجادَّة ورَدَ في مصادر التخريج؛ لكنَّ ما وقع في الأصول الخطية له وجهان من العربية، تقدَّم بيانهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨)، وانظر مِثْلَهُ في المسألة رقم (٢٦٦) و(١١١٢).

(١) قال الترمذي في الموضع السابق: « حديث حسن غريب ». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أبي حَصين إلا شريك وقيس، تفرَّد به طلق ».
وقال البيهقي: « وحديث أبي حَصين تفرَّد به عنه شريك القاضي وقيس بن الربيع، وقيس ضعيف، وشريك لم يَحتجَّ به أكثر أهل العلم بالحديث؛ وإنما ذكره مسلم بن الحجاج في الشواهد ». وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٢١٠): « قال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت، وقال ابن الجوزي: لا يصحُّ من جميع طرقه، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: هذا حديث باطلٌ لا أعرفه من وجه يصحُّ ».

(٢) نقل بعض هذا النص ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ١٩)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٩٩/ مخطوط).

(٣) هو: الفضل بن دُكَيْن. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٣٤٠)، والنسائي في "المجتبى" (٢٥٢٠ و٤٥٩٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٠٣)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٠٠ رقم ١٣٤٤٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٢٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣١). قال أبو نعيم: «غريبٌ من حديث طاوس وحنظلة، ولا أعلم رواه عنه متصلاً إلا الثوري». وانظر "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٢٤).

(٤) هو: الثوري.

(٥) هو: ابن أبي سفيان بن عبدالرحمٰن.

(٦) هو: محمد بن عبدالله بن الزُّبَير. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٢٦٢/ كشف الأستار)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣١). =

طاوُس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ .

أيُّهما أصَحُّ ؟

قال أبي: أخطأ أبو نُعَيم في هذا الحديث، والصَّحيحُ: عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ .

أخبرنا أبو محمد(١)؛ قال(٢): حدَّثني(٣) أبي؛ قال: حدَّثنا نَصْرُ ابن علي الجَهْضَمي؛ قال: قال لي أبو أحمد: أخطأ أبو نُعَيم فيما قال: عن ابن عمر(٤).

= قال البزار: « لا نعلم أحدًا أسنده إلا حنظلة عن طاوس، ولا نعلم رواه إلا الثوري، وقال الفريابي: عن الثوري، عن حنظلة، عن طاوُس، عن ابن عمر، وحنظلة ثقة، واختلفوا على الثوري، فقال أبو أحمد: عن الثوري، عن حنظلة، عن طاوس، عن ابن عباس، ولم يروه غير الثوري، وحنظلة صالح الحديث ».

(١) هو: ابن أبي حاتم .

(٢) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » من (ت) و(ك) فقط .

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدَّثني » بالواو .

(٤) بل وافق أبا نعيم على روايته من مسند ابن عمر: أبو المنذر إسماعيل بن عمر الواسطي، ومحمد بن يوسف الفريابي، وقبيصة بن عُقْبَة .
أما رواية إسماعيل بن عمر: فأخرجها أبو عبيد في "الأموال" (ص٥١٨ رقم١٦٠٧)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٢٠٦٣).
وأما رواية محمد بن يوسف الفريابي: فأشار إليها أبو داود عقب إخراجه رواية أبي نعيم الفضل بن دُكَين برقم(٣٣٤٠)، والبزار كما سبق، وأخرجها الفاكهي في "أخبار مكة"(١٩١٧)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١٢٥٢).
وأما رواية قبيصة بن عُقْبَة: فأخرجها البيهقي في "سننه" (٤/ ١٧٠).
ولذا رجَّح أهل العلم رواية أبي نعيم ومن وافقه على رواية أبي أحمد الزبيري، فقال أبو داود في "سننه"(٤/ ١١٧/ ط. عوَّامة): « وكذا رواه الفريابي وأبو أحمد عن سفيان، =

١١١٦ - قال أبومحمد [(١)]: سمعتُ[(٢)] أبي وحدَّثنا بحديثٍ عن عيسى بن يونس الرَّمْلي، عن مُؤَمَّل بن إسماعيل، عن عبدالعزيز بن مسلم، عن شُمَيْط[(٣)] بن عَجْلان[(٤)]، عن رَجُلٍ يقال له: زُهَيْر، عن أنس: أنَّ رجلاً مِنْ أهلِ الصُّفَّةِ مات وترك متاعًا، فباع النبيُّ ﷺ

= وافقهما في المتن، وقال أبو أحمد - وأخطأ -: عن ابن عباس، مكان ابن عمر ».
وأخرج البيهقي الحديث في "سننه" (٦/ ٣١) من طريق الطبراني، ثم نقل عنه أنه قال: « هكذا رواه أبو أحمد، فقال: عن ابن عباس، فخالف أبا نعيم في لفظ الحديث، والصَّواب: ما رواه أبو نعيم بالإسناد واللفظ ».
ونقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٩٩/مخطوط) عن الدارقطني قوله في "العلل": « الصحيح حديث ابن عمر ». وقال ابن كثير في "الإرشاد" (٢/ ١٩): « والصَّواب حديث ابن عمر ».
ولم نجد من وافق أبا حاتم على هذا الترجيح، وانظر "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٣٧ رقم٨٥٣)، و"إرواء الغليل" (١٣٤٢).

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وسمعتُ » بالواو. (٣) في (ش): « سميط ».

(٤) الحديث أخرجه الطيالسي في " مسنده" (٢٢٦٠) قال: حدثنا عبيد الله بن شُمَيط قال: حدثني أبي وعمي، عن أبي بكر، عن أنس: أن رسول الله ﷺ باعَ فيمَنْ يزيد حِلْسًا وقَعْبًا وقال: « مَنْ يَشْتَري ؟ » فقال رجلٌ: بدِرْهَم. فقال النبيُّ ﷺ: «مَنْ يَزيدُ؟». وعَمُّ عبيد الله بن شُميط هو: الأخضر بن عَجْلان؛ كما قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٦٦).
وأخرجه الطيالسي أيضًا (٢٢٥٩) فقال: حدثنا عبيد الله بن شُميط؛ قال: سمعتُ أبا بكر الحَنَفي يحدِّث أبي وعمي، عن أنس: أن النبيَّ ﷺ قال: « إن المسألةَ لا تَحِلُّ إلا لإحدى ثلاثٍ : غُرْمٍ مُفْظِعٍ ، أو فَقْرٍ مُدْقِعٍ ، أو دَمٍ مُوجِعٍ ».
وأخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٢٦ رقم١٢٢٧٨) من طريق عبدالصَّمد بن عبدالوارث، عن عبيدالله بن شُميط .
وهذا جزءٌ من حديث هذه المسألة كما سيأتي في التخريج .

مَتاعَهُ[(١)] فِيمَنْ يَزِيدُ[(٢)].

قال أبي: زهيرٌ هذا هو: أبو بكرٍ الحَنَفيُّ[(٣)]، ووَهِمَ مُؤَمَّلٌ في لفظ متن هذا الحديث[(٤)].

---

(١) قوله: « متاعه » سقط من (ك).

(٢) سيأتي الحديث بتمامه في التعليق آخر المسألة .

(٣) وهو: بصري، اسمه: عبدالله، انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (١٦/ ٣٣٨).

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١١٤ رقم١٢١٣٤) من طريق يحيى القطَّان، والبخاري في "التاريخ"(٢/ ٦٦) عن عون بن عمارة، وأبو داود في "سننه" (١٦٤١)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٩٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٥٦٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"(٢/ ١٩) من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٨/ ٣٢٩) من طريق عيسى بن يونس، والترمذي في "جامعه" (١٢١٨) من طريق عبيدالله بن شُميط، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٣٠٥/ بغية الباحث) عن روح بن عبادة، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٥) من طريق عبدالوهَّاب بن عطاء، سبعتهم عن الأخضر بن عَجْلان؛ حدثني أبو بكر الحنفي، عن أنس بن مالك: أن رجلاً من الأنصار أتى النبيَّ ﷺ فشكا إليه الحاجَة، فقال له النبيُّ ﷺ:« ما عِندَكَ شيءٌ ؟ » فأتاه بحِلْس وقَدَح، فقال النبيُّ ﷺ:« مَنْ يَشتَري هذا؟ » فقال رجل: أنا آخذهما بدرهم، قال: « مَن يزيدُ على درهم؟ » فسكت القومُ، فقال:« مَن يزيدُ على درهم؟ » فقال رجل: أنا آخذُهما بدرهمين، قال:« هُما لك »، ثم قال:« إن المسألةَ لا تحِلُّ إلا لأحدِ ثلاثٍ: ذي دَمٍ مُوجعٍ، أو غُرْمٍ مُفْظعٍ، أو فَقْرٍ مُدْقِعٍ ». واللفظ للإمام أحمد.
قال الترمذي :« هذا حديث حسنٌ، لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عَجْلان ».
وقال البخاري في أبي بكر الحنفي :« لا يصحُّ حديثه ». نقله الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤٦٢).
وخالفهم جميعًا المعتمر بن سليمان فرواه عن الأخضر، عن أبي بكر الحنفي، عن أنس، عن رجل من الأنصار ، به .
وأخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (٣١٢). قال الترمذي:« سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: الأخضر بن عَجْلان ثقة، وأبو بكر الحنفي =

١١١٧ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن إسحاق بن بُهْلُول الأَنْبارِي، عن الحسن بن عليِّ بن عاصم[١]، عن الأوزاعيِّ، عن واصِل[٢]، عن أبي قِلابَة[٣]: أنه كان لا يرى بأسًا أَنْ يَستَقرِضَ الرجلُ الخُبْزَ من الجِيران؛ أو قال: الرَّغِيفَ .

قال أبي: الحسنُ بن عليِّ بن عاصم مات قديمًا[٤]، لم يُدرِكْه[٥]، وهو[٦] شيخٌ . وهذا الحديثُ لا أدري كيف هو ! واصِلٌ، عن أبي قِلابَة لا يَجِيء، ولا أعلمُ أحدًا روى هذا[٧] عن الأوزاعيِّ غَيْرَهُ .

= الذي روى عن أنس اسمه عبد الله ». وانظر "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٥٧ رقم٢٢٩٧).

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٣٥٧٢)- ومن طريقه الخطيب في "تاريخه" (٧/ ٣٦٣)- عن الحسن بن علي ، به .
ورواه بحشل في "تاريخ واسط" (ص١٤٦) من طريق علي بن سليمان، عن الحسن ابن علي ، به .

(٢) هو: ابن أبي جميل الشَّامي .

(٣) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي .

(٤) في (ك): « فدعا » بدل: « قديمًا ».
والحسن بن علي بن عاصم الواسطي هذا مات في حياة أبيه كما قال ابن حبان في "الثقات" (٨/ ١٧٠)، والفضل بن سهل ويحيى بن أبي طالب كما في "تاريخ بغداد" للخطيب (٧/ ٣٦٣). وأبوه توفي سنة (٢٠١ هـ) كما في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٥١٩).

(٥) يعني: أن إسحاق بن بُهلول لم يدرك الحسنَ بن علي بن عاصم . وإسحاقُ كانت ولادته سنة أربع وستين ومئة كما في "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٤٨٩). ولكن إسحاق توبع كما تقدم .

(٦) أي: الحسن بن علي .

(٧) قوله: « هذا » سقط من (ك).

١١١٨ - وسألتُ[١] أبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن حمَّاد[٣]، عن إبراهيم[٤]، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى أن يُسْتَأجَرَ الأَجِيرُ حتى يَعْلَمَ أَجْرَهُ.

قلتُ[٥]: ورواه الثَّوْريُّ[٦] عن حمَّاد، عن إبراهيم، عن أبي سعيد، موقوفً[٧]؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ موقوفٌ عن أبي سعيد؛ لأنَّ الثَّوريَّ أحفظُ.

١١١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عمرو ابن دينار، عمَّنْ سمع أبا هريرة يقول: نهى رسولُ الله ﷺ عن بَيْعَتَينِ وَلِبْسَتَيْن؟

قال أبي: رواه ابنُ جُرَيج[٨]، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء بن

---

(١) نقل هذا النص بتمامه الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ١٣١)، ونقل بعضه ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ٨١)، لكن جعله من قول أبي حاتم وأبي زرعة! وستأتي هذه المسألة برقم (٢٨٣٥).

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد (٣/ ٥٩ رقم ١١٥٦٥)، وأبو داود في "المراسيل" (١٨١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٢٠).

(٣) هو: ابن أبي سليمان.

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) قوله: «قلت» من (ف) فقط.

(٦) ورواه شعبةُ أيضًا، وروايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٣٨٥٧). وانظر "إرواء الغليل" (١٤٩٠).

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٨) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها البخاري (١٩٩٣)، ومسلم (١٥١١).

مِيناء، عن أبي هريرة؛ قال[١]: يُنْهَى[٢] عن بَيْعَتَيْنِ .

ورواه مَعقِلُ بن عُبَيدالله، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء، عن أبي هريرةَ؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ . . . .

قال أبي: وكُلُّها صحيحٌ؛ ضَبَطَ[٣] ابنُ جُرَيج؛ هو[٤]: عَطاء بن مِينَاء.

١١٢٠ - وسألتُ أبا زرعة[٥] عن حديثٍ رواه أبو[٦] الوليد[٧]، عن أبي الأَحْوَص[٨]، عن سِمَاك[٩]، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: «**لا يَبِيعُ[١٠] حَاضِرٌ لِبَادٍ**»؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ[١١]، أخطأ فيه أبو الوليد؛ إنما هو: أنَّ

---

(١) قوله: «قال» سقط من (ك).

(٢) كذا لفظه أيضًا عند البخاري، ولفظه عند مسلم: «نَهى عن بَيْعَتَين»، فهو مرفوع إلى النبي ﷺ؛ كما هو مقرر في علم الحديث.

(٣) قوله: «ضبط» ليس في (ش).

(٤) أي: المبهم في رواية حماد بن سلمة.

(٥) في (ك): «سألت أبي».

(٦) قوله: «أبو» سقط من جميع النسخ، عدا (أ) فإنه أُلحق فيها، وسيأتي على الصَّواب.

(٧) هو: هشام بن عبدالملك الطيالسي.

(٨) هو: سلَّام بن سُلَيم.

(٩) هو: ابن حرب.

(١٠) كذا في جميع النسخ، ومثله في بعض مصادر التخريج، وجاء في بعضها أيضًا بلفظ: «لا يَبِعْ»، واللفظان محفوظان في كثير من كتب الحديث كالصحيحين وغيرهما، كلاهما صحيح فصيح في العربية. أما قوله: «لا يَبِعْ»، فوجهه أنَّ «لا» ناهية في اللفظ والمعنى، والفعلُ بعدها مجزومٌ بها، وأمَّا: «لا يَبِيعُ»، فمتجه على أنَّ «لا» نافيةٌ في اللفظ، ناهية في المعنى، والمضارعُ بعدها مرفوعٌ، وهذا أبلغ من النهي الخالص. انظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٣١)، وانظر مثل ذلك في المسألة رقم (١١١١) و(١١٥٤).

(١١) يعني: من هذا الطريق؛ وإلا فالحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢١٥٨)، ومسلم (١٥٢١) كلاهما من طريق عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، به.

النبيَّ ﷺ قال: « لا تَسْتَقْبِلُوا السُّوقَ، وَلَا تُحَفِّلُوا[(١)] »[(٢)].

١١٢١ - وسمعتُ أبي وذكر حديثَ جابرٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ اشترى مِنْ جابرٍ بعيرًا، واشترَطَ رُكوبَها[(٣)].

فقال: حديثُ هُشَيْمٍ[(٤)]، عن سَيَّار[(٥)]، عن أبي هُبَيْرة يحيى بن

---

(١) في (ك): « تحعلوا ».
والمراد: لا تُحَفِّلوا الشَّاة، أي: لا تتركوا حَلْبَها حتى يجتمعَ اللبنُ في ضَرْعها. انظر "المصباح المنير" (١/ ١٤٢). فالمُحَفَّلة: هي الشَّاةُ، أو البقرةُ، أو النَّاقةُ، لا يَحْلُبُها صاحبها أيامًا، حتى يجتمعَ لبنُها في ضَرْعِها، فإذا احْتَلَبها المُشتري حَسِبها غَزِيرةً، فزادَ في ثمنها، ثم يظهرُ له بعد ذلك نقصُ لبنها عن أيام تَحْفِيلِها. سُمِّيت مُحَفَّلة؛ لأن اللَّبَنَ حُفِّل في ضَرْعها، أي: جُمع. انظر "النهاية" (١/ ٤٠٩). وانظر كلام الترمذي عقب إخراجه للحديث برقم (١٢٦٨).

(٢) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٢٣٩) عن شيخه أبي الأحوص باللفظ الذي رجَّحه أبو زرعة. وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٢٦٨) من طريق هناد بن السَّري، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٧) من طريق يوسف بن عدي وأسد، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٣٥٦) من طريق خلف بن هشام، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٣٢ رقم ١١٧٧٤) من طريق مسدَّد وعاصم بن علي، جميعهم عن أبي الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ، به.
قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».

(٣) وفيه أيضًا قول النبيِّ ﷺ لجابر في قصة زواجه: « فهلَّا جاريةً تُلاعِبُها وتُلاعِبُك! ».

(٤) هو: ابن بشير الواسطي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٠٣ رقم ١٤٢٥١)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٩٦٥ و٢١٢٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٤١٠)، والطبراني في "الأوسط" (١١٤٤).
قال الطبراني: « لم يروه عن سيار أبي الحكم إلا هشيم ».
ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٠٧٩)، ومسلم عقب الحديث (١٤٦٦) من طريق هشيم، عن سيَّار، عن الشعبي، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ بقصة زواج جابر، وقول النبي ﷺ له: «فهلَّا جاريةً تُلاعِبُها وتُلاعِبُك!».

(٥) هو: أبو الحكم العَنَزي.

عَبَّاد، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: صحيحٌ .

١١٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قَتَادة[١]، وحمَّادُ بنُ سَلَمة[٢]، عن عِكْرِمَة بن خالد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ[٣] قال: «مَنْ بَاعَ نَخْلاً قَدْ أُبِّرَتْ[٤]، فَثَمَرَتُها[٥] لِلْبَائِعِ؛ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ» ؟

قال أبي: كنتُ أستَحْسِنُ هذا الحديثَ مِنْ ذِي[٦] الطَّرِيقِ، حتى رأيتُ مِنْ حديثِ بعضِ الثِّقَات[٧]: عن عِكْرِمَة بن خالد، عن الزُّهْري،

---

(١) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٣٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٢٥) من طريق سعيد بن أبي عروبة، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢١٣) من طريق الحكم بن عبدالملك، كلاهما عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عمر ، به .
قال البيهقي :« وهذا منقطع، وقد روي عن هشام الدَّستوائي، عن قتادة، عن عكرمة بن خالد، عن الزهري، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ، وكأنه أراد حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٠ رقم ٤٨٥٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦). ورواه عبدالرزاق في "مصنفه" (١٤٦٢١)، والنسائي في "الكبرى" (٤٩٩٣) من طريق مطر الوراق،عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر، به.

(٣) قوله:« عن النبي ﷺ » سقط من (ف).

(٤) أي: لُقِّحَتْ. انظر "النهاية" (١/ ١٣).   (٥) في (ك):« فتمرتها ».

(٦) كذا في (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ:«ذى» بإهمال الياء.
و«ذي» هنا: اسمُ إشارةٍ لمؤنَّث، والطريق يؤنَّث في لغة أهل الحجاز، فكأنه قال: من هذه الطريق. وانظر في تأنيث «الطريق» وتذكيره: "المصباح المنير"، وغيره من المعاجم (ط ر ق).

(٧) رواه الترمذي في "العلل الكبير" (٣٢٦)، والنسائي في "الكبرى" (٤٩٩٤) من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه،عن قتادة، عن عكرمة،عن الزهري، عن ابن عمر، به. قال الترمذي:« سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ، وقلت له: =

عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: فإذا الحديثُ قد عاد إلى الزُّهْري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ (١).

١١٢٣ - وسألتُ(٢) **أبي** عن حديثٍ رواه عمرو بن عَوْن، عن ابن عُيَينة، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء(٣)، عن جابر؛ قال: قَضاني رسولُ الله ﷺ وزادَني ؟

قال أبي : كذا حدَّثنا عمرو بن عَوْن، وأحسَبُه قد غَلِطَ؛ إنما يُرْوَىٰ هذا الحديثُ عن مِسْعَر(٤)، عن مُحَارب بن دِثَار، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ .

= حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ : " من باع عبدًا . . . " . وقال نافع: عن ابن عمر، عن عمر، أيهما أصحُّ ؟ قال: إن نافعًا يخالف سالمًا في أحاديث، وهذا من تلك الأحاديث، روى سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وقال نافع: عن ابن عمر، عن عمر؛ كأنه رأى الحديثين صحيحين، أنه يحتمل عنهما جميعًا ».

(١) من قوله: « قال أبي فإذا الحديث . . . » إلى هنا سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ. ومقصود أبي حاتم: أن الحديث عاد إلى هذه الطريق الصَّحيحة المعروفة، التي أخرجها البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣).

(٢) انظر المسألتين المتقدِّمتين برقم (٢٦٦) و(١١١٢).

(٣) هو: ابن أبي رباح . والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢٣٠٩) من طريق ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح وغيره، يزيد بعضهم على بعض، ولم يبلغه كلهم؛ رجلٌ واحد منهم عن جابر، فذكر الحديث بطوله ، وفيه قصة بيع جابر جمله للنبي ﷺ .

(٤) هو: ابن كدام . وروايته تقدم تخريجها في المسألة رقم (٢٦٦).

قال أبي : ولا يُعْرَف هذا الحديثُ مِنْ حديث عمرو، عن جابر، ولا يَحْتملُ أن يكونَ عن عمرو، عن جابر [١] .

١١٢٤ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثِ نَصْرِ بن علي[٣]، عن سُلَيمان ابن سُلَيم، عن جابر بن يزيد[٤]، عن سُفْيان الزَّيَّات، عن الرَّبيع بن أنس، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رجلٍ مِنَ اليهود شيئًا إلى المَيْسَرَة، فقال اليهوديُّ: وهل لمحمدٍ مِنْ مَيْسَرَة ؟ فأتيتُ النبيَّ ﷺ فأخبرتُهُ، فقال: « **كَذَبَ اليَهُودِيُّ ! أَنَا خَيْرُ مَنْ بَايَعَ[٥]، لَأَنْ يَلْبَسَ الرَّجُلُ ثَوْبًا مِنْ رِقَاعٍ شَتَّى؛ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ فِي أَمَانَتِهِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦]، وسُلَيمانُ وسُفْيانُ مجهولانِ .

---

(١) أي: لا يعرف هذا الحديث من طريق عمرو بن دينار، عن عطاء، عن جابر، ولا يحتمل أن يكون عن جابر من هذا الطريق .

(٢) نقل بعض هذا النص الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٣/ ٥٥-٥٦)، و"التلخيص الحبير" (١٢٢٩) بتصرف، وانظر المسألة الآتية برقم (١٩٢٤).

(٣) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد الزهد" (ص ٣٤).

(٤) وليس هو بالجعفي . قاله ابن حجر في الموضع السابق من "لسان الميزان" .

(٥) في (ك): « مايع »، وهو خطأ.

(٦) الحديث رواه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٤٣-٢٤٤ رقم ١٣٥٥٩) فقال: حدثنا محمد بن يزيد، حدثنا أبو سلمة صاحب الطعام، أخبرني جابر بن يزيد - وليس بجابر الجعفي - عن الربيع بن أنس، عن أنس بن مالك به .
ومن طريق أحمد رواه الخطيب في "الأسماء المبهمة" (ص ٥٩).
قال الحافظ ابن حجر في "اللسان" (٣/ ٥٦): « ولم يذكر بين الربيع وجابر أحدًا، فتبيَّن انقطاع روايته ». ورواه البزار في "مسنده" (١٣٠٥/كشف الأستار)، والطبراني في "الأوسط" (١٤٧٦)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٠١) من طريق أَسِيد الجمال، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم الأحول، عن أنس، به . =

١١٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُؤَمَّل بن إسماعيل(١)، عن عبدالله العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: نهى عن بيعِ الطَّعَامِ حتى يُقْبَضَ ؟

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد .

١١٢٦- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبد الصَّمد بن عبدالوارث(٢)،

= وليس في رواية ابن عدي نسبة عاصم بأنه « الأحول ».
قال البزار:« لا نعلم رواه عن عاصم، عن أنس إلا أبو بكر ».
وقال الطبراني:« لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا أبو بكر، تفرد به أَسِيد ».
وقال ابن عدي:« وهذا الحديث بهذا الإسناد أيضًا لا أعلم يرويه عن أبي بكر بن عياش غيرُ أَسِيد بن زيد، وعاصم المذكور في الإسناد: عاصم بن بهدلة؛ ليس هو عاصم الأحول ».

(١) لم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكن رواه الطبراني في "الأوسط" (٦٧١٨) من طريق هشام بن عمار، ثنا مؤمل بن إسماعيل، ثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن حكيم بن حزام اشترى طعامَ الرِّزق، فباعه قبل أن يقبضَه، فنهاه عمر، وقال:« أما إن النبيَّ ﷺ نهى عن بيع الطعام حتى يُقبضَ،فردَّ إليه رأس ماله».
قال الطبراني :« لم يرو هذا الحديثَ عن نافع إلا عبدالله بن عمر، ولا عن عبدالله بن عمر إلا مؤمل، تفرَّد به هشام بن عمار ».
ولم نقف على هذا الحديث في "مجمع البحرين في زوائد المعجمين" للهيثمي ، فهذا مما يقوِّي أنه عن ابن عمر؛ لأنه رواه البخاري في "صحيحه" (٢١٢٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٢٦) من طريق مالك، عن نافع،عن ابن عمر،عن النبي ﷺ ، به.

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده"(ق ٨/ أ/ مسند أنس)، و(١٣٢٤/ كشف الأستار)، والطبراني في "الصغير"(٦٨١)، والدارقطني في "الأفراد" (ق٦٩/ أطراف الغرائب). قال البزار بعد أن ذكر له حديثًا آخر أيضًا:« وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس من هذا الطريق، ولا نعلم أسند بُديل عن أنس إلا هذين الحديثين».
وقال الطبراني:« لم يروه عن بُديل بن مَيْسَرة إلا الحسن، تفرَّد به عبد الصمد ».
وقال الدارقطني:« تفرَّد به الحسن بن أبي جعفر، عن بُديل ، عنه ».

عن الحسن بن أبي جعفر، عن بُدَيْل[١]، عن أنس[٢]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**خَصْلَتَانِ لا يَحِلُّ مَنْعُهُمَا: المَاءُ وَالنَّارُ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[٣].

١١٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُوَيْدٌ أبو حاتِم[٤]، عن قَتادة، عن جابر بن عبدالله؛ قال: ليس بين الأبِ وبين ابنِهِ رِبًا[٥]؟

---

(١) هو: ابن مَيْسَرة العُقيلي.

(٢) في (ف): «عن بديل، عن أبيه، عن أنس».

(٣) نقل الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ١٤٣ رقم١٣٣٨) كلام أبي حاتم مختصرًا.

(٤) هو: سويد بن إبراهيم الجَحْدَري.

(٥) رسمت في جميع النسخ هكذا: «ربوا» بواوٍ بعدها ألفٌ، وهو رسم قديم للكُتَّاب درَجَ عليه بعضُ كَتَبَةِ الحديث كما وقع هنا. وهو موافق لرسم المصحف العثماني، وقد ذكر العلماء أن الرِّبَا: مقصورٌ، وهو من رَبَا يَرْبُو، فيكتبُ بالألف وتثنيتُهُ: رِبَوَان، واختار الكوفيون كَتْبَهُ وتثنيته بالياء؛ الرِّبَى، والرِّبَيَان؛ لكسر أوَّله، وغلَّطهم البصريُّون. وكَتْبُهُ في المصحف بالواو، قيل: لأنَّ أصله الواو، وقال الفراء: «إنما كتبوه بالواو؛ لأنَّ أهل الحجاز تعلَّموا الكتابة من أهل الحيرة، ولغتهم: الرِّبَوْا، فعلَّموهم صورة الخطِّ على لغتهم، فأخذوه كذلك عنهم، وكذلك قرأها أبو سماك العدوي: «الرِّبَوْا» بالواو، وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة بسبب كسرة الراء، وقرأ الباقون بالتفخيم لفتحة الباء، واليومَ أنت فيه بالخيار: إن شئت كتبته بالواو على ما في المصحف موافقةً له، وإن شئت بالياء، وإن شئت بالألف». اهـ. وقد نقل ذلك عن الفراء الثعلبيُّ في "تفسيره" (٢/ ٢٨١)، والنووي في "المجموع شرح المهذَّب" (٩/ ٣٧٤) وغيرهما، وفي "اللباب" للعكبري (٢/ ٤٨٨)، قال: «الربوا: تكتب بالواو؛ لئلَّا تشتبه بـ«الزِّنَا»». اهـ.

وأما كتابة ألف بعد الواو: فقد قال القلقشندي في "صبح الأعشى" (٣/ ٢٠٤): «وجمعوا في "الربا" بين العوض والمعوَّض منه، فكتبوه بواوٍ وألفٍ بعدها، =

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: قَتادة، عن جابر بن زيد؛ كذا يرويه الدَّسْتوائي[(١)].

١١٢٨ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه ابن المبارك[(٣)]، عن ثَوْر

= على هذه الصورة «الربوا». اهـ، وفي "تفسير النسفي" (١/ ١٣٣) قال: «زيدتِ الألفُ بعدها تشبيهًا بواو الجمع». وانظر "همع الهوامع" (٣/ ٥٢٧)، و"الكليات" لأبي البقاء الكفوي (ص ٢٤ و٥٥٥)، و"صبح الأعشى" (٣/ ١٧٧)، و"المطالع النصرية" للهوريني (ص١٣٨)، و"معجم القراءات" (١/ ٤٠١/ سورة البقرة/ ٢٧٥).

(١) هو: هشام بن أبي عبدالله. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٠٣٦) عن قتادة، عن جابر بن زيد؛ قال: « ليس بين العَبد وبين سَيِّده رِبًا ». ورواه ابن أبي شيبة أيضًا (٢٠٠٣٩) من طريق سعيد، عن قتادة، عن جابر بن زيد والحسن؛ قالا: « ليس بين العَبد وبين سيِّده رِبًا ».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (١١٦٤).

(٣) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الإسماعيلي في "مستخرجه" - كما في "فتح الباري" لابن حجر (٤/ ٣٤٥)-، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٢) من طريق أبي الربيع الزهراني، عن ابن المبارك، به .
وقد خولف أبو الربيع: فأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣١ رقم ١٧١٧٧)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٣١)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن المبارك، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن المقدام، به، ولم يذكر جبيرَ بن نفير .
وعبد الرحمن بن مهدي أوثقُ من أبي الربيع الزهراني، فروايته أرجحُ من روايته، فيكون الصواب في رواية ابن المبارك: حذف جبير بن نفير من الإسناد، ويؤيِّد ذلك: أن الوليد بن مسلم ويحيى بن حمزة رَوَيا الحديث عن ثور بن يزيد، ولم يذكرا جبير بن نفير:
فأمَّا رواية الوليد بن مسلم: فأخرجها البخاري في "صحيحه" (٢١٢٨).
وأما رواية يحيى بن حمزة: فأخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢١٧)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٣٢). وكذا رواه بَحير بن سعد عن خالد بن معدان، إلا أنه زاد في الإسناد أبا أيوب كما سيأتي.

ابن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن جُبَير بن نُفَير، عن المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب، عن النبيِّ ﷺ قال(١): «كِيلُوا طَعامَكُمْ، يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ(٢)» ؟

قال أبي: رواه بَقِيَّة(٣)، عن [بَحِير](٤) بن سعد(٥)، عن خالد بن مَعْدان(٦)، عن المِقْدام، عن النبيِّ ﷺ؛ ولا يُدْخِلُ بينهما جُبَيْرَ

(١) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٢) قوله: « فيه » ليس في (ت) و(ك).

(٣) هو: ابن الوليد. ولم نقف على رواية بقية للحديث على هذا الوجه، والمعروف عنه روايته بزيادة أبي أيوب الأنصاري في "سنده".
فالحديث رواه أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٤ رقم ٢٣٥٠٨ و٢٣٥٠٩)، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٣٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٢١ رقم ٣٨٥٩)، وفي "مسند الشاميين" (١١٢٩)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٦٩٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٢)، جميعهم من طريق بقية، عن بَحير، عن خالد بن معدان، عن المقدام، عن أبي أيوب الأنصاري، به .
وتابع بقيةَ إسماعيلُ بن عياش، وستأتي روايته في المسألة رقم (١١٦٤).
وذكر الدارقطني في "العلل" الخلاف على خالد بن معدان في زيادة أبي أيوب أو حذفها، فقال: « يرويه بَحير بن سعد وثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، واختُلِف فيه: فقال بحير بن سعد: عن خالد بن معدان، عن المقدام، عن أبي أيوب، قاله عنه بقية وإسماعيل بن عياش. وخالفه ثور بن يزيد فرواه عن خالد بن معدان، عن المقدام، عن النبي ﷺ ، لم يذكر أبا أيوب فيه، قال ذلك ابن المبارك ويحيى بن حمزة عنه، والقول قول بَحير بن سعد؛ لأنه زاد ».اهـ.

(٤) تصحَّف في جميع النسخ إلىٰ: «يحيى»، وكُتِبَ في هامش النسخة (أ) بخط مغاير: «الصواب: بحير بن سعد». وسيأتي على الصَّواب في المسألة رقم (١١٦٤)، وانظر "تهذيب الكمال" (٤/ ٢٠).

(٥) في (ش): «سعيد»، ثم صوِّبت .

(٦) في (ت) و(ك): « سعدان » بدل: « معدان ».

ابنَ نُفَير[١].

قلتُ لأبي[٢]: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: حديثُ ثَوْرِ بنِ يَزِيد[٣]؛ حيثُ زاد رجلاً[٤].

١١٢٩ - وسألتُ[٥] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه محمد بن عَبَّاد[٦]، عن عبدالعزيز الدَّرَاوَرْدي[٧]، عن حُمَيد[٨]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إِنْ لَمْ يُثَمِّرْهَا اللهُ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟!**»؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو كلامُ أنس .

قال أبو زرعة: كذا يرويه الدَّرَاوَرْدي ومَالِكُ بن أنس[٩]

---

(١) انظر الكلام على هذه الطريق في المسألة رقم (١١٦٤).

(٢) قوله: « لأبي » من (ف) فقط.

(٣) قوله: « بن يزيد » ليس في (ت) و(ف) و(ك)، وفي هامش (أ)- تعليقًا على هذا الموضع - ما نصُّه: « الصواب: بحير بن سعد »؛ يعني: بدل « ثور بن يزيد »، والرجل الذي زاده بحير بن سعد هو أبو أيوب، لكنه لم يَرِد له ذكر في جميع النسخ، مع أن الصَّواب إثباته كما سبق !!
ومع ذلك فليس هذا هو مراد أبي حاتم، بل مراده ترجيح رواية من رواه بزيادة جبير ابن نفير، وهي رواية ثور بن يزيد هنا، وأكد ذلك أيضًا في المسألة رقم (١١٦٤).

(٤) في هذا التَّرجيح نظر يتضح من تخريج الطرق السابقة ! وقد خالف البخاريُّ أبا حاتم، فأخرج الحديث في "صحيحه" - كما سبق - من الطريق الناقصة .

(٥) انظر المسألة رقم (١١٣٩) و(١٤١٤).

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٥٥).

(٧) هو: عبدالعزيز بن محمد .

(٨) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل .

(٩) روايته عنده في "الموطأ" (٢/٦١٨)، ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١٩٨)، و مسلم في "صحيحه" (١٥٥٥).

مرفوعً(*)، والناس يَرْوونَهُ موقوفً(*) مِنْ كلام أنس (١).

(*) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) يعني: آخرَ الحديث، وهو الجزءُ الذي ذكره المصنِّف هنا.
والحديث أخرجه البخاري (٢١٩٨)، ومسلم (١٥٥٥)، ولفظه بتمامه: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثِّمار حتى تُزْهِيَ، فقيل له: وما تُزهي؟ قال: حتَّى تَحْمَرَّ. ثم ذكر اللفظ المذكور هنا، فمنهم من ذكره مرفوعًا، ومنهم من وقفه على أنس.
قال الدارقطني في "التتبع" (١٩٨): « وقد خالف مالكًا جماعةٌ، منهم: إسماعيل بن جعفر وابن المبارك وهشيم ومروان ويزيد بن هارون وغيرهم؛ قالوا فيه: قال أنس: أرأيتَ إن منع الله الثَّمرة؟ وأخرجا أيضًا حديث إسماعيل بن جعفر، عن حميد، وقد فصل كلام أنس من كلام النبي ﷺ ». اهـ.
قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح" (ص ٣٦٠): « سبق الدارقطنيَّ إلى دعوى الإدراج في هذا الحديث: أبو حاتم وأبو زرعة الرَّازيان، وابن خزيمة، وغير واحد من أئمة الحديث كما أوضحته في كتابي "تقريب المنهج بترتيب المدرج"، وحكيتُ فيه عن ابن خزيمة أنه قال: رأيت أنس بن مالك في المنام، فأخبرني أنه مرفوع، وأن معتمر بن سليمان رواه عن حميد مدرجًا، لكن قال في آخره: لا أدري أنسٌ قال: بم يستحلُّ؟ أو حدَّث به عن النبي ﷺ؟ والأمر في مثل هذا قريب ». اهـ.
وقال في "الفتح" (٤/ ٣٩٨-٣٩٩): « قوله: "فقال رسول الله ﷺ: أرأيتَ إذا منعَ الله الثَّمرة ..." الحديث: هكذا صرَّح مالك برفع هذه الجملة، وتابعه محمد بن عباد، عن الدَّراوَرْدي، عن حميد؛ مقتصرًا على هذه الجملة الأخيرة، وجزم الدارقطني وغيرُ واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه وأبي زرعة. والخطأ في رواية عبدالعزيز من محمد بن عباد، فقد رواه إبراهيم بن حمزة، عن الدَّراوَرْدي كرواية إسماعيل بن جعفر الآتي ذكرُها، ورواه معتمر بن سليمان وبشر بن المفضل عن حميد، فقال فيه: "قال: أفرأيتَ ..." إلخ. قال: فلا أدري أنسٌ قال: بم يستحلُّ؟ أو حدَّث به عن النبي ﷺ؟ أخرجه الخطيب في "المدرج". ورواه إسماعيل بن جعفر، عن حميد، فعطفه على كلام أنس في تفسير قوله: "تزهي"، وظاهره الوقف. وأخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون، والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر؛ كلاهما عن حميد =

١١٣٠ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أنس بن عِياض[٢]، عن عُبَيدالله[٣]، عن نافعٍ وعبدالله بن دينار، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن بَيْعِ الوَلَاء وعن هِبَتِهِ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ وَهِمَ فيه أبو ضَمْرَةَ[٤]، النَّاسُ يقولون: عُبَيدالله، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، ويَرْوُونَ[٥] عن نافع، عن ابن عمر-موقوفً[٦]-: الوَلَاءُ لُحْمَةٌ[٧]؛ وهذا هو الصَّحيحُ.

= بلفظ: "قال أنس: أرأيتَ إن منعَ الله الثَّمرة " الحديث. ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم آنفًا عن حميد، فلم يذكرا هذا القدر المُختَلَف فيه، وتابعهما جماعةٌ من أصحاب حميد عنه على ذلك . قلت: وليس في جميع ما تقدَّم ما يمنع أن يكونَ التفسير مرفوعًا؛ لأن مع الذي رفعه زيادةً على ما عند الذي وقفه، وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه. وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يُقَوِّي رواية الرفع في حديث أنس، ولفظه: " قال رسول الله ﷺ: لو بعتَ من أخيك ثمرًا، فأصابته عاهة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟" ».

ثم إن ابن حجر عكس ذلك في "التلخيص الحبير" (١٢١٥) فقال - بعد أن ذكر الحديث -:« وقد بيّنت في "المدرج" أن هذه الجملة موقوفة من قول أنس، وأن رفعها وهمٌ، وبيانها عند مسلم ».اهـ.

وانظر "الفصل للوصل" للخطيب البغدادي (١/ ١٧٢-١٧٧)، فإنه ذكر الحديث، ورجح الوقف، وحكم على رواية مالك بالوهم .

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٠٧)، والآتية برقم (١٦٤٥).

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٣/ ٢٣٨/ المعرفة).

(٣) هو: ابن عمر العُمَري . (٤) هو: أنس بن عياض .

(٥) في (ت) و(ف) و(ك):« وَيَرْوُن ».

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٧) قال الفيومي في "المصباح المنير"(ص ٥٥١): اللُّحْمَةُ بالضمِّ: القَرابَةُ، والفتحُ لغةٌ.

١١٣١ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه فُلَيح[٢]، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ** . . .»، الحديثَ ؟

قال أبي: حدَّثنا قُتَيبة[٤]، عن يعقوبَ الإِسكَنْدَراني[٥]، عن سُهَيل، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: هذا أشبهُ وأصَحُّ[٦]، وكان يحيى بن مَعِينٍ [حَمَلَ][٧] على فُلَيح وعلى أبي أُوَيس، وكان يعقوبُ الإِسكَنْدَرانيُّ مِن أهل المدينةِ، سَكَنَ الإسكَنْدَرِيَّةَ.

ومِمَّا[٨] يقوِّي حديثَ ذَیْ[٩]: ما رواه عبدُالسَّلام[١٠]، عن

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١١٠٦).

(٢) هو: ابن سليمان .

(٣) هو: ذَكوان السَّمَّان .

(٤) هو: ابن سعيد. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٨٤).

(٥) هو: يعقوب بن عبدالرحمن بن محمد القاري الإسكندراني .

(٦) وهذا الذي صوَّبه الدارقطني في "العلل" (١٩٣٠) أيضًا .

(٧) في جميع النسخ: «عمل»، والتصويب اجتهاد منا، وابن معين كان يحمل على فليح وأبي أويس - واسمه: عبدالله بن عبدالله بن أويس- ويضعِّفُهما . كما في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٣١٩-٣٢١).

(٨) في (ك): «مما» بلا واو.

(٩) كذا في (أ) و(ف) بلا نقط، وفي بقية النسخ: «ذي» بالياء المنقوطة، والجادَّة «ذا»، والمراد: حديثُ هذا، لكنْ نقل سيبويه إمالة «ذا» الإشارية؛ ولذلك تُكْتَبُ بالياء «ذى»، ولا تُنْطَقُ إلا ألفًا ممالة. انظر التعليق على قوله: «من ذا الوجه» في المسألة رقم (١٢٤).

(١٠) هو: ابن حرب . وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٦/ ٣٨ رقم٥٤٤٧)، و"الأوسط" (٤١٤٤) ، والدارقطني في "الأفراد" (٢٧٨/أ/أطراف الغرائب). قال الطبراني : «لم يرو هذا الحديث عن عبد الملك بن ميسرة إلا أبو خالد، =

الدَّالاني[١]، عن عبدالملك بن مَيْسَرة، عن أبي صالح، عن أبي سعيد.

١١٣٢ - وسمعتُ[٢] أبي وذكر حديثًا رواه فُضَيل بن عِياض، عن لَيْث[٣]، عن المُغِيرَة، عن أبي هريرة؛ قال: الرِّبَا[٤] سبعونَ بابًا، أدناها[٥] أن يَنكِحَ[٦] الرَّجُلُ أُمَّهُ.

قال أبي : هذا خطأٌ؛ إنما هو: لَيْث، عن أبي المُغيرَة - واسمه زياد[٧]- عن أبي هريرة .

١١٣٣ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي ذِئْب[٩]، عن

= ولا رواه عن أبي خالد إلا عبد السلام، تفرَّد به عبد المؤمن وأبو غسان النهدي». وقال الدارقطني: «غريب من حديث عبد الملك بن ميسرة، عن أبي صالح، تفرد به أبو خالد الدالاني يزيد بن عبدالرحمن عنه، ولم يروه عنه غير عبد السلام، تفرَّد به محمد بن سعيد الأصبهاني».

(١) هو: أبو خالد يزيد بن عبدالرحمٰن.

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٠٥)، والآتية برقم (١١٣٦) و(١١٥٩) و(١١٧٠).

(٣) هو: ابن أبي سُلَيم .

(٤) كذا في (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «الربوا»، وهو رسمٌ قديمٌ درَجَ عليه بعضُ الكَتَبَةِ كما وقع هنا. وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١١٢٧).

(٥) قوله: «أدناها» سقط من (ك).

(٦) كذا في جميع النسخ! والمعروف: «أدناها مثل أن ينكح».

(٧) ذكر في "الجرح والتعديل" (٣/٥٤٣ رقم ٢٤٥٧) أن اسمه: زياد بن المغيرة وكنيته : أبو المغيرة.

(٨) ستأتي هذه المسألة برقم (١٥٦٦)، مجيبًا عنها أبو حاتم وأبو زرعة.

(٩) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، لكنْ أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٧١١١ و١٧١١٢) من طريق عبدالوهَّاب ومن طريق أبي بكر بن عبدالله وغيره، وأبو عبيد في "الأموال" (٢٨٨) من طريق يحيى بن =

الزُّهْري، عن القاسم بن محمد، عن رجُلٍ سمَّاه، عن عمر؛ قال: لا بأسَ على امرئٍ[١] ابتاعَ مِنْ أهل الكتابِ[٢] خَلًّا لم يَعْلَمْ أنهم تعمَّدوا إفسادَه[*]، حتى يكونَ اللهُ هو أفسَدَه[*]؟

فقال[٣] **أبي**: كذا رواه ابنُ أبي ذِئْب! ولا أحسَبُهُ إلا وهو وَهَمٌ؛ يُشْبِهُ كلامَ الزُّهْري، حتى رأيتُ مِن رواية ابن المبارك[٤]، عن

= سعيد القطان ويزيد بن هارون، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٢٦٢) من طريق عبدالله بن وَهْب، جميعهم عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن أسلم مولى عمر، عن عمر، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٩١) هكذا: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن القاسم، عن أسلم، به من قوله.
وابن أبي شيبة لا أظنُّه سمع من ابن أبي ذئب، فلعلَّ في الإسناد سقطًا - والله أعلم - وانظر "مسند الفاروق" لابن كثير (١/ ١٣٧).

(١) في (أ) و(ش) و(ك): «امر». (٢) في (ك): «للكتاب».

(*) كذا في جميع النسخ: «إفساده» و«أفسده»، والضمير في ظاهره يعود إلى «الخَل»، لكن هذا الحديث مختصر، وورد في المسألة رقم (١٥٦٦) ومصادر التخريج أطولَ من هذا، وفيه «إفسادها» و«أفسدها»، والضمير المؤنث يعود إلى الخمر، ومعنى: «تعمَّدوا إفسادها»، أي: تعمَّدوا معالجتها- كما في "سنن البيهقي" - والمراد: أن الله تعالى إذا أفسَدَ الخمر وصارتْ خَلًّا طَهُرَتْ، وإذا أفسدها الآدميُّ بالاستعجال لم تطهُر.
وعلى ذلك فقوله: «إفساده» و«أفسده» إنْ لم يكن تصحيفًا، فإنه يمكن تخريجه على أنَّ أصلَهُ: «إفسادها» و«أفسدها»، وحُذِفت ألفُ «ها»، ونقلتْ فتحةُ الهاء إلى ما قبلها، وهذه لغةُ طَيِّئ ولَخْم، يقولون في «بِهَا»: بَهْ، وفي «فِيْهَا»: فِيَهْ. وقد تكلمنا على هذه اللغة في التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(٣) في (ك): «قال».

(٤) هو: عبدالله. ولم نجد روايته على هذا الوجه، لكن قال أبو عبيد في "الأموال" (٢٨٩): «وحدثني يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن المبارك أنه كان يقول في خلِّ التمر مثل ذلك»؛ يعني مثل قول عمر المذكور في المسألة. =

يونس[١]، عن الزُّهْري[٢] هذا الكلامَ بلا إسناد، فتيَقَّنْتُ أنَّ حديث ابن أبي ذِئْب خطأٌ، والناسُ يَرْوُون عن الزُّهْري[٣]، عن القاسمِ،[عن أسلَمَ][٤]، عن عمر، كلامًا في الطِّلَى[٥]؛ ليس فيه شيءٌ مِن هذا.

١١٣٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُسلِم بن خالد[٦]، عن عليِّ بن يزيد بن رُكانة، عن داود بن حُصَين، عن عِكْرمَة، عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا أمرَ بإخراج بني النَّضِير؛ جاءه ناسٌ مِنهُم، فقالوا: يا رسولَ الله، إنَّك أَمَرْتَ بإخراجنا، ولنا على النَّاس دُيُونٌ، فقال النبيُّ ﷺ: « **فَضَعُوا، وتَعَجَّلُوا** » ؟

= وأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٢٦٢) من طريق عبدالله بن وَهْب، عن يونس، عن الزهري أنه كان يقول . . . فذكره من قول الزهري .

(١) هو: ابن يزيد الأيلي .

(٢) من قوله: « حتى رأيت . . . » إلى هنا سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

(٣) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (١٧١١٦)، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٥٩) كلاهما من طريق معمر، عنه، عن القاسم بن محمد، عن أسلم مولى عمر؛ قال: قدمنا الجابِيَةَ مع عمر، فأُتِينا بطلاء وهو مثل عقيدةِ الرُّبِّ، إنما يُخاض بالمخوض، فقال عمر: إن في هذا الشراب ما انتهى إلينا. وانظر "الموطَّأ" (٢/ ٨٤٧ رقم ١٥٤٥). وانظر المسألة رقم (١٥٨١).

(٤) في جميع النسخ: «وآخر»، والتصويب من المسألة رقم (١٥٦٦)، ومصادر التخريج.

(٥) الطِّلَى: لغةٌ في الطِّلاء، وأصلُ الطِّلاء: الشَّرابُ المطبوخ من عصير العِنَب، وهو الرُّبُّ، ثم أُطلِق على النَّبيذ المُسْكِر المطبوخ؛ لأنهم يُسمُّونه: طِلاءً؛ تحرُّجًا من أن يُسَمُّوه خمرًا . انظر "النهاية" (٣/ ١٣٧).

(٦) هو: المخزومي المعروف بالزِّنْجي . وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٧٥٥) من طريق هشام بن عمار، عنه، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث، عن علي بن يزيد بن رُكانة إلا مسلم بن خالد ». =

قال أبي: رواه ابن جُرَيج[١]، عن ابن رُكانَة[٢]، عن عِكرمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ ... لم يذكُر: داودَ بن الحُصَين، ولم يذْكُر: ابنَ عباس.

= ورواه الدارقطني في "السنن" (٣/ ٤٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٢)، والبيهقي في" السنن الكبرى" (٦/ ٢٨) من طريق عبدالعزيز بن يحيىٰ، عن مسلم بن خالد، عن محمد بن علي بن يزيد بن ركانة، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. وأخرجه البيهقي في" السنن" (٦/ ٢٨) من طريق الحاكم السابقة، ومن طريق الحكم بن موسى، عن مسلم بن خالد، به كسابقه.

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٨١٧)، والدارقطني في (٣/ ٤٦) من طريق عبيد الله ابن عمر القواريري، عن مسلم بن خالد، عن علي بن محمد ، يذكر عن عكرمة، عن ابن عباس ، به. ورواه العقيلي في "الضعفاء"(٣/ ٢٥١/ القلعجي) و(٣/ ٩٧٢/ السلفي) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، عن مسلم بن خالد، عن علي بن أبي محمد، عن عكرمة، عن ابن عباس ، به. قال العقيلي:«علي بن أبي محمد، عن عكرمة: مجهول بالنقل، حديثه محفوظ». وانظر "لسان الميزان" (٤/ ٢٦٢).

ورواه الدارقطني في "السنن" (٣/ ٤٦) من طريق عفيف بن سالم، عن مسلم بن خالد، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس ، به . قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف فيه:« اضطرب في إسناده مسلم بن خالد، وهو سيِّئ الحفظ، ضعيف . مسلم بن خالد ثقة ؛ إلا أنه سيِّئ الحفظ، وقد اضطرب في هذا الحديث ».

وقول الدارقطني:« ثقة » أي: في دينه وعدالته، و«سيِّئ الحفظ» أي: في ضبطه.

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

ولم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن الحديث رواه ابن أبي عمر العدني في "مسنده" (١٤٤١/ المطالب العالية)، فقال: حدثنا هشام بن سليمان، عن ابن جريج؛ أخبرني محمد بن علي بن يزيد بن رُكانة؛ أن محمد بن عمر بن علي أخبره: أن اليهود حين أمر رسول الله ﷺ بإجلائهم قالوا: إن لنا ديونًا ! قال:« فخذوا وضعوا ». قال ابن جريج: وأُخبرت بمثل ذلك عن داود بن الحصين، عن أبي عبدالله الأشهلي، عن النبي ﷺ .

(٢) ظاهر السياق هنا: أن ابن ركانة هذا هو علي بن يزيد بن ركانة المذكور أول المسألة، وتقدم في تخريج رواية ابن جريج أنه يرويه عن محمد بن علي بن يزيد بن ركانة.

قال أبي: لا[١] يمكنُ أن يكونَ مِثلُ هذا الحديث مُتَّصِلً[٢].

١١٣٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو شَيخ عبدالله بن مروان الحَرَّاني[٣]، وعُبَيدٌ العطَّار[٤]، عن زُهَير[٥]، عن منصور بن المُعتَمِر، عن رِبْعِيّ[٦]، عن حُذَيفة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«تَلَقَّتِ المَلائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَال[٧]: كُنْتَ تَعْمَلُ مِنَ الخَيْرِ**

---

(١) في (ك): «ولا» بالواو.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد سبق التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (٣/٣٤٦ رقم٥٢٤٠/ط. دار المعرفة). وأخرجه البخاري في "صحيحه"(٢٠٧٧)، ومسلم (١٥٦٠) كلاهما من طريق أحمد ابن عبدالله بن يونس، عن زهير، به.

(٤) هو: عُبَيد بن إسحاق.

(٥) هو: ابن معاوية.

(٦) هو: ابن حِراش.

(٧) القائل هو الله سبحانه، ويدل عليه: رواية مسلم للحديث في الموضع السابق من "صحيحه" من طريق سعد بن طارق، عن ربعي، عن حذيفة قال: أُتيَ اللهُ بعبدٍ من عباده آتاهُ الله مالاً، فقال له: ماذا عملتَ في الدُّنيا؟ . . . الحديثَ.
ويَحتملُ أن يكونَ القائلُ الملائكة، ويدلُّ عليه رواية البخاري ومسلم للحديث - كما سبق - من طريق أحمد بن عبدالله بن يونس، عن زهير، به، وفيها: «فقالوا» بدل: «فقال»؛ وعلى هذا: فيجوزُ في الفعل وجهان من الضبط: إمَّا فتحُ اللام: «فقالَ»، وإمَّا ضمُّها: «فقالُ»:
أمَّا فَتْحُ اللام: فيخرَّج على أنَّ فاعل الفعل ضميرٌ يعود إلى «الملائكة» باعتبار المفرد، والمراد: فقال هو، أي: المَلَكُ؛ وهذا من الحمل على المعنى بإفراد الجمع، وتجد مثل ذلك في تخريج النووي لحديث مسلم (١٩٢)، وهو قولُهُ ﷺ: «فأحمدُهُ بمحامِدَ لا أَقْدِرُ عليه الآن، يُلْهمنيه اللهُ»، «عليه»، أي: على الحمد؛ وكذلك تخريجُ ابن حجر لحديث البخاري (٢١٥٥)، وهو قولُهُ ﷺ: «ما بالُ أُناسٍ=

شَيْءً[1]؟ قَالَ: لا، قَال[2]: تَذَكَّرْ[3]، قال: كُنْتُ أُدَايِنُ النَّاسَ...»؟

قال أبي: أمَّا مِنْ حديث منصور: فموقوفَ[4] أشبهُ[5]، والحديثُ في الأصل مرفوعٌ.

= يشترطون شروطًا ليس في كتاب الله»، وهذا لفظ البخاري، والمراد: ليس شرطٌ منها في كتاب الله، انظر "شرح النووي على مسلم" (٣/ ٦٢)، و"فتح الباري" (١/ ٥٥١)، و"عقود الزبرجد" (١/ ١٢١). وانظر نحو ذلك في المسألة رقم (٢٢٤) و(٣٧٨) و(٣٨٨) و(١٣١٠) و(١٧٩٦) و(٢٠١١) و(٢٠٩٨)، وانظر للحمل على المعنى بإفراد الجمع: "الخصائص" لابن جنِّي (١/ ٢٣٦-٢٣٧) و(٢/ ٤١٩-٤٢٠) و(٣/ ٣١٤-٣١٥)، و"الإنصاف" لابن الأنباري (٢/ ٥١٠-٥١١).

وأمَّا « قالُ » بضم اللام: فيخرَّج على لغة هوازن وعُلْيا قيس في الاجتزاء بالحركات عن حروف المد؛ والأصلُ هنا: «فقالُوا»، ثم حذفت واو الجماعة اكتفاءً بالضمة على اللام، وقد تكلَّمنا على هذه اللغة في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد سبق التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ت) و(ك): « فقال ».

(٣) في (أ) و(ش): « أتذكر ».

(٤) كذا في جميع النسخ، والتقدير: فهو أشبَهُ موقوفًا، لكنْ حذفت ألف تنوين النصب من قوله: «موقوف» على لغة ربيعة، وقد سبق التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) لم نجده من طريق منصور بن المعتمر إلا مرفوعًا، وقد أخرجه مسلم في الموضع السابق من طريق نعيم بن أبي هند، عن ربعي بن حراش؛ قال: اجتمع حذيفة وأبو مسعود، فقال حذيفة: رجلٌ لقيَ ربَّه ...، فذكر الحديث موقوفًا عليه، فقال أبو مسعود: هكذا سمعتُ رسول الله ﷺ يقول.

فحذيفة هنا يخبر بأمر لا مجالَ للرأي فيه، ويصدقه أبو مسعود، وينسبُ ذلك للنبي ﷺ، ويرويه رواة آخرون عن ربعي عن حذيفة مرفوعًا، فهذا كله يدلُّ على أن الحديث مرفوع في الأصل كما قال أبو حاتم.

وقد رواه مسلم أيضًا من طريق سعد بن طارق، عن ربعي، عن حذيفة، به موقوفًا عليه كرواية نعيم بن أبي هند، وفي آخره: فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري: هكذا سمعناه من في رسول الله ﷺ.

١١٣٦ - وسألتُ[١] **أبي عن حديثٍ رواه الفِرْيابي**[٢]**، عن عمر ابن راشِد، عن يحيى بن إسحاق بن**[٣] **عبدالله بن**[٤] **أبي طَلْحَة، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ قال: « الرِّبَا اثْنَانِ وسَبْعُونَ [بَابًا]**[٥]**، أَدْنَاهَا مِثْلُ إِتْيَانِ الرَّجُلِ أُمَّهُ » ؟**

قال أبي: هو مُرسَلٌ؛ لم يُدرِكْ[٦] يحيى بنُ إسحاق البراءَ، ولا أدرك والدُهُ البَرَاءَ[٧].

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٠٥) و(١١٣٢)، والآتية برقم (١١٥٩) و(١١٧٠).
(٢) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في "المراسيل" (٩١٦)، فقال: حدثنا أبي؛ ثنا محمد بن خلف العسقلاني، ثنا الفريابي... فذكرها.
(٣) في (أ) و(ش): « عن » بدل: «بن».
(٤) في (ف): « عن » بدل: « بن ».
(٥) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، والمثبت من الموضع السابق من "المراسيل" ومن المسألة رقم (١١٠٥) و(١١٣٢)، والآتية برقم (١١٥٩) و(١١٧٠).
(٦) في (ك): «لم يذكر»، وجاء على الصَّواب في زيادة مكررة أشار الناسخ إلى حذفها.
(٧) كذا جاءت العبارة هنا، وقريب منها قوله في الموضع السابق من "المراسيل": « هو مرسل؛ لم يدرك يحيى ولا إسحاقُ البَرَاءَ بنَ عازب »، وكذا جاء في "جامع التحصيل" (ص ٢٩٦-٢٩٧)، و"تحفة التحصيل" (ص٥٦٢) نقلاً عن أبي حاتم .
والحديث أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧١٥١) من طريق معاوية بن هشام؛ نا عمر بن راشد، عن يحيى بن أبي كثير، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن البراء بن عازب، به. ثم قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا عمر بن راشد، ولا رواه عن عمر بن راشد إلا معاوية بن هشام، ولا يروى عن البراء إلا بهذا الإسناد ». ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٣٤٥) فقال: أخبرنا عمر بن راشد، عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل من الأنصار، عن النبي ﷺ.
فإما أن يكون في الحديث اختلافٌ على عمر بن راشد في ذكر يحيى بن أبي كثير وإسقاطه كما اختُلِف عليه في ذكر الصحابي، أو تكون رواية ابن أبي حاتم =

١١٣٧ - وسمعتُ[١] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٢]، عن ابن وَهْب[٣]، عن ابن لَهِيعَة[٤]، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن ابن شِهَاب[٥]، عن أنس: أَنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن أَجْرِ عَسْبِ الفَحْلِ[٦].

= تصحَّف فيها « عن » إلى « ابن »، ويكون صوابه: « عن عمر بن راشد، عن يحيى، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن البراء »، والله أعلم.
وتقدم في المسألة رقم (١١٠٥) أن عكرمة بن عمار روى الحديث عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن زيد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وذكرنا في التخريج رواية من رواه بإسقاط عبدالله بن زيد.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٨٣٦). ونقل هذا النص العيني في "عمدة القاري" (٢/ ١٠٥)، ونقل بعضه الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٢٤) بتصرف.

(٢) هو: ابن يحيى التُّجيبي. (٣) هو: عبدالله.

(٤) روايته بهذا اللفظ ذكرها ابن طاهر في "أطراف الغرائب" للدارقطني (ق ٩٠/ أ)، ولم يذكر من الراوي عن ابن لهيعة، وذكر عن الدارقطني أنه قال: « تفرَّد به ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عنه ».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٤٥ رقم١٢٤٧٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٩٢)، كلاهما من طريق حسن بن موسى الأشيب، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب وعقيل، عن ابن شهاب، عن أنس: أن رسول الله ﷺ نهى أن يبيع الرجل فِحْلَةَ فرسه. وبهذا اللفظ ذكره ابن طاهر في "أطراف الغرائب" أيضًا (ق ٨٧/ ب)، ونقل عن الدارقطني قوله: « تفرَّد به ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عنه، وَقَفَه الليث، ورفعه ابن لهيعة عن يزيد ».
وذكر ابن طاهر أيضًا في الموضع نفسه أن الدارقطني راوه من طريق عبد الله بن يوسف، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن الزهري، عن أنس: أن رسول الله ﷺ نهى عن عَسْب الفحل. ونقل عن الدارقطني قوله: « تفرَّد به عبد الله بن يوسف، عن ابن لهيعة، عن عقيل بهذا اللفظ ».

(٥) هو: الزهري.

(٦) عَسْبُ الفَحْلِ: ماؤُه؛ فرسًا كان أو بعيرًا، أو غيرهما، وعَسْبُه أيضًا: ضِرَابه. "النهاية" (٣/ ٢٣٤). =

قال أبي : إنما يُرْوَى مِنْ كلام أنس، ويزيدُ لم يسمعْ مِنَ الزُّهْري؛ إنما كتَبَ إليه .

١١٣٨ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن أيُّوب، عن عُبَيدالله بن عمر، عن أبي الزِّنَاد[1]، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن بيع الغَرَرِ[2]، وعن بيع الحَصَى[3] ؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو الزِّناد، عن الأَعْرَج[4]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[5]

قال أبي: وأبو الزِّنَاد[6] لم يسمعْ من ابن عمر شيئًا .

قيل لأبي زرعة: ما معنى بيع الحَصَاة ؟

= وقال الفيومي في "المصباح المنير" (ص ٤٠٨): عَسَبَ الفَحْلُ الناقةَ عَسْبًا - من باب ضَرَبَ -: طَرَقَها، وعَسَبْتُ الرجلَ عَسْبًا : أعطيتُه الكراءَ على الضِّراب، ونُهِيَ عن عَسْبِ الفحل: وهو على حذف مضاف، والأصل: عن كِراءِ عَسْبِ الفحل؛ لأن ثمرتَهُ المقصودةَ غيرُ معلومة؛ فإنه قد يُلقِحُ، وقد لا يُلقِحُ، فهو غَرَر، وقيل: المراد: الضِّرابُ نفسه، وهو ضعيف؛ فإنَّ تناسُلَ الحَيَوان مطلوبٌ لذاته لمصالح العباد؛ فلا يكونُ النهيُ لذاتِهِ دفعًا للتناقض بل لأمرٍ خارج .اهـ.

(١) هو: عبدالله بن ذكوان .

(٢) في (ت) و(ك): « الغرور ».

(٣) كذا في جميع النسخ ! وفي آخر السؤال: « بيع الحَصَاة »، وهو الموافق لرواية الحديث المعروفة .

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن هرمز .

(٥) رواه على هذا الوجه مسلم في "صحيحه" (١٥١٣) من طرق عن عبيدالله بن عمر، عن أبي الزناد، عن الأعرج، به .

(٦) من قوله: « عن الأعرج . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال النظر.

قال: إذا رُمِيَ[١] بها، وَقَعَ البيعُ .

١١٣٩ - وسمعتُ أبي وذكر حديثَ ابن لَهِيعَة[٢]، عن أبي الزُّبَير[٣]، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ زَجَرَ عن الخَرْصِ[٤]، وقال: «أَرَأَيْتُم إِنْ أُهْلِكَ الثَّمَرُ[٥]، أَيَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟! ».

قال أبي: ما أدري ما هذا ! أبو الزُّبَير[٦] يحدِّث عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ بعَثَ عبدَالله بنَ رَوَاحة إلى خَيْبَرَ يَخْرِصُ[٧] .

---

(١) في جميع النسخ بُنِيَ الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله، ما عدا (ف) ففيها: « رمى » بلا ضم على الراء، وبلا نقط للياء.

(٢) هو: عبدالله . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٩٤ رقم١٥٢٣٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤١).

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس .

(٤) في (ك): « الحوض ».
والخَرْصُ: حَزْرُ ما على النَّخْلة من الرُّطَب تمرًا، وما على الكَرْمَة من العِنَب زبيبًا، وهو من الظَّنِّ؛ لأن الحَزْرَ: إنما هو تقديرٌ بظَنٍّ . انظر "النهاية" (٢/ ٢٢).

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « التمر » بالمثناة الفوقية .

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٢٠٥) عن ابن جريج؛ أخبرني أبو الزبير، عن جابر، به.
ومن طريق عبدالرزاق رواه الإمام أحمد في "المسند (٣/ ٢٩٦ رقم١٤١٦١)، وأبو داود في "سننه" (٣٤١٥).

(٧) لعلَّه أنكر قوله: « زَجَرَ عن الخَرْص »، وإلا فبقية الحديث أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٥٤) من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير؛ أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: قال رسول الله ﷺ: « لو بِعْتَ من أخيك ثَمَرًا ، فأصابتهُ جائِحَةٌ، فلا يحلُّ لك أن تأخذَ منه شيئًا، بِمَ تأخذُ مالَ أخيك بغير حقٍّ ؟! ».
وفي بعض طرقه تصريحُ ابن جريج بالسَّماع .
وتقدم الحديث في المسألة رقم (١١٢٩) عن أنس رضي الله عنه.

قال أبي: معناه عندي: أنَّ خَرْصَ[(١)] الجَائِحَةِ[(٢)]: أنْ يَبِيعَ[(٣)] الرجُلُ الثَّمَرَ[(٤)] قبل أن يُخْرَصَ، فتُصِيبَهُ الآفَةُ.

١١٤٠- وسألتُ[(٥)] **أبي** عن حديثٍ رواه يزيدُ بن أبي[(٦)] حَبِيب[(٧)]، عن عَطَاء[(٨)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ بَيْعَ الخَنَازِيرِ وَالمَيْتَةِ وَالأَصْنَامِ**»، فقال رجُلٌ: فما تَرَى في شُحُومِ المَيْتَةِ يُدَّهَنُ بها؟ فقال: «**لعَنَ اللهُ اليَهُودَ** ...»، الحديثَ[(٩)].

قلتُ[(١٠)]: ورواه أيضًا حاتِمُ بن إسماعيل[(١١)]، عن عبدالحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن عمرو بن الوليد بن عَبَدَة[(١٢)]،

---

(١) في (ك): «حرض».
(٢) الجائِحَةُ: الآفَةُ التي تُهلِكُ الثِّمارَ والأموالَ، وتَستأْصِلُها، وكلُّ مُصيبَة عظيمة وفتنة مُبِيرَةٍ: جَائِحَةٌ. انظر "النهاية" (١/ ٣١١-٣١٢).
(٣) في (ك): «بيع».
(٤) في (ش) و(ف): «التمر»، ولم تنقط في (ك).
(٥) ذكر ابن رجب في "جامع العلوم" (ص٧٦٩) بعض هذا النص، وكذا ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٢٤).
(٦) قوله: «أبي» سقط من (ف).
(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١) من طريق الليث ابن سعد، عن يزيد، به. ورواه البخاري تعليقًا بإثر الحديث (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١) من طريق الضحاك بن مخلد، عن عبدالحميد بن جعفر؛ حدثني يزيد بن أبي حبيب؛ قال: كتب إليَّ عطاء: أنه سمع جابر بن عبدالله ... فذكره.
(٨) هو: ابن أبي رَباح.
(٩) تتمته: «إن الله عز وجل لما حرَّم عليهم شحومها؛ أجملوه، ثم باعوه فأكلوا ثمنه».
(١٠) قوله: «قلت:» من (ف) فقط.
(١١) ذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٢٤) أن رواية حاتم بن إسماعيل شاذة.
(١٢) نقل ابن ماكولا في "الإكمال" (٦/ ٢٩) عن الدارقطني قوله: «اختُلِف على يزيد =

عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ؛ مثلَهُ[١].

قلتُ: فأيُّهما أصَحُّ؟

قال أبي: حديثُ يزيدَ بنِ أبي حَبِيب، عن عَطَاء: هو[٢] مِنْ حديث محمد بن إسحاق[٣]، عن عَطَاء، عن جابر[٤]، عن النبيِّ ﷺ.

= في اسمه، فقيل: عمرو بن الوليد بن عبدة، وقيل: الوليد بن عبدة».
وعمرو بن الوليد هذا معروف بحديث الكوبة والغبيراء الآتي ذكره، وقد ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٦٦ رقم١٤٧١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، ثم ترجم له فيمن اسمه الوليد (٩/ ١١ رقم٤٩)، ولكن وقع هناك: «الوليد ابن عبيدة»، ثم قال ابن أبي حاتم: «مولى عمرو بن العاص، روى عن عبدالله ابن عمرو حديثًا منكرًا»، ثم قال: «سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو مجهول».

(١) متن هذا الحديث يختلف عن متن الحديث الذي رواه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٧١ رقم٦٥٩١)، وفي "الأشربة" (٢١١) حيث قال: حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد، عن عبدالحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو ابن الوليد بن عبدة، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ حرَّم الخمر، والمَيسِر، والكُوبَة، والغُبَيراء، وكلُّ مُسكِرٍ حرامٌ».
ورواه أبو داود في "سننه" (٣٦٨٥) من طريق محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الوليد بن عبدة، عن عبدالله بن عمرو باللفظ السابق.
ونقل المزي في "تهذيب الكمال" (٣١/ ٤٥) عن أبي سعيد بن يونس قوله: «وليد ابن عبدة مولى عمرو بن العاص: روى عنه يزيد بن أبي حبيب، والحديث معلول، ويقال: عمرو بن الوليد بن عبدة».
وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ٣٤١): «والخبر معلول في الكوبة والغبيراء».

(٢) أي: رُوِيَ أيضًا.

(٣) أخرج روايته أبو يعلى في "مسنده" (٢٢٠٩) من طريق يزيد بن هارون، وحمزة السهمي في "تاريخ جرجان" (ص ٤٥١-٤٥٢) من طريق عبدالوارث بن سعيد، كلاهما عن محمد بن إسحاق، عن عطاء، عن جابر، به.

(٤) قوله: «عن جابر» سقط من (ك).

ولا أعلمُ يزيدَ بنَ أبي حَبيب سمعَ من عَطاءٍ شيئًا[(١)].

ولا أعلمُ أحدًا مِنَ المِصْريِّين روى هذا الحديثَ عن يزيد بن أبي حَبيب، عن عمرو بن الوليد، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ.

فإن كان[(٢)] عبدُالحميد سمعَه وحفِظَه، فإن محلَّه الصِّدق[(٣)].

١١٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبَّاس الخَلَّال[(٤)]، عن سُلَيمان بن عبدالرحمٰن[(٥)]؛ قال: حدَّثنا بِشر بن عَون؛ قال: حدَّثنا بَكَّار بن تميم، عن مَكْحول، عن واثِلَة بن الأَسْقَع؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**عِبَادَ اللهِ، لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ مَاءٍ وَلا نَارٍ وَلا كَلأٍ**؛

---

(١) يدل عليه رواية مسلم للحديث - كما سبق - ففيها يقول يزيد بن أبي حبيب: «كتب إليَّ عطاء: أنه سمع جابر بن عبدالله»، ولذا قال ابن رجب في شرح الحديث الخامس والأربعين من "جامع العلوم والحكم" (ص٧٦٩)- بعد أن ذكر الحديث-: «هذا الحديث خرجاه في الصحيحين من حديث يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، عن جابر. وفي رواية لمسلم: أن يزيد قال: كتب إليّ عطاء، فذكره. ولهذا قال أبو حاتم الرازي: لا أعلم يزيد بن أبي حبيب سمع من عطاء شيئًا؛ يعني: أنه إنما يروي عنه كتابه». وكذا قال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٢٤).

(٢) من قوله: «عن عمرو بن الوليد، عن عبدالله ...» إلى هنا سقط من (ك).

(٣) في هامش نسخة (أ) حاشية بخط مغاير، نصها: «قد رواه أبو عاصم، عن عبدالحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب؛ قال: كتب إليَّ عطاء عن جابر بهذا الحديث. فوافق رواية الكثير عن ...» ثم كلام غير واضح.

(٤) هو: عباس بن الوليد.

(٥) أخرج روايته الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٦١ رقم١٤٥)، وفي "مسند الشاميين" (٣٣٩٤) من طريق الوليد بن حماد، عنه، به.

ورواه تمام في "فوائده" (٧٠٩/ الروض البسام)- ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣/ ٢٢١)- من طريق سليمان بن سلمة، عن عبدالله بن معاوية ابن شمعلة القرشي - وكان ثقة - عن أيوب بن مدرك الحنفي، عن مكحول، عن واثلة به.

فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَهُمْ(١) مَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ(٢)، وَقُوَّةً لِلْمُسْتَمْتِعِينَ(٣) »؟

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ(٤).

١١٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة(٥)، عن ابن ثَوْبان(٦)، عن أبيه، عن طاوُس، عن عبدالله بن عمر: أنه باع سَرْجًا، فَنَدِمَ(٧) المُبتاعُ(٨)، فَرَدَّه، ورَدَّ معه دِرْهَمَيْنِ أو ثلاثةً، فقال ابن عمر: لو باعَهُ لعلَّه كان يَخْسَرُ فيه أكثرَ من ذلك ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ابنُ ثَوْبان، عن لَيْث، عن طاوُس(٩).

---

(١) أي: جعل الماء والنار والكلأ، والجادَّة أن يقال: جعلها أو جعلهنَّ، لكنَّه هنا وضع ضمير العقلاء «هم» في موضع غير العقلاء؛ للملابسة والمشاكلة اللفظية مع قوله: «للمقوين»، و«للمستمتعين»؛ فإنهما جمعان للعقلاء، وقد تقدَّم التعليق على مثل ذلك في المسألة رقم (١٠٦٣).

(٢) أي: منفعةً للمُسافرين إذا نزلوا بالأرض القِيِّ؛ وهي القَفْر؛ يقال: أَقْوَى الرجلُ: إذا نزلَ بِالقَوَاء من الأرض، وكذا: إذا نَفِدَ زادُهُ . انظر "لسان العرب" (١٥/ ٢١٠)، و"تفسير القرطبي"(١٧/ ١٩١) في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة: ٧٣].

(٣) في (ش): « للمستمعين ».

(٤) سيأتي في المسألة رقم (٢٦٧٨) حديثٌ بهذا الإسناد، إلا أن صحابيَّه هو أبو أمامة ﷺ، وقال عنه أبو حاتم هناك: « هذا حديث كذب، وبشر وبكار مجهولان ».

(٥) هو: ابن الوليد .

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان .

(٧) في (ت) و(ش) و(ك): « فقدم ».

(٨) في (ش): « المتاع »، غير أنَّ التاء مهملة .

(٩) لم نقف على روايته من هذا الوجه. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٨٢٢)،=

١١٤٣ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه عمرو بن عثمان بن سعيد بن كَثِير بن دينار[٢]، عن اليَمَان بن عَدِيٍّ الحَضْرَمي، عن الزُّبَيدي[٣]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: **«أَيُّمَا امْرِئٍ أَفْلَسَ وَعِنْدَهُ مَالُ امْرِئٍ بِعَيْنِهِ لَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِعَيْنِ مَالِهِ، فَإِنْ كَانَ قَبَضَ مِنْهُ شَيْئًا؛ فَهُوَ أُسْوَةُ الغُرَمَاءِ. وَأَيُّمَا امْرِئٍ مَاتَ[٤] وعِنْدَه مَالُ امْرِئٍ بِعَيْنِهِ اقْتَضَى مِنْهُ شَيْئًا أَوْ لَمْ[٥] يَقْتَضِ[٦]؛ فَهُوَ أُسْوَةُ الغُرَمَاءِ»** ؟

= والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٣١) كلاهما من طريق الثوري، عن ليث، عن مجاهد، قال: سئل ابن عمر عن رجل باع سرجًا ... فذكره.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٤١٧) من طريق الوليد بن عبدالله بن أبي مغيث، عن مجاهد، عن ابن عمر في رجل اشترى بعيرًا فأراد أن يردَّه ويردَّ معه درهمًا، فقال: لا بأس به.

(١) ستأتي هذه المسألة مطوَّلة برقم (١١٦٢)، وانظر المسألة رقم (١١٧٩).

(٢) أخرج روايته ابن ماجه في "سننه" (٢٣٦١)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٧٣٧)، وفي "الأوسط" (٨٢٥٤)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٣٠) و(٤/ ٢٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٤٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٨/ ٤٠٩).
قال الطبراني في "الأوسط": «لم يرو هذا الحديث عن الزهري عن أبي سلمة إلا الزبيدي، ولا عن الزبيدي إلا اليمان بن عدي، تفرد به عمرو بن عثمان». وضعفه البيهقي. وقال ابن عبدالبر: «ليس هذا الحديث محفوظًا من رواية أبي سلمة، وإنما هو معروف لأبي بكر بن عبدالرحمن».

(٣) هو: محمد بن الوليد.

(٤) في (ك): «مالى».

(٥) قوله: «لم» سقط من (أ) و(ش).

(٦) في (ك): «يقبض».

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري[١]، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن: أنَّ النبيَّ ﷺ . واليَمَانُ هذا شيخٌ ضعيفُ الحديث .

١١٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٢]، عن زُرْعَة بن عبدالله الزُّبَيدي، عن عِمْران بن أبي الفَضْل، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قيل: يارسولَ الله، ما يَجْمُلُ[٣] بالعرب من التِّجَارة؟ قال:« بَيْعُ

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام مالك في "الموطأ" (٢/ ٦٧٨)، ومن طريقه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥١٥٨)، وأبو داود في "سننه" (٣٥٢٠)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ١٦٦). وأخرجها أبو داود في "سننه" (٣٥٢١)، وفي "المراسيل" (١٧٣)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ١٦٥) من طريق يونس ابن يزيد، كلاهما (مالك ويونس) عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن النبي ﷺ به .
قال أبو داود:« حديث مالك أصح ». ونقل ابن الجارود في "المنتقى" (٦٣٣) عن محمد بن يحيى الذهلي قوله:« رواه مالك وصالح بن كيسان ويونس عن الزهري، عن أبي بكر؛ مطلقٌ عن رسول الله ﷺ ، وهم أولى بالحديث ». وقال الدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٠):« ولا يثبت هذا عن الزهري مسندًا؛ وإنما هو مرسل ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٨/ ٤٠٦) بعد أن ذكر رواية مالك: «هكذا هو في جميع الموطآت التي رأينا، وكذلك رواه جميع الرواة عن مالك - فيما علمنا - مرسلاً؛ إلا عبدالرزاق، فإنه رواه عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ فأسنده، وقد اختُلِف في ذلك عن عبدالرزاق ».
والحديث رواه البخاري (٢٤٠٢)، ومسلم (١٥٥٩) من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمر بن عبدالعزيز، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:« من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره ».

(٢) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٩٥)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٢٤).

(٣) في (ك):« ما تحمل ».

الإِبِلِ والبَقَرِ والغَنَمِ»، قيل: يارسولَ الله، فما يَجْمُلُ بالمَوَالِي؟ قال: «**بَيْعُ البَزِّ**[١]، **وَإِقَامَةُ الحَوانِيتِ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وزُرعَةُ وعِمْرانُ جميعًا ضَعِيفَينِ[٢].

وسألتُ أبي فقلتُ له: فإنَّ إسماعيلَ بن عَيَّاش روى هذا الحديثَ، عن عِمْران بن أبي الفَضْل، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه قيل له: ما يَحسُنُ بالعرب من التِّجَارة؟ قال: «**الإِبِلُ**»، قيل: فما يَحْسُن بالموالي من التِّجَارة[٣]؟ قال: «**البَزُّ**[٤] **وَالخَزُّ**»؟

قال أبي: وهذا الحديثُ باطلٌ موضوعٌ؛ وكأَنَّ ذلك من عِمْران.

١١٤٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن حِمْيَر؛ قال: حدَّثني

---

(١) في (أ) و(ش): «البر» بالراء.

(٢) قال ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٩٥)- بعد أن ذكر لعمران هذا الحديث وحديثًا آخر -: «وهذان الحديثان بهذا الإسناد منكران، وإنما يرويهما بقية، عن زرعة بن عبدالله، وزرعةُ غيرُ معروف». **وقوله**: «**ضعيفين**» كذا في جميع النسخ، والجادة: «ضعيفان»؛ بالألف؛ لأنَّه خبر المبتدأ، لكن ما في النسخ يخرَّج على وجهين:
الأول: أنَّه خبر المبتدأ، وهو مرفوع بالألف، لكنَّها كتبت ياءً للإمالة، وسببُ إمالة الألف هنا: كسرةُ النون بعدها، ووقوعُ الياء قبلها مفصولةً عنها بحرف واحد، ولا تُنطق هذه الياء إلا ألفًا ممالة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).
والثاني: أنه حالٌ منصوب بالياء سدَّ مسدَّ الخبر، والتقدير: وزُرعَةُ وعِمرانُ ثَبَتَا جميعًا ضَعِيفَيْنِ، حُذف الخبر فأغنى عنه الحال، وقام مقامه؛ وعليه فياء «ضعيفَيْنِ» ياءٌ خالصة. وانظر لذلك التعليق على المسألة رقم (٨٢٧).

(٣) قوله: «من التجارة» ليس في (ك).

(٤) في (ش) و(ف): «البر» بالراء.

الأوزاعيُّ[(١)]؛ قال: حدثني ثابت بن ثَوْبان؛ قال: حدثني مَكْحول، عن أبي قَتادة[(٢)]؛ قال: كان عثمانُ يشتري الطَّعامَ ويبيعُهُ قبل أن يَقْبِضَهُ[(٣)]، فقال له رسولُ الله ﷺ: « إِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْ، وَإِذَا بِعْتَ فَكِلْ »[(٤)]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكرٌ بهذا الإسناد[(٥)].

١١٤٦- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمْرو بن عثمان بن سعيد ابن كَثِير بن دينار[(٦)]، عن أبيه؛ قال: حدَّثنا أبو غسَّان محمد بن مُطَرِّف، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر بن عبدالله؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **رَحِمَ اللهُ عَبْدًا إِذا باعَ سَمْحًا، إِذا اقْتَضَى سَمْحًا، إِذا**

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٢) هو: الحارث بن رِبْعِيّ.

(٣) في (أ) و(ش): « يقتضيه ».

(٤) نقل الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٣٤٥) تفسير ابن التين لهذا الحديث، فقال: قوله: « إذا بِعْتَ فَكِلْ » أي: فأوفِ. « وإذا ابتَعْتَ فاكتَلْ » أي: فاستَوفِ. والمعنىٰ: أنه أعطىٰ أو أخذ لا يزيدُ ولا يَنقُصُ، أي: لا لكَ، ولا عليكَ. اهـ.

(٥) نقل الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٢٤٠) هذه المسألة بتمامها، ثم قال: « قلت: رواته ثقاتٌ، إلا أن مكحولاً لم يسمع من أبي قتادة، وبمجموع هذه الطرق يُعرَف أن للحديث أصلاً ».
وكان قد أورد الحديثَ قبل ذلك من طرق ضعيفة.

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٢٠٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٧٤١). ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٠٧٦)، وابن ماجه في "صحيحه" (٤٩٠٣)، والطبراني في "الأوسط" (٤٧٠٨) ثلاثتهم من طريق علي بن عياش، عن أبي غسان، به. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن محمد بن المنكدر إلا أبو غسان محمد بن مطرِّف ». وذكر ابن طاهر في "أطراف الغرائب" (ق١١٣/أ) أن الدارقطني رواه من طريق أبي غسان، عن محمد بن المنكدر، ثم قال الدارقطني: « تفرد به أبو غسان محمد بن مطرف، عنه ».

اشْتَرَى سَمْحًا » ؟

وعن جابر بن عبدالله[١]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ » ؟

قال أبي: وهذان الحديثان مُنكَران[٢].

١١٤٧ - قلتُ[٣] لأبي في حديث محمد بن المُنْكَدر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **غَفَرَ اللهُ لِرَجُلٍ كانَ قَبْلَكُمْ سَهْلاً إِذا باعَ، سَهْلاً إِذا اشْتَرَى، سَهْلاً إِذا قَضَى، سَهْلاً إِذا اقْتَضَى** ».

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن الحَنْظَلي[٤]؛ قال: حدَّثنا عباسٌ الدُّورِيُّ[٥]، عن عبدالوهَّاب بن عَطَاء، عن إسرائيل[٦]، عن زيد بن

---

(١) أخرج هذه الرواية البخاري في "صحيحه" (٦٠٢١)، والطبراني في "الصغير" (٦٧٣)، والدارقطني في "الأفراد" (١١٣/أ/أطراف الغرائب) ثلاثتهم من طريق علي بن عياش، عن أبي غسان، به . قال الدارقطني: « تفرَّد به علي بن عياش، عن أبي غسان، عنه »؛ أي: عن محمد بن المنكدر .

(٢) لم تنته المسألة هنا، وانظر التعليق التالي.

(٣) هذه المسألة تابعةٌ للمسألة السابقة، ومِنْ تتمَّتها، وجعلنا لها رقمًا خاصًّا؛ محافظةً على ترقيم طبعة الشيخ محب الدين الخطيب.

(٤) هو: ابن أبي حاتم .

(٥) هو: عباس بن محمد. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٣٢٠)، وفي "العلل الكبير" (٣٥٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٧٤٢)، وفي "السنن الكبرى" (٥/٣٥٧-٣٥٨). قال الترمذي في "جامعه": « حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ». وقال في "العلل الكبير": « سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديث حسن ». ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٤٠ رقم١٤٦٥٨) فقال: حدثنا عبدالوهَّاب بن عطاء . . . فذكره .

(٦) هو: ابن يونس .

عَطاء بن السَّائب، عن محمد بن المُنكَدر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال أبي: هو عندي مُنكَرٌ؛ رواه بعضُ الثِّقات عن محمد بن المُنكَدر؛ قال: بلغَني أنَّ النبيَّ ﷺ قال ... ولم يذكُرْ جابرٌ [١].

١١٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن مُصَفًّى[٢]، عن بَقِيَّة[٣]، عن عمر بن المُغِيرَة[٤]، عن ابن أبي عَروبة[٥]، عن قَتادة، عن جابر بن زيد[٦]، عن قَبِيصَة بن ذُؤَيب، عن عُبادَة بن الصَّامِت، عن النبيِّ ﷺ قال: **« لا بَأْسَ بِالقَمْحِ بِالشَّعِيرِ، اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ[٧] »** ؟

---

(١) كذا، وهو مفعولُ «يذكُر»؛ وقد حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد سبق التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) هو: محمد. وروايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٣٢).

(٣) هو: ابن الوليد.

(٤) في "مسند الشاميين": « عمر بن الوليد ».

(٥) هو: سعيد.

(٦) في "مسند الشاميين": « جابر بن زيد، عن أبي الشعثاء، عن قبيصة » وهو خطأ؛ فجابر بن زيد هو أبو الشعثاء الأزدي.

(٧) قوله: « إثنين بواحد » يتخرَّج على وجهين:
الأوَّل: أنَّه بدلٌ من «القمح» بَدَلَ الاشتمال، تقديره: لا بأسَ ببيع اثنين من القمح بواحدٍ من الشعير؛ فيكون موضعُهُ جَرًّا.
والثاني: أن ينصب على الحال، وهذا من المواضع التي تجيء فيها الحالُ جامدةً مؤولة بالمشتق، والتقدير: لا بأسَ ببيع القمح بالشعير، مُسَعَّرًا كلُّ اثنين من القمح بواحدٍ من الشعير. انظر: "إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص١١١-١١٢)، و"عقود الزبرجد" (١/ ٢٨٣)، وانظر تفصيل الكلام على الحال الجامدة في "شروح ألفية ابن مالك" (باب الحال).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ؛ وإنما هو: قَتَادة[١]، عن أبي قِلَابة[٢]، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني[٣]، عن عُبَادَة، عن النبيِّ ﷺ.

١١٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالمجيد بن عبدالعزيز ابن أبي رَوَّاد، عن مَعْمَر[٤]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن عِكْرِمَة، عن

---

(١) هو: ابن دِعامة. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط"(٥١٦) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديثَ عن قتادة إلا سعيدُ بن بشير».

(٢) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي. (٣) هو: شَراحيل بن آدَة.

(٤) هو: ابن راشد. وروايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٣١٩) من طريق محمد بن حميد المعمري، وابن الجارود في "المنتقى" (٦١٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٦/ ٤٠)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٨٠ رقم١١٩٩٦)، و"الأوسط" (٥٠٣١) من طريق داود بن عبدالرحمن العطار، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٨٨) من طريق إبراهيم بن طهمان، ثلاثتهم عن معمر، به.
ورواه عبدالرزاق وسفيان الثوري عن معمر واختلف عليهما:
فأما عبدالرزاق: فرواه عنه الدبري في "المصنف" (١٤١٣٣) عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. ورواه ابن الجارود في "المنتقى" (٦٠٩) من طريق محمد بن يحيى، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة مرسلاً.
وأما الثوري: فرواه ابن حبان في "صحيحه" (٥٠٢٨) من طريق أبي داود الحفري، والطحاوي (٤/ ٦٠) من طريق أبي أحمد الزبيري، والدارقطني في "سننه"(٣/ ٧١) من طريق أبي أحمد الزبيري وعبدالملك الذماري، ثلاثتهم عن الثوري، عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٨٩) من طريق الفريابي، عن الثوري، عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة مرسلاً.
ونقل ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٢٢)ابن التركماني في "الجوهر النقي" (٥/ ٢٨٩) عن البزار أنه قال في رواية معمر المتصلة: «ليس في هذا الباب حديث أجلُّ إسنادًا منه».

ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن بيع الحَيَوانِ بالحَيَوانِ[(١)] نسيئةً .

قال أبي: الصَّحيحُ: عن عِكْرِمَةَ[(٢)]: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . مُرسَلٌ[(٣)] .

١١٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفِرْيابي[(٤)]، عن ابن[(٥)] ثَوْبان[(٦)]؛ قال: حدَّثني أبو حازمٍ المَدِيني[(٧)]، عمَّنْ سَمِعَ كعبَ بنَ عمرو يقول: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا، أَو وَضَعَ لَهُ؛ أَظَلَّهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ في ظِلِّهِ** » ؟

---

(١) قوله: « بالحيوان » سقط من (ف).

(٢) أخرج هذه الرواية ابن الجارود في "المنتقى" (٦٠٩) عن محمد بن يحيى، عن عبدالرزاق، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٨٩) من طريق الفريابي، عن الثوري، كلاهما (الثوري وعبدالرزاق) عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة به مرسلاً. وذكر البيهقي أن عبدالأعلى رواه عن معمر كذلك، وأن علي بن المبارك رواه عن يحيى، عن عكرمة مرسلاً أيضًا .

(٣) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٣١٩): «سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: قد روى داود بن عبدالرحمن العطار، عن معمر هذا، وقال: عن ابن عباس، وقال الناس: عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً . فوهَّن محمد هذا الحديث». وقال الشافعي في "الأم" (٧/ ٣٤٠): «هذا غير ثابت عن رسول الله ﷺ». وروى البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٨٩) بإسناده إلى ابن خزيمة أنه قال: «الصحيح عند أهل المعرفة بالحديث: هذا الخبرُ مرسلٌ ليس بمتصل».
وقال البيهقي بعد أن ذكر رواية من رواه عن معمر متصلاً: « وكلُّ ذلك وهمٌ، والصحيح عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً ».
وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري"(٥/ ٥٧): « رجال إسناده ثقات؛ إلا أن الحفَّاظ رجَّحوا إرساله ».
وقوله «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) هو: محمد بن يوسف . (٥) في (ك): « عن أبي ».

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان . (٧) لعله: سلمة بن دينار .

قال أبي: كعبُ بن عمرو: هو[(١)] أبو اليَسَر، ومَنْ سَمِعَ «كعبَ بنَ عمرو» يَحْتَمِلُ: حَنْظَلَةَ بنَ قَيْسٍ الزُّرَقِيَّ[(٢)]، أو عُبادَةَ[(٣)] بنَ الوليدِ بنِ عُبادَةَ بنِ الصَّامت[(٤)].

١١٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو تَقِيٍّ هشامُ بن عبدالملك[(٥)]، عن بَقِيَّة[(٦)]؛ قال: حدَّثني ثَوْر بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن معاذ بن جبل؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **« إِنَّ أَطْيَبَ الكَسْبِ كَسْبُ التُّجَّارِ؛ الَّذِينَ إِذَا حَدَّثُوا لَمْ يَكْذِبُوا، وَإِذَا اؤْتُمِنُوا لَمْ يَخُونُوا، وَإِذَا وَعَدُوا لَمْ يُخْلِفُوا، وَإِذَا اشْتَرَوْا لَمْ يَذُمُّوا، وَإِذَا بَاعُوا لَمْ يُطْرُوا، وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَمْطُلُوا، وَإِذَا كَانَ لَهُمْ لَمْ يُعَسِّرُوا[(٧)] »** ؟

---

(١) في (ك): « وهو ».

(٢) أخرج روايته الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٧ رقم١٥٥٢٠)، وابن ماجه في "سننه" (٢٤١٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣/ ٤٥٨)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ١٦٧ رقم٣٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٢٧-٢٨) جميعهم من طريق عبدالرحمن بن إسحاق، عن عبدالرحمن بن معاوية، عن حنظلة بن قيس، عن أبي اليَسَر، به.

(٣) في (أ) و(ش): « أو عُمارَة »، وهو تصحيف. انظر "تهذيب الكمال" (١٤/ ١٩٨).

(٤) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٣٠٠٦) من طريق يعقوب بن مجاهد أبي حَزْرة، عن عبادة بن الوليد، عن أبي اليَسَر به في حديث طويل.
وانظر الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" للدارقطني (١٢٠٢).

(٥) أخرج روايته ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٠٣)، والحكيم الترمذي في "نوادر الأصول" (ج٢/ ق ٢/ ب/ الأصل الثاني والعشرون والمئة)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٤٥١٣)، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٧٩٦).

(٦) هو: ابن الوليد.

(٧) قال المناوي في "فيض القدير" (٢/ ٤٢٥): «لَمْ يُعَسِّرُوا، أي: لم يُضَيِّقوا أو يُشَدِّدوا ».

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، ولم يَضْبِطْ أبو تَقِيٍّ، عن بَقِيَّة، وكان بَقِيَّةُ لا يَذْكُرُ[١] الخبرَ[٢] في مِثل هذا[٣].

١١٥٢ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار، عن مَرْوان بن معاوية، عن حَفْص[٥] بن عمر الثَّقَفي، عن أبيه[٦]، عن

---

(١) في (ك): « لم يذكر ».

(٢) أي: كان بقيةُ لا يذكر تصريحَهُ بالسَّماع من ثَور في هذا الحديث؛ وإنما يرويه بالعنعنة، وهو مدلِّس، ورواه أبو تقيٍّ، عن بقية بذكر التصريح بالسَّماع، وغَلِطَ عليه في ذلك. وانظر نحو هذه العبارة في المسألة رقم (٧٢٥).

(٣) ذكر البرذعي في "سؤالاته" (ص٥٨٣-٥٨٦) عدَّة أحاديث من رواية ثور، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل، ومنها هذا الحديث، وذكر أن أبا زرعة قال: « كلُّها مناكير ». قال البرذعي: لم يقرأها عليَّ، وأمرني فضَربتُ عليها.

(٤) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٥) في (ف): « جعفر » بدل: « حفص ».

(٦) هو: عمر بن بَيان كما سيأتي. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٧٣٥)، والحميدي في "مسنده" (٧٧٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٦١٢)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٥٣ رقم١٨٢١٤)، والدارمي في "مسنده" (٢١٤٧)، وأبو داود في "سننه" (٣٤٨٩)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٦٠٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٧٩ رقم٨٤٤)، و"الأوسط" (٨٥٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٢)، جميعهم من طريق طعمة بن عمرو الجعفري، عن عمر بن بَيان، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه به.
قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن المغيرة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به طعمة ابن عمرو ».
تنبيه: تصحَّف في مطبوع "المعجم الأوسط" للطبراني « طعمة بن عمرو » إلى: « طلحة بن عمرو »، وتصحَّف « عمر بن بيان » إلى: « عمرو بن دينار »، والتصويب من "المعجم الكبير"، ومصادر التخريج.

عُرْوَة بن المُغيرَة، عن أبيه[١]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ تَجَرَ بِالخَمْرِ، فَلْيُشَقِّصِ**[٢] **الخَنَازِيرَ**»؟

ثم قال أبي: حَفْصُ بن عمر هذا: هو ابنُ بَيَان، وحَفْصٌ مجهولٌ، وأبوه معروفٌ[٣].

١١٥٣ - وسألت[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه المُعَافَى بن عِمْران الحِمْصي الظِّهْري[٥]، عن ابن لَهِيعَة[٦]، عن عُبَيدالله بن أبي جعفر، عن نافع، عن ابن عمر قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن ثَمَنِ الكَلْبِ وإنْ كان ضارِيًا[٧]؟

---

(١) أي: المغيرة بن شعبة.

(٢) أي: فليقطِّعها قِطَعًا، ويُفَصِّلها أعضاءً، كما تُفَصَّلُ الشَّاةُ إذا بيعَ لحمُها. والمعنى: من استحلَّ بيع الخمر فليستَحِلَّ بيع الخنزير؛ فإنَّهما في التَّحريم سواءٌ. "النهاية" (٢/ ٤٩٠).

(٣) كذا قال أيضًا في ترجمة حفص بن عمر بن بَيان من "الجرح والتعديل" (٣/ ١٨٠ رقم٧٧٧)، وفي "العلل ومعرفة الرجال" (٢/ ٧) وسأل عبدالله ابن الإمام أحمد أباه: مَنْ عمر بن بَيان؟ فقال: «لا أعرفه».

(٤) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة. وقد نقل هذا النص العيني في "عمدة القاري" (١٢/ ٥٧)، ونقل بعضه الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٢٧).

(٥) بكسر الظاء المعجمة، وسكون الهاء. "التقريب" (٦٧٤٦).

(٦) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٥٢) من طريق عمرو بن خالد وعثمان بن صالح، كلاهما عن ابن لهيعة، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن صفوان بن سليم، عن نافع، عن ابن عمر، به هكذا بزيادة: «صفوان بن سليم».

(٧) في (ك): «ضاربًا». ومعناه: أي كلبًا معوَّدًا بالصَّيد؛ يقال: ضَرِيَ الكلبُ، وأَضْراه صاحبُهُ، أي: عوَّده، وأغراه به، ويُجمع على ضَوارٍ. انظر "النهاية" (٣/ ٨٦).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكرٌ[(١)].

١١٥٤ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن عُبَيدالله الرَّقِّيُّ[(٣)]، عن عُبَيدالله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيسة، عن

(١) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٢٧): « سنده ضعيف ».
وقول أبي حاتم عن هذا الحديث : « منكر »: يعني بهذا السياق، وأما النهي عن ثمن الكلب فثابت في الصحيحين. فقد أخرج البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧) من حديث أبي مسعود الأنصاري ﷺ : أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، مهر البَغيّ، وحُلوان الكاهن .

(٢) نقل الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٨) بعض هذا النص بتصرُّف .

(٣) أخرج روايته ابن الجارود في "المنتقى" (٥٧٥)، وابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار" كما في "إتحاف المهرة" (١١/ ٥٤٣ رقم١٤٥٨٨).
وأخرجه البزار في "مسنده" (٦٢٣)، والطبراني في "الأوسط" (٢٥٦١) كلاهما من طريق محمد بن عبدالله العَرْزمي، عن الحكم بن عتيبة ، به .
وأخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٢٧٨٠/ إتحاف الخيرة) من طريق حفص بن غياث، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن علي ، به هكذا بإسقاط عبدالرحمن بن أبي ليلى من الإسناد، وهذا - فيما يظهر - من سوء حفظ محمد الراوي عن الحكم .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٩٧ رقم٧٦٠) من طريق محمد بن جعفر غندر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب، به . وذكر الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢٧٢-٢٧٣) أن خالد بن عبدالله - وهو الطحّان - رواه عن سعيد بن أبي عروبة كذلك، ثم قال الدارقطني: «وسعيد لم يسمع من الحكم شيئًا ».
ورواه عبدالوهاب بن عطاء بن سعيد، واختُلِف على عبدالوهاب:
فأخرجه البزار في "مسنده" (٦٢٤)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ١٢٧)، كلاهما من طريق الحسن بن محمد الزعفراني، عن عبدالوهاب، عن سعيد، به مثل رواية غندر وخالد بن عبدالله .
=

الحَكَم[١]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن عليٍّ؛ قال: أمرني رسولُ الله ﷺ أنْ أبيعَ غُلامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فبعتُهما وَفَرَّقْتُ بينهما، فذكَرْتُ ذلك للنبيِّ ﷺ فقال: «أَدْرِكْهُمَا فَارْتَجِعْهُمَا، وَلَا تَبِيعُهُمَا[٢] إِلَّا جَمِيعًا»؟

= وخالفه الإمام أحمد فرواه في "المسند" (١/١٢٦-١٢٧ رقم١٠٤٥) عن عبدالوهاب بن عطاء، عن سعيد، عن رجل، عن الحكم، به.
قال البزار بعد أن رواه في الموضع السابق: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى إلا محمد بن عبيدالله، وسعيد بن أبي عروبة لم يسمع من الحكم شيئًا، وروى هذا الحديث غير الحسن بن محمد، عن عبدالوهاب، عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى». اهـ.
والإمام أحمد أوثق من الزعفراني فروايته أرجح، وقد تابعه محمد بن سوّار وعبدالأعلى كما ذكر الدارقطني في الموضع السابق، ويؤكده أن سعيد بن أبي عروبة لم يسمع من الحكم كما قال الدارقطني والبزار.
وقد أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (٤/٢٦)- من طريق محمد بن سواء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم كذلك.
ورواه آخرون - ذكرهم الدارقطني (٣/ ٢٧٤-٢٧٥)- عن عبدالوهاب بن عطاء، عن شعبة بدل « سعيد »، ثم رجح الدارقطني رواية من رواه عن عبدالوهاب، عن سعيد بقوله: « وهو المحفوظ ».

(١) هو: ابن عُتَيْبَة.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة «لا تَبِعْهُمَا» كما في بعض مصادر التخريج وغيرها من كتب الحديث، ولم تذكر هذه العبارة في أكثر المصادر. وكلا اللفظين صحيحان فصيحان في العربية.
وقولُه: «**لا تَبِيعُهُمَا**»، مُتَّجِهٌ على أن تكون «لا» نافيةً في اللفظ، ناهية في المعنى، والفعل بعدها مرفوعٌ، وتسمَّى هذه الجملة: خبريةً لفظًا، إنشائيةً معنًى. وانظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٣١). وانظر مثله في المسألة رقم (١١١١) و(١١٢٠).

قال أبي : إنما هو: الحَكَمُ[١]، عن ميمون بن أبي شَبِيب، عن عليٍّ[٢]، عن النبيِّ ﷺ .

١١٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن موسى[٣]، عن أبي عمر[٤] الطَّحَّان[٥]، عن مُسْلِم بن مِخْراق[٦]، عن حُذَيفة؛ قال:

---

(١) رواه عن الحكم على هذا الوجه ثلاثة، وهم:
١ - الحجاج بن أرطاة، وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٨١)، وأحمد في "المسند" (١/ ١٠٢ رقم٨٠٠)، والترمذي (١٢٨٤)، وابن ماجه (٢٢٤٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٦٦ رقم٢٥٠). وقال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب ».
٢ - يزيد بن عبدالرحمن أبو خالد الدالاني، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٦٩٦)، والدارقطني في الموضع السابق برقم(٢٥١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٥)، ومن طريقه البيهقي في "السنن" (٩/ ١٢٦). قال أبو داود : « ميمون لم يدرك عليًّا ، قتل بالجماجم، والجماجم سنة ثلاث وثمانون ».
٣ - أبو مريم عبدالغفار بن القاسم، وروايته ورواية حجاج والدالاني ذكرها الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢٧٣-٢٧٤) عقب ذكره لرواية من رواه عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي ، ثم قال: « ولا يمتنع أن يكون الحكم سمعه منهما جميعًا ، فرواه مرة عن هذا ، ومرة عن هذا ».

(٢) قوله: « عن علي » سقط من (ف).

(٣) أخرج روايته البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ١٢٣) تعليقًا بلفظ : « من غشَّ المسلمينَ فليس منَّا ».
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٩٩٣) من طريق قيس بن الربيع، عن فضيل بن جرير، عن مسلم بن مخراق، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: « من غشَّنا فليس منَّا ».

(٤) في (ك): « عن ابن عمر ».

(٥) هو: فضيل بن جرير . ووقع في "التاريخ الكبير" للبخاري (٧/ ١٢٢): « أبو عمران الطَّحان ».

(٦) هو: مولى حذيفة بن اليمان.

قال النبيُّ ﷺ: « **مَنِ احْتَكَرَ طَعَامَ المُسْلِمِينَ، فَلَيْسَ مِنَّا** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما حدَّثنا أبو نُعَيم[(١)]، عن أبي عمر الطَّحَّان، عن مُسلِم بن مِخْراق: أنَّ النبيَّ ﷺ ... مُرسَلٌ[(٢)]؛ ولم يذكُرْ حُذَيْفَةَ .

١١٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه كَثِير بن هشام[(٣)]، عن كُلْثوم بن جَوْشَن، عن أيُّوبَ السَّخْتِياني، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ المُسْلِمُ مَعَ الشُّهَداءِ يَوْمَ القِيَامَةِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ لا أصلَ له، وكُلْثومٌ ضعيفُ الحديث .

١١٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[(٤)] هارونَ البَكَّاءُ[(٥)]، عن ابن لَهِيعَة، عن بُكَير[(٦)]، عن سالم مولى دَوْسٍ، عن عثمان بن عفَّان رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، والدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ، ومِثْلٌ بِمِثْلٍ[(٧)]، وَزْنًا بِوَزْنٍ** » .

---

(١) هو: الفضل بن دُكَين .

(٢) قوله: «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) أخرج روايته ابن ماجه في "سننه" (٢١٣٩)، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٢١٥)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٣٠)، والطبراني في "الأوسط" (٧٣٩٤)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٦).

(٤) قوله: « أبو » سقط من (ك).

(٥) هو: موسى بن محمد .

(٦) هو: ابن عبدالله الأَشَجّ .

(٧) كذا في جميع النسخ، ولم نقف عليه بهذا اللفظ في أي من مصادر التخريج، =

وعن ابن لَهِيعَة[١]، عن بُكَير، عن[٢] سالم بن عبدالله، عن أبي سعيد، مثلَهُ ؟

قال أبي : هذا خطأٌ؛ إنما هو: سالمٌ مولى النَّصْرِيِّين[٣].

= والذي في "مسند أبي عوانة": « الذَّهبُ بالذَّهب، والفضةُ بالفضةِ مِثْلاً بِمِثْلٍ »، فإن لم يكن ما وقع عندنا في النسخ محرَّفًا، فيتوجَّهُ على أنَّ الأصل: « ومِثْلاً بِمِثْلٍ»، ثم حُذفت ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(١) هو: عبدالله . ولم نقف على روايته من هذا الوجه ، وقد رواه أبو عوانة في "صحيحه" (٣/ ٣٧٣/ المعرفة) من طريق مخرمة بن بكير، عن أبيه؛ قال: سمعت سالم أبا عبد الله مولى شداد يزعم أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدِّث عن رسول الله ﷺ . . . فذكره . ورواه البخاري في "الكنى" (١/ ٤٨) تعليقًا، وعبدالغني بن سعيد الأزدي في "أوهام الحاكم" (ص ١٠٣) كلاهما من طريق الليث بن سعد، عن بكير بن عبدالله؛ أن شيخًا من أهل المدينة يقال له: أبو عبدالله حدَّثه، عن أبي سعيد الخدري . . . فذكره .
وأبو عبدالله هذا ذكره في الموضع السابق، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٠٠)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً .
وذهب الأزدي في "أوهام الحاكم" (ص ٨٦) إلى أن أبا عبدالله هذا هو سالم نفسه حيث قال: « والصَّواب من ذلك: أن سالمًا مولى شداد هو مولى شداد بن الهاد، وهو المَديني، وهو سالم مولى النَّصريين بالنون، وهو سالم مولى دَوْس، وهو سالم سَبَلان، وهو سالم أبو عبدالله الذي يروي عنه بُكَير بن الأشج فيكنيه ولا يسمِّيه في حديث الصَّرف الذي رواه الليث بن سعد، وفي رواية مخرمة ابنه يسميه ويكنيه، وهو سالم مولى بن أوس بن الحَدَثان ».

(٢) قوله: « عن » تصحف في (أ) و(ش) إلى : « بن ».

(٣) في (ف): « البصريين ».
وسالم مولى النَّصْريين: هو ابن عبدالله سَبَلان، وهو سالم مولى شدّاد بن الهاد، وهو سالم مولى مالك بن أوس بن الحَدَثان النّصْري، وهو سالم مولى المَهْري، وهو سالم أبو عبدالله الدَّوْسي، وهو سالم مولى دَوْس. انظر "تهذيب الكمال" (١٠/ ١٥٤).
=

١١٥٨- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بدرٍ شُجَاعُ بن الوليد(١)،

= وأبو حاتم الرازي وابنه عبدالرحمن يريان ذلك أيضًا؛ فقد ترجم عبدالرحمن بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٨٤ رقم ٧٩٨) لسالم بن عبدالله، وقال: «هو سَبَلان، يكنى أبا عبدالله، مولى ابن شدَّاد النَّصْري، وهو مولى دَوْس...» إلخ، ثم قال: «سمعت أبي يقول ذلك».
فإذا كان الأمر هكذا، فما الذي رآه أبو حاتم خطأً، وصوَّبه بقوله: «إنما هو سالم مولى النَّصريين»؟
جوابه - فيما يظهر - منحصر في ثلاثة أمور:
١ - أن يكون رأي أبي حاتم هنا لا يتفق مع رأيه فيما نقله عنه ابنه في "الجرح والتعديل"، فهو هنا يفرق بين سالم بن عبدالله وسالم مولى النصريين.
٢ - أن يكون في النص سقط أحدث هذا الإشكال.
٣ - أن يكون «سالم بن عبدالله» المذكور في الشطر الثاني من السؤال هو: سالم ابن عبدالله بن عمر بن الخطاب، فعدَّه أبو حاتم خطأً، وصوابه: سالم مولى النَّصريين، أو مولى دَوْس... أو غير ذلك مما قيل في اسمه.
فقد أخرج الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٨٢)، والبخاري في "صحيحه" (٢١٧٦) كلاهما من طريق سالم بن عبدالله، عن عبدالله بن عمر: أنه لقي أبا سعيد الخدري، فقال: يا أبا سعيد، ما هذا الذي تحدِّث عن رسول الله ﷺ؟ فقال أبو سعيد: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «الذَّهبُ بالذَّهب مِثْلاً بِمثْل، والوَرِقُ بالوَرِق مِثْلاً بِمثْل».
وقد اختصرنا متن الحديث، وفيه قصَّة انظرها إن شئت في الموضعَين المشار إليهما، وانظر معها "فتح الباري" لدفع إشكالٍ وقع فيها.
هذا، ولم يتعرض أبو حاتم هنا للاختلاف في صحابيِّ الحديث: أهو عثمان أو أبو سعيد رضي الله عنهما!

(١) أخرج روايته أبوداود في "سننه" (٣٤٦٨) من طريق محمد بن عيسى، والترمذي في "العلل الكبير" رقم (٣٤٦) من طريق إبراهيم بن سعيد، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٨٣) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٤٥) من طريق الحسن بن عرفة، وإبراهيم بن سعيد، وعلي بن الحسين، وأبي سعيد عبدالله =

عن زياد بن خَيْثَمة، عن سعد الطَّائِيِّ[١]، عن عَطِيَّة[٢]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ أَسْلَمَ[٣] في شَيْءٍ، فلا يَصْرِفْهُ إِلى غَيْرِه[٤]**»؟

قال أبي: إنما هو: سعدٌ[٥] الطَّائيُّ، عن عَطِيَّة، عن ابن عباس، قولَهُ[٦].

= ابن سعيد الأشج، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٣٠) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير، وذكر الدارقطني أنه ساقه بسياق علي بن الحسين . وقد رواه ابن ماجه أيضًا فقال: حدثنا عبد الله بن سعيد - وهو الأشج - حدثنا شجاع بن الوليد، عن زياد ابن خيثمة، عن عطية، عن أبي سعيد به . ولم يذكر سعدًا . وهذه المخالفة - فيما يظهر - من الأشج، ولا يؤثر عليه كون الدارقطني رواه من طريقه بإثبات سعد الطائي؛ لأنه قرنه مع آخرين، وساق الحديث بسياق أحدهم، وهو علي بن الحسين. قال الترمذي: « وهذا حديث شجاع بن الوليد لا أعرف هذا الحديث مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وهو حديث حسن ». وانظر "إرواء الغليل" (١٣٧٥).

(١) هو: أبو مجاهد.

(٢) هو: ابن سعد العَوْفي .

(٣) أي: من باع بيع السَّلَم، وهو مثل السَّلَف، وزنًا ومعنًى. انظر "المصباح المنير" (ص٢٨٦).

(٤) قال في "فيض القدير" (٦/ ٦١): « أي: لا يستبدل عنه وإن عَزَّ أو عُدِم . وإذا امتنع الاستبدالُ عنه، امتنع بيعُه من غيره قبل القَبْض ». وعلَّق عليه محققُ المطبوع بقوله: « معناه: أن يُسْلِفَ مثلاً في بُرٍّ، فيعطيه المُستَلِفُ غيرَه من جنسٍ آخرَ، فلا يجوزُ له أن يأخذَه ».

(٥) في (ف): « سعيد ».

(٦) لم نقف عليه من طريق عطية عن ابن عباس. وقد رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٨٤٤) فقال: حدثنا ابن نمير، عن حجاج - وهو ابن أرطاة - عن عطية، عن ابن عمر؛ قال: لا بأس بالسَّلَم، ولا تَصْرِفْهُ إلى غيره، ولا تَبِعْهُ حتى تَقبِضَه .

١١٥٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه زيد بن الحُبَاب، عن عِمْران بن أنس[٢]؛ قال: سمعتُ ابنَ أبي مُلَيْكَة[٣] يقول: سمعتُ عائِشَةَ تقول: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ الدِّرْهَمَ مِنْ رِبًا[٤] أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ مِنْ سَبْعَةٍ وَثَلاثِينَ[٥] زَنْيَةً** »؟

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٠٥) و(١١٣٢) و(١١٣٦)، والمسألة الآتية برقم (١١٧٠).

(٢) أخرج روايته البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٢٣) تعليقًا، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٩٦) من طريق أبي تميلة يحيى بن واضح، عنه. ومن طريق العقيلي رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٢٣٢). قال العقيلي في عمران بن أنس: « لا يُتابَعُ على حديثه » . وقال: « وهذا يُروى من غير هذا الوجه مرسلاً ، والإسناد فيه من طريق ليِّنة ». ونقل البيهقي في "الشعب" (١٠/ ١٤٠) عن البخاري قوله في عمران: «لا يُتابَع عليه».

(٣) هو: عبدالله بن عُبَيدالله .

(٤) المثبت من (ش)، وهو الموافق للرسم الإملائي الحديث، وفي بقيَّة النسخ: «ربوا»، وهي كتابة قديمة دَرَجَ عليها بعض الكَتَبَةِ، وهي مُتَّفقة مع رسم المصحف العثماني. وتقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (١١٢٧).

(٥) في (ك): « وثلاثون ». وقوله: « من سبعة » كذا جاء في جميع النسخ بالتاء في العدد مع أن المعدود مؤنَّث. وفي بعض مصادر التخريج جاء بلفظ: «سبعة» بالتاء، وفي أخرى بلفظ: «ستة» بالتاء أيضًا، وفي بعضها بلفظ: «ست» بلا تاء، وفي أخرى بلفظ: «ثلاثة» بالتاء، وفي غيرها بلفظ: «ثلاث» بلا تاء.

والجادَّة فيها كلِّها أن تكون بلا تاء؛ لأنَّ الأعداد من الثلاثة إلى التسعة تخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، والمعدود هنا قوله: «زَنْية»، وهو لفظٌ مؤنَّث، ولكن ما وردَ مختومًا بالتاء - وهو «سبعة» و«ستة» و«ثلاثة»- له وجهٌ صحيحٌ في العربيَّة، وهو الحمل على المعنى؛ بأن تُحمَل «الزَّنْية» على معنًى مُذكَّرٍ؛ كأنَّه قال: «أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ مِنْ سَبْعَةٍ وَثَلاثِينَ فِعْلاً من أفعال الزِّنا والفاحشة». وانظر التعليق على المسألة رقم(٢٧٠).

قال أبي: هذا خطأٌ[1]؛ رواه الثَّوْري[2] وغيرُه، عن عبدالعزيز بن

(١) قوله: «خطأ» سقط من (أ) و(ش).

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٣٤٩) عنه، وأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٩٩١) من طريق وكيع، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٦) من طريق محمد بن يوسف الفريابي ، وأبو القاسم البغوي - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ٤١٨-٤١٩)-، والبيهقي في "الشعب"(٥١٢٨) من طريق حماد بن أسامة، ،جميعهم عن الثوري به.
قال الدارقطني: « وهذا أصحُّ من المرفوع »، وكذا صوَّبه أبو القاسم البغوي.
ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٢٥ رقم ٢١٩٥٨) فقال: حدثنا وكيع؛ حدثنا سفيان، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن حنظلة بن راهب، عن كعب، به. ومن طريق الإمام أحمد رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ٤١٩)، وقال: قوله: « عن حنظلة »: وهم، وحنظلة قتل قبل أن يسلم كعب، وإنما هو عبدالله بن حنظلة .اهـ.
ورواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٢٣٣) من طريق الإمام أحمد، ووقع عنده: « ابن حنظلة »، وكلمة « ابن » لم ترد في نسخ "المسند" جميعها؛ كما نبَّه على ذلك محققو "المسند"، وكذا عزاه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤/ ١١٧) إلى "المسند" من طريق حنظلة عن كعب وقال: « ذكر الحسيني أن حنظلةَ هذا غسيل الملائكة، فإن كان كذلك فقد قُتِل بأُحُد فكيف يروي عن كعب ! وإن كان غيره فلم أعرفه، والظاهر أنه ابنه عبدالله بن حنظلة وسقط من الأصل ».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٣٤٨) من طريق بكَّار بن عبدالله بن وائل، والعقيلي في "الضعفاء"(٢/ ٢٥٨)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١٢٣٤) من طريق ابن جريج، كلاهما عن ابن أبي مليكة، عن عبدالله بن حنظلة، عن كعب، به.
ورواه أحمد في"المسند" (٥/ ٢٢٥ رقم٢١٩٥٧)، والبزار في "المسند" (٣٣٨١)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٦) من طريق أيوب السختياني، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٥٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٩١)، والطبراني في "الأوسط" (٢٦٨٢)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٦)، وابن عبدالبر في "الاستيعاب" (١٣٤٦/ ترجمة عبدالله بن حنظلة) من طريق ليث بن أبي سليم، كلاهما عن ابن أبي مليكة، عن عبدالله بن حنظلة، عن النبي ﷺ ، به. =

رُفَيْع، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن عبدالله بن حَنْظَلَة، عن كعب[(١)]، قَوْلَهُ.

١١٦٠ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن هشام بن عمَّار[(٢)]؛ قال: حدَّثنا إسماعيل بن عَيَّاش[(٣)]، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه[(٤)]، عن أبي قَتَادة[(٥)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال[(٦)]: « **مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيَهُ اللهُ مِنْ كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَأَنْ يُظِلَّهُ تَحْتَ ظِلِّ العَرْشِ؛ فَلْيُنْظِرْ مُعْسِرًا[(٧)]** ».

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ كذبٌ؛ قد أُدْخِلَ على هشام.

١١٦١ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه الفِرْيابي[(٨)]، عن

= قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن عبد الله بن حنظلة، وقد رواه بعضهم عن ابن أبي مليكة، عن رجل، عن عبدالله بن حنظلة ».
وقال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديثَ عن ليث إلا عبيدالله ». وانظر "القول المسدد" لابن حجر (الحديث الثاني عشر).

(١) هو: كعب الأحبار رضي الله عنه.
(٢) أخرج روايته الطبراني في "الأوسط" (٤٥٩٢)، وفيه: « عن أبي قتادة وجابر»، وقال: « لم يرو هذا الحديثَ عن سهيل بن أبي صالح إلا إسماعيل بن عياش ».
(٣) قوله: « ابن عيَّاش » ليس في (ف).
(٤) هو: ذكوان السَّمّان.
(٥) هو: الحارث بن رِبْعِيّ.
(٦) قوله: « قال » سقط من (ك).
(٧) قال الفيومي في "المصباح المنير" (ص٣١٥ -ن ظ ر): «أَنْظَرْتُ الدَّيْنَ، بالألف: أَخَّرْتُهُ، والنَّظِرَةُ، مِثْلُ كَلِمَة بالكسر: اسمٌ منه، وفي التنزيل: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٠]، أي: فتأخيرٌ، ونَظَرْتُهُ الدَّيْنَ ثلاثيًّا: لغةٌ ».اهـ.
(٨) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٢٢).

الثَّوْري، عن داود بن قَيْس، عن سعيد بن يَسَار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنِ اشْتَرَى مُصَرَّاةً**[١]**، فَهُوَ بالخِيَارِ. . .** »، الحديثَ؟

قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: موسى بن يَسَار[٢].

قيل لأبي زرعة: الوَهَمُ مِمَّن هو ؟

قال: إمَّا من الفِرْيابي، وإمَّا من الثَّوْري .

١١٦٢ - وسألتُ[٣] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه اليَمَان بن عَدِيّ، عن الزُّبَيدي[٤]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة،

---

(١) المُصَرَّاةُ: الناقةُ، أو البقرةُ، أو الشَّاة، يُصَرَّى اللَّبنُ في ضَرْعِها، أي: يُجْمَع ويُحبَس .
وفسَّر الشافعيُّ المُصَرَّاةَ بقوله: هي التي تُصَرُّ أخلافُها، ولا تُحلَبُ أيامًا، حتىٰ يجتمعَ اللبنُ في ضَرْعِها، فإذا حلبها المشتري استغْزَرَها .
وإنما نهى عنه؛ لأنه خِداعٌ وغِشٌّ . "النهاية" (٣/ ٢٧).

(٢) أخرجه على هذا الوجه أحمد في "المسند" (٢/ ٤٦٣) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، ومسلم في "صحيحه" (١٥٢٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٨) من طريق القعنبي، والنسائي في "المجتبى"(٤٤٨٨) من طريق عبدالله بن الحارث، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٨) من طريق عبدالله بن وَهْب وعبدالله بن نافع، جميعهم عن داود بن قيس، عن موسى بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ . ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٨٦٢) فقال: أخبرنا داود بن قيس، عن موسى بن يسار، عن أبي هريرة به موقوفًا عليه .

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١١٤٣)، وستأتي من وجه آخر برقم (١١٧٩).

(٤) المثبت من (ف)، وهو الصَّواب كما في المسألة رقم (١١٤٣)، وفي بقيَّة النسخ: « الزبيري ». والزبيدي هذا اسمه: محمد بن الوليد .

عن النبيِّ ﷺ[1] قال: « إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ ... » ؟

فقالا: هذا خطأٌ .

قال أبو زرعة: رواه إسماعيلُ بن عَيَّاش[2]، عن الزُّبَيْدِيِّ وموسى ابنِ عُقْبَة، عن الزُّهْري، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة.

قلتُ: فإنَّ بَقِيَّة[3] يحدِّث عن الزُّبَيدي ؟

---

(١) قوله: « عن النبي ﷺ » سقط من (أ).

(٢) أخرج روايته أبو داود في "سننه" (٣٥٢٢)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٤٧)-، وأخرجها ابن الجارود في "المنتقى" (٦٣٢)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٠)، كلهم من طريق عبدالله بن عبدالجبار، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
ورواه ابن الجارود في "المنتقى" (٦٣٣)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٩) من طريق هشام بن عمار، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٤٧) من طريق عبدالله بن عبدالجبار، كلاهما عن إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ . قال الدارقطني: « رواه إسماعيل بن عياش مُضطرِب الحديث، ولا يثبتُ هذا عن الزهري مسندًا، وإنما هو مرسل ».
وقال البيهقي: « إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي، عن الزهري موصولاً لا يصحُّ ».
وانظر "العلل" للدارقطني (٢١٩٩)، و"التمهيد" لابن عبدالبر (٨/ ٤٠٧-٤٠٩).
ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٢٩٦) من طريق أبي قرصافة محمد بن عبدالوهاب العسقلاني، عن آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن موسى بن عقبة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: « من باع سلعة لم يكن قبض من ثمنها شيئًا فهي له، فان كان قد قبض من ثمنها شيئًا فهو أسوة الغرماء ». لكن محمد بن عبدالوهاب العسقلاني لم نجد من ترجم له .

(٣) هو: ابن الوليد .

فقال: ما هذا مِنْ حديثِ بَقِيَّةَ أصلاً ! مَنْ رَوَى[(١)] هذا الحديثَ عن بَقِيَّة ؟

قلتُ: نُعَيْمُ بن حمَّاد .

قال: روى نُعَيْمُ بنُ حمَّاد عن بَقِيَّةَ أحاديثَ ليستْ مِن حديث بَقِيَّة أصلاً، ما أعلمُ روى هذا الحديثَ غَيْرُ[(٢)] إسماعيل بن عَيَّاش[(٣)] .

قال أبي: روى نُعَيْمُ بنُ حمَّاد هذا الحديثَ[(٤)] عن بَقِيَّة، فقال فيه: عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة؛ ولم يُتابَعْ نُعَيْمٌ عليه.

وقالا: الصَّحيحُ عندنا من حديث الزُّهْري: عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[(٥)] .

---

(١) في (ك): « رواه ».

(٢) قوله: « غير » يجوز فيه النصب والرفع، وقد تقدم تخريج ذلك في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٣٠٨/ أ) وانظر التعليق على المسألة (٦٨).

(٣) يعني: من الثقات، وإلا فقد رواه اليمان بن عدي كما في أول المسألة، وتقدم في المسألة (١١٤٣) أن اليمان ضعيف الحديث، وتقدم في التخريج أن محمد بن عبدالوهاب العسقلاني رواه عن آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن موسى بن عقبة، عن الزهري، لكن لم نجد من ترجم لمحمد بن عبدالوهاب .

(٤) من قوله: « الحديث غير إسماعيل . . . » إلى هنا سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٥) هذا بالنسبة لطريق الزهري، وتقدم في التعليق على المسألة (١١٤٣) أن البخاري ومسلمًا أخرجاه من طريق عمر بن عبدالعزيز، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن ، عن أبي هريرة.

وقوله «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

١١٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو النَّاقد، عن عبدالله ابن سُلَيم، عن بَقِيَّة[(١)]، عن سُلَيمان بن سُلَيم الأنصاري، عن صالح بن كَيْسان، عن سعيد بن المسيّب؛ عن أبي هريرة؛ قال: سُئِلَ النبيُّ ﷺ[(٢)] عن رجُلٍ استأجرَ أجيرًا يَحْفِرُ له ؟ فقال رسولُ الله ﷺ . . . [(٣)] ؟

قال أبي: هذا الحديثُ باطلٌ؛ إنما هو: سعيدٌ: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . . مُرسَلٌ[(٤)]. وسُلَيمانُ بنُ سُلَيم: هو سُلَيمان بن أَرْقَم .

قلتُ: فما حالُ عبدالله بن سُلَيْم ؟

قال: شيخٌ ليس بالمشهور[(٥)].

١١٦٤ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش[(٧)]،

---

(١) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الديات" (ص٨٥) من طريق محمد بن مصفى، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٥٥) من طريق محمد بن مصفى وكثير بن عبيد، كلاهما عن بقية، به .
قال ابن عدي :« وهذا عن صالح بن كيسان يرويه سليمان بن أرقم، وعنه بقية ».

(٢) قوله:« النبي ﷺ » سقط من (ت) و(ك).

(٣) ولفظه بتمامه : سُئل رسول الله ﷺ عن رجُلٍ استأجر رجلاً يحفر له بئرًا، فخرَّ عليه فمات ؟ فقال رسول الله ﷺ :« ليس الضمان كالعين ».

(٤) قوله «مرسل» تقدم التعليق على مثله في المسألة السابقة.

(٥) أخرج هذا النص الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ١٢٦) من طريق المصنف، إلا أنه لم يذكر قوله:« فقال رسول الله ﷺ ».

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (١١٢٨).

(٧) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٤ رقم٢٣٥١٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٢١ رقم٣٨٥٩)، وفي "مسند الشاميين" (١١٢٩)، وابن عدي =

عن بَحِير[١] بن سعد[٢]، عن خالد بن مَعْدان، عن المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب[٣]، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **كِيلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ[٤] لَكُمْ فِيهِ** » ؟

قال أبي: رواه ثَور بن يزيد، عن[٥] خالد بن مَعْدان، عَنْ جُبَير ابن نُفَير، عن [المِقْدَام بنِ مَعْدِي كَرِبَ][٦]، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: وهو أشبهُ بالصَّواب[٧].

١١٦٥- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالكريم بن عبدالكريم[٨]

= في "الكامل" (١/٢٩٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/٢١٧).
وتابع إسماعيلَ بن عياش على روايته هكذا: بقيةُ بن الوليد، وتقدمت روايته في المسألة رقم (١١٢٨)، لكن ليس فيها: « عن أبي أيوب »، وعلقنا عليها هناك: بأن المعروف من رواية بقية بزيادة أبي أيوب .

(١) قوله: « بحير » تصحَّف في (ت) و(ف) و(ك) إلى: « يحيى ».
(٢) في (ش): « سعيد »، وكأنه صُوِّب .
(٣) في (أ): « ابن معدي ابن كرب ».
(٤) في (ت) و(ف): « ليبارك »، وفي (ك): « ليباركوا ».
(٥) في (ك): « بن » بدل: « عن ».
(٦) في جميع النسخ: «أبي أيوب»، وتقدمت رواية ثور بن يزيد هذه في المسألة رقم (١١٢٨)، وفيها: «المقدام بن معدي كرب» بدل: «أبي أيوب»، وخرَّجنا روايته هناك؛ لكنَّنا لم نجد في شيء من طرق الحديث روايته هكذا عن أبي أيوب. والله أعلم .
(٧) يعني: لأنَّه زاد رجلاً وهو «جبير بن نفير»، كما تقدَّم في كلام أبي حاتم في المسألة رقم (١١٢٨)، وتقدم في التخريج هناك ما يدلُّ على أن رواية من أسقط من الإسناد جبير بن نفير هي الأشبه بالصَّواب، وهو الذي رجَّحه البخاري .
(٨) في (ت) و(ك): « رواه عبدالكريم بن الناجي ».

النَّاجِي[١]، عن الحسن بن مُسْلِم[٢]، عن الحُسَين بن واقِد، عن ابن بُرَيْدَة[٣]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ حَبَسَ العِنَبَ أَيَّامَ القِطَافِ لِيَبِيعَ**[٤] **مِنْ يَهُودِيٍّ أَو نَصْرَانِيٍّ؛ كَانَ لَهُ مِنَ اللهِ مَقْت** » ؟

قال أبي : هذا حديثٌ كذبٌ باطلٌ .

---

(١) كذا في النسخ ، وذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٦٢) فقال: « عبدالكريم بن عبدالكريم التاجر ». ووقع عند ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٣٦): « عبدالكريم بن عبدالله السُّكَّري ». وفي "الأوسط" للطبراني (٥٣٥٦): «عبدالكريم بن أبي عبدالكريم »، وكذا عند البيهقي في "الشعب" (٥٢٣٠) وزاد: « السُّكَّري »، وفي (٥٢٣١): « المروزي » بدل : « السكري »،وفي "تاريخ جرجان" للسَّهمي (٣٩٠): « عبدالكريم بن عبدالكريم البزاز الجرجاني المعروف بعَبْدَك، هو الذي ينسب إليه خان عبدك بباب الخندق ».
وروايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٣٦)- ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١٢٦)- من طريق محمد بن عبدالله بن الجنيد، والطبراني في "الأوسط" (٥٣٥٦) من طريق أحمد بن منصور المروزي ، والبيهقي في "الشعب" (٥٢٣٠ و٥٢٣١) من طريق إبراهيم بن محمد بن يزيد السكري وأحمد بن منصور المروزي، ثلاثتهم عن عبدالكريم ، به .
قال الطبراني: « لم يُروَ هذا الحديث عن بريدة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به أحمد بن منصور المروزي».
وقال ابن حبان: « هذا حديثٌ لا أصل له عن حسين بن واقد ».
ورواه السهمي في "تاريخ جرجان" (٣٩٠) من طريق عبد الله بن مهدي، عن عبدالكريم بن عبدالكريم، عن الحسن بن مسلم التاجر، حدثنا الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن جده، عن عمر، عن النبي ﷺ .

(٢) هو: الواسطي.

(٣) هو: عبدالله. وفي (ك): « عن أبي بريدة ».

(٤) المثبت من (ت) وهو الجادَّة، وفي بقيَّة النسخ: «لِيَبِعَ»؛ وهو من الاجتزاء بالكسرة عن الياء. انظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).
وقوله: « **مقت** » في آخر الحديث يحتمل أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا: =

قلتُ: تَعْرِفُ عبدَالكريم هذا ؟

قال: لا .

قلتُ: فتَعْرِفُ الحسنَ بن مسلم[(١)] ؟

قال: لا ، ولكنْ تَدُلُّ[(٢)] روايتُهُم على الكَذِبِ [(٣)].

١١٦٦ - وسألتُ[(٤)] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن آدم، عن زُهَير[(٥)]، عن جابر[(٦)]، عن[(٧)] عبدالله بن ذَكْوان؛ قال: رأيتُ عبدالله ابن عمر يشتري بيعَ المُجَازَفَة[(٨)]، ويقول: قال لي عمر: إذا ابتَعْتَ

= **أما النصب:** فعلى أنَّه خبر «كان»، والتقدير: كان هو [أي حبسُهُ العنب لهذا القصد] مَقْتًا له من الله، إلا أن ألف تنوين النصب حذفتْ من «مقت» على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وفي هذا يعود الضميرُ - الذي هو اسم «كان» - إلى المصدر المفهوم من الفعل «حَبَسَ». انظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠) و(٢٠١١).

وأمَّا الرفع: فعلى أنَّه اسم لـ«كان»، أو فاعل لها، والتقدير: كان مقتٌ له من الله لأجل هذا.

(١) قال الذهبي في ترجمته في "الميزان" (١/ ٥٢٣):« أتى بخبر موضوع في الخمر ».

(٢) في (ت):« يدل ».

(٣) وذكر نحو هذا في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٦-٣٧)، و(٦/ ٦٢)، وانظر "لسان الميزان" (٣/ ٨٠)، و(٥/ ٥٤).

(٤) في هامش النسخة (أ) حاشية بخط مغاير، نصها:« رواه ابن إسحاق، عن أبي الزناد، عن عبيد بن حنين، عن عمر . . .» ثم كلام غير واضح.

(٥) هو: ابن معاوية .

(٦) هو: ابن يزيد الجعفي .

(٧) في (ف):« بن » بدل:« عن ».

(٨) المُجازَفَةُ والجِزَافُ - بتثليث الجيم-: بيعُ الشَّيء لا يُعلمَ كيلُه ولا وزنُه. انظر "المصباح المنير" (ص٩٩).

مَتَاعًا فضَمَمْتَهُ إليكَ؛ فذلكَ قَبْضُهُ[(١)].

قال أبي: عبدالله بن ذَكْوان: هو أبو الزِّنَاد، ولم[(٢)] يَرَ ابنَ عمر، وبينهما عُبَيد بن حُنَين .

١١٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[(٣)]، عن

---

(١) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « بذلك قَبَضْتَهُ »، ولعل ما أثبتناه أوفق بالسياق، وحتى لا يخلو جواب «إذا» من الفاء !

(٢) في (ف): « لم » بلا واو.

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٣٥٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٦٠)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٧٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٦-٥٧) من طريق أبي عمر حفص بن عمر الحوضي، ورواه الطحاوي أيضًا من طريق الخطيب بن ناصح، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٥/ ٢٨٧) من طريق عبدالواحد ابن غياث، ورواه أبو القاسم البغوي كما في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٢٠)- ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٥٨٤)- من طريق عبدالأعلى بن حماد، أربعتهم عن حماد بن سلمة، به .
وخالفهم عفان بن مسلم الصفَّار - كما في "الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٤٢١-٤٢٢)، و"نصب الراية" (٤/ ٤٧)- فرواه عن حماد بن سلمه، عن ابن اسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مسلم بن أبي سفيان، عن عمرو بن حَريش، عن عبدالله ابن عمرو، به ، والظاهر أن « ابن » متصحفة عن « عن »، فيكون صوابه: «مسلم عن أبي سفيان ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٧١ و٢١٦ رقم٦٥٩٣ و٧٠٢٥) من طريق إبراهيم بن سعد وجرير بن حازم، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٦٩) من طريق جرير بن حازم، كلاهما عن ابن إسحاق، عن أبي سفيان، عن مسلم بن جبير، عن عمرو بن حَريش، عن عبدالله بن عمرو، به .
ورواه ابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢٠/ ٨٧) من طريق عبد الأعلى بن عبدالأعلى، عن ابن إسحاق، عن أبي سفيان بن مسلم، عن مسلم بن كثير، عن عمرو بن حَريش، عن عبد الله بن عمرو . =

محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن مُسْلِم بن جُبَير، عن أبي سُفْيان، عن [عمرو][1] بن حَرِيش؛ قال: قلتُ لعبدالله بن عمرو بن العاص: إنَّا بأرضٍ ليس[2] بها ذَهَبٌ ولا فِضَّةٌ، أفأبيعُ البقرة بالبقرتَيْنِ، والشَّاةَ بالشَّاتين، والبعيرَ بالبَعِيرَين إلى أجَلٍ ؟ فقال: أَمَرَني رسولُ الله ﷺ أنْ أُجهِّزَ جيشًا، فنَفِدَتِ الإبِلُ، قلتُ: يا رسولَ الله، نَفِدَتِ الإبِلُ، فقال: «**خُذْ في قِلاصِ**[3] **الصَّدَقةِ**»، فجَعَلْتُ آخُذُ البعيرَ بالبَعِيرَيْنِ إلى إبِلِ الصَّدَقة ؟

قلتُ لأبي: من مُسلِمُ بن جُبَير ؟

قال: هو مِصريٌّ .

= وذكر عثمان بن سعيد الدارمي في "تاريخه" رقم (٧٣٤) أنه سأل ابن معين فقال: «قلت: محمد بن إسحاق، عن أبي سفيان: ما حالُ أبي سفيان هذا ؟ فقال ثقة مشهور. قلت: عن مسلم بن كثير، عن عمرو بن حَريش الزبيدي؟ فقال: هذا حديث مشهور».
وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٨٧): «اختلفوا على محمد بن إسحاق في إسناده، وحماد بن سلمة أحسنُهم سياقة له».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤١٩): «إسناده قوي». وضعفه ابن حزم في "المحلى" (٩/ ١٠٧)، وابن القطان كما في "نصب الراية" (٤/ ٤٧). وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٦/ ٣٢٣)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٨/ ١٩٣)، و"تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (٢/ ٥٢٠)، و"تعجيل المنفعة" (٢/ ٢٥٤/ ترجمة مسلم بن جبير).

(١) كذا في (ش) وهو الصواب، ولكنها منسوخة من (أ)، وفي بقيَّة النسخ: «عمر»، وهو تصحيف. انظر "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٢٧)، و"التقريب" (٥٠٤٥).
(٢) في (ك): «وليس» بالواو.
(٣) القِلَاصُ: جمعُ قَلوصٍ؛ وهي النَّاقةُ الشَّابَّة. انظر "النهاية" (٤/ ١٠٠).

قلتُ: فأبو سُفْيان مَنْ هو ؟

قال: هو الشَّامي، إنْ لم يكن الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سفيان - رَجُلٍ مِن أهل الشَّام - عن بَحِير[(١)] بن رَيْسان[(٢)]، عن عُبادَة؛ في الصَّلاة بين التَّراويح[(٣)]؛ قال: لا أدري مَنْ هو !

١١٦٨ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه بُهْلُول بن عُبَيد[(٥)]، عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن الحارث[(٦)]، عن عليٍّ؛ قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: أَيُّ الأعمالِ أزكى ؟ قال: « **كَسْبُ المَرْءِ بِيَدِهِ، وكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ** » ؟

---

(١) بفتح الباء الموحدة، وكسر الحاء المهملة. انظر "تصحيفات المحدثين" للعسكري (٢/ ٦٨٢)، و"الإكمال" لابن ماكولا (١/ ١٩٦-١٩٧)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ٣٤٩).

(٢) في (ش): « يحيى بن يسار »، وفي (ف): « بحير بن ريسار».

(٣) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٧٢٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٣٧ رقم١٩٦١)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٥٥)، ثلاثتهم من طريق يحيى بن أبي كثير؛ قال: حدثنا أبو سفيان - رجل من أهل الشام-، عن بحير ابن ريسان، عن عبادة بن الصامت: أنه وجد ناسًا كانوا يصلون في رمضان بعدما يتروح الإمام، وأنه نهاهم فلم ينتهوا، وأنه ضربهم . ونقل ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٥٦) عن البخاري أنه قال في بَحير بن رَيسان: « لا يُتابع على حديثه »، وكذا قال العقيلي، ونقله عن البخاري .

(٤) أشار إلى هذه المسألة ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٥-٦). وانظر المسألة رقم (١١٧٢).

(٥) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٦٥)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٨/ أ/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "الشعب" (١١٨٢).

(٦) هو: ابن عبدالله الأعور .

قال أبي: هذا الحديثُ بهذا الإسناد باطلٌ، بُهْلُولٌ ذاهبُ الحديث[١].

١١٦٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي عمر[٢]، عن ابن عُيَينة[٣]، عن ابن عَجْلان[٤]، عن عِيَاض[٥]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً أُصِيبَ في حائطٍ له، فقال له النبيُّ ﷺ: « **خُذُوا ما وَجَدتُّمْ، لَيْسَ لَكُمْ غَيْرُهُ** »؟

قال أبي: ليس هذا مِن حديثِ ابنِ عَجْلان؛ إنما رواه بُكَير بن الأَشَجِّ[٦]، عن عِيَاض، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

١١٧٠ - وسُئِلَ[٧] أبو زرعة[٨] عن حديثٍ رواه محمد بن رافع

---

(١) قال ابن عدي في الموضع السابق: « ولبُهلول هذا غيرُ ما ذكرت من الحديث قليل، وأحاديثه عمَّن روى عنه فيه نظر. وحديثه عن أبي إسحاق أنكر منه عن غيره، وإنما ذكرته لأبيِّن أن أحاديثَه ليس مما يتابعه الثقات عليها؛ إذ لم أر لمن تكلَّم في الرجال فيه كلامًا ». وقال الدارقطني: « تفرَّد به بُهلول بن عبيد، عن أبي إسحاق، عنه ». وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله (٢٧٤٥).

(٢) هو: محمد بن يحيى.

(٣) هو: سفيان. وروايته ذكرها أبو عوانة في "صحيحه" (٣/ ٣٣٦/ المعرفة).

(٤) هو: محمد. (٥) هو: ابن عبدالله بن سعد بن أبي سَرْح.

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٥٦) ولفظها: أُصِيبَ رجلٌ في عهدِ رسول الله ﷺ في ثمارٍ ابتاعَها، فكثُر دَينُه، فقال رسولُ الله ﷺ: « تَصدَّقوا علَيه »، فتصَدَّق الناسُ عليه، فلم يبلُغ ذلك وفاءَ دينه، فقال رسول الله ﷺ لغُرمائه: « وخُذُوا مَا وَجدتُّم، ليسَ لكُم إلا ذلك ».

(٧) انظر المسألة المتقدِّمة برقم (١١٠٥) و(١١٣٢) و(١١٣٦) و(١١٥٩).

(٨) في (أ): « أبا زرعة ».

النَّيسابوري[١]، عن إبراهيم بن عمر الصَّنْعاني، عن النُّعْمان - يعني: ابنَ الزُّبَير - عن طاوُس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الرِّبَا[٢] نَيِّفٌ[٣] وَسَبْعُونَ بَابًا[٤]، أَهْوَنُ بَابٍ مِنَ الرِّبَا: مِثْلُ مَنْ أَتَى أُمَّهُ[٥] فِي الإِسْلامِ، وَدِرْهَمُ رِبًا أَشَدُّ مِنْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ زَنيَةً، وَأَشَدُّ الرِّبَا - أَوْ أَرْبَى[٦] الرِّبَا، أَوْ أَخْبَثُ الرِّبَا -: انْتِهَاكُ عِرْضِ المُسْلِمِ، أَو انْتِهَاكُ حُرْمَتِهِ**»؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكرٌ.

١١٧١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه غُنْدَر[٧]، عن شُعْبة،

---

(١) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٦٢٨٩) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي، عن محمد بن رافع، به.

(٢) رسمت هذه الكلمة في كل المواضع؛ في بعض النسخ: «الربا»، وهو موافق للرسم الإملائي الحديث. وفي بعضها: «الربوا» وهو رسم قديم لبعض الكتبة، وهو مُتَّفِق مع رسم المصحف، وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١١٢٧).

(٣) النَّيِّفُ: من واحد إلى ثلاث في قول بعضهم؛ ويقال: نيَّف فلانٌ على الستين ونحوها: إذا زاد عليها، وكُلُّ ما زاد على العِقْد: فهو نيِّف. انظر "لسان العرب" (٩/ ٣٤٢).

(٤) في (ت) و(ك): «باب».

(٥) في (ك): «مه».

(٦) المثبت من (ت) و(ك)، وفي (ش): «وأربى» بالواو، وفي (أ): «وأربوا»، وفي (ف): «أو أربوا»، وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٢٧).

(٧) هو: محمد بن جعفر. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٤٠ رقم ٢١٤٥)، والنسائي في "المجتبى" (٤٦٢٢)، والبغوي في "الجعديات" (١٢٠٧). ومن طريقه الإمام أحمد والبغوي أخرجه الضياء في "المختارة" (١٠/ ٦١ و٦٢ رقم ٥٢ و٥٤). قال البغوي: «هكذا حدَّث بهذا الحديث محمد بن جعفر، عن شعبة...». وأخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (٣١٦) من طريق عمرو بن محمد بن =

عن أيُّوب[١]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال في بيع حَبَلِ الحَبَلَة[٢]: «رِبًا» ؟

قال أبو زرعة: وَهِمَ شُعْبة عندي في هذا الحديث؛ إنما هو: عن سعيد بن جُبَير[٣]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في بَيْعِ حَبَلِ

= أبي رزين، عن شعبة بالإسناد السابق . وأخرجه البغوي في "الجعديات" (١٢٠٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٤٣٢) من طريق عثمان بن عمر، عن شعبة، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، به.

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٢) قال ابن الأثير: «حَبَل الحَبَلَة» الحَبَل بالتحريك: مصدر سُمِّي به المَحْمول، كما سُمِّي بالحَمْل، وإنما دخلت عليه التاء للإشعار بمعنى الأنوثة فيه، فالحَبَلُ الأوَّل: يُراد به ما في بُطون النُّوق من الحَمْل، والثاني: حَبَلُ الذي في بُطون النُّوق؛ وإنما نُهِيَ عنه لمَعْنَيين: **أحدُهما**: أنه غَرَرٌ وبَيْعُ شيء لم يُخْلَقْ بَعْدُ، وهو أن يبيعَ ما سوف يحمِلُهُ الجَنينُ الذي في بَطْنِ النَّاقة- على تقدير أن تكونَ أُنثى- فهو بيعُ نِتَاج النتاج. وقيل: أراد بِحَبَلِ الحَبَلَة: أن يبيعَهُ إلى أجلٍ يُنْتَج فيه الحَمْل الذي في بَطن النَّاقة، فهو أَجَلٌ مجهولٌ، ولا يَصحُّ . "النهاية" (١/ ٣٣٤). وما ذكره أخيرًا هو المعنى الثاني للنهي عنه. وانظر "فتح الباري" (٤/ ٣٥٨).
وقوله: «ربًا» مثبت من (ش) مع أنها منسوخة من (أ)، وهو الموافق للرسم الإملائي الحديث، وفي (أ) و(ف): «ربوا»، وهو ضمن السقط الواقع في (ت) و(ك)، وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٢٧).

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها الحميدي في "مسنده" (٧٠٦)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١١ رقم ٤٥٨٢)، والنسائي في "المجتبى" (٤٦٢٣)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٩٧)، والبغوي في "الجعديات" (١٢١٢)، و البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١١٤٦١) جميعهم من طريق سفيان بن عيينة.
وأخرجه البغوي أيضًا (١٢١٢) من طريق معمر ووُهَيب، ثلاثتهم عن أيوب السَّختياني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، به . =

الحَبَلَة[١]؛ وهو الصَّحيحُ[٢].

١١٧٢ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه قُدَامة بن شِهاب المَازِني[٤]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن وَبَرَة[٥]، عن ابن عمر؛ قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن أَطْيَبِ الكَسْبِ؟ قال: « **عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ** »؟

فقال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وقُدامةُ ليس بقويٍّ.

= وأخرجه البغوي أيضًا (١٢١٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٥٣) من طريق حماد ابن سلمة، والمروزي في "السنة" (٢٢٦-٢٢٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٩٤٦)، والبيهقي في "المعرفة" (١١٤٦١) من طريق إسماعيل بن عليَّة، كلاهما عن أيوب، عن نافع وسعيد، عن ابن عمر، به.

(١) من قوله: « ربا قال أبو زرعة ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) قال البخاري - كما في "العلل الكبير" للترمذي (٣١٧)-: « حديث أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر أصحُّ ».

(٣) نقل القزويني في "التدوين" (١/ ٤٤٩) حكم أبي حاتم على الحديث هكذا: « قال ابن أبي حاتم: قال أبي: الحديث منكر، وقدامة ليس بقوي ». وأشار إلى هذه المسألة الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٥-٦). وانظر المسألة رقم (١١٦٨).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢١٤٠)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٤٥٤/ أطراف الغرائب/ العلمية) والإسماعيلي في "معجم شيوخه" رقم (٢٧٤)، والصيداوي في "معجم شيوخه" (٣٧٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٧/ ٣٩٧)، والذهبي في "السير" (١٨/ ٣٧٦) جميعهم من طريق الحسن بن عرفة، عن قدامة، به. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل إلا قدامة، تفرد به الحسن بن عرفة ». وقال الدارقطني: « تفرَّد به قدامة بن شهاب المازني، عن إسماعيل بن أبي خالد، وتفرد به عنه (في الأصل: عن !!) الحسن ».

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن المُسْلي.

١١٧٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بن عبد ربِّه، عن بَقِيَّة[(١)]، عن معاوية بن يحيى، عن العلاء بن الحارث، عن مَكْحول وسُلَيْمانَ بنِ موسى، عن واثِلَةَ بنِ الأَسْقَع؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: ((**مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يُبَيِّنْهُ، لَمْ يَزَلْ[(٢)] فِي مَقْتٍ مِنَ اللهِ[(٣)]**))، أو قال: ((**لَمْ تَزَلِ المَلائِكَةُ تَلْعَنُهُ**))؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكرٌ، ومعاويةُ بن يحيى هو الصَّدَفِيُّ.

١١٧٤ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بن هارون[(٥)]، عن

---

(١) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٦٥ رقم١٥٧)، و"مسند الشاميين" (١٥١١ و٣٤٠٦) من طريق موسى بن أيوب، ثنا بقية ... فذكره عن مكحول وحدَه، ولم يذكر معه سليمان.
وروواه ابن ماجه في "سننه" (٢٢٤٧) فقال: حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك؛ حدثنا بقية، عن معاوية بن يحيى، عن مكحول وسليمان بن موسى، عن واثلة، به هكذا ليس فيه «العلاء بن الحارث». ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٥٤ رقم ١٢٩) فقال: حدثنا أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، ثنا عبد الوهاب بن الضحاك؛ ثنا بقية بن الوليد، عن معاوية بن يحيى، عن يحيى بن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن واثلة، به. كذا وقع عنده: « يحيى بن العلاء بن الحارث »!
قال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٥٣) بعد أن ذكره من رواية ابن ماجه: « إسناده ضعيف ».

(٢) قوله: « لم يزل » سقط من (ك).   (٣) في (ش): « في مقتِ الله ».

(٤) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢٦٢)، ونقل بعضه الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٠)، وفي "الدراية" (٢/ ٢٣٤).

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٣ رقم٤٨٨٠) عنه، ومن طريق أحمد أخرجه ابن حجر في "القول المسدد" (ص ٧).
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٤٦) من طريق زهير، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٠٩) من طريق محمد بن المثنى، والطبراني في "الأوسط" (٨٤٢٦) =

أَصْبَغ بن زيد، عن أبي بِشْر[(١)]، عن أبي الزَّاهِرِيَّة[(٢)]، عن كَثِير بن مُرَّة، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنِ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الله، واللهُ مِنْه بَرِيءٌ، وَأَيُّمَا أَهْلِ عَرْصَةٍ[(٣)] ظَلَّ[(٤)]**

= من طريق سعيد بن عبد الحميد الواسطي، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١٠٠-١٠١) من طريق أحمد بن عبدالرحمن الواسطي، خمستهم عن يزيد بن هارون، به.
قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به أبو الزاهرية ».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٣٨٩) عن يزيد بن هارون، عن أصبغ ، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرَّة، عن ابن عمر ، به هكذا ليس فيه: « أبو بشر »، ولعله سقط من الطباعة أو الناسخ؛ فقد عزاه الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢٦٢) إلى ابن أبي شيبة بمثل رواية الجماعة عن يزيد بن هارون .
ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (١٧٧٢) فقال: حدثنا أبو بشر وعبد الجبار بن العلاء، عن يزيد بن هارون، عن أصبغ، عن أبي بشر، عن أبي الزاهرية، عن جبير ابن نفير، عن ابن عمر ، به .
ورواه البزار في "مسنده" (١٣١١/ كشف الأستار) فقال: حدثنا عمرو بن علي، عن يزيد بن هارون، عن أصبغ، عن أبي بشر، عن أبي الزاهرية، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، به .
قال البزار: « لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ».
ورواه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ١١-١٢) من طريق عمرو بن الحصين، عن أصبغ بن زيد، عن أبي بشر، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرَّة،، عن ابن عمر ، به .
وذكر الزيلعي في الموضع السابق من "نصب الراية" أن الدارقطني رواه في "غرائب مالك" من طريق أصبغ به .

(١) في (ت) و(ك): « أبي يسر ». وأبو بشر هذا هو: الأُمْلوكي .
(٢) هو: حُدَير بن كُرَيب .
(٣) العَرْصَةُ: كلُّ موضع واسع لا بناءَ فيه . انظر "النهاية" (٣/ ٢٠٨).
(٤) في (ف): « ضلَّ ».

فِي نَادِيهِمُ[١] امْرُؤٌ جَائِعٌ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللهِ[٢])) ؟

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٣]، وأبو بِشْر لا أعرفُهُ .

١١٧٥ - وسمعتُ أبا زرعة[٤] وحدَّثنا عن إبراهيـم بن موسى[٥]، عن هُشَيم[٦]، عن سُفْيان بن حُسَين، عن الزُّهْري، عن سالم[٧]، عن

---

(١) النادي: مُجتَمَع القَومِ وأهلِ المَجلِس، فيقعُ على المَجلِس وأهلِه. انظر "النهاية" (٥/ ٣٦).

(٢) لفظ الجلالة ليس في (أ) و(ش).

(٣) قال ابن حزم في "المحلى" (٩/ ٦٤): « وهذا لا يصح؛ لأن أصبغ بن زيد وكثير بن مرة مجهولان ».
وقال ابن حجر في "القول المسدد" (ص ٧) بعد أن ذكر أن ابن الجوزي وأبا حفص عمر بن بدر الموصلي حكما عليه بالوضع: « وفي كونه موضوعًا نظر؛ فإن أحمد وابن معين والنسائي وثقوا أصبغ ، وقد أورد الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" هذا الحديث من طريق أصبغ ». وقال أيضًا في "فتح الباري" (٤/ ٣٤٨): « في إسناده مقال ».

(٤) في (ف): « أبي زرعة »، ويبدو أنها صُوِّبت في الهامش، ولكن لم يظهر في التصوير.

(٥) في جميع النسخ: « إبراهيم بن أبي موسى »، ولم نجد في هذه الطبقة من يقال له: « إبراهيم بن أبي موسى »، والمعروف: إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي أبو إسحاق الرازي، الذي يقال له: الفرَّاء الصغير، من كبار شيوخ أبي زرعة الرَّازي. انظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٧)، و"تهذيب الكمال" (٢/ ٢١٩).

(٦) هو: ابن بشير الواسطي. وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٤٩٩٠) من طريق العلاء بن هلال الباهلي، والبزار في "مسنده" (١١٢)، والدارقطني في "العلل" (٢/ ٥١) من طريق الحسن بن عرفة، كلاهما عن هشيم ، به .
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٢٤/ب/ أطراف الغرائب) من طريق هشيم به وقال: « تفرَّد به هشيم، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عنه [أي: عن سالم] أسنده عن عمر ». ورواه عبد بن حميد في "المنتخب" (٧٢٢) فقال: أخبرنا يزيد بن هارون، سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ، به، فجعله من مسند ابن عمر .

(٧) هو: ابن عبدالله بن عمر بن الخطاب.

أبيه، عن عمر بن الخطَّاب، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ ».

فقال أبو زرعة[(١)]: ليس هذا الحديثُ بمحفوظٍ[(٢)]؛ والصَّحيحُ: سالمٌ[(٣)]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

١١٧٦ - وسمعتُ أبي يقول في حديثٍ رواه ابن جُرَيج[(٤)]، عن

---

(١) قوله: « أبو زرعة » ليس في (أ) و(ش).

(٢) قال البزار في "مسنده" (١١٢): « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا قال فيه: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ إلا سفيان بن حسين، وأخطأ فيه، والحفاظ يروونه عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وهو الصَّواب ».

(٣) رواية سالم بن عبدالله بن عمر على هذا الوجه أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٣٧٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٤٣) من طريق الليث بن سعد، ومسلم (١٥٤٣) من طريق يونس بن يزيد وسفيان بن عيينة، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٨٢ رقم٥٥٤٠)، والنسائي في "الكبرى" (٤٩٩٢) من طريق معمر بن راشد، أربعتهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.
ونقل الترمذي في "جامعه" (١٢٤٤) عن البخاري قوله: « حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ أصحُّ ما جاء في هذا الباب ». وانظر "العلل" للدارقطني (١٠٢).

(٤) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢١٩)، وفي "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٤٣٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٣٣) من طريق روح بن عبادة، وأبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ٢٢٢) من طريق حجاج الأعور، وابن حزم في "المحلى" (٨/ ١٣٢) من طريق ابن وَهْب، ثلاثتهم عن ابن جريج، به.
ومن طريق الدارقطني رواه ابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ٣٨٥).
ورواه الحربي في "غريب الحديث" (٣/ ٩١٥) من طريق ابن المبارك، عن =

صُدَيْقِ[١] بنِ موسى، عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تَعْضِيَةَ[٢] في المِيرَاثِ، إلَّا أَنْ يَكُونَ المَالُ ذَا مَنٍّ**».

فسمعتُ أبي يقول: هذا محمدُ بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، وليس لأبيه صُحْبَة .

قال أبو محمد[٣]: وقد[٤] غَلِطَ جماعةٌ صنَّفوا "مسند أبي بكر"،

= ابن جريج، عن صُدَيق بن موسى، عن محمد بن أبي بكر، عن النبي ﷺ، ولم يذكر أباه.

ورواه العسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ٣٣٤) من طريق سعيد بن سالم القداح، عن ابن جريج، عن صُديق بن موسى، عن محمد بن أبي بكر بن عمرو، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ .

ورواه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢١٩) من طريق أبي بكر بن أبي سبرة، عن ابن جريج، عن صُدَيق بن موسى، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، عن النبي ﷺ.
قال الدارقطني في "العلل" (٨١): «يرويه أبو بكر بن أبي سبرة، عن ابن جريج، عن صُدَيق بن موسى، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، وهو وهمٌ، والمحفوظ عن ابن جريج، عن صُدَيق بن موسى، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه مرسلاً عن النبي ﷺ . رواه ابن وَهْب وروح وحجاج وغيرهم». وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ٥٣٧): «هذا حديثٌ لا يثبتُ وهو مرسل».

(١) بضم الصاد المهملة، وفتح الدال المهملة المخففة. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي (٥/ ٤١٩).

(٢) التَّعْضِيَةُ في الأصل: التفريق، والمعنى هنا: أن يموتَ الرَّجُلُ ويدَعَ شيئًا إن قُسِمَ بين وَرَثَتِه استَضَرُّوا أو بعضُهم، كالجَوْهَرة والطَّيْلَسان والحمَّام ونحو ذلك. انظر "النهاية" (٣/ ٢٥٦).

(٣) في (ف): «وقلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٤) في (ت) و(ك): «قد» بلا واو، وفي (ش): «فقد».

فظنُّوا أنَّ هذا محمدُ بن أبي بكر الصِّدِّيق، فأدخَلُوهُ[(١)] فيه، مِنهُم: محمدُ بنُ عَوْفٍ الحِمْصيُّ، وإبراهيم بن يوسف الهِسِنْجانيُّ، وغيرُهما.

١١٧٧ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٣)]، عن أبي وَهْبٍ الأَسَدي، عن أيُّوب[(٤)]، عن ابن سِيرين[(٥)]، عن أبي هريرة؛ قال: نهى

---

(١) في (ك): «فأدخلوا».

(٢) أشار الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٣٣) إلى هذه المسألة. وانظر المسألة الآتية برقم (١٩٥٧).

(٣) هو: ابن الوليد. ولم نقف على روايته لهذا الحديث، لكن تابعه لُوَيْن محمد بن سليمان فرواه في "جزئه" (١٣) عن عبيدالله بن عمرو الرقي، به بلفظ: أن النبي ﷺ نهى أن تتلقى الجلب. قال: فإن تلقاه متلقٍّ فصاحبه فيها بالخيار إذا دخل السوق.
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٠٣ رقم ٩٢٣٦) من طريق أحمد بن عبدالملك، والترمذي في "جامعه" (١٢٢١) من طريق عبدالله بن جعفر الرقي، وأبو داود في "سننه" (٣٤٣٧) من طريق أبي توبة الربيع بن نافع، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠٧٨) من طريق عيسى بن سالم، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٩) من طريق يوسف بن عدي، والطبراني في "الأوسط" (٦٣٦٢) من طريق عمرو بن خالد، جميعهم عن عبيدالله بن عمرو الرقي، عن أيوب، به نحو رواية لوين.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن" (٥/ ٣٤٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٣٢٣) و(١٨/ ١٨٨).
قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من حديث أيوب». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا عبيدالله بن عمرو».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٨٧٩)- ومن طريقه ابن الجارود في "المنتقى" (٥٧١)- عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، به. نحو رواية لوين. ورواه مسلم في "صحيحه" (١٥١٩) من طريق هشام القردوسي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة به. نحو رواية لوين أيضًا.

(٤) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٥) هو: محمد.

رسولُ الله ﷺ عن تَلَقِّي الجَلَبِ[١]، فإنِ اشتراه مُشْتَرٍ فإنَّ صاحبَ السِّلْعَة بالخِيار - إذا دخلَ المِصْرَ - ما بينَهُ وبينَ نِصْفِ النَّهار ؟

فسمعتُ أبي يقول: ليس في شيءٍ من الحديث: « إذا دخلَ المِصْرَ فإنَّ صاحبَهُ بالخِيار ما بينَهُ وبينَ نصف النَّهار »[٢]، وأبو وَهْبٍ: هو عُبَيدالله[٣] بن عمرو الرَّقِّي.

١١٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه[٤] عَمْرو بن عثمان بن سعيد بن كَثير بن دينار[٥]، عن الحارث بن عَبِيدة، عن عبدالله بن عثمان بن خُثَيم، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ أتى جماعةً من التُّجَّار فقال: « **يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ بَاعِثُكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ فُجَّارًا، إلَّا مَنْ صَدَقَ وَوَصَلَ، وَأَدَّى الأَمَانَةَ** » ؟

---

(١) قال الفيومي: الجَلَب بفتحتين: فَعَل بمعنى مفعول، وهو: ما تجلبُهُ من بلد إلى بلد. "المصباح المنير" (ص١٠٤، ج ل ب).
والمرادُ بتلقِّي الجَلَب: خروج التجار لتلقِّي الركبان الآتين من خارج البلد قبل دخولهم؛ ليشتروا منهم ما جلَبوه معهم من أمتعة وبضائع. وقد نهى النبيُّ ﷺ عن ذلك حتى يدخلَ الرُّكبانُ البلدَ، ويحضُروا السوقَ، ويعرفوا الأسعارَ. انظر شرح النووي لصحيح مسلم (١٠/ ١٦٢-١٦٣).

(٢) من قوله: « فسمعت أبي... » إلى هنا سقط من(أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.

(٣) في (ك): « عبدالله ».

(٤) قوله: « رواه » ليس في (ف).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢/ ٥٤ رقم١٢٤٩٩). ورواه الطبري في "تهذيب الآثار" (٩٦/مسند علي) من طريق عبدالله بن عبدالجبار، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٢٥) من طريق إسحاق بن راهويه، كلاهما عن الحارث بن عبيدة، به. قال ابن حبان: « وهذا ليس له أصل صحيحٌ يرجع إليه ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما يَرْوِيهِ ابنُ خُثَيم(١)، عن إسماعيل بن عُبَيد بن رِفَاعَة، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن النبيِّ ﷺ .

١١٧٩ - وسمعتُ(٢) أبا زرعة وحدَّثنا عن الرَّبِيعِ بن يحيى، عن شُعْبة(٣)، عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة؛ قال: إذا أَفلَسَ الرَّجُلُ، فوَجَدَ رجُلٌ مَتاعَهُ بِعَيْنِهِ، فهو أحقُّ به .

---

(١) روايته على هذا الوجه رواها عنه معمر في "الجامع" (٢٠٩٩/مصنف عبدالرزاق).
ومن طريق معمر أخرجه الطبراني في "الكبير" (٥/ ٤٥ رقم٤٥٣٩).
وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٢١٠)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٤٤ رقم ٤٥٤١ و٤٥٤٣) من طريق بشر بن المفضل، وابن ماجه في "سننه" (٢١٤٦)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٩٢/مسند علي) من طريق يحيى بن سلم الطائفي، والدارمي في "مسنده" (٢٥٨٠)، والطبري (٩٣ و٩٤/مسند علي)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٠٨٣)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٤٤ رقم٤٥٤٠) من طريق سفيان الثوري، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٧٤)، والطبري (٩٥/ مسند علي)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٩١٠)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٤٤ رقم٤٥٤٢) من طريق داود بن عبدالرحمن العطار، والطبري (٩٥/مسند علي) من طريق مسلم بن خالد، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٤٤ رقم٤٥٤١) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٦٦)- من طريق إسماعيل بن زكريا، جميعهم عن عبدالله بن خثيم، به . قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».

(٢) انظر ما تقدم في المسألة رقم (١١٤٣) و(١١٦٢).

(٣) ذكر روايته على هذا الوجه الدارقطني في "العلل" (١١/ ١٦٧). وذكر أنه رواه شعبة أيضًا فقال: حدثني ورقاء، عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به.
وذكر الدارقطني أيضًا أنه رواه هشيم، عن عمرو بن دينار، عن رجل، عن أبي هريرة، موقوفًا .

وحدَّثنا[١] أبو زرعة، عن الحُمَيْدي[٢]، عن سُفْيان[٣]، عن عمرو ابن دينار، عن هشام بن يحيى المَخْزومي، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

فسمعتُ أبا زرعة يقول: قَصَّر به شُعْبة .

قال أبو محمد[٤]: وحدَّثنا بحديث الحُمَيدي على إثْرِ حديثِ شُعبة، فحدَّثنا به مِنْ حفظِهِ .

---

(١) في (أ) و(ش): «قال: وحدَّثنا».

(٢) هو: عبدالله بن الزبير . وروايته أخرجها في "مسنده" (١٠٦٥).
وروواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥١٦٤)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٤٩ رقم٧٣٩٠) كلاهما عن سفيان بن عيينة، به .
وأخرجه الباغندي في "مسند عمر بن عبدالعزيز" (٣٣ و٤١) من طريق علي بن المديني وبيان المخزومي، كلاهما عن سفيان، به .
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥١٦٢) عن معمر، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، به .
ومن طريق عبدالرزاق رواه عبد بن حميد في "مسنده" (١٤٤١)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٠٣٨)، والبغوي في "الجعديات" (٩٦٦)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٠) و(٤/ ٢٢٩)،والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٤٦)، وفي "المعرفة" (٣٦٣٥).
ورواه عبدالرزاق (١٥١٦٣) عن محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار، به .
قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٨/ ٤١٠):« وحديثُ التفليس هذا من رواية الحجازيين والبصريين حديثٌ صحيحٌ عند أهل النقل ثابت . . . ». وانظر "العلل" للدارقطني (٢١٩٩).

(٣) هو: ابن عيينة .

(٤) قوله:« قال أبو محمد » ليس في (ف).

١١٨٠ - **وسُئِلَ**(١) **أبي** عن حديثٍ رواه سُفْيانُ وإسرائيلُ(٢)، عن أبي إسحاق(٣)، فاختَلَفا(٤): عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن حَلَّام(٥)، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ: «**إذَا رَأَى أَحَدُكُم امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ**(٦)**؛ فَلْيَقُمْ إلى أَهْلِهِ؛ فإنَّ مَعَ أَهْلِهِ مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا**».

ورفَعَهُ إسرائيلُ(٧)، وأوقفَهُ سُفْيانُ(٨) ولم يرفَعْهُ؟

---

(١) ذكر المصنف هذه المسألة هنا في كتاب البيوع، وهي من مسائل النكاح، ولعلَّ المصنِّف ذكرها هنا في "البيوع"؛ إشارةً إلى الأدب الذي ينبغي على المسلم مراعاتُهُ إذا رأى النساء في الأسواق، والله أعلم. وقد أورَدَ المصنف هذه المسألة في النكاح برقم (١٢٣٨)، لكن من حديث أنس.

(٢) هو: ابن يونس.

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٤) في جميع النسخ: «فاختلفا، فقال سفيان الثَّوري»، ولم يذكر أبو حاتم للثوري إلا روايةَ الوَقْف، ورجَّحها - في جوابه - على رواية إسرائيل المرفوعة، فلعلَّ هذه الزيادة سَهْوٌ في نسخة المصنِّف أو نسخةِ مَنْ أخذ عنه، وإلا فإنَّ إثباتها يتنافى مع سياق المسألة وجوابِ أبي حاتم عليها، والله أعلم.

(٥) في (ش): «سلام».

(٦) قوله: «فأعجبته» سقط من (ك).

(٧) لإسرائيل في هذا الحديث إسنادان: **أحدهما**: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن النبي ﷺ مرسلاً. أخرجه الخطيب في "الفصل" (٢/ ٩١٥). وقد تابعه على هذا الوجه الثوري كما سيأتي.
والثاني: الإسناد الذي حكاه المصنف هنا: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله ابن حلَّام، عن عبدالله بن مسعود مرفوعًا. أخرجه الخطيب أيضًا (٢/ ٩١٥-٩١٦). وهذا الذي خالفه الثوري فيه؛ حيث رواه موقوفًا كما سيأتي.

(٨) أخرج روايته ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٩٥) من طريق وكيع وعبدالرحمن ابن مهدي، والدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨)- ومن طريقه الخطيب في =

فسمعتُ[1] أبي يقول: سُفْيان أحفَظُ مِن إسرائيل، والحديثُ هو موقوفٌ[2].

= "الفصل" (٢/ ٩١٨)- من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَين، والخطيب في "الفصل" أيضًا (٢/ ٩١٧-٩١٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير العبدي، خمستهم عن سفيان الثوري، به موقوفًا.
لكنْ خالفهم قبيصة بن عقبة ومعاوية بن هشام، فروياه عن الثوري مرفوعًا:
أما رواية قبيصة: فأخرجها الدارمي في "سننه" (٢٢٦١)، والدارقطني في "العلل" (١٩٧-١٩٨)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٠٥٣)، والخطيب في "الفصل" (٢/ ٩١٦).
وأما رواية معاوية بن هشام: فأخرجها الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨)، ومن طريقه الخطيب في "الفصل" (٢/ ٩١٧).
وقبيصة ومعاوية متكلم في حفظهما، وبالأخص في روايتهما عن الثوري، وقد خالفهما أوثق أصحاب الثوري - كما سبق - فوقفوه.
وللثوري في هذا الحديث إسناد آخر وافقه فيه إسرائيل - كما سبق - وهو: روايته للحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن النبي ﷺ مرسلاً.
أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٩٤) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، والدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨)- ومن طريقه الخطيب في "الفصل" (٢/ ٩١٧)- من طريق معاوية بن هشام، والخطيب في "الفصل" أيضًا (٩١٦-٩١٩) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأبي نعيم الفضل بن دُكَين، وقبيصة.

(١) قوله: «فسمعت» سقط من (ك).

(٢) ذكر هذا الاختلاف الدارقطني في "العلل" (٨١٧)، وقال: «والموقوف عن الثوري أصح». وذكر الخطيب في "الفصل" (٢/ ٩١٤) رواية من رواه عن الثوري مرفوعًا، ومن رواه عنه، عن أبي إسحاق، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن النبي ﷺ مرسلاً، ثم قال: «وهاتان الروايتان عن سفيان توافقان رواية عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل. ورواه محمد بن كثير العبدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلَّام، عن عبد الله بن مسعود من قوله موقوفًا غير مرفوع. =

١١٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ وَهْب[١]، عن ابن لَهِيعَة[٢]، عن دَرَّاج[٣]، عن ابن حُجَيرة[٤]، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[٥]، قال[٦]: « هُمُ الَّذِينَ يَضْرِبُونَ في الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ » ؟

فسمعتُ أبي يقول[٧]: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ودَرَّاجٌ في حديثه صَنْعَةٌ[٨].

١١٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حاتِم بن إسماعيل، عن الأَوْزاعي[٩]، عن الزُّهْري، عن سالم[١٠]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ:

= ورواه أبو نعيم ويحيى بن القطان، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ ». اهـ.

وقد صحَّ متن الحديث مرفوعًا إلى النبي ﷺ من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما عند مسلم في "صحيحه" (١٤٠٣)، والله أعلم.

(١) هو: عبدالله. وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٤٦٤٥). وأخرجه ابن أبي حاتم أيضًا من طريق يحيى بن إسحاق، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٢٠٥) من طريق المعلى بن منصور، كلاهما عن ابن لهيعة، به.

(٢) هو: عبدالله.

(٣) هو: ابن سَمْعان.

(٤) هو: عبدالرحمٰن.

(٥) الآية (٣٧) من سورة النور.

(٦) قوله: « قال » ليس في (أ) و(ت) و(ك).

(٧) قوله: « يقول » من (ف) فقط.

(٨) نقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٤٢) عن أبيه أنه قال: « دراج في حديثه صنعةٌ ». قال الشيخ المعلِّمي رحمه الله في تعليقه على "الجرح والتعديل" (٣/ ٣١١): « يعني: أنه يتصرَّف فيه، ولا يأتي به على الوجه ». وانظر "شفاء العليل، بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل" (ص١٦٥) لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل.

(٩) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(١٠) هو: ابن عبدالله بن عمر.

«مَا أَدْرَكَتِ الصَّفْقَةُ[١] [حَيًّا][٢] مَجْمُوعًا، فَهُوَ مِنْ مَالِ المُشْتَرِي»؟

فقال[٣] أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري[٤]، عن حمزة بن

---

(١) الصَّفْقةُ: البيع، وفي حديث ابن مسعود: صفقتان في صفقةٍ ربا، أراد: بيعتان في بيعة. "النهاية" (٣/ ٣٨).

(٢) في جميع النسخ: «جَمًّا»، وهو تصحيف، والتصويب من مصادر التخريج.
قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٣٥٢): قوله: «وقال ابن عمر: ما أدركَتِ الصَّفْقَة»، أي: العقد، «حيًّا»، أي: بمهملة، وتحتانيَّة مثقَّلة، «مجموعًا»، أي: لم يتغيَّر عن حالته، «فهو من المُبْتاع»، أي: من المُشتَرِي.
والمعنىٰ: أن ما كان من متاعٍ أو دابة عند العقد موجودًا سالمًا، ثم هلك بعد ذلك عند البائع، فهو من ضمان المشتري.
هذا وقد اختلف العلماءُ فيمن باع عبدًا واحتبسَهُ بالثمن، فهلك في يد البائع، قبل أن يأتي المشتري بالثمن، فمنهم من قال: هو على البائع، ومنهم من قال: هو على المشتري. **والأصلُ في ذلك**: اشتراط القبض في صحة البيع، فمن اشترطه في كل شيء جعله من ضمان البائع، ومن لم يشترطه جعله من ضمان المشتري، والله أعلم.
انظر الموضع السابق من "الفتح".

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): «قال».

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن وهب في "جامعه" - كما في "تغليق التعليق" (٣/ ٢٤٢-٢٤٣)- عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن حمزة بن عبدالله، عن أبيه، موقوفًا. ومن طريق ابن وَهْب رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦)، وابن القاسم في "المدونة الكبرى" (١٠/ ٣٠٦)، وابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٦٥).
ورواه الطحاوي في الموضع السابق أيضًا من طريق بشر بن بكر، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٥٣-٥٤)- ومن طريقه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٢٤٢)- من طريق الوليد بن مسلم، وأبو جعفر بن البختري في "فوائده" رقم (٥١٠) - ومن طريقه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٢٤٣)- من طريق محمد بن كثير. ثلاثتهم عن الأوزاعي، عن الزهري، به، بمثل رواية يونس بن يزيد. وصححه ابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٨٣ و٣٩٦)، وقال ابن حجر في "تغليق التعليق"(٣/ ٢٤٣): =

عبدالله، عن أبيه [١].

١١٨٣ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ[٢] رواه ابن لَهِيعَة[٣]، عن بُكَير ابن عبدالله بن الأَشَجِّ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: **« مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ، وَلَهُ مَالٌ؛ فَمَالُهُ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُعْتِقُ »** ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: **« مَنْ بَاعَ عَبْدًا، وَلَهُ مَالٌ؛ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ »**[٤]. وإنما رواه عُبَيدالله بن أبي جعفر، عن بُكَير، ولا أعلمُ ابنَ لَهِيعَة سَمِعَ من بُكَير[٥]، وليس هذا الحديثُ عند لَيْثٍ أيضًا[٦]؛ إنما رواه عُبَيدالله[٧] بن أبي جعفر[٨]، عن بُكَير، عن نافع، عن ابن

= « هذا موقوفٌ صحيحُ الإسناد ».

(١) يعني: موقوفًا عليه، كما تقدَّم في التخريج .

(٢) قوله: « أبي عن حديث » سقط من (ف).

(٣) هو: عبدالله . وروايته على هذا الوجه أخرجها الدارقطني في "سننه" (٤/ ١٣٤) من طريق عمرو بن خالد، عنه به .
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٩٦٢)، والدار قطني في الموضع السابق، كلاهما من طريق عبدالله بن وهب، عن ابن لهيعة، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن نافع، به هكذا بزيادة: عبيدالله بن أبي جعفر .

(٤) انظر ما تقدم في المسألة رقم (١١٧٥).

(٥) ويؤكده: أن عبدالله بن وهب رواه - كما سبق - عن ابن لهيعة، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن بكير .

(٦) لعله يعني: ليس عند ليث عن بكير؛ لأن الليث رواه عن عبيدالله بن أبي جعفر كما سيأتي .

(٧) في (ش): « عبدالله ».

(٨) أخرج روايته أبو عبيد في "الأموال" (١٣٤٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٩٦٢)، والنسائي في "الكبرى" (٤٩٨١)، والطبراني في "الأوسط" (٨٧٣٠)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٣٣-١٣٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٢٥)، =

عمر، عن النبيِّ ﷺ: « مَنْ بَاعَ عَبْدًا . . . » .

١١٨٤ - وسُئِلَ أبي عن حديثِ الحسنِ[(١)]، عن[(٢)] سَمُرَةَ[(٣)]، والحسنِ، عن[(٤)] عُقْبَة بن عامر[(٥)]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **عُهْدَةُ**

= جميعهم من طريق الليث بن سعد، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن بكير، به.
وتقدمت رواية ابن وهب للحديث عن ابن لهيعة ، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن بكير .
قال الطبراني بعد أن ذكر عدة أحاديث لليث:« لم يرو هذه الأحاديث عن عبيدالله ابن أبي جعفر إلا الليث ». وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٥٥) بعد أن ذكره من طريق النسائي وابن ماجه:« رواته ثقات ».

(١) هو: البصري .

(٢) في (ت) و(ك):« بن » بدل:« عن ».

(٣) الحديث رواه بهذا اللفظ ابن ماجه في "سننه" (٢٢٤٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٠٩٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢١٠ رقم٦٨٧٤) ثلاثتهم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة وحده، به .
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٩٥٠) من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة، به كرواية سعيد، إلا أنه قال:« عُهدَةُ الرَّقيق أربعٌ ». وقد روي الحديث من طريق سعيد وهشام، عن قتادة، عن الحسن، عن عقبة بن عامر كما سيأتي .

(٤) قوله:« عن » سقط من (ك).

(٥) أخرج رواية عقبة هذه: الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٤٣ رقم١٧٢٩٢)، وابن ماجه (٢٢٤٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦٠٨٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢١)، جميعهم من طريق هشيم بن بشير، عن يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، عن عقبة ، به، وقال:« أربع » بدل:« ثلاثًا ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٣٩) من طريق نصر بن حماد الوراق، عن شعبة، عن يونس بن عبيد وقتادة، عن الحسن، عن عقبة بن عامر، به بلفظ:« عهدة الرقيق ثلاثة أيام ». =

. . . .

= قال ابن عدي: « وهذا من حديث شعبة عن يونس بن عبيد أغربُ منه من حديث قتادة، عن الحسن؛ فان حديث قتادة قد رواه غيرُ شعبة، وغيرُ نصر عن شعبة، عن يونس، ولا أعرفه إلا من حديث نصر عن شعبة ».

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ١٥٢ رقم١٧٣٨٥) من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن عقبة، به كسابقه .

وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٥٩٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٥٠٦)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٦٠٩٠)، ثلاثتهم من طريق أبان بن يزيد العطار، عن قتادة، به كسابقه .

وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٥٩٤) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود في "سننه" (٣٥٠٦)، من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦٠٩) من طريق الخصيب بن ناصح، ثلاثتهم عن همام بن يحيى، عن قتادة، به كسابقه ، إلا أن الخصيب ذكره بلفظ: « لا عهدة بعد أربع ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٣١٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٥٢ رقم١٧٣٨٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٠٨٨)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٢٣)، جميعهم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، به .

وأخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٥٠ رقم١٧٣٥٨)، والروياني في "مسنده" (١٩١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢١-٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٣٢٣)، جميعهم من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة، به بلفظ: « عُهدَةُ الرَّقيق أربعُ ليالٍ ».

وفي رواية الحاكم: « قتادة عن عقبة »، قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١١/ ٢١٣): « ولم يذكر الحسن، وقال [أي الحاكم]: هو مرسل؛ لأن الحسن لم يسمع من عقبة » !

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٨٣٣١)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص٣٩٩) من طريق أبي المقدام هشام بن زياد، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « لا عُهدَة بعد أربعة أيام . . . ». =

الرَّقِيقِ ثَلاثًا[(١)] »[(٢)]؟

قال أبي: ليس هذا الحديثُ عندي بصحيحٍ[(٣)]؛ وهذا عندي مُرسَلٌ[(٤)].

= قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن الحسن، عن أبي هريرة، إلا هشام بن زياد». وقال الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٦١): « وأبو المقدام ضعيف الحديث ». ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٣١٦) فقال: حدثنا ابن عليَّة، عن يونس، عن الحسن قال: قال النبي ﷺ: « لا عُهدَةَ فوق أربعَ ».

(١) كذا في جميع النسخ بنصب « ثلاثًا »، والرواية في مصادر التخريج بالرفع على الإخبار، وهو الجادَّةُ، ووجهُ ما هاهنا: أن يكونَ من باب حذف الخبر وسدِّ ظرف الزمان مَسدَّه؛ كقول امرئ القيس: «اليومَ خَمْرٌ، وغدًا أَمْرٌ»، وكقولك: الصيامُ غدًا، والتقدير هنا: عُهْدَةُ الرَّقيقِ مستقرَّةٌ ثَلاثًا، أي: ثلاثَ ليال -كما في بعض المصادر- ثم حذف الخبر، واستغني بالظرف عنه. وانظر في حذف الخبر وسَدِّ شيءٍ مسدَّهُ المسألة رقم (٨٢٧).

(٢) في رواية الحاكم: قال سعيد: فقلت لقتادة: كيف يكون هذا ؟ قال: إذ أوجد المشتري عيبًا بالسِّلعة فإنه يردُّها في تلك الأيام، ولا يُسأل البيِّنة، فإذا مضت عليه أيام فليس له أن يردَّها إلا ببينةٍ أنه اشتراها وذلك العيبُ بها، والا فيمينُ البائع أنه لم يبعه وبه داء . وانظر "لسان العرب" (٣/ ٣١٢) (ع هـ د).

(٣) نقل ابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ١٨٢) عن الإمام أحمد قوله: « ليس فيه حديثٌ صحيح، ولا يثبت حديث العُهدَة ». وقال ابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٨٠): « أما الحديثان فساقطان؛ لأن الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر شيئًا قطُّ، ولا سمع من سمرة إلا حديثَ العقيقة فصارا منقطعين، ولا حجَّة في منقطع ».

(٤) لأن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديثَ العقيقة كما تقدم، واختُلِف في حديثين أو ثلاثة غيره، بل ذهب ابن معين إلى أنه لم يلقَ سمرة؛ حكاه ابن أبي حاتم في "المراسيل" (٩٦). وأما عقبةُ بن عامر فقد نقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤١) عن أبيه قوله: « ولم يصحَّ له السماعُ من جندب، ولا من معقل ابن يسار، ولا من عِمران بن حصين، ولا من ابن عمر، ولا من عُقبة بن عامر، ولا من أبي هريرة ».

١١٨٥ - وسمعتُ[(١)] أبي وذكر حديثًا رواه ابنُ وَهْب[(٢)]، عن يونس بن يزيد واللَّيْثِ بنِ سعد، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة بن الزُّبَير، عن عبدالله بن الزُّبير، عن الزُّبَير بن العَوَّام: أنه خاصمَ رجلاً من الأنصار - قد شَهِدَ بَدرًا مع رسول الله ﷺ[(٣)]- إلى رسول الله ﷺ في شِرَاجِ[(٤)]

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧٧٤).

(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (٩٩١٢)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ٩٩٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٣٢) من طريق يونس بن عبدالأعلى، والنسائي في "المجتبى" (٥٤٠٧) من طريق يونس بن عبدالأعلى والحارث بن مسكين، وابن منده في "الإيمان" (٢٥٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٢١) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، ثلاثتهم عن ابن وَهْب، عن يونس والليث، عن ابن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبدالله بن الزبير، عن الزبير، به.
ورواه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٦٤) من طريق محمد بن عبدالله بن مسلم ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير، به هكذا كما رواه ابن وهب سابقًا.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٢٩) أن أحمد بن صالح وحرملة بن يحيى روياه عن ابن وَهْب، عن يونس، عن الزهري، عن عروة؛ أن الزبير خاصم رجلاً... هكذا عن عروة مرسلاً.
وذكر الدارقطني أيضًا أن شبيب بن سعيد رواه عن يونس مثل رواية أحمد بن صالح وحرملة عن ابن وَهْب.
ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (٣٧٤) عن البخاري قوله: «وكأن حديث يونس، عن الزهري مدرج، وكلُّ شيء عن ابن وَهْب مدرجٌ فليس بصحيح».

(٣) ذكر في المسألة رقم (١٧٧٤) أنَّه حاطب بن أبي بلتعة، لكن الحديث مرسل.

(٤) الشِّرَاجُ: جمع شَرْجَة، وهي: مَسِيلُ الماء من الحَرَّة إلى السَّهْل. "النهاية" (٢/ ٤٥٦). وبعضهم يحذف الهاء من المفرد ويقول: شَرْجٌ. انظر "المصباح المنير" (ص٣٠٨). والحَرَّةُ: هي الأرضُ ذات الحِجارة السُّود. والحَرَّة المقصودة هنا: أرضٌ بظاهر المدينة بها حجارة سودٌ كثيرة. "النهاية" (١/ ٣٦٥).

الحَرَّة، كَانَا يَسْقِيَان بِهِ - كلَيْهِمَا[١]- النَّخْلَ . فقال [الأنصاريُّ][٢]: سَرِّحِ[٣] الماءَ يَمُرَّ، فأَبى عليه، فقال رسولُ الله ﷺ: « **اسْقِ يَا زُبَيْرُ ! ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ** »، فغَضِبَ الأنصاريُّ وقال: يا رسولَ الله، أَنْ كان ابنَ عَمَّتِكَ[٤] ؟! فتَلَوَّن وجهُ رسول الله ﷺ؛ قال: « **يَا زُبَيْرُ!**

(١) كذا في جميع النسخ :« كليهما »، وهي توكيدٌ معنوي لألف المثنَّى في « كانا »، أو « يسقيان »، فالجادَّة أن يكون مرفوعًا بالألف:«كلاهما» إتباعًا لمحلِّ ألف المثنَّى، وبالألف جاء في مصادر التخريج، غيرَ أن ما وقع في النسخ الخطيَّة صحيحٌ أيضًا في العربية، وله أوجه ثلاثة:

الأول: الرفع على التوكيد، والأصل:«كلاهما» لكنْ أميلت الألفُ نحو الياء؛ فكُتِبَت ياءً، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة:«كِلَيْهُمَا»، وسببُ إمالة الألف هنا: كسرة الكاف قبلها مفصولة عنها بحرف واحد. وانظر للإمالة التعليق على المسألة رقم (٢٥)، و(١٢٤).

والثاني: النَّصْبُ مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير:«أعني كِلَيْهِمَا»، ويقرأ بالياء الخالصة.

وهذان الوجهان ذكر مثلهما النوويُّ في "شرح مسلم" (١/ ٤١-٤٢)؛ في نحو قوله:«حدثنا فلانٌ وفلانٌ كِلَيهما عن فلان».

والوجه الثالث: الجَرُّ على المجاورة للمجرور قبله، وهو الضمير في قوله:«بهِ»، وهو على ذلك توكيدٌ مرفوعٌ، لكنه جاء بالياء الخالصة للمجاورة، ومن شواهد العربية على جرِّ التوكيد المعنويِّ لمجاورة المجرور: قول أبي الغَرِيب الأعرابي [من البسيط]:

يا صاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ ... أنْ ليسَ وَصْلٌ إذا انحلَّتْ عُرى الذَّنَبِ

قال ابن هشام:«كُلِّهم» توكيدٌ لـ«ذَوِي»، لا للزَّوْجات، وإلا لقال:«كُلِّهِنَّ»، و«ذوي»: منصوبٌ على المفعولية، وكان حَقُّ «كلهم» النصبَ، ولكنَّه خُفِضَ لمُجاورة المخفوض . "شرح شذور الذهب" (ص٣٤٦).

(٢) كذا في (ك)، وهو الصواب، مع أنها منسوخةٌ من (ت) ! وفي بقيَّة النسخ: «للأنصاري»، وهو خطأٌ؛ انظر مصادر التخريج.

(٣) في (ت) و(ك):« سرج ». (٤) في (ك):« عمك ».

اسْقِ، ثُمَّ احْبِسِ المَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ الجَدْرَ[١]»، واستَوْفَى[٢] رسولُ الله ﷺ للزُّبَير حَقَّهُ ... وذكر الحديثَ .

فسمعتُ أبي يقول: أخطأَ ابنُ وَهْب[٣] في هذا الحديث؛ اللَّيْثُ لا يقول: عن الزُّبَير .

قال أبو محمد[٤]: إنما يقول اللَّيْثُ[٥]: عن الزُّهْري، عن عُرْوَة؛ أنَّ عبدالله بن الزُّبَير حدَّثه: أنَّ رجلاً من الأنصار خاصَمَ الزُّبَير... .

---

(١) أي: حتَّى يبلغَ الماءُ الجَدْرَ .
قال الفيومي: الجَدْرُ لغةٌ في الجِدار، وجمعُهُ: جُدْران. وقوله في الحديث: « اسق أرضَكَ حتى يبلغَ الماءُ الجَدْرَ »: قال الأزهري: المرادُ به ما رُفِعَ من أعضادِ الأرضِ يُمْسِكُ الماءَ، تشبيهًا بجِدار الحائط. وقال السُّهَيلي: والجَدْرُ: الحاجزُ يحبسُ الماءَ، وجمعه: جُدور. "المصباح المنير" (ص ٩٣).
وقال ابن الأثير: الجَدْرُ: هو هاهنا: المُسَنَّاة، وهو ما رُفِعَ حولَ المزرعة كالجِدار، وقيل: هو لغةٌ في الجِدَار، وقيل: هوأصل الجِدار. ويروى: الجُدُر بالضم؛ جمعُ جِدار . ويُروى بالذال. "النهاية" (١/ ٢٤٦).
(٢) في (ت) و(ك): «واستوعى». وكذا وقع في رواية الطبري في "تفسيره" (٩٩١٢): «استوعى». قال الطبري: «والصَّواب: استوعب». قال الشيخ محمود شاكر في تعليقه عليه: الظاهر أن قول أبي جعفر: «والصَّواب: استوعب» إنما عنى به صواب الرواية في هذا الخبر بهذا الإسناد، ولا أظن أبا جعفر ينكر «استوعى» أن تكون صحيحة، فإن «استوعى» بمعنى: استوعب الحقَّ واستوفاه؛ عربيٌّ صحيح لا شكَّ فيه. اهـ.
(٣) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٥/ ٣٥): « وكأن ابن وَهْب حمل رواية الليث على رواية يونس، وإلا فرواية الليث ليس فيها ذكر الزبير ». اهـ.
وقد روي الحديث - كما سبق - عن ابن وهب، عن يونس وليس فيه ذكر للزبير ولا لعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما .
(٤) في (ف): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».
(٥) أخرج رواية الليث على هذا الوجه البخاري في "صحيحه"(٢٣٥٩) من طريق =

وأبو بِشْر[1]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة؛ أنَّ الزُّبَير كان يحدِّث: أنه خاصَمَ رجلاً من الأنصار . . . .



= عبدالله بن يوسف التنيسي، ومسلم في "صحيحه" (٢٣٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٥ و٢٤٨٠) من طريق محمد بن رمح، ومسلم في "صحيحه" (٢٣٥٧)، والترمذي في "جامعه" (١٣٦٣ و٥٤١٦)، والنسائي في "المجتبى" (٥٤١٦) من طريق قتيبة بن سعيد، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٤ رقم١٦١١٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٨١٤) من طريق هاشم بن القاسم، وعبد بن حميد في "المنتخب" (٥١٩)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٣٧)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٧٠٦)، والبزار في "مسنده" (٣/ ١٨٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤) من طريق أبي الوليد الطيالسي، والطَّحاوي في "شرح المشكل" (٦٣٣)، والطبراني (٢٦٠)، والحاكم في "المدخل إلى الصحيح"(١/ ١٣٠-١٣١) من طريق عبدالله بن صالح، والطَّحاوي في "شرح المشكل" (٦٣٤)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٧٠) من طريق ابن المبارك، والطبراني (٢٦٠) من طريق شعيب بن يحيى التجيبي وعبدالله بن عبدالحكم، والحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (١/ ١٣٠-١٣١)، والبيهقي (١٠/ ١٠٦) من طريق يحيى بن بكير، والحاكم في "المدخل إلى الصحيح"(١/ ١٣٠-١٣١) من طريق أحمد بن يونس، والبيهقي (٦/ ١٥٣) من طريق بشر بن عمر الزهراني، جميعهم عن الليث، عن الزهري، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير: أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير . . . الحديث .

(١) هو: شعيب بن أبي حمزة . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٦٥-١٦٦ رقم١٤١٩)، و"البخاري في "صحيحه" (٢٧٠٨)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٧٠٧)، والشاشي في "مسنده" (٤٧).

ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٣٦١ و٤٥٨٥)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٧٠٥)،وابن منده في "الإيمان" (٢٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٥٣)، و(١٠/ ١٠٦) من طريق معمر بن راشد، والبخاري (٢٣٦٢)، والبيهقي (٦/ ١٥٤) من طريق ابن جريج، ويحيى بن آدم في "الخراج" (٣٣٧)، والطبري =

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي النِّكَاحِ

١١٨٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن عبدالرحمٰن ابن شُرَحْبيل[١] الدِّمَشْقي، عن محمد بن عبدالله بن نِمْران، عن ابن جُرَيج[٢]، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس؛ قال: قال رجلٌ لرسول الله ﷺ: أَلَا أَمْتَنِعُ مِنَ النِّسَاء؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «**فَكَيْفَ لَكَ بِأَقْدَارٍ قَدْ قُدِّرَتْ، وَأَقْلامٍ قَدْ جَفَّتْ؟!**».

فقال[٣] أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٤].

= في "تفسيره" (٩٩١٣) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق ومحمد بن أبي عتيق وعمر بن سعيد- كما في "العلل" للدارقطني (٤/ ٢٢٩)- خمستهم عن الزهري، عن عروة بن الزبير: أن الزبير خاصم رجلاً.

قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٢٩): «وهو المحفوظ عن الزهري».

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٥/ ٣٥): «وإنما صحَّحه البخاري مع هذا الاختلاف اعتمادًا على صحة سماع عروة من أبيه، وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ، فكيفما دار فهو على ثقة، ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير، فداعية ولده متوفرة على ضبطه».

(١) كذا سماه ابن أبي حاتم في عدة مواضع من "العلل". انظر المسائل (٨٠ و٢٠٨ و٣٩٠ و١٢٧٧ و٢٢٧٣ و٢٤٦٢ و٢٥٩٦ و٢٦٧٨ و٢٧٤٨). وهو: سليمان بن عبدالرحمن ابن بنت شرحبيل. انظر "الجرح والتعديل" (٤/ ١٢٩ رقم٥٥٩)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ٢٦).

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «قال».

(٤) لأنه من رواية محمد بن عبدالله بن نمران، وقد قال عنه أبو زرعة: «منكر الحديث، لا يُكتَب حديثُه». اهـ. من "سؤالات البرذعي" (ص٣٣٦).

١١٨٧ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه نُعَيم بن حمَّاد[١]، عن عبدالله بن إدريس، عن الأعمَش، عن أبي سُفْيان[٢]، عن جابر، عن أم مُبَشِّر: أنَّ رسولَ الله ﷺ خطبَ امرأةَ البَرَاء بن مَعْرُور، فقالت: إنِّي شَرَطْتُ لزوجي ألَّا أتزوَّجَ بعده، فقال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ**».

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ خطأٌ؛ رواه ابنُ إدريس، عن يحيى بن عبدالله بن أبي قَتَادة، عن أُمِّه - أو عن بعض أهله - عن النبيِّ ﷺ[٣].

١١٨٨- وسمعتُ أبي قال: سمعتُ[٤] أبا نُعَيم[٥] وحدَّثنا عن ابن أبي ليلى[٦]، عن الحَكَم[٧]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ**».

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الصغير" (١١٥٧)، و"الكبير" (٢/ ٢٩ رقم ١١٨٦)، و(٢٥/ ١٠٢-١٠٣ رقم٢٦٧)، وقال في "المعجم الصغير": «لم يروه عن الأعمش إلا ابن إدريس، تفرَّد به نُعَيم».
وحسَّن إسناده الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٢١٩).

(٢) هو: طلحة بن نافع.

(٣) وروي أيضًا على وجه آخر؛ فقد أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٨٥) من طريق زيد بن حباب، عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة، عن محمد بن عبدالرحمن بن خلاد الأنصاري، عن أم مُبَشِّر الأنصارية.

(٤) قوله: « سمعت » سقط من (ك).

(٥) هو: الفضل بن دُكَين.

(٦) هو: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى.

(٧) هو: ابن عُتَيبة.

فقال أبو نُعَيم: أخطأ فيه[(١)].

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: الحَكَمُ، عن عليٍّ، قولَهُ[(٢)].

١١٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به محمد بن [عَوفٍ][(٣)] الحِمْصي؛ قال: حدَّثنا أبو اليَمَان[(٤)]؛ قال: حدَّثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن يحيى بن سعيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**خَيْرُ نِسَائِكُمُ العَفِيفَةُ الغَلِمَةُ**[(٥)]»؟

---

(١) يعني: أخطأ فيه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى - فيما يظهر - والقائل هو: أبو نعيم، بدليل كلام أبي حاتم الآتي.

(٢) لم نقف عليه بهذا اللفظ، وقد رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٩٥١) فقال: حدثنا ابن فضيل، عن أبيه، عن الحكم قال: كان عليٌّ إذا رُفع إليه رجلٌ تزوَّج امرأةً بغير وليٍّ، فدخل بها أمضاه.اهـ. وهذا خلاف ما جاء في هذه المسألة.

(٣) في جميع النسخ: «عون» بالنون، والصواب ما أثبتناه، وروايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٢٥-١٢٦)، والبيهقي في "الخلافيات" (١/ ٣٥٤ رقم١٤٨). ورواه ابن حبان أيضًا من طريق عيسى بن خالد ابن أخي أبي اليمان؛ ثنا أبو اليمان، عن إسماعيل بن عياش، به.
وقد أورد البيهقي هذا الحديثَ في الموضع السابق من "الخلافيات" فيما يُستَنكر على إسماعيل بن عياش، ونقل عن شيخه الحاكم قوله: «ففي الحديث الواحد غُنية لمن تدبَّره من أهل الصَّنعة».
وقال القيسراني في "تذكرة الحفاظ" رقم (٤٣٠): «وهذا أحد ما أُنكر على إسماعيل بن عياش».
وقال الذهبي في "السير" (٨/ ٣٢٦): «هذا حديثٌ منكر».

(٤) هو: الحَكَم بن نافع.

(٥) أي: المرأةُ التي غُلِبَت شهوةً، والغُلْمَةُ: هَيَجانُ شَهْوة النِّكاح من المرأة والرَّجُل وغيرهما؛ يقال: غَلِمَ غُلْمَة، واغْتَلَم اغْتِلامًا. انظر "النهاية" (٣/ ٣٨٢)، و"لسان العرب" (١٢/ ٤٣٩).

فسمعتُ أبي يقول: إنما يَرْوُونَهُ عن زيد بن جَبِيرَةَ[١]، عن يحيى ابن سعيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ وزيدُ بنُ جَبِيرَةَ: ضعيفُ الحديث.

١١٩٠ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ[٣]، عن شُعْبَة بن الحَجَّاج، عن أبي إسحاق الهَمْداني[٤]، عن عبدالرحمٰن بن أَبْزَىٰ، عن أبيه: أنَّ داودَ النبيَّ ﷺ قال لابنه سُلَيمان ﷺ: اعلَمْ أنَّ المرأةَ الصَّالحةَ لزوجها كالمَلِكِ المُتَوَّجِ بالتَّاجِ المُخَوَّصِ[٥] بالذَّهَب، واعلَمْ[٦] أنَّ المرأةَ السُّوءَ لزوجها كَحامِلِ الثَّقَلِ[٧] على الشَّيْخِ الضَّعيف[٨]؟

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن عدي "الكامل" (٣/ ٢٠٣) من طريق عبد الملك ابن محمد الصنعاني، عن زيد بن جَبيرة، به. قال ابن عدي: «وهذا لا يرويه عن يحيى بن سعيد غير زيد بن جَبيرة، وعن زيد غير إسماعيل بن عياش».
وقال الشيخ الألباني في "الضعيفة" (١٤٩٨): «ضعيف جدًّا».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٤٤).

(٣) هو: ابن الوليد.

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٥) أي: عليه صفائح الذَّهب مثل خُوص النَّخل. "النهاية" (٢/ ٨٧).

(٦) في (ت) و(ك): «فاعلم».

(٧) الثَّقَل بفتحتين: المَتَاعُ، والجمع: أثقالٌ. انظر: "المصباح المنير" (ص ٨٣).
وقوله: «**كحامل الثَّقَل**» كذا جاء في جميع النسخ، والجادَّةُ أنْ يقال: كالثَّقَلِ المحمولِ على الشيخ الضعيف، أو يقال: كالشيخ الضعيف الحامل للثقل، أو كالشيخ الضعيف على ظهره الحمل الثقل؛ كما في "الدر المنثور". انظر التعليق التالي.

(٨) ذكر السيوطي هذا الحديث في "الدر المنثور" (٧/ ١٧٤) مطوَّلاً، وعزاه إلى الإمام أحمد، ولفظه: «قال داود ﷺ لسليمان: كُن لليتيم كالأب الرَّحيم، واعلم أنك كما تزرعُ تحصُدُ، واعلم أن خُطبة [الأحمق في نادي] القوم كالمُغنِّي عند رأس الميت، واعلم أن المرأة الصَّالحة لأهلها كالمَلِك المتوَّج بالتاج المُخَوَّص =

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو إسحاقَ[١]، عن عبدالرحمٰن بن أَبْزى فقطْ؛ ليس فيه أبوه .

قال أبو محمد[٢]: وروى[٣] الأعمَش[٤]، والثَّوري[٥]، عن أبي

= بالذهب، واعلم أن المرأة السُّوء لأهلها كالشيخ الضعيف على ظهره الحمل الثقيل، وما أقبحَ الفقرَ بعد الغنى، وأقبحُ من ذلك الضَّلالة بعد الهدى، وإن وعدتَّ صاحبك فأنجز ما وعدتَّه؛ فإنك إنْ لا تفعلْ تُورِثْ بينك وبينه عداوة، ونعوذُ بالله من صاحبٍ إذا ذَكَرْتَ لم يُعِنك، وإذا نسيتَ لم يذكِّرك ».
ولم نقف على هذا الحديث في "المسند"، ولا في مظانه من الزهد، وما بين المعقوفين سقط استدركناه من الموضع الآتي من "شعب الإيمان" للبيهقي، وتصحف أيضًا قوله: «خطبة» إلى «خطيئة»، وقوله: «كالمغني» إلى «كالمسيء».

(١) في (أ) و(ش): « ابن إسحاق ».

(٢) في (ف): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

(٣) في (ت) و(ك): « روى » بلا واو .

(٤) هو: سليمان بن مهران. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٣٧)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٣١/ب/أطراف الغرائب) من طريق وكيع، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن أبزى قال: مَثَلُ المرأة الصَّالحة. . . فذكره هكذا من قوله. قال الدارقطني: « غريبٌ من حديث الأعمش، عن أبي إسحاق، لا أعلم حدَّث به غير وكيع ».
وأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا (٣٤٢٥٠) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن أبزى قال: قال داود النبيُّ: خُطبة الأحمق في نادي القوم كمثل الذي يتغنَّى عند رأس الميت .
ورواه ابن أبي الدنيا في "العيال" رقم (٦١٩) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبزى قال: قال داود لابنه: كن لليتيم كالأب الرَّحيم، واعلم أنك كما تزرعُ كذاك تحصد .

(٥) روايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (١٣٨) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٤٤٦) من طريق عمار بن محمد =

إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن أَبْزى[(١)]، كما قاله[(٢)] أبي رضي الله عنه .

١١٩١ - وسُئِلَ[(٣)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه خالد بن إِلْياس، واختُلِفَ على خالدٍ في الرِّوَاية:

فروى عيسى بنُ يونس[(٤)]، عن خالد، عن رَبِيعة بن

= ابن أخت سفيان، كلاهما عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبزى: أن داود عليه السلام قال ... فذكره مطولاً، وليس فيه موضع الشَّاهد .

ورواه معمر في "الجامع" (٢٠٥٩٣/ المصنف) عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى: أن نبي الله داود ... فذكره مطولاً. ومن طريق معمر أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٥٢٩)، ووقع عنده: « عن عبد الرحمن بن أبزى أو ابن أبي ليلى ».

ورواه البيهقي أيضًا (١٠٥٢٨) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن أبزى قال: كان داود عليه السلام يقول ... فذكره مطوّلاً أيضًا .

ورواه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ص٧٥) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن أبزى قال: كان داود عليه السلام يقول: كنت لليتيم كالأب الرَّحيم .

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « عن عبدالرحمن بن أبزى قوله »، ولم تقع في أيٍّ من النسخ في المسألة الآتية برقم (٢٥٤٤)، فالصواب عدم إثباتها؛ كما يتضح أيضًا من التخريج، والله أعلم .

(٢) في (ت) و(ك): « قال ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٨٠).

(٤) روايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٩٤٥)، عنه، به .

وأخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٦٣٥) من طريق عبدالله بن المبارك، وابن ماجه في "سننه" (١٨٩٥)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه (٢٧١)، وأبوبكر الشافعي في "الغيلانيات" (٧٥٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٢٦٥) من طريق نصر ابن علي، وابن ماجه أيضًا من طريق الخليل بن عمرو، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٧) من طريق هاشم بن القاسم، وأبوبكر بن الشافعي في "الغيلانيات" (٧٥٣) =

أبي[١] عبدالرحمٰن، عن القاسم بن محمد، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «أَظْهِرُوا النِّكَاحَ ...»[٢].

وروى القَعْنَبي[٣]، عن خالد[٤]، عن القاسم بن محمد، عن

= من طريق عبدالله بن وَهْب، جميعهم عن عيسى بن يونس، به. وكذا رواه ابن نفيل وإبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس؛ كما في المسألة (١٢٨٠).
قال ابن عدي: «وهذا يرويه عن ربيعة بهذا الإسناد خالد، وعن خالد: عيسى بن يونس». وقال أبو نعيم: «هذا حديثٌ مشهور من حديث القاسم، عن عائشة، تفرَّد به خالد، عن ربيعة». وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٩٠) من طريق أصبغ، عن عيسى بن يونس، عن خالد بن إياس، عن ربيعة، عن القاسم، عن عائشة به. قال البيهقي: «كذا قال!؛ وإنما هو: خالد بن إلياس، ضعيف».
ورواه أبو خيثمة مصعب بن سعيد - كما في "العلل" للدارقطني (٥/ ١٤٦/ ب)- عن عيسى بن يونس، عن حسين المعلم، عن ربيعة، عن القاسم، عن عائشة به.
قال الدارقطني في "العلل": «ووهم في ذلك؛ وإنما هو: خالد بن إلياس».
ورواه المعافىٰ بن عمران الموصلي - كما في "العلل" للدارقطني (٥/ ١٤٦/ ب)- عن خالد بن إلياس، عن ربيعة، عن القاسم، عن عائشة، به.
ورواه الترمذي في "جامعه" (١٠٨٩)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٩٠) من طريق عيسى بن ميمون الأنصاري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، به.
قال الترمذي: «هذا حديث غريبٌ حسن في هذا الباب، وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعَّف في الحديث ...». وقال البيهقي: «عيسى بن ميمون ضعيف».
ورواه ابن الجوزي في "العلل" (٢/ ٦٢٧) من طريق الترمذي وقال: «عيسى بن ميمون ضعيف جدًّا لا يلتفت إلى ما روى».

(١) قوله: «أبي» سقط من (أ) و(ش).
(٢) تتمته: «واضربوا عليه بالغِرْبال».
(٣) هو: عبدالله بن مَسْلَمة. وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في المسألة رقم (١٢٨٠).
(٤) قوله: «عن خالد» من (ف) فقط. وهو مذكور في المسألة رقم (١٢٨٠).

عائِشَة، عن[١] النبيِّ ﷺ [٢] ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ كما رواه القَعْنَبي،[عن][٣] خالد ... الحديثَ[٤].

١١٩٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٥]، عن إسحاق

(١) في (ك): « أنَّ » بدل: « عن ».
(٢) أي: بإسقاط ربيعة من الإسناد؛ كما في المسألة (١٢٨٠).
(٣) في جميع النسخ: « و » بدل: « عن »، والتصويب من المسألة رقم (١٢٨٠).
(٤) سئل الدارقطني في "العلل" (٥/١٤٦/ب) عن هذا الحديث ؟ فقال: « حدث به ربيعة بن أبي عبدالرحمن، فروى حديثه عيسى بن يونس، واختُلِف عنه، فرواه جماعةٌ من الحفاظ عنه؛ منهم: نصر بن علي، وعلي بن خشرم، وأبو همام، والحسين بن حريث أبو عمار المروزي، ومخلد بن مالك؛ رَوَوه عن [عيسى بن] يونس، عن خالد بن إلياس، عن ربيعة. وخالفهم أبو خيثمة مصعب بن سعيد فرواه عن عيسى، عن حسين المعلِّم، عن ربيعة، ووهم في ذلك، وإنما هو: خالد بن إلياس. وكذلك رواه المعافى بن عمران الموصلي عن خالد بن إلياس، عن ربيعة، وهو الصَّواب ».
(٥) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٣١٧٨)- عنه به.
وأخرجها ابن أبي الدنيا في "الإخوان" (٥٤) من طريق محمد بن ناصح، والسلمي في "أداب الصحبة" (٢٨) من طريق عبدالرحمن بن محمد، كلاهما عن بقية، به.
وذكر الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في "الضعيفة" (٧٥٩) ان النسائي رواه في "حديثه" من طريق بقية، به، لكنه قال: « عبدالله بن الحسين ».
وكذا رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/١٧٨) من طريق هشام بن خالد، عن بقية بمثله، ثم قال ابن عساكر: « غريب جدًّا ».
ورواه أبو بكر الشافعي في "فوائده"، والديلمي - كما في "الضعيفة" أيضًا (٧٥٩)- من طريق عَمرو بن جُميع، عن عبدالله بن الحسن بن الحسن، عن أبيه، عن جده، به.
=

أبي يعقوب المَدَني، عن عبدالله بن الحسن[١]، عن أبيه، عن جَدِّهِ[٢]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مِنْ سَعَادَةِ المَرْءِ: أَنْ تَكُونَ زَوْجَتُهُ مُوَافِقَةً، وَأَوْلَادُهُ أَبْرَارً[٣]، وإِخْوَانُهُ صالحِينَ، وَأَنْ يَكُونَ رِزْقُهُ في بَلَدِهِ**»؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

١١٩٣- وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه مَرْوانُ بنُ معاوية الفَزَاري، عن عَوْف[٥]، عن الحسن[٦]، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ: «**الدَّعْوَةُ أَوَّلَ يَوْمٍ حَقٌّ، والثَّانِيَ مَعْرُوفٌ، وَمَا زَادَ فَهُوَ [رِيَاءٌ][٧]**»؟

= ورواه الدينوري في "المجالسة" (٥٤١ و٢٣٨١)، والرافعي في "التدوين" (٢/ ٣٨٩) من طريق علي بن الحسين، عن الحسين، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ، به.

ورواه ابن أبي الدنيا في "الإخوان" (٥٣) من طريق أبي عبدالله البصري، عن عبدالله بن الحسن قوله.

(١) هو: عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) أي: الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

(٣) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١١١/ب) بتصرف، وكذا ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٢٤٣)، و"التلخيص الحبير" (٣/ ٣٩٧ رقم١٦٩١).

(٥) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي.

(٦) هو: البصري.

(٧) في (ش): « زبا » بالزاي وإهمال ما بعدها، وفي بقيَّة النسخ: « ربوا »، وهذا رسم قديم لكلمة «الربا» بالراء والباء الموحَّدة المفتوحة بعدها ألف، والظاهر: أنها رُسِمَتْ في الأصل القديم لهذا الكتاب هكذا: « ربا » بالراء مع إهمال الياء المثناة =

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو الحسنُ، عن النبيِّ ﷺ ... مُرسَل[١].

= التحتانية والقصر؛ فظنَّ الناسخ أنها بالباء الموحدة، فنقلها على أنها: «الربا»، وكتبها على الرسم القديم: « ربوا »، وانظر في هذا الرسم التعليق على المسألة رقم (١١٢٧)، وما أثبتناه موافق لما في مصادر التخريج الآتية.

(١) قوله: « مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
والحديث يرويه الحسن البصري، ورواه عنه يونس بن عبيد، وعوف بن أبي جَميلة، وقتادة.
فأما رواية يونس؛ فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٩٠٣) من طريق عبدالوهَّاب الثقفي، والنسائي في "الكبرى" (٦٥٩٧) من طريق يزيد بن زريع، كلاهما عن يونس، عن الحسن، به مرسلاً .
وأما عوف؛ فقد اختُلِف عليه، فرواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٨٨) من طريق مروان بن معاوية، عن عوف، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ﷺ ، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٩٨٣) عن أبي خالد الأحمر، عن عوف، عن الحسن، به مرسلاً .
وأما قتادة؛ فاختُلِف عليه، فرواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٨ و٣٧١ رقم٢٠٣٢٤ و٢٣١٥٢)، والدارمي في "مسنده" (٢١٠٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٥٢) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٣٧٤٥)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٦٠)-، والنسائي في "الكبرى" (٦٥٩٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣/ ٢٣٤)، وأبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة" (٢١٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٠٢١)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٤٠)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٢٧٢ رقم٥٣٠٦) (وسقط من إسناده: الحسن)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢٣)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٠٧٠) جميعهم من طريق همام بن يحيى، عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن عثمان، عن زهير بن عثمان، عن النبي ﷺ به .
ورواه أبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة" (٢١٧) من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة بمثله. ورواه معمر في "جامعه" (١٩٦٦٠) عن قتادة، عن الحسن، =

١١٩٤ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به يونسُ بنُ حبيب الأَصْبَهاني، عن أبي داود[(٢)]، عن أبي الأَشْهَب[(٣)]، وجريرِ بنِ حازم، وحمادِ بنِ نَجِيح، وسَلْمِ[(٤)] بنِ رزين[(٥)]، وصخرِ بنِ جُوَيرِية، عن أبي

= عن النبي ﷺ به مرسلاً.

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٢٥) في ترجمة زهير بن عثمان: «ولم يصح إسناده ولا يعرف له صحبة».

وقال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٨٤٢) في ترجمة زهير: «في إسناده نظر، يقال: إنه مرسل، وليس له غيره».

ونقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١١١/ب)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٩٧) عن الدارقطني قوله: «المرسل أصح».

وقال ابن حجر في "تغليق التعليق" (٤/ ٤٢٢) عن حديث زهير بن عثمان: «إسناده حسن». وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٢٤٢-٢٤٣)، و"إرواء الغليل" للألباني (١٩٥٠).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٨٠٧).

(٢) هو: الطيالسي. وروايته أخرجها في "مسنده" (٨٧٢). ومن طريق الطيالسي أخرجه: أبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٣/ ٤٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٠٨)، والبيهقي في "الشعب" (٩٩٠١)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٨)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٧/ ٢٨٧).

ورواه الطيالسي أيضًا (٢٨٨٢) بالإسناد السابق غير أنه جعله عن ابن عباس وحدَه.

قال الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٩): «كذا روى أبو داود الطيالسي هذا الحديث، وخلط في جمعه بين روايات هؤلاء الخمسة ...»، ثم شرع في ذكر الاختلاف في هذا الحديث.

(٣) هو: جعفر بن حيَّان كما سيأتي في كلام المصنف.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «مسلم»، وفي (ك): «سالم»، والمثبت من (ت)، وهو الصَّواب الموافق لما في "مسند الطيالسي". وانظر التعليق على الموضع الآتي آخرَ المسألة.

(٥) كذا في جميع النسخ: «رزين»، وفي "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٦٤): «زرير»، وهو الصواب، وما في النسخ تصحيف قديم، فقد قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٥٨): «سَلْم بن زرير... وقال ابن مهدي: سَلْم بن رزين. =

رَجَاء[١]، عن عِمْران بن حُصَين وابنِ عباس؛ قالا: قال رسولُ الله ﷺ: «نَظَرْتُ فِي[٢] الجَنَّةِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا الفُقَرَاءُ، وَنَظَرْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ» ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا[٣]! فإنَّ بعضَهُمْ يروي عن أبي رَجَاء، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ، وبعضَهُمْ يروي عن أبي رَجَاء، عن عِمْران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ. ولا أعلَمُ واحدً[٤] منهم يَجْمَعُ عن أبي رَجَاء، بين ابن عباس وعِمْرانَ بنِ حُصَين، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو محمَّد[٥]: أبو الأَشْهَب جعفر بن حيَّان[٦]، وحمَّاد بن

= والصحيح: زرير». وجاء على الصواب في "مسند الطيالسي"، ومصادر التخريج. وانظر "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (١٠٩٦)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٤/ ٢٩٤)، و"تهذيب الكمال" (٧/ ٢٨٧)، و(١١/ ٢٢٢). وانظر التعليق على المسألة رقم (١٨٠٨).

(١) أي: العُطاردي، واسمه: عِمْران بن مِلْحان.

(٢) قوله: «في» سقط من (ك).

(٣) كذا في جميع النسخ! ويشبه أن يكون وقع سقط في العبارة، ولعل الصواب: «هذا خطأ»، ووجه الخطأ: جَمْعُ أبي داود الطيالسي بين روايات مشايخه الخمسة؛ كما سبق في كلام الخطيب البغدادي، والسِّياق يدلُّ عليه، وستأتي هذه المسألة برقم (١٨٠٧) وفيها: «قال أبي: ابن عباس أشبهُ؛ لأن أيوب أحفظُهم وأشبههُم».

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد سبق التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ف): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٣٧)، والبغوي في "الجعديات" (٣٠٤٥)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم١٢٧٦٦)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٠).

نَجِيح(١)، وصخر بن جُوَيْرِيَة(٢): فإنَّهم(٣) يَرْوُونَ(٤) عن أبي رَجَاء العُطَارِدي، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ لا يَذْكُرُونَ عِمْرانَ بنَ حُصَين.

وأما سَلْم(٥) بن رزين(٦): فإنه يروي عن أبي رَجَاء العُطَاردي، عن عِمْران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٤ رقم٢٠٨٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٦٤)، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٩٩)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٠-٨٨١).

(٢) في (ك): « جورية ». وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٤ رقم٢٠٨٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٨٢)، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٦٣)، والبغوي في "الجعديات" (٣٠٤٤)- ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٩١٨)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم١٢٧٦٥)-، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٩٩)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٠-٨٨١).
ورواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم١٢٧٦٩)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٣) من طريق مطر الورَّاق، عن أبي رجاء، عن ابن عباس به.

(٣) كذا « فإنَّهُمْ » بدخول الفاء على خبر المبتدأ، وهو جائزٌ مطلقًا في قول الأخفش. انظر التعليق على المسألة رقم (١٩٧٧).

(٤) في (ك): « يَرْوُنَ ».

(٥) في(ف): « أسلم»، وفي (أ) و(ش): « سالم »، وفي (ك): « مسلم »، والمثبت من (ت). وانظر التعليق على الموضع المتقدم أول المسألة.

(٦) كذا في جميع النسخ: « رزين »، وتقدم الكلام عليه أول المسألة.
وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٢٤١ و٦٤٤٩)، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٩٨)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٣-٨٨٤) من طريق أبي الوليد الطيالسي، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٤٢٩ رقم١٩٨٥٣) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، كلاهما (أبو الوليد وعبدالصمد) عن سَلْم بن زرير، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين به. =

وأما جريرُ بن حازم: فلا أدري كيف يروي! فإنه لم يقَع عندنا[١].

فهذا عِلَّةُ هذا الحديث .

وروى أيُّوبُ السَّخْتِياني[٢]، وسعيدُ بن أبي عَرُوبة[٣]؛ فإنهما رَوَيَا

= ورواه البخاري في "التاريخ الكبير"(٤/ ١٨١-١٨٢) من طريق السكن، عن سَلْم بن زرير، عن أبي رجاء، عن ابن عباس وعمران بن حصين به.
ورواه الطبراني في "الكبير" (١٨/ ١٣٨ رقم ٢٩٠) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين به.

(١) قال الخطيب في "الفصل للوصل"(٢/ ٨٧٩): « وأما جرير بن حازم فلا نعلم كيف كان يرويه؛ لأنه لم يقع إلينا حديثه إلا من رواية أبي داود هذه، مجموعًا مع رواية غيره ».

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٥٩ رقم٣٣٨٦)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٣٧)، والترمذي في "جامعه" (٢٦٠٢)، والبغوي في "الجعديات" (٣٠٤٦)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم ١٢٧٦٧)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨١-٨٨٢) من طريق إسماعيل بن عليَّة، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٣٧)، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٦١)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم ١٢٧٦٨) من طريق عبدالوهَّاب الثقفي، والبغوي في "الجعديات" (٣٠٤٧)، والآجري في "الشريعة" (٩١٩) من طريق محمد بن عبدالرحمن الطُّفاوي، والبغوي أيضًا (٣٠٤٨) من طريق وُهَيب بن خالد، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٢٦ رقم ١٢٧٦٩)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٣) من طريق داود بن الزِّبرقان. خمستهم عن أيوب، عن أبي رجاء، عن ابن عباس به .
ورواه النسائي في "الكبرى" (٩٢٦٠)، والبغوي في "الجعديات" (٣٠٤٩) من طريق عبدالوارث بن سعيد، عن أيوب، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، به. قال البغوي عن عبدالوارث بن سعيد :« وخالف رواية الجميع ».

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٢٩ رقم١٩٨٥٤)، وهنَّاد في "الزهد" (٢٤٦ و٦٠٤)، وعبد بن حميد في "المنتخب" (٦٩١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٣٧)، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٦٢)، والبيهقي في "الشعب" (٩٩٠٠)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٢٨٢).

عن أبي رَجَاء، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

وروى قَتَادةُ[(١)]، وعَوْفٌ الأعرابي[(٢)]، عن أبي رَجَاء، عن عِمْران ابن حُصَيْن، عن النبيِّ ﷺ.

١١٩٥ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثِ أبي[(٤)] النَّضْرِ سعيدِ[(٥)] بنِ أبي

---

(١) روايته أخرجها معمر في "الجامع" (٢٠٦١٠) عنه. ومن طريق معمر أخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٣٧ رقم١٩٩٢٧)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٨٢)، والطبراني في "الكبير"(١٨/ ١٣١ رقم ٢٧٥)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٤).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٢٩ رقم١٩٨٥٢)، والبخاري في "صحيحه" (٥١٩٨ و٦٥٤٦)، والترمذي في "جامعه" (٢٦٠٣)، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٥٩)، والبزار في "مسنده" (٣٥٨٢)،وابن حبان في "صحيحه" (٧٤٥٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٠٨)، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٩٨)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٨٥).
قال الترمذي :« هذا حديث حسن صحيح، وهكذا يقول عوف، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، ويقول أيوب: عن أبي رجاء، عن ابن عباس، وكلا الإسنادين ليس فيهما مقال. ويحتمل أن يكون أبو رجاء سمع منهما جميعًا، وقد روى غيرُ عوف أيضًا هذا الحديث عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين ».
وقال البزار :« وهذا الحديث قد اختلفوا فيه، فرواه غيرُ واحد عن أبي رجاء، عن ابن عباس ورواه غيرُ واحد عن أبي رجاء،عن عمران بن حصين، وإسناده حسن ».
قال أبو نعيم:« كذا رواه عوف، عن أبي رجاء، عن عمران، وتابعه عليه قتادة، عن أبي رجاء . ورواه جماعة فخالفوهما فقالوا: عن أبي رجاء، عن ابن عباس وعمران ».
وانظر "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٢٧٩).

(٣) انظر المسألة رقم (١١٩٩) و(١٢٠٠).

(٤) قوله:« أبي » سقط من (ك).

(٥) في (ت) و(ك):« وسعيد » بالواو.

هانئ[١]- وأبوه أبو[٢] هانئ: إسماعيلُ بن خَلِيفة قاضي أَصْبَهان[٣]- عن أبيه، عن سُفْيان الثَّوْري، عن محمد بن سعيد، عن حُمَيْضة بن الشَّمَرْدَل، عن قَيْس بن الحارث: أنه أسلَمَ وعنده ثمانُ[٤] نِسوَةٍ فأمرَهُ أن يُمْسِكَ أربعةً[٥] ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الثَّوْري[٦]، عن محمد ابن السَّائب الكَلْبي، عن حُمَيضة بن الشَّمَرْدَل، عن قَيس بن الحارث.

---

(١) روايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ٤١٤).
ورواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٥٠) تعليقًا عن محمد بن أحمد بن إبراهيم، ثنا محمد بن خداش، ثنا أبو أيوب، ثنا يحيى بن يمان، عن سفيان بمثله.

(٢) في (أ): « ابن »، وفي (ش): « أبي ».

(٣) في (ت) و(ك): « أصبهاني ».

(٤) قوله: « ثمان » مبتدأ مرفوع، ويجوز في نونه وجهان: **الأول**: الكسر على أنَّ الأصل: «ثمانِي نِسْوةٍ»، ثم حُذِفَتِ الياء، واجتزئ عنها بالكسرة على النون. انظر التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).
والثاني: الضم على أنَّ ياء «ثماني» حذفتْ تخفيفًا، وجُعِلَ الإعراب - وهو هنا الرفع - على النون. انظر في ذلك التعليق على المسألة رقم (٥٢٥).

(٥) كذا في جميع النسخ «أربعة»، وسيأتي مثله في المسألة رقم (١٢٠٠)، والجادَّة أن يقال: « أربعًا»- كما في مصادر التخريج، وفي المسألة رقم (١١٩٩)- لأنَّ المعدود مؤنَّث، والمراد: أربع نسوة، لكنَّ ما وقَعَ في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية؛ لعدم ذكر المعدود بعد العدد. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٧١٣).

(٦) روايته أخرجها الدارقطني (٣/ ٢٧٠) من طريق حسين بن حفص، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٥٣) من طريق محمد بن كثير، كلاهما عن الثوري، به .
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٦٨٧٤) عن أبي عبدالله أحمد بن إبراهيم قال: وحُدِّثت عن الثوري به . ورواه الدارقطني في "سننه"(٣/ ٢٧١) من طريق غسان بن عبيد، عن سفيان، عن حماد والكلبي، عن قيس بن الحارث به . =

١١٩٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسي، عن شُعْبَة، عن يونس الجَرْمي[٢]، عن عليِّ بن رَبِيعة؛ قال: شَهِدتُّ عليًّا ونازَعَتْ إليه امرأةٌ في ولدها، وعَمٌّ[٣]، معها ابنان[٤] لها[٥]، أحدُهُمَا أكبرُ من الآخَرِ، فخَيَّرَ[٦] عليٌّ الأكبرَ منهما، وقال للأصغَرِ: هذا إذا بلغَ مِثْلَ هذا خُيِّرَ؟

= ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥/ ٢٠٨) من طريق شيبان، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٧٠١) من طريق قيس بن الربيع، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٣) من طريق هشيم، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٥٧) من طريق جرير. أربعتهم عن الكلبي، عن حميضة، عن قيس بن الحارث به.
قال أبو نعيم: «ورواه الثوري، وهشيم، وجرير، وعلي بن مسهر، عن الكلبي، عن حُميضة مثله، ورواه هشيم أيضًا عن ابن أبي ليلى، عن حُميضة».
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٦٢) بعد أن ذكر الحديث: «ورواه حُميضة ابن الشَّمردل، عن الحارث بن قيس، عن النبي ﷺ ولم يصحَّ إسناده».
قال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" رقم (٤٦١) في ترجمة الحارث بن قيس بن عميرة الأسدي: «ويقال: قيس بن الحارث اختلفوا فيه، ليس له إلا حديثٌ واحد، ولم يأت من وجه صحيح».
وقال في "التمهيد" (٨٨٢) بعد أن ذكر الاختلاف في هذا الحديث: «الأحاديث المرويَّة في هذا الباب كلُّها معلولة، وليست أسانيدها بالقوية، ولكنها لم يُروَ شيء يخالفها عن النبي ﷺ، والأصول تعضُدها، والقول بها والمصير إليها أولى».

(١) ذكر هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ١٠/ب)، وذكر بعضه ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٢٤ رقم١٨٦١).
(٢) هو: ابن عبدالله.
(٣) في (ت) و(ك): «وعمر».
(٤) في (أ): «اثنان»، ويشبه أن تكون هكذا في (ش).
(٥) المعنى: أن امرأة توفي عنها زوجها، فاختصمت هي وعَمُّ ولدِها؛ أيهما يَضُمُّ الولدَ إليه؟ فترافعا إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فجاءت ومعها الابنُ المتنازَع فيه، وآخرُ أصغر منه.
(٦) في (ت): «فخبر»، وفي (ك): «فجبر».

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يونس الجَرْمي[١]، عن عُمَارَةَ[٢]، عن عليٍّ.

قلتُ لأبي: الخطأُ ممَّن هو: مِن شُعْبَة، أو مِنْ أبي داود؟

قال: لا أدري! وكان أكثرُ خطأِ شُعْبَةَ في أسماء الرُّوَاة.

١١٩٧ - وسُئِلَ[٣] أبي عن حديثٍ يرويه شُعْبَة وأبو الأَحْوَص[٤]، عن سِمَاك[٥]، فقال شُعْبَة[٦]: عن الأَغَرِّ بن سُلَيك، وقال أبو

(١) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٥/ ٩٢) من طريق ابن عيينة وإبراهيم بن محمد، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٢٦٠٩)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٢٧٩) من طريق ابن عيينة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩١٢٠) من طريق عباد بن العوام، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٩٧) تعليقًا من طريق سفيان الثوري، جميعهم عن يونس، به. ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٤).
وقال البخاري: «وقال شعبة: حدثنا يونس، عن عامر بن عبدالله، والأول أصح».

(٢) في جميع النسخ: «عن علي بن عمارة»، والتصويب من "البدر المنير"، و"التلخيص الحبير"، وهو الموافق لما في مصادر التخريج. وعمارة هذا هو: ابن ربيعة. قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٦٥): «عمارة بن ربيعة الجرمي قال: خيَّرني علي وأنا صبي، فاخترت أمي، فجعلني معها. وروى عن عنبسة بن سعيد، روى سفيان الثوري عن يونس الجرمي عنه، سمعت أبي يقول ذلك».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٢٩).

(٤) هو: سلَّام بن سُلَيم.

(٥) هو: ابن حرب.

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٢٤٣) من طريق أبي عامر العقدي، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٢) من طريق غُندر، ومسلم بن إبراهيم - كما في "العلل" للدارقطني (٣/ ١٣٢)-، ثلاثتهم عن شعبة، عن سماك، عن الأغر بن سُليك، عن علي به.
=

الأَحْوَص[١]: عن الأَغَرِّ بن حَنْظَلة، عن علي: ثلاثَةٌ يُبغِضُهُمُ اللهُ تعالى: الشَّيْخُ الزَّاني، والغَنِيُّ[٢] الظَّلومُ، والفَقِيرُ المُخْتالُ[٣].

قيل لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: شُعْبَةُ أحفَظُ[٤].

١١٩٨ - وسألتُ[٥] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أيُّوب بن[٦]

= ورواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٢) من طريق سليمان بن داود، عن شعبة، عن سماك وعلي بن الأقمر، عن الأغر بن سُليك، عن علي به.
ورواه الخطيب أيضًا (١/ ٤٥٢) من طريق بدل بن المحبر، عن شعبة، عن علي بن الأقمر، عن الأغر بن سُليك، عن علي به.
وخالفهم روح بن عبادة؛ فرواه عن شعبة، عن سماك وعلي بن الأقمر، عن الأغر بن سُليك، عن علي، عن النبي ﷺ به مرفوعًا. أخرجه الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٣٢)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥١).

(١) روايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٢-٤٥٣).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٢٤٣)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٣) من طريق إسرائيل، عن سماك، عن الأغر بن حنظلة، عن علي به.

(٢) في (ك): «والمغنى».

(٣) أي: المتكبر. انظر "النهاية" (٢/ ٩٣).

(٤) روى الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٣) بإسناده إلى علي بن المديني أنه قال: «فنظرت بعدُ؛ فإذا الأغر هذا هو: الأغر بن حنظلة بن سُليك، فإذا القوم قد أصابوا جميعًا في روايتهم». وقال ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٢٤٣): «الأغر بن سُليك، وفي حديث آخر: الأغر بن حنظلة ...، ولعله نُسب إلى جدِّه سُليك بن حنظلة». وقال الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٢) بعد أن ذكر الأغر بن سُليك قال: «وهو الأغر بن حنظلة الذي روى أبو الأحوص سلَّام بن سُليم وإسرائيل بن يونس، عن سماك بن حرب عنه هذا الحديث».

(٥) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٤/ ١٦٤).

(٦) في (ش): «عن» بدل: «بن»؛ وكأنها كانت كذلك في (أ)، ثم صوِّبت.

عُتْبَةَ[(١)]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة[(٢)]، عن أبي هريرة - أو عائِشَة[(٣)] -: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا أراد أن يُزَوِّجَ المرأةَ مِنْ بناتِهِ، جلَسَ إلى خِدْرِهَا[(٤)]، فقال[(٥)]: « **إنَّ فُلَانًا يَذْكُرُ فُلَانَةَ**[(٦)] » ؟ فإنْ هي سكتتْ زَوَّجَهَا، وإن هي نَقَرَتِ[(٧)] السِّتْرَ... فهكذا الحديثُ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رُوِيَ عن يحيى[(٨)]، عن المُهَاجِر

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٧٨ رقم٢٤٤٩٤) قال: حدثنا حسين بن محمد، حدثنا أيوب بن عتبة، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن عائشة به.
ورواه ابن عدي في الكامل" (١/ ٣٥٣) من طريق عبدالله بن صالح المقرئ، عن أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن عائشة به.

(٢) في (ك): « أبي سليمة ».

(٣) في (ت) و(ك): « وعائشة ».

(٤) الخِدْر: ناحيةٌ في البيت، يُترك عليها سِتْرٌ؛ فتكون فيه الجاريةُ البِكْر. "النهاية" (٢/ ١٣).

(٥) في (ك): « قال ».

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « ولاية » بدل: « فلانة ».

(٧) المثبت من (ت)، وفي (أ) و(ش): « نفرت »، ولم تنقط في (ف)، ولم تنقط النون في (ك)، ويروى بلفظ: «طَعَنَتْ في الخِدْرِ»، قال ابن الأثير في "النهاية" (٢/ ١٣ خ د ر): « ومعنى طَعَنَتْ في الخِدْرِ، أي: دَخَلَتْ وذهبَتْ فيه؛ كما يقال: طعن في المفازة: إذا دخل فيها، وقيل: معناه: ضربتْ بيدها على السِّتْر، ويشهد له ما جاء في رواية أخرى: نَقَرَتِ الخِدْرَ؛ مكان طَعَنَتْ ». وانظر "اللسان" (٤/ ٢٣١)، و"التاج" (١١/ ١٤٠) مادة (خ د ر).

(٨) روايته أخرجها مسدَّد في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٥٨٣) - عن يحيى بن سعيد القطان، عن هشام الدستوائي، عن يحيى، عن عكرمة بن مهاجر - أو مهاجر بن عكرمة - عن عبدالله بن أبي بكر به.
ومن طريق مسدد رواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٠٠) إلا أنه جزم بأنه المهاجر بن عكرمة. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٢٧٨)، والبيهقي =

ابن[١] عِكْرِمَة، عن عبدالله بن أبي بكر[٢]؛ قال: كان النبيُّ ﷺ[٣].

وقالا: هذا الصَّحيحُ.

قال[٤] أبي: وكان أيُّوبُ قَدِمَ بغداد، ولم يكنْ[٥] معه كتُبُهُ، وكان يُحدِّثُ مِنْ حفظه على[٦] التَّوَهُّمِ فيغلَطُ. وأما كتُبُهُ في الأصل فهي[٧] صحيحةٌ عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ.

= في "السنن الكبرى" (٧/ ١٢٣) من طريق سفيان الثوري، وسعيد بن منصور في "سننه" (٥٧٧) من طريق إسماعيل بن عليَّة، كلاهما عن هشام الدستوائي، عن يحيى، عن المهاجر بن عكرمة به مرسلاً.

ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٢٧٧) من طريق معمر، و(١٠٢٧٩) من طريق عمر بن راشد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٢٣) من طريق يونس بن بكير، ثلاثتهم عن يحيى، عن المهاجر به مرسلاً.

ورواه أبو نعيم في "مسند أبي حنيفة" (ص١٢٧) من طريق أبي حنيفة، عن شيبان، عن يحيى، عن المهاجر، عن أبي هريرة به.

ورواه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٨١ رقم ١١٩٩٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٢٣) من طريق أبي الأسباط الحارثي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وعن عكرمة، عن ابن عباس.

قال البيهقي: «كذا رواه أبو الأسباط الحارثي، وليس بمحفوظ، والمحفوظ من حديث يحيى مرسل».

(١) في (ف): «عن» بدل: «بن».

(٢) هو: ابن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث.

(٣) يعني: مرسلاً.

(٤) في (ف): «وقال».

(٥) كذا في (ت) و(ك)، وأهملتْ في بقية النسخ، وتحتمل الفوقيةَ والتحتية، وكلاهما صحيح في العربية؛ لأن الفعل مُسْنَدٌ إلى جمع تكسير «كتبه»، فيجوز تذكير الفعل وتأنيثه، وإن كان التأنيث أولى. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٦) في (ك): «قال» بدل: «على».

(٧) في (ت) و(ك): «فهو».

١١٩٨/أ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه[٢] بِشْر بن السَّرِيِّ[٣]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحَة، عن أنس؛ أنَّ أمَّ سُلَيمٍ قالت للنبيِّ ﷺ: أَلَا تتزوَّجُ مِنْ نِسَاءِ الأنصار؟ قال النبيُّ ﷺ: « **نِسَاءُ الأَنْصَارِ لَهُنَّ غَيْرٌ** [٤] » ؟

قالا جميعًا: هذا خطأٌ؛ إنما هو[٥]: حمَّادُ بنُ سَلَمة، عن إسحاق، أنَّ أمَّ سُلَيمٍ[٦] قالت للنبيِّ ﷺ . . . مُرسَل[٧].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٦١).

(٢) من قوله في المسألة السابقة: «صحيحة عن يحيى. . .» إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٣) روايته أخرجها الضياء في "المختارة" (١٥٣٤) من طريق محمد بن أبي عمر العدني، عنه، به.
وأخرجه النسائي في "سننه" (٣٢٣٣)، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (١٦٣)- ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١٥٣٥)- والطبراني في "الأوسط" (٨٢٠٧)، من طريق النضر بن شُميل، عن حماد، عن إسحاق، عن أنس، قال: قيل: يا رسول الله، ألا تتزوَّج من نساء الأنصار؟ قال: « إنَّ فيهم غَيْرة شديدة »، بدون ذكر أم سليم. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن إسحاق بن عبدالله إلا حماد بن سلمة، تفرَّد به النضر بن شُميل ».

(٤) في (ك): « غيرة »، ومثله في مصادر التخريج، ولفظه فيها: «إنَّ فيهم [أي: الأنصار] غَيْرَةً »، و« إنَّ فيهم غَيْرَةً شديدةً »، وكلا اللفظين - غَيرةٌ ، وغَيرٌ - بمعنًى واحدٍ؛ قال الفيومي: « غارَ » الرجلُ على امرأته، والمرأةُ على زوجها، « يغارُ » من باب تَعِبَ، غَيْرًا وغَيْرَةً بالفتح، وغارًا. "المصباح المنير" (ص٤٥٨).

(٥) قال أبو حاتم في المسألة رقم (١٢٦١): « حدثناه أبو سلمة [أي: موسى بن إسماعيل التبوذكي]، عن حماد بن سلمة . . . » فذكره .

(٦) في (ك): « أم سلمة ».

(٧) كذا في جميع النسخ، يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

وسمعتُ أبي بعد ذلك يقول: حديثُ بِشْر بن السِّريِّ خطأٌ .

أخبرنا[١] أبو محمد؛ قال: حدَّثنا[٢] أحمد بن سِنَان؛ قال: حدَّثنا يزيدُ[٣] بنُ هارون، عن حمَّاد، عن إسماعيل بن عبدالله بن أبي طَلْحَة[٤]، عن أنس؛ أنَّ أم سُلَيم . . . الحديثَ .

١١٩٩ - وسمعت[٥] أبا زرعة[٦] وحدَّثنا بهذا الباب في "كتاب النكاح" بِطُرُقٍ عن[٧] مَعْمَر[٨]، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه؛ قال: أسلَمَ غَيْلانُ بنُ سَلَمة وعنده عَشْرُ نِسْوَة . فأمره النبيُّ ﷺ أنْ يختارَ أربعًا .

وأخبرنا[٩] أبو محمد؛ قال[١٠]: وحدَّثنا أبو زرعة، عن عبدالعزيز

---

(١) في (ت) و(ك): « ثنا »، وهي اختصار « حدثنا ».
(٢) في (ف): « قلت: وحدثنا » بدل: « أخبرنا أبو محمد؛ قال: حدثنا ».
(٣) في (ك): « ابن زيد ».
(٤) هو أخو إسحاق، وهذا يعني وجود اختلاف آخر على حماد بن سلمة .
(٥) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٩٢/ب) حكم أبي زرعة على الحديث، وانظر "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٤٧)، والمسألة التالية، والمسألة السابقة برقم (١١٩٥).
(٦) في (أ): « أبي زرعة ».
(٧) قوله: «عن» ليس في (أ) و(ش) و(ف).
(٨) هو: ابن راشد. وسيأتي تفصيل الكلام على روايته في المسألة التالية.
(٩) في (ت) و(ك): « واحا »، ولعلها مصحَّفةٌ عن «وأنا».
(١٠) في (ف): « قلت » بدل: « وأخبرنا أبو محمد؛ قال ».

الأُوَيْسِي؛ قال: حدَّثنا مَالك(١)، عن ابن شهاب، أنَّه(٢) قال: بلغَني أنَّ رسول الله ﷺ قال لرجل مِن ثَقِيفٍ أسْلَمَ وعنده عَشْرُ نِسْوَة: «أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ».

فسمعتُ أبا زرعة يقول: مُرسَلٌ(٣) أصحُّ.

١٢٠٠ - وسألتُ(٤) أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن زُرَيع(٥)، ومروان بن معاوية(٦)، وابن عُلَيَّة(٧)، وعيسى بن يونس(٨)، عن مَعْمَر،

---

(١) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٥٨٦). ومن طريقه سعيد بن منصور في "سننه" (١٨٦٨)، والطحاوي في "شرح المعاني"، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٢). قال أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٢٧١): «ورواه مالك بن أنس في غير "الموطأ"، عن الزهري متصلاً». ثم رواه من طريق يحيى بن سلام، عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر به. وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٥٤): «أخطأ فيه يحيى بن سلام على مالك، ولم يتابَع عنه على ذلك».

(٢) قوله: «أنه» ليس في (ش).

(٣) كذا في جميع النسخ، وأصل الكلام: هو أصحُّ مرسلٌ، وجاء قوله: «مرسلٌ» بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) انظر المسألتين السابقتين برقم (١١٩٥) و(١١٩٩).

(٥) ذكر روايته البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٢).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٧٦ و٣٦٢٧٥)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٦٩).

(٧) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٧٦)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١٣ رقم ٤٦٠٩)- ومن طريقه أبو نعيم في "المعرفة" (٥٦٢٧)-، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٤٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٥٦).

(٨) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٤١٥٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٦٢٧). =

عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصَّة غَيْلان بن سَلَمة؛ حيثُ أسلَمَ وتحته عَشْرُ نِسْوَة، فأمره أن يُمْسِكَ أربعةً[1] . . .

= والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٢٧٥) من طريق سفيان بن عيينة، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٤ رقم٥٠٢٧)، والروياني في "مسنده" (١٣٩٩)، والطحاوي في "شرح المعاني (٣/ ٢٥٢) من طريق عبدالأعلى السامي، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٨٣ رقم٥٥٥٨)، والترمذي في "جامعه" (١١٢٨)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٦٩-٢٧٠)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٥٦٢٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤٩ و١٨٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٥٥) من طريق سعيد بن أبي عَروبة، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٤ رقم٥٠٢٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٩٥٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨١) من طريق محمد بن جعفر، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٥٧) من طريق الفضل بن موسى، وابن عدي في "الكامل" (١/ ١٧٨)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٥٦٢٩) من طريق يحيى بن أبي كثير، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٥٥) من طريق سفيان الثوري، سبعتهم عن معمر، به .
ورواه عبدالرزاق، عن معمر، واختُلِف على عبدالرزاق، فرواه إسحاق الدَّبَري في "المصنف" (١٢٦٢١)- ومن طريقه أبو نعيم في "المعرفة" (٥٦٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٢)-، وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (٢٣٤) من طريق محمد بن يحيى، والدارقطني في "السنن"(٣/ ٢٧٠) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، ثلاثتهم (الدبري ومحمد بن يحيى والرمادي)، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري به مرسلاً . وخالفهم احمد بن يوسف السلمي - كما في "المعرفة" لأبي نعيم (٤/ ٢٢٧١)- فرواه عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم ، عن ابن عمر به .
قال أبو نعيم: « وهو وهمٌ ؛ لأن الأثبات والأعلام رووه عن عبدالرزاق مرسلاً ».
وقال ابن عبدالبر في "الاستذكار" (١٨/ ١٤٢): « ذكر يعقوب بن شيبة قال: حدثني أحمد بن شَبُّويه قال: قال لنا عبدالرزاق: لم يسند لنا معمر حديث غيلان بن سلمة: أنه أسلم، وعنده عشر نسوة ».

(١) في (ش): «أربعًا»، وجاء مثله في مصادر التخريج، وفي المسألة السابقة، وهو الجادَّة؛ لأنَّ المعدود مؤنَّث، والمراد: أربع نسوة، وما أثبتناه من بقيَّة النسخ، =

وذكَرَ الحديثَ ؟

قال أبي: هو وَهَمٌ(١)؛ إنما هو: الزُّهْري(٢)، عن ابن أبي

= صحيحٌ في العربية؛ لعدم ذِكر المعدود بعد العدد. وقد سبق مثله في المسألة رقم (١١٩٥). وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٧١٣).

(١) قال الإمام أحمد في رواية ابنه صالح (١٢٦٦): « معمر أخطأ بالبصرة في هذا الإسناد، ورجع باليمن جعله منقطعًا ».
وقال الترمذي في "جامعه" (١١٢٨): « سمعت محمد بن إسماعيل [أي: البخاري] يقول: هذا حديث غير محفوظ، والصَّحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري قال: حُدِّثت عن محمد بن سويد الثقفي: أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشرُ نِسوَة. قال محمد: وإنما حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ أن رجلاً من ثَقيف طلَّق نساءه. فقال له عمر لتراجعنَّ نساءك، أو لأرجمنَّ قبرك، كما رُجِم قبرُ أبي رِغال ».
وروى البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٨٢) بإسناده إلى الإمام مسلم أنه قال: «أهل اليمن أعرف بحديث معمر من غيرهم؛ فإنه حدث بهذا الحديث عن الزهري، عن سالم، عن أبيه بالبصرة، وقد تفرَّد بروايته عنه البصريون؛ فإن حدث به ثقة من غير أهل البصرة صار الحديث حديثًا؛ وإلا فالإرسال أولى ».
وقال البزار - كما في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٤٧) -: « جوَّده معمر بالبصرة وأفسده باليمن فأرسله ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٧٩): « وهذا الحديث إنما يرويه معمر، عن الزهري، وهو مما أخطأ فيه معمر بالبصرة . . . »، وقال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٢٠٥٩): « ولم يُتابَع معمر على هذا الإسناد »، وقال في "الاستذكار" (١٨/ ١٤٢): « ورواه معمر بالعراق، حدث به من حفظه، فوصل إسناده وأخطأ فيه »، وبنحوه في "التمهيد" (١٢/ ٥٤).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٤٤٢)، و"التاريخ الكبير" (٦/ ٢٤٨- ٢٤٩)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٧٠) من طريق ابن وَهْب، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧ / ١٨٢) من طريق عثمان بن عمر، كلاهما عن يونس، عن الزهري، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد به. وعند البيهقي: « محمد بن أبي سويد ».

سُـوَيد[١]؛ قال: بلغَنا أنَّ النبيَّ ﷺ .

ورواه عُقَيْلٌ[٢]، عن الزُّهْري؛ قال: بلغَنَا عن عثمان بن أبي سُوَيد: أنّ النبيَّ ﷺ .

قال أبي: وهذا أيضًا وَهَمٌ؛ إنما هو: الزُّهْري، عن عثمان بن أبي سُوَيد؛ قال: بلغَنَا أنَّ النبيَّ ﷺ[٣].

---

(١) هو: عثمان بن محمد بن أبي سويد .

(٢) هو: ابن خالد. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٤٤٢)، و"التاريخ الكبير"(٦/ ٢٤٨)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ٢٥٣)، والبيهقي في "السنن" (٧/ ١٨٢). ورواه والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٧٠) من طريق الليث، عن يونس، عن الزهري، بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويد: أن النبي ﷺ به.
قال الطحاوي :« فبيَّن عقيل في هذا عن الزهري مَخْرَج هذا الحديث، وأنه إنما أخذه عما بلغه، عن عثمان بن محمد، عن النبي ﷺ ، فاستحال أن يكون الزهري عنده في هذا شيء، عن سالم، عن أبيه، فيدع الحجة به، ويحتج بما بلغه عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، عن النبي ﷺ . ولكن إنما أُتى معمر في هذا الحديث؛ لأنه كان عنده عن الزهري في قصة غيلان حديثان، هذا أحدهما ، والآخر: عن سالم، عن أبيه أن غيلان بن سلمة طلَّق نساءَه، وقسَمَ مالَه، فبلغ ذلك عمر، فأمره أن يرتجعَ نساءَه ومالَه وقال: لو متَّ على ذلك لرجمتُ قبرك، كما رُجم قبرُ أبي رِغال في الجاهليَّة . فأخطأ معمر، فجعل إسناد هذا الحديث الذي فيه كلام عمر، للحديث الذي فيه كلام رسول الله ﷺ ، ففسد هذا الحديث من جهة الإسناد ».

(٣) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٩٢/ب) إعلال أبي زرعة - المتقدم في المسألة السابقة - لهذا الحديث بالإرسال، ثم ذكر أن ابن أبي حاتم نقل نحوه عن والده .

١٢٠١ - حدَّثنا[١] **[أبو محمد]**[٢]**؛ قال: حدَّثنا أبي؛ قال: حدَّثنا** صَفْوان بن صالح[٣]؛ قال: حدَّثنا مَرْوان بن محمد[٤]؛ قال: حدَّثنا عيسى بن يونس، عن ابن جُرَيج، عن عَطَاء، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الغَيْلِ، ثم رخَّص فيه، وقال: « **لَوْ كَانَ ضَارًّا أَحَدًا، لَضَارَّ فَارِسَ وَالرُّومَ** ».

قال أبي: الغَيْلُ: أن يطأَ الرجلُ امرأتَهُ وهي تُرْضِعُ[٥].

قلتُ لأبي: فإنَّ ابن عُيَينة[٦] يحدِّث عن عمرو بن دينار، عن

---

(١) في (ف):« وحدثنا » بالواو.

(٢) في جميع النسخ :« أبو بكر »، وهو خطأ ظاهر، وما أثبتناه هو الصَّواب الموافق لمنهج المصنف في هذا الكتاب، فأبو محمد: هو ابن أبي حاتم نفسه، وصفوان بن صالح من شيوخ أبيه؛ كما في "تهذيب الكمال" (١٣/ ١٩٣). وتقدَّم نحو هذا الخطأ في المسألة رقم (٦٣).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٤٥٤/ كشف الأستار) إلا أنه وقع عنده: « صفوان بن صالح ثنا عيسى بن يونس . . . » بإسقاط مروان بن محمد بينهما .

(٤) هو: الطَّاطَري .

(٥) قال المطرِّزي في "المُغْرِب" (٢/ ١٢٠) بعد ذكره لهذا الحديث، بلفظ:«نهى عن الغِيلَة»:« قال أبو عبيد: قال أبو عبيدة: هي الغَيْلُ؛ وذلك أن يجامعَ الرجلُ المرأةَ وهي مرضعٌ "، يقال: أغال وأَغْيَلَ، وعن الكسائي: الغَيْلُ أن تُرضع المرأةُ ولدَها وهي حاملٌ؛ يقال: أغالت وأغْيَلَتْ، وهي مُغِيلٌ ومُغْيِلٌ، والولدُ مغالٌ ومُغْيَلٌ».اهـ. وبذلك تعلم أن قول أبي حاتم هو قول أبي عبيدة، وهو أيضًا قولُ ثعلب كما في "اللسان" (١١/ ٥١٠-٥١١)، وانظر "المصباح المنير" (ص٤٥٩).

(٦) هو: سفيان، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٤٧)، و"شرح المشكل" (٣٦٦٣)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٣٥ رقم١١٣٨٩) من طريق يحيى بن بكير، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ . . . فذكره .

عَطاء: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الغِيلَةِ[(١)] ؟

قال أبي: الصَّحيحُ مُرسَلٌ . وأصحابُ ابنِ جُرَيج لا يقولون: «ابن عباس»؛ فلا أدري الخطأُ مِنْ مروان، أم مِنْ عيسى بن يونس ؟

١٢٠٢ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ فُضَيْل[(٣)]، عن عَطَاء بن السَّائب[(٤)]، عن عَبْدِ خَيْرٍ، عن عبدالله؛ قال[(٥)]: أُتِيَ عبدُالله بن مسعود في رجلٍ تزوَّج امرأةً ولم يَفْرِضْ لها صَداقَهَا[(٦)]، فمات قبلَ أن يَدْخُلَ بها ؟ فقال عبدالله : هذا أمرٌ ما سمعتُ فيه بشيء . . . وذكرتُ لهما[(٧)] الحديثَ ؟

فقالا: رواه جَرِير[(٨)]، عن عَطَاء بن السَّائب، عن الشَّعْبي[(٩)]؛ قال: أُتِيَ عبدُالله[(١٠)] . . . وهو أشبهُ[(١١)].

---

(١) الغِيلَة: مثل الغَيْل. وقد تقدم تفسير أبي حاتم للغَيْل. وانظر تعليقنا عليه.

(٢) انظر المسألة رقم (١٢٨١). (٣) هو: محمد .

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه . وقد رواه سعيد بن منصور في "سننه" (٩٢٢) من طريق خالد بن عبدالله الطحان، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١١٥) من طريق عبدة بن سليمان، كلاهما عن عطاء، عن عبد خير، عن علي بن أبي طالب بنحوه . (٥) أي: عبد خير .

(٦) في (ف): « صداقًا » بدل: «صداقها». (٧) أي: لأبيه وأبي زرعة.

(٨) هو: ابن عبدالحميد . (٩) هو: عامر بن شَراحيل .

(١٠) وهو على هذا الوجه مرسل؛ لأن الشَّعْبي لم يسمع من ابن مسعود؛ كما ذكر ابن أبي حاتم في "المراسيل" (٥٩١) عن أبيه .

(١١) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ق١١/ ب) هذا الحديث والاختلاف فيه، ومن ضمن ما قال : « وروى هذا الحديث عطاء بن السائب، واختُلِف عنه: فرواه ابن فضيل، عن عطاء بن السَّائب، عن عبد خير فقال: معقل بن سنان. =

١٢٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَشْعَثُ بنُ عبدالملك[١]، عن الحسن[٢]، عن سعد بن هشام، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن التَّبَتُّل[٣].

ورواه معاذُ بن هشام[٤]، عن أبيه[٥]، عن قَتَادة، عن الحسن، عن سَمُرَة: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن التَّبَتُّل .

= ورواه الثوري، عن عطاء بن السَّائب، عن عبد خير موقوفًا لم يرفعه . وصَحِيحُه عن الشعبي وإبراهيم مرسل، وأحسنها إسنادًا حديث قتادة؛ إلا أنه لم يحفظ اسم الراوي عن رسول الله ﷺ ».

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٥٢ رقم٢٦١٥٠)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٣١١) من طريق حماد بن مسعدة، وأحمد أيضًا (٦/ ١٢٥ رقم ٢٤٩٤٣)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢١٣) من طريق خالد بن الحارث، والترمذي في "العلل الكبير" (٢٦٢) من طريق محمد بن عبدالله بن المثنى، وعبدالله ابن أحمد في "زوائد المسند" (٦/ ٢٥٢ رقم٢٦١٥٠) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وتمام الرازي في "فوائده" (٧٣٦/ الروض البسام) من طريق عبدالله ابن حمران، خمستهم عن أشعث، به. ورواه النسائي في "المجتبى"(٣٢١٦) من طريق حُصين بن نافع، عن أشعث، عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة موقوفًا.

(٢) هو: البصري .

(٣) سيأتي تفسير أبي حاتم للتبتُّل في آخر المسألة .

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف"(١٥٩١٢)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٧ رقم٢٠١٩٢)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٣١٢)، والترمذي في "جامعه" (١٠٨٢)، وفي "العلل الكبير" (٢٦١)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢١٤)، وابن ماجه (١٨٤٩)،وابن الجارود في "المنتقى" (٦٧٣)، والطبراني في "الأوسط" (٨٤٩٦) وقال:« لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا هشام، تفرَّد به معاذ ».

(٥) هو: هشام الدَّستوائي .

قلتُ: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: **أبي**: قَتادةُ أحفظُ من أَشْعَث، وأحسَبُ الحديثَيْنِ صحيحَيْنِ؛ لأنَّ لسعد[١] بن هشام قصةً في سؤاله عائِشَةَ عن تَرْكِ النِّكاح؛ يعني: التَّبَتُّلَ[٢].

١٢٠٤ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه الأَجْلَح[٤]، عن الشَّعْبي، عن عبدالله بن الخَلِيل[٥]، عن زيد بن أرقَم؛ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ عليًّا أفتى باليَمَنِ[٦] في ثلاثةٍ وَقَعُوا على جاريةٍ[٧] فوُلِدَ بينهم ولدٌ . . . الحديثَ[٨] ؟

---

(١) في (ك): «أسعد» بدل: « لسعد ».

(٢) قال الترمذي في الموضع السابق من "جامعه": « حديثُ سمرة حديث حسنٌ غريب، وروى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديثَ عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة، عن النبي ﷺ نحوه، ويقال: كِلا الحديثين صحيحٌ ».
وقال في الموضع السابق من "العلل الكبير" سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: حديث الحسن، عن سمرة محفوظٌ، وحديث الحسن عن سعد بن هشام، عن عائشة هو حسنٌ. قال محمد: وقد روي عن سعد بن هشام، عن عائشة موقوفًا ». وقال النسائي في الموضع السابق: « قتادة أثبتُ وأحفظُ من أشعث، وحديثُ أشعث أشبهُ بالصَّواب، والله تعالى أعلم ».

(٣) ستأتي هذه المسألة مطوَّلة برقم (٢٣١٧) وفيها تفصيل الكلام على هذا الحديث .

(٤) هو: ابن عبدالله الكندي، وسيأتي ذكر من أخرج روايته في المسألة رقم (٢٣١٧).

(٥) قال المزي في "تهذيب الكمال" (١٤/٤٥٧): « ويقال: ابن أبي الخليل، ويقال: ابن الخليل بن أبي الخليل ، الحضرمي أبو الخليل الكوفي ».

(٦) في (ش): « باليمين ».

(٧) وكانوا شركاء في ملكيَّتها. انظر التعليق التالي.

(٨) تمامه: فقال عليٌّ لأحدهم: تَدَعُه لهذا ؟ فأبى، وقال لهذا: تَدَعُه لهذا ؟ فأبى، وقال لهذا: تَدَعُه لهذا ؟ فأبى، قال عليٌّ ﷺ: أنتم شركاءُ متشاكسون، =

فقال أبي: قد اختلفوا في هذا الحديث، فاضطَربوا، والصَّحيحُ: حديثُ سَلَمة بن كُهَيل[(١)].

١٢٠٥ - وسألتُ أبي[(٢)] عن حديثٍ رواه كَثير بن هشام[(٣)]، عن جعفر بن بُرْقان، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه نهى أن يَجْلِسَ الرجلُ على مائدةٍ يُشْرَبُ عليها الخَمْرُ، وأنْ تُنكَحَ المرأةُ[(٥)] على عَمَّتها ؟

قال أبي: هَذَينِ الحَدِيثَينِ خطأ[(٦)]؛ يرويه عن جعفر[(٧)] عن رجلٍ،

= وسأُقرع بينكم، فأيكم أصابته القرعة فهو له، وعليه ثُلُثا الدِّية، فضحك رسول الله ﷺ حتى بَدَت نواجذُهُ.

(١) ستأتي روايتُهُ وتخريجها في المسألة رقم (٢٣١٧).

(٢) نقل بعض هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١١٢/أ)، وستأتي برقم (١٥٥٥) و(١٥٧٦/أ)، وانظر المسألة رقم (١٤٧٤).

(٣) سيأتي الكلام على روايته مفصَّلاً في المسألة رقم (١٤٧٤).

(٤) قوله: «عن أبيه» مكرر في (ك).

(٥) في (ك): «وأنْ يَنْكِحَ المرأةَ».

(٦) كذا العبارة في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «قال أبي: هذان الحديثان خطأٌ»، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، وفيه تخريجان:
الأوَّل: حمله على إمالة الألف نحو الياء، فَتُكْتَبُ ياءً، وتنطق ألفًا ممالة، والإمالةُ لغةُ بني تميم ومن جاورهم.
والثاني: حمله على لغة بني سُلَيْم، في إجراء القول مجرى الظن مطلقًا في نصب مفعولين، وتنطق الياء على ذلك ياءً خالصة.
وقد أوضحنا هذين الوجهين في التعليق على المسألة رقم (٧٥٩)، وانظر المسألة رقم (٢٥).

(٧) كذا في جميع النسخ ! وفي "البدر المنير" :« يرويه جعفر »، وفي المسألة رقم (١٥٥٥):« يروونه عن جعفر ».

عن الزُّهْري هكذا، وليس هذا مِن صحيحِ حديث الزُّهْري.

أما حديثُ «نَهَىٰ أن تُنْكَحَ المرأةُ على عمتها وعلى خالتها»؛ فإنَّ عُقَيلاً[(١)] رواه[(٢)] عن الزُّهْري، عن عُبَيدِالله بنِ عبدالله، وقَبيصَةَ بنِ ذُؤَيب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ .

وأما قصَّةُ المائدة: فهو مُفتعَلٌ[(٣)] ليس مِن حديثِ الثِّقَات .

١٢٠٦ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه ابنُ عُيَينة[(٤)]، عن ابن

---

(١) هو: ابن خالد. وروايته أخرجها المروزي في "السنة" (٢٨٨) عن يحيى بن أيوب وابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن قبيصة بن ذؤيب وعروة بن الزبير وعبيدالله بن عبدالله ، عن أبي هريرة به. ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٥٢ رقم٩٨٣٤) من طريق ليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن قبيصة، عن أبي هريرة به. ورواه البخاري في "صحيحه" (٥١١٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٠١ رقم٩٢٠٣) من طريق يونس، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة به.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « روى ».

(٣) كذا، وهو من الحمل على المعنى؛ تأوَّل القصَّة على معنى «الحديث»، والمراد: وأما حديثُ المائدة فهو مُفتعَلٌ، وانظر في الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث المسألة رقم(٢٧٠).
وقد يقال: إنَّه من حذف المضاف مع إقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: وأمَّا حديثُ قصة المائدة... إلخ. وانظر في حذفِ المضافِ التعليقَ على المسألة رقم (٢).

(٤) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٤٤٠)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٣٦٩)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم ٢١٨٥٨)، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٨٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (٧٢٨)، وأبو عوانة في "مسنده" (٤٢٩٤)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ٤٣)، و"مشكل الآثار" (٦١٣١)، وابن أبي حاتم في "آداب الشافعي"(٢١٥-٢١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٧/ ١٩٧).

الهادِ[١]، عن عُمَارَة بن خُزَيمة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « لا تَأْتُوا النِّسَاءَ في أَدْبَارِهِنَّ ».

قال أبي: هذا خطأٌ، أخطأَ[٢] فيه ابنُ عُيَينة[٣]؛ إنما هو: ابنُ الهادِ، عن عليِّ بن عبدالله بن السَّائِب، عن عُبَيدالله بن محمد[٤]، عن هَرَمِيّ[٥]، عن خُزَيمة، عن النبيِّ ﷺ[٦].

---

(١) في (ت) و(ك): « أبي الهاد » بدل: « ابن الهاد ». وابن الهاد هو: يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد.

(٢) قوله: « أخطأ » سقط من (ك).

(٣) قال الشافعي -كما في "آداب الشافعي" لابن أبي حاتم (ص ٢١٥)-: « غلط سفيان في إسناد هذا الحديث ». وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٥٦): « وقال ابن عيينة: عن ابن الهاد، عن عمارة بن خزيمة، عن أبيه، وهو وهمٌ ». وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٩٧): «رواه ابن عيينة، عن ابن الهاد؛ فأخطأ في إسناده». وقال أيضًا: « ومدار هذا الحديث على هرمي بن عبدالله ، وليس لعمارة بن خزيمة فيه أصل؛ إلا من حديث ابن عيينة، وأهل العلم بالحديث يَرْوُنَهُ خطأ ».

(٤) كذا في جميع النسخ «محمد»، وصوِّبت بهامش (أ) إلى «حصين» لكن بخط مغاير.

(٥) هو: ابن عبدالله الواقفي.

(٦) كذا نقل المصنف هنا عن أبيه ! وفي "آداب الشافعي ومناقبه" (ص٢١٥) نقل عن أبيه قوله: « الصحيح: ابن الهادِ، عن عبيدالله بن عبدالله بن الحصين، عن هَرَمِيّ بن عبدالله، عن خُزَيمة، عن النبي ﷺ »، وهذا هو الصَّواب: فقد أخرج الحديث سعيد بن منصور في "سننه" (٣٦٨)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٩٧)- والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٠ رقم٣٧٤٣) من طريق الدراوردي، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢١٥ رقم٢١٨٧٤)، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٨٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٩٨) من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، والطبراني في "الأوسط" (٩٧٧) من طريق زهير بن محمد، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٥٦)، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٨٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٨٩-٩٠ رقم٣٧٤١) من طريق أبي مصعب عبدالسلام بن حفص المدني، والطبراني (٣٧٤٢) من طريق ابن أبي حازم، خمستهم عن يزيد بن الهاد، عن عبيدالله بن =

١٢٠٧ - وسألتُ [١] أبي عن حديثٍ رواه أبو خالدٍ الأحمَرُ [٢]، عن أَشْعَث بن سَوَّار، عن عَدِيِّ بن ثابت، عن يزيد بن البَرَاء، عن خاله [٣]: أنَّ رجلاً تزوَّج امرأةَ أبيه - أو امرأةَ ابنِهِ [٤]- فأرسَلَ إليه النبيُّ ﷺ فقَتَلَهُ.

فقلتُ لأبي: حدَّثنا أبو سعيدٍ الأَشَجُّ [٥]، عن أبي خالد كما ذكرتُ.

وحدَّثنا الأَشَجُّ، عن حَفْص [٦]، عن أَشْعَث، عن عَدِيٍّ، عن البَرَاء؛

= عبدالله بن الحصين، عن هَرَمي بن عبدالله، عن خزيمة بن ثابت، به. وللاطلاع على أوجه الاختلاف في هذا الحديث انظر التعليق على "سنن سعيد بن منصور".

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٧٧) عن أبي زرعة.

(٢) هو: سليمان بن حيَّان.

(٣) في (ك): « خالد ».

(٤) في (ك): « امرأة أبيه وامرأة ابنه ».

(٥) هو: عبدالله بن سعيد. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "جزئه" (٧٢) وهي رواية يَزداد بن عبد الرحمن الكاتب، عنه به. وتابع خالد الواسطي أبا خالد الأحمر على هذا الوجه، كما في "العلل" للدارقطني (٦/ ٢١). ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٣٧) من طريق ابن خزيمة، عن أبي سعيد الأشج، عن أبي خالد الأحمر، عن أشعث، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن البراء، قال: رأيت خالي... فذكره. ومن هذا الوجه ذكره ابن أبي حاتم في المسألة الآتية برقم (١٢٧٧).

(٦) هو: ابن غياث. ورواية الأَشَجِّ أخرجها في "جزئه" (٧٣)، ومن طريقه الترمذي في "جامعه" (١٣٦٢)، والبزار في "مسنده" (٣٧٩٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٤٨). قال الترمذي: « حديث حسنٌ غريب ».
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٦٠٧) من طريق سهل بن أبي سهل، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٤٩) من طريق يوسف بن مَنازل، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٦٧)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٩٦) من طريق أبي معمر القطيعي، ثلاثتهم (سهل ويوسف وأبو معمر) عن حفص بمثله.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٦٠٢) عن حفص بن غياث، عن أشعث، عن عدي، عن البراء أن النبي ﷺ أرسله إلى رجل ... فذكر. =

قال: مَرَّ بي خالي أبو بُرْدَة بن نِيَار ومعه لِوَاء، فقلتُ: أين تريد؟ فقال[1]: بَعَثَني رسولُ الله ﷺ إلى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امرأةَ أبيه[2] آتِيَهُ[3] برأسِهِ؟

فقال أبي: وَهِمَا جميعًا؛ إنما هو: كما رواه زيدُ بن أبي

= ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٩٤٢)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٢ رقم١٨٥٧٩) عن هشيم، عن أشعث، عن عدي، عن البراء، عن عمه به. وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٦٠٧) من طريق إسماعيل بن موسى، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٠١٠)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٧٧ رقم٣٤٠٥)- ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٥/ ٢٦٥)- من طريق سليمان بن داود العتكي أبو الربيع الزهراني، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٦٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٧٤) من طريق سُنيد بن داود، والطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ١٤٨) من طريق سعيد بن يعقوب الطالقاني، خمستهم عن هشيم به. ووقع في المطبوع من "المعجم الكبير" للطبراني: «عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن البراء قال: مر بي الحارث بن عمرو ...»، فذكره. كذا بزيادة: «يزيد بن البراء» وقد رواه المزي من طريق الطبراني وليس فيه: «يزيد بن البراء»، وهذا هو الموافق لرواية الجماعة عن هشيم، والله أعلم.
ورواه حجاج بن أرطاة - كما في "العلل" للدارقطني (٦/ ٢٢)- عن عدي، عن البراء، عن عمه به.

(١) في (ش) و(ف): «قال».

(٢) في (ك): «امرأة ابنه»، وهو تصحيف.

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أَنْ آتِيَهُ»، كما في بعض مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ - ومثلُهُ في بعض المصادر - يخرَّج على حذف «أنْ»، فيجوز حينئذ نَصْبُ الفعلِ على قول الكوفيين، ويجوزُ رفعُهُ على قول الأخفش، وحَذْفُ «أنْ» لغةٌ فاشيةٌ في كلام الشافعي رحمه الله، وتقدير الكلام هنا: بعثني ... لِآتِيَهُ برأسه. وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (١٠٢٤).
وليس لقائل أن يقول: إنَّ «آتِيهِ»: صحيحٌ على الرفع بدون تقدير «أنْ»، وتكون =

أُنَيسة(١)، عن عَدِيٍّ، عن يزيد بن البَرَاء، عن البَرَاء، عن خاله أبي بُرْدَة، ومنهم مَنْ يقول: عن عمِّه أبي بُرْدَة .

١٢٠٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحارث بن عِمْران الجَعْفَري، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: « **تَخَيَّرُوا لِنُطَفِكُمْ** » ؟

قال أبي : الحديثُ ليس له أصل، وقد رواه مِنْدَلٌ أيضًا .

= الجملة من الفعل والفاعل المفعول في محل نصب على الحال من مفعول «بعثني»، أي: بعثني حالةَ كوني آتيًا برأسه، لأمرَيْنِ:

الأوَّل: أنَّ هذا خلافُ المعنى المقصود؛ فإنَّ الإتيان برأسه عِلَّةٌ غائيَّةٌ لِبَعْثه، ولم يكنْ آتيًا برأسه عند بعثه، وهذا واضح.

والثاني: أنَّ المشهور أن يقال: بعثني فلانٌ إلى فلان في كذا، وهذا مخالفٌ لهذا الاحتمال، والله أعلم.

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢٢٨٥)، والنسائي في "سننه" (٣٣٣٢)، والطبراني في "الأوسط" (١١١٩ و٦٦٥٢) من طريق عبدالله بن جعفر، وأبو داود في "سننه" (٤٤٥٧)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٢٥٣)- من طريق عمرو بن قُسَيْط، وابن الجارود في "المنتقى"(٦٨١)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٧٧ رقم٣٤٠٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٦٢) و(٨/ ٢٠٨) من طريق عبيد بن جناد، ثلاثتهم عن عُبيدالله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة به.
قال الطبراني بعد أن ذكر له حديثًا آخر :« لم يرو هذين الحديثين عن زيد إلا عبيدالله بن عمرو ».
وخالفهم يوسف بن عدي - فيما أخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ١٥٠) فرواه عن عُبيدالله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن جابر الجعفي، عن يزيد بن البراء، عن البراء، عن خاله . . . فذكره .
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٥ رقم١٨٦١٠) من طريق عبدالغفار بن القاسم، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن البراء ، لقيت خالي . . . فذكره . =

قلتُ: فحدَّثنا علي بن الحَرْب[1]، عن الحارث بن عمران. . . هذا الحديثَ، هذا المقدارَ مِنَ المتن .

أخبرنا أبو محمد؛ قال[2]: حدَّثنا[3] أبو سعيدٍ الأَشَجُّ، عن الحارث بن عِمْران . . . هذا الحديثَ، وزاد فيه:« **وَأَنْكِحُوا الأَكْفَاءَ، وَانْكِحُوا إِلَيْهِمْ** » ؟

قال أبي: الحارثُ ضعيفُ الحديثِ، وهذا حديثٌ مُنكَرٌ .

وقلت[4] **لأبي**: ورواه أبو أمية بن يعلى[5]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَنْكِحُوا الأَكْفَاءَ، وَاخْتَارُوا لِنُطَفِكُمْ** »، الحديثَ ؟

قال أبي: هذا حديث باطل، لا يَحْتملُ هشامُ بن عُرْوَة هذا.

قلتُ[6]: فممَّن هو ؟

قال: مِنْ راويه .

= قال عبدالله ابن الإمام أحمد:« ما حدث أبي عن أبي مريم عبدالغفار إلا هذا الحديث لعلته». ورواه يزيد بن الرهاوي - كما سيأتي في المسألة رقم (١٢٧٧)- عن زيد بن أبي أنيسة، عن عدي، عن أنس بن مالك قال: لقيت عمي. . . فذكره. واختلف في الحديث على أوجه أخر، ويأتي ذكرها في المسألة رقم (١٢٧٧).

(١) في (أ) و(ش) و(ف) و(ك):« علي بن الحارث ». والمثبت من (ت)، وهو الصواب. انظر "الجرح والتعديل" (٦/ ١٨٣ رقم ١٠٠٦)، و"تهذيب الكمال" (٢٠/ ٣٦١-٣٦٢).

(٢) قوله:« أخبرنا أبو محمد قال » ليس في (ف). وسقطت اللام من قوله:« قال » في (أ).

(٣) في (ف):« وحدثنا » بالواو.

(٤) في (ت) و(ك):« قلت » بلا واو.

(٥) واسمه: إسماعيل بن يعلى .

(٦) في (ف) :« فقلت ».

قلتُ: ما حالُ أبي أمية بن يعلى ؟

قال: ضعيفُ الحديث[١].

تَمَّ الجُزْءُ السابعُ بحمدِ الله وعَوْنِهِ[٢]، ويتلوه في الجُزْءِ الثَّامِنِ في حديثٍ رواه الحَكَم بن عَطيَّة، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ. والحمد لله رب العالمين

وصلواتُهُ على مُحَمَّدٍ وآلِهِ[٣]



(١) سيأتي هذا الحديث من طريق آخر عن هشام في المسألة رقم (١٢١٩)، وهذا النص نقل بعضه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦١٥) بتصرف، والعجلوني في "كشف الخفاء" (١/ ٣٠٢).
والحديث أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١/ ٢٦٤) من طريق علي بن حرب، عن الحارث به، ثم قال: « هذا حديث غريب من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، اشتهر برواية الحارث بن عمران الجعفري عنه، وقد روي أيضًا عن أبي أمية بن يعلى وعكرمة بن إبراهيم، وأيوب بن واقد،ويحيى بن هشام السمسار، عن هشام. واختلف على الحكم بن هشام العقيلي فيه، فرواه أبو النضر إسحاق بن إبراهيم الدمشقي عنه، عن هشام، ورواه هشام بن عمار، عن الحكم بن هشام، عن مندل بن علي، عن هشام، وكل طرقه واهية وروى عن قتادة، عن عروة، عن عائشة كذلك. حدث به أبو معاوية الضرير، عن المختار بن منيح، عن قتادة، ويقال: لم يروه عن المختار غير أبي معاوية. ورواه أبو المقدام هشام بن زياد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً، وهو أشبه بالصواب، والله أعلم ».

(٢) في (ف): « وعونه ومَنِّه ».

(٣) من قوله: « تم الجزءُ السابع . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وفي (ش): «آخر الجزء السابع»، وجاء في (ف) بعد قوله: «والحمد لله رب العالمين»: «وصلَّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسَلَّم تسليمًا كثيرًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

مطابع الحميضي هاتف: ٤٥٨١٠٠٠ فاكس: ٤٥٩٢٢١٧

كتاب العلل

تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم
محمد بن إدريس الحنظلي الرازي
(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د/ سعد بن عبد الله الحميد
و
د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

المجلد الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب العلل

ح خالد بن عبدالرحمن الجريسي، ١٤٢٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن أبي حاتم، عبدالرحمن محمد
كتاب العلل./ عبدالرحمن محمد ابن أبي حاتم؛ خالد بن عبدالرحمن الجريسي.- الرياض، ١٤٢٦هـ
٧٢٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٠ - ٣٩١ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٤)
١- الحديث - علل أ- الجريسي، خالد بن عبدالرحمن (محقق)
ب- العنوان
ديوي ٢٣١,٣ ١٤٢٦/٦١٧

رقم الإيداع : ١٤٢٦/٦١٧
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٠ - ٣٩١ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٤)

الطبعة الأولى
محرم ١٤٢٧هـ
(شباط) فبراير ٢٠٠٦م

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد، وآلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّم تسليمًا كثيرًا[١]

الجُزْءُ الثَّامنُ مِنْ "كِتَابِ العِلَلِ"

يَشْتَمِلُ على[٢] ذِكْرِ[٣] عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي النِّكَاحِ، والطَّلَاقِ، والأَيْمَانِ والنُّذُورِ، والحُدُودِ، والدِّيَاتِ، وأَوَّلِ الأَحْكَامِ والأَقْضِيَةِ، وغَيْرِهِ[٤]

١٢٠٩ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه الحَكَم بن عَطيَّة[٦]، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه تزوَّج أمَّ سَلَمة[٧] ... ؟

فقال أبي: سألتُ أبا الوليد الطَّيَالِسيَّ عن هذا الحديث ؟ فقال:

---

(١) قوله: « كثيرًا » ليس في (ف).

(٢) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم... » إلى هنا ليس في (ش).

(٣) قوله: « ذكر » ليس في (ف).

(٤) قوله: « وأول الأحكام والأقضية وغيره » ليس في (ف)، ومن قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم... » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٥) سيأتي بعض هذه المسألة برقم (١٢١١)، وانظر رقم (١٢١٣).

(٦) روايته أخرجها أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢١٣٤)، ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥/ ٤٢٢)، والبزار في "مسنده" (١٤٢٦/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٣٨٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٤٧ رقم ٤٩٨)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٠٥)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٤١٦). قال البزار: « لا نعلمه عن ثابت، عن أنس إلا من طريق الحكم، ورأيته في موضع آخر تزوجها على متاع ورحًى قيمتُه أربعون درهمًا ».

(٧) تمامه: على شيء قيمتُه عشرةُ دراهم . كما في مصادر التخريج السابقة .

ما تَصْنَعون بهذا ؟ هذا خطأٌ . قلنا[١]: وما الصَّحيحُ يا أبا الوليد ؟ قال: ما حدَّثنا حمَّادُ بنُ سَلَمة[٢]، عن ثابت، عن ابن عمر بن أبي سَلَمة، عن أبيه، عن أم سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

قال أبي: فقلتُ له: قد حدَّث به أبو داود الطَّيَالسي، عن الحَكَم. فلم يُبَالِي[٤] به، ولم يُحَدِّثنا به .

قلتُ لأبي: وما الصَّحيحُ عندك ؟

قال: حديثُ عمر[٥] بن أبي سَلَمة .

قلتُ: فإنَّ جعفر بن سُلَيمان[٦] يُحَدِّث به عن ثابت، عن

---

(١) في (ف): « قلت ».

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٩٥ و٣١٧ رقم٢٦٥٢٩ و٢٦٦٩٧)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢٥٤)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٩٤٩) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود في "سننه" (٣١١٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١١) من طريق موسى بن إسماعيل التَّبوذكي، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٠٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٩٤٩) من طريق إبراهيم بن الحجاج، ثلاثتهم (يزيد وموسى وإبراهيم)، عن حماد به .

(٣) هو الحديث الطويل المشهور في قصَّة وفاة أبي سلمة ﵁، وخِطْبة النبي ﷺ لأم سلمة، واعتذارها بِالغَيْرة، ثم موافقتها بعد أن دعا لها النبيُّ بذهاب غَيْرتها، وفيه قوله ﷺ: « إن شئتِ سبَّعْتُ لكِ وسبَّعْتُ لنسائي . . . » إلخ .

(٤) كذا في جميع النسخ: « يبالي » بإثبات الياء، والجادَّة حذفها؛ لأنه مضارعٌ معتلُّ الآخر مجزومٌ بـ« لم »، وما في النسخ صحيح، وانظر توجيهه لغة في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٥) في (ك): « عمرو ».

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٧٠١)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣١٤ رقم٢٦٦٧٠). قال ابن عبد البر في "التمهيد"(١٧/ ٢٤٥): «قول جعفر بن =

عمر[١] بن أبي سَلَمة، لا يقول[٢]: عن ابن عمر بن أبي سَلَمة[٣].

قال أبي: نَقَصَ جعفرُ بن سُلَيمان رَجُلً[٤]، والصَّحيحُ: حديث حمَّاد بن سَلَمة.

قيل لأبي: فإنَّ عفَّان[٥] حدَّث[٦] عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن

= سليمان في هذا الحديث: عن ثابت، حدثني عمر بن أبي سلمة، خطأٌ، وإنما هو الثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة، كما قال حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة ».

ورواه الترمذي في "جامعه" (٣٥١١) من طريق عمرو بن عاصم، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩٠٩) من طريق آدم بن أبي إياس، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٤٦ رقم٤٩٧) من طريق محمد بن كثير، وابن عبد البر في "التمهيد" (٣/ ١٨٦-١٨٧) من طريق عبدالله بن محمد العيشي، أربعتهم عن حماد، عن ثابت، عن ابن أبي سلمة، عن أم سلمة، عن أبي سلمة به. قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ».

(١) في (أ) يشبه أن تكون: « عمرو ».

(٢) قوله: « عن عمر بن أبي سلمة لا يقول » سقط من (ت) و(ك).

(٣) من قوله: « قلت فإن جعفر . . . » إلى هنا سقط من (ش) بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ف): « عثمان ». وعفان هذا: هو ابن مسلم الباهلي. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٣١٣ رقم ٢٦٦٦٩)، وابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٨٩).
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧ رقم ١٦٣٤٣) من طريق روح بن عبادة، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩١١) من طريق محمد بن كثير، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٦٧) من طريق هُدْبَة بن خالد، ثلاثتهم (روح ومحمد وهدبة)، عن حماد بمثله.

(٦) في (ت) و(ك): « حدثه ».

ابن عمر[(١)] بن أبي سَلَمة، عن أبيه، عن أم سَلَمة؛ بعضَ[(٢)] هذا الحديث.

قال: اختَصَر عفَّان[(٣)] مِنَ الحديث شَيْءً[(٤)].

(١) من قوله: «قيل لأبي ...» إلى هنا سقط من (ك).

(٢) من قوله: «عن حماد بن سلمة ...» إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٣) في (ت) و(ك): «عثمان».

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

هذا وممن أعلَّ هذا الحديث: الإمام أحمد، فقد روى الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٢١٧-٢١٨) عن الأثرم: أن الإمام أحمد قال: «وكان ذلك الشيخ الآخر الحكم بن عطيَّة الذي يروي عن الحسن أشياء عندي - أي صالح - حتى وجدتُ له غرائب عن ثابت، عن أنس: أن النبي ﷺ تزوَّج أم سلمة على قيمة عشرة دراهم، وهؤلاء الشُّيوخ يخطئون على ثابت. وإنما يريد الحديثَ الذي رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن ابن عمر بن أبي سلمة. فقلت: نعم. وسليمان أيضًا يرويه. فقال: نعم، ولكن حماد بن سلمة أحسن [منه] حديثًا. قلت: وأسنده حماد، ولم يسنده سليمان. قال: نعم». وانظر "الضعفاء" للعقيلي (١/ ٢٥٨).

وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٠/أ): «يرويه ثابت البناني، واختُلِف عنه، فرواه جعفر بن سليمان الضبعي وزهير بن العلاء، عن ثابت، عن [في الأصل: ابن] عمر بن أبي سلمة، عن أم سلمة. وخالفه حماد بن سلمة، رواه عن ثابت، عن ابن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أم سلمة. وقال سليمان بن المغيرة: عن ابن أم سلمة - ولم يسمِّه - عن أم سلمة، وقول حماد بن سلمة أشبهها بالصَّواب». اهـ.

قلنا: رواية زهير التي ذكرها الدارقطني أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٥٤). ورواية سليمان بن المغيرة أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٨٢٧) من طريق النضر بن شميل، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٠٨) من طريق هُدْبة بن خالد، كلاهما عن سليمان، عن ثابت، عن ابن أم سلمة، عن أبي سلمة، به.

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣١٤ رقم ٢٦٦٧٠) عن عفان، عن سليمان، عن ثابت، عن ابن عمر ابن أبي سلمة، عن أبي سلمة به.

ورواه الطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ١١) من طريق آدم بن أبي إياس، عن

١٢١٠ - وسألتُ[(١)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سعيدُ بن أبي عَروبة[(٢)] وأَبَانُ[(٣)]؛ فقالا: عن قَتَادة، عن الحسن[(٤)]، عن عُقْبَة بن عامر.

سليمان، عن ثابت، عن عمر بن أبي سلمة، عن أم سلمة به .

(١) نقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ١٤٧) بعض هذا النص بتصرف . ونقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٨٩/ ب) عن أبي حاتم وأبي زرعة أنهما قالا: «حديث صحيح »، وهذا تصرُّف في النقل ليس بجيِّد؛ فإنهما لم يصحِّحا الحديث، ولكن رجَّحا أحد الوجهين المرويَّين عن قتادة على الآخر، وهذا لا يلزم منه تصحيح الحديث نفسه .

(٢) روايته أخرجها الشافعي في "المسند"(ص ٢٩٠-٢٩١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٩٨٧)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٤٨ رقم ٩٥٩) من طريق إسماعيل بن علية، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٠٦٢٩) من طريق عثمان بن مطر، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٤٩ رقم٩٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤٠) من طريق أبي بحر البكراوي، ثلاثتهم (ابن علية وعثمان وأبو بحر) عن سعيد بن أبي عروبة به .
ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٢٣٩) من طريق يزيد بن هارون، وابن ماجه في "سننه" (٢١٩٠) من طريق خالد بن الحارث، والنسائي في "الكبرى" (٦٢٧٩) من طريق إبراهيم بن طهمان، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤١) من طريق أبي عاصم، والبيهقي أيضًا (٧/ ١٤٠) من طريق محمد بن إسحاق، عن عبدالوهاب بن عطاء، خمستهم (يزيد وخالد وإبراهيم وأبو عاصم وعبدالوهاب) عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة أو عقبة به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٨ رقم ٢٠٠٨٥)، والترمذي في "جامعه" (١١١٠)، والنسائي في "الكبرى" (٦٢٧٨) من طريق محمد بن جعفر غندر، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٠٣ رقم٦٨٤٢) من طريق الحسن بن صالح، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٧٥)- وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤٠)- من طريق يحيى بن أبي طالب، عن عبدالوهاب بن عطاء، ثلاثتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة به.

(٣) هو: ابن يزيد العطَّار . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ١٤٩ رقم١٧٣٤٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٩). ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٦٢٨) من طريق عبدالله بن مُحَرَّر، عن قتادة، عن الحسن، عن

قال أبو محمد[١]: ورواه هَمَّامٌ[٢] وهشامٌ الدَّسْتوائي[٣] وحمَّادُ بنُ سَلَمة[٤] وسعيدُ بنُ بَشير[٥]؛ فقالوا: عن قَتَادة، عن الحسن، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا زَوَّجَ الوَلِيَّانِ، فَهُوَ**[٦] **لِلأَوَّلِ**»؟

فقالا: عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ: أصحُّ؛ لأنَّ ابن أبي عَروبة

عقبة، به.

(١) هو: البصري.

(٢) في (ف): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٣) هو: ابن يحيى. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٨ و١١ رقم ٢٠٠٩٠ و٢٠١٢١)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٨٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٠٣ رقم ٦٨٤١).

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٩٤٥)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١١ و١٢ و١٨ رقم ٢٠١١٦ و٢٠١٤١ و٢٠٢٠٦ و٢٠٢٠٨)، وأبو داود في "سننه"(٢٠٨٨)، والنسائي في "الكبرى" (٥٣٩٧ و٥٣٩٨)، والروياني في "مسنده" (٨٠٠ و٨١٠)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٠٢ رقم٦٨٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٥ و١٧٤-١٧٥)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤١).

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ١٨-١٩ و٢٢ رقم ٢٠٢٠٨ و٢٠٢٦٣)، والدارمي في "مسنده" (٢٢٤٠)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٨٨)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٠٣ رقم٦٨٤٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤١).

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢١٩١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٣٥)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤١).
ورواه الطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٠٣ رقم٦٨٤٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١٩١) من طريق سلام بن أبي المطيع، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة به.
قال أبو نعيم: «غريب من حديث سلام، لم نكتبه عاليًا إلا من هذا الوجه».

(٧) أي: التزويج؛ فيعود الضمير إلى المصدر المستفاد من الفعل «زوَّج»، ونظير ذلك الضميرُ «هو» في قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٨]، أي:

حدَّث به[١] قديمًا فقال: عن سَمُرة[٢]، وبِأَخَرَةٍ شَكَّ فيه[٣].

١٢١١ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه جعفر[٥]، عن ثابت، عن عمر[٦] بن أبي سَلَمة، عن أمِّ سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّجها . . .، الحديثَ؟

فقال[٧] أبي وأبو زرعة: رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن ابن عمر بن أبي سَلَمة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، وهذا أصحُّ الحديثَيْنِ؛ زاد فيه رَجُلاً.

قال أبي: أَضْبَطُ[٨] الناسِ لحديث ثابتٍ وعليِّ بن زيد: حمَّادُ بنُ سَلَمة؛ بيَّن خطأَ الناس.

العدل.

(١) قوله: « به » سقط من (ف). وهو ضمن السقط الذي في (ت) و(ك)؛ كما سيأتي في التعليق التالي.

(٢) من قوله: « عن النبي ﷺ . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك) بسبب انتقال البصر.

(٣) قال البيهقي في "الكبرى" (٧/ ١٤١): « هذا الاختلاف وقع من ابن أبي عَروبة في إسناد هذا الحديث، وقد تابعه أبان العطار، عن قتادة في قوله: " عن عقبة بن عامر"، والصَّحيح رواية من رواه عن سمرة بن جندب ».
وقال أيضًا في "المعرفة" (١٠/ ٧٠): « وكان ابن أبي عَروبة يشكُّ فيه، فتارة يرويه عن عقبة بن عامر، وتارة عن سمرة بن جندب، وتارة عن أحدهما بالشك، والصَّحيح: رواية همام وهشام وحماد بن سلمة وغيرهم عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ ».

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٩)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٢١٣) و(١٢٧٢).

(٥) هو: ابن سليمان الضُّبَعي. وقد تقدم ذكر من أخرج روايته في المسألة رقم(١٢٠٩).

(٦) في (ك): « عمرو ». (٧) في (أ) و(ش): « قال ».

١٢١٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه موسى بنُ خَلَف، وحمَّادُ بنُ زيد[٢]، عن ثابت؛ قال حمَّاد بن زيد: وأحسَبُهُ عن أنس، وقال موسى: عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ كَانَ لَهُ ابْنَتَانِ أَوْ ثَلاثَةٌ[٣] كُنْتُ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ . . . » الحديثَ ؟

قال أبي : رواه حمَّاد بن سَلَمة[٤]، عن ثابت[٥]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ بالصَّوَاب . وحمَّاد بن سَلَمة أثبتُ الناس في ثابتٍ وعليِّ بن زيد .

---

(١) قوله: « أضبط » لم يتضح في (ش).
(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٠٤).
(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ١٤٧-١٤٨ رقم١٢٤٩٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٣٧٨/ المنتخب)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (١١٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٤٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٨٠-٨١). وفي رواية ابن حبان : « عن أنس » بلا شك .
(٤) كذا في جميع النسخ : « ثلاثة »، وفي مصادر التخريج: « من عال ابنتين أو ثلاثًا »، وهو الأفصح، وما في نسخنا صحيح؛ لعدم ذكر المعدود بعد العدد، وقد أوضحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٧١٣).
(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٨٤) تعليقًا .
قال البيهقي في "الشعب" (١٥/ ١٨٨): « مرسل بين ثابت وعائشة ».
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ١٥٦ رقم١٢٥٩٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٤٤٨) من طريق محمد بن زياد البُرْجُمي، عن ثابت، عن أنس به .
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ٨٣) من طريق زياد بن خيثمة، عن ثابت، عن أنس به.
قال البيهقي في "الشعب" (١٥/ ١٨٨): « وروي فيه عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس، عن النبيﷺ والمحفوظ عنه: عن ثابت، عن النبي ﷺ مرسلاً، وقيل: عنه، عن ثابت، عن أنس أو غيره، وقيل غير ذلك ».

١٢١٣ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو قُتَيبة[٢]، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن أم سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا خَطَبها قال لها: « **إنْ شِئْتِ سَبَّعْتُ لَكِ، وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي**[٣]، **وَإِنْ شِئْتِ زِدتُّ في مَهْرِكِ وَزِدتُّ في مُهُورِهِنَّ** » ؟

قال: كذا رواه أبو قُتَيبة ! والناسُ يَروون عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأم سَلَمة . . .، الحديث[٤]، وهو أشبهُ .

قال أبي: لو صَحَّ هذا الحديثُ، كان الزيادةُ في المهر جائزًا[٥].

١٢١٤ - وسألتُ[٦] **أبا زرعة**[٧] عن حديثٍ رُوِيَ عن[٨]

---

(١) قوله: « عن ثابت » سقط من (ش).

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١١٧/أ) بعض هذا النص، وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٢٠٩) و(١٢١١)، والآتية برقم (١٢٧٢).

(٣) هو: سَلْم بن قتيبة . وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٠٨٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٥٣-٢٥٤ رقم٥١٨) في حديث طويل وفيه: « إن كان بكِ الزِّيادة في صَداقك زدنا . . . ».

(٤) في (ك): « إن شئتِ سَبَّعْتُ لكِ، وسَبَّعْتُ لنسائي ».

(٥) أي: مرسلاً .

(٦) في (ت) و(ك): « جائز ». وكانت الجادَّة أن يقال: « كانت الزيادة في المهر جائزة»، لكن يخرَّج المثبت على قاعدة الحمل على المعنى، بأن تؤَوَّلَ «الزيادة» في معنى «الزائد»، كأنه قال: «كان الزائد في المهر جائزًا»، وانظر في الحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٤٦٥).

(٧) انظر المسألة رقم (١٢٠٥) و(١٢٦٣) و(١٤٧٤) و(١٥٥٥) و(١٥٧٦/أ)

هَمَّام[١]، عن قَتَادة، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا وَلا عَلَى عَمَّتِهَا** »؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ[٢]؛ إنما هو[٣]: همَّام[٤]، عن يحيى نَفْسِه[٥].

١٢١٥ - وسألتُ[٦] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيان[٧]، وإسرائيل[٨]، عن أبي إسحاق[٩]، عن أبي ليلى الكِنْدي[١٠]؛ قال: قال سَلْمان: لا نَؤُمُّكُمْ، ولا نَنكِحُ نساءَكُمْ[١١]؟

---

(١) في (ف): « أبي زرعة ».
(٢) قوله: «حديث روي عن» سقط من (ف).
(٣) في (أ) و(ش): « عن حديث رواه همام ». وهمام هذا: هو ابن يحيى.
(٤) قوله: « هذا خطأ » ليس في (أ) و(ش)، وكأنه ضرب عليه في (ف).
(٥) قوله: « هو » ليس في (ف).
(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٣) تعليقًا، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٨/ ٢٧٦).
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥٥ رقم ٧٤٦٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠٨) من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به.
(٧) أي: همام، عن يحيى - بلا واسطة بينهما - عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ به.
(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٩٩).
(٩) هو: الثوري.
(١٠) هو: ابن يونس.
(١١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.
(١٢) مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه؛ فقيل: سلمة بن معاوية، وقيل بالعكس، وقيل: سعيد بن بشر، وقيل غير ذلك.
(١٣) في (ك): « ولا تنكح نساؤكم »، وفي بقية النسخ: « ولا ننكح نساؤكم »،

قلتُ[١]: ورواه[٢] شُعْبة، عن أبي إسحاق، عن أَوْس[٣] بن ضَمْعَج[٤]، عن سَلْمان.

قلتُ: أيُّهما الصَّحيحُ؟

قالا: سُفْيانُ أحفَظُ مِن شُعْبة، وحديثُ الثَّوْري أصحُّ.

١٢١٦- وسألتُ[٥] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه أبو عَوَانة[٦]، عن أبي إسحاق[٧]، عن أبي بُرْدَة[٨]، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ** »؟

قال أحمدُ[٩]: ثم إنَّ أبا عَوَانة قال يومًا: لم أَسْمَعْ مِنْ إسرائيل[١٠]، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

وتقدمت العبارة على الصَّواب في المسألة رقم (٢٩٩).

(١) المثبت من (ف) - ومثله في المسألة رقم (٢٩٩)- وفي بقية النسخ: « قال أبو محمد » بدل: « قلت ».

(٢) في (ش) و(ف): « رواه » بلا واو.

(٣) في (ك): « أويس ».

(٤) في (ك) يشبه أن تكون: « ضميح ».

(٥) انظر المسألة رقم (١٢٢٤).

(٦) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٥٢٥)، والترمذي في "جامعه" (١١٠١)، وابن ماجه في "سننه" (١٨٨١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٠٧).

(٧) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٨) هو: ابن أبي موسى الأشعري.

(٩) هو: ابن عبدة الضَّبِّي كما سيأتي.

(١٠) كذا في جميع النسخ! ويبدو أن في العبارة سقطًا، فقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ٢٠٩) هذا الحديث من طريق أبي عوانة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، ثم قال: « وقال مُعَلَّى بن منصور، عن أبي عوانة: لم أسمعه من أبي

قُلنا[1] لأحمد بن عَبْدَة: سمعتَ أبا عَوَانة يَذْكُرُ هذا ؟

قال: سمعتُ يحيى بن حمَّاد يذكُرُ عن أبي عَوَانة[2].

١٢١٧ - وسمعتُ[3] أبي ذكَرَ حديثَ حمَّاد[4]، عن

إسحاق ، حدث به إسرائيل عنه ». =

= ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٠٧) من طريق معلى بن منصور، عن أبي عوانة، عن أبي إسحاق، به، ثم قال مُعلَّى بن منصور: « ثم قال أبو عوانة بعد ذلك: لم أسمعه من أبي إسحاق ، بيني وبينه إسرائيل ».

(١) المراد: أبو حاتم وأبو زرعة .

(٢) الكلام على طرق هذا الحديث والاختلاف فيه يطول، انظر لذلك : "العلل" للدارقطني (١٢٩٥)، والتعليق على "المسند" للإمام أحمد طبعة مؤسسة الرسالة (٣٢/ ٢٨٠ رقم١٩٥١٨).

(٣) نقل هذا النصَّ بتمامه ابنُ الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٧/ أ)، وذكر بعضَه ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ٢٤٣)، وعدَّ أخذَ أبي حاتم بهذا الأثر تصحيحًا منه له، وذكر بعضَهُ ابنُ حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ١٩ رقم١٨٥٥).

(٤) ذكر ابن حجر في الموضع السابق من "التلخيص" أنه: حماد بن سلمة، وقد روى عن عبيدالله بن عمر ممن اسمه « حماد » أربعة؛ وهم: أبو أسامة حماد بن أسامة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وحماد بن مسعدة؛ كما في "تهذيب الكمال" (١٩/ ١٢٦).

والحديث رواه عبد الرزاق في "المصنف" (١٢٣٤٦) عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد . . . فذكره. ومن طريق عبدالرزاق رواه ابن المنذر - كما في "التلخيص الحبير" (٤/ ١٩)، وابن حزم في "المحلى" (١٠/ ٩٤).

ورواه الشافعي في "المسند" (ص ٢٦٧)، وفي "الأم" (٥/ ٩١ و١٠٧) و(٧/ ١٢١) من طريق مسلم بن خالد، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٠١٣) عن ابن نمير، وابن حزم في "المحلى" (٩/ ٥١٠) و(١٠/ ٨٩) من طريق يحيى القطان، ثلاثتهم

عُبَيدالله[١] بن عمر، عن نافع: أنَّ عمر كتب إلى أُمَرَاء الأَجناد: أنْ مُرُوا أهلَ المدينة أن يَقْدَمُوا على نسائهم، أو يُطَلِّقوهُنَّ، فإن طَلَّقوهُنَّ فليبعَثوا[٢] إليهِنَّ بنفقةٍ لِمَا مَضَى.

قال أبي: نحن نأخذُ بهذا في نفقَةِ ما مضى[٣].

١٢١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به، عن هُدْبة[٤]؛ قال: حدَّثنا أبو هلال الراسِبي[٥]؛ قال: حدَّثنا قَتَادة، عن مَعْقِل بن يسار؛ قال: ما كان شيءٌ أعجبَ إلى رسول الله ﷺ مِنَ الخَيْل. ثم قال[٦]: اللَّهُمَّ غفْرًا؛ إلا النِّسَاءَ؟

عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن عمر . . . فذكره. =

= ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (١٢٣٤٧) عن معمر، عن أيوب، عن نافع قال: كتب عمر . . . فذكره.

(١) في (ش): « عبدالله ».

(٢) في (ك): « فيبعثوا »، وكذا في "البدر المنير".

(٣) قال ابن المنذر - كما في "المغني" لابن قدامة (١١/ ٣٦١)-: « ثبت أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد . . . ». وقال ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ٤٣٨) بعد أن ذكره من طريق الشافعي: « إسنادٌ جيِّد ».

(٤) هو: ابن خالد.

(٥) قوله: « الراسبي » ليس في (ك).
وأبو هلال هذا هو: محمد بن سليم. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٩٨) من طريق عفان بن مسلم، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/ ١٠٣) من طريق إسماعيل بن مَسْلَمة بن قَعْنَب، كلاهما عن أبي هلال الراسبي، عن قتادة، عن معقل به.
قال ابن عبدالبر عن هذا الطريق: « ليس بشيء ».

فسمعتُ[١] أبي يقول: قال هُدْبة مَرَّةً: عن الحسن[٢]، ولم يَذْكُرْ مَرَّةً الحسن[٣].

١٢١٩ - وسمعتُ[٤] أبي وأبا زرعة وذكَرَا حديثَ هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَنْكِحُوا الأَكْفَاءَ، وَانْكِحُوا إِلَيْهِمْ** ».

فقالا جميعًا: لا يصِحُّ هذا الحديث.

وقالا: رواه جعفر بن خالد الزُّبَيري، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه.

ورواه هشام بن عمَّار، [عن الحَكَم][٥] بن هشام،

---

(١) قوله: « ثم قال » ليس في (ف).

(٢) في (ف): « وسمعت » بالواو.

(٣) أي: عن الحسن، عن معقل، والحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٧ رقم٢٠٣١٢) عن عبدالصمد وحسن قالا: حدثنا أبو هلال، حدثنا قتادة، عن رجل - هو الحسن إن شاء الله - عن معقل بن يسار، به.

(٤) الحديث أخرجه النسائي (٣٥٦٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أنس، ولم يذكر: « اللَّهم غفرًا . . . » إلخ. ومن طريق النسائي أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ١٠٢).
وسُئِلَ الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢/ أ) عن هذا الحديث فقال: « يرويه أبو هلال الراسبي، عن قتادة، عن معقل. ومن قال فيه: عن الحسن، عن معقل، فقد وهم. وخالفه إبراهيم بن طهمان فرواه عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، وكلاهما غير محفوظ ».

(٥) في (ش): « وسألت ». وتقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٨) مطولةً.

(٦) في جميع النسخ: «والحكم» بواو العطف، ولم نقف عليه من هذا الوجه، وقد ذكر الخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٢٦٤) أن هشام بن عمار يرويه عن الحكم بن هشام به.

عن مِنْدَل[١]، عن هشام بن عُرْوَة .

وقال أبي بحضرة أبي زرعة: ولا أراه إلا ومِنْدَل قد دَلَّسَهُ عن هشام[٢].

فقال أبو زرعة: الحديثُ ليس بصَحيح[٣].

قال الخطيب :« واختُلِف على الحكم بن هشام العقيلي فيه، فرواه أبو النضر = إسحاق بن إبراهيم الدمشقي عنه، عن هشام، ورواه هشام بن عمار، عن الحكم ابن هشام، عن مندل بن علي، عن هشام، وكلٌّ طرقه واهية . . . ».اهـ. ويؤيد هذا أن هشام بن عمار يروي عن الحكم ولم يذكر أنه يروي عن مندل كما في "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٢٤٢).

وطريق أبي النضر التي ذكرها الخطيب رواها ابن أبي الدنيا في "العيال" (١٣٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٨٤).

والحديث رواه ابن ماجه في "سننه" (١٩٦٨)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٢٥)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٩٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٢٦٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٣)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦١٣) من طريق الحارث بن عمران، وابن أبي الدنيا في "العيال" (١٣١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٣) من طريق عكرمة بن إبراهيم، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٩٨-٢٩٩) من طريق صالح بن موسى، ثلاثتهم (الحارث وعكرمة وصالح) عن هشام، عن عروة، عن عائشة به .

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٨٤):« سألت أبي عن الحارث بن عمران الجعفري ؟ فقال: ليس بقوي ، والحديث الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال:« تخيَّروا لنُطَفِكُم » ليس له أصل. وقد رواه مندل أيضًا ».

(١) مثلث الميم، ساكن الثاني، وهو: ابن علي العَنَزي، يقال: مندل لقبه، واسمه: عمرو.

(٢) من قوله:« بن عروة، وقال أبي . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٢٦٤):« هذا حديث غريب من حديث هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة، اشتهر برواية الحارث بن عمران الجعفري عنه ،

١٢٢٠-وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن أبي ذِئْب**[٢]**،** **عن عَطَاء**[٣]**، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال:« لا طَلاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ » ؟**

فقالا: لم يَسْمَع ابنُ أبي ذئب مِنْ عَطَاءٍ ومحمدِ بن المُنْكَدِرِ؛

وقد روى أيضًا عن أبي أمية بن يعلى، وعكرمة بن إبراهيم، وأيوب بن واقد، = = ويحيى بن هاشم السِّمسار، عن هشام . واختُلِف على الحكم بن هشام العقيلي فيه، فرواه أبو النضر إسحاق بن إبراهيم الدمشقي عنه، عن هشام . ورواه هشام بن عمار، عن الحكم بن هشام، عن مندل بن علي، عن هشام، وكل طرقه واهية. ورُوي عن قتادة، عن عروة، عن عائشة كذلك. حدَّث به أبو معاوية الضَّرير، عن المختار بن منيح، عن قتادة. ويقال: لم يروه عن المختار غيرُ أبي معاوية . ورواه أبو المقدام هشام بن زياد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وهو أشبه بالصَّواب ».اهـ.

وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢٥/أ) الاختلاف في هذا الحديث وقال عن طريق أبي المقدام المرسل:« وهو أشبه بالصَّواب ».

وقال ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٢٥):« أصل الحديث مرسلٌ، ورفعه باطل».

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٢):« وفي اعتبار الكفاءة أحاديثُ أُخَر لا تقوم بأكثرها الحجَّة » ثم ذكر هذا الحديث وغيره .

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٢٢) و (١٣١٢).

(٢) هو: محمد بن عبدالرحمن. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٣٣٠٦)-، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٢٤)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٨) من طريق محمد بن المنهال، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٠٤)- وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣١٩)- من طريق محمد بن سنان القزَّاز، كلاهما عن أبي بكر الحنفي، عن ابن أبي ذئب، عن عطاء، عن جابر به .

ووقع في رواية الحاكم تصريح ابن أبي ذئب بالسَّماع من عطاء؛ لكن محمد بن سنان ضعيف. ورواه أيوب بن سويد - كما في "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٣٨٥)- عن ابن أبي ذئب فقال:« حدثنا عطاء ». قال ابن حجر :« لكن أيوب بن سويد ضعيف ». وقال :« والمحفوظ فيه العنعنة ».

يقول[١] في هذا الحديث: بلغني عن عَطَاء[٢].

فقلتُ لهما: رواه صَدَقة بن عبدالله[٣]، [عن محمد][٤] بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

فقالا: كذا روى[٥] صَدَقَةُ! وروى ابنُ أبي ذئب[٦]، عن ابن المُنْكَدِر وعَطَاءٍ، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) هو: ابن رباح.
(٢) أي: ابن أبي ذئب.
(٣) الحديث على هذا الوجه رواه الطيالسي في "مسنده" (١٧٨٧) قال: حدثنا ابن أبي ذئب، حدثني من سمع عطاء، عن جابر، به. ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣١٩).
ورواه أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٥٩٧) من طريق حسين بن محمد المرُّوذي، ثنا ابن أبي ذئب، عن رجل، عن عطاء، عن جابر، به.
(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٥٩)، وابن مردويه في "تفسيره" - كما في "نصب الراية" (٣/ ٢٧٨) -، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٢٠)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣١٩).
(٥) في جميع النسخ: «ومحمد»، وهو تصحيف، والتصويب من المسألة (١٢٢٢) ومصادر التخريج السابقة.
(٦) في (أ) و(ش): « رواه ».
(٧) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٧١٤) -، والبزار في "مسنده" (١٤٩٩/ كشف الأستار)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٢٠) من طريق وكيع، عنه به.
ووقع في رواية البزار: «رفعه محمد وأوقفه عطاء»، كذا في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٤/ ١٤٤ رقم ٣٣٠٦) نقلاً عن البزار.

وروى ابنُ لَهِيعَةَ[١]، عن محمد بن المُنْكَدِرِ، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

وروى[٢] ابن سَمْعان[٣] - مع لِينِهِ[٤] - عن ابن المُنْكَدِر، عن طاوس، عن ابن عباس، عن عليٍّ[٥]، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي وأبو زرعة جميعًا: هذه الأسانيدُ كُلُّهَا[٦] وَهَمٌ عندنا، والصَّحيحُ: ما رواه[٧] الثَّوْري[٨]، عن ابن المُنْكَدِر، عمَّن سمع

ووقع في "كشف الأستار": «ووافقه عطاء».

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٤١ رقم١١٠٠٤).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٦٠)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ١٦ و١٥٩) من طريق يحيى بن أبي كثير، وابن عدي (٢/ ٢٩٠) من طريق حميد الأعرج، كلاهما عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٣٨٤): «أخرجه الدارقطني وابن عدي بسندين ضعيفين عن طاوس».

(٢) في (ك): «ورواه».

(٣) هو: عبدالله بن زياد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٢٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٤٥٥). ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦٤٠) وقال: «هذا حديث لا يصح».

(٤) في (ش) و(ك): «مع ابنه».

(٥) قوله: «عن علي» سقط من (ش).

(٦) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «كلهم».

(٧) المثبت من (ف) - ومثله في المسألة رقم (١٢٢٢) - وفي بقية النسخ: «روى».

(٨) قال ابن معين - كما يأتي في المسألة رقم (١٣١٢) -: «وأصح شيء فيه حديثُ الثوري ...» ثم ساقه. ورواية الثوري هذه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١١٤٥٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٨٠٩ و٣٦٣٠٣)، وابن راهويه في "مسنده" كما في المطالب العالية" (١٧١٣).
ورواه أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٥٩٨) من طريق حسين بن محمد، عن

طاوسًا[(١)]، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

١٢٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن سَلَمة[(٣)]، عن محمد بن إسحاق، عن أيُّوب، عن أبي قِلابة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ

ابن أبي ذئب، عن محمد بن المنكدر، عن طاوس، عن النبيِّ ﷺ، به.

(١) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: «طاوس» وهو مفتوحُ السين على أنه ممنوع من الصَّرْف، و «طاوس» عَلَمًا يجوز فيه الصَّرف - وهو الأكثر - وعدمُه، فمن صرفَهُ ذهب إلى أنه عربيٌّ أصيل، وأنه اشتُقَّ من قول العرب: تطَوَّسَتِ المرأةُ: إذا تزيَّنت. ومن منع صرفَه ذهب إلى أنه أعجمي.
قال: د. ف عبدالرحيم: هو يوناني معرَّب، وأصله «تاؤُس» بالهمزة، ألحقوه بفاعول؛ لفقد فاعُل في الأبنية العربية. انظر "المعرَّب" للجواليقي (ص ٤٤٣)، وانظر "اللسان" و"التاج" (ط و س)، وبحث: «فاعول» بين العربية والسريانية ضمن كتاب "دراسات في اللغتين السريانية والعربية" لإبراهيم السامرائي (ص ١٤٧).

(٢) سيأتي مثله أيضًا في المسألة رقم (١٣١٢)، ومراده: عمَّن سمع طاوسًا، عن طاوس، عن النبي ﷺ مرسلاً، كما سيأتي في المسألة رقم (١٢٢٢).
وقد قال الدارقطني في "العلل" (٢٩٢): «هو حديث يرويه عبد الله بن زياد بن سمعان، عن محمد بن المنكدر، عن طاوس، عن ابن عباس، عن علي، عن النبي ﷺ. وغيره يرويه عن ابن المنكدر، عن طاوس مرسلاً عن النبي ﷺ. قاله حسين المرُّوذي، عن ابن أبي ذئب. وقيل: عن ابن أبي ذئب، عن ابن المنكدر، عن جابر، ولا يصحُّ عن جابر؛ وإنما رواه ابن المنكدر مرسلاً عن النبي ﷺ، وهو الصَّواب، وعبد الله بن زياد بن سمعان متروك الحديث».

(٣) هو: الحرَّاني. وروايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٨٣).
والحديث رواه الدارمي في "مسنده" (٢٢٥٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٨٨) و(٣/ ١٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٢٤٨) من طريق يعلى بن عبيد، وابن ماجه في "سننه" (١٩١٦) من طريق عَبْدة بن سليمان، كلاهما (يعلى وعبدة) عن محمد بن إسحاق به. ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٠٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٢٤٨) من طريق عبدالملك الرقاشي، عن أبي عاصم النبيل،

أنه قال: « لِلْبِكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيِّبِ[١] ثَلاثٌ، ثُمَّ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ »؟

قال أبي: روى محمدُ بن إسحاق هذا الحديثَ، عن الحسن بن دينار، عن أيُّوب، وكنت مُعْجَبًا بهذا الحديثِ، حتى رأيتُ عِلَّتَهُ .

١٢٢٢ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه صَدَقَةُ بنُ عبدالله

عن سفيان، عن أيوب وخالد، عن أبي قلابة، عن أنس به مرفوعًا . =

= قال ابن عبدالبر: « هذا الحديث - فيما يقولون - خطأٌ من أبي عاصم النبيل، وله خطأ كثير عن مالك والثوري، وإنما المحفوظ في حديث خالد الحذاء: عن أبي قلابة، عن أنس أنه قال: السنةُ للبِكْر سبعٌ وللثَّيِّب ثلاثٌ. وأما رواية أيوب فالمحفوظ فيها: عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي ﷺ ... ».
ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٢١٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٦١) من طريق سفيان الثوري، عن أيوب وخالد، عن أبي قلابة، عن أنس قال: من السنة إذا تزوَّج الرجلُ البِكْرَ على الثَّيِّب أقام عندها سبعًا وقسم، وإذا تزوَّج الثَّيِّبَ على البِكْر أقام عندها ثلاثًا ثم قسم. قال أبو قلابة: ولو شئت لقلت: إن أنسًا رفعه إلى النبي ﷺ .
وقال عبدالرزاق: أخبرنا سفيان، عن أيوب وخالد . قال خالد: ولو شئت قلت: رفعه إلى النبي ﷺ . والسِّياقُ للبخاري .
ورواه البخاري (٥٢١٣) من طريق بشر، ومسلم (١٤٦١) من طريق هشيم، كلاهما عن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس - ولو شئت أن أقول قال النبي ﷺ -، ولكن قال: السنةُ إذا تزوَّج البِكْرَ ... فذكره والسياق للبخاري . ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٦٤٢) عن معمر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٧) من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس قوله.
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٠٢) من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة وحميد، عن أنس من قوله .
قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٤١٠)- متعقبًا قول الرافعي: « إنه موقوف »- قال: « قوله: إن هذا موقوف خلافُ ما عليه الأكثر من أهل العلم بالحديث حيث قالوا: إن قول الراوي من السنة كذا، كان مرفوعًا ... ».

(١) في (ك): « والثيب ».

السَّمِينُ أبو معاوية[١]، عن محمد بن المُنْكَدِرِ؛ قال[٢]: قلتُ: أنتَ أحلَلْتَ للوليد بن يزيد امرأتَهُ أُمَّ سَلَمةَ[٣]؟ [قال][٤]: أنا! لكنْ حدَّثني جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا طَلاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ** »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ والصَّحيحُ ما رواه الثَّوْري، عن محمد بن المُنْكَدِرِ؛ قال: حدَّثني مَنْ سَمِعَ طاوسًا[٥].

قال أبي: فلو كان سَمِعَ مِنْ جابرٍ؛ لم يُحَدِّثْ عن رجُلٍ، عن طاوس، مُرسَلٌ[٦].

١٢٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي عمر العَدَنِي[٧]، عن ابن عُيَينة، عن ابن عَجْلان؛ قال: قال عمر: ما رأيتُ رجلاً بعد هذه الآية: ﴿ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾[٨].

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٢٠)، و(١٣١٢).

(٢) في (ك): «أو معاوية».

(٣) أي: قال صدقة بن عبدالله لمحمد بن المنكدر.

(٤) هي: سلمىٰ بنت سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان، وانظر قصتها في "تاريخ دمشق" (٦٩/٢١٩).

(٥) في جميع النسخ: « قلت »، والتصويب من "مستدرك الحاكم" (٢/٤٢٠)، و"سنن البيهقي" (٧/٣١٩).

(٦) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: « طاوس »؛ على أنه ممنوع من الصرف، وكلاهما صوابٌ؛ على ما بيَّناه في تعليقنا على المسألة رقم (١٢٢٠).

(٧) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) هو: محمد بن يحيى.

قال عمر: ابتَغُوا الغِنَى في النِّكَاح [١] ؟

وقال[٢] أبي: أخشى أن يكون وَهِمَ ابنُ أبي عمر في الكلام الأخير؛ لأنَّ ابن عُيَينة يرويه عن هشام بن عُرْوَة؛ قال: قال عمر: ابتَغُوا الغِنَى في[٣] النِّكَاح .

١٢٢٤- وسمعتُ[٤] أبي يقول: سألتُ أحمدَ بنَ حنبل عن حديث سُلَيمان بن موسى[٥]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ »، وذكَرْتُ له حكايةَ ابن عُلَيَّة[٦] ؟

---

(١) الآية (٣٢) من سورة النور .

(٢) كذا النصُّ في جميع النسخ ! وكأن في الكلام سقطًا، وقد أخرج عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٣٩٣) عن معمر، عن قتادة؛ أن عمر بن الخطاب قال: ما رأيتُ مثل رجُل لم يلتمس الفضلَ في البَاءِ، والله يقول: ﴿ ... إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [النُّور: ٣٢].

(٣) في (ش):« قال » بلا واو .

(٤) في (أ) و(ت) و(ش):« عن ».

(٥) نقل البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٠٥-١٠٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٨٣/ أ) هذا النص بتصرف. وانظر المسألة رقم (١٢١٦).

(٦) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٥٦٦)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٧ رقم ٢٤٢٠٥)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٨٣)، والترمذي في "جامعه" (١١٠٢)، وابن ماجه (١٨٧٩).

(٧) هو: إسماعيل بن إبراهيم، وحكايته هذه أخرجها أحمد في "مسنده" (١٦/ ٤٧ رقم٢٤٢٠٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٨) من طريق يحيى بن معين، كلاهما (أحمد ويحيى) عنه، عن عن ابن جريج، به.
وذكر هذه الحكاية الترمذي عقب الحديث رقم (١١٠٢) وقال:« وقد تكلَّم بعض أصحاب الحديث في حديث الزهري، عن عروة،عن عائشة، عن النبي ﷺ . قال ابن جريج: ثم لقيتُ الزهريَّ؛ فسألته، فأنكره، فضعَّفوا هذا الحديث من أجل

فقال[١]: كُتُبُ ابن جُرَيج مُدَوَّنَةٌ فيها أحاديثُهُ، مَنْ حدَّثَ عنهم: «ثم لَقِيتُ عَطاءً[٢]»، «ثم لَقِيتُ فلانً[٣]»، فلو كان محفوظًا عنه[٤]، لكان هذا في كُتُبِهِ ومراجَعاتِهِ[٥].

١٢٢٥ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه لنا محمد بن عبدالله بن عبدالحَكَم[٧]، عن أبي بكر بن أبي أُوَيْس[٨]، عن سُلَيمان بن بلال،

هذا، وذُكِر عن يحيى بن معين أنه قال: لم يذكر هذا الحرفَ عن ابن جريج = = إلا إسماعيلُ بن إبراهيم. قال يحيى بن معين: وسماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذاك، إنما صحَّح كتبه على كتب عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد ما سمع من ابن جريج، وضعَّف يحيى روايةَ إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج». وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١١١/ ب): «ولم يتابَع ابن علية على هذا، وقد تكلم يحيى بن معين في سماع ابن علية من ابن جريج، وذكر أنه عرض سماعه منه على عبدالمجيد...».

(١) في (ك): «قال».

(٢) أي: يقول ابن جريج في هذه الكتب: «ثم لقيت عطاء».

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) يعني: ما ذَكَره ابن عليَّة من إنكار الزهري لهذا الحديث.

(٥) الكلام على هذا الحديث يطول، وانظر "العلل" للدارقطني (٥/ ١١١/ أ-١١٦/ ب)، و"سنن البيهقي" (٧/ ١٠٥)، و"نصب الراية" (٣/ ١٨٤-١٨٧)، والتعليق على "المسند" للإمام أحمد (٢٤٢٠٥/ الرسالة).

(٦) ذكر ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٣٨٣) هذا الحديث، ثم قال: «قال أبو حاتم الرازي: لو كان عند زيد بن أسلم، عن ابن عمر؛ لما أُولع الناس بنافع؛ وهذا تعليل منه لهذا الحديث».

(٧) في (أ) و(ش): «بن الحكم» بإسقاط «عبد». وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٩٨١)، والطبري في "التفسير" (٤٣٣٣)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٦١١٧).

عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في قوله عز وجل: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾[1] ؟

قال أبي: رواه عبدالله بن نافع الصَّائغ[2]، عن داود بن قيس، عن زيد بن أسلم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ في ذلك .

قال أبي: هذا أشبهُ، وهذا أيضًا مُنكَرٌ، وهو أشبهُ من حديث ابن عمر؛ لأنَّ الناسَ أقبلوا قِبَلَ نافعٍ فيما حكى عن ابن عمر في قوله: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ في الرُّخْصَة[3]، فلو[4] كان عندَ زيد بن أسلم عن ابن عمر، لكانوا لا يُولَعُونَ بنافع، وأَوَّلَ ما رأيتُ حديثَ ابنِ

(١) هو: عبدالحميد بن عبدالله ، مشهور بكنيته.

(٢) الآية (٢٢٣) من سورة البقرة . ولفظ الحديث: أن رجلاً أتى امرأته في دُبُرها، في عهد رسول الله ﷺ فوجَدَ من ذلك وَجْدًا شديدًا، فأنزل الله تعالى :﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ [البَقـَرَة: ٢٢٣].

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه. والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (١١٠٣) من طريق الحارث بن سرَيج، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٤٠)، و"مشكل الآثار" (٦١١٨) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، كلاهما (الحارث ويعقوب) عن عبد الله بن نافع، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، به.

ورواه الطبري في "تفسيره" (٤٣٣٤) حدثني يونس قال: أخبرني ابن نافع، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رجلاً أصاب امرأتَه في دُبُرها على عهد النبيِّ ﷺ . . . فذكره.

(٤) رواه البخاري (٤٥٢٦ و٤٥٢٧) من طريق نافع، عن ابن عمر به. إلا أنه أبهم موضع الإتيان . وانظر كلام الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٨/ ١٨٩-

عبدالحكم استغرَبْناهُ، ثم تبيَّنَ[١] لي[٢] عِلَّتُهُ.

١٢٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن ثابت الجَزَرِي[٣]، عن جعفر بن مَيْسَرَة أبي الوفاء، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَعَنَ اللهُ المُسَوِّفَاتِ** »، قيل: وما المُسَوِّفاتُ؟ قال: « **الرَّجُلُ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إلى فِرَاشِهِ، فَتَقُولُ: سَوْفَ، سَوْفَ، حَتَّى تَغْلِبَهُ عَيْنَاهُ** »؟

وبهذا الإسناد قال[٤]: « **لا يَحِلُّ[٥] لامْرَأَةٍ تُؤمِنُ باللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تَبِيتَ لَيْلَةً حَتَّى تَعْرِضَ نَفْسَهَا عَلَى زَوْجِهَا** »، قيل: وما عَرْضُها نَفْسَها؟ قال: « **إِذَا نَزَعَتْ ثِيَابَهَا، وَدَخَلَتْ في فِرَاشِهِ، فَأَلْزَقَتْ جِلْدَهَا بِجِلْدِهِ، فَقَدْ عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ** »؟

قال أبي: هذانِ الحديثانِ باطلانِ[٦].

١٢٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عيسى بن يونس الرَّمْلي[٧]؛

---

١٩٢).

(١) في (ف): « ولو » بالواو.

(٢) في (ش): « بين ».

(٣) في (ك): « في » بدل: « لي ».

(٤) في (ت): « الجذري »، وفي (ك): « الخدري ».

وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٥٥٣)، وأحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٦٠٥ و١٦٠٦)-، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢١٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٣٧).

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٤٣٩٣) من طريق غسان بن الربيع، عن جعفر بن ميسرة به. قال الطبراني: « لا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد ».

(٥) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٦) في (ت) و(ك): « لا تحل ».

(٧) انظر "السلسلة الضعيفة" للألباني رحمه الله (٤٣١٢).

(٨) روايته أخرجها الدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ٦٠). وأخرجه "الطبراني في

قال: حدَّثنا ضَمْرَة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عَيَّاش؛ قال: حدَّثنا محمد بن الوليد الزُّبَيدي[١]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أنَّ أبا هند مولى بني بَيَاضَة وكان حَجَّامًا يَحْجُمُ النبيَّ ﷺ، فقال[٢]: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَنْ نَوَّرَ اللهُ الإِيمَانَ في قَلْبِهِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى أَبِي هِنْدٍ».

وقال النبيُّ ﷺ: «أَنْكِحُوهُ وانْكِحُوا إِلَيْهِ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ.

فذكرتُ هذا الحديثَ لابن جُنَيدٍ حافظِ حديثِ الزُّهْري، فقال: أفسَدَ هذا الحديثَ حديثٌ[٣] رواه إبراهيمُ بنُ حمزة الرَّمْلي[٤]، عن

= "الأوسط" (٦٥٤٤) من طريق عبدالواحد بن إسحاق، عن ضمرة، به. =

= قال الطبراني: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن الزهري إلا الزبيدي».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣١٩) من طريق عبد الرحمن بن واقد، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٠١) من طريق أحمد بن أبي الطيب، كلاهما عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.
قال ابن عدي: «وهذا الحديث برواية عبد الرحمن بن واقد هذا الحديث عن إسماعيل بن عياش تبين ضعفه وسرقته هذا الحديث، وهذا يعرف بضمرة عن إسماعيل بن عياش، وهذا منكر من حديث الزبيدي، عن الزهري، لا يرويه إلا ضمرة عن إسماعيل عنه ...».

(١) في (ش): «الرنيدي».

(٢) في (أ) و(ش): «قال»، والمراد: قال النبي ﷺ.

(٣) في (ت) و(ف): «حديثه».

(٤) أي: أن رواية إبراهيم بن حمزة بيَّنت علَّة ما رواه عيسى بن يونس الرَّمليُّ، وقد أوضح ذلك ابنُ عدي في "الكامل" (١/ ٢٩٥)؛ فقال: «وهذا الحديث ينفرد به ابن عياش، عن الزبيدي، وهو منكر من حديث الزبيدي؛ إلا أن خالد بن يزيد ذكر الزبيديَّ وابنَ سمعان في الإسناد؛ فكأن ابن عياش حمل حديث الزبيدي على حديث ابن سمعان، فأخطأ، والزبيدي ثقة، وابن سمعان ضعيف». وروايةُ إبراهيم بن حمزة هذه لم نقف عليها، لكن الحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل"

ضَمْرَة، عن إسماعيل، عن الزُّبَيديِّ وابن سَمْعان[1]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة .

وروى هذا الحديثَ بَقِيَّةُ[2]، عن الزُّبَيدي، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة[3]، عن النبيِّ ﷺ[4] مُرسَلاً[5].

١٢٢٨ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن أبي القاسم عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عبد الحَكَم، عن أبي صالح[6] كاتب اللَّيْث، عن عمرو بن هاشم[7]، عن محمد بن سُلَيمان بن أبي كَرِيمة، عن هشام بن عُرْوَة،

(١/ ٢٩٥) من طريق خالد بن يزيد الرملي، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٠٠) = من طريق عيسى بن محمد النحاس، كلاهما عن ضمرة، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي وابن سمعان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به .

(١) هو: عبدالله بن زياد . (٢) هو: ابن الوليد .

(٣) من قوله: « وروى هذا الحديث . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك) لانتقال البصر.

(٤) قوله: « عن النبي ﷺ » مكرر في (ف).

(٥) كذا السِّياق في (أ) و(ش) و(ف): « الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ مرسلاً »، وهذا لا يجيء إلا بتأويل مُتكَلَّف؛ وذلك بحمله على ما جاء في المسألة رقم (٨٩٨)، وعلى ما حرَّره الحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٥٨٦-٥٨٧)؛ فيكون المراد هنا: « عن الزهري، عن عروة، عن قصة عائشة مع النبي ﷺ، في أخذها هذا الحديث»؛ فتكونُ الروايةُ مرسلةً؛ لأنَّ عُروة لم يُدرك زمَنَ النبي ﷺ. والذي يغلب على الظَّن أن قوله: « عن عروة، عن عائشة » مُقحَمٌ في النص، والصَّواب حذفُه؛ لأن الحديث رواه أبو داود في "المراسيل" (٢٣٠) من طريق عمرو بن عثمان وكثير بن عبيد؛ قالا: حدثنا بقية؛ حدثني الزُّبَيدي؛ حدثني الزهري؛ قال: أمر رسولُ الله ﷺ بني بَياضَة أن يزوِّجوا أبا هند امرأةً منهم . . .، الحديث . ثم قال أبو داود: « ورُويَ بعضه مسندًا، وهو ضعيف »، يعني: حديث إسماعيل بن عياش هذا . (٦) هو: عبدالله بن صالح .

(٧) روايته أخرجها القضاعي في "مسند الشهاب" (١١٤٦) من طريق أحمد بن أبي

عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **أَعْظَمُ نِسَاءِ أُمَّتِي بَرَكَةً: أَصْبَحُهُنَّ وَجْهًا، وَأَقَلُّهُنَّ مَهْرًا** » .

قال أبي : هذا حديثٌ باطِلٌ، وابنُ أبي كَرِيمة: ضعيفُ الحديث، وعمرُو بنُ هاشم[(١)] البَيْروتي قَدِمَ عليهم مِصْرَ، وكتب[(٢)] عن هِقْل[(٣)] .

١٢٢٩ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن عبدالصَّمد بن الفَضْل بن هلال الرَّبَعي[(٤)]، عن ابن وَهْب[(٥)]، عن ابن لَهيعة، عن مِشْرَح بن هاعان، عن عُقْبَة بن عامر الجُهَني؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ : « **لَعَنَ اللهُ الَّذِينَ يَأْتُونَ النِّسَاءَ في مَحَاشِّهِنَّ**[(٦)] » .

حازم، عن عمرو بن هاشم به. ورواه الواحدي في "الوسيط" - كما في = = "السلسلة الضعيفة" (١١١٨)- من طريق محمد بن سليمان بن أبي كريمة به .
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٦٤) من طريق الحسين بن المبارك الطبراني، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به . ومن طريق ابن عدي رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٤/ ٣٢٧). قال ابن عدي: « وهذا الحديث منكر المتن؛ وإن كان عن إسماعيل بن عياش؛ لأن إسماعيل يخلط في حديث الحجاز والعراق، وهو ثبت في حديث الشام، والبلاء في هذا الحديث من الحسين بن المبارك هذا لا من إسماعيل بن عياش » .

(١) في (ش): «هشام».
(٢) في (ف) يشبه أن تكون: « فكتب ».
(٣) هو: ابن زياد .
(٤) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء"(٣/ ٨٤)، والطبراني في "الأوسط" (١٩٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤٨). قال العقيلي: « لا يُتابَع على حديثه ولا يُعرف إلا به». وقال أيضًا: «لم يأتي به عن ابن وَهْب غيرُه». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ابن لهيعة إلا ابن وَهْب، تفرد به عبدالصمد بن الفضل».
(٥) هو: عبدالله .

قال أبي : هذا حديثٌ مُنْكَرٌ بهذا الإسناد، ما أعلمُ رواه عن ابن وَهْب غَيْره[١].

١٢٣٠ - وسمعتُ[٢] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلة[٣]، عن ابن وَهْب، عن الماضي بن محمد[٤]، عن هشام[٥]، عن ليث بن أبي سُلَيم[٦]، عن مُجاهِد، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال:« **الزِّنَىٰ يُورِثُ الفَقْرَ** ».

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، ومَاضِي[٧]: لا أعرفُهُ[٨].

---

(١) المَحاشُّ: جمع مَحَشَّة، وهي: الدُّبُر . انظر "النهاية" (١/ ٣٩٢).
(٢) قوله:« غيره » يجوز فيه الرفع والنصب، انظر التعليق على المسألة رقم (٦٨).
(٣) انظر المسألة رقم (٢٣٣٣).
(٤) هو: ابن يحيى التُّجِيبي. ولم نقف على روايته من هذا الوجه. والحديث أخرجه ابن حبان في "المجروحين (٢/ ٢٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٣٢) من طريق الحسن بن سفيان، عن حرملة، عن ابن وَهْب، عن الماضي بن محمد، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر به .
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "الشعب" (٥٠٣٥).
ورواه القضاعي في "مسند الشهاب" (٦٦) من طريق أحمد ابن عبدالرحمن ابن أخي ابن وَهْب، عن ابن وَهْب بالإسناد السابق.
قال الدارقطني في "الأفراد" (١٨٤/ ب/ أطراف الغرائب):« تفرَّد به عبدالله بن وَهْب، عن الماضي بن محمد، عن ليث عنه » أي: عن مجاهد، عن ابن عمر .
وانظر "السلسلة الضعيفة" (١٤٠).
(٥) في (ش):«عن الماضي أبو محمد».
(٦) في (ف):« عن الماضي، عن محمد بن هشام ».
(٧) في (أ) و(ش) و(ف):« أبي سليمان ».
(٨) كذا في جميع النسخ؛ بإثبات ياء المنقوص المنوَّن المرفوع، والأفصح حذفها:«ماض»، لكنَّ إثباتها لغةٌ صحيحةٌ فصيحةٌ، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦).
(٩) قال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٤٢٤) في ترجمة الماضي بن محمد:« له أحاديث

١٢٣١ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثَ ابنِ وَهْب، عن ابن لَهِيعَة، عن الحارث بن يزيد، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير[٢]: أنه كان في مجْلسٍ فيه المُسْتَوْرِدُ وعمرو بن غَيْلان، فسمع المُسْتَوْرِدَ يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « **مَنْ وَلِيَ لَنَا عَمَلاً فَلَمْ يَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ، فَلْيَتَزَوَّجْ**... »، وذكر الحديثَ[٣].

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما هو: كما رواه اللَّيْث[٤]، عن الحارث بن يزيد، عن رجُلٍ، عن المُستَوْرِد، عن النبيِّ ﷺ، وله صُحْبةٌ[٥].

١٢٣٢- وسمعتُ[٦] أبا زرعة وذكر حديثًا رواه أبو صالح[٧] كاتبُ[٨] اللَّيْث[٩] وعثمانُ بنُ صالح[١٠]؛ قالا: حدَّثنا[١١] اللَّيْث[١٢]،

منكرة، منها بإسناد فيه ضعف بمرَّة: « الزِّنى يورثُ الفقر ».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٣٦).

(٢) هو: المصري. وفي (ف): « عبدالرحمن بن حنين ».

(٣) قوله: « وذكر الحديث » ليس في (ف).

(٤) هو: ابن سعد.

(٥) أي: المستورد.

(٦) نقل هذا النص الزيلعي في « نصب الراية » (٣/ ٢٣٩)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ل٩٤/ ب) بتصرف، ونقل بعضه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٥١)، ووهم، فجعل أبا حاتم هو الذي ذكر الحديث ليحيى بن عبدالله بن بكير. وانظر المسألة رقم (١٢٣٧).

(٧) في (أ) و(ش): « ابن صالح ».

(٨) في (ت): « الكاتب »، وكأنه ضُرِب على الألف واللام.

(٩) هو: ابن سعد.

(١٠) هو: عبدالله بن صالح. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٩٩ رقم ٨٢٥)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٥١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٩٩)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٨).

(١١) في (ف): « حديث »، وهو تصحيف شائع، ومثله في المسألة رقم (١٦٩٠).

عن مِشْرَح بن هاعان[١]، عن عُقْبَة بن عامر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ المُسْتَعَارِ[٢]؟»، قالوا: بلى يا رسول الله[٣]، قال: «المُحِلُّ وَالمُحَلَّلُ[٤] لَهُ، فَلَعَنَ اللهُ الحَالَّ وَالمُحَلَّلَ لَهُ[٥]» .

(١) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٩٣٦)، والروياني في "مسنده" (٢٢٦)، = والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٩٨-١٩٩)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٨).

(٢) في (ك): « حدثنا الليث بن مشرح، عن هاعان ».

(٣) في (ت): « المستعان ».

(٤) قوله: « يا رسول الله » من (ف) فقط .

(٥) في (ك): « المحل المحلل » بلا واو العطف .

(٦) قول: «الحالّ» بمعنى المحلِّل أو المُحِلِّ - وجاء مثله في "سنن سعيد بن منصور" (١٩٩٧ و١٩٩٨)، و"إغاثة اللهفان" لابن القيم (١/ ٢٧٢ و٢٧٤)- ولم نقف عليه في غير هذه المواضع، وكذلك لم نقف عليه في كتب اللغة والغريب إلا عند أبي عبيد الهروي والزمخشري وابن الأثير؛ قال أبو عبيد: «وفي بعض حديث: "لا أُوتَى بحالٍّ ولا مُحَلٍّ إلا رجمتُهما"، فقال: "حالّ" إنْ كان محفوظًا، وهو من أَحلَلْتُ المرأة لزوجها، وإنما الكلامُ أن يقال: مُحِلٌّ ».اهـ. وقال الزمخشري: «"لا أوتى بحالٍّ ولا محلَّلٍ له إلا رجمتُهما"، يقال: حَلَلْتُ لفلانٍ امرأته، فأنا حالٌّ وهو محلولٌ له: إذا نكحها لِتحلَّ للزوج الأوَّل، وهو من حلِّ العقدة، ويقال: أحللتُها له وحلَّلتُها، وعنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: أنَّه لعنَ المحلِّلَ والمحلَّلَ له، وروي: لعَنَ المُحِلَّ والمُحَلَّ له »، وقال ابن الأثير: « وفيه: "لعنَ اللهُ المحلِّلَ والمحلَّلَ له"، وفي رواية: "المُحِلَّ والمُحَلَّ له"، وفي حديث بعض الصحابة: "لا أوتَى بحالٍّ ولا محَلَّل إلا رجمتُهما"، جعل الزمخشري هذا الأخير حديثًا لا أثرًا. وفي هذه اللفظة ثلاثُ لغات: حَلَّلْتُ، وأَحْلَلْتُ، وحَلَلْتُ؛ فعلى الأولى جاء الحديثُ الأول؛ يقال: حلَّل فهو مُحلِّل ومُحلَّلٌ له، وعلى الثانية جاء الثاني؛ تقول: أحلَّ فهو مُحِلٌّ ومُحَلٌّ له، وعلى الثالثة جاء الثالث؛ تقول: حَلَلْتُ فأنا حالٌّ، وهو مَحْلُولٌ له. وقيل: أراد بقوله: "لا أوتَى بحالٍّ"، أي: بذي إحلال، مثل قولهم:

قال أبو زرعة: ذكرتُ[١] هذا الحديثَ ليحيى بن عبدالله بن بُكَير، وأخبرتُهُ بروايةِ عبدالله بنِ صالح، وعثمانَ بنِ صالح، فأنكرَ ذلك إنكارًا شديدًا، وقال: لم يَسْمَعِ اللَّيْثُ من مِشْرَحٍ شيئًا، ولا روى عنه شيئًا؛ وإنما حدَّثني اللَّيْثُ بن سعد بهذا الحديث، عن سُلَيمان بن عبدالرحمٰن[٢]: أنَّ رسولَ الله ﷺ.

قال أبو زرعة: والصَّوابُ عندي حديثُ يحيى؛ يعني[٣]: ابنَ عبدالله بن بُكَير[٤].

١٢٣٣ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه إسحاق بن الطَّبَّاع[٦]،

= رِيحٌ لاقِح، أي: ذاتُ إلقاح.

= **والمعنى في الجميع**: أن يُطَلِّقَ الرجلُ امرأتَه ثلاثًا، فيتزوجَهَا رجلٌ آخَرُ على شريطة أن يطلِّقَها بعد وَطْئها لِتَحِلَّ لزوجها الأول. وقيل: سُمِّيَ مُحَلِّلاً بقصده إلى التحليل؛ كما يسمَّى مشتريًا: إذا قَصَدَ الشراء». اهـ. وعلى ذلك فالزوج الثاني: هو المُحَلِّلُ، والمُحِلُّ، والحالُّ، والزوج الأول: هو المُحَلَّلُ له، والمُحَلُّ له، والمَحْلُولُ له. انظر "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلَّام الهروي (٣/ ١٣١)، و"الفائق" للزمخشري (١/ ٣٠٨)، و"النهاية" (١/ ٤٣١)، و"لسان العرب" (١١/ ١٦٧).

(١) في (ت) و(ك): «وذكرت» بالواو.

(٢) هو: الدمشقي الكبير.

(٣) قوله: « يعني » ليس في (أ) و(ش).

(٤) ذكر الترمذي في "العلل الكبير" (٢٧٤) أنه سأل البخاريَّ عن هذا الحديث، فأجاب: « عبدالله بن صالح لم يكن أخرجه في أيامنا، ما أرى الليث سمعه من مِشْرَح بن هاعان؛ لأن حَيْوَة روى عن بكر بن عمرو، عن مِشْرَح »، أي: فكأنه يرى الليث أخذه عن حَيْوَة.

(٥) انظر المسألة التالية، والمسألة رقم (١٣١٤).

(٦) هو: إسحاق بن عيسى الطَّباع. ولم نقف على روايته للحديث على هذا الوجه،

عن ابن لَهِيعَة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهْري، عن حمزة بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا يُعْزَلُ**[1] **عَنِ الحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا** » ؟

قال أبي: هذا مِنْ تخاليطِ ابنِ لَهِيعَة، ومَنْ لا يَفْهَمُ يستغربُ هذا،

وسيأتي الحديث من طريقه في المسألة التالية موقوفًا على عمر. =

= والحديث رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣١ رقم٢١٢)، وابن ماجه في "سننه" (١٩٢٨)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٨٥)، والطبراني في "الأوسط" (٣٦٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٣١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٣/ ١٥٠) من طريق إسحاق بن عيسى، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن مُحَرَّر بن أبي هريرة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، عن النبيِّ ﷺ به .

وقد تصحف إسحاق بن عيسى في "سنن البيهقي" إلى إسحاق بن حسن.

قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن الزهري إلا جعفر بن ربيعة، ولا عن جعفر إلا ابن لهيعة، تفرَّد به إسحاق بن عيسى، ولا يُروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد ».

وقال الدارقطني في "العلل" (١٣٥): « تفرَّد به إسحاق الطباع، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن مُحَرَّر بن أبي هريرة، عن أبيه، عن عمر، ووهم فيه . وخالفه ابن وَهْب، فرواه عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن حمزة بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عمر. وهو وهمٌ أيضًا، والصَّواب مرسل عن عمر ». اهـ.

وقال ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ٤٠٥) بعد أن ذكره من طريق الإمام أحمد: « وهذا إسنادٌ حسنٌ جيد ».

(١) العَزْلُ: عَزْلُ الرَّجُلِ الماءَ عن جاريته إذا جامَعَها لئلا تَحْمِلَ . "لسان العرب" (١١/ ٤٤١). وقال الفيومي في "المصباح المنير" (ص٤٠٨): عَزَلَ المُجامِعُ: إذا

وهو عندي خطأٌ[١]؛ وحدَّثنا[٢] أبو الأسوَد[٣]، عن ابن لَهِيعَة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهْري، عن حمزة بن عبدالله، عن أبيه؛ أنه كان يقول: لا يُعْزَلُ عَنِ الحُرَّةِ إلا بِإِذْنِها؛ وهذا أشبهُ[٤].

١٢٣٤ - وسألتُ[٥] **أبي** عن حديثٍ حَدَّثَنِيهِ أبي، عن رِضْوان بن إسحاق، عن إسحاق بن عيسى، عن ابن لَهِيعَة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهْري، عن حمزة بن عبدالله، عن أبيه، عن عمر: أنه نهى عن العَزْلِ عن الحُرَّةِ إلا بإذْنِها؟

قال أبي: حدَّثنا أبو صالح[٦] كاتبُ اللَّيْث، عن ابن لَهِيعَة، عن جعفر بن ربيعة، عن حمزة بن عبدالله، عن أبيه، عن عمر.

قال أبي: حديثُ أبي صالح أصَحُّ[٧]؛ وهذا مِن تخاليط ابن لَهِيعَة.

قاربَ الإنزالَ فنَزَعَ وأمنَى خارجَ الفَرْج.

(١) في (ت) و(ك): «حكا».

(٢) قوله: «وحدثنا» من (ف)، ومكانه في (ت) و(ك): «وأخبرنا أبو محمد؛ قال: وحدثنا»، وكذا في (أ) و(ش) غير أن فيهما: «حدثنا» بلا واو، وهذه الزيادة لا يمكن أن تكون صحيحة؛ لأن أبا محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم لم يدرك أبا الأسود النضر بن عبدالجبار، فولادة ابن أبي حاتم سنة (٢٤٠ هـ)، ووفاة أبي الأسود سنة (٢١٩هـ)، وإنما الذي يروي عن أبي الأسود هو أبو حاتم محمد بن إدريس كما في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٢٩١-٢٩٢).

(٣) هو: النَّضر بن عبدالجبار.

(٤) ورجح في المسألة التالية رواية من أسقط الزهري من إسناده، وجعله من كلام عمر.

(٥) انظر المسألة السابقة، ورقم (١٣١٤).

(٦) هو: عبدالله بن صالح.

(٧) قوله: «أصح» سقط من (ف). وقد رجح أبو حاتم في المسألة السابقة رواية من

١٢٣٥ - وسألتُ أبي عن أحاديثَ[(١)] رواها أبو يوسف المَدِيني[(٢)]، فذكرتُ منها حديثًا [حدَّثَ][(٣)] به أبو يوسف، عن محمد ابن المُنْكَدِر؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: « **عِفُّوا تَعِفَّ نِسَاؤُكُمْ**[(٤)] » ؟

قال أبي: أبو يوسف هذا اسمُه: يعقوبُ [بن الوليدِ][(٥)] ضعيفُ الحديث، وهذا حديثٌ باطِلٌ .

١٢٣٦ - وسألتُ[(٦)] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو بَدْر[(٧)]، عن بَقِيَّة[(٨)]،

زاد الزهري في إسناده، وجعله من كلام عبدالله بن عمر.

(١) سيأتي في المسألة رقم (١٥١٥) أنه سأله عن ثلاثةِ أحاديثَ. انظر الحديثين الآخرين في المسألة رقم (١٥١٥) و(٢٤٢٣).

(٢) أوضح أبو حاتم في آخر المسألة أن اسمَهُ: يعقوب بن الوليد، وهو يعقوب بن الوليد بن عبدالله بن أبي هلال، يكنى: أبا يوسف أو أبا هلال، قال فيه الإمام أحمد: كان من الكذَّابين الكبار. ترجمته في "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٦)، و"تهذيب الكمال" (٣٢/ ٣٣٧). وانظر "العلل" للإمام أحمد (١٣٠٥).

(٣) في جميع النسخ: «حدَّثنا»، وهو تصحيف؛ فإن ابن أبي حاتم لا يمكن أن يروي عن أبي يوسف يعقوب بن الوليد الذي يروي عن محمد بن المنكدر.

(٤) هذا القولُ مُضَمَّن في شعرٍ منسوبٍ إلى الإمام الشافعيِّ؛ قال فيه [من الكامل]:

عِفُّوا تَعِفَّ نِساؤُكُم في المَحْرَمِ وتَجنَّبوا ما لا يَليقُ بِمُسلمِ

انظر "ديوان الشافعي" صححه وقدم له د. إحسان عباس (ص ٦٢).

(٥) في جميع النسخ: « والوليد »، وهو تصحيف؛ والوليد لم يَجْرِ له ذِكرٌ في المسألة. والتصويب من المسألة رقم (١٥١٥). وانظر المسألة رقم (٢٤٢٣).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٦٧) و (١٢٧٥)، وذكر بعضها ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ل٩٨/ ب)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٣٦).

(٧) هو: شجاع بن الوليد .

(٨) هو: ابن الوليد . وروايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين"(٢/ ١٢٤) من طريق

عن زرعة بن أبي عبدالرحمٰن الزُّبَيدي[1]، عن عمران بن أبي الفَضْل، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **العَرَبُ بَعْضُهَا**

إسحاق بن إبراهيم، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٩٥) من طريق كثير بن عبيد، = = والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٤) من طريق أبي عتبة أحمد بن الفرج، ثلاثتهم عن بقية به.

ورواه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (٣/ ١٩٨) - من طريق بقية به.

قال ابن عدي بعد أن ذكر لعمران حديثًا آخر: « وهذان الحديثان بهذا الإسناد منكران، وإنما يرويهما بقية، عن زرعة بن عبد الله، وزرعة غير معروف ».

وقال البيهقي: « ضعيف بمرَّة ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ١٦٥): « حديث منكر موضوع ».

ورواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠١٩) من طريق الدراقطني، عن محمد ابن هارون الحضرمي، عن محمد بن زكريا الأزرق، عن سويد، عن بقية، عن محمد بن الفضل، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به.

قال ابن الجوزي: « تفرَّد به محمد بن زكريا، عن سويد ».

كذا وقع عنده: « محمد بن الفضل، عن عبد الله بن عمر » وفي "نصب الراية" (٣/ ١٩٨) نقلاً عن الدارقطني: « محمد بن الفضل، عن عُبَيد الله بن عمر ». وانظر "إرواء الغليل" (١٨٦٩).

(١) في (أ) و(ش): «الزبيري»، وسيأتي في المسألة (١٢٧٥) باسم: «زرعة بن عبدالله الزبيدي»، وفي "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٠٦ رقم٢٧٤٢) سَمَّاه المصنِّف: « زرعة ابن عبدالله بن زياد الزُّبيدي »، وقال: «سألت أبي عنه؟ فقال: شيخ مجهول ضعيف الحديث»، فلعل عبدَالله - والدَ زرعة - يكنى: أبا عبدالرحمٰن.

وذكر الذهبي في "الميزان" (٢٨٦٠ و٢٨٦١) زرعة بن عبدالله، وزرعة بن عبدالرحمٰن الزُّبَيْدي، وقال عن الأول: « من أشياخ بقية، قال الأزدي: مجهول »، وقال عن الثاني: « شيخ لبقية متروك، والخبر باطل »، فتعقَّبه ابن حجر في "اللسان" (٣٤٩٠) بقوله: « والذي قال في ابن عبدالله: مجهول: هو أبو حاتم، وزاد: شيخ ضعيف الحديث، ونسَبَه زُبَيْرِيًّا، وابن عبدالرحمٰن قال فيه الأزدي:

لِبَعْضٍ أَكْفَاءٌ ، إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ[(١)]».

قال أبو بدر[(٢)]: وسمعتُ ابنَ جُرَيج، عن ابن أبي مُلَيكة، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: هذا كَذِبٌ لا أصلَ له[(٣)]؛ يعني: حديثَ ابن جُرَيج[(٤)].

١٢٣٧ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه مَرْوان الطَّاطَرِي، عن

متروك الحديث، ونسَبَه زُبَيْدِيًّا، والظَّاهر أنهما واحد تصحَّف أحدهما ».

(١) كذا في جميع النسخ « إلا حائك أو حجام » بلا ألف، وكذا في المسألتين الآتيتين برقم (١٢٦٧) و(١٢٧٥)، وكذا في معظم المراجع التي أخرجت الحديث ، والاستثناءُ تامٌّ موجبٌ، فكانت الجادَّة أن يقال: إلا حائكًا أو حجامًا، بألف تنوين النصب، لكنَّ ما في النسخ له وجهان في العربية صحيحان:
الأول: النصب على الاستثناء:«إلا حائكَ أو حجامَ»، وجاء بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)؛ ويشهد لذلك مجيءُ الحديثِ بالألف:« إلاحائكًا أو حجامًا» في مطبوع "الكامل" لابن عدي (٥/ ٩٥)، وكذلك في بعض كتب الرجال والفقه وشروح الحديث.
والثاني: الرفع على البدلية من «العرب»، والإتباع في الاستثناءِ التامِّ الموجب جائزٌ على لغةٍ لبعضِ العرب؛ كما وقع هنا، حكى هذه اللغة أبو حيان. انظر التعليق على المسألة رقم (٩٩٧).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الحاكم - كما في "نصب الراية" (٣/ ١٩٧)- وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٤) من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد، ثنا بعض إخواننا، عن ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عمر به . قال البيهقي:« هذا منقطع بين شجاع وابن جريج، حيث لم يسمِّ شجاعٌ بعضَ أصحابه ».

(٣) نقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ١٤٩) كلام أبي حاتم هذا .

(٤) لأن أبا بدر لم يسمعه من ابن جريج كما سبق بيانه في رواية الحاكم والبيهقي .

(٥) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ق ٩٤/ ب) أن ابن أبي حاتم أخرج هذا

عبدالله بن جعفر[(١)]؛ قال: حدَّثنا عبدالواحد بن أبي عَوْن، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة؛ قال: لعَنَ رسولُ الله ﷺ المُحِلَّ والمُحَلَّلَ له[(٢)]؟

قال أبي: إنما هو: عبدالله بن جعفر، [عن][(٣)] عثمان الأَخْنَسي[(٤)].

١٢٣٨ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بَكَّار[(٦)]، عن

الحديث في "العلل" بسند جيد، وانظر "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٥٠)، = = وانظر المسألة رقم (١٢٣٢).

(١) هو: عبدالله بن جعفر المخرمي.

(٢) تقدم تفسير الحديث في تعليقنا على المسألة رقم (١٢٣٢).

(٣) في جميع النسخ: « بن » بدل: « عن »، وكأنه صوبها في (ف) إلى «عن»، والمثبت من مصادر التخريج الآتية .

(٤) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٠٨٦)، والترمذي في "العلل الكبير" (٢٧٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (٦٨٤)، والبزار في "مسنده" (١٤٤٢/ كشف الأستار)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٨) من طريق معلى ابن منصور، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٣٢٣ رقم٨٢٨٧) من طريق أبي عامر العقدي، وتمام في "فوائده" (٧٥٣/ الروض البسام) من طريق عبدالعزيز الأويسي، ثلاثتهم عن عبدالله بن جعفر، عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به .
قال الترمذي: « فسألت محمدًا- يعني البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث حسن، وعبد الله بن جعفر المخرمي صدوق ثقة، وعثمان بن محمد الأخنسي ثقة، وكنت أظن أن عثمان لم يسمع من سعيد المقبري». وقال البزار: «لا نعلمه عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد».

(٥) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٨٠).

(٦) هو: ابن بكار بن بلال العاملي. وروايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين"

سعيد بن بَشير، عن قَتَادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ نظر إلى امرأةٍ فأعجبَتْهُ، فأتى زوجَتَهُ زينبَ بنت جَحْش، فقضى حاجَتَهُ، ثم خرجَ فقال: « **إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى امْرَأَةٍ، فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَلْيَقْضِ حَاجَتَهُ** ». فقال رَجُلٌ: فإنْ لم تكُنْ[1] له امرأةٌ ؟ قال: « **فَلْيَنْظُرْ إِلَى السَّمَاءِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد .

١٢٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بَكّار[2]؛ قال: حدَّثنا سعيد[3]، عن قَتَادة، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ لَعَنَ مُخَنَّثِي الرِّجَالِ، ومُذَكَّراتِ النِّسَاءِ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد .

١٢٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[4]، عن حمَّاد بن عبدالرحمٰن، عن خالد بن الزِّبْرِقان، عن سُلَيمان بن حَبِيب[5]،

(٢٥٧٣).

(١) المثبت من (ت) و(ك)، ولم تنقط التاء في (أ) و(ش) و(ف).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (٢٤٣٣) عن محمد بن بكار، عن خالد الواسطي، عن يزيد بن أبي زياد، عن عكرمة، عن ابن عباس به. ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٨٨٥) من طريق شعبة، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٥٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة، كلاهما عن قتادة، به.
ورواه البخاري أيضًا (٥٨٨٦) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس به .

(٣) هو: ابن بشير .

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ٩٩ رقم ٧٤٨٩)، و "مسند الشاميين" (١٦٠٤).

عن أبي أُمامة[١]، عن النبيِّ ﷺ قال: « أَرْبَعَةٌ لَعَنَهُمُ اللهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَأَمَّنَتْ عَلَيْهِ[٢] المَلائِكَةُ: الَّذِي يَخْصِي نَفْسَهُ عَنِ النِّسَاءِ[٣]، وَلا يَتَزَوَّجُ لِئَلَّا[٤] يُولَدَ[٥] لَهُ، وَالرَّجُلُ[٦] يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ وَخَلَقَهُ اللهُ ذَكَرًا، وَالمَرْأَةُ تَتَشَبَّهُ[٧] بِالرِّجَالِ وَقَدْ خَلَقَهَا اللهُ أُنْثَى، وَمُضَلِّلُ المَسَاكِينِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٢٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن مُصَفًّى[٨]؛ قال: حدَّثنا عمر بن صالح الأَزْدي، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قَتَادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أم أَيْمَن الأنصاريَّة: أنَّ رسولَ الله ﷺ زوَّجَ ابنتَه فاطمةَ عليَّ بنَ أبي طالب، وأمرَهُ[٩] أَلَّا يَدْخُلَ على أهله

---

(١) هو: المحاربي.
(٢) هو: الباهلي.
(٣) أي: على اللعن؛ فالضمير في «عليه» راجعٌ إلى «اللعن» وهو: المصدر المستفاد من الفعل «لعنهم»، ونظيره الضمير «هو» في قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، أي: العدل. انظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠) و(١١٦٥) و(٢٠١١).
(٤) وقع في "المعجم الكبير": «الذي يحصن نفسه عن النساء»، وفي "مسند الشاميين": « الذي لا يحصن نفسه عن الز(٥)». في (ش): « ولئلَّا » بزيادة واو .
(٦) في (ف): « لأن اليولد ». (٧) في (ك): «والولد» بدل: «والرجل».
(٨) في (ك): «تَشَبَّهُ» بحذف إحدى التاءين تخفيفًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).
(٩) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٥/ ٩١ رقم٢٣٢)، ووقع في مطبوعه: «عمرو بن صالح». وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٢٤)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ١٥٧) من طريق سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، عن عمرو بن صالح به . وانظر: "مختصر المستدرك" لابن الملقن (٥٩٧).

حتى يجيئَه، فجاء رسولُ الله ﷺ حتى وَقَفَ بالباب، فَسَلَّمَ واستأْذَنَ، فقال: « أَثَمَّ أَخِي . . . »، فذكر الحديثَ .

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعمرُ ضعيفُ الحديث[1] .

قال أبي : عمرُ هذا يحدِّث عن أبي [جَمْرَة][2] أحاديثَ بواطيلَ .

١٢٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[3]، عن عبدالله بن عمر[4] العُمَري[5]، عن أبي الزِّنَاد، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَا نِكَاحَ إِلَّا بِإِذْنِ الرَّجُلِ وَالمَرْأَةِ** » ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

---

(١) في (ك): « وأمر ».
(٢) قوله: «الحديث» ليس في (ف).
(٣) في جميع النسخ: « حمزة » بالحاء المهملة والزاي، وهو خطأ، وصوابه: « جمرة » بالجيم والراء، وهو: نصر بن عمران الضُّبَعي، انظر "الجرح والتعديل" (٦/ ١١٦ رقم ٦٢٨)، و"تهذيب الكمال" (٢٩/ ٣٦٢)، والمسألة الآتية برقم (٢٥٩٦).
(٤) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٧٨). قال ابن عدي: « وهذا الحديث بهذا الإسناد لا يرويه عن عبدالله بن عمر غير بقية ».
(٥) في (ف) و(ك): « عمرو ».
(٦) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ١٩٩): « وروى بقية بن الوليد، عن شيخ له مجهول - سَمَّاه: عبدالله بن عمر؛ قال بعضهم: هو عبدالله بن عمر بن أنفع الحِمْيَري- عن أبي الزِّناد، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: " لا نِكاحَ إلا بإذنِ الرَّجل والمرأة "، وخالفه عمر بن صهبان، فرواه عن أبي الزِّناد، عن أبي أمامة،

١٢٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[(١)]، عن شَيْبان[(٢)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة[(٣)]: أنَّ رجلاً أنكَحَ ابنةً له - على عهد رسول الله ﷺ - ثَيِّبًا، فكَرِهَتْ ذلك، فأتت النبيَّ ﷺ فذكرَتْ ذلك له، فقال لها: «**أَكُنْتِ**[(٤)] **نَهَيْتِهِ**[(٥)] **أَنْ يُزَوِّجَكِ** ؟»، قالت: نعم ! فجعَلَ أمرَها بيدها، فردَّتْهُ ؟

قال أبي: لا يُوَصِّلُونَ[(٦)] هذا الحديثَ؛ يقولون[(٧)]: أبو سَلَمة، عن النبي ﷺ، ولا يصحُّ واحد منهما ».

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٢٠). وروي عن هشيم - كما سيأتي - عن عمرو بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة .

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحْوي .

(٣) قوله: «عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة» سقط من (ف).

(٤) في (ت) و(ك): « كنت » بتقدير همزة الاستفهام .

(٥) في (ك): « نَهَيْتِيهِ ». ويخرَّج على توليد الياء من إشباع كسرة تاء المخاطبة، وهذه لغةٌ حكاها الخليل الفراهيدي، قال سيبويه: « وحدثني الخليل أن ناساً يقولون "ضَرَبْتِيهِ" فيلحقون الياء، وهذه قليلة ». اهـ. انظر كتاب "سيبويه" (٤/ ٢٠٠)، و"طلبة الطلبة" للنسفي (ص ٢٣٣)، و"مجمع الأمثال" للميداني (٢/ ١٩٥).

(٦) « لا يوصِّلُون » بمعنى « لا يَصِلُونَهُ » من «وصَّل» المضعَّف. انظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٧) الحديث رواه النسائي في "الكبرى" (٥٣٨٨)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣٥) من طريق أيوب، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة به مرسلاً .
ورواه الدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣١) من طريق شجاع بن مخلد، عن هشيم، قال: أخبرنا عمر بن أبي سلمة، حدثنا أبو سلمة به مرسلاً .
وقد اختُلِف فيه على هشيم، فرواه الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٥٢ رقم ٦٤٤)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣٢) من طريق أبي مسلم المستملي، عن هشيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، به. وانظر كلام الدارقطني في التعليق

عن النبيِّ ﷺ ، مُرسَلٌ[١]، ومُرسَلٌ[٢] أشبهُ [٣].

آخر المسألة .

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وفي (ك): « مرسل » بلا واو .

(٢) كذا، والتقدير: وهو أشبه مرسلاً، لكن جاء قوله: « مرسلٌ » على لغة ربيعة. انظر التعليق السابق.

(٣) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (١٧٥٦)، وذكر أنه يرويه عن أبي سلمة: يحيى بن أبي كثير وعمر بن أبي سلمة، واختُلِف عنهما:
فأما يحيى بن أبي كثير: فرواه عنه حجاج بن الصَّواف وأبو الأسباط بشر بن رافع، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة موصولاً .
ورواه شيبان بن عبدالرحمٰن، عن يحيى، واختُلِف على شيبان:
فرواه الوليد بن مسلم وسورة بن الحكم، عنه، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مثل الرواية السابقة .
وخالفهما أبو حنيفة وعليُّ بن يزيد الصدائي وأبو يحيى عبدالحميد الحِمَّاني، فرووه عن شيبان، عن يحيى، عن المهاجر بن عكرمة - بدل أبي سلمة-، عن أبي هريرة موصولاً .
قال الدارقطني: « وخالفهم هشام الدَّستوائي ومعمر وأبان العطَّار وعلي بن المبارك؛ رووه عن يحيى، عن المهاجر بن عكرمة مرسلاً، **وهو الصَّحيح** ».
ثم ذكر أن زيد بن حبّان رواه عن أيوب السَّختياني، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة مرسلاً .
ثم قال: « وقال يحيى القطَّان: عن هشام الدستوائي، عن يحيى، عن مهاجر بن عكرمة، عن عبدالله بن أبي بكر، عن النبي ﷺ مرسلاً، **وهو أصحُّ** ».
وهذا كله بالنسبة لرواية يحيى بن أبي كثير .
وأما رواية عمر بن أبي سلمة: فيرويها عنه هشيم بن بشير، واختُلِف على هشيم؛ فرواه إسحاق بن يونس الأفطس، عن هشيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.
ثم قال الدارقطني: « وغيره يرويه عن هشيم، عن عمر، عن أبيه مرسلاً، **وهو**

١٢٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بنُ مُسْلِم[١]، عن ابن أبي ذِئْب[٢]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ رجلاً زوَّج ابنتَهُ بِكْرًا، فكَرِهَتْ ذلك، فأتتِ النبيَّ ﷺ، فردَّ النبيُّ ﷺ نِكَاحَهَا ؟

قال أبي: يَدْخُلُ بين ابنِ[٣] أبي ذئب ونافعٍ رجلٌ يُسمَّى: عمر بن حسين[٤].

= الصَّحيح من قول هشيم ». =

وقال البيهقي في "السنن" (٧/ ١٢٠) بعد أن رواه من طريق الوليد بن مسلم موصولاً: « ورواه عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، وسمى المرأة: خنساء بنت حذام، فذكره مرسلاً، وقد قيل: عنه موصولاً، والمرسل له أصحُّ ». وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ١٩٦).

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥١/ ٤٥).
ورواه ابن حزم في "المحلى" (٩/ ٤٦١) من طريق دُحَيم، عن ابن أبي ذئب به.
ورواه ابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١١١)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٩٠) من طريق يحيى بن أبي أنيسة، عن نافع، عن ابن عمر به.
قال الدارقطني: « لا يثبت هذا عن ابن أبي ذئب، عن نافع، والصَّواب حديث ابن أبي ذئب، عن عمر بن حسين ».
ونقل ابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ٢٦٣) عن الإمام أحمد أنه قال في حديث ابن عمر هذا: باطل. وانظر "نصب الراية" (٣/ ١٩١).

(٢) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٣) قوله: «ابن» سقط من (ت) و(ك).

(٤) روايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٢٩) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيك، عن ابن أبي ذئب، عن عمر بن حسين، عن نافع، عن ابن عمر به.
قال الدارقطني: « ورواه الوليد بن مسلم وصدقة بن عبدالله، عن ابن أبي ذئب، عن نافع مختصرًا مرسلاً، وابن أبي ذئب لم يسمعه من نافع، وإنما رواه عن

١٢٤٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمر بن عبدالواحد، عن الأَوْزاعي[(١)]، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُجَامِعَ امْرَأَتَهُ، اتَّخَذَتْ خِرْقَةً، فَإِذَا فَرَغَ نَاوَلَتْهُ إِيَّاهَا فَمَسَحَ عَنْهُ الأَذَى وَمَسَحَتْ عَنْهَا » ؟

قال أبي[(٢)]: إنما هو: عن عائِشَة، موقوفً[(٣)].

عمر بن حسين عنه ».

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو. وروايته أخرجها الذهبي في "السير" (٩/ ٢٨٣) من طريق صدقة بن عبدالله السمين، عنه به .

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) قوله: «موقوف» يحتمل النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
والحديث رواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٨٠) من طريق الوليد بن مسلم، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤١١) من طريق محمد بن مصعب، كلاهما عن الأوزاعي، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة به موقوفًا .
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٣١)، وابن حزم في "صحيحه" (٢٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤١١) من طريق يحيى بن سعيد، عن القاسم، عن عائشة به موقوفًا .
وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ق ٥٧/أ) عن هذا الحديث فقال: « يرويه عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، واختُلِف عنه، فرواه عنه الأوزاعي، واختُلِف عنه، حدث به بشر [كذا ! وصوابه: عمر] بن عبدالواحد وصدقة بن خالد، عن الأوزاعي، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ . ورواه الوليد بن يزيد [كذا ! وصوابه: مَزْيد] وأبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا [كذا ! وصوابه: موقوفًا] من قولها وهو أصحُّ، وكذلك رواه يحيى بن سعيد، عن القاسم، عن عائشة موقوفًا».

١٢٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو تَقِيٍّ[(١)]، عن[(٢)] يعقوب ابن الجَهْم، عن عليِّ بن عاصم، عن مغيرة[(٣)]، عن إبراهيم[(٤)]؛ قال: لمَّا خلَقَ اللهُ آدَمَ وخلَقَ له زوجَهُ[(٥)]، بعثَ الله[(٦)] ملكًا يأمرُهُ بالجِمَاع، ففعل، فلمَّا فَرَغَ آدمُ قالتْ حواءُ: يا آدمُ ما أطيبَ هذا! زِدْنَا منه؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٧)].

١٢٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٨)]، عن هشام بن

---

(١) هو: هشام بن عبدالملك. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٥٠).
وروواه ابن عدي أيضًا (١/ ١٩٥ و٧/ ١٥٠) من طريق أحمد بن أبي روح البغدادي، عن علي بن عاصم به.

(٢) قوله: «عن» ليس في (أ) و(ش).

(٣) هو: ابن مِقْسَم الضَّبِّي.

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) في (ك): «زوجته حواء».

(٦) في (ش): «بعث الله له».

(٧) قال ابن عدي: «وهذه الحكاية معروفة بيعقوب بن الجهم هذا، عن علي بن عاصم مثله، وقد أُنْكِرت هذه الحكاية على يعقوب بن الجهم». وقال أيضًا: «وكلُّ من حدَّث بهذا عن علي بن عاصم فهو ضعيف. حدث به أحمد بن أبي روح هذا، وشيخ من أهل حِمص يقال له: يعقوب بن الجهم».

(٨) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٩٩/ كشف الأستار)، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٠٣)، وتمام في "فوائده" (٧٣٠/ الروض البسام)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ١٥٩)، والضياء في "المختارة" (١٨٥٣ و١٨٥٤).
قال البزار: «لا نعلم رواه عن هشام، عن الحسن، عن أنس إلا بقية، ورواه غير بقية، عن هشام، عن الحسن، عن رجُل من أصحاب النبي ﷺ».
وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام، عن الحسن، عن أنس غير بقية».
ونقل الضياء عن الدارقطني قوله: «وخالفه [أي خالف بقيَّةَ] أبو شهاب الحنَّاط، فرواه عن هشام، عن الحسن، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وهو الصَّواب».

حسَّان، عن الحسن[١]، عن أنس؛ قال: خرجَ علينا رسولُ الله ﷺ ونحن شبابٌ كلُّنا، فقال: « **عَلَيْكُمْ بِالبَاءَةِ**[٢] **فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ**[٣] » ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ يزيد بن هارون، عن هشام[٤]، عن رجُلٍ مِنْ أصحاب النبيِّ ﷺ؛ قال: خرجَ علينا النبيُّ ﷺ . . . .

قال أبي: ولو[٥] كان أنسً[٦]، لم يُكَنِّ عنه .

١٢٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبَّاس الخَلَّال، عن مروان ابن محمد، عن إسماعيل بن عيَّاش؛ قال: حدَّثني ابن[٧] عبدالله بن

ورواه البزار في "مسنده" (١٣٩٨/كشف الأستار)، والبيهقي في "شعب الإيمان" = = (٣٣٢٥)، والضياء في "المختارة (١٧٢٥ و١٧٢٦) من طريق سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ به .

قال البزار: « لا نعلم رواه عن ثابت إلَّا سليمان ».

(١) قوله: « عن الحسن » سقط من (أ) و(ش). وهو: الحسن البصري .

(٢) قال ابن الأثير: « عليكم بالباءَة »، يعني: النِّكاح والتَّزَوُّجَ، يقال فيه: الباءَةُ والباءُ. انظر "النهاية" (١/ ١٦٠).

(٣) الوِجَاء: أن تُرَضَّ أُنْثَيَا الفَحْلِ رَضًّا شديدًا يُذهِبُ شَهْوَةَ الجِمَاع، ويَتَنزَّلُ في قَطعِهِ منزلةَ الخَصْي، والمرادُ: أن الصومَ يقطعُ النكاح كما يقطعه الوِجاء. انظر "النهاية" (٥/ ١٥٢).

(٤) لم نقف على رواية يزيد بن هارون؛ لكنَّ المقصود فيما يظهر: أن يزيد يرويه عن هشام، عن الحسن البصري، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. كما يُفهَم من كلام البزار السابق وهو قوله: « ورواه غير بقية، عن هشام، عن الحسن، عن رجُل من أصحاب النبي ﷺ » والله أعلم .

(٥) في (أ) و(ش): « لو » بلا واو .

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة (٣٤).

(٧) في (ت) و(ك): «أبي». واسمه: محمد، كما ذكر الهيثمي في "مجمع االزوائد"

[بُسْر][(١)]، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ الزُّنَاةَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ تَشْتَعِلُ[(٢)] في وُجُوهِهِمْ نَارًا[(٣)]، يُعْرَفُونَ بِنَتْنِ فُرُوجِهِمْ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ لم يروه غيرُ عبَّاس.

(٦/ ٢٥٥).

(١) في جميع النسخ: «بشر» بالشين المعجمة، وصوابه «بسر» بالسين المهملة، كما في "فيض القدير" للمناوي (٢/ ٣٤٤)، ومصادر التخريج..
والحديث رواه الطبراني؛ كما في "الترغيب والترهيب" للمنذري (٣٥٢٤).
قال المنذري: «رواه الطبراني بإسنادٍ فيه نظر». وقال الهيثمي في "مجمع االزوائد" (٦/ ٢٥٥): «ورواه الطبراني من طريق محمد بن عبدالله بن بسر، عن أبيه؛ ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات». وانظر "السلسلة الضعيفة" (٣١٧٧).

(٢) كذا في (ك)، ولم تنقط التاء الأولى في (أ) و(ش)، وفي (ت) و(ف): «يشتعل» بالياء المثناة التحتية في أوله، وضبطت في (ف): «يُشْتَعل» بضم الياء، وفتح التاء.

(٣) كذا في جميع النسخ، ولفظ الطبراني: «تشتعلُ وجوهُهُم نارًا» كما في "مجمع الزوائد" (٦/ ٢٥٥)، و"الترغيب والترهيب" للمنذري (٣٥٢٤)، وهذا هو الجادَّة، أما ما وقع في النسخ، فهي ثلاثة ألفاظ: «تَشْتَعِلُ» و«يَشْتَعِلُ» و«يُشْتَعَلُ»، فإن لم تكن العبارةُ محرَّفة عمَّا ورد في "معجم الطبراني"، فإن هذه الألفاظ تخرَّج على مايلي:
أما قوله: «تَشْتَعِلُ» فيخرَّج على أن فاعله ضمير مؤنث يعود إلى الفاحشة، وهو مفهوم من لفظ «الزناة»، والمراد: تَشْتَعِلُ هي: [أي: الفاحشة] في وجوههم نارًا.
وقوله: «يَشْتَعِلُ» يخرَّج على أن فاعله ضمير مذكر يعود إلى الزنىٰ، المفهوم أيضًا من لفظ «الزناة»، والتقدير: يَشْتَعِلُ هو [أي: الزنىٰ] في وجوههم نارًا. وانظر في رجوع الضمير إلى اسم مفهوم من السياق: التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).
وقوله: «يُشْتَعَلُ» بالبناء لما لم يسم فاعله: يخرَّج على أن نائب فاعله هو الجار والمجرور: «في وجوههم»، و«نارًا» بالنصب: نائب عن المصدر في باب المفعول المطلق، والتقدير: يُشْتَعَلُ في وجوههم اشتعالَ نارٍ، ثم حُذف المضاف وهو «اشتعالَ»، وأقيم المضاف إليه مُقامه فانتصب انتصابَهُ، وانظر في إنابة الجار والمجرور عن الفاعل: التعليق على المسألة رقم (٢٥٢)، وانظر في حذف المضاف

١٢٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَر[١]، عن صالح بن كَيْسان، عن نافع بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: « **الأَيِّمُ**[٢] **أَحَقُّ بِنَفْسِها** » .

فقلتُ له: سَمِعَ صالحٌ هذا الحديثَ مِنْ نافع بن جُبَير ؟

فقال: هكذا رواه مَعْمَر .

ورواه[٣] سعيد بن سَلَمة[٤]، عن صالح، عن عبدالله بن الفَضْل،

وإقامة المضاف إليه مقامه: التعليق على المسألة رقم (٢)، والله أعلم.

(١) هو: ابن راشد. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٢٩٩) عنه به . ومن طريق عبدالرزاق رواه أبو داود في "سننه" (٢١٠٠)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢٦٣)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١١٨). ورواه ابن حبان في "صحيحه" (٤٠٨٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٩) من طريق ابن المبارك عن معمر به .

(٢) قال ابن الأثير: الأَيِّمُ في الأصل: التي لا زَوْجَ لها؛ بِكْرًا كانت أو ثَيِّبًا، مُطَلَّقةً كانت أو متوفًّى عنها . ويريدُ بالأَيِّمِ في هذا الحديث: الثَّيِّبَ خاصَّة، يقال: تَأَيَّمَتِ المرأةُ وآمَتْ: إذا أقامت لا تتزوَّج . "النهاية" (١/ ٨٥).

(٣) قوله: « معمر ورواه » سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٩).

والحديث أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٢٦١ رقم ٢٣٦٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢٦٢)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٨-٢٣٩) من طريق محمد بن إسحاق، عن صالح بن كيسان، عن عبدالله بن الفضل، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس، به .

ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٢٨٢) من طريق الثوري، وعبدالرزاق (١٠٢٨٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٢١)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢١٩ رقم ١٨٨٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٨٤ و ٤٠٨٧) من طريق مالك، ومسلم

عن نافع بن جُبَير؛ وهو أشبهُ [١].

١٢٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مِنْدَل[٢]، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله[٣]، عن عائِشَة؛ قالت: تزوَّج رجلٌ امرأةً[٤]، فلم يَجِدْهَا عَذْرَاءَ، فأرسلَتْ إليها[٥] عائِشَةُ: أنَّ الحَيْضَ يَذْهَبُ بِالعُذْرَةِ[٦]؟

= (١٤٢١)، وأحمد (١/ ٢١٩ رقم ١٨٩٧)، وابن حبان (٤٠٨٨)، وأبو نعيم في = "المستخرج" (٣٣٠٩) من طريق زياد بن سعد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١١٨) من طريق أبي أُوَيس، أربعتهم عن عبدالله بن الفضل به .

(١) قال الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٩): « كذا رواه معمر عن صالح، والذي قبلَه أصحُّ في الإسناد والمتن؛ لأن صالحًا لم يسمعه من نافع بن جُبير؛ وإنما سمعه من عبدالله بن الفضل عنه، اتَّفق على ذلك ابنُ إسحاق وسعيد بن سلمة عن صالح. سمعتُ النيسابوري يقول: الذي عندي أن معمرًا أخطأ فيه ».
وقال أيضًا بعد أن رواه من طريق ابن إسحاق: « تابعه سعيد بن سلمة عن صالح ابن كيسان، وخالفهما معمر في إسناده، فأسقط منه رجلاً، وخالفهما أيضا في متنه، فأتى بلفظ آخر وَهِمَ فيه؛ لأن كلَّ من رواه عن عبد الله بن الفضل، وكلَّ من رواه عن نافع بن جبير مع عبد الله بن الفضل خالفو معمرًا، واتفاقُهم على خلافه دليلٌ على وَهَمِهِ، والله أعلم ».

(٢) هو: ابن علي العَنَزي، يقال: اسمه: عمرو، ومِنْدل لقبٌ، وهو مثلث الميم .

(٣) هو: ابن عبدالله بن عتبة.

(٤) في (ك): « قالت: رجل تزوج امرأة ». وقوله: « امرأة » سقط من (ف).

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّةُ أن يقال: «إليه» كما في "سنن سعيد بن منصور"؛ وفيه: «فلم يجدها عذراءَ، كانت الحيضةُ أحرقَتْ عُذْرَتَها، فأرسلَتْ إلَيْه عائشةُ؛ أنَّ الحَيْضَةَ تُذْهِبُ العُذْرَةَ يقينًا»، وهنا جاء الضمير مؤنَّثًا في «إليها»؛ لأنَّه مسبوقٌ وملحوقٌ بألفاظ مؤنَّثة، وللمجاورة تأثيراتٌ في العربية، انظر في ذلك: التعليق على المسألة رقم (٥٤ - الوجه الثالث).

قال أبي: رواه عبدالله بن المبارك[١]، عن يونس، عن الزُّهْري، عن عائِشَة، مُرْسَلً[٢].

قال أبي: المُرْسَلُ عندي أشبَهُ.

١٢٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الرَّبِيع بن بدر[٣]، عن النَّهَّاس بن قَهْم، عن عَطَاء[٤]، عن أشياخ لهم؛ منهم ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**البَغَايَا: الَّتِي**[٥] **يُزَوِّجْنَ أَنْفُسَهُنَّ؛ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ، وَشَاهِدَيْنِ، وَمَهْرٍ مَا كَانَ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ.

---

(١) العُذْرَةُ: البَكَارةُ، وجاريةٌ عَذْراءُ: بِكْرٌ لم يمسَّها رجل. انظر "لسان العرب" (٤/ ٥٥١).
(٢) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢١١٨).
(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).
(٤) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣١٢)، والطبراني في "الأوسط" (٤٥٢٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٣١) و(٧/ ٥٩).
ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٢٥).
قال العقيلي: « وهذا يُروىٰ عن أبي هريرة من غير هذا الوجه مرفوعًا، وأوقفه قوم. قصة البغايا والشَّاهدين والمهر فلا يثبت فيه شيء مرفوع ».
وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن النهاس إلا الربيع بن بدر ».
وقال ابن عدي: « وهذا لا أعلم يرويه عن النهاس بن قَهْم - والنهاس بصري - غير الربيع بن بدر، وأبو معاوية الزعفراني، وأبو معاوية شرٌّ من الربيع وأضعفُ ».
وقال ابن الجوزي: « هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ ،والمتهم به النهاس ».
(٥) هو: ابن أبي رباح.
(٦) كذا في جميع النسخ، والجادةُ: «اللاتي» كما في مصادر التخريج، وهو الموافق لما قبله وما بعده، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، ويتخرَّج على وجهين:
الأوَّل: على الإفراد، على أن يكونَ اسمَ جنسٍ، وتعودُ الضمائرُ - في « يُزَوِّجْنَ

١٢٥٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن إسحاق[(١)]، عن سِنَان بن هارون، عن حُمَيد[(٢)]، عن أنس؛ قال: قالتْ أُمُّ حَبِيبة[(٣)]: يارسولَ الله ، المرأةُ مِنَّا يكونُ لها زَوْجَانِ في الدُّنيا، ثم تموتُ فتدخُلُ[(٤)] الجنَّةَ هي وزوجاها؛ لأيِّهما تكونُ: للأوَّل، أو للآخِرِ ؟ قال: «**تَخَيَّرُ[(٥)] أَحْسَنَهُمَا خُلُقًا كَانَ مَعَهَا في الدُّنْيَا، فَيَكُونُ زَوْجَهَا في**

أَنْفُسَهُنَّ»- إليه على معناه دون لفظه؛ ونظير ذلك قراءة ابن هرمز لقوله تعالى: = = ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]؛ قرأ «الَّتي» بالإفراد. وانظر: "المحتسب" (١/ ١٨٥)، و"البحر المحيط" (٣/ ٢١١).

والثاني: على الجمع، والأصلُ: اللاتي، لكنْ حُذِفَتْ منه الألفُ تخفيفًا، وهو موافق لرسم المصحف العثماني؛ قال القلقشندي في كتابه الفَذِّ "صبح الأعشى، في صناعة الإنشا" (٣/ ١٩٤): «قال أحمد بن يحيى [ثعلب]: كتبوا «اللَّاتي»: الَّتِي، و«اللَّائي»: الَّئِي، وأسقطوا لامًا من أوَّلها، وألفًا من آخرها»، قال: «وهذا للاستعمال؛ لأنَّه يَقلُّ في الكلام مِثلُه، ويَدلُّ عليه ما قبله وما بعده، ولو كُتبَ على لفظه، كان أَوْلىٰ »، قال الشيخ أثير الدين أبو حيان: [وكلامه - يعني ثعلبًا - يَدلُّ عليه حذف اللام من أوَّله، والألف من آخره معًا]، والذي عهدناه من الكُتَّاب: أنَّه لا تُحذَفُ الألفُ؛ لئلا يلتبس بالمفرد ».اهـ. كلام القلقشندي، وما بين المعقوفين زيادة من "همع الهوامع" للسيوطي (٣/ ٥٢٠)، وانظر "المطالع النصريَّة" لنصر الهوريني (ص ٢٢٨).

(١) هو العطَّار. وروايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٢١٢/ المنتخب)، والبزار في "مسنده" (١٩٨٠/ كشف الأستار)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٧١)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٢٢ رقم ٤١١)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٤٨)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢٩١ رقم ١٠٥١)، وابن بشران في "الأمالي" (٧٣٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٣٧١).

(٢) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل .

(٣) هي: رملة بنت أبي سفيان، أم المؤمنين ﵂.

(٤) في (ت): « فيدخل ».

الجَنَّةِ »، قالت أمُّ حَبِيبة: ذهب حُسْنُ الخُلُق بخير الدُّنيا والآخرة[(١)]؟

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ لا أصلَ له، وسِنَانٌ عندنا مستور[(٢)].

١٢٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو هارون البَكَّاء[(٣)]، عن ابن لَهِيعَة[(٤)]، عن عيسى بن عبدالرحمٰن الزُّرَقي، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب - أو أبي سَلَمة - عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « لا يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الأَمْعَاءَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وعيسى هذا: أبو عَبَّاد[(٥)]، لا

---

(١) أي: تتخيَّرُ، وحذفتْ إحدى التاءين تخفيفًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

(٢) كذا وقع هذا القول في جميع النسخ، موقوفًا من كلام أم حبيبة، ولم نقف عليه من هذا الوجه. وهو في مصادر التخريج السَّابقة مرفوع من كلام النبي ﷺ.

(٣) أوضح العلَّة أبو زرعة؛ حين سأله البرذعي (ص٤٥٩/ سؤالاته) قال: « قلت له في حديث سنان بن هارون، عن حميد، عن أنس: قصَّة أم حبيبة في حُسن الخُلُق؟ قال: ذاك ليس منه - يعني: ليس من سنان - ذاك من عبيد بن إسحاق ». اهـ.
وقال البزار (١٩٨٠/كشف الأستار): « لا نعلم رواه عن حميد، عن أنس إلا سنان، وهو كوفي لا بأس به ». وقال العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٧١): « ولا يُحفظَ إلا من حديث سنان ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٤٨): « لا يرويه - فيما أعلمه - غير عبيد بن إسحاق، ولعبيد غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد أو منكر المتن ».

(٤) هو: موسى بن محمد.

(٥) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٨١) من طريق عمرو بن خالد، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٤٥) من طريق قتيبة بن سعيد، و (٥/ ٣٥٠) من طريق عبيد بن أبي قرة، ثلاثتهم عن ابن لهيعة، عن عيسى بن عبدالرحمٰن، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، النبي ﷺ.

أعرفُ له حديثًا صحيحًا[١].

١٢٥٤ - وسَمِعْتُ أبي [وذكَرَ][٢] حديثًا حدَّثنا به عن إسحاق بن بُهْلُول الأَنْبَارِي[٣]، عن سُوَيد بن عمرو الكَلبي [عن الحسن][٤] بن صالح، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَا تَرْفَعِ العَصَا عَنْ أَهْلِكَ، أَخِفْهُمْ في اللهِ** ».

---

(١) يكنى: أبا عَباد، وأبا عُبادة . انظر "ميزان الاعتدال" (٦٥٨٣).

(٢) نقل العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٨١) عن البخاري قوله: « عيسى بن عبدالرحمٰن الزُّرَقي، عن الزُّهْري، حديثه مقلوب » ثم بيَّن العقيلي أن مقصود البخاري هذا الحديث وقال: « ولا يُتابع عليه من وجه يثبُت ».
وقال ابن عدي: « ولعيسى غير ما ذكرت، ولم يحضرني غير ما ذكرت له، ويروي عن الزهري أحاديث مناكير ».

(٣) ما بين المعقوفين سقَطَ من جميع النسخ، ومكانها في (ف): «و»؛ لكنْ ضُرِبَ عليها، ومِنْ عادة المصنِّف أن يقول: «سمعتُ أبي وذكر حديثًا . . .»، كما في المسألة رقم (٢٩) وغيرها.
ويتجه أيضًا أن يقال: إنَّ أصل الكلام: « وسَمِعْتُ مِنْ أبي حديثًا» بزيادة «مِنْ» أو: «وسَمَّعتُ أبي حديثًا »؛ بتشديد الميم، أي: قرأتُهُ عليه، لكن هذا مخالفٌ لعادة المصنِّف التي جرى عليها في هذا الكتاب، والله أعلم.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٣٢١)، والطبراني في "الأوسط" (١٨٦٩)، و"الصغير" (١١٤)، والدارقطني في "الأفراد" (١٧٩/ب/أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٣٣٢).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عبدالله بن دينار إلا الحسن، ولا عن الحسن إلا سويد، تفرَّد به إسحاق بن البُهْلول ». وقال الدارقطني: « غريب من حديث عبدالله [أي: ابن دينار] عنه [أي: عن ابن عمر]، تفرَّد به إسحاق بن بُهْلول، عن سويد بن عَمرو الكلبي، عن الحسن بن صالح، عنه ».
وقال أبو نعيم: « غريب من حديث عبدالله بن دينار والحسن، تفرَّد به عنه سويد ».

قال أبي : هذا حديثٌ كذبٌ .

١٢٥٥ - وسألتُ[1] أبي[2] وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه حسين المَرُّوذي[3]، عن جَرير بن حازم،

---

(١) قوله: « عن الحسن » في جميع النسخ: « والحسن » وصوبت في (أ) بخط مغاير.

(٢) روى هذا النص الخطيب البغدادي في "تاريخه" (٨/ ٨٩) من طريق ابن أبي حاتم، لكن لم يذكر أبا زرعة . ونقل بعضه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/ ٢٥)، وابن حجر في "الفتح" (٩/ ١٩٦) بتصرف .

(٣) قوله: « وسألت أبي » سقط من (أ) و(ش).

(٤) في (ك): «المزوري»، ويقال له أيضًا: المرورذي؛ كما يأتي في آخر المسألة، وهما نسبتان إلى مَرْوِ الرُّوذ. وروايته أخرجها أحمد في " مسنده" (١/ ٢٧٣ رقم ٢٤٦٩)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٩٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٨٧٥)، والنسائي في "الكبرى" (٥٣٨٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٢٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٦٥)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣٤-٢٣٥).
ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٨٩) من طريق سليمان بن حرب، عن جرير، به.
ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٨٧٥)، والنسائي في "الكبرى" (٥٣٨٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٥) من طريق مُعَمَّر بن سليمان، عن زيد بن حبان، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.
ورواه النسائي في "الكبرى" (٥٣٨٨)، والدارقطني (٣/ ٢٣٥) من طريق معمَّر أيضًا، عن زيد بن حبان، عن أيوب، يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، به مرسلاً.
ورواه الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٥) من طريق أيوب بن سويد، عن الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس به.
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٦٥) من طريق وكيع، عن سفيان الثوري، عن أيوب، عن عكرمة ، به، مرسلاً.
قال الدارقطني بعد أن رواه من طريق حسين المروذي: « وكذلك رواه زيد بن حبان، عن أيوب، وتابعه أيوب بن سويد، عن الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، وغيره يرسله عن الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ ،

عن أَيُّوب[(١)]، عن عِكرمة، عن ابن عباس: أَنَّ رجلاً زَوَّج ابنتَهُ وهي كارهةٌ، ففرَّق النبيُّ ﷺ بينهما ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما رواه الثِّقَات: عن أَيُّوب[(٢)]، عن عِكْرمة: أنَّ[(٣)] النبيَّ ﷺ . . . مُرْسَلٌ[(٤)]؛ منهم: ابنُ عُلَيَّة، وحمادُ ابن زيد[(٥)]: أَنَّ رجلاً تزوَّج؛ وهو الصَّحيحُ .

قلتُ: الوَهَمُ ممَّن هو[(٦)] ؟

قال: مِنْ حسين ينبغي أن يكونَ؛ فإنه لم يَروِهِ[(٧)] عن جَرِير

= والصحيح مرسل ».

= ورواه الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٤) من طريق عبد الملك الذِّماري، عن سفيان الثوري، عن هشام صاحب الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. قال الدارقطني: « هذا وهم من الذِّماري، وتفرَّد بهذا الإسناد، والصَّواب: عن يحيى ابن أبي كثير، عن المهاجر، عن عكرمة مرسل، وهم فيه الذِّماري، عن الثوري، وليس بقوي ».
وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١١٧) عن طريق الذِّماري: « خطأ »، وقال: « هو في جامع الثوري، عن الثوري كما ذكره أبو الحسن الدارقطني رحمه الله مرسلاً، وكذلك رواه عامة أصحابه عنه، وكذلك رواه غير الثوري عن هشام ».

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٢) قوله: « عن أيوب» سقط من (أ) و(ش). (٣) في (أ) و(ش): «عن» بدل: « أن ».

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٠٩٧)، وفي "المراسيل" (٢٣٢). ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى"(٧/ ١١٧) .
قال أبو داود: « لم يذكر: ابن عباس، وكذلك رواه الناس مرسلاً، معروف ».

(٦) قوله: « هو » ليس في (ك).

غيرُه[١].

قال أبي: رأيتُ حُسينَ المَرْوَرُوذِيَّ[٢]، ولم أسمعْ منه[٣].

قال أبو زرعة: حديثُ أيُّوب ليس هو بصحيح[٤].

١٢٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ عُيَينة[٥]، عن مُطَرِّف[٦]، عن رَجُلٍ، عن أبي الخَضِرِ، عن عمَّار بن ياسر؛ قال: يُكْرَهُ مِنَ الإماء ما يُكْرَهُ من الحَرائِرِ، إلا العَدَدَ[٧]؟

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): «لم يَرْوِ».

(٢) قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٨٩): «قد رواه سليمان بن حرب، عن جرير ابن حازم أيضًا كما رواه حسين فبرئت عهدته، وزالت تبعته».

(٣) في (ك): «المروروذي» وهو خطأ. وكانت الجادَّةُ أن يقال: «حُسَيْنًا المَرْوَرُوذِيَّ»، لكنَّ ما في النسخ صحيح أيضًا في العربية، وفيه وجهان: التنوين وعدمه: «حُسَيْنَ» و«حُسَيْنَ»، وقد فصَّلنا في هذين الوجهين في التعليق على مثله في المسألة رقم (١٢٦)، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٤) عدَّ ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/ ٢٥) هذا قدحًا من أبي حاتم في حسين المرُّوذي، فتعقَّبه الحافظ ابن حجر في "القول المسدد" (ص٥١) بقوله: «قلت: حسين احتجَّ به الشيخان، ولم يترك أبو حاتم السَّماع منه باختيار أبي حاتم، فقد نقل ابنه عنه أنه قال: أتيته مرَّات بعد فراغه من تفسير شَيبان، وسألته أن يعيد عليَّ بعض المجلس، فقال: بَكِّر، بَكِّر، ولم أسمع منه شيئًا». وانظر "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٤).

(٥) قال البيهقي: «أخطأ فيه جرير بن حازم على أيوب السختياني، والمحفوظ: عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً». وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ١٥٣): «الصحيح أنه مرسل». وقال في "المحرر" رقم (١٠١٥): «وله علة بيَّنها أبو داود وأبو حاتم وغيرهما وهي الإرسال».

(٦) هو: سفيان. (٧) هو: ابن طَريف.

(٨) في (ش): «العدو»، ويشبه أن تكون هكذا في (أ). والمقصود: أن ما زاد على

قال أبي: إنما هو: مُطَرِّف[١]، عن أبي الجَهْم[٢]، عن أبي الأخضَر[٣]، عن [عَمَّار][٤].

١٢٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاوية بن عبدالله اللَّيْثي المَديني؛ قال: حدَّثني عبدالله بن نافع[٥]، عن المغيرة بن إسماعيل، عن عمر بن محمد الزُّهْري، عن ابن شِهَاب، عن عُرْوَة، عن عائِشَة:

أربع نساء، فهو جائز في الإماء دون الحرائر .

(١) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٦/ ٥ رقم ٢١٧٧/ دار الوفاء)، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٧٣٦) من طريق ابن عيينة، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٢٧٥٠) من طريق الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٢٥٠) من طريق محمد بن فضيل، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١١٧) من طريق أسباط بن محمد، أربعتهم عن مطرِّف، به . ومن طريق الشَّافعي رواه البيهقي في "الكبرى" (٧/ ١٦٣)، و"المعرفة" (١٣٨٣٦).

(٢) هو: سليمان بن الجهم .

(٣) هو: صاحب عمار بن ياسر، ذكره الدولابي بكنيته ولم يسمِّه، ووقع نسبه في رواية عبدالرزاق: أبو الأخضر التيمي .

(٤) وقع في جميع النسخ هنا، وفي نسخةٍ من كتاب "الأم" للشافعي: «عُمَارة»، وما أثبتناه من نسختين من "الأم" ومن مصادر التخريج السابقة، وهو الصَّواب.

(٥) هو: الصائغ، وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٨٠٣ و٧٢٢٤)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٦٠)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٩٩)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٦٨) من طريق عبدالله بن نافع، عن المغيرة بن إسماعيل، عن عثمان بن عبدالرحمن، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: « لا يحرِّم الحرامُ الحلالَ؛ إنما يَحرُمُ ما كان بنكاحٍ حلالٍ ».
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٦٩).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٦٠) من طريق محمد بن المغيرة، عن أبيه المغيرة بن إسماعيل، عن عثمان بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة به . ورواه الدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٦٧) من طريق الهيثم بن اليمان،

أنَّ النبيَّ ﷺ سُئل عن الرجل يَزني بامرأةٍ، ثم يتزوَّج ابنتها ؟ فقال[١]: « لا [٢]! يَحْرُمُ[٣] عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ[٤] مَا كَانَ بِالنِّكَاحِ، وَأَمَّا مَا كَانَ بِالزِّنَى فَلَا يَحْرُمُ[٥] عَلَيْهِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، والمغيرةُ بنُ إسماعيل وعُمر هذا: هما مجهولان .

١٢٥٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الزُّهْري، عن عبدالله بن عبدالله بن الحارث بن نَوْفَل، عن عبدالمطَّلب بن ربيعة: أنَّ النبيَّ ﷺ

= عن عثمان بن عبد الرحمن بمثله.

= قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا المغيرة بن إسماعيل، تفرَّد به عبدالله بن نافع ».

وقال البيهقي: « تفرَّد به عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي هذا وهو ضعيف، قاله يحيى بن معين وغيره من أئمة الحديث، والصَّحيح: عن ابن شهاب الزهري، عن علي رضي الله عنه، مرسلاً موقوفًا عنه ».

(١) في (أ) و(ش): « قال ».

(٢) كذا جاءت العبارة هنا، وتحتمل وجهين: **الأول**: أنَّ الجملةَ استثنائية، وسقطت منها أداة الاستثناء «إلا»، والتقدير: «لا يَحْرُمُ عليه من ذلك [إلا] ما كان بالنكاح . . .».
والثاني: أنَّ الكلام ليس مبنيًّا على الاستثناء، وليس في العبارة سقط؛ وهذا ما اخترنا إثباته؛ ولذا ضبطناها بفصل «لا» عن الفعل «يحرم»؛ ليستقيم الكلام، ويُفهَم من السياق: أن السائلَ سأل: أيحرمُ أن يتزوَّج الرجلُ امرأةً زنى بأُمها ؟ فأجابه النبيُّ ﷺ: لا، أي: لا يَحْرُمُ. ثم فصَّل له بيانَ ما يحرُمُ من ذلك وما لا يحرُمُ؛ ويدل عليه لفظ الحديث في مصادر التخريج السابقة.

(٣) في (ت): « تحرم »، ولم تنقط في (أ) و(ش) و(ف)، والمثبت من (ك).

(٤) قوله: « من ذلك » سقط من (أ) و(ش).

زوَّجَهُ والفَضْلَ بن عباس، ثم قال[١] لِمَحْمِيَةَ[٢] بن جَزْءٍ:« أَصْدِقْ عَنْهُمَا مِنَ الخُمُسِ » ؟

فقال أبي : قد تفرَّد الزُّهْري برواية هذا الحديث [٣].

١٢٥٩ - وسُئِلَ أبي[٤] عن حديثٍ رواه سعيد بن المسيّب[٥]، عن نَضْرَةَ[٦] بن [أَكْثَم][٧]: أنه تزوَّج بِكْرًا، فإذا هي حُبْلى، فقال النبيُّ ﷺ: « **لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا**[٨] **اسْتَحَلَّتَ**[٩] **مِنْ فَرْجِهَا، وَالوَلَدُ عَبْدٌ**

(١) في (أ) و(ت):« تحرم »، ولم تنقط في (ش) و(ف)، والمثبت من (ك).
(٢) قوله:« قال » سقط من (ك). (٣) في (ك):« محمية ».
(٤) تفرُّد الزهري بهذا الحديث لا يضرُّه، فكم من الأحاديث التي تفرَّد بها الزهري وهي مخرَّجة في "الصحيحين"، ولم يتوقف أحد عن الاحتجاج بها، قال الإمام مسلم في "صحيحه" (١٦٤٧):« وللزهري نحوٌ من تسعين حديثًا يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحدٌ بأسانيد جياد ». فذِكْر أبي حاتم للتفرُّد لا يعني إعلاله للحديث، وقد أخرج مسلم في "صحيحه" (١٠٧٢) هذا الحديث من طريق الإمام مالك ويونس بن يزيد، عن الزهري، به .
(٥) في (أ) و(ش):« قال: وسئل أبي ». وفي هامش نسخة (أ) حاشية غير واضحة.
(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف"(١٠٧٠٤)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٥١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٧) من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار يقال له: بصرة، به. وفي رواية الدارقطني:« نضرة بن أبي نضرة الغفاري». وفي رواية البيهقي :« بصرة بن أبي بصرة الغفاري »، وانظر الحاشية التالية .
(٧) ويقال: بَصْرَة - وهو الأشهر -، ويقال: بُسْرة، وقيل غير ذلك . انظر "تهذيب الكمال" (٤/ ١٨٩)، والتعليق آخر المسألة .
(٨) لم تنقط في (ف)، وفي بقية النسخ:« أكتم »، والتصويب من "الإكمال" (١/ ٩٢٣)، و"تهذيب الكمال" (٤/ ١٨٩)، وغيرهما . (٩) في (ك):« ما ».
(١٠) في (ش):« استَحْلَلْتَ »، ومثله في مصادر التخريج، وهو الجادَّة، وفي (ف):

لَكَ، فَإِذَا وَلَدَتْ فَارْجُمْهَا[1]»، وقال بعضهم: وفَرَّق بينهما.

ما وجهُ هذا الحديث عندك؟

فأجاب أبي فقال: هذا حديثٌ مُرسَل ليس بِمُتَّصل.

ورواه يحيى بن أبي كثير[2]، عن يزيد بن نُعَيم، عن سعيد بن المسيّب لا يجاوزُهُ، مرفوعً[3].

وما رواه ابنُ جُرَيج[4]، عن صَفْوان بن سُلَيم، عن ابن المسيّب،

«استُحِلَّتْ» بلام واحدة مبنيًّا لما لم يُسمَّ فاعله. =

= وفي بقية النسخ: «استحلت» بلام واحدةٍ، وهو صحيح في العربية على البناء للفاعل، وهو من الاستحلال، وفي ضبطه وجهان:

الأول: «استَحَلَّتَ» بفتح التاء الأولى والحاء، وتشديد اللام بعدها تاء مفتوحة، وهذا جارٍ على لغة أناس من بني بكر بن وائل؛ لا يفكُّون التضعيف من الأفعال عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة، فيقولون في «رَدَدْتَ»: رَدَّتَ، وفي «استَحْلَلْتَ»: استَحَلَّتَ، ، ، وهكذا؛ وهذه اللغة حكاها الخليل.

والثاني: «استَحَلْتَ» بفتح التاء الأولى والحاء، وتسكين اللام بعدها تاءٌ مفتوحة، والأصل: «استَحْلَلْتَ»، وحُذفت اللام الأولى تخفيفًا، مع نقل حركتها إلى الحاء الساكنة قبلها، وهذه لغةٌ فصيحة جاء عليها القرآن؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، ويقولون في «أَحْسَسْتُمْ»: أَحَسْتُمْ.

وانظر في هذين الوجهين: "غريب الحديث" للحربي (١/ ٧١)، و"النهاية" لابن الأثير (٢/ ٢٦٦-٢٦٧)، و"الأذكار" للنووي (ص٩٢)، و"حاشية ابن القيم على سنن أبي داود" (٤/ ٢٧٣)، و"مرقاة المفاتيح" (٣/ ٤٠٩)، و"تاج العروس" (رمم).

وانظر نحو ذلك في التعليق على قوله: «أُمِدْتُ» في المسألة رقم (٩٤٨).

(١) في مصادر التخريج السابقة والآتية: «فاجلدها»، وفي بعضها: «فأقيموا عليها الحد».

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢١٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٧).

(٣) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٤) رواه عنه عبدالرزاق، واختُلِف على عبدالرزاق فرواه أبو داود في "سننه"

عن نَضْرَة بن [أَكْثَم][(١)] - ليس هو مِنْ حديث صَفْوان بن سُلَيم. ويَحتمِلُ[(٢)] أن يكونَ من حديث ابن جُرَيج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صَفْوان بن سُلَيم؛ لأنَّ ابن جُرَيج يُدلِّسُ عن ابن أبي يحيى عن صَفْوان بن سُلَيم غَير شيء[(٣)]، وهو لا يَحتمِلُ أن يكون منه[(٤)].

(٢١٣١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٢١٢) من طريق الحسن بن = = علي الحلواني، وأبو داود (٢١٣١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٧) من طريق محمد بن أبي السري، وأبو داود (٢١٣١) من طريق مخلد بن خالد، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٧٢) من طريق حسين بن مهدي، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢/ ٤٨ رقم ١٢٤٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٧٢) من طريق محمود بن غيلان، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٥٠)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٧) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، ستتهم عن عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار به .

ورواه أبو إسحاق الدَّبَري - كما في "المصنف" (١٠٧٠٥)- عن عبدالرزاق، عن ابن جريج. قال: حُدِّثْتُ عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار به .

(١) في جميع النسخ: « أكتم »، وتقدم تصويبه في بداية المسألة .

(٢) قوله: « ويحتمل » سقط من (ك).

(٣) تقدم في المسألة رقم (٧٣١) ذكر حديث آخر دلَّس فيه ابنُ جريج ، عن إبراهيم بن أبي يحيى ، عن صفوان بن سليم .

(٤) أي: لا يحتمل أن يكون الخطأ في هذا الحديث من صفوان بن سليم؛ لأنه ثقة .
ونقل الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٥١) عن عبدالرزاق قوله: « حديث ابن جريج، عن صفوان، هو: ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم ».
وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٧): « فهذا الحديث إنما أخذه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، وإبراهيم مختلفٌ في عدالته ».
وقال عبدالحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطى" (٣/ ١٥٦): « والإرسال هو الصحيح، وأيضًا فابن جريج إنما رواه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى

١٢٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن جُرَيج[1]، عن زياد، عن سُلَيمان بن عَتيق، عن جابر؛ قال: لمَّا أُدخِلَتْ صَفِيَّةُ بنتُ حُيَيٍّ على رسول الله ﷺ، خرج النبيُّ ﷺ وفي طَرَفِ ردائِهِ نَحوٌ من مُدٍّ ونصفٍ تَمْرَ عَجْوةٍ، فقال: « **كُلُوا مِنْ وَلِيمَةِ أُمِّكُمْ** » ؟

قلتُ لأبي: مَن زيادٌ هذا ؟

فقال: هو زياد بن إسماعيل .

الأسلمي، عن صفوان، وإبراهيم هذا متروك الحديث ». =

= وقال ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣/ ٦٠-٦١): « هذا الحديث قد اضطُرِبَ في سنده وحكمه واسم الصحابي راويه: فقيل: بَصْرة - بالباء الموحَّدة، والصاد المهملة - وقيل: نَضْرة - بالنون المفتوحة، والضاد المعجمة - وقيل: نَضْلة - بالنون، والضاد المعجمة، واللام - وقيل: بُسْرة - بالباء الموحَّدة، والسين المهملة - وقيل: نَضْرة بن أكثَم الخُزاعي، وقيل: الأنصاري . وذكر بعضهم: أنه بَصْرة بن أبي بَصْرة الغِفاري، ووهم قائله . وقيل: بَصْرة هذا مجهول .
وله علَّة عجيبة، وهي: أنه حديث يرويه ابن جريج، عن صفوان بن سُليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار، وابن جريج لم يسمعه من صفوان؛ إنما رواه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن صفوان، وإبراهيم هذا متروك الحديث؛ تركه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن المبارك، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرَّازيان وغيرهم، وسُئل عنه مالك بن أنس: أكان ثقة؟ فقال: لا ! ولا في دينه. وله علَّة أخرى، وهي: أن المعروف أنه إنما يُروى مرسلاً عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ؛ كذا رواه قتادة ويزيد بن نعيم وعطاء الخراساني، كلهم عن سعيد، عن النبي ﷺ . ذكر عبدالحق هذين التعليلين، ثم قال: والإرسال هو الصحيح ». اهـ.

(١) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ١٢٤)، وأحمد في "المسند" (٣/ ٣٣٣ رقم ١٤٥٧٦)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤٠٢/ بغية الباحث)،

١٢٦١ - وسألت[1] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي عمر[2]، عن بِشْر بن السَّريِّ، [عن حمَّاد][3] بن سَلَمة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلحَة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه قالت له أُمُّ سُلَيم[4]: لِمَ لا تتزوَّجُ في الأنصار؟ قال: « **إِنَّ فِيهِنَّ غَيْرَةً** [5]» ؟

قال أبي: حدَّثناه أبو سَلَمة[6]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن إسحاق ابن عبدالله بن أبي طَلحَة: أنَّ أُمَّ سُلَيم[7] قالت للنبيِّ ﷺ ...، مُرسَلً[8].

قال أبي: وهذا أصحُّ.

١٢٦٢ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[9]، عن يحيى بن أبي خالد، عن ابن أبي سعد[10]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ

وأبو يعلى في "مسنده" (٢٢٥١).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١١٩٨/أ).

(٢) هو: محمد بن يحيى.

(٣) في جميع النسخ: « وحماد »، والتصويب من المسألة رقم (١١٩٨/أ).

(٤) في (أ) و(ش) و(ك): « أم سلمة »، والمثبت من (ت) و(ف)، وهو الصواب، كما في المسألة رقم (١١٩٨/أ) ومصادر التخريج.

(٥) تقدَّم في المسألة رقم (١١٩٨/أ) بلفظ: « نِسَاءُ الأنصارِ لَهُنَّ غَيْرٌ »، والغَيْرة والغَيْرُ بمعنى واحد. انظر التعليق على المسألة المذكورة. ولفظ الحديث في مصادر التخريج: « إنَّ فيهم [أي: الأنصار] غيرة».

(٦) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.

(٧) في (أ): « أم سليمان ».

(٨) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٩) هو: محمد بن إسماعيل.

أنه قال: « إِنِّي لَأَكْرَهُ المَرْأَةَ المَرْهَاءَ السَّلْتَاءَ »، فقالت عائِشَة: بأبي أنت وأمي ! إنِّي لأَسْمَعُ منك الكلامَ[1] ! فقال: « أَنَا أَعْرَبُ العَرَبِ وَلا فَخْرَ ! أَمَّا المَرْأَةُ المَرْهَاءُ: فَالَّتِي لا كُحْلَ في عَيْنَيْهَا[2]، وَأَمَّا المَرْأَةُ السَّلْتَاءُ[3]: الَّتِي[4] لا خِضَابَ في يَدَيْهَا »[5] ؟

قال أبي: يحيى بن أبي خالد مجهولٌ، وابن أبي [سعد][6] مِثْلُهُ؛ وهو حديثٌ ضعيف .

---

(١) في (ك): «سعيد». وهو الأنصاري الزرقي.

(٢) كذا وردت العبارةُ مختصرةً، ويُفهَم منها أن عائشة ﵂ تسمع أحيانًا من النبي ﷺ ألفاظًا لا تفهم معناها، ففسَّر لها النبي ﷺ معنى ما خفي عليها .

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « عينها ». ويقال: مَرِهَتِ العينُ تَمْرَهُ مَرَهًا، فهي مَرْهَاء: إذا خَلَتْ من الكحل. انظر "لسان العرب" (١٣/ ٥٤٠).

(٤) الفعل من السلتاء: سَلَتَتِ المرأةُ الخضاب عن يديها تَسْلُتُه سَلْتًا: إذا مسحته. انظر "اللسان" (٢/ ٤٥).

(٥) كذا، والجادة: «فالتي»؛ كما في العبارة التي قبلها، لكنَّ حذف الفاء من جواب «أمَّا» صحيحٌ في العربية، جائز، وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٦٣٧).

(٦) هذا جزء من حديث ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٧٨) فقال: «أبو سعد الأنصاري روى عن النبي ﷺ: النَّدمُ توبةٌ، والتَّائبُ من الذَّنب كمن لا ذنبَ له ، ومنك من أعتبك، وإنِّي لأكرهُ المرأةَ المَرْهاء، والمرأةَ السَّلْتاء ».
والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٠٦ رقم٧٧٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٣٩٨)، و"معرفة الصحابة" (٦٨٢١) من طريق ابن أبي فديك، عن يحيى بن أبي خالد، عن ابن أبي سعد، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: « النَّدمُ توبةٌ، والتَّائبُ من الذَّنب كمَنْ لا ذنبَ له ». وانظر "لسان الميزان" (٦/ ٢٥٢).

(٧) في جميع النسخ: « سعيد »، وتقدم على الصَّواب، وكذا جاء في "الجرح

١٢٦٣ - وسمعتُ[١] أبي يقول: حدَّثنا هارون بن محمد بن بَكَّار[٢]، عن أبيه[٣]، عن سعيد بن بَشير، عن قَتَادة، عن سعيد بن المسيّب وأبي العالية، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى أن يتزوَّج الرجلُ على عَمَّتها أو على خالتها[٤].

والتعديل" (٩/ ١٤٠ و٣٢١ و٣٧٨). وانظر ما يأتي في المسألة رقم (١٨٨٩).

(١) انظر المسألة رقم (١٢٠٥) و(١٢١٤) و(١٤٧٤) و(١٥٥٥) و(١٥٧٦/ أ).

(٢) هو: محمد بن بكار بن بلال العاملي.

(٣) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٧) من طريق هارون هذا، عن أبيه، عن سعيد بن [في المطبوع: و] بشير، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به.
ورواه البزار في "مسنده" (١٣٨/ ب/ مسند أبي هريرة)، والطبراني في "الأوسط" (٤٦٨١) من طريق محمد بن بكار، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن ابن المسيب وأبي العالية، عن أبي هريرة به. ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٣) تعليقًا من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به.
ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٧)، والطبراني في "الأوسط" (٥٩٠٧) من طريق همام، عن قتادة، عن أبي هريرة به.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة، عن ابن المسيب وأبي العالية، عن أبي هريرة إلا سعيد بن بشير، وسمعت محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري يذكر عن أبي عاصم، عن همام، عن قتادة، عن سعيد، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: لا تُنكَح المرأةُ على عمَّتها ولا على خالتها، و هذا الحديثُ إنما الرفع فيه عندي لحديث يحيى بن أبي كثير، وحديث سعيد مرسل، وجمع بينهما في هذا الحديث».
وقال الطبراني (٤٦٨١): «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد بن بشير، تفرَّد به محمد بن بكار». وقال في (٥٩٠٧): «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا همام وسعيد بن بشير، تفرَّد به أبو عاصم، عن همام، ومحمد بن بكار بن بلال الدمشقي، عن سعيد بن بشير».

(٤) أي: نهى أن يتزوَّج الرجلُ المرأةَ على عمَّتها أو خالتها. وفيه حذف المفعول به

قال أبي : يروي هذا الحديثَ ابنُ أبي عَرُوبة[١]، عن قَتَادة، عن أبي العالية وسعيدِ بنِ المسيب، عن النبيِّ ﷺ؛ قال[٢]: « لا يَنْكِح[٣] . . . »، وهو أشبهُ، وابنُ أبي عَرُوبة أحفظُ [٤].

١٢٦٤ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر الحديثَ الذي رواه نُعَيم بن حمَّاد[٥]، عن بَقِيَّة[٦]، عن بَحِير[٧] بن سعد[٨]، عن خالد بن مَعْدان،

لفهمه من السياق والعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤)، والضمير في = = «عمتها» و«خالتها» يعود أيضًا إلى «المرأة» المفهومة من السياق. وانظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠)، وسيأتي نحو ما وقع هنا في المسألة رقم (١٢٧٠).

(١) هو: سعيد . وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٣)،والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٧).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « عن أبي العالية وسعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً بأبي هريرة؛ قالا: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال »، وما فيه من زيادة لا معنى لها، أو في العبارة تصحيفٌ أبهَم المعنى، والمثبت من (أ) و(ش).

(٣) كذا في (ت) و(ك)، ولم تنقط في بقية النسخ، والمراد: لا يَنْكِحُ الرجلُ المرأةَ. . .إلخ.

(٤) قال العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٧): « المراسيل في هذا الحديث أولى ».
وقال الدارقطني في "العلل" (١٧٢٢): « يرويه قتادة، واختُلِف عنه، فرواه سعيد بن بشير، عن قتادة، عن ابن المسيب وأبي العالية، عن أبي هريرة. وخالفه ابن أبي عروبة، عن قتادة عنهما مرسلاً. وخالفه همام بن يحيى فرواه عن قتادة، عن ابن المسيب مرسلاً وهو المحفوظ . وقاله أبو قلابة الرقاشي: عن أبي عاصم، عن همام، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة؛ فلم يُتابَع عليه ».

(٥) في (ت): « نعيم حماد »، وفي (ف) و(ك): « نعيم وحماد »، وكانت في (أ) و(ش) كما في (ت)، ثم أُلحق قوله: « بن ».

(٦) هو: ابن الوليد .

(٧) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « يحيى ».

عن كَثِير بنِ مُرَّة الحَضْرَمي، عن معاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ قال: «لا تُؤْذِي امْرَأَةٌ زَوْجَهَا في الدُّنْيَا إلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ[١] مِنَ الحُورِ العِينِ: لا تُؤْذِينَهُ[٢] قَاتَلَكِ اللهُ! فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكِ دَخِيلٌ، عَسَى أَنْ يُفَارِقَكِ!».

قال أبو زرعة: ما أدري مِن أين جاءَ به نُعَيم! أُراه شُبِّهَ على نُعَيم، لم يَرْو هذا الحديثَ عن بَحِير غيرُ إسماعيل بن عيَّاش[٣]، إلا أن يكون: بَقِيَّةُ عن إسماعيل بن عَيَّاش[٤].

وذكر أبو زرعة: أن هذا الحديثَ ليس عندهُم بحِمْص في كُتُبِ بَقِيَّة.

---

(١) في (ش) و(ك): «سعيد».

(٢) في (ت) و(ف): «زوجها»، وكانت كذا في (أ)، ثم صوِّبت.

(٣) كذا في جميع النسخ عدا (ك)، ففيها: «لا تُؤْذِيهِ»، وهو موافق لما في مصادر التخريج، وهو الجادَّة، وما في بقية النسخ إن لم يكن تصحيفًا في الرواية، فإنه يخرَّج على أنَّ «لا» في «لا تُؤْذِينَهُ» نافيةٌ من جهة اللفظ، ناهيةٌ من جهة المعنى، فيكون المضارع بعدها مرفوعًا بثبوت النون؛ وهذا أبلغ من النهي الخالص، ويقال له: النهي بلفظ الخبر. وانظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٣١).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٤٢ رقم ٢٢١٠١)، والترمذي في "جامعه" (١١٧٤)، وابن ماجه في "سننه" (٢٠١٤)، والشاشي في "مسنده" (١٣٧٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ١١٣ رقم٢٢٤)، وفي "مسند الشاميين" (١٦٦٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٢٠)، وفي "صفة الجنة" (٨٦)، والذهبي في "السير" (٤/ ٤٧).
قال الترمذي: «حسنٌ غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وقال أبو نعيم: «غريبٌ من حديث خالد، عن كثير، تفرَّد به بَحير». وقال الذهبي: «إسناده صحيحٌ متصل».

(٥) يشير أبو زرعة إلى احتمال أن يكون بقية رواه عن إسماعيل بن عياش، فدلَّسه،

١٢٦٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَلَمة بن شَبِيب[(١)]، عن الحسن بن أَعْيَن[(٢)]، عن مَعقِل[(٣)]، عن إبراهيم بن أبي عَبْلَة[(٤)]، عن عمر بن عبدالعزيز، عن الرَّبيع بن سَبْرَة، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ حرَّمَ المُتْعَة[(٥)]؟

قال أبي: روى إسماعيلُ بن[(٦)] رَجاء الحِصْني، عن مَعقِل، عن ابن

ورواه عن بحير، ولم يذكر إسماعيل .

(١) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٤٠٦)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١١١ رقم ٦٥٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٣). والحديث أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥٥٤٤) من طريق مغيرة بن عبدالرحمن، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٥٠)، وأبو نعيم في "المستخرج" (٣٢٦٢) من طريق محمد بن معدان، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١١١-١١٢ رقم ٦٥٢٦) من طريق الحسين بن أبي السري، والباغندي في "مسند عمر بن عبدالعزيز" (٨٩) من طريق عمر بن يعقوب الرقي، أربعتهم عن الحسن بن محمد بن أَعْيَن به .
وانتقد أبو الفضل ابن عمار الشهيد مسلمًا على إخراجه هذا الحديث، فقال في "علله"(ص١٠٠): « وهذا رواه حسين بن عياش - وهو شيخ، بدون ابن أعين-، عن معقل، عن ابن أبي عبلة، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن الربيع بن سبرة، وهو الصَّحيح عندنا؛ لأن هذا اللفظ إنما هو لعبد العزيز بن عمر بن عبدالعزيز، رواه عنه الناس ».اهـ.

(٢) هو: الحسن بن محمد بن أعين .

(٣) هو: ابن عُبَيدالله الجزري .

(٤) في (أ) و(ش): «علية». وفي هامش النسخة (أ) تعليق على هذا الموضع بخط مغاير، نصه: «تابع إسماعيل بن رجاء على روايته أيضًا حسين بن عياش، عن مَعقِل».

(٥) يعني: نكاح المتعة، وهو النِّكاح إلى أجل مُعَيَّن، وهو من التَّمَتُّع بالشَّيء، أي: الانتفاع به، كأن ينتفعَ بها إلى أَمَدٍ معلوم، وقد كان مُباحًا في أول الإسلام، ثم حُرِّم . انظر "النهاية" (٤/ ٢٩٢).

أبي عَبْلَة[١]؛ قال: حدَّثني عبدالعزيز بن عمر[٢]، عن الرَّبيع، عن أبيه.

قال أبي: لم يَزَلْ في قلبي مِنْ حديث الحسن بن أَعْيَن حتى رأيتُ هذا الحديثَ، وقد كتبتُ عن إسماعيلَ بن رَجاء، ولم أكتب عنه هذا الحديثَ .

---

(١) قوله: « بن » سقط من (ك).

(٢) في (ت) و(ك): « علية ».

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٠٤١) عن معمر، عن عبدالعزيز بن عمر به. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "المسند" (٣/ ٤٠٤ رقم١٥٣٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٠٨ رقم ٦٥١٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ١٠٥).

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٠٦١) من طريق عبدة بن سليمان، عن عبدالعزيز بن عمر به . ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٤٠٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٩٦٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١١٠ رقم ٦٥٢٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ١٠٥).

ورواه الحميدي في "مسنده" (٨٧٠) من طريق ابن عيينة، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٠٥ رقم١٥٣٥١)، والطبري في "تفسيره"(٩٠٤٤)، وابن الجارود في "المنتقى" (٦٩٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٤٧) من طريق وكيع، والدارمي في "مسنده" (٢٢٤١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٣-٢٠٤) من طريق جعفر ابن عون، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠٦) من طريق عبدالله بن نمير، والنسائي في "الكبرى" (٥٥٤١) من طريق يحيى بن سعيد، وفي "الكبرى" أيضًا (٥٥٤٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٠٩ رقم ٦٥١٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ١٠٩) من طريق عبد ربِّه بن سعيد، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٣٩) من طريق إسحاق الأزرق، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٠٧ رقم ٦٥١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٣) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَين، وابن عبدالبر (١٠/ ١٠٥) من طريق ورقاء بن عمر، جميعهم عن عبدالعزيز بن عمر، عن الربيع

١٢٦٦ - **وسألتُ أبي**[١] عن حديثٍ رواه إسحاق بن راهُوْيَهْ[٢]، عن عيسى بن يونس، عن الأَوْزاعيِّ، عن إبراهيم بن مُرَّة، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا تُنْكَحُ البِكْرُ**[٣] **حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَإِذْنُهَا الصُّمَاتُ، وَلِلثَّيِّبِ**[٤] **نَصِيبٌ مِنْ أَمْرِهَا مَا لَمْ تَدْعُو**[٥] **إلى سَخْطَةٍ، فَإِنْ دَعَتْ إِلى سَخْطَةٍ، وَكَانَ أَولِيَاؤُهَا يَدْعُونَ إِلى الرِّضَا؛ رُفِعَ ذَلِكَ إِلى السُّلْطَانِ** » ؟

ابن سَبْرة، عن أبيه به .

(١) كذا جاء السؤال هنا موجَّهًا إلى أبي حاتم، وسيأتي الجواب عنه بقول المصنِّف: «قالا».

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٢٠١)، وفي "مسند الشاميين" (٦٤٤)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٣٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٨/ ٢٧).
ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦٢٠ رقم ١٠٢٢)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٧٣).
وفي مصادر التخريج زيادة: « قال إسحاق: قلت لعيسى: آخر الحديث من حديث النبي ﷺ ؟ فقال: هكذا أنا الأوزاعي ».
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا إبراهيم بن مرَّة، ولا رواه عن إبراهيم بن مرَّة إلا الأوزاعي، تفرَّد به عيسى بن يونس ».
وقال ابن الجوزي: « هذا حديثٌ لا يصح ».

(٣) في (ك): « البر ».

(٤) في (ش): « والثيب ».

(٥) رسمت في جميع النسخ: « لم تدعوا » بإثبات واو بعدها ألف، والقياس: « لم تَدْعُ » بحذف لام الفعل المعتل الآخر؛ لدخول « لم » الجازمة عليه.
ويخرَّج ما في النسخ على وجهين؛ ذكرناهما في التعليق على نحوه في المسألة رقم

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن الزُّهْري فقَطْ .

فقال أبو زرعة: كان عند عيسى ثلاثةُ أحاديث:

كان عنده حديثٌ عن[١] الأَوْزاعي، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وعنده: عن إبراهيم بن مُرَّة، عن الزُّهْري .

والأَوْزاعي، عن عَطَاء .

فدخل لإسحاقَ[٢] حديثُ إبراهيمَ بن مُرَّة في حديث الزُّهْري؛ فحدَّث على ما وقع عنده .

١٢٦٧ - وسُئِلَ[٣] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي مُلَيكة[٤]: «العَرَبُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ أَكْفَاءٌ ، إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ[٥]» ؟

فقال: باطِلٌ ! أنا نَهَيتُ[٦] ابنَ أبي شُرَيح[٧] أن يُحدِّث به، ونهَيتُه

---

(٢٢٨). وانظر في إثبات الألف بعد الواو: التعليق على المسألة رقم (١٠٢٥).

(١) قوله: «عن» ليس في (ش).

(٢) في (ت) و(ك) تشبه أن تكون: «لاسمر».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٣٦)، وستأتي برقم (١٢٧٥).

(٤) هو: عبدالله بن عُبَيدالله .

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو صحيح في العربية، ويجوز فيه النصب والرفع، وقد تقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٢٣٦).

(٦) في (ك): «نهيب».

(٧) كذا في جميع النسخ: «ابن أبي شريح» بالشين المعجمَة والحاء المهملة. ولعل المقصود: «ابن أبي سريج» بسين مهملة وجيم في آخره. وهو أحمد بن الصباح

عن حديثٍ آخر[١].

١٢٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن المبارك[٢]، عن محمد ابن راشد، عن سَلَمة بن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**آمِرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ**»[٣]؟

قال أبي: يرويه بعضُهم[٤] عن محمد بن راشد، عن مَكْحول، عن سَلَمة بن أبي سَلَمة؛ وهو أشبه.

١٢٦٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن زُرَيع[٥]، عن

النهشلي، وانظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٦)، و"تهذيب الكمال" (١/ ٣٥٥-٣٥٦).

(١) ذكر بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ل٨٨/ ب)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٣٦).

(٢) هو: عبدالله.

(٣) أي: شاوروهنّ في تزويجهنّ، وهو: استئذانُ المرأة في تزويج ابنتها.

(٤) رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١١٦) من طريق يونس بن محمد المؤدب، عن محمد بن راشد، عن مكحول، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه: أن عبد الله بن عمر خطب إلى نعيم بن عبد الله - وكان يقال له: النَّحام؛ أحد بني عدي - ابْنَتَهُ، وهي بِكْر، فقال له نعيم: إن في حجري يتيمًا لي لستُ مؤثرًا عليه أحدًا، فانطلقَتْ أم الجارية؛ امرأة نعيم إلى رسول الله ﷺ فقالت: ابن عمر خطب ابنتي وإن نعيمًا ردَّه، وأراد أن يُنكِحها يتيمًا له، فأخبرت النبيَّ ﷺ، فأرسل إلى نعيم، فقال له النبي ﷺ: « أَرْضِها، وأَرْضِ ابنتَها ».
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٧٩٧) من طريق يحيى بن عبيد، حدثني مكحول، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن عمر بمثله، فجعله من مسند ابن عمر. قال الطبراني: لم يَرو هذا الحديثَ عن مكحول إلا محمد بن راشد.

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٤٠٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥١١٠).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٥٨ رقم ٤١١)، والنسائي في "المجتبى" (٢٢٤٣

يونس بن عُبَيد، عن أبي مَعْشَر[١]، عن إبراهيم[٢]، عن عَلْقَمة[٣]، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ذَا طَوْلٍ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ؛ وَمَنْ لا فَالصَّوْمُ لَهُ وِجَاءٌ[٤]» ؟

قال أبي: هذا الحديثُ بعبدالله[٥] بن مسعود عن النبيِّ ﷺ أشبهُ[٦]، يعني: على[٧] ما رواه الأعمشُ[٨]، عن إبراهيم، عن عَلْقَمة، عن عبدالله[٩]، عن النبيِّ ﷺ[١٠].

١٢٧٠ -وسألتُ[١١] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن القاسم[١٢]

و٣٢٠٦)، والشاشي في "مسنده"(٣٦١) من طريق إسماعيل بن علية، عن يونس به.

(١) هو: زياد بن كُلَيب.

(٢) هو: ابن يزيد النخعي.

(٣) هو: ابن قيس النخعي.

(٤) تقدم تفسير « الوجاء » في المسألة رقم (١٢٤٧).

(٥) في (ش): « لعبدالله ».

(٦) قوله: « أشبه » سقط من (ك).

(٧) قوله: «على» ليس في (ش) و(ك).

(٨) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٩٠٥ و٥٠٦٥)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠٠).

(٩) في (ف): «عن عبدالله بن مسعود».

(١٠) قال البزار: « هكذا رواه يونس، عن أبي معشر، ورواه عن يونس: يزيدُ بن زريع وإسماعيل بن علية. وهذا الحديث إنما رواه الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود وهو الصَّواب. ورواه منصور، عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله. وحديث يونس خطأ؛ إنما الصَّواب حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ ».

وذكر الدارقطني في "العلل"(٢٧٨) هذا الحديث، وقال: « والمحفوظ: عن ابن مسعود، ولم يُتابَع أبو معشر على قوله: عن عثمان ».

(١١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤٧٥).

(١٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٦٢). وانظر "السلسلة الضعيفة"

الأَسَدي، عن عَنْبَسَة[(١)]، عن زيد بن أَسلَم، عن أبيه، عن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **المَعْرُوفُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ، وَمَنْ صَنَعَ مَعْرُوفًا دُفِعَ عَنْهُ مِفْتَاحُ الشَّرِّ** » .

قال: وقال النبيُّ ﷺ: « **إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا**[(٢)]، **وَلْيَدْعُ بِالبَرَكَةِ، وَإِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى ذِرْوَتِهِ**[(٣)]، **وَلْيَسْتَعِذْ**[(٤)] **بِاللهِ مِنْ شَرِّهِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَعِيرٍ إِلَّا عَلَى ذِرْوَتِهِ شَيْطَانٌ** »[(٥)] ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ - يعني: بهذا الإسناد[(٦)]- وعَنْبَسَةُ ضعيفُ الحديث[(٧)].

(٤٦٨٠) للألباني رحمه الله .

(١) هو: ابن عبدالرحمن الأموي .

(٢) كذا، وفيه حذفُ المفعول به - مع إرادته للعلم به - وفيه أيضًا عَوْدُ الضمير إلى غير مذكورٍ في اللفظ؛ لفهمه من السياق، أي: إذا تزوج أحدكم امرأةً . . . إلخ. وانظر نحوه في المسألة رقم (١٢٦٣).

(٣) ذِرْوَةُ الشَّيء - بتثليث الذَّال -: أعلاه، والجمع: ذُرًا، وتَذَرَّيْتُهَا، أي: علوتُها. انظر "تاج العروس" (١٩/ ٤٢٧ -ذ ر و).

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « فليستعذ ».

(٥) أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٦١) من طريق عبدالواحد بن غياث، عن عنبسة، به .

(٦) لأنه جاء من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عند ابن ماجه (١٩١٨)، والبيهقي (٧/ ١٤٨) وغيرهما .

(٧) وقد خالفه الإمام مالك فأخرجه في "الموطأ" (١١٤٠) عن زيد بن أسلم مرسلاً، ليس فيه ذكر لأبيه ولا لعمر .
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ٣٠٠): « مرسل عند جميع الرواة لـ"الموطأ"، والله أعلم . ومعناه يستند من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، ومن حديث أبي

١٢٧١ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن خالد الخيَّاط[٢]، عن هشام بن سعد، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: لا طلاقَ إلا بعد نِكَاح ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وإنما يُروى عن الزُّهْري أنه قال: « ما بلغني في هذا روايةٌ عن أحد من السَّلَف »، ولو كان عنده: عن عُرْوَة، عن عائِشَة ؛ كان لا يقولُ ذلك[٣].

لاس الخزاعي . وقد رواه عنبسة بن عبدالرحمٰن، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، = = عن عمر، عن النبي ﷺ وعنبسة ضعيفٌ لا يحتجُّ به .اهـ.

(١) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ق ١٢٥/أ، ب) هذا الحديث، ونقل قول أبي حاتم عنه: « حديث منكر »، وكذا صنع ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٤٢٥-٤٢٦).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٨١٢ و٣٦٣٠٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٢١).
وعند ابن أبي شيبة: « قال الزهري: إذا وقع النِّكاح وقع الطَّلاق ». وقال البيهقي: « كذا أتى به موقوفًا ، وقد روي بهذا الإسناد مرفوعًا ».
ورواه سليمان بن قريش، عن بشر بن السَّري، عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ به ، فرفعه . أخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٣٤٤/أ/أطراف الغرائب) وقال: « تفرَّد به سليمان بن قريش، عن بشر بن السَّري، عن هشام بن سعد، به ».
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٠٤٨)، والطبراني في "الأوسط" (٧٠٢٨) من طريق أحمد بن سعيد الدارمي، عن علي بن الحسين بن واقد، حدثنا هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة، عن النبي ﷺ به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا هشام بن سعد، ولا عن هشام إلا علي بن الحسين، تفرَّد به أحمد بن سعيد الدارمي ».

(٣) في "سؤالات البرذعي" لأبي زرعة (ص ٦٩٥-٦٩٦): « حدثني أبو حاتم قال:

١٢٧٢ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالسي، عن سُلَيمان بن المُغِيرة، عن ثابت، عن ابن أم سَلَمة، عن أم سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ لما تزوَّج فأرادَ أن يدخُلَ سلَّم... ؟

قال أبي: هذا الحديثُ مُرسَلٌ؛ لم يسمع ثابتٌ من عمر بن أبي سَلَمة؛ إنما يُرْوَىٰ عن ابن عمر بن أبي سَلَمة، عن أبيه .

١٢٧٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن الزِّبْرِقان، عن

سألتُ أحمد بن حنبل عن حديث عائشة: "لا طلاقَ قبلَ نِكاح" الذي رواه هشام = = ابن سعد ؟ فقال: هشام لم يكن بالحافظ . قال أحمد: وأما حديث ابن جريج عن سليمان بن موسى؛ فإن إسماعيل ذكره عن ابن جريج، قال: فلقيتُ الزهري فسألته عن هذا الحديث، فلم يعرفه ».اهـ.

وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/١١٨/ب) عن هذا الحديث فقال :« يرويه [حماد بن خالد عن] هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة موقوفًا. وخالفه بشر بن السَّري فرواه عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ورفعه. وقيل: عن بشر بن السَّري، عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة، والصَّحيح عن هشام بن سعد ما قاله حماد بن خالد، والله أعلم ».

تنبيه: ما بين معقوفين سقط من الأصل، والسِّياق يدل عليه. وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٣٨٢-٣٨٣).

وقد استنكر أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ هنا هذا الحديث من رواية حماد بن خالد عن هشام ابن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة موقوفًا، وهو يعني إنكار الرواية بمجملها؛ بدليل احتجاجه بقول الزهري، في حين ذكر الترمذي في "العلل الكبير" (٣٠٣) أنه سأل البخاري عن رواية بشر بن السَّري وغيره لهذا الحديث عن هشام ابن سعد، به مرفوعًا؟ فقال البخاري:« إن حماد بن خالد روى عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة موقوفًا ».اهـ.

إسحاق بن رُفَيع الذِّمَاري، عن ابن جُرَيج، عن عَطَاء، عن ابن عباس؛ قال: كان[1] لعليٍّ رضي الله عنه جاريةٌ حسناءُ جميلةٌ، فجاءته ذاتَ يوم، فقالت: يا أمير المؤمنين، إنَّ ابنَ التَّيَّاح مُؤَذِّنَكَ[2] يُحِبُّني[3]، قال: وكيف عَلِمْتِ ذَاكِ[4]؟ قالت[5]: إن شئتَ أريتُكَ، قال: قد شئتُ، قال: فجلسَ لها في موضع يراهُما ولا يَرَيانِه[6]، وأمرها أن تَعرِضَ له[7] في وقت الصَّلاة. فخرَجَ متوضِّئًا يريد المسجد، فعرضَتْ له الجاريةُ، فقالت له[8] - خَفِيًّا -: إني لأُحِبُّكَ! فقال لها[9]: وإني لأُحبُّكِ! قالت له: وكيف إلى ذلك؟ قال: فكشَفَ القِناعَ[10] عن رأسه، فنظَرَ[11] عن يمينه وعن شِمَاله؛ قال: ثم قامَ على أطرافِ أصابعِهِ، ثم قال: نَعَمْ - بأعلى صوته - نَصبرُ وتَصبرينَ إلى يوم يُوَفَّى الصابرون أجرَهُم بغير حساب، ثم مَرَّ وتركها. قال: فأخرج عليٌّ رأسَهُ من الموضع الذي كان فيه، فقال[12]: خُذْهَا هي لكَ بارك الله لك فيها؟

---

(١) انظر المسألة رقم (١٢٠٩) و(١٢١١) و(١٢١٣).

(٢) قوله: « كان » سقط من (ك).

(٣) في (ك): « مونك ».

(٤) في (ك): « يحيي ».

(٥) في (أ) و(ش): « ذلك ».

(٦) في (ت) و(ش): « قال ».

(٧) في (ف): «ولا يَرَيَاهُ»، وهو جائزٌ في العربية على لغةٍ لبعض العرب؛ يَحْذِفون نون الرفع من الأفعال الخمسة، لمجرد التخفيف، انظر تفصيل ذلك وشواهِدَهُ في التعليق على المسألة رقم (١٠١٥).

(٨) في (ت) و(ف) و(ك): « لها ».

(٩) في (ت): « لها ».

(١٠) قوله: « فقال لها » سقط من (ك).

(١١) في (ك): « للقناع ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٢٧٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو معاوية الضَّرير[(١)]، عن

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « ونظر ». (٢) قوله: « فقال » سقط من (ك).

(٣) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٨٢٩) عنه به. وأخرجه الطحاوي في "شرح المشكل" (٦٤٧) من طريق عبدالملك بن مروان، عن أبي معاوية به . ورواه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤) من طريق يحيى بن يوسف الرقي، عن أبي معاوية، عن جميل بن زيد، عن زيد بن كعب بن عجرة، عن أبيه به. فزاد في الإسناد: « عن أبيه ».

واختلف على جميل بن زيد في هذا الحديث :

فرواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٦٤٨ و٦٤٩) من طريق حفص بن غياث ومحمد بن أبي حفص، كلاهما عن جميل بن زيد، عن زيد بن كعب به .

ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٢٣) من طريق محمد بن فضيل، عن جميل بن زيد، عن عبدالله بن كعب به .

ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٢٣) تعليقًا، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٤٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٧٩) من طريق عبَّاد بن العوَّام، عن جميل بن زيد، عن كعب بن زيد به .

ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢/ ١٠٨/ الرسالة) من طريق محمد بن عمر العطار، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٥٦) من طريق أبي يحيى، كلاهما عن جميل بن زيد، عن سعد بن زيد به . ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٩٣ رقم ١٦٠٣٢) من طريق القاسم بن مالك، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٥٦- ٢٥٧) من طريق محمد بن جابر ، كلاهما عن جميل بن زيد، عن زيد بن كعب؛ قال كعب: تزوَّج رسول الله ﷺ . . . فذكره .

ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٢٣) تعليقًا، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٤٥)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٥٧) من طريق القاسم بن غصن. والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٢٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٤٤) من طريق إسماعيل بن زكريا، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٩٩)، وابن عدي في "الكامل"(٢/ ١٧١) من طريق أبي

جَميل بن زيد، عن زيد بن كعب بن عُجْرَة: أنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّج امرأةً من بني غِفَار، فلمَّا دخلَتْ عليه ووضعَتْ ثيابها، رأى بِكَشْحِها[١] بياضًا، فقال لها: « **الْبَسِي ثِيَابَكِ، وَالْحَقِي بِأَهْلِكِ** »؟

قال[٢] **أبي**: هو زيد بن كعب، ومنهم من يقول: كعب بن زيد، واحد[٣]، لا يقول: ابن عُجْرَة، ويَدخُلُ في المسند.

قلتُ: له صُحبة؟

قال: يَدخُلُ في المسند.

١٢٧٥- وسألتُ[٤] **أبي عن حديثِ**[٥] زرعة بن عبدالله الزُّبَيدي[٦]، عن عِمران بن أبي الفَضْل[٧]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **قُرَيْشٌ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ أَكْفَاءٌ، إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ**[٨] »؟

بكير النخعي، ثلاثتهم عن جميل بن زيد، عن ابن عمر به. =

= قال البيهقي: « هذا مختلف فيه على جميل بن زيد - كما ترى - قال البخاري: لم يصحَّ حديثُه ».

(١) أي: في خَصْرِها. انظر "النهاية" (٤/ ١٧٥).

(٢) في (ش): « فقال ».

(٣) كذا في جميع النسخ! والمراد: هما واحد: زيد بن كعب، وكعب بن زيد.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٣٦) و(١٢٦٧)، ونقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٨٨/ب)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٣٦) بتصرف.

(٥) في (ك): « عن حديث رواه ».

(٦) في (ك): « ابن الزبيدي »، وضُرب على « ابن ».

(٧) في (ك): « عن عمران بن الفضل ».

(٨) كذا في جميع النسخ، وهو صحيحٌ في العربية بنصب ما بعد « إلا » أو برفعه، وقد

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، رواه هشام الرَّازي[١] وزاد في الحديث: « إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ أَوْ دَبَّاغٌ ». قال[٢]: فخرج عليه الدَّبَّاغُون واجتمعوا، حتى إنَّ بعض الناس حسَّن الحديثَ، وقال: إنما معنى هذا: أو دَبَّابٌ[٣]؛ إنما أراد هؤلاءِ الذين[٤] يتَّخِذُونَ الدِّبَاب[٥].

١٢٧٦ - وسألتُ أبي[٦] عن عاصم بن عُبَيدالله ؟

فقال[٧]: مُنكَرُ الحديث، يُقال: إنه ليس له حديثٌ يُعْتَمد عليه .

قلتُ: ما أنكروا عليه ؟

قال: روى عن عبدالله بن عامر بن رَبيعة، عن أبيه: أن رجلاً تزوَّج امرأة على نَعلَينِ، فأجازه النبيُّ ﷺ[٨] !

تقدم التعليق على هذا في المسألة رقم (١٢٣٦).

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « الرارت »، وهو خطأ، وجاء على الصواب في "البدر المنير"، و"التلخيص الحبير". وهشام هذا: هو ابن عُبَيدالله .

(٢) قوله: « قال » ليس في (ش).

(٣) في (ت) و(ك): « ذباب ». والدَّبَّابُ: الذي يلعب بالدِّباب ويرقِّصها. والدِّبَاب: جمع دُبٍّ، والدب: يجمع على دِبَابٍ ودِبَبَة. "لسان العرب" (١/ ٣٧٢) و"تاج العروس" (١/ ٤٨٠).

(٤) في (ك): « إنما أراد هؤلاء إنما أراد الذين ».

(٥) في (ك): « الرباب ».

(٦) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٧) في (أ) و(ش): « قال ».

(٨) الحديث أخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٢٣٩)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٣٥٧ و٣٦١٥٤)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٤٥ و٤٤٦ رقم ١٥٦٧٦ و١٥٦٧٩ و١٥٦٩١)، والترمذي في "جامعه" (١١١٣)، وابن ماجه في "سننه" (١٨٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٩٤ و٧١٩٧)، والبزار في "مسنده" (٣٨١٤ و٣٨١٥)، جميعهم من طريق عاصم بن عبيدالله ، عن عبدالله بن عامر، عن أبيه به .

وهو مُنكَرٌ .

١٢٧٧ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن شُرَحْبِيل[(٢)]، عن إسماعيل بن عيَّاش[(٣)]، عن يحيى بن يزيد الرُّهاوي أبي شَيبَة[(٤)]، عن زيد بن أبي أُنَيسة، عن عَدِيِّ بن ثابت، عن أنس بن مالك؛ قال: لَقِيتُ عمِّي[(٥)] قد اعتَقَدَ لِواءً، فسألتُه: أين تريد ؟ فقال: بعثَني رسول الله ﷺ إلى رَجُلٍ من أهل المدينة تزوَّج امرأةَ أبيه، وأمرني أنْ أضربَ عُنُقَه، وأن أَقْسِمَ ماله ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه الحسن بن صالح[(٦)]، عن السُّدِّي[(٧)]، عن عَدِيِّ بن ثابت، عن البَرَاء؛ قال: لَقِيتُ خالي ومعه الرَّاية .

= قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ». =

= وقال الحافظ ابن حجر في "بلوغ المرام" (١٠٦٣) بعد أن نقل تصحيح الترمذي: «وخولفَ في ذلك». وبيَّن في "فتح الباري" (٩/ ٢١١) أنه لا يثبت .

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٧) عن أبي حاتم .

(٢) هو: سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي ابن ابنة شرحبيل، وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٨٦).

(٣) في (ك): « عباس ».

(٤) في (ك): « شبيبة ».

(٥) في (ك): « عمر ».

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٨٥٨)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٠ رقم ١٨٥٥٧)، والنسائي في "سننه" (٣٣٣١)، والبزار في "مسنده" (٣٧٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٤٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١١٢)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٧٨ رقم ٣٤٠٧).

ورواه حَفص بن غِيَاث[١]، عن أَشْعَث بن سَوَّار، عن عَدِيٍّ بن ثابت، عن البَرَاء .

ورواه الفَضْل بن العلاء[٢]، وأبو خالد الأحمر[٣]، ومَعْمَر[٤]، عن أَشْعَث، عن عَدِيٍّ بن ثابت، عن يزيد بن البَرَاء، عن البَرَاء[٥]؛ قال: رأيتُ خالي .

ورواه شُعبَة[٦]، عن الرَّبيع بن الرُّكَين، عن عَدِيٍّ بن ثابت، عن البَرَاء.

ورواه عُبَيدالله بن عمرو[٧]، عن زيد بن أبي أُنَيسة، عن عَدِيٍّ بن

---

(١) هو: إسماعيل بن عبدالرحمٰن .

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٢٠٧).

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢١) أن الفضل بن العلاء رواه عن أشعث، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن أبيه؛ حدثني عمِّي؛ قال: بعثني رسول الله ﷺ .

(٤) في (ك): « وابن خالد الأصم ». وأبو خالد هذا هو: سليمان بن حَيَّان، وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٢٠٧).

(٥) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٨٠٤) عن معمر، عن أشعث، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن البراء قال: لقيت عمِّي . . . .
ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٧ رقم ١٨٦٢٦)، والنسائي في "الكبرى" (٧١٨٥/ الرسالة)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٧٧ رقم ٣٤٠٤).

(٦) قوله: « عن البراء » ليس في (أ) و(ش).

(٧) روايته أخرجها أحمد في "مسنده"(٤/ ٢٩٢ رقم ١٨٥٧٨)، والنسائي في "الكبرى" (٧١٨٣/ الرسالة) عن شعبة، عن ربيع بن رُكَين، عن عدي بن ثابت، عن البراء قال: مرَّ بنا ناسٌ مُنطَلقون فقلنا: أين تذهبون ؟ فقالوا: بعثَنا رسولُ الله ﷺ إلى رجُل يأتي امرأةَ أبيه أن نقتُلَه .

ثابت[١]، عن يزيد بن البَرَاء[٢]، عن البَرَاء[٣]؛ قال: لقيتُ عمِّي ومعه الرَّاية .

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: خاله[٤]؛ هو أبو بُرْدَة بن[٥] نِيار، واسمه: هانئ .

١٢٧٨ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن سعيد بن محمد الجَرْمي، عن أبي عُبَيدة الحَدَّاد[٦]، عن عُمَارَة بن زاذان، عن زياد النُّمَيري، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ الرَّجُلَ وَالمَرْأَةَ لا يَجْتَمِعَانِ حَتَّى يُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَلا إِنَّ فُلانٌ[٧] لِفُلانَةَ** » .

---

(١) تقدم تخريج روايته في المسألة (١٢٠٧).

(٢) في (أ): « عدي بن أبي ثابت ».

(٣) قوله: « عن يزيد بن البراء » سقط من (ت) و(ك).

(٤) قوله: « عن البراء » سقط من (أ) و(ش) و(ف). والمثبت هو الصواب كما في المسألة المتقدمة برقم (١٢٠٧).

(٥) في (ف): «خالد». قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٥٩): «الحارث بن عمرو، ويقال له: أبو بردة خال البراء، ويقال: عمُّ البراء بن عازب، وخال أصحُّ».

(٦) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٧) هو: عبدالواحد بن واصل.

(٨) كذا في جميع النسخ، عدا (ك)، ففيها: « فلانًا » بألف تنوين النصب، وهو الجادَّة. غير أنَّ ما في بقيَّة النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية، وفيه وجهان:
الأوَّل: نصبه على أنه اسم «إن» لكن حذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: رفعُه على أنَّه مبتدأ، وخبرُه: «لفلانة»، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر «إنَّ»، واسم «إنَّ» في هذه الحالة: ضميرُ الشأن المحذوف، والتقدير: إنَّه فلانٌ لفلانةَ، ونحوه ما ذُكر في تخريج قوله ﷺ: «إنَّ من أشدِّ الناس عذابًا يوم

فقال[١] **أبو زرعة**: غير أبي عبيدة الحَدَّاد لا يرفعُه، الناس يوقفونه عن أنس .

١٢٧٩ - وسمعتُ[٢] **أبا زرعة** وحدَّثنا عن أبي سَلَمة موسى بن إسماعيل[٣]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن أيُّوب[٤]، عن أبي قِلابة[٥]، عن عبدالله بن يزيد الخَطْمي، عن عائِشَة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يَقْسِمُ بين نسائه فيَعدِلُ، ثم يقول: « **اللَّهُمَّ هَذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلا أَمْلِكُ** ».

فسمعتُ أبا زرعة يقول: لا أعلم أحدًا تابع حمَّادً[٦] على هذا .

قلتُ: روى ابنُ عُلَيَّة[٧]، عن أيُّوب، عن أبي قِلابة؛ قال: كان

القيامةِ المصوِّرون»، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٣٠) و(٨٥٤).

(١) في (ش): « قال ».

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ق٦٥/ب) كلام أبي زرعة وابن أبي حاتم بتصرف .

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢١٣٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٨٧)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٩٨).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٥٣٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٤٤ رقم ٢٥١١١)، والدارمي في "مسنده" (٢٢٥٣)، والترمذي في "جامعه" (١١٤٠)، وفي "العلل الكبير" (٢٨٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٩٧١)، والنسائي في "سننه" (٣٩٤٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٣٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٢٠٥) من طرق عن حماد بن سلمة به .

(٤) هو: السَّختياني . (٥) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي .

(٦) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٧) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٣١)،

رسولُ الله ﷺ يَقْسِمُ بين نسائه . . . ، الحديث، مُرسَلٌ[١] .

١٢٨٠ - **وسمعتُ[٢] أبا زرعة** وذكَرَ حديثًا حدَّثنا به عن ابن نُفَيل[٣]، وإبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس، عن خالد - يعني: ابن إلياس -، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، عن القاسم بن محمد، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **أَظْهِرُوا النِّكَاحَ . . .** » .

قال أبو محمد[٤]: وحدَّثنا أبو زرعة، عن عبدالله بن مَسْلَمة[٥] القَعْنَبي، عن خالد بن إلياس القُرَشي، عن القاسم بن محمد، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يذكُر في الإسناد ربيعةَ .

وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٥٣٤)، والطبري في "تفسيره" (١٠٦٣٧). =

= ورواه عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ١٢٠) عن معمر بن راشد، والطبري في "تفسيره" (١٠٦٣٧) من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، وفي (١٠٦٥٦) من طريق حماد بن زيد، ثلاثتهم (معمر وعبدالوهاب وحماد) عن أيوب، عن أبي قلابة، به مرسلاً . قال الترمذي في "جامعه" (١١٤٠): « حديث عائشة هكذا رواه غيرُ واحد عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يَقْسِمُ، ورواه حماد بن زيد وغيرُ واحد عن أيوب، عن أبي قلابة مرسلاً: أن النبي ﷺ كان يَقْسِم، وهذا أصحُّ من حديث حماد بن سلمة » .

ونقل الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٢١٥) عن الدارقطني أنه قال: « والمرسل أقرب إلى الصواب » .

(١) كذا في جميع النسخ دون ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة المشار إليها آنفًا .

(٢) تقدمت المسألة برقم (١١٩١).

(٣) هو: عبدالله بن محمد. وروايته لم نقف عليها، وكذا رواية إبراهيم بن موسى، لكن تقدم تخريج الحديث من طرق عن عيسى بن يونس في المسألة رقم (١١٩١).

(٤) قوله: « قال أبو محمد » من (أ) و(ش) فقط .

فسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحِيحُ هذا الحديثُ عن خالد، عن القاسم، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ .

١٢٨١ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثِ قَتَادة[(٢)]، عن خِلَاس[(٣)] وأبي حسَّان[(٤)]، عن عبدالله بن عُتبَة؛ قال: أُتِيَ عبدُالله بن مسعود في

(١) في (ك): « سلمة ».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٢).

(٣) هو: ابن دِعامة. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٤٤٧ رقم ٤٢٧٦ و٤٢٧٧ و٤٢٧٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وهمام بن يحيى، وأبو داود في "سننه" (٢١١٦) من طريق سعيد بن أبي عروبة، جميعهم عن قتادة به. ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٣٦٩)- ومن طريقه أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٩ رقم ١٨٤٦٠)- قال: حدثنا هشام، عن قتادة، عن خِلاس، عن عبدالله بن عتبة؛ قال: أُتيَ ابن مسعود . . . فذكره.
قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١١/أ) في ضمن كلامٍ طويل له على هذا الحديث: « وأما قتادة فاختُلِف عنه، فرواه هشام الدستوائي، عن قتادة، عن خِلاس بن عمرو، عن عبدالله بن عتبة بن مسعود وقال فيه: فقام رجل من أشْجَع فشهد على رسول الله ﷺ بذلك فقال: هَلُمَّ من شهد لك فشهد ابنُ الجرَّاح. قاله يحيى القطان عن هشام، وقال أبو عامر العقدي، عن هشام فشهد أبو سنان والجرَّاح؛ رجلان من أشجع. وخالفه سعيد بن أبي عروبة، قال: عن قتادة، عن خلاس وأبي حسان الأعرج، عن عبدالله بن عتبة، وقال فيه: شهد رَهْطٌ من أشْجَع منهم أبو الجرَّاح وأبو سنان، وشهدوا بذلك عن رسول الله ﷺ . قال ذلك غُنْدر عن سعيد. وقال عبد الوهَّاب بن عطاء، وعمرو بن حمران عن سعيد، عن قتادة: فشهد الجرَّاح وأبو سنان؛ كذلك. قال جريج بن إسحاق، عن سعيد. ورواه همام عن قتادة، عن خِلاس وأبي حسان الأعرج، عن عبدالله بن عتبة، وقال فيه: فشهد الجرَّاح وأبو سنان». ثم قال الدارقطني: «وصحيحه عن الشعبي وإبراهيم مرسل، وأحسنها إسنادًا حديث قتادة؛ إلا انه لم يحفظ اسم الراوي عن رسول الله ﷺ ».

(٤) هو: ابن عمرو الهَجَري .

رجل تزوَّج امرأةً، فمات عنها، ولم يدخُل بها، ولم يَفْرِضْ لها صَدَاقَهَا[١]، فقال[٢]: لها صَدَاقُ نسائها، وعليها العِدَّةُ، ولها الميراثُ.

فقام أبو الجَرَّاح[٣] وأبو سِنان فشَهِدا أنَّ رسولَ الله ﷺ قضى به فيهم في بِرْوَعَ[٤] بنتِ وَاشِقٍ الأَشْجَعية بمثل ذلك .

ورواه سُفْيان الثَّوْري[٥]، عن منصور[٦]، عن إبراهيم[٧]، عن[٨] عَلْقَمة[٩]؛ قال: فقام مَعقِل بن سِنَان الأَشْجَعي فقال: قضى رسولُ الله ﷺ . . . .

---

(١) هو: الأعرج، مشهور بكنيته، واسمه: مسلم بن عبدالله .

(٢) في (ك): « صداقًا ».

(٣) أي: ابن مسعود .

(٤) هو: الأشجعي، وقال المصنف في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٥٢): « أبو الجراح الأشجعي روى عن النبي ﷺ أنه قضى في امرأة منهم يقال لها: بروع بنت واشق، روي عنه أبو حسان الأعرج وخلاس بن عمرو، ومنهم من يروى عن أبي حسان الأعرج، وخلاس بن عمرو، عن عبدالله بن عتبة، عن أبي الجراح ».اهـ.

(٥) قال السندي في حاشيته على "سنن النسائي" (٦/ ١٢١): « بِرْوَع، بكسر الباء، وجُوِّزَ فتحها، وقيل: الكَسْرُ عند أهل الحديث، والفتح عند أهل اللغة أشهر».اهـ. وانظر "تاج العروس" (١١/ ١٢).

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٨٩٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٠٥)، وأحمد في "المسند" (٣/ ٤٨٠ رقم١٥٩٤٣) و(٤/ ٢٨٠ رقم ١٨٤٦٥ و١٨٤٦٦)، وأبو داود في "سننه" (٢١١٥)، والترمذي في "جامعه" (١١٤٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣٣٥٥ و٣٣٥٧ و٣٥٢٤)، وفي "الكبرى" (٥٥١٦ و٥٥١٩ و٥٧١٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٧١٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٩٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٩٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٣١ رقم ٥٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٤٥).

(٧) هو: ابن المعتمر .

(٨) هو: ابن يزيد النخعي .

ورواه[١] الثَّوْري[٢]، عن فِراس[٣]، عن الشَّعبي، عن مسروق، عن عبدالله: أنه سُئل، فقال مَعقِل بن سِنَان . . . .

وروى زائدة[٤]، عن منصور، عن عَلْقَمةَ والأسْوَدِ أنه قال[٥]: . . . فقال رجل من أَشْجَع . قال منصور: أراه سَلَمَةَ بن يزيد .

وروى حمَّاد بن سَلَمة[٦]، عن داود بن أبي هند، عن الشَّعبي،

---

(١) في (ك): « بن » بدل: « عن ».
(٢) هو: ابن قيس النخعي .
(٣) في (ت) و(ك): « وروى ».
(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٠٤)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٢٨٠ رقم١٨٤٦٤)، وأبو داود في "سننه" (٢١١٤)، والنسائي في "المجتبى" (٣٣٥٦)، وفي "الكبرى" (٥٥١٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٨٩١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٩٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٩٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٣٢ رقم ٥٤٥ و٥٤٦).
(٥) هو: ابن يحيى .
(٦) هو: ابن قدامة. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٩ رقم١٨٤٦١)، والنسائي في "المجتبى" (٣٣٥٤)، وفي "الكبرى" (٥٥١٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٠٠) من طريق زائدة، عن منصور،عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود به. والسِّياق لابن حبان. قال النسائي: « لا أعلم أحدًا قال هذا في الحديث : " الأسود " غيرُ زائدة ».
(٧) كذا في جميع النسخ: « أنه قال »، وهو الموافق لرواية الإمام أحمد السابقة، وفي رواية النسائي: « أنهما قالا ».
(٨) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٨٠ رقم ١٨٤٦٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٣١ رقم ٥٤٢). ورواه النسائي في "المجتبى" (٣٣٥٨)، و "الكبرى" (٥٥١٨) من طريق علي بن مسهر، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن ابن مسعود به . ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٩٣٠) قال: حدثنا هشيم، أنا سيَّار وإسماعيل بن أبي خالد وداود، كلهم عن الشعبي، عن ابن مسعود به

عن عَلْقَمة؛ قال: فقام أبو سِنَان[١] الأَشْجَعي في رَهْطٍ من أَشْجَع ؟

فقال أبو زرعة: مَعقِلُ بنُ سِنان أصحُّ [٢].

١٢٨٢- وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن حديثٍ[٤] رواه مُعَاذ بن هِشَام[٥]،

وقالوا : قام معقل بن سنان الأشجعي. وحديث سيَّار وإسماعيل بن أبي خالد = = أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥٥٢٢ و٥٥٢٣). ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٨٩٩)، والنسائي في "الكبرى" (٥٥٢١) من طريق عاصم، عن الشعبي، عن ابن مسعود .

(١) في (ف): «أبو سفيان».

(٢) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ل١٠٧/ ب) بعض هذا النص، وكذا ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٣٨٨).
وقال ابن أبي حاتم في "آداب الشافعي" (ص٢٢٩-٢٣١): قال أبي: ثنا أحمد بن أبي سُرَيج؛ قال: قلتُ للشافعي - في حديث بِرْوَع -: سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، و: سفيان، عن فراس، عن الشَّعبي، عن مسروق، عن عبدالله . فقال: وهذا عندك ثَبْتٌ؟! كالمُنكِر . فقلتُ: وأي شيء أثبت من هذا؟! قال: إن كان عندك ثبتًا فأنت أعلم . قال أبو محمد- أي: ابن أبي حاتم -: لم يُنكِر الشافعي هذا الإسناد وصحَّته، وإنما كان في قلبه من خبر الرجال الذين قاموا إلى عبدالله فأخبروه عن النبي ﷺ في قصَّة بِرْوَع، والرجال هم غير معروفين بالصُّحبة، كانوا قومًا من أشجع، وقد قال الشافعي في كتبه: إن صحَّ حديث بِرْوَع قلت به ».اهـ.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٥٠) عن أبي حاتم .

(٤) قوله: « عن حديث » سقط من (ك).

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه. وأخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٨١ رقم١٩٤٠٤)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٥٣٥)، والبزار في "مسنده" (١٤٦١/ كشف الأستار)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٥٢ رقم ٩٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٧٢) جميعهم من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن القاسم بن عوف، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن معاذ بن جبل به هكذا بزيادة: «عن أبيه»، وسقط من "المستدرك" المطبوع قوله: «عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن

عن أبيه[١]، عن القاسم بن عَوْف - [أَحَدُ بَني][٢] مُرَّة بن همَّام- عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن مُعاذ بن جَبَل، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: « **لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ، لَأَمَرْتُ المَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا؛ مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا** ».

ورواه حمَّاد بن زيد[٣]، عن أيُّوب[٤]، عن القاسم [بن][٥] عَوْف،

أبيه» وهو على الصَّواب في "التلخيص" للذهبي، و"إتحاف المهرة" (١٣/ ٢٦٥).

(١) هو: هشام بن أبي عبدالله الدستوائي.

(٢) ما بين المعقوفين تصحَّف في جميع النسخ إلى: «قال أخبرني»، والتصويب من مصادر التخريج السابقة، و"تهذيب الكمال" (٢٣/ ٣٩٩).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٨٥٣) من طريق أزهر بن مروان، وابن صاعد في "مسند ابن أبي أوفى" (٥ و٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٩٣) من طريق سليمان بن حرب، وابن صاعد (٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٧١) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، ثلاثتهم عن حماد، عن أيوب، عن القاسم، عن ابن أبي أوفى قال: لما قدم معاذ . . . فذكره. ورواه يحيى بن آدم وإسحاق بن هشام التَّمار وعفان - كما في "العلل" للدارقطني (٦/ ٣٧)- عن حماد، عن أيوب، عن القاسم، عن ابن أبي أوفى، عن معاذ .
ورواه إسحاق بن هشام - كما في "العلل" للدارقطني (٦/ ٣٨)- عن حماد، عن أيوب وابن عون، عن القاسم الشيباني. قال الدارقطني: « فأغربَ بذكر ابن عون، ولم يُتابَع عليه ». ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٨١ رقم ١٩٤٠٣)، وابن صاعد في "مسند ابن أبي أوفى" (٤) من طريق إسماعيل بن علية، عن أيوب، به.
ورواه مؤمل بن إسماعيل - كما في "العلل" للدارقطني (٦/ ٣٨)- عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن القاسم، عن زيد بن أرقم، عن معاذ. قال الدارقطني: «جعله من رواية زيد بن أرقم عن معاذ، ولم يُتابَع على هذه الرواية عن حماد بن زيد».

(٤) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٥) قوله: « بن » تصحَّف في جميع النسخ إلى « عن »، وتقدم على الصواب، وسيأتي

عن ابن أَبي أَوْفى[١]، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: أَيُّوبُ أحفظُهم [٢].

١٢٨٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه مِنْدَل[٣]، عن الأعمش، عن أبي وائل[٤]، عن عبدالله[٥]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **« إِذَا أَتَىٰ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، فَلْيَسْتَتِرْ، وَلا يَتَجَرَّدَانِ[٦] تَجَرُّدَ العَيْرَيْنِ » ؟**

كذلك في المسألة رقم (٢٢٥٠).

(١) هو: عبدالله .

(٢) هذا ما رجحه أبو زرعة ! وأما أبو حاتم فقال في المسألة الآتية برقم (٢٢٥٠): « والدستوائي [يعني: هشامًا] حافظ متقن، والقاسم بن عوف مضطرب الحديث، وأخاف أن يكون الاضطراب من القاسم »، وذكر الدارقطني في "العلل" (٩٦٣) هذا الحديث، وأطال في ذكر الاختلاف فيه، وقال:« والاضطرابُ فيه من القاسم ابن عوف ».

(٣) هو: ابن علي، يقال: اسمه: عمرو بن قيس، ومندل لقب، وهو مثلث الميم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" (٣٣٥)، والبزار في "مسنده" (١٧٠١)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢٦٦-٢٦٧)، والشاشي في "مسنده" (٥٩٣)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٩٦ رقم ١٠٤٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٩٣)، و"الشعب" (٧٤٠٤).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٤٦٩)، وابن سعد في "الطبقات" (٨/ ١٩٣) من طريق سفيان الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٦١٩) من طريق أبي معاوية، كلاهما عن عاصم، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ، به، مرسلاً .
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٤٧٠) عن معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ به مرسلاً .

(٤) هو: شقيق بن سَلَمة .

(٥) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٦) كذا في جميع النسخ، وفي بعض مصادر التخريج. وجاء في بعضها:« ولا يتجرَّدْ » على الإفراد، وفي بعضها:« ولا يتجَرَّدَا » بألف المثنى ولا نونَ بعدها.

قال أبو زرعة: أخطأ فيه مِنْدَل [(١)].



وما وقع هنا: «**ولا يَتَجَرَّدَان**»: كانت الجادَّة فيه حَذْف النون، لكنَّه بالنون صحيحٌ = = وفصيحٌ في العربية، وفيه وجهان:

الأَوَّل: أن يكون بكسر النون مشدَّدةً: «ولا يَتَجَرَّدَانِّ»، والأصل: « يَتَجَرَّدَانِنَّ»، و«لا» فيه: ناهيةٌ لفظًا ومعنًى، والفعل مجزومٌ بحذف نون الرفع، والنونُ المشدَّدة هي نونُ التوكيد الثقيلةُ، وجملةُ «ولا يَتَجَرَّدَانِّ»: إنشائية معطوفة على «فليستتر».

والثاني: أن يكون بكسر النون مخففة: « ولا يَتَجَرَّدَانِ »، وفيه ثلاثة توجيهات:

أحدها: أن تكون «لا» ناهيةً لفظًا ومعنًى، ويكون الأصل التشديد - كما في الوجه الأول -: «ولا يَتَجَرَّدَانِّ»؛ فالنونُ للتوكيد، وهي الثقيلة، وخُفِّفت: فحذفتِ النون الأولى الساكنة، وبقيت الثانية مكسورة مخفَّفة.

وثانيها: أن تكون «لا» نافيةً لفظًا، ناهيةً معنًى، والفعل بعدها مرفوعٌ بثبوت النون المكسورة الخفيفة، والجملة معطوفة على ما قبلها.

وثالثها: أن تجعل «لا» نافية لفظًا ومعنًى، والفعل بعدها مرفوعٌ - كما في التوجيه السابق - وعلى ذلك فتكون جُملةُ: «لا يَتَجَرَّدَانِ» في محل نصب على الحال، أي: غَيْرَ متجرِّدَينِ، أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وهما لا يتجرَّدانِ، والجملة الاسمية: حاليةٌ أو استئنافية، أو تكون جملة «لا يتجردان» فعليةً استئنافيةً، فلا يكون لها موقعٌ من الإعراب. وانظر في «لا» النافية بمعنى النهي: التعليق على المسألة رقم (٣٣١). وقد قرئ وخرِّج على ما ذكرناه قولُه تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يُونس: ٨٩]. انظر "البحر المحيط" (٥/ ١٨٦-١٨٧)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٣/ ٦١٢-٦١٦).

وقوله: « **العَيْرَان** » مثنى «عَيْر» بفتح العين، وهو الحمارُ، أهليًّا كان أو وحشيًّا، وقد غلَبَ على الوحشي، والجمع: أَعْيَار مثل ثَوْب وأثواب، وعِيَارٌ، وعُيُورٌ، وعُيُورة، ومَعْيُوراء، والأنثى: عَيْرَة. انظر "المصباح المنير" (ص٢٢٧ - عير)، و"تاج العروس" (٧/ ٢٨٠- عير).

(١) قال البزار في "مسنده" (١٧٠١): « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن

بَيَانُ[١] عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الطَّلَاقِ

١٢٨٤ - قال أبو محمد[٢]: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بن أَبَانَ الوَرَّاق، عن حَفْص بن عمر البُرْجُمي[٣]، عن عبدالله

أبي وائل ،عن عبدالله إلا مندل، وأخطأ فيه . وذكر شريك أنه كان هو ومندل = = عند الأعمش، وعنده عاصم الأحول، فحدَّث عاصم عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ قال: " إذا أتى أحدُكُم أهلَه . . . "، وذكر الحديثَ مرسلاً ».

وروى العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢٦٧)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٥٦)، والبيهقي في "الشعب" (٧٤٠٥) من طريق الحسن بن أبي القاسم قال: ذكرنا لشريك حديث مندل . . . فقال: كذب، أنا أخبرتُ الأعمش، عن عاصم، عن أبي قلابة .

وروى الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٤٨) من طريق مسلم بن جندل قال: أتيتُ شريكًا أنا وقطبة، فقال له قطبة - أو قلت له -: إن مندلاً حدثنا . . . ـ فذكر الحديث - فقال شريك: كذب مندل، فقلت له: كذب بمرة؟ فقال: أنا حدثت به الأعمش، عن عاصم، عن أبي قلابة، فاستعادَنيه - أو فأعجبه - فأتيت مندلاً فأخبرته. فقال: كذب بمرَّة. لعل الأعمش حدَّث بحديث فوصل هذا فيه، فتوهمته. ورجع عنه .

وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٠٩ رقم ٧٥٧):« يرويه مندل، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله مرفوعًا، وذكر هذا الحديث لشريك فقال: كذب مندل، أنا حدثت به الأعمش، عن عاصم، عن أبي قلابة مرسلاً. وقد رواه كذلك أبو شهاب وابن عيينة، عن عاصم الأحول، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ مرسلاً، وهو الصَّواب، ولا يصحُّ عن أبي وائل ».

(١) قوله:« بيان » ليس في (ك).

(٢) قوله:« قال أبو محمد » من (ف) فقط .

(٣) روايته أخرجها قاسم بن أصبغ - كما في "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٥٠٨) - قال: حدثنا أبو بكر بن أبي العوام، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا حفص بن عمر البُرْجُمِي به .

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٧٨٤٨)، و"مسند الشاميين" (٢٢٣٠) من طريق

ابن عيسى، عن عُمَارَة بن راشد، عن عُبَادَة بن نُسَيّ، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ قال[١]: « **لا تُطَلِّقُوا النِّسَاءَ إِلَّا عَنْ رِيبَةٍ؛ فَإِنَّ[٢] اللهَ تَعَالَى يَكْرَهُ الذَّوَّاقِينَ وَالذَّوَّاقَاتِ[٣]** » ؟

قال أبي: عُبَادَة عن أبي موسى لا يَجيءُ[٤].

١٢٨٥ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر الحديثَ الذي رواه موسى بن مُطَير، عن أبيه، عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً طلَّق امرأته على عهد النبيِّ ﷺ ثلاثًا، ثم تزوَّجَت زوجًا غيره لِيُحِلَّها، فدخل بها

وَهْب بن بقية، عن محمد بن عبدالملك، عن عمرو بن قيس الملائي، عن عبدالله = = ابن عيسى به. ورواه البزار في "مسنده" (٣٠٦٦) من طريق محمد بن شيبة بن نعامة، عن عبدالله بن عيسى، عمَّن حدَّثه، عن أبي موسى به.

قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن عمرو بن قيس إلا محمد بن عبدالملك، تفرَّد به وَهْب بن بقية ». ورواه البزار في "مسنده" (٣٠٦٤ و٣٠٦٥) من طريق أبي تميمة، عن أبي موسى، به.

(١) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٢) في (ك): « قال » بدل: « فإن ».

(٣) قال الخطابي: هذا في النِّكاح، كَرِهَ صلى الله عليه وسلم أن يكونَ الرجُل كثيرَ النِّكاح، سريعَ الطَّلاق، بمنزلة الذَّائق للطعام غيرِ الآكل منه. "غريب الحديث" (١/ ٤٥٥).

وقال ابن منظور: الذوَّاقين والذوَّاقات، يعني: السَّريعي النكاح، السَّريعي الطلاق؛ وتفسيره: ألَّا يَطمئِنَّ ولا تَطمئِنَّ، كلَّما تزوَّج أو تزوَّجت، كَرِها، ومَدَّا أعينَهما إلى غيرهما. "اللسان" (ذوق/ ١٠/ ١١١).

(٤) قال عبدالحق الإشبيلي: « ليس لهذا الحديث إسناد قوي ».

قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٥٤٧) بعد نقله لكلام عبدالحق: « لم يزد على هذا، وصدق فيه وهو حديث مصرَّحٌ في إسناده بالانقطاع ... ». وانظر

الزَّوجُ الثاني، وطلَّقها، وانقضَت عدَّتُها، فأراد[(١)] الأولُ أن يتزوَّجها، فذكروا ذلك للنبيِّ ﷺ، فقال: « **أَلَيْسَ سَمَّى لَهَا[(٢)] صَدَاقًا ؟** » قالوا: بلى؛ قال: « **أَلَيْسَ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيٍّ ؟** » قالوا: بلى؛ قال: « **أَلَيْسَ تَزَوَّجَهَا بِشُهُودٍ ؟** » قالوا: بلى؛ قال: « **أَلَيْسَ قَدْ دَخَلَ بِهَا حَتَّى ذَاقَ عُسَيْلَتَهَا وَذَاقَتْ عُسَيْلَتَهُ[(٣)]؟** » قالوا: بلى[(٤)]؛ فقال النبيُّ ﷺ: « **ذَهَبَ الخِدَاعُ، ذَهَبَ الخِدَاعُ** ».

قال[(٥)] أبو زرعة: هذا واهِي[(٦)]، ضعيفٌ، باطلٌ، غيرُ ثابت ولا صَحيحٍ، ولا أعلمُ بين أهل العلم بالحديث خلافًا[(٧)] أنه حديثٌ واهٍ ضعيفٌ لا تقوم بمثله[(٨)] حُجَّةٌ .

(١٢٨١) منه أيضًا. وضعفه الشيخ الألباني في "غاية المرام" (٢٥٦).

(١) في (أ) و(ش): « وأراد » بالواو.

(٢) في (ت) و(ك): « أليس سماها ».

(٣) قال ابن الأثير: شبَّه لذَّة الجماع بذَوْق العَسَل، فاستعارَ لها ذَوْقًا، وإنما أنَّث؛ لأنه أراد قطعةً من العَسَل، وقيل: على إعطائها معنى النُّطفة . "النهاية" (٣/ ٢٣٧).
وقال الفيومي: هذه استعارةٌ لطيفةٌ؛ فإنه شبَّه لذَّة الجِماع بحلاوَة العَسَل، أو سمَّى الجِماعَ عَسَلاً ؛ لأن العربَ تسمِّي كلَّ ما تستَحليهِ عَسَلاً، وأشار بالتَّصغير إلى تقليل القَدْر الذي لابدَّ منه في حُصُول الاكتفاء به، قال العلماءُ: وهو تغييبُ الحَشَفَةِ؛ لأنه مَظِنَّةُ اللذَّة . "المصباح المنير" (ع س ل/ ٢/ ٤١٠).

(٤) من قوله: «قال أليس قد دخل. . .» إلى هنا سقط من (ك) بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٥) في (أ): « قالوا » !

(٦) كذا في جميع النسخ بإثبات ياء المنقوص المنوَّن المرفوع، وهي لغةٌ صحيحةٌ فصيحةٌ؛ وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦). وسيأتي بعده بقليل: «واهٍ»، وهي لغةُ الجمهور، والجمع بين لغتين جائز، انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤١).

(٧) في (أ) و(ش): « خلاف ».

١٢٨٦ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه الحارث بن عُبَيد أبو[(١)] قُدَامَة، عن أبي عِمْران الجَوْني[(٢)]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ أنَّه طلَّق حَفْصَة، ثم راجَعَها . . . ، الحديثَ .

ورواه حمَّاد بن سَلَمة[(٣)]، عن أبي عِمْران الجَوْني[(٤)]، عن قَيْس بن زيد[(٥)]: أنَّ النبيَّ ﷺ طلَّق حَفْصَة بنت عمر ﵄ تطليقةً، ثم قال النبيُّ ﷺ: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ؛ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ**[(٦)]» . . . الحديثَ ؟

قال[(٧)] **أبي**: الصَّحيحُ حديثُ[(٨)] حمَّاد، وأبو قُدامَة لَزِمَ الطَّريقَ .

١٢٨٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه نُعَيم بن حمَّاد، عن يزيد

---

(١) في (ك): «لا يقوم لمثله».
(٢) في (أ) و(ش): «أو».
(٣) في (ت): «النحوبي» لكنها مهملة الحروف، وفي (ك): «النحربي».
(٤) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٨٤)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (١٠٠٤/ بغية الباحث)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٦٥ رقم ٩٣٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٥٠).
(٥) قوله: «ورواه حمَّاد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني» مكرر في (أ).
(٦) في (أ) و(ش): «الزيد». وقد سئل أبو حاتم عن قيس بن زيد هل له صحبة ؟ فقال: لا . "المراسيل" لابن أبي حاتم رقم (٦١٥ و٦١٦).
(٧) جاءت العبارة في (أ) و(ش) مُشَوَّشة، فيها تقديمٌ وتأخيرٌ، هكذا: «طلَّق حفصة بنت عمر ﵄، ثم قال: وأتاني النبي ﷺ، فقال: راجع حفصة بنت عمر تطليقة ثم قال النبي ﷺ: إنها صوامة قوامة».
(٨) في (أ): «قال قال».

ابن هارون[١]، عن ابن أبي عَرُوبة، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: في الرَّجُل يطلِّقُ امرأته ثلاثًا في مَرَضِهِ؛ قالت[٢]: تَرِثُهُ ما دامت في العِدَّة ؟

قال أبي: رواه[٣] عبدالأعلى[٤]، عن سعيد[٥]، عن رجُلٍ، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه[٦]، عن عائِشَة .

قال أبي: كنتُ[٧] أستحسنُ حديثَ يزيد بن هارون، حتى كتبتُ[٨] هذا الحديثَ، فإذا هو قد[٩] أفسَدَ ذلك الحديثَ .

١٢٨٨- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه غُنْدَرٌ - محمد بن جعفر[١٠]-

---

(١) قوله: «حديث» سقط من (أ) و(ش).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٠٣٩) قال: حدثنا يزيد بن هارون به ، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن حزم في "المحلَّى" (١٠/ ٢١٩) وقال: « لم يسمع ابن أبي عروبة من هشام بن عروة شيئًا ».

(٣) في (ك): « قال ».

(٤) في (أ) و(ش): « ورواه » بالواو.

(٥) هو: ابن عبدالأعلى .

(٦) هو: ابن أبي عَروبة .

(٧) قوله: « عن أبيه » سقط من (أ) و(ش).

(٨) في (ت) و(ك): « وكنت ».

(٩) في (ك): « كتب ».

(١٠) قوله: « قد » ليس في (أ) و(ش).

(١١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٨٥ رقم ٥٥٧١)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٣) تعليقًا، وابن ماجه في "سننه" (١٩٣٣)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤١٤)، والطبري في "تفسيره" (٤٩٠٢). ومن طريق أحمد أخرجه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ١١٩-١٢٠) ووقع عندهم: « سالم بن رزين ». قال الخطيب: « زاد شعبة في إسناده سعيد بن المسيب وسالم بن عبدالله »، ثم ساق بإسناده عن أبي بكر الأثرم أنه قال: «سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول في حديث غندر، عن شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سالم بن رزين، عن سالم بن عبدالله، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ: حتى تذوقَ

عن شُعْبة، عن عَلْقَمَة بن مَرْثَد، عن سُلَيمان بن رَزِين[١]، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في الذي تكونُ له المرأةُ، فيطلِّقها، ثم يتزوَّجها رجُلٌ، فطلَّقها[٢] قبل أن يَدْخُلَ بها، فتَرْجِعُ إلى زوجها الأول؟ قال: « لَا ! حَتَّى تَذُوقَ العُسَيْلَةَ [٣] » ؟

قال أبي: قد زاد عندي في هذا الإسناد رجالاً[٤] لم يَذكُرهم[٥] الثَّوْري، وليست هذه الزِّيادةُ بمحفوظة .

العُسَيلة؛ قال: لا أراه محفوظًا . ثم قال: ليس بشيء. قال أبو عبدالله: سالم، = = ورجل بينه وبين ابن عمر رضي الله عنهما ؟!! كالمنكر لذلك. قال أبو عبدالله: داود، عن سعيد ابن المسيب خلاف هذا؛ يعني قوله: تحِلُّ للأول وإن لم يدخُل بها الثاني، أي: فهذا يضعِّف ذاك الحديثَ أن يكون فيه سعيد بن المسيب؛ لأنه لو رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ؛ لم يَقُلْ بخلافه ».

وأخرج الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢١٠ رقم١٣٠٨٦) هذا الحديث من طريق شعبة، إلا أنه لم يذكر فيه سالم بن عبدالله، ثم قال: « وَهِمَ شعبة في هذا الحديث في موضعين: قوله: عن سالم بن رزين؛ وإنما هو سليمان بن رزين، وزاد في الإسناد سعيد بن المسيب، رواه سفيان الثوري وقيس بن الربيع، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن رزين الأحمر، عن ابن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهو الصَّواب ». وانظر "الموضح" للخطيب (٢/ ١١٧-١١٩)، و"فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٤٦٧).

(١) كذا في جميع النسخ! والصَّواب في رواية شعبة: تسميته: سالم بن رزين، كما تقدم في الحاشية السابقة، وكما سيأتي .

(٢) كذا في جميع النسخ ، وفي مصادر التخريج: « فيطلقها » وهو الجادَّة ، والله أعلم.

(٣) تقدم تفسيرها في المسألة رقم (١٢٨٥).

(٤) في (ت) و(ك): « رجلاً ». وهو يعني: أن شعبة زاد في الإسناد: سالم بن عبدالله وسعيد بن المسيب .

قال أبو محمد[١]: وحدَّثنا[٢] أحمد بن سِنان؛ قال: حدَّثنا عبدالرحمٰن بن مهدي[٣]، عن سُفْيان، عن عَلْقَمَة، عن رَزِين الأَحْمَري، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

وسمعتُ أبا زرعة[٤] وسُئِل عن هذَيْن الحديثَيْن ؟ فقال: الثَّوْري أحفَظُ[٥].

قال أبو محمد[٦]: واختُلِف عن الثَّوْري:

فروى ابن مهدي كما حدَّثنا أحمدُ بن سِنَان .

---

(١) في (ك) فقط: « لم يذكره ».

(٢) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ف). (٣) في (ت) و(ك): «حدثنا» بلا واو.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٦٢ رقم ٥٢٧٧) قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي به . ومن طريق أحمد أخرجه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٨) وقال: « وكذا رواه يحيى بن معين ومحمد بن بشار عن عبدالرحمن ».
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٣) تعليقًا، والطبري في "تفسيره" (٤٩٠٣) من طريق محمد بن بشار، عن عبدالرحمن بن مهدي به .
وأخرجه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٨) من طريق محمد بن يعقوب الأصم، عن محمد بن إسحاق الصغاني، عن أبي عبيد، عن ابن مهدي، عن سفيان، عن علقمة، عن ابن رزين الأحمري، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به .قال الخطيب: «هكذا قال في حديث أبي عبيد: عن ابن رزين، ورواه أحمد بن حنبل، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان فقال: عن رزين الأحمري، ولم ينسبه ».
ورواه البيهقي في "السنن" (٧/ ٣٧٥) من طريق أبي عبيد، عن ابن مهدي به ، إلا أنه وقع في المطبوع: « عن رزين » بدل : « عن ابن رزين ».

(٥) في (أ): « أبي زرعة ».

(٦) قال البيهقي في "السنن" (٧/ ٣٧٥): « وبلغني عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه وهَّن حديث شعبة وسفيان جميعًا، وعن أبي زرعة أنه قال: حديث سفيان أصح ».

وروى الفِرْيابي[١]- فيما حدَّثنا الغَزِّي[٢] عنه - عن سُفْيان، عن عَلْقَمَة بن مَرْثَد، عن سُلَيمان بن رَزِين[٣]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

وأخبرنا أبو محمد قال[٤]: وحدَّثنا[٥] أبو زرعة، عن ابن أبي شيبة[٦]، عن وَكِيع، عن سُفيان، عن عَلْقَمَة بن مَرْثَد، عن سُلَيمان - وقال[٧] وكيع مرَّة: رَزِين بن سُلَيمان-، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

وروى أبو أحمد الزُّبَيري[٨]، وحسين بن حَفْص، ومحمد بن كَثِير[٩]، عن الثَّوْري كما رواه الفِريَابي، يقول: عن سُلَيمان بن رَزِين، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

وحدَّثنا الأَحْمَسي[١٠]، عن وَكِيع، عن سُفيان، عن عَلْقَمَة بن

---

(١) قوله :« أبو محمد » ليس في (ف).

(٢) هو: محمد بن يوسف . وروايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٧).

(٣) في (ش):«العربي» غير منقوطة الباء. والغزي هذا هو: عبدالله بن محمد بن عمرو.

(٤) في (ك):« سليمان بن زيد ».

(٥) قوله:« وأخبرنا أبو محمد قال » ليس في (ف).

(٦) في (ت) و(ك):«حدثنا » بلا واو .

(٧) روايته أخرجها في "مصنفه" (١٦٩٣٦) وعنده:« رزين بن سليمان ».

(٨) في (أ) و(ش):« فقال ».

(٩) هو: محمد بن عبدالله بن الزبير. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥ رقم ٤٧٧٧)، والطبري في "تفسيره" (٤٩٠٤). ومن طريق أحمد أخرجه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٧-١١٨).

(١٠) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١١١٣٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٧٥). قال البيهقي :« والصحيح رواية عبدالرحمن بن مهدي ».
ورواه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٨) من طريق عبدالعزيز بن أبان، عن سفيان الثوري بمثله .

(١١) هو: محمد بن إسماعيل. ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه أحمد في "مسنده"

مَرْثَد، عن رَزِين بن سُلَيمان، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ [(١)].

١٢٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدَة، عن محمد ابن حُمْران، عن هلال بن أُسامة المُعَيْصي [(٢)]، عن سُلَيمان [(٣)] بن أبي مَيْمُونة، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَيَّر ابنًا بين أبَوَيْهِ [(٤)]؟

(٢/ ٢٥ رقم ٤٧٧٦)، قال: حدثنا وكيع به بمثل رواية الأحمسي. =

= ومن طريق أحمد رواه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٩)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٩/ ١٨٩).
ورواه النسائي في "المجتبى" (٣٤١٥) عن محمود بن غيلان، عن وكيع بمثله. وقال: « هذا أولى بالصَّواب »، أي: من رواية شعبة السابقة.

(١) ذكر ابن أبي حاتم أيضًا هذا النص في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٠٧-٥٠٨) مع بعض الاختلاف في اللفظ. وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٣): « وقال لي إبراهيم بن المنذر: نا أنس ابن عياض سمع موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر قال: لو فعله أحدٌ وعمر حيٌّ لرجمهما»، ثم قال البخاري: «وهذا أشهر، ولا تقوم الحجَّة بسالم بن رزين، ولا برزين؛ لأنه لا يُدرى سماعه من سالم ولا من ابن عمر».

(٢) كذا في جميع النسخ ! ولم نجد من نسبه هذه النسبة، وقد ترجم له المصنِّف في "الجرح والتعديل" (٩/ ٧٦ رقم ٣٠٠) ونسبه: المدني، وذكر الاختلاف فيه فقال: « هلال بن أبي ميمونة المدني، وهو هلال بن علي، ويقال: هلال بن أسامة ». ونسبه المزِّي في "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٣٤٣) فقال: « القرشي، العامري، المدني». وانظر "الموضح" للخطيب البغدادي (١/ ١٩٣-١٩٦).

(٣) في (ف): « سليم ».

(٤) الحديث رواه الشافعي في "الأم" (٥/ ٩٢)، والحميدي في "مسنده" (١١١٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٢٧٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٩١١٠)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٤٦ رقم ٧٣٥٢)، والترمذي في "جامعه" (١٣٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٥١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١٣١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٠٨٥ و٣٠٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٠٠/ الموارد) جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن هلال بن أبي ميمونة،

قال أبي : إنما هو: سُلَيم أبو مَيْمُونة .

١٢٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمرو النَّاقِد[1]، عن الوليد ابن مسلم، عن ابن جُرَيج، عن عَطَاء، عن ابن عباس: أنَّ رجلاً خاصم امرأتَه إلى النبيِّ ﷺ، فقال النبيُّ ﷺ :« أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟».

= عن أبي ميمونة؛ عن أبي هريرة به .
ومن طريق أبي يعلى رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣).
قال الترمذي:« حديث حسن صحيح ».
ووقع عند ابن أبي شيبة والبيهقي :« عن هلال بن أبي ميمونة، عن أبيه »، وهو خطأ ، فأبو ميمونة الذي روى عنه هلال في هذه الرواية رجلٌ آخرُ ليس أبًا له، وقد وقع في رواية الطحاوي (٣٠٨٥):« عن هلال بن أبي ميمونة، عن أبي ميمونة؛ وليس بأبيه ». ورواه ابن جريج ، عن زياد بن سعد، واختُلِف عليه: فأخرجه النسائي في "المجتبى" (٣٤٩٦) من طريق خالد، عن ابن جريج، عن زياد، عن هلال، عن أبي ميمونة، عن أبي هريرة به .
وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٣٣٩) من طريق أبي عاصم، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٩٧) من طريق عبدالله بن المبارك، كلاهما عن ابن جريج، عن زياد، عن هلال، عن أبي ميمونة سليمان، عن أبي هريرة به .
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٢٦١١ و١٢٦١٢) عن ابن جريج، عن زياد، عن هلال، عن سُليم أبي ميمونة، عن أبي هريرة به .
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٢٢٧١/ عوامة) من طريق عبدالرزاق وأبي عاصم، عن ابن جريج، عن زياد، عن هلال، عن أبي ميمونة سُلْمىٰ، عن أبي هريرة به.
كذا وقع في أكثر نسخ أبي داود، ووقع في بعضها:« سُليم أبي ميمونة » ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣) من طريق أبي داود به .
قال الترمذي في "جامعه" (١٣٥٧):« وأبو ميمونة اسمه سُليم ». وقال في "العلل الكبير" : (٣٦٩):« وسألت محمدًا [يعني البخاري] عن اسم أبي ميمونة الذي روى عن أبي هريرة ؟ فقال: اسمه سُليم ».

قال أبي: إنما هو: عَطاء، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[(١)] من رواية غيرِ الوليد[(٢)].

١٢٩١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو يوسف الصَّيْدَناني[(٣)] الرَّقِّي، عن أبي خُلَيْد[(٤)]، عن حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب[(٥)]، عن عبدالله بن كَثِير، عن طاوس، عن ابن عباس؛ قال: كان الثَّلاثُ[(٦)]

---

(١) هو: ابن محمد، وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣١٤).

(٢) قوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١١٨٤٢)، وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (٢٣٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٥٥) من طريق ابن عيينة، و(٣/ ٣٢١) من طريق غندر، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣١٤) من طريق عبدالوهَّاب بن عطاء، وابن المبارك، وابن عيينة والثوري، جميعهم عن ابن جريج ، عن عطاء به مرسلاً .
قال الدارقطني: « خالفهُ [يعني: غندرًا] الوليدُ، عن ابن جريج؛ أسنده عن عطاء، عن ابن عباس، والمرسل أصح ». وقال البيهقي بعد روايته لطريق الوليد بن مسلم: « وهذا غيرُ محفوظ، والصَّحيحُ بهذا الإسناد ما تقدَّم مرسلاً ».

(٤) كذا في جميع النسخ: « الصَّيدَناني »، وكذا في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١/ ٢٨-٢٩) و(٧/ ١٨٣ رقم١٠٣٧)، وهو: محمد بن أحمد بن الحجَّاج . وجاء في موضع آخر من "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٥٦ رقم ١١٤٤): « الصَّيدلاني »، وهو الوارد في مصادر ترجمته . انظر "تهذيب الكمال" (٢٤/ ٣٥٠).
قال المطرِّزي: الصَّيدَلانيُّ لغةٌ في الصَّيدَناني، وهو: بيَّاع الأدوية. "المغرب" (١/ ٤٧٠). وقال ابن برِّي: الصَّيدَلانيُّ والصَّيدَنانيُّ: العطَّار، منسوبٌ إلى الصَّيدَل والصَّيْدَن، والأصل فيهما: حجارةُ الفِضَّة، فشُبِّه بها حجارةُ العقاقير. "اللسان" (صندل/ ١١/ ٣٨٦).

(٥) هو: عتبة بن حمَّاد .

(٦) هو: السَّخْتياني .

يُحسَبْنَ على عهدِ رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعُمَرَ وصَدرًا[1] من خلافته: واحدةً . . . ؟

قال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو: أيُّوب، عن إبراهيم بن مَيْسَرة، عن طاوس، عن ابن عبَّاس[2].

١٢٩٢ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق[4]، عن

---

(١) يعني: الطَّلَقات الثلاث في المجلس الواحد.

(٢) قوله: «. . . وعمر وصدرًا من خلافته» كذا في النسخ، ويخرج على زيادة الواو في قوله: «وصدرًا»؛ فإن المعنى - كما في لفظ الحديث من الطريق التي رجحها أبو حاتم - أن ذلك كان على عهد النبي ﷺ وأبي بكر جميعهما، وظل أيضًا في صدر خلافة عمر رضي الله عنه؛ يؤيده تتمة الحديث: «فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم! فأمضاه عليهم».
ويكون «صدرًا» حينئذ منصوبًا على الظرفية؛ وهو بدل اشتمال من قوله: «وعمر» بتقدير المضاف والجار؛ إذ أصل الكلام: «على عهد رسول الله ﷺ وعلى عهد أبي بكر، وعلى عهد عمر صدرًا من خلافته»، و«على» هنا بمعنى «في» فهي للظرفية. والله أعلم، وانظر "مغني اللبيب" (ص١٥١ و٣٥٠).

(٣) من هذا الطريق وغيره أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٤٧٢).

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٠٠)، ونقل بعضها ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ق١٢٤/ب).

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٠٣٢)، وأحمد في "المسند" (٦/ ٢٧٦ رقم ٢٦٣٦٠)، وأبو داود في "سننه" (٢١٩٣)، وابن ماجه في "سننه" (٢٠٤٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٤٤ و٤٥٧٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٥٥)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٣٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٩٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٥٧). ومن طريق أحمد رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٧١-١٧٢) تعليقًا، والمِزِّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٦/ ٦٢). ووقع عند ابن أبي شيبة: «عبدالله بن أبي صالح»، وعند ابن ماجه:

ثَور بن زيد الدِّيلي[١]، عن محمد بن عُبَيد[٢]، عن صَفِيَّة بنت شَيْبَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **لا طَلَاقَ وَلا عَتَاقَ في غَلَاقٍ** » .

ورواه عَطَّاف بن خالد[٣]؛ قال: حدَّثني محمد بن عُبَيد، عن عَطَاء، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[٤].

قلتُ: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: حديثُ صَفِيَّةَ أشبهُ[٥].

قيل لأبي: ما معنى قول النبيِّ ﷺ: « **لا طَلَاقَ وَلا عَتَاقَ في غَلَاقٍ** » ؟

«عُبَيد بن أبي صالح » بدل: « محمد بن عبيد ».

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « الأيلي ». ووقع في رواية أحمد والمزي: « ثور بن يزيد الكلاعي »، وفي رواية أبي داود: « ثور بن يزيد الحِمصي » وهو الكلاعي نفسه بخلاف الدِّيلي فإنه مدني. وفي رواية الطحاوي والدارقطني والحاكم والبيهقي: «ثور بن يزيد»، وفي رواية أبي يعلى: « ثور بن زيد»، والكلاعي هو المعروف بالرِّواية عن محمد بن عبيد، ويروي عنه محمد بن إسحاق ، بخلاف الدِّيلي فلم يُذكر له رواية عن محمد بن عبيد، والله أعلم .

(٢) هو: محمد بن عُبَيد بن أبي صالح.

(٣) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ١٧٢). وتصحف عنده: « محمد بن عُبَيد » إلى : « محمد بن سعيد ».

(٤) كذا ذُكرت روايةُ عطاف بن خالد هنا ، وجاء في المسألة رقم (١٣٠٠): « وسألت أبي عن حديث رواه عطاف بن خالد، عن أبي صفوان، عن محمد بن عبيد . . . » بزيادة أبي صفوان بين عطاف ومحمد، ولم ترد هذه الزيادة في رواية البخاري المتقدمة . وانظر تعليقنا الآتي في المسألة رقم (١٣٠٠).

(٥) هذا من باب التَّرجيح النسبي، وهو لا يقتضي الصِّحة، ويؤيد هذا أن أبا حاتم لما

قال: يعني في استِكراه [(١)].

١٢٩٣- وسألتُ [(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه إسحاقُ بن منصور [(٣)]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عاصم [(٤)]، عن أبي صالح [(٥)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ مِثْلَ حديث يحيى [(٦)] بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب: في الرجل لا يَقدِرُ أن يُنفِقَ على امرأتِه، قال: «**يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا**»؟

قال أبي: وَهِمَ إسحاقُ في اختصار هذا الحديثِ؛ وذلك أنَّ الحديثَ إنما هو: عاصم [(٧)]، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن

سُئِل في المسألة رقم (١٣٠٠) عن الطريقين أيُّهما أشبه؟ قال: «أبو صفوان = = وابن إسحاق جميعًا ضعيفين»، والله أعلم.

(١) يروى لفظ: «غَلَاق» بهمزة في أوَّله: «إغلاق»، وهو الأشهر. والأشهر تفسيره بالإكراه، والغلاق: اسم منه؛ لأن المغلَقَ مكره عليه في أمره، ومضيَّقٌ عليه في تصرُّفه؛ كأنه يغلق عليه الباب ويحبس ويضيق عليه حتى يطلق، وقال قوم: هو الغضب، وقيل: معناه النهي عن إيقاع الطلاق الثلاث في دفعة واحدة. وانظر "مشارق الأنوار" (٢/ ١٣٤)، و"الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" (ص٢٢٥)، و"تهذيب اللغة" (٨/ ٣٦)، و"النهاية" (٣/ ٣٧٩-٣٨٠)، و"الفتح" (٩/ ٣٨٩).
وقد توسَّع الإمام ابن قيم الجوزية في تفسير الغِلاق والإغلاق في كتابه النفيس "إغاثة اللَّهفان، في حكم طلاق الغَضْبان" (ص ٣٦-٣٩).

(٢) نقل بعض هذه المسألة: ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ق ٥/ أ).

(٣) هو: السلولي. وروايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٩٧) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٧٠).

(٤) في (أ) و(ش): «حماد بن سلمة وعاصم».

(٥) هو: ذكوان السَّمَّان.

(٦) قوله: «يحيى» ليس في (أ) و(ش).

(٧) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٣٣٦٣) من طريق حماد ابن سلمة،

النبيِّ ﷺ: « ابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ . . . »؛ تَقولُ امرَأَتُكَ: أَنفِقْ عليَّ أو طَلِّقني . . .، فتأَوَّلَ هذا الحديثَ .

١٢٩٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم، عن ابن جُرَيج[٢]، عن الحَكَم بن أَبان، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس: أنَّ

والبخاري في "الأدب المفرد" (١٩٦)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (١٧)، = = وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٤٣٦) من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن عاصم به .

ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٣٥٥) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به .

ورواه أيضًا (٥٣٥٦) من طريق ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة به .

وقوله في الحديث :« تقول امرأتك » هو موقوفٌ من قول أبي هريرة، ويبينه رواية أحمد في "مسنده" (٢/ ٥٢٤ رقم ١٠٧٨٥) من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: قال:« خيرُ الصَّدَقة ما كان عن ظَهْر غِنى ، واليدُ العُليا خيرٌ من اليدِ السُّفْلى، وابدَأ بمَنْ تَعول ». قال: سئل أبو هريرة : ما « مَنْ تَعول » ؟ قال: امرأتُك تقول . . . الحديث .

وفي رواية البخاري في "صحيحه" (٥٣٥٥):« فقالوا : يا أبا هريرة، سمعتَ هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال: لا ، هذا من كيس أبي هريرة ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٠٧)، ونقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ق ١٣٨/ب)، و"تحفة المحتاج" (٢/ ٤٠٧)، وابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٤٤٥). وانظر المسألة الآتية برقم (١٣٠٩).

(٢) اختُلِف على ابن جريج في هذا الحديث ؛ فرواه الوليد بن مسلم كما ذكر المصنف، وحميد بن حماد كما عند الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٨٨ رقم١١٥٩٩) كلاهما (الوليد وحميد) عن ابن جريج، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس به. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١١٥٢٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٦) من طريق علي بن عاصم، كلاهما (عبدالرزاق وعلي) عن ابن جريج، عن

النبيَّ ﷺ قال: «اعْتَزِلْهَا[١] حتَّى تُكَفِّرَ وتَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللهُ» يعني: في المُظاهِر[٢]؟

قال أبي: كذا[٣] رواه الوليدُ، وهو خطأٌ؛ إنما هو: عِكْرِمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ[٤].

الحكم، عن عكرمة به مرسلاً .

(١) في (ك): «اعقرلها».

(٢) هو الذي يظاهرُ من زوجته بأن يقولَ لها: أنتِ عليَّ كظَهْر أمِّي. كما سيأتي في المسألة التالية، وانظر تعليقنا هناك.

(٣) قوله: «كذا» سقط من (ك).

(٤) قوله: «مرسل» ليس في (ف)، ويجوز فيه النصب والرفع . انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

هذا؛ وقد اختُلِف على الحكم في هذا الحديث؛ فرواه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٠٤) وعنه البيهقي في "السنن الكبرى"(٧/ ٣٨٦) من طريق حفص بن عمر العدني، عن الحكم، عن عكرمة، عن ابن عباس به .

ورواه معمر واختُلِف عليه؛ فرواه ابن ماجه في "سننه" (٢٠٦٥) من طريق غُندر، وأبو داود في "سننه" (٢٢٢٥)، والترمذي في "جامعه" (١١٩٩)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤٥٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٧٤٧)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٨٩ رقم١١٦٠٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٦) من طريق الفضل بن موسى، كلاهما (غندر والفضل) عن معمر، عن الحكم، عن عكرمة، عن ابن عباس به. قال الترمذي: «حديث حسن غريب صحيح».

وخالفهما عبدالرزاق فرواه في "المصنف" (١١٥٢٥) ، عن معمر، عن الحكم، عن عكرمة به مرسلاً .

ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (١٨٢٥)، وأبو داود في "سننه" (٢٢٢٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤٥٩) من طريق المعتمر بن سليمان، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٨٢٦)، وأبو داود في "سننه" (٢٢١٧/ عوامة)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٦) من طريق إسماعيل بن علية، وأبو داود في "سننه" (٢٢٢١

١٢٩٥ - وسألتُ[(١)] **أبي** عن حديثٍ رواه المُسَيَّب بن واضِح، عن مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن أبيه[(٢)]، عن أبي العالية[(٣)]، عن ابن عباس؛ قال: الَّذِي[(٤)] ظاهَرَ منها زَوجُها: خَوْلَةُ - أو خُوَيْلَةُ - بنتُ ثعلبة؛ أتت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسولَ الله، إن زوجي قال لي: أنتِ عَلَيَّ كظَهْرِ أمي[(٥)]؟ فقال لها رسولُ الله ﷺ: «**أَنْتِ عَلَيْهِ حَرَامٌ...**»، وذكر الحَديثَ؟

و٢٢٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٦) من طريق سفيان بن عيينة، =
= ثلاثتهم (المعتمر وابن علية وابن عيينة) عن الحكم، عن عكرمة به مرسلاً.
ورواه أبو داود في "السنن" (٢٢٢٤) من طريق خالد قال: حدثني محدِّث، عن عكرمة، عن النبيِّ ﷺ به مرسلاً. قال النسائي: «المرسل أولى بالصَّواب من المسند».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٠٨).

(٢) هو: سليمان بن طَرْخان التَّيمي.

(٣) هو: رُفَيْع بن مهران.

(٤) كذا في جميع النسخ، وستأتي هكذا أيضًا في المسألة رقم (١٣٠٨)، والجادَّة أن يقال: «الَّتي»، لكن قد ذهب الأخفش وجماعة من العلماء إلى أن «الذي» مثلُ «مَنِ» الموصولة تقع على الواحد والجمع؛ قال أبو حيان: «ولو كان مثل «مَنْ»- على ما ذهب إليه الأخفش - لجاز أن يكون أيضًا للمثنى، فيعود عليه الضمير مثنى، فتقول: جاءني الذي ضربا زيدًا، وهو غير مسموع». اهـ. قلنا: ولجاز أيضًا أن يكون للمؤنث فيعود عليه الضمير بالتأنيث؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]، ويكون منه ما وقع هنا. والله أعلم. وانظر "التذييل والتكميل" (٣/ ٢٨-٣٠).

(٥) قال الفيومي: «إنما خُصَّ ذلك بذكر الظَّهْر؛ لأن الظَّهْرَ من الدَّابة موضعُ الرُّكوب، والمرأةُ مركوبةٌ وقتَ الغِشْيان، فركوبُ الأمِّ مُستَعَارٌ من ركوب الدابَّة، ثم شُبِّه ركوبُ الزَّوجة بركوب الأمِّ الذي هو مُمتَنعٌ، وهو استعارةٌ لطيفةٌ؛ فكأنه قال: ركوبُكِ للنكاح حرامٌ عليَّ.
وكان الظِّهارُ طلاقًا في الجاهليَّة، فنُهوا عن الطَّلاق بلفظ الجاهليَّة، وأوجبَ عليهم

قال أبي: روى غيرُه عن مُعتَمِر، عن أبيه، عن صاحبٍ له، عن أبي العالية .

١٢٩٦- وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن[٢] المُصَفَّى[٣]، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ[٤]، عن عَطَاء[٥]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأَ والنِّسْيَانَ ومَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ** ».

وروى ابن مُصَفًّى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن

الكفَّارةَ تغليظًا في النَّهْي ».اهـ. من "المصباح المنير" (ظ هـ ر/ ٢/ ٣٨٨).

(١) نقل معظم هذا النص ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٦٩٤-٦٩٥)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١٦٦/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص" (١/ ٥١٠)، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ٥٢٨)، ونقل بعضه ابن كثير في "تحفة الطالب" (ص٢٧٣).

(٢) قوله: « محمد بن » سقط من (ت)، وقوله: « محمد » سقط من (ك).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٠٤٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٤٥)، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٧٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٥٦-٣٥٧). قال الطبراني: « لم يرو حديث الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس إلا الوليد بن مسلم ».
ورواه ابن حبان في "صحيحه" (٧٢١٩)، والطبراني في "الصغير" (٧٦٥)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ١٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٥٦) من طريق الربيع بن سليمان، عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ به .
قال الطبراني: « لم يروه عن الأوزاعي إلا بشر، تفرد به الربيع بن سليمان ».
وقال البيهقي: « جوَّد إسناده بشر بن بكر، وهو من الثقات ».

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

عَطَاء، عن ابن عبَّاس، مِثْلَهُ [١].

وعن الوليد[٢]، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، مِثْلَهُ .

وعن الوليد[٣]، عن ابن لَهِيعَة،عن موسى بن وَرْدان، عن عُقْبَة بن عامر، عن النبيِّ ﷺ؛ مثل ذلك ؟

قال أبي: هذه أحاديثُ مُنكَرةٌ، كأنها موضوعة[٤].

---

(١) هو: ابن أبي رباح .

(٢) كذا كرَّر الإسناد السابق، وقد يكون مقصوده بالإسناد الثاني أنه موقوف على ابن عباس، ولم نقف على روايته موقوفًا، والأظهر أن قوله: « الأوزاعي » خطأ، وصوابه : « ابن جريج »، فقد أخرج الطبراني في "الأوسط" (٨٢٧٥) هذا الحديث من الأوجه الأربعة التي ذكرها المصنف هنا ووقع عنده: « الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مثله ». وذكر الطبراني أنه لم يرو حديث ابن جريج إلا الوليد . والله أعلم.

(٣) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٤٥)، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٧٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٣٥٢).
وذكر الطبراني أنه لم يرو حديث مالك، عن نافع إلا الوليد.
وقال أبو نعيم : « غريبٌ من حديث مالك، تفرد به ابن مصفى، عن الوليد ».

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٢٧٦)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٤٩٤)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٥٧).
وذكر الطبراني أنه لم يرو حديثَ عقبة بن عامر إلا موسى بن وردان، ولا رواه عن موسى إلا ابن لهيعة، تفرد به: الوليد .

(٥) سأل عبدالله بن أحمد أباه في "العلل" (١٣٤٠) عن حديث محمد بن المصفى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به. وعن حديث الوليد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، مثله ؟ فأنكره جدًّا، وقال: « ليس

وقال أبي: لم يسمع الأوزاعيُّ هذا الحديثَ من[١] عَطَاء؛ إنَّه[٢] سَمِعَه من رجل لم يُسَمِّه، أَتَوَهَّمُ أنه عبدالله بن عامر، أو إسماعيل بن مسلم، ولا يصحُّ هذا الحديثُ، ولا يَثبُتُ إسناده .

١٢٩٧ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن خالد الوَهْبي[٤]، عن الوَصَّافي[٥]، عن مُحارِب بن دِثار، عن عبدالله بن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَبْغَضُ الحَلَالِ إِلى اللهِ الطَّلاقُ** » ؟

ورواه أيضًا محمد بن خالد الوَهْبي[٦]، عن مُعَرِّف بن واصِل،

يروى فيه إلا عن الحسن، عن النبي ﷺ ».

(١) في (ت) و(ك): « عن » بدل: « من ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "جامع العلوم"، و"البدر المنير"، و"التلخيص"، و"المقاصد": « إنما »، وكلاهما صحيح.

(٣) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ق ١٢٠/أ)، وأشار ابن حجر في "التلخيص" (٣/٤١٧) إلى إعلال أبي حاتم لهذا الحديث بالإرسال .

(٤) في (ف): « الواهبي ». وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٠١٨)، والطرسوسي في "مسند ابن عمر" (١٤).
وروواه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٦٤)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٢٣) من طريق عيسى بن يونس، وتمام في "الفوائد" (٧٩٨/ الروض البسام) من طريق سعدان بن يحيى ومحمد بن مسروق، ثلاثتهم عن عبيدالله بن الوليد الوَصَّافي، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ .
قال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث للوَصَّافي: « وهذه الأحاديث للوَصَّافي عن محارب، عن ابن عمر هو الذي يرويها ولا يُتابَع عليها ».

(٥) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « الوضاح ». والوصَّافي هو: عُبَيدالله بن الوليد.

(٦) في (ف): « الواهبي ». وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢١٧٨)،

عن مُحارِب بن دِثار، عن عبدالله بن عمر[(١)]، عن النبيِّ ﷺ، مثله .

قال أبي : إنما هو: مُحارِب، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[(٢)] .

١٢٩٨ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن حِمْيَر، عن بِشْر بن جَبَلَة[(٤)]، عن سَوَّار بن الأَشْعَث[(٥)]، عن محمد بن شُرَحْبِيل؛ أنَّ المغيرة بن شُعبَة قال: قال رسولُ الله ﷺ في امرأةِ المفقود:« هِيَ

والطرسوسي في "مسند ابن عمر" (١٥)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٦١).

(١) في (أ):« عمرو ».

(٢) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩١٨٧) من طريق وكيع، وأبو داود في "سننه" (٢١٧٧) من طريق أحمد بن يونس، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٢٢) من طريق يحيى بن بكير، ثلاثتهم عن معرِّف، عن محارب بن دثار به مرسلاً.
ورواه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٩٦)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٢٢) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن أحمد بن يونس، عن معرِّف، عن محارب، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به. قال البيهقي :« وفي رواية ابن أبي شيبة: عن عبدالله بن عمر موصولاً، ولا أراه حفظه ».
قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٥٠/ ب):« والمرسل أشبه ».
وقوله:« مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) نقل هذا النص بتمامه الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٤٧٣).

(٤) في (ش):« بشر بن حنظلة ».

(٥) كذا في جميع النسخ :« سوار بن الأشعث »، وقد ترجم له المصنف في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٧٣ رقم١١٨٠) فقال:« سوار بن الأشعث: روى عن محمد بن شرحبيل، عن المغيرة بن شعبة، روى محمد بن حمير، عن بشر بن جبلة عنه ».
وقد وقع عند الزيلعي في "نصب الراية" :« سوار بن مصعب ». والحديث رواه الدارقطني في "السنن" (٣/ ٣١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٤٥) من طريق صالح بن مالك،عن سوار بن مصعب،عن محمد بن شرحبيل،عن المغيرة به.
قال البيهقي:« وكذلك رواه زكريا بن يحيى الواسطي ، عن سوار بن مصعب،

امْرَأَتُهُ حتَّى يَأْتِيَهَا البَيَانُ[١] » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ومحمد بن شُرَحْبِيل: متروكُ الحديث، يروي عن المغيرة بن شُعْبة، عن النبيِّ ﷺ أحاديثَ[٢] مناكيرَ أباطيلَ.

١٢٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[٣]، عن زهير بن محمد، عن ابن جُرَيج، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا ادَّعَتِ المَرْأَةُ طَلَاقَ زَوْجِهَا، وشَهِدَ لَهَا شاهِدٌ؛ اسْتُحْلِفَ[٤]، فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَتْ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ، وإِنْ نَكَلَ[٥] فَنُكُولُهُ بِمَنْزِلَةِ شَاهِدٍ آخَرَ، وجَازَ طَلَاقُهُ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦].

وسوار ضعيف ». وانظر "بيان الوهم والإيهام" (٨٢٣).

(١) أي: حتى يأتيها الخَبَرُ عنه، ويَستَبينَ موتُه أو طلاقُه. انظر "الهداية" للمرغيناني (٢/ ١٨١).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « أحاديثا »، وكلاهما صحيحٌ، انظر المسألة رقم (٧٨٧).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٠٣٨)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٦٤ و١٦٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٤٥).

(٤) أي: الزَّوج، كما في مصادر التخريج السابقة.

(٥) النُّكُولُ في اليمين: هو الامتِناعُ منها، وتَرْكُ الإقدام عليها. "النهاية" (٥/ ١١٧).

(٦) لأن رواية أهل الشام عن زهير بن محمد غير مستقيمة كما في "التقريب" (٢٠٦٠)، وعمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي شاميٌّ، وابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب كما قال البخاري فيما نقله عنه الترمذي في "العلل الكبير" (١٨٦).

وقد أخرج عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٢٧٠) هذا الحديث عن شيخه ابن

١٣٠٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عطَّاف بن خالد[٢]، عن أبي صَفوان[٣]، عن محمَّد بن عُبَيد، عن عَطاء بن أبي رَباح، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا طَلَاقَ وَلا عَتَاقَ في غَلَاقٍ** » ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ محمد بن إسحاق، عن ثَور بن زيد، عن محمَّد بن عُبَيد - يعني ابنَ أبي صالح - عن صَفِيَّةَ بنتِ شَيْبَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

جريج، عن عمرو بن شعيب مرسلاً، وهو أصحُّ .

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٩٢).

(٢) تقدم التعليق على روايته في المسألة رقم (١٢٩٢).

(٣) كذا في جميع النسخ، ولعلَّ الصواب: « رواه عطَّاف بن خالد أبو صَفوان»؛ وذلك لأمور ثلاثة: **الأوَّل**: أن عطافًا كنيته أبو صفوان.
والثاني: أننا لم نقف على شيخ لعطَّاف بن خالد يُكنَىٰ بـ«أبي صفوان».
والثالث: أنه تقدَّمت رواية عطاف في المسألة رقم (١٢٩٢) بهذا الإسناد، عن محمد بن عبيد، دون ذكر «أبي صفوان»، وفيها: «رواه عطَّاف بن خالد؛ قال: حدثني محمَّد بن عُبَيد. . . »، ففيها التصريح بالسماع، وانظر تخريجها في المسألة المذكورة.
لكن يَرِدُ على هذا: ما قاله ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٩٥ رقم١٨٧٣)، قال: « أبو صفوان: روى عن محمد بن عبيد بن أبي صالح، روى عنه عطَّاف بن خالد، سألت أبي عنه؟ فقال: هو ضعيف الحديث ».
فإن صحَّ ما في "الجرح والتعديل"، وأنَّه يشير إلى الرواية التي وقعت عندنا هنا؛ فإنَّ احتمال السقط واردٌ في رواية عطَّاف المذكورة في المسألة رقم (١٢٩٢)، فقد يكون صوابها: « رواه عطَّاف بن خالد، [عن أبي صَفوان]؛ قال: حدثني محمَّد بن

قال: أبو صَفوان وابنُ إسحاق جميعًا ضَعيفَين[(١)].

قلتُ لأبي: ما معنى « غَلَاق » ؟

قال: الإكراه .

١٣٠١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حاتِم بن إسماعيل[(٢)]، عن أبي[(٣)] جعفر الرَّازي[(٤)]، عن إبراهيم بن مُهاجِر، عن عامر بن سعد، عن عائِشَة؛ أنها قالت: طُلِّقَتِ امرأةٌ، فمكَثَتْ ثلاثًا وعشرين ليلةً أو نَيِّفً[(٥)]، ثم وضَعَتْ حَمْلَها، فأتت النبيَّ ﷺ، فذكرَت ذلك له، فقال لها: «**اسْتَفْلِحِي**[(٦)] **بِأَمْرِكِ** »؛ يقول: تزوَّجي .

عُبَيد. . . »، والله أعلم.

(١) كذا في جميع النسخ: «ضعيفين» بالياء قبل النون، والجادَّة: « ضعيفان » بالألف؛ لأنَّه خبر للمبتدأ، لكنَّ ما وقع في النسخ بالياء صحيحٌ في العربية، وله وجهان ذكرناهما في التعليق على قوله: « وزرعةُ وعِمْرانُ جميعًا ضعيفين» في المسألة رقم (١١٤٤).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥٨٠٠) .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن إبراهيم بن مهاجر، عن عامر بن سعد إلا أبو جعفر الرازي عيسى بن ماهان، تفرَّد به حاتم بن إسماعيل ».

(٣) في (ف): « ابن » بدل: « أبي ».

(٤) هو: عيسى بن عبدالله بن ماهان.

(٥) كذا في جميع النسخ، وعند الطبراني : « أو نيِّفًا »، وهو الجادَّة، وما في النسخ يخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (ف): « استقلحي»، وفي (ك): « استفلح ».
وقوله: « استَفْلحي بأمرِك » مثل قولكَ: اظْفَري بأمرِك، وفوزي بأمرِك، واستَبِدِّي بأمرِكِ؛ نقله أبو عُبَيد القاسم بن سلام، عن أبي عبيدة معمر بن المثنى. انظر

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عامر بن مُصعَب الزُّهْري، عن عائِشَة[١].

قلتُ لأبي: الخطأُ ممَّن هو[٢]؟

قال: من أبي جعفر الرَّازي[٣].

١٣٠٢ - وسمعتُ أبي وسُئِل عن حديثٍ رواه كَثِير بن هشام[٤]،

"غريب الحديث" لأبي عبيد (٥/ ٧٨-٧٩).

(١) أخرجه على هذا الوجه الطبراني في "الأوسط" (١٨٦١) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، عن شريك، عن إبراهيم بن المهاجر، عن عامر بن مصعب به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم إلا شريك تفرَّد به إسحاق ».

(٢) قوله: « هو » ليس في (ك).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٣٨/ ب): « يرويه إبراهيم بن مهاجر، واختُلِف عنه، فرواه حاتم بن إسماعيل، عن عيسى بن ماهان، عن إبراهيم بن مهاجر، عن عامر بن سعد الزهري، عن عائشة. وخالفه شريك فقال: عن إبراهيم بن مهاجر، عن مصعب بن عامر الزهري، عن عائشة، والأول أصح ».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٨٥ رقم ٢٥٥١٧)، وابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٦٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٤٨٣/ المنتخب).
ورواه عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ١١٥)، ومن طريقه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٦٣ رقم ٢٥٢٩٩)، والترمذي في "جامعه" (٣٣١٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢٠٥٣). ورواه النسائي في "المجتبى" (٣٤٤٠) من طريق محمد بن ثور، كلاهما (عبدالرزاق ومحمد) عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.
قال الترمذي: « حديث حسن صحيح غريب ». وقال النسائي: « هذا خطأ، والأول [أي حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة] أولى بالصَّواب ». ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (١٢/ ٨٧ رقم١٦٦٣٢) عن النسائي قوله: « هذا خطأ، لا نعلم أحدًا من الرواة تابع معمرًا على هذه الرواية، وقد رواه موسى بن أَعْيَن، عن

عن جعفر(١) بن بُرْقان، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في التَّخْيير(٢).

قلتُ لأبي(٣): أليس أبو نُعَيم(٤) يحدِّث عن جعفر بن بُرْقان، عن الزُّهْري، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: جعفرٌ لمَّا قَدِمَ الكوفةَ، ولم يَكُنْ(٥) معه كتُبُهُ وكان مُرسِلٌ(٦)، والصَّحيحُ: الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ (٧).

معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة. ومحمد بن ثور ثقة ».

(١) من قوله: «الرازي . . .» في آخر المسألة السابقة إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٢) يعني: في تخيير النبيِّ ﷺ زوجاته بين البقاء معه، والطلاق، وذلك بعد نزول قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٢٨].

(٣) قوله: « قلت لأبي » مكرر في (ف).

(٤) في (أ) و(ش): « أليس إسماعيل »، وأبو نعيم هو: الفضل بن دُكَين .

(٥) كذا في (ت) و(ك)، ولم تنقط الياء في بقية النسخ. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٦) كذا في جميع النسخ، **وحق العبارة أن يقال**: « جعفرٌ لَمَّا قَدِمَ الكوفةَ لم تَكُنْ معه كُتُبُهُ، فكان يرسل »، أو يقال: إن الواو أُقْحِمَتْ في جواب « لمَّا »، ويضبط قوله: «مُرسِلٌ» بكسر السين اسمَ فاعلٍ منصوبًا، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. **ويمكن ضبطُه** هكذا: «مُرْسَلٌ» بفتح السين اسمَ مفعولٍ منصوبًا على لغة ربيعة أيضًا، واسم «كان» حينئذٍ محذوف، وتقديره: « وكان حديثُهُ مُرْسَلاً ». والمعنى على كلٍّ: أنه كان يرسل في الحالة المذكورة من قدومه الكوفة وعدمِ وجود كتبه معه، والله أعلم. وانظر في لغة ربيعة التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) من هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٧٨٥

١٣٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا[1] أحمدُ بنُ سِنَان، عن يزيد بن هارون، عن المَسعودي[2]، عن قَتَادة، عن زُرارَة بن أَوْفَى، عن عِمران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَالَمْ تَكَلَّمْ بِهِ، أَوْ تَعْمَلْ بِهِ** » ؟

فقال له[3]: هذا خطأٌ؛ إنما هو: زُرَارَة[4]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[5].

١٣٠٤ - وسألت[6] **أبي** عن حديثٍ رواه مَعقِل بن عُبَيدالله[7]،

و٤٧٨٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٧٥).

(١) في (أ) و(ش): «رواه» بدل: «حدثنا»، والتقدير: حدَّثناه، أو حدَّثنا به، بحذف الضمير العائد من جملة النعت إلى المنعوت. انظر التعليق على المسألة رقم(٢٥٣).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧) من طريق خالد بن عبدالرحمن الخراساني عنه به. قال ابن عدي: « وهذا قال فيه خالد ابن عبدالرحمن هكذا، والتخليط عندي من المسعودي ».

(٣) أي: فقال أبو حاتم لابنه عبدالرحمٰن. وهذه فيما يظهر عبارة الراوي عن ابن أبي حاتم، والجادَّة المطَّردة في كتابنا أن تُفتَتَحَ الإجابةُ بقوله: « قال أبي ».

(٤) في (ت) و(ك): « إنما رواه ».

(٥) هذا ما رجَّحه الدارقطني أيضًا في "العلل" (١٥٨٩) بعد أن أطال في ذكر الاختلاف. ومن هذا الوجه الرَّاجح أخرجه: البخاري (٢٥٢٨و٥٢٦٩ و٦٦٦٤)، ومسلم (١٢٧) من طرق عن قتادة، عن زرارة، عن أبي هريرة، به .

(٦) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير"(٥/ ١٤٢/ ب) بتصرف، وعنه ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٤٥٢)، لكن وقع فيه تصحيفٌ وسقط، ولعله من النساخ أو الطباعين.

(٧) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٥٣-٤٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٥).

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٤٧٠٧ و٦٤١٠)، والخلال - كما في "اللآلئ المصنوعة" (٢/ ١٧١)-، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٥) من طريق

عن أبي الزُّبَير[(١)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً أتاه فقال: إنَّ امرأتي لا تَدفَعُ يدَ لامِسٍ ؟ قال: « **طَلِّقْهَا** »، قال: إنها تُعجِبُني، قال: « **تَمَتَّعْ بِهَا** » ؟

قال أبي: حدَّثنا محمد بن كثير[(٢)]، عن سُفْيان، عن عبدالكريم؛ قال: حدَّثني أبو الزُّبَير، عن مَولًى لبني هاشم؛ قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ ....

ورواه غيره[(٣)] عن الثَّوري هكذا، فسمَّى[(٤)] هذا الرجلَ: هشامً[(٥)] مَوْلَىٰ بني هاشم .

قال: قيل لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

عبدالكريم الجزري، عن أبي الزبير، عن جابر، به .

(١) في (أ) و(ش): « عن ابن الزبير». وهو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس .

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٥). وأخرجه أبو الشيخ في "حديث أبي الزبير" (٣٤) من طريق عبدالله بن الوليد، عن سفيان الثوري، به، إلَّا أنه وقع فيه: «عن مولى النبي لبني هاشم».

(٣) الحديث أخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٩٥) من طريق أحمد الكرماني، وابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٢٦٨٨) من طريق محمد بن أسعد، كلاهما عن سليمان بن عبيدالله الرقي، عن سفيان، عن عبدالكريم، عن أبي الزبير، عن هشام مولى رسول الله ﷺ . وأخرجه أبو الشيخ في "حديث أبي الزبير" (٣٣) من طريق محمد بن مسلم بن وارة، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٥٤٠) من طريق أحمد بن عثمان، كلاهما عن سليمان بن عبيدالله الرقي، عن محمد بن أيوب، عن سفيان به .

(٤) في (ك): « يسمى ».

(٥) في (أ) و(ش): «هاشم». وحذفت منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد

قال: الثَّوْريُّ أحفظ[١].

١٣٠٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبَّاد بن عَوَّام، عن حجَّاج ابن أَرْطاة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله[٢]؛ في الرَّجُل يقول لامرأته: أمْرُكِ بيَدكِ ؟ قال: إذا قامت من مَجلِسها قبل أن تقضيَ شيئًا، فلا[٣] أَمْرَ لها ؟

قال أبي : أرى أنه غَلِطَ، أراد : جابر بن زيد[٤].

١٣٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن الدَّشْتَكِي[٥]، عن أبي جعفر الرَّازي[٦]، عن حُمَيد[٧]، عن أنس؛ قال: جاءت امرأةُ ثابت بن قيس إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسولَ الله ، إني لا

علقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) سُئل الإمام أحمد - فيما حكاه الخلّال - عن هذا الحديث ؟ فقال: « ليس له أصل، ولا يثبت عن النبي ﷺ ». نقله السيوطي في "اللآلئ المصنوعة" (٢/ ١٧٣).

(٢) أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١١٩٣٥) عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله به .

(٣) في (ك): « ولا ».

(٤) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١١٩٣١) من طريق الثوري، و(١١٩٣٣) من طريق ابن جريج، وعبدالرزاق (١١٩٣٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٦٢٤) من طريق ابن عيينة، ثلاثتهم (الثوري وابن جريج وابن عيينة) عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء جابر بن زيد، به .

(٥) هو: ابن عبدالله بن سعد.

(٦) هو: عيسى بن عبدالله بن ماهان . وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٥١٥/ كشف الأستار)، والضياء في "المختارة" (٢٠٨١). قال البزار: « لا نعلم رواه عن حميد، عن أنس إلا أبو جعفر، وقد خالفه حماد بن سلمة، فقال: عن حميد، عن

أصبرُ(١) لِخُلُقِ ثابتٍ، وإني أخافُ أن أدخلَ النارَ ! فقال رسولُ الله ﷺ: « **أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ الحَدِيقَةَ الَّتي أَخَذْتِ مِنْهُ** ؟ » قالت: نعم، فأرسلَ إلى ثابت فقال له: « **خُذِ الحَدِيقَةَ الَّتي أَعْطَيْتَهَا وَاخْلَعْهَا** » ؟

قال أبي : هذا خطأٌ؛ إنما هو: حُمَيد، عن أبي الخليل(٢)، عن عِكْرِمَة: أن امرأةَ ثابت جاءت إلى النبيِّ ﷺ . . . كذا رواه حمَّاد بن سَلَمة، وأخطأ فيه أبو جعفر الرَّازي .

١٣٠٧ - وسألتُ(٣) **أبي** عن حديثٍ رواه(٤) الوليد بن مسلم، عن ابن جُرَيج، عن الحَكَم بن أبان، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **اعْتَزِلْهَا حتَّى تُكَفِّرَ وتَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللهُ** »، يعني: في المُظاهِر(٥) ؟

قال أبي : كذا رواه الوليدُ، وهو خطأٌ؛ إنما هو: عِكْرِمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ(٦) .

١٣٠٨ - وسألتُ(٧) **أبي** عن حديثٍ رواه المُسَيَّب(٨)، عن مُعتَمِر ابن سُلَيمان، عن أبيه(٩)، عن أبي العالية(١٠)، عن ابن عباس؛ قال:

ابن أبي الخليل مرسلاً ».

(١) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل .

(٢) في (ت) و(ك): « لا صبر ».

(٣) هو: صالح بن أبي مريم .

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٩٤).

(٥) قوله: « رواه » سقط من (ك).

(٦) في (ت) و(ك): «المظاهرة». وانظر معنى «المظاهر»، و«الظهار»، و«المظاهرة» في التعليق على المسألة رقم (١٢٩٤) و(١٢٩٥).

(٧) قوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٩٥).

(٩) هو: ابن واضح .

الذي[١] ظاهَرَ[٢] منها زَوجُها: خَوْلَةُ -أو خُوَيْلَةُ- ابنَتُ[٣] ثَعْلَبة؛ أتت رسولَ الله ﷺ فقالت: يارسولَ الله، إنَّ زوجي قال لي: أنتِ عَليَّ كظَهْرِ أمي[٤]؟ فقال لها رسولُ الله ﷺ: «أَنْتِ عَلَيْهِ حَرَامٌ ...»، فذكر الحديثَ؟

قال [أبي][٥]: روى غيرُهُ عن مُعتَمِر[٦]، عن أبيه، عن صاحبٍ له، عن أبي العالية.

١٣٠٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو معاوية[٧]، عن

---

(١) هو: سليمان بن طَرْخان التَّيمي. (٢) هو: رُفَيع بن مهران.

(٣) كذا في جميع النسخ! وكذا تقدمت وعلقنا عليها في المسألة رقم (١٢٩٥).

(٤) في (ت) و(ك): «يظاهر».

(٥) في (ك): «ابنة»، وهو الجادَّة، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيحٌ في العربية. انظر تخريجه في التعليق على المسألة رقم (٦).

(٦) انظر التعليق على قوله: «كظَهْر أمي» في المسألة رقم (١٢٩٥).

(٧) في جميع النسخ: «أبو زرعة» بدل: «أبي»، وتقدَّمت هذه المسألة بنصها مجيبًا عنها أبو حاتم بعد أن سُئل عنها في المسألة رقم (١٢٩٥)، فلعلَّ ما وقع هنا وَهَمٌ من المصنِّف، أو من الناسخ الذي نسخت جميع النسخ عن نسخته، والله أعلم.

(٨) في (أ): «معمر».

(٩) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٣ رقم ١٠٨٨٧). والحديث أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٧٥٠)- من طريق عبدالله بن نمير، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣١٦) من طريق عبدالرحمن المحاربي، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٠٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٦) من طريق علي بن هاشم، ثلاثتهم (عبدالله وعبدالرحمن وعلي) عن إسماعيل بن مسلم به.
ورواه البزار في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (٣/ ٢٤٦)- من طريق إسماعيل بن مسلم به وقال: «لا يُروى عن ابن عباس بأحسن من هذا، وإسماعيل بن مسلم تُكلِّم فيه،

إسماعيل بن مسلم، عن عَمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس؛ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يارسولَ الله ، إنِّي ظاهَرتُ[(١)] من امرأتي، وإنَّها[(٢)] أعجَبَني[(٣)] خَلْخالاها[(٤)] البارِحَةَ، فوقعتُ عليها قبل أن أُكَفِّر ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: « **أَوَ لَمْ يَقُلِ اللهُ تبارَكَ وَتعَالَى: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ ﴾[(٥)] ؟ أَمْسِكْ حَتَّى تُكَفِّرَ** » ؟

قال أبي: إنما هو: طاوس: أنَّ النبيَّ ﷺ . ومنهم من يقول: عن عمرو بن دينار، عن عِكْرِمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ[(٦)]. وإسماعيلُ بن مسلم مُخلِّطٌ[(٧)].

١٣١٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ كان حدَّث به قديمًا عن محمد بن جامِع العطَّار[(٨)]، عن مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن الحَجَّاج

وروى عنه جماعةٌ من أهل العلم، وفيه من الفقه أنه لم يأمره إلا بكفارة واحدة ».

(١) تقدم تفسير المظاهرة في المسألة رقم (١٢٩٤).

(٢) في (أ) و(ش) يشبه أن تكون: « وإنما ».

(٣) في (أ) و(ت) و(ف): « أعجبتني ».

(٤) في (ك) يشبه أن تكون: « خلخالها » وهي كذلك في مصادر التخريج.

(٥) الآية (٣ و٤) من سورة المجادلة. وفي (ت): « تتماسا » بالتاء، وهو خطأ.

(٦) انظر ما سبق في المسألة رقم (١٢٩٤).

(٧) كذا في (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: « غلط »، قال ابن أبي حاتم في ترجمة إسماعيل من "الجرح والتعديل" (٢/ ١٩٩): « سُئل عنه أبي؟ فقال: هو ضعيفُ الحديث مخلِّط ».

(٨) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣٨٨١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٥١).
وأخرجه ابن عدي أيضًا من طريق محمد بن جامع ، عن معتمر بن سليمان، عن

الباهِلي - وهو الأَحْوَل - عن قَتَادة، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: أرادت عائِشَة أن تشتريَ بَرِيرَةَ فتُعتِقَها، فقال مَوَاليها: لا، إلا أن[1] تَجعَلَ لنا الوَلاء[2]، فذكَرَت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: « **اشْتَرِيهَا؛ فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ** »، فقام رسولُ الله ﷺ خطيبًا، فقال: « **مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ[3] فِي كِتَابِ اللهِ؟...** »، وذكر الحديثَ. فجعل رسولُ الله ﷺ لها الخِيارَ.

أبيه، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن أبي بكر الصديق به. =

= قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن قتادة إلا الحجَّاج الباهلي وهمام بن يحيى، ولا عن الحجاج إلا معتمر، تفرَّد به محمد بن جامع، ولم يذكر همام في حديثه حديثَ ابن عباس، عن أبي بكر ».

وقال ابن عدي: « ومحمد بن جامع اضطرب في متن هذا الحديث وفي إسناده، فمرَّة قال: معتمر، عن حجاج الباهلي، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: " الوَلاءُ لِمَن أعتَقَ "، ومرَّة قال: معتمر، عن أبيه، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ. وتابعه سويد، عن معتمر، عن أبيه، عن قتادة. ومحمد بن جامع له عن حماد بن زيد، وعن البصريين أحاديثُ مما لا يتابعونه عليه ».

(١) قوله: « أن » سقط من (أ). (٢) في (ت) و(ك): « الولاء لنا ».

(٣) قوله: «ليس» كذا في جميع النسخ، وضبَّب عليها ناسخ (أ). وكذا وقع في لفظ الحديث عند البخاري في "صحيحه" (٢١٥٥) من حديث عروة بن الزبير، عن عائشة، والجادَّة أن يقال: «ليسَتْ» كما جاء عند البخاري أيضًا في "صحيحه" (٤٥٦) وغيره.

لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، ويخرج على أنه من الحمل على المعنى بإفراد الجمع، فيرجع الضمير في «ليس» إلى واحد الشروط، كأنَّه قال: «ليس هو [أي: الشرطُ منها] في كتاب الله». انظر التعليق على المسألة رقم (١١٣٥).

أو يخرج على أنَّ الأصل: «ليستْ»، لكن حذفت تاءُ التأنيثِ من الفعل على مذهب من يُجيز حذفها وإن كان الفعلُ مسندًا إلى ضمير مؤنث؛ وانظر التعليق على المسألة

وفي آخره: وحدَّثني ابن عباس: أنَّ أبا بكر قال: إنَّ[١] رسولَ الله ﷺ[٢] جعَلَ عليها العِدَّةَ عِدَّةَ الحُرَّةِ. قال ابن عباس: وكأني أنظُرُ إليها يَتْبَعُها[٣] في طُرُق المدينة يبكي، تقطُرُ دموعُ عينَيه على لِحْيَتِه.

فقال أبو زرعة: اضرِبُوا[٤] عليه! وأبى أن يقرأَهُ، وقال: هو خطأٌ، وأظنُّهُ من محمد بن جامِع، وقال: محمدُ بنُ جامِعٍ شيخٌ فيه لِينٌ، ولم يُكتَبْ هذا الحديثُ عن مُعتَمِر عن أحدٍ غيرِه.

١٣١١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه موسى بن أيُّوب النَّصِيبي، عن الهُذَيل بن أبي الغَرِيف الهَمْداني[٥]، عن موسى بن هلال النَّخَعي، عن أبي إسحاق[٦]، عن هُبَيْرة[٧]، عن علي؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَتَخَوَّفُ[٨] عَلَى أُمَّتِي: النِّسَاءُ والخَمْرُ**»؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لا أدري موسى بنُ هلال هذا من هو؟

قال أبو زرعة: وأبو الغَرِيفِ أحسَبُ أنَّ اسمه: عمر.

رقم (١٧٨).

(١) في (ت) و(ك): «أتى».

(٢) من قوله: «لها الخيار وفي آخره...» إلى هنا مكرر في (ك)؛ بسبب انتقال البصر.

(٣) أي: زوجها مغيث.

(٤) في (ك): «اضطربوا».

(٥) روايته أخرجها المحاملي في "الأمالي" (١٤٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٧٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص ١٣٠). وانظر "السلسلة الضعيفة" (٣٨٨٥).

(٦) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٧) في (ك): «هبير». وهو: هبيرة بن يَريم.

١٣١٢ - وسمعتُ(١) **أبي يقول**: سمعتُ محمد بن خَلَف العَسْقَلاني يقول: قال لي يحيى بن معين: لا يَصحُّ عن النبيِّ ﷺ: « **لَا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ** »، وأصحُّ شيءٍ فيه: حديثُ الثَّوْري، عن ابن المُنْكَدِر، عَمَّن سَمِعَ(٢) طاوسًا(٣): أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لَا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ** ».

١٣١٢/أ - وقال(٤) **أبو محمد**(٥): ذكر(٦) أبو زرعة حديثًا رواه إسماعيل بن عَيَّاش(٧)، عن الغارِ(٨) بن جَبَلَة الجُبْلاني، عن صَفوان

(١) في (ك): « أتخوف به ».
(٢) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٢٦/ب)، وابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٤٢٧)، وتقدَّمت هذه المسألة برقم (١٢٢٠) و(١٢٢٢).
(٣) في (ك): « عن مسمع ».
(٤) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: « طاوس » على أنه ممنوع من الصَّرف، وكلاهما صواب، وقد تقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٢٢٠).
(٥) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو.
ونقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٣١/أ) بتصرف، ونقل ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٤٣٦) إعلال أبي زرعة للحديث .
(٦) قوله: «وقال أبو محمد» ليس في (ف).
(٧) في (ف): « وذكر ».
(٨) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (١١٣٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢١١) و(٣/ ٤٤١)، وابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٣٢-٣٣٣).
وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (١١٣١) من طريق الوليد بن مسلم، عن الغاز ابن جبلة به ، ومن طريق سعيد أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢١١)، وابن حزم في "المحلى" (١٠/ ٢٠٣).
وأخرجه العقيلي (٢/ ٢١١) من طريق بقية بن الوليد، عن الغاز به . ومن طريق العقيلي رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٧٤).
وأخرجه العقيلي (٣/ ٤٤١) من طريق محمد بن حمير، عن الغاز به بنحوه .
(٩) كذا في جميع النسخ بالراء، وفي "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٧/ ٥٨ رقم

ابن عِمْران الطَّائي[١]: أنَّ رجلاً كان نائمًا مع امرأته، فقامتْ فأخذت[٢] سِكِّينًا وجلسَتْ على صَدْره، ووضعَتِ[٣] السِّكِّينَ على حَلْقه، وقالت[٤]: طلِّقني ثلاثًا وإلَّا ذبحتُك، فطلَّقَها، فذكَرَ ذلك لرسول الله ﷺ فقال: « **لَا قَيْلُولَةَ في الطَّلَاقِ** »[٥].

---

٣٣٧): «الغاز» بالزاي، وكذا في "التاريخ الكبير" للبخاري (٧/ ١١٤ رقم ٥٠١)، = = ومعظم كتب التراجم التي ذكرته. وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٦٦٣٨): « وغازي: بالزاي، وقيَّده بالراء بعض الأئمة، فالله أعلم ». وقال الدارقطني في "المؤتلف" (٤/ ١٧٧٢): « وأما غار - بالراء -: فهو - فيما ذكر البخاري -: غار ابن جبلة، حديثه منكرٌ في طلاق المُكرَه، كذا قال البخاري، وقال غيره: بالزاي »، وكذا قال ابن ماكولا في "الإكمال" (٧/ ٤)، وكأنه أخذه عن الدارقطني . وقال ابن ناصر الدين في "التوضيح" (٦/ ٤٠٥): « وقال - أي: الذهبي في "المشتبه" -: والغار - بِراءٍ على ما قال البخاري -: الغار بن جبلة، حديثه في طلاق المُكرَه، وقيل: هو بزاي. قلت: وذكره المصنف أيضًا في "الميزان"، فقال: وغازي بالزاي، قيَّده بالراء بعض الأئمة . عَنَى المصنِّفُ بذلك البخاريَّ كما صرَّح به ههنا، وقد تبع ابن ماكولا في هذا، وأخذه ابن ماكولا من كلام الدارقطني»، ثم ذكر كلام الدارقطني السابق، ثم قال: « ولم أر ما حكاه الدارقطني - وتابعه غيره - في نسختي بـ"التاريخ" التي بخط أُبَيّ النَّرسي إلا بالزاي المنقوطة ». اهـ.

(١) في (ك): « الطاء ».

(٢) في (ك): « وأخذَتْ ».

(٣) كذا في (ش) مع أنها منسوخة من (أ)، وهو الموافق لما في مصادر التخريج، وفي (أ) و(ت) و(ف): « وقصعت »، منقوطة القاف في (ت) فقط. ولعلها صوابٌ أيضًا؛ قال في "اللسان" (ق ص ع): القَصْعُ: ضمُّك الشَّيء على الشَّيء. اهـ. وفي "تاج العَروس" (ق ص ع): قَصَعَهُ قَصْعَةً : دفَعَهُ وكسَره. اهـ. فيكون المعنى: أنها دفعت السكينَ إلى حلقه، وضمَّتها عليه ضمًّا شديدًا، والله أعلم. وفي (ك): « وقصفت ».

(٤) في (ت): « وقال ».

(٥) أي: لا رجوع فيه ولا فسخ، وهذا الحديث مما يستدلُّ به الحنفيَّةُ في مسألة وقوع طلاق المكره، قال السرخسي في "المبسوط" (٢٤/ ٤١): « فيه تأويلان: أحدهما: أنها بمعنى الإقالة والفسخ، أي: لا يحتمل الطلاق الفسخ بعد وقوعه. . . والثاني:

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ واهِي[(١)] جِدًّا[(٢)].

١٣١٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختَلَف أبو بكر بن أبي شيبة وإبراهيمُ بنُ موسى؛ رَوَيا جميعًا عن وكيع:

فقال أبو بكر[(٣)]: عن وكيع، عن أبي المِنهال الطَّائي؛ قال: سألت الشَّعبي عن رَجُلٍ قال لامرأته: قد بَرِئتُ منكِ؟ قال: نِيَّتُه.

فقال إبراهيم: أخبرنا وكيع، عن مُضَرِّس أبي الصَّهْباء[(٤)]؛ قال: سألتُ الشَّعبي ...؟

فقال أبو زرعة: ما قال إبراهيم أَصَحُّ.

١٣١٤ - وسُئِلَ[(٥)] أبي عن حديثٍ اختَلَف هشامٌ الدَّسْتوائيُّ ومَعْمَرٌ؛ روايتُهُمَا[(٦)] عن يحيى بن أبي كَثِير:

أن المراد: إنما ابتليت بهذا لأجل نوم القيلولة؛ وذلك لا يمنع وقوع الطلاق».

(١) كذا في جميع النسخ، بإثبات ياء المنقوص المنوَّن المرفوع، وهي لغةٌ صحيحةٌ فصيحةٌ، تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٤٦).

(٢) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٠٧): «حديث منكر، لا يُتابَع عليه». وقال ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٧٤): «هذا حديثٌ لا يصح».

(٣) في "المصنف" (١٨١٥٦).

(٤) في (ك): «مضر بن أبي الصهباء»، وفي (ش): «مضري بن الصهباء». وهو: مُضَرِّس بن عبدالله بن وَهْب، أبو الصَّهباء الكوفي.

(٥) انظر المسألة رقم (١٢٣٣) و(١٢٣٤).

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «في روايتهما»، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ ومتجهٌ في العربية على وجهين: الأوَّل: بالرفع على أنَّه بدل اشتمال من «هشام ومعمر»، أي: اختلفت روايتُهما؛ كقولك: «أعجبني الوَلدانِ خلُقُهُما»، ومنه قوله

فروى هشام الدَّسْتوائي[١]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن محمد بن عبدالرحمٰن[٢]، عن أبي رِفاعَة[٣]، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: جاء[٤] رجلٌ[٥] إلى النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ لي وَلِيدَةً، وأنا أَعْزِلُ[٦] عنها وأَكْرَهُ أن تَحْمِلَ، وإنَّ اليهودَ تقول[٧]: هي المَوْءُودَةُ الصُّغرى، فقال: «**كَذَبَتِ اليَهُودُ! لَوْ أَرَادَ اللهُ أَنْ يَخْلُقَهُ، لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَصْرِفَهُ**».

وروى يزيد بن زُرَيْع[٨]، عن مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن محمد بن عبدالرحمٰن، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؟

تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ قال ابن هشام: = «فـ"قتال" بدل من الشهر، وليس القتالُ نَفسَ الشهر، ولا بَعضَهُ، ولكنَّه ملابسٌ له؛ لوقوعه فيه». انظر "شرح شذور الذهب" (ص ٤٤٣).

والثاني: بالنصب على نزع الخافض، أي: اختلَفُوا في روايتهما - أو بروايتهما - عن يحيى بن أبي كثير. وانظر في نزع الخافض: التعليق على المسألة رقم (١٢).

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٥١ و٥٣ رقم١١٤٧٧ و١١٥٠٢)، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٧٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٣١)، و"شرح المشكل" (١٩١٦).
وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٣ رقم١١٢٨٨)، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٨٠ و٩٠٨١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٣١)، و"شرح المشكل" (١٩١٧) من طريق علي بن المبارك، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٨٢) من طريق إسماعيل القناد، وأبو داود في "سننه" (٢١٧١) من طريق أبان بن يزيد العطار، ثلاثتهم عن يحيى بن أبي كثير به.

(٢) هو: ابن ثوبان.

(٣) ويقال: أبو مطيع، قيل اسمه: رفاعة بن عوف.

(٤) قوله: «جاء» سقط من (ك).

(٥) في (ك): «جل».

(٦) تقدم تفسير «العَزْل» في المسألة رقم (١٢٣٤).

(٧) قوله: «تقول» سقط من (ف).

(٨) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١١٣٦).

قال أبي: حديثُ هشام الدَّسْتَوائي أشبهُ من حديث مَعْمَر [١].

١٣١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن يزيد [٢]، عن الأوزاعي [٣]، عن رَبِيعَةَ بنِ أبي عبدالرحمٰن، عَمَّن سَمِعَ أبا سعيد الخُدْرِيَّ يقول: غَزَوْنَا مع رسول الله ﷺ غزاةَ بني المُصْطَلِق، فسألنا رسولَ الله ﷺ عن العَزْلِ [٤] ؟ فقال: « وَمَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا؛ فَإِنَّهُ [٥] مَا مِنْ نَسَمَةٍ [٦] كَتَبَ اللهُ خَلْقَهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ » ؟

فسمعتُ أبي يقول: روى هذا الحديثَ رَبِيعَةُ [٧]، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن ابن مُحَيْرِيز [٨]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ. ومنهم من يقول: وأبي صِرْمَة [٩].

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٩٠٧٨) من طريق عبدالأعلى، عن معمر به.

(١) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٤٠٠) خلافًا آخر، ورجَّح رواية من رواه على هذا الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم.

(٢) كذا في جميع النسخ، ولم نقف عليه، والأظهر أنه متصحف عن «الوليد بن مَزْيَد»، وهو البيروتي، فهو المعروف بالرواية عن الأوزاعي.

(٣) ذكر روايته أبو نعيم في "الحلية" (٥/١٤٦).

(٤) تقدم تفسير « العَزْل » في المسألة رقم (١٢٣٤).

(٥) قوله: « فإنه » ليس في (أ) و(ش).

(٦) النَّسَمَة: النَّفسُ والرُّوحُ، وكلُّ دابَّة فيها رُوحٌ فهي نَسَمةٌ. "النهاية" (٥/٤٩).

(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٥٤٢).

(٨) هو: عبدالله.

(٩) أي: يقول: «وأبي صرمة» عطفًا على «ابن محيريز». وأبو صِرْمَة: صحابي مشهور بكنيته، قيل: اسمه: مالك بن قيس، وقيل: قيس بن صِرْمَةَ.

والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٤٣٨) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن ربيعة، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز أنه قال: دخلتُ أنا وأبو صِرْمَة على أبي سعيد الخدري، فسأله أبو صِرْمَة فقال: يا أبا سعيد ! هل سمعت

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْعِدَدِ

١٣١٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جَرير[١]، عن مُطَرِّف[٢]، عن عُمَر بن سالم، عن أُبَيِّ بن كَعْب؛ قال: قلتُ: يا رسول الله ، إنَّ ناسًا من أهل المدينة لمَّا نزلَت[٣] الآياتُ التي في سورة البقرةِ في عِدَّةِ النساء؛ قالوا: لقد بَقِيَ من عِدَّةِ النساء عِدَدٌ لم يُذكَرْنَ في القرآن: الصِّغارُ[٤]، والكِبارُ[٥] اللاتي قد انقَطَعَ عنها[٦] الحَيْض، وذواتُ

رسول الله ﷺ يذكر العَزْل ؟ فقال: نعم . . . ، وذكر الحديث .

(١) هو: ابن عبدالحميد . وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" - كما في "تفسير ابن كثير" (٨/ ١٧٥)- قال: حدثنا أبي ، حدثنا يحيى بن المغيرة، أخبرنا جرير، عن مطرف، عن عُمر بن سالم، عن أبي بن كعب، به .
وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٣٧٥٨)- قال: أخبرنا جرير، عن مطرف بن طريف، عن عَمرو بن سالم، عن أبيٍّ، به .
ومن طريق إسحاق رواه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٩٢-٤٩٣) وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٢٠).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف"(١٧٠٩٨)، والطبري في "تفسيره" (٢٣/ ٤٥١) من طريق ابن إدريس، وإسحاق بن راهويه - كما في "المطالب العالية" (٣٧٥٨)- من طريق المفضل بن مهلهل، كلاهما (ابن إدريس والمفضل) عن مطرف، عن عَمرو بن سالم، عن أبيٍّ، به .

(٢) هو: ابن طريف .

(٣) في (ك): « أنزلت ».

(٤) في (ت) و(ك): « إن الصغار ».

(٥) كذا في النسخ: «الصغار والكبار»، ومثله في مصادر التخريج، وهو جمع لـ«الصغيرة» و«الكبيرة» من النساء، قال في "المصباح المنير" (ص١٧٧- صغر): «وقد يستغنون بـ"فِعَال" عن "فعائل" ، قالوا: سَمينة وسِمَان، وصغيرة وصِغار، وكبيرة وكِبار،ولم يقولوا: سمائن،ولا صغائر، ولا كبائر في السِّنِّ، وإنما جاء ذلك في الذنوب». اهـ.

الحَمْل، قال[١]: فأُنزِلَتِ التي في النساء القُصْرَى[٢]: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ ﴾ التي قد يَئِسَت، ﴿ فَعِدَّتُهُنَّ[٣] ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴾؛ قال: هذه[٤] التي لم تَحِضْ؛ قال[٥]: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ ﴾[٦] ؟

قال أبي: إنما هو: عَمرو بن سالم[٧]، ويقال: عُمَر[٨]، وعَمْرو أصحُّ، وهو جَدُّ[٩] يحيى بن الضُّرَيْس أبو أُمِّه؛ ولم يدرك أُبَيَّ بن كَعْبٍ، إنما يُحَدِّث عن القاسم بن محمد[١٠].

١٣١٧ - وسُئِلَ[١١] **أبي** عن حديثِ عمر: لا نَدَعُ كتابَ ربِّنا وسنةَ نبيِّنا...[١٢] ؟

---

(١) كذا، وفي مصادر التخريج: «عنهنَّ»، وكلاهما صحيحٌ في العربية، انظر "المصباح = = المنير" (ص٣٦٢/ الخاتمة). (٢) قوله: « قال » ليس في (أ) و(ش).

(٣) يعني: سورة الطَّلاق، وقد وردت تسميتها بالنساء القُصْرى في "صحيح البخاري" (٤٥٣٢ و٤٩١٠)، وانظر "فتح الباري" (٨/ ٦٥٥)، و"الإتقان" للسيوطي (١/ ١٥٤)، و(٢/ ٤٢٧).

(٤) قوله: « فعدتهن » من (ش) فقط، وكان كذلك في (أ)، ثم ضُرب عليه .

(٥) في (ش): « هي ».

(٦) قوله: « هذه التي لم تحض قال » سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) الآية (٤) من سورة الطلاق . وقوله : ﴿ أجلهن ﴾ سقط من (ت).

(٨) قال عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل" (١٢١): « سألت أبي عن أبي عثمان الذي روى عنه مطرف ما اسمه ؟ فقال: عَمرو بن سالم ».

(٩) في (ك): « عمرو ». (١٠) في (ت): « جيد ».

(١١) أورد ابن أبي حاتم هذا النص أيضًا في "المراسيل" (٥٢٢).

(١٢) نقل هذه المسألة بتمامها: ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ٢٤٥).

(١٣) وتمامه: « لقول امرأةٍ لا ندري لعلَّها حفظت أو نسيت »؛ يعني: فاطمة بنت قيس

فقال: الحديثُ ليس بِمُتَّصِلٍ .

فقيل[١] له: حديثُ الأسْوَد، عن عمر[٢] ؟

لمَّا حَدَّثَتْ بأن المطلَّقة ثلاثًا لا سُكنى لها ولا نفقة .

(١) في (ت) و(ك): « وقيل » بالواو.

(٢) أخرجه مسلم (١٤٨٠) من طريق عمار بن رُزَيق، عن أبي إسحاق، عن الأسود، به، وقد أعلَّه أبو حاتم هنا بتفرُّد عمار بن رُزَيق به عن أبي إسحاق السَّبيعي، دون سائر أصحاب أبي إسحاق المُكثِرين عنه، كإسرائيل ابن ابنه، وشعبة، والثوري، وشريك، وغيرهم .
لكن أخرجه مسلم عقب رواية عمار من طريق سليمان بن معاذ، عن أبي إسحاق، ولم يَسُق متنه، ولكن قال: « بهذا الإسناد نحو حديث أبي أحمد عن عمار بن رُزَيق، بقصَّته ».
وقد أعلَّ الأئمة قوله: « وسنَّة نبيِّنا » . قال ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣/ ١٩٠-١٩٥)، وأما قوله في الحديث: « وسنَّة نبيِّنا » فإن هذه اللفظة- وإن كان مسلم رواها - فقد طعن فيها الأئمة. كالإمام أحمد وغيره ». ثم نقل عن أبي داود أنه سأل الإمام أحمد عنه فقال: « أيصحُّ هذا عن عمر؟ قال: لا ».
وذكره الدارقطني في "العلل" (١٦٤)، فقال: « رواه أشعث بن سوَّار، عن الحكم وحماد، عن إبراهيم، عن الأسود . ورواه المحاربي عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود . ورواه أبو أحمد الزُّبيري عن عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن الأسود . وليست هذه اللفظة التي ذُكرت فيه محفوظة؛ وهي قوله: " وسنَّة نبيِّنا "؛ لأن جماعة من الثقات رووه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود: أن عمر قال: " لا نُجيز في ديننا قولَ امرأة "، ولم يقولوا فيه: " وسنَّة نبيِّنا " . وكذلك رواه يحيى بن آدم - وهو أحفظ من أبي أحمد الزبيري وأثبت منه -، عن عمار بن رُزَيق، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عمر، لم يقل فيه: " وسنَّة نبيِّنا "، وهو الصَّواب . وكذلك رواه أبو كُريب ومحمد بن عبدالله بن نمير، عن حفص بن غياث، عن الأعمش . وخالفهم طلق بن غنَّام، فرواه عن حفص، عن الأعمش، فقال فيه: " وسنة نبيِّنا " . ووهم على حفص في ذلك؛ لأن محمد بن عبدالله بن نمير وأبا كريب أحفظ منه وأثبت؛ روياه عن حفص، عن الأعمش، ولم يذكرا

قال[١]: رواه عمَّار بن رُزَيْق[٢]، عن أبي إسحاق وحدَهُ، لم يُتابَعْ عليه.

١٣١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن طَلحَة بن مُصَرِّف[٣]، عن الحَكَم[٤]، عن عبدالله بن شَدَّاد، عن أسماء بنت

= ذلك، والله أعلم ». اهـ. =

وأطال الدارقطني أيضًا في تخريج طرق الحديث في "السنن" (٤/ ٢٢-٢٧)، ومنها رواية أبي أحمد الزبيري عن عمار بن رُزَيق، ثم أخرجه من طريق يحيى بن آدم، عن عمار، ثم قال:« ولم يقل فيه: " وسنَّة نبيِّنا "، وهذا أصح من الذي قبله؛ لأن هذا الكلام لا يثبت، ويحيى بن آدم أحفظ من أبي أحمد الزبيري وأثبت منه - والله أعلم-، وقد تابعه قَبيصة بن عقبة . . . »، ثم أخرجه من طريق قَبيصة .

وانظر "المسند" للإمام أحمد (٦/ ٤١٢ رقم ٢٧٣٢٩)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٧/ ٤٧٥-٤٧٦).

(١) في (ش):« فقال ». (٢) في (أ):« زريق » بتقديم الزاي.

(٣) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٢٨٢)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٦٩ و٤٣٨ رقم ٢٧٠٨٣ و٢٧٤٦٨)، والطبري في "تفسيره" (٥٠٨٨ و٥٠٨٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٧٤ و٧٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٣١٤٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٣٩ رقم ٣٦٩)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٣٨). وفي رواية ابن حبان:« تسلمي » بالميم، وتعقَّبه ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٤٨٧).

ورواه ابن حزم في "المحلى"(١٠/ ٢٨٠) من طريق شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبدالله بن شداد: أن رسول الله ﷺ. . .، به مرسلاً .

ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٨٧ رقم ٦٣١) من طريق أبي خالد الأحمر، عن الحسن بن سعد، عن عبدالله بن شداد، عن أم سلمة، أن أسماء بكت على جعفر أو حمزة . . . قال البيهقي:« فلم يثبت سماع عبدالله من أسماء ،وقد قيل فيه: عن أسماء ، فهو مرسل ، ومحمد بن طلحة ليس بالقوي ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧١/ أ-ب) و(٥/ ١٩٣/ أ-ب) الاختلاف في هذا الحديث ، ثم قال:« والمرسل أصح ».

عُمَيْس؛ قالت: لمَّا أُصِيبَ جعفرُ بنُ أبي طالب، أمرني النبيُّ ﷺ قال: « **تَسَلَّبي**[١] **ثَلاثًا، ثُمَّ اصْنَعِي مَا شِئْتِ** » ؟

قال أبي: فسَّروه على معنيين:

أحدهما: أنَّ الحديثَ ليس هو عن أسماء، وغَلِطَ محمَّدُ بنُ طَلحَة؛ وإنَّما كانتِ امرأةً سِواها .

وقال آخرون: هذا قبلَ أن ينزلَ[٢] العِدَدُ .

قال أبي: أشبهُ عندي - والله أعلم -: أنَّ هذه كانت امرأةً غير[٣] أسماء، وكانتْ مِنْ جعفرٍ بِسَبِيلِ قَرابةٍ، ولم تكن امرأتَهُ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لَا تُحِدُّ**[٤] **امْرَأَةٌ عَلَى أَحَدٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ** »[٥] .

---

(١) هو: ابن عُتَيْبَة .

(٢) في (أ) و(ش): « لا تسلني »، إلا أنها لم تنقط في (أ)، وفي (ك): « سلبي ».
ومعنى تَسَلَّبي، أي: البسي ثوبَ الحِداد، وهو السِّلاب، والجمع: سُلُب، وتَسَلَّبَتِ المرأةُ: إذا لَبِسَتْهُ، وقيل: هو ثوبٌ أسودُ تُغَطِّي به المُحِدُّ رأسَها. "النهاية" (٢/ ٣٨٧).

(٣) كذا في (ت) و(ف) و(ك)، ولم تنقط الياء في (أ) و(ش).

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « سوى ».

(٥) قال ابن الأثير: « أَحَدَّتِ المرأةُ على زوجها تُحِدُّ، فهي مُحِدٌّ. وحَدَّتْ تَحُدُّ و تَحِدُّ فهي حادٌّ: إذا حَزِنَت عليه، ولبِسَت ثِيابَ الحُزن، وتركت الزِّينَة. "النهاية" (١/ ٣٥٢). قال الزَّبيدي: وأبىٰ الأصمعيُّ إلا « أَحَدَّتْ تُحِدُّ فهي مُحِدٌّ » ولم يعرف: « حَدَّت ». "تاج العروس" (٤/ ٤١٣/ح د د).
وقوله: « لا تُحِدُّ »: إخبارٌ بمعنى النَّهي .

(٦) رواه البخاري في "صحيحه" (١٢٨٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٨٦) من حديث أم حبيبة عن النبي ﷺ ، ومسلم (٩٨٣)، وأبو داود (٢٣٠٢) من حديث أم عطية،

١٣١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مروان بن محمد[1]؛ قال: حدَّثنا ابنُ عَيَّاش[2]؛ قال: حدَّثني الحجَّاج بن أَرْطاة، عن الزُّهْري، عن أنس بن مالك: أنَّ رسولَ الله ﷺ اسْتَبْرَأَ صفيَّةَ بِحَيْضَةٍ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا، ليس من حديث الزُّهْري، عن أنس.

١٣٢٠ - وسمعتُ أبي [وحدَّثَنا][3] عن الحسين بن الأَسْوَد[4]،

واللفظ المذكور لمسلم - في الموضع الثاني - وأبي داود.

(١) هو: الطَّاطري.
وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٢٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٤٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٤٢٧).
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٧) من طريق العباس بن عثمان الدمشقي، وابن عدي (٢/ ٢٢٧) من طريق عبدالوهَّاب بن الضحاك، كلاهما (العباس وعبدالوهَّاب) عن إسماعيل بن عياش به.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديثَ عن الزهري إلا الحجَّاج بن أرطاة، تفرد به إسماعيل بن عياش».
وقال ابن عدي: «وهذا الحديث لا يرويه عن حجَّاج غير ابن عياش، وهو معروف بمروان الطَّاطري، عن ابن عياش؛ إلا أن عبد الوهَّاب بن الضحاك ادعاه عن ابن عياش، كما حدثناه أبو عروبة عنه».
وقال البيهقي: «في إسناده ضعف».
وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٤٢٤): «إسناد ليِّن».

(٢) هو: إسماعيل.

(٣) تصحفت في جميع النسخ إلى «وحدثت»، وما أثبتناه هو الجادَّة المستمرة في هذا الكتاب، وتحتمل أن تكون: «وحدَّث».

(٤) هو: الحسين بن علي بن الأسود العجلاني، وقد ينسب إلى جَدِّهِ. وهو من شيوخ

عن ابن فُضَيل[١]، عن لَيْث[٢]، عن مُجاهِد[٣]، عن الأَسْوَد[٤]، عن فاطمة بنت قَيْس؛ قالت[٥]: أتيتُ النبيَّ ﷺ، فلم يجعلْ لي سُكْنَىٰ ولا نفقةً.

فسمعتُ **أبي يقول**: هذا خطأٌ؛ إنما رواه منصور[٦]، عن مُجاهِد؛ قال: حدَّثني تميمٌ أبو سَلَمة مولى فاطمة، عن فاطمة، عن النبيِّ ﷺ.



أبي حاتم. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٣٧٨ رقم٩٣٣).

(١) هو: محمد.

(٢) هو: ابن أبي سليم.

(٣) في (ك): «ليث بن مجاهد». ومجاهد هو: ابن جَبْر.

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) في (ك): «قال».

(٦) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٤١١ رقم٢٧٣٢١)،

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي النُّذُورِ وَالْأَيْمَانِ

١٣٢١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة بن الوليد[٢]، عن بَحير[٣] بن سعد، عن خالد بن مَعْدان، عن كَثِير بن مُرَّة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه قال لها النبيُّ ﷺ: «**أَطْعِمِينَا يَا عَائِشَةُ**» قالت: ما عندَنا شيء، قال أبو بكر: إنَّ المرأةَ المؤمنةَ لا تحلِفُ[٤] أنه[٥] ليس عندها شيءٌ وهي[٦] عندَها، فقال النبيُّ ﷺ: «**مَا يُدْرِيكَ أَمُؤْمِنَةٌ هِيَ أَمْ لَا ؟ إِنَّ المَرْأَةَ المُؤْمِنَةَ في النِّسَاءِ كَالغُرَابِ الأَبْقَعِ**[٧] **في الغِرْبَانِ**»؟

والنسائي في "المجتبى" (٣٤١٩).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٣٢).

(٢) قوله: « بن الوليد » ليس في (ف). وروايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٥٢٨/ المنتخب)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢/ ١٩٢ رقم ١١٧١).

(٣) في (ت) و(ك): « يحيى »، وكذا كانت في (أ)، ثم صُوِّبت في الهامش.

(٤) كذا في جميع النسخ، وكذا في المسألة (١٩٣٢)؛ ليس فيهما أن عائشة حلفت، وأوضحتْ ذلك رواية الطبراني؛ حيث جاء فيها: « أطعمينا، قالت: ليس عندنا طعام، فقال: أطعمينا يا عائشة، قالت: والله ما عندنا طعام . . . »، ونحوها رواية عبد بن حميد، غير أنه وقع فيها حلف عائشة في المرتين كلتيهما.

(٥) في (أ) و(ش): « أن »، والمثبت من بقية النسخ، ومثله في المسألة (١٩٣٢).

(٦) في (ك): « وهو ».

(٧) الأبقع: الذي خالط بياضَه لونٌ آخر، أو الذي فيه بياض وسواد، وقيل: الذي في صدره بياض، وقيل: هو الأبيض البطن والظهر. والجمع: البقعان. واعلم أنه وقع هنا وفي المسألة رقم (١٩٣٢) هكذا: « الأبقع »، وفي مصادر التخريج وغيرها من كتب اللغة والغريب: « الأعصم »؛ وهو الأنسب لسياق الحديث؛ قال أبو عبيد: وهذا الوصف في الغربان عزيز لا يكاد يوجد. . . وأما هذا الأبيض البطن والظهر فإنما هو الأبقع وذلك كثير، وليس هو الذي ذكر في الحديث. فنرى أن مذهب الحديث أن من يدخل الجنة من النساء قليل كقلة الغربان العُصْم عند الغربان السُّود

قال أبي: ليس هذا بشيء[(١)]؛ إنما يُرْوَى[(٢)] عن خالد بن مَعْدان، عن كَثِير بن مُرَّة: أنَّ عائِشَة سألت النبيَّ ﷺ . . . فذكَرَ الحديثَ .

١٣٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمرو بن عَوْن[(٣)]، عن شَريك، عن سِمَاك، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **((وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا! وَاللهِ[(٤)] لَأَغْزُوَنَّ[(٥)] قُرَيْشًا! وَاللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ))**؟

والبُقْع .اهـ. وقد اختلف في تفسير «الأعصم»؛ فقيل: هو الأبيض الجناحين، = = وقيل: الأبيض أحد الجناحين، وقيل: الأبيض الرجلين، وقيل: الأبيض إحدى الرجلين، وقيل: الأحمر الرجلين والمنقار، وقيل: الذي في أحد جناحيه ريشة بيضاء. وانظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٢/ ٤٩٥-٤٩٦)، و"أدب الكاتب" (ص١٣٢، ١٣٥)، و"مشارق الأنوار" (١/ ٩٩)، و"تهذيب اللغة" (٢/ ٥٥-٥٦)، و"النهاية" (١/ ١٤٥-١٤٦)، و"لسان العرب" (١٢/ ٤٠٥-٤٠٦)، و"تاج العروس" (١١/ ٢٥-٢٦)، (١٧/ ٤٨٥-٤٨٦).

(١) في (ك): «شيء».
(٢) في (ك): «يرويا».

(٣) هو: الواسطي. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (١٩٣٠)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٢٥ رقم ١١٧٤٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٤٧).
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٢٦٧٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٣١) من طريق الحسن بن شبيب، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٩٣١) من طريق محمد ابن سعيد الأصبهاني، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٤٧) من طريق أبي أحمد الزبيري، ثلاثتهم عن شريك به . ورواه أبو داود في "سننه" (٣٢٨٥)- ومن طريقه البيهقي (١٠/ ٤٧)- من طريق قتيبة ابن سعيد، عن شريك، عن سماك، عن عكرمة، به مرسلاً . قال أبو داود : «وقد أسند هذا الحديث غيرُ واحد عن شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أسنده عن النبي ﷺ».
قال ابن عدي: «وهذا الحديث لا أعلم أحدًا رواه عن شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولاً إلا الحسن بن شبيب، وهذا رُوِيَ عن مسعر، عن سماك موصولاً ومرسلاً، والأصلُ في هذا الحديث الإرسال».

(٤) في (ك): «الله».

قال أبي: رواه مِسْعَر[١]، عن سِمَاك، عن عِكْرِمَة - لم يذكُرِ ابنَ عباس -: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلً[٢]؛ وهو أشبه[٣].

١٣٢٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه أبو قُدامَة الحارثُ بن

---

(١) من قوله: « عن ابن عباس . . . » إلى هنا مكرر في (ك).

(٢) هو: ابن كِدام. واختُلِف عليه، وروايته على هذا الوجه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١١٣٠٦ و١٦١٢٣) عن سفيان بن عيينة، وأبو داود في "سننه" (٣٢٨٦)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٤٧)- من طريق محمد بن بشر العبدي، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٩٢٩) من طريق أبي نعيم، ثلاثتهم عن مسعر به .
وراوه أبو يعلى في "مسنده" (٢٦٧٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٤٣) من طريق علي بن مسهر، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٩٢٨) من طريق عبدالله ابن داود، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٤٣-٣٤٤) من طريق عبد العزيز بن أبان، وأبو نعيم أيضًا (٧/ ٢٤١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٠٤) من طريق الحسن بن قتيبة، أربعتهم عن مسعر، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ به . ورواه الطبراني في "الأوسط"(١٠٠٤) من طريق سفيان الثوري، عن سماك به موصولاً .
قال أبو نعيم (٣/ ٣٤٤): « هذا حديث غريب من حديث مسعر، عن سماك [في المطبوع: هشام]، ما كتبته عاليًا إلا من حديث عبد العزيز بن أبان ». وقال أيضًا في (٧/ ٢٤١): « وحديث سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس مشهور ثابت ».
وقال عبدالحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطى" (٤/ ٣٠): « والصَّحيح مرسل ».
وقد نسب الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٣٠٣) هذا القول إلى ابن القطان؛ فليصحَّح .

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٤) قال ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٣٠٦): « قال ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه: الأشبه إرساله ». اهـ.

عُبَيد[١]، عن ثابت، عن أنس: أنَّ رجلاً حَلَفَ بـ« لا إله إلا الله » كاذبًا، فقال رسولُ الله ﷺ: « **غُفِرَ لَهُ كَذِبُهُ بِتَصْدِيقِهِ أنْ[٢] لا إلهَ إلَّا اللهُ** »؟

قال أبي: حمَّاد بن سَلَمة[٣] يخالِفُهُ؛ يقولُ: عن ثابت، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ مِنْ حديث أبي قُدَامَة.

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٣٨٣).

(٢) روايته أخرجها مسدَّد - كما في "المطالب العالية" (١٧٧٦)-، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٣٧٦/ المنتخب)، والبزار في "مسنده" (٣٠٦٨/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٣٦٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢١٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٨٩)، والحاكم - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٨٣٠)-، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٧).
قال البزار: « لا نعلم رواه عن ثابت، عن أنس إلا الحارثُ بن عبيد أبو قدامة، وخالفه حماد بن سلمة، فرواه عن ثابت، عن ابن عمر ».
وقال العقيلي في ترجمة الحارث: « ولا يُتابَع عليه . . . ، وهذا المتن يُروى بغير هذا الإسناد بإسناد صالح أصح من هذا ».
وقال البيهقي: « ورُوِيَ من حديث ثابت، عن أنس، وليس بالقوي ».
وقال الحافظ في "المطالب العالية": « وصححه الحاكم من طريق مالك بن إسماعيل، عن أبي قدامة - وهو الحارث بن عبيد- به؛ لكن خالفه حماد بن سلمة، وهو أتقن منه في ثابت، فقال: عن ثابت، عن عبد الله بن عمر، قال حماد: لم يسمع ثابت هذا من ابن عمر رضي الله عنهما؛ بينهما رجل ».

(٣) قوله: « أن » ليس في (أ) و(ش).

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٨٢٨)-، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٦٨ و٧٠ و١١٨ و١٢٧ رقم ٥٣٦١ و٥٣٨٠ و٥٩٨٦ و٦١٠٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٥٧/ المنتخب)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٩٠)،

١٣٢٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جَريرُ بن حازم[(١)]، عن محمد بن الزُّبَير، عن أبيه[(٢)]؛ سمعتُ عِمْران بن حُصَين يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «**لَا نَذْرَ في غَضَبٍ، وكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ**»؟

قال أبي: رواه[(٣)] جماعةٌ؛ منهم: يحيى بن أبي كَثِير[(٤)]، والثَّوْري، وأبو بكر النَّهْشَلي[(٥)]، وغيرُهم[(٦)]؛ قالوا: عن محمد بن الزُّبَير، عن أبيه، عن عِمْران بن حُصَين، ولم يذكروا السَّمَاعَ كما ذكره جَرِيرُ بن حازم.

والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٥٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٧).

(١) لم نقف على روايته التي فيها التصريح بالسماع، ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٢٩)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٣) من طريق ابن وَهْب، عن جرير، عن محمد بن الزبير، عن أبيه؛ عن عمران به.

(٢) هو: الزُّبَير التَّميمي الحَنظَلي البصري.

(٣) في (ش): «ورواه»، وفي (ف): «روا» وزيدت هاء صغيرة في أعلاها.

(٤) روايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٣٨٤٢ و٣٨٤٣)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٠١ رقم ٤٨٧ و٤٨٨)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٢٨).
قال النسائي: «محمد بن الزبير ضعيفٌ لا يقوم بمثله حجة، وقد اختُلِف عليه في هذا الحديث».

(٥) مشهور بكنيته، ومختَلَف في اسمه؛ فقيل: عبدالله بن قطاف، أو ابن أبي قطاف، وقيل: وَهْب، وقيل: معاوية. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٣٩ رقم ١٩٩٤٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣٨٤٨)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ١٦٨ رقم٣٦٣) من طريق أبي بكر النهشلي، عن محمد بن الزبير، عن الحسن، عن عمران به.

(٦) منهم حماد بن زيد، وعبَّاد بن العوام، وسعيد بن أبي عروبة:
أما رواية حماد بن زيد: فأخرجها البزار في "مسنده" (٣٥٦١)، والطحاوي في

ورواه عبدالوارث[1]، عن محمد بن الزُّبَير، عن أبيه، عَمَّن سمع عِمْرَانَ بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ .

"شرح معاني الآثار" (٣/ ١٢٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٥٦)، = = والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٧٠)، وابن حزم في "المحلى" (٨/ ٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٥٦).

قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمران إلا من حديث محمد بن الزبير، وقد اختُلِف عن محمد بن الزبير، ومحمد بن الزبير إنما ضعف حديثه بهذا الحديث عبيدالله بن عبدالمجيد ». وقال البيهقي: « وهذا منقطع، الزبير الحنظلي لم يسمع من عمران ».

وأما رواية عبَّاد: فأخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٢٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٢٩-٣٠).

وأما رواية سعيد بن أبي عروبة: فأخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣٠).

(١) هو: ابن سعيد، وقد اختُلِف عليه: فرواه الطيالسي في "مسنده" (٨٧٨)، ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣١) من طريق محمد بن عبيد بن حساب، كلاهما (الطيالسي ومحمد بن عبيد) عن عبدالوارث، عن محمد بن الزبير، عن الزبير، عن عمران به .

ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٤٠ رقم١٩٩٥٥) من طريق عفان بن مسلم، والنسائي في "المجتبى" (٣٨٤٦)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٠١ رقم٤٨٩) من طريق مسدد، والروياني في "مسنده" (١٢٦) من طريق أبي عبدالله الزيادي، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣٢) من طريق عبدالرحمن بن المبارك، أربعتهم (عفان ومسدد والزيادي وعبدالرحمن) عن عبدالوارث، عن محمد بن الزبير، عن الزبير، عن رجل، عن عمران به .

قال ابن عساكر: « والمحفوظ أن عبدالوارث رواه عن محمد، عن أبيه، عن رجل، عن عمران ».

ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٤٠ رقم١٩٩٥٦) من طريق إسماعيل بن علية، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٦٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/

قال أبي: حديثُ عبدالوارث أشبهُ؛ لأنه قد بيَّن عَوْرَةَ الحديث[(١)].

١٣٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحَكَم بن موسى[(٢)]، عن الهَيْثَم بن حُمَيد، عن زيد بن واقد، عن بُسْر[(٣)] بن عُبَيدالله، عن ابن عائذ[(٤)]، عن أبي الدرداء، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا . . .**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ كان أهلُ الشام يُسْأَلون عنه، وذكروا أنه ليس عندهم[(٥)].

---

٣٣) من طريق خالد الطحان، والنسائي في "المجتبى" (٣٨٤٥)، والطبراني في = "الكبير" (١٨/ ٢٠١ رقم٤٩٠) من طريق محمد بن إسحاق، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٤٣٣ رقم١٩٨٨٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٢٩)، وفي "شرح المشكل" (٢١٦٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٠٥) من طريق عبدالوهَّاب الخفاف، أربعتهم (إسماعيل وخالد وابن إسحاق وعبدالوهاب) عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران به .

(١) قال البيهقي في "المعرفة" (١٤/ ٢٠٠ رقم١٩٦٥٨): «فهذا حديث مختَلَف في إسناده ومتنه كما ذكرنا، ولا تقوم الحجة بأمثال ذلك».

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (٤/ ٤٠/ المعرفة)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٠١)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٥٢).
وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٢٦٧/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق الهيثم بن حميد وقال: «غريب من حديث عبدالرحمن بن عائذ، عن أبي الدرداء، تفرَّد به زيد ابن واقد، عن بسر بن عبيد، ولم يروه عنه غير الهيثم بن حميد».
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٧٧٧)- قال: حدثنا الحكم بن موسى، ثنا الوليد بن مسلم أو غيره، عن الهيثم بن حميد به . كذا بزيادة: «الوليد بن مسلم أو غيره».

(٣) في (ش): «بشير».

(٤) هو: عبدالرحمٰن .

قال أبي: والذي عندي أنَّ بُسْرَ(*) بن عُبَيدالله إنما يروي عن أبي إدريسَ الخَوْلانيِّ عائذِالله(١)، ولا أعلَمُ رَوَى(٢) عن ابن عائذ شيءً(٣)؛ لأنَّ ابن عائذ حِمصي، وبُسْرٌ(*) دِمَشْقي، فلا أعلم روى عنه شيئًا، وأرى أنَّه أراد: عن عائذ الله، فقال: ابن عائذ(٤)، والله أعلم.

١٣٢٦ - وسألتُ(٥) أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يعقوب بن(٦) كاسِب(٧)، عن مُغِيرَة بن عبدالرحمٰن، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هِنْد(٨)، عن بُكَير بن عبدالله بن الأَشَجّ، عن كُرَيْب(٩)، عن ابن

---

(١) قال الصغاني - شيخ أبي عوانة الإسفرائيني -: « ليس هذا بالشام ».

(*) في (ش): « بشر ».

(٢) الحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٢٠١) من طريق الحكم بن موسى، عن الهيثم بن حميد، عن زيد بن واقد، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء، به.

(٣) في (ك): « والله أعلم » بدل «ولا أعلم»، وفاعلُ « روى » ضميرٌ يعود على «بسر».

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ت): « ابن عائذالله »، وفي (ك): « أبي عائذالله ».

(٦) نقل هذا النص بتمامه: الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٢٩٥-٢٩٦).

(٧) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٨) هو: يعقوب بن حُمَيد بن كاسب.

(٩) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٣٢٢)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ١٥٨ و١٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٤٥ و٧٢) من طرق عنه.
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢١٢٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ٣٢٥ رقم ١٢١٦٩)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ١٥٨ و١٥٩) من طرق عن بكير بن عبدالله به. قال أبو داود: «روى هذا الحديث وكيعٌ وغيرُه، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند؛ أوقفوه على ابن عباس».

عباس، عن النبيِّ ﷺ قال[١]: « مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ... » وذكر الحديثَ ؟

فقالا: رواه وَكيعٌ[٢] عن مُغِيرَةَ فأوقَفَهُ، والموقوفُ[٣] الصَّحيحُ[٤].

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قالا[٥]: ما ندري من مُغيرَة ؟ أو من ابن كاسِب ؟

١٣٢٧ - وسألتُ[٦] **أبي عن حديثٍ رواه شُعْبة**[٧]، عن عَطاء بن

---

(١) هو: ابن أبي مسلم مولى ابن عباس.

(٢) قوله: « قال » ليس في (ت) و(ك).

(٣) هو: ابن الجرَّاح.
وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢١٨٣).

(٤) كذا باستعمال الفعل الرباعي «أوقَفهُ»، واسم المفعول من الفعل الثلاثي: «موقوف»، وهما لغتان صحيحتان، وأمَّا استعمالُ لغتَيْنِ في كلام واحد: فهو جائزٌ في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤١) و(٦٢٨).

(٥) قال البيهقي في "المعرفة" (١٤/ ٢٠١ رقم١٩٦٦٥): « لم يثبت رفعُه ».
وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١١/ ٥٨٧): « ورواته ثقات؛ لكن أخرجه ابن أبي شيبة موقوفًا، وهو أشبه ».

(٦) في (أ) و(ش): « قال ».

(٧) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٨٣).

(٨) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣ رقم ١٦١٠١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥٨٦ و٥٨٧)، والبزار في "مسنده" (٢١٧٧ و٢١٧٨)، والنسائي في "الكبرى" (٦٠٠٥)، والطبراني في "الكبير" (قطعة من الجزء ١٣/ ١١٧ رقم ٢٨٧)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٣٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٧).

السَّائب[١]، عن أبي البَخْتَري[٢]، عن عَبِيدَة[٣]، عن ابن الزُّبَير، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً حلفَ بالله كاذبًا، فغُفِرَ له ؟

قال[٤] أبي: رواه عبدُالوارث[٥]، وجَرِيرٌ[٦]، عن عَطاء بن السَّائب[٧]، عن أبي يَحيَىٰ - هو الأعرَجُ[٨] - عن ابن عباس: أنَّ رجُلَيْنِ اختَصَما إلى النبيِّ ﷺ، فادَّعَىٰ[٩] أحدُهُما على صاحبه حقًّا، فاستَحْلَفَ النبيُّ ﷺ المدَّعى عليه، فحَلَفَ بالله الذي لا إله إلا هو ما له قِبَلي حقٌّ؛ قال النبي ﷺ: « **غُفِرَ[١٠] كَذِبُهُ بِتَصْدِيقِهِ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ** »[١١].

---

(١) في (ك): « السامت ».

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « عن ابن البختري». وهو: سعيد بن فَيْروز .

(٣) هو: السَّلْماني. وتصحَّفت العبارة في "التلخيص الحبير" إلى: « عن البختري بن عبيد ».

(٤) في (ف): « فقال ».

(٥) في (ك): « رواه عنه الوارث ». وروايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٩٥-٩٦)، وأخرجه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٥٣ و٢٨٨ رقم ٢٢٨٠ و٢٦١٣)، و(٢/ ٧٠ رقم ٥٣٧٩)، وأبو داود في "سننه" (٣٢٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٧) من طريق حماد بن سلمة، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٩٦ و٣٢٢ رقم ٢٦٩٥ و٢٩٥٦) من طريق شريك بن عبدالله ، وأبو داود في "سننه" (٣٦٢٠)، والنسائي في "الكبرى" (٦٠٠٧) من طريق أبي الأحوص مع اختلاف في لفظه، والنسائي أيضًا (٦٠٠٦) من طريق سفيان الثوري، أربعتهم عن عطاء بن السائب، عن أبي يحيى الأعرج، عن ابن عباس به. قال النسائي: «هذا الصَّواب، ولا أعلم أحدًا تابع شعبة على قوله: عن أبي البختري، عن عَبيدة، عن ابن الزبير».

(٦) هو: ابن عبدالحَميد .

(٧) في (ك): «السامت ».

(٨) اسمه: زياد، ووَهِمَ من قال: هو مِصْدَع . انظر "تحفة الأشراف" (٥٤٣١).

(٩) في (ت) و(ك): « فدعا ».

(١٠) في (ك): « عقد ».

(١١) في (ك) بعد هذا ما نصه: « ماله قِبَلي حق، قال النبي ﷺ » وهو تكرار .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: شُعْبَةُ أقدمُ سَماعًا من هؤلاء، وعَطَاءٌ تغيَّر بأَخَرَةٍ[(١)].

١٣٢٨ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَةَ[(٢)]، عن ابن وَهْب[(٣)]، عن عليِّ بن عابس، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن أبي حازم، عن عبدالله[(٤)]؛ قال: كان على عائِشَة مُحَرَّرٌ[(٥)] من وَلَدِ إسماعيل، فقَدِم عليه[(٦)] سَبْيُ بَلْعَنْبَرِ[(٧)]، فأمرها النبيُّ ﷺ أن تُعتِقَ

---

(١) قال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث لم يُتابعْ شعبةَ على روايته هذه عن عطاء بن السائب أحدٌ، وقد خالفوه فيها، فقال حماد بن سلمة وجرير بن عبدالحميد: عن عطاء بن السائب، عن أبي يحيى، عن ابن عباس: أن رجُلَين اختَصَما إلى رسول الله ﷺ، ولا أحسَبُ أتى هذا الاختلاف إلا من عطاء بن السائب؛ لأنه قد كان اضطرب في حديثه ولم يرو عَبيدة عن ابن الزبير حديثًا مسندًا غير هذا الحديث من وجه صحيح».
وقال البيهقي في الموضع السابق: «وهذا وهم من شعبة، والصَّواب رواية الجماعة، وعَبيدة مات قبل ابن الزبير فيما زعم أهل التواريخ بتسع سنين فتبعُد روايته عنه». وقال: «تفرَّد به عطاء بن السائب مع الاختلاف عليه في إسناده».

(٢) هو: ابن يحيى التُّجِيبي. وروايته لم نقف عليها، لكن أخرجه البزار في "مسنده" (١٨٩٢)، والطبراني في "الكبير" (١٠/١٤٨ رقم ١٠٤٠٠) من طريق أصبغ بن الفرج عن علي بن عابس، به. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن إسماعيل إلا علي بن عابس».

(٣) هو: عبدالله. (٤) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) أي: تحرير رقبة، فقوله: «محرَّر»: مصدرٌ ميميٌّ بمعنى التحرير.

(٦) أي: على النبي ﷺ.

(٧) السَّبْيُ: النَّهْبُ، وأَخْذُ الناس عبيدًا وإماءً. "النهاية" (٢/ ٣٤٠). وقال المرزوقي: المراد بـ« بَلْعَنْبَرِ»: بني العَنْبَرِ، ولهذا وجبَ ألا يصحبَ الكسرةَ التي في الرَّاء التنوينُ. وإنما حُذف النون من «بني» لاجتماعِه مع اللام من «العنبر» وتقاربِهما في المخرج؛ وذلك لأنه لما تعذَّر الإدغامُ فيه [لسكون اللام] جُعل الحذفُ بدلاً =

منهُنَّ؛ وقال: « **مَنْ كَانَ عَلَيْهِ مُحَرَّرٌ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، فَلَا يُعْتِقْ مِنْ حِمْيَرَ أَحَدًا** » .

قال أبي: هذا خطأٌ، ليس فيه: ابن مسعود؛ إنما هو: مُرسَلٌ .

١٣٢٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن عبدالحميد[١]؛ قال: أخبرني أبي[٢]، عن عمرو بن قَيْس السَّكُوني، عن واثِلَة بن الأَسْقَع؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **اليَمِينُ الغَمُوسُ[٣] تَذَرُ الدِّيَارَ بَلَاقِعَ[٤]** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

= من الإدغام. "شرح ديوان الحماسة" بتحقيق عبدالسلام هارون (١/ ٢٢).
ومثل « بَلْعَنْبَرِ »: بَلْحارثِ، وبَلْهُجَيْمِ، وكُلُّ قبيلة تظهرُ فيها لامُ المعرفة. انظر "لسان العرب" (ح ر ث/ ٢/ ١٣٧).
وبَلْعَنْبَرِ: قومٌ من بني تميم . انظر "الاشتقاق" لابن دريد، تحقيق عبدالسلام هارون (ص ٢١١)، و"اللسان" (ص د غ) (٨/ ٤٤٠).

(١) روايته أخرجها الخطيب في "تلخيص المتشابه في الرسم" (٢/ ٧٠٢-٧٠٣).
ورواه خيثمة الأطرابلسي في "الفوائد" (ص٧٠)، وابن حبان في "الثقات" (٨/ ٤٠٠) من طريق عبدالسلام بن عبدالحميد، والدولابي في "الكنى" (٢/ ١٦٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٥٤٣) من طريق سليم بن عبدالحميد، كلاهما (عبدالسلام وسليم) عن أبيهما عبدالحميد به . ومن طريق خيثمة رواه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٨٢). وانظر "السلسلة الصحيحة" (٩٧٨).

(٢) هو: عبدالحميد بن عبدالعزيز أبو خازم الحِمصي.

(٣) هي: اليمين الكاذبةُ الفاجِرةُ؛ كالتي يَقْتَطِعُ بها الحالفُ مالَ غيره . سُمِّيَتْ غَمُوسًا؛ لأنها تَغمِسُ صاحبَها في الإثم، ثم في النار . "النهاية" (٣/ ٣٨٦).

(٤) البَلَاقِعُ: جمع بَلْقَع وبَلْقَعَة؛ وهي: الأرضُ القَفْرُ التي لاشيءَ بها، يريد: أن الحالفَ بها يَفْتَقِرُ ويذهبُ ما في بيته من الرِّزق . "النهاية" (١/ ١٥٣).

١٣٣٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاوية[١] بن سَلَّام، عن يحيى بن أبي كثير، عن عِكْرِمَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنِ اسْتَلَجَّ**[٢] **بِيَمِينٍ في أَهْلِهِ، فَهُوَ أَعْظَمُ إِثْمًا، لَيْسَ الكَفَّارَةَ**[٣]» ؟

قال أبي: روى[٤] هذا الحديث مَعْمَر[٥]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن عِكْرِمَة- في قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾[٦]-: وقد قال رسولُ الله ﷺ: «**لَا يَسْتَلِجَّ**[٧] **أَحَدُكُمْ بِاليَمِينِ في أَهْلِهِ، فَهُوَ آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنَ الكَفَّارَةِ الَّتِي أُمِرَ بِهَا**» .

---

(١) في (ف): «أبو معاوية». وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٦٢٦).

(٢) قال ابن الأثير في "النهاية" (٤/ ٢٣٣): اسْتَلَجَّ: من اللَّجَاج، ومعناه: أن يَحْلِفَ على شيء ويَرَىٰ أن غيرَهُ خيرٌ منه، فيُقيمَ على يمينه، ولا يحنَث فيُكفِّرَ، فذلك آثَمُ له. وقال النووي في "شرح صحيح مسلم" (١١/ ١٢٣): «ومعنى الحديث: أنه إذا حلف يمينًا تتعلَّق بأهله، ويتضرَّرون بعدم حِنْثه، ويكون الحِنْثُ ليس بمعصية؛ فينبغي له أن يَحنَثَ، فيفعلَ ذلك الشيء، ويكفِّر عن يمينه، فإن قال: لا أحنَثُ بل أتورَّع عن ارتكاب الحِنْث، وأخافُ الإثم؛ فهو مُخطِئ بهذا القول، بل استمرارُهُ في عدم الحِنْث وإدامةُ الضَّرر على أهله أكثرُ إثمًا من الحِنْث». اهـ. وانظر "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٥١٩).

(٣) وقع في قوله: «ليس الكفَّارة» خلاف كثير في الرواية والتفسير، انظر تفصيله في "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٥٢٠).

(٤) في (ك): «رواه».

(٥) هو: ابن راشد. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٩١).

(٦) الآية (٢٢٥) من سورة البقرة.

(٧) في (أ) و(ش) و(ف): «لا يَسْتَلْجِجْ»، وهو صحيحٌ في العربية، ومثله قولك: لا تَسْتَمِرَّ في الخطأ، ويجوزُ: لا تَسْتَمرِرْ، وكذلك في الأمر تقولُ: استَلِجَّ واستَلْجِجْ، واستَمِرَّ واستَمْرِرْ، وهذا جارٍ في كل فعل مضعَّف؛ يجوز لك فيه: الإدغامُ، وهو لغة التميميِّين؛ وعليه قوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]. والفك، وهو لغة الحجازيين؛ وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧]. =

فقلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

فقال[١]: لا أعلَمُ أحدًا وصلَهُ غيرَ معاويةَ بنِ سَلَّام، ومَعْمَرٌ أشهرُ وأحبُّ إليَّ من معاوية بن سَلَّام [٢].

١٣٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ [حَدَّثَناه عن][٣] عليِّ بن جعفر الأَحمَر؛ قال: حدَّثنا علي بن مُسْهِر، عن الفَضْل بن يزيد الثُّمَالي، عن عِكْرِمَة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ حَلَفَ عَلَى امْرِئٍ في**

= انظر "شرح ابن عقيل" (٢/ ٥٤٢)، و"شذا العرف في فن الصرف" للحملاوي (ص١٨٠). لكن الرواية في الموضع المذكور من "تفسير عبدالرزاق": «لا يتلجَّجْ».

(١) في (ف): «قال».

(٢) خالف البخاريُّ أبا حاتم، فأخرج هذا الحديث في "صحيحه" (٢٦٢٦) من طريق معاوية بن سلاّم، به. كما تقدم.
قال ابن حجر في "الفتح" (١١/ ٥١٩): «كذا أسنده معاوية بن سلَّام، وخالفه معمر، فرواه عن يحيى بن أبي كثير فأرسله، ولم يذكر فيه أبا هريرة. أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن معمر، لكنه ساقه بلفظ رواية همام عن أبي هريرة، وهو خطأ من معمر، وإذا كان لم يضبِط المتن، فلا يُتعَجَّب من كونه لم يضبِط الإسناد ». اهـ.
ورواية معمر عن همام عن أبي هريرة التي أشار إليها ابن حجر: أخرجها البخاري (٢٦٢٥)، ومسلم (١٦٥٥)، ولفظها: « والله لأن يَلَجَّ أحدُكُم بيمينِه في أهله؛ آثَمُ له عندَ الله من أن يُعْطِيَ كفَّارَتَه التي افترَضَ الله عليه ».

(٣) في (أ) و(ش): « حدثنا »، وفي بقية النسخ: « حدثناه »، وزدنا: « عن »؛ لأن هذا الحديث لا يمكن أن يكون من رواية ابن أبي حاتم عن علي بن جعفر؛ لأن علي بن جعفر توفي سنة ٢٣٠ هـ قبل مولد ابن أبي حاتم بنحو عشر سنوات. وضمير الفاعل في «حدثناه» يعود إلى أبي حاتم؛ فإن علي بن جعفر من شيوخه، قال ابنه في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٨): « روى عنه أبي قال: أنا علي بن جعفر بن زياد الأحمر، وكان ثقة صدوقًا ». وانظر "المنتظم" (١١/ ١٦١)، و"تاريخ الإسلام" (١٦/ ٢٨٢).

شَيْءٍ فَأَحْنَثَهُ[١] ؛ فَالإِثْمُ عَلَى المُحْنِثِ[٢] »[٣] ؟

قال أبي[٤] : فحدَّثتُ به أبا نُعَيم[٥] ، فقال: لو كان عن عِكْرِمَة قَطْ[٦] ، ولم يرفَعْه - كان أحسنَ .

١٣٣٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه خالد الواسطي[٧] ، عن أبي سِنان[٨] ، عن عبدالله بن أبي الهُذَيل[٩] ، عن حَنْظَلَة بن خُوَيْلِد[١٠] ؛

(١) أَحْنَثَهُ: حمله على الحِنْث في يمينِه، أي: نَقْضِهَا وعدمِ البِرِّ بها . انظر "اللسان" (ح ن ث/ ٢/ ١٣٨).
(٢) في (ك): « المخبث ».
(٣) الحديث أخرجه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٣٤٠ رقم ٥٢٢) - وعنه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢١٥)- من طريق إبراهيم بن يزيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به .
(٤) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « قال علي ».
(٥) هو: الفضل بن دُكَيْن .
(٦) قوله: « قَطْ » هنا ساكنةُ الطاء لا غير؛ بمعنى «حَسْبُ»، وتستعمل في الإثبات وفي النفي، وقد تدخل عليها الفاء لتزيين اللفظ، فيقال: «فَقَطْ»، يريد: « لو كان عن عكرمة فَحَسْبُ. . . »، وهذا بخلاف «قَطُّ» المشدَّدة الطاء؛ فإنها ظرف لا يستعمل إلا في النفي، وهنا الكلام في سياق الإثبات.
(٧) هو: خالد بن عبدالله . وروايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (١٤١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٤٣).
ورواه اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد"(٣٧٨) من طريق أبي عوانة الوضَّاح بن عبدالله اليشكري عن أبي سنان به .
(٨) هو: ضرار بن مرَّة .
(٩) في (ك): « عبدالله بن أبي لهيعة الهذيل »، ثم ضرب على قوله: « لهيعة ».
(١٠) اختُلِف في اسم حنظلة، فقيل كما هنا، وقيل: سويد بن حنظلة، وقيل: عبدالله بن حنظلة، وقيل: حنظلة بن سويد. انظر: "الجرح والتعديل"(٣/ ٢٤٠ رقم١٠٦٧)، =

قال: أخذ بِيَدي ابنُ مسعود، فسمع رجلاً يَحْلِفُ بسورةٍ من القرآن، فقال: يا حَنْظَلَةُ، ترى هذا يُكَفِّرُ[١] عن يمينه؟! إنَّ عليه بكلِّ آية كفَّارةً!!

ورواه جَرير[٢]، عن أبي سِنان، عن عبدالله[٣] بن أبي الهُذَيل، عن ابن مسعود.

ورواه الثَّوْري[٤]، عن أبي سِنان، عن عبدالله بن أبي الهُذَيل، عن عبدالله بن حَنْظَلَة، عن ابن مسعود[٥].

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: الثَّوْريُّ أحفَظُهُمْ كُلِّهِمْ .

= و"التاريخ الكبير" (٣/ ٤٢ رقم١٦٢) مع الحاشية، والتعليق على "سنن سعيد بن منصور" (١٤١).

(١) في (ش): « تكفر ».
(٢) هو: ابن عبدالحميد .
(٣) في (أ) و(ش): « عن أبي سنان وعبدالله ».
(٤) هو: سفيان، وقد اختُلِف عليه، فرواه ابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٣) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والبيهقي في "السنن الكبرى"(١٠/ ٤٣) من طريق عبدالله بن الوليد، كلاهما (عبدالرحمن وعبدالله) عن سفيان، عن أبي سنان، عن عبدالله بن أبي الهذيل، عن عبدالله بن حنظلة، عن ابن مسعود به .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢٢٢٨) من طريق ابن فضيل و وكيع، كلاهما عن سفيان، عن أبي سنان، عن عبدالله بن أبي الهذيل، عن عبدالله بن حنظلة، عن ابن مسعود به . ورواه الطبراني في "الكبير" (٩/ ١٨١ رقم٨٨٩٥)، وفي "الدعاء" (٢/ ١١٦٨ رقم ٧٩٦) من طريق أبي نعيم، عن سفيان، عن أبي سنان، عن عبدالله بن أبي الهذيل، عن سليم بن حنظلة، عن ابن مسعود به .
ووقع في "الدعاء" : « أبو حصين » بدل: « أبو سنان ».
(٥) من قوله: «ورواه الثوري. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك) بسبب انتقال البصر.

١٣٣٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو زُهَير البصري ثابتُ[١] ابن زُهَير[٢]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **« مَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، ومَنِ اسْتَجَابَكُمْ فَأَجِيبُوهُ، ومَنْ أَهْدَى إِلَيْكُمْ فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ مَا تُكَافِئُونَهُ**[٣] **فَادْعُوا لَهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ »**[٤] ؟

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٣٣٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عَبَّاد بن إسحاق[٥]،

---

(١) في (ف): « ابن ثابت ».

(٢) قال أبو حاتم: « منكر الحديث ، ضعيف الحديث، لا يُشتَغَل به ». "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٥٢ رقم١٨١٩). وقال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٢/ ٧٦): « وذكره ابن المديني في المتروكين من أصحاب نافع، وجعله دون جابر الجُعفي ».

(٣) في (ك): « تكافئوه ».

(٤) الحديث رواه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢٣ رقم٧٩٥)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (٢٣٥) من طريق الوضَّاح بن يحيى، عن منْدَل، عن الأعمش وليث، عن نافع، عن ابن عمر، به.
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٨٩/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق الوضَّاح، عن منْدَل، عن الأعمش، عن نافع، عن ابن عمر، به. وقال: «تفرَّد به وضاح بن يحيى، عن منْدَل، عن الأعمش، عنه ». ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٦٨ رقم٥٣٦٥) وغيره من طريق أبي عَوانة، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر، به .
وقد اختُلِف على الأعمش في هذا الحديث ، وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٤٧/ أ) أوجهَ الاختلاف عليه وقال: « والصَّحيح عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر ». وانظر "السلسلة الصحيحة" (٢٥٤).

(٥) ويقال: عبدالرحمن بن إسحاق. وروايته أخرجها البخاري - كما ذكر الترمذي =

عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه(*)؛ قال: أكثرُ يَمِينِ رسولِ الله ﷺ: « لا وَمُصَرِّفِ القُلُوبِ! ».

ورواه يونسُ بنُ يزيد(١)، وعُقَيل(٢)، عن الزُّهْري، عن حمزة بن عبدالله، عن أبيه(*)، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال أبو زرعة: حديثُ يُونُسَ وعُقَيلٍ أصحُّ.

١٣٣٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جَرير بن حازم، عن عاصم بن بَهْدَلَة، عن زِرّ(٣) - أو(٤) عن أبي وائل(٥) - عن عبدالله بن

= في "العلل الكبير" بعد الرقم (٤٦٠)-، وأخرجها الترمذي نفسه في المصدر السابق برقم (٤٦٠)، وابن ماجه في "سننه" (٢٠٩٢)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٣٤)، والنسائي في "المجتبى" (٣٧٦٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٥٢٠)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٢٣ رقم١٣١٤٢). ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٦٢٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٦ رقم٤٧٨٨) من طريق موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر قال: كانت يمينُ النبيِّ ﷺ:« لا ومُقلِّبِ القُلوب ».

(*) هو: عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(١) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه"- كما في "تحفة الأشراف" (٥/ ٣٤١ رقم ٦٧٠٩) وليس في المطبوع من "السنن"- وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٣٧).

(٢) هو: ابن خالد. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه"- كما في "تحفة الأشراف" (٥/ ٣٤١ رقم٦٧٠٩) وليس في المطبوع من "السنن"- وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٣٨). قال المزي بعد أن ذكر رواية يونس وعقيل:« هذا الحديث لم يذكره أبو القاسم، وهو ثابت في عدة نسخ، من عدة طرق ».

(٣) هو: ابن حُبَيْش.

(٤) ضبَّب ناسخ (أ) على قوله:« أو »، وناسخ (ف) على قوله:« زر ».

(٥) هو: شَقيق بن سلمة.

مسعود؛ أنَّه قال[١]: « مَنْ حَلَفَ على يَمينٍ لِيَقْتَطِعَ بها مالً[٢]، لَقِيَ الله وهُوَ علَيهِ غَضْبانُ »[٣] ؟

فسمعتُ أبي يقول: الصَّحيحُ: عن أبي وائل، عن عبدالله[٤].

---

(١) كذا ! وظاهره أنه من قول ابن مسعود، وهذا الظَّاهر غيرُ مرادٍ - فيما يبدو -؛ فالحديث لم يُختَلَف في رفعه، فهو مرفوعٌ في مصادر التخريج كلها، وإنما وقع الخلاف في راويه عن ابن مسعود. انظر "العلل" للدارقطني (٧١٥)، والتعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٥٠٣)؛ فليكن التقدير هنا: «أنه قال: قال رسول الله ﷺ»، والله أعلم.

(٢) في (ش): « مالاً »، وهو الجادَّة، والمثبت من بقية النسخ، لكن ضبَّبَ عليها ناسخ (ف)، وهي صحيحة في العربية، فقد حُذِفَتْ منها ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) هذا الحديث جزء من حديث طويل رواه الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٤٦٠ رقم ٤٣٩٥) من طريق حماد بن زيد، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ : « لا تُباشِر المرأةُ المرأةَ كأنها تَنعَتُها لزوجها - أو تَصِفُها لزوجها، أو للرجل- كأنه ينظرُ، وإذا كان ثلاثةٌ فلا يتناجى اثنانِ دونَ صاحبهما؛ فإنَّ ذلك يُحزِنه، ومن حَلَفَ على يمين كاذبًا ليقتَطِعَ بها مالَ أخيه - أو قال: مال امرئ مسلم - لقيَ الله عز وجل وهو عليه غَضْبانُ ».
ورواية جرير أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٢٠٩/ب/أطراف الغرائب) بلفظ: « لا يَتَناجى اثنانِ دونَ الثَّالث »، وقال: « تفرَّد به جرير بن حازم، عن عاصم، واختُلِف عنه، فقيل: عنه، عن عاصم، عن زر، عن أبي وائل ». وذكرها في "العلل" (٥/ ٧٠) فقال: « وقال جرير بن حازم: عن عاصم، عن أبي وائل - أو زر-، عن عبد الله : " لا يَتَناجى اثنانِ " حسبُ ».

(٤) رواه من هذا الوجه البخاري في "صحيحه" (٧٤٤٥)، ومسلم في "صحيحه" (١٣٨).
قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٧٠): « والحديث عن أبي وائل أشبه بالصَّواب؛ لأن منصور والأعمش روياه عن أبي وائل، عن عبدالله ».
وانظر تمام تخريج الحديث في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٥٠٣).

١٣٣٦ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن سَهْل بن بَكَّار[١]؛ قال: حدَّثنا يزيد بن إبراهيم، عن أيُّوب[٢]، عن حُمَيد بن هِلال، عن أبي الأَحْوَص[٣]، عن عبدالله[٤]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ**[٥] **مُتَعَمِّدًا فِيهَا لِإِثْمٍ لِيَقْتَطِعَ**[٦] **مَالاً بِغَيْرِ حَقٍّ؛ لَقِيَ اللهَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ** ».

فسمعتُ أبا زرعة يقول: هذا يُوقِفُهُ حمَّادُ بنُ زيد[٧]**، عن أيُّوب.**



(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" - كما في "تحفة الأشراف" (٧/ ١٢٢)- والطحاوي في "مشكل الآثار" (٤٤٣)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٠٧ رقم ١٠١١٣)، وفي "الصغير" (٣٣٨). وسقط من رواية الطحاوي قوله: « عن أيوب ».
قال الطبراني في "الصغير" : « لم يروه عن يزيد بن إبراهيم إلا سهل بن بكار ».
وقال في "الكبير" : « رفعه يزيد بن إبراهيم ولم يرفعه حماد بن زيد ».

(٢) هو: السَّختياني .

(٣) هو: عَوْف بن مالك .

(٤) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) قال ابن الجوزي في "غريب الحديث" (١/ ٥٧٨): من حلفَ على يمين صَبْرٍ: هو أن يحبسَ نفسَهُ على اليمينِ الكاذبةِ، غيرَ مُبالٍ بها . وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٠٠٥).

(٦) في (ت) و(ك): « ليقطع ».

(٧) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٠٧ رقم ١٠١١٤) من طريق عارم أبي النعمان، عن حماد، به.
ورواه ابن حبان في "صحيحه" (٥٠٨٥) من طريق مُعلَّى بن مهدي، عن حماد بن زيد، عن عطاء بن السائب، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، به.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْحُدُودِ

١٣٣٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو كامِل[١]، عن يزيد بن زُرَيع، عن خالد الحَذَّاء، عن عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصة مَاعِز ؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: خالد الحَذَّاء[٢]، عن عِكْرِمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ[٣].

قلتُ لأبي زرعة: الخطأُ مِنْ أبي كامل ؟

فقال: الله أعلم، يزيد بن زُرَيع ثَبْتٌ .

وقال[٤] أبي: أخطأ فيه أبو كامِل .

١٣٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن عَطَاء اليَشْكُري،

---

(١) هو: فضيل بن حسين . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٤٢١)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٦٩ رقم ١١٩٤٥)، وفي "الأوسط" (٤٥٥٦). ومن طريق أبي داود أخرجه الخطيب في "الكفاية" (١/ ١٤١). قال الطبراني في "الأوسط" :« لم يرو هذا الحديثَ عن خالد الحذاء إلا يزيدُ بن زريع، تفرَّد به أبو كامل ».
والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٦٨٢٤) من طريق عكرمة، ومسلم في "صحيحه" (١٦٩٣) من طريق سعيد بن جبير، كلاهما عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به.

(٢) روايته من هذا الوجه أخرجها النسائي في "الكبرى"(٧١٧٠) من طريق عبدالوهَّاب الثقفي، عن خالد، عن عكرمة، به مرسلاً .

(٣) قوله:«مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) في (ك):« قال » بلا واو .

عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن زيد بن يُثَيْع[١]، عن سُهَيل بن بيضاء؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**يَا أَبَا بَكْرٍ، أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدتَّ مَعَ أَهْلِكَ رَجُلاً، مَا كُنْتَ صَانِعًا به[٢]؟**»، قال: لم أكنْ آلُو أن أقتلَهَا[٣] . . .، الحديث[٤]؟

فقال[٥] أبي: لا أعلمُ أحدًا قال: «عن سُهَيل» إلا يزيد بن

---

(١) ويقال: أُثَيع، بالهمزة.

(٢) قوله: «به» ليس في (ف).

(٣) كذا في النسخ: «صَانِعًا به . . . أن أقتلَهَا»، والجادَّة اتحاد الضمير في السؤال والجواب، فيقال: «صَانِعًا بِهِ . . . أن أقتُلَه» بالإفراد والتذكير، أو يقال: «صَانِعًا بها . . . أن أقتُلَهَا» بالإفراد والتأنيث، أو «صَانِعًا بهما . . . أن أقتُلَهُمَا» بضمير المثنَّى، وجاء الضمير في مصادر التخريج مفردًا مذكرًا في السؤال والجواب، راجعًا إلى «الرجل»، والله أعلم.
فإن كانت الرواية هنا سؤالاً عمَّا يَصْنعه بامرأته، فيكون الضمير في «صَانِعًا به» واردًا على لغة طيِّئ ولَخْم، فإنهم يقفون على نحو «بِهَا» فيقولون: «بَهْ»؛ ويحذفون ألف ضمير المؤنَّث «هَا» مع نقل فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(٤) لم نقف على الحديث من هذا الوجه. وقد أخرجه البزار في "مسنده" (٢٩٤٠)، والطبراني في "الأوسط" (٨١١١)، والدارقطني في "الأفراد" (١٢٧/أ/أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٣٧) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن زيد بن يُثَيع، عن حذيفة، به مرفوعًا.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا أسنده إلا النضر بن شُميل، عن يونس». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديثَ عن أبي إسحاق إلا ابنه يونس». وقال الدارقطني: «غريبٌ من حديث أبي إسحاق، عن زيد، تفرَّد به عنه ابنه يونس». وقال أبو نعيم: «غريب، تفرَّد به يونس، عن أبي إسحاق، وعنه النضر».

(٥) في (أ) و(ش): «قال».

عَطَاء، وقد رواه إسرائيل وغيره[١]، فإنهم يقولون: عن زيد بن يُثَيْع: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأبي بكر وعمر ولسُهَيل بن بيضاء . . .، مُرسَلٌ[٢]، وهو أشبهُ بالصَّواب .

١٣٣٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٣]، عن سَعدان[٤] بن يحيى، عن هشام بن عُرْوَة، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: « **إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ**[٥] » ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: هشام بن عُرْوَة، عن رَجُلٍ، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ[٦]: فالخطأُ ممَّن هو ؟

---

(١) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف"(١٢٣٦٤)، والبزار في "مسنده"(٢٩٤١) من طريق الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن أُثَيع قال: قال النبي ﷺ، به .

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٣) في (ك): « عمارة ». وروايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٣/ ١٨١).
ورواه الدارقطني أيضًا من طريق يزيد بن سنان وعائذ بن حبيب، عن هشام به .
ورواه أبو داود في "سننه" (٤٤١٠)، والنسائي في "المجتبى" (٤٩٧٨)، وفي "الكبرى"(٧٤٧١) من طريق مصعب بن ثابت، عن محمد بن المنكدر، عن جابر به.
قال النسائي: «وهذا حديثٌ منكر ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث».
وقال في "الكبرى" : «مصعب بن ثابت ليس بالقوي، ويحيى القطان لم يتركه، وهذا الحديث ليس بصحيح، ولا أعلم في هذا الباب حديثًا صحيحًا عن النبي ﷺ ».

(٤) هو: سعيد بن يحيى اللخمي . وسعدان لقبُه .

(٥) من قوله: « ثم إذا سرق فاقطعوه . . . » الأولى إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ ولعلَّه لانتقال النظر.

(٦) في (ك): « قلت لأبي ».

قالا: ليس هذا خطأً؛ إنما تَرَكَ من الإسنادِ رجُلاً[١].

قلتُ: مَن التَّاركُ: هشامٌ، أو سَعدان ؟

قالا: يَحْتملُ أن يكونَ مِنْ أحدهما؛ مِنْ هشام، أو من[٢] سَعدان.

١٣٤٠ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن إسحاق[٤]، عن الزُّهْري، عن عَطاء بن يزيد، عن أبي شُرَيح[٥]، عن النبيِّ ﷺ: «أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللهِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ...»، الحديثَ ؟

قال أبي: كذا روى عبدالرحمٰن بن إسحاق، وخُولِفَ.

ورواه عُقَيْلٌ[٦]، ويونسُ[٧]، وغيرُهُما؛ يقولون: عن الزُّهْري، عن

---

(١) هذه العبارة تحتمل أن يكون مرادهما: أن عدم ذكر الرجل المبهم في الإسناد لم يكن وهمًا وخطأً، وإنما كان متعمدًا، فيكون من باب تدليس التسوية، وتحتمل أن هذا لا يُعَدّ من الأخطاء المهمّة، والاحتمال الأول أقوى، والله أعلم.

(٢) قوله: «من» ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٣) في (ف): «وقال أبو زرعة: سألتُ»، وفي (ت) و(ك): «قال أبو زرعة: سألتُ».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٢ رقم١٦٣٧٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٠٣ و٢٣٠٤)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٤٦٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٩٠-١٩١ رقم٤٩٨ و٤٩٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٠٢)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٩٦)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٦). قال ابن عدي: «وهذا من حديث الزهري لا أعلمُ يرويه غير عبدالرحمن بن إسحاق عنه».

(٥) هو: الكعبي، صحابي مشهور بكُنيته، ومختَلَف في اسمه؛ قيل: اسمه: خويلد بن عمرو، أو عكسه، وقيل: عبدالرحمٰن بن عمرو، وقيل غير ذلك.

(٦) هو: ابن خالد الأيلي.

(٧) هو: ابن يزيد الأيلي. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣١-٣٢ رقم =

مسلم بن يزيد، عن أبي شُرَيْح، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ[(١)]، أخطأ عبدالرحمٰن بن إسحاق.

١٣٤١ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن جَنْدَل بن وَالِق[(٢)]، عن عُبَيدالله بن عمرو، عن عبدالكريم[(٣)]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ رجَمَ يهوديًّا ويهوديَّةً، حين بدأ حَمِدَ اللهَ.

قال أبي: كذا قال جَنْدَل؛ وإنَّما يُروى: «حيثُ[(٤)] تحاكَمُوا إليه»[(٥)].

= ١٦٣٧٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٧٧) معلقًا، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٩٧-٣٩٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٩١ رقم ٥٠٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٧١).

(١) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٧٧) في ترجمة مسلم بن يزيد: « روى عنه الزهري، وجعل بعضُ الناس حديثه عن عطاء بن يزيد، ولا يصحُّ ».

(٢) لم نقف على روايته. لكن أخرجه المصيصي في "حديثه" (٤٠) عن لوين، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٥/ ٩٤)، و"شرح معاني الآثار" (٤/ ١٤١) من طريق علي بن مَعْبَد، كلاهما (لوين، وعلي بن معبد) عن عبيدالله بن عمرو، عن عبدالكريم بن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ رجم يهوديًّا ويهوديَّة حين تحاكموا إليه. والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٦٣٥)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٩٩) من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر، به مطولاً.

(٣) هو: ابن مالك الجزري.

(٤) كذا في جميع النسخ، ومثله في "سؤالات البرذعي لأبي زرعة"، و"تهذيب الكمال" كما سيأتي، وهو تصحيف، وفي المواضع الآتية من حديث لوين" و"شرح مشكل الآثار" و"شرح المعاني": « حين »، وهو الصواب.

(٥) قال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (ص٣٦٩-٣٧٠): «سمعتُ أبا زرعة يقول: كان جندل بن والِق يحدِّث عن عبيدالله بن عمرو، عن عبدالكريم، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ رجم يهوديًّا ويهودية حيث [بدأ حمد] الله. فكانوا يستغربون هذا الحديث، فلما قدمت الرَّقَّة كتبته عن جماعة: حيث تحاكموا إليه، فعلمت =

١٣٤٢ - وسُئِلَ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أحمد بن حَفْص النَّيْسابوري[٢]؛ قال: حدَّثنا أبي[٣]، عن إبراهيم بن طَهْمان[٤]، عن سِمَاك بن حَرْب، عن أخيه محمد بن حَرْب[٥]، عن خالد بن جَرير، عن جَرير بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: **« مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ . . . »**.

ورواه داودُ الأَوْدِي[٦]، عن سِمَاك، عن خالد بن جَرير، عن جَرير بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: حديثُ إبراهيم بن طَهْمان أصحُّ؛ لأنه زاد فيه رجلاً .

١٣٤٣ - وسألتُ[٧] **أبا زرعة** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٨]،

= أنه صحَّف». وما بين المعقوفين تصحَّف في المطبوع إلى: «تراحمه»، والتصويب من "تهذيب الكمال" (٥/ ١٥٢) حيث نقل هذا النص عن البرذعي .

(١) في (ف): « وسألت ».

(٢) يروي عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان مشيخته. وروايته أخرجها ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٢٦). قال ابن شاهين: « وهذا حديث غريبٌ لا أعلم أن سماكًا حدث عن أخيه إلا هذا . وابن جرير هذا اسمه خالد بن جرير ».

(٣) هو: حفص بن عبدالله بن راشد.

(٤) روايته أخرجها في "مشيخته" (١٤).

(٥) قوله: « عن أخيه محمد بن حرب » سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٤٢) معلقًا، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٥٩)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٣٥-٣٣٦ رقم ٢٣٩٧ و٢٣٩٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٧١).

(٧) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٤٧) عن أبي حاتم وأبي زرعة.

(٨) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وقد أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٣٦٣) =

عن يونس بن عُبَيد، عن حُمَيد بن هلال، عن أبي بَرْزَة[١]؛ في قصة أبي بكر[٢] ؟

قال أبو زرعة: ورواه[٣] شُعْبة[٤]، عن عَمرو بن مُرَّة، عن حُمَيد ابن هلال[٥]، عن أبي بَرْزَة؛ في قصة أبي بكر[٦].

ورواه يزيد بن زُرَيع[٧]، عن يونس بن عُبَيد، عن حُمَيد، عن

= من طريق موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي، عن حماد بن سلمة، عن يونس، عن حميد، عن النبي ﷺ . ورواه ابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٨) من طريق سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال، عن أبي برزة، به .

(١) هو: نَضْلَة بن عبيد .

(٢) في (ت) و(ك): « أبي بكرة ». وسيأتي ذكر القصة في المسألة رقم (١٣٤٧).

(٣) في (ت) و(ك): « رواه » بلا واو .

(٤) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤٠٧٦) من طريق أبي داود الطيالسي، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٦٧) من طريق غندر، كلاهما (أبو داود وغندر) عن شعبة، به .
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٤) عن شعبة، عن توبة العَنبَري، عن أبي السوار عبدالله بن قدامة، عن أبي برزة به .
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٩ رقم٥٤)، وابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٩) من طريق غندر، والنسائي في "سننه" (٤٠٧١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨١) من طريق معاذ بن معاذ، وأبو يعلى (٨٢) من طريق عثمان بن عمر، ثلاثتهم (غندر ومعاذ وعثمان)، عن شعبة بمثل رواية الطيالسي.

(٥) وكنيته: أبو نصر. وانظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٣٤٧).

(٦) في (ك): « أبي بكرة ».

(٧) في (ك): « رزيع ». وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٠ رقم٦١)، وأبو داود في "سننه" (٤٣٦٣)، وابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٨)، والبزار في "مسنده" (٤٩)، والنسائي في "سننه" (٤٠٧٧).

عبدالله بن مُطَرِّف، عن أبي بَرْزَة.

والصَّحيحُ: كما يقول يزيدُ بنُ زُرَيع[١].

١٣٤٤ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أسامة بن زيد[٣]، عن الزُّهري، عن عبدالرحمٰن بن أَزْهَر؛ قال: رأيتُ

---

(١) وهذا ما رجَّحه أبو حاتم في المسألة رقم (١٣٤٧).
وقال البزار بعد أن ذكر الاختلاف فيه: « وأحسن إسنادٍ في هذا: حديث يونس، عن حميد بن هلال، ولا نعلم حدّث به عن يونس إلا يزيد بن زريع ».اهـ. كذا قال، ولعله يقصد بهذا الوجه. وقال النسائي عن طريق يزيد بن زريع هذه: « هذا الحديث أحسنُ الأحاديث وأجوَدُها ».
وأطال الدارقطني في "العلل" (٣٩) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، وقال: « ورواه يونس بن عبيد فجوَّد إسناده، فقال: عن حميد بن هلال، عن عبدالله بن مطرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير، عن أبي برزة؛ قال ذلك: يزيد بن زُرَيع عن يونس. وتابعه الحسن بن دينار عن حميد بن هلال ».

(٢) نقل ابن حجر بعض هذا النص في "التلخيص الحبير" (٤/ ١٤٢).

(٣) في (ف): « يزيد ». وأسامة بن زيد هو: الليثي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٩٣٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٨٨ و٣٥٠ رقم ١٦٨٠٩ و١٦٨١٠ و١٩٠٧٩ و١٩٠٨٠)، وأبو داود في "سننه" (٤٤٨٧ و٤٤٨٩)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٨٣-٢٨٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٧٤-٣٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٢٠).
ووقع في رواية أحمد تصريح الزهري بالسَّماع من عبدالرحمن بن أزهر، وقد بيَّن الإمام أحمد أن الزهري لم يسمع من عبدالرحمن بن أزهر، وأن أسامة لم يحفظ. انظر "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص ١٩١).
وأخرجه الشافعي في "الأم" (٦/ ١٨٠)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٩٧٤١) من طريق معمر، والنسائي في "الكبرى" (٥٢٨٢) من طريق صالح بن كيسان، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٧٥١/ المعرفة) من طريق يونس بن يزيد الأيلي، ثلاثتهم (معمر وصالح ويونس) عن الزهري، به. =

رسول الله ﷺ يَسْأَلُ عن خالد بن الوليد - وأنا غلامٌ شابٌّ - فأُتِي[1] بِشَارِبٍ، وأمرهُمْ فَضَرَبوه، فمنهم مَنْ ضَرَبَ بنعلِه... وذكرتُ لهما الحديثَ؟

فقالا: لم يَسْمَع الزُّهْريُّ هذا الحديثَ مِنْ عبدالرحمٰن بن أَزْهَر، يُدخَلُ بينهم(*): عبدالله بنُ عبدالرحمٰن بن أَزْهَر.

قلتُ لهما: مَنْ يُدْخِلُ بينهم(*) ابنَ عبدالرحمٰن بنِ أَزْهَر؟

قالا: عُقَيل بن خالد[2].

١٣٤٥ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه عَبَّاد بن منصور[4]، عن

= ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ٨٨ و٣٥١ رقم ١٦٨١١ و١٩٠٨١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٣٩)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٧٥٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٠٩٠)، والبيهقي في "الدلائل" (٥/ ١٣٩-١٤٠).

(١) في (ت) و(ك): «وأتي».

(*) كذا، وهو صحيح في العربية، والجادَّة: بينهما. وانظر التعليق على المسألة رقم (٧٤).

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٤٨٨)، والنسائي في "الكبرى" (٥٢٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٢٠).
قال أبو داود: «أدخل عُقيل بن خالد بين الزهري وبين ابن الأزهر في هذا الحديث عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزهر، عن أبيه». وقال النسائي: «هذا أولى بالصَّواب». أي: من رواية أسامة بن زيد.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٠٣)، وانظر المسألة رقم (٢٢٧٤) و(٢٤٦٣).

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٧٨٩)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٨-٢٣٩ و٢٤٥ رقم ٢١٣١ و٢١٩٩)، وأبوداود في "سننه" (٢٢٥٦)، والطبري في "تفسيره" (١٩/ ١١١).
ومن طريق الطيالسي أخرجه ابن أبي حاتم في "التفسير" (١٤١٨٢)، والبيهقي =

عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس - في قصَّة اللِّعَان -: جاء هلالُ بن أمية . . . ؟

فقال أبي: له[١] بهذا الإسناد نَحْوُ عَشَرَةِ أحاديثَ .

قال: فرأيتُ في بعض حديث عبَّاد بن منصور: عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى[٢]، عن داود بن حُصَين، عن عِكْرِمَة[٣]، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ[٤].

١٣٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هُشَيم[٥]، عن[٦] أبي بشر[٧]، عن [حَبِيب][٨] بن سالم، عن النُّعْمان بن بَشِير، عن النبيِّ ﷺ:

= في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٩٤). ومن طريق أبي داود أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٢٥٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٩٥).
ورواه البخاري في "صحيحه" (٤٧٤٧) من طريق هشام بن حسان، عن عكرمة، عن ابن عباس به . وانظر "العلل الكبير" للترمذي (ص ١٧٦)، و"نصب الراية" (٣/ ٢٥١).

(١) أي: لعبَّاد بن منصور .

(٢) هو: الأسلمي، متروك .

(٣) رواية داود بن الحصين عن عكرمة منكرة .

(٤) قال ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٦٦) في ترجمة عباد: « كل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، فدلَّسها عن عكرمة ».

(٥) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٨٣٣)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٢٥٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٠٠٤-الرشد)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧٧ رقم ١٨٤٤٦)، والترمذي في "جامعه" (١٤٥٢)، و"العلل الكبير" (٤٢٤)، والنسائي في "الكبرى" (٥٥٢٧ و٧١٨٨/ الرسالة).

(٦) في (ك): « بن » بدل : « عن ».

(٧) في (ف): «أبي بشير». وأبو بشر: هو جعفر بن إياس، المعروف بابن أبي وحشيَّة .

(٨) في جميع النسخ: « جبير »، والتَّصويب من مصادر التخريج السابقة واللاحقة، وسيأتي على الصواب في مسألتنا هذه، وانظر التعليق التالي.

أنه قضى في رَجُلٍ وَقَعَ على جاريةِ امرأتِهِ[1] بغير إذنها، فقال النبيُّ ﷺ: « إِنْ كُنْتِ لَمْ تَأْذَنِي لَهُ رَجَمْتُهُ، وإِنْ كُنْتِ أَذِنْتِ لَهُ جَلَدتُّهُ مِئَةً ».

وروى الحسن[2]، عن سَلَمة بن مُحَبِّق، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً وقعَ على جارية امرأتِه، فرُفع إلى النبيِّ ﷺ، فقال النبيُّ ﷺ: « إِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ، فَهِيَ لَهُ، وعَلَيْهِ مِثْلُهَا. وإِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا، فَهِيَ حُرَّةٌ، ولِمَوْلَاتِهَا عَلَيْهِ مِثْلُهَا » ؟

---

(١) في جميع النسخ: «جارية حبيب امرأته»، هكذا بزيادة لفظة «حبيب»، وهي زيادة مقحمة، ولم ترد في شيء من مصادر التخريج. وسبب ورودها هنا - والله أعلم -: أنَّ قوله: « جبير » صوب في الأصل إلى «حبيب»، ولعل الذي قام بالتصويب لم يضرب على «جبير»، فظن الذي نقل عن الأصل أن هذه الكلمة تتبع السطر الأسفل؛ لكونها جاءت بين السطرين، وهو هذا الموضع، ومرجع النُّسخ التي اعتمدناها إلى تلك النسخة التي وقع فيها هذا الخطأ.

(٢) هو: ابن أبي الحسن البصري. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٧٦ رقم ١٥٩١١) من طريق المبارك بن فَضالة، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٦ رقم ٢٠٠٦٣)، وأبوداود في "سننه" (٤٤٦١)، والترمذي في "العلل الكبير" (٤٢٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣٣٦٤)، وفي "الكبرى" (٧١٩٤) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، والنسائي في "الكبرى" (٧١٩٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥٥٢)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٨٤) من طريق هشام بن حسان، والنسائي في "الكبرى" (٧١٩٣) من طريق يونس بن عبيد، أربعتهم (المبارك وقتادة وهشام ويونس) عن الحسن، عن سلمة به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٣٤١٧) عن معمر، عن قتادة، عن الحسن، عن قَبيصة بن حريث، عن سلمة به، ووقع في المطبوع: « قبيصة بن ذؤيب ».
ومن طريق عبدالرزاق رواه أبوداود في "سننه" (٤٤٦٠)، والنسائي في "الكبرى" (٧١٩٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١١٦٧/ السلفي).
قال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٢٥) بعد أن رواه من طريق قتادة، عن الحسن، =

قلتُ لأبي: هما صَحِيحَينِ[1] ؟

قال: نعم[2].

قلتُ: حَبيبٌ عن النعمانُ مُتَّصِلٌ ؟

قال: نعم.

قلتُ: الحسن، عن سَلَمة مُتَّصِلٌ ؟

= عن سلمة: «سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: «رواه الفضل ابن دَلْهَم ومنصور بن زاذان وسلَّام بن مسكين، عن الحسن، عن قَبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبِّق، وهو أصحُّ من حديث قتادة»، ثم قال البخاري: «ولا يقول بهذا الحديث أحدٌ من أصحابنا».

وقال أبو داود: «روى يونس بن عبيد وعمرو بن دينار ومنصور بن زاذان وسلَّام عن الحسن هذا الحديث بمعناه، لم يذكر يونس ومنصور: قبيصة».

وقال النسائي في "الكبرى": «ليس في هذا الباب شيء صحيحٌ يُحتَجُّ به».

وقال العقيلي: «وفي هذا الحديث اضطراب». وانظر "العلل" لابن المديني (ص٥٧-٦٠ رقم ٧٠ و٧١ و٧٤).

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «صحيحان»؛ لأنَّه خبر المبتدأ، والتقدير: «أهما صحيحان ؟»، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، وفيه وجهان:
الأوَّل: وجه الرفع على أنَّه خبر، والأصل: «صحيحان» إلا أنَّ الألف أميلت فكتبت ياءً، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة: «صحيحيْن». وانظر في سبب الإمالة في هذه الكلمة: التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).
والثاني: وجه النصب «صحيحين»، وفيه تخريجان؛ **أحدهما**: منصوبٌ على أنَّه حالٌ سدَّ مَسَدَّ الخَبر، والتقدير: «أهما مستقرَّانِ صَحِيحَين؟»، وله شواهد في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٨٢٧). **وثانيهما**: نصبه على أنَّه مفعول به لفعلٍ محذوف، والتقدير: «أهما يُعَدَّانِ عندك صحيحين؟»، والله أعلم.

(٢) قال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ٣٥٩) عن الحديث: «وصحَّحه أبو حاتم الرازي». =

قال: لا ! حدَّثنا القاسمُ بنُ سَلَّام[(١)]، عن أبيه[(٢)]، عن الحسن؛ قال: حدَّثني قَبيصة بن حُرَيْث، عن سَلَمَة بن مُحَبِّق، عن النبيِّ ﷺ، فأدخلا[(٣)] بينهما قَبيصَةَ بنَ حُرَيث[(٤)]، فاتَّصَلَ الإسناد[(٥)].

قلتُ: الحسن سمع من سَلَمة، وروى محمدُ بنُ مسلم الطَّائفي[(٦)]، عن عَمرو بن دينار، عن الحسن: سمعتُ سَلَمَةَ بنَ المُحَبِّق ؟

قال: هذا عندي غَلَطٌ غيرُ محفوظ .

قلتُ: فإنَّ قَتادة يُختلَفُ عليه في هذا :

= وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٢٤)؛ بعد أن ذكر أوجه الخلاف فيه: «وسمعت إسحاق بن منصور يذكر عن أحمد وإسحاق أنهما قالا بحديث حبيب بن سالم، عن النعمان ».

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٤٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٤٠). وسبق تخريجه من رواية قتادة، عن الحسن، عن قبيصة، عن سلمة .

(٢) هو: سلَّام بن مسكين .

(٣) لعل المقصود: القاسم بن سلَّام، وأبوه .

(٤) قوله: « ابن حريث » ليس في (أ) و(ش) و(ف)، وفي (ك): « بنت حريث ».

(٥) قال البخاري: « قَبيصة بن حُرَيث؛ سمع سلمة بن المُحَبِّق، في حديثه نظر ». نقله العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١١٦٦/ السلفي).

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٧٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٤٦ رقم ٦٣٣٨). ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٦ رقم ٢٠٠٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٤٠) من طريق حماد بن زيد، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٣٤١٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٠٦٦)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٤٥ رقم ٦٣٣٧) من طريق سفيان بن عيينة، كلاهما (حماد وسفيان) عن عمرو بن دينار به.
قال البخاري: « لم يسمع الحسن من سلمة، بينهما قَبيصة بن حُرَيث، ولا يصحُّ».

يروي أَبَانُ[١]، عن قَتَادة؛ قال: حدَّثنا خالد بن عُرْفُطَة، عن حَبِيب بن سالم، عن النُّعمان بن بشير .

وروى همَّام[٢]، عن قَتَادة، عن حَبيب بن يِساف، عن حَبيب بن سالم، عن النُّعمان.

فأيُّ هذا أشبهُ ؟

قال: حديثُ همَّام أشبهُ، وحبيبُ بنُ يِسَاف[٣] مجهولٌ، لا أعلم أحدًا روى عنه غيرَ قَتَادة هذا الحديثَ الواحدَ، وكذلك خالد بن

---

(١) هو: ابن يزيد العطار. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧٥ و٢٧٦ رقم ١٨٤٢٥ و١٨٤٢٦)، وأبوداود في "سننه" (٤٤٥٨)، والنسائي في "المجتبى" (٣٣٦١)، وفي "الكبرى" (٧١٩٠).
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٢٤): « وقال شعبة: عن أبي بشر، عن خالد بن عرفطة، عن حبيب، عن النعمان، عن النبي ﷺ ».اهـ.
ومن طريق شعبة هذه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٧ رقم ١٨٤٤٤)، والدارمي في "المسند" (٢٣٧٥)، وأبوداود (٤٤٥٩)، والنسائي في "الكبرى" (٥٥٢٦ و٧١٨٧-الرسالة)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٦٥).

(٢) هو: ابن يحيى العَوْذي. وروايته على هذا الوجه أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٤٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٣٩) من طريق أبي عمر الحوضي عنه، به .
ورواه النسائي في "الكبرى" (٧١٩١) من طريق حَبَّان بن هلال، والبيهقي (٨/ ٢٣٩) من طريق هُدْبَة بن خالد، كلاهما (حَبَّان وهُدْبَة) عن همام، عن قتادة، عن حَبيب بن سالم، عن حبيب بن يِساف، عن النعمان، به.
وقد ذكر البيهقي أنه اختُلِف فيه على همام، ثم روى الوجهَين السابقَين وقال: «هكذا وجدتهما في الكتاب ».

(٣) في (ك): « حبيب بن همام ».

عُرْفُطَةَ مجهولٌ، لا نعرفُ أحدًا يقال[١] له: خالدُ بنُ[٢] عُرْفُطَة، إلا واحدً[٣]؛ الذي له صُحْبة.

١٣٤٧ - وسُئِلَ[٤] أبي وأبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدُالواحد بن زياد، ويَعْلى بنُ عُبَيد[٥]، وأبو عَوَانة[٦]، وعليُّ[٧] بنُ مُسْهِر، وعبدُالله ابن نُمَير[٨]، عن الأَعْمَش، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي البَخْتَري[٩]، عن أبي بَرْزَة[١٠]؛ قال: انتهَيْتُ إلى أبي بكر[١١] وهو غَضْبانُ يَتَلَظَّى[١٢]

---

(١) في (ك): «فقال».
(٢) في (أ) و(ت) و(ك): «عن» بدل: «بن».
(٣) كذا في جميع النسخ، دون ألف تنوين النصب، وهو هنا مستثنًى من استثناءٍ تامٍّ منفي؛ فإما أن ينصب على الاستثناء، أو يعرب بدلاً من المستثنى منه - وهو «أحدًا»- فيأخذ إعرابه وهو هنا النصب أيضًا. ويخرَّج على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٤٣) عن أبي زرعة وحده.
(٥) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٦)، وأخرجه النسائي في "سننه" (٤٠٧٣) من طريق أبي داود الحراني، والدارقطني في "الأفراد"(١٧/ ب/أطراف الغرائب) من طريق محمد بن عبيد، ثلاثتهم (الحميدي والحراني ومحمد) عن يعلى بن عبيد، به. قال الدارقطني: «غريبٌ من حديث محمد بن عبيد عن أخيه يعلى، عن الأعمش، عن أبي البختري عنه».
(٦) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤٠٧٤).
(٧) في (ك): «وأبو عوانة علي».
(٨) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٨).
(٩) هو: سعيد بن فيروز.
(١٠) في (أ): «أبي سوزة»، ولم تتضح في (ش).
(١١) في (ك): «إلى أبو بكر».
(١٢) شبَّه شدَّة غضبه بالنار تَتَلَظَّى، أي: تتلَهَّب، واللَّظَى: النارُ أو لَهَبُها. انظر "القاموس"(لظي/ ص١٣٣١).

على رَجُلٍ، فقلت: مَنْ هذا الذي أغضَبَكَ فأَضْرِبَ عنقَهُ ؟ قال: ما كان هذا لأحدٍ بعد رسول اللهﷺ .

ورواه أبو معاوية(١)، ومحمد بن أنس، عن الأعمَش، عن عمرو ابن مُرَّة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن أبي بَرْزَة .

ورواه شُعْبة، وزيدُ بنُ أبي أُنَيْسة(٢)، عن عمرو بن مُرَّة(٣)، عن

---

(١) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٨)، والنسائي في "سننه" (٤٠٧٢)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٦٨).
وسقط :« عمرو بن مرة » من المطبوع من "الديات".
قال الدارقطني في "العلل" (٣٩):« وقال أبو إسحاق الفزاري: عن الأعمش، عن رجل، عن أبي البختري، عن أبي برزة. وقال عليُّ بن صالح المكي: عن الأعمش، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي البختري، عن أبي هريرة، ووَهِمَ فيه؛ قال ذلك خالد ابن نزار، عن سعيد بن سالم عنه ».

(٢) كذا ذكر المصنف هنا رواية شعبة مقرونة برواية زيد بن أبي أنيسة، وكذا ذكرهما الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٣٧) ووقع عنده في المطبوع:« أبو نضرة »، وأشار محققه إلى أنَّه في "النسخة الهندية" من مخطوط العلل:« أبو نصر »، وأبو نصر: هو حميد بن هلال، وقد تقدَّم تخريج رواية شعبة في المسألة رقم (١٣٤٣) وفيها: «عن حميد بن هلال».
وأمَّا رواية زيد بن أبي أنيسة فأخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٨٠)، ووقع عنده في المطبوع:« أبو نصر » وهي كذلك في الأصل الخطي من "مسند أبي يعلى" ولكن وضع عليها الناسخ كلمة «لا»، ثم صوبها في الهامش إلى:«أبو بصير» وهو خطأ لا شك فيه. وقد أخرج النسائي في "سننه" (٤٠٧٥) وابن أبي عاصم في "الديات"(ص ١١٨) الحديث من طريق زيد بن أنيسة، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي نضرة، عن أبي برزة، به. قال النسائي:«هذا خطأ ، والصَّواب أبو نصر، واسمه حميد بن هلال خالفه شعبة». ثم أورد رواية شعبة وفيها:« أبو نصر ».

(٣) من قوله:«عن سالم. . .» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

أبي نَصْرٍ[١]، عن أبي بَرْزَة[٢] ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ من حديث الأعمَش[٣]: عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي البَخْتَري .

قال أبي: رواه[٤] بعضُهُم عن الأعمَش، عن عمرو، عن أبي نَصْر حُمَيد بن هلال، عن أبي بَرْزَة .

وروى يونس بن عُبيد[٥]، عن حُمَيد بن هلال - وهو أبو نَصْر - عن عبدالله[٦] بن مُطَرِّف، عن أبي بَرْزَة[٧] .

قال أبي: والصَّحيحُ: ماروواه[٨] يونس بن عُبَيد، وهو أشبهُها،

---

(١) في (أ) و(ش):«أبي نضرة»، والصواب ما أثبتناه، وقد ضبَّب ناسخ (ك) على قوله: «نصر»، ويبدو أن السائل قد حمل رواية زيد بن أبي أُنيسة على رواية شعبة. والله أعلم.

(٢) في (ت) و(ف):« أبي بردة ».

(٣) هذا التصحيح من أبي زرعة إنما هو لبيان الراجح من الاختلاف على الأعمش فَحَسْبُ؛ وإلا فقد تقدم في المسألة رقم (١٣٤٣) أنه صحَّح حديث يونس بن عبيد، عن حميد بن هلال، عن عبدالله بن مطرف، عن أبي برزة، وهو الذي وافقه عليه أبو حاتم، والبزار، والنسائي، والدارقطني.

(٤) في (أ) و(ش):« روى ».

(٥) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٣٤٣).

(٦) في (أ) و(ش):« عبيدالله ».

(٧) من قوله:« وروى يونس . . .» إلى هنا سقط من (ت) و(ك) بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٨) في (ف):« ما روى ».

وليس لأبي البَخْتَرِيِّ معنًى .

١٣٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالصَّمد بن عبدالوارث[١]، عن هشام الدَّسْتَوائي، عن قَتَادة، عن أنس: أنَّ عليًّا أخذ قومًا من الزُّطِّ[٢] اتَّخذوا صنمًا فحرَّقَهُم بالنار . . . ؟

قال: كذا يرويه عبدالصَّمد ! وإنما هو: قَتَادة، عن عِكْرِمَة: أنَّ عليًّا . . .[٣].

١٣٤٩ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٢٢ رقم ٢٩٦٦)، والنسائي في "سننه" (٤٠٦٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٣٣)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٣/ ٨١/مسند علي)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٤٧٥)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٧٢ رقم ١٠٦٣٨)، والدارقطني في "الأفراد" (١٤٤/ب/أطراف الغرائب).
قال الدارقطني: «تفرَّد به عبدالصمد بن عبدالوارث، عن هشام، عن قتادة، عنه».

(٢) الزُّطّ، بضم الزاي: جِيلٌ من الهند، معرَّبُ «جَتّ»، بالفتح، والواحدُ: زُطِّيٌّ . "القاموس" (ز ط ط/ص٦٦٨). وفي "اللسان" (ز ط ط/٧/٣٠٨): الزُّطّ: جِيلٌ أسوَدُ من السِّند، إليهم تُنسَب الثياب الزُّطِّيَّة .
قال د.ف عبدالرحيم: هذه الكلمة - أي: الزُّطّ - هندية، أصلها: « جات » بألف بعد الجيم، وبالتاء اللثوية. "القول الأصيل، فيما في العربية من الدخيل" (ص ١١٠).

(٣) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٠١٧) من طريق أيوب، عن عكرمة؛ أنَّ عليًّا حرَّق قومًا، فبلغ ابن عباس فقال: لو كنتُ أنا لم أحرِّقْهم؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لا تعذِّبوا بعذابِ الله»، ولقتلتُهم كما قال النبيُّ ﷺ: «من بَدَّل دينَه فاقتُلوه».

أيُّوب[١]، عن محمد بن سيرين، عن مالك بن أبي[٢] عَطِيَّة الهَمْداني: أنَّ عمر بن الخطَّاب قال في أمِّ الولد: إن كفَرَتْ أو زَنَتْ أو فَجرَتْ، فهي رقيقٌ.

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ وإنما هو: مالك بن أبي عامر، ويقال: ابن عامر[٣]، وهو: أبو عَطِيَّة الهَمْداني، ثم الوَادِعي[٤].

١٣٥٠ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن حُمَيد[٥]، عن أنس: أنَّ غلامًا سَرَقَ على عهد عمر، فأُتِيَ به عُمَرُ، فشَبَرَ الغلامَ[٦]، وأَخَذَ مَقايِسَهُ، فنَقَصَ أُنْمُلَةً[٧]؛ فلم يَقْطَعْهُ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حدَّثنا الأنصاري[٨]، عن حمَّاد[٩]، عن

---

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٢) قوله: «أبي» سقط من (ت) و(ك).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٥٩٩)، وابن حزم في "المحلى" (٩/ ٢١٩) من طريق ابن سيرين، عنه، عن عمر به.

(٤) ترجمته في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٠٥)، و"الجرح والتعديل" (٨/ ٢١٣).

(٥) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٦) أي: قاسه بشِبْرِه، والشِّبْرُ: ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخِنْصَر بالتفريج المعتاد. انظر "لسان العرب" (٤/ ٣٩١)، و"المصباح المنير" (١/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٧) في كلمة «أنملة» تِسْع لغات، ومثلها كلمة «إصبع» مع لغة عاشرة هي «أُصْبُوع»، وقد جمع العِزُّ القَسْطَلَّانيُّ ذلك كلَّه في قوله [من البسيط]:

وَهَمْزَ أُنْمُلَةٍ ثَلِّثْ وَثَالِثَهُ ... أَلتِّسْعُ في أُصْبُعٍ وَاخْتِمْ بِأُصْبُوع

انظر: "تاج العروس" (ن م ل) (٥/ ٧٥٨).

(٨) هو: محمد بن عبدالله بن المثنَّى.

(٩) في (ت): « حَمَّاد بن »، وكذا في (ك)، لكن بعد قوله: « بن » بياض بمقدار كلمة، ونظن أن الصَّواب: « عن حميد »؛ لأن الأنصاري يروي عن حميد، ولا يروي =

أنس: أنَّ غلامًا سَرَقَ، فأُتِيَ به أبو بكر فشَبَرَهُ؛ وهو الصَّحيحُ .

قلتُ لأبي: فما معنى هذا الحديثِ ؟ وهل تقولُ به ؟

قال: كان إسحاق بن راهُوْيَهْ يأخُذُ به ، وأما نحنُ فإنَّا نذهَبُ إلى حديثِ النبيِّ ﷺ؛ في البُلُوغِ خمسةَ عَشَرَ[1]، أو احتلامٍ[2] قبل

= عن حماد كما في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٥٤٠). وقد أخرج ابن أبي شيبة هذا الأثر في "المصنف" (٢٨١٤٦) من طريق مروان بن معاوية، عن حميد، عن أنس: أن أبا بكر أتي بغلام . . . فذكره .

(١) يشير إلى ما أخرجه البخاري (٢٦٦٤ و٤٠٩٧)، ومسلم (١٨٦٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنه وفيه: « ثم عرضني يوم الخندق، وأنا ابن خمسَ عشْرَة سنة فأجازَني ». فقد استدلَّ به أحمد وابن وَهْب والشافعي والجمهور على أن حدَّ بلوغ الصِّبيان خمسَ عشْرَة سنة. انظر "فتح الباري" (٥/ ٢٧٦-٢٧٩)، و"مسلم بشرح النووي" (١٣/ ١٢).

(٢) لما أخرجه البخاري (١٣٥٤) في ذكر قصَّة خروج النبي ﷺ إلى ابن صيَّاد وعرضه الإسلام عليه، وفيه: « وقد قارب ابن صيَّاد الحُلُم . . . » الحديث.
ولما أخرجه مسلم (٢٢٠٦) من حديث جابر أن أم سلمة استأذَنَتْ رسولَ الله ﷺ في الحِجامة، فأمر النبيُّ ﷺ أبا طيبة أن يحجمَها . قال: حسبت أنه قال: كان أخاها من الرَّضَاعة، أو غلامًا لم يحتلم .
ولما أخرجه أحمد (٦/ ١٠٠-١٠١ رقم ٢٤٦٩٤ و٢٤٧٠٣ و٢٥١١٤)، والدارمي (٢٣٤٢)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وأبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤٣٢)، وابن حبان (١٤٢)، والحاكم (٢/ ٥٩) من طرق عن حماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ قال: « رُفِعَ القلمُ عن ثلاث: عن النَّائم حتَّى يستيقظَ، وعن الصَّبيِّ حتى يحتلم . . . » الحديث.
قال الحاكم: « صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه »، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني. وصحَّ هذا أيضًا من حديث علي رضي الله عنه، أخرجه ابن ماجه والترمذي وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم .

ذلك، وإذا [أَشْكَلَ][(١)] نُظِرَ إلى العانَةِ، فإنْ نبَتَ فهو بلوغٌ[(٢)].

١٣٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن زيد، عن يحيى ابن سعيد، عن أبي أُمَامة بن سَهْل، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلمٍ إلَّا بإحْدَى ثَلاثٍ ...** » ؟

قال أبي: حدَّثنا سُلَيمانُ[(٣)] بنُ حرب[(٤)]، وأحمدُ بنُ يونس، عن حمَّاد بن زيد هكذا .

---

(١) المثبت من (ك)، وفي بقية النسخ: « شكل ».

(٢) لحديثِ عطيَّة القُرَظي الذي أخرجه أحمد (٤/ ٣١٠ رقم ١٨٧٧٦ و١٩٤٢١ و١٩٤٢٢)، وابن ماجه (٢٥٤١)، والترمذي (١٥٨٤)، وأبو داود (٤٤٠٤)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤٣٠)، وفي "الكبرى" (٨٦٢٠ و٨٦٢١ و٧٤٧٤)، والحاكم (٢/ ١٢٣) و(٣/ ٣٥) من طرق عن عبد الملك بن عمير، سمعتُ عطيَّة القُرَظي يقول: عُرِضنا على رسول الله ﷺ يومَ قُرَيظَة، فكان من أنبَتَ قُتِل، ومن لم يُنبِت خُلِّيَ سبيلُه، فكنت فيمن لم يُنبِت فخُلِّي سبيلي. قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح».
وقال الحاكم في الموضع الأول: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرِّجاه»، وفي الموضع الثاني: « صحيح الإسناد، ولم يخرِّجاه ». ووافقه الذهبي.
وصحَّحه الشيخ الألباني.

(٣) في (ش): « سلمان ».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٧٠ رقم ٥٠٩)، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (٤/ ١١٨٦)، وأبوداود في "سننه" (٤٥٠٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٣٦)، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" لأحمد (٨٣٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٥٠).
ورواه ابنِ سعد في "الطبقات" (٣/ ٦٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٦١ رقم ٤٣٧)، وفي "فضائل الصحابة" (٨٠٦) من طريق سليمان بن حرب وعفَّان، عن حماد به .

وحدَّثنا ابنُ الطَّبَّاع[١]، عن حمَّاد بن زيد، فقال: عن يحيى، عن أبي أُمامةَ وعبدالله بنُ عامر[٢] بن ربيعة، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: غَلِطَ ابنُ الطَّبَّاع؛ حديثُ عبدالله بن عامر غيرُ مرفوعٍ، هو موقوفٌ؛ فإنَّ حمَّاد بن سَلَمة رواه عن يحيى بن سعيد، عن أبي أُمامة بن سَهْل، عن عثمان، موقوفً[٣].

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ[٤]؟

قال: لا أعلمُ أحدًا يُتَابِعُ حمَّادَ بنَ زيد على رفعه[٥].

قلتُ: فالموقوفُ عندك[٦] أشبهُ؟

---

(١) هو: محمد بن عيسى. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤٠١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٩٤).

(٢) من قوله: «ابن الطباع ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٣) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وقد نقل الترمذي في "العلل الكبير" (٥٩٥) عن البخاري أنه قال: «وحديث يحيى ابن سعيد الأنصاري في هذا الباب عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن عثمان قوله».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٨٥) الاختلاف على حماد بن زيد في هذا الحديث، ثم قال: «وحديث عبدالله بن عامر بن ربيعة هو حديثٌ آخرُ موقوف على عثمان، وَهِمَ محمد بن عيسى في الجمع بينه وبين أبي أمامة في هذا الحديث».

(٤) أي: المرفوع، أو الموقوف؟

(٥) بل تابعه حماد بن سلمة كما سيأتي.

(٦) في (أ): «وعندك».

قال: نعم[١].

١٣٥٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالصَّمَد بن عبدالوارث[٢]، عن رِئَاب[٣] بن سُلَيمان الأَسَدي، عن عبدالرحمٰن بن سَيَابَة؛ قال: سمعتُ عليًّا[٤] يقول: يكونُ في آخر الزمانِ أقوامٌ[٥] لهم

(١) أخرج الترمذي هذا الحديث في "جامعه" (٢١٥٨) من طريق حماد بن زيد، ثم قال: «وهذا حديثٌ حسن. ورواه حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد فرفعه. وروى يحيى بن سعيد القطان وغيرُ واحد عن يحيى بن سعيد هذا الحديث فأوقفوه ولم يرفعوه. وقد رُويَ الحديث من غير وجه عن عثمان، عن النبي ﷺ مرفوعًا».اهـ.
وذكره في "العلل الكبير"(٥٩٥)، وذكر أنه سأل البخاري عنه فقال: «رواه حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد مثله ورفعه. حدثنا به داود بن شبيب، عن حماد بن سلمة. وحديث يحيى بن سعيد الأنصاري في هذا الباب عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن عثمان قوله. وحديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عثمان، عن النبي ﷺ مرفوع. قال محمد - أي: البخاري -: روى الحديثين جميعًا يحيى بن سعيد الأنصاري»، ثم قال الترمذي: «وإنما روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري مرفوعًا: حماد بن سلمة وحماد بن زيد، وأما الآخرون فرَوَوا عن يحيى ابن سعيد موقوفًا».اهـ. وانظر "مسند البزار" (٣٨١).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٣٣ رقم١١٢٧) تعليقًا.

(٣) في (ش): «ربات».

(٤) قوله: «عليًّا» سقط من (ك).

(٥) الأقوام: جمعُ قوم، و«القوم» في اللغة يُطْلَق على الرجال؛ لأنهم هم الذين يقومون بالأمور، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].
وقد يطلق القوم على الرجال والنساء جميعًا على التغليب؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١]. وانظر "الزاهر" لأبي بكر الأنباري (٢/ ١٦٠-١٦١)، و"الكوكب الدري" للإسنوي (ص٢٨٣)، و"مفردات القرآن" للراغب الأصبهاني (قوم)، وانظر تفسير الآيتين المذكورتين.

أرحامٌ مَنْكُوسَةٌ، يُنْكَحُونَ كما تُنكَحُ النساءُ، فمن أدركهُمْ فليقتُلِ الفاعلَ والمفعولَ به ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٣٥٣- وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ جُرَيج[٢]،

---

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٣٦٤)، وابن حجر في "التلخيص" (٤/ ١٢٣).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٨٠ رقم١٥٠٧)، وأبو داود في "سننه" (٤٣٩١ و٤٣٩٢ و٤٣٩٣)، والترمذي في "جامعه" (١٤٤٨)، والنسائي في "سننه" (٤٩٧٢-٤٩٧٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٧١)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٨٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٥٣) من طرق عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر به معنعنًا من ابن جريج.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٨٥٨ و١٨٨٦٠) عن ابن جريج به، معنعنًا .
ورواه عبدالرزاق (١٨٨٤٤) عن ابن جريج قال: قال لي أبو الزبير به.
ورواه ابن ماجه في "سننه"(٢٥٩١) من طريق محمد بن بشار، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٣١٤) من طريق يزيد بن سنان، كلاهما (محمد ويزيد) عن أبي عاصم الضحَّاك بن مخلد، عن ابن جريج به معنعنًا .
ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٣٥٦) عن أبي عاصم، عن ابن جريج قال: أنبأنا أبو الزبير به .
ورواه ابن حبان في "صحيحه" (٤٤٥٦ و٤٤٥٧) من طريق عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن أبي الزبير وعمرو بن دينار، عن جابر به .
ورواه ابن المبارك في "مسنده" (١٤٨) عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير به.
ومن طريق ابن المبارك رواه النسائي في "الكبرى" (٧٤٦٣).
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٧١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٦٨/ بشار عواد) من طريق مكي بن إبراهيم،عن ابن جريج:أخبرني أبو الزبير، به. =

عن أبي الزُّبَير[١]، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ :« **لَيْسَ عَلَى مُخْتَلِسٍ ولَا خَائِنٍ ولَا مُنْتَهِبٍ قَطْعٌ** » ؟

فقالا: لم يَسْمَعِ ابنُ جُرَيج هذا الحديثَ من أبي الزُّبَير، يقال[٢]: إنه سَمِعَهُ من ياسينَ الزَّيَّاتِ، عن أبي الزُّبَير[٣].

= ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٨٤٥ و١٨٨٥٩) عن ياسين الزيات أنه سمع أبا الزبير يحدث عن جابر، به. ومن طريق عبدالرزاق رواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨٣-١٨٤).

(١) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس .

(٢) في (ك):« فقال ».

(٣) روى ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨٤) بإسناده إلى عبد الرزاق قال:« أهلُ مكة يقولون: إن ابن جريج لم يسمع من أبي الزبير؛ إنما سمع من ياسين ».
وقال أبو داود في "سننه" (٤٣٩٣):« هذان الحديثان لم يسمعهما ابن جريج من أبي الزبير، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: إنما سمعهما ابن جريج من ياسين الزيات ».
وذكر النسائي في "سننه" (٤٩٧٢) أن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير .
وقال النسائي أيضًا:« وقد رَوى هذا الحديث عن ابن جريج عيسى بن يونس، والفضل بن موسى، وابن وَهْب، ومحمد بن ربيعة، ومخلد بن يزيد، وسلمة بن سعيد - بصرى ثقة، قال ابن أبي صفوان: وكان خيرَ أهل زمانه -، فلم يقل أحدٌ منهم: حدثني أبو الزبير، ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير ».
وقال الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٦٨/بشار عواد):« لا أعلم روى هذا الحديث عن ابن جريج مجوَّدًا هكذا غيرُ مكي بن إبراهيم إن كان أحمد بن الحباب حفظه عنه؛ فإن الثوري وعيسىٰ بن يونس وغيرهما رَوَوه عن ابن جريج، عن أبي الزبير لم يذكروا فيه الخبر، وكان أهل العلم يقولون: لم يسمع ابن جريج هذا الحديثَ من أبي الزبير، وإنما سمعه من ياسين الزيات عنه، فدلَّسه في روايته عن أبي الزبير».
وقال الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٥٢):« ويقال: إن هذا لم يسمعه من أبي الزبير، لكنه أخذه عن ياسين الزيات - وهو ضعيف جدًّا - عن أبي الزبير ». =

فقالا: قال[١] زيدُ بنُ حُباب[٢]، عن ياسين[٣]: أنا حَدَّثتُ به ابنَ جُرَيج، عن أبي الزُّبَير .

فقلتُ لهما: ما حالُ ياسين ؟

فقالا: ليس بقويٍّ .

١٣٥٤ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا رواه ابنُ وَهْب[٤]، عن مالك[٥]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن يحيى بن عبدالرحمٰن بن حاطِب[٦]، عن أبيه، عن عمر: أنَّ[٧] رقيقًا[٨] لحاطِب[٩] بن أبي بَلْتَعَة سرقوا ناقةً لرجلٍ من مُزَيْنَة، فانتَحَروها، فرُفِعَ ذلك إلى عمر، فأمَرَ

= وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ٣٧٣): «هذا الحديث رواه عَشَرة من الحفاظ الكبار عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عنه، وقد قال الإمام أحمد، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم: إنما سمعه ابن جريج من ياسين بن معاذ الزيات، عن أبي الزبير، وياسين ضعيفٌ. لكن رواه النسائي من حديث المغيرة بن مسلم القَسْمَلي، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعًا، والله أعلم». اهـ.

(١) في (ف): «فإن» بدل: «قال». (٢) في (ف): «خباب».

(٣) من قوله: «الزيات عن ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال البصر.

(٤) هو: عبدالله . وروايته أخرجها في "موطئه" - كما في "الاستذكار" (٢٢/ ٢٦٢)- قال: وحدثني مالك بن أنس والليث بن سعد وسعيد بن عبدالرحمن الجُمَحي، عن هشام بن عروة ، به. ورواه ابن وَهْب في "موطئه" أيضًا - كما في "الاستذكار" (٢٢/ ٢٦١)- قال: أخبرني عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن يحيى بن عبدالرحمٰن بن حاطب، عن أبيه، به .

(٥) هو: ابن أنس، الإمام المشهور . (٦) في (ك): «خاطب».

(٧) قوله: «أن» مكرر في (ك). (٨) في (ف): «رفيقًا».

(٩) في (ك): «لخاطب».

كَثِيرَ بنَ الصَّلْت أن يقطعَ أيديَهُم، ثم قال عمر: إنِّي أراك تُجِيعُهم، والله! لأُغَرِّمَنَّكَ غُرْمًا يَشُقُّ[١] عليك، ثم قال للمُزَني: كم ثمنُ ناقتك؟ قال: أربعُ مئةِ درهمٍ؛ قال: أعطِهِ ثمانَ مِئَةِ[٢] درهمٍ.

قال أبو زرعة: وفي "موطأ مالك"[٣]: عن هشام، عن أبيه، عن يحيى بن عبدالرحمٰن، عن عمر، ولم يقُل: «عن أبيه»، وهذا الصَّحيحُ[٤].

١٣٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يونس بن يزيد، عن الزُّهْري؛ قال: بَلَغَنا عن السَّائب بن يزيد: أنَّ عبدالله بن عَمرو بن الحَضْرَمي أتى عمر بن الخطاب بعَبْدٍ له سَرَق، فقال: مالُكَ سَرَقَ بعضُهُ بعضًا؟

---

(١) في (ت) و(ك): «يشتق».

(٢) قوله: «ثمان مئة» حذفتْ ياء «ثماني»، وجعل الإعراب على النون؛ وهذا صحيح في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٢٥).

(٣) (٢/ ٧٤٨ رقم١٤٣٦ رواية يحيى الليثي)، و(٢٩٠٥/ رواية أبي مصعب الزهري)، ورواه الإمام الشافعي في "الأم" (٧/ ٢٣١) عن مالك.
ورواه ابن حزم في "المحلى" (١١/ ٣٢٤) من طريق يحيى بن بكير، عن مالك به.
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢١٠) من طريق جعفر بن عَون، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: أصابَ غلمانٌ... فذكره، وليس فيه: عن أبيه.

(٤) قال ابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢٢/ ٢٦٢): «هكذا قال ابن وَهْب في هذا الحديث أيضًا عن مالك ومَنْ ذَكَر معه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه، وليس في "الموطأ": «عن أبيه» عند جمهور الرواة له عن مالك، وأظن ابن وَهْب وَهِمَ فيه عن مالك لرواية الليث وغيره له، =

قال أبي: روى[١] هذا الحديثَ كلُّ أصحابِ الزُّهْري[٢]، عن الزُّهْري، عن السَّائب.

ومنهم من يقول: الزُّهْري؛ أخبرني السَّائب.

وكثيرٌ منهم يقول: الزُّهْري عن السَّائب، ولا أدري ما يقولُ يونس؟!

الصَّحيحُ: ما يقول الحُفَّاظُ من أصحاب الزُّهْري: عن السَّائب.

١٣٥٦ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه اللَّيْث[٤]، عن بُكَير بن

= كذلك؛ إذ جمعهم في حديث واحد، وكان عنده أيضًا فيه عن ابن أبي الزناد بإسناده كذلك "عن أبيه"، فأجرى مالكًا مُجراهم في ذلك فوهِمَ، والله أعلم. ولعله أن يكونَ مالكًا ذاكرًا [كذا، ولعل صوابه: مالكٌ ذاكَره] بما رواه غيرُه، فمال إلى ذكره؛ لأنه كذلك رواه عنه في "موطئه" دون سائر الرواة».

(١) في (ك): «وروى» بالواو.

(٢) أخرجه مالك في "الموطأ" (٢/ ٨٣٩)، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٨٨٦٦) عن معمر، ومسدد في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٨٦٦)-، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٥٥٩)، والدارقطني في "سننه"(٣/ ١٨٨) من طريق ابن عيينة، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٩٩٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة، أربعتهم (مالك ومعمر وابن عيينة وشعيب) عن الزهري،عن السائب، عن عبدالله بن عمرو الحضرمي، به.

ومن طريق مالك رواه الشافعي في "الأم" (٦/ ١٥١ و٧/ ٢٣٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٨٢)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٦٠١).

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٥٨).

(٤) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٦٦ رقم ١٥٨٣٥) عن أبي سلمة الخزاعي، عن الليث به. =

الأَشَجِّ، عن سُلَيمان بن يَسار، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن أبي بُرْدَة بن نِيار[(١)]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا في حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ** » ؟

قال أبي: رواه ابن وَهْب[(٢)]، عن عَمرو بن الحارث، عن بُكَير بن الأَشَجِّ، عن سُلَيمان بن يسار، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بُرْدَة بن نِيار، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلاَّ في حَدٍّ** » .

قال أبي: رواه حَفْص بن مَيْسَرة[(٣)]، عن مسلم بن أبي مريم، عن ابن جابر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أَيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديثُ عَمرو بن الحارث؛ لأنَّ نَفْسَين[(٤)] قد اتَّفقا على أبي

= قال أبو سلمة: وكان ليثٌ حدثناه ببغداد عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير، عن سليمان، فلما كنا بمصر قال: أخبرناه بكير بن عبدالله بن الأشج .
وراوية الليث عن يزيد أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٨٤٨)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٦٦ رقم ١٥٨٣٢).

(١) اسمه: هانئ .

(٢) هو: عبدالله . وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٨٥٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٧٠٨).

(٣) ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٤).
وأخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٨٤٩) من طريق فضيل بن سليمان، حدثنا مسلم بن أبي مريم، حدثني ابن جابر عمَّن سمع النبي ﷺ .

(٤) هما: الليثُ، وعمرو بن الحارث.

بُرْدَةَ بنِ نِيار، قَصَّر أحدُهما ذِكْرَ جابرٍ[(١)]، وحَفِظَ الآخرُ جابرًا[(٢)].

١٣٥٧ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه مُفَضَّل بن فَضَالَةَ[(٤)]،

---

(١) أي: قصَّر أحدهما في ذِكرِ جابرٍ، لكنْ حُذِفَ حرف الجر «في»؛ فانتصب ما بعده، على نزع الخافض. انظر التعليق على المسألة رقم(١٢).

(٢) قال الترمذي في "جامعه" (١٤٦٣): « والصَّحيح حديث الليث بن سعد، إنما هو: عبدالرحمٰن بن جابر بن عبدالله، عن أبي بردة بن نيار، عن النبي ﷺ ».
واختلف قول الدارقطني في هذا الحديث، فرجَّح في "التتبع" (ص ٢٢٦) ما رجَّحه أبو حاتم هنا فقال: « وقول عَمرو [أي: ابن الحارث] صحيحٌ، والله أعلم؛ لأنه ثقة وقد زاد رجلاً، وتابعه أسامة بن زيد، عن بكير، عن سليمان، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة، مثله ». ورجَّح في "العلل" (٩٥٢) ما رجَّحه الترمذي فقال: « والقول قول الليث بن سعد، ومن تبعه عن بكير ».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١٧٧): « وحاصل الاختلاف: هل هو عن صحابي مبهم أو مسمًّى ؟ الرَّاجح الثاني، ثم الرَّاجح أنه أبو بردة بن نيار . وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر، أو لا ؟ الرَّاجح الثاني أيضًا».
وقال: « ولم يقدح هذا الاختلاف عند الشيخين في صحة الحديث، فإنه كيفما دار يدور على ثقة، ويحتمل أن يكون عبدالرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبدالرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير، ثم تحديث سليمان بكيرًا به عن عبدالرحمن، أو أن عبدالرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبَّته فيه أبوه، فحدَّث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة ».

(٣) نقل الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٣٧٦) هذا النص بتمامه .

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٠٥٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٧٧) من طريق عبدالرحمن الخلال، والنسائي في "سننه" (٤٩٨٤) من طريق حسان بن عبدالله، والطبراني في "الأوسط" (٩٢٧٤)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٨٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٧٧) من طريق عبدالله بن صالح، والدارقطني أيضًا من طريق سعيد بن عُفير وعبدالغفار بن داود، خمستهم (عبدالرحمن وحسان وعبدالله وسعيد وعبدالغفار) عن المفضل بن فضالة به .
=

عن يونس بن يزيد الأَيْلِي، عن سعد بن إبراهيم، عن المِسْوَر بن إبراهيم، عن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن النبيِّ ﷺ قال:« **لا يُغَرَّمُ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ**[١] **الحَدُّ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ومِسْوَرٌ لم يَلْقَ عبدَالرحمٰن، هو مُرسَلٌ أيضًا [٢].

١٣٥٨ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه المُسَيَّب بن واضِح، عن

= ومن طريق النسائي رواه ابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢٤/ ٢١١).
ورواه الدارقطني في "سننه" (٣/ ١٨٣) من طريق إسحاق بن الفرات، عن المفضل، عن يونس، عن الزهري، عن سعد بن إبراهيم، عن المسور بن مخرمة، عن عبدالرحمٰن بن عوف به . قال الدارقطني:« هذا وهمٌ من وجوهٍ عدَّة ».

(١) قوله:« عليه » سقط من (ك).

(٢) قال البزار:« وهذا الحديث مرسلاً [كذا] عن عبد الرحمن؛ لأن المسور بن إبراهيم لم يلق عبد الرحمن ». وقال النسائي :« وهذا مرسل، وليس بثابت ». وقال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن عبدالرحمٰن بن عوف إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به مفضل بن فضالة، وليس متصل الإسناد؛ لأن المسور لم يسمع من جدِّه ».
وقال الدارقطني:« والمسور بن إبراهيم لم يدرك عبدالرحمن بن عوف، وإن صحَّ إسناده كان مرسلاً ». وذكر في "العلل" (٥٧٥) الاختلاف في الحديث وقال:« هو مضطرب غير ثابت ». وقال أبو نعيم:« لم يروه عن سعد إلا يونس ». وقال ابن المنذر - كما في "المعرفة" (١٢/ ٤٢٤) للبيهقي-:« ولا يثبت خبر عبدالرحمن بن عوف في هذا الباب ». وقال البيهقي في "المعرفة" (١٢/ ٤٢٣):« فهو إن ثبت قلنا به ؛ لكنه تفرَّد به المفضل بن فضالة قاضي مصر، واختُلِف عليه فيه. . . »، ثم ذكر الاختلاف فيه ، وبنحوه في "السنن الكبرى" له (٨/ ٢٧٧). وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ١١٣) في ترجمة المسور:« لا يُعرَف حاله وحديثه منكر ».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٥٦).

حَفْص[1] بن مَيْسَرة، عن مسلم بن أبي مريم، عن ابن جابر، عن جابر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إلا في حَدٍّ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، والصَّحيحُ على ما رواه ابن وَهْب، عن عَمرو بن الحارث[2].

١٣٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة بن الوليد[3]؛ قال: حدَّثنا [مَسْلَمة][4] بن نافع، عن أخيه دُوَيْد[5] بن نافع، عن عبدالله بن شهاب أخي الزُّهْري؛ قال: حدَّثنا أنس؛ قال: جاءتِ امرأةٌ إلى

---

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « جعفر »، والمثبت من (ت) و(ك)، وتقدَّم على الصواب في جميع النسخ في المسألة رقم (١٣٥٦).

(٢) يعني: عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن الأشَج، عن سليمان بن يسار، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة؛ كما في المسألة رقم (١٣٥٦).

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٨٤٩) من طريق أسد بن موسى، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٨/ ٦٤) من طريق هشام اليزني، كلاهما عن بقية، به. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن عبدالله بن مسلم إلا دويد بن نافع، ولا عن دويد إلا أخوه مسلمة بن نافع، تفرد به بقية بن الوليد ».
ورواه أبو داود في "المراسيل" (٢٤٨) عن كثير بن عبيد، عن بقية، عن صفوان بن عمرو، حدثني الفضيل بن فضالة الهوزني قال: جاءت امرأة . . . فذكره .

(٤) في جميع النسخ: «مسلم»، والتصويب من مصادر التخريج السابقة، وسيأتي على الصَّواب في المسألة (٢٤٢٥) بمتن آخر، وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٣/ ٢٥١).

(٥) دُوَيد بالدَّال المهملة، ويقال بالذَّال المعجمة: ذُوَيد . وقد وقع في رواية ابن عساكر السابقة: « ذُوَيد » بالذَّال المعجمة. قال ابن عساكر: « كذا في الأصل: ذُوَيد بالذَّال المعجمة، وهي نسخة عتيقة ».

النبيِّ ﷺ فقالت: يارسولَ الله، إنَّ في بَطْنِي حَدَثًا فأقِمْ عليَّ حَدَّ اللهِ، فقال رسولُ الله ﷺ: « **لا يُقْتَلُ مَا فِي بَطْنِكِ مِنْ أَجْلِكِ، اذْهَبِي حَتَّى تَضَعِيهِ** »، فذهبَتْ، فلمَّا وضعَتْهُ جاءت، فقالت: يارسولَ الله، قد وضعتُهُ[(١)]؛ قال: « **اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِمِيهِ** »، فذهبَتْ فأرضعَتْه حتى فطَمَتْه، ثم جاءت فقالت: يارسولَ الله، قد فطَمْتُه؛ قال: « **اذْهَبِي فَأَكْفِلِيهِ قَوْمًا** »، فذهبَتْ، ثم جاءت هي وأختٌ لها تَماشَيانِ[(٢)]؛ قالتْ[(٣)]: يا رسولَ الله، هذه أختي تَكْفُلُهُ، فجعل رسولُ الله ﷺ يَعجَبُ منها ومِنْ أختها، ثم أمر بها رسولُ الله ﷺ أن تُرْجَمَ، ثم قال: « **إِذَا وَضَعْتُمُوهَا فِي حُفْرَتِهَا؛ فَلْيَذْهَبْ رَجُلٌ مِنْكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَرْمِيَهَا، حَتَّى إِذَا شَغَلَهَا؛ فَلْيَذْهَبْ رَجُلٌ مِنْكُمْ مِنْ خَلْفِهَا بِحَجَرٍ عَظِيمٍ؛ فَلْيَرْمِ بِهِ رَأْسَهَا[(٤)]** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

١٣٦٠ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن يحيى

---

(١) قوله: « جاءت، فقالت: يارسول الله، قد وضعته » مكرر في (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٢) أصلها: تَتَماشَيان، وحُذفت إحدى التاءين تخفيفًا، وقد تقدَّم بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

(٣) في (ف): « فقالت ».

(٤) في (ك): « فيلزم رأسها ».

(٥) نقل هذه المسألة بتمامها: ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ٣١٤).

الخُشَني[(١)]، عن زيد بن واقد، عن مَكْحُول، عن جُبَير بن نُفَير[(٢)]، عن عُبادة بن الصَّامت؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **أَقِيمُوا الحُدُودَ في الحَضَرِ والسَّفَرِ عَلَى القَرِيبِ والبَعِيدِ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ[(٣)] في اللهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ** » ؟

ثم قال أبي: هذا حديثٌ حسنٌ؛ إن كان محفوظًا .

١٣٦١- وسمعتُ[(٤)] **أبي** وذكَرَ الحديثَ الذي رواه عبدالرَّزَّاق[(٥)]،

---

(١) في (ت): « الجشني »، وفي (ف): « الحسني »، وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٦/ ٣٣٩). ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه أبو داود في "المراسيل" (٢٤١) عن هشام بن خالد، حدثنا الحسن بن يحيى الخُشني، عن زيد بن واقد، عن مكحول، عن عُبادة به. ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى (٩/ ١٠٤)، وابن الجوزي في "التحقيق" (١٨٣٩). وللحديث طرق أخرى عن عبادة. انظر "المسند" للإمام أحمد (٣٧/ ٣٧١/ الرسالة)، و"الصحيحة" للشيخ الألباني (٦٧٠).

(٢) في (ك) يشبه أن تكون: « نفيل ».

(٣) في (ك): « يأخذكم ».

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٠٥).

(٥) روايته أخرجها في "المصنف" (١٠/ ٢٠٢/ الهامش) (كما في إحدى النسخ الخطية للمصنَّف). ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "المسند" (٢/ ١٥١ رقم ٦٣٨٣)، وأبو داود في "سننه" (٤٣٩٥)، والنسائي في "سننه" (٤٨٨٧ و٤٨٨٨)، والطبراني في "الأوسط" (٢٩٩٦).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا معمر ».
ورواه النسائي في "سننه" (٤٨٨٩)، وابن حزم في "المحلى" (١١/ ٣٥٨) من طريق عمرو بن هاشم، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به .
ورواه النسائي (٤٨٩٠) من طريق شعيب بن إسحاق، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع به مرسلاً .

عن مَعْمَر، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: كانتِ المَخْزوميَّةُ تَستَعيرُ المتاعَ وتَجْحَدُها[(١)]، فأمر النبيُّ ﷺ بقَطْعِ يدها .

قال أبي: روى هذا الحديثَ اللَّيْثُ بنُ سعد، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن عَنْج[(٢)]، عن نافع: أنَّ صَفِيَّة بنت أبي عُبَيد أخبرته: أنَّ امرأةً كانت تَستَعيرُ المتاعَ في عهد رسول الله ﷺ ثم تَجْحَدُه، فأمَرَ النبيُّ ﷺ بقطع يدها . . . في قصَّةٍ طويلةٍ؛ مُرسَلٌ[(٣)]؛ وهذا أشبهُ .

ولم يَرْوِ[(٤)] عن أيُّوبَ إلا مَعْمَرٌ[(٥)] .

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: « وتجحده »، وهو الجادَّة، وسيأتي كذلك في مسألتنا هذه، ويخرَّج ما في النسخ على أنه أنث الضمير بإرجاعه إلى معنى المتاع، والتقدير: « تستعير العارية وتجحدها » أو نحوه؛ وهذا من باب الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر، وقد تقدَّم إيضاحُهُ والتعليق عليه في المسألة رقم (٨١).

(٢) كذا ضُبِطَ في (ت) و(ف) بإسكان النون، ويقال أيضًا: بالتحريك؛ كما في "القاموس المحيط" (ع ن ج/ ص١٩٩). وفي "التقريب" لابن حجر (٦١١٩) قال: « محمد بن عبدالرحمٰن بن غَنَج، بفتح المعجمة والنون، بعدها جيم »، ولكنه ذكره في باب من نُسِب إلى أبيه (٢/ ٨٥٥٧) بالعين المهملة .
وروايته ذكرها أبو داود في "سننه" (٤٣٩٥) تعليقًا .
ورواه السرقسطي في "الدلائل في غريب الحديث" (٨) من طريق ابن أخي جويرية وهو عبدالله بن محمد بن أسماء، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٢٤٥/المعرفة) من طريق جويرية بن أسماء، كلاهما عن نافع، عن صفية به .

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة(٣٤).

(٤) أي: هذا الحديث.

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٠٨/ ب): « يرويه عبيدُالله بن عمر واختُلِف عنه، فرواه أبو مالك الجَنْبي عمرو بن هاشم، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، =

وذكَرَ حديثَ[١] يُونُسَ[٢]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ في هذا .

قال أبي: كذا رواه يونس !

١٣٦٢ - وسمعتُ أبي وذكر هذه الأحاديثَ الثلاثة[٣] التي رواها عُبَيد بن إسحاق، عن زُهَير بن معاوية، عن يزيد بن أبي زياد، عن ابن وَهْب[٤]:

أحدُها[٥]: زيد بن وَهْب، عن النبيِّ ﷺ أنه[٦] قال:« **تَعِجُّ**[٧]

= وكذلك روي عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، ورواه يحيى بن عبدالله بن سالم، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع أن امرأةً كانت . . . مرسلاً، وكذلك رواه الثَّقفي، عن أيوب مرسلاً ، والمرسل أشبهُ ».
وانظر "المعرفة" للبيهقي (١٢/ ٤٣٠)، و"نصب الراية" (٣/ ٣٦٦).

(١) في (ف):« الحديث ».

(٢) هو: ابن يزيد الأَيلي . وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٦٤٨ و٤٣٠٤ و٦٨٠٠)، ومسلم (١٦٨٨). وتابعه الليث بن سعد عند البخاري (٣٤٧٥ و٣٧٣٢ و٦٧٨٧ و٦٧٨٨)، ومسلم في الموضع السابق، كما تابعه معمر عند مسلم أيضًا .
وأخرج البخاري (٣٧٣٣) عن شيخه علي بن المديني؛ قال: حدثنا سفيان - يعني: ابن عيينة -؛ قال: ذهبتُ أسأل الزهري عن حديث المخزوميَّة، فصاح بي ! قلتُ لسفيان: فلَم تحتمله عن أحد؟ قال: وجدتُه في كتابٍ كان كتبه أيوب بن موسى عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) في (ت) و(ك):« الأحاديث الثلاث ». وهو جائزٌ أيضًا لتقدُّم المعدود على العدد. انظر تعليقَنا على المسألة رقم (٧١٣).

(٤) هو: زيد كما سيأتي .

(٥) في (ت) و(ك):« أحدهما ».

(٦) قوله:« أنه » ليس في (أ) و(ش).

(٧) قال ابن منظور: عَجَّ يَعِجُّ و يَعَجُّ عَجًّا و عَجيجًا : رفعَ صَوتَهُ وصاحَ؛ وقيَّده في "التهذيب" فقال: بالدُّعاء والاستغاثة. انظر "لسان العرب" (ع ج ج/ ٢/ ٣١٨).

الأَرْضُ مِنْ ثَلاثَةٍ: مِنَ الدَّيُّوثِ،[والَّذِي][١] يَأْتِي البَهِيمَةَ، والشَّيْخِ الزَّانِي)) .

والثاني: عن زيد بن وَهْب، عن النبيِّ ﷺ:((إِنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللهِ: أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا[٢] وَهُوَ خَلَقَكَ، أَوْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ[٣] مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمُوا، أَوْ تُزَانِيَ[٤] حَلِيلَةَ[٥] جَارِكَ)).

والثالثُ: زيد بن وَهْب؛ قال: كان عمر إذا بعَثَ جيشًا قال: سِيروا باسْم الله .

قال أبي: ليس لهذه الأحاديثِ الثلاثة معنًى؛ إنما يُعرَفُ[٦] ليزيد ابن أبي زياد، عن زيد بن وَهْب: حديثٌ عن عمر - مُرْسَلٌ- في القُنوت[٧]، ولا أعرفُ هذه الثلاثةَ الأحاديثِ[٨] .

---

(١) في جميع النسخ:((والتي))، وهو خطأٌ ظاهرٌ. وعلى الصواب جاء في بعض الأحاديث.

(٢) في (ك):((تجعل له نِدًّا)).

(٣) الوَلَدُ؛ بفتحتين: كلُّ ما وَلَدَهُ شيء، ويطلق على الذكر والأنثى، والمثنى والمجموع؛ فَعَلٌ بمعنى مفعولٍ، وهو مذكَّر، وجمعه: أولاد. والوُلْدُ وزان قُفْل: لغةٌ فيه، وقَيْسٌ تجعلُ «الوُلْدَ» المضموم جَمْعَ «الوَلَد» المفتوح، مثل أُسْد جمع أَسَد. "المصباح المنير" (ولد).

(٤) المثبت من (أ)، وفي بقية النسخ:((وتزاني)) بالواو.

(٥) حَليلةُ الرَّجُل: امرأتُه، والرَّجُل حَليلُها؛ لأنها تَحُلُّ معه ويَحُلُّ معها . وقيل: لأن كلَّ واحدٍ منهما يَحِلُّ للآخَر . "النهاية" (١/ ٤٣١).

(٦) في (ك):((تعرف)).

(٧) رواه الطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٣٥٩ رقم ٦١٤ و٦١٥/ مسند ابن عباس)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٠٨).

(٨) في (ك):((أحاديث)).

١٣٦٣ - وسألتُ أبي وذكر حديثًا رواه الحَكَم بن موسى، عن سُفْيان بن عُيَينة، عن سعد بن سعيد، عن عَطَاء؛ قال: إذا سَرَقَ المسلمُ الخَمْرَ مِنَ الذِّمِّيِّ، قُطِعَ؛ لأنَّها لهُ مالٌ[1]، وإِذَا سَرَقَ[2] مِنْ مُسلمٍ، لم يُقطَع؛ لأنَّها ليسَتْ لهُ بِمالٍ؟

قال[3] **أبي**: يقال[4]: هو سعيدُ بن سعيد المكِّي[5].

١٣٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن عاصم[6]، عن همَّام[7] وحمَّادِ[8] بن سَلَمة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلحَة، عن أنس؛ قال: جاء رَجُلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال[9]: يا رسولَ الله[10]، أصبتُ حَدًّا فأَقِمْهُ عليَّ، فأُقِيمَتِ الصَّلاة، فلمَّا صلَّى النبيُّ ﷺ، قال: يا رسولَ الله[11]، إنِّي أصبتُ حَدًّا فأَقِمْهُ عليَّ[12]؛ قال: «**صَلَّيْتَ**

---

(١) قوله: « مال » سقط من (أ) و(ش)، وفي (ك): « قال » بدل: « مال ».
(٢) أي: المسلم.
(٣) في (ك): « وقال » بالواو. (٤) في (ك): « فقال ».
(٥) ترجمته في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٥ رقم ١٠١)، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٤٠٨). وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٩٠٤ و١٨٩٠٥) من طريق ابن جريج وابن أبي نجيح، كلاهما عن عطاء، به.
(٦) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٨٢٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٦٤).
(٧) هو: ابن يحيى العَوْذي.
(٨) في (ك): « أو حَمَّاد »، وفي (ت): « وحَمد ».
(٩) في (أ) و(ش): « قال ».
(١٠) في (ك): « يا رسول » ولم يذكر لفظ الجلالة.
(١١) قوله: « قال: يا رسول الله » سقط من (ت).
(١٢) من قوله: « فأقيمت الصلاة ... » إلى هنا سقط من (ش) و(ك)؛ لانتقال النظر.

مَعَنَا؟ » قال: نعم، قال: « قَدْ غُفِرَ لَكَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد [١].

١٣٦٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق [٢]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ أبا بكر أُتِيَ بِبِكْرَين قد فَجَرَا، فأمر عُمَرَ فجلدهما الحَدَّ [٣].

---

(١) نقل ابن رجب في "شرح العلل" (١/ ٤٥٢) قول أبي حاتم هذا، وكان نقل قبله عن البرديجي قوله عن هذا الحديث: « هذا عندي حديثٌ منكر، وهو عندي وهم من عمرو بن عاصم »، ثم قال ابن رجب: « وهذا الحديث مخرَّج في "الصحيحين" من هذا الوجه، وخرَّج مسلم معناه أيضًا من حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ، فهذا شاهد لحديث أنس . ولعل أبا حاتم والبرديجي إنما أنكرا الحديث؛ لأن عمرو بن عاصم ليس هو عندهما في محلٍّ من يُحتمَل تفرُّده بمثل هذا الإسناد، والله أعلم». اهـ.
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١٣٤) بعد نقله لكلام البرديجي: « لم يبيِّن وجه الوهم، وأما إطلاقه كونه منكرًا فعلى طريقته في تسمية ما ينفرد به الراوي منكرًا إذا لم يكن له متابع؛ لكن يجاب بأنه وإن لم يوجد لهمام ولا لعمرو بن عاصم فيه متابع فشاهده حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه ومن ثَمَّ أخرجه مسلم عقبه، والله أعلم ».
وحديث أبي أمامة الذي أشار إليه ابن رجب وابن حجر رواه مسلم برقم (٢٧٦٥).
وفي معناهما أيضًا حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾ ﴾ [هُود: ١١٤]. أخرجه البخاري (٥٢٦ و٤٦٨٧)، ومسلم (٢٧٦٣).

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى (٨/ ٢٢٢-٢٢٣) من طريق علي بن المديني، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن إسحاق به.
قال علي بن المديني: « هكذا رواه محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، وخالفه عبيدالله بن عمر في إسناده ولفظه ».

(٣) كذا ساق اللفظ مختصرًا، وفي "سنن البيهقي" ليس فيه التصريح بأن عمر هو المأمور بجلدهما.

رواه ليثٌ[١]، وشُعَيبُ بن أبي حمزة[٢]، وعُبَيدالله[٣]، عن نافع، عن صَفِيَّة: أنَّ أبا بكر أُتِيَ بِبِكْرَيْنِ ... ؟

قال أبي: حديثُ صَفِيَّةَ أَصَحُّ[٤].

١٣٦٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مسلم بن خالد[٥]، عن إسماعيل بن أُمَيَّة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ فَاجْلِدُوهَا** ...»، الحديثَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ما رواه بِشْر بن مُفَضَّل[٦]، عن إسماعيل بن أُمَيَّة، عن المَقْبُري[٧]، عن أبي هريرة[٨].

---

(١) هو: ابن سعد، وروايته عند ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٧٨٧).
(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٢٣).
(٣) هو: ابن عمر العُمَري . وروايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٧٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٢٣).
ورواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٨٢٦)، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٣٣١١) من طريق عبدالله بن عمر العمري، كلاهما (مالك وعبدالله) عن نافع، عن صفية، به. ومن طريق مالك رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٢٣).
(٤) وكذا رجَّح الدارقطني في "العلل" (٦٣).
(٥) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/ ١٠٠).
(٦) في (أ) و(ش): «المفضل». وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٧٢٥٣). وذكر البخاري في "صحيحه" عقب الحديث (٦٨٣٩) رواية إسماعيل على هذا الوجه.
والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢١٥٢ و٢٢٣٤ و٦٨٣٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٧٠٣) من طريق الليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة به.
(٧) في (ت) و(ك): « المقري ». وهو: سعيد بن أبي سعيد المقبري .
(٨) ذكر علي بن المديني هذا الحديث في "العلل" (١٢٥) فقال: « رواه ابن إسحاق، =

١٣٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[(١)]، عن ابن أبي حَبيبة [(٢)]، عن داود بن حُصَين، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا مُخَنَّثُ، فَاجْلِدُوهُ، وإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يا لُوطِيُّ، فَاجْلِدُوهُ عِشْرِينَ، ومَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ، فَاقْتُلُوهُ، ومَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ، فَاقْتُلُوهُ واقْتلُوا البَهِيمَةَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر، لم يَرْوِهِ غيرُ ابنِ أبي حَبِيبة[(٣)].

= عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة. ورواه عبدالرحمن بن إسحاق، عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة. فنظرت فإذا سعيدٌ لم يسمعه من أبي هريرة. ورواه ابن إسحاق وليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. ورواه أيوب بن موسى، عن سعيد، عن أبي هريرة. والحديث عندي: حديث سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. وحديث عبدالرحمن بن إسحاق، عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة يقول ... وهمٌ، وأخاف ألا يكون حفظه ».

(١) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٤٦٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥٦٨)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٥٥٤ و٥٥٥/ مسند ابن عباس)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ١٨٣ رقم ١١٥٨٠)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ١١٠)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٢٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٥٢). مطوَّلاً ومختصرًا.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٥١٠) من طريق عبيدالله بن موسى، وأحمد في "مسنده"(١/ ٣٠٠ رقم٢٧٢٧) من طريق أبي القاسم بن أبي الزناد، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٥٥٦/ مسند ابن عباس) من طريق إسحاق بن محمد الفروي، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٣٤)، و(٥/ ٢٨٦) من طريق عبدالعزيز بن عمران، جميعهم عن إبراهيم بن إسماعيل وهو ابن أبي حبيبة، به مطوَّلاً ومختصرًا.

(٢) هو: إبراهيم بن إسماعيل الأشهَلي.

(٣) قال الترمذي: « هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن إسماعيل يضعَّف في الحديث ». =

١٣٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد[١]، عن الأوزاعي، عن عبدالله بن عَمرو بن أبي طَلْحَة -عامل عُمَرَ بنِ عبدالعزيز على اليَمَامَة -: أنَّه[٢] أُتيَ برجُلٍ أصاب حدًّا . . . فذكر الحديثَ ؟

قال أبي[٣]: إنما روى الأوزاعي[٤]، عن عَمرو بن عبدالله بن أبي طَلْحَة، ومنهم من يقول: عمر .

١٣٦٩ - وسألتُ[٥] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٦]؛ قال: حدَّثنا رِفْدَة بن قُضَاعَة الغَسَّاني؛ قال: حدَّثنا صالح بن

= وقال ابن عدي: «وهذا لا يرويه إلا عبدالعزيز بن عمران بهذا الإسناد، وهو منكر».
وقال ابن حبان: « وهذا باطلٌ لا أصل له ».
وقال البيهقي: « تفرَّد به إبراهيم الأشهلي، وليس بالقوي، وهو إن صح محمولٌ على التعزير ».

(١) هو: ابن مسلم .

(٢) في (ف): « وأنه ».

(٣) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٤٨-٣٤٩) تعليقًا، وعبدالله بن أحمد في "زوائد الزهد" (ص٣٥٦) من طريق أيوب بن سويد، عن الأوزاعي قال: لم يكن أحدٌ من عُمَّال عمر بن عبد العزيز يُشَبَّه به إلا عمرو بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري؛ عامله على عمان، فبلغ من لينه - كذا - أنه أُتي برجل قد أصاب حدًّا من حدود الله - عزَّ وجلَّ - بعد العشاء فقال: إني أكره أن أؤخرَ حدود الله حتى أصبح فأقامه عليه ليلاً . واللفظ لعبدالله بن أحمد. وتصحَّف عنده « عمرو بن عبدالله بن أبي طلحة » إلى « عمرو بن عبيد بن طلحة ». وهو على الصَّواب في "تهذيب الآثار" (٢/ ٢٨٤) نقلاً عن "الزهد".

(٥) نقل ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١١٨) بعض هذا النص .

(٦) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٠١-٢٠٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٧٥)، و(٤/ ٢٢١). ومن طريق العقيلي رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/ ١٨٧). ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "الشعب" (٥٠٩٠).
قال العقيلي: « ولا يُحفظَ هذا اللفظ إلا به ». أي: صالح بن راشد. =

راشد القُرَشي؛ قال: أُتيَ الحَجَّاج[١] برجُلٍ قد اغتَصَبَ أختَه نَفْسَهَا، فقال: احبِسُوهُ، وسَلُوا[٢] مَن هاهنا مِنْ أصحاب النبيِّ ﷺ ؟

فسألوا عبدالله بن أبي مُطَرِّف؛ فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « **مَنْ تَخَطَّى الحُرْمَتَيْنِ، فَخُطُّوا وَسَطَهُ بِالسَّيْفِ** »، وكتبوا إلى ابن عباس، فكتبَ إليهم بمِثلِ[٣] قول عبدالله بن أبي مُطَرِّف ؟

فقال[٤] أبي: كذا رواه هشام، ورُوِيَ عن عبدالله بن مُطَرِّف بن الشِّخِّير هذا الكلامُ، قولَهُ؛ فلا أدري هذا هو أو غيره !

وقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ روى هذا الحديثَ قَتَادةُ، وداودُ بنُ أبي هند، عن[٥] عبدالله بن مُطَرِّف بن الشِّخِّير: أنَّ الحَجَّاجَ أُتيَ برجُلٍ . . .، الحديثَ؛ وهذا الصَّحيحُ[٦].

= وقال ابن عدي: « ورفدة بن قضاعة هذا لم أر له إلا حديثًا يسيرًا، وعند هشام بن عمار عنه مقدارُ خمسة أو ستة أحاديث، وهذا الحديثُ حديث عبدالله بن أبي مطرِّف لا أعرفُه إلا من حديث رفدة ».
وقال أيضًا: « وهذا الحديثُ هو الحديث الذي أشار إليه البخاري أنه لا يصحُّ له ».

(١) هو: ابن يوسف الثَّقَفي .

(٢) في (ف): « واسألوا ».

(٣) في (ك): « مثل ».

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « قال ».

(٥) من قوله: « أبو زرعة: هذا خطأ . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٦) ذكر ابن أبي حاتم عبدَالله بن أبي مطرف هذا في موضعين من "الجرح والتعديل" (٥/ ١٥٢-١٥٣ و١٨٢)، وذكر هذا الحديثَ في الموضعين، ونقل في الموضع الأول عن أبيه قوله: « هذا غلطٌ ! غلط فيه رفدة بن قضاعة؛ إنما هو عبدالله بن مطرف بن عبدالله بن الشِّخِّير، لجدِّه صُحبة »، ونقل عنه في الموضع الثاني قوله: «يُروى هذا الحديث عن عبدالله بن مطرف بن عبدالله بن الشخير، وأبوه من التابعين، فلا أدري هذا هو ابن مطرف، أو رجل آخر؟ ». وترجم البخاري في =

١٣٧٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الفَضْلُ بن دَلْهَم[٢]، عن

= "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٧٩) لصالح بن راشد الراوي عن عبدالله بن أبي مطرف، وقال: « لم يصحَّ حديثه »، وترجم في (٥/ ٣٤) لعبدالله بن أبي مطرف، وقال: «ولم يصح إسناده». وبوَّب في "صحيحه" بقوله: « بابُ رَجم المُحصَن »، ثم أخرج برقم (٦٨١٢) حديث علي ﷺ حين رجم المرأة يوم الجمعة، وقال: « قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ ».

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١١٨): « لم يُفرِّق بين ما إذا كان الزنى بمَحْرَم أو بغير مَحْرَم. وأشار البخاري الى ضعف الخبر الذي ورد في قتل من زنى بذات مَحْرَم، وهو: ما رواه صالح بن راشد . . . »، ثم ذكر الحديث، ثم قال: «ذكره ابن أبي حاتم في "العلل"، ونقل عن أبيه أنه رُوي عن مطرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير من قوله. قال: ولا أدري: أهو هذا أو لا؟ يشير إلى تجويز أن يكون الراوي غلط في قوله: «عبد الله بن [أبي] مطرف»، وفي قوله: «سمعت»، وإنما هو: مطرف بن عبدالله، ولا صُحبة له . وقال ابن عبدالبر: يقولون: إن الراوي غلط فيه. وأثرُ مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم: أخرجه ابن أبي شيبة من طريق بكر بن عبد الله المزني؛ قال أُتِيَ الحجَّاج برجل قد وقع على ابنته وعنده مطرِّف بن عبدالله ابن الشخير وأبو بردة، فقال أحدهما: اضرب عنقه، فضربت عنقَه. قلت - أي: ابن حجر -: والراوي عن صالح بن راشد ضعيفٌ؛ وهو: رِفْدة - بكسر الراء، وسكون الفاء- ويوضِّح ضعفَه: قوله: «فكتبوا إلى ابن عباس»، وابن عباس مات قبل أن يليَ الحجَّاج الإمارة بأكثر من خمس سنين». اهـ.

وترجم ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ٢١٩) لعبدالله بن أبي مطرف، وذكر هذا الحديثَ، ونقل عن ابن منده أنه قال عنه: « غريب »، وقال ابن حجر: « وقال العسكري - تَبَعًا لأبي حاتم -: إن رِفْدة بن قضاعة راويه وَهِمَ فيه، وإنما هو: عبدالله بن مطرف بن عبدالله بن الشِّخِّير ».

(١) نقل هذا النص بتصرف: ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٢٩٠).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٧٦ رقم ١٥٩١٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٣٤)، والدارقطني في "الأفراد" (١٣٩/ ب/ أطراف الغرائب). ورواه أبو داود في "سننه" (٤٤١٧) من طريق محمد بن خالد الوهبي، عن الفضل، عن الحسن، عن سلمة بن المحبق، عن عبادة به مرفوعًا. =

الحسن[١]، عن[٢] قَبِيصَة بن حُرَيث، عن سَلَمة بن المُحَبِّق، عن النبيِّ ﷺ: « **خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ...** »، الحديث ؟

قال أبي: هذا خطأٌ[٣]؛ إنما أراد: الحسن[٤]، عن حِطَّان[٥]، عن عُبادَة بن الصَّامت، عن النبيِّ ﷺ.

= قال أبو داود: « روى وكيع أولَ هذا الحديث عن الفضل بن دَلْهم، عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ، وإنما هذا إسنادُ حديث ابن المحبق أن رجلا وقع على جارية امرأته ».

(١) هو: ابن أبي الحسن البصري.

(٢) في (ش): « بن » بدل: « عن ».

(٣) نقل المزي في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٢٢١) عن الأثرم أنه سأل الإمام أحمد عن حديث الفضل بن دَلْهَم هذا ؟ فقال: « هذا حديث منكر ». قال الأثرم: يعني: خطأ.
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ١١٦-١١٧): « الفضل بن دَلْهَم البصري، سمع الحسن، عن قبيصة، عن سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ قال: " للبِكْر جَلْدُ مِئَةٍ وتغريبُ عام"، روى عنه وكيع، وقال قتادة وسلام: عن الحسن، عن حطان، عن عبادة، عن النبي ﷺ وهذا أصحُّ ».
وقال الدارقطني في "الأفراد": « تفرَّد به الفضل بن دَلْهم، عن الحسن، عن قَبيصة بن حريث، عن سلمة. والمحفوظ: عن الحسن، عن حطَّان الرقاشي، عن عبادة بن الصامت ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٣٣٦٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٧٧٧)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣١٣ رقم٢٢٦٦٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٩٠)، والبزار في "مسنده" (٢٦٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٤٢٥).
قال البزار: « وهذا الحديث أسنده قتادة، عن الحسن، عن حطَّان، عن عبادة. ورواه عن قتادة غيرُ واحد، وقد رواه غير واحد عن الحسن، عن عبادة مرسلاً. وقال الفضل بن دَلْهم، عن الحسن، عن قبيصة، عن سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ. والفضل بن دَلْهم لم يكن بالحافظ، والحديث حديث قتادة على أنه قد رُوي عن النبي ﷺ من وجوهٍ صحاح، روى ذلك جماعةٌ من أصحاب النبي ﷺ بخلاف هذا اللفظ ».

(٥) هو: ابن عبدالله الرَّقاشي.

١٣٧١ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن المُبارك[٢]، عن عَنْبَسَة بن سعيد، عن الشَّعبي[٣]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «لا يُسْتَقَادُ مِن الجُرْحِ حَتَّى يَبْرَأَ»؟

قال أبو زرعة: هو مُرسَلٌ مقلوبٌ[٤].

١٣٧٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو خالدٍ الأحمَرُ[٥]، عن

(١) نقل هذا النص بتمامه: ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٢٧١)، والزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٣٧٨)، وانظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٣٩١).

(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨٤)، والطبراني في "الأوسط" (١٢٦) من طريق مهدي بن جعفر، عنه، به.
ورواه البزار في "مسنده" (١٥٢٦/ كشف الأستار) قال سمعتُ رجلاً من أصحاب الحديث يقول: ثنا عبدالله بن سنان، ثنا ابن المبارك، عن عنبسة، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا عنبسة بن سعيد قاضي الريِّ، ولا عن عنبسة إلا ابن المبارك، تفرَّد به مهدي بن جعفر». وقال ابن حزم في "المحلى" (١٠/ ٣٧٧): «هذا باطل؛ لأن عنبسة هذا مجهول».

(٣) هو: عامر بن شَراحيل.

(٤) الظاهر أنه يعني بالإرسال كون الحديث عن الشعبي، عن النبي ﷺ، ولكننا لم نجد من رواه مرسلاً.
وأما قوله: «مقلوب»: فهو مشكل، لكنْ لعله يعني أن اسم «مجالد بن سعيد» انقلب على الراوي عن ابن المبارك إلى «عنبسة بن سعيد»، والله أعلم.

(٥) هو: سليمان بن حيان. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٥٧٤). ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٦٢ رقم ٤٣٥٠).
ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٦٣ رقم ١٥٨٠٤)، والدارمي في "مسنده" (٢٣٥٠ و٢٣٥٣ و٢٣٥٤)، وأبو داود في "سننه" (٤٣٨٨ و٤٣٨٩)، والنسائي في "سننه" (٤٩٦١-٤٩٦٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٦١ رقم ٤٣٣٩-٤٣٥١)، من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري، به.

يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن رافع بن خَدِيج، عن النبيِّ ﷺ: قال: « لا قَطْعَ في[1] ثَمَرٍ[2] ولَا كَثَرٍ[3] » ؟

قال أبي: منهُم من يقول: محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن أبي مَيمونة[4]، عن رافع .

---

(١) قوله: « في » سقط من (أ).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « تمر ».

(٣) قال ابن الأثير: الكَثَرُ - بفتحتَين -: جُمَّار النَّخْل، وهو شَحْمُهُ الذي وَسَطَ النَّخْلة. "النهاية" (٤/ ١٥٢).

(٤) كذا في جميع النسخ، وكذا في نسختين خطيتين من "مسند الدارمي" كما ذكر محققه (٢٣٥٥). والحديث أخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٣٥٥)، والنسائي (٤٩٦٨) من طريق سعيد بن منصور، عن عبدالعزيز بن محمد الدَّراوَرْدي، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبَّان، عن أبي ميمون، عن رافع بن خديج، به . قال النسائي: « هذا خطأٌ، أبو ميمون لا أعرفه ».
وقد ترجم المزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٣٧) لأبي ميمون وعدَّه من الأوهام.
وقال الجصاص في "أحكام القرآن" (٤/ ٧٥): « روى مالك وسفيان الثوري وحماد ابن سلمة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان: أن مروان أراد قطع يد عبد وقد سرق وديًا، فقال رافع بن خديج: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا قطع في ثمرة، ولا كثر". وروى سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن حبان، عن عمه واسع بن حبان: بهذه القصة، فأدخل ابن عيينة بين محمد بن حبان وبين رافع واسع بن حبان. ورواه الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد ابن حبان، عن عمة له: بهذه القصة ،وأدخل الليث بينهما عمة له مجهولة. ورواه الدراوردي، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي ميمونة، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ: مثله، فجعل الدراوردي بين محمد بن يحيى ورافع أبا ميمونة، فإن كان واسع بن حبان كنيته أبو ميمونة فقد وافق ابن عيينة، وإن كان غيره فهو مجهول لا يدري من هو، إلا أن الفقهاء قد تلقت هذا الحديث بالقبول وعملوا به . . ».اهـ.

١٣٧٣ - وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه سُوَيد بن سعيد[٢]، عن عبدالرحمٰن بن أبي الرِّجَال، عن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**مَنْ قَالَ فِي دِينِنَا بِرَأْيِهِ، فَاقْتُلُوهُ**» ؟

قال أبو زرعة: سمعتُ يحيى بن مَعِين يقول - وقيل له:

---

(١) قال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة"(ص٤٠٩-٤١٠):«وسمعتُ أبا زرعة يقول: قلنا ليحيى بن معين: إن سويد بن سعيد يحدِّث عن ابن أبي الرِّجال، عن ابن أبي روَّاد، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال:«من قال في ديننا برأيه، فاقتلوه»؟ فقال يحيى: سويد ينبغي أن يُبدأ به فيقتل . فقيل لأبي زرعة:[سويد] يحدِّث بهذا عن إسحاق بن نجيح . فقال: هذا حدِيث إسحاق بن نجيح، إلا أن سويدًا حدثنا عن ابن أبي الرِّجال .[قلت]: وقد رواه لغيرك عن إسحاق. فقال: [عسى] قيل له فرجع ».اهـ. وما بين المعقوفين زيادة وتصويب من "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٢٩)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ٢٥٣).

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٨٥)، وتمام في "فوائده" (١١٧/ الروض البسام)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٢٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٥٣١).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٣١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/ ٣٢٢) من طريق سويد بن سعيد، عن إسحاق بن نجيح، عن عبدالعزيز بن أبي روَّاد به .
ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٥٢٩).
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٩٠/ب/أطراف الغرائب) من طرق عن إسحاق ابن نجيح، عن الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عمر به .
قال الدارقطني:« غريبٌ من حديث الأوزاعي عن نافع، تفرَّد به إسحاق بن نجيح الملطي، عنه ».
ورواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٥٣٠) من طريق سويد بن سعيد ونوح بن حبيب، عن إسحاق بن نجيح، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عمر، به .

روى سُوَيْد هذا الحديث فقال[١]-: ينبغي أنْ يُبدَأَ بِسُوَيدٍ فَيُستَتاب[٢].

١٣٧٤ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه عبدُالعزيز الماجِشُونُ[٣]، عن الزُّهْري، عن سَهْل بن سعد الأنصاري، عن عاصم بن عَدِي: أنَّ عُوَيمِرً[٤]- رجلاً[٥] من بني العَجْلان - قال: يا عاصمُ[٦]، أرأيتَ

(١) في (ف): «قال».
(٢) في (ف): «فليستتاب»، وفي (ك): «فيستات».
وقد قال ابن عدي في (٤/ ٢٨٥): «وهذا الحديث قد يتلَوَّن فيه سويد بن سعيد، فمرَّة يرويه هكذا عن ابن أبي الرجال، ومرَّة يرويه عن إسحاق بن نجيح، عن ابن أبي روَّاد». وقال في (١/ ٣٣١): «وهذه الرواية التي بلغت يحيى بن معين أن سويدًا حدث به عن ابن أبي الرجال، فقال يحيى: لو كان عندي سيف ودرقة لغزوتُه، وإنما قال يحيى هذا لأن ابن أبي الرجال لا يحتمل مثل هذه الرواية، وإسحاق بن نجيح يحتمل».
وقال ابن الجوزي: «هذا حديثٌ لا يصح، تفرَّد به إسحاق وهو المتهم به، وكان يضع الحديث، شهد عليه بذلك يحيى والفلاس وابن حبان، وهو غيَّر إسناده، فتارة يرويه عن الأوزاعي، وتارة عن عبد العزيز، عن نافع، وتارة عنهما عن نافع، وهذا من فعله، فإنه معروف بمثل هذا . وأما رواية سويد عن ابن أبي الرجال فقد اعتذر قوم لسويد فقالوا: وهِمَ، وأراد أن يقول: إسحاق فقال: ابن أبي الرجال على أن هذا الاعتذار لم يقبله كثيرٌ من العلماء». ثم ذكر مقالة ابن معين في سويد.
(٣) في (ف): «الماجشوني». وعبدالعزيز هذا هو: ابن عبدالله بن أبي سلمة . وروايته أخرجها علي بن الجعد في "مسنده" (٢٨٧١)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٣٧ رقم ٢٢٨٥٦)، والنسائي في "سننه" (٣٤٦٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٥٦)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ١١٩ رقم ٥٦٩٠ و٥٦٩٢).
(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٥) في (ش): «عن عاصم بن عدي بن عويمر أن رجلاً».
(٦) في (ك): «ثنا عاصم».

رجلاً وجَدَ مع امرأته رجلاً، أيقتُلُه[١] ؟ . . . فذكر الحديثَ؛ قصَّةَ المُتَلاعِنَين[٢].

قال أبي: لا أعلمُ أحدًا يَصِلُه غيرَ عبدالعزيز .

قيل له: هو محفوظٌ ؟

قال أبي: الناسُ يقولون[٣]: « أنَّ عاصمَ[٤]»، وهو أشبهُ .

---

(١) في (ت) و(ك): « فقتله ».

(٢) قوله: « قصَّةَ المُتَلاعِنَين » منصوب على نزع الخافض؛ أي فذكر الحديثَ في قصَّة المُتَلاعِنَين، ثم حُذِفَ الجار، وهو «في»؛ فانتصب ما بعده على نزع الخافض. انظر لذلك التعليق على المسألة رقم (١٢). أو منصوب على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: أعني: قصَّةَ المُتَلاعِنَين.

(٣) الحديث من هذا الوجه رواه البخاري في "صحيحه" (٥٢٥٩ و٥٣٠٨)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٩٢) من طريق مالك، والبخاري (٤٢٣)، ومسلم (١٤٩٢) من طريق ابن جريج ، والبخاري (٤٧٤٥ و٤٧٤٦ و٦٨٥٤ و٧٣٠٤) من طريق الأوزاعي وفُليح بن سليمان وابن عيينة وابن أبي ذئب، ومسلم (١٤٩٢) من طريق يونس، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٣٤ رقم ٢٢٨٣٠ و٢٢٨٣١) من طريق إبراهيم بن سعد وابن إسحاق، وأبو داود في "سننه" (٢٢٥٠)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ١١٧ رقم ٥٦٨٤) من طريق عياض الفهري، والطبراني في "الكبير" (٦/ ١١٥ و١١٧ رقم ٥٦٨٠ و٥٦٨١ و٥٦٨٦) من طريق قُرَّة بن عبدالرحمن ويزيد بن أبي حبيب وإبراهيم ابن إسماعيل ابن مُجَمِّع، جميعهم عن ابن شهاب، عن سهل بن سعد أن عويمرًا جاء إلى عاصم ابن عدي فذكره .

(٤) كذا في جميع النسخ بلا ألف بعد الميم، وهو علمٌ مصروفٌ، وفيه وجهان:
الأوَّل: أنَّه منصوب غير منوَّن: «أنَّ عاصم . . .»، على حكاية الإسناد السابق، والمراد: «الناسُ - أي: أصحابُ الزهري - يقولون: عن سهل بن سعد؛ أنَّ عاصمَ ابنَ عديٍّ جاءه عويمر . . . إلخ». فلم ينوَّن الاسم لاتصافه بـ«ابن». =

١٣٧٥ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه الحسنُ بن صالح[٢]، عن منصور[٣]، عن الحَكَم[٤]، عن عَطَاءٍ ومُجاهِدٍ، عن أيمَنَ - وكان فقيهًا- قال[٥]: يُقْطَعُ السَّارِقُ في ثَمَنِ المِجَنِّ[٦]، على عهد رسول الله ﷺ؛ دينارٍ [٧] ؟

= **والثاني**: أنَّه منصوبٌ منوَّن: «أنَّ عاصمَ . . .»، وكانت الجادَّة على ذلك أن يقال: «أنَّ عاصمًا»، بألف تنوين النصب، لكنَّها حُذِفت هنا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) أورد ابن أبي حاتم هذا النص أيضًا في "المراسيل" (ص١٥ رقم٤٣) كما هنا إلى قوله: « وليست له صحبة ».

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥/ ١١٠)، والنسائي في "سننه" (٤٩٤٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة (١٠١٠).

(٣) هو: ابن المعتمر .

(٤) هو: ابن عُتَيبة .

(٥) في (ش): « فقال ».

(٦) المِجَنُّ: التُّرْسُ؛ لأنه يُواري حامِلَهُ، أي: يستُرُهُ، والميم زائدةٌ . "النهاية" (١/ ٣٠٨).

(٧) كذا في جميع النسخ ! والذي في "المراسيل: للمصنِّف، ومصادر التخريج: « في ثمن المجن، وكان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ دينارًا ».
وعلى ذلك فقوله: «دينارٍ» بالجر، يمكن تخريجه على أنَّه بدل من قوله: «ثَمَنِ المجن».
ويمكن أن يكون منصوبًا على نزع الخافض، والتقدير: «في دينارٍ»، وحُذِفَ الخافض، فانتصب ما بعده. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢)، والأصل هنا: «دينارًا» بالألف، لكنْ حُذِفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وهذان التخريجان بناء على أنَّه ليس في الكلام سقطٌ، وإلَّا فلعلَّ صحة اللفظ كما في مصادر التخريج، فيكون وجه الحديث عندنا هكذا: « يُقْطَعُ السَّارِقُ في ثَمَنِ المِجَنِّ، [وكان ثَمَنُ المِجَنِّ] على عهد رسول الله ﷺ دينارًا »، والله أعلم.

قال أبي: هو مُرسَلٌ[١]، وأرى أنَّه والدُ[٢] عبدالواحد بن أيمَن، وليستْ له صُحْبةٌ .

قلتُ لأبي: وقد روى هذا الحديثَ يحيى الحِمَّانِيُّ[٣]، عن شَريك[٤]، عن منصور، عن عَطَاء، عن أيمَنَ بنِ أم أيمَن، عن أم أَيْمَن[٥]؛ قالتْ: قال رسولُ الله ﷺ:« **لا يُقْطَعُ السَّارِقُ إلَّا[٦] في حَجَفَةٍ**[٧] »؛ قُوِّمَتِ الحَجَفَةُ يومئذٍ على عهد رسول الله ﷺ دِينَارٌ[٨] ؟

قال أبي: هذا خطأٌ من وجهَين:

أحدُهما: أنَّ أصحابَ شَريك لم يقولوا: عن أم أَيْمَن؛ إنَّما

(١) ذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٥-٢٦) الاختلاف على أيمن في وقف الحديث ورفعه، ورجَّح الطريق الموقوف، وقال:« أصحُّ بإرساله ».

(٢) قوله:« والد » سقط من (ك).

(٣) هو: يحيى بن عبدالحميد . وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٦٣).

(٤) هو: ابن عبدالله النَّخَعي.

(٥) من قوله:« عن عطاء . . . » إلى هنا، في (ت):« عن عطاء، عن أيمن بن أم أيمن»، وفي (ك):« عن عطاء، عن أم أيمن بن أم أيمن».

(٦) قوله:« إلا » سقط من (ف).

(٧) الحَجَفَةُ: التُّرس. انظر "النهاية" (١/ ٣٤٥).

(٨) كذا في جميع النسخ، والجادة أن يقال:« بدينار ». ويوجَّه على أنه منصوب على نزع الخافض، ووُقف عليه منوَّنًا دون ألف العوض؛ على لغة ربيعة، وانظر في نزع الخافض: المسألة رقم (١٢)، وفي لغة ربيعة: المسألة رقم (٣٤)؛ ويشهد لهذا الوجه: روايتُهُ بألف تنوين النصب في الموضع المذكور من "شرح معاني الآثار"، ففيه:« دينارًا أو عشرةَ دراهم».

قالوا: عن أَيْمَنَ بن أم أيمَن، عن النبيِّ ﷺ [١].

والوجهُ[٢] الآخَرُ: أنَّ الثِّقات يَرْوُونَ عن منصور، عن الحَكَم، عن مُجاهِد وعَطاء، عن أيمَن، قولَهُ[٣].

وأيمَنُ بنُ أم أيمَن لم يُدرِكِ النبيَّ[٤] ﷺ.

١٣٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمر بن عليٍّ بن مُقَدَّم[٥]، عن الحجَّاج بن أَرْطاة، عن مَكْحول، عن عبدالرحمٰن بن مُحَيرِيز؛

---

(١) الحديث رواه النسائي في "سننه" (٤٩٤٨) من طريق علي بن حجر، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٦١٤) من طريق الأسود بن عامر، كلاهما (علي والأسود) عن شريك، عن منصور، عن عطاء ومجاهد، عن أيمن، به مرفوعًا.
ورواه ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٦١٣) من طريق خلف بن هشام، عن شريك، عن منصور، عن عطاء، عن أيمن، به مرفوعًا.

(٢) في (ك): « والوجوه ».

(٣) في (ك): «فقوله»، والصواب: ما في بقية النسخ. والحديث من هذا الوجه رواه النسائي في "سننه" (٤٩٤٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٧٩) من طريق جرير، عن منصور، به.

(٤) في (ت) و(ف): « للنبي ».

(٥) روايته أخرجها ابن المبارك في "مسنده" (١٤٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٩ رقم ٢٣٩٤٦)، وأبو داود في "سننه" (٤٤١١)، والترمذي في "جامعه" (١٤٤٧)، والنسائي في "سننه" (٤٩٨٣).
قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث عمر بن علي المقدمي، عن الحجاج بن أرطاة، وعبدُالرحمن بن مُحَيريز: هو أخو عبد الله بن محيريز، شاميٌّ». وقال النسائي: «الحجاج بن أرطاة ضعيفٌ، ولا يحتجُّ بحديثه».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٩٦٤)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥٨٧)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٠٨) من طريق عمر بن علي المقدمي، عن حجَّاج، عن مكحول، عن ابن محيريز، عن فضالة، به.

قال: سألتُ فَضَالَة بن عُبَيد فقلتُ: أرأيتَ تعليقَ اليدَين من العُنُق[1]، أمِنَ[2] السنَّة؟ فقال: أُتِيَ النبيُّ ﷺ بسارق[3]، فأَمَر به، فقُطِعَتْ يدُهُ، ثم أَمَرَ به فعُلِّقَتْ في عُنُقِهِ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنَّما هو: عبدالله بن مُحَيريز[4]؛ قال: سألتُ فَضَالة.

١٣٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُوَيد، عن الأَوْزاعي، عن محمد بن عبدالملك، عن مُطَرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير، عن أبيه، عن عمَّار بن ياسر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لا يَحِلُّ دَمُ المُؤْمِنِ إلَّا في ثَلاثٍ: الدَّمُ بِالدَّمِ، والثَّيِّبُ الزَّانِ[5]، والمُرْتَدُّ**

---

(١) في (ت) و(ك): «العنوا».

(٢) في (ت) و(ك): «من» بلا همزة. (٣) قوله: «بسارق» سقط من (ك).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٩٩ رقم٧٦٩)، وفي "مسند الشاميين" (٢١٧٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٤٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٥٧) من طريق عمر بن علي المقدمي، عن حجَّاج، عن مكحول، عن عبدالله بن محيريز قال: سألت فَضالة . . . فذكره .
قال المزي في "تهذيب الكمال" (١٧/ ٣٩٨): «وفي حديث الطبراني: عبدالله بن محيريز، وهو وهمٌ».

(٥) في (ف): «الزاني»، وما أثبتناه من بقية النسخ، وكلاهما عربي فصيح، ووقع نحوه في هذا الحديث في "صحيح مسلم" من حديث عبدالله بن مسعود، قال النووي: «هكذا هو في النسخ: «الزان» من غير ياء بعد النون وهي لغة صحيحة قُرِئ بها في السبع؛ كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرّعد: ٩]، وغيره، والأشهر في اللغة إثبات الياء في كل هذا. "شرح النووي على صحيح مسلم" (١١/ ١٦٤). وانظر في هذه اللغة التي تَحذفُ ياء الاسم المنقوص المحلَّى =

عَنِ الإِيمَانِ »[١] ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ مُفتَعَلٌ، ومحمدُ بنُ عبدالملك هذا هو: ابنُ عبدالملك بن مروان، لَعَلَّهُ لم يَرَ مُطَرِّفَ[٢] بعينِه.

وذكرتُ هذا الحديثَ لابنِ جُنَيد[٣] ؟ فقال: هذا من أيُّوب بن سُوَيد، وأما محمد بن عبدالملك فثقةٌ.

١٣٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ كتبتُهُ عن نَصْرِ بنِ داود بن طَوْق[٤] بواسِط - قَدِمَ علينا من الكوفة - عن يحيى بن إسماعيل الواسِطي؛ قال: حدَّثنا إبراهيم بن سعد، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَا يُقْتَلُ أَحَدٌ بِسَبِّ أَحَدٍ، إِلَّا بِسَبِّ النبيِّ ﷺ** » ؟

= بـ«أَلْ»: "سر صناعة الإعراب" (٢/ ٥١٩)، و"الخصائص" (٢/ ٢٩٢)، و"شرح قطر الندى" (ص٣٢٦)، و"همع الهوامع" (٢/ ٤٢٨).
ولعل حذف الياء هنا: جاء تحقيقًا للسَّجعة، والموافقة بين «الزان» و«الإيمان». والله أعلم.

(١) رواه الطبراني، كما في "مجمع الزوائد" (٦/ ٢٥٣).
قال الهيثمي: «وفيه أيوب بن سويد، وهو متروك، وقد وثقه ابن حبان وقال: رديء الحفظ».

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) هو: عليُّ بن الحسين .

(٤) في (ك): « طرق ». ولم نقف على روايته ، ولا على من رواه على هذا الوجه، ولكن رواه ابن أبي عاصم في "الديات"(ص ١١٩) من طريق حجاج بن يوسف، =

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد .

١٣٧٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه اليَمَان بن[1] عَدِيٍّ الحِمْصي الحَضْرَمي[2]، عن محمد بن زياد، عن أبي أُمَامة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ جُرْمًا يَوْمَ القِيَامَةِ: رَجُلٌ حَزَّز[3] ظَهْرَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ » ؟

فسمعتُ أبي يقولُ: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[4]، واليَمَانُ شيخٌ صدوق.

= وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٤٩) من طريق أبي الأحوص العكبري، كلاهما عن يحيى بن إسماعيل الواسطي؛ عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: « لا يُقتَلُ أحدٌ بسبِّ أحد إلا من سبَّ النبيَّ ﷺ ».

ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٦٠).

وقوله: « عن أبي سلمة » سقط من المطبوع من "الكامل" . وتصحَّف المتن فيه تصحيفًا غريبًا، والتصويب من "السنن الكبرى" للبيهقي الذي روى الحديث من طريق ابن عدي.

(١) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٨/ ١١٦ رقم٧٥٣٦)، و"الأوسط" (٢٣٣٩)، و"مسند الشاميين" (٨٢٥).

(٣) كذا في (أ) - دون ضبط - وفي (ش) و(ف): « حرر »، وفي (ت): « حزن »، وفي (ك): «حزر »، وفي مصادر التخريج السابقة: « جَرَّد »، وهي الأَوْلى. قال في "فيض القدير" (٦/ ١١٣): « أي: عرَّاه من ثيابه. . . والمراد فيما يظهر: أنه جرده من ثيابه ليضربه وفَعَلَ .ويحتمل على بعدٍ أن المراد: هتك العورة.اهـ. وما في (أ) أقرب إلى المعنى من حيث إن «الحزّ» هو: القطع من الشيء في غير إبانة،ويقال: الحزّ قطع ما كان غير بائن . "تاج العروس" (٨/ ٤٧).

(٤) قال ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ٨٥): « وفي سنده مقال ». وضعفه الشيخ الألباني في "الضعيفة" (١٢٧٥).

١٣٨٠ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه الثَّوْري[1]، عن أبي سعيد، عن عَطَاء، عن ابن عباس، في قاتِلِ المؤمن: إنه ليس له[2] تَوبَةٌ ؟

قال أبي: أبو سعيد: هو عبدالقُدُّوس بن حَبِيب الشَّامي، وكان لا يَصدُقُ .

١٣٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاذ بن خالد العَسْقَلاني، عن زهير بن محمد، عن يزيد بن زياد، عن أبي إسحاق[3]، عن الحارث[4]، عن عليٍّ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « مَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْتُهُ » ؟

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٣٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو كُرَيْب[5]، عن عبدالله

---

(١) روايته أخرجها الواحدي في تفسيره "الوسيط" - كما في "تخريج أحاديث الكشَّاف" للزيلعي (١/ ٣٤٣)- من طريق إسحاق بن راهويه، ثنا أبو داود الحَفَري، ثنا سفيان، به .

(٢) قوله: « له » سقط من (أ).

(٣) هو: السَّبيعي، عمرو بن عبدالله .

(٤) هو: ابن عبدالله الأعور .

(٥) في (ك): « أبو كريت ». وأبو كُرَيب هو: محمد بن العلاء . وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٤٣٨)، و"العلل الكبير"(٤١٣)، والنسائي في "الكبرى" (٧٣٤٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٢٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٨٣). وَقَرن الترمذيُّ بأبي كُريب: يحيى بن أكْثَم .
ورواه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٧٧) من طريق أبي مَيْسَرة أحمد بن عبدالله، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ١٩١-١٩٢) من طريق أبي بكر الميانجي، عن أبي عيسى بن عرَّاد، عن يحيى بن أكثم، كلاهما عن عبدالله بن إدريس به .
قال ابن عدي: « وهذا الحديث يُعرَف بأبي كُرَيب عن ابن إدريس، وقد حدَّث به مسروق بن المرزُبان ويحيى بن أكثم، وسرقه منهم جماعةٌ من الضعفاء؛ مثل جَحْدَر الكفرتوثي - واسمه: عبدالرحمٰن بن الحارث -، والسَّرِيّ [بن] عاصم، =

ابن إدريس، عن عُبَيدالله[1]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ ضَرَبَ وغَرَّبَ.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه قومٌ عن ابن إدريس، عن عُبَيدالله، عن نافع: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ[2].

قال أبي: ابنُ إدريس وَهِمَ في هذا الحديث؛ مرَّة حدَّث مُرسَلاً، ومرَّة حدَّث متصلاً، وحديثُ ابن إدريس حجَّةٌ يُحتَجُّ بها، وهو إمامٌ من أئمة المسلمين[3].

وأبو ميسرة الهَمْداني وغيرهم». وذكر نحوه أيضًا في (٤/ ٣٢١).
وقال الخطيب: «قال القاضي أبو بكر الميانجي: هكذا حدَّثَناه ابن عراد عن يحيى ابن أكثم. وهذا الحديثُ إنما هو معروف عن أبي كُرَيب وأنه المنفرد به. قلت - أي الخطيب -: الأمرُ على ما ذكر، إلا أن جماعةً قد رَوَوه عن عبدالله بن إدريس هكذا مرفوعًا متصلاً، ولم يكن فيهم ثَبْتٌ سوى أبي كُرَيب. ورواه يوسف ابن محمد بن سابق، عن ابن إدريس، عن عبيدالله، عن نافع، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً. وخالفه محمد بن عبدالله بن نمير وأبو سعيد الأشج فروَياه عن ابن إدريس، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرَبَ وغرَّب، وأن عمر ضرَبَ وغرَّب، ولم يذكُرا النبيَّ ﷺ، وهو الصَّواب». اهـ.

(١) هو: ابن عمر العُمَري.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) قال الترمذي في "جامعه" (١٤٣٨): «حديثُ ابن عمر حديثٌ غريب، رواه غيرُ واحد عن عبدالله بن إدريس فرفعوه، وروى بعضُهم عن عبدالله بن إدريس هذا الحديثَ، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضَرَب وغرَّب، وأن عمر ضَرَب وغرَّب».
وقال في "العلل الكبير" (٤١٣): «روى أصحابُ عبيدالله بن عمر، عن عبيدالله،=

١٣٨٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أحمد بن صالح[(١)]، عن عَنْبَسة بن خالد، عن يونس[(٢)]، عن الزُّهْري، عن عبدالله ابن عُرْوَة، عن أبي هريرة، عن سَهل بن أبي حَثْمَة؛ في القَسَامَة ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ من حديث الزُّهْري ! روى[(٣)] الثِّقاتُ عن الزُّهْري ما[(٤)] كان عند الزُّهْري في هذا الباب في القَسَامَة، وليس

= عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر . . . ولم يرفعوه . وهكذا رواه محمد بن إسحاق، عن نافع موقوفًا . ولا يَرفَع هذا الحديث عن عبيد غيرُ ابن إدريس . وقد رواه بعضُهم عن ابن إدريس، عن عبيدالله موقوفًا ». اهـ.

وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٤/ ١٠٧/ب)، وذكر أنه يرويه عبدالله ابن إدريس عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا على ما رواه عنه أبو كُرَيب، ومسروق بن المَرْزُبان، ويحيى بن أكثَم، وجَحْدَر بن الحارث، وغيرُهم، ورواه يوسف بن محمد بن سابق عن ابن إدريس، عن عبيدالله، عن نافع: أن النبيَّ ﷺ . . . ، مرسلاً لم يذكر ابنَ عمر، وخالفهم محمد بن عبدالله بن نمير وأبو سعيد الأشج فرَوَياه عن ابن إدريس، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضَرَب وغرَّب، وأن عمر ضَرَب وغرَّب، ولم يذكُر النبيَّ ﷺ، ثم قال الدارقطني: « وهو الصَّواب »؛ يعني الوقف . وانظر "نصب الراية" (٣/ ٣٣١).

ونقل الخطيب في "تاريخه" (١٢/ ٨٣) عن شيخه البرقاني قوله: « قال لنا الدارقطني: لم يُسنِده أحدٌ من الثقات غيرُ أبي كريب، ووقفه أبو سعيد الأشج وغيره».

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣٥٣٩). وقال: « لم يَرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونسُ، ولا عن يونسَ إلا عنبسةُ بن خالد، تفرَّد به: أحمد بن صالح ».

(٢) قوله: « عن يونس » مكرر في (ك). ويونس هو: ابن يزيد الأيلي .

(٣) في (ش): « رواه ».

(٤) « ما » هنا: اسم موصولٌ بمعنى «الذي»، وكانت الجادَّة أن يقال: « روى الثقاتُ عن الزُّهري ما كان عنده. . . »، والضمير في «عنده» هو العائد من الصلة إلى الموصول، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، وهو من وضع الظاهر في موضع المُضمَر العائد إلى الموصول، ومثلُه قولُ الشاعر [من الطويل]: =

لشيء[1] من هذا ذِكرٌ، وإنما وجدنا هذا الحديثَ من حديث خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن أبيه، عن عبدالله بن عُرْوَة، عن أبي هريرة، عن سَهل بن أبي حَثْمَة، في القَسامَة، فأخشى[2] أن يكون مُستَرَقً[3] مِن ثَمَّ .

وقال أبو زرعة: هذا حديثٌ ما أدري ماهو ؟!

ثم قال: مُنكَرٌ جِدًّا !

فقلت له: فترى أنه مُستَرَقٌ من حديث خالد بن يزيد ؟

قال: مَنْ سرقه مِن ثَمَّ ؟

قلتُ: عَنْبَسَةَ نراه !

قال: ما أظنُّ أن عَنْبَسة كان يُحسِنُ أن يَقْلِبَ الحديثَ .

ثم قال: بلغني أنَّ أحمد بن صالح حدَّث عنه في بُدُوِّ أمرِه عن يونس، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، في قصة أم زَرْع، فأنكروا عليه، فترَكَه ولم يحدِّث به بعدُ .

= سُعَادُ التي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا وإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وزادَا

والأصل: سُعَادُ التي أَضْنَاكَ حُبُّهَا. انظر "شرح شذور الذهب" (ص١٧٢-١٧٣).

(١) في (ت) و(ك): « بشيء ».

(٢) في (ت) و(ك): « فأنشأ ».

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

وقال[١] **أبو زرعة**: ولم يظهَر لنا حديثُهُ، فكنَّا نَعتَبرُ به، وما أعلم روى عنه أحدٌ[٢] سوى أحمد بن صالح على النَّاس، ولم يحدِّث به[٣] ولو عَلِمَ أحمدُ بنُ صالح أنَّ الناسَ يُنكِرون هذا، لامتنعَ من تحديثه.

١٣٨٤ - وسُئِلَ[٤] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه ضَمْرَةُ[٥]، عن سُفْيان الثَّوْري، عن يونسَ[٦]، عن الحَسَن، وابنِ جُرَيْج[٧]، عن عَطَاء - في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[٨] - قالا[٩]: الإمامُ[١٠] مُخَيَّر: إن شاء قَتَل، وإن شاء قَتَلَ وصَلَبَ، وإن شاء نَفَى؟

---

(١) قوله: « وقال » مكرر في (ك).

(٢) في (ف): « أحدًا ».

(٣) كذا العبارة في جميع النسخ! والمعنى - فيما يظهر -: أن عنبسة هذا قليل الرواية، وليس له من الحديث ما يمكن تتبعه وعرضه على أحاديث الثقات حتى يُحكم عليه من خلاله، ولم يرو عنه سوى أحمد بن صالح، ولم يحدِّث بهذا الحديث أحد من الناس، والله أعلم.

(٤) في (ت) و(ك): « قال سئل ».

(٥) هو: ابن ربيعة.

(٦) هو: ابن عُبَيد.

(٧) قوله: «وابن جريج» بالجر: معطوفٌ على «يونس»؛ والمراد: أن سفيان الثوري يروي هذا الأثرَ عن يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، ويرويه أيضًا عن ابن جريج، عن عطاء.

(٨) الآية (٣٣) من سورة المائدة.

(٩) أي: الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح.

(١٠) في (ك): « نام ».

فقال أبو زرعة: حدَّثنا قَبِيصَة[١]؛ قال: حدَّثنا سفيان[٢]، عن عاصمٍ[٣]، عن الحَسَنِ - وابن جُرَيج[٤]، عن عَطَاء[٥] -.

قال أبو زرعة: عاصم، عن الحسن أصحُّ .



---

(١) هو: ابن عقبة .

(٢) روايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١١٨٤٧) من طريق وكيع، عن سفيان، عن عاصم، عن الحسن . ورواه الطبري أيضًا (١١٨٤٨) من طريق وكيع، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٧٨٨) من طريق حفص بن غياث، والطبري (١١٨٤٦) من طريق جرير، كلاهما عن عاصم، عن الحسن .

(٣) هو: ابن سليمان الأحول .

(٤) قوله: «وابن جريج» بالجر معطوفٌ على «عاصم»؛ والمراد: أنَّ سفيان الثوري يروي هذا الأثر عن عاصم بن سليمان الأحول، عن الحسن البصري، ويرويه أيضًا عن ابن جريج، عن عطاء.

(٥) من قوله: «فقال أبو زرعة ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الدِّيَاتِ

١٣٨٥- وسمعتُ أبي رضي الله عنه **يقول:** أخطأ النُّعمان بن ثابت[١]، وأَشْعَثُ بنُ سَوَّار جميعًا:

قال[٢] النُّعمان: عن عمرو بن دينار، عن محمد بن الحَنَفِيَّة؛ في إخوةٍ لأُمٍّ : إنَّ لهم نصيبً[٣] في الدِّيَة .

وقال أَشْعَث[٤]: عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر محمد بن

---

(١) هو: أبو حنيفة الفقيه المشهور .
قال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (ص٧٥٦):« قال أبو حاتم: حُدِّثت عن سفيان بن عيينة قال: لقيني أبو حنيفة فقال لي: كيف سماعك عن عمرو بن دينار ؟ قال: قلت له: أكثرت عنه، قال: لكني لم أسمع منه إلا حديثين. قال: قلت: وما هما ؟ فقال: حدثنا عمرو، عن جابر بن عبدالله في أخباري. فقلت: حدثنا عمرو، عن جابر بن زيد، ليس جابر بن عبدالله، قلت: وما الآخر ؟ فقال: حدثنا عمرو، عن ابن الحنفية، عن علي: لقد ظلَمَ من لم يورِّث الإخوةَ من الأم. فقلت: حدثنا عمرو، عن عبدالله بن محمد بن علي، ليس بابن الحنفية. قال سفيان: فإذا هو قد أخطأ فيهما جميعا ». وانظر "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٩٣).

(٢) في (ك):« عن » بدل:« قال ».

(٣) كذا في جميع النسخ «نصيب»، بلا ألف بعد الباء، وفيه وجهان؛ تقدم ذكرهما في التعليق على قوله:«إنَّ للوضوء شيطان، يقال له: الولهان» في المسألة رقم (١٣٠).

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٥٦١).
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٣٠٤) عن داود بن عبدالرحمن، عن عمرو بن دينار، سمعت محمد بن علي بن الحسين، عن علي به. ورواه الدارمي في "مسنده" (٣٠٨٣) من طريق قبيصة، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن بعض ولد ابن الحنفية، عن علي، به . =

عليٍّ[(١)] بن [الحسين][(٢)].

والصَّحيحُ: عن عمرو بن دينار[(٣)]، عن عبدالله بن محمد بن[(٤)] الحَنَفِيَّة، عن عليٍّ.

١٣٨٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله[(٥)] بن موسى، عن همَّام[(٦)]، عن قَتَادة، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **الإِبْهَامُ خَمْسٌ** »؟

قال أبي: هو عندي وَهَمٌ؛ لأنَّ يزيدَ النَّحْويَّ[(٧)] يروي عن

= ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٥٨) من طريق يزيد بن هارون، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عمَّن أخبره، عن علي، به.

(١) في (ك): « عن أبي جعفر، عن محمد بن علي ».

(٢) في جميع النسخ: « الحسن »، وهو تصحيفٌ، فأبو جعفر هذا هو الباقر، واسمه: محمد بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنهما. انظر "تهذيب الكمال" (٢٦/ ١٣٦).

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٧٧٧١) من طريق ابن جريج، وسعيد بن منصور في "سننه" (٣٠٣)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٧٥٥٤) من طريق ابن عيينة، كلاهما عن عمرو بن دينار، به.

(٤) قوله: « محمد بن » سقط من (ش). (٥) في (ش): « عبدالله ».

(٦) في (ش): « هشام ». وهمام هو: ابن يحيى العَوْذي.

(٧) هو: يزيد بن أبي سعيد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٨٩ رقم ٢٦٢١ و٢٦٢٤)، وأبو داود في "سننه" (٤٥٦٠ و٤٥٦١)، والترمذي في "جامعه" (١٣٩١)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢١٢). ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٩٢). ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٨٩٥) من طريق شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس به. قال الترمذي: « حديث حسن صحيح، غريبٌ من هذا الوجه ».

عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ أن النبيَّ ﷺ قال(١): « **في كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الأَصَابِعِ عَشْرٌ(٢)** ».

١٣٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ(٣) رواه هشام بن عمَّار، عن البَخْتَري بن عُبَيد، عن أبيه(٤)، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **في السِّقْطِ(٥) غُرَّةٌ(٦)؛ عَبْدٌ أَو أَمَةٌ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، روى الفِرْيابي(٧)، عن رَجُلٍ، عن البَخْتَري.

١٣٨٨ - وسألتُ(٨) أبي عن حديثٍ رواه أبو أُمَيَّة الطَّرَسُوسي(٩)،

---

(١) من قوله: «الإبهام خمس . . .» إلى هنا سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٢) في (أ) و(ش): «عشرًا»؛ وما أثبتناه من بقية النسخ، وهو الموافق لما في مصادر التخريج، والجادة أن يقال: «عَشَرة»؛ لتأنيثِ الإصبع، لكن مجيئه هنا بلا تاء يخرَّج على وجهين: إمَّا على جواز تذكير العدد لتقدُّم المعدود، وإمَّا على جواز تذكير الإصبع، كما في "المصباح المنير" (صبع)، وانظر المسألة رقم (٧١٣ و١٤٧٥).

(٣) قوله: « وسألت أبي عن حديثٍ » سقط من (ش).

(٤) هو: عبيد بن سليمان الطابخي.

(٥) السِّقْطُ - بالكسر والفتح والضَّم، والكسرُ أكثرُها -: الولدُ الذي يسقُطُ من بَطْن أمِّه قبلَ تمامه . "النهاية" (٢/ ٣٧٨).

(٦) قال النووي: وأما الغُرَّة فقال أهلُ اللغة والغَريب والفُقهاءُ: هي النَّسَمةُ من الرَّقيق ذكرًا كان أو أنثى، قال ابن قتيبة وغيرُه: سُمِّيا بذلك؛ لأنهما غُرَّةُ ما يملكه الإنسان، أي: أفضَلُهُ وأشهَرُهُ، وغُرَّةُ كلِّ شيء: خِيارُهُ. "تحرير ألفاظ التنبيه" (ص ٣٠٥). وانظر "النهاية" (٣/ ٣٥٣).

(٧) هو: محمد بن يوسف .

(٨) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٢٢/أ)، وابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٣٨) حكم أبي حاتم على هذا الحديث .

(٩) هو: محمد بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٨٢)، =

عن الوليد بن محمد بن صالح [الأَيْليِّ][(١)]، عن مبارك بن فَضَالة، عن الحسن[(٢)]، عن أبي بَكْرَة[(٣)]؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**لا قَوَدَ[(٤)] إِلَّا بالسَّيْفِ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٥)].

= والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٠٥-١٠٦). ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٦٦٨)، والبزار في "مسنده" (٣٦٦٣) من طريق الحُرِّ ابن مالك، عن مبارك به .

وقال ابن عدي في ترجمة الوليد بعد أن ذكر له أحاديث أُخَر: «وكلُّ هذه الأحاديث غير محفوظة».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا أسنده بأحسن من هذا الإسناد عن رسول الله ﷺ ، ولا نعلم أحدًا قال: عن أبي بكرة إلا الحرُّ بن مالك؛ ولم يكن به بأس، وأحسَبُه أخطأ في هذا الحديث؛ لأن الناس يروونه عن الحسن مرسلاً».

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٧١٣ و٢٧٧١٧)، وأحمد في "العلل" (٩٧٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٠٦) من طرق عن الحسن به مرسلاً .

وانظر "إرواء الغليل" (٢٢٢٩).

(١) كذا في (ش)، وفي (ف) و(ك): «الأبلي» بالباء الموحدة، وهي مهملة في (أ) و(ت)، إلا أن الهمزة ضمَّت في (ت).

وقد وردت نسبته في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣٤٦)، و"لسان الميزان" (٦/ ٢٢٦)، و"الكامل" لابن عدي (٧/ ٨٢): «الأَيْلي»، وفي "الجرح والتعديل" (٩/ ١٦): «الأُبُلِّي». وسيأتي في المسألة رقم (١٤٨٥) و(١٥١٩).

(٢) هو: البصري .

(٣) هو: نُفَيع بن الحارث .

(٤) القَوَدُ: القِصاصُ، وقَتْلُ القاتِل بدلَ القَتِيل . "النهاية" (٤/ ١١٩).

(٥) ضعَّف ابن رجب في "جامع العلوم" (ص٢٨٣) هذا الحديث، ونقل عن الإمام أحمد قوله: «وليس إسناده بجيِّد».

١٣٨٩ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه موسى بن إسماعيل المِنْقَري، عن حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن عليِّ بن زيد، عن يعقوب السَّدُوسي، عن عبدالله بن عَمرو: أنَّ رسولَ الله ﷺ خَطَبَ يوم الفتح فقال: «**أَلَا إِنَّ دِيَةَ العَمْدِ الخَطَأِ - بِالسَّوْطِ والعَصَا - دِيَةٌ مُغَلَّظَةٌ مِئَةٌ مِنَ الإِبِلِ؛ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِفَةً**[٣] **فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا، أَلا إِنَّ كُلَّ دَمٍ ومَالٍ ومَأْثُرَةٍ**[٤] **كَانَتْ فِي الجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي هَذِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِقَايَةِ الحَاجِّ وسِدَانَةِ البَيْتِ**[٥]**، فَإِنِّي قَدْ أَمْضَيْتُهَا لأَهْلِهَا**».

وروى هذا الحديثَ الحُمَيْديُّ[٦]، عن ابن عُيَينة، عن عليِّ بن

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن السبكي في "طبقات الشافعية" (٣/ ١١٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ١٤/ ب).

(٢) روايته علَّقها أبو داود في "سننه" عقب الحديث (٤٥٤٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٠٤).

(٣) الخَلِفَةُ - بفتح الخاء وكسر اللام -: الحاملُ من النُّوق، وتُجمَع على: خَلِفات وخَلائف. "النهاية" (٢/ ٦٨).

(٤) يقال: أُثْرَة، ومَأْثُرَة، ومَأْثَرَة، قال الزبيدي: «والأُثْرَة بُالضَّمِّ: المَكْرُمة؛ لأَنها تُؤْثَرُ، أَي: تُذْكَرُ، ويَأْثُرها قَرْنٌ عن قَرْنٍ يتحدَّثُون بها. وفي المُحكَم: المَكْرُمةُ المُتوارَثَة؛ كالمَأْثَرَة، بفتح الثاءِ، والمَأْثُرَة بضمها، ومثلُه من الكلام: المَيْسَرَة والمَيْسُرة، ممَّا فيه الوَجْهَانِ، وهي نحو ثلاثين كلمةً جَمَعَها الصَّغَانيّ في (ح ب ر)». اهـ. والمأثرة: جمعها: مآثر، قال ابن الأثير: «ومآثِرُ العرب: مَكارِمُها ومَفاخِرُها التي تُؤثَرُ عنها، أي: تُروى وتُذكَر». "تاج العروس" (٦/ ٩)، و"النهاية" (١/ ٢٢).

(٥) سِدَانةُ الكعبة: هي خِدْمَتُها وتَولِّي أمرها، وفَتحُ بابها وإغلاقُه. "النهاية" (٢/ ٣٥٥).

(٦) هو: عبدالله بن الزبير. وروايته أخرجها في "مسنده" (٧١٩).

ورواه الشافعي في "مسنده" (٢/ ١٠٨/ ترتيب السندي)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٧٢٧)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١١ رقم ٤٥٨٣)، وابن ماجه =

زيد؛ أنَّه سمع القاسم بن ربيعة يُخبِرُ عن ابن عُمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه قال يومَ فتح مكة على دَرَج الكَعْبة: « **الحَمْدُ للهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدَهُ، ونَصَرَ عَبْدَهُ، وهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ، أَلَا إِنَّ قَتِيلَ العَمْدِ الخَطَأِ - بِالسَّوْطِ أَوِ العَصَا**[1]- . . . »، وذكَرَ الحديثَ مثله ؟

قال أبو زرعة: حديثُ القاسمِ بنِ رَبِيعةَ أَصَحُّ .

قال أبو محمد[2]: ونَفْسُ حديث حمَّاد بن سَلَمة؛ فإنَّ أحمد بن سِنَان حدَّثنا[3] عن يزيد[4]، عن حمَّادُ بنُ سَلَمة، عن عليِّ بن زيد، عن يعقوب السَّدوسي، عن ابن عُمَرَ - وليس لابن عَمرو معنًى - عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبه .

وقلتُ لأبي: مَن يعقوبُ السَّدوسي ؟

فقال: هو يعقوبُ بن أَوْس، ويقال: عُقْبة[5] بن أوس[6] .

= في "سننه" (٢٦٢٨)، والنسائي في "سننه" (٤٧٩٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٧٥)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٠٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٤٤) من طرق عن ابن عيينة، به .

ورواه عبدالرزاق في "مصنفه" (١٧٢١٢) من طريق معمر، عن علي بن زيد به .

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٦ رقم ٤٩٢٦)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٠٥).

(١) في (ك): « بالسوط والعصا ».

(٢) في (ف): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٣) قوله: « حدثنا » سقط من (ش).

(٤) هو: ابن هارون .

(٥) في (ت) و(ك): « عتبة ».

(٦) روى البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٦٩) عن يحيى بن معين أنه قال: « يعقوب بن أوس وعقبة بن أوس واحد ».

قلتُ: وقد روى هذا الحديثَ بطوله حمَّادُ بنُ سَلَمة[١]، عن حُمَيد[٢]، عن القاسم بن ربيعة: أنَّ النبيَّ ﷺ خطبَ الناسَ يوم الفتحِ ....، مُرسَلً[٣]؛ وهذا أشبهُ بالصَّواب، والله أعلم[٤].

قال أبو محمد[٥]: وتابع يزيدَ بن هارون على روايته أسدُ بن موسى؛ فقال: عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عليِّ بن زيد، عن يعقوب السَّدوسي، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ[٦].

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه. لكن أخرجه أحمد في "مسنده" (٣/ ٤١٠ رقم ١٥٣٨٩) من طريق هُشَيم، والنسائي في "سننه" (٤٨٠٠) من طريق سهل بن يوسف، كلاهما عن حميد، به.
ورواه أيوب، عن القاسم، واختُلِف عليه، فرواه النسائي في "سننه" (٤٧٩٢) من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن القاسم، به مرسلاً.
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٦٤ رقم ٦٥٣٣)، وابن ماجه في "سننه" (٢٦٢٧)، والنسائي في "سننه" (٤٧٩١) من طريق شعبة، عن أيوب، عن القاسم، عن عبدالله ابن عمرو بن العاص، به.

(٢) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وعلَّقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) قوله: «بالصواب، والله أعلم» ليس في (ف).

(٥) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ت) و(ك)، وفي (ف) بدلاً منه: «قلت».

(٦) نقل البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٦٩) عن ابن معين أنه قال: «علي بن زيد ليس بشيء، والحديث حديث خالد، وإنما هو: عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما».
وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٤/ ٦٧/ ب)، فقال: «اختُلِف فيه عن القاسم بن ربيعة. فرواه عليُّ بن زيد بن جُدعان، عن القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر، وخالفه أيوب السَّختياني، فرواه عن القاسم بن ربيعة، عن عبدالله بن عمرو ابن العاص. وقال خالد الحذَّاء: عن القاسم، عن عقبة بن أوس، عن عبدالله بن عمر. وأرسله حميد الطويل عن القاسم بن ربيعة، وقول خالد الحذَّاء أشبه بالصَّواب». اهـ. =

١٣٩٠ - وسُئِلَ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن سِنَان العَوَقي[٢]، عن محمد بن مسلم الطَّائِفي، عن عمرو بن دينار، عن عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ قَضى بالدِّيَةِ اثنا عشر[٣] ألفًا؟

= وقد أطال ابن السُّبكي في "طبقات الشافعية"(٣/ ١١٢-١١٦) الكلام على هذا الحديث وعلله، وذكر قصة في مناظرةٍ وقعت بين المزني وأحد العراقيين بمحضر ابن خزيمة، وجواب ابن خزيمة بأن عليَّ بن زيد بن جُدعان قد توبع على الحديث؛ بما يفيد تصحيح ابن خزيمة له، ثم قال ابن السُّبكي: «فالحاصل في الحديث: الاختلاف في أنه هل هو من مسند عبدالله بن عمر، أو ابن عمرو؟ وذلك لا يضرُّ؛ لأن الصحابة كلهم عدولٌ، ولا يبعد أن يكون الحديث عنهما جميعًا، وإليه ميل الحافظ المنذري، وأن ابن جُدعان ممن سمعه، إلى غير ذلك مما رأيت. وبسببه قضى ابن عبدالبر باضطراب الحديث، وحكم بأن عقبة بن أوس مجهول، ولعل عِرْقَ العصبية للمالكية لَحِقَه، وإلا فليس عقبةُ بمجهول، بل معروف، وروى عنه ابن سيرين كما ذكر ابن خزيمة ...» إلى آخر ما قال. وهو كلام -كما ترى- فيه ما فيه مما لو أعرض عنه ابن السُّبكي لكان أولى به، والله أعلم.

(١) نقل إعلال أبي حاتم لهذا الحديث بالإرسال: ابن عبدالهادي في "المحرر"(١١٤٢)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٣٠/ب)، وابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٤٧).

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٦٣٢)، والطبري في "تفسيره" (١٦٩٨٣)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ١٨٤٥).
ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٤٠٨)، وأبو داود في "سننه" (٢٦٢٩)، والترمذي في "جامعه" (١٣٨٨)، وفي "العلل الكبير" (٣٩٠)، والنسائي في "المجتبى" (٤٨٠٣)، وفي "الكبرى" (٧٠٠٦ و٧٠٠٧)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٧٨) من طرق عن محمد بن مسلم الطائفي به.

(٣) كذا في جميع النسخ، والمشهور في اللغة أن يقال هنا: «اثْنَيْ عشَرَ»، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيح، وهو جارٍ على لغة بني الحارث بن كعب وجماعة من العرب؛ يُلزمون المثنى والملحق به الألفَ في حالات الإعراب الثلاثة، وقد تقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٥٥٤).

قال أبي، قال[١]: حدَّثنا يَسَرَة[٢] بن صَفوان، عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن عِكْرِمَة، عن النبيِّ ﷺ.

فقال أبي: المُرسَل أصحُّ[٣].

١٣٩١ - وسألتُ[٤] أبا زرعة[٥] عن حديثٍ اختَلَفَ في الرِّوَاية[٦] عن عمرو بن دينار: أَيُّوبُ السَّخْتِيانِي، وحمَّادُ بن سَلَمة:

(١) قوله: «قال» زيد سهوًا، أو توكيدًا لـ«قال» الأولى؛ لأن القائل هو أبو حاتم.

(٢) في (ف): « ميسرة ». وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في "التفسير" (٦/ ١٨٤٥). ورواه عبدالرزاق في "مصنفه" (١٧٢٧٣)، والترمذي في "جامعه" (١٣٨٩)، والطبري في "تفسيره" (١٦٩٨٠ و١٦٩٨٢) من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو ابن دينار، عن عكرمة به مرسلاً.

(٣) قال الترمذي في "العلل" (٣٩٠): « سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فقال: «سفيان بن عيينة يقول: عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسل». ثم قال الترمذي: « وكأن حديث ابن عيينة عنده أصح ». وقال الترمذي في "جامعه" (١٣٨٩): « ولا نعلم أحدًا يذكر في هذا الحديث: عن ابن عباس غير محمد بن مسلم ». وقال النسائي في "الكبرى" (٧٠٠٧): « محمد بن مسلم ليس بالقوي، والصواب مرسل ».

(٤) نقل الزيلعي في "نصب الراية"(٤/ ٣٧٨) هذا النص بتمامه، وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٣٧١).

(٥) في (أ): « أبي زرعة ».

(٦) أي: في روايته، نابت «أل» عن الضمير المضاف إليه، وهذا جائزٌ على قول الكوفيين وبعض البصريين، وكثير من المتأخِّرين؛ ومن شواهدهم على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١﴾ [النَّازعَات: ٤٠-٤١]، أي: هي مأواه.

قال ابن جرير الطبري في "تفسيره": « والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى». =

فروى ابن عُلَيَّة [١]، عن أيُّوب، عن عمرو بن دينار، عن جابر: أنَّ رجلاً طعَنَ رَجُلاً بِقَرْنٍ في رُكبَتِهِ، فأتى [٢] النبيَّ ﷺ يستَقِيدُ، فقيل

= والمانعون يقدِّرون: هي المأوى له.
قال ابن هشام: «وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة، وقال الزمخشري في ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة: ٣١]: إنَّ الأصل: أسماءُ المسمَّيات»، وقال أبو شامة في قوله[أي الشاطبي في لاميَّته]:

بَدَأْتُ بِبِاسْمِ اللهِ في النَّظْمِ أَوَّلَا　　　. . . . . :

«إنَّ الأصلَ: في نظمي »، فجوَّزَا نيابَتَها عن الظاهر، وعن ضمير الحاضر، والمعروفُ من كلامهم: إنما هو التمثيل بضمير الغائب». اهـ. كلام ابن هشام. انظر "تفسير الطبري" (٢/ ٥٥٠) و(٩/ ٥٧) و(٢٣/ ١٧٣)، و"مغني اللبيب" (ص٦٥-٦٦ و٤٧٤).

(١) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٧٧٥)، وفي "المسند"- كما في "المطالب العالية"(١٨٨٦)- عن ابن عليَّة به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في "الديات" (ص ٦٤)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٦٦)، وابن حزم في "المحلَّى" (١٠/ ٣٧٧).
ورواه الدارقطني في "سننه" (٣/ ٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٦٦) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن ابن علية، به .
قال أبو أحمد بن عبدوس: « ما جاء بهذا إلا أبو بكر وعثمان ».
قال الدارقطني بعد نقله لكلام أبي أحمد بن عبدوس: « أخطأ فيه ابنا أبي شيبة، وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره، عن ابن عليّة، عن أيوب، عن عمرو مرسلاً، وكذلك قال أصحاب عمرو بن دينار عنه، وهو المحفوظ مرسلاً ». كذا وقع في "السنن" : « وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره ». وقد نقل الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/ ٣٠٣) عبارة الدارقطني السابقة؛ لكن جاءت عنده: « وخالفهما أحمد وعبدة ».

(٢) قوله: « ركبته فأتى » مطموس في (ك).

له: حتَّى يَبْرَأَ[١]، فعَجِلَ فاسْتَقَادَ[٢]، فَغَثَّتْ[٣] رِجْلُهُ، وبَرِئَتْ رجلُ المُسْتَقاد منه، فأتى النبيَّ ﷺ، فقال: «**لَيْسَ لَكَ شَيْءٌ؛ إِنَّكَ أَبَيْتَ**».

ورواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عمرو بن دينار[٤]، عن محمد بن طَلْحَة ابن يزيد بن رُكَانَة: أنَّ رجلاً طعَنَ رجُلاً[٥]، فأتى النبيَّ ﷺ . . . ؟

فسمعتُ أبا زرعة يقولُ: حديثُ حمَّادَ بنِ سَلَمة أشبهُ[٦].



(١) أي: يبرأ جُرحُك. وفي مصادر التخريج: «حتى تبرأ»، أي: حتى تبرأ أنت، أو: حتى تبرأ رِجْلُك.
(٢) في (ك): «فاستفاد» بالفاء.
(٣) كذا في (ت) و(ف) بالغين المعجمة، والثاء المثلَّثة، بمعنى: فَسَدت، وغَثِيثَةُ الجُرْح: قَيْحُهُ ولحمُهُ الميِّت، وغَثَّ الجُرحُ: إذا سال القَيحُ منه. انظر "لسان العرب" (٢/ ١٧١-١٧٢). وفي (أ) و(ك): «فعثَّت» بالعين المهملة، والثاء المثلَّثة، وفي (ش): «فعنت» بالعين المهملة، والنون، ومثلها في إحدى النسخ الخطية لـ"سنن البيهقي" كما في هامش المطبوع (٨/ ٦٦). ووقعت في "سنن الدارقطني" (٣/ ٨٩)، و"المحلى" لابن حزم (١٠/ ٣٧٧): «فعَنِتَت»؛ من العَنَت، وهو: الضَّرَر والفساد، قاله ابن قتيبة في "غريب الحديث" (٣/ ٦٧٤)، وانظر "لسان العرب" (٢/ ٦٢).
(٤) روايته أخرجها أبو داود في "المراسيل" (٢٥٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٦٦) من طريق ابن عيينة، وأبو داود أيضًا (٢٥٤) من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن عمرو بن دينار، عن محمد بن طلحة، به.
قال أبو داود: «وأسنده ابن عليَّة، عن أيوب، عن عمرو، عن جابر، ووَهِمَ فيه، والأولُ أصحُّ»، أي: المرسل.
(٥) قوله: «طعن رجلاً» سقط من (ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
(٦) يعني: مرسلاً.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْأَحْكَامِ وَالْأَقْضِيَةِ[١]

١٣٩٢ - قال أبو محمد [٢]: سألتُ[٣] أبا زرعة[٤] عن حديثٍ رواه أبو يَعْلى محمد بن الصَّلْت، عن مَرْوان الفَزَاري[٥]، عن إسحاق ابن محمد بن جَرير، عن عَمْرَة، عن عائِشَة؛ قالت: لَعَنَ رسولُ الله ﷺ الرَّاشِيَ والمُرْتَشِيَ؟

فقال[٦] أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه أبو يَعْلى.

قال[٧]: حدَّثنا دُحَيم[٨]؛ قال: أخبرنا مَرْوان بن معاوية، عن إسحاق بن يحيى، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم، عن عَمْرَة، عن عائِشَة[٩]، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا الصَّحيحُ.

---

(١) العنوان بكامله سقط من (ك).

(٢) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألت » بالواو.

(٤) في(ف): «وسألت أبي وأبا زرعة».

(٥) هو: مروان بن معاوية.

(٦) في (ف): « قال ».

(٧) يعني: أبا زرعة.

(٨) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم، ودُحَيم لقبُه. وروايته أخرجها وكيع في "أخبار القضاة" (١/ ٤٦)، والطبراني في "الدعاء" (٢١٠٠). وأخرجه أحمد بن مَنيع في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢١٨٦)- قال: حدثنا مروان بن معاوية به. وعن ابن منيع رواه أبويعلى في "مسنده" (٤٦٠١). ورواه البزار في "مسنده" (١٣٥٤/ كشف الأستار)، ووكيع في "أخبار القضاة" (١/ ٤٥-٤٦) من طريق محمد ابن خالد بن عثمة، عن إسحاق بن يحيى به.
قال البزار: « لا نعلمه عن عائشة إلا من هذا الوجه، تفرَّد به إسحاق وهو ليِّن الحديث، وقد حدَّث عنه ابن المبارك وغيره ».

(٩) من قوله: « قالت: لعن رسول الله . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب =

١٣٩٢/أ - قيل لأبي[١]: يَصِحُّ حديثُ أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ؛ في اليمينِ مع الشَّاهد[٢] ؟

فوقَفَ وَقْفَةً، فقال: تَرى الدَّرَاوَرْديَّ[٣] ما يقول[٤] ؟ يعني: قوله: « قلتُ لسُهَيل، فلم يَعْرِفْهُ ».

قلتُ: فليس نِسْيانُ سُهَيل دافعً[٥] لِمَا حَكى عنه رَبِيعةُ[٦]، ورَبيعةُ ثقةٌ، والرجلُ يُحَدِّثُ بالحديث ويَنْسَىٰ ؟

= انتقال بصر الناسخ.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٠٩)، وانظر المسألة رقم (١٤٢٥).

(٢) الحديث رواه الشافعي في "مسنده" (٢/ ١٧٩/ ترتيب السندي)، وأبو داود في "سننه" (٣٦١٠)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٦٨)، والترمذي في "جامعه" (١٣٤٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٤٤)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢١٣) من طريق الدراوردي، وأبو داود (٣٦١١)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٠٧)، والطحاوي (٤/ ١٤٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٠٧٣) من طريق سليمان بن بلال، كلاهما (الدراوردي وسليمان) عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، به .
قال الترمذي :« حديث حسنٌ غريبٌ ».

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد .

(٤) وذلك في روايته المخرجة آنفًا حيث قال:« فذكرت ذلك لسُهَيل، فقال: أخبرني ربيعة - وهو عندي ثقة -: أني حدَّثته إيَّاه، ولا أحفظُه. قال عبدالعزيز: وقد كان أصابت سُهَيلاً علَّة أذهبت بعض عقله، ونسِيَ بعض حديثه، فكان سُهَيل بعدُ يحدِّثه عن ربيعة عن أبيه ».اهـ.

(٥) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) هو: ابن أبي عبدالرحمن.

قال: أجَلْ هكذا هو، ولكنْ لم نَرىٰ[1] أن يَتْبَعَهُ متابعٌ[2] على روايته[3]، وقد رَوَىٰ عن سُهَيل جماعةٌ كثيرة؛ ليس عند أحدٍ منهُم هذا الحديثُ .

قلتُ: إنه تقولُ[4] بخبر الواحد ؟!

---

(١) كذا في جميع النسخ: « لم نرى » والجادة: « لم نَرَ » بحذف الألف؛ لأنه فعل مضارع معتل الآخر، ويخرَّج ما في النسخ على تخريجين ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « متابعًا ».

(٣) تابعه محمد بن عبدالرحمن بن الردَّاد العامري المدني، عن سهيل، به. ولا يصح. أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٦٩)، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/ ٥٨٢).
قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣١٥) في ترجمة محمد بن عبدالرحمن هذا: « سألت أبي عنه ؟ فقال: ليس بقوي، ذاهبُ الحديث، ولم يقرأ علينا حديثه »، وقال: « سُئل أبو زرعة عن محمد بن عبدالرحمن بن الردَّاد ؟ فقال: مديني ليِّن ».

(٤) في (ت) و(ف): «إنه يقول» بالياء، ولم تنقط في بقية النسخ، فيحتمل أن يكون فيها بالتاء كما أثبتناه، أو يكون بالنون، أو بالياء كما في (ت) و(ف):
أما بالتاء: « **فإنه تقول بخبر الواحد**»، فإنه خطاب لأبي حاتم، والضمير في «إنه» هو ضمير الشأن - انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥٤) - فكأنَّ ابن أبي حاتم يقول لأبيه: «لكنَّ الشأن أنَّك تقول بقبول خبر الواحد؛ فَلِمَ تَرُدُّ أو تتردَّدُ هنا في قبول خبر ربيعة بن عبدالرحمن عن سهيل، مع أنَّه ثقة وإنْ لم يتابعهُ متابع ؟!»؛ فالذي ردَّ خبر ربيعة أو توقَّف فيه - مع كونه عنده ثقةً - هو أبو حاتم، ولا أحدَ سواه؛ ولذا جاء جوابه، بما يفيد أنه لم يردَّ خبر ربيعة لأنَّه لا يقبل خبر الواحد الثقة، بل ردَّه هنا لشيء آخر، وهو أمران:
أولاً: أنَّ مضمون هذا الحديث - وهو قضاء النبي ﷺ باليمين مع الشاهد - أصلٌ كُلِّيٌّ من أصول الشريعة، فكيف يتفرَّد بنقله ربيعة دون سائر أصحاب سهيل =

قال: أَجَلْ، غيرَ أني لا أدري[١] لهذا الحديثِ أصلاً عن أبي هريرة أَعتَبرُ به ! وهذا أصلٌ من الأصول لم يُتابَع عليه رَبِيعةُ[٢].

= وهم جماعة كثيرة، وهذا ذهابٌ من أبي حاتم إلى القول بأنَّ ربيعة وَهِمَ في الحديث وإنْ كان ثقة!

وثانيًا: أنَّ أبا حاتم لا يعلَمُ لهذا الحديث أصلاً عن أبي هريرة حتى يعتبر به.

وأما بالنون: « **فإنَّه نقول بخبر الواحد**»، فهو في معنى ما سبق.

وأما بالياء التحتية: فلا يتَّجه الكلام مع ما قبله وما بعده، **فإنْ قال قائل**: لِمَ لا يكون مرادُهُ: « إنَّه - أي: سهيل بن أبي صالح - يقول بقبول خبر الواحد؛ ولذا فقد قبل خبر ربيعة بن أبي عبدالرحمن،وأصبح يقول - كما سبق -: « حدثني ربيعة - وهو عندي ثقة -: أني حدثته إياه، ولا أحفظه »؛ وهذا يدل على قبول سهيل لخبر الواحد الثقة؛ برغم أنه يحدِّث عنه وهو لا يذكُرُ ذلك ؟»:

قلنا: لا يصحُّ ذلك لوجهين:

الأول: ليس في الحديث تصريحٌ أو إشارةٌ إلى أنَّ سهيلاً لا يقول بقبول خبر الواحد، بل فيه أنه يقول بعكس ذلك، فإنَّه قَبِلَ خبرَ ربيعة عنه وهو يَذْكُرُهُ.

والثاني: أنَّ في القول بذلك إشارةً إلى أنَّ ابن أبي حاتم وأباه ومَن حضر المجلس لا يقولون بقبول خبر الواحد، وفي هذا ما فيه !!

هذا؛ وقبولُ خبر الواحد الثقة هو القول الحق الذي دلَّتْ عليه نصوص الكتاب والسنة، وسار عليه أئمة الهدى - كأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهما من أئمة السنة - وقد أطال الإمام الشافعي في نصرته في كتاب "الرسالة"، وأفرد له الإمام البخاري كتابًا في "صحيحه" بعنوان:«كتاب أخبار الآحاد»، وأطال ابن القيم في "الصواعق" (ص٦٨٥-٧٨٤/ مختصره) في الاستدلال له، وللشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين رسالة فذَّة في ذلك.

(١) في (ك): « لا أرى ».

(٢) يُفهم من جواب أبي حاتم هنا ردُّهُ أو توقفه عن قبول رواية ربيعة عن سهيل هذه، مع أنه صححها في المسألتين رقم (١٤٠٩) و(١٤٢٥).

وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (١٩٢٩) هذا الحديث، والاختلاف على سليمان ابن بلال فيه: فمنهم من يرويه عنه، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، عن سهيل بن =

١٣٩٣ - وسُئِلَ[1] أبي عن حديثٍ رواه ابن المُبارك[2]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: المُقْسِطُون[3] للَّه في الدُّنيا يوم القيامة على منابرَ مِنْ نُورٍ بين يَدَيِ الرحمنِ بما أَقْسَطُوا في الدُّنيا .

فقيل لأبي: أليس يُرْفَعُ هذا الحديث[4] ؟

قال: نعم ! والصَّحيحُ موقوفٌ .

١٣٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيم بن خُثَيم بن[5]

= أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، ومنهم من يرويه عنه، فلا يذكر ربيعة، فقال: « والصَّحيح: عن سليمان بن بلال، عن ربيعة . وقد بيَّن ذلك زياد بن يونس في روايته عن سليمان، فقال فيه: قال سليمان: فلقيتُ سُهَيلاً؛ سألته عنه، فلم يعرفه، فقلت: حدثني به عنك ربيعة، فقال: فحدِّث به عن ربيعة، عنِّي ».

(١) حكى الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٣٣٣-٣٣٤) إعلال أبي حاتم لهذا الحديث .

(٢) هو: عبدالله .

(٣) جمع مُقْسِط، وهو: هو العادل؛ يقال: أقسَطَ فهو مُقْسِط: إذا عَدَل . "النهاية" (٤/ ٦٠).

(٤) الحديث رواه عبدالرزاق في "مصنفه" (٢٠٦٦٤) عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن عَمرو، به مرفوعًا . ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٠٣ رقم ٦٨٩٧).
ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٤٠٢٥)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١٥٩ رقم ٦٤٨٥)، والبزار في "مسنده" (٢٣٤٠)، والنسائي في "الكبرى" (٥٩١٧) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، عن معمر، به .
قال البزار: « لا نعلمُ رواه عن النبي ﷺ إلا عبدالله بن عمرو ». وقال النسائي: «وقفه شعيب بن أبي حمزة ».

(٥) في (أ): « أن » بدل: « بن ».

عِراك بن مالك[١]، عن أبيه، عن جَدِّه، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ حَبَسَ رجلاً في تُهْمَةٍ احتياطًا واستِظْهارًا ؟

ورواه يحيى بن سعيد[٢]، عن عِرَاك بن مالك، أنه قال: أتى النبيَّ ﷺ رجلٌ . . . فذكر الحديثَ[٣].



(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٦٠/كشف الأستار)، وأبو يعلى - كما في "المطالب العالية" (١٨٨١)- والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٤٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٠٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ١١٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٧٧)، وابن حزم في "المحلى" (١١/ ١٣١).
قال البزار: « لا نعلمه عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه ».
وقال العقيلي : « لا يُتابَع إبراهيم على هذا ».
وقال البيهقي: « إبراهيم بن خُثَيم ضعيفٌ ».
وسأل الترمذي في "العلل الكبير" (٤٠٢) البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال: « قال يحيى بن معين: كان إبراهيم كأنه مجنون، وكان الصِّبيان يلعَبون به، وضعَّفه جدًّا».

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٨٨٩٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٥٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٩-٥٠).

(٣) كذا في جميع النسخ؛ لم يذكر المصنِّف جوابَ أبيه عن سؤاله ! فإما أن جوابه سقط من النسخ، أو يكون أجاب بقوله: « ورواه يحيى بن سعيد . . . » إلخ، فرجَّح رواية يحيى بن سعيد على رواية إبراهيم بن خُثَيم، وهذا أظهَرُ، والله أعلم .

تَمَّ الجُزْءُ الثَّامنُ بِحَمْدِ اللهِ تعالى وعَوْنِهِ ومَنِّهِ[(١)]، ويَتلوهُ في[(٢)] الجُزْءِ التاسعِ في حديث: سألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عَيَّاش، عن لَيْث، عن أبي الخَطَّاب، عن أبي زرعة، عن ثَوْبان؛ قال: لَعَنَ رسولُ الله ﷺ الرَّاشِيَ والمُرتَشِيَ

والحمدُ للَّه ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا[(٣)] محمَّد، وآلِهِ وصَحْبِهِ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا[(٤)]



(١) في (ف): «ومنّه وعونه».
(٢) قوله: «في» ليس في (ف).
(٣) قوله: «سيدنا» ليس في (ف).
(٤) زاد بعده في (ف): «وحسبنا الله ونعم الوكيل»، ومن قوله: «تم الجزء الثامن...» إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وبدلاً منه في (ش): «آخر الجزء الثامن».

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وصلواته[١] على سيِّدنا محمَّد، وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا
الجُزْءُ التَّاسِعُ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"
يَشْتَمِلُ على[٢] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الشُّفْعَةِ، واللِّبَاسِ، والأَطْعِمَةِ، والأَشْرِبَةِ

١٣٩٥ - **قال أبو محمد**[٣]: **سألتُ أبا زرعة**[٤] عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عيَّاش، عن لَيثٍ، عن أبي الخَطَّاب، عن أبي زرعة، عن ثَوبان؛ قال: لعَنَ رسولُ الله ﷺ الرَّاشِيَ والمُرتَشِيَ، وإنَّ هذا الفَيْءَ لا يُحِلُّ منه خَيْطًا ولا مِخْيَطًا[٥]، وإنَّ المُخْتَلِعاتِ هُنَّ المُنافِقاتُ؟

قال أبو زرعة: رواه[٦] ذَوَّاد بن عُلْبَة[٧]، وابن أبي زائدة، عن لَيثٍ، عن أبي الخَطَّاب، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس الخَوْلاني، عن ثَوبان، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: وهذا الصَّحيحُ، وقد وَصلوه، وزادوا فيه رجُلاً.

---

(١) في (ف): « وصلى الله ».
(٢) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ش).
(٣) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).
(٤) في (ف): « قال رضي الله عنه: وسألت أبي ». وهذه المسألة تقدمت برقم (٩١٣).
(٥) كذا في جميع النسخ، وكذا في الموضع المتقدم برقم(٩١٣)، وانظر تعليقنا عليه هناك.
(٦) في (أ) و(ش): « روى ».
(٧) في (ش): « رواد بن علية »، وفي(ك): « دواد بن علية ».

١٣٩٦ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة[٢] عن حديثٍ رواه وَكيعٌ، والفَضْلُ بن موسى السِّيناني[٣]، عن الأعمَش، عن إبراهيم[٤]، عن الأسوَد[٥]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ: مِنْ كَسْبِهِ...».

---

(١) انظر المسألتين الآتيتين برقم (١٤١١) و(١٤١٦).

(٢) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/٥/ب).

(٣) في (ش) و(ف): « الشيباني ». ورواية السيناني أخرجها النسائي في "سننه" (٤٤٥١).

ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٢٦٨٥ و٣٦٢٠١)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٥٠٧)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢ رقم ٢٤١٤٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٣٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٨٠) من طريق أبي معاوية، وإسحاق بن راهويه (١٥٠٧)، وأحمد (٦/ ٤٢ رقم ٢٤١٤٨) من طريق يعلى بن عُبَيد، وأحمد (٦/ ٢٢٠ رقم ٢٥٨٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٢٦٠) من طريق شريك، وإسحاق بن راهويه (١٥٦١) من طريق مِنْدَل، والنسائي في "سننه" (٤٤٥٢)، والطبراني في "الأوسط" (٤٤٨٦) من طريق عمر بن سعيد، خمستهم عن الأعمش، به . قال البيهقي: « وهو بهذا الإسناد غير محفوظ ».

ورواه الحميدي في "مسنده" (٢٤٨)، وأحمد (٦/ ٤١ و٢٠١ رقم ٢٤١٣٥ و٢٥٦٥٤)، والنسائي (٤٤٥٠) من طريق ابن عيينة، وأحمد (٦/ ٢٢٠ رقم ٢٥٨٤٦) من طريق شريك ، كلاهما (ابن عيينة وشريك) عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عمارة، عن عمته، عن عائشة، به مرفوعًا .

ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٢٦٨٩ و٣٦٢٠٢)، وأحمد (٦/ ١٦٢ رقم ٢٥٢٩٦) من طريق يحيى بن زكريا، وأحمد (٦/ ١٧٣ رقم ٢٥٤٠٠) من طريق شعبة، والنسائي في "الكبرى" (٦٠٤٧)، والطبراني في "الأوسط" (٤٤٨٧) من طريق عمرو بن سويد، ثلاثتهم عن الأعمش، عن عمارة، عن عمته، عن عائشة، به مرفوعًا .

(٤) هو: ابن يزيد النَّخَعي .

(٥) هو: ابن يزيد النَّخَعي .

ويُروى عن إبراهيم[١]، عن عُمارة[٢]، عن عمَّته، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: عن عُمَارة أشبه، وأرجو أن يكونَ[٣] جميعًا صَحيحَين[٤].

قال أبو زرعة: وروي أيضًا عن إبراهيم، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: وهذا الصَّحيحُ، وحديثُ إبراهيم، عن عُمَارة، عن عمَّته، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٦٦٤٣)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٥٠٨ و١٦٥٧)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣١ رقم ٢٤٠٣٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ٤٠٧)، وأبو داود في "سننه"(٣٥٢٨)، والنسائي في "سننه"(٤٤٤٩)، والدارقطني في "العلل" (٥/ ٥٩/أ) من طريق منصور عنه به.
قال الدارقطني :« وروى الحديث منصور بن المعتمر فحفظ إسناده ». وقال بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث :« والصَّحيح حديث منصور، عن إبراهيم، عن عمارة، عن عمته، عن عائشة ».
ورواه الطيالسي في "مسنده"(١٦٨٥)، وأحمد في "مسنده"(٦/ ٢٠٢ رقم ٢٥٦٦٨) وغيرهما من طريق شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عمارة، عن أمه، عن عائشة به.

(٢) هو: ابن عُمَير الكوفي .

(٣) كذا في جميع النسخ :« أن يكونَ »، ووردت في "البدر المنير" على الجادَّة:« أن يكونا »، وما في النسخ صحيحٌ في العربية، وفيه توجيهان ذكرناهما في التعليق على مثل هذه العبارة في المسألة رقم (٦٧٩).

(٤) قال ابن كثير في "الإرشاد" (٢/ ٤١٩):« وصحَّحه أبو حاتم الرازي ».

(٥) قال ابن أبي حاتم في "مقدمة الجرح والتعديل" (ص٦٩):« نا صالح بن أحمد؛ نا علي - يعني: ابن المديني - قال: سألتُ يحيى بن سعيد عن حديث سفيان، عن حمَّاد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة:« إن أطيبَ ما أكلتُم كَسْبُكُم » ؟ =

١٣٩٧ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه مُجالد[٢] بن سعيد، عن الشَّعبي[٣]، عن الحارث[٤]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**الْمَعْدِنُ جُبَارٌ** . . . »، وذكرتُ لهما الحديثَ ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن الشَّعبي، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، وهو الصَّحيحُ .

١٣٩٧/أ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[٥] عن حديثٍ رواه أبو إسحاق[٦]، عن حارِثَة بن مُضَرِّب . . . ، في قصَّة ابن النَّوَّاحَة؛ الزِّيادة التي يزيد[٧] أبو عَوَانة[٨]: أنه قال: « **وكَفَّلَهُمْ عَشَائِرَهُمْ** »: هو[٩] صحيحٌ ؟

= قال لي سفيان: هذا وَهَمٌ . قال يحيى: وقد حملتُه عنه، وهو عندي هكذا كما قال سفيان: وَهَمٌ ».اهـ. وانظر المسألة الآتية برقم (١٤١٦).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٢٠).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « مخالد ».

(٣) هو: عامر بن شَراحيل .

(٤) هو: ابن عبدالله الأعور .

(٥) في (ت) و(ك): « وسألتهما » بدل: « وسألت أبي وأبا زرعة ».

(٦) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٧) أي: التي يزيدها؛ حُذِفَ الضميرُ العائدُ على الاسم الموصولِ، وهو جائزٌ في العربية، وقد علَّقنا عليه في المسألة رقم (١٠١٥).

(٨) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشكُري. وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٧٧) و(٨/ ٢٠٦)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ١٠٧-١٠٨) من طريقه، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّب، عن ابن مسعود به .
قال ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٢٩١): « هذا إسنادٌ صحيح ».

(٩) في (أ) و(ش): « وهو ». والمراد: أهو - أي: الحديث - بهذه الزيادة، أو: أهو - أي: الكلام الزائد - صحيح ؟

فقالا: رواه الثَّوْري(١) ولم يَذْكُر هذه الزِّيادةَ، إلا أنَّ أبا عَوَانة ثقةٌ، وزيادةُ الثقةِ مقبولةٌ .

١٣٩٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه السَّقَطي(٢)، عن أسباط بن محمد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أَسلَم، وعن عبدالله بن

---

(١) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٧٦٢)، والبزار في "مسنده" (١٧٨٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٨٦٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٨٧٩)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ١٩٤ رقم ٨٩٥٧).
قال البزار: « ولا نعلم أحدًا أسند حديث الثَّوري إلا محمد بن كثير ».
ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٢٧٣٢)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٨٤ رقم ٣٦٤٢)، والبزار في "مسنده" (١٧٨٧)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٧٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٢٢١) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي إسحاق بمثله .
قال البزار: « وهذا الكلامُ لا نعلم رواه عن النبيِّ ﷺ أحدٌ أعلى من عبدالله، وإن كان يُروى عن عبدالله من غير هذا الوجه، ولا نعلم روى هذا الحديث عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن عبدالله مرفوعًا إلا أبو معاوية ».

(٢) لم نعرف من هو ؟ ولم نجد الحديث من طريقه، لكنْ أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٢٠)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢١٠ رقم ١٧٩٠)، وفي "فضائل الصحابة" (١٧٦١)، والروياني في "مسنده" (١٣٣٢) من طريق أسباط بن محمد، عن هشام بن سعد، عن عُبَيدالله بن العباس قال: كان للعباس مِيزاب . . . فذكره .
ورواه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٣١-٣٣٢) من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جدِّه، عن عمر بن الخطاب به فذكره ضمن حديث طويل .
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٢٦٤)، وأبو داود في "المراسيل" (٤٠٦) من طريق ابن عيينة، عن أبي هارون المدني موسى بن أبي عيسى قال: كان في دار العباس مِيزاب . . . فذكره .
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٢٠) من طريق موسى بن عبيدة، عن يعقوب بن زيد أن عمر . . . فذكره .

عُبَيدالله بن عباس، عن أبيه؛ قال: كان للعباس مِيزابٌ[١] على ظَهْر الطَّريق، فمرَّ عمر . . .، فذكر الحديثَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الناسُ لا يقولون هكذا [٢].

١٣٩٩ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه[٤] عَمْرُو بنُ أبي قَيْس[٥]، ويوسفُ بنُ إسحاق بن أبي إسحاق[٦] الهَمْداني[٧]، عن ابن

---

(١) المِيزابُ:- وهو المِئْزابُ -: قَناةٌ أو أُنبوبةٌ يُصرَفُ بها الماءُ من سَطح بناءٍ أو موضعٍ عالٍ. والجمعُ: مآزيبُ.
وقد اشتق ابن منظور «المئزاب» من: أَزَبَ الماءُ: إذا جَرى. واشتقه الفيومي من: وَزَبَ الماءُ: إذا سَالَ. ونصَّ الجوهري على أنه فارسي معرَّب. وذكر ابن منظور هذا القول أيضًا. وقد رجَّح د.ف. عبدالرحيم عربيتها وأنها مشتقة من « أزب » أو « وزب ». انظر "المعرب" للجواليقي (ص٥٩٩).

(٢) نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٩٩ رقم١٢٦١) حكم أبي حاتم على هذا الحديث.

(٣) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٠٤/ب) بعض هذا النص بتصرُّف .

(٤) في (ت):« روى ».

(٥) روايته أخرجها السهمي في "تاريخ جرجان" (٣٨٥)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ١٤٠).

(٦) في (أ) و(ش):« يوسف بن أبي إسحاق »، وفي (ك):« يوسف إسحاق » فقط.

(٧) في (ت):« الهمذاني ». وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٢٩١)، وبقي بن مخلد في "مسنده"- كما في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ١٠٣)- والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٥٨)، و"شرح المشكل" (١٥٩٨)، والطبراني في "الأوسط" (٣٥٣٤)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٦٥).
قال الطبراني:« لم يَرو هذا الحديث عن يوسف بن أبي إسحاق إلا عيسى بن يونس». =

المُنْكَدِر[(١)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ:« **أَنْتَ ومَالُكَ لأَبِيكَ** » ؟

قيل لأبي: وقد روى[(٢)] محمد بن يحيى بن عبدالكريم الأَزْدي[(٣)]، عن عبدالله بن داود، عن هشام بن عُرْوَة، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر بن عبدالله ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، وليس هذا محفوظً[(٤)] عن جابر؛ رواه

= وقال ابن عدي: « وهذا يُروى أيضًا عن هشام بن عروة والمنكدر بن محمد بن المنكدر جميعًا، عن محمد بن المنكدر». ونقل ابن حجر في "فتح الباري" (٥/ ٢١١) عن الدارقطني أنه قال:« غريبٌ، تفرَّد به عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن ابن المنكدر ».

(١) هو: محمد .

(٢) في (ف):« رواه ».

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" - كما في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ١٠٢)- ومن طريقه ابن حزم في "المحلى" (٨/ ١٠٣). قال البزار:« إنما يُروى عن هشام، عن ابن المنكدر مرسلاً، ولا نعلم أسنده هكذا إلا عثمان بن عثمان الغطفاني، وعبدالله بن داود ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٧٢)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٤٠٨)، والدارقطني في "الأفراد" (١١٢/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق عمار بن مطر العنبري، عن زهير بن معاوية، عن أبان بن تغلب، عن ابن المنكدر، عن جابر به .
قال ابن عدي:« وهذا الحديث رواه عن ابن المنكدر جماعةٌ، ومن حديث أبان بن تغلب غريبٌ، لم يروه غيرُ زهير، وعن زهير عمار بن مطر ». وقال الدارقطني : «تفرَّد به زهير بن معاوية، عن أبان بن تغلب، عنه ».

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

الثَّوْريُّ[١] وابنُ عُيَينة[٢]، عن ابن المُنْكَدِر[٣]: أنه بلغه عن النبيِّ ﷺ أنه قال ذلك .

قال أبي: وهذا أشبهُ .

١٤٠٠ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عِمران بن خالد الواسِطي[٥]، عن ثابت، عن أنس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ في بيت عائِشَة ومعه أصحابُه، فأرسلَتْ حفصَةُ بِقَصْعَةٍ، فكسرَتْهَا عائِشَةُ، فقضى النبيُّ ﷺ[٦]: « **مَنْ كَسَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وعَلَيْهِ مِثْلُهُ** » ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٧]، عن ثابت، عن أبي المُتَوَكِّل[٨]: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . ، وهذا الصَّحيحُ .

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٦٦٢٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٢٠٤).
(٢) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٦/ ١٠٣) و"الرسالة" (٤٦٧)، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٨٠) وقال: « هذا منقطع، وروي موصولاً من أوجه أُخَر لا يثبت مثلها ».
(٣) من قوله: « عن جابر بن عبدالله . . . » إلى هنا مكرر في (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ، وضُرِبَ على المكرر في (أ).
(٤) ذكر هذا النص الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٥/ ١٢٥) بتصرف، وانظر المسألة الآتية برقم (١٤١٢).
(٥) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٣٣٣٩)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٥٣). ورواه الطبراني في "الصغير" (٥٦٨) من طريق عُبَيدالله بن عُمر، عن ثابت به .
(٦) في (ك): « للنبي ﷺ ».
(٧) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٥٦٣)، و"مداراة الناس" (١٥٨)، والنسائي في "سننه" (٣٩٥٦).
(٨) هو: علي بن داود الناجي.

١٤٠١ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة**[٢] عن حديثٍ رواه محمد بن عيسى بن الطَّبَّاع[٣]، عن حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب[٤]، عن محمد بن سيرينَ وعِكرِمَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا يَمْنَعْ**[٥] **أَحَدُكُمْ**[٦] **جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشَبَةً . . .** »، الحديث ؟

قال أبو زرعة: رواه سُلَيمان بن حَرب وغيرُ واحد من الثِّقات، عن حمَّاد بن زيد، لم يَذْكُروا ابنَ سيرين، عن أبي هريرة، وهو الصَّحيحُ، وأحسَبُ[٧] الوَهَمَ مِن ابن الطَّبَّاع .

قال أبي: رواه وُهَيْبٌ[٨]، وابنُ عُلَيَّة[٩]، وابن عُيَينة[١٠]؛ فقالوا: عن أيُّوب، عن عِكْرِمَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، ولا يذكرون ابنَ سيرين .

قال أبي: إن[١١] كان حديثُ ابن الطَّباع محفوظًا فهو غريبٌ !

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٤١٣) و(٢٣٣٤).

(٢) في (ت) و(ك): « وسألتهما » بدل: « وسألت أبي وأبا زرعة ».

(٣) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣٠٦/ب/أطراف الغرائب) وقال: « غريب من حديث أيوب عنه، تفرَّد به محمد بن عيسى بن الطباع، عن حماد بن زيد، عن أيوب ».

(٤) هو: السَّختِياني .

(٥) في (ك): « لا تمنع ».

(٦) قوله: « أحدكم » سقط من (ك).

(٧) في (ش): « وحسب ».

(٨) هو: ابن خالد .

(٩) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٣٠ رقم ٧١٥٤).

(١٠) هو: سفيان. وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١١٠٨)، والبخاري في "صحيحه" (٥٦٢٧). ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٦٩) من طريق عبدالوارث، عن أيوب، عن عكرمة به وقال: « هذا إسناد صحيح ».

(١١) قوله: « إن » سقط من (ت) و(ش) و(ك).

وأحسَبُ غيرَ ابنِ الطَّبَّاع قد رواه عن حمَّاد، ولم يذكُرِ ابنَ سيرين [١].

١٤٠٢- وسألتُ أبي وأبا زرعة[٢] عن حديثٍ[٣] رواه عبدالوهَّاب الثَّقَفي[٤]، عن جعفر بن محمد[٥]، عن أبيه، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قَضَى بشاهدٍ ويمينٍ ؟

---

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديثَ في "العلل" (٢١٦٢)، والاختلافَ على أيوب، ولم يرجح. وذكر رواية سِماك بن حرب لهذا الحديث عن عكرمة، ورجَّح الإرسال فيها.

(٢) في (ت) و(ك): « وسألتهما » بدل: « وسألت أبي وأبا زرعة ».
ونقل بعض هذا النص ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ٣٧٨).

(٣) قوله: « عن حديث » سقط من (ف).

(٤) روايته أخرجها أحمد (٣/ ٣٠٥ رقم ١٤٢٧٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٦٩)، والترمذي في "جامعه" (١٣٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٤٤- ١٤٥)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٧٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٣٦).
قال عبدالله ابن الإمام أحمد: « كان أبي قد ضرب على هذا الحديث ، قال: ولم يوافق أحدٌ الثقفيَّ على جابر، فلم أزل به حتى قرأه عليَّ وكتب عليه: صح ».
ووراه أبو عوانة في "صحيحه" (٦٠٢٢/ المعرفة)، والطبراني في "الأوسط" (٧٩٦ و٦٤٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٧٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٣٨) من طريق إبراهيم بن حيَّة، والطبراني في "الأوسط" (٧٣٤٩) من طريق عبدالله العمري، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٣٥ و١٣٦ و١٣٧) من طريق عُبَيدالله العمري، ويحيى بن سُلَيم ومحمد بن عبدالرحمن بن ردَّاد، جميعهم عن جعفر بن محمد به .
كذا وقع عند الطبراني في سند الحديث: « عبدالله » مكبَّرًا؛ لكن قال الطبراني في كلامه على الحديث: « لم يَرو هذا الحديث عن عُبَيدالله بن عمر إلا عُبَيدالله بن عبدالمجيد، تفرَّد به عبدالسلام ».

(٥) هو: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

فقالا: أخطَأَ[١] عبدُالوهَّاب في هذا الحديث؛ إنما هو: عن جعفر[٢]، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[٣].

١٤٠٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه عبَّاد بن مَنصور[٥]، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس - في قصَّة اللِّعان -: جاء هلالُ بن أمية[٦]...؟

---

(١) قوله: «فقالا: أَخْطَأَ» في (ك): «فقالا هذا خطأ»، وفي (ت): «فقالا: خطأ»، وكانت هكذا في (أ) و(ف)، ثم ألحقت الألف.

(٢) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (٢/ ٧٢١)، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في "مسنده" (٢/ ١٧٩)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٠٢٣/ المعرفة)، والصيداوي في "معجم شيوخه" (ص ١٧٩-١٨٠)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ١٤٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٦٩).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٠٨٥)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ١٤٥) من طريق سفيان الثوري، والترمذي في "جامعه" (١٣٤٥)، والبيهقي (١٠/ ١٦٩) من طريق إسماعيل بن جعفر، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٠٢٣)، والبيهقي (١٠/ ١٦٩) من طريق يحيى بن أيوب، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢١٧)، والبيهقي (١٠/ ١٦٩) من طريق ابن جريج، أربعتهم عن جعفر، عن أبيه به مرسلاً.
قال الترمذي: «وهذا أصحُّ» أي: من الموصول. وسأل الترمذي في "العلل الكبير" (ص ٢٠٢) عن هذا الحديث؟ فقال: أصحُّه حديث جعفر بن محمد، عن أبيه؛ أن النبي ﷺ مرسلاً». وقال العقيلي بعد روايته للطريق المرسلة: «هذا أولى».
وأما الدارقطني؛ فإنه ذكر الحديث في "العلل" (٣٠١)، وأطال في ذكر الخلاف على جعفر بن محمد، ثم قال: «وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديثَ وربما وصله عن جابر؛ لأن جماعةً من الثقات حفِظوه عن أبيه، عن جابر، والحُكْم يوجب أن يكونَ القول قولهم؛ لأنهم زادوا وهم ثقات، وزيادةُ الثقة مقبولة». اهـ.

(٣) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٤٥). وانظر المسألة رقم (٢٢٧٤) و(٢٤٦٣).

(٥) في (ت) و(ك): «عباد عن منصور».

(٦) في (ش) و(ف): «بن أبي أمية»، وكذا كان في (أ)، ثم ضُرب على قوله: «أبي».

فقال أبي: له[١] بهذا الإسناد نحوٌ من عَشَرَةِ أحاديثَ؛ قال: فرأيتُ في بعض حديث عبَّاد بن مَنصور: عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حُصَين، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

١٤٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن أيُّوب[٢]، عن أبي المَلِيح[٣]: أنَّ خَاتِنًا مالَتْ يدُهُ، فضمَّنَهُ[٤] عثمانُ؟

قال أبي: حديثُ حمَّاد بن سَلَمة أشبهُ[٥].

١٤٠٥ - وسُئِلَ[٦] أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَرٌ، عن الزُّهريِّ، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ أُتِيَ[٧] بامرأةٍ اسْتَعَارَتْ حُلِيًّا[٨]، فقطعَ رسولُ الله ﷺ يَدَهَا.

---

(١) أي: لعباد بن منصور.
(٢) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.
(٣) هو: ابن أسامة بن عمير، مشهور بكنيته، ومُختَلَف في اسمه.
(٤) في (ش): «فصمته»، وفي (ك): «فضمنته».
(٥) كذا في جميع النسخ بدون ذكر الخلاف، ولا شكَّ أنَّ الرواية أو الروايات التي خالفتْ حَمادًا قد سقطتْ؛ لكنَّا لم نقف على رواية حماد، ووقفنا على رواية من خالفَهُ، فلعلَّ ذلك هو ما سقط من المسألة، فقد روى الحديث عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٠٤٥) عن معمر، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٥٩١) من طريق عبدالوهَّاب الثَّقَفي، كلاهما عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المليح: أن عمر بن الخطاب ضمَّن رجلاً كان يَختِنُ الصِّبيان، فقطع من ذكر الصَّبي فضمَّنه. قال معمر: وسمعتُ غير أيوب يقول: كانت امرأةٌ تَخفِضُ النساء، فأعنقت جاريةً، فضمَّنها عمر. واللفظ لعبدالرزاق.
(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٦١). (٧) في (ك): «أتا».
(٨) أي: وجحدتْهُ. انظر المسألة رقم (١٣٦١).

وأيُّوبَ[(١)]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: لم يَرْوِ هذين الحديثَيْنِ غيرُ مَعْمَر :

فأما حديثُ أيُّوب: فإنَّ الناس يُحَدِّثون عن نافع، عن صَفِيَّة: أنَّ عمر أُتِيَ[(٢)] بسارقٍ . . . قِصَّةَ السَّارقِ[(٣)]، ليس فيه ذِكْرُ عَارِيَّة[(٤)].

وأما حديثُ الزُّهْري: فإنَّه عندي أنَّه أراد حديثَ الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أن رجلاً أقطَعَ نزَلَ على أبي بكر، فجعل يُطَوِّل الصَّلاة بالليل . . . قِصَّةَ الأقطَع[(٥)].

---

(١) أي: ورواه معمر، عن أيوبَ.

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): «عن صفية: أُتيَ عمر أي».

(٣) قوله: «قصَّة السَّارق» يجوز فيها النصب والجر؛ **أما النصبُ**: فعلى أنَّه مفعول به لفعلٍ محذوف، أي: فذكر قصَّة السَّارق. **أما الجر**: فعلى أنَّ التقدير: إلى آخر قصة السارق، وحُذف حرفُ الجر والمضافُ، وبقي المضاف إليه مجرورًا. وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٣).
وقد ذكر العلماء نحوه في إعراب قولهم: «الآية» بعد ذكر جزء من آية قرآنية، أو «الحديث» بعد ذكر جزء من حديث هذا التخريج.

(٤) في (ك): «عارته». وهناك تعليق في (أ) على هذا الموضع بخط مغاير يشير إلى المسألة رقم (١٣٦١)، ونصه: «قد سبق في كتاب الحدود أن أبا حاتم قال ما يناقض هذا».

(٥) انظر التعليق السابق على قوله: «قصة السارق». وقصة الأقطع هذه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٧٧٤) من طريق معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، ومن طريق معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ في قصَّة الرجل الذي قطعَ أحدُ ولاة أبي بكر رضي الله عنه يدَه، واسمه: جبر، أو: جبير؛ كما في الأثر رقم (١٨٧٧٥) عنده.
وبهامش (أ) تعليق على هذا الموضع، ونصه: «ما كان معمر مغفَّلاً إلى هذه الغاية، كيف والحديثُ ثابت عن الزهري؛ رواه عنه أصحابه: يونس، والليث، وشعيب، =

قال أبي: قال[١] حمَّاد بن زيد: كان يَخْتَلِفُ إلى أيُّوب[٢] جماعةٌ، فخرج واحدٌ إلى اليمن[٣]، فحدَّث عن أيُّوب بأحاديث، كأنَّه ليس[٤] مِنْ حديث أيُّوب .

١٤٠٦ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه مُعتَمِر بن سُلَيمان[٥]، عن عبدالملك بن أبي جَمِيلة، عن عبدالله بن وَهْب[٦]: أن عثمان بن

= وأيوب بن موسى، وغيرهم، وبعضُهم يقول فيه: "سرقَتْ"، وبعضهم يقول: "استعارَتْ" ؟! ».

(١) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٢) في (ف): « أيواب »، وفي بقية النسخ: « أبواب »، وصوَّبها ناسخ (أ) إلى «أيوب».

(٣) يعني: معمر بن راشد .

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « كأنها ليست» لكن يخرَّج ما في النسخ على أنَّ الضمير في «كأنَّه» يرجع إى «الأحاديث» باعتبار مفردها، والمراد: كأنَّ حديثه عن أيُّوب ليس من حديث أيُّوب. وهذا من الحمل على المعنى بإفراد الجمع، وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٣٥).

(٥) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٣٢٢)، وفي "العلل الكبير" (٣٥١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧٢٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٠٥٦)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٦٩ رقم ١٣٣١٩)، و"الأوسط" (٢٧٢٩)، ووكيع في "أخبار القضاة" (١/ ١٧). قال الترمذي في "العلل": « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث، وقلت له: من عبدالملك هذا ؟ فقال: هو عبدالملك بن أبي جميلة. وعبدالله بن مَوْهَب، عن عثمان مرسل ». وقال الترمذي في "جامعه": «حديث غريبٌ، وليس إسناده عندي بمتصل».
وقال الطبراني في "الأوسط": « لا يُروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به معتمر ». وانظر التعليق التالي .

(٦) كذا في جميع النسخ: « عبدالله بن وهب » وسيأتي في خاتمة المسألة قول أبي حاتم: « هو ابن مَوْهَب ». وقد وقع في الرواية السابقة عند ابن حبان والطبراني في "معجميه": « عبدالله بن وَهْب ». =

عفَّان قال[(١)]: اذهب فاقْضي[(٢)] بين الناس، قال: [أَوَ تُعْفِيني][(٣)] ؟! قال: أعزِمُ عليك، قال: لا تَعْجَلْ عليَّ، هل سمعتَ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ عَاذَ بِاللهِ، فَقَدْ عَاذَ مَعَاذًا» ؟ قال: نعم. قال: فإني أعوذُ بالله أن أكونَ قاضيًا، قال: ما تَكْرَهُ من ذلك، وقد كان أبوكَ يقضي[(٤)] ؟ [قال][(٥)]: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالجَوْرِ؛ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، ومَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِجَهْلٍ؛ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَمَنْ كَانَ قَاضِيًا[(٦)] عَالِمًا[(٧)] فَقَضَى بِعَدْلٍ؛**

= قال ابن حبان: «ابن وَهْب هذا هو: عبدالله بن وَهْب بن الأسود القرشي، من المدينة، روى عنه الزهري». وقال الطبراني في "الكبير": «عبدالله بن وَهْب هذا هو عندي عبدالله بن وَهْب بن زمعة». قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ٣٤١) متعقبًا قول ابن حبان: «ووَهِمَ في ذلك، وإنما هو: عبدالله بن مَوْهَب».

(١) أي: لابن عمر، كما في مصادر التخريج.

(٢) كذا في جميع النسخ: «فاقضي» بإثبات الياء في آخره، والجادة حذفُها - كما في مصادر التخريج - لأنه فعل أمر معتل الآخر، وما في النسخ لغةٌ تخرَّج على وجهين، وقد تقدم التعليق على نحوها في المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) كذا في (ش) مع أنها منسوخة من (أ)، وهو الموافق لما في أكثر مصادر التخريج، وفي بقية النسخ: «أو تعقبني»، وجاء بلفظ: «أَوَ تُعَافِيني» عند الترمذي في "جامعه"، و"العلل الكبير"، وعند وكيع في أخبار القضاة".
وقوله «أَوَ تُعْفِيني» أو «أَوَ تُعَافِيني» بواو العطف المفتوحة بعد همزة الاستفهام، والمعطوفُ عليه محذوفٌ، والتقدير: «أَتَرْحَمني وَتُعْفِيني من القضاء ؟!». أو نحوه. وانظر: "مرقاة المفاتيح" (٧/ ٢٨٧)، و"تحفة الأحوذي" (٤/ ٤٦٠).

(٤) في (أ) و(ت) و(ف): «يعطي».

(٥) في جميع النسخ: «وقد»، والتصويب من مصادر التخريج.

(٦) قوله: «قاضيا» سقط من (ك).

(٧) قوله: «عالمًا» ليس في (ف).

فَبِالحَرِيِّ أَنْ يَنْفَلِتَ[(١)] كَفَافًا[(٢)]» ؟

قال أبي: عبدُالملكِ بنُ أبي جَميلة مجهولٌ، وعبدُالله هو[(٣)] ابنُ مَوْهَبٍ الرَّمْلي على ما أرى، وهو عن عثمان مُرْسَلٌ[(٤)].

١٤٠٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شاهين بن حيَّان[(٥)]؛ حدَّثنا رَوْح بن عطاء بن أبي مَيْمونة، عن أبيه، عن الحسن[(٦)]، عن سَمُرَة بن جُنْدُب، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ دُعِيَ إِلى سُلْطانٍ فَلَمْ يُجِبْ، فَهُوَ ظَالِمٌ، لا حَقَّ لَهُ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٧)].

---

(١) في (ك): « ينقلب ».

(٢) الكفافُ: هو الذي لا يَفْضُل عن الشَّيء، ويكونُ بقَدْرِ الحاجَة إليه . انظر "النهاية" (٤/ ١٩١).

(٣) قوله: « هو » ليس في (ش).

(٤) قوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٥) في (ت) و(ك): « حسان ». وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٢٥ رقم ٦٩٣٩).

(٦) في (ت) و(ك): «الجهني» بدل: «الحسن».

(٧) الحديث رواه أبو داود في "المراسيل" (٣٩١)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (١٤٧٤٤)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢١٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٤٠) من طرق عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً.
قال ابن كثير في "تفسيره" (٦/ ٨١): « وهذا حديثٌ غريبٌ ، وهو مُرسَل ».
وانظر "المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس" للشيخ الشريف حاتم العوني (٣/ ١٣٦٥-١٣٦٦).

١٤٠٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشير[٢]، عن مَطَر[٣]، عن عمرو بن شُعَيب؛ أحسَبُهُ عن سعيد بن المسيّب، عن عمر بن الخطّاب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَنْتَ وَمَالُكَ لأَبِيكَ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عمرو بن شُعَيب[٤]، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) نقل هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٠٥/ أ).

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٩٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٧٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٥-٣٧٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٢/ أ/ أطراف الغرائب).
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد رواه غير مطر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه ».
وقال ابن عدي: « ولا أدري تشويش هذا الإسناد ممَّن هو ؟ لأن هذا الحديث يرويه جماعةٌ عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، ولا أعلم رواه عن سعيد بن المسيب، عن عمر؛ إلا من حديث سعيد بن بشير هذا، ومطر، عن عمرو ».
وقال الدارقطني: « تفرَّد به مطر الورَّاق، عن عمرو بن شعيب، عنه، ولم يروه عنه غير سعيد بن بشير ».

(٣) هو: ابن طَهْمان الورَّاق .

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٧٠٠ و٣٦٢٠٦)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٠٤ رقم ٦٩٠٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٩٢) من طريق حجَّاج ابن أرطاة ، وأحمد (٢/ ٢١٤ رقم ٧٠٠١)، وأبو داود في "سننه" (٣٥٣٠) من طريق حبيب المعلِّم، وأحمد (٢/ ١٧٩ رقم ٦٦٧٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٩٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٨٠) من طريق عُبَيدالله بن الأخنس، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٥٨) من طريق حُسين المعلِّم، والطبراني في "مسند الشاميين" (٣٧٩) من طريق بُرد بن سنان، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٢) من طريق قتادة، جميعهم عن عمرو بن شعيب به .

١٤٠٩ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه رَبيعة[٢]، عن سُهَيل[*] بن أبي صالح، عن أبيه[٣]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قَضى بشاهدٍ ويمينٍ ؟

فقالا: هو صَحيحٌ .

قلتُ: يعني أنه يُروى عن رَبيعة هكذا .

قلتُ: فإنَّ بعضَهم[٤] يقول: عن سُهَيل[*]، عن أبيه، عن زيد بن ثابت؟

قالا: وهذا أيضًا صَحيحٌ، جميعًا صَحيحَين[٥][٦] .

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٩٢/أ)، وانظر المسألة رقم (١٤٢٥).
وذكر ابن القيم في "تهذيب السنن" (٥/ ١٢٥) هذه المسألة مع اختلاف يسير .
وذكر ابن كثير في "الإرشاد" (٢/ ٤٢١) هذا الحديث، وقال: « وصحَّحه الحافظان: أبو زرعة وأبو حاتم الرَّازيَّان من حديث أبي هريرة وزيد بن ثابت ».
وحكى ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٣٥٤) تصحيحَ أبي حاتم فقط .
(٢) هو: ابن أبي عبدالرحمٰن .
(*) في (ش): « سهل ».
(٣) هو: أبو صالح ذكوان السَّمَّان .
(٤) هو: زهير بن محمد، وسيأتي تخريج روايته في المسألة رقم (١٤٢٥).
(٥) قول أبي حاتم هنا يخالف قوله في المسألتين (١٣٩٢/أ) و(١٤٢٥)؛ فإنه تردد في الأولى في قبول رواية ربيعة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وفي الثانية أعلَّ رواية من رواه عن سُهَيل، عن أبيه، عن زيد بن ثابت.
(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «صحيحان»، على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: « هما جميعًا صحيحان»، لكن ما في النسخ صحيح، ويخرج على تخريجين، سبق نحوهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

١٤١٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن خلفٍ العَسْقَلانيُّ، عن رَوَّاد بن الجَرَّاح[٢]، عن سُفْيان الثَّوْري، عن الزُّبَير بن عَدِي، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لِلرِّجَالِ أَرْبَعٌ، وَلِلنِّسَاءِ أَرْبَعٌ[٣]؛ لِلرِّجَالِ: مَنِ اتَّقَى الدِّمَاءَ، والفُرُوجَ[٤]، والأَمْوَالَ، والأَشْرِبَةَ؛ دَخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الجَنَّةِ شَاءَ. ولِلنِّسَاءِ[٥]: إِذَا صَلَّتْ خَمْسَهَا، وصَامَتْ شَهْرَهَا، وحَفِظَتْ فَرْجَهَا، وأَطَاعَتْ بَعْلَهَا؛ دَخَلَتْ[٦] مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الجَنَّةِ شَاءَتْ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ لعلَّهم لقَّنوا[٧] رَوَّادًا[٨]،

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٢٥).

(٢) روايته أخرجها ابن الجنيد في "سؤالاته لابن معين" (ص ٢٩٩)، وحنبل في "جزئه" (٨٦)، والبزار في "مسنده" (٢/ ١٨١ و ٤/ ١١٨/كشف الأستار)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٧٦)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص ٣٣١).
قال ابن معين - كما في "سؤالات ابن الجنيد" (ص ٣٠٠): «هذا كذبٌ».
ونقل معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قوله في رواد: «حدث عن سفيان الثوري، تخايَل له، سفيان لم يحدثه سفيان بذا قطُّ؛ إنما حدثه عن الزبير: "أتينا أنسًا نشكو الحجَّاج" وينبغي أن يكونَ إلى جانب سفيان، عن الربيع بن صبيح، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، عن النبي ﷺ». نقله ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٨/ ٢٠٩)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٩/ ٢٢٩). وقال البزار: «لا نعلم رواه عن أنس مرفوعًا إلا الزُّبير، ولا عنه إلا الثوري، ولا عنه إلا روَّاد، وروَّاد صالح الحديث، وليس بالقويِّ، وقد حدَّث عنه جماعةٌ من أهل العلم».

(٣) قوله: «أربع» سقط من (ف).

(٤) في (ت): «والقروح».

(٥) في (ف): «وللنساء أربع».

(٦) في (أ): «دخل».

(٧) في(ت): «يفتوا»، وفي (ف): «لينوا»، وفي (ك): «يقنوا».

(٨) في (ت) و(ك): «رَوَّاد».

وأدخلوا عليه[١].

١٤١٠/أ- وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ رواه يعقوب بن سفيان، عن سُلَيمان بن عبدالرحمٰن الدِّمَشْقي[٣]؛ حدَّثنا معاوية بن صالح، عن محمد بن حَرب، عن بَحِير بن سعد[٤]، عن خالد بن مَعْدان، عن كَثِير ابن مُرَّة، عن نُعَيم بن هَمَّار، عن المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب، عن أبي أَيُّوب الأنصاري، عن عَوْف بن مالك الأَشْجَعي؛ قال: خرج علينا[٥]

---

(١) وقال في المسألة رقم (٢٠٢٥): « هذا حديثٌ باطل، ليس له أصل، لعلهم لَقَّنُوا روَّادَ، وأدخلوا عليه؛ إنما روي عن الثَّوري؛ قال: بلغني، مُرسَلٌ ».

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته » بدل: « وسألت أبي ».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٨/ ٣٨ رقم ٦٥) من طريق أحمد ابن المعلى الدمشقي، وعبدالغني الأزدي في "الرباعي في الحديث" (ص ٢١)، وتمام في "فوائده" (٦٠/ الروض البسام) من طريق أحمد بن الغمر، كلاهما عن سليمان بن عبدالرحمٰن به. ووقع عند تمام: « محمد بن حمير » بدل: « محمد بن حرب ». ورواه تمام (٥٩) من طريق سليمان بن أيوب بن حَذْلم، عن سليمان بن عبدالرحمٰن، عن معاوية بن صالح، عن إبراهيم بن أبي العباس، قال: حدثني ابن حمير، عن بَحير بن سعد بالإسناد السابق.

ورواه عبدالغني الأزدي في "الرباعي في الحديث" (ص ١٩) من طريق علي بن سعيد بن بشير، عن معاوية بن صالح، وأيوب بن إسحاق، قالا: حدثنا إبراهيم بن أبي العباس عن محمد بن حمير بمثله. ورواه الطبراني في "مسند الشاميين" (١١٧٠) من طريق سليمان بن الربيع، عن محمد بن حرب، عن بحير بن سعد به. قال الأزدي: « حدث به سليمان بن عبدالرحمن أبو أيوب، عن معاوية بن صالح، وهذا يدخُل في رواية الكبار عن الصِّغار ».

(٤) في (أ) و(ف): « يحيى بن سعد»، وفي (ش): « يحيى بن سعيد».

(٥) في (ك): « عليه ».

رسولُ الله ﷺ بالْهَجِير[١] وهو مَرْعوب؛ فقال: « **أَطِيعُونِي مَا دُمْتُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْكُمْ، وعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللهِ، وأَحِلُّوا حَلالَهُ، وحَرِّمُوا حَرَامَهُ**»؟

فقال: هذا حديثٌ باطلٌ .

١٤١١- وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه عمرو بن عثمان بن سعيد[٣] بن كَثِير بن دينار[٤]، عن الحارث بن عَبِدَة الكَلاعي، عن

---

(١) الهَجيرُ والهاجِرَةُ: اشتِدادُ الحرِّ نصفَ النَّهار. "النهاية" (٥/ ٢٤٦).

(٢) نقل بعض هذا النص: ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٠٥/أ)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٨٤)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٣٩٦) و(١٤١٦) و(١٤١٨).

(٣) في(ف): «عمرو بن عثمان وسعيد».

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٢٥٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٩٢). ورواه الخطيب في "تالي التلخيص" (٢/ ٥١١) من طريق الربيع بن روح، عن الحارث بن عبيدة به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا الحارث، تفرَّد به هشام بن عمار». وقال ابن عدي: « وهذا الحديث عن هشام بن عروة غريبٌ لا أعلم يرويه عنه غيرُ الحارث بن عبيدة، ويُروى عن وكيع عن هشام بن عروة، روى عنه شيخ ضعيفٌ يقال له: الحسن بن عبدالرحمن الاحتياطي ».
ورواية وكيع التي أشار إليها ابن عدي أخرجها في "الكامل" (٢/ ٣٣٥) وقال: «وهذا حديث ليس له أصل عن وكيع، وإنما يروى هذا عن عبدالله بن عبدالقدوس، عن هشام بن عروة ». ورواه أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ٣١) قال: « حدثناه غيرُ واحد عن هشام ابن عروة، عن أبيه ».
وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٥/أ) عن هذا الحديث؛ فقال: « يرويه هشام بن عروة واختُلِف عنه، فرواه الحارث بن عبيدة الحمصي - ضعيفٌ - عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وخالفه سفيان بن عيينة وغيرُه ، رَوَوه عن هشام ، عن أبيه مرسلاً ، وهو الصَّحيح ».

هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: تَفَوَّتَ[1] رجلٌ[2] بمالٍ من مال نفسِه عن أبيه، فجاءَ أبوه إلى رسول الله ﷺ فأعلَمَه ذلك، فأرسلَ إليه رسولُ الله ﷺ[3]: «**أَنْ رُدَّ عَلَى أَبِيكَ[4] مَا حَبَسْتَ عَنهُ، فَإِنَّكَ ومَالَكَ كَسَهْمٍ مِنْ كِنَانَتِهِ**» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٤١٢ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه سُوَيد بن عبدالعزيز[6]، عن حُمَيد الطَّويل، عن أنس؛ قال: استعارَ بعضُ آل[7] رسول الله ﷺ قَصْعَةً، فضاعَت، فضَمِنها رسولُ الله ﷺ ؟

---

(١) لم تنقط هذه الكلمة في جميع النسخ، عدا نسخة (ت)، فإنها نقطت فيها التاء آخر الكلمة فقط . والمثبت موافق لرواية ابن عدي السابقة، ووقع في رواية الطبراني: «تقرب»، وفي رواية الخطيب: « تقوَّت ».
قال أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ٣١): « قوله: تفوَّت، مأخوذ من الفَوْت، إنما هو تفعَّلَ منه؛ كقولك من القول: تقوَّل، ومن الحول: تحوَّل، ومعناه: أن الابن فات أباه بمالِ نفسه، فوهبه، وبذَّره، فمن ذلك قال: "اردُدْه على ابنك، فإنما هو سهم من كنانتك" يقول: ارتجعه من موضعه فرده إلى ابنك؛ فإنه ليس له أن يفتات عليك بماله ».اهـ. والحديث ذكره ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٤٧٧).

(٢) في (ك): « ارجل ».

(٣) من قوله: « فأعلمه ذلك . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) في (ف): « على أبوك ».

(٥) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٣٦٠)، وفي "العلل الكبير" (٣٧٠)، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٨٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٢٧).

(٦) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٠٠).

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): « إلى »، وقبله في (ك) بياض بمقدار كلمة .

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ[(١)]، ليس فيه: « استعار »، وَهِمَ فيه سُوَيد بن عبدالعزيز، ولفظُ هذا الحديثِ غَيْرُ هذا اللفظِ شِبْهِ الكذب؛ إنما الصَّحيحُ: ما حدَّثَناه الأنصاري[(٢)]، عن حُمَيد، عن أنس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ عند بعض أُمَّهاتِ المؤمنين، فأرسلَتْ أُخْرَىٰ بِقَصْعَةٍ فيها طعامٌ، فضَرَبَتْ يَدَ الرسولِ[(٣)]، فسقَطَتِ[(٤)] القَصْعَةُ، فانكَسَرَتْ، فأخَذَ النبيُّ ﷺ الكِسْرَتَيْنِ فضمَّها[(٥)] إلى الأُخرى، وجعَلَ يَجْمَعُ فيها[(٦)] الطَّعَامَ ويقول: «غَارَتْ أُمُّكُمْ، كُلُوا»، فأكلوا[(٧)]، وحَبَسَ الرسولَ؛ حتى جاءتْ بقَصْعَتها التي في بيتها، [ودَفَع][(٨)] القَصْعَةَ الصَّحيحةَ إلى

(١) قال الترمذي في "العلل": « سويد بن عبدالعزيز رجل كثير الغلط في الحديث، والصَّحيح عندي ما رواه سفيان الثوري، عن حميد، عن أنس: أهدت بعض أزواج النبي ﷺ طعامًا في قصعة، فضربت عائشة القصعة ... الحديث ».
وقال في "الجامع": «وهذا حديث غير محفوظ». وقال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديثَ عن النبي ﷺ بهذا اللفظ: "فضمنها رسولُ الله ﷺ" إلا حميد، تفرَّد به سويد».

(٢) هو: محمد بن عبدالله، ولم نقف على روايته، لكن أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤٨١ و٥٢٢٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان وابن علية، كلاهما عن حميد، عن أنس، به.

(٣) أي: ضربت التي عندها النبيُّ ﷺ يَدَ الرسولِ الذي أُرسِل بالقَصْعَة.

(٤) في (ف): « فسقطعت».

(٥) في (ك): « فضم أحدهما »، وفي بعض مصادر التخريج: «فضم إحداهما»، وهو الجادة. وما هنا يخرَّج على أنه أعاد الضمير «ها» إلى «إحدى الكسرتين» وإن لم يذكرها بلفظها؛ لدلالة لفظ «الكِسرتَين» عليها؛ كأنه قال: «فأخذ النبيُّ ﷺ الكسرتين، فضَمَّ إحدى الكسرتين إلى الأخرى». وقد تقدم التعليق على نحو ذلك في المسألة رقم (١٧٠)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(٦) في (ت) و(ك): « فيه ».

(٧) قوله: «فأكلوا» ليس في (ت) و(ك).

(٨) هكذا في (ك) مع أنها منسوخة من (ت)، وهو الموافق للموضعين المذكورين من "صحيح البخاري"، وفي بقية النسخ: « ورفع » بالراء.

الرسول، وترك المكسورةَ في بيتِ التي كسرتها .

١٤١٣ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه مَعْمَر[٢]، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: **« لا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ**[٣] **خَشَبَةً عَلَى جِدَارِهِ »** ؟

فقالا: وَهِمَ فيه مَعْمَر؛ إنما هو: الزُّهري، عن الأَعْرَج[٤]، عن أبي هريرة، كذا رواه مالكٌ[٥] وجماعةٌ[٦]؛ وهو الصَّحيحُ[٧].

١٤١٤ - وسألتُ[٨] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالله بن نافع[٩]، عن

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٠١)، والآتية برقم (٢٣٣٤).

(٢) هو: ابن راشد البصري، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٠٢٦) من طريق عبدالأعلى، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٤١٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ٢١٦) من طريق هشام الدَّستوائي، كلاهما (عبدالأعلى وهشام) عن معمر، به . ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٤١٨) من طريق عُقيل بن خالد، عن ابن شهاب الزهري به .

(٣) في (ك): « تضع ».

(٤) هو: عبدالرحمن بن هُرمز .

(٥) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٧٤٥). ومن طريقه أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٦٣ رقم ٩٩٦١)، والبخاري في "صحيحه" (٢٤٦٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٠٩).

(٦) رواه مسلم في "صحيحه" (١٦٠٩) من طريق ابن عيينة، ويونس بن يزيد الأيلي، ومعمر من رواية عبدالرزاق، عنه، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٣٩٦ رقم٩١٤٥) من طريق أبي أويس، أربعتهم عن الزهري، به .

(٧) هذا ما رجَّحه الدارقطني أيضًا في "العلل" (٢٠١٥)، وانظر عنده رقم (١٧٢٠)، وانظر "التمهيد" لابن عبدالبر (١٠/ ٢١٥-٢١٨)، و"فتح الباري" لابن حجر (٥/ ١١٠).

(٨) انظر المسألة رقم (١١٢٩) و(١١٣٩).

(٩) هو: الصائغ. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٥). =

خالد بن إلياس، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الزُّبَير [١]، عن جابر؛ قال: قَضَى رسولُ الله ﷺ بالجائِحَة[٢]. والجائِحَةُ: [الجَرَادَ][٣]، والحَرِيقُ، والسَّيْل[٤]، والبَرَدُ، والرِّيح ؟

فقال أبي: هذا الحديثُ بهذا الإسناد مُنكَرٌ؛ إنما يرويه ابن جُرَيج[٥]، عن أبي الزُّبَير، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

وخالدُ بن إلياس ضعيفُ الحديث.

١٤١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يعقوب الزُّهري[٦]، عن

= وأخرجه ابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٨٦) من طريق عبدالملك بن حبيب ، عن عبيدالله بن موسى، عن خالد بن إلياس، به .
قال ابن عدي: « وهذا أكثر ظنِّي أنَّه لا يرويه عن يحيى بن سعيد غيرُ خالد، وعن خالد: عبدالله ». وقال ابن حزم: « هذا كلُّه كذب ، عبدالملك مذكور بالكذب ... وخالد بن إياس ساقط ».
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١١٨/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق خالد بن إلياس به، وقال: « غريب من حديث يحيى الأنصاري عنه، تفرد به خالد بن إلياس عنه ».

(١) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس .

(٢) في (ت) و(ك): « الجائحة ». وهي الآفة التي تهلك الثمار والأموال وتستأصلها. "النهاية" (١/ ٣١١-٣١٢).

(٣) في (ش) و(ف) و(ك): «الحدار» غير منقوطة. وفي (أ): « الجدار »، وفي (ت): «الجداد»، والمثبت موافق لرواية ابن عدي وابن حزم السابق ذكرها في التخريج.

(٤) في (ك): « والسبيل ».

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٥٤).

(٦) هو: يعقوب بن محمد . وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٧٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٦٧).
وأخرجه الطبراني في "الكبير" - كما في "مجمع الزوائد" (٨/ ١١٠)- من حديث نقادة به . قال الهيثمي: « وفيه جماعة لم أعرفهم ».

عبدالعزيز بن مُسَيح[١] الأَسَدي[٢]- أحدِ بني نُقادَة[٣]- عن عُيَينة بن عاصم بن [سِعْر][٤] بن نُقادَة[٥]، عن أبيه؛ حدَّثني أبي وعُمُومَتي، عن نُقادَة؛ قال: قلتُ: يا رسول الله، إنِّي رجلٌ مُغْفِلٌ[٦]، فأين[٧] أَسِمُ، ولم أرَكَ تَسِمُ في الوجه ؟ قال:«**في مَوْضِعِ الجَرِيرِ**[٨] **مِنَ السَّالِفَةِ**[٩]». قال: فَوَسَم نُقادَةُ هناك حَلْقَةَ هَديَّتِهِ[١٠]، فوَسَم بها رجلٌ من بني

---

(١) في (أ):« مسبح » بالباء الموحدة. و «مُسَيْح » هنا بضم أوله، وفتح السين المهملة، مصغَّر، وذكر الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢١٠٠)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٨/ ١٥٥-١٥٦) أنه يقال:« مُسِيح »، بكسر السين .

(٢) في (ك):« الأزدي ».

(٣) في (ت):« أخبرني نقادة »، وفي (ك):«أخبرني قتادة» بدل:«أحد بني نقادة». وانظر الموضع السابق من "التوضيح"، و"الإكمال" لابن ماكولا (٦/ ١٢٥).

(٤) تصحَّف في جميع النسخ إلى:« سعد » بالدال، والمثبت هو الصَّواب؛ كما في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٧٧ و٤٩٢ رقم٣٠٣٥ و٣٠٨٦)، و(٧/ ٧٣ رقم٣٤٠)، و"الجرح والتعديل" (٦/ ٣٣٧ و٣٤٤ رقم١٨٦٥ و١٩٠٥)، و (٧/ ٣١ رقم ١٦٧)، و(٨/ ٥٠٧ رقم ٢٣١٩)، و"المؤتلف" للدارقطني (٣/ ١١٨١)، و"الإكمال" لابن ماكولا (٤/ ٢٩٩).

(٥) في (ك):« معادة ».

(٦) سيأتي تفسير المصنِّف للمُغْفِل آخر المسألة. وقال العسكريُّ في "تصحيفات المحدثين" (٣٤٣-٣٤٤):«ومن رواه مُغَفَّلاً- بالتشديد- فهو فاحش من التصحيف».

(٧) في (ك):«فإن» بدل:«فأين»

(٨) في (ك):«الحدير»، ولم تُنقَط الجيم إلا في (ف). وسيأتي تفسير «الجَرير» في كلام المصنف.

(٩) سيأتي تفسير السَّالِفَة آخر المسألة.

(١٠) في (ت):« هدبنه »، وفي (ف):« هزبته »، ولم تنقط الكلمة في (أ) و(ش) و(ك)، وقد نقل هذا النص بتمامه الشيخ طاهر الجزائري في "توجيه النظر" (٢/ ٦٤٤)، ووقع في أصله:« هديته » وصوبها المحقق إلى :« هديه » ! والهَدْيَة والهَدِيَّة: مفرد الهَدْيِ والهَدِيّ، وكلاهما بمعنًى؛ وهو: ما يُهدىٰ إلى البيت الحرام من النَّعَم لتُنحر، والمراد هنا: الإبل. انظر "لسان العرب" (١٥/ ٣٥٨-٣٥٩). ووقع =

يَرْبُوع، فاستعدى عليه نُقادَةُ بعضَ الخلفاء؛ فقال: رَجُلٌ معي في مِيسَم أمرني به رسولُ الله ﷺ؟! وقَضى عليه ألَّا يَسِمَ مِيسَمَهُ، فقطع الحَلْقَةَ، فسُمِّيَتْ: [بُتَيْراءَ][1] بني يَرْبُوع » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وهؤلاءِ مجهولون .

قال أبو محمد: قال بعضُ أهل العربية: الجَرِيرُ[2] من السَّالفة: الزِّمَامُ. والسَّالِفَةُ: صَفْحَةُ العُنُقِ[3]. والمُغْفِلُ: رجُل له إِبِلٌ أَغفالٌ؛ وهي التي لا سِمَاتَ عليها، وواحدُها غُفْل[4].

١٤١٦- وسمعتُ[5] أبي وحدَّثنا عن مَيْمون بن العباس الرَّافِقي[6]،

= في رواية البخاري السابقة: «فوسم في السالفتين حَلْقَتَين مُذَنَّبَتين ».

(١) في (ت): «بتيراد»، وفي (أ) و(ف) و(ك): « بتيرار »، وفي (ش): « بتيراو »، وفي رواية البخاري السابقة : « بُتَيْرة » وهي تؤيد ما أثبتناه.

(٢) في (ك): « الحدير ».

(٣) الجرير: حبلٌ من أَدَم يجعل في عنق الناقة. و«موضع الجَرير من السَّالفة »، أي: مُقَدَّم صفحة العُنُق . انظر "النهاية" (١/ ٢٥٩).

(٤) بوزن « قُفْل »، وتضم عين الكلمة إتباعًا لضمة الفاء؛ كما في كتب التصريف واللغة، وقد ضبطت في (أ) و(ت) و(ف) بفتح الغين والفاء: « غَفَل »، ولا وجه له في هذا الموضع، والله أعلم.

(٥) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٠٤/ب)، وابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٣٨٣)، وانظر المسألة المتقدمة برقم(١٣٩٦) و(١٤١١) و(١٤١٨).

(٦) في (ش): « الواقفي »، وفي (ت) و(ك): « الرافعي ». وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٢٠٨).

ولم نقف على روايته، لكن أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٨٢-٨٣ رقم ١٠٠١٩)، و"الأوسط" (٥٧)، و"الصغير" (٢)، و"مسند الشاميين" (٢٤٨١) عن أبي زيد الحوطي، عن علي بن عياش، به. =

عن علي بن عيَّاش، عن[1] أبي مُطِيع معاوية[2] بن يحيى، عن إبراهيم ابن عبدالحميد قاضي حِمْص، عن غَيْلان بن جامِع، عن حمَّاد[3]، عن إبراهيم[4]، عن عَلْقَمة[5]، عن ابن مسعود؛ قال: جاء رجلٌ بأبيه إلى النبيِّ ﷺ يَقتَضِيهِ دَينًا[6] عليه، فقال النبيُّ ﷺ: **((أَنْتَ ومَالُكَ لأَبِيكَ[7]))**.

قال أبي: إنما هو: حمَّاد، عن إبراهيم[8]، عن الأسود، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: ((**إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ: مِنْ كَسْبِهِ...**)).

١٤١٧ - وسألتُ أبي[9] عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[10]، عن

= قال الطبراني في "الصغير": «لا يُروى عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به ابن ذي حماية، وكان من ثقات المسلمين». اهـ. وابن ذي حماية هو: إبراهيم بن عبدالحميد. ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠٢) من طريق سلامة بن جوَّاس، عن أبي مطيع معاوية بن يحيى، به .
والحديث رواه الدارقطني في "الأفراد" (٢١٤/أ/ أطراف الغرائب) وقال: « تفرَّد به أبو مطيع معاوية بن يحيى، عن إبراهيم بن ذي حماية [في الأصل: جمانة، وهو تصحيف]، عن غيلان بن جامع، عن حماد، عن إبراهيم، عنه ».

(١) قوله: « عن » سقط من (ف).
(٢) في (ك): « عن معاوية ».
(٣) هو: ابن أبي سليمان .
(٤) هو: ابن يزيد النَّخَعي .
(٥) هو: ابن قيس .
(٦) في (ف): « دين »، وهو صحيحٌ على القول بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٧) قوله: « لأبيك » مكرر في (أ).
(٨) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٣٩٦).
(٩) في (ت) و(ك): « وسألته ». وانظر المسألة رقم (٢٢٧٠).
(١٠) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير"، (٢١/ مسند النعمان بن بشير/ رقم٩٧). =

عيسى[١] بن عبدالله، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشَّعبي، عن النُّعْمان، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ رَبَطَ دَابَّتَهُ عَلَى الطَّرِيقِ؛ فَمَا أَصَابَ الدَّابَّةُ بِرِجْلِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ**[٢]» ؟

= قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤/ ١٦٦): «ولم أعرف عيسى هذا، وبقية مدلسٌ، وبقية رجاله ثقات».
ورواه الدارقطني في "سننه" (٣/ ١٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٤٤) من طريق أبي جزي نصر بن طريف، عن السَّري بن إسماعيل، عن الشعبي، عن النعمان به.
قال البيهقي: «أبو جزي والسري بن إسماعيل ضعيفان».

(١) قوله: «عيسى» ليس في (ك).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): «فهو له ضامن»، وقوله: «**فما أصاب الدابَّةُ برِجْلِهِ**» كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «فما أصابَتهُ الدابَّةُ برِجْلِهَا»، ففيه إشكالات ثلاثة: حذف التاء من «أصابته»، وحذف الهاء منها، وتذكير الضمير في «برجله»:
أما حذف التاء فله توجيهان: أحدهما: الحمل على المعنى بتذكير المؤنث؛ حمل «الدابة» على معنى «الحيوان»؛ أي: فما أصاب الحيوانُ برجله. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠). وهذا وجه أيضًا في حل الإشكال الثالث.
والتوجيه الثاني لحذف التاء: أن يكون الفاعل هنا غير حقيقي التأنيث؛ وتذكير الفعل معه حينئذ جائز في العربية، وقد فصَّلنا في ذلك في تعليقنا على المسألة رقم (٢٢٤).
وإن كان حقيقي التأنيث: فهو جائز أيضًا على لغة من قال: «قال فلانةُ»، وهي لغة حكاها سيبويه عن بعض العرب؛ وقال: «ومن قال: ذَهَبَ فلانةُ، قال: أذاهبٌ فلانةُ، وأحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ». اهـ. ومنه ما وقع في "صحيح مسلم" (٢٩٣) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان إحْدَانَا إذا كانت حائضًا ...». انظر "شرح النووي" (٣/ ٢٠٣)، و"عمدة القاري" (٣/ ٢٦٧). وانظر: "كتاب سيبويه" (٢/ ٣٨ و٤٥)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٩٢)، و"همع الهوامع" (٣/ ٣٣٣-٣٣٤).
والإشكال الثاني: حذف الهاء، وهو ضمير النصب في «أصابته»، وهو العائد إلى «ما»، وهذا أيضًا جائزٌ في العربية، سواءٌ كانت «ما» شرطية أو موصولة. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٠١٥). =

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ إنما يرويه إسماعيل، عن الشَّعبي، عن شُرَيح، هذا الكلامَ مِنْ قِبلِهِ[١]. وعيسى هو: ابنُ عبدالله الأنصاري، من وَلَد النُّعْمان بن بشير، ولم يُدْرِكِ ابنَ أبي خالد، وهو ذاهبُ الحديث، مجهولٌ، رَوى عنه الوليد بن مسلم وبَقِيَّةُ[٢].

١٤١٨ - وسمعتُ أبي[٣] وذكر حديثًا رواه يحيى القَطَّان[٤]، عن الثَّوْري، عن إبراهيم بن[٥] عبد الأعلى، عن سُوَيد بن غَفَلَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ**».

= **وأما الإشكال الثالث**: وهو تذكير الضمير في: «برجله» مع عوده إلى «الدابة»، فإضافة إلى وجه الحمل على المعنى المذكور آنفًا، فإنه يحمل أيضًا على أنَّه جاء على لغة طيِّئ ولخم في حذف ألف الضمير في «ها» مع نقل فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها؛ فيقولون في «بِهَا»: بَهْ، وفي «بِرِجْلِهَا»: برِجْلَهْ. وقد وضحنا هذه اللغة في التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(١) في (ك): «من قبله». والقِيلُ والقالُ: لغتان في القَوْل. والمعنى: أنه موقوف على شريح، ولا يصحُّ رفعه إلى النبي ﷺ. والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠/ ٦٩ رقم١٨٣٨٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٠١٠) من طريق أشعث، عن الشعبي، قوله. ورواه ابن أبي شيبة (٢٨٠١١) من طريق حماد، عن إبراهيم، قوله.

(٢) في (ف): «ولقيه» بدل: «وبقية»، وسيأتي في المسألة رقم(٢٢٧٠) قولُ أبي حاتم عن عيسى المذكور: «روى عنه الوليد بن مسلم...»، ولم يذكُر «بقية». ولم نقف على عيسى في شيوخ بقية، ولا على بقية مذكورًا فيمن أَخَذُوا عن عيسى، والله أعلم.

(٣) في (ت) و(ك): «وسمعته». وقد نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٥/ب)، وابن حجر في "التلخيص" (٤/ ١٦). وانظر المسألة رقم (١٣٩٦) و(١٤١١) و(١٤١٦).

(٤) روايته أخرجها ابن حزم في "المحلى" (٨/ ١٠٢) من طريق مسدَّد، عن يحيى القطان، به.

(٥) في (ف): «عن» بدل: «بن».

وسمعتُ أبي يقول: صحَّ رفعُهُ من رواية يحيى القطَّان، ولم يَرفَعْهُ غيرُهُ[١].

١٤١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى القطَّان[٢]، عن الثَّوْري، عن حُمَيدٍ الأعرج، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمي، عن جابر بن عبدالله[٣]: أن رجلاً من الأنصار أَعْطى أُمَّهُ حديقةً له حياتَها[٤]، فماتت، فقال هو أنا أحقُّ به[٥]، فقال إخوتُه: نحن شَرَعٌ[٦] سَواءٌ،

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٦٩٠ و٣٦٢٠٥) قال: ثنا وكيع، عن الثوري، عن إبراهيم بن عبدالأعلى، عن سويد بن غفلة، عن عائشة، به من قولها.

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٩٩ رقم ١٤١٩٧). وقرن أحمد بين يحيى القطان وروح بن عبادة .

(٣) في (أ) و(ش): « عبيدالله ».

(٤) قوله: « حياتها » سقط من (ش).

(٥) في (ف): « فقال هذا. . . ». والمثبت من بقية النسخ، وقوله: « هو »: إما توكيدٌ لفاعل «قال» الذي هو ضميرٌ مستترٌ عائدٌ إلى الأنصاري. أو يكون «هو» ضمير الشأن مبتدأ والجملة بعده خبره، وجملة ضمير الشأن وخبره: مقول القول، وانظر في ضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).
وقوله: «به» وإنما الكلام على «الحديقة»؛ رجع الضمير فيه إلى «الحديقة» بالتذكير حملاً لها على معنى «المال» أو «العطاء»؛ انظر في الحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).
ويمكن أن يكون أراد «بهَا» لكن حذف الألف، وسكَّن الهاء وألقى حركتها على الباء، ويكون ضبطُها حينئذٍ هكذا: «بَهْ»، أي: «بِهَا»؛ جريًا على لغة طيئ ولخم في الوقف على ضمير المفردة الغائبة المتصل. انظر هذه اللغة في المسألة رقم (٢٣٥).

(٦) قال الفيومي: « الناسُ في هذا الأمر شَرَعٌ » بفتحتين، وتُسكَّن الراءُ للتخفيف، أي: سواءٌ. "المصباح المنير" (ش ر ع/ ١/ ٣١٠). والمعنى: أنهم مُتَساوون في أمرهم، لا فَضْل لأحدٍ منهم على الآخر . انظر "النهاية" (٢/ ٤٦١).

فاختَصَموا إلى رسول الله ﷺ، فقال: «هُوَ[١] مِيرَاثٌ» ؟

قال أبي: كذا رواه يحيى القطَّان، ومعاويةُ بن هشام[٢]، عن الثَّوْري، ورواه حَبِيب بن أبي ثابت[٣]؛ فقال: عن حُمَيد، عن طارقٍ قاضي مكة، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: إن كان شيءٌ فَمِنْ حُمَيد؛ لأنَّ حُمَيْدً[٤] ليس[٥] بالحافظ .

---

(١) أي: العطاء أو المال. والمراد: الحديقة. وانظر التعليق قبل السابق !

(٢) كذا وقعت العبارة في جميع النسخ، والذي تقدَّم في السؤال روايةُ يحيى القطان وحده دون معاوية بن هشام، وأيضًا: لم نقف على رواية معاوية من هذا الوجه، والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٣٥٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٧٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن معاوية، عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن حميد، عن طارق، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، به .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩١٠٧) عن معاوية، عن الثوري، عن حميد، به . بإسقاط حبيب بن أبي ثابت .
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٧٤) وقرن بأبي بكر بن أبي شيبة أخاه عثمان. وانظر "نصب الراية" (٤/ ١٢٧).
والظاهر: أنَّ في الكلام تصحيفًا مع تقديم وتأخير، ووجهُ الكلام أن يقال: «كذا رواه يحيى القطَّان! ورواه معاويةُ بنُ هشام، عن الثَّوْري، عن حَبِيب بن أبي ثابت، فقال: عن حُمَيد، عن طارقٍ - قاضي مكة - عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ»، ويظهر ذلك جليًّا من التخريج السابق، والله أعلم.

(٣) انظر التعليق السابق .

(٤) في (ك): «حميدًا» وهو الجادَّة، والمثبت من بقية النسخ، وهو منصوب أيضًا، ولكن حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) قوله: « ليس » سقط من (ش).

١٤٢٠- وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه [أبو][٢] معاوية الضَّرِيرُ[٣]، عن عمر بن راشد، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لا يَرِثُ**[٤] **مِلَّةٌ مِلَّةً، ولا تَجُوزُ**[٥] **شَهَادَةُ مِلَّةٍ عَلَى مِلَّةٍ، إِلَّا أُمَّةُ**[٦] **مُحَمَّدٍ ﷺ، فَإِنَّ شَهَادَتَهُمْ تَجُوزُ**[٧] **عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ**»؟

قال أبي: كذا حدَّثنا علي بن الجَعْد[٨]، عن عمر بن راشد، عن

---

(١) في (ت) و(ك): «وسألته» بدل: «وسألت أبي».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه، وأبو معاوية هو: محمد بن خازم، وهو يروي عن عمر بن راشد، كما في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٤١).

(٣) روايته أخرجها مسدَّد في "مسنده"، كما في "المطالب العالية" (٢١٩٨)، و"إتحاف الخيرة" (٤٩٣٦). ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٥٢٥) عن عمر ابن راشد، به. وقد روي عن عبدالرزاق موصولاً كما سيأتي.

(٤) كذا في (ت) و(ك)، وأهملت الياء في بقية النسخ، فاحتمل أن تكون: «لا ترث» و«لا يرث». أمَّا تأنيث الفعل: فهو الجادَّة، وهو الراجح من جهة العربية؛ بسبب تأنيث الفاعل. وأمَّا تذكير الفعل: فهو صحيحٌ مرجوحٌ؛ لأنَّ تأنيث الفاعل غير حقيقي. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٢٤).

(٥) قوله: «تجوز» سقط من (ف).

(٦) الراجحُ في كلمة «أُمَّة»: الرفع على الابتداءِ، وخبرُ المبتدأ: جملة «فإنَّ شهادتهم... إلخ»؛ وهذا جائزٌ على لغة لبعض العرب حكاها أبو حيَّان. ويجوز في «أُمَّة» أيضًا نصبها على الاستثناء، كما يجوز جرُّها بدلاً من «مِلَّةٍ» في قوله: «شَهَادَةُ مِلَّةٍ». وانظر في صحة كل هذه الوجوه: التعليق على المسألة رقم (٩٩٧).

(٧) في (ت): «يجوز».

(٨) رواه أبو حاتم عن علي بن الجعد على هذا الوجه، والحديث رواه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٥٨) من طريق محمد بن إسماعيل، والطبراني في "الأوسط" (٥٤٣٤) من طريق محمد بن جعفر الرازي، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٦) من طريق محمد بن يحيى المروزي، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٦٩) من طريق الحسن بن محمد الزعفراني، أربعتهم عن علي بن الجعد، عن عمر بن راشد، =

يحيى[١]، عن أبي سَلَمة[٢]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٣].

ومن الناس من يروي عن عمر[٤] بن راشد، عن يحيى، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

وعمر شيخٌ [يَمَاميٌّ][٦] ضعيفُ الحديث .

١٤٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن المُبَارك[٧]، عن مَعْمَر، عن بَهْز بن حَكيم، عن أبيه، عن جَدِّه: أنَّ النبيَّ ﷺ حَبَس في تُهَمَةٍ ؟

= عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن يحيى بن أبي كثير إلا عمرُ بن راشد ».

(١) في (ش): « عن يحيى بن أبي كثير ».

(٢) قوله: «عن أبي سلمة» سقط من (ش).

(٣) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٤) في (ش): « عمران ».

(٥) كذا وقعت العبارة في جميع النسخ! ولم نقف على من رواه عن عمر على هذا الوجه، والحديث رواه البزار في "مسنده" (١٣٨٤/كشف الأستار) من طريق أحمد ابن منصور، عن عبدالرزق، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٦٩) من طريق الحسن بن موسى، والحاكم في "المستدرك" - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٩٣٦)- وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٦٣) من طريق الأسود بن عامر شاذان، ثلاثتهم (عبدالرزاق والحسن وشاذان) عن عمر بن راشد، عن يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به .
قال الدارقطني: « وعمر بن راشد ليس بالقويِّ ».

(٦) في جميع النسخ: « يماني » بالنون، وهو تصحيفٌ، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٦/ ١٠٧ رقم٥٦٧)، وانظر "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٤٠).

(٧) هو: عبدالله . وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٤١٧)، والنسائي في "المجتبى" (٤٨٧٥ و٤٨٧٦)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٤١٤ رقم٩٩٨)، و"الأوسط (١٥٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٦٦ و٦٧). =

قال أبي: روى هذا الحديثَ ابنُ عُلَيَّة[١]، عن بَهْز بن حَكيم، عن أبيه، عن جده؛ قال: أتى النبيَّ ﷺ أَهْلُنا، فقالوا: إخوانُنا[٢] فيمَ حُبِسُوا[٣]؟ قال: «أَطْلِقُوا لَهُمْ إِخْوَانَهُمْ[٤]»؛ اختَصَرَ[٥] مَعْمَرٌ كما ترى.

١٤٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود[٦]، عن زَمْعَة[٧]، عن الزُّهري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: قال رسولُ الله ﷺ:

= قال الترمذي: «وقد رویٰ إسماعيل بن إبراهيم، عن بهز بن حكيم هذا الحديث أتمَّ من هذا وأطول». وقال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديث عن بهز إلا معمر».
والحديث رواه معمر في "جامعه" (١٨٨٩١) مطولاً، ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢ رقم ٢٠٠١٩)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٤١٤ رقم٩٩٦) من طريق عبدالرزاق، عن معمر به مطولاً. ورواه أبو داود في "سننه" (٣٦٣٠) من طريق إبراهيم بن موسى، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٢٥) من طريق الدبري، كلاهما عن عبدالرزاق، عن معمر به مختصرًا.

(١) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢ و٤ رقم ٢٠٠١٧ و٢٠٠٤٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٣١)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٤١٤ رقم٩٩٧). وانظر "العلل الكبير" للترمذي رقم (٤٠٣).

(٢) في (ت): «أخواتنا».

(٣) في (أ): «وحبسوا».

(٤) في (ت): «أخواتهم».

(٥) في (ك): «احصر».

(٦) هو: سليمان بن داود الطيالسي. وروايته أخرجها في "مسنده" (١٥٤٣). ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٣١)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٨٣).
قال ابن عدي: «"ومن أحيا مواتًا"، قد رواه عن الزهري غيرُ زمعة، وأما قوله: "العبادُ عبادُ الله والبلادُ بلادُ الله"، يقول [كذا، ولعلها: فقول] زمعة».
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٣٤٤/أ/ أطراف الغرائب) من طريق حماد بن سلمة، عن برد بن سنان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به مرفوعًا بلفظ: «من أحيا أرضًا ميتة ...». قال الدارقطني: «تفرَّد به حماد بن سلمة، عن برد بن سنان، عن الزهري».

(٧) هو: ابن صالح.

« العِبَادُ عِبَادُ اللهِ، والبِلَادُ بِلَادُ اللهِ؛ مَنْ أَحْيَا مِنْ مَواتِ الأَرْضِ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، ولَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ[1] »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إنما يرويه[2] من غير حديث الزُّهري عن عُرْوَة، مرسلاً[3].

---

(١) قوله: « وليس لعِرْقٍ ظالمٍ حَقٌّ »: هو أن يجيءَ الرجلُ إلى أرضٍ قد أحياها رجلٌ قبله، فيَغْرِسَ فيها غَرْسًا غَصْبًا ليَستَوْجِبَ به الأرضَ.
ورواية الأكثر: « لِعِرْقٍ » بالتنوين، وهو على حذف المضاف، أي: لذِي عِرْقٍ ظالمٍ، فجعل العِرْق نفسَه ظالِمًا والحقَّ لصاحبه. وروي بالإضافة: « لِعِرْقِ ظالم »، فيكونُ الظالمُ صاحبَ العِرْق، والحقُّ للعِرق، وهو أحدُ عروق الشَّجَرة. انظر "النهاية" (٣/ ٢١٩)، و"فتح الباري" (٥/ ١٩).

(٢) كذا في (ت) و(ش)، ولم تنقط في بقية النسخ، فتحتمل وجهين: **أحدهما**: أن تكون «يَرْويه» كما في (ت) و(ش)، **وثانيهما**: أن تكون: «يَرْوُونهُ»، لكنها كتبت بواوٍ واحدة، وهذا يفعلُه كَتَبةُ الحديث تخفيفًا لكثرة دوران هذه الكلمة في كتبهم، يحملونها على مثل داود، وطاوس، والظَّاهر أن صوابها: « يروونه »؛ فقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٦٦٥) الاختلاف في هذا الحديث، وأن يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، وعبدالله بن إدريس، ويحيى بن سعيد الأموي: رَوَوه عن هشام، عن أبيه مرسلاً، ثم قال: « والمرسلُ عن عروة أصحُّ ».
وذكره أيضًا في "العلل" (٥/ ٢٥/ ب) وقال: « يرويه الزهري، وابن أبي مليكة، وهشام بن عروة، واختُلِف عنهم، فأما الزهري: فروى حديثه زمعة بن صالح، عنه، عن عروة، عن عائشة، وغيرُه يرويه عن الزهري مرسلاً، وأما ابن أبي مليكة ...»، وذكر الاختلاف فيه، ثم قال: « والصَّحيحُ عن هشام، عن أبيه مرسلاً ».

(٣) الحديث رواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٧٤٣)، ويحيى بن آدم في "الخراج" (٢٦٦ و٢٦٨)، وأبو عبيد في "الأموال" (٧٠٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٣٧٥)، والنسائي في "الكبرى" (٥٧٦٢)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٣٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤٢) من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، به مرسلاً.
ورواه يحيى بن آدم في "الخراج" (٢٧٤ و٢٧٥)، وأبو عبيد في "الأموال" (٧٠٧)، =

١٤٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن نُمَير، عن الأعمَش، عن حَبيب بن أبي ثابت، عن نافع بن الحارث؛ قال: اختَصَمَ رَجُلان إلى عمر، فقَضَى لأحدهما؛ فقال: أَصَبْتَ[(١)]، أصابَ اللهُ بك، فقال: ويحك! واللهِ ما أدري أخطأتُ أم أصبتُ[(٢)]؟! ولكنْ[(٣)] لم آلُو[(٤)]؟

قال أبي: هو نافعُ بن عبد الحارث.

١٤٢٤ - وسألتُ أبي[(٥)] عن حديثٍ رواه النَّضْر بن شُمَيل[(٦)]، عن

= وأبو داود في "سننه" (٣٠٧٤ و٣٠٧٥)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٣٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤٢) من طريق يحيى بن عروة، عن أبيه به مرسلاً.
ورواه أبو داود في "سننه" (٣٠٧٦) من طريق ابن أبي مليكة، عن عروة مرسلاً.
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٨٣): «هذا الاختلاف على عروة يدل على أن الصحيح في إسناد هذا الحديث عنه الإرسال».

(١) في (ك): «فقا أصيب» بدل: «فقال أصبت».
(٢) من قوله: «أصاب الله بك ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
(٣) في (ك): «ولك».
(٤) في جميع النسخ: «لم آلوا» بإثبات واو بعدها ألف، عدا (ف) ففيها: «لم آلو» بإثبات الواو بلا ألف. وهو صحيحٌ على لغة لبعض العرب خُرِّجَتْ على وجهين ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨)، وزيادةُ الألف بعد واو الفعل هو قولُ الكُتَّاب المتقدِّمين؛ وقد بيَّنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (١٠٢٥).
(٥) في (ت) و(ك): «وسألته» بدل: «وسألت أبي».
(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٤٧)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٢٩)، وابن ماجه في "سننه" (٢٤٢٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٠٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٠٨-٣٠٩ رقم ٧٨٣ و٧٨٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٥٢ و٥٣).

هِرْماس بن حَبيب؛ حدَّثني أبي، عن جدِّي: أنه استَعْدَىٰ رسولَ الله ﷺ في حَقٍّ له كان على آخَرَ، وأنَّ رسول الله ﷺ قال له[1]: « **الزَمْهُ** » ؟

قال أبي: لم يَرْوِ هذا الحديثَ غيرُ النَّضْرِ بنِ شُمَيل، عن الهِرْماس، والْهِرْماسُ شيخٌ أعرابيٌّ، لا يُعرَفُ أبوه ولا جَدُّه .

١٤٢٥ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به بَحْرُ بنُ نَصْر[3]، عن ابن وَهْب[4]، عن عثمان بن الحَكَم [الجُذامِي][5]، عن

---

(١) قوله: « له » ليس في (أ) و(ش).

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٣٩٢/أ) و(١٤٠٩).

(٣) في (ف): « يحيى بن نصر ».

(٤) هو: عبدالله .

(٥) في جميع النسخ: « الحزامي » بالحاء المهملة والزاي، ولم تنقط الزاي في (أ). وصوابه بالجيم والذال المعجمة، انظر "الجرح والتعديل" للمصنف (٦/١٤٨ رقم ٨١٠)، و"تهذيب الكمال" (١٩/ ٣٥٢).
وروايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (٦٠١٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١٠٥ رقم ٤٩٠٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٢٦-٣٢٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٧٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٤٥).
قال ابن عدي: « لم يقل: عن سهيل، عن أبيه، عن زيد بن ثابت، غيرُ زهير، وعن زهير: عثمان بن الحكم، ورواه عن عثمان: ابنُ وَهْب، وحدَّث به عن ابن وَهْب مع حرملة ابنُ أخي ابن وَهْب وغيره، وروى هذا الحديث ربيعة الرأي ومحمد بن عبدالرحمن بن رداد وغيرهما عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو أصوب ».
وقال أبو نعيم: « تفرَّد به عثمان، عن زهير؛ من حديث زيد بن ثابت ».
وقال ابن عبدالبر: « زهير بن محمد عندهم سيِّئ الحفظ، كثير الغلط لا يحتجُّ به، وعثمان بن الحكم ليس بالقوي، والصَّواب في حديث سهيل: عن أبيه، عن أبي هريرة ». وذكره الدارقطني في "العلل" (١٠/ ١٤١) وقال: «ولا يصحُّ عن زيد».
وقال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤/ ٦٢٢) بعد أن ذكره من رواية زهير بن =

زهير[١] بن محمد، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه[٢]، عن زيد بن ثابت، عن رسول الله ﷺ : أنه قَضَىٰ باليمين مع الشَّاهد ؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: سُهَيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، وعثمانُ بنُ الحَكَمِ ليس بالمُتقِن[٣].

١٤٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن عبدالرحمٰن العَرْزَمي، حدَّثنا محمد[٤] بن الفُرات[٥]؛ قال: كنتُ عند مُحَارِب[٦]،

= محمد: « رواه سليمان بن بلال والدَّراوَرْدي، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو الصَّواب ».

(١) في (ك): « بهير ». (٢) هو: ذَكوان السَّمان .

(٣) هذا مخالف لما ذهب إليه أبو حاتم - ووافقه أبو زرعة - في المسألة رقم (١٤٠٩) من تصحيح الحديثين جميعًا، فلعل اجتهاده اختَلَفَ في ذلك كما اختلف اجتهاده في تردده في قبول رواية ربيعة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة في المسألة رقم (١٣٩٢/أ).

(٤) قوله: « محمد » من (ت) و(ك) فقط .

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٧٣)، وحنبل في "جزئه" (١١)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤٦٤/ بغية الباحث)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٧٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٢٣)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٣٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٩٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٤٠٣). ومن طريق أبي يعلى رواه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٨١)،ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٢٢)، وابن الجوزي في "المجروحين" (٢/ ٧٦١). قال العقيلي بعد أن ذكر له هذا الحديث وحديثًا آخر: « جميعًا لا يتابع عليهما ». وقد فرَّق ابن عدي هذا المتن في حديثين ثم قال: « وهذان الحديثان لا أعلم يرويهما عن محارب غيرُ محمد بن الفرات ». وقال ابن الجوزي : « هذا حديثٌ لا يثبُت ».

(٦) هو: ابن دِثار .

فأتاه خَصْمانِ ، فقال لأحدهما : لك شُهُودٌ ؟ قال : نعم ، فدعا شاهدًا فشَهِدَ له ، ودعا الآخرَ فلم يَحْضُرْ . فقال المشهودُ عليه للشَّاهد : أَمَا واللهِ إنه لامْرُؤُ صِدْقٍ ، ولَئِنْ سألتَ عنه لَيُزَكَّيَنَّ ، وما رأيتُ عليه خَرَبَةً[(١)] قبلها ، ولقد شَهِدَ عليَّ بباطل ، ولا أدري ما أَجْبَرَهُ إلى[(٢)] ذاك ، فجلس[(٣)] مُحارِب ، فقال له : يا هذا ! اتَّقِي[(٤)] اللهَ ؛ فإني سمعتُ ابن عمر يزعُمُ أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول :« **إِنَّ شَاهِدَ الزُّورِ لا تَزُولُ قَدَمَاهُ حَتَّى يُوجِبَ اللهُ لَهُ النَّارَ ، وإِنَّ الطَّيْرَ يَومَ القِيَامَةِ تَحْتَ العَرْشِ تَرْفَعُ[(٥)] مَنَاقِيرَهَا ، وتَضْرِبُ[(٦)] بِآذَانِهَا[(٧)] ، وتُلْقِي[(٨)] مَا في بُطُونِهَا مِمَّا**

---

(١) يعني : عيبًا . انظر "النهاية" (٢/ ١٧).

(٢) في (ك):« ما أخبره إلى »، والأصل في الفعل « أجبر » أن يتعدَّى إلى مفعوله الثاني بـ:« على »؛ يقال: أجبرتُهُ على الأمر. وقد عدِّي في هذا الموضع بـ«إلى»، وهذا سائغٌ في العربية بتضمين الفعل « أجبر » معنى الفعل « ألجأ »، والمعنىٰ:« ما ألجأه إلى ذلك »، والله أعلم. قال ابن هشام في "مغني اللبيب" (٦/ ٦٧١) تحقيق وشرح د. عبداللطيف الخطيب:« قد يُشْرِبون لفظًا معنى لفظٍ فيعطونه حُكْمَهُ، ويسمَّى ذلك تضمينًا، وفائدته: أن تؤدِّيَ كلمةٌ مُؤدَّى كلمتين». قال ابن جني في "الخصائص" (٢/ ٣١٠):« ووجدتُّ في اللغة من هذا الفنِّ شيئًا كثيرًا لا يكادُ يُحاط به . . . فإذا مرَّ بك شيءٌ منه فتقبَّلْهُ وأْنَس به ؛ فإنه فصل من العربية لطيف ».

(٣) في (ك):« مجلس ».

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة:«اتَّقِ»؛ لأنه خطاب لمذكَّر، وما في النسخ يخرَّج على وجهين، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٥) في (ت):« يرفع ».

(٦) في (ت):« ويضرب ».

(٧) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج:« بأذنابها ».

(٨) في (ت):« ويلقي ».

تَرَى مِنْ هَوْلِ يَوْمِ القِيَامَةِ، ولَيْسَ عِنْدَهَا طَلِبَةٌ[(١)] »، والنبيُّ ﷺ يَعِظُ به[(٢)] رجلاً ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٣)]، ومحمدُ بنُ الفُرَات ضعيفُ الحديث.

١٤٢٧ - وسألتُ أبي[(٤)] عن حديثٍ رواه يحيى القَطَّان[(٥)]، عن أبي[(٦)] جعفر الخَطْمي[(٧)]، عن سعيد بن المسيّب، عن رافع بن خَدِيج؛ قال: مرَّ النبيُّ ﷺ بزرعٍ فقال: «**لِمَنْ هَذَا الزَّرْعُ ؟**»، قالوا: لِظُهَيْرٍ[(٨)]؛ قال: «**لِيَرُدَّ صَاحِبُ الأَرْضِ عَلَيْهِ نَفَقَتَهُ، وَلْيَأْخُذْ أَرْضَهُ**» ؟

قال أبي: رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن أبي جعفر الخَطْمي[(٩)]: أنَّ النبيَّ ﷺ... ولم يُجوِّدْه؛ والصَّحيحُ: حديثُ يحيى؛ لأنَّ يحيى حافظٌ ثقة.

---

(١) الطَّلِبَة: الحاجة. انظر "النهاية" (٣/ ١٣١).
(٢) قوله: « به » ليس في (ت) و(ك).
(٣) وقد حكم على الحديث بالوضع: أبو داود؛ كما في "سؤالات الآجري" (٢/ ٢٨٢ رقم ١٨٥١)، والشيخ الألباني في "الضعيفة" (١٢٥٩).
(٤) في (ت) و(ك): « وسألته » بدل: « وسألت أبي ».
(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٢٤٣٨ و٣٦٢٨٨)، وفي "المسند" - كما في "المطالب العالية" (١٣٥٩)- وأبو داود في "سننه" (٣٣٩٩)، والنسائي في "السنن" (٣٨٨٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦٧٠ و٢٦٧١)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٤٤ رقم ٤٢٦٧).
(٦) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش).
(٧) هو: عمير بن يزيد.
(٨) سيأتي الكلام عليه في آخر المسألة.
(٩) من قوله: «عن سعيد بن المسيب...» إلى هنا سقط من (ف)؛ بسبب انتقال البصر.

قال أبي: هذا يُقوِّي حديثَ شَرِيك[1]، عن أبي إسحاق[2]، عن

(١) هو: ابن عبدالله النَّخَعي، وروايته أخرجها يحيى بن آدم في "الخراج" (٢٩٥)، والطيالسي في "مسنده" (١٠٠٢)، وأبو عبيد في "الأموال" (٧٠٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٤٣٦ و٣٦٢٨٧)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٦٥ رقم ١٥٨٢١)، و(٤/ ١٤١ رقم ١٧٢٦٩)، وأبو داود في "سننه" (٣٤٠٣)، والترمذي في "جامعه" (١٣٦٦)، وفي "العلل الكبير" (٣٧٧)، وابن ماجه في "سننه" (٢٤٦٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١١٧-١١٨)، و"شرح المشكل" (٢٦٦٩)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٨٤-٢٨٥ رقم ٤٤٣٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٣٦).
قال الترمذي في "جامعه" :« هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبدالله ». وقال: وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديث حسن. وقال: لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك ». وقال في العلل: « سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فقال:« هو حديثُ شريك الذي تفرَّد به عن أبي إسحاق. قال محمد: وحدثنا معقل بن مالك، عن عقبة بن الأصم، عن عطاء، قال: حدثنا رافع بن خديج، بهذا الحديث، ومعقل بن مالك بصري ». وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٣٧):« وعقبة [أي: ابن الأصم] ضعيفٌ، لا يُحتَج به ».
وقال ابن عدي:« وهذا يعرف بشريك بهذا الإسناد، وكنت أظنُّ أن عطاء، عن رافع ابن خديج مرسل، حتى تبيَّن لي أن أبا إسحاق أيضًا عن عطاء مرسل ».
وقال الخطابي في "معالم السنن" (٥/ ٦٤):« هذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث، وحدثني الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الحمال :أنه كان ينكر هذا الحديث ويضعفه ويقول: لم يروه عن أبي إسحاق غير شريك، ولا عن عطاء غير أبي إسحاق، وعطاء لم يسمع من رافع بن خديج شيئًا، وضعفه البخاري أيضًا، وقال: تفرد بذلك شريك عن أبي إسحاق، وشريك يهم كثيرًا أو أحيانًا ».
وقال الخطابي أيضًا: وحكى ابن المنذر عن أبي داود قال: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن حديث رافع بن خديج ؟ فقال: عن رافع ألوان، ولكن أبا إسحاق زاد فيه "زرع بغير إذنه" وليس غيره يذكر هذا الحرف ».

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

عطاء، عن رافع، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ زَرَعَ في أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، ويُرَدُّ[1] عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ».

قال أبي[2]: روى هذا الحديثَ غيرُ[3] شَرِيك، وحديثُ يحيى لم يُسْنِدْهُ غيرُ يحيى بن سعيد. وأما الشافعيُّ فإنه يدفعُ[4] حديثَ عطاء، وقال: عطاءٌ لم يَلْقَ رافعًا[5].

قال أبي: بلى قد أدرَكَهُ.

قلتُ: فإن حمَّادً[6] يقول: إنَّ النبيَّ ﷺ مَرَّ بزرعٍ، فقالوا: هذا لظُهَيْرٍ[7] بن خَدِيج؟

قال أبي: أخطأ حمَّاد في هذه اللفظة، ليس هو ظُهَيْر بن خَدِيج؛

---

(١) كذا في (ت)، ولم تنقط في بقية النسخ، فتحتمل أن تكون بالياء التحتية أو بالتاء الفوقية، وكلاهما صحيحٌ في العربية؛ لأنَّ نائب الفاعل «نفقته»، وهو مؤنَّثٌ غير حقيقيِّ التأنيث، وفُصِلَ عن فعله بفاصل. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤) و(٢٠٦).

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) في (ش): « عن ».

(٤) في (ف): « يرفع ».

(٥) قال البيهقي في "السنن": « قال الشافعي في كتاب البُوَيطي: الحديثُ منقطع؛ لأنه لم يلقَ عطاءٌ رافعًا ». وقال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص١٥٥ رقم ٥٦٩): « سمعت أبا زرعة يقول: لم يسمع عطاء من رافع بن خديج ».

(٦) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) في (ك): « هذا الظهير ».

إنما هو: ظُهَيْرٌ(١) عَمُّ رافع بن خَدِيج، لا يُنسَبُ(٢).

١٤٢٨ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن إبراهيم بن موسى، عن [مروان](٣) بن معاوية(٤)، عن يزيد بن أبي زياد(٥) الدِّمَشقي، عن الزُّهري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: « لا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ ولا خَائِنَةٍ، ولا مَجْلُودٍ في حَدٍّ، ولا ذِي غِمْرٍ لِأَخِيهِ(٦)،

(١) في (ف): « وإنما ظهير ».
(٢) أي: في هذا الحديث. قال ابن حجر في "التقريب" (٣٠٥١): « ظُهَير بالتصغير، ابن رافع بن عدي الأنصاري الأوسي، من كبار الصَّحابة، شهد بدرًا، وهو عمُّ رافع ابن خديج ».
(٣) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: « مروز » ! وكأنه صوبها في (ت).
(٤) روايته أخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (١/ ٣٦٣)، والترمذي في "جامعه" (٢٢٩٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٨٦٦)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٥٩-٢٦٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٥/ ١٩٣).
ومن طريق أبي عبيد رواه ابن حزم في "المحلَّى" (٩/ ٤١٦). ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٥٥)، ومن طريق الترمذي رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٧٦٠). ورواه الدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٤٤) من طريق عبدالواحد بن زياد، عن يزيد بن أبي زياد به .
قال الترمذي: « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي، ويزيد يضعَّف في الحديث، ولا يُعرَف هذا الحديث من حديث الزهري إلا من حديثه ». وقال ابن عدي بعد أن روى له هذا الحديث وحديثًا آخر: « وجميعًا ليسا بمحفوظين ». والحديث ضعفه البيهقي وابن حزم وابن الجوزي.
(٥) ويقال له: زياد بن زياد أيضًا، انظر "تهذيب الكمال" (٣٢/ ١٣٤).
(٦) في بعض طرقه: « ولا ذي غِمْر على أخيه »، وهو الجادَّة، لكنَّ اللام في اللغة قد تأتي بمعنى «على» نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، أي: عليها، ونحو قوله ﷺ لعائشة ﵂: «اشترطي لهم الوَلَاءَ»، أي: عليهم. انظر "مغني اللبيب" (ص٢١٦). =

ولا مُجَرَّبٍ عَلَيْهِ شَهَادَةُ زُورٍ، ولا القَانِعِ[١] مِنْ أَهْلِ البَيْتِ، وَلَا ظَنِينٍ[٢] في وَلَاءٍ، وَلَا قَرَابَةٍ)).

فسمعتُ أبا زرعة يقول: « هذا حديثٌ مُنكَرٌ »[٣]؛ ولم يقرَأ علينا[٤].



= والغِمْرُ: هو الحِقْدُ، وزنًا ومعنًى. وغَمِرَ صدرُه علينا غَمَرًا: من باب تَعِبَ. "المصباح المنير" (غ م ر/ ٢/ ٤٥٣).

(١) قال ابن الأثير: القانِعُ: الخادِمُ والتَّابعُ؛ تُرَدُّ شهادتُه للتُّهمة بجَلْب النَّفْع إلى نفسه. والقانع - في الأصل -: السَّائل. "النهاية" (٤/ ١١٤).

(٢) الظَّنِينُ: هو الذي ينتمي إلى غير مَواليه، لا تُقْبل شهادتُه للتُّهمة. "النهاية" (٣/ ١٦٣).

(٣) نقل ابن السبكي في "طبقات الشافعية" (٣/ ٢٨٧)، وابن حجر في "فتح الباري" (٥/ ٢٥٧) قول أبي زرعة هذا.

(٤) أي: لم يقرأه علينا.

عِلَلُ[(١)] أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الشُّفْعَةِ

١٤٢٩ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حُسينٌ المُعلِّم[(٣)]، وحجَّاجٌ[(٤)]، عن عمرو بن شُعَيب، عن عمرو بن الشَّريد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ في الشُّفْعَة في الجِوار .

ورواه ابنُ جُرَيج[(٥)]؛ فقال: عن عمرو بن شُعَيب، عن عمرو بن الشَّريد[(٦)]؛ قال: باع جارٌ للشَّريد أرضًا، فقضى النبيُّ ﷺ بالشُّفْعَةِ للشَّريد.

ورواه مَنصور بن زاذان[(٧)]، عن الحَكَم بن عُتَيبة، عن عمرو بن شُعَيب، عن رجل مِنْ آل الشَّريد: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . .

ورواه حمَّاد بن سَلَمة، وهمَّامٌ[(٨)]، عن قتادة، عن عمرو بن شُعَيب، عن الشَّريد، عن النبيِّ ﷺ[(٩)].

---

(١) في (ت) و(ف): « باب علل ».

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « وسمعت »، وانظر المسألة التالية، والمسألة رقم (١٤٣٦).

(٣) هو: ابن ذكوان، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٧٢١)، و"المسند" (٩١١)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٨٩ و٣٩٠ رقم ١٩٤٦١ و١٩٤٦٢ و١٩٤٧٧)، والنسائي في "المجتبى" (٤٧٠٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٣٤٢).

(٤) هو: ابن أرطاة. وروايته علَّقها الشافعي في "الأم" (٧/ ١١١).

(٥) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١١٧٢٣ و١١٧٢٤/ الرسالة).

(٦) من قوله: «عن أبيه . . .» إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١١٧٢٥/ الرسالة).

(٨) هو: ابن يحيى . وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٥/ ٣١٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٨٨ رقم ١٩٤٥٩).

(٩) فَصَل أبو زرعة وأبو حاتم في المسألة التالية رواية حماد عن رواية همام، فذكرا =

ورواه المُثَنَّى بن الصَّبَّاح[١]، عن عمرو بن شُعَيب[٢]، عن ابن المسيّب، عن الشَّريد، عن النبيِّ ﷺ[٣].

قلتُ لهما: أيُّها[٤] الصَّحيحُ[٥]؟

قالا: الصَّحيحُ: حديث حجَّاج بن أَرْطاة وحسين المُعَلِّم- وحسينٌ أحفظُهم - عن عمرو بن الشَّريد، عن أبيه[٦].

١٤٣٠ - وسألتُ[٧] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عيسى بن يونس[٨]، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ**» ؟

= أن همامًا هو الذي يرويه هكذا، وأما حماد فلم يذكر عمرو بن شعيب.

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٢٣).

(٢) من قوله: «عن الشريد، عن النبي ﷺ ...» إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) من قوله: «ورواه المثنى ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) في (ف) و(ك): «أيهما».

(٥) قوله: «الصحيح» سقط من (ف).

(٦) ورجَّح الترمذي رواية عبدالله بن عبدالرحمٰن الطائفي، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه. انظر "العلل الكبير" للترمذي (٣٨٣). وقال في "الجامع" (١٣٦٨) عن حديث الطائفي هذا: «حديث حسن».
وأشار الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٥) للاختلاف على عمرو بن شعيب، ولم يرجِّح.

(٧) انظر المسألة السابقة، والمسألة الآتية برقم (١٤٣٦).

(٨) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٣٨١)، والنسائي في "الكبرى" (١١٧١٣/ الرسالة)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٢)، والطبراني في "الأوسط" (٨١٤٦). =

قالا: هذا خطأٌ؛ روى هذا الحديثَ همَّامٌ، وحمَّادُ[1] بنُ سَلَمة؛ فقال حمَّاد: عن قتادة، عن الشَّريد، وقال همَّام: عن قتادة، عن عمرو بن شُعَيب، عن الشَّريد [2].

وقالا: نظنُّ[3] أنَّ عيسى وَهِمَ فيه؛ لِشَبَهِ[4] «الشَّريد» بـ«أنس».

قال أبي: أشبهُ أن يكونَ «قتادة عن الشَّريد»؛ لأنَّ ابنَ أبي عَرُوبة فيما قال: عن أنس؛ لو كان بينهم[5] عَمرٌو، كان يقول، فلمَّا قال: أنس، دَلَّ على أنه عن[6] الشَّريد، و«أنس» يُشبهُ «شَريد»[7].

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن سعيد (كذا !)،عن قتادة، عن أنس إلا سعيدُ ابن أبي عَروبة، تفرَّد به عيسى بن يونس، وعند عيسى-أيضًا-: حديث قتادة، عن الحسن، عن سمرة». وقال الترمذي في "جامعه" عقب الحديث (١٣٦٨): «ولا نعرف حديث قتادة، عن أنس إلا من حديث عيسى بن يونس».

(١) في (ك): «همام أبو حماد».

(٢) في المسألة السابقة لم يذكرا فرقًا بين رواية حماد ورواية همام.

(٣) في (ف): «الذي نظن».

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): «فشبه». والمثبت من (أ)، ونحوه في (ش) إلا أن لامها قصيرة.

(٥) كذا، والجادَّة أن يقال: بينهما، كما هو ظاهر؛ لكنَّ ما ههنا يخرَّج على وجهَيْن ذكرناهما في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٧٤).

(٦) في (ف): «من».

(٧) كذا في جميع النسخ بلا ألف بعد الدال، والمراد أن رَسْمَ كلمة «أنس» يُشْبه رسم كلمة «الشريد» فكأنَّ أبا حاتم يقول: إنَّ عيسى بن يونس تصحَّفَتْ عليه كلمة «الشريد» فقرأها «أنس»؛ لتقاربهما في الرسم؛ وعلى ذلك فيحتمل قوله: «الشريد» وجهَيْن:
الأوَّل: حكاية رَسْمه؛ فتقرأ العبارة بالسكون: «وأَنَسْ يُشْبه شَرِيدْ»، أي: رسم «أَنَسْ» يشبه رسم «الشَّرِيدْ».
والثاني: إعراب آخر الكلمة بالنصب مفعولاً به؛ وكانت الجادَّة على ذلك أن =

وقال[1] أبو زرعة: والصَّحيحُ عندنا: قتادة، عن عمرو بن شُعَيب، عن الشَّريد، ووَهِمَ[2] فيه عيسى[3].

١٤٣٠/أ - وقال أبي[4] في حديثٍ رواه نائل بن نَجِيح[5]، عن

= يقال: «شريدًا» بألف تنوين النصب، ولكنَّها حذفت هنا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) في (ف): « قال » بلا واو.

(٢) في (ك): « وهم » بلا واو قبلها.

(٣) قال أبو داود في "مسائله"(١٩٠٢): « سمعت أحمد قال: عند عيسى حديث أنس؛ يعني: عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ في الشُّفعة. قال أحمد: ليس بشيء. فقلت لأحمد: كلاهما عنده ؟ أعني: عند عيسى، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، وعن سعيد عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبيِّ ﷺ في الشُّفعة؟ فلم يَعْبأ إلى جمعه الحديثين وأنكر حديث أنس ».اهـ.
قال الترمذي في "العلل الكبير" (٣٨١) سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: « الصحيح: حديث الحسن عن سمرة، وحديث قتادة عن أنس ليس بمحفوظ، ولم يُعرف أن أحدًا رواه عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس؛ غيرُ عيسى بن يونس ».
وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢/ ٢٠٧): « وهو معلول، وإنما المحفوظ: عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة ». ثم ذكر أن ابن أبي خيثمة أخرج الحديث في "تاريخه" من طريق أحمد بن جناب، عن عيسى، ثم قال: « قال أحمد ابن جناب: أخطأ فيه عيسى بن يونس ».
ونقل الضياء في "المختارة" (٧/ ١٢٤) عن الدارقطني قوله: « رواه عيسى بن يونس، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، ووهم فيه، وغيرُه يرويه عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة. وكذلك رواه شعبة وغيره عن قتادة وهو الصَّواب ».
وانظر المسألة الآتية برقم (١٤٣٦)، وانظر "نصب الراية" (٤/ ١٧٢-١٧٣).

(٤) نقل هذه المسألة ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٦٢).

(٥) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣١٣)، والطبراني في "الصغير" (٥٦٩)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٥٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" =

الثَّوْري، عن حُمَيد، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا شُفْعَةَ لِلنَّصْرَانِي**».

قال: هو باطِلٌ(١).

١٤٣١ - وسألتُ(٢) **أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَر**(٣)**، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن جابر؛ قال: إنما جَعَلَ رسولُ الله ﷺ الشُّفْعَة فيما لم يُقسَم، فإذا قُسِمَ، ووَقعَتِ الحدودُ؛ فلا شُفْعَةَ ؟**

= (١٣/ ٤٦٥)، ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٨ و١٠٩)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٩٨٥).

قال الطبراني: « لم يروه عن سفيان إلا نائل، تفرَّد به محمد بن سنان ».

وقال ابن عدي: « وهذا عن الثوري لا أعلم روى عنه غير نائل بن نجيح ». وقال أيضًا: «ولنائل غير ما ذكرت، وأحاديثه مظلمة جدًّا، وخاصة إذا روى عن الثوري».

(١) روى الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤٦٥) بإسناده إلى الدارقطني أنه سئل عن هذا الحديث ؟ فقال: « يرويه نائل بن نجيح، عن الثوري، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ ، وهو وهمٌ، والصَّواب: عن حميد الطويل، عن الحسن من قوله ». ورواية الحسن أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤٦٥).

وبيَّن العقيلي أن هذا أولى من حديث نائل. وقال الخطيب عن حديث الحسن: «وهو الصحيح ». وقال البيهقي : « هذا هو الصَّواب من قول الحسن ». وانظر لهذه المسألة: " أحكام أهل الذمة" لابن القيم (١/ ٥٨٦-٦٠٠/ دار الرمادي).

(٢) نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ١٢٤) بعض هذا النص بتصرف.

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٣٩١). ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٩٦ رقم ١٤١٥٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٠٨٠/ المنتخب)، والبخاري في "صحيحه" (٢٢١٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٥١٤)، والترمذي في "جامعه" (١٣٧٠)، وابن ماجه في "سننه"(٢٤٩٩).

قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح، وقد رواه بعضهم مرسلاً عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ ».

قال أبي: الذي عندي أنَّ كلامَ النبيِّ ﷺ: هذا القَدْرُ: « إنَّما جَعَلَ النبيُّ ﷺ الشُّفعةَ فيما لم يُقْسَم » قَطْ[١]، ويشبه أن يكونَ بقيَّةُ الكلام هو كلامَ جابر: « فإذا قُسِم، ووقعَتِ الحدودُ؛ فلا شُفْعَة»، والله أعلم[٢].

قلتُ له: وبِمَ استدلَلْتَ على ما تقول؟

قال: لأنَّا وجدنا في الحديث: « إنَّما جَعَلَ النبيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ فيما لم يُقْسَم »، تَمَّ[٣] المعنى، « فإذا وقَعَتِ الحدودُ ... »، فهو كلام مُستَقبَلٌ، ولو كان الكلامُ الأخيرُ عن النبيِّ ﷺ، كان يقول: «إنما جَعَلَ النبيُّ ﷺ الشُّفْعَة فيما لم يُقسَم، وقال: إذا وقعَت الحدودُ ...»، فلمَّا لم نَجِدْ[٤] ذكرَ الحكاية عن النبيِّ ﷺ في الكلام[٥] الأخير؛ استدلَلْنا أنَّ استقبالَ الكلام الأخيرِ من جابر؛ لأنه هو الرَّاوي عن رسولِ الله ﷺ هذا الحديثَ.

وكذلك بَعْضُ[٦] حديثِ مالك[٧]، عن ابن شهاب، عن سعيد وأبي سَلَمة: « أنَّ النبيَّ ﷺ قضى بالشُّفْعَةِ فيما لم يُقْسَمْ، فإذا وقعَتِ

---

(١) قوله: « قَطْ » هنا ساكنةُ الطاء، وهي بمعنى «حَسْبُ»، وهي التي يقال فيها أيضًا: «فَقَطْ» بزيادة فاء في أولها لتحسين اللفظ، وتستعملان في النفي والإثبات، بخلاف «قَطُّ» المشدَّدة الطاء؛ فإنها ظرفُ زمان لا تستعمل إلا في النفي، والسياقُ هنا إثبات كما هو ظاهر. وانظر المسألة رقم (٩٢).

(٢) قوله: « أعلم » سقط من (ك). (٣) في (ك): « ثم ».

(٤) في (ش) و(ك): « يجد ». (٥) في (ك): « والكلام » بدل: « في الكلام ».

(٦) كذا تقرأ في (ف)، وفي بقية النسخ: « نقص »، والمعنى -والله أعلم-: وكذلك بعض حديث مالك ... ليس من كلام النبي ﷺ.

(٧) هو: ابن أنس، وروايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٧١٣).

الحدودُ فلا شُفْعَة »، فَيَحتملُ في هذا الحديث: أنْ يكونَ الكلامُ الأخيرُ كلامَ سعيد وأبي سَلَمة، ويَحتَملُ أن يكونَ كلامَ ابن شهاب، وقد ثبَتَ في الجملة قضاءُ[1] النبيِّ ﷺ بالشُّفْعَة فيما لم يُقْسَم في حديث ابن شهاب، وعليه العملُ عندنا [2].

١٤٣٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه إبراهيم بن أبي اللَّيْث[3]، عن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عمر، عن أبِيهِ[4] وعُبَيدِالله ابنِ عمر[5]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **الشُّفْعَةُ**

---

(١) في (ش): « قضى ».

(٢) روى ابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٤٥) بإسناده إلى أبي زرعة قال: « قال لي أحمد ابن حنبل: رواية معمر، عن الزهري في حديث الشفعة حسنةٌ. قال: وقال لي يحيى ابن معين: رواية مالك أحبُّ إليَّ، وأصحُّ في نفسي مرسلاً: عن سعيد وأبي سلمة».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٣٧): « حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أن قوله: « فإذا وقعَت الحدودُ . . . » إلخ، مُدرَجٌ من كلام جابر، وفيه نظرٌ؛ لأن الأصل: أن كل ما ذُكر في الحديث فهو منه حتى يثبُتَ الإدراج بدليل .
وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجَّح رفعها ». اهـ.
وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٥٦٠ و١٨٠١) لاختلاف في إسناده، ولم يتعرَّض للإدراج المذكور . وانظر "السنن الكبرى" للبيهقي (٦/ ١٠٢-١٠٥)، و"التمهيد" لابن عبدالبر (٧/ ٣٦-٤٥).

(٣) لم نقف على روايته. والحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٢٨٦ رقم ١٣٣٨٥) من طريق إسماعيل بن توبة القزويني، ثنا، عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عمر، عن أبيه وعبيدالله بن عمر، عن نافع، به.
قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤/ ١٥٩): « وفيه عبدالرحمٰن بن عبدالله العمري، وكان كذابًا ».

(٤) هو: عبدالله بن عمر بن حفص العمري.

(٥) وهو: عَمُّ عبدالرحمٰن .

مَا لَمْ تَقَعِ[1] الحُدُودُ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ » ؟

قال أبو زرعة: « هذا حديثٌ باطلٌ »؛ فامتَنَع أن يحدِّث به، وقال: اضرِبوا عليه .

١٤٣٣- وسمعتُ أبي يقول: حدَّثنا ابن نُفَيل[2]، عن ابن إدريس[3]، عن محمد بن عُمَارة، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم، عن أَبَانَ بن عثمان، عن عثمان [4]؛ قال: لا شُفْعَةَ في بِئْرٍ ولا نَخلٍ، [والأُرَفُ][5] يَقطَعُ[6] كلَّ شُفْعَة[7].

---

(١) في (ت): « يقع ».

(٢) هو: عبدالله بن محمد بن عليّ بن نفيل.

(٣) هو: عبدالله . وروايته أخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (٤/ ٣٠٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٠٦٥ و٢٢٧٣٦)، وصالح ابن الإمام أحمد في "مسائله" (١٢٧٦). ومن طريق أبي عبيد رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٥). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن حزم في "المحلى" (٩/ ٨٣).
ورواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٧١٧) عن محمد بن عمارة، عن أبي بكر بن حزم أن عثمان . . . وسأل صالح ابن الإمام أحمد أباه: « أحدٌ يقول: « والأُرَف » غير ابن إدريس ؟ فقال: يكفيك بابن إدريس ».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٤٢٨) من طريق أبي طوالة، عن أبان بن عثمان، عن عثمان قال: لا شُفْعَة في بئر ولا فَحْل ».

(٤) قوله: « عن عثمان » سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٥) في جميع النسخ: « ولارف »، والمثبت من "غريب الحديث" لأبي عبيد (٤/ ٣٠٧)، و"النهاية" لابن الأثير (١/ ٣٩-٤٠)؛ حيث بيَّنا أن الأُرَفَ: المعالمُ والحدودُ.

(٦) قوله: « ولا نخل ولارف يقطع » مكرر في (ف). وقد أهملت الياء من «يقطع» في (أ) و(ش)، وأعجمت في بقية النسخ، وكانت الجادَّة أن يقال: «والأُرَفُ تَقطَعُ» بتأنيث الفعل المسند إلى ضمير «الأرف»، لكنَّ مجيء الفعل هنا مذكَّرًا جائز . وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٧٨).

(٧) في (ك): « الشفعة ».

قال ابنُ[١] إدريس: يعني المعالمَ والحدودَ .

قال ابن نُفَيل: هذا إنما هو: عن محمد[٢] بن أبي بكر، عن أبان ابن عثمان.

١٤٣٤ - وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن محمد التَّيْمي - المعروفُ بابن عائِشَةَ[٤]- عن محمد بن الحارث الحارثي، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن البَيْلَماني[٥]، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**الشُّفْعَةُ كَحَلِّ العِقَالِ**)) ؟

قال أبو زرعة: ((هذا حديثٌ مُنكَرٌ))؛ ولم يقرَأ علينا[٦] في كتاب

---

(١) في (أ) و(ش): ((أبي)).

(٢) في (أ) و(ش): ((عن عمر)).

(٣) نقل ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ١٢٥) قول أبي زرعة: ((منكر)).
وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٣١): ((ترك أبو زرعة حديث محمد ابن الحارث الحارثي، ولم يقرأ علينا في كتاب الشفعة)). اهـ. وانظر المسألة التالية.

(٤) لم نقف على روايته. لكن أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٥٠٠) من طريق محمد ابن بشار، والبزار - كما في "المحلى" (٩/ ٩١) من طريق محمد بن المثنى- وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٦٦)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٨٠) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، وابن عدي (٦/ ١٧٧) من طريق عمر بن شبة، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/ ٥٧) من طريق عبيدالله القواريري، جميعهم عن محمد بن الحارث، به .
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٨).
ومن طريق البزار رواه ابن حزم في "المحلى" (٩/ ٩١).

(٥) في (ت) و(ك) يشبه أن تكون: ((السلماني)).

(٦) أي: ولم يقرَأه علينا.

الشُّفْعَة، وضرَبْنَا عليه[١].

١٤٣٥ - وسُئِلَ[٢] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه ابن عائِشَة[٣]، عن محمد بن الحارث، عن محمد بن عبدالرحمٰن[٤] بن البَيْلَماني[٥]، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ ولا لِصَغِيرٍ** » ؟

فقال[٦] **أبو زرعة**: « هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لا أعلم أحدًا قال بهذا، الغائبُ له شُفْعَةٌ، والصبيُّ حتى يَكبَرَ ». فلم يقرأ علينا هذا الحديثَ.

---

(١) سئل الدارقطني في "العلل" (٢٥٧) عن هذا الحديث ؟ فقال: يرويه محمد بن عمارة بن عَمرو بن حزم، عن أبي بكر بن حزم، عن أبان بن عثمان. قاله صفوان ابن عيسى وابن إدريس عنه، ورواه مالك، عن محمد بن عمارة، عن أبي بكر بن حزم، عن عثمان، ولم يذكر أبان، وكلهم وقفوه. ورواه يزيد بن عياض، عن أبي بكر بن حزم، عن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن النبي ﷺ. والموقوف أصح، ويزيد بن عياض ضعيف ».

(٢) أورد الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ١٢٥) هذا الحديث مع الحديث السابق؛ على أنهما حديثٌ واحدٌ عند بعض من أخرجه. وانظر المسألة السابقة.

(٣) لم نقف على روايته. لكن أخرجه البزار - كما في "المحلى" (٩/ ٩١)- من طريق محمد بن المثنى، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٦٦)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٨٠) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، وابن عدي (٦/ ١٧٧) من طريق سويد وعمر بن شبة، والخطيب في "تاريخ بغداد"(٦/ ٥٧) من طريق عبيدالله القواريري، جميعهم عن محمد بن الحارث به.
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٨).
ومن طريق البزار رواه ابن حزم في "المحلى"(٩/ ٩١).

(٤) قوله: « بن عبدالرحمٰن » سقط من (ك).

(٥) في (ت): « السلماني ».

(٦) في (ف): « قال ».

١٤٣٦- وسمعتُ أبا زرعة[١] وحدَّثنا عن عبدالرحيم بن مُطَرِّف[٢]، عن عيسى بن يونس، عن شُعْبة، عن يونس[٣]، عن الحسن[٤]، عن سَمُرة بن جُنْدُب، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الجَارُ أَحَقُّ بِدَارِ جَارِهِ**».

قال أبو زرعة: ورواه يزيدُ بن زُرَيع[٥]، وعبَّادُ بنُ العَوَّام، وجماعة، عن يونس، عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه: سَمُرة.

وأما من حديث شُعْبة: فحدَّثنا أبو الوليد[٦]؛ حدَّثنا شُعْبة، عن

---

(١) في (ت) و(ك): «وسمعته»، وفي (ف): «وسمعت أبي»؛ بدل: «وسمعت أبا زرعة».

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى"، كما في "تحفة الأشراف" (٤/ ٧٤ رقم ٤٦١٠).

(٣) هو: ابن عُبَيد.

(٤) هو: البصري. وانظر المسألتين السابقتين برقم (١٤٢٩) و(١٤٣٠).

(٥) في (ت) و(ك): « رزيع ». وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى"، كما في "تحفة الأشراف" (٤/ ٧٤ رقم ٤٦١٠).

(٦) هو: الطيالسي هشام بن عبدالملك. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٥١٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٦٤٤)، والروياني في "مسنده" (٧٨٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٦ رقم ٦٨٠١).

ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ١٨ رقم ٢٠١٩٩)، والبغوي في "الجعديات" (١٣٥٤) من طريق يزيد بن هارون، والنسائي في "الكبرى" (١١٧١٧/ الرسالة)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٦) من طريق بشر بن المفضل، والبغوي في "الجعديات" (٩٨٥ و١٣٥٣ و١٣٥٤) من طريق شبابة بن سوار ومحمد بن جعفر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٣) من طريق عيسى بن يونس، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٦) من طريق الحسن بن صالح، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٣٢٦) من طريق هاشم بن القاسم، جميعهم عن شعبة، به.

قتادة، عن الحسن، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ بنحوه، وهو الصَّحيحُ .

قال أبو محمد: كأنَّ روايةَ عبدالرحيم بن مُطَرِّف[١]: عن عيسى ابن يونس، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ[٢] بنحوه؛ وهو[٣] الصَّحيحُ .

أخبرنا أبي؛ ثنا[٤] أحمد بن جَناب[٥]، عن عيسى بن يونس، عن

---

(١) لم نقف على روايته. لكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (١١٧١٧/الرسالة)، وابن حبان - كما في "إتحاف المهرة" (١٥٦٤)- والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٦ رقم ٦٨٠٣) من طريق إسحاق بن راهويه، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"(٤/ ١٢٣) من طريق علي بن بحر وأحمد بن جناب، ثلاثتهم عن عيسى بن يونس، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٧١٢)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٢ و١٣ رقم ٢٠١٢٨ و٢٠١٤٧)، والترمذي في "جامعه" (١٣٦٨)، والروياني في "مسنده" (٨٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٧ رقم ٦٨٠٤) من طرق عن سعيد بن أبي عروبة، به .
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٩٤٦)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٨ رقم ٢٠١٩٩)، والروياني في "مسنده" (٧٩٩)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٧ رقم ٦٨٠٧) من طريق هشام الدستوائي، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٨ و١٨ رقم ٢٠٠٨٨ و٢٠١٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٧ رقم ٦٨٠٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٦) من طريق همام، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٧ رقم ٢٠١٨٣)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٣ رقم ٦٨٠٠) من طريق حماد بن سلمة، والروياني في "مسنده" (٨٦٦)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٧ رقم ٦٨٠٥) من طريق عمر بن عامر، جميعهم عن قتادة، به .

(٢) هنا انتهت المسألة في (أ) و(ش)، وسقط ما بعده إلى آخر المسألة لانتقال النظر.

(٣) في (ت): « هو » بلا واو .

(٤) قوله: « ثنا » سقط من (ت) و(ك).

(٥) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٣)، وأبو بكر بن أبي خيثمة في "تاريخه"، كما في "إتحاف المهرة" (١٥٦٤). ونقل ابن أبي خيثمة عن أحمد بن جناب قوله: « أخطأ فيه عيسى بن يونس ». وانظر المسألة رقم (١٤٣٠).

سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ .

١٤٣٧ - وسُئِلَ[(١)] **أبو زرعة عن**[(٢)] حديثٍ رواه محمد بن سَلَمة، عن محمد بن إسحاق، واختُلِفَ على محمد بن سَلَمة:

فروى محمد بن عُبَيد بن مَيْمون[(٣)]، عن محمد بن سَلَمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حَزْم، عن عبدالرحمٰن بن أَبانَ، عن أبيه أبانَ[(٤)] بن عثمان، عن أبيه[(٥)] عثمان[(٦)] ابن عفَّان؛ أنه قال: لا مُكابَلَة[(٧)]، فإذا وقَعَت الحدودُ فلا شُفْعَة .

وروى أبو الأصْبَغ عبدالعزيز بن يحيى الحَرَّاني، عن محمد بن سَلَمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٣٣).
(٢) في (ف): « وسُئل أبي عن »، وفي (ت) و(ك): « وسئل عن ».
(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (ص٢٠٩/ القسم المتمم) من طريق محمد بن عمر الواقدي، عن موسى بن محمد بن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن أبان بن عثمان، يخبر عن أبيه، عن عثمان، به.
(٤) قوله: « عن أبيه أبان » سقط من (ك).
(٥) قوله: « أبيه » من (ت) و(ك) فقط .
(٦) قوله: « عن أبيه عثمان » سقط من (ف).
(٧) لم تنقط الباء في (ش)، وفي (أ): « لا مكايلة »، وفي (ت) و(ك): « لا مكايدة »، وكذا في (ف)، إلا أن الياء لم تنقط .
والمُكَابَلَة: من الكَبْل؛ وهو القَيْد، ومعناه: الحَبْسُ عن الحَقِّ، والمرادُ: إذا حُدَّت الحدود فلا يُحبَسُ أحدٌ عن حَقِّه. انظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (٤/ ٣٠٦)، و"النهاية" لابن الأثير (٤/ ١٤٥).

حَزْم، عن عبدالرحمٰن بن أَبانَ بن عثمان، عن أبيه عثمانَ بنِ عفَّان[1]؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: عبدالرحمٰن بن أبانَ بن عثمان، عن أبيه، عن عثمان[2].

قال أبو محمد: وكذا رواه سَعْدان بن يحيى، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي بكر، عن عبدالرحمٰن بن أبان، عن أبيه، عن عثمان.



(١) عثمان بن عفان: هو جَدُّ عبدالرحمن بن أبان بن عثمان، والأب قد يطلق في اللغة على الجد. وجاء في (ت) و(ف) و(ك): «عن عبدالرحمن بن أبان، عن أبيه عثمان بن أبان بن عثمان، عن أبيه عثمان بن عفان».

(٢) قوله: « عن أبيه عن عثمان » مكرر في (ك).

عِلَلُ[(١)] أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي اللِّبَاسِ

١٤٣٨ - وحدَّثنا[(٢)] عليُّ بن الحسن الهِسِنْجاني[(٣)]؛ قال: سمعتُ أحمد بن محمد[(٤)] بن حَنْبل يقول في حديثٍ حدَّثَناهُ به[(٥)]: حدَّثنا

---

(١) في (ت) فقط: « باب علل ».

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): «حدثنا» بلا واو.

(٣) في (ك): « الهستحاني ».

(٤) قوله: «بن محمد» ليس في (ت) و(ك).

(٥) في (ك): « حدثنا به ».
ورواية الإمام أحمد هذه أخرجها هو في "مسنده" (٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩١).
وأخرجه الترمذي في "الشمائل" (٤٥) من طريق أحمد بن مَنيع، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٢/ ٢٢٧ رقم ٧١١٣) من طريق عمرو الناقد، وابن الجارود في "المنتقى" (٧٧٠) من طريق زياد بن أيوب، ثلاثتهم عن هشيم به .
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٢٧) من طريق عبدالله بن عمرو، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٦) من طريق حماد بن سلمة، والدارمي في "مسنده" (٢٤٣٣)، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٢/ ٢٢٨ رقم ٧١١٨) من طريق جرير بن حازم، والترمذي في "الشمائل" (٤٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٨٣ رقم ٧٢٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٧٩٠) من طريق شعيب بن صفوان، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٤٠)، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٢/ ٢٢٧ رقم ٧١١١) من طريق أبي عوانة الوضَّاح اليَشْكُري، جميعهم عن عبدالملك بن عمير به . وعندهم جميعًا: « أتيتُ النبيَّ ﷺ ومعي ابنٌ لي ».
ورواه عبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩٩) من طريق سليمان الشَّيباني عن إياد بن لقيط به. وعنده: « ومعي ابنٌ لي ».
ورواه الثوري واختُلِف عليه، فرواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٢٧) من طريق قَبيصة، عن الثوري عن إياد به بلفظ: « ومعي ابنٌ لي ».
ورواه ابن أبي شيبة في "المسند" (٨٠٠)، وأحمد في "المسند" (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٤) و(٤/ ١٦٣ رقم١٧٤٩٣) من طريق وكيع، وأحمد (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٨٠ رقم ٧١٧) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكين، وأبو داود في "سننه" (٤٢٠٨)، والنسائي في "سننه" (٥٠٨٣) من طريق ابن مهدي، ثلاثتهم عن الثوري به، وفيه أنه أتى مع أبيه إلى النبي ﷺ وهو المحفوظ =

هُشَيم؛ أخبرنا عبدالملك[(١)]، عن إِيَادِ بن لَقِيط؛ حدَّثنا أبو رِمْثَة التَّيْمي؛ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ ومعي ابنٌ لي، فقال[(٢)]: « **هَذَا ابْنُكَ؟** » قلتُ: [أشهَدُ به][(٣)]، قال: « **لا يَجْنِي عَلَيْكَ، ولا تَجْنِي عَلَيْهِ** ». قال: ورأيتُ الشَّيْبَ أَحمَرَ.

= عن سفيان الثوري.

ورواه الشافعي في "مسنده" (٢/ ٩٨)، والحميدي في "مسنده" (٨٩٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤١٣)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩٢)، وأبو داود (٤٢٠٧)، والنسائي (٤٨٣٢) من طريق عبدالملك بن أبجر، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٢٦)، وأحمد (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٩)، والدارمي (٢٤٣٤)، وأبو داود (٤٠٦٥ و٤٢٠٦ و٤٤٩٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٩٩٥) من طريق عبيدالله بن إياد، وابن أبي شيبة في "المسند" (٨٠١)، و"المصنف" (٢٥٠٦٩)، وأحمد (٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٤١)، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٢/ ٢٢٧ رقم ٧١١٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٨٢ رقم ٧٢١) من طريق علي بن صالح، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١١٥)، و(٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩٦) من طريق قيس ابن الربيع، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٨٢ رقم ٧٢٣) من طريق صدقة بن أبي عمران، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٣١) من طريق مسعر، جميعهم عن إياد، عن أبي رمثة قال: خرجتُ مع أبي ... فذكره.

قال أبو نعيم: « مشهورٌ من حديث إياد، عن أبي رمثة - واسمه رفاعة بن يثربي - غريبٌ من حديث مسعر، لم نكتبه إلا من هذا الوجه ».

ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٧٨ رقم ٧١٣) من طريق عاصم بن بهدلة، عن أبي رمثة، به، وفيه: أنه أتى إلى النبي ﷺ مع ابن له.

(١) هو: ابن عُمَير.

(٢) في (أ) و(ش): « فيقول ».

(٣) في جميع النسخ: « أشهدته »، والمثبت من مصادر التخريج السابقة.

فسمعتُ عليَّ بن الحسن[(١)] يقول: قال لي أحمد: غَلِطَ - يعني هُشَيمً[(٢)]- في هذا في موضعَين[(٣)]: قال: « أبو رِمْثَة[(٤)] التَّيْمي[(٥)] »؛ وإنما هو: « التَّميمي[(٦)] »، وقال: « أتيتُ النبيَّ ﷺ ومعي ابنٌ لي »؛ وإنما هو: « أتيتُ النبيَّ ﷺ ومعي ابنٌ لي »[(٧)].

١٤٣٩ - وسألتُ[(٨)] أبا زرعة عن حديثِ النبيِّ ﷺ في تَخَتُّمِهِ:

---

(١) في (ك): « الحسين ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو إما مرفوعٌ على أنه أراد تكرار الفعل، أي: يعني: غَلِطَ هشيمٌ. أو منصوبٌ مفعولاً به لـ«يعني»؛ وحينئذ فقد رُسِم دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) توبع هُشَيم - كما سبق - من قِبل جَمْع من الثقات في روايته عن عبدالملك على هذا الوجه، ويشبه أن يكون الخطأ في الموضع الثاني من عبدالملك نفسه؛ لمخالفته بقية الرواة عن إياد بن لقيط، والله أعلم.

(٤) في (أ): « أبو ررمثة »، ويشبه أن تكون هكذا في (ت)، أو: « أبو درمثة »، وفي (ك): « أبي رمثة »، وقبل الراء حرف مشتبه، أو فراغ ملأه الناسخ.

(٥) في (ك): « التميمي ».

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « التيمي ».
وقد ذكر المزي في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٣١٦)، وابن حجر في "الإصابة" (١١/ ١٣٣-١٣٤) الخلاف في اسم أبي رمثة ونسبته هذا، ولم يرجِّحا. ووقع عند أحمد في "مسنده" (٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩٣): « التميمي » وعنده أيضًا (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٤ و٧١٠٧): «التيمي». والظاهر أنه يجوز فيه أن يقال: « التيمي »، و «التميمي»؛ لأنه من « تَيْم الرَّباب » كما عند الترمذي في "الشمائل" (٤٣)، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٢/ ٢٢٧ رقم ٧١١١)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٨٣ رقم ٧٢٤)، وأبي نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٧٩٠). والرَّباب بطنٌ من تميم. انظر "الأنساب" للسمعاني (١/ ٣٦٠)، و(٢/ ٢٩٠-٢٩١)، و"تاريخ الطبري" (٤/ ٨٧).

(٧) كذا في جميع النسخ! وفي هامش (أ) و(ش) ما نصه: « لعله: ابنُ ابنٍ لي »، والصواب: « أتيت النبي ﷺ مع أبي » كما تقدم في التخريج، والله أعلم.

(٨) انظر المسألة الآتية برقم (١٤٥١).

أفي يَمينِهِ(١) أصَحُّ أم في(٢) يَسَارِه(٣) ؟

فقال(٤): في يمينِهِ الحديثُ أكثَرُ، ولم يَصِحَّ هذا ولا هذا(٥).

١٤٤٠ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا حدَّثنا به، عن هارون بن عبدالله الحَمَّال، عن [سعد](٦) بن عبدالحميد بن جعفر، عن العبَّاس

---

(١) في (ك): « في أيمنه ».

(٢) قوله: « في » سقط من (ك).

(٣) قال الحافظ ابن رجب في "أحكام الخواتيم" (ص ١٤٤-١٦١): « ويجوز التختم في اليمين واليسار، واختلف الناس في أفضلهما، فقالت طائفةٌ: التختم في اليسار أفضلُ، وهذا نصُّ أحمد في رواية صالح، قال: " التختم في اليسار أحبُّ إلي " قال: " وهو أقوى وأثبت" ونقل نحوه الفضل بن زياد. وهو أيضًا مذهب مالك، وروي عنه أنه كان يلبَسُه في يساره، وكذلك الشافعي. ورُوِّينا في صحيح مسلم عن حماد، عن ثابت، عن أنس قال: كان خاتمُ النبي ﷺ في هذه، وأشار إلى الخنصر من يده اليُسرى. ورجَّحت طائفةٌ التختم في اليمين. وهو قول ابن عباس وعبدالله ابن جعفر، وقولُ أحمد في التختم في اليسار: "هو أقوى وأثبت"، إشارةٌ إلى أن تقديمَ رواية ثابت، عن أنس في ذلك، وأنها أصحُّ الروايات في هذا الباب: موافقٌ لما ذكره الدارقطني من أن هذا هو المحفوظ عن أنس وأن ما روي عن ابن عمر في ذلك لا يثبت». اهـ باختصار شديد .

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».

(٥) روى مسلم في "صحيحه" (٢٠٩٤) من طريق يونس، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله ﷺ لبس خاتم فضَّة في يمينه. وروى مسلم أيضًا (٢٠٩٥) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس قال: كان خاتمُ النبي ﷺ في هذه، وأشار إلى الخنصر من يده اليُسرى .
وانظر كلام أبي حاتم على هذه الطريق في المسألة رقم (١٤٥١). ونقل ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦٩٣) عن الدارقطني قوله: «والمحفوظ ذكرُ الخاتم دون ذكر اليمين واليسار». ونقل ابن رجب في "أحكام الخواتيم" (ص ١٦٠) عن الدارقطني قوله: « الحفاظ الأثبات لم يذكروا فيه التختم في اليمين ولا في غيرها».

(٦) في جميع النسخ: «سعيد»، وهو خطأ وصوابه: « سعد » كما في "التاريخ الكبير" (٤/ ٦١) و(٧/ ٥)، و"الجرح والتعديل" (٤/ ٩٢)، و"تهذيب الكمال" (١٠/ ٢٨٥). =

ابن الفَضْل الأزرق، عن بُرْدِ بن سِنَان، عن عُبَيد بن علي[1]، عن يحيى بن زيد، عن[2] أبي أُنَيْسة، عن أبي ليلى؛ قال: خرج رسولُ الله ﷺ وخرجنا معه، فمرَّ بِرَجُلٍ[3] من بني عَدِيٍّ كاشفًا عن فَخِذِهِ، فقال النبيُّ ﷺ: «**غَطِّ فَخِذَيْكَ يَا مَعْمَرُ! فَإِنَّهُمَا[4] مِنَ العَوْرَةِ**».

فسمعتُ أبي يقول: هذا إسنادٌ مُضطَرِبٌ؛ إنما هو: أبو شَيبة يحيى[5] بن يزيد[6]، عن زيد بن أبي أُنَيْسة ... بإسنادٍ له.

= والحديث أخرجه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (١١٥٠) - قال: حدثنا الحسن بن الصباح، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٤٥٦) عن جعفر بن عامر البزار ونصر بن داود، ثلاثتهم قالوا: ثنا سعد بن عبدالحميد، ثنا العباس بن الفضل... فذكره.

والحديث في "مسند أبي يعلى" (٩٢٩)، و"المقصد العلي، في زوائد أبي يعلى الموصلي" للهيثمي (١/ ١٥١ رقم ٣٢٢) عن الحسن بن الصباح، ثنا العباس بن الفضل، به. ليس بينهما سعد بن عبدالحميد.

(١) في "مسند أبي يعلى": «عقبة بن علي»، وفي "المقصد العلي": «عتبة بن علي»، وفي "الآحاد والمثاني" لابن أبي عاصم (٩٣٢): «عبيدالله بن علي» حيث روى هذا الحديث من طريق عبدالأعلى، عن برد بن سنان، عن عبيدالله بن علي بالإسناد الذي رجَّحه أبو حاتم في آخر المسألة. وفي "مكارم الأخلاق": «عبيد بن يعلى».

(٢) في "إتحاف الخيرة": «بن» بدل: «عن».

(٣) في (ت) و(ك): «رجل».

(٤) في (ك): «فإنها».

(٥) في (ك): «عن يحيى».

(٦) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩٣٢) من طريق عبدالأعلى، عن برد بن سنان، عن عبيدالله بن علي، عن يحيى بن يزيد، عن زيد بن أبي أنيسة، عن العلاء، عن أبي كثير مولى محمد بن جحش، عن محمد بن جحش قال: خرج رسولُ الله ﷺ ... فذكره.

وانظر "المنتخب" لعبد بن حميد (٣٦٧)، و"المعجم الكبير" للطبراني (١٩/ ٢٤٥-٢٤٧ رقم ٥٥٠-٥٥٥).

١٤٤١ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه أبو هارون البَكَّاء القَزْويني[٢]، عن ابن لَهِيعَة[٣]، عن عُقَيل[٤]، عن مَكْحول؛ قال: كان رداءُ النبيِّ ﷺ أربعةَ أَذْرُعٍ ونصفً[٥]، في ذراعَين ونصفٍ ؟

فسمعتُ أبي يقول[٦]: كذا حدَّثني أبو هارون ! وحدَّثنا إبراهيم بن المنذر[٧]، عن ابن وَهْب[٨]، عن ابن لَهِيعَة، عن أبي الأسود[٩]، عن عُرْوَة؛ قال: كان رداءُ النبي ﷺ . . . .

---

(١) في (ت): «سألته»، وفي (ك): « سألت أبي »، وفي (أ) و(ش): «وسألت أبا زرعة».

(٢) هو: موسى بن محمد .

(٣) هو: عبدالله .

(٤) هو: ابن خالد .

(٥) في (ف): «أربعة أذراع ونصف»، والأذرع: جمع ذراع، وهي مؤنَّثة عند أكثر العرب، وتُذكَّر عند بعضهم. وعلى ذلك فقوله هنا: «أربعةَ أَذْرُعٍ» جائز على لغة من يذكِّر الذراع. ولو أنثها لقال: أربع أذرع. انظر "المصباح المنير"(ص٢٠٧- ذ ر ع) **وقوله**: «**ونصفً**» كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) قوله: « يقول » من (ف) فقط .

(٧) لم نقف على روايته، لكن أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٤٥٨/١) من طريق عبدالعزيز الأويسي وابن المبارك، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٢٨٠ و٢٨١) من طريق محمد ابن معاوية وابن المبارك، ثلاثتهم عن ابن لهيعة، به. ورواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٩٣/٤) من طريق منصور بن عمار، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة،عن عائشة قالت: كان طولُ رداء النبيِّ ﷺ أربعةَ أذرع وشِبرًا في ذراع وشِبر.

(٨) هو: عبدالله .

(٩) هو: محمد بن عبدالرحمٰن بن نَوْفَل . المعروف بيتيم عروة .

قلتُ لأبي: فأيُّهما[١] أصَحُّ[٢]؟

قال: لا يُضبَطُ عندي، جميعًا ضَعِيفَينِ[٣].

١٤٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٤]، عن علي بن زيد، عن إسحاق بن عبدالله بن الحارث: أنَّ النبيَّ ﷺ اشترى حُلَّةً يَمَانيةً بِبِضْعٍ وعشرين دينارًا[٥].

ورواه همَّام[٦]، عن قتادة، عن عليِّ بن زيد: أنَّ النبيَّ ﷺ . . .؟

(١) في (ف): « أيهما فأيهما ». (٢) قوله: « أصح » ليس في (ف).

(٣) كذا في جميع النسخ، وهي صحيحةٌ في العربية، وتتخرَّج على وجهين ذكرناهما في التعليق على قوله: « جميعًا صحيحين» في المسألة رقم (٢٥).

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٠٣٥) بلفظ: إن رسول الله ﷺ اشترى حُلَّةً ببضعة وعشرين قلوصًا، فأهداها إلى ذي يَزَن.

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « بِبِضْعة وعشرين دينارًا »؛ لأنَّ الدينار مذكَّر، ولفظ «البضع» يخالف المعدود في نوعه تذكيرًا وتأنيثًا؛ وما وقع في النسخ يخرَّج على حمل «الدينار» على معنى القطعة من الذهب ونحو ذلك، وهذا من حمل المذكَّر على معنى المؤنَّث، وهو جائزٌ في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٨١). وانظر "النهاية" (١/ ١٣٤).
لكنَّ الظاهر عندنا أنَّ كلمة «دينار» سهو؛ وأنَّ الصواب: ببضع وعشرين ناقةً أو أوقية أو نحوهما؛ كما في مصادر التخريج، والمعدود هنا مؤنَّث ولا إشكال فيه، وقد تكون كلمة «دينار» مصحَّفة عن أحد هذه الألفاظ، والله أعلم.

(٦) هو: ابن يحيى. وروايته أخرجها البغوي في "الجعديات"(٣١٠٨) بلفظ : إن النبي ﷺ اشترى حلَّة بسبع وعشرين ناقةً، فلبسها. ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٦١) من طريق الفضل بن دكين، عن همام، عن قتادة، عن علي بن زيد، عن إسحاق ابن عبدالله بن الحارث بن نوفل: أن النبيَّ ﷺ اشترى حُلَّة بتسع وعشرين أوقيَّة.
ورواه أيضًا من طريق عمرو بن عاصم الكلابي، عن همام، عن قتادة، عن محمد ابن سيرين: أن النبيَّ ﷺ اشترى حُلَّة - وإما قال: ثوبًا - بتسع وعشرين أوقيَّة.

قال أبي: قصَّر همَّام، وزاد حمَّاد، وهي زيادةٌ صحيحة[١].

١٤٤٣ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن حُنَيْنٍ مولى ابن عباس، عن عليٍّ؛ قال: نهاني رسولُ الله ﷺ عن لُبْسِ القَسِّيِّ[٣]، وأنْ أَقْرَأَ وأنا راكعٌ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُبَيدالله، عن نافع، عن ابن حُنَين؛ وَهِمَ فيه حمَّاد[٤].

١٤٤٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[٥] عن حديثٍ رواه الثَّوْري[٦]، عن عُبَيد بن نِسْطَاسٍ[٧]؛ قال: رأيتُ سعيد بن المسيّب يَعْتَمُّ بعِمامَةٍ سوداءَ ثم يُرسِلُهَا خلفَهُ ؟

---

(١) يعني: زيادة صحيحة عن علي بن زيد، وإلا فالحديث ضعيفٌ لأمرين ذكرهما المنذري في "مختصر السنن" (٦/ ٢٦) فقال: « هذا مُرسَل . وفي إسناده عليُّ بن زيد بن جُدْعان، ولا يحتجُّ بحديثه ». اهـ.

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٣)، وانظر المسألة رقم (١٤٦٤).

(٣) تقدم تفسير القَسِّي في المسألة رقم (٢٣٣).

(٤) لم يُذْكَرْ جوابُ أبي زرعة عن هذه المسألة، فيحتمل وجوهًا، **منها**: أنَّ يكون ذِكْرُ أبي زرعة في السؤال وَهَمًا من المصنِّف أو من النُّسَّاخ؛ ويشهد لهذا أنَّ هذه المسألة تقدمت برقم (٢٣٣) بنصِّها سؤالاً وجوابًا، موجَّهة إلى أبي حاتم فقط. **ومنها**: أنْ يكون السؤال وُجِّهَ إلى أبي حاتم وأبي زرعة، فأجاب أبو حاتم ووافقه أبو زرعة ولم ينكر عليه، والراجح الأول، والله أعلم.

(٥) في (ت) و(ك): « وسألتهما ».

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٥/ ١٣٨) من طريق قبيصة بن عقبة، عنه، به.

(٧) في (ت) و(ك): « بسطاس ».

فقالا: وَهِمَ فيه الثَّوْري؛ إنما هو: عثمان[(١)] بن [نِسْطاس][(٢)] مولى كَثِيرِ بنِ الصَّلت، فقال هو: [عُبَيد][(٣)].

١٤٤٥ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[(٤)] عن حديثٍ رواه همَّام[(٥)]، عن قتادة، عن بكرِ بنِ عبدالله المُزَني وبِشْرِ بنِ عائذ، عن ابن عمر .

قال أبو محمد: وروى[(٦)] هذا الحديثَ شُعْبةُ[(٧)] فقال: عن قتادة، عن بَكْرٍ وبِشْرِ بن [الْمُحْتَفِز][(٨)]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « **إِنَّمَا**

---

(١) ويقال أيضًا: « عثيم »؛ كما في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٧ رقم١٩٨)، و"التاريخ الكبير" (٧/ ٧٩ رقم ٣٦٤). والحديث من هذا الوجه رواه ابن سعد في "الطبقات" (٥/ ١٣٨) قال: أخبرنا عبدالله بن مسلمة قال: حدثنا عثيم بن نسطاس قال: رأيت سعيد بن المسيب عليه عِمامةٌ سوداءُ .

(٢) في جميع النسخ: « بسطام »، والتصويب من "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٦/ ١٧١ رقم٩٣٦).

(٣) في جميع النسخ: « عبيدة »، وتقدم على الصَّواب في أول المسألة .

(٤) في (ت) و(ك): « وسألتهما ».

(٥) هو: ابن يحيى العَوْذي . وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده"(٢٠٤٩)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٦٨ و١٢٧ رقم ٥٣٦٤ و٦١٠٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٧٨-٧٩) تعليقًا، والنسائي في "الكبرى" (٩٥٩١). ومن طريق الطيالسي رواه أبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٣١) وقال: « هذا حديث غريب من حديث بكر وحديث بشر، لم يجمعهما إلا قتادة ». وقال البخاري : « ويقال: إن بشرًا قديم الموت، لا يشبه أن قتادة أدركه ».

(٦) في (ك): « رواه ».

(٧) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٥١ رقم ٥١٢٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٧٨)، والنسائي في "المجتبى" (٥٣٠٧).
ورواه البغوي في "الجعديات" (٩٧٤) عن شعبة، عن قتادة، عن بكر بن عبدالله، عن ابن عمر، به مرفوعًا .

(٨) في (أ) و(ش): « المحتقن »، وكذا كانت في (ف)، ثم صُوِّبت إلى: « المحتقر »، =

يَلْبَسُ الحَرِيرَ مَنْ لا خَلاقَ[1] لَهُ ».

فقلتُ لهما: أيُّهما أصحُّ ؟

فقال أبو زرعة: شُعْبَةُ أحفظُ .

وقال أبي: همَّامٌ أعلمُ بحديث قتادة من[2] شُعْبة، يَحتملُ أنْ يكونَ[3] أصابا جميعًا؛ لأنَّ [الْمُحْتَفِز] [4] لَقَبٌ[5]، وعائذٌ اسم، فيحتملُ أن يكون كذا .

١٤٤٦ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن كَثِير[6] أبو غسَّان، عن عثمان بن سعد، عن أنس؛ قال: كان سيفُ رسول الله ﷺ

= وعليها علامة التصحيح، وفي (ت) و(ك): « المحتص »، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٦٥ رقم ١٤٠٥)، و"تهذيب الكمال" (٤/ ١٤٤)، ومصادر التخريج. قال ابن أبي حاتم: « سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال: لا أعرفه إلا في هذا الحديث ».

(١) في (ف): « من خلاق ».

(٢) في (ت) و(ك): « عن ».

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أن يكونا أصابا . . .»؛ لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية، وفيه وجهان، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(٤) في (أ) و(ش): «المحتقن »، وفي (ت) و(ف) و(ك): « المحتقر »، وسبق تصويبه .

(٥) في (ف): « ليت ».

(٦) في (ت): « ابن أبي كثير »، ثم ضرب على قوله: « أبي ». وروايته أخرجها الدولابي في "الكنى" (٢/ ٧٦)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١٤٠٢)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٦٩)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ(٤٠٤)، والبغوي في "الأنوار في شمائل النبي المختار" (٨٧٧).
ورواه أبو داود في "سننه" (٢٥٨٥)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٦٩) من طريق يحيى بن كثير به بلفظ: « إن قبيعة سيف رسول الله ﷺ كانت من فضة ».

حَنَفِيًّ[(١)]، وحِلْيَتُه فِضَّة[(٢)] ؟

قال أبو زرعة: رواه أبو عُبَيدة الحَدَّاد[(٣)]، عن عثمان بن سعد، عن ابن سيرين، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ: هو الصَّحيحُ ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) قال إبراهيم الباجوري في "المواهب اللَّدنية، على الشمائل المحمدية" (ص٢٢٠) : « وكان سيفه حنفيًّا : نسبة إلى حنيفة ، وهم قبيلة مسيلمة ؛ لأنهم معروفون بحسن صنعة السيوف، فيحتمل أن صانعه كان منهم، ويحتمل أنه أتى به من عندهم ».
وبنحوه قال السندي كما في حاشية "مسند أحمد" (٣٣/٣٧٨/الرسالة).
وقال الذهبي في " تاريخ الإسلام" (ص٥١٢/السيرة النبوية) : " وأخذ [يعني : النبي ﷺ] من سلاح بني قينقاع ثلاثة أسياف : سيفًا "قلعيًّا"، منسوبٌ إلى مرج القَلعة - بالفتح - موضع بالبادية، و« البتَّار » و« الحَنيف ».اهـ.
ووقع في "تركة النبي ﷺ " لحماد بن إسحاق (ص ١٠٢) :« الحيف » بدل: «الحنيف»، ووقع في "تاريخ الطبري" (٣/٤١٨)، و"الكامل في التاريخ" لابن الأثير (٢/ ١٨٠):«الحتف». وانظر "البداية والنهاية" لابن كثير (٨/ ٣٦٩-٣٧٠/ دار هجر).

(٣) هو: عبدالواحد بن واصل . روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٦٨٣)، وفي "الشمائل" (١٠٨).
وأخرجه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٠ رقم ٢٠٢٢٩)، والترمذي في "الشمائل" (١٠٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦٣٠)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٧٠) من طريق محمد بن بكر البُرساني، عن عثمان بن سعد، به .
قال الترمذي: « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد تكلَّم يحيى بن سعيد القطان في عثمان بن سعد الكاتب، وضعَّفه من قِبَل حفظه ». والحديث ضعفه أبو داود في "السنن" (٢٥٨٥). وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (ص ٥١٣/ السيرة النبوية): « رواه عثمان بن سعد، عن ابن سيرين، وليس بالقوي ».

قال أبو زرعة: أبو عُبَيدة أحفظُ .

فقلت[١]: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: من يحيى بن كَثِير [٢].

١٤٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعتَمِر[٣]، عن حُمَيد[٤]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ شَبَرَ[٥] لبعض من تَلِيهِ ذَيْلَهَا، فقال: « لا تَزِيدِينَ[٦] عَلَى شِبْرٍ » ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو[٧]: حُمَيد، عن الحسن[٨]، عن

---

(١) في (ش) و(ك): « قلت ».

(٢) في (ك): « ابن أبي كثير ».

(٣) هو: ابن سليمان . وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٣٧٩٦)، والطبراني في "الأوسط" (٥٩٣٦)، والضياء في "المختارة" (٦/ ٧٠ رقم ٢٠٥١).
قال الطبراني في: « لم يرو هذا الحديثَ عن حميد إلا معتمر ، تفرَّد به ضرار بن صُرَد ».

(٤) هو: ابن أبي حميد الطويل .

(٥) يقال: شَبَرَهُ يَشْبُرُهُ ويَشْبِرُهُ، من بابي نَصَرَ وضَرَبَ، أي: قاسَهُ أو قدَّره بالشِّبر، ومنه قولهم: « مَنْ لَكَ أن تَشْبُرَ البسيطةَ ؟! » يضربُ مثلاً لمن يتكلَّف ما لا يطيق. ويقال فيه أيضًا: شَبَّرَ تشبيرًا، بتضعيف عين الفعل. انظر "المصباح المنير" (ص١٥٨) و"تاج العروس" (٧/ ٤-٦).

(٦) في (ف): « لا تزيد »، وما أثبتناه من بقية النسخ، والجادَّة: « لا تزيدي ». ولكنَّ ما في النسخ مُتَّجه في العربية على أنَّ « لا » هنا نافيةٌ بمعنى النهي - والفعل بعدها مرفوع؛ ولذا ثبتَتْ فيه نون الرفع - وهذا أبلغ من كونها ناهيةً لفظًا ومعنًى، وقد وضَّحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٣١).

(٧) قوله: « إنما هو » سقط من (ف).

(٨) في (ف): « أنس» بدل: « الحسن ».

النبيِّ ﷺ[(١)]، ويَهِمُ في حديثٍ[(٢)] آخَرَ أيضًا؛ يقول: عن حُمَيد، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ؛ وإنما هو: حُمَيد، عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ.

١٤٤٨ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه النُّعْمان بن راشد[(٤)]، عن الزُّهري، عن عَطَاء بن يزيد، عن أبي ثَعْلَبة الخُشَني؛ قال: جَلَسَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ وعليه[(٥)] خَاتَمٌ مِن ذهبٍ، فقَرَعَ رسولُ الله ﷺ يدَه[(٦)] بقَضِيبٍ ... الحديثَ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما رواه يونس[(٧)]، عن الزُّهري، عن

---

(١) أخرجه معمر في "جامعه" (١٩٩٨٥) من طريق حفص بن سليمان، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٨٨٢) من طريق يونس بن عبيد، كلاهما عن الحسن، عن النبي ﷺ به مرسلاً.
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٩٩ رقم ٢٦٥٥٤) من طريق علي بن زيد، عن أمِّ الحسن، عن أم سلمة؛ أن النبي ﷺ شَبَرَ لفاطمة شِبرًا من نطاقها.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٨/ أ-ب) الاختلافَ في هذا الحديث، ثم قال: « والمرسل أشبه ».

(٢) قوله: « في حديث » مكرر في النسخ عدا (ك).

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (١٤٥٣).

(٤) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٤١٦)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٩٥ رقم ١٧٧٤٩ و١٧٧٥١)، والنسائي في "المجتبى" (٥١٩٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦١)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢١٦ و٢١٧ رقم ٥٧٨ و٥٧٩)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٠٠).

(٥) قوله: « وعليه » سقط من (ت) و(ك). (٦) قوله: « يده » سقط من (ف).

(٧) هو: ابن يزيد. وروايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٥١٩١).
قال النسائي: « وحديث يونس أولى بالصَّواب من حديث النعمان ».
ورواه النسائي (٥١٩٢ و٥١٩٣) من طريق الأوزاعي وإبراهيم بن سعد، كلاهما =

أبي إدريس[(١)]، عن رجلٍ مِن أصحابِ رسول الله ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

١٤٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَر[(٢)]، عن قتادة، عن أبي شيخٍ الهُنَائي[(٣)]، عن معاوية؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن

= عن الزهري، عن أبي إدريس: أن النبي ﷺ، به.
ورواه النسائي (٥١٩٤) من طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري به مرسلاً.
قال النسائي: « والمراسيل أشبه بالصَّواب ».
وسئل الدارقطني في "العلل" (١١٦٥) عن هذا الحديث؟ فقال: « يرويه الزهري، عن عطاء بن يزيد، واختُلِف عنه؛ فرواه النعمان بن راشد، عن الزهري، عن عطاء ابن يزيد، عن أبي ثعلبة. ورواه عبد العزيز بن أبي سلمة العمري وبشر بن الوليد، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أنس، ووَهِما فيه. وغيرهما يرويه عن إبراهيم ابن سعد، عن الزهري مرسلاً. ورواه الحفَّاظ من أصحاب الزهري، عنه، عن أبي إدريس الخولاني أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ لبس خاتمًا، وهو الصَّحيح ».

(١) هو: الخولاني، واسمه: عائذ الله بن عبدالله.

(٢) روايته في "جامعه" (١٩٩٢٧). ومن طريقه أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٢١٧) مختصرًا، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٩٥ رقم ١٦٨٦٤)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٥٢-٣٥٣ رقم ٨٢٤).
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٩٢ رقم ١٦٨٣٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٤١٩/ المنتخب)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٢٥٠)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٥٣ رقم٨٣٥) من طريق همام بن يحيى، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٩٩ رقم ١٦٩٠٩)، والنسائي في "المجتبى" (٥١٥١)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٥٣ رقم٨٢٦) من طريق سعيد بن أبي عروبة، وأبو داود في "سننه" (١٧٩٤) من طريق حماد، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٥٣ و٣٥٤ رقم٨٢٧ و٨٢٨) من طريق هشام الدستوائي ومحمد بن عبيدالله العرزمي، جميعهم عن قتادة به.
ورواه أحمد (٤/ ٩٨ رقم ١٦٩٠١)، والنسائي (٥١٥٩)، والطبراني (١٩/ ٣٥٤ رقم ٨٢٩) من طريق بَيْهَس بن فهدان، والنسائي (٥١٥٢) من طريق مطر الوراق، كلاهما عن أبي شيخ، عن معاوية به.

(٣) مشهور بكنيته، قيل: اسمه: حيوان - بالحاء المهملة أو المعجمة - بن خالد.

الذَّهَبِ إِلَّا مُقَطَّعًا، وعن رُكُوبِ النُّمُورِ[(١)]؟

قال أبي[(٢)]: رواه يحيى بن أبي كَثِير[(٣)]؛ حدَّثني أبو شيخٍ، عن أخيه حِمَّان، عن معاوية[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ.

قال: أدخلَ أخاه - وهو مجهولٌ - فأفسد الحديثَ[(٥)].

١٤٤٩/أ- قال أبي: وروى سَهْل[(٦)] بن عَقِيل حديثًا[(٧)] منكرًا عن عبدالله بن سِنان، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن ابن عمر رضي الله عنه: أنَّ[(٨)] النبيَّ ﷺ انقطع شِسْعُ[(٩)] نعله، فأعطاه[(١٠)] رَجُلٌ شِسْعًا، فقال له: « [جَزَاكَ

---

(١) أي: ركوب جلود النُّمور، أي: وضعها على السرج والرحال. والنمور هي السِّباع المعروفة، واحدُها: نَمِر. وإنما نهى عن استعمالها؛ لما فيها من الزِّينة والخُيَلاء، ولأنه زِيُّ الأعاجم. وانظر "النهاية" (٥/ ١١٧-١١٨).

(٢) قوله: « أبي » من (ف) فقط.

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٩٦ رقم ١٦٨٧٧)، والنسائي (٥١٥٤ و٥١٥٥)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٥٤ و٣٥٥ رقم٨٣٠ و٨٣١ و٨٣٢).

(٤) في (أ) و(ت) و(ش): « حمان بن عن معاوية »، وفي (ش) بياض بمقدار كلمة بعد «بن»، وفي (ك): «حماذ عن معاوية».

(٥) قال النسائي في "الكبرى" (٩٥٣٣/ الرسالة): « قتادة أحفظ من يحيى بن أبي كثير، وحديثُه أولى بالصَّواب ». وذكر الدارقطني في "العلل" (١٢٢٥) الاختلاف في هذا الحديث ثم قال: « واضطرب يحيى بن أبي كثير فيه، والقول عندنا قول قتادة وبَيْهَس بن فهدان ».

(٦) قوله: «سهل» سقط من (ت) و(ك).

(٧) في (ت): « ثنا » بدل: « حديثًا ».

(٨) في (أ) و(ش): « عن » بدل: « أن ».

(٩) الشِّسْع: أحدُ سُيور النَّعْل، وهو الذي يُدْخَلُ بين الإصْبَعَين، ويُدْخَلُ طرَفُهُ في الثَّقْبِ الذي في صَدرِ النَّعْل المشْدود في الزِّمَام. والزِّمامُ: السَّيْرُ الذي يُعْقَد فيه الشِّسْع. "النهاية" (٢/ ٤٧٢).

(١٠) في (ش): « فأعطا ».

اللهُ][(١)] ... »، وهو حديثٌ مُنكَرٌ، [فَاتَنِي][(٢)] عنه ولم أُبالِي[(٣)]، لم يكن عند[(٤)] هذا الشَّيخ إلا حَدِيثَينِ[(٥)]، وهما مُنكَران،

(١) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ رسمت هكذا: « حر تلك الله ».

(٢) في (ت) و(ك): « ماتنى » مهملة الحروف، وفي (أ): «فانئى»، وفي (ف): « فائنى»، والمثبت من (ش). والمعنى: فاتني أن أرويَ عنه هذا الحديثَ سماعًا منه، ولكنني لا أبالي؛ لأنَّه لم يكن عند هذا الشيخ - سَهْلِ بن عَقِيل - إلا حديثان منكران، وهذا - أي: الذي فاتني أن أرويَهُ عنه- أحدهما، ولعلَّ أبا حاتم رَوَىٰ عن سَهْل الحديث الآخر المتقدِّم برقم (٨٠٦)، وفي ضَوْء ذلك يُفهَمُ كلامُ ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٠٢ رقم٨٧٢)، فقد ذكر في ترجمة سهل، قال: « رَوَىٰ عنه أبي وأبو زرعة؛ سمعتُ أبي يقول: هو صدوق».اهـ.
وقد ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه في المسألة السالفة الذكر (٨٠٦) مثل ما ذكره عن أبيه في "الجرح والتعديل"، والله أعلم.

(٣) في (ك): « ولا أبالي »، والمثبت من بقية النسخ، والقياس فيه: « ولم أُبالِ » بحذف الياء من آخره؛ لأنه مضارعٌ معتلُّ الآخر مجزوم بـ« لم »، لكنَّ إثبات حرف العلة مع الجازم صحيح في العربية، وقد خرَّجناه وذكرنا شواهده في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٤) قوله: « لم يكن » سقط من (ك)، وفيها: « عنه » بدل: « عند ».

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «حديثان» بألف الرفع؛ لأنَّه فاعلُ «يكن» أو اسمُهَا، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، ولنا فيه توجيهان:
الأوَّل: أنَّه مرفوعٌ، والأصل فيه: «حديثان»، غير أن الألف أميلت فكتبت ياءً، ولا يُلفظ بها إلا ألفًا ممالة، هكذا: «حديثێن»، واجتمع على الألف هنا سببان للإمالة، وهما كسرة النون بعدها، والياء التي قبلها مفصولةً عنها بحرف، وأحدُ هذين السببين كافٍ في جواز الإمالة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).
والثاني: أنه منصوب على تقدير الاستثناء تامًّا منفيًّا، والمستثنىٰ منه هنا هو ضميرٌ مستتر مرفوع بـ« يكون » - إمَّا الفاعلُ إن كانت تامَّةً، أو الاسم إن كانت ناقصةً - وهو يعود إلى ما يُفهم من السياق، والتقدير: لم يكن عند هذا الشيخ شيءٌ من الأحاديث إلا حديثين، ومن شواهد جواز نصب المستثنىٰ في الاستثناء التام المنفي؛ قراءةُ ابن عامر: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، والله أعلم.

أحدُهما هذا[١].

١٤٥٠ - وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ رواه بَكْر بن يحيى بن زَبَّان[٣] العَنَزي، عن حِبَّان بن علي، عن رَزِين[٤]، عن فاطمة بنت علي، عن أسماءَ؛ قالت: لعَنَ رسولُ الله ﷺ مَنْ تَشَبَّهَ[٥] من الرجال بالنساء، ومن تشبَّه من النساءِ بالرجال، وواصلةَ الشِّعْرِ بالشعر. وأما القَرامِلُ[٦] والسُّيُورُ[٧] فلا بأسَ بها؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٨].

١٤٥١ - وسألتُ أبي[٩] عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشير[١٠]، عن

---

(١) والآخر سبق برقم (٨٠٦).

(٢) في (ت) و(ك): «وسألته» بدل: «وسألت أبي». وفي هامش (أ) حاشية بخط مغاير بُتِرَ آخرها في التصوير نصها: «قد رواه بعضهم عن رزين، عن فاطمة بنت علي، عن...».

(٣) في (ت) و(ك): «ريان».

(٤) هو: ابن حبيب الجُهَني.

(٥) في (ك): «يشبه».

(٦) القَرامِلُ: هي ضفائرُ من شَعْرٍ أو صُوف أو إبْرَيْسَم تَصِلُ به المرأةُ شَعْرها. انظر "النهاية" (٤/ ٥١).

(٧) السَّيْرُ: ما قُدَّ من الأَدِيم طُولاً، والسَّيْرُ: شِرَاك النَّعْل، وجمعه: أَسْيارٌ وسُيُور. انظر "لسان العرب" (س ي ر - ٤/ ٣٩٠).

(٨) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٢١٧) قال: حدثنا حفص، عن رزين قال: سمعت فاطمة بنت علي بن أبي طالب تقول: لعن رسولُ الله ﷺ واصلةَ الشَّعر بالشَّعر. هكذا مرسلاً، ولعل هذا هو سبب استنكار أبي حاتم للحديث.

(٩) في (ت) و(ك): «وسألته» بدل: «وسألت أبي». وانظر المسألة رقم (١٤٣٩).

(١٠) روايته أخرجها أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٣٥٠)، وتمام في "فوائده" (١٠٤١/ الروض البسام)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٣٧٤).

قتادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ اتَّخذَ خاتَمًا من فضَّة، ونقَشَ عليه: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ »، فكان يَلْبَسُهُ في شِمَاله، ولَبِسَ أبو بكر وعُمَرُ وعثمانُ بعدَهُ ؟

قال أبي: أما قوله:« اتَّخذَ خاتَمًا من فضَّة، ونقَشَ عليه: محمَّدٌ[1] . . . »، فهو صحيحٌ عن النبيِّ ﷺ [2].

وأما قوله:« فكان يَلْبَسُهُ في شِمَاله »، فلا أعلم أحدًا رواه، إلا ماروراه عبَّادُ بنُ العَوَّام[3]، عن سعيد[4]، عن قتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) قوله:« محمد » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) رواه البخاري في "صحيحه" (٦٥)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٩٢) من طريق قتادة، عن أنس، به.

(٣) روايته أخرجها الترمذي في "الشمائل" (١٠٣)، والنسائي في "المجتبى" (٥٢٨٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣١١٩) وعنه أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٣٣٨) بلفظ: أن النبي ﷺ كان يتختَّم بيمينه.
قال الأثرم:« ذكرت لأبي عبدالله: عن عباد بن العوام، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس: أن النبي ﷺ كان يتختَّم في يمينه ؟ فأنكره، وقال: مُضطرب الحديث عن سعيد ».
وقال أبو داود:« قلت لأبي عبدالله: حديث عباد بن العوام، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس: أن النبي ﷺ كان يتختَّم في يمينه ؟ فلم يعره، وقال: عباد، عن سعيد غير حديث خطأ فلا أدري سمع منه بأخرة أم لا ؟ ». نقل ذلك الحافظ ابن رجب في "أحكام الخواتيم" (ص ١٦١-١٦٢).

(٤) هو: ابن أبي عروبة .

وروى بعضُهُمْ عن حمَّاد بن سَلَمة[١]، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

والْحُفَّاظُ[٢] تَرْوِيهِ[٣] عن سعيد، عن قتادة[٤]، عن أنس[٥]، عن النبيِّ ﷺ؛ لا يقولون: إنه لَبِسَ[٦] في يَسَاره[٧].

١٤٥٢ - وسألتُ[٨] أبي[٩] عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[١٠]، عن

---

(١) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٠٩٥) من طريق ابن مهدي، عن حماد به بلفظ: كان خاتم النبي ﷺ في هذه، وأشار إلى الخِنصِر من يده اليُسرى.
ونقل ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦٩٤) عن الدارقطني قوله: « اختلفت الروايات عن أنس، وروى حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس أن النبي ﷺ يتختَّم في يساره، وهو المحفوظ عن أنس ».

(٢) الحديث رواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٧١) من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري، ورواه أيضًا (١/ ٤٧١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٤)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٤/ ١٩٧ و٥/ ٤٩٠-٤٩١) من طريق عبدالوهَّاب ابن عطاء، وأحمد في "مسنده" (٣/ ١٧٠ رقم ١٢٧٣٨) من طريق محمد بن جعفر ومحمد بن بكر، والبخاري في "صحيحه" (٥٨٧٢) من طريق يزيد بن زريع، وأبو داود في "سننه" (٤٢١٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣١٥٤) من طريق خالد ابن عبدالله، وأبو عوانة (٥/ ٤٩١) من طريق أبي عاصم، جميعهم عن سعيد به.

(٣) في (ت): « يرويه »، وفي (ش): « يروونه ».

(٤) قوله: « عن قتادة » سقط من (ك).

(٥) قوله: « عن أنس » سقط من (ف).

(٦) في (ك): « ليس ».

(٧) سُئل الدارقطني عن هذا الحديث، فأجاب بكلام طويل لخَّصه الحافظ ابن رجب في "أحكام الخواتيم" (ص١٥٤-١٦٠) فانظره ثَمَّ.

(٨) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٨٧).

(٩) في (ت): « وسألته »، وقوله: « أبي » سقط من (ك).

(١٠) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٤٠ رقم ٧٢٧٤)، والبخاري في "صحيحه" (٥٨٩٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢١٠٣). =

الزُّهري، عن سُلَيمان بن يَسَار وأبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة[(١)]، عن النبيِّ ﷺ: ((إِنَّ اليَهُودَ والنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ؛ فَخَالِفُوهُمْ)).

قال أبو محمد: وروى[(٢)] الأَوْزاعيُّ[(٣)]، عن الزُّهري، عن سُلَيمان ابن يَسَار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ لم يذكُر أبا سَلَمة ؟

= ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٩٨٩) من طريق ابن علية عن الزهري بمثله.
ورواه معمر في "الجامع" (٢٠١٧٥) عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به. ومن طريق معمر رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٦٠ و٣٠٩ رقم ٧٥٤٢ و٨٠٨٣)، والنسائي في "المجتبى" (٥٠٧٠ و٥٠٧١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٦٧٥).
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٣٩)، والبخاري في "صحيحه" (٣٤٦٢)، والنسائي (٥٠٦٩) من طريق صالح بن كيسان، وأحمد (٢/ ٤٠١ رقم ٩٢٠٩)، والنسائي (٥٠٦٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٦٧٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٤٧٠) من طريق يونس بن يزيد الأيلي، كلاهما عن الزهري بمثله.
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٩٢٩٦) من طريق موسى بن أعين، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة به .
قال الطبراني بعد أن ذكر أحاديث عدة لإسحاق بن راشد: « لم يرو هذه الأحاديث عن إسحاق بن راشد إلا موسى بن أعين ».

(١) قوله: « عن أبي هريرة » سقط من (ك). (٢) في (ف) و(ك): « روى » بلا واو.

(٣) هو: عبدالرحمن بن عمرو، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، وقد اختُلِف على الأوزاعي فرواه النسائي (٥٠٧٢) من طريق عيسى بن يونس، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٦٧٦) من طريق محمد بن القاسم الأسدي، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٢١) من طريق الحسن بن علي بن عاصم، ثلاثتهم عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به. وكذا رواه عن الأوزاعي: الوليد بن مسلم، والوليد بن مَزْيد، وبشر بن بكر، كما في "العلل" للدارقطني (١٧٤٧).
قال ابن عدي: « كذا قال الحسن بن علي بن عاصم، عن الأوزاعي. وغيره قال: عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سليمان بن يسار وأبي سلمة، عن أبي هريرة، =

قال أبي: قد جُمِعا، وهو صحيحٌ [(١)].

١٤٥٣ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة[(٣)] عن حديثٍ رواه عبدالعزيز

= وقال بعضهم: عن الأوزاعي، عن سليمان بن يسار وعروة، عن أبي هريرة ».
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٦٠٠١) من طريق مبشر بن إسماعيل، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٦٧٧) من طريق عمرو بن أبي سلمة، كلاهما عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار، عن أبي هريرة، به .
ورواه محمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي واختُلِف عنه، فرواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٣٨٢) من طريق محمد بن خلف وسعيد بن أبي زيدون وابن عمرو وأبو سليم، عن الفريابي، بمثل رواية مبشر وعمرو السابقة . وكذا رواه محمد بن يحيى الذهلي عن الفريابي ، كما في "العلل" للدارقطني (١٧٤٧).
ورواه الدارقطني في "العلل"(٩/ ٢٦٥ رقم١٧٤٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٦٦) من طريق الفضل بن يعقوب الرخامي، عن الفريابي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة وسليمان بن يسار، عن أبي هريرة به .
قال الدارقطني: « ووهم في ذكر سعيد ». وقال أيضًا: « ومن قال: "عن سعيد بن المسيب" فقد وهم، ما قاله إلا فضل الرخامي ».
وقال الخطيب: « هكذا روى هذا الحديث فضل الرخامي، عن محمد بن يوسف الفريابي، وتفرَّد بذكر سعيد - وهو ابن المسيب - ورواه محمد بن يحيى الذهلي، عن الفريابي، فلم يذكر سعيدًا، وكذلك رواه الوليد بن مسلم، وعيسى بن يونس، والوليد ابن مَزْيد، وبشر بن بكر، أربعتهم عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار، حسبُ، ولم يتابع أحدٌ فَضْلاً على ذكر سعيد، وقد وهم في ذلك».

(١) كذا قال أبو حاتم هنا بينما سئل في المسألة رقم (٢٢٨٧) عن رواية الأوزاعي، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، بهذا الحديث، فقال: « وَهِمَ الأوزاعي في هذا الحديث، الناس يقولون: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ». وذكر الدارقطني في "العلل" (١٧٤٧) هذا الحديث والاختلاف فيه، وقال: « والحديث محفوظ عن أبي سلمة وسليمان بن يسار جميعًا ».

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم(١٤٤٨).

(٣) كذا جاء السؤال موجَّهًا إلى أبي حاتم وأبي زرعة، مع أنَّ الجواب لأبي حاتم =

ابن أبي سَلَمة[١]، عن إبراهيم بن سعد، عن الزُّهري، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ رأى في يد رجل خَاتَمًا من حديد[٢]، فضَرَبَ يَدَهُ بِقَضِيبٍ كان في يده؟

قال أبي: هكذا[٣] رواه إبراهيمُ بن سعد، عن الزُّهري: أنَّ النبيَّ ﷺ ....

= وحده، فيحتمل وجوهًا: **أولها**: أن ذكر أبي زرعة في السؤال خطأ، وقد يشهد له توجُّهُ نحو هذا السؤال إلى أبي حاتم وجوابُهُ عليه بنحو ما وقع هنا في المسألة رقم (١٤٤٨)، ولم يُذكر معه أبو زرعة.

والثاني: أنَّ السؤال وجِّه إليهما، فأجاب عنه أبو حاتم، ووافقه أبو زرعة فسكَتَ.

والثالث: أنَّ جواب أبي زرعة ساقط من المسألة، وفي هذا بُعْدٌ، والله أعلم.

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٨٨/ب/أطراف الغرائب).

وأخرجه النسائي في "المجتبى" (٥١٩٣)، وفي "السنن الكبرى" (٩٤٤٠) عن أبي بكر بن علي بن سعيد، عن عبدالعزيز بن أبي سلمة، به. لكن جعله من مسند "أبي إدريس الخَوْلاني" بدل «أنس». وأشار محقق "السنن الكبرى" أنَّه وقع في الأصلين - يعني نسخة مراد ملا ونسخة طنجة -:« عن أنس»، والحديث أورده المزي في "تحفة الأشراف" (١/ ٣٧٥ رقم ١٤٧٦) في مسند أنس، ثم قال:«رواه النسائي في الزينة في رواية ابن حيويه والأسيوطي دون رواية ابن السني».اهـ. وقال المزي أيضًا في موضع آخر (٩/ ١٣٣):« وهو في رواية أبي الحسن بن حيويه وأبي علي الأسيوطي "عن أنس" بدل "أبي إدريس" وهو خطأ».اهـ.

ووقع عند الجميع:« خاتمًا من ذهب » بدل:« خاتمًا من حديد ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وجاء في مصادر التخريج بلفظ:« من ذهب »، ومثله في المسألة رقم (١٤٤٨).

(٣) قوله:«هكذا» يحتمل أن يكون إشارة إلى الإسناد التالي، وهو رواية إبراهيم بن سعد، عن الزُّهري مرسلاً؛ فقد رواه النسائي في "المجتبى" (٥١٩٤) من طريق الوركاني، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري أن النبي ﷺ، مرسلاً.

قال النسائي: «والمراسيل أشبه بالصَّواب». =

قال(١): والخطأُ من عبدالعزيز بن أبي سَلَمة العُمَرِي، والصَّحيحُ(٢): من حديث الزُّهري، عن أبي إدريس(٣)، عن رجلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ(٤).

١٤٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن عبدالرحمٰن الجُعْفي(٥)، عن حسين الجُعْفي، عن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع،

= **ويحتملُ** - وهو ظاهرٌ - أن يكونَ إشارة إلى الإسناد السابق؛ وهو رواية عبدالعزيز بن أبي سلمة، فيكون في الإسناد سقطٌ، فلعلَّ صوابَ الكلام أن يقال: «هكذا رواه [عبدالعزيز بن أبي سلمة. والصحيحُ فيه: ما رواه] إبراهيم بن سعد، عن الزهري؛ أن النبيَّ ﷺ»؛ أو نحو ذلك؛ وسبب هذا السقط انتقال النظر، والعلم عند الله تعالى.

(١) قوله: «قال» من (ت) و(ك) فقط.

(٢) تقدَّم تخريج هذه الرواية في المسألة رقم (١٤٤٨).

(٣) هو: الخَوْلاني، واسمه: عائذ الله بن عبدالله.

(٤) لكن الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" بعد (٥٨٦٨) تعليقًا، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٩٣) من طريق محمد بن جعفر بن زياد، كلاهما عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أنس: أنه أبصر في يد رسول الله ﷺ خاتمًا من وَرِق يومًا واحدًا، قال: فَصَنَعَ النَّاسُ الخَوَاتِمَ مِنْ وَرِقٍ، فَلَبِسُوهُ، فَطَرَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمَهُ، فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ. اهـ.
ووصله البخاري (٥٨٦٨) من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهري. فيبدو أن هذا أصل الحديث، والله أعلم.

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٨٣٠) من طريق الحسين الجعفي، عن عبدالعزيز بن أبي روَّاد، عن سالم، عن ابن عمر به. ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٥٧٦).
ورواه أبو داود في "سننه" (٤٠٩٤) من طريق هنَّاد بن السري، والنسائي في "المجتبى" (٥٣٣٤) من طريق محمد بن رافع، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٤٠ رقم ١٣٢٠٩) من طريق علي بن المديني، والبيهقي في "الشعب" (٥٧٢٣) من طريق أحمد بن عبدالحميد الحارثي، عن حسين الجعفي بمثله. =

عن سالم، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **الإِسْبَالُ في الإِزَارِ والعِمَامَةِ؛ مَنْ جَرَّ مِنْهُمَا شَيْئًا خُيَلاءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد: نافعٌ عن سالم .

١٤٥٥- وسمعتُ[١] **أبي** وذكر حديثًا رواه ابن وَهْب[٢]، عن عبدالله ابن السَّمْح، عن عمر بن صُبَيْح[٣]، عن خالد بن مَيْمون، عن يونس بن عُبَيد، عن الحسن[٤]، عن جابر بن عبدالله[٥] أنهم قالوا: يا رسول الله،

= ونقل ابن ماجه عن ابن أبي شيبة قوله في هذا الحديث: « ما أغربه ! ».
ورواه البخاري في "صحيحه" (٣٦٦٥) من طريق موسى بن عقبة، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٨٥) من طريق حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: « من جَرَّ ثوبَه خُيَلاء لم ينظُر الله إليه يومَ القيامة ».
ورواه البخاري (٥٧٨٣)، ومسلم (٢٠٨٥) من طريق مالك، عن نافع وعبدالله بن دينار وزيد بن أسلم، كلهم عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثله .

(١) انظر المسألة رقم (٢٢٠٨).

(٢) هو: عبدالله . وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤١٢٢) و(٤٢٢٧/مجمع البحرين)، لكن سقط من سنده عمر بن صبيح . قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا خالد، ولا عن خالد إلا عبدالله، ولا عن عبدالله إلا ابن وهب، تفرَّد به: ابن أخيه ».

(٣) كذا في جميع النسخ، وكذا وقع في "الجرح والتعديل" (٥/ ٧٧ رقم٣٦٣) في ترجمة عبدالله بن السمح، وكذا وقع في بعض المصادر كـ"الضعفاء" للعقيلي (٣/ ٩١٦/ السَّلفي)، و"الكامل" لابن عدي (٥/ ٢١١) و(٦/ ٣١٥) وغيرها . وقيل - وهو الأكثر والأصح -: « صبح » وهكذا ترجم له المصنف في "الجرح والتعديل" (٦/ ١١٦ رقم٦٢٩)، والبخاري في "الأوسط" (٢/ ١٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٤)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٩٦ رقم٤٢٥٩).

(٤) هو: البصري .

(٥) من قوله: « ابن السمح . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال البصر.

إنَّ المشركين يَتَسروَلون ولا يَأتَزِرون ؟ قال: «**فَتَسَرْوَلُوا أَنْتُمْ وَاتَّزِرُوا**»، قالوا: وإنَّ[١] المشركين[٢] يَتَخفَّفون ولا يَنتَعِلون[٣]؟ قال: « **فَتَخَفَّفُوا أَنْتُمْ وَانْتَعِلُوا، وخَالِفُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ بِكُلِّ مَا اسْتَطَعْتُمْ**».

قال أبي: عمرُ بن صُبَيْح وخالدُ بنُ مَيْمون خُراسانيَّان، وهذا الحديثُ إسناده مُضطَرِب[٤].

١٤٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[٥]، عن سعيد بن بَشير، عن أبي الزُّبَير، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لا تَدْخُلُ المَلائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جِلْدُ نَمِرٍ**[٦] » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٤٥٧ - وسألتُ أبي[٧] عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار، عن

---

(١) في (ك): « إن » بلا واو .

(٢) من قوله: « يتسرولون ولا يأتزرون . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) في (ت) و(ف): « يتنعلون ».
والمعنى: أنهم يَلْبَسُون الخِفَاف، ولا يَلْبَسُون النِّعَال. وانظر "تاج العروس" (١٢/ ١٨٠) و(١٥/ ٧٤٢).

(٤) وعمر بن صبح متَّهم بالكذب كما في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٩٦).

(٥) روايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣١٩)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٨٠٠).
وانظر "العلل" للدارقطني (٢٠٣٩).

(٦) في (ف): « نمرة ».

(٧) في (ت) و(ك): « وسألته » بدل: « وسألت أبي ».

يحيى بن حمزة(١)، عن أبي عُبَيدة(٢)؛ حدَّثنا عبدالله بن بُسْر(٣) المازِني الحِمْصي؛ قال: بعث رسول الله ﷺ عليًّا على بَعْثٍ يومَ غَدِيرِ خُمٍّ(٤)، وعَمَّمَهُ بعِمَامةٍ سوداءَ، ثم أرسلها مِنْ ورائه(٥)... وذكر الحديثَ في قِصَّةِ(٦) القَوْسِ الفارسيَّة(٧)؟

---

(١) روايته أخرجها البغوي في "معجم الصحابة" (٤/ ١٧٥) من طريق منصور بن أبي مزاحم، والضياء في "المختارة" (٩/ ١٠٩) من طريق الطبراني، عن بكر بن سهل، عن عبدالله بن يوسف، وأيضًا (٩/ ١١٠) من طريق ابن أبي عاصم، عن يعقوب بن سفيان، عن عبدالله بن يوسف، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٣/ ٢٥٥) من طريق أبي مسهر، ثلاثتهم (منصور وعبدالله وأبو مسهر) عن يحيى بن حمزة، به.
قال البغوي: «عبدالله بن بسر هذا ليس له صحبة، ولا أحسبه بصريًّا، روي هذا الحديث عن أبي راشد، عن علي، عن النبي ﷺ».
قلنا: هذه الرواية التي ذكرها البغوي أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٤٩)، وابن أبي شيبة وأحمد بن منيع في "مسنديهما" - كما في "المطالب العالية" (٢٠٠٠) - وابن ماجه في "سننه" (٢٨١٠)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٤/ ١٧٥)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٧٣ و١٧٤) من طريق عبدالله بن بسر، عن أبي راشد الحبراني، عن علي، عن النبي ﷺ، به.

(٢) في (ش): «عبدة». وأبو عبيدة هذا: هو الحدَّاد، واسمه: عبدالواحد بن واصل.

(٣) في (ش): «بشر».

(٤) خُمّ: موضعٌ بين مكة والمدينة، في الجُحْفَة أو قُربَها، فيه غديرٌ نسب إليه. انظر "معجم البلدان" (٢/ ٣٨٩)، و(٤/ ١٨٨).

(٥) في (ت): «من رواية».

(٦) في (ك): «قصته».

(٧) وتمام الحديث - كما في "المختارة" -: «ثم أرسلها من ورائه، أو قال: على كتفِهِ اليسرى. ثم خرَجَ رسولُ الله ﷺ يَتْبَعُ الجيشَ وهو متوكِّئٌ على قوسٍ، فمرَّ به رجلٌ يَحملُ قوسًا فارسيةً، فقال: «أَلْقِها؛ فإنَّها ملعونةٌ، ملعونٌ مَنْ يَحْمِلُها؛ عليكم بالقَنَا والقِسِيِّ العربيَّة؛ فإنَّ بها يُعِزُّ اللهُ دِينَكُم، ويَفتَحُ لكُم البلادَ».

قال أبي: هذا خطأٌ، ليس هو عبدَالله بن بُسْرٍ[١] المازِنيَّ الحِمْصيَّ، هذا عبدُالله بنُ بُسْرٍ الحُبْرَانيُّ، ليستْ له صُحبَة[٢].

١٤٥٨- وسألتُ أبي[٣] عن حديثٍ رواه المُسَيَّب[٤] بن واضِح[٥]، عن عبدالله بن نافع المدني، عن ابن جُرَيج، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: عَمَّمَ رسولُ الله ﷺ عبدَالرحمٰن بنَ عَوْف بعِمَامةٍ سوداءَ كَرابِيسَ[٦]، وأرخاها مِنْ خلفِهِ قَدرَ أربعِ أصابع، وقال: هكذا فاعْتَمَّ؛

---

(١) في (ش): « بشر ».

(٢) في جميع النسخ جاء النص هكذا - مع ملاحظة الفروق -: « هذا عبدالله بن بُسْر [في (ش): «بشر»، وفي (ك): «مبير»] الحُبراني [في (أ) و(ش) و(ف): «الحراني»]، عن النبي ﷺ. وروى بعضهم عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ. والحفَّاظ ترويه [في (ت) و(ك): " مروية "] عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، لا يقولون: عبدالله بن بُسْر [وفي (ش): "بشر"] الحُبْرانِي [وفي (أ) و(ش): "الحراني"، وفي (ت): "الحيراني"] ليست له صحبة ». وقوله: «عبدالله بن بسر الحبراني ليست له صحبة » سقط من (ف).
والنص بالسِّياق المتقدم لا يستقيم، والذي يغلب على ظننا: أن بعض النص المتقدِّم برقم (١٤٥١) نُسِخ خطأً مع هذا النص، مع تكرار قوله: « عبدالله بن بسر الحبراني»، وهذا واضح لمن تأمل النصَّين، ولذا حذفنا هذه الزيادة التي لا معنى لها - فيما نرى - والله أعلم.
وقد نقل مغلطاي بعض هذا النص في "الإنابة، إلى معرفة المختلَف فيهم من الصحابة" (١/ ٣٢٨)، فقال: « وقال أبو حاتم في كتاب "العلل": عبدالله بن بسر هذا هو الحُبراني، وليست له صحبة ».اهـ.

(٣) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٤) من أول المسألة إلى هنا سقط من (ف).

(٥) روايته أخرجها محمد بن الحسين البزار في "فوائده المنتقاة"؛ كما في "التدوين في أخبار قزوين" (٢/ ٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ١٩٤).

(٦) كرابيس: جَمع كِرْباسٍ، وهو القُطْن . "النهاية" (٤/ ١٦١).

فإنَّه أعرَفُ وأجمَلُ. ثم قال: « **اغْزُوا في سَبِيلِ اللهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، لا تَغُلُّوا، ولا تَغْدِرُوا، ولا تُمَثِّلُوا**[١]؛ **هَذَا عَهْدُ اللهِ إِلَيْكُمْ، وسُنَّةُ نَبِيِّهِ فِيكُمْ** »؟

قال أبي: عبدالله بن نافع لم يسمعْ من ابن جُرَيج شيئًا، والحديثُ باطلٌ.

١٤٥٩ - وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ رواه الأَوْزاعي[٣]، عن يحيى ابن أبي كَثِير، عن يعقوب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِزْرَةُ المُؤْمِنِ**[٤] **إلى عَضَلَةِ**[٥] **سَاقَيْهِ، ثُمَّ إِلى نِصْفِ سَاقَيْهِ**[٦]، **ثُمَّ إِلى**

(١) في (ت): « ولا يمثلوا »، وفي (ش): « ولا تبتلوا »، ولكنها لم تنقط.

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٣) هو: عبدالرحمن بن عمرو. وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٦٢٦/ الرسالة) من طريق الوليد بن مسلم، عنه، به. وقد اختُلِف على يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث على أوجه عدَّة، انظر لذلك "مسند أحمد" (٢/ ٢٥٥ و٢٨٧ رقم ٧٤٦٧ و٧٨٥٧)، و"السنن الكبرى" للنسائي (٩٦٢٧ و٩٦٢٨)، و"العلل" للدارقطني (٢١٣٠)، و"تحفة الأشراف" (١٠/ ٣١٩ رقم ١٤٣٥٥).

(٤) قال القاضي عياض في "مشارق الأنوار" (١/ ٢٩): « قوله: إِزْرَةُ المؤمن، أكثرُ الشيوخ والرواة يَضبِطونه بضم الهمزة، قالوا: والصوابُ كسرها؛ لأن المراد بها: الهيئة؛ كالقِعْدة و الجِلْسة، لا المرة الواحدة ».اهـ.
وقال المناوي في "فيض القدير" (١/ ٤٨٠)- في شرح حديث: «إِزْرَةُ المُؤمن إلى أنصاف ساقيه...»-: « إِزْرَةُ المؤمنِ، بالكسر: الحالةُ وهيئةُ الاتِّزَار؛ كالجِلْسة، يعني: الحالةُ التي ترتضَىٰ منه في الاتِّزَار، وتَحْسُنُ في نَظَر الشَّرْع: أن يكون الإزار إلى أنصاف ساقَيْهِ فقط ... ». وانظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٤٤).

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « عضدة ».

(٦) قوله: « ثم إلى نصف ساقيه » سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

كَعْبَيْهِ[١]، ومَا تَحتَ الكَعْبَيْنِ مِنَ الإِزَارِ فَفِي النَّارِ».

قلتُ لأبي: يعقوبُ مَنْ هذا ؟

قال: هو جَدُّ العلاء بن عبدالرحمٰن بن يعقوب[٢].

١٤٦٠ - وسمعتُ أبي[٣] يقول: روى عبدُالرَّزاق، عن مَعْمَر[٤]، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ : أنه رأى على عمر ثوبًا غسيلاً[٥] - أو[٦] جديدًا - فقال: «**عِشْتَ حَمِيدًا** . . .».

قال[٧] أبي: هذا حديثٌ ليس له[٨] أصلٌ من حديث الزُّهري[٩]!

---

(١) في (ت) و(ك): «كعبه».

(٢) قوله: «يعقوب» سقط من (ك).

(٣) في (ت) و(ك): «وسمعته». وستأتي هذه المسألة برقم (١٤٧٠).

(٤) روايته أخرجها في "الجامع" (٢٠٣٨٢/مصنف عبدالرزاق) برواية عبدالرزاق عنه. ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٨٨ رقم ٥٦٢٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٢٣/المنتخب)، وابن ماجه في "سننه" (٣٥٥٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (٦٩٤)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٠٧٠/الرسالة)، والبزار في "مسنده" (٢٥٠٤/كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٥٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٨٩٧)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢١٩ رقم ١٣١٢٧)، و"الدعاء" (٣٩٩)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٣٩).

(٥) الثوبُ الغَسيلُ: هو المَغْسولُ النظيفُ .

(٦) قوله: «أو» ليس في (أ) و(ش). (٧) في (ك): «فقال».

(٨) قوله: «قال أبي هذا حديث ليس له» مكرر في (ف).

(٩) قال ابن معين: «هو حديث منكر ، ليس يرويه أحدٌ غير عبدالرزاق». "الكامل" لابن عدي (٥/ ٣١١). وقال الإمام أحمد في رواية الأثرم عنه: «هذا كان يحدِّث به من حفظه، ولم يكن في الكتب». "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢/ ٥٨٥). وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٦٩٤). «سألت محمدًا [يعني البخاري] عن =

قال أبي: ولم[(١)] يَرْضَ عبدالرَّزاق حتى أَتبعَ هذا شيءً[(٢)] أنكرَ مِن هذا، فقال: حدَّثنا الثَّوْري[(٣)]، عن عاصم بن عُبَيدالله، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ بمثله، وليس لشيءٍ[(٤)] مِن هذين أصلٌ[(٥)].

قال أبي: وإنما هو: مَعْمَر، عن الزُّهري- مُرسَلً[(٦)]-: أنَّ النبيَّ ﷺ.

= هذا الحديث؟ قال: قال سليمان الشاذَكوني: قدمت على عبدالرزاق فحدثنا بهذا الحديث، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، ثم رأيت عبدالرزاق يحدِّث بهذا الحديث، عن سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيدالله، عن سالم، عن ابن عمر. قال محمد: وقد حدثونا بهذا عن عبد الرزاق، عن سفيان أيضًا، قال محمد: وكلا الحديثين لا شيء».

وقال البزار: «لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلا عبدالرزاق، ولم يتابع عليه».

وقال النسائي: «وهذا حديث منكر، أنكره يحيى بن سعيد القطان على عبدالرزاق، لم يروه عن معمر غيرُ عبدالرزاق، وقد رُوي هذا الحديث عن معقل بن عبدالله، واختُلِف عليه فيه، فروي عن معقل، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، وهذا الحديث ليس من حديث الزهري». وقال حمزة الكناني: «لا أعلم أحدًا رواه عن الزهري غير معمر، وما أحسبه بالصحيح». وانظر "تهذيب التهذيب" (٢/ ٥٧٤/ ترجمة عبدالرزاق)، وتخريج الأخ ياسر فتحي لكتاب "الذكر والدعاء" للقحطاني رقم (٤٩).

(١) في (ك): «ولو لم».

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "الأوسط" (٢/ ٣٣) تعليقًا، والطبراني في "الدعاء" (٤٠٠).

وتقدم أن البخاري قال عن هذا الطريق: «لا شيء».

(٤) في (ك): «بشيء»، ويشبه أن تكون هكذا في (ت).

(٥) انظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٤٧٠) عن هذا الحديث.

(٦) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

١٤٦١- وسمعتُ[1] أبي وحدَّثنا عن الفَضْل بن الصَّبَّاح، عن أبي عُبَيدة الحدَّاد[2]، عن همَّام[3]، عن قتادة، عن عَمرِو بن سَعيد، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: ((**كُلُوا وَاشْرَبُوا وَالْبَسُوا، في غَيْرِ سَرَفٍ ولا مَخِيلَةٍ**)).

قال أبي: أخطأ فيه؛ هو: قتادةُ[4]، عن عَمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ، ولكنْ كذا قال الفَضْل !

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ٢٥٣): « وقد قلب هذا الإسناد بعض الرواة، فصحَّف والدَ عمرو بن شعيب، [أي: فجعله: سعيد]، وقولَهُ: "عن أبيه"، [أي: فجعله: عن أنس]. ذكر ابن أبي حاتم في "العلل": أنه سأل أباه عن حديث رواه أبو عبيدة الحداد، عن هَمَّام، عن قتادة، عن عمرو بن سعيد، عن أنس... فذكر هذا الحديث، فقال: هذا خطأٌ، والصَّواب: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ». اهـ.

(٢) هو: عبدالواحد بن واصل. (٣) هو: ابن يحيى.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٨٦٧)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١٨١ رقم ٦٦٩٥)، والنسائي في "المجتبى" (٢٥٥٩) من طريق يزيد بن هارون، وأحمد (٢/ ١٨٢ رقم ٦٧٠٨) من طريق بهز بن أسد، والترمذي في "جامعه" (٢٨١٩) من طريق عفان بن مسلم، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٣٥) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، أربعتهم عن قتادة، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٦٠٥).
ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٥٤٦/ بغية الباحث) من طريق العباس ابن الفضل، عن همَّام، عن قتادة والمثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب به.
ومن طريق الحارث رواه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٥/ ٥٢)، و"الأمالي المطلقة" (ص٣٢)، وقال في "الأمالي": « هذا حديث حسن ».
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٣٧٥) قال: حدثنا همام، عن رجل، عن عمرو بن شعيب به. ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "الشعب" (٥٧٦٨)، وابن حجر =

١٤٦٢ - وسألتُ أبا زرعة[١] عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٢]، عن عُبَيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه لم يَكُنْ يرى بِالقَزِّ والحريرِ للنساء بأسًا؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٣].

قلتُ: تَعْرِفُ[٤] له عِلَّةً؟

قال: لا[٥].

= في "تغليق التعليق" (٥/ ٥٢). ورواه تمام في "فوائده" (١٠٣٤/الروض البسام) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به.

(١) في (ف): «وسألت أبي».

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٥٨١)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٨٩ رقم ١٣٤٠٢)، والدارقطني في "الأفراد" (١٩٣/ب/أطراف الغرائب).

(٣) قال النسائي: «هذا منكر من حديث عبيدالله بن عمر». وقال الدارقطني: «تفرَّد به بقية، عنه».

(٤) في (ك): «يعرف».

(٥) يعني بالعِلَّة: المخالفةَ التي تنكشف بعد جمع طُرُق الحديث؛ كالإرسال، أو الوقف، ونحوهما.
وأما السبب الذي من أجله حكم أبو زرعة على الحديث بالنَّكارة فلم يسأله ابن أبي حاتم عنه لمعرفته به؛ وهو: تفرُّد بقيَّةَ بن الوليد بهذا الحديث عن عبيدالله بن عمر العمري - كما قال الدارقطني - وهو من الأئمة المكثرين الذين كان لهم أصحاب، حرصوا على جمع حديثهم؛ كأيوب السَّختياني، وشعبة، والثوري، وابن جريج، ويحيى القطان، وعبدالله بن المبارك، وعبدالله بن نمير، وعبدالوهَّاب الثقفي، وحماد ابن زيد، وغيرهم، فكيف غاب هذا الحديث عنهم؟! وقد قال الإمام أحمد: «روى بقية عن عبيدالله - هو ابن عمر العمري - مناكير». "سؤالات أبي داود للإمام أحمد" (ص٢٦٥)، وانظر "المجروحين" لابن حبان (١/ ٢٣٠/ السلفي). =

١٤٦٣ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه سعيد[٢] بن بَشير[٣]، عن قتادة، عن خالد بن دُرَيْكٍ، عن عائِشَة: أنَّ أسماءَ دخلَتْ على النبيِّ ﷺ وعليها ثيابٌ شاميَّةٌ رِقَاقٌ، فأعرَضَ عنها النبيُّ ﷺ وقال: « **إِنَّ الـمَرْأَةَ إِذَا حَاضَتْ، لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُرَىٰ مِنْهَا**[٤] **إِلَّا هَذِهِ**[٥] »، وأشار بيده إلى كَفِّهِ ووجهِهِ[٦].

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: قتادةُ، عن خالد بن دُرَيْكٍ: أنَّ عائِشَة . . . مُرسَل[٧].

= وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٦٩٣) موقوفًا فقال: حدثنا حفص، عن داود بن أبي هند، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يكسو بناته خُمُرَ الخَزِّ ونساءَه. وهذا سندٌ رجاله ثقات، ولكن داود بن أبي هند لا أدري سمع من نافع أَوْ لا ؟

(١) ذكر ابن كثير في "الإرشاد" (١/ ١٠٩) إعلال أبي حاتم لهذا الحديث بالإرسال، وذكر ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٩٥) بعض هذا النص بتصرف .

(٢) في (ف): «رواه عن سعيد».

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤١٠٤)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٣٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٢٦ و٧/ ٨٦).
قال أبو داود: « هذا مرسل، خالد بن الدريك لم يدرك عائشة ﵂ ».
وقال ابن عدي: « ولا أعلم رواه عن قتادة غيرُ سعيد بن بشير، وقال مرَّة فيه: عن خالد بن دريك، عن أم سلمة، عن عائشة ».
وانظر "النقد البنَّاء لحديث أسماء" لطارق بن عوض الله .

(٤) في (ت) و(ك): « عنها ».

(٥) كذا، وفي مصادر التخريج: «هذا وهذا».

(٦) في (ك): « إلى كفه وجهه ».

(٧) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

١٤٦٤ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه يزيد بن سِنَان، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمي؛ أنَّ الحسن بن عليٍّ أخبره، عن علي: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن لُبْسِ الحريرِ والْمُعَصْفَر؟

قال أبي: رواه شَيبان[٢]، عن يحيى[٣]، عن محمد بن إبراهيم، عن ابن حُنَين، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ.

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي: ما حدَّثنا به أبو نُعَيم[٤]، عن شَيبان، عن[٥] يحيى، عن ابن حُنَين، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ، وما يرويه يزيدُ بنُ سِنَان فهو خطأٌ.

فذكرتُ قولَ أبي زرعة لأبي، فقال: رواه عُبَيدالله بن موسى، عن شَيبان، فقال فيه: محمد بن إبراهيم؛ والصَّحيحُ ما قال عُبَيدالله.

١٤٦٥ - وسألتُ أبي[٦] عن حديثٍ رُوِيَ عن عبدالرحمٰن بن

---

(١) في (ت) و(ك): «وسألته». وفي هامش (أ) حاشية بخط مغاير نصها: «رواه حميد بن الربيع، عن عبيدالله بن موسى، عن شيبان، عن يحيى...»، ثم بعد ذلك كلام غير واضح. وانظر المسألة رقم (٢٣٣) و(١٤٤٣).

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي.

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه. لكن أخرجه النسائي في "المجتبى" (٥٢٧١) من طريق إبراهيم بن عبدالملك أبي إسماعيل القنَّاد، عن يحيى، به. ورواه النسائي أيضًا (٥٢٧٢) من طريق الحسن بن موسى، عن شيبان، عن يحيى، عن خالد بن مَعْدان؛ أن ابن حنين حدَّثه؛ أن عليًّا قال.

(٤) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/٢٩٩)، والنسائي في "الكبرى" (٩٤٩٣).

(٥) قوله: «عن» سقط من (ك).

(٦) في (ت) و(ك): «وسألته».

المُهاجِر[(١)]؛ قال: رأيتُ في يد أنسٍ خاتَمًا من ذهب ؟

قال[(٢)] أبي: هو شيخٌ كوفيٌّ ليس بمشهور، روى عنه أبو زُهَيرٍ عبدُالرحمٰنِ بنُ مَغْراء[(٣)] وأبو معاويةَ[(٤)] الضَّريرُ .

١٤٦٦ - وسألتُ أبي[(٥)] عن حديثٍ رواه عمَّار بن رُزَيق[(٦)]، عن أبي إسحاق[(٧)]، عن عمرو بن بَعْجَة[(٨)]: أنَّ ابن عمر ساوَمَ بثوبِ دِيباجٍ[(٩)]. . . وذكر الحديثَ.

ورواه زُهَير [(١٠)]، عن أبي إسحاق، عن ابن عمر ؟

---

(١) روايته أخرجها مسدد في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢٢٧٤) من طريق أبي معاوية، عنه ، به .

(٢) في (ش): « فقال ».

(٣) في (ت): « معزاء ».

(٤) في (ك): « أو أبو معاوية ». وهو: محمد بن خازم .

(٥) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، لكن رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٥٦) من طريق فضيل بن عبدالوهَّاب، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن شمر بن جعونة قال: اشترى منِّي ابن عمر ونحن بنَهاوَنْد قَباءَ ديباجٍ؛ أو قال: إستبرق. ورواه البخاري أيضًا من طريق إبراهيم بن يوسف، حدثني أبي، عن أبي إسحاق، عن سمرة بن جعونة: أصبتُ يوم تُسْتَر قَباءَ ديباجٍ، فقال لي ابن عمر: تبيعُ ؟
قال المعلمي في تعليقه على "الجرح والتعديل" (٤/ ١٥٦): « والظاهر أن الواقعة واحدة، وإنما اختلف الرواة عن أبي إسحاق، والأكثر أنه سمرة ».

(٧) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٨) في (ك): « نعجة ».

(٩) في(ك): « ويباح »، مهملة الأحرف.

(١٠) هو: ابن معاوية .

قال أبي: هذا الحديثُ ليس مما سَمِعَ أبو إسحاق من ابن عمر، مع أنَّ أبا إسحاق لم يسمع من ابن عمر؛ إنما رأى ابنَ عمر رؤيةً[(١)].

١٤٦٧ - وسألتُ أبي[(٢)] عن حديثٍ رواه بِشْر بن المُفَضَّل[(٣)]، عن خالد الحَذَّاء، عن ابن سِيرِين؛ قال: أَوَّلُ نَعْلٍ رأيتُ لها قِبالاً[(٤)] واحدًا[(٥)]: على عثمان بن عفَّان ؟

قال أبي: يقول: عن ابن سِيرين[(٦)]، عن عبدالله بن سُرَاقَة؛ قال: رأيتُ على عثمان نَعْلاً[(٧)] لها قِبَالٌ واحد[(٨)].

١٤٦٨ - وسألتُ أبي[(٩)] عن حديثٍ رواه سَهل بن عثمان، عن

---

(١) قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص١٤٦ رقم٥٢٦): « سمعت أبي يقول: لم يسمع أبو إسحاق من ابن عمر، إنما رآه رؤية ».

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٣) لم نقف على روايته. لكن أخرجه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (٣/ ٩٥٧) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن خالد الحَذَّاء، به .

(٤) القِبالُ: زِمام النَّعْلِ، وهو: السَّيْرُ الذي يكون بين الإصبَعين . "النهاية" (٤/ ٨).

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « قبال واحد ». وهو جارٍ على لغة ربيعة. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

(٦) من قوله: « قال أول نعل . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) في (أ) و(ش): « نعل »، وفي (ك): « بغلاً ».

(٨) في (ت): « قبالاً واحدًا »، وفي (ك): « قبالاً واحد ». والحديث رواه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (٣/ ٩٥٦) من طريق هارون بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن سيرين، عن عبدالله بن الحارث وسراقة قال: أولُ نعل رأيتها متسعةً نعلٌ رأيتها على ابن عفان. كذا فيه .

(٩) في (ت) و(ك): « وسألته ». وستأتي هذه المسألة برقم (١٤٧٣).

العَقِيلي[١]، عن عبدالله بن محمد بن عَقيل، عن أمه[٢]؛ قالت: دخَلَ رسولُ الله ﷺ على عَقيل، فوهَبَ له خاتَمًا أهداه إلى رسول الله ﷺ النَّجاشِيُّ مِثلَ الفَلْكَةِ[٣]، فكتَبَ رسولُ الله ﷺ فيه: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ ﴾ والمعوِّذَتين ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والعَقيلي: هو ابن عبدالله بن محمد ابن عَقيل، وحديثُهُ ليس بشيء .

١٤٦٩ - وسمعتُ[٤] أبي وذكر حديثًا رواه خالد بن نِزار، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن الحجَّاج بن الحجَّاج، عن سَلْم[٥] بن جُنادة، عن فَرْوة بن علي السَّهْمي، عن أبي هريرة؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يَنتَعِلَ أحدُنا وهو قائمٌ، وأن يَستَنجِيَ بعظمٍ أو ما يَخرُجُ من بَطْنٍ .

قال أبي: يقال[٦]: عُرْوَة[٧] بن علي[٨].

---

(١) هو: القاسم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عقيل .

(٢) هي: زينب الصغرى بنت علي بن أبي طالب.

(٣) كلُّ شيء مستدير فهو فَلْكَة . انظر "لسان العرب" (ف ل ك/ ١٠/ ٤٧٨).

(٤) في (ف):« وسألت ».

(٥) في (ش):« مسلم »، وفي (ف) و(ك):« سالم ».

(٦) في (ك):« فقال ».

(٧) في (ت) و(ف) و(ك):« عزرة ».

(٨) الحديث من هذا الوجه رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٧٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٦٤)، والطبراني في "الأوسط" (٦٥٣١) من طريق سلمة بن حبيب، عن عروة بن علي ، عن أبي هريرة، به. =

١٤٧٠ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه عبدالرَّزاق، عن مَعْمَر، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: أنه رأى على عمر ابن الخطَّاب ثوبًا جديدًا فقال: « **الْبَسْ جَدِيدًا، وعِشْ حَمِيدًا، وتَوَفَّ شَهِيدًا، ويَرْزُقُكَ اللهُ قُرَّةَ عَيْنٍ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ** »؟

[**قال أبي**][٢]: ورواه عبد الرزاق أيضًا عن الثَّوْري، عن عاصم ابن عُبَيدالله[٣]، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ مِثلَهُ.

فأنكَرَ الناسُ ذلك، وهو حديثٌ باطل، فالتُمِسَ الحديثُ: هل رواه أحدٌ؟ فوجدوه قد رواه ابنُ إدريس[٤]، عن إسماعيل بن أبي

= قال البخاري في ترجمة سلمة: « لم يتابَع عليه ». وقال العقيلي في ترجمة عروة: « مجهول بالنَّقل، وسلمة بن حبيب أيضًا نحوه ».

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ». وتقدمت هذه المسألة برقم (١٤٦٠).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من المسألة رقم (١٤٦٠).

(٣) في (أ) و(ش): « عبدالله ».

(٤) هو: عبدالله. ولم نقف على روايته من هذا الوجه.
والحديث رواه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٣٢٩)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٥٠٨١ و٢٩٧٤٦)، وفي "المسند" - كما في "المطالب العالية" (٣٨٩٤) - والبخاري في "الأوسط" (٢/ ٣٢-٣٣)، والدولابي في "الكنى" (١/ ١٠٩) جميعهم عن عبدالله بن إدريس، عن أبي الأشهب، عن رجل من مزينة به، كذا بإسقاط: «إسماعيل بن أبي خالد».
ورواه البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٣٣)، وعنه الترمذي في "العلل الكبير" (٦٩٥) من طريق أبي نعيم، عن سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب، عن النبي ﷺ مرسلاً.

خالد، عن أبي الأَشْهَب[١] النَّخَعي[٢]، عن رجلٍ من مُزَينة، عن النبيِّ ﷺ، فذكَرَ مثلَهُ[٣].

١٤٧١ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه شَريك[٥]، عن عُثْمان ابن أبي زُرْعة[٦]، عن مُهَاجِرٍ الشَّامي[٧]، عن ابن عمر؛ قال: قال

---

(١) في (أ) و(ش): « الأشعث ».

(٢) هو: زياد بن زاذان. انظر "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٣٢ رقم٢٤٠٣).

(٣) هذا الحديث أعلَّه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٥٦) بالإرسال، فقال: « قال ابن عرعرة: سمعت ابن إدريس: ذهبت مع ابن أبي خالد إلى أبي الأشهب زياد ابن زاذان، فحدَّث بحديث عمر: أن النبيَّ ﷺ قال له: " البَسْ جَديدًا ". وروى عبدالرزاق، عن سفيان، عن عاصم بن عبيدالله، عن سالم، وعن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وروى أبو نعيم، عن سفيان، عن إسماعيل، عن أبي الأشهب، وهذا أصحُّ بإرساله ».اهـ.
وذكر نحو هذا بشيء من الاختصار في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٣٣)، وفي آخره قال: «وهذا مرسل لا يصحُّ ».اهـ.
وذكره الدارقطني في "العلل" (٢٢٠) وقال: « والصَّواب: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب النخعي مرسلاً، عن النبي ﷺ ».اهـ.

(٤) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٥) هو: ابن عبدالله النَّخَعي.
وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٩٢ و١٣٩ رقم ٥٦٦٤ و٦٢٤٥)، وأبو داود في "سننه" (٤٠٢٩)، وابن ماجه في "سننه" (٣٦٠٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩٥٦٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٩٨).
وأخرجه أبو داود (٤٠٢٩ و٤٠٣٠)، وابن ماجه (٣٦٠٧) من طريق أبي عوانة الوضَّاح اليَشكُري، عن عثمان بن المغيرة به.

(٦) في (ف): « عثمان بن زرعة ».

(٧) في (أ) و(ت): « السامي ». وهو مهاجر بن عمرو النبال.

رسولُ الله ﷺ: « مَنْ لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ، أَلْبَسَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ » ؟

قال أبي: هذا الحديثُ[(١)] موقوفً[(٢)] أصحُّ[(٣)].

١٤٧٢ - وسألتُ أبي[(٤)] عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش، عن شُرَحْبيل[(٥)]، عمَّن أخبره، عن ابن عمر؛ قال: رأى رسولُ الله ﷺ عَلَيَّ[(٦)] ثوبًا أحمرَ، فقال: « **مَا هَذَا ؟** » فانطلقتُ فأحرقته بالنَّار، ثم لقِيَني فقال: « **مَا فَعَلَ ثَوْبُكَ ؟** » قلتُ: أحرقته؛ قال: « **لَوْ كَسَوْتَهُ بَعْضَ أَهْلِكَ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عبدالله بن عَمرو، يُسمِّي[(٧)]

---

(١) في (ك): « حديث ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو منصوب على الحال، وحُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤). وأصلُ الكلام: هذا الحديثُ أصحُّ موقوفًا.

(٣) الحديث رواه معمر في "جامعه" (١٩٩٧٩/مصنف عبدالرزاق) عن ليث، عن رجل، عن ابن عمر به موقوفًا . ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٢٦٠) عن أبي معاوية، عن ليث، عن المهاجر بن أبي الحسن، عن ابن عمر، به موقوفًا.

(٤) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٥) هو: ابن مسلم .

(٦) قوله: « علي » سقط من (ف).

(٧) قوله: « عمر يسمي » يقرأ في (ش): « عمرو سمى »، وفي (ت) و(ك): « عمر ويسمي» مباعدًا بين «عمر» والواو. ونحوه في (أ) و(ف)، وزاد في (ف) ضبط «عُمر» بضمة العين. وانظر التعليق التالي.

من أخبره [١].

١٤٧٣ - وسألتُ[٢] أبي[٣] عن حديثٍ رواه القاسم بن محمد ابن[٤] عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل[٥]، عن جابر[٦]: أنَّ النَّجاشِيَّ أهدى للنبي ﷺ خاتم فِضَّةٍ لان جرد[٧] فيه تمثالٌ، قال: فكتب النبيُّ ﷺ حوله: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ و: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ و: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ ؟

---

(١) المبهم الذي أخبر شُرَحبيلَ هو: شُفْعَةُ السَّمعي . فالحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٠٦٨) عن محمد بن عثمان الدمشقي، عن إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، عن شُفْعة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص . . . به، وفيه: «ثوبٌ مصبوغٌ بِعُصْفُرٍ مُوَرَّد »، بدل: « أحمر ». ثم قال أبو داود: « رواه ثور، = = عن خالد، فقال: " مُوَرَّد " ، وطاوس قال: " مُعَصْفَر " ».اهـ.

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٦٨).

(٣) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٤) في (ش): « عن » بدل: « ابن ».

(٥) قوله: « عن عبدالله بن محمد بن عقيل » سقط من (ف)، وكان موجودًا في (أ) و(ش)، ثم ضُرِب عليه .

(٦) في (ف): « خالد ».

(٧) كذا في جميع النسخ: « لان جرد »، عدا (ف) ففيها: « لان جود ». ولعل ما في النسخ تغييرٌ للأصل الفارسي لهذه الكلمة وهو « لاجورد » أو نطقٌ آخرُ لها .
وقد عُرِّب هذا اللفظ إلى: « لازَوَرْد » والمراد به: حَجرٌ كريمٌ ، لونُه أزرقُ سماويٌّ أو بنفسجيٌّ، يُتَّخذُ للحُلِيِّ والزِّينة، أجوَدُه الصَّافي الشفَّافُ الأزرقُ الضَّاربُ إلى الحُمرة والخُضرة، يتولَّد معدِنُه في جبال أرمينية وفارس .
انظر "تاج العروس (ل د د)، و"القول الأصيل فيما في العربية من الدخيل" للدكتور ف. عبدالرحيم (ص٢٠٥)، و"معجم المعرَّبات الفارسية في اللغة العربية" للدكتور محمد التونجي (ص١٤٠)، و"ألفاظ الحضارة في القرن الرابع الهجري" للدكتور رجب إبراهيم (ص٢١٦).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والقاسم متروكُ الحديث .

١٤٧٤ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه كَثِير بن هشام[(٢)]، عن جعفر بن بُرْقان، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن لِبْسَتَين: الصَّمَّاء[(٣)]؛ وهو: أن يَلتَحِفَ الرجلُ في الثَّوْبِ الواحد، ثم يرفعَ جانبه عن مَنْكِبِه ليس عليه ثوبٌ غيرُهُ[(٤)]، وأن يَحتَبِيَ الرجلُ الثَّوبَ[(٥)] الواحدَ[(٦)] ليس بين فَرْجِه وبين السماء شيءٌ يَستُرُهُ .

ونهى عن نِكاحَينِ: أن يتزوَّجَ الرجل المرأةَ على عَمَّتها، ولا

(١) انظر المسألة رقم (١٢٠٥) و(١٢١٤) و(١٢٦٣) و(١٥٥٥) و(١٥٧٦/أ).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٢١٠)، والروياني في "مسنده" (١٤٠٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٨٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ١٧٠)، و(١٨/ ٣٥-٣٦).

(٣) تصحفت في (ف) إلى :« أيضًا ».
وتقدم تفسير « الصماء » في تعليقنا على المسألة رقم (٥٤٤).

(٤) في (ت) و(ك):« غيره ثوب ».

(٥) كذا في جميع النسخ، ولم نقف على الفعل « احتبى » متعدِّيًا بنفسه فيما رجعنا إليه من كتب اللغة، وإنما استُعمل الفعل «احتبى» لازمًا، ومتعدِّيًا بالباء وبـ« في »، يقال: احتَبى الرجلُ، واحتبَى بالثوبِ وفي الثوب، ونحوه: إذا جمعَ ظهرَه وساقَيه بثوبٍ أو غيره، وقد يحتبي بيديه. ويخرَّج ما هنا على حذف حرف الجر، وإيصال الفعل إلى المفعول به بنفسه دون حرف الجر، أو النصب على نزع الخافض، وهو مقيسٌ عند بعض النحويين إن عُرف الحرف المحذوف وعُرف مكانه. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢).

(٦) من قوله:« ثم يرفع جانبه . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.

على خالتها[١].

ونهى رسولُ الله ﷺ عن مَطْعَمَينِ: الجلوسِ على مائدةٍ يُشْرَبُ عليها الخمر[٢]، وأن يأكلَ الرجلُ وهو مُنبَطِحٌ على وجهه[٣].

ونهى رسولُ الله ﷺ عن بَيْعَتَين: وهي[٤] المُلامَسَة[٥]،

---

(١) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٧٦٤)، والترمذي في "العلل الكبير" (٢٧٦)، والمروزي في "السنة" (٣٠٠)، والروياني في "مسنده" (١٣٩٣ و١٤٠٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٨٤-١٨٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٨٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٠/ ٦٥).
قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هو غلط؛ إنما هو: عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة ».
وانظر المسألة رقم (١٢٠٥).
وقوله: « **ولا على خالتها** » كذا جاء في النسخ الخطية، والجادَّة: « أو على خالتها»، كما في بعض المصادر، لكن جاء الحديث أيضًا بلفظ: «لا تنكح المرأة على عمَّتها، ولا على خالتها»، فلعلَّ إحدى الروايتين دخلت في الأخرى، والله أعلم.

(٢) انظر المسألة رقم (١٢٠٥) و(١٥٥٥).

(٣) في (ت): «وجه». والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٣٧٧٤)، وابن ماجه في "سننه" (٣٣٧٠)، والروياني في "مسنده" (١٣٩٢ و١٤٠٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٨٤-١٨٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٦٦). واقتصر ابن ماجه في روايته على قوله: نهى رسول الله ﷺ أن يأكل الرجل وهو مُنبطِح على وجهه ». قال أبو داود: « هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري، وهو منكر ».

(٤) كذا في (ف)، وفي بقية النسخ: « وهو »، وكلاهما صحيحٌ.

(٥) بيع المُلامَسَة: هو أن يقول: إذا لَمَسْتَ ثَوبِي - أو لَمَسْتُ ثَوبَك - فقد وَجَب البيعُ. وقيل: هو أن يَلْمِسَ المتاعَ من وَراءِ ثَوب ولا يَنظُرَ إليه، ثم يُوقعَ البَيْعَ عليه. "النهاية"(٤/ ٢٦٩-٢٧٠).

والْمُنابَذَةُ[١]؛ وهي[٢] بُيوعٌ كانوا يتبايعون بها في الجاهلية[٣]؟

قال أبو زرعة: حديثُ جعفر بن بُرْقان إنما هو: عن الزُّهري[٤]، عن قَبِيصَة بن ذُؤَيب وعُرْوَةَ بنِ الزُّبَير وعُبَيدِالله بنِ عبدالله بن عُتْبة، عن أبي هريرة: حديثُ: نهى رسول الله ﷺ أن يتزوَّج المرأةَ على عمَّتها[٥].

وحديث المُنابَذَةِ والْمُلامَسَة إنما هو: عن الزُّهري[٦]، عن[٧] عامر ابن سعد، عن أبي سعيد، ويقولُ مَعْمَر[٨]: عن الزُّهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد الخُدري.

---

(١) تقدم تفسير «المنابذة» في المسألة رقم (٥٤٤).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «هي» بلا واو.

(٣) الحديث رواه الروياني في "مسنده" (١٤٠٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٨٤-١٨٥). قال العقيلي في ترجمة جعفر بن بُرقان؛ بعد أن روى الحديث بجميع فقراته: «ولا يتابع عليه من حديث الزهري، وأما الكلام فيُروىٰ من غير طريق الزهري، كله بأسانيد صالحة، خلا الجلوس على مائدة يُشرَب عليها الخمر، فالرواية فيه فيها لين».

(٤) قوله: «عن الزهري» سقط من (ك).

(٥) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٥١١٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٠١ رقم ٩٢٠٣) من طريق الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة، به.

(٦) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢١٤٤)، ومسلم (١٥١٢).

(٧) قوله: «عن» سقط من (ت) و(ك).

(٨) في (ك): «ويقول عن معمر». وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢١٤٧)، وانظر "العلل" للدارقطني (٢٢٩٥).

١٤٧٥ - وسُئِلَ[(١)] **أبو زرعة عن حديثٍ رواه**[(٢)] **سالم بن نُوح**[(٣)]**، عن [عمر]**[(٤)] **بن عامر**[(٥)]**، عن قتادة، عن أبي**[(٦)] **عثمان**[(٧)]**، عن عثمان: أنه كتَبَ إلى عاملِ الكوفة: أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عن الحرير، إلا قَدْرَ إصبَعْيْنِ وثلاثةٍ**[(٨)] **؟**

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[(٩)] **قتادة**[(١٠)]**، عن أبي عثمان، عن عمر**[(١١)]**.**

---

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٢٨٦)، ورجَّح أيضًا أنه عن عمر رضي الله عنه .

(٢) قوله: « رواه » ليس في (ف).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٨٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٤/أ-ب/ أطراف الغرائب). وقال الدارقطني: «تفرَّد به عمر بن عامر، عن قتادة، عن أبي عثمان، ولم يروه عنه غير سالم بن نوح».

(٤) في جميع النسخ: «عامر»، والتصويب من مصادر التخريج، وانظر: "الجرح والتعديل" (٦/ ١٢٦)، و"تهذيب الكمال" (٢١/ ٤٠٣).

(٥) قوله: « ابن عامر » ليس في (ت) و(ك).

(٦) في (ف): « ابن » بدل: «أبي».

(٧) هو: النَّهدي، واسمه: عبدالرحمٰن بن مُلّ .

(٨) كذا في جميع النسخ، وهو صحيح؛ لأن الراجح جواز تذكير « الإِصْبَع »، وإن كان تأنيثها أجود، ولو جاءت على التأنيث لقال: «إصبَعَيْنِ و ثلاثٍ»؛ لأنَّ الأعداد من الثلاثة إلى التسعة تخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٧١٣ و١٣٨٦).

(٩) قوله: « عن » سقط من (ك).

(١٠) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٨٢٨)، ومسلم (٢٠٦٩). قال الدارقطني في "العلل" (٢٨٦): «هو حديث رواه سالم بن نوح، عن عمر بن عامر، عن قتادة، عن أبي عثمان، عن عثمان. ووهم فيه، وإنما رواه أبو عثمان النهدي، عن عمر بن الخطاب، كذلك رواه سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وغيرهما ».

(١١) قال البزار في الموضع السابق: « هكذا قال عمر بن عامر، عن قتادة، عن أبي عثمان، عن عثمان، وقد رواه غير عمر، عن قتادة، عن أبي عثمان، عن عمر، =

١٤٧٦ - وسألتُ أبي عن حديث رواه[١] يوسف بن موسى القطَّان[٢]، عن إبراهيم بن زكريَّا المَكفُوف البَصْري العِجْلي؛ قال: حفظتُ أنَّ همَّام بن يحيى حدَّثنا، عن قتادة، عن قُدامة بن وَبَرَة، عن الأَصْبَغ بن نُباتة، عن علي ﵁؛ قال: كنتُ قاعدًا عند رسول الله ﷺ بالبَقِيعِ في يومِ داجِنٍ[٣] مَطِيرٍ، فمرَّتِ امرأةٌ على حمار، ومعها مُكارِي[٤]، فهَوَت يدُ الحمار في وَهْدَةٍ[٥] من الأرض، فسقطتِ المرأةُ، فأعرض النبيُّ ﷺ بوجهه[٦]، فقالوا: يا رسولَ الله، إنها

= ولا نعلم أحدًا تابع عمر بن عامر على هذه الرواية، عن عثمان ».

(١) قوله: « رواه » ليس في (ف).

(٢) لم نقف على روايته، لكن أخرجه البزار في "مسنده" (٨٩٨) من طريق محمد بن مرزوق، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٥٤) من طريق محمد بن إسماعيل، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٥٦) من طريق محمد بن سنجر، والديلمي في "مسند الفردوس" (ق ٢٠٠) من طريق داود بن بكير، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٢٢٢) من طريق إسحاق بن سيَّار النصيبي، جميعهم عن إبراهيم بن زكريا، به . ومن طريق ابن عدي رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٤٣٨).

(٣) على تقدير حذف مضاف، أي: يومِ سَحابٍ داجِنٍ، قال الفيومي: وسَحابةٌ داجنَةٌ، أي: مُمطِرَةٌ. "المصباح المنير"(د ج ن/ ١/ ١٩٠). وفي مصادر التخريج: « في يومِ دَجْنٍ مَطير» قال الفيومي: الدَّجْنُ - وِزان فَلْس -: المطرُ الكثير. "المصباح المنير" الموضع السابق .

(٤) كذا في جميع النسخ: «مكاري» بإثبات الياء، والجادة: « مُكَارٍ ». لكنَّ إثبات الياء صحيحٌ في العربية، على لغة لبعض العرب. وتقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦). والْمُكاري والكَرِيُّ: الذي يُكريكَ دابَّته، أي: يُؤْجِرُك إياها. انظر "لسان العرب" (١٥/ ٢١٩).

(٥) الوَهْدَةُ: الهُوَّة تكونُ في الأرض . "لسان العرب" (٣/ ٤٧١).

(٦) في (ش): « وجهه ».

مُتَسَرولَةٌ، فقال: « اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِلْمُتَسَرْوِلَاتِ مِنْ أُمَّتِي - قالها ثلاثًا - يَا أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّخِذُوا السَّرَاوِيلاتِ؛ فَإِنَّهَا مِنْ أَسْتَرِ ثِيَابِكُمْ[١]، وَخُصُّوا بِهَا نِسَاءَكُمْ إِذَا خَرَجْنَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٢]، وإبراهيمُ مجهول[٣].

١٤٧٧ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه محمد بن[٥] عمر بن الوليد بن لاحِق التَّيْمي، عن ابن جابر[٦]، عن عبدالرحمٰن بن طَرَفَة، عن جَدِّهِ عَرْفَجَة[٧]؛ قال: أُصِيبَ[٨] أنفُهُ يومَ الكُلاب[٩]، فاتَّخَذَ أنفًا

(١) في (ف): « لباسكم ».

(٢) قال البزار: « وهذا الكلام لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإبراهيم بن زكريا هذا لم يُتَابع على هذا الحديث، وهو منكر الحديث ».
وقال العقيلي في ترجمة إبراهيم هذا: « صاحبُ مناكير وأغاليط ». وقال: « لا يُعرَف هذا الحديث إلا بهذا الشيخ، فلا يُتابَع عليه. الحديث يُروى من جهة ابن عباس وأبي هريرة ثابت عنهما، فأما هذا الحديث فليس بمحفوظ ».
وقال ابن عدي: « وهذا الحديث منكر لا يرويه عن همام غير إبراهيم بن زكريا، ولا أعرفه إلا من هذا الوجه ». وقال ابن الجوزي: « هذا حديث موضوع، والمتهم به إبراهيم بن زكريا ». وضعَّفه ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ٢٧٢).

(٣) ذكر في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٠١ رقم٢٨٠) أنه سأل أباه عن إبراهيم بن زكريا المكفوف ؟ فقال: « مجهول، والحديث الذي رواه منكر ».

(٤) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٥) قوله: « بن » سقط من (ت).

(٦) هو: محمد بن جابر الحنفي اليَمامي .

(٧) في (ك): « عن فجة »، وهو: ابن أسعد التميمي العطاردي.

(٨) في (أ): «وأصيب».

(٩) الكُلاب - بالضَّم والتَّخفيف -: موضعٌ بالدَّهْناء بين اليمامة والبصرة، كانت فيه وقعتان؛ إحداهما بين ملوك كندة الإخوة، والأُخرى بين بني الحارث وبين بني تميم. "الاشتقاق" لابن دريد (ص ٢١).

من وَرِقٍ[(١)]، فأَنْتَنَ عليه، فأمرني أن أتخذَ أنفًا من ذَهَب ؟

قال أبي: هذا الحديثُ[(٢)] ليس له أصلٌ من حديث ابن جابر، لم يَرْوِ هذا الحديثَ غيرُ أبي[(٣)] الأشهبِ[(٤)]، وسَلْمِ[(٥)] بن رزين[(٦)].

قلتُ لأبي: فروى هذا الحديثَ عن ابن جابر سوى هذا الشَّيخ ؟

---

(١) الوَرِقُ بفتح الواو وكسر الراء، ويجوز فيه على لغة تميم: إسكانُ الراء مع فتح الواو وكسرها «الوَرْق» و«الوِرْق»، قال النووي في "تحرير التنبيه" (ص١١٣):« قال الأكثرون من أهل اللغة هو مُخْتَصٌّ بالدراهم المضروبة. وقال جماعة: يُطلَقُ على كل الفِضَّة، وإن لم تكن مضروبة ».اهـ. وهذا المعنى الثاني هو المراد في الحديث هنا، والله أعلم.

(٢) في (ك):« حديث ».

(٣) في (ش) و(ف):« ابن ».

(٤) هو: جعفر بن حيَّان العطاردي . وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٣٥٤)، وابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٤٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٢٥٥)، وفي "المسند" (٦١٨)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٢ رقم ١٩٠٠٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٦٤-٦٥) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٤٢٣٢ و٤٢٣٣)، والترمذي في "جامعه" (١٧٧٠)، و"العلل الكبير" (٥٣٣).
قال الترمذي في "جامعه" :« هذا حديث حسن غريب؛ إنما نعرفه من حديث عبدالرحمن بن طرفة، وقد روى سَلْم بن زرير، عن عبدالرحمن بن طرفة نحو حديث أبي الأشهب ». وقال في "العلل الكبير" :« سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: رواه أبو الأشهب وسَلْم بن زرير، عن عبدالرحمن بن طرفة، عن جده عرفجة». وانظر "العلل" لعلي بن المديني (ص ٨٨)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٤/ ٢٢٣٠).

(٥) في (ف):« وسالم ».

(٦) كذا في جميع النسخ:«رزين»، وفي "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٦٤):«زرير»، وهو الصواب؛ انظر التعليق على المسألة رقم (١١٩٤، ١٨٠٨). والحديث أخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ٢٣ رقم ٢٠٢٦٩)، والنسائي في "سننه" (٥١٦١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٤٠٧) من طريق سَلْم بن زرير، عن عبدالرحمن ابن طرفة، به . وانظر "تهذيب الكمال" (١١/ ٢٢٢).

قال[١]: لا .

قلتُ: فما حالُ هذا الشيخ: محمد بن عمر بن الوليد ؟

قال أبي: أمرُهُ مُضطَرِبٌ، روى عن شَرِيك[٢]، عن عبدالله بن محمد بن عَقيل، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِذَا تَزَوَّجَ العَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، كَانَ عَاهِرًا[٣] ».

قال أبي: هذا الحديثُ ليس من حديثِ شَريك، رواه زهيرٌ[٤] والحسنُ بن صالح[٥]، ولا أعلم شَريكًا روى هذا الحديثَ .

١٤٧٨ - وسُئِلَ[٦] أبو زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، ومحمد بن فُضَيل، كلاهما عن عطاء بن السَّائب:

---

(١) في (ت) و(ك): « قلت ».

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي القاضي .

(٣) في (ت) و(ك): « عاهدًا ». والعاهِر: الزَّاني . انظر "النهاية" (٣/ ٣٢٦).

(٤) هو: ابن محمد . وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١١١١) وقال: « حديث حسن، وروى بعضهم هذا الحديث عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ولا يصحُّ، والصَّحيحُ عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر ».

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٠١ رقم ١٤٢١٢)، والدارمي في "مسنده" (٢٢٧٩)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٧٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٦٨٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٧٠٥ و٢٧٠٦ و٢٧٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٤-٣١٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٣٣٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٢٧).
قال أبو نعيم: « غريب من حديث الحسن لم نكتبه إلا من حديث إسماعيل ».
وانظر "العلل الكبير" للترمذي (١٥٩).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤٧٢).

ففي رواية حمَّاد بن سَلَمة[١]: عن عطاء، عن حَفْص بن عبدالله، عن يَعْلى بن مُرَّة؛ قال: أتيتُ[٢] النبيَّ ﷺ وبي أَثَرُ صُفْرَةٍ من زَعْفرانٍ؛ فقال: «**اغْسِلْ هَذَا عَنْكَ، ثُمَّ اغْسِلْهُ، ثُمَّ اغْسِلْهُ**[٣]- مرَّتين - **ثُمَّ لا تَعُدْ**». فذهبتُ فغسلتُه، ثم لم أَعُدْ.

وفي رواية ابن فُضَيل[٤]: عن عطاء بن السَّائِب، عن عبدالله بن حَفْص، عن يَعْلى بن مُرَّة؛ قال: مررتُ على رسول الله[٥] ﷺ...؟

قال أبو[٦] زرعة: عبدُاللهِ بنُ حَفْص أصحُّ.



(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ١٧١ رقم ١٧٥٥٣ و١٧٥٥٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٦٧ رقم ٦٨٥).
(٢) قوله: «أتيت» سقط من (ك).
(٣) قوله: «ثم اغسله» الثاني ليس في (ك).
(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٦٦٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٥٦٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٦٨ رقم ٦٨٦).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٩٣٧)، والحميدي في "مسنده" (٨٤١)، والنسائي في "سننه" (٥١٢٤) من طريق ابن عيينة، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٧٣ رقم ١٧٥٧٠) من طريق عَبيدة بن حميد، والنسائي في "سننه" (٥١٢٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٦٨ رقم ٦٨٨) من طريق موسى بن أعين، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٦٧ و٢٦٨ رقم ٦٨٤ و٦٨٧) من طريق ورقاء بن عمر وقيس بن الربيع، جميعهم عن عطاء بمثله. وفي الحديث خلاف آخر؛ انظره في المسألة رقم (٢٤٧٢).
(٥) قوله: «على رسول الله» مكرر في (ك).
(٦) في (ف): «أبي»، وكأنها صوِّبت.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْأَطْعِمَةِ

١٤٧٩ - وسألتُ[(١)] **أبا زرعة**[(٢)] عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن عبدالله بن دينار[(٣)]، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن السَّائِب[(٤)]، عن أبي[(٥)] واقدٍ اللَّيْثي؛ قال: قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ والناسُ يَجُبُّونَ[(٦)] أَسْنامَ الإبل، ويقطعون أَلَيَاتِ الغنم، فقال النبيُّ ﷺ: « **ما قُطِعَ مِنَ البَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهُوَ**[(٧)] **مَيْتَةٌ** ».

---

(١) نقل ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢/ ١٨٤) بعض هذا النص بتصرف. وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٢٦).

(٢) في (ف): « أبي زرعة ».

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٨ رقم ٢١٩٠٣ و٢١٩٠٤)، والدارمي في "مسنده" (٢٠٦١)، وأبو داود في "سننه" (٢٨٥٨)، والترمذي في "جامعه" (١٤٨٠)، و"العلل الكبير" (٤٣٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٧٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٧٢)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٩٩) من طريق عبدالرحمن بن عبدالله، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد، به . قال الترمذي في "جامعه" (١٤٨٠): « هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم ». وقال في "العلل الكبير" (٤٣٧): « سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقلت له: أترى الحديث محفوظًا ؟ قال: نعم . قلت له: عطاء بن يسار، أدرك أبا واقد؟ فقال: ينبغي أن يكون أدركه،عطاء بن يسار قديم». وقال ابن عدي: «وهذا لا أعلم يرويه عن زيد بن أسلم غيرُ عبدالرحمن بن عبدالله هذا».

(٤) كذا في جميع النسخ ! والحديث معروف من رواية عطاء بن يَسار، عن أبي واقد كما مضى في التخريج .

(٥) في (ف): «ابن» بدل: «أبي».

(٦) أي: يقطعون . "النهاية" (١/ ٢٣٣).

(٧) في (ت) و(ك): « فهي ».

وروى مَعْن القَزَّاز(١)، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: جميعًا وَهْمَين(٢)! والصَّحيحُ: حديثُ هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ(٣).

١٤٨٠ - وسألتُ(٤) أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن كَثِير الكوفي، عن(٥) الأَجْلَح، عن الحَكَم بن عُتَيبة(٦)، عن مِقْسَم،

(١) في (ت): « البزاز »، وهو ابن عيسى، وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٢١٦)، والبزار في "مسنده"- كما في "نصب الراية" (٤/ ٣١٧)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٩٢)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٢٤).
قال البزار: « لا نعلمه يُروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه ».

(٢) كذا في جميع النسخ ! وتقدم التعليق على مثله في المسألة رقم (١٠٨٨).

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو مُشكِل كما ترى ! إذ كيف يذكر أن الحديث مُرسَل وهو متَّصل ؟! فلعله انتقال بصر من النسَّاخ، ولعله يعني: «والصَّحيح: حديث هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن النبيِّ ﷺ، مرسل ». فقد أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦١١) عن معمر، عن زيد بن أسلم مرسلاً، ليس فيه ذكرٌ لابن عمر ولا لغيره. وذكر الدارقطني في "العلل" (١١٥٢) الخلافَ على زيد بن أسلم في هذا الحديث، وفي آخره قال: «وقال سليمان بن بلال: عن زيد، عن عطاء مرسلاً. وقال هشام بن سعد: عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، والمرسل أشبه».
وقوله: «مرسلٌ» يحتمل هنا وجهين: النصب والرفع، وقد تقدم التعليق على مثله في المسألة رقم (٨٥).

(٤) انظر المسألة الآتية برقم (١٥٠٦).

(٥) قوله: « عن » سقط من (ف).

(٦) في (ك): « عتبة ». وروايته أخرجها ابن أبي عمر العَدَني في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (٢٣٥٤)- من طريق إسماعيل بن مسلم، عنه ، به .

عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: أنه نَهى عن كُلِّ ذي نابٍ من السِّبَاع[1]؟

قال[2]: هذا[3] حديثٌ خَطَأٌ؛ إنما هو: الحَكَم بن عُتَيبة[4]، عن مَيْمون بن مِهْران، عن ابن عباس: أَنَّه نَهى عن كلِّ ذي نابٍ من السِّباع.

---

(١) أي: نهى عن أكله، كما في الحديث الآتي برقم (١٥٠٦).

(٢) كذا في جميع النسخ، والسؤال موجَّه إلى أبي حاتم وأبي زرعة، فالسِّياق يقتضي: أن يقال: «قالا»، لكن ما في النسخ محتمل لوجهين:
الأوَّل: أن السؤال موجَّه إليهما، والجواب واقع منهما أيضًا، وأصلُ «قال» هنا: «قالا» بألف المثنَّى، لكنها حذفت واكتفي عنها بالفتحة على لغة هوازن وعليا قيس، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٦٧٩)، أو أنه أراد: قال كلُّ واحدٍ منهما.
والثاني: أنَّ ذكر أبي زرعة في السؤال وهم؛ فإن هذه المسألة ستكرَّر بنحو ذلك في المسألة رقم (١٥٠٦)، والسؤال فيها موجَّه إلى أبي حاتم وحده، والله أعلم.

(٣) قوله: «هذا» سقط من (ف).

(٤) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «عتبة». وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٨٩ رقم ٢٦١٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٤٧٧ و٣٤٧٨) من طريق عبدالله بن المبارك، عن شعبة، عن الحكم به موقوفًا.
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٩٣٤)، وأبو عوانة (٧٦٠٩) من طريق معاذ العَنبري، وأبو عوانة (٧٦٠٧ و٧٦٠٨ و٧٦١٠) من طريق عبدالوهَّاب بن عطاء ويزيد بن زريع ويحيى بن سعيد القطان، جميعهم عن شعبة، عن الحكم، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ... فذكره مرفوعًا.
قال شعبة - كما عند أحمد -: رفعه الحكم، وأنا أكره أن أحدِّث برفعه، وحدثني غيلان والحجاج، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، ولم يرفعه».
وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٠٦).

١٤٨١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[١] عن حديثٍ رواه مَعْمَر[٢]، عن الأعمَش، عن زيد بن وَهْب، عن حُذَيفة؛ قال: كنا إذا دُعِينا إلى طعام والنبيُّ ﷺ معنا لم نضَعْ أيديَنا حتى يَضَعَ[٣] النبيُّ ﷺ يَدَهُ. فأُتِينا بِجَفْنَةٍ، فجاء أعرابيٌّ . . . فذكرتُ لهما الحديثَ ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه الأعمَش[٤]، عن خَيثمة[٥]، عن أبي حُذَيفة الأَرْحَبي[٦]، عن حُذَيفة، وليس هو من حديث زيد بن وَهْب .

فقلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قالا: مِن مَعْمَر[٧].

(١) في (ت) و(ك): « وسألتهما ».

(٢) روايته أخرجها في "الجامع" (١٩٥٦٣/ مصنف عبدالرزاق).
ومن طريقه أخرجه البزار في "مسنده" (٢٨١٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٧٧)، والبيهقي في "الشعب" (٥٤٤٥).

(٣) قوله: « أيدينا حتى يضع » سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٨٣ و٣٩٧ رقم ٢٣٢٤٩ و٢٣٣٧٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠١٧)، وأبو داود في "سننه" (٣٧٦٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٧٨ و١٠٧٩).

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن .

(٦) هو: سلمة بن صُهَيب .

(٧) قال الطحاوي في الموضع السابق: « وأهل العلم جميعًا بالحديث يقولون: إن معمرًا غلط في إسناد هذا الحديث، عن الأعمش، وإنَّ الصحيح في إسناده هو: ما حدثنا. . . »، ثم رواه من طريق الأعمش.

١٤٨٢ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٢] بأَخَرَةٍ[٣]، عن إسماعيل بن عيَّاش، عن ابن جُرَيج، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله[٤] بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ في الضَّبِّ، وقصةِ خالد بن الوليد[٥] ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري[٦]، عن أبي أُمامة بن سَهْل بن حُنَيف، عن ابن عباس، عن خالد بن الوليد، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: وفي[٧] حديث إسماعيل[٨]، عن ابن جُرَيج كلامٌ[٩]: قال: فأُتِيَ النبيُّ ﷺ بإناءٍ، فشَرِبَ، وعن يمينه ابنُ عباس، وعن يساره خالد بن الوليد، فقال النبيُّ ﷺ لابن عباس: « **أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَسْقِيَ**

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٩٧) و(١٥١٧) و(١٥٢٧).

(٢) رواه بتمامه أبو عبدالله بن مروان القرشي في "الفوائد"- كما في "السلسلة الصحيحة" (٢٣٢٠)- قال: حدثنا محمد بن إسحاق بن الحويص، ثنا هشام بن عمار، حدثنا ابن عياش، حدثنا ابن جريج - قال: وابن زياد - عن شهاب، عن عبيدالله بن عتبة، عن ابن شهاب (كذا الأصل، والصواب ابن عباس) فذكره. كذا وقع الإسناد فيه، وما بين القوسين من كلام الشيخ الألباني رحمه الله . وسيأتي بيان من أخرجه مختصرًا .

(٣) في (ك): « فأخذه ».

(٤) في (ك): « عبدالله ».

(٥) ذكر المصنف متن هذا الحديث كاملاً في المسألة رقم (١٥١٧).

(٦) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٣٩١ و٥٤٠٠ و٥٥٣٧)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٤٦).

(٧) في (ف): « في » بلا واو.

(٨) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في "سننه" (٣٤٢٦).

(٩) قوله: « كلام » ليس في (ك).

خَالِدًا ؟ ». فقال ابن عباس(١): ما أُحبُّ أن أُوثِرَ بسُؤْرِ(٢) النبيِّ ﷺ على نفسي . فتناول ابنُ عباس فشَرِبَهُ ؟

قال أبي: ليس هذا مِن حديثِ عُبَيدالله بن عبدالله، ولا من حديث أبي أُمامة بن سَهْل؛ وإنما هو من حديث الزُّهري(٣)، عن أنس.

قال أبو محمد: وفي(٤) هذا(٥) الحديثِ بعض(٦) هذا الكلام(٧): فقال النبيُّ ﷺ: **«مَنْ أَطْعَمَهُ(٨) اللهُ طَعَامًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ، ومَنْ سَقَاهُ اللهُ لَبَنًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ(٩) بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وزِدْنَا مِنْهُ؛ فَإِنِّي لا أَعْلَمُ يُجْزِئُ(١٠) مِنَ الطَّعَامِ والشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنَ »** ؟

---

(١) في (ك): « فقال النبي ﷺ » بدل: « فقال ابن عباس ».

(٢) السُّؤْرُ: بقيَّةُ الشيء وفضلَتُه، والجمع: أَسْآرٌ . انظر "اللسان" (سأر/ ٤/ ٣٣٩).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٣٥٢ و٥٦١٢ و٥٦١٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٢٩).

(٤) في (ف): « في » بلا واو.

(٥) قوله: « هذا » ليس في (أ) و(ش).

(٦) كذا في جميع النسخ، ولعل الصَّواب: « بعد » بدل: « بعض ».

(٧) رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٣٢٢) عن هشام بن عمار بالإسناد المتقدم في أول المسألة.

(٨) في (ك): « أطعم ».

(٩) في (ك): « الله ».

(١٠) كذا في جميع النسخ، وفي "سنن ابن ماجه": « لا أعلمُ ما يُجْزِئ »، وسيأتي في المسألة رقم (١٥١٧) بلفظ: « لا أعلمُ شيئًا يُجْزِئ ».
وبالنظر إلى ما في "سنن ابن ماجه" يخرَّج ما هنا على أنه حذف الموصول «ما» وأبقىٰ صلته، وهو جائز عند الكوفيين والأخفش، وتبعهم ابن مالك؛ ومنه قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[النساء: ٤٦]، أي: مَن يحرِّفون. =

قال أبي: ليس هذا من حديث الزُّهري؛ إنما هو من حديث عليِّ ابن زيد بن جُدْعان[(١)]، عن عمر بن حَرْمَلة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: وأخاف أن يكونَ قد أُدخِل على هشام بن عمَّار[(٢)]؛ لأنه لما كَبِر تغيَّر .

١٤٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه تَميم بن زِياد، عن أبي جعفر الرَّازي[(٣)]، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: « **نِعْمَ الإِدَامُ الخَلُّ** » ؟

وانظر: "الإنصاف في مسائل الخلاف" (٢/ ٧٢١-٧٢٢)، و"شرح التسهيل" (١/ ٢٣٥)، و"مغني اللبيب" (ص٥٨٨)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٤٣-٣٤٤).
وبالنظر إلى ما ورد في المسألة رقم (١٥١٧)، فيتوجَّه ما هنا على حذف المنعوت - وهو «شيئًا»- للعلم به، وقد أجاز النحويون حذف المنعوت أو النعت مع بقاء الآخر إذا علم المحذوف. وانظر "أوضح المسالك" (٣/ ٢٧٤-٢٨٧).
وقوله: « إلا اللبن » يحتمل النصب والرفع، وقد ذكرنا توجيههما في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٣٠٨/ أ).

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٨٤٦)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٧٦)، والحميدي في "مسنده" (٤٨٨)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٩٦-٣٩٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٢٠ رقم ١٩٠٤)، وأبو داود في "سننه" (٣٧٣٠)، والترمذي في "جامعه" (٣٤٥٥).
قال الترمذي: « هذا حديث حسن، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن علي بن زيد، فقال: عن عمر بن حرملة، وقال بعضهم: عَمرو بن حرملة؛ ولا يصحُّ ».
وانظر تخريج الأخ ياسر فتحي لكتاب "الذكر والدعاء" للقحطاني رقم (٢٤٧).

(٢) في (ف): « عمارة »، وصوبت إلى: «عمار».

(٣) هو: عيسى بن أبي عيسى . وروايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (٨٣٧٨).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[١].

١٤٨٤ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه عبدُالله بنُ المُطَّلِب العِجْلي[٣]، عن الحسن بن ذَكْوان، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ أَهْلَ البَيْتِ لَيَقِلُّ طُعْمُهُمْ[٤]، فَتَسْتَنِيرُ[٥] بُيُوتُهم»؟

قال أبي: هذا حديثٌ كذبٌ، وعبدالله بن المُطَّلِب مجهولٌ[٦].

١٤٨٥ - وسألتُ أبي[٧] عن حديثٍ رواه أبو بكر بن أبي عَتَّاب

(١) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٢٠٥٢) من طريق أبي سفيان طلحة بن نافع، عن جابر، عن النبي ﷺ، به .

(٢) في (ت) و(ك): «وسألته».

(٣) في (ك): «العجل». وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في كتاب "الجوع" (٧١)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٠٥)، والطبراني في "الأوسط" (٥١٦٥)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٨).
ورواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٤١٤) من طريق العقيلي.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا الحسن بن ذكوان، ولا عن الحسن إلا عبدالله بن المطلب، تفرَّد به عبدالرحمن».

(٤) قال المناوي في "فيض القدير" (٢/ ٤٣٨): «لَيَقِلُّ طُعْمُهُم : بِضَمٍّ فسُكُون، أي: أكلُهم للطَّعام».

(٥) في (ت): «فيستنير»، وهو جائز؛ لأنَّ فاعله جمع تكسير، فيجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه، وإن كان التأنيث أولى، وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).

(٦) قال العقيلي في ترجمة عبدالله بن المطلب: «مجهول، وحديثه منكر غير محفوظ». وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ». وقال الشيخ الألباني في "الضعيفة" (١٦٦): «موضوع».

(٧) في (ت) و(ك): «وسألته». وستأتي هذه المسألة برقم (١٥١٩)، وفيها قول =

الأَعْيَن[١]، عن الوليد بن محمد الأَيْلي[٢]، عن المُبارَك بن فَضالة، عن الحسن[٣]، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **طَعَامُ الوَاحِدِ يَكْفِي اثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الاثْنَيْنِ يَكْفِي الأَرْبَعَةَ** » ؟

قال أبي: هذا[٤] حديثٌ باطلٌ - يعني بهذا الإسناد[٥]- والوليدُ مجهولٌ .

١٤٨٦ - وسمعتُ[٦] **أبي** ورأى في كتابي عن هارون بن إسحاق، عن محمَّد بن بِشْر، عن عبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ : أنه سُئِلَ عن أَكْلِ الضَّبِّ، فقال: « **مَا أَنَا**

= أبي حاتم :« هذا حديثٌ منكرٌ بهذا الإسناد ».

(١) هو: محمد بن أبي عتَّاب .

(٢) كذا في (ت) و(ش)، وفي (ف) و(ك): «الأبلي»، وهي مهملة في(أ). وتقدم في المسألة رقم (١٣٨٨)، وسيأتي في المسألة رقم (١٥١٩).
وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٢٩ رقم ٦٩٥٨) من طريق إبراهيم بن الوليد بن محمد الأبلي، عن أبيه، به .
ورواه الروياني في "مسنده" (٨٦٤) من طريق إسماعيل بن مسلم، والبزار في "مسنده" (٢٨٧٤/ كشف الأستار)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٣١ رقم ٦٩٦٣) من طريق أبي بكر الهذلي، كلاهما عن الحسن، عن سمرة، به .

(٣) هو: البصري .

(٤) قوله:« هذا » سقط من (ت) و(ك).

(٥) هذا احترازٌ حسن من ابن أبي حاتم؛ فإن الحديث بهذا اللفظ أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٠٥٩) من حديث جابر . وأخرجه البخاري (٥٣٩٢)، ومسلم (٢٠٥٨) من حديث أبي هريرة بلفظ:« طعامُ الاثنينِ كافي الثَّلاثة، وطعامُ الثَّلاثة كافي الأربعَة ».

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٥٢).

بِآكِلِهِ[١]**، ولا مُحَرِّمِهِ »**.

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ وَهَمٌ؛ وإنما[٢] هو: عن[٣] عبدالرحمٰن بن عبدالله بن دينار، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

١٤٨٧ - وسمعتُ أبي[٤] وذكر حديثًا رواه مروان الفَزاري[٥]، عن سَهْل بن عبدالله المَرْوَزي، عن عبدالملك بن مِهْران، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ أَكَلَ الطِّينَ**[٦]**، فَكَأَنَّمَا أَعَانَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ** ».

---

(١) في (ت): « يأكله ».

(٢) في (ك): « وهم فيه إنما ».

(٣) قوله: «عن» ليس في (ف).

(٤) في (ت) و(ك): « وسمعته ». وذكر المصنف هذا الحديث في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٠١ رقم٨٦٦) وقال: « سمعت أبي يقول: سهل بن عبدالله وعبدالملك مجهولان، والحديث باطل ».اهـ. وانظر (٥/ ٣٧٠) منه .

(٥) هو: مروان بن معاوية . وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٤-٣٥)، ورواه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٤٩) تعليقًا عن عبدالملك بن مهران، به .
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/ ٣٦١ رقم ٣٦٨)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٠٧) من طريق بقية، عن عبدالملك بن مهران، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة به . ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١١-١٢).
قال العقيلي بعد أن ذكر أحاديث عدة لعبدالملك بن مهران: « كلُّها ليس لها أصلٌ، ولا يُعرف منها شيء من وَجْه يصحُّ ». وقال ابن عدي: « وهذا لا أعلم يرويه عن سهيل غير عبدالملك هذا ». وانظر "السلسلة الضعيفة" (٤٥٦٠).

(٦) في (ك): « الظبى ».

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وسَهْلُ بن عبدالله وعبدُالملك بنُ مِهْران: مجهولانِ .

١٤٨٨ - وسمعتُ أبي[١] وذكر حديثًا رواه إبراهيم بن عُيَينة[٢]، عن عمرو بن مَنصور، عن الشَّعبي، عن ابن عمر؛ قال: أُتِيَ النبيُّ ﷺ في غزوة تبوك بجُبْنَةٍ[٣]، فدعا بسِكِّينٍ، فسمَّى وقطَعَ .

---

(١) في (ت) و(ك): «وسمعته».
وقد نقل الحافظ ابن رجب في "جامع العلوم" (ص٥٣٥) حكم أبي حاتم على الحديث بالنكارة .

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٨١٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٤١)، والطبراني في "الأوسط" (٧٠٨٤)، و"الصغير" (١٠٢٦).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/٦).
ورواه مسدد في "مسنده" - كما في المطالب العالية" (٢٤١٣)- من طريق عيسى بن يونس، عن عمرو بن منصور به بلفظ: «إن النبيَّ ﷺ أُتي بجُبنَة فقيل: إن هذا طعامٌ تصنعه المجوس، فقال: «اذكُروا اسمَ الله عليه وكُلوا».
قال الطبراني في "الأوسط": «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن منصور إلا إبراهيم بن عيينة، ولم يروه عن الشعبي إلا عمرو بن منصور».
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٦٦/أ/أطراف الغرائب) من طريق إبراهيم بن عيينة، عن عمرو بن منصور، عن الشعبي، عن ابن عباس به .
قال الدارقطني: «تفرَّد به إبراهيم بن عيينة، عن عمرو بن منصور المشرقي، عنه».

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «بجبة»، والمثبت من (ت) و(ك)، وضُبطت في (ت) بتشديد النون، وهي لغةٌ صحيحة فيها. قال الفيومي: الجُبْنُ المأكول فيه ثلاث لغات؛ أجودُها: سكون الباء، والثانية ضمُّها للإتباع، والثالثةُ وهي أقلها: التَّثقيل. ومنهم من يجعل التثقيلَ من ضرورة الشعر. "المصباح المنير"(ج ب ن/١/ ٩٠). وقال ابن منظور: الجُبْن والجُبُن والجُبُنُّ مثقَّل: الذي يؤكَل، والواحدة من كل ذلك بالهاء. "اللسان" (ج ب ن/١٣/ ٨٥).

قال أبي: جابر الجُعْفِي[١] يقول: عن الشَّعبي، عن ابن عباس، وكلاهما ليس بصحيح، وهو مُنكَر .

١٤٨٩ - وسألتُ أبا زرعة[٢] عن حديثٍ رواه شَريك[٣]، عن

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وتقدم ذكر رواية الدارقطني في "الأفراد" من طريق منصور، عن الشعبي، عن ابن عباس .
والحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٢٨٠٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٤ و٣٠٢ رقم ٢٠٨٠ و٢٧٥٥)، والبزار في "مسنده" (٢٨٧٨ و٢٨٧٩/ كشف الأستار)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٤٠ رقم ١١٨٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١١٩) من طريق جابر الجعفي، عن عكرمة، عن ابن عباس به .
قال البزار: «لا نعلم أحدًا يروي (كذا) عن ابن عباس إلا عكرمة، ولا عنه إلا جابر».
ونقل ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص ٥٣٥/ الحديث الثلاثون) عن الإمام أحمد أنه سئل عن حديث ابن عباس هذا فقال: « هو حديث منكر ».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤١٧) عن عيسى بن يونس، عن عمرو بن منصور، عن الشعبي به مرسلاً .
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٧٩٥) عن قيس بن الربيع، عن عمرو بن منصور الهمداني، عن الشعبي والضحاك بن مزاحم به مرسلاً .
قال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص ٥٣٥): « وهو أشبه ».

(٢) في (ش): « وسألت أبي وأبا زرعة ». وستأتي هذه المسألة برقم (١٥٢٢)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٢٨)، (١٥٣٧)، و(١٥٣٨) و(٢٤١٥)، و(٢٥٢١).

(٣) هو: ابن عبدالله النَّخَعي القاضي. وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٧٥١)، والطبراني في "الأوسط" (٥٥٧٥).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عُبَيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، إلا شريك، ورواه يحيى بن سعيد القطان والناس عن عُبَيدالله بن عمر، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ».
ورواه محمد بن عبيد، عن عبيدالله، واختُلِف عنه: فرواه أحمد في "مسنده" =

عُبَيدالله [(١)]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « **الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ** » ؟

فقال: هذا خطأٌ [(٢)]؛ إنما هو: عُبَيدالله [(٣)]، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبدالله بن عمر بن الخطَّاب، عن عبدالله بن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ والوَهَمُ من شَريكٍ [(٤)].

١٤٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قَيسُ بن الرَّبيع [(٥)]، عن

= (٢/ ٨٠ رقم ٥٥١٤) عن محمد بن عبيد بمثل رواية شريك، ورواه أبو عوانة في "صحيحه" (٨١٧٦) عن أبي الحسن الميموني في آخرين، عن محمد بن عبيد، عن عُبَيدالله بن عمر، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله، عن ابن عمر به .

(١) في (ش): « عبدالله ». وعُبَيدالله هذا هو: ابن عمر العُمَري .

(٢) وكذا قال النسائي في "الكبرى" (٦٧٥١) وذكر أن الصَّواب رواية عبيدالله ، عن الزهري الآتية .

(٣) في (ف): « عُبَيْد » بدون ذكر لفظ الجلالة، وهو العمري، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ١٤٦ رقم ٦٣٣٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٢٠)، والترمذي في "جامعه" (١٧٩٩)، والنسائي في "الكبرى" (٦٧٥٠).
قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى مالك وابن عيينة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر، وروى معمر وعُقيل، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، ورواية مالك وابن عيينة أصحُّ ».

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٥٤/ب): « ورواه شريك بن عبدالله ومحمد بن بشر، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وذلك وهمٌ ».
وانظر "العلل" للدارقطني (١٠٠) أيضًا .

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٨٠٥)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٢٣٧ و٢٣٨).
قال البزار: « ولا نعلم روى شريك بن حنبل عن علي إلا هذا الحديث ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٣٨٣)، وابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٧٤) أن =

أبي إسحاق[١]، عن شَريك بن حنبل، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال: « لا يَحِلُّ أَكْلُ الثُّومِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ منهم مَن يقول: عن أبي إسحاق[٢]، عن شَريك بن حنبل، عن عليٍّ، قولَهُ[٣]؛ موقوفً[٤].

ورواه عبدالرحمٰن بن مهدي[٥]، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن شَريك بن حنبل - لم يَقُل: عن عليٍّ -: لا يَحِلُّ أكلُ الثُّوم، وهو أشبهُ عندي؛ لأنَّ الثَّوْريَّ أحفظُهم .

= قيس بن الربيع يرويه أيضًا عن أبي إسحاق، عن عمير بن قميم، عن شريك بن حنبل، عن علي، عن النبي ﷺ .

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٢) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٨٠٨) من طريق مسدَّد، عن الجراح بن مليح، عن أبي إسحاق، عن شريك، عن علي بلفظ: « نُهيَ عن أكل الثُّوم إلا مَطبوخًا ».
ورواه الترمذي (١٨٠٩) من طريق وكيع، عن أبيه الجراح بمثله بلفظ: « لا يصلحُ أكلُ الثُّوم إلا مطبوخًا ».
قال الترمذي: « هذا الحديث ليس إسناده بذلك القوي، وقد رُوي هذا عن علي قوله، وروي عن شريك بن حنبل، عن النبي ﷺ مرسلاً ».

(٣) قوله: « قوله » ليس في (أ) و(ش).

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) ذكر روايته الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٤١٦٢) ولم يسق المتن.
والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦٥٧)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٣/ ٣١٠)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣/ ١٤٧٤) من طرق عن يونس بن أبي إسحاق، عن عمير بن قميم - ويقال: تميم - عن شريك بن حنبل، =

١٤٩١- وسألتُ أبي[1] عن حديثٍ رواه عمر بن حَفْص بن غِياث، عن أبيه، عن أبي العُمَيْس[2]، عن عُبَيد بن الحسن، عن عبدالرحمٰن بن مَعْقِل، عن غالِب بن أَبْجَر؛ قال: سألتُ النبيَّ ﷺ فقلتُ: يارسولَ الله، إنه لم يُبْقَ من مالي شيئًا[3] أُطعِمُهُ أهلي، إلا

= عن النبي ﷺ به. وعند البغوي تصريح شريك بالسَّماع من النبي ﷺ.
وقد سُئل الدارقطني في "العلل" (٣٨٣) عن هذا الحديث فقال: «يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختُلِف عنه؛ فرواه أبو وكيع الجرَّاح بن مليح، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي قال: نهى عن أكل الثَّوم إلا مَطبوخًا. قاله مسدد، عن أبي وكيع. ووقفه يحيى الحماني، عن أبي وكيع، ولم يقل: نهى. وخالفه قيس بن الربيع، فرواه عن أبي إسحاق، عن عمير بن قميم، عن شريك بن حنبل، عن علي، عن النبي ﷺ، ويشبه أن يكون قول قيس أولى بالصَّواب؛ لأن يونس بن أبي إسحاق رواه عن أبي هلال - وهو عمير بن تميم - عن شريك بن حنبل، عن علي ﷺ».

(١) في (ت) و(ك): «وسألته».

(٢) هو: عتبة بن عبدالله المسعودي.
وذكر روايته أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٢٦٥ رقم٥٦١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٣٢)، وفيهما: «عبدالله بن معقل» بدل: «عبدالرحمن بن معقل».
والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٣٨٠٩) من طريق منصور، عن عبيد، به.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٣٢).

(٣) كذا في جميع النسخ، ولو جاء على الجادَّة لقال: «لَمْ يَبْقَ مِنْ مالي شيءٌ»؛ كما في مصادر التخريج. ولكنَّ النصب في النسخ يتجه ببناء «يُبْقَ» للمجهول، على أن يكون نائبُ فاعله هو الجارَّ والمجرور «من مالي»، و«شيئًا» على ذلك: مفعول به منصوب، وهذا جارٍ على مذهب الكوفيين ومن وافقهم من النحاة في جواز إنابة الجارِّ والمجرور مُنَابَ الفاعل مع وجود المفعول به، وقد منع ذلك جمهور البصريين. انظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢٥٢).

أَحْمِرَةً[١] عندي؛ فقال رسولُ الله ﷺ: ((**أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ مَالِكَ؛ فَإِنَّمَا قَذِرْتُ لَكُمْ جَوَالَّ[٢] الْقَرْيَةِ**)).

ورواه شَريكٌ[٣]، عن مَنصور[٤]، عن عُبيد بن حسن، عن[٥] غالِب بن ذُرَيح؛ قال: قيل للنبيِّ ﷺ في أكل الحُمُرِ . . . .

---

(١) في (ك): ((حمرة)). وأَحْمِرَةٌ: جمعُ حِمار، ويُجمَع أيضًا على: حَمير، وحُمُر. انظر "المصباح المنير" (ح م ر/١/١٥٠).

(٢) قال أبو عبدالرحمن شرف الحق محمد أشرف الصدِّيقي العظيم آبادي في "عون المعبود" (١٠/ ٢٨٢): ((جَوَالّ)) بتشديد اللام جمعُ جالَّة، وهي التي تأكل الجَلَّة وهي: العَذِرَة. يقال: جَلَّت الدابةُ الجَلَّةَ، واجتَلَّتها، فهي جالَّةٌ، وجَلَّالةٌ: إذا التقطتها .اهـ. وقال الفيومي: الجَلَّةُ بالفتح: البَعَرَة، وتُطلقُ على العَذِرَة. وجَلَّ فلانٌ البَعَرَ جَلاًّ من باب قتل: التَقَطَهُ، فهو جَالٌّ، و جَلَّالٌ: مبالغةٌ، ومنه قيل للبهيمة تأكلُ العَذِرَةَ: جَلَّالَةٌ وجَالَّةٌ أيضًا، والجمعُ: جَلَّالاتٌ على لفظ الواحِدَة، وجَوَالُّ، مثل: دابَّة ودوابّ. "المصباح المنير" (ج ل ل/١/ ١٦٠). وانظر "النهاية" (١/ ٢٨٨)، و"اللسان" (ج ل ل).

وفسَّر أبو داود في روايته جَوَالَّ القرية: بالجَلَّالة. وقد ضُبطت كلمة ((جوال)) خطأً في طبعة بيت الأفكار الدولية: ((جَوَّال)) بتشديد الواو. ومثلها في متن السنن المطبوع مع شرحه "عون المعبود"، وفي "غريب الحديث" لابن قتيبة بتحقيق عبدالله الجبوري (١/ ٢٧٦)، والصوابُ ضبطها بتخفيف الواو، وتشديد اللام، كما بيَّناه آنفًا، وضبط على الصَّواب في "سنن أبي داود" طبعة عزت عبيد الدعَّاس، وعادل السيد، والله تعالى أعلم .

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي القاضي . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٣٢٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٠٣)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٦٧ رقم ٦٦٩). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٣٢)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٦٧ رقم ٦٧٠).

(٤) هو: ابن المعتمر .

(٥) في (ك): ((بن)) بدل: ((عن)).

ورواه شُعْبة[١]، عن عُبَيد بن حسن، عن عبدالرحمٰن بن مَعْقِل، عن عبدالرحمٰن بن بِشْر، عن رجال من مُزَينة من أصحاب النبيِّ ﷺ.

ورواه مِسْعَر[٢]، عن عُبَيد بن حسن، عن ابن مَعْقِل، عن رَجُلَيْنِ من مُزَينة، أحدُهُما عن الآخَر: عبدُالله بن عمرو بن لؤي[٣]، والآخَرُ: غالِبُ بنُ أَبْجَر. قال مِسْعَر: أُرَى غالِبً[٤] الذي[٥] أتى النبيَّ ﷺ؟

قال أبي: شُعْبَةُ أحفظُ من أبي العُمَيْس، لم يَضبِط[٦] أبو العُمَيْس.

وسُئِلَ أبو زرعة عن هذا الحديث؟

فقال: الصَّحيحُ حديث[٧] شُعْبة[٨].

---

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٠٣).
ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٤٠١) من طريق شعبة، عن عبيد بن الحسن: سمعت عبدالله بن معقل، عن عبدالله بن بشر، عن ناس من مزينة، به.
ومن طريق الطيالسي رواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٣٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٦١٧).

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٧٢٨)، وأبو داود في "سننه" (٣٨١٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٣٣)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٦٦ رقم ٦٦٦). وفيها جميعًا: «عبدالله بن معقل» بدل: «عبدالرحمن بن معقل».

(٣) في "سنن أبي داود": «عويم».

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، جريًا على لغة ربيعة، والجادَّة أن يقال: «أُرَىٰ غالبًا»، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) قوله: «الذي» مكرر في (ت).

(٦) في (ش): «يضبطه».

(٧) قوله: «حديث» سقط من (ف).

(٨) في هذا الحديث اختلافٌ كثير جدًّا، منه ما ذكره ابن أبي حاتم هنا، ومنه ما تجده في "تحفة الأشراف" (٨/ ٢٥٣-٢٥٤)، و"نصب الراية" (٤/ ١٩٧-١٩٨)، =

١٤٩٢ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن سعيد الجُرَيري، عن ابن أَعْبُد[٣]؛ قال: قال عليُّ بن أبي طالب: هل تَدْرون ما حَقُّ الطعام؟ قالوا: وما حَقُّهُ؟ قال: أنْ [تقولوا][٤]: باسم الله، اللهمَّ بارك لنا فيما رزقتَنا. قال: [وهل تَدْرون ما شُكْرُهُ؟ قالوا][٥]: وما شُكْرُهُ؟ قال: أن [تقولوا][٦]: الحمدُ للَّه...[٧]؟

فقالا: الصَّحيحُ: الجُرَيري[٨]، عن أبي الوَرْد[٩]، عن ابن أَعْبُد[١٠].

= ولذلك حكم عليه البيهقي في "المعرفة" (١٤/ ١٠٤) بالاضطراب، وذكر في "السنن" (٩/ ٣٣٢) بعض الاختلاف فيه، ثم قال: «ومثلُ هذا لا يُعارَض به الأحاديث الصَّحيحة التي قد مضت مصرِّحة بتحريم لحوم الحمر الأهلية». اهـ.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٧٥)، وانظر المسألة رقم (٢٠٩١).

(٢) لم نقف على روايته، لكن أخرجه البيهقي في "الشعب" (٥٦٤٠) من طريق مهدي ابن ميمون، عن الجريري، به.

(٣) اسمه: علي.

(٤) المثبت من (ك)، وفي (ت): «يقولوا»، ولم تنقط التاء في بقية النسخ.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة لابد منها لاستقامة السياق. وانظر مصادر التخريج.

(٦) المثبت من (ك)، وفي (ت): «يقولوا»، ولم تنقط التاء في بقية النسخ.

(٧) في مصادر التخريج: «الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا».

(٨) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٩٩ و٢٩٥٥٥) من طريق سفيان الثوري، وأبو داود في "سننه" (٢٩٨٨) من طريق عبدالأعلىٰ، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١٥٣ رقم ١٣١٣)، وفي "زوائده على فضائل الصحابة" (١٢٠٧)، والطبراني في "الدعاء" (٢٣٥) من طريق عبدالواحد بن زياد، ثلاثتهم عن الجريري، عن أبي الورد، عن ابن أعبدٍ، عن علي، به.

(٩) هو: ابن ثُمامة بن حزن القُشَيري، معروف بكُنيته.

(١٠) يعني: بهذا الأثر عن علي بن أبي طالب. كما سيأتي في المسألة رقم (٢٠٧٥) وهو بين في مصادر التخريج.

١٤٩٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[١] عن حديثٍ رواه الهَيْثَم بن جَميل وابنُ الطَّبَّاع[٢]، عن أبي عَوَانة[٣]، عن رَقَبَة[٤]، عن علي بن [الأَقْمَر][٥]، عن عَوْن بن أبي جُحَيفَة، عن أبيه[٦]؛ قال: نهى النبيُّ ﷺ أن يُؤكَلَ مُتَّكِئًا[٧]؟

قال أبي: الصَّحيحُ ما رواه الثَّوْري[٨]، عن علي بن الأَقْمَر؛ قال: سمعت أبا جُحَيفة .

---

(١) في (ت) و(ك): « وسألتهما ».

(٢) هو: محمد بن عيسى بن الطَّبَّاع، وروايته هذه أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٠٣ رقم ٢٥٤)، و"الأوسط" (٣٦٨٤). قال الطبراني: « لم يُدخِل في هذا الحديث بين عليِّ بن الأقمر وبين أبي جُحَيفة: عونَ بن أبي جحيفة إلا محمدُ بن عيسى الطباع . ورواه جماعةٌ عن أبي عوانة، عن رقبة، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة ». وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٦٥/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرَّد به أبو عوانة، عن رقبة ».

(٣) هو: وضَّاح بن عبدالله اليشكري. (٤) هو: ابن مَصْقَلَة .

(٥) تصحَّف في جميع النسخ إلى: « الأرقم »، وما أثبتناه من مصادر التخريج، وسيأتي على الصَّواب .

(٦) هو: وَهْب بن عبدالله السوائي.

(٧) كذا وقع هنا، والذي في "الكبير" و"الأوسط": «عن النبيِّ ﷺ قال: لا آكل مُتَّكِئًا».

(٨) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٠٨ و٣٠٩ رقم ١٨٧٥٤ و١٨٧٦٤ و١٨٧٦٦)، والدارمي في "مسنده" (٢١١٥)، وأبو داود في "سننه" (٣٧٦٩)، والترمذي في "الشمائل" (١٣٣)، و"العلل الكبير" (٥٦٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨٨٨ و٨٨٩)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٢٧٤)، و"شرح المشكل" (٢٠٨٦-٢٠٨٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٤٠)، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٩٧١-٩٧٣)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٦١١ و٦١٢). =

وبعضُ أصحاب أبي عَوَانة رواه عن أبي عَوَانة، عن رَقَبَة، عن عَوْن، لا يقولون: علي بن الأَقْمَر[*].

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: أبو عَوَانة[1]، عن رَقَبَة، عن علي بن الأَقْمَر[*]؛ سمعتُ أبا جُحَيْفَة .

١٤٩٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[2] عن حديثٍ رواه يحيى بن كَثِيرٍ[3] العَنْبَرِي[4]، عن شُعْبة، عن أبي جعفر[5] الفَرَّاء[6]، عن عبدالله

= قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: حديث ابن الأقمر لا أعلم أحدًا رواه غيرُ علي بن الأقمر ». والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٥٣٩٨) من طريق مسعر، و(٥٣٩٩) من طريق منصور، كلاهما عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة قال: قال رسول الله ﷺ :« لا آكُلُ مُتَّكِئًا ».

(*) في (ت) و(ك): « الأرقم ».

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٢٧٤) من طريق حجاج بن منهال، وفي "شرح المشكل" (٢٠٩٠) من طريق حجاج وسعيد بن منصور وسهل ابن بكار، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٣١ رقم٣٤٦) من طريق مسدد، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٦٠٧) من طريق عاصم بن علي، جميعهم عن أبي عوانة، به .

(٢) في (ت) و(ك): « وسألتهما ». (٣) في (أ) و(ش): «يحيى بن أبي كثير».

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٧٩٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠١٣٢)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٣١ رقم ١٠٥٦٣)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤٨٩).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد رواه غيرُ يحيى بن كثير عن شعبة، عن أبي جعفر، عن عبدالله بن شدَّاد، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً ، ووصله يحيى بن كثير ».

(٥) في (ف): « عن ابن جعفر »، وفي (ت) و(ك): « عن جعفر ».

(٦) مشهور بكنيته، أما اسمه فمُختَلَف فيه؛ فقيل: سلمان، وقيل: كيسان، وقيل غير ذلك.

ابن شَدَّاد، عن عبدالله[١]، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ، فَلْيُجِبْ » ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عبدالله بن شَدَّاد[٢]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٣].

قلتُ لهما: الخطأُ ممَّن هو ؟

قال أبو زرعة: مِنْ[٤] يحيى بن كَثِير[٥].

١٤٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه فائدٌ أبو العَوَّام[٦]، عن

---

(١) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٨٧١) من طريق علي بن الجعد، عن شعبة، عن أبي جعفر الفراء، عن عبدالله بن شدَّاد، به .

(٣) قوله «مرسلٌ» يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) في (ف) يشبه أن تكون: « بن » بدل: « من ».

(٥) كذا بدون ذكر جواب لأبي حاتم، فلعله وافق أبا زرعة في جوابه، فاكتفى المصنِّف بجواب أبي زرعة. والله أعلم.

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٨١٤)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢١٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٥٨)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٥٦ رقم ٦١٤٩)، وأبو الشيخ في "العظمة" (١٢٩٥).
قال أبو داود: « رواه حماد بن سلمة، عن أبي العوَّام، عن أبي عثمان، عن النبيِّ ﷺ ، لم يذكر سلمان ».
ورواه أبو داود (٣٨١٣)، و البزار في "مسنده" (٢٥٠٩)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٥١ رقم ٦١٢٩)، وأبو الشيخ في "العظمة" (١٢٩٤)، والدارقطني في "الأفراد" (١٤١/أ/أطراف الغرائب)، من طريق محمد بن الزبرقان، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النَّهدي، عن سلمان به . =

أبي عثمان[١]، عن سَلْمان، عن النبيِّ ﷺ - في الجَراد[٢] - قال: « أَكْثَرُ جُنُودِ اللهِ، لَا أُحِلُّهُ، ولا أُحَرِّمُهُ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، الصَّحيحُ: مرسلٌ؛ ليس فيه سَلمان[٣].

١٤٩٦ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه يحيى بن أيُّوب الزاهد[٥]، عن محمد بن الحَجَّاج الواسطي، عن عبدالملك بن عُمَير:

= قال أبو داود: « رواه المعتمر، عن أبيه، عن أبي عثمان، عن النبيِّ ﷺ، لم يذكر سلمان ». وقال الدارقطني: « تفرَّد به أبو همام محمد بن الزبرقان، عن سليمان التيمي، عنه ».
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٢٥٧) من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النَّهدي قال: قال رسول الله ﷺ ... فذكره مرسلاً.

(١) هو: النَّهْدي، واسمه: عبدالرحمٰن بن مُلّ.
(٢) في (ك): « في الجواد ».
(٣) وكذا رجَّح ابن معين في "تاريخه" (٤/ ٢٦٨/ رواية الدوري)، والحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٦٢٢)، والشيخ الألباني في "الضعيفة" (١٥٣٣).
(٤) في (ت) و(ك): « وسألته ».
(٥) روايته على هذا الوجه ذكرها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٧٩)؛ فقد روى الحديث من طريق داود بن مهران، عن محمد بن حجَّاج، عن عبدالملك بن عمير، عن ابن أبي ليلى وربعي بن حراش، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.
قال الخطيب: « وهكذا رواه الحسن بن علي المتوكل، عن يحيى بن أيوب، عن محمد بن الحجَّاج، إلا أنه قال: عن ابن أبي ليلى، عن النبي ﷺ، وعن ربعي، عن حذيفة، عن النبي ﷺ ».
والحديث رواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٥)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٩٥)، والطبراني في "الأوسط" (٦٥٩٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٧٩) من طريق يحيى بن أيوب، عن محمد بن الحجَّاج، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي ﷺ به. =

عن رِبْعِيِّ بن [حِراش][(١)]، عن حُذَيفة - وعبدالرحمٰن بن أبي ليلى[(٢)] - أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام أَطْعَمَنِي الهَرِيسَةَ يَشُدُّ بِهَا ظَهْرِي لِقِيَامِ اللَّيْلِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ كذبٌ، ومحمدُ بن الحجَّاج هذا[(٣)] ذاهبُ[(٤)] الحديث .

= ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٣٧١).
ورواه تمَّام في "فوائده" (٩٨٧/ الروض البسَّام) من طريق محمد بن حسَّان، عن محمد بن الحجاج بمثله .
قال العقيلي: « هذا حديث باطل، لا يُتابع عليه إلا من هو مثله أو دونه ».
وقال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن عبدالملك بن عمير؛ إلا محمد بن الحجاج ». وقال ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٤٤): « وهذا الحديث موضوعٌ؛ مما وضعه محمد بن الحجاج ».
وقال الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (١/ ٢٤٢): « موضوع ».
وقال تمَّام في "فوائده" (٩٨٨/ الروض البسَّام): « لم يرو هذا الحديث إلا محمد بن الحجاج، وقد اختُلِف عليه فيه، ورواه الثقة عنه فقال: عن عبدالملك، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن النبي ﷺ، وهو أشبه ».
وقال ابن الجوزي: « هذا حديث وضعه محمد بن الحجاج، وكلُّ الطرق تدور عليه؛ إلا أن طريق ابن عباس فيها نَهْشَل ». وانظر "السلسلة الضعيفة" (٦٩٠).

(١) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: « خراش » بالخاء المعجمة. وانظر "تهذيب الكمال" (٩/ ٥٤).

(٢) قوله: «وعبدالرحمن» معطوف على قوله قبلُ: «عن ربعي بن حراش»، أي: أن عبدالملك بن عمير يرويه عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، عن النبي ﷺ، ويرويه أيضًا عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن النبي ﷺ مرسلاً، وراجع التخريج السابق .

(٣) قوله: « هذا » ليس في (ك).

(٤) في (ف): « ذهب ».

١٤٩٧ - وسألتُ أبي[(١)] عن حديثٍ رواه محمد بن مسلم بن[(٢)] أبي الوَضَّاح[(٣)]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عُتبَة، عن ابن عباس؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ في بيتِ مَيْمونة، فقُرِّبَ[(٤)] إليه ضَبٌّ[(٥)]، فلم يأكلْهُ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، رواه مالكٌ[(٦)] ومَعْمَرٌ[(٧)]، وجماعةٌ[(٨)]، عن الزُّهري، عن أبي أُمَامة بن[(٩)] سَهْل بن حُنَيف، عن ابن عباس، عن خالد بن الوليد.

---

(١) في (ت) و(ك): «وسألته». وتقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨٢)، وستأتي برقم (١٥١٧) و(١٥٢٧).

(٢) قوله: «بن» سقط من (أ) و(ش)، وفي (ف): «بن حجاج»، وكأنه ضرب على «حجاج».

(٣) روايته أخرجها ابن مردويه في "جزء أبي الشيخ" (٩٩)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣/٧٤٦)، والدارقطني في "الأفراد" (١٥٢/ب/أطراف الغرائب)، وتمَّام في "فوائده" (٩٥١/الروض البسَّام).
قال الدارقطني: «تفرَّد به أبو سعيد المؤدِّب محمد بن مسلم بن أبي الوضَّاح، عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عنه. ولم يروه عنه غير منصور بن أبي مزاحم».

(٤) في (ش): «فقربت».

(٥) قوله: «ضب»، سقط من (ك).

(٦) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/٩٦٨)، ومن طريقه البخاري في "صحيحه" (٥٥٣٧).

(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه"(٥٤٠٠).

(٨) منهم يونس بن يزيد، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٣٩١)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٤٦). وصالح بن كيسان وروايته أخرجها مسلم (١٩٤٦).

(٩) في (ف): «عن» بدل: «بن».

وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن هذا الحديث، وكان حدَّثنا[(٢)] عن منصور ابن أبي المُزاحِم، عن محمد بن مسلم بن أبي الوَضَّاح ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهري، عن أبي أُمَامة بن سَهل بن حُنَيف .

١٤٩٨ - وسألتُهُ[(٣)] عن حديثٍ رواه الدَّرَاوَرْدي[(٤)]، عن عُبَيدالله[(٥)]، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ : أنه نهى عن لحوم الحُمُرِ الأهليَّة ؟

قال أبو زرعة: إنما هو نافعٌ وسالمٌ[(٦)] .

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: من الدَّرَاوَرْدي .

---

(١) في (ت) و(ك): «سئل» بلا واو.

(٢) كذا في (ش)، ولم تنقط في (أ) و(ف) و(ك)، وفي (ت): «حديثا».

(٣) كذا في (ت) و(ك)، والضمير فيه راجع إلى «أبي زرعة» في آخر المسألة السابقة. وسيأتي قولُ ابن أبي حاتم: « قال أبو زرعة »، و« قلتُ لأبي زرعة ». ووقع هنا في بقية النسخ: « وسألت أبي » ولا يستقيم مع كون الجواب من أبي زرعة. وستأتي هذه المسألة برقم (١٥٣٦)، موجَّهةً إلى أبي زرعة، ومجيبًا هو عنها.

(٤) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٥) هو: ابن عمر العُمَري.

(٦) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٠٢ رقم ٥٧٨٦)، والبخاري في "صحيحه" (٤٢١٥ و٤٢١٧ و٤٢١٨ و٥٥٢١ و٥٥٢٢)، ومسلم في "صحيحه" عقب الحديث (١٩٣٦)، وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٧/ ٤٨٢).

١٤٩٩ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه القَعْنَبي[٢]، عن مالك، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله[٣] بن عبدالله، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عن السَّمْنِ الجامدِ تقعُ فيه[٤] الفأرةُ؟ فقال: «خُذُوهَا ومَا حَوْلَهَا، فَأَلْقُوهَا» ؟

قال أبو زرعة: هذا الحديثُ في "الموطَّأ"[٥]: مالكٌ[٦]، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله: أنَّ النبيَّ ﷺ ...، مُرسَلٌ[٧].

وقال أبي: الصَّحيحُ مِن حديث الزُّهري: عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن مَيْمونة، عن النبيِّ ﷺ[٨].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٥٠٧).
(٢) هو: عبدالله بن مَسْلَمة. وروايته أخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٨٤ رقم ٨٧٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٧٩).
(٣) في (ك): «عبدالله».
(٤) في (ت) و(ك): «يقع فيها».
(٥) (٢/ ٣٩٧ رقم٢٧١٤/ رواية أبي مصعب الزهري).
(٦) في (ك): «لمالك».
(٧) قوله «مرسلٌ» يجوز فيه النصب والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(٨) من هذا الوجه أخرجه مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٧١-٩٧٢/ رواية يحيى الليثي) عن الزهري ، به . وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٣٥ رقم ٢٦٨٤٧)، والنسائي في "المجتبى" (٤٢٥٩) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والدارمي في "مسنده" (٢١٣١) من طريق زيد بن يحيى، والبخاري في "صحيحه" (٢٣٥) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، و(٢٣٦) من طريق معن بن عيسى، و(٥٥٤٠) من طريق عبدالعزيز بن عبدالله، والطحاوي في "شرح المشكل"(٥٣٥٨ و٥٣٥٩) من طريق جويرية وسعيد بن أبي مريم، جميعهم عن مالك، به . =

١٥٠٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن آدم بن سُلَيمان المِصِّيصِي[(١)]، عن حَفْص بن غِياث، عن عُبَيدالله[(٢)]، عن نافع، عن

= ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٩)، والنسائي في "سننه" (٤٢٦٠) من طريق معمر، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٢٩ رقم ٢٦٧٩٦)، والبخاري في "صحيحه" (٥٥٣٨)، والترمذي في "جامعه" (١٧٩٨) من طريق سفيان بن عيينة، وأحمد (٦/ ٣٣٠ رقم ٢٦٨٠٣) من طريق الأوزاعي، جميعهم عن الزهري، به .
قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ سُئل. . . ، ولم يذكروا فيه عن ميمونة، وحديث ابن عباس، عن ميمونة أصحُّ ».
وقد اختلف رواة "الموطأ" على مالك في هذا الحديث. وقد أطال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٨٢/ ب-١٨٣/ أ)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٣٣) في ذكر الاختلاف على مالك، قال الدارقطني: « والصحيح: عن الزهري، عن عبيدالله ، عن ابن عباس، عن ميمونة ». وقال ابن عبدالبر: « وهذا اضطرابٌ شديد عن مالك في إسناد هذا الحديث، والله أعلم ، والصَّواب فيه: ما قاله يحيى ومن تابعه ».
وقال ابن حجر في "فتح الباري"(١/ ٣٤٤): « رواه أصحاب "الموطأ" عنه واختلفوا، فمنهم من ذكره عنه هكذا؛ كيحيى بن يحيى وغيره، ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة؛ كالقعنبي وغيره، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس؛ كأشهب وغيره، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس ولا ميمونة؛ كيحيى بن بكير وأبي مصعب، ولم يذكر أحدٌ منهم لفظة « جامد » إلا عبدالرحمن بن مهدي، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي في "مسنده" عن سفيان بن عيينة،عن ابن شهاب، ورواه الحميدي والحفَّاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها، وجوَّدوا إسناده فذكروا فيه ابن عباس وميمونة، وهو الصَّحيح ».
وانظر "مرويات الزهري المعلة" للدكتور عبدالله دَمْفُو (٢/ ٩٨٠-١٠١٩).

(١) روايته أخرجها ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (ص ٤٣٢).
ورواه الترمذي في "جامعه" (١٨٨٠)، و"العلل الكبير" (٥٧٨)، وابن ماجه في "سننه" (٣٣٠١)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٢٢ و٥٣٢٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ١٩٥) من طريق سلم بن جنادة، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٢٢) من طريق هشام بن يونس، كلاهما عن حفص به .

(٢) في (ك): « عبدالله ». وعبيدالله هذا: هو ابن عمر العُمَري .

ابن عمر؛ قال: كُنَّا في عَهْدِ رسول الله ﷺ نأكُلُ ونحنُ نَمْشي[(١)]، ونَشْرَبُ ونحن قيامٌ ؟

قال أبي: قد تابعه على روايته: ابنُ أبي شَيْبة[(٢)]، عن حَفْص؛ وإنما هو: حَفْص، عن محمد بن عُبَيدالله العَرْزَمي . وهذا حديثٌ لا أصلَ له بهذا الإسناد[(٣)].

---

(١) في (ت) و(ك): « نحن نأكل ونحن نمشي ».

(٢) روايته أخرجها في "المصنف" (٢٤١٠٨)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند"، وابنه عبدالله في "زوائده" (٢/ ١٠٨ رقم٥٨٧٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٨٥/ المنتخب)، والدارمي في "مسنده" (٢١٧٢).

(٣) وأعله كذلك الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبو زرعة، ورأى بعضهم أن حفص بن غياث وهم فيه، وإنما هو حديثُ عمران بن حُدَير، عن أبي البَزَرَى يزيد بن عُطارد، عن ابن عمر، وأبو البَزَرَى مجهولُ الحال.
ففي ترجمة حفص بن غياث من "تاريخ بغداد" (٨/ ١٩٥-١٩٦) روى الخطيب بسنده عن أبي بكر الأثرم؛ قال: قلت له - يعني لأبي عبدالله أحمد بن حنبل -: « الحديث الذي يرويه حفص، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: كنا نأكلُ ونحن نسعى، ونشرب ونحن قيام ؟ فقال: ما أدري ما ذاك - كالمنكر له - ! ما سمعت هذا إلا من ابن أبي شيبة، عن حفص ! قال لي أبو عبد الله: ما سمعتَه من غير ابن أبي شيبة ؟ قال: قلتُ له: ما أعلم أني سمعته من غيره، وما أدري رواه غيره أم لا ؟ ثم سمعته أنا بعدُ من غير واحد، عن حفص . قال أبو عبدالله: أما أنا فلم أسمعه إلا منه . ثم قال: إنما هو حديثُ يزيد بن عطارد .اهـ.
وأسند الخطيب عن ابن معين أنه قال: « لم يحدِّث به أحدٌ إلا حفص، وما أراه إلا وَهِمَ فيه، وأراه سمع حديث عمران بن حُدَير، فغلط بهذا ».اهـ.
وذكر الآجري في "سؤالاته" (٥٨٠) عن أبي داود أنه قال: « قال علي بن المديني: « نَعَسَ حفص نَعْسَةً - يعني: حين روى حديث عبيدالله بن عمر - وإنما هو حديث أبي البَزَرَى ».اهـ. =

١٥٠١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يوسف بن عَدِيٍّ[(١)]، عن حَفْص - يعني: ابنَ غِيَاث -...، الحديث [(٢)]؟

قال أبو زرعة: [رواه][(٣)] حَفْصٌ وحدَهُ .

= وفي ترجمة محمد بن عبدالملك من "التاريخ الكبير" (١/ ١٦٥ رقم٤٩١) أورد البخاري هذا الحديث من طريق أبي بَزَرَى يزيد بن عطارد، عن ابن عمر، ثم أورده من طريق حفص بن غياث هذا، ثم قال: « والأولُ أصحُّ ».
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٥٧٨): « فسألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هذا حديث فيه نظر ». ثم قال الترمذي: « لا يُعرف عن عبيدالله إلا من وجه رواية حفص، وإنما يعرف من حديث عمران بن حُدير، عن أبي البَزَرَى، عن ابن عمر . وأبو البَزَرَى اسمه: يزيد بن عطارد ».
وقال الترمذي في "جامعه" (١٨٨٠): « صحيحٌ غريبٌ ».
تنبيه: ضبط ابن ماكولا في "الإكمال" (١/ ٤٢٨) كنية يزيد بن عطارد فقال: « أما البَزَرِي - بفتح الباء والزاي، وكسر الراء -: فهو أبو البَزَرِي يزيد بن عطارد، بصري روى عن ابن عمر، حدَّث عنه عمران بن حُدَير ».اهـ.
وخالفه الفيروز آبادي في "القاموس" (ص ٣٤٩) فقال: « وأبو البَزَرَى - كَجَمَزَى-: يزيد بن عطارد، تابعي، وكسر الرَّاء لحنٌ ».
وتوسَّط الذهبي، فضبطه في "المشتبه" (ص ٦٢) بقوله: « وبموحَّدة ثم زاي مفتوحتين، ثم راء ممالة »؛ يعني: أنها مفتوحة بإمالة، تليها ألف مقصورة؛ كما قال المعلمي في تعليقه على الموضع السابق من "الإكمال" . وانظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ٤٣٧).

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٧٣).
(٢) يعني: الحديث السابق .
(٣) في جميع النسخ: « أوله »، والمثبت من "تاريخ بغداد" (٨/ ١٩٦)؛ حيث قال الخطيب: « أنبأنا البرقاني؛ أنبأنا الحسين بن علي التميمي؛ حدثنا ابن أبي حاتم؛ قال: سئل أبو زرعة عن هذا الحديث، فقال أبو زرعة: رواه حفص وحده ».اهـ.

١٥٠٢ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه قَيْس بن الرَّبِيع[٢]، عن أبي هاشم الرُّمَّاني، عن زاذان، عن سَلْمان؛ قال: قلتُ للنبيِّ ﷺ: قرأتُ في التوراة: بَرَكةُ الوُضُوءِ قبل الطَّعَام[٣]، فقال رسولُ الله ﷺ: **« بَرَكَةُ الطَّعَامِ: الوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ وبَعْدَهُ »** ؟

---

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٦٩٠) عن قيس به. ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٧٥).
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٤٤١ رقم ٢٣٧٣٢) من طريق عفان، وأبو داود في "سننه" (٣٧٦١) من طريق موسى بن إسماعيل، والترمذي في "جامعه" (١٨٤٦) من طريق عبدالله بن نمير وعبدالكريم الجرجاني، والبزار في "مسنده" (٢٥١٩ و٢٥٢٠) من طريق أبي قتيبة ويحيى بن ضريس، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٨ رقم٦٠٩٦)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٠٤) من طريق عبيد بن إسحاق، والطبراني (٦/ ٢٣٨ رقم ٦٠٩٦)، وتمَّام، في "فوائده" (٩٦٤/ الروض البسام) من طريق أبي بلال الأشعري، وابن عدي في "الكامل"(٦/ ٤٦) من طريق أبي معاوية، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٠٦) من طريق مالك بن إسماعيل، وتمَّام في "فوائده" (٩٦٣/ الروض البسام) من طريق عبيدالله بن موسى، جميعهم عن قيس، به.
ووقع عند الترمذي والحاكم في روايتَيْه وتمَّام نسبةُ أبي هاشم بأنه الرُّمَّاني. ووقع في رواية عفان عند أحمد، ومالك بن إسماعيل عند الحاكم تصريح قيس بالسَّماع من أبي هاشم .
قال أبو داود: « وهو ضعيف ».
وقال الترمذي: « لا نعرفُ هذا الحديثَ إلا من حديث قيس بن الربيع . وقيسُ بن الربيع: يُضعَّف في الحديث، وأبو هاشم الرمّاني اسمه: يحيى بن دينار ». وقال البيهقي: « قيس بن الربيع غير قوي، ولم يثبت في غسل اليد قبل الطعام حديثٌ ».

(٣) كذا في جميع النسخ ! ولفظه في بعض مصادر التخريج: قرأتُ في التَّوراة: أن بركةَ الطَّعام الوضوءُ قبلَه . . . وفي بعضها: بعده، بدل: قبله .

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لو كان هذا الحديثُ صحيحٌ[(١)]؛ كان حديثًا[(٢)]، وأبو هاشمٍ الرُّمَّانيُّ ليس هو .

قال: ويُشْبِهُ هذا الحديثُ[(٣)] أحاديثَ أبي خالد[(٤)] الواسِطي عمرو[(٥)] بن خالد، عنده مِن هذا النحو أَحاديثُ موضوعةٌ عن أبي هاشم، وعن حَبِيب بن أبي ثابت.

---

(١) كذا في جميع النسخ دون ألف تنوين النصب، وهذه لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وتحتمل وجهًا آخرَ: أن تكون مرفوعةً على أنها خبرٌ للمبتدأ اسم الإشارة « هذا »، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر « كان »، واسم « كان » ضمير الشأن. وانظر في ضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(٢) كذا في (ت) ولم تنقط في بقية النسخ، وعليه يكون معنى عبارة أبي حاتم: لو كان هذا الحديث صحيحًا، لكان حديثًا أصلاً يُعتمد عليه في باب غسل الأيدي قبل الطعام وبعده، أو نحو هذا المعنىٰ، ويحتمل أن تكون الكلمة:« حدثنا » ويكون المعنى:« لو كان هذا الحديث صحيحًا، لقال قيس: حدثنا أبو هاشم»؛ فإن قيسًا هذا وإن كان صدوقًا ، فإنه قد ابتلي بابنٍ له أدخل عليه ما ليس من حديثه، ومن ذلك أنه وضع لقيس في كتابه عن أبي هاشم الرُّمَّاني حديث أبي هاشم إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط في الوضوء، فحدَّث به، فقيل له: من أبو هاشم ؟ قال: صاحب الرُّمَّان. قال ابن المديني:« وهذا الحديث لم يروه صاحب الرُّمَّان ، ولم يسمع قيس من إسماعيل بن كثير شيئًا، وإنما أهلكه ابنٌ له قَلَب عليه أشياءَ من حديثه » وإذا صحَّ هذا الاحتمال يكون معنى قول أبي حاتم:« وأبو هاشم الرماني ليس هو » أي: وأبو هاشم الذي في إسناد هذا الحديث ليس هو الرُّمَّانيَّ؛ وإنما هو أبو هاشم إسماعيل بن كثير، وقيس لم يسمع منه، وأن هذا مما أُدخل عليه، وعليه فلا يعتدُّ بتصريحه بالسماع عند أحمد والحاكم في إحدى روايتيه، والله أعلم .

(٣) من قوله:« صحيح كان . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف):« ابن خالد » بدل:«أبي خالد».

(٥) في (ك):« عمر ».

قال أبي: روى[١] عمرو بن خالد، عن[٢] حَبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضَمْرَة، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ أحاديثَ موضوعةً؛ خمسةً، ستةً .

قال أبي: ومَنْ لم يَفْهَمْ - ورأى تلك الأحاديثَ التي يَرْوِي[٣] عنه ابنُ جُرَيج، وحسينٌ المُعَلِّم - يَظُنُّ أنَّ [أبا] خالد[٤] هذا هو[٥] الدَّالانِيُّ[٦]، والدَّالانيُّ ثقةٌ، وهذا ذاهبُ الحديثِ، ومَنْ يفهم لم يَخْفَىٰ[٧] عليه[٨].

---

(١) في (ك): « وروى » بالواو.
(٢) قوله: « عمرو بن خالد عن » سقط من (ك).
(٣) في (ش) و(ك): « تروى »، ولم تنقط في بقية النسخ، والمراد: التي يرويها. حُذِفَ الضمير العائد إلى الاسم الموصول. وانظر التعليق على المسالة رقم (١٠١٥).
(٤) في جميع النسخ: « يظن أن خالدًا »، عدا (ف) ففيها: « يظن أن خالد »، وصوِّبت في (أ) بخط مغاير كما هنا .
(٥) قوله: « هو » سقط من (ك). (٦) هو: يزيد بن عبدالرحمٰن الدالاني.
(٧) كذا في جميع النسخ : « يخفى »، والقياس: « لم يَخْفَ » بحذف الألف؛ لأنه مضارع معتلُّ الآخر، مجزومٌ بـ« لم». ويخرَّج ما في النسخ على لغة من يُبقي حرف العلة مع الجازم. وقد علَّقنا على ذلك على المسألة رقم (٢٢٨).
(٨) قال ابن القيِّم في "تهذيب السنن" (٥/ ٢٩٧-٢٩٨): « وقال الخلال في "الجامع" : عن مهنًّا ؛ قال: سألت أحمد عن حديث قيس بن الربيع، عن أبي هاشم، عن زاذان، عن سلمان، عن النبي ﷺ : « بركةُ الطعام الوضوءُ قبله وبعده » ؟ فقال لي أبو عبدالله: هو منكر. فقلت: ما حدَّث بهذا إلا قيس بن الربيع ؟ قال: لا . وسألت يحيى بن معين؛ وذكرتُ له حديث قيس بن الربيع، عن أبي هاشم، عن زاذان، عن سلمان . . . الحديث ؟ فقال لي يحيى بن معين: ما أحسنَ الوضوءَ قبل الطعام وبعده! قلت له: بلغني عن سفيان الثوري أنه كان يكره الوضوء قبل الطعام. وقال مهنًّا: سألت أحمد؛ قلت: بلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال: كان سفيان =

١٥٠٣ - وسألتُ أبي(١) عن حديثٍ رواه سَيف بن هارون البُرْجُمِي(٢)، عن سُلَيمان التَّيمي، عن أبي عثمان النَّهدي، عن

= يكره غسل اليد عند الطَّعام؛ قلت: لم كرهَ سفيان ذلك؟ قال: لأنه من زيِّ العجم، وضعَّف أحمد حديث قيس بن الربيع. قال الخلال: وأخبرنا أبو بكر المرُّوذي؛ قال: رأيت أبا عبد الله يغسل يديه قبل الطعام وبعده، وإن كان على وضوء». اهـ.

وانظر الكلام علىٰ هذا الحديث في التعليق على "مختصر المستدرك" (٨٦٩).

(١) في (ت) و(ك): «وسألته». ونقل ابن رجب في "جامع العلوم" (ص٥٢١) كلام أبي حاتم هنا، مع بعض الاختلاف، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: «هو منكر»، وأن ابن معين أنكره أيضًا.

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٣٦٧)، والترمذي في "جامعه" (١٧٢٦)، وفي "العلل الكبير" (٥١٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٧٤)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٤٦)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٥٠ رقم ٦١٢٤)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٣٠)، والدارقطني في "الأفراد" (١٤١/أ/أطراف الغرائب)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١١٥)، وبيبىٰ في "جزئها" (٨٥)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٢١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٢).

قال الترمذي في "جامعه": «هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان قوله، وكأن هذا الحديث الموقوفَ أصحُّ. وسألت البخاريَّ عن هذا الحديث؟ فقال: ما أراه محفوظًا، روى سفيان عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفًا. قال البخاري: وسيف بن هارون مقاربُ الحديث، وسيف بن محمد، عن عاصم ذاهبُ الحديث».

وقال العقيلي في ترجمة سيف: «ولا يحفظ إلا عنه بهذا الإسناد». وقال ابن عدي: «هذا وإن كان معروفًا بسيف عن سليمان فقد رُوي عن غيره، عن سليمان التيمي». وقال الدارقطني: «تفرَّد به سيف بن هارون عن سليمان التيمي، عنه مرفوعًا، وروي عن ابن عيينة».

سَلمان؛ قال: سُئِلَ النبيُّ ﷺ عن الفِراءِ والسَّمنِ والْجُبْنِ[١]؟ فقال: «**الحَلَالُ مَا أَحَلَّ[٢] اللهُ في كِتَابِهِ، والْحَرَامُ مَا حَرَّمَ[٣] اللهُ في كِتَابِهِ، ومَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا[٤] عَنْهُ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ[٥]، رواه الثِّقاتُ عن التَّيمي، عن أبي عثمان، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٦]؛ ليس فيه سَلمان؛ وهو الصَّحِيحُ[٧].

١٥٠٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عُبَيْد[٨] بن سعيد[٩]، عن الثَّوْري، عن مَنصور[١٠]، عن إبراهيم[١١]، عن الأسود[١٢]، عن عائِشَة؛ قالت: أُهدِيَ إلى النبيِّ ﷺ ضَبٌّ، فلم يأكُل منه، فقلت[١٣]:

---

(١) ضبطت في (ت): «الجُبُنِّ» بضم الباء وتشديد النون، وهو وجه في ضبطها كما بيناه في التعليق على المسألة رقم (١٤٨٨).

(٢) في (أ) و(ش): «ما أحله».

(٣) في (أ): «ما حرمه».

(٤) في (ك): «ما عفا».

(٥) وأنكره الإمامان أحمد بن حنبل وابن معين؛ كما في "جامع العلوم والحكم" لابن رجب (ص٥٢١/ الحديث الثلاثون).

(٦) كذا بدون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) للحديث طرق أخرى عن سلمان وغيره من الصحابة ﷺ انظرها في تخريج "سنن سعيد بن منصور" (٢/ ٣٢١-٣٣٠).

(٨) ويقال: عُبَيدالله.

(٩) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٣٣٥). وعنه أبو يعلى في "مسنده" (٤٤٦١). ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٤٨٧)، وأحمد (٦/ ١٠٥ رقم ٢٤٧٣٦) من طريق حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، بمثله. ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٢٥) وقال: «تفرَّد به حماد بن أبي سليمان موصولاً، وقيل: عنه، عن إبراهيم، عن عائشة مرسلاً».

(١٠) هو: ابن المعتمر.

(١١) هو: ابن يزيد النخعي.

(١٢) هو: ابن يزيد النخعي.

(١٣) في (أ) و(ش): «فقلنا».

أَلَا نُطعِمُ[١] السُّؤَّالَ ؟ قال:« لا تُطْعِمِ[٢] السُّؤَّالَ مَا لَا تَأْكُلِينَ »؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه عُبَيد؛ قال: عن مَنصور؛ وإنما هو: عن حمَّاد[٣]، وكانوا أربعةَ إخوة: يحيى وعُبَيد ومحمد وعَنْبَسة، وعَنْبَسَةُ أصغرُهم، والصَّحيحُ: ما حدَّثنا قَبِيصةُ[٤]، عن الثَّوْري[٥]، عن

(١) في (ت) و(ف):« تطعم »، ولم تنقط في (أ) و(ش)، والمثبت من (ك)، وفي مصادر التخريج:« أَلَا أُطْعِمُ ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي رواية ابن أبي شيبة السابقة:«لا تطعمي»، وهو الجادَّة، وما هنا يخرَّج على أن الأصل:«لا تُطْعِمِي»، لكن حُذفت ياءُ المخاطبة اجتزاءً بالكسرة قبلها، والاجتزاءُ بالحركات عن الياء والواو والألف لغة هوازن وعليا قيس. وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٦٧٩).

(٣) في (ك):« حمادة ». وحماد هذا هو: ابن أبي سليمان .

(٤) هو: ابن عقبة السُّوائي .

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٢٥-٣٢٦) من طريق أبي أحمد الزبيري، عنه، عن حماد، عن إبراهيم، عن عائشة قالت: أُهديَ لنا ضبٌّ . . . .
ورواه أحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٤٧٠٥)- قال: حدثنا حجاج بن محمد، حدثني شعبة، عن حماد بمثله . قال شعبة:« ليس يذكر هذا عن إبراهيم إلا حماد ».
وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ٦٢/أ) عن هذا الحديث، فأجاب:« يرويه إبراهيم النخعي، واختُلِف عنه، فرواه الثوري، واختُلِف عنه، فرواه عُبَيد بن سعيد الأموي، عن الثَّوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، حدَّث به عنه أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، والحسن بن حماد الورَّاق. وخالفهم يونس بن يعقوب الصفَّار؛ فرواه عُبَيد بن سعيد، عن الثَّوري، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. حدثناه ابن مخلد، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا يوسف الصفَّار بذلك، ورواه عبدالرحمن بن مهدي وأبو عاصم عن الثَّوري، عن إبراهيم، عن عائشة. وكذلك رواه وكيع عن مسعر، عن الثوري، عن حماد، وكذلك رواه شعبة وعمران القطان عن حماد، ، عن إبراهيم، عن عائشة . ورواه أبو حنيفة وحماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وكذلك رواه الهيثم بن حنيف الصرَّاف، =

حمَّاد، عن إبراهيم؛ قال: أُهدِيَ لعائِشَةَ ضِبابٌ[١] . . . .

١٥٠٥ - قال أبو محمد: قرأ علينا أبو زرعة كتابَ "الأطعمة"، فانتهى إلى حديثٍ كان حدَّثهم قديمًا إسماعيلُ بن أَبَانَ الوَرَّاقُ، عن عَنْبَسةَ بن عبدالرحمٰن، عن عَلَّاق بن مُسلِمٍ[٢]، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**تَعَشَّوْا ولَوْ بِكَفٍّ مِنْ حَشَفٍ**[٣]**؛ فَإِنَّ تَرْكَ العَشَاءِ مَهْرَمَةٌ**»[٤].

= عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قاله عبَّاد بن كثير عنه، والصَّحيحُ: عن شعبة والثوري، عن حماد، عن إبراهيم، عن عائشة مرسلاً؛ ليس فيه الأسود».

(١) في (ك): «ضبان». وهو صواب أيضًا، فجمع «ضَبٌّ»: أَضُبٌّ وضِبابٌ وضُبَّانٌ. انظر "القاموس المحيط" (ض ب ب / ص١٠٧).

(٢) ويقال: عَلَّاق بن أبي مسلم، وسماه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٥٩ رقم٣٣٨): «غَلَّاق بن مسلم» بالغين المعجمة.
قال المزي في "تهذيب الكمال" (٢٢/ ٥٥٠): «وذكره أبو نصر بن ماكولا بالعين المهملة، وهو الصَّحيح». وقال المزي: «ويقال: إنه عبدالملك بن عَلَّاق».

(٣) في (أ) و(ف): «خشف».
والحَشَفُ: اليابسُ الفاسِدُ من التَّمر. انظر "النهاية" (١/ ٣٩١).

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في "جامعه" (١٨٥٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٣٥٣) من طريق محمد بن يعلى الكوفي، عن عنبسة، عن عبدالملك بن عَلَّاق، عن أنس به.
ومن طريق أبي يعلى رواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٦٢).
قال الترمذي: «هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبسة يضعَّف في الحديث، وعبدالملك بن عَلَّاق مجهول».
ورواه القضاعي في "مسند الشهاب" (٧٣٥) من طريق عبيدة بن الحارث، عن عنبسة، عن عَلَّاق بن أبي مسلم، عن أنس به.
قال ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٧٤): «وهذا لا أصلَ له».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٦٢) من طريق عبدالرحمن بن مسهر، عن عنبسة، عن موسى بن عقبة، عن أنس، به. =

قال أبو زرعة: « هذا حديثٌ ضعيفٌ ». ولم يَقرأ علينا[(١)].

١٥٠٥/أ - وانتهى أبو زرعة إلى حديثٍ آخرَ عن إسماعيل بن أبان[(٢)]، عن كَثِير بن سُلَيم، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْثُرَ لَهُ[(٣)] بَرَكَةُ بَيْتِهِ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ إِذَا حَضَرَ غَدَاؤُهُ، وإِذَا رُفِعَ** ».

قال أبو زرعة: « هذا حديثٌ منكرٌ »؛ وامتنع من قراءته، فلم يُسمَع[(٤)] منه.

= ورواه أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٢١٤-٢١٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٣٩٦) من طريق يحيى بن أيوب، عن ابن السماك، عن عنبسة، عن مسلم، عن أنس، به. قال أبو نعيم: « غريب من حديث عنبسة وابن السماك، لم نكتبه إلا [من] حديث يحيى بن أيوب ». وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني (١١٦).

(١) أي: ولم يقرأه علينا، يعني: هذا الحديثَ.

(٢) روايته أخرجها أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٦٨٦) من طريق أبي زرعة، عن إسماعيل بن أبان، به.
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٣٢٦٠)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٦٣) من طريق جبارة، عن كثير بن سليم، عن أنس. وقرن ابن عدي قتيبةَ بن سعيد بجبارة.
ورواه البيهقي في "الشعب" (٥٤٢٤) من طريق عبدالله بن صالح كاتب الليث، عن كثير، عن أنس به.
قال ابن عدي بعد أن ساق عدة روايات لكثير بن سليم: « وهذه الروايات عن أنس عامتها غير محفوظة ». وقال البيهقي: « وهذا ليس بشيء، وكثير بن سليم من طور أنس يأتي بما لا يُتابَع عليه ». وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني رحمه الله (١١٧).

(٣) قوله: « له » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٤) المثبت من (ت)، ولم ينقط في بقية النسخ.

١٥٠٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد بن الجَرَّاح، عن سعيد بن بشير[٢]، عن قتادة، عن مَيمون بن مِهْران، عن ابن عباس؛ قال: نَهى النبيُّ ﷺ عن أكلِ كُلِّ ذي نابٍ من السِّباع، وعن كُلِّ ذي مِخْلَبٍ من الطَّير؟

قال أبي: كذا رواه سعيدُ بن بَشير!

قال أبو محمد: ورواه أبو عَوَانة[٣]، عن الحَكَم[٤] وأبي بِشْر[٥]، عن مَيمون بن مِهْران، عن ابن عباس.

قال أبي: ورواه سعيد بن أبي عَروبة[٦]، عن علي بن الحَكَم،

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٨٠).

(٢) روايته أخرجها تمَّام في "فوائده" (٩٤٦/الروض البسَّام).

(٣) هو: وضَّاح بن عبدالله اليشكُري. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٨٦٨). ومن طريق الطيالسي رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٠٢ و٣٧٣ رقم ٢٧٤٧ و٣٥٤٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٣٤)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٧٦١٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٥)، و(٩/ ٣١٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٢٧٨).

(٤) هو: ابن عُتَيبة.

(٥) في (أ) و(ش): «وابن بشير». وأبو بشر هذا هو: جعفر بن أبي وحشيَّة.

(٦) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٣٩ رقم ٣١٤١)، وأبو داود في "سننه" (٣٨٠٥)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٣٤)، والنسائي في "المجتبى" (٤٣٤٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٩٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٩٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٥).

قال البزار - كما في "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان (٢/ ٤٥٠)-: «ولا نعلم أحدًا رواه عن ميمون بن مهران، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس إلا عليُّ بن =

عن مَيمون بن مِهْران، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو عندي[(١)] محفوظٌ [(٢)].

١٥٠٧ - وسألتُ أبي[(٣)] عن حديثٍ رواه ابن أبي مريم[(٤)]، عن

= الحكم، وقد رواه أبو بشر والحكم، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، ولم يذكرا سعيد بن جبير بينهما ».

(١) في (ف): « كذا » بدل: « عندي ».

(٢) قال الخطيب - كما في "تحفة الأشراف" (٥/ ٢٥٣)-: « والصحيح في هذا الحديث: عن ميمون، عن ابن عباس، ليس بينهما سعيد بن جبير ».
وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٤٥٠): « ولم يسمعه [أي: ميمون] من ابن عباس، بل بينهما فيه سعيد بن جبير ».
وقال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٥/ ٢٥٣): « وخالفه [أي عليَّ بن الحكم] الحكمُ بن عتيبة وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية، فلم يذكرا سعيد بن جبير، وهما أحفظ من علي بن الحكم؛ فروايته شاذة ».

(٣) في (ت) و(ك): « وسألته ». وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٩٩)، ونقلها بتمامها ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٢/ ٥٦٧)، ونقل بعضها في "المحرر" (٨٥٢)، وأشار ابن حجر في "فتح الباري" (١/ ٣٤٤)، و"موافقة الخُبر الخَبَر" (١/ ١٥٤) إلى حكم أبي حاتم هنا .

(٤) هو: سعيد . وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٨٧) من طريق يحيى بن عثمان، عنه، به .
ورواه ابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٩٣ رقم ٨٨٨) من طريق علَّان بن المغيرة، عن ابن أبي مريم، عن ابن وَهْب، عن عبدالجبار، به .
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٢٤) من طريق الحارث بن مسكين، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٥٤) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، كلاهما عن ابن وَهْب، عن عبدالجبار، به .
قال ابن عدي: « وهذا بهذا الإسناد لا يرويه غيرُ عبدالجبار هذا ».
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٧٥/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق عبدالجبار، =

عبدالجَبَّار بن عمر الأَيْلي، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ في الفَأْرَةِ تَقَعُ[1] في السَّمْنِ؛ قال: «إِنْ كَانَ جَامِدًا ...»، الحديثَ ؟

قال أبو محمد: ورواه مَعْمَر[2]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ؟

= عن الزهري، به . وقال: « كذا رواه عبدالجبار بن عمر الأيلي، عن الزهري، عن سالم، ورُوي عن ابن جريج، عن الزهري كذلك، وكلاهما وهمٌ، والصَّحيح: عن عبيدالله، عن ابن عباس ».

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٣٠٧٧) من طريق شعيب بن يحيى، عن عبدالجبار ابن عمر، عن ابن جريج، عن الزهري، به .

قال الطبراني: « هكذا رواه عبدالجبار بن عمر، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، ورواه معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، ورواه أصحاب الزهري، عن الزهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس ».

ورواه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٩١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٥٤) من طريق شعيب بن يحيى، عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن الزهري، به. **قال الدارقطني** في "الأفراد" (١٧٥/ أ/ أطراف الغرائب): « تفرَّد بحديث ابن جريج شعيب بن يحيى، عن يحيى بن أيوب، عنه ». وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الزهري، لم يروه عن ابن جريج إلا يحيى بن أيوب». **وقال البيهقي**: « والصَّحيح عن ابن عمر من قوله موقوفًا عليه غير مرفوع ».

(١) في (ت): « يقع » وكلاهما صحيح، وانظر توجيه ذلك في التعليق على مثله في المسألة رقم (١٧٨).

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٨) عن معمر ، به .

ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٦٥ رقم ٧٦٠١)، وأبو داود في "سننه" (٣٨٤٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٧١)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٨٤ رقم ٨٧١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٩٣ و١٣٩٤)، والدارقطني في "العلل" (٧/ ٢٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٥٣)، =

قال أبي: كلاهما وَهَمٌ، والصَّحيحُ: الزُّهْري[١]، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن مَيمونة، عن النبيِّ ﷺ ؟

١٥٠٨ - وسُئِلَ[٢] أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن فُضَيل[٣]، عن الأعمَش، عن أبي صالح[٤] وأبي سفيان[٥]، عن جابر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِذَا أَكَلَ[٦] أَحَدُكُمْ، فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ بِالمِنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا؛ فَإِنَّهُ لا يَدْرِي في أَيِّ طَعَامٍ[٧] البَرَكَةُ** » ؟

= وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٣٧ و٣٨).

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٣٨٣)، والبزار في "مسنده" (٤٤/أ/مسند أبي هريرة) من طريق عبدالأعلى السامي، وأحمد (٢/ ٢٣٢-٢٣٣ و٤٩٠ رقم ٧١٧٧ و١٠٣٥٥) من طريق غندر، والبزار (٤٤/أ)، والدارقطني في "العلل" (٧/ ٢٨٧) من طريق يزيد بن زريع، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٥٣) من طريق عبدالواحد بن زياد، جميعهم عن معمر، به .

قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة إلا معمر، وقد خولف في إسناده ومتنه ».

وقال ابن حجر في "موافقة الخُبر الخَبر" (١/ ١٥٣): « هذا حديث غريب، تفرَّد به معمر، عن الزهري، وخالف أصحاب الزهري في إسناده ».

وانظر "العلل" للدارقطني (١٣٥٧)، و"الضعفاء" للعقيلي (٣/ ٨٧)، و"مرويات الزهري المعلَّة" للدكتور عبدالله دَمْفُو (٢/ ٩٨٠-١٠١٧).

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٩٩).

(٢) انظر المسألة التالية، والمسألة رقم (٢٢٨١).

(٣) هو: محمد. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٤٦). ومن طريقه أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٠٣٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٩٣٤).

(٤) هو: ذكوان السمان.

(٥) قوله: « وأبي سفيان » سقط من (ف). وأبو سفيان هذا هو: طلحة بن نافع .

(٦) قوله: «أكل» سقط من (ف).

(٧) في مصادر التخريج السابقة: « طعامه ».

قال أبو زرعة: الناسُ يقولون[١]: عن أبي سُفيان، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ فقَطْ[٢]، بلا « أبي صالح »[٣].

١٥٠٩ - وسُئِلَ[٤] **أبو زرعة**[٥] عن حديثٍ رواه يعقوبُ بنُ حُمَيد ابن كاسِب، عن أسامة بن حَفْص، عن ابن لَهِيعة، عن الأعرَج[٦]، عن أبي عَمْرَة الأنصاري، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَتَلَعَّقْ**[٧] **أَصَابِعَهُ؛ فَإِنَّهُ لا يَدْرِي فِي أَيِّهِنَّ البَرَكَةُ** » ؟

قال أبو زرعة: هكذا قال ! وإنما هو: ابن أبي عَمْرَة[٨]،

---

(١) في (أ) و(ش): « يقولونه ».
(٢) قوله: « فقط » ليس في (ك).
(٣) رواه مسلم في "صحيحه" (٢٠٣٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٩٠٣) من طريق جرير، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٣٧)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٣١٦ رقم ١٤٣٩٠)، ومسلم (٢٠٣٣) من طريق أبي معاوية، وأبو يعلى (٢٢٨٣)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٨٢٧٧) من طريق يعلى بن عبيد، وأبو عوانة (٨٢٧٨ و٨٢٨٨ و٨٢٨٩) من طريق عيسى بن يونس ومالك بن سعير وشيبان، جميعهم عن الأعمَش، عن أبي سفيان، عن جابر، به .
(٤) انظر المسألة السابقة، والمسألة رقم (٢٢٨١).
(٥) قوله: «أبو زرعة» ليس في (ت) و(ك).
(٦) هو: عبدالرحمٰن بن هُرْمُز .
(٧) كذا في جميع النسخ، وهو تفعُّلٌ من اللَّعْق، فهو في معنى «فَلْيَلْعَقْ أصابعَهُ» بمعنى: فَلْيَلْحَسْهَا؛ قال في "الصحاح" (٤/ ١٥٥٠): « لَعِقْتُ الشيءَ، بالكسر، أَلْعَقُهُ لَعْقًا، أي: لَحِسْتُهُ. . . والمِلْعقة: واحدة الملاعق، واللُّعْقة بالضم: اسمُ ما تأخذه المِلْعقة، واللَّعْقة بالفتح: المرة الواحدة. . . واللَّعُوق: اسمُ ما يُلْعَق ».اهـ. وجاء متن هذا الحديث في كثير من كتب السنة وغيرها بلفظ: «فَلْيَلْعَقْ أصابعَهُ»، ولم نقف عليه بهذا اللفظ الذي وقع هنا، في شيء من كتب اللغة أو الحديث أو غيرها، والله أعلم.
(٨) واسمه: عبدالرحمٰن .

عن النبيِّ ﷺ[١].

١٥١٠ - وسُئِلَ أبو زرعة[٢] عن حديثٍ رواه القَعْنَبي[٣]، عن سُلَيمان بن المُغيرَة، عن ثابت، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ، فَلْيُمِطْ عَنْهَا**[٤]، **ثُمَّ لْيَأْكُلْهَا، ولا يَدَعْهَا لِلشَّيْطَانِ**».

ورواه[٥] حمَّاد بن سَلَمة[٦]، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال[٧] **أبو زرعة**: حمَّادٌ أحفظُ.

١٥١١- وسُئِلَ أبو زرعة[٨] عن حديثٍ رواه محمد بن معاوية النَّيسابوري - نزيلُ مكة[٩]- عن لَيث بن سعد، عن زُهْرَة بن مَعْبَد، عن أبي عبدالرحمٰن الحُبُلِيِّ[١٠]، عن أبي أيُّوب الأنصاري: أنَّ

---

(١) يعني: مرسلاً؛ لأن عبدالرحمٰن بن أبي عمرة تابعيٌّ.

(٢) قوله: «أبو زرعة» ليس في (ت) و(ك).

(٣) هو: عبدالله بن مسلمة.

(٤) كذا، وفيه حذف المفعول به، وهو «الأذى» لفهمه من السياق، وقد جاء مصرَّحًا به في روايات أخرى، وانظر التخريج الآتي. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٥) في (أ) و(ش): «وروى».

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٠٣٤)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ١٧٧ رقم ١٢٨١٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٤٩ و٥٢٥٢).

(٧) في (ش): «قال».

(٨) قوله: «أبو زرعة» من (ف) فقط. وستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٦٩/أ).

(٩) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٨٩٧)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٦٩١).

(١٠) هو: عبدالله بن يزيد.

رسولَ الله ﷺ كان إذا أكَلَ أو شَرِبَ قال: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا، وسَقَانَا، وسَوَّغَهُ، وجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا**»؟

قال أبو زرعة: ليس هذا مِنْ حديثِ لَيث[1] بن سعد.

قلتُ: هذا من حديث[2] ابن وَهْب[3]، عن سعيد بن أبي أيُّوب، عن أبي عَقِيلٍ زُهْرَةَ بنِ مَعْبَد، عن أبي عبدالرحمن الحُبُلِيِّ، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ[4].

١٥١٢ - وسُئِلَ أبو زرعة[5] عن حديثٍ رواه ابن المُبارك[6]، عن ابن جُرَيج[7]، عن مَعْن بن محمد، عن سعيد بن المسيّب، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ**».

---

(١) زاد قبله في (ف): «ليس».
(٢) من قوله: «لَيث بن سعد ...» إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
(٣) هو: عبدالله. وروايته أخرجها أبو داود في "السنن" (٣٨٥١)، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٩٤ و١٠١١٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٢٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٨٢ رقم ٤٠٨٢)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤٧٠).
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٥٣٨٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٦٢) من طريق بكير بن عبدالله بن الأشج، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٨٢ رقم ٤٠٨٢) من طريق رشدين بن سعد، كلاهما عن زهرة بن معبد، به.
(٤) انظر زيادة بيان في المسألة رقم (٢٥٦٩/أ).
(٥) في (ت) و(ك): «وسُئل» فقط؛ عطفًا على ما سبق، وفي (أ) و(ش): «وسئل أبي»، والمثبت من (ف).
(٦) هو: عبدالله.
(٧) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وقد ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٣٧٤).

ورواه[(١)] محمدُ بنُ مَعْن، عن أبيه - وعبدُاللهِ[(٢)] بنُ عبدالله[(٣)]، عن[(٤)] مَعْن بن محمد - عن حَنْظَلة بن علي الأَسْلَمي، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

فقيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ؟

---

(١) الحديث من هذا الوجه أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٧٦٤) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، عن محمد بن معنٍ وعبدالله بن عبدالله الأُمَوِيِّ، كلاهما عن معن ابن محمد، به.
ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٩٩)، وأبو عوانة في "مسنده" (٨٢٤٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٠٦) من طريق عمر بن علي المقدمي، والطبراني في "الأوسط" (٧٣٨١) من طريق ابن جريج، كلاهما عن معن، عن حنظلة، عن أبي هريرة، به.
ورواه الترمذي في "جامعه" (٢٤٨٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٥٨٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٢٨٨) من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري، عن محمد بن معن، وابن خزيمة (١٨٩٨) من طريق عمر بن علي، كلاهما (محمد وعمر) عن معن، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، به.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».
وقال ابن خزيمة: «الإسنادان صحيحان: عن سعيد المقبري، وعن حنظلة بن علي جميعًا، عن أبي هريرة، ألا تسمع المقبري يقول: كنت أنا وحنظلة بن علي بالبقيع مع أبي هريرة».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٠٦١) الاختلاف في هذا الحديث ورجَّح رواية سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٥٨٣).

(٢) أي: «ورواه عبدُاللهِ...»، فقوله: «عبدالله» مرفوعٌ عطفًا على «محمد بن معن»، وانظر التخريج السابق، وقد وقع نحو ذلك في المسألة رقم (١٥٢٢).

(٣) هو: الأموي. وفي (ك): «عن أبيه عبدالله بن عبدالله».

(٤) في (ش): «بن».

فقال: حديث مَعْنٍ، عن حَنْظَلة بن علي، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: محفوظٌ؛ رواه[١] داود العطَّار[٢]، عن ابن جُرَيج، عن مَعْن، عن حَنْظَلة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

١٥١٣ - وسُئِلَ أبو زرعة[٣] عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن بلال[٤]، عن محمد بن عبدالله بن أبي حُرَّة، عن عمِّه حَكِيم بن أبي حُرَّة، عن سَلمان الأَغَرِّ، عن أبي هريرة، لا[٥] أعلَمُهُ إلا عن النبيِّ ﷺ قال: **«الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ»**.

ورواه الدَّراوَرْدي[٦]، عن محمد بن عبدالله بن أبي حُرَّة، عن عمِّه حَكِيم بن أبي حُرَّة، عن سِنَانِ بنِ سَنَّة الأَسْلَميِّ صاحبِ رسول الله ﷺ، عن رسول الله ﷺ[٧].

---

(١) في (ف): «ورواه».

(٢) في (ك): «القطان»، وهو داود بن عبدالرحمن العطار، وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٣٧٤ رقم ٢٠٦١) من طريق الفضل بن موسى السيناني، عنه، به. وانظر التعليق المتقدِّم.

(٣) في (ت) و(ك): «وسئل» فقط؛ عطفًا على ما سبق، وفي (أ) و(ش): «وسئل أبي»، والمثبت من (ف).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٨٩ رقم ٧٨٨٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٤٣)، والبيهقي (٤/ ٣٠٦). (٥) في (ش): «ولا».

(٦) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٣ رقم ١٩٠١٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٤٢)، وابن ماجه في "سننه" (١٧٦٥)، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٤/ ٣٤٣ رقم ١٩٠١٥)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٠٠ رقم ٦٤٩٢).

(٧) قوله: «عن رسول الله ﷺ» سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

فقيل لأبي زرعة: أيُّهما صحيحٌ[(١)]؟

قال: حديثُ الدَّراوَرْديِّ أشبهُ[(٢)].

١٥١٤ - وسُئِلَ أبو زرعة[(٣)] عن حديثٍ كان رواه قديمًا[(٤)] عن عبدالرحمٰن بن عبدالملك بن شَيْبَة الحِزَامي[(٥)]، عن ابن[(٦)] أبي فُدَيْك[(٧)]، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِذَا قُرِّبَ إِلَى أَحَدِكُمُ الحَلْوَى، فَلْيَأْكُلْ[(٨)] مِنْهَا ولا يَرُدَّهَا » ؟

---

(١) في (ك): « أصح ».

(٢) ذكر ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٥٨٢-٥٨٣) الاختلاف في هذا الحديث، ونقل عن أبي زرعة ترجيحه لرواية الدراوردي هذه .

(٣) في (ت) و(ك): « وسئل » فقط، عطفًا على ما سبق، وفي (أ) و(ش): «وسئل أبي»، والمثبت من (ف).

(٤) رواه عن أبي زرعة البرذعي في "سؤالاته" (٢/ ٤٠٠).
والحديث أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٠٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٣١٤/ب/أطراف الغرائب)، والبيهقي في "الشعب" (٥٥٣٦ و٥٦٧٠) من طريق فضالة بن حصين، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٥٤) من طريق بحر بن كنيز السفار، كلاهما عنه، به.
ومن طريق ابن حبان رواه ابن الجوزي في "الموضوعات"(١٣٧٨).
قال الدارقطني: « تفرَّد به فَضالة بن حُصين، عنه ». وقال البيهقي: « تفرَّد به فَضالة ابن حُصين العطَّار، وكان متهمًا بهذا الحديث ». وقال أيضًا: « وهذا إسنادٌ غير قويٍّ ». وقال ابن الجوزي: « وهذا لا يصحُّ ». وانظر "لسان الميزان" (٤/ ٤٣٥).

(٥) في (ك): « الخزامي ».

(٦) قوله: « ابن » سقط من (ك).

(٧) هو: محمد بن إسماعيل .

(٨) في (ك): « فيأكل ».

فامتنع أبو زرعة من أن يحدِّثنا به، وقال: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [(١)].

١٥١٥ - وسألتُ أبي عن أحاديثَ ثلاثةٍ[(٢)] رواها أبو يوسف المَديني؛ منها:

حديثُ أبي يوسف[(٣)]، عن أبي حازم[(٤)]، عن سَهل بن سعد؛ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يأكُلُ البِطِّيخَ[(٥)] بِالرُّطَبِ؟

قال أبي: أبو يوسف هذا اسمُهُ: يعقوبُ بنُ الوليد؛ ضعيفُ الحديث[(٦)]، وحديثُ سَهلٍ هو باطلٌ، وهذه الأحاديثُ الثلاثةُ بواطيلُ.

---

(١) ذكر البرذعي في "سؤالاته" (٢/ ٤٠٠-٤٠١) أنه سأل أبا زرعة عن هذا الحديث والحديث الآتي برقم (١٥٤٦)؟ قال: « فأمرني أن أضربَ عليهما، ولم يقرأهما ».

(٢) انظر الحديثين الآخرين في المسألة المتقدمة برقم (١٢٣٥)، والآتية برقم (٢٤٢٣).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٣٢٦)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ١٦٢ رقم ٥٨٥٩)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٤٧)، والدارقطني في "الأفراد" (١٣٧/ ب/ أطراف الغرائب)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤/ ٢٤٥-٢٤٦).
قال الدارقطني: « تفرَّد به يعقوب بن الوليد المدني، عنه ».
ونقل عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل" (١٣٠٥) عن أبيه قال: « يعقوب بن الوليد من أهل المدينة، وكان من الكذَّابين الكبار، يحدث عن أبي حازم ...»، ثم ذكر له هذا الحديث. ونقل ابن عساكر عن ابن شاهين قوله: « تفرَّد به عن أبي حازم - فيما أعلم - يعقوب بن الوليد المدني، وليس هو عندهم بذاك ».
وانظر "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٦)، وانظر "السلسلة الصحيحة" للألباني (٥٧).

(٤) هو: سلمة بن دينار.

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): « الطِّبِّيخ »، وهي لغة في « البِطِّيخ » كما ذكر الخطابي وغيره. انظر: "فيض القدير" (٥/ ١٩٦ و٢٣٠)، و"عون المعبود" (١٠/ ٢٢٢).

(٦) قال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" في الموضع السابق: « كان من الكذابين الكبار».

١٥١٦ - وسألتُ أبي[(١)] عن حديثٍ رواه هشام بن عَمَّار[(٢)]، عن محمد بن عيسى بن سُمَيع[(٣)]، عن محمد بن أبي الزُّعَيْزِعَة، عن عمرو ابن شُعَيب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه كان يقول في الطعام إذا قُرِّبَ إليه: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيمَا رَزَقْتَنَا وقِنَا عَذَابَ النَّارِ، بِٱسْمِ اللهِ**»، فإذا فرَغَ قال: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيْنَا وهَدَانا، والَّذِي أَشْبَعَنَا**[(٤)] **وأَرْوَانَا، وكُلَّ الإِحْسَانِ آتَانَا**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس بشيء، وابنُ أبي[(٥)] الزُّعَيْزِعَة لا يُشْتَغَلُ به؛ منكرُ الحديث[(٦)].

١٥١٧ - وسألتُ أبي[(٧)] عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عيَّاش، عن ابن جُرَيج، عن ابن شهاب، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس؛ قال: دخلتُ على خالتي مَيْمونَةَ وخالدُ بنُ الوليد[(٨)]، فقالت مَيمونة: يا رسولَ الله، ألا أطعمُكَ مما أهدَتْ إليَّ أختي من البادية؟

---

(١) في (ت) و(ك): «وسألته».

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٨٨٨ و٨٩٥)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤٥٧ و٤٦٦)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٦).

(٣) قوله: «عن محمد بن عيسى بن سميع» مكرر في (ك).

(٤) في (ك): «أسبغنا».

(٥) في (ك): «وأين ابن».

(٦) وانظر "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٦١ رقم٤٢٥).

(٧) في (ت) و(ك): «وسألته»، وتقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨٢) و(١٤٩٧)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٢٧).

(٨) قوله: «وخالدُ بنُ الوليد» بالرفع عطفًا على فاعل «دخَلَ»، وهو تاء المتكلِّم. ولفظه في المسألة رقم (١٥٢٧): «عن ابن عباس: أنَّ خالد بن الوليد دخلَ مع رسول الله ﷺ بيت مَيمونة»، وقال عنه ابن الجُنَيد: «والصَّحيحُ عندي: دخلتُ أنا وخالدٌ».

فقرَّبَتْ ضَبَّينِ مَشْوِيَّيْنِ على خبز، فقال النبيُّ ﷺ: « **كُلُوا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِ قَوْمِي، أَجِدُنِي أَعَافُهُ** ». فأكَلَ منه ابنُ عباس وخالدُ بن الوليد، وقالتْ مَيْمونة: لا آكُلُ مِنْ طعامٍ لم يأكلْ منه رسولُ الله ﷺ.

فأُتي بإناءٍ، فَشَرِبَ، وعن يمينه ابنُ عباس، وعن يساره خالدُ بن الوليد، فقال النبيُّ ﷺ لابن عباس: « **أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَسْقِيَ خَالِدًا؟** »، فقال ابن عباس: ما أُحِبُّ أنْ أُوثِرَ بِسُؤْرِ رسول الله ﷺ على نفسي أحدًا، فناوله، فَشَرِبَ[١]، وشرب خالدٌ، فقال النبيُّ ﷺ: « **مَنْ أَطْعَمَهُ اللهُ طَعَامًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَمَنْ سَقَاهُ اللهُ لَبَنًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وزِدْنَا مِنْهُ؛ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ شَيْئًا يُجْزِئُ مِنَ الطَّعَامِ والشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنَ** »؟

قال أبي: هذا خَطأٌ من وجوه، وقد كتبتُ خَطَأَهُ في ظَهْرٍ[٢].

١٥١٨ - وسمعتُ أبي وروى حديثَ محمدِ بن مُصفًّى؛ قال: حدَّثنا بَقِيَّة[٣]، حدَّثنا الزُّبَيدي[٤]، عن الزُّهري، عن أبي إدريس الخَوْلاني[٥]، عن أبي ثَعْلَبة الخُشَني: أنَّ رسولَ الله ﷺ نَهى عن أكلِ

---

(١) في (ك): « وشرب ».

(٢) هذه الوجوه التي أشار إليها أبو حاتم هنا فصَّلها في المسألة رقم (١٤٨٢)، وانظر المسألة رقم (١٤٩٧) و(١٥٢٧).

(٣) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦٣٠)، والنسائي في "سننه" (٤٣٤٢)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٧٦٠٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٠٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢١٠ رقم ٥٥٩).

(٤) هو: محمد بن الوليد.

(٥) هو: عائذالله بن عبدالله.

كُلِّ ذي نابٍ منَ السِّباع، وعن لحومِ الحُمُرِ الأَهليَّة .

قال أبي[1]: قوله: « لحوم الحُمُرِ الأَهليَّة » لم يَرْوِهِ غيرُ الزُّبَيْدِي[2].

---

(١) قوله: « قال أبي » سقط من (ك)، وفي هامش النسخة (أ) تعقيب على عبارة أبي حاتم هذه بخط مغاير نصه: « بل رواه صالح بن كيسان، عن الزهري . . .[كلمة غير واضحة] العمي، ورواه عقيل ويونس».

(٢) اختلفت كلمة الأئمة في هذا الحديث، فأبو حاتم يرى أن الزُّبَيدي تفرَّد - دون أصحاب الزهري - بلفظ: « لحوم الحُمُر الأهلية » مع أنه قد وافقه عليها غيره؛ فقد روى أحمد في "مسنده" (٤/ ١٩٣ رقم ١٧٧٣٥) من طريق عُقَيل بن خالد الأيلي، والبخاري في "صحيحه" (٥٥٢٧) من طريق صالح بن كيسان، وأبو عوانة في "صحيحه" (٧٦٠٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٠) من طريق صالح بن أبي الأخضر، ثلاثتهم عن الزهري، به، بمثل رواية الزُّبَيدي، واقتصر البخاري على تحريم لحوم الحمر الأهلية، وخالف البخاري أبا حاتم في ذلك، فرواه من طريق صالح بن كيسان، عن الزهري - كما سبق - ثم قال: « تابعه الزُّبيدي، وعُقيل، عن ابن شهاب، وقال مالك ومعمر والماجشون ويونس وابن إسحاق: عن الزهري: نَهى النبي ﷺ عن كلِّ ذي ناب من السِّباع ». وذهب الدارقطني في "العلل" (١١٦٣) إلى صحَّة الوجهين عن الزهري . وذهب ابن عبدالبر إلى أن تحريم لحوم الحُمُر الأهليَّة لا يصحُّ عن الزهري بهذا الإسناد أصلاً، فضعَّف رواية صالح بن أبي الأخضر، وخطَّأ رواية صالح بن كيسان، ولم يذكر رواية الزُّبَيدي، وأما رواية عُقيل فقد ذكر أن عُقيلاً يرويه بمثل رواية الجماعة عن الزهري؛ بعدم ذكر لحوم الحمر الأهليَّة، وكذا ذكر الدارقطني في "العلل" (١١٦٣) رواية عقيل.

قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١١): « ورواه صالح بن أبي الأخضر، وليس هو مما يُحتجُّ به في الزهري. وصالح بن كيسان - وإن كان ثقة - فإنه أخطأ في هذا؛ لأن أصحاب الزهري الثقات: مالك، وابن عيينة، ومعمر، ويونس، وعُقيل، لم يذكروا في هذا الإسناد غير النهي عن أكل كلِّ ذي الناب من السِّباع ».

وقال أيضًا: « ولا يصحُّ عن ابن شهاب في تحريم الحُمُر الأهليَّة إسنادٌ؛ إلا إسناد =

١٥١٩ - وسألتُ[١] **أبي**[٢] عن حديثٍ رواه أبو أُميَّة الطَّرَسُوسي[٣]، عن الوليد بن محمد بن صالح الأَيْلِيِّ[٤]، عن مبارك ابن فَضَالة، عن الحسن[٥]، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **طَعَامُ الوَاحِدِ يَكْفِي الاِثْنَيْنِ، وطَعَامُ الاِثْنَيْنِ يَكْفِي الأَرْبَعَةَ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ بهذا الإسناد .

١٥٢٠ - وسمعتُ أبي[٦] يقول: روى عبدالرَّزَّاق[٧]، عن مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « **كُلُوا الزَّيْتَ، وائْتَدِمُوا بِهِ . . .** »[٨].

= مالك، عن ابن شهاب، عن عبدالله والحسن ابني محمد بن علي بن أبي طالب، عن أبيهما، عن عليٍّ، عن النبي ﷺ ». والله أعلم.

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨٥)، وقال أبو حاتم هناك: «هذا حديثٌ باطلٌ - يعني بهذا الإسناد - والوليد مجهول ».

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٣) هو: محمد بن إبراهيم .

(٤) كذا في (ت) و(ش)، وتشبه في (ك): «الأبلي»، وهي غير منقوطة في (أ) و(ف). وتقدم في المسألة رقم (١٣٨٨) و(١٤٨٥).

(٥) هو: البصري .

(٦) في (ت) و(ك): « وسمعته ».

(٧) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٣/المنتخب)، وفي "تفسيره"- كما في "مسند الفاروق" لابن كثير (٢/ ٥٩٨)- وابن ماجه في "سننه" (٣٣١٩)، والترمذي في "جامعه" (١٨٥١)، وفي "العلل الكبير" (٥٧٠)، والبزار في "مسنده" (٢٧٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٤٥٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٢٢)، والضياء في "المختارة" (٨٢ و٨٣).

(٨) وتمامه: « فإنه يخرج من شجرة مباركة ».

حَدَّثَ[١] مرَّةً عن زيد بن أسلم، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ[٢]... هكذا رواه دهرًا، ثم قال[٣] بعدُ: زيد بن أسلم، عن أبيه، أحسَبُهُ عن عمر، عن النبيِّ ﷺ، ثم لم يَمُتْ[٤] حتى جعله عن زيد بن أسلم[٥]، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ بلا شَكٍّ[٦].

---

(١) أي: حدَّث به عبدُالرَّزاق مرةً عن معمر، فجعلهُ عن زيد بن أسلم، به، ورواية عبدالرزاق من هذا الوجه أخرجها في "مصنفه" (١٩٥٦٨/ جامع معمر)، ومن طريقه أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٨٥١).

(٢) يعني: مرسلاً.

(٣) أي: عبدُالرَّزاق. وروايته على هذا الوجه أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٥٥٣٩) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد ابن أسلم، به.

(٤) أي: عبدالرزاق.

(٥) تقدَّم تخريج رواية عبدالرزاق من هذا الوجه في أول المسألة.

(٦) قال أبو داود في "مسائل أحمد" (ص٣٩٢ رقم١٨٧٧): «سألت أحمد عن حديث عبدالرَّزاق، عن مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ: «كُلُوا الزَّيْتَ وادَّهِنُوا بِهِ؛ فإنَّها شَجَرةٌ مُبارَكةٌ»؟ فقال: هذا حدثنا به عبدالرَّزاق، عن مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن أبيه، ليس فيه عمر».اهـ.
وروى عباس الدوري في "تاريخه" (٣/ ١٤٢ رقم٥٩٥) عن يحيى بن معين أنه قال: «حدَّث مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كُلُوا الزَّيْتَ وادَّهِنُوا بِهِ...»، ليس هو بشيء؛ إنما هو عن زيد مرسلاً».اهـ.
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٥٧٠): «سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديثٌ مرسل. قلت له: رواه أحدٌ عن زيد بن أسلم غيرُ معمر؟ قال: لا أعلمه».اهـ.
وقال في "جامعه" (١٨٥١): «هذا حديث لا نعرفُه إلا من حديث عبدالرزاق، عن معمر، وكان عبدالرزاق يضطَرب في رواية هذا الحديث، فربما ذكر فيه: "عن عمر، عن النبي ﷺ"، وربما رواه على الشَّك، فقال: أحسبه عن عمر، عن النبي ﷺ، وربما قال: عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً».اهـ. =

١٥٢١- وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزاري[٢]، عن سُفْيان، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن عبدالله بن يزيد؛ قال: كنتُ جالسًا عند سعيد بن المسيّب، فقال شيخٌ عنده: سمعتُ أبا ذرٍّ يقول: نهى رسولُ الله ﷺ عن أكلِ كُلِّ ذي نابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وعن كُلِّ نُهْبَةٍ[٣]، وكُلِّ[٤] خَطْفَةٍ[٥]، وكُلِّ مُجَثَّمَة[٦]. فقال سعيد: صدق؟

فقال أبي: أخطأ[٧] فيه؛ إنما هو: عن أبي الدَّرداء، بدل: أبي ذر[٨].

= وقال البزار: «وهذا الحديثُ لا نعلمه يُروى عن عمر، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن زيد إلا معمر، وزياد بن سعد، ورواه غيرُ واحد عن عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد، عن أبيه، ولا أعلمه إلا عن عمر، ورواه غيرُ واحد بلا شَك، وهذا الكلام قد روي عن أبي أسيد وعن أبي هريرة، وإسنادهما فغير ثابت».

(١) في (ت) و(ك): «وسألته». وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٣٥).

(٢) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث.

(٣) النُّهْبَةُ والنُّهْبىٰ: اسمٌ للمَنْهوب. "المصباح المنير" (ن هـ ب/ ٢/ ٦٢٧).

(٤) قوله: «كل» ليس في (أ) و(ش).

(٥) أي: ما اختطفَ الذئبُ من أعضاء الشَّاة وهي حيَّة؛ لأن كلَّ ما أُبِينَ من حيٍّ فهو ميِّت، والمراد: ما يُقطَعُ من أطراف الشَّاة، وذلك أنه لمَّا قَدِمَ المدينةَ رأى الناسَ يَجُبُّون أسنِمَةَ الإبل، وأَلَيَات الغنم، ويأكلونَهَا. والخَطْفة: المرَّةُ الواحدةُ من الخَطْف، فَسُمِّيَ بها العُضْو المُخْتَطَف. اهـ. انظر "النهاية" (٢/ ٤٩).

(٦) في (ك): «محتمة». والْمُجَثَّمَةُ: كلُّ حَيَوان يُحْبَس ويُرمى لِيُقْتَلَ. "مشارق الأنوار" (١/ ١٤٠١)) و"النهاية" (١/ ٢٣٩). وسيأتي تفسير المصنف للمجثَّمة في المسألة رقم (١٥٣٥).

(٧) يعني: أبا إسحاق الفزاري.

(٨) المعنى: أن الصواب في رواية الحديث: أن يقال: «عن أبي الدرداء» بدل «عن أبي ذر»، وهذا ليس تصحيحًا من أبي حاتم للحديث من طريق أبي الدرداء، فقد قال في المسألة رقم (١٥٣٥): «سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء لا يستوي». =

١٥٢٢ - وسألتُ أبي[(١)] عن حديثٍ رواه محمد بن سعيد بن

= والحديث رواه ابن المبارك في "مسنده" (١٨٨)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٨٨)، والحميدي في "مسنده" (٤٠١)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٩٥ رقم ٢١٧٠٦)، ومسدد وأبو يعلى في "مسنديهما" - كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٤٧١٧)- وابن حبان في "الثقات" (٧/ ١٣) من طريق ابن عيينة، ومسدد في "مسنده" من طريق يحيى بن سعيد، وأحمد بن منيع في "مسنده" من طريق عبيدة ابن حميد - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٧١٧)- وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٤٥ رقم ٢٧٥١٢) من طريق علي بن عاصم، وإسحاق بن راهويه وأبو يعلى في "مسنديهما" - كما في "نصب الراية" (٤/ ١٩٣)- من طريق جرير، والدولابي في "الكنى" (٢/ ١٥٤-١٥٥) من طريق سليمان بن بلال، جميعهم عن سهيل، عن عبدالله بن يزيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء، به .

ورواه ابن أبي شيبة في "مسنده"- كما في "إتحاف الخيرة" (٤٧١٧)- والترمذي في "جامعه" (١٤٧٣)، والبزار في "مسنده" (١٢١٣/ كشف الأستار) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن أبي أيوب الإفريقي، عن صفوان بن سليم، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ به .

قال الترمذي: « حديثٌ غريب ». وقال البزار - كما في حاشية "العلل" للدارقطني (٦/ ٢٠٤)- : « وهذا الحديث قد رُوي عن النبي ﷺ نحو كلامه من وجوه، وأبو الدرداء فمن أعلى من روى ذلك عن رسول الله ﷺ ، فلذلك ذكرنا حديث أبي الدرداء لجلالته، ولم نعدَّ كل من روى عن رسول الله ﷺ من هذا الوجه بهذا اللفظ إلا أن يغير لفظًا أو يزيد شيئًا، وإسناده حسن، ولا نعلم روى سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء غيرَ هذا الحديث، ولا روى هذا الحديث عن صفوان بن سليم إلا أبو أيوب، وروى عن أبي أيوب هذا عبدالرحيم وابن أبي زائدة ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٨) عن حديث صفوان هذا: « ليِّن الإسناد ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٧٠) حديثَ سهيل وحديثَ صفوان ثم قال: « وحديث سهيل بن أبي صالح كأنه أشبه بالصَّواب، ولا يثبت سماع سعيد من أبي الدرداء؛ لأنهما لم يلتقيا ».

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ». وتقدَّمت هذه المسألة برقم (١٤٨٩)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٢٨) و(١٥٣٧)، و(١٥٣٨) و(٢٤١٥)، و(٢٥٢١).

زائدة، عن شَريكٍ[١]، عن عُبَيدالله[٢] - ورواه يحيى بن سُلَيم[٣]، عن عُبَيدالله - عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ**[٤] ... »، وذكر[٥] الحديثَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ[٦]؛ إنما هو: عن عُبَيدالله، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله[٧] بن عبدالله بن عمر، عن جدِّه[٨] ابن عمر .

١٥٢٣ - وسألتُ أبي[٩] عن حديثٍ رواه الدَّراوَرْدي[١٠]، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن إسماعيل بن أُميَّة: أنَّ النبيَّ ﷺ أمر بأكل الضَّبُع ؟

قال أبي: إنما أراد: ما رواه إسماعيل بن أُميَّة[١١]، عن عبدالله

---

(١) هو: ابن عبدالله النَّخَعي القاضي .

(٢) هو: ابن عمر العُمَري .

(٣) قوله: « عن عبيدالله ورواه يحيى بن سليم » سقط من (ك).

(٤) تمامه: « فليأكُل بيمينِه، وإذا شَرِبَ فليشْرَب بيمينِه؛ فإنَّ الشَّيطانَ يأكلُ بشِماله ويشربُ بشِماله ».

(٥) قوله: « وذكر » ليس في (ف).

(٦) في المسألة رقم (١٤٨٩) جعل أبو زرعة الوَهَمَ في رواية شريك من شريك.

(٧) قوله: « عن الزهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله » سقط من (أ) و(ش).

(٨) في (ف): « عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن جدِّه». وانظر المسألة رقم (١٥٣٨).

(٩) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(١٠) هو: عبدالعزيز بن محمد .

(١١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٨١)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٣٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٢٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٦٤)، و"شرح المشكل" (٣٤٦٦)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٤٥ =

ابن عُبَيد بن عُمَير، عن ابن أبي عمَّار[1]؛ قال: سألتُ جابرًا عن الضَّبُعِ: أَصَيْدٌ هو[2]؟ قال: نعم، قلتُ: قاله النبيُّ ﷺ؟ قال: نعم.

١٥٢٤ - وسُئِلَ[3] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن زيد

= و٢٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٨). ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده"(٣/ ٢٩٧ رقم ١٤١٦٥)، وابن المنذر في "الأوسط"(٢/ ٣١٠ رقم ٩١٦).

ورواه أبو داود في "سننه" (٣٨٠١)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٣١٠ رقم ٩١٦)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٢/ ١٦٤)، و"شرح المشكل" (٣٤٦٥)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٨) من طريق جرير بن حازم، والترمذي في "جامعه" (١٧٩١)، و"العلل الكبير" (٥٥١)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٢/ ١٦٤)، و"شرح المشكل" (٣٤٦٥ و٣٤٧١)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٤٦)، والبيهقي (٩/ ٣١٨) من طريق ابن جريج، كلاهما عن عبدالله بن عبيد، به .

قال الترمذي في "جامعه" :« حديثٌ حسن صحيح ». وقال في "العلل الكبير" : « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديث صحيح ».

ونقل الترمذي في "جامعه" عن يحيى القطان قوله:« وروى جرير بن حازم هذا الحديثَ عن عبدالله بن عبيد بن عمير، عن ابن أبي عمار، عن جابر، عن عمر قوله. وحديث ابن جريج أصحُّ ».

ونقل الطحاوي في "شرح المشكل" (٩/ ٩٥) عن يحيى القطان أنه أنكر هذا الحديث وأنه قال:« يحدث به عن جابر عن عمر، ثم صيَّره عن النبي ﷺ ! ».

قال الطحاوي:« إنكارًا منه إياه على ابن أبي عمار ».

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله .

(٢) في (ت) و(ك):« أصيده ».

(٣) نقل بعض هذا النص ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٣٥٩-٣٦٠)، وابن الملقن في "البدر المنير" المطبوع (٢/ ١٦١)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٣٥)، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم٣٦).

ابن أَسْلم[١]، عن أبيه، عن ابن عمر[٢]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ ودَمَانِ . . .** »[٣].

ورواه عبدالله بن نافع الصَّائغ[٤]، عن أسامة بن زيد، عن أبيه[٥]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه القَعْنَبِي[٦]، عن أسامة[٧] وعبدالله ابنَي زيد، عن أبيهما، عن ابن عمر، موقوفً[٨]؟

---

(١) روايته أخرجها الشافعي في "مسنده" (٢/ ١٧٣/ السندي)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٩٧ رقم ٥٧٢٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٢٠/ المنتخب)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢١٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٣١)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٥٨)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٧١)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٧).
ورواه ابن عدي (١/ ٣٩٧)، والبيهقي (١/ ٢٥٤) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن عبدالرحمن وعبدالله وأسامة بني زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به. ووقع عند ابن عدي: « عن عمر » بدل: « عن ابن عمر » وهو خطأ.
نقل عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل" (٥٢٠٤) عن أبيه أنه قال: « حديثٌ منكر ».
وقال البيهقي (١٠/ ٧): « وكذلك رواه عبدالرحمن وأخواه عن أبيهم، ورواه غيرهم موقوفًا على ابن عمر، وهو الصَّحيح ».

(٢) قوله: « عمر » سقط من (ت) و(ك)، وكتب ناسخ (ك) فوق « ابن »: «كذا ».

(٣) تمامه: « فأمَّا الميتتان: فالحوتُ والجَرَاد، وأمَّا الدَّمَان فالكبد والطحال »، واللفظ لأحمد.

(٤) في (ت) و(ك): « الصباغ ».

(٥) في (ش): « أبيهما ».

(٦) هو: عبدالله بن مَسْلَمة.

(٧) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٣١) من طريق عبدالرحمن بن زيد، عن أخيه أسامة، عن أبيه، عن ابن عمر موقوفًا.

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال أبو زرعة: الموقوفُ أصحُّ [١].

١٥٢٥ - وسُئِلَ أبو زرعة[٢] عن حديثٍ رواه عبدالرحيم بن سُلَيمان[٣] وعبدالعزيز الدَّراوَرْدي[٤]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: قيل: يا رسولَ الله ، إنَّ الأعرابَ يَأْتُونَا[٥] بلحمٍ، ولا ندري[٦] هل سَمَّوُا اللهَ عليه أم لا ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: **« سَمُّوا اللهَ عَلَيْهِ**[٧]**، وكُلُوا »** ؟

---

(١) وكذا رجح الدارقطني في "العلل" (٢٢٧٧) فقال عن هذا الحديث: « يرويه المسوَّر ابن الصلت عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وخالفه عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم، فرواه عن أبيه، عن ابن عمر. عن النبي ﷺ ، وغيره يرويه عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، موقوفًا، وهو الصَّواب ».
وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٦٢١).

(٢) قوله: « أبو زرعة » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٢٧)، والدارمي في "مسنده" (٢٠١٩). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٣١٧٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٤٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٩٩).

(٤) ذكر روايته البخاري في "صحيحه" (٥٥٠٧). قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٦٣٤): « أخرجه الإسماعيلي من طريق يعقوب بن حميد، عن الدراوردي ». ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٠٥٧ و٥٥٠٧ و٧٣٩٨) من طريق محمد بن عبدالرحمن الطفاوي وأسامة بن حفص المدني وأبي خالد الأحمر سليمان ابن حيان، ثلاثتهم عن هشام بمثله .

(٥) في (ش): « يأتوا ». والجادَّة: «يأتوننا»؛ لأنه مضارعٌ مرفوعٌ بثبوت النون، لكنْ حُذِفَتْ هنا النونُ تخفيفًا؛ وهذا نادرٌ مع غير نون الوقاية وياء المتكلم: « نِي ». انظر: "الأشباه والنظائر" للسيوطي (٢/ ٦٣-٦٥)، و"شواهد التوضيح" (ص٢٢٨-٢٣٠)، و"شرح النووي" (٢/ ٣٦).

(٦) في (ك): « ولا نعلم ندري »، وكأنه ضرب على قوله: « نعلم ».

(٧) قوله: « عليه » ليس في (ش).

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: هشامُ بن عُرْوَة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ. . .، مُرسَلً(*) أصحُّ؛ كذا يرويه مالكٌ(١)، وحمَّادُ بن سَلَمة(٢)، مُرسَلً(*).

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(١) في "الموطأ" (٢/ ٤٨٨ رقم١٠٣٨). ومن طريقه أبو داود في "سننه" (٢٨٢٩).
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٩٨-٢٩٩): « لم يُختلَف عن مالك - فيما علمت - في إرسال هذا الحديث، وقد أسنده جماعةٌ عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة »، وقال: « روى هذا الحديث مرسلاً - كما رواه مالك - جماعة، منهم: ابن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان . ورواه مسندًا جماعةٌ، منهم: هؤلاء الذين ذكر البخاري وغيرهم ».اهـ.

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٨٢٩).
ورواه عبدالرزاق في "مصنفه" (٨٥٤٢) عن معمر، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٨٣٨) عن عيسى بن يونس، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٢٣٩) من طريق جعفر بن عون، ثلاثتهم عن هشام بن عروة، عن أبيه به مرسلاً .
وسئل عنه الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣٩/ب - ٤٠/أ)، فقال: « يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه: فرواه عبدالرحيم بن سليمان، ويونس بن بكير، ومحمد بن عبدالرحمٰن الطفاوي، وأبو خالد الأحمر، ومحاضر، والنضر بن شُمَيل، ومسلمة ابن [قعنب]، وابن هشام بن عروة، و[عمرو] بن مجمع، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة . واختُلف عن مالك بن أنس، فرواه عبدالوهَّاب بن عطاء، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة،[قاله] يحيى بن أبي طالب، عنه . وغيره يرويه عن مالك، عن هشام، عن أبيه مرسلاً، وكذلك رواه [حماد] بن زيد، وحماد ابن سلمة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، والمفضل بن فضالة، عن هشام، عن أبيه مرسلاً ليس فيه عائشة، والمرسل أشبه بالصَّواب ».اهـ، وما بين المعقوفين سقط، وتصحيف وقع في المخطوط، فاستدركنا بعضه وصوَّبنا بعضه الآخر من "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٦٣٤)، فإنه نقل معظم النص عن الدارقطني، ثم قال: « قلت: رواية عبدالرحيم عند ابن ماجه. . . وصحَّ الحديث على شرطه ».اهـ.

١٥٢٦ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالله بن نافع الصَّائغ[٢]، عن عاصم بن عمر العُمَري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَا قُطِعَ مِنْ بَهِيمَةٍ وَهِيَ حَيَّةٌ مِنْ شَيءٍ؛ فَالَّذِي قُطِعَ مِنْهَا**[٣] **لا يَأْكُلُهُ أَحَدٌ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٥٢٧ - **وسألتُ أبي**[٤] عن حديثٍ رواه مالكٌ[٥] في "الموطأ" عن الزُّهري، عن أبي أُمامة بن سَهْل، عن ابن عباس: أنَّ خالد بن الوليد دَخَلَ مع رسول الله ﷺ بيتَ مَيْمونة، فأُتِيَ بِضَبٍّ مَحْنوذٍ[٦]؛ قال خالد: حرامٌ هو ؟ قال:« **لا ! وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي؛ فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ** »؟

قال أبي: روى مالكٌ في "الموطأ"[٧]، عن ابن عباس وخالد،

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٧٩).

(٢) قوله:« الصائغ » ليس في (ك). وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٣٠).

(٣) قوله:« منها » ليس في (ف).

(٤) في (ت) و(ك):« وسألته ». وتقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨٢) و(١٤٩٧)، وانظر المسألة رقم (١٥١٧).

(٥) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٦٥٣) من طريق معن بن عيسى، وأبو عوانة في "صحيحه" (٧٧٠٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٠٢) من طريق ابن وَهْب، كلاهما عن مالك به . وقَرَن ابنُ وَهْب بمالكٍ يونسَ بن يزيد الأيلي .

(٦) أي: مَشْوِيّ . "النهاية" (١/ ٤٥٠).

(٧) وهذا في رواية ابن بكير، عن مالك، كما في "التمهيد" لابن عبدالبر (٦/ ٢٤٨).

والقَعْنَبيُّ[١] روى عن[٢] ابن عباس، عن خالد؛ وهو أصحُّ .

فذكرتُ[٣] ذلك لابن الجُنَيد[٤]، فقال: روى محمد بن حرب المَكِّي[٥] كما رواه القَعْنَبِي، والصَّحيحُ عندي: عن ابن عباس: دخلتُ أنا وخالد[٦].

١٥٢٨ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٨]، عن هِقْل بن زياد، عن هشام بن حسَّان، عن يحيى بن أبي[٩] كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: أنَّ[١٠] النبيَّ ﷺ قال: « **لا يَأْكُلْ أَحَدُكُمْ**

---

(١) هو: عبدالله بن مَسْلَمة . وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٥٣٧). وذكرها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٢٤٨).
قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٢٣): « وكأن مالكًا كان يشكُّ فيه، والصَّحيحُ رواية القعنبي ومن تابعه، وقد رواه يونس بن يزيد ومعمر - في رواية هشام بن يوسف عنه - وصالح بن كيسان، عن الزهري نحو رواية القعنبي ، عن مالك ».
(٢) قوله: « عن » سقط من (أ) و(ش).
(٣) القائل: « فذكرت »: هو ابن أبي حاتم .
(٤) هو: علي بن الحسين .
(٥) قوله: « المكي » ليس في (ش). وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٤٨٢٨)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٠٨ رقم ٣٨١٨).
(٦) من هذا الوجه رواه مسلم في "صحيحه" (١٩٤٥) عن يحيى بن يحيى النيسابوري، عن مالك، به .
(٧) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٨٩) و(١٥٢٢)، والمسألة الآتية برقم (١٥٣٧) و(١٥٣٨).
(٨) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٢٦٦)، والطبراني في "الأوسط" (٧/ ٣٥ رقم ٦٧٧٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١١٤).
(٩) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش) و(ف).
(١٠) في (ف): « عن » بدل: « أن ».

بِشِمَالِهِ، ولا يَشْرَبْ بِشِمَالِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ[(١)]...»، الحديثَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، وكذا حدَّثناه هشام، وقد حدَّثني الأنصاريُّ[(٢)]، عن هشام بن حسَّان، عن عُبَيدالله بن دِهْقان مولى أنس، عن أنس[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ.

١٥٢٩- وسألتُ أبي[(٤)] عن الحديث الذي رواه داود بن رُشَيد[(٥)]،

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): «فإن الشَّيطان يشرب بها».

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن المثنى. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٣٨٠) تعليقًا.
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٠٢ رقم ١٣٠٩٧ و١٣٠٩٨) من طريق يزيد ابن هارون وخالد بن الحارث، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٣٨٠) تعليقًا من طريق عبدالأعلى وروح، والطبراني في "الأوسط" (١٢٥٣) من طريق أسد بن عُبيدة البجلي، جميعهم عن هشام، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٢٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٣٨٠) تعليقًا من طريق يزيد بن هارون، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٢٠٣ رقم ١٣٠٩٧) من طريق روح، والترمذي في "العلل الكبير" (٥٥٦) من طريق عبدالله بن سعد الرازي، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٢٧٢ و٤٢٧٤) من طريق عبدالأعلى، جميعهم عن هشام بن حسان، عن عبدالله بن دِهْقان، عن أنس به.
قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٤٧): «عبدالله بن دهقان ويقال: عبيدالله بن دهقان».
وقال الترمذي: «سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: يقال: عبيدالله بن دهقان، وعبدالله بن دهقان، ولا أعرف له غير هذا الحديث».

(٣) قوله: «عن أنس» سقط من (ك).

(٤) في (ت) و(ك): «وسألته».

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٧١٤٧) وقال: «لا يُروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به داود بن رُشيد».

عن سَلَمة بن بِشْر بن صَيْفي[١]، عن عبَّاد بن كَثِير[٢] الشَّامي، عن أبي عِقال[٣]، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ قال: «**اثْرُدُوا وَلَوْ بِالمَاءِ**»؟

قال أبي: حدَّثنا النُّفَيلي[٤] بهذا الحديث، عن عَبَّاد بن كَثِير، عن عبدالرحمٰن [السُّدِّيِّ][٥]، عن أنس بن مالك.

قال أبي: عبَّادُ بنُ كَثِير هذا مضطربُ الحديث، ظننتُ أنه أحسَنُ حالاً من عبَّاد بن كَثِير البصري، فإذا هو قريبٌ منه.

١٥٣٠ - وسألتُ أبي[٦] عن حديثٍ رواه جعفر بن محمد بن الحجَّاج القطَّان، عن عبدالله بن معاوية الزَّيْتوني، عن عبدالعزيز بن [عمران][٧] بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن ابن

---

(١) في (ت): «صفي».

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): «بشر».

(٣) في (ف): «ابن عقال»، وأبو عقال هو: هلال بن زيد بن يسار.

(٤) هو: عبدالله بن محمد بن علي. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (١١١٠)، والبيهقي في "الشعب" (٥٥٢٣) من طريق النفيلي، عن عباد، عن عاصم بن طلحة، عن أنس به.
قال الطبراني: «لا يُروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به عباد».
وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني (١٧٩٠).

(٥) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: «السندي»، وعبدالرحمن السدي: هو والد إسماعيل، ومولى قيس بن مخرمة القرشي.

(٦) في (ت) و(ك): «وسألته».
ونقل بعض هذا النص العينيُّ في "عمدة القاري" (٢١/ ٤٤).

(٧) في جميع النسخ: «عمر»، والمثبت من "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٩٠)، و"تهذيب الكمال" (١٨/ ١٧٨)، ومصادر التخريج الآتية. ورواية عبدالعزيز بن عمران =

أبي ذِئْب[(١)]، عن عبدالله بن السَّائب بن خبَّاب، عن أبيه، عن جَدِّه؛ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يأكُلُ قَدِيدًا[(٢)] في طَبَقٍ متكئًا، ثم قام[(٣)] إلى فَخَّارَةٍ فيها ماءٌ فشَرِبَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وعبدُالعزيز: متروكُ الحديث .

١٥٣١ - وسألتُ أبي[(٤)] عن حديثٍ رواه حسين بن واقد[(٥)]، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لَوَدِدتُّ أَنَّ عِنْدِي خُبْزَةً بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمْرَاءَ، مُلَبَّقَةً**[(٦)] **بِسَمْنٍ ولَبَنٍ** . . . »، الحديثَ ؟

= أخرجها ابن منده - كما في "الإصابة" (٣/ ٧٧)- وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٩٩)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ٩١٣).
قال ابن منده: « هذا حديثٌ غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ».
وقال أبونعيم: «وصوابه: ابن عبدالله بن السَّائب، عن أبيه، عن جده ».
وقال ابن حجر في "الإصابة" : « يعني: فيكون من مسند السَّائب ».

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن .
(٢) القَديدُ: اللحمُ المَمْلوح المجفَّف في الشَّمس. "النهاية" (٤/ ٢٢).
(٣) في (ش): « قال ». (٤) في (ت) و(ك): « وسألته ».
(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٨١٨)، وابن ماجه في "سننه" (٣٣٤١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٩٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٥١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٢٦)، وفي "الشعب" (٥٦٠٠).
قال العقيلي: « حدثنا أحمد بن أصرم بن خزيمة قال: سمعت أحمد بن حنبل وقيل له في حديث أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: عن النبيِّ ﷺ في الملبَّقة، فأنكره أبو عبدالله، وقال: من روى هذا؟ قيل له: الحسين بن واقد. فقال بيده، وحرَّك رأسه، كأنه لم يرضاه ». وقال أبو داود: «هذا حديث منكر، وأيوب ليس هو السَّختياني».
وعدَّ الذهبي في السير (٧/ ١٠٤) هذا الحديث من مناكير الحسين بن واقد .
(٦) أي: مُلَيَّنة، يقال: ثَرِيد مُلَبَّقٌ: مُلَيَّن بالدَّسَم. انظر "القاموس" (ل ب ق/ ص٩٢١).

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، ولا يشبه أن يكونَ من حديث أيُّوب السَّخْتِياني، ويشبه أن يكونَ من حديث أيُّوب بن خُوطٍ .

١٥٣١/أ - وكذلك الحديثُ الآخرُ الذي يرويه إبراهيم بن طَهْمان[١]، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « **دِبَاغُ الأَدِيمِ**[٢] **طُهُورُهُ**[٣] » ؟

قال أبي: هذا أيضًا باطلٌ .

قلتُ: فأيُّوبُ بن خُوطٍ روى عن نافع ؟

قال: نعم ! وهو متروكُ الحديث .

قلتُ: فحسينُ بنُ واقد روى عن أيُّوب بن خُوطٍ شيءً[٤]؟

قال: لا أدري .

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (١/٤٨). ومن طريقه ابن الجوزي في "التحقيق" (١/٨٨). قال الدارقطني: « إسناد حسن ».
وقول الدارقطني لا يُعارض قول أبي حاتم، فمقصود الدارقطني بالحُسْن: الغرابةُ والنكارة، انظر مزيدًا من الأمثلة على ذلك من كلام الدارقطني في كتاب "الإرشادات، في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات" للأخ طارق بن عوض الله (ص ١٤٥) فما بعدها .

(٢) الأديم: الجلد ما كان، وقيل: الأحمر، وقيل: هو المدبوغ. «لسان العرب" (١٢/٩).

(٣) في (ت) و(ك): « طهور ».

(٤) قوله: « شيء » ليس في (ف)، ويخرَّج ما في النسخ على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

١٥٣٢ - وسمعتُ أبي يقول: حدَّثنا مُسَدَّد[١]؛ حدَّثنا عبدالله بن داود[٢]، عن عُقْبَة بن وَهْب؛ حدثني أبي: أنَّ الهَجَنَّع[٣] قال: يا رسولَ اللهِ[٤]، ما يَحِلُّ لنا من المَيْتَة؟ قال[٥]: نَغْتَبِقُ ونَصْطَبِحُ؛ قَدَحًا باللَّيلِ، وقَدَحًا بِالْغَدَاةِ، قال[٦]: « **ذَاكَ الجُوعُ، كُلْهَا** »، وأحلَّها لهم.

قال أبو محمد: قال[٧] أهلُ العربية: الصَّبُوحُ: شُربُ الغَدَاة، والغَبُوقُ: شربُ العَشِيِّ[٨].

---

(١) روايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٩٧).

(٢) هو: الخريبي.

(٣) قوله: « الهجنع » ضبب عليه ناسخ (ف). وقد ترجم الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (١٠/ ٢٨٢) للهَجَنَّع هذا، وقال: «ذكره ابن قانع في الصحابة، فأخطأ في ذلك خطأً فاحشًا، وأورد من طريق عقبة بن وَهْب بن عقبة، عن أبيه: أن الهَجَنَّع قال: يا رسول الله، ما يحلُّ لنا من الميتة؟ . . . الحديث، وقوله: الهَجَنَّع تصحيفٌ؛ وإنما هو: الفُجَيع بفاء وبعد الجيم تحتانية ساكنة، وقد تقدَّم في حرف الفاء على الصَّواب، والحديث عند أبي داود، وقد أخرجه الخطيب في "المؤتلف" من الطريق التي أخرجها ابن قانع؛ فقال: عن الهَجَنَّع بن عبدالله، فذكره، وقال: كذا وقع، والصَّواب: الفُجَيع بن عبدالله ».اهـ.
وقد ترجم المصنف في "الجرح والتعديل" (٧/ ٩٣) لفجيع العامري وذكر أن الراوي عنه هو وهب بن عقبة! وانظر "تهذيب الكمال" (٢٣/ ١٤٤).

(٤) لفظ الجلالة: « الله » ليس في (ك).

(٥) أي: الهَجَنَّع.

(٦) في (ك): « فإن ».

(٧) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٨) قال الخطابي في "غريب الحديث" (١/ ٥٣٢): « أخبرني أبو عُمَرَ: أنا أبو العَبَّاس ثَعْلَبٌ عن الكوفيِّين، والمُبَرِّدُ عن البصريِّين، قالوا: شُرْبُ الغدَاةِ: الصَّبُوحُ، وفي نصفِ النهار: القَيْلُ، وبالعشيِّ: الغَبُوقُ، وبين المغرب والعَتَمة: الفَحْمَةُ، =

قال أبي: كذا قال مُسَدَّد ! وإنما هو: وَهْب بن عُقبَة؛ حدَّثنا أبو نُعَيْم[(١)] بهذا الحديث، هو: وَهْب بن عُقْبَة .

١٥٣٣ - وسألتُ أبي[(٢)] عن حديثٍ رواه ابن أبي أُوَيس[(٣)]؛

= وفي السَّحَرِ: الجَاشِرِيَّة، وكلُّ شَرَابٍ شُرِبَ في أيِّ زمانٍ كان، فهو: الصَّفْحُ، يقال: أتاني فصَفَحْتُهُ، أي: سَقيْتُهُ، وأتاني فأصفحْتُهُ: إذا حَرمْتَهُ وردَدْتَهُ ». وانظر: "النهاية" (٣/ ٦ و٣٤١)، و"لسان العرب" (٢/ ٥٠٤) و(١٠/ ٢٨١).

(١) هو: الفضل بن دُكين. وروايته أخرجها أبو نعيم الأصبهاني في "تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم" (٣٦) من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن الفضل ابن دُكَين، عن وَهْب بن عقبة، عن أبيه، عن الهَجَنَّع، به .
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٤٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير"(٧/ ١٣٧) تعليقًا، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ١٤٤-١٤٥) من طريق إسماعيل بن عبدالله، عن أبي نعيم الفضل بن دُكَين، عن عقبة بن وَهْب، عن أبيه، عن الفُجَيع، به.
ورواه أبو داود في "سننه" (٣٨١٧) من طريق هارون بن عبدالله، والطحاوي في "شرح المشكل" (٨٢٣) من طريق أبي أمية، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٣٨) من طريق إبراهيم الحربي، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٢١ رقم٨٢٩) من طريق علي بن عبدالعزيز، جميعهم عن أبي نعيم بمثله .
ووقع في رواية هارون بن عبدالله عند أبي داود: « قال أبو نعيم: فسره لي عقبة: قدح غدوة، وقدح عشية . . . ».
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم الأصبهاني في "تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم" (٣٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٢٣١).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٥٧) وقال بعد أن روى أحاديث عدَّة: « وفي ثبوت هذه الأحاديث نظرٌ ».

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٣) هو: إسماعيل بن عبدالله. وروايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣٥٠/ ب/ أطراف الغرائب) بلفظ: « نِعْم الإدامُ الخَلُّ، ولا يجوعُ أهلُ بيتٍ. . . » الحديث. وقال: « تفرَّد به أبو أويس عنه بهذه الألفاظ، ولم يروه عنه غير مُعلَّى بن منصور الرازي ».

حدثني أبي[(١)]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: قَدِمَ على النبيِّ ﷺ ناسٌ، فرأى أجسامَهُمْ ضارِعَةً[(٢)]، فقال لهم: «**مَا بِأَرْضِكُمْ أُدُمٌ؟**» قالوا: لا؛ قال: «**فَمَا يَكُونُ بِأَرْضِكُمُ الخَلُّ؟**» قالوا: بلى؛ قال: «**فَإِنَّهُ أُدُمٌ**[(٣)]». ولا أُراهُ إلا قال لأناسٍ قَدِمُوا على النبيِّ ﷺ من البَحْرَيْنِ[(٤)]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٥)].

١٥٣٤ - وسألتُ أبي[(٦)] عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالِسي[(٧)]، عن الحسن بن وَاصِل، عن يونس بن عُبَيد، عن ابنِ مَعْقِل بن يَسَار؛ أنَّ مَعْقِلاً قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ، فَلْيُمِطْ عَنْهَا الأَذَى، ولْيَأْكُلْهَا، ولا يَدَعْهَا لِلشَّيْطَانِ**»؟

---

(١) هو: عبدالله بن عبدالله المدني.

(٢) الضَّارِعُ: النَّحِيفُ الضَّاوِي الجسم. "النهاية" (٣/ ٨٤).

(٣) الأُدُم - بضم الهمزة والدال، وقد تُسَكَّن الدال - جمع الإدَام، وهو ما يؤكل مع الخبز أيَّ شيء كان. وإذا سكنت الدال جُمع الجمع على «آدام». "النهاية" (١/ ٣١)

(٤) في (ف): «التحرير» بدل: «البحرين».

(٥) لعل ما يبين وَجْه نكارة الحديث ما رواه ابن عمار الشَّهيد في "علل أحاديث كتاب الصحيح" (٢٥) من طريق الإمام أحمد بن صالح المصري أنه قال: وحدثني ابن أبي أويس، قال: حدثني ابن أبي الزناد، عن هشام، عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ سأل قومًا: «ما إدامكم؟» قالوا: الخلُّ. قال: «نِعْم الإدامُ الخَلُّ». اهـ. فهذا يبين أن أصل الحديث مرسل، والله أعلم.

(٦) في (ت) و(ك): «وسألته».

(٧) هو: سليمان بن داود.

قال أبي: إنَّما يرويه عن يونس(١)، عن الحسن؛ أنَّ معقلَ(٢) قال: نهى . . . .

١٥٣٥- وسألتُ أبي(٣) عن حديثٍ رواه عبدالرحيم بن سُلَيمان الرَّازِي(٤)، عن أبي أيُّوب الإفريقي(٥)، عن صَفْوان بن سُلَيم، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي الدَّرداء، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه نَهى عن أَكْلِ(*) المُجَثَّمَةِ(٦)، والنُّهْبَىٰ، والْخَطْفَةِ(٧)، وعن أَكْلِ(*) كُلِّ ذي نَابٍ مِنَ السِّبَاع(٨).

---

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢٠٧٢)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٧٨)، والروياني في "مسنده" (١٣٠٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٠٠ رقم ٤٥٠) من طريق يزيد بن زريع، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٠٨٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٠١ رقم ٤٥٣) من طريق عثمان بن عبدالرحمن الجمحي، والطبراني (٢٠/ ٢٠٠ رقم ٤٥١ و٤٥٢) من طريق عامر بن صالح والمضاء الخزاز، جميعهم عن يونس، به .

(٢) في (ش): «عن الحسن بن معقل»، والمثبت من بقية النسخ، و«معقل»: عَلَمٌ مصروفٌ منوَّنٌ، فحقُّه هنا أن يكون بألف تنوين النصب «معقلًا»؛ لكنَّها حذفت على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ت) و(ك): « وسألته ». وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٢١).

(٤) تقدم تخريج روايته والكلام عليها في المسألة رقم (١٥٢١).

(٥) هو: عبدالله بن علي .

(*) قوله: « أكل » ليس في (ف).

(٦) في (ك): « المحتمة ».

(٧) تقدم تفسير المجثمة والنهبى والخطفة، في المسألة رقم (١٥٢١).

(٨) في (ت) و(ف) و(ك): « السبع ».

والْمُجَثَّمَة: التي تُصَبَّرُ[(١)] بالنَّبْلِ[(٢)] ؟

قال أبي: سعيد بن المسيّب عن أبي الدَّرداء لا يستوي [(٣)].

١٥٣٦ - وسُئِلَ أبو زرعة[(٤)] عن حديثٍ رواه الدَّرَاوَرْدي[(٥)]، عن عُبَيدالله [(٦)]، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن أَكْلِ لحومِ الحُمُرِ الأهليَّة .

ورواه ابن نُمَير[(٧)]، عن عُبَيدالله؛ حدَّثني نافع وسالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

---

(١) في (ت): « يصبر ».

(٢) في (أ) و(ش): « بالليل »، وفي (ف) غيِّرت « بالنبل » إلى «بالليل»، أو العكس، قال في "اللسان" (١٢/ ٨٣): « قال أبو عبيد [في "غريب الحديث" (١/ ٢٥٥)]: والمُجَثَّمَةُ التي نُهِيَ عنها: هي المصبورة، وهي: كلُّ حيوان يُنصَبُ ويُرمَى ويقتل، قال أبو عبيد: ولكنَّ المجثَّمة لا تكون إلا من الطير والأرانب وأشباهها مما يَجْثُمُ بالأرض، أي: يلزمها؛ لأنَّ الطَّيْرَ تَجْثُمُ بالأرض إذا لزمتها ولبدت عليها؛ فإنْ حبسها إنسانٌ قيل: قد جُثِّمَتْ؛ فهي مُجَثَّمَةٌ: إذا فُعِلَ ذلك بها، وهي المحبوسةُ، فإذا فَعَلَتْ هي مِنْ غير فعل أحدٍ، قيل: جَثَمَتْ تَجْثُمُ وتَجْثِمُ جُثُومًا، فهي جاثمة».اهـ. وانظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٢٣٩)، و"تاج العروس" (ج ث م).

(٣) أي: لا يجيء؛ لأن سعيد بن المسيب ليس معروفًا بالرواية عن أبي الدرداء؛ قال الدارقطني في "العلل" (١٠٧٠)، في كلامه على هذا الحديث: « ولا يَثْبُتُ سماع سعيد من أبي الدرداء؛ لأنهما لم يلتقيا ».

(٤) في (ف): « أبي زرعة »، وكأن الناسخ صوبها. وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٩٨)، وذكر فيها أبو زرعة: أنَّ الوَهَمَ من الدراوردي.

(٥) هو: عبدالعزيز بن محمد .

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « عبدالله ». وعبيدالله هذا: هو ابن عمر العُمَري .

(٧) هو: عبدالله . وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" عقب الحديث رقم (١٩٣٦).

قال أبو زرعة: حديثُ ابن نُمَير أصحُّ.

١٥٣٧ - وسُئِلَ أبو زرعة(١) عن حديثٍ رواه عبدالله بن محمد ابن أخي جُويرِيَة، عن جُوَيْرِيَة(٢) بن أسماء، عن مالك، عن الزُّهري؛ أنَّ أبا بكر بن عبدالله(٣) بن عبدالله بن عمر أخبره؛ أنه سَمِعَ عبدَاللهِ ابنَ عمر يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ** ...»، الحَديث ؟

قال أبو زرعة: جُوَيْرِيَةُ يَهِمُ فيه(٤).

---

(١) قوله: «أبو زرعة» ليس في (ت) و(ك). وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٨٩) و(١٥٢٢) و(١٥٢٨)، والمسألة التالية، والمسألة الآتية برقم (٢٤١٥) و(٢٥٢١).

(٢) قوله: «عن جويرية» سقط من (ك).

(٣) كذا وقع هنا من رواية جويرية، عن مالك: «أبو بكر بن عبدالله ...» مكبَّرًا، وكذا ذكر الدارقطني في "الموطآت" - كما في "النكت الظراف" لابن حجر (٦/ ٢٦٩)- وذكر ابن المديني في "العلل" (ص٧٥) رواية جويرية وفيها: «أبو بكر بن عُبَيدالله ...» مصغَّرًا، وهو الموافق للثابت من رواية الجماعة عن مالك، وانظر "مرويات الإمام الزهري المعلَّة" للدكتور عبدالله دمفو (٣/ ١٥١٥-١٥١٦)، والمسألة رقم (١٤٨٩) و(١٥٢٢).
وقد ضبَّب ناسخ (ت) على قوله: «بن عبدالله».

(٤) أي: في ذكره السَّماع بين أبي بكر وجدِّه عبدالله بن عمر. وقد صرَّح الدارقطني في "العلل" (١٧١٣) بأن أبا بكر لم يسمعه من جدِّه ابن عمر، وإنما من عمه سالم، عن أبيه. وانظر "العلل" له (١٠٠) و(٤/ ٥٤/ أ). قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٦/ ٢٦٨-٢٦٩): «ووقع في رواية جويرية، عن مالك، في "الموطآت" للدارقطني: عن مالك، عن الزهري؛ أن أبا بكر بن عبدالله أخبره؛ أنه سمع عبدالله ابن عمر، وهو من أغرب ما يكون». اهـ.
وذكر ابن المديني في "العلل" (ص٧٥) أن جويرية رواه عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله، عن ابن عمر، ثم قال: «وحديث مالك كحديث جويرية =

١٥٣٨ - وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه يحيى بن عبدالله بن بُكَير؛ حدَّثني مالك، عن ابن شِهَاب، عن أبي بكر بن عُبَيدالله[٢] بن عبدالله، عن أبيه، عن عبدالله، عن ابن عمر[٣]: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُم . . .** »، الحديثَ ؟

= قديمٌ، وكان يسنده ». اهـ. وقوله: « كحديث » يظهر أن صوابه: « من حديث ».
والحديث أخرجه مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٢٢-٩٢٣)- ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٣ و١٤٦ رقم ٤٨٨٦ و٦٣٣٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٢٠)- عن ابن شهاب الزهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عمر، ليس فيه تصريحٌ بالسَّماع .
وقد عرض ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٠٩-١١٢) لاختلاف الرواة على مالك في هذا الحديث، ولم يذكر رواية جويرية، وإنما ذكر رواية إبراهيم بن طهمان، عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عمر، عمَّن حدثه؛ أنه سمع ابن عمر . . .، الحديث، ثم قال ابن عبدالبر: « قال الدارقطني: روى هذا الحديث عمر بن محمد بن زيد، عن القاسم بن عُبَيدالله، عن عبدالله بن عمر، وهو - أي القاسم - أبو بكر الذي روى عنه الزهري، وقال: عن سالم، عن ابن عمر، فأشبه أن يكون قول إبراهيم بن طهمان له وجه، والله أعلم ». اهـ.

(١) قوله: « أبو زرعة » من (ف) فقط . وانظر المسألة السابقة .

(٢) في (ش): « عبدالله ».

(٣) كذا في جميع النسخ: « عن عبدالله، عن ابن عمر »، وهو خطأٌ، فجميع الذين ذكروا مخالفة ابن بكير ذكروها على النحو التالي: عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبدالله، عن أبيه (عُبَيدالله)، عن جده (عبدالله بن عمر). عدا الدارقطني في "الغرائب" كما سيأتي في آخر هذا التعليق.
قال الجوهري في "مسند الموطأ" (ص ٢٠٥): « وفي رواية ابن بكير: عن أبي بكر ابن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عبدالله بن عمر ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ل٥٤/ ب) الاختلاف في هذا الحديث، ومن ذلك قوله: « وقال إبراهيم بن طهمان: عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله، عن أبيه، عن جده، وكذلك قيل عن يحيى بن بكير، عن مالك ». اهـ. =

قال أبو زرعة: وَهِمَ يحيى .

١٥٣٩- وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن عائِشَة[٢]، عن عبدالرحمٰن بن حمَّاد بن[٣] عمران بن موسى بن طَلْحَة بن عُبَيدالله،

= وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١١٠): « وقال ابن بكير في هذا الحديث: عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن ابن عمر، ولم يتابعه أحدٌ من أصحاب مالك على ذلك فيما علمت، وإنما يجعلون الحديث لأبي بكر بن عبيدالله، عن جده، لا يقولون فيه: عن أبيه كما قال ابن بكير ».اهـ.

وقال ابن حجر في "النكت الظراف" (٦/ ٢٦٨-٢٦٩): « قال ابن العربي في "العارضة": اتفق أكثر الرواة عن مالك على هذا، وخالفهم يحيى بن بكير فقال: عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر، عن أبيه، عن جده؛ زاد فيه: " عن أبيه " قلت [أي ابن حجر]: أورده الدارقطني في "الغرائب" من رواية يحيى بن بكير، وليس فيه: " عن جده " وإنما فيه: " عن أبيه " حسبُ، فإذا حملنا قوله: "عن أبيه" على أن المراد "جده" وافق الجماعة ».

(١) قوله: «أبو زرعة» ليس في (ت) و(ك)، وفي (أ) و(ش): «وسئل أبي»، والمثبت من (ف).

(٢) هو: عُبَيدالله بن محمد بن حفص ابن عائشة. وروايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٦٥)، والشاشي في "مسنده" (١١)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٦٠)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٧٠ و٤/ ٤١١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٥٧)، جميعهم، عنه، عن عبدالرحمٰن بن حماد، عن طلحة بن يحيى، عن أبيه، عن طلحة بن عُبَيدالله ، به. ورواه البزار في "مسنده" (٩٤٩) من طريق سليمان بن عبدالرحمن، عن أبيه عبدالرحمٰن بن حماد، بمثله .

قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن طلحة إلا بهذا الإسناد ».

وقال الدارقطني في "الأفراد" (٥٤/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرَّد به طلحة بن يحيى، عن أبيه، عن جدِّه ».

(٣) في (ف): « عن » بدل: « بن ».

عن أبيه [١]، عن طَلْحَة بن يحيى بن طَلْحَة، عن أبيه، عن طَلْحَة بن عُبَيدالله؛ قال: دخلتُ على رسول الله ﷺ، وفي يده سَفَرْجَلَةٌ [٢]، فألقاها إليَّ وقال: « إِنَّهَا تُجِمُّ الفُؤَادَ [٣] » ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [٤].

١٥٤٠- وسُئِلَ أبو زرعة [٥] عن حديثٍ رواه إبراهيم بن موسى [٦]،

---

(١) كذا في جميع النسخ بزيادة: « عن أبيه »، ولم نقف عليه من هذا الوجه.

(٢) السَّفَرْجَلَةُ: واحدة السَّفَرْجَل، وهو من الفواكه؛ قال في "تاج العروس" (١٤/ ٣٤٧): « السَّفَرْجَلُ: ثمرٌ مَعْرُوفٌ، قالَ أبو حَنِيفَةَ: كثِيرٌ في بِلادِ العَرَبِ. قَابِضٌ مُقَوٍّ مُدِرٌّ مُشَهٍّ لِلطَّعام والْبَاهِ، مُسَكِّنٌ لِلْعَطَشِ، وإذا أُكِلَ عَلى الطَّعام أَطْلَقَ، وأَنْفَعُهُ: ما قُوِّرَ وأُخرِجَ حَبُّهُ، وجُعِلَ مَكانَهُ عَسَلٌ وطُيِّنَ وشُوِيَ في الفُرْنِ، ج: سَفارِجُ، الْواحِدَةُ: بِهَاءٍ، وتَصْغِيرُها: سُفَيْرِجٌ وسُفَيْجِلٌ ».

(٣) تُجِمُّ الفؤادَ، أي: تُريحُه. وقيل: تجمعُه وتكمِّل صلاحَه ونشاطَه. "النهاية" (١/ ٣٠١).

(٤) قال البرذعي في "سؤالاته" (٢/ ٧٠٠-٧٠١): « وشهدت أبا زرعة يحدِّث عن عبيدالله بن محمد بن حفص ابن عائشة بحديث طلحة بن عبيدالله في السَّفَرْجَلَة: إنها تُجِمُّ الفؤادَ. قال أبو زرعة: "إما واهٍ"، وإما كلمة نحوها، ثم قال أبو زرعة: سئل أبو الوليد عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث البقَّالين ».اهـ. وانظر "تحفة الأشراف" (٥٠٠٤)، و"لسان الميزان" (٣/ ٤١٢)، و"مختصر المستدرك" (٧٢١).

(٥) قوله: «أبو زرعة» ليس في (ت) و(ك)، وفي (أ) و(ش): «وسئل أبي»، والمثبت من (ف).

(٦) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٩) ولكن من حديث: عبدالله بن عمر. قال ابن عدي: « حدثنا أحمد بن حمدون، حدثنا أبو زرعة وأبو حاتم وابن وارة وابن حيويه قالوا: حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا أشعث بن عطاف، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به ».
وقال ابن عدي: « حدثنا أحمد بن محمد بن عبدالكريم الجرجاني، حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا أشعث بن عطاف، بإسناده نحوه ». ثم قال: « وهذا عندي حديث إبراهيم بن موسى الفراء، عن أشعث، سرقه منه محمد بن حميد، ولا أعلم=

عن أَشْعَث بن عَطَّاف، عن سفيان[١]، عن أبي الزُّبَير[٢]، عن جابر، عن عمر[٣]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**المُؤْمِنُ يَأْكُلُ في مِعًى[٤] وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ في سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ**»؟

قال أبو زرعة: وَهِمَ فيه أَشْعَث، وكان كوفيًّا؛ شيخٌ صالِحٌ[٥]، كان ها هنا عندنا. والحديثُ حديثُ[٦] ابنِ مهدي[٧] الذي رواه سفيان عن أبي الزُّبَير، عن جابرٍ وابنِ عمر، عن النبيِّ ﷺ.

١٥٤١ - وسُئِلَ أبو زرعة وذكر حديثًا رواه الفَضْل بن موسى

= أحدًا روى هذا الحديث عن الثوري فقال: عن أبي الزبير، عن جابر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ غير أشعث بن عطاف، ورواه ابن مهدي وغيره عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، وعن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وهذا أصوب». ووقع في المطبوع: «عن الثوري وعن أبي الزبير»؛ وهو خطأ.

(١) هو: الثوري.

(٢) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٣) كذا في جميع النسخ: «عمر»، والظَّاهر أنه خطأٌ صوابه: «ابن عمر»، كما تقدَّم في التخريج، وكما يدلُّ عليه سياق المسألة.

(٤) في (ف): «معا» وعليها علامة المد. قال الفيومي في "المصباح المنير" (٢/ ٥٧٦): «المِعَى: المُصْران، وقصره أشهر من المد، وجمعه أمعاءٌ».

(٥) قوله: «شيخٌ صالح» خبر لمبتدأ محذوف، أي: «هو شيخٌ صالحٌ». وهذا على قطع هذا الكلام عما قبله. ولو قيل بوصله، نُصِبَ: «شيخ صالح» خبرًا آخر لـ«كان»، وكانت الجادَّة أن يقال: شيخًا صالحًا، لكنْ حذفت هنا ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم(٣٤).

(٦) قوله: «حديث» سقط من (ك).

(٧) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٠٦١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٥٢)، ورواه أبو عوانة في "صحيحه" (٥/ ٤٢٤) معاوية بن هشام، عن سفيان، به.

السِّيناني[١]، فاختَلَفَ الروايةُ عنه[٢]:

فروى معاذ بن أسد المَرْوَزِي[٣]، عن الفَضْل بن موسى، عن صالح بن أبي الزُّبَير، عن أبيه، عن رافع بن عمرو؛ قال: كنتُ أَرْمِي[٤] نخلاً للأنصار، فأخذوني، فذهبوا بي إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: هذا يرمي نَخْلَنَا؛ قال: ((يَا رَافِعُ، لِمَ تَرْمِ[٥] نَخْلَهُمْ؟))، فقلتُ: يا رسول الله، الجُوع؛ قال: ((لا تَرْمِ، وَكُلْ مَا وَقَعَ، أَشْبَعَكَ اللهُ !)).

---

(١) في (أ) و(ش) و(ك): « الشيباني »، ووضع في (ت) و(ف) علامة الإهمال على السين. وانظر "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٢٥٤).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « فاختلفتِ الروايةُ عنه »؛ لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية؛ لأنَّ الفعل مسندٌ إلى «الرواية»، وهي مؤنَّثٌ غير حقيقي، وفي مثل ذلك يجوز تأنيثُ الفعلِ وتذكيرُهُ، وإنْ كان التأنيث أرجح. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٥/ ١٩ رقم ٤٤٦٠) من طريق أحمد بن داود المكي، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٤٤) من طريق أبي يحيى بن أبي ميسرة، كلاهما عن معاذ بن أسد، عن الفضل بن موسى، عن صالح بن أبي جبير، عن أبيه، عن رافع، به .
ووقع عند الحاكم: « صالح بن أبي جعفر » بدل: « صالح بن أبي جبير ».
ومن طريق الطبراني رواه المزي في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٢٧).

(٤) في (أ): « أومي ».

(٥) في (ش) و(ك): «لِمَ تَرْمِي»، وهو الجادَّة، ولكنهما نسختان ليستا بقويتين؛ والمثبت من بقية النسخ، ويخرَّج على وجهين:
الأوَّل: أن الأصل: « لِمَ تَرْمِي»، والفعلُ مرفوعٌ، لكنْ حُذفت منه الياء اجْتزاء بالكسرة قبلها، والاجتزاء بالحركات عن حروف المدِّ لغةٌ لهوازن وعليا قيس. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٦٧٩). =

وروى الحسينُ بنُ حُرَيث[١]، ومحمود بن غَيْلان، عن الفَضْل، عن صالح بن أبي جُبَير، عن أبيه، عن رافع بن عمرو ؟

فسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ: صالحُ بنُ أبي جُبَير[٢].
ورواه[٣] أبو تُمَيْلَة[٤] وقَصَّرَ به[٥]؛ والصَّحيحُ متصلٌ .

١٥٤٢ - وسُئِلَ أبو زرعة[٦] عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيْمان

= والثاني: أنَّ الفعل مجزوم بـ«لِمَ»، على ما ذهب إليه بعض النحاة من الجزم بـ«لِمَ» حملاً لها على «لَمْ»- وكأن ذلك لتشابههما في الصورة - وخرَّجوا على ذلك قراءةَ عُبَيد بن عمير في قوله تعالى: ﴿لِمَ تَلْبِسُوا . . . وَتَكْتُمُوا﴾[آل عِمرَان: ٧١]. وانظر كلام أبي حيان في "البحر المحيط" (٢/ ٥١٦)، وانظر كلام السمين الحلبي على هذه القراءة في "الدر المصون" (٣/ ٢٤٧)، فهو مهم.

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٢٨٨)، و"العلل الكبير" (٣٤٠). قال الترمذي في "جامعه": « هذا حديث حسن صحيح غريب ». وقال في "العلل": «سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: لا أعرف هذا إلا من حديث الفضل بن موسى، وصالح بن أبي جبير لا أعرف اسم أبيه ».اهـ.

(٢) من قوله: «عن أبيه عن رافع بن عمرو، فسمعتُ أبا زرعة. . .» إلى هنا سقط من(ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) في (ت) و(ك): « رواه » بلا واو.

(٤) المثبت من (ت) وفي بقية النسخ: « أبو ثميلة » بالثاء المثلثة، وهو تصحيفٌ. واسم أبي تميلة: يحيى بن واضح. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٧٤)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ٢) من طريقه، عن صالح بن أبي جبير مولى الحكم بن عمرو الغفاري، عن أبيه؛ قال: شكا ناسٌ من أهل المدينة إلى رسول الله ﷺ أن غلامًا من بني غِفار يرمي نخلَهم . . .، الحديث، واللفظ للبيهقي. قال البيهقي: « وهذا منقطع ».

(٥) في (أ) و(ت) و(ش): « وقصرته ».

(٦) قوله: « أبو زرعة » ليس في (ت) و(ك).

الواسِطي[١]، عن هُشَيم[٢]، عن خالد الحَذَّاء، عن أبي العُرْيان المُجَاشِعي، عن ابن عباس؛ قال: لَعَنَ رسولُ الله ﷺ اليهودَ! حُرِّمَتْ عليهمُ الشُّحُومُ، فباعوها، وأكلوا أثمانَهَا، وإنَّ الله إذا حرَّم أكلَ شيءٍ حرَّم ثمنه؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن بَرَكَةَ أبي الوليد[٣]؛ وَهِمَ فيه هُشَيم.

---

(١) لم نقف على روايته، لكن الحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٩٣ رقم ٢٦٧٨) قال: حدثنا سُرَيج، حدثنا هشيم؛ أخبرنا خالد الحذاء، عن بَرَكَة بن العُريان المجاشعي، قال: سمعت ابن عباس، به.
وبَرَكَةُ هذا كنيته: أبو الوليد، وقيل: أبو العريان. قال ابن ماكولا في "الإكمال" (١/ ٢٣٢-٢٣٣): «بركة أبو الوليد، عن ابن عباس، روى عنه خالد الحذَّاء والتيمي، هو: المجاشعي البصري، وقيل: هو أبو العريان المجاشعي». وقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب" (١/ ٢١٨): «وقرأت بخط مغلطاي أن ابنَ خَلْفون سمَّى أباه: العُرْيان. والذي رأيت في ابن خلفون: بركة أبو الوليد، ويقال: أبو العريان».
ورواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٤٠٢) من طريق أحمد بن زهير، عن يحيى ابن أيوب، عن هشيم، عن خالد، عن بركة أبي العريان المحاربي، عن ابن عباس، به. قال ابن عبدالبر: «قال أحمد بن زهير: كذا قال: عن بركة أبي العريان، وسمعت أبي يقول: وأبو العريان الذي يحدث عنه خالد اسمه: أنيس».
ورواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٥٥ رقم ١٢٨٨٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٤٤) من طريق عمرو بن عوف الواسطي، عن هشيم، عن خالد الحذاء، عن بركة بن الوليد، عن ابن عباس، به.
(٢) هو: ابن بشير الواسطي.
(٣) هو: ابن الوليد، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٤٧ رقم ٢٢٢١) من طريق علي بن عاصم، و(١/ ٣٢٢ رقم ٢٩٦١) من طريق محبوب بن الحسن، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٣) =

١٥٤٣ - وسألتُ[1] **أبي** عن حديثٍ حدَّثنا به عمَّار بن خالد الواسِطي، عن شيخ من أهل البَصْرة يُكْنى: أبا الفَضْلِ الأَشَجَّ، عن جعفر بن محمد، عن أبيه؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن أكل الطِّين، وقال: « **مَنْ أَكَلَ الطِّينَ، فَقَدْ**[2] **أَعَانَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ** » ؟

فسمعتُه يقول: هذا حديثٌ كذبٌ، والشيخُ لا أعرفُهُ .

١٥٤٤ - وسألتُ أبي[3] عن حديثٍ رواه عمرو بن عَوْن الواسِطي[4]، عن أبي معاوية الضَّرِير[5]، عن الأَعمش، عن أبي يحيى مولى جَعْدَة بن هُبَيرة، عن أبي هريرة؛ قال: ما عابَ[6] رسولُ الله طعامًا قَطُّ ؟

= من طريق وهيب بن خالد، وأبو داود في "سننه" (٣٤٨٨)، والبيهقي (٦/ ١٣) من طريق بشر بن المفضل، وأبو داود (٣٤٨٨)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٧) من طريق خالد بن عبدالله ، وابن حبان في "صحيحه" (٤٩٣٨) من طريق يزيد بن زريع، والضياء في "المختارة" (٩/ ٥١٠ رقم ٤٩٣) من طريق عبدالوهَّاب، عن خالد، عن بركة أبي الوليد، عن ابن عباس، به .

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٨٧).

(٢) في (ف): « فكأنما ».

(٣) في (ت) و(ك): « وسألته ». وستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٢٨)، وانظر المسألة رقم (٢٢٢٧).

(٤) لم نقف على روايته، لكن أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٠٦٤) من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة وأبي كريب ومحمد بن المثنى وعمرو الناقد، وأبو عوانة في "صحيحه" (٨٤٤٤) من طريق أحمد بن حنبل وعلي بن حرب، ستتهم عن أبي معاوية، به .
ثم رواه مسلم أيضًا من طريق أبي كريب ومحمد بن المثنى، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، به .

(٥) هو: محمد بن خازم .

(٦) في (أ) و(ت): « ما غاب ».

قال أبي: لم يُتابَعْ على هذه[(١)] الروايةِ ! إنما هو: الأعمش[(٢)]، عن أبي حازم[(٣)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

١٥٤٥ - وسُئِلَ[(٤)] عن حديثٍ رواه ابنُ حُمَيد[(٥)]، عن علي بن مجاهد، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نَجِيح[(٦)]، عن مجاهد،

(١) في (ف): « هذا ».

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٥٦٨ و٣٥٦٣)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٩ رقم ١٠٢١٢) من طريق شعبة، والبخاري (٥٤٠٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٦٤)، وأحمد (٢/ ٤٧٤ رقم ١٠١٤١) من طريق سفيان الثوري، ومسلم (٢٠٦٤) من طريق جرير وزهير بن معاوية، وأحمد (٢/ ٤٨١ رقم ١٠٢٤٢) من طريق وكيع، وأبو عوانة في "صحيحه" (٨٤٣٦ و٨٤٣٧ و٨٤٣٩ و٨٤٤١) من طريق أبي يحيى الحماني علي بن حرب وشيبان والوضَّاح بن عبدالله اليشكري، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٩٥٠) من طريق زائدة، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٥٨٣) من طريق فضيل بن عياض، جميعهم عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، به .
قال يحيى بن معين: « يرويه أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي يحيى مولى جعدة، عن أبي هريرة، والناس يَروون هذا عن أبي حازم، عن أبي هريرة ». "تاريخ ابن معين/ رواية الدوري" (٢٢١٧). وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٢١٧) اختلاف الرواة في هذا الحديث على الأعمش ومن دونه، ثم قال: « والصَّحيح: عن شعبة وغيره، عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ».

(٣) هو: سلمان الأشجعي .

(٤) قوله: «وسئل» كذا في (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: «وسئل أبي». وسيأتي الجواب من أبي زرعة. وعلى ما أثبتناه يكون نائب الفاعل في قوله: «وسئل» ضميرًا يعود إلى «أبي زرعة» في المسائل السابقة قبل مسألتين، أو يعود إلى غير مذكور - وهو أبو زرعة أيضًا - لفهمه من السياق بعد، والله أعلم، انظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(٥) هو: محمد بن حميد الرازي.   (٦) هو: عبدالله .

عن ابن عباس؛ قال: نَهَىٰ رسولُ الله ﷺ عن لحومِ الجَلَّالَةِ[١] وألبانها؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن ابن عمر [٢].

١٥٤٦ - وانتهى أبو زرعة إلى حديثٍ كان حدَّث به قديمًا في كتاب "الأطعمة"، عن عبدالرحمٰن بن عبدالملك الحِزَامي[٣]، عن ابن أبي فُدَيْك[٤]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: كان أحبَّ اللَّحْمِ إلى رسول الله ﷺ الذِّرَاعُ.

فلم يَقْرأ[٥]؛ **قال:** هو حديثٌ مُنكَرٌ [٦].

---

(١) الجَلَّالة من الحَيَوان: الَّتي تأكل العَذِرَة؛ يقال: جَلَّتِ الدابةُ الجَلَّةَ واجتَلَّتها، فهي جالَّة وجلَّالة: إذا التَقَطَتها. انظر "النهاية" (١/ ٢٨٨).

(٢) الحديث رواه أبو داود في "سننه" (٣٧٨٥)، والترمذي في "جامعه" (١٨٢٤) من طريق عبدة، وابن ماجه في "سننه" (٣١٨٩) من طريق ابن أبي زائدة، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣١١ رقم ١٣٥٠٦) من طريق علي بن مسهر، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٤) من طريق عيسى بن يونس، جميعهم عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، به.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وروى الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلاً».

(٣) هو: عبدالرحمن بن عبدالملك بن محمد بن شيبة، ويكنى أبا بكر، وروايته أخرجها أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٦٢٨) إلا أنه وقع في المطبوع: «أبو بكر بن عبدالرحمن»، وصنيع محقق الكتاب في التعريف برجال الإسناد يدل على أن الخطأ ليس في الأصل؛ لأنه عرف بعبدالرحمن، فالظاهر أن كلمة «بن» خطأ في الطباعة، والله أعلم.

(٤) هو: محمد بن إسماعيل.

(٥) أي: فلم يقرأه علينا.

(٦) ذكر البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٢/ ٤٠٠-٤٠١) أنه سأل أبا زرعة عن =

عِلَلُ[1] أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْأَشْرِبَةِ

١٥٤٧ - وسألتُ[2] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن يَعْلى المُحَارِبي، عن زائدة[3]، عن سعيد[4] بن إسحاق بن كَعْب بن عُجْرَة، عن أنس بن مالك: أنَّ النبيَّ ﷺ أُتِيَ بِشَرَاب، وعنده أبو بكر، فناول أعرابيَّ[5]... الحديث[6]؟

وقال[7] **أبي**: هكذا حدَّثنا يحيى بن يَعْلَى[8]! وأردتُّ أن أقولَ حين حدَّثني به: إنه خطأٌ، فتركتُ، ولم أقلْ شيئًا، وهو خطأٌ.

قال أبي: أصحابُ زائدة يُخَالِفون في هذا الحديث، يقولون: يحيى بن يَعْلَى، عن زائدة[9]، عن أبي طُوَالَةَ عبدِالله بنِ عبدالرحمٰن

= هذا الحديث والحديث المتقدم في المسألة رقم (١٥١٤) ؟ قال: « فأمرني أن أضرب عليهما، ولم يقرأهما ».

(١) في (ت): « باب علل».

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (١٥٧٣). (٣) هو: ابن قدامة الثقفي.

(٤) كذا، والمشهور بالرواية من ولد إسحاق بن كعب بن عجرة هو: سَعْد، وترجمته في "الجرح والتعديل" (٤/ ٨٠ رقم ٣٤٨)، و"تهذيب الكمال" (١٠/ ٢٤٨).

(٥) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليقُ عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) هو الحديثُ المعروفُ الذي فيه أن النبيَّ ﷺ بعد ما فرغَ من الشُّرب أعطى الإناءَ الأعرابيَّ لكونه عن يمينه، وفيه أنه ﷺ قال: « الأيمنون الأيمنون ».

(٧) في (أ) و(ش): « هو قال ». (٨) في (ش): « علي ».

(٩) كذا في جميع النسخ، ومن الواضح أن قوله: « يحيى بن يعلى » هنا لا معنى له، فالصواب حذفه، أو تكون العبارة: « أصحاب زائدة يخالفون في هذا الحديث يحيى ابنَ يعلى؛ يقولون: عن زائدة ... ». ولم نجد رواية زائدة هذه التي ذكرها =

ابن مَعْمَر، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: فأيُّهما أصحُّ ؟

قال: هذا حديثٌ معروفٌ به أبو طُوَالَة، غير أنَّ يحيى كذا حدَّثنا، وأخبرني إبراهيم بن راشد الأَدَمي: أنه وقع عنده عن يحيى كذا[١].

قال أبي: وتوهَّمْتُ[٢] أن يكون وَهِمَ الشيخُ[٣]، وكان في قلبي من ذلك حتى رأيتُ في كتاب إبراهيم بن راشد الأَدَمي ببغداد: كذا سَمِعَهُ[٤] من يحيى بن يَعْلى؛ فسَكَنَ قلبي .

١٥٤٨ - وسألتُ أبا زرعة[٥] عن حديثٍ رواه شَرِيك[٦]، عن

= أبو حاتم، ولكنَّ الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٥٧١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٢٩) من طريق سليمان بن بلال، عن أبي طُوالة، به .

(١) يعني: عن يحيى بن يَعلَى، عن زائدة، عن أبي طُوالة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ .

(٢) في (أ) و(ش): « توهمت » بلا واو.

(٣) يعني: إبراهيم بن راشد الأَدَمي.

(٤) كذا في جميع النسخ: « سمعه »، وكأن هناك من حاول إصلاحها في (ش) إلى «سمعتُهُ»، فزاد نقطتين بين العين والهاء من غير سنّة للتاء، وكانت الجادَّة أن يقال: «سمعتُهُ »، لكنَّ ما في النسخ صحيح على أن أبا حاتم يقول: وكان في قلبي ريبٌ من ذلك حتى رأيتُ في كتابِ إبراهيم بن راشد الأدمي ببغداد أنَّه سَمِعَهُ كذلك من يحيى بن يَعلى، كما رواه غيره من أصحاب زائدة؛ فسَكَنَ قلبي.

(٥) في (أ): « أبي زرعة ».

(٦) هو: ابن عبدالله النخعي القاضي . وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٧٤)، وفي "شرح المشكل" (٢١١١) من طريق أبي غسان، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٧١٩) من طريق عثمان بن أبي شيبة، والطبراني في "الأوسط" (٦٥٤) من طريق علي بن حكيم الأودي، ثلاثتهم عن شريك، به .

حُمَيد[١]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه دخَلَ، فشَرِبَ من قِرْبَةٍ وهو قائم؟

قال أبو زرعة: وَهِمَ شَرِيكٌ في هذا الحديث.

قال أبو زرعة: رواه شَرِيك[٢]، عن عبدالكريم، عن البَرَاء بن أنس[٣]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه دَخَلَ فشَرِبَ من قِرْبَةٍ وهو قائم.

---

(١) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٢) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢٢٥٥) عن علي بن الجعد، عن شريك، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٤٢٨) من طريق عبيدالله بن عمرو، عن عبدالكريم، به.
ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٧٥٥)، عن شريك، عن عبدالكريم، عن البراء، عن أم سليم. ورواه الدارمي في "مسنده" (٢١٧٠) من طريق منصور بن سلمة الخزاعي، عن شريك، عن عبدالكريم، عن البراء، عن أنس، عن أم سليم، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٤٢٨) عن أبي عاصم النبيل، عن ابن جريج، عن عبدالكريم، به. مثل رواية منصور بن سلمة.
وثَمَّ اختلافاتٌ أخرى تنظر في "العلل" للدارقطني (٥/ ٢١٧/ ب)، وحاشية "مسند الطيالسي" (١٧٥٥)، وحاشية "مسند أحمد" (٦/ ٣٧٦ رقم ٢٧١١٥).

(٣) كذا في جميع النسخ: «البراء بن أنس»، ووقع في بعض مصادر التخريج: «البراء ابن بنت أنس»، وفي بعضها: «البراء بن زيد ابن بنت أنس»؛ وبهذا ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٠٠ رقم ١٥٧٣). وما وقع هنا يمكن أن يكون له وجهٌ؛ بأن يكون نُسب إلى جدِّه لأمه، وله نظائر، فأبو القاسم عبدالله بن محمد البغوي، يقال له: «أبو القاسم بن مَنيع» ويقال له: «ابن بنت مَنيع» يُنسب إلى جدِّه لأمه: أحمد بن مَنيع الحافظ، صاحب "المسند"، ولهذا تجدُ أحاديثَ "مسند الحِبِّ ابن الحِبِّ أسامة بن زيد لأبي القاسم البغوي مصدَّرةً بـ«حدثنا ابن مَنيع» وهو هو. ومثله سُليمان بن شرحبيل؛ نُسب إلى جدِّه لأمه، وهو سليمان بن عبدالرحمن. ويقال: ابن بنت شرحبيل، ترجمته في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٢٩ رقم ٥٥٩).
وانظر المسألة رقم (٨٠) و(٢٠٨) و(٣٩٠) و(١١٨٦) و(١٢٧٧) و(٢٢٧٣/ أ) و(٢٤٦٢) و(٢٥٩٦) و(٢٦٧٨) و(٢٧٤٨) من هذا الكتاب، والله أعلم.

١٥٤٩ - وسألتُ أبا زرعة[١] عن حديث أبي الأَحْوَص[٢]، عن سِماك[٣]، عن القاسم بن عبدالرحمٰن، عن أبيه[٤]، عن أبي بُرْدَة[٥]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **اشْرَبُوا في الظُّرُوفِ، ولا تَسْكَرُوا**[٦] » ؟

قال أبو زرعة: فوَهِمَ أبو الأَحْوَص[٧]، فقال: عن سِمَاك، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بُرْدَة، قَلَبَ[٨] مِنَ[٩] الإسناد موضعًا،

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ». وقد نقل ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٤٨٢) معظم هذا النص بتصرف، وستأتي هذه المسألة برقم (١٥٥١).

(٢) في (ف) و(ك): «الأخوص». وأبو الأحوص هذا: هو سلَّام بن سُلَيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٩٣٠)، والنسائي في "سننه" (٥٦٧٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٠٤)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٥٩). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٩٨ رقم ٥٢٢).

(٣) هو: ابن حرب.

(٤) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود.

(٥) هو: ابن نيار.

(٦) في (ش): « ولا تشكروا ».

(٧) في (أ) و(ف) و(ك): « الأخوص »، وفي (ش): « الأجوص ». قال النسائي: « هذا حديثٌ منكر، غلط فيه أبو الأحوص سلَّام بن سُلَيم، لا نعلم أن أحدًا تابعه عليه من أصحاب سِماك بن حرب، وسِماك ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين. قال أحمد ابن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث ». وقول الإمام أحمد هذا رواه عنه أيضًا أبو زرعة كما في المسألة الآتية برقم (١٥٥١).
وقال الدارقطني في "العلل" (٩٥٥): « يرويه أبو الأحوص، عن سماك، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بردة، واختُلف عن أبي الأحوص؛ فقال عنه سعيدُ بن سليمان، عن سماك، عن أبي بردة، عن أبيه، ووهم فيه على أبي الأحوص؛ ووهم فيه أبو الأحوص على سماك أيضًا. وإنما روى هذا الحديث سماك، عن القاسم، عن ابن بردة، عن أبيه، ووهم أيضًا في متنه في قوله: " ولا تسكروا " والمحفوظ عن سماك أنه قال: وكلُّ مسكر حرام». وقال في "السنن "(٤/ ٢٥٩): « وَهِمَ فيه أبو الأحوص في إسناده ومتنه».

(٨) في (ش): « قلت ».

(٩) قوله: « من » سقط من (ف).

وصحَّف في موضع؛ **أمَّا القَلْبُ**: فقوله: «عن أبي بُرْدَةَ»، أراد: عن ابن بُرَيْدة[(١)]، ثم احتاج أن يقول: «ابن بُرَيْدة، عن أبيه»، **فقَلَبَ**[(٢)] الإسناد بِأَسْرِهِ، وأَفْحَشَ في الخطأ. **وأَفْحَشُ من ذلك وأَشْنَعُ: تصحيفُهُ في**[(٣)] مَتْنِه: ((**اشْرَبُوا في الظُّرُوفِ، ولا تَسْكَرُوا**[(٤)]))[(٥)].

وقد رَوَىٰ هذا الحديث عن ابن بُرَيْدة، عن أبيه: أبو سِنَان ضِرَارُ ابن مُرَّة، وزُبَيدٌ اليامي، عن مُحَارِب بن دِثَار[(٦)]، وسِماكُ بن حرب[(٧)]، والْمُغِيرةُ بن سُبَيْع[(٨)]، وعَلْقَمةُ بن مَرْثَد[(٩)]، والزُّبَيرُ بن

---

(١) في (ك): « أبي بريدة ». وابن بريدة هو: عبدالله بن بريدة بن الحصيب.

(٢) في (ش) و(ك): « فقلت ».

(٣) في (ش): « من ».

(٤) في (ش): « ولا تشكروا ».

(٥) التصحيف في متن الحديث في موضعين؛ **الأول**: قوله: «اشْرَبُوا في الظُّرُوفِ»، والمحفوظ: «اشْرَبُوا في الأَسْقِيَةِ». **والثاني**: قوله: «ولا تَسْكَرُوا»، والمحفوظ: «ولا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»؛ وفي حديث بعضهم: « اجتنبوا كلَّ مسكر» كما يأتي في كلام أبي زرعة. وانظر كلام الدارقطني في التعليق على أول جواب أبي زرعة. وانظر كلام الإمام أحمد في المسألة رقم (١٥٥١).

(٦) المعنى: أن ضرار بن مرة وزبيد اليامي رَوَيا هذا الحديث عن محارب بن دثار، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، ورواية ضرار أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنَّف" (١١٨٠٣)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٠ رقم ٢٢٩٥٨)، ومسلم في "صحيحه" (٩٧٧). ورواية زُبَيْد أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٥ رقم ٢٣٠٠٣)، ومسلم في "صحيحه" (٩٧٧).

(٧) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٦٧٨)، والطبراني في "الأوسط" (٢٩٦٦)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٥٩).

(٨) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٨١٢)، والنسائي في "سننه" (٢٠٣٣).

(٩) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٦ رقم ٢٣٠١٦)، ومسلم (٩٧٧).

عَدِي[١]، وعطاءٌ الخُرَاساني[٢]، وسَلَمَةُ بن كُهَيل[٣]، كلُّهم عن ابن بُرَيْدة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: «**نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، ونَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، ونَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الأَسْقِيَةِ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا**».

وفي حديث بعضهم قال[٤]: «**وَاجْتَنِبُوا[٥] كُلَّ مُسْكِرٍ**»، ولم يَقُلْ أحدٌ[٦] منهم: «**ولا تَسْكَرُوا**»، وقد بانَ وَهَمُ[٧] حديثِ أبي الأَحْوَص مِنِ اتفاقِ هؤلاءِ[٨] [المُسَمَّيْنَ][٩]؛ على ما ذكرنا من خلافه.

١٥٥٠ - وسألتُ[١٠] أبا زرعة عن حديثِ يحيى بن يَمان[١١]،

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤٤٣٠ و٥٦٥١)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٧٨٨٤).

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٧٠٨ و١٦٩٥٧)، ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٥ رقم ٢٣٠٠٥)، ومسلم في "صحيحه" (٩٧٧).

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٦ رقم ٢٣٠١٥).

(٤) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٥) في (ك): « اجتنبوا » بلا واو.

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « أحدًا ».

(٧) في "التنقيح": « وقد بان خطأ ».

(٨) في جميع النسخ: « وهؤلاء » بزيادة واو، وقد طُمِست الواو في (أ)، وجاء على الصَّواب في "التنقيح" لابن عبدالهادي.

(٩) تصحَّفت هذه الكلمة في جميع النسخ إلى: «المشمس»، والتصويب من "التنقيح".

(١٠) نقل ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٤٨٠) كلام أبي زرعة هذا. وستأتي هذه المسألة مطوَّلة برقم (١٥٥٢).

(١١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٨٥٨)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١/ ٢٨٦ رقم٥٨٥)، والنسائي في "سننه" (٥٧٠٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٩)، والطبراني في =

عن سُفْيان(١)، عن مَنْصور(٢)، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود: أنَّ النبيَّ ﷺ عَطِشَ حول الكعبة، فاستسقى، فأُتِيَ بشَرَابٍ من السِّقَاية(٣)، فشَمَّهُ، فقَطَّبَ(٤)، فقال: «عَلَيَّ ذَنُوبًا(٥) مِنْ زَمْزَمَ»، فصَبَّهُ عليه، ثم شربه؟

قال أبو زرعة: هذا إسنادٌ باطل(٦) عن الثَّوْري، عن مَنْصور؛

= "الكبير" (١٧/ ٢٤٣ رقم ٦٧٥)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٦٣)، وفي "العلل" (٦/ ١٩٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٠٤).

(١) هو: الثوري. (٢) هو: ابن المعتمر.

(٣) أي: فأُتِيَ بنبيذٍ من السِّقَاية، كما في مصادر التخريج، وكما يأتي في المسألة رقم (١٥٥٢).

(٤) أي: قبض ما بين عينيه كما يفعلُه العَبوسُ. "النهاية" (٤/ ٧٩).

(٥) الذَّنُوب - وِزانُ صَبُور -: الدَّلْوُ العظيمةُ، قالوا: ولا تُسمَّى ذَنُوبًا حتى تكونَ مَملوءَةً ماءً. انظر "المصباح المنير" (ذ ن ب/ ١/ ٢١٠)، وقوله: «عَلَيَّ ذَنُوبًا» بالنصب كذا جاء في جميع النسخ، والذي في مصادر التخريج: «عَلَيَّ بذَنُوبٍ»، وهو الجادَّة، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على النصب على نزع الخافض. وانظر في نزع الخافض: التعليق على المسألة رقم (١٢).

(٦) روى البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٠٤) بإسناده إلى أبي موسى قال: ذكرت لعبدالرحمن بن مهدي حديث سفيان، عن منصور في النبيذ... قال: لا يحدث به.
ونقل أبو داود في "مسائله" (١٩٠٣) عن الإمام أحمد أنه قال: «هذا منكر».
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٥٣): «ولم يصحَّ». وقال في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٥٢): «ولم يثبت».
وقال النسائي: «وهذا خبرٌ ضعيف؛ لأن يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان، ويحيى بن يمان لا يحتجُّ بحديثه لسوء حفظه، وكثرة خطئه».
وقال ابن عدي: «سمعت عبدان يقول: سمعت ابن نمير يقول: أخطأ ابن يمان على الثوري فقال: عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود، وإنما هو: الثوري، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب قال: عطش النبي ﷺ... فذكره». =

وَهِمَ فيه يحيى بن يَمان؛ وإنما ذاكرهم سفيان[(١)] عن الكَلبي[(٢)]، عن أبي صالح[(٣)]، عن المُطَّلِب بن أبي وَداعة، مُرْسَلً[(٤)]. ولعلَّ[(٥)] الثَّوْري إنما ذكره تعجُّبًا من الكَلبِي حين حدَّث بهذا الحديث؛ مُستَنكِرًا[(٦)] على الكَلبِي .

١٥٥١ - وسمعتُ[(٧)] أبا زرعة[(٨)] يقول: سمعتُ أحمد بن حنبل

= وقال ابن عدي: «ويحيى بن يمان قد وهم في حديث النبي ﷺ . . . فذكره».
وقال الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٦٤): « وهذا حديثٌ معروف بيحيى بن يمان، ويقال: إنه انقلب عليه الإسناد، واختلط عليه بحديث الكلبي، عن أبي صالح ».
وذكر نحوه في "العلل" (١٠٦١) وزاد: « والكلبي متروكُ الحديث، ولا يحفظ هذا من حديث منصور إلا من رواية يحيى بن يمان عن الثوري. وقد تابعه عبدالعزيز ابن أبان - وهو متروكٌ - عن الثوري، وتابعهما أيضًا اليسع بن إسماعيل - وهو ضعيفٌ - عن زيد بن الحباب، عن الثوري ».
وقال البيهقي: « ورواه يحيى بن يمان، عن سفيان فغلط في إسناده ».

(١) روايته ذكرها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٥٣) فقال: وقال الأشجعي وغيره: عن سفيان . . . .
وروه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٠٤) من طريق أبي حذيفة، عن سفيان، به.
ورواه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٦١-٢٦٢) من طريق عمر بن علي المقدمي وشعيب ابن خالد، كلاهما عن الكلبي، به.

(٢) هو: محمد بن السَّائب .

(٣) هو: باذام مولى أم هانئ .

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ت) و(ك): « فلعل ».

(٦) المثبت من(ف)، وهو الجادَّة، وفي بقية النسخ: «مستنكر»، وهو صحيحٌ أيضًا على لغة ربيعة المشار إليها.

(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٤٩)، ونقلها ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٤٨٢-٤٨٣).

(٨) في (ف): « أبي زرعة ».

رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)] يقول: حديثُ أبي الأَحْوَص[(٢)]، عن سِماك[(٣)]، عن القاسم بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن أبي بُرْدَة: خطأٌ؛ الإسنادُ والكلامُ:

فأما الإسنادُ: فإنَّ شَرِيكً[(٤)] وأيُّوبَ ومحمدً[(٥)] ابني جابرٍ رَوَوْهُ[(٦)] عن سِمَاك، عن القاسم بن عبدالرحمٰن، عن ابن بُرَيْدة[(٧)]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ كما روى[(٨)] الناسُ: «**فَانْتَبِذُوا في كُلِّ وِعَاءٍ، ولا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا**»[(٩)].

قال أبو زرعة: كذا أقول: هذا خطأٌ! أمَّا[(١٠)] الصَّحيحُ:

---

(١) في (ف): «رضي الله عنه» بدل: «رحمه الله».

(٢) كذا في (ت) و(ش)، وفي بقية النسخ: «الأخوص». وأبو الأحوص: سلام بن سليم.

(٣) هو: ابن حرب.

(٤) كذا في جميع النسخ! إلا أنها غُيِّرَتْ في (أ) بخط مغاير إلى «شريكًا »، وهو الجادَّة؛ لكن يخرَّج ما في النسخ على لغة ربيعة التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وجاءت على الجادَّة: «شريكًا» في "التنقيح". وشريك هو: ابن عبدالله النخعي. وروايته أخرجها النسائي (٥٦٧٨).

(٥) كذا في جميع النسخ و"التنقيح": « ومحمد »، وغُيِّرَتْ في (أ) إلى «محمدًا»، وانظر التعليق السابق. ورواية محمد أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٩٦٦)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٥٩).

(٦) في جميع النسخ: «روياه»، ثم صوبت في (أ) وجاءت على الصَّواب في "التنقيح".

(٧) هو: عبدالله.

(٨) في (أ) و(ف): «رواى»، وفي (ك): « رواه ».

(٩) وفي ضمن هذا بيان للخطأ في الكلام، أي: المتن؛ فالصواب: كما رواه الناس: «فَانْتَبِذُوا في كُلِّ وِعَاءٍ، ولا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»، والخطأ في رواية أبي الأحوص: «اشْرَبُوا في الظُّرُوفِ، ولا تَسْكَرُوا» كما في المسألة رقم (١٥٤٩)، وانظر تعليقنا على نحو ذلك هناك.

(١٠) في (ف): «إنما».

حديثُ[1] ابنِ بُرَيْدة، عن أبيه[2].

١٥٥٢ - وسألتُ[3] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن يَمَان، عن الثَّوْري، عن مَنْصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود: أنَّ النبيَّ ﷺ طافَ بالبيت فاسْتَسْقَىٰ، فأُتِيَ بِنَبِيذٍ، فشَمَّهُ، فقَطَّبَ وجهَهُ، فقيل: أحرامٌ هو يا رسول الله ؟ قال: « لا ».

فقلتُ لهما: ما عِلَّةُ هذا الحديث ؟ وهل هو صحيحٌ ؟

فقالا: أخطأَ[4] ابنُ يَمَان في إسناد هذا الحديث، ورُوِيَ هذا الحديثُ، عن الثَّوْري، عن الكَلْبي، عن أبي صالح، عن المُطَّلِبِ بنِ أبي وَدَاعة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: والذي عندي: أنَّ يحيى بن يَمَان دخل حديثٌ له في حديثٍ، رواه الثَّوْري، عن مَنْصور، عن خالد بن سعد[5] مولى أبي

---

(١) قوله: « حديث » ليس في (ف)، والمثبت من بقية النسخ، وكانت الجادَّة فيها أن يقال: « أمَّا الصَّحيحُ: فحديثُ ابنِ بُرَيْدة . . . »؛ بإثبات الفاء في جواب «أمَّا»، لكنَّ حَذف هذه الفاء أجازه بعضهم. انظر التعليق على المسألة رقم (٦٣٧).

(٢) من قوله: « أما الصحيح . . . » إلى هنا ليس في "التنقيح"، وفيه بدلاً منه: « ولم يخرجوه ».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٥٠)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٦٥). ونقل معظم هذا النص ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٤٨٠).

(٤) في (ت) و(ك): « خطأ ».

(٥) في (أ) و(ش): « خالد بن سعد بن خالد بن سعيد » ولم نَرَ أحدًا ذكر هذه الزيادة في ترجمته .

مسعود[١]، [عن أبي مسعود][٢]: أنه كان يشربُ نبيذَ الجَرِّ[٣]، وعن[٤] الكَلْبي، عن أبي صالح، عن المُطَّلِب، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يطوفُ بالبيت ... الحديثَ، فسقَطَ عنه إسنادُ الكَلْبي، فجعل إسنادَ مَنْصور عن خالد عن أبي مسعود، لِمَتْن[٥] حديثِ الكَلْبي.

وقال أبو زرعة: وَهِمَ فيه يحيى بن يَمَان؛ إنما هو: الثَّوْري، عن الكَلْبي، عن أبي صالح، عن المُطَّلِب، عن النبيِّ ﷺ.

١٥٥٣ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن عَطِيَّة، وعُبَيدالله بن موسى، عن إسرائيل[٧]، عن حَكِيم بن جُبَير، عن سعيد

---

(١) في (أ) و(ش): « ابن مسعود ».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولعلَّه لانتقال النظر، وأثبتناه من "تنقيح التحقيق"، ومصادر التخريج المذكورة في المسألة رقم(١٥٥٠)، وسيأتي في كلام أبي حاتم ما يدلُّ عليه.

(٣) النَّبِيذ: ما يُعملُ من الأشربة من التَّمْر والزَّبيب والعسل والحِنطة والشَّعير وغير ذلك. يقال: نَبَذْتُ التَّمر والعنب: إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذًا. وانتبذتُهُ: اتخذتُهُ نبيذًا. وسواء كان مُسكرًا أو غير مُسكر، فإنه يقال له: نبيذ، ويقال للخمر المُعتصر من العنب: نبيذ، كما يقال للنَّبيذ: خمرٌ. والجَرُّ: اسم جنس جمعي لـ« جَرَّة »، وتجمع جرَّة على جِرارٍ أيضًا. وهو الإناء المصنوع من الفخَّار. والمراد بالنَّهي عن نبيذ الجر: النَّهْيُ عن الانتباذ في الجرار المدهونة؛ لأنها أسرع في الشدة والتَّخمير؛ قاله ابن الأثير. انظر "النهاية" (١/ ٢٦٠)، و(٥/ ٦).

(٤) قوله: «الجر وعن» في (ت) و(ك): « الجرد عن ».

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « متن ».

(٦) انظر المسألة التالية، والمسألة الآتية برقم (١٥٩١).

(٧) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٩٣٤/ كشف الأستار)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٥٣). ورواه الدارقطني في "الأفراد" =

ابن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ لَقِيَ اللهَ، وَهُوَ مُدْمِنُ خَمْرٍ؛ كَانَ كَعَابِدِ وَثَنٍ**».

ورواه أحمد بن يونس[1]، فقال: عن إسرائيل، عن ثُوَيْر[2]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: حديثُ حَكيمٍ عندي أصحُّ.

قلتُ لأبي: فحَكِيمُ بنُ جُبَير أحبُّ إليك أو ثُوَيْر[3]؟

فقال: ما[4] فيهما إلَّا ضعيفٌ غالِي[5] في التشيُّع.

= (١٦٤/ب/أطراف الغرائب) من طريق المعلَّى بن هلال، والسِّلفي في "الطيوريات" (٩٤٦) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، كلاهما عن إسرائيل، به.
ومن طريق الدارقطني رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١١٩).
قال البزار: «لا نعلمه يُروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، ولا نعلمه عن غيره من وَجْهٍ صحيح، وحَكيم بن جُبَير غالٍ في التشيع، وتوقَّف بعضُ أهل العلم في الرواية عنه، وحدَّث بغير حديث لم يُتابَع عليه، وروى عنه الأعمش والثوري وإسرائيل وغيرهم».
وقال الدارقطني: «تفرَّد به حكيمٌ عنه، ولم يروه عنه غير المعلَّى بن هلال».

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٦ رقم ١٢٤٢٨)، وابن بشران في "الأمالي" (١٣٤٦).

(٢) هو: ابن أبي فاخِتَة.

(٣) في (أ) و(ش): «تويرٍ».

(٤) قوله: «ما» سقط من (ك).

(٥) كذا في جميع النسخ، بإثبات ياء الاسم المنقوص المنوَّن المرفوع، والجادَّة: حَذفها: «غالٍ»؛ لكنَّ إثبات هذه الياء لغة لبعض العرب، تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦).

قلتُ: فأيُّهما أحبُّ إليك ؟

قال: هما متقاربان .

١٥٥٤ - وسُئِلَ[١] **أبو زرعة** عن حديثِ أحمد بن يونس، عن إسرائيل، عن ثُوَيْر، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: « **مَنْ مَاتَ مُدْمِنَ خَمْرٍ . . .** » ؟

فقال أبو زرعة: هكذا رواه أحمد بن يونس ! وإنما هو: إسرائيلُ، عن حَكيم بن جُبَير .

١٥٥٥ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه كَثِير بن هشام، عن جعفر بن بُرْقان، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه[٣]، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى أن يُجلَسَ على مائدةٍ يُشرَبُ عليها الخمر ؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ يروونه[٤] عن جعفر، عن رجل، عن الزُّهري هكذا، وليس هذا من صحيح[٥] حديث الزُّهري، وهو مُفتَعَلٌ، ليس من حديث الثِّقات .

---

(١) انظر المسألة السابقة، والمسألة الآتية برقم (١٥٩١).

(٢) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ل١١٢/أ)، وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٥)، وستأتي برقم (١٥٧٦/أ)، وانظر المسألة رقم (١٢١٤) و(١٢٦٣) و(١٤٧٤).

(٣) هو: عبدالله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) في (ت) و(ف): « يرونه »، وفي (ك): « يرويه ».

(٥) قوله: « صحيح » ليس في (أ) و(ش).

١٥٥٦- وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه محمد بن القاسم الأَسَدي[٢]، ثنا أبو يحيى الأنصاري المَديني الأَعْوَر[٣]، عن نافعٍ وزيدِ بنِ أسلَم وأبي الزِّنَاد، كلُّهم عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**».

قلتُ لأبي: من أبو يحيى هذا؟

قال: هو مجهولٌ، وأبو الزِّناد لم يُدْرِكِ ابن عمر.

١٥٥٧ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه شَبَابة[٥]، عن شُعْبة، عن بُكَيْر بن عَطاء، عن ابن يَعْمَر[٦]: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن[٧] الدُّبَّاءِ[٨] والْمُزَفَّت[٩]؟

---

(١) في (ت) و(ك): «وسألته». وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٦٢) و(١٥٦٤) و(١٥٦٧).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (١٨)، والبزار في "مسنده" (٢٩١٩/كشف الأستار).

(٣) اسمه: مطيع.

(٤) في (ت) و(ك): «وسألته».

(٥) هو: ابن سَوَّار. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٤٠٤)، والترمذي في "العلل الكبير" (٥٧٥)، و"العلل الصغير" (١/ ٤٣٩/ شرح العلل)، والنسائي في "سننه" (٥٦٢٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٧).

(٦) اسمه: عبدالرحمٰن، وهو صحابي رضي الله عنه.

(٧) قوله: «عن» سقط من (ك).

(٨) الدُّبَّاءُ: القَرْعُ [وهو: اليَقْطينُ]، واحدُها: دُبَّاءةٌ، كانوا ينتبذونَ فيها فتُسْرِعُ الشِّدَّةُ في الشَّراب. "النهاية" (٢/ ٩٦).

(٩) الْمُزَفَّت: هو الإناءُ الذي طُلِيَ بالزِّفْت - وهو نوعٌ من القارِ - ثم انْتُبِذ فيه. "النهاية" (٢/ ٣٠٤).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لم يَرْوِهِ غيرُ[1] شَبابة، ولا يُعْرَفُ له أصل[2].

١٥٥٨ - وسألتُ أبي[3] عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[4]، عن

---

(١) في (ك): «عن».

(٢) قال الترمذي في "العلل الكبير": «سألت محمدًا [يعني البخاري]؟ فقال: هذا حديث شبابة عن شعبة، لم يعرفه إلا من حديث شبابة. قال محمد: ولا يصحُّ هذا الحديث عندي». وقال في "العلل الصغير": «هذا حديث غريب من قِبَل إسناده، لا نعلم أحدًا حدث به عن شعبة غير شبابة، وقد روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه نهى أن ينتبذ في الدُّباء والمزفَّت، وحديث شبابة إنما يُستغرَب؛ لأنه تفرَّد به عن شعبة، وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء عن عبدالرحمن بن يعمر، عن النبي ﷺ أنه قال: "الحجُّ عَرَفَة"، فهذا الحديث المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد». وذكر ابن عدي هذا الحديث فيما أنكر على شبابة وقال: «ولا أعلم رواه عن شعبة في الدُّبَّاء غير شَبابة، وإنما روى شعبة بهذا الإسناد، عن بكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يعمر في ذكر الحج».
وقال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (١/ ٤٤٢-٤٤٣): «وأما حديث النهي عن الدُّبَّاء والمزَفَّت فهو بهذا الإسناد غريبٌ جدًّا، وقد أنكره على شَبابة طوائفُ من الأئمة، منهم: الإمام أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وابن عدي. وأما ابن المديني فإنه سئل عنه؟ فقال: «لا ينكر لمن سمع من شعبة - يعني: حديثًا كثيرًا - أن ينفرد بحديث غريب».
وقال أحمد: «إنما روى شعبة بهذا الإسناد حديث الحج». يشير إلى أنه لا يعرف بهذا الإسناد غير حديث الحج».اهـ. وكلام ابن المديني رواه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٤٦).

(٣) في (ت) و(ك): «وسألته»، وانظر المسألة رقم (١٥٧٤) و(١٥٨٠).

(٤) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٦٠١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٩٢ رقم ١٠٠٥٦)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٤٨). =

عيسى بن أبي عيسى الخَيَّاط[١]، عن الشَّعْبي[٢]، عن عَلْقمة[٣]، عن عبدالله[٤]، عن النبيِّ ﷺ : أنه لَعَنَ عَشَرَةً: الخَمْرَ، وعاصِرَهَا، ومُعتَصِرَهَا . . .[٥] ؟

قال أبي: رواه حسن بن صالح، عن عيسى الخَيَّاط[٦]، عن الشَّعْبي، عمَّن حدَّثه، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: لا أُبعِدُ عيسى أن يكونَ قال مَرَّةً كذا، ومرَّة كذا، هذا من عيسى .

١٥٥٩ - وسألتُ أبي[٧] عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن النُّعمان بن مُرَّة، عن عبدالله بن عمرو: أنه سُئِلَ عن أكبر الكبائر ؟ قال: شُرْبُ الخمر؛ مَنْ شَرِبَهَا، لم تُقْبَلْ[٨] له صلاةٌ أربعين يومًا، فإن مات، مات مِيتةً جاهلية ؟

= قال البزار بعد أن ذكر حديثًا آخر لعيسى بن أبي عيسى: « وهذان الحديثان لا نعلم رواهما عن الشعبي، عن علقمة، عن عبدالله إلا عيسى بن أبي عيسى ».

(١) في (ك): « الخاط » في هذا الموضع، و « الحفاظ » في الموضع الآتي، وفي (ت): «الحناط » بالحاء المهملة، بعدها نون في الموضعين، وهو صحيح أيضًا، فعيسى هذا يقال له: الخيَّاط، والحنَّاط، والخبَّاط أيضًا؛ لأنه عالج الصَّنائع الثلاث؛ كما في "التقريب" (٥٣٥٢).

(٢) هو: عامر بن شراحيل.

(٣) هو: ابن عيسى النخعي.

(٤) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٥) وبقية العشرة هم: بائعها ومبتاعها، وحاملها والمحمولة إليه، وشاربها وساقيها، وآكل ثمنها. كما في مصادر التخريج وغيرها. وانظر ذِكْرَ المصنِّف لمتن الحديث في المسألة رقم (١٥٧٤).

(٦) انظر تعليقنا على لفظة: « الخياط » في أول المسألة .

(٧) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٨) في (ت): « لم يقبل ».

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى بن سعيد[١]، عن النُّعْمان ابن أبي عيَّاش.

قلتُ: الخطأُ ممَّن هو؟

قال: مِنْ حمَّاد بن سَلَمة.

١٥٦٠- وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثِ حَمَّادٍ[٣]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر - أو غيره -: أنَّ[٤] النبيَّ ﷺ قال: «**إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرْجِرُ[٥] فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ**»؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن نافع، عن زيد بن عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه، عن أمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٧٨)، عن ابن عيينة، عن يحيى ابن سعيد، عن النعمان بن أبي عياش قال: أرسلت إلى عبدالله بن عمر فسأله . . .
كذا عنده: « عبدالله بن عُمر » وكذا ذكره ابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢٤/ ٣٠٨) نقلاً عن ابن أبي شيبة.
وقال ابن عبدالبر بعد أن ذكر هذا الإسناد وإسنادًا آخر: « وهذان إسنادان لا يختلف أهل العلم بالحديث في صحَّتهما ».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٣)، وستأتي برقم (١٥٨٥).

(٣) هو: ابن سلمة.

(٤) في (ش): « عن ».

(٥) تقدم تفسير «يجرجر» في التعليق على المسألة رقم (٤٣).

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: مِنْ حمَّاد(١).

١٥٦١ - حدَّثنا أبي(٢)؛ قال(٣): ثنا محمد بن يزيد [الأَسْفَاطي](٤)؛ حدَّثنا يحيى بن كَثِير البصري؛ حدَّثنا شُعْبة، عن قَتَادة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن نَبيذِ الجَرِّ(٥).

قال شُعْبَة: قلتُ لقتادة: سمعتَهُ(٦) مِن سعيد بن جُبَير ؟ قال: حدَّثني به(٧) أيُّوبُ(٨).

فلَقِيتُ أيُّوب، فسألتُهُ ؟ فحدَّثني به(٩) عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر، عن(١٠) النبي ﷺ . فقلتُ لأيُّوب: سمعتَهُ من سعيد بن جُبَير؟

---

(١) في المسألة رقم(٤٣):«قلتُ لأبي ولأبي زرعة: الوَهَمُ ممَّن هو؟ فقالا: مِنْ حمَّاد».
(٢) ذكر هذا النص بتمامه ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (١/ ١٦٩). وانظر المسألة رقم (١٥٧٦) و(١٥٨٤).
(٣) قوله:« قال » من (ف) فقط .
(٤) في جميع النسخ:« الأسقاطي » بالقاف، والتصويب من "الجرح والتعديل"، وانظر "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٢٢). وروايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٨٠٧٣). ورواه أبو عوانة أيضًا (٨٠٧٤) من طريق سليمان بن داود، عن يحيى بن كثير، به . وانظر "تحفة الأشراف" (٥٦٥٧).
(٥) تقدم تفسيره في المسألة رقم (١٥٥٢).
(٦) في (ك):« سمعت ».
(٧) قوله:« به » من (ت) و(ك) فقط .
(٨) أي: السَّختياني كما في رواية "الجرح والتعديل".
(٩) في (ك):« فحدثنه به ».
(١٠) في (ش):« أن » بدل:« عن ».

قال: لا، حدَّثني به أبو بِشْر[١].

فلَقِيتُ أبا بِشْر[٢]، فسألتُهُ؟ فحدَّثني أنه سمع من سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن نَبيذِ الجَرِّ.

١٥٦٢ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن حَرْب[٤]، عن حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب[٥]، عن نافع، عن ابن عمر[٦]؛ قولَهُ: كُلُّ مُسكِرٍ حرامٌ؟

قال أبي: حدَّثناه أبو الرَّبيع الزَّهْراني[٧]، عن حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: هذا أصحُّ مرفوعً[*]؛ كذا رواه ابنُ المُبَارك[٨]، عن حمَّاد بن زيد، مَرفوعً[*].

---

(١) هو: جعفر بن أبي وحشيَّة.

(٢) في (أ) و(ش): «أبو بشر».

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٥٦)، والآتية برقم (١٥٦٤) و(١٥٦٧).

(٤) قوله: «رواه سليمان بن حرب» مكرر في (ك). وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١٦).

(٥) هو: السختياني.

(٦) في (ك): «عن أبي عمر».

(٧) هو: سليمان بن داود. وروايته أخرجها أحمد في "الأشربة" (٢٧)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٠٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٧٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١٦)، وابن حبان في "صحيحه"(٥٣٦٦)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٤٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٨٨).

(*) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٨) هو: عبدالله. وروايته أخرجها أحمد في "الأشربة"(٢٨)، والنسائي في "سننه" (٥٦٧٣)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٤٨). =

١٥٦٣ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه أبو عَوَانة[٢]، عن مالك ابن عُرْفُطَة، عن عَبْدِ خَيْرٍ[٣]، عن عائِشَة؛ قالت: سألتُ النبيَّ ﷺ عن الأَوْعِيَةِ[٤] . . . ؟

فقال[٥] **أبي**: كان[٦] شُعْبة[٧] يخطئ في اسم خالد بن عَلْقمة، وكان أبو عَوَانة يقول: خالد بن عَلْقمة[٨]، فقال شُعْبة: «لم يكنْ بخالد ابن عَلْقمة؛ وإنما كان: مالكَ بنَ عُرْفُطَة»؛ فلقَّنَهُ[٩] الخطأَ، وترك

= ورواه أحمد في "الأشربة" (٢٦ و١٠٥) من طريق يونس بن محمد، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٠٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٦٦) من طريق أبي كامل، والترمذي في "جامعه" (١٨٦١)، والنسائي في "سننه" (٥٦٧٤) من طريق يحيى بن درست، وأبو داود (٣٦٧٩) من طريق محمد بن عيسى، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٦٦) من طريق إبراهيم بن الحسن العلاف، والدارقطني في "سننه" (٤/٢٤٨) من طريق خلف بن هشام، جميعهم عن حماد، به .

(١) في (ت) و(ك): «وسألته». وستأتي هذا المسألة برقم (١٥٧٨)، وانظر المسألة رقم (١٤٥).

(٢) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري. وروايته أخرجها الخطيب في "الموضح"(٢/٧٨).

(٣) هو: ابن يزيد الهمداني.

(٤) اختصر المصنف هنا متن الحديث، وعبَّر عنه بمعناه حين قال: « الأوعية »، وسيأتي لفظه في المسألة رقم (١٥٧٨).

(٥) في (ف): « قال ».

(٦) في (أ) و(ش): « كذا كان ».

(٧) ستأتي رواية شعبة في المسألة رقم (١٥٧٨).

(٨) أخرجه الخطيب في "تاريخه" (٧/ ٤٠٠) من طريق عبدالواحد بن غياث، عن أبي عوانة، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير؛ قال: سألت عائشة عن الآنية التي ينتبذ فيها ؟ فقالت: نهى رسول الله ﷺ عن الدُّبَّاء والحَنْتَم والمُزَفَّت .

(٩) في (ك): « فلقيه ».

الصَّوَاب، وتَلَقَّنَ ما قال[١] شُعْبة، لم يَجْسُرْ[٢] أن يخالفَهُ[٣].

١٥٦٣/أ - قال أبي: روى أبو عَوَانة، عن أبي الزُّبَير[٤] حديثًا واحدًا[٥].

---

(١) في (ت) و(ك): « ويلقن قال ».

(٢) في (ك): « يجر ».

(٣) نقل المزي في "تحفة الأشراف" (٧/ ٤١٧ رقم ١٠٢٠٣) عن أبي داود أنه قال - في رواية ابن العبد -: مالك بن عرفطة: إنما هو خالد بن علقمة، أخطأ فيه شعبة. قال أبو داود: قال أبو عوانة يومًا: حدثنا مالك بن عرفطة، عن عبد خير، فقال له عمرو الأعصف: رحمك الله يا أبا عوانة! هذا خالد بن علقمة، ولكن شعبة مخطئ فيه! فقال أبو عوانة: هو في كتابي: خالد بن علقمة، ولكن قال شعبة: هو مالك بن عرفطة. قال أبو داود: حدثنا عمرو بن عون؛ قال: حدثنا أبو عوانة، عن مالك بن عرفطة. قال أبو داود: وسماعه قديم. قال أبو داود: حدثنا أبو كامل؛ قال: حدثنا أبو عوانة، عن خالد بن علقمة، وسماعه متأخر، كان بعد ذلك رجع إلى الصَّواب .اهـ.

وذكر الخطيب في "الموضح" (٢/ ٧٨-٧٩) كلام أبي داود هذا، ثم قال: « فيشبه أن يكون أبو عوانة كان يتابع شعبة على روايته عن مالك بن عرفطة، ثم تبين له أن الصواب خالد بن علقمة، فرجع إليه في آخر أمره، والله أعلم ».

وروى الخطيب أيضًا عن علي بن المديني أنه قال: وأما حديثُ عبد خير عن علي في الوضوء [يعني المذكور في المسألة رقم (١٤٥)]: فهذا حديثٌ كوفي، وإسناده صالح، رواه مشيخة عن عبد خير، عن علي، لم يبلغنا عنهم إلا خير، منهم: خالد ابن علقمة، فرواه عنه زائدة وشريك وشعبة، وكان يخالفهم في الاسم؛ يقول: مالك بن عرفطة. ورواه أبو عوانة، وكان زمانًا - فيما بلغني عنه - يرويه عن هذا الشيخ، ويقول: مالك بن عرفطة - كما قال شعبة - ثم رجع أبو عوانة إلى كتابه فوجده: خالد بن علقمة .اهـ.

(٤) في (أ) و(ش): « عن ابن الزبير ». وأبو الزبير هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس .

(٥) سيأتي ذكره في كلام أبي حاتم في آخر المسألة .

وعن معاوية[١] حديثًا واحدًا .

وعن بُكير بن الأخنس حديثًا واحدًا[٢].

وعن ابن سِيرين رُؤْيةً[٣].

وعن الحسن[٤] رؤيةً[٥].

---

(١) هو: إما معاوية بن إسحاق بن طلحة، أو معاوية بن قُرَّة المزني، فكلاهما يروي عنه أبو عوانة كما في "تهذيب الكمال" (٢٨/ ١٦٠-١٦١)، و(٣٠/ ٤٤٤).
وقد روى أبو عوانة عن معاوية بن إسحاق حديثين، أولهما رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١١٧٢)- والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٩٥) من طريق أبي عوانة، عن معاوية بن إسحاق، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عثمان ﷺ - أنه سئل عن المتعة في الحج ؟ فقال: كانت لنا ليست لكم . وانظر "العلل" للدارقطني (٢٨١). وثانيهما رواه الطبراني في "الكبير" (٣/ ١٣٥ رقم ٢٩١٠)، و"الأوسط" (٤٢٨٧) من طريق أبي عوانة، عن معاوية بن إسحاق، عن عباية بن رفاعة، عن الحسين بن علي قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني جبان، وإني ضعيف، فقال: « هلم إلى جهاد لا شوكة فيه: الحج ». قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن حسين بن علي إلا بهذا الإسناد».

(٢) لعله ما رواه مسلم في "صحيحه" (٦٨٧) من طريق أبي عوانة، عن بكير بن الأخنس، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: فرض الله الصَّلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحَضَر أربعًا، وفي السَّفَر ركعتين، وفي الخَوْف ركعة .
وقال أبو حاتم في المسألة المتقدمة برقم (٣٠٦): « روى أبو عوانة، عن بُكير بن الأخنس، وبُكيرٌ قديمٌ لم يرو عنه الثوري، ولا شعبة، إنما روى عنه الأعمش، وأبو إسحاق الشَّيباني، ومسعر، فلا أدري أين لقيه ؟ وكيف أدركه ؟ ».

(٣) في (ك): « روته ».

(٤) هو: البصري .

(٥) في (ك): « روته ». قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤٩٠): « ورأى الحسن البصري، ومحمد بن سيرين ».

وعن الحَكَم[١] أَحْرُفَ[٢]، وكان شُعْبةُ يُنْكِرُ عليه أحاديثَهُ عن الحَكَم، ويقول[٣]: لم يكُن ذاك[٤] الحَكَمَ الذي سمعتَهُ[٥].

وروى عن ابن المُنْكَدِر[٦] واحدً[٧].

فأما عن أبي الزُّبَير، عن جابر: أنه كان يُنْبَذُ[٨] للنبي ﷺ[٩].

---

(١) هو: ابن عُتَيْبَة.

(٢) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، ويخرَّج على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) أي: شعبةُ لأبي عوانة.

(٤) في (ك): «ذلك».

(٥) ذكر المصنف في المسألة المتقدمة برقم (٣٠٦) حديثًا لأبي عَوانة، عن الحكم، عن عاصم بن ضَمْرة، عن عليٍّ؛ قال: إذا قعدَ المصلِّي مقدارَ التشهُّد، فقد تمَّت صلاتُه. ونقل عن أبيه قوله: هذا حديثٌ منكر، لا أعلم روى الحكم بن عتيبة عن عاصِم بن ضَمْرَة شيئًا، وقد أنكر شعبة على أبي عوانة روايته عن الحكم، وقال: لم يكن ذاك الذي لقيته: الحكم».

(٦) قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤٩٠) في ترجمة أبي عوانة: «وسمع من محمد بن المنكدر حديثًا واحدًا». اهـ. وهذا الحديث لعله ما رواه مسلم في "صحيحه" (١٤٣٥) من طريق أبي عوانة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها، في قبلها، كان الولد أحول، فنزلت: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٣].

(٧) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، ويخرَّج على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) في (ك): «نبيذ».

(٩) كذا وقعت العبارة، وفيها اختصار، وتقدير الكلام: فأما ما رواه عن أبي الزبير: فحديث أبي الزبير عن جابر ... إلخ. والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٩٩٩) من طريق أبي عوانة، عن أبي الزبير، عن جابر أن النبي ﷺ كان يُنبَذُ له في تَوْرٍ من حجارة. والعبارة هنا كأنها بداية تفصيل لذكر تلك الأحاديث =

١٥٦٤ - وسألتُ أبي(١) عن حديثٍ رواه نَصْر بن عليٍّ(٢)، عن أبيه، عن إبراهيم بن نافع، عن ابن طَاوس(٣)، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: خطبَ رسولُ الله ﷺ، فذكَرَ الخَمْرَ، فقال رجلٌ(٤): يا رسولَ اللهِ، أرأيتَ المِزْرَ(٥)؟ قال: «**مَا المِزْرُ؟**»، قال(٦): حَبَّةٌ باليمن، قال: «**هَلْ يُسْكِرُ(٧)؟**»، قالوا(٨): نعم، قال: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**»؟

قال أبي: هذا حديث مُنكَرٌ، لا يحتمل عندي أن يكونَ من

= التي رواها أبو عوانة عن أولئك الرواة، لكن لا يوجد في النسخ تكملة لذكر الأحاديث، والله أعلم.

(١) في (ت) و(ك): «وسألته»، وانظر المسألة رقم (١٥٥٦) و(١٥٦٢) و(١٥٦٧).

(٢) هو: نصر بن علي بن نصر الجَهْضَمي. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٦٠٥). ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٧٨/ب/أطراف الغرائب) من طريق إسحاق بن إبراهيم شاذان، عن عمر بن حبيب القاضي، عن سليمان التيمي، عن طاوس، عن ابن عمر، به.
قال الدارقطني: «غريب من حديث سليمان التيمي، عن طاوس، تفرَّد به عمر بن حبيب القاضي، وتفرَّد به عنه إسحاق بن إبراهيم شاذان».

(٣) هو: عبدالله.

(٤) قوله: «رجل» سقط من (ف).

(٥) الْمِزْرُ - بالكسر -: نَبيذٌ يُتَّخَذُ من الذُّرة، وقيل: من الشَّعير أو الحِنْطَة. "النهاية" (٤/ ٣٢٤).

(٦) قوله: «قال» سقط من (ك).

(٧) كذا في (ت) و(ك)، ولم تنقط في بقية النسخ. والمراد: هل يُسكر شربُها، أو هل يُسكر هذا المِزْرُ. ويمكن تخريجه أيضًا على ما جاء عن العرب في قولهم: «ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَهَا»؛ بتذكير الفعل مع كون الفاعل ضميرًا يعود على اسم مؤنَّث. وانظر المسألة رقم (١٧٨).

(٨) في (ش): «قال»، ومثله في مصادر التخريج. وما وقع في بقية النسخ متَّجهٌ على أن الذين حضروا خُطبته ﷺ هم الذين قالوا: نعم، والله أعلم.

حديث ابن عُمر، وبعبدالله بن عَمرو أشبه.

١٥٦٥ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه مَخْلَد[٢] بن حسين، عن هشام[٣]، عن ابن سيرين، عن أبي العالية[٤]؛ قال: سئل أبو سعيد الخُدريُّ عن نَبيذ الجَرِّ[٥]؟ فقال: نهى رسولُ الله ﷺ عن نَبِيذ الجَرِّ. فقلت: الجُفُّ[٦]؟ فقال[٧]: ذاك[٨] شَرٌّ؟

قال أبي: إنما هو: ابنُ سيرين[٩]، عن أبي العَلانية[١٠].

---

(١) في (ت) و(ك): « وسألته »، وانظر المسألة رقم (١٥٥٢).

(٢) في (ت) و(ك): « مخالد ». وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٨٠٦/ الرسالة). ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٦٩٤٧) من طريق معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، به.

(٣) هو: ابن حسان.

(٤) هو: رُفَيْع بن مهران.

(٥) تقدم تفسيره في المسألة رقم (١٥٥٢).

(٦) في (ت) و(ف): « الخف » بالخاء المعجمة، وفي (ك): « الحق »، ولم تنقط في (أ) و(ش). قال ابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/ ٤١٩): وأما الجُفُّ الذي نُهيَ أن يُنبَذَ فيه، فإنه شيءٌ يُنْقَرُ من جِذْع النَّخلة. وهي أيضًا: قِرْبَةٌ يُقطَعُ عند يدَيها ويُنبَذُ فيها. اهـ. وأورد ابن منظور غيرَ قول في تفسير «الجُفّ» ومدارها على أنها: ضَربٌ من الدِّلاء والآنية. انظر "لسان العرب" (ج ف ف/ ٩/ ٢٩)، و"النهاية" (١/ ٢٧٩).

(٧) في (ت) و(ك): « قال ».

(٨) في (ت) و(ك): « ذلك ».

(٩) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٦٦ رقم١٦٣٣)، وأحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" (٣٧٥٩)- وأبو يعلى في "مسنده" (١٣٠٧) من طريق يزيد بن هارون، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٠٧/ الرسالة) من طريق يحيى القطان، كلاهما عن هشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي العلانية، عن أبي سعيد الخدري، به. ورواه البخاري في "الأدب المفرد" (١٠٧٧) من طريق عاصم، عن ابن سيرين، به، مطولاً. قال النسائي: «أبو العلانية الصَّواب، والذي قبله خطأ»، أي: أبو العالية.

(١٠) في (أ) و(ش): « العالية ». وأبو العلانية هذا: معروف بكنيته، واسمه: مسلم.

قال أبي: لا يَروي[(١)] ابنُ سيرين عن أبي العالية[(٢)] شيءً[(٣)].

١٥٦٦ - وسألتُ أبي[(٤)] عن حديثٍ رواه ابنُ أبي ذِئْب[(٥)]، عن الزُّهري، عن القاسم بن محمد، عن أسلَمَ مولى عمر؛ قال: قال عمر: لا أَشْرَبُ خَلاًّ من خمر أُفْسِدَت[(٦)] حتى يُبدئَ الله إفسادَها، فعند ذلك يَطيبُ [الخَلُّ][(٧)]، فلا بأسَ على امرئٍ يَبْتَاعُ[(٨)] خَلاًّ وقد

---

(١) في (ف): «لا يرون».

(٢) المثبت من (أ) و(ش)، وفي بقية النسخ: «العلانية».

(٣) قوله: «شيء» سقط من (ت) و(ك). والجادَّة: «شيئًا» بالألف؛ لكنها حذفت هنا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) في (ت) و(ك): «وسألته». وسيأتي في آخر المسألة موافقةُ أبي زرعة لأبي حاتم في علة الحديث. وتقدَّمت هذه المسألة برقم (١١٣٣) من كلام أبي حاتم وحده. وقد ذكر ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ١٣٧)، و"إرشاد الفقيه" (١/ ٨٦) هذا الحديث عن عمر، ثم قال: «وروي عن أسلم مرسلاً، ورجَّح أبو حاتم وأبو زرعة أنه من كلام الزهري نفسه».

(٥) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١١٣٣).

(٦) قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٧): «قوله: أُفسِدت، يعني: عولجت».

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): «للمرجل»، وفي (أ) و(ش): «الرجل»، والمثبت من مصادر التخريج المتقدمة وفي المسألة رقم (١١٣٣)، وهو الصواب، والمراد: أنه إن زالت شدة الخمر وصارت خلًّا بفعل الله تعالى، طابَ الخل المتحول عنها. بخلاف ما إذا زالت بفعل الآدمي ومعالجته. وانظر "الفتاوى الكبرى" لشيخ الإسلام (١/ ٣٦).

(٨) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أنْ يبتاعَ» كما في مصادر التخريج، وتقدير الكلام: «لا بأس على امرئٍ أن يَبتاع خَلاً... إلخ»؛ لكن يخرَّج ما في النسخ على لغة من يحذفُ «أنْ» قبل الفعل المضارع، وإذا حذفت: جاز بقاء عملها ونصب الفعل، وجاز إهمالها ورفع الفعل. وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٠٢٤).

=

وَجَدَهُ[١] مع أهل الكتاب، ما لم يَعْلَمْ[٢] أنهم تعمَّدوا إفسادَها بعدما صار[٣] خَمْرًا ؟

فقال[٤] أبي: يشبهُ[٥] أن يكونَ عامَّةُ هذا الكلام من كلام الزُّهْري؛ لأنه قد رُوي بهذا الإسناد عن عمر كلامٌ في الطِّلَاءِ[٦]. ورُوِيَ عن الزُّهْري - قولَهُ - هذا الكلامُ[٧]، فاستدلَلْنا: أنَّ هذا

= ويمكن رفع الفعل - مع عدم تقدير «أنْ» - ويكون «يبتاع» في محل جر نعت لـ«امرئٍ»، وتقدير الكلام: «فلا بأس على امرئٍ مبتاعٍ خلًّا . . .». والمراد: ليس بأسٌ حاصلاً على مبتاع الخل . . . إلخ. ولعل الأول أولى لوجود «أن» في مصادر التخريج.

(١) في (أ) و(ش): «وجد»، وفي (ت) و(ك): «وجدتموه»، والمثبت من (ف).

(٢) في (ت): «تعلم»، ولم تنقط في بقية النسخ؛ فهو محتمل للوجهين، والمثبت مما تقدم في المسألة رقم (١١٣٣) بلفظ: «يعلم» ومن مصادر التخريج، وما في (ت) يخرج على الالتفات من الغَيْبة إلى الخطاب؛ وقد تقدم التعليق على مثل ذلك في المسألة رقم (٨٨٤).

(٣) في مصادر التخريج: «صارتْ» و«عادتْ» بالتأنيث، وهو الجادَّة؛ لأن المراد الخمر لا الخل. وما في النسخ صحيحٌ؛ ومثله قولهم: «ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا»، انظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(٤) في (ف): «قال».

(٥) في (ف): «ويشبه».

(٦) تقدم تفسير «الطِّلاء» في المسألة رقم (١١٣٣).
وهذا الكلام الذي يروى عن عمر في الطِّلاء بهذا الإسناد - الزهري، عن القاسم، عن أسلم مولى عمر، عن عمر - تقدم تخريجه في المسألة رقم (١١٣٣).

(٧) أخرج الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٣-٦٤) من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهري؛ قال: حدثني أبو بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام: أن أباه قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: اجتَنبوا الخمرَ؛ فإنها أمُّ الخبائث . . . وذكر الحديث بطوله . =

الكلامَ ليس هو من كلام عمر، وأنه كلام الزُّهْري . وقد كان الزُّهْري يحدِّث بالحديث، ثم يقولُ على إثره كلامً[(١)]، فكان أقوامٌ لا يَضْبِطون، فجعلوا كلامَهُ في الحديث، وأمَّا[(٢)] الحفَّاظُ وأصحابُ الكتب فكانوا يميِّزون كلامَ الزُّهْري من الحديث.

فذكرتُ[(٣)] هذا الحديث لأبي زرعة ؟ فقال: الذي عندي أنَّ هذا كلَّه كلامُ الزُّهْري، وذكر نحو ما قال أبي في بيان عِلَّة هذا الحديثِ.

١٥٦٧- وسألتُ أبي[(٤)] عن حديثٍ رواه يعقوب بن كَعْب الحَلَبي، عن زكريا بن مَنْظُور، عن أبي حازم[(٥)]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ** »[(٦)] ؟

= قال ابن شهاب: في هذا الحديث بيان أن لا خير في خَلٍّ من خمر أُفسدت، حتى يكونَ الله يفسدُها، عند ذلك يطيب الخلُّ . ولا بأسَ على امرئٍ أن يبتاع خَلاًّ وحدَه من أهل الكتاب، ما لم يعلم أنها كانت خمرًا فتعمَّدوا إفسادَها بالماء، فإن كان خمرًا عمدوا ليكون خَلاًّ فلا خيرَ في أكل ذلك .اهـ.

وقولُ أبي حاتم: «وَرُوِيَ عن الزُّهري - قولَهُ - هذا الكلامُ» فيه تقديم وتأخير، وهو سائغٌ في العربية، وأصل الكلام: ورُوي هذا الكلام عن الزهري قولَهُ.

(١) من قوله: « الزهري وقد كان . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر. وقوله: « كلام » كذا في النسخ، ويخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ك): « وإنما ».

(٣) في (ف): « وذكرت ».

(٤) في (ت) و(ك): « وسألته ». وانظر المسألة رقم (١٥٥٦) و(١٥٦٢) و(١٥٦٤).

(٥) هو: سلمة بن دينار .

(٦) هنا تنتهي الورقة (١٥٢/أ) من النسخة (ف)، وتبدأ بعدها الورقة (١٥٢/ب) في خلال المسألة رقم (١٦٣٥) كما سيأتي التنبيه عليه، وما بينهما ساقطٌ . وقوله: «قال أبي» الآتي، موجود في تعقيبة الصفحة.

قال أبي: حدَّثنا إبراهيم بن المنذر[(١)]، عن زكريا بن مَنْظُور، عن أبي حازم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، لم يَقُلْ: نافع .

قال أبي: وهذا عندي أصحُّ؛ بلا نافع .

١٥٦٨ - وسألتُ أبي[(٢)] عن حديثٍ رواه عُبَيد بن إسحاق[(٣)]، عن مِسْكين بن دينار التَّيْمي[(٤)]، عن مجاهد؛ حدَّثني زيد الجُرَشي[(٥)]؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « **لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ عَاقٌّ، ولا مَنَّانٌ، ولا مُدْمِنُ خَمْرٍ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

---

(١) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٣٩٢).

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٣) روايته أخرجها الطبري في "تهذيب الآثار" (٣١١/ مسند علي)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٧٢ رقم ٩٣١).
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٠٩)، و"معرفة الصحابة" (٦٨١٠). قال أبو نعيم في "الحلية" : « تفرَّد عنه عبيد بن إسحاق العطَّار ».

(٤) في (ك): « التميمي ».

(٥) في (ك): « زيد الحوشي ». ووقع في الأصل الخطي لـ "تهذيب الآثار": « زيد الجرمي » وفي "الحلية": « أبو يزيد الحرمي » بالحاء المهملة، وفي "المعجم الكبير" و"معرفة الصحابة": « أبو زيد الجرمي »، وهو الصَّواب، وهكذا ذكره ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (١١/ ٢٧١)، وابن حجر في "الإصابة" (١١/ ١٥١) وذكرا له هذا الحديث. قال ابن عبدالبر: « حديثه هذا يدور على عبيد بن إسحاق... »، وقال ابن حجر: « وعُبيد ضعيف جدًّا ، وقد خولف ». وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (١١٩١) وقال: « يرويه مجاهد واختُلِف عنه: فرواه مسكين بن دينار التيمي - يكنى: أبا هريرة، كوفي - عن مجاهد؛ قال: سمعت أبا زيد الجرمي، عن النبي ﷺ . وخالفه عبدالكريم، فرواه عن مجاهد، عن عبدالله بن =

١٥٦٩ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان الواسِطي، عن إسحاق بن سُلَيمان الرَّازي، عن أبي جعفر الرَّازي[٢]، عن الرَّبيع بن أنس، عن أبي العالِية[٣]، عن عبدالله بن مُغَفَّل المُزَني؛ قال: كنتُ آخذًا بغُصْن من أغصان الشَّجرة التي بايع رسولُ الله ﷺ عليها، فبايعناه على ألَّا نَفِرَّ، وسمعته حين نهى عن نَبيذِ الجَرِّ[٤]، وشهدتُّهُ حين أمر بِشُرْبه وقال: « **اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ** » ؟

قال أبي: كذا حدَّثنا سعيد .

ورواه الفَضْل بن دُكَين، عن أبي جعفر، عن الرَّبِيع، عن أبي العالية، عن عبدالله بن مُغَفَّل - أو غيره - عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ.

١٥٧٠ - وسألتُ أبي[٥] عن حديثٍ رواه مُؤَمَّل بن إسماعيل[٦]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ

= عمرو . وقال يزيد بن أبي زياد: عن مجاهد، عن أبي سعيد الخدري ».اهـ.

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ». وقد تقدمت هذه المسألة برقم (٩٣٣).

(٢) مشهور بكنيته، واسمه: عيسى بن أبي عيسى .

(٣) هو: رفيع بن مهران.

(٤) تقدم تفسيره في المسألة رقم (١٥٥٢).

(٥) في (ت) : « وسألته ».

(٦) لم نقف على روايته، لكن أخرجه النسائي في "سننه" (٥٧٢٠) من طريق عبدالأعلى، عن حمَّاد بن سلمة، عن داود، عن سعيد بن المسيب: أن أبا الدرداء . . . فذكره . ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٩٧٩)، ومسدد في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (١٨٢٠)- من طريق الأعمش، عن ميمون، عن أم الدرداء قالت: كنت أطبخُ لأبي الدرداء الطِّلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، فيشربُه .

أبا الدرداء كان يَشْرَبُ[١] من الطِّلَاء ما قد ذَهَبَ ثلثاه، وبَقِيَ ثلثه ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ .

١٥٧١ - وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ رواه العبَّاس الخَلَّال[٣]، عن عبدالسلام بن عبد القدُّوس الكَلَاعي، عن ثَوْر بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن أبي أُمَامة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا تَذْهَبُ الأَيَّامُ حَتَّى يَشْرَبَ**[٤] **طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي الخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وهو عبدالسلام بن عبدالقُدُّوس بن حَبِيب .

قلتُ: ماحاله ؟

قال: لا أعرفُهُ .

---

(١) في (ت): « شرب ».

(٢) في (ت) : « وسألته ».

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٣٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٩٤ رقم ٧٤٧٤)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٣٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٩٧).
ووقع عند الطبراني: « عبدالصمد بن عبدالقدوس ».
قال ابن عدي: « ليس بمحفوظ عن ثور إلا من رواية عبدالسلام عنه، ولعبدالسلام غيرُ ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ ».

(٤) كذا في (ت)، ولم تنقط في بقية النسخ، والمثبت صحيحٌ؛ لأنَّ الفاعل «طائفة» مؤنَّثٌ غير حقيقي، فيجوز معه تذكيرُ الفعل وتأنيثُه، وإنْ كان التأنيثُ أرجح. وقد تقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).
أو تُحمل «الطائفة» على معنى «الجمع» أو «الفريق»؛ فيسوغ التذكير؛ انظر في الحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

١٥٧٢ - وسألتُ أبي(١) عن حديثٍ رواه شُعَيْب بن إسحاق، عن الأَوْزَاعي، عن رجل، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الزَّهْوِ**(٢) **والرُّطَبِ، ولَا بَيْنَ الزَّبِيبِ والتَّمْرِ، ولَكِنِ انْبِذُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَتِهِ** » ؟

قال أبي: يَرْوون هذا الحديثَ عن الأَوْزَاعي(٣)، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة .

١٥٧٣ - وسألتُ أبي(٤) عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عيَّاش، عن عبدالرحمٰن بن معاوية الأنصاري، عن أنس بن مالك: أنَّ رسولَ الله ﷺ استسقى، فنُزِعَ له دَلْوٌ من بِئْرِ أَرِيس(٥)، ثم صُبَّ له في

---

(١) في (ت) : « وسألته ».

(٢) الزَّهْوُ: البُسْرُ المُلَوَّنُ، يقال: إذا ظَهَرتِ الحُمْرة والصُّفْرة في النَّخْلِ، فقد ظهرَ فيه الزَّهْوُ . "لسان العرب" (١٤/ ٣٦٢).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٢٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ١٢) من طريق محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، به . ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ١٦١).
ونقل الخطيب عن أبي جعفر السامي قوله : « هذا حديث غريب، ولم يروه إلا محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، وهو خطأ، وصوابه: يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ ».اهـ.
وهذا الطريق الذي صوَّبه أبو جعفر رواه مسلم في "صحيحه" (١٩٨٨).

(٤) في (ت) و(ك): « وسألته ». وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٤٧).

(٥) أَرِيس - بفتح الهمزة وتخفيف الراء المكسورة -: بئر معروفةٌ قريبًا من مسجد قُباء عند المدينة . انظر "النهاية" (١/ ٣٩).

قَدَحٍ، وشِيبَ[1] عليه لَبَنٌ، ثم أُتِيَ به، فَشَرِبَ، وأبو بكر عن يَساره، وعمر بين يديه . . . فذكر الحديثَ ؟

قال أبي: إنما هو عبدالله بن عبدالرحمٰن بن مَعْمَر، أبو طُوالَةَ[2].

١٥٧٤ - وسألتُ أبي[3] عن حديثٍ رواه مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن فُرَات بن سُلَيمان، عن لَيْث[4]، عن طَلْحَة[5]، عن خَيْثَمة[6]، عن عبدالله بن عمر؛ قال: لعَنَ رسولُ الله ﷺ الخَمْرَ: بِعَيْنِهَا[7]، عاصِرَها[8] ومُعْتَصِرَها، وحامِلَها ومُحَمَّلَها، وشارِبَها وساقِيَها[9]، وآكِلَ ثمنها ؟

قال أبي: روى هذا الحديثُ جَرِيرٌ[10]؛ فقال: عن لَيْث، عن طَلْحَة، عن[11] خَيْثَمة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) شِيبَ، أي: خُلِطَ من الشَّوْبِ، وهو الخَلْطُ . "لسان العرب" (١/ ٥١٠).
(٢) سبق تخريج روايته في المسألة المتقدمة برقم (١٥٤٧).
(٣) في (ت) و(ك): « وسألته ». وانظر المسألة رقم (١٥٥٨) و(١٥٨٠).
(٤) هو: ابن أبي سُلَيم .
(٥) هو: ابن مُصَرِّف .
(٦) هو: ابن عبدالرحمٰن .
(٧) في (ش): « الخمرة لعنها »، وفي (ت): « الخمر يعينها »، وهو ضمن السقط الذي في (ف).
(٨) كذا، والمراد: وعاصرها. وحذفت واو العطف. ويدلُّ عليه رواية حديث ابن عمر عند الإمام أحمد، كما سيأتي.
(٩) قوله: « وساقيها » سقط من (ك).
(١٠) هو: ابن عبدالحميد .
(١١) في (أ) و(ش): « بن » بدل: « عن ».

قال أبي: وهذا الحديثُ إنما يُرْوَىٰ عن ابن عمر [(١)].

١٥٧٥ - وسألتُ أبي[(٢)] عن حديثٍ رواه عُبَيدالله[(٣)] بن موسى[(٤)]، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبِيبَة، عن صالح بن كَيْسان، عن عُبَيدالله[(٥)] بن عبدالله بن عُتْبَة، عن ابن عباس؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُشْرَبَ في الإِناءِ المَجْبُوبِ[(٦)]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وابنُ أبي حَبِيبَة ليس بالقويِّ.

---

(١) الحديث رواه سعيد بن منصور في "سننه" (٨١٥ و٨١٦) من طريق سعيد بن جبير، وعبدالله بن عبدالله بن عمر، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥ رقم ٤٧٨٧) من طريق أبي طُعْمة وعبدالرحمن بن عبدالله الغافقي، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٣٤٢) من طريق ثابت بن يزيد الخولاني، جميعهم عن ابن عمر، به. وانظر التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٨١٥ و٨١٦).

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٣) في (ك): « عبدالله ».

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢٤٣١)- و"إتحاف الخيرة" (٣٦٧٣).
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٨٠ و٢٤٩٦).

(٥) في (ش): « عبدالله ».

(٦) كذا في جميع النسخ، وكذا في "إتحاف الخيرة"، ووقع في "المطالب العالية" و"مسند أبي يعلى": « المخنوث » بالخاء المعجمة والنون آخره مثلثة، وهي رواية.
والإناء المجبوب: هو الذي قطع رأسه، فصار كهيئة الدَّنِّ. وقيل: هو الذي قطع رأسه، وليس له عزلاء (أي: فم) من أسفله يتنفس منها الشراب فيصير شرابه مسكرًا ولا يدرى به. "شرح النووي" (١٣/ ١٥٩)، و"النهاية" (١/ ٢٣٣).

تمَّ الجُزْءُ التَّاسعُ بِحَمْدِ اللهِ ومَنِّه وعَوْنه، ويَتلوهُ في الجُزْءِ العاشِرِ
في حديث: سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه دُحَيْم،
عن الوليد بن مسلم، عن حَنْظَلَة، عن القاسِم بن محمد،
عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ
والحمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد
وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا كَثِيرًا (١)



(١) من قوله: «تم الجزء التاسع ...» إلى هنا من (أ) فقط، وفي حاشية (ش): «آخر الجزء التاسع».

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ وآلِهِ وَصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا

الجُزْءُ العاشرُ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"

يَشْتَمِلُ على[1] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي آخِرِ الأَطْعِمَةِ والأَشْرِبَةِ، والذَّبَائِحِ والأَضَاحِيِّ، والصَّيْدِ، والعَقِيقَةِ، والفَرَائِضِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ وتَفْسِيرِهِ[2]

١٥٧٦ - وسألتُ[3] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه دُحَيْم[4]، عن الوليد بن مسلم، عن حَنْظَلة[5]، عن القاسم بن محمَّد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ : أنه نهى عن نَبِيذِ الجَرِّ[6] ؟

فقالا: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: حَنْظَلة، عن طاوسٍ، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ[7].

---

(١) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ش).

(٢) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٦١)، والمسألة الآتية برقم (١٥٨٤).

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم. (٥) هو: ابن أبي سفيان.

(٦) سبق تفسير « نبيذ الجر » في المسألة رقم (١٥٥٢).

(٧) ومن هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم وأبو زرعة أخرجه الإمام أحمد - فيما وجده ابنه عبدالله في كتاب أبيه - (٢/ ٤٧ رقم٥٠٧٢) من طريق يزيد بن هارون، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٢٤٢) من طريق عبيدالله بن موسى، كلاهما عن حنظلة، عن طاوس، عن ابن عمر، به.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٦٩٣٣) عن ابن جريج، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عمر. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٥ رقم ٤٩١٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٩٧). =

قال أبو محمد[١]: **قال أبو زرعة**: ما أرى الوَهَمَ إلا من **دُحَيْم**؛ فإني لم أره[٢] عند[٣] أحدٍ منهم[٤].

قال أبي: الوَهَمُ من الوليد بن مسلم .

١٥٧٦/أ - قال أبي [٥]: روى جعفر بن بُرْقان - في رواية بعض أصحابه عنه - عن الزُّهريِّ، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ جَلَسَ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الخَمْرُ** »[٦].

قال أبي[٧]: فطلبتُ أثرَ هذا الحديثِ مِنْ ثقاتِ أصحابِ جعفرٍ،

= وأخرجه مسلم أيضًا من طريق وهيب بن خالد، عن عبدالله بن طاوس، به .
وأخرجه أيضًا من طريق سليمان التيمي وإبراهيم بن ميسرة، كلاهما عن طاوس، عن ابن عمر، به .
وأخرجه أيضًا من طريق سعيد بن جبير، ونافع، وثابت البُناني، ومُحارب بن دِثَار، وعقبة بن حُريث، وجَبَلة بن سُحيم، وزاذان أبي عمر، وسعيد بن المسيب، جميعهم عن ابن عمر، به ، إلا أن في رواية بعضهم ما يدل على أن ابن عمر سمعه من صحابة آخرين، ولم يسمعه من النبيِّ ﷺ ، فهو مرسلُ صحابي .

(١) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ك).

(٢) في (ك): « قال أبي: لم أره » ! (٣) في (أ): « عنه ».

(٤) مراد أبي زرعة: أنَّه لم يَرَ هذا الحديثَ عند أحدٍ من أصحاب الوليد غير دُحَيْم.

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٥) و(١٥٥٥)، وانظر المسألة رقم (١٢١٤) و(١٢٦٣) و(١٤٧٤).

(٦) هكذا ورد لفظ الحديث هنا، ولفظه في معظم مصادر تخريجه: « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يجلس (أو: يقعد) على مائدة يشرب عليها الخمر »، وفي بعضها: « نهى رسول الله ﷺ أن يقعد على مائدة يشرب عليها الخمر ». وانظر المسائل المشار إليها في التعليق السابق .

(٧) قوله: « قال أبي » سقط من (ك).

فوجدتُّ بعضَهُمْ يرويه عن جعفر، عمَّن حدَّثه، عن الزُّهريِّ .

١٥٧٦/ ب - وكان هشامُ بن عمَّار قديمًا حديثُهُ أصحُّ منه بِأَخَرةٍ؛ وذلك أنه كان يُلَقَّن، فما لُقِّنَ تَلَقَّنَ[١]، وقديمًا كان يقرأ من كتابِهِ[٢].

١٥٧٧ - وسُئِلَ[٣] أبي عن حديثٍ رواه حُسَيْن[٤] بن حَفْص[٥]، عن أبي مسلمٍ[٦] قائدِ الأَعْمَش، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى أن يُسْقَى[٧] البهائمُ الخمرَ ؟

قال: هذا باطِلٌ رَفْعُهُ .

قلتُ له: فإنَّ أبا زرعة قال: إنما هو موقوفٌ ؟

---

(١) في (ش): « يلقن ».

(٢) وردت هذه المسألة في النسخ متصلةً بالتي قبلها، ولم نر علاقةً بينهما . وقائل هذا الكلام هو أبو حاتم، وانظر "الجرح والتعديل" (٩/ ٦٦).

(٣) نقل الذهبي في "الميزان" (٣/ ٩) عن الكتاني - وهو محمد بن إبراهيم، وله رواية لكتاب "العلل"- أنه قال: قلت لأبي حاتم: حديث أبي مسلم قائد الأعمش، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبيَّ ﷺ نهى أن تسقى البهائم الخمر ؟ فقال: هذا باطل، وجاء هذا بإسناد ضعيف من قول ابن عمر. اهـ.

(٤) في (أ) و(ش) تشبه: « جبير ».

(٥) روايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات أصبهان" (٢/ ٣٣١ رقم ٢٧١)، و(٣/ ٥٨٩ رقم ٧٣٧)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٣٣)، كلاهما من طريق حسين ابن حفص، به مرفوعًا .

(٦) في (ك): « مسلمة ». وهو: عبيدالله بن سعيد بن مسلم.

(٧) كذا في (ت) و(ك) و"طبقات أصبهان" ، وأهملت الياء في (أ) و(ش) فيحتمل أن تكون بالتحتية أو الفوقية، وهي ضمن السقط الواقع في (ف). =

قال أبي: موقوفٌ أيضًا لا يصحُّ؛ لأنَّ ابنَ لَهِيعةَ[١] روى عن عُبَيْدالله بن أبي جعفر، عن نافع، عن ابن عُمَرَ: أنه كره أن يُسْقَى البهائمُ[٢] الخمرَ[٣].

١٥٧٨ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه شُعْبة[٥]، عن مالك بن عُرْفُطَة، عن عَبْدِ خَيرٍ[٦]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الدُّبَّاء

= وفي "أخبار أصبهان": « تُسْقَىٰ » بالفوقية، وهو الجادَّة؛ لكنَّه بالياء صحيحٌ أيضًا في العربية؛ وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).

(١) هو: عبدالله.

(٢) تقدم التعليق على صحة هذه العبارة لغةً في أول المسألة.

(٣) الحديث أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٥٢٣٣) من طريق عبدالله بن نمير، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به، موقوفًا عليه، ثم قال البيهقي: « وقد رفعه بعض الضعفاء بإسناده عن عبيدالله، وليس بشيء ».
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٨٥) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن عبدالله بن عمر العمري، عن نافع ، به موقوفًا كسابقه. ومن طريق عبدالله العمري أيضًا أخرجه عبدالرزاق في "المصنف"(١٧١٠٣)، فقال: عن عبدالله بن عمر المديني، عن نافع، عن ابن عمر: أن غلامًا له سقى بعيرًا له خمرًا ، فتواعده. وروى معناه عبدالرزاق (١٧١٠٤) من طريق أيوب، وابن أبي شيبة (٢٣٤٨٣) من طريق أبي هاشم، كلاهما عن نافع ، به .

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٦٣)، وانظر المسألة رقم (١٤٥).

(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٦٤٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٧٢ و٢٤٤ رقم ٢٥٣٩٧ و٢٦٠٧٢)، وقال الإمام أحمد: « إنما هو خالد بن علقمة الهمداني؛ وَهِمَ شُعبة ». وأخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ١٤٩) من طريق الإمام أحمد، ثم قال: « والدليل على صحة قول أحمد رحمه الله أن زائدة بن قدامة وأبا عوانة وشريك بن عبدالله، رووا عن خالد بن علقمة عن عبد خير نحوه».

(٦) هو: ابن يزيد الهمداني.

والْحَنْتَمِ والْمُزَفَّت[١] ؟

قال أبي: وَهِم شُعْبة؛ إنما هو: خالد بن عَلْقمة، عن عَبدِ خَيرٍ[٢].

١٥٧٩ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه أَسْبَاط بن محمد، عن الشَّيْباني[٤]، عن عبدالملك بن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه[٥] أُتِيَ بِشَرَابٍ، فدعا بماءٍ، فَصَبَّهُ فيه حتى كَسَرَهُ بالماء، ثم

---

(١) الدُّبَّاء: القَرْعُ، واحدتها: دُبَّاءَة، كانوا يجعلونها أوعية وينتبذون فيها. والحنتم: جِرَارٌ مدهونة خضر، واحدتها: حَنْتمة، كانت تُحمل الخمر فيها إلى المدينة ثم اتسع فيها فقيل للخزف كله: حنتم. والمزفت من الأوعية: ما طُلي بالزِّفْت - وهو نوع من القار - ثم انتبذ فيه. "النهاية" (١/ ٤٤٨) و(٢/ ٩٦) و(٢/ ٣٠٤).

(٢) رواه على هذا الوجه أبو عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري. وتقدمت روايته في المسألة رقم (١٥٦٣).

(٣) نقل هذا النص جميعه ابنُ عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ٤٨١)، وتصحّف فيه «الشيباني» إلى «السيناني».
ونقل الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٣٠٨) قول أبي حاتم فقط.

(٤) هو: سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٧٩٠ و٢٣٨٣٧)، والنسائي في "سننه" (٥٦٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١٩)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٦٢)، والبيهقي في "سننه" (٨/ ٣٠٥)، لكن ابن أبي شيبة ذكر كلامًا موقوفًا على ابن عمر جوابًا لسؤال عبدالملك بن نافع، وهو الذي يعنيه أبو حاتم بقوله في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧٢): « قطَّع الشيبانيُّ ذلك الحديث ، فجعله حديثين ».
وأخرجه النسائي أيضًا (٥٦٩٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٦) من طريق العوام ابن حوشب، عن عبدالملك بن نافع، به.
وأخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٣٢)، والبيهقي في "سننه"(٨/ ٣٠٥) من طريق قرة العجلي، عن عبدالملك بن القعقاع، عن ابن عمر، به، وعند البيهقي: « عبدالملك بن أخي القعقاع ».

(٥) قوله: « أنه » سقط من (ك).

شرب، ثم قال: « إِنَّ هَـذِهِ الأَسْقِيَـةَ تَغْتَلِـمُ[(١)]، فَإِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ فَاكْسِرُوهَا[(٢)] بِالْمَاءِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكرٌ، وعبدُالملكِ بنُ نافع[(٣)] شيخٌ مجهول[(٤)].

---

(١) الأسقية: جمع سقاءٍ. و« تغتلم »، أي: يشتدُّ شرابها، ويتحول إلى مسكر.
قال ابن الأثير: إذا جاوزت حدّها الذي لا يُسْكر إلى حدّها الذي يُسكر .اهـ.
وقال النووي: وقال الكسائي: الاغتلام أن يتجاوز الإنسان ما حُدَّ له من الخير والمباح .اهـ.
والاغتلام والغُلْمة: شدة الحاجة إلى النكاح؛ غَلِمَ يَغْلَمُ غَلَمًا، واغتلم اغتلامًا.
"النهاية"(٣/ ٣٨٢)، و"شرح النووي" (١٨/ ٨٢)، و"المصباح" (٢/ ٤٥٢).

(٢) في (ك): « فاكروها ».

(٣) في (ك): « مالك » بدل: « نافع » !

(٤) وترجم ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧٢) لعبدالملك بن نافع هذا، ثم قال: « سألت أبي عنه ؟ فقال: شيخ مجهول، لم يرو إلا حديثًا واحدًا، قطَّع الشيبانيُّ ذلك الحديث فجعله حديثين، لا يثبت حديثه، منكر الحديث ».
وعرض البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٤٣٣-٤٣٤) الخلافَ في نسب عبدالملك، وذكر هذا الحديث، ثم قال: « لم يتابع عليه ».
وقال النسائي (٨/ ٣٢٤): « عبدالملك بن نافع ليس بالمشهور، ولا يحتجُّ بحديثه، والمشهور عن ابن عمر خلافُ حكايته »، ثم أخرج من طرق عن ابن عمر موقوفًا ومرفوعًا، ما يدل على تحريم قليل المسكر وكثيره، ثم قال: « وهؤلاء أهل الثبت والعدالة مشهورون بصحَّة النقل، وعبد الملك لا يقوم مَقام واحدٍ منهم ولو عاضَده من أشكالِه جماعةٌ ».
وأخرجه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٦٢) من طريق الشيباني، لكن سمَّى الراوي: « مالك بن القعقاع »، ثم قال الدارقطني: « كذا قال « مالك بن القعقاع » ! وقال غيره: عن عبدالملك بن نافع ابن أخي القعقاع، وهو رجل مجهولٌ ضعيفٌ، والصَّحيح عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: « ما أسكر كثيرُه، فقليلُه حرامٌ ». =

١٥٨٠ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثًا رواه طَلْق بن السَّمْح[٢]، عن عبدالرحمٰن بن شُرَيح، عن شَرَاحِيل بن بَكِيل[٣]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في تحريم الخمر، ولَعْنِ شارِبِهَا وساقيها ... في كلامٍ ذكَرَهُ .

قال أبي: طَلْقٌ شيخٌ[٤]، وابنُ [شريح][٥] لا أظنُّهُ أدرك ابنَ بَكِيل[٦].

١٥٨١ - وسألتُ أبي عن حديثِ سعيدِ بنِ ذي لَعْوة: أنَّ أعرابيًّا شرب من إِدَاوة عمر، فَسَكِرَ ... ؟

= وقال البيهقي في "السنن" (٨/ ٣٠٥): « هذا حديث يُعرف بعبد الملك بن نافع هذا، وهو رجلٌ مجهول اختلفوا في اسمه واسم أبيه، فقيل هكذا، وقيل: عبدالملك ابن القعقاع، وقيل: ابن أبي القعقاع، وقيل: مالك بن القعقاع ». ثم أسند عن سعيد ابن أبي مريم أنه قال: قلت ليحيى بن معين: أرأيتَ حديثَ عبدالملك بن نافع الذي يرويه إسماعيلُ بن أبي خالد في النَّبيذ ؟ قال: هم يُضعِّفونه .اهـ.

(١) انظر المسألة رقم (١٥٧٤) و(١٥٥٨). وقد ذكر ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص١٣٠) هذا الحديث، وقال: «قال أبي: عبدالرحمٰن بن شريح: أظنه أدرك شراحيل بن بكيل». كذا وقع فيه: « أظنه » بحذف « لا »، وهو في "جامع التحصيل" (ص٢٢٢)، و"تحفة التحصيل" (ص٢٨٩)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ٥١٥) نقلاً عن أبي حاتم: « لا أظنه » بإثبات « لا »، وهو الموافق لما هنا . وانظر "اللسان" (٧/ ٢٥٢).

(٢) في (ك): « سمح ».

(٣) بفتح الموحدة، على وزن عظيم . انظر "تعجيل المنفعة" (٤٥١).

(٤) كتب في هامش (أ): « قال الذهبي: طلق بن السمح فيه ضعف . حاشية ».

(٥) في جميع النسخ: « سيرين »، عدا (ف) فإنه ضمن السقط الذي فيها ، وكتب تحتها في (أ): بخط صغير « شريح ».

(٦) لهذا الحديث طرق كثيرة عن ابن عمر - سوى هذا الطريق - انظرها في التعليق =

فقال: سعيدٌ مجهولٌ، لا أَعْلَمُ روى عنه غيرَ[١] الشَّعْبِيِّ[٢] وأبي إسحاق[٣].

= على "سنن سعيد بن منصور" (٨١٥ و٨١٦) إن شئت .

(١) قوله: «غير» يجوز فيه النصب والرفع، انظر التعليق على نحوه في المسألة رقم (٣٠٨/أ) وانظر التعليق على المسألة (٦٨).

(٢) هو: عامر بن شراحيل .

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي . والحديث أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ١٥٣) من طريق جابر بن يزيد الجعفي، عن عامر الشعبي قال: أشهد على سعيد بن ذي لعوة أنه حدثني عن عمر : أنه كان يُنقَع له زبيبٌ من زبيب الطائف، فيُجعل في سَطيحتين، فيَمْخُضه البعير، فإذا أصبح شرب منه .اهـ.
وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٠٥) من طريق يونس بن إسحاق، عن أبي إسحاق السَّبيعي وابن أبي السفر، عن سعيد بن ذي لعوة؛ قال شرب أعرابيٌّ نبيذًا من إداوة عمر، فسكر، فأمر به فجُلد، فقال: إني شربت نبيذًا من إداوتك ! فقال عمر رضي الله عنه : إنما نجلدك على السُّكْرِ .
وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١٨) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق وحده، عن عامر الشعبي، عن سعيد بن ذي لعوة، به نحو سابقه مختصرًا . ثم أخرجه من طريق الأعمش، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان - أو ابن لعوة -؛ قال. . . فذكره بمعنى سابقه .
وأخرجه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٦٠ رقم٧٥) عن عبدالله بن جعفر بن خشيش، عن سَلْم بن جُنادة، عن وَكيع، عن عمرو بن منصور المشرقي، عن عامر الشعبي، عن سعيد بن ذي لعوة، به، ثم قال الدارقطني: « لا يثبت هذا ».
وأخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٨٣٩) من طريق عبيدالله بن محمد بن شيبة، عن ابن خشيش، فجعله من رواية وكيع، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن الشعبي ! ثم قال ابن الجوزي: « هذا كذب بلا شك »، ثم نقل كلام ابن حبان الآتي .
وذكر الشافعي في "الأم" (٦/ ١٤٤) قول من أباح شرب النبيذ المسكِر وأنه لا يُحدُّ منه حتى يسكر، ثم قال: « فقيل لبعض من قال هذا القول: كيف خالفت ما روي عن النبيِّ ﷺ ، وثبت عن عمر، وروي عن علي، ولم يقل أحدٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ خلافَه ؟! قال: روينا فيه عن عمر أنه شرب فضلَ شراب رجل حدَّه، =

. . . .

= قلنا: رويتموه عن رجل مجهول عندكم، لا تكون روايته حجة ». ولما ذكر البيهقي في "المعرفة" (١٣/ ٢٤-٢٥) قول الشافعي هذا قال: « وهذا الحديث رواه الأعمش تارة عن أبي إسحاق، عن عامر الشعبي، عن سعيد بن ذي لعوة، وتارة عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان وابن ذي لعوة. . . ومن لا ينصف يحتج برواية سعيد بن ذي لعوة على ما قدمنا ذكره عن عمر وغيره »، ثم أسند عن إسحاق ابن راهويه قال: كنت عند ابن إدريس وعنده جماعة، فجرى ذكر المسكِر، فحرَّمه الحجازيون، وجعل أهلُ الكوفة يحتجُّون في تحليله، إلى أن قال بعضهم: حدثنا أبو إسحاق، عن سعيد بن ذي لَعْوة؛ في الرخصة، فقال الحجازيون - أو قال ابن إدريس-: والله ما تجيئُون به عن المهاجرين والأنصار، ولا عن أبنائهم وإنما تجيئُون به عن العُوْرانِ والعُمْيانِ، والعُرْجانِ، والحُولانِ، والعُمْشانِ ! ».

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٧١ رقم ١٥٦٩) :« سعيد بن ذي لعوة: عن عمر؛ في النبيذ، روى عنه الشعبي، يخالف الناس في حديثه، لا يعرف، وقال بعضهم: سعيد بن ذي حُدَّان، وهو وهم ». وقال في "التاريخ الأوسط" (١/ ٣٣٤-٣٣٥): « وروى الشعبي عن سعيد بن ذي لعوة، عن عمر؛ في الشراب، وسعيد يخالف الناس في حديثه، وهو مجهول لا يعرف. وقال بعضهم: سعيد بن ذي حُدَّان، وهو وهم، وخالفه الشعبي، عن ابن عمر، عن عمر. . . ». ثم روى بإسناده من طريق الشعبي، عن ابن عمر: أن عمر خطب: أَلَا إن الخمر حُرِّمت، وهي من خمسة أشياء: من الحنطة، والشعير، والتمر، والعسل، والخمرُ ما خامر العقلَ. ثم قال البخاري: « وقال بعضهم: هذا أثبت حديث للكوفيين في المسكِر، ثم خالفوه ! ».

وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٨): « سألت أبي عن سعيد بن ذي لعوة ؟ فقال: لا يعبأ بحديثه، مجهول لإنكاره، لا أعلم روى عنه غير الشعبي وأبي إسحاق، روى حديثًا عن عمر في رخصة المسكِر، يخالف الناسَ في حديثه ».

وقال ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣١٦): « سعيد بن ذي لعوة: شيخ دجَّالٌ، يزعم أنه رأى عمر بن الخطاب ﷺ يشرب المسكِر، روى عنه الشعبي، ولم يرو في الدنيا إلا هذا الحديثَ وحديثا آخر لا يحلُّ ذكره في الكتب، ومن زعم أنه سعيد ابن ذي حُدَّان فقد وَهِمَ، وكيف يشربُ عمرُ بن الخطاب ﷺ المسكِر، وهو الذي=

وقد روى الزُّهري[1] عن السَّائِب بن يزيد، عن عُمَرَ؛ أنَّه قال

= خطب الناسَ بالمدينة وقال في خطبته: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: " الخمرُ من خمسة أشياء، والخمرُ ما خامر العقل ". ولم يكن عمر ممن كان يشربها في أول الإسلام حيث كان شربُها حلالاً، بل حرَّمها على نفسِه وقال: لا أشرب شيئا يُذهب عقلي !! ».اهـ.

وانظر "الكامل" (٣/ ٤٠٧)، و"نصب الراية" (٣/ ٣٤٩-٣٥٠)، و"اللسان" (٣/ ٢٧)، و"الفتح" (١٠/ ٤٠)، والمسألة الآتية برقم (١٥٩٠).

(١) روايته أخرجها الإمام مالك في "الموطأ" (٢/ ٨٤٢ رقم ١٥٣٢) عنه، عن السائب ابن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال: إني وجدتُ من فلان ريحَ شرابٍ، فزعم أنه شرب الطِّلاء، وأنا سائلٌ عما شرب، فإن كان يُسكر جلدتُه، فجلده عمر الحدَّ تامًّا .

ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في "مسنده" (ص ٢٨٤)، والنسائي (٥٧٠٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"(٤/ ٢٢٢)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٤٨ رقم٦).

ورواه الشافعي أيضًا (ص٢٨٥) عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، به، وفيه: أن عمر بن الخطاب ﷺ خرج فصلَّى على جنازة، فسمعه السائب يقول: إني وجدتُ من عبيدالله وأصحابِه ريحَ الشرابِ . . . الحديث هكذا مصرِّحًا فيه باسم عبيدالله .

ومن طريق ابن عيينة أيضًا أخرجه سعيد بن منصور في "سننه"- كما في "فتح الباري" (١٠/ ٦٥)، و"تغليق التعليق" (٥/ ٢٦)- وفيه التصريح بأنه عبيدالله بن عمر.

وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٧٠٢٨) عن معمر، عن الزهري، به ، كذلك مصرحًا فيه بأنه عبيدالله بن عمر .

وللحديث طرق أخرى عن الزهري، انظرها عند عبدالرزاق في "المصنف" (١٧٠٢٩)، والطحاوي (٣/ ١٥٨)، و(٤/ ٢٢٢)، والدارقطني (٣/ ١٦٧-١٦٨ رقم ٢٤٦ و٢٤٧). وقد صحح الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ٦٥) سند الإمام مالك، وعلقه البخاري في "صحيحه" (١٠/ ٦٢/ الفتح) عن عمر. وانظر "سنن البيهقي" (٨/ ٣١٢)، و"غوامض الأسماء المبهمة" لابن بشكوال (١/ ٢٧٠).

على المنبر: ذُكِر لي أنَّ [عُبَيدالله][١] بن عمر وأصحابه شربوا شَرَابًا، وأنا سائلٌ عنه، فإنْ كان يُسْكِرُ[٢] حَدَدتُّهُمْ. قال السَّائِب: فشهدتُ عمرَ حَدَّهم .

١٥٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هَيْثَم[٣] بن جَمِيل[٤]، عن شَرِيك[٥]، عن سِمَاك[٦]، عن عِكرمة، عن ابن عباسٍ؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُتَنَفَّسَ في الإناء ؟

قال أبي: إنما يروونه عن شَرِيك، عن عبدالكريم الجَزَري[٧]، عن عِكرمة، عن ابن عباسٍ، عن النبيِّ ﷺ[٨].

---

(١) في (أ) و(ت) و(ش) و(ك): « عبدالله »، وهي ضمن السقط في (ف)، والتصويب من بعض مصادر التخريج السابقة .

(٢) في (أ) و(ش): « مسكر »، وفي (ك): « سكر ».

(٣) في (أ) و(ش): « هشيم ».

(٤) أخرج ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٨٣) هذا الحديث من طريق حفص بن أبي داود، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، به، مِن فِعْل النبيِّ ﷺ أنه لم يكن يتنفس في الإناء. لكن حفص بن أبي داود هذا هو: حفص بن سليمان الأسدي، وهو متروك .

(٥) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٦) هو: ابن حرب .

(٧) هو: عبدالكريم بن مالك .

(٨) الحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٢٨٨ و٣٤٣٠) من طريق عبدالرحيم بن عبدالرحمن المحاربي، عن شريك، عن عبدالكريم، به بلفظ: لم يكن رسول الله ﷺ ينفخ في طعام ولا شراب، ولا يتنفَّس في الإناء .
وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٥٣٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤١٥٨ و٢٤١٧٠)، والإمام أحمد في "المسند"(١/ ٢٢٠ رقم١٩٠٧)، والدارمي (٢١٨٠)، وأبو داود (٣٧٢٨)، والترمذي (١٨٨٨)، وابن ماجه (٣٤٢٩)، وأبو يعلى (٢٤٠٢)، جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، عن عبدالكريم بن مالك الجزري، عن عكرمة، =

١٥٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود[(١)]؛ قال: حدَّثنا محمد بن [أبي][(٢)] حُميد، عن أبي تَوْبة[(٣)] المِصْري[(٤)]، عن ابن عُمَرَ؛

= عن ابن عباس، به. قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح ».

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٠٩ و٣٥٧ رقم ٢٨١٧ و٣٣٦٦) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن إسرائيل، عن عبدالكريم، به بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن النفخ في الطعام والشراب. وذكر الإمام أحمد عقب روايته للحديث أن محمد ابن سابق رواه عن إسرائيل موصولاً، كما رواه عبدالرحمن بن مهدي، وأن أبا نعيم خالفهما فرواه عن إسرائيل، مرسلاً؛ ليس فيه ذِكْرٌ لابن عباس .

وأخرجه ابن ماجه (٣٤٢٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣١٦)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٤٩ رقم ١١٩٧٨)، والحاكم في "المستدرك"(٤/ ١٣٨)، جميعهم من طريق خالد الحذّاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. وهذه الطريق مع رواية ابن عيينة وشريك وإسرائيل للحديث عن عبدالكريم موصولاً: جميعها تدفع الإعلال المتوهم من رواية الثوري التي ذكرها ابن معين؛ فيما حكاه عنه الدوري في "تاريخه" (٥٩٢) حيث قال: « سمعت يحيى [يعني: ابن معين] يقول: حديث ابن عيينة، عن عبدالكريم، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ نهى عن النفخ في الطعام؛ قال يحيى: حدَّث به الثوري، عن عبدالكريم، عن عكرمة، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً ».

(١) في (ش): « رواد »، وكانت في (أ): « داود »، ثم ضرب عليها وكتب: « رواد »، وهي ضمن السقط في (ف)، والمثبت من (ت) و(ك). وأبو داود هذا هو: الطيالسي، واسمه: سليمان بن داود، والحديث أخرجه في "مسنده" (٣/ ٤٦٢ رقم ٢٠٦٩). ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٥١٨١).
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٤/ ٣٣١ رقم ٤١٤٣) من طريق أبي عامر العقدي، عن محمد بن أبي حميد، به .

(٢) قوله: « أبي » سقط من جميع النسخ، وأثبتناه من "مسند الطيالسي"، و"تفسير الطبري"، و"شعب الإيمان".

(٣) في (ش): « ثوبة » بالمثلثة .

(٤) قال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦/ ٨٢): « أبو توبة هذا لم أجد له ذِكْرًا في كتاب من الكتب المشهورة، ومحمد بن أبي حميد سيِّئُ الحفظ ».

قال: نزلت في الخمر ثلاثُ آيات، فأولَ شيءٍ نزلتْ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾[(١)]، الآيةَ... فذكر الحديثَ[(٢)]؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو أبو طُعْمة قارئُ مِصْر، عن ابن عمر[(٣)].

قلتُ: فيُسمَّى أبو طُعْمة؟

---

(١) الآية (٢١٩) من سورة البقرة.

(٢) وتمامه عند الطيالسي: فقيل: حُرِّمت الخمر، فقيل: يا رسول الله، دعنا ننتفعْ بها كما قال الله عز وجل، فسكت عنهم، ثم نزلت هذه الآية: ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ ﴾، [النساء: ٤٣] فقيل: حُرِّمت، فقالوا: يا رسول الله، إنا لا نشربها قُرْب الصلاة، فسكت عنهم، ثم نزلت: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ ﴾ الآية [المائدة: ٩٠]؛ فقال رسول الله ﷺ: «حُرِّمت الخمرُ». قال: وقَدِمَتْ لرجلٍ راويةٌ من الشام - أو روايا - فقدم النبيُّ ﷺ، وأبو بكر، وعمر، ولا أعلم عثمان إلا معهم، فانتهوا إلى الرجل، فقال رسول الله ﷺ: «خلِّ عنا نَشُقَّها»، فقال: يا رسول الله، أفلا نبيعها؟ قال رسول الله ﷺ: «إن الله لعن الخمر، ولعن غارِسَها، ولعن شاربَها، ولعن عاصِرَها، ولعن مؤْويَها، ولعن مُديرَها، ولعن ساقيَها، ولعن حاملَها، ولعن آكِلَ ثمنِها، ولعن بائعَها».

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٥ و٧١ رقم ٤٧٨٧ و٥٣٩٠ و٥٣٩١)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٧٤)، وابن ماجه (٣٣٨٠) من طريق أبي طعمة وعبدالرحمن ابن عبدالله الغافقي، كلاهما عن ابن عمر، به بذكر لَعْن الخمرِ وشاربِها ... إلخ الحديث، دون ذكر الآيات. ووقع في بعض نسخ أبي داود: «عن أبي علقمة» بدل: «عن أبي طعمة».
والحديث صحيح عن ابن عمر، فانظر تخريجه وجمْع طرقه - إن شئت - في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" رقم (٨١٥ و٨١٦)، وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٨٠).

قال: لا [١].

١٥٨٤ - وسُئِلَ[٢] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو داود[٣]، عن هشام[٤]، عن قتادة[٥]، عن أيُّوب[٦]، عن سعيد بن جُبير؛ قال: سألتُ ابن عمر عن نبيذ الجَرِّ؟ فقال: حَرَّمَهُ رسولُ الله ﷺ. فأخبرتُ ابنَ عباس؛ فقال: صدق، قلتُ: ما الجَرُّ؟ قال: كلُّ شيء عُمِلَ من مَدَر[٧]؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ[٨]؛ إنما هو: هشام[٩]، عن أيُّوبَ نفسِهِ[١٠]، ليس فيه «قتادة»؛ أبو داود يخطئُ فيه[١١].

---

(١) وقيل: إن اسمه هلال، وهو مولى عمر بن عبدالعزيز.
(٢) انظر المسألة رقم (١٥٦١) و(١٥٧٦).
(٣) هو: سليمان بن داود الطيالسي.
(٤) هو: ابن أبي عبدالله الدستوائي.
(٥) هو: ابن دِعامة السدوسي.
(٦) هو: ابن أبي تميمة السختياني.
(٧) المدر: هو الطين. "النهاية" (٤/ ٣٠٩).
(٨) يعني: بالنسبة لرواية هشام الدستوائي، وأما قتادة: فإنه يرويه عن أيوب كما سيأتي.
(٩) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٦١٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٣).
(١٠) قوله: «نفسه» سقط من (ك).
(١١) هذا الحديث يرويه سعيد بن جبير عن ابن عمر وابن عباس. ورواه عن سعيد عدد من الرواة، منهم: أبو بشر جعفر بن أبي وحشية، وأيوب السختياني، ويعلى بن حكيم، ومنصور بن حيان:
أما رواية جعفر بن أبي وحشية: فتقدمت في المسألة رقم (١٥٦١)، وسيأتي ذكرها في الكلام عن روايتي قتادة وشعبة، عن أيوب. =

١٥٨٥ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه الفَضْل بن دُكين؛ قال: ثنا عبدالله - يعني: ابنَ عامر[(٢)] - عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ؛

= وأما أيوب فرواه عنه: هشام الدستوائي، وإسماعيل بن علية، ووهيب بن خالد، وقتادة، وشعبة. أما رواية هشام: فهي التي ذكرها أبو زرعة هنا، وتقدم تخريجها.

وأما رواية إسماعيل بن علية: فاختُلف عليه فيها: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/٤٨ رقم٥٠٩٠) فقال: حدثنا إسماعيل، أخبرنا أيوب، عن سعيد بن جبير... فذكره. وأخرجها النسائي في "سننه" (٥٦٢٠) من طريق عمرو بن زرارة، عن إسماعيل؛ عن أيوب، عن رجل، عن سعيد بن جبير... فذكره، هكذا بزيادة الرجل المبهم في سنده.

وأما رواية وهيب: فأخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٥٤٠٣/الإحسان) من طريق شيبان بن فَرُّوخ، عن وهيب، عن أيوب،عن سعيد بن جبير، به، هكذا بلا واسطة.

وأخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٢٢٣) من طريق الخصيب بن ناصح، عن وهيب، عن أيوب، عن رجل، عن سعيد بن جبير، به، هكذا بذكر الواسطة.

وأما رواية قتادة وشعبة: فتقدمت في المسألة رقم (١٥٦١)، وخلاصة ما هناك: أن قتادة كان يروي الحديث عن سعيد بن جبير، فسأله شعبة: هل سمعه من سعيد؟ فذكر أنه سمعه من أيوب، فلقي شعبةُ أيوبَ، فحدثه به عن سعيد، فسأله: هل سمعه من سعيد؟ فذكر له أنه سمعه من أبي بشرٍ جعفرِ بن أبي وحشية، فلقي جعفرَ ابن أبي وحشية، فحدثه به، فسأله هل سمعه من سعيد؟ فذكر له أنه سمعه من سعيد فأوضحت هذه الرواية أن رواية قتادة رجعت إلى رواية أيوب، وأن رواية أيوب رجعت إلى رواية جعفر بن أبي وحشية.

وهذا مما يؤكد رجحان رواية من رواه عن إسماعيل بن علية ووهيب بن خالد، حيث روياه عن أيوب بذكر واسطة بينه وبين سعيد، وهذه الواسطة المبهمة في روايتهما هي « جعفر بن أبي وحشية ».

وأما روايتا يعلى بن حكيم ومنصور بن حيان: فأخرجهما مسلم في "صحيحه" (١٩٩٧).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٣) و(١٥٦٠) من طريق حماد بن سلمة، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع.

(٢) هو: الأسلمي، أبو عامر المدني.

قال: قال رسولُ الله ﷺ: ((**مَنْ شَرِبَ في إِنَاءِ فِضَّةٍ، فَكَأَنَّمَا جَرْجَرَ في جَوْفِهِ شِهَابَ نَارٍ**)) ؟

قال أبو زرعة: ذا[1] خطأٌ؛ إنما هو: نافعٌ، عن زيد بن عبدالله ابن عمر، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصِّدِّيق، عن أمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ .

١٥٨٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو خالد الأَحمر[2]، عن محمَّد بن إسحاق، عن الزُّهري[3]، عن السَّائِب بن يزيد؛ قال: سمعتُ عثمان يَخْطُبُ، وهو يقولُ: يا أيها الناسُ، إياكم والخمرَ! فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ سَمَّاها أُمَّ الخبائثِ، ثم أنشأ يُحدِّث... وذكر الحديثَ ؟

قال أبو زرعة: رواه إبراهيم بن سعد[4] ومَعْمَر[5] ويونُس بن

---

(١) رسمت في (ت): « ذي »، أي: هذه الرواية. و«ذي»: اسمُ إشارةٍ لمؤنَّث. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(٢) هو: سليمان بن حيان. وروايته أخرجها الضياء المقدسي في "المختارة" (٣٣٨).

(٣) قوله: « عن الزهري » مكرر في (ك).

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وهي من وجه آخر موقوفة عند ابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (٢) من طريق إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن جده، قال: سمعت عثمان رضي الله عنه يقول: « الخمر مَجمع الخبائث ». ثم أنشأ يحدِّث عن بني إسرائيل، قال: « إن رجلاً خُيِّر بين أن يقتل صبيًّا، أو يمحوَ كتابًا، أو يشربَ خمرًا، فاختار أن يشرب الخمر، ورأى أنها أهونُهنَّ، فشربها، فما هو إلا أن شربها حتى صنعهنَّ جميعًا ». وأخرج نحوه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٥٨) من طريق شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان .

(٥) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٧٠٦٠)، والنسائي في "سننه" (٥٦٦٦).

يزيد[1]، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، عن أبيه، عن عثمان، موقوفًا؛ وهو الصَّحيحُ[2].

١٥٨٧ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن رافع[3]، عن إبراهيم بن عمر الصَّنْعاني، عن النُّعمان بن الزُّبير، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «**كُلُّ مُخَمَّرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ**

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٦٦٧)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ٦٣)، والبيهقي في "السنن" (٨/ ٢٨٧)، وفي "شعب الإيمان" (٥١٩٨).

(٢) وأخرج الحديث أيضًا ابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (١)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٤٨)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥١٩٧)، والضياء في "المختارة" (٣٧٠ و٣٧١)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١٢٢)، جميعهم من طريق عمر بن سعيد بن سُرَيج، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث، عن أبيه، عن عثمان، به ، مرفوعًا.
وأخرجه ابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (٣)، والبيهقي في "السنن" (٨/ ٢٨٨) من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، عن عثمان ، به، موقوفًا .
وسئل الدارقطني في "العلل" (٣/ ٤١ رقم ٢٧٤) عن هذا الحديث ؟ فقال:« يرويه الزهري عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث، عن أبيه، واختلف عنه: فأسنده عمر بن سعيد بن سريج، عن الزهري. ووقفه يونس ومعمر وشعيب بن أبي حمزة وغيرهم عن الزهري، والموقوف هو الصواب ».
وقال البيهقي عقب روايته له موقوفًا على عثمان - كما سبق -:« وهو المحفوظ ».
وقال ابن الجوزي في الموضع السابق:« أسنده عمر بن سعيد بن سريج عن الزهري كما ذكرنا، وقد وقفه يونس ومعمر وشعيب وغيرهم عن الزهري ». وقال الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢٩٧):« رواه البيهقي في "سننه" موقوفًا على عثمان،وهو الأصحُّ ».

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٦٨٠)، ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢٨٨).

حَرَامٌ، وَمَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا بُخِسَ صَلَاتَهُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ سَكِرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ خَبَالٍ»، قيل: وما طينة الخَبَالِ يا رسول الله؟ قال: «صَدِيدُ أَهْلِ النَّارِ». «وَمَنْ سَقَاهُ صَغِيرًا[1] لَا يَعْرِفُ حَلَالَهُ مِنْ حَرَامِهِ؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يَسقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الخَبَالِ » ؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكرٌ .

١٥٨٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[2]، عن مَعْمَر، عن الزُّهري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: كان أحبَّ الشرابِ إلى رسولِ الله ﷺ الحُلْوُ الباردُ .

وروى هشام بن يوسف وابنُ ثَوْر[3]، عن مَعْمَر[4]، عن الزُّهري[5]؛ قال: قال النبيُّ ﷺ[6]: « أَطْيَبُ الشَّرَابِ الحُلْوُ البَارِدُ » ؟

---

(١) أي: صبيًّا؛ كما في "عون المعبود، شرح سنن أبي داود" (١٠/ ٨٧).

(٢) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٢٥٩)، والإمام أحمد (٦/ ٣٨ و٤٠ رقم ٢٤١٠٠ و٢٤١٢٩)، والترمذي في "جامعه" (١٨٩٥)، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٤٤)، وأبو يعلى في "المسند" (٤٥١٦)، وابن حبان في "الثقات" (٨/ ٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٣٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٥٢٨).

(٣) في (ك): « وأبي ثور ». وهو: محمد بن ثور .

(٤) ورواه عن معمر مرسلاً كذلك: عبدالرزاق في "جامع معمر" (١٩٥٨٣/ المصنف)، وعبدالله بن المبارك عند الترمذي (١٨٩٦).

(٥) ورواه عن الزهري مرسلاً أيضًا: يونس بن يزيد عند ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤١٨٧)، والترمذي (١٨٩٦).

(٦) في (ك): « رسول الله ﷺ ».

فقال أبو زرعة: المرسَلُ أشبهُ [١].

١٥٨٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو نُعيم [٢]، والقَعْنَبي [٣]، وعبدُالعزيزِ الأُوَيْسي [٤]:

فروى أبو نُعيم والقَعْنَبي، عن عبدالله بن عمر العُمَري، عن أبيه [٥]، عن عبدالرحمٰن بن رافع، عن [أبيه] [٦]؛ أنه رأى عمر بن الخَطَّاب يشربُ قائمًا.

وروى عبدالعزيز الأُوَيْسي، عن عبدالله العُمَري، عن أبيه، عن عبدالرحمٰن بن رافع؛ أنه رأى عمر شرب قائمًا. أسقط والدَ

---

(١) قال الترمذي (١٨٩٥) بعد أن روى طريق ابن عيينة: «هكذا روى غير واحد عن ابن عيينة مثل هذا عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، والصحيح ما روي عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً». ثم أخرجه من طريق عبدالله بن المبارك، عن معمر ويونس، عن الزهري، مرسلاً، ثم قال: «وهكذا روى عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً، وهذا أصحُّ من حديث ابن عيينة رحمه الله».
ورجح المرسلَ أيضًا الدارقطنيُّ في "العلل" (٥/٢٦/ب)، فقال: «والمرسل أشبه بالصواب، ولم يتابع ابنُ عيينة على ذلك». اهـ.
وقد أخرج البخاري في "صحيحه" (٥٤٣١)، ومسلم (١٤٧٤) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يحبُّ الحَلْواء والعسل. اهـ. فلعل هذا الذي ذهبت إليه رواية سفيان بن عيينة، والله أعلم.

(٢) هو: الفضل بن دُكين.

(٣) هو: عبدالله بن مسلمة.

(٤) هو: عبدالعزيز بن عبدالله.

(٥) قوله: «عن أبيه» ليس في (أ) و(ش).

(٦) في جميع النسخ: «أنس»، عدا (ف)، فهو ضمن السقط الذي فيها، والمثبت يدل عليه السياق بعده.

[عبدالرحمٰن][(١)] بن رافع؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو عبدالرحمٰن بن رافع، عن أبيه، عن عُمَرَ.

١٥٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٢)]، عن مسلم بن زياد، عن مَكْحُول؛ قال: سمعتُ ابن عمر يقولُ: ما أَمَرَ عُمَرُ بن الخَطَّاب بِشُرْبِ الطِّلَاءِ قَطُّ، ولا سقاه قَطُّ [(٣)]؟

فسمعت[(٤)] أبي يقول: هذا وَهَمٌ؛ مَكْحُولٌ لم يَسْمَعْ[(٥)] من ابن عُمَرَ.

١٥٩١ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثٍ رواه المُؤَمَّل بن إسماعيل، عن سفيان[(٧)]، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن عبدالله بن عمرو[(٨)]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مُدْمِنُ الخَمْرِ كَعَابِدِ وَثَنٍ**»؟

سمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما رواه حسن بن

---

(١) في جميع النسخ: «عبدالرحيم»، عدا (ف)، فهو ضمن السقط الذي فيها، وكتب فوقه في (ك): «كذا»، والتصويب من السياق قبله.
(٢) هو: ابن الوليد.
(٣) قوله: «ولا سقاه قط» سقط من (ك).
(٤) في (ت): «سمعت».
(٥) في (ت) و(ك): «يسمعه».
(٦) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٥٣) و(١٥٥٤).
(٧) هو: الثوري.
(٨) في (ش): «عمر».

صالح[(١)]، عن محمد بن المُنْكَدِرِ؛ قال: حُدِّثْتُ[(٢)] عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

١٥٩٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أحمد بن حنبل[(٣)]، عن وكيع، عن يحيى بن جعفر المازِني، عن هلال بن يزيد المازني - عن أبي هريرة - قال: رأيتُ أبا هريرة[(٤)] يَقْطَعُ البُسْرَ من التَّمْرِ بالمِقْراضَيْنِ[(٥)]؛ يعني: أنه يَكْرَهُ أنْ يَنْبِذَ التَّمْرَ والبُسْرَ؛ يَجْمَعُ بينهما.

---

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٧٢ رقم ٢٤٥٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٠٨)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٤٠٧)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١١٦). وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٧٠٧٠) من طريق ابن أبي نجيح، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥١٥) من طريق سعيد بن سلمة، كلاهما عن عن محمد بن المنكدر؛ حُدِّثت عن ابن عباس، فذكره.
قال ابن الجوزي: «الراوي عن ابن عباس مجهول، والحسن بن صالح قال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات». وانظر "المجروحين" لابن حبان (١/ ٢٧٩/ السلفي).

(٢) في (ك): «حديث».

(٣) روايته أخرجها ابنه عبدالله في "العلل" (٤١٠٧).

(٤) كذا في جميع النسخ: «عن أبي هريرة قال: رأيت أبا هريرة»، ومعنى العبارة: أن هلال بن يزيد يحدِّث عن أبي هريرة فيقول: رأيت أبا هريرة.

(٥) المِقْراضان: ما يُقطع به، مثنى «المقراض» وهو اسم آلةٍ من «القَرْض» بمعنى القطع، وهو أصله في اللغة؛ يقال: قَرَضَ يقرِض قَرْضًا. والمِقْراضان، والجَلَمان، والمِقَصَّان: يتركب كل منهما من جزأين، يقال لكلٍّ منهما: مِقْراض، وجَلَم، ومِقَصٌّ. قال أهل اللغة: إذا استخدما معًا، فلا يفردان؛ بل يقال بالمثنى. وعدَّ بعضهم الإفراد من لحن العامة. لكن حكى الخليل الإفراد، وقال: الجَلَم: اسم يقع على الجلمين؛ كالمقراض والمقراضين. اهـ. وكذلك حكى سيبويه الإفراد في حديثه عن اسم الآلة. انظر "العين" (٥/ ١٠ و٤٩)، و(٦/ ١٣٨)، و"الكتاب" =

ورَوى أحمد بن حنبل[١]، عن عبدالصمد بن عبدِالوارثِ وأبي سعيد مولى بني هاشم[٢]، عن يحيى بن يَعْفُر، عن هلال بن يزيد، عن أبي هريرة.

فسئل أبو زرعة: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: يحيى بن يَعْفُر [٣].

١٥٩٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه قَبِيصة بن عُقْبة[٤]، عن سفيان الثَّوْريِّ، عن عبدالله بن جابر، عن أبي [خازم][٥]؛ قال: سُئِلَ

= (٤/ ٩٤-٩٥)، و"تهذيب اللغة" (٨/ ٣٤٠)، و(١١/ ١٠١)، و"لسان العرب" (٧/ ٢١٦)، و(١٢/ ١٠٢)، و"تاج العروس" (١٠/ ١٣٧).

(١) في "الأشربة" (٥٧)، ولفظه: سألت أبا هريرة ﵁ عن الفَضِيخ ؟ فقال: **اقطعْ كلَّ** حلقاته. قال: قلت: وما حلقاتُه يا أبا هريرة ؟ قال: المُذنِّبة، اقرِضْها بالمقاريضِ، ثم انتبذ أيَّهما شئت، ولا تجمعْهما جميعًا؛ بُسْرًا وتمرًا . ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابنه عبدالله في "العلل" (٤١٠٧ و٦٠٩٦)، والخطيب في "الموضح" (١/ ١٨٥ و١٨٦).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد.

(٣) من قوله: « فسئل أبو زرعة . . . » إلى هنا سقط من (ك). قال الإمام أحمد في الموضع السابق من "العلل" لابنه عبدالله: « أخطأ وكيع إنما هو يحيى بن يعفر». وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣١١): « وقال وكيع: يحيى بن جعفر، وهو وهم ». وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ١٥٧): « وكان وكيع يغلط فيه ويقول: يحيى بن جعفر المازني ». وقال ابن حبان في "الثقات" (٩/ ٢٥٤): «وقد وهم وكيع حيث قال: يحيى بن جعفر ». وانظر "تصحيفات المحدثين" للعسكري (١/ ٩٠)، و"موضح أوهام الجمع والتفريق" للخطيب (١/ ١٨٤-١٨٦).

(٤) روايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (١/ ٢٩٥)، وسيأتي النقل عنه .

(٥) في جميع النسخ: « حازم » بالحاء المهملة، ولم تنقط الزاي في (أ) و(ش)، وهو ضمن السقط الذي في (ف)، والمثبت هو الصواب. واسم أبي خازم هذا: =

مجاهدٌ عن نَبِيذ[١] البُخْتُجِ[٢]؛ قال: كان نائمًا فأنبهتَهُ[٣]؟

وقال أبو زرعة: كذا قال قَبِيصة، ووَهِمَ فيه؛ وإنما هو: عبدالله ابن جابر أبو حازم[٤]، عن مجاهد[٥].



= عبدالرحمن بن خازم. انظر "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٧٩)، و"الجرح والتعديل" (٥/ ٢٣١)، و"توضيح المشتبه" (٣/ ١٦).

(١) قوله: « نبيذ » ليس في (أ) و(ش).

(٢) أي: العصير المطبوخ. وهو فارسيٌّ معرب، أصله: « ميبُخْتَه »: « مي » شراب أو خمر، و« بخته »: مطبوخٌ . وهو اسم لما حُمل على النار وطُبخ إلى الثلث. رخص فيه النخعي وكان يشربه مع عَكَره خيفة أن يصفِّيه فيشتد ويسكر. قال أبو عبيد: « وهو الذي يسميه الناس اليوم « الجمهوريَّ »، وهو إذا غلَى وقد جعل فيه الماء، فقد عاد إلى مثل حاله الأولى لو كان غلى وهو عصير لم يخالطه الماء؛ لأن السكر الذي كان زايَله (فارقَه) أُراه قد عاد إليه، وإن الماء الذي خالطه لا يُحِل حرامًا . . . فإذا عاوده ما كان فارقه، فما أغنت عنه النار والماء، وهل كان دخولهما ههنا إلا فضلاً ؟!». اهـ. وهو قريب مما ذكره المحبي عن أبي حنيفة الدينوري. وظاهر كلام أبي عبيد أنه لا يرخص فيه. انظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٣٩٦-٣٩٧)، و"النهاية"(١/ ١٠١ و٣١٢)، و"قصد السبيل" (ص ٢٥٦).

(٣) في (أ) و(ش): « فانتبه ». وفي ضوء ما نقل عن أبي عبيد في التعليق السابق، يمكن أن تفهم عبارة مجاهد هنا، على أنه لا يرخِّص فيه، ويقول بأن السكر الذي كان « نائمًا » فيه خافيًا، « تنبَّه » وظهر بالغليان مرة أخرى، والله أعلم .

(٤) لم تنقط الزاي في (أ) و(ش). وانظر "تهذيب التهذيب" (٢/ ٣١٢).

(٥) وعلى هذا الوجه الذي رجحه أبو زرعة أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٣٨) من طريق إسحاق بن سليمان، عن عبدالله بن جابر، عن مجاهد.
وروى الخطيب في "الموضِح" (١/ ٢٩٥) عن علي بن الحسين بن حبان قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده: قال أبو زكريا [يعني: يحيى بن معين] أبو خازم: عبدالرحمٰن بن خازم، حدث عنه فضيل بن غزوان، عن مجاهد في نبيذ البختج، =

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْأَضَاحِيِّ[(١)] وَالذَّبَائِحِ

١٥٩٤ - وسمعتُ[(٢)] أبي وذكر حديثًا حدَّثنا به عن دُحَيْم[(٣)]؛ قال: ثنا محمد بن شُعَيب؛ قال: أخبرني معاوية بن يحيى الصَّدَفي، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ** ».

وسمعت[(٤)] أبي يقول: « هذا حديثٌ موضوعٌ عندي»[(٥)]؛ ولم يَقْرأْ علينا[(٦)].

= حدثنا وكيع عنه. قلت لأبي زكريا: إن قبيصة حدثناه عن سفيان، عن عبدالله بن جابر، عن أبي خازم، عن مجاهد، فأنكره أبو زكريا؛ وقال: حدثناه إسحاق الرازي، عن عبدالله بن جابر، عن مجاهد، ليس بينهما أحد. قال أبو زكريا: وأرى قبيصة سمع من سفيان حديث عبدالله بن جابر، عن مجاهد، وحديث فضيل، عن أبي خازم، فأدخل حديث هذا في هذا ».

(١) «الأضاحي» يجوز فيها تشديد الياء وتخفيفها؛ قال النووي في "شرح صحيح مسلم" (١٣/ ١٠٩): « قال الجوهري [في "الصحاح" (٦/ ٢٤٠٧)]: قال الأصمعي: فيها أربع لغات: أُضْحِيَّة وإِضْحِيَّة، بضم الهمزة وكسرها، وجمعها: أَضَاحِيُّ، بتشديد الياء وتخفيفها. واللغةُ الثالثة: ضَحِيَّة، وجمعها: ضَحَايَا، والرابعةُ: أَضْحَاة، بفتح الهمزة، والجمعُ: أَضْحًى؛ كأَرْطَاةٍ وأَرْطًى، وبها سُمِّيَ يومُ الأضحى، قال القاضي [عياض]: وقيل: سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها تُفْعَلُ في الأضحى، وهو ارتفاعُ النهار. وفي الأضحى لغتان: التذكيرُ لغةُ قيس ،والتأنيث لغةُ تميم».اهـ. وقال الفراء:«الأضحى تؤنَّث وتذكَّر؛ فمن ذكَّر ذهب إلى اليوم».

وانظر: "أنيس الفقهاء" (ص٢٧٩)، و"المطلع" للبعلي (ص٢٠٤)، و"إصلاح غلط المحدِّثين" (ص٧٨-٧٩).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٨٥٢).

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم.

(٤) في (ت) و(ك):«سمعت» بلا واو.

(٥) وقال في المسألة رقم (٨٥٢):« هذا حديث كذب بهذا الإسناد ».

(٦) في (ت) و(ك):«على الناس» بدل:«علينا»، والمراد: لم يقرأ هذا الحديث علينا.

١٥٩٥ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عباس بن محمد الدُّورِي[٢]، عن الأسود بن عامر[٣]، عن الحسن بن صالح، عن ابن[*] أبي ليلى[٤]، عن عطاء[٥]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَنْ ضَحَّى، فَلْيَأْكُلْ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حدَّثنا أبو غَسَّان[٦]، عن حسن بن صالح، عن ابن[*] أبي ليلى، عن عطاء، عن النبيِّ ﷺ ... مُرسَلً[٧]؛ لا يقولُ فيه: أبو هريرة[٨].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦٠٥). وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٠/ ٢٧): « وقد أخرج أبو الشيخ في كتاب الأضاحيِّ من طريق عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، رفعه: « من ضحَّى، فليأكلْ من أُضْحيَّته »، ورجاله ثقات، لكن قال أبو حاتم الرازي: الصواب: عن عطاء ، مرسل ».

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٤). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٩١ رقم ٩٠٧٨) عن الأسود ابن عامر، به. وأخرجه ابن عدي أيضًا من طريق سلمة بن عبدالملك العوصي، عن الحسن بن صالح، به .

(٣) ولقبه: شاذان .

(*) قوله: « ابن » سقط من (أ) و(ت) و(ش)، وألحقت في حاشية (ش)، وما أثبتناه من (ف) و(ك).

(٤) هو: محمد بن عبدالرحمن .

(٥) هو: ابن يسار .

(٦) هو: مالك بن إسماعيل. وروايته ذكرها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٤). وتابعه على روايته مرسلاً : أبو نعيم الفضل بن دُكَين، وروايته ستأتي في المسألة رقم (١٦٠٥).

(٧) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) روى ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٤) طريق عباس الدوري السابقة، ثم قال : « قال لنا إبراهيم بن هانئ: قال عباس الدوري: لم يحدث بهذا الحديث أحد =

١٥٩٦ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديث حدَّثنا به إسحاق بن إبراهيم البَغَوي[(٢)]، عن داود بن عبدالحميد، عن عمرو بن قَيْس المُلائي، عن عطية العَوْفي، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **قُومِي**[(٣)] **إِلَى أُضْحِيَّتِكِ فَاشْهَدِيهَا؛ فَإِنَّ لَكِ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ تَقْطُرُ مِنْ دَمِهَا يَغْفِرُ**[(٤)] **اللهُ لَكِ مَا سَلَفَ مِنْ ذُنُوبِكِ** ». قالت: يا رسولَ الله! هذا لنا أهلَ البيت خاصَّةً، أم لنا وللمسلمين عامَّةً؟ قال: « **بَلْ لَنَا وَلِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً** »؟

= عن الحسن بن صالح غير الأسود بن عامر شاذان ». قال ابن عدي: « وهذا الذي قاله الدوري هكذا كانوا يحكمون - أهل العراق - على أنه حديث شاذان، ولم يبلغهم من حديث الشام عن سلمة بن عبد الملك العوصي، عن الحسن بن صالح، وهو هذا الذي ذكرت »، ثم رواه كما سبق. ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٤) من طريق عباس الدوري، به، ثم نقل عنه قوله: « ولم أسمع هذا من إنسان في الدنيا غيره ». ثم قال الخطيب: « تفرد بوَصْلِه شاذان، وخالفه مالك بن إسماعيل؛ فرواه عن الحسن بن صالح، مرسلاً؛ لم يذكر فيه أبا هريرة ».

(١) نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ٢٦١) قول أبي حاتم. وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٣٥٤): « وقد رواه الحاكم بإسناد ضعيف، وأنكره أبو حاتم الرازي ».

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٢٠٢/ كشف)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٧). وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٢٢) من طريق الحسن بن علي بن شبيب المعمري، عن داود بن عبدالحميد، به.

(٣) الخطاب موجَّهٌ إلى فاطمة بنت النبي ﷺ و رضي الله عنها؛ كما في مصادر التخريج.

(٤) في بعض مصادر التخريج: « أن يغفر »، وهو الجادَّة، ويكون المصدر المؤوَّل من «أنْ» والفعل في محل نصب اسم « إنَّ ». وما وقع هنا يخرَّج على ذلك أيضًا، لكن بإضمار « أن »، وعند إضمارها يجوز في الفعل النَّصْبُ والرفعُ، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٠٢٤).

فسمعتُ أبي يقولُ: هو[(١)] حديثٌ منكرٌ[(٢)].

١٥٩٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود[(٣)]، عن شُعْبة، عن أبي عَقِيل؛ قال: سمعتُ أبا الخَصيب[(٤)] يحدِّث: أنه سأل ابنَ عمر عن رَجُلٍ أهدى بَدَنةً، فَضَلَّت، ثم اشترىٰ مكانها، فنَحرَها، ثم وجَدَ الأولى ؟ قال: يَنْحَرُهما جميعًا ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو عَقِيل بن طَلْحة، عن أبي الخَصِيب، عن ابن عُمر[(٥)].

١٥٩٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه إبراهيم بن الحجَّاج، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عليِّ بن زيد، عن يوسف بن مِهْران[(٦)]، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُنْبَذُ له، فيشربُه الغَدَ، ومِنْ بعدِ الغَدِ، فإذا كان اليومُ[(٧)]

---

(١) في (ك): « هذا ».

(٢) قال البزار في الموضع السابق: « لا نعلم له طريقًا عن أبي سعيد أحسن من هذا، وعمرو بن قيس كان من عُبّاد أهل الكوفة وأفاضلهم، ممن يجمع حديثه وكلامه». وترجم العقيلي في الموضع السابق لداود بن عبدالحميد الكوفي، وذكر أنه يحدِّث عن عمرو بن قيس الملائي بأحاديث لا يتابع عليها، وذكر منها هذا الحديث، ثم قال: « وله رواية أخرى من غير هذا الوجه ليِّنة أيضًا ». وانظر "نصب الراية" (٤/ ٢١٩).

(٣) هو: سليمان بن داود الطيالسي.

(٤) في (ش) و(ك): «الخصيف». وهو زياد بن عبدالرحمٰن القيسي، أبو الخصيب البصري.

(٥) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٤٤٠) من طريق وكيع، عن شعبة، عن عقيل بن طلحة، عن أبي الخصيب، عن ابن عمر، به .

(٦) قوله: « بن مهران » سقط من (أ) و(ش).

(٧) في (ك): « يوم ».

الثالثُ، أمر به فَأُهْرِيقَ[(١)]؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن حمَّاد[(٢)]، عن الحجَّاج[(٣)]، عن يحيى بن عُبَيْد، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ أخطأ فيه إبراهيمُ بنُ الحَجَّاج[(٤)].

١٥٩٩ - وسألتُ[(٥)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه المُبارك بن فَضَالة[(٦)]، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن جابر بن عبدالله: أنَّ رسول الله ﷺ ضَحَّى بكبشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ[(٧)] مَوْجُوءَيْنِ[(٨)] ...، **الحديثَ**.

---

(١) أُهَرِيقَ، أي: أُرِيقَ، بمعنى: صُبَّ. انظر: "اللسان" (١٠/ ١٣٥ و٣٦٥- ٣٦٧).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١١١ رقم ١٢٦٢٥).

(٣) هو: ابن أرطاة.

(٤) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٢٠٠٤) من طريق شعبة، والأعمش، وزيد بن أبي أنيسة، ثلاثتهم عن أبي عمر، عن يحيى بن عبيد، عن ابن عباس، به.

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦١٣).

(٦) روايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٥/ ق ١٤٦/ ب - ١٤٧/ أ).

(٧) قال القاضي عياض في "مشارق الأنوار" (١/ ٣٧٩)- وعنه نقل النووي في "شرح مسلم" (١٣/ ١٢٠) واللفظ له-: قال ابن الأعرابي وغيره: الأملح هو الأبيض الخالص البياض. وقال الأصمعي: هو الأبيض ويشوبه شيء من السواد. وقال أبوحاتم: هو الذي يخالط بياضَهُ حمرةٌ. وقال بعضهم: هو الأسود يعلوه حمرة. وقال الكسائي: هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثر. وقال الخطابي: هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود. وقال الداوودي: هو المتغيِّر الشَّعر بسواد وبياض. وانظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٤٣٤-٤٣٥)، و"أعلام الحديث" (٢/ ٨٤٦)، و"النهاية" (٤/ ٣٥٤).

(٨) أي: خَصِيَّيْن. "النهاية" (٥/ ١٥٢). وذكر ابن الأثير: أنه يروى « مُوجَأَيْنِ » بوزن مُكْرَمَيْنِ، قال: « وهو خطأ ». وأنه يُروىٰ: « مَوْجِيَّيْنِ » بغير همز على التخفيف، ويكون من « وَجَيْتُهُ وَجْيًا فهو مَوْجِيٌّ » كـ« مَرْمِيّ ».

وروى هذا الحديثَ: حمَّادُ بن سَلَمة[١]، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن عبدالرحمٰن بن جابر بن عبدالله، عن أبيه جابر، عن النبيِّ ﷺ.

وروى هذا الحديثَ: الثَّوْريُّ[٢]، فقال: عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة - أو عَائِشَة - عن النبيِّ ﷺ .

ورواه عُبَيدُاللهِ بنُ عَمْرٍو[٣]، وسعيدُ بنُ سَلَمة[٤]، فقالا: عن

---

(١) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١١٤٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٧٧)، وأبو يعلى في "المسند" (١٧٩٢)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ١٦٨)، وذكرها الدارقطني في الموضع السابق .

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨١٣٠) عنه. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢٢٥ رقم ٢٥٨٨٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣١٢٢). وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٦/ ١٣٦ و٢٢٠ رقم ٢٥٠٤٦ و٢٥٨٤٣) من طريق وكيع وإسحاق بن يوسف الأزرق، كلاهما عن الثوري، به ، إلا أن إسحاق قال في روايته: « عن أبي هريرة: أن عائشة قالت ».
وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٧٧)، من طريق عبدالله بن وهب، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٦٧ رقم ٢٧٧)، وفي "المعرفة" (١٤/ ٢٤) من طريق الفريابي، وأبي حذيفة النهدي، والحسن بن دينار، ومؤمل بن إسماعيل، جميعهم عن الثوري، به .
تنبيه: وقع في "مصنف عبدالرزاق" و"سنن ابن ماجه" :« عن عائشة وأبي هريرة »، ولعله خطأ من الطباعة، أو اعتمادٌ على نسخ رديئة، وانظر "تحفة الأشراف" (١٠/ ٤٦٤)، و"نصب الراية" (٣/ ١٥١).

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في الموضع السابق، والطبراني في "المعجم الكبير" (١/ ٣١٣ رقم ٩٢٢)، والدارقطني في الموضع السابق.

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١/ ٣١١ رقم ٩٢٠).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٨ رقم ٢٣٨٦٠)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "نصب الراية"(٤/ ٢١٥)- كلاهما عن شريك، عن عبدالله بن =

عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن عليٍّ بن حُسين، عن أبي رافع، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي زرعة: فما الصَّحيح ؟

قال[(١)]: ما أدري، ما عندي في ذا شيءٌ .

قلتُ لأبي: فما[(٢)] الصَّحيحُ ؟

قال أبي: ابنُ عَقِيل لا يضبطُ حديثه[(٣)].

قلتُ: فأيُّهما[(٤)] أشبهُ عندك ؟

قال: الله أعلم .

وقال أبو زرعة: هذا من ابنِ عَقِيل، الذين رَوَوْا عن ابن عَقِيل كلُّهم ثقاتٌ[(٥)].

= محمد بن عقيل، عن علي بن حسين، عن أبي رافع، به .

وكذا رواه زهير بن محمد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، وروايته أخرجها الإمام أحمد أيضًا (٦/ ٣٩١ ر٢٧١٩٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١/ ٣١٢ رقم ٩٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٩١)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ١٦٨).

وكذا رواه قيس بن الربيع، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، وروايته ستأتي في المسألة رقم (١٦١٣).

(١) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٢) في (ت): « ما ».

(٣) في (أ) و(ش): « حديث ».

(٤) كذا في جميع النسخ، والصواب أن يقال: «أيها»؛ لأنَّ السؤال عن ثلاث روايات للحديث أيها أشبهُ بالصواب. وسيأتي مثل هذا في المسألة رقم (١٦١٣).

(٥) قال الترمذي في "العلل الكبير" (ص ٢٤٥): « وسألت محمدًا [يعني البخاري] عن حديث عبد الله بن محمد بن عقيل: أن النبيَّ ﷺ ضحَّى بكبشين؛ قلت: إنه يقول: =

١٦٠٠ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو معاوية[(١)]،

= عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقال: عن أبي سلمة، عن عائشة، ويروى عنه، عن عبدالرحمن بن جابر، عن أبيه، فقلت له: أيُّ الروايتين أصحُّ؟ فلم يقض فيه بشيء، وقال: لعله سمع من هؤلاء».

وروى ابن عساكر في "تاريخه" (٥٩/ ٤٠٥) من طريق ابن أبي خيثمة قال: سمعت يحيى بن معين يقول: لما أتى الثوريُّ اليمن؛ أتاه معمر يسلِّم عليه، فحدَّث يومًا بحديث عن عبد الله بن محمد بن عقيل: أن النبيَّ ﷺ ضحَّى بكبشين، وهو حديث يخطئ فيه ابن عقيل، وإنما الخطأ من ابن عقيل، فقال له الثوريُّ: تَعِسْتَ يا أبا عروة [وهي كنية معمر]! فغضب معمر من ذاك، فما أتاه حتى خرج، ولا سلَّم عليه. اهـ.

وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٤٦/ ب - ١٤٧/ أ): «يرويه عبدالله بن محمد بن عقيل، واختلف عنه: فرواه الثوري، عن ابن عقيل، عن أبي سلمة، عن عائشة، أو عن أبي هريرة. وخالفه حماد بن سلمة، فرواه عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن جابر. وقال مبارك بن فضالة: عن ابن عقيل، عن جابر. وقال عبيدالله بن عمرو: عن ابن عقيل، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع. وقال معمر: عن ابن عقيل - مرسلاً - عن النبيِّ ﷺ، والاضطراب فيه من قِبَلِ ابنِ عقيل». وذكر نحو هذا أيضًا في "العلل" المطبوع (٧٩٢).

وقال الشافعي في "الأم" (٢/ ٢٤٠): «وقد رُوي عن النبيِّ ﷺ من وجه لا يثبت مثله أنه ضحَّى بكبشين، فقال في أحدهما - بعد ذكر اسم الله عز وجل -: "اللهم عن محمد وعن آل محمد"، وفي الآخر: "اللهم عن محمد وعن أمة محمد"».

وذكر البيهقي في "المعرفة" (٤/ ٤٨-٤٩) قول الشافعي هذا، ثم قال: «وهذا الحديث إنما رواه [عبدالله] بن محمد بن عقيل، واختلف عليه في إسناده: فرواه عنه الثوري، عن أبي سلمة، عن عائشة، أو عن أبي هريرة... ورواه عنه حماد بن سلمة، عنه، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن أبيه. ورواه زهير بن محمد، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع. قال البخاري: ولعله سمع من هؤلاء». وانظر "السنن الكبرى" له (٩/ ٢٨٦-٢٨٧)، و"الأجوبة المرضية" للسخاوي (٢/ ٧٩٨ فما بعدها).

(١) هو: محمد بن خازم الضرير. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٨١٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٥٤ رقم ١٥٧٦٨)، و(٦/ ٣٨٦ رقم ٢٧١٦٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٧٥)، والطبراني في "الكبير" =

عن حجَّاج[(١)]، عن نافع[(٢)]، عن ابن كَعْب بن مالك، عن أبيه: أنَّ جاريةً لهم سوداءَ ذَبَحَتْ لهم[(٣)] شاةً بِمَرْوَةٍ[(٤)]، فسأل النبيَّ ﷺ عن ذلك؟ فأمره بِأَكْلِها.

ورواه عُبَيدالله بن عمر[(٥)]، عن نافع؛ قال: سمعتُ ابن كَعْب بن

= (١٩/ ٩٦ رقم١٩٠).

وهكذا وجَّه ابنُ أبي حاتم السؤال إلى أبيه وأبي زرعة، لكنْ سيأتي الجواب من كلام أبي زرعة وحده.

(١) قوله: « عن حجاج » مكرر في (ك). وحجاج هذا هو: ابن أرطاة.

(٢) هو: مولى ابن عمر.

(٣) قوله: « لهم » ليس في (ش).

(٤) المروة: حجر أبيض بَرَّاقٌ محدَّد، وقيل: هو الذي تُقْدَحُ منه النار؛ وبه سميت «المروة» قرينة « الصفا ». والمراد في الذبح بالمروة: جنس الأحجار لا المروة نفسها. انظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (٣/ ٤٢٧)، و"مشارق الأنوار" (١/ ٣٧٧)، و"النهاية" (٤/ ٣٢٣).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٣٠٤ و٥٥٠١ و٥٥٠٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٨٩٣/الإحسان)، لكن وقع عندهما أن نافعًا سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر: أن أباه أخبره . . . ، فذكره، هكذا بجعله من مسند كعب بن مالك.
ورواه علي بن عاصم عن عبيدالله فأخطأ فيه، فقال: عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر. أخرجه الدارقطني في "الأفراد" (١٩٣/ب/أطرافه)، ثم قال: « تفرد به علي بن عاصم، عنه، واختُلِف فيه على عبيدالله ».
وعلقه البخاري في "صحيحه" - عقب الحديث رقم (٥٥٠٤)- عن الليث، فقال: «وقال الليث: حدثنا نافع: أنه سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبدالله، عن النبيِّ ﷺ: أن جارية لكعب . . . ، بهذا ».اهـ.
وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٦٣٢) أن الإسماعيلي وصله في "مستخرجه" من طريق أحمد بن يونس، عن الليث. ثم وصله ابن حجر في "تغليق التعليق" (٤/ ٥١٣) من طريق أحمد بن يونس، عن الليث، به. =

مالك يحدِّث عبدَالله بن عمر: أنَّ جاريةً لكعب بن مالكٍ . . . .

وروى مالكُ بنُ أنسٍ[١]، عن نافع، عن رجلٍ من الأنصار - يقال له: معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ[٢] - أنه أخبره أنَّ جاريةً لكعبِ ابن مالك[٣] كانت تَرْعَىٰ . . . .

= وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٥٦٠)، وأحمد في "المسند" (٢/ ١٢ رقم ٤٥٩٧)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن نافع: سمعت رجلاً من بني سلمة يحدِّث ابن عمر: أن جارية . . . ، الحديث .
وكذا أخرجه أحمد أيضًا (٢/ ٧٦) من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق، عن نافع .

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها في "الموطأ" برواية محمد بن الحسن؛ كما في "فتح الباري" (٩/ ٦٣٢). وأخرجها أيضًا ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٦٨) من طريق يعقوب بن حميد، عن عبدالله بن نافع، عن مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار يقال له: معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ - أن جارية . . . ، الحديث . والمعروف من رواية مالك: ما جاء في "الموطأ" برواية يحيى الليثي (٢/ ٤٨٩ رقم ١٠٤١): عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ - أن جارية لكعب . . . ، الحديث .
ومن طريق مالك أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٥٠٥)، بل قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ١٢٧): «وأما الاختلاف فيه عن نافع: فرواه مالك - كما ترى - لم يختلف عليه فيه عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد، أو سعد ابن معاذ». اهـ.
تنبيه: حديث مالك جاء في "الموطأ" برواية محمد بن الحسن المطبوع (٦٤١) هكذا: «أخبرنا نافع، عن رجل من الأنصار: أن معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ- أخبره: أن جارية . . . » الحديث، ولم نجد فيها ما ذكره الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من "الفتح"، فالله أعلم .

(٢) قوله: «سعد أو سعد بن معاذ» سقط من أصل (ت)، وأُلحق بهامشها، ولم يتضح بتمامه في التصوير .

(٣) قوله: «مالك» سقط من (ت)، وفي موضعه بياض في (ك).

قلتُ لهما: فأيُّهُمُ[(١)] الصَّحيحُ ؟

قال أبو زرعة: ورواه داود العَطَّار[(٢)]، عن موسى بن عُقْبة[(٣)]، عن نافع، عن ابن عُمَرَ .

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ، وحديثُ أبي معاوية خطأٌ أيضًا، والصَّحيحُ: حديثُ مالكٍ، عن نافع، عن رجلٍ .

---

(١) في (ك): «فأيهما»، وغُيِّرت في (ت) إلى «أيهم» أو بالعكس.

(٢) هو: داود بن عبدالرحمن . ولم نجد من أخرج روايته، غير أن الحافظ ابن حجر ذكر في الموضع السابق من "الفتح" عن الدارقطني أنه قال:« وكذا قال مرحوم العطار، عن داود العطار، عن نافع »، وعلى هذا : فإما أن يكون هناك اختلاف على داود، أو يكون الخطأ عند الدارقطني أو ابن أبي حاتم هنا، والله أعلم !

(٣) ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٧٦ و٨٠ رقم ٥٤٦٣ و٥٥١٢)، والدارمي في "سننه" (٢٠١٤)، والبزار في "مسنده" (١٢٢٣/ كشف)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٩٧)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤١١/ بغية)، جميعهم من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، به .
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٣٧١) من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة وأيوب وعبدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به .
وتابع حمادَ بن سلمة على روايته على هذا الوجه عن أيوب: سعيدُ بن أبي عروبة، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" عقب الحديث (١٢٢٣/ كشف)، فقال: وحدثنا أيوب بن سليمان، ثنا عبدالرحمن بن مسهر، ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال . . . ، بنحو حديث يحيى ، عن نافع، عن ابن عمر .
ثم قال البزار:« لا نعلم رواه عن أيوب إلا ابن مسهر، وهو ضعيف، والحديثُ إنما يرويه عبيد [الله] والحجاج، عن نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، وهو الصواب ».
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٥٤٩) عن معمر، عن أيوب، عن عبدالله بن عمر، عن نافع: أن جارية لكعب بن مالك. . . ، فذكره هكذا مرسلاً، وبزيادة عبدالله ابن عمر في سنده. وأيوب السختياني بصري، ورواية معمر عن البصريين ضعيفة .

قلتُ: فما يقولُ عُبَيدالله[1] العُمَري ؟

قال: يَحْتَمِلُ أن يكون[2] معاذ بنَ سعد، أو سعد بنَ معاذ؛ مِنَ وَلَدِ كَعْب بن مالك[3] .

---

(١) في (ك): « عبدالله ». والمعني: فالذي يقوله عبيدالله العمري، ماذا تقول فيه ؟ فـ«ما» في قوله: « فما يقول» موصولة.

(٢) أي: يحتمل أن يكون الصوابُ: روايةَ مَن رواه فقال: معاذ بن سعد. . . إلخ.

(٣) هذا الحديث من الأحاديث التي انتقد الدارقطنيُّ البخاريَّ على إخراجها، فقال في "التتبع" (ص ٢٤٥-٢٤٦ رقم ١٠٦): « وأخرج البخاري حديث عبيد الله ، عن نافع، عن ابن كعب، عن أبيه: أن جارية لكعب. وعن مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ -: أن جارية لكعب. وعن موسى، عن جويرية، عن نافع، عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله : أن جارية لكعب. وقال الليث: عن نافع؛ سمع رجلاً من الأنصار خبَّر عبد الله : أن جارية لكعب. وهذا اختلاف بيِّن، وقد أخرجه. وهذا قد اختلف فيه على نافع، وعلى أصحابه عنه: اختلف فيه على عبيد الله، وعلى يحيى بن سعيد، وعلى أيوب، وعلى قتادة، وعلى موسى بن عقبة، وعلى إسماعيل بن أمية، وعلى غيرهم، فقيل: عن نافع، عن ابن عمر، ولا يصح، والاختلاف فيه كثير ».

وذكر الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص ٣٧٦) كلام الدارقطني هذا، ثم قال: « قلت: هو كما قال، وعلّته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسُّف ».

وذكر ابن حجر أيضًا في "فتح الباري" (٩/ ٦٣٢) رواية البخاري للحديث من طريق عبدة بن سليمان ومعتمر بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن كعب ابن مالك، عن أبيه، ثم قال: « وذكر الدارقطني أن غيرهما رواه عن عبيد الله، فقال: " عن نافع؛ أن رجلاً من الأنصار " . قلت: وكذا تقدم في الباب الذي قبله من رواية جويرية، عن نافع، وكذا علّقه هنا من رواية الليث عن نافع، ووصله الإسماعيلي من رواية أحمد بن يونس، عن الليث، به. قال الدارقطني: وكذا قال محمد بن إسحاق، عن نافع، وهو أشبه، وسلك الجادة قوم منهم: يزيد بن هارون، فقال: عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر، وكذا قال مرحوم العطار عن داود العطار، عن نافع. وذكر الدارقطني عن غيرهم أنهم رووه كذلك، قال: =

١٦٠١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه علي بن مُسْهِرٍ[(١)]، عن ابن

= ومنهم من أرسله عن نافع، وهو أشبه بالصواب، وأغفل ما ذكره البخاري أواخر الباب من رواية مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ - أن جارية لكعب، وقد أورده في "الموطآت" له كذلك من حديث جماعة عن مالك، منهم: محمد بن الحسن، وقال في روايته: عن رجل من الأنصار؛ معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ - وأشار إلى تفرد محمد بذلك. وقال الباقون: عن رجل، عن معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ . ومنهم: ابن وهب، أخرجه من طريقه كالجماعة. قال: وأخرجه ابن وهب في غير "الموطأ" فقال: أخبرني مالك وغيره من أهل العلم، عن نافع، عن رجل من الأنصار : أن جارية لكعب بن مالك . . . ، فذكره، وقال: الصواب: ما في "الموطأ"؛ يعني: عن مالك، وأما عن غيره فيحتمل أن يكون ابن وهب أراد الليث، وحمل رواية مالك على روايته ».اهـ.

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد"(١٦/ ١٢٦-١٢٧): « قد روي هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، وليس بشيء، وهو خطأ، والصواب رواية مالك ومن تابعه على هذا الإسناد. وأما الاختلاف فيه عن نافع: فرواه مالك - كما ترى - لم يختلف عليه فيه عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ . ورواه موسى بن عقبة، وجرير بن حازم، ومحمد بن إسحاق، والليث بن سعد، كلهم عن نافع: أنه سمع رجلاً من الأنصار يحدِّث عن ابن عمر: أن جارية - أو أمة - لكعب بن مالك . . . ، الحديث. ورواه عبيدالله بن عمر، عن نافع : أن كعب بن مالك سأل النبيَّ ﷺ عن مملوكة ذبحت شاة بمروة، فأمره النبيُّ ﷺ بأكلها. ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري وصخر بن جويرية جميعًا عن نافع، عن ابن عمر، وهو وَهْم عند أهل العلم، والحديث لنافع عن رجل من الأنصار، لا عن ابن عمر، والله الموفق للصواب ». اهـ.

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" (٢٩)، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٧٤٦)- وابن حزم في "المحلى" (٣٦٤). وأخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٥١)، والحاكم - كما في الموضع السابق من "إتحاف الخيرة"- وعن الحاكم رواه البيهقي في "السنن (٩/ ٢٧٢).

أبي ليلى[١]، عن الحَكَم[٢]، عن عُبَادة [٣] بن أبي الدَّرْداء، عن أبيه؛ قال: أُهْدِيَ لرسولِ الله ﷺ كبشان جَذَعَانِ أَمْلَحَانِ، فضَحَّى بهما؟

قال أبي: ما أدري ما هذا! لا أعرف لأبي الدرداء ابنًا يقال له: عبادة، وهذا من تَخاليطِ ابن[٤] أبي ليلى[٥].

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمن. (٢) هو: ابن عتيبة.

(٣) في الموضع السابق من "إتحاف الخيرة": «عباد»، وفي "المطالب العالية" لابن حجر (٢٣٠٩): «عمارة».

(٤) في (أ): «من» بدل: «ابن».

(٥) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٤١)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٩٦ رقم٢١٧١٣)، وأحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٧٤٦)- ثلاثتهم من طريق يزيد بن هارون، عن الحجاج بن أرطاة، عن ابن نعيمان، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه قال: ضحَّى رسول الله ﷺ بكبشين جَذَعَيْنِ مَوْجِيَّيْنِ. وأخرجه ابن منيع أيضًا من طريق أبي يوسف، عن حجاج، عن يعلى بن عطاء، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه، به.

وأخرجه أبو يعلى في "مسنده"- كما في الموضع السابق من "إتحاف الخيرة"- من طريق عمر بن علي وعبدالرحيم بن سليمان، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٩٦ رقم ٢١٧١٤) من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع، ثلاثتهم عن حجاج، عن يعلى ابن النعمان، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه، به هكذا بتسمية شيخ حجاج: «يعلى بن النعمان»، وهذا الصواب في تسميته كما في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤١٨)، و"الجرح والتعديل" (٩/ ٣٠٤).

وسئل الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٠٩ رقم ١٠٧٧) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن عبادة بن أبي الدرداء، عن أبيه. ورواه الحجاج بن أرطاة واختلف عنه: فقال أبو شهاب الحناط: عن حجاج بن أرطاة، عن يعلى بن النعمان، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه. وقال عباد بن العوام: عن حجاج، عن ابن نعمان، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه. وقال أيضًا عباد: عن الحجاج، عن يعلى - ولم ينسبه - عن أبيه، عن أبي الدرداء، ولا يثبت؛ =

١٦٠٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حاتم بن وَرْدان[١]، عن أيُّوب[٢]، عن ابن سِيرِين[٣]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلاةِ، فَلْيُعِدْ** »، وأنَّ النبيَّ ﷺ انْكَفَأَ[٤] إلى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فذبحهما، وانْكَفَأَ الناسُ إلى غُنَيْمة، فتَوَزَّعُوها[٥] ؟

قال أبي: الكلامُ الأولُ تابعه عليه ابنُ عُلَيَّة[٦]. وقِصَّةُ ذبح

= لأن الحجاج وابن أبي ليلى ليسا بحافظين ». وانظر "المحلى" (٧/ ٣٦٤-٣٦٥)، و"إتحاف الخيرة" (٥/ ٣١٧).

(١) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٩٦٢)، والنسائي في "سننه" (١٥٨٨)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٥/ ٢٢٥).

(٢) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني. (٣) هو: ابن سيرين .

(٤) أي: مال، والمراد: أنه رجع عن مكان الخطبة إلى مكان الذبح . "النهاية" (٤/ ١٨٣)، و"فتح الباري" (١٠/ ٧).

(٥) أي: اقتسموها. "المصباح" (٢/ ٦٥٧). قال النووي على رواية مسلم للحديث: قوله: «فقام الناس إلى غُنَيْمةٍ، فتوزَّعوها، أو قال: فتجزَّعوها»؛ هما بمعنًى، وهذا شكٌّ من الراوي في إحدى اللفظتين، وقوله: «غُنَيْمة» بضم الغين، تصغير الغنم». اهـ.

(٦) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وقد تابع حاتمَ بن وردان على الحديث بتمامه، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٩٥٤ و٥٥٤٦ و٥٥٤٩ و٥٥٦١)، ومسلم (١٩٦٢)، والنسائي (٤٣٩٦)، وأحمد في "المسند" (٣/ ١١٣ و١١٧ رقم ١٢١٢٠ و١٢١٧١).

وتابعهما أيضًا حماد بن زيد، فرواه عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أنس، به، وروايته أخرجها البخاري (٩٨٤)، ومسلم في الموضع السابق.

ورواه حماد أيضًا عند مسلم، وأبي عوانة في الموضع السابق، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٧) عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، به ، مقرونًا برواية أيوب السابقة .

النبيِّ ﷺ الكبشَيْنِ الأَمْلَحَيْنِ، فإنَّ(١) عبدالوهَّاب الثَّقَفي(٢) خالفَهُ(٣)؛ فقال: عن أيُّوب، عن أبي قِلابة، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: فأيُّهما أشبهُ؟

قال: حديثُ عبدِالوهَّابِ أشبهُ(٤)، والله أعلم.

---

(١) في (ك): «قال» بدل: «فإن»، وقوله: «فإنَّ» كذا جاء في النسخ بدخول الفاء على خبر المبتدأ؛ وهو جائزٌ مطلقًا على ما ذهب إليه الأخفش. انظر التعليق على المسألة رقم (١٠٢٦).

(٢) هو: عبدالوهاب بن عبدالمجيد. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٥٥٤).

وتابعه وهيب بن خالد، وروايته أخرجها البخاري (١٥٥١ و١٧١٢ و١٧١٤)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٥/ ١٩٢).

(٣) أي: خالفَهُ فيها، أي: في هذه القصة، وحُذِفَ الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٨) و(٣٧٩).

(٤) الذي يظهر أن لأيوب فيه شيخين، وهما: محمد بن سيرين، وأبو قلابة عبدالله بن زيد الجَرْمي، وليس ذلك اختلافًا عليه، وهذا الذي ذهب إليه البخاري، فأخرج كلا الطريقين في "صحيحه"، ثم قال ـ عقب رواية عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس رقم (٥٥٥٤)- : « تابعه وهيب عن أيوب. وقال إسماعيل وحاتم بن وَرْدان: عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أنس ».

وأما مسلم بن الحجاج فلم يخرج روايتي عبدالوهاب ووهيب، وأخرج رواية حاتم ابن وردان ومن وافقه، وأيدها برواية هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أنس، وهي رواية تدل على صحة مخرج الحديث عن ابن سيرين، وتدفع توهيم من رواه عن أيوب على هذا الوجه ، هذا مع أن الحديث معروف عن أنس من طرق أخرى؛ فقد أخرجه البخاري (٥٥٥٨ و٥٥٦٤ و٥٥٦٥ و٧٣٩٩)، ومسلم (١٩٦٦) من طريق قتادة، عن أنس، وأخرجه البخاري أيضًا (٥٥٥٣) من طريق عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس، والله أعلم.

١٦٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن حُدَيْر[١]، عن جابر الجُعْفي[٢]، عن قَزَعَة؛ قال: اشترَىٰ أبو سعيدٍ الخُدْريُّ شاةً لِيُضَحِّيَ، فعدا عليها الذئبُ فقطعَ أَلْيَتَها، فضحَّى بها أبو سعيد؟

قال: رواه شُعْبة وسفيان، واختلفا فيه:

قال شُعْبة[٣]: عن جابر، عن محمد بن قَرَظَة[٤]، عن أبي سعيدٍ.

وقال الثَّوْريُّ[٥]: عن جابر، عن قَرَظَةَ، عن أبي سعيد.

---

(١) في (ت) و(ك): «جابر» بدل: «حدير»، ولم نقف على ترجمة ابن حدير هذا، ولا روايته.

(٢) هو: جابر بن يزيد.

(٣) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٣٥١) عنه.
وأخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٣/ ٧٨ و٨٦ رقم ١١٧٤٣ و١١٨٢٠) من طريق محمد بن جعفر غندر وحجاج بن محمد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٧٠) من طريق عبدالرحمن بن زياد، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٩) من طريق آدم بن أبي إياس، جميعهم عن شعبة، به.

(٤) لم تنقط في جميع النسخ، وهي منقوطة في مصادر التخريج، وانظر "تهذيب الكمال" (٢٦/ ٣١٦).

(٥) كذا قال هنا عن رواية الثوري! ولم نجد من رواه عن الثوري هكذا: « عن جابر، عن قرظة »، والمعروف من رواية الثوري موافقته لرواية شعبة؛ فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٣/ ٣٢ رقم ١١٢٧٤) من طريق وكيع بن الجراح، وابن ماجه في "سننه" (٣١٤٦) من طريق عبدالرزاق، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٣٦٥-٣٦٦) من طريق عبيدالله بن موسى، ثلاثتهم عن سفيان الثوري، عن جابر الجعفي، عن محمد بن قرظة، عن أبي سعيد، به.
وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٩) من طريق أبي عوانة وشريك، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٨٩) من طريق إسرائيل، ثلاثتهم عن جابر الجعفي، عن محمد بن قرظة، عن أبي سعيد كذلك، ليس بينهم اختلاف في إسناده.

قال: الثَّوْريُّ أحفظُ [١].

١٦٠٤ - وسألتُ [٢] أبي عن حديثٍ رواه مالك [٣]، عن عَمرو [٤]

(١) تقدم أن المعروف من رواية الثوري موافقته لرواية شعبة، وكذا رواه أيضًا أبو عوانة وشريك وإسرائيل، فلو سلمنا بمجيء هذه الرواية عن الثوري، وعدم الاختلاف عليه؛ لكانت رواية شعبة أرجح، فكيف والمعروف من روايته ما وافق رواية شعبة؟!
وقد أُعل هذا الحديثُ بعلل: منها ما جاء في رواية شعبة: أنه سأل جابرَ بن يزيد الجعفي فقال: سمعه من أبي سعيدٍ محمدٌ؟ قال: لا. كذا جاء في "مسند أحمد" (٣/ ٧٨)، ونحوه عن الطحاوي (٤/ ١٧٠)، ومعناه: أن محمد بن قرظة لم يسمعه من أبي سعيد.
ولما أخرج البيهقي هذا الحديث في "سننه" (٩/ ٢٨٩) أعلَّه بأن جابرًا غير محتجٍّ به.
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٩): «وقد روي في الأبتر حديث مرفوع ليس بالقوي، وفيه نظر ...»، ثم ساقه من طريق آدم عن شعبة، ثم قال: «وقد قيل: إنه لم يسمع محمد بن قرظة من أبي سعيد الخدري، وقد تكلموا في جابر الجعفي ولكن شعبة روى عنه، وكان يحسن الثناء عليه، وحسبك بذلك من شعبة».
وقال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٣٠٩ رقم ٢٣٠٢): «يرويه جابر الجعفي، واختلف عنه: فرواه الثوري، عن جابر، عن محمد بن قرظة، عن أبي سعيد. وخالفه أبو شيبة؛ رواه عن جابر، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي سعيد، والقول قول الثوري». اهـ. ورواية أبي شيبة التي أشار إليها الدارقطني: أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦١٧٩)، لكن وقع عنده: «الحكم» بدل: «جابر»، فالله أعلم!
وذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في "التلخيص الحبير" (٤/ ٦٣)، فقال: «ومداره على جابر الجعفي، وشيخه محمد بن قرظة غير معروف، ويقال: إنه لم يسمع من أبي سعيد».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦٠٧) و(١٦٠٨).

(٣) هو: ابن أنس. وروايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٤٨٢). ومن طريق مالك أخرجه أحمد في "المسند" (٤/ ٣٠١ رقم ١٨٦٧٥)، والدارمي في "سننه" (١٩٩٠)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٨)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٤).

(٤) في (أ): «محمد عمرو»، وكأن الناسخ ضرب على «محمد».

ابن الحارث، عن عُبَيْدِ بنِ فَيْرُوز، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ؛ في الضَّحايا؟

فقال أبي: نقَصَ مالكٌ[١] مِنْ هذا الإسناد رجلً[٢]؛ إنما هو: عمرو بن الحارث[٣]، عن سليمان بن عبدالرحمٰن الدِّمَشْقي، عن عُبيد ابن فَيْرُوز، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ.

١٦٠٥ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه شاذانُ الأسودُ بنُ

---

(١) قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٤): « هكذا روى مالك هذا الحديث عن عمرو بن الحارث، عن عبيد بن فيروز، لم يختلف الرواة عن مالك في ذلك، والحديث إنما رواه عمرو بن الحارث عن سليمان بن عبدالرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء بن عازب، فسقط لمالك ذكر سليمان بن عبدالرحمن، ولا يعرف هذا الحديث إلا لسليمان بن عبدالرحمن هذا، ولم يروه غيره عن عبيد بن فيروز، ولا يعرف عبيد بن فيروز إلا بهذا الحديث، وبرواية سليمان عنه . ورواه عن سليمان جماعة من الأئمة، منهم: شعبة، والليث، وعمرو بن الحارث، ويزيد بن أبي حبيب، وغيرهم ».

(٢) كذا في النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة وعلقنا عليها في المسألة (٣٤).

(٣) روايته على هذا الوجه، أخرجها النسائي في "سننه" (٤٣٧١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٥) من طريق عبدالله بن وهب، عن عمرو بن الحارث وابن لهيعة والليث بن سعد، ثلاثتهم عن سليمان بن عبدالرحمٰن، به، إلا أن النسائي أبهم اسم ابن لهيعة، فقال: « وذكر آخر وقدَّمه ».

وخالف عبدَالله بن وهب أسامةُ بن زيد، فرواه عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبيد بن فيروز، به . أخرجه البيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٤).

وابن وهب ثقة ، وأسامة متكلم في حفظه، فرواية ابن وهب أرجح . ووافقتها رواية شعبة الآتي تخريجها في المسألة رقم (١٦٠٧).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٩٥).

عامر، عن حسن[١] بن صالح، عن ابن أبي ليلى[٢]، عن عَطَاء[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا ضَحَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَأْكُلْ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ** » ؟

قيل [لأبي][٤]: وقد رواه بعضُ الناسِ[٥] بهذا، عن الحسن بن صالح، فقال: عن ابن أبي ليلى، عن عَطَاء، عن ابن عباسٍ، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: حدَّثنا أبو نُعَيْم[٦]، عن الحسن، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء[٧]: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . ، مُرسَلٌ[٨].

قال أبي: هذا الصَّحيح .

---

(١) في (أ) و(ش): « حسين ».
(٢) هو: محمد بن عبدالرحمن .
(٣) هو: ابن يسار .
(٤) في جميع النسخ: «لأبي زرعة»، وكلمة: « زرعة » زائدة لسبق لسان أو قلم؛ لقوله في أول السؤال: «سألت أبي»؛ وفي الجواب بعدُ: « قال أبي »، وأيضًا قد تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٩٥) على النحو الذي أثبتناه.
(٥) لم نجد من رواه هكذا عن ابن عباس .
(٦) هو: الفضل بن دُكَين . وتابعه على روايته مرسلاً أبو غسان مالك بن إسماعيل؛ وقد تقدم في المسألة رقم (١٥٩٥).
(٧) من قوله: « عن ابن عباس . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر، وهو ملحق بهامش (ش)، وبعضه لم يظهر .
(٨) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، وجاء بدون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

١٦٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زهير[(١)]، وأبو بكر بن عيَّاش[(٢)]، عن أبي إسحاق[(٣)]، عن شُرَيح بن النُّعْمان الصَّائدي، عن عليٍّ: أَمَرَنا رسولُ الله ﷺ أن نَسْتَشْرِفَ العَيْنَ والأُذُنَ[(٤)]؟.

قال أبي: رأيتُ في كتاب عمر بن علي بن أبي بكر الكِنْديِّ، عن أبيه، عن الجَرَّاح بن الضَّحَّاك الكِنْدي[(٥)]، عن أبي إسحاق، عن سعيد

---

(١) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٠٨ و١٤٩ رقم ٨٥١ و١٢٧٥)، وأبو داود في "سننه" (٢٨٠٤)، والنسائي (٤٣٧٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٩)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ٢٧٥).

(٢) أخرج روايته الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٨٠ رقم٦٠٩)، والنسائي (٤٣٧٤)، وابن ماجه (٣١٤٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (٩٠٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٢٤).

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي . وقد روى الحديث عنه أيضًا، عن شريح، عن علي: إسرائيلُ، وعليُّ بن صالح، وشريكٌ، وزيادُ بن خيثمة، وزكريا بن أبي زائدة:
أما رواية إسرائيل: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٢٨ رقم ١٠٦١)، والدارمي (١٩٩٥)، والترمذي (١٤٩٨)، والحاكم (٤/ ٢٢٤).
وأما رواية علي بن صالح: فأخرجها الإمام أحمد مقرونة برواية إسرائيل .
وأما رواية شريك: فأخرجها الترمذي (١٤٩٨).
وأما رواية زياد بن خيثمة: فأخرجها النسائي (٤٣٧٥)، والطحاوي (٤/ ١٦٩).
وأما رواية زكريا بن أبي زائدة: فأخرجها النسائي (٤٣٧٢).

(٤) يعني: في الأضاحي، أي: نتفقدهما ونتأمل سلامتهما من آفة تكون بهما، وآفةُ العين: عَوَرُها، وآفةُ الأُذن: قطعها. مأخوذ من استشرَفَ الشيءَ: رفَعَ رأسه ينظُرُ إليه، ووضَعَ يده على حاجبه كالمستظلِّ من الشمس حتى يتبيَّن له. انظر "أساس البلاغة" (٤١٦)، و"لسان العرب" (٩/ ١٧١).

(٥) تابع الجرَّاح على روايته هكذا: قيسُ بن الربيع؛ فرواه عن أبي إسحاق، عن شُريح، عن علي، ثم قال قيس: «قلت لأبي إسحاق: سمعتَه من شُريح؟ قال: حدثني ابنُ أَشْوعَ، عنه»؛ أخرجه وكيع في "أخبار القضاة" (٣/ ١٣)، والدارقطني في =

ابن أَشْوَعَ، عن شُرَيح بن النُّعْمان، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ بنحوه، وهذا أشبهُ [1].

١٦٠٧ - **وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُويد[3]؛** قال: حدَّثنا الأَوْزاعي[4]، عن عبدالله بن عامر، عن يزيد بن أبي حَبيب، عن البَرَاء بن عازب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَرْبَعٌ لَا يُجْزِئُ[5] فِي الضَّحَايَا** ... »، وأنَّ رجلاً قال للبراء: إنا نكره النَّقْصَ في القَرْنِ

= "المؤتلف والمختلف" (ص١٢٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٢٤)، وابن حزم في "المحلى" (٧/ ٣٥٩).

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢٣٨ رقم٣٨٠): « هو حديث يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه؛ فرواه إسرائيل، وزهير، وزياد بن خيثمة، ويونس بن أبي إسحاق، وشَريك، وأبو بكر بن عياش، وعلي بن صالح، وحُدَيج بن معاوية وغيرهم- عن أبي إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي. ولم يسمع هذا الحديثَ أبو إسحاق من شريح؛ حدث به أبو كامل مظفر بن مدرِك، عن قيس بن الربيع قال: قلت لأبي إسحاق: سمعتَه من شُريح ؟ قال: حدثني ابن أَشْوع عنه. ورواه الجرَّاح بن الضَّحَّاك، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أَشْوع، عن شُريح بن النعمان، عن عليٍّ، مرفوعًا. وكذلك رواه قيسُ بن الربيع، عن ابن أَشْوع؛ سمعه منه، مرفوعًا. ورواه الثوريُّ، عن ابن أَشْوع، عن شُريح، عن عليٍّ، موقوفًا. ويشبه أن يكون القولُ قولَ الثوري، والله أعلم »، ثم أخرجه الدارقطني من طريق الثوري، عن ابن أشوع، به ، موقوفًا .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٦٠٤)، وانظر المسألة التالية.

(٣) روايته أخرجها الروياني في "مسنده" (٤٣٦)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٢٣)، وسيأتي لها وجه آخر في المسألة التالية .

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٥) كذا في (ت) و(ك)، ولم تنقط الياء في (أ) و(ش)، وهي ضمن السقط الذي في (ف)، وما أثبتناه بتذكير الفعل صحيح: على القياس على ما سُمِع عن العرب من

والأُذُن، فقال له البَرَاء: اكْرَهْ لنفسِكَ ما شئتَ، ولا تحرِّمْهُ على أحد . . .، وذكر الحديثَ ؟

قال أبي: [رُوِيَ][(١)] هذا الحديثُ عن سليمان بن عبدالرحمٰن[(٢)]، عن عُبيد بن فَيْرُوز، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ .

رَوَىٰ عن سليمانَ هذا الحديثَ: يزيدُ[(٣)]، واللَّيْثُ بن سعد[(٤)]،

مثل قولهم: «ولا أرضَ أَبْقَلَ إبقَالَها»، والجادَّة: أبقلتْ. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

أو على تقدير مضافٍ مذكَّر هو فاعل الفعل، والتقدير: أربعٌ لا يُجزِئُ ذَبْحُها. وانظر في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: التعليق على المسألة رقم (٢).

(١) كذا في (ش)، وفي (أ) و(ت) و(ك): « روا »، وهي ضمن السقط في (ف).

(٢) تقدمت هذه الرواية في المسألة رقم (١٦٠٤).

(٣) هو: ابن أبي حبيب المذكور في أول المسألة. وروايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ١)، والترمذي في "جامعه" (١٤٩٧)، وفي "العلل الكبير" (٤٤٦)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٤)، جميعهم من طريق محمد بن إسحاق، عن يزيد، به . وأخرج الترمذي عقبه رواية شعبة، بمثله، ثم قال: « هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز، عن البراء، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ».

(٤) روايته أخرجها البخاري في "تاريخه" (٦/ ٢) من طريق عبدالله بن صالح، عنه، والنسائي في "سننه" (٤٣٧١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٥) ثلاثتهم من طريق عبدالله بن وهب، عن عمرو بن الحارث وابنِ لهيعة والليثِ بن سعد، عن سليمان بن عبدالرحمٰن، عن عبيد بن فيروز ، به، إلا أن النسائي أبهم اسم ابن لهيعة .

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٩١٩) من طريق أبي الوليد الطيالسي، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٤) من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير، كلاهما عن الليث، عن سليمان، عن عبيد بن فيروز ، به . =

وعمرو بن الحارث، وابنُ لَهِيعة[(١)]، وزيدُ بنُ أبي أُنَيْسة[(٢)]، وشُعْبةُ بن

= فهؤلاء أربعة كلهم رووه عن الليث على هذا الوجه الموافق لرواية شعبة .
وخالفهم عثمان بن عمر؛ فرواه عن الليث، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن القاسم مولى خالد بن يزيد بن معاوية، عن عبيد بن فيروز، به ؛ أخرج روايته البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ١)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٤)، ثم روى البيهقي بسنده عن علي بن المديني ترجيحه لرواية عثمان بن عمر عن الليث على هذا الوجه؛ حيث قال ابن المديني: « ثم نظرنا فإذا سليمان بن عبدالرحمن لم يسمعه من عبيد بن فيروز »، ثم أورد هذه الرواية، ثم قال: « فإذن الحديث حديث ليث ».
ولما أخرج الترمذي في "العلل الكبير" (٤٤٦) طريقَ محمد بن إسحاق، عن يزيد ابن أبي حبيب - قال الترمذي :« سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هو عبيد بن فيروز، ولا أعرف لعبيد حديثًا مسندًا غير هذا. قال محمد: وروى عثمان بن عمر، عن الليث بن سعد، عن سليمان بن عبدالرحمن، عن القاسم أبي عبدالرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء، وكان علي بن عبدالله [يعني: المديني] يذهب إلى أن حديث عثمان بن عمر أصحُّ. قال محمد: وما أرى هذا بشيء؛ لأن عمرو بن الحارث ويزيد بن أبي حبيب رويا عن سليمان بن عبدالرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء. قال محمد: وهذا عندنا أصحُّ».اهـ.
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٦-١٦٧):« وروى هذا الحديثَ عثمانُ بن عمر، عن الليث بن سعد، عن سليمان بن عبدالرحمن، عن القاسم مولى يزيد بن معاوية، عن عبيد بن فيروز، فأدخل بين سليمان وبين عبيد بن فيروز « القاسم »، وهذا لم يذكره غيره ، وقد ذكرنا من رواية شعبة عن سليمان بن عبدالرحمن: سمعت عبيد بن فيروز، وشعبة موضعه من الإتقان والبحث موضعه! وابن وهب أثبت في الليث من عثمان بن عمر، ولم يذكر ما ذكر عثمان بن عمر، فاستدللنا بهذا أن عثمان بن عمر وَهِمَ في ذلك، والله أعلم ».اهـ.

(١) تقدم تخريج رواية عمرو بن الحارث وابن لهيعة ، مقرونتين ببعضِ طرقِ رواية الليث ابن سعد ، في التعليق السابق.

(٢) لم نقف على روايته .

الحجَّاج[١]؛ كلُّهم قالوا: عن سليمان، عن عُبيد بن فَيْرُوز، عن البَرَاء.

فأما ابن إسحاق[٢]: فروَىٰ عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن سليمان ابن عبدالرحمٰن، عن عُبيد بن فَيْرُوز، عن البَرَاء.

وروى مالك بن أنس[٣]، عن عَمرو بن الحارث، عن عُبيد بن فَيْرُوز، ولم يذكُر سليمانَ.

قال أبي: سليمان بن عبدالرحمٰن الدِّمَشْقي ثقة، وعُبَيد بن فَيْرُوز جَزَرِيٌّ لا بأسَ به؛ فيشبه أن يكون زيدُ بنُ أبي أُنَيْسة قد سَمِعَ من عُبيد ابن فَيْرُوز؛ لأنه مِنْ أهل بلده[٤].

١٦٠٨ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُوَيْد[٦]، عن

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٧٨٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٨٤ و٢٨٩ و٣٠٠ رقم ١٨٥١٠ و١٨٥٤٢ و١٨٥٤٣ و١٨٦٦٧)، والدارمي (١٩٩١)، وأبو داود (٢٨٠٢)، والترمذي (١٤٩٧)، والنسائي (٤٣٦٩ و٤٣٧٠)، وابن ماجه (٣١٤٤)، وابن الجارود (٤٨١ و٩٠٧)، وابن خزيمة (٢٩١٢)، والبغوي في "الجعديات" (٨٧٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٩٢٢). ووقع في رواية الطيالسي عن شعبة تصريحُ سليمان ابن عبدالرحمن بالسَّماع من عبيد بن فيروز، وكذا جاء في رواية عفان بن مسلم عن شعبة في بعض المواضع السابقة من "مسند أحمد".

(٢) هو: محمد، وروايته تقدم تخريجها في طريق يزيد بن أبي حبيب.

(٣) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٦٠٤).

(٤) كذا قال! مع أنه ذكر قبل بضعة أسطر أن زيد بن أبي أنيسة روى هذا الحديث عن سليمان بن عبدالرحمن، عن عبيد بن فيروز!

(٥) انظر المسألة السابقة، والمسألة رقم (١٦٠٤).

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها الروياني في "مسنده" (٤٣٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٢٣).

الأَوْزَاعي[١]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن البَرَاء بن عازب، عن النبيِّ ﷺ، مِثْلَ حديثِ عُبيد بن فَيْرُوز؛ في «أَرْبَعٌ لا يَجُزْنَ[٢] في الضَّحَايَا»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ إنما يَرْوِي يحيى بنُ أبي كَثِير، عن إسماعيل بن أبي خالد الفَدَكي، عن البَرَاء، مُرسَلٌ[٣].

١٦٠٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بَكَّار[٤]، عن سعيد بن بَشِير، عن قَتَادة، عن أبي قِلابة[٥]، عن أبي أسماء الرَّحَبي[٦]، عن ثَوْبان، عن رسول الله ﷺ قال: «**إِذَا ذَبَحْتُمْ**

---

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٢) كذا في (ت) بنقط الزاي والنون. وفي (أ) و(ش) نقطت النون فقط، وفي (ك): «يجوز». وتقدم في المسألة رقم (١٦٠٧) بلفظ: «لا يجزئ».

(٣) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، وجاء دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص١٢): «حدث يزيد بن هارون، عن شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن إسماعيل بن أبي خالد الفدكي: أن البراء بن عازب رضي الله عنه حدَّثه في الضحايا. قال: هذا وَهْمٌ، وهو مرسل».
وأخرج ابن عبدالبر هذا الحديث في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٧) من طريق محمد بن سابق؛ قال: حدثنا شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن إسماعيل بن أبي خالد الفَدَكي؛ أنه حدثه: أن البراء بن عازب سأل رسول الله ﷺ...، فذكره هكذا مرسلاً.

(٤) أخرج روايته الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٦٨٩).

(٥) هو: عبدالله بن زيد الجرمي.

(٦) هو: عمرو بن مرثد.

فَأَحْسِنُوا، وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَوَحُّوا [(١)]؛ فَإِنَّ اللهَ مُحْسِنٌ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ » ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ [(٢)]؛ إنما يَرْوونه [(٣)] عن أبي قِلابة، عن أبي الأَشْعَث، عن شَدَّاد، عن النبيِّ ﷺ .

١٦١٠- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبيد بن إسحاق، عن قَيْس [(٤)]،

---

(١) في (أ):«فوجؤا»، وفي (ش):«فوحؤا». والمعنى: إذا قتلتم فعجِّلوا الموت؛ يقال: وَحَّى الدواءُ الموتَ توحيةً، وأوحاه إيحاءً: عجَّله. ووَحَيْتُ الذبيحةَ أَحِيهَا: أسرعتُ ذبحها. وذكاةٌ وَحِيَّةٌ وموتٌ وَحِيٌّ: سريع. "المصباح المنير" (٢/ ٦٥١).

(٢) في (ك):« هذا حديث وهم ».

(٣) في (ك):« يرويه ». والحديث رواه على هذا الوجه عن أبي قلابة جمعٌ من الرواة، منهم: سفيان الثوري، وشعبة، وإسماعيل بن علية، ومنصور بن المعتمر، وعبدالوهاب الثقفي، وهشيم بن بشير، وخالد بن عبدالله الطحان، ويزيد بن زريع:
أما رواية سفيان الثوري: فأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٠٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٥٥)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٣٩).
وأما رواية شعبة: فأخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢١٥)، وأحمد في "المسند" (٤/ ١٢٥)، ومسلم في الموضع السابق، وأبو داود في "سننه" (٢٨١٥)، والنسائي في "سننه" (٤٤١٤).
وأما رواية إسماعيل بن علية: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٩٢٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٢٣ رقم ١٧١١٣)، ومسلم في الموضع السابق (من طريق ابن أبي شيبة)، والنسائي في "سننه" (٤٤٠٥).
وأما رواية منصور بن المعتمر: فأخرجها مسلم أيضًا، والنسائي (٤٤١١ و٤٤١٢).
وأما رواية عبدالوهاب الثقفي: فأخرجها مسلم أيضًا، وابن ماجه (٣١٧٠).
وأما رواية هشيم بن بشير: فأخرجها الإمام أحمد (٤/ ١٢٤ رقم ١٧١٢٨).
وأما روايتا خالد بن عبدالله الطحان ويزيد بن زريع: فأخرجهما ابن حبان في "صحيحه" (٥٨٨٣ و٥٨٨٤).

(٤) هو: قيس بن الربيع الأسدي.

عن أبي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ ثابتٍ[١]، عن[٢] إبراهيم[٣]: أنه كره أن يُذْبَحَ بالقَرْن، وبالسِّنِّ، وبالعظم؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: أبو حمزةَ القَصَّابُ مَيْمونٌ، وأبو حمزةَ الثُّمَالِيُّ لا يروي عن إبراهيم.

١٦١١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[٤] هارون البَكَّاء، عن ابن لَهِيعة[٥]، عن بُكَيْر[٦]، عن عُروة، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ ذَبَحَ عن نسائِهِ بقرةً؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكر[٧].

١٦١٢ - وسألتُ[٨] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن أبي عمر العَدَني[٩]، عن سُفْيان بن عُيَيْنة، عن زيد بن أَسْلَم، عن ابن عمر؛ قال: سُئل

---

(١) هو: ثابت بن أبي صفية.

(٢) في (ك): «بن» بدل: «عن».

(٣) هو: ابن يزيد النَّخَعي. وقوله هذا رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦١٩)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٨٠١) كلاهما من طريق مغيرة، عن إبراهيم قال: يُذْبح بكل شيء غيرَ أربعة: السِّن، والظُّفر، والقَرْن، والعظم. واللفظ لعبدالرزاق. وأخرجه ابن حزم في "المحلى" (٧/ ٤٥١) من طريق سعيد بن منصور، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم قال: ما فَرَى الأوداج فَكُلْ، إلا السِّنَّ والظفرَ.

(٤) قوله: «أبو» ليس في (أ) و(ش). وأبو هارون البكاء هو: موسى بن محمد.

(٥) هو: عبدالله.

(٦) هو: ابن عبدالله الأَشَجّ.

(٧) يعني من هذا الطريق، وإلا فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١) من غير هذا الطريق.

(٨) انظر المسألة رقم (١٦١٥).

(٩) هو: محمد بن يحيى. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣١٦٩) بلفظ: أن النبي ﷺ قال: «لا فَرَعَةَ ولا عَتيرَة». قال ابن ماجه: «هذا من فرائد العدني».

النبيُّ ﷺ عنها يومَ عرفة ؛ يعني: العَتِيرة[١] ؟

قال أبي: هو حديثٌ منكرٌ؛ يعني[٢]: بهذا الإسنادِ[٣].

١٦١٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه قَيْس بن الربيع[٥]، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن عليّ بن الحُسَيْن، عن أبي رافع مولى رسولِ الله ﷺ؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ . . . ، الحديثَ ؟

---

(١) في (أ) و(ش) تشبه: « العقيرة ».
والعتيرة : ذبيحة كانوا يذبحونها في رجب ويسمونها « الرَّجَبِيَّة ». انظر "غريب أبي عبيد" (١/ ٢٤٧)، و"معالم السنن" (٤/ ١٢٢)، و"أعلام الحديث" (٣/ ٢٠٦٢)، و"النهاية" (٢/ ١٩٧)، و(٣/ ١٧٨)، و"شرح النووي" (١٣/ ١٣٥-١٣٦)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ١٨٨). وانظر معنى الحديث وحكم العتيرة في "فتح الباري" (٩/ ٥٩٦- وما بعدها).

(٢) قوله: « يعني » سقط من (ك).

(٣) قيّد ابن أبي حاتم النكارة بهذا الإسناد؛ لأن الحديث صحيح من رواية سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؛ كما سيأتي في المسألة رقم (١٦١٥). وقال ابن حجر في "الفتح" (٩/ ٥٩٦)- بعد ذكره للحديث من طريق ابن عيينة الصحيحة -: « وشذ ابن أبي عمر فرواه عن سفيان، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر؛ أخرجه ابن ماجه وقال: إنه من (فرائد) ابن أبي عمر ». كذا في المطبوع من "فتح الباري" : « فوائد » ! والذي وقع في "سنن ابن ماجه" وسبق نقله : « فرائد » بالراء، وهو الصواب؛ وقد ذكر ابن حجر العبارة في "النكت الظراف" (٥/ ٣١٩) هكذا: « هذا من أفراد ابن أبي عمر ».

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٩٩).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١/ ٣١٣ رقم٩٢١). وتابعه عبيدالله ابن عمرو، وسعيد بن سلمة، وشريك بن عبدالله ، وزهير بن محمد، وتقدم تخريج رواياتهم في المسألة رقم (١٥٩٩).

قال أبي: رواه حمَّاد بن سَلَمة(*)، عن ابن عَقِيل، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه مُبَارَكُ بن فَضَالة(*)، عن ابن عَقِيل، عن جابر، لا يقول: « عن ابن جابر ».

قلتُ لأبي: أيُّهما[1] الصَّحيحُ ؟

قال: هذا من تخليط ابن عَقِيل .

١٦١٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام الرَّازي[2]، عن محمد بن مسلم الطَّائفي، عن أيُّوب بن موسى، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ** » ؟

قال أبي: هكذا رواه هشام في كتابي عنه، ورواه أبو مسعود بن فُرَات[3]،

(*) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٥٩٩).

(١) كذا في جميع النسخ، والصواب أن يقال: « أيها »؛ لأن السؤال عن روايات ثلاث - لا عن اثنتين - أيها الصحيح منها. وانظر مثل ذلك في المسألة رقم (١٥٩٩).

(٢) هو: هشام بن عبيدالله . وسيأتي تخريج روايته.

(٣) هو: أحمد بن الفرات. وروايته أخرجها الطبراني في "الصغير" (١٠٦٧)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٢/٢٥٨)، لكن وقع عندهما: « هشام بن بلال » بدل: « هشام الرازي ». وهذا إما أن يكون خطأ، أو يكون « بلال » جدًّا لهشام، فنسب إليه، لكن لم نجد من ترجم لهشام ترجمة يذكر فيها نسبه، فجميع من وقفنا على ترجمته له لم يزد على قوله: « هشام بن عبيدالله الرازي السني »، وبعضهم لا يذكر « السني » !

ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/٢١٧). =

عنه، والناسُ يُوقِفُونَهُ؛ عُبيدالله بن عُمر[1]، وموسى بن عُقْبة[2]،

= قال الطبراني: « لم يروه عن أيوب بن موسى إلا محمد بن مسلم، ولا عن محمد إلا هشام، تفرد به أبو مسعود ».

وأخرجه الطبراني أيضًا في "الأوسط" (٩٤٥٣) من طريق عثمان بن عبدالوهاب الثقفي؛ ثنا أبي؛ ثنا محمد بن مسلم الطائفي . . . ، فذكره، ثم قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أيوب بن موسى إلا محمد بن مسلم الطائفي ».

وأخرجه في "الأوسط" أيضًا (٧٨٥٦) من طريق وهب بن بقية، عن محمد بن الحسن المزني، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر ، به مرفوعًا ، ثم قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن محمد بن إسحاق إلا محمد بن الحسن، تفرد به وهب بن بقية ». وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٦١)، والدارقطني في "الغرائب والأفراد" (٣٢٥٠/ أطرافه)، كلاهما من طريق الخليل بن زكريا، عن ابن عون، عن نافع، به مرفوعًا .

قال ابن عدي - بعد أن ذكره وحديثًا آخر -: « وهذان الحديثان عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، لا يرويهما غير الخليل بن زكريا. وعند الخليل عن ابن عون بهذا الإسناد غير ما ذكرت، وكلها مناكير غير محفوظة عن ابن عون ». وقال الدارقطني: « تفرد بهما الخليل بن زكريا، عن عبدالله بن عون، عن نافع ».

(١) لم نجد رواية عبيدالله بن عمر الموقوفة. وقد روي عنه مرفوعًا ؛ أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٢٣٤)، و"الصغير" (٢٠)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٣٠)، والرافعي في "التدوين" (٣/ ٣٤٧)، ثلاثتهم من طريق عبد الله بن نصر، عن أبي أسامة حماد بن أسامة، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به، مرفوعًا.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر إلا أبو أسامة، تفرد به عبد الله بن نصر ». وقال ابن عدي: « وهذا يعرف بعبدالله بن نصر بهذا الإسناد ».

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٧١ رقم٢٤)، وتمام الرازي في "فوائده" (٦٢٣ و٦٢٥)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ٣٣٥)، ثلاثتهم من طريق مبارك بن مجاهد، عن عبيدالله بن عمر، به ، مرفوعًا كسابقه.

قال البيهقي: « ورفْعه عنه ضعيف، والصَّحيح موقوف ».

ورواه عبدالله بن عمر أخو عبيدالله هذا موقوفًا كما سيأتي.

(٢) لم نقف على روايته .

وغيرهم[(١)]؛ يَرْوونه عن نافع، عن ابن عُمَرَ، موقوفً[(٢)]؛ وهو أصحُّ[(٣)].

١٦١٥ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه سُفْيانُ بنُ حُسَين[(٥)]، ومَعْمَرٌ[(٦)]، وابنُ إسحاق[(٧)]، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن

---

(١) رواه عن نافع موقوفًا: الإمام مالك، وأيوب السختياني، وعبدالله بن عمر:
أما رواية مالك: فأخرجها في "الموطأ" (٢/ ٤٩٠ رقم ١٠٤٥) عن نافع، عن عبدالله ابن عمر أنه كان يقول: إذا نُحرت الناقة فذكاة ما في بطنها في ذكاتها، إذا كان قد تمَّ خلْقُه ونبت شعره، فإذا خرج من بطن أمه ذُبح حتى يخرج الدمُ من جوفه.
وأما رواية أيوب: فأخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (٨٦٤٢) عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال في الجنين: إذا خرج ميتًا وقد أشعر أو وَبِرَ فذكاته ذكاة أمه.
وأما رواية عبدالله بن عمر: فأخرجها البيهقي في "سننه" (٩/ ٣٣٥) من طريق عبدالله بن وهب؛ حدثني عبدالله بن عمر، ومالك بن أنس، وغير واحد؛ أن نافعًا حدَّثهم: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يقول...، فذكره بنحو سابقه.
قال البيهقي: «هذا هو الصحيح، موقوف».

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة(٣٤).

(٣) نقل ابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ٣٦٤)، وابن القيم في "تهذيب السنن" (٤/ ١١٩)، والزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ١٨٩) عن الدارقطني قوله: «الصواب أنه من قول ابن عمر موقوفًا».

(٤) انظر المسألة رقم (١٦١٢).

(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٤٢٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٢٨٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٢٩ رقم٧١٣٥)، والنسائي في "سننه" (٤٢٢٢).

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٩٩٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٢٨٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٧٩ رقم٧٧٥١)، والبخاري في "صحيحه" (٥٤٧٣)، ومسلم (١٩٧٦).

(٧) هو: محمد. ولم نقف على روايته.

أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «لَا فَرَعَ[١] وَلَا عَتِيرَةَ[٢]».

ورواه يونس بن يزيد[٣]، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٤].

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ؟

قال: المُتَّصِلُ هو الصَّحيح[٥].

---

(١) الفَرَع والفَرَعة: أول ما تلده الناقة؛ كانوا يذبحونه ولا يملكونه، رجاء البركة في الأم وكثرة نسلها. وقيل: كانوا يذبحونه لآلهتهم، وقيل: هو أول النتاج لمن بلغت إبله مئة، يذبحونه. وقيل: كان الرجل إذا بلغت إبله مئة قدم بكرًا فنحره. انظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٢٤٧)، و"مشارق الأنوار" (٢/ ١٥٢)، و"شرح النووي" (١٣/ ١٣٦)، و"معالم السنن" (٤/ ١٢٢)، و"النهاية" (٣/ ٤٣٥)، وانظر "فتح الباري" (٩/ ٥٩٦).

(٢) تقدم تعريف العتيرة في المسألة رقم (١٦١٢).

(٣) لم نقف على روايته. وسيأتي في كلام الدارقطني أن حماد بن زيد رواه عن معمر، عن الزهري، به، مرسلاً؛ وأن سريج بن يونس رواه عن ابن عيينة، عن الزهري، به، مرسلاً.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وعلقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ١١٢ رقم١٦٦٨): «يرويه الزهري واختلف عنه: فرواه سفيان بن حسين، ومحمد بن أبي حفصة، وزمعة بن صالح، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة. واختلف عن ابن عيينة، فقيل عنه مثل قول سفيان بن حسين، وقال سريج بن يونس: عن ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، مرسلاً. واختلف عن معمر؛ فرواه عبد الواحد بن زياد وعبد الرزاق وغندر، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. وكذلك روي عن يحيى بن أبي كثير عن معمر. ورواه شعبة عن معمر، واختلف عنه: فرواه عبد الصمد بن عبدالوارث، عن شعبة، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. وقال أبو داود: =

١٦١٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو الأَحْوَص[(١)]، عن سعيد بن مسروق، عن عَبَاية بن رفاعة، عن أبيه، عن جدِّه رافع بن خَدِيج؛ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ فقلتُ: يا رسولَ الله، إنَّا نلقى العدوَّ وليس معنا مُدًى[(٢)]؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «**مَا أَنْهَرَ[(٣)] الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ، مَا لَمْ يَكُنْ سِنٌّ أَوْ ظُفُرٌ[(٤)]، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أما السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الحَبَشَةِ[(٥)]** . . .»، وذكر الحديثَ؟

= عن شعبة، عن معمر وسفيان بن حسين، عن الزهري كذلك. وخالفهم بقية فقال: عن شعبة، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. ووهم فيه. وقال حماد بن زيد: عن معمر، عن الزهري مرسلاً. والصَّحيح: عن سعيد، عن أبي هريرة».

(١) هو: سلَّام بن سُلَيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٧٩٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٦٣ رقم١٥٨١٠)، والبخاري في "صحيحه" (٥٥٤٣)، وأبو داود في "سننه" (٢٨٢١)، والترمذي(١٤٩١)، والنسائي (٤٤٠٤)، والبيهقي (٩/ ٢٤٧)، وقال: «كذا قال أبو الأحوص: عن أبيه، عن جده! وسائر الرواة عن سعيد قالوا: عن عباية، عن جده. وقد وافق حسان بن إبراهيم الكرماني أبا الأحوص على روايته»، ثم ساقه البيهقي من طريق حسان.

(٢) المُدَى: جمع مُدْية، وهي الشفرة والسِّكين. ويقال في الواحدة أيضًا: مَدْية ومِدْية؛ بفتح الميم وكسرها، وفي الجمع «مِدًى»، وتجمع «مُدْية» على «مديات» أيضًا. "مشارق الأنوار" (١/ ٣٧٥)، و"المصباح المنير" (٢/ ٥٦٧).

(٣) الإِنْهَار: الإسالة والصَّبُّ بكثرة؛ نَهَرَ الدمُ يَنْهَرُ: سال بقوة. وأنهرتُهُ: أسلْتُهُ. وهو مشبَّهٌ بِجَري الماء في النَّهر. "النهاية" (٥/ ١٣٥)، و"شرح النووي" (١٣/ ١٢٣)، و"المصباح المنير" (٢/ ٦٢٧).

(٤) «كان» هنا تامّة، و«سن» فاعلها.

(٥) في (أ) و(ت): «فمد الحبشة»، وفي (ك): «فمد الخشبة».

قال أبي: روى هذا الحديثَ الثَّوْريُّ[(١)] وغيرُه[(٢)]، ولم يقولوا فيه: « عن أبيه ».

قلتُ: فأيُّهما أصحُّ ؟

قال: الثَّوْريُّ أحفظُ [(٣)].

١٦١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار، عن شُعَيْب بن إسحاق، عن حَيْوة[(٤)]، عن عُقَيل[(٥)]، عن ابن شهاب، عن

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٥٠٧ و٥٥٠٦ و٥٥٠٩)، ومسلم (١٩٦٨).

(٢) ممن تابع سفيان الثوري على روايته هكذا: أخوه عمر، وشعبة، وأبو عوانة، وعمر ابن عبيد الطنافسي، وإسماعيل بن مسلم، وزائدة، ورواياتهم أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٤٨٨ و ٣٠٧٥ و ٥٤٩٨ و٥٥٠٣ و٥٥٤٤)، ومسلم (١٩٦٨).

(٣) أخرج الترمذي هذا الحديثَ من طريق أبي الأحوص - كما سبق - ثم أخرجه من طريق سفيان الثوري، ثم قال: « وهذا أصح ، وعباية قد سمع من رافع ».

(٤) هو: ابن شُرَيح المصري .

(٥) هو: ابن خالد. ولم نقف على رواية حيوة عنه. والحديث معروف من رواية عبدالله ابن لهيعة عنه. فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٠٨ رقم٥٨٦٤)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤٨) من طريق قتيبة بن سعيد، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٢٤ رقم١٣١٤٤) من طريق محمد بن معاوية النيسابوري، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٨٠) من طريق أبي الأسود النضر بن عبدالجبار، ثلاثتهم عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب الزهري، عن سالم، عن أبيه عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ ، به . قال البيهقي :« كذا رواه ابن لهيعة موصولاً جيدًا ».
وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣١٧٢) من طريق مروان بن محمد، عن ابن لهيعة، عن قُرَّة بن عبدالرحمن بن حيوئيل، عن الزهري ، به ، متصلاً كذلك .
وخالفه ابن وهب؛ فرواه عن قرة بن عبدالرحمن، عن ابن شهاب الزهري، عن ابن عمر ، مرسلاً ، ولم يذكر سالمًا؛ أخرجه البيهقي في "سننه" (٩/ ٢٨٠). =

سالم، عن ابن عمر؛ قال: أَمَرَنَا رسولُ الله ﷺ أنْ تُحَدَّ الشِّفَارُ(١)، وتُوَارَىٰ(٢) عن البهائم، فإذا ذَبَحُوها أجهزوا عليها(٣)؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ هشامٌ بِأَخَرَةٍ هكذا، موصَّلً(٤)، والصَّحيحُ: عن الزُّهريِّ، عن ابن عمر، بلا «سالم»(٥).

= وأخرجه الخطيب في "تاريخه" (٨/ ٤٩) من طريق الحسين بن سيار، عن إبراهيم ابن سعد، عن الزهري، به، موصولاً كرواية ابن لهيعة. لكن هذه الطريق لا يفرح بها؛ فقد ذكر الخطيب بعد ذلك عن أبي عروبة الحراني قوله: «الحسين بن سيار يكنى: أبا علي، لا يخضب، وهو بغدادي نزل حران، كتبنا عنه ثم اختلط علينا أمره، وظهرت من كتبه أحاديث مناكير، فترك أصحابنا حديثه».

(١) المثبت من (أ)، وفي (ت) و(ك): «نُحِدّ» بالنون، وأهمل نقطها في (ش)، وهي ضمن السقط الواقع في (ف)، وفي مصادر التخريج: «أَمَرَ بِحَدِّ الشفار» عدا "تاريخ بغداد" ففيه: «أَمَرَ بالشفارِ أنْ تُحَدَّ».
والشِّفَار: جمع شَفْرَة، وهي: السِّكِّين العريض العظيم. وتجمع أيضًا على «شَفَرات». "النهاية" (٢/ ٤٨٤)، و"المصباح المنير" (١/ ٣١٧).

(٢) في (ش) يشبه أن تكون: «وتتوارى».

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة في ظاهر العبارة أن يقال: فإذا ذبحناها أجهزنا عليها؛ لكنَّ ما وقع في النسخ يخرَّج على الالتفات من التكلُّم إلى الغَيْبة، انظر الكلام هلى الالتفات في التعليق على المسألة رقم (٨٨٤).

(٤) كذا في النسخ على لغة ربيعة في حذف ألف تنوين النصب، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وكذلك «موصَّل» من الفعل «وصَّل» مضعف العين. انظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٥) ذكر الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ١٨٨) عن عبدالحق الإشبيلي قوله: «الصحيح في هذا عن الزهري مرسل، والذي أسنده لا يحتج به». وقال ابن حجر في "الدراية" (٢/ ٢٠٨): «وصوب الحفاظ إرساله».

١٦١٨ - **وسمعتُ أبي** وذكَرَ أحاديثًا[(١)] رواها ابنُ وَهْب[(٢)]، عن عبدالله بن عيَّاش، عن عيسى بن عبدالرحمٰن بن فَرْوة الزُّرَقي، عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، منها: أنه ضَحَّى بكبشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، أحدُهُمَا عنه وعن أهل بيته، والآخَرُ عنه وعَمَّنْ لم يُضَحِّ من أُمَّتِهِ.

قال أبي: هذا الحديثُ لعيسى، عن الزُّهري، باطلٌ، ويُكْنَى عيسى بأبي عَبَّاد، وهو ضعيفُ الحديث[(٣)].

١٦١٩ - **وسُئِلَ أبو زرعة** عن حديثٍ رواه يحيى بن أبي بُكَيْر[(٤)]،

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهي صيغة منتهى الجموع، وكان حقها المنع من الصرف، ويخرَّج ما هنا على وجهين، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٧٨٧).

(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (١٨٩١ و٦٤٦٧)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٧٧-٢٧٨). قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عيسى بن عبدالرحمن، ولا رواه عن عيسى إلا عبدالله بن عياش، تفرد به ابن وهب».

(٣) ونقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٨١) عن أبيه أيضًا أنه قال عن عيسى بن عبدالرحمن: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك، لا أعلم روى عن الزهري حديثًا صحيحًا».

(٤) في (ش): «يحيى بن بكير»، وهو ضمن السقط الذي في (ف). ولم نجد رواية يحيى بن أبي بكير لهذا الحديث. وقد أخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٥٣) فقال: حدثنا أبو إسرائيل...، فذكره، إلا أنه قال: «عن علي أو حذيفة».
ثم أخرجه مرة أخرى (٤٣٢)، لكن وقع هناك: «إسرائيل» بدل: «أبو إسرائيل».
وجوَّز محققو الكتاب صحة الوجهين. وقال ابن يونس بن حبيب - الراوي عن أبي داود الطيالسي -: «وغير أبي داود يقول: عن حذيفة؛ بغير شك».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٠٦ رقم ٢٣٤٥٣) من طريق يحيى بن آدم، عن أبي إسرائيل، به، عن حذيفة بغير شك. =

عن أبي إسرائيل المُلَائي[(١)]، عن الحَكَم[(٢)]، عن المُغِيرة بن حَذَف، عن حُذَيفة: أنَّ النبيَّ ﷺ شَرَّكَ بين المسلمين سبعةً في[(٣)] بَقَرةٍ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ الصَّحيح: ما حدَّثنا أبو نُعَيْم[(٤)]، عن أبي إسرائيل، عن الحَكَم، عن المُغِيرة بن حَذَف، عن عليٍّ: أنه أتاه[(٥)] رجلٌ ببقرة قد وَلَدَتْ، يريدُ أنْ يُضَحِّيَ[(٦)] بها، فقال: لا تَشْرَبْ مِنْ لبنها إلا ما فَضَلَ عن ولدها؛ فإذا كان يومُ الأضحى، ضَحَّيْتَ بها وَوَلَدِها[(٧)] عن سبعةٍ.

= ورواه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ٤٠٥ رقم ٢٣٤٤٦) من طريق أسود بن عامر؛ أنبأنا إسرائيل، عن الحكم بن عتيبة، عن المغيرة بن حَذَف، عن حذيفة ...، فذكره هكذا بذكر «إسرائيل» بدل: «أبو إسرائيل».
تنبيه: عمد محققو طبعة مؤسسة الرسالة إلى جعل رواية يحيى بن آدم عن «إسرائيل» بدل: «أبي إسرائيل» اعتمادًا على بعض النسخ و"أطراف المسند".

(١) هو: إسماعيل بن خليفة.

(٢) هو: ابن عُتَيبة.

(٣) في جميع النسخ: «في سبعة في»، عدا (ف)، فهو ضمن السقط الذي فيها.

(٤) هو: الفضل بن دُكين. ولم نقف على روايته، لكن أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" - كما في "المغني" لابن قدامة (١٣/ ٣٨٦)- وابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٢٣١)، والبيهقي في "السنن" (٥/ ٢٣٦) و(٩/ ٢٨٨) من طريق زهير بن أبي ثابت، عن المغيرة بن حذف، عن عليٍّ رضي الله عنه، به، كرواية أبي نعيم.

(٥) في (ك): «أتى».

(٦) في (ت) و(ك): «يضح».

(٧) كذا في جميع النُّسَخ؛ عطفًا على الضميرِ المجرورِ في «بها» دون إعادة الجارِّ، والجادَّة: «بها وبولدها»، وما وَقَعَ في النُّسَخ لَحْنٌ على مذهبِ البصريِّين، لكنَّه صحيحٌ ومُتَّجِهٌ على قولِ الكوفيِّين ويُونُسَ والأخفشِ، وعليه جاءتْ قراءةُ حمزةَ من السبعة، في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، بجرِّ «الأرحام»؛ عطفًا على الضميرِ المجرورِ في «بِهِ»، دون إعادة الجارِّ، وزَعَمَ البصريُّونَ: أنَّ هذا لَحْنٌ، وأوَّلُ مَنْ شَنَّعَ على حمزةَ في هذه القراءةِ: أبو العبَّاس =

. . . .

= المبرِّد، حتى قال: «لا تَحِلُّ القراءةُ بها»، وتَبِعَهُ على ذلك: الزمخشريُّ وابنُ عطيَّة؛ **قال أبو حيَّان في «البحر المحيط»** (٣/ ١٦٧): «**وما ذَهَبَ إليه أهلُ البصرة، وتَبِعَهُمْ فيه الزمخشريُّ وابنُ عَطِيَّةَ - مِنِ امتناعِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ إلا بإعادةِ الجارِّ، ومِنِ اعتلالِهِمْ لذلك - غيرُ صحيح؛ بَلِ الصحيحُ مَذْهَبُ الكوفيِّين في ذلك، وأنَّه يجوزُ**، وقد أَطَلْنَا الاحتجاجَ في ذلك عند قولِهِ تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البَقَرَة: ٢١٧]، وذَكَرْنَا ثبوتَ ذلك في لسان العَرَبِ نَثْرِهَا ونَظْمِهَا؛ فأغنى ذلك عن إعادتِهِ هنا.

وأمَّا قولُ ابنِ عطيَّة: «ويَرُدُّ عندي هذه القراءةَ مِنَ المعنى وجهان» - **فجَسَارةٌ قبيحةٌ** منه، لا تَلِيقُ بحالِهِ، ولا بِطَهَارةِ لسانِهِ؛ إذْ عَمَدَ إلى قراءةٍ متواترةٍ عن رسولِ اللهِ ﷺ قرأ بها سَلَفُ الأمَّةِ، واتَّصَلَتْ بأكابرِ قُرَّاءِ الصحابةِ الذين تَلَقَّوُا القرآنَ مِنْ فِي رسولِ الله ﷺ بغيرِ واسطةٍ: عثمانَ، وعليٍّ، وابنِ مسعودٍ، وزيدِ بنِ ثابت، وأَقْرَإِ الصحابةِ أُبَيِّ بنِ كعب؛ عَمَدَ إلى رَدِّها بشيءٍ خَطَرَ له في ذِهْنِهِ، وجسارتُهُ هذه لا تَلِيقُ إلا بالمعتزلةِ؛ كالزمخشريِّ؛ فإنه كثيرًا ما يَطْعَنُ في نقل القُرَّاء وقراءتهم . . . **ولم يَقْرَأْ حمزةُ حرفًا مِنْ كتابِ اللهِ إلا بأَثَرٍ، وكان حمزةُ صالحًا وَرِعًا ثِقَةً في الحديثِ**، وهو من الطبقة الثالثة . . . **وإنما ذَكَرْتُ هذا وأَطَلْتُ فيه؛ لئلا يَطَّلِعَ غَمْرٌ على كلامِ الزمخشريِّ وابنِ عطيَّةَ في هذه القراءةِ؛ فيُسِيءُ ظَنًّا بها وبقارئها؛ فيُقَارِبُ أَنْ يَقَعَ في الكُفْرِ بالطعنِ في ذلك، ولَسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بقولِ نُحَاةِ البَصْرةِ ولا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خالفهم؛ فَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بنقلِ الكوفيِّين مِنْ كلامِ العَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ البَصْرِيُّونَ!! وكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بنَقْلِ البَصْرِيِّين لم يَنْقُلْهُ الكوفيُّون!! وإنما يَعْرِفُ ذلك مَنْ له استبحارٌ في عِلْمِ العربيَّةِ لا أصحابُ الكنانيس، المشتغِلُونَ بضروبٍ مِنَ العلومِ، الآخِذُونَ عن الصُّحُفِ دون الشيوخ**».اهـ. كلام أبي حَيَّانَ؛ وهو نفيسٌ جِدًّا.

وقد ارتَضَى مذهبَ الكوفيِّين كُلُّ النحاةِ المتأخِّرين فيما نَعْلَمُ، وهو ما نَذْهَبُ إليه؛ لموافقتِهِ الدليلَ، والله أعلم. وانظر «الإنصاف» لابن الأنباري (٢/ ٤٦٣-٤٧٤)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٣٧٥-٣٨٧)، و«الدر المصون» للسمين الحلبي، و«اللباب» لابن عادل الحنبلي، وغيرها من كتب أعاريب القرآن (أول سورة النساء)، و"معجم القراءات" (٢/ ٥-٦).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الصَّيْدِ

١٦٢٠ - قال[١]: سألتُ[٢] أبا زرعة عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عيَّاش[٣]، عن عبدالعزيز بن عُبَيدالله، عن وَهْب بن كَيْسان ونُعيم بن عبدالله، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَا حَسَرَ عَنْهُ البَحْرُ[٤] فَكُلْ، وَمَا أَلْقَى البَحْرُ فَكُلْ، وَمَا طَفَا عَنِ[٥] المَاءِ فَلَا تَأْكُلْ» ؟

---

(١) قوله: «قال» ليس في (ت) و(ك).

(٢) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢٠٣)، وستأتي هذه المسألة برقم (١٦٣٠).

(٣) أخرج روايته ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٨٥)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٦٧-٢٦٨)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (٨٦)، وابن الجوزي في "التحقيق" (١٩٤٣).

(٤) حَسَرَ البحرُ عن الساحل، يَحسُر ويَحسِر، حُسورًا: إذا نضب عنه الماء حتى بدا ما تحته من الأرض والحيوان. قال في "العين": ولا يقال: انحسر البحرُ. "العين" (٣/ ١٣٣-١٣٤)، و"تهذيب اللغة" (٤/ ٢٨٦)، و"القاموس المحيط" (٢/ ٨).

(٥) كذا في جميع النسخ، والفعل «طفا» يتعدى بـ«على». وسيأتي في المسألة رقم (١٦٣٠): «وما وجدته طافيًا على الماء» وكذلك وقع فيما نقله في "نصب الراية" عن ابن أبي حاتم هنا. ويمكن أن يضمَّن «طفا» هنا معنى فعل يتعدى بـ«عن» كـ«ارتفع» أو نحوه؛ كما قيل في قول القُحَيْف العُقَيْلي [من الوافر]:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجَبَني رِضَاهَا

قيل: ضمن «رضي» معنى «عطف»، وقيل: حُمل على نقيضه وهو «سخط». قال ابن فارس: الطاء والفاء والحرف المعتل أصل صحيح، وهو يدل على الشيء الخفيف يعلو الشيء؛ من ذلك قولهم: طفا الشيءُ فوق الماء يَطفو طَفْوًا وطُفُوًّا: إذا علاه ولم يرسب. "مقاييس اللغة" (٥٩٦) و"مغني اللبيب" (ص١٥٠ و٦٤٠).

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ ؛ إنما هو موقوفٌ عن جابر فقط، وعبدُالعزيز بن عُبَيدالله[١] واهِي الحديثِ[٢].

١٦٢١ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه الفَضْلُ بن دُكَيْن[٣]، عن ابن أبي ذِئْب[٤]، عن بُكَيْر بن عبدالله بن الأَشَجِّ[٥]، عن حُمَيْد بن

---

(١) في (ت) و(ك): « عبدالله ».

(٢) قال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا يرفعه عبدالعزيز بن عبيدالله، عن وهب ابن كيسان ونعيم، عن جابر، ولا يرويه عنه غير ابن عياش ».
وقال الدارقطني في الموضع السابق: « تفرد به عبدالعزيز بن عبيدالله عن وهب، وعبدالعزيز ضعيف لا يُحتجُّ به ». وانظر "العلل الكبير" للترمذي (ص٢٤٢)، و"السنن" لأبي داود (٣٨١٥)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٩/ ٢٥٥).

(٣) هو: أبو نعيم. ولم نقف على روايته هذه، لكن تابعه عليها سفيان الثوري ووكيع وعبدالله ابن نمير، فرووه عن ابن أبي ذئب، عن بكير، عن حميد، عن سعد، به، وكذا رواه مخرمة بن بكير عن أبيه - كما سيأتي -: أما رواية سفيان: فسيأتي ذكرها.
وأما رواية وكيع: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٥٨٢)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١٢٠٧).
وأما رواية عبدالله بن نمير: فأخرجها ابن أبي شيبة في الموضع السابق مقرونة برواية وكيع.

(٤) هو: محمد بن عبدالرحمن.

(٥) ورواه عن بكير أيضًا: ابنه مخرمة، وعبد ربه بن سعيد:
أما رواية مخرمة: فأخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١١٩٥) من طريق عبدالله بن وهب؛ قال: أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن حميد بن مالك بن خثيم الدؤلي؛ أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن الصيد...، فذكره.
وأما رواية عبد ربه بن سعيد: فأخرجها ابن جرير أيضًا (١١١٩٦)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ٢٣٧) كلاهما من طريق شعبة، عن عبد ربه بن سعيد؛ قال: سمعت بكير بن الأشج يحدِّث عن سعد...، فذكره، هكذا مرسلاً ؛ ليس فيه ذكر لحميد ابن مالك. ورواية من زاد حميد بن مالك أرجح؛ لاتفاق ابن أبي ذئب ومخرمة بن بكير على ذلك.

مالك بن خُثَم[١]، عن سعد بن أبي وقَّاص؛ في الكَلْبِ يُرْسَلُ على الصيدِ فيأكُلُ منه ؛ قال: كُلْ وإن لم يُبْقِ إلا بَضْعةً .

قال أبو محمد: وروى[٢] هذا الحديثَ: قَبِيصَةُ[٣]، عن سُفْيان[٤]، عن ابن أبي ذِئْب، عن يعقوب بن عبدالله بن الأَشَجّ، عن حُميد بن مالك؛ قال: سألتُ سعدَ بن أبي وقَّاص . . . ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيح: عن بُكَيْر بن عبدالله بن الأَشَجِّ، ليس ليعقوبَ معنى[٥].

قلتُ لأبي زرعة: الخطأُ ممَّن هو ؟

قال: مِنْ قَبِيصَةَ فيما أحسَبُ[٦].

---

(١) ويقال له أيضًا « ابن خثيم »، كما في "تهذيب الكمال" (٧/ ٣٨٩)، وانظر "تهذيب التهذيب" (١/ ٤٩٨).

(٢) في (ش): « روى » بلا واو .

(٣) هو: ابن عقبة . وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١٢٠٨).

(٤) هو: الثوري .

(٥) وعلى هذا الوجه الذي رجحه أبو زرعة ذكره البيهقي في "المعرفة" (١٣/ ٤٤١) نقلاً عن "جامع الثوري"، ثم أخرجه البيهقي في "سننه" (٩/ ٢٣٧) من طريق عبدالله بن الوليد العدني - وهو أحد الرواة لـ"جامع الثوري" - عن سفيان الثوري، وهو الموافق لباقي الروايات عن ابن أبي ذئب .

(٦) مما يؤكد أن الخطأ من قبيصة: مخالفةُ عبدالله بن الوليد العدني له - كما سبق - في روايته عن سفيان، وموافقة بقية الروايات عن ابن أبي ذئب لرواية العدني ، وكلامُ الأئمة في رواية قبيصة عن الثوري؛ فقد ذكر حنبل بن إسحاق أنه قال للإمام أحمد: فما قصة قبيصة في سفيان ؟ فقال: كان كثير الغلط. قال: قلت له: =

١٦٢٢ - وسمعتُ أبي في حديثٍ حدَّثنا به عن ابن نُفَيْل[١]، عن عَبَّاد بن كَثِير الرَّمْلي، عن عُرْوَة بن رُوَيْم[٢]، عن عُرْوَة بن الزُّبير، عن أبيه؛ أنه كره الكلابَ، إلا كَلْبَ حَرْثٍ، أو ماشيةٍ، أو صَيْدٍ، أو بِبَيْتٍ مُعْوِزٍ[٣].

فسمعتُ أبي يقولُ: كذا قال ابن نُفَيْل: « عن أبيه »؛ وهو مُنْكَرٌ[٤].

= فغير هذا ؟ قال: كان صغيرًا لا يضبط. قلت له : فغير سفيان ؟ قال: كان قبيصة رجلاً صالحًا ثقة لا بأس به في تدينه .
وقال يحيى بن معين: قبيصة ثقة في كل شيء، إلا في سفيان، فإنه سمع منه وهو صغير. انظر "تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٧٤).

(١) هو: عبدالله بن محمد بن علي النفيلي .
(٢) في (ت) و(ك): « رديح ».
(٣) في (ت) و(ك): « أو بيت معوز ». وعاز الشيءَ يَعُوزُه : احتاج إليه فلم يجده . وأَعْوزه المطلوبُ: أعجزه. وأعوز الرجلُ: افتقر، وأعوزه الدهر: أفقره؛ فهو مُعْوِزٌ ومُعْوَزٌ. ولعل المعنى المقصود هنا من قوله: « أو ببيت معوز » أن يكون الكلب في بيت يحتاج إلى الحراسة؛ لخوف فيما حوله . وقد ذكر نحو هذا الحديث ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٩٣٥) عن وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر، زاد فيه: « أو كلب مخافة ». وفيه برقم (١٩٩٤١) عن وكيع، عن حسن بن أبي زيد، عن أبي الفضيل، قال: كان أنس يأتينا ومعه كلب له فقال: إنه يحرسنا . وكلب الحرث والماشية إنما هو لحراستهما. قال النووي في "شرح مسلم" (٣/ ١٨٦): واختلف أصحابنا في اقتنائه لحراسة الدور والدروب وفي اقتناء الجرو ليعلَّم؛ فمنهم من حرمه لأن الرخصة إنما وردت في الثلاثة المتقدمة (الزرع والصيد والماشية)، ومنهم من أباحه وهو الأصح؛ لأنه في معناها .
(٤) في (ت) و(ك) زيادة: « قال أبي ».

١٦٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثِ مَرْوان(١) - يعني: الطَّاطَرِيَّ - قال: حدَّثنا يحيى بنُ حمزة؛ قال: حدَّثنا الوَضِينُ بنُ عَطاء، عن محفوظِ بنِ(٢) عَلْقمة، عن عبدالرحمٰن بن عائذ الأَزْدِي - قال مروان: هذا من مَشْيَخَةِ أهلِ الشَّامِ، من العُتُقِ(٣) مِنْ أصحاب معاذ - [عن معاذ](٤) قال: يُكْرَهُ صَيْدُ البَحْرِ ما أَشْبَهَ(٥) ما حُرِّمَ من صَيْدِ البَرِّ ؟

قال أبي: ابنُ عائذ لم يُدْرِكْ معاذً(٦)؛ وهذا خطأٌ (٧).

١٦٢٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الأَوْزاعي(٨)، عن يحيى ابن أبي كَثِير، عن رجلٍ مِنْ أهل المدينة؛ قال: حدَّثني السَّائِبُ بنُ

---

(١) هو: مروان بن محمد .
(٢) في (ك): « عن » بدل: « بن ».
(٣) العُتُق: جمع « عَتِيق »؛ يقال: عَتُقَ الشيءُ عَتَاقةً، أي: قَدُمَ وصار عتيقًا. انظر "الصحاح" (٤/ ١٥٢٠). ولعله يعني أنه من أصحابه المتقدِّمين .
(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه كما يظهر من جواب أبي حاتم، والظاهر أنه سقط لانتقال النظر.
(٥) كذا، وقوله: « ما أشبه » بدل بعضٍ من كلٍّ، من « صيد البحر »، أي: يكره مِن صيد البحر ما أشبه المحرَّم من صيد البر .
(٦) كذا في النسخ، وهو على لغة ربيعة في حذف ألف تنوين الاسم المنصوب. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٧) وفي "المراسيل" (ص١٢٥ رقم ٤٤٨) قال ابن أبي حاتم: « سمعت أبي يقول: عبدالرحمن بن عائذ الأزدي لم يدرك معاذًا ».
(٨) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو . ولم نقف على الحديث من طريقه على هذا الوجه، ولكن أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٥٦)، والخطيب في "الكفاية" (ص ٢٨٤)، كلاهما من طريق بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن أبي عبدالرحمن، عن أبي هريرة ، به .
وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٥٤)، والطبراني في "الأوسط" =

يزيد؛ قال: حدَّثني سُفْيان بن أبي زُهَيْر؛ قال سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا، يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كَلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ»؟

قلتُ لأبي: مَنْ هذا الرَّجُلُ مِنْ أهلِ المدينةِ؟

قال: هو يزيدُ بن خُصَيفة [1].

١٦٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمرٌو النَّاقِد [2]، عن حمَّاد ابن خالد الخَيَّاط، عن معاويةَ بنِ صالح، عن عبدالرحمٰن بن جُبَيْر [3] ابن نُفَيْر، عن أبيه، عن النَّوَّاس بن سَمْعان، عن النبيِّ ﷺ - في الذي يُدْرِكُ صيدَهُ بعد ثلاثٍ - قال: «**يَأْكُلُهُ إِلَّا أَنْ يُنْتِنَ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ وإنما هو: عن أبي ثَعْلَبة؛ حدَّثونا عن مَعْنِ

= (٣٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٣/ ٢٥٦)، ثلاثتهم من طريق معاوية ابن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، عن السائب بن يزيد، عن سفيان بن أبي زهير، به هكذا، ليس فيه واسطة بين يحيى والسائب. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا معاوية بن سلام».

(١) أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٦٩ رقم١٧٤٠) عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد، به .
ومن طريق الإمام مالك أخرجه البخاري في "صحيحه"(٢٣٢٣)، ومسلم (١٥٧٦).
وأخرجه البخاري أيضًا (٣٣٢٥)، ومسلم في الموضع السابق، من طريق سليمان بن بلال، عن يزيد بن خصيفة، به .
وأخرجه مسلم أيضًا، والنسائي (٤٢٨٥) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن يزيد بن خصيفة، به .

(٢) هو: عمرو بن محمد. ولم نجد روايته لهذا الحديث، ولكن تابعه في أصل الرواية الإمام أحمد وغيره - كما سيأتي - فجعلوه من مسند أبي ثعلبة الخشني .

(٣) في (ت) و(ك): «حسين» بدل: «جبير».

ابن عيسى[١]، عن معاوية، عن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن أبي ثعلبة، عن النبيِّ ﷺ.

وكذا رواه حمَّادُ بنُ خالد[٢]، وعبدُالرحمٰنِ بنُ مَهْدِي[٣].

١٦٢٦ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه مُعَمَّر[٤]، عن الحجَّاج[٥]، عن عطاء[٦]، عن ابن عباسٍ؛ قال: إذا أَكَلَ الكَلْبُ، فهو سَبُعٌ؟

قال أبي: حدَّثنا بهذا الحديثِ: ابنُ[٧] الطَّبَّاع، عن مُعَمَّر، عن حجَّاج، عن عَطَاء، عن ابن عباسٍ، وليس هو بمحفوظٍ عن حجَّاج،

(١) ومن طريق معن بن عيسى أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٩٣١)، والنسائي في "سننه" (٤٣٠٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣١٥ رقم٥٧٥)، وفي "مسند الشاميين" (٢٠٣٠)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٤٣).

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٩٤ رقم ١٧٧٤٤)، فقال: ثنا حماد بن خالد، فذكره.
ومن طريق الإمام أحمد أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (٥/ ١٤ رقم ٧٥٩٠)، والبيهقي (٩/ ٢٤٢).
وأخرجها مسلم في الموضع السابق من "صحيحه" من طريق محمد بن مهران الرازي، وأبو داود في "سننه" (٢٨٦١)، وأبو عوانة في (٥/ ١٤ رقم ٧٥٨٩) من طريق يحيى بن معين، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٩٥ رقم٩٣) من طريق الحسن ابن عرفة، ثلاثتهم عن حماد بن خالد، به.

(٣) روايته أخرجها مسلم في الموضع السابق.

(٤) هو: ابن سليمان الرَّقِّي. وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١١٦٣) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، عنه، به.

(٥) هو: ابن أرطاة.

(٦) هو: ابن أبي رباح.

(٧) قوله: « ابن » سقط من (ت) و(ك). وابن الطباع هو: محمد بن عيسى.

وعن شيخٍ أشبهُ عندي[١].

١٦٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عَقِيلِ بنُ حاجب[٢]، عن عبدالرزّاق، عن سعيد[٣] بن قماذين، عن عثمان بن أبي سليمان[٤]، عن سعيد بن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن عبدالله بن حُبْشِيٍّ؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: « **لَا تَطْرُقُوا[٥] الطَّيْرَ في أَوْكَارِهَا[٦]؛ فَإِنَّ اللَّيْلَ أَمَانٌ لَهَا** »؟

قال أبي: يُقال: إنَّ هذا الحديثَ مما أُدْخِلَ على عبدالرَّزّاق؛ وهو حديثٌ موضوعٌ[٧].

---

(١) أي: وهو عن شيخٍ أشبَهُ عندي، والظاهر: أنه يعني أن حجّاجًا دلَّسه، فأسقط شيخًا بينه وبين عطاءٍ. لكن هذا القول صحيح عن ابن عباس؛ فقد أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١١٦١) من طريق شيخه أبي كريب محمد بن العلاء، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس.
وهذا إسناد صحيح، وله طرق أخرى عن ابن عباس عند ابن جرير.

(٢) هو: محمد بن حاجب.

(٣) في (ش): « سعد ». وهو: سعيد بن مسلم بن قماذين، له ترجمة في "الجرح والتعديل" (٤/ ٦٤).

(٤) هو: عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم.

(٥) في (ك): « لا تطوقوا ». وطَرَق النجم طُروقًا: طَلَعَ، وكُلُّ ما أتى ليلاً فقد طرَقَ، وهو طارق، والمراد: لا تصيدوها ليلاً. وانظر "المصباح" (٢/ ٣٧٢).

(٦) الأَوْكار: جمع وَكْرٍ، وَوَكْرُ الطائر: عُشُّهُ أينما كان؛ في جبل أو شجر. ويجمع أيضًا على « وِكَار »؛ يقال: وَكَرَ الطائرُ يَكِرُ: اتخذ عشًّا. "النهاية" (٥/ ٢٩٢)، و"المصباح" (٢/ ٦٧٠).

(٧) لم نقف على من رواه بهذا الإسناد، ولكن أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣/ ١٣١ رقم ٢٨٩٦) من طريق موسى بن عبدالرحمن، عن عثمان بن عبدالرحمن القرشي =

١٦٢٨ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن إبراهيم بن موسى، عن محمد بن سَلمة، عن خُصَيْف[1]، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس؛ قال: إذا أرسلتَ الكلبَ المُعَلَّم فقتَلَ ولم يأكُلْ فكُلْ، وإن أكَل فلا تأكُلْ .

وأخبرنا أبو محمدٍ[2]؛ قال: وحدَّثنا أبوزرعة، عن إبراهيم بن موسى، عن عَتَّاب[3]، عن خُصَيْف، عن مجاهدٍ، عن ابن عباسٍ .

فقيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: محمدُ بن سَلَمَةَ أحبُّ إليَّ .

= - وهو متروك - عن عائشة بنت طلحة، عن فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن النبيِّ ﷺ، به. ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" كما في "زوائده" (٤٠٩)، و"المطالب العالية" (٢٣٨٢) من طريق حفص بن حمزة، عن عثمان بن عبدالرحمن، عن فاطمة بنت علي؛ قالت: سمعت أبي يقول: قال رسول الله ﷺ . . . ، فذكره هكذا بإسقاط عائشة بنت طلحة وجَعْلِه من رواية فاطمة بنت علي .

وقال ابن قدامة في "المغني" (٩/ ٣٠٤): فصل: قال أحمد: لا بأس بصيد الليل، فقيل له: قول النبيِّ ﷺ :« أقروا الطير على وُكُناتها » ؟ فقال: هذا إذا كان أحدكم يريد الأمر، فيثير الطير حتى يتفاءل، إن كان عن يمينه قال كذا، وإن جاء عن يساره قال كذا، فقال النبيُّ ﷺ :« أقروا الطير على وكناتها ». وروي له عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ قال :« لا تَطرقوا الطيرَ في أوكارها؛ فإن الليل لها أمانٌ »، فقال: هذا ليس بشيء؛ يرويه فرات بن السائب، وليس بشيء، ورواه عنه حفص بن عمر، ولا أعرفه .اهـ.

(١) هو: ابن عبدالرحمن الجَزَري. ولم نقف على روايته، وتقدم الحديث في المسألة رقم (١٦٢٦) من غير طريقه .

(٢) هو: ابن أبي حاتم .

(٣) في (ك):« غياث » . وعتّاب هو: ابن بشير .

١٦٢٩ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن أبي ثابت[(١)]، عن ابن وَهْب[(٢)]، عن عبدالجبَّار بن عُمَرَ[(٣)]، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر؛ قال: بعث رسولُ الله ﷺ بعثًا قِبَلَ الساحل، ففَنِيَتْ أَزْوَادُنَا، فأَكَلْنَا الخَبَطَ[(٤)]، ثم نَبَذَ لنا البَحْرُ حُوتًا[(٥)] . . .، الحديثَ.

فقال[(٦)] أبو زرعة: ليس هذا الحديثُ محفوظً[(٧)]، وعبدُالجبَّار ضعيفُ الحديث[(٨)].

---

(١) هو: محمد بن عبيدالله المدني.
(٢) هو: عبدالله.
(٣) هو: الأَيْلي.
(٤) «الخَبَطُ» - بفتح الخاء والباء -: اسم ورق الشجر إذا خبطته، أي: ضربته بالعصا ليتساقط؛ فهو «فَعَل» بمعنى «مفعول». وخَبَطَ الورقَ يَخْبِطُهُ خبْطًا، واختبطه: فَعَل ذلك به. "غريب الحديث" للخطابي (١/ ٦٤٣-٦٤٤)، (٢/ ٢٣٥)، و"مشارق الأنوار" (١/ ٢٢٩)، و"النهاية" (٢/ ٧)، و"شرح النووي على مسلم" (١١/ ١٧٢).
(٥) في هذا الحديث بهذا اللفظ التفاتٌ من الغَيْبة إلى التكلُّم؛ فجاء الكلام بصيغة الغائب في قوله: «بعث رسولُ الله ﷺ بعثًا . . .»، والتكلُّم فيما بعده. انظر الكلام على الالتفات في التعليق على المسألة رقم (٨٨٤).
(٦) في (ك): «قال».
(٧) كذا في جميع النسخ؛ دون ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)
(٨) هذا الحديث تفرد به عبدالجبار، عن ابن المنكدر، عن جابر. وقد روي عن جابر من طرق أخرى؛ فأخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤٨٣)، ومسلم (١٩٣٥) من طريق وهب بن كيسان، عن جابر.
وأخرجه مسلم أيضًا من طريق أبي الزبير وعبيدالله بن مقسم، كلاهما عن جابر، به.

١٦٣٠ - وسمعت[١] أبا زرعة وحدَّثنا عن الهَيْثَم بن خَارِجة، عن إسماعيلَ بنِ عيَّاش[٢]، عن عبدالعزيز بن عُبَيدالله، عن وَهْبِ بنِ كَيْسَانَ ونُعَيْم بنِ عبدالله، عن جابر بن عبدالله، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: « **مَا حَسَرَ عَنْهُ البَحْرُ**[٣]**، فَكُلْ، وَمَا أَلْقَىٰ فَكُلْ، وَمَا وَجَدتَّهُ طَافِيًا عَلَى المَاءِ فَلَا تَأْكُلْ** ».

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ هو موقوفٌ، والله أعلم[٤].



(١) في (ت) و(ك): « فسمعت ». وهذه المسألة تقدمت برقم (١٦٢٠).
(٢) في (ك): « عباس ».
(٣) انظر في معنى « حَسَرَ عنه البَحْرُ »: التعليق على المسألة رقم (١٦٢٠).
(٤) قوله: « والله أعلم » ليس في (أ) و(ش).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْعَقِيقَةِ[(١)]

١٦٣١ - وسألتُ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدُالوارث[(٣)]، عن أيُّوب[(٤)]، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين، كَبْشَيْنِ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ حدَّثنا أبو مَعْمَر[(٥)]، عن عبدالوارث، هكذا.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٥٨٦): «العَقِيقَةُ: بفتح العين المهملة، وهو: اسمٌ لما يُذْبَحُ عن المولود، واختُلِفَ في اشتقاقها:
فقال أبو عبيد والأصمعي: أصلها الشَّعْرُ الذي يخرُجُ على رأس المولود وتبعه الزمخشريُّ وغيره، وسُمِّيَتِ الشاةُ التي تذبح عنه في تلك الحالة: عقيقةً؛ لأنه يحلق عنه ذلك الشَّعْرُ عند الذبح.
وعن أحمد: أنها مأخوذةٌ من العَقِّ، وهو الشَّقُّ والقطع، ورجحه ابن عبدالبر وطائفة، قال الخطابي: العقيقة: اسمُ الشاةِ المذبوحةِ عن الولد سمِّيت بذلك؛ لأنها تُعَقُّ مذابحها، أي: تُشَقُّ وتقطع، قال: وقيل: هي الشعر الذي يُحْلَق.
وقال ابن فارس: الشاة التي تُذْبَحُ والشعرُ كل منهما يسمى عقيقة، يقال: عق يعق: إذا حلق عن ابنه عقيقتَهُ، وذَبَحَ للمساكينِ شاةً.
وقال القَزَّاز: أصلُ العَقِّ: الشقُّ؛ فكأنها قيل لها: عقيقةٌ، بمعنى معقوقة، وسمي شعر المولود عقيقة باسمِ ما يعق عنه، وقيل: باسم المكان الذي انعق عنه فيه، وكل مولود من البهائم فشعره عقيقة فإذا سقَطَ وبَرُ البعير، ذهب عقه، ويقال: أعقَّتِ الحاملُ: نبتت عقيقةُ ولدها في بطنها». اهـ. وانظر "اللسان" (١٠/ ٢٥٧-٢٥٨)، و"المصباح المنير" (ص ٢١٨- عقق).
(٢) انظر المسألة التالية.
(٣) هو: ابن سعيد. وسيأتي تخريج روايته. (٤) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني
(٥) هو: عبدالله بن عمرو المِنْقَري، المعروف بالمُقْعَد. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٨٤١)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٤٦)، وابن الجارود في =

ورواه وُهَيْبٌ[١]، وابنُ عُلَيَّة[٢]، عن أيُّوب، عن عِكْرِمة، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٣].

قال أبي: وهذا مُرسَلً[٤]، أصحُّ[٥].

١٦٣٢ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه المُحَارِبي[٧]، عن يحيى ابن سعيد، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس: أنَّ الحسن والحسين عُقَّ عنهما؟

= "المنتقى" (٩١٢)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٨ رقم ٢٥٦٧)، و(١١/ ٣١٦ رقم١١٨٥٦)، والدولابي في "الذرية الطاهرة" (١٠٥)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ٢٩٩ و٣٠٢).

(١) هو: ابن خالد. ولم نقف على روايته، لكن أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٨٦٢) عن معمر وسفيان الثوري، كلاهما عن أيوب، عن عكرمة مرسلاً.
وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١١٦) من طريق يعلى بن عبيد، عن الثوري، عن أيوب موصولاً، ثم قال أبو نعيم: « تفرد بروايته موصولاً عن الثوري يعلى بن عبيد ».

(٢) هو: إسماعيل. ولم نقف على روايته.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق التالي.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: وهذا أصحُّ مرسلاً. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) نقل ابن عبدالهادي في "المحرر" (٧٥٤) قول أبي حاتم هذا بتصرف. وقال ابن الجارود في "المنتقى" (٩١٢): « ورواه الثوري وابن عيينة وحماد بن زيد وغيرهم، عن أيوب، لم يجاوزوا به عكرمة ».

(٦) انظر المسألة السابقة.

(٧) هو: عبدالرحمن بن محمد. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٨ رقم٢٥٧٠) وتابعه عبدالله بن الأجلح، عن يحيى بن سعيد، به؛ عند الطبراني في الموضع السابق برقم (٢٥٦٩).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن عِكْرِمة، قولَهُ، مِنْ حديث يحيى ابن سعيدٍ الأنصاريِّ .

قلتُ: كذا حدَّثنا[(١)] الأَشَجُّ[(٢)]، عن أبي خالد الأَحمر[(٣)]، عن يحيى، عن عِكْرِمة: أنَّ حسنًا وحسينًا عُقَّ[(٤)] عنهما .

قال أبي: لم تَصِحَّ[(٥)] روايةُ يحيى بن سعيد، عن عِكْرِمة؛ فإنه لا يَرْضَىٰ عِكْرِمةَ، كيف يَرْوِي عنه[(٦)] ؟!

١٦٣٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[(٧)]، عن جَرِير

---

(١) قوله: «حدثنا» لم يتضح في (ت).
(٢) هو: عبدالله بن سعيد. وتابعه ابن أبي شيبة، فأخرج الحديث في "المصنف" (٢٤٢٢٣) عن أبي خالد الأحمر، وقرن معه يعلى بن عبيد .
(٣) هو: سليمان بن حيّان .
(٤) من قوله: « الأشج عن أبي خالد . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).
(٥) في (ك): « قال: ولم تصح ».
(٦) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/٧): « سألت أبي عن عكرمة مولى ابن عباس ؟ فقال: هو ثقة . قلت: يُحتجُّ بحديثه ؟ قال: نعم، إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك: فلسبب رأيه ».
(٧) هو: عبدالله . وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٤٧)، والبزار في "مسنده" (١٢٣٥/كشف الأستار)، وأبو يعلى في "المسند" (٢٩٤٥)، و"المعجم" (١٥٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٠٣٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٠٩)، والطبراني في "الأوسط" (١٨٧٨)، وابن عدي في "الكامل" (١٢٦/٢)، والبيهقي في "السنن" (٢٩٩/٩).
قال البزار: « لا نعلم أحدًا تابع جريرًا عليه ». وقال الطبراني : « لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا جرير، تفرد به ابن وهب ».

ابن حازم، عن قتادة، عن أنسٍ؛ قال: عَقَّ رسولُ الله ﷺ عن الحَسَنِ والحسين بكبشَيْنِ ؟

قال أبي: أخطَأَ جَرِيرٌ في هذا الحديثِ[1]؛ إنما هو: قتادةُ، عن عِكْرِمة؛ قال: عَقَّ رسولُ الله ﷺ، مُرسَل[2].



(١) قال الضياء في الموضع السابق من "المختارة": « ذُكر هذا الحديث للإمام أحمد؛ قال: نعم! جرير يخطئ في حديث قتادة ». ونقل عبدالله بن أحمد في "العلل" (٣٩١٢) عن ابن معين قوله في جرير بن حازم: « هو عن قتادة ضعيف ». وقال ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٣٠) عن جرير: « وهو مستقيم الحديث صالح، إلا في روايته عن قتادة؛ فإنه يروي أشياءَ لا يرويها غيره، وجرير عندي من ثقات المسلمين، حَدَّث عنه الأئمة ».

(٢) قوله: « مرسل » سقط من (ك)، ويجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْفَرَائِضِ

١٦٣٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ اختُلِفَ[١] على أبي إسحاق الهَمْدَانِي[٢]:

روى زُهَيْرٌ[٣] عن أبي إسحاق، عن أبي عُبَيْدة[٤]، عن عبدالله بن مسعود .

وروى الثَّوْري وإسرائيل، عن أبي[٥] إسحاق، عن أبي الأَحْوَص[٦]، عن عبدالله أنه قال: مَنْ قَرَأَ القرآنَ، فليتعلَّمِ الفرائضَ . . . وذكَرَ الحديثَ[٧] ؟

---

(١) أي: اختُلِفَ فيه، وحُذِفَ الضميرُ العائدُ من جملة النعت إلى المنعوت. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٣).

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٣) هو: ابن معاوية، أبو خيثمة الكوفي . وروايته أخرجها البيهقي في "سننه" (٦/ ٢٠٩) من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري، عنه . وأخرجه البغوي في "الجعديات" (٢٥٢٧) من طريق علي بن الجعد، عن زهير، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود، به هكذا بذكر أبي الأحوص بدل أبي عبيدة. ومن طريق البغوي أخرجه الخطيب في "الفصل" (٢/ ٩٥٨).

(٤) هو: ابن عبدالله بن مسعود .

(٥) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش).

(٦) هو: عوف بن مالك .

(٧) وتمامه : « ولا يكون كرجل لقيه أعرابي فقال: يا عبدالله ، مِنَ المهاجرين أنت ؟ فيقول: نعم ، فيقول: رجل مات وترك كذا وكذا ، فإن كان يحسن الفرائض فهو علم أوتيه، وإن كان لا يحسن قال: ما فضلكم علينا ؟! ».
والحديث أخرجه الخطيب في "الفصل للوصل المدرج"(٢/ ٩٥٥) من طريق الإمام أحمد، عن وكيع، عن إسرائيل وسفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود، به، ثم قال الخطيب: « كذا روى هذا الحديث =

فسمعتُ أبي يقول: كلاهما صَحِيحَينِ(١)؛ كان أبو إسحاق

= أحمد بن حنبل، ونراه وَهِمَ في الجمع بين حديث إسرائيل وسفيان الثوري، وحمل حديث إسرائيل على حديث الثوري؛ لأن إسرائيل يروي هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه عبدالله بن مسعود، كذلك رواه عن إسرائيل عبيدالله بن موسى وأبو كامل المظفر ابن مدرك. وأما الثوري فرواه [عنه] وكيع، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله كما سقناه، وكذلك ذكره وكيع في "كتاب الفرائض" عن الثوري وحده. وخالفه يحيى ابن سعيد القطان، فرواه عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله مثل رواية إسرائيل عن أبي إسحاق. ورواه زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله. ورواية زهير تؤيد قول وكيع عن سفيان».

وروى الحديث ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٠٢٤)، والخطيب في "الفصل" (٢/ ٩٥٧) عن وكيع، عن سفيان الثوري وحده، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، به.

وقد روى الحديث عن غير وكيع عن سفيان الثوري عن إسرائيل، فخالفوه.

فأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٩٠٠) عن محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، به.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٩/ ١٤٨ رقم ٨٧٤٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٣٣) من طريق محمد بن كثير، عن سفيان، به كسابقه.

وأخرجه البيهقي في "السنن" (٦/ ٢٠٩)، والخطيب في "الفصل" (٢/ ٩٥٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان كسابقيه. وأخرجه الخطيب أيضًا (٢/ ٩٥٦) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي وأبي كامل المظفر بن مدرك، كلاهما عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، به.

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «يقول: كلاهما صحيحان»، على الابتداء والخبر، لكنَّ ما في النسخ صوابٌ، وفيه وجوه: **الأول**: أنهما مرفوعان على الابتداء والخبر، والأصل: «كلاهما صحيحان»، بالألف فيهما؛ غير أنَّه أميلتْ ألفُ «صحيحان»، فكتبتْ ياءً، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة: «صَحِيحيْن»؛ انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤). **والثاني**: أنهما منصوبان على المفعولية لـ«يقول»؛ على لغة بني سليم في نصب المفعولَيْنِ إجراءً للقول مُجْرَى الظَّنِّ مطلقًا. وجاء «كلاهما» على لغة =

واسعَ الحديثِ [١].

١٦٣٥ - وسُئِلَ [٢] أبو زرعة عن حديثِ مالكٍ [٣]، عن الزُّهْري،

= من يلزم المثنى والملحق به الألف مطلقًا، و«صحيحين» على اللغة المشهورة. وفي الوجه الأول جُمع بين لغتين: الإمالة وعدمها، وفي الوجه الثاني جمع بين لغتين في إعراب المثنى والملحق به، والجمع بين لغتين في كلام واحد جائز في العربية. انظر التعليق على المسألة (٢٤١)، وانظر في لغة بني سليم التعليق على المسألة رقم (٧٥٩). وانظر في لغات المثنى: التعليق على المسألة رقم (٥٥٤).

والثالث: أنه نصب «صحيحَيْنِ» على أنه حال سدَّ مسدَّ الخبر، أي: كلاهما مستقرَّان صَحِيحَيْنِ. وانظر لذلك التعليقَ على المسألة رقم (٨٢٧). **والرابع**: أنه نصب على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف، أي: كلاهما يُعَدَّان صَحِيحَيْنِ. والله تعالى أعلم.

(١) مما يؤكد صحة الوجهين: اتفاق سفيان وإسرائيل - في رواية الأكثر عنهما على روايته عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة كما سبق.
وأما الوجه الثاني: فوافقه عليهما أبو الأحوص سلام بن سليم وشعبة، كلاهما روياه عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله.
أما رواية أبي الأحوص: فأخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٣).
وأما رواية شعبة: فأخرجها البيهقي في "سننه" (٦/ ٢٠٩).

(٢) نقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٤٨) قول أبي زرعة.

(٣) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٥١٩) رواية يحيى الليثي، و(٣٠٦١) رواية أبي مصعب الزهري، و(٧٢٨) رواية محمد بن الحسن. وكذا أخرجها الجوهري في "مسند الموطأ" (٢١٠) من طريق عبدالله بن وهب والقعنبي عن مالك. وكذا أخرجها عبدالله ابن المبارك في "مسنده" (١٦٣)، والشافعي في "الأم" (١/ ٢٦٣) عن الإمام مالك.
ومن طريق ابن المبارك أخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٣٧٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٥/ ٢٠٨ رقم ٢١٨١٣) من طريق عبدالرحمن ابن مهدي، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٥٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٧٤ و٦٣٧٥) من طريق زيد بن الحباب ومعاوية بن هشام، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ١٦٢) من طريق مصعب بن عبدالله، جميعهم عن مالك، به بذكر « عمر بن عثمان ». =

عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان بن عَفَّان، عن أُسَامة بن زيد: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»؟

قال أبو زرعة: الرواةُ يقولون: عمرو، ومالكٌ يقول[1]: عمر بن عثمان[2].

= وذكر الجوهري في "مسند الموطأ" (ص ٢٠٠) أن ابن القاسم رواه عن الإمام مالك، فقال: «عمرو بن عثمان». وكذا حكى ابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ١٦٠) عن ابن القاسم، وقال: «وقد رواه ابن بكير عن مالك على الشك، فقال فيه: عن عمر بن عثمان، أو عمرو بن عثمان، والثابت عن مالك: عمر بن عثمان كما روى يحيى وأكثر الرواة».
وقال أبو العباس الداني في "الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ" (٢/ ١٧): «مالك يقول في إسناد هذا الحديث: «عُمر بن عثمان» وهو المحفوظ عنه، وقال سائر رواة الزهري: «عَمرو» مخفَّفًا، وروجع مالك فيه فقال: «نحن أعلم به، وهذا داره». وروى ابن معين، عن عبدالرحمن بن مهدي قال: قال لي مالك بن أنس: «أتراني لا أعرف عُمر من عَمر، هذه دار عُمر، وهذه دار عَمر». وقال مسلم في "التمييز": «وكانا جميعًا ولد عثمان: عُمر وعَمرو، غير أن هذا الحديث عن عَمرو ليس عن عُمر». ولما لم يُنازَع مالك في ولد عثمان، وخولف في راوي هذا الحديث منهم من شك فقال مرَّة: «عن عُمر أو عَمرو» وهكذا في رواية ابن بكير عنه. ثم رجع بأخرة فقال: «عَمرو» تابع الجماعة، هكذا ثبت في الموطأ في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا، وابن القاسم، وسماعهما متأخر، ورواه النسائي كذلك عن جماعة من أصحاب مالك. وزعم أبو عمر بن عبدالبر أن رواية يحيى هذا في "الموطأ" عن مالك: عُمر على الوهم. قال شيخنا أبو علي الجياني رَحِمَهُ اللهُ: والمعروف في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا: عَمرو، يعني: مخففًا قال: وكذلك ذكر أحمد بن خالد في "مسنده"، وكفى بنقله». اهـ.

(١) إلى هنا انتهى السقط من النسخة (ف)، وكانت بدايته من منتصف المسألة رقم (١٥٦٧).

(٢) من قوله: «ابن عفان عن أسامة ...» إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

قال أبو محمد: أمَّا الرواة الذين قالوا: عمرو بن عثمان، فَسُفْيان ابن عُيَينة[١]، ويونسُ بنُ يزيد[٢]، عن الزُّهْري[٣].

---

(١) روايته أخرجها الإمام الشافعي في "الأم" (٤/ ٧٢ و٨٣)، و(٦/ ١٦٩)، و(٧/ ٣٦٣)، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٣٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٠٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٦١٤)، وابن ماجه (٢٧٢٩)، وأبو عوانة (٣/ ٤٣٥ رقم ٥٥٩٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٠٣٣).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٥٨٨)، ومسلم في "صحيحه" (١٣٥١)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٨٠)، وابن ماجه (٢٧٣٠)، وأبو عوانة (٣/ ٤٣٦ رقم ٥٥٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٦٥).

(٣) تابع ابنَ عيينة ويونسَ عددٌ من الرواة، منهم: معمر، ومحمد بن أبي حفصة، وابن جريج، وزمعة بن صالح: أما رواية معمر ومحمد بن أبي حفصة فأخرجها البخاري (٣٠٥٨ و٤٢٨٢)، ومسلم (١٣٥١). وأما رواية ابن جريج فأخرجها البخاري (٦٧٦٤). وأما رواية زمعة فأخرجها مسلم في الموضع السابق.
وقد اتفقت كلمة أهل العلم على ترجيح رواية من رواه عن الزهري بذكر: «عمرو بن عثمان»، فروى ابن أبي حاتم في "آداب الشافعي" (ص٢٢٤) عن الشافعي قوله: «صحَّف مالك في عُمر بن عثمان، وإنما هو: عَمرو بن عثمان». وانظر "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي" للبيهقي (ص٢٠٢).
وذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٥٤) رواية مالك هذه، وقال: «وهو وهم».
وذكر مسلم في "التمييز" أن كلَّ مَن رواه من أصحاب الزهري قاله بفتح العين من «عَمرو»، وأن مالكًا وهم في ذلك . نقله عنه العراقي في "التقييد" (١٠٦)، وابن الملقن في "المقنع" (١/ ١٨١)، والسيوطي في "التدريب" (١/ ٢٣٩).
وقال النسائي في "الكبرى" (٤/ ٨١): «والصواب من حديث مالك: عمر بن عثمان، ولا نعلم أحدًا من أصحاب الزهري تابعه على ذلك».
وأخرج الترمذي هذا الحديث في "جامعه" (٢١٠٧) من طريق سفيان بن عيينة وهشيم ابن بشير، عن الزهري، به كرواية الجماعة، ثم قال: «وهذا حديث حسن صحيح. هكذا رواه معمر وغير واحد عن الزهري نحو هذا، وروى مالك عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ نحوه. وحديث مالك وَهمٌ، وَهِمَ فيه مالك. وقد رواه بعضهم عن مالك، فقال: عن عمرو بن =

١٦٣٦ - وسمعتُ[١] أبا زرعة وذكر حديثَ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ، عن النبيِّ ﷺ: « الخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ».

قال: هو حديثٌ حسن[٢].

= عثمان، وأكثر أصحاب مالك قالوا: عن مالك، عن عمر بن عثمان. وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان، ولا يُعرف عمر بن عثمان ». اهـ.

وأخرج البزار هذا الحديث في "مسنده" (٧/ ٣٣ رقم ٢٥٨١) من طريق سفيان بن عيينة، ثم قال: « وهذا الحديث رواه ابن عيينة ومعمر وجماعة عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، فاتفقوا على اسم عمرو بن عثمان، إلا مالك بن أنس؛ فرواه عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة، فيرون أنه غلط في ذلك، على أنه قد وقف فقال: هذه دار عمرو، وهذا دار عمر، فأومأ إليهما، فأما في الرواية فلا نعلم أحدًا تابعه على روايته إلا أن يكون أبو أويس، فإن سماعه من الزهري [شبيه] بسماع مالك». اهـ.

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ١٦٠-١٦٢): « أما أهل النسب فلا يختلفون أن لعثمان بن عفان ابنًا يُسمى عُمَر، وله أيضًا ابن يُسمى عَمْرًا، وله أيضًا أبان والوليد وسعيد، وكلُّهم بنو عثمان بن عفان. وقد روى الحديث عن عمر، وعمرو، وأبان . . . ، فليس الاختلاف في أن لعثمان ابنًا يُسمى عَمْرًا، وإنما الاختلاف في هذا الحديث: هل هو لعمر أو عمرو، فأصحاب ابن شهاب - غير مالك - يقولون في هذا الحديث: عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، ومالك يقول فيه: عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان . . . ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظًا وإتقانًا؛ لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو؛ بالواو ». اهـ.

(١) قول أبي زرعة: « حديث حسن »؛ نقله كل من: ابن عبدالهادي في "المحرر" (٩٨١)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ١٣٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٥/أ)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١٣٤٥)، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ٤٢٩)، وانظر المسألة رقم (١٦٤٠).

(٢) والحديث رواه راشد بن سعد، عن أبي عامر الهَوزني، عن المِقدامِ بن مَعدِي كَرِبَ، عن النبيِّ ﷺ.

قال له الفَضْلُ الصَّائِغُ(١): أبو عامر الهَوْزَنِيُّ(٢) مَنْ هو ؟

قال: معروفٌ، روى عنه راشدُ بنُ سعد(٣)، لا بأس به .

---

(١) هو: الفضل بن العباس، المعروف بفضلك.

(٢) في (ف):« الهوزي »، وفي (ك):« الهروي ». واسمه: عبدالله بن لحي.

(٣) روايته لهذا الحديث: أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٤٦) فقال: حدثنا شعبة، عن بُدَيل [وهو: ابن ميسرة]؛ قال: سمعت عليَّ بن أبي طلحة يحدِّث عن راشد بن سعد، عن أبي عامر الهَوْزني، عن المقدام . . . ، فذكره ، وهو جزء من حديث.
وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (١٧٢)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١١٢١)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣١ رقم ١٧١٧٥)، وأبو داود في "سننه" (٢٨٩٩)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٥٦)، وابن ماجه (٢٧٣٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٩٧-٣٩٨)، و"مشكل الآثار" (٢٧٤٩)، وأبو عوانة (٣/ ٤٤٦ رقم ٥٦٣٣ و٥٦٣٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٠٣٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٦٤ رقم ٦٢٥)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٢١٤)، جميعهم من طريق شعبة، به .
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٤/ ١٣٣ رقم ١٧٢٠٣)، وأبو داود في "السنن" (٢٩٠٠)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٥٥)، وابن ماجه (٢٦٣٤)، وابن الجارود في "المنتقى" (٩٦٥)، وأبو عوانة (٥٦٣٥)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٣٩٨)، و"مشكل الآثار" (٢٧٤٨)، والطبراني في الموضع السابق برقم (٦٢٦)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٨٥-٨٦ رقم ٥٧ و٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤٤)، والبيهقي في "السنن" (٦/ ٢١٤ و٢٤٣)، جميعهم من طريق حماد بن زيد، عن بديل بن ميسرة، به .
وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٣٣ رقم ١٧١٩٩ و١٧٢٠٠)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٥٤ و٦٤١٩)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٣٩٨)، و"المشكل" (٢٧٥٠ و٢٧٥١)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٦٦ رقم ٦٢٨)، جميعهم من طريق معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد؛ أنه سمع المقدام . . . ، فذكره هكذا بإسقاط أبي عامر، وتصريح راشد بالسماع من المقدام .
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٦٣٥٧) من طريق ثور بن يزيد، عن راشد بن =

١٦٣٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه إسحاقُ بنُ يحيى بن طَلْحَة[١]، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن الأسود بن يزيد؛ قال: قال معاذ: لمَّا بعثني رسولُ الله ﷺ إلى اليمنِ، أمرني أنْ أَقْسِمَ فيهم: لِلابْنَتِ[٢] النِّصفُ، وللأختِ النِّصْفُ ؟

= سعد، عن النبي ﷺ مرسلاً .

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٦٠٣٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٦٥ رقم ٦٢٧)، وفي "مسند الشاميين" (١٨٥٦)، كلاهما من طريق محمد بن الوليد الزبيدي، عن راشد بن سعد، عن ابن عائذ، عن المقدام، به .

ولعل هذا الاختلاف على راشد بن سعد في هذا الحديث هو الذي دفع يحيى بن معين لإعلاله. فقد أخرج البيهقي في "السنن" (٦/ ٢١٥) عن المفضل بن غسان الغلابي أنه قال: كان يحيى بن معين يبطل حديث: « الخالُ وَارِثُ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ »؛ يعني: حديث المقدام، وقال: ليس فيه حديث قوي.اهـ.

وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٤/أ) عن هذا الحديث ؟ فذكر أنه يرويه راشد ابن سعد، واختُلف عليه: فرواه شعبة، وحماد بن زيد، وإبراهيم بن طهمان، عن بديل بن ميسرة، عن علي بن أبي طلحة، عن راشد بن سعد، عن أبي عامر الهوزني، عن المقدام، وخالفهم معاوية بن صالح، فرواه عن راشد بن سعد، عن المقدام، ولم يذكر أبا عامر .

قال الدارقطني: « والأول أشبه بالصواب »؛ يعني رواية شعبة ومن وافقه.

وللحديث طرق أخرى أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٩٠١)، وأبو عوانة في الموضع السابق برقم (٥٦٣٧)، والبيهقي في "السنن" (٦/ ٢١٤) من طريق يزيد بن حجر، عن صالح بن يحيى بن المقدام، عن أبيه، عن جده المقدام، به .

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن روي عنه على الوجه الذي رجحه أبو حاتم كما سيأتي .

(٢) كذا رسمت في (ت) و(ف) و(ك)، وفي (أ): « وللابنت »، وفي (ش): « وللبنت »، والجادَّة أن يقال: « وللابْنَة » أو « وللبنت »- كما وقع في (ش)- لكنَّ ما أثبتناه بالتاء المفتوحة مع سكون الباء: صحيحٌ في العربية أيضًا. انظر توجيهه في التعليق على المسألة رقم (٦).

قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ روى الناسُ هذا الحديثَ[1] عن المسيَّب بن رافع، عن الأسود، عن معاذ؛ قال: أمرني رسولُ الله ﷺ.

قال أبي: وإسحاقُ بن يحيى ضعيفُ الحديث، ولا يُمْكننا أنْ نعتبر بحديثِهِ .

---

(١) وممن رواه هكذا إسحاق بن يحيى نفسه؛ فقد أخرجه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٨٢-٨٣ رقم٤٨) من طريق عبدالله بن وهب، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٢٩٥) من طريق بشر بن الوليد، كلاهما عن إسحاق بن يحيى، عن المسيب بن رافع، عن الأسود، عن معاذ، به . وأخرجه سفيان الثوري في "كتاب الفرائض" (١٩) عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن الأسود، به . ومن طريق الثوري أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٠٢٥)، وابن أبي شيبة (٣١٠٥٩)، والدارمي (٢٩٢١)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٣٩٣)، والبيهقي (٦/ ٢٣٣).
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٧٣٤) من طريق أبي معاوية شيبان بن عبدالرحمن النحوي، عن أشعث به . وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٣١ و٣٢) من طريق أبي الأحوص وعمر بن سعيد بن مسروق، كلاهما عن أشعث، به.
وأخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٣٩٤) من طريق أبي الأحوص، عن أشعث، به. وأخرجه الطحاوي أيضًا (٤/ ٣٩٣)، والبيهقي (٦/ ٢٣٣) كلاهما من طريق أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن أشعث، به . وأخرجه سفيان الثوري أيضًا في "الفرائض" (٢٠) عن سليمان الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن معاذ، به. ومن طريق سفيان أخرجه الدارمي (٢٩٢٢).
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٧٤١)، وابن الجارود في "المنتقى" (٩٦٣)، والطحاوي (٤/ ٣٩٣)، والبيهقي (٦/ ٢٣٣)، جميعهم من طريق شعبة، عن سليمان الأعمش، به. وأخرجه ابن أبي شيبة (٣١٠٦٠) من طريق وكيع، عن الأعمش، به.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٠٤٠)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٣٠) من طريق محمد بن سيرين، عن الأسود، به .
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٢٨٩٣)، والدارقطني (٤/ ٨٣ رقم ٥٠) من طريق أبي حسان الأعرج، عن الأسود، به .

١٦٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا[(١)] أبو سعيد الأَشَجّ[(٢)]، عن المُغِيرَةِ بنِ جَمِيلِ بنِ أَثِيرِ الكِنْدِي، عن سليمان بن علي بن عبدالله ابن[(٣)] عباس، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن النبيِّ ﷺ قال[(٤)]: «**الوَلَاءُ لَيْسَ بِمُتَحَوِّلٍ وَلَا مُنْتَقِلٍ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، ومُغِيرَةُ مجهولٌ[(٥)].

١٦٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عيَّاش[(٦)]، وحجَّاج بن أَرْطَاة[(٧)]، والأَجْلَح[(٨)]، عن أبي إسحاق[(٩)]، عن البَرَاء:

---

(١) أي: حدَّثَنَاهُ أو حدَّثنا به. وحُذِفَ الضميرُ العائد من جملة النعت إلى المنعوت. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٣).

(٢) هو: عبدالله بن سعيد الكندي. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٢١/ كشف)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٨١)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٨٨ رقم ١٠٦٨٤).

(٣) في (ش): «عن ابن».

(٤) قوله: «قال» سقط من (ت) و(ك).

(٥) قال البزار في الموضع السابق: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، والمغيرة ليس بمعروف». وقال العقيلي في الموضع السابق: «مغيرة بن جميل كوفي، عن سليمان ابن علي، منكر الحديث». ثم روى له هذا الحديث وقال: «ولا يعرف إلا به».

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩٣ رقم ١٨٥٨٩)، وأبو داود في "سننه" (٢٨٨٩)، والترمذي (٣٠٤٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ١٨٧).

(٧) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩٥ و٣٠١ رقم ١٨٦٠٧ و١٨٦٧٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٥٦)، والروياني في "مسنده" (٣٠٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٢٢٦)، والطبراني في "الأوسط" (٦٨٩٢).

(٨) هو: أجلح بن عبدالله بن حُجَيَّة.

(٩) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

سئل النبي ﷺ عن الكَلَالة [١].

ورواه يونس[٢]، عن أبيه، عن أبي سَلَمة[٣]، مرسلٌ[٤] ؟

قال: تابع يونسَ زكريا [٥]، وحديثُهُ عن أبي سَلَمة أشبَهُ عندي .

---

(١) وتتمته: « فقال: تكفيكَ آية الصَّيف ».
قال الخطابي في "معالم السنن" (٤/ ١٦٢-١٦٣): وأما قوله: « تجزيك آية الصيف»: فإن الله سبحانه أنزل في الكلالة آيتين؛ إحداهما في الشتاء، وهي الآية التي نزلت في سورة النساء [الآية: ١٢]، وفيها إجمال وإبهام لا يكاد يتبين هذا المعنى من ظاهرها، ثم أنزل الآية الأخرى في الصَّيف، وهي في آخر سورة النساء [الآية: ١٧٦]، وفيها من زيادة البيان ما ليس في سورة [كذا] الشتاء، فأحال السائل عليها ليستبين المراد بالكلالة المذكورة فيها، والله أعلم ».

(٢) هو: يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

(٣) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عوف .

(٤) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. علق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: ابن أبي زائدة. وروايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١٠٨٨٩).
وتابعهما أيضًا عمار بن رُزيق. أخرجه أبو داود في "المراسيل" (٣٧١) من طريق حسين بن علي بن الأسود، عن يحيى بن آدم، عن عمار بن رُوزيق، عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، به مرسلاً ، ثم قال أبو داود: « وروى عمار، عن أبي إسحاق، عن البراء - في الكلالة -: قال: تكفيكَ آية الصَّيف ».
وأخرج البيهقي في "السنن" (٦/ ٢٤٤) هذا الحديث من طريق أبي داود، وذكر عبارته هذه، ثم قال: « هذا هو المشهور، وحديث أبي إسحاق عن أبي سلمة منقطع وليس بمعروف ».
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٣٦) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحمّاني، عن يحيى بن آدم، عن عمار بن رُوزيق، عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .
قال الحاكم: « صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه »، فتعقبه الذهبي بقوله: « الحماني ضعيف ».

١٦٤٠ - وانتهى[١] **أبو زرعة** فيما كان يقرأُ مِنْ كتاب الفرائض إلى حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن بُدَيْل بن مَيْسَرَة، عن علي بن طَلْقٍ أو غيرِهِ، عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ قال: « **الخَالُ مَوْلَىٰ من لا مولَىٰ له؛ يرثُ مالَهُ، ويَفُكُّ عَانَهُ**[٢] ».

فقال[٣] **أبو زرعة**: وَهِمَ فيه حمَّاد بن سَلَمة، والصَّحيحُ: ما رواه[٤] شُعْبَةُ وحمَّادُ بن زيد[٥]، عن بُدَيْل بن مَيْسَرَة، عن علي بن أبي طَلْحَة، عن راشد بن سعد[٦]، عن أبي عامر الهَوْزَنِي[٧]، عن المِقْدام الكِنْدِي، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ** »؛ هذا متن حديث شُعْبة.

ومَتْنُ حديث حمَّاد بن زيد: « **الخَالُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ، يَرِثُ مَالَهُ ، وَيَفُكُّ عَانَهُ** ».

---

(١) انظر المسألة رقم (١٦٣٦).

(٢) أي: يَفُكُّ أَسْرَهُ؛ قال ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٣١٤): « العاني: الأسِيرُ، وكلُّ من ذَلَّ واستكان وخَضَع: فقد عَنَا . . . ومنه حديث المِقْدام: " الخالُ وَارِثُ من لا وارِثَ له، يفُكُّ عانه"، أي: عانِيَهُ، فحذف الياء. وفي رواية: " يفُكُّ عُنِيَّهُ"، بضمّ العين، وتشديد الياء؛ يقال: عَنَا يعنو، عُنُوًّا ، وعُنِيًّا ».

(٣) في (ك): « قال ».

(٤) قوله: « ما رواه » مطموس في (أ).

(٥) تقدم تخريج روايتي شعبة وحماد بن زيد في المسألة رقم (١٦٣٦).

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « سعيد ».

(٧) في (ف): « الهوزي ». وأبو عامر هذا هو: عبدالله بن لُحَيّ .

١٦٤١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه قَبِيصَة[١]، عن الثَّوْري، عن زيد بن أَسْلَم، عن عِيَاض بن عبدالله، عن أبي سعيد؛ قال: كنا نُوَرِّثُهُ على عهد رسول الله ﷺ ؛ يعني: الجَدَّ ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه قَبِيصَة؛ إنما هو: كنا نُؤَدِّي صدَقَةَ الفِطْرِ على عهد رسول الله ﷺ[٢].

---

(١) هو: ابن عقبة السُّوَائي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٢٠٧)، فقال: حدثنا قبيصة . . .، فذكره. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٠٩٥).

وأخرجه البزار في "مسنده" (١٣٨٧/ كشف)، و(١٥٣٣/ مطالب) من طريق محمد ابن عمر بن هياج، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦/٤٣) من طريق أبي حاتم الرازي وجعفر بن محمد بن شاكر، ثلاثتهم عن قبيصة، به.

(٢) قال الإمام مسلم في "التمييز"(ص١٩٠):« هذا خبر صحَّف فيه قبيصةُ، وإنما كان الحديث بهذا الإسناد عن عياض قال: كنا نؤديه على عهد رسول الله ﷺ؛ يعني: في الطعام وغيره في زكاة الفطر. فلم يقر قراءته، فقلب قوله، إلى أن قال: يورثه. ثم قلب له معنى، فقال: يعني: الجد ».

وقال البزار في الموضع السابق:« لا نعلمه بهذا اللفظ عن أبي سعيد رضي الله عنه إلا من هذا الوجه، وأحسب أن قبيصة أخطأ في لفظه، وإنما كان عنده: « كنا نؤدّيه »؛ يعني الفطر، ولم يتابع قبيصة على هذا ».اهـ.

وقد رُوي الحديث عن قبيصة على الصواب؛ فأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٠٥) فقال: حدثنا قبيصة؛ حدثنا سفيان، عن زيد بن أسلم، عن عياض بن عبدالله، عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: كنا نُطعم الصدقة صاعًا من شعير.

وكذا أخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" (٢/ ٤١) من طريق علي بن شيبة، والبيهقي في "السنن" (٤/ ١٦٤ و١٧٣) من طريق محمد بن عبدالوهاب، كلاهما عن قبيصة، به كما رواه البخاري.

١٦٤٢ - وسألتُ[١] **أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن حمزة**[٢]**، عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن ابن**[٣] **مَوْهَب**[٤]**، عن قَبِيصَة بن ذُؤَيْب، عن**[٥] **تميمٍ الدَّارِيِّ، عن النبيِّ ﷺ؛ في الرَّجُلِ**[٦] **يُسْلِمُ على يَدَيِ**[٧] **الرجلِ**[٨] **؟**

قال أبي: حدَّثنا أبو نُعَيْمٍ[٩]**، عن عبدالعزيز، عن ابن مَوْهَب**[١٠]**؛**

---

(١) انظر المسألة رقم (١٦٤٦).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "تاريخه" (٥/ ١٩٨)، وأبو داود (٢٩١٨)، ويعقوب بن سليمان في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٤٣٩)، وأبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١/ ٥٧٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٤٦)، وعبدالله بن أحمد في "العلل" (٢٠٩٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٨٥٣ و٢٨٥٤ و٢٨٥٥)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٥٦ رقم ١٢٧٣)، والحاكم (٢/ ٢١٩)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٩٦-٢٩٧).

(٣) قوله: « ابن » سقط من (ف).

(٤) هو: عبدالله بن مَوْهَب الهَمْداني .

(٥) في (ك): « بن » بدل: « عن ».

(٦) قوله: « في الرجل » سقط من (ك).

(٧) في (ف): « يد ».

(٨) لفظ الحديث بتمامه - كما في رواية أبي داود -: عن تميم الداري أنه قال: يا رسول الله ، ما السنة في الرجل يُسْلِمُ على يدي الرجل من المسلمين ؟ قال: « هو أولى الناس بِمَحْياه ومَمَاتِه ».

(٩) هو: الفضل بن دُكين . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٠٣ رقم ١٦٩٥٣)، والدارمي (٣٠٧٦)، وأبو زرعة في "تاريخه" (١/ ٥٦٩)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٢/ ٤٣٩)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٨٥٢)، والبيهقي في "سننه" (١٠/ ٢٩٦).

(١٠) في (ف): «عن أبي موهب»، وفي (ك): « عن ابن أبي موهب» !!

قال: سمعتُ[١] تَمِيمَ[٢] الدَّارِيَّ، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: أبو نُعَيْم أحفظُ وأتقَنُ .

قلتُ لأبي: يحيى بنُ حمزة أفهَمُ بأهلِ بلده ؟!

قال: أبو نُعيم في كُلِّ شيء أحفظ وأتقن [٣].

---

(١) أنكر بعض الحفاظ قول ابن موهب هنا: « سمعت ». قال يعقوب بن سفيان في "تاريخه" (٢/ ٤٣٩): « حدثنا أبو نعيم؛ حدثنا عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز - وهو ثقة - عن عبدالله بن موهب - وهو همداني ثقة - قال: سمعت تميمًا الداري، وهذا خطأ؛ ابن موهب لم يسمع من تميم ولا لحقه ».اهـ. وانظر التعليق آخر المسألة ا.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو مفعول «سمعتُ»، فكانت الجادَّة أن يقال: «تميمًا» بالألف؛ لأنَّ «تميمًا» اسمٌ عربيٌّ علَمٌ على مذكَّر، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ على وجهين؛ بنصب «تميم» منونًا وغير منوَّن، وقد خرَّجناهما في التعليق على المسألة رقم (١٢٦).

(٣) ومما يدل على أن أبا نعيم قد حفظ: أنه تابعه وكيع، وعلي بن عابس، وعبدالرحمن بن سليمان، ومحمد بن ربيعة، على ذلك:
أما رواية وكيع: فأخرجها عنه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٥٦٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٠٣ رقم ١٦٩٤٨).
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجها ابن ماجه (٢٧٥٢). وأخرج الترمذي الحديث (٢١١٢) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء؛ حدثنا أبو أسامة، وابن نمير، ووكيع، عن عبد العزيز بن عمر. . .، فذكره مثل رواية أبي نعيم، إلا أنه لم يذكر تصريح ابن موهب بالسماع من تميم، فلعله بسبب حمل رواية وكيع على روايتي أبي أسامة وابن نمير أو أحدهما .
وأما روايات علي بن عابس، وعبدالرحمن بن سليمان، ومحمد بن ربيعة: فأخرجها الدارقطني في "سننه" (٤/ ١٨١-١٨٢ رقم ٣٤).
ورواه جمع من الرواة عن عبدالعزيز بن عمر، فوافقوا أبا نعيم على عدم ذكر قبيصة في الإسناد، إلا أنهم لم يذكروا سماع ابن موهب من تميم؛ فأخرجه عبدالرزاق =

. . . .

= في "المصنف" (٩٨٧٢ و١٦٢٧١) من طريق عبدالله ابن المبارك، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٠٣)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٨١ رقم ٣١) من طريق إسماعيل بن عياش، وعبدالله بن أحمد في "العلل" (٢٩٠١) من طريق محمد بن ميمون، والنسائي في "الكبرى" (٦٤١٢ و٦٤١٣) من طريق يونس بن أبي إسحاق وعبدالله بن داود، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٦٥)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٨١ رقم ٣٣) من طريق علي بن مسهر، جميعهم عن عبد العزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن عبد الله بن موهب، عن تميم، به .
وذكر الإمام الشافعي في "الأم" (٤/ ٧٨) حوارًا جرى بينه وبين رجل في ولاء من أسلم على يدي رجل ، وفيه يقول الشافعي : فقال لي قائل : إنما ذهبتُ في هذا إلى حديثٍ رواه ابن مَوْهب، عن تميم الدّاريّ ، قلت : لا يثبت . قال : أفرأيت إذا كان هذا الحديث ثابتًا ، أيكون مخالفًا لما رويتَ عن النبي ﷺ:« الولاء لمن أعتق » ؟ قلت : لا ... ، [ثم ذكر أن الرجل قال] : فما منعك منه إذا كان الحديثان محتملين ؛ أن يكون لكل واحد منهما وجه ؟ قلت : منعني أنه ليس بثابت، إنما يرويه عبد العزيز بن عمر ، عن ابن موهب ، عن تميم الدّاريّ، وابن موهب ليس بالمعروف عندنا، ولا نعلمه لقي تميمًا، ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول، ولا نعلمه متّصلاً .اهـ.
وقال البخاري في كتاب الفرائض من "صحيحه" (١٢/ ٤٥/فتح) باب إذا أسلم على يديه :« ويذكر عن تميم الداري رفعه قال: هو أولى الناس بمحياه ومماته، واختلفوا في صحة الخبر».اهـ. وقال في "التاريخ الكبير"(٥/ ١٩٨-١٩٩): وقال هشام بن عمار: حدثنا يحيى بن حمزة، قال: حدثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز؛ سمع عبد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد العزيز، عن قبيصة بن ذؤيب، عن تميم الدّاريّ؛ قلت: يا رسول الله ، ما السنة في أهل الكفر يسلم على يدي رجل من المسلمين ؟ قال:« هو أولى الناس بمحياه ومماته ». وقال بعضهم: عبد الله بن موهب سمع تميم الداري، ولا يصح؛ لقول النبي ﷺ :«الولاء لمن أعتق».اهـ.
وقال أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه"(١/ ٥٦٩-٥٧١):« وسمعته - يعني أبا نعيم - يقول: أنا سمعت عبد العزيز بن عمر يذكر عن عبد الله بن موهب؛ قال: سمعت تميم الداري - وأنكر أن يكون بينهما قبيصة بن ذؤيب- وقال: أنا سمعته يقول: =

١٦٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن زيد[(١)]، عن عمرو ابن دينار، عن عَوْسَجَةَ مولى ابن عباس: أنَّ رجلاً تُوُفِّيَ على عهدِ رسول الله ﷺ ولم يَدَعْ وارثًا ، إلا مَوْلًى هو أعتقَهُ . . . ، الحديثَ .

= سمعت تميمًا فاحتُجّ عند أبي نعيم - فيما بلغني - بما قال يحيى بن حمزة: عن عبدالعزيز بن عمر، عن عبد الله بن موهب، عن قبيصة بن ذؤيب. . . . قال أبو زرعة: فحدثني بعض أصحابنا أنه قال: ومن يحيى بن حمزة حتى يُحتجّ به عليّ ؟ فقيل له: يا أبا نعيم، لو قيل لك في نبل رجالك: من الأعمش ؟ من فلان ؟ ألم يكن القائل يستطيع أن يقول: لكل قوم علم ، ولكل قوم رجال، وهم أعلم بما رووا ؟ فسكت أبو نعيم ». ثم أسند أبو زرعة الحديث من طريق أبي مسهر، عن يحيى بن حمزة، ثم قال:« ولم أر أبا مسهر لما حدّث بهذا الحديث أنكره، ولا ردَّه . . . فوجه مدخل قبيصة بن ذؤيب في حديثه هذا - فيما نرى والله أعلم -: أن عبدالعزيز بن عمر حدَّث يحيى بن حمزة بهذا الحديث من كتابه، وحدَّثهم بالعراق حفظًا. وقد حدثني صفوان بن صالح؛ أنه سمع الوليد بن المسلم يذكر أن الأوزاعي كان يدفع هذا الحديث، ولا يرى له وجهًا. ويحتجّ الأوزاعي: أنه لم يكن للمسلمين يومئذ ذمّة ولا خراج . قال أبو زرعة: وهذا حديث متصل حسن المخرج والاتصال، لم أر أحدًا من أهل العلم يدفعه ».اهـ.

وقال الترمذي في "جامعه"(٢١١٢):« هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن وهب، ويقال: ابن مَوْهب، عن تميم الداري، وقد أدخل بعضهم بين عبدالله بن وهب وبين تميم الداري: قبيصةَ بن ذؤيب؛ رواه يحيى بن حمزة، عن عبد العزيز بن عمر، وزاد فيه: قبيصة بن ذؤيب . والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم، وهو عندي ليس بمتصل ».

وانظر: "العلل ومعرفة الرجال" لعبدالله بن أحمد (٢/ ٤٣١)، و"السنن الكبرى" للنسائي (٤/ ٨٨-٨٩)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (١٠/ ٢٩٦)، و"المعرفة" له أيضًا (١٤/ ٤١٢)، و"نصب الراية" (٤/ ١٥٥)، و"تهذيب الكمال" (١٦/ ١٩٢- ١٩٣)، و"فتح الباري" (١٢/ ٤٦-٤٧).

(١) روايته أخرجها البيهقي في "سننه" (٦/ ٢٤٢). وتابعه روح بن القاسم على إرساله أيضًا، وروايته أخرجها البيهقي في الموضع السابق .

فقلت له: فإنَّ ابنَ عُيَينة[١]، ومحمدَ بنَ مُسْلِم الطَّائِفِي[٢] يقولان: عن عَوْسَجَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

فقلت له: اللذَيْنِ[٣] يقولان: ابنُ عباس، محفوظٌ؟

فقال: نعم؛ قَصَّرَ حمَّادُ بنُ زيد[٤].

قلتُ لأبي: يصحُّ هذا الحديثُ؟

---

(١) هو: سفيان. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٦١٩٢)، والحميدي في "مسنده" (٥٣٣)، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٩٤)، والإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٢٢١ رقم١٩٣٠)، والترمذي في "جامعه" (٢١٠٦)، وابن ماجه في "سننه" (٢٧٤١)، والنسائي في "الكبرى" (٦٤٠٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٣٩٩)، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٢٨٢).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٣٨ رقم ١٢٢١١).

(٣) كذا في (ت) و(ف)، وفي بقية النسخ: «الذين». وما أثبتناه يخرج على جر «اللَّذَيْن» على الإضافة، بإضمار مضاف محذوف، والتقدير: قولُ اللَّذَيْن يقولان: ابنُ عباس، محفوظٌ؟ حُذِفَ المضاف وبقي المضاف إليه مجرورًا. وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٣).

(٤) وقد تابع سفيانَ بنَ عيينة ومحمدَ بنَ مسلم الطائفي: حمادُ بن سلمة وابنُ جريج، فروياه عن عمرو بن دينار موصولاً:
أما رواية حماد بن سلمة: فأخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٨٦١)، وأبو داود في "سننه" (٢٩٠٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٤٠٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤٧)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٢٤٢).
وأما رواية ابن جريج: فأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٦١٩١)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٥٨ رقم ٣٣٦٩)، والنسائي في "الكبرى" (٦٤١٠)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٣٧ رقم ١٢٢٠٩).

قال: عَوْسَجَةُ ليس بالمشهور [١].

١٦٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حَفْص بن جُمَيْع، عن سِمَاك[٢]، عن عبدالله بن عُقْبَة، عن أنس: أنَّ[٣] مولًى لهم هَلَكَ، وكان أبوه نصرانيًّا، وتَرَكَ[٤] أباه وبني أخيه، وهو بنو عَمٍّ[٥] شرعا فيه سواء؛ قال أنس: أنتم شركاءُ في ميراثِهِ ؟

قال أبي: عبدالله هو ابن عِصْمَة، وهذا الحديث رواه إسرائيلُ[٦]، عن عبدالله بن عِصْمَة [٧].

١٦٤٥- وسُئِلَ[٨] أبو زرعة عن حديثٍ يعقوبَ بنِ حُمَيْد بن كَاسِب[٩]، عن يحيى بن سُلَيْم الطَّائِفِي، عن عُبَيْدالله بن عمر، عن

(١) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٧٦): « عوسجة مولى ابن عباس: روى عنه عمرو بن دينار، لم يصح حديثه ». وذكر العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٤١٣) قول البخاري هذا، ثم أخرج هذا الحديث من طريق الحميدي عن سفيان بن عيينة، ثم قال: « ولا يتابع عليه ». وقال النسائي في "الكبرى" عقب الحديث رقم (٦٤٠٩): « عوسجة ليس بالمشهور، لا نعلم أن أحدًا يروي عنه غير عمرو بن دينار، ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة ».
وأورد ابن رجب في "شرح العلل" (١/ ١٥) هذا الحديث في الأحاديث التي اتفق العلماء على عدم العمل بها.

(٢) هو: ابن حرب.

(٣) قوله: « أن » سقط من (أ) و(ش).

(٤) في (ت): « فترك ».

(٥) كذا في جميع النسخ !!

(٦) هو: ابن يونس.

(٧) قوله: « وهذا الحديث رواه إسرائيل عن عبدالله بن عِصْمَة » مكرر في (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر، وكتب ناسخ (ك) فوقها: « كذا ».

(٨) انظر المسألتين رقم (١١٠٧) و(١١٣٠).

(٩) روايته أخرجها البيهقي في "سننه" (١٠/ ٢٩٣). =

نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **الوَلَاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ**[1] **وَلَا يُوهَبُ** » ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: عُبَيْدُالله[2]**، عن عبدالله بن دينار، عن**

= وتابعه محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب، فرواه عن يحيى بن سليم، لكن بلفظ: « نهى عن بيع الولاء وهبته ». أخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (٣١٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢٧٤٨).

ورواه محمد بن زياد الزيادي عن يحيى بن سليم باللفظين كليهما، لكنه قال: عن إسماعيل بن أمية بدل عبيدالله بن عمر. أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٣١٨ و١٣١٩). وأخرجه البيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٩٣) من طريق محمد بن زياد باللفظ الأول فقط: « الولاء لحمة ... » الحديث. وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤١) من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا: « الولاء لحمة ... » الحديث.

ورواه يحيى بن سعيد الأموي وأبو ضمرة أنس بن عياض، كلاهما عن عبيدالله بن عمر العمري، عن نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته. وروايتهما تقدمت برقم (١١٠٧ و١١٣٠).

وبهذا اللفظ أيضًا أخرجه الخطيب في "الفصل" (١/ ٥٨٤ -٥٨٥) من طريق قبيصة ابن عقبة ونصر بن مزاحم، كلاهما عن سفيان الثوري، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر. وقبيصة ونصر متكلم فيهما، وسفيان الثوري إنما يرويه عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر كما سيأتي.

(١) في (ش): « تباع ».

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٠٦) من طريق عبدالوهاب الثقفي، عن عبيدالله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته. قال مسلم: الناس كلهم عيال على عبدالله بن دينار في هذا الحديث. وأخرجه مسلم أيضًا والبخاري في "صحيحه" (٢٥٣٥ و٦٧٥٦) من طريق سفيان الثوري وشعبة، كلاهما عن عبد الله بن دينار، به كسابقه.

وأخرجه مسلم أيضًا من طريق سليمان بن بلال، وسفيان بن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، والضحاك بن عثمان، جميعهم عن عبد الله بن دينار، به كسابقه أيضًا.

ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه نَهَىٰ عن بيعِ الولاءِ، وعن هِبَتِهِ(١).

---

(١) أخرج الترمذي هذا الحديث في "جامعه" (١٢٣٦) من طريق سفيان الثوري وشعبة، عن عبدالله بن دينار، ثم قال: «هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم. وقد روى يحيى بن سليم هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: أنه نهى عن بيع الولاء وهبته، وهو وهم، وهِم فيه يحيى بن سليم. وروى عبدالوهاب الثقفي وعبدالله بن نمير وغير واحد عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ، وهذا أصح من حديث يحيى بن سليم».

وقال في "العلل الكبير"(٣١٨) - بعد أن أخرج حديث يحيى بن سليم -: «والصحيح: عن عبدالله بن دينار، وعبدالله بن دينار قد تفرد بهذا الحديث عن ابن عمر، ويحيى بن سليم أخطأ في حديثه». ثم ساق الترمذي بسنده إلى شعبة أنه قال: «قلت لعبد الله بن دينار: أنت سمعته ؟ قال: نعم، سأله ابنه سالم». وساق رواية أخرى عن شعبة نحو هذه، وزاد فيها: قال شعبة: «فلوددت لو تركني حتى أقبِّل رأسه». اهـ. وذكر البيهقي في "السنن"(١٠/ ٢٩٣) عن الترمذي أنه قال: «سألت عنه البخاري ؟ فقال: يحيى بن سليم أخطأ في حديثه، إنما هو عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر، وعبدالله بن دينار تفرد بهذا الحديث».

وذكر الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٨٦-٣٨٧) أن يحيى بن سليم روى عن عبيدالله وإسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته، ثم قال - أي الخليلي -: «وأخطأ فيه يحيى؛ لأن هذا رواه عبيدالله وغيره عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وليس هذا من حديث نافع».

وقال البيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٩٣): «هذا وهم من يحيى بن سليم أو مَنْ دونه في الإسناد والمتن جميعًا، فإن الحفاظ إنما رووه عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ : أنه نهى عن بيع الولاء وعن هبته». اهـ.

وانظر "الكامل" لابن عدي (٦/ ٨-٩)، و"شرح العلل" لابن رجب (١/ ٤١٥-٤١٦)، و"فتح الباري" (١٢/ ٤٣-٤٤). وقد أطال الخطيب في "الفصل" (١/ ٥٧٧-٥٨٦) في تفصيل طرق هذا الحديث ، فانظره إن شئت .

أخبرنا أبو محمد[(١)]**؛ قال**[(٢)]**: حدثنا**[(٣)] **أبو زرعة؛** قال: حدَّثنا موسى بن إسماعيل، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عُبَيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابنِ عمر: أنَّ[(٤)] النبيَّ ﷺ قال: « **الوَلَاءُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ** ».

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم؛ قال[(٥)]**: حدثنا**[(٦)] **أبو زرعة؛** قال: حدَّثنا محمد بن عبدالله بن نُمَيْر[(٧)]؛ قال: حدَّثنا أبي، عن عُبَيدالله[(٨)]، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، نحوه.

١٦٤٦ - قال أبو محمد[(٩)]**: وسمعتُ أبا زرعة وقرأ علينا كتابَ** الفرائض، فانتهى إلى حديثٍ كان عنده عن عمرٍو النَّاقِد[(١٠)]، عن

---

(١) قوله: « أخبرنا أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٢) قوله: « قال » ليس في (ف).

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدَّثنا » بالواو.

(٤) في (أ) و(ش): « قال » بدل: « أن ».

(٥) قوله: « أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم قال » من (ت) و(ك) فقط، وجاء مكانه في (أ) و(ش) « قال أبو محمد ».

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدَّثنا » بالواو.

(٧) في (ف): « نمر ».

(٨) كذا جاءت رواية عبدالله بن نمير لهذا الحديث هنا: « عن عبيدالله » بلا واسطة، وكذا ذكرها الترمذي في "جامعه" عقب الحديث (١٢٣٦) كما سبق نقله.
وأخرج الحديث مسلم في "صحيحه" (١٥٠٦) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير؛ حدثنا أبي؛ حدثنا سفيان بن سعيد؛ حدثنا عبيدالله...، فذكره هكذا بزيادة سفيان بن سعيد الثوري.

(٩) قوله: « قال أبو محمد » من (أ) و(ش) فقط. وانظر المسألة رقم (١٦٤٢).

(١٠) هو: عمرو بن محمد. وتابعه على رواية هذا الحديث جمع من الرواة؛ منهم: سعيد ابن منصور، ومحمد بن عمرو بن أبي مذعور، وهشام بن عمار، وسعيد بن =

عيسى ابن يونس، عن معاوية بن يحيى[(١)]، عن القاسم بن عبدالرحمٰن، عن أبي أُمامة، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: ((**مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْ رَجُلٍ، فَلَهُ وَلاؤُهُ**)).

فامتنع أبو زرعة من قراءته علينا، ولم نسمعْهُ منه[(٢)].



= سليمان، ومحمد بن زنبور، ومسدد - لكن اختُلف على مسدد -:
أما سعيد بن منصور: فأخرجه في "سننه" (٢٠٠).
وأما رواية محمد بن عمرو بن أبي مذعور: فأخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠٠)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٨١ رقم ٣٢).
وأما رواية هشام بن عمار: فأخرجها ابن عدي (٦/ ٤٠٠)، ومن طريقه البيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٩٨).
وأما رواية سعيد بن سليمان: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٨٩ رقم ٧٧٨١).
وأما رواية محمد بن زنبور: فأخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٩/ ٢٨٤).
وأما رواية مُسَدَّد: فأخرجها الطبراني مقرونة برواية سعيد بن سليمان، من طريق معاذ بن المثنى، عن مسدد، عن عيسى بن يونس، عن معاوية، به كما في الروايات السابقة.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٣٥) - ومن طريقه البيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٩٨) - من طريق الفضل بن الحباب، عن مسدد، عن عيسى بن يونس، عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة، به هكذا بذكر جعفر بن الزبير بدل معاوية بن يحيى. وهذا خطأ من أبي خليفة الفضل بن الحباب، وهو قد يغرب ويخالف مع كونه ثقة؛ كما في "لسان الميزان" (٤/ ٤٣٨-٤٣٩ رقم ١٣٤٠).

(١) هو: الصَّدَفي.

(٢) قال الدارقطني بعد أن رواه في الموضع السابق من "السنن": ((**الصدفي ضعيف**)).
وقال البيهقي بعد أن رواه في الموضع السابق من "السنن": ((ومعاوية بن يحيى ضعيف لا يحتج به)). وانظر "الكامل" لابن عدي (٦/ ٤٠٠).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْقُرْآنِ وتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

١٦٤٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو خالد الأحمر[(١)]، عن يزيد بن سِنَان، عن أبي[(*)] المُبَارَك، عن عَطَاء[(٢)]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنِ اسْتَحَلَّ مَحَارِمَهُ** » ؟

قال أبو زرعة: رواه وكيع بن الجَرَّاح[(٣)]، عن يزيد بن سِنَان، عن أبي[(*)] المُبَارَك، عن صُهَيْب[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ: ورواه محمد بن يزيد بن سِنَان[(٥)]، عن أبيه، عن عَطَاء، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيّب، عن صُهَيْب[(٦)]، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) هو: سليمان بن حيان. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠١٩١)، وأبو سعيد الأشج في "جزئه" (٧٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٠٠٣)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٠). وأخرجها القضاعي في "مسند الشهاب" (٧٧٧) من طريق ابن أبي شيبة .

(*) كذا في (ت)، وفي بقية النسخ: « ابن »، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب كما سيأتي، وكما في مصادر التخريج، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ٥٦٧ رقم ١٠٥٦٠)، و"التقريب" (٨٣٣٨).

(٢) هو: ابن أبي رباح .

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠١٩٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٩١٨).

(٤) هو: ابن سنان الرومي.

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٠٨٤)، والشاشي في "مسنده" (٩٩٣)، والدينوري في "المجالسة" (٥٧)، والطبراني في "الكبير" (٧٢٩٥)، و"الأوسط" (٤٣٦٦)، وأبو الشيخ في "طبقات أصبهان" (٤/ ٩٦)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٠)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٧٧٥ و٧٧٦ و٧٧٨)، والبيهقي في "الشعب" (١٧١)، والخطيب في "تاريخه" (٦/ ١٢٧).

(٦) من قوله: « عن النبي ﷺ . . . » إلى هنا سقط من (ش)؛ لانتقال النظر.

قال أبو زرعة: حديثُ محمد بن يزيد أشبَهُ عن أبيه[١]؛ لأنه أفهَمُ بحديث[٢] أبيه؛ أنْ كان[٣] كُتُبُ أبيه عنده، ويزيدُ بن سِنَان ليس بقويِّ الحديثِ.

وقال أبي: هذه[٤] كلُّها منكرةٌ، ليستْ[٥] فيها حديثٌ يمكنُ أنْ يقال: إنَّه صحيحٌ، وكأنه[٦] شِبْهُ الموضوع، وحديثُ أبيه[٧] أنكرُهَا، ومَحَلُّ يزيدَ محلُّ الصدق، والغالبُ عليه الغفلة، فَيَحْتمِلُ أن يكونَ سمع من أبي[٨] المُبَارَك هذا، وهو شِبْهُ مجهولٍ[٩].

---

(١) كذا جاءت العبارة في جميع النسخ، وفيها تقديم وتأخير، والجادَّة: حديثُ محمد ابن يزيد عن أبيه أشبَهُ.

(٢) في (ك): « لحديث »، وهي محتملة للوجهين في (ت)، لكن ليس فيها نقطة للباء.

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « كانت كُتُبُ . . . »، لكنَّ تذكير الفعل كما في النسخ صحيح؛ لأن «كتب» جمعُ تكسير؛ فيجوز معه تأنيث الفعل وتذكيرُهُ وإن كان التأنيث أولى. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٤) يعني: طرق الحديث.

(٥) في (ت) و(ك): «وليست» بالواو. وكانت الجادَّة أن يذكَّر الفعل فيقال: «ليس فيها حديثٌ . . . » إلخ، لكن يخرَّج ما في النسخ على أن اسم «ليست» ضمير مؤنَّث يعود إلى «هذه الطرق»، وجملة «فيها حديث يمكن. . .» جملة اسمية من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر «ليست».

(٦) في (ف): « وكان ».

(٧) كذا في جميع النسخ ! فالظاهر أنه يعني: « وحديثه عن أبيه »؛ فجميع طرق الحديث مدارها على يزيد بن سنان والد محمد بن يزيد .

(٨) في (ش): « ابن »، ونسخة (أ) موافقة لبقية النسخ، لكن هناك من حاول جعلها: « ابن » بخط مغاير فيما يظهر .

(٩) في (ت) و(ك): « المجهول ».

قال أبي: ومحمدُ بن يزيد أشدُّ[(١)] غَفْلةً من أبيه، مع أنه كان رجلاً صالحًا، لم يكنْ من أَحْلاسِ[(٢)] الحديثِ[(٣)].

١٦٤٨ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الثَّوْري[(٤)]، عن

---

(١) في (أ) و(ش): « أشبه ».

(٢) جمع حِلْس؛ وهو الكساء الذي يلي ظهر البعير تحت القتب. ويُشَبَّهُ به في الملازمة والدوام. والمعنى: أنه ليس من رجال الحديث الملازمين لعلمه. انظر "النهاية" (١/ ٤٢٣).

(٣) قال أبو عيسى الترمذي في "جامعه"(٢٩١٨):«هذا حديث ليس إسناده بالقوي، وقد خولف وكيع في روايته. وقال محمد [يعني: البخاري]: أبو فروة يزيد بن سنان الرُّهاوي ليس بحديثه بأس، إلا رواية ابنه محمد عنه، فإنه يروي عنه مناكير. قال أبو عيسى: وقد روى محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه هذا الحديث، فزاد في هذا الإسناد: عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب، ولا يتابع محمد بن يزيد على روايته، وهو ضعيف، وأبو المبارك رجل مجهول ».
وقال البزار في "مسنده" (٦/ ١٠):« وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا صهيب، ولا نعلم يُروى عن صهيب إلا مِنْ هذين الوجهين اللذين ذكرناهما ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٠):« وهاتان الروايتان رواهما يزيد بن سنان غير محفوظتين »؛ يعني رواية أبي خالد الأحمر ورواية محمد بن يزيد .
وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ٥٦٧):« أبو المبارك لا يدرى من هو ؟ وخبره منكر »، ثم ذكر رواية وكيع، ثم قال:« هو منقطع »، ثم رواه بإسناده من طريق محمد بن يزيد، عن أبيه، عن عطاء، عن مجاهد به، وقال:« ومحمد بن يزيد الذي جوَّد سنده ليس بعمدة كأبيه ». وذكر الحديث في ترجمة يزيد بن سنان (٤/ ٤٢٧) من طريق أبي خالد الأحمر ومحمد بن يزيد، ثم قال:« والروايتان غير محفوظتين».

(٤) هو: سفيان. وروايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (٢٧٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٢٩ رقم ٢١١٨٤)، كلاهما من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، به. وقد رواه عبدالرحمن أيضًا - كما سيأتي - عن سفيان، عن عاصم، عن زر ، به .

الزُّبَيْر بن عدي، عن أبي[(١)] رَزِين[(٢)]، عن زِرِّ بن حُبَيْش، عن أُبَيِّ بن كَعْب، عن النبيِّ ﷺ؛ في المعوِّذَتَيْنِ[(٣)] ؟

قال أبو زرعة: ورواه عَنْبَسَةُ بن سعيد - قاضي الرَّيِّ - [وعَمْرُو][(٤)] بنُ أبي قيس، عن الزُّبَير بن عدي، عن أبي رَزِين، عن حُذَيْفَة، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبو زرعة: حديثُ عَنْبَسَةَ وعَمْرٍو أشبهُ عندي إذا اتفقَ[(٥)] عليه النَّفْسَينِ[(٦)]، وهما الرواةُ عن الزُّبَير، وأخاف أن يكونَ أشبَهَ على

---

(١) في (ف): « ابن ». (٢) هو: مسعود بن مالك .

(٣) ولفظه: عن زرّ قال : سألت أُبي بن كعب؛ قلت: يا أبا المنذر، إن أخاك ابن مسعود يقول: كذا وكذا ؟ فقال أُبَيّ: سألت رسول الله ﷺ ؟ فقال لي:« قيل لي، فقلت ». قال: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ .
وفي رواية حماد بن سلمة - الآتي تخريجها -: قلت لأبي بن كعب: إن ابن مسعود لا يكتب المعوذتين في مصحفه ؟ فقال: أشهد أن رسول الله ﷺ أخبرني أن جبريل عليه السلام قال له: قل أعوذ برب الفلق، فقلتها، فقال: قل أعوذ برب الناس، فقلتها، فنحن نقول ما قال النبي ﷺ .

(٤) في جميع النسخ:« عن عمرو »، وسيأتي على الصواب .

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادة:« إِذِ اتَّفَقَ »؛ وتكون «إِذْ» تعليلية؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا، والمعنى هنا: حديثُ عنبسة وعمرو أشبه عندي؛ لأجل اتفاقهما على روايته عن الزبير، ومجيء «إذا» هنا يخرَّج على أنَّ «إذْ» و«إذا» قد تَحُلُّ كلٌّ منهما محل الأخرى. وانظر "مغني اللبيب" (ص٩٠-١١٠).

(٦) كذا في جميع النسخ، والمراد بـ« النفسين »: عنبسةُ وعمرٌو، وكانت الجادَّة أن يقال: «النفسان»؛ لأنه فاعل «اتفق»، لكن يُخرَّج ما في النسخ على أن «النَّفسين» مرفوع على الفاعلية، والأصل: «النفسان»؛ غير أن ألف المثنى أميلت لانكسار =

الثَّوْرِيِّ: عاصمٌ[(١)]، عن زِرٍّ، ولعلَّه من الزُّبَير .

قال[(٢)] أبي: حديثُ الثَّوْري أصحُّ عن أُبيّ ، وهو أحفظهم، وأعلَىٰ مِنْ هؤلاءِ بدرجات، والحديثُ بأبيّ[(٣)] أشبَهُ؛ إذْ كان قد رواه عاصم[(٤)]، عن زِرٍّ، عن أُبَيٍّ، عن النبيِّ ﷺ، وليس لحذيفةَ عن النبيِّ ﷺ في المعوِّذَتَيْنِ معنًى .

= النون بعدها؛ فكتبت ياءً، ولا تنطقُ على ذلك إلا ألفًا ممالة: «النفسيْن». وانظر في الإمالة وأسبابها: التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(١) هو: ابن أبي النجود.

(٢) في (ف): «فقال».

(٣) في (ك): « فأبي ».

(٤) ممن رواه عن عاصم على هذا الوجه: سفيان الثوري.
وروايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (٢٧٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٢٩ رقم ٢١١٨٣)، كلاهما من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، به.
وهذا يدل على أن لسفيان الثوري فيه إسنادين؛ فإن الإسناد الأول هو من رواية أبي عبيد والإمام أحمد أيضًا عن عبدالرحمن بن مهدي.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٠٤٠) عن سفيان الثوري، عن عاصم ، به .
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ١٢٩ رقم٢١١٨٢)، والمحاملي في "أماليه" (٤٧١)، كلاهما من طريق وكيع، عن سفيان الثوري، عن عاصم، به كذلك. وتبع الثوري.
فأخرجه عبدالرزاق في الموضع السابق عن معمر، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠١٩٣) من طريق زائدة بن قدامة ، والإمام أحمد (٥/ ١٢٩ رقم ٢١١٨١ و٢١١٨٥ و٢١١٨٦ و٢١١٨٧ و٢١١٨٨) من طريق أبي بكر بن عياش، وشعبة، وحماد بن سلمة، وأبي عوانة، والأعمش، جميعهم عن عاصم، به .
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ١٢٩ رقم ٢١١٨٩)، والبخاري في "صحيحه" (٤٩٧٦)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن عاصم وعبدة بن لبابة، عن زر، عن أبي بن كعب، به .

١٦٤٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن لَهِيعة[١]، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيب، عن محمد بن سَهْل بن أبي حَثْمة، عن أبيه؛ سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**الكَبَائِرُ سَبْعٌ** ...[٢]»؟

قالا جميعًا: هذا خطأٌ؛ رواه اللَّيْث[٣]، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيب[٤]: أنَّ أبا عُفَيْرٍ الأنصاريَّ - يعني: عُمَيْرٌ[٥]، من بني حارثة - أخبرَهُ عن أبيه سَهْل بن أبي حَثْمة[٦]، عن عليٍّ، قولَهُ: الكبائرُ سَبْعٌ... وهو[٧] الصَّحيحُ[٨].

---

(١) هو: عبدالله، وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٧٤)، والطبراني في "الكبير" (٦/١٠٣ رقم ٥٦٣٦)، والخطيب في "الكفاية" (ص ١٠٣).
ومن طريق الطبراني أخرجه ابن مردويه كما في "تفسير ابن كثير" (٢/ ٢٤٤).

(٢) تمامه - كما في مصادر التخريج -: «الشِّرْكُ بِاللهِ، وقَتْلُ النَّفْسِ، والفرارُ يَومَ الزَّحْفِ، وأَكْلُ مَالِ الْيَتِيم، وأَكْلُ الرِّبَا، وقَذْفُ الْمُحْصَنَةِ، والتعرُّبُ بعد الهجرة».

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٧)، وابن جرير الطبري في "تفسيره"(٩١٧٩) من طريق محمد بن إسحاق، والبخاري أيضًا (١/ ١٠٨) تعليقًا من طريق الوليد بن كثير، كلاهما عن محمد بن سهل بن أبي حثمة، عن أبيه، عن علي قوله.
ومن طريق البخاري أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ١٥٩).

(٤) من قوله: «عن محمد بن سهل ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، وحُذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (ك): «ختمة».

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): «وهذا».

(٨) قال ابن كثير في الموضع السابق بعد أن ذكره من حديث ابن لهيعة: «وفي إسناده نظر، ورفعُه غلطٌ فاحش، والصواب ما رواه ابن جرير».

١٦٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الرَّبيع بن يحيى المَرَئي[١]، عن مالك بن مِغْوَل، عن الشَّعْبي، في قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾[٢]؛ قال[٣]: العَمَلُ به؟

قال أبي: أخطأ الربيع؛ إنما هو: مالك بن مِغْوَل، عن الشَّعْبي، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾[٤]؛ قال: العَمَلُ به؛ كذا رواه وكيعٌ وغيرُ واحد[٥].

قال أبي: وحدثنا[٦] مَرَّةً أُخرى على الصِّحَّة.

---

(١) رسمت في جميع النسخ: «المرإي»، وهو رسم قديم، والمَرَئي: بفتح الميم والراء، وهذه النسبة إلى امرئ القيس بن مُضَر. انظر "الأنساب" (٤/ ٢٦٧-٢٦٨)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٥٩٦)، و"توضيح المشتبه" (٨/ ١٣٣).

(٢) الآية (٦٠) من سورة المؤمنون.

(٣) قوله: «قال» ليس في (ش).

(٤) الآية (١٨٧) من سورة آل عمران.

(٥) منهم: عُبيدالله بن عبدالرحمن الأشجعي، وروايته أخرجها أبو عبيد القاسم بن سلام في "غريب الحديث" (٥/ ١٩٦-١٩٧)، ومن طريقه ابن المنذر في "التفسير" (١٢٥١).

وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٨٣٣٢) من طريق عثمان بن عمر، عن مالك بن مغول قال: نُبِّئت عن الشعبي، به.

وأخرجه ابن جرير أيضًا (٨٣٣٠)، والمصنِّف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ٨٣٧ رقم ٤٦٣٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٢٦٨) من طريق يحيى بن أيوب البَجَلي، والهروي في "ذم الكلام وأهله" (٦٧) من طريق سعيد بن إياس الجريري، كلاهما عن الشعبي، به.

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): «حدثنا» بلا واو. والمراد: الربيع بن يحيى، وروايته على هذا الوجه أخرجها ابن الأعرابي في "معجمه" (٧٥٠)- ومن طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٣٣٣)- من طريق أبي بكر محمد بن وَهْب، عنه، به.

١٦٥١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن عابس[٢]، عن فُضَيل[٣]، عن عَطِيَّة[٤]، عن أبي سعيد؛ قال[٥]: لمَّا نزلَتْ: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ ﴾[٦]. . . .

ورواه أبو نُعَيْم[٧]، عن فُضَيل، عن عطيَّة، لا يقول: عن أبي سعيد[٨].

أيُّهما أصحُّ؟

قال: كما قال أبو نُعَيْمٍ أصحُّ[٩].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦٥٦).

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٩٠)، والذهبي في "الميزان" (٣/ ١٣٥) تعليقًا.
وأخرجه البزار في "مسنده" (٢٢٢٣/ كشف الأستار) من طريق أبي يحيى التيمي، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٧٥ و١٤٠٩) من طريق سعيد بن خثيم، كلاهما عن فضيل، عن عطية، به.

(٣) هو: ابن مرزوق الأغرّ.

(٤) هو: ابن سعد بن جُنادة العَوْفي.

(٥) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٦) الآية (٢٦) من سورة الإسراء. وتمام الحديث: « دعا النبيُّ ﷺ فاطمةَ، فجعل لها فَدَك »، وسيأتي في المسألة رقم (١٦٥٦).

(٧) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها المصنف في المسألة رقم (١٦٥٦) من طريق أبي زرعة، عنه، به.

(٨) في(أ) و(ش): «لا يقول: أبو سعيد».

(٩) قال البزار في الموضع السابق: « لا نعلم رواه إلا أبو سعيد، ولا حدَّث به عن عطية إلا فضيل، ورواه عن فضيل أبو يحيى وحميد بن حماد بن أبي الخوار ».
وقال ابنُ كثير في "تفسيره" (٥/ ٢٠٨٥/ تحقيق: البنَّا): « وهذا الحديث مُشكل لو صحَّ إسناده؛ لأن الآية مكية، وفَدَك إنما فُتحت مع خيبر سنة سبع من الهجرة، فكيف يلتئم هذا مع هذا؟! فهو إذن حديثٌ منكر، والأشبهُ أنه من وضع الرافضة ». اهـ. =

١٦٥٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قُتَيْبَةُ بن سعيد[١]، وابن أبي شَيْبة[٢]، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن[٣]، عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي محمد[٤]، عن مُقَاتِل، عن قتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: « إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبٌ[٥]، وقَلْبُ القُرْآنِ ﴿يس﴾، ومَنْ قَرَأَ... »، كذا قال؟

قال أبي: مُقَاتِلٌ هذا هو: مُقَاتِل بن سُلَيمان[٦]، رأيتُ هذا

= وقال الذهبي في "الميزان" (٣/ ١٣٥) في ترجمة علي بن عابس: «هذا باطلٌ، ولو كان وقعَ ذلك لما جاءت فاطمةُ رضي الله عنها تطلب شيئًا هو في حَوزها وملكها. وفيه غير عليٍّ من الضعفاء».

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٨٨٧)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (٢/ ١٠٢)، والقضاعي في "مسند الشهاب"(١٠٣٥)، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٣٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ١٦٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٠/ ١٠٢)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٠/ ١٢٢).
وقرن الترمذي مع قتيبة: سفيان بن وكيع.

(٢) هو: عثمان، وروايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (٢٢٣٣)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٠/ ١٢٢). وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٣٤٥٩) من طريق محمد بن سعيد، عن حميد بن عبدالرحمن، به. وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٨٣/أ/ أطراف الغرائب) من طريق سليمان بن الربيع، عن همام، عن مقاتل بن سليمان، عن قتادة، به. وقال: « تفرَّد به سليمان بن الربيع، عن همام، عن مقاتل، وإنما يُعرف هذا من رواية الحسن بن صالح، عن هارون [كذا] أبي محمد، عن مقاتل ».

(٣) في (ف): « عن حميد، عن عبدالرحمن ».

(٤) في (أ) و(ش): « ابن محمد » بدل: « أبي محمد ».

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «قلبًا»؛ كما جاء في مصادر التخريج؛ لأنه اسم «إنَّ» مؤخر. لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية، وفيه وجهان؛ ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (١٣٠).

(٦) كذا قال أبو حاتم رحمه الله، ووقع في جميع مصادر التخريج: «مقاتل بن حيان». وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ١٧٢): « الظاهر أنه مقاتل بن سليمان ».

الحديثَ في أوَّلِ كتابٍ وضعَهُ مُقاتِلُ بن سُلَيمان، وهو حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له[(١)].

قلتُ لأبي: مُقاتِلٌ أدرَكَ قتادةَ ؟

قال: وأَكْبَرُ مِنْ قتادة: أبو الزُّبَير[(٢)].

١٦٥٣ - وسمعتُ أبي وسُئل عن حديث أبي خالدِ الأحمرِ[(٣)]،

---

(١) قال الإمام أحمد كما في "المنتخب من العلل" للخلال (ص ١١٧): « هذا كلامٌ موضوع ».
وقال الترمذي: (٥/ ١٦٢): « هذا حديث غريبٌ، لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبدالرحمٰن، وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد شيخٌ مجهول ».
وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ٢٨٨): « هارون أبو محمد، عن مقاتل بن حيان حديث: « قلب القرآن يس ». قال الترمذي: مجهول . قلت: أنا أتهمه بما رواه القضاعي . . . »، فذكر الحديث .

(٢) المراد: أنَّ مقاتلاً أدرك قتادة، بل وأدرك من هو أكبر من قتادة، وهو أبو الزبير محمد ابن مسلم بن تدرس المكيُّ، غير أنَّه يَرِدُ على ذلك: أن أبا الزبير تأخرتْ وفاتُه بعد قتادةَ بما يزيدُ على عشرِ سنواتٍ؛ لذلك لا ندري وجه قول أبي حاتم: «وأكبر من قتادة»، إلَّا أن يكون أبو الزبير أقدمَ ميلادًا من قتادة؛ فإنَّ أبا الزبير قد عُمِّرَ طويلاً؛ حتى قال الذهبي في "السير" (٥/ ٣٨٦): « لعله نيَّف على الثمانين »، والله أعلم.

(٣) هو: سليمان بن حيان، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٩٩٧)، ومحمد بن نصر المروزي في "قيام الليل" (ص٧٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٨٨ رقم ٤٩١)، والبيهقي في "الشعب" (١٧٩٤ و١٨٥٨)، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (١٩٢).
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (٤٨٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٠٢)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٨٨ رقم ٤٩١).

عن عبدالحميد بن جعفر، عن سعيد بن أبي سعيد[(١)]، عن أبي شُرَيح[(٢)]، عن النبيِّ ﷺ: « **إِنَّ هَذَا القُرْآنَ سَبَبٌ[(٣)]؛ طَرَفُهُ بِيَدِ اللهِ، وسَبَبٌ طَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ[(٤)]، فَتَمَسَّكُوا بِهِ؛ فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا** ».

ورواه اللَّيْثُ[(٥)]، عن سعيد المَقْبُرِي، عن نافع بن جُبَير - ورواه أبو أُسَامة[(٦)]، عن عبدالحميد بن جعفر، عن مسلم بن أبي حُرَّة، عن نافع بن جُبَير[(٧)] - قال النبيُّ ﷺ، مُرسَلً[(٨)]؟

قال أبي: هذا أشبهُ، قد أفسد الحديثَيْنِ[(٩)].

---

(١) هو: المقبري. (٢) هو: الخزاعي.

(٣) السَّبَبُ: الحَبْلُ. "المصباح المنير" (١/ ٢٦٢).

(٤) كذا في جميع النسخ، وتكرار كلمة «سبب» نكرةً، يوحي بأنه يعني سببين. وفي مصادر التخريج: «طرفُه بيد الله، وطرفُه بأيديكم». ويخرَّج ما هنا على تقدير: « إن القرآن هو سَبَبٌ طرفُهُ بيد الله، وهو سبب طرفه بأيديكم»، فيكون سببًا واحدًا لا سببين؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزّخرُف: ٨٤]. أي: هو الذي هو في السماء إله وهو في الأرض إلهٌ.

(٥) هو: ابن سعد، وروايته أخرجها أبو الحسين الكلابي في "حديثه" كما في "السلسلة الصحيحة" للألباني (٧١٣) عنه، عن سعيد المقبري، عن نافع بن جبير، عن النبي ﷺ مرسلاً. وأخرجه أحمد بن منيع في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٣٤٩٦) عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن الليث، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

(٦) هو: حماد بن أسامة.

(٧) من قوله: « ورواه أبو أسامة . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٨) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

(٩) يعني أفسد حديثُ أبي أسامة حديثَ أبي خالدٍ الأحمر عن عبدالحميد بن جعفر وحديثَ الليث بن سعد. وقد خالف البخاريُّ رحمه الله أبا حاتم في هذا الترجيح فيما =

١٦٥٤ - وسألتُ أبي[(١)] عن حديثٍ رواه عُبَيدة بن الأَسْوَد[(٢)]، عن القاسم بن الوليد، عن أبي هشام، عن أبي صالح[(٣)]، عن ابن عباس، لمَّا نزلت: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ ...﴾[(٤)] ... بطوله[(٥)]؟

قال أبي: أبو هشام هو الكَلْبِي[(٦)]، وكان كنيتَه: «أبو النَّضْر»، وكان له ابنٌ يقال له: هشامُ بنُ الكَلْبي؛ صاحبُ نَحْوٍ وعربيةٍ، فكَنَّاهُ به.

١٦٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي[(٧)] قَيْس، عن

= نقله عنه البيهقي في الموضع السابق من "الشعب" وقال البيهقي: «رواه الليث بن سعد، عن سعيد المَقبُري، عن نافع بن جُبَير، عن النبي ﷺ مرسلاً. قال البخاري: هذا أصحُّ».

(١) نقل هذا النص الخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٥٧).

(٢) روايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٥٥-٣٥٧).

(٣) هو: مولى أم هانئ، واسمه: باذام، وقيل: باذان.

(٤) الآية (٦٥) من سورة الأنعام، وفي (ك) زيادة: «﴿أَوْ مِن تَحْتِ﴾».

(٥) وفي هذا الحديث: «لما نزلَتْ هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]، توضَّأ رسولُ الله ﷺ، ثم صلى ركعتَيْنِ، ثم دعا الله تعالى ألَّا يُهلِكَ أمتَهُ بعذاب مِنْ فوقهم، ولا مِنْ تحتِ أرجلِهِمْ، ولا يَلْبسهم شيعًا، ولا يُذِيقَ بعضهم بأسَ بعضٍ، فجاءه جبريلُ فقال: يا محمَّد، إنَّ الله قد أجارَ أمتَكَ أن يُهْلِكهم بعذابٍ مِنْ فوقهم، أو مِنْ تحتِ أرجلهم، ولكنَّه يَلْبِسُهُمْ شيعًا، ويُذِيقُ بعضَهُمْ بأسَ بعض، فعاد رسول الله ﷺ فصلى، ثمَّ دعا الله ألا يَلْبِسهم شيعًا، ولا يُذِيقَ بعضهم بأسَ بعض ...» إلى آخر الحديث.

(٦) يعني: محمد بن السائب.

(٧) قوله: «أبي» ليس في (ف)، وفي (ك): «ابن أبي قبيس». وهو: الرازي الأزرق.

ابن أبي ليلى[١]، عن ثابت[٢]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ؛ في قِصَّةِ الساحِرِ وأصحابِ الأُخْدود ؟

قال أبي: ورواه حمَّاد بن سَلَمة[٣]، عن ثابت، عن ابن أبي ليلى، عن صُهَيب[٤]، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه سُلَيمان بن المُغِيرَة[٥]، عن ثابت، عن ابن أبي ليلى، عن صُهَيب، ولم يَرفَع[٦] .

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمن. (٢) هو: ابن أسلم البُناني.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٦-١٧ رقم ٢٣٩٣١)، ومسلم في "صحيحه" (٣٠٠٥).

(٤) هو: ابن سنان الرومي.

(٥) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٨٨)، وأبو عوانة في "مسنده" كما في "إتحاف المهرة" (٦/ ٣١٥ رقم٦٥٦٤).
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٧٥١)، وفي "تفسيره" (٢/ ٣٦٢) عن معمر، عن ثابت البُناني، به. غير أن سياقه للحديث ليس فيه صراحة أنه من كلام النبي ﷺ، لذا قال ابن كثير في "تفسيره"(٨/ ٣٨٩): «قال شيخنا الحافظ أبو الحجَّاج المزي: فيحتمل أن يكونَ من كلام صهيب الرومي، فإنه كان عنده علم من أخبار النصارى ».
وقال الحافظ في "الفتح" (٨/ ٦٩٨): « صرَّح برفع القصَّة بطولها حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب، ومن طريقه أخرجه مسلم والنسائي وأحمد، ووقفها معمر، عن ثابت، ومن طريقه أخرجها الترمذي ».
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٣٤٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٨٩)، والبزار في "مسنده" (٢٠٩١)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٤١-٤٣ رقم٧٣١٩)، والبيهقي في "الشعب" (١٥١٩).
لكن قال ابن أبي عاصم: « رواه معمر مرفوعًا ». وصرَّح برفعه البزار.

(٦) أي: ولم يرفعْهُ، حذف المفعول به للعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

قال أبي: حديثُ حمَّاد بن سَلَمة أشبَهُ عن صهيبٍ مرفوعً[١]، وبلغني أنَّ بعضَ أصحابِ ابنِ أبي ليلى يُحَدِّثُ بها[٢] ويَجْمَعُ صهيبٌ وبلالٌ[٣].

١٦٥٦ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سعيد بن خُثَيْم[٥]، عن فُضَيْل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد؛ قال: لمَّا نزلَتْ هذه الآية: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾[٦]، دعا النبيُّ ﷺ فاطمةَ، فجعَلَ لها فَدَكَ ؟

فقال[٧]: إنما هو عن عطيَّة؛ قال: لمَّا نزلَتْ ... مُرسَلٌ[٨]؛ قال: ليس فيه ذِكْرُ أبي سعيد .

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّة أن يقول: «مرفوعًا». وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) أي: يحدِّث بقِصَّة الساحر وأصحاب الأخدود.

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادة: « صهيبًا وبلالاً»، وحذف ألف تنوين الاسم المنصوب منهما، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).
هذا؛ وقد قال البزَّار في الموضع السابق: « وهذا الكلام لا نعلم يَرْويه عن النبيِّ ﷺ إلا صهيب، ولا نعلم رواه إلا ثابت، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب».

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٦٥١).

(٥) في (ف): « خيثم »، وروايته تقدم تخريجها في المسألة رقم (١٦٥١).

(٦) الآية (٢٦) من سورة الإسراء .

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): « فقالا »، وما أثبتناه من (أ) و(ش)، وهو أولى بالمعنى، فالقائل هنا أبو حاتم، وسيأتي جواب أبي زرعة. ولعلَّه سقط من النسختين (أ) و(ش) قوله: « أبي » بعد «فقال».

(٨) قوله: « مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

قال أبو زرعة: حدَّثنا أبو نُعَيْم، عن فُضَيْل، عن عطيَّة، قَطْ[(١)]؛ قال: لمَّا نزلَتْ...، ليس فيه ذِكْرُ أبي سعيد.

١٦٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن السَّكَن[(٢)]، عن شُعْبة، عن أبي إسحاق[(٣)]، عن التميمي[(٤)]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: «**أَعْظَمُ سُورَةٍ في القُرْآنِ سُورَةُ البَقَرَةِ، وَأَعْظَمُ آيَةٍ آيَةُ الكُرْسِيِّ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن ابن عباس، قولَهُ[(٥)]. ويحيى ابنُ السَّكَن: ضعيفُ الحديث.

---

(١) قوله: «قط» ليس في (ش). و«قَطْ» هنا ساكنةُ الطاء، بمعنى حَسْبُ، وهي التي تدخلها الفاء في أولها لتزيين اللفظ، فيقال: فَقَطْ، وتستعمل في النفي والإثبات، بخلاف «قَطُّ» المشدَّدة الطاء؛ فلا تستعمل إلا في سياق النفي.

(٢) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (١٧٠/ب/أطراف الغرائب)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/٥٦٣).
قال الدارقطني: «تفرد به يحيى بن السكن، عن شعبة، ورواه هلال بن العلاء، عن يحيى بن السكن بلفظ آخر وهذا أصح».

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٤) هو: أَرْبَدَةُ - ويقال: أَرْبد - التميمي، راوي التفسير عن ابن عباس.

(٥) الحديث أخرجه على هذا الوجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (١٨٨) من طريق عمرو بن مرزوق، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن رجل من بني تميم، عن ابن عباس.
وأخرجه أبو بكر الفريابي في "فضائل القرآن"(٤٢) من طريق أبي الأحوص سلام ابن سليم، وأيضًا (٤٣) من طريق سفيان الثوري وإسرائيل بن يونس، جميعهم عن أبي إسحاق، عن التيمي، عن ابن عباس.
وأخرجه الضياء في "المختارة" (١٠/٣٢٦ رقم٣٥٢) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قوله.

١٦٥٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن مسلم[(١)]، عن أبي الوليد الطَّيالِسي[(٢)]، عن شُعْبة، عن سِمَاك[(٣)]، عن عِيَاض الأشْعَري[(٤)]، عن أبي موسى الأشْعَري، قال: لمَّا نزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ ﴾[(٥)]، أَوْمَأَ[(٦)] رسولُ الله ﷺ - قال أبو موسى: بشيءٍ كان معه - قال: « **هُمْ قَوْمُ هَذَا** » ؟

قال أبي: حدَّثنا أبو الوليد[(٧)] عن شُعْبة، عن سِمَاك، عن عِيَاض؛ قال: لمَّا نزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ﴾[(٨)] .... ليس فيه: «عن أبي موسى»، وقد رَوَى[(٩)] عن شُعْبةَ جماعةٌ[(١٠)]،

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٢١٨٩) من طريق محمد بن المثنى، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٤ و٤٧/ ٢٥٣) من طريق أبي قلابة الرقاشي، كلاهما عن أبي الوليد الطيالسي، به.
وأخرجه المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٤/ ١١٦٠ رقم ٦٥٣٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٤ و٤٧/ ٢٥٣) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، عن شعبة، به.

(٢) هو: هشام بن عبدالملك.

(٣) هو: ابن حرب.

(٤) هو: عياض بن عمرو.

(٥) الآية (٥٤) من سورة المائدة.

(٦) في (ت): « أدما »، وفي (ك): « أدنا ».

(٧) من قوله: « قال أبو موسى ... » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٨) قوله: «﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ ﴾» من (ف) فقط.

(٩) أي: قد رواه، وحُذِفَ ضمير المفعول به للعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم(٢٤).

(١٠) منهم: عفان بن مسلم وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤/ ١٠٧).
ومنهم: محمد بن جعفر ويزيد بن هارون، وروايتهما أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (١٢١٨٨ و١٢١٩٢). =

مُرسَلٌ(*)؛ قال: لمَّا نزلَتْ، وكذا حدَّثنا أبو الوليد، مُرسَلٌ(*).

قلتُ: فترى غَلِطَ فيه محمد بن مسلم ؟

= ومنهم: سليمان بن حرب، وحفص بن عمر، وروايتهما أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٧١ رقم١٠١٦)، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٥٩).

ومنهم: سعيد بن عامر، ووَهْب بن جرير، وروايتهما أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣١٣)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٣).

ومنهم: شبابة بن سوار، وروايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٩).

ومنهم: أبو عامر العقدي عبدالملك بن عمرو، وروايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٧/ ٢٥٢).

ومنهم: عبدالله بن إدريس، واختُلف عليه، فأخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤/ ١٠٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٢٥١)، وفي "المسند" (٦٦٤)، وأبو سعيد الأشج في حديثه (١٦١)، وابن جرير الطبري في "تفسيره"(١٢١٩٠ و١٢١٩١) من طريق أبي السائب سلم بن جنادة وسفيان بن وكيع، جميعهم (ابن سعد وابن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج وأبو السائب وسفيان بن وكيع) عن عبدالله بن إدريس، عن شعبة، عن سماك، عن عياض، به مرسلاً. وجاء في رواية أبي السائب: «قال أبو السائب: قال أصحابنا: هو عن سماك بن حرب، وأنا لا أحفظ سماكًا».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥١٥)، ومن طريق أبي سعيد الأشج أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٣-٣٤ و٤٧/ ٢٥٢).

وأخرجه تمام في "فوائده" (١٣٣٧/ الروض البسام)، والبيهقي في "الدلائل" (٥/ ٣٥١) من طريق عبدالله بن إدريس، عن أبيه، عن سماك، عن عياض، عن أبي موسى، به. وهذا الوجه هو الذي ذكره أبو حاتم في آخر المسألة.

ومن طريق تمام أخرجه الذهبي في "السير" (١٦/ ١٨)، وفي "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٩٧-٨٩٨). ومن طريق البيهقي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٤).

(*) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، ورسم دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال: لا [(١)]؛ إنَّ بُنْدارَ[(٢)] كان يحدِّثُ به أيضًا، عن أبي الوليد أيضًا كذا[(٣)]، ويُشْبِهُ أن يكونَ أبو الوليد كان يغلَطُ فيه، فلمَّا قيل: «إنه غَلِطَ»، ترَكَ أبا موسى من الإسناد .

قال أبي[(٤)]: ورواه ابنُ إدريس[(٥)]، عن أبيه، عن سِماك، عن عِياض، عن أبي موسى؛ مُتَّصِلً[(٦)] .

---

(١) قوله: « لا » سقط من (أ) و(ش).

(٢) في (ك): «بندان». وهو: محمد بن بشّار، و«بندار» لقبه، ولُقِّبَ به لأنه جمع حديث مالك. و«بندار»: فارسيٌّ معربٌ عن «بن» بمعنى جذر، و«دار» بمعنى صاحب. والبندار: التاجر الذي يخزن البضائع عنده ليوم الغلاء، ومن معانيه: الغني، والتاجر الذي يملك المستودعات والبيادر. وهو لِعُجْمته وعَلَمِيته ممنوعٌ من الصرف، على الأرجح. وانظر "تاج العروس" (٦/ ١١٥)، و"قصد السبيل" (ص٣٠١)، و"شفاء الغليل" (ص٩٨)، و"القول الأصيل" (ص٥٨)، و"معجم المعربات الفارسية" (ص٤٤)، و"النحو الوافي" (٤/ ٢٤٢).

(٣) تابع محمدَ بنَ مسلم أيضًا: محمدُ بنُ المثنى، وأبو قلابة الرقاشي، وتقدَّم تخريج روايتهما في أوَّل المسألة.

(٤) قوله: « قال أبي » سقط من (أ) و(ش).

(٥) في (أ) و(ش): « يوسف بن إدريس» ! وابن إدريس هو: عبدالله. وروايته تقدم تخريجها قريبًا.

(٦) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، ورسم دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

قال الدارقطني في "العلل" (١٣٢٨): «يرويه سماك بن حرب، واختُلف عنه، فرواه شعبة وإدريس الأَوْدي، عن سماك، عن عياض الأشعري، عن أبي موسى . قاله ابن إدريس، عن أبيه، وشعبة . قال ذلك أبو معمر القطيعي. وخالفه الأشج، فرواه عن ابن إدريس، عن شعبة، عن سماك، عن عياض: أن النبي ﷺ قال: هم قوم هذا، وأشار إلى أبي موسى».

١٦٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يوسف بن موسى[(١)]؛ قال: حدَّثنا عُبَيدالله بن موسى؛ قال: حدَّثنا سُفْيان[(٢)]، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، أنَّ رجلاً من أصحاب النبيِّ ﷺ كان يحبُّ امرأةً، فاستأذَنَ النبيَّ ﷺ في حاجةٍ[(٣)]، فَأَذِنَ له، فانطلَقَ في يوم مَطِيرٍ، فإذا هو بِاَمَّرْأَةِ[(٤)] على غَديرِ ماءٍ

---

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٢١٩/ كشف الأستار).
وأخرجه البزار أيضًا من طريق محمد بن عثمان بن كرامة مقرونًا مع رواية يوسف بن موسىٰ، والبيهقي في "الشعب" (٦٦٨٣) من طريق أحمد بن حازم بن أبي غرزة، كلاهما (محمد بن عثمان وأحمد بن حازم) عن عبيدالله بن موسىٰ، به.

(٢) هو: ابن عيينة.

(٣) في (ت) و(ك): « حاجته ».

(٤) كذا في جميع النسخ و"شعب الإيمان". وفي "كشف الأستار" و"الدر المنثور": « بالمرأة »، وهو الجادَّة؛ لأن «ألْ» هنا للعهد الذِّكْرِيِّ؛ فهذه المرأة هي نفسها التي يحبُّها الرجل، وليست امرأةً أخرى.
وقد قرَّر النحاةُ وأهل التفسير أن الاسم إذا تكرَّر وكان نكرة بعد نكرة، فإن الثاني غير الأول. وإذا تكرر وكان معرفةً بعد معرفة كان الثاني عين الأول، ويستشهدون على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح: ٥-٦]، فالعُسر الثاني هو نفسُ العسر الأول؛ لكونه معرفة بعد معرفة، واليُسر الثاني غيرُ اليسر الأول؛ لكونه نكرة بعد نكرة، فهما يسران اثنان في مقابل عُسر واحد. وانظر في ذلك "مغني اللبيب" (ص٦٢١).
وهذا يؤيِّد ما ذهبنا إليه من أن الجادَّة في العبارة: «فإذا هو بالمرأةِ»، وما في النسخ يمكن أن يخرَّج على لغة طيِّئ وحِمير، فإنهم يبدلون اللام في «أل»: ميمًا، فيقولون في «الرَّجُل»: اَمْرَجل، وفي «السَّفَر»: امْسَفَر، فيكون ما عندنا هكذا: « فإذا هو بِاَمَّرْأَةِ» أي: بِالْمَرْأَةِ، أبدلت لام «ألْ» ميمًا، وأُدغمت في ميم «المرأة» فصارت ميمًا مشدَّدة، والله تعالى أعلم.
وانظر في أنواع «أل» العهدية: "مغني اللبيب" (ص٦١-٦٢)، وفي لغة طيِّئ وحِمير: "مغني اللبيب" (ص٦٠)، و"شرح الأشموني" (١/ ٧٤)، و"همع الهوامع" =

تغتسلُ، فلمَّا جلس منها مَجْلِسَ الرَّجُل من المرأة ذهَبَ يحرِّكُ ذَكَرَه، فإذا هو كأنه هُدْبَةٌ[١]، فذكَرَ ذلكَ[٢]، فقال النبيُّ ﷺ: «أَرْبَع رَكَعاتٍ[٣]». فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾[٤]؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حدَّثنا ابنُ أبي عمر[٥]؛ قال: حدَّثنا ابن عُيَينة، عن عمرو[٦]، عن يحيى بن جَعْدَة، عن النبيِّ ﷺ... وذكر الحديثَ[٧].

= (١/ ٣٠٨)، و"اللسان" (١٢/ ٣٦).

(١) الهُدْبَة: طَرَفُ الثوب، وشَبَّهَهُ بها لرخاوَتِهِ. انظر "النهاية" (٥/ ٢٤٩).

(٢) كذا، وفي مصادر التخريج: «فأتى النبي فذكر ذلك له».

(٣) كذا في جميع النسخ، و"شعب الإيمان". وفي "كشف الأستار"، و"الدر المنثور": «صلِّ أربعَ ركعات». فما في النسخ: إما مرفوعٌ على أنه مبتدأٌ بتقدير مضاف، أي: صلاةُ أربع ركعات: تكفِّرُ ذلك، أو كفارةُ ذلك. أو على أنَّه خبرٌ بتقدير مضافٍ أيضًا، أي: كفارةُ ذلك: صلاةُ أربع ركعات. وإمَّا منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: «فصلِّ أربعَ ركعات»؛ كما وقع في بعض مصادر التخريج. وهذا الوجه هو الراجح، والله أعلم.

(٤) الآية (١١٤) من سورة هود، وقوله: «﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾» ليس في (ت) و(ف) و(ك)، وجاء بدلاً منه قوله: «الآية».

(٥) هو: محمد بن يحيى، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٣٨٣١)، وفي "تفسيره" (٢/ ٢١٥)- ومن طريقه الطبري في "تفسيره" (١٨٦٨٣)- من طريق محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، به.

(٦) هو: ابن دينار.

(٧) سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث - كما في "العلل ومعرفة الرجال"(٢٠٣٩)- فقال: «ما أرى هذا إلا كذَّاب أو كذب، وأنكره جدًّا». =

١٦٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن الجَهْم[(١)]؛ قال: حدَّثنا عمرو بن أبي قَيس، عن عبد رَبِّهِ[(٢)]، عن عُمَرَ بنِ نَبْهان، عن الحسن، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ البَيْتَ إِذَا قُرِئَ فِيهِ القُرْآنُ حَضَرَتْهُ المَلَائِكَةُ، وتَنَكَّبَتْ[(٣)] عَنْهُ الشَّيَاطِينُ، وأُوسِعَ عَلَى أَهْلِهِ، وكَثُرَ خَيْرُهُ، وقَلَّ شَرُّهُ، وإِنَّ البَيْتَ إِذَا لَمْ يُقْرَأْ فِيهِ القُرْآنُ حَضَرَتْهُ الشَّيَاطِينُ، وتَنَكَّبَتْ عَنْهُ المَلَائِكَةُ، وضَاقَ عَلَى[(٤)] أَهْلِهِ، وقَلَّ خَيْرُهُ[(٥)]، وكَثُرَ شَرُّهُ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

= وقال البزار في الموضع السابق: « لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن ابن عباس، ولا نعلم رواه عن ابن عيينة إلا عبيدالله بن موسى ».
وقال الدارقطني في "الأفراد" (١٥٢/ب/أطراف الغرائب): « تفرَّد به عبيدالله بن موسى، عن ابن عيينة، عن الزهري، عنه».
وقال الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٣٠٤): « وهذا الحديث قد تابع يوسفَ على روايته هكذا أحمدُ بن حازم بن أبي غرزة الغفاري، فرواه عن عبيدالله بن موسى، فسقطت العُهدة فيه عن يوسف، ولا نعلم رواه عن ابن عيينة كذلك سوى عبيدالله، ورواه محمد بن أبي عمر العدني، عن ابن عيينة، عن عمرو، عن يحيى بن جعدة، عن النبي ﷺ ».

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٣٢١/كشف الأستار)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (٣/ ١٦٠٨ رقم١٠٧٥).
وأخرجه الخطيب أيضًا (١٠٧٦) من طريق عبدالصمد المقرئ، عن عمرو بن أبي قيس، عن سفيان، عن عمرو بن نبهان، عن الحسن، مرسلاً.

(٢) هو: ابن عبدالرحمن بن عبدالله بن عبد ربه.

(٣) تَنكَّبت: تنحَّت وأعرَضَت. انظر "القاموس" (١/ ١٣٤).

(٤) في (ت): « رضا وعلى » بدل: « وضاق على ».

(٥) في (ش): « خير ».

١٦٦١ - وسمعتُ[١] **أبا زرعة** وذكر حديثَ ابنِ أبي شَيْبَة[٢]؛ قال: حدَّثنا يحيى بن اليَمان، عن أشْعَث[٣]، عن جعفر[٤]، عن سعيد ابن جُبَير: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[٥]؛ قال[٦]: زَوالُ[٧] الشَّمْسِ.

قال أبو زرعة: هكذا قال، أخطأَ فيه؛ وإنما[٨] هو: جعفر بن أبي المُغِيرَة[٩]، عن أبي جعفر[١٠].

١٦٦٢ - وسألتُ[١١] **أبي** عن حديث حدَّثنا[١٢] المَسْروقيُّ[١٣]، عن محمد بن بِشْر[١٤] العَبْدي، عن سُفيان الثَّوْري، عن عبدالله بن

---

(١) في (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو.
(٢) هو: أبو بكر عبدالله بن محمد.
(٣) هو: ابن إسحاق القُمِّي .
(٤) هو: ابن أبي المغيرة القُمِّي .
(٥) الآية (٧٨) من سورة الإسراء.
(٦) قوله: «قال» ليس في (ت) و(ك).
(٧) في (ت): «فلا زوال»، و في (ك): «بلا زوال».
(٨) في (ك): «إنما» بلا واو.
(٩) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧/ ٥١٥) قال: حدثنا أبو كريب قال: ثنا ابن يمان، عن أشعث، عن جعفر، عن أبي جعفر، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٢٧٨) عن إسحاق بن منصور، عن يعقوب ابن عبدالله القمي، عن جعفر بن أبي المغيرة قولَهُ.
(١٠) هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بالباقر. وانظر "تفسير ابن كثير" (٥/ ٩٩).
(١١) تقدمت هذه المسألة برقم (١١١٠).
(١٢) أي: حدَّثناه أو حدَّثنا به؛ حذف العائد من جملة النعت إلى المنعوت. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٣).
(١٣) هو: موسى بن عبدالرحمٰن .
(١٤) في (أ) و(ش) و(ف): «بشير».

عَطاء، عن مَيمون بن مِهْران، عن ابن عباس[(١)]، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[(٢)]؛ قال: تِجارَةُ الأميرِ فيه ؟

قال أبي: كذا رواه، وهو خطأٌ؛ إنما هو: عبدالله بن عطاء، عن مِهْران أبي[(٣)] صَفْوان، عن ابن عباس، ليس هذا مِنْ حديث مَيْمون ابن مِهْران.

١٦٦٣ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن زكريَّا بن أبي زائدة، عن الثَّوْري، عن نُسَيْر[(٤)] بن ذُعْلُوق[(٥)]، عن كُرْدوس[(٦)]: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[(٧)]؛ قال: بِشِرْكٍ ؟

قال أبو زرعة: إنما هو: عن كُرْدوس[(٨)]، عن حُذَيفة؛ وابنُ أبي زائدة قَصَّرَ به .

---

(١) قوله: « عباس » سقط من (ت).
(٢) الآية (٢٥) من سورة الحج .
(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « ابن » بدل: « أبي ».
(٤) في (ش): « بشير ».
(٥) لم تنقط في جميع النسخ. وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٣٣٩).
(٦) هو: ابن العباس الثعلبي.
(٧) الآية (٨٢) من سورة الأنعام .
(٨) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٣٤٨٨) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن الثوري، عن نسير، عن كردوس، عن حذيفة، به.

١٦٦٤ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه موسى بن أَعْيَن[١]، عن لَيْث بن أبي سُلَيْم، عن مجاهد[٢]، عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾[٣]؛ قال: الخَيْل .

ورواه زيادٌ البكَّائي[٤]، عن ليث، عن عَطَاء[٥]، عن ابن عباس؟

فقلتُ لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

فقال[٦]: موسى بنُ أَعْيَنَ أحفَظُ .

١٦٦٥ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا رواه وكيع[٧]، عن حمَّاد ابن زيد، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجَوْزاء[٨]، عن ابن عباس، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾[٩]؛ قال: لكَفور .

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٣٣) من طريق عبدالكريم بن مالك الجزري، عن مجاهد، عن ابن عباس.

(٢) هو: ابن جبر المكي.

(٣) الآية (١) من سورة العاديات .

(٤) في (ت) و(ك): «البكاء». وهو: ابن عبدالله، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٣٩٠)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٥٨)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٠/ ٣٤٥٧ رقم١٩٤٤٤) من طريق عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس.

(٥) هو: ابن أبي رَباح.

(٦) في (أ) و(ش): « قال ».

(٧) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرحمن بن الحسن الهمذاني في "تفسير مجاهد" (٢/ ٧٧٧) من طريق حماد بن زيد، به. وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٦٥) من طريق مجاهد، عن ابن عباس.

(٨) هو: أوس بن عبدالله .

(٩) الآية (٦) من سورة العاديات .

فقال أبو زرعة: هذا وهمٌ؛ وَهِمَ فيه وكيعٌ؛ إنما هو: عن أبي الجَوْزاء فقَطْ.

١٦٦٥/أ - وذكر أبو زرعة حديثًا حدَّثنا به عن ابن نُمَير[(١)]، عن يحيى بن يَمَان، عن سفيان[(٢)]، عن مَنْصور[(٣)]، عن إبراهيم[(٤)] في قوله: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾؛ قال: لكَفور.

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو[(٥)]: مَنْصور[(٦)]، عن مجاهد.

١٦٦٦ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا عن ابن أبي زائدة[(٧)]، عن مِسْعَر[(٨)]، عن يحيى بن عمرو بن سَلَمة، عن أبيه، عن ابن

---

(١) هو: محمد بن عبدالله بن نمير.
(٢) هو: الثوري.
(٣) هو: ابن المعتمر.
(٤) هو: ابن يزيد النخعي.
(٥) قوله: « هو » سقط من (ك).
(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٦٥ و٥٦٦) من طريق وكيع، وعبدالرحمن بن مهدي، ومهران بن أبي عمر، عن سفيان الثوري، عن منصور، به.
وأخرجه عبدالرحمن بن الحسن الهمذاني في "تفسير مجاهد" (ص ٧٤٤) من طريق شيبان بن عبدالرحمن، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٢٨٧) - ومن طريقه ابن حجر في "تغليق التعليق"(٤/ ٣٧٥-٣٧٦)- من طريق جرير بن عبدالحميد، كلاهما (شيبان وجرير) عن منصور، به.
وأخرجه عبدالرحمن بن الحسن الهمذاني أيضًا (ص٧٤٤)، والطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٦٦) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" تعليقًا عن مجاهد في باب تفسير سورة العاديات.
(٧) هو: يحيى بن زكريا.
(٨) هو: ابن كِدام.

مسعود؛ قال: كُلُّ شيءٍ قد[(١)] أُوتيَهُ[(٢)]، غَيْرَ مفاتيحِ الخَمْسِ[(٣)]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ...﴾ الآية[(٤)].

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: مِسْعَر[(٥)]، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبدالله بن سَلَمة، عن ابن مسعود؛ وَهِمَ[(٦)] فيه ابن أبي زائدة.

---

(١) قوله: «قد» ليس في (أ) و(ش).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «أوتيته». والذي في مصادر التخريج: «أُوتيَهُ نبيُّكُمْ» بذكر «نبيكم»، وهو الأولى، ويمكن حمل ما هنا على إعادة الضمير على غير مذكورٍ في العبارة لفهمه من السياق وتبادُرِه إلى الذهن، وهو هنا نبيُّ اللهِ محمَّدٌ ﷺ؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فَاطِر: ٤٥]، المراد: الأرضُ وإنْ لم يَجْرِ لها ذكرٌ. والضمير المعاد هنا هو الضمير المستتر المرفوع نائبًا للفاعل في الفعل «أُوتِيَهُ»، وأما ضميرُ النصبِ الظاهرُ: فعائدٌ على «كل شيء». وانظر في رجوع الضمير إلى غير مذكور: التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(٣) في (ت) و(ك): «الخير».

(٤) الآية (٥٩) من سورة الأنعام.

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٢٤) من طريق ابن عيينة، وابن أبي شيبة في "المصنف (٣١٧١٨)، وفي "المسند"(٣٢٧) من طريق محمد بن بشر، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٤٥ رقم٤٢٥٣)، وابن جرير في "تفسيره" (٢٠/ ١٦١) من طريق وكيع، والشاشي في "مسنده" (٨٨٦) من طريق محمد بن عبيد، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٩٧) من طريق خلَّاد بن يحيى، جميعهم عن مسعر، به.

وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٣٨٥)، والإمام أحمد أيضًا (١/ ٣٨٦ و٤٣٨ رقم٣٦٥٩ و٤١٦٧)، والشاشي أيضًا (٨٨٧) من طريق شعبة، وأبو يعلى في "مسنده" (٥١٥٣) من طريق الأعمش، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٠/ ١٦٢) من طريق جعفر، جميعهم عن عمرو بن مرة، به.

(٦) في (ف): «ووهم».

١٦٦٧ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه سفيان الثَّوْري[٢]، عن معاوية بن صالح، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير، عن عُقْبة بن عامر؛ قال: سألتُ النبيَّ ﷺ عن المعوِّذَتَيْنِ؟

فقيل لأبي: إنَّ أبا زرعة قال: هذا خطأٌ؟

قال أبي: الذي عندي أنه ليس بخطأ[٣]، وكنتُ أَرَىٰ قبل ذلك[٤] أنه خطأٌ؛ إنما هو: معاويةُ بن صالح[٥]، عن العلاء بن الحارث، عن

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧١٨).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه. لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٢٠١)، والنسائي في "سننه" (٩٥٢ و٥٤٣٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٣٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٠ و٥٦٧). ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١٣١١)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٧٣٤). ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "السنن" (٢/ ٣٩٤)؛ جميعهم من طريق سفيان الثَّوري، عن معاوية بن صالح، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عقبة، به هكذا بزيادة: «عن أبيه» التي يظهر أنها سقطت من هذا الموضع.

(٣) قوله: « بخطأ » سقط من (ف).

(٤) قوله: « ذلك » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٥) رواه عن معاوية بن صالح على هذا الوجه جماعةٌ إلا أنهم جميعًا جعلوه من حديث عقبة بن عامر، لا من حديث معاوية:
منهم: عبدالرحمن بن مهدي، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٥٣ رقم ١٧٣٩٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٣٥) من طريق عبدالله بن هاشم، كلاهما (أحمد وعبدالله) عنه، به. وخالفهما محمد بن بشار فرواه عن ابن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن عقبة، به. أخرجه النسائي في "سننه" (٥٤٣٥).
ومنهم: زيد بن الحباب، وروايته أخرجها الإمام أحمد أيضًا (٤/ ١٤٩-١٥٠ رقم١٧٣٥٠)، وابن خزيمة (٥٣٥)، والبيهقي في "السنن" (٢/ ٣٩٤). وجاء =

القاسم بن عبدالرحمٰن، عن معاوية[١]، عن النبيِّ ﷺ.

قيل لأبي: كذا قاله أبو زرعة[٢].

= عند البيهقي: العلاء بن كثير بدل: العلاء بن الحارث.
ومنهم: عبدالله بن وَهْب، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٤٦٢)، والنسائي (٥٤٣٦). ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن" (٢/ ٣٩٤).
ومنهم: عبدالله بن صالح، وروايته أخرجها أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١٣١٢)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٣٤-٣٣٥ رقم٩٢٦)، وفي "مسند الشاميين" (١٩٨٧).
ومنهم: أسد بن موسى، وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٣٤-٣٣٥ رقم٩٢٦).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٤٤ رقم ١٧٢٩٦)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٨٩)، والنسائي في "سننه" (٥٤٣٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٧٣٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٣٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٤ و١٢٥)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٣٥ رقم٩٢٨) من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن القاسم أبي عبدالرحمن، عن عقبة؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
وأخرجه أحمد أيضًا (٤/ ١٤٤ رقم١٧٢٩٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨١٤) من طريق قيس بن أبي حازم، عن عقبة، به.

(١) من قوله: « بن صالح ... » إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
ولم نجد من روى هذا الحديث عن معاوية، لكن يبدو أنَّ المصنف أو الناسخ للنسخة الأصل وهم فكتبها هكذا؛ بسبب أن مدار الحديث على معاوية بن صالح، فالتصق اسم معاوية بحفظه بسبب كثرة ذكره. أو أنه تصحَّف عن «عقبة» لتشابههما في الرسم عند قدماء الكَتَبَة؛ فإن كلمة «معاوية» يكتبونها بلا ألف تخفيفًا هكذا «معوية»، وهذه قد تشتبه برسم كلمة «عقبة»، والله أعلم. انظر في التصحيف "المطالع النَّصرية" (ص٢٢٨).

(٢) في (ك): « قال أبو زرعة »، وفي (ف): « قاله أبي زرعة ».

قال أبي: وليس هو عندي كذا، الذي عندي: أنه[١] صحيحٌ؛ الذي كانَ: الحَدِيثَينِ[٢] جميعًا[٣] كانا عند معاويةَ بن صالح، وكان الثَّوْريُّ حافظً[٤]، فكان[٥] حفْظُ هذا أسهلَ على الثَّوْريِّ من حديث العلاء، فحَفِظَ هذا، ولم يحفَظْ ذاك، ومما يدلُّ أنَّ هذا الحديثَ صحيحٌ: أنَّ هذا الحديثَ يرويه الحِمْصيُّون، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير، عن عُقْبة[٦]، ومُحَالٌ أن يُغْلَطَ بين هذا الإسناد إلى إسناد آخَرَ؛

---

(١) أي: الحديث برواية معاوية، عن عبدالرحمٰن بن جبير.

(٢) كذا العبارة في النسخ، ومعناها: «ليس الشأن كما قاله أبو زرعة في تخطئة رواية معاويةَ عن عبدالرحمن بن جبير، بل الذي عندي: أنَّ الحديث بهذه الرواية صحيحٌ أيضًا مع صحة روايته الأخرى «معاوية، عن العلاء بن الحارث»؛ فإنَّ الأمر الذي كان: الحديثين جميعًا كانا عند معاوية بن صالح، وكان الثوريُّ حافظًا... إلخ».
وأما من جهة العربية: ففعلُ الكينونة «كان» في قوله: « الذي كان » تامٌّ، أي: فالذي حصَلَ، و«الحديثَيْن»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنَّه مثنى، والأصل: « الحديثان» غير أن الألف أميلت نحو الياء، فكُتِبَت ياءً، ولا تلفظُ إلا ألفًا ممالة، وسبب إمالة الألف كسرة النون بعدها، والياء التي قبلها، مفصولةً عنها بحرف واحد. وجادة العبارة: الذي كان: أن الحديثين ... إلخ. وانظر في الإمالة وأسبابها: التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(٣) في (ف): « جميعًا الذي ».

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو صحيح في العربية على وجهين:
الأول: النصب على أنه خبر «كان»، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: الرفع على أنه خبرٌ للمبتدأ الذي هو «الثوري»، وجملة المبتدأ والخبر في محل خبر «كان»، واسم «كان» على ذلك: ضمير الشأن، والمراد: كان هو - أي الشأن - الثوريُّ حافظٌ. وانظر في ضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(٥) في (ت) و(ك): « وكان ».

(٦) تقدم في التعليق بداية المسألة أن عبدالرحمن بن جبير رواه عن أبيه، عن عقبة.

وإنما أكثرُ ما يَغْلَطُ الناسُ إذا[(١)] كان حديثًا واحدًا من اسم شيخ إلى شيخ آخرَ، فأما مثلُ هؤلاء فلا أرى يَخْفَىٰ على الثَّوْري[(٢)].

١٦٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عيَّاش[(٣)]، عن

---

(١) في (ف): «إذ».

(٢) قال أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١٣١٠): «قلت له (يعني: أحمد بن صالح): فإن سفيان الثوري يحدث عن معاوية بن صالح، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ في قراءة: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾. قال: ليس هذا من حديث معاوية، عن عبدالرحمن بن جبير، إنما روى هذا معاوية ابن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن القاسم، عن عقبة. قال أبو زرعة: وهاتان الروايتان عندي صحيحتان، لهما جميعًا أصل بالشام عن جبير بن نفير، عن عقبة، وعن القاسم، عن عقبة».
وقال ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٢٦٨): «أصحابنا يقولون: الثوري أخطأ في هذا الحديث. وأنا أقول: غيرُ مستنكر لسفيان أن يرويَ هذا عن معاوية وعن غيره».

(٣) روايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤٦٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٢٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧/ ٣٢٧).
وتابع الليثَ في روايته على هذا الوجه جماعةٌ منهم:
أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٨٠٧)، والطبراني في "الدعاء" (٢٦٩)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٥١٤)، وفي "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤٦٦)، وأبو نعيم (٨/ ١٢٩).
والحسن بن صالح، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٤٠ رقم ١٤٦٥٩)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٤٣)، والطبراني في الدعاء" (٢٦٨).
وسفيان الثوري، وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (١٢٠٩)، والدارمي في "مسنده" (٢٤٥٤)، والطبراني في "الدعاء" (٢٦٦).
وزائدة بن قدامة، وروايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٠٤٠)، والطبراني في الدعاء" (٢٧١).
وفضيل بن عياض، وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٨٩٢)، وأبو الشيخ =

لَيْث(١)، عن أبي الزُّبَير(٢)، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان لا ينامُ حتى يَقْرَأَ: ﴿ تَنزِيلُ ﴾ السجدة، و﴿ تَبَارَكَ ﴾ الملك ؟

قال أبي: رواه(٣) [زُهيرٌ](٤)؛ قال: قلتُ لأبي الزُّبَير: أَحَدَّثك جابر عن النبيِّ ﷺ أنه كان لا ينامُ حتَّى يقرأ ؟ فقال(٥): لا ؛ لَمْ يحدِّثني جابر، حدَّثني صَفْوان أو ابنُ صَفْوان(٦).

= في أخلاق النبي ﷺ (٥١٢)، وفي "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤٦٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٢٩).

وعبدالرحمن بن محمد المحاربي، وروايته أخرجها الترمذي أيضًا (٣٤٠٤).

وزهير بن معاوية، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٥٤٤)، والطبراني في الدعاء" (٢٧٢). وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١٢٠٧)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٤٢)، والثعلبي في "تفسيره" (٧/ ٣٢٥) من طريق المغيرة بن مسلم، والطبراني في "الأوسط" (١٤٨٣) من طريق عبدالحميد بن جعفر، وفي "الصغير" (٩٥٣) من طريق داود بن أبي هند، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٥١٥ و٥١٧) من طريق أبي سلمة وأبي سنان سعيد بن سنان، جميعهم عن أبي الزبير، به.

(١) هو: ابن أبي سُلَيم.

(٢) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٣) في (ك): « روا ».

(٤) في جميع النسخ: « وُهَيْب »، عدا (أ) فقد صوِّبت في هامشها بخط مغاير. وهو: زهير بن معاوية، وتقدم في التخريج في أول المسألة أن زهيرًا رواه عن الليث، عن أبي الزبير، عن جابر. وأخرج سؤالَ زهير لأبي الزبير: أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٥١-٢٥٢)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٠٥٤٥)، والبغوي في "الجعديات" (٢٦١١)، وفي "معجم الصحابة" (١٢٩٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤١٢)، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٢٩)، وفي "الدعوات الكبير" (٣٦١).

(٥) في (أ): «قال»، وفي (ش): «قا».

(٦) الشك من زهير كما جاء في "فضائل القرآن" لأبي عبيد، وقال المزي في "تهذيب الكمال"(٣٤/ ٤٥٢) في ترجمة صفوان أو ابن صفوان: « هو صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أمية ». =

١٦٦٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شَرِيكٌ[١]، عن أبي إسحاق[٢]، عن عمرو بن مَيْمون، عن عبدالله بن مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣] ثُلُثُ القُرآنِ» ؟

قال أبي: حدَّثنا يحيى الخوَّاصُ؛ قال: حدَّثنا شَريك، هكذا. ورواه أبو بكر بن عيَّاش، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مَيْمون[٤].

= وقال الترمذي في الموضع السابق: «هذا حديث رواه غيرُ واحدٍ عن ليث بن أبي سليم مثل هذا. ورواه مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ نحو هذا. وروى زهيرٌ قال: قلت لأبي الزبير: سمعت من جابر يذكر هذا الحديثَ؟ فقال أبو الزبير: إنما أخبرنيه صفوان - أو ابن صفوان - وكأن زهيرًا أنكر أن يكون هذا الحديثُ عن أبي الزبير، عن جابر ».اهـ.

وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٧٩/ أ) أوجهَ الخلاف في هذا الحديث، وذكر قول زهير: « قلت لأبي الزبير: أسمعت جابرًا؟ فقال: ليس جابر حدثني، ولكن صفوان - أو ابن صفوان - عن النبي ﷺ »، قال الدارقطني: « وقول زهير أشبهُ بالصواب من قول ليث ومن تابعه ».اهـ. وقد وقع في النسخة تصحيفٌ واضطراب في العبارة. وانظر "نتائج الأفكار" (٣/ ٢٦٧).

(١) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها البزار في "المسند" (٥/ ٢٤٣ رقم١٨٥٦)، والطبراني في "الأوسط" (٥/ ٩٨ رقم٤٧٨٣)، وفي "الكبير" (١٠/ ١٦٠ رقم١٠٣١٨).

قال البزار: « هكذا رواه شريك، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله». اهـ.

وقال الطبراني: « لم يصل هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا شريك ».اهـ.

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٣) أي: سورة الإخلاص.

(٤) لم نقف عليه من رواية أبي بكر بن عياش، ولكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٨)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٦١) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، قوله. =

. . . .

= ولشعبة فيه إسناد آخر من روايته عن أبي قيس، وسيأتي ذكره .
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٥) من طريق زكريا، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، حدثني بعض أصحاب محمد ﷺ.
وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٧)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٧) من طريق سفيان، وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٦) من طريق زائدة، كلاهما (سفيان وزائدة) عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن النبي ﷺ. ولسفيان الثوري فيه إسناد آخر من روايته عن أبي قيس، وسيأتي ذكره .
وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٨) من طريق ابن جريج، قال: أخبرني، قال: أخبرني عطاء، عن أبي إسحاق، عن أبي مسعود أو ابن مسعود، عن النبي ﷺ.
وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٢٢ رقم ١٧١٠٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣٧٨٩)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٥٧)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٥٤ رقم٧٠٦) من طريق سفيان الثوري، وأخرجه الطيالسي في "المسند" (٦٥١)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٥٥)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٤)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٥٥ رقم٧٠٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٥٥) من طريق شعبة، وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٥)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٥٥ رقم٧٠٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٥٤) من طريق مسعر، وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٦) من طريقحصين، جميعهم (سفيان الثوري، وشعبة، ومسعر، وحصين) عن أبي قيس، عن عمرو بن ميمون، عن أبي مسعود الأنصاري، مرفوعًا.
قال النسائي: « وقال أبو قيس: عمرو بن ميمون، عن أبي مسعود، ولم يتابعه أحد علمته على ذلك ». وقال أبو نعيم: « رواه الثوري، عن أبي قيس مثله، واختلف على عمرو بن ميمون فيه ».
وقال ابن عبدالبر: « هكذا روى هذا الحديث أبو قيس الأودي هنا - وكذلك رواه الثوري عنه أيضًا، كما رواه شعبة بهذا الإسناد - عن عمرو بن ميمون، عن =

١٦٧٠ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثًا رواه يزيدُ بنُ هارون[٢] ويحيى الحِمَّاني[٣]، فرَوَيا جميعًا عن شَريك[٤]، عن[٥] عبدالله بن

= أبي مسعود ».

ورواه وكيع وابن مهدي، وأبو نعيم، وغيرهم، عن الثوري، عن أبي قيس بإسناد مثله، وهو عندي خطأ. والله أعلم ».

وذكره الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٢٨-٢٢٩) فقال: « يرويه أبو إسحاق السبيعي واختلف عنه، فرواه شريك، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله، عن النبي ﷺ . وخالفه أبو طيبة الجرجاني فرواه عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود. وقول شريك أصح، وذكر الحارث فيه وهم».

وانظر أيضًا (٦/ ١٠١ و١٧٧)، وانظر ما سيأتي في المسألتين (١٧٠٢) و(١٧٣٥).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٧٩٠).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن قال الطبراني في "الأوسط" (٥٧٦٤) بعد أن أخرج رواية يحيى بن عبدالحميد الحماني: «لم يرو هذا الحديثَ عن عبدالله ابن عيسىٰ إلا شريك، ولا رواه عن شريك إلا يزيد بن هارون، ويحيى الحماني».

ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٥٧ رقم ٢٢٢١٣) عن يزيد بن هارون، عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام، أنه سمع أبا أمامة.

واختُلف على هشام الدستوائي، فأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ٢٤٩ رقم ٢٢١٤٦) من طريق أبي عامر العقدي عبدالملك بن عمرو، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٩٨) من طريق مسلم بن إبراهيم، والروياني في "مسنده" (١٢٥٤) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، والبغوي في "شرح السنة" (١١٩٣) من طريق النضر بن شميل، جميعهم عن هشام بنفس إسناد يزيد بن هارون عن هشام.

وأخرجه الروياني أيضًا (١٢٧٥) من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن يحيى بن أبي كثير قال: حدِّثتُ أن أبا سلمة قال: حدثني أبو أمامة، به.

(٣) هو: ابن عبدالحميد، وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥٧٦٤).

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٨٢٣) من طريق الضحاك بن نَبَراس، عن يحيى ابن أبي بكر، به.

(٤) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٥) قوله: « عن » ليس في (ف).

عيسى، عن يحيى[(١)] بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **تَعَلَّمُوا البَقَرَةَ وآلَ عِمْرَانَ؛ فَإِنَّهُمَا يَأْتِيَانِ[(٢)] يَوْمَ القِيَامَةِ[(٣)] كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ** ».

رواه ابنُ الأصبَهاني[(٤)]، عن شَريك، عن عبدالله بن عيسى، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن عليٍّ الأزْدي، عن رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ.

قال أبي: الذي عندي أنَّ الحديثَين جميعًا وَهَمٌ، والصَّحيحُ عندي: حديث أَبان[(٥)] وعلي بن المُبارَك[(٦)]، عن يحيى بن أبي كَثِير،

---

(١) قوله: « عن يحيى » ليس في (ش).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « تأتيان»؛ كما في "صحيح مسلم" (٨٠٤)، وما في النسخ صحيحٌ على حد قول العرب: « :«ولا أَرْضَ أبقلَ إبْقَالَهَا»، وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٧٨). أو: بالحَمْلِ على المعنى، فيُحمل الضمير في «فإنهما» على معنى المذكورين، كأنَّه قال: فإنَّ هذين المذكورين يأتيان... وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٣) قوله: « يوم القيامة » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٤) هو: محمد بن سعيد.

(٥) هو: ابن يزيد العطار، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٤٩ و٢٥٤-٢٥٥ رقم٢٢١٤٧ و٢٢١٩٣)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ١١٨ رقم٧٥٤٢ و٧٥٤٣)، والبيهقي في "الشعب" (١٨٢٧).

(٦) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (١١٦)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ١١٨ رقم٧٥٤٢)، والشجري في "أماليه" (١/ ١١٠ و١١٢).

وأخرجه الحاكم في "المستدرك"(١/ ٥٦٤) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن يحيى ابن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي أمامة. ولم يذكر في إسناده: « أبا سلام ».

واختُلف على يحيى بن أبي كثير اختلافًا آخر، وهو ما أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٥٩٩١)- ومن طريقه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٥١ رقم =

عن زيد بن سلَّام، عن أبي سلَّام[١]، عن أبي أُمامة، عن النبيِّ ﷺ .
رجَعَ إلى الأصل[٢].

١٦٧١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه السِّمَّريُّ[٣] صاحبُ الفرَّاء،

= ٢٢١٥٧)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٢٩١ رقم٨١١٨)- من طريق معمر، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي أمامة، به.
قال عبدالله ابن الإمام أحمد: « وجدتُّ هذا الحديث في كتاب أبي بخطِّ يده، وقد ضرب عليه، فظننتُ أنه قد ضرب عليه لأنه خطأ، إنما هو عن زيد، عن أبي سلامة، عن أبي أمامة ». والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨٠٤) من طريق معاوية بن سلام، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، به.

(١) هو: ممطور الحبشي.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهذا فيما نرى يحتمل أمرين: **الأول**: أن تكون العبارة ذكرت في الأصل الذي تفرَّعت عنه النسخ لأمر يتعلق بمقابلة الكتاب، والرجوع إلى الأصل الذي ينقل منه، وربما داخلها شيء من التصحيف. **والثاني**: أن يكون المراد: رجع الحديث إلى أصله الصحيح، وجادَّته المعروفة، وهذا هو الأقرب، والله أعلم.

(٣) في (ك): « السيموي ». وهو: محمد بن الجَهْم. وروايته عن الفراء في "معاني القرآن" للفراء (ص٢٢٩)، ومن طريقه أخرجه تمام في "فوائده" (١٣٨٤/ الروض البسام)، والثعلبي في "تفسيره" (٦/ ٢٣٦).
وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٢٥٨/ أ/ أطراف الغرائب)، من طريق أبي بكر بن عياش، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٤٥) من طريق محمد بن فضيل، كلاهما عن عاصم، عن زر، به. قال الدارقطني: « غريب من حديث أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عنه، تفرَّد به شيخنا أبو إسحاق إسماعيل بن يونس بن ياسين الكاتب، عن أبي هشام الرافعي، عن أبي بكر». والنَّصُّ في "معاني القرآن" للفراء هكذا: «حدثني قيس بن الربيع، قال: حدثني عاصم، عن زر بن حبيش، قال: قرأ رجلٌ على ابن مسعود: ﴿طه﴾ بالفتح [أي: من غير إمالة]، قال: فقال له عبدالله: ﴿طه﴾ بالكسر [أي: بالإمالة]؛ هكذا أقرأني رسولُ الله ﷺ». اهـ. وانظر "تفسير القرطبي" (١١/ ١٦٨)، و"إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه (٢/ ٢٧)، و"لسان العرب" (١٣/ ٥١٢) (طهطه)، و"تاج العروس" (١٩/ ٦٠) (طهطاه).

عن الفَرَّاء[١]، عن قيس بن الربيع، عن عاصم[٢]، عن زِرٍّ[٣]، عن عبدالله[٤]: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿ طه ﴾ مكسورةً[٥]؟

قال أبي: هذا حديثٌ لا أصلَ له[٦].

قيل له: فإنَّ إسحاق بن الحجَّاج روى[٧] عن عبدالرحمٰن بن أبي حمَّاد[٨]، عن العَرْزَمي، عن عاصم، عن زِرٍّ، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ أنه[٩] قرأ: ﴿ طه ﴾ بالكسر؟

فقال: هو محمد بن عُبَيدالله العَرْزَمي[١٠].

---

(١) هو: يحيى بن زياد، إمام نحاة الكوفة في عصره.

(٢) هو: ابن بَهْدَلَة. (٣) هو: ابن حُبيش.

(٤) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) الآية (١) من سورة طه. ويعني بالكسر هنا: إمالة الطاء والهاء نحو الياء هكذا: «طى هى»، وجاء في معجم القراءات" (٥/ ٤٠٥-٤٠٨): أنها قراءةُ ابن مسعود، وبها قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، ويحيى عن أبي بكر، وعاصمٌ في رواية أبي بكر، والأعمش، وكذا عباس عن أبي عمرو.

(٦) أي: من جهة هذا الإسناد، وإلا فإنَّ إمالة ﴿طه﴾ تواترت القراءة بها في السبعة، كما في التعليق السابق. (٧) في (ك): « وروى ».

(٨) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٢٠٨/ب/ أطراف الغرائب) من طريق عقبة الأسدي، وابن الجزري في "النشر في القراءات العشر" (٢/ ٢٤-٢٥) من طريق أبي عاصم الضرير محمد بن عبدالله، كلاهما عن محمد بن عبيدالله العرزمي، عن عاصم، به.
قال الدارقطني: « تفرَّد به عقبة الأسدي، عن محمد بن عبيدالله العرزمي، عن عاصم، عنه ».

(٩) قوله: « أنه » ليس في (أ) و(ش).

(١٠) قال ابن الجزري في الموضع السابق: « هذا حديث غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا =

١٦٧٢ - وسُئِلَ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه حَفْص[٢]، عن الأَعْمَش، عن أبي صالح[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: **« لَا حَسَدَ إِلا في اثْنَتَيْنِ . . . »**.

ورواه يزيد بن عبدالعزيز بن سِيَاه[٤]، عن الأَعْمَش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

= الوجه وهو مسلسل بالقراء. وقد رواه الحافظ أبو عمرو الداني في "تاريخ القراء" عن فارس بن أحمد، عن بشر بن عبدالله، عن أحمد بن موسى، عن أحمد بن القاسم بن مساور، عن محمد بن سماعة، عن أبي عاصم فذكره. وأبو عاصم هذا هو محمد بن عبدالله يقال له أيضاً المكفوف ويُعرف بالمسجدي، ومحمد بن عبيدالله شيخه هو العرزمي الكوفي من شيوخ سفيان الثوري وشعبة ولكنه ضعيف عند أهل الحديث مع أنه كان من عباد الله الصالحين، ذهبت كتبه فكان يحدث من حفظه فأُتي عليه من ذلك، وباقي رجال إسناده كلهم ثقات ».

(١) انظر المسألة رقم (١٧٠٨).

(٢) هو: ابن غياث. ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٧٩ رقم١٠٢١٤)، والبخاري في "صحيحه" (٥٠٢٦) من طريق شعبة، والبخاري أيضًا (٧٢٣٢ و٧٥٢٨) من طريق جرير بن عبدالحميد، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٣)، وابن مردويه في "أحاديث أبي الشيخ ابن حيان" (٨٦)، والعيسوي في الجزء الأول من "الفوائد المنتقاة" (٥١٤/ مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية) من طريق يزيد بن عطاء، جميعهم عن الأعمش، به.

(٣) هو: ذكوان السَّمَّان .

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف"(٣٠٢٧٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٧٩ رقم١٠٢١٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٨٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٦٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٧٧/ ب/ أطراف الغرائب).
قال الدارقطني: « غريب من حديث الأعمش عنه عن الخدري، تفرد به يزيد بن عبدالعزيز بن سياه، وتفرد به عنه يحيى بن آدم ».

وسُئل: أيُّهما أصحُّ ؟

فقال: حَفْصٌ أحفظُ، والحديثُ مرويٌّ عن أبي هريرة من طريقٍ آخَرَ، ولا أعلَمُ لأبي سعيد عن النبيِّ ﷺ في هذا شيئًا[١].

١٦٧٣ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ حدَّثناه أبو زرعة، عن أحمد[٢] بن عَبْدَة[٣]، عن حَفْص بن جُمَيْع، عن سِمَاك[٤]، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: بعَثَ رسولُ الله ﷺ خيلاً فأشهَرَتْ شَهرًا[٥]،

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١٩٤٩): « يرويه شعبة -واختلف عنه- وجرير، ويزيد ابن عطاء، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. ورواه أبو عبيدة بن معن، عن الأعمش، عن أبي صالح قال: وأراه عن أبي هريرة وجابر . وقال يزيد ابن عبدالعزيز: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد . قال ذلك أحمد بن حنبل، وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، وغيرهم عن يحيى بن آدم، عن يزيد بن عبدالعزيز . وقال أبو البختري: عن يحيى بن آدم، عن يزيد بن عبدالعزيز، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد . وقال محمد بن عبيد الطنافسي: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد. والمحفوظ: حديث أبي هريرة ».

(٢) في (ت) و(ك): « أحمر ».

(٣) روايته أخرجها الحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٤٦٥)، والبزار في "مسنده" (٢٢٩١/ كشف الأستار)، والخطابي في "غريب الحديث" (٢/ ٣٩٩)، والدارقطني في "الأفراد" (١٥٧/ أ/ أطراف الغرائب).

(٤) هو: ابن حرب.

(٥) كذا في (ش)، ولم تعجم « فأشهرتْ » في بقية النسخ، ولم تعجم « شهرًا » في (أ) فقط، وفي "غريب الخطابي"، و"فائق الزمخشري" (٢/ ٢١٢): « فَأَسْهَبَتْ شهرًا»، وفي بقية مصادر التخريج: « فأَشْهَرَتْ شَهرًا ».
أما رواية: « فَأَسْهَبَتْ شهرًا »، فمن الإسهاب، وهو مشتق من السَّهْب، وهو الأرض الواسعة، قال الخطابي: « يريد أنها ركَضَتْ مسيرةَ شَهْر فأمعَنتْ في السُّهُوب»، ونحوه قال الزمخشري. =

لم يأتِهِ منها خَبَرَا[١]، فنزلَتْ: ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴾[٢]: ضَبَحَتْ[٣] بمناخرها ؟

= وأما رواية: «فأَشْهَرَتْ شهرًا»، فيعني بها: أنها أقامت شهرًا، أو مكثت شهرًا؛ كما في الرواية التي ذكرها ابن حجر في "الفتح" (٨/ ٧٢٧): «فَلَبِثَتْ شهرًا».

(١) كذا بالنصب في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «لم يأتِهِ منها خَبَرٌ»، و«لا يأتيه منها خَبَرٌ»، و«لم يأتِهِ خَبَرُهَا»، و«لا يأتيه خَبَرُهَا» بالرفع في جميعها على الفاعلية بـ«يأتي»، وهو الجادَّة، أما ما وقع عندنا في النسخ، فقد يقال في توجيهه وجهان:
الأوَّل: أنَّ الكلمة منصوبة على نزع الخافض، والتقدير: لم يأتِ أحدٌ رسولَ الله ﷺ مِنْ هذه الخيل بخبر، أو لم يأتِهِ آتٍ منها بِخَبَرٍ، ثم حُذِف الخافض، وهو حرف الجر «الباء»، فانتصَبَ ما بعده، فصار: لم يأتِهِ أحدٌ منها خَبَرًا. وفاعلُ «يأتِهِ» ضميرٌ يعود إلى أَحَدِ هذه السريَّة، وهو مفهوم من السياق. وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٤٠٠). وانظر في نزع الخافض: التعليق على المسألة رقم (١٢).
والوجه الثاني: أنَّ الكلمة مرفوعةٌ على الفاعلية، وإنما جاءت على صورة المنصوب من أجل السجع مع قوله: «شَهَرَا»؛ فإنَّ المتكلِّم قد يلجأ إلى بعض تصرُّف في الكلمة على خلاف قاعدتها في اللسان العربي مراعاةً للسجع المتناظر. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٦٦).
وإن شِئتَ أضفْتَ إلى ذلك ما قرَّره النحاة من أنَّ القرينة المعنوية على كون الكلمة فاعلاً: إذا كانت ظاهرة من السياق، فيُستغنىٰ بها عن القرينة اللفظية التي هي علامة الرفع - مثلما وقع هنا - كما في قولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ»، ويُستغنىٰ بها عن الرتبة؛ كما في قولهم: «أَكَلَتِ الكُمَّثْرَىٰ سَلْمَىٰ». انظر التعليق على المسألة (٤٧٩).
إذا تقرَّر هذا، فإنَّ على هذا الوجه تضبط كلمة «شَهَرَا» بفتح الهاء؛ لازدواج السَّجْعة مع «خَبَرَا»، وعند الصرفيين أنَّ كل اسم أو فعل على وزن «فَعْل» بسكون العين وكانت عينه حرف حلق، فإنه يجوز فيه فتح عينه، فتقول: بَحْرٌ وبَحَرٌ، ونَهْرٌ ونَهَرٌ، فكذلك هنا تقول في: «شَهْر»: «شَهَرٌ». وهذا من تفريعات تميم على لغة أهل الحجاز. انظر "شرح شافية ابن الحاجب" (١/ ٣٩-٤٧).

(٢) الآية (١) من سورة العاديات.

(٣) قوله: « ضبحت » سقط من (ك). والضَّبْح: صوتُ النَّفَسِ من مناخر أنوفِ الخيل عند عَدْوِهَا. "غريب الحديث" للخطابي (٢/ ٣٩٩).

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(١)]؛ والصَّحيحُ: عن عِكْرِمَة فقطْ[(٢)]، وحفصُ بنُ جُمَيْع ليس بالقويِّ[(٣)].

١٦٧٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وُهَيْب[(٤)]، عن أيُّوب[(٥)]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي راشد[(٦)]، عن عبدالرحمٰن بن شبْل، عن النبيِّ ﷺ قال: « اقْرَؤُوا القُرْآنَ . . . »[(٧)].

---

(١) قال الدارقطني في الموضع السابق: « غريب من حديث سماك، تفرد به حفص بن جميع، ولم يروه عنه غير أحمد بن عبدة ».

(٢) في (ف): « قَطْ ». والمثبت من بقية النسخ، و«فَقَطْ» هي «قَطْ» دخَلَتْ عليها الفاء لتزيين اللفظ، و«قَطْ» هنا بفتح القاف وسكون الطاء، وهي بمعنى «حَسْبُ»، أما مشدَّدة الطاء « قَطُّ »: فظرف لا يستعمل إلا في النفي، والسياق هنا إثبات. وتقدم نحو ذلك في المسألة رقم (٩٢).
ورواية عكرمة على هذا الوجه أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٥٥٧) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم، عن سماك بن حرب، عنه.
وأخرجه أيضًا (٢٤/ ٥٥٧) من طريق أبي رجاء محمد بن سيف، عن عكرمة.

(٣) قال ابن كثير في "تفسيره" (٨/ ٤٤٦/ طيبة): «غريب جدًّا». وقال الحافظ في "الفتح" (٨/ ٧٢٧): « وفي إسناده ضعف ».

(٤) هو: ابن خالد . وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٥٧٤).
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٧٤٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٨ رقم ١٥٥٢٩ و١٥٥٣٥) من طريق هشام بن عبدالله الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، به.

(٥) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتياني .

(٦) هو: الحُبْرَاني الشامي، قيل: اسمه أَخْضَر، وقيل: النعمان.

(٧) الحديث بتمامه: « اقرؤوا القرآنَ، فإذا قَرَأْتُمُوه، فلا تستكثروا به، ولا تَغْلُوا فيه، ولا تَجْفُوا عنه، ولا تَأْكُلُوا به». وقال: « إنَّ النِّساء هم أهل النار »، فقال رجلٌ: يا رسول الله، أَلَسْنَ أُمَّهاتِنا وأخواتنا وبناتنا ؟! فذكَرَ كُفْرَهُنَّ لِحَقِّ الزوج، وتَضْيِيعَهُنَّ لحقِّه. هذا لفظ الطبراني.

قال أبي: رواه بعضُهم[(١)] فقال: عن يحيى، عن زيد بن سلَّام، عن أبي سلَّام[(٢)]، عن أبي راشد الحُبْراني[(٣)]، عن عبدالرحمٰن بن شِبْل، عن النبيِّ ﷺ.

كلاهما صحيحٌ، غيرَ أنَّ أيُّوبَ ترك من الإسناد رَجُلَيْنِ[(٤)].

١٦٧٥ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه الحارث بن عُبَيد[(٦)]،

---

(١) منهم: أبان بن زيد، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٤٤ رقم ١٥٦٧٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥١٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٧)، وفي "الشعب" (٢٣٨٣).
ومنهم: همام بن يحيى وموسى بن خلف، وروايتهما أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٤٤ رقم ١٥٦٦٨ و١٥٦٧١).
ومنهم: علي بن المبارك، وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٤٣٣٢).
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١١٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ٤٢٧) من طريق معاوية بن سلام، عن أخيه زيد بن سلام، عن أبي سلام، به.
وأخرجه معمر في "جامعه" (١٩٤٤٤/ الملحق بمصنف عبدالرزاق)- ومن طريقه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٤٤ رقم ١٥٦٦٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٣١٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ٤٢٥)- من طريق يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، عن عبدالرحمن بن شبل، به. ولم يذكر في إسناده: «أبا راشد الحراني».
(٢) هو: ممطور الحبشي.
(٣) في (ك): «الخبراني».
(٤) قال ابن حزم في "المحلى" (٨/ ١٩٦): «وأما حديث عبدالرحمٰن بن شبل ففيه أبو راشد الحبراني، وهو مجهول». اهـ. كذا قال! وهو ثقة كما في "التقريب".
(٥) انظر المسألة الآتية برقم (١٦٨٠).
(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٦٦٧).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣١٣ رقم ١٨٨١٦)، والبخاري في =

عن أبي عِمْران الجَوْني[١]، عن جُنْدب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ[٢] عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا** » ؟

فقال[٣]: روى هذا ابنُ عَوْن[٤]، عن أبي عِمْران الجَوْني، عن عبدالله بن الصَّامت؛ قال: قال عمر؛ وهذا الصَّحيحُ .

قلتُ: الوَهَمُ ممَّن ؟

قال: الحارث بن عُبَيد[٥].

= "صحيحه" (٥٠٦١ و٧٣٦٤) من طريق سلام بن أبي مطيع، والبخاري (٧٣٦٥)، ومسلم (٢٦٦٧) من طريق همام بن يحيى، والبخاري (٥٠٦٠) من طريق حماد بن زيد، ومسلم (٢٦٦٧) من طريق أبان بن يزيد، جميعهم عن أبي عمران، به.

(١) في (ك): « الجرني ». وأبو عمران هو: عبدالملك بن حبيب.

(٢) في (ك): « أسلفت ».

(٣) في (ف): « فقال أبي ».

(٤) هو: عبدالله، وروايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٣٥٥)، وفي "غريب الحديث" (٢/ ٢٣٦)، والبخاري في "صحيحه" عقب الحديث (٥٠٦١) تعليقًا، والنسائي في "الكبرى" (٨٠٩٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢٠٦٦).

(٥) قال البخاري عقب الحديث (٥٠٦١): « تابعه - أي: سلامَ بن أبي مطيع - الحارثُ ابن عبيد وسعيد بن زيد، عن أبي عمران. ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان. وقال غندر: عن شعبة، عن أبي عمران: سمعتُ جندبًا، قوله. وقال ابن عون: عن أبي عمران، عن عبدالله بن الصامت، عن عمر، قوله . وجندب أصحُّ وأكثر ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٩٢/ ب): « يرويه همام بن يحيى وحماد بن سلمة وأبو عامر الخزاز، عن أبي عمران الجوني، عن جندب موقوفًا. ورفعه الحارث بن عبيد أبو قدامة، وهارون بن موسى الأعور، وسهيل بن أبي حزم القطعي، والحجَّاج ابن فرافصة، وسلام بن أبي مطيع . واختُلف عن همام بن يحيى، فرفعَه داود بن شبيب، عن همام . ورفعه عاصم بن علي عنه، وقيل: عن حماد بن زيد، عن أبي عمران، عن جندب مرفوعًا . ورواه ابن عون، عن أبي عمران الجوني، عن عبدالله ابن الصامت، عن عمر قوله، ورَفْعُه عن جندب صحيح ».اهـ. =

١٦٧٦ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[1]، عن قتادة، عن أنس، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ﴾ إلى آخر الآية[2]؛ قال: نزلتْ في اليهود والنصارى ؟

قال أبي: لا أعلَمُ روى هذا الحديثَ عن قتادة غَيْرَ[3] حمَّادٍ .

قلتُ: هو الصَّحيحُ[4] ؟

قال: حسنٌ .

١٦٧٧ - **وسألتُ أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه أبو أحمد الزُّبَيري[5]،

= قال الحافظ في "الفتح" (٩/ ١٠٢): « قوله: "وجندب أصح وأكثر"، أي: أصح إسنادًا وأكثر طرقًا، وهو كما قال؛ فإن الجمَّ الغفير رَوَوْه عن أبي عمران، عن جندب، إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه، والذين رفعوه ثقاتٌ حفاظ؛ فالحكم لهم. وأما رواية ابن عون فشاذَّة لم يتابع عليها . قال أبو بكر بن أبي داود: لم يخطئ ابن عون قطُّ إلا في هذا، والصواب عن جندب. انتهى. ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيخ آخر، وإنما توارد الرواة على طريق جندب لعلوها والتصريح برفعها ». وانظر "سنن سعيد بن منصور" (٢/ ٤٩١).

(١) روايته أخرجها المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ٢١٠ رقم١٠٧٣٦)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١١٦ رقم٢٥٤٠).
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٨٠٢٣) من طريق همام، عن قتادة، به.

(٢) الآية (١٥) من سورة هود .

(٣) في (ك): « عن »، وقوله: « غير » يجوز فيه النصب والرفع، وانظر تخريج ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٠٨/أ) وانظر التعليق على المسألة (٦٨).

(٤) أي: هل هذا الحديث صحيحٌ، مع تفرُّد حماد بروايته عن قتادة ؟

(٥) هو: محمد بن عبدالله بن الزبير، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" (٢٩٤)، والترمذي في "جامعه" (٢٩٩٥)، والبزار في "مسنده" (١٩٧٣ و١٩٨١)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٧٢١٦)، الطحاوي في "شرح =

ورَوْحُ بن عبادة، عن سُفيان الثَّوْري، عن أبيه[١]، عن أبي الضُّحَى[٢]، عن مَسروق[٣]، عن عبدالله[٤]، عن النبيِّ ﷺ: « **لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلَاةٌ مِنَ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ وَلِيِّي مِنْهُمْ وخَلِيلِي: أَبِي إِبْرَاهِيمُ** »، ثم قرأ: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾[٥]؟

فقالا جميعًا: هذا خطأٌ؛ رواه المتقنون من أصحاب الثَّوْري[٦]،

= مشكل الآثار" (١٠٠٩)، والشاشي في "مسنده" (٤٠٦).
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٩٢ و٥٥٣) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي ومحمد بن عمر الواقدي، عن الثوري، به.
وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٥٠١/التفسير) من طريق أبي الأحوص سلام ابن سليم، عن سعيد بن مسروق، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود.

(١) هو: سعيد بن مسروق.
(٢) هو: مسلم بن صُبيح.
(٣) هو: ابن الأجدع.
(٤) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.
(٥) الآية (٦٨) من سورة آل عمران.
(٦) منهم: عبدالرحمن بن مهدي، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٢٩ رقم٤٠٨٨)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٢/ ٦٧٤ رقم٣٦٥٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/ ٢٢١).
ومنهم: وكيع، وروايته أخرجها الإمام أحمد أيضًا (١/ ٤٠٠-٤٠١ رقم٣٨٠٠)، والترمذي في "جامعه" (٢٩٩٥)، والمصنف أيضًا (٢/ ٧٦٤ رقم ٣٦٥٦).
ومنهم: يحيى بن سعيد القطان، وروايته أخرجها الإمام أحمد أيضًا (١/ ٤٢٩ رقم ٤٠٨٨).
ومنهم: أبو نعيم الفضل بن دكين، وروايته أخرجها الترمذي (٢٩٩٥)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٧٢١٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٥٣)، ولكن سقط من إسناد الحاكم: « الثوري » وجاء عنده: « عن أبي الضحى أظنُّه عن مسروق، عن ابن مسعود».
وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٢٢٢) من طريق معاوية بن هشام، عن الثوري، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن ابن عباس.

عن الثَّوْري، عن أبيه، عن أبي الضُّحى، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ؛ بلا مسروق [١].

١٦٧٨ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه رَيْحَانُ بنُ سعيد [٢]، عن عَبَّاد [٣] بن مَنْصور، عن أَيُّوب السَّخْتِياني، عن أبي قِلابة [٤]، أنَّه حدَّثه أبو صالح الحارثي [٥]، عن النُّعمان بن بشير: أنَّ النبيَّ ﷺ قال:

(١) قال الترمذي في الموضع السابق: «هذا أصحُّ من حديث أبي الضحى عن مسروق».

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٨٠٢)، والطبراني في "الأوسط" (١٣٦٠)، وفي "الصغير" (١٤٧)، والبيهقي في "الشعب" (٢١٨٠).
ومن طريق الطبراني أخرجه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٤١٦).
وأخرجه البيهقي أيضًا (٢١٨٠) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي صالح الخازني، عن النبي ﷺ.
قال البيهقي: « ولم يذكر في إسناده: النعمان بن بشير ».
وأخرجه الفريابي في "القدر" (٩٠) من طريق وهيب بن خالد، عن أيوب، وأيضًا (٩١) من طريق قتادة، كلاهما (أيوب وقتادة) عن أبي قلابة، عن النعمان بن بشير، به، بلا ذكر أبي صالح.
وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٢٩٧) من طريق أبي رجاء محمد بن سيف، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٤-٢٥) من طريق أبي قحذم النضر بن معبد، كلاهما عن أبي قلابة، عن أبي صالح، عن النعمان، به. وجاء عند البزار: « أبو صالح الأشعري».

(٣) في (ش): « عبادة ».

(٤) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٥) قوله: « الحارثي » كذا في (أ) و(ت) بدون نقط الثاء، وفي (ش) و(ف) و(ك): «الحاري» بالراء المهملة. ويقال في نسبته «الحارثي»؛ كما أثبتناه، و«الخازن» بالمعجمة والزاي. ويقال: « الحادي » بالحاء والدال المهملتين. انظر "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٤١٥).

« إِنَّ[(١)] اللهَ عَزَّ وجَلَّ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمواتِ والأَرْضَ، وهُوَ عِنْدَهُ عَلَى العَرْشِ، أَنْزَلَ مِنْ ذَلِكَ الكِتَابِ[(٢)] آيَتَيْنِ خَتَمَ بِهِمَا[(٣)] سُورَةَ البَقَرَةِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَلِجُ بَيْتًا قُرِئَتَا فِيهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ ».

قلتُ: ورواه حمَّاد بن سَلَمة[(٤)]، عن الأَشْعَث [بن][(٥)] عبدالرحمٰن الجَرْمي، عن أبي قِلابة، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني[(٦)]، عن النُّعمان ابن بَشِير، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: حديثُ حمَّاد بن سَلَمة .

١٦٧٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثِ قتادةَ[(٧)]، عن زُرَارَةَ بن

---

(١) قوله: « إن » سقط من (ك).

(٢) قوله: « الكتاب » سقط من (ك). (٣) في (ك): « بها ».

(٤) روايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٣٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٤ رقم١٨٤١٤)، والدارمي في "مسنده" (٣٤٣٠)، والترمذي في "جامعه" (٢٨٨٢)، والبزار في "مسنده" (٣٢٩٦)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (١٦٧)، والفريابي في "القدر" (٨٨ و٨٩)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٨٠٣)، والبغوي في "تفسيره" (١/ ٢٧٥)، وفي "شرح السنة" (١٢٠١)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٨٢)، والطبراني في "الأوسط" (١٩٨٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٢ و٢/ ٢٦٠)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (١٢٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢١٨٠)، وفي "الأسماء والصفات" (٤٩٠). وسقط من إسناد السهمي «أبو الأَشْعَث الصَّنْعاني».

(٥) في جميع النسخ: « عن » بدل: « بن »، والتصويب من مصادر التخريج.

(٦) هو: شَراحيل بن آدَة، ووقع في "جامع الترمذي": « عن أبي الأشعث الجرمي»، وعدَّه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٤٤-٤٥)، وفي "تحفة الأشراف" (٩/ ٣٠ رقم١١٦٤٤) وهمًا من الترمذي لم يتابعه عليه أحد.

(٧) انفرد بروايته عن قتادة: صالح المري، واختُلف عليه: =

أَوْفى[١]، عن ابن عباس؛ قال: قدم رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، أيُّ العمل[٢] أفضلُ؟ قال: « **فَتْحُ القُرْآنِ وخَتْمُه** »؟

فقال: الحفَّاظُ يقولون: عن ابن عباس، وقد رفَعَه جماعةٌ[٣].

١٦٨٠ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه سُرَيج[٥] بن النُّعْمان،

= فرواه الترمذي في "جامعه" (٢٩٤٨) من طريق الهيثم بن الربيع، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٣٠-١٣١ رقم ١٢٧٨٣)، والذهبي في "معجم الشيوخ" (٢/ ٢٩١) من طريق إبراهيم بن أبي سويد، والرامهرمزي في "أمثال الحديث" (٨٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١٧٤)، وعبدالرحمن بن أحمد الرازي في "فضائل القرآن" (٨٠) من طريق زيد بن الحباب، والحاكم أيضًا (١/ ٥٦٨) من طريق عمرو بن عاصم وعمرو بن مرزوق، جميعهم عن صالح المري، عن قتادة، به.

وأخرجه الترمذي أيضًا (٢٩٤٨/م) من طريق مسلم بن إبراهيم، والدارمي في "مسنده" (٣٥١٩) من طريق إسحاق بن عيسى، وعبدالرحمن بن أحمد الرازي في "فضائل القرآن" (٧٩) من طريق الحجَّاج بن المنهال، جميعهم عن صالح المري، عن قتادة، عن زرارة، عن النبي ﷺ مرسلاً، بلا ذكر ابن عباس.

(١) في (ش): « ابن أبي أوفى ». (٢) في (ش): « الأعمال ».

(٣) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديثٌ غريب لا نعرفُه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه، وإسنادُه ليس بالقوي ». ثم قال بعد أن رواه من طريق قتادة، عن زرارة مرفوعًا ولم يذكر فيه ابن عباس: « وهذا عندي أصح ».

وقال أبو نعيم في الموضع السابق: « هذا حديث غريبٌ من حديث زرارة لم يَروه عنه إلا قتادة. ورواه عن صالح المري زيدُ بن الحباب ويعقوبُ بن إسحاق الحضرمي ». وانظر (٦/ ١٧٤) منه.

(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٦٧٥).

(٥) المثبت من (ت)، وفي بقية النسخ: « شريح »، وهو: الجوهري، وانظر "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٠٤)، و"تهذيب الكمال" (١٠/ ٢١٨)، وروايته أخرجها الروياني في "مسنده" (٩٦٨)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ١٦٣ رقم١٦٧٢)، وفي =

عن سُهَيل بن أبي حزم، عن أبي عِمران الجَوْني[1]، عن جُنْدب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ قَالَ في القُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ، فَقَدْ أَخْطَأَ** » ؟

قال أبي: كذا حدثنا[2] سُرَيج[3]، ولكن رواه[4] حمَّاد بن زيد[5]، عن أبي عِمران الجَوْني، عن عمر: اقرؤوا القُرآنَ ما ائتَلَفَتْ عليه قلوبُكُم، فإذا اختلفتُم فيه فقوموا .

قال أبي: أحسَبُ أنَّ ذاك[6] خطأ؛ وإنما أراد حديثَ عُمر هذا[7].

= "الأوسط" (٥١٠١).

وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٦٥٢)، والنسائي في "الكبرى" (٨٠٨٦) من طريق يعقوب بن إسحاق، والترمذي في "جامعه" (٢٩٥٢)، والبغوي في "شرح السنة" (١٢٠) من طريق حَبَّان بن هلال، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٢٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٥٠)، والبيهقي في "الشعب" (٢٠٨١) من طريق بشر بن الوليد، جميعهم عن سهيل، به.

(١) هو: عبدالملك بن حبيب.

(٢) في (ك): « حدثني ».

(٣) تصحَّف في جميع النسخ إلى: « شريح ».

(٤) في (ش) و(ف): « روى ».

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وتقدم في التعليق على المسألة رقم (١٦٧٥) أن البخاري أخرجه من طريق حماد بن زيد، عن أبي عمران، عن جندب بن عبدالله، عن النبي ﷺ. وقال أبو حاتم هناك: أن ابن عَوْن روى هذا الحديث عن أبي عِمْران الجَوْني، عن عبدالله بن الصَّامت، عن عمر. قال أبو حاتم: «وهذا الصَّحيح».

(٦) في (ت) و(ك): « ذلك ».

(٧) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث غريب وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم ».
قال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ٣٩٨): « قال الترمذي: غريب، وقد تكلم بعض أهل العلم في سهيل بن أبي حزم. وقد غلَّطه أبو حاتم الرازي أيضًا بشيء فيه نظر، والأظهر أنها ليست مؤثرة ».

١٦٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الرَّبيع بن بَدْر[١]، عن الأعمَش، عن أبي وائل[٢]، عن حُذَيفة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **القُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، ومَاحِلٌ[٣] مُصَدَّقٌ، مَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الجَنَّةِ، ومَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ قَادَهُ إِلَى النَّارِ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ وإنما رواه الأعمَش[٤]، عن المعلَّى[٥]، عن

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه من حديث حذيفة، ولكن أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٩٨ رقم١٠٤٥٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٢٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٠٨) من طريق هشام بن عمار، عن الربيع بن بدر، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، به.

(٢) هو: شقيق بن سلمة.

(٣) ماحِلٌ، أي: ساعٍ؛ يقال: مَحَلتُ بفلان: إذا سعيتَ به إلى ذي سُلطان . "لسان العرب" (١١/ ٦١٨).

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص ١٩٤) من طريق الثوري، عن الأعمش، عن المعلَّى رجل من كندة، عن فلان بن عبدالرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود.
وأخرجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (٩٦) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش، عن المعلَّى الكندي، عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن ابن مسعود. وأخرجه البزار في "مسنده" (١٢١/ كشف الأستار)، وعبدالرحمن بن أحمد الرازي في "فضائل القرآن" (١٢٤) من طريق عبدالله بن الأجلح، عن الأعمش، عن المعلَّى الكندي، عن ابن مسعود.
وأخرجه أبو بكر الفريابي في "فضائل القرآن" (٢٣) من طريق الفضل بن عياض، عن الأعمش، عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٠١٠)- ومن طريقه الطبراني في "الكبير"- عن الثوري، عن أبي إسحاق وغيره، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود.

(٥) هو: الكندي.

عبدالرحمٰن بن يزيد، عن عبدالله[١]، موقوفً[٢] . والربيعُ بن بدر[٣] لا يُشتَغَلُ بِه، ولا بروايتِه[٤].

١٦٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بِشْر[٥] بن نُمَير[٦]، وجعفر ابن الزُّبَير؛ البَصْريان[٧]، عن القاسم[٨]، عن أبي أُمامة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: « **مَنْ أُوتِيَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فَقَدْ أُوتِيَ ثُلُثَ النُّبُوَّةِ، وَمَنْ أُوتِيَ**

---

(١) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ك): « بدو ».

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٠٢): « رواه الربيع بن بدر، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله، والصَّحيح: عن معلَّى الكندي، عن محمد بن عبدالرحمٰن ابن يزيد، عن أبيه، عن عبدالله . وقال ابن الأجْلَح: عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعًا . والصحيح: عن ابن مسعود، موقوف ».
قال ابن عدي في الموضع السابق من "الكامل" (١/ل١٣٤-ب): وهذا يُعرف بربيع ابن بدر، عن الأعمش، بهذا الإسناد، ورواه عبدالله بن الأجلح، عن الأعمش فأفسده وأوقفه وعقبه بحديث آخر، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ، مثله . اهـ.

(٥) في (أ): « بسر ».

(٦) روايته أخرجها ابن الأنباري في "الوقف والابتداء" (٥)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٨٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٧-٨)، وعبدالرحمن بن أحمد الرازي في "فضائل القرآن" (٥٠)، والبيهقي في "الشعب" (٢٣٥١)، والشجري في "أماليه" (١/ ٨٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٦/ ١٠٠)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٤٩١).
ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (١٨٣٨).

(٧) كلاهما متروك، وبِشْرٌ متَّهم .

(٨) هو: ابن عبدالرحمٰن الدمشقي، أبو عبدالرحمٰن .

نِصْفَ الْقُرْآنِ فَقَدْ أُوتِيَ نِصْفَ النُّبُوَّةِ، وَمَنْ أُوتِيَ الْقُرْآنَ فَقَدْ أُوتِيَ النُّبُوَّةَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوحَى إِلَيْهِ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الصَّحيحُ: ما رواه عمر بن عبدالواحد، عن يحيى بن الحارث، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ أُوتِيَ... »، مُرسَلٌ[1].

١٦٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن كَثِير[2]، عن الثَّوْري، عن عَمْرِو بن مُرَّة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: إنَّ الله يَرْفَعُ ذُرِّيَّةَ المُؤْمِنِ معه في درجتِهِ وإنْ كانوا دُونَهُ في العَمَلِ؛

---

(١) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٢٤٧)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/ ٤٦٧ و٤٦٨) من طريق مؤمل بن إسماعيل، ومهران بن أبي عمر، جميعهم عن الثوري، به.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه النحاس في "الناسخ والمنسوخ" (ص٦٩٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٦٨)، وفي "الاعتقاد" (ص١٩٨). وأخرجه هناد في "الزهد" (١٧٩)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٤٣٤)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/ ٤٦٧و٤٦٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣/ ١٠٥) من طريق شعبة، والبزار في "مسنده"(٢٢٦٠/ كشف الأستار)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار"(٣/ ١٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٠٢)، والبغوي في "تفسيره" (٤/ ٢٤٠) من طريق قيس بن الربيع، كلاهما عن عمرو بن مرة، به.
وقفه شعبة، ورفعه قيس بن الربيع، إلا أن رواية الطحاوي جاءت موقوفة.
وأخرجه المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٠/ ٢٣١٦ رقم١٨٦٨٤) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، به موقوفًا.

لِتَقَرَّ بِهِ(١) عَينُهُ؛ قال: فقرأ ابنُ عَبَّاسٍ . . .(٢) وذَكَرَ الحديثَ ؟

قال أبي: رواه محمد بن بِشْر(٣)، عن سُفْيان، عن سِمَاعَة، عن عمرو بن مُرَّة، عن سعيد، عن ابن عباس.

١٦٨٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحارث بن نَبْهان(٤)، عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن مُصْعَب بن سعد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛

---

(١) في (ك): « للتقر » وفي مصادر التخريج: «لتقر بهم»، وهو الأولىٰ. ويخرَّج ما هنا على رجوع الضمير في «به» إلى مفهومٍ من السياق، والمراد: لِتَقَرَّ بذلك عَيْنُهُ، و«ذلك»، أي: ذريتُهُ ورفعُهُم إلى درجته. انظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(٢) قرأ - كما في مصادر التخريج - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ [الطور: ٢١].

(٣) كانت في (ف): «بشر» وصوبها بالهامش: «مبشر»، وعليها «صح»، والصواب: «بشر»، فهو محمد بن بشر العبدي. واختُلف عليه فقد أخرج الحديث ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/٤٦٨) من طريق موسى بن عبدالرحمٰن المسروقي، عنه، به موقوفًا. وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٠٧٥) من طريق أحمد بن شكيب الكوفي، عن محمد بن بشر، به مرفوعًا. وأخرجه الطحاوي أيضًا (٣/١٠٧) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عن الثوري، به.

(٤) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٠/التفسير)، والدورقي في "مسند سعد" (٥٠)، والدارمي في "مسنده" (٣٣٨٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٣)، والبزار في "مسنده" (١١٥٧)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (١٣٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨١٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/٢١٨)، والشاشي في "مسنده" (٧١)، وأبو بكر الآجري في "أخلاق أهل القرآن" (١٧)، والدارقطني في "الأفراد" (٥٧/أ/أطراف الغرائب).

ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه تمام في "فوائده" (١٣١١/الروض البسام)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٣/٤٣ و١٦/٣٩٨).

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/١٩١). ومن طريق الآجري أخرجه عبدالرحمن بن أحمد الرازي في "فضائل القرآن" (٤٠).

قال: « خِيَارُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وعَلَّمَهُ » ؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عاصمٌ[(١)]، عن أبي عبدالرحمٰن[(٢)]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[(٣)].

---

(١) روايته على هذا الوجه ذكرها الدارقطني في "العلل" (٣/ ٥٩) من طريق يحيىٰ بن عبدالحميد الحِمَّاني، عن شريك بن عبدالله القاضي النخعي، عن عاصم، به.
وأخرجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (١٣٧) من طريق الهيثم بن اليمان، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥١٢٨) من طريق عبدالرحمن بن شيبة، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٦١-١٦٢ رقم١٠٣٢٥)، وفي "الأوسط" (٣٠٦٢) من طريق يحيى بن إسحاق، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٩٥-٩٦) من طريق محمد بن بكير، جميعهم عن شريك بن عبدالله، عن عاصم، عن أبي عبدالرحمن، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ.
وأخرجه تمام في "فوائده" (١٣١٢/ الروض البسام) من طريق الوليد بن صالح، عن شريك، عن عاصم، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، به.
وأخرجه تمام أيضًا (١٣٠٩) من طريق إسحاق بن عبدالله البوقي، عن شريك، عن عاصم، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٠٢٧) من طريق شعبة، وأيضًا (٥٠٢٨) من طريق الثوري، كلاهما عن علقمة بن مَرْثَد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ. ولم يذكر الثوري في روايته: «سعد بن عبيدة».

(٢) هو: عبدالله بن حبيب السلمي.

(٣) قوله: «مرسل» يحتمل النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
وقال البزار في "مسنده" (٣/ ٣٥٧): « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن عاصم، عن مصعب بن سعد، عن أبيه إلا الحارث بن نبهان، وقد خالف الحارثَ ابن نبهان في إسناد هذا الحديث شريكٌ، فرواه شريك، عن عاصم، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن عبدالله بن مسعود. والحارث فغير حافظ، وشريك يتقدمه عند أهل الحديث وإن كان غير حافظٍ أيضًا ». =

١٦٨٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالوهَّاب الثَّقفي[(١)]، عن يحيى بن سعيد[(٢)]، عن سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن سَلَام[(٣)]،

= وقال الدارقطني في الموضع السابق من "الأفراد": «غريبٌ من حديث عاصم بن أبي النجود، عن مصعب، تفرَّد به الحارث بن نبهان».
وقال في "العلل" (٥٩٩): «حدَّث به الحارث بن نبهان، عن عاصم، عن مصعب ابن سعد، عن سعد، عن النبي ﷺ، وحدَّث به أحمد بن مسعود الزبيري، عن موسى بن نصر، عن فيض بن وثيق، عن أبي أمية بن يعلى، عن عاصم، ووهم فيه، وإنما رواه الفيض بن وثيق، عن الحارث بن نبهان، عن عاصم».
وقال أيضًا (٣/ ٥٨-٥٩): «واختُلف عن عاصم بن أبي النَّجود، فرواه حفص بن سليمان، عن عاصم، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، عن النبي ﷺ، وكذلك قال خالد بن عمرو، عن شريك، عن عاصم، وقال محمد بن بكير الحضرمي: عن شريك، عن عاصم، عن أبي عبد الرحمن، عن ابن مسعود، وأرسله يحيى الحمَّاني، عن شريك، فقال فيه: عن عاصم، عن أبي عبدالرحمن، عن النبي ﷺ». وذكر الذهبي في "الميزان" (١/ ٤٤٤): «أن هذا الحديث من مناكير الحارث بن نبهان».

(١) هو: ابن عبدالمجيد، وروايته أخرجها الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٤٧٥) من طريق يحيى بن حكيم، والثعلبي في "تفسيره" (٧/ ٤٨-٤٩) من طريق هشام بن عمار، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٠٤) من طريق عبدالأعلى بن حماد، جميعهم عن عبدالوهاب الثقفي، به.
قال ابن عساكر: «كذا قال: عن عبدالله بن سلام، ورواه غيره عن عبدالوهَّاب الثقفي، ولم يذكر فيه ابن سلام». ثم أخرجه (١/ ٢٠٥) من طريق محمد بن المثنى ومحمد بن بشار، عن عبدالوهَّاب بن عبدالمجيد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد ابن المسيب، فذكر الحديث ولم يذكر عبدالله بن سلام.
وفي مطبوع تفسير الثعلبي: «عبدالمجيد» بدل: «عبدالوهَّاب بن عبدالمجيد».

(٢) هو: الأنصاري.

(٣) بتخفيف اللام، وانظر الكلام على ضبط «سلام» بالتخفيف والتثقيل، في التعليق على المسألة رقم (٩٢).

في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾[(١)]؛ قال: دِمَشقُ؟

قال أبي: لم يُتابَع عبدالوَهَّاب على رواية هذا الحديث؛ ورواه[(٢)] ليث بن أبي سُلَيم[(٣)]، والثَّوْري[(٤)]، وحمَّاد بن زيد، وحمَّاد بن سَلَمة، وابن المُبَارَك، والدَّراوَرْدي[(٥)]، وسُلَيمان بن بلال، كلُّهم[(٦)] عن يحيى

---

(١) الآية (٥٠) من سورة المؤمنون.
(٢) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «رواه» بلا واو.
(٣) في (ت) و(ك): «سليمان».
(٤) في "تفسيره" (٧٤)، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٠٥).
(٥) هو: عبدالعزيز بن محمد.
(٦) وتابع هؤلاء في روايتهم عن يحيى بن سعيد على هذا الوجه كلٌّ من:
معمر، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٤٥)، ومن طريقه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٩/ ٣٧) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٠٦).
وأخرجه ابن جرير أيضًا (١٩/ ٣٧) من طريق محمد بن ثور، عن معمر قال: بلغني عن ابن المسيب، به.
ويزيد بن هارون، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٤٥٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٠٧).
وشعبة، وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٩/ ٣٧) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٠٥ -٢٠٦).
وعبدالله بن لهيعة، وروايته أخرجها ابن جرير الطبري (١٩/ ٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٥٣-١٥٤)، وابن عساكر (١/ ٢٠٦).
ومالك بن أنس، وعبدالله بن نمير، وروايتهما أخرجها ابن عساكر (١/ ٢٠٥و٢٠٦).
قال ابن عساكر (١/ ٢٠٥): «وكذا رواه عن يحيى بن سعيد: مالك ابن أنس، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجَّاج، ومعمر بن راشد، وعبدالله بن نمير الهَمْداني الكوفي، وعبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري، ويزيد بن هارون الواسطي، لم يذكروا فيه عبد الله بن سلام».

ابن سعيد، عن سعيد بن المسيّب، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾[١]؛ ليس أحدٌ منهم يقول: عبدُالله بنُ سَلامٍ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: أولئك أحفَظُ، والله أعلم أيُّهما أصحُّ، ويحتمل أن يكونَ[٢] سمَّى[٣] لعبدالوهَّاب: عبدَالله بن سَلامٍ، ولم يُسَمِّ لهم[٤].

١٦٨٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن سعيد بن الوليد القُرشي، عن مُعتَمِر[٥]، عن أبيه، عن مُقاتِل بن حَيَّان، في قوله: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦﴾[٦]؛ قال: بالخَلَف[٧]؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو مُعتَمِرٌ، عن شَبيب بن عبدالملك، عن مُقاتِل بن حَيَّان؛ [والتَّيْميُّ][٨] لم[٩] يَرو عن[١٠] مُقاتِلٍ شيئًا .

---

(١) قوله: ﴿ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ ليس في (ت) و(ك).

(٢) في (ش): «يقول».

(٣) أي: يحيى بن سعيد الأنصاري.

(٤) لعله لم يجزم بخطأ عبدالوهَّاب فيه؛ لأن كتاب عبدالوهَّاب أصحُّ الكتب عن يحيى ابن سعيد. قال عليُّ بن المديني: «ليس في الدنيا كتابٌ عن يحيى - يعني: ابن سعيد الأنصاري - أصح من كتاب عبدالوهَّاب، وكل كتاب عن يحيى فهو عليه كَلٌّ». نقله الحافظ في "التهذيب" (٢/٦٣٨)، والله أعلم. وتقدم في التخريج ذكر الخلاف على عبدالوهَّاب.

(٥) هو: ابن سليمان التيمي.

(٦) سورة الليل.

(٧) أي: صدَّق بالخَلَف، وهو البَدَلُ والعِوَضُ عمَّا أعطى. انظر "اللسان" (خ ل ف/ ٩/ ٨٥).

(٨) في (ك): «عن التميمي». وفي بقية النسخ: «عن التيمي»؛ وإثبات «عن» خطأ، وكثيرًا ما تتصحَّف «الواو» إلى «عن» والعكس، وصوابُ المعنى ما أثبتناه.

(٩) في (ك): «ولم».

(١٠) في (ت) و(ك): «غير».

١٦٨٧- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[١]، عن ثابت[٢]، عن أنس؛ أنَّ أُسَيد بن حُضَير قال: بينما أنا في مَشْرَبَةٍ[٣] أَقْرَأُ سُورَةَ البقرة إذْ سَمِعتُ وَجْبَةً[٤]، فخَشِيتُ أن يكونَ فرسي استطْلَقَت[٥]، فنظرتُ فإذا مِثلُ قناديل المسجد بين السماء والأرض، فما ملكتُ نفسي أن أتيتُ النبيَّ ﷺ فأخبرتُه فقال: «**ذَلِكَ[٦] مَلَائِكَةٌ نَزَلُوا يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ**»؟

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٦٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٣٠)، والدولابي في "الكنى" (١/ ٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٧٩)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٠٨ رقم ٥٦٦) والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٥٤)، والبيهقي في "الشعب" (١٨٢٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٩/ ٩١-٩٢) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٨١ رقم١١٧٦٦)، ومسلم في "صحيحه" (٧٩٦) من طريق عبدالله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري، عن أسيد، به.

(٢) هو: ابن أَسْلَم البُناني.

(٣) الْمَشْرَبَةُ: بفتح الراء وضمِّها: هي الغُرْفَة، وقيل: هي كالصُّفَّة بين يَدَي الغُرفَة. "لسان العرب" (١/ ٤٩١).

(٤) الوَجْبَةُ: السَّقْطَةُ مع الهَدَّة، أو: صَوتُ الساقط. "القاموس" (و ج ب/ ص١٤١).

(٥) لعل معناها: أنها انطلقت من مربطها تعدو، فأحدثت هذا الصوت، والله أعلم. يقال: استطلق الظبي وتطلَّق: إذا استَنَّ في عَدوِه، فمضى، ومرَّ لا يلوي على شيء. انظر "تاج العروس" (١٣/ ٣٠٧-٣٠٨/ طلق).

(٦) في (ش): « ذاك ». وكلاهما اسم إشارة للمذكر، واللام للبعد والكاف للخطاب. وفي مصادر التخريج: « تلك »، وهو الجادَّة؛ لأنَّ المراد الملائكةُ، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ، وهو من باب الحمل على المعنى، والمراد: ذلك الذي نظرته أو رأيته - أو ذلك المنظور، أو ذلك المرئيُّ -: ملائكةٌ. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

قلتُ لأبي: رواه سُلَيمان بن المُغِيرَة فقال: عن ثابت؛ أنَّ أُسَيد ابن حُضَير، لم يذكُرْ أنسً[(١)].

فقال أبي: سُلَيمانُ أحفَظُ من حمَّاد[(٢)] لحديثِ ثابت.

١٦٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[(٣)]، عن عمَّار بن أبي عمَّار، عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾[(٤)]؛ قال: والمشهودُ: يومُ القيامة.

ورواه ابن عُلَيَّة[(٥)]، عن يونس بن عُبَيد، عن عمَّار بن أبي عمَّار،

---

(١) من قوله: « قلت . . . » إلى هنا، ليس في (ت) و(ك). وقوله: « أنس» كذا وقع في (أ) و(ش) و(ف)، بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ك): « عماد ».

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٨٥٦٥) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن ابن عباس.
وأخرجه ابن جرير أيضًا (١٨٥٦٤)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ٢٠٨٤ رقم١١٢١٦) من طريق شعبة، والثعلبي في "تفسيره" (١٠/ ١٦٥) من طريق عبدالوارث بن سعيد، كلاهما عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، وجاء في رواية شعبة: « عن يوسف المكي».
وأخرجه البزار في "مسنده" (٢٢٨٣/ كشف الأستار) من طريق شبيب بن بشر، والنسائي في "الكبرى" (١١٦٦٣) من طريق يزيد بن أبي سعيد النحوي، كلاهما (عكرمة وعلي) عن ابن عباس.

(٤) الآية (٣) من سورة البروج.

(٥) هو: إسماعيل بن إبراهيم، وروايته أخرجها ابن جرير في "تفسيره"(٢٤/ ٣٣٢).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٩٨ رقم ٧٩٧٢ و٧٩٧٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٧٠)، وفي "الشعب" (٢٧٠٤)، وفي "فضائل الأوقات" =

عن أبي هريرة، في قوله تعالى...[(١)]؟

قال أبي: يونسُ أحفظُهم[(٢)].

١٦٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن علي[(٣)]، عن قُرَّة ابن سُلَيمان الأَزْدي، عن حرب بن سُرَيج[(٤)]، عن عبدالعزيز بن صُهَيب، عن أنس، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۝٢٢﴾[(٥)]؛ قال: اللَّوحُ المحفوظُ: لوحٌ في جَبهة إسرافيل؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وقُرَّة: مجهولٌ، ضعيفُ الحديث.

= (١٧٦) من طريق شعبة، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٣٣٣) من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن يونس بن عبيد، به موقوفًا. وجاء في "فضائل الأوقات" مرفوعًا. وأخرجه أحمد أيضًا في "المسند" (٢/ ٢٩٨ رقم٧٩٧٢) من طريق علي بن زيد بن جُدعان، عن عمار، عن أبي هريرة مرفوعًا.
ومن طريق أحمد (الحديث رقم ٧٩٧٢) أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٧٠).

(١) ولفظ يونس: «قال: الشاهد: يومُ الجمعة، والمشهود: يومُ عَرَفَة، والموعود: يوم القيامة». انظر "مسند أحمد" (٢/ ٢٩٨).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (١١/ ١٢٠): «اختُلف في رفعه على عمار؛ فرفعَه علي ابن زيد بن جُدعان، ووقفه يونس بن عبيد، عن أبي هريرة، وهو الصَّواب».

(٣) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٣٤٨)، ومن طريقه الثعلبي في "تفسيره" (١٠/ ١٧٦).

(٤) كذا في (أ) دون نقط الجيم، ووضعت علامة الإهمال على السين. وفي (ش) و(ف): «شريح»، ولم تنقط في (ت) و(ك)، وهو: حرب بن سريج بن المنذر المِنْقَري.

(٥) الآية (٢١-٢٢) من سورة البروج.

١٦٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدَة[(١)]، عن سفيان ابن عُيَينة[(٢)]، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ إذا نزل عليه القرآنُ، تعجَّل بقراءته ليحفظَه؛ فأنزَلَ اللهُ تبارك وتعالى عليه[(٣)]: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾[(٤)] الآية[(٥)]؟

قال أبي: منهُم من لا يقولُ في هذا الحديث: ابنُ عبَّاس، ويُرسله[(٦)]، والمُرسَلُ أصحُّ؛ [حدَّثنا][(٧)] ابن أبي عمر، عن ابن عُيَينة، عن عمرو، عن سعيد بن جُبَير، مُرسَلٌ[(٨)].

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١١٦٣٦)، وابن منده في "الإيمان" (٦٩٠). وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره"(٢٤/ ٦٥) عن أبي كريب محمد بن العلاء، عن ابن عيينة، به.

(٢) قوله: « ابن عيينة » ليس في (أ) و(ش).

(٣) قوله: « عليه » من (ف) فقط.

(٤) قوله: « لتعجل به » من (ك) فقط. (٥) الآية (١٦) من سورة القيامة .

(٦) أخرجه الحميدي في "مسنده" (٥٨٣)، والطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٦٥-٦٦) من طريق عبيد بن إسماعيل، ويونس بن عبدالأعلى، جميعهم (الحميدي وعبيد ويونس) عن ابن عيينة، به، مرسلاً.

(٧) في جميع النسخ: «حديث»، وهي مصحَّفةٌ عما أثبتناه، وابنُ أبي عمر: هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، وهو شيخ لأبي حاتم، والمثبت هو الصواب لأمرين:
الأول: سياق المسألة؛ فإن أبا حاتم صحَّح المرسل، وساقه بسنده، وهو صنيعُهُ في هذا الكتاب كما في المسألة رقم (١٦٥٩).
والثاني: أن «حدَّثنا» و«حديث» كثيرًا ما تتصحَّف كلٌّ منهما عن الأخرى كما في المسألة رقم (١٣٢٠).

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: إلا ما يَرويه موسى بن أبي عائِشَة[(١)]، فإنه يقول: عن سعيد بن جُبَير[(٢)]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ .

١٦٩١ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه سُوَيدٌ أبو حاتِم[(٤)]، عن سُلَيمان التَّيْمي[(٥)]، عن أبي عثمان[(٦)]؛ أنَّ أبا هريرة قال: من قرأ: ﴿يسٓ﴾ مَرَّةً، فكأنما قرأ القرآنَ عشر مِرار .

وقال[(٧)] أبو سعيد: ومن قرأ: ﴿يسٓ﴾، فكأنما قرأ القرآنَ مرَّتين.

قال أبو هريرة: حَدِّثْ أنت بما سمعتَ، وأحدِّثُ أنا بما سمعتُ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٦٩٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن مَيمون الرَّقِّي[(٨)]،

---

(١) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٥٣٧)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٢٠ رقم ١٩١٠) كلاهما عن ابن عيينة، عنه، به.
ومن طريق الحميدي أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٩٢٧).
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره"(٢٤/ ٦٦) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن ابن عيينة، عن موسى بن أبي عائشة، عن سعيد بن جبير، مرسلاً.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (١/ ٣٤٣ رقم ٣١٩١)، والبخاري في "صحيحه" (٥)، ومسلم (٤٤٨) من طرق عن موسى بن أبي عائشة، به متصلاً بذكر ابن عباس.

(٢) من قوله: « مرسل قال أبي . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) نقل هذا النص الذهبي في "الميزان" (٢/ ٢٤٧).

(٤) هو: ابن إبراهيم، وروايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (٢٢٣٨).

(٥) هو: ابن طَرْخان.

(٦) هو: عبدالرحمن بن مل النهدي. (٧) في (ف): «قال» دون واو.

(٨) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو يعلى في "معجمه"(٥٣) من طريق محمد بن الأزهر، عن محمد بن كثير الصنعاني، به. =

عن محمد بن كَثِير الصَّنْعاني، عن مخْلَد بن حسين، عن هشام[1]، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ قَرَأَ ﴿يسٓ﴾، في لَيْلَةٍ، غُفِرَ لَهُ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ إنما رواه جَسْر[2]، عن

= وذكره الدارقطني في "الأفراد" (٣٠٤/ب/أطراف الغرائب) من طريق محمد بن كثير الصنعاني، به. قال الدارقطني: « تفرَّد به محمد بن كثير، عن مخلد، عن هشام، عنه ».

(١) هو: ابن حسان القردوسي.

(٢) في (ش): « حسن »، وفي (ك): « جُبَيْر ».
وجَسْر: هو ابن فَرْقَد. ولم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٢٥٨٩)، وابن السماك في "جزء حنبل بن إسحاق" (٨٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٠٣)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢٨٦) من طريق مسلم بن إبراهيم، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٢٥٢) من طريق الحسن بن قتيبة، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/ ٤١٠) من طريق خالد بن عبدالرحمن، جميعهم (الطيالسي، ومسلم، والحسن، وخالد) عن جسر بن فرقد، عن الحسن، عن أبي هريرة، به.
ومن طريق الطيالسي أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢/ ١٥٩).
قال العقيلي: « والرواية في هذا المتن فيها لين ».
وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٣٤٥٨) من طريق المعتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، عن الحسن من قوله.
وأخرجه الدارمي أيضًا (٣٤٦٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٢٥٣)، وتمام في "فوائده" (١٣٥٧/ الروض البسام)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٨٨/ ب/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٣٥ و٢٢٣٦) من طريق محمد بن جحادة، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٢٢٤)، وابن البختري في "المجلس الرابع على الولاء" (٦٥/ مجموع فيه مصنفاته)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ١٧٩) من طريق هشام بن زياد، والطبراني في "الأوسط" (٣٥٠٩)، وفي "الصغير" (٤١٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٢٥٧-٢٥٨) من طريق غالب بن =

الحسـن[١]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٢].

١٦٩٣ - وسمعتُ[٣] أبا زرعة وذكَرَ حديثَ الزُّهري[٤]، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: مازال رسولُ الله ﷺ يُسْأَلُ عن الساعةِ حتى

= خطاف القطان، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٩٩) من طريق الحسن بن دينار، جميعهم عن الحسن، عن أبي هريرة، به.
وأخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٧٤)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤١٦) من طريق أغلب بن تميم، عن أيوب ويونس وهشام، عن الحسن، عن أبي هريرة. قال ابن عدي: « وهذا الحديث لا يرويه عن هؤلاء غير أغلب ».
قال الدارقطني: « تفرَّد به شجاع بن الوليد أبو بدر، عن زياد بن خيثمة، عن ابن جُحادة، عن الحسن ».

(١) هو: البصري.

(٢) قوله: « مرسل » كذا جاء بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
قال الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٦٧): « اختُلف فيه على الحسن؛ فرواه محمد بن جُحادة، وهشام بن زياد أبو المقدام، عن الحسن، عن أبي هريرة مرفوعًا. ورواه أبان بن أبي عياش، عن الحسن، عن أبي هريرة مرفوعًا. قال ذلك فضيل بن عياض عنه. ورواه فضل بن دلهم، عن الحسن قوله لم يتجاوز به. ورواه هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قاله محمد بن كثير عن مخلد بن الحسين. ورواه علي بن عاصم وبشر بن منصور، عن أبان، عن الحسن، عن أبي هريرة مرفوعًا . . . وليس فيها شيء يثبت ».

(٣) نقل الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٤/ ١٥١) قول أبي زرعة .

(٤) روى هذا الحديثَ عن الزهري سفيان بن عيينة واختُلف عنه، فأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٧٧٧)، والبزار في "مسنده" (٢٢٧٩/ كشف الأستار)، وابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٢١٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٣١٤) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وابن جميع الصيداوي في "معجم الشيوخ" (ص٣٢٨) من طريق عبدان بن الجنيد، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥ و٢/ ٥١٣) من طريق الحميدي، جميعهم (ابن راهويه ويعقوب وعبدان والحميدي) عن ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به. =

نزلت عليه: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾[(١)].

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: مُرسَلٌ، بلا عائِشَة [(٢)].

١٦٩٤ - وسألتُ أبي[(٣)] عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[(٤)]، عن أبي حازم[(٥)]، عن أبي سَلَمة، عن أبي سعيد، قوله تعالى: ﴿ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾[(٦)]... [(٧)]؟

= ومن طريق الصيداوي أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٢١).
وأخرجه الشافعي في "مسنده" (ص٤٢٣)، وفي "الرسالة" (١٣٧٣)، وعبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٣٤٧)، ونعيم بن حماد في "الفتن" (١٧٨٣)، جميعهم عن ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن النبي ﷺ مرسلاً.
ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٤/ ٤٧٤ رقم ٢٠٨٢٠).

(١) الآية (٤٣) من سورة النازعات.

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٩/ أ) هذا الحديثَ من رواية جماعة عن ابن عيينة مسندًا، وآخرين عنه مرسلاً ثم قال: « ولعل ابن عيينة وصلَه مرَّة وأرسله أخرى ».
وقال الحاكم في الموضع السابق: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ فإن ابن عيينة كان يرسله بأَخَرَة ».

(٣) كذا جاء السؤال موجَّهًا إلى أبي حاتم، والجواب من أبي زرعة، فلعل سقطًا قد وقع في المسألة؛ فقد نقل ابن كثير في "تفسيره" (٥/ ٣١٦-دار الشعب) هذا الحديث معلقًا عن سفيان بن عيينة، وقال بعده: « وقال أبو حاتم الرازي: النعمان ابن أبي عياش يكنى أبا سلمة ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (٦٧٤١)، وفي "تفسيره" (٢/ ٢١)، وابن جرير الطبري في "تفسيره"(١٨/ ٣٩٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٧٢/ أ/أطراف الغرائب)، والبيهقي في "إثبات عذاب القبر" (٦٠). وجاء عند عبدالرزاق في "التفسير": « عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ».

(٥) هو: سلمة بن دينار.

(٦) الآية (١٢٤) من سورة طه.

(٧) تمامه، كما في مصادر التخريج: « قال: يُضَيَّقُ عليه قَبْرُهُ حتى تختلف أضلاعُهُ ».

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ قد رواه جماعةٌ[(١)] فقالوا: عن أبي حازم، عن النُّعْمان، يعني: ابنَ أبي عيَّاش.

قلتُ: فإنَّ ابنَ عُيَينة[(٢)] قال: كُنيتُهُ أبو سَلَمة .

قال: لا أحفَظُ مَنْ ذكَرَهُ .

قلتُ: عباسٌ البَحْراني[(٣)] .

قال: رَحِمَ اللهُ عبَّاسًا[(٤)] .

قلتُ: فما كُنيةُ[(٥)] النُّعْمان ؟

---

(١) منهم: عبدالرحمن بن إسحاق، وروايته أخرجها مسدد في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٣٦٥٩ و٤٥٣٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٨٢٦)، والطبري في "تفسيره" (١٨/ ٣٩٢ و٣٩٣).
ومنهم: محمد بن جعفر وابن أبي حازم، وروايتهما أخرجها الطبري في "تفسيره" (١٨/ ٣٩٣).
ومنهم: حماد بن سلمة، وروايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٨١)- ومن طريقه البيهقي في "إثبات عذاب القبر" (٥٩)- من طريق النضر بن شميل، عنه به مرفوعًا إلى النبي ﷺ .
وأخرجه البيهقي أيضًا (٦٠) من طريق الحاكم بإسناده إلى الحسن بن موسىٰ الأشيب، عن حماد بن سلمة، عن أبي حازم، عن النعمان بن عباس [كذا]. ثم قرن هذه الرواية برواية سفيان بن عيينة السابقة.

(٢) قوله: « عيينة » ليس في (ت) و(ك).

(٣) هو: ابن يزيد.

(٤) في (ت): « رحمه الله عباسًا »، وفي (ك): « رحمه عباسًا ».

(٥) كذا في (ف)، وفي بقية النسخ: « كنيته ».

قال: لا أدري[(١)].

١٦٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن جعفر[(٢)]، عن مالك بن أنس، عن ابن أبي صَعْصَعَة[(٣)]، عن أبيه، عن أبي سعيد الخُدْري، عن أخيه قتادة بن النُّعْمان[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[(٥)] ثُلُثُ القُرْآنِ» ؟

فقال: كذا رواه إسماعيلُ بنُ جعفر، وهو صحيحٌ، ورواه جماعةٌ مِنْ أصحاب مالك، عن مالك، يقصِّرون به[(٦)].

قلتُ لأبي: هل تابع إسماعيلَ بن جعفر أحدٌ ؟

---

(١) ذكر ابن منده في "فتح الباب في الكنى والألقاب" (٣١٤٠) أن ابن لهيعة كنى النعمان أبا سلمة في حديث له.

(٢) روايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٢٠)، والنسائي في "الكبرى" (٨٠٢٩ و١٠٥٣٥ و١٠٥٣٦)، وأبو يعلى في "المسند" (١٥٤٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٨)، والبيهقي في "السنن" (٣/ ٢١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٢٢٩).

(٣) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صَعْصَعَة الأنصاري.

(٤) قتادة بن النعمان هو أخو أبي سعيد الخدري لأمه. انظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٥٩).

(٥) أي: سورة الإخلاص.

(٦) أي: لا يذكرون قتادة بن النعمان، ومنهم محمد بن الحسن الشيباني وروايته في "الموطأ" (١٧٣)، ويحيى بن يحيى الليثي وروايته في "الموطأ" (١/ ٢٠٨)، وعند ابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٤٩)، وأبو مصعب الزهري وروايته في "الموطأ" (٢٥٦)، وإسحاق بن عيسى الطباع وروايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٣ رقم ١١٣٩٢)، ويحيى بن سعيد القطان، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٣ رقم ١١١٨١)، وابن عبدالبر في "التمهيد"(١٩/ ٢٢٧). وعبدالرحمن بن مهدي وروايته =

قال: ما أَعْلَمُهُ، إلَّا ما رواه ابن حُمَيد[(١)]، عن إبراهيم بن المختار، عن مالك، فإنه يتابعُ إسماعيلَ.

١٦٩٦ - قال أبي: وذكَرَ حديثًا رواه بَكَّارُ بنُ عبدالله بن عُبَيدة الرَّبَذي[(٢)]، عن عمِّه موسى بن عُبَيدة، عن أخيه محمد، عن أخيه

= أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٥ رقم ١١٣٠٦)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي وروايته أخرجها البخاري في "الصحيح" (٦٦٤٣)، وإسماعيل بن أبي أويس وروايته أخرجها البخاري (٧٣٧٤). وعبدالله بن يوسف التنيسي وروايته أخرجها البخاري في "الصحيح" (٥٠١٣)، وقتيبة بن سعيد وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٦٧ و١٠٥٣٤)، وأحمد بن أبي بكر وروايته أخرجها ابن حبان في "الصحيح" (٧٩١)، وعبدالله بن وهب وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٧)، ويحيى بن بكير وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢١).

(١) هو: محمد بن حميد الرازي، وروايته أخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٢٣٠). قال ابن عبدالبر: «هذا الحديث سمعه أبو سعيد وقتادة جميعًا من النبي ﷺ».
قال الحافظ في "الفتح" (٩/ ٥٩): « القارئ هو قتادة بن النعمان .. والذي سمعه لعله أبو سعيد، راوي الحديث، لأنه أخوه لأمه، وكانا متجاورين، وبذلك جزم ابن عبد البر، فكأنه أبهم نفسه وأخاه ».
وسئل عنه الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٨٢ رقم ٢٢٨٥) فقال: « يرويه مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، واختلف عنه؛ فرواه القعنبي، ومعن، وأبو مصعب، وأصحاب الموطأ، عن مالك، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد. وخالفهم إسماعيل بن جعفر، وأبو صفوان الأموي عبدالله بن سعيد بن عبدالملك بن مروان، وعباد بن صهيب؛ فرووه عن مالك، عن عبدالرحمن بن عبدالله، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن أخيه قتادة بن النعمان، عن النبي ﷺ. واختلفوا على مالك في اسم ابن أبي صعصة، والقول قول أبي معمر القطيعي عن إسماعيل بن جعفر، وهو الصواب».

(٢) في (ت) و(ش) و(ك): « الرندي ». =

عبدالله بن عُبَيدة؛ قال: سمعتُ عُقْبَة بن عامر، يقول عن النبيِّ ﷺ: «﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾[١]: ألَا إنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ».

قال أبي: يُروى هذا الحديثُ عن عُقْبَة، عن النبيِّ ﷺ[٢]، ولا أعرفُ هذا الإسنادَ، ولا أرى[٣] عبدالله بن عُبَيدة أدرك عُقْبَة بن عامر، ويَروي[٤] عن سَهْل بن سعد، فلا أدري أدرَكَهُ أم لا .

١٦٩٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُؤَمَّلُ بنُ إسماعيل[٥]، عن سفيان[٦]، عن أبي إسحاق[٧]، عن أبي الأَحْوَص[٨]، عن عبدالله[٩]،

= والحديث أخرجه الطبري في "التفسير" (١٦٢٢٩) من طريق يحيى بن واضح، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٣١) من طريق أبي قتادة الحراني، كلاهما عن موسى بن عبيدة الربذي، به. وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٣١) من طريق مكي بن إبراهيم، عن موسى ابن عبيدة، عن أخيه عبدالله بن عبيدة، عن أخيه محمد ابن عبيدة، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ.

(١) الآية (٦٠) من سورة الأنفال .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٥٧ رقم ١٧٤٣٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٩١٧) من طريق ثُمامة بن شفي، عن عقبة بن عامر، به.

(٣) في (ت) و(ك): «أدري»، وكذا في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٠١ رقم٤٦٦)، والمثبت هو الصواب؛ وكانت وفاةُ عقبة بن عامر رضي الله عنه قرب الستين، ووفاة عبدالله كانت في الثلاثين بعد المئة على أيدي الخوارج .

(٤) أي: وهو يَرْوي.

(٥) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٧٦١).

(٦) هو: الثوري.

(٧) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٨) في (ف): «الأخوص». وهو: عوف بن مالك.

(٩) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

عن النبيِّ ﷺ قال: «بِئْسَ[1] مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ: نَسِيتُ آيَةَ[2] كَذَا وكَذَا، ولَكِنْ نُسِّيَ[3]»؟

قال أبي: «هذا حديثٌ مُنكَرٌ»؛ يعني: بهذا الإسناد[4].

١٦٩٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَروان الفَزاري[5]، عن سَعَّاد[6] الكوفي[7]، عن جعفر بن إياس، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة؛ قال: اختَلَفْنا في الشَّجرةِ التي اجتُثَّتْ مِنْ فوق الأرض[8]؛ فقال[9] بعضُنا: هي الكَمْأَة[10]، فخرَجَ رسولُ الله ﷺ فقال:

---

(١) في (ك): «يلبس». (٢) في (ك): «أنه».

(٣) أي: ولكنْ ليقلْ: نُسِّيتُ، ولعل الحديث مختصرٌ أو وقع فيه سقطٌ، وأصلُهُ - كما في "صحيح ابن حبان"-: «لا يقولُ أحدكم: نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وكَيْتَ؛ فإنَّه ليس هو نَسِيَ ولكنَّهُ نُسِّيَ».

(٤) فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٢٩ رقم ٤٠٨٥)، والبخاري في "صحيحه" (٥٠٣٢ و٥٠٣٩)، ومسلم (٧٩٠) من طريق منصور بن المعتمر، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، به مرفوعًا.

(٥) هو: ابن معاوية. ولم نقف على روايته، وذكر ابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ٢٧٤) أن الزهري رواه عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به.

(٦) ضبطها في (ف): «سُعاد» بضم السين. (٧) هو: ابن سليمان.

(٨) إشارة إلى الآية (٢٦) من سورة إبراهيم، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾﴾.

(٩) في (أ) و(ش) و(ف): «قال».

(١٠) الكَمْأَةُ: جمعٌ، وواحدها: كَمْءٌ، وهو شيءٌ أبيَضُ مِن شَحْم يَنْبُتُ من الأرض؛ يقال له: شَحْمُ الأرضِ، والعربُ تسمِّيه: «جُدريَّ الأرض»، وقيل: كَمْأَةٌ: اسمُ جمع؛ قاله سِيبويهِ، وقيل: أَكْمُؤٌ: جمع قلة، وكَمْأَةٌ: جمع كثرة، وقيل: أَكْمُؤٌ: هو الجمع، وكَمْأَةٌ: جمعُ الجمع، وقيل غير ذلك. انظر "لسان العرب" (١/ ١٤٨-١٤٩)، و"تاج العروس" (١/ ٢٩٣).

«مَهْيَمْ[(١)]»، فأخبرناه، فقال: «الكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ، ومَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، والعَجْوَةُ مِنَ الجَنَّةِ، وهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ»؟

فقال أبي: إنما هو: جعفر بن إِياس[(٢)]، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

١٦٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاذ بن خالد العَسْقلاني[(٣)]،

---

(١) مَهْيَمْ: كلمة يمانية يُستَفْهَمُ بها، معناها: أَخْبِرْني ما أمرُكَ؟ وما هذا الذي أرى بكَ؟ ونحو هذا. وهي اسم فعل أمر مبنية على السكون. انظر "اللسان" (١٢/ ٥٦٤-٥٦٥)، و"معجم القواعد العربية" (ص ٥١٩).

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٣٩٧)، وابن راهويه في "مسنده" (٥٠٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٠٥ و٤٢١ رقم ٨٠٥١ و٩٤٦٥) من طريق حماد بن سلمة، وأحمد أيضًا (٢/ ٣٠١ و٤٨٨ رقم ٨٠٠٢ و١٠٣٣٥)، والنسائي في "الكبرى"(٦٦٧٣ و٦٧١٩) من طريق شعبة، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٣٩٨) من طريق هشيم، والطبراني في "الأوسط" (٣٣٨٨) من طريق أبان بن تغلب، جميعهم عن جعفر بن إياس أبي وحشية، به.
وقد اختُلف على جعفر بن إياس، وعلى شهر بن حوشب اختلافًا كثيرًا؛ انظر بعضه في "العلل" للدارقطني (٢٠٩٨).
والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٤٧٨ و٤٦٣٩ و٥٧٠٨)، ومسلم (٢٠٤٩) من طريق عمرو بن حريث، عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ.

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٣٤ رقم ٦١٧٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٨٧)، وابن أبي الدنيا في "العقوبات" (٢٢٢)، والبزار في "مسنده" (٢٩٣٨/ كشف الأستار)، وابن حبان في "صحيحه" (٦١٨٦)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٥٠٤)، وفي "الشعب" (١٦٠) من طريق يحيى بن أبي بكير، عن زهير بن محمد، به. ومن طريق أحمد أخرجه الخلال في "العلل" (١٩٤/ المنتخب). وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٦١) من طريق سعيد بن سلمة، عن موسى بن جبير، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، به. =

عن زُهَير[(١)] بن محمد، عن موسى بن جُبَير[(٢)]، عن نافع، عن عبدالله بن عمر؛ أنَّه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول: « **إِنَّ آدَمَ [لَمَّا][(٣)] أَهْبَطَهُ[(٤)] اللهُ إِلَى الأَرْضِ، قَالَتِ المَلَائِكَةُ: أَيْ رَبِّ! ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[(٥)]، قَالُوا: رَبَّنَا، نَحْنُ أَطْوَعُ لَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ** »... وذكَرَ الحديثَ: قِصَّةَ[(٦)] هاروتَ وماروتَ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٧)].

= وأخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٥٣-٥٤)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٦٨٤)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/ ١٩٠ رقم ١٠٠٦)، والبيهقي في "الشعب" (١٦٢) من طريق سفيان الثوري، والطبري أيضًا (١٦٨٥) من طريق عبدالعزيز بن المختار، كلاهما عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، عن كعب، قوله.

(١) في (ك): « دهيز ». (٢) في (ش): « جبر ».

(٣) ما بين المعقوفين زيادةٌ من مصادر التخريج؛ يقتضيها السياقُ.

(٤) في (ت): « أهبط ».

(٥) الآية (٣٠) من سورة البقرة.

(٦) قوله: «قصة» منصوبٌ، وفيه وجهان:
الأول: أنه منصوب بدلاً من «الحديث»؛ كأنَّه قال: وذكر قصَّةَ هاروت وماروت.
والثاني: أنَّه منصوبٌ على نزع الخافض، والتقدير: في قصةِ، حُذِفَ الجارُّ، فانتصب ما بعده. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢).

(٧) قال الإمام أحمد كما في الموضع السابق من "العلل" للخلال: « هذا منكر، إنما يُروى عن كعب». وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٥): « تفرَّد به زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع. ورواه موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن كعب الأحبار قال: ذكرت الملائكةُ أعمالَ بني آدم، فذكر بعض هذه القصَّة، وهذا أشبه ». =

١٦٩٩/أ - قال أبي: كان ابنُ أبي سُرَيج[(١)] يقول: عن محمد بن ربيعة[(٢)]، أو سعيدِ بنِ محمد[(٣)]، عن أبي عمرو - أبو[(٤)] أسباط بن محمد- عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، في قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ﴾[(٥)]، تفسيرُهُ عن ابن عباس قال: افتِضاضٌ[(٦)]

= وقال في "الشعب": « ورُوِّيناه من وجه آخر عن مجاهد، عن ابن عمر موقوفًا عليه، وهو أصحُّ فإن ابن عمر إنما أخذه عن كعب ». اهـ.
وقال ابن كثير في "التفسير" (١/ ١٩٨): « هذا حديث غريب من هذا الوجه . . . ».
وقال بعد أن ذكره من رواية سالم، عن أبيه، عن كعب الأحبار: « فهذا أصحُّ وأثبت إلى عبدالله بن عمر من الإسنادين المتقدمين، وسالم أثبتُ في أبيه من مولاه نافع، فدار الحديثُ إلى نقل كعب الأحبار عن كتب بني إسرائيل، والله أعلم ».
وقال في "البداية والنهاية" (١/ ٣٨): « وإذا أحسنَّا الظنَّ قلنا: هذا من أخبار بني إسرائيل كما تقدم من رواية ابن عمر عن كعب الأحبار، ويكونُ من خرافاتهم التي لا يُعوَّل عليها والله أعلم ».

(١) في (ش) و(ف): « شريح »، ولم تنقط في (أ) و(ت) و(ك)، وهو أحمد بن الصباح النهشلي، وروايته أخرجها الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٣٤٠-٣٤١). وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (١/ ٣٥٥).

(٢) في (ت) تشبه: « شعبة ».

(٣) هو: الورَّاق .

(٤) في (ف): «عن ابن عمرو وابن أسباط»، وموضع «أبي عمرو» بياض في (ك)، وفي بقية النسخ: «عن أبي عمرو وأبو أسباط»، والمثبت هو الصواب، ولعل الواو تكررت من واو «عمرو» بانتقال نظر من النساخ. أو سقطت بعدها كلمة «هو»، والأصل: «وهو أبو». أما إعراب «أبو» هنا فهو خبرٌ لمبتدأ تقديره: «هو»، والجملة تعريفٌ لـ«أبي عمرو»؛ فأبو عمرو هو والد أسباط بن محمد، واسمه محمد بن عبدالرحمن بن خالد. انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٦٠٨ رقم٥٣٩٨)، وقد جاء في المسألة رقم (١٧٠٦): «وأبو عمرو والد أسباط . . .».

(٥) الآية (٥٥) من سورة يس .

(٦) في (ك): « اقتضاض »، وهو بمعنى «افتضاض»، يقال: اقْتَضَّ الجارية واقتضَّها، بمعنى: افترَعَها، وذهب بقضَّتِها، وهي بكارتها، ويقال: اقْتَضَّ اللؤلؤةَ، =

الأبْكَار، فقال ابنُ أبي سُرَيْج[١]- وصَحَّف - فقال[٢]: ضَرْبُ الأوتار؛ وإنما هو: افتِضاضُ[٣] الأبْكَار[٤].

١٧٠٠- وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه يحيى بن سَلَمة بن كُهَيل[٥]، عن أبيه، عن عبدالله بن أبي أَوْفَىٰ، في قوله: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾[٦]؛ قال: نضَّاخَتان[٧] بالخير .

= أي: ثَقَبَها. انظر "الصحاح" (٣/ ١١٠٢-١١٠٣)، و"المغرب" (٢/ ١٨٤)، و"اللسان" (٧/ ٢٢٠)، و"تحرير التنبيه" للنووي (ص ٢٦٨-٢٦٩).

(١) في (أ) و(ف): «شريح».

(٢) قوله: « فقال » ليس في (ف).

(٣) في (ك): « اقتضاض ».

(٤) أخرجه بهذا اللفظ ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٠/ ٥٣٤) من طريق عبيد بن أسباط بن محمد، والحسن بن زريق، والثعلبي في "تفسيره" (٨/ ١٣١) من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر، جميعهم عن أسباط بن محمد، والطبري أيضًا (٢٠/ ٥٣٤) من طريق سليمان بن طرخان التيمي، كلاهما (أسباط وسليمان) عن أبي عمرو والد أسباط، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.
وأخرجه هناد في "الزهد" (٨٩)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٣٤٠) من طريق عبدالمؤمن بن علي، كلاهما (هناد وعبدالمؤمن) عن أسباط بن محمد، والخطيب أيضًا (٢/ ٣٤٠) من طريق عقبة بن محمد، كلاهما (أسباط وعقبة) عن أبيهما، عن عكرمة قوله، لم يذكرا :« ابن عباس ».
وأخرجه الحسين المروزي في زياداته على "الزهد" لابن المبارك (١٥٨٦)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٣٤١ و٣٤٢) من طريق سفيان ابن عيينة، عن أبي عمرو، عن عكرمة قوله.

(٥) روايته أخرجها ابن المبارك في "الزهد" (٤٢٦/زيادات نعيم بن حماد).

(٦) الآية (٦٦) من سورة الرحمن .

(٧) في "اللسان" (ن ض خ/ ٣/ ٦٢):« وعينٌ نضَّاخة: تَجيشُ بالماء، وفي التنزيل: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴿٦٦﴾﴾[الرحمن]، أي: فَوَّارَتان.

ورواه أسباطُ بن محمد[١]، عن عمرو بن قيس، عن سَلَمة بن كُهَيل، عن مجاهد، في قوله: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: عمرو بن قَيسٍ أحفَظُ .

١٧٠١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم عبدالرحمٰن بن هانئ[٢]، عن سُلَيمان بن بُشَيْر[٣]، عن إبراهيم[٤]، عن هَمَّام[٥]؛ قال: سُئل[٦] عن القراءة في الحمَّام ؟ فقال عبدالله: ما لذاك بُنِيَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إنما هو كلامُ إبراهيم، وأَتوهَّمُ أنَّ الخطأَ مِنْ أبي نُعَيمٍ عبدِالرحمٰن.

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٠٤٣).

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٧١) من طريق عمرو بن علي قال: كان ابن داود يقول: سليمان بن يُسَير، عن همام بن الحارث وإبراهيم، عن عبدالله، كره القراءة في الحمَّام. وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٢٣٩٥) من طريق حماد، عن سليمان بن بشير، عن إبراهيم، عن عبدالله.

(٣) كذا في جميع النسخ، ويُقرأ بضم الموحَّدة، وفتح المعجمة، ويقال فيه أيضًا: «بشر»، ويقال: « يُسَير » أوله مثناة تحتية مضمومة بعدها سين مهملة مفتوحة، ويقال: « أُسَيْر » بضم الهمزة مصغَّرًا، ويقال: « قسيم »، ويقال: «سفيان». انظر "المجروحين" لابن حبان (١/ ٣٢٩)، و"الإكمال" لابن ماكولا (١/ ٣٠٤)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ١٠٦)، و"توضيح المشتبه" (١/ ٥٤٢).

(٤) هو: النَّخَعي .

(٥) هو: ابن الحارث.

(٦) أي: عبدالله بن مسعود رضي الله عنه .

١٧٠٢- وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو معاوية[٢]، عن موسى الصَّغير[٣]، عن هلال بن يِساف، عن أم الدَّرْداء، عن أبي الدَّرْداء، عن النبيِّ ﷺ قال: «﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٤] تَعدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه حُصَين[٥]، عن هلال بن يِسَاف[٦]، عن عمرو بن مَيمون، عن امرأةٍ من الأنصار، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ[٧]، وفي الحديث: « **مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلا اللهُ . . .** »، وفيه كلامٌ .

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧٣٥).

(٢) هو: محمد بن خازم الضرير. وروايته أخرجها البزار في "المسند" (١٠/ رقم ٤١١٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٩)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٧٥)، وأخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٥٨) وِجادة.
والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٩٥ رقم ٢١٧٠٥)، ومسلم في "صحيحه" (٨١١) من طريق سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء، رفعه.

(٣) هو: ابن مسلم .

(٤) سورة الإخلاص.

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢١) من طريق حصين، عن هلال بن يساف، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب، أن رجلاً من الأنصار قال: قال رسول الله ﷺ.
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٢) من طريق آخر عن حصين، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٠٨ رقم ١٠٤٨٥) من طريق حصين، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن خثيم، عن عبدالله بن مسعود.
وانظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٧٣٥).

(٦) من قوله: « عن أم الدرداء . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٧) كذا جاء هذا الإسناد في جميع النسخ ولم نقف عليه كما تقدَّم، ولعل صوابه: =

ورواه إسماعيلُ بن أبي خالد[١] عن هلال بن يِساف، قال: قال أبو مسعود: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٢] ثُلُثُ القرآن، قولَهُ.

١٧٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو الأَحْوَص[٣]، عن الأَعْمَش، عن إبراهيم[٤]، عن عَلْقمة[٥]، عن عبدالله[٦]؛ قال: أمرَني

= «حُصَين، عن هلال بن يِسَاف، عن عمرو بن مَيمون، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ». وانظر تخريج المسألة رقم (١٧٣٥)، والله أعلم.

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤/١٦٦ رقم ٤٠٢٤) من طريق محمد بن فضيل، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ.

(٢) أي: سورة الإخلاص.

(٣) في (أ) و(ف) و(ك): «الأخوص». وهو: سلَّام بن سُلَيم. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٠٢٤)، وابن ماجه في "سننه" (٤١٩٤)، والنسائي في "الكبرى" (٨٠٧٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٥٤)، والطبراني في "الكبير:" (٩/٨٢ رقم ٨٤٦٧).
وأخرجه البزار في "مسنده" (١٥١٠ و١٥٤٣) من طريق المفضَّل بن محمد، عن إبراهيم بن مهاجر والأعمش والمغيرة، عن إبراهيم، به.
ولم يصرِّح البزار في الموضع الثاني بـ: الأعمش والمغيرة، وإنما قال: عن إبراهيم ابن مهاجر وغيره.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن إبراهيم بن المهاجر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله إلا المفضل، ورواه شعبة، عن إبراهيم بن المهاجر، عن إبراهيم، عن عبدالله مرسلاً، ولم يدخل بينهما علقمة».
ومن طريق البزار أخرجه الطبراني في "الكبير" (٩/٨١ رقم ٨٤٦٣).

(٤) هو: النخعي.

(٥) هو: ابن قيس النخعي.

(٦) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

رسولُ الله ﷺ أَنْ[١] أَقْرَأَ عليه، فقلتُ: كيف أقرأُ عليك وعليك أُنزِلَ القرآن[٢]؟ . . . وذكَرَ الحديثَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ يخالفونَهُ فيه، يقولون: الأَعمَشُ[٣]، عن إبراهيم، عن عَبيدة[٤]، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أصحُّ[٥].

١٧٠٤- وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ بن موسى

---

(١) في (ك): « أمرني أن ».

(٢) قوله: « القرآن » ليس في (ش).

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٨٠ و٤٣٢-٤٣٣ رقم ٣٦٠٦ و٤١١٨)، والبخاري في "صحيحه" (٤٥٨٢ و٥٠٥٥) من طريق سفيان الثوري، والبخاري أيضًا (٥٠٤٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨٠٠) من طريق حفص ابن غياث، والبخاري (٥٠٥٦) من طريق عبدالواحد بن زياد، ومسلم (٨٠٠) من طريق علي بن مسهر، جميعهم عن الأعمش، به.

(٤) هو: ابن عمرو السلماني .

(٥) قال الترمذي في الموضع السابق: « هكذا روى أبو الأحوص، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، وإنما هو: إبراهيم، عن عَبيدة، عن عبدالله ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٩) أوجهَ الخلاف في هذا الحديث وقال: «والمحفوظُ: عن حفص، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عَبيدة، عن عبدالله ».
وثَمَّ اختلافٌ آخرُ في هذا الحديث انظره في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٥٢ و٥٣/ التفسير).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٨٣٩)، ونقل بعض هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٥٢)، وابن حجر في "الدراية" (٢/ ١٦١). والحديث في معنى «السحت» ومناسبةُ ذِكْره هنا: أنَّه تفسير للسحت المذكور في قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[المائدة: ٦٢-٦٣].

الخَطْمي[١]، عن ابن فُضَيل[٢]، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن محمد، عن إبراهيم بن محمد[٣] بن [عبدالله][٤]، عن السَّائب بن يزيد، عن النبيِّ ﷺ قال: « **السُّحْتُ[٥] ثَلَاثٌ: مَهْرُ البَغِيِّ، وَكَسْبُ الحَجَّامِ، وثَمنُ الكَلْبِ** »؟

قال أبي: عبدُالرحمٰن بن محمد هو: ابن عَبْدٍ القاريُّ، وإبراهيمُ هذا هو أخوه - على ما أظنُّ - والناس يَرْوون هذا الحديثَ عن السَّائِب[٦]، عن رافع.

١٧٠٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُؤمَّل بن إسماعيل، عن

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٦٨٣) من طريق علي ابن المنذر الكوفي، عن محمد بن فضيل، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن عبدالرحمٰن بن عبدالله، عن السَّائب بن يزيد، به.
وأخرجه النسائي أيضًا (٤٦٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٦١ رقم٦٦٩٦) من طريق عبدالرحمن بن مغراء، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالله، عن إبراهيم بن عبدالله، عن السَّائب، به.

(٢) هو: محمد.

(٣) قوله: « عن إبراهيم بن محمد » سقط من (ك).

(٤) كذا في (ش) مع أنها منسوخة من (أ)، وفي بقية النسخ: «عبيدالله»، والمثبت هو الصحيح، انظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٢٣)، وترجمة أخيه (٥/ ٢٨١).

(٥) السُّحْتُ: هو كلُّ مالٍ حرامٍ لا يَحِلُّ كسبُهُ ولا أكلُهُ. "المصباح المنير" (س ح ت ١/ ٢٦٧). وانظر كتب التفاسير ومعاني القرآن في تفسير آيات سورة المائدة (٤٢ و٦٢ و٦٣).

(٦) أخرجه على هذا الوجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٦٤ رقم ١٥٨١٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٦٧) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، عن السائب، عن رافع بن خديج، به.

حمَّاد بن سَلَمة، عن سُهَيل[١]، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: كانت اليهودُ يأتون رسولَ الله ﷺ فيقولون: السَّامُ[٢] عليكَ يا محمد، فنزلت: ﴿وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ﴾[٣]؟

قال أبي: يقال: حمَّاد[٤]، عن سُهَيل[٥]، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

١٧٠٦ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد بن الجَرَّاح[٧]، عن

---

(١) في (ش): « سهل ». وسُهَيل هو: ابن أبي صالح.

(٢) السَّام، بتخفيف الميم: الموتُ. انظر "اللسان" (س و م/ ١٢/ ٣١٣). ويُخطئ بعضُهم فيُشدِّدون الميمَ؛ ظنًّا منهم أن معناها: ما فيه السَّمُّ، وأن جذرها (س م م).
وقولُ اليهود لعنهم الله للنبيِّ ﷺ: «السَّام عليكم»، دعاءٌ منهم عليه بالموت، يُظهرون السلامَ والتحيَّة، ويُبطِنون الحقدَ والأذيَّة، وهي خَليقَةٌ متأصِّلةٌ في نفوسهم الخبيثة، وخُلَّة فُطرت عليها أرواحُهم العَفنة الدنيَّة.

(٣) الآية (٨) من سورة المجادلة.

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١١٢٢)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٩٨٨)، وابن ماجه في "سننه" (٨٥٦) من طريق عبدالصمد ابن عبدالوارث، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٢) من طريق موسىٰ بن إسماعيل التَّبوذَكي، كلاهما عن حماد، به.
وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٥٧٤ و١٥٨٥) من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، عن سهيل، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٧ رقم ٢٤٠٩٠)، والبخاري في "صحيحه" (٦٠٢٤)، ومسلم (٢١٦٥) من طريق عروة بن الزبير، وأحمد أيضًا (٦/ ٢٢٩ رقم ٢٥٩٢٤)، ومسلم (٢١٦٥) من طريق مسروق، والبخاري (٢٩٣٥) من طريق ابن أبي مليكة، جميعهم عن عائشة، به.

(٥) في (ش): « سهل ».

(٦) انظر المسألة الآتية برقم (١٧٦٨).

(٧) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٩١ رقم =

شَريك[١]، عن محمد الطَّائي[٢]، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: لما نزلت: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٣ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ۝١٤﴾[٣]؛ اشتدَّ ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، فأنزلَ الله تعالى: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ[٤] ۝١٣ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ۝٤٠﴾[٥]، يقولُ[٦]: نِصْفٌ من الأوَّلين، ونصفٌ من الآخِرين؟

قال أبي: محمد الطَّائي هذا: أبو عمرٍو والدُ[٧] أسباط بن محمد فيما أرى، ورواه[٨] عبدالرحمٰن بن شَرِيك، عن أبيه شَرِيك[٩]، عن

= ٩٠٨٠) من طريق الأسود بن عامر، وابن أبي حاتم كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ٤٩٢) من طريق محمد بن عيسى الطباع، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٤٠) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني، ثلاثتهم عن شريك، عن محمد بن عبدالرحمن بياع الملاء، عن أبيه، به.

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٠١)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٤١) من طريق ابن المبارك، عن سفيان الثوري، عن أبي عمرو، عن أبيه، به مرفوعًا قال أبو نعيم: «تفرَّد برفعه ابن المبارك، عن الثوري، وأبو عمرو اسمه محمد، وهو والد أسباط بن محمد الكوفي القرشي. قاله سليمان [يعني: الطبراني]».

(١) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.
(٢) في (ك): «للطائي».
(٣) الآية (١٣-١٤) من سورة الواقعة.
(٤) من قوله: «وقليل من الآخرين ...» إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.
(٥) الآية (٣٩-٤٠) من سورة الواقعة.
(٦) في (ك): «يقال».
(٧) انظر المسألة رقم (١٦٩٩/أ).
(٨) في (ت) و(ف) و(ك): «رواه» بلا واو.
(٩) قوله: «عن أبيه شريك» سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

السُّدِّي[١]، عن أبيه، عن أبي هريرة، والله أعلم أيُّهما الصَّوابُ[٢].

١٧٠٧ - وسمعتُ[٣] أبا زرعة وحدَّثنا عن يحيى بن بُكير، عن اللَّيث[٤]، عن هشام بن سعد[٥]، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يَسار، عن أبي هريرة؛ قال: قالوا: يا رسولَ الله، أصحابُ الحُمُر؟ قال: «**لَمْ يُنْزَلْ[٦] عَلَيَّ في الحُمُرِ شَيْئًا[٧]، إِلَّا هَذِهِ الآيَةَ الفَاذَّةَ[٨]**:

---

(١) في (ك): «السري». وهو: إسماعيل بن عبدالرحمٰن بن أبي كريمة.

(٢) ظاهر كلام أبي حاتم هنا أن محمَّدًا - وهو ابن عبدالرحمن - الطائي ليس هو السُّدِّي؛ لقوله: « والله أعلم أيهما الصواب ». وترجم المصنف في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٢٠) لمحمد بن عبدالرحمن هذا وقال: « كوفي، بياع الملاء، ويقال له: طائي » ولم يذكر أنه يقال له السُّدِّي. وروى الخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٤٢) هذا الحديثَ من طريق محمد بن عبدالرحمن، به، ونقل عن موسى بن هارون الحمَّال أنه قال: «هو: محمد السُّدِّي» ولم يتعقَّبه، والله أعلم.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٣٣).

(٤) هو: ابن سعد.

(٥) في (ك): « سعيد ».

(٦) الفعل مبنيٌّ للمجهول، ونائب فاعله: « عليَّ في الحُمُر»؛ وعليه فيكون «شيئًا» بالنصب مفعولاً به، وأقيم الجارُّ والمجرور نائبًا للفاعل مع وجود المفعول به، وهو مذهب الكوفيين والأخفش وابن مالك. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٥٢)، ويشهد لهذا الوجه رواية الحديث في مصادر التخريج، والعبارةُ في المسألة رقم (٦٣٣) هكذا: « لم يُنْزَلْ... شيءٌ ». ويمكن أن يقرأ ما هنا أيضًا هكذا: «لم يُنْزِلْ» بالبناء للمعلوم، ويكون الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على «الله عز وجل»، وهو مفهوم من السياق، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٤٠٠)؛ ويشهد له رواية مسلم في "صحيحه" (٩٨٧): « ما أَنْزَلَ الله عَلَيَّ فيها شَيْئًا إِلَّا هَذِهِ الآيَةَ الجامعةَ الفَاذَّةَ ».

(٧) قوله: « شيئًا » سقط من (ك).

(٨) الفَاذَّة: الجامعةُ، المنفردةُ في معناها. "النهاية" (٣/ ٤٢٢).

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾، إلى آخر السُّورة[١].

فقال[٢] أبو زرعة: وَهِمَ فيه الليث؛ إنما هو: زيدُ بن أسلَم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

١٧٠٨- وسمعتُ[٣] أبي وحدَّثنا عن يزيد بن سعيد الإسكَنْدراني[٤]، عن محمد بن عِياض، عن الليث بن سعد، عن موسى بن عُلَيٍّ[٥]، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو بن العاص: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِنَّمَا الحَسَدُ في اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ القُرْآنَ جُمْلَةً**

---

(١) الآية (٧) من سورة الزلزلة . وفي جميع النسخ: « من يعمل».
(٢) في (أ) و(ش): «قال»، والمثبت من بقية النسخ، ومما سبق في المسألة رقم (٦٣٣).
(٣) انظر المسألة رقم (١٦٧٢).
(٤) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٣١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦١/٤)، والذهبي في "الميزان" (٥٨/٢)، وفي "السير" (٥٨٨/١٣)، وفي "تاريخ الإسلام" (٤٧٧/١٠ و٢٣٩/٢٢)، وفي "تذكرة الحفاظ" (٦٥٨/٢) من طريق روح بن صلاح، عن موسى بن عُلَي، به.
وأخرجه ابن وَهْب في "جامعه" (٥٤٦)، والإمام أحمد في "المسند" (١٧٧/٢ رقم ٦٦٥٢) من طريق الحسن بن موسىٰ، والحاكم في "المستدرك" (٣١٤/٤) من طريق شعيب بن يحيى، جميعهم (ابن وَهْب، والحسن، وشعيب) عن ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد الحضرمي، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ.
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤٨٧٨).
وأخرجه ابن أبي الدنيا "الصمت" (٤٤٥) من طريق يحيى بن حسان، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٣١ و١٦٥ و٥٥٠) من طريق زيد بن أبي الزرقاء، والبيهقي في "الشعب" (٤٨٧٩) من طريق يحيى بن يحيى، جميعهم عن ابن لهيعة، عن الحارث ابن يزيد الحضرمي، عن عبدالرحمن بن حُجَيرة، عن عبدالله بن عمرو مرفوعًا.
(٥) بضم العين المهملة مصغَّرًا، وهو: ابن رباح .

فَأَخَذَهُ بِحَقِّهِ، قَامَ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وآنَاءَ النَّهَارِ، فَيَقُولُ رَجُلٌ: وَدِدتُّ لَوْ[(١)] أَنَّ اللهَ آتَانِي مِثْلَ مَا آتى فُلَانً[(*)]، ورَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالاً فأَخَذَهُ بِحَقِّهِ، فَيَقُولُ رَجُلٌ: وَدِدتُّ لَوْ أَنَّ اللهَ آتَانِي مِثْلَ[(٢)] مَا آتَى فُلَانً[(*)]، وأَرْبَعٌ إِذَا جُمِعَ[(٣)] لَكَ [لَمْ يَضُرَّكَ مَا عُزِلَ عَنْكَ][(٤)] مِنَ الدُّنْيا: حُسْنُ خَلِيقَةٍ، وعَفَافُ طُعْمَةٍ، وصِدْقُ حَدِيثٍ، وحِفْظُ أَمَانَةٍ».

قال أبي: حدَّثنا أبو صالح[(٥)] بهذا الحديث، عن موسى نفسِهِ موقوفً[(*)]. وموقوفً أشبهُ[(٦)]، ومحمدُ بنُ عِياض شيخٌ مِصْريٌّ إسكَنْدراني مَدِينيُّ الأصل.

---

(١) قوله: «لو» ليس في (أ) و(ش).

(*) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله: «مثل» ليس في (ف).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة في مثل هذا أن يقال: «جُمِعْنَ»، أو «جُمِعَتْ»، وفي كثير من مصادر التخريج: «إذا كُنَّ فيك»، وهو الجادَّة؛ لكن ما في النسخ مُتَّجهٌ على مذهب مَنْ يجوِّز تذكير الفعل المسند إلى ضمير مؤنَّث، فيقولُ: «الشمسُ طَلَعَ»، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ من "الزهد" لابن المبارك (ص٤٢٤) يقتضيها السياق.

(٥) في (ك): «لا أصل له». وأبو صالح هو: عبدالله بن صالح كاتب الليث، وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٢٨٨).
وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١٢٠٤)، وابن وَهْب في "جامعه" (٥٤٧) كلاهما عن موسى بن عُلَي، به.
ومن طريق ابن المبارك أخرجه ابن قتيبة في "عيون الأخبار" (٣/ ٢٧)، والدينوري في "المجالسة" (١٠٨٤).

(٦) كذا، وتقدير الكلام: «وهو أشبَهُ موقوفًا»، لكن حذف المبتدأ «هو»، وحُذفت ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

١٧٠٩ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[١]، عن ابن وَهْب، عن ابن لَهِيعة، عن بكرِ بن سَوادة[٢] ويزيدَ بن عمرو المَعَافِري[٣]، سمعا أبا عبدالرحمٰن الحُبُلِيَّ[٤]؛ قال: سمعتُ عبدالله بن عمرو، ومَسْلَمة[٥] ابن مُخَلَّد على المِنْبَرِ، وعبدُالله بنُ عمرو قائمٌ على درجة المنبر، فقال: قال[٦] لي رسول الله ﷺ: «يَا عَبْدَاللهِ بْنَ عَمْرو، اقْرَأْ بـ﴿ قُلْ[٧] أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾؛ فَإِنَّكَ لَنْ تَقْرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ بِمِثْلِهِمَا[٨]».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إنما يُروى عن عُقْبَة بن عامر[٩]، عن النبيِّ ﷺ.

١٧١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[١٠]،

---

(١) هو: ابن يحيى التُّجِيْبي.
(٢) في (ت): «سرادة».
(٣) في (ك): «والمغافري».
(٤) هو: عبدالله بن يزيد.
(٥) في (ك): «وسلمة».
(٦) قوله: «قال» سقط من (ك).
(٧) في (ك): «اقرأ فقل».
(٨) في (ك): «بمثلها».
(٩) حديث عقبة بن عامر تقدم في المسألة رقم (١٦٦٧)، وستأتي في المسألة رقم (١٧١٨)، وقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٤٤ رقم ١٧٢٩٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨١٤) من طريق قيس بن أبي حازم، عن عقبة بن عامر، به.
(١٠) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦٧٢٨)، والمصنِّف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ٩٠٦ رقم ٥٠٥٣)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٨٦) و(٣/ ٢٢٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٧٨).
وأخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ٩٠٦ رقم ٥٠٥٤) من طريق يزيد بن أبان الرَّقَاشي، عن أنس.

عن زهير بن محمد، [عن حميدٍ][١] وأَبَانَ[٢]، عن أنس، في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾[٣]؛ قال: أَلْفَا دينارٍ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٤].

١٧١١ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه العبَّاس الخلَّال[٦]؛ قال: حدَّثنا محمد بن عيسى بن سُمَيْع؛ قال: حدَّثنا محمد بن أبي الزُّعَيْزِعَة، عن أبي زياد، عن أبي سَلَّام، عن أبي الدَّرْداء؛ أنه كان يقول: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « **تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ يُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ** » ؟

قال أبي: هذا الحديثُ[٧] لا أَصْلَ له[٨]، وأبو زياد لا أعرفُهُ.

---

(١) هو: ابن أبي حُمَيد الطويل، وما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ فاستدركناه من كتاب "التفسير" للمصنف (٣/ ٩٠٦ رقم٥٠٥٣)، ومصادر التخريج.

(٢) هو: ابن أبي عيَّاش.

(٣) الآية (٢٠) من سورة النساء .

(٤) قال ابن عدي في الموضع السابق: « لا يحدِّث بهذا الإسناد غيرُ زهير بن محمد، وعن زهير غيرُ عمرو بن أبي سلمة ».

(٥) نقل الحافظ في "اللسان" (٧/ ٤٩) قول أبي حاتم .

(٦) هو: ابن الوليد، وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٦)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦/ ٢٥٣).

(٧) في (ك): « حديث ».

(٨) أي: حديث أبي الدرداء، وقد أخرج الحديثَ أحمدُ في "المسند" (٢/ ٢٨٤ رقم ٧٨٢١)، ومسلم في "صحيحه" (٧٨٠) من حديث أبي هريرة.

١٧١٢ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمَّد بن عُقْبَة بن[٢] عَلْقمة، عن أبيه، عن إسماعيل بن عيَّاش، عن لَيْثِ بنِ أبي سُلَيم، عن مجاهد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**جِدَالٌ في القُرْآنِ كُفْرٌ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[٣].

١٧١٣ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٥]، عن

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧١٤).

(٢) في (ش): «عن» بدل: «بن».

(٣) فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٢/ ٢٨٦ رقم ٧٨٤٨)، وأبو داود في "سننه" (٤٦٠٣)، والبزار في "مسنده" (٢٣١٣/كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠١٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٤ و١٤٦٤)، وغيرهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٢/ ٤٧٨ و٤٩٤ رقم ١٠٢٠٢ و١٠٤١٤) وغيره من طريق سفيان الثوري ومنصور بن المعتمر وغيرهم، عن سعد بن إبراهيم، عن عمر ابن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٩/ ٣١٥) أوجهَ الخلاف فيه ثم قال: «الصحيح قول الثوري ومن تابعه»، أي: الثوري عن سعيد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٤) انظر المسألة الآتية برقم (١٧٦٠).

(٥) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١١٩) من طريق سليمان بن عبدالرحمن، عن عيسى بن يونس، عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن جابر.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٥٧٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١١٠٥)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (١/ ٦٠٨ رقم ٣٤٠)، ومن طريق حماد بن سلمة، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن جابر بن عبدالله بن رئاب، به.

عيسى بن يونس؛ قال: حدَّثنا الأعمَش[(١)]، عن أبي صالح[(٢)]، عن جابر؛ قال: سألتُ النبيَّ ﷺ عن قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾[(٣)] . . .؟

قال أبي: هو أبو[(٤)] صالح، عن أبي الدَّرْداء[(٥)].

---

(١) هو: سليمان بن مِهران.

(٢) هو: ذَكوان السَّمَّان.

(٣) الآية (٦٤) من سورة يونس. وتتمة الحديث: «فقال: هي الرُّؤيا الصَّالحةُ الحَسنةُ يراها المسلمُ أو تُرى له».

(٤) قوله: «أبو» سقط من (ك).

(٥) هذا الحديث اختُلف على أبي صالح فيه، فأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٤٤٥)، والترمذي في "جامعه" (٣١٠٦)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧٧٣٥ و١٧٧٤١) من طريق عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، به. كذا رواه عاصم، عن أبي صالح كما ذكره أبو حاتم هنا.
ورواه الأعمش عن أبي صالح واختُلف عنه:
فرواه الطيالسي في "مسنده" (١٠٦٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٤٦ رقم ٢٧٥٢٠) من طريق شعبة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٤٤٣)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧٧٣٤)، والمصنِّف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ١٩٦٦ رقم ١٠٤٦٣) من طريق وكيع، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٠٦٧/ تفسير)، وأحمد (٦/ ٤٤٧ و٤٥٢ رقم ٢٧٥٢٦ و٢٧٥٥٦)، وابن أبي حاتم (٦/ ١٩٦٥ رقم ١٠٤٥٩) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢١٨٠)، والبيهقي في "الشعب" (٤٤٢٠) من طريق سفيان الثوري، جميعهم عن الأعمش، عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء.
وقد سُئل أبو حاتم عن هذا الرجل كما في المسألة رقم (١٧٦٠) فقال: «لا يُعرف».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٤٥ رقم ٢٧٥١٠)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧٧٣٣) من طريق سفيان بن عيينة، وابن خيثمة في "تاريخه" =

. . . .

= (٢٤٣٤) من طريق محمد بن خازم، وابن جرير أيضًا (١٧٧١٧) من طريق شعبة، جميعهم عن الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل، عن أبي الدرداء.
وأخرجه ابن جرير الطبري أيضًا (١٧٧٣٦) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن أبي الدرداء.
وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٣٩٥ و٣٩٦)، وأحمد أيضًا (٦/ ٤٤٧ رقم ٢٧٥٢١)، والترمذي في "جامعه" (٣١٠٦)، وابن جرير في "تفسيره" (١٧٧٣٧)، والإسماعيلي في "معجم الشيوخ" (٨٥)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٩١) من طريق عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء.
ومن طريق الحميدي أخرجه ابن خيثمة في "تاريخه" (١٠١٣ و٢٤٣٥)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ"(٢/ ٦٩٩)، والبيهقي في "الشعب"(٤٤٢١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ٥٧).
وسقط من إسناد الحاكم :« عن رجل ».
وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (١٠٦٦/ تفسير)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٤٧ رقم ٢٧٥٢١)، وابن خيثمة في "تاريخه" (١٠١٣)، والترمذي في "جامعه" (٢٢٧٣ و٣١٠٦)، وابن جرير في "تفسيره" (١٧٧٢٣ و١٧٧٣٤)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ١٩٦٥ رقم ١٠٤٦٠)، والإسماعيلي في "معجم الشيوخ" (٨٥) من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن المنكدر، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء.
وأخرجه ابن جرير أيضًا (١٧٧٣٨) من طريق عمرو بن دينار، عن رجل فقيه من أهل مصر، عن أبي الدرداء.
وهناك اختلاف آخر على الأعمش: فقد أخرجه الطبري في "تفسيره" (١٧٧٢٨)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٢٤٦) من طريق عمار بن محمد الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.
قال ابن أبي خيثمة في "تاريخه" (٢٤٣٣):« سُئل يحيى بن معين: عن أبي صالح، عن أبي الدرداء ؟ قال: بينهما رجل ». =

١٧١٤ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه ابن حِمْيَر[2]؛ قال: حدَّثنا شُعَيب بن[3] أبي الأَشْعَث، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن

= وقال الدارقطني في "العلل" (١٠٨٠): « يروى عن أبي صالح السمان واختُلف عنه، فرواه عاصم بن أبي النَّجود، عن أبي صالح، عن أبي الدرداء . ورواه الأعمش، عن أبي صالح واختُلف عنه، فرواه سليمان التيمي، عن الأعمش، وعاصم، عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن أبي الدرداء . وقال يحيى بن هاشم: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي الدرداء. وقال الثوري ووكيع وأبو معاوية الضرير وشريك: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن عطاء بن يَسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء . ورواه عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح كذلك عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء. ورواه محمد ابن المنكدر، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء، وهو الصَّواب ».

وقال أيضًا (١٩٧٨): « يرويه الأعمش، واختُلف عنه؛ فرواه عمار بن محمد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وخالفه أبو معاوية ووكيع؛ فروياه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ؛ وهو الصَّواب ». وانظر "ذيل الميزان" (ص٣٣١).

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٧١٢).

(٢) هو: محمد بن حمير القُضاعي. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٢١٢)، وفي "الصغير" (٥٧٤)، والدارقطني في "الأفراد" (٣١٦/ب/أطراف الغرائب)، والهروي في "ذم الكلام وأهله" (٢/ ٨٣ رقم١٧٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٣٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٦/ ٣٨٢).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا شعيب بن أبي شعيب، تفرَّد به محمد بن حمير ».
وقال الدارقطني: « غريب من حديث عروة عنه، تفرَّد به شعيب بن أبي شعيب، عن هشام بن عروة، ولم يروه عنه غير محمد بن حمير ».

(٣) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه[(١)] قال: « **المِرَاءُ**[(٢)] **في القُرْآنِ كُفْرٌ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مضطربٌ، ليس هو صحيحَ الإسناد[(٣)]؛ عُرْوَةُ عن أبي سَلَمة: لا يكونُ، وشُعَيبٌ مجهولٌ.

١٧١٥- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُوَيد الرَّمْلي[(٤)]، عن يونس بن يزيد الأَيْلي، عن الزُّهري، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ وأبا

(١) قوله: « أنه » ليس في (ش).
(٢) في (ك): « للمِراء ».
(٣) انظر التعليق على المسألة رقم (١٧١٢).
(٤) روايته أخرجها أبو عمر الدوري في "قراءات النبي ﷺ" (٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٩٢٨)، وابن أبي داود في "المصاحف" (٢٦٧)، ومحمد بن إبراهيم الجرجاني في "أماليه" (ل١٦٠/ب)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٤١٩)، والدارقطني في "الأفراد" (٩٠/أ/أطراف الغرائب).
قال الدارقطني: « تفرَّد به أيوب بن سويد، عن يونس، عنه ».
وأخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٥٤-٢٥٥) من طريق عقيل بن خالد، وتمَّام في "فوائده" (١٣٧٧/الروض البسام) من طريق سليمان بن طرخان التيمي، كلاهما عن الزهري، عن أنس، به.
ومن طريق تمام أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ١٥١).
وأخرجه أبو عمر الدوري في "قراءات النبي ﷺ" (٤-٦)، وابن أبي داود في "المصاحف" (٢٧٣-٢٧٥) من طريق أبي المطرف الخزاعي، وأبو داود في "سننه" (٤٠٠٠)، وابن أبي داود أيضًا (٢٧١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٤٢٠) من طريق معمر، كلاهما عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً.
قال أبو داود: « هذا أصحُّ من حديث الزهري، عن أنس، والزهري، عن سالم، عن أبيه ». وهنالك اختلافٌ كثير في هذا الحديث انظره في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (١٦٩/ تفسير).

بكر وعمر - وأحسَبُه قال: وعثمانَ - كانوا يقرؤونها: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[(١)] ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[(٢)].

١٧١٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٣)]، عن بِشْر بن عبدالله بن يَسَار؛ قال: حدَّثني عُبادة بن نُسَيٍّ، عن جُنَادة بن أبي

---

(١) الآية (٣) من سورة فاتحة الكتاب. قرأ بالألف: ﴿مَالِكِ﴾ عاصم والكسائي وخلف ويعقوب، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبدالعزيز - بخلاف عنهما- وابن مسعود، وطلحة، والزبير، وعبدالرحمن بن عوف، وعلقمة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وقتادة، والأعمش، والحسن، والزهري، وغيرهم، وقرأ ﴿مَلِكِ﴾ على وزن «فَعِل»: ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحمزة، وأبو عمرو، وزيد، وأبو الدرداء، وابن عمر، والمسور، وابن عباس، ومجاهد، ويحيى بن وثاب، ومروان بن الحكم، والأعرج، وأبو جعفر، وشيبة، وابن جريج، والجحدري، وابن جندب، وابن محيصن، وهو اختيار أبي عبيد، وهي قراءة كثير من الصحابة والتابعين، وانظر "معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (١/٨-٩).

(٢) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديثٌ غريب لا نعرفه من حديث الزهري، عن أنس بن مالك إلا من حديث هذا الشيخ أيوب بن سويد الرملي، وقد روى بعض أصحاب الزهري هذا الحديثَ عن الزهري أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقرؤون ﴿مالك يوم الدين﴾، وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقرؤون ﴿مالك يوم الدين﴾».
قال الدارقطني في "العلل" (١٣٩٠) بعد أن ذكر الخلافَ في هذا الحديث: «والمحفوظُ: عن الزهري أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر، مرسل ».
وانظر "العلل" للدارقطني أيضًا (٤/ ٢٥/ب) فقد ذكر خلافًا طويلاً في هذا الحديث.

(٣) هو: ابن الوليد، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٤١٧)، والضياء في "المختارة" (٨/ ٢٦٦-٢٦٧ رقم٣٢٤ و٣٢٥)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٤/ ١٣٤-١٣٥). =

أمية، عن عُبَادة بن الصامت، عن النبيِّ ﷺ، حُدِّثتُ أنه قال للنبيِّ ﷺ: إنَّه كان يُقرِئُ رجلاً القُرآنَ فأهدَىٰ إليه[١] قوسًا، فقال النبيُّ ﷺ: «**جَمْرَةٌ بَيْنَ كَتِفَيْكَ تَقَلَّدتَّهَا، أَوْ تَعَلَّقْتَهَا**[٢]» ؟

قال أبي[٣]: وروى هذا الحديثَ إسحاقُ بنُ سُلَيمان[٤]، عن

= ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٢٥).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٢٤ رقم٢٢٧٦٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٤٤) تعليقًا، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٢٣٧)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٥٦) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجَّاج، عن بشر بن عبدالله بن يسار، به. ومن طريق الطبراني أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠/ ٢٣٧-٢٣٨)، والضياء في "المختارة" (٨/ ٢٦٦ رقم٣٢٣).

(١) في (ك): « له ». (٢) في (ش): « تعلقها ».

(٣) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٤) لم نقف على روايته، ولكن أخرج الحديثَ ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٨٣٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣١٥ رقم٢٢٦٨٩)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٥٧)، والشاشي في "مسنده" (١٢٦٦ و١٢٦٨)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ٧) من طريق وكيع، وابن أبي شيبة أيضًا (٢٠٨٣٦) من طريق حميد بن عبدالرحمن، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٨٣)، والشاشي (١٢٦٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٣٣٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٢٥٣) من طريق أبي عاصم، والبخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ٤٤٤) من طريق المعافى بن عمران، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٨٢) من طريق الثوري، جميعهم عن المغيرة بن زياد، عن عبادة بن نُسي، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٤١٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤١)، والبيهقي في "الكبرى" (٦/ ١٢٥).
ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٠/ ٤)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٨٤ رقم٩٢).

مغيرة بن زياد، عن عُبادة بن نُسَيٍّ، عن الأسود بن ثعلبة، عن عُبادة ابن الصامت، عن النبيِّ ﷺ . . . وذكَرَ الحديثَ[(١)].

١٧١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن بَشير[(٢)]، عن محمد بن إسحاق، عن نافعٍ مولى ابن عمر وزيد بن أَسْلَمَ، عن ابن عمر، وعن سعيدٍ[(٣)] المَقبُريِّ وعن محمد بن المُنْكَدِر، عن أبي هريرة وعن[(٤)] عمَّار بن ياسر[(٥)]؛ قالوا[(٦)]: قَدِمَتْ دُرَّةُ بِنْتُ[(٧)] أبي لهب المدينةَ مُهَاجِرةً، فنزلَتْ دارَ رافع بن [المُعَلَّى][(٨)] الزُّرَقيِّ، فقال لها

---

(١) قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ١١٣) بعد أن ذكر هذا الحديث عن المغيرة: «وأما المغيرة بن زياد فمعروف بحمل العلم، ولكنه له مناكر هذا منها».

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣١٦٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٢١٣)، والطبراني في "الكبير"(٢٤/ ٢٥٩ رقم٦٦٠)، والسمعاني في "الأنساب"(١/ ٢٨). واقتصر الطحاوي على رواية نافع مولى ابن عمر وزيد بن أسلم، عن ابن عمر. ووقع عند ابن أبي عاصم والطبراني: «وعن سعيد بن أبي سعيد المَقبريِّ، عن أبي هريرة، وعن محمد بن المُنكَدِر، عن أبي هريرة، وعن عمَّار بن ياسر».

(٣) في (ف): «شعبة».

(٤) في (ت) و(ك): «عن» بلا واو وهو خطأ.

(٥) جمع المصنف لهذا الحديث ثلاثة طرق مدارها على محمد بن إسحاق، وهي :
ابن إسحاق، عن نافع وزيد بن أسلم، عن ابن عمر.
وابن إسحاق، عن سعيد المَقبريِّ، عن أبي هريرة.
وابن إسحاق، عن محمد بن المُنكَدِر، عن أبي هريرة وعمَّار بن ياسر. ويوضح ذلك رواية ابن أبي عاصم والطبراني.

(٦) قوله: «قالوا» سقط من (ك)، وفي (ف): «قال»، والمراد: قال ابن عمر، وأبو هريرة، وعمار بن ياسر.

(٧) في (ك): «ردة بيت».

(٨) في جميع النسخ: «العلاء»، وما أثبتناه هو الصواب، وانظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٨٠). وانظر مصادر التخريج.

نِسْوةٌ جَلَسْنَ إليها من بني زُرَيْق: أنتِ ابْنَتُ[١] أبي لَهَبٍ الذي يقولُ الله عزَّ وجلَّ[٢]: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢﴾[٣]؟! ما يُغْني عنكِ مُهاجَرُكِ[٤]!! فأتت دُرَّةُ النبيَّ ﷺ وبَكَتْ إليه، وذكَرَتْ[٥] ما قُلْنَ لها، فسَكَّنَها وقال: «**اجْلِسِي**»، ثم صلَّى بالناس الظُّهْرَ، ثم جلس على المِنبَرِ ساعةً، ثم قال: «**أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لِي أُوذَىٰ في أَهْلِي، فَوَاللهِ إِنَّ شَفَاعَتِي لَتُنَالُ لِقَرَابَتِي**[٦]**، حَتَّى إِنَّ حَكَمًا وحَاءً**[٧]**، وصُدَاءً وَسَلْهَبً**[٨]**، لَتَنَالُهَا يَوْمَ القِيَامَةِ بِقَرَابَتِي**». قال ابن إسحاق: سَلْهَبٌ[٩]

---

(١) في (ش): «ابنة» مع أنها منسوخةٌ من (أ)، وهو الجادَّة، والمثبت من بقية النسخ، وهو صحيح في العربية، وقد ذكرنا وجهَهُ في التعليق على المسألة رقم (٦).

(٢) كذا في جميع النسخ ومصادر التخريج، والجادَّة أن يقال: «الذي يقول الله عز وجل فيه»، والضمير في «فيه» هو العائد إلى الموصول؛ لكن حذف العائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول جائزٌ في العربية، وله شواهد. انظر التعليق على المسألة رقم (١٠١٥).

(٣) الآية (١-٢) من سورة المسد.

(٤) أي: هِجرَتُك، المُهاجَرُ هنا: مصدرٌ ميميٌّ من الفعل الرُّباعي: هاجَر. وانظر "شذا العَرْف، في فنِّ الصرف" للحملاوي (ص٨٤).

(٥) في (ك): «ونكرت».

(٦) في "الآحاد والمثاني" و"شرح المشكل": «بقرابتي».

(٧) في (أ): «وجاء»، وقال في "معجم ما استعجم" (٤/١٣٨٧): «حاءٌ وحَكَمٌ: حَيَّانِ باليَمَن في آخر رمل يَبْرين».

(٨) في (ت) و(ك): «سهلب»، والمثبت من بقية النسخ، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)، ومثل ما جاء هنا وقع في "شرح مشكل الآثار" للطحاوي.

(٩) في (ك): «سهلب».

- في نسب اليمن -: من دَوْس، قال[1] ابن إسحاق: وهذا الحديثُ مما يُصَدِّقُ نُسَّابَ مُضَرَ أنَّ هذه القبائلَ من مَعَدّ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس بصحيحٍ عندي .

١٧١٨ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ[3]؛ قال: حدَّثنا

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « فقال ».

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٦٦٧).

(٣) هو: ابن مسلم، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرج الحديث النسائي في "سننه" (٥٤٣٢)، وابن شبَّة في "أخبار المدينة"(٣/ ١٠١٣) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم التيمي، به.
كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، وخالفه يحيى بن عبدالله والوليد بن مزيد؛ فروياه عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن عقبة بن عامر:
أما رواية يحيى بن عبدالله: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٤٢-٣٤٣ رقم٩٤٣). وأما رواية الوليد بن مزيد: فأخرجها الثعلبي في "تفسيره" (١٠/ ٣٣٧)، ومن طريقه البغوي في "تفسيره" (٤/ ٧٢٨).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢ / ٢١٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٥٢-١٥٣ رقم ١٧٣٨٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٧٤)، والطبراني في "الدعاء" (٩٨٠) من طريق الحسن بن موسى، عن شيبان بن عبدالرحمن، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي عبدالله، به.
ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٦/ ٣٤١).
وأخرجه أحمد أيضًا (٤/ ١٤٤ رقم١٧٢٩٧) عن الحسن بن موسى، عن شيبان، به. إلا أنه قال: « عن أبي عبدالرحمن ».
وخالف الحسنَ في روايته عن شيبان: هاشمُ بن القاسم، فرواه عن شيبان، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن ابن عابس، به. أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٧٠)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤١٧ رقم ١٥٤٤٨)، ومن طريقه أخرجه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٤ في ترجمة أبي عبدالله). =

الأَوْزاعي[(١)]؛ قال: حدثني محمد[(٢)] بن إبراهيم[(٣)]؛ قال: حدثني أبو عبدالله[(٤)]، أنَّ ابنَ عابسٍ[(٥)] الجُهَنِيَّ أخبرَهُ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال له: «**يَا ابْنَ عَابِسٍ**[(٦)]**، أَلَا أَدُلُّكَ - أو قال: أَلَا**[(٧)] **أُخْبِرُكَ - بِأَفْضَلِ مَا تَعَوَّذَ بِهِ الْمُتَعَوِّذُونَ؟**»، قال: بلى يا رسول الله. فقال[(٨)]: «﴿ قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ﴾ و﴿ قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ هاتَيْنِ السُّورتَيْنِ[(٩)]»؟

قال أبي: يُقال: إنَّ ابنَ عابس هو عُقْبَةُ بن عامر بن عابس[(١٠)].

= وأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١٠٨١)، والبيهقي في "الشعب" (٢٣٣٩) من طريق علي بن المبارك، عن يحيى، به. بلا ذكر: أبي عبدالله.

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٢) في (ت) و(ف): «حدثني عن محمد». (٣) هو: ابن الحارث التيمي.

(٤) ذكره المزِّي في "تهذيب الكمال"، وقال: «يُعَدُّ في أهل المدينة»، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (٥/٥٧٨)، وقال الذهبي في "الميزان" (ترجمة/ ١٠٣٦٥): «لا يعرف»، وقال ابن حجر في "التقريب": «مقبول».

(٥) في (ك): «عباس».

(٦) في (ش): «يا عابس»، وفي (ك): «يا ابن عباس».

(٧) في (أ) و(ش): «أولا». (٨) في (ف): «قال».

(٩) كذا في جميع النسخ بالياء فيهما: «هاتين السورتين» ويصح ذلك في العربية على وجهين: النصب على المفعوليَّة بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: أَتِمَّ هاتين السورتين، أو اقرأهما. والجر على أنَّ التقدير: إلى آخر هاتين السورتين، وحُذف الجارُّ والمضافُ وبقي المضافُ إليه مجرورًا. انظر التعليق على المسألة (٣).

(١٠) قال المصنِّف ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٢٣): «ابن عابس الجُهَني روى عن النبي ﷺ أنه قال له: «يا ابن عابس، ألا أدلُّك على أفضَلِ ما تعوَّذَ به المُتعوِّذون؟ فقال: بلى يا رسول الله، قال: ﴿ قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ﴾ و﴿ قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ روى الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي عبدالله، عنه، سمعتُ أبي يقول ذلك». =

١٧١٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق[٢]، عن جعفر بن سليمان الضُّبَعي، عن حُمَيد الأعرج[٣]، عن مجاهد؛ قال: كنتُ عند ابن عمر، فقرأ: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾[٤]، فدخَلتُ على ابن عباس، فذكَرتُ ذلك له، فقال: يرحَمُ الله ابنَ عمر، إن هذه الآيةَ[٥] حين أُنزلت غَمَّت[٦] أصحابَ رسول الله ﷺ فقالوا: يارسول الله[٧]، هلكنا؛ فنزلت: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾[٨]؟

قال أبي: كنتُ معجبًا بهذا الحديث حتَّى أصبتُ له[٩] عَوْرَةً؛ رأيتُ في رواية أبي ظَفَر[١٠]، عن جعفر بن سُلَيمان، عن حُمَيدٍ الأعرج، عن الزُّهري، عن رجل، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: وهذا الرَّجُلُ هو سعيدُ بن مَرْجانَة.

= قال عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على المسند" (٤/ ١٤٤): « هو عقبة بن عامر بن عابس، ويقال: ابن عبس الجُهني ».

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧٨٩).

(٢) في "تفسيره" (١/ ١١٣-١١٤). ومن طريقه أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦٤٦١)، وابن المنذر في "تفسيره" (١٦٩)، وابن منده في "الإيمان" (١/ ٣٦٨). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٣٢ رقم ٣٠٧٠)- ومن طريقه ابن الجوزي في "نواسخ القرآن" (١/ ٣١٢)- عن عبدالرزاق، عن معمر، عن حميد الأعرج، به.

(٣) هو: ابن قيس.

(٤) الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.

(٥) قوله: « الآية » ليس في (ف).

(٦) في (ف) و(ك): « عمت ».

(٧) في (ش): « فقالوا لرسول الله».

(٨) الآية (٢٨٦) من سورة البقرة.

(٩) في (ك): « حتى رأيت له ».

(١٠) في (أ) و(ش): « ابن ظفر». وأبو ظَفَر هو: عبدالسلام بن مطهر.

ومنهم[١] من يروي عن الزُّهري، عن سالم، ويُخطئُ فيه.

وأكثرُهم يقولون[٢]: عن سعيد بن مَرْجانَة، فعَلِمْتُ أنَّ حديثَ عبدالرَّزاق خطأ.

١٧٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو هارون البَكَّاء[٣]، عن ابن لَهِيعة[٤]، عن عُقَيل[٥]، عن ابن شهاب، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: إنَّ أولَ آيةٍ أُنزلَت في الجهاد: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾[٦]؟

قال أبي: الصَّحِيحُ ما يرويه يُونس[٧]، عن الزُّهري، عن عُروةَ فقَطْ[٨].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٥١٧)، والمحاسبي في "فهم القرآن" (٤٣٦٥)، وابن جرير الطبري في "التفسير" (٦٤٦٢)، وابن الجوزي في "نواسخ القرآن" (١/ ٣١٢) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.
وأخرجه الطبري في "التفسير" (٦٤٦٠) من طريق معمر، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٩/ ٢١٥) من طريق القاسم بن زهران الخولاني - كلاهما - عن الزهري، أن ابن عمر قرأ.

(٢) انظر تخريج المسألة رقم (١٧٨٩).

(٣) هو: موسى بن محمد.

(٤) هو: عبدالله.

(٥) هو: عقيل بن خالد.

(٦) الآية (٣٩) من سورة الحج.

(٧) هو: يونس بن يزيد، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (١١٣٤٦) من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عائشة.
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الأوائل" (١٠٢) من طريق معمر، عن الزهري، عن عروة، مرسلاً.

(٨) في (أ) و(ت): « قَطْ ». والمثبت من بقية النسخ، وهما بمعنى واحد، و«قَطْ» =

قال أبو محمد: وحدَّثني عليُّ بن الحسين بن الجُنَيد، عن ابن أبي رِزْمَة[(١)]، عن سَلْمُوْيَه[(٢)] المروزيِّ، عن ابن المُبارَك، عن يونس، عن الزُّهري، عن عُرْوَة[(٣)]، عن عائِشَة . . . وذكَرَ الحديثَ .

قال أبو محمد: وحدَّثني أبي، عن عَبْدَة بن سُلَيمان، عن ابن المُبارَك، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن عُرْوَة .

قال أبو محمد[(٤)]: وحدَّثنا يونُس بن عبدالأعلى، عن ابن وَهْب، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن عُرْوَة[(٥)] **فقَطْ**.

فدلَّ أنَّ الصحيحَ ما قاله أبيرَضِيَ اللهُ عَنْهُ: عن الزُّهري، عن عُرْوَة **فقَطْ**.

١٧٢١ - وسألتُ[(٦)] **أبي عن حديثٍ رواه أَحْمَدُ بن محمد**[(٧)] بن عبدالله بن القاسم بن[(٨)] نافع بن أبي بَزَّة[(٩)]؛ قال: سمعتُ عِكْرِمَة بن

= هنا ساكنة الطاء غير مشددة، وتدخُلُ عليها الفاء في أولها لتزيين اللفظ، فيقال: «فَقَطْ»، وهي بمعنى «حَسْبُ»، وتستعمل في النفي والإثبات، وهذا بخلاف «قَطُّ» مشددة الطاء فإنها ظرف زمان لا يستعمل إلا في النفي، ومساق الكلام هنا للإثبات.

(١) هو: محمد بن عبدالعزيز .

(٢) هو: سليمان بن صالح الليثي صاحب ابن المبارك.

(٣) من قوله: « فقط قال أبو محمد . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ف).

(٥) من قوله: «قال أبو محمد . . .» إلى هنا سقط من (ت) و(ش) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٦) نقل قولَ أبي حاتم: الذهبي في "الميزان" (١/ ١٤٥)، وابن حجر في "اللسان" (١/ ٢٨٤).

(٧) قوله: « بن محمد » سقط من (ت) و(ك).

(٨) في (ف): « عن » بدل: « بن ».

(٩) روايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (٣/ ٣٥ رقم١٧٤٤)، والحاكم في =

سليمان بن كَثِير بن عامر مولى بني شَيْبَة؛ قال: قرأتُ على إسماعيلَ ابن عبدالله بن قُسْطَنْطين، فلما بلَغْتُ: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴾[(١)]، قال لي[(٢)]: كبِّر مع خاتمة كُلِّ سورة حتى تختمَ؛ فإنِّي قرأتُ على عبدالله بن كَثِير فأمرني بذلك، وأخبرني أنه قرأ على مجاهد فأمرَه[(٣)] بذلك، وأخبره مجاهدٌ أنه قرأ على ابن عباس فأمرَهُ بذلك، وأخبره ابنُ عباس أنه قرأ على أُبيِّ بن كَعْب فأمرَهُ بذلك، وأخبره أُبَيٌّ[(٤)] أنه قرأ على النبيِّ ﷺ فأمرَهُ بذلك ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٥)].

= "المستدرك" (٢/ ٣٠٤)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٩١٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٤/ ٣١٩).

(١) أي: سورة الضحى .

(٢) في (ت) و(ك): « أبي ».

(٣) في (ت) و(ك): « وأمره ».

(٤) قوله: «أُبي» ليس في (ش) و(ف).

(٥) قال الذهبي في "الميزان" (١/ ١٤٥): « هذا حديثٌ غريب، وهو مما أُنكِرَ على البزي». وقال ابن كثير في "تفسيره" (٨/ ٤٤٥): « فهذه سنة تفرَّد بها أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البَزِّي من ولد القاسم بن أبي بزَّة، وكان إمامًا في القراءات، فأما في الحديث فقد ضعَّفه أبو حاتم الرازي وقال: لا أحدِّث عنه، وكذلك أبو جعفر العقيلي قال: هو منكر الحديث، ولكن حكى الشيخ شهاب الدين أبو شامة في "شرح الشاطبيَّة" عن الشافعي، أنه سمع رجلاً يكبِّر هذا التكبير في الصلاة، فقال له: أحسنتَ وأصبتَ السُّنة، وهذا يقتضي صحَّة هذا الحديث». وانظر "شعب الإيمان" للبيهقي (٥/ ٤١-٤٤)، و"مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام (١٣/ ٤١٧-٤١٩)، و"النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (باب في التكبير وما يتعلَّق به).

١٧٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الزُّهري[١]، عن أبي أُمامة ابن سَهْل بن حُنَيف، عن رَجُل من أصحاب النبيِّ ﷺ قال: قَدِمَ رَجُلٌ من الأنصار يُريدُ أن يفتتحَ سورةَ البقرة، فلم يستطع ؟

فقال أبي: تفرَّد الزُّهريُّ برواية هذا الحديث .

١٧٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالملك بن هشام الذَّماري[٢]، عن سفيان - يعني: ابنَ سعيدٍ الثَّوْريَّ - عن محمد بن

---

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٠٣٥)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٧/ ١٥٧)، وابن الجوزي في "نواسخ القرآن"(ص٣٣) من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أبي أمامة أن رهطًا من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ أخبروه أنه قام رجل منهم . . . فذكره.
وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في "الناسخ والمنسوخ" (١٧)، والطحاوي (٢٠٣٤)، وابن الجوزي في "نواسخ القرآن" (ص٣٣-٣٤) من طريق يونس بن زيد، عن الزهري، عن أبي أمامة أن رجلاً كانت معه سورة فقام . . . فذكره.
وقرن أبو عبيد في إسناده بين عقيل بن خالد ويونس بن يزيد.

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالرحمن بن هشام الذَّماري، وقد يُنسب إلى جدِّه، والذَّماري: بفتح الذال المعجمة وكسرها. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٩٩٥)، والنسائي في "الكبرى" (١١٦٩٨)، وأبو يعلى في "معجمه" (٩٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٣٣٢)، والطبراني في "الأوسط" (١٩٠٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٥٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٣١٥).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا الذماري ».
تنبيه: رواية أبي داود والطبراني هي من طريق أحمد بن صالح، عن الذماري، لكن وقع فيها: «أيحسب» بزيادة الهمزة، ورواية أبي يعلى هي من طريق إبراهيم بن محمد ابن عرعرة، عن الذماري، لكن ذكر أن الآية هي قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ [البَلَد: ٥].

المُنْكَدِر، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿ يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴾[١]؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ، لم يَرْوِهِ أحدٌ غير الذَّماري، لا يَحتملُ أن يكونَ هذا[٢] من حديثِ الثَّوْرِيِّ ولا ابن عُيَينة؛ إنما روى الثَّوْرِيُّ[٣]، عن إسماعيل بن كَثِير، عن عاصم بن لَقِيط بن صَبِرَة[٤]، عن النبيِّ ﷺ.

١٧٢٤ - وسمعتُ أبي يقول: كان محمد بن[٥] المصفَّى[٦] يروي

---

(١) الآية (٣) من سورة الهمزة. وضبط: ﴿ يَحْسَبُ ﴾ في (أ) و(ف) بفتح السين، وأهملت السين في بقية النسخ. وقد ضُبط بكسر السين في رواية النسائي، ونصَّ الحاكم على الكسر، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين، وهي لغة بني تميم وقرأ الباقون بالكسر، وهي لغة الحجاز، وهاتان القراءتان في آية سورة الهمزة، وآية سورة البلد. انظر "معجم القراءات" (١٠/ ٥٧٧).

(٢) في (ف): « لا يحتمل هذا أن يكون ».

(٣) لم نقف على رواية الثوري بهذا اللفظ، ولكن أخرج الحديث الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٣ رقم١٦٣٨٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٧١)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٣٣) من طريق الثوري، عن إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط، عن أبيه قال: أتيتُ النبي ﷺ فذبح لنا شاةً، وقال: « لا تَحْسِبَنَّ - ولم يقل: لا تَحْسَبَنَّ - أَنَّا إنما ذبحناها لك، ولكن لنا غنم، فإذا بلغت مئة ذبحنا شاة ».

ذكر أبو شامة عبدالرحمن بن إسماعيل في "إبراز المعاني من حرز الأماني" (١/ ٣٧٧) أن أبا عبيد القاسم بن سلام اختار قراءة الكسر بناء على حديث لقيط بن صبرة، وقال: « وبالكسر نقرؤها في القرآن كلِّه؛ اختيارًا لما حُفظ عن رسول الله ﷺ من لغته، واتباعًا للفظه ».

(٤) كذا في جميع النسخ ! وفي مصادر التخريج السابقة: « عن عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه ».

(٥) قوله: « بن » سقط من (ك).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٤ و٣٨)، ومحمد بن خلف المعروف بوكيع في "أخبار القضاة" (٢/ ٢١)، والمصنِّف ابن أبي حاتم في "تفسيره" =

دَهرًا من[(١)] الدَّهر: عن بَقِيَّة[(٢)]، عن شُعْبة[(٣)]، عن مجالد[(٤)]، عن الشَّعبي، عن شُرَيح[(٥)]، عن عمر بن[(٦)] الخَطَّاب، عن النبيِّ ﷺ؛ تلا[(٧)]: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ ﴾[(٨)].

قال أبي: وجَدتُّ عَورةَ هذا الحديث عند[(٩)] عمرو بن عثمان؛

= (٥/ ١٤٣٠ رقم٨١٥٧)، والطبراني في "الصغير" (٥٦٠)، والثعلبي في "تفسيره" (٧/ ٣٠٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٣٧-١٣٨)، والبيهقي في "الشعب" (٦٨٤٧ و٦٨٤٨)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢٠٩).

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٧٠) من طريق عبد الملك بن إبراهيم، عن شعبة، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عمر بن الخطاب، به.

قال ابن عدي: « ورواه بقية، عن شعبة، عن مجالد، عن الشعبي، عن شريح، عن عمر، جميعًا غير محفوظين ».

وقال الطبراني: « لم يروه عن شعبة إلا بقية، تفرَّد به ابن مصفًّى، وهو حديثه ».

وقال أبو نعيم: « هذا حديث غريبٌ من حديث شعبة، تفرَّد به بقية ».

قال ابن كثير في "تفسيره" (٢/ ١٩٧) بعد أن ذكر رواية شعبة على الوجه الذي ساقه بقية: « وهو غريبٌ أيضًا، ولا يصحُّ رفعُه ».

(١) في (ك): « بين ».

(٢) هو: ابن الوليد.

(٣) في (ف): «عن شعبة عن بقية»؛ بتقديم وتأخير.

(٤) في (ت): « مخالد ». ومجالد: هو ابن سعيد.

(٥) هو: ابن الحارث النخعي القاضي.

(٦) قوله: « بن » سقط من (أ).

(٧) قوله: « تلا » سقط من (ش).

(٨) الآية (١٥٩) من سورة الأنعام. و﴿ فَارَقُوا ﴾ بإثبات ألفٍ بعد الفاء هي قراءة حمزة والكسائي، من المفارقة بمعنى الترك، وقرأ باقي السبعة: «فرَّقُوا» بالتشديد من التفريق، أي: عَضَّوهُ أعضاءً، فخالفوا بين بعضِهِ وبعضٍ؛ فآمنوا ببعض، وكفروا ببعض. وكذلك القراءتان في الآية (٣٢) من سورة الروم.

(٩) في (ش) و(ك): « عن ».

قال: حدَّثنا بَقِيَّة، قال: حدَّثنا[(١)] الثقةُ، عن مجالد، فعَلِمنا أنه أخطأَ فيه[(٢)].

١٧٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم، عن حَريز[(٣)]، عن أبي حمزة[(٤)] الأَلْهاني، عن أبي أُمامة، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَكَنُودٌ ﴾[(٥)]؛ قال: الذي ينزلُ[(٦)] وحدَهُ، ويَضْرِبُ عبدَهُ، ويمنع رِفْدَهُ ؟

قال أبي: كذا رواه الوليد، ورواه بَقِيَّة، عن حَرِيز[(٧)]، عن حمزة ابن هانئ، عن أبي أُمامة.

وحدثنا[(٨)] أبو اليَمان[(٩)]، عن حَريز، عن حمزة الأَلْهاني .

---

(١) قوله: « حدثنا » سقط من (ك).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٢/ ١٦٣): « يرويه محمد بن مصفّى، عن بقية، عن شعبة، عن مجالد، عن الشعبي، عن شريح، عن عمر . وتابعه جَحْدَر بن الحارث، عن بقية وخالفهما وَهْب بن حفص الحراني - وكان ضعيفًا - فرواه عن الجدي عبدالملك، عن شعبة، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عمر. ولا يثْبُتُ عن شعبة، ولا عن مجالد، والله أعلم ». وانظر "الكامل" (٧/ ٧٠).

(٣) هو: ابن عثمان .

(٤) قوله: « حمزة » لم ينقط في (ت).

(٥) الآية (٦) من سورة العاديات.

(٦) في (ك): « يترك ».

(٧) في (ك): « جرير ».

(٨) القائل: «وحدثنا»: هو أبو حاتم.

(٩) هو: الحكم بن نافع البَهْراني . وروايته أخرجها يحيى بن معين في "تاريخه" (٥٤٠٧/رواية الدوري). وفيها: حمزة بن هانئ.
وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١٦٠) من طريق عصام بن خالد، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٦٦) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج، كلاهما عن حريز، به. وأخرجه يحيى بن معين أيضًا (٥٤٠٨) من =

قال أبي: بَقِيَّةُ أعلمُ؛ لأنَّه من بلاد حمزة بن هانئ هذا، هو حِمْصِيٌّ، وهو شيخٌ لحريز، لم يرو عنه غيرُهُ.

١٧٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مروان بن معاوية(١)، عن أبي سعيد بن عَوْذٍ(٢) المكِّي، عن عثمان بن عبدالله بن أَوْس(٣) الثَّقفي، عن جدِّهِ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **« قِرَاءَةُ الرَّجُلِ الْقُرْآنَ في غَيْرِ المُصْحَفِ أَلْفُ دَرَجَةٍ، وَقِرَاءَتُهُ في المُصْحَفِ تُضَاعَفُ(٤) عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَلْفَيْ دَرَجَةٍ »** ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ(٥).

= طريق علي بن عياش، عن حريز بن عثمان، عن حُمرة بن هانئ، عن أبي أمامة. قال يحيى: « يقولون: عن حُمرة. وهو فيما يقولون الصَّواب ».
ومن طريق يحيى أخرجه الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٥٩٥/ ٥٩٦).

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ٢٢١ رقم ٦٠١)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٩٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢٠٢٥).
ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٢٠٢٦).

(٢) في (ش) و(ف): « عود » بالدال المهملة، وفي (ك): « عرد » بالراء بدل الواو، بعدها دال مهملة أيضًا، وقد وقع في المطبوع من "المعجم الكبير" للطبراني «عون» بالنون بدل الذال المعجمة، وكذا نقله عن الطبراني الضياء المقدسي بخطه، كما نقله عنه ابن مفلح المقدسي في "الآداب الشرعية" (٢/ ٢٨٤)، وقال: كذا نقلته من خط الحافظ ضياء الدين، وإنما هو: أبو سعيد بن عوذ. اهـ.

(٣) في (ف): « أويس »، وفي (ك): « إدريس ».

(٤) المثبت من (أ)، وفي (ت): «يضاعف»، ولم تنقط الياء في بقية النسخ، وتأنيث الفعل ظاهر. أما تذكيره هنا فجائز على ما بيناه في التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(٥) قال ابن عدي في الموضع السابق: « ولأبي سعيد بن عوذ هذا غير ما ذكرتُ، ومقدار ما يرويه غير محفوظ ».

١٧٢٧ - وسألتُ أبي عن حديث حدَّثنا به بحر بن نَصْر الخَوْلاني المِصْري(١)، عن أيُّوب بن سُوَيد، عن سُفيان الثَّوْري، عن عبدالملك، عن عَطَاء بن أبي رَباح، عن عبدالله بن الزُّبَير؛ قال: اللَّمَمُ ما بين الحَدَّيْنِ(٢): الرَّجْمِ والجَلْدِ؟

فسمعتُ أبي يقول: هو حديثٌ مُنكَرٌ.

١٧٢٨ - وسمعتُ أبا زرعة(٣) وحدَّثنا عن عبدالله بن مَسلَمة القَعْنَبي(٤)، عن محمد بن عبدالله بن مسلم ابن أخي الزُّهري، عن عمه ابن شهاب، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن أمِّه أُمِّ كُلْثوم بنت عُقْبَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ سُئل عن: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(٥)؟ [فقال](٦): «**تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ**».

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/ ٥٣٧) عن محمد بن حميد، عن مهران بن أبي عمر، عن سفيان الثوري، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن عطاء، عن ابن الزبير. (٢) في (ك): « الحد من ».

(٣) في (ف): « وسمعت أبي يقول زرعة »، ثم ضرب على «يقول» ونسي «أبي» كما هي، ولم يصوِّبها، وانظر الفرق في أول جواب أبي زرعة.

(٤) روايته أخرجها الدارمي في "المسند" (٣٤٧٩)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٤٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٢٠)، والطبراني في "الأوسط" (٨٥٦٢)، وفي "الكبير" (٢٥/ ١٨٢)، والرازي في "فضائل القرآن" (١٠٧)، والبيهقي في "الشعب" (٢٣١٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٥٢-٢٥٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٠٤ رقم ٢٧٢٧٤)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٤٦٤) من طريق أمية بن خالد، عن ابن أخي الزهري، به.

(٥) أي: سورة الإخلاص.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من مصادر التخريج؛ يقتضيها السياق.

فسمعتُ أبا زرعة[(١)] يقول: يروي مالكٌ[(٢)] هذا الحديثَ، عن الزُّهري، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، أنه بلغَه، أنَّ رسولَ الله ﷺ[(٣)].

ورواه محمد بن إسحاق[(٤)]، عن الزُّهري، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، موقوفً[(٥)].

١٧٢٩ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن أبي بكر

---

(١) في (ف): « فسمعت أبي »، وقد نَسِيَ الناسخُ تصويبها كما في أول المسألة.

(٢) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ٢٠٩)، والفريابي في "فضائل القرآن" (٣٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٣٣) عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن أنه أخبره أن ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ تعدل ثلث القرآن، وأن ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ تجادل عن صاحبها. ولم ترد زيادة ﴿تبارك﴾ عند النسائي.

(٣) من قوله: « سئل عن . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى"(١٠٥٣٢) من طريق ابن إسحاق، قال: حدثني الحارث بن فضيل الأنصاري، عن محمد بن مسلم الزهري، قال: أخبرني حميد بن عبدالرحمن بن عوف، أن نفرًا من أصحاب النبي ﷺ حدثوه. وأخرجه الدارمي في "المسند" (٣٤٧٥) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، موقوفًا.
وقد صحَّ الحديث عن أبي هريرة مرفوعًا، أخرجه مسلم في "الصحيح" (٨١٢).

(٥) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).
وقد قال الدارقطني في "العلل"(٥/ ٢١١/ أ): «يرويه الزهري واختُلف عنه؛ فرواه ابن أخي الزهري عن الزهري، عن حميد، عن أمه .
وخالفه مالك فقال: عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمٰن من قوله، وقول مالك أشبه ».

(٦) نقل قول أبي حاتم: الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٣٩٩)، وابنُ حجر في "لسان الميزان" (٣/ ٢٦٤). وانظر المسألة الآتية برقم (٢١٥٥).

المقدَّمي[١]، عن جعفر بن سُلَيمان[٢] الضُّبَعي، عن مالك بن دينار، عن أنس: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **شَفَاعَتِي لأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي** »، ثم قرأ: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴾[٣]؟

سمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

١٧٣٠ - وسمعتُ[٤] **أبي** وسُئِلَ عن الحديثِ الذي رواه ابن المُبارَك[٥]، عن يُونُس بن يزيد، عن أبي عليٍّ بن يزيد - فقال أبي: يقال: إنه أخو يُونُسَ بن يزيد - عن الزُّهري، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنُ بِٱلْعَيْنِ...﴾[٦]؟

---

(١) في (ت) و(ك): « المقدم »، ولم نقف على روايته، والحديث أخرجه البيهقي في "الاعتقاد" (ص ٢٦٣) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، عن جعفر بن سليمان، به.

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « سليم ». (٣) الآية (٣١) من سورة النساء.

(٤) نقل هذا النصَّ الضياءُ في "المختارة" (٧/ ١٨١).

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢١٥ رقم ١٣٢٤٩)، وأبو عمر الدوري في "قراءات النبي ﷺ" (٣٧)، والبخاري في "الكنى" (ص٥٢) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٣٩٧٦ و٣٩٧٧)، والترمذي في "جامعه" (٢٩٢٩)، وفي "العلل الكبير" (٦٤٥)، وابن أبي عاصم في "الديات" (ص٦١-٦٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٦٦)، والطبراني في "الأوسط" (١٥٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٣٦ و٢٣٦-٢٣٧)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١٨١ رقم ٢٦١٥).

ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه الضياء في "المختارة"(٧/ ١٧٩-١٨٠ رقم ٢٦١٣ و٢٦١٤)، ومن طريق الطبراني أخرجه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ١٠٣).

(٦) الآية (٤٥) من سورة المائدة. وهي بنصب «النَّفس»، ورفع «العين» وما بعدها: =

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ولا أعلَمُ أحدًا روى عن يونس بن يزيد غَيْرَ ابنِ المُبارَك، وأبو عليِّ بنُ يزيد مجهولٌ[(١)].

قال أبي: يرويه عُقَيل[(٢)]، عن الزُّهري، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[(٣)].

قال أبي: وأهابُ هذا الحديثَ عن النبيِّ ﷺ جِدًّا.

قيل لأبي: إنَّ أبا عُبَيد يقول: «هو حديثٌ صحيحٌ»، فأجابَ بما وَصَفْنا.

= ﴿أَنَّ النَّفسَ بالنَّفسِ والعَينُ بالعَينِ والأَنْفُ بالأَنْفِ والأُذُنُ بالأُذُنِ والسِّنُّ بِالسِّنِّ والجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، وهي كذلك في "مسند أحمد"؛ وقال الإمام أحمد: «نَصَبَ "النَّفسَ"، ورفَعَ "العَينَ"». وهذه قراءة الكسائي. وقرأ نافع، وحمزة، وعاصم بنصب الجميع - إلا أن نافعًا قرأ ﴿والأُذْنَ بالأُذْنِ﴾ بسكون الذال- وقرأ الباقون بنصب الخمسة، ورفع ﴿الجروح﴾. وجاء في "البحر المحيط"، و"الدر المصون" (سورة المائدة: الآية ٤٥): أن أنسًا روى أيضًا عن النبي ﷺ أنه قرأ ﴿أَنِ النَّفسُ بالنَّفسِ والعَينُ بالعَينِ . . .﴾ بتخفيف «أنْ» وكسرها لالتقاء الساكنين، ورفع ما بعدها وما عطف عليه.

(١) قال الترمذي في الموضع السابق من "العلل الكبير": «سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث فقال: لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث عن يونس بن يزيد غير ابن المبارك». وقال في "جامعه": «وهذا حديثٌ حسن غريب، قال محمد [يعني البخاري]: تفرَّد ابن المبارك بهذا الحديث عن يونس بن يزيد». وقال الطبراني في الموضع السابق: «لم يروه عن الزهري إلا أبو علي بن يزيد، ولا عن أبي علي إلا يونس، تفرَّد به ابن المبارك».

(٢) هو: ابن خالد، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه أبو عمر الدوري في "قراءة النبي ﷺ" (٣٨)، والنحاس في "إعراب القرآن" (٢/ ٢٢) من طريق عبَّاد بن كثير، عن عقيل، عن الزهري، عن أنس، به، مرفوعًا.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

١٧٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه كَثِير بن عُبَيد[(١)]، عن بَقِيَّة[(٢)]، عن إسماعيل بن عيَّاش[(٣)]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿ إِنْ يَدْعُونَ[(٤)] مِنْ دُونِهِ إِلَّا أُنُثًا ﴾[(٥)]؟

قال أبي: هذا كذبٌ لا أصلَ له، وإن كان عن عُرْوَة فهو صالح[(٦)].

---

(١) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٠٢)، ووقع عنده: «أنثى» بدل: «أُنُثًا»، وعن الخطيب نقله السيوطي في "الدر المنثور" (٥/ ٢١-طبعة هجر)، وفي نسخة مخطوطة منه: « أُنُثًا»، وفي بقية النسخ: « أنثى».

(٢) هو: ابن الوليد.

(٣) في (أ) تشبه أن تكون: « عباس ».

(٤) المثبت من (ت) و(ف)، وأهمل نقط الياء في بقية النسخ، وفي مصادر التخريج: «إِنْ يَدعُون» بالياء، وهي الموافقة لقراءة الجمهور، لكن جاء في "معجم القراءات" (٢/ ١٥٦) نقلاً عن "البحر المحيط" و"الدر المصون"، وغيرهما: أنَّ في مصحف عائشة: «إِنْ تَدعُون» بالتاء على الخطاب، ولم نقف على ذلك في "البحر" أو "الدُّرِّ"؛ فلعلَّه وَهَمٌ من مؤلِّف "معجم القراءات"، والله أعلم.

(٥) هذه قراءةٌ للآية (١١٧) من سورة النساء، وفي (ك): « إناثًا ». و«أُنُثًا» بضم الهمزة وضم النون، جمع: « أنيث » وهو المخنَّث؛ كـ«غدير وغُدُر»، وقيل: جمع «إناث»؛ كـ«ثِمَار وثُمُر». وهذه قراءة شاذَّة، وذكروا أنها قراءةُ ابن عباس، وابن عمر، وأبي حيوة، والحسن، وعطاء، وأبي رزين، وأبي نهيك، وأبي العالية، ومعاذ القارئ. وقراءةُ الجمهور: ﴿ إِنَثًا ﴾. وفيها قراءات أخر: «أُنَاثًا»، و«أَوْثَانًا»، و«أُنْثَى»، و«وَثَنًا»، و«وُثُنًا»، و«وُثْنًا»، و«أُثُنًا»، و«أُثْنًا». والمراد من أكثرها: الأصنام. وانظر: "معاني القرآن" للفراء (١/ ٢٨٨-٢٨٩)، و"البحر المحيط" (٣/ ٣٦٧-٣٦٨)، و"المحتسب" (١/ ١٩٨-١٩٩)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٢/ ١٥٧-١٥٨).

(٦) مراده - والله أعلم -: أن هذه الرواية إن كانت عن عروة موقوفة عليه، فهي صالحة، ويحتمل أن يكون أراد: إن كان عن عروة، عن النبي ﷺ مرسلاً، فهو صالح، وأما بهذا الإسناد المتصل إلى النبي ﷺ فهو كذب لا يصح.

قال أبي: وعن عُرْوَةَ[١]، عن عائِشَةَ أنها قرأت: (إِنْ يَدْعُونَ[٢] مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَوْثَانًا[٣]) صحيحٌ، وهو غيرُ ذاك[٤].

١٧٣٢ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن أَيُّوبَ بن محمَّد الوَزَّانِ الرَّقِّي، عن محمد بن ربيعة، عن عُرَيْف بن دِرْهَم؛ قال: سمعتُ أنس بن مالك، في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾[٥]؛ قال[٦]: كتابَهُ في عُنُقِهِ .

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها المصنِّف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٤/ ١٠٦٧ رقم ٥٩٧٣) من طريق عبدالعزيز بن محمد، وأبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٩٧-٢٩٨) من طريق ابن جريج، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٠٤٤٢) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، جميعهم عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة، به. ولفظ ابن جرير: « كان في مصحف عائشة: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَوْثَانًا) ».
وقال المصنِّف في الموضع السابق من "تفسيره": « ورُوي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، وعروة بن الزبير، ومجاهد، وأبي مالك الغفاري، والسدي، ومقاتل ابن حيان، نحو ذلك».

(٢) المثبت من (ف)، وأهمل نقط الياء في بقية النسخ، وفي مصادر التخريج: «إِنْ يَدعُون» بالياء، وهي الموافقة لقراءة الجمهور. وانظر التعليق المتقدِّم على هذا الحرف.

(٣) وهذه القراءة أيضًا هي قراءةُ أبي السوار، والهنائي، ومجاهد، وهي جمع «وَثَنٍ »، وهو الصنم. انظر التعليق السابق على قراءة (أُنُثًا)، وكلتا القراءتين شاذَّةٌ.

(٤) في (ك): « ذلك ». قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٠/ب): « يرويه هشام، واختُلف عنه، فرواه الدراوردي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة موقوفًا . ورفعه بقية بن الوليد، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام، والموقوفُ أصحُّ ».

(٥) الآية (١٣) من سورة الإسراء .

(٦) في (ف): « في » بدل: « قال ».

قال أبي: إنما هو يزيد بن دِرْهَم البصري(١)، وعُرَيْفٌ كوفيٌّ، ولم يسمع من أنس شيئًا.

١٧٣٣ - وسمعتُ أبي ذكر الحديثَ الذي رواه سُلَيمان بن عُبَيدالله [الحَطَّابُ](٢)، عن عُبَيدالله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن الأعمَش، عن أبي صالح(٣)، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ﴾(٤)؛ قال: « **الدَّقَلُ والفَارِسِيُّ(٥)، والْحُلْوُ والحامِضُ** ».

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٧٥٥) من طريق وكيع، عنه، عن أنس، به.

(٢) كذا في (ش) مع أنها منسوخة من (أ)، وفي بقية النسخ: « الخطاب »، وزاد بعده في (ف): «عن عبيدالله الخطاب»، وما أثبتناه هو الصواب، كما في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٢٧ رقم٥٥١)، و"الأنساب" للسمعاني (٢/ ٦٨). وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٠١٢٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٣٤).
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٤١) من طريق العلاء بن هلال الرقي، عن عبيدالله بن عمرو الرقي، به.
قال العقيلي: « ولا يتابع عليه. . . »، ثم قال: « وهذا الحديث إنما يعرف بسيف بن محمد»، ثم قال: « وأما عن عبيدالله بن عمرو، عن زيد فلم يأت به غير سليمان ».
وقال ابن عدي: « ولا أعلم رواه عن الأعمش غير زيد بن أبي أنيسة من رواية عبدالله [كذا، والصواب: عبيدالله] بن عمرو عنه، وسيف بن محمد، عن الأعمش».

(٣) هو: ذكوان السَّمَّان.

(٤) الآية (٤) من سورة الرعد.

(٥) الدَّقَلُ: أَرْدَأُ التَّمْر. والفارسيُّ: نوعٌ جيِّد من التمر، نسبةً إلى فارس. انظر "المصباح المنير" (د ق ل/ ص١٩٧) و(ف ر س/ ص٤٦٨)، والمراد: كالتمر الفارسي فإنه مفضَّلٌ على الدَّقَل، ومثله الحلوُ مفضَّلٌ على الحامض.

قال أبي: حدَّث سليمانُ بهذا الحديث وأنا بالكوفة، فلم يُقْضَىٰ[(١)] لِي السماعُ منه، ثم رَجَعَ عنه فقال: حدَّثنا به سَيفُ بن محمَّدٍ ابنُ أُختِ سُفيانَ[(٢)]، أخو عمَّار، هو[(٣)] سَيْفٌ ضعيفُ الحديث[(٤)].

١٧٣٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسين بن وَاقِد[(٥)]، عن

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «فلم يُقْضَ» بلا ألف؛ لأنه مضارعٌ مجزومٌ، لكن إثبات حرف العلة مع الجازم صحيحٌ في العربية، ويتخرَّج على وجهين ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٢) أي: الثوري. ورواية سيف أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣١١٨)، وأبو يعلى في "معجمة" (٣٠١)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٠١٢٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٣١)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٤٧)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٣٤)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٢٠/ ب/ أطراف الغرائب)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٩٢)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٣٣١) من طريق محمود بن خداش، عن سيف ابن محمد، عن الأعمش، به. وجاء عند الدارقطني: سيف، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الأعمش. فقد قال عقب الحديث: « تفرد به محمود بن خداش، عن سيف بن محمد، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الأعمش، عنه».

(٣) قوله: « هو » ليس في (ت) و(ك).

(٤) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث حسن غريب . وقد رواه زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش نحو هذا، وسيف بن محمد هو أخو عمار بن محمد، وعمار أثبت منه، وهو ابن أخت سفيان الثوري ».اهـ.

(٥) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٠٢٦٠ و١٧/ ٣٠٧ و٢٠/ ١٣)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٣٧٧)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ١٠٤٦ رقم ٥٨٦٣ و٩/ ٣٠٣٧ رقم ١٧١٧٠) من طريق محمد بن شريك المكي، عن عمرو بن دينار، به.
والحديث طويل ذكره بتمامه المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره"، وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٥٩٦ و٧٠٨٥) من طريق محمد بن عبدالرحمن أبي الأسود، عن عكرمة، عن ابن عباس، بعضَهُ.

عمرو بن دينار، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: خرَجَ ناسٌ من مكةَ يريدون المدينةَ، فأدركهُمُ المشركون، ففتنوهُم، فأعطَوْهُم الفتنةَ؛ فنزلت فيهم: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ...﴾[(١)]....، وذكر الحديثَ .

ورواه ابن عُيَينة[(٢)]، عن عمرو، عن عِكْرِمَة؛ قال: خَرَجَ ناسٌ... ليس فيه: ابن عباس ؟

قال: ابنُ عُيَينة أحفظُ وأعلمُ بعمرو منه .

١٧٣٥- وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه عبدالعزيز بن عبدالصَّمد[(٤)]، عن مَنصور بن المُعتَمِر، عن رِبْعِيِّ بن حِراش[(٥)]، عن

(١) الآية (١٠) من سورة العنكبوت، وتمامها: ﴿جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٢) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٩/ ١٠٦ رقم١٠٢٦٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٤).

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٧٠٢).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٣٧) تعليقًا، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥١٩)، والطبراني في "الكبير" (٤٠٢٩).
قال البخاري بعد ذكر الاختلاف في هذه الرواية: « وربعيٌّ لا يصحُّ ».اهـ.
قال الدارقطني في "العلل"(٦/ ١٠٢) في كلامه على الحديث رقم (١٠٠٧): « ورواه عبدالعزيز بن عبدالصمد، عن منصور فوهم فيه؛ رواه عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن امرأة، عن أبي أيوب، أسقط من الإسناد الربيع بن خثيم، وجعل مكان هلال بن يساف: ربعيَّ بن حراش، ووهم فيه، والقولُ قول زائدة ».

(٥) في (ك): « ربعي عن حراش »، وفي (أ) و(ف): « ربعي بن خراش ».

عمرو بن مَيْمون، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيُّوبَ الأنصاري، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ يَقْرَأُ في لَيْلَةٍ ثُلُثَ القُرْآنِ؟**»، فأشفَقْنا منها وسكَتْنا؛ قال: «**مَنْ قَرَأَ**[1]: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]، **فَإِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ**[3] **القُرْآنِ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الحديث عن مَنْصور، عن هلال بن يِسافٍ، عن عمرو بن مَيمون[4].

---

(١) في (ش): «يقرأ»، وهي منسوخة من (أ).
(٢) أي: سورة الإخلاص.
(٣) كذا في (ش): «ثلث»، وتشبه أن تكون هكذا في (أ)، وفي بقية النسخ: «بثلث».
(٤) يعني: عن عمرو بن ميمون بالإسناد السابق: عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب مرفوعًا.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المسند" (١/ ٣٠ رقم٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٨ رقم٢٣٥٥٤)، وعبد بن حميد في "المسند" (٢٢٢)، والترمذي في "الجامع" (٢٨٩٦)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٦٨ و٩٩٤٦ و١٠٥١٧)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٤٠٢٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ١١٧ و٤/ ١٥٤)، والبيهقي في "الشعب" (٢٣١٣) من طريق زائدة.
وأخرجه الدارمي في "المسند" (٣٤٨٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٥٦) من طريق إسرائيل، كلاهما (زائدة وإسرائيل) عن منصور، عن هلال بن يساف، عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٥٤) إلا أنه سقط الربيع بن خثيم من إسناد المطبوع منه.
ووقع عند الترمذي: «عن امرأة أبي أيوب» بدلاً من: «عن امرأة من الأنصار».
وتصحفت أداة التحمل: «عن» بين منصور وهلال في الموضع الثاني من "السنن الكبرى" للنسائي.
=

. . . .

= وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٨ رقم٢٣٥٤٧)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥١٦)، والدارقطني في "العلل" (٦/ ١٠٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٦٨-١٦٩)، وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٣٧) من طريق شعبة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب.
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥١٨)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٤٠٢٨) من طريق فضيل بن عياض، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن ميمون، عن ربيع بن خثيم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب. وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥١٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٤٠٢٧) من طريق جرير، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن خثيم، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤/ ٤٠٢٢) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب.
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٤) من طريق ابن عون، عن الشعبي، عن عمرو بن ميمون، أن أبا أيوب الأنصاري؛ قال. . . .
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤/ ٤٠٢٤) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، والطبراني أيضًا (٤/ ٤٠٢٥) من طريق عبدالرحمن بن أبي السفر، كلاهما (إسماعيل وعبدالرحمن) عن الشعبي، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب.
قال الترمذي: « هذا حديث حسن، ولا نعرف أحدًا روى هذا الحديث أحسن من رواية زائدة، وتابعه على روايته إسرائيل والفضيل بن عياض، وقد روى شعبة وغير واحد من الثقات هذا الحديث عن منصور، واضطربوا فيه ».اهـ.
وقال النسائي عقب الحديث (١٠٥١٧) من رواية زائدة: « لا أعرف في هذا الحديث إسنادًا أطول من هذا ».اهـ.
وذكره الدارقطني في "العلل" (١٠٠٧) وعدَّد أوجه الخلاف فيه، وقال: « ورواه منصور بن المعتمر، واختُلف عنه؛ فرواه زائدة بن قدامة، فضبط إسناده »، ثم قال في رواية فضيل: « ورواه فضيل بن عياض، عن منصور فقدم في إسناده وأخر ».اهـ.

١٧٣٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو عَقِيل محمَّدُ بنُ حاجب [الْمَرْوَزِيُّ][٢]، عن عبدالرَّزاق، عن يونس بن سُلَيْم، عن الزُّهري، عن عُرْوَة بن الزُّبَير، عن عبدالرحمٰن بن عَبْدٍ القاريِّ؛ قال سمعتُ عمر بن الخَطَّاب يقول: كان النبيُّ ﷺ إذا نَزَل عليه الوحيُ، سُمع منه دَويٌّ كدَوِيِّ[٣] النحل، فأُنزل عليه[٤] يومًا، فمَكَثْنَا ساعةً، فاستقبَلَ القِبْلَةَ، ورفع يدَيه فقال: «**اللَّهُمَّ، زِدْنَا ولَا تَنْقُصْنَا، وأَكْرِمْنَا ولَا تُهِنَّا، وأَعْطِنَا ولَا تَحرِمْنَا، وآثِرْنَا ولَا تُؤْثِرْ عَلَيْنَا، وأَرْضِنَا وارْضَ عَنَّا**»، ثم قال: «**لَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيَّ عَشْرُ آياتٍ؛ مَنْ أَقَامَهُنَّ دَخَلَ الجَنَّةَ**»، ثم قرأ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ[٥] ... ﴾[٦]، حتى ختمَ عَشرَ آياتٍ؟

قال أبي: روى عبدُالرَّزاق[٧] هذا الحديثَ مرَّةً أخرى، **فقال**: عن

---

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٢/ ٤٠٩).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « المروذي »، وفي (ت) و(ك): «المرورذي »، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٠ رقم١٣١٩) وغيره من كتب الرجال، وسيأتي على الصواب في بعض النسخ في المسألة رقم (٢٦١٨).
ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٠٣٨) برواية إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري عنه، ومن طريق عبدالرزاق أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (١٥)، والترمذي في "جامعه" (٣١٧٣) من طريق عبد بن حميد ويحيى ابن موسى، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٦٠) من طريق الدبري، جميعهم عن عبدالرزاق، به.

(٣) في (ك): « كذا قال » بدل: « كدوي ».

(٤) في (ش): « فأنزل الله عليه »، وفي (ف): « فنزل عليه ».

(٥) في (ف): « المؤمنين »، وهو خطأ.

(٦) الآية (١) من سورة المؤمنون .

(٧) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٤ رقم٢٢٣)، والترمذي في "جامعه" (٣١٧٣) من طريق محمد بن أبان، والبزار في "مسنده" =

يونس[١] بن سُلَيْم، عن يونسُ بنُ يزيد، ويونس بن سُلَيْم لا أعرفُه، ولا يُعْرفُ هذا الحديثُ من حديث الزُّهري[٢].

= (٣٠١) من طريق زهير بن محمد بن قمير والحسين بن مهدي، والنسائي في "الكبرى" (١٤٣٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤١٠٠-٤١٠٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٦٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٥ و٢/ ٣٩٢) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٧٥) من طريق مهنا بن يحيى، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٧/ ٥٤-٥٥)، والثعلبي في "تفسيره" (٧/ ٤١)، والبغوي في "شرح السنة" (١٣٧٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٢/ ٥٠٩) من طريق محمد بن حماد، جميعهم عن عبدالرزاق، به.

(١) في (ش): « موسى ».

(٢) قال الحاكم في الموضع السابق: « قال عبدالرزاق: ويونس بن سليم هذا كان عمُّه واليًا، قال: أرسلني عمي إلى يونس بن يزيد حتى أملى عليَّ أحاديث ».
وقال الترمذي في الموضع السابق: « هذا أصحُّ من الحديث الأول - يعني بزيادة يونس بن يزيد - سمعتُ إسحاق بن منصور يقول: روى أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن إبراهيم، عن عبدالرزاق، عن يونس بن سُلَيم، عن يونس بن يزيد، عن الزهري هذا الحديث . ومن سمع من عبد الرزاق قديمًا فإنهم إنما يذكرون فيه عن يونس بن يزيد، وبعضُهم لا يذكر فيه عن يونس بن يزيد، ومن ذكر فيه يونس بن يزيد فهو أصحُّ، وكان عبدالرزاق ربما ذكر في هذا الحديث يونس بن يزيد، وربما لم يذكره، وإذا لم يذكر فيه يونس فهو مرسل ».اهـ.
وقال النسائي: « هذا حديثٌ منكر، لا نعلم أحدًا رواه غير يونس بن سليم، ويونس ابن سليم لا نعرفه ».اهـ.
وقال الطحاوي: « ويونس بن سليم هذا رجلٌ من أهل صنعاء لا نعلم أحدًا حدث عنه غير عبد الرزاق، ولا نعلمه حدَّث عنه إلا بهذا الحديث، وقد حدث بهذا الحديث عن عبد الرزاق الجِلَّة ممَّن أخذ العلم عنه، منهم أحمد بن حنبل ومنهم إسحاق بن راهويه ». وقال العقيلي: « لا يُتابَع على حديثه، ولا يُعرف إلا به ».
وقال ابن عدي: « وهذا يرويه عبد الرزاق، عن يونس بن سليم، وربما كنَّاه فيقول: أبو بكر الصنعاني، ولا يسميه؛ لأنه ليس بالمعروف، وقال ابن معين: لا أعرفه إلا أن عبد الرزاق يروي عنه، ويونس بن سليم يعرف بهذا الحديث ».اهـ.

١٧٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن عِمران الأَصْبَهاني، عن ابن فُضَيل[(١)]، عن الأعمَش، عن أبي فَزارَةَ[(٢)]، عن يزيد بن الأَصَمِّ، عن ابن عباس، في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن[(٣)] يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝﴾[(٤)]؛ فأدخَلَ يَدَهُ مِن تحتِ التُّرابِ، ثم رفعَها[(٥)]، ثم قال: كُلُّ واحد منهما[(٦)] مِثْقالُ ذرَّة[(٧)]؟

قال أبي: إنما هو: ابن فُضَيل[(٨)]، عن ليث[(٩)]، عن أبي فَزارَة، عن يزيدَ بن الأَصَمِّ، عن ابن عباس .

١٧٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن الحسن بن أبي

---

(١) في (ك): « أبي فضيل »، بدل: « ابن فضيل». وهو: محمد.
(٢) هو: راشد بن كَيْسان .
(٣) في جميع النسخ عدا (ش): « من ».
(٤) الآية (٧-٨) من سورة الزلزلة .
(٥) في (أ) و(ت) و(ف): « رفعهما ».
(٦) كذا في جميع النسخ ! ولعلها: «منها».
(٧) كذا النص هنا، ومثله في "غريب الحديث" للحربي ! ويوضِّحه ما جاء عند هناد بن السري في "الزهد"- كما يأتي في التخريج - وفيه: « فأدخل ابن عباس يده في التراب، ثم رفعها، ثم نفخ فيه، ثم قال: كلُّ واحدة من هؤلاء مثقال ذرة ».
(٨) أخرج روايته من هذا الوجه هناد في "الزهد" (١٩٣)، والحربي في "غريب الحديث" (١/ ٢٥٩) من طريق شجاع، كلاهما (هناد وشجاع) عن محمد بن فضيل، به. ومن طريق هناد أخرجه الآجرِّي في "الشريعة" (٧٩٧).
(٩) هو: ابن أبي سُلَيم .

يزيد الهَمْداني[(١)]، عن عمرو بن قَيْس، عن عَطيَّة العَوْفي[(٢)]، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ قال[(٣)]: « **قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: مَنْ شَغَلَهُ قِرَاءَةُ[(٤)] الْقُرْآنِ عَنْ دُعَائِي[(٥)] ومَسْأَلَتِي، أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ ثَوَابِ السَّائِلِينَ** »؟

---

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٣٣٩٩)، والترمذي في "جامعه" (٢٩٢٦)، وعثمان الدارمي في "الرد على الجهمية" (٢٨٥ و٣٣٩)، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (١٢٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٩)، وابن الأنباري في "الوقف والابتداء" (٤-٥)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٧٧)، والطبراني في "الدعاء" (١٨٥١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٠٦)، وأبو الفضل الرازي في "فضائل القرآن" (٧٦)، والبيهقي في "الشعب" (١٨٦٠)، وفي "الاعتقاد" (ص١٠٥-١٠٦).
وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٨٦٠) من طريق محمد بن حميد الرازي، عن الحكم بن بشير، عن عمرو بن قيس، به.
قال ابن حبان: « وقد وافقه الحكم بن بشير، عن عمرو بن قيس، ولكن من حديث ابن حميد، وابن حميد قد تبرَّأنا من عهدته ».
وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٧٥/ أ/ أطراف الغرائب): « لم يروه عن عمرو بن قيس غير محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهَمْداني ومحمد بن مزوان ».

(٢) هو: ابن سعد.

(٣) قوله: « قال » ليس في (ت) و(ك).

(٤) قوله: « قراءة » ليس في (ك). وقوله: « من شَغَلَهُ قِرَاءَةُ القُرْآنِ »، جاء مثله في أكثر مصادر التخريج، وفي بعضها: « من شَغَلَهُ القُرْآنُ »، وما وقع في النسخ وأكثر المصادر صحيحٌ في العربية، وفيه وجهان:
الأول: جاز تذكير الفعل هنا؛ لأن فاعله - وهو القراءة - مؤنَّثٌ غير حقيقي، وفُصل عن فاعله بفاصل؛ فيجوز فيه التذكير والتأنيث، والتأنيث أولى. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).
والثاني: جاز ذلك؛ لإضافة «القراءة» إلى «القرآن»؛ فإنَّ المضاف في العربية يكتسبُ من المضاف إليه التذكير والتأنيث. وقد تقدَّم تعليقنا على ذلك في المسألة رقم (٩٣٨).

(٥) في (ك): « دعاء ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[١]، ومحمدُ بن الحسن ليس بالقَويِّ.

١٧٣٩- وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه أشعَثُ بن هلال الجُرْجاني من حِفْظه، عن أبي معاوية[٣]، عن الأعمَش، عن حَبيب[٤]، عن ابن عباس؛ قال: جاء رجلٌ إلى عمر يُريدُ أن يسألَهُ، فجعل عمرُ يَنظرُ إلى رأسه مرَّة، وإلى رجلَيه أُخرَىٰ[٥] - مما[٦] يَرَىٰ عليه من البُؤْسَىٰ[٧] - فقال له عمر: هل لكَ مِن إبل؟ قال: نعم؛ قال: كم؟ قال: أربعونَ؛ قال ابنُ عباس: صدق الله ورسولُه: «**لَوْ أَنَّ لابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ**[٨] **مِنْ**

(١) قال الترمذي في الموضع السابق: «هذا حديث حسن غريب». وقال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٥١٥): «حسَّنه الترمذي، فلم يُحسِنْ».

(٢) انظر المسألة رقم (٤٧٩) و(٦٤٣) و(١٨١٧).

(٣) هو: محمد بن خازم.

(٤) في (ك): «حديث». وحبيب هذا: هو ابن أبي ثابت.

(٥) في (ت) و(ك): «مرة أخرى»، وضُرب على قوله: «مرة» في النسختين.

(٦) في (أ) و(ت): «فما».

(٧) رُسمت في جميع النسخ: «البُؤْسَا» بألف، والجادَّة أن تكتب كما أثبتناه كما هو مقرَّر في كتب الخط والإملاء، لكنَّ ما هنا رسم قديمٌ لبعض الكُتَّاب يرسمون كل ألف متطرِّفة ألفًا، نحو: سعا، ودنا، ورما، وحَلْوا، وسَلْمَا، وكذلك «البُؤْسَا»، وهي بمعنى البؤس والبأس والبأساء، وهي خلاف النُّعمَىٰ، والمراد هنا: الضُّرّ والجوع. انظر "لسان العرب" (٦/ ٢١). وقد وقع في "شرح النووي على مسلم" (١٧/ ١٧٤) كلمة «البُؤْسَاء» بمعنى البُؤْسَى، لكننا لم نقف عليها فيما بين أيدينا من المعاجم.

(٨) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «واديين»، لكن يخرَّج ما وقع هنا على وجهين:
الأول: على أنَّ «واديان» اسمُ «إن» منصوبٌ بحركة مقدرة على الألف، على لغة بلحارث بن كعب وغيرهم، ممن يلزمون المثنى والملحق به الألف في حالات الإعراب الثلاثة؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٥٥٤).
والثاني: على أنه مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف، وخبره «لابن آدم» والجملة خبر =

ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ لَابْتَغَىٰ إِلَيْهِمَا ثَالِثً(*)، ولَا يُشْبِعُ بَطْنَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، ويَتُوبُ(١) اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ »، فَقَالَ عُمَرُ: عمَّنْ(٢) هذا ؟ فقلتُ: عن أُبَيّ، فقال: مُرَّ بنا نأتي أُبَيًّ(*)، فأتيناه فأخبرَهُ أُبَيٌّ بذلك، فقال: هكذا أقرأنيها رسولُ الله ﷺ، فقال عمر: أَكْتُبُهَا ؟ قال: نعم؛ قال: فكتبها ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو معاوية(٣)،

= «إن»، واسمها ضميرُ الشأن المحذوف؛ كقوله ﷺ: «إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون». وانظر التعليق على المسألة رقم (١٣٠) و(٨٥٤).

(*) كذا في جميع النسخ، وهو منصوب، وجاء بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(١) في (أ): « ويتوب ». (٢) في (ك): « من ».

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١١٧ رقم٢١١١١)، ومحمد بن حفص الدوري في "زوائده على جزء قراءات النبي ﷺ" (٥٩) من طريق عبدالله بن محمد، وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٣٧) من طريق ابن أبي شيبة، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٩٣) من طريق علي بن حرب وأحمد بن عبدالجبار العُطاردي، جميعهم (أحمد وعبدالله بن محمد وابن أبي شيبة وعلي وأحمد) من طريق أبي معاوية، به.
ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الضياء في "المختارة" (١٢٠٩).
وأخرجه أبو عوانة في "مسنده" كما في "إتحاف المهرة" (١/ ٢٢٩-٢٣٠) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحمَّاني، عن الشيباني، به.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ١١٧ رقم٢١١١٠)، والشاشي في "مسنده" (١٤٣١) وغيرهم من طريق أبي حبيب بن يعلى بن منية، عن ابن عباس، به.
وفي جميع المصادر: ذكر ابن عباس قصَّة الرجل مع عمر بن الخطاب وأن أُبيًّا حدثه بهذا الحديث، بنفس ما أورده المصنف هنا، خلافًا لما ذكره أبو حاتم من أن ابن عباس رواه عن النبي ﷺ، ولكن أخرج البخاري في "صحيحه" (٦٤٣٦ و٦٤٣٧)، ومسلم (١٠٤٩) من طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: « لو كان لابْنِ آدَمَ وَادِيَان مِنْ مالٍ لَابْتَغَى ثَالِثًا، ولَا يملأ =

عن[١] الشَّيباني[٢]، عن يزيدَ بن الأصَمِّ، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

وحدَّثنا[٣] الشَّيخُ مِنْ حفظه؛ جُهِدْنَا به حتى حدَّثنا، وكان هو ذا يمتنعُ.

١٧٤٠ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[٥]، عن شَيْبان أبي معاوية[٦]، عن عاصم بن بَهْدَلَة، عن مُصْعَب بن سعد؛ قال: سألتُ أُبَيَّ بن كَعْب عن قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[٧]: أهوَ حديثُ أَحَدِنَا نفسَهُ في الصلاة؟ قال: لا، كُلُّنا يُحَدِّثُ[٨] نفسَهُ في الصلاة[٩]، ولكنَّ السَّهْوَ عنها: تَرْكُ وَقتِها؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: مُصْعَب بن سعد[١٠]؛ قال: سمعتُ أبي سَعدَ بنَ أبي وقَّاص.

= جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، ويَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ» قال ابن عباس: فلا أدري أمن القرآن هو أم لا؟!

(١) قوله: «عن» سقط من (ك).

(٢) في (ش): «السفياني». والشيباني هذا: هو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان.

(٣) في (أ) و(ف) و(ش): «قال أبو محمد: وحدثنا»، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الصواب؛ لأن الأشعث بن هلال شيخ لأبي حاتم، لا لابنه عبدالرحمن كما يتضح من "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٧٧ رقم ٩٩٥).

(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (٥٣٦).

(٥) لم نقف على روايته، والحديث رواه عبدالرحمن بن الحسن الهمذاني في "تفسير مجاهد" (٢/ ٧٨٦) من طريق شيبان، به. ووقع فيه: «أبي»؛ وتحتمل أن تكون «أُبَيّ».

(٦) هو: شيبان بن عبدالرحمٰن النحوي.

(٧) الآية (٥) من سورة الماعون.

(٨) في (ف): «نحدث».

(٩) قوله: «في الصلاة» من (ف) فقط.

(١٠) في (ك): «إنما هو حديث مصعب بن معد». وتقدم تخريجه من هذا الوجه في المسألة رقم (٥٣٦).

١٧٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الهَيْثَم بن يَمان، عن أبي الأَحْوَص[(١)]، عن إبراهيم بن مُهاجِر، عن أبي عِياض[(٢)]، عن أبي هريرة، في قوله: ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾[(٣)]؛ قال: ذلك في الدُّعاء في الصَّلاة؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: إبراهيمُ الهَجَري[(٤)]، عن أبي عِياض، عن أبي هريرة.

١٧٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاق بن سُلَيمان[(٥)]، عن أبي جعفر الرَّازي[(٦)]، عن الضَّحَّاك[(٧)]، في قوله: ﴿ مُدْهَآمَّتَانِ ﴾[(٨)]؛ قال: سَوْدَاوَانِ من الرِّيِّ؟

---

(١) في (أ) و(ف): «الأخوص»، وهو: سلَّام بن سُلَيم.

(٢) في (ش): «عن ابن عياش»، وفي (ف): «عن ابن عياض». وأبو عياض هو: عمرو بن الأسود.

(٣) الآية (١١٠) من سورة الإسراء.

(٤) هو: إبراهيم بن مسلم. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٠٨٩ و٢٩٧٥٣)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧/ ٥٨٢) من طريق سفيان الثوري، وابن أبي شيبة أيضًا (٨٠٩٤) من طريق أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر، كلاهما عن إبراهيم الهجري، عن أبي عياض من قوله، ليس فيه ذكرٌ لأبي هريرة. وأخرجه ابن جرير أيضًا من طريق زياد بن فياض، عن أبي عياض كذلك. قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٤٢): «ومن هذا عند جماعة العلماء قول الله عز وجل: ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾ قالوا: أُنزلت في الدعاء والمسألة، هذا قول مكحول وأبي عياض».

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٠٤)، وهناد في "الزهد" (٤٣) عن إسحاق بن سليمان، عن أبي سنان سعيد ابن سنان، عن الضَّحَّاك، به.

(٦) هو: عيسى بن أبي عيسى.

(٧) هو: ابن مُزاحم الهِلالي.

(٨) الآية (٦٤) من سورة الرحمن.

قال أبي: أبو جعفر، عن الضَّحَّاك: لا يَسْتَوِي.

١٧٤٣ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار، عن حاتِم بن إسماعيل، عن عبدالرحمٰن بن عَطاء، عن عبدالملك بن جابر ابن عَتِيكٍ[٢]؛ قال: سُئل رسولُ الله ﷺ: أَيَّ الأجَلَينِ قَضَىٰ موسى[٣]؟ قال: «**قَضَىٰ أَوْفاهُمَا**»؟

قال أبي: رأيتُ هذا الحديثَ قديمًا في أصل هشام بن عمَّار: عن حاتِم، هكذا[٤] مُرسَلٌ[٥]، ثم لَقَّنُوهُ[٦] بِأَخَرَةٍ[٧]: عن جابرٍ[٨]، فتَلَقَّنَ، وكان مُغَفَّلاً.

١٧٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن الأَجْلَح[٩]، عن محمد

---

(١) قوله: «أبي» سقط من (ك).

(٢) في (ك): «عتبك».

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا ...﴾ [القَصَص: ٢٩].

(٤) أي: عن حاتم، عن عبدالرحمٰن، عن عبدالملك مرسلاً.

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) يعني: لقَّنوا هشامًا.

(٧) في (ت): «بأخذه».

(٨) أي: جعله عن عبدالملك بن جابر بن عتيك، عن جابر بن عبدالله، موصولاً. ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨/ ٨٣٧٢) من طريق موسى بن سهل، عن هشام بن عمار، به. قال الطبراني: «لا يُروى هذا الحديث عن جابر إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به هشام بن عمار». اهـ.

(٩) هو: عبدالله. وروايته أخرجها المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/ ١٨٢ رقم ٩٦٥)، وقال: «ورواه محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو ابن عطاء، عن علي بن الحسين».

ابن إسحاق، عن الزُّهري، عن عليِّ بن حُسَيْن؛ قال: اسمُ جبريلَ: عبدُاللهِ، واسمُ ميكائيلَ: عُبَيدُالله[١]، كُلُّ اسمٍ مَرْجِعُهُ إلى إيل؛ فهو إلى الله ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، ليس هذا من حديث الزُّهري؛ إنما هو: ابن إسحاق[٢]، عن محمد بن عمرو بن عَطاء[٣]، عن عليِّ بن حسين .

١٧٤٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه زُهَير[٤]، عن

---

(١) في (ش): « عبدالله ».

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٥-١٦ رقم ٢٠١٧٦) عن محمد بن سلمة، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٦٢٧) من طريق سلمة بن الفضل، وأبو الشيخ في "العظمة" (٣٨٢) من طريق إسماعيل بن عياش، جميعهم عن محمد بن إسحاق، به.
وأخرجه ابن جرير أيضًا (١٦٢٥) من طريق أبي أحمد محمد بن عبدالله الزبيري، عن الثوري، عن محمد بن عمرو بن عطاء، به.
وأيضًا (١٦٢٦) من طريق قبيصة بن عقبة، عن الثوري، عن محمد المدني، قال قبيصة: أراه محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، به.

(٣) في (ش): « عن عطاء » بدل: « بن عطاء ».

(٤) هو: ابن معاوية. ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٣٣٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠١١٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٦٤)، والحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٨١١)، والنسائي في "الكبرى" (١٠١٣ و٧٩٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٣٧)، والضياء في "المختارة" (١١٢٩ و١١٣٠) من طريق يزيد بن هارون، وأبو عبيد أيضًا (ص٣٣٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٢٢ رقم ٢١١٣٢)، والنسائي في "سننه" (٩٤١) من طريق يحيى بن سعيد، وعبدالله بن أحمد في "زوائده على المسند" (٥/ ١٢٢ رقم٢١١٣٣ و٢١١٣٤) من طريق بشر بن المفضل والمعتمر بن سليمان، وابن جرير في "تفسيره" (٢٦ و٢٧) من طريق ابن أبي عدي ومحمد بن =

حُمَيد[١]، عن أنس، عن أُبَيِّ بن كَعْب؛ قال: سَمِعتُ رجلاً يقرأ آيةً غَيرَ ما أقرأَني رسولُ الله ﷺ، فانطَلَقْنا إلى رسولِ الله ﷺ، فقلتُ: يا رسولَ الله، أقرأتَني آيةَ كذا وكذا ؟ قال:« **نَعَمْ** »، وقال الآخَرُ: أقرأتَني آيةَ كذا وكذا ؟ قال: « **نَعَمْ** »، قال[٢]: ثم قال: « **جَاءَنِي جِبْرِيلُ ومِيكَائِيلُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ[٣]، فَقَالَ[٤]: اقْرَأِ القُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ، قَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ[٥]، حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ، ثم قال: كُلُّهَا شَافٍ[٦] كَافٍ** ».

قال حُمَيد: على هذا يَخُوضُون ؟

قال أبي[٧]: روى هذا الحديثَ حمَّاد بن سَلَمة[٨]، عن حُمَيد، عن أنس، عن عُبادة، عن أُبَيٍّ .

= ميمون ويحيى بن أيوب، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار"(٣١١١) من طريق عبدالله بن بكر، جميعهم عن حميد، به.

(١) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل .

(٢) من قوله:« وقال الآخر . . . » إلى هنا سقط من (ك)، ولعلَّه لانتقال النظر.

(٣) قوله:« السلام » سقط من (ف).

(٤) أي: جبريل عليه السلام .

(٥) في (ف):«استرده».

(٦) في (ك):« شان ».

(٧) كذا في جميع النسخ ! مع أن السؤال موجَّه إلى أبي زرعة !

(٨) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١١٤ رقم٢١٠٩١ و٢١٠٩٢)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار"(٣٠٩٦ و٣٠٩٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٤٢)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦٣)، والطبراني في "الأوسط" (٥٢٥٠)، وتمام في "فوائده" (١٣٢٢/ الروض البسام). والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨٢٠) من طريق عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب.

١٧٤٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[١]، عن عَطَاء بن السَّائب، عن أبي الأَحْوَص[٢]، عن عبدالله[٣]؛ قال: خَيرُ الكَلامِ كَلامُ اللهِ، وأَحسَنُ الهَدْيِ هَدْيُ محمدٍ .

ورواه جريرٌ[٤]، عن عطاء بن السَّائب، عن أبي البَخْتَرِيِّ[٥]، عن عبدالله .

---

(١) روايته أخرجها عثمان الدارمي في "الرد على الجهمية" (٣٠٥)، والشاشي في "مسنده" (٧١٣). ومن طريق عثمان الدارمي أخرجه الهروي في "ذم الكلام" (٤٢٩).
وأخرجه البزار في "مسنده" (٢٠٥١ و٢٠٥٥ و٢٠٥٦) من طريق سلمة بن كُهَيل وأبي الزعراء عمرو بن عمرو وعلي بن الأقمر، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٩٧ رقم٨٥٢١) من طريق إبراهيم بن مسلم الهَجَري، جميعهم من طريق أبي الأحوص، به.
ورواه أبو إسحاق، عن أبي الأحوص واختُلف عنه؛ فأخرجه معمر في "جامعه" (٢٠٠٧٦)، وابن عبدالبر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢٣٠١)، وأبو ذَر الهروي في "ذم الكلام وأهله" (٤٢٨) من طريق إسرائيل بن يونس، كلاهما (معمر وإسرائيل) عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود موقوفًا.
وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤٦)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٤٨٧)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٥)، واللالكائي في "اعتقاد أهل السنة" (٨٤) من طريق موسى بن عقبة، والبزار في "مسنده" (٢٠٧٦)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٩٧ رقم٨٥٢٠)، والبيهقي في "الشعب" (٤٤٥٣)، والهروي في "ذم الكلام وأهله" (٤٢٨) من طريق إدريس بن يزيد الأودي، كلاهما عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، مرفوعًا. وذكر الدارقطني في "العلل" (٩١٦) الخلافَ على أبي إسحاق، ورجَّح رواية من وقفه.
(٢) في (ف) و(ك): «الأخوص»، وهو: عَوْف بن مالك. (٣) أي: ابن مسعود ﷺ.
(٤) هو: ابن عبدالحميد، ولم نقف على روايته. ولكن تابعه موسى بن أعين، وروايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "السنة" (١٢١)، والهروي في "ذم الكلام" (٤٢٧).
(٥) هو: سعيد بن فَيروز. ولم تنقط الخاء في غير «ش».

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديثُ جريرٍ أصحُّ[(١)] .

١٧٤٧- وسمعتُ[(٢)] أبا زرعة وسُئل عن حديثٍ رواه عمرو بن عليٍّ[(٣)]، عن الحسين بن الحسن[(٤)]، عن إبراهيم بن الزِّبْرِقان، عن أبي رَوْقٍ[(٥)]، عن أبي سَيْفٍ، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾[(٦)]: الذي لا جَوْفَ له .

ورواه يحيى بنُ آدمَ، وإسحاقُ بنُ مَنْصور، عن مِنْدَل[(٧)]، عن أبي رَوْقٍ، عن أبي عبدالرحمٰن، عن عبدالله ؟

قال أبو زرعة: أبو سَيْفٍ لا أعرفُهُ إلا في[(٨)] هذا الحديث، وأخافُ أَنْ يكونَ غَلَطًا[(٩)]، والحديثُ بأبي عبدالرحمٰنِ أشبَهُ، ولا

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٠٩٨ و٧٢٧٧) من طريق طارق بن شهاب، ومُرَّة بن شراحيل الهَمْداني، عن ابن مسعود، به.

(٢) انظر المسألة التالية . (٣) هو: الفلاَّس .

(٤) هو: الحسين بن الحسن الأشقر أبو عبدالله الفَزَاري.

(٥) هو: عَطيَّة بن الحارث الهَمْداني .

(٦) أي: المذكور في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢].

(٧) بتثليث الميم، وهو: ابن علي، يقال: اسمه عمرو، ومِنْدَل لقب.

(٨) في (ش): « من ».

(٩) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وأصل الكلام: وأخاف أن يكون قولُهُ «عن أبي سيف» في هذا الحديث: غلطًا. وانظر في لغة ربيعة: التعليق على المسألة رقم (٣٤). ويحتمل أن تكون هذه الكلمة فِعْلاً ماضيًا «غَلِطَ»، والتقدير: وأخاف أن يكون هو - أي الشأن - غَلِطَ من قال: «عن أبي سيف»، والله أعلم.

أعرفُ اسم أبي عبدالرحمٰن، ولا أدري روى أبو رَوْقٍ عنهما[١] جميعًا - عن أبي عبدالرحمٰن، وأبي سَيْف - أم لا ؟

١٧٤٨ - وسمعتُ[٢] أبا زرعة وسُئِلَ عن حديثٍ رواه زيد بن الحُبَاب، واختَلَفوا عليه:

فقال مِنْجَابٌ[٣]: عن زيد بن الحُبَاب[٤]، عن حسين بن واقِد، عن حُصَين بن عبدالرحمٰن، عن أبي وائل[٥]، عن ابن مسعود؛ قال: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾: الذي انْتَهىٰ سُوْدُهُ[٦].

ورواه محمد بن عبدالعزيز بن[٧] أبي رِزْمَة[٨]، عن زيد بن

---

(١) في (ش): « عنها ».

(٢) انظر المسألة السابقة.

(٣) هو: ابن الحارث.

(٤) في (أ): «الحناء »، وفي (ف): « الخباب ».

(٥) هو: شَقيق بن سلمة.

(٦) كذا في جميع النسخ، وكانت في (ش): « سودده »، ثم ضُرِبَ على الدال الأولى، وفي مصادر التخريج: «سُودَدُهُ ». و «السُّوْدُ »، و«السُّودَدُ»، بالواو مع فتح الدال الأولى وضمها، وقد يهمز، كلاهما بمعنًى واحد. قال في المصباح المنير (١/ ٢٩٤): «سادَ يَسُودُ سيادةً، والاسم: السُّودَدُ، وهو المجد والشَّرَف»، وانظر "لسان العرب" (٣/ ٢٢٨).

(٧) قوله: « بن » سقط من (ت).

(٨) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٦٦٦) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، عن الحسين بن واقد، به.
وأخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (٤٠٧) من طريق قيس بن الربيع، عن عاصم، عن أبي وائل، قوله. وأخرجه ابن أبي عاصم أيضًا (٦٧١ و٦٧٢)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٦٩٢) من طريق الأعمش، عن أبي وائل، قوله.

الحُبَاب(١)، عن حسين بن واقِد، عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن أبي وائل، عن ابن مسعود ؟

قال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ محمد بن عبدالعزيز الذي يقول: «عن عاصم(٢)» - أصحُّ(٣).

١٧٤٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الحسن بن الربيع(٤)؛ قال: حدَّثنا عليُّ بن بَكَّار، عن أبي خَلْدَةَ خالد(٥) بن دينار، عن أبي العالية(٦)، عن عمر؛ قال: تَعَلَّمُوا القُرآنَ خَمْسَ آياتٍ، خَمْسَ(٧)

---

(١) في (أ): «الحناب»، وفي (ف): «الخباب».

(٢) قوله: «عاصم» سقط من (ف).

(٣) أورده البخاري في "صحيحه" (٨/ ٧٣٩/ الفتح) تعليقًا عن أبي وائل من قوله.
قال الحافظ ابن حجر في "الفتح": «وقد وصلَه الفريابي من طريق الأعمش، عنه، وجاء أيضًا من طريق عاصم، عن أبي وائل، فوصلَه بذكر ابن مسعود فيه».
ووصله في "تغليق التعليق" (٤/ ٣٨٠) من طريق أبي طاهر المخَلِّص، عن إبراهيم بن حماد، عن شعيب بن أيوب، عن ابن نمير، عن الأعمش، به، ثم قال: «رواه الفريابي، عن سفيان، عن الأعمش. وهكذا رواه وكيع وعبدالله بن إدريس وأبو عوانة وغيرُ واحد، عن الأعمش. ورواه عاصم بن بهدلة، عن شقيق، عن عبدالله بن مسعود ...»، ثم ساقه من طريق ابن أبي عاصم المتقدمة.

(٤) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٣١٩)، وابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٨/ ٣٦٨٤) من طريق يوسف بن سعيد، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٨٧)، والبيهقي في "الشعب" (١٨٠٧) من طريق نصر ابن مالك الخزاعي، كلاهما عن يحيى بن بكار، به. وذكره الدارقطني في "الأفراد" (٣١/أ/ أطراف الغرائب) من طريق علي بن بكار. ثم قال: «تفرَّد به أبو خلدة، عن أبي العالية، عنه، وعنه علي بن بكار».

(٥) قوله: «خالد» ليس في (ش).

(٦) هو: رُفَيع بن مهران.

(٧) ضبب ناسخ (ت) و(ف) فوق قوله: «خمس» الثانية.

آيات[١]؛ فإنَّه كذلك نَزَلَ[٢] جبريلُ عليه السلام على النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: أبو نُعيم[٣] رواه عن أبي خَلْدَةَ، عن أبي العالية، لم يَذكُرْ فيه عُمَرَ؛ وهو الصَّحيحُ .

١٧٥٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن موسى بن أبي نُعَيم[٤]، عن خالد الواسِطي[٥]، عن خالد الحَذَّاء[٦]، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: كان رسولُ الله يُصَلِّي، فجاء أبو جهل فنهاه أن يُصَلِّيَ، فأنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠﴾ إلى قوله: ﴿كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[٧]؛ قال: لقد علم أني أَكْثَرُ أهل هذا الوادي ناديًا، فغَضِبَ النبيُّ ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تبارك وتعالى:

---

(١) في (ك): « خمس آيات » مرة واحدة .

(٢) كذا في جميع النسخ، بإضمار « به »، والتقدير: «فإنَّه كذلك نَزَلَ به جبريلُ »، و «به» ثابتةٌ في بعض مصادر التخريج، وجاء لفظ الحديث أيضًا هكذا: « فإنَّ جبريل عليه السلام كان يَنزِلُ به خمس آيات، خمس آيات ».

(٣) هو : الفضل بن دُكَين، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٩٢١)، والبيهقي في "الشعب" (١٨٠٦) من طريق وكيع، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/٢١٩- ٢٢٠) من طريق مسلم بن إبراهيم، كلاهما عن أبي خلدة، به . ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٨/ ٣٦٨٤).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١٩٥٠) .

(٥) هو: خالد بن عبدالله . وسيأتي في التخريج روايته عن داود ، بالوجه الذي رجَّحه أبو زرعة .

(٦) هو: خالد بن مهران .

(٧) الآية (٩-١٦) من سورة العلق .

﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾[(١)]، قال ابنُ عبَّاس: فواللهِ، لو فَعَلَ، لأخذَتهُ الملائكةُ مَكانَهُ[(٢)]؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ وَهِمَ فيه محمد بن موسى؛ إنما هو: عن داود[(٣)]، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس.

١٧٥١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[(٤)]، عن

(١) سورة العلق.
(٢) في (ت) و(ك): «فكانه».
(٣) هو: ابن أبي هند، وروايته على هذا الوجه أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٥٢٣ و٥٢٦) عن إسحاق بن شاهين، عن خالد بن عبدالله الواسطي، عن دَاود، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٥٥١)، وأبو سعيد الأشج في "جزء من حديثه" (١٢٢)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٢٥) من طريق أبي خالد سليمان بن حبان، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٢٩ رقم ٣٠٤٤) من طريق وُهَيب بن خالد، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٨٦٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٨٧- ٤٨٨) من طريق عبدالرحمن بن محمد المحاربي، وابن جرير الطبري (٢٤/ ٥٢٥) من طريق علي بن مسهر، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٨٧- ٤٨٨) من طريق عبدالوهَّاب بن عطاء، جميعهم عن داود بن أبي هند، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الإمام أحمد وابنه عبدالله في "المسند" (١/ ٢٥٦ رقم ٢٣٢١). ومن طريق أبي سعيد الأشج أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٣٤٩)، والنسائي في "الكبرى" (١١٦٨٤).
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الدلائل" (٢/ ١٩٢).
وأخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٤٨ رقم ٢٢٢٥)، والبخاري في "صحيحه" (٤٩٥٨) من طريق عبدالكريم الجزري، عن عكرمة، قال ابن عباس: قال أبو جهل: لئن رأيت محمدًا يصلي عند الكعبة لأطأنَّ على عنقه، فبلغ ذلك النبيَّ ﷺ فقال: «لو فعله لأخذَتْه الملائكةُ».
(٤) هو: عبدالله. وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦٣١٦).

يونس بن يزيد، عن ابن شِهَاب[١]؛ قال: حدَّثني سعيدُ بنُ المسيّب: أنه بلغَهُ أنَّ أَحْدَثَ القرآن بالعرشِ آيةُ الدَّيْنِ[٢].

ورواه ابنُ المُبَارَك[٣]، عن مَعْمَر، عن الزُّهري؛ قال: بَلَغَنا عن سعيد بن المسيّب أنه قال: آخِرُ آيةٍ عهدًا بالعرشِ آيةُ الدَّيْنِ ؟

قال أبو زرعة: حديثُ مَعْمَرٍ أحبُّ إليَّ .

١٧٥٢ - قال أبو محمد[٤]: وسمعتُ أبا زرعة وسُئِلَ عن حديثٍ رواه محمد بن سَلَمة[٥]، عن محمد بن إسحاق، عن الأعمَش، عن

---

(١) هو: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.
(٢) وهي الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.
(٣) هو: عبدالله . ولم نقف على روايته، وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٣٦٩) من طريق عقيل بن خالد، عن الزهري من قوله .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٦ و٥٠ رقم ٢٤٦ و٣٥٠)، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٧٦)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٣)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦٣٠٨)، وابن المنذر في "تفسيره" (٤٤)، والبيهقي في "الدلائل" (٧/ ١٣٨) من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر نحوه .
(٤) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .
(٥) لم نقف على روايته بهذا الوجه، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٨٢٠٦) من طريق سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، به .
وقرن الطبري مع سلمة : جرير بن عبدالحميد، وسيأتي أن جريرًا رواه عن الأعمش على الوجه الآخر . وأخرجه ابن أبي الدنيا في "المتمنين"(٥) من طريق إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق، حدثني الأعمش عمَّن لا أتهم، عن أبي الضُّحىٰ، به.
وأخرجه الطبري أيضًا (٨٢٠٧) من طريق وَهْب بن جرير، عن شعبة، عن الأعمش، به . لكن اختُلف على شعبة، فأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٢٨٩)، والدارمي في "مسنده" (٢٤٥٤) من طريق سعيد بن عامر، والطبري في "تفسيره" (٨٢٠٨) =

أبي الضُّحى[١]، عن مَسْروقٍ، عن عبدالله[٢]، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ[٣] ﴿١٦٩﴾﴾[٤]... فذكر الحديثَ[٥].

ورواه أبو معاوية[٦]، وعليُّ بنُ مُسْهِر، وجَرِيرٌ[٧]، عن الأعمَش، عن عبدالله بن مُرَّة، عن مسروق، عن عبدالله؟

وسمعتُ أبا زرعة يقول: حديثُ ابن إسحاق وَهمٌ، وهِمَ فيه ابن إسحاق، والصَّحيحُ: الأعمَش، عن عبدالله بن مُرَّة، عن مسروق، عن عبدالله.

= من طريق محمد بن أبي عدي، جميعهم (الطيالسي وسعيد ومحمد) عن شعبة، عن الأعمش، على الوجه الذي رجَّحه أبو زرعة.

وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٨٩٤) و(٥٣٨/ تفسير) من طريق سعيد بن مسروق، عن أبي الضُّحىٰ من قوله، ليس فيه ذكرٌ لمسروق، ولا لابن مسعود.

(١) هو: مسلم بن صُبَيْح. (٢) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) قوله: « يرزقون » ليس في (ت) و(ف). (٤) سورة آل عمران.

(٥) وتمامه - كما في رواية مسلم -: أَمَا إِنَّا قد سَأَلنَا عن ذَلِكَ؟ فقال: « أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ، فَاطَّلَعَ عليهِمْ رَبُّهُمُ اطِّلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَشْتَهُونَ شَيْئاً؟ قَالُوا: أَيَّ شَيْءٍ نَشْتَهِي وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يَسْأَلُوا؛ قَالُوا: يَا رَبِّ نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ؛ تُرِكُوا ».

(٦) هو: محمد بن خازم، وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٨٨٧).

(٧) هو: ابن عبدالحميد، وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٨٨٧).

وأخرجه مسلم أيضًا (١٨٨٧) من طريق عيسى بن يونس، وأسباط بن محمد، عن الأعمش، به.

١٧٥٣ - وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه ابن نُمَير [٢]، عن يحيى بن يَمَان، عن شَريك[٣]، عن أبي اليَقْظان[٤]، عن أنس، في[٥] قوله عزَّ وجلَّ[٦]: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[٧]؛ قال: يَتَجَلَّى لهم كلَّ جُمُعة.

ورواه إسماعيلُ بن أبي الحَكَم الثَّقَفي، عن يحيى بن دينار[٨]، عن شَريك، عن أبي اليَقْظان، عن زَيد بن وَهْب: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾؛ قال: يَتَجَلَّىٰ لهم رَبُّهُمْ عزَّ وجلَّ.

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أَصَحُّ؟

قال: حديثُ أنسٍ أصحُّ.

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٥٧١) و(٥٩٣).

(٢) هو: محمد بن عبدالله. ولم نقف على روايته، لكن الحديث أخرجه البزار في "مسنده" (٢٢٥٨/كشف الأستار)، من طريق عبدالله بن أبي الوضَّاح، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٤٤) من طريق يحيى الحمَّاني، كلاهما عن يحيى بن يمان به.
وأخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في "الرد على الجهمية" (١٩٨) عن شيخ من أهل بغداد، عن شريك به، ورواه عبدالله ابن الإمام أحمد في "السنة" (١٢٢٦) من طريق أسود بن عامر قال: ذُكر لي عن شريك فذكره.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٥١٦)، والدارمي في "الرد على الجهمية" (١٤٥)، وابن جرير الطبري في "التفسير" (٢٢/ ٣٧٠) والدارقطني في "الرؤية" (٥٩ و٦٠ و٦٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٦٣) من طرق عن أبي اليقظان عثمان ابن عمير به.

(٣) هو: ابن عبدالله النَّخَعي.

(٤) هو: عثمان بن عمير، ويقال: ابن أبي حميد، ويقال: ابن قيس.

(٥) قوله: «في» سقط من (ش).

(٦) قوله: «عن أنس في قوله عز وجل» ليس في (ت) و(ك)، وجاء بدلاً منه: «عن زيد ابن وَهْب».

(٧) الآية (٣٥) من سورة ق.

(٨) كذا في جميع النسخ! ولعله: «يحيى بن يمان».

١٧٥٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه وكيعٌ، والمُؤَمَّلُ بن إسماعيل، واختَلَفا:

فقال مُؤَمَّل[١]: عن الثَّوْري، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع، عن مجاهد، عن عُبَيد بن عُمَير؛ قال: قال آدمُ: يَا رَبِّ، ذَنْبِي الذي أَذنَبْتُ كَتبتَهُ عليَّ قبل أَنْ تَخلُقَني ؟ أو ابْتَدَعْتُهُ مِنْ قِبَلي ؟ قال: بل كَتَبتُهُ[٢] عليكَ قبل أن أخلُقَك، قال: فكما كَتَبتَهُ عليَّ فاغْفِرْهُ لي، فهو قوله: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ[٣] ﴾[٤].

وقال وكيعٌ[٥]: عن سُفيان، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع، عَمَّن سمع عُبَيد بن عُمَيْر ؟

قال: حديثُ وكيعٍ أصحُّ، وأخطأَ المُؤَمَّل .

---

(١) روايته أخرجها الدينوري في "المجالسة" (٢٦٢٨) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧/ ٤٣٤) - من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، عنه، به .
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٧٨٢) عن أحمد بن سنان، عن المؤمَّل، عن سفيان، عن عبدالعزيز بن رفيع، قال: أخبرني من سمع عُبَيد بن عمير. وهذه الرواية موافقةٌ لرواية وكيع .

(٢) في (أ): « بل كتبت »، وفي (ش): « بلى كتبت ».

(٣) قوله: « فتاب عليه » من (ف) فقط .

(٤) الآية (٣٧) من سورة البقرة .

(٥) روايته أخرجها الفريابي في "القدر" (١٢١)، وابن جرير في "تفسيره" (٧٨٣)، وأبو الشيخ في "العظمة" (١٠١١٠)، وابن بطَّة في "الإبانة" (١٣١١ و١٣٨٧ و١٩١٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٢٧٣).
وأخرجه عثمان الدارمي في "الرد على الجهمية" (٢٧٨) عن محمد بن كثير، وابن جرير في "تفسيره" (٧٨١)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/ ٩١ =

١٧٥٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه شَرِيك[١]، عن خُصَيْف[٢]، عن عِكْرِمَةَ وسعيدِ بن جُبَير، في قوله: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ ﴾[٣]؛ قال: هو قولُهُ: ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا ﴾[٤].

ورواه عبدالرحمٰن بن مَهْدي[٥]، عن الثَّوْري، عن خُصَيف[٦]، عن مجاهدٍ وسعيدِ بنِ جُبَير .

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: الثَّوْريُّ أحفَظُ .

١٧٥٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الهَيْثَم بن خارِجَة[٧]،

= رقم٤٠٩) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن جرير أيضًا (٧٨٤) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، جميعهم، عن سفيان، عن عبدالعزيز، به .
وأخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٤٤) - ومن طريقه ابن جرير (٧٨٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧/ ٧٣٤) - عن الثوري، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن عبيد بن عمير .

(١) هو: ابن عبدالله النَّخَعي .
(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن الجَزَري .
(٣) الآية (٣٧) من سورة البقرة .
(٤) الآية (٢٣) من سورة الأعراف .
(٥) روايته أخرجها المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/ ٩١ رقم٤١٠ و٥/ ١٤٥٤ رقم٨٣١٢). وأخرجه الطبري في "تفسيره" (٧٨٧)، وفي "تاريخه" (١/ ١٢٥) من طريق أبي أحمد محمد بن عبدالله الزبيري، عن الثوري، به .
وأخرجه الطبري في "تفسيره" (٧٨٧)، وفي "تاريخه" (١/ ١٢٥) من طريق قيس، وأيضًا في "تفسيره" (٧٨٧) من طريق أبي زهير، كلاهما عن خصيف، به .
(٦) في (أ) و(ش): « حصف ».
(٧) في (أ) و(ش): « جارية »، ولكن لم تنقط في (أ)، وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢١/ ٤٥٣).

وهشامُ بنُ عَمَّار[١]، ومحمدُ بنُ إسماعيل بن عيَّاش، فقالوا: عن إسماعيلَ بنِ عَيَّاش، عن ضَمْضَم بن زُرعَة، عن شُرَيح بن عُبَيد، عن عُقْبَة بن عامر، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِنَّ أَوَّلَ عَظْمٍ يَتَكَلَّمُ مِنَ[٢] الإِنْسَانِ يَوْمَ يُخْتَمُ عَلَى الأَفْوَاهِ: فَخِذُهُ مِنَ الرِّجْلِ الشِّمَالِ ».

وروى هذا الحديثَ إبراهيمُ بنُ العلاءِ بنِ الضَّحَّاكِ الزُّبَيديُّ[٣]، عن إسماعيل بن عيَّاش، عن ضَمْضَم بن زُرعَة[٤]، عن شُرَيح بن عُبَيد، عَمَّن حَدَّثَهُ، عن عُقْبَة بن عامر، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبوزرعة: هذا أصحُّ .

١٧٥٧ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[٥]، عن

---

(١) روايته أخرجها المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره"- كما في "تفسير ابن كثير" (٣/ ٥٧٨)- والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٣٣ رقم٩٢١)، والثعلبي في "تفسيره" (٨/ ١٣٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/ ٦٠).
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الأوائل" (٥٣) من طريق عبدالوهَّاب بن الضحاك، والطبري في "تفسيره" (٢٠/ ٥٤٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٦٣٥) من طريق محمد بن المبارك الصوري، كلاهما عن إسماعيل بن عياش، به .

(٢) في (ك): « في ».

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٥١ رقم ١٧٣٧٤) من طريق الحكم بن نافع، عن إسماعيل بن عياش، به .

(٤) في (ش): « ربيعة ».

(٥) هو: عبدالله ، وروايته في كتابه "القدر" (٨)، ومن طريقه أخرجه الفريابي في "القدر" (٢٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٣٧٧).
وأخرجه المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره"(٥/ ١٦١٤ رقم ٨٥٣٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٧/ ٣٩٥) من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، به.

هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ، مَسَحَ عَلَى ظَهْرِهِ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ**[(١)] **هُوَ خَالِقُهَا**[(٢)] **مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبِيصً**[(٣)] **مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَنْ**[(٤)] **هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ** »... فذكر الحديثَ.

ورواه أبو نُعَيم[(٥)]، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن أبي صالح[(٦)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ت) و(ك): « كل شيء ». والنَّسَمَةُ: الإنسانُ والنَّفْسُ والرُّوحُ. "لسان العرب" (ن س م).

(٢) قوله: «هو خالقها» مكرر في (ك).

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة، كما تقدم بيانه في المسألة رقم (٣٤). ويمكن أن تُرفع ويبنى الفعل «جعل» للمفعول؛ وحذف الفاعل هنا للعلم به.
والوَبيصُ: البَريقُ؛ يقال: وَبَصَ الشيءُ يَبِصُ وَبْصًا ووَبِيصًا وَبِصَةً: بَرَقَ ولَمَعَ. "غريب الحديث" لأبي عبيد (٤/ ٣٣٣)، و"اللسان" (و ب ص/ ٧/ ١٠٤).

(٤) في (ك): « ومن ».

(٥) هو: الفَضْل بن دُكَين، وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٠٧٦)، والفريابي في "القدر" (١٩)، وابن منده في "الرد على الجهمية" (٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٢٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧/ ٣٩٤).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٢٨- ٢٩) عن خلَّاد بن يحيى، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٦٥٤) من طريق القاسم بن الحكم، كلاهما عن هشام بن سعد، به.
قال الترمذي: « هذا حديثٌ حسن صحيح، وقد رُوِيَ من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ».

(٦) هو: ذَكْوان السَّمَّان.

قلتُ لأبي زرعة: أيُّهُما أصحُّ ؟

قال: حديثُ أبي نُعَيمٍ أصحُّ؛ وَهِمَ ابنُ وَهْب في حديثه[1].

١٧٥٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو معاوية الضَّرير[2]، عن ابن جُرَيج[3]، عن عَطَاء، في قوله: ﴿لَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾[4]؛ قال: من الغائطِ، والبَوْلِ، والحَيْضِ، والمُخَاط، والوَلَد.

ورواه ابن المُبارَك[5] فقال: عن ابن جُرَيج، عن مجاهدٍ.

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديثُ مجاهدٍ أصحُّ.

١٧٥٩ - وسُئِلَ[6] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو سَلَمة

(١) في (ت) و(ك): «حديث»، وفي هامش النسخة (أ) حاشية بخط مغاير نصها: «ورواه عبدالرحمن بن زيد، عن أبيه، عن عطاء؛ كما رواه ابن وهب».
(٢) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها هناد في "الزهد" (٢٨)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٥٥٣).
(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.
(٤) الآية (٥٧) من سورة النساء.
(٥) هو: عبدالله. وروايته أخرجها في كتابه في "الزهد" (٢٤٣/زيادات نعيم بن حماد)، ومن طريقه أخرجه هناد في "الزهد" (٢٧)، والطبري في "تفسيره" (٥٤٣).
وأخرجه هناد أيضًا (٢٩) من طريق سفيان الثوري، عن ابن جريج، به.
(٦) نقل هذا النص الضياء في "المختارة" (٥/ ٧٥) بتصرف.

المِنْقَري[١]، عن حمَّاد[٢]، عن ثابت[٣]، عن أنس، موقوفً[٤]: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾[٥]؛ قال: ساخَ الجبلُ .

ورواه عبدُالصَّمَد بنُ عبدالوارث، ومحمَّدُ بنُ كَثِيرٍ العَبْديُّ[٦]،

---

(١) هو: موسى بن إسماعيل .

(٢) هو: ابن سلمة . (٣) هو: ابن أسلم البُناني .

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) الآية (١٤٣) من سورة الأعراف.

(٦) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "السنة" (٥٠٣).

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٢٥ رقم١٢٢٦٠)، والترمذي في "جامعه" (٣٠٧٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٨١)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٥/ ١٥٥٩ رقم٨٩٣٦) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، وأحمد أيضًا (٣/ ٢٠٩ رقم١٣١٧٨) من طريق روح بن عبادة، والترمذي أيضًا (٣٠٧٤)، وعبدالله ابن أحمد في "السنة" (٥٠٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٢٠- ٣٢١) من طريق سليمان بن حرب، وابن أبي عاصم أيضًا (٤٨٠)، والطبري في "تفسيره" (١٥٠٨٨)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦٠)، والحاكم أيضًا (١/ ٢٥)، والضياء في "المختارة" (١٦٧٥) من طريق هدبة بن خالد، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (٥٠٢ و١٢٠٥) من طريق إبراهيم بن الحجاج والنضر بن شميل، والطبري أيضًا (١٥٠٨٧) من طريق الحجَّاج بن المنهال، والحاكم أيضًا (١/ ٢٥ و٢/ ٣٢٠- ٣٢١ و٥٧٧) من طريق عفان بن مسلم ومحمد بن عبدالله الخزاعي، جميعهم عن حماد، به .

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٨٣٦) من طريق داود بن المحبر، وابن منده في "الرد على الجهمية" (٥٩ و٦٠) من طريق سعيد بن عامر وداود بن الزِّبرقان، جميعهم عن شعبة، عن ثابت، عن أنس .

قال ابن منده: « وهما من حديث شعبة غريب مرفوع » .

وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٤٨٢ و٤٨٣)، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (٥٠١) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس .

كليهما[١] عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه قرأ: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ ﴾...، وذكر الحديثَ ؟

قال أبو زرعة: كان أبو سَلَمة[٢] يقول قَبْلَنا: عن حمَّاد، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ إن شاء الله، فلمَّا قرأتُ عليه، لم[٣] يذكُر فيه النبيَّ ﷺ، والصَّحيحُ مرفوعٌ[٤].

---

(١) كذا وقع في جميع النسخ، والجادَّة: «كلاهما»؛ لأنَّه توكيد معنويٌّ للمرفوع قبله، لكنْ تكرَّرَ وقوعُ مثل ذلك في "صحيح مسلم"، وذكر له النوويُّ وجهين تصحيحًا له، فقال في "شرح مسلم" (١/ ٤١-٤٢): « فصل: تكرَّر في "صحيح مسلم" قوله: "حدثنا فلانٌ وفلانٌ كليهما عن فلان"؛ هكذا يقع في مواضع كثيرة في أكثر الأصول "كليهما" بالياء، وهو مما يستشكل من جهة العربية، وحقه أن يقال: "كلاهما" بالألف، ولكن استعماله بالياء صحيح، وله وجهان:
أحدهما: أن يكون مرفوعًا تأكيدًا للمرفوع قبله، ولكنه كتب بالياء لأجل الإمالة، ويقرأ بالألف [«كِلَيْهُمَا»]؛ كما كتبوا الربا والربى بالألف والياء، ويقرأ بالألف لا غير. [وانظر في الإمالة وأسبابها تعليقنا على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤)].
والوجه الثاني: أن يكون "كِلَيْهِمَا" منصوبًا ويقرأ بالياء، ويكون تقديره: أعني كليهما ». اهـ.

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن بطة في "الإبانة" (٢٧٢) من طريق أبي الأحوص محمد بن الهيثم، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٥ و٥٧٧) من طريق جعفر بن أبي عثمان الطيالسي والسري بن خزيمة، جميعهم عنه، به . ولم يذكروا فيه: « إن شاء الله » .

(٣) في (ش): « ولم ».

(٤) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديثٌ حسن غريبٌ صحيح، لا نعرفُه إلا من حديث حماد بن سلمة ».
وذكر الحافظ ابن كثير بعض طرقه في "تفسيره" (٣/ ٤٦٦-٤٦٧) وقال: « ورواه أبو محمد الحسن بن محمد الخلّال، عن محمد بن عليِّ بن سويد، عن أبي القاسم البغوي، عن هدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة، فذكره، وقال: هذا إسنادٌ صحيح لا علّة فيه ». اهـ.

١٧٦٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه الأعمَش[٢]، عن أبي صالح[٣]، عن عَطاء بن يَسار، عن شيخٍ من أهل مِصْر، عن أبي الدَّرْداء، عن النبيِّ ﷺ - قال[٤]: سألتُهُ عن قولِ الله[٥] عزَّ وجلَّ: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٦] . . . ؟

قلتُ لأبي: مَنْ هذا الشَّيخُ الذي مِنْ أهلِ مِصْر ؟

قال: لا يُعرَفُ .

١٧٦١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ بنُ سُلَيمان[٧]، عن مالك بن أنس، عن عُبَيدالله بن عبدالرحمٰن، عن أبي حُنَين، عن

---

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٢/ ١٣٣)، وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٧١٣).

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٧١٣).

(٣) هو: ذَكْوان السَّمّان .

(٤) أي: الشيخ الذي من أهل مصر؛ فإنَّ الحديثَ بتمامه كما في مصادر التخريج: «عَنْ عَطاء بن يَسار، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٣-٦٤] ؟ فَقَالَ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْهَا غَيْرُكَ، إِلَّا رَجُلاً وَاحِدًا، سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ أُنْزِلَتْ غَيْرُكَ، إِلَّا رَجُلاً وَاحِدًا؛ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَىٰ لَهُ». واللفظ للحميدي في "مسنده" (٣٩٥ و٣٩٦).

(٥) في (ك): «عن قوله».

(٦) الآية (٦٤) من سورة يونس .

(٧) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه الترمذي في "الجامع" (٢٨٩٧) من طريقه على الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم ، كما سيأتي

مولًى لعبدالرحمٰن بن زيد - أو لآل عبدالرحمٰن بن زيد - عن أبي هريرة؛ قال: كُنْتُ أَمْشِي مع رسول الله ﷺ، فَسَمِعَ رجلاً يقرأُ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، فقال رسولُ الله ﷺ: « وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ » ؟

قال[1] **أبي**: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عُبَيد[2] بن حُنَين مولى زيد[3]، عن أبي هريرة[4].

١٧٦٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسرائيل[5]، عن السُّدِّي[6]، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ في

---

(١) في (ف): « فقال ».

(٢) في (ك): « عبيدالله ».

(٣) الحديث من هذا الوجه في "الموطأ" (١/ ٢٠٨).
وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٦) من طريق يحيى بن بكير، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٠٢ رقم٨٠١١) من طريق أبي عامر العَقَدي عبدالملك بن عمرو، وأيضًا (٢/ ٥٣٥ رقم١٠٩١٩) من طريق عثمان بن عمر، والترمذي في "جامعه" (٢٨٩٧) من طريق إسحاق بن سليمان، والنسائي في "المجتبىٰ" (٩٩٤) من طريق قتيبة بن سعيد، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٦) من طريق عبدالله بن مسلمة، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٢١٦) من طريق محمد بن خالد بن عثمة، جميعهم عن مالك، به .

(٤) ذكر الدارقطني في "العلل" (٢١٢٨) هذا الحديثَ والاختلافَ فيه على مالك، ولم يرجِّح .

(٥) هو: ابن يونس، وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣١٣٦)، والبزار كما في "تفسير ابن كثير" (٥/ ٩٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١٤٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٤٢- ٢٤٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ١٥- ١٦). ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٧٣٤٩).

(٦) هو: إسماعيل بن عبدالرحمن .

قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ[(١)] بِإِمَـٰمِهِمْ ﴾[(٢)]؛ قال: « يُدْعَى الرَّجُلُ فَيُعْطَى كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وَيُمَدُّ[(٣)] لَهُ فِي جِسْمِهِ[(٤)] سِتُّونَ[(٥)] ذِرَاعًا، وَيُبَيَّضُ وَجْهُهُ، وَيُجْعَلُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجٌ مِنَ اللُّؤْلُؤِ يَتَلأْلأُ، فَيَنْطَلِقُ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَيَرَوْنَهُ مِنْ بَعِيدٍ، فَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ، ائْتِنَا بِهَذَا[(٦)] - أَوْ بَارِكْ لَنَا فِي هَذَا - حَتَّى يَأْتِيَهُمْ، فَيَقُولَ: أَبْشِرُوا؛ فَإِنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْكُمْ مِثْلَ هَذَا[(٧)]، وَأَمَّا الكَافِرُ فَيُسَوَّدُ وَجْهُهُ، وَيُمَدُّ لَهُ فِي جِسْمِهِ سِتُّونَ[(٨)] ذِرَاعًا عَلَى صُورَةِ آدَمَ... »، وذكر الحديثَ؟

قال أبي: إسرائيلُ يَرفَعُ هذا الحديثَ، والثَّوريُّ لا يرفَعُهُ، والثَّوْريُّ أحفَظُ[(٩)].

١٧٦٣ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن الحُمَيديِّ[(١٠)]، عن ابن

---

(١) في (ك): « إنسان ».

(٢) الآية (٧١) من سورة الإسراء.

(٣) في (ت): « وتمد ».

(٤) في (ك): « جسده ».

(٥) المثبت من (ف)، وهو الجادَّة. وفي بقية النسخ: « ستين »، وله وجه في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٢) في قوله: « نُزِّل عليه قرآنًا ».

(٦) في (ك): « مثل هذا ».

(٧) من قوله: « حتى يأتيهم ... » إلى هنا سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

(٨) المثبت من (ف) و(ك). وفي بقية النسخ: « ستين ». وانظر التعليق على نحوه أول المتن.

(٩) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث حسنٌ غريب ».

(١٠) هو: عبدالله بن الزبير. والحديث في "مسنده" (١٠٢٥)، وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٤٩ رقم٧٣٩١) عن سفيان بن عيينة، به.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٨٨٧) من طريق عبدالله بن محمد الزهري، والترمذي في "جامعه" (٣٣٤٧) من طريق ابن أبي عمر العَدَني، وابن السني في "عمل =

عُيَينة، عن إسماعيلَ بن أُمَيَّة؛ قال: حدَّثني أعرابيٌّ من أهل البادية؛ قال: سمعتُ أبا هريرة يقول: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ: ﴿ وَالتِّينِ**[(١)] **وَالزَّيْتُونِ ﴾**[(٢)]**، فَأَتَى عَلَى آخِرِهَا: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾**[(٣)]**؛ فَلْيَقُلْ: بَلَى، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ**[(٤)] **مِنَ الشَّاهِدِينَ** ».

أخبرنا[(٥)] **أبو محمَّد؛ قال**: حدَّثنا أبو زرعة، عن إبراهيمَ بن موسى[(٦)]، عن ابن عُلَيَّة[(٧)]، عن إسماعيلَ بن أُمَيَّة، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبي هريرة، موقوفً[(٨)].

= اليوم والليلة" (٤٣٦) من طريق إبراهيم بن بشار، والدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٤٧) من طريق علي بن المديني، جميعهم عن سفيان، به .
ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣١٠)، وفي "الشعب" (٩٢٩)، والبغوي في "تفسيره" (٤/ ٥١٨)، وفي "شرح السنة" (٦٢٣).
قال الترمذي: « هذا حديثٌ إنما يُروى بهذا الإسناد عن هذا الأعرابي، عن أبي هريرة، ولا يسمَّى » .

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « التين » بلا واو قبلها .
(٢) الآية (١) من سورة التين .
(٣) الآية (٨) من سورة التين .
(٤) قوله: « على ذلك » سقط من (ت)، وفي موضعه إشارةُ لَحَقٍ، ولم يظهر في التصوير.
(٥) في (ف): « قال: أخبرنا ».
(٦) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص١٥١-١٥٢)، والدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٤٨) من طريق علي بن المديني، كلاهما (أبو عبيد وعلي) عن ابن علية، به .
(٧) هو: إسماعيل بن إبراهيم .
(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

وأخبرنا أبو محمَّد؛ قال: حدَّثنا أبو زرعة، عن عثمانَ بن أبي شَيْبَة[(١)]، عن يزيدَ بن هارون، عن يزيدَ بن عِياض، عن إسماعيلَ بن أميَّة، عن أبي اليَسع[(٢)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

فسمعتُ أبا زرعة[(٣)] يقول: الصَّحيحُ[(٤)]: إسماعيلُ بن أميَّة، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبي هريرة، موقوفً[(٥)].

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥١٠)- ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (١٩١٨)، وفي "الأسماء والصفات" (٣٠)- من طريق سعيد ابن مسعود، عن يزيد بن هارون، به.
وأخرجه أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٧١٨) ومن طريقه الشجري في "أماليه" (١/ ١٠٦ و١١٩) من طريق نصر بن حاجب، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد، عن أبي هريرة، به.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٤٠٥٢)، وفي "تفسيره" (٢/ ٣٨٣) من طريق معمر، عن إسماعيل بن أمية، عن النبي ﷺ.

(٢) في (ت) و(ك): «أبي اليسار».

(٣) في (ف): «أبي زرعة».

(٤) قوله: «الصحيح» سقط من (ش).

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٢٢٦٧): «يرويه إسماعيل بن أمية، واختُلف عنه، فرواه إبراهيم بن طهمان، عن نصر شيخ له، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وتابعه على رفعه إبراهيمُ بن أبي يحيى، عن إسماعيل بن أمية، عن عبدالرحمن بن القاسم - رجل من أهل مكة- عن أبي هريرة. وقال ابن عيينة: عن إسماعيل بن أمية، عن أعرابي من أهل البادية، عن أبي هريرة، وقوله أشبهُ. وقال شعبة: عن إسماعيل بن أمية: حدثني رجلٌ صدق، عن أبي هريرة». ثم أخرج الدارقطني الحديث من طريق علي بن المديني عن سفيان، ثم قال: «قال ابن المديني: قلتُ لسفيان بن عيينة: فإن إسماعيل بن علية رواه عنه، أعني: عن إسماعيل بن أمية، عن عبدالرحمن بن القاسم رجل من أهل مكة، عن أبي هريرة، إذا قرأ أحدكم: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ فقال سفيان: لم نحفظ». =

١٧٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثَين رواهما الحسنُ بنُ عليٍّ الخَلَّالُ الحُلْوانيُّ[(١)]:

عن زكريَّا بنِ عَطيَّة، عن سعد[(٢)] بن محمد بن المِسْوَر بن إبراهيمَ ابنِ[(٣)] عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن عائِشَةَ بنت سعد بن مالك، عن سعد[(٤)] بن مالك؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[(٥)]، فَكَأَنَّمَا قَرَأَ رُبُعَ القُرْآنِ، ومَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[(٦)]، فَكَأَنَّمَا قَرَأَ ثُلُثَ القُرْآنِ**».

والآخر: عن زكريَّا بن عَطِيَّة[(٧)]، عن سعد بن محمد، عن عَمِّهِ

= وقوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(١) في (ت): « الخلواني ». وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٨٥)، والطبراني في "الصغير" (١٦٥)، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٩٧).
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٠٥).
ورواه البزار في "مسنده" (١٢١١)، والدارقطني في "الأفراد" (٥٨/أ/أطراف الغرائب) من طريق زكريا بن عطية، به.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن سعد إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد». وقال الطبراني: « لا يُروى عن سعد إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به ابن عطية». وقال الدارقطني: « تفرَّد به سعد بن محمد بن المسور، عن عائشة، ولم يروه عنه غير زكريا بن عطية ».

(٢) في (ك): «سعيد». وانظر تعليق الشيخ عبدالرحمٰن المعلِّمي على "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣/ ٥٩٩).

(٣) في (ف): « عن » بدل: « ابن ».

(٤) في (ش) و(ف): « سعيد ».

(٥) أي: سورة الكافرون.

(٦) أي: سورة الإخلاص.

(٧) روايته أخرجها الطبراني في "الصغير" (١٦٦)، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٩٧ و٢٢٩٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٦٠). ومن طريق الطبراني رواه =

سعد بن إبراهيم، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ[1] مَرَّةً؛ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ الأَرْضِ يَوْمَئِذٍ إِذَا اتَّقَىٰ» ؟

فقال[2] أبي: هَذَينِ حَدِيثَينِ[3] مُنكَرَينِ، وزكريَّا بنُ عَطيَّة منكرُ الحديثِ .

١٧٦٥ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، عن عبدالوهَّاب الثَّقَفي[4]، عن خالدٍ الحَذَّاء[5]، عن عِكْرِمَة؛ في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[6]؛ قال:

= أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٠٥) قال ابن عبدالبر: «هذا الحديث والأحاديثُ التي قبله من أحاديث الشيوخ، ليست من أحاديث الأئمة».

(١) في (ك): «ثنتي عشر». (٢) في (ف): «قال».

(٣) في (ك): «الحديثين». وكذا وقع هنا: «هذين حديثين منكرين»، وحقه أن يقول: هذان حديثان- أو الحديثان- منكران. ولكن يخرج ما في النسخ على وجوه:
أحدها: أنه مرفوعٌ لكنه كتب بالياء لأجل الإمالة؛ فينبغي أن يقرأ بالألف الممالة وإن رُسم بالياء: «هَذَيْنِ حَدِيثَيْنِ مُنْكَرَيْنِ».
والثاني: أنه منصوب بتقدير فعلٍ، أي: أعُدُّ هذين حديثين منكرين، أو نحو هذا.
والثالث: أنه أعمل الفعل «قال» عمل «ظن» على لغة بني سُلَيْم؛ فيكون «هذين» مفعولاً أول، و«حديثين» مفعولاً ثانيًا.
وقد فصَّلنا في هذا في التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤). وانظر أيضًا في لغة بني سُلَيْم: التعليق على المسألة رقم (٧٥٩).

(٤) هو: ابن عبدالمجيد.

(٥) هو: ابن مهران.

(٦) الآية: (٢٣٥) من سورة البقرة، وجاءت في جميع النسخ: «ولا تواعدوهن سرًّا».

يَلْقَى الوليَّ[١]، فيذكُرُ رَغْبةً وحِرْصًا .

فسمعتُ أبا زرعة يقول: هذا خطأٌ؛ وإنما هو: عن خالد[٢]، عن[٣] محمد بن سيرين؛ وهو الصَّحيحُ .

تَمَّ الجُزْءُ العاشرُ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ ومَنِّهِ وكَرَمِهِ، ويَتلُوهُ في الجُزْءِ الحَادِيَ عَشَرَ: في حَدِيثِ أبي زُرْعة، عن أبي بكر بن أبي شَيْبة والمُقَدَّمي، فاختَلَفا في حديثٍ رَوَياه عن زيد بن الحُبَاب

والحَمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصَلَوَاتُهُ وسَلامُهُ على سيِّد المُرسَلِينَ محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينَ، وحَسْبُنا الله وكَفى[٤]



(١) في (ت): « يلقى المولى »، وفي (ك): « تلقى المولى ».
(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٨٦٥)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (٢/ ٤٤٠ رقم٢٣٣٤).
(٣) قوله: « عن » ليس في (ش).
(٤) في (ف): « تم الجُزْؤُ العاشر بحمد الله وعونه ومنّه، ويتلوه إن شاء الله تعالى في الجُزْؤِ الحاديَ عَشَرَ من "كِتَابِ الْعِلَلِ": في حديث أبي زرعة، عن حديث أبي بكر بن أبي شيبة والمقدمي، فاختَلَفا في حديث رَوَياه عن زيد بن الحباب، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا ».
ومن قوله: « تم الجزء العاشر . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وفي حاشية (ش): « آخر الجزء العاشر ».

مطابع الحميضي هاتف: ٤٥٨١٠٠٠ فاكس: ٤٥٩٢٢١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب العلل

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن محمد

كتاب العلل./ عبدالرحمن محمد ابن أبي حاتم؛ خالد بن عبدالرحمن الجريسي.- الرياض، ١٤٢٦هـ

٧٠٠ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩ - ٣٩٢ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٥)

١- الحديث - علل أ- الجريسي، خالد بن عبدالرحمن (محقق)

ب- العنوان

ديوي ٢٣١,٣ ١٤٢٦/٦١٧

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٦١٧

ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩ - ٣٩٢ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٥)

الطبعة الأولى

محرم ١٤٢٧هـ

(شباط) فبراير ٢٠٠٦م

كتاب العلل

تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم
محمد بن إدريس الحنظلي الرازي

(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د/ سعد بن عبد الله الحميد

و

د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

المجلد الخامس

بِسْمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ
وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ، وآلِهِ وصَحْبِهِ، وسَلَّمَ تسليمًا كَثِيرًا
الجُزْءُ الحَادِيَ عَشَرَ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"
يَشْتَمِلُ على[1] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، والزُّهْدِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالإِيمَانِ[2]

١٧٦٦ - قال أبو محمد[3]: سمعتُ[4] أبا زرعة وحدَّثنا عن أبي بكرِ بنِ أبي شَيْبَةَ، والمُقَدَّمِيِّ، فاختلفا في حديثٍ رَوَيَاهُ عن زيدِ بن الحُبَابِ[5]: فروى ابنُ أبي شَيْبَةَ[6]، عن زيدٍ، عن أفلحَ بن سعيدٍ، عن محمد بن كَعْبٍ القُرَظِيِّ.

وروى المُقَدَّميُّ، عن زيدٍ، عن فُلَيْحٍ؛ قال: سمعتُ محمد بن كَعْبٍ[7] يقولُ: ﴿ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾[8]: الزَّوْجُ.

قال أبو زرعة: الصوابُ كما قال[9] ابنُ أبي شَيْبَةَ .

---

(١) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا من (أ) و(ف) فقط.
(٢) من قوله: «ذكر علل أخبار. . . » إلى هنا من (أ) و(ش) فقط، وفي (ف): «. . . رويت فيما يتعلق بتفسير. . . » إلخ.
(٣) قوله: «قال أبو محمد» من (أ) و(ش).
(٤) في (ف): « وسمعت » بالواو.
(٥) في (ف): «الخباب».
(٦) من قوله: « والمقدمي فاختلفا . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك) لانتقال النظر، وروايةُ ابن أبي شيبة أخرجها في "مصنفه" (١٦٩٧٥). وأخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٥/١٥٦ رقم ٥٣٥٠) من طريق أبي هشام محمد بن يزيد الرفاعي، عن زيد بن الحباب، به.
(٧) من قوله: « القرظي . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.
(٨) الآية (٢٣٧) من سورة البقرة .
(٩) في (ف): « الصواب: ما قال ».

١٧٦٧- وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالعزيز الأُوَيسيُّ[٢]، وقتيبةُ[٣]، عن ابن أبي المَوَالي[٤]، عن عُبَيدالله بن مَوْهَبٍ، عن عَمْرةَ[٥]، عن عائِشَةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « سِتَّةٌ لَعَنْتُهُمْ - لَعَنَهُمُ اللهُ! - وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٌ: الزَّائِدُ في كِتَابِ اللهِ، وَالْمُكَذِّبُ بِقَدَرِ اللهِ، والْمُسَلَّطُ بِالْجَبَرُوتِ لِيُذِلَّ مَنْ أَعَزَّ اللهُ، وَيُعِزَّ مَنْ أَذَلَّ اللهُ، والْمُسْتَحِلُّ لِحَرَمِ اللهِ، وَالْمُسْتَحِلُّ مِنْ عِتْرَتِي[٦] مَا حَرَّمَ اللهُ، والتَّارِكُ لِسُنَّتِي » ؟

---

(١) نقل قول أبي زرعة: الذهبي في "الميزان" (٢/ ٥٩٤)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٧/ ٧٦٨).

(٢) هو: عبدالعزيز بن عبدالله .

(٣) هو: ابن سعيد . وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢١٥٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٤٩)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ١٢٦- ١٢٧ رقم٢٨٨٣)، وفي "الأوسط" (١٦٦٧)، وفي "الدعاء" (٢٠٩٠)، وابن بطة في "الإبانة" (١٥٣١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٦).
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الشعب" (٣٧٢١).
وأخرجه أبو الوليد الأزرقي في "أخبار مكة" (٢/ ١٢٦) من طريق عبدالملك بن إبراهيم، وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٤ و٣٣٧) من طريق معلى بن منصور، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٤٦٠) من طريق عبدالله بن وهب، ثلاثتهم عن عبدالرحمن بن أبي الموالي، به.
وأخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (١٤٨٤)، والطحاوي (٣٤٦١)، والحاكم (١/ ٣٦ و٢/ ٥٢٥ و٤/ ٩٠)، وابن مردويه في "أماليه" (٢٩) جميعهم من طريق إسحاق ابن محمد الفروي، عن عبدالرحمن بن أبي الموالي، عن عبيدالله بن موهب، عن أبي بكر بن محمد، عن عمرة، به. ولم يذكر الحاكم (٢/ ٥٢٥):« عن أبي بكر بن محمد » في إسناده.

(٤) في (ف):«المَوَالِ»، وكلاهما صحيح. انظر التعليق على المسألة رقم(١٣٧٧)، وابن أبي الموالي هذا اسمه: عبدالرحمٰن.

(٥) هي: بنت عبدالرحمن.

(٦) عترة الرجل: قيل: هم عشيرته الأدنَوْنَ، وقيل: ولده وولد ولده وذريته وعقبه من صلبه دون عشيرته. ويقال: أخص أقاربه، وعترة النبي ﷺ: قيل: هم =

فقال[١] أبو زرعة: حديثُ[٢] ابن أبي المَوَالي[٣] خطأٌ؛ والصَّحيحُ: حديثُ عُبَيدالله[٤] بن عبدالرحمٰن بن مَوْهَبٍ[٥]، عن عليّ بن الحسين، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٦].

= بنو عبدالمطلب، وقيل: أهل بيته الأقربون؛ وهم: أولاده ﷺ، وعليٌّ وأولاده. وقيل: عترته: الأقربون والأبعدون منهم. "غريب الحديث" لابن قتيبة (١/ ٢٣٠)، و"غريب الحديث" للخطابي (٢/ ١٩١)، و"الزاهر" للأزهري (ص٣٧٩)، و"النهاية" (٣/ ١٧٧)، و"المصباح المنير" (٢/ ٣٩١).

(١) في (ش): « قال ».

(٢) قوله: « حديث » سقط من (ف).

(٣) في (أ) و(ت) و(ف): «الموال».

(٤) في (ش): « عبدالله ».

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (١٤٨٥) من طريق عبدالله ابن الوليد، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٤٦٢) من طريق عبدالملك بن مروان، عن محمد بن يوسف الفريابي، وابن بطة في "الإبانة" (١٥٣٢) من طريق محمد بن كثير، جميعهم عن سفيان الثوري، عن عبيدالله بن عبدالرحمن بن موهب، به.
وأخرجه الفاكهي (١٤٨٦) عن سفيان بن عيينة، عن رجل، عن علي بن الحسين، به.
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٢٥) من طريق عبدالله بن محمد بن يوسف الفريابي، عن أبيه، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢٢٢) من طريق حصين بن مخارق، كلاهما عن الثوري، عن عبيدالله بن موهب، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده علي بن أبي طالب، به.
وأخرجه الرافعي في "التدوين" (٤/ ٧٥) من طريق هشام بن سعد، عن ابن وهب، عن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب، به. وأخرجه ابن الجوزي (٢٢١) من طريق زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب.

(٦) وقد وافق أبا زرعة على ترجيح الرواية المرسلة، الترمذيُّ فقال في الموضع السابق: «هكذا روى عبدالرحمٰن بن أبي الموالي هذا الحديث عن عبيدالله بن عبدالرحمٰن بن موهب، عن عمرة، عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ، ورواه سفيان =

١٧٦٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه سَعْدُوْيَه سعيدُ بن سليمان الواسطيُّ[٢]، عن شَريكٍ[٣]، عن محمد بن عبدالرحمٰن مولى آلِ[٤] طَلْحةَ، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: لمَّا نزلت: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٣ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ۝١٤﴾[٥]؛ قال رسولُ الله ﷺ: « إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ، بَلْ أَنْتُمْ نِصْفُ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَتُقَاسِمُونَهُمُ النِّصْفَ البَاقِيَ[٦] »؟

فقال[٧] أبي: كذا رواه سعيدُ بن سليمان! وليس هو محمدَ بن

= الثوري وحفص بن غياث وغير واحد، عن عبيدالله بن عبدالرحمٰن بن موهب، عن علي بن حسين، عن النبي ﷺ، مرسلاً، وهذا أصحُّ ». اهـ.
وقال الطحاوي في الموضع السابق: « فكان في هذا الحديث أخذُ ابن موهب إيَّاه عن علي بن الحسين، لا عن عمرة، ولا عن غيرها، وكان الثوري هو الحجة في ذلك، والأولى أن تُقْبَلَ روايته فيه عن ابن موهب؛ لِسِنِّه وضبطه وحفظه، غير أن ابن أبي الموال ذكر القصة التي ذكرها فيه مِن بعثةِ أبي بكر بن حزم إيَّاه إلى عَمْرَةَ في ذلك، وإملاء عمرة إيَّاه عليه عن عائشة، فقوي في القلوب بذلك، واحتمل أن يكون ابن موهب أخذه عن عمرة على ما حدَّث بها (كذا) عنها، وأخذه مع ذلك عن علي بن الحسين على ما حدَّث به عنه مما قد ذكره عنه الثوري، والله عز وجل أعلم بحقيقة الأمر في ذلك ». اهـ. وقوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٧٠٦).
(٢) روايته أخرجها سَمُّوْيَهْ في الثالث من "فوائده" (ص٩٠ رقم٦٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٥٧). وجاء عند سَمُّوْيَهْ: « محمد بن عبدالرحمن، عن أبيه »، ولم يقل مولى آل طلحة.
(٣) هو: ابن عبدالله النخعي.
(٤) في (ت) و(ك): « أبي ».
(٥) الآيتان من سورة الواقعة.
(٦) في (ك): « الثاني ».
(٧) في (ف): « قال ».

عبدالرحمٰن مولَىٰ آلِ[١] طَلْحةَ؛ إنما هو شيخٌ لشَرِيكٍ[٢].

١٧٦٩- وسمعتُ أبا زرعةَ[٣] وذكر حديثًا حدَّثَنا به عن صَفْوانَ[٤]

---

(١) في (ت) و(ك): « أبي ».

(٢) واسمه: محمد بن عبدالرحمٰن بَيَّاع المُلَاءِ، أبو عمرو القاصّ؛ كما أوضح ذلك الخطيب البغدادي في "الموضح" (٢/ ٣٤٠-٣٤٣)، وروى بسنده عن موسى بن هارون أنه قال: « ورواه بعض أصحابنا عن شريك، عن محمد بن عبدالرحمٰن مولى آل طلحة، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، وهذا وَهَمٌ؛ إنما هو محمد بن عبدالرحمٰن بياع الملاء، وهو والد أسباط بن محمد، وقد بلغني أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن أبي أسباط، وهو محمد الملائي؛ روى عنه أيوب بن جابر، وكنيته أبو عمرو الذي روى عنه سليمان التيمي، وهو محمد السدي؛ بلغني أنه كان يبيع الملاء في سدة المسجد بالكوفة، وهو أبو عمرو القاص؛ كان يقص في مسجد بني نبهان بالكوفة، وهو محمد بن ميسرة بن عبدالرحمٰن القرشي، والذين قالوا: محمد بن عبدالرحمٰن، نسبوه إلى جده، وقد روى عنه ابنه أسباط ». اهـ.

(٣) في (ش): « وسمعتُ أبو زرعة ».

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٦١٤/ ٧ و٢٨١٢) من طريق صفوان بن صالح، عن الوليد بن مسلم، ثنا سعيد بن بشير، عن يزيد بن أبي مالك، عن أنس، به بلفظ: « رآها ليلة أسري به يلوذ بها جراد من ذهب ». هكذا وقع في إسناد الطبراني: « سعيد بن بشير » بدل: « سعيد ابن عبدالعزيز »، وكلاهما يروي عن يزيد؛ كما في "تهذيب الكمال" (٢/ ١٩٠)، فالله أعلم .

ولم نقف على مَنْ روى الحديث بهذا اللفظ سوى الطبراني، وعزاه السيوطي في "الدر المنثور"(٧/ ٦٥١) لابن مردويه، وانظر"فتح الباري" لابن حجر (٧/ ٢١٣).

وأصل الحديث رواه النسائي في "سننه" (٤٥٠) من طريق مخلد بن يزيد الحرَّاني، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن يزيد بن أبي مالك، عن أنس. . . فذكر حديث الإسراء بطوله، وفيه: «فأتينا سدرة المنتهى، فغشيتني ضبابة، فخررت ساجدًا . . .»، الحديث . وبنحوه أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين"(٣٤١ و١٦١٤) من طريق=

ابن صالح، عن الوليد(١)، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن يزيدَ بن أبي مالكٍ(٢)، عن أنسِ بن مالكٍ، عن النبيِّ ﷺ، في قول الله عز وجل: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾(٣)؛ قال: رآها ليلةَ أُسْرِيَ به يَلُوذُ بها جَرَادًا(٤) من ذَهَبٍ.

أخبرنا أبو محمدٍ عبدُالرحمٰن(٥)؛ قال: حدَّثنا أبو زرعة، عن

= عبدالله بن صالح ويحيى بن صالح الوُحاظي، وأبو الشيخ في "العظمة"(٥٦٧) من طريق مروان بن محمد، جميعهم عن سعيد بن عبدالعزيز، به. ومن طريق الطبراني أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٦٥/ ٢٨١-٢٨٢).

(١) هو: ابن مسلم.

(٢) من قوله: « عن صفوان . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك).

(٣) الآية (١٦) من سورة النجم.

(٤) كذا في جميع النسخ. وجاء في مصادر التخريج بالرفع: « جرادٌ »، وهو الجادَّة؛ إذ هو فاعل «يَلُوذُ». وما هنا إن لم يكن خطأً من النُّسَّاخ فيحتمل وجهين:

الأول: أن يكون فاعلاً، وجاء منصوبًا على حدِّ ما ورد عن بعض العرب من أنهم ينصبون الفاعل، ويرفعون المفعولَ به؛ إذا اتضح الكلام ولم يلتبس؛ نحو قولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ»، و«كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ»، وخَرَّج بعضهم عليه قوله: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عِمرَان: ٤٠]. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٤٧٩).

والثاني: أن يكون منصوبًا بدلاً من ضمير النصب في «رآها»، والتقدير: رأى جرادًا من ذهب - ليلةَ أُسْرِيَ به - يَلُوذُ بها، أي: بسدرة المنتهى. ولعل نحو ذلك قول ابن قيس الرقيات [من الخفيف]:

لَـنْ تَـرَاهَـا ولَـوْ تَـأَمَّـلْـتَ إِلَّا ... ولَـهَـا فِـي مَـفَـارِقِ الـرَّأْسِ طِـيـبًـا

وانظر "الخصائص" (٢/ ٤٢٣-٤٢٩).

وهذان الوجهان مبنيَّان على أنَّ «يَلُوذُ» فعل مضارع من «لاذَ بالشيء يَلُوذُ لَوْذًا ولِيَاذًا، أي: لجأ إليه واستتر به وتحصَّن».

(٥) قوله: « عبدالرحمٰن » ليس في (أ) و(ش).

دُحَيمٍ[١]، عن عَمرو[٢] بن أبي سَلَمةَ، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن يزيدَ بنِ أبي مالكٍ؛ قال: حدَّثَنا بعضُ أصحابِ أنسٍ، عن أنسٍ - يعني: عن النبيِّ ﷺ[٣] - قال: « **فَرَجَعْتُ فَأَتَيْتُ السِّدْرَةَ الْمُنْتَهَى**[٤]، **فَخَرَرْتُ سَاجِدًا** ».

فسئل[٥] أبو زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

---

(١) اسمُهُ: عبدالرحمن بن إبراهيم . وروايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٥/ ٢٨٢).

(٢) في (ك): « عمر ».

(٣) قوله: « يعني عن النبي ﷺ » سقط من (ف).

(٤) قوله: « السدرة المنتهى » كذا في النسخ بتعريف « سدرة »، وكذا وقع في "صحيح مسلم" الحديث (١٦٢)؛ قال النووي في "شرح صحيح مسلم" (٢/ ٢١٤): قوله: « ثم ذَهَبَ بي إلى السدرة المنتهى »؛ هكذا وقع في الأصول « السدرة » بالألف واللام، وفي الروايات بعد هذا: « سدرة المنتهى ». اهـ.
أما معنى « سدرة المنتهى » فقد قال الطبري في "تفسيره" (٢٢/ ٥١٣- ٥١٥)- بعد ذكره الأقوال في معنى « سدرة المنتهى » بأسانيده -: « والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن معنى المنتهى الانتهاء: فكأنه قيل: عند سدرة الانتهاء. وجائز أن يكون قيل لها: سدرة المنتهى؛ لانتهاء علم كل عَالِم من الخلق إليها؛ كما قال كعب. وجائز أن يكون قيل ذلك لها؛ لانتهاء ما يصعدُ مِنْ تحتها وينزل من فوقها إليها؛ كما روي عن عبدالله. وجائز أن يكون قيل ذلك كذلك؛ لانتهاء كل من خلا من الناس على سنة رسول الله إليها. وجائز أن يكون قيل لها ذلك؛ لجميع ذلك، ولا خَبَرَ يقطعُ العذرَ بأنه قيل ذلك لها لبعض ذلك دون بعض؛ فلا قول فيه أصح من القول الذي قال ربنا جل جلاله؛ وهو أنها « سدرة المنتهى ». اهـ.
وفي ضوء ما نقل عن الطبري يمكن تفسير قوله: «السدرة المنتهى» بأنها: السدرة التي يُنتهىٰ عندها، وتكون اللام في «المنتهى» موصولةً، والله أعلم.

(٥) في (ت) و(ك): « سئل ».

قال: الصَّحيحُ: حديثُ عمرو بن أبي سَلَمةَ[(١)].

١٧٧٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عبدالرحمٰن المُقْرِئُ[(٢)]، واختُلِفَ عليه[(٣)]:

رواه يحيى بن عَبْدَك القَزْوينيُّ[(٤)]، عن المُقْرِئِ، عن سعيدِ بن أبي أيُّوبَ، عن بَشِيرِ بن أبي[(٥)] عَمرو، عن[(*)] الوليد بن قيسٍ، عن[(*)] أبي

---

(١) قال أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١/ ٣٦٩): «سمعت أبا مسهر قال: رأيت أصحابنا يعرضون على سعيد بن عبدالعزيز حديث المعراج، عن يزيد بن أبي مالك، عن أنس، فقلت: يا أبا محمد، أليس حدثتنا عن يزيد بن أبي مالك، قال: حدثنا أصحابنا، عن أنس؟ قال: نعم، إنما يقرؤون على أنفسهم».

(٢) هو: عبدالله بن يزيد.

(٣) قوله: «عليه» سقط من (ف)، والمراد: واختُلِفَ عليه فيه.

(٤) روايته أخرجها المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٥/ ١٦٠٦ رقم٨٤٨٨ و٦/ ٢٠٤٧ رقم١٠٩٧٥). وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ١٥١) تعليقًا من طريق إسحاق بن راهويه، عن المقرئ، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٨- ٣٩ رقم١١٣٤٠)، والبخاري في "خلق أفعال العباد" (٦١٠)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" كما في "تفسير ابن كثير" (٥/ ٢٣٩) من طريق أحمد بن سنان الواسطي، وابن حبان في "صحيحه" (٧٥٥) من طريق عبدة بن عبدالرحيم، والطبراني في "الأوسط" (٩٣٣٠) من طريق هارون بن سلول، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٧٤ و٤/ ٥٤٧) من طريق عبدالله ابن أحمد بن زكريا، جميعهم (الإمام أحمد والبخاري وأحمد بن سنان وعبدة وهارون وعبدالله بن أحمد) عن المقرئ، عن حيوة بن شريح المصري، عن بشير بن أبي عمرو الخولاني، عن الوليد بن قيس، عن أبي سعيد، به.
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الشعب" (٢٣٨٥)، وفي "دلائل النبوة" (٦/ ٤٦٥).

(٥) قوله: «أبي» سقط من (ش).

(*) في (ش): «بن» بدل: «عن».

سعيدٍ الخدريِّ، في هذه الآية: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾[1]؛ قال: الخَلْفُ: مَنْ بَعْدَ ستين سنةً .

ورواه عُبَيدالله البغداديُّ[2]، عن المقرئِ، عن سعيدٍ، عن[3] بشيرِ ابن أبي عَمرو، عن أبي علي الهَمْدَانيِّ، عن [أبي][4] سعيدٍ ؟

فسمعتُ أبي يقولُ: ما رواه يحيى بن عَبْدَكَ[5] أَشْبَهُ؛ بَشِيرُ بن أبي عَمرو، عن الوليد بن قيس، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ .

١٧٧١ - وسُئِلَ أبي عن حديثِ أبي[6] المنذر محمدِ بن عبدالرحمٰن الطُّفَاويِّ[7]، عن هشام بن عُروَةَ، عن أبيه، عن ابن عُمَرَ، في قوله:

---

(١) الآية (١٦٩) من سورة الأعراف، والآية (٥٩) من سورة مريم .

(٢) هو: عبيدالله بن إسماعيل، والد أبي بكر الفرائضي .

(٣) في (ش): « بن ».

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه؛ كما يظهر من السياق، وقد استشكله ناسخ (أ)، فضبّب في موضعها بين قوله: « عن » و « سعيد ».

(٥) في (ك): « عبدوك »، وكانت هكذا في (ت)، ثم ضُرب على الواو .

(٦) في (ف): « ابن » بدل « أبي ».

(٧) في (أ) و(ك): « الطفاري ». ورواية الطفاوي للحديث على هذا الوجه ذكرها الدارقطني في "العلل" (٤/ ق٦٨/ أ) من طريق حبان بن هلال، عنه.
وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٨/ ٣٠٥) أن الإسماعيلي أخرجها، ولم يذكر من طريق مَنْ عن الطفاوي.
وقد أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٨٦٧٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٢٤)، كلاهما من طريق عمرو بن محمد الناقد، عن محمد بن عبدالرحمن الطفاوي، به. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٢٣٨) من طريق عثمان بن حفص، عن الطفاوي، به. =

. . . .

= وخالفهما يعقوب بن إبراهيم ومحمد بن عثمان العقيلي؛ فرويا هذا الحديث عن محمد بن عبدالرحمن الطفاوي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أخيه عبدالله بن الزبير، به:

أما رواية يعقوب بن إبراهيم: فأخرجها أبو داود في "سننه" (٤٧٨٧)، ومن طريقه البيهقي في "الدلائل" (١/ ٣١٠).

وأما رواية محمد بن عثمان العقيلي: فأخرجها البزار في "مسنده" (٢١٨١)، ثم قال: « وهذا الحديث إنما يروى عن هشام بن عروة، عن أبيه، ولا نعلم أحدًا قال: عن ابن الزبير، إلا محمد بن عبدالرحمن ». كذا قال البزار! وفاته أن محمد بن عبدالرحمن الطفاوي اختلف عليه، وأنه وافقه على ذكر عبدالله بن الزبير عددٌ من الرواة في كتب السنة المشهورة:

فقد أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٨١٦) من طريق عبدالله بن نمير، وهناد بن السري في "الزهد" (١٢٦٤)، والبخاري في "صحيحه" (٤٦٤٤)، والطبراني في "الكبير" (١٣/ ١٠٧ رقم٢٥٧) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، والبخاري أيضًا (٤٦٤٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٢٤- ١٢٥) من طريق وكيع بن الجراح، والنسائي في التفسير من "الكبرى" (١١١٩٥)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٥٥٤١) من طريق عبدة بن سليمان، جميعهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أخيه عبدالله بن الزبير، به. وقد صحح الحاكم هذا الحديث على شرط الشيخين، وفاته أن البخاري أخرجه كما سبق.

وأخرج ابن جرير هذا الحديث أيضًا (١٥٥٣٨) من طريق محمد بن ثور، عن معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أخيه عبدالله بن الزبير، مثل رواية الجماعة.

وأخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٢٤٥) عن شيخه معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به، موقوفًا عليه.

ووافق معمرًا على روايته على هذا الوجه موقوفًا: سفيان بن عيينة، وعمر بن علي المقدّمي، وعبدالرحمن بن أبي الزناد، وحماد بن سلمة في بعض الوجوه عنه:

أما رواية سفيان بن عيينة: فأخرجها سعيد بن منصور في التفسير من "سننه" (٩٧٤).

وأما رواية عمر بن علي المقدَّمي: فأخرجها البزار في "مسنده" (٢١٨٢).

وأما رواية ابن أبي الزناد: فأخرجها ابن جرير في "تفسيره" (١٥٥٣٧). =

﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾[(١)]؛ قال: أمَرَ اللهُ نبيَّهُ أنْ يأْخُذَ العَفْوَ من أخلاقِ الناسِ.

ورواه أبو معاويةَ[(٢)]، عن هشام بن عُرْوَةَ، عن وَهْبِ بنِ كَيْسَانَ؛ قال: سمعتُ عبدالله بن الزُّبَير يقولُ . . . ؟

قال أبي: هذا[(٣)] أَشبهُ[(٤)].

= وأما رواية حماد بن سلمة: فأخرجها محمد بن الحسين البرجلاني في "الكرم والجود" (٢٢).
وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٨/ ٣٠٥) أن ابن مردويه، أخرجه من طريق حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﵂، وحكم ابن حجر على هذه الرواية بالشذوذ.

(١) الآية (١٩٩) من سورة الأعراف. وفي (ك) زيادة: « ﴿ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ ﴾ ».

(٢) هو: محمد بن خازم، وروايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٩٧٥)، وهناد في "الزهد" (١٢٦٤)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٢٤٤)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٥٥٤٠)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٨٦٧٤).

(٣) في (ف): « وهذا ».

(٤) كذا قال أبو حاتم ! وخالفه البخاري - كما سبق - فصحح رواية من رواه عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير.
وقد فصل في شرح هذه العلة الحافظ ابن حجر، فقال في "فتح الباري" (٨/ ٣٠٥): « وقد اختُلف عن هشام في هذا الحديث، فوصله مَن ذكرنا عنه، وتابعهم عبدة بن سليمان عن هشام عند ابن جرير، والطفاوي عن هشام عند الإسماعيلي، وخالفهم معمر وابن أبي الزناد وحماد بن سلمة عن هشام بن عروة، عن أبيه من قوله موقوفًا. وقال أبو معاوية: عن هشام، عن وهب بن كيسان، عن ابن الزبير، أخرجه سعيد بن منصور عنه. وقال عبيدالله بن عمر: عن هشام، عن أبيه، عن ابن عمر، أخرجه البزار والطبراني، وهي شاذة، وكذا رواية حماد بن سلمة عن هشام، عن أبيه، عن عائشة عند ابن مردويه . وأما رواية أبي معاوية فشاذة أيضًا مع احتمال أن يكون لهشام فيه =

١٧٧٢ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن أحمد بن يونسَ[١]، عن إسرائيلَ[٢]، عن مغيرةَ[٣]، عن عثمانَ بن تَمِيم بن حَذْلَمٍ؛ قال: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾[٤]؛ قال: حُسْنُ تَبَعُّلِهِنَّ[٥] لأزواجهنَّ .

قال أبو محمد[٦]: **سمعتُ**[٧] **أبي يقولُ**: كذا قال ابن يونس: عثمان ابن تميمٍ! وهو خطأٌ؛ هو عندي[٨]: عثمان[٩]، عن تميم بن حَذْلَمٍ[١٠].

١٧٧٣ - **وقال**[١١] **أبو محمد**: وكتب أبو أميَّةَ الطَّرَسُوسِيُّ[١٢] إلى أبي وأبي[١٣] زرعة وإليَّ بحديثٍ، عن قَبِيصَةَ[١٤]، عن سُفيانَ[١٥]، عن أبي إسحاقَ[١٦]، عن سَعيدِ بن جُبَيرٍ، عن ابن عباسٍ، عن أُبيِّ بن

= شيخان . وأما رواية معمر ومن تابعه فمرجوحة بأن زيادة من خالفهما مقبولة لكونهم حفاظًا ». اهـ. وانظر "العلل" للدارقطني (٤/ ق٦٨/ أ).

(١) هو: أحمد بن عبدالله بن يونس.

(٢) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

(٣) هو: ابن مِقْسَم الضَّبِّيُّ .

(٤) الآية (٣٧) من سورة الواقعة .

(٥) في (ك): « تبلعن ». والتَّبَعُّلُ: هو حسن العشرة. "النهاية" (١/ ١٤١).

(٦) قوله: « قال أبو محمد » من (ف) فقط .

(٧) في (أ) و(ش): «وسمعت» بالواو.

(٨) قوله: « عندي » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٩) هو: ابن يسار، وروايته على هذا الوجه أخرجها الحسين المروزي في "زياداته على الزهد لابن المبارك" (١٥٨٣) من طريق هشيم بن بشير، وابن جرير في "تفسيره" (٢٣/ ١٢٢) من طريق هشيم وجرير، كلاهما عن مغيرة، عن عثمان، عن تميم بن حذلم، به.

(١٠) في (ش): « عثمان بن نعيم بن حذلم ».

(١١) في (ت) و(ف) و(ك): «قال» بلا واو.

(١٢) هو: محمد بن إبراهيم .

(١٣) في (ك): « وأبو ».

(١٤) هو: ابن عقبة .

(١٥) أي: الثوري .

(١٦) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

كَعْبٍ، عن النبيِّ ﷺ، في قوله تعالى: ﴿فَأَبَوْاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا﴾[(١)]؛ قال: «كَانُوا أَهْلَ قَرْيَةٍ لِئَامٍ[(٢)]».

قال أبي: ليس فيه: «عن النبيِّ ﷺ»[(٣)].

---

(١) الآية (٧٧) من سورة الكهف.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «لئامًا»؛ لأنَّه نعتٌ لـ«أهل»، لكن ما في النسخ صحيح، وفيه وجهان:
الأول: النصب على أنَّه نعتٌ لـ«أهل»، وحُذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)؛ ويشهد لهذا الوجه رواية أكثر مصادر التخريج «لئامًا»!
والثاني: الجر على المجاورة لـ«قرية»، ومثل ذلك قولُ العرب: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، بجرِّ «خَرِبٍ» على الجوار للضَّبِّ، مع أنه نعتٌ للجُحرِ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ أَلِيمٖ﴾ [هود: ٢٦]، والأليم هو العذاب، والجرُّ لمجاورة المجرور يكون في باب النَّعت - كما وقع هنا- وباب التوكيد، قيل: وباب عطف النَّسق. وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٨٥)، وانظر: "الخصائص" (١/ ١٩٢-١٩٣)، و"مغني اللبيب" (ص٦٤٦-٦٤٨)، و"خزانة الأدب" (٥/ ٩٦- الشاهد رقم ٣٥٠)، و"تفسير القرطبي" (٦/ ٩٤) و(١٩/ ٣٢)، و"أضواء البيان" (١/ ٣٣٠-٣٣٥)؛ ويشهدُ لهذا الوجه رواية النسائي، ففيها: «أتيا أهلَ قرية لئام».

(٣) طريق قبيصة أخرجها الدوري في "تاريخ ابن معين" (١٥٦٤)، فقال: «حدثنا قبيصة ...، فذكره كما هنا، إلا أنه جعله من قول أبي بن كعب، ولم يذكر «عن النبي ﷺ»، فلعل هذا هو الذي قصده أبو حاتم، ولم يقصد أصلَ الحديث؛ لأن أصل الحديث صحيح؛ أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٣٨٠/ ١٧٢) من طريق رقبة بن مصقلة وإسرائيل، كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن أُبي بن كعب، عن النبيِّ ﷺ، فذكر الحديثَ الطويل في قصة موسى مع الخضر، وفيه هذه اللفظة.
وأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (١٦٩)، وعبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على المسند" (٥/ ١١٨- ١١٩ رقم٢١١١٨)، والنسائي في "الكبرى" (٥٨٤٤)، جميعهم من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، به، بطوله كما عند مسلم.

١٧٧٤ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثًا رواه أبو حَيْوَةَ شُرَيحُ بن يزيدَ[٢]، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيّبِ، في قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ...﴾[٣]؛ قال: نزلَتْ في الزُّبَيرِ وحاطبِ بن أبي بَلْتَعةَ؛ اختصما إلى النبيِّ ﷺ في ماءٍ . . . .

فسمعتُ أبي يقولُ: إنما يروون عن الزُّهريِّ، عن عُروَةَ .

قال أبو محمد: حدَّثَنا يونسُ بن عبدالأعلى[٤]، عن ابن وَهْبٍ، عن اللَّيثِ[٥] ويونسَ[٦]، عن ابن شهابٍ، عن عُروَةَ، عن عبدالله بن الزُّبَيرِ، عن الزُّبَيرِ[٧].

١٧٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثَنا به موسى بنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ[٨]، عن عَمرو بن هاشمٍ البَيْروتيِّ، عن الأَوْزاعيِّ، عن

---

(١) انظر المسألة السابقة رقم (١١٨٥).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ٩٩٤ رقم٥٥٥٩) عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن أبي حيوة، به.

(٣) الآية (٦٥) من سورة النساء .

(٤) تقدم تخريج روايته في المسألة (١١٨٥).

(٥) هو: ابن سعد .

(٦) هو: ابن يزيد .

(٧) وطريق عبدالله بن وهب هذه أيضًا معلولة؛ كما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه في المسألة رقم (١١٨٥)، وانظر "علل الدارقطني" (٥٢٦).

(٨) روايته أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٤٨٧).
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٧٧ رقم١٠٦٥٠)، وفي "الأوسط" (٣٢٠٩).
وتمام الرازي في "فوائده" (١٣٧٠/ الروض البسام) من طريق بكر بن سهل، عن عمرو بن هاشم،به. ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "الحلية"(٣/ ٢١٢).=

إسماعيلَ بن عُبَيدالله بن أبي المهاجرِ المخزوميِّ، عن عليِّ بن عبدالله ابن عباسٍ، عن أبيه؛ قال: عُرِضَ على رسولِ الله ﷺ ما هو مفتوحٌ على أُمَّتِه مِنْ بَعْدِهِ كَفْرًا كَفْرًا[(١)]، فَسُرَّ بذلك؛ فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[(٢)]، فأعطاه الله في الجنةِ ألفَ قَصْرٍ، في كلِّ قَصْرٍ ما ينبغي له من الأزواجِ والخَدَمِ[(٣)]؟

فسمعتُ أبي يقولُ: هذا غَلَطٌ؛ إنما هو: عن عليِّ بن عبدالله؛ قال: عُرِضَ على رسول الله ﷺ . . . بلا «أبيه»[(٤)]؛ وهذا مما أُنْكِرَ على عَمرِو بنِ هاشمٍ .

قال أبو محمد[(٥)]: وحدَّثَنا بهذا[(٦)] الحديثِ أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا عَمرو بن هاشم البَيْروتيُّ[(٧)] بمكةَ[(٨)]، عن الأَوْزاعيِّ، عن إسماعيلَ بن عُبَيدالله[(٩)] بن [أبي] المهاجرِ المخزوميِّ[(١٠)]، عن عليِّ

= وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٧٢) من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن معاوية بن أبي العباس، عن إسماعيل بن عبيدالله، به، متصلاً.

(١) أي: قريةً قريةً . "غريب الحديث" لأبي عبيد (٥/ ٢١٣)، و"النهاية" (٤/ ١٨٩).

(٢) الآية (٥) من سورة الضحى . (٣) في (ك): «والخدام».

(٤) في (ك) تصحّف على الناسخ قوله: «أبيه» إلى «الله»!.

(٥) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٦) في (أ): «هذا».

(٧) قوله: «البيروتي» ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٨) قوله: «بمكة» ليس في (أ) و(ش). (٩) في (ك): «عبدالله».

(١٠) قوله: «بن [أبي] المهاجر المخزومي» من (أ) و(ش) فقط، وسقطت منهما كلمة «أبي». وأُثبتت مما تقدم، ومن مصادر التخريج.

ابن[١] عبدالله بن عباسٍ[٢]؛ قال: عُرِضَ على رسول الله ﷺ . . .
ليس فيه: « عن أبيه »، فأَحْسَبُ أنه[٣] سَمِعَ أبو زرعة من عمرو بن هاشم بمكةَ على الصِّحَّةِ، ثم لعلَّه لُقِّنَ بعدَ ذلك: « عن أبيه »، فَتَلَقَّنَ؛ فسمع موسى بنُ سَهْل منه على تلقين الخطأِ.

مع أن يحيى بنَ يَمَانٍ قد روى عن سفيان[٤]، عن الأَوْزاعيِّ، عن عليِّ بن عبدالله بن عباسٍ، عن ابن عباسٍ[٥]، وأسقَطَ « إسماعيل ابنَ عُبَيدالله » من الإسناد .

فسمعتُ أبا زرعة، وكان حدَّثَنا به عن ابن نُمَيرٍ[٦]، عن يحيى بن يَمَانٍ، هكذا؛ فقال أبو زرعة: حديثُ ابن يَمَانٍ خطأٌ؛ أسقَطَ «إسماعيلَ بنَ عُبَيدالله» وقال: « ابن عباس ».

وروى رَوَّاد بنُ الجَرَّاحِ[٧]، عن الأَوْزاعيِّ، عن إسماعيلَ بنِ عُبَيدالله، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عباس .

---

(١) في (ش): « عن ».
(٢) قوله: «بن عباس» ليس في (ف).
(٣) في (ت) و(ك): « أن ».
(٤) أي: الثوري .
(٥) قوله: «عن ابن عباس» سقط من (ش).
(٦) هو: محمد بن عبدالله .
(٧) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٩٦٩)، وابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٤٨٧) من طريق محمد بن خلف العسقلاني، كلاهما (ابن أبي شيبة ومحمد بن خلف) عن رواد بن الجراح، عن الأوزاعي، عن إسماعيل بن عبيدالله، عن علي بن عبدالله بن عباس، مرسلاً.
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٢٦)، والواحدي في "أسباب النزول" (٢٥٦- ٢٥٧) من طريق عصام بن رواد بن الجراح، عن أبيه، عن الأوزاعي، عن إسماعيل بن عبيدالله، عن علي بن عبدالله بن عباس، عن ابن عباس، به.

فسمعتُ أبا زرعة يقولُ: وحديثُ[(١)] رَوَّادٍ أيضًا وَهَمٌ؛ فيما قال: «عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عباس»؛ وإنما هو: «عن عليِّ بن عبدالله بن عباسٍ»[(٢)].

والصَّحيحُ عند أبي زرعة: ما حدَّثَنا به عن قَبِيصَةَ بنِ عُقْبةَ[(٣)]، عن سُفيانَ[(٤)]، عن الأَوْزاعيِّ، عن إسماعيلَ بن عُبَيدالله، عن عليِّ بن عبدالله ابن عباسٍ، مُرسَلً[(*)]، وما وقع عنده[(٥)] عن عَمرِو بن هاشم، مُرسَلً[(*)].

١٧٧٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختَلَفَ في الروايةِ على[(٦)] يزيد[(٧)] بن زُرَيعٍ: سَهْلُ[(٨)] بن عثمان، والعباسُ بنُ الوليد النَّرْسِيُّ[(٩)]:

---

(١) قوله: «وحديث» في (أ) و(ش): «في حديث»، وفي (ك): «وحدث».

(٢) ولكن الظاهر أن الوهم ممن دون روّاد؛ لما تقدم في تخريج روايته أنه جاء بها على الصواب كما ذكر أبو زرعة.

(٣) اختلف على قبيصة؛ فأخرجه الثعلبي في "تفسيره" (١٠/ ٢٢٤) من طريق عبد بن حميد، والبيهقي في "الدلائل" (٧/ ٦٢) من طريق إبراهيم بن هانئ، كلاهما عن قبيصة، عن سفيان، عن الأوزاعي، عن إسماعيل بن عبيدالله، عن علي بن عبدالله ابن عباس، مرسلاً.
وأخرجه البيهقي أيضًا (٧/ ٦١) من طريق أحمد بن سعيد الجمال، عن قبيصة، عن سفيان، عن الأوزاعي، عن إسماعيل بن عبيدالله، عن علي بن عبدالله، عن أبيه، به.
قال البيهقي: «قال أبو عبدالله - يعني الحاكم -: سمعت أبا علي الحافظ يقول: لم يحدث به عن الثوري غير قبيصة. ورواه يحيى بن اليمان، عن الثوري، فوقفه.
قلت: رواه أحمد بن محمد بن أيوب، عن إبراهيم بن سعد، عن سفيان، مرفوعًا».

(٤) أي: الثوري.

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٥) أي: عند أبي زرعة كما تقدم. (٦) في (ك): «عن».

(٧) قوله: «يزيد» ليس في (ت) و(ك). (٨) في (ت) و(ك): «عن سهل».

(٩) في (ف): «الترسي».

فروى سَهْلُ بن عثمانَ[١]، عن يزيدَ بن زُرَيعٍ، عن سعيدِ بن أبي[٢] عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن عِكْرِمةَ، في قوله: ﴿حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾[٣]؛ فقال عِكْرِمةُ: السِّجِّيلُ[٤]: الطِّينُ.

ورواه[٥] العباس بن الوليد[٦]، عن يزيدَ، عن سعيدٍ، عن قتادةَ، قولَهُ؛ لا يذكر عِكْرِمَةَ؟

فسمعتُ أبا زرعة يقول: وَهِمَ فيه سَهْلٌ؛ وإنما هو عن قتادةَ، قولَهُ.

١٧٧٧ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا اختلَفَ فيه شُعْبَةُ، وقيسُ ابن الربيعِ:

فروى شُعْبَةُ[٧]، عن عاصمٍ[٨]، عن أبي وائلٍ[٩]، عن ابن مسعودٍ

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (١٨٤٣٣) من طريق السدي إسماعيل بن عبدالرحمن، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) الآية (٨٢) سورة هود، و(٧٤) الحجر.

(٤) قوله: « السجيل» في (ت) و(ك): « قال السجيل ».

(٥) في (ف): « وروى »، وفي (ك): « رواه » بلا واو.

(٦) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (١٨٤٢٩) من طريق بشر ابن معاذ العقدي، عن يزيد بن زريع، به. وأخرجه أيضًا (١٨٤٣٠) من طريق محمد ابن ثور، عن معمر، عن قتادة وعكرمة، به.

(٧) روايته أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٤٣٧)، والدولابي في "الكنى" (١٦١٩). وأخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٢٤٤) من طريق محمد بن جابر، عن عاصم، به.

(٨) هو: ابن أبي النَّجود.

(٩) هو: شقيق بن سلمة.

في قوله: ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾[(١)]؛ قال: نَجْدُ الخيرِ، ونَجْدُ الشَّرِّ[(٢)].

وروى قيسُ بن الربيع[(٣)]، عن عاصمٍ، عن زِرٍّ[(٤)]، عن ابن مسعودٍ.

فسمعتُ أبا زرعة يقول: عاصمٌ، عن زِرٍّ، عن ابن مسعودٍ، أَصحُّ. حَكَمَ قيسً على شُعْبَةَ[(٥)]؛ إذ كان الصوابُ[(٦)] في روايتِه[(٧)].

---

(١) الآية (١٠) من سورة البلد.

(٢) قال ابن فارس في "المقاييس" (ص٩٧٥- ٩٧٦): النون والجيم والدال أصل واحدٌ يدلُّ على اعتلاءٍ وقوةٍ وإشرافٍ. ثم قال: والنجد: الطريق العالي. وأما «النجدان» في الآية فقيل: هما طريق الخير، وطريق الشر، وقيل: هما الثديان، أي: سبيلا اللبن الذي يتغذى به وينبت عليه لحمه وجسمه.
وانظر "تفسير الطبري" (٢٤/ ٤٣٧- ٤٣٩).

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٣٧٤)، وابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٤٣٧)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٢٢٥ رقم٩٠٩٧)، واللالكائي في "اعتقاد أهل السنة" (٩٥٦) من طريق سفيان الثوري، وابن جرير (٢٤/ ٤٣٧) من طريق عمران، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٢٣) من طريق أبي بكر بن عياش، جميعهم عن عاصم، به. وسقط من إسناد عبدالرزاق: «عن عاصم».

(٤) هو: ابن حُبَيْشٍ.

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «حَكَمَ لِقَيسٍ على شُعبة»؛ وقد تكرَّر عند ابن أبي حاتم قوله: «حكَمَ لفلانٍ على فلان» كما في المسألة رقم (٢٠٦٤) و(٢٥٠٧) و(٢٥٦٢).
وعلى ذلك يمكن تخريج ما وقع في النسخ بنَصْبِ «قيس» على نزع الخافض، حُذِفَت اللام، فانتصب ما بعدها. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢). وقوله: «قَيْسً» حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (ت): «للصواب».

(٧) قيس بن الربيع متكلَّمٌ في حفظه، ولا يمكن أن ترجح روايته على رواية شعبة استقلالاً، وإنما رُجِّحت روايته هنا لأنه وافقه غيرُه، كما تقدم؛ فلهذا اعتُبِرت رواية شعبة مرجوحة.

١٧٧٨ - وسمعتُ أبا زرعة(١) وذَكَرَ ما اخْتَلفَ(٢) يحيى بنُ سعيدٍ ووكيعٌ(٣)، عن سفيانَ، عن الربيعِ بن المُنذِرِ الثَّوريِّ، عن أبي بُرْدةَ(٤)، عن الربيع بن خُثَيمٍ(٥)، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾(٦)؛ قال: أَمَا إنهما ليسَ(٧) بِالثَّدْيَيْنِ.

وروى يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ(٨)، عن الثَّوريِّ، عن عبدالله بن الربيعِ، عن أبي بُرْدَةَ، عن الربيع بن خُثَيْمٍ(*).

فسمعتُ أبا زرعة يقول: عن عبدالله بن الربيعِ، عن أبي بُرْدةَ، عن الربيعِ بن خُثَيْمٍ(٩)(*)؛ أَشْبهُ.

---

(١) في (ف): « أبي زرعة ».
(٢) أي: ما اختَلَفَ فيه.
(٣) روايته هي المذكورة هنا فيما يظهر، لكن لم نقف على من أخرجه من هذا الوجه، وإنما أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٤٣٧/٢٤) من طريق وكيع، عن الثوري، عن ابن منذر، عن أبيه، عن الربيع بن خثيم.
(٤) هو: ابن أبي موسى الأشعري.
(٥) في (ت) و(ك): « خيثم ».
(٦) الآية (١٠) من سورة البلد.
(٧) كذا في جميع النسخ، وحقه أن يقول: «ليسا» كما جاء في "تفسير الطبري"، فإن لم يكن ما هنا تصحيفًا، فإنَّه يخرَّج على الاجتزاء بالفتحة عن الألف. وانظر وفي الاجتزاء بالحركات عن الحروف: التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).
(٨) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٤٣٨/٢٤) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، به كما رواه يحيى.
(*) في (ك): « خيثم ».
(٩) من قوله: « فسمعت أبا زرعة . . . » إلى هنا سقط من (ش)؛ لانتقال النظر.

١٧٧٩ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه معاويةُ بن حَفْصٍ[(١)]، عن أبي زيادٍ الخُلْقَانيِّ[(٢)]، عن محمدِ بن المُنْكَدِرِ، عن جابرِ بن عبدالله؛ قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[(٣)]؛ قال: « **هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، ثُمَّ مِنْ كِنْدَةَ، ثُمَّ مِنَ السَّكُونِ، ثُمَّ مِنْ تُجِيبَ** » ؟

فسمعتُ أبي يقولُ: هذا حديثٌ باطلٌ[(٤)].

١٧٨٠ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ حدَّثَنا به عُمَرُ بنُ نَصرٍ[(٥)] النَّهْرَوَانيُّ[(٦)]- من حفظه - عن يزيدَ بن هارونَ، عن إسماعيلَ بن أبي[(٧)] خالدٍ، عن قيسِ بن أبي حازمٍ، عن أبي بكرٍ الصديقِ، في قوله

---

(١) وقد وصله المصنِّف في "التفسير"(٤/ ١١٦٠ رقم٦٥٣٤)، فقال: « حدثنا أبي، ثنا محمد بن المُصَفَّى، ثنا معاوية بن حفص . . . »، فذكره .
وأخرجه الطبراني في "الأوسط"(١٣٩٢) من طريق أبي حميد أحمد بن محمد بن المغيرة بن سيّار الحمصي؛ قال: نا معاوية بن حفص؛ قال: نا أبو زياد - يعني: إسماعيل بن زكريا - عن محمد بن قيس، عن محمد بن المنكدر . . . فذكره هكذا بزيادة محمد بن قيس في سنده . قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن محمد بن قيس الأسدي إلا أبو زياد، ولا عن أبي زياد إلا معاوية، تفرَّد به أبو حميد ».

(٢) في (ك): « الخلقا »، ولم تنقط . وأبو زياد هذا هو: إسماعيل بن زكريا .

(٣) الآية (٥٤) من سورة المائدة .

(٤) قال ابن كثير في "تفسيره" (٣/ ١٢٧): « وهذا حديث غريب جدًّا ».

(٥) في (أ) و(ت) و(ك): « نضر »، والمثبت من (ش) و(ف)، وهو موافق لما في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٣٧ رقم ٧٥٢).

(٦) في (ف): « البهرواني ».

(٧) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش).

عز وجل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[١]؛ قال: الحُسنى: الجنَّة، والزيادةُ: النظرُ إلى وجه الله عزَّ وجلَّ ؟

فسمعتُ أبي يقولُ: هذا حديثٌ ليس له أصلٌ؛ منكرٌ[٢].

١٧٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه رَوَّادُ بن الجَرَّاحِ، عن وَرْقاءَ[٣]، عن[٤] إسماعيلَ بن أبي خالدٍ، عن أبي زهيرٍ الثقفيِّ، عن أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه: أنه سأل النبيَّ ﷺ عن قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[٥]، فقال النبيُّ ﷺ: «**يَرْحَمُكَ**[٦] **اللهُ يَا بَا بَكْرٍ**[٧]!

(١) الآية (٢٦) من سورة يونس.

(٢) أي: من طريق قيس بن أبي حازم عن أبي بكر. والحديث معروفٌ من رواية عامر بن سعد البجلي، عن أبي بكر رضي الله عنه، وفيه اختلاف ذكره الدارقطني في "العلل" (٧٣)، ورجح رواية من رواه عن أبي إسحاق السبيعي، عن عامر بن سعد، عن أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) هو: ابن عمر.

(٤) في (ش): «ابن» بدل: «عن».

(٥) الآية (١٢٣) من سورة النساء.

(٦) قوله: «يرحمك» في (ت) و(ش) و(ك) «رحمك»، والمثبت من (ف)، وكانت في (أ): «يا رحمك» ثم ضرب على الألف.

(٧) كذا في جميع النسخ: «يا بَا بَكْرٍ»، والجادَّة «يا أبا بكر» كما في مصادر التخريج، لكنْ لِمَا وقع هنا وجه صحيحٌ في العربية، وهو حذف همزة «أبا» تخفيفًا، وهذه لغة لبعض العرب، ومن ذلك قولُ أبي الأسود الدؤلي [من الكامل]:

يَا بَا المُغِيرَةِ رُبَّ أَمْرٍ مُعضِلٍ   فَرَّجْتُهُ بِالنُّكْرِ مِنِّي والدَّهَا

ومنه ما حكاه أبو زيد الأنصاري: «لَابَ لَكَ!» يريدون: لا أبَ لك. ويدخُلُ في ذلك: وصل همزة القطع الأولى، نحو قراءة ابن محيصنٍ: (إِلَّا ٱحْدَى الحُسْنَيَيْنِ)[التوبة: ٥٢] بوصل ألف «إحدى». وهذا - كما يقول ابن جنِّي - كثيرٌ. انظر: "الخصائص" (٣/ ١٤٩-١٥١)، و"معجم القراءات" (٣/ ٤٠١).

أَمَا يُصِيبُكَ[١] المُصِيبَةُ ؟! أَمَا تَحْزَنُ ؟! أَمَا تَمْرَضُ ؟!» ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: إسماعيلُ[٢]، عن أبي بكر بن أبي زهيرٍ، عن أبي بكرٍ الصديقِ، عن النبيِّ ﷺ[٣].

١٧٨٢ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه يزيدُ بن هارونَ[٥]، عن يحيى بن سعيدٍ الأنصاريِّ، عن محمد بن إبراهيم التَّيْميِّ، عن سعدٍ[٦] مولى عَمرِو بنِ العاصِ؛ قال: تَشَاجَرَ رجلان في آيةٍ، فارتفعا إلى

(١) في (ك): « تصيبك »، وهو الجادَّة. والمثبت من (أ)، ولم تنقط في بقية النسخ. وكلاهما صحيحٌ في اللغة.
وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٠٦) و(٢٢٤).

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها المصنف في "تفسيره" (٤/ ١٠٧١ رقم٥٩٩٢) من طريق عقبة بن خالد، وسعيد بن منصور في "سننه" (٦٩٦/ تفسير) من طريق خلف ابن خليفة، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ١١ رقم٧٠ و٧١) من طريق يعلى بن عبيد ووكيع بن الجراح، وهناد في "الزهد" (٤٢٩) من طريق عبدة بن سليمان، جميعهم عن إسماعيل بن أبي خالد، به.
وانظر تتمة طرق الحديث في "سنن سعيد بن منصور".

(٣) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٧٤)، وذكر كثيرًا من الاختلاف الواقع فيه، ولم يذكر رواية روَّاد بن الجرَّاح هذه، ورجح رواية من رواه عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي بكر بن أبي زهير، عن أبي بكر رضي الله عنه.
وانظر رقم (٢٩) من "العلل" له.

(٤) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة. وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٧١٢) و(١٧١٤).

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠١٥٦).

(٦) في (ف): « سعيد ».

رسول الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: « لَا تُمَارُوا[١] ؛ فَإِنَّ مِرَاءً فِيهِ كُفْرٌ[٢] » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا وَهَمٌ؛ إنما رواه يزيدُ بنُ الهادِ[٣]، عن

---

(١) أي: لا تُمَارُوا في القرآن، وهذا اللفظُ -« في القرآن »- ثَبَتَ في الحديث في أغلب مصادر التخريج، وفي بعضها: «لا تماروا فيه»، والضمير فيه عائدٌ إلى القرآن أيضًا. والمراء: الجدال، والمماراة والتماري: المجادلة على مذهب الشك والريبة. "النهاية" (٤/ ٣٢٢).

(٢) قوله: « فإن مراءً فيه. . . »، أي: في القرآن؛ قال أبو عبيد: « ليس وجه هذا الحديث عندنا على الاختلاف في التأويل، ولكنه عندنا على الاختلاف في اللفظ؛ أن يقرَأَ الرجلُ القراءة على حرف، فيقول له الآخر: ليس هكذا، ولكنه هكذا. على خلافه، وقد أنزلهما الله جميعًا. . . فإذا جحد هٰذان الرجلان كلُّ واحد منهما ما قرأ صاحبُه، لم يُؤْمَنْ أن يكون ذلك قد أخرجه إلى الكفر؛ لهذا المعنى ». اهـ.
وقال ابن الأثير بعد حكايته كلام أبي عبيد: « والتنكير في «المراء» إيذانًا بأنَّ شيئًا منه كفر، فضلاً عما زاد عليه. وقيل: إنما جاء هذا في الجدال والمراء في الآيات التي فيها ذِكْرُ القَدَرِ ونحوه من المعاني، على مذهب أهل الكلام وأصحاب الأهواء والآراء، دون ما تضمنته من الأحكام وأبواب الحلال والحرام؛ فإن ذلك قد جرى بين الصحابة فمن بعدهم من العلماء؛ وذلك فيما يكون الغرضُ منه والباعثُ عليه ظهورَ الحَقِّ ليتبع، دون الغلبة والتعجيز ». "غريب الحديث" لأبي عبيد (٢/ ٢٣٤-٢٣٦)، و"النهاية" (٤/ ٣٢٢).

(٣) ومن هذا الوجه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٠٥ رقم١٧٨٢١) هكذا، مرسلاً، من طريق أبي سلمة الخزاعيِّ منصور بن سلمة، عن عبدالله بن جعفر المخَرْمي، عن يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن بسر بن سعيد، به، ولم يذكر فيه محمد بن إبراهيم التيمي.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا برقم (١٧٨١٩) من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم، والبيهقي في "الشعب" (٢٠٧٠) من طريق ابن أبي الوزير، كلاهما عن عبدالله بن جعفر، عن يزيد، عن بسر، عن أبي قيس، عن عمرو بن العاص، هكذا موصولاً، وليس فيه ذكرٌ للتيمي. =

محمد بن إبراهيمَ التَّيْميِّ، عن بُسْرِ[(١)] بن سعيدٍ، عن أبي قيسٍ مولى عمرو بن العاصِ[(٢)]، عن النبيِّ ﷺ.

١٧٨٣ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا[(٣)] حدَّثَنا به عن أبي[(٤)] **عُمَيرِ** ابن النَّحَّاسِ[(٥)]، عن الفِرْيَابيِّ[(٦)]، عن ورقاءَ[(٧)]، عن أبي أَرْطاةَ[(٨)]، في قولِه عز وجل: ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾[(٩)]؛ قال: كانوا قَصَّارِينَ[(١٠)].

= وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٣٣٧-٣٣٨) من طريق عبدالله بن صالح كاتب الليث، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن بُسْر، عن أبي قيس، فذكره مرسلاً، وهذه هي الطريق التي قصدها أبو حاتم.

(١) في (ت) و(ش) و(ك): «بشر».

(٢) هو: عبدالرحمن بن ثابت.

(٣) في (ك): «وحدثنا» بدل: «وذكر حديثًا».

(٤) قوله: «حديثًا حدثنا به عن أبي» مطموس في (ت).

(٥) هو: عيسى بن محمد بن إسحاق.

(٦) هو: محمد بن يوسف.

(٧) هو: ابن عمر. ومن هذا الوجه أخرجه عبدالرحمن بن الحسن في "تفسير مجاهد" (١٢٨/١) عن إبراهيم - هو ابن ديزيل - عن آدم، عن ورقاء، عن ابن أرطأة. كذا وقع فيه: ابن أرطاة.

(٨) قوله: «ورقاء، عن أبي أرطاة» مطموس في (ت).

(٩) الآية (١١١) من سورة المائدة.

(١٠) قيل: إنما سموا «حواريين»؛ لأنهم كانوا قَصَّارين يغسلون الثياب، أي: يحورونها، والتحوير: هو التبييض؛ يقال: حَوَّرْتُ الشيء: إذا بيضته. وقصر الثوب يقصره قصرًا، فهو قصّار: إذا بيَّضه أيضًا، وصناعته: قِصَارة. وقيل: سموا بذلك لبياض ثيابهم، وقيل: هم خاصة الأنبياء وصفوتهم.
قال الطبري بعد ذكره الأقوال في تفسير معنى الحواريين: وأشبه الأقوال التي ذكرنا في معنى الحواريين قول من قال: سموا بذلك لبياض ثيابهم، ولأنهم كانوا غَسَّالين؛ وذلك أن الحور عند العرب: شدة البياض... ومنه قيل للرجل الشديد =

فسمعتُ[١] أبي يقول: غيرُهُ يقولُ: عن ورقاءَ[٢]، عن ابن[٣] أبي نَجيحٍ[٤]، عن أبي[٥] أرطاةَ؛ وهو أَشبهُ.

١٧٨٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو النَّضْرِ هاشمُ بنُ القاسمِ، عن أبي سعيدٍ المُؤَدِّبِ[٦]، عن سفيانَ الثَّوريِّ، عن جعفر بن مَيمونٍ، عن أبي العاليةِ[٧]، أنه قال: لا تَذْهَبُ الدُّنيا حتى يَخْلَقَ القرآنُ في صُدورِ أقوامٍ؛ يَبْلَى - كما يَبْلَى[٨] الثِّيابُ - يَتَهافَتُ[٩]. إن قَصَّروا عما أُمِرُوا به قالوا: سيُغْفَرُ لنا، وإنِ انْتَهَكُوا ما حَرَّمَ اللهُ عليهم قالوا: إنَّا لم نُشْرِكْ بالله شيئًا. أقربُهُم إلى الضَّعفِ: الذي لا

= البياض مقلة العينين: أحور، وللمرأة: حوراء، وقد يجوز أن يكون حواريو عيسى كانوا سموا بالذي ذكرنا من تبييضهم الثياب، وأنهم كانوا قَصَّارين، فعرفوا بصحبة عيسى واختياره إياهم لنفسه أصحابًا وأنصارًا، فجرى ذلك الاسم لهم واستعمل حتى صار كل خاصَّة للرجل من أصحابه وأنصاره: حواريَّهُ؛ ولذلك قال النبي: «لكل نبي حواريٌّ وحواريَّ الزبيرُ» يعني: خاصته.
وانظر: "تفسير الطبري" (٦/ ٤٤٩- ٤٥١)، و"غريب الحديث" لأبي عبيد (٢/ ٢٤٨- ٢٥٠)، و"مشارق الأنوار"(١/ ٢١٥)، و"النهاية"(١/ ٤٥٨)، و"لسان العرب" (٤/ ٢٢٠)، (٥/ ١٠٤).

(١) قوله: «فسمعت» مطموس في (ت).

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٦/ ٤٥٠ رقم٧١٢٥) من طريق عيسى بن ميمون، عن ابن أبي نجيح، عن أبي أرطاة.

(٣) قوله: « ابن » ليس في (ف).

(٤) هو: عبدالله.

(٥) قوله: « أبي » ليس في (ف).

(٦) هو: محمد بن مسلم.

(٧) هو: رُفَيْع بن مِهْران الرِّياحي.

(٨) كذا في (ت) و(ف) و(ك)، ولم تنقط في (أ) و(ش)، فيحتمل الفعلُ أن يكون بالتاء أو الياء، وكلاهما صحيحٌ في العربية؛ لأنَّ الفاعل جمع تكسير. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٩) كذا في النسخ، وفي مصادر التخريج: «فيتهافت»، أي: يتساقط. "النهاية"(٥/ ٢٦٦).

يخالطُهُ[1] مخافةٌ! يَلْبَسُونَ جُلُودَ الضَّأْن على قلوبِ الذئابِ. أفضلُهُم في أنفسِهِم: المُدهِنُ[2]؟

فقال[3] أبي: هذا خطأٌ؛ رواه جماعةٌ؛ هشامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ[4] وغيرُه، عن جعفرِ بن زيدٍ، ولم يَسْمَعِ الثَّوريُّ من جعفر بن زيدٍ شيءً[5]، وليس هذا الحديثُ من حديثِ جعفر بن[6] مَيمونٍ .

١٧٨٥ - وسُئِل عليُّ بن الحسين بن الجُنَيد عن حديثٍ رواه محمدُ بن أبي عُمَرَ[7] العَدَنيُّ، عن ابن عُيَيْنَةَ، عن إسماعيلَ بن أبي خالدٍ، عن أبي صالحٍ، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ﴾[8]؛ قال: كان له مَنَارَاتٌ يَذْبَحُ عليها الناسَ ؟

---

(١) في (ش): « لا يخالط ».

(٢) قوله: «المُدْهِنُ» وقع في مصادر التخريج: «المداهن»، وهما بمعنًى، وقد جاء تفسيره في تتمة الحديث في مصادر تخريجه، من هذه الطريق وغيرها؛ وتتمته: « . . . قيل: ومن المداهن؟ قال: الذي لا يأمر بالمعروف، ولا ينهى عن المنكر».
وأصل ذلك: المصانعة والمسالمة. وانظر: "مشارق الأنوار" (١/ ٢٦٢)، و"المصباح المنير" (١/ ٢٠٢)، و"فتح الباري" (٥/ ٢٩٥).

(٣) في (ك): « قال ».

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (٣٦٧) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٨/ ١٨١) من طريق روح بن عبادة، كلاهما عن هشام الدستوائي، عن جعفر بن ميمون صاحب الأنماط، عن أبي العالية.

(٥) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهو جارٍ على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٦) من قوله: « زيد ولم يسمع . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٧) هو: محمد بن يحيى بن أبي عمر . (٨) الآية (١٠) من سورة الفجر .

فقال[١] **ابن جُنَيْدٍ**: أخطأَ فيه ابنُ أبي عُمَرَ؛ إنما هو الصوابُ: ما رواه يزيدُ بنُ هارونَ، عن إسماعيلَ بن أبي خالدٍ، عن محمودٍ مولى عُمَارَةَ، عن سعيدِ بن جُبَيرٍ .

وروى[٢] يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ، عن الثَّوريِّ[٣]، عن ابن أبي خالدٍ، عن رَجُلٍ، عن سعيدِ بن جُبَيرٍ[٤]؛ ولم يسمِّ الرجلَ .

١٧٨٦- وسُئِلَ ابن الجُنَيد عن حديثٍ رواه عثمان بن أبي[٥] شَيْبَةَ، عن معاويةَ بن هشامٍ، عن هشام بن سعدٍ، عن سعيد بن أبي هلالٍ، عن عبدالله بن عَمرو، عن النبيِّ ﷺ أنه قال ذاتَ يومٍ: « **إِنَّ مَدْيَنَ وَأَصْحَابَ الأَيْكَةِ أُمَّتَيْنِ بُعِثَ إِلَيْهِمَا شُعَيْبٌ**[٦] » ؟

---

(١) في (ف): « قال ».

(٢) قوله: « وروى » لم يتضح في مصورة (أ).

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٤١٠) من طريق مهران ابن أبي عمران، عن سفيان الثوري، به.

(٤) من قوله: «وروى يحيى بن سعيد . . .» إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) في (ك): « بن أن ».

(٦) ذكر الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٦/ ١٦٨) أن ابن عساكر أخرج هذا الحديث في "تاريخه" في ترجمة شعيب ﷺ، بزيادة « ربيعة بن يوسف » بين سعيد ابن أبي هلال وعبدالله بن عمرو، ثم قال ابن كثير: « وهذا غريب ! وفي رفعه نظر، والأشبه أن يكون موقوفًا ». اهـ.

وقوله: «**أمتين**» كذا جاء في جميع النسخ، وظاهرُ الجادَّة أن يقال: « أمتان»؛ لأنها خبر «إنَّ»، وفي مصادر التخريج: «كانتا أُمَّتين»، لكن قوله: «أُمَّتين» هنا صحيحٌ؛ وفيه وجهان: **الأول**: وجه النصب « أُمَّتين » بتقدير «كانتا»، ويكون «أُمَّتين» خَبَرَها، وحَذفُ «كان» واسمها مع بقاء خبرها منصوبًا يكثُرُ بعد «إنْ» و«لو»، وقد تُحذفُ «كان» واسمها بعد غير «إن» و«لو»- كما وقع هنا- ومن شواهد ذلك: قول =

فقال: هذا باطلٌ؛ الصوابُ: ما حدَّثنا أحمدُ بن صالحٍ، عن ابن وَهْبٍ[(١)]، عن عَمرِو بنِ الحارثِ، عن سعيد بن أبي هلالٍ، عن عمرو بن عبدالله، عن قتادةَ؛ قال: أَصْحَابُ الأَيْكَةِ - والأَيْكَةُ[(٢)]: الشَّجَرُ المُلْتَفُّ -...[(٣)].

= الشاعر [من الرجز]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلىٰ إِتْلَائِهَا

أي: من لَدُنْ كانتْ هي شَوْلاً، إلىٰ أن تَلاهَا وَلَدُها. انظر: "شرح شذور الذهب" (ص٢١٣-٢١٤)، و"أوضح المسالك" (١/ ٢٣٣-٢٣٧)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٢٧١-٢٧٢)، و"شرح الأشموني" (١/ ٢٤٦-٢٤٨)، و"شواهد التوضيح" لابن مالك (ص١٩٨- المبحث رقم٥١).

وإما أن ينصب على لغة من ينصب بـ«إنَّ» وأخواتها الجزأين، الاسم والخبر جميعًا، وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (٥٥٠).

والثاني: وجه الرفع في «أُمَّتَيْنِ» على أن تكون خبرًا لـ«إنَّ» مرفوعًا بالألف، والأصل: «أمتان» لكن أميلت الألف لانكسار النون بعدها، فكتبت ياءً، ولا تنطق على هذا الوجه إلا ألفًا ممالة. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(١) هو: عبدالله. وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في تفسير سورة الحجر من "تفسيره" (١٧/ ١٢٥) من طريق يونس بن عبدالأعلى، عن ابن وهب، ثم أخرجه في تفسير سورة (ق) (٢٢/ ٣٣٧) من نفس الطريق بتمامه هكذا: « إنَّ أصحابَ الأيكةِ - والأيكةُ الشَّجَرُ المُلْتَفُّ - وأصحابَ الرَّسِّ، كانتا أُمَّتَيْن، فبعَثَ اللهُ إليهم نبيًّا واحدًا: شعيبًا، وعذّبهما الله بعذابين ».

(٢) قوله: « والأيكة » مطموس في (ك).

(٣) قال الذهبي في "الميزان" (٤/ ١٣٨): « معاوية بن هشام، عن هشام بن سعد، عن سعيد بن أبي هلال، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: « مدين وأصحاب الأيكة أمتان بعث إليهما شعيب »؛ هذا خطأ، صوابه ما رواه عمرو بن الحارث، عن سعيد المذكور، فقال: عن عمرو بن عبدالله، عن قتادة: الأيكة: الشجر الملتف ». ومثله ذكر ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٤/ ١١٣).

١٧٨٧ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا حدَّثني به عن أبي غَسَّانَ زُنَيْجٍ[(١)]، عن يحيى بن الضُّرَيْسِ؛ قال: حَدَّثنا قُدَامةُ[(٢)] بنُ عاصمٍ؛ قال: سمعتُ عِكْرِمَةَ يقول: الزَّنِيمُ[(٣)]: هو وَلَدُ الزِّنْيَةِ[(٤)].

فسمعتُ أبي[(٥)] **يقول**: إنما هو: يحيى بن الضُّرَيْسِ[(٦)]، عن عِصَامِ ابن قُدَامةَ، عن عِكْرِمةَ[(٧)].

١٧٨٨ - وسمعتُ أبا زرعة وسئل عن حديثٍ رواه شُعَيبٌ[(٨)]، عن إسماعيلَ بن أبي خالدٍ، عن قَيْسِ بن أبي حازمٍ، عن أبي بكرٍ،

---

(١) زُنَيْج: لقبٌ. واسمه: محمد بن عمرو بن بكر.

(٢) قوله: « قال حدثنا قدامة » مطموس في (ت)، وفي موضعه بياض في (ك).

(٣) يعني المذكور في قوله تعالى: ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَالِكَ زَنِيمٍ ﴾ [القَلَم: ١٣].

(٤) ولد الزِّنْيةِ - بكسر الزاي، وتفتح، في لغةٍ -: هو الدَّعِيُّ، وهو ولد الزنا؛ خلاف قولهم: ولد الرِّشْدةِ. "المصباح المنير" (١/ ٢٥٧).

(٥) قوله: « فسمعت أبي » مطموس في (ت)، وفي موضعه بياض في (ك).

(٦) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه المصنف في "التفسير" - كما في "تفسير ابن كثير" (٤/ ٤٠٦ دار الفكر ١٤٠١هـ) - حيث نقله ابن كثير عنه؛ من طريق عقبة ابن خالد، عن عصام بن قدامة قال: سئل عكرمة.

(٧) قوله: « عن عكرمة » مطموس في (ت)، وفي موضعه بياض في (ك).

(٨) كذا في جميع النسخ ! ولم نجد من نص على أن شعيبًا من الرواة عن إسماعيل بن أبي خالد، ولم يذكر أحد من الأئمة الذين تعرضوا للخلاف في هذا الحديث - وسيأتي ذكرهم - أن شعيبًا ممن رواه عن إسماعيل، والمعروف أن من الرواة عنه: شعبة بن الحجاج، وقد روى عنه هذا الحديث، لكن اختُلِفَ على شعبة فيه؛ فأخرجه أبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر" (٨٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٢٨)- ومن طريقه ابن حبان في "صحيحه" (٣٠٥)- والخطيب البغدادي في "الفصل" (١/ ١٣٩- ١٤٠): أما المروزي وأبو يعلى فعن عبيدالله بن معاذ =

. . . .

= بلا واسطة، وأما الخطيب البغدادي فمن طريق تميم بن محمد الطُّوسي ومُطَيَّن ويحيى ابن محمد الحِنَّائي والحسن بن سفيان النسوي، جميع هؤلاء رووه عن عبيدالله بن معاذ العنبري، عن أبيه، عن شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ قال: «يا أيها الناس، إنكم تقرؤون هذه الآية وتضعونها على غير ما وضعها الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾، إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيِّروه، يوشك أن يعمّهم الله بعقاب». اهـ. واللفظ لأبي يعلى.

ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٢) عن عبيدالله بن معاذ، به، ولم يرفع منه سوى جزئه الأخير - «إن الناس إذا رأوا المنكر. . . » إلخ - فخالف الأكثرين الذين رووه عن عبيدالله برفعه جميعه؛ ورواية الأكثرين هي الأرجح، والأظهر أن ابن أبي عاصم ردّه إلى الصواب، وكره مخالفة الناس كما صنع إبراهيم الحربي كما سيأتي.

فالحديث أخرجه الخطيب البغدادي في الموضع السابق من طريق دَعْلَج بن أحمد السِّجستاني، عن معاذ بن المثنى بن معاذ العَنْبري، عن أبيه المثنى بن معاذ، عن أبيه معاذ بن معاذ العنبري، عن شعبة، به مقرونًا بالرواية السابقة.

ثم رواه الخطيب (ص١٤٣) من طريق إبراهيم بن إسحاق الحربي، عن مثنى بن معاذ، عن أبيه معاذ بن معاذ العنبري، عن شعبة، به مثل رواية ابن أبي عاصم السابقة، لم يرفع منه سوى جزئه الأخير.

قال الخطيب (ص١٤١): «وأحسب أن إبراهيم ردّه إلى الصواب، وكره مخالفة الناس؛ لأن المحفوظ عن معاذ بن معاذ ما قدّمناه».

وخالف معاذ بن معاذ محمد بن جعفر غندر ورَوْح بن عبادة وعبدالرحمن بن مهدي؛ فرووه عن شعبة، عن إسماعيل؛ برفع جزئه الأخير فقط. أما رواية محمد ابن جعفر غُنْدر، فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٩ رقم٥٣).

ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الخطيب في "الفصل" (١/ ١٤١).

وأما رواية روح بن عبادة، فأخرجها البزار في "مسنده" (٦٦)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١١٦٧).

وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١/ ٣٦ رقم١٢٤). =

عن النبيِّ ﷺ قال: « أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ[١] تَقْرَؤُونَ هَذِهِ الآيَةَ، وَتَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَهَا اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾[٢]، وَإِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا المُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ، أَوشَكُوا[٣] أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ » ؟

قال أبو زرعة: وقد وَقَفَهُ ابنُ عُيَينةَ[٤]، ووكيعٌ[٥]، ويحيى بنُ سعيد القَطَّانُ[٦]- عن إسماعيلَ- ويونسُ بنُ أبي إسحاق[٧] .

ورواه يونسُ، عن طارقِ بن [عبدالرحمٰن[٨]، و][٩] بَيَانِ بن

= وأما رواية عبدالرحمن بن مهدي، فأخرجها الخطيب في "الفصل" (١/ ١٤٢).
وخالف هؤلاء جميعًا مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، فرواه عن شعبة ومالك بن مغول، كليهما عن إسماعيل بن أبي خالد، به موقوفًا كله؛ أخرج هذه الرواية الخطيب في "الفصل" (١/ ١٤٤- ١٤٥).

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « لعلكم ».
(٢) الآية (١٠٥) من سورة المائدة .
(٣) في (ك): « وشكوا ».
(٤) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٨٤٠)، ومن طريقه أبو عمرو الداني في "الفتن" (٣٣٧).
(٥) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٢٨٧١).
(٦) لم نقف على من أخرج روايته، لكن ذكرها الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٥٢).
(٧) ظاهر العبارة: أن يونس بن أبي إسحاق رواه عن إسماعيل بن أبي خالد موقوفًا، ولم نقف على من أخرج روايته، لكن ذكرها الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٥١) في عداد من رواه عن إسماعيل مرفوعًا.
(٨) لم نقف على طريق طارق بن عبدالرحمن، ولكن ذكرها الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٥٣)، ولم يذكر من رواها عنه.
(٩) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من "العلل" للدارقطني (١/ ٢٥٣).

بشرٍ[١]، عن قيسٍ، عن أبي بكرٍ، موقوفً[٢].

ورواه الحَكَمُ[٣]، عن قيسٍ، عن أبي بكر، موقوفً[٤].

قال أبو زرعة: وأحسَبُ إسماعيلَ بن أبي خالدٍ كان يرفعُهُ مَرَّةً، ويُوقِفُهُ مَرَّةً[٥].

---

(١) أخرج روايته ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١/ ١٤٩ و١٥٠ رقم١٢٨٧٢ و١٢٨٧٥) من طريق جرير بن عبدالحميد ومحمد بن فضيل، كلاهما عن قيس، به موقوفًا.
وأشار إليها البزار في "مسنده" (١/ ١٣٨).

(٢) كذا، وهو على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) هو: ابن عُتيْبة، وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (١٢٩)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخه" (٣٠/ ٥)، والضياء في "المختارة" (٥٩).

(٤) من قوله: « ورواه الحكم . . . » إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.
وقوله: « موقوف » - في بقية النسخ - يخرج على لغة ربيعة.

(٥) أخرج الحديث أيضًا الحميدي في "مسنده" (٣)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١١٦٦) كلاهما من طريق مروان بن معاوية الفزاري.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٥٧٢)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢ و٧ رقم ١ و٢٩)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٨٨)، ثلاثتهم من طريق عبدالله بن نمير وأبي أسامة حماد بن أسامة.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤٠٠٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٣).
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (١/ ٧ رقم٣٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١)، والترمذي في "جامعه" (٢١٦٨ و٣٠٥٧)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٥٣/ عواليه)، والبزار في "مسنده" (٦٨)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٨٨)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١١٦٥)، والطبراني في "مكارم الأخلاق" (٧٩)، والبيهقي في "سننه" (١٠/ ٩١)، جميعهم من طريق يزيد بن هارون.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (١/ ٥ رقم١٦)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١١٦٨)، والخطابي في "العزلة" (٥٨)، ثلاثتهم من طريق زهير بن معاوية. =

. . . .

= وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤٣٣٨)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٨٦)، وجعفر الخلدي في "فوائده" (ق٦٢/ب)، ثلاثتهم من طريق هشيم بن بشير.
وأخرجه أبو داود أيضًا في الموضع السابق من طريق خالد بن عبدالله الطحان الواسطي. وأخرجه البزار في "مسنده" (٦٥)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١١٦٩)، كلاهما من طريق معتمر بن سليمان.
وأخرجه البزار أيضًا (٦٧) من طريق زائدة بن قدامة الثقفي.
وأخرجه النسائي في التفسير من "الكبرى" (١١١٥٧) من طريق عبدالله بن المبارك.
وأخرجه المروزي أيضًا (٨٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٣٢)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١/ ١٤٩ رقم١٢٨٧٣)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١١٧٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠٤)، جميعهم من طريق جرير بن عبدالحميد.
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٤)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦٩١٩) كلاهما من طريق محمد بن مسلم بن شريك الثقفي.
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٣٠ و١٣١) من طريق عبيدالله بن عمرو الرَّقِّي وعمر بن علي المقدَّمي.
وأخرجه البغوي في "شرح السنة" (٤١٥٣) من طريق عبدالعزيز بن مسلم القَسْملي.
جميع هؤلاء رووه عن إسماعيل بن أبي خالد، به، برفع قوله: « إن الناس إذا رأوا المنكر. . . » إلخ، عدا رواية زائدة بن قدامة؛ فإن البزار لم يذكر لفظها، واقتصر على الإشارة إلى رفعها.
قال الترمذي في الموضع الأول: « وهذا حديث صحيح . وهكذا روى غير واحد عن إسماعيل نحو حديث يزيد، ورفعه بعضهم عن إسماعيل وأوقفه بعضهم ».
وقال في الموضع الثاني: « هذا حديث حسن صحيح. وقد رواه غير واحد عن إسماعيل بن أبي خالد نحو هذا الحديث مرفوعًا . وروى بعضهم عن إسماعيل، عن قيس، عن أبي بكر قولَه، ولم يرفعوه ».
وقال البزار: « وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا عن أبي بكر، عنه . وقد أسند هذا الحديث عن أبي بكر، عن النبي ﷺ جماعة، وأوقفه جماعة . فكان ممن أسنده شعبة وزائدة بن قدامة والمعتمر بن سليمان ويزيد بن هارون وغيرهم ». اهـ. =

١٧٨٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن يحيى المَعَافِريُّ[٢]، عن حَيْوَةَ[٣]، عن يزيدَ بن أبي حبيبٍ، عن سعيد بن مَرْجانةَ؛ قال: تلا ابنُ عُمَرَ هذه الآيةَ: ﴿وَإِن[٤] تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ...﴾[٥]، الحديثَ[٦] ؟

= وذكره الدارقطني في "العلل" (٤٧)، وأطال في ذكر الاختلاف فيه، وقال: « وجميع رواة هذا الحديث ثقات، ويشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مَرَّة فيسنده، ومَرَّة يجبن عنه فيقفه على أبي بكر ». اهـ.

وذكره الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل" (١/ ١٤٠) من رواية شعبة، عن إسماعيل، به مرفوعًا كله، ثم قال الخطيب (١/ ١٤١): « هكذا روى معاذ بن معاذ العنبري هذا الحديث عن شعبة؛ جعله كله من كلام النبي ﷺ، ووهم في ذلك؛ لأن أول الحديث إنما هو من كلام أبي بكر الصديق إلى ما ذكر من الآية، وما بعد ذلك هو كلام النبي ﷺ؛ رواه كذلك عن شعبة مبيَّنًا مفصلاً محمد بن جعفر غندر، وعبدالرحمٰن بن مهدي. . . » إلى أن قال (١/ ١٤٣- ١٤٤): « وهكذا روى الحديث عن ابن أبي خالد عامة أصحابه، منهم زهير بن معاوية، وهشيم بن بشير، ويزيد بن هارون، ويعلى بن عبيد، وعلي بن عاصم، وغيرهم، لم يختلفوا أن أول الحديث كلام أبي بكر الصديق، واختلفوا في آخره، فمنهم من رفعه إلى النبي ﷺ، ومنهم من وقفه ». اهـ.

وانظر تخريج الحديث في حاشية "سنن سعيد بن منصور" (٨٤٠).

(١) انظر ما سبق في المسألة رقم (١٧١٩).

(٢) في (ك): « المغافري ».

(٣) هو: ابن شُرَيح .

(٤) في جميع النسخ: « إن » بلا واو.

(٥) الآية (٢٨٤) من سورة البقرة .

(٦) وتمامه: ﴿أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ثم قال ابن عمر: لئن آخَذَنا بهذه الآية لنهلِكنَّ، ثم بكى ابن عمر حتى سالت دموعه . . . الحديث.

قال أبي: كذا قال ! وبين يزيدَ وسعيدٍ[(١)]: الزُّهريُّ[(٢)] .

١٧٩٠ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن جابر، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمةَ[(٤)]، عن أبي هريرةَ .

ورواه أيضًا شَريكٌ[(٥)]، عن عبدالله بن عيسى، عن يحيى بن أبي

---

(١) قوله: « وبين يزيد وسعيد » في (ك): « وبين سعيد ».

(٢) أخرجه على هذا الوجه ابن جرير في "تفسيره" (٦٤٥٨) من طريق أبي زرعة وهب الله بن راشد، عن حيوة بن شريح قال: سمعت يزيد بن أبي حبيب يقول: قال ابن شهاب: حدثني سعيد بن مرجانة، عن ابن عمر.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣١٦ رقم١٠٧٦٩) من طريق عبدالله بن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، به.
وأخرجه الشافعي في "السنن المأثورة" (٤٢٢) من طريق إبراهيم بن سعد، وابن جرير في "تفسيره" (٦٤٥٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٦٢٧)، من طريق يونس بن يزيد، والطبراني (١/ ٣١٦ رقم ١٠٧٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٩/ ٢١٥) من طريق القاسم بن هزان، جميعهم عن الزهري، به.
ومن طريق الشافعي أخرجه الطحاوي (١٦٢٦)، والبيهقي في "المعرفة" (٤٦٢٨).
وأخرجه المحاسبي في "فهم القرآن" (ص٤٣٦) من طريق سليمان بن داود الطيالسي، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٠٤) من طريق عبدالعزيز بن عبدالله، والطحاوي (١٦٢٨) من طريق أبي مروان محمد بن عثمان، جميعهم عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن من حدثه، عن سعيد بن مرجانة، به.
وقد ضعف الطحاوي الحديث بهذه الرواية حيث قال: « فوقفنا بذلك على أن ابن شهاب إنما حدث بهذا الحديث عن ابن مرجانة بلاغًا، ولم يحدث به سماعًا، فبطل بذلك هذا الحديث لبطلان إسناده ». لكن تقدم في بعض طرق الحديث تصريح الزهري بسماعه من سعيد بن مرجانة.
وأصل الحديث أخرجه مسلم (١٢٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) انظر المسألة السابقة برقم (١٦٧٠).

(٤) قوله: «عن أبي سلمة» مكرر في (ف).

(٥) هو: ابن عبدالله القاضي النخعي. وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٦٧٠).

كَثيرٍ، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هريرةَ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «تَعَلَّمُوا سُورَةَ البَقَرَةِ؛ فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكَهَا حَسْرَةٌ . . .»، الحديثَ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى بن أبي كَثيرٍ[(١)]، عن زيد بن سَلَّامٍ، عن أبي سَلَّامٍ[(٢)]، عن أبي أُمامةَ، عن النبيِّ ﷺ.

١٧٩١ - وسُئل[(٣)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه الثَّوريُّ[(٤)]، عن الأَعْمَش، عن عُمَارةَ[(٥)]، عن وَهْب بن ربيعةَ، عن[(٦)] عبدالله بن مسعودٍ قال: إني لَمُسْتَتِرٌ بأستارِ الكعبةِ؛ إذ جاء ثلاثةُ نفرٍ[(٧)]: ثَقَفِيٌّ، وخَتَنَاه[(٨)] قُرَشِيَّان، كَثيرٌ شَحْمُ بطونِهم، قليلٌ فِقْهُ قُلوبِهم، فقال [أحدُهُم][(٩)]:

---

(١) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٦٧٠).

(٢) هو: مَمْطور الحبشي.

(٣) في (ت) و(ك): «سئل» بلا واو.

(٤) قوله: «أبو زرعة عن حديثٍ رواه الثوري» مطموس في (ت). ورواية الثوري أخرجها في "تفسيره" (ص٢٦٥). ومن طريقه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٠٨ و٤٤٢ و٤٤٣- ٤٤٤ رقم٣٨٧٥ و٤٢٢١ و٤٢٣٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٧٥).

(٥) هو: ابن عُمير كما سيأتي.

(٦) قوله: «بن ربيعة عن» مطموس في (ت).

(٧) قوله: «الكعبة إذ جاء ثلاثة نفر» مطموس في (ت).

(٨) الخَتَنُ في اللغة: كل مَنْ كان مِنْ قِبَلِ زوجة الرجل من محارمها من الرجال والنساء الذين تحرُمُ عليهم وتضع خمارها عندهم. والجمع: أَخْتان. "الزاهر" للأزهري (ص٣٧٦)، و"المصباح المنير" (١/ ١٦٤).

(٩) كذا في (ش) ومصادر التخريج، وهو الجادَّة، وفي بقية النسخ: «أحدهما»، وظاهرُه: أنه أحد القُرَشيَّيْنِ، والذي في مصادر التخريج أنه واحد منهم غير معين، ويؤيده ما وقع في بعض مصادر التخريج: «فقال بعضهم لبعض». وقوله بعد ذلك: «الآخر» هو بمعنى «واحد منهم»، أي: غير معين أيضًا. وانظر "المصباح" (أخ ر/ ١/ ٧).

أَتَرَى اللهَ يَسمَعُ ما قلنا ؟ فقال الآخرُ: إذا رَفَعْنَا سَمِعَ[١]، وإذا خَفَضْنا لم يَسمَعْ، فقال الآخرُ: إن كان يسمعُ إذا[٢] رَفَعْنا إنَّهُ يَسْمَعُ[٣] إذا خَفَضْنا. فأتيتُ النبيَّ ﷺ فذكرتُ ذلك له، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ...﴾ الآية[٤].

ورواه[٥] أبو معاويةَ[٦]،

---

(١) من قوله: « أبو زرعة » في بداية المسألة إلى هنا في موضعه بياض في (ك).

(٢) قوله: « إذا » سقط من (ت) و(ك).

(٣) قوله: «إنَّه يسمع» في (أ) و(ش): «يسمع»، وفي (ف): «سمع»، والمثبت من (ت) و(ك)، وفي مصادر التخريج: «فإنه يسمع»، وكلٌّ ذلك صواب، ودونك وجهَهُ:
أما ما في مصادر التخريج: فهو الجادَّة؛ لأنَّ جواب الشرط جملة اسمية، فاقترن بالفاء. **وما أثبتناه من (ت) و(ك)**: جار على قول من يجيز حذف الفاء من جواب الشرط مطلقًا شعرًا ونثرًا، وهو مذهب الأخفش؛ وقد اختار ابن مالك - في "شواهد التوضيح" (ص٢٨٨-٢٨٩)- مذهب المجيزين لحذف الفاء مطلقًا. وانظر: "كتاب سيبويه" (٣/ ٦٥)، و"مغني اللبيب" (ص١٧١)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٩٠-١٩١)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٢٦١-٢٦٥)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٥٥-٥٥٦)، و"خزانة الأدب"(٩/ ٥٢)، و"تاج العروس" (٢٠/ ٣٩٣)، و"فتح الباري" (٥/ ٣٦٦)، و"الحديث النبوي" لمحمود فجال (ص٢٨٨-٢٨٩).
وفي (ف) وقع فعلُ الشرط وفعلُ الجواب ماضيين، وهو جائز في العربية.
وأما في (أ) و(ش): فقد وقع الجوابُ مضارعًا، وفعلُ الشرط ماضٍ؛ فيجوز في الجواب: رفعُهُ وجزمه، غير أن الرفع قوي وحسن، والجزم غير قوي، وقد حرَّر ذلك السيوطي في "همع الهوامع" (٢/ ٥٥٧-٥٥٨).

(٤) الآية (٢٢) من سورة فصلت.

(٥) في (أ) و(ش): « وروى ».

(٦) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٨١ و٤٢٦ و٤٤٢ رقم٣٦١٤ و٤٠٤٧ و٤٢٢٢)، والترمذي في "جامعه" (٣٢٤٩)، =

وعليٌّ[1] بن مُسْهِر[2]، وابنُ أبي زائدةَ[3]؛ عن الأَعْمَش، عن عُمَارةَ بنِ عُمَيرٍ، عن عبدالرحمٰن بن يزيدَ؛ قال: قال عبدالله . . .، وذكَرَ الحديثَ؟

قال أبو زرعة: كان الأَعْمَشُ قديمًا قال: عن وَهْبِ بن ربيعةَ. والثَّوريُّ أحفظُهُمْ كُلِّهِمْ[4].



= وأبو يعلى في "مسنده" (٥٢٠٤)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١١٣ رقم١٠١٣٤).

(١) إلى هنا انتهى الوجه الأول من الورقة (١٩٤) من نسخة (ش)، ثم حصل بعده خلل في ترتيب الأوراق، فجاءت تتِمَّة المسألة في الورقة (٢٠٣/ب).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١١٣- ١١٤ رقم١٠١٣٥).
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ١٦٣) تعليقًا من طريق أبي نعيم الفضل ابن دكين، عن الأعمش، عن عمارة، عن عبدالرحمن بن يزيد، به.

(٣) هو: يحيى بن زكريا.

(٤) قال البخاري في الموضع السابق: « قال قبيصة: قيل للأعمش: إن سفيان يقول: إنما هذا عن وهب بن ربيعة. فجعل الأعمش يهمهم في نفسه كأنه يعد حديث عمارة. فقال: صدق سفيان ».
وأخرج الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١١٣ رقم١٠١٣٣)، والدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٨٠) من طريق قبيصة بن عقبة، عن قطبة بن عبدالعزيز أنه قال: قال فلان للأعمش... فذكر نحو الكلام السابق.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٨٨١) الاختلاف على الأعمش، وقال: « والقول قول سفيان الثوري وعبدالله بن بشر ».
والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٨١٦ و٤٨١٧ و٧٥٢١)، ومسلم (٢٧٧٥) من طريق أبي معمر عبدالله بن سخبرة، عن ابن مسعود، به.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الزُّهْدِ

١٧٩٢ - قال أبو محمدٍ[١]: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مسلمُ ابنُ إبراهيم[٢]، عن شُعبةَ، عن يزيدَ بن خُمَيرٍ، عن سليمانَ[٣] بن مَرْثَدٍ، عن أبي الدرداءِ، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا**»؟

قال أبي: كذا حدَّثَنا مسلمٌ. وحدَّثنا أبو عُمَرَ الحَوْضيُّ[٤]، عن شُعبةَ[٥]، عن يزيدَ بن خُمَيرٍ، عن سليمانَ، عن ابنِ ابْنَتِ[٦]

---

(١) قوله: «قال أبو محمد» من (ف) فقط.

(٢) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (٢١٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٤٢)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٢٠) من طريق علي بن عبدالعزيز، وابن الأعرابي في "معجمه" (١١٢٣) من طريق إبراهيم بن فهد، والبيهقي في "الشعب" (٧٧٢) من طريق عبدالله بن محمد، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٢١٦) من طريق محمد بن يونس، جميعهم (عبد بن حميد، وعلي وإبراهيم، وعبدالله ومحمد) عن مسلم بن إبراهيم، به. وأخرجه البزار في "مسنده" (٤١٢٤) من طريق الحسن بن يحيى، وعبدالملك بن محمد الرقاشي، عن مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، عن يزيد بن خمير، عن سليمان بن مرثد، عن ابنة أبي الدرداء، عن أبي الدرداء مرفوعًا.

(٣) قوله: «سليمان» مطموس في (ك).

(٤) هو: حفص بن عمر. وروايته أخرجها أبو داود في "الزهد" (٢١٤).
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٥٩١)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٤٣) من طريق يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن يزيد بن خمير، عن سليمان بن مرثد قال: سمعت ابنة أبي الدرداء، عن أبي الدرداء. قال العقيلي - كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (١/ ٦١٩)، وفي "لسان الميزان" (٣/ ١٠٥) -: «وهذا أشبه». ولم نجده في المطبوع.

(٥) في (أ) و(ش): «سعيد» بدل: «شعبة».

(٦) كذا رسمت في جميع النسخ؛ بالتاء المفتوحة وهو عربي صحيح، وانظر التعليق على نحوه في المسألة رقم (٦).

أبي الدرداءِ، عن أبي الدرداءِ؛ قال: لو تعلمون . . .، موقوفً[١].

قال أبي: وهذا أشبهُ، وموقوفً أصحُّ[٢]، وأصحابُ شُعبةَ لا يَرفَعُونَ هذا الحديثَ[٣].

١٧٩٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه عبدُالعزيزِ بنُ مسلمٍ القَسْمَلِيُّ[٥]، عن محمد بن عَجْلانَ، عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ[٦]، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال لأصحابِهِ: « **خُذُوا جُنَّتَكُمْ** »، قالوا: مِنْ عدوٍّ حَضَرَ؟! قال: « **لاَ** . . . »، فذكر الحديثَ[٧]؟

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ك): «وهو موقوفً أصحُّ»، والأصل: وهو أصحُّ موقوفًا؛ ونُصِبَ «موقوفًا» على الحال، لكن حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة.

(٣) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي الدرداء إلا من هذا الوجه، وقد روي عن غير أبي الدرداء، عن النبي ﷺ من وجوه أصح من هذا » ثم قال: « ولا نعلم هذا الحديث أسنده عن شعبة إلا مسلم، وقد رواه جماعة غير مسلم، عن شعبة، فأوقفوه عن أبي الدرداء ».
والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٠٢ رقم١١٩٩٧)، والبخاري في "صحيحه" (٤٦٢١ و٦٤٨٦)، ومسلم (٢٣٥٩) من حديث أنس.
وأخرجه أحمد أيضًا (٦/ ٨١ رقم٢٤٥٢٠)، والبخاري (١٠٤٤)، ومسلم (٩٠١) من حديث عائشة. وأخرجه أحمد (٢/ ٢٥٧ رقم٧٤٩٩)، والبخاري (٦٤٨٥ و٦٦٣٧) من حديث أبي هريرة.

(٤) في (ت) و(ك): «سألت» بلا واو.

(٥) كذا ضبطه ابن حجر في "التقريب" بفتح القاف. وضُبِطَ بكسرها. انظر "الكاشف" (١/ ٦٥٨) مع التعليق عليه. وسيأتي تخريج هذه الرواية.

(٦) قوله: « المقبري » ليس في (ش).

(٧) وتمامه: قال: « لا، ولكن جُنَّتُكُمْ من النار قولُ: سبحان الله، والحمد لله، ولا إلٰه إلا الله، والله أكبر؛ فإنهنَّ يَأتِينَ يوم القيامة مجنِّبَاتٍ ومعقِّباتٍ، وهن الباقياتُ الصالحات ».

قال أبي: كنا نُرَىٰ أنَّ هذا غريبٌ، كان حدَّثَنا به أبو عمر الحَوْضِيُّ[(١)]، حتى حدَّثَنا أحمدُ بن يونسَ[(٢)]، عن فُضَيلٍ - يعني: ابنَ عِيَاضٍ- عن ابن عَجْلانَ، عن رجلٍ[(٣)] من أهل الإسكندريةِ، عن النبيِّ ﷺ؛ فعلمت أنه[(٤)] قد أفسَدَ على عبدِالعزيز بن مسلمٍ، وبَيَّنَ

---

(١) هو: حفص بن عمر، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٦٨٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٤١).
وأخرجه ابن جرير في "تفسيره" (١٨/ ٣٤) من طريق أبي نصر عبدالملك بن عبدالعزيز التمار، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٧- ١٨)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (١١١) من طريق حرمي بن حفص، والطبراني في "الأوسط" (٤٠٢٧)، وفي "الصغير" (٤٠٧)، وفي "الدعاء" (١٦٨٢) من طريق داود بن بلال السعدي، والبيهقي في "الشعب" (٥٩٨) من طريق أبي عمر حفص بن عمر الضرير، جميعهم عن عبدالعزيز بن مسلم، به. وجاء عند العقيلي: «حرمي بن عثمان».
وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ١٢٢)، وفي "الأوسط" (٢/ ٤٠) عن عبدالعزيز ابن مسلم، به. وجاء في المطبوع من "التاريخ الكبير": «عبدالعزيز بن سلمة».

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٨) من طريق سهيل، عن ابن عجلان، عن رجل بعسقلان، عن النبي ﷺ.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٧٢٠) من طريق أبي خالد الأحمر، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ١٢٢)، وفي "الأوسط" (٢/ ٤١) من طريق عمر بن علي المقدمي، كلاهما عن محمد بن عجلان، عن عبدالجليل بن حميد، عن خالد بن أبي عمران، عن النبي ﷺ.
جاء في مطبوع "التاريخ الكبير": «عن عمر بن علي وعن ابن عجلان».
وجاء في مطبوع "التاريخ الأوسط": «خالد بن أبي عسران».
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٨).
وسيأتي في كلام الدارقطني آخر المسألة: أن ابن عيينة رواه عن ابن عجلان، عن النبي ﷺ.

(٣) قوله: «رجل» مطموس في (ت).

(٤) قوله: «أنه» مطموس في (ت).

عورتَهُ، وحديثُ فُضَيلٍ أشبهُ[١].

١٧٩٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق[٢]، عن مَعْمَر[٣]، عن مَنصور[٤]، عن أبي وائل[٥]، عن عبدالله[٦] - عن النبيِّ ﷺ - : كيفَ لي أَنْ أعلمَ إذا أَحسَنتُ أني أَحسَنتُ ؟... وذكر الحديثَ[٧] ؟

---

(١) قال البخاري في الموضع السابق من "التاريخ الكبير" بعد أن ذكر رواية عبدالجليل ثم رواية سعيد المقبري: « والأول أصح ». وقال في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٤٢): « ولا يصح فيه المقبري ولا أبو هريرة ».
وقال الدارقطني في "العلل" (١٤٧٤): « يرويه محمد بن عجلان واختلف عنه؛ فرواه عبدالعزيز بن مسلم القسملي، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وخالفه أبو خالد الأحمر؛ فرواه عن ابن عجلان، عن عبدالجليل بن حميد، عن خالد بن أبي عمران: أن النبي ﷺ قال، مرسلا . ورواه ابن عيينة، عن ابن عجلان مرسلاً، لم يجاوز به ابن عجلان، وقول أبي خالد الأحمر أصحها ».

(٢) روايته في "الجامع" لمعمر (١٩٧٤٩/ برواية عبدالرزاق) ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٠٢ رقم ٣٨٠٨)، وابن ماجه في "سننه" (٤٢٢٣)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ص٤٢)، والشاشي في "مسنده" (٤٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٥ و٥٢٦)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٩٣ رقم ١٠٤٣٣)، وفي الأوسط (٢٩٨٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٤٣)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ١٢٥). قال الطبراني في "الأوسط": « لم يروه عن منصور إلا معمر، ولا يُروى عن ابن مسعود إلا من هذا الوجه ».
وقال أبو نعيم: « غريبٌ من حديث منصور، لم نسمعه إلا من هذا الوجه ».

(٣) في (ك): «عمرو». ومعمر هو: ابن راشد. (٤) هو: ابن المعتمر .

(٥) هو: شقيق بن سلمة . (٦) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٧) الذي في مصادر التخريج: « عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رجلٌ لرسول الله ﷺ: كيف لي أنْ أَعْلَمَ إذا أحسنتُ وإذا أسأتُ ؟ قال: إذا سمعتَ جيرانَكَ يقولون: قد أحسنتَ، فقد أحسنتَ، وإذا سمعتهم يقولون: قد أسأتَ، فقد أسأتَ ».

قالا[(١)]: هذا خطأٌ؛ رواه حمَّاد بن شُعَيب[(٢)]، عن مَنصور، عن جامع بن شَدَّاد، عن الحسن بن مسلم، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[(٣)].

قالا: وهذا هو الصَّحيحُ.

١٧٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن فُضَيل[(٤)]، عن عطاء بن السَّائب، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن

---

(١) في (ش): «قال».

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه هناد في "الزهد" (١٠٤٠)، وابن ماجه في "سننه" (٤٢٢٢)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٩٣) تعليقًا، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ١٢٥) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن كلثوم الخزاعي، عن النبي ﷺ.

(٣) كذا، وهو على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٤) اختُلف على ابن فضيل في هذا الحديث؛ فأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٦٧٢) من طريق عبدالله بن سعيد الكندي، عنه، به.
ومن طريق ابن حبان أخرجه الضياء في "المختارة" (١٠/ ٢٧٣- ٢٧٤ رقم ٢٨٦).
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٥٧٠)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٦٤) من طريق محمد بن المثنى، وأبي كريب محمد بن العلاء، جميعهم (ابن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وأبو كريب) عن محمد بن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة، به.
وتابع محمد بن فضيل على روايته بالوجه الأول كلٌّ من:
عبدالرحمن بن محمد المحاربي، وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤١٧٥)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٦٣)، والضياء في "المختارة" (١٠/ ٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥ رقم ٢٨٥ و٢٨٧) ومن طريق ابن ماجه أخرجه الضياء أيضًا (١٠/ ٢٧٢- ٢٧٣ رقم ٢٨٤).
وجرير بن عبدالحميد، وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٦٣) من طريق محمد بن عيسى بن الطباع، عنه، به. =

النبيِّ ﷺ، أنه قال: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يَقُولُ: إنَّ الكِبْرِيَاءَ رِدَائِي، والعَظَمَةَ إِزَارِي »؟

قال أبي[1]: أخطأ مَنْ قال هذا؛ رواه وُهَيْبٌ[2]، عن عطاء، عن

= وقد أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٨٥) عن سفيان بن عيينة وجرير، عن عطاء بن السائب، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة، به.
وأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٦٣) من طريق محمد بن قدامة، عن جرير، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

(١) قوله: « أبي » مكرر في (ف).

(٢) هو: ابن خالد، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٢٥٠٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤١٤ رقم ٩٣٥٦)، وأبو داود في "سننه" (٤٠٩٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٨ و٥٦٧١)، والبيهقي في "الشعب" (٨١٥٨) من طريق حماد بن سلمة، والطيالسي أيضًا (٢٥٠٩)، وهناد في "الزهد" (٨٢٥) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم، والحميدي في "مسنده" (١١٨٣)، وابن راهويه في "مسنده" (٢٨٥)، والإمام أحمد (٢/ ٢٤٨ رقم ٧٣٨٢)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٦٥) من طريق سفيان بن عيينة، وأحمد أيضًا (٢/ ٣٧٦ رقم ٨٨٩٤) من طريق الثوري، وأيضًا (٢/ ٤٤٢ رقم ٩٧٠٣)، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (١٠٧٩) من طريق عمار بن محمد، وأحمد أيضًا (٢/ ٤٢٧ رقم ٩٥٠٨) من طريق ابن علية، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (١٠٤٧)، والدولابي في "الكنى" (٢/ ١١٣) من طريق أبي عوانة الوضَّاح ابن عبدالله، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٦٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٩٠) من طريق عمارة بن رزيق، والبغوي في "تفسيره" (٤/ ١٣٠) من طريق إبراهيم بن طهمان، جميعهم عن عطاء بن السائب، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة، به.
وجاء في بعض المصادر: « عطاء، عن سلمان الأغر، عن أبي هريرة »، وفي بعضها « الأغر » ولم يُنسَب.
ومن طريق هناد أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤). =

سلمان الأَغَرِّ[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ[٢].

١٧٩٦ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عَوْن بن سلَّام[٤]، عن أبي بكر النَّهْشَلي[٥]، عن الأعمَش[٦]، عن أبي وائل[٧]، عن عبدالله،

= وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٦٣) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن ابن عمرو، به.
ثم قال: « وهذه الرواية عن عطاء غير محفوظة، وإنما يرويه عن عطاء، عن أبي عبدالله الأغر، عن أبي هريرة ».
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٦٢٠) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن أبي مسلم الأغر، عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة، به.

(١) في (أ): « الا »، وفي موضع الكلمة بياضٌ في (ش).

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٨٩-٢٩١) أوجهَ الخلاف في هذا الحديث وقال: « والصحيح حديث الأغر عن أبي هريرة ».

(٣) في (ت): « سألت » بلا واو. ونقل الذهبي في "الميزان" (٤/ ٤٩٦) قول أبي حاتم.

(٤) روايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (٦٠٢)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٩٧ رقم ١٠٤٤٦)، وأبو الشيخ في "جزء من حديثه" (٥٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٠٧)، والبيهقي في "الشعب" (٤٥٨٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/ ٤١٠).
وأخرجه ابن أبي الدنيا في "الصمت" (١٨) من طريق عبدالجبار بن محمد العطاردي، عن أبي بكر النهشلي، به.
ومن طريق ابن أبي الدنيا أخرجه الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٣٦).
قال أبو نعيم: « غريبٌ من حديث الأعمش، تفرَّد به عنه أبو بكر النهشلي ».

(٥) في (أ) و(ش): « ابن النهشلي »، قال الذهبي في الموضع السابق في ترجمة أبي بكر: « في اسمه أقوالٌ، ولا يكاد يُعرَف إلا بكُنيته ».

(٦) قوله: « عن الأَعْمَش » سقط من (ف).

(٧) هو: شقيق بن سلمة.

عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَكْثَرُ خَطَايَا بُنَيِّ**[١] **آدَمَ في لِسَانِهِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ[٢] باطلٌ .

١٧٩٧ - وسمعتُ[٣] **أبي** وذكر حديثًا رواه ابن عُيَينة[٤]، عن

(١) كذا رسمت - بلا ضبط - في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: « ابن ». و« بُنَيٌّ » تصغير « ابن ».

(٢) قوله: « حديث » ليس في (ف).

(٣) ذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٢٧) أوجهَ الخلاف في هذا الحديث بنحو مما هنا . وستأتي هذه المسألة برقم (١٨١٦)، وانظر المسألة رقم (١٨٤١)، و(١٩١٨).

(٤) هو سفيان، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٧٤٢)، وفي "المسند" (١٧٩)، والحميدي في "مسنده" (١٠٥)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٧٦ رقم ٣٥٦٨)، والمروزي في "زياداته على الزهد لابن المبارك" (١٠٤٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٧٣) تعليقًا، وابن ماجه في "سننه" (٤٢٥٢)، والبزار في "مسنده" (١٩٢٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٩٦٩ و٥١٢٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٩١)، وفي "شرح المشكل" (١٤٦٥)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٤٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٥٤)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٤٨- ٢٤٩).
وتابع سفيانَ بن عيينة على روايته بهذا الوجه كلٌّ من:
سفيان الثوري، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٧٤٣)، وأحمد في "المسند" (١/ ٤٣٣ رقم ٤١٢٤)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٣٥- ١٣٦)، والبغوي في "الجعديات" (١٧٣٨)، والشاشي في "مسنده" (٢٣٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٨٠)، والطبراني في "الأوسط" (٦٧٩٩)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٤)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٤٨)، والبيهقي في "الشعب" (٦٦٣١).
وعمر بن سعيد أخو سفيان الثوري، وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٧٣) تعليقًا، والطبراني في "الأوسط" (٥٨٦٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣١٢)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٤٩- ٢٥٠). =

عبدالكريم الجَزَرِيِّ، عن زياد بن أبي مريمَ، عن عبدالله بن مَعْقِل؛ قال: دخلتُ مع أبي عَلَى[1] عبدالله بن مسعود، فقال له أبي: أنت[2]

= وعبدالرحمن بن ثابت، وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٧٩٩)، وفي "مسند الشاميين" (٢٣٧).

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٢٣ رقم ٤٠١٤ و٤٠١٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٧٣) تعليقًا، والإسماعيلي في "معجمه" (٤٠٩)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٥٤)، وفي "تالي تلخيص المتشابه" (٣٣) من طريق خصيف ابن عبدالرحمن، عن زياد بن أبي مريم، به.

وأخرج الحميدي في "مسنده" (١٠٥) عن ابن عيينة أنه قال: وحدثنا أبو سعد - يعني البقَّال - عن عبدالله بن معقل، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ بمثله، والذي حدثنا به عبدالكريم أحبُّ إليَّ؛ لأنه أحفظ من أبي سعد.

ومن طريق الحميدي أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٧٣) تعليقًا.

وتابع سفيانَ بن عيينة في روايته عن أبي سعد البقال كلٌّ من:

هشيم، وروايته أخرجها المروزي في "زياداته على الزهد لابن المبارك" (١٠٤٨) وجاء عنده موقوفًا على ابن مسعود.

والحسين بن صالح، وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤)، والبيهقي في "الشعب" (٦٦٣٣).

والأعمش، وروايته أخرجها ابن بشران في "أماليه" (١٢١).

ويعلى بن عبيد، وروايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (١/ ٢٥٨).

قال ابن عدي: « قال لنا ابن عبدالعزيز - يعني أبا القاسم البغوي - ولا أحسَبُ أبا سعد سمعه عن ابن معقل، وقد بلغني عن شريك أنه قال: حدثت أبا سعد، عن عبدالكريم، عن زياد، عن عبدالله بن معقل، قال شريك: فتركني وترك عبدالكريم وترك زيادًا، ورواه عن ابن معقل نفسه... ثم قال ابن عدي: وهذا الذي حكى البغوي عن شريك أنه حدَّث أبا سعد بهذا الحديث فدلس في هذا الحديث أبو سعد فترك شريكًا وعبدالكريم وزيادًا، وحدَّث عن عبدالله بن معقل نفسه - فغير منكر هذا؛ لأن شريكًا قد روى عنه غير أبي سعد من الأجلَّاء ».

(١) قوله: « على » مكرر في (ك).

(٢) قوله: « أنت » ليس في (أ) و(ش).

سمعتَ رسول الله ﷺ يقولُ: « النَّدَمُ تَوْبَةٌ » ؟ قال: نعم .

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ وَهِمَ فيه ابن عُيَينةَ[١]؛ إنما هو: زيادُ[٢] بنُ الجَرَّاح، وليس هو[٣] بزياد بن أبي مريمَ. سمعتُ مِنْ مُصْعَبِ بنِ سعيد الحَرَّانيِّ يقولُ: عن عُبَيدالله بن عمرو؛ أنه قال لابن عُيَينة: أنا رأيتُ زيادَ بنَ الجَرَّاح، وليس هو زيادَ بنَ أبي مريمَ[٤].

قلتُ: والدَّليلُ على صحَّةِ ما قاله عُبَيدالله بن عمرو[٥]: ما حدَّثَنا يونسُ بن حَبِيب[٦]، عن أبي داود الطَّيالسيِّ، عن زُهَير بن معاوية،

---

(١) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٢٨): « قد روى هذا الحديثَ سفيان الثوري، عن عبدالكريم الجزري، فقال: عن زياد بن أبي مريم، كما رواه ابن عيينة؛ فدلَّ أن عبدالكريم قال مرة: زياد بن الجراح، ومرة قال: زياد بن أبي مريم، والصَّحيح: زياد بن الجراح ».

(٢) في (ف): « زيد ». (٣) قوله: « هو » سقط من (ك).

(٤) من قوله: « سمعت من مصعب . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) في (ت): « عمر ». واختُلف على عُبَيدالله بن عمرو؛ فأخرجه ابن أبي خيثمة في "تاريخه" (٤٥٦٣) من طريق عبدالله بن جعفر، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٥٢) من طريق جندل بن والق، كلاهما عن عبيدالله بن عمرو، عن عبدالكريم الجزري، عن زياد بن الجراح، به.
ومن طريق ابن أبي خيثمة أخرجه الشاشي في "مسنده" (٢٧٢).
وأخرجه الخطيب أيضًا (١/ ٢٥٠) من طريق علي بن حجر، عن عبيدالله بن عمرو، عن عبدالكريم، عن زياد بن أبي مريم، به.
وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٩١) من طريق عمرو بن خالد، عن عبيدالله بن عمرو، عن عبدالكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم وابن الجراح، عن عبدالله بن معقل، به.

(٦) رواية يونس بن حبيب، عن الطيالسي في "مسند الطيالسي" (٣٨٠)، ومن طريق يونس أخرجه الخطيب في "الموضح" (١/ ٢٥١). =

عن عبدالكريم الجَزَرِيِّ[(١)]، عن زيادٍ - وليس بابن أبي مريمَ - عن عبدالله بن مَعْقِل[(٢)]، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ[(٣)].

= وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٩١) من طريق الهيثم بن جميل، والشاشي في "مسنده" (٢٧٠) من طريق مالك بن إسماعيل، والشاشي أيضًا (٢٧٣)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٤٩) من طريق يحيى بن يحيى، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٥٤) من طريق يحيى بن أبي بكير، وفي "الشعب" (٦٦٣٠) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، جميعهم عن زهير بن معاوية، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٢٢- ٤٢٣ رقم ٤٠١٢) من طريق الفرات ابن سليمان الجزري، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٣٦)، والشاشي في "مسنده" (٢٧١)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٥٣)، وفي "تلخيص المتشابه" (١/ ٢٨٠) من طريق ابن جريج، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٧٣) تعليقًا، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٨١)، والبغوي في "الجعديات" (١٧٣٩ و٢٢٥٦)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (١٩٤٣)، والبيهقي في "الشعب" (٦٦٣٢)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٥١) من طريق شريك بن عبدالله، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٩١) من طريق عمرو بن خالد، والطبراني في "الصغير" (٨٠) من طريق النضر بن العربي، جميعهم عن عبدالكريم، عن زياد ابن الجراح - وفي بعض المصادر جاء زياد غير منسوب - عن عبدالله معقل، به.
وجاء في إسناد الخطيب عن ابن جريج، عن عبدالكريم، عن زياد، عن عبدالله بن معقل، عن أبيه، عن ابن مسعود.

(١) في (ك): « الخدري ». (٢) في (ك): « مغفل ».

(٣) قال ابن معين: « إنما هو: عن زياد بن الجراح، ليس هو زياد بن أبي مريم ». "تاريخ ابن معين رواية الدوري" (٤/ ٤٧٧). وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٠-١٩٣) أوجهَ الخلاف في هذا الحديث وقال: « والصَّحيح ما رواه الثوري وأخوه عمر بن سعيد ومن تابعهما، عن عبدالكريم، عن زياد - أي: ابن الجراح - عن ابن معقل؛ أنه كان مع أبيه مع ابن مسعود، فسمعه يقول، عن النبي ﷺ، مرفوعًا ». وانظر "الكامل" لابن عدي (٤/ ١٤)، و"موضح أوهام الجمع والتفريق" للخطيب (١/ ٢٤٧ فما بعدها) وهو مهم، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٦٥٣) ترجمة زياد بن أبي مريم .

١٧٩٨ - وسمعتُ **أبي** وذكر حديثًا رواه مَرْوَانُ بن معاوية[١]، عن محمد بن أبي زكريَّا[٢]، عن عمَّار[٣]، عن أنس؛ قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ في جانبِ دُوْرِ[٤] الأنصار، فأبصرَ قُبَّةً مبنيَّةً، فقال: «**يَا أَنَسُ، لِمَنْ هَذِهِ القُبَّةُ ؟**»[٥]، فقال النبيُّ ﷺ: «**كُلُّ بِنَاءٍ وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِهِ إِلَّا بِنَاءَ كَفٍّ**[٦]»- يعني[٧]: يَسْتُرُ - . . . وذكر الحديثَ[٨].

(١) روايته أخرجها ابن أبي عمر العدني - كما في "المطالب العالية" (٣٢٦٩) - والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٨٧) تعليقًا.
قال البيهقي في "الشعب" (١٩/ ٣٠٩- ٣١٠): « رواه مروان بن معاوية، عن محمد ابن أبي زكريا التيمي، وقيل: عنه عن محمد بن جابر بن أبي زكريا، عن عمار شيخ له عن أنس، عن النبي ﷺ في البناء ».
وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٦٤٤/ كشف الأستار) من طريق علي بن الفضل الكرابيسي، عن مروان بن معاوية، عن محمد بن أبي بكر الثقفي، عن عامر - يعني الشعبي - عن أنس، به.
قال البزار: « لا نعلمه يُروى عن الشعبي عن أنس إلا بهذا الإسناد ».

(٢) قال البخاري في الموضع السابق: « محمد بن أبي زكريا التميمي، عن عمار شيخ له، عن أنس، عن النبي، في البناء . روى عنه مروان بن معاوية . . . وقال بعضهم: عن مروان، عن محمد بن جرير بن أبي زكريا ».

(٣) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٧): « عمار المدني، عن أنس، روى عنه محمد بن أبي زكريا، فيه نظر ».

(٤) في (ت) و(ك): « دون ».

(٥) كذا في جميع النسخ، دون ذكر لجواب أنس، وفي مصادر التخريج: «فقلت: لفلانٍ رجل من الأنصار».

(٦) والذي في "المطالب العالية": «بناءَ كَفَافٍ»، والمعنى قريبٌ، وفي "القاموس" (كفف -ص٨٤٩): والكفافُ من الرزق: ما كَفَّ عن الناس وأغنى، كالكَفَفِ. وفي بعض طرق الحديث الأخرى: « إلا ما كان هكذا»؛ وأشار بكفه. وفي بعضها: «إلا ما لابد منه».

(٧) قوله: «يعني» ليس في (أ) و(ش).

(٨) تمامه - كما في "المطالب العالية"-: فبلغ ذلك الرجل الأنصاريَّ ﷺ؛ =

قال أبي: أرى أنَّ هذا خطأٌ، وأنه أبو عمَّارٍ زيادُ بنُ مَيْمون[(١)]، وابنُ أبي زكريَّا مجهولٌ[(٢)].

١٧٩٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه قُطْبَةُ بنُ العلاء[(٣)]، عن الثَّوري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ فِي حَظِيرَةٍ...**»[(٤)].

قلتُ: وروى هذا الحديثَ أيضًا عبدُالمَلِكِ الذِّمَارِيُّ[(٥)]، عن

= فكسرها، ثمَّ إنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ بعد ذلك، فلم يَرَهَا، فقال: «يا أنس، ما فَعَلَتِ القُبَّةُ؟» قلت: بلَغَ صاحِبَهَا قولُك، فكسَرَها، قال: «غفر الله له!».

(١) روايته أخرجها أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٢١٥- ٢١٦) من طريق الثوري، عن أبي عمارة، عن أنس، به. هكذا جاء عنده: «أبو عمارة»، وكذا جاء في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٧٠) في ترجمة زياد بن ميمون.

(٢) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٦١): «محمد بن أبي زكريا التميمي، روى عن عمار شيخ له، عن أنس، روى عنه مروان بن معاوية، نا عبدالرحمٰن قال: سألت أبي عنه؟ فقال: مجهول، أرى أن عمارًا هو وهم؛ وإنما هو: أبو عمار زياد بن ميمون».

(٣) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (١٧)، والبزار في "مسنده" (٣٦٠٨/ كشف)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٤٨٧)، والطبراني في "الصغير" (٩٤٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٨٩)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٨١٢)، والبيهقي في "الشعب" (٩٧٨٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٨/ ٤٦٠).

(٤) الحديث بتمامه - كما في "المعجم الصغير" للطبراني -: «ما ذئبان ضاريان باتا في حظيرةٍ فيها غنمٌ يفترسانِ ويأكلان بأسرعَ فسادًا فيها من طَلَبِ المال والشَّرف في دين المسلم».

(٥) هو: ابن عبدالرحمن، وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (١٥)، وفي "الإشراف في منازل الأشراف" (٤١١)، والطبراني في "الأوسط" (٧٧٢)، وفي "الصغير" (٩٤٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٨٩)، والقضاعي في "مسند =

سفيان، عن أبي الجَحَّاف[(١)]، عن أبي حازم[(٢)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ مِثلَهُ[(٣)]، أيُّهما أصحُّ ؟

فقالا: جميعًا واهِيَيْنِ[(٤)]، والصَّحيحُ: عن الثَّوريِّ، أنه بلغه عن النبيِّ ﷺ.

وقال أبو زرعة: أرى أن يكونَ أخَذَ الثَّوريُّ[(٥)] هذا الحديثَ عن

= الشهاب" (٨١١ و٨١٣)، والبيهقي في "الشعب" (٩٧٨٥).
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٩٤) من طريق سفيان بن عيينة، عن سفيان الثوري، به. قال ابن عدي: « وهذا وإن كان قد رُوي عن الثوري، فإنه من حديث ابن عيينة، عن الثوري غير محفوظ ».

(١) هو: داود بن أبي عَوْف التميمي.

(٢) هو: سلمان الأشجعي.

(٣) قوله: « مثله » سقط من (ك).

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة «واهيان»؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: « هما جميعًا واهيان»؛ لكنَّ ما في النسخ صحيح في العربية، وذكرنا لمثله وجوهًا في المسألة رقم (٢٥).

(٥) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن المبارك في "الزهد/ زوائد نعيم بن حماد على المروزي" (١٨١) عن زكريا بن أبي زائدة، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٣٦٩)، وفي "المسند" (٤٩٨) من طريق عبدالله بن نمير، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٥٦ رقم ١٥٧٨٤) من طريق عيسى ابن يونس، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (١٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٢٨) من طريق إسحاق الأزرق، جميعهم عن زكريا بن أبي زائدة، به.
ومن طريق ابن المبارك أخرجه أحمد في "المسند" (٣/ ٤٦٠ رقم ١٥٧٩٤)، والدارمي في "مسنده" (٢٧٧٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٣٧٦)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٩٦ رقم ١٨٩)، والبغوي في "تفسيره" (٢/ ١٧٣).
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الطبراني أيضًا (١٩/ ٩٦ رقم ١٨٩).

زكريَّا بن[(١)] أبي زائدة، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن سعد بن زُرارَة، عن ابن كَعْب[(٢)] بن مالك، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبو زرعة: لا أَصلَ لحديثِ قُطْبَة[(٣)]، ولا لحديث عبدالملك الذِّمَـاري[(٤)] .

قال أبو محمد[(٥)]: فسمعتُ أبي يقول: لم أزَلْ أطلُبُ أَثَرَ هذا الحديثِ حتى رأيتُ في كتاب عبدالصَّمد بن حسَّان، عن الثَّوري؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ . ورواه[(٦)] أيضًا قَبِيصَةُ عن الثَّوري: قال: قال[(٧)] رسولُ الله ﷺ .

١٨٠٠- وسألتُ[(٨)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه المُحَارِبي[(٩)]، عن عثمان بن واقد، عن أبيه، عن محمد بن المُنكَدِر، عن عُرْوَة، عن

---

(١) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٢) في (ك): « كعيب ».

(٣) قال الترمذي في الموضع السابق: « ويُروى في هذا الباب عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، ولا يصحُّ إسناده ». وقال العقيلي في الموضع السابق: « لم يتابع قطبة على هذه الرواية أحدٌ عن الثوري ».

(٤) قال الطبراني في "الأوسط" (٧٧٢): « لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا عبدالملك الذِّماري ».

(٥) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ك).

(٦) في (ف): « وروى ».

(٧) قوله: «قال» الثانية من (ف) فقط.

(٨) انظر المسألة الآتية برقم (١٨٢٧).

(٩) هو: عبدالرحمٰن بن محمد . وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٢٧٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٩٩ و٥٠٠).

عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «. . . مَنِ التَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللهِ. . .»[١]، وذكرتُ لهما الحديثَ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه شُعبة[٢]، عن واقد بن محمَّد، عن ابن أبي مُلَيكة[٣]، عن القاسم[٤]، عن عائِشَة، موقوفً[٥]؛ وهو الصَّحيحُ.

---

(١) الحديث بتمامه: «مَنِ الْتَمَسَ رِضَا اللهِ بِسَخَطِ النَّاسِ، رَضِيَ اللهُ عَنه، وأَرْضَى عنهُ النَّاسَ، وَمَنِ الْتَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللهِ، سَخِطَ اللهُ علَيهِ، وأَسْخَطَ علَيهِ النَّاسَ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "الزهد" (ص٢٠٥) من طريق أبي داود الطيالسي، عن شعبة، به. وأخرجه البغوي في "الجعديات" (١٥٩٣) عن علي بن الجعد، عن شعبة، عن واقد، عمَّن حدثه عن القاسم بن محمد، به.
ورواه عثمان بن عمر، عن شعبة واختُلف عليه، فأخرجه البيهقي في "الزهد الكبير" (٨٩١)، وفي "الأسماء والصفات" (١٠٥٩) من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني، وأيضًا في "الأسماء والصفات" (١٠٦٠) من طريق الحسن بن مكرم، كلاهما عن عثمان بن عمر، عن شعبة، به موقوفًا.
قال البيهقي في "الأسماء والصفات": «قال الحسن بن مكرم في كتابي هذا موضعين: موضع موقوف، وموضع مرفوع أن النبي ﷺ قال».
وأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (١٥٢٤)، والجوزجاني في "الشجرة في أحوال الرجال" (ص٨- ٩) عن عثمان بن عمر، عن شعبة به، مرفوعًا.
وأخرجه وكيع في "أخبار القضاة" (١/٣٨)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (٨٩٠) من طريق الحسن بن مكرم، عن عثمان بن عمر، عن شعبة، به مرفوعًا.
ومن طريق الجوزجاني أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٧٧)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٥٠١). وأخرجه البيهقي في "الزهد الكبير" (٨٩٢) من طريق النضر ابن شميل، عن شعبة، به مرفوعًا.

(٣) هو: عبدالله بن عُبَيدالله.

(٤) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

(٥) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قلتُ لأبي: الخطأُ ممَّن هو ؟

قال: إمَّا مِنَ المُحَارِبي، وإمَّا[١] من عثمان[٢].

١٨٠١ - **وسألتُ**[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه خالد[٤]، عن العلاء بن المُسَيَّب، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي عُبَيدة[٥]، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ قال:« **كَانَ المَرْءُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذَا عَمِلَ العَامِلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي نَهَاهُ، فَإِذَا كَانَ مِنَ الغَدِ جَالَسَهُ** . . . »، فذكر الحديثَ؟

قال أبي: لا أَعْرِفُ هذا الحديثَ من حديث عمرو بن مُرَّة؛

(١) في (ف):« أو » بدل:« وإمَّا ».

(٢) قال العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٤٣):« ولا يصحُّ في الباب مسندًا، وهو موقوف من قول عائشة » .
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٢/أ) أوجهَ الخلاف في هذا الحديث، ثم قال: «ورفعُه لا يثبت ». وانظر "العلل الكبير" للترمذي (ص٣٣٢).

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٢٧٣٤) و(٢٧٩٧).

(٤) هو: ابن عبدالله الواسطي. وقد اختُلف على خالد في هذا الحديث، فأخرجه الطحاوي في "شرح المشكل" (١١٦٣)، والدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٨٨) من طريق عمرو بن عون، عن خالد الواسطي، به.
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥٠٩٤) من طريق وَهْب بن بقية، عن خالد الواسطي، عن العلاء، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود، به.
ومن طريق أبي يعلى أخرجه الثعلبي في "تفسيره" (٤/ ٩٦)، والبغوي في "تفسيره" (١/ ٧٠٠- ٧٠١) وقد اختُلف على العلاء بن المسيب في هذا الحديث. انظر المسألة الآتية برقم (٢٧٩٧).

(٥) هو: ابن عبدالله بن مسعود .

وإنما رواه عليُّ بن بَذِيمَة(١)، عن أبي عُبَيْدة، عن عبدالله(٢)، عن النبيِّ ﷺ.

ويرويه عن العلاء بن المسيّب(٣)، عن عبدالله بن عمرو بن مُرَّة، عن سالمٍ الأَفْطَس(٤)، عن أبي عُبَيدة، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) في (ك): « نديمة ». وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٩١ رقم ٣٧١٣)، وأبو داود في "سننه" (٤٣٣٦)، والترمذي في "جامعه" (٣٠٤٧ و٣٠٤٨)، وابن ماجه في "سننه" (٤٠٠٦)، وابن جرير في "تفسيره" (١٢٣٠٧ و١٢٣١٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١١٦٤)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٤٥- ١٤٦ رقم ١٠٢٦٤- ١٠٢٦٦) من طرق عن علي بن بذيمة، به.
ورواه الثوري، عن علي بن بذيمة، واختُلف عليه، فأخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ١٩٤) عن الثوري، عن علي بن بذيمة، به. وكذا أخرجه الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٨٨) من طريق عباد بن موسى، عن الثوري، به. وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٠٤٨)، وابن ماجه في "سننه" (٤٠٠٦)، وابن جرير في "تفسيره" (١٢٣٠٩) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن جرير أيضًا (١٢٣١١) من طريق وكيع، كلاهما عن الثوري، عن علي بن بذيمة، عن أبي عبيدة، عن النبي ﷺ.
وأخرجه ابن جرير (١٢٣٠٨) من طريق المؤمَّل بن إسماعيل، عن الثوري، عن علي ابن بذيمة، عن أبي عبيدة أظنه عن مسروق، عن عبدالله بن مسعود، به.
قال الدارقطني في "العلل" (٨٦٢): « يرويه مؤمل، عن الثوري، عن علي بن بذيمة، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن عبدالله، ووهم في ذكر مسروق، وخالفه أبو بكر الحنفي وعلي بن قادم وعباد بن موسى؛ فرَوَوه عن الثوري، عن علي بن بذيمة، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، وغيرهم يرسله عن الثوري ولا يذكر فيه ابن مسعود، والمرسل أصحُّ من المتصل ».
وقال أيضًا في (٨٨٩): « ولا يصحُّ ذكر مسروق ».

(٢) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) سيأتي تخريج روايته في المسألة رقم (٢٧٩٧).

(٤) هو: ابن عجلان.

والحديثُ مَرجِعُهُ[(١)] إلى أبي عُبَيدة[(٢)]، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ[(٣)].

١٨٠٢ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ حدَّثنا به فقال: حدَّثنا زكريَّا ابنُ يحيى الخَزَّازُ[(٤)] المُقْرِئُ[(٥)] البَصْري[(٦)]، عن عبدالله بن عيسى

---

(١) في (ت): «من جمعه».

(٢) من قوله: «عن النبي ﷺ والحديث . . .» إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٨٨٩) بعد أن ذكر الخلافَ في هذا الحديث: «والصحيح عن العلاء بن المسيب، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، وحديثُ علي بن بذيمة، عن أبي عبيدة، عن عبدالله».

(٤) كذا في (أ) و(ش)، وكأن ناسخ (أ) حاول إصلاحها، ثم كتب في الهامش ما نصه: «بيان: الخراز»، وفي (ت): «الخزار»، وفي (ك): «الحزار»، وهي مهملة في (ف).

(٥) في (ف): «المقدسي»، وفي (ك): «المتمري».

(٦) أخرجه المصنف ابن أبي حاتم في "التفسير" (١٩٤٦٣) عن أبي زرعة، به. ورواية زكريا أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٢٥٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٨٦)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٢٥٣ رقم ٥٦٨)، والبيهقي في "الدلائل" (١/ ٣٦٢). ومن طريق أبي يعلى أخرجه الضياء في "المختارة" (١/ ٢٨٩ رقم ٥٦٨).
وأخرجه البزار في "مسنده" (٢٠٥) من طريق محمد بن عبدالأعلى، عن عبدالله بن عيسى، به. ثم قال البزار: «قال عبدالله بن عيسى: فحدثت به إسماعيل المكي، فحدثني بنحوه».
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٥٢)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٨٦) من طريق هلال بن بشر، عن عبدالله بن عيسى، عن يونس بن يزيد عن عكرمة، عن ابن عباس، ولم يذكر عمر في إسناده.
وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٢١٦)، والطبراني في "الأوسط" (٢٢٤٧)، وفي "الصغير" (١٨٥)، وابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (٢/ ٦٣٠) من طريق علي بن خشرم، عن الفضل بن موسى، عن عبدالله بن كيسان، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. ولم يذكر في إسناده عمر بن الخطاب.
وفيه أن المستضيف هو: أبو أيوب. بدل: أبو الهيثم.

أبي[١] خلف الخَزَّاز[٢]، عن يونس بن عُبَيْد، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس؛ أنه سمع عمر بن الخطَّاب يقول: خرج رسولُ الله ﷺ عند الظَّهيرة، فوجَدَ أبا بكر في المسجد، فقال: « **مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ ؟** »، قال: أخرجَني الذي أخرجَكَ، وجاء عمرُ بن الخطَّاب، فقال: « **يَا ابْنَ الخَطَّابِ، مَا أَخْرَجَكَ؟** . . . »، فذكر حديثَ[٣] أبي الهَيْثَم بن التَّيِّهَانِ[٤] بطولِهِ ؟

فقال أبو زرعة: « هذا حديثٌ مُنكَرٌ »؛ يعني: بهذا الإسناد[٥].

١٨٠٣ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه المُؤَمَّل[٦]، عن سفيان؛

---

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « ابن ».
(٢) في (ت) و(ف): «الخراز»، وفي (ش): « الحراز »، وانظر "الجرح والتعديل" (٥/ ١٢٧ رقم٥٨٥).
(٣) في (ك): « الحديث ». (٤) في (ت): « البهان ».
(٥) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا رواه عن يونس إلا عبدالله بن عيسى ».
وقال العقيلي في الموضع السابق: « وقد رُوي في هذا الباب أحاديثُ من غير هذا الوجه صالحة الإسناد ». وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا أعلم رواه عن يونس بهذا الإسناد غير عبدالله بن عيسى ». وقال ابن كثير في "تفسيره" (٨/ ٤٩٥) بعد أن رواه من طريق ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: « غريبٌ من هذا الوجه ».
(٦) هو: ابن إسماعيل . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "الزهد" (١٠٦)، وابن جرير في "التفسير" (١٩٧٢١).
وأخرجه عبدالرزاق في "التفسير" (٢/ ٣١٩) عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، بنحوه.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير في "التفسير" (١٨٨٧٨).

قال: حدَّثنا حَبيبُ بنُ أبي ثابت؛ قال: بَلَغَني أنَّ رجلاً مرَّ بِنَبيٍّ الله يعقوبَ عليه السلام[(١)] قد سقَطَ حاجِبَاهُ على عَيْنَيهِ، وقد رَفَعَهُمَا بخِرقَة، فقال: ما بلغَ بك[(٢)] ما أرى ؟ قال: طولُ الزمان، وكثرةُ الأحزان[(٣)]، فأوحى اللهُ إليه: يا يعقوبُ، تَشْكُونِي؟! قال: أَيْ[(٤)] رَبِّ، خَطيئةٌ فاغفِرْها لي !

قال أبي: يقال: إنَّ الثَّورِيَّ لم يسمع هذا الحديثَ من حَبِيب؛ إنما سمعه من أسلَمَ المِنْقَرِيِّ[(٥)] عن حَبِيب[(٦)] .

١٨٠٤ - **وسألتُ[(٧)] أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه موسى بن المُسَيّب الثَّقَفي[(٨)]، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن عبدالرحمٰن بن غَنْم، عن أبي ذر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **يَقُولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: يَا عِبَادِي[(٩)]، كُلُّكُمْ مُذْنِبٌ. . .** »، وذكر الحديثَ ؟

---

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « بنبي الله ﷺ يعقوب » .
(٢) في (ف): « بك إلى ». (٣) في (ك): « الإخوان ».
(٤) قوله: « أي » ليس في (أ) و(ش). (٥) في (ت) و(ك): « المقرئ ».
(٦) من هذا الوجه أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٢٨٧) من طريق معاوية بن هشام، والمصنف ابن أبي حاتم في "التفسير" (١١٩٠٤) من طريق أبي داود عمر ابن سعد المحفري، كلاهما عن الثوري، به.
وأخرجه هناد في "الزهد" (٧٨٣) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، عن أسلم المنقري، به.
ومن طريق هناد أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٦١- ٦٢).
(٧) ستأتي هذه المسألة برقم (١٨٩٦).
(٨) سيأتي تخريج روايته في المسألة رقم (١٨٩٦).
(٩) قوله: « يا عبادي » ليس في (ف).

فقالا: رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن علي بن زيد، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن تُبَيْعٍ[(١)]، قولَهُ، قال: فكأنَّ هذا يَدْفَعُ ذاك[(٢)].

١٨٠٥ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سَيَّار[(٣)]، عن سَهْل بن أسلم العَدَوي، عن يزيد بن أبي مَنصور، عن أنس، عن أبي طَلْحَة؛ قال: شَكَوْنَا إلى رسولِ الله ﷺ الجُوعَ، فَرَفَعْنَا عن بُطُوننا عن حَجَرٍ، ورفع رسولُ الله ﷺ عن بطنه عن [حَجَرَيْنِ][(٤)]؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه «عن أبي طَلْحَة»[(٥)].

---

(١) في (ف): «ثبيع» بالمثلثة، وهي مهملة في (أ) و(ش).
وفي الرواة ممن اسمه «تبيع» عدة؛ منهم: تبيع بن سليمان أبو العدبَّس، وتبيع بن عبدالقدوس، وتبيع بن عامر الحميري ابن امرأة كعب الأحبار؛ ولعلَّه المقصود هنا.

(٢) في (ش): «يدفع ذلك»، وفي (ف): «يرفع ذاك».
وقد ذكر الدارقطني في "العلل"(٦/ ٢٤٩ رقم ١١١٠) اختلافات أخرى على شَهْر.

(٣) هو: ابن حاتم. وروايته أخرجها أحمد في "الزهد" (١/ ١٧٥)، والترمذي في "جامعه" (٢٣٧١)، وفي "الشمائل" (٣٧١)، والشاشي في "مسنده" (١٠٦١)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٨٣٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٤٢٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤/ ١٢٢).
ومن طريق الترمذي أخرجه البغوي في "شرح السنة" (٤٠٧٩).
قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

(٤) في جميع النسخ: «حجر»، والتصويب من مصادر التخريج.

(٥) أخرجه من هذا الوجه أبو عوانة في "مسنده"(٨٣٢٠) من طريق سعيد بن عون البصري، عن سهل بن أسلم العدوي، عن يزيد بن أبي منصور، عن أنس، عن النبي ﷺ.

قلتُ لأبي: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: مِنْ سَيَّار .

وقلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ من سَيَّار ؟

فقال: سَيَّارٌ يقولُ هكذا .

١٨٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَيَّار[١]، عن جعفر[٢]،

---

(١) هو: ابن حاتم، وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٩٧٣)، وفي "العلل الكبير" (ص١٤٢)، وابن ماجه في "سننه" (٤٢٦١)، وابن أبي الدنيا في "حسن الظن بالله" (٣١)، وفي "المحتضَرين" (١٧)، وعبدالله بن أحمد في "زوائده على الزهد" (ص٣٣)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩٠١)، والبيهقي في "الشعب" (٩٧٠)، وفي "الآداب" (١١٤٧)، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (١٢٥٢)، وابن الجوزي في "الثبات عند الممات" (ص٦٧)، والضياء في "المختارة" (١٥٨٧).

وأخرجه عبد بن حميد، في "مسنده" (١٣٧٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٢٩٢)، والبيهقي في "الشعب" (٩٧١)، وفي "الأربعون الصغرى" (٣١) من طريق يحيى بن عبدالحميد، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٣٠٣ و٣٤١٧) من طريق الحسن ابن عمر بن شقيق، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٢٩٢) من طريق محمد بن أبي الشوارب، والضياء في "المختارة" (١٥٨٩) من طريق سليمان بن أيوب، جميعهم عن جعفر، عن ثابت عن أنس، به.

وجاء في رواية الحسن بن عمر بن شقيق: « عن ثابت قال: أحسبه عن أنس ».

وجاء في الموضع الأول من "مسند أبي يعلى": « حماد بن سلمة » بدل: « جعفر ».

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٥٣٩)، والضياء في "المختارة" (١٥٨٨).

وأخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٤٤- ١٤٥) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن نفيع بن الحارث، عن أنس، به.

(٢) هو: ابن سليمان الضُّبَعي .

عن ثابت[١]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه دخَلَ على مريضٍ فوافقَهُ وهو في الموت، فقال: «كَيْفَ تَجِدُكَ؟»، قال: بخير، أرجو الله وأخافُ ذنوبي؟

فقال[٢] أبي[٣]: حدَّثنا أبو الظَّفَر[٤]، عن جعفر[٥]، عن ثابت، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[*]. ولم يذكُر أنسً[*]، وهو أشبهُ[٦].

١٨٠٧ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه صَخْرُ بنُ جُوَيرية، وأيُّوب[٨]، وحمَّاد بن نَجِيح[٩]، عن أبي رجاء العُطَارِدي[١٠]، حدَّثنا

(١) هو: ابن أسلم البناني.

(٢) في (أ) و(ش): «قال».

(٣) قوله: «أبي» ليس في (ت) و(ك).

(٤) هو: عبدالسلام بن مطهّر. وروايته أخرجها البغوي في "شرح السنة" (١٤٥٦).

(٥) قوله: «جعفر» لم يتضح في (ك).

(*) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)

(٦) قال الترمذي في الموضع السابق من "العلل الكبير": «سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: إنما يُروى هذا الحديث عن ثابت أن النبي ﷺ دخل على شاب».
وقال في الموضع السابق من "جامعه": «هذا حديث غريب وقد روى بعضهم هذا الحديثَ، عن ثابت، عن النبي ﷺ مرسلاً».
وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٠/ب): «يرويه جعفر بن سليمان، عن ثابت، واختُلف عنه فأسنده سيار بن حاتم، عن جعفر، عن ثابت، عن أنس. ورواه أبو الربيع الزهراني [في الأصل: الزهري] عن جعفر، عن ثابت مرسلاً وهو المحفوظ».

(٧) انظر المسألة رقم (١١٩٤).

(٨) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٩) في (ك): «يحيى».

(١٠) هو: عمران بن ملحان.

ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**اطَّلَعْتُ في[١] الجَنَّةِ فَرَأَيْتُ[٢] أَكْثَرَ أَهْلِهَا الفُقَرَاءَ والمَسَاكِينَ، واطَّلَعْتُ في[٣] النَّارِ فَإِذَا[٤] أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ**»؟

قال أبي: رواه عَوْفٌ[٥]، وسَلْمُ[٦] بن رزين[٧]، عن أبي رجاء، عن عِمران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ[٨].

قال أبي: ابنُ[٩] عباس أشبهُ؛ لأنَّ أيُّوبَ أحفظُهُمْ وأشبههم[١٠].

١٨٠٨ - قال أبي[١١]: الحديثُ الذي رُوِيَ عن عطاء بن

---

(١) في (ك): «على».

(٢) في (ك): «فوجدت»، وكتب فوقها: «فرأيت».

(٣) في (أ) و(ش) و(ك): «على».

(٤) في (ك): «فرأيت» بدل: «فإذا».

(٥) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي.

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): «وسالم».

(٧) كذا في جميع النسخ: «رزين»، بالنون، ومثله في المسألة رقم (١١٩٤، ١٤٧٧)، والصواب: «زَرير» كما في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٦٤) وغيرِهِ؛ وما في النسخ تصحيفٌ قديم، قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٥٨): «قال ابن مهدي: سَلْم ابن رزين، والصحيح: زرير»، وقال أبو أحمد الحاكم: «هو وَهَمٌ». و«زَرِير» هو بالزاي المعجمة المفتوحة وراءين، وأخطأ مَنْ ضَمَّ الزاي؛ قال أبو علي الجَيَّاني: «وقع لبعض رواة "الجامع": زُرير - بضم الزاي - وهو خطأٌ، والصواب الفتح». كما في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٦٥). وانظر "الكامل" لابن عدي (٣/ ٣٢٧).

(٨) تقدم تخريج روايات هذه المسألة في تعليقنا على المسألة رقم (١١٩٤).

(٩) في (ك): «وابن».

(١٠) قال الترمذي في "جامعه" (٢٦٠٣): «وهكذا يقول عوف: عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، ويقول أيوب: عن أبي رجاء، عن ابن عباس، وكلا الإسنادين ليس فيهما مقال، ويحتمل أن يكون أبو رجاء سمع منهما جميعًا. وقد روى غيرُ عوف أيضًا هذا الحديث عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين».

(١١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٨١٢).

السَّائب[١]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**أَهْلُ المَعْرُوفِ في الدُّنْيَا أَهْلُ المَعْرُوفِ في الآخِرَةِ . . .**».

قال أبي: هذا حديثٌ باطل .

١٨٠٩ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه سَيَّارٌ[٢]، وإسماعيلُ بنُ أبي خالد[٣]، وبَيَانٌ[٤]، ومُجالِدٌ[٥]، عن عامر[٦]، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ قال: «**المُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ السَّيِّئَاتِ**».

ورواه وُهَيب، عن داود[٧]، عن الشَّعبي، عن رَجُلٍ، عن عبدالله

---

(١) سيأتي تخريج روايته في المسألة (١٨١٢). (٢) هو: أبو الحكم العَنَزي .

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٦٣ و١٩٢ و٢٠٥ و٢١٢ رقم ٦٥١٥ و٦٨٠٦ و٦٩١٢ و٢٩٨٢)، والبخاري في "صحيحه" (١٠).

(٤) هو: ابن بشر . وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٢٣٠).

(٥) هو: ابن سعيد . وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٥٧٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٢/ ١٩٣ و٢١٢ و٢٢٤ رقم ٦٨١٤ و٦٩٨٣ و٧٠٨٦)، والبخاري في "صحيحه"(٦٤٨٤) من طريق زكريا بن أبي زائدة، وأحمد أيضًا (٢/ ٢١٢ رقم ٦٩٨٢)، والبخاري (١٠) من طريق عبدالله بن أبي السفر، كلاهما عن عامر الشعبي، به.

(٦) هو: ابن شَراحيل الشعبي .

(٧) هو: ابن أبي هند . ورواية وُهَيب بن خالد، لم نقف عليها، وقد خُولف في روايته عن داود؛ فأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" كما في "هدي الساري" (ص٢٠)، وفي "تغليق التعليق"(٢/ ٢٧)، وهناد في "الزهد" (١١٣٢)، والبخاري في "صحيحه" (١٠) تعليقًا، ومحمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٦٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٠ و٣٩٩)، وابن منده في "الإيمان" (٣١٣) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، والحميدي في "مسنده" (٦٠٦)، وابن أبي عمر العدني في "الإيمان" (٦٨)، والخليلي في "الإرشاد" (٢/ ٥٥٣ رقم ١٦٦) من طريق سفيان بن عيينة، والبخاري في "صحيحه" (١٠) تعليقًا، =

ابن عمرو، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ: فأيُّهُمْ أصحُّ ؟

قال: هؤلاءِ أحفظُ، أحكُمُ لهم به على داود(١) .

١٨١٠ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه هشامٌ الدَّسْتَوائي(٢)، عن يحيى بن [أبي] كَثِير(٣)، عن نَوْفٍ(٤)؛ قال: فيما ناجى اللهُ به موسى عليه السلام(٥) ؟

= وعثمان ابن أبي شيبة في "مسنده" كما في "هدي الساري" (ص٢٠) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، وتمام في "فوائده" (١٦٨٠/الروض البسام) من طريق عبدالوهّاب بن عطاء، جميعهم عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن عبدالله بن عمرو. وهو الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم.

قال ابن منده: « رواه وُهَيب، عن داود، عن الشعبي، عن رجل، عن عبدالله، وروى هذا الحديثَ مغيرة وعاصم وفراس، عن الشعبي، عن ابن عمرو ».

(١) تقدم في التخريج أن جماعةً رَوَوْهُ عن داود عن الشعبي على الوجه الذي رواه أولئك عن الشعبي؛ بلا ذكر: « عن رجل ».

(٢) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "السنة" (٥٢٤)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٥٢٢٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٤٨- ٤٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦١/ ١٢٠). وأخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٢٣٧- ٢٣٨)، وابن جرير (١٥٢١٩) من طريق معمر، عن يحيى بن كثير، به.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن عساكر (٦١/ ١٢٢).

(٣) في جميع النسخ: « يحيى بن كثير »، وألحق قوله: « أبي » بهامش (ش).

(٤) هو: ابن فَضالة الحِمْيَري البِكالي.

(٥) ولفظه كما في كتاب "السنة" لعبدالله ابن الإمام أحمد: عن نوف البكاليِّ قال: انطلق موسى صلوات الله عليه يريد بني إسرائيل فناداه ربه عز وجل فقال: إني أبسط لكم الأرض طهورًا ومسجدًا، فصلُّوا حيث أدركتم الصلاة، إلا في حمام أو مِرْحاضٍ أو عند قبرٍ.

قال أبي: لم يَسْمَعْ يحيى من نَوْفٍ[١] شيئًا؛ إنما [رُوِيَ][٢] هذا عن يحيى، عن زيد بن سلَّام، عن أبي سلَّام[٣]، عن نَوْف؛ وهو أشبه.

١٨١١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شُعبة[٤]، عن سِمَاك بن حرب، عن النُّعمان بن بَشِير، عن عمر؛ قال: ما كان النبيُّ ﷺ يَشْبَعُ من الدَّقَلِ[٥] وما تَرْضَونَ أنتم دون ألوانِ التَّمرِ وألوانِ الثِّياب؟

قال: كذا قال شُعبة، وأما غيرُهُ من أصحاب سِمَاك فليس يتابعُهُ أحدٌ منهم؛ إنما يقولون: سِمَاك[٦]، عن النُّعمان، عن النبيِّ ﷺ؛ لا يقولون: «عمر».

---

(١) في (ك): «بن نوف».
(٢) كذا في (ش)، وهو الصواب، وفي بقية النسخ رسمت هكذا: «روا».
(٣) قوله: «عن أبي سلام» سقط من (ك).
(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٤ و٥٠ رقم ١٥٩ و٣٥٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩٧٨).
(٥) الدَّقَل: هو رديء التمر ويابسه. "النهاية" (٢/ ١٢٧).
(٦) رواه عن سماك على هذا الوجه كلٌّ من:
زهير بن معاوية، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٦٨ رقم ١٨٣٥٦)، ومسلم في "صحيحه" (٢٥٧٧).
وإسرائيل بن يونس، وأبو الأحوص سلَّام بن سليم، وروايتهما أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٥٧٧).
وأبو عوانة الوضَّاح بن عبدالله اليَشكُري، وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٦٣٤١)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٨٦٢).

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: شُعبة أحفظُ .

قلتُ: لم يتابعْهُ أحدٌ[(١)]؟

قال: وإنْ لم يتابعْهُ أحدٌ؛ فإنَّ شُعبةَ أحفظُهم .

١٨١٢ - وسألتُ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه نَصر بن علي[(٣)]، عن خازمٍ[(٤)] أبي[(٥)] محمد الغُبَري[(٦)]، عن عطاء بن السَّائب، عن نافع،

---

(١) من قوله: « لا يقولون عمر . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك)، وتكرر في (ك) قوله: «قال: وإن لم يتابعه أحد؛ منهم إنما يقولون: سماك، عن النعمان، عن النبي ﷺ ».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٠٨)، وانظر المسألة رقم (٢٣٨٠).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٢٩٥/كشف الأستار)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٦٤)، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (٢/ ٥٥٠).
وأخرجه ابن أبي الدنيا في "قضاء الحوائج" (١١٦)، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦٥٢- ٦٥٣)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٨٣٥) من طريق يعقوب بن بشير، عن أبي محمد خازم بن مروان، عن عطاء، به.
وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/ ٣١٦) من طريق عبدالرحمن بن أبي بكر، عن نافع، به.
ومن طريق الدارقطني أخرجه الخطيب في "الموضح" (٢/ ٨٥).
قال البزار: « لا نعلم أسند عطاء عن نافع، إلا هذا ».

(٤) في (ش) و(ك): « حازم »، وفي (ف): « حارم » مهملة الحرفين .

(٥) في (ف): « بن »، وفي (ك): « أبو ».

(٦) في (ف): « العبري »، وفي (ك) مهملة الأحرف. وقد ذكره السمعاني في "الأنساب" (٣/ ٣٩٣)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٩٣)، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (٢/ ٥٥٠) وقال: « وفيه خلاف ». والخطيب في "موضح أوهام الجمع" (٢/ ٥٨) فقالوا جميعًا: «الغبري» بالغين المعجمة المضمومة والباء الموحَّدة المفتوحة . وفي "المؤتلف والمختلف" للدارقطني =

عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «أَهْلُ المَعْرُوفِ في الدُّنْيَا أَهْلُ المَعْرُوفِ في الآخِرَةِ، وأَهْلُ المُنْكَرِ في الدُّنْيَا أَهْلُ المُنْكَرِ في الآخِرَةِ »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وخازِمٌ[1] مجهولٌ.

١٨١٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن إبراهيم الغِفاري المدني[2]، عن المُنكَدِر بن محمد بن المُنكَدِر، عن أبيه، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: « القَنَاعَةُ مَالٌ لَا يَنْفَدُ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِل[3].

١٨١٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُويد بن عبدالعزيز[4]،

= (٢/ ٦٥٢)، و"الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٢٨٤)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٥١٣)، و"تهذيب الكمال" (٨/ ٢٦)، و"الكاشف" للذهبي (١/ ٣٦٢): « العنزي » بالمهملة، بعدها نون، ثم زاي .

(١) في (أ): « خارم »، وفي (ش) مهملة الحرفين، وفي (ك): « حازم ».

(٢) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٣٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٩١)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (٨٣)، والدارقطني في "الأفراد" (١١٢/ ب/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (١٠٤).
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦٩٢٢) من طريق خالد بن إسماعيل المخزومي، عن يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه عن جابر، به.

(٣) قال العقيلي في الموضع السابق: «عبدالله بن إبراهيم الغفاري كان يغلب على حديثه الوهم». وقال عنه ابن عدي في الموضع السابق: «وعامَّة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات».

(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "السنن" (٤١١٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٨٤ رقم ١٥٩)، وفي "مسند الشاميين" (٢/ ٢٠٥ رقم ١١٩٢)، والآجري في "الغرباء" (٢٦)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٠٠٦).

عن زيد بن واقد، عن بُسْر[١] بن عُبَيدالله، عن أبي إدريس[٢]، عن مُعاذ[٣]، عن النبيِّ ﷺ قال: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمُلُوكِ أَهْلِ[٤] الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعَّفٍ[٥] ذُو طِمْرَيْنِ[٦] لَا يُؤْبَهُ لَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما يُرْوَىٰ عن أبي إدريس، كلامَهُ[٧] فقَطْ[٨].

---

(١) في (ك): «بشر».

(٢) هو: عائذ الله بن عبدالله الخَولاني.

(٣) هو: ابن جبل رضي الله عنه.

(٤) قوله: «أهل» ليس في (أ) و(ش).

(٥) قال ابن الجوزي في "غريب الحديث" (٢/ ١١): «العينُ مفتوحة، والمعنى: أن الناس يَسْتَضْعِفونه».
وقال القرطبي في "المفهم" (٧/ ١٦٩): «الصحيحُ في "متضعَّف" فتح العين على أنه اسم مفعول، وكذا وجدتُّهُ في كتاب الشيخ أبي الصبر».
وقال النووي في "شرح مسلم" (١٧/ ١٨٦): «ضبطوا قوله "متضعف" بفتح العين وكسرها، المشهور الفتح ولم يذكر الأكثرونَ غيره، ومعناه: يستضعِفُه الناس ويحتقرونه ويتجبَّرون عليه؛ لضعف حاله في الدنيا؛ يقال: تضعَّفه واسْتَضْعَفَه. وأما رواية الكسر فمعناها: متواضِع متذلِّل خامل واضع من نفسه».

(٦) الطِّمْر: الثوب الخلق، والجمع: أطمار. "المصباح المنير" (٢/ ٣٧٨). وكذا وقع في النسخ بالرفع، ويؤول على قطع النعت وتقدير مبتدأ؛ كأنه قال: «هو ذو طمرين». والقاعدة عند قطع النعت عن منعوته: أنَّه يجوز الرفع بإضمار مبتدأ، والنصب بإضمار فعلٍ. وانظر "شرح ابن عقيل" (٢/ ١٨٩-١٩٠).

(٧) أي: مِنْ كلامِهِ، وحُذِفَ الخافض «مِنْ»، فانتصب ما بعده على نزع الخافض. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢).

(٨) أصل الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٩١٨ و٦٠٧١ و٦٦٥٧)، ومسلم (٢٨٥٣) من حديث حارثة بن وَهْب الخزاعي قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: =

١٨١٥- وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه علي بن مَيمون الرَّقِّي[٢]، عن محمد بن كَثير[٣]، عن سُفيان الثَّوري، عن أبي حازم[٤]، عن سَهْل بن سعد السَّاعِدي؛ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يارسولَ الله، أخبِرْني بعملٍ إذا أنا[٥] عَمِلتُهُ أحبَّني اللهُ عزَّ وجلَّ، وأحبَّني الناسُ، فقال رسولُ الله ﷺ: « **ازْهَدْ في الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللهُ، وَازْهَدْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ** » ؟

= « ألا أخبركم بأهل الجنة ؟ كلُّ ضعيف مُتضَعَّف، لو أقسم على الله لأبَرَّه، ألا أخبِرُكم بأهل النار ؟ كلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظ مُستكبِر ».

(١) نقل هذا النص بتصرف ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٥٤١) الحديث الحادي والثلاثون .

(٢) لم نقف على روايته، وقد أخرج الحديث الصيداوي في "معجم الشيوخ" (ص٣١٢)، والخليلي في "الإرشاد" (٢/ ٤٧٩ رقم ١٣٣)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٠٤٤) من طريق أبي الوليد محمد بن أحمد الأنْطاكي، عن محمد ابن كثير، به. وأخرجه ابن ماجه في "السنن" (٤١٠٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٠)، وابن حبان في "روضة العقلاء" (ص١٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣١)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ١٩٣ رقم ٥٩٧٢)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ٢٠٣ رقم ٤٤٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣١٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٣٧)، وفي "أخبار أصبهان" (٢/ ٣٤٤- ٣٤٥)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٦٤٣)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٠٤٣) من طريق خالد بن عمرو القرشي، والبيهقي أيضًا (١٠٠٤٥) من طريق أبي قتادة عبدالله بن واقد الحرَّاني، كلاهما عن الثوري، به.

(٣) هو: الصَّنعاني المِصِّيصي .

(٤) هو: سلمة بن دينار .

(٥) قوله: « أنا » من (ت) و(ف) فقط .

فقال أبي: « هذا أيضًا حديثٌ باطِل»[١]؛ يعني: بهذا الإسناد[٢].

١٨١٦ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[٤]، عن مالك، عن عبدالكريم أبي أُمَيَّة[٥]، عن رجلٍ[٦]، عن أبيه[٧]، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال: « **النَّدَمُ تَوْبَةٌ** » ؟

فقال[٨] أبي: إنما هو: عبدُالكريم[٩]، عن زياد بن الجَرَّاح، عن

(١) سُئل الإمام أحمد عن هذا الحديث كما في "المنتخب من العلل" للخلَّال (ص٣٧ رقم١) فقال: « لا إله إلا الله - تعجُّبًا منه - مَنْ يروي هذا، أو عمَّن هذا؟! فقلتُ: خالد بن عمرو. فقال: وقَفْنا في خالد بن عمرو. ثم سكت ».
قال ابن رجب في الموضع السابق بعد أن ذكر كلام أحمد: « ومرادُه - يعني أحمد - الإنكارُ على من ذكر له شيئًا من حديث خالد هذا، فإنه لا يُشتغَل به ».
وقال العقيلي في الموضع السابق: « وليس له من حديث الثوري أصلٌ، وقد تابعه محمد بن كثير الصنعاني، ولعله أخذ عنه ودلَّسه؛ لأن المشهور به خالد هذا »، أي: خالد بن عمرو الأموي .
وقال ابن عدي في الموضع السابق: « لا أدري ما أقولُ في رواية ابن كثير عن الثوري لهذا الحديث؛ فإن ابن كثير ثقة، وهذا الحديث عن الثوري منكر ».
وقال الدارقطني في "الأفراد" (١٣٧/أ/أطراف الغرائب): « لم يروه عن الثوري، عن أبي حازم، غير خالد بن عمرو القرشي ومحمد بن كثير المصيصي ».

(٢) قال ابن رجب في "الموضع السابق": « يشير إلى أنه لا أصل له عن محمد بن كثير، عن سفيان ».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٧٩٧)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٨٤١) و(١٩١٨).

(٤) في (ف): « أبي وهب ». وهو: عبدالله. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٤٦٦).

(٥) هو: ابن أبي المخارق.

(٦) قوله: « رجل » لم يتضح في (ك).

(٧) قوله: «عن أبيه » مكرر في (ف).

(٨) في (ف): « قال ».

(٩) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٧٩٧).

عبدالله بن مَعْقِل؛ قال: دخلتُ مع أبي على ابن مسعود، فسمعتُهُ يقولُ عن النبيِّ ﷺ: «النَّدَمُ تَوْبَةٌ»[(١)].

١٨١٧ - وسمعتُ[(٢)] أبي وحدَّثنا عن دُحَيم[(٣)]، عن[(٤)] ابن أبي فُدَيك[(٥)]، عن ربيعة بن عثمان، عن زيد بن أسلم، عن أبي مُرَاوِح[(٦)]، عن أبي واقِد اللَّيْثي: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: إِنَّا[(٧)]

(١) قال الدارقطني في "الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس" (٦٤): «روى مالك، عن عبدالكريم الجزري، عن رجل، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «النَّدم توبة». خالفه جماعةٌ، منهم: عبدالملك بن جريج، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعمر بن سعد الثوري، وشريك، وفرات بن سلمان، وعبيدالله بن عمرو، وغيرُهم، رَوَوْه عن عبدالكريم، عن زياد بن أبي مريم، عن عبدالله بن معقل، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «النَّدم توبة»، هذا قول ابن جريج، وقال الباقون: عن عبدالكريم بن زياد، عن ابن معقل أنه كان مع أبيه عند ابن مسعود نحوه».
وقال في "العلل" (٨١٣): «أما عبدالكريم فاختُلف عنه، فرواه مالك بن أنس، عن عبدالكريم، عن رجل لم يسمِّه، عن أبيه، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، تفرَّد به ابن وَهْب، عن مالك، وخالفه عمر بن سعيد بن مسروق، وفرات بن سلمان، وزهير ابن معاوية، وعبيدالله بن عمرو الرقِّي، وشريك بن عبدالله، وسفيان الثوري، فرَوَوْه عن عبدالكريم، عن زياد بن الجراح، ومنهم من قال: زياد بن أبي مريم، عن عبدالله بن معقل؛ أنه سمع مع أبيه عن ابن مسعود». ثم قال: «والصَّحيحُ ما رواه الثوري وأخوه عمر بن سعيد، ومن تابعهما عن عبدالكريم، عن زياد، عن ابن معقل: أنه كان مع أبيه عند ابن مسعود، فسمعه يقول، عن النبي ﷺ مرفوعًا».

(٢) في (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو، وقد تقدمت هذه المسألة برقم(٤٧٩)، و(٦٤٣)، وانظر المسألة رقم (١٧٣٩).

(٣) هو: عبدالرحمن بن إبراهيم.

(٤) قوله: «عن» سقط من (ك).

(٥) هو: محمد بن إسماعيل.

(٦) هو الغفاري، ويقال: الليثي، المدني، مشهورٌ بكنيته.

(٧) في (ك): «عَزَّ وجَلَّ قال: إنا».

أَنْزَلْنَا الْمَالَ لإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، ولَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادِي[١] لأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ، ولَا يَمْلأُ [جَوْفَ][٢] ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، ويَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ ».

قال أبي: إنما هو زيدُ بن أسلم، عن عَطاء بن يَسَار، عن أبي واقد اللَّيْثي، عن النبيِّ ﷺ.

١٨١٨ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن عَبَّاد، عن حاتِم بن إسماعيل، عن ابن عَجْلان[٣]، عن سعيد[٤]، عن أبي هريرة: أنَّ أعرابيًّا سأل النبيَّ ﷺ وهو على المِنبَرِ فقال: متى الساعةُ؟ فقال: « **مَا[٥] أَعْدَدتَّ لَهَا ؟** »، قال: حُبَّ اللهِ ورسولِهِ؛ قال: « **فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ** »؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ يرويه الليثُ بن سعد[٦]، عن سعيد المَقبُري،

---

(١) كذا في جميع النسخ بإثبات الياء، والجادَّة: « وادٍ »، وما في النسخ صحيحٌ في العربية على لغة من يثبت ياء المنقوص المنوَّن في حالتي الرفع والجر، انظر التعليق على المسألة رقم (١٤٦).

(٢) ما بين المعقوفين من (ش) فقط.

(٣) هو: محمد.

(٤) هو: المقْبُري.

(٥) قوله: « ما » سقط من (ك).

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٦٧ رقم ١٢٧٠٣)، والنسائي في "الكبرى" (٥٨٧٣). وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٩٦) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن شريك، به. وأخرجه أحمد أيضًا (٣/ ١٠٤ رقم ١٢٠١٣)، والبخاري في "صحيحه" (٣٦٨٨)، ومسلم (٢٦٣٩) من طرق عن أنس، به.

عن شَريك بن عبدالله[١]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا الصَّحيحُ .

قلتُ[٢] **لأبي زرعة**: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: مِن ابن عَجْلان .

وقلتُ لأبي: الوَهمُ ممَّن هو ؟

قال[٣]: مِنْ محمد بن عَبَّاد، أو حاتِم[٤].

١٨١٩ - وسألتُ[٥] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه مُصعَب بن عبدالله الزُّبَيري[٦]، عن أبيه[٧]، عن هِشَام بن عُروَة، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: « **أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَلَى مَنْ تَحْرُمُ النَّارُ غَدًا ؟ عَلَى كُلِّ هَيِّنٍ سَهْلٍ قَرِيبٍ** » ؟

---

(١) هو: ابن أبي نَمِر .

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « فقلت ».

(٣) في (ك): « قال: الوهم ».

(٤) في (ف): « أو من حاتم »، وفي (ك): « أبو حاتم ».

(٥) نقل بعض هذا النص الذهبي في "الميزان" (٢/ ٥٠٥- ٥٠٦)، وابن حجر في "الأمالي الحلبية"(ص٣٦)، و"اللسان"(٣/ ٣٦٢).

(٦) في (ش): « الزهري ». وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (١٨٥٣)، والبغوي في "حديث مصعب" (٣)، والطبراني في "الأوسط" (٨٣٧)، وفي "الصغير" (٨٩).
ومن طريق البغوي أخرجته بيبي في "جزئها" (٣)، وأبو بكر الأنصاري في "المشيخة الكبرى" (١٢٢).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن هشام بن عروة إلا عبدالله بن مصعب، تفرَّد به ابنه ».
وقال الدارقطني في "الأفراد" (١١٣/ب/أطراف الغرائب): « تفرَّد به عبدالله بن مصعب، عن هشام، عنه ».

(٧) هو: عبدالله بن مصعب.

قالا: هذا خطأٌ؛ رواه اللَّيثُ بن سعد[١]، وعَبْدَة بن سليمان[٢]، عن هِشام بن عُروَة، عن موسى بن عُقْبة، عن عبدالله بن عمرو الأَوْدي، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا هو الصَّحيحُ .

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: مِن عبدالله بن مُصعَب .

قلتُ: ما حال عبدالله بن مُصعَب ؟

قال: شيخٌ[٣] .

---

(١) روايته أخرجها الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٦٧ و١٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٠)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٣١ رقم ١٠٥٦٢).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المسند" (٤٠٩)، ويحيى بن معين في "الفوائد" (٣٠)، وهناد في "الزهد" (١٢٦٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٥٣)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٧٣٩)، والبغوي في "شرح السنة" (٣٥٠٥)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٥/ ٣٧٣).
ومن طريق هناد أخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٤٨٨).
ومن طريق يحيى بن معين أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٦٩)، وفي "روضة العقلاء" (ص٦٣)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٧٣٨)، والذهبي في "التذكرة" (٣/ ٩٢٢).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤١٥ رقم ٣٩٣٨) من طريق سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، عن موسى بن عقبة، به.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨ رقم ٨١٨): «يرويه هشام بن عروة، واختُلف عنه؛ فرواه عبدة بن سليمان، والليث بن سعد، ولوذان بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن موسى بن عقبة، عن عبدالله بن عمرو الأودي، عن ابن مسعود . وقال أبو أسامة: عن هشام بن عروة، عن موسى بن عقبة، عن [في المطبوع: ابن] رجل من أود، ولم يثبت اسمه. ورواه سعيد الجمحي، عن موسى بن عقبة،عن الأودي=

١٨٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بنُ جَهْضَمٍ، وعبدُاللهِ بن جعفر المَديني[(١)]، عن عُمارة بن غَزِيَّة[(٢)]، عن عاصم بن عمر بن قَتادة، عن محمود بن لَبيد، عن قتادة بن النُّعمان الظَّفَري، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لَيَحْمِي عَبْدَهُ الدُّنيَا وهُوَ يُحِبُّهُ...**»، وذكَرَ الحديثَ[(٣)]؟

فقال أبي: حدَّثنا محمد بن المثنَّى[(٤)]، عن محمد بن جَهْضَم،

= - ولم يسمِّه - عن ابن مسعود. ورواه عبد الله بن مصعب، عن هشام بن عروة، عن ابن المنكدر، عن جابر. ورواه حماد بن سعيد البراء، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن مسعود، ولا يصحُّ، والمحفوظ حديث عبدة بن سليمان، والليث، عن هشام».

(١) سيأتي تخريج روايتهما.

(٢) سيأتي التنبيه على أن محمد بن جهضم يرويه عن إسماعيل بن جعفر عن عمارة.

(٣) تتمَّته: «كما يظلُّ أحدكم يحمي سقيمَه الماءَ».

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، لكن أخرجه ابن أبي عاصم في "الزهد" (١٩٠)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد الزهد" (ص١٧)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ١٢ رقم ١٧)، عن محمد بن المثنى، عن محمد بن جهضم، عن إسماعيل بن جعفر، عن عمارة بن غزية، به؛ هكذا بزيادة: إسماعيل بن جعفر.
وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٦٦٩)، والبيهقي في "الشعب" (٩٩٦٤)، كلاهما من طريق عباس بن عبدالعظيم العنبري، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٠٧ و٣٠٩) من طريق عبدالعزيز بن معاوية البصري وعلي بن الحسن الهلالي، ثلاثتهم عن محمد بن جهضم، عن إسماعيل بن جعفر، عن عمارة، به، كسابقه.
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ١٨٥) تعليقًا، والترمذي في "جامعه" (٢٠٣٦)، والطبري في مسند ابن عباس من "تهذيب الآثار" (١/ ٢٨٨ رقم ٤٨٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٦١) من طريق إسحاق بن محمد الفروي، عن إسماعيل بن جعفر، به. =

هكذا، وحدَّثنا عليٌّ[(١)]، عن أبيه[(٢)]، هكذا.

ولكن حدَّثني داود الجَعْفَرِيُّ[(٣)]، عن الدَّراوَرْديِّ[(٤)]، عن عمرو بن

= ورواه إسماعيل بن عياش عن عمارة بن غزية، لكن اختُلف على إسماعيل؛ فأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٥٧)، وفي "الزهد" (١٩١) عن عبدالوهَّاب بن الضحاك، عن إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية، به، كسابقه.
وأخرجه أحمد بن منيع في "مسنده"، كما في "المطالب العالية" (٣٢٧٧)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٥٢ رقم ٤٢٩٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٣٩٧) من طريق الهيثم بن خارجة، والطبري في مسند ابن عباس من "تهذيب الآثار" (١/ ٢٨٨ رقم ٤٨٤) من طريق مجمع الصيدلاني، والبيهقي في "الشعب" (٩٩٦٥) من طريق عبدالوهَّاب بن نجدة الحوطي، ثلاثتهم رَوَوْه عن إسماعيل بن عياش، به، غير أنهم جعلوه عن رافع بن خديج بدل: قتادة بن النعمان.

(١) هو: ابن المديني.

(٢) هو: عبدالله بن جعفر المديني المذكور في أول المسألة، ولم نقف على من أخرج روايته.

(٣) في (ش): «داود الحفري». وداود هذا هو: ابن عبدالله، ولم نقف على روايته، لكنه توبع؛ فأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٢٧- ٤٢٨ رقم ٢٣٦٢٧) من طريق أبي سلمة منصور بن سلمة، والبيهقي في "الشعب" (٩٩٦٦) من طريق القعنبي، كلاهما عن عبدالعزيز الدراوردي، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٢٧ رقم ٢٣٦٢٢)، وفي "الزهد" (ص١٧) من طريق سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو، به.
وأخرجه الترمذي (٢٠٣٦/م) من طريق علي بن حجر، عن إسماعيل بن جعفر، عن عمرو بن أبي عمرو، به. وتقدم أن إسماعيل بن جعفر يرويه عن عمارة بن غزية، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن قتادة بن النعمان.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٦٩٤) من طريق بشر بن المفضل، عن عمارة بن غزية، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن النبيِّ ﷺ.
وتقدم أن إسماعيل بن جعفر رواه عن عمارة، فزاد في الإسناد: قتادة بن النعمان.

(٤) هو: عبدالعزيز بن محمد.

أبي عمرو، عن عاصم بن عمر بن قَتادة، عن محمود[١] بن لَبِيد: أنَّ النبيَّ ﷺ .

قلتُ[٢] **لأبي**: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديثُ الدَّراوَرْديِّ .

١٨٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ الفَرْوِيُّ[٣]، عن مالك، عن سعيد المَقبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَىٰ مَنْ فُضِّلَ عَلَيْهِ في المَالِ والخَلْقِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ** » ؟

فقال أبي: هكذا[٤] رواه إسحاق، وأخطَأَ فيه؛ وإنما هو: مالك، عن المَقبُريِّ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

ثم قال أبي: ولا أعلَمُ يصحُّ روايةُ مالك، عن سعيد المَقبُريِّ، عن أبيه، عن أبي هريرة. وقد روى هذا الحديثَ اللَّيثُ، عن المَقبُريِّ، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٥] .

١٨٢٢ - وسمعتُ أبي يقول: كان محمدُ بنُ مَيمونٍ المَكِّيُّ

---

(١) في (ف): « عن محمد ».
(٢) قوله: « قلت » سقط من (ف).
(٣) هو: ابن محمد .
(٤) قوله: « هكذا » ليس في (ف).
(٥) رواه البخاري (٦٤٩٠) من طريق مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا . وهو في "صحيح مسلم" (٢٩٦٣) من طريق المغيرة بن عبدالرحمٰن الحزامي، عن أبي الزناد، به .

أُمِّيًّ مُغَفَّلً(١).

قيل لأبي: إنَّ محمد بن مَيمون الخيَّاطَ المَكِّيَّ(٢) روى عن أبي سعيد مولى بني هاشم، عن شُعبة، عن أبي إسحاق(٣)، عن قَيْسِ بن أبي حازم، عن عُتبة بن غَزْوان؛ قال: لقد رأيتُنا وأنا سابعُ سَبعةٍ ما لنا طعامٌ إلا الأسودَين... الحديثَ بطوله؟

فقال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد، وما أُبْعِدُ أن يكونَ قد(٤) وُضِعَ للشيخ؛ فإنه كان أُمِّيًّ(٥).

١٨٢٣- وسألتُ(٦) أبي عن حديثٍ رواه زكريَّا بن منظورٍ(٧)؛ قال:

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أميًّا مغفلاً»، لكن ما في النسخ صحيح، وفيه وجهان: **الأول**: النصبُ على أنَّهما خَبرٌ لـ«كان»، لكن حُذفت منهما ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: الرفعُ على أنَّهما خبرٌ للمبتدأ «محمد بن ميمون»، والجملة الاسمية: خبر لـ«كان»، واسم «كان» ضمير الشأن، والتقدير: كان هو - الشأن والحديث - محمدُ ابنُ ميمونٍ المكيُّ أميٌّ مغفلٌ. وانظر في ضمير الشأن التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١٦/١٧ رقم ٢٨٥). وجاء في المطبوع: «محمد بن منصور الجواز». وأخرجه الطبراني أيضًا (١١٦/١٧ رقم ٢٨٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ١٧١- ١٧٢) من طريق أبي عبيدة بن فضيل بن عياض، عن أبي سعيد مولى بني هاشم، به. وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٧٤ رقم ١٧٥٧٤ و١٧٥٧٥، و٥/ ٦١ رقم ٢٠٦٠٩ و٢٠٦١٠)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩٦٧) من طريق خالد بن عمير، عن عتبة بن غزوان، به.

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٤) قوله: «قد» ليس في (أ) و(ش).

(٥) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (١٨٨٤).

(٧) في (ت): «منظون». وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤١١٠)، وابن أبي =

حدَّثني أبو حازم[(١)]، عن سَهْل بن سعد[(٢)]؛ قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ بذي الحُلَيْفَة، فإذا هو بشاة ميتة، فقال النبيُّ ﷺ: «لَلدُّنْيَا[(٣)] أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه يعقوبُ الإسْكَنْدَرانيُّ[(٤)]، عن أبي حازم، عن [عبدالله][(٥)] بن بَوْلَا[(٦)]، عن رجلٍ من المهاجرين، عن النبيِّ ﷺ، وهذا أشبهُ، وزكريَّا لَزِمَ الطريقَ.

= الدنيا في "ذم الدنيا" (١)، وابن أبي عاصم في "الزهد" (١٢٨ و١٣١)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ١٥٧ رقم ٥٨٤٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٠٦)، والبغوي في "شرح السنة" (٤٠٢٧). وأخرجه الطبراني (٦/ ١٥٧ رقم ٥٨٣٨) من طريق عبدالله بن مصعب، عن أبي حازم، به. ومن طريق ابن أبي الدنيا أخرجه البيهقي في "الشعب" (٩٩٨١). (١) هو: سلمة بن دينار.

(٢) قوله: «ابن سعد» سقط من (ك). (٣) في (ك): «الدنيا».

(٤) هو: ابن عبدالرحمن، ولم نقف على روايته، ولكن رواه ابن أبي الدنيا في "ذم الدنيا" رقم (٣٥١) - ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٩٨٤) - من طريق أبي حازم، عن عبدالله بن تولا، عن أبيه من أصحاب النبيِّ ﷺ به، مرفوعًا.
ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٠٤) من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم، عن عبدالله بن بولا، عن أبيه من أصحاب النبيِّ ﷺ به.
وقد بيَّن الحافظ في "الإصابة" (١/ ٢٧٨) أن ابن قانع صحَّفه وأخطأ في إسناده.
والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٦٥ رقم ١٤٩٣٠)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩٥٧) من طريق جعفر بن محمد، عن جابر.

(٥) في (ف): «عبيد»، وفي سائر النسخ: «عبيدالله»، وهو خطأ، وقد ورد على الصواب في المسألة (١٨٨٤). وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٥/ ٥٠)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٥/ ١٣)، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطني (١/ ٢٥٨)، و"الإصابة" (١/ ٢٧٧-٢٧٨).

(٦) في (ك): «برلا». وقد يقال فيه: «تولا» بالمثناة الفوقية.

قلتُ: ما حالُ زكريَّا هذا ؟

قال(١): ليس بقويٍّ .

١٨٢٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه موسى بن سَهْل الرَّملي، عن محمد بن زياد المَقْدِسي، عن يُوسُفَ بن جُوَانٍ(٢) من أهل فلسطين؛ قال: خرجْنا نريد الغزوَ(٣)، فمررتُ بحِمْص، فقيل لي: ها هنا رجلٌ يحدِّث عن النبيِّ ﷺ، فأتيتُه، فإذا هو أبو أُمامة الباهليُّ، فسمعتُه يحدِّث عن رسول الله ﷺ قال: « **أَدِّ مَا افْتَرَضَ اللهُ عَلَيْكَ تَكُنْ أَعْبَدَ النَّاسِ، وَازْهَدْ فِيمَا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْكَ تَكُونُ(*) أَوْرَعَ النَّاسِ، وارْضَ بِمَا قَسَمَ اللهُ لَكَ تَكُونُ(*) أَغْنَى النَّاسِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ .

١٨٢٥- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد بن الجَرَّاحِ(٤)، عن

---

(١) قوله: « قال » ليس في (ف).

(٢) في (أ) يشبه أن تكون: « حوان »، أو: « حران ».

(٣) في (ت) و(ك): « العزف ».

(*) كذا في جميع النسخ، وهو جائز؛ على استئنافه وقطعه عن الأول، أي: فأنت تكونُ. قال سيبويه: وتقول: ائتني آتِكَ؛ فتجزم على ما وصفناه، وإن شئتَ رفعت على ألا تجعله معلَّقًا بالأول، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيًا عنه كأنه يقول: ائتني أنا آتيك. "الكتاب" (٣/ ٩٥-٩٦).

(٤) روايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٩٤- ١٩٥)، والطبراني في "الأوسط" (٣٠٩٠)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٥).
ولم يذكر ابن حبان في إسناده: « أبو الحسن الحنظلي ».

أبي الحسن الحَنْظَلي، عن بُكيرٍ الدَّامَغاني[١]، عن محمد بن سيرينَ، عن أبي هريرة؛ قال: خرج علينا رسولُ الله ﷺ وهو يقول: « **أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ جُبِّ الحَزَنِ** ». قيل: يا رسولَ الله، وما جُبُّ الحَزَن؟ قال: « **جُبٌّ في وَادٍ في قَعْرِ [جَهَنَّمَ]**[٢]، **تَسْتَجِيرُ مِنْهُ جَهَنَّمُ كُلَّ يَوْمٍ أَرْبَعَ مِئَةِ مَرَّةٍ، أَعَدَّهُ اللهُ لِلْقُرَّاءِ**[٣] **المُرَائِينَ بِأَعْمَالِهِمْ، وإِنَّ أَبْغَضَ الخَلْقِ إِلَى اللهِ قَارِئٌ يَزُورُ العُمَّالَ**[٤] ».

قال أبي: إنما هو: محمد بن بَشِير[٥]؛ شيخٌ مجهولٌ، وليس لهذا الحديثِ أصلٌ بهذا الإسناد.

قال أبو محمد: روى[٦] هذا الحديثَ عمَّارُ بنُ سيفٍ[٧]، عن أبي مُعَانٍ[٨]، عن محمد بن سِيرِينَ[٩]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[١٠].

---

(١) هو: ابن شهاب.

(٢) قوله: «جهنم» أُلحق بحاشية (ش)، وسقط من بقية النسخ، وهو في مصادر التخريج.

(٣) في (أ) و(ش): « أعد للقراء ».

(٤) يعني: الأمراء. وقد جاء في "الكامل" لابن عدي: « وأبغضهم (أي: القراء) إلى الله عز وجل: الزُّوَّارُ للأمراء ».

(٥) في (ت) و(ك): « بشر ».

(٦) قوله: « روى » مكرر في (ك).

(٧) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٧٠)، والترمذي في "جامعه" (٢٣٨٣)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥٦)، وأبو الحسن القطان في "زياداته على سنن ابن ماجه" (عقب الحديث رقم ٢٥٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٤٢)، والدينوري في "المجالسة" (١٩٣٩ و٢٩٦٥)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٧١)، والطبراني في "الدعاء" (١٣٩١). وجاء عند ابن عدي: « معان بن رفاعة ».

(٨) في (أ) و(ش): « معار ».

(٩) في (ف): «بشير» بدل: «سيرين».

(١٠) قال البخاري في الموضع السابق: «وأبو معان لا يُعرَف له سماعٌ من ابن سيرين، =

١٨٢٦ - وسُئِلَ[(١)] أبي عن حديثِ أبي إسحاق[(٢)]، عن عِكرِمة، عن ابن عباس؛ قال أبو بكر للنبيِّ ﷺ: ما شيَّبَكَ[(٣)]؟ قال: « شَيَّبَتْنِي هُودٌ... »، الحديثَ[(٤)].

متصلٌ[(*)] أصحُّ؛ كما رواه شيبانُ[(٥)]، أو مُرسَلٌ[(*)]؛ كما رواه أبو

= وهو مجهول ».

وقال ابن عدي في الموضع السابق (٥/ ٧١): « وهذا حديثٌ قد رُوي عن بكير بن شهاب الدامغاني، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، فلا يسوى الروايتين شيئًا، وعمار بن سيف له غير ما ذكرت، والضعف بيِّن في حديثه ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٨٩٤).

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « شيبتك ».

(٤) الحديث بتمامه: « شيبتني هود، والواقعةُ، والمرسلات، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كوِّرت».

(*) كذا، وهي حالٌ من المبتدأ المحذوف، والتقدير في السؤال: أهو متصلاً أصحُّ أو مرسلاً ؟! وفي الجواب: هو مرسلاً أصحُّ. وحذفت ألف تنوين النصب من «متصلاً» و«مرسلاً» على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: ابن عبدالرحمن النحوي، وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٣٥)، والترمذي في "جامعه" (٣٢٩٧)، و"العلل الكبير" (٦٦٤)، و"الشمائل" (٤١)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٣٠)، والدارقطني في "العلل" (١/ ٢٠٠ و٢٠١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٤٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٥٠)، والبيهقي في "الدلائل" (١/ ٣٥٧- ٣٥٨)؛ جميعهم من طريق شيبان، عن أبي إسحاق، به.

وقرن ابن سعد مع شيبان إسرائيلَ بن يونس.

وذكر أبو حاتم في المسألة (١٨٩٤) أن شيبان يرويه عن أبي إسحاق، عن عكرمة، أن أبا بكر قال للنبي ﷺ فذكره، ولم نقف عليه من هذا الوجه.

الأَحْوَصِ[١] مُرسَلٌ[*]؟

قال: مُرسَلٌ[*] أصحُّ.

قال أبو محمد[٢]: **قلتُ لأبي**: روى بَقِيَّة[٣]، عن أبي الأَحْوَص[٤]، عن أبي إسحاق، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن أبي بكر، عن النبيِّ ﷺ.

فقال: هذا خطأٌ؛ ليس فيه «ابنُ عباس»[٥].

---

(١) في (أ) و(ف): «الأحوص»، وهو: سلام بن سليم، وروايته أخرجها سعيد بن منصور في "التفسير من سننه" (١١١٠)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٣٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٢٥٩)، وفي "المسند" - كما في "المطالب العالية" (٣٦٣٢) - والمروزي في "مسند أبي بكر" (٣١)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٧ و١٠٨)، والدارقطني في "العلل" (١/ ٢٠٥)؛ جميعهم من طريق أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، به مرسلاً بدون ذكر «ابن عباس».
ووقع في المطبوع من "المصنف" زيادة « عن ابن عباس » ! وهي من زيادات المحقق.

(*) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، وانظر التعليق قبل السابق.

(٢) قوله: « قال أبو محمد » من (أ) و(ش) فقط .

(٣) هو: ابن الوليد، وروايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٠٣) تعليقًا.
ورواه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٧٦) من طريق مسدَّد، عن أبي الأحوص، به.
وعن الحاكم رواه البيهقي في "الشعب" (٧٥٨).

(٤) في (أ) و(ف): « الأخوص » بالمعجمة.

(٥) نقل السهمي في "سؤالاته للدارقطني" (ص٧٦) عن الدارقطني قوله: « "شيبتني هود والواقعه": معتلَّة كلُّها ».
وتوسَّع الدارقطني في "العلل" (١/ ١٩٣- ٢١١) في ذكر الاختلاف في الحديث، فانظره إن شئت. وانظر "البحر الزخار" (١/ ١٧١).

١٨٢٧ - **قال أبو محمد**[١]: وذكرتُ لأبي حديثَ قُطْبَةَ بنِ العلاء[٢]، عن أبيه[٣]، عن هشام، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: «**مَنِ التَمَسَ**[٤] **رِضَا المَخْلُوقِ . . .**» ؟

فقال أبي: روى هذا الحديثَ ابنُ المُبَارَك[٥]، عن هشام بن عُروَة، عن رَجُلٍ، عن عُروَة، عن عائِشَة، قولَها[٦]؛ أنها[٧] كتبتْ إلى معاويةَ: مَنِ التَمَسَ رضا المخلوق . . . وهذا الصَّحيحُ[٨] .

(١) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ك). وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٨٠٠).
(٢) روايته أخرجها ابن البختري في "مجموع فيه مصنفاته" (٥٩٦)، والبزار في "مسنده" (٣٥٦٨/كشف)، ووكيع في "أخبار القضاة" (١/ ٣٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٤٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٩٨)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (٨٨٧ و٨٨٨).
(٣) هو: العلاء بن المنهال.
(٤) في (ف): «ارتضى» بدل: «التمس».
(٥) لم نقف على روايته بهذا الوجه، ولكن أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٨٨) من طريق سهل بن عبد ربه، عن ابن المبارك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به مرفوعًا.
وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١٩٩) عن عبدالوهَّاب بن الورد، عن رجل من أهل المدينة قال: كتب معاوية إلى عائشة: أنِ اكتُبي إليَّ بكتاب تُوصيني فيه، ولا تُكثري علي، فكتبَتْ. . . فذكره مرفوعًا.
ومن طريق ابن المبارك أخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٤١٤).
وأخرجه الترمذي أيضًا (٢٤١٤م)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (٨٨٥) من طريق الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به موقوفًا.
(٦) أي: مِنْ قولِها، حُذِفَ الخافض «مِنْ»، فانتصب ما بعده. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢).
(٧) قوله: « أنها » ليس في (ش).
(٨) قال البزار في "الموضع السابق": « لا نعلم أحدًا أسنده إلا قُطبة، عن أبيه، =

١٨٢٨ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه الأعمَشُ[٢]، وفُضَيلُ ابنُ عمرو[٣]، عن إبراهيم[٤]، عن عَلْقمة[٥]، عن عبدالله[٦]؛ قال النبيُّ ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِثْقَالُ**[٧] **حَبَّةِ**[٨] **خَرْدَلٍ مِنْ كِبْرٍ** ...»، وذكر الحديثَ.

ورواه ابنُ أَبْجَرَ عبدُالملكِ بنُ سعيدِ بنِ حيَّانَ بن أَبْجَر، عن أبي مَعْشَر[٩]، عن إبراهيم، عن الأسود[١٠]، عن عبدالله، موقوفً[١١].

أيُّهما[١٢] أصحُّ؟

= ورواه غيره عن هشام، عن أبيه موقوفًا».

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٨٣٧).

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤١٢ و٤١٦ رقم ٣٩١٣ و٣٩٤٧)، ومسلم في "صحيحه" (٩١).

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٥١ رقم ٤٣١٠)، ومسلم في "صحيحه" (٩١)، وابن أبي الدنيا في "التواضع والخمول" (٢١٨)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٨٥)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدِّثين" (٦٦٩)، واللالكائي في "اعتقاد أهل السنة" (١٦١١).

(٤) هو: ابن يزيد النَّخَعي.

(٥) هو: ابن قيس النَّخَعي.

(٦) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٧) كذا في جميع النسخ، ومثلُهُ في المواضع المذكورة من "طبقات المحدِّثين"، و"اعتقاد أهل السنة"، و"التواضع والخمول"، و"مستخرج أبي عوانة"، ولفظه في بقية مصادر التخريج: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقالُ حبَّة...».

(٨) في (ت) و(ك): «حبة من».

(٩) من قوله: «عبدالملك ...» إلى هنا سقط من (ك). وأبو معشر هو: زياد بن كليب.

(١٠) هو: ابن يزيد النخعي.

(١١) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١٢) في (ش): «أنهما».

فقال: الأعمَشُ وفُضَيلٌ أضبطُ من أبي مَعْشَر؛ وهو أشبهُ بالصَّواب[(١)].

١٨٢٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد بن الجَرَّاح[(٢)]؛ قال: حدَّثنا أبو سَعد[(٣)] الساعِدي؛ قال: سمعتُ أنس بن مالك؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « **النَّاسُ مُسْتَوُونَ كَأَسْنَانِ المُشْطِ، لَيْسَ لأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ فَضْلٌ إِلَّا بِتَقْوى اللهِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وأبو سعد مجهولٌ[(٤)].

١٨٣٠ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[(٥)]، عن ابن

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٤٧): « يرويه الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة؛ حدَّث به كذلك عبد العزيز بن مسلم، وعليُّ بن مسهر، وأبو بكر بن عياش. ورواه قيسُ بن الربيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن علقمة، عن عبد الله؛ قاله الهيثم ابن جميل عن قيس. والقولُ الأول أصحُّ ».

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٤٨)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (١٦٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٩٥)، من طريق المسيّب ابن واضح، عن سليمان بن عمرو، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس ابن مالك، به. ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٥٠٨). قال ابن عدي: « وهذان الحديثان وضعهما سليمان بن عمرو، على إسحاق بن عبدالله ابن أبي طلحة ».

(٣) في (ك): « أبو سعيد ».

(٤) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٧٨): « سألت أبي عنه ؟ فقال: هو مجهول لم يرو عنه غيرُ روَّاد ».

(٥) هو: ابن يحيى التُّجيبي، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٥٣) عن أبي حازم، عن أبي إدريس الخولاني، به.

ومن طريق مالك أخرجه ابن وَهْب في "الجامع في الحديث" (٢٣٤)، =

وَهْب[(١)]، عن سعيد بن عبدالرحمٰن الجُمَحي، عن أبي حازم[(٢)]، عن

= والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٣٣ رقم ٢٢٠٣٠)، وعبد بن حميد في "المسند" (١٢٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٨٩١)، والشاشي في "مسنده" (١٣٨١ و١٣٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٨٠ رقم ١٥٠).

وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٧١٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٣٣ رقم ٢٢٠٣١)، والبزار في "مسنده" (٢٦٧٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٧٨ و٨١ رقم ١٤٤ و١٥٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ١٢٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ١٥٦) من طريق شهر بن حوشَب، والطَّيالسي في "مسنده" (٥٧٢)، وأحمد أيضًا (٥/ ٢٢٩ رقم ٢٢٠٠٢)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٢٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٦٩- ١٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٣٣)، وفي "الشعب" (٨٥٨٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ١٢٦) من طريق الوليد بن عبدالرحمن بن الزجاج، وأحمد أيضًا (٥/ ٢٤٧ رقم ٢٢١٣١)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٨١ رقم ١٥٢) من طريق محمد بن قيس، والبزار في "مسنده" (٢٦٧٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٨٩٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٨٢ رقم ١٥٥)، وفي "مسند الشاميين" (٢٢٢٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٦٩) من طريق يونس بن ميسرة، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٢٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٨٩٣ و٣٨٩٤)، والشاشي في "مسنده" (١٢٣٥ و١٣٨٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٧٩ رقم ١٤٦- ١٤٨)، وفي "مسند الشاميين" (٧٤٤ و٢٤٣٣ و٢٤٣٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٧٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ١٣١ و٥/ ٢٠٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ١٢٧) من طريق عطاء الخراساني، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٧٨ و٨٩ و٨٠ رقم ١٤٥ و١٤٩ و١٥١)، وفي "مسند الشاميين" (١٩٢٦ و١٤٠٣ و١٦٥٩) من طريق ربيعة بن يزيد، ويزيد بن أبي مريم، وشريح بن عبيد، جميعهم عن أبي إدريس الخولاني، به.

(١) هو: عبدالله. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، وتقدم في التخريج أنه رواه في "الجامع في الحديث" عن مالك، عن أبي حازم، عن أبي إدريس، عن معاذ، به.

(٢) هو: سلمة بن دينار.

محمد بن المُنكَدِر، عن أبي إدريس الخَوْلاني[١]؛ قال: جلستُ[٢] مجلسًا بالشام فيه نفرٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ فيهم فتًى - فقيل له: إنه معاذُ بن جَبَل - فقال[٣]: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «[**قال الله عزَّ وجلَّ**][٤]: **وَجَبَتْ مَحَبَّتِي...**» وذكر الحديثَ[٥].

فقال أبي: منهُم من يقول بدلَ أبي إدريس: «أبي مسلم»[٦].

---

(١) هو: عائذ الله بن عبدالله.

(٢) في (ك): «الخولاني ما أجلست».

(٣) في (ف): «قال»، والمراد: معاذ بن جبل ﷺ.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من مصادر التخريج.

(٥) وتمامه: «للمتحابِّين فيَّ، والمتجالسين فيَّ، والمتزاورين فيَّ، والمتباذلين فيَّ».

(٦) أخرج الحديثَ بهذا الوجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٠٨٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٣٦- ٢٣٧ و٢٣٩ رقم ٢٢٠٦٤ و٢٢٠٦٥ و٢٢٠٨٠)، والترمذي في "جامعه" (٢٣٩٠)، وعبدالله في "زوائده على المسند" (٥/ ٣٢٨ رقم ٢٢٧٨٢)، والشاشي في "مسنده" (١٢٣٦ و١٢٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٨٨ رقم ١٦٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٢١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ١٣١) من طريق عطاء بن أبي رباح، عن أبي مسلم الخولاني، به.
وقد أخرج معمر في جامعه (٢٠٧٤٩/ مصنف عبدالرزاق)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٨٣)، وفي "التاريخ الأوسط" (رقم ٢١٥)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٤٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠/ ٣٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٦٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ١٥٥) من طريق الزهري، عن أبي إدريس الخولاني أنه قال: «أدركتُ أبا الدرداء ووعَيْتُ عنه، وعبادة بن الصامت ووعَيْتُ عنه، وشدَّاد بن أوس ووعَيْتُ عنه، وفاتني معاذ بن جبل فأخبرني فلانٌ عنه». وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٦/ ٦٩-٧١ رقم ٩٨٦) من رواية جماعة عن أبي إدريس =

١٨٣١ - **وسمعتُ**[١] **أبي** وحدَّثنا عن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عبدالحكم[٢]؛ قال: حدَّثنا طَلْقُ بنُ السَّمْح اللَّخْمي؛ قال: حدَّثنا يحيى ابنُ أيُّوب، عن حُمَيد الطويل، عن أنس بن مالك؛ قال: دخلَ عليه قوم يَعُودُونَهُ في مرضٍ له، فقال: يا جاريةُ، هَلُمِّي لأصحابنا ولو كِسَرً[٣]؛ فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الجَنَّةِ**».

= أنه قال: سمعتُ معاذ بن جبل. ثم قال: «وخالفهم محمد بن مسلم الزهري - وهو أحفظُ من جميعهم - فرواه عن أبي إدريس الخولاني قال: أدركتُ عبادة بن الصامت ووعَيتُ عنه، وأدركت شداد بن أوس ووعيت عنه، وعدَّ نفرًا من أصحاب رسول الله ﷺ. قال: وفاتني معاذ بن جبل وأُخبرت عنه. وروى هذا الحديث أيضًا [أبو] مسلم الخولاني عن معاذ بن جبل، حدث به عطاء بن أبي رباح عنه... والقول قول الزهري؛ لأنه أحفظُ الجماعة».

(١) نقل هذا النص بتصرف ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢/٢٤٦). ووقع في المطبوع منه: «طلق بن السمح، عن يحيى بن السمح، عن يحيى بن أيوب...»، وهو خطأ. وقال في "اللسان" (٧/٢٥٢): «وقال - أي: أبو حاتم - في "العلل": إنه مجهول. وأورد له خبرًا باطلاً».

(٢) في (ش): «الحكم» بدل: «عبدالحكم». وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (١٢)، والطبراني في "الأوسط" (٦٥٠١).
وأخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (٦٤٩)، وتمام في "فوائده" (١٠٨٠/الروض البسام)، والسِّلَفي في "الطيوريات" (١٢٩٧) من طريق الربيع بن سليمان، عن طلق، به. وأخرجه ابن حبان في "المجروحين" (١/٣٣٥) من طريق سليمان بن بشار الخراساني، عن سفيان بن عيينة، عن حميد، به.
قال ابن حبان عن سليمان بن بشار: «يروي عن الثقات ما لم يحدِّثوا به، ويضع على الأثبات ما لا يُحصى كثرةً... لا يحلُّ الاحتجاجُ به بحال».

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «ولو كِسَرًا». وفي الموضع السابق =

قال[١] أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وطَلْقٌ مجهول[٢] .

١٨٣٢ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ كتبناه بمِصرَ عن مالك بن عبدالله بن سيف التُّجِيبي[٤]، عن سعيد بن إسحاق بن الحَمَّار؛ قال:

= من "الأوسط" للطبراني: «ولو بُسْرًا»، وما في النسخ صحيح وفيه وجهان:
الأول: النصب على أنَّه خبر لـ«كان» المحذوفة هي واسمها بعد «لو»، ونحوه قوله ﷺ: «التمس ولو خاتمًا من حديد»، والتقدير: ولو كان ما تلتمسُهُ خاتمًا من حديد، وهنا يقدَّر: ولو كان ما تقدِّمينه كِسَرًا. لكن حذفت ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر في هذه اللغة المسألة رقم (٣٤)، وانظر في حذف «كان» واسمها بعد «إن» و«لَوْ»: المسألة رقم(١٧٨٦)؛ ويشهد لهذا الوجه ما جاء في مصادر التخريج.
والثاني: الرفع على أنَّه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ولو يكون عندنا كِسَرٌ ، أو: ولو حَضَرت كِسَرٌ، وذكَرَ نحوه النووي في "شرح مسلم" (٩/ ٢١٣) في توجيه قوله ﷺ: « انظُر ولو خاتَمٌ من حديد» بلا ألف بعد الميم.
وقد أجاز سيبويه الرفع بعد «لو» في قوله: « ألا طعامَ ولو تَمرٌ» على تقدير: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ، لكن إذا قُدِّر فعل الكينونة، ففيه حذفُ «كان» وخبرها، مع بقاء الاسم مرفوعًا، وهو ضعيفٌ كما ذكر ابن هشام في "أوضح المسالك" (١/ ٢٣٦-٢٣٧).

(١) في (ت) و(ك): « فقال ».
(٢) قال الطبراني في الموضع السابق: « لم يرو هذ الحديث عن حميد إلا يحيى بن أيوب، ولا عن يحيى إلا طلق بن السمح، تفرَّد به عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عبدالحكم ».
(٣) قال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٨١١): « وقد رُوِيَ هذا الحديث من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ ولكن في إسناده من لا يُعرف حاله. قاله أبو حاتم الرازي ».
(٤) في (أ): « التجبي ». وروايته أخرجها ابن خزيمة كما في "إتحاف المهرة" (٩/ ٣٢٩- ٣٣٠)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٩٧). =

حدَّثنا اللَّيث[١]، عن محمد بن عبدالرحمن، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلُونَ[٢] عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ، لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ؛ تَغْدُو خِمَاصًا[٣]، وتَرُوحُ بِطَانًا[٤]** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد[٥]، وسعيدُ بنُ إسحاقَ ابن الحَمَّار[٦]: مجهولٌ، لا أعرفُهُ.

١٨٣٣- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَسَدُ بنُ موسى[٧]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن شُعَيب بن الحَبْحاب، عن أبي العالية[٨]، عن

= وجاء عند أبي نعيم: « شعيب بن إسحاق » بدل: « سعيد ».
قال ابن خزيمة: « أنا أبرأ من عهدة إسناده ».

(١) هو: ابن سعد.

(٢) الأصل: تتوكَّلون، وحذفتْ إحدى التاءين تخفيفًا. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

(٣) أي: جائعةً، يقال: خَمُصَ الشَّخصُ خُمْصًا فهو خَمِيص: إذا جاع. "المصباح المنير" (خ م ص/ ١/ ١٨٢).

(٤) أي: مُمتَلئةَ البطون. "النهاية" (١/ ٣٦).

(٥) فقد أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٥٥٩)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٠ و٥٢ رقم ٢٠٥ و٣٧٠ و٣٧٣)، وابن ماجه في "سننه" (٤١٦٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٤٧) من طريق أبي تميم عبدالله بن مالك الجيشاني، عن عمر بن الخطَّاب، عن النبي ﷺ.
ومن طريق ابن المبارك أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٥١)، والترمذي في "جامعه" (٢٣٤٤).
قال الترمذي: « هذا حديثٌ حسن صحيح، لا نعرفُه إلا من هذا الوجه ».

(٦) في (ت): « الجمار ».

(٧) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٩٥٥).

(٨) في (ت) و(ك): « ابن العالية »، وهو: رفيع بن مهران الرياحي.

العباس بن عبدالمُطَّلِب، أنه بنى غُرفةً، فقال له النبيُّ ﷺ: «أَلْقِهَا»، فقال[١]: ألا[٢] أُنفقُ مثلَ ثمنها في سبيل الله؟ فردَّد[٣] النبيُّ ﷺ ثلاثَ مرات، وَرَدَّ العباسُ على النبيِّ ﷺ ثلاثَ مِرَارٍ[٤]، كلَّ ذلك يقول له النبيُّ ﷺ: «أَلْقِهَا»، ويقول العباس: أُنفِقُ مِثلَ ثمنها في سبيل الله؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حدَّثنا عفَّان[٥] بهذا الحديث، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن شُعَيب بن الحَبْحاب، عن أبي العالية، أنَّ العباس؛ مُرسَلً[٦].

١٨٣٤ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا حدَّثنا به[٧] عن زكريَّا بن يحيى الوَقَار[٨]؛ قال: قُرِئَ على عبدالله بن وَهْب؛ قال: قال الثَّوري:

---

(١) في (ك): «قال». (٢) في (ت) و(ك): «لا».
(٣) في (ش): «فردده»، وفي (ف): «فرده». (٤) في (ك): «مرات».
(٥) هو: ابن مسلم، وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٢٧- ٢٨).
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٠٢٠) عن حماد به.
ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في "الشعب" (١٠٢٤٢).
وأخرجه الحسين المروزي في "البر والصلة" (٢٦٨)، وابن أبي الدنيا في "قصر الأمل" (٢٩١) من طريق ابن المبارك، وأبو داود في "المراسيل" (٤٩٥) من طريق موسى بن إسماعيل، وابن أبي الدنيا أيضًا (٢٨١) من طريق أبي ربيعة فهد بن عوف، جميعهم عن حماد، به.
(٦) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ،حُذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٧) قوله: «به» ليس في (ف).
(٨) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٩٠٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢١٦- ٢١٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦/ ٤١٤)، وابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٧/ ٣٢٩٥- ٣٢٩٦ و٣٢٩٧).
ومن طريق الطبراني أخرجه الخطيب في "الجامع" (٤٥). =

قال مُجَالد[١]: قال أبو الوَدَّاك[٢]: قال أبو سعيد الخُدْري: قال[٣] عمر بن الخطَّاب: قال رسولُ الله ﷺ: « قَالَ أَخِي مُوسَىٰ: يَا رَبِّ، أَرِنِي الَّذِي[٤] كُنْتَ أَرَيْتَنِي فِي السَّفِينَةِ. فَأَوْحَى اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى[٥]: يا مُوسَىٰ، إِنَّكَ سَتَرَاهُ. فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى أَتَاهُ الخَضِرُ، وهُوَ فَتًى طَيِّبُ الرِّيحِ، حَسَنُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، مُشَمِّرُهَا، قَال: سَلَامٌ عَلَيْكَ ورَحْمَةُ اللهِ يا مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ، إِنَّ رَبَّكَ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلامَ ورَحْمَةَ اللهِ، فَقَالَ مُوسَىٰ: هُوَ السَّلَامُ، ومِنْهُ السَّلَامُ، وَإِلَيْهِ السَّلَامُ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ الَّذِي لَا أُحْصِي[٦] نِعَمَهُ، ولَا أَقْدِرُ عَلَى أَدَاءِ شُكْرِهِ إِلَّا بِمَعُونَتِهِ، فَقَالَ مُوسَى ﷺ: أُرِيدُ أَنْ تُوصِيَنِي بِوَصِيَّةٍ يَنْفَعُنِي اللهُ بِهَا بَعْدَكَ، فَقَالَ الخَضِرُ: يَا طَالِبَ العِلْمِ، إِنَّ القَائِلَ أَقَلُّ مَلَالَةً مِنَ[٧] المُسْتَمِعِ، فَلَا تُمِلَّ جُلَسَاءَكَ إِذَا حَدَّثْتَهُمْ، وَاعْلَمْ أَنَّ قَلْبَكَ وِعَاءٌ فَانْظُرْ مَاذَا تَحْشُو بِهِ وِعَاءَكَ، وَاعْزُِفْ عَنِ الدُّنْيَا فَانْبِذْهَا وَرَاءَكَ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ لَكَ بِدارٍ، ولَا لَكَ فِيهَا مَحَلُّ قَرَارٍ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ بُلْغَةً لِلْعِبَادِ[٨]، لِيَتَزَوَّدُوا مِنْهَا[٩] لِلْمَعَادِ ...»، وذكر الحديثَ ؟

= وأخرجه ابن عدي أيضًا (٣/ ٢١٧) من طريق الحارث بن مسكين وأبي الطاهر أحمد ابن عمرو، عن ابن وَهْب، عن الثوري، عن مجالد، عن النبي ﷺ.

(١) هو: ابن سعيد.

(٢) هو: جبر بن نَوْف.

(٣) قوله: « قال » مطموس في (ك).

(٤) في (ك): « الذين ».

(٥) في (ك): « وتعالى إليه ».

(٦) قبلها في (ف) كلمة لم تتضح تشبه: « يحصي »، وكأنه ضُرب عليها.

(٧) قوله: « من » ليس في (ف).

(٨) في (ك): « العباد ».

(٩) في (ك): « فيها ».

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ كذبٌ .

قلتُ: وذكرتُ هذا الحديثَ لابنِ الجُنَيد الحافظِ، فقال: هو موضوعٌ[(١)] .

١٨٣٥ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه الحجَّاج بن سليمان بن القُمْري[(٣)]، عن اللَّيْث بن سعد، عن محمد بن عَجْلان، عن القَعْقاع

---

(١) في (ك): « موضوع الحديث ». قال ابن حبان في "الثقات" (٨/ ٢٥٣) في ترجمة زكريا بن يحيى الوقار: « يُخطئ ويخالف؛ أخطأ في حديث موسى حيث قال: عن مجالد، عن أبي الوداك، عن أبي سعيد، عن عمر؛ إنما هو: الثوري أن النبيَّ ﷺ قال. . . ».

كذا ذكره ابن حبان في "الثقات" وليس كذلك؛ قال ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢١٥): « يضعُ الحديث ويوصِّلها، وأخبرني بعضُ أصحابنا عن صالح جزرة أنه قال: ثنا أبو يحيى الوقار وكان من الكذَّابين الكبار ». وقال ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٣٢٩- ٣٣٠): « وقد ورد في حديث مرفوع، رواه ابن عساكر من طريق زكريا ابن يحيى الوقار إلا أنه من الكذابين الكبار»، ثم ذكر الحديث، ثم قال: « لا يصحُّ هذا الحديث وأظنُّه من صنعة زكريا بن يحيى الوقار المصري؛ كذَّبه غير واحد من الأئمة، والعجب أن الحافظ ابن عساكر سكت عنه ».

(٢) انظر المسألة رقم (١٩١٣).

(٣) بضم القاف، وسكون الميم، وكسر الراء، وهو الحجَّاج بن سليمان بن أفلح الرُّعَيني، ابن القُمْري المصري، كما في "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٧/ ٢٤٥)؛ وإلى هذا ذهب الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٣٢٤)، ووهَّم ابنَ أبي حاتم والدارقطنيَّ في جعلهما اثنين: أحدهما: الرعيني، والثاني: ابن القُمْري .

وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (٢/ ١٧٧): « وقد أوهم سياق المؤلف - أي: الذهبي - أنهما اثنان، وليس كذلك؛ بل واحدٌ، وقد أورد ابن عدي هذين الحديثين في ترجمة الرعيني وقال: إنه يعرف بابن القُمْري، والحديثُ الأول في ترجمة الرعيني أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" عن أبيه، عن محمد بن سَلَمة به، =

ابن حَكِيم، عن أبي صالح السَّمَّان[١]، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ[٢] أنه قال: « **كُلُّ بَنِي آدَمَ يَلْقَى اللهَ بِذَنْبٍ أَذْنَبَهُ، يُعَذِّبُهُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ أَوْ يَرْحَمُهُ، إِلَّا يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا؛ فَإِنَّهُ كَانَ سَيِّدًا وحَصُورًا[٣] ونَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ** »، قال: ثم أهوى النبيُّ ﷺ بيده إلى قَذَاةٍ من الأرضِ، فأخذها، وقال: « **كَانَ ذَكَرُهُ مِثْلَ هَذِهِ القَذَاةِ** » ؟

قال أبي[٤]: لم يكن هذا الحديثُ عند أحدٍ غيرِ الحجَّاج، ولم يكن في كتابِ اللَّيث، وحجَّاجٌ هذا هو شيخٌ معروفٌ .

١٨٣٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بنُ حسان[٥]، عن

= وقال: لم يكن هذا الحديثُ عند أحد إلا عند حجاج، ولم يكن في كتب الليث، وحجاج شيخٌ معروف ». وروابة حجاج أخرجها المصنف في "تفسيره" (٣٤٧٠) عن أبيه، وأخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٥٥٦)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٣٤).

ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٤/ ١٩٤).

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن محمد بن عجلان إلا الليث، ولا عن الليث إلا حجَّاج بن سليمان، تفرَّد به محمد بن سلمة المرادي ».

(١) في (ف): « عن أبي صالح، عن السمان ». واسمه: ذكوان .

(٢) في (ف): « عن النبي ﷺ ».

(٣) الحَصور: الذي لا يأتي النساء. "مفردات ألفاظ القرآن" للراغب الأصفهاني (ص٢٣٨- ٢٣٩). وقد أورد ابن الجوزي في "زاد المسير" (١/ ٣٨٣) أربعةَ أقوال في بيان لماذا كان لا يأتي النساء.

(٤) نقل المصنف ابنُ أبي حاتم قولَ أبيه في "التفسير" (٢/ ٦٤٤).

(٥) روايته أخرجها تمام في "الفوائد" (١١١٤/ الروض البسام).

وأخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٩٦)، والخطيب في "تالي تلخيص المتشابه" (١٤٦) من طريق الحسين بن يسار، والطبراني في "الكبير" =

أبي معاويةَ الضَّرِيرِ[١]، عن [عوَّامِ][٢] بنِ جُوَيرية، عن الحسن[٣]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: « **أَرْبَعٌ لَا يُصِبْنَ إِلَّا بِعُجْبٍ: الصَّمْتُ، وهُوَ أَوَّلُ العِبَادَةِ، والتَّواضُعُ، وذِكْرُ اللهِ، وقِلَّةُ الشَّيءِ** » ؟

قال أبي[٤]: إنما يُروى عن الحسن فقَطْ[٥]، وقال بعضُهم[٦]:

= (١/ ٢٥٦ رقم ٧٤١) من طريق عمران بن ميسرة، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٨٢) من طريق حميد بن الربيع، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣١١)، والسلمي في "آداب الصحبة" (ص٩٤)، والبيهقي في "الشعب" (٧٨٠٠)، وفي "الآداب" (٤٠٣) من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري، جميعهم عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، به. ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/ ١٣٥).

(١) هو: محمد بن خازم.

(٢) في (أ): « حوام »، وفي بقية النسخ: « حرام »، والمثبت من مصادر ترجمته. انظر "المجروحين" (٢/ ١٩٦)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ٣٠٣).

(٣) هو: البصري.

(٤) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن وَهْب في "جامعه" (٤٥١) عن الحسن من قوله. وذكر المحقق أن في المخطوط بياضًا بين ابن وَهْب والحسن؛ فلم يتضح الإسناد. وأخرجه هناد في "الزّهد" (١١٣٠) من طريق عبيدالله بن الوليد الوصافي، عن العوام بن جويرية، عن الحسن، عن النبي ﷺ.

(٦) أخرجه من هذا الوجه ابن أبي الدنيا في "الصمت" (٥٥٦) من طريق علي بن الجعد ومحمد بن يزيد، وابن أبي عاصم في "الزهد" (٤٨) من طريق أبي الربيع سليمان بن داود، وابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (٣٩١) من طريق محمد بن العلاء، وتمام في "الفوائد" (١١١٥/ الروض البسام) من طريق بشر بن الحارث، جميعهم عن أبي معاوية، عن العوام بن جويرية، عن الحسن، عن أنس، قوله.
ومن طريق تمام أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٩/ ٣٦٦).

الحسن، عن أنس؛ قولَهُ[١].

١٨٣٧ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالعزيز بن مسلم[٣]، عن الأعمَش، عن حَبِيب[٤]، عن يحيى بن جَعْدة، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ رَجُلٌ**[٥] **في قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ كِبْرٍ؛ العِزُّ إِزَارُ اللهِ، والكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُهُ**»؛ فقال الرجلُ[٦]: يا رسولَ الله، إذا لَبِسْتُ[٧] ثوبي[٨] جديدًا أَعْجَبَني . . .، فذكَرَ الحديثَ.

قلتُ لأبي: وروى هذا الحديثَ الوليدُ بنُ عُتْبة[٩]، عن حمزة الزَّيَّات[١٠]، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن جَعْدة، عن

(١) قال ابن عدي في الموضع السابق: «وهذا الحديث الأصلُ فيه موقوفٌ من قول أنس، وقد رُوي عن أسد بن موسى، عن أبي معاوية مرفوعًا، وقد رفعه أيضًا عن أبي معاوية بعضُ الضعفاء». وقال المنذري في "الترغيب والترهيب"(٣/ ٣٤٢): «ورُوي عن أنس موقوفًا عليه، وهو أشبه؛ أخرجه أبو الشيخ في الثواب وغيره».

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٨٢٨).

(٣) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (١/ ٣٩٩ رقم ٣٧٨٩)، والشاشي في "مسنده" (٨٨٩ و٨٩٠)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٢١- ٢٢٢ رقم ١٠٥٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٦)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٩٨- ١٩٩).

(٤) هو: حبيب بن أبي ثابت.

(٥) في (ك): «مَنْ» بدل: «رجل».

(٦) كذا في جميع النسخ! وفي مصادر التخريج: «رجل».

(٧) في (ك): «ألبست».

(٨) قوله: «ثوبي» ليس في (ت) و(ف).

(٩) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه هنَّاد في "الزهد" (٨٢٦) من طريق حجَّاج بن أرطاة، عن حبيب بن أبي ثابت، به.

(١٠) هو: حمزة بن حبيب القارئ.

النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[*]؟

قال: مُرسَلً[*] أشبهُ عندي، مع أنَّ[١] يحيى بنَ جَعْدة لم يَلْقَ ابنَ مسعود.

١٨٣٨- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بنُ زيادٍ الرَّقِّيُّ - المعروفُ بِفُهَيْرٍ[٢] - عن طَلْحَة بن زيد، عن ثور بن يزيد، عن يزيد ابن شُرَيح؛ قال: سمعتُ نُعَيْمَ بنَ هَمَّار الغَطَفاني قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **بِئْسَ العَبْدُ عَبْدٌ تَجَبَّرَ[٣] واخْتَال[٤]، ونَسِيَ الكَبِيرَ المُتَعَال[٥]، بِئْسَ العَبْدُ عَبْدٌ تَجَبَّرَ واعْتَدَى، ونَسِيَ الجَبَّارَ[٦] الأَعْلَى، بِئْسَ العَبْدُ عَبْدٌ يَخْتُلُ[٧] الدُّنْيَا بِالدِّينِ، بِئْسَ العَبْدُ عَبْدٌ يَسْتَحِلُّ المُحَرَّمَ**

(*) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) أي: لأنَّ يحيى بن جعدة ... إلخ؛ فقوله: « مع أنَّ » تعليلٌ لكون المرسل أشبَه.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١١٠)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٧٩٢- ٧٩٣). ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٧٨٣٣).

(٣) رسمت في (ك): « تجيب » مهملة الأحرف.

(٤) كذا في (ك) ومصادر التخريج، وهو الصواب، وفي بقية النسخ: « واحتال » بالحاء المهملة.

(٥) كذا بحذف الياء من الاسم المنقوص غير المنوَّن، والجادَّة: المتعالي؛ وحذف الياء من الاسم المنقوص غير المنوَّن لغةٌ صحيحةٌ لبعض العرب؛ وبها قرئ في السَّبع. انظر تعليقنا على المسألة رقم (١٣٧٧).

(٦) في (ك): « الحماد ».

(٧) يقال: خَتَلَهُ يَخْتُلُهُ ويَخْتِلُهُ: خَدَعَهُ عن غَفْلة وراوغه. "النهاية" (٢/ ٩)، و"اللسان" (١١/ ١٩٩).

بِالشُّبُهَاتِ، بِئْسَ العَبْدُ عَبْدٌ هَوَاهُ يُضِلُّهُ، بِئْسَ العَبْدُ عَبْدٌ فِيهِ رَغَبٌ يُذِلُّهُ، بِئْسَ العَبْدُ عَبْدٌ فِيهِ طَمَعٌ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وطَلْحَةُ ضعيفُ الحديث، ويزيدُ لم يُدْرِكْ نُعَيْمَ بنَ هَمَّار[١].

١٨٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحَكَم بن هشام[٢]؛ قال: حدَّثنا يحيى بن سعيد بن أَبَانَ القُرَشي، عن أبي فَرْوَة، عن أبي خَلَّاد - وكانتْ له صُحْبَةٌ - قال: قال رسولُ الله ﷺ:« إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ المُؤْمِنَ قَدْ أُعْطِيَ زُهْدًا في الدُّنْيَا وقِلَّةَ مَنْطِقٍ، فَاقْتَرِبُوا مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ[٣] يُلَقَّى الحِكْمَةَ » ؟

قال أبي: حدَّثنا بهذا الحديث ابن الطَّبَّاع[٤]، عن يحيى بن سعيد

---

(١) في (ش):« همار ». قال ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١١٠):« وهذا الحديث يُعرف بأسماءَ بنت عميس، عن النبي ﷺ، ومن هذا الطريق لم يروه إلا طلحة بن زيد ». وقال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٧٩٣):« غريب جدًّا، وطلحةُ ضعيف، ويزيد لم يدرك نعيمًا ».

(٢) روايته أخرجها البخاري في "الكنى" (ص٢٧- ٢٨) تعليقًا، وابن ماجه في "سننه" (٤١٠١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦٩٠)، وفي "الزهد" (٢٣١)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٩٢ رقم ٩٧٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٤٠٥)، وفي "معرفة الصحابة" (٦٧٦١)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٠٤٨ و١٠٠٥٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٨٤ و٥٣/ ٩٥- ٩٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٧/ ١٥٩).

(٣) قوله:« فإنه » ليس في (ش).

(٤) هو: محمد بن عيسى، وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٤٨)، وجاء عنده:« سمعت أبا خالد الكندي». قال الحافظ في "الإصابة" =

الأُموي، عن أبي فَرْوَةَ يزيدَ[١] بنِ سِنَان، عن أبي مريم، عن أبي خَلَّاد[٢] .

قلتُ لأبي: يصحُّ لأبي خلَّاد صُحبة ؟

فقال: ليس[٣] له إسناد[٤] .

١٨٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُسَيَّب بن واضِح[٥]، عن

= (٦/ ٢٨١): « وقع في رواية لابن أبي عاصم: عن أبي خالد، والصواب: عن أبي خلاد ». وأخرجه البخاري في "الكنى" (ص٢٨) تعليقًا من طريق أحمد بن إبراهيم، عن يحيى بن سعيد بن أبان، عن عنبسة سمع أبا فروة الجزري، عن أبي مريم، به. كذا في المطبوع: « عن عنبسة »، والصواب: « أخو عنبسة »؛ فقد نقل ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (ص٧٩٥) هذا الحديث عن البخاري.

(١) في (ف): « ويزيد ».

(٢) قال البيهقي في "شعب الإيمان" (١٩/ ١١٩): « وقال أحمد بن إبراهيم: عن يحيى، سمع أبا فروة الجزري، عن أبي مريم، عن أبي الخلاد، عن النبي ﷺ. قال البخاري: وهذا أصحُّ ».
وقال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ٢٨١): « ورجَّح البخاري أن الحديث عن أبي فروة، عن أبي مريم، عن أبي خلاد ».
وقال المزي في "التهذيب" (٣٤/ ٢٨٣) بعد أن ذكر هذا الإسناد: « قال البخاري: وهذا أَوْلى »، كذا نقل البيهقي والمزي والحافظ ترجيح البخاري، والذي في كتابه "الكنى" (ص٢٧ رقم٢٣٢) ترجيح الطريق الأُولى التي ليس فيها: « أبو مريم ».

(٣) قوله: « ليس » سقط من (ش).

(٤) قال المصنف ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص٢٥٤): « سمعت أبي يقول: أبو خلاد ليس له صحبة، وهو الذي يروي يزيد بن سنان، عن أبي مريم، عنه ».

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٥١- ١٥٢ رقم ١٠٢٨٧)، وابن جميع الصيداوي في "معجم الشيوخ" (١/ ١١٤- ١١٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٢٤٦)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٢٢٧). =

يوسف بن أَسْباط، عن سفيان الثَّوري، عن سَلَمة بن كُهَيل، عن أبي عُبَيدة[1]، عن عبدالله[2]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ بَنَى مِنَ الْبُنْيَانِ فَوْقَ مَا يَكْفِيهِ، كُلِّفَ أَنْ يَحْمِلَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى عُنُقِهِ مِنْ أَرْضِ السَّبْعِ**[3]» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ لا أَصْلَ له بهذا الإسناد[4].

١٨٤١ - وسألتُ[5] **أبي** عن حديثٍ رواه المُسَيَّب بن واضِح[6]،

= ومن طريق ابن جميع الصيداوي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ١١٤-١١٥). وأخرجه أبو نعيم أيضًا (٨/ ٢٥٢) من طريق عبدالله بن خبيق، عن يوسف ابن أسباط، به.

(١) هو: ابن عبدالله بن مسعود.

(٢) هو: ابن مسعود ﷺ.

(٣) كذا في جميع النسخ، والذي في "شعب الإيمان": « مِنْ سَبْعِ أَرَضِين»، ولم يُذكَر هذا اللفظ في بقية مصادر التخريج. لكن ما في النسخ - إن لم يكن مصحَّفًا عن «مِنَ الأَرضين السَّبْعِ»- فيمكن تخريجه على حذف مضاف، والتقدير: مِن أرض الأَرضين السَّبْعِ، أو مِن أرض الطبقات السَّبْع، وهذا نحو قولهم في "مسجد الجامع" و«بقلة الحمقاء»؛ فأصله: مسجد المكان الجامع، وبقلة الحبة الحمقاء. وانظر "أضواء البيان" (٣/ ٤٢٠-٤٢٢) والتعليق على المسألة رقم (٥٠٥).
ويمكن أن يقدَّر على حذف المضاف إليه، أو الصفة، والتقدير: مِن أرضِ السَّبْعِ الأَرَضِينَ، أو من أرضِ السَّبع الطباق، والله أعلم.

(٤) قال أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٢٤٦): « غريب من حديث الثوري، تفرَّد به المسيب عن يوسف ». وقال المنذري في "الترغيب والترهيب" (٣/ ١٣): « رواه الطبراني في "الكبير" من رواية المسيب بن واضح، وهذا الحديثُ مما أُنكر عليه وفي سنده انقطاع ». وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ١١٦): « حديث منكر »، وقال العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (٣٦٤٩/ تخريج أحاديث إحياء علوم الدين): « رواه الطبراني من حديث ابن مسعود بإسناد فيه لين وانقطاع ».

(٥) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٧٩٧) و(١٨١٦)، والمسألة الآتية برقم (١٩١٨).

(٦) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٦١٤)، وأبو نعيم في "الحلية" =

عن يوسف بن أسباط، عن مالك بن مِغْوَل، عن مَنصور[(١)]، عن خَيْثَمة[(٢)]، عن عبدالله[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**النَّدَمُ تَوْبَةٌ**)).

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد .

١٨٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[(٤)]، عن ابن عيَّاش[(٥)]، عن ضَمْضَم بن زُرْعَة، عن شُرَيح بن عُبَيْد، عن عُتْبة بن عَبْدٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: ((**الشَّابُّ المُؤْمِنُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ، لَأَبَرَّهُ**))؟

قال أبي: إنما هو موقوفٌ .

١٨٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[(٦)]؛ قال:

= (٨/ ٢٥١)، وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥٢٦١) من طريق خالد بن الحارث، وابن حبان أيضا (٦١٢) من طريق مخلد بن يزيد الحراني، كلاهما عن مالك بن مغول، به.

وجاء عند أبي يعلى: « خيثمة، عن رجل، عن ابن مسعود ».

وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٤٠٥) من طريق حسام بن مصك، عن منصور بن المعتمر، به.

(١) هو: ابن المعتمر .

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن الجُعْفي .

(٣) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٤) لم نقف على روايته، ولكن رواه ابن المبارك في "الزهد" (ص ٣٤٨) عن إسماعيل ابن عياش، به، موقوفًا. وانظر "مسند الشاميين" (١٦٢٩).

(٥) هو: إسماعيل .

(٦) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٥٧١)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤٧). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٥١ رقم ١٧٣٧١)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٠٩ رقم ٨٥٣) من طريق قتيبة بن سعيد، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (١١٠٦/ بغية الباحث)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٥٧٦) من طريق سعيد بن شرحبيل، وأبو يعلى في "مسنده" (١٧٤٩)، وابن عدي في =

كتب إلينا ابنُ لَهِيعة؛ قال: حدَّثني أبو عُشَّانة[١]؛ قال: سمعت عُقْبة ابن عامر يحدِّث عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ يَعْجَبُ مِنَ الشَّابِّ لَيْسَتْ لَهُ صَبْوَةٌ**[٢] »؟

قال أبي: إنما هو موقوفٌ[٣].

١٨٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عيَّاش[٤]، عن عمر مولى غُفْرَةَ[٥]، عن شَيْبَةَ بنتِ رَبَاح، عن ابن عباس، أنه كان رِدْفَ رسول الله ﷺ فضرَبَ بيده على مَنْكِبِهِ، فقال: « **يَا غُلَامُ، أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللهُ بِهِنَّ** ؟ »، قال: قلتُ: بلى، بأبي أنتَ[٦]

= "الكامل" (٤/ ١٧٤)، وابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص٥٣٠) من طريق كامل ابن طلحة، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٠٩ رقم ٨٥٣) من طريق عبدالله بن عباد، وتمام في "فوائده" (٥٨/الروض البسام) من طريق عمرو بن هاشم، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٩٩٣) من طريق يحيى بن يحيى، جميعهم عن عبدالله بن لهيعة، به. قال ابن عدي: «وهذا الحديث لا أعلم يرويه غير ابن لهيعة».

(١) هو: حَيُّ بن يُؤْمِن.

(٢) الصبوة: المَيلُ إلى الهوى، وهي المَرَّةُ منه. "النهاية" (٣/ ١١).

(٣) أخرجه موقوفًا ابن المبارك في "الزهد" (٣٤٩) من طريق رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث، عن أبي عشانة، به موقوفًا.

(٤) لم نقف على روايته بهذا الوجه، ولكن أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٧٨) من طريق محمد بن كثير العبدي، عن إسماعيل بن عياش، عن عمر بن عبدالله مولى غفرة، عن ابن عباس. وهذا موافق لما رجحه أبو حاتم كما سيأتي.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٧٨ رقم ١١٥٦٠) من طريق غسان بن الربيع، عن إسماعيل بن عياش، عن عمر بن عبدالله مولى غفرة، عن عكرمة، عن ابن عباس.

(٥) هو: عمر بن عبدالله.

(٦) قوله: « أنت » من (ف) فقط.

وأمي يا رسولَ الله، قال: ((**احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ...**))، وذكر الحديثَ؟

قال أبي: إنما هو: عمر مولى غُفْرَةَ[1] بِنْتِ رَبَاحٍ[2]، وليس لشَيْبَة معنًى؛ قد وُصِّلَ[3].

١٨٤٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفِرْيابي[4]، عن الأَوْزاعي، عن عَبْدَةَ بنِ أبي لُبَابة، عن ابن عمر؛ قال: أخذ النبيُّ ﷺ ببعض جَسَدي فقال: ((**اعْبُدِ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، وكُنْ في الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ**)) ؟

---

(١) في (ك): « عُقْبَة ».

(٢) روايته أخرجها أبو بكر الفريابي في "القدر" (١٥٥)، وابن عمشليق في "جزئه" (١)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٠٠٠/ زغلول) من طريق عيسى بن يونس، وابن بشران في "أماليه" (١٨٨) من طريق عاصم بن رجاء، كلاهما عن عمر بن عبدالله مولى غفرة، عن ابن عباس.

(٣) المعنى: أن هذا الوهم جعل الحديث موصولاً وهو ليس كذلك؛ فعمر مولى غفرة لم يسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ كما قال يحيى بن معين في رواية عباس الدوري (١٠١٦)، فذكر هذه الواسطة (شيبة بنت رباح) بينه وبين ابن عباس يوهم أن الحديث متصل.
هذا، ؛ وقد قال العقيلي في الموضع السابق: « حدثنا محمد بن زكريا قال: إسحاق ابن راهويه قال: قال: حدثني ابن يونس - يعني عيسىٰ - قلتُ لعمر مولى غفرة: سمعتَ من ابن عباس ؟ قال: أدركتُ زمانه. وهذا المتن يُروى عن ابن عباس، وغيره، عن النبي ﷺ بأسانيد لينة ».
وانظر "جامع العلوم والحكم" لابن رجب (ص ٣٤٤-٣٤٥).

(٤) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها الآجري في "الغرباء" (٢١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١١٥). =

قال أبي: لا أعلَمُ روى هذا الحديثَ عن الأَوْزاعي غَيْرَ[(١)] الفِرْيابي، ولا أدري ما هو، وعَبْدَةُ رأى ابنَ عمر رؤيةً[(٢)].

١٨٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُسَيَّب بن واضِح[(٣)]، عن بَقِيَّة[(٤)]، عن سَعِيد بن بَشِير، عن قتادة، عن مُوَرِّق[(٥)]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لِكُلِّ عَبْدٍ رِزْقُهُ مِنَ الدُّنْيَا هُوَ يَأْتِيهِ لَا مَحَالَةَ؛ فَمَنْ رَضِيَهُ، بُورِكَ لَهُ فِيهِ، ووَسِعَهُ، ومَنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ**[(٦)]**، لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، ولَمْ يَسَعْهُ** » ؟

قال أبي[(٧)]: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا، كأنه موضوعٌ، لا نَعْرِفُ[(٨)] لِمُوَرِّق، عن ابن عباس حديثًا مُسْنَدً[(٩)].

= وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٣٢ رقم ٦١٥٦)، وأبو نعيم أيضًا (٦/ ١١٥) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن حجاج، عن الأوزاعي، به.

(١) قوله: « غير » يجوز فيه النصب والرفع، وقد تقدم تخريج ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٠٨/ أ) وانظر التعليق على المسألة (٦٨).

(٢) قال ابن رجب في "جامع العلوم الحكم" (ص ٧٠٩): « وعبدة بن أبي لبابة أدرك ابن عمر، واختُلف في سماعه منه ».
والحديث أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٤ و٤١ رقم ٤٧٦٤ و٥٠٠٢)، والبخاري في "صحيحه" (٦٤١٦) من طريق مجاهد، عن ابن عمر .

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٤٧) من طريق محمد بن المصفَّى، عن بقية، به. وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (١٦٩/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق بقية، به. قال الدارقطني: « تفرَّد به بقية، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عنه ».

(٤) هو: ابن الوليد .

(٥) هو: ابن مُشَمْرج .

(٦) قوله: « به » ليس في (ف).

(٧) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٨) في (ك): « لا يعرف ».

(٩) كذا في جميع النسخ: « حديثًا مُسْنَدً» - بلا ضبط - انتصب قوله: «حديثًا» وأُثبِتَتْ =

١٨٤٧ - وسمعتُ أبا زرعة[١] وسُئِلَ عن حديثٍ اختُلِفَ في الرواية، عن الوليد بن سُلَيمان بن أبي السَّائِب:

فروى بقيَّة[٢]، عن أبي عبدالحميد[٣]، عن بُسْر[٤] بن عُبَيدالله، عن أبي إدريس[٥]، عن نُعَيم بن هَمَّار الغَطَفاني، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **مَا مِنِ امْرِئٍ إِلَّا قَلْبُهُ**[٦] **بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَٰنِ؛ إِنْ شَاءَ أَنْ يُزِيغَهُ أَزَاغَهُ، وإِنْ شَاءَ أَنْ يُقِيمَهُ أَقَامَهُ، والمِيزَانُ بِيَدِ الرَّحْمَنِ**[٧]**؛ يَرْفَعُ قَوْمً**[٨]**، وَيَضَعُ آخَرِينَ** ».

= فيه ألف تنوين النصب على لغة جمهور العرب، وانتصب قوله: « مسنداً» وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وهذا جمع بين لغتين في كلام واحد، وهو جائزٌ في العربية. انظر "الخصائص" لابن جنِّي (١/ ٣٧٠-٣٧٤)، وراجع تعليقنا على المسألة رقم (٣٤) و(٢٤١).

(١) في (ف): « أبي زرعة ».

(٢) هو: ابن الوليد، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٧٨)، وفي "السنة" (٥٥٣ و٧٧٩)، والبزار في "مسنده" (٤٠/ كشف الأستار)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٢٣٣)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٣٩٧) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج، عن الوليد بن سليمان، عن بسر، به.

(٣) في (ك): « عبيد الحميد ». ولم نعرف من أبو عبدالحميد هذا، والظاهر من سياق المسألة: أنَّ بقية دلَّس الوليد بن سليمان، فكناه بهذه الكنية التي لا يعرف بها؛ كما صنع مع عبيدالله بن عمرو الرَّقِّي حين كناه: أبا وهب الأسدي. انظر المسألة رقم (١٩٥٧).

(٤) في (ك): « بشر ».

(٥) هو: عائذ الله بن عبدالله الخَولاني.

(٦) في (ف): « إلا وقلبه ».

(٧) من قوله: « يزيغه . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٨) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

ورواه عمرو بن بِشْر بن السَّرْح، عن الوليد بن سُلَيمان بن أبي السَّائب، عن بُسْر(*) بن عُبَيدالله، عن أبي إدريس، عن النَّوَّاس بن سَمْعان، عن النبيِّ ﷺ ؟

فسمعتُ[1] **أبا زرعة يقول**: الصَّحيحُ: عن النَّوَّاس، عن النبيِّ ﷺ؛ وذلك أنَّ عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر[2] رواه عن بُسْر(*) بن عُبَيدالله، عن أبي إدريس، عن النَّوَّاس، عن النبيِّ ﷺ[3].

١٨٤٨ - وسألتُ[4] **أبي** عن حديث حدَّثنا به محمدُ بنُ عَوْف[5]،

(*) في (ك): « بشر ». (١) في (ك): « سمعت ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٨٢ رقم ١٧٦٣٠)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ١٢٦) تعليقًا، وابن ماجه في "سننه" (١٩٩)، وعثمان الدارمي في "نقضه على المريسي" (٥٦ و٨٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢١٩ و٥٥٢)، والنسائي في "الكبرى" (٧٧٣٨)، وابن جرير في "تفسيره" (٦٦٥٥)، وابن خزيمة في "التوحيد" (١٠٨)، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (١٢٢٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٩٤٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٥٨٢)، وفي "الدعاء" (١٢٦٢). وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٨٨٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٣/ ١٥٣-١٥٤) من طريق الوليد بن أبي مالك الهَمْداني، عن أبي إدريس، عن نواس بن سمعان، به .
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ١٢٦) من طريق ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن أبي الدرداء، به.

(٣) الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٦٥٤) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص أنه سمعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: « إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ ».

(٤) ذكر هذه المسألةَ الرافعيُّ في "التدوين، في أخبار قزوين" (٤/ ١٢١-١٢٤).

(٥) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٧٧-٢٧٨)، والرامهرمزي في "أمثال الحديث" (٧٦)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (٣٠٧)، =

عن أبي المُغيرَة[١]، عن إسماعيلَ بنِ عيَّاش[٢]، عن عبدالله بن عبدالعزيز، عن الزُّهري، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ وعُروَةَ بنِ الزُّبَير، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **إِنَّمَا مَثَلُ أَحَدِكُمْ، ومَثَلُ أَهْلِهِ ومَالِهِ وعَمَلِهِ، كَرَجُلٍ لَهُ ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ، فَقَالَ لِأَخِيهِ الَّذِي هُوَ مَالُهُ، حِينَ حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ: مَاذَا عِنْدَكَ فِي نَفْعِي والدَّفْعِ عَنِّي، فَقَدْ نَزَلَ بِي مَا تَرَىٰ؟ فَقَالَ: عِنْدِي أَنْ أُطِيعَكَ[٣] مَا دُمْتَ حَيًّا، وأَنْصَرِفَ حَيْثُ صَرَفْتَنِي، ومَا لَكَ عِنْدِي نَفْعٌ إِلَّا مَا دُمْتَ حَيًّا، فَإِذَا مِتَّ ذُهِبَ بِي إِلَى مَذْهَبٍ غَيْرِ مَذْهَبِكَ، وأَخَذَنِي غَيْرُكَ** »، فالتفتَ النبيُّ ﷺ[٤] فقال: « **هَذَا أَخُوهُ الَّذِي هُوَ مَالُهُ، فَأَيَّ أَخٍ تَرَوْنَهُ ؟!** »، قالوا: لا نسمَعُ طائلاً،

= وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٤٦٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٧/ ٥٥-٥٧)، وأبو محمد القاسم بن عساكر في "تعزية المسلم عن أخيه" (٧٠) من طريق عثمان بن سعيد بن كثير، عن عبدالله بن عبدالعزيز، عن أخيه محمد بن عبدالعزيز، عن ابن شهاب الزُّهري، به.

ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٤٨٤). ومن طريق أبي الشيخ أخرجه الشجري في "أماليه" (٢/ ٢٩٦-٢٩٨).

ومن طريق ابن عساكر أخرجه عنه ابنه في "تعزية المسلم" (٧٠)، وقد سقط من إسناد ابن عساكر: « محمد بن عبدالعزيز » في المطبوع وفي المخطوط (١٣/ ٧١٢-٧١٣)، وهو موجود في إسناد رواية ولده.

قال ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ٢٠٠): « أورده جعفر الفريابي في كتاب "الكنى" له، وابن أبي عاصم في "الوُحدان"، وابن منده، وابن شاهين في "الصحابة"، وابن أبي الدنيا في "الكفالة"، والرامهرمزي في "الأمثال"؛ كلهم من طريق محمد ابن عبد العزيز الزهري، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة ».

(١) هو: عبدالقدوس بن حجَّاج.

(٢) في (ت) و(ك): « عباس ».

(٣) في (ك): « أعطيك ».

(٤) في (ك): « فالتفت إلى النبي ﷺ».

« ثُمَّ قَالَ لأَخِيهِ الَّذِي هُوَ أَهْلُهُ: قَدْ نَزَلَ بِي مِنَ المَوْتِ مَا تَرَىٰ، فَمَاذَا عِنْدَكَ ؟ قَالَ: أُمَرِّضُكَ، وأَقُومُ عَلَيْكَ، فَإِذَا مِتَّ غَسَّلْتُكَ ثُمَّ[١] كَفَّنْتُكَ، وحَنَّطْتُكَ وأَبْكِيكَ، وأَتْبَعُكَ مُشَيِّعًا إِلَى حُفْرَتِكَ[٢] ». فقال رسولُ الله ﷺ: « فَأَيُّ أَخٍ هَذَا ؟! »، قالوا: أخٌ غيرُ طائل، « ثُمَّ قَالَ لأَخِيهِ الَّذِي هُوَ عَمَلُهُ: مَاذَا عِنْدَكَ ؟ قَالَ: أُونِسُ وَحْشَتَكَ، وأُذْهِبُ هَمَّكَ، وأُجَادِلُ عَنْكَ في القَبْرِ، وأُوَسِّعُ عَلَيْكَ جَهْدِي »، فقال رسولُ الله ﷺ: « فَأَيَّ أَخٍ تَرَوْنَ هَذَا ؟! »، قالوا: خيرَ[٣] أخ؛ قال: « فَالأَمْرُ[٤] هَكَذَا »، فقام عبدالله بن كُرْز اللَّيْثي فقال: ائذَن لي أنْ أقولَ[٥] في هذا شِعْرًا ، فقال: « هَاتِ »، فأنشد عِشْرِينَ بيتًا من الشعر[٦] ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ من حديث الزُّهري، لا يشبه أن يكونَ حقَّ[٧]، وعبدُالله بنُ عبدالعزيز: ضعيفُ الحديث، عامَّةُ

---

(١) في (ف): « و » بدل: « ثم ».

(٢) في (ت) و(ك): « حضرتك ».

(٣) في (ك): « أخير ».

(٤) في (ت) و(ك): « قالا من » بدل: « فالأمر ».

(٥) قوله: « أن أقول » سقط من (ك)، وفي (ت) و(ف): « أقول » بحذف «أنْ»، وهو صحيحٌ أيضًا في العربية؛ ويجوز في الفعل الرفع والنصب. انظر تعليقنا على المسألة رقم (١٠٢٤).

(٦) ذُكِرَتْ هذه الأبياتُ في "التدوين" وغيره من مصادر التخريج، فانظرها إنْ شئت.

(٧) كذا في جميع النسخ، وهو على لغة ربيعة في حذف ألف تنوين النصب، وانظر المسألة رقم (٣٤).
وقال العقيلي في الموضع السابق: « حديثُه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به، وليس له أصلٌ من حديث الزهري ».

حديثه خطأٌ، لا أعلَمُ[١] حديثً مستقيمً[٢].

١٨٤٩ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثً[٣] حدَّثنا محمد بن عَوْف[٤]، عن أبي المُغيرَة عبدالقدوس بن الحجَّاج، عن صَفوان بن عمرو، عن يحيى بن جابر الطَّائي؛ قال: سمعتُ النَّوَّاسَ بنَ سَمْعان قال: سألتُ النبيَّ ﷺ عن الإثمِ والبِرِّ ؟ قال: « **البِرُّ حُسْنُ الخُلُقِ، والإِثْمُ مَا حَاكَ[٥] فِي نَفْسِكَ وكَرِهْتَ أَنْ يَعْلَمَهُ النَّاسُ** ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ[٦] خطأ؛ لم يَلْقَ ابنُ جابرٍ النَّوَّاسَ.

---

(١) أي: لا أعلم له.
(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب فيهما، وهذا جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٣) كذا، على لغة ربيعة.
(٤) لم نقف على روايته، وقد أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٩٨٠) من طريق أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة، والبيهقي في "الشعب" (٦٨٨٨) من طريق عباس الترقفي، كلاهما عن أبي المغيرة، به مصرحًا بالسماع.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٨٢ رقم ١٧٦٣٢)، والدارمي في "مسنده" (٢٨٣١)، كلاهما عن أبي المغيرة، به، معنعنًا بلا ذكر السماع.
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ١٢٦) تعليقًا، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٣٩)، ابن قانع في "معجمه" (٣/ ١٦٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٩٨٠)، والبيهقي في "الشعب"(٨٦٢٩) من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع، عن صفوان بن عمر، عن يحيى بن جابر، عن النواس، به.
وقرن الطبراني رواية أبي اليمان برواية أبي المغيرة، وحمل رواية أبي اليمان على رواية أبي المغيرة، فجعلهما كلَّها بالسَّماع.
(٥) في (ت): «ذاك»، و في (ك): «حال». (٦) قوله: « حديث » ليس في (ك).

قلتُ: الخطأُ يَدُلُّ أنه من[١] أبي[٢] المُغِيرَة فيما قال: « سمعتُ النَّوَّاس»؛ وذلك أنَّ إسماعيل بن عيَّاش روى عن صَفْوان بن عمرو، عن يحيى بن جابر[٣]، عن النَّوَّاس، لم يذكُرِ السَّمَاعَ، فيَحْتمِلُ أنْ يكونَ أرسلَهُ، ويحيى بنُ جابر كان قاضِيَ حِمْص، يروي عن عبدالرحمٰن بن جُبَير بن نُفَير، عن أبيه، عن النَّوَّاس[٤].

١٨٥٠ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن أميَّة السَّاوي[٥]، عن عيسى بن موسى التَّيْمي البُخَاري[٦] المعروفِ بالغُنْجَار، عن عبدالله بن كَيْسان، عن يحيى بن يَعْمَر، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ أنه سُئل: مَنْ أحسنُ الناس صوتًا بالقرآن ؟ [قال][٧]: « **أَخْوَفُهُم للَّهِ** »، وقال ابن عمر: ولا أعلمُ إلا أنَّ طَلْقَ بن حَبِيب مِن[٨] أَخْوفِهم للَّه ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ غريبٌ مُنكَرٌ .

---

(١) قوله: « من» مكرر في (ف).

(٢) قوله: « أبي » ليس في (أ) و(ش).

(٣) في (ك): « يحيى بن جابر كان قاضي حمص ».

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ١٨٢ رقم ١٧٦٣١ و١٧٦٣٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٥٥٣) من طريق معاوية بن صالح، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن النواس بن سمعان، به.

(٥) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الخليلي في "الإرشاد" (٢٥٠) من طريق إسحاق بن حمزة، عن عيسى بن موسىٰ، به.
قال الخليلي: « لم يروه إلا عبدالله بن كيسان، وعنه عيسى غُنْجار ».

(٦) في (ك) يشبه: « النجاري ».

(٧) قوله: «قال» سقط من جميع النسخ، فأثبتناه من "الإرشاد" للخليلي.

(٨) قوله: « من » ليس في (ف).

١٨٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن أميَّة السَّاوي[(١)]، عن عيسى بن موسى التَّيْمي[(٢)]، عن عبدالله بن كَيْسان؛ قال: سمعتُ محمد بن واسع، يحدِّثُ عن ابن سيرين[(٣)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «تَحْرُمُ النَّارُ عَلَى كُلِّ هَيِّنٍ لَيِّنٍ، سَهْلٍ سَمْحٍ»؟

فسمعتُ أبي يقول: هو[(٤)] حديثٌ غريبٌ مُنكَرٌ، حدَّثنا به الحسن ابن علي بن مِهْران المَتُّوثي[(٥)]، عن أحمد بن محمد بن أميَّة، عن أبيه محمد بن أميَّة.

١٨٥٢ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديث محمد بن أميَّة[(٧)] السَّاوي،

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن شاهين في "جزء من حديث عن شيوخه" (٤٠) من طريق بحير بن النضر، عن عيسى بن موسى، به.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٦٤)، وتمَّام في "فوائده" (١١٠٢/الروض البسام) من طريق محمد بن الفضل بن عطية، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٥٦) = = من طريق حماد الأبح، كلاهما عن محمد بن واسع، به.
وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٢٣)، والطبراني في "الأوسط" (٥٧٢٥) من طريق وَهْب بن حكيم الأزدي، وابن عدي أيضًا (٣/ ٣٠٠) من طريق زيد العَمِّي، كلاهما عن محمد بن سيرين، به.

(٢) قوله: «التيمي» ليس في (ف). (٣) هو: محمد.

(٤) في (ك): «وهو»، وكانت كذلك في (ت) ثم ضرب على الواو.

(٥) في (ت): «المتوني»، وفي (ك) مهملة النقط. وانظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٣/ ٢١). وانظر "الأنساب" (٤/ ٢٢٨).

(٦) نقل هذا النص الذهبي في "الميزان" (٤/ ٢٨١)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٣٥٨/ مخطوط)، وابن حجر في "اللسان" (٦/ ١٧٦)، و"التلخيص الحبير" (٢/ ٤٦٣).

(٧) من قوله: «عن أبيه محمد بن أمية ...» إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

عن نَوْفَل بن سليمان الهُنَائي، عن عُبَيدالله بن عمر العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: وقف النبيُّ ﷺ بِعُسْفَانَ[(١)] فقال: « **لَقَدْ مَرَّ بِهَذِهِ القَرْيَةِ سَبْعُونَ نَبِيًّا، ثِيَابُهُمُ العَبَاءُ، ونِعَالُهُمُ الخُوصُ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ موضوع بهذا الإسناد، ونَوْفَلُ بنُ سليمان هذا ضعيفُ الحديث .

١٨٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن محمد الطَّنَافسي[(٢)]، عن أبي معاوية الضَّرِير[(٣)]، عن الأعمَش، عن شِمْر[(٤)] ابن عَطِيَّة، عن حمزةَ أبي عُمَارة؛ قال: جاء[(٥)] رجلٌ إلى عُبَادةَ بنِ الصَّامت وفلانِ بنِ الربيع، فقال: يا هذا[(٦)]، أَلَا تَرَيانِ الرجلَ يصلِّي

(١) عُسْفان: قريةٌ بين مكَّة والمدينة، قيل: على مرحلتين من مكة على طريق المدينة. انظر "النهاية" (٣/ ٢٣٧)، و"معجم البلدان" (٤/ ١٢١-١٢٢).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٧٩٩): ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن عبادة بن الصامت قال: إذا كان يوم القيامة قال الله: « ميِّزوا ما كان لي في الدنيا، وألقوا سائرها في النار ». وأخرجه هناد في "الزهد" (٨٥١) من طريق يعلى، عن الأعمش، عن رجل، عن شهر، به.
وأخرجه الطبري في "التفسير" (١٨/ ١٣٦/ الكهف ١١٠) من طريق عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن حمزة، عن شهر قال: جاء رجل . . . .
وأخرجه في "تهذيب الآثار" (١١٢٥/ مسند عمر): ثنا كريب، عن ابن إدريس، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن حمزة أبي عمارة، عن شهر، عن عبادة، بن الصامت وفلان بن الربيع، به.

(٣) هو: محمد بن خازم.

(٤) في (ك): « شهر ».

(٥) قوله: « جاء » سقط من (ك).

(٦) كذا في جميع النسخ، والصواب: يا هذان، فلعلَّ النون سقطت من النسخ ولم نجد هذه العبارة في مصادر التخريج.

ويحبُّ أنْ يُحْمَدَ، ويَحُجُّ ويحبُّ أن يُحمَدَ، ويتصدَّقُ ويحبُّ أن يُحمَدَ، حتى عدَّ شيئًا من أنواع البِرِّ ؟ فقالا : ليس له مِنْ عَمَلِهِ شيئًا[1]؛ يقول الله عزَّ وجلَّ: « أنا خَيرُ شَرِيكٍ؛ فمَنْ كانَ لهُ معي شَرِيكٌ، فلا حاجَةَ لي فيه، هو كُلُّهُ لَهُ » ؟

(١) كذا في جميع النسخ: «شيئًا»، والجادَّة: «شيءٌ» بالرفع؛ لأنه اسم «ليس» مؤخَّر، وفي مصادر التخريج: «ليس لك مِنْ عملك شيءٌ » و«ليس له شيءٌ » و«ليس بشيء»، لكن يخرَّج ما في النسخ على ثلاثة أوجه:
الأول: على إضمار فعل ناصب، والتقدير: ليس يَجِدُ له مِنْ عَمَلِهِ شيئًا، أو: ليس يَقبلُ الله مِنْ عَمَلِهِ شيئًا، ونحو ذلك.
والوجه الثاني: أن «شيئًا» اسم لـ «ليس»، وكان حقه الرفع، لكنَّه جاء منصوبًا لظهور المعنى وعدم اللبس، فقد جاء عن العرب الاكتفاء بالقرينة المعنوية، عن القرينة اللفظية، فنصبت الفاعل ورفعت المفعول؛ نحو قولهم: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وقولهم: كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ، وقد تكتفي بالمعنى عن الرتبة واللفظ جميعًا؛ فتقول: «أكلَتِ الكُمَّثْرَى ليلىٰ»، وهكذا. ولعلَّ الذي سوَّغ ذلك هنا مشاكلة قوله: «شيئًا من أنواع البر». وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٤٧٩).
والوجه الثالث: على توهُّم أن «شيئًا» خبر «ليس»؛ لتأخُّره في اللفظ؛ كأنَّه قال: ليس عملُهُ شيئًا، والتوهُّم معروفٌ في كلام العرب في باب العطف وفي غيره، وانظر "الإنصاف" (٢/ ٥٦٤-٥٦٥). ويقع ذلك في القرآن، ويسمى إذْ ذاك: العَطْفَ على المعنى. وانظر "كتاب سيبويه" (١/ ٣٠٦-٣٠٧) و(٣/ ٢٩)، و"الإنصاف" (١/ ١٩١- ١٩٤ و٣٩٣-٣٩٥)، و"مغني اللبيب" (ص٤٥٣-٤٥٨)، و"خزانة الأدب" (٤/ ١٤٧ - الشاهد رقم ٢٧٨)، و"البحر المحيط" لأبي حيان، و"الدر المصون" للسمين الحلبي، و"اللباب" لابن عادل الحنبلي (في تفسير سورة البقرة: الآية ١٧) و(الأعراف: الآية ١٨٦)، و(يوسف: الآية ٩٠)، و(غافر: الآية ٣٧ و٧١)، و(المنافقون: الآية ١٠)، و(الزلزلة: الآية ٧-٨)، وانظر كذلك "البرهان" للزركشي (٤/ ١١٠-١١٣)، و"الخصائص" (٣/ ٢٧٣-٢٨٢ بابٌ في أغلاط العرب).
تنبيه: ورد في "الرسالة" للإمام الشافعي ثلاث عبارات على نحو ما عندنا هي: =

فسمعتُ أبي يقول: الناس يَرْوون عن الأعمَش، عن شِمْر، وحمزةَ أبي عُمَارة، عن عُبَادة .

١٨٥٤ - وسألتُ(١) أبي عن حديثٍ رواه أَسْباط بن محمد(٢)، عن أبي رَجَاء عبدِالله بنِ واقد الخُرَاساني، عن عبَّاد(٣) بن كَثير، عن الجُرَيري(٤)، عن أبي نَضْرَة(٥)، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ

= ١- قوله ﷺ في حديث عبادة بن الصامت: «كان له عند الله عهدًا أن يُدخِلَه الجنَّة» [الفقرة رقم ٣٤٥]. ٢- قول الشافعي: « وقد كانت لرسول الله ﷺ في هذا سننًا ليست نصًّا في القرآن» [الفقرة رقم ٤٤٠]. ٣- قول الشافعي: « ثم كانت لرسول الله ﷺ في بُيوعٍ سوى هذا سننًا » [الفقرة رقم ٤٨٥].
وقد اجتهد العلّامة الشيخ أحمد شاكر محقق "الرسالة" في تخريج هذه المواضع على وجهين لا نوافقه عليهما؛ لعدم ورودهما؛ أما العبارة الأولى: فقد تقدَّم تخريجها في المسألة رقم (٢٣٩). وأما العبارتان الثانية والثالثة: فتخرَّجان على الوجهين الثاني والثالث مما ذكرناه هنا. والله أعلم.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤٧٤).

(٢) روايته أخرجها هناد في "الزهد" (٢/ ٥٦٥ رقم١١٧٨)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (١٦٤)، وفي "ذم الغيبة والنميمة"(٢٥)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/١٦٨)، والطبراني في "الأوسط" (٦/ ٣٤٨ رقم ٦٥٩٠)، وأبو الشيخ في "التوبيخ والتنبيه" (١٧١)، والبيهقي في "الشعب" (٦٣١٥). وجاء عندهم جميعًا: عن جابر وأبي سعيد الخدري، وهو موافق لما سيأتي في المسألة رقم (٢٤٧٤)، إلا هناد بن السري فالرواية عنده عن جابر وحده. وجاء في إسناد ابن حبان: « الحسن » بدل: « الجريري ».
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الجريري إلا عباد بن كثير، تفرَّد به أبو رجاء الخراساني، ولا يُروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد ».

(٣) في (ك): « عبادة ».

(٤) هو: سعيد بن إياس .

(٥) هو: المنذر بن مالك العبدي .

أنه قال: « إِيَّاكُمْ والغِيبَةَ؛ فَإِنَّ الغِيبَةَ أَشَدُّ مِنَ الزِّنَىٰ، وإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَزْنِي فَيَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِ، وإِنَّ صَاحِبَ الغِيبَةِ لَا يُغْفَرُ لَهُ حَتَّى يَغْفِرَ لَهُ صَاحِبُهُ ».

فقلتُ لأبي: هذا الحديثُ مُنكَرٌ ؟

قال: كما يكونُ، أسأل الله العافية ! يجيء عبَّادُ بنُ كَثِيرٍ البصريُّ[1] بمثل هذا [2].

١٨٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه علي بن بحر بن بَرِّي، عن قتادة بن الفُضَيل بن عبدالله الحَرَشي[3] الرُّهاوي[4]، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن مُعاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « مُؤْمِنٌ قَوِيٌّ أَحَبُّ إِلَى اللهِ عَزَّ وجَلَّ مِنْ مُؤْمِنٍ ضَعِيفٍ، وكُلٌّ يُحِبُّهُ اللهُ، وكُلٌّ إِلَى خَيْرٍ، فاصْبِرْ نَفْسَكَ؛ فَإِنْ غَلَبَكَ شَيْءٌ فَقُلْ: قَدَرُ اللهِ ومَا شَاءَ صَنَعَ، وإِيَّاكَ واللَّوَّ [5]؛ فَإِنَّ اللَّوَّ مِنْ عَمَلِ الشَّيطَانِ » ؟

---

(١) في (ك): « البصير ».

(٢) وقال في المسألة رقم (٢٤٧٤): « ليس لهذا الحديث أصلٌ، وعباد ضعيفُ الحديث ». وذكر الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (١/ ٤٤٧) في ترجمة حامد بن آدم المروزي: أن أبا داود السنجي قال: قلتُ لابن معين: عندنا شيخ يقال له: حامد بن آدم، روى عن يزيد، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد وجابر رفعاه: «الغيبة أشدُّ من الزنى» ؟ فقال: كذَّاب لعنه الله .

(٣) في (ت): « الجُرشي ».

(٤) في (ك): « الهادي ».

(٥) قال الجوهري في "الصحاح" (٦/ ٢٥٥٥): « وإن جعلت «لو» اسمًا، شدَّدتَّهُ، فقلت: "قد أكثرتَ من اللَّوِّ" ؛ لأن حروف المعاني الناقصة إذا صُيِّرت أسماءً تامة - بإدخال الألف واللام عليها، أو بإعرابها - شُدِّد ما هو منها على حرفين؛ =

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا، ولو كان هذا الكلامُ عن[(١)] خالد بن مَعْدان[(٢)]، لكان حسنًا[(٣)]، وقتادةُ بنُ الفُضَيل[(٤)]: شيخٌ.

١٨٥٦ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه عمر بن يزيد الرَّفَّاء البصري[(٦)]، عن شُعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن شَقيق بن سَلَمة، عن

= لأنه يُزاد في آخره حرف من جنسه فيُدغم ويصرف... قال أبو زيد [من الخفيف]:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتٌ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

وقد ورد هذا اللفظ: « اللَّوّ » معرَّفًا من حديث أبي هريرة عند أحمد في "المسند" (٢/ ٣٦٦ رقم٨٨٢٩)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٠٤٥٧ و١٠٤٥٨ و١٠٤٥٩)، وابن ماجه في "سننه" (٤١٦٨)، وغيرهم. والحديث عند مسلم من حديث أبي هريرة رقم (٢٦٦٤) بلفظ: «فإنَّ «لَوْ» تَفْتَحُ عمل الشيطان»، وذكر الحافظ في "الفتح" (١٣/ ٢٢٥) عن القاضي عياض أنه وقع معرفًا عند بعض رواة مسلم. وانظر "النهاية" (٤/ ٢٨٠)، و"همع الهوامع" (١/ ٢٨-٢٩)، و"خزانة الأدب" (٧/ ٣١٩-٣٢٠).

(١) في (ك): « من ».

(٢) في (ت): « معان ».

(٣) في (ك): « حسنان ».

(٤) في (أ) و(ت) و(ف): « الفضل ».

(٥) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "لسان الميزان" (٤/ ٣٣٩-٣٤٠).

(٦) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٩٥-١٩٦)، والشاشي في "مسنده" (٦٠٦ و٦٠٧)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١٠٩٦)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٩٣ رقم ١٠٤٣٢)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٥٥)، والبيهقي في "الشعب" (١١٥٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/ ٣١٣)، والهروي في "ذم الكلام وأهله" (٦٢٩).

ومن طريق ابن الأعرابي أخرجه الخطابي في "غريب الحديث" (١/ ٤٤٣).

ومن طريق الطبراني أخرجه أبونعيم في "الحلية" (٤/ ١٠٩-١١٠) و(٥/ ٩٨) و(٧/ ٢٠٥)، والشجري في "أماليه" (٢/ ٢٠٦)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٢/ ٣٢٧).

ابن مسعود(١)، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يُشَرِّفُونَ المُتْرَفِينَ، ويَسْتَخِفُّونَ بِالْعابِدِينَ، ويَعْمَلُونَ بِالْقُرْآنِ مَا وَافَقَ أَهْوَاءَهُمْ، وَمَا خَالَفَ أَهْوَاءَهُمْ تَرَكُوهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ ويَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ، يَسْعَوْنَ(٢) فِيمَا لَا يُدْرَكُ(٣) بِغَيْرِ سَعْيٍ: مِنَ القَدَرِ المَقْدُور(٤)، والأَجَلِ المَكْتُوب، والرِّزْقِ المَقْسُوم، ولَا يَسْعَوْنَ فِيمَا لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالسَّعْيِ: مِنَ الجَزَاءِ المَوْفُور، والسَّعْيِ المَشْكُور، وتِجَارَةٍ لَا تَبُور(٥)»؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ كَذِبٌ موضوعٌ، وعُمَرُ(٦) بن يزيدَ كان يَكْذِبُ(٧)، ضرَبَ عَمْرو بن عليٍّ(٨) عليه في كتابي(٩).

---

(١) في (ت) و(ك): «أبي مسعود». (٢) قوله: «يسعون» سقط من (ك).

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «يسعَون فيما يُدْرَكُ بغير سَعْي»، وهو الجادَّة. وما هنا يخرج على زيادة «لا»؛ لتحقيق الفعل الداخلة عليه وتأكيده، وقد خرِّجت على ذلك آيات كثيرة في كتاب الله عز وجل، منها: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، أي: ما منعَكَ أن تسجد، ويوضِّحه الآية الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥]، ومنها قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٢]، أي: أن تتبعني، وغيرهما. وانظر "مغني اللبيب" (ص٢٤٩-٢٥٠)، و"مشكل إعراب القرآن" (١/ ٢٨٤)، و"الدر المصون" (٥/ ٢٦١-٢٦٣)، و(٨/ ١٩٨)، و(١٠/ ٢٥٨).

(٤) في (ك): «والقدر المقدوم».

(٥) في مصادر التخريج: «والتجارة التي لا تبور».

(٦) في (ك): «وعمرو».

(٧) في (ك): «يكون». (٨) هو: الفَلَّاس.

(٩) قال العقيلي في الموضع السابق: «ليس هذا الحديثُ من حديث شعبة أصل، وهذا الكلامُ عندي - والله أعلم - يشبه كلامَ عبدالله بن المسور الهاشمي المدائني، =

١٨٥٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه حسين[١] بن الأسودِ[٢]، عن أبي أُسامة[٣]، عن عمر بن حمزة، عن نافع بن مالك أبي سُهَيل[٤]، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ: تَمْنَعُ العِبَادَ[٥] مِنْ سَخَطِ اللهِ، مَا لَمْ يُؤْثِرُوا صَفْقَةَ دُنْيَاهُمْ عَلَى دِينِهِمْ، فَإِذَا آثَرُوا صَفْقَةَ دُنْيَاهُمْ عَلَى دِينِهِمْ[٦]، ثُمَّ قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ رُدَّتْ عَلَيْهِمْ، وقَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: كَذَبْتُمْ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو سُهَيل[٧] عمٌّ[٨] مالك بن أنس، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٩].

= وكان يضعُ الحديث، وقد روى عمرو بن مرَّة عنه، فلعل هذا الشيخَ حمله على رجل عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن المسور، فأحاله على شعبة ».

وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا لا يُعرف إلا بعمر بن يزيد هذا، عن شعبة، وهو بهذا الإسناد باطلٌ ».

وقال أبونعيم في الموضع السابق: « غريب من حديث عمرو وشعبة، تفرَّد به عنه عمر بن يزيد الرفَّاء ». وانظر (٧/ ٢٠٥) منه. وقال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٢٣١): « موضوع ».

(١) في (ك): « احسين ».

(٢) هو: الحسين بن علي بن الأسود. وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العقوبات" (٦)، وابن أبي عاصم في "الزهد" (٢٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٠٣٤)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٠)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٠١٥ و١٠٠١٦)، والشجري في "أماليه" (١/ ١٥).

(٣) هو: حماد بن أسامة .

(٤) في (ك): « أبي سهل ».

(٥) في (ك): « العياد ».

(٦) قوله: « على دينهم » سقط من (ك).

(٧) في (ش): « أبو سهل ».

(٨) في (ك): « عمر ».

(٩) قال الدارقطني في "الأفراد" (٩٢/ب/ أطراف الغرائب): « غريب من حديث أنس، تفرَّد به عمر بن حمزة العمري، عنه، ولا نعلم رواه غير أبي أسامة ». =

١٨٥٨ - أخبرنا أبو محمد قال[(١)]: حدثنا[(٢)] عليُّ بن الحسين بن الجُنَيد، عن الكُرَيزي[(٣)]، عن يحيى بن سُلَيم، عن محمد بن عبدالله ابن عمرو بن عثمان، عن أمِّه فاطمةَ ابْنَتِ[(٤)] الحسين، عن أبيها، عن جدِّها علي، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **إِذَا هَدَى اللهُ عَبْدَهُ الإِسْلامَ**[(٥)]**، وحَسَّنَ صُورَتَهُ، وجَعَلَهُ في مَوْضِعٍ**[(٦)] **غَيْرِ شَائِنٍ، ورَزَقَهُ - مَعَ ذَلِكَ - مَوْضِعًا لَهُ**[(٧)]**؛ فَذَلِكَ مِنْ صَفْوَةِ اللهِ**[(٨)] ».

= وقال العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (١٤٨٥/تخريج أحاديث إحياء علوم الدين): « رواه أبو يعلى والبيهقي في "الشعب" من حديث أنس بسند ضعيف ».
وقول أبي حاتم: « مرسل» يجوز فيه وجهان:
الأول: النصبُ على أنَّه حالٌ، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). **والثاني**: الرفعُ على أنَّه خبر ثانٍ، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(١) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » ليس في (ف)، وفي (ك) تكرر قوله: « قال ».
(٢) في (ف): « وحدثنا ».
(٣) هو: محمد بن عُبَيدالله بن عبدالعظيم.
(٤) في (ت) و(ك): « بنت »، والمثبت من بقيَّة النسخ، وجادَّته: «ابنة»، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ أيضًا على لغة لبعض العرب، وبها نزل القرآن. انظر التعليق على المسألة رقم (٦).
(٥) الفعل « هدى » يتعدى بنفسه وبالحرف؛ قال الفيومي: « هَدَيْتُه الطريقَ أَهْدِيهِ هِدايةً: هذه لغةُ الحِجاز، ولغةُ غيرهم يتعدَّى بالحرف، فيقال: هَدَيْتُه إلى الطريق، وهَداهُ الله إلى الإيمان ». "المصباح المنير" (هـ د ي) (٢/ ٦٣٦)، وبكلتيهما جاء القرآن، قال سبحانه: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، وقال: ﴿ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وانظر "الصحاح" (٦/ ٢٢٣٣)، و "اللسان" (هـ د ي) (١٥/ ٣٥٥).
(٦) في (ك): « وجعله موضعه ».
(٧) لفظه في "التواضع والخمول": « ورزقَهُ مع ذلك تَواضعًا ».
(٨) لفظ الجلالة ليس في (أ) و(ش).

فقلتُ: حدَّثنا أبي قال: حدَّثنا عُبَيسُ[١] بنُ مَرْحُوم العطَّارُ[٢]؛ قال: حدَّثنا يحيى بن سُلَيم؛ قال: سمعتُ محمد بن عبدالله بن عمرو ابن عثمان، يقول: بلغَني أنَّ رسولَ الله ﷺ قال ذلك.

فقال ابن جُنَيدٍ الحافظُ: هذا الحديثُ قد أفسد علينا حديثَنا.

قال أبو محمد: فصَدَق؛ فإنه[٣] لو كان عندَه عن أمه، عن أبيها، عن جدِّها علي، عن النبيِّ ﷺ، لم يَرْوِ أنه بلغه عن رسول الله ﷺ.

١٨٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شهاب بن عَبَّاد[٤]، عن

---

(١) في (ش): «عيسى».
(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن أبي الدنيا في "التواضع والخمول" (١٢١) من طريق زكريا بن عدي، عن يحيى بن سليم، به.
(٣) في (ك): «لأنه».
(٤) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٠٩) من طريق محمد بن رافع، والشاشي في "مسنده" (٣١٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣/ ١٧٤)، و(٥٩/ ٣٥) من طريق الحسن بن السكين وعباس بن محمد الدوري، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٥٨) من طريق هارون بن عبدالله الحمال، والدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٢) من طريق أحمد بن يحيى الصوفي، وعبدة بن عبدالله الصفار، جميعهم عن محمد بن بشر، به.
وجاء عند العقيلي: «محمد بن عبدالله بن نمير» بدل: «عبدالله بن نمير».
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٣٠٢)، وفي "المسند" (٣٤٥)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥٧ و٤١٠٦) من طريق علي بن محمد والحسين بن عبدالرحمن، وأبو الحسن القطان في "زوائده على ابن ماجه" (٢٥٧)، وعبدالله بن أحمد في "زوائده على الزهد" (ص٢٩)، والبيهقي في "المدخل إلى السنن الكبرى" (٥٥٩) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير، والبزار في "مسنده" (١٦٣٨) من طريق محمد بن عمر الكندي، والدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٢) من طريق =

محمد بن بشر العَبْدي، عن عبدالله بن نُمَير، عن معاوية النَّصْري[(١)]، عن نَهْشَل[(٢)]، عن الضَّحَّاك[(٣)]، عن عَلْقَمَة[(٤)] والأسودِ[(٥)] قالا[(٦)]: قال عبدالله[(٧)]: لو أنَّ أهلَ العلم وَضَعُوا العلمَ عند أهله لسادوا أهلَ زمانهم[(٨)]، ولكنَّهُ[(٩)] وضَعُوهُ عند أهل الدنيا لينالوا من دُنياهم؛ سمعتُ نبيَّكم ﷺ يقول: **«مَنْ جَعَلَ الهُمُومَ هَمًّا وَاحِدًا[(١٠)]، كَفَاهُ اللهُ سَائِرَ هُمُومِهِ، ومَنْ ذَهَبَتْ بِهِ الهُمُومُ أَحْوَالُ الدُّنْيَا[(١١)]، لَمْ يُبَالِ اللهُ في أَيِّ**

= سعيد ابن أيوب، والبيهقي في "الشعب" (١٧٤٤) من طريق الحسن بن علي، جميعهم عن عبدالله بن نمير، عن معاوية، عن نهشل، عن الضحاك، عن الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود، به. ولم يذكروا علقمة في الإسناد.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي عاصم في "الزهد" (٢٧٤)، وأبو الحسن القطان في "زوائده على ابن ماجه" (٢٥٧)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٥٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ١٠٥)، وابن عبدالبر في "جامع بيان العلم وفضله" (١١٢٨)، إلا أن ابن عدي قرن في روايته علقمة بالأسود.

(١) في (ش) و(ف): « البصري »، وأهملت في (أ)، وهو معاوية بن سلمة النَّصْري.

(٢) هو: ابن سعيد.

(٣) هو: ابن مزاحم.

(٤) هو: ابن قيس

(٥) هو: ابن زيد .

(٦) في (ت): « قال ».

(٧) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٨) في (ك): « زمانه ».

(٩) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «ولكنَّهُمْ» - كما في بعض مصادر التخريج - لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، وفيه وجهان:

الأول: أن هذا الضمير ضمير الشأن، والتقدير: ولكنَّه - أي: الشأن والحديث - وضعوا العلم عند أهل الدنيا . . . إلخ. وانظر في ضمير الشأن التعليق على المسألة رقم (٨٥٤). **والثاني**: أنَّ الضمير يعود إلى «العلم». والله أعلم.

(١٠) في (ك): « الهموم هماد لهذا ».

(١١) كذا في جميع النسخ وبعض مصادر التخريج، والجادَّة «في أحوال الدنيا»، كما في بعض مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ يتجه على وجهين: =

أَوْدِيَتِهَا سَلَكَ[١]» ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ونَهْشَل بن سعيد متروكُ الحديث[٢].

١٨٦٠ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به عَطِيَّة بن بَقِيَّة[٤]،

= الأول: على البدلية، فـ«أحوال الدنيا» بدلٌ من «الهموم»، فتكون مرفوعةً؛ كما قال مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (١/ ٣٠٢).
والثاني: بالنصب على نزع الخافض، والتقدير: ذهبتْ به الهموم في أحوال الدنيا - كما جاء نحوه في مصادر التخريج - وحُذِفَ الخافض، فانتصب ما بعده. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢).

(١) كذا في جميع النسخ، والذي في مصادر التخريج: « هلك »، وهو الجادَّة.

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٦٨٨): « يرويه معاوية بن سلمة النصري، وهو كوفي لا بأس به، عن نهشل، عن الضحاك، عن الأسود، حدَّث به عبدالله بن نمير، واختلف عنه؛ فرواه عنه ابنه محمد وأبو كريب وغيرهما بهذا الإسناد، وخالفهم محمد بن بشر العبدي، فرواه عن ابن نمير، عن معاوية، عن نهشل، عن الضحاك، عن علقمة والأسود، ولم يُتابَع على ذكر علقمة، وأحسَب ابن نمير حدَّث به قديمًا فذكر به علقمة، ثم سكت عن ذكره بعد ذلك؛ لأن كلَّ من رواه عنه من المتأخرين لم يذكره عنه ...»، ثم قال: « تفرَّد به معاوية، عن نهشل، ولم يروه عنه غير عبدالله بن نمير، ورواه محمد بن بشر العبدي، عن ابن نمير وزاد فيه علقمة ».
وقال الدارقطني في "الأفراد (٢٠٧/ب/ أطراف الغرائب) نحو قوله في "العلل".

(٣) نقل بعض هذا النص الذهبي في "ميزان الاعتدال" (١/ ٣٤٣)، وابن حجر في "لسان الميزان" (٢/ ٤٩).

(٤) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣١/ ١٧١) من طريق عثمان بن سعيد، عن عبدالوهَّاب بن نجدة، عن بقية بن الوليد، به.
وأخرجه ابن عساكر أيضًا (٣١/ ١٧٠-١٧١) من طريق عثمان بن عبدالصمد، عن عبدالوهَّاب بن نجدة، عن بقية، عن عبدالله بن حذلم، عن نافع، عن ابن عمر، به.

عن أبيه بَقِيَّة بن الوليد، عن بكر بن خَنْلَم الأَسَدي، عن وَهْب بن أبانَ القُرشي، عن عبدالله بن عمر؛ قال: خرجْتُ سَفَرًا فإذا بقوم وقوف، فقال: ما شأنُ هؤلاء وقوفً[1]؟ قالوا: حبَسَهُمُ الأسَدُ، فنزَلَ فمشى إليه، حتى أخذ بأُذُنه، ثم قَفَدَهُ[2]؛ قال: أظنُّه، ثم قاده حتى نحّاه عن الطريق، ثم قال: ما كذَبَ عليك رسولُ الله ﷺ، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَا[3] **سُلِّطَ عَلَى ابْنِ آدَمَ إِلَّا مَنْ خَافَهُ، ولَوْ أَنَّ ابْنَ[4] آدَمَ لَمْ يَخَفْ إِلَّا اللهَ مَا سَلَّطَ اللهُ عَلَيْهِ[5] غَيْرَهُ، ولَا وُكِلَ[6] ابْنُ آدَمَ إِلَّا إِلَى مَنْ رَجَا ابْنُ آدَمَ[7]، ولَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ لَمْ يَرْجُو[8] إِلَّا اللهَ مَا وَكَلَهُ إِلَى غَيْرِهِ**»؟

---

(١) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (أ) و(ش): «فقده».
والقَفْدُ: صَفْعُ الرأس بِبُسْطِ الكفِّ من قِبَل القَفا. انظر "النهاية" (٤/ ٨٩).

(٣) في (ك): «ما من».

(٤) في (أ) و(ت) و(ش): «لابن».

(٥) المثبت من (ت) و(ك) وفي بقية النسخ: «ما سلط عليه».

(٦) في (ك): «كل».

(٧) أي: إلا إلى مَنْ رَجَاهُ ابنُ آدم، وحذف العائد إلى الاسم الموصول «مَنْ»، وهو ضمير النصب في «رجاه»؛ وهذا جائزٌ في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (١٠١٥).

(٨) رُسِمت في جميع النسخ: «لم يَرْجُوا» بإثبات واو الفعل وبعدها ألف، وسياقُ الكلام للمفرد لا للجمع؛ فالقياس: «لم يَرْجُ» بحذف لام الفعل من أجل الجازم؛ لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية على وجهين، سبق بيانهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨). =

فسمعتُ أبي يقول: ليس هذا إسنادً[١]، وبَكْرٌ[٢] ليس بشيء .

١٨٦١ - وسمعتُ[٣] أبي وذكر حديثًا كان في كتاب عمرو بن مرزوق - ولم يحدِّث به - عن مالك بن مِغْوَل[٤]، عن عَوْن بن أبي جُحَيفة، عن أبيه؛ قال: تَجَشَّأْتُ عند النبيِّ ﷺ فقال: « أَطْوَلُكُمْ شِبَعًا في الدُّنْيَا أَطْوَلُكُمْ جُوعًا في الآخِرَةِ ».

= وأما إثبات الألف بعد واو الفعل: فهي زائدة على طريقة المتقدِّمين من الكَتَبَة. وانظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (١٠٢٥).

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ك): « وبكر هذا ».

(٣) انظر المسألة رقم (١٩١٠).

(٤) لم نقف على روايته، وقد أخرج الحديث ابن أبي الدنيا في "الجوع" (١٩)، وابن جرير في "تهذيب الآثار/ مسند علي" (٢/ ٧١٦-٧١٧ رقم١٠٣٥/ مسند عمر بن الخطاب)، والطبراني في "الأوسط" (٨٩٢٩)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٧٥)، والبيهقي في "الشعب" (٥٢٥٦)، وابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٧٨٨) من طريق الوليد بن عمرو بن ساج، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٣٢ رقم ٣٥١)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٢١)، والبيهقي في "الشعب" (٥٢٥٥) من طريق علي بن الأقمر، كلاهما عن عون بن أبي جحيفة، به.
وأخرجه ابن أبي الدنيا في "الجوع" (٤)، والبزار في "مسنده" (٣٦٧٠/ كشف الأستار)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٢٦-١٢٧ رقم ٣٢٧)، والبيهقي في "الشعب" (٥٢٥٤) من طريق محرز أبي رجاء، عمَّن حدثه عن أبي جحيفة. وجاء عند البزار والطبراني: عن أبي رجاء، عن أبي جحيفة.
وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٦٦٩/ كشف الأستار) من طريق عمر بن موسىٰ، عن عمر بن أبي جحيفة، عن أبيه، به.

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ باطلٌ، ولم يَبْلُغْني أنَّ عمرو بن مرزوق حَدَّثَ به قَطُّ (١).

١٨٦٢ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ رُوِيَ(٣) عن أبي وائل(٤)، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ قال: « الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ(٥) ».

ومنهم من يقولُ: عن أبي وائل، عن عبدالله(٦)؟

---

(١) قال مهنًّا: سألت أحمد ويحيى عن هذا الحديث فذكره من رواية علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة؟ فقالا: ليس بصحيح، كما في "المنتخب من العلل" لابن قدامة (ص٤٧). وقال أحمد: « كان عمرو بن مرزوق يحدِّث به، عن مالك بن مغول، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة، ثم تركه بعد ».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٥٤) و(٢٦٣٢).

(٣) رواه بهذا الوجه سفيان الثوري، وأبو معاوية، ومحمد بن عبيد، ثلاثتهم عن سليمان ابن مهران الأعمش، عن أبي وائل:
أما رواية سفيان الثوري: فأخرجها البخاري في "صحيحه" (٦١٧٠)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٩٥ رقم ١٩٥٢٦).
وأما رواية أبي معاوية: فأخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٦٤١)، والشاشي في "مسنده" (٥٧٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٥٧).
وأما رواية محمد بن عبيد: فأخرجها مسلم في الموضع السابق، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٩٢ رقم ١٩٤٩٦).
ورواه جرير بن عبدالحميد هكذا في بعض الاختلاف عنه كما سيأتي.

(٤) هو: شقيق بن سلمة.

(٥) قوله: « أحب » مطموس في (ك).

(٦) هو: ابن مسعود رضي الله عنه. ورواه بهذا الوجه شعبة، وسليمان بن قرم، وجرير بن عبدالحميد في بعض الاختلاف عنه:
أما رواية شعبة: فأخرجها البخاري في "صحيحه" (٦١٦٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٦٤٠)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٩٢ رقم ٣٧١٨). =

قال: أصحابُ أبي موسى أحفَظُ[١]، وأبو موسى اسمُهُ: عبدُاللهِ بنُ قَيْس.

= وأما رواية سليمان بن قرم: فأخرجها مسلم في الموضع السابق.
وأما جريرُ بن عبدالحميد: فأخرج البخاري حديثه (٦١٦٩) من طريق قتيبة بن سعيد، عنه، عن سليمان الأعمش، به، ونسب عبدالله، فقال: «ابن مسعود».
وأخرجه مسلم (٢٦٤٠) من طريق إسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة، كلاهما عن جرير، به، وقال: «عن عبدالله» ولم ينسبه.
وكذا أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥١٦٦) من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب، عن جرير.
وسيأتي في كلام الحافظ ابن حجر ذكرُ آخرين رَوَوْه أيضًا عن جرير، وعن الأعمش، ولم ينسبوا عبدالله.
وثمة اختلافٌ آخرُ على جرير: فقد أخرجه البزار في "مسنده" (٣٠١٤) من طريق يوسف بن موسى، عن جرير، فقال: «عن أبي موسى» كما في رواية سفيان الثوري ومن وافقه.

(١) أي: الذين رَوَوْه فجعلوه من مسند أبي موسى أحفظُ. وبيان ذلك: أنه وقع خلافٌ في نسبة «عبدالله» صحابيِّ هذا الحديث؛ هل هو: عبدالله بن مسعود، أو: عبدالله بن قيس الذي هو أبو موسى الأشعري:
فقد رواه البخاري ومسلم - كما سبق - من طريق شعبة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله، عن النبي ﷺ.
قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٠/٥٥٨): «هكذا رواه أصحاب شعبة فقالوا: عن "عبد الله" ولم ينسبوه... وحكى الإسماعيلي عن بُندار: أنه عبدالله بن قيس أبو موسى الأشعري... ولكنَّ صنيعَ البخاري يقتضي أنه كان عند أبي وائل عن ابن مسعود وعن أبي موسى جميعًا، وأن الطريقين صحيحان؛ لأنه بيَّن الاختلاف ولم يرجِّح، ولذا ذكر أبو عوانة في "صحيحه" عن عثمان بن أبي شيبة أنَّ الطريقين صحيحان». اهـ.
وإليه مال الدارقطني في "العلل" (٧٤٠) فقد قال بعد ذكره الاختلافَ في هذا الحديث: «ولعلهما صحيحان». =

١٨٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن الجَرَّاحِ القُهُسْتَانيُّ(١)، عن أبي عامر العَقَدِيِّ(٢)، عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر بن عبدالله: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**الدُّنْيَا**

= وتقدم أن البخاري رواه من طريق سفيان الثوري، وأن مسلمًا رواه من طريق أبي معاوية، ومحمد بن عبيد، ثلاثتهم عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، به. قال الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من "الفتح": « هكذا صرَّح به أبو نعيم [يعني: عن سفيان الثوري]، وأخرجه أبو عوانة من رواية قبيصة، عن سفيان الثوري فقال: "عن عبد الله" ولم ينسبه، وهذا يؤيد قول بُنْدار: إن عبدالله حيث لم يُنْسب فالمراد به في هذا الحديث أبو موسى، وأن من نَسَبَهُ ظن أنه ابن مسعود لكثرة مجيء ذلك على هذه الصورة في رواية أبي وائل، ولكنه هنا خرج عن القاعدة. وتبيَّن برواية من صرَّح أنه أبو موسى الأشعري: أن المرادَ بعبدالله: ابنُ قيس، وهو أبو موسى الأشعري، ولم أر من صرَّح في روايته عن الأعمش أنه عبدالله بن مسعود إلا ما وقع في رواية جرير بن عبدالحميد هذه عند البخاري عن قتيبة عنه. وقد أخرجه مسلم عن إسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة، كلاهما عن جرير، فقال: "عن عبدالله" حسبُ، وكذا قال أبو يعلى عن أبي خيثمة، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر بن العباس، وأبو عوانة من رواية إسحاق بن إسماعيل، كلهم عن جرير به. وكلٌّ من ذكر البخاريُّ أنه تابعه إنما جاء من روايته أيضًا عن عبدالله غير منسوب، وكذا أخرجه أبو عوانة من رواية شيبان، عن الأعمش فقال: "عبدالله" ولم ينسبه ». اهـ.

(١) روايته أخرجها ابن الأعرابي في "الزهد وصفة الزاهدين" (٦٥)، والدارقطني في "الأفراد" (١١٢/أ/أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ١٥٧ و٧/ ٩٠)، والخليلي في "الإرشاد" (٢/ ٧١١)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٠٣١)، وفي "الزهد الكبير" (٢٤٤)، والرافعي في "التدوين" (٢/ ٢٧٤ و٣/ ١٤١ و٤/ ١٣٤-١٣٥).
ومن طريق ابن الأعرابي أخرجه البيهقي في "الشعب" (١٠٠٣١)، والسلفي في "معجم السفر" (١٠٤٧).

(٢) هو: عبدالملك بن عمرو.

مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إِلَّا مَا كَانَ مِنْها للهِ عَزَّ وَجَلَّ)) ؟

سمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن المُنْكَدِر[1]؛ أنَّ النبيَّ ﷺ[2].

١٨٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو حُذَيْفَةَ[3]، عن

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "الزهد" (ص٣٧)، وأبو داود في "المراسيل" (٥٠٢) من طريق يحيى بن سعيد، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، مرسلاً.
وأخرجه ابن الأعرابي في "الزهد وصفة الزاهدين" (٦٦ و٦٧) وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٣٣١) من طريق مِهْران بن أبي عمر العطار، عن الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٥/ب): « يرويه مهران، عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن أبيه، عن النبي ﷺ . وخالفه أبو عامر العقدي؛ رواه عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر، وكلاهما غير محفوظ ».
وقال في "الأفراد" كما في الموضع السابق: « تفرد به أبو عامر العقدي، عن الثوري، عنه، وتفرد به عبدالله بن الجراح، عنه ». وقال أبو نعيم في الموضع السابق: « غريب من حديث محمد والثوري، تفرد به عبدالله بن الجراح ».

(٣) هو: موسى بن مسعود النهدي. ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٢٢)، وفي "تاريخ أصبهان" (٢/ ٦٦) من طريق عصام بن يزيد، عن سفيان الثوري، عن بديل، عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمه، به، ووقع في "الحلية": « عن أبيه » بدل: «عن عمه».
قال أبو نعيم: « بديل هو ابن ورقاء الخزاعي، تفرد به عن الثوري عصام بن يزيد».
وأخرجه بحشل في "تاريخ واسط" (ص٢٢٠) من طريق عبيد بن عقيل، وأبو يعلى كما في "المطالب العالية" (٣٢٢٢)، والبيهقي في "الشعب" (٦٤٠٥)، وفي "الزهد الكبير" (٣١٦)، والضياء في "المختارة" (٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٣ و٩/ ٣٧٠-٣٧١) من طريق زيد بن الحباب، والطبري في "تهذيب الآثار" (٢/ ٧٩٦ رقم ١١٢٠) من طريق عمر بن محمد العنقزي، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢١٣) =

سفيان[١]، عن رجلٍ، عن الزُّهريِّ، عن عَبَّاد بن تميم، عن عمِّه[٢]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « يَا نَعَايَا[٣] العَرَبِ، إِنَّ[٤] أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ

= من طريق محمد بن سليمان وعبيدالله بن عبدالمجيد، جميعهم عن عبدالله بن بديل، عن الزهري، به. ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢١٣).

وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٦٤٠٧)، والضياء في "المختارة" (٣٤٢ و٩/ ٣٧١) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، عن الزهري، به.

وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٦٤٠٦) من طريق عبدالملك بن عبدالرحمن الذماري، عن الثوري، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، عن الزهري، به.

(١) هو: الثوري.

(٢) هو: عبدالله بن زيد بن عاصم.

(٣) في (ش): « يا معايا ».

وقوله: « يا نعايا العرب »: قال أبو عبيد: هكذا يحدِّثه المحدِّثون، وإنما هو في الإعراب: « يا نَعَاءِ العَرَبَ »؛ وكذلك قال الأصمعي وغيره، وتأويلها: انعِ العربَ؛ يَأْمُرُ بنعيهم؛ كأنه يقول: قد ذهبت العرب. وبعضهم يرويه: « يا نُعْيَانَ العربِ»، فمن قال هذا فإنه يريد المصدر؛ نَعَيْتُهُ نَعِيًّا وَنُعْيَانًا، وهو جائز حسن. اهـ. وقيل: «نعايا» جمع « نَعِيٍّ »، وهو المصدر. وقيل: هي جمع « نَعَاءِ » التي هي اسم للفعل وهي «فَعَالِ»، والمعنى على هذا: يا نعايا العرب جِئْنَ؛ فهذا وقتكنَّ وزمانكنَّ. وقيل: هي جمع « نَعِيٍّ »؛ وهو الرجل الهالك، أي: المنعيّ؛ فعيل بمعنى مفعول. فأما قوله: «يا نعاءِ العربَ» مع حرف النداء، فالمنادى محذوف؛ تقديره: يا هذا انْعِ العَرَبَ، أو: يا هؤلاء انْعُوا العرب بموت فلان؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]، قرأ الكسائي: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ بتخفيف«أَلَا»، أي: يا هؤلاءِ اسجدوا، وحذفت ألف «يا» خطًّا.

وانظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (٥/ ١٩١- ١٩٣)، و"مشارق الأنوار" (٢/ ١٩)، و"الفائق" (٤/ ٤- ٥)، و"النهاية" (٥/ ٨٤- ٨٥)، و"لسان العرب" (١٥/ ٣٣٤)، و"تاج العروس" (٤٠/ ١١٢)، و"معجم القراءات" (٦/ ٥٠٤-٥٠٥).

(٤) في (ك): « إني ».

الزِّنَا[١]، وَالشَّهْوَةُ الخَفِيَّةُ[٢] » ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ، وجاء في جميع مصادر التخريج: « الرياء »، وهو الصواب؛ وقد جاء في بعض ألفاظ الحديث عن شداد بن أوس: « الشرك » بدل « الرياء » وفسِّر بالرياء. وجاء في أحاديث أخر: « الشرك الخفي » و« الشرك الأصغر » وفسر أيضًا بالرياء. وانظر تفسير الشهوة الخفية في التعليق التالي.

(٢) قوله: « والشهوة الخفية » قال أبو عبيد: « قد اختلف الناس فيها؛ فذهب بها بعضهم إلى شهوة النساء وغير ذلك من الشهوات». اهـ. وقد ورد ذلك من كلام أبي الدرداء وعبادة بن الصامت، لما ذكر لهما شداد بن أوس ﵁ هذا الحديث عن النبي ﷺ، فقالا: « فأما الشهوة الخفية فقد عرفناها؛ هي شهوات الدنيا من نسائها وشهواتها، فما هذا الشرك الذي تخوِّفنا به يا شداد... » إلخ؛ أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٢٦٩) من طريق عبدالرحمن بن غنم.
قال أبو عبيد: « وقال بعضهم: هو الرجل يصبح معتزمًا على الصيام للتطوع، ثم يجد طعاما طيبًا، فيفطر من أجله». اهـ. وقد ورد تفسير الشهوة الخفية بهذا مرفوعًا إلى النبي ﷺ، من رواية عبادة بن نسي عن شداد بن أوس - كما سيأتي في التخريج - قال شداد: قلت [أي: لرسول الله ﷺ]: وما الشهوة الخفية؟ قال: « يصبح الرجل صائمًا فتعرض له شهوة من شهواته فيوافقها ويدع الصوم ».
وقيل في تفسيرها أيضًا: أن يرى جارية حسناء فيغض طرفه، ثم ينظر بقلبه ويمثلها لنفسه فيفتنها.
قال أبو عبيد: « وهو عندي ليس بمخصوص بشيء واحد، ولكنه في كل شيء من المعاصي يضمره صاحبه ويصر عليه؛ وإنما هو الإصرار وإن لم يعمله ». اهـ.
وقيل أيضًا: الرياء: ما كان ظاهرًا من العمل، والشهوة الخفية: حب اطلاع الناس على العمل.
قال الأزهري: القول ما قال أبو عبيد في الشهوة الخفية، غير أني أستحسن أن أنصب « الشهوة الخفية » وأجعل الواو بمعنى « مع »؛ كأنه قال: إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء مع الشهوة الخفية للمعاصي؛ فكأنه يرائي الناس بتركه المعاصي، والشهوةُ في قلبه مخفاة. اهـ.
انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٥/ ١٩٣)، و"تهذيب اللغة" (٦/ ٣٥٥)، و"الفائق" (٢/ ٢٧٠)، و"النهاية" (٢/ ٥١٦)، و"لسان العرب" (١٤/ ٤٤٥).

قال أبي: ليس هذا الحديثُ من حديث عَبَّاد بن تميمٍ؛ إنما رُوي هذا الحديثُ عن الزُّهريِّ[(١)]، عن رجلٍ؛ قال: قال شَدَّاد بن أَوْسٍ، قولَهُ. وكان بمكة رجلٌ يقال[(٢)] له: عبدالله بن بُدَيلٍ الخُزَاعِيُّ، وكان صاحبَ غَلَطٍ، فلعلَّه أخذَهُ عنه[(٣)].

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه الحسين المروزي في "زياداته على الزهد لابن المبارك" (١١١٤)، وابن جرير في "تهذيب الآثار" (٢/ ٧٩٧- ٧٩٨ رقم١١٢١- ١١٢٣/ مسند عمر بن الخطاب)، وابن زبر في "وصايا العلماء" (ص٧٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ٢٦٨)، والبيهقي في "الشعب" (٦٤٠٩) من طريق سفيان بن عيينة، وأخرجه أبو داود في "الزهد" (٣٥٩)، والبيهقي في "الشعب" (٦٤١٠) من طريق صالح بن كيسان، كلاهما عن الزهري، عن محمود ابن الربيع، عن شداد بن أوس، به موقوفًا.
وأخرجه أبو داود في "الزهد" (٣٦١)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ٢٦٩- ٢٧٠). وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٢/ ٤١٤) من طريق رجاء بن حيوة، عن محمود ابن الربيع، عن شداد، به موقوفًا.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٢٤ رقم١٧١٢٠)، وابن ماجه في "سننه" (٤٢٠٥)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٨٤- ٢٨٥ رقم٧١٤٤ و٧١٤٥)، و"الأوسط" (٤٢١٣)، وفي "مسند الشاميين" (٢٢٣٦)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٣٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ٢٦٨)، والبيهقي في "الشعب" (٦٤١١) من طريق عُبادة بن نُسَي، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ.

(٢) في (ك): « فقال ».

(٣) يعني: لعل سفيان الثوري أخذ هذا الحديث عن عبدالله بن بُدَيلٍ الخُزَاعِي، فيكون هو المبهم الذي لم يُسَمَّ في رواية أبي حذيفة، ويشعر بصحة هذا الاحتمال الذي ذكره أبو حاتم: رواية عصام بن يزيد - كما سبق في التخريج - للحديث عن الثوري، عن بديل، عن الزهري، فيكون عصام أخطأ فجعل الحديث عن بديل، وهو معروف بابنه عبدالله بن بديل، فقد رواه عنه عبيد بن عقيل وزيد بن الحباب وغيرهما كما سبق.

١٨٦٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن سعيد [العَطَّارُ][(١)]، عن يونسَ بن عثمانَ، عن لُقْمَانَ بن عامرٍ، عن أبي أُمامةَ - رَفَعَهُ - قال: « **إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا، عَسَلَهُ**[(٢)] »، قيل: ما **عَسَلَهُ** ؟ قال: « **يَرْزُقُهُ عَمَلاً صَالِحًا** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٨٦٦ - وسألتُ[(٣)] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن حِمْيَرٍ[(٤)]، عن

---

(١) في جميع النسخ: «القطّان»، والمثبت هو الصواب: كما في مصادر التخريج وكما في "تهذيب الكمال" (٣١/ ٣٤٤)، و"الجرح والتعديل" (٩/ ١٥٢)، وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٧٤ رقم٧٧٢٥)، وفي "مسند الشاميين" (١٥٨٥).

(٢) قال ابن قتيبة: قوله: « عسله » أراه مأخوذًا من العسل؛ شبَّه العمل الصالح الذي يُفتح للعبد حتى يرضى الناس عنه ويطيب ذكره فيهم، بالعسل؛ يقال: عَسَلْتُ الطعامَ أَعْسِلُه وأَعْسُلُه عَسْلاً: إذا جعلتَ فيه [العسلَ] فهو طعام معسول. وكذلك: عسلتُ القوم: إذا جعلتَ أدمَهم العسَل. فإن أردت أنك زودتهم ذلك قلت: عَسَّلتهم، بالتشديد. فالمعنى - والله أعلم - في قوله: « عسله »: جعل فيه كالعسَل من العمل الصالح، كما يُعسل الطعام إذا جُعل فيه العَسْلُ. اهـ. بتصرف.
وذكر العسكريُّ في "تصحيفات المحدثين" أنه يروى بالعين المهملة وبالغين المعجمة؛ قال: فمن رواه هكذا (يعني بالمهملة) قال: «عسله» مخفف مأخوذ من العسْل... ومن روى «غسله» بالغين المعجمة قال: أراد يوفقه لعمل يغسل به ما قَبْلَهُ.
انظر: "غريب الحديث" لابن قتيبة (١/ ٣٠٢)، و"تصحيفات المحدثين" (١/ ٢٠٠- ٢٠١)، و"النهاية" (٣/ ٢٣٧)، و"تهذيب اللغة" (٢/ ٩٤- ٩٥).

(٣) انظر ما يأتي في المسألة رقم (١٨٩٨).

(٤) هو: محمد . ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٦١ و٤٣٨ رقم٧٥٥٥ و٩٦٤٧)، والحارث في "مسنده" (٣١٣/بغية الباحث)، =

شُعَيبِ بن[١] أبي الأَشْعَثِ، عن هشام بن عُروةَ، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَيْسَ الغِنَىٰ عَنْ كَثْرَةِ العَرَضِ، وَلَكِنَّ الغِنَىٰ غِنَى النَّفْسِ** »؟

قال أبي: إنما هو: هشام[٢]، عن أبي الزنادِ[٣]، عن الأعرجِ[٤]، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ[٥]، وشُعَيبٌ مجهولٌ.

١٨٦٧- وسمعتُ[٦] **أبي** وحدَّثَنا عن يحيى بن صالح الوُحَاظِيِّ[٧]،

= والطحاوي في "مشكل الآثار" (٦٠٥٢) من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، به.

(١) في (ف): « عن » بدل: « بن ».

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٤٣ رقم ٧٣١٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٥١) من طريق ابن عيينة، عن أبي الزناد، به. وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٨٩- ٣٩٠ رقم٩٠٦٢)، والبخاري في "صحيحه" (٦٤٤٦) من طريق أبي حصين عثمان بن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به.

(٣) هو: عبدالله بن ذكوان.

(٤) والأعرج هو: عبدالرحمن بن هرمز.

(٥) من قوله: « قال ليس الغنى . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٦) في (ت) و(ك): « سمعت » بلا واو.

(٧) لم نقف على روايته عن أنس موقوفًا، ولكن أخرجه ابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٥١) عن يحيى بن صالح، عن يزيد، به، مرفوعًا. وأخرجه الخطيب في "المتفق والمفترق" (١٧٨٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٥/ ١٩٧) من طريق هاشم بن سعيد البعلبكي، عن يزيد، به، مرفوعًا. وأخرجه ابن أبي الدنيا (٥٠) من طريق القاسم بن هاشم، عن أبي اليمان الحكم بن نافع، قال: حدثنا شيخ من أهل البصرة، عن حميد، به، مرفوعًا. لكن أخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٩٧) من طريق محمد بن عيسى، عن أبي اليمان الحكم بن نافع، قال: حدثنا سعيد بن كثير، عن حميد، به، مرفوعًا. =

عن يزيدَ بن زياد الدِّمَشْقيِّ القرشيِّ، عن حُمَيدٍ[١] الطويلِ، عن أنسٍ؛ قال: ليس خيرُكُمُ الذي يتركُ دنياه لآخرتِهِ، ولا آخرتَهُ لدنياه[٢]، حتى ينالَ منهما جميعًا؛ فلا تكونوا كَلاًّ عَلَى الناسِ.

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن[٣]، قال: حدَّثنا أبي؛ قال: حدَّثنا يحيى بنُ صالحٍ؛ قال: حدَّثنا يزيدُ؛ قال: حدَّثنا الأَعْمَش، عن إبراهيمَ، مثلَهُ .

قال أبي: هَذَينِ الحَدِيثَينِ عندي باطل[٤] .

= وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٨٥)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٥٨٩) من طريق يَغْنَم بن سالم، عن أنس، به، مرفوعًا.
قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. قال ابن حبان: يغنم يضع الحديث على أنس».

(١) في (ك): «حمد».

(٢) في (ك): «لدنيا».

(٣) قوله: «عبدالرحمٰن» ليس في (أ) و(ش).

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «قال أبي: هذان الحديثان عندي باطلان»؛ فالإشكال في موضعين: في قوله: «هذين الحديثين»، وفي قوله: «باطل»:
أما قوله: «باطل»: فجاء مفردًا لا مثنى؛ لمجيئه على صيغة المصادر التي على وزن اسم الفاعل؛ كعائذٍ وهنيء، وهي مصادر منقولة من الصفات، والمصادرُ لا تثنَّى ولا تجمع، إلا إذا قُصِد بها الأعداد أو الأنواع؛ فيجوز حينئذٍ تثنيتها وجمعها. انظر "الكليات" للكفوي (ص٩٦٣)، و"تفسير البغوي" (١/ ١٠١)، و"روح المعاني" (٢/ ١٦٣)، و"همع الهوامع" (٢/ ٩٦).
وأما قولُهُ: «هذين الحديثين»، وهو صواب في العربية أيضًا، ويصح فيه الرفع والنصب، والجر:
أمَّا الرفع: فعلى أن أصل العبارة: «هذان الحديثان إسنادُهُما عندي باطلٌ»؛ =

١٨٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار(١)، عن

= ف: «هذان الحديثان»: مرفوعان على الابتداء والبدليَّة، إلا أنَّهما رُسِما بالياء للإمالة بسبب كسرة النون فيهما، وهنا ينبغي أن يقرأ اللفظان بالألف الممالة «هذيْن الحديثيْن». وانظر الإمالة وأسبابها: في التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤). وهنا أيضًا حُذف المبتدأ الثاني: «إسنادهما».

وأما النصب: فعلى إضمار فعل ناصب، والتقدير: «أعدُّ إسنادَ هذَيْن الحديثين عندي باطلاً»، وحُذِف الفعلُ والمفعولُ الأول «إسناد»، وهو المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب إعرابه، وحينئذٍ «باطلً» هنا: هو المفعول الثاني، وجاء بدون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

وأما الجرُّ: فيتَّجِهُ على أن يكون أصل العبارة: «إسنادُ هَذَين الحديثَيْن عندي باطلٌ»، وحُذف المضاف وهو المبتدأ: «إسناد»، وبقي المضاف إليه على حاله مجرورًا بالياء: «هذَيْنِ الحديثَيْنِ»، وهذا جائزٌ؛ كما في قراءة ابن جمَّاز: ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجر «الآخرة»، أي: باقي الآخرة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣).

(١) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الأوائل" (٦١) ذكر الحديث الأول، وفي "الديات" (ص٣٢) ذكر الحديث الثالث، والطبراني في "الكبير" (٢/ ١٦٥ رقم١٦٨١) ذكر الحديث الثاني والثالث، والخطيب في "اقتضاء العلم العمل" (٧٠) ذكر الحديث الثاني، ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣١٤) عن هشام بن عمار، عن علي بن سليمان، عن هشام - وهو من أهل دمشق ثقة، روى عنه الوليد بن مسلم - عن الأعمش، به، وذكر الأحاديث الثلاثة.

ورواه البخاري في "صحيحه" (٧١٥٢) من طريق الجريري، عن أبي تميمة، قال: شهدتُ صفوان وجندبًا وأصحابه وهو يُوصيهم، فقالوا: هل سمعتَ من رسول الله ﷺ شيئًا؟ قال: سمعتُه يقول: «من سَمَّع سَمَّع الله به يوم القيامة». قال: «ومن شاق شق الله عليه يوم القيامة»، فقالوا: أوصنا، فقال: إن أول ما ينتن من الإنسان بطنه، فمن استطاع ألا يأكل إلا طيبًا فليفعل، ومن استطاع ألا يحال بينه وبين الجنة بملء كف من دم أهراقه فليفعل. قلت لأبي عبدالله: من يقول: سمعت رسول الله ﷺ، جندب؟ قال: نعم، جندب.

عليِّ بن سليمان الكَلْبِيِّ، عن الأَعْمَش، عن أبي تَمِيمةَ[١]، عن جُنْدُبِ ابن عبدالله[٢]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**أَوَّلُ مَا يَنْتُنُ مِنَ الرَّجُلِ بَطْنُهُ؛ فَلَا[٣] يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ فِيهِ إِلَّا طَيِّبًا**».

وقال رسولُ الله ﷺ: «**مَثَلُ العَالِمِ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الخَيْرَ وَيَنْسَىٰ نَفْسَهُ، كَمَثَلِ السِّرَاجِ؛ يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيَحْرِقُ نَفْسَهُ**».

وقال رسولُ الله ﷺ: «**لَا يَحُولَنَّ بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَبَيْنَ الجَنَّةِ - وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى أَبوابِهَا - مِلْءُ[٤] كَفٍّ مِنْ دَمِ مُسْلِمٍ أَهْرَاقَهُ[٥] ظُلْمًا**»؟

قال أبي: لا يُشبهُ هذا الحديثُ حديثَ الأَعْمَش؛ لأن الأَعْمَش لم يروِ عن أبي[٦] تميمةَ[٧] شيئًا، وهو بأبي إسحاقَ أَشبهُ.

---

(١) في (ش): «تميم». وهو طريف بن مجالد الهُجَيْمي.
(٢) قوله: «ابن عبدالله» ليس في (ش).
(٣) في (ك): «ولا». (٤) في (ك) تشبه: «بل».
(٥) أَهْرَاقَهُ: أي أراقه. يقال: «راق» الماءُ والدمُ وغيرُه «يَرِيقُ رَيْقًا»: انصبَّ، ويتعدى بالهمزة فيقال: «أراقه» صاحبُه، والفاعل «مُرِيقٌ»، والمفعول «مُرَاقٌ»، وتبدلُ الهمزةُ هاءً فيقال: «هَرَاقَهُ»، والأصل: «هَرْيَقَهُ» وِزانُ «دَحْرَجَهُ»؛ ولهذا تُفتح الهاءُ من المضارع فيقال: «يُهَرِيقُه» كما تفتح الدال من «يُدَحرجه»، وتُفتح من الفاعل والمفعول أيضًا، فيقال: «مُهَرِيق» و«مُهَرَاق». والأمر «هَرِقْ» ماءك، والأصل: «هَرْيِقْ» وزانُ «دَحْرِجْ». و قد يُجمع بين الهاء والهمزة فيقال: «أَهْرَاقَهُ يُهْرِيقُهُ» ساكنَ الهاء تشبيهًا له بـ«أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ» كأن الهمزة زيدت عوضًا عن حركة الياءِ في الأصل؛ ولهذا لا يصير الفعل بهذه الزيادة خماسيًّا. ومنهم من يجعل الهاءَ كأنها أصلٌ ويقول: «هَرَقْتُهُ أَهْرَقُهُ هَرْقًا». "المصباح المنير" (١/٢٤٨) (ريق).
(٦) في (أ) و(ش): «ابن».
(٧) في (ش): «تميم».

١٨٦٩ - وسمعتُ أبي يقول، وذكر حديثًا رواه صَدَقةُ بن عبدالله السَّمينُ، عن عَنْبَسةَ بنِ سعيدٍ، عن صدقةَ، عن أبيه، عن حُذَيْفةَ، أنه قال: كفى بالعلمِ[١] خشيةً، وكفى بالجهلِ أن يَذكرَ الرجلُ محاسنَ أمورِه وينسى مساوِئَها؟

قال أبي: إنما هو: عَنْبَسة، عن صَفْوانَ بنِ سعدِ بن حُذَيْفةَ، عن أبيه، عن جدِّه.

١٨٧٠ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ بن الوليدِ، عن معاويةَ بن يحيى، عن أبي الزنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هريرةَ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ المَعُونَةَ تَأْتِي العَبْدَ مِنَ اللهِ عَلَى قَدْرِ المَؤُونَةِ، وَإِنَّ الصَّبْرَ يَأْتِي العَبْدَ مِنَ اللهِ عَلَى قَدْرِ المُصِيبَةِ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ؛ يَحْتملُ أن يكونَ بين معاويةَ وأبي الزنادِ: عَبَّادُ بن كَثير، وهو عندي الأَطْرابُلُسيُّ[٣].

١٨٧١ - وسمعتُ[٤] أبي روى عن هشام بن خالدٍ الأزرقِ[٥]؛

---

(١) في (ف): «بالعالم».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٠٦٧)، وستأتي برقم (١٨٩٢).

(٣) يعني أن معاوية بن يحيى المذكور في الإسناد هو الأطرابلسي.

(٤) نقل كلام أبي حاتم الذهبي في "الميزان" (٤/٢٩٨). وانظر "الميزان" (١/٣٣٣)، وستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٢٨) و(٢٣٩٤)، وفيها في الموضع الأول: «قال أبي: هذا حديث باطل».

(٥) روايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (١/٢٠٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/١٤٨ رقم١١٤٣٨) وفي "الأوسط"(٧٣٧). قال ابن حبان: «وقد روى بقية =

قال: حدَّثنا بَقِيَّةُ بنُ الوليدِ؛ قال: حدَّثنا ابنُ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ[(١)]، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ مِنْ سَقَمٍ أَوْ ذَهَابِ مَالٍ، فَاحْتَسَبَ وَلَمْ يَشْكُو[(٢)] إِلَى النَّاسِ[(٣)]؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ**».

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ لا أَصْلَ له، وكان بَقِيَّةُ يدلِّسُ؛ فظنُّوا هؤلاءِ[(٤)] أنه يقولُ في كلِّ حديثٍ: حدَّثنا، ولا يَفْتَقِدُونَ الخبَرَ منه[(٥)].

= عن ابن جريج نسخة كتبناها بهذا الإسناد، كلُّها موضوعة، يشبه أن يكون بقية سمعه من إنسان ضعيف عن ابن جريج فدلس عليه، فالتزق كل ذلك به». اهـ. بتصرف يسير. وقال الطبراني في "الأوسط" عن هذا الحديث والذي بعده: «لم يرو هذين الحديثين عن ابن جريج إلا بقية، تفرد بهما هشام بن خالد».

(١) هو: ابن أبي رباح.

(٢) رسمت في جميع النسخ: «لم يَشْكُوا» بواو بعدها ألف، وسياقُ الكلام للمفرد لا للجمع، فالجادَّة أن يقال: «لم يشكُ» بحذف لام الفعل من أجل الجازم؛ لكنَّ ما وقع هنا صحيحٌ في العربية، ويخرَّج على وجهين ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).
وأمَّا إثبات الألف بعد واو الفعل: فهي زائدة على طريقة بعض المتقدِّمين من الكُتاب. وانظر تفصيل ذلك في التعليق على المسألة (١٠٢٥).

(٣) قوله: «إلى الناس» في (ك): «للناس».

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: فظنَّ هؤلاءِ، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ على لغة «أكلوني البراغيث»، انظر بيانها في التعليق على المسألة رقم (٤١٠).

(٥) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٤٧٩): «وقد ذكر أبو حاتم نحو هذا في أصحاب بقية بن الوليد؛ أنهم يروون عنه عن شيوخه ويصرحون بتحديثه عنهم، من غير سماع له منهم». ومعنى «لا يَفْتَقِدون الخبرَ»: لا يَطلبونَه ولا يتحرَّونه. قال في "اللسان" (ف ق د/ ٣/ ٣٣٧): «افتَقَدَ الشيءَ: طَلَبَهُ، وكذلك: تفَقَّدَه». =

١٨٧٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه هشام - يعني: ابنَ عمَّار[٢] - عن صدقةَ بن خالدٍ؛ قال: حدَّثنا عثمانُ بن أبي العاتكةِ، عن عليِّ بن يزيدَ، عن القاسم[٣]، عن أبي أُمامةَ، عن النبيِّ ﷺ أنه كان يقولُ: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالعَدَاوَةِ، ابْنَ آدَمَ! لَنْ تُدْرِكَ مَا عِنْدِي إِلَّا بِأَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْكَ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي المُؤْمِنُ يَتَحَبَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّىٰ أُحِبَّهُ، وَمَنْ أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَلِسَانَهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ**[٤]، **فَإِنْ دَعَانِي أَجَبْتُهُ، وَإِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ، وَإِنِ اسْتَنْصَرَنِي نَصَرْتُهُ، وَأَحَبُّ عِبَادَةِ عَبْدِي إِلَيَّ: النَّصِيحَةُ** »؟

= ومراده بقوله: «لا يَفْتَقدون الخبرَ منه»، أي: لا يتثبَّتون من تصريحه بالسماع؛ لعدم معرفتهم بتدليسه، فيظنون أنه يقول في كل حديثٍ: «حدثنا»، مع انه دلَّس في بعض الأحاديث، ولم يصرِّح بالسماع، فما وجد في هذه الأحاديث من تصريح بالسماع فليس من بقيَّة، وإنما هو من تصرف الرواة عنه. وانظر المسألة رقم (٢٣٩٤).

(١) نقل قول أبي حاتم ابنُ رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٦٧٢).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٨/ ٢٢١ رقم٧٨٨٠).
وأخرجه الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٢٤٥٠) من طريق الوليد بن مسلم، عن عثمان بن أبي العاتكة، به مختصرًا.
وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٢٠٤)، والطبراني (٨/ ٢٠٦ رقم٧٨٣٣)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (٧٠٢) من طريق عبيدالله بن زَحْر، عن علي بن يزيد، به.
ومن طريق الأصبهاني أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٨٦).
ومن طريق ابن المبارك أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٥٤ رقم٢٢١٩١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٧٥)، والبغوي في "شرح السنة" (٣٥١٥).

(٣) هو: ابن عبدالرحمن الدمشقي.

(٤) في (ف): « وبصره الذي يبصر به، ولسانه الذي ينطق به » تقديم وتأخير.

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا[(١)].

١٨٧٣ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن حمزة[(٣)]، عن زيد بن وَاقِد، عن مُغِيث بن سُمَيٍّ، عن عبدالله بن عَمرو؛ قال: قيل: يا رسولَ الله، أيُّ الناس أفضلُ ؟ قال: « **مَخْمُومُ[(*)] القَلْبِ، صَدُوقُ اللِّسَانِ** »، قالوا: صدوقَ[(٤)] اللسانِ نَعرِفُ، فما مَخْمومُ[(*)] القلبِ ؟

---

(١) قال الحافظ في "الفتح" (١١/ ٣٤٢): « أخرجه الطبراني والبيهقي في الزهد بسند ضعيف ».
وقول أبي حاتم: « هذا حديث منكرٌ جدًّا» يعني بهذا الإسناد؛ فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٥٠٢) من طريق خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال، عن شريك بن عبدالله بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، نحوه من غير قوله: «وأحب عبادة . . . » إلخ.

(٢) نقل هذا النص العراقي في "ذيل الميزان" (ص٢٥٨).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٢١٦)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٤٥). ومن طريق الخرائطي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٩/ ٤٥١).
وأخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٥٢٣- ٥٢٤)، وابن عساكر أيضًا (٥٩/ ٤٥١- ٤٥٢) من طريق صدقة بن خالد، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٢١٨) من طريق القاسم بن موسى، كلاهما عن زيد بن واقد، به.
ومن طريق الفسوي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٦١٨٠). ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ١٨٣ و٦/ ٦٩)، وابن عساكر (٥٩/ ٤٥٢).

(*) كذا في (ت) بالخاء المعجمة في الموضعين، وفي سائر النسخ: « محموم » بالحاء المهملة في الموضعين. قال أبو عبيد: التفسير هو في الحديث، وكذلك هذا عند العرب؛ ولهذا قيل: خَمَمْتُ البيتَ: إذا كنستَهُ، ومنه سميت الخُمَامةُ، وهي مثل القُمَامة والكُنَاسة. انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٥٣١- ٥٣٢)، و"غريب الحديث" لابن قتيبة (٣/ ٧٣٠)، و"تصحيفات المحدثين" (١/ ٢٤٤)، و"النهاية" (٢/ ٨١)، و"العين" (٤/ ١٤٧)، و"تهذيب اللغة" (٧/ ١٧).

(٤) في (ك): « صدق ».

قال: « **هُوَ التَّقِيُّ النَّقِيُّ؛ لَا إِثْمَ**[١] **فِيهِ وَلَا غِلَّ وَلَا حَسَدَ** »، قالوا: مَنْ يَلِيهِ، يا رسولَ الله ؟ قال: «**الَّذِي يَشْنَأُ الدُّنْيَا، وَيُحِبُّ الآخِرَةَ** »، قالوا: ما نعرفُ هذا فينا إلا رافعً[٢] مولى رسول الله ﷺ، فمَنْ يليهِ[٣]؟ قال[٤]: « **مُؤْمِنٌ فِي خُلُقٍ حَسَنٍ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ صحيحٌ حسنٌ، وزيدٌ مَحَلُّه الصدقُ، وكان يرى رأيَ القدرِ .

١٨٧٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن يحيى الخُشَنِيُّ[٥]، عن القاسم بن هِزَّان[٦] الخَوْلاني، عن الحجَّاج بن عِلاطٍ السُّلَميِّ، عن عمر بن الخَطَّاب؛ قال: يقولُ الله عزَّ وجلَّ: « **بِمَشِيئَتِي كُنْتَ أَنْتَ تَشَاءُ لِنَفْسِكَ مَا تَشَاءُ، وَبِإِرَادَتِي أَنْتَ تُرِيدُ لِنَفْسِكَ مَا تُرِيدُ، وبِفَضْلِ نِعْمَتِي قَوِيتَ عَلَىٰ مَعْصِيَتِي، وبِقُوَّتِي أَدَّيْتَ إِلَيَّ فَرَائِضِي، فَأَنَا**

---

(١) في (ش): « أيم ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ك): « قلبه »، ولم تنقط أول الكلمة في (ت).

(٤) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « قالوا ».

(٥) في (ف): « الحسني ». ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن بطة في "الإبانه" (١٥٦٨) من طريق الحسن بن يحيى الخشني، عن القاسم بن هزان قال: حدثنا الأوزاعي، عن الحجاج بن علاط، به.

(٦) في (أ): « هرار »، وفي (ش): « هزار »، وفي (ف): «هراز ». وهو بكسر الهاء وتشديد الزاي آخره نون على وزن فِعْلان . انظر "الإكمال" لابن ماكولا (٧/ ٣١٨).

أَوْلَى بِإِحْسَانِكَ مِنْكَ، وَأَنْتَ أَوْلَىٰ بِذُنُوبِكَ مِنِّي؛ فَالخَيْرُ مِنِّي لَكَ بِدَاءٌ[١]، والشَّرُّ مِنِّي لَكَ جَزَاءٌ[٢] ... »، وذكر الحديثَ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ عن عمر، والقاسمُ بنُ هِزَّانَ[٣] لم يُدرِكِ الحجَّاجَ بن عِلاطٍ.

قلتُ: ما حالُ القاسمِ؟

قال: هو شيخٌ مَحَلُّهُ الصدقُ[٤].

---

(١) بِدَاءٌ: مصدر بَادَاهُ يُبادِيهِ بِدَاءً ومباداةً، قال في "مختار الصحاح" (ص٥٢- بدا): «باداه بالعداوة: جاهره بها»، وفي "المعجم الوسيط" (بدا): «بادى فلانًا: بارَزَهُ، وبادى فلانًا بأمرٍ: كاشَفَهُ وجَاهرَهُ»، ومما استدركه صاحب "تاج العروس" (بدو): «المباداة: المبارزة والمكاشفة».

(٢) قوله: «والشر مني لك جزاءٌ» كذا في جميع النسخ، وفي "الإبانة": «والشرُّ منك لي جزاء»؛ وهو الصواب الذي يدلُّ عليه السياق. وما وقع هنا يُخرَّج على «القَلْبِ»، قال ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم" (ص١٨٠): «وليس هذا [أي: المقلوب] مخصوصًا بضرورة الشعر كما زعم ابن قتيبة، بل من عادات العرب: قَلبُهُمُ الكلامَ عند اتِّضاح المعنى توسُّعًا في فنون المخاطبات، ومما ذكروا من أمثلته: قوله: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عِمرَان: ٤٠]، أي: بلغتُ الكبَرَ، فاعلَمْ ذلك». ومما خُرِّج على القلب أيضًا: قوله تعالى: ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القَصَص: ٧٦]، والمعنى: إنَّ العصبة لتنوء بها، وقوله ﷺ: «زينوا القرآنَ بأصواتكم»، أي: زيِّنوا أصواتكم بالقرآنِ. وانظر: "حجة القراءات" لابن زنجلة (ص٣٣٩)، و"تفسير البغوي" (١/ ٢٩٩)، و"تفسير الثعلبي" (٣/ ٦٥)، و"زاد المسير" (٦/ ٢٣٦)، و"فتح القدير" (٤/ ٨٢)، و"الإيضاح" للخطيب (١/ ٧٨-٨٠)، و"معاهد التنصيص" للعباسي (١/ ١٧٨-١٨٠). وانظر بابًا مستقلاً عن القَلْب في "البرهان، في علوم القرآن" للزركشي (٣/ ٢٨٨-٢٩١).

(٣) في (أ) و(ش): «هزاز»، وفي (ف): «هراز»، وفي (ك): «هوان».

(٤) قوله: «الصدق» سقط من (أ)، وفي (ت) و(ك): «الصديق».

١٨٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَلَامةُ بن بشرٍ، عن صدقة ابن عبدالله، عن عمَّار بن أبي يحيى، عن أبي تَمِيم، عن زيد بن عَطِيَّةَ، عن ابن مسعودٍ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ابْنَ آدَمَ! تَقَرَّبْ مِنِّي شِبْرًا أَتَقَرَّبْ مِنْكَ**[١] **ذِرَاعًا، ابْنَ آدَمَ! تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي أَمْلَأْ قَلْبَكَ غِنًى وَأَمْلأْ يَدَيْكَ رِيفًا**[٢]**، ابْنَ آدَمَ! لَا تَبَاعَدْ**[٣] **مِنِّي فَأَمْلأَ**[٤] **قَلْبَكَ فَقْرًا وَأَمْلأَ يَدَيْكَ شُغْلاً** »؟

قال أبي رحمه الله: لا أعرفُ مِنْ هذا الإسنادِ[٥] إلا صدقةَ وسلامةَ.

١٨٧٦ - وسألتُ[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن مُنِيبٍ العَدَنِيُّ، عن قُرَيش بن حَيَّانَ، عن ثابتٍ البُنَانيِّ[٧]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ أنه

---

(١) في (ك): « منه ».

(٢) الريف: الخصب والسعة في المأكل. "القاموس المحيط" (٣/١٤٦) و"لسان العرب" (٩/١٢٨).
وقد جاء عند الطبراني في "الكبير" (٢٠/٢١٦)، والحاكم في "المستدرك" (٤/٣٦٢)، وأبي نعيم في "الحلية" (٢/٣٠٣)، من حديث معقل بن يسار، عن النبي ﷺ، وفيه: « أملأ يديك رزقًا ».

(٣) «لا تَبَاعَدْ» أصلها: «لا تَتَبَاعَدْ»، وحذفت إحدى التاءين تخفيفًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « فلأملأ ».

(٥) في (ت) و(ك): « هذا الحديث الإسناد ».

(٦) نقل قولَ أبي حاتم ابنُ رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٧٢٩).

(٧) هو: ابن أسلم، ولم نقف على روايته عن أنس، ولكن أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٥٤٠)، والطبراني في "الأوسط" (٤٣٠٥)، والدارقطني في "الأفراد" (٦٦/ب/ أطراف الغرائب)، والضياء في "الأحاديث المختارة" (١٥٧١ و١٥٧٢) من طريق بكر بن عبدالله المزني، عن أنس، به. =

قال: « إِنَّ رَبَّكُمْ يَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ! مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي أَغْفِرُ لَكَ عَلَى[١] مَا كَانَ فِيكَ، يا ابْنَ[٢] آدَمَ! لَوْ لَقِيتَنِي بِقُرَابِ[٣] الأَرْضِ خَطِيئَةً لَقِيتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً، ابْنَ آدَمَ! لَوْ عَمِلْتَ مِنَ الذُّنُوبِ حَتَّى تَبْلُغَ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي بَعْدَ أَلَّا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا، أَغْفِرُ لَكَ وَلَا أُبَالِي »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

١٨٧٧ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه عُبيد - يعني: ابنَ إسحاق[٥] - عن قيس بن الربيع، عن ليثٍ[٦]، عن مجاهد[٧]، عن ابن عُمَرَ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إِنَّ اللهَ يُحِبُّ المُؤْمِنَ

= قال الترمذي: « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ».
وقال الدارقطني: « تفرد به كثير بن فائد، عن سعيد بن عبيد ».

(١) قوله: « على » ليس في (ش).

(٢) قوله: « يا ابن » في (ت) و(ف) و(ك): « ابن ».

(٣) قُرَاب الشيء - بضم القاف وكسرها -: ما قارب قدره وامتلاءه. "مشارق الأنوار" (٢/ ١٧٦)، و"النهاية" (٤/ ٣٤)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (١٧/ ١٢).

(٤) نقل قول أبي حاتم ابنُ مفلح في "الآداب الشرعية" (٣/ ٢٧١).

(٥) روايته أخرجها ابن ثرثال في "جزءه" المطبوع ضمن "فوائد ابن منده" (٢١٢). ومن طريقه أخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (١٠٧٢).
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٩٣٤)، وفي "الكبير" (١٢/ ٣٠٨ رقم١٣٢٠٠)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٨)، والبيهقي في "الشعب" (١١٨١) من طريق أبي الربيع السمان أشعث بن سعيد، عن عاصم بن عبيدالله، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه، به. ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (١١٨١)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٩٦٨).

(٦) هو: ابن أبي سُليم.

(٧) هو: ابن جبر المكي.

المُحْتَرِفَ[١] » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٢] .

١٨٧٨ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عبدالله بن الجَرَّاح[٣]، عن حَفْص بن عبدالرحمٰن النَّيْسَابُوري، عن الفُضَيل بن مرزوق، عن الوليد ابن بُكيرٍ، عن عبدالله بن محمد بن جابر، أظنُّهُ عن جابر بن عبدالله[٤]، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يخطُبُ وهو يقول: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ! تُوبُوا إِلَى رَبِّكُمْ قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا، وَأَصْلِحُوا مَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ**. . .»، وذكر: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الجُمُعَةَ في مَقَامِي هَذَا**. . . »، وذكر الحديثَ ؟

---

(١) أي: الصانع الذي له الحِرْفة. وانظر "لسان العرب" (٩/ ٤٤).

(٢) قال ابن الجوزي في الموضع السابق: « وهذا حديث لا يصح ».

(٣) لم نقف على الحديث من هذا الطريق، ولكنه جاء من طرق أخرى عن فضيل بن مرزوق، وفيه اختلاف عليه:
فأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٧١) وفي "فضائل الأوقات" (٢٦١) من طريق يزيد بن هارون، وأبو طاهر بن أبي الصقر في "مشيخته"(٩٥) من طريق أسد ابن موسى، كلاهما عن الفضيل بن مرزوق، عن الوليد بن بكير، عن عبدالله بن محمد، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، به. وهذه الرواية توافق رواية عبدالله بن صالح، عن الوليد بن بكير الآتية عند المصنف.
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٨٥٦) من طريق المعافى بن عمران، عن الفضيل ابن مرزوق، عن الوليد بن بكير، عن محمد بن علي، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، به. ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٨١).

(٤) قوله: « عن عبدالله بن محمد. . . » كذا في (أ) و(ش)، ومثله في (ف)، إلا أنه قال: «عن عبدالله بن محمد، عن جابر، أظنه عن جابر بن عبدالله»، وفي (ت) و(ك): «عن عبدالله بن محمد بن جابر بن عبدالله، أظنه عن جابر ».

فقال أبي: هو حديثٌ مُنكَرٌ[(١)] .

قلتُ لأبي: فما حال عبدالله بن محمد العدويِّ ؟

قال: شيخٌ مجهولٌ .

قال أبي: وحدَّثَنا عبدالله بن صالح بن مسلمٍ[(٢)]، عن الوليد بن بُكَيرٍ، عن عبدالله بن محمد العدويِّ، عن عليِّ بن زيدٍ، عن سعيد بن

---

(١) قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤٢٨): « قال ابن عبدالبر: جماعة أهل العلم بالحديث يقولون: إن هذا الحديث يعني الذي أخرجه له ابن ماجه من وضع عبدالله بن محمد العدوي، وهو عندهم موسوم بالكذب ». وذكر مثله في "لسان الميزان" (٦/ ١٠٨).

(٢) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٩٨)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٦/ ١٠٣).

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٠٨١) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٨١) من طريقين عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي وعن عبدالرحمن بن محمد المحاربي، واللالكائي في "اعتقاد أهل السنة" (١٩٣٣) من طريق الحسن بن عرفة، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٧٢٣)، والبيهقي في "الشعب" (٢٧٥٤)، وفي "فضائل الأوقات" (٢٦٢) من طريق عبيد بن يعيش، جميعهم عن الوليد بن بكير، عن عبدالله بن محمد، به.

وأخرجه ابن عدي أيضًا (٤/ ١٨١) من طريق بهلول بن إسحاق، عن محمد بن معاوية، عن الوليد بن بكير، عن علي بن زيد، به.

قال ابن عدي: « ولم يذكر لنا بهلول بن إسحاق بين الوليد وعلي بن زيد، عبدَالله بن محمد العدوي؛ فلا أدري سقط عليه أو هكذا كان عنده ».

وأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (١١٣٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٧٢٤) من طريق حمزة بن حسان، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٣٠٥) من طريق حماد بن سلمة، كلاهما عن علي بن زيد، به.

ومن طريق عبد بن حميد أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٦١/ ٣١١- ٣١٢).

المُسَيَّبِ، عن جابر بن عبدالله [١]، عن النبيِّ ﷺ، بهذا الحديث.

قلتُ: ما حالُ الوليد ؟

قال: شيخٌ [٢].

١٨٧٩ - **وسمعت**[٣] **أبي** سُئِلَ عن حديثٍ رواه مَنصور بن سُقَيرٍ[٤]، عن موسى بن أَعْيَنَ، عن عُبَيدالله[٥]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « **إِنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالحَجِّ - حَتَّى ذَكَرَ سِهَامَ الخَيْرِ - فَمَا**[٦] **يُجْزَى يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا**

---

(١) قوله: « بن عبدالله » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) انظر أوجه الخلاف في هذا الحديث والكلام عليها في "الكامل" (٣/ ٤٤)، و(٤/ ١٨١)، و"المجروحين" (١/ ٢٨٠)، و"العلل" للدارقطني (٥/ ٨٢/ ب)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٣/ ١٧١)، و"فتح الباري" لابن رجب (٤/ ١٩٠)، و"التلخيص الحبير" (٢/ ٧٠ رقم٥٧٠).

(٣) نقل الذهبي في "الميزان" (٤/ ١٨٥) كلام أبي حاتم هنا، وروى بعضه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٨٠). وانظر المسألة الآتية برقم (١٩٥٧).

(٤) في (ف) و(ك): « سفيان »، وهو تصحيف. وروايته أخرجها الطرسوسي في "مسند عبدالله بن عمر" (٤٤)، وابن أبي الدنيا في "العقل وفضله" (١٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٩٢)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ٤٠)، والطبراني في "الأوسط" (٣٠٥٧)، وفي "الصغير" (٢٩٩)، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١١٧٣)، والبيهقي في "الشعب" (٤٣١٥ و٤٣١٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٧٩- ٨٠)، وابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص٧).
ومن طريق الطرسوسي أخرجه الطحاوي في "شرح المشكل" (١٣٠١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ٣٠٨).

(٥) هو: ابن عمرو الرَّقِّي، وهو صاحب موسى بن أعين؛ كما سيأتي في كلام أبي حاتم.

(٦) في (ك): « مما ».

بِقَدْرِ عَقْلِهِ» ؟

قال أبي: سمعتُ ابن أبي الثَّلْجِ[(١)] يقول: ذكرتُ هذا الحديثَ ليحيى بن مَعينٍ، فقال: هذا حديثٌ باطلٌ؛ إنما رواه موسى بن أعينَ[(٢)]، عن صاحبه عُبَيدالله بن عمرو[(٣)]، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فَرْوَةَ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، فرُفِعَ إسحاقُ من الوَسَط؛ فقيل: موسى[(٤)]، عن عُبَيدالله، عن نافع، عن ابن عُمرَ.

قال أبي: وكان موسى[(٥)] وعُبَيدُالله بنُ عمرو صاحبان[(٦)]، يَكتُبُ بعضُهما عن بعض، وهو حديثٌ باطلٌ في الأصلِ.

---

(١) هو: محمد بن عبدالله.

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن أبي الدنيا في "العقل وفضله" (٨) من طريق خالد بن حبان، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٩٣) من طريق علي بن معبد بن شداد وعمرو بن خالد ويوسف بن عدي، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٢٩) من طريق حكيم بن سيف، والخطيب في "الكفاية" (ص٣٦٥)، وفي "تاريخ بغداد" (١٣/ ٨٠) من طريق بقية بن الوليد، والبيهقي في "الشعب" (٤٣٢١) من طريق عبدالله بن جعفر الرقي، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٩٤٢ و٩٤٣) من طريق جندل بن والق الكوفي، جميعهم عن عبيدالله بن عمرو، عن إسحاق، به.

(٣) في (ك): «عمر».

(٤) وقع من هنا سقط في النسخة (ش) ينتهي مع بداية المسألة (١٨٨٨).

(٥) في (أ): «وموسى» بزيادة واو قبلها.

(٦) كذا في جميع النسخ: «صاحبان»، ويخرَّج على وجهين:
الأول: وجه الرفع بالألف على أنه خبر للمبتدأ «موسى وعبيدالله بن عمرو»، وهذه الجملة الاسمية في موضع نصب خبر «كان»؛ وحينئذٍ يكون اسم «كان» ضمير شأن، والتقدير: وكان هو - أي: الشأن والحال - موسى وعبيدُالله بنُ عمرو صاحبان. انظر التعليق على المسألة رقم (٣) و(٨٥٤). =

قيل لأبي[1]: ما كان مَنصورٌ هذا ؟

قال: ليس بقويٍّ؛ كان جُنْديًّ[2]، وفي حديثِه اضطرابٌ .

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن[3] قال: حدَّثنا عبدُالرحيم بن شُعَيبٍ؛ قال: حدَّثنا ابنُ أبي الثَّلْج؛ قال: كنا نذكُر هذا الحديث ليحيى بن مَعين سنتَيْنِ أو ثلاثةً[4]، فيقول: هو باطلٌ. ولا يدفعُه بشيءٍ، حتى قَدِمَ علينا زكريَّا بن عديٍّ، فحدَّثنا بهذا الحديث عن عُبَيدالله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فَرْوة، فأتيناه فأخبرناه، فقال: هذا بابن أبي فَرْوةَ أشبهُ منه بعُبَيدالله بن عَمرو[5] .

= **والثاني**: وجه النصب خبرًا لـ«كان»، وكان حقُّه على ذلك أن يكون بياء المثنَّى «صاحبَيْنِ»، لكنَّه ورد هنا بالألف على لغة من يلزمون المثنَّى الألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٥٤).

(١) في جميع النسخ: « لأبي بكر »، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٨/ ١٧٢)؛ حيث قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عنه ؟ فقال: ليس بقوي، كان جنديًّا، وفي حديثه اضطراب ».

(٢) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، والجادَّة: «جنديًّا» بالألف كما في "الجرح والتعديل"، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) قوله: « عبدالرحمن » ليس في (أ)، وقوله: « أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن» ليس في (ف). ويفهم منه أنَّ عبدالرحيم بن شعيب شيخٌ لأبي حاتم، ويفهم من بقية النسخ أنه شيخ لأبي محمد بن أبي حاتم، ولم نقف على ترجمته، ولم يَذْكُرْهُ أحد فيمن أخذ عنهم أبو حاتم أو ابنه أبو محمد، والله أعلم.

(٤) كذا في جميع النسخ: «ثلاثة» بالتاء، والجادَّة: « ثلاثًا » لمخالفة المعدود، ولكنَّ ما في النسخ صحيحٌ وفصيحٌ. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٧١٣).

(٥) قال العقيلي في الموضع السابق: « هذا رواه منصور بن سُقَير ولا يتابع عليه » =

١٨٨٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدُالله بن صالح بن مسلم؛ قال: أخبرنا هارونُ بنُ كَثيرٍ، عن زَيْدِ بنِ سالمٍ، أو ابنِ أسلمَ[٢]، عن أبيه، عن أبي أُمامةَ، عن النبيِّ ﷺ - وزَيْدٍ[٣]، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ - قال: « **خِيَارُكُمْ شَبَابُكُمْ، وشِرارُكُمْ شُيُوخُكُمْ** »، وعنده أبو بكر وعليٌّ وعبدُالرحمٰن بنُ سَمُرة، فقالوا: يا رسولَ الله، أَخْبِرْنا ما تفسيرُ هذا الكلامِ؟! قال: « **إِذَا رَأَيْتُمُ الشَّابَّ يَأْخُذُ بِزِيِّ**[٤] **الشَّيْخِ العَابِدِ المُسْلِمِ في تَقْصِيرِهِ وَتَشْمِيرِهِ، فَذَلِكَ**

= ثم قال بعد أن ذكر رواية عبيدالله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع: «هذه الرواية بهذا الحديث أشبه، وابن أبي فروة أحمل». وقال ابن حبان في الموضع السابق (٣/ ٤٠): « وهذا خبر مقلوب، تتبعته [مُدَّة] لأن أجد لهذا الحديث أصلاً أرجع إليه، فلم أره إلا من حديث إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، وإسحاق بن أبي فروة ليس بشيء في الحديث، وعبيدالله بن عمرو سمع من إسحاق بن أبي فروة، فكأن موسى بن أعين سمعه من عبيدالله بن عمرو في المذاكرة، عن إسحاق بن أبي فروة، فحكاه، فسمعه منصور بن سُقير عنه، فسقط عليه إسحاقُ بن أبي فروة [وواوٌ من « عمرو »] فصار [عبيدالله] بن عمر، عن نافع». اهـ.

(١) نقل كلام أبي حاتم الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٢٨٦)، والعراقي في "ذيل الميزان" (ص٢٥٥)، وابن حجر في "اللسان" (٧/ ٢٤٥- ٢٤٦)، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ٢١٦).

(٢) في (أ): «مسلم». قال ابن حجر في الموضع السابق: «وقع في بعض طرقه: زيد بن أسلم، وهو تحريف، والصواب: زيد بن سالم».

(٣) قوله: « وزيد » بالجر عطفًا على «زيد» في قوله: « عَنْ زيد بن سالم . . . ».

(٤) الزِّيُّ: الهيئة. "القاموس المحيط" (٤/ ٣٤٠). وجاء في المواضع السابقة من "ميزان الاعتدال" و"لسانه" و"ذيله": « برأي ».

خِيَارُكُمْ،، وَإِذَا رَأَيْتَ[1] الشَّيْخَ الطَّوِيلَ الشَّارِبَيْنِ يَسْحَبُ ثِيَابَهُ، فَذَلِكَ شرارُكُمْ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، لا أعرفُ من الإسناد إلا أبا أمامة.

١٨٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حجَّاجُ بن محمد الأَعْوَرُ[2]، عن ابن جُرَيجٍ، عن أبي بكر بن عبدالله، عن عبدالله بن أبي مريمَ[3]، عن أبي صالح[4]، عن أبي هريرة، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: **«الغِيبَةُ: أَنْ تَذْكُرَ مِنْ[5] أَخِيكَ مَا فِيهِ مِمَّا[6] يَكْرَهُ، فَإِذَا ذَكَرْتَ فِيهِ[7] مَا لَيْسَ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَّهُ »** ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ، والأولى أن تكون العبارة: « وإذا رأيتم ».

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٤٥) من طريق حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن عبدالله بن أبي مريم، عن أبي صالح، به.
قال أبو نعيم: « رواه روح بن عبادة وأبو عاصم، عن ابن جريج عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم، عن عبدالله بن أبي مريم، مثله. ورواه هشام بن يوسف عن أبي بكر بن أبي سبرة، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، مثله ».
ورواية روح بن عبادة التي ذكرها أبو نعيم أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤٣٩- ٤٤١).
ورواية أبي عاصم أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٩٦)، وأبو الشيخ (١/ ٤٤١)، إلا أنه جاء عند ابن عدي: « أبو بكر بن عبدالله بن أبي سبرة ».
ورواية هشام بن يوسف أخرجها أبو الشيخ في "التوبيخ والتنبيه" (١٩٠) إلا أنه جاء عنده: « سليم بن أبي مريم » بدل: « مسلم ».

(٣) انظر التعليق آخر المسألة.

(٤) هو: ذكوان السَّمَّان فيما يظهر.

(٥) قوله: « من » سقط من (ك).

(٦) في (ف): « بما ».

(٧) قوله: « فيه » ليس في (ت) و(ك).

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ[١]، وأبو بكر هو: ابن أبي [سَبْرَةَ][٢].

١٨٨٢ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار، عن حمَّاد بن عبدالرحمٰن الكَلْبِيِّ، عن المُبَارَكِ بن أبي حمزة الزُّبَيدِيِّ، عن عبدالله بن فَرُّوخٍ مولى عائِشَةَ، عن عائِشَةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: « رُكِّبَ ابْنُ آدَمَ عَلَى ثَلاثِ مِئَةٍ وَسِتِّينَ مَفْصِلاً، فَمَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ للهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ، وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعَزَلَ[٤] أَذًى عَنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ؛ عَظْمًا أَوْ شَوْكَةً أَوْ حَجَرً[٥]، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَدَدَ سُلَامَاهُ - زَحْزَحَ نَفْسَهُ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّارِ » ؟

---

(١) يعني بهذا الإسناد، فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٣٠ و٣٨٤ و٣٨٦ رقم٧١٤٥ و٨٩٨٥ و٩٠٠٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢٥٨٩) من طريق العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: « أتدرون ما الغيبة؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: « ذكرك أخاك بما يكره »، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: « إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته ».

(٢) في جميع النسخ: «شيبة»، والتصويب من "الكامل" لابن عدي (٧/ ٢٩٦)؛ حيث روى الحديث في ترجمته. وكذا ذكره الذهبي في "الميزان" (٤/ ٥٠٤) في ترجمته. وفي ترجمة عبدالله بن أبي مريم مولى بني ساعدة من "تهذيب الكمال" (١٦/ ١١٧-١١٨) قال المزي: « وروى أبو بكر بن عبدالله بن أبي سبرة، عن عبدالله بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة في الغيبة، فلا أدري هو هذا أو غيره ؟!».

(٣) نقل هذا النص بتمامه العراقي في "ذيل الميزان" (ص٣٩٢). وفي هامش النسخة (أ) حاشية بخط مغاير يبدو أنه خط محمد بن العطار نصها: «رواه أبو سلام الحبشي، عن عبدالله بن فروخ».

(٤) كذا في (أ)، وفي (ك): « وعذل »، وفي بقية النسخ، و"ذيل الميزان": « وعدل ».

(٥) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: هذا حديثٌ ليس بشيءٍ، ومباركُ بنُ أبي حمزة وعبدُالله ابنُ فَرُّوخٍ[1] مجهولان[2].

١٨٨٣ - وسألتُ[3] **أبي** عن حديثٍ رواه ابنُ أبي بَزَّة[4]، عن مُؤَمَّل بن إسماعيل، عن حمَّاد بن سَلَمةَ، عن ثابتٍ[5]، عن أنسٍ؛ قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ بمجلسٍ من مجالس الأنصار وهم يَمْزَحُونَ[6]

---

(١) في (ك): « فروج ».

(٢) لكن الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٠٠٧) من طريق أبي سلام ممطور الحبشي، عن عبد الله بن فروخ، به. ولذا قال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٤٣٠): «مبارك بن أبي حمزة، عن عبدالله بن فروخ مجهولان ضعيفان، قاله أبو حاتم، قلت: بل ابن فروخ صدوق ». وقال العراقي في الموضع السابق من "ذيل الميزان": « أما عبد الله بن فروخ مولى عائشة فثقة، احتج به مسلم، ووثقه العجلي».

(٣) نقل كلام أبي حاتم الذهبيُّ في "الميزان" (١/ ١٤٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٩/مخطوط)، وابن حجر في "اللسان" (١/ ٢٨٣).

(٤) هو: أحمد بن محمد بن أبي بزة. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط"(٦٩١)، وابن عساكر في "تعزية المسلم" (٥٥)، والضياء في "المختارة" (٥/ ٧٦ رقم١٧٠١).
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلا حماد، تفرد به مُؤَمَّل».
وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٦٢٣ - كشف) من طريق جعفر بن محمد بن الفضيل، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٥٢)، والبيهقي في "الشعب" (٨٠٢) و(٤٤٩٣) من طريق محمد بن أسلم، كلاهما عن مؤمل، به.
وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٨٠٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٧٢) من طريق عبدالأعلى بن حماد النرسي، عن حماد بن سلمة، به.

(٥) هو: ابن أسلم البناني.

(٦) كذا في (ت) و(ك) ومعظم مصادر التخريج، وفي (أ) و(ف): « يمرحون» براء مهملة، وهي ضمن السقط الذي في (ش).

ويَضْحَكون، فقال: «أَكْثِرُوا ذِكْرَ هَادِمِ[(١)] اللَّذَّاتِ»؛ يعني: الموتَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ لا أَصْلَ له .

١٨٨٤ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثِ زكريَّا بنِ [منظورٍ][(٣)]، عن أبي حازمٍ، عن سَهْل بن سعدٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ بشاةٍ ميتةٍ، فقال: «أَتَرَوْنَ هَذِهِ هَيِّنَةً عَلَى أَهْلِهَا ؟...»، الحديثَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ يرويه ابنُ أبي حازمٍ[(٤)]، ويعقوبُ الإسكَنْدَرانيُّ[(٥)]- أحدُهما أو كلاهما - عن أبي حازمٍ، عن عبدالله بن بَوْلا، عن رجلٍ من المهاجرين، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا[(٦)] أشبهُ.

١٨٨٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي ذِئْبٍ[(٧)]، عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ، عن أبيه، عن عبدالله بن سَلَامٍ؛ قال: «قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ ! أَبَعِيدٌ فَأُنَادِيَكَ ؟ أَمْ قَرِيبٌ فَأُنَاجِيَكَ ؟...»، الحديثَ .

ورواه ابنُ عجلانَ[(٨)]، عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ؛ قال: قال موسى ؟

قال أبي: ابنُ أبي ذِئْبٍ جوَّد هذا الحديثَ، وهو أصحُّ .

---

(١) كذا في النسخ؛ بالدال المهملة، وفي مصادر التخريج بالذال المعجمة. وهو بالمهملة من هدم البناء، وبالمعجمة من هَذَمَ بمعنىٰ: قطع. وانظر "حاشية السندي على النسائي" (٤/ ٤). والمصباح المنير (هـ ذ م/ ٢/ ٦٣٦).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٢٣) وفيها زيادة.

(٣) في جميع النسخ: «منصور»، وتقدم على الصواب في المسألة رقم (١٨٢٣).

(٤) هو: عبدالعزيز.

(٥) هو: ابن عبدالرحمن.

(٦) في (أ): « وهو ».

(٧) هو: محمد بن عبدالرحمن.

(٨) هو: محمد.

١٨٨٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعْتَمِر بن سليمانَ[١]، عن لَيْثٍ[٢]، عن موسى بن وَرْدَانَ، عن أبي هريرةَ؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إِنَّ في الجَنَّةِ لَعُمُدً[٣] مِنْ يَاقُوتٍ، عَلَيْهَا غُرَفٌ مِنْ زَبَرْجَدٍ، أبوابُهَا مُفَتَّحَةٌ**»، قيل: مَن يَسْكُنُها يا رسولَ الله؟ قال: «**المُتَحَابُّونَ فِي اللهِ[٤]، وَالمُتَجَالِسُونَ[٥] في اللهِ، وَالمُتَلَاقُونَ في اللهِ**»؟

قال أبي: لا أعلم رَوَىٰ ليثٌ عن موسى بن وَرْدانَ، وهذا وَهَمٌ، وهذا الحديثُ يرويه محمدُ بن أبي حُمَيدٍ[٦]، عن موسى بن وَرْدانَ،

(١) لم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن الحديث أخرجه البزار في "مسنده" (٣٥٩٢/ كشف الأستار) عن محمد بن يزيد الرواس، ثنا المعتمر بن سليمان، ثنا محمد بن أبي حميد، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، به. وهذا الوجه هو الموافق لترجيح أبي حاتم الآتي.

(٢) الذي يظهر: أن ليثًا هذا هو ابن أبي سليم، بدليل قول أبي حاتم الآتي: «لا أعلم رَوى ليثٌ عن موسى بن وَرْدانَ»، وأما الليث بن سعد: فإن ابن أبي حاتم نقل في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٦٥) عن أبيه أنه روى عن موسى بن وردان.

(٣) في (ف): « لعمل »، وكذا جاء في جميع النسخ بلا ألف بعد الدال أو اللام، وفي مصادر التخريج: «إِنَّ في الجنَّةِ لَعُمُدًا »، وما في النسخ صحيحٌ في العربية، ويخرَّج على وجهين: النصب والرفع؛ وقد ذكرناهما في التعليق على نحوه في المسألة رقم (١٣٠) وانظر المسألة رقم (٨٥٤).
وأرجح الوجهين هنا النصب؛ لموافقته لما في مصادر التخريج، ولأنَّه يَرِدُ على الثاني دخولُ لام الابتداء على المبتدأ المؤخَّر، وفيه نزاع بين النحاة.

(٤) لفظ الجلالة ليس في (ك).

(٥) في (ك): « المتجالسون ».

(٦) روايته أخرجها ابن وهب في "الجامع في الحديث" (٢٣٩)، وأحمد بن منيع في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٤٦١٣)، والحسين المروزي في "زياداته على الزهد لابن المبارك" (١٤٨١)، وعبد بن حميد في "مسنده" =

لا أعلم رواه غيرُه، وموسى هو مدنيٌّ سكن مصرَ[(١)] .

١٨٨٧ - وسمعتُ[(٢)] **أبي** وحدَّثَنا عن أحمدَ بن شَبِيب بن سعيدٍ[(٣)]، عن عبدالله بن رجاءٍ المكّيِّ، عن عُبَيدالله بن عُمر، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ**. . . » الحديث .

= (١٤٣٢/ المنتخب)، وابن أبي الدنيا في "الإخوان"(١١)، والبزار - كما في أول المسألة- والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣٠٩)، وابن الأعرابي في "المعجم" (٤٩٧)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٩٧)، وأبو الشيخ في "العظمة" (٥٨٧)، وتمام في "فوائده" (١٢٠٠- ١٢٠٢/ الروض البسام)، والبيهقي في "الشعب" (٨٥٨٩)، جميعهم من طريق محمد بن أبي حميد، به.

(١) قال البزار في الموضع السابق: « لا نعلم رواه عن أبي هريرة إلا موسى، ولا عنه إلا محمد بن أبي حميد، ومحمد مدني مشهور، روى عنه جماعة من أهل العلم، ولم يكن بالحافظ ».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٢٣)، وفيها: « قال أبو زرعة: هكذا حدثنا أحمد من حفظه، ثم رجع أحمد بن شبيب عنه؛ فقال: عن عبدالله بن عمر؛ وهو الصحيح ». وانظر "جامع العلوم والحكم" (ص١٣١).

(٣) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٥٣)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (٨٦٥ و٨٦٦)، إلا أن البيهقي في الموضع الأول قرن رواية أحمد بن شبيب مع رواية إبراهيم بن محمد، وجاء عنده: « عبدالله بن عمر ».
وأخرجه العقيلي (٢/ ٢٥٢- ٢٥٣)، والطبراني في "الصغير" (٣٢)، والرامهرمزي في "أمثال الحديث" (٤)، والبيهقي في "الزهد" (٨٦٥) من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي، والطبراني في "الأوسط" (٢٨٦٨) من طريق سعد بن زُنْبُور، كلاهما عن عبدالله بن رجاء، عن عبيدالله بن عمر، به. وجاء عند البيهقي: «عبدالله بن عمر».
قال الطبراني في "الصغير": «لم يروه عن عبيدالله بن عمر إلا عبدالله بن رجاء، وقد رواه أيضًا عبدالله بن رجاء عن عبدالله بن عمر».

قال أبي: ثم كتب إلينا أحمدُ بن شَبِيب بن سعيد: اجعلوا هذا الحديثَ عن عبدالله بن عمر [١].

١٨٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالرحمٰن بن عبدالله العُمَرِيُّ[٢]، عن سُهَيْلِ بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرةَ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا بهذا الإسناد [٣].

---

(١) إلى هنا انتهى السقط من النسخة (ش) الذي كانت بدايته من منتصف المسألة رقم (١٨٧٩).
وأخرج العقيلي في الموضع السابق عن أحمد بن محمد بن هانئ أنه قال: « قلت لأبي عبدالله: تحفظ عن عبدالله بن رجاء، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: « الحلال بين، والحرام بين » ؟ فقال: هذا حديث منكر، ما أرى هذا بشيء، وقال لي أبو عبدالله: إن رجاء هذا زعم أن كتبه كانت ذهبت، فجعل يكتب من حفظه، ولعله توهم هذا ».
وقال البيهقي في الموضع السابق: « تفرد به عبدالله بن رجاء المكي، ويشبه أن يكون رواية أبي حاتم عنهما، عن ابن رجاء، عن عبدالله بن عمر، أصح من رواية من قال: عبيدالله ».

(٢) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "الصمت" (١٠٨)، والطبراني في "الأوسط" (٢٨٨١)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٧٧)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٦٤)، وفي "الأمثال" (٥٣)، وتمام في "فوائده" (١٠٩٩ و١١٠٠/ الروض البسام)، والخطيب في "تاريخه" (٥/ ١٧٢).

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٣٨٩) أوجه الخلاف في هذا الحديث وقال: « ولا يصح عن سهيل، والصحيح: حديث الزهري، عن علي بن الحسين، مرسلاً ».
قال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا بهذا الإسناد لا يرويه عن سهيل غير عبدالرحمٰن العمري ». وقال الطبراني في الموضع السابق: « لم يرو هذا الحديث عن سهيل إلا عبدالرحمن بن عبدالله ».

١٨٨٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيكٍ[٢]، عن يحيى بن أبي خالدٍ، عن ابن أبي سعدٍ[٣]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**النَّدَمُ تَوْبَةٌ، وَالتَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ، وَمِنْكَ مَنْ أَعْتَبَكَ**[٤]» ؟

قال أبي: يحيى بنُ أبي خالدٍ مجهولٌ، وابنُ أبي [سعد][٥] مثلُهُ، وهو حديثٌ ضعيف.

---

(١) نقل السخاوي في "الأجوبة المرضية" (١/ ٨٨) كلام أبي حاتم على هذا الحديث بتصرف، وجعله من كلام ابنه فقال: « قال ابن أبي حاتم لما ذكره من هذا الوجه: هو حديث ضعيف، ورواه مجهول عن مجهول ». وتقدَّمت هذه المسألة برقم (١٢٦٢)، وانظر ما سبق في المسائل رقم (١٧٩٧) و(١٨١٦) و(١٨٤١)، وما يأتي في المسألة رقم (١٩١٨).

(٢) هو: محمد بن إسماعيل . وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٠٦ رقم ٧٧٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٣٩٨).
جاء عند أبي نعيم « ابن قديد » بدل « ابن أبي فديك ».
وأخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٨٢١) من طريق الطبراني.

(٣) في (ك): « سعيد ». وهو الأنصاري الزرقي .

(٤) يقال: أَعْتَبَكَ فلانٌ، أي: أعطاء العُتْبَى وأزال عتبك ومَلامَتَك، بِتَركِهِ ما كُنْتَ تَجِدُ عَلَيه من أَجْلِه، ورجوعِهِ إلى مَسرَّتك وما يُرْضيك، وكأنَّ المراد: أنَّ من أزال عتبك وأرضاك مُستَبْقٍ لك، ومُحِبٌ، وهو في معنى المَثَل: «ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ». وانظر: "البيان والتبيين" (٤/ ٩٣)، و"جمهرة الأمثال" (٢/ ٢٦٥)، و"تاج العروس" (٢/ ٢٠٣- عتب).

(٥) في جميع النسخ: « سعيد »، وكذا في "الحلية" (١٠/ ٣٩٨)، و"الأجوبة المرضية" (١/ ٨٨). والتصويب من "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٢١ و٣٧٨)، و"الإصابة" (١١/ ١٦٤). وقد مرَّ أول المسألة على الصواب، وسبق التنبيه على مثل هذا في المسألة رقم(١٢٦٢). وانظر "المعجم الكبير" للطبراني (٢٢/ ٣٠٦).

١٨٩٠ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد[(٢)] بن الجَرَّاح، عن سُفيان[(٣)]، عن مَنصور[(٤)]، عن رِبْعِيٍّ[(٥)]، عن حُذَيْفةَ؛ قال [قال

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٦٥).

(٢) في (ف) و(ك): « داود ». وروايته أخرجها أبو يعلى - كما في "المطالب العالية" (٤٣٥٩) - وابن الأعرابي في "الزهد" ص(٩٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٧٦- ١٧٧)، والدارقطني في "الأفراد" (١٢٦/ ب/ أطراف الغرائب)، والخليلي في "الإرشاد" (٢/ ٤٧١/ منتخبه)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/ ١٩٧- ١٩٨) و(١١/ ٢٢٥) وفي "الجامع لأخلاق الراوي" (٦٢)، وفي "الفوائد المنتخبة" (٤٥)، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٦٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/ ٥٥) و(١٨/ ٢١١)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٥١ و١٠٥٢)، والذهبي في "السير" (١٣/ ١٤).
ومن طريق ابن الأعرابي رواه الخطابي في "العزلة" ص(٣٦).
قال العقيلي: « باطل ». وقال الدارقطني: « تفرد به روَّاد بن الجرَّاح، عن الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة ». وقال الخليلي: « وهذا لا يعرف من حديث سفيان إلا من هذا الوجه، وقد خطؤوه فيه، ورواه إبراهيم بن الهيثم البلدي، عن شيخ مجهول لا يعرف يقال له: الحسن بن حماد الخراساني، عن سفيان، مثله، وزاد: « لأن يربِّي أحدكم بعد المئتين جرو كلب خير له من أن يربِّي ولدًا من صلبه » وهذا منكر جدًّا ».اهـ. وقال الخطيب في "الفوائد المنتخبة": « هذا حديثٌ غريب من حديث أبي عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، تفرد بروايته أبو عصام رواد بن الجرَّاح عن الثوري، وقد رواه - أيضًا - عنه غيره ».
وقال البيهقي: « تفرد به رواد بن الجراح العسقلاني، عن سفيان الثوري ».
وقال الذهبي في "السير": « غريب جدًّا، تفرد به رواد ». وقال في "المغني": « خبر منكر ». وانظر "تهذيب التهذيب" (١/ ٦١٢).

(٣) هو: الثوري .

(٤) هو: ابن المعتمر .

(٥) هو: ابن حراش .

رسول الله ﷺ][1]: « خَيْرُكُمْ في المِئَتَيْنِ الخَفِيفُ الحَاذِ[2] »، قيل: يا رسولَ الله، وما خفيفُ الحاذ ؟ قال:« الَّذِي لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا وَلَدَ »؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ .

١٨٩١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَسدُ بن موسى، عن يعقوبَ بن إبراهيمَ، عن مالكِ بن مِغْولٍ، عن رِبْعِيِّ بن حِرَاشٍ[3]، أنه حلف أنه لا يضحكُ[4] حتى يعلمَ أفي الجنةِ هو أم في النارِ ؟

قال أبي: إنما هو: مالكُ بن مِغْوَلٍ[5]، عن عبدالملك بن عُمَيرٍ،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ؛ ولابد منه، والسياق يدل عليه، وقد أثبتناه من المسألة رقم (٢٧٦٥).

(٢) الحاذُ من الناقة: مؤخر فخذها، وهو موضع اللبد من ظهر الفرس، وأصل الحاذ: الخط وسط الظهر من الإنسان، فإذا كان الإنسان خفيف لحم ذلك الموضع، كان أخف له في القيام، وإذا كان الرجل ليس له عيال، قيل له: خفيف الحاذين؛ أي: ليس له عيال يُقْعِدونه عن المسير والرحلة. "غريب الحديث" للحربي (٣/ ١١٨٩)، و"النهاية" (١/ ٤٥٧)، و"المصباح المنير" (١/ ١٥٥)، و"لسان العرب" (١٠/ ٢٢١). وانظر "شرح السنة" للبغوي (١٤/ ٢٤٦).

(٣) في (أ) و(ف):« خراش ». (٤) قوله:«لا يضحك» ليس في (ش).

(٥) لم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن أبي الدنيا في "من عاش بعد الموت" (٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٦٨) من طريق حفص بن عمر، وابن أبي الدنيا أيضًا (٩)، وابن عبدالبر في "الاستيعاب" (ص٢٥١) من طريق سفيان بن عيينة، وابن أبي الدنيا أيضًا (١٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٦٨)، والبيهقي في "الدلائل" (٦/ ٤٥٤- ٤٥٥) من طريق عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي، وابن حبان في "الثقات" (٤/ ٢٢٧) من طريق عبدالله بن عمرو، وأبو نعيم في "الدلائل" (٥٣٦) من طريق عبيدة بن حميد، والبيهقي في "الدلائل" (٦/ ٤٥٤) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، جميعهم عن عبدالملك بن عمير، به. =

عن رِبْعِيِّ بن حِرَاشٍ[١]، عن أخيه الربيعِ بن حِرَاشٍ[٢]. ويعقوبُ هو: أبو يوسفَ القاضي.

١٨٩٢ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ، عن معاويةَ بن يحيى[٤] الأَطْرابُلُسيِّ، عن أبي الزنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ المَعُونَةَ تَنْزِلُ مِنَ اللهِ عَلَى قَدْرِ المَؤُونَةِ، وَإِنَّ الصَّبْرَ يَنْزِلُ مِنَ اللهِ بِقَدْرِ الشُّكْرِ** » ؟

قال أبي: كنت معجبًا بهذا الحديث حتى ظَهَرَتْ لي عَوْرَتُه؛ فإذا هو: معاوية، عن عَبَّاد بن كَثير، عن أبي الزنادِ.

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ ما روى[٥] الدَّرَاوَرْدِيُّ[٦]، عن عَبَّاد بن

= وأخرجه البيهقي في "الدلائل" (٦/ ٤٥٥) من طريق منصور بن المعتمر، عن ربعي، به.
وأخرجه ابن أبي الدنيا (١٢) من طريق الحارث الغنوي قال: آلى ربيع بن حراش ألا تفتر أسنانه ضاحكًا حتى يعلم أين مصيره، فما ضحك إلا بعد موته، وآلى أخوه ربعي بعده ألا يضحك حتى يعلم أفي الجنة هو أم في النار.
ومن طريق ابن أبي الدنيا أخرجه البيهقي في "الشعب" (٨٨٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٤٣٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٨/ ٤٥).
وأخرجه ابن أبي الدنيا (١١) عن علي بن عبيدالله الغطفاني وحفص بن يزيد قالا: بلغنا أن ابن حراش كان حلف ألا يضحك... فذكراه.
ومن طريق ابن أبي الدنيا أخرجه البيهقي في "الدلائل" (٦/ ٤٥٥).

(١) في (ف): « خراش ».
(٢) في (أ) و(ف): « خراش »، وقوله: « عن أخيه الربيع بن حراش » سقط من (ك).
(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٠٦٧) و(١٨٧٠).
(٤) قوله: « يحيى » ليس في (ش).
(٥) في (ش): « رواه ».
(٦) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٠٦٧).

كَثير، عن أبي الزنادِ، فبَيْنَ معاوية بن يحيى وأبي الزناد: عَبَّادُ بن كَثير.

قال أبو محمد[١]: وعبَّادٌ ليس بالقويِّ.

١٨٩٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قتادةُ بن الفُضَيل[٢]، عن أبي حاضرٍ[٣]، عن الوَضِينِ بن عطاءٍ، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **يَدْخُلُ فُقَرَاءُ أُمَّتِي الجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا...** »، الحديثَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد[٤]؛ يَرْوُونَ هذا الحديث

---

(١) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ت) و(ك).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٤٣ رقم١٣٢٢٣)، وفي "الأوسط" (٣٤٧٧)، وفي "مسند الشاميين" (٦٤٩)، والإسماعيلي في "معجمه" (١/ ٣٦٧-٣٦٨). ومن طريق الإسماعيلي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٩٨٩٦).
قال الطبراني: « لا يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه ».
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف"(٣٤٣٧)، والحسين المروزي في"زوائده على الزهد لابن المبارك" (١٤٧٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٩٧/ المنتخب)، وابن ماجه في "سننه" (٤١٢٤)، والبزار في "مسنده" (٣٠٩٤/ كشف الأستار)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٤/ ٢٦٤). من طريق موسى بن عبيدة، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: « ألا أبشركم يا معشر الفقراء، إن فقراء المؤمنين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بنصف يوم، خمس مئة عام ».
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن عبدالبر في "جامع بيان العلم وفضله" (١٣٥١)، قال البزار: « لا نعلمه يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، وعلته موسى بن عبيدة ».

(٣) هو: عبدالملك بن عبد ربه.

(٤) فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٦٩ رقم ٦٥٧٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩٧٩) من طريق أبي عبدالرحمن الحبلي عبدالله بن يزيد، عن عبدالله ابن عمرو بن العاص، به.

عن أبي سَلَّام[١]، عن ثَوْبانَ، عن النبيِّ ﷺ، ولا يُشْبِهُ أن يكونَ هذا مِنْ حديثِ سالم .

قلتُ: ما حالُ قتادةَ بنِ الفُضَيل ؟

قال: شيخٌ، هو رُهَاوِيٌّ .

قلتُ: أبو حاضرٍ مَنْ هو ؟

قال: مجهولٌ .

١٨٩٤ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه هشامُ بنُ عمَّارٍ[٣]، عن أبي معاويةَ الضَّرِيرِ[٤]، عن زكريَّا بن أبي زائدةَ، عن أبي إسحاقَ[٥]، عن مسروقٍ، عن أبي بكر الصديق؛ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، لقد أسرَعَ الشَّيْبُ إليك ! فقال[٦]: «**شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَالوَاقِعَةُ**...»، الحديثَ ؟

قال أبي: يُرْوَىٰ عن زكريَّا، عن أبي إسحاق، عن مسروقٍ، أنَّ أبا بكر.

---

(١) هو: ممطور الحبشي.
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٢٦).
(٣) روايته أخرجها أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (١٠٨)، والدارقطني في "العلل" (١/٢٠٨).
(٤) هو: محمد بن خازم.
(٥) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.
(٦) في (ف): «قال».

ورواه محمد بن بِشْرٍ[١]، عن عليِّ بن صالحٍ، عن أبي إسحاقَ، عن أبي جُحَيْفَةَ[٢].

ورواه شيبان[٣]، عن أبي إسحاق، عن عِكْرِمةَ، أنَّ أبا بكرٍ قال للنبيِّ ﷺ؛ وهذا [أشبهُها][٤] بالصوابِ، والله أعلم.

١٨٩٥ - **وسمعتُ[٥] أبي** وذكر حديثًا رواه حُسين بن عيَّاشٍ[٦]، عن جعفر بن بُرْقَان، عن يزيدَ بن الأصمِّ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُوَرِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ** ».

---

(١) روايته أخرجها سمويه في "الثالث من فوائده" (ص٧٧/ مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية)، والترمذي في "الشمائل" (٤٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨٨٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٢٣ رقم٣١٨)، والدارقطني في "العلل" (١/ ٢٠٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٥٠).

(٢) هو: وهب بن عبدالله السوائي.

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وقد ذكر أبو حاتم في المسألة (١٨٢٦) أن شيبان يرويه موصولاً، وانظر تخريجنا لروايته هناك.

(٤) المثبت من (ش) وهو الذي يقتضيه السياق، وفي بقية النسخ: « أشبههما ».

(٥) انظر المسألة الآتية برقم (١٨٩٨).

(٦) روايته أخرجها أبو عوانه في "مسنده" كما في "إتحاف المهرة" (١٥/ ٧١٧ رقم٢٠٢٤٧). وجاء في المطبوع من الإتحاف: « عباس » بدل « عياش ».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٥٣٩ رقم١٠٩٦٠)، ومسلم في "صحيحه" (٢٥٦٤)، وابن ماجه في "سننه" (٤١٤٣) من طريق كثير بن هشام، وأحمد أيضًا (٢/ ٢٨٤- ٢٨٥ رقم٧٨٢٧) من طريق محمد بن بكر البرساني، وابن حبان في "صحيحه" (٣٩٤) من طريق مخلد بن يزيد، وابن منده في "الإيمان" (٣٢٦)، وتمام في "فوائده" (١٦٦٢/ الروض البسام)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٢٤) =

قال أبي: إنما هو: عن أبي هريرة، موقوفٌ[١]؛ حدَّثنا به أبو نعيم[٢]، عن جعفر، موقوفً[٣] .

١٨٩٦ - **وسمعتُ**[٤] **أبي** وحدَّثنا عن هلالِ بن العلاءِ[٥]، عن أبيه[٦]، عن عُبَيدالله بن عَمرو، عن زيد بن أبي أُنَيسةَ، عن سَيَّارٍ أبي الحكم، عن شَهْر بن حَوْشَبٍ، عن عبدالرحمٰن بن غَنْمٍ، عن أبي ذرٍّ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: عِبَادِي، كُلُّكُمْ مُذْنِبٌ إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ**...»، وذكر الحديثَ بطولِهِ.

قال أبي: حدَّثنا محمد بن يزيد بن سِنَانٍ[٧]، عن أبيه، عن زيد - يعني: ابنَ أبي أُنَيْسةَ - عن موسى بن المُسَيّب، عن شَهْرٍ، عن عبدالرحمٰن بن غَنْمٍ، عن أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أَشْبهُ .

= من طريق سفيان الثوري، جميعهم عن جعفر بن برقان، به، مرفوعًا.
وأخرجه مسلم أيضًا (٢٥٦٤) من طريق أبي سعيد مولى عبدالله بن عامر بن كريز، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.

(١) قوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) هو: الفضل بن دكين.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٠٤).

(٥) روايته أخرجها أبو عوانة كما في "إتحاف المهرة" (٤/ ١٦٤ رقم١٧٥٦٦).

(٦) هو: العلاء بن هلال الباهلي.

(٧) في (أ) و(ش): «سيار» بدل: «سنان»، وروايته أخرجها أبو عوانة كما في "إتحاف المهرة" (١٤/ ١٦٤ رقم ١٧٥٦٦). وأخرجه محمد بن فضيل في "الدعاء" (١٣٠)، والإمام أحمد في "المسند"(٥/ ١٧٧ رقم ٢١٥٤٠) عن طريق ابن نمير، وابن ماجه في "سننه" (٤٢٥٧) من طريق عبدة بن سليمان، والبزار في "مسنده" (٤٠٥٢) من طريق =

١٨٩٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن مُصْعبٍ القَرْقَسَانِيُّ[١]، عن الأَوْزاعيِّ[٢]، عن الزُّهريِّ، عن عُبَيدالله بن عَبدالله، عن ابن عباس، أنَّ النبيَّ ﷺ مر بشاةٍ ميتةٍ قد ألقاها أهلُها، فقال: « **زَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا** » ؟

= يعلى بن عبيد، والبيهقي في "الشعب" (٦٦٨٧) من طريق الأعمش، جميعهم (ابن فضيل وابن نمير وعبدة والأعمش) عن موسى بن المسيب، عن شهر بن حوشب، به.
لكن اختلف على الأعمش؛ فجاء عند البيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان، عن الأعمش، وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين"، وتمام في "فوائده" (١٦٩٩/ الروض البسام)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٢٠٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٦/ ٤٨١) من طريق إدريس بن يزيد الأودي، عن الأعمش، عن شهر، به.
وأخرجه ابن فضيل في "الدعاء" (١٣٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٥٤٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٥٤ رقم٢١٣٦٧)، وهناد في "الزهد" (٩٠٥) من طريق الليث بن أبي سليم، وأحمد أيضًا (٥/ ١٥٤ رقم٢١٣٦٨ و٢١٣٦٩)، وأبو عوانة كما في "إتحاف المهرة" (١٤/ ١٦٤ رقم١٧٥٦٦) من طريق عبدالحميد بن بهرام، كلاهما عن شهر بن حوشب، عن ابن غنم، به.
ومن طريق هناد أخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٤٩٥).
وأصل الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٥٧٧) من طريق أبي إدريس عائذ الله الخولاني، عن أبي ذر.

(١) في (ش): « القرقشاني »، وفي (ت) و(ك): « القريساني ». وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٣٧٨)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٢٩ رقم ٣٠٤٧)، وابن أبي الدنيا في "ذم الدنيا" (٣)، وابن أبي عاصم في "الزهد" (١٣٢)، والبزار في "مسنده" (٣٦٩١/كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٩٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ١٨٩).
ومن طريق أحمد أخرجه الخلال في "العلل" كما في "المنتخب" (٤).
ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٩٤).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

فقالا: هذا خطأٌ[١]؛ إنما هو: أنَّ النبيَّ ﷺ مر بشاةٍ ميتةٍ فقال: « مَا عَلَى أَهْلِ هَذِهِ لَوِ انْتَفَعُوا بِإِهَابِهَا[٢]؟ ».

فقلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قالا: من القَرْقَسانيِّ[٣] .

---

(١) في (ك): « فقال: قد أخطأ ».

(٢) اختلف أهل اللغة في الإهاب؛ فقيل: هو الجِلْدُ مطلقًا، وقيل: هو الجِلْدُ قبل الدباغ، فأما بعده فلا يسمى إهابًا. وقال بعضهم: ولا يقال: « إهاب » إلا لجلد ما يؤكل. والجمع: « أُهُبٌ » بضمتين على القياس؛ مثل: كتاب وكتب، و« أَهَبٌ » بفتحتين على غير قياس؛ قال بعضهم: وليس في كلام العرب « فِعَال » يجمع على «فَعَل» بفتحتين إلا « إِهاب » و« أَهَب »، و« عِمَاد » و« عَمَد ». وربما استعير الإهاب لجلد الإنسان.
انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ١٩٤- ١٩٥)، و"مشارق الأنوار" (١/ ٥٠)، و"النهاية" (١/ ٨٣)، و"المصباح المنير" (١/ ٢٨)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٤/ ٥٤)، (١٠/ ٨٧).
والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٢٩- ٣٣٠ رقم٣٠٥١) من طريق محمد بن مصعب، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٤١٩) من طريق هِقْل بن زياد، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٨٢) من طريق الوليد بن مسلم، جميعهم عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، به.
وأخرجه مالك في "الموطأ" (٢/ ٤٩٨)، والبخاري في "صحيحه" (١٤٩٢)، ومسلم (٣٦٣) من طريق يونس بن يزيد، والبخاري أيضًا (٢٢٢١ و٥٥٣١)، ومسلم (٣٦٣) من طريق صالح بن كيسان، ومسلم أيضًا (٣٦٣) من طريق سفيان بن عيينة، جميعهم (مالك ويونس وصالح وابن عيينة) عن الزهري، به.
ومن طريق مالك أخرجه أحمد (١/ ٣٢٧ رقم٣٠١٦).

(٣) قال الإمام أحمد عن هذا الحديث - كما في الموضع السابق من "المنتخب من العلل" للخلال -: « هو عندي خطأ ». وقال ابن حبان في الموضع السابق: « هذا المتن بهذا الإسناد باطل؛ إنما الناس رووا هذا الخبر عن الزهري ... »، =

١٨٩٨ - وسألتُ[1] أبي عن أحاديثَ يَرْويه[2] أبو نعيمٍ[3]، عن جعفر[4] بن بُرْقَان، عن يزيدَ بنِ الأصمِّ، عن أبي هريرة:« **لَوْلا أَنَّكُمْ تُذْنِبُونَ فَتَسْتَغْفِرُونَ**[5] **فَيُغْفَرُ لَكُمْ، لأَتَى اللهُ بِقَوْمٍ** ... »، فذكَرَ الحديثَ موقوفً[*].

وبهذا الإسناد قال:« **وَاللهِ، مَا أَخْشَى عَلَيْكُمُ الفَقْرَ، وَلَكِنِّي أَخْشَى عَلَيْكُمُ التَّكَاثُرَ** ».

وبهذا الإسناد عن أبي هريرةَ موقوفً[*]: « **لَيْسَ الغِنَى عَنْ كَثْرَةِ**

= فذكر مثل قول أبي حاتم وأبي زرعة . وقال الدارقطني في تعليقه على "المجروحين" (ص٢٥٢):«وهم محمد بن مصعب في متنه ».
وقال البزار في الموضع السابق:« لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن الأوزاعي إلا محمد بن مصعب، ولا نعلم أحدًا تابعه عليه، ولم يكن به بأس؛ قد حدث عنه جماعة من أهل العلم ».

(١) انظر المسألة رقم (١٨٩٥) و(١٨٦٦).

(٢) كذا في النسخ عدا (ش) ففيها «يرويها»، وهو الجادَّة، لكنَّ ما أثبتناه صحيحٌ في العربية، وفيه توجيهان: **الأول**: أنَّ الضمير مذكَّر على ظاهر اللفظ، ويعود إلى «الأحاديث» باعتبار مفرده، وهو من الحمل على المعنى بإفراد الجمع، وتقدم التعليق عليه في المسألة رقم (١١٣٥).
والثاني: أن الضمير مؤنَّث، ويعود إلى «الأحاديث»، والأصل:«يرويها» لكن حذفت الألف من « هَا » ونقلت فتحة الهاء إلى الياء قبلها فصارت «يَرْوِيَهْ»، وهو جارٍ على لغة طيِّئ ولَخْم. وقد علقنا عليها في المسألة رقم (٢٣٥).

(٣) هو: الفضل بن دُكين الملائي. ولم نقف على روايته للحديث الأول والثاني، وأخرج روايته للحديث الثالث إسحاق بن راهويه (٣٢٠).

(٤) في (ف):« جعفر يعني »، وفي (ت) و(ك):« جعفر عن ».

(٥) في (ف):« فتستغفروه ».

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

العَرَضِ[١] . . . »، الحديثَ[٢] .

قلتُ لأبي: أليس الجَزَرِيُّونَ يُسْنِدون هذه[٣] الأحاديثَ[٤] ؟

قال: نعم .

قلتُ: فأيُّهما أصحُّ ؟

قال: كما يقول[٥] أبو نعيم .

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٦٦).

(٢) في (أ): « العرض ولا الحديث ». والحديث أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٣٢٠) عن أبي نعيم به موقوفًا .

(٣) قوله: «هذه الأحاديث» من (أ) و(ش)، وفي (ت) و(ف) و(ك): «هذه الليلة الأحاديث». ولعلها تصحفت على النساخ من: « هذه الثلاثة الأحاديث»؛ إذ «الثلاثة» تكتب دون ألف هكذا: « الثلثة ».

(٤) أما الحديث الأول: فأخرجه مسندًا عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠٢٧١) من طريق معمر، عن جعفر بن برقان، به مرفوعًا. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٠٩ رقم٨٠٨٢)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٤٩).
وأما الحديث الثاني: فأخرجه مسندًا أحمد أيضًا (٢/ ٥٣٩ رقم ١٠٩٥٨)، وابن البختري (٦٧/ مجموع فيه مصنفات ابن البختري)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٩٨-٩٩) من طريق كثير بن هشام، وأحمد أيضًا (٢/ ٣٠٨ رقم ٨٠٧٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٣٤) من طريق محمد بن بكر البرساني، وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٢٢) من طريق خالد بن حيان، جميعهم عن جعفر بن برقان، به مرفوعًا.
وشملت رواية كثير بن هشام الحديث الثاني والثالث. وأخرج الحديث الثالث وحده مسندًا وكيع في "الزهد" (١٨١)، وأحمد (٢/ ٥٤٠ رقم ١٠٩٦٥) من طريق عمر بن أيوب الموصلي، كلاهما (وكيع وعمر) عن جعفر بن برقان، به مرفوعًا.
ومن طريق وكيع أخرجه إسحاق بن راهوية في "مسنده" (٣٢١)، وأحمد (٢/ ٤٤٣ رقم ٩٧١٨)، وفي "الزهد" (٢٥).

(٥) في (ك): « يقولون ».

١٨٩٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٢]، عن مروان الفَزَارِي[٣]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبدالله؛ قال: قال النبيُّ ﷺ:« **مَنْ يَتَزَوَّدْ في الدُّنْيَا يَنْفَعْهُ في الآخِرَةِ**[٤] » ؟

قال[٥] **أبي**: هذا حديثٌ باطل؛ إنما يُروى عن قيسٍ، قولَهُ.

قلتُ: ممَّن هو ؟

قال: من هِشَام بن عمَّار؛ كان[٦] هشامٌ - بِأَخَرَةٍ - كانوا يُلقِّنونه أشياءَ[٧]، فتلقَّن[٨]؛ فأُرَىٰ هذا منه .

١٩٠٠ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن العلاء الرازيُّ، عن الأَعْمَش، عن مجاهد، عن ابن عمر؛ قال: لقد أَتَىٰ علينا زمانٌ وأحدُنا[٩] أَضَنُّ[١٠] بأخيه المسلم منه بالدينارِ والدرهمِ، ولقد سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول:« **إِذَا ضَنُّوا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ**[١١]،

---

(١) نقل قول أبي حاتمٍ الذهبيُّ في "الميزان" (٤/ ٣٠٢).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٠٥ رقم ٢٢٧١)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (٤٥٩ و٧٠٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١/ ٢٤٨- ٢٤٩ و٥٧/ ٣٤٨- ٣٤٩).

(٣) هو: ابن معاوية.

(٤) أي: من يتزوَّد في الدنيا من العمل الصالح، يَنْفَعْهُ تَزَوُّدُهُ في الآخِرة.

(٥) في (ت) و(ف):« فقال ».

(٦) قوله:«عمار كان» سقط من (ت).

(٧) في (ش):« شيئًا ».

(٨) في (ك):« فيلقن ».

(٩) في (ت):« واجدنا ».

(١٠) في (ت) و(ك):« أضر ».

(١١) من قوله:« ولقد سمعت . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

وَتَبَايَعُوا[١] بِالْعِينَةِ[٢]، وَاتَّبَعُوا أَذْنَابَ البَقَرِ؛ أَنْزَلَ اللهُ بِهِمْ ذُلًّا، وَلَا يَنْزِعُهُ مِنْهُمْ حَتَّى يُرَاجِعُوا دِينَهُمْ » ؟

قال أبو زرعة: روى هذا الحديثَ أبو بكرِ بنُ عيَّاش[٣]، عن الأَعْمَش، عن عطاء[٤]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ك): « ويتابعوا ».

(٢) في (ك): « بالغيبة ». والعينة - بكسر العين -: أصله أن يبيع الرجلُ من الرجل سلعةً بثمن معلوم إلى أجل، ثم يشتريها منه نقدًا بأقل من الثمن الذي باعها به؛ يتذرع بذلك إلى سلف قليل في كثير من جنس واحد، وكذلك إذا كان هذا البيع بين ثلاثة في مجلس. انظر "مشارق الأنوار" (٢/ ١٠٧)، و"الزاهر" للأزهري (ص٣١١)، و"الفائق" (٢/ ١٠٨)، و"النهاية"(١/ ٢٣٧)، (٢/ ٣٠١)، و"المصباح المنير" (٢/ ٤٤١).

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٨ رقم ٤٨٢٥)، والطرسوسي في "مسند عبدالله بن عمر » (٢٢)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٣٠- ٣٣١ رقم ١٣٥٨٣)، والدارقطني في "الأفراد" (١٨٢/أ- ب/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "الشعب" (٣٩٢٠).
وأخرجه الروياني في "مسنده" (١٤٢٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ٣١٣- ٣١٤ و٣/ ٣١٨- ٣١٩) من طريق الليث بن أبي سليم، عن عطاء، عن ابن عمر.
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥٦٥٩)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٤٣٣ رقم ١٣٥٨٥)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٣٧٣) من طريق الليث بن أبي سليم، عن عبدالملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن ابن عمر.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٤٦٢)، والدولابي في "الكنى" (٢/ ٨٤٩- ٨٥٠ رقم ١٤٨٩)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٤١٧)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٦١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٠٨- ٢٠٩)، والبيهقي في "السنن" (٥/ ٣١٦) من طريق حيوة بن شريح، عن إسحاق بن أسيد أبي عبدالرحمن، عن عطاء الخراساني، عن نافع، عن ابن عمر. قال أبو نعيم: « غريب من حديث عطاء، عن نافع، تفرد به حيوة، عن إسحاق ».

(٤) هو: ابن أبي رباح.

قال أبو زرعة: وهذا أَشْبهُ .

قلتُ لأبي زرعة: فالخطأ من يحيى بن العلاء ؟

قال: نعم[١] .

١٩٠١ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه إبراهيم بن طَهْمَان[٢]، عن مالك بن أنس، عن سعيد المَقْبُرِي، عن أبي هريرة؛ قال:[قال رسول الله ﷺ][٣]:« يقولُ الله عزَّ وجلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ: المُتَحَابُّونَ بِجَلالِي[٤] أُظِلُّهُمْ في ظِلِّ[٥] يَوْمَ لا ظِلَّ إلا ظِلِّي» ؟

---

(١) من قوله:« أشبه . . . » إلى هنا، ليس في (ش).
قال الدارقطني في "الأفراد" (١٨٢/أ- ب/أطراف الغرائب):« غريب من حديث الأعمش عن عطاء، تفرد به أبو بكر بن عياش عنه، وتفرد به سعيد بن عثمان الخزاز، عن أبي بكر. ورواه يحيى بن العلاء، عن الأعمش، عن مجاهد، ورواه ليث، عن مجاهد، وتفرد به جرير بن حازم عنه، ورواه ابن جريج، عن عطاء، وهو غريب من حديثه عنه، وتفرد به بشير بن زياد، عنه ».

(٢) في "مشيخته" (٨٠)، ومن طريقه أخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٢٩٥/أ- ب/ أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٣٤٤)، والبيهقي في "الشعب" (٨٥٧٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ٧١).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من مصادر التخريج،ومنها "مشيخة ابن طهمان" راوي هذا الطريق.

(٤) قوله:« بجلالي » سقط من (ك).

(٥) كذا في جميع النسخ، غير (ك) فإن فيها:« ظلِّي »، وهي منسوخة من (ت) التي وافقت بقية النسخ، وما جاء في (ك) هو الجادَّة،وهو الذي في مصادر التخريج، ولكن ما وقع في النسخ صحيحٌ من جهة العربية، ويُضبطُ بتشديد اللام مكسورةً ومفتوحة، وقد أوضحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢١٠٠).

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: مالكٌ[١]، عن أبي طُوَالة[٢]، عن أبي الحُبَاب سعيد بن يَسَار، عن أبي هريرة[٣].

١٩٠٢ - وسمعتُ[٤] **أبي قال**: كان بِطَرَسُوسَ شيخٌ يقال له: محمدُ بنُ يزيد الأسلميُّ[٥]، وكان قد كتَبَ حديثًا كَثيرًا جِدًّا، ثم خَلَّطَ بعدُ؛ فرأيتُ يومًا[٦] في كُتبه: حدَّثنا محمد بن عبدالله بن نُمَير، عن

---

(١) في "الموطأ" (٢/ ٩٥٢)، ومن طريقه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٣٧، ٥٣٥ رقم ٧٢٣١، ١٠٩١٠)، ومسلم في "صحيحه" (٢٥٦٦).

(٢) هو: عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (١٤٨٢): « يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه؛ فرواه إبراهيم بن طهمان، عن مالك، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ولم يتابع عليه. وخالفه أصحاب "الموطأ"؛ فرووه عن مالك، عن أبي طُوالة عبدالله بن عبدالرحمٰن بن معمر، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة. وذكره إبراهيم الحربي في كتاب "الأدب" عن مصعب الزبيري، عن مالك، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن معمر، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، والذي قبله أصوب ». وقال في الموضع السابق من "الأفراد": « تفرد به إبراهيم ابن طهمان، عن مالك، عن سعيد، وتفرد به حفص بن عبدالله عنه ».
وقال أبو نعيم في الموضع السابق: « تفرد به إبراهيم، عن مالك، عن سعيد . ورواه عامة أصحابه على ما في "الموطأ": مالك، عن أبي طُوالة، عن أبي الحباب سعيد ابن يسار، عن أبي هريرة ». وقال البيهقي في الموضع السابق: « تفرد به إبراهيم بن طهمان، عن مالك بهذا الإسناد، والمحفوظ عن مالك، عن عبدالله بن عبدالرحمن أبي طوالة ».

(٤) نقل ابن أبي حاتم هذا النص في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٢٩) عن أبيه.

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « الأسلي »، والمثبت من (ت) و(ك)، ومثله في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٢٩)، وهو الصواب.

(٦) قوله: « فرأيت يومًا » في (ك): « يومًا فرأيت ».

أبيه، عن إسماعيل بن سُمَيع، عن مسلم البَطِينِ[(١)]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ، وَمَنْ رَاءَىٰ رَاءَى اللهُ بِهِ** ».

قال أبي: فأوقفتُه عنه، فقلتُ له: ليس هذا من حديث ابن نُمَير، وابنُ نُمَير لم يَسْمَع من إسماعيل بن سُمَيع شيءً[(٢)]! فبقي الرجلُ[(٣)]. وقلتُ له: هذا مِنْ حديثِ حَفْص بن غِيَاث[(٤)].

فقلتُ لأبي: ما توهَّمْتَ؟

قال: ظننتُ أنَّ إنسانًا ذاكره، فسرقَهُ منه وكتَبَهُ، أسألُ اللهَ السلامة!

١٩٠٣ - وسمعتُ أبي وذكر حديث شُعبة[(٥)]، عن أبي سُفيان

---

(١) في (ت): « البطيني ». وهو: مسلم بن عمران، ويقال: ابن أبي عمران.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، كما في الموضع المذكور من "الجرح والتعديل". انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) أي: بقي ساكتًا مُفْحَمًا، أو بقي ساكتًا مبهوتًا منقطعًا. انظر "لمحات من تاريخ السنة" للشيخ عبدالفتاح أبي غدة (ص ١٤١).

(٤) روايته أخرجها مسلم في صحيحه (٢٩٨٦) من طريق عمر بن حفص بن غياث، حدثني أبي، عن إسماعيل بن سميع، به ».

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "الزهد" (ص٢٤٠). وأخرجه الطبراني في "الصغير" (٣٢)، والرامهرمزي في "أمثال الحديث" (٤)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٦٤٥)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (٨٦٥) من طريق عبدالله بن رجاء المكي، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به مرفوعًا.
وأخرجه الطبراني في "الصغير" (٢٨٤)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (٤٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٣٥٢)، وفي "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٤٣)، والخليلي في "الإرشاد" (١/ ٤١٦ رقم ١٠٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٢٠)، =

طَلْحَة بن نافع، عن ابن عمر: « دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لا يَرِيبُكَ ».

فقال أبي: لا نَعْلَمُ[(١)] روى شُعبة عن أبي سفيان غير هذا الحديث، وتعجَّبنا من لُقِيِّهِ[(٢)] إياه كيف لَقِيَهُ[(٣)] ؟! لأنَّ طَلْحة بن نافع[(٤)] كبيرٌ، وشُعبةُ يَحْمِلُ[(٥)] عليه؛ يقول: ما يحدِّث عن جابرٍ، لم يسمع منه؛ إنما هو مِنْ[(٦)] صحيفةِ سليمانَ اليَشْكُرِيِّ[(٧)].

١٩٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى القَطَّان[(٨)]، عن

= وفي "الموضح" (٢/ ١١٥) من طريق عبدالله بن أبي رومان، عن ابن وهب، عن مالك، عن نافع، به مرفوعًا أيضًا. قال أبو نعيم: « غريب من حديث مالك، تفرد به ابن أبي رومان، عن ابن وهب». وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٨٧) من طريق محمد بن عبد بن عامر، عن قتيبة، عن مالك، عن نافع، به مرفوعًا. وعن الخطيب نقله الرافعي في "التدوين" (ص٣١٠).

قال الخطيب: «وهذا الحديث باطل عن قتيبة، عن مالك، وإنما يحفظ عن عبدالله ابن أبي رومان الإسكندراني، عن ابن وهب، عن مالك، تفرد واشتهر به ابن أبي رومان، وكان ضعيفًا، والصواب: عن مالك من قوله، قد سرقه محمد بن عبد بن عامر من ابن أبي رومان، فرواه كما ذكرنا ».اهـ.

(١) في (ك): « يعلم ».
(٢) في (ت) و(ك): « لقيته ».
(٣) يعني: كيف لقي شعبةُ أبا سفيان طلحةَ بنَ نافع.
(٤) المثبت من (أ)، وفي بقية النسخ: «رافع».
(٥) في (ك): « تحمل ».
(٦) في (ش): « في ».
(٧) هو: ابن قيس.
(٨) هو: ابن سعيد، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٢٧٨) من طريق المعتمر بن سليمان، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٠١ رقم ٨٨٥)، وفي "الدعاء" (١٨٣١) من طريق عفان بن مسلم، كلاهما عن سليمان بن المغيرة، به، غير أنه وقع عندهما: «بردة» بدل «برزة».
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٤٣٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٦٠- ٢٦١ و٥/ ٤١٠- ٤١١ رقم ١٨٢٩٣ و٢٣٤٨٨)، وابن أبي عاصم =

سليمان بن المُغِيرة، عن حُمَيد بن هلال، عن أبي بَرْزة[(١)]، عن رجلٍ من المهاجرين كان يُعْجِبني تواضعُهُ؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**تُوبُوا إِلَى اللهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ؛ فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وأَسْتَغْفِرُهُ**[(٢)] **في اليَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ**» ؟

قال أبي: يقال: إنَّ هذا الرجلَ هو الأغرُّ المزنيُّ[(٣)]، وله صحبةٌ.

١٩٠٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شُعْبة[(٤)]، عن أبي

= في "الآحاد والمثاني" (١١٢٧)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٠٢ رقم ٨٨٧)، وفي "الدعاء" (١٨٣٠) من طريق يونس بن عبيد، والإمام أحمد (٤/ ٢٦١ رقم ١٨٢٩٤)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٠١- ٣٠٢ رقم ٨٨٦)، وفي "الدعاء" (١٨٣٢) من طريق أيوب السختياني، والمروزي في "زوائده على الزهد لابن المبارك" (١١٣٦) من طريق جرير بن حازم، ثلاثتهم (يونس وأيوب وجرير) عن حميد بن هلال، به، وفيه عندهم أيضًا: «بردة» بدل «برزة».

(١) كذا في جميع النسخ: « عن أبي برزة » بالزاي، وفي جميع مصادر التخريج المتقدمة: « عن أبي بردة» بالدال، وهو ابن أبي موسى الأشعري.

(٢) زاد بعده في (ف): « أتوب إلى الله وأستغفره ».

(٣) أخرج حديثه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢١١ و٢٦٠ رقم ١٧٨٤٧ و١٧٨٥٠ و١٨٢٩٢)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٠٢) من طريق عمرو بن مرة، والإمام أحمد (٤/ ٢١١ و٢٦٠ رقم ١٧٨٤٨ و١٧٨٤٩ و١٨٢٩١)، ومسلم (٢٧٠٢) من طريق ثابت بن أسلم، كلاهما عن أبي بردة، عن الأغر المزني، به.

(٤) في (ك): « رواه أبو شعبة ».
ورواية شعبة هذه أخرجها أبو عبيد في "الأموال" (٢٢١)، وفي "غريب الحديث" (٣/ ٤١٦)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٣٩ رقم ٤١٨١)، والشاشي في "مسنده" (٨١٥) من طريق الحجاج بن محمد، عن شعبة، عن أبي التياح، عن رجل من طيئ أحسبه قال: عن أبيه، عن ابن مسعود. وفي بعض الطرق لم يذكر: أحسبه عن أبيه، وجعله عن رجل من طيئ عن ابن مسعود. =

التَّيَّاح[1]، عن رجلٍ من طيِّئٍ، عن أبيه، عن ابن مسعود؛ قال: نَهى

= وأخرجه الشاشي (٨١٤) من طريق بشر بن عمر الزهري، عن شعبة، عن أبي التياح، عن رجل من طيئ، عن ابن مسعود، به. ثم قال: «قال شعبة: قال أبو حمزة: سمعت الطائي يحدث بهذا عن أبيه، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ».
وأخرجه أحمد (١/ ٤٣٩ رقم ٤١٨٤) من طريق محمد بن جعفر، والبغوي في "الجعديات" (١٤٢٠) من طريق علي بن الجعد، كلاهما عن شعبة، عن أبي التياح قال: سمعت رجلاً من طيئ يقال له: ابن الأخرم، يحدث عن ابن مسعود.
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٣٧٩) عن شعبة، عن أبي حمزة، عن رجل من طيئ، عن أبيه، عن ابن مسعود. ومن طريقه أخرجه البيهقي في "الشعب" (٩٩٠٥).
وأخرجه أحمد (١/ ٤٣٩ رقم ٤١٨٥) من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، عن أبي جمرة، عن أبيه، عن ابن مسعود.
وأخرجه الطيالسي (٣٧٨)، والشاشي (٨١٢ و٨١٣) من طريق النضر بن شميل وعمرو بن مرزوق، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٢٢) من طريق أبي عامر العقدي عبدالملك بن عمرو، جميعهم (الطيالسي، والنضر، وعمرو، والعقدي) عن شعبة، عن الأعمش، عن شِمْرِ بن عطية، عن رجل من طيئ، عن أبيه، عن عبدالله ابن مسعود، عن النبي ﷺ: «لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا».
وجاء عند الحاكم: عن شمر، عن المغيرة بن سعد بن الأخرم، عن أبيه، عن ابن مسعود.
وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٥٠٥)، ويحيى بن آدم في "الخراج" (٢٥٤)، والطيالسي (٣٧٧)، والشاشي (٨١١) من طريق قيس بن الربيع، والحميدي في "مسنده" (١٢٢)، وأحمد (١/ ٣٧٧ رقم ٣٥٧٩)، وفي "الزهد" (ص٣٧) من طريق ابن عيينة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٣٦٨)، وأحمد (١/ ٤٢٦ رقم ٤٠٤٨)، وابن أبي عاصم في "الزهد" (٢٠٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٢٠٠)، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، وأحمد (١/ ٤٤٣ رقم ٤٢٣٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٥٤)، والترمذي في "جامعه" (٢٣٢٨)، والشاشي (٨١٧ و٨١٨) من طريق الثوري، جميعهم عن الأعمش، عن شِمْر بن عطية، عن المغيرة ابن سعد بن الأخرم الطائي، عن أبيه، عن ابن مسعود، بلفظ حديث شعبة، عن الأعمش.

(١) هو: يزيد بن حميد.

رسولُ الله ﷺ عن التَّبَقُّرِ[١] في الأَهْلِ والمالِ[٢] ؟

قال أبي: هذا الرجلُ هو المُغِيرَةُ بنُ سعد بن الأَخْرَم[٣].

١٩٠٦- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاق بن خالد الأَعْسَم[٤]، عن إبراهيم بن رُسْتُم؛ قال: حدَّثنا أبو حَفْص الأَبْزِيُّ[٥]، عن إسماعيل

---

(١) في (ك): « التنفر ». والتبقر في الأهل والمال: الكثرة والسعة . "غريب الحديث" لأبي عبيد (٣/ ٤١٦)، و"النهاية" (١/ ١٤٤).

(٢) وجاء بعده في "مسند أحمد" (١/ ٤٣٩ رقم ٤١٨١): « فقال أبو جمرة [بالجيم والراء، وفي "تعجيل المنفعة" : أبو حمزة؛ بالحاء والزاي] وكان جالسًا عنده: نعم حدثني أخرم الطائي، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ ».

(٣) في (ك): « الأحزم ».
قال ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (٢/ ٤٤٢): « وقد روى المتن غير شعبة فجوَّد الإسناد، أخرجه أحمد أيضًا والترمذي من رواية الأعمش، عن شِمْر بن عطية، عن المغيرة بن سعد بن الأخزم، عن أبيه، عن عبدالله، فذكر الحديث، ولفظه: « لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا »، وعلى هذا فابن الأخزم في رواية شعبة هو المغيرة بن سعد بن الأخزم، نسب إلى جده، وأبوه على هذا: هو سعد بن الأخزم، ويحتمل أن يكون المراد بأبيه أبوه الأعلى وهو الأخزم ». كذا وقع في جميع نسخ "التعجيل" : « الأخزم » بالزاي، وبين المحقق أن الصواب: « الأخرم » بالراء كما في "الإكمال" لابن ماكولا (١/ ٣٨).

(٤) روايته أخرجها الرافعي في "التدوين" (٢/ ٤٤٥).
وأخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ٤٣٠ رقم ٥١٠) من طريق محمد بن الحجاج بن عيسى، عن إبراهيم بن رستم، به.

(٥) الحديث ذكره العراقي في "ذيل الميزان" (ص١٩٨) في ترجمة: «حفص الأبزي». ونقل عن العقيلي قوله: «حفص كوفي، حديثه غير محفوظ». ثم قال: « وقد رويناه من طريق الحاكم وأبي نعيم فقالا فيه: عن أبي حفص العبدي، ورواه ابن الجوزي في "الموضوعات" عن عمر أبي حفص العبدي، عن إسماعيل بن سميع. وعمر بن حفص العبدي مذكور في "الميزان" » اهـ.

ابن سُمَيع، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**العُلَمَاءُ أُمَنَاءُ الرُّسُلِ عَلَى عِبَادِ اللهِ مَا لَمْ[1] يُخَالِطُوا السُّلْطَانَ، وَيَدْخُلُوا[2] في الدُّنْيَا. فَإِذَا خَالَطُوا السُّلْطَانَ[3]، وَدَخَلُوا في الدُّنْيَا؛ فَقَدْ خَانُوا الرُّسُلَ؛ فَاحْذَرُوهُمْ وَاجْتَنِبُوهُمْ**»؟

فقال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ[4]؛ يشبه أن يكون في الإسناد رجلٌ لم يُسَمَّ، وأُسْقِطَ ذلك الرجلُ.

١٩٠٧ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه عَمرو بن عاصم[6]، عن

---

(١) قوله: «لم» سقط من (ت) و(ك).

(٢) في (ت) و(ف): «ودخلوا».

(٣) قوله: «ويدخلوا في الدنيا، فإذا خالطوا السلطان» سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) قال ابن الجوزي في الموضع السابق: «وقد رواه محمد بن معاوية النيسابوري، عن محمد بن يزيد، عن إسماعيل بن سُميع، وهذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ». وانظر "الفوائد المجموعة" للشوكاني (ص٢٨٩) مع التعليق عليه.

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤٢٨)، وفيها: «قد زاد في الإسناد جندبٌ، وليس بمحفوظ؛ حدثنا أبو سلمة عن حماد، وليس فيه جندب».

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٠٥ رقم٢٣٤٤٤)، والترمذي في "جامعه" (٢٢٥٤)، وابن ماجه في "سننه" (٤٠١٦)، والبزار في "مسنده" (٢٧٩٠)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٣٣١).
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٥٤) من طريق عمر بن موسى الحادي، و(٦/ ٣٠٥) من طريق محمد بن عبدالسلام، عن هدبة بن خالد، كلاهما عن حماد بن سلمة، به.
وأخرجه معمر في "جامعه" (٢٠٧٢١)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٤١١) من طريق المعلى بن زياد، والبيهقي في "الشعب" (١٠٣٣٠) من طريق يونس بن عبيد، ثلاثتهم (معمر والمعلى ويونس) عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً.

حمَّاد بن سَلَمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن جُنْدُبٍ[١]، عن حُذَيْفَة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَن يُذِلَّ نَفْسَهُ** »، قالوا: يا رسولَ الله، وكيف يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قال: « **يَتَعَرَّضُ مِنَ البَلَاءِ مَا لَا يُطِيقُ**[٢] »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٣].

١٩٠٨ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه إسحاق بن إبراهيم[٥] - خَتَنُ[٦] سَلَمة[٧] - قال: أخبرنا عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله

---

(١) هو: ابن عبدالله البجليُّ.

(٢) تَعَرَّضَ الشيءَ وتعرَّضَ له: تصدى له وطلبه. يتعدى بنفسه وبالحرف. انظر "المصباح" (٢/ ٤٠٤)، وفي مصادر التخريج: « يتعرَّض من البلاء لما لا يطيق».

(٣) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن حذيفة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد رواه غير عمرو بن عاصم، عن حماد بن سلمة، ولا نعلم رواه عن حماد أوثق من عمرو بن عاصم وبه يعرف ».
وبيَّن ابن عدي في الموضع السابق أن عمر بن موسى ومحمد بن عبدالسلام سرقاه، وأن الحديث يعرف بعمرو بن عاصم .

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٨٠٠).

(٥) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "الأمر بالمعروف" (٤١)، والطبراني في "الأوسط" (٢/ ٩٥- ٩٦ رقم ١٣٦٧)، والدارقطني في "الأفراد" (١٧٧/ ب/ أطراف الغرائب)، وأبو القاسم الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (١/ ٢١٨ رقم ٣٠٦).
ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٢٨٧). ووقع في المطبوع من "الحلية" سقط وتحريف.

(٦) في (ش): « حين ». وتقدم تفسير « الختَن » في المسألة رقم (١٧٩١).

(٧) هو: سلمة بن الفضل الأبرش .

ابن[١] عبدالله بن عمر بن الخَطَّاب، عن أبيه، عن عمِّه سالم، عن أبيه عبدالله بن عمر[٢]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مُرُوا بِالمَعْرُوفِ وَانْهَوْا عَنِ المُنْكَرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَدْعُونَ[٣] اللهَ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ، وَمِنْ قَبْلِ أَنْ[٤] تَسْتَغْفِرُوا فَلَا يُغْفَرَ لَكُمْ؛ فَإِنَّ الأَمْرَ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ المُنْكَرِ، لَا يُقَرِّبُ أَجَلاً، وَلَا يُبَاعِدُ رِزْقًا، وَإِنَّ[٥] الأَحْبَارَ مِنَ اليَهُودِ، وَالرُّهْبَانَ مِنَ النَّصَارَى، لَمَّا تَرَكُوا الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ المُنْكَرِ؛ أَصَابَهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ، ثُمَّ لَمْ يَنْفَعْهُمْ» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦].

---

(١) ضبب عليها في(ت)، وفي (ك) زاد قبلها: «بن عبدالعزيز»، وضبب على «عبدالعزيز».

(٢) في (ف): « عمر بن الخطاب ».

(٣) كذا في جميع النسخ بإثبات نون المضارع مع « أنْ »، والجادَّةُ: « أنْ تَدْعوا »، لكنْ يخرَّج ما في النسخ على أنه أُهْمِلَت « أنْ »؛ فلم يُنصب المضارع بعدها؛ كما تهمل «ما» المصدريَّة؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٨).
وستأتي «أن» في هذا الحديث مستعملة ناصبة للمضارع في قوله: «أن تستغفروا»، وفي هذا اجتماع لغتين فأكثر في الكلام الواحد، وهو جائز في العربية؛ وقد عقَدَ له ابنُ جِنِّيْ بابًا في كتابه "الخصائص" (١/ ٣٧٠- ٣٧٤)، وانظر المسألة رقم (٢٤١).
هذا؛ والفاءُ في قوله: « فَلَا يُسْتَجَابُ » و« فَلَا يُغْفَرَ » عاطفةٌ لا سببيَّة.

(٤) من قوله: « تدعون الله . . . » إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) في (ت) و(ك): « إن » بلا واو.

(٦) قال الطبراني في الموضع السابق: « لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عبد العزيز العمري العابد إلا إسحاقُ بن إبراهيم، تفرد به ابن دنوقا ».
وقال الدارقطني في الموضع السابق: « غريب من حديث سالم عن أبيه، تفرد به عبدالعزيز بن عبدالله العمري عنه، ولم يروه عنه غير ابنه عبدالله بن عبدالعزيز العابد وهو عزيز الحديث، تفرد به إسحاق بن إبراهيم الرازي عنه ».

١٩٠٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي قيس[٢]، عن أبي سفيان[٣]، عن عمر بن نَبْهان[٤]، عن الحسن البَصْري، عن أنس بن مالكٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **وَجدتُّ الحَسَنَةَ نُورًا في القَلْبِ، وَزَيْنًا في الوَجْهِ، وَقُوَّةً في العَمَلِ، ، وَوَجدتُّ الخَطِيئَةَ سَوَادًا**[٥] **في القَلْبِ، وَزُهْدًا في العَمَلِ، وَشَيْنًا في الوَجْهِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكر، وأبو[٦] سفيان مجهولٌ[٧] .

١٩١٠ - وسألتُ[٨] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن عبدالعزيز بن عُبَيدالله[٩] النَّرْمَقِي الرازي، عن يحيى البَكَّاء[١٠]، عن ابن عمر؛ قال: تَجَشَّأَ رجلٌ عند النبيِّ ﷺ فقال: « **كُفَّ عَنَّا جُشَاءَكَ**[١١]؛ **فَإِنَّ أَطْوَلَكُمْ**

---

(١) نقل قول أبي حاتم الذهبيُّ في "الميزان" (٤/ ٥٣٢).
(٢) روايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٢/ ١٦٠- ١٦١).
(٣) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عبدربه . (٤) في (ك): « تيهان ».
(٥) في (ك): « سواد ». (٦) في (ك): « وأبي ».
(٧) قال أبو نعيم في الموضع السابق: « غريب من حديث الحسن عن أنس، لم نكتبه إلا من هذا الوجه، تفرد به عمرو بن أبي قيس، وأبو سفيان اسمه: عبدربه ».
(٨) انظر المسألة رقم (١٨٦١).
(٩) هكذا جاء في جميع النسخ: «يحيى بن عبدالعزيز بن عبيدالله»، وصوابه: أبو يحيى عبدالعزيز بن عبدالله. كما في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٨٦- ٣٨٧)، و"تهذيب الكمال" (١٨/ ١٦٣). وهكذا جاء في مصادر التخريج. ورواية عبدالعزيز بن عبدالله هذه أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٤٧٨)، وابن ماجه في "سننه" (٣٣٥٠)، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٣٥١)، والطبراني في "الأوسط" (٤/ ٢٤٩ رقم ٤١٠٩).
(١٠) في (ف): «يحيى النرمقي البكاء».
(١١) قال في "المصباح المنير" (ص ٥٧- جشأ): « تجشَّأَ الإنسانُ تَجَشُّؤًا، والاسم: الجُشَاء، وزان غُراب، وهو: صَوْتٌ مع رِيحٍ يحصُلُ من الفمِ عند حصولِ الشِّبَعِ».

جُوعًا يَوْمَ القِيَامَةِ أَكْثَرُكُمْ شِبَعًا في دَارِ(١) الدُّنْيَا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ (٢).

١٩١١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو زهير عبدالرحمٰن بن مَغْرَاءَ(٣)، عن أبي رجاءٍ مُحْرِزٍ الجَزَرِي، عن فُرَات بن سَلْمان، عن مَيمون بن مِهْران، عن ابن عمر: أنه مرَّ بأهلِ بيتٍ نُزُولٍ على ظهر الطريقِ، فقال: مَنْ أنزلكُمْ ها هنا ؟ قالوا: تَعَرَّضْنا لِنُرْزَقَ(٤)؛ أصابتنا السَّنَةُ(٥)، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: « **مَا مِنْ(٦) أَهْلِ بَيْتٍ يَصْبِرُونَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَلَى حَاجَةٍ إِلَّا أَتَاهُمُ اللهُ بِرِزْقٍ** »، قال: فارتَحلُوا من مكانِهم ؟

---

(١) في (ك): « ذكر ».

(٢) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٨٧) في ترجمة عبدالعزيز بن عبدالله: «سألت أبي عنه؟ فقال: رازي منكر الحديث، روى عن يحيى البكاء، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، ثلاثة أحاديث أو أربعة منكرة ».
وقال الترمذي في الموضع السابق: « حسن غريب من هذا الوجه ».
وقال الطبراني في الموضع السابق: « لا يروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبدالعزيز النرمقي ».

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٠٨)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٥٨)، والبيهقي في "الشعب" (٩٥٨٠)، من طريق عبدة بن سليمان، عن أبي رجاء الجزري، به.

(٤) في (ف): « للرزق ».

(٥) السَّنَة، أي: الجَدْب. "المصباح المنير" (ص١٥٢-سنه).

(٦) في (ت): « ما نر »، وفي (ك): « ما بر ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(١)] .

١٩١٢ - وسألتُ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه جعفر بن سُلَيمان، عن ثابتٍ البُنَاني؛ قال: لمَّا مَرِضَ سلمانُ الفارسيُّ بلَغَ سعدَ بنَ أبي وقَّاص وهو أميرُ الكوفة، فخرج يعودُهُ؛ قال: فقَدِمَ فدخَلَ عليه، فوافقه وهو في الموت، وسلمانُ يبكي؛ قال: فسلَّم عليه وجلَسَ، فقال: ما يُبكِيكَ يا أخي ؟ أَلَا تَذْكُرُ صحبةَ رسول الله ﷺ ؟! ألا تذكُرُ المَشَاهِدَ الصالحةَ ؟! فقال سلمان: إنه - والله - يا سعد ! ما يُبْكِيني واحدةٌ من ثِنْتينِ؛ ما أبكي ضنًّا بالدنيا، ولا كراهيةً للقاء الله. فقال سعد: فما يُبكيك بعد ثمانين[(٣)] ؟ فقال: يُبكِيني أنَّ خليلي عَهِدَ إليَّ عَهدًا؛ قال سعد: وما عَهِدَ إليكم ؟ قال: عَهِد إلينا « **لِيَكُنْ بَلَاغُكُمْ مِنَ الدُّنْيَا كَزَادِ الرَّاكِبِ** »، وإنَّا قد خشينا أنَّا قد تعدَّينا . . . وذكر الحديثَ ؟

قال أبي: يقول سِنَانٌ[(٤)] في هذا الحديث: عن جعفر، عن ثابت،

---

(١) قال ابن حبان في الموضع السابق في ترجمة أبي رجاء الجزري: « شيخ يروي عن فرات بن السائب وأهل الجزيرة المناكير الكثير التي لا يتابَع عليها، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد لغلبة المناكير على أخباره ».
وقال البيهقي في الموضع السابق: « إسناده ضعيف، وروي من وجه آخر ضعيف ».

(٢) نقل هذا النص الذهبي في "السير" (١/ ٥٥٦).

(٣) علَّق الذهبي، في الموضع السابق، على هذا بقوله: « وهذا يوضح لك أنه من أبناء الثمانين، وقد ذكرت في "تاريخي" الكبير أنه عاش مائتين وخمسين سنة، وأنا الساعة لا أرتضي ذلك ولا أُصححه ».

(٤) لم نقف على روايته. ولكن أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤١٠٤)، وابن أبي =

أَحسَبُهُ عن أنس، وقال مرة: عن ثابت، عن أبي عثمان[(١)]، وخلّط فيه، وهذا أَشْبَهُ مُرسَلٌ[(٢)].

١٩١٣ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه سَلَمة[(٤)]، عن ابن إسحاق[(٥)]، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب؛ قال: حدّثني

= الدنيا في "المحتضرين" (٢٧٥)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٢٧ رقم ٦٠٦٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ١٩٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢١/ ٤٥٠ و٤٥١) من طريق عبدالرزاق، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، به.

وأخرجه ابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٢٥٨ رقم ٤٣٠) من طريق حميد الطويل، عن أنس، به.

(١) هو: عبدالرحمن بن مل النهدي.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو حال منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) انظر المسألة رقم (١٨٣٥).

(٤) هو: ابن الفضل. وروايته أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (٦/ ٣٧٧ رقم ٦٩٨١)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٤٤)، جاء عند ابن جرير: ابن العاص، وجاء عند الحاكم: عمرو بن العاص.

وأخرجه الحاكم (٢/ ٣٧٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٤/ ١٧٤)، من طريق يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، حدثني عمرو بن العاص.

وأخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٢/ ٦٤٣ رقم ٣٤٦٤) من طريق عباد بن العوام، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن ابن العاص، لا يدري عبدالله أو عمرو.

وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٤/ ١٧٣- ١٧٤) من طريق سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن العاص.

(٥) هو: محمد.

ابن العاص - يعني[(١)]: عبدالله بن عمرو - أنه سمع النبيَّ ﷺ يقول: «كُلُّ بَنِي آدَمَ يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ لَهُ ذَنْبٌ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا»، ثم دلَّى رسولُ الله ﷺ يدَه إلى الأرضِ فأخذ عُودًا صَغِيرًا، ثم قال: «وَذَلِكَ أَنَّهُ[(٢)] لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا لِلرِّجَالِ إِلَّا مِثْلُ هَذَا العُودِ؛ وَبِذَلِكَ سَمَّاهُ سَيِّدًا وَحَصُورًا[(٣)]»؟

قال أبي: لا يرفعون هذا الحديثَ[(٤)].

١٩١٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه مَعْنُ بن عيسى[(٥)]، عن

---

(١) في (ت)و(ك): «ينعي».
(٢) قوله: «أنه» سقط من (أ) و(ش).
(٣) في (أ) و(ش): «سيد وحصور»، وفي (ف): «سيدًا وحصور»، والمثبت من (ت) و(ك). وكلُّ ذلك صحيح: فما ورد بألف تنوين النصب: على لغة الجمهور. وما حذفت منه الألف: جاء على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
والحَصْر: هو الحَبْس والمنع، والحصور: هو الذي لا يأتي النساء، سُمِّي به؛ لأنه حبس عن الجماع ومُنع. "غريب الحديث" للخطابي (١/ ٦٩٨) و"النهاية" (١/ ٣٩٥).
(٤) أخرجه موقوفًا ابن جرير في "تفسيره" (٦/ ٣٧٨ رقم٦٩٨٣) من طريق شعبة. عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن ابن العاص: إما عبدالله وإما أبوه.
وأخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٢/ ٦٤٣ رقم٣٤٦٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو بن العاص.
وأخرجه ابن جرير (٦/ ٣٧٨ رقم٦٩٨٢) من طريق أنس بن عياض، وأيضًا (٦٩٨٤) من طريق عبدالملك، كلاهما عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، من قوله.
(٥) روايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٤/ ٣٠٢). =

مالك، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة؛ قال: كانتِ القَصْوَاءُ ناقةُ رسولِ الله ﷺ لا تُدْفَعُ في سباقٍ إلا سَبَقَتْ .

ورواه يونسُ بن يزيد، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيّب - ولم يُجاوِزْ به[١]- أنَّ القصواءَ ناقةَ رسول اللهِ ﷺ لا تُدْفَعُ في سباقٍ إلا سَبَقَتْ[٢] ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: عن[٣] الزُّهريِّ عن سعيدٍ فقطْ [٤].

= وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٩٣)، والبزار في "مسنده" (٣٦٩٤/ كشف الأستار) من طريق معن بن عيسى، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً.

وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٠٠٣٠) من طريق يحيى بن سعيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً.

(١) أي: لم يجاوز به سعيدَ بن المسيب بذكر أبي هريرة.

(٢) من قوله: « ورواه يونس بن يزيد . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) قوله: « عن » من (أ) فقط .

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ١٧٣): « يرويه مالك، عن الزهري واختلف عنه؛ فرواه معن بن عيسى، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة . وكذلك روي عن النضر بن طاهر، عن مالك. ورواه محمد بن الحسن، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، مرسلاً . وكذلك رواه أصحاب "الموطأ" عن مالك. وكذلك رواه ابن وهب، عن يونس ومالك . وكذلك رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن سعيد، مرسلاً، والمرسل أصح ».

وقال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا نعلم رفعه إلا مالك، ولا عنه إلا معن، قال معن: كان مالك لا يسنده، فخرج علينا يومًا نشيطًا فحدثنا به عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة »!. =

١٩١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشامٌ الرازيُّ(١)، عن الحارثِ بن عُبَيدة الحِمْصي، عن إبراهيم بن ذي حِمَاية(٢)، عن قتادة، عن أنسٍ؛ قال: قال: رسولُ الله ﷺ: ((**الشُّهَدَاءُ عِنْدَ اللهِ: المُقْسِطُونَ، وَأَفْضَلُ الهِجْرَةِ: مَنْ هَجَرَ(٣) مَا حَرَّمَ اللهُ**))(٤)؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: قتادة(٥)، عن ابن بُرَيْدة، عن أبي

= والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٨٧٢ و٦٥٠١) من طريق حميد الطويل، عن أنس قال: كان للنبي ﷺ ناقة تسمى العضباء، لا تسبق... فذكره.

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٦١٥ و٢٦١٦)، وأبو نعيم في "فضيلة العادلين" (٢٢) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أنس، به.

(٢) هو: إبراهيم بن عبدالحميد بن ذي حماية؛ بالحاء المكسورة، والياء المعجمة باثنتين من تحتها. انظر "الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٥٣١).

(٣) أي: وأفضلُ الهِجْرة: هجرةُ مَنْ هَجَرَ ما حرَّم الله. حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. انظر التعليق على المسألة رقم (٢).

(٤) هذا جزء من حديث طويل، أخرجه بطوله البزار كما سيأتي.

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها البزار في "مسنده" (٢٤٣٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٧٦ و٤/ ٥١٣) من طريق همام بن يحيى، والدارقطني في "الأفراد" (٢٠٥/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق منصور بن زاذان، كلاهما عن قتادة، به.
وأخرجه معمر في "جامعه" (٢٠٨٥٢) من طريق مطر بن طهمان، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٦٢- ١٦٣ رقم ٦٥١٤)، والحسين المروزي في "زياداته على الزهد لابن المبارك" (١٦١٠)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٧٠١ و٧١٩)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٢٨٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٧٥-٧٦) من طريق الحسين بن ذكوان المعلم، كلاهما عن عبدالله بن بريدة، به.
ومن طريق معمر السابق أخرجه أحمد (٢/ ١٩٩ رقم ٦٨٧٢)، وابن أبي عاصم (٧٠٠ و٧١٨).

سَبْرَةَ [الهُذَلِيِّ][١]، عن عبدالله بن عمرٍو، عن النبيِّ ﷺ[٢].

١٩١٦ - وسمعتُ أبي يقول وذكر حديثًا رواه زيادٌ البَكَّائي[٣]، عن مَنصور[٤]، عن مجاهد[٥]، عن أبي جُحَيفة، قال: إنَّ المَعْصِيَةَ في الحَسَدِ؛ إنَّ الشيطانَ حسَدَ آدمَ أن يسجدَ له فعصَىٰ ربَّهُ.

قال أبي[٦]: يقال: مَنْصور، عن أبي جمعة[٧].

١٩١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سليمانُ بنُ حسَّان الشاميُّ[٨]، عن شَريك[٩]، عن يَعْلَى بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله

(١) قوله: «الهذلي» تصحَّف في جميع النسخ إلى: «المولى» وجاء على الصواب في مصادر التخريج التي نسبته؛ كـ"السنة" لابن أبي عاصم، و"مسند البزار" و"مستدرك الحاكم"، وانظر "الجرح والتعديل" (٤/ ١٨٢).

(٢) قال البزار في الموضع السابق: « ولا نعلم روى أبو سبرة عن عبدالله بن عمرو إلا هذا الحديث، ولا رواه عن أبي سبرة إلا عبدالله بن بريدة ».

(٣) هو: ابن عبدالله. ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو الشيخ في "التوبيخ والتنبيه" (٧١ و٨٥) من طريق شيبان بن عبدالرحمن وعبيدة بن حميد، كلاهما عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن جنادة بن أبي أمية، به.

(٤) هو: ابن المعتمر.

(٥) هو: ابن جبر المكي.

(٦) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٧) هو: حبيب بن سباع، وقيل فيه غير ذلك، ولم نقف على روايته.

(٨) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٥٩٧) عن شريك، به. ومن طريق ابن المبارك أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٤٨).
وأخرجه ابن المبارك (٥٩٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣١٥) من طريق عبدالله بن يزيد أبي عبدالرحمن الحبلي، عن عبدالله بن عمرو، به.
ومن طريق ابن المبارك أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (٣٤٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٩٧ رقم ٦٨٥٥)، وابن أبي عاصم في "الزهد" (١٤٤).

(٩) هو: ابن عبدالله القاضي النخعي.

ابن عَمرو، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إنَّ[١] الدُّنْيَا سِجْنُ المُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الكَافِرِ. إِنَّمَا مَثَلُ المُؤْمِنِ إِذَا مَاتَ مَثَلُ رَجُلٍ كَانَ في سِجْنٍ فَأُخْرِجَ مِنْهُ، فَجَعَلَ يَتَقَلَّبُ في الدُّنْيَا، وَيَتَفَسَّحُ فيه[٢]** » ؟

قال أبي[٣]: الناس لا يرفعون هذا الحديثَ[٤]، والموقوفُ عندنا أَشبهُ[٥].

---

(١) قوله: « إن » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «يتقلب في الأرض ويتفسح فيها»، وقوله: «فيها» هو الجادَّة، والضمير يعود إلى الدنيا أو الأرض، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ وفيه وجهان:
أحدهما: أن يضبط: « فِيهِ » ويكون قد ذكَّر الضمير حملاً لـ«الدنيا» على معنى «النعيم»؛ فالمؤمن إذا خرج من سجنه «الدنيا» يدخل في الجنة دار النعيم. فكأنه قال: « فجعل يتقلب في النعيم ويتفسح فيه »؛ وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٧٠).
والثاني: أن يضبط: « فِيَهْ » ويكون على لغة طيئٍ ولخم؛ بحذف الألف من ضمير المفردة الغائبة المتصل «ها»، ونقل حركة الهاء على الحرف قبلها. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(٣) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٤) يعني من حديث ابن عمرو، فقد أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٧١١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٣٢) من طريق شعبة، عن يعلى بن عبيد، عن يحيى بن قمطة، عن عبدالله بن عمرو، موقوفًا. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الخطابي في "غريب الحديث" (٢/ ٤٩٢).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٢٣ و٣٨٩ و٤٨٥ رقم ٨٢٨٩ و٩٠٥٥ و١٠٢٨٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩٥٦) من طريق العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر ».

(٥) قوله: « أشبه » سقط من (ش).

١٩١٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ ثَوْر[٢]، عن مَعْمَرٍ، عن عبدالكريم الجَزَرِيِّ، عن أبي عُبَيدة بن عبدالله، عن ابنِ مسعودٍ؛ قال: النَّدَمُ تَوْبَةٌ؛ التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لا ذَنْبَ له ؟

قال أبي: هذا خطأٌ[٣]؛ إنما هو: عبدُالكريمِ، عن زياد بن

---

(١) انظر ما سبق في المسائل (١٧٩٧) و(١٨١٦) و(١٨٤١) و(١٨٨٩).

(٢) هو: محمد، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه عن ابن المبارك: نعيم بن حماد في "زوائده على الزهد" (١٦٨) عن معمر، به.
وجاء في المطبوع فراغٌ بين عبدالكريم وابن مسعود، استدركناه من "الموضح" للخطيب (١/ ٢٥٨) فقد أخرجه من طريق نعيم بن حماد، عن ابن المبارك.
وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤٢٥٠)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٥٠ رقم ١٠٢٨١)، والدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٩٧)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (٦٧٤)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ١٥٤)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٥٨) من طريق وهيب بن خالد، عن معمر، به مرفوعًا.
وأخرجه البيهقي أيضًا (١٠/ ١٥٤)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٥٧) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن عبدالكريم، عن زياد بن أبي مريم، عن عبدالله أنه قال: الندم توبة.
قال البيهقي: «كذا رواه عبدالرزاق عن معمر منقطعًا موقوفًا».
وأخرجه ابن المبارك أيضًا (١٦٩) عن معمر، عن عبدالكريم، عن أبي هاشم، عن عبدالله بن معقل، عن ابن مسعود قوله.

(٣) قال البيهقي في الموضع السابق: «كذا قال، وهو وهم، والحديث عن عبدالكريم، عن زياد بن أبي مريم، عن عبدالله بن معقل، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه».
وقال الدارقطني في "العلل" (٨٩٥): «يرويه عبدالكريم الجزري، واختلف عنه فرواه وهيب بن خالد، عن معمر، عن عبدالكريم، عن أبي عبيدة، عن عبدالله مرفوعًا، قاله محمد بن عبدالله الرقاشي، عن وهيب، وغيره لا يرفعه. - ثم قال - وعند عبدالكريم فيه إسناد آخر عن زياد بن الجراح، عن عبدالله بن معقل، عن ابن مسعود مرفوعًا. وهو أصح من حديث أبي عبيدة، قاله ابن عيينة والثوري وغيرهما =

الجَرَّاح، عن ابنِ مَعْقِلٍ؛ قال(١): دخلتُ مع أبي عَلَى ابنِ مسعود .

١٩١٩ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ رواه زيد بن الحُبَاب(٣)، عن

= عن عبدالكريم. قيل فقد روى حبان، عن ابن المبارك، عن معمر، عن عبدالكريم، عن أبي هاشم، عن عبدالله بن معقل، عن ابن مسعود قوله: « الندم توبة». فقال: موقوف نعم ».
وقال أيضًا (٥/ ١٩٢- ١٩٣): « وروى هذا الحديث معمر بن راشد، عن عبدالكريم الجزري بإسناد آخر حدث به وهيب، عن معمر، عن عبدالكريم الجزري، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، ولم يتابع على هذا القول عبدالكريم ».

(١) تقدم تخريج رواية عبدالكريم في المسألة رقم (١٧٩٧).

(٢) نقل قول أبي حاتم الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٢٠٧).

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه؛ ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (١٣/ ١٧٨) والبيهقي في "الشعب" (٧٩٥٨) من طريق زيد ابن الحباب، عن الربيع بن سُليم، عن أبي عمرو مولى أنس بن مالك، عن أنس بن مالك، به. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٤٣٣٨).
وأخرجه الخطيب في "تالي تلخيص المتشابه" (٢/ ٤٤٤ رقم ٢٦٦) من طريق شيبان ابن فروخ، عن الربيع بن سَلْم، عن أبي عمرو مولى أنس، به.
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الزهد" (١٠)، وأبو يعلى في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (١٣/ ١٨٣)-، وابن شاهين في "الترغيب" (٣٩٣) من طريق عيسى بن شعيب الضرير، عن الربيع بن سليمان، عن أبي عمرو، عن أنس، به.
كذا جاء عند ابن شاهين، وجاء عند ابن أبي عاصم: عن أبي عمرو مولى أنس بن مالك، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وجاء عند أبي يعلى: عن أبي عمرو بن أنس بن مالك، عن أبيه.
ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٢٣٧٦) ومن طريق أبي يعلى أخرجه الضياء في "الأحاديث المختارة" (٢٧٥١).
وأخرجه الدولابي في "الكنى" (١٠٨٢ و١٣٥٣)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٣٢٩) من طريق عمرو بن عاصم، عن الربيع بن مسلم، عن أبي عمرو مولى أنس، عن أنس، به. ولم يذكر الدولابي في الموضع الثاني أنس بن مالك. =

سليمان بن[1] الربيع، عن[2] مولى أنسٍ[3]، عن أنسٍ[4] بنِ مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللهُ عَنْهُ عَذَابَهُ، وَمَنْ خَزَنَ لِسَانَهُ سَتَرَ اللهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنِ اعْتَذَرَ إِلَى اللهِ قَبِلَ اللهُ عُذْرَهُ» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[5].

١٩٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بنُ حَرْب[6]، عن الحسن بن كَثير[7] من آل يحيى بن أبي كَثِير؛ قال: حدَّثني جدي يحيى ابن كَثِير، عن عبدالرحمٰن بن نَجْدَة الحِمْصي، عن الأوزاعي، عن

= وأخرجه ابن أبي عاصم (٤٧)، وأبو يعلى في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٣/ ١٨٤) - وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١١١) من طريق خالد بن بُرْد العجلي، عن أبيه، عن أنس.

(١) في (ت) و(ك): « أبي »، وكانت هكذا في (ف)، ثم ضرب عليها وصوبت في الهامش « ابن » وفوقها « صح ».

(٢) قوله: «عن» ليس في (ت) و(ك).

(٣) في (ف): «لأنس»، وكذا في "الميزان".

(٤) قوله: « عن أنس » سقط من (ك).

(٥) قال ابن كثير في "تفسيره" (٢/ ١٠٠): « هذا حديث غريب، وفي إسناده نظر ».

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٣٧ رقم ٧٩٨)، وفي "الأوسط" (٧/ ٣٠٣ رقم ٧٥٦٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥/ ٢٥٨٨ رقم ٦٢٣٦).
وأخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٢١) من طريق عبدالله بن النعمان الوراق، عن الحسن بن كثير، عن عبدالرحمن بن نجدة الحمصي، به. وسقط من إسناده يحيى بن كثير.
والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٨٤ رقم ٣٦٣٨)، والبخاري في "صحيحه" (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧) من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: « إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة».

(٧) ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٤) ونقل عن أبيه قوله فيه: «مجهول».

يحيى بن أبي كَثِير؛ قال: أخبرني أبي[١] قال: سمعت مازنَ بن الغَضُوبة[٢] يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ؛ فَإِنَّهُ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكر، ما نعلم روى يحيى بنُ أبي كَثِير، عن أبيه شيئًا[٣]، ومازنٌ لا أعرفُهُ[٤].

١٩٢١ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه ابنُ وَهْب، عن عبدالله ابن عيَّاش، عن[٥] عيسى بن عبدالرحمٰن بن فَرْوة الزُّرَقِي، عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال[٦]: «**مَنْ لَانَ لِحَقِّي، وَتَوَاضَعَ لِي، وَلَمْ يَتَكَبَّرْ في أَرْضِي؛ رَفَعْتُهُ**

(١) هو: صالح بن المتوكِّل، وقيل: يسار، وقيل غير ذلك.

(٢) في النسخ: «العضوبة» بالعين المهملة إلا أنه في (ش) أهمل حروفها جميعًا. وانظر "الإصابة" (٩/ ٢٩)، ومصادر التخريج.

(٣) رواه الطبراني في "الأوسط" (٧٥٦٤) وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا عبدالرحمٰن بن نجدة، تفرد به علي بن حرب».
وقال ابن حجر في "الإصابة" (٩/ ٣٠): «أخرجه ابن السكن ومحمد بن خلف المعروف بوكيع في "نوادر الأخبار" وابن منده وأبو نعيم، من طريق الحسن بن كثير، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه: سمعت مازن بن الغضوبة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عليكم بالصدق؛ فإنه يهدي إلى الجنة». قال ابن منده: غريب، لا يعرف إلا بهذا الإسناد» اهـ. كذا وقع فيه، وفيه سقط في الإسناد يستدرك مما هنا.

(٤) ذكره ابن حجر في "الإصابة" (٩/ ٢٩) في القسم الأول من كتابه، وقال: ذكره ابن السكن وغيره في الصحابة. وقال ابن حبان: يقال: إن له صحبة. وذكر حديثًا يؤيد ذلك.

(٥) قوله: «عن» سقط من (ت) و(ك).

(٦) أي: عن ربه عز وجل.

إِلَى كَذَا وَكَذَا»[١] .

وبهذا الإسناد أنَّ النبيَّ ﷺ قال[٢]: « **مَنْ أَرَادَ هَوَانَ أَوْلِيَائِي فَقَدْ بَادَانِي**[٣] **بِالْمُحَارَبَةِ** »، في كلامٍ ذكره[٤].

قال أبي: هذه الأحاديثُ لعيسى عن الزُّهريِّ بواطيلُ[٥]، ويُكْنَى عيسى: بأبي عَبَّاد .

١٩٢٢ - وسألتُ أبي [٦] عن حديثٍ رواه[٧] أبو سعيدٍ الوليدُ بنُ محمد بن النُّعْمان البصري،عن حَفْص بن[٨] غِيَاث البصري - وليس بالكوفي- عن مَيمون بن مِهْران، أنه قال - وكان قد قرأ الكُتُبَ - قال: قال عيسى بنُ مريم ذاتَ يوم للحواريِّين:« يا معشَرَ الحواريِّين!

---

(١) رواه أبو نعيم عن أبي هريرة كما في "الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية" (ص٦٨)، وفيه:«رفعتُهُ حتى أجعله في عليِّين».

(٢) أي: عن ربه عز وجل.

(٣) أي: بارزني وجاهرني، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٨٧٤).

(٤) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٥) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٨١):« سئل أبي عنه ؟ فقال: منكر الحديث، ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك، لا أعلم روى عن الزهري حديثًا صحيحًا ». وأصل الحديث الثاني من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٥٠٢) من طريق خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال، عن شريك ابن عبدالله بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة.

(٦) قوله:« أبي » سقط من (ت) و(ك).

(٧) في (ت):« روى ».

(٨) في (ك):« عن ».

ما[١] الدنيا تريدون، ولا الآخرةَ تَطلُبون!» قالوا: يا نبيَّ الله! كيف لا نريدُ الدنيا ولا نطلُبُ الآخرة؟! قال: «لو أردتم الدنيا لأطعتم ربَّ الدنيا فأعطاكُم منها، ولو أردتُّم الآخرةَ لعبدتُّم ربَّ الآخرةِ فأعطاكم منها!»؟

قال أبي: حَفْص هذا لا أعرفه، مجهولٌ[٢]، ومَيْمُون لم يكن ممن قرأ الكتبَ[٣].

١٩٢٣ - وسُئِلَ[٤] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه أحمد بن شَبيب بن سعيد، عن عبدالله بن رَجَاءٍ، عن عُبَيدالله[٥]، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسولِ الله ﷺ؛ قال: « **الحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَ ذَلِكَ شُبُهَاتٌ**... » فذكر الحديث؟

قال أبو زرعة: هكذا حدَّثنا أحمدُ مِنْ حفظه[٦]، ثم رجع أحمد ابن شبيب عنه؛ فقال: عن عبدالله بن عمر[٧]؛ وهو الصَّحيحُ.

---

(١) في (ف): « لا »، بدل « ما ».

(٢) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ١٨٦): « سألت أبي عنه؟ فقال: هو مجهول لا أعرفه ».

(٣) هذا الحديث له إسناد آخر؛ رواه أحمد في "الزهد" (ص٥٦)، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٥٧) من طريق أبي عمران، عن أبي الجلد: أن عيسى عليه السلام، فذكره.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٨٧) والكلام فيها لأبي حاتم نحو كلام أبي زرعة هنا.

(٥) هو: ابن عمر العمري.

(٦) في (ت): «أحمد بن حفظة»، وهو تصحيف ظاهر.

(٧) يعني: العمري.

١٩٢٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه سعيدُ بن أبي هانئٍ إسماعيلَ[٢] بنِ خليفةَ[٣] قاضي أصبهان[٤]، عن أبيه أبي[٥] هانئ، عن سفيانَ الثوريِّ[٦]، عن أبي عُمَارة، عن النَّضْر بن أنس، عن أنس بن مالك؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: « **لَأَنْ[٧] يَلْبَسَ العَبْدُ المُؤْمِنُ أَوِ المَرْأَةُ المُؤْمِنَةُ[٨] أَلْوَانً مِنْ شَتَّى[٩]** - يعني: **مُرَقَّعً[١٠]** - **خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ فِي أَمَانَتِهِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ** » ؟

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٢٤).

(٢) في جميع النسخ: « عن إسماعيل »، وهو خطأ؛ لأن إسماعيل بن خليفة هو والد سعيد، وكنيته « أبو هانئ »؛ كما في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٦٧)، و"طبقات المحدِّثين بأصبهان" لأبي الشيخ (٢/ ٤١٤) وكما في مصادر التخريج كما سيأتي. ثم هذا لا يتفق مع قوله بعد ذلك: « عن أبيه أبي هانئ ».

(٣) قوله: « ابن خليفة » سقط من (ك).

(٤) روايته أخرجها الدولابي في "الكنى والأسماء" (١٩٧٥)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٣٢٧).

(٥) في (أ) و(ش): « ابن ».

(٦) قوله: « الثوري » ليس في (ك).

(٧) في (ش): « لا » بلا نون .

(٨) قوله: « المؤمنة » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٩) قوله: « ألوان من شتى » كذا وقع هنا في جميع النسخ، وكذا وقع عند الدولابي في « الكنى »، وجاء عند أبي نعيم في "أخبار أصبهان": « من ألوانٍ شتى »، وفي المسألة رقم (١١٢٤): « من رقاع شتى ». فإن لم يكن هنا تقديم وتأخير من النساخ، فإنه يخرَّج على أنَّ « ألوان » مفعولٌ به منصوبٌ، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة لربيعة. وقد تقدم التعليق عليها وبيان مصادرها في المسألة رقم(٣٤). ويقدر حينئذٍ لـ « شتى » موصوف؛ نحو: «ثياب»؛ ويكون السياق: «. . . ألوانًا من ثياب شتى»، والله أعلم.

(١٠) قوله: « مرقع » في (ف): «من رقع». وكان حقها أن يلحق بها ألف تنوين النصب، إلا أنها تخرَّج على لغة ربيعة المتقدِّم ذكرها.

فسمعتُ أبي يقول: روى هذا الحديثَ يحيى[(١)] بنُ يَمَانٍ[(٢)]، عن الثَّوريِّ، عن أبي عمَّار، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ، وأبو عمَّار هذا يُشبِهُ أن يكونَ زيادَ بنَ مَيمونٍ[(٣)]، وزيادُ بنُ مَيمون[(٤)] متروكُ الحديث[(٥)].

١٩٢٥ - وسُئِلَ أبو زرعة[(٦)] عن حديثٍ رواه العبَّاداني[(٧)]، عن زيادٍ الجَصَّاص[(٨)]، عن سالم[(٩)]، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: ((**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُعَجِّلُ لِلْمُؤْمِنِ**[(١٠)] **عُقُوبَةَ ذَنْبِهِ فِي الدُّنْيَا**))؟

قال أبو زرعة: روى هذا الحديثَ عبدُالوهَّاب الخَفَّافُ[(١١)]، عن

---

(١) قوله: « يحيى » سقط من (ك).

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (٥١٥٨) وجاء عنده: « عن أبي عمارة » وانظر التعليق الآتي. وانظر تتمة تخريجه في المسألة رقم (١١٢٤).

(٣) قال البيهقي في الموضع السابق: « قال أبو عبدالله - يعني الحاكم -: قلت لأبي علي - يعني الحسين بن علي - من أبو عمارة هذا ؟ قال: طلاب بن حوشب الشيباني أخو العوام، ولم يحدث به غير يحيى بن اليمان ».

(٤) قوله: «وزياد بن ميمون» سقط من (ك).

(٥) قوله: «الحديث» سقط من (ك).

(٦) في (ف): « أبي » بدل: « أبو زرعة ».

(٧) هو: أبو عاصم عبدالله بن عبيدالله. وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٧٩).

(٨) في (ك): « الخصاص ». وهو: زياد بن أبي زياد.

(٩) هو: ابن عبدالله بن عمر. (١٠) في (ف): « المؤمن».

(١١) هو: ابن عطاء. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٦ رقم ٢٣)، والبزار في "مسنده" (١/ ١٩١ رقم ٢١م)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٢٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٨)، وابن جرير في "تفسيره" (٩/ ٢٤١ رقم ١٠٥٢٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٧٩)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٤/ ١٠٧١ رقم ٥٩٩٣)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٨٨)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٥٥٢- ٥٥٣). وأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (٧)، والترمذي في "جامعه" =

زيادٍ الجَصَّاص[١]، عن علي بن زيد، عن مُجاهد، عن ابن عُمر، عن أبي بكر[٢]، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أَشبهُ[٣].

١٩٢٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أسامةُ بنُ زيدٍ، فاختلَفَ الرواةُ عنه:

فقال يحيى القَطَّانُ[٤]: عن أسامة، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن

= (٣٠٣٩)، والبزار (٢٠)، والمروزي (٢٠)، وأبو يعلى (٢١) من طريق موسى بن عبيدة، عن مولى ابن سباع، عن ابن عمر، عن أبي بكر.
قال الترمذي: « هذا حديث غريب وفي إسناده مقال. وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث؛ ضعفه يحيى بن سعيد وأحمد بن حنبل، ومولى ابن سباع مجهول. وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي بكر، وليس له إسناد صحيح أيضًا ».

(١) في (ك): « الخصاص ». وهو: زياد بن أبي زياد.

(٢) قوله: « عن أبي بكر » سقط من (ك).

(٣) قال العقيلي في الموضع السابق: « كلاهما غير محفوظين، وهذا يروى بإسناد صالح من غير هذا الوجه ».
وقال البزار في الموضع السابق: « هذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن رسول الله ﷺ غير أبي بكر، ولا نعلم روى علي بن زيد عن مجاهد غير هذا الحديث ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢٩): « يرويه زياد الجصاص، واختلف عنه؛ فرواه عبدالوهاب الخفاف، عن زياد الجصاص، عن علي بن زيد، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن أبي بكر. وخالفه أبو عاصم العباداني؛ فرواه عن زياد الجصاص، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر. ورواه سليم بن حيان، عن أبيه عن ابن عمر، عن الزبير بن العوام. وقيل: عن سليم، عن نافع، عن ابن عمر، عن الزبير، وكلها ضعاف ». وقال أيضًا (٤/ ٢٢٣): « وليس فيه شيء يثبت ».

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٢ و١٨٠ رقم ١٤٧٨ و١٥٥٩)، وإبراهيم الحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٨٤٥)، وأبو سعيد الأعرابي في "الزهد وصفة الزاهدين" (ص٩١).

لَبيبة[١]، عن سعد[٢] بن أبي وقَّاص، عن النبيِّ ﷺ قال: «**خَيْرُ الذِّكْرِ الخَفِي، وَخَيْرُ الرِّزْقِ مَا يَكْفِي**»؛ وكذلك قال[٣] ابنُ وَهْبٍ[٤]؛ كما قال يحيى .

ورواه وكيعٌ[٥] فقال: عن أسامة بن زيد، عن ابن أبي لَبِيبة، عن سعد ؟

قال أبو زرعة: « ابن أبي لَبِيبة » أصحُّ[٦] .

---

(١) في (ت) و(ك): « لبلية ».

(٢) في (ك): « سعيد ».

(٣) في (ت) و(ك): « قاله ».

(٤) هو: عبدالله، وروايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (١٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٣). وجاء عند ابن حبان: محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٨٧ رقم ١٦٢٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٣٧)، وأبو سعيد الأعرابي في "الزهد وصفة الزاهدين" (ص٩١) من طريق عثمان بن عمر، والإمام أحمد (١/ ١٧٢ رقم ١٤٧٨)، والطبراني في "الدعاء" (١٨٨٣)، والبيهقي في "الشعب" (٥٥٠) من طريق عبدالله بن المبارك، والدورقي في "مسند سعد" (٧٤) من طريق عبيدالله بن موسى، وأبو سعيد الأعرابي (ص٩١) من طريق عبدالمجيد بن سعد، والقضاعي في "مسنده"(١٢٢٠) من طريق عيسى بن يونس، جميعهم عن أسامة بن زيد، عن محمد بن عبدالرحمن بن لبيبة، به. جاء عند الطبراني: أن محمد بن عبدالرحمن بن لبيبة، أخبره عمر بن سعد، أخبره أنه سمع أباه، به. وجاء عند البيهقي: عن ابن أبي لبيبة.

(٥) في "الزهد" له (١١٨ و٣٣٩). ومن طريقه أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٦٥٤ و٣٤٣٦٦)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٢ رقم ١٤٧٧)، وفي "الزهد" (ص١٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٣١).

(٦) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٩٣): « يرويه ابن زيد، واختلف عنه؛ فرواه يحيى القطان ووكيع، وعثمان بن عمر وغيرهم، عن أسامة بن زيد، عن ابن أبي لَبِيبة، عن سعد . وذكر يحيى القطان فيه سماع أسامة من ابن أبي لبيبة، وخالفهم =

١٩٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حُصَينٌ[١]، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ: « لِكُلِّ عَمَلٍ شِرَّةٌ[٢] ثُمَّ يَصِيرُ إِلَىٰ فَتْرَةٍ[٣]، فَمَنْ صَارَتْ فَتْرَتُهُ إِلَىٰ سُنَّتِي فَقَدِ اهْتَدَىٰ، وَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ فَقَدْ ضَلَّ » ؟

= ابن المبارك، فرواه عن أسامة قال: أخبرني محمد بن عمرو بن عثمان، أن محمد بن عبدالرحمٰن بن لبيبة، والله أعلم بالصواب . قيل للشيخ أبي الحسن: في بعض الحديث « ابن لبيبة »، وفي بعضها « ابن أبي لبيبة »، فأنى [كذا، ولعله: فأي] ذلك أصحُّ؟ قال: يقال: هذا وهذا ».اهـ.

وفي "التهذيب" (٣/ ٦٢٧): « محمد بن عبدالرحمٰن بن لبيبة، ويقال: ابن أبي لبيبة، ويقال: إن لبيبة أمه، وأبا لبيبة أبوه، واسمه: وردان ».

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٥٧-١٥٨ و١٨٨ و٢١٠ رقم ٦٤٧٧ و٦٧٦٤ و٦٩٥٨)، والحارث في "مسنده" (٢٣٢/ بغية الباحث)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٥١)، والبزار في "مسنده" (٢٣٤٦ و٢٣٤٧)، والنسائي في "المجتبى" (٢٣٨٨ و٢٣٨٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٠٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٨٧)، وفي "شرح المشكل" (١٢٣٦) و(١٢٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (١١).

وأخرجه أحمد (٢/ ١٥٧- ١٥٨ رقم ٦٤٧٧)، والبخاري في "صحيحه" (٥٠٥٢) من طريق المغيرة بن مقسم الضبي، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو.

والحديث طويل أخرجه أحمد بطوله وفيه قول النبي ﷺ: « لكل عمل شرة. . . »، ولم يذكر البخاري هذه اللفظة. وجاء في مصادر التخريج مطولاً ومختصرًا.

وأخرجه أحمد (٢/ ١٦٥ رقم ٦٥٣٩ و٦٥٤٠) من طريق أبي العباس مولى بني الديل، عن عبدالله بن عمرو.

وأخرجه البخاري (١١٣١)، ومسلم (١١٥٩) من طرق عن عبدالله بن عمرو. ولم يذكرا قوله: « لكل عمل شرة ».

(٢) الشِّرَّة: النشاط والرغبة . "النهاية" (٢/ ٤٥٨).

(٣) الفترة: الراحة والسكون. "النهاية" (٣/ ٤٠٨).

قال أبي: روى هذا الحديثَ مسلمٌ المُلائي[١]، عن مجاهد، عن ابن عباس[٢]، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه الحكم بن عُتَيبة[٣]، عن مجاهد، عن عبدالرحمٰن بن أبي عَمْرة، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٤] .

وقد اختلفوا في هذا الحديث أيضًا - حديث الحكم بن عتيبة -:

فأما ابن أبي ليلى فإنه يقول: عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي عَمْرة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ:

والناس يقولون[٥]: عن الحكم، عن مجاهد، عن عبدالرحمٰن بن أبي عَمْرة، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[*] .

قال أبي: وحديث عبدالرحمٰن بن أبي عَمْرة، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلً[*][٦]، أَشبهُ .

---

(١) هو: ابن كيسان.

(٢) قوله: « عن ابن عباس » سقط من (ف).

(٣) روايته أخرجها الحارث في "مسنده" (٢٣١/بغية الباحث). وأخرجه الحسين المروزي في "زوائده على الزهد لابن المبارك" (١١٠٢)، والشاشي في "مسنده" (٨٩٤) من طريق عمرو بن مرة، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلاً.

(٤) قوله: «مرسل» ليس في (ش)، وهو حال منصوب حذفت منه ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ك): « يقولونه ».

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة.

(٦) من قوله: « قال أبي وحديث . . . » إلى هنا، سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

١٩٢٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيم بن أيُّوب الفُرْساني[(١)] الأصبهاني، عن أبي مسلمٍ قائد الأَعْمَش، عن الأَعْمَش ومالكِ بن مِغْوَلٍ، عن عَطِيَّة[(٢)]، عن أبي سعيد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ للهِ عِبَادٌ[(٣)] عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ فِي ظِلِّ العَرْشِ، يَغْبِطُهُمُ الشُّهَدَاءُ». قيل: مَنْ هم؟ قال: «المُتَحَابُّونَ فِي جَلَالِ اللهِ»؟

فسمعتُ أبي يقول: أخشى أن يكون خطأً؛ ما رُوي عن الأَعْمَش[(٤)]، عن شِمْر[(٥)]، عن شَهْر[(٦)]، عن عبادة - أَشبهُ من ذا.

---

(١) روايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٤٤٤- ٤٤٥ رقم ٦٠٥). وأخرجه ابن أبي الدنيا في "الإخوان" (١٢) من طريق عمرو بن عثمان، عن الأعمش، عن عطية، به.

(٢) هو: ابن سعد العَوفي.

(٣) في (ك): «عبادًا»، ومثله في مصادر التخريج، وهو خبر «إنَّ» مؤخر، لكن ما في بقيَّة النسخ صحيحٌ في العربية، وفيه توجيهان:
الأوَّل: أنه منصوبٌ اسمًا لـ«إنَّ»، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: أنه مرفوع على أنَّه مبتدأ مؤخر، وخبرُهُ قوله: «للهِ»، والجملة من المبتدأ والخبر: في محل رفع خبر «إنَّ»، واسم «إنَّ» على ذلك: ضميرُ الشأن المحذوف، والتقدير: إنَّه - أي الشأن والحديث: للهِ عبادٌ على منابر من نور. وانظر في ضمير الشأن: تعليقنا على المسألة رقم (٨٥٤).
هذا، وقد مضى هذان الوجهان في المسألة رقم (١٣٠).

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٩٠ رقم ٣٤٣٤)، وابن قدامه في "المتحابين في الله" (٤٥) من طريق الأعمش، عن شِمْر، عن شهر، عن أبي مالك الأشعري.

(٥) هو: ابن عطية؛ قال أحمد: «الأعمش لم يسمع من شمر بن عطية»، "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٨٢).

(٦) هو: ابن حوشب.

١٩٢٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به، عن الحسن بن الربيع[٢]، عن أيُّوبَ بن سُوَيْد، عن سُفيان الثَّوريِّ، عن عبدالملك بن عُمَير، عن رِبْعِيِّ بن حِراش[٣]، عن حُذَيْفة؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: « كُلُّ لَحمٍ أَنْبَتَهُ السُّحْتُ، فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ »[٤]؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه أيُّوب بن سُويد؛ روى هذا الحديثَ الثَّوريُّ[٥] عن أبي حَيَّان[٦]، عن شَدَّاد بن أبي العالية،

---

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "تخريج الكشاف" (١/ ٣٩٩)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ٢٧٤).

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦/ ٣٨٠ رقم ٦٦٧٥) من طريق إبراهيم بن خلف الرملي، عن أيوب بن سويد، به.

(٣) في (ف): « خراش » بالخاء المعجمة.

(٤) رواه الطبراني في "الأوسط" (٦٦٧٥) من طريق إبراهيم بن خلف الرملي، عن أيوب بن سويد، به. وقال: « لا يروي هذا الحديث عن سفيان إلا أيوب بن سويد، تفرد به إبراهيم بن خليفة » اهـ. كذا في الأصل: « خليفة ».

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٧٠٧٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٠٨) تعليقًا من طريق الثوري عن شداد بن أبي العالية، عن أبي داود الأحمر، به. ولم يذكرا أبا حيان بين الثوري وشداد. والثوري يروي عن شداد كما في "التاريخ الكبير" للبخاري (٤/ ٢٢٧ و٧/ ٣٠٨)، و"الكنى" لمسلم (ص٩١)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٤/ ٣٣٠).
ومن طريق البخاري أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ١٥٧).
وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٨١٢) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٠٨) تعليقًا من طريق جرير بن عبدالحميد كلاهما عن أبي حيان التيمي، به. وأخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص٢٢٤) من طريق فضيل بن غزوان، عن أبي الفرات - شداد بن أبي العالية - به. ومن طريق أحمد أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٢٨١).

(٦) في (ف): « حبان » بالموحدة، ولم تنقط الياء في (أ) و(ش). وهو: يحيى بن =

عن أبي داود الأحمريِّ(١)، عن حُذَيْفَة، موقوفً(٢).

١٩٣٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسنُ بنُ الفَرَجِ الخَيَّاطُ بالرَّيِّ، عن شَبَابَةَ بن سَوَّارٍ، عن محمَّد(٣) بن مُطَرِّف، عن هلال بن أسامة(٤)، عن عطاءِ بن يَسَار، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **أَتَتْنِي الدُّنْيَا خَضِرَةً حُلْوَةً، وَقَدْ(٥) زُيِّنَتْ بِكُلِّ زِينَتِهَا(٦)، وَأَخْرَجَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ، فقلتُ: لَا(٧) أُرِيدُكِ، قَالَتْ(٨): إِنِ انْفَلَتَّ مِنِّي، لَمْ يَنْفَلِتْ(٩) مِنِّي غَيْرُكَ** » ؟

= سعيد بن حيان التيمي .

(١) اسمه: مالك.

(٢) كذا في جميع النسخ، دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر المسألة رقم (٣٤)

(٣) كذا في (ف)، وكانت فيها: « عمرو »، فضرب عليها، وفي بقية النسخ: « عمر ». وقد رواه أحمد في "الزهد" (ص٤٧٦) قال: حدثنا حسين، حدثنا محمد بن مطرف، عن هلال بن يساف الفزاري، عن عطاء بن يسار، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً، بلفظ: « أتتني الدنيا خضرة حلوة ورفعت رأسها وتزينت لي... » الحديث. وكذا وقع فيه: « هلال بن يساف »، فإما أن يكون ثمَّ خلاف آخر، أو يكون وقع تصحيف فيه . والله أعلم .

(٤) هو: هلال بن علي بن أسامة.

(٥) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « فقد».

(٦) في (ك): « زينتهما ».

(٧) في (ت) و(ك): « ولا ».

(٨) في (ت) و(ك): « فقالت ».

(٩) في (أ) تشبه: « لم يتفلت ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عطاءُ[1] بن يَسَارٍ[2]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ، كلامَ الأولِ[3] بنحوِ هذا؛ وهو حديثٌ مُنكَرٌ.



(١) قوله: « عطاء » سقط من (ت) و(ك). وأثبت بدلاً منه في (ت): « عن ».
(٢) في (أ) و(ش): « سيار ».
(٣) كذا، والمراد: ثم ذكر الكلام الأول - أي: الحديث السابق - بنحوه. وفيه إضافة الشيء إلى صفته؛ لأنَّ الأصل: الكلام الأوَّل، وهو جائز على مذهب الكوفيين؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٥٠٥).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْإِيمَانِ

١٩٣١ - وسألتُ[(١)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدُالرَّزَّاق[(٢)]، عن مَعْمَرٍ، عن أبي إسحاق[(٣)]، عن صِلَةَ[(٤)]، عن عمَّارٍ، عن النبيِّ ﷺ: **«ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، فَقَدْ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: الإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ...»**، الحديثَ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه الثَّوريُّ[(٥)] وشُعبةُ[(٦)] وإسرائيلُ[(٧)] وجماعةٌ[(٨)]؛

---

(١) نقل هذا النصَّ بتصرف ابنُ رجب في "فتح الباري" (١/ ١٢٤)، وابن حجر في "فتح الباري" (١/ ٨٢)، و"تغليق التعليق" (٢/ ٣٩).

(٢) سيأتي تخريج روايته.

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٤) هو: ابن زفر.

(٥) روايته أخرجها وكيع في "الزهد" (٢٤١)، وابن حبان في "روضة العقلاء" (٧٥)، والسمعاني في "أدب الإملاء والاستملاء" (١/ ١٢١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٣/ ٤٥٢).

(٦) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/ ٤٥١ و٤٥٢)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١/ ٤٢٧)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/ ٣٧).

(٧) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق.

(٨) منهم: فطر بن خليفة، وروايته أخرجها اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٥/ ١٠١٦ و١٠١٧ رقم ١٧١٣). ومن طريقه الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٢٠٧٣).
وحُدَيج بن معاوية، وروايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (١٠٧٢٦).
وزهير بن معاوية، وروايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٣/ ٤٥١ و٤٥٢)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/ ٣٧).
وهارون بن سعد، وروايته أخرجها أبو الحسن الحربي في "الفوائد المنتقاة" (١٤٤). ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٣/ ٤٥٢). =

يقولون: عن أبي إسحاق، عن صِلَةَ، عن عمَّار، قولَهُ[(١)]، لا يرفعُه أحدٌ منهم، والصَّحيحُ: موقوفٌ عن عمَّار .

قلتُ لهما: الخطأُ ممَّن هو ؟

قال أبي: أُرَىٰ من عبدالرَّزاق أو من مَعْمَر؛ فإنهما جميعًا كَثِيري[(٢)] الخطإِ .

وقال أبو زرعة: لا أعرفُ هذا الحديثَ من حديث مَعْمَر[(٣)].

ثم قال: مَنْ يقولُ هذا ؟

قلتُ: حدَّثنا شيخٌ بواسطٍ يقالُ له: ابنُ الكوفِيِّ[(٤)]، عن

= ويوسف بن أسباط، وروايته أخرجها ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/ ٣٧).
وأخرجه البخاري في "صحيحه" تعليقًا عن عمار في باب إفشاء السلام من الإسلام.

(١) في (ت): « خوله ». و«قولَهُ»: منصوبٌ على نزع الخافض، والأصل: « مِنْ قولِهِ». انظر التعليق على المسألة رقم (١٢).

(٢) كذا في (ت)، وفي بقية النسخ: « كثيرين »، والجادَّة أن يقال: «كثيرا الخطأ» مرفوعًا بالألف، محذوف النون للإضافة. ويخرج المثبت على وجهين:
أحدهما: أنه خبر «إن» مرفوع بالألف لكن رُسمت ياءً للإمالة بسبب الياء التي قبلها مفصولةً عنها بحرف واحد؛ وحينئذ تقرأ بالألف الممالة مع رسمها بالياء. وانظر "شرح النووي" (١/ ٤١-٤٢). وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).
والثاني: أن تكون منصوبة خبرًا لـ«إنَّ» على لغة بعض العرب ينصبون بـ«إن» الاسم والخبر جميعًا. وانظر التعليق على المسألة رقم (٥٥٠).

(٣) كذا قال أبو زرعة، لكن الحديث أخرجه معمر في "جامعه" (١٩٤٣٩) عن أبي إسحاق، به، موقوفًا.

(٤) هو: الحسين بن عبدالله الكوفي الواسطي. وأخرجه من طريق ابن أبي حاتم عن ابن الكوفي: اللالكائي في "اعتقاد أهل السنة" (٥/ ١٠٠٩- ١٠١٠ رقم ١٦٩٨). =

عبدالرزاق. فسكَتَ[1] .

١٩٣٢ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ بن الوليد، عن بَحِير[3] بن سعد[4]، عن خالد بن مَعْدَانَ، عن كَثِير بن مُرَّة، عن

= وأخرجه البزار في "مسنده" (١٣٩٦)، وأبو الحسن الحربي في "الفوائد المنتقاة" (١٤٥) من طريق أحمد بن كعب، كلاهما (البزار وأحمد) عن الحسين بن عبدالله الكوفي، وابن الأعرابي في "معجمه" (٧٢١) من طريق محمد بن الصباح الصغاني كلاهما، عن عبدالرزاق، به.

(١) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار موقوفًا. وأسنده هذا الشيخ عن عبدالرزاق ». وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١/ ٨٢): أخرجه أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان من طريق سفيان الثوري، ورواه يعقوب بن شيبة في "مسنده" من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما، كلهم عن أبي إسحاق السبيعي، عن صِلَة بن زُفر، عن عمار، ولفظ شعبة: « ثلاثٌ من كن فيه فقد استكمل الإيمان »، وهو بالمعنى، وهكذا رويناه في "جامع معمر" عن أبي إسحاق. وكذا حدث به عبدالرزاق في "مصنفه" عن معمر، وحدث به عبد الرزاق بأَخَرَة، فرفعه إلى النبيِّ ﷺ؛ كذا أخرجه البزار في "مسنده"، وابن أبي حاتم في "العلل" كلاهما عن الحسن بن عبدالله الكوفي، وكذا رواه البغوي في "شرح السنة" من طريق أحمد بن كعب الواسطي، وكذا أخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" عن محمد بن الصباح الصنعاني، ثلاثتهم عن عبدالرزاق مرفوعًا . واستغربه البزار، وقال أبو زرعة: هو خطأ . قلت: وهو معلول من حيث صناعة الإسناد؛ لأن عبد الرزاق تغير بأخرة، وسماع هؤلاء منه في حال تغيره؛ إلا أن مثله لا يقال بالرأي فهو في حكم المرفوع، وقد رويناه مرفوعًا من وجه آخر عن عمار؛ أخرجه الطبراني في "الكبير"، وفي إسناده ضعف، وله شواهد أخرى بينتها في "تغليق التعليق" ».اهـ.

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ١٢٤): « وقد روي مرفوعًا من وجهين آخرين، ولا يثبت واحد منهما ». وانظر "البحر الزخار" (٤/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٢١).

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « يحيى ».

(٤) في (ش): « سعيد ».

عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال لها النبيُّ ﷺ: «**أَطْعِمِينَا يَا عَائِشَةُ**». قالت: ما عندنا شيءٌ، فقال أبو بكرٍ: إنَّ المرأةَ المؤمنةَ لا تَحلِفُ[1] أنه ليس عندها شيءٌ وهي عندها، فقال النبيُّ ﷺ: «**وَمَا يُدْرِيكَ أَمُؤْمِنَةٌ هِيَ أَمْ لَا؛ إِنَّ[2] المَرْأَةَ المُؤْمِنَةَ فِي النِّسَاءِ كَالْغُرَابِ الأَبْقَعِ[3] فِي الغِرْبَانِ**»؟

قال أبي: ليس هذا بشيءٍ؛ إنما يُرْوَىٰ عن خالد بن مَعْدانَ[4]، عن كَثِير بن مُرَّةَ: أن عائِشَةَ سألتِ النبيَّ ﷺ... فذكَرَ الحديثَ.

١٩٣٣ - وسألتُ[5] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن سُوقَةَ[6]، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عُمر، عن عُمَرَ: أنه خطَبَ

---

(١) كذا في جميع النسخ؛ ليس فيها أن عائشة حلفت، وكذا وقع في المسألة (١٣٢١)، وذكرنا هناك أنه وقع في رواية الطبراني أن عائشة رضي الله عنها قالت: «والله ما عندنا طعام».

(٢) في (ت) و(ك): «لأن».

(٣) تقدم في المسألة (١٣٢١) أن الأنسب لسياق الحديث: «الأعصم»؛ لقلته وكثرة الأبقع. وتقدم تفسيرهما هناك.

(٤) في (ك): «سعدان».

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٨٣) و(٢٦٢٩)، وانظر المسألة رقم (١٩٧٥).

(٦) روايته أخرجها ابن المبارك في "مسنده" (٢٤١) عن محمد بن سوقة، به.
ومن طريق ابن المبارك أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٨ رقم ١١٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٥٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٢٥٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١١٣)، والبيهقي في "الكبرى" (٧/ ٩١).
وأخرجه الترمذي في "سننه" (٢١٦٥)، وفي "العلل الكبير" (٥٩٦)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٨٨ و٨٩٧)، والبزار في "مسنده" (١٦٦)، والنسائي في =

بالجَابِيةِ[(١)]، فقال[(٢)]: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ سَرَّهُ بُحْبُوحَةُ[(٣)] الجَنَّةِ، فَلْيَلْزَمِ الجَمَاعَةَ، وَمَنْ سَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ[(٤)]، وَسَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ[(٥)]، فَهُوَ مُؤْمِنٌ...** »[(٦)]، الحديثَ؛ ماعلَّتُهُ ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه ابنُ الهَادِ[(٧)]، عن عبدالله بن دينارٍ، عن

= "الكبرى" (٩٢٢٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١١٤) من طريق النضر بن إسماعيل، عن محمد بن سوقة، به.

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ١١٤)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٠٣) من طريق الحسن بن صالح، عن محمد بن سوقة، به.

(١) الجابية: قرية من أعمال دمشق . "معجم البلدان" (٢/ ٩١).

(٢) في (ك): « وقال ».

(٣) بحبوحة الدار: وسطها . "النهاية" (١/ ٩٨).

(٤) في (ك): « سيئة ».

(٥) في (ش): « حسنة ».

(٦) والحديث بتمامه عن ابن عمر؛ قال: خطبنا عمر بالجابية، فقال: يا أيها الناس ! إني قمت فيكم كمقام رسول الله ﷺ فينا، فقال: « أوصيكم بأصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب حتى يحلف الرجل ولا يُستحلفُ، ويشهد الشاهد ولا يُستشهد، ألا لا يخلونَّ رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان، عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة؛ فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد. من أراد بحبوحة الجنة فيلزم الجماعة، من سرَّته حسنته وساءته سيئته فذلكم المؤمن ».

قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد رواه ابن المبارك عن محمد بن سوقة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمر، عن النبي ﷺ ».

وستأتي بعض ألفاظ هذا الحديث في المسألة رقم (١٩٧٥) و(٢٥٨٣) و(٢٦٢٩).

(٧) هو: يزيد بن عبدالله بن الهاد . وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٢٢٤).

الزُّهريِّ، عن السَّائِب بن يزيد: أنَّ عمر[١] أخذ من الخيل الزكاةَ[٢].

١٩٣٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حَبِيبُ بنُ حَبِيبٍ أخو حمزةَ بنِ حَبِيب[٣]، عن أبي إسحاق[٤]، عن الحارِثِ[٥]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الإِيمَانُ ثَمَانِيَةُ أَسْهُمٍ. . .** » ؟

---

(١) كذا جاء هنا: « الزهري، عن السَّائِب بن يزيد: أن عمر»، وسيأتي في المسألة (٢٥٨٣): « قال أبي أفسد ابنُ الهاد هذا الحديثَ وبيَّن عورتَه؛ رواه ابن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن ابن شهاب: أن عمر بن الخطاب قال: قام فينا رسول الله ﷺ، وهذا هو الصحيح ». وفي المسألة (٢٦٢٩): « قال أبو زرعة: الحديث حديث الليث، عن ابن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن الزهري: أن عمر قام بالْجابِيَة ».

(٢) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٢): « وحديث ابن الهاد أصحُّ، وهو مرسلٌ؛ بإرساله أصح ». وانظر "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٢٩).
وقال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٦٥-٦٨): « رواه محمد بن سوقة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر . ورواه عبدالله بن جعفر المديني، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر . واختلف عن ابن سوقة؛ فرواه النضر بن إسماعيل، وابن المبارك، والحسن بن صالح، عن محمد بن سوقة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر؛ بمتابعة رواية عبدالله بن جعفر، عن عبد الله بن دينار، وخالفهما يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد؛ فرواه عن عبدالله بن دينار، عن محمد بن مسلم الزهري: أن عمر خطب الناس بالجابية، وهو الصواب عن عبدالله بن دينار . وعن ابن سوقة فيه أقاويل أخر . . . والصحيح من ذلك: رواية يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن الزهري: أن عمر ». وانظر "العلل الكبير" للترمذي (٥٩٦)، و"البحر الزخار" (١/ ٢٦٩).

(٣) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٥٢٣)، والرافعي في "التدوين" (١/ ٥-٦). ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤١٥)، والبيهقي في "الشعب" (٧١٨٠).

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٥) هو: ابن عبدالله الأعور .

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو إسحاق[١]، عن صِلَةَ[٢]، عن حُذَيْفة، فقط[٣].

١٩٣٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي[٤] زائدةَ[٥]، عن أشعثَ[٦]، عن محمَّد، عن أبي سَلَمة[٧]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «أَتَاكُمْ[٨] أَهْلُ اليَمَنِ، الإِيمَانُ يَمَانٍ...»[٩]؟

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٥٠١١، ٩٢٨٠)، وابن أبي شيبة (١٩٥٥٤ و٣٠٣٠٤) من طريق الثوري، والبزار في "مسنده" (٢٩٢٨)، والبيهقي في "الشعب" (٧١٧٩) من طريق شعبة، والبزار (٢٩٢٧) من طريق يزيد ابن عطاء، جميعهم عن أبي إسحاق، به، موقوفًا. وجاء من طريق يزيد بن عطاء مرفوعًا. قال البزار: «لا نعلم أسنده إلا يزيد بن عطاء، عن أبي إسحاق».

(٢) هو: ابن زُفَر.

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « قط ». وهما بمعنًى، وهي ساكنة الطاء، وتقدم الكلام عليها في المسألة رقم (٩٢) و(١٧٢٠).

قال ابن عدي في الموضع السابق في ترجمة حبيب بعد أن ذكر هذا الحديث وحديثًا آخر: « وهذان الحديثان الذي (كذا) ذكرتهما لا يرويهما عن أبي إسحاق غيره، وهما أنكر ما رأيت له من الرواية ». وقال الدارقطني في "العلل" (٣٣٧): « تفرد به حبيب بن حبيب أخو حمزة بن حبيب الزيات، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ، وخالفه أصحاب أبي إسحاق؛ فرووه عن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر، عن حذيفة، قولَه، وهو الصواب ».

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٢٤): « وروي مرفوعًا، والموقوف أصحُّ ».

(٤) قوله: « ابن أبي » سقط من (ك).

(٥) هو: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة. (٦) هو: ابن سوار.

(٧) قوله: « عن أبي سلمة » مكرر في (ف). وهو: ابن عبدالرحمٰن بن عوف.

(٨) في (ك): « إياكم ».

(٩) قال أبو عبيد: قوله: « الإيمان يمانٍ » وإنما بدأ الإيمانُ من مكة؛ لأنها مولد النبي عليه السلام ومبعثه، ثم هاجر إلى المدينة - ففي ذلك قولان: =

. . . .

= أما **أحدهما**: فإنه يقال: إن مكة من أرض تهامة، ويقال: إن تهامة من أرض اليمن؛ ولهذا سمي ما والى مكة من أرض اليمن واتصل بها: التهائم؛ فكأن مكة على هذا التفسير يمانية؛ فقال: «الإيمان يمانٍ» على هذا.

والوجه الآخر: أنه يروى في الحديث أن النبي ﷺ قال هذا الكلام وهو يومئذ بتبوك ناحية الشام، ومكة والمدينة حينئذ بينه وبين اليمن، فأشار إلى ناحية اليمن وهو يريد مكة والمدينة؛ فقال: «الإيمان يمانٍ»، أي: هو من هذه الناحية؛ **فهما** - وإن لم يكونا من اليمن - فقد يجوز أن ينسبا إليها إذا كانتا من ناحيتها، وهذا كثير في كلامهم فاشٍ؛ ألا تراهم قالوا: الركن اليماني؛ فنسب إلى اليمن وهو بمكة لأنه مما يليها... **ويذهب** كثير من الناس في هذا إلى الأنصار؛ يقول: هم نصروا الإيمان وهم يمانية؛ فنسب الإيمان إليهم على هذا المعنى، وهو أحسن الوجوه عندي. قال أبو عبيد: ومما يبين ذلك: أن النبي ﷺ لما قدم أهلُ اليمن قال: «أتاكم أهل اليمن، هم ألين قلوبًا، وأرق أفئدةً، الإيمان يمانٍ، والحكمة يمانيَة»، وهم أنصار النبي ﷺ. اهـ.

قال الحافظ في "الفتح" بعد ذكره كلامَ أبي عبيد: «وتعقبه ابن الصلاح بأنه لا مانع من إجراء الكلام على ظاهره، وأن المراد تفضيل أهل اليمن على غيرهم من أهل المشرق؛ والسبب في ذلك: إذعانهم إلى الإيمان من غير كبير مشقة على المسلمين، بخلاف أهل المشرق وغيرهم، ومن اتصف بشيء وقوي قيامه به نسب إليه إشعارًا بكمال حاله فيه، ولا يلزم من ذلك نفي الإيمان عن غيرهم، وفي ألفاظه أيضًا ما يقتضي أنه أراد به أقوامًا بأعيانهم؛ فأشار إلى من جاء منهم لا إلى بلد معين؛ لقوله في بعض طرقه في "الصحيح": «أتاكم أهل اليمن، هم ألين قلوبًا، وأرق أفئدة، الإيمان يمانٍ، والحكمة يمانية، ورأس الكفر قِبَلَ المشرق»، ولا مانع من إجراء الكلام على ظاهره وحمل أهل اليمن على حقيقته، ثم المراد بذلك: الموجودُ منهم حينئذ، لا كل أهل اليمن في كل زمان؛ فإن اللفظ لا يقتضيه. قال: والمراد بالفقه: الفهم في الدين، والمراد بالحكمة: العلم المشتمل على المعرفة بالله». انتهى.

انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٣٧٥- ٣٧٨)، و"مشارق الأنوار" (٢/ ٣٠٤)، و"الفائق" (٤/ ١٢٨)، "النهاية" (٥/ ٢٩٩)، و"فتح الباري" (٦/ ٥٣١- ٥٣٢)، (٨/ ٩٩).

قال أبي: هذا خطأٌ، كذا رواه مسروقُ بن المَرْزُبانِ، عن ابن أبي زائدة، وهو خطأٌ؛ إنما هو: أشعثُ[(١)]، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ. ورواه محمَّدُ بن عمرو[(٢)]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة؛ فدخل له حديثٌ في حديثٍ؛ دخَلَ له ذاك الحديثُ في هذا الحديثِ.

١٩٣٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ بن إدريسَ[(٣)]، عن

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه معمر في "جامعه" (١٩٨٨٨)، ومسلم في "صحيحه" (٥٢)، وابن حبان (٧٣٠٠) من طريق أيوب السختياني، وعبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٤٠٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٨٨ و٥٤١ رقم ١٠٣٢٧ و١٠٩٨٣) من طريق هشام بن حسان، وأحمد (٢/ ٢٣٥ و٤٧٤ رقم ٧٢٠٢ و١٠١٣٤)، ومسلم (٥٢) من طريق عبدالله بن عون، وأحمد (٢/ ٤٨٨ رقم ١٠٣٢٨) من طريق جرير بن حازم، وأيضًا (٢/ ٥٤١ رقم ١٠٩٨٣) من طريق حبيب ابن الشهيد، والطبراني في "الأوسط" (٦/ ١٢٢ رقم ٥٩٨٧) من طريق خالد بن مهران الحذاء، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١٦) من طريق أبي هلال محمد بن سليم الراسبي، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٦٠) من طريق منصور بن زاذان، جميعهم عن محمد بن سيرين، به.

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٥٠٢ رقم ١٠٥٢٧)، وفي "فضائل الصحابة" (١٦٢٠)، والترمذي في "جامعه" (٣٩٣٥)، والبغوي في "شرح السنة" (٤٠٠١). وأخرجه أحمد (٢/ ٢٧٠ رقم ٧٦٥٢)، والبخاري في "صحيحه" (٣٤٩٩)، ومسلم (٥٢) من طريق الزهري، عن أبي سلمة، به.
وأخرجه أحمد (٢/ ٢٥٢ و٢٧٠ و٣٧٢ و٥٤١ رقم ٧٤٣٢ و٧٦٥٢ و٨٨٤٦ و١٠٩٨٢)، والبخاري (٤٣٨٨- ٤٣٩٠)، ومسلم (٥٢) من طرق عن أبي هريرة.

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٣٩٢) عن هوذة بن خليفة، عن عوف، عن قسامة بن زهير من قوله.

أبي سعيدٍ مولى الجَرَاديِّين[١]، عن عَوْفِ بن أبي جَمِيلة، عن قَسَامَةَ بن زُهَير، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لا عَهْدَ لَهُ** » ؟

فقال: أبو سعيد هذا هو الحسنُ بنُ دينارٍ .

فذكرتُ هذا الحديثَ لابن جُنيدٍ الحافظِ، فقال: كان إسحاقُ بنُ أبي كاملٍ الباوَرْديُّ ببغدادَ، يُسْأَلُ عن هذا الحديث، وكنا نرى أنه غريبٌ؛ فقد أفسَدَ علينا أبو حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا بيَّن أنه الحسنُ بن دينار!

قال أبو محمد: الحسنُ بنُ دينار متروكُ الحديث .

تَمَّ[٢] الجُزْءُ الحَادِيَ عَشَرَ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ وكَرَمِهِ[٣]، ويَتْلُوهُ[٤] الجُزْءُ الثَّانِيَ عَشَرَ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"[٥]، في حديث: «أبي وأبا زرعة عن حديثٍ[٦] رواه عمرو بن العاصِ »[٧].

---

(١) في (ت): « الجوادتين »، وكذا في (ك) إلا أنها لم تنقط .

(٢) من هنا إلى قوله: « والحمد لله رب العالمين » من (أ) و(ف) فقط. وكتب في حاشية (ش): « آخر الجزء الحادي عشر ».

(٣) في (ف): « وعونه ومنِّه ».

(٤) في (ف): « ويتلوه في ».

(٥) قوله: « من كتاب العلل » ليس في (ف).

(٦) قوله: « حديث » ليس في (ف).

(٧) كذا جاء ما بين القوسين في النسختين (أ)، (ف)، وستأتي هذه العبارة في المسألة التالية المشار إليها هكذا: « وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عمرو بن عاصم »؛ فقد سقط من أوَّلها هنا قوله: « وسألتُ »، وتحرَّف من آخرها قولُهُ: =

والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلواتُهُ على سيِّد المرسلين، محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ. حَسْبُنَا اللهُ وكَفَى(١).



= «عاصم» إلى «العاص»؛ ولعل ذلك لشهرة عمرو بن العاصِ ﵁؛ وهذا سهو، وسبق قلم.

وقد جاءتْ نظائرُ لذلك في أواخر كثير من أجزاء الكتاب؛ كما في آخر الجزء التاسع (بعد المسألة رقم ١٥٧٥).

على أنَّ كلمة «سألتُ» - في مسألتنا - إنْ كان سقوطها عن سهو، فذاك ما ذكرناه، وإنْ كان عن غير سهو، فلابدَّ من تقديرها وإرادتها، وقد ذكر النوويُّ ﵀ مِثْلَ ذلك في شرحه على مسلم (٢/ ٢٢٧)، قال: «وقوله في الرواية الأخرى: قال رسول الله ﷺ: «مررتُ ليلةَ أُسْرِيَ بي على موسى بن عمران»؛ هكذا وقع في بعض الأصول، وسقطت لفظة «مررت» في معظمها، ولابدَّ منها؛ فإنْ حُذِفَتْ، كانتْ مرادةً، والله أعلم». اهـ.

(١) من قوله: «وصلواته...» إلى هنا، من (أ) فقط، وجاء بدلاً منه في (ف): «وصلى الله على محمد وآله».

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ
وصلَّى اللهُ عَلَى سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا[(١)].
الجُزْءُ الثانِيَ عَشَرَ من "كِتَابِ الْعِلَلِ"
يَشْتَمِلُ على[(٢)] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْإِيمَانِ[(٣)]،
وثَوَابِ الأَعْمَالِ، والدُّعَاءِ[(٤)]

١٩٣٧ - قال[(٥)]: أخبرنا أبو محمدٍ[(٦)]: سألتُ[(٧)] أبي وأبا زرعةَ عن حديثٍ رواه عمرو بن عاصم الكِلابيُّ[(٨)]، عن عِمْرانَ القَطَّانِ[(٩)]، عن مَعْمَر، عن الزُّهريِّ، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر، عن النبيِّ ﷺ: « **أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ** » ؟

---

(١) قوله: « تسليمًا » من (أ) فقط.
(٢) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا، من (أ) و(ف) فقط.
(٣) في (ف): « رويت فيما يتعلق بالإيمان أيضًا ».
(٤) من البسملة إلى هنا، ليس في (ت) و(ك). واقتصر في (ش) على قوله: « ذكر علل أخبار رويت في الإيمان وثواب الأعمال والدعاء ».
(٥) نقل هذا النص السبكي في "طبقات الشافعية" (١/ ٧٢-٧٣)، وستأتي هذه المسألة برقم (١٩٥٢ و١٩٧١). وانظر المسألة (١٩٦٤).
(٦) قوله: « قال أخبرنا أبو محمد » من (أ) و(ش) فقط.
(٧) في (ف): « وسألت ».
(٨) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٨)، والنسائي في "سننه" (٣٠٩٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤/ ٧)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٨٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٨٦- ٣٨٧).
(٩) هو: ابن داوَر.

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهريُّ[١]، عن عُبَيدالله بن عبدالله[٢] ابن عُتْبة، عن أبي هريرة: أنَّ عُمَرَ قال لأبي بكر... القِصَّةَ.

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ ممن هو؟

قال: مِنْ عمرانَ[٣].

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١١ رقم ٦٧)، والبخاري في "صحيحه" (١٣٩٩)، ومسلم (٢٠).

(٢) قوله: « بن عبدالله » سقط من (ك).

(٣) قال البزار في الموضع السابق: « وأحسب أن عمران أخطأ في إسناده؛ لأن الحديث رواه معمر، وإبراهيم بن سعد، وابن إسحاق، والنعمان بن راشد؛ عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة: أن عمر قال لأبي بكر ... فقلب عمران إسناد هذا الحديث ».

وقال الترمذي في "جامعه" (٢٦٠٧): « وهو حديث خطأ، وقد خولف عمران في روايته عن معمر ». وقال النسائي في الموضع السابق: « عمران القطان ليس بالقوي في الحديث، وهذا الحديث خطأ، والصواب: حديث الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة ».

وقال الدارقطني في الموضع السابق: « وهم عمران في إسناده، والصواب: عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، عن أبي بكر »، وقال في "العلل" (١/ ١٦٤): « ورواه عمران القطان عن معمر وقال: عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر، ووهم فيه على معمر ». وكذا خطَّأه الخطيب في "الموضح" (٢/ ٤٠٩- ٤١٠) وصوَّب حديث أبي هريرة.

وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص١٦٢): « هذه الرواية خطأ، أخطأ فيها عمران القطان إسنادًا ومتنًا؛ قاله أئمة الحفاظ، منهم: علي بن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذي، والنسائي، ولم يكن هذا الحديث عن النبي ﷺ بهذا اللفظ عند أبي بكر ولا عمر، وإنما قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة؛ فإن الزكاة حق المال... ».

١٩٣٨ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو[٢] الرَّبيع[٣]، عن حمَّاد بن زيد، عن عَمرو[٤] بن دينار، عن جابرٍ، عن النبيِّ ﷺ: «**بَيْنَ العَبْدِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**» ؟

قال[٥] **أبو زرعة**: هذا خطأٌ؛ رواه بعضُ الثقات مِنْ أصحابِ حمَّاد، فقال حمَّاد: حدَّثنا عمرو بن دينار - أو: حُدِّثْتُ[٦] عنه - عن جابرٍ، موقوفً(*).

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ ممن هو ؟

قال: ما أدري، يَحْتَمِلُ أن يكونَ حدَّث حمَّادٌ مرةً كذا، ومرةً كذا.

قلتُ: فبلغَكَ أنه تُوبعَ أبو الربيع في هذا الحديثِ ؟

فقال: ما بلغني أن أحدًا[٧] تابعَهُ .

قال أبي: ورواه بعضُهُمْ مرفوعً(*) بلا شكٍّ؛ وهو أبو الرَّبيع، وبعضُهم بالشكِّ غيرَ مرفوعٍ، وكأنْ بالشكِّ غيرَ[٨] مرفوعٍ أَشبهُ[٩].

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٩٨). (٢) قوله: «أبو» ليس في (ش) و(ك).

(٣) هو: الزهراني، سليمان بن داود العَتَكي. (٤) في (ش): «عن حَمَّاد حدثنا عمرو».

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): « فقال ». (٦) في (ش): « حدث ».

(*) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) في (ف): «أحد».

(٨) قوله: « غير » سقط من (ك).

(٩) قوله: «وكأنْ بالشك. . .» كذا في جميع النسخ، وتوجيهه أنَّ «كأنْ» هي المخفَّفة من الثقيلة، واسمها محذوف، و«أشبَهُ» خبرها، وقوله: «بالشك غير مرفوع» حالان. =

١٩٣٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه شُعبة، وسِمَاكُ بنُ حَرب، وحَاتِمُ بنُ أبي صَغِيرة: قال شُعبة[٢]: عن النُّعْمان بن سالم؛ قال: سمعتُ أَوْسَ بنَ أبي أَوْس، وقال سِمَاك بن حَرب[٣]: عن

= والتقدير: «وكأنَّ الحديثَ بالشك غير مرفوع أشبَهُ»، فلمَّا خفِّفت «كأن» حذف اسمها، وجاز مجيء خبرها مفردًا. وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٩٨).

(١) نقل هذا النص السبكيُّ في "طبقات الشافعية" (١/ ٧٣)، وتصحف عنده « أوس » إلى: « أويس ».

(٢) من قوله: « وسماك بن حرب . . . » إلى هنا، سقط من (ش)؛ لانتقال النظر.
ورواية شعبة أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٠٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٨ رقم ١٦١٦٠)، والدارمي (٢٤٩٠)، والنسائي في "سننه" (٣٩٨٢)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢١٧- ٢١٨ رقم ٥٩٢).

(٣) روايته أخرجها النسائي في "سننه"(٣٩٨١)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢١٨ رقم ٥٩٣) من طريق زهير بن معاوية، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٨٦٢)، والطبراني (١/ ٢١٨ رقم ٥٩٤) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله، كلاهما عن سماك، به.
ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٣٤٨).
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٦٩٨)، والنسائي في "الكبرى" (٣٤٢٨/ الرسالة) من طريق عبيدالله بن موسى، كلاهما (عبدالرزاق وعبيدالله) عن إسرائيل ابن يونس، عن سماك، عن النعمان بن سالم، عن رجل، عن النبي ﷺ.
وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٢٢٧)، والنسائي في "سننه" (٣٩٧٩)، وفي "الكبرى" (٣٤٢٧/ الرسالة)، والطبراني في "الكبير" (١٤٩/ مسند النعمان بن بشير)، من طريق الأسود بن عامر، عن إسرائيل بن يونس، عن سماك، عن النعمان ابن بشير، عن النبي ﷺ.
قال البزار: « وهذا الحديث إنما رواه سماك، عن النعمان بن سالم، عن عمرو ابن أوس، عن أبيه، وقالوا: عن سماك، عن النعمان بن سالم، عن أوس بن أبي أوس، وأحسب أسود بن عامر أوهم في إسناده ».
وقال النسائي في "الكبرى": « حديث الأسود بن عامر هذا خطأ ».

النُّعْمان بن سالم[١]، عن أَوْس[٢]،، وقال حَاتِمٌ[٣]: عن النُّعْمان، عن عمرو بن أَوْس، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ . . .**»، الحَديث .

قال أبي: وشُعْبَةُ أحفظُ القومِ .

١٩٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شَهْرُ بن حَوْشَب، عن غيره[٤]، عن النبيِّ ﷺ:« **أَنَّ جِبْرِيلَ** عليه السلام **سَأَلَهُ**[٥] **عَنِ الإِيمَانِ** »؛ أيُّ الطرق أصحُّ ؟

فقال[٦]: روى عنه عبدُالحميدِ بنُ بَهْرَام[٧]، فقال: عن شَهْر، عن ابن عباسٍ .

---

(١) من قوله:« قال: سمعت أوس . . . » إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) الفرق بين روايتي شعبة وسماك بن حرب: أن شعبة نسب أوسًا، فقال:« ابن أبي أوس »، ولم ينسبه سماك. وفي نسبه خلاف طويل انظره في "المعرفة" لأبي نعيم (١/ ٣٠٥- ٣٠٩)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (١/ ١٦٧- ١٦٩).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٧١ و٢٨٩٢٨ و٣٣٠٩١)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٨ و٩ رقم ١٦١٦٣ و١٦١٦٤)، والنسائي في "سننه" (٣٩٨٣)، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٩٢٩)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢١٨- ٢١٩ رقم ٥٩٥).

(٤) كذا في جميع النسخ، ولعلَّها محرفة عن « عدة »، أي: عدة من الصحابة، وانظر بقية كلامه!

(٥) في (أ) و(ش) و(ف):« سأل ».

(٦) في (ش):« قال ».

(٧) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣١٨- ٣١٩ رقم ٢٩٢٣- ٢٩٢٤) مطولاً، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٦٨٦)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٤٨ رقم ١٣٠١٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٦٦) مختصرًا.

ورواه سَيَّار أبو[١] الحكم فقال: عن شَهْر، عن ابنِ عباسٍ ورافعِ ابن خَدِيج .

ورواه مُؤَمَّل[٢]، عن حمَّاد، عن عاصم[٣]، عن شَهْر، عن أبي هريرة .

ورواه أَبَانُ بن صالح، وابنُ أبي حسين[٤]، عن شَهْر، عن ابن[٥] غَنْم، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: ونَفْسُ[٦] الحديثِ قد رُوِيَ عن أبي هريرة من وجوهٍ أُخَرَ[٧]، وشَهْرٌ لا يُنْكَر هذا من فِعْلِه وسوءِ حِفظِهِ، وهذا من شَهْرٍ؛ ذا الاضطرابُ[٨] .

١٩٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بنُ سعدٍ[٩]، عن

---

(١) في (ك): «أو».
(٢) هو: ابن إسماعيل .
(٣) هو: ابن بهدلة .
(٤) هو: عبدالله بن عبدالرحمن.
(٥) في (ت) و(ك): «أبي»، وهو: عبدالرحمن.
(٦) في (ت) و(ك): «وتفسير».
(٧) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٦٩ رقم ٧٦٥١)، والبخاري في "صحيحه" (٥٣٦٥)، ومسلم (٢٥٢٧) من طريق طاوس، وأحمد (٢/ ٣٩٣ رقم ٩١١٣)، والبخاري (٥٠٨٢ و٥٣٦٥)، ومسلم (٢٥٢٧) من طريق الأعرج، وأحمد (٢/ ٢٦٩ رقم ٧٦٥٠)، والبخاري (٣٤٣٤) تعليقًا، ومسلم (٢٥٢٧) من طريق سعيد ابن المسيب، وأحمد (٢/ ٣١٩ رقم ٨٢٤٤)، ومسلم (٢٥٢٧) من طريق همام بن منبه، جميعهم عن أبي هريرة.
(٨) في (ت): «دليل الاضطراب»، وفي (ك): «وهذا أشبه من شهر وأصل الاضطراب».
(٩) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٥) تعليقًا، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٦٤٣).

صالح بن كَيْسانَ، عن الزُّهريِّ، عن عبدالله بن عُبيد بن عُمَير، عن أبيه، سئل النبيُّ ﷺ: ما الإسلام ؟ قال: « **طِيبُ الكَلَامِ، وَإِطْعَامُ الطَّعَامِ** ». قيل: فما الإيمان ؟ قال: « **الصَّبْرُ، والسَّمَاحَةُ** . . . »، وذكر الحديثَ .

ورواه سُويدٌ أبو حاتم[(١)]، عن عبدالله بن عُبيد بن عُمَير، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبيِّ ﷺ. . . ، هذا الحديثَ.

ورواه عثمان بن أبي سليمان[(٢)]، عن عليٍّ الأَزْدِي[(٣)]، عن عُبيد ابن عُمَير، عن عبدالله بن حُبْشِيٍّ، عن النبيِّ ﷺ، بنحوه.

ورواه[(٤)] عِمْرانُ بن حُدَير[(٥)]، عن بُدَيل بن مَيْسَرة، عن عبدالله بن

(١) هو: ابن إبراهيم الجحدري، وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٥) تعليقًا، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩١١)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٦٤٥ و٨٨٢)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٢٩)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٤٨ رقم ١٠٣)، وفي "الأوسط" (٨/ ١١٠- ١١١ رقم ٨١٢٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٥٧).
قال أبو نعيم: « هذا حديث تفرد به سويد موصولاً عن عبدالله، ورواه صالح بن كيسان، عن الزهري، عن عبدالله، عن أبيه من دون جده ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤١١- ٤١٢ رقم ١٥٤٠١)، والدارمي (١٤٦٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٥) تعليقًا، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٦ و٤٠ و٢٣٤)، وفي "الآحاد والمثاني" (٢٥٢٠)، والنسائي في "سننه" (٢٥٢٦ و٤٩٨٦).
ومن طريق أحمد أخرجه أبو داود في "سننه" (١٣٢٥ و١٤٤٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ١٤).

(٣) هو: ابن عبدالله البارقي.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « وروى ».

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٤٣) تعليقًا.

عُبيد بن عُمَير، عن أبيه - ولم يَسْمَعْهُ منه - عن النبيِّ ﷺ، بنحوه، هكذا مُدْرَجً(*) في الحديثِ[1] .

ورواه جَرِير بن حازم، عن عبدالله بن عُبَيْد، عن النبيِّ ﷺ فقط[2]، لا يقولُ فيه: « أبوه »[3] ولا « جده » ؟

قال أبي: قد صحَّ الحديثُ عن عُبيد بن عُمَير، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً(*). واختلفوا فيمن فوق عُبيد بن عُمَير، وقَصَّر قومٌ مثل جرير بن حازم [وغيرِهِ][4]؛ فقالوا: عن عبدالله بن عُبيد بن عُمَير، عن النبيِّ ﷺ، لا يقولون: « عُبَيد »، وحديثُ عِمْرانَ بنِ حُدَيْرٍ أَشبهُ؛ لأنه بيَّن عورتَهُ .

قلتُ: فحديثُ الزُّهريِّ هذا ؟

(*) كذا، وهو حالٌ منصوب، وجاء بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

(١) انظر "التاريخ الكبير" (٥/ ١٤٣).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « قط »، وهي فيهما بسكون الطاء لا غير، وهما بمعنًى واحد، أي: حَسْبُ، وانظر التعليق على المسألة رقم (٩٢) و(١٧٢٠).

(٣) كذا في جميع النسخ، ويخرج على حكاية أصل الوضع، أي: أصل وضع الاسم في «أبوه»، وهو الرفع، و«جدُّه» على ذلك يكون معطوفًا على ظاهر اللفظ، والمراد: لا يقول فيه: عن أبيه ولا عن جده.
ولك فيه وجه آخر: وهو أن لام كلمة «أبوه» كتبت على الأصل فيها، وهو الواو. وقد تكلَّمنا على هذين الوجهين في التعليق على المسألة رقم (٢٢- الوجه الأول والثالث).

(٤) في (أ) و(ت) و(ف): « وعشرة »، ولم تنقط في (ش)، وفي (ك): « وغرُّه ».

قال: أخافُ ألَّا يكونَ محفوظً[١]، أخافُ أن يكون: صالح بن كيسان، عن عبدالله بن عُبيد نفسِهِ؛ بلا زُهْريٍّ[٢].

١٩٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَرْوانُ الفَزَارِيُّ[٣]، عن محمد بن عبدالرحمٰن المُزَنِي، عن أبيه[٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال لأبي الدرداء: «**نَادِ في النَّاسِ: مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، دَخَلَ الجَنَّةَ**»، قال أبو الدرداء: وإن زنى، وإن سرق ؟! . . . الحديثَ[٥] ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦]، ومنهم من يُوقِفُه[٧]،

---

(١) كذا، وهو خبر «كان» منصوب، وجاء دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

(٢) قال ابن حجر في "الإصابة"(٦/ ٥٠ رقم ٤٦٠٧): «له حديث عند أبي داود والنسائي وأحمد والدارمي بإسناد قوي من طريق عبيد بن عمير، عن عبدالله بن حبشي أن النبي ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان لاشك فيه، وجهاد لا غلو فيه، وحج مبرور»؛ لكن ذكر البخاري في "التاريخ" لهذا الحديث علة؛ وهي الاختلاف عن عبيد بن عمير في سنده، فقال: علي الأزدي عنه هكذا، وقال: عبدالله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، عن جده، واسم جده: قتادة الليثي، ولكن لفظ المتن قال: «السماحة والصبر» فمن هنا يمكن أن يقال: ليست العلة بقادحة، وقد أخرجه هكذا موصولاً من وجهين في كل منهما مقال، ثم أورده من طريق الزهري، عن عبيدالله بن عبيد، عن أبيه مرسلاً، وهذا أقوى».

(٣) هو: ابن معاوية.

(٤) هو: عبدالرحمن بن مهران.

(٥) قوله: «الحديث» سقط من (ك).

(٦) يعني بهذا الإسناد، فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٥/ ١٦٦ رقم ٢١٤٦٦)، والبخاري في "صحيحه" (١٢٣٧)، ومسلم (٩٤) من طرق عن أبي ذر الغفاري.

(٧) يقال: أَوْقَفَ الحديثَ يُوقِفُهُ، مزيدًا بالهمزة؛ كما يقال: وقَفَ الحديثَ يقفُه، ثلاثيًّا مجردًا. انظر: "تاج العروس" (وقف).

وموقوفٌ[١] أيضًا منكرٌ .

١٩٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ وَهْب، عن ابن لَهِيعة، عن ابن[٢] أَنْعُم[٣]، عن عُتْبة بن حُمَيد الضَّبِّيِّ، عن عُبَادة بن نُسَيٍّ؛ قال: أخبرني أبو مريَمَ الكِنْدِيُّ، عن أبي هريرةﷺ : أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ[٤] قال: « **الإِيمَانُ فِي قَلْبِ الرَّجُلِ أَنْ يُحِبَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ** » ؟

قال أبي: بين عُتْبَةَ بن حُمَيدٍ وبين عُبَادة: محمَّدُ بنُ سعيد الشَّامِيُّ[٥] .

١٩٤٤- وسمعت[٦] **أبي** وحدَّثنا عن أبي[٧] الطاهر بن السَّرْح[٨]، عن سَلَامة بن رَوْح، عن عُقَيل[٩]، عن ابن شهابٍ، عن أنسٍ؛ قال:

---

(١) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وهو حالٌ منصوب، والتقدير: وهو أيضًا منكرٌ موقوفًا. انظر المسألة رقم (٣٤).
(٢) في (أ) و(ش): « أبي ».
(٣) هو: عبدالرحمٰن بن زياد بن أَنْعُم.
(٤) قوله: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ» مكانه في (ك): « عن النبي ﷺ ».
(٥) هو: المصلوب، كذَّبه غير واحد .
(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠١٨).
(٧) في (ك): « أبو ».
(٨) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦/ ٣٢١ رقم ٦٥٢٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣١٤). وأخرجه تمام في "فوائده" (٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٦/ ٤٣٦ و٥٥/ ٣٣) من طريق الأوزاعي، عن الزهري، به.
قال تمام: « هذا حديث غريب من حديث الأوزاعي، عن الزهري ».
(٩) هو: ابن خالد الأيلي .

بينما نحنُ مع رسولِ الله ﷺ إذْ هَبَطَتْ به راحلتُهُ من ثَنِيَّةٍ(١)، ورسولُ الله ﷺ وحدَهُ، فلما أَسْهَلَتْ به الطريقَ(٢)، ضَحِكَ وكبَّر، فكبَّرْنا لتكبيرِهِ(٣)، ثم سار رَتْوَةً(٤)، ثم ضَحِكَ وكبَّر، فكبَّرنا لتكبيرِهِ، ثم سار رَتْوَةً فكبَّر، فكبَّرْنا لتكبيرِهِ(٥)، ثم أدركَنَا، فقال القوم: يا رسولَ اللهِ، كبَّرنا لتكبيرِكَ، ولا ندري مِمَّ(٦) ضَحِكتَ؟ قال: «**قَادَ النَّاقَةَ بِي جِبْرِيلُ** عليه السلام، **فَلَما أَسْهَلَتِ الطَّرِيقَ، التَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ: أَبْشِرْ وَبَشِّرْ أُمَّتَكَ، أَنَّهُ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيك لَهُ، دَخَلَ**

---

(١) الثنية من الجبل: ما يحتاج في قطعه وسلوكه إلى صعود وحدور؛ فكأنه يثني السير، أو هي العقبة في الجبل، أو هي الجبل نفسه، أو الطريق العالي فيه، أو الطريق إليه، أو أعلى المسيل في رأس الجبل. انظر "مشارق الأنوار" (١/ ١٣٢)، و"النهاية"(١/ ٢٢٦)، و"لسان العرب"(١٤/ ١٢٤)، و"تاج العروس"(١٩/ ٢٥٧).

(٢) قوله: «أسهَلتْ به الطريقَ»؛ كذا جاء في النسخ، ومثله في مصادر التخريج، يقال: أسهَلَ القومُ: إذا نزلوا إلى السهل. و«الطريق» منصوبٌ على نزع الخافض، أو على التشبيه بالمفعول به، أو على تعدية الفعل «أسهل» دون حرف، والمعنى: أسهلت به في الطريقِ. وفاعلُ «أسهلَتْ»: ضميرٌ يعود إلى الراحلة. وانظر في نزع الخافض التعليق على المسألة رقم (١٢).

ويمكن جعل «الطريق» فاعلاً، على القَلب، والأصل: أسهل هو بالطريق، أي: صار في السهل منها، ثم قَلَبَ؛ وانظر في القلب التعليق على المسألة رقم(١٨٧٤).

(٣) في (ك): «فكبر بالتكبيرة».

(٤) الرَّتْوَةُ: فيها أقوال؛ قيل: الخطوة؛ يقال: رَتَوْتُ أرتو: إذا خطوتَ. ويقال: الرتوة: الرمية. ويقال: البسطة. ويقال: هي: نحوٌ من ميل. وقيل: مدى البصر. "غريب الحديث" لأبي عبيد (٥/ ١٥٧- ١٥٩)، و"النهاية" (٢/ ١٩٥).

(٥) من قوله: «ثم سار رتوة ثم ضحك...» إلى هنا، ليس في(ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٦) في (ك): «ثم».

الجَنَّةَ، وَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ النَّارَ، فَضَحِكْتُ وَكَبَّرْتُ رَبِّي، وَفَرِحْتُ بِذَلِكَ لأُمَّتِي ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(١)].

قال أبو محمد: حدَّثنا محمد بن عُزَيْز[(٢)]؛ قال: حدَّثنا سلامةُ بإسناده، مثلَه[(٣)].

١٩٤٥ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا[(٤)] عن يحيى بن عثمان بن صالح المِصْرِيِّ[(٥)]، عن أبيه، عن ابن لَهِيعة، عن أبي عُشَّانة حَيِّ[(٦)] بن يُؤْمِنَ، عن عُقْبة بن عامر الجُهَنِيِّ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « لَوْ كَانَ فِيكُمْ مُوسَىٰ وَعَصَيْتُمُونِي، دَخَلْتُمُ النَّارَ ».

---

(١) قال الطبراني في "الأوسط" (٦٥٢٢): « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عقيل، ولا عن عقيل إلا سلامة بن روح، تفرد به أبو الطاهر ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣١٥): «وهذه الأحاديث عن عقيل، عن الزهري، كتاب نسخة كبيرة يقع في جزأين، وفيها عن عقيل، عن الزهري، أحاديث أنكرت من حديث الزهري بما لا يرويه غير سلامة، عن عقيل، عنه ».

(٢) روايته أخرجها ابن خزيمة في "التوحيد" (٥٢٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣١٤) من طريق النعمان بن هارون، كلاهما (ابن خزيمة والنعمان) عن محمد بن عزيز، به.

(٣) قوله: « مثله » ليس في (أ) و(ش).

(٤) في (ش): « حدثنا » بلا واو.

(٥) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الروياني في "مسنده" (٢٢٥) من طريق عثمان ابن صالح، نا ابن لهيعة، حدثني مشرح بن هاعان المعافري، أنه سمع عقبة بن عامر يقول: إن رسول الله ﷺ قال: « لو كان فيكم موسى، فاتبعتموه وعصيتموني، لدخلتم النار ».

(٦) في (ت): « حيي »، في (ك): « حيني ». انظر "تهذيب الكمال" (٧/ ٤٨٥).

قال أبي: هذا حديثٌ كَذِبٌ .

قال أبو محمد: أبو عُشَّانة ثقةٌ .

١٩٤٦ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه العَبَّاس بن الوليد بن صُبْحٍ الدِّمَشْقيُّ، عن مَرْوانَ بن محمد، عن ابنِ وَهْبٍ ورِشْدِين بنِ سَعْد، عن يونسَ، عن الزُّهريِّ، عن إبراهيمَ بنِ عبدالرحمٰن بن عَوْفٍ، عن أبيه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **إِنِّي لأُعْطِي**[٢] **الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، وَلَكِنْ أَكِلُهُ إِلَى إِيمَانِهِ** » ؟

قال أبي: كنا نستغربُ هذا الحديث ولم نكن عَرفْنا عِلَّتَه، وعلمنا أنه خطأٌ[٣]، وكان يُسْأَلُ العباسُ عنه، ثم وقفنا بعدُ على عِلَّتِهِ، وعلمنا أنه خطأٌ .

---

(١) نقل هذا النص الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/ ٣٣)، وتصحف فيه ابن وهب إلى: « أبي وهب ». ونقل بعضه ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ١٢١)، وابن حجر في "فتح الباري" (١/ ٨١). لكن قال ابن حجر في "الفتح": « وقد روي عن ابن وهب ورشدين بن سعد جميعًا، عن يونس، عن الزهري، عن إبراهيم ابن عبدالرحمٰن بن عوف، عن أبيه؛ أخرجه ابن أبي حاتم، ونقل عن أبيه أنه خطأ من راويه، وهو الوليد بن مسلم عنهما » اهـ.
وليس للوليد بن مسلم ذكر عند ابن أبي حاتم. والذي يغلب على الظن أن الذي أوقع ابن حجر في هذا: نقله له من "فتح الباري" لابن رجب (١/ ١٢١) الذي قال: « ورواه العباس الخلال، عن الوليد بن مسلم، عن ابن وهب ورشدين بن سعد، عن يونس، عن الزهري، عن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عوف، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وأخطأ في ذلك؛ نقله ابن أبي حاتم الرازي، عن أبيه ».

(٢) في (ك): « لا أعطى ».

(٣) قوله: «وعلمنا أنه خطأ» كذا في جميع النسخ، وأغلب الظن: أنه انتقال نظر مما يأتي بعدُ آخِرَ الفقرة .

قلنا: ما علَّتُهُ؟

قال: روى الخلقُ؛ شُعَيبُ بن أبي حمزة[١] وغيرُ[٢] واحدٍ[٣]، عن الزُّهريِّ، عن عامر بن سعدٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ.

١٩٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيْدُ بنُ إسحاق[٤]، عن زهير[٥]، عن أبي إسحاق السَّبِيعِي، عن محمد بن سعدٍ، عن سعد بن أبي وقَّاص، عن النبيِّ ﷺ قال: « **سِبَابُ الْمُؤْمِنِ فِسْقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ، وَلَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ** »؟

قال أبي: قد روى هذا الحديثَ غيرُ واحد[٦]، عن أبي إسحاق،

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٧).

(٢) في (ش): « وغيره ».

(٣) منهم معمر، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، وصالح بن كيسان، وابن عيينة، ومحمد بن عبدالله ابن أخي الزهري:
أما روايتا معمر، وابن أبي ذئب: فأخرجهما الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٦ و١٨٢ رقم ١٥٢٢ و١٥٧٩).
وأما رواية صالح بن كيسان: فأخرجها البخاري في "صحيحه" (١٤٧٨)، ومسلم (١٥٠). وأما رواية ابن عيينة، وابن أخي الزهري: فأخرجها مسلم (١٥٠).
وأخرجه البخاري (١٤٧٨)، ومسلم (١٥٠) من طريق صالح بن كيسان، عن إسماعيل بن محمد، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص.

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٢٠٣٩).

(٥) هو: ابن معاوية.

(٦) منهم: زكريا بن أبي زائدة، وإسرائيل بن يونس، وشريك بن عبدالله، وعمرو بن ثابت، وروح بن مسافر:
أما رواية زكريا: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٨ رقم ١٥٣٧)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٨٨- ٨٩)، وفي "الأدب المفرد" (٤٢٩)، =

ولا أعلم رواه عن زهيرٍ غيرَ[1] عُبيد[2] .

= والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٩٩)، والطبراني في "الدعاء" (٢٠٣٩).

وأما رواية إسرائيل: فأخرجها الإمام أحمد (١/ ١٨٣ رقم ١٥٨٩)، والبزار في "مسنده" (١١٧١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٢٠).

وأما رواية شريك: فأخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٩٤١)، والطبراني في "الدعاء" (٢٠٣٩).

وأما رواية عمرو: فأخرجها البزار (١١٧٢)، والطبراني في "الدعاء" (٢٠٣٩).

وأما رواية روح: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ١٤٥ رقم ٣٢٥)، وفي "الدعاء" (٢٠٣٩).

وأخرجه معمر في جامعه (٢٠٢٢٤) عن أبي إسحاق، عن عمر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، به.

ومن طريق معمر أخرجه أحمد (١/ ١٧٦ رقم ١٥١٩)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٣٨)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٨٩) تعليقًا، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٩٨)، والنسائي في "سننه" (٤١٠٤).

وأخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٨٥ رقم ٣٦٤٧)، والبخاري في "صحيحه" (٤٨ و٦٠٤٤ و٧٠٧٦)، ومسلم (٦٤) من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عبدالله بن مسعود، به.

(١) قوله: « غير » يجوز فيه النصب والرفع، وقد تقدم تخريج ذلك في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٣٠٨/أ)، وانظر التعليق على المسألة (٦٨).

(٢) قال البزار في "مسنده" (٤/ ١٤): « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن سعد إلا ابنه محمد، ولا عن محمد إلا أبو إسحاق ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٥٧ رقم ٦٢٥): رواه زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن محمد بن سعد، عن أبيه، وخالفه معمر؛ فرواه عن أبي إسحاق، عن عمر بن سعد، عن سعد. وقيل: عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، ولا يصح، والصواب: حديث محمد بن سعد ». وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (١/ ٨٨- ٨٩).

١٩٤٨ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو هارون البَكَّاء[٢]، عن ابن لَهِيعة، عن عبدِ رَبِّه بن سعيد، عن سَلَمة بن كُهَيل، عن شَقِيق[٣] بن سَلَمة، عن جَرِير؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا بايَعَ، بايَعَ على شهادة أنْ لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله، وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزكاة، والسَّمْعِ والطاعةِ لله ولرسولِهِ، والنُّصْحِ لكلِّ مسلمٍ، وإذا بعَثَ سَرِيَّةً قال: «**بِٱسْمِ اللهِ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ، لَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا الوِلْدَانَ**»؟

قال أبي: ليس لهذا الحديثِ أصلٌ بالعراق؛ وهو حديثٌ مُنكَرٌ .

١٩٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو هارون البَكَّاء[٤]، عن ابن لَهِيعة، عن أبي الأسود[٥]، عن عُروَة، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الإِيمَانِ أَنْ يَقُولَ: رَضِيتُ بِاللهِ رَبًّا، وَبالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولاً**» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسنادِ .

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٩٦٠). وقال أبو حاتم هناك: «ليس لهذا الحديث أصلٌ بالعراق، وهو حديث منكر بهذا الإسناد».

(٢) هو: موسى بن محمد. (٣) في (ك): «سفيان».

(٤) هو: موسى بن محمد . ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧/ ٢٧٠ رقم ٧٤٧٢) من طريق محمد بن عمير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا محمد بن عمير الرازي».

(٥) هو: محمد بن عبدالرحمن بن نوفل، يتيم عروة .

١٩٥٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو نَصْرٍ[٢] التَّمَّارُ[٣]، وموسى بن داود، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عليِّ بن زيد ويونسَ[٤] وحُمَيدٍ[٥]، عن أنسِ بن مالكٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ** »؟

قال أبي: موسى بنُ إسماعيل وجماعةٌ من أصحاب حمَّاد، عن حمَّاد ابن سَلَمة[٦]، عن عليِّ بن زيدٍ وحُمَيدٍ، عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ[٧].

قال أبي: هذا أشبهُ[٨].

---

(١) نقل قولَ أبي حاتم الضياءُ في "المختارة" (٦/ ٥٧).

(٢) في (ت): « أبو نضر »، وفي (ك): « أو نصز ».

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز، وروايته عن حماد أخرجها ابن أبي الدنيا في "الصمت" (٢٨)، وفي "مكارم الأخلاق" (٣٤٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤١٨٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٥١٠).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٥٤ رقم ١٢٥٦١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١١) من طريق الحسن بن موسى الأشيب، والبزار في "مسنده" (٢١/ كشف الأستار) من طريق إبراهيم بن محمد، كلاهما عن حماد بن سلمة، به.
وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٧٨) من طريق محمد بن إدريس أبي بكر الشعراني، عن أبي نصر التمار، عن حماد بن سلمة، عن حميد ويونس، عن الحسن، عن أنس، به.

(٤) هو: ابن عبيد العبدي.

(٥) هو: ابن أبي حميد الطويل.

(٦) قوله: « عن حَمَّاد بن سَلَمة » ليس في (ش).

(٧) أخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص٤٧١)، والحسين المروزي في "البر والصلة" (٢٦٠) من طريق إسماعيل بن علية، عن يونس، عن الحسن، عن النبي ﷺ.

(٨) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٥/ب): « يرويه حَمَّاد بن سَلَمة، واختلف عنه؛ فرواه أبونصر التَّمَّار والحسن الأشيب، عن حَمَّاد بن سَلَمة، بهذا الإسناد (أي =

١٩٥١ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدُالسلام بنُ حَرب[٢]، عن[٣] عبدالله بن بِشْر، عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن عثمان بن عفَّان، عن أبي بكر، عن النبيِّ ﷺ قال: سألتُهُ عن نَجَاةِ هذا الأمرِ[٤]؟ قال: « **هُوَ**[٥] **الكَلِمَةُ الَّتِي عَرَضْتُهَا عَلَى عَمِّي، فَرَدَّهَا** »؟

قال أبي: رواه عُقَيل[٦]، عن الزُّهريِّ؛ قال: أخبرني رجلٌ من

= عن أنس) وغيرهما يرويه عن حَمَّاد، عن يونس وحُمَيْد، عن الحسن، مرسلاً، وهو أشبه ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٧٠)، وفيها مزيد كلام لأبي زرعة .

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٥)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٧ و٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٣٥)، والدينوري في "المجالسة" (١٨٢٢)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٤٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٢٧٢).
وأخرجه العقيلي (٢/ ٢٣٥) من طريق عمر بن سعيد التنوخي، عن الزهري، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٣١٢- ٣١٣)، والعقيلي (٢/ ٢٣٥) من طريق محمد بن عمر الواقدي، عن محمد بن عبدالله ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن عثمان.

(٣) في (ك): « ابن ».

(٤) في (ك): « هذه الأمة ».

(٥) كذا، والجادَّة: «هي»؛ فإنَّ المسؤول عنه «النجاة»، ويخرَّج ما في النسخ بجعله من باب الحمل على المعنى بتذكير االمؤنث: فإمَّا أنَّه حمل «النجاة» على معنى «المسؤول عنه»، أو أنَّه حملها على معنى «النَّجاء»، كأنَّه سُئل عن النجاء من هذا الأمر؛ قال في "المصباح المنير" (٢/ ٥٩٥): «نجا من الهلاك يَنْجُو نَجَاةً: خَلَصَ، والاسم: النَّجاءُ بالمد، وقد يقصر». اهـ. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٦) هو: ابن خالد الأيلي. وكذا جاءت روايته هنا على هذا الوجه، وسيأتي في المسألة (١٩٧٠) عن أبي زرعة أن عُقيلاً رواه عن الزهري، قال: أخبرني من لا أتهم، =

الأنصار؛ أنَّ عثمان مرَّ على أبي بكرٍ .

قال أبي: فحديث عُقَيل أشبهُ[(١)] .

= عن رجل من الأنصار، عن عثمان. ومن طريق عقيل بهذا الإسناد أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٣٦).

(١) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٦٩): « ولا يصح فيه سعيد ». وقال البزار في الموضع السابق: « هذا رواه معمر وصالح بن كيسان، وقد تابعهما غير واحد على هذه الرواية عن الزهري، عن رجل من الأنصار، وقد روى هذا الحديث عبدالله بن بشر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن أبي بكر. ثم قال: ولا أحسب إلا أن عبدالله بن بشر هو الذي أخطأ، والحديث حديث معمر وصالح بن كيسان مع من تابعهما. وقد رواه محمد بن عمر الواقدي عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبدالله بن عمرو، عن عثمان، عن أبي بكر. وهذا الحديث مما لم يُتابَعْ محمدُ بن عمر على روايته، وإنما أردنا أن نذكره ليعلم أنه قد رواه هذا ».

وقال العقيلي في الموضع السابق: « ورواية صالح ابن كيسان وشعيب وعُقيل أولى من رواية عبدالله بن بشر ومن تابعه ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (١/ ١٧١) أوجه الخلاف في هذا الحديث وقال: « والصواب عن الزهري قال: حدثني رجال من الأنصار - لم يسمهم -: أن عثمان ابن عفان دخل على أبي بكر . كذلك رواه أصحاب الزهري والحفاظ عنه جماعة منهم: عُقيل بن خالد ويونس بن يزيد وغيرهم ».

وقال الخطيب في الموضع السابق: « هكذا روى هذا الحديث عبدالله بن بشر الرقي، عن الزهري، وقيل: عن مالك بن أنس وعن ابن أبي ذئب جميعًا عن الزهري مثله، ورواه ابن أخي الزهري - واسمه محمد بن عبدالله بن مسلم - وعمر ابن سعيد بن سرحة التنوخي وعيسى بن المطلب المديني، ثلاثتهم عن الزهري، عن ابن المسيب، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن عثمان، وكلا القولين وهم، والصواب: عن الزهري قال: حدثني رجال من الأنصار - لم يسمهم - أن عثمان دخل على أبي بكر، رواه كذلك عن الزهري الحفاظ من أصحابه، منهم يونس بن يزيد وعقيل بن خالد وغيرهما ».

١٩٥٢- قال(١) **أبو محمد**: وذكَرَ(٢) أبو زرعة حديثًا رواه عمرو ابن عاصمٍ، عن عِمْران أبي(٣) العَوَّام، عن مَعْمَر بن راشد، عن الزُّهريِّ، عن أنس؛ قال: لمَّا تُوُفِّيَ رسولُ الله ﷺ ارتَّدتِ العربُ، فقال أبو بكر: إنما قال رسولُ الله ﷺ: « **أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ** . . . »، الحديثَ .

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهريُّ، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عُتْبة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

١٩٥٣ - وسألتُ(٤) **أبي** عن حديثٍ رواه أبو غِرَارَة(٥) محمَّدُ بنُ عبدالرحمٰن التَّيْمي(٦)، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، عن عائِشَة؛ قالتْ: قال النبيُّ ﷺ(٧): « **الرِّفْقُ يُمْنٌ، وَالْخُرْقُ**(٨) **شُؤْمٌ، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ**

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٣٧)، وستأتي برقم (١٩٧١). وانظر المسألة رقم (١٩٦٤).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « ذكر » بلا واو.

(٣) لعله غيّرها في (ف) إلى: « ابن ». وعمران هو: ابن داوَر القطان.

(٤) انظر المسألة رقم (٢٥٢٢).

(٥) بكسر الغين المعجمة، وراءين مفتوحتين بينهما ألف، وآخره هاء. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٦/ ٤٢٣).

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٥٧) تعليقًا، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٨٩)، والبيهقي في "الشعب" (٧٣٢٦ و٨٠٦٠)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٣١٩). وجاء عند ابن عدي أبو غرارة، عن القاسم، عن عائشة، ولم يذكر عن أبيه.

(٧) في (ف): « رسول الله ﷺ».

(٨) الْخُرْق - بالضم -: الجهل والْحُمْق. وقد خَرِقَ يَخْرَقُ خَرَقًا فهو أَخْرَقُ. والاسم: الخُرْق، بالضم. "النهاية" (٢/ ٢٦).

بِأَهْلِ بَيْتٍ خَيْرًا أَدْخَلَ عَلَيْهِمْ بَابَ[١] الرِّفْقِ، وَإِنَّ الرِّفْقَ لَمْ يَكُنْ في شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا زَانَهُ، وَإِنَّ الخُرْقَ لَمْ يَكُنْ في شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا شَانَهُ، وَإِنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ، وَالإِيمَانُ في الجَنَّةِ، وَلَوْ كَانَ الحَيَاءُ رَجُلاً كَانَ رَجُلاً صَالِحًا، وَإِنَّ الفُحْشَ مِنَ الفُجُورِ، وَالْفُجُورُ فِي[٢] النَّارِ، وَلَوْ كَانَ الفُحْشُ رَجُلاً كَانَ رَجُلَ سُوءٍ، إِنَّ اللهَ لَمْ يَخْلُقْنِي فَاحِشًا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ؛ قال: بهذا الإسنادِ هو[٣] مُنكَرٌ[٤].

١٩٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يعقوبُ بنُ إسحاق الحضرميُّ[٥]، عن سعيد بن خالد المَدَنِي، عن محمد بن المُنْكدِر، عن جابر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **المُؤْمِنُ وَاهِي رَاقِعٌ**[٦] »، **فَسَعِيدٌ**

---

(١) قوله: « باب » ليس في (ف).

(٢) في (ك): « من ».

(٣) في (ك): « وهو ».

(٤) سيأتي بإسناد آخر عن عائشة مختصرًا في المسألة رقم (٢٥٢٢).

(٥) روايته أخرجها الحربي في "غريب الحديث" (٣/ ١٠٣٠)، والبزار في "مسنده" (٣٢٣٦/ كشف الأستار)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٢٤)، والطبراني في "الأوسط" (١٨٥٦ و١٨٦٧)، وفي "الصغير" (١٧٩)، والبيهقي في "الشعب" (٦٧٢١).

(٦) في (ك): « واهي رافع ». وكذا رسمت «واهي» في جميع النسخ بإثبات الياء مع الاسم المنقوص المنون المرفوع، وهو لغة فصيحة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦).

ومعنى الحديث: أنَّ المؤمن مذنب تائب؛ شبَّهه بمن يهي ثوبه فيرقعه؛ قال الزمخشري: والمراد بالواهي: ذو الوهي في ثوبه. وقال الحربي: يهي دينُهُ بمعصيته ويرقعه بتوبته. انظر: "غريب الحديث" للحربي (٣/ ١٠٣١)، و"الفائق" (٤/ ٨٥)، و"النهاية" (٥/ ٢٣٣).

مَنْ هَلَكَ عَلَى رَقْعِهِ[١] » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ[٢].

١٩٥٥ - وسمعتُ أبي يقولُ وذكَرَ حديثًا حدَّثه[٣] ابنُ نُفَيل[٤]، عن زهيرٍ[٥]؛ قال: حدَّثنا مَنصور[٦]، عن رجلٍ، عن عبدالله بن أبي الهُذَيل، عن ابن عبَّاس: أنَّ رجلاً سأل رسولَ الله ﷺ فقال[٧]: إنَّ أحدَنَا يَعْرِضُ - أو لَيَعْرِضُ[٨]، أو قريبًا من هذا - في نفسِه الشيءُ، لَأنْ يكونَ[٩] [حُمَمَةً][١٠] أحبُّ إليه من أن يتكلَّم بشيءٍ من ذلك، فقال[١١] رسول الله ﷺ: « اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ للهِ الَّذِي رَدَّ أَمْرَهُ إِلَى الوَسْوَسَةِ ».

---

(١) في (ك): « رفعه ».
(٢) قال البزار في الموضع السابق: « لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وسعيد فلم يكن بالقوي، وإنما نكتب من حديثه ما ليس عند غيره ».
وقال الطبراني في الموضع السابق من "الأوسط": « لم يرو هذا الحديث عن محمد إلا سعيد، تفرد به يعقوب . وضعفه ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٣٠٧). والعراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (٣٣٢٨/ تخريج أحاديث الإحياء).
(٣) في (ت): « حدث »، وتقرأ في (ك): « حدثت ».
(٤) هو: عبدالله بن محمد بن علي.
(٥) هو: ابن معاوية .
(٦) هو: ابن المعتمر.
(٧) قوله: « فقال » سقط من (ك).
(٨) في (ت): « ليعزض ».
(٩) في (ك): « لا يكون ».
(١٠) في جميع النسخ: « حمة »، والمثبت من "سنن أبي داود" (٥١١٢)، و"صحيح ابن حبان" (١/ ٣٦٠) وغيرهما .
(١١) قوله: « فقال » مكرر في (ك).

فسمعتُ أبي يقولُ: قال ابن نُفَيْل: كذا قال زهير. وهو خطأٌ[١].

١٩٥٦ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُويد[٣]، عن مالكٍ، عن أبي حازم[٤]، عن سَهْل بن سعدٍ، عن النبيِّ ﷺ:« إنَّ

---

(١) فقد أخرج هذا الحديث أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢٨٢٧)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٤٠ رقم ٣١٦١)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٧٨١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٦٣٨ و١٦٤٠)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣٣٨ رقم ١٠٨٣٨)، وابن منده في "الإيمان" (٣٤٥ و٣٤٦)، والبيهقي في "الشعب" (٣٣٤) من طريق شعبة.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٥١١٢)، والمروزي (٧٧٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٧) من طريق جرير بن عبدالحميد، ثلاثتهم (شعبة والثوري وجرير) عن منصور، عن ذر بن عبدالله، عن عبدالله بن شداد، عن ابن عباس، به. وجاء في رواية شعبة عن منصور والأعمش، عن ذر، به.
واختلف على الثوري في هذا الحديث؛ فأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (٧٠١)، والمروزي (٧٨٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٠٤)، والطحاوي (١٦٤٠)، وابن منده (٣٤٥)، والبيهقي (٣٣٥)، من طرق عن الثوري مثل رواية شعبة وجرير.
وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٦٥٨)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٠٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٦١٨٨)، من طريق إسحاق بن يوسف، عن الثوري، عن حماد بن أبي سليمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.
قال النسائي:« ما علمت أحدًا تابع إسحاق على هذه الرواية ».
(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١٥٧).
(٣) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٦/ ١٤١ رقم ٥٧٧٦).
وأخرجه في (٦/ ١٨٥ رقم ٥٩٤٠) من طريق أيوب بن يونس، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، قال رسول الله ﷺ:« إن أهل الجنة ليتراءون أهل الغرف كما تتراءون الكوكب في أفق السماء ».
(٤) هو: سلمة بن دينار.

أَهْلَ الجَنَّةِ[(١)] لَيَتَرَاءَوْنَ[(٢)] أَهْلَ الغُرَفِ فَوْقَهُمْ كَمَا يَتَرَاءَوْنَ[(٣)] الكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ الغَائِرَ[(٤)] فِي الأُفُقِ مِنَ المَشْرِقِ إِلَى المَغْرِبِ[(٥)]؛ لِتَفَاضُلِ مَا بَيْنَهُمَا»، قالوا: يا رسولَ الله، تلك منازلُ الأنبياء لا يبلغُها غيرُهم؟ قال: «**بَلَى[(٦)]، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! رِجَالٌ آمَنُوا بِاللهِ، وَصَدَّقُوا المُرْسَلِينَ**»؟

---

(١) قوله: «إن أهل الجنة» ليس في (ف).

(٢) في (ت): «ليترايون». (٣) في (ت): «يترايون».

(٤) هذه إحدى روايات الحديث في هذه اللفظة؛ ويروى: «الغابر» بالمعجمة والموحدة قبل الراء، و«الغارب» بالمعجمة والموحدة بعد الراء، و«العازب» بالمهملة والزاي. وكلها يرجع إلى معنًى واحدٍ؛ وهو البعيد في الأفق. و«الغائر» من «الغور» وهو الانحطاط، وعدها بعضهم تصحيفًا، لكن قال القاضي عياض في تفسيرها: كأنه الداخل في الغروب. وقال: وهذه الرواية لها وجه؛ لاسيما مع قوله بعد ذلك: «في الأفق من المشرق إلى المغرب» وأحسن وجوهها: البعيد.اهـ.
وقال الحافظ في "الفتح": «ومن رواه الغائر من الغور، لم يصح؛ لأن الإشراق يفوت، إلا إن قدر: المشرف على الغروب، والمعنى: إذا كان طالعًا في الأفق من المشرق، وغائرًا في المغرب. وفائدة ذكر المشرق والمغرب: بيان الرفعة وشدة البعد».اهـ. "مشارق الأنوار" (٢/ ٨١، ١٢٧)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (١٧/ ١٦٩- ١٧٠)، و"النهاية" (٣/ ٢٢٧)، و"فتح الباري" (٦/ ٣٢٧)، (١١/ ٤٢٥).

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): «من المشرق والمغرب».

(٦) كذا وقع هنا «بلى»، وكذلك وقع في الحديث عند البخاري ومسلم في الموضعين الآتيين. والجمهور على أن «بلى» لا تكون أبدًا إلا جوابًا للنفي المجرَّد، أو الذي دخل عليه همزة الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ. واستشكل القرطبي في "المفهم" (٧/ ١٧٦) ما وقع في هذا الحديث؛ بأنهم لم يستفهموا، فحقه أن يقال: «بل»، قال: فكأنه تسومح فيها فوضعت «بلى» موضع «بل».
وقال الحافظ في "الفتح" (٦/ ٣٢٨): قال ابن التين: يحتمل أن تكون «بلى» =

قال أبي: هذا خطأٌ؛ قد رُوِيَ عن أبي حازم[١]، عن سَهْل، حديثٌ من غير حديث مالك، ليس هكذا لفظُهُ.

وأمَّا مِنْ[٢] حديثِ مالكٍ[٣]: فإنما يرويه عن صَفْوان بن سُلَيم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي سعيدٍ الخُدْرِي، عن النبيِّ ﷺ.

فقلت له: فقد حدَّثنا يونسُ بن عبدالأعلى، عن ابن وَهْب، عن مالكٍ، عن صَفْوان بن سُلَيم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي سعيدٍ، عن النبيِّ ﷺ[٤]؛ هذا المتنَ ؟

= جواب النفي في قولهم: «لا يبلغها غيرهم» وكأنه قال: بلى يبلغها رجال غيرهم. اهـ. وقد وقع استعمالها - في موضع «نعم»- في الإيجاب أو الاستفهام المجرد عن النفي في هذا الحديث عند البخاري ومسلم، وفي حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عند البخاري (٦٦٤٢)؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال لأصحابه: «أترضَوْنَ أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟!» قالوا: بلى... الحديث. وفي حديث النعمان بن بشير عند مسلم (١٦٢٣) وفيه قول النبي ﷺ: «أيسرُّكَ أن يكونوا إليك في البر سواء؟ !» قال: بلى. ووقع في الشعر في قول الطُّهَويِّ [من الطويل]:

فَلَا تَبْعدَنْ يَا خَيْرَ عَمْرِو بْنِ جُنْدُبٍ   بَلَى إِنَّ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ لَيَبْعُدَا

كما وقع أيضًا استعمالُ « نعم » في موضع «بلى»؛ قال البغدادي في "خزانة الأدب" (١١/ ٢١٢): « وهذا من التقارض » أي: التبادل.

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٥٥٥) من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم، ومسلم في "صحيحه" (٢٨٣٠) من طريق يعقوب بن عبدالرحمن القاريّ؛ كلاهما عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، عن النبي ﷺ قال: « إن أهل الجنة ليتراءون الغرف في الجنة كما تتراءون الكوكب في السماء ».

(٢) قوله: « من » ليس في (أ) و(ش).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٢٥٦)، ومسلم في "صحيحه" (٢٨٣١)، من طرق عن مالك بن أنس، عن صفوان بن سليم، به.

(٤) من قوله: « حدثنا يونس بن عبدالأعلى ... » إلى هنا، مكرر في (ك).

فقال: هذا هو الصَّحيحُ .

وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثَ أيُّوب بن سُوَيد هذا، فقال: هذا وَهَمٌ، وَهِمَ فيه أيُّوبُ بن سُوَيْد؛ وإنما هو: مالكٌ، عن صَفْوان بن سُلَيم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي سعيدٍ، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبو زرعة: كذا حدَّثنا الأُوَيْسِي[(١)]، عن مالكٍ[(٢)].

١٩٥٧ - وسمعتُ[(٣)] **أبي** وذكر الحديثَ الذي رواه إسحاق بن رَاهُوْيَهْ، عن بَقِيَّةَ[(٤)]؛ قال: حدَّثني أبو وَهْبٍ الأَسَدِيُّ؛ قال: حدَّثنا نافعٌ، عن ابن عمر قال: لا تَحْمَدوا إسلامَ امرئٍ حتى تَعرِفوا عُقْدَةَ رأيهِ .

---

(١) هو: عبدالعزيز بن عبدالله. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٢٥٦).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٥٧): « يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه؛ فقال معن بن عيسى، وعبدالله بن وَهْب، وإسحاق الفروي، وعبد العزيز الأويسي: عن مالك، عن صَفْوان بن سُلَيْم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي سعيد. ورواه أيوب ابن سويد، عن مالك على وجهين؛ حدث به أبو عمير بن النحاس، عن أيوب بن سويد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي سعيد، ووهم في ذكر زيد بن أسلم؛ إنما هو صَفْوان بن سُلَيم . ورواه يونس بن عبدالأعلى والربيع ابن سليمان، عن أيوب بن سويد، عن مالك، عن أبي حازم، عن سَهْل بن سعد، والصحيح: قول ابن وهب ومعن ومن تابعهما ». وانظر "علل الدارقطني" (١١/ ١٠٠- ١٠١) (٢١٤٧).

(٣) روى هذا النص الخطيب في "الكفاية" (ص٣٦٤)، ونقله العلائي في "جامع التحصيل" (ص١٠٣)، والعراقي في "التقييد والإيضاح" (ص٩٦)، والزركشي في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ١٠٣)، والأبناسي في "الشذا الفياح"(١/ ١٧٤)، والسيوطي في "تدريب الراوي" (١/ ٢٢٥). وانظر ما تقدم في المسألة رقم (١٨٧٩).

(٤) هو: ابن الوليد.

قال أبي: هذا الحديثُ له علَّةٌ قلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا؛ روى هذا الحديثَ عُبَيدُالله بنُ عمرو[١]، عن إسحاق بن أبي فَرْوةَ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، وعُبَيدُالله بنُ عمرو كنيتُهُ[٢]: أبو وَهْب، وهو أَسَدِيٌّ؛ فكأنَّ بَقِيَّةَ بن الوليد كنَّى عُبَيدَالله بن عمرو، ونَسَبه إلى بني أَسَد؛ لكيلا يُفْطَنَ به، حتى إذا ترَكَ إسحاقَ بنَ أبي فَرْوَة من الوسَطِ لا يُهتَدَىٰ له[٣]، وكان بَقِيَّةُ مِنْ أَفعلِ الناسِ لهذا[٤].

وأما ما قال إسحاقُ في روايته عن بَقِيَّة، عن أبي[٥] وَهْب: « حدَّثنا نافع »، فهو وَهَمٌ، غير أنَّ وجهه عندي: أن إسحاق لعلَّه حفظَ عن بَقِيَّةَ هذا الحديثَ، ولمَّا يَفْطَنْ[٦] لِمَا عَمِلَ بَقِيَّةُ من تركهِ إسحاقَ من الوسطِ، وتكنيتِه عُبَيدَاللهِ بنَ عمرو، فلم يفتقدْ لفظَ[٧] بَقِيَّة

---

(١) أخرجه على هذا الوجه الخطيب في "الكفاية" (ص٣٦٥)، وفي "تاريخ بغداد" (١٣/ ٨٠) من طريق موسى بن سليمان، عن بقية، عن عبيدالله بن عمرو، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، به.
ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في "الأذكياء" (ص٨). وانظر تتمة التخريج في المسألة المتقدمة برقم (١٨٧٩).

(٢) في (ت) و(ك): « عمرو وكنيته ».

(٣) في (ك): « إليه ».

(٤) وانظر نحو ذلك في المسألة رقم (١٨٤٧).

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « ابن ».

(٦) في (ت) و(ك): « يفطر »، وقوله: « لمَّا» هنا حرفُ نفي وجزم وقلب، يدخلُ على المضارع، وبينه وبين «لَمْ» فروقٌ ذكرها ابن هشام في "المغني" (ص٢٧٧-٢٧٨)، وانظر "الأشباه والنظائر" في النحو، للسيوطي (٢/ ٥٠٦-٥٠٩).

(٧) في (ت) و(ك): « لفظة ».

في قوله: « حدَّثنا نافع »، أو « عن نافع »[١].

١٩٥٨ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن سليمان البَزَّاز[٣] [أبو][٤] أبي حَصِين[٥]، عن حُدَيْج[٦]، عن أبي إسحاق[٧]، عن الأَغَرّ[٨]، عن أبي هريرة وأبي سعيدٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: **«الإِيمَانُ كَلِمَاتٌ...»** ؟

قال أبي: هذا خطأٌ[٩]؛ وإنما هو « **أَلَا إِنَّمَا هُوَ**[١٠] **كَلِمَاتٌ: سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ للهِ ...**». ورواه جماعةٌ كَثِيرة عن حُدَيْجٍ هكذا. ورواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الأَغَرِّ، عن أبي هريرة وأبي سعيدٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **كَلِمَاتٌ مَنْ قَالَهُنَّ: سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ للهِ**[١١] ... »، الحديثَ.

---

(١) قوله: «فلم يفتقد...» إلخ، انظر تعليقنا على نحوه في المسألة رقم (١٨٧١) و(٢٣٩٤).

(٢) انظر المسألة التالية.

(٣) في (ش): « البزار ».

(٤) في جميع النسخ: « ابن ». والصواب ما أثبتنا. وانظر المسألة التالية، و"الجرح والتعديل" (٩/ ٣٦٤).

(٥) أبو حصين هذا: اسمه كنيته، كما في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٦٤ رقم ١٦٦٣). قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: قلت لأبي حصين: هل لك اسم؟ قال: لا، اسمي وكنيتي واحد، فقلت: فأنا قد سميتك: عبدالله، فتبسم».

(٦) في (ك): « خديج ». وهو: ابن معاوية بن حديج.

(٧) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٨) هو: الأغر أبو مسلم.

(٩) قوله: « خطأ » ليس في (ف).

(١٠) في (ك) كتب فوق قوله: «ألا إنما هو »: « كذا ».

(١١) في (ش) و(ف): «الحمد لله» دون الواو.

١٩٥٩ - وسمعتُ[١] **أبي** يقول: قال لنا أبو حَصِين: رأيتُ في كتاب أبي هذا الحديثَ: فقال رسولُ الله ﷺ:« **الا** »، وقد تأكَّلَ ما بعدَهُ، فجاء الرازيُّون فلقَّنوه:« **الإيمَانُ كَلِمَاتٌ** »، وإنما موضعُهُ موضعٌ دارسٌ قد تأكَّلَ.

١٩٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى القَطَّان[٢]، عن هلال بن أبي عمرو[٣]، عن أبي بُرْدة[٤]، عن أبي موسى؛ قال: من جاء بشهادةِ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شَريكَ له، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله؛ حُرِّم على النارِ ؟

فقال[٥] **أبي**: رَوَىٰ هذا الحديثَ بعضُ البصريين عن هلالٍ فرفعَهُ، وموقوفَ[٦] أَصحُّ .

قلتُ لأبي: مَنْ هلالٌ هذا ؟

---

(١) انظر المسألة السابقة.

(٢) روايته أخرجها مسدد في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (١٢/ ٣٢٩رقم ٢٨٩٠)، ومن طريق مسدد أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٨٥ و٨/ ٢٠٢). وأخرجه الدولابي في "الكنى" (١٣٦٦) من طريق عثمان بن عمر، عن هلال، به.

(٣) كذا في جميع النسخ، وترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٠٢) فقال: « هلال بن عمرو أبو عمرو »، وجاء في مصادر التخريج:« هلال أبو عمرو ».

(٤) في (ف):« برزة ».

(٥) في (ش):« قال ».

(٦) أي: وهو أصحُّ موقوفً، وحذفت من «موقوفً» ألفُ تنوين النصب، على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

قال: أرى أنه هلالُ بن مزيدة البصريُّ[(١)].

١٩٦١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الثَّوريُّ[(٢)]، عن مَنصورٍ[(٣)]، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن رجلٍ، عن ابن عمر[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الإِسْلَامُ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ البَيْتِ، ثُمَّ الجِهَادُ بَعْدُ حَسَنٌ** » ؟

قال أبي: يَزيدُونَ في هذا الإسناد رجلَيْنِ؛ يقولون: سالم[(٥)]، عن عَطِيَّةَ - رجلٍ مِنْ أهلِ الشام - عن يزيد بن بِشْرٍ السَّكْسَكِي، عن ابن

---

(١) في (ك): « النصري ».

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٢/ ٢٦ رقم٤٧٩٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(١٣/ ٣٨٩) من طريق الثوري، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن يزيد بن بشر السكسكي، عن ابن عمر، به.
وأخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص١٧٦) من طريق حجاج بن دينار، عن منصور، عن يزيد بن بشر، عن ابن عمر. ومن طريق الخطيب أخرجه ابن عساكر (٦٥/ ١٣٠). قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ١١): « ولم يذكر الثوري عطية ».

(٣) هو: ابن المعتمر.

(٤) قوله: «عن ابن عمر» سقط من (ك).

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٥٥٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٢٢)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤١٢) من طريق جرير بن عبدالحميد، والمروزي (٤١٨) من طريق إسرائيل بن يونس، كلاهما عن منصور، عن سالم، عن عطية، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه البيهقي في "الشعب" (٢١).
والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨ و٤٥١٤) من طريق عكرمة بن خالد ونافع، ومسلم (١٦) من طريق سعد بن عُبيدة السلمي ومحمد بن زيد بن عبدالله وعكرمة بن خالد، جميعهم عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: « بُني الإسلام =

عمرَ، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: وهذه الزيادةُ محفوظةٌ؟

قال: نعم.

قلتُ: فعَطِيَّة من هو؟

قال: هو عَطِيَّة بن قَيْسٍ[(١)].

١٩٦٢ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه الـمُحَارِبِيُّ[(٣)]، عن عبدالحميد بن جعفر، عن عثمان بن عطاءٍ، عن أبيه، عن ابن عُمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الدِّينُ خَمْسٌ لَا يَقْبَلُ الله مِنْهُنَّ شَيْءً**[(٤)]

= على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان».

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٥٢/أ): «يرويه منصور بن المعتمر واختلف عنه، فرواه يحيى القطان، عن الثوري، عن مَنْصُور، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن رجل لم يسمه، عن ابن عمر. وخالفه أبو إسحاق الفزاري ووكيع بن الجراح ومؤمل؛ فرووه عن الثوري، عن مَنْصُور، عن سالم، وسمَّوا الرجل، وقالوا: عن يزيد بن بِشْر السَّكْسَكِي، وكذلك رواه فضيل بن عياض، عن منصور، ورواه جرير، عن مَنْصُور، عن سالم، عن عطية مولى بني عامر [في الأصل: عاصم]، عن يزيد بن بشر، عن ابن عمر. ورواه حصين بن عبدالرحمٰن، عن يزيد بن بشر، أو بشر بن يزيد - كذا - حدث به عنه حجاج بن دينار. والقول عندي قول جرير بن عبدالحميد عن منصور».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٨٧٩).

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن محمد.

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

دُونَ [شَيْءٍ][١]: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِيمَانٌ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ؛ هذه واحدةٌ، ، وَالصَّلَوَاتُ[٢] الخَمْسُ عَمُودُ الدِّينِ؛ لَا يَقْبَلُ اللهُ الإِيمَانَ إِلَّا بِالصَّلَاةِ، ، وَالزَّكَاةُ طُهُورٌ مِنَ الذُّنُوبِ؛ لَا يَقْبَلُ اللهُ الإِيمَانَ وَلَا الصَّلَاةَ[٣] إِلَّا بِالزَّكَاةِ، ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ، ثُمَّ جَاءَ رَمَضَانُ فَتَرَكَ صِيَامَهُ مُتَعَمِّدًا؛ لَمْ يَقْبَلِ اللهُ مِنْهُ[٤] الإِيمَانَ وَلَا الصَّلَاةَ وَلَا الزَّكَاةَ، ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعَ، ثُمَّ تَيَسَّرَ لَهُ الحَجُّ فَلَمْ يَحُجَّ، وَلَمْ يُوصِ بِحَجِّهِ، وَلَمْ يَحُجَّ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِهِ؛ لَمْ يَقْبَلِ اللهُ مِنْهُ الأَرْبَعَ الَّتِي قَبْلَهَا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ؛ يَحْتملُ أنَّ هذا من كلام عطاءٍ الخراسانيِّ؛ وإنما هو: عبدالحميد بن أبي جعفر؛ شيخٌ كوفيٌّ.

١٩٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه [عُمَرُ][٥] بن يونس[٦]، عن يحيى بن عبدالعزيز[٧]، عن يحيى[٨]، عن أبي قِلَابة[٩]، عن أبي قتادة العَدَوِيِّ، عن هشام بن [عامر][١٠] الأنصاريِّ: أنَّ رسول الله ﷺ قال:

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ هنا، وقد جاء مثبتًا في المسألة (٨٧٩).

(٢) في (ش): « والصلاة ».

(٣) في (ك): « الصلوات ».

(٤) قوله: « منه» سقط من (ف).

(٥) في جميع النسخ: « عَمرو »، والمثبت هو الصواب، كما في مصدر التخريج، وكما في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٤٢)، و"تهذيب التهذيب" (٣/ ٢٥٥).

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٧٧ رقم ٤٦٠).

(٧) هو: الأردني.

(٨) هو: ابن أبي كثير.

(٩) هو: عبدالله بن زيد الجرمي.

(١٠) في جميع النسخ: « عُمر »، والمثبت هو الصواب، كما في مصدر التخريج، وكما =

« مَنْ رَمَىٰ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ، فَهُوَ كَقَتْلِهِ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يروونه[(١)] عن أبي قِلابةَ[(٢)]، عن ثابت ابن الضَّحَّاكِ، عن النبيِّ ﷺ.

١٩٦٤ - وسألتُ[(٣)] أبي عن[(٤)] حديث رواه ابن المُبارك[(٥)]، عن حُمَيد، عن أنس: أنَّ[(٦)] النبيَّ ﷺ قال: **« أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَإِذَا قَالُوا ذَلِكَ[(٧)]، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنا[(٨)]، وَأَكَلُوا ذَبِيحَتَنَا، وَصَلَّوْا صَلَاتَنَا؛ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا[(٩)]؛ لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ »؟**

= في "الجرح والتعديل"(٩/ ٦٣)، و"تهذيب الكمال" (٣٠/ ٢١٢ رقم ٦٥٨٠).

(١) في (ك): « يرويه ».

(٢) من هذا الوجه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٣ و٣٤ رقم ١٦٣٨٥-١٦٣٨٧ و١٦٣٨٩- ١٦٣٩٢)، والبخاري في "صحيحه" (١٣٦٣ و٤١٧١ و٤٨٤٣ و٦٠٤٧ و٦١٠٥ و٦٦٥٢)، ومسلم (١١٠) من طرق عن أبي قلابة، به.

(٣) نقل قولَ أبي حاتم: الضياءُ في "المختارة" (٥/ ٢٨٢)، وابنُ رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٨٦). وانظر المسألة السابقة برقم (١٩٣٧) و(١٩٥٢)، والمسألة الآتية برقم (١٩٧١).

(٤) قوله: « عن » مكرر في (ك).

(٥) هو: عبدالله. وروايته في "مسنده" (٢٤٠)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٩٩ و٢٢٤- ٢٢٥ رقم ١٣٠٥٦ و١٣٣٤٨)، والبخاري في "صحيحه" (٣٩٢).

(٦) في (ك): « عن ».

(٧) كذا رواية الحديث هنا، ومثله عند البيهقي في "السنن الصغرى"، والضياء في "المختارة"، وفي بعض مصادر التخريج: «حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها»، وفي بعضها: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّدًا رسول الله، فإذا شهدوا».

(٨) في (ك): « قبلنا ».

(٩) في (ف): « بحقا ».

قال أبي: لا يُسْنِدُ هذا الحديثَ إلا ثلاثةُ[(١)] أنفسٍ: ابنُ المُبارَك، ويحيى بنُ أيُّوبَ[(٢)]، وابن سُمَيعٍ[(٣)].

---

(١) في (ك): « بثلاثة ».

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٩٣) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٢٦٤٢)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢١٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٣٢)، وابن منده في "الإيمان" (١٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٩٢)، وفي "السنن الصغرى" (٣٤٩)، والضياء المقدسي في "المختارة" (١٩١٦).

(٣) هو: محمد بن عيسى بن سميع، وروايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٣٩٦٦)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٣٢)، وابن منده في "الإيمان" (١٩٣)، والضياء المقدسي في "المختارة" (١٩١٥).
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧/ ٤٣٩)، والطبراني في "الأوسط" (٣٢٤٥) من طريق سليمان بن حيان أبي خالد الأحمر، عن حميد، به مرفوعًا.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٩١)، والنسائي (٤٩٩٧) من طريق ميمون بن سياه، عن أنس، مرفوعًا.
وأخرجه البخاري (٣٩٣) تعليقًا، والنسائي (٣٩٦٨) من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري، عن حميد قال: سأل ميمون بن سياه أنس بن مالك، به، موقوفًا.
قال ابن حبان في "صحيحه" عقب الحديث رقم (٥٨٩٥): « ما روى هذا الحديث عن حميد إلا ثلاثة نفر من الغرباء: عبدالله بن المبارك، ويحيى بن أيوب البجلي، ومحمد بن عيسى بن القاسم بن سميع ».
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٨٦) بعد نقله لكلام أبي حاتم: « يشير إلى أن غيرهم يقفه ولا يرفعه، كذا قال . وقد رواه أبو خالد الأحمر، عن حميد، عن أنس مرفوعًا. خرج حديثه الطبراني، وابن جرير الطبري ». اهـ.
ورواه معاذ بن معاذ، عن حميد، عن ميمون بن سياه، عن أنس، موقوفًا، وصوَّب الدارقطني في "العلل" والإسماعيلي وَقْفَهُ . وذُكر هذا الحديث لعلي بن المديني من رواية ابن المبارك فقال: أخاف أن يكون هذا وهمًا، لعله: حميد، عن الحسن، مرسلاً . فتعقبه الدارقطني بقوله: « وليس كذلك؛ لأن معاذ بن معاذ من الأثبات ».

١٩٦٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به أبي[١]، عن عبدالله بن محمد بن داود بن أبي أُمَامَة بن سَهْل بن حُنيف، عن سعد بن عِمران، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن بن عثمان بن سَهْل بن حُنَيف، عن أبيه، عن جَدِّهِ عثمان بن سَهْل بن حُنَيف، عن عمِّه عثمان بن حُنَيف[٢]؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ - مُقَامَهُ بمكةَ - يدعو إلى الإيمانِ بالله والتصديقِ به قولً[٣] بلا عملٍ، والقبلةُ إلى بيت المقدس، فلمَّا هاجر إلينا ونَزَلتِ الفرائضُ، نَسَخَتِ المدينةُ مكةَ والقولَ بها، ونسخَ البيتُ الحرامُ بيتَ المقدسِ؛ فصار الإيمانُ قول وعمل[٤]؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ؛ وسعدُ بن عِمران مثلُ الوَاقِدي[٥] في اللِّينِ وكَثْرةِ[٦] عجائبِهِ!

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٩/ ٣٢ رقم ٨٣١٢).

(٢) من قوله: «عن سعد بن عمران ...» إلى هنا، ليس في (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) كذا، وهو منصوب على الحال المؤول بالمشتق، أي: يصدق به المرء قائلاً به بلسانه. وجاء دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٤) قوله: «قول وعمل» كذا في جميع النسخ، وهما إما مرفوعان أو منصوبان:
أما الرفع: فعلى أن اسم «صار» ضمير شأن، و«الإيمان»: مبتدأ، و«قول وعمل»: خبره، والجملة في محل نصب خبر «صار»، والتقدير: فصار هو -أي: الشأن- الإيمانُ قولٌ وعملٌ، وانظر في ضمير الشأن التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).
وأما النصب: فعلى أنهما خبر «صار» والمعطوف عليه، ورسمتا دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: محمد بن عمر.

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): «وكثيرة».

١٩٦٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي أُوَيسٍ[(١)]؛ قال: حدَّثني أبي، عن عمر بن شَيْبة بن أبي كَثيرٍ مولى أَشْجَعَ، وثَوْرِ بن [زيد][(٢)]، وخالِه موسى بن مَيْسَرة؛ الدِّيْلِيَّيْنِ[(٣)]، [وغيرِهم][(٤)]، عن نُعَيْمٍ المُجْمِرِ[(٥)]، وعن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِي، عن أبي هريرة - رفعوا الحديثَ - قال النبيُّ ﷺ: «**يَعُودُ الإِسْلَامُ كَمَا بَدَأَ، أَي: إِنَّهُ**[(٦)] **بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**»، فقيل: يا رسولَ الله، ومَنِ الغُرباءُ؟ قال: «**الَّذِينَ يَصْلُحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ**»؟

قال أبي: عمر[(٧)] بن شَيْبة مجهولٌ، وهذا حديثٌ[(٨)] موضوعٌ[(٩)].

---

(١) هو: إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله. وروايته أخرجها الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ١٤١- ١٤٢). ووقع فيه: «نعيم المجمر عن سعيد».

(٢) في جميع النسخ: «يزيد»، وهو خطأ؛ فثور بن يزيد ليس دِيليًّا، وليس موسى بن ميسرة خالاً له، وإنما هو: ثور بن زيد كما يتضح من ترجمته في "تهذيب الكمال" (٤/ ٤١٦)، وقد جاء على الصواب في الموضع السابق من "موضح أوهام الجمع والتفريق" للخطيب.

(٣) في (أ): «الذيليين».

(٤) في جميع النسخ: «وغيره»، والمثبت من "الموضح".

(٥) هو: ابن عبدالله.

(٦) قوله: «أي إنه» كذا في النسخ، وفي "الموضح": «وإنه».

(٧) في (ف) و(ك): «عمرو».

(٨) في (ك): «الحديث».

(٩) يعني بهذا الإسناد؛ فقد أخرج الحديث الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٨٩ رقم ٩٠٥٤) من طريق عبدالرحمن بن يعقوب والد العلاء، ومسلم في "صحيحه" (١٤٥) من طريق أبي حازم سلمان الأشجعي، كلاهما عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريبًا وسيعود كما بدأ غريبًا فطوبى للغرباء».

١٩٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَلَمة بن مَسْلَمة أبو معاوية خَتَنُ[١] عطاءٍ، عن عطاءٍ، عن ابن عَبَّاسٍ؛ قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، رجلٌ يَشْهَدُ أنْ لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، ويصلِّي الخَمْسَ، ويصومُ شَهْرَ رمضان، فإذا حدَّث كذَبَ، وإذا اؤْتُمِنَ خان، وإذا وعَدَ أخلَفَ[٢]؟! قال: **«هَذِهِ خِصَالُ المُنَافِقِ»**؟

قال أبي: سَلَمةُ هذا يُسْنِدُ كَثيرًا، ليس يَسْكُنُ عليه القلبُ[٣]، وهذا حديثٌ منكرٌ .

١٩٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو سعيدٍ الأَشَجُّ[٤]، عن

---

(١) تقدم تفسير « الختن » في المسألة رقم (١٧٩١).

(٢) في (ت) و(ك): « خلف ».

(٣) في (ك): « للقلب ».
وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٧٣): « سألت أبي عنه ؟ فقال: ليس بقوي، عنده مناكير، يدل حديثه على ضعفه، يسند كثيرًا مما لا يُسْنَد ».

(٤) هو: عبدالله بن سعيد الكندي . وروايته أخرجها البزار في "مسنده"(٢٨٣٧/ كشف الأستار)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٢٩٨)؛ لكن وقع عندهما: « الحسين بن عيسى» بدل: «الحسن بن عيسى».
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٥٠٥)، وابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٦٦٧) وابن عساكر في "تبيين كذب المفتري" (ص٤٨) من طريق إسماعيل بن موسى، عن حسين بن عيسى، به.
ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٥٥).
وأخرجه ابن عدي (٢/ ٣٥٥) من طريق إسحاق بن بهلول، عن الحسين بن عيسى، عن معمر، عن الزهري، عن عكرمة، عن ابن عباس. =

الحسن بن عيسى الحَنَفِي، عن مَعْمَر، عن الزُّهريِّ، عن أبي حازمٍ، عن ابن عباسٍ؛ قال: بينا رسولُ الله ﷺ بالمدينةِ إذ قال: «**اللهُ أَكْبَرُ! اللهُ أَكْبَرُ! جَاءَ نَصْرُ اللهِ، وَجَاءَ الفَتْحُ، وَجَاءَ أَهْلُ اليَمَنِ؛ قَوْمٌ نَقِيَّةٌ قُلُوبُهُمْ، لَيِّنَةٌ طَاعَتُهُمْ**[١]**؛ الإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالفِقْهُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ**»[٢]؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، ليس له أصلٌ؛ الزُّهريُّ، عن أبي حازمٍ، لا يجيءُ[٣].

وسئل أبو زرعة عن هذا الحديثِ؟

فقال: هذا حديثٌ منكرٌ[٤]؛ وأبو حازم لا أظنُّهُ المَدِينِيَّ[٥].

= وأخرجه ابن جرير (٢٤/٦٦٨) من طريق محمد بن ثور، عن معمر، عن عكرمة مرسلاً.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١١٧١٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٦٠ رقم ١١٩٠٣ و١١٩٠٤)، وفي "الأوسط" (٢/ ٢٨٤ رقم ١٩٩٦) من طريق هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس.

(١) كذا وقع هنا وفي بعض مصادر التخريج. ووقع في بعض المصادر: «لينة طباعهم»، وفي بعضها: «حسنة طاعتهم»، وفي بعضها: «رقيقة قلوبهم، لينة قلوبهم».

(٢) انظر تفسير «الإيمان يمان...»، والخلاف فيه في المسألة المتقدمة برقم (١٩٣٥).

(٣) قال البزار في الموضع السابق: «لا نعلم أسند الزهري، عن أبي حازم غير هذا».

(٤) قال ابن عدي في الموضع السابق: «وهذا الحديث قد روي عن الحسين أيضًا عن معمر، عن الزهري، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ ثناه محمد بن أحمد بن هلال الشطوي، عن إسحاق بن بهلول عنه، وكلا الروايتين عن معمر، عن الزهري، فسواء عن عكرمة أو عن أبي حازم عن ابن عباس منكر جدًّا».

وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٩٣٥).

(٥) من قوله: «وسئل أبو زرعة ...» إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

١٩٦٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالله بن الأَجْلَحِ[(١)]، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ[(٢)] الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ فَيَقُولُ: اللهُ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ الأَرْضَ؟ فَيَقُولُ: اللهُ، فَيَقُولُ: فَمَنْ[(٣)] خَلَقَ اللهَ؟ فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ وَرُسُلِهِ»؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ، وَهِمَ فيه عبدُالله بنُ الأَجْلَحِ.

قيل له: فإنَّ ابنَ أبي فُدَيْكٍ[(٤)] روى عن الضَّحَّاكِ بن عثمان، عن هِشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَةَ، عن النبيِّ ﷺ؟

قال: وَهِمَ فيه الضَّحَّاكُ بن [عثمان][(٥)] وهو خطأٌ، يعني: والصَّحيحُ: حديثُ ابنِ عُيَينة[(٦)] عن هشامِ بنِ عُروَة، عن أبيه، عن

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٦٤٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٧٠٤)، وقوام السنة الأصبهاني في "الحجة في بيان المحجة" (٢٥٤).
(٢) قوله: «إنَّ» سقط من (ك).
(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «من».
(٤) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢٥٧ رقم ٢٦٢٠٣)، وابن أبي الدنيا في "مكائد الشيطان" (٢٨)، والبزار في "مسنده" (٥٠/ كشف الأستار). وقد توبع في روايته على هذا الوجه؛ فقد أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٦٤٩) من طريق إسماعيل بن عياش، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٠) من طريق مروان بن معاوية، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٢٤ و٦٢٦) من طريق الثوري والليث بن سالم، جميعهم عن هشام، به.
(٥) وقع في جميع النسخ: «عمر»، وهو خطأٌ ظاهر.
(٦) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١١٨٧)، ومسلم في "صحيحه" (١٣٤)، وأبو داود في "سننه" (٤٧٢١).

أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ. وقد قَوَّىٰ ذلك ما يرويه عُقَيلٌ[(١)]، وابنُ أخي الزُّهريِّ[(٢)]، عن الزُّهريِّ، عن عُروَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[(٣)].

---

(١) هو: ابن خالد الأيلي، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٢٧٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٣٤).

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن مسلم، وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٣٤).
وتابعه في روايته على هذا الوجه يونس بن يزيد الأيلي، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٤٩٩)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٢٥)، وابن منده في "الإيمان" (٣٥٥).
وقد تابع عروة بن الزبير في روايته على هذا الوجه كلٌّ من:
محمد بن سيرين، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٨٢ رقم ٧٧٩٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٣٥).
وأبو سلمة، وروايته أخرجها الإمام أحمد (٢/ ٣٨٧ رقم ٩٠٢٧)، ومسلم (١٣٥).
ويزيد بن الأصم، وروايته أخرجها أحمد (٢/ ٥٣٩ رقم ١٠٩٥٧)، ومسلم (١٣٥).
وهمام بن منبه، وروايته في "صحيفته" (٩٣)، ومن طريقه الإمام أحمد (٢/ ٣١٧ رقم ٨٢٠٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٧٢٢)، وابن منده (٣٥٦).
والمحرر بن أبي هريرة، وروايته أخرجها الإمام أحمد (٢/ ٤٢١ رقم ٩٥٦٦).
وعبدالرحمن بن يعقوب، وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٦٤٦)، وابن منده (٣٦٥).
وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج، وروايته أخرجها ابن منده (٣٥٧).
وأخرجه وكيع في "الزهد" (٢٢٦)، وهناد في "الزهد" (٩٤٧) من طريق عبدة بن سليمان، كلاهما (وكيع وعبدة) عن هشام بن عروة، عن أبيه، مرسلاً.

(٣) من قوله: « وقد قوى ذلك ... » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.
قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٢٢): « يرويه هشام عن عروة، واختلف عنه؛ فروي عن الثوري، عن هشام، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ حدث به عمار بن محمد عنه. وقيل: عن الثوري، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، ولا يصحُّ. ورواه مالك وحسان بن إبراهيم، عن هشام، عن أبيه، مرسلاً، وهو أصحُّ».

١٩٧٠ - وسمعتُ[١] أبا زرعة وذكر حديثًا رواه عبدُالسلام بنُ حَرب، عن عبدالله بن بِشْر[٢]، عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن عثمان بن عفان، عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ؛ قال: سألت النبيَّ ﷺ عن نجاةِ هذا الأمرِ؟ فقال: «**الكَلِمَةُ الَّتِي عَرَضْتُهَا عَلَى عَمِّي، فَرَدَّهَا**».

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ فيما سَمَّى سعيدَ بنَ المسيب، والحديثُ حديثُ عُقَيل[٣] ويونس[٤] ومن تابعهما، عن الزُّهريِّ؛ قال: أخبرني مَنْ لا أَتَّهِمُ، عن رجلٍ من الأنصار، عن عثمان؛ وافقهم صالحُ بن كَيْسان[٥] إلا أنه ترَكَ مِنَ الإسنادِ رجلاً[٦].

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٥١).
(٢) في (ت) و(ك): «بشير».
(٣) هو: ابن خالد الأيلي.
(٤) هو: ابن يزيد الأيلي.
(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٦٠ رقم ٢٤)، والبزار في "مسنده" (٤)، وأبو يعلى (١٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٣٦) جميعهم عنه، عن الزهري، حدثني رجل من الأنصار من أهل الفقه غير متهم أنه سمع عثمان، به.
وتابع صالح بن كيسان في روايته على هذا الوجه شعيب بن أبي حمزة، وروايته أخرجها الإمام أحمد (١/ ٦ رقم ٢٠).
وأخرجه معمر في "جامعه" (٢٠٥٥٤) عن الزهري، عن أبي بكر، به.
ومن طريق معمر أخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٢٨٩)، وسقط من المطبوع «عن معمر»، والعقيلي (٢/ ٢٣٦).
وأخرجه البزار (٤) من طريق سلمة بن شبيب، والعقيلي (٢/ ٢٣٦) من طريق شعيب ابن أبي حمزة، كلاهما عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن رجل من الأنصار من أهل الفقه، عن عثمان.
(٦) يعني: أنه ذكر في روايته أن بين الزهري وعثمان ﷺ رجلاً مبهمًا واحدًا، وأما عقيل ويونس ومن تابعهما فذكروا رجلين مبهمين.

١٩٧١ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عَمرُو بنُ عاصمٍ، عن عِمران القَطَّان[٢]، عن مَعْمَر، عن الزُّهريِّ، عن أنس؛ قال: لما تُوُفِّي رسولُ الله ﷺ ارتدَّتِ العربُ، فقال عمر: يا أبا بكر! أتريدُ أن تقاتلَ العرب؟ فقال أبو بكر: إنما قال رسولُ الله ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا[٣] أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ**»؛ وَلَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا ... وذكر الحديثَ؟

قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: الزُّهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة.

١٩٧٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه هِشَامُ بنُ عمَّار[٤]، عن إبراهيم بن أَعْيَنَ، عن إسماعيلَ بنِ يحيى الشَّيْبانيِّ، عن [عبدالله][٥] بن عمر، عن نافع، عن ابن[٦] عمر؛ قال: كنَّا مع رسولِ الله ﷺ في بعضِ غزواته، فمر بقومٍ فقال: «**مَنِ القَوْمُ؟**»، قالوا: نحن المسلمون،

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٣٧) و(١٩٥٢)، وانظر المسألة (١٩٦٤).

(٢) هو: ابن داور.

(٣) في (ت): «يشهد»، وفي (ك): «تشهد».

(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٢٩٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٩٦).

(٥) في جميع النسخ: «عبيدالله» مصغرًا، والمثبت هو الصواب؛ كما في مصادر التخريج، ولأن إسماعيل معروف بالرواية عن «عبدالله»، لا «عبيدالله»؛ كما في "الضعفاء" للعقيلي (١/ ٩٦)، و"تهذيب الكمال" (٣/ ٢١٣).

(٦) قوله: «ابن» سقط من (ك).

قال: وامرأةٌ تَحْصِبُ تَنُّورَها[(١)]، معها ابنٌ لها، فإذا ارتفَعَ من[(٢)] وَهَجِ التَّنُّور نفَخَتْ[(٣)] به، فأتتِ النبيَّ ﷺ فقالت: أنتَ رسولُ الله؟ قال: «نَعَمْ»، قالت: بأبي أنتَ وأمِّي! أليس اللهُ الرحمنَ الرحيمَ أرحمَ الراحمينَ؟ قال: «بَلَى»، قالت: أليس اللهُ أرحمَ بعبادِه[(٤)] من الأمِّ بولدها؟ قال: «بَلَى»، قالت: فإنَّ الأمَّ لا تُلقي ولدَها في النارِ! فقال النبيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لَنْ يُعَذِّبَ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا المَارِدَ المُتَمَرِّدَ[(٥)] الَّذِي تَمَرَّدَ عَلَى اللهِ؛ فَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»؟

قال أبو زرعة: «هذا حديثٌ ليس له عندي أصلٌ»، وأَبَىٰ أن يحدِّث به[(٦)].

---

(١) في (ت) و(ف): «تنورًا لها»، وفي (ك): «تنورًا لهما». والتنور: ما يُخْبز فيه. وتَحْصِبُه: ترمي فيه الحَصَبَ؛ وهو ما هُيِّئ للوقود من الحطب. "المصباح" (١/ ٧٧، ١٢٨).

(٢) قوله: «من» ليس في (ك).

(٣) كذا تقرأ في (ت)، إلا أنها غير منقوطة الفاء فيها. ولم تنقط جميع الكلمة في (أ)، ولم تنقط النون والخاء في (ش) و(ف) و(ك). وفي مصادر التخريج: «تنحت به»، أي: بعدت بولدها عن النار؛ وهو الأولى. ويمكن أن يكون معنى «نفخت به»: دفعته عنها، أي: التنور. ومعنى «نفحت به»: ضربته برجلها لتبتعد عنه هي وولدها. وانظر "النهاية" (٥/ ٨٩) و"اللسان" (٢/ ٦٢٤).

(٤) في (ك): «ليس أرحم بعباده».

(٥) في (ك): «والمتمرد».

(٦) قال العقيلي في الموضع السابق: «إسماعيل بن يحيى، عن عبدالله بن عمر، لا يتابع على حديثه». وتصحف «ابن عمر» في طبعتي "الضعفاء" إلى «ابن عمرو». وقال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (١/ ٣١٨): «هذا إسناد فيه إسماعيل بن يحيى، وهو متهم، وعبدالله ضعيف».

١٩٧٣ - وسُئِلَ أبو زرعة[(١)] عن حديثٍ رواه محمد بن الصَّبَّاحِ [البَزَّاز][(٢)]، عن سعيد بن عبدالرحمٰن الجُمَحِي، عن عُبَيدالله[(٣)]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ[(٤)] فقال: يا رسولَ الله، أَوْصِني؛ قال: « تَعْبُدُ الله لَا[(٥)] تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ البَيْتَ[(٦)]، وَتَعْتَمِرُ[(٧)]، وَتَسْمَعُ وَتُطِيعُ، وَعَلَيْكَ بِالْعَلَانِيَةِ » ؟

قال أبو زرعة: يُرْوَىٰ هذا الحديثُ عن عُبَيدالله[(٨)]، عن يونس،

---

(١) من قوله: « هذا حديث . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) في جميع النسخ « البزار » آخره راء مهملة . والمثبت من "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٨٩)، و"تهذيب الكمال" (٢٥/ ٣٨٨) وغيرهما . وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٩٤)، وفي "الأوسط" (٢/ ٦٠)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٧٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥١)، والبيهقي في "الشعب" (٣٦٩٠)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ١٣٤).
ومن طريق البخاري أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٩٩).

(٣) هو: ابن عمر العمري.

(٤) من قوله: « عن سعيد بن عبدالرحمٰن . . . » إلى هنا، سقط من (أ) و(ش)، وكتب في (أ) فوق كلمة « البزار »: « كذا ».

(٥) في (ت) و(ك): « ولا ».

(٦) قوله: « البيت » ليس في (ت) و(ف) و (ك).

(٧) في (ت) و(ك): « وتعمر ».

(٨) في (ش): « عبدالله ». وروايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٩٤) تعليقًا، وفي "الأوسط" (٢/ ٦٠) تعليقًا، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥١)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٢/ ٢٢٧ رقم ٣٣٣ و٣٣٤) من طريق محمد بن بشر، عن عبيدالله بن عمر، به.
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الشعب" (٣٦٩١). =

عن الحسن؛ قال: جاء رجلٌ إلى عمر... فذكَرَ الحديثَ[(١)] .

١٩٧٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن سُلَيم[(٢)]، عن عُبَيدالله[(٣)]، عن نافع، عن ابن عُمر؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: **« إِنَّ الإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى المَدِينَةِ[(٤)] كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ إِلى جُحْرِهَا »** ؟

= وأخرجه ابن المبارك في "الجهاد" (١٦٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٤/ ٣٥٨) من طريق جرير بن حازم، عن الحسن، عن عمر، به.

(١) قال البخاري في الموضع السابق من "التاريخ الكبير" بعد روايته له من طريق ابن عمر: « وقال محمد بن بشر، عن عبيدالله، عن يونس، عن الحسن، عن عمر؛ قولَه، مثله، وهذا أصح ». وكذا قال في "التاريخ الأوسط". وذكر الذهبي في "الميزان" (٢/ ١٤٨): أن هذا الحديث من مناكير سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، وقال ابن حبان في الموضع السابق من "المجروحين": « وهذا خطأ فاحش، إنما روى عبيدالله بن عمر هذا الكلام عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عمر قوله ». ونقل قول البخاري. وقال الحاكم في الموضع السابق: « قال القباني (وهو: الحسن ابن محمد بن زياد): قلت لمحمد بن يحيى: أيهما المحفوظ؛ حديث يونس، عن الحسن، عن عمر، أو نافع عن ابن عمر؟ فقال محمد بن يحيى: حديث الحسن أشبه. قال الحاكم: فرضي الله عن محمد بن يحيى؛ تورع عن الجواب حذرًا لمخالفة قوله عليه الصلاة والسلام: « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » ولو تأمل الحديثين لظهر له أن الألفاظ مختلفة، وهما حديثان مسندان وحكاية، ولا يحفظ لعبيدالله، عن يونس بن عبيد غير حديث الإمارة، وقد تفرد به الدراوردي، وسعيد ابن عبدالرحمن الجمحي ثقة مأمون، وقد رواه عنه غير محمد بن الصباح، على أن محمد بن الصباح أيضًا ثقة مأمون ».

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١١٨٢/ كشف)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧٢٧).

(٣) هو: ابن عمر العمري.

(٤) أي: يَنْضمُّ إليها ويجتمع بعضه إلى بعض فيها. قال القاضي عياض: وقيل: يرجع؛ كما جاء في الحديث الآخر: «ليعودنَّ كل إيمان إلى المدينة». اهـ. وروِيت « يأرز » بكسر الراء وفتحها وضمها، والأكثر الكسر؛ وقال في "القاموس": أَرَزَ يَأْرِزُ، =

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُبَيدالله[١]، عن خُبَيب[٢]، عن حَفْص بن عاصم، عن أبي هريرة[٣].

١٩٧٥ - وسُئِلَ[٤] أبو زرعة عن حديثٍ رواه مَرْوانُ الطَّاطَرِيُّ[٥]، عن عبدالله بن وَهْب، عن معاويةَ بن صالح[٦]؛ قال: حدَّثني

= مثلثة الراء، أُرُوزًا. وانظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ١٦٣)، و"مشارق الأنوار" (١/ ٢٧)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٢/ ١٧٧)، و"النهاية" (١/ ٣٧)، و"القاموس المحيط" (٢/ ١٦٥).

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٨٦ و٤٩٦ رقم ٧٨٤٦ و١٠٤٤٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٧) من طريق حماد بن أسامة وعبدالله بن نمير، وأحمد أيضًا (٢/ ٤٢٢ رقم ٩٤٧١) من طريق يحيى بن سعيد، والبخاري في "صحيحه" (١٨٧٦) من طريق أنس بن عياض، جميعهم عن عبيدالله بن عمر، به.

(٢) أهملت الخاء في جميع النسخ، والمثبت هو الصواب؛ كما في مصادر التخريج المتقدمة، وهو خبيب بن عبدالرحمن.

(٣) قال البزار في الموضع السابق: «تفرد به يحيى بن سليم، عن عبيدالله، ورواه غيره عن عبيدالله، عن جبير [كذا، والصواب خبيب]، عن حفص، عن أبي هريرة، وهو الصواب».
وقال ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٩٣) بعد أن نقل تخطئة البزار ليحيى بن سليم: «وهو كما قال، وهو (يعني يحيى بن سليم) ضعيف في عبيدالله بن عمر».
وقال الدارقطني في "الأفراد" (١٩١/ب/ أطراف الغرائب): «لم يزل أصحاب الحديث يعدون هذا الحديث فيما تفرد به يحيى بن سليم، عن عبيدالله، حتى وجدنا أبا حذافة قد رواه عن الدراوردي، عن عبيدالله».

(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٩٣٣)، والآتية برقم (٢٥٨٣) و(٢٦٢٩).

(٥) هو: مروان بن محمد، وروايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٦/ ٢٤١-٢٤٢).
وأخرجه أيضًا (٢٥/ ٢٤٣- ٢٤٤) من طريق حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، به.

(٦) في (ش): «عبدالله بن صالح».

أبو دُوَيْدٍ[١] المؤذِّنُ، عن عاصم بن حُمَيد، عن عمر بن الخطَّاب؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « **مَنْ سَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ**[٢]، **وَسَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ**[٣]؛ **فَهُوَ مُؤْمِنٌ** ».

ورواه بَقِيَّةُ[٤]، عن عمر بن جُعْثُمٍ[٥] اليَحْصُبِيِّ، عن دُوَيد[٦] بن نافع، عن عاصم بن حُمَيد، عن عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: دُوَيْدُ بنُ[٧] نافع .

١٩٧٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمَّد بن إسماعيل الجَعْفَري، عن عبدالله بن سَلَمَةَ، عن ابن شِهابٍ، عن عبدالرحمٰن بن كَعْب، عن جابر بن عبدالله: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال[٨]: « **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ فَضْلٌ، وَلَا لِأَسْوَدَ**[٩] **عَلَى أَحْمَرَ فَضْلٌ؛ إِلَّا بِفَضْلٍ فِي دِينِ اللهِ** » ؟

---

(١) في (ت) و(ك): « دريد »، وفي (ش): « رويد ».

(٢) في (ك): « سيه ». (٣) في (ش): « حسنه ».

(٤) هو: ابن الوليد، ولم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٢٤٣) من طريق بقية بن الوليد، عن عمر بن خثعم، عن ابن دويد، عن عاصم بن حميد، به.

(٥) كذا تقرأ في (ت)، وفي(أ): « حتعم »، وفي (ش): «حثعم »، وفي (ف): « حعثم»، وفي (ك): «خثعم »، وانظر "تهذيب الكمال" (٢١/ ٢٨٧).

(٦) في (أ): « ذويد »، وفي (ت) و(ك): « رويد ».

(٧) في (أ) و(ش) و(ف): « عن » بدل: « بن ».

(٨) قوله: « قال » سقط من (ش).

(٩) في (ك): « أسود ».

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ منكرٌ؛ وعبدُالله بن سَلَمة منكرُ الحديث[١].

١٩٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالِسِيُّ[٢]، عن الصَّعْقِ بن حَزْنٍ، عن حَربٍ الجَعْدِي، عن أبي إسحاقَ[٣]، عن سُوَيد ابن غَفَلَةَ، عن عبدالله بن مسعودٍ؛ قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «**أَتَدْرِي أَيُّ عُرَى[٤] الإِسْلَامِ أَوْثَقُ ؟**»، قلتُ: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ. قال[٥]: «**الوَلَايَةُ في اللهِ: الحُبُّ[٦] في اللهِ، وَالْبُغْضُ في اللهِ. أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟**»، قلتُ: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ، قال: «**فَإِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ أَعْلَمُهُمْ بِالْحَقِّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ، وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا في العِلْمِ[٧]، وَإِنْ**

---

(١) في (أ) و(ش): «متروك الحديث»، والمثبت موافق لما في "الجرح والتعديل" (٥/ ٧٠).

(٢) في "مسنده" (٣٧٦) لكن جاء في إسناده عقيل الجعدي، ومن طريقه على هذا الوجه أخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٧٦١)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٣٣)، وفي "الشعب" (٩٠٦٤)، وفي "المدخل" (٢/ ٢٩١)، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٧٤٦)، وابن قدامة المقدسي في "المتحابين في الله" (١٥).

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٤) في (ت) و(ك): «عود».

(٥) في (ك): «فلك».

(٦) في (ت) و(ك): «والحب».

(٧) كذا في جميع النسخ، وكذا في "مسند الطيالسي". لكن رواه البيهقي والخطيب وابن قدامة، من طريق الطيالسي، وفيه: «العمل»، وكذا في بقية مصادر تخريج الحديث. وهو الصواب المناسب للسياق؛ ويؤيده أنه في بعض مصادر التخريج سأله قبل هذا السؤال: «أتدري أي الناس أفضل ؟» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «فإن أفضل الناس أفضلهم عملاً إذا فقهوا في دينهم».

كانَ يَزْحَفُ عَلَى اسْتِهِ »، قال أبو داود: هو[١] حَربُ الجَعْدِي، والناسُ يقولون: عَقِيل .

وسألتُ[٢] أبي عن ذلك ؟

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الصَّعْقُ بن حَزْنٍ[٣]، عن عَقِيل الجَعْدِي، عن أبي إسحاق، وليس لحربٍ[٤] معنى . ونفسُ الحديثِ منكرٌ؛ لا يشبهُ حديث أبي إسحاق[٥]، ويشبه أن يكون عَقِيلٌ هذا أَعْرابيّ[٦] . والصَّعْق، فلا بأسَ به[٧] .

---

(١) في (ت) و(ك): « وهو ». (٢) في (ك): « سألت » بلا واو.

(٣) روايته أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٤٣٤)، وفي "مسنده" (٣٢١) من طريق زيد بن الحباب، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٥٠٤- ٥٠٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٤٠٨- ٤٠٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٧٧)، والبيهقي في "الشعب" (٩٠٦٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٤٣٠)، وفي "جامع بيان العلم" (٢/ ٨٠٧ رقم ١٥٠٠) من طريق محمد بن الفضل عارم، والفسوي (٣/ ٥٠٤- ٥٠٥)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٢٠- ٢٢١ رقم ١٠٥٣١)، والبيهقي في "الشعب" (٩٠٦٥) من طريق عبدالرحمن بن المبارك، وابن أبي عاصم في "السنة" (٧٠)، والمروزي في "السنة" (٥٥)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٢٠- ٢٢١ رقم ١٠٥٣١)، وفي "الأوسط" (٤٤٧٩)، وفي "الصغير" (٦٢٤)، والثعلبي في "تفسيره" (٩/ ٢٤٨) من طريق شيبان بن فروخ، جميعهم من طريق الصعق بن حزن، عن عقيل الجعدي، عن أبي إسحاق، به. (٤) في (ف): « لحارث ».

(٥) من قوله: « وليس لحرب معنى . . . » إلى هنا سقط من (ك).

(٦) كذا في جميع النسخ! وتقدم تخريج نحوه قريبًا في المسألة رقم (١٩٦٥)؛ عند قوله: « فصار الإيمان قول وعمل . . . ».

(٧) قال العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٤٠٨): «عقيل الجعدي، عن أبي إسحاق الهمداني، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به»، ثم رواه بإسناده، وقال: «وقد روي بعض =

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي ثَوَابِ الْأَعْمَالِ

١٩٧٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عُقْبة بن عبدالله بن الأَصَمِّ[٢]، عن ابن[٣] بُرَيْدَةَ، عن أبيه؛ أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: علِّمْني دعوةً، فقال: « **اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي صَبُورًا، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي شَكُورًا، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي في عَيْنِي صَغِيرًا، وَفِي أَعْيُنِ النَّاسِ كَبِيرًا** » ؟

قال: هذا حديثٌ منكرٌ[٤] لا يُعرَفُ، وعُقْبةُ ليِّنُ الحديث، أبو هلالٍ أحبُّ إلينا منه[٥].

١٩٧٩ - وسألتُ[٦] أبا زرعة[٧] عن حديثٍ رواه جماعةٌ[٨]، عن

= هذا الكلام، عن الربيع، عن أنس، عن أبي العالية، عن أبي ابن كعب؛ موقوفًا». وقال ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٨٢): « سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: عقيل الجعدي، عن أبي إسحاق، عن سويد بن غفلة، منكر الحديث. وعقيل الجعدي لم ينسب وإنما له هذا الحديث الذي ذكره البخاري ».
وقال الطبراني في "الأوسط" (٤٤٧٩): « لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا عقيل الجعدي، تفرد به الصعق بن حزن ». وقوله « والصعق فلا بأس به » من دخول الفاء على خبر المبتدأ وهو جائز على مذهب الأخفش. انظر (١٠٢٦).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٤٧).
(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٤٤٣٩).
(٣) في (ت) و(ك): « أبي »، وكتب فوقها في (ك): « كذا ».
(٤) قوله: « منكر » ليس في (أ) و(ش) و(ف).
(٥) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن عبدالله بن بريدة عن أبيه إلا عقبة الأصم، وهو رجل من أهل البصرة ليس به بأس ». وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٩١١).
(٦) انظر المسألة الآتية برقم (١٩٨٤). (٧) في (أ): «أبي زرعة» وعليها «صح».
(٨) منهم: أبو معاوية محمد بن خازم، وعبدالله بن نمير، وروايتهما أخرجها الإمام =

الأَعْمَش، عن أبي صالح[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً . . . » ؟

قال أبو زرعة: منهم مَنْ يقول: الأَعْمَش[٢]، عن رجلٍ[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، والصَّحيحُ: عن رجلٍ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٤].

= أحمد في "المسند" (٢/ ٢٥٢ رقم ٧٤٢٧)، ومسلم في "صحيحه" (٢٦٩٩).
ومنهم أبو أسامة حماد بن أسامة، وروايته أخرجها مسلم (٢٦٩٩).

(١) هو: ذكوان السمان.

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٩٤٦)، والترمذي في "جامعه" (١٩٣٠)، والنسائي في "الكبرى" (٧٢٩٠) من طريق أسباط بن محمد، عن الأعمش قال: حُدِّثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

(٣) في (أ) إشارة لحق، وكتب بالحاشية: « لعله: عن أبي صالح »، ومراده فيما يظهر: « الأعمش، عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة »؛ كما في التخريج السابق، ولم نقف على من رواه بإسقاط أبي صالح.

(٤) من قوله: « والصحيح عن رجل . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.
قال الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (١٤٢٥): « هكذا روى غير واحد عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ نحو رواية أبي عوانة وروى أسباط بن محمد، عن الأعمش قال: حُدِّثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ نحوه، وكأن هذا أصح من الحديث الأول ».
وقال ابن عمار الشهيد في "علل أحاديث في كتاب الصحيح" (٣٥): « وهو حديث رواه الخلق عن الأعمش، عن أبي صالح، فلم يذكر الخبر في إسناده غير أبي أسامة، فإنه قال فيه: عن الأعمش قال: حدثنا أبو صالح. ورواه أسباط بن محمد، عن الأعمش، عن بعض أصحابه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. والأعمش كان صاحب تدليس، فربما أخذ عن غير الثقات ».
وقال الدارقطني في "العلل" (١٩٦٦) بعد أن ذكر أوجه الخلاف في هذا الحديث قال: « وهو محفوظ عن الأعمش، وقد اختلف عنه؛ فرواه أبو معاوية الضرير، =

١٩٨٠ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمَّد بن معاوية[٢]، عن لَيْثٍ[٣]، عن يزيدَ بن أبي حَبِيبٍ، عن أبي الخَيْر[٤]، عن عُقْبة بن عامرٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس له أصلٌ من حديث يزيدَ بن أبي حَبِيب؛ يُرْوى عن خالدِ بن أبي عمران، قولَهُ. وإنما تكلَّموا في محمد

= وعبدالله بن نمير، ويحيى بن سعيد الأموي، وأبو بكر بن عياش، والثوري، وعبيدالله بن زحر، ومحاضر بن المورع، وجرير، وعبدالله بن سيف الخوارزمي، وعمار بن محمد، وعمرو بن عبدالغفار، وأبو أسامة، وأبو كدينة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة... ثم قال: ورواه أسباط بن محمد، واختلف عنه؛ فقيل: عنه عن الأعمش قال: حدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وقيل: عنه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري جمعهما».
وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (٦٣٢ حديث رقم ٣٦): «خرجه مسلم عن رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، واعترض عليه غير واحد من الحفاظ في تخريجه، منهم أبو الفضل الهروي والدارقطني، فإن أسباط بن محمد رواه عن الأعمش قال: حدثت عن أبي صالح، فتبين أن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح، ولم يذكر من حدثه به عنه، ورجح الترمذي وغيره هذه الرواية».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٢٤)، وفيها زيادة بيان على ما هنا.

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٨٥ رقم ٧٨٦)، وفي "الأوسط" (٣٥٤٦)، وفي "الصغير" (٤٣٩).
ومن طريقه أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٢٧١). ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ١٣٧).
وأخرجه القضاعي في "مسنده" (٤٧٢) من طريق سعيد بن كثير بن عفير، عن الليث ابن سعد، به.

(٣) هو: ابن سعد.

(٤) هو: مرثد بن عبدالله اليزني.

ابن معاوية في هذا الحديثِ وغيرِه[١].

١٩٨١ - **وسألتُ[٢] أبي** عن حديثِ خالدٍ الزَّيَّاتِ[٣]، عن داودَ[٤]، عن أبي طُوَالةَ[٥]، عن أنسٍ؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: « **المَوْلُودُ**

---

(١) قال الطبراني في الموضع السابق: « لم يرو هذا الحديث عن الليث إلا محمد بن معاوية، ولا يُروى عن عقبة بن عامر إلا بهذا الإسناد ».
ونقل الخطيب في الموضع السابق عن أبي زكريا - يحيى بن معين - قوله: « ومحمد ابن معاوية حدث بأحاديث كثيرة كذب، ليس لها أصول؛ حدث بحديث عقبة بن عامر: « من أسلم على يديه رجل » عن ليث بن سعد وهو في كتابه، وليس هذا بشيء، وزعم أنه سمع مع معلى، وإنما هو - زعموا - في كتاب معلى، عن رشدين بن سعد، عن يزيد، عن أبي الخير، مرسل ». قال الخطيب: « قد روى هذا الحديث خالد بن عمرو، عن ليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعيد بن ميمون مولى علي بن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ قال: « من أسلم على يديه رجل... » الحديث. وخالد بن عمرو ضعيف لا يحتج به، ويقال: إن الحديث لا أصل له من رواية يزيد بن أبي حبيب؛ وإنما يروى عن خالد بن أبي عمران قوله ».
ونقل الخطيب عن الإمام أحمد قوله: « ورأيت من حديثه عن المخرمي، عن عثمان ابن محمد، عن المقبري، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ صلى على جنازة فكبر أربعًا وسلم تسليمة. قال أبو عبدالله: وهذا عندي موضوع. قيل لأبي عبد الله: وروى عن ليث، عن يزيد، عن أبي الخير، عن عقبة، عن النبيِّ ﷺ: « من أسلم على يديه رجل »، وقال: هذا أيضًا! ».اهـ.
وقال نحوه ابن الجوزي في الموضع السابق.
وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ٤٥): « وهذا منكر جدًّا، تفرد به ابن معاوية ».

(٢) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٣) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٣٦٧٨)، والثعلبي في "تفسيره" (١٠/ ٢٤٠).

(٤) جاء عند أبي يعلى: « داود بن سليمان »، ووقع عند ابن كثير في "تفسيره" (٥/ ٣٩٢) وعند السيوطي في "اللآلئ المصنوعة" (ص١٤٤) كلاهما نقلاً عن "مسند أبي يعلى": « داود أبو سليمان ». وكذا وقع عند الثعلبي.

(٥) هو: عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر.

حَتَّى يَبْلُغَ الحِنْثَ(١) : مَا عَمِلَ مِنْ حَسَنَةٍ فَلِوَالِدَيْهِ، وَمَا عَمِلَ مِنْ سَيِّئَةٍ لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ وَلَا عَلَىٰ وَالِدَيْهِ، فَإِذَا بَلَغَ الحِنْثَ أُوحِيَ إِلَى المَلَكَيْنِ. . . » فذكرتُ له الحديثَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد، وأتوهَّمُ أنه مِنْ سليمان ابن عمرو(٢) النَّخَعِيِّ أبي داود .

قلتُ: فيحدِّث سليمانُ بنُ عمرو هذا عن أبي طُوَالَةَ ؟

قال: يحدِّث عمَّن دَبَّ ودَرَجَ !

قلتُ: ما حالُ سليمانَ ؟

قال: متروكُ الحديثِ .

قلتُ لأبي: لداودَ هذا معنًى ؟

قال: لا (٣).

ثم قال: ليس هذا من حديثِ أبي طُوَالَةَ، ويُرْوَى هذا المتنُ بإسنادَيْنِ عن أنسٍ(٤)، ليسا بقويَّيْنِ .

---

(١) قال ابن الأعرابي: الحِنْثُ: الإدراك والبلوغ؛ يقال: بلغ الغلام الحِنْث. وإنما أصل الحنث: الإثم والحرج، وما لم يبلغ لم يُكْتَبْ عليه الإثم؛ فلذلك قيل: بلغ الغلام الحنث. "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" (ص٥٤٦)، و"النهاية" (١/ ٤٤٩).

(٢) في (ت) و(ك): « عمر ».

(٣) قوله: « لا » ليس في (أ) و(ش) و(ف).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢١٧- ٢١٨ رقم ١٣٢٧٩)، والحارث في "مسنده" (١٠٨٥ و١٠٨٦/ بغية الباحث)، والبزار في "مسنده" (٣٥٨٧/ كشف =

قلتُ: ما حالُ خالدٍ ؟

قال: ليس به بأسٌ[١].

١٩٨٢ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه قَبِيصة[٣]، عن الثَّوريِّ، عن عطاءِ بن السَّائِب، عن أبيه[٤]، عن عبدالله بن عَمرو؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « أُوصِي امْرَأً بِأُمِّهِ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ - يعني: أنه غَلِطَ في المتن - يريدُ: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: جئتُ أبايعُكَ على الهِجرةِ وأَبوايَ[٥] يَبكِيَانِ[٦]؛

= الأستار)، وأبو يعلى (٤٢٤٦ و٤٢٤٧)، والدينوري في "المجالسة" (١٣٣٤)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٣٢) من طريق أنس بن عياض، عن يوسف بن أبي ذرة، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أنس بن مالك.

وأخرجه أحمد بن منيع في "مسنده" كما في "القول المسدد" (٢٣)، و"اللآلئ المصنوعة" (١٣٨) من طريق عباد بن عباد المهلبي، عن عبدالواحد بن راشد، عن أنس بن مالك.

ومن طريق أحمد بن منيع أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٧٠- ٧١)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ١٧٩- ١٨٠).

ويوجد طرق أخرى عن أنس. انظرها في "اللآلئ المصنوعة" (١٣٨- ١٤٧).

(١) قال ابن كثير في الموضع السابق: « هذا حديث غريب جدًّا، وفيه نكارة شديدة ».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١١٥).

(٣) هو: ابن عقبة السوائي.

(٤) هو: السائب بن مالك، ويقال: ابن يزيد، ويقال: ابن زيد، الثقفي الكوفي.

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « وأبوي ».

(٦) رواه عن الثوري على هذا الوجه جمع، منهم: عبدالرزاق في "مصنفه" (٩٢٨٥)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٩٨ رقم ٦٨٦٩)، والخطيب في "الجامع" (١٨٦٠). =

وإنما روى ذاك[١] الحديثَ: « **أُوصِي امْرَأً بِأُمِّهِ** »: سفيانُ[٢]، عن

= ومنهم: محمد بن كثير العبدي، وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (١٩) وأبو داود في "سننه" (٢٥٢٨)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٦).
وأبو نعيم الفضل بن دكين، وروايته أخرجها البخاري (١٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٥٢).
ويحيى بن سعيد القطان، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٦٩٦).
وروح بن عبادة، وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٤١٩).
وأبو عاصم الضحاك بن مخلد وأبو حذيفة موسى بن مسعود، وروايتهما أخرجها الحاكم (٤/ ١٥٢). وأبو أحمد الزبيري محمد بن عبدالله، وروايته أخرجها البغوي في "شرح السنة" (٣٦٣٩).
وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٥٩٥)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٣٢)، وأحمد (٢/ ١٦٠ رقم ٦٤٩٠)، والمروزي في "البر والصلة" (٧٥)، وابن حبان (٤١٩) من طريق سفيان بن عيينة، وأحمد (٢/ ٢٠٤ رقم ٦٩٠٩)، والمروزي (٧٣)، والحاكم (٤/ ١٥٣) من طريق شعبة، وأحمد أيضًا (٢/ ١٩٤ رقم ٦٨٣٣) من طريق ابن علية، وابن ماجه في "سننه" (٢٧٨٢) من طريق محمد بن عبدالرحمن المحاربي، والبزار في "مسنده" (٢٤٠٩) من طريق جرير بن عبدالحميد، والمروزي (٧٢)، والنسائي في "المجتبى" (٤١٦٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٢٢) من طريق حماد بن زيد، والطحاوي (٢١٢٤)، وابن حبان (٤١٩) من طريق حماد بن سلمة، والطحاوي (٢١٢٣)، وابن حبان (٤٢٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٥٠) من طريق مسعر بن كدام، وابن حبان (٤١٩) من طريق ابن جريج، جميعهم عن عطاء بن السائب، به.

(١) في (ت) و(ك): « ذلك ».

(٢) هو: الثوري، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣١١ رقم ١٨٧٨٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢١٩) تعليقًا، والدولابي في "الكنى" (٢٢٠).
وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٣٩٣) من طريق شريك بن عبدالله، والبخاري (٣/ ٢١٨) تعليقًا، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢١٩-٢٢٠ رقم ٤١٨٥)، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (٢/ ٥٢٩) من طريق جرير بن عبدالحميد، والبخاري (٣/ ٢٢٠) تعليقًا، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٥٠) من طريق زائدة بن قدامة، =

مَنصورٍ(١)، عن عُبيد بن عَلِيٍّ، عن خِدَاشٍ أبي سَلامة(٢)، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: فهذا الذي أراد قَبِيصَةُ(٣)، دخَلَ له حديثٌ في حديثٍ .

١٩٨٣- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالحميدِ بنُ صالح، عن عيسى بن عبدالرحمٰن؛ قال: سمعتُ حمَّادَ بنَ أَسَدٍ؛ قال: سمعتُ عبدالله بن عَمرٍو، يقولُ: عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. . .** » ؟

قال أبي: الحديثُ حديثُ أبي نُعَيم، عن عيسى؛ قال: سمعتُ شيخًا مِنْ بني أَسَدٍ قال: سمعتُ عبدَالله بنَ عمرو، يقول:« من قال:

= جميعهم عن منصور، به. لكن رواية جرير وزائدة قال عنها الحافظ في "التهذيب" (١/ ٥٤٠): « وقال ابن قانع: ورواه زائدة وجرير، عن منصور، فقالا: خراش ».
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه البخاري (٣/ ٢١٨- ٢١٩) تعليقًا، وابن ماجه في "سننه" (٣٦٥٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦٣٢)، والطبراني (٤/ ٢٢٠ رقم ٤١٨٦).
وقد اختلف على منصور بن المعتمر، انظر الاختلاف عليه في "التاريخ الكبير" وفي "تخريج المسند".

(١) هو: ابن المعتمر.

(٢) قال الحافظ في "التهذيب" (١/ ٥٤٠):« خداش بن سلامة، ويقال: ابن أبي سلامة، ويقال: ابن أبي سلمة، ويقال: خداش أبو سلمة السلمي، ويقال: السلامي ».
وقال البخاري في "التاريخ الكبير"(٣/ ٢٢٠):« ولم يتبين سماعه من النبيِّ ﷺ ».
وقال الطبراني في "الأوسط" (٢٤٤٩): عن حديثه هذا « لا يروى عن خداش إلا بهذا الإسناد، تفرد به منصور ».

(٣) أي: فهذا الذي أرادَهُ قَبِيصَةُ، وحذف العائد من جملة الصلة. انظر التعليق على المسألة رقم (١٠١٥).

لا إله إلا الله . . .» موقوفً[١] .

١٩٨٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمدُ بنُ حنبلٍ[٢]، عن البُرْسَانِيِّ[٣]، عن ابن جُرَيج، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن أبي أيُّوبَ، عن مَسْلَمة بن مُخَلَّدٍ؛ أنَّ[٤] النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا في الدُّنْيَا، سَتَرَهُ اللهُ في الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ نَجَّىٰ مَكْرُوبًا، فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ في حَاجَةِ أَخِيهِ، كَانَ اللهُ في حَاجَتِهِ» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُضْطَرِبُ الإسنادِ[٥] .

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في "مسنده" (٤/ ١٠٤ رقم ١٦٩٥٩). ومن طريقه أخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٨٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٨/ ٥٥)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٥/ ١٧٤).
وأخرجه ابن أبي الدنيا في "قضاء الحوائج" (١١٣) من طريق محمد بن أبان البلخي، والصيداوي في "معجم الشيوخ" (٣٦٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ١٥٥- ١٥٦)، وابن عساكر (٥٨/ ٥٤) من طريق نصر بن علي الجهضمي، كلاهما عن محمد بن بكر البرساني، به.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٩٣٦) عن ابن جريج، به، وجاء عنده: « عن أبي أيوب، وعن مسلمة بن مخلد، أن النبي ﷺ ».
ومن طريق الصيداوي أخرجه الذهبي في "السير" (٦/ ٣٣٤ و٩/ ٤٢٢).
قال الذهبي في الموضع الأول: « هذا حديث جيد الإسناد، ومسلمة له صحبة، ولكن لا شيْء له في الكتب إلا في سنن أبي داود من روايته عن رويفع بن ثابت».
وقال في الموضع الثاني: « حديث غريب فرد ».

(٣) هو: محمد بن بكر بن عثمان .

(٤) في (ت) و(ك): «عن» بدل: «أن».

(٥) فقد جاء عند الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٠٤ رقم ١٦٩٦٠) والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٤٩ رقم ٩٦٢ و١٩/ ٤٣٩- ٤٤٠ رقم ١٠٦٧) أن عقبة بن عامر =

١٩٨٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو صالحٍ[٢] كَاتِبُ اللَّيْثِ، عن اللَّيْثِ[٣]، عن عُبَيدالله بن أبي جعفر، عن صَفْوانَ بن

= رحل إلى مسلمة بن مخلد، وعند الطبراني في "الأوسط" (٨١٢٩) أن جابر بن عبدالله هو الذي رحل إلى مسلمة، وجاء عند عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٩٣٦)، وأحمد (٤/ ١٥٣ و١٥٩ رقم ١٧٣٩١ و١٧٤٥٤) أن أبا أيوب رحل إلى عقبة بن عامر، وأبهم الخطيب في "الرحلة" (٣٥) اسم الصحابي الذي رحل إلى عقبة. والحديث أخرجه أحمد (٢/ ٩١ رقم ٥٦٤٦)، والبخاري في "صحيحه" (٢٤٤٢ و٦٩٥١)، ومسلم (٢٥٨٠) من طريق سالم بن عبدالله، عن ابن عمر.
وأخرجه أحمد (٢/ ٢٥٢ رقم ٧٤٢٧)، ومسلم (٢٦٩٩) من طريق أبي صالح ذكوان السمان، عن أبي هريرة، وقد تقدم هنا برقم (١٩٧٩).

(١) انظر المسألة رقم (٢٠٣٧).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٧٢٢) وجاء عنده: «صفوان بن سليم، عن أبي سعيد المقبري» ولم يذكر زيد بن الحباب.
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٩١) تعليقًا من طريق يحيى بن بكير، عن الليث، عن عبيدالله بن أبي جعفر، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٠٤ رقم ٩٢٤٢) من طريق ابن لهيعة، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٥٦٩) من طريق ثابت البناني، عن أبي رافع، عن أبي هريرة؛ قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدتَّهُ لَوَجَدتَّنِي عِنْدَهُ؟! يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدتَّ ذَلِكَ عِنْدِي؟! يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ، فَلَمْ تَسْقِهِ! أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدتَّ ذَلِكَ عِنْدِي!».

(٣) هو: ابن سعد.

سُلَيم، عن زيد بن حُبَابٍ[١]، عن أبي سعيدٍ مولى أبي[٢] ليثٍ، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: ((قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَرِضْتُ فَلَمْ يَعُدْنِي عِبَادِي، وَظَمِئْتُ فَلَمْ يَسْقِنِي عِبَادِي، قَالَ: أَنْتَ يَا رَبِّ؟! قَالَ: نَعَمْ: يَمْرَضُ عَبْدِي؛ فَلَوْ عِيدَ عِيدَ لِي، وَيَعْطَشُ عَبْدِي؛ فَلَوْ سُقِيَ سُقِيَ لِي))[٣]؟

قال أبي: قال أبو صالح: زيدُ بن حُبَاب، وغيرُهُ يقول: زيد بن عَتَّاب، ومنهم من يقول: زيدُ بنُ أبي عَتَّاب، والصَّحيحُ: زيدُ بنُ أبي عَتَّاب[٤]، وهو شيخٌ حجازيٌّ، روى عنه الحجازيون.

١٩٨٦ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه أبو أسامة[٦]، عن سعيدٍ

---

(١) في (ف): « خباب »، وفي (ت): « خياب »، وفي (ك): « حبان ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٩١)، و"الجرح والتعديل" (٣/ ٥٦٩)، و"تصحيفات المحدثين" للعسكري (٢/ ٨٧٥): « مولى بني ليث ». وهو الصواب، وهو: أبو سعيد المقبري؛ كما سيأتي في التخريج.

(٣) تكلم شيخ الإسلام ابن تيميَّة عن معنى هذا الحديث، وبيَّن أنَّه لا يحتاج إلى تأويل. فانظر: "درء تعارض العقل والنقل" (١/ ١٤٨-١٥٠) و(٥/ ٢٣٣-٢٣٦)، و"الجواب الصحيح" (٣/ ٣٣٢-٣٤٩).

(٤) كذا هنا . وفي "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٧٠): « والصحيح زيد بن عتاب »، ونقله عنه العسكري في "تصحيفات المحدثين" (٢/ ٨٧٥).

(٥) ذكر ابن أبي حاتم هذا النص بتمامه في "المراسيل" رقم (٦٠٨).

(٦) هو: حماد بن أسامة . وروايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٣٣٢٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٠٢) تعليقًا، وابن أبي عاصم في "الصلاة على النبي ﷺ" (٤٢)، والبزار في "مسنده" (٣٧٩٩)، والنسائي في "الكبرى" (٩٨٩٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٩٥-١٩٦ رقم ٥١٣)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (١٥٦).

ابن سعيدٍ أبي الصَّبَّاح التَّغْلِبي، عن سعيدِ بنِ عُمَير بن عُقْبَةَ بن نِيَارٍ الأنصاريِّ، عن عمِّه أبي بُرْدَة بن نِيَارٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَا صَلَّىٰ عَلَيَّ عَبْدٌ مِنْ أُمَّتِي صَلَاةً صَادِقًا بِهَا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، إِلَّا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرَ صَلَوَاتٍ، وَرَفَعَ لَهُ**(١) **بِهَا عَشْرَ دَرَجَاتٍ، وَمَحَا عَنْهُ بِهَا عَشْرَ خَطِيئَاتٍ، وَكَتَبَ لَهُ بِهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ** ».

وروى هذا الحديثَ وَكِيعٌ(٢)، عن سعيد بن سعيد التَّغْلِبي(٣)، عن سعيد بن عُمَير، عن أبيه - وكان بدريًّا - عن النبيِّ ﷺ، بنحوه .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديثُ وكيعٍ أَشبهُ، ولا أعلمُ لعُمَيرٍ صُحبةً(٤).

١٩٨٧ - وسألتُ(٥) **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه يوسفُ بن

---

(١) قوله: « له » ليس في (ت) و(ك).

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٨٩٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٢٥٠ و٥٢٥١)، وفي "الحلية" (٨/ ٣٧٣- ٣٧٤)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١١/ ٢٧). وأخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٣٣) من طريق محمد بن ربيعة الكلابي، عن سعيد بن سعيد، به.
ومن طريق ابن قانع أخرجه الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (١٦٧٣).
قال أبو نعيم في "الحلية": « لا أعلم أحدًا رواه بهذا اللفظ إلا سعد ، عن سعيد ».

(٣) في (ك): « الثعلبي ».

(٤) قال أبو قريش محمد بن جمعة القُهُسْتاني الحافظ: « سألت أبا زرعة عن اختلاف هذين الحديثين ؟ فقال: حديث أبي أسامة أشبه ». نقله المزي في "تهذيب الكمال" (١١/ ٢٧).

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٧)، وستأتي برقم (٢٠٥٤).

عديٍّ، عن عَثَّامٍ[(١)]، عن هشام بن عروة[(٢)]، عن أبيه، عن عائِشَةَ: أَنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا تَضَوَّر[(٣)] من الليلِ قال: « **لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا العَزِيزُ الغَفَّارُ** » ؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: هِشام بن عُروَة، عن أبيه؛ أنه كان يقولُ نفسُهُ[(٤)]؛ هكذا رواه جَرِيرٌ[(٥)].

وقال أبو زرعة: حدَّثنا يوسفُ بن عديٍّ بهذا الحديثِ؛ وهو حديثٌ مُنكَرٌ.

١٩٨٨ - وسألتُ[(٦)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عمر بن

---

(١) هو: ابن علي الكلابي.

(٢) قوله: « بن عروة » من (ت) و(ك) فقط.

(٣) قال أبو بكر الأنباري في قولهم: « يتضور »: معناه: يُظهر الضُّرَّ الذي قد وقع به بالتقلقل والاضطراب... ويتضور: « يتفعَّل » من الضَّوْرِ، والضَّوْرُ بمعنى الضُّرِّ؛ يقال: ضَرَّنِي يَضُرُّنِي ضَرًّا، وَضَارَنِي يَضِيرُنِي ضَيْرًا، وَضَارَنِي يَضُورُنِي ضَوْرًا؛ بِمَعْنًى.اهـ. وقال ابن الأثير: يتضور: يتلوى ويضج. "الزاهر في معاني كلمات الناس" (٢/ ١٦٤)، و"النهاية" (٣/ ١٠٥).

(٤) كذا في جميع النسخ، وكانت الجادَّة أن يقال: « كان يقولُ هو نفسُهُ »؛ لأنَّ «نفسه» توكيد معنويٌّ للضمير المستتر الذي هو فاعل «يقول»؛ وقد أوجب أكثرُ النُّحاةِ في ذلك توكيد الضمير المستتر أولاً بضمير منفصل.
لكنَّ هذا قول أكثر النحاة لا جميعهم، فما وقع في النسخ وإن خالف الجادَّة، إلا أنه صحيحٌ في العربية، والله أعلم. انظر "شرح ابن عقيل" (٣/ ٢١٢-٢١٣)، و"مغني اللبيب" (ص٧١٦).

(٥) هو: ابن عبدالحميد.

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٦١٩)، وستأتي برقم (٢١١٣).

شَبِيبٍ، عن عبدالله بن عيسى، عن حَفْصٍ وعُبَيدالله[١] ابني[٢] أخي سالم بن أبي الجَعْد، عن سالم[٣]، عن ثَوْبَانَ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا يَزِيدُ في العُمُرِ إِلَّا البِرُّ، وَلَا يَرُدُّ القَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ** » ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه سُفيان الثَّوريُّ، عن عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن أبي الجَعْد، عن ثَوْبَانَ، عن النبيِّ ﷺ، وهو الصَّحيحُ.

قلتُ لهما: ليس لسالمِ بن أبي الجَعْد[٤]، ها هنا - معنًى ؟

قالا[٥]: لا .

١٩٨٩ - وسألتُ[٦] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق[٧]، عن الحارثِ[٨]، عن عليٍّ؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يقولُ عند مَنَامِهِ: « **اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الكَرِيمِ وَكَلِمَتِكَ التَّامَّةِ. . .** »، وذكرتُ لهما الحديثَ ؟

فقالا: هذا حديثٌ خطأٌ؛ رواه بعضُ الحُفَّاظِ[٩]، عن أبي

---

(١) في (أ) و(ش): « وعبدالله ». (٢) في (ك): « ابن ».
(٣) قوله: « عن سالم » ليس في (ش).
(٤) من قوله: « عن ثوبان . . . » في الفقرة السابقة، إلى هنا، مكرر في (ت) و(ك).
(٥) في (ت) و(ك): « قال ».
(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٥٥).
(٧) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.
(٨) هو: ابن عبدالله الأعور .
(٩) منهم إسرائيل بن يونس، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣٠٨).

إسحاق، عن أبي مَيْسَرة[١]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٢]؛ وهو الصَّحيحُ.

وقال أبي: روى عمَّارُ بنُ رُزَيقٍ[٣]، عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرةَ والحارثِ، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

ثم قال: وحديثُ[٤] الأوَّلِ أشبهُ؛ لأنَّ عمَّارَ بنَ رُزَيقٍ سَمِعَ من أبي إسحاق بِأَخَرَةٍ.

١٩٩٠ - وسألتُ[٥] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه زكريا بنُ أبي زَائِدَةَ[٦]، وزهيرٌ[٧]؛ فقال أحدُهُمَا: عن أبي إسحاق، عن عَمرِو بنِ مَيمونٍ، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ، ،[وقال الآخَرُ[٨]: عن عَمرِو بنِ

---

(١) هو: عمرو بن شرحبيل.

(٢) كذا في النسخ، دون ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة، وانظر المسألة (٣٤).

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٥٠٥٢)، والنسائي في "الكبرى" (٧٧٣٢ و١٠٦٠٣)، والطبراني في "الصغير" (٩٩٨)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٧١٣)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٥١٠).
ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "الدعوات الكبير" (٣٥٤).
وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (٢٣٨) من طريق حماد بن عبدالرحمن الكلبي، عن أبي إسحاق، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، به.

(٤) في (أ) و(ش): « وحدت ».

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٥٦).

(٦) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٤٤٦)، وفي "الكبرى" (٧٨٨٢ و٧٩١٦ و٩٩٦١).

(٧) هو: ابن معاوية، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه النسائي في "سننه" (٥٤٨٢)، وفي "الكبرى" (٧٩١٨ و٩٩٦٣) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون قال: حدثني بعض أصحاب محمد ﷺ.

(٨) رواه على هذا الوجه يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، به، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٦٠٦ و٢٩١٢٥)، والبزار =

مَيمونٍ، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ][1]؛أنه كان يتعوَّذُ من خمسٍ: مِنَ البُخْلِ، والْجُبْنِ، وسوءِ العمرِ، وفتنةِ الصَّدرِ، وعذابِ القبرِ؛ فأيُّهما أصحُّ ؟

فقالا: لا هذا ولا هذا؛ روى هذا الحديثَ[2] الثَّوريُّ[3] فقال[4]: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مَيمون؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يتعوَّذ، مُرسَلً[5]. والثَّوريُّ أحفظُهُم .

وقال أبي: أبو إسحاق كَبِر وساء حفظُه بأَخَرةٍ؛ فسماعُ الثَّوريِّ منه قديمًا[6].

= في "مسنده" (٣٢٤)، والنسائي في "سننه" (٥٤٨١ و٥٤٩٧)، وابن جرير في "تهذيب الآثار" (٨٤٩ و٨٥٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٥١٨٢)، وابن حبان في "صحيحه" (١٠٢٤)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٣١٠).
ورواه أيضًا إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، به، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة (١٢٠٣٠ و٢٦٦٠٥ و٢٩١٢٤)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٢ و٥٤ رقم ١٤٥ و٣٨٨)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٦٧٠)، وأبو داود في "سننه" (١٥٣٩)، وابن ماجه (٣٨٤٤)، والنسائي (٥٤٤٣ و٥٤٨٠)، وابن جرير (٨٤٨)، والطحاوي (٥١٨٠ و٥١٨١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٥٠).

(١) ما بين معقوفين سقط من جميع النسخ، وأثبت مما يأتي في المسألة (٢٠٥٦).
(٢) قوله :« الحديث » ليس في (أ) و(ش) و(ف).
(٣) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٤٨٣)، وفي "الكبرى" (٧٩١٩ و٩٩٦٤)، وابن جرير في "تهذيب الآثار" (٨٥٢). وأخرجه ابن جرير (٨٥١ و٨٥٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٥١٨٣). من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، به.
(٤) قوله:« فقال » سقط من (ك).
(٥) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ حذفت منه ألف التنوين، انظر التعليق على المسألة (٣٤).
(٦) كذا في جميع النسخ، ومثلُه في المسألة رقم (٢٠٥٦)، والجادَّة:«قديمٌ» بالرفع؛ =

وقال أبو زرعة: تأخَّر سماعُ زهيرٍ وزكريا من أبي إسحاق[١].

١٩٩١ - وسألتُ[٢] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه علي بن حَكيم[٣]، عن شَرِيكٍ[٤]، عن الأَعْمَش، عن مَغْرَاءَ أبي المُخَارِقِ العَبْدِي، عن ابن عُمر؛ قال: مَرَّ علينا رجلٌ ضخم له خَلْقٌ[٥] وجسمٌ، فقلنا: لو كان في سبيلِ الله! فأُخبر النبيُّ ﷺ ذلك، فقال: « **لَعَلَّهُ يَكِدُّ عَلَى أَبَوَيْهِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ...** » وذكرتُ لهما الحديثَ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ الناسُ يقولون: عن مَغْرَاءَ أبي المُخَارِق؛ أنَّ النبيَّ ﷺ؛ مُرسَلً[٦]؛ وهذا[٧] الصَّحيح.

= لأنه خبر «سماع»، لكن نصبه جارٍ على أنه ظرفٌ منصوبٌ سدَّ مسدَّ الخبر، أي: فسماعُ الثوري منه كائنٌ أو مستقرٌّ قديمًا، أي: في القديم، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٢٧).

(١) قال الترمذي في "جامعه" (٣٥٦٧): « قال عبدالله بن عبدالرحمٰن (هو الدارمي): أبو إسحاق الهمداني مضطرب في هذا الحديث؛ يقول: عن عمرو بن ميمون، عن عمر، ويقول: عن غيره، ويضطرب فيه ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢/ ١٨٧): « رواه يونس بن أبي إسحاق وابنه إسرائيل، عن أبي إسحاق،عن عمرو بن ميمون، عن عمر، وخالفهما شعبة والثوري ومسعر؛ فرووه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، مرسلاً، عن النبيِّ ﷺ، والمتصل صحيح ».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١١٤).

(٣) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٧٩)، وفي "الشعب" (٧٤٦٩ و٨٣٣٧).

(٤) هو: ابن عبدالله النخعي.

(٥) في (أ) و(ف): « خلو ».

(٦) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٧) في (ك): « وهو ».

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممن هو ؟

قالا: مِن شَرِيك .

١٩٩٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه خالدٌ[١] الوَاسِطيُّ[٢]، وعبدُالله بنُ إدريسَ، عن يزيدَ بن أبي زيادٍ، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَا**[٣] **مِنْ أَيَّامٍ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ وَلَا أَحَبُّ إِلَيْهِ**[٤] **العَمَلُ فِيه**[٥] **مِنْ أَيَّامِ العَشْرِ** ...»، الحديثَ .

---

(١) قوله: «خالد» سقط من (ك).

(٢) هو: خالد بن عبدالله، وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٨٢ رقم ١١١١٦)، وأبو طاهر ابن أبي الصقر في "مشيخته" (٧٩).
وأخرجه أحمد في "المسند" (١/ ٢٢٤ و٣٣٩ و٣٤٦ رقم ١٩٦٨ و٣١٣٩ و٣٢٢٨)، والبخاري في "صحيحه" (٩٦٩) من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

(٣) قوله: «ما» سقط من (ك).

(٤) قوله: «إليه» ليس في (ت) و(ك).
هذا وقوله: «أعظم وأحب» يجوز فيهما الرفع نعتًا لـ«أيام» على الموضع؛ لأنها في موضع رفع على الابتداء، و«مِنْ» زائدةٌ، والتقدير: ما أيامٌ أعظمُ عند الله ولا أحبُّ... إلخ، ويجوز أيضًا فتحهما نعتًا لـ«أيام» على اللفظ. انظر "مرقاة المفاتيح" (٤/ ٤٩٢).

(٥) كذا، وحقُّ الضمير أن يرجع إلى «أيَّام» فيقال: «فيها» أو «فيهنَّ» كما في مصادر التخريج، لكن يخرَّج ما في النسخ على لغة طيِّئ ولَخْم، والأصل: «فيها»؛ لكن حُذِفَتِ الألفُ ونقلت فتحة الهاء إلى الساكن قبلها، فصارت «فِيَهْ». انظر تفصيل هذه اللغة وشواهدها في التعليق على المسألة (٢٣٥). أو يخرَّج على الحمل على المعنى؛ فـ«فيه» أي: في هذا الوقت المذكور. وانظر التعليق على المسألة (٢٧٠).
وقوله: «**العمل**»: مرفوعٌ على أنَّه فاعل لأفعل التفضيل «أعظم» و«أحب»، ولا يجوز عند النحاة أن يَرْفَعَ «أفعلُ التفضيلِ» فاعلاً ظاهرًا إلا في مسألة الكُحْلِ، ومنها هذا الحديث، ومسألةُ الكحل المشار إليها هي قولهم: «ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عَيْنِه =

قيل له: ورواه[١] محمد بن فُضَيلٍ[٢]، عن يزيدَ بن أبي زيادٍ، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: ابنُ إدريس وخالدٌ أحفَظُ في حديثِ يزيدَ من ابن فُضَيلٍ[٣] .

١٩٩٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدُالله بنُ موسى، عن إسرائيل[٥]، عن عبدالله بن المُخْتار، عن ابن سِيرِين، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **وَصَبُ[٦] المُؤْمِنِ كَفَّارَةٌ لِخَطَايَاهُ** » ؟

قال أبي: كنتُ[٧] أَستغربُ هذا الحديثَ، فنظرتُ فإذا هو وَهَمٌ .

= الكُحْلُ مِنهُ في عَين زيد». وانظر "كتاب سيبويه" (٢/ ٣٢)، و"اللباب" للعكبري (١/ ٤٤٧)، و"شواهد التوضيح" (ص١٧٦-١٧٧، بحث رقم ٤١)، و"شرح قطر الندى" (ص٣١٤-٣١٥)، و"شرح شذور الذهب" (ص٤٢١)، و"شرح ألفية ابن مالك" (باب أفعل التفضيل).

(١) في (ش): « رواه » بلا واو.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٠٩٣)- الرشد، والبيهقي في "فضائل الأوقات" (١٧٣)، وأبو طاهر بن أبي الصقر في "مشيخته" (٨٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٧٥ و١٣١ رقم ٥٤٤٦ و٦١٥٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٠٧)، والبيهقي في "الشعب" (٣٤٧٤) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٩٧١)، والبيهقي (٣٤٧٥) من طريق مسعود بن سعد، كلاهما عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عمر.
وأخرجه أبو عوانة في "مسنده" (٣٠٢٤) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله، عن موسى بن أبي عائشة، عن مجاهد، عن ابن عمر.

(٣) في (ك): « يزيد بن أبي فضيل ».

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم(١٠٦٢).

(٥) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق.

(٦) تقدم تفسيره في المسألة (١٠٦٢).

(٧) في (ك): « كنت أن ».

ورواه حمَّاد بن زيدٍ، عن أيُّوبَ[١]، عن محمد بن سِيرِين، عن أبي الرَّبَابِ[٢] القُشَيْرِي، عن أبي الدرداء، أنه قال: «**وَصَبُ المؤمنِ**...» قولَهُ، غيرَ مرفوعٍ.

١٩٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وَكِيعٌ[٣]، عن محمد بن قَيْسٍ، عن أبي الضُّحَى[٤]، عن جَرِير بن عبدالله؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ سَنَّ في الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، كَانَ لَهُ أَجْرُهُ** ...»، الحديثَ.

ورواه أبو معاوية[٥]، عن الأَعْمَش، عن أبي الضُّحَى مسلمٍ، عن عبدالرحمٰن بن هلال العَبْسِيِّ، عن جريرٍ، عن النبيِّ ﷺ[٦]؟

---

(١) هو: السختياني.

(٢) المثبت من (ت)، وهو موافق لما في المسألة رقم (١٠٦٢)، وفي (ك): «الربان»، ولم تنقط الكلمة في بقية النسخ.

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٢٣٣)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٤٣ رقم ٢٤٣٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٣٢٨).

(٤) هو: مسلم بن صَبيح.

(٥) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (١٩٢٠٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٠١٧).
وأخرجه مسلم (١٠١٧) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش، عن موسى ابن عبدالله بن يزيد وأبي الضحى، عن عبدالرحمن بن هلال العبسي، به.
وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ٣٦٢ رقم ١٩٢٠٦)، ومسلم (١٠١٧) من طريق محمد بن أبي إسماعيل، عن عبدالرحمن بن هلال، به.
وأخرجه أحمد (٤/ ٣٥٧ رقم ١٩١٥٦)، ومسلم (١٠١٧) من طريق المنذر بن جرير، عن أبيه، به.
وأخرجه أحمد أيضًا (٤/ ٣٦٠ و٣٦١ رقم ١٩١٨٣ و١٩٢٠٠) من طريق حميد بن هلال وشقيق بن سلمة، عن جرير، به.

(٦) رواه مسلم (١٠١٧) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، به.

قال أبي: كنتُ[١] أَظُنُّ أنَّ[٢] أبا الضُّحى قد لقيَ جريرً[٣]، فإذا روايةُ الأَعْمَش تدلُّ على أنه لم يَسْمَعْ منه، وحديثُ الأَعْمَش قد أفسد حديثَ محمدِ بن قَيْسٍ[٤].

١٩٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه خالدُ بن طَهْمَانَ أبو العلاء الخَفَّافُ، عن حُصَينٍ - وليس بابن عبدالرحمٰن[٥] - عن ابن عباس؛ قال: من كسا مسلمًا ثوبًا كان في حفظ من الله ما واراه منه رُقْعةٌ[٦]؟

قال أبي: حدَّثنا أحمد بن يونس[٧]، عن أبي العلاء الخَفَّافِ، عن

(١) قوله: « كنت » سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(٢) قوله: « أن » سقط من (أ) و(ش).

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) وقد جاء التصريح بالسماع بين أبي الضحى وجرير عند الطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٤٣) رقم (٢٤٣٧) قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، ثنا أبو نعيم، ثنا محمد بن قيس الأسدي، عن مسلم بن صبيح قال: سمعت جرير بن عبدالله، فذكره.

(٥) أي: وإنما هو حصين بن مالك البجلي؛ انظر "التاريخ الكبير" (٣/ ٩)، و"تهذيب الكمال" (٦/ ٥٣٦).

(٦) رواه الترمذي (٢٤٨٤) من طريق أبي أحمد الزبيري، عن خالد بن طهمان به مرفوعًا، وقال: « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ».

(٧) روايته أخرجها الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٣٠٢).

وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٤٨٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٩٦) من طريق أبي أحمد محمد بن عبدالله الزبيري، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٧٦ رقم ١٢٥٩١ و١٢٥٩٢) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين وسفيان الثوري، جميعهم عن أبي العلاء خالد بن طهمان، به.

حُصَينٍ، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: فأيُّهما أصحُّ؟

قال: النَّاس يرفعونه. مرفوعٌ[١] عندي صحيحٌ.

١٩٩٦ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه حُصَين[٣]، عن سعد[٤] ابن عُبيدةَ، عن البَرَاءِ؛ قال: إذا اضطجع الرجلُ فتوسَّد يمينَه؛ **قال**: اللَّهم إني أسلمتُ نفسي إليك . . .؟

قال أبي: لم يرفعْه حُصَينٌ، ورواه مَنصور[٥] وفِطْرٌ[٦]، فرفعاه.

---

(١) كذا، وهو مبتدأ، ساغ الابتداء به مع كونه نكرة؛ لأنه موصوفٌ بوصفٍ مقدرٍ؛ إذ مراده: مرفوعٌ منهما عندي صحيح، أي: المرفوع منهما عندي صحيح، وذلك كقولهم: «السمن منوان بدرهم»، أي: مَنَوانِ منه، وكقولهم: «شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»، أي: شرٌّ عظيمٌ. وخرَّج ابن هشام على ذلك قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٤]. وانظر "مغني اللبيب" (ص٤٤٥-٤٥٠)، و"همع الهوامع" (/ ٣٨١-٣٨٤). ويمكن أن تكون «مرفوع» منصوبة على أنها حالٌ؛ والتقدير: الحديثُ مرفوعًا عندي صحيح. وتكون «مرفوعًا» قد جاءت دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٥٧) و(٢٠٦٢)، وانظر المسألة رقم (١٧٧) و(٦٠٦٢).

(٣) هو: ابن عبدالرحمٰن السلمي . ولم نقف على روايته الموقوفة هذه، ولكن الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٢٧١٠)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٦ رقم ١٨٦١٧)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٦٢٠ و١٠٦٢١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٩١) من طريق حصين، عن سعد بن عبيدة، عن البراء، به، مرفوعًا.

(٤) في (ش): « سعيد ».

(٥) هو: منصور بن المعتمر .. وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٧٧).

(٦) في (أ) و(ش): «ومطر». وهو فطر بن خليفة، وروايته أخرجها أبو داود (٥٠٤٧)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٦١٩)، والطبراني في "الدعاء" (٢٤٠)، والبيهقي =

قلتُ: فأيُّهما أصحُّ ؟

قال: مَنصورٌ أحفظُ الثلاثة، وأثبتُهم، وأتقنُهم .

١٩٩٧ - وسألتُ[1] **أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن يَمَانٍ**[2]؛ **قال**:

= في "الدعوات" (٣٣٦)، والخطيب في "الكفاية" (ص١٧٥).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٥٩).

(٢) لم نقف على روايته، لكنه توبع مع بعض الاختلاف الآتي ذكره؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩١٧٠ و٣٠٦٢٢) من طريق وكيع، عن مسعر، عن أبي بكر ابن حفص، عن الحسن بن الحسن: أن عبدالله بن جعفر زوّج ابنته، فخلا بها فقال: إذا نزل بك الموت أو أمر من أمور الدنيا فظيع، فاستقبليه بأن تقولي: لا إلٰه إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين.
قال الحسن بن الحسن: فبعث إليّ الحجاج، فقلتهن، فلما مثلت بين يديه قال: والله لقد أرسلت إليك وأنا أريد أن أضرب عنقك، ولقد صرت وما من أهل بيت أحد أكرم علي منك، سلني حاجتك.
وكذا أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (١٠٤٧٨ و١٠٤٧٩ و١٠٤٨٠) من طريق يحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هارون وسفيان بن عيينة، ثلاثتهم عن مسعر، به، موقوفًا كسابقه، لكن لم يذكر سفيان بن عيينة قولَ الحسن بن الحسن: فبعث إليّ الحجاج... إلخ، وقال يحيى القطان في روايته: «أن عبدالله بن جعفر تزوج امرأة فدخل بها، فلما خرج قلت لها: ما قال لك؟ قالت: قال: إذا نزل بك أمر...» إلخ.
وأخرجه محمد بن فضيل في "الدعاء" (٨٦) فقال: حدثنا مسعر، وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٣/ ٦٢) من طريق شيبان بن عبدالرحمن، كلاهما (محمد بن فضيل وشيبان) عن مسعر، به مثل رواية يحيى القطان، إلا أنهما قالا: «لما زوج عبدالله بن جعفر ابنته خلا بها...» إلخ، وفيه أن الحسن أخذ الحديث عن ابنة عبدالله بن جعفر.
وخالف هؤلاء كلهم سليمان التيمي ومحمد بن بشر:
أما سليمان التيمي: فرواه عن مسعر، عن أبي بكر بن حفص، عن عبدالله بن الحسن، عن عبدالله بن جعفر؛ قال في شأن هؤلاء الكلمات: «لا إلٰه إلا الله =

حدَّثنا مِسْعَرٌ[١]، عن أبي بكر بن حَفْصٍ[٢]، عن حسن بن حسنٍ[٣]، عن عبدالله بن جعفر؛ قال[٤]: لمَّا جَهَّزَ[٥] ابنتَهُ إلى الحَجَّاجِ[٦] قال

= الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم اغفر لي، اللهم ارحمني، اللهم تجاوز عني، اللهم اعف عني». قال عبدالله بن جعفر: أخبرني عمي [يعني علي بن أبي طالب ﵁]: أن رسول الله ﷺ علّمه هؤلاء الكلمات؛ أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٤٧٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٢)، والطبراني في "الدعاء" (١٠١٦)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٢١٩)، والبيهقي في "الدعوات" (٢٠٥).

وأما محمد بن بشر: فرواه عن مسعر، عن إسحاق بن راشد، عن عبدالله بن حسن: أن عبدالله بن جعفر دخل على ابن له مريض يقال له: صالح، فقال: قل...، ثم ذكر الدعاء بنحو سابقه، وذكر أنه أخذه عن عمّه علي ﵁، عن النبي ﷺ؛ أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣٤٨)، لكن سقط من المطبوع ذكر مسعر. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٤٨١)، والطبراني في "الدعاء" (١٠١٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٣٠)، وذكروا في سنده مسعر ابن كدام.

وأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١٠٤٤) من طريق العباس بن الفضل، عن الحسن بن الحسن؛ قال: لما زوج عبدالله بن جعفر ابنته خلا بها...، فذكره بنحو رواية ابن أبي شيبة لطريق وكيع عن مسعر، إلا أنه ذكر أن الحسن أخذه عن ابنة عبدالله بن جعفر.

كذا وقع في المطبوع من "مكارم الأخلاق": « الحسن بن حسين »، وجاء على الصواب في "المنتقى من مكارم الأخلاق" (٥٨٥) للسِّلَفي.

وقد ورد الحديث مرفوعًا من طرق أخرى عن عبدالله بن جعفر، عن علي ﵁، فانظرها إن شئت في "مسند أحمد" (١/ ٩١ و٩٤ و٢٠٦ رقم ٧٠١ و٧٢٦ و١٧٦٢)، و"سنن ابن ماجه" (١٤٤٦)، و"سنن النسائي الكبرى" (١٠٤٦٣- ١٠٤٧٣).

(١) هو: ابن كدام . (٢) هو: عبدالله بن حفص.

(٣) ضبب ناسخ (ف) على كلمة: « حسن » الثانية .

(٤) القائل: هو حسين بن حسن. (٥) يعني: عبدالله بن جعفر.

(٦) هو: الحجاج بن يوسف الثقفي؛ كما جاء مصرَّحًا به في بعض مصادر التخريج.

لها: إنَّ رسولَ الله ﷺ أمرني إذا أصابني هَمٌّ أو غَمٌّ أن أدعوَ بهذا الدعاءِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الحَلِيمُ[١] الكَرِيمُ...»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ روى غيرُ واحدٍ عن مِسْعَرٍ لا يُوَصِّلُونَهُ[٢].

١٩٩٨ - وسمعتُ[٣] أبي وحدَّثنا عن وَهْب بن بَيَانٍ[٤] الوَاسِطِيِّ[٥]؛ قال: حدَّثنا حَفْصُ بن النَّجَّارِ الوَاسِطِيُّ، عن عَنْبَسةَ بن

---

(١) في (ك): «الحكيم».

(٢) انظر الكلام على ضبط «يوصِّلونه» لغة في التعليق على المسألة رقم (١٦٣).
هذا وقد تقدم في التخريج أن عددًا من الرواة رووه عن مسعر موقوفًا على عبدالله بن جعفر، وبعضهم رفعه. ورواه بعض الرواة عن مسعر، فجعلوه من رواية حسن بن حسن، عن ابنة عبدالله بن جعفر، عن أبيها، ولعل هذا الذي عناه أبو حاتم بقوله: «لا يوصلونه».
وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٣١١) اختلاف الرواة في طرق هذا الحديث عن عبدالله بن جعفر، وذكر رواية مسعر فقال: «وعند مسعر فيه إسنادان آخران: أحدهما: رواه سليمان التيمي، عن مسعر، عن أبي بكر بن حفص، عن عبدالله بن الحسن بن الحسن، عن عبدالله بن جعفر، عن علي، ورفعه إلى النبي ﷺ. وخالفه شيبان؛ فرواه عن مسعر، عن أبي بكر بن حفص، ولم يرفعه.
والإسناد الآخر: رواه محمد بن بشر، عن مسعر، عن إسحاق بن راشد، عن عبدالله بن الحسن، عن عبدالله بن جعفر، عن علي، عن النبي ﷺ». اهـ.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٦٠). وفي هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٤) في (أ) و(ش): «نيار» بدل «بيان».

(٥) لم نقف على روايته، ولم نقف على الحديث من مسند أبي موسى، وإنما يروى من مسند أبي هريرة؛ فقد أخرجه بحشل في "تاريخ واسط" (ص١٣٤) من طريق عبدالرحيم بن سلام عن حفص بن أبي حفص، عن عنبسة بن مهران الحداد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا؛ هكذا بجعل =

مِهْرانَ؛ قال: حدَّثنا مَكْحُولٌ الشَّامِيُّ، عن سعيدِ بن المسيّب، عن أبي موسى الأَشْعَرِيِّ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ شَابَ شَيْبَةً في الإِسْلَامِ، كَانَتْ لَهُ نُورًا** ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا؛ وحفصٌ هو عندي **حَفْصٌ** الإمامُ(١)، وكان ضعيفَ الحديثِ(٢).

= الزهري مكان مكحول، وجعله من مسند أبي هريرة. وحفص بن أبي حفص هو حفص بن عمر النجار كما تجده عند بحشل نفسه في (ص١٥٨).

وأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (٤٥٧) من طريق حمزة بن محمد، عن حفص النجار، عن عنبسة الحداد، عن مكحول، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا؛ هكذا بإسقاط سعيد بن المسيب.

وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٣٦٠١)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٦٣)، والدارقطني في "الأفراد"(ق٢٩٣/ أ- أطراف الغرائب) ثلاثتهم من طريق يحيى بن المتوكل، عن عنبسة الحداد، عن مكحول، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به.

ووقع عند ابن عدي: « يحيى بن عقيل » بدل « يحيى بن المتوكل »، والظاهر أنه تصحف عن « يحيى أبو عقيل » فهذه كنية يحيى بن المتوكل، وذكر ابن طاهر في "ذخيرة الحفاظ" (٥٣٧٠) أن ابن عدي أخرج الحديث أيضًا في ترجمة يحيى بن المتوكل، ووقع سند الحديث في المطبوع من "الكامل" (٧/ ٢٠٧) على الصواب، لكن سقط متنه من هذه الطبعة السقيمة.

(١) هو: ابن عمر أبو عمران الرازي النجار الواسطي.

(٢) قال أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٤٠٢) في ترجمة عنبسة بن مهران الحداد: « سألت أبي عنه فقال: منكر الحديث ». ثم أخرج من طريق عثمان بن سعيد الدارمي أنه قال: قلت ليحيى بن معين: عنبسة بن مهران، عن الزهري. من عنبسة الذي يروي عنه يحيى بن المتوكل؟ فقال: لا أعرفه. قال أبو محمد: لأنه مجهول. اهـ. =

١٩٩٩ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حجَّاجُ بن دينارٍ**[٢]، عن أبي هاشم[٣]، عن رُفَيعٍ[٤] أبي العالية، عن أبي بَرْزَةَ[٥]، عن النبيِّ ﷺ؛ في كَفَّارة المجلسِ: « **سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ**... ».

ورواه يونس[٦] بن محمد[٧]، عن مُصْعَبِ بن حَيَّان، عن مُقَاتِل

= وقال الدارقطني في الموضع السابق: « غريب من حديث مكحول عنه، تفرد به عنبسة بن مهران عنه، وتفرد به يحيى بن المتوكل عن عنبسة ».

(١) نقل الحافظ في "الإصابة" (١١/ ٧٤) بعض هذا النص. وستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٦٠).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣١٦)، وأبو داود في "سننه" (٤٨٥٩) كلاهما من طريق عبدة بن سليمان، عن حجاج، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧٤٢٦).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٢٥ رقم ١٩٨١٢)، والدارمي في "سننه" (٢٧٠٠)، والبزار في "مسنده" (٣٨٤٨)، والروياني في "مسنده" (١٣٠٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٧)، وابن بشران في "الأمالي" (٦٨٧ و١٠٧٧)، والخطيب في "الجامع" (١٤٤١) جميعهم من طريق يعلى بن عبيد، عن حجاج، به.
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٢٥٩) من طريق عيسى بن يونس، عن حجاج، به.
وأخرجه الطبراني في "الدعاء"(١٩١٧) من طريق أبي خالد الأحمر، عن حجاج، به. وأخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٤١٩) من طريق سليمان بن داود الشاذكوني، عن عتاب بن بشير، عن حجاج، به.
وخالف هؤلاء جميعًا عبدالله بن نمير؛ فرواه عن حجاج، وأسقط من سنده أبا العالية؛ أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٢٠ رقم ١٩٧٦٩).

(٣) هو: يحيى بن دينار الرُّمَّاني.

(٤) في (ش): « ربيع ». وهو: رُفيع بن مهران الرِّياحي.

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « عن أبي بردة ». واسم أبي برزة: نضلة بن عبيد.

(٦) في (أ) و(ت) و(ش) و(ف): « ورواه عن يونس »، وقد جاء على الصواب في المسألة (٢٠٦٠)، ووقع على الصواب هنا في (ك).

(٧) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى"(١٠٢٦٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" =

ابن حَيَّان، عن الربيع بن أنسٍ، عن أبي العالية، عن رافعِ بن خَدِيجٍ، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو محمد: ورواه مَنصورٌ[(١)]، عن فُضَيْل بن عَمرو، عن زِياد[(٢)] بن حُصَين، عن أبي العالية، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[(٣)]؟

قال أبي: حديثُ مَنصورٍ أشبهُ؛ لأنَّ حديثَ أبي هاشم رواه حجَّاجُ بنُ دينار، عن أبي هاشم، وحجَّاجٌ ليس بالقويِّ، وفي حديث الربيع بن أنس دونه[(٤)] مُصْعَبُ بن حَيَّان، عن مُقَاتِل بن حَيَّان[(٥)].

= (٤/ ٢٨٧ رقم ٤٤٤٥)، و"الأوسط" (٤٤٦٧)، و"الصغير" (٦٢٠)، و"الدعاء" (١٩١٨)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٢٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٧).

(١) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣١٨) من طريق جرير، والنسائي في "الكبرى" (١٠٢٦٢) من طريق إسرائيل، كلاهما عن منصور، به، مرسلاً.
وتابعهما سفيان الثوري عن منصور، واختلف على الثوري كما سيأتي.
وأخرجه النسائي أيضًا (١٠٢٦٣)، وابن بشران في "الأمالي" (١٥٧٤)، كلاهما من طريق عاصم الأحول، عن زياد بن حصين، عن أبي العالية، به، مرسلاً.

(٢) في (ت): « إياد » بدل « زياد ».

(٣) قوله: « مرسل » سقط من (ش). وهو حالٌ منصوبٌ، وجاء دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) أي: في حديث الربيع في الإسناد إليه: مصعب بن حيان، عن مقاتل بن حيان. ومصعب بن حيان لين الحديث كما في "التقريب" (٦٦٨٧).

(٥) قوله: « مقاتل بن حيان » سقط من (ك). وفي المسألة (٢٠٦٠): « عن مقاتل بن حيان، عن الربيع ».

قال أبو زرعة: حديث مَنصورٍ أشبهُ؛ لأنَّ الثَّوريَّ[١] رواه، وهو أحفظُهُم[٢].

٢٠٠٠ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شُعبةُ[٣]،

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٢٦٤) من طريق أبي داود الحفري، وابن عمشليق في "جزئه" (٣١) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، كلاهما عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن فضيل بن عمرو، عن زياد بن حصين، عن أبي العالية، به، مرسلاً.
وخالفهما يزيد بن هارون؛ فرواه عن سفيان الثوري، فأسقط فضيل بن عمرو من الإسناد؛ أخرجه النسائي (١٠٢٦١).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٦/ ٣١٠ رقم ١١٦١): «اختلف فيه على أبي العالية؛ فرواه حجاج بن دينار، عن أبي هاشم الرماني، عن أبي العالية، عن أبي برزة. وخالفه مقاتل بن حيان؛ فرواه عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن رافع بن خديج؛ حدث به مصعب بن حيان، عن أخيه مقاتل بن حيان. ورواه زياد بن الحصين، عن أبي العالية، مرسلاً. وكذلك رواه فضيل بن عمرو؛ حدث به منصور ابن المعتمر وغيره، عن فضيل بن عمرو، مرسلاً أيضًا. والمرسل أصح. وقال محمد بن مروان العقيلي: حدثنا هشام بن حسان، عن حفصة، عن أبي العالية، قوله؛ لم يجاوز به». اهـ. وقول الدارقطني: «عن فضيل بن عمرو مرسلاً أيضًا»، أي: عن زياد بن حصين، عن أبي العالية مرسلاً، والله أعلم.
وانظر كلام السخاوي عن هذا الحديث في "البلدانيات" (٤٥).

(٣) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٦١٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٩٨ رقم ٧٩٦٦)، والبزار في "مسنده" (٣٠٨٦/ كشف الأستار)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢١) من طريق محمد بن جعفر، وأحمد (٢/ ٢٩٨ رقم ٧٩٦٦) من طريق هاشم بن القاسم، والنسائي في "الكبرى" (٩٨٤١) من طريق حجاج بن محمد، والطبراني في "الدعاء" (١٦٣٦) من طريق مسلم بن إبراهيم، وخلف بن الوليد، وأسد بن موسى، والحاكم (١/ ٢١) من طريق آدم بن أبي إياس؛ جميعهم (الطيالسي، ومحمد بن جعفر، وهاشم، وحجاج، ومسلم، وخلف، وأسد، وآدم) عن شعبة، به. =

. . . .

= وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٠) عن شعبة، به.
ومن طريق الطيالسي أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٣ رقم ٨٧٥٣)، والبزار (٣٠٨٧/ كشف الأستار)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٠٤).
وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٤٦٠)، والبزار في "مسنده" (٢٤٤٧)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٥١)، والحاكم (١/ ٥٠٣) من طريق محمد بن جعفر، والنسائي (٩٩٥٠) من طريق أبي النعمان الحكم بن عبدالله، كلاهما عن شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله بن عمرو، موقوفًا.
وأخرجه الطيالسي في "المسند" (٢٦٧٩) والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٦٩ رقم ١٠٠٥٦) عن محمد بن جعفر وعن حجاج - ثلاثتهم: الطيالسي ومحمد بن جعفر وحجاج - عن شعبة، عن عاصم بن عبيدالله، عن عبيد مولى أبي رهم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٠٣ رقم ١٩٦٠٥) عن محمد بن جعفر والطبراني في "الدعاء" (١٦٦٨) من طريق مؤمل بن إسماعيل، كلاهما عن شعبة، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان، عن أبي موسى.
وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٥٢) من طريق النضر بن شميل، والإمام أحمد (٢/ ٣٣٥ رقم ٨٤٢٦) من طريق أبي عوانه الوضاح بن عبدالله، والإمام أحمد أيضًا (٢/ ٣٥٥ و٤٠٣ رقم ٨٦٦٠ و٩٢٣٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٢٧) من طريق زهير بن معاوية، والطبراني في "الدعاء" (١٦٣٤) من طريق هشيم ابن بشير، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٢٩) من طريق القاسم؛ جميعهم عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن أبي هريرة، به.
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٠) تعليقًا عن معمر وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن كميل بن زياد، عن أبي هريرة، مرفوعًا. وعلقه أيضًا عن شعبة، عن عبدالرحمن بن عابس، عن كميل، عن أبي هريرة، مرفوعًا، وعلق أيضًا عن قبيصة أنه قال: أخبرني يونس، عن أبي إسحاق، عن كميل بن زياد النخعي، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٥٨ و٢١٠ و٢١١ رقم ٦٤٧٩ و٦٩٥٩ و٦٩٧٣)، والترمذي (٣٤٦٠)، والبزار (٢٤٤٨)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٥٢)، =

عن أبي بَلْجٍ[١]، عن عَمرو بن مَيمونٍ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ في « لَا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ ».

قال أبو محمد: ورواه ابن عُيَينة[٢]، عن محمد بن السَّائِب بن بَرَكَةَ، عن عَمرو بن مَيمونٍ، عن أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لهما: أيُّهما أصحُّ؟

قال أبي: حديثُ ابن عُيَينةَ أصحُّ.

وقال أبو زرعة: عن أبي هريرة، غامضٌ.

= والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٠٣)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (١٢١)، والبغوي في "شرح السنة" (١٢٨١) من طريق حاتم بن أبي صغيرة، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٣٦٦) من طريق شعيب بن صفوان، كلاهما عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

(١) هو: الفزاري، يحيى بن سليم، أو ابن أبي سليم.

(٢) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٣٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٢٥٠)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٥٠ رقم ٢١٣٣٦)، وحسين المروزي في "زوائده على الزهد" (١١٢٢)، والنسائي في "الكبرى" (٩٨٤٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٨٢٠).
ومن طريق الحميدي أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٠).
وأخرجه أحمد (٥/ ١٤٥ رقم ٢١٢٩٨)، وابن ماجه في "سننه" (٣٨٢٥)، والبزار في "مسنده" (٤٠٢٠)، والنسائي في "الكبرى" (١١٣٠٣)، والطبراني في "الدعاء" (١٦٤٥- ١٦٤٧) من طريق عبدالرحمن بن أبي ليلى، وأحمد (٥/ ١٧٩ رقم ٢١٥٥٢)، وهناد في "الزهد"(١٠٦٥)، والبزار (٤٠٣٤) من طريق عُبيد بن الخشخاش، وأحمد (٥/ ١٥٧ رقم ٢١٣٩٤)، والبزار (٤٠٤٩) من طريق عبدالرحمن بن غنم، جميعهم عن أبي ذر، به.

قلتُ: فأيُّهما أصحُّ ؟

قال: في هذا نظرٌ[(١)] .

٢٠٠١ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثِ [جِسْرِ][(٣)] بن فَرْقَدٍ[(٤)]، عن ثابتٍ[(٥)]، عن أنسٍ، عن أبي طَلْحةَ، عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً. . . » الحديثَ .

قلتُ: ورواه حمَّادُ بنُ سَلَمةَ[(٦)]، عن ثابتٍ، عن سليمانَ مولى

---

(١) ذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٠) أوجه الخلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والأول أشبه »، أي: حديث ابن عيينة . وذكره الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٥٥) و(٨/ ٣٢٦)، وقال: « والله أعلم بالصواب ».

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (٢٠٣٥).

(٣) في جميع النسخ: «حسن»، والمثبت هو الصواب . انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٢/ ٣٥٨)، ونقل عن ابن دريد قوله: « صوابه الفتح (أي: فتح الجيم) لكن المحدِّثون يكسرونه ». وقيده الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٤٥٢)، وابن ماكولا في "الإكمال" (١/ ١٠٠)، بكسر الجيم .

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٥/ ٩٩- ١٠٠ رقم ٤٧١٨)، وابن أبي عاصم في "الصلاة على النبي ﷺ" (٥٠).
وأخرجه ابن أبي عاصم في (٤٩)، وإسماعيل القاضي في "فضل الصلاة على النبي ﷺ" (١)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٩٩ رقم ٤٧١٧)، وفي "الصغير" (٥٧٩)، والبيهقي في "الشعب" (١٤٦١) من طريق عبيدالله بن عمر، والطبراني في "الكبير" (١٧١٩) من طريق صالح المري، كلاهما عن ثابت، به.

(٥) هو: ابن مسلم البناني.

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٧٧٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩- ٣٠ و٣٠ رقم ١٦٣٦١ و١٦٣٦٣)، والدارمي في "مسنده" (٢٨١٥) وإسماعيل القاضي في "فضل الصلاة على النبي ﷺ"(٢)، والنسائي في "المجتبى" (١٢٨٣ و١٢٩٥)، والشاشي في "مسنده" (١٠٧٣)، وابن حبان في =

الحسن بن عليٍّ، عن عبدالله بن أبي طَلْحةَ[١]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: حديثُ حمَّادٍ أصحُّ.

وقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ وإنما هو ما رواه حمَّاد.

قلتُ: الوَهَمُ ممن هو[٢]؟

قالا: من [جِسْر][٣].

٢٠٠٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بن هارونَ ومحمدُ بن عبدالله الخُزَاعِيُّ[٤]، عن حمَّاد بن سَلَمةَ، عن قتادةَ، عن أبي ثُمَامةَ

= "صحيحه" (٩١٥)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١٠٢ رقم ٤٧٢٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٢٠).

وأخرجه إسماعيل القاضي (٣) من طريق إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أبيه، عن جده.

(١) من قوله: «عن ثابت ...» إلى هنا، سقط من (ك).

(٢) قوله: «هو» سقط من (ك).

(٣) في جميع النسخ: «حسن»، وانظر التعليق المتقدم أول المسألة.

قال الدارقطني في "العلل" (٩٤٣): «يرويه عبيدالله بن عمرالعمري، عن ثابت، عن أنس، عن أبي طلحة، تفرد به سليمان بن بلال عنه. وتابعه سلام بن أبي الصهباء، وصالح المري، وجسر بن فرقد؛ فرووه عن ثابت، عن أنس، عن أبي طلحة، وكلُّهم وَهِم فيه على ثابت، والصواب ما رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن سليمان مولى الحسن بن علي، عن عبدالله بن أبي طلحة، عن أبيه».

(٤) لم نقف على رواية يزيد بن هارون ومحمد بن عبدالله، عن حماد بن سلمة، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٣٨٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٨٩ رقم ٦٧٧٤) من طريق عفان بن مسلم وبهز بن أسد، وأحمد (٢/ ٢٠٩ رقم ٦٩٥٠) من طريق روح بن عبادة، والدولابي في "الكنى" (٧٤٠) من طريق المؤمل بن إسماعيل، وأبو أحمد الحاكم في "الأسامي والكنى" (٣/ ٢٠- ٢١) من طريق =

الثَّقَفِيِّ، عن عبدالله بن عَمرو، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الرَّحِمُ حُجْنَةٌ كَحُجْنَةِ**[١] **المِغْزَلِ**[٢] » ؟

قال أبي: ما أعلم أحدًا رفع هذا الحديثَ غيرَ هٰذين[٣]، والناسُ يُوقفُونَه .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ بالصَّحيحِ ؟

قال: الموقوفُ أصحُّ .

= عيسى بن موسى، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٦٢) من طريق حبان بن هلال وحجاج بن المنهال، جميعهم عن حماد بن سلمة، به مرفوعًا.
وأخرجه الخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٢٦٩) من طريق النضر بن شميل، عن حماد بن سلمة، به موقوفًا.
جاء عند أبي أحمد الحاكم: « عبدالله بن عمر »، وجاء عند الخرائطي والحاكم «أبي أمامة الثقفي».

(١) في (ف): « حجبة كحجبة »، وفي (ك): « حجفة كجحفة ».

(٢) كذا وقع الحديث هنا، وفي "مسند الإمام أحمد" وغيره: « توضع الرَّحِمُ يوم القيامة لها حُجْنَة . . . ».
وتتمة الحديث: « تَتَكَلَّمُ بِلِسَانٍ طَلقٍ ذَلْقٍ، فَتَصِلُ مَنْ وَصَلَهَا، وَتَقْطَعُ مَنْ قَطَعَهَا ».
وحجنة المغزل: الصنارة، وهي الحديدة العقفاء التي في رأس المغزل، ويعلق بها الخيط ثم يفتل الغزل. وكل شيء انعقف فهو أحجن. "غريب الحديث" لابن قتيبة (١/ ٣٣٤)، و"تهذيب اللغة" (٤/ ١٥٣)، و"الفائق" (١/ ٢٦١)، و"النهاية" (١/ ٣٤٧).

(٣) في (ك): « هارون ». وقد تقدم في مصادر التخريج أن عفان بن مسلم، وبهز بن أسد، وروح بن عبادة، والمؤمل بن إسماعيل، وعيسى بن موسى، وحبان بن هلال، والحجاج بن المنهال؛ قد تابعوا يزيد بن هارون ومحمد بن عبدالله في روايتهما عن حماد بن سلمة.

٢٠٠٣ - وسألتُ[1] **أبي** عن حديثٍ رواه مُؤَمَّلُ بنُ إسماعيل، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن حُمَيدٍ، عن أنسٍ، ، ورواه رَوْحُ بنُ عُبَادةَ، عن حمَّادٍ، عن ثابتٍ وحُمَيدٍ، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: « **أَلِظُّوا**[2] **بِذِي الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حمَّاد[3] يرويه عن أَبَانَ بن[4] أبي عيَّاش، عن أنسٍ.

٢٠٠٤ - وسألتُ[5] **أبي** عن حديثٍ رواه موسى بن خَلَفٍ، وحمَّادُ بنُ زيد، عن ثابتٍ؛ قال حمَّاد بن زيد: وأحسَبُهُ عن أنسٍ، وقال موسى: عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: « **مَنْ كَانَ لَهُ ابْنَتَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ**[6]، **كُنْتُ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ...** »[7].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٦٩) وفيها زيادة بيان على ما هنا.

(٢) قال أبو عبيد: قوله: « ألظوا » يعني: الزموا ذلك، والإلظاظ: لزوم الشيء والمثابرة عليه. يقال: ألظظت به أُلِظُّ إلظاظًا، وفلان مُلِظٌّ بفلان: إذا كان ملازمًا له لا يفارقه. "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٤٢٠-٤٢١)، وانظر "النهاية" (٤/ ٢٥٢).

(٣) هو: ابن زيد. وسيأتي تخريج روايته في المسألة رقم (٢٠٦٩).

(٤) في (أ) و(ف): « عن » بدل «بن»، وكانت هكذا في (ش)، ثم صوبت في الهامش، وكتب فوقها: « صح ».

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢١٢).

(٦) كذا، والجادة أن يقال: «ثلاث»، وما في النسخ صحيحٌ وقد ذكرنا وجهه في تعليقنا على المسألة (١٢١٢).

(٧) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية بخط مغاير يبدو انها بخط محمد العطار، نصها: «رواه الحبيب بن زياد بن عبدالرحمن عن ثابت عن أنس أيضًا».

قال أبي: رواه حمَّاد بن سَلَمةَ، عن ثابتٍ، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، وهو أشبهُ بالصَّوابِ، وحمادٌ أثبتُ الناسِ في ثابتٍ وعليّ بن زيدٍ.

٢٠٠٥- وسألتُ أبي[(١)] **وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه سَيَّارُ بن حاتمٍ[(٢)]، عن عبدالواحد بن زيادٍ، عن عبدالرحمٰن بن إسحاقَ، عن القاسمِ بن عبدالرحمٰنِ، عن أبيه، عن عبدالله بن مسعودٍ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **لَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي، فَقَالَ لِي**[(٣)]: **يَا مُحَمَّدُ! أَقْرِئْ أُمَّتَكَ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبِرْهُمْ**[(٤)] **أَنَّ الجَنَّةَ طَيِّبَةُ التُّرْبَةِ، عَذْبَةُ المَاءِ، وَأَنَّهَا قِيعَانٌ**[(٥)]، **وَأَنَّ غِرَاسَهَا: سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ للهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ** »؟

قال أبي[(٦)]: هكذا رواه سَيَّارٌ، وغيرُه[(٧)] يقولُ: عن القاسم، عن

(١) ضرب في (ت) على قوله: « أبي و ».

(٢) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٤٦٢)، والبزار في "مسنده" (١٩٩٢)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٧٣ رقم ١٠٣٦٣)، وفي "الأوسط" (٤١٧٠)، وفي "الصغير" (٥٣٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/ ٢٥٠).
ومن طريق الطبراني أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٩٢)، وابن عساكر (٦/ ٢٥١). وأخرجه البزار (١٩٩١) من طريق محمد بن صالح أبي إسماعيل، عن عبدالرحمن ابن إسحاق، به.

(٣) قوله: « لي » ليس في (أ) و(ش).

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « أخبرهم ».

(٥) في (ك): « تيعان ».

(٦) في (ت) و(ك): «فقال» بدل: «قال أبي».

(٧) سيأتي تخريج هذا الوجه.

أبيه[١]؛ وهذا الصَّحيحُ مُرسَلً[٢].

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن تراه[٣]؟

قال أبي: مِنْ سَيَّارٍ.

وقال أبو زرعة: لا أدري؛ إما من سَيَّارٍ، وإما من عبدِالواحد؛ رواه جماعةٌ[٤] عن عبدالواحد، فلم يقولوا: عن أبيه[٥].

---

(١) أي: عن النبي ﷺ مرسلاً، بدون ذكر «عبدالله بن مسعود»، والله أعلم.

(٢) «مرسل» حالٌ منصوبٌ، وجاء دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وقوله: «الصحيح» خبر المبتدأ، أي: هذا هو الصحيح في حال إرساله.

(٣) كذا في جميع النسخ، والمرادُ: «قلت لكل واحدٍ منهما: الوهم ممن تراه»؛ كما في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عِمرَان: ٧]، قال البغوي: «لم يقل: أمهات الكتاب؛ لأن الآيات كلها في تكاملها واجتماعها كالآية الواحدة، وكلام الله تعالى واحد، وقيل: معناه كلُّ آية منهن أم الكتاب؛ كما قال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]؛ أي: كل واحد منهما آية». "تفسير البغوي" (ص١٨٨).
ويؤيِّد ذلك احتمال أن يكون ابن أبي حاتم سأل أباه وأبا زرعة في مجلسين مختلفين، والله أعلم.

(٤) منهم أبو كامل الجحدري فضيل بن حسين، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٩٩٣).

(٥) كلام أبي زرعة هنا مشكل؛ لأن رواية الجماعة ترجِّح أن الخطأ من سيار كما ذهب إليه أبو حاتم، إلا أن يكون قصد أبي زرعة: أن عبدالواحد كان يضطرب فيه، فمرة لا يقول: «عن أبيه» كما في رواية الجماعة، ومرة يذكره كما في رواية سيار، والله أعلم.
وقال الترمذي (٣٤٦٢) في الموضع السابق: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن مسعود». وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢١١/أ/أطراف الغرائب): «تفرد به عبدالرحمن بن إسحاق أبو شيبة، عن القاسم، عن أبيه».

٢٠٠٦ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عَمرو بنُ دينارٍ وكيلُ آل[٢] الزُّبَير[٣]، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عمر بن الخَطَّاب: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَنْ دَخَلَ سُوقًا يُصَاحُ**[٤] **فِيهَا وَيُبَاعُ**،

---

(١) انظر ما يأتي في المسألة (٢٠٣٨).

(٢) في (أ) و(ش): «ابن» بدل: « آل ».

(٣) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٧ رقم ٣٢٧)، والترمذي في "جامعه" (٣٤٢٩)، وابن ماجه (٢٢٣٥)، والبزار (١٢٥)، والطبراني في "الدعاء" (٧٨٩)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٣٥)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٣٣٢)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٨٣)، جميعهم من طريق حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، به.
وأخرجه الترمذي في الموضع السابق من طريق معتمر بن سليمان، عن عمرو بن دينار، به.
وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (٧٩٠)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٣٣٣)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٣٥)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٢/ ١٧٣)، والدارقطني في "الغرائب والأفراد" (٢٩٨٤- أطرافه)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٨٠)، وابن بشران في "الأمالي" (٦٨٤)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٢٨٦)، جميعهم من طريق هشام بن حسان، عن عمرو بن دينار، به.
وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (٧٩١) من طريق ثابت بن يزيد، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٣٥) من طريق عمر بن المغيرة، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٢٨٦) من طريق محمد بن راشد، والبغوي في "شرح السنة" (١٣٣٨) من طريق سعيد بن زيد، جميعهم عن عمرو بن دينار، به، لكن محمد بن راشد لم يسمّ عمرو ابن دينار، وإنما كناه فقال: « عن أبي يحيى مولى آل يزيد ». وذكر ابن كثير في "مسند الفاروق" (٢/ ٦٤٢) أن علي بن المديني أخرجه في "مسند عمر" من طريق زياد بن الربيع، عن عمرو.
وسيأتي في المسألة (٢٠٣٨) من طريق عمران بن مسلم، عن عمرو.

(٤) في (أ) و(ف): « يضاح ».

فقال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . . . »، الحديث ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا، لا يَحْتَمِلُ سالمٌ هذا الحديث[1].

---

(١) وروي هذا الحديث أيضًا من ثلاث طرق أخرى متابعة لطريق عمرو بن دينار:
الأولى: طريق أزهر بن سنان، عن محمد بن واسع قال: قدمت مكة، فلقيني أخي سالم بن عبدالله بن عمر، فحدثني عن أبيه، عن جدّه: أن رسول الله ﷺ قال. . . ، فذكره؛ أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (٢٨)، والدارمي في "سننه" (٢٧٣٤)، والبخاري في "الكنى" (ص٥٠ رقم ٤٣٠)، والترمذي في "جامعه" (٣٤٢٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٣٣-١٣٤)، والطبراني في "الدعاء" (٧٩٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٥٥).
قال الترمذي: « هذا حديث غريب ».
الثانية: طريق أبي عبدالله الفراء، عن سالم، به ، ولم يقل: « له الملك، وله الحمد»، وزاد: « بُني له بيت في الجنة »؛ أخرجه البخاري في الموضع السابق من "الكنى" .
الثالثة: طريق المهاجر - أو المهاصر - بن حبيب، عن سالم؛ أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٧٩٣) من طريق عبيد بن غنام ومحمد بن عبدالله الحضرمي، كلاهما عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي خالد الأحمر، عن المهاجر ابن حبيب؛ قال: سمعت سالم بن عبدالله بن عمر يقول: سمعت ابن عمر يقول، سمعت عمر رضي الله عنه يقول. . . ، فذكره مرفوعًا. وأخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في "الزهد" (ص٢٦٣) عن أبي بكر بن أبي شيبة، لكنه جعله من قول عبدالله بن عمر.
ورواية عبيد بن غنام والحضرمي أرجح كما يظهر من سياق كلام الدارقطني الآتي.
وقال الحافظ ابن كثير في "مسند الفاروق" (٢/ ٦٤٢-٦٤٣): « وقال أبو خالد الأحمر: عن المهاجر بن حبيب، عن سالم، عن أبيه، عن جدِّه، ورواه غيره عن المهاجر فلم يقل: عن جدِّه.
قال علي بن المديني في "مسند عمر" : وأما حديث مهاجر عن سالم فيمن دخل السوق، فإن مهاجر بن حبيب ثقة من أهل الشام، ولم يلقه أبو خالد الأحمر، =

٢٠٠٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زُهَيرٌ[١]، عن سعدٍ الطَّائِيِّ

= وإنما روى عنه ثور بن يزيد والأحوص بن حكيم، وفرج بن فضالة، وأهل الشام، وهذا حديث منكر من حديث مهاجر من أنه سمع سالمًا، وإنما رَوى هذا الحديثَ شيخٌ لم يكن عندهم بثَبَتٍ يُقال له: عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير؛ حدثناه زياد بن الربيع، عنه، به. فكان أصحابنا ينكرون هذا الحديث أشد الإنكار لجودة إسناده. وقال: وقد روى هذا الشيخ حديثًا آخر عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « مَنْ رأى مبتلًى.. » فذكر كلامًا لا أحفظه، وهذا مما أنكروه، ولو كان مهاجر يصحّ حديثه في السوق، لم ينكر على عمرو بن دينار هذا الحديث. انتهى كلامه ﷺ وإيانا ». اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٤٨-٥٠ رقم ١٠١): « هو حديث يرويه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير البصري - وكنيته أبو يحيى - عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عمر. واختلف عن عمرو في إسناده؛ رواه حماد بن زيد، وعمران بن مسلم المنقري، وسماك بن عطية، وحماد بن سلمة، وغيرهم، عن عمرو بن دينار، هكذا. واختلف عن هشام بن حسان؛ فرواه عنه عبدالله بن بكر السهمي، فتابع حماد ابن زيد ومن تابعه. ورواه فضيل بن عياض، عن هشام، عن سالم، عن أبيه، ولم يذكر عمر. ورواه سويد بن عبد العزيز، عن هشام، عن عمرو، عن ابن عمر، عن عمر، موقوفًا، ولم يذكر فيه سالمًا، ويشبه أن يكون الاضطراب فيه من عمرو بن دينار؛ لأنه ضعيفٌ قليل الضبط. وروي عن المهاصر بن حبيب وعن أبي عبدالله الفراء، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، مرفوعًا. وروي عن عمر بن محمد بن زيد؛ قال: حدثني رجل من أهل البصرة مولى قريش، عن سالم، فرجع الحديث إلى عمرو بن دينار، وهو ضعيف الحديث لا يحتج به. وروي هذا الحديث عن راشد أبي محمد الحماني، عن أبي يحيى، عن ابن عمر، عن عمر. وأبو يحيى هذا هو: عمرو ابن دينار قهرمان آل الزبير، ولم يسمع من ابن عمر؛ إنما روى هذا عن سالم، عن ابن عمر ». وذكر نحو هذا أيضًا في "العلل" المخطوط (٤/ ق ٥٦/ب).
وانظر التعليق على المسألة الآتية برقم (٢٠٣٨)، و"علل الترمذي" (٦٧٤)، و"الكامل" لابن عدي (٥/ ١٣٥)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ٢٥٩).

(١) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (٣٠٩٩) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، عن زهير، به. =

أبي مُجَاهِد، عن عَطِيَّةَ[١]، عن أبي سعيدٍ؛ قال: أَيُّما[٢] مؤمنٍ سَقَى[٣] مؤمنًا شَرْبَةً على ظَمَأٍ، سقاه اللهُ مِنْ رَحِيقِ المَخْتُومِ[٤]، ومن أطعم مؤمنًا... ومَنْ كسا مؤمنًا... الحديثَ[٥].

= وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٣ رقم ١١١٠١)، وابن مردويه في "ثلاثة مجالس من أماليه" (٣٧) من طريق الحسن بن موسى الأشيب، عن زهير، به، إلا أنه جاء عندهما: «عن أبي سعيد الخدري أراه قد رفعه إلى النبي ﷺ».
وأخرجه البيهقي أيضًا (٣٠٩٨) من طريق عثمان بن سعيد، عن زهير، عن سعد الطائي، عن عطية، عن أبي سعيد، وعن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي؛ قالا: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

(١) هو: ابن سعد بن جنادة العوفي.

(٢) في (ش): «إنما».

(٣) في (ت): «سقط».

(٤) في (ش): «رحيق مختوم»، وفي مصادر التخريج: «الرحيق المختوم»، والمثبت من بقية النسخ. و«الرحيق»: من أسماء الخمر؛ يريد: خمر الجنة، و«المختوم»: صفة له، أي: المصون الذي لم يبتذل لأجل ختامه، وقيل: الممزوج.
وما وقع في (ش): «رحيق مختوم» على الوصف، وهو لفظ الآية الكريمة في سورة المطففين: ﴿يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ۝٢٥﴾. وما وقع في مصادر التخريج: «الرحيق المختوم»: فهو على الوصف أيضًا، و«أل» فيه عهدية، للعهد الذهني؛ يعني: الرحيق الذي ذكر في القرآن. وما وقع هنا في بقية النسخ: «رحيق المختوم»، فهو من إضافة الموصوف إلى صفته؛ كـ«دار الآخرة» و«حق اليقين»، وهو جائزٌ عند الكوفيين، ومؤوَّل عند البصريين على حذف مضاف.
وانظر ذلك في تعليقنا على المسألة رقم (٥٠٥).

(٥) وتمام الحديث: «وأَيُّما مؤمن أطعَمَ مؤمنًا على جوعٍ أطعمَهُ اللهُ من ثمار الجنة، وأَيُّما مؤمن كسا مؤمنًا ثوبًا على عُري كساه الله من خُضرِ الجنة».

فقيل لأبي: هشام[١] بن حَسَّان[٢]، عن الجَارُود[٣]، عن عَطِيَّة، عن أبي سعيدٍ، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: الصَّحيحُ موقوفٌ؛ الحُفَّاظُ لا يَرْفَعُونَهُ[٤].

٢٠٠٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُؤَمَّلُ بنُ إسماعيل، عن حمَّاد بن سَلَمَةَ، عن ثابتٍ[٥]، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ

---

(١) في (أ) و(ش): « هاشم ».

(٢) في (ش): « حيان ». ورواية هشام أخرجها ابن أبي الدنيا في "قضاء الحوائج" (٣١)، وأبو يعلى في "مسنده" (١١١١).
وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٤٤٩) من طريق عمار بن محمد ابن أخت الثوري، عن أبي الجارود زياد بن المنذر الهمداني، به.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٦٨٢) من طريق أبي خالد الدالاني، عن نبيح بن عبدالله العنزي، عن أبي سعيد الخدري، مرفوعًا.
ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن" (٤/ ١٨٥).
وأخرجه هناد في "الزهد" (٦٥٨) من طريق عبدة بن سليمان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سعد الطائي قال أخبرت أن رسول الله ﷺ... فذكره، وقد تقدم في التعليق أول المسألة أن البيهقي رواه عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن النبي ﷺ.
وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٣٤)، وفي "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٧- ٢٦٨) من طريق أبي هارون عمارة بن جوين العبدي، عن أبي سعيد الخدري، مرفوعًا.

(٣) كذا في جميع النسخ، وكذا في الأصول الخطية لـ"مسند أبي يعلى"، وغيَّره محققه (٢/ ٣٦٠) إلى: « أبي الجارود ». و« أبي الجاورد » هو الموافق لما في مصادر التخريج السابقة. واسم أبي الجارود: زياد بن المنذر الهمداني.

(٤) قال الترمذي - بعد أن رواه مرفوعًا -: « هذا حديث غريب، وقد روي هذا عن عطية، عن أبي سعيد، موقوفًا، وهو أصح عندنا وأشبه ».

(٥) هو: ابن أسلم البناني.

بَنَى مَسْجِدًا في الدُّنْيَا، بَنَى اللهُ لَهُ[١] مَسْجِدًا في الآخِرَةِ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه مُؤَمَّلٌ؛ حدَّثنا أبو سَلَمةَ[٢]، عن حمَّادٍ، عن[٣] ثابتٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلً[٤]. وعن حمَّادٍ، عن أَبَانَ[٥]، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ . والصَّحيحُ: حديثُ أبي سَلَمةَ .

٢٠٠٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قُرَّانُ بنُ تَمَّام[٦]، عن أبي فَرْوَةَ، عن أبي المُبارَكِ، عن عطاءٍ[٧]، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ؛ قال: قُلْنا لرسولِ الله ﷺ : ما لِمَنْ قال: الحمدُ لله والله أكبر، مِنَ الأجرِ ؟ قال: **«عِشْرُونَ حَسَنَةً مُضَاعَفَةً، وَعِشْرُونَ سَيِّئَةً مُكَفَّرَةً »** ؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ، وأبو فَرْوةَ: يزيدُ بنُ سِنَان، وأبو المُبَارَك مجهولٌ[٨] .

---

(١) قوله: « له » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) هو: موسى بن إسماعيل التبوذكي.

(٣) في (ش): « بن ».

(٤) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: ابن أبي عياش.

(٦) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الطبراني في "الدعاء"(١٦٨٦) من طريق عبدالله ابن سعد الرقي، عن أبي فروة يزيد بن محمد بن سنان الرهاوي، حدثني أبي، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رباح، به.

(٧) هو: ابن أبي رباح .

(٨) وكذا قال الترمذي في "جامعه" (٢٩١٨) عن أبي المبارك؛ إنه مجهول . وقال الذهبي في "الميزان" (٥٦٩/٤): « فأبو المبارك لا تقوم به حجة؛ لجهالته ».

٢٠١٠ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه مَخْلَدُ بنُ يزيد الحَرَّانِيُّ[(١)]، عن يوسفَ بن صُهَيْبٍ، عن زَيْدٍ العَمِّيِّ[(٢)]، عن ابن عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُسْتَجَابَ دَعْوَتُهُ، وَيُكْشَفَ كُرْبَتُهُ**[(٣)]، **فَلْيُيَسِّرْ عَلَى المُعْسِرِ**[(٤)]» ؟

قال أبي: زيدٌ لم يَسمَعْ من ابنِ عُمَرَ شيءً[(٥)].

٢٠١١ - **وسألتُ**[(٦)] **أبي** عن تفسيرِ حديثِ أبي الدرداءِ وجابرٍ، عن النبيِّ ﷺ أنَّهُ[(٧)] قال: «**مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَقَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ...**»، هل يثبُتُ هٰذان الخبران، أم لهما معارِضٌ أو دافعٌ، أو فيهما عِلَّةٌ ؟ وما معنى هذه الكلمة: «**رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ**»؟

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٣ رقم ٤٧٤٩)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٢٦)، وابن أبي الدنيا في "قضاء الحوائج" (١٠١) من طريق محمد بن عبيد، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧١٣) من طريق بكر بن بكار، كلاهما عن يوسف بن صهيب، به.

(٢) هو: ابن الحواري.

(٣) كذا في (ت)، وأهمل نقط الياء من «يستجاب» و«يكشف» في بقية النسخ، وما أثبتناه صحيحٌ في العربية. انظر توجيهه في التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٤) في (أ) و(ش): «معسر».

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٦) نقل الحافظ ابن رجب كلام أبي حاتم على حديث جابر في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٦٠)، وفي "فتح الباري" (٣/ ٤٦٣).

(٧) قوله: «أنه» ليس في (ت) و(ك).

قال أبي: وهذا الحديثُ: فلا نَعْلَمُ(*) لأبي الدرداءِ في هذا روايةً عن النبيِّ ﷺ(١)؛ وإنما رواه عُفَيرُ بنُ مَعْدانَ(٢)، عن سُلَيمِ بن عامرٍ، عن أبي أُمامةَ، عن النبيِّ ﷺ(٣).

وعُفَيرٌ فواهِي الحديثِ(*)، لا يُشتَغَلُ بروايتِهِ وبحديثِهِ، منكرُ الحديث؛ يحدِّث(٤) عن سُلَيم بن عامرٍ، عن أبي أُمامةَ، عن النبيِّ ﷺ أحاديثَ كَثيرةً؛ منها ما لا أصل لها(٥)، ومنها ما يرويه الثقاتُ عن

(*) كذا بدخول الفاء في خبر المبتدأ، في غير المواضع التي ذكرها جمهور النحاة، وهو جائز على مذهب الأخفش؛ حيث يجيز دخول الفاء على أي خبر؛ نحو: « زيدٌ فمنطلقٌ ». انظر تعليقنا على ذلك في المسألة رقم (١٠٢٦).

(١) لكن أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٦٦٢)، وفي "الدعاء" (٤٣٢) من طريق محمد بن أبي السري، عن عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبدالله، عن سليمان ابن أبي كريمة، عن أبي قرة عطاء بن قرة، عن عبدالله بن ضمرة السلولي قال: سمعت أبا الدرداء... فذكره. قال في "الأوسط": « لا يروى هذا الحديث عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمرو بن أبي سلمة ».
وفي سنده سليمان بن أبي كريمة وصدقة بن عبدالله، وهما ضعيفان، وابن أبي السري وعمرو بن أبي سلمة متكلَّم في حفظهما.

(٢) روايته أخرجها أبو يعلى كما في "المطالب العالية" (٢٤٢)، والطبراني في "الدعاء" (٤٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/٥٤٦- ٥٤٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/٢١٢- ٢١٣).

(٣) من قوله: « وإنما رواه عفير ... » إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) في (ك): « فحدث ».

(٥) كذا، والجادَّة: « منها ما لا أصل لَهُ »، برجوع الضمير في «له» إلى لفظ «ما»، وهو مذكَّر، لكن يجوز في العربية رجوع الضمير إلى معناه - ما كان - وهنا «ما» في معنى «الأحاديث»، ونظير ذلك قوله تعالى مخاطبًا نساء النبي ﷺ: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ =

سُلَيم؛ قال: قال: أبو الدرداء، مُرسَلً[(١)]، ومنها ما يرويه الثقاتُ عن سُلَيم[(٢)]، عن جُبَير بن نُفَير[(٣)]، قولَهُ. وقد وَصلَهُ عن أبي أُمامة عن النبيِّ ﷺ كَثيرً[(٤)] من هذا النحوِ، وقد رأيتُ أبا اليَمَانِ الحَكَمَ[(٥)] بنَ نَافِعٍ، ويحيى بنَ صالحٍ الوُحَاظِيَّ يرويان عنه أحاديثَ مُعْضَلةً، كنا نتنكَّبُ كتابتَها .

وأما حديثُ جابرٍ[(٦)]: فرواه شُعَيبُ بنُ أبي حمزةَ، عن محمدِ بن

= [الأحزاب: ٣١]؛ فقد رجع الضمير في « يقنت » مذكَّرًا؛ لأنه يرجع إلى لفظ «مَنْ»، ورجَعَ مؤنثًا في قوله: «وتعمل»، و«نؤتها»، و«أجرها»، و«لها»؛ لأنه يرجع إلى معناها. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٥٤).

(١) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٢) من قوله: « قال قال أبو الدرداء ... » إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) في (ت) و(ك): « نقير ».

(٤) قوله: « وقد وصله... كثير... » كذا في جميع النسخ، ولعل الأَولى: « وقد وَصلَ... كثيرًا... »، أي: وصل عفيرٌ كثيرًا من الأحاديث غير الموصولة. ويمكن تخريج ما وقع هنا على أن الهاء في «وصله» ضمير المصدر المفهوم من الفعل، أي: «وصلَ عفيرٌ - الوَصْلَ - كثيرًا من الأحاديث»، و«كثيرً» على ذلك مفعولٌ للفعل «وصل»، وجاء بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وعَمَلُ الفعلِ في ضمير المصدر ورد كثيرًا في كلام العرب، ووقع كذلك في القرآن الكريم؛ كما في قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ﴾[الأنعام: ٩٠] بكسر الهاء ووصلها بياءٍ وصلاً. انظر "البحر المحيط" (٤/ ١٨٠).

(٥) في (ك): « الحكيم ».

(٦) حديث جابر رضي الله عنه رواه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٥٤ رقم ١٤٨١٧)، والبخاري في "صحيحه" (٦١٤ و٤٧١٩)، والترمذي في "جامعه" (٢١١) من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر، به، مرفوعًا . =

المُنْكَدِرِ، عن جابرٍ، وقد طُعِنَ فيها(١)، وكان(٢) عَرَضَ شُعيبٌ على(٣) ابن المُنْكَدِر كِتابًا، فأمر بقراءتِهِ عليه، فعرف(٤) بعضًا(٥) وأنكر بعضًا، وقال لابنه أو لابن أخيه: اكتُبْ هذه الأحاديثَ، فدوَّن(٦) شُعَيبٌ ذلك الكتابَ، ولم يَثبتْ روايةُ شُعَيبٍ تلك(٧) الأحاديثَ على الناسِ، وعُرِضَ عليَّ بعضُ تلك الأحاديثِ(٨)، فرأيتُها مُشَابِهًا(٩)

= قال الترمذي: «حديث حسن غريب من حديث محمد بن المنكدر، لا نعلم أحدًا رواه غير شعيب بن أبي حمزة».

(١) قوله: «وقد طعن فيها» كذا، ولم يسبق لفظٌ مؤنَّثٌ يعود عليه الضمير في «فيها». ويخرَّج على أنه أراد طُعِنَ في روايته، كأنَّه قال: «وأما حديث جابر: فرواه شعيبٌ ... روايةً، وقد طُعِنَ فيها»؛ فأعاد الضمير بالتأنيث لفهم ذلك من السياق، وأغنى عن ذكر «روايته» قولُهُ: أولاً: «فرواه». وقد جاء ذلك في الكتاب الحكيم؛ قال تعالى على لسان سليمان: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: توارت الشمسُ؛ أغنى عن ذكرها ذكرُ العشي قبلها في قوله: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِيِّ ٱلصَّـٰفِنَـٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾ [ص: ٣١] وانظر: "معاني القرآن" (٤/ ٧٧)، و"غريب الحديث" للخطابي (٢/ ٣٣٢)، و"ارتشاف الضرب" (٢/ ٩٤١-٩٤٣).

(٢) اسم «كان» هنا: هو ضمير الشأن، والخبر جملة: «عرض...» إلخ. وانظر الكلام على ضمير الشأن في المسألة رقم (٨٥٤).

(٣) في (ش): «عن».

(٤) في (ك): «فعرق».

(٥) في (ت) و(ك): «بعضها».

(٦) في (ت) و(ك): «فروى».

(٧) في (ك): «بتلك».

(٨) في (أ) و(ش): «الكتب».

(٩) كذا في جميع النسخ، ولعله ذَكَّر متوهمًا أنه قال: «فرأيته»، أي: ذلك البعض؛ والضمير في «مشابهًا» يعود إما على قوله: «بعض تلك الأحاديث»، وإما على واحدٍ من تلك الأحاديث؛ وهذا من الحمل على المعنى بإفراد الجمع؛ وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١١٣٥).

لحديثِ إسحاقَ بن أبي فَرْوةَ[1]، وهذا الحديثُ من تلك

(١) نقل الحافظ ابن رجب في "شرح العلل" (٢/ ٨٦٢) كلام أبي حاتم هنا، وأوضحه بقوله: « ومصداق ذلك؛ ما ذكره أبو حاتم: أن شعيب بن أبي حمزة روى عن ابن المنكدر، عن جابر حديث الاستفتاح في الصلاة بنحو سياق حديث علي.
ورُوي عن شعيب، عن ابن المنكدر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة، فرجع الحديث إلى الأعرج.
وإنما رواه الناس عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب.
ومن جملة من رواه عن الأعرج بهذا الإسناد: إسحاق بن أبي فروة. وقيل إنه رواه عن عبدالله بن الفضل، عن الأعرج.
وروي عن محمد بن حِمْيَر، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن أبي فروة وابن المنكدر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة. ورواه أبو معاوية، عن شعيب، عن إسحاق، عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن محمد بن مسلمة.
فظهر بهذا أن الحديث عند شعيب: عن ابن أبي فروة. وكذا قال أبو حاتم الرازي: هذا الحديث من حديث إسحاق بن أبي فروة، يرويه شعيب عنه.
وحاصل الأمر أن حديث الاستفتاح رواه شعيب، عن إسحاق بن أبي فروة وابن المنكدر؛ فمنهم من ترك إسحاق وذكر ابن المنكدر، ومنهم من كنى عنه فقال: عن ابن المنكدر وآخر. وكذا وقع في "سنن النسائي"، وهذا مما لا يجوز فعله؛ وهو أن يروي الرجل حديثاً عن اثنين؛ أحدهما مطعون فيه، والآخر ثقة، فيترك ذكر المطعون فيه ويذكر الثقة. وقد نص الإمام أحمد على ذلك وعلله بأنه ربما كان في حديث الضعيف شيء ليس في حديث الثقة، وهو كما قال، فإنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولاً عليه.
فهذا الحديث يرجع إلى رواية إسحاق بن أبي فروة وابن المنكدر، ويرجع إلى حديث الأعرج. ورواية الأعرج له معروفة عن ابن أبي رافع، عن علي، وهو الصواب عند النسائي والدارقطني وغيرهما.
وهذا الاضطراب في الحديث الظاهر أنه من ابن أبي فروة؛ لسوء حفظه وكثرة اضطرابه في الأحاديث، وهو يروي عن ابن المنكدر».اهـ. وانظر "فتح الباري" لابن رجب أيضًا (٣/ ٤٦٣).

الأحاديثِ[١].

٢٠١٢ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه أبو خُلَيدٍ القَارِئُ[٢]، عن الأَوْزاعيِّ، عن مَكْحُولٍ - وعن ابن ثَوْبَانَ[٣]، عن أبيه، عن مَكْحُولٍ-

(١) لم يجب أبو حاتم عن السؤال عن معنى « رب هذه الدعوة التامة ».
وقد قيل فيها: إنها دعوة التوحيد، وقيل: دعوة الأذان، وقيل: الدعوة التامة: من أول الأذان إلى قوله: «محمد رسول الله»، والحيعلة هي الصلاة القائمة. و« التامة »: الكاملة التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل، بل هي باقية إلى يوم النشور، أو لأنها هي التي تستحق صفة التمام وما سواها فمعرض للفساد. هذا على أن الدعوة التامة هي دعوة التوحيد. وأما على أنها دعوة الأذان، فوصفها بالتمام لما اشتمل عليه الأذان من التوحيد والإقرار بالنبوة والأذكار وغيرها من الخيرات، ولأنها ذكر الله تعالى ويدعى بها إلى عبادته، وذلك هو الذي يستحق صفة الكمال والتمام. وقد تكون التامة في الدعوة بمعنى: الواجبة والحاقة اللازمة بالشرع.
ينظر "مشارق الأنوار" (١/ ١٢٢)، و"النهاية" (١/ ١٩٧)، (٢/ ١٧٩)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ٣٩)، و"تحرير ألفاظ التنبيه" (١/ ٥٤)، و"فتح الباري" لابن رجب (٣/ ٤٦٥)، ولابن حجر (٢/ ٩٥).

(٢) هو: عتبة بن حماد القارئ. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٥١٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٦٦٥)، والطبراني في "الأوسط" (٦٧٧٦)، وفي "الكبير" (٢٠/ ١٠٨- ١٠٩، ٢١٥)، وفي "مسند الشاميين" (٢٠٣ و٣٥٧٠)، والدارقطني في "العلل" (٦/ ٥٠)، والبيهقي في "الشعب" (٣٥٥٢ و٦٢٠٤)، وفي "فضائل الأوقات" (٢٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٨/ ٢٣٤- ٢٣٥ و٥٤/ ٩٧) جميعهم من طريق هشام بن خالد، عن أبي خُلَيْد، به. ورواية الدارقطني في "العلل" من طريق الأوزاعي وحده عن مكحول، ليس فيها «ابن ثوبان عن أبيه».
وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٠٥) من طريق سليمان بن أحمد الواسطي، ثنا أبو خليد، ثنا ابن ثوبان، حدثني أبي، عن مكحول، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن معاذ بن جبل.

(٣) هو: عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان.

عن مالكِ بن يُخَامِرَ، عن معاذِ بن جَبَلٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَطَّلِعُ اللهُ تبارَكَ وَتعَالَى لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى خَلْقِهِ[1]...»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسنادِ[2]، لم يَرْوِ[3] بهذا الإسنادِ [غير][4] أبي خُلَيدٍ، ولا أدري مِنْ أين جاء به!

قلتُ: ما حالُ [أبي][5] خُلَيدٍ؟

قال: شيخٌ[6].

---

(١) وتمامه: «فيغفر لجميع خلقه إلا لمشرك أو مشاحن».

(٢) قوله: «الإسناد» ليس في (أ) و(ش).

(٣) أي: لم يَرْوِهِ.

(٤) في جميع النسخ: «عن»، وهو تصحيفٌ، وسيأتي مثله في المسألة رقم (٢١٤٤)، ويحتمل أن يكون سقط من العبارة كلمة «إلا»؛ فيكون السياق هكذا: «لم يُرْوَ بهذا الإسناد [إلا] عن أبي خُلَيْد»، والله أعلم.

(٥) في جميع النسخ: «ابن»، وتقدم في أول المسألة على الصواب، وانظر "تهذيب الكمال" (١٩/ ٣٠٣).

(٦) قال الدارقطني في "العلل" (٩٧٠): «يروى عن مكحول، واختلف عنه؛ فرواه أبو خليد عتبة بن حماد القارئ، عن الأوزاعي، عن مكحول، وعن ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن مالك بن يُخامِرَ، عن معاذ بن جبل؛ قال ذلك هشامُ بن خالد، عن أبي خليد؛ حدثناه ابن أبي داود قال: ثنا هشام بن خالد، بذلك. وخالفه سليمان بن أحمد الواسطي؛ فرواه عن أبي خليد، عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل؛ كلاهما غير محفوظ. وقد روي عن مكحول في هذا روايات. وقال هشام بن الغاز: عن مكحول، عن عائشة. وقيل: عن الأحوص بن حكيم، عن مكحول، عن أبي ثعلبة. وقيل: عن الأحوص، عن حبيب بن صهيب، عن أبي ثعلبة. وقيل: عن مكحول، عن أبي إدريس، مرسلاً. وقال الحجاج بن أرطاة: عن مكحول، عن كثير بن مرة، مرسلاً؛ أن النبيَّ ﷺ قال. وقيل: عن مكحول من قوله. والحديث غير ثابت». اهـ.

٢٠١٣ - **وسُئِلَ أبو زرعة** عن حديثٍ رواه عُبَيْد بنُ جَنَّادٍ، عن عطاءِ بن مسلمٍ[(١)]، عن فِطْرِ بن خَلِيفةَ، عن سَلَمةَ، عن[(٢)] شُرَحْبِيلَ، عن ابن عبَّاسٍ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **مَنْ أَدْرَكَ لَهُ في الإِسْلَامِ ابْنَتَانِ[(٣)]، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا مَا صَحِبَتَاهُ، ثُمَّ مَاتَ؛ أَدْخَلَتَاهُ[(٤)] الجَنَّةَ** » ؟

فقال[(٥)] أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: فِطْرٌ[(٦)]، عن شُرَحْبيلَ بنِ سعدٍ، عن ابن عباسٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ كذا حدَّثنا أبو نُعيمٍ[(٧)]، عن

---

(١) في (ك): « سلم ». وهو: الخفاف أبو مخلد الكوفي .

(٢) في (ت) و(ك): « بن » بدل: « عن ».

(٣) قوله: « ابنتان » فاعل لـ«أدرك»، ولم يؤنَّث الفعل معه مع كونه مؤنَّثًا حقيقيًّا؛ للفصل بينه وبين الفعل. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٠٦).
هذا؛ وقد جاءت هذه العبارة في مصادر التخريج على ألفاظ؛ منها: «أَدْرَكَتْ له ابنتان»، و«تُدْرِكُ له ابنتان»، والمعنى: أدركَتْهُ ابنتان، ويشهد له روايةُ "الأدب المفرد": « تُدركُهُ ابنتان»، و"مسند أبي يعلى": « يكون له ابنتان»، وفي "مسند أحمد": « كانت له أختان»، والله أعلم.

(٤) في (أ) و(ف): « أدخلناه ».

(٥) في (أ) و(ش): « قال ».

(٦) في (ت) و(ك): « فطير ».

(٧) هو: الفضل بن دكين، وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٧٧)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٦٣٧)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣٣٧- ٣٣٨ رقم ١٠٨٣٦)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٧٨).
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٤٢٨) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٣٥- ٢٣٦ رقم ٢١٠٤) من طريق وكيع ومحمد بن عبيد، والحسين المروزي في "البر والصلة" (١٤٥) من طريق ابن المبارك، وأبو يعلى في "مسنده"(٢٥٧١ و٢٧٤٢) من طريق جرير بن عبدالحميد، والطبراني (١٠/ ٣٣٧- ٣٣٨ رقم ١٠٨٣٦) من طريق خلاد بن يحيى، والحاكم =

فِطْرٍ، والخطأُ من عطاءِ بن مسلمٍ .

٢٠١٤ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه بَيَانُ بن عَمرٍو أبو محمَّد[1] المُحَارِبيُّ[2]، عن سالمِ بن نُوحٍ - ويحيى بنِ سعيدٍ القَطَّانِ،

= (٤/ ١٧٨)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٥١٢) من طريق يعلى بن عبيد، والبيهقي (٨٣١٤) من طريق إسحاق بن سليمان الرازي، والخطيب في "الموضح" (٢/ ١٦٦) من طريق عبيدة بن حميد، جميعهم عن فطر بن خليفة، به.
ومن طريق الحسين المروزي أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٦٧٠)، ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٩٤٥).
وأخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٦٣ رقم ٣٤٢٤) من طريق عكرمة مولى ابن عباس، عن شرحبيل بن سعد، به.
ومن طريق أحمد أخرجه الضياء في "المختارة" (١٠/ ٤٢٥- ٤٢٦ رقم ٤٥١).
وأخرجه أبو يعلى (٢٤٥٧)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٧٣ رقم ١١٥٤٢)، من طريق عكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس، نحوه.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٠) من طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس.

(١) في (ك): « وأبو محمد ».

(٢) كذا جاء هنا، وكذا وقع في "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٢٥).
وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٣٤) فقال: « بيان بن عمرو أبو محمد، بخاري ». وكذا جاء في "تهذيب الكمال" (٤/ ٣٠٥)، و"الميزان" (٢/ ٧٤).
وروايته هذه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٣٤) عنه، عن سالم بن نوح، عن سعيد بن أبي عروبة، به، ولم يذكر القطان ولا ابن مهدي في سنده.
ومن طريق البخاري أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٤٨)، والدارقطني في "المؤتلف" كما في "تهذيب التهذيب" (١/ ٢٥٦)، وأبو الوليد الباجي في "التعديل والتجريح" (١/ ٤٣٣).
وأخرجه ابن عدي أيضًا من طريق حنش بن حرب، عن سالم بن نوح، عن سعيد، به.

وابنِ مهديٍّ[(١)]، عن سالمِ بن نُوحٍ[(٢)] - عن سعيدٍ[(٣)]، عن قتادةَ[(٤)]، عن أنسٍ؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى**».

فقال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسنادِ[(٥)]، وبَيَانٌ شيخٌ مجهولٌ[(٦)].

---

(١) هو: عبدالرحمن.

(٢) قوله: «ويحيى بن سعيد...» كذا في جميع النسخ، والمراد: أن بيان بن عمرو روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي، كلاهما عن سالم بن نوح، ورواه بيان بن عمرو أيضًا عن سالم بن نوح بلا واسطة، وبيان معروف بالرواية عن هؤلاء الثلاثة: يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وسالم ابن نوح؛ كما في "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٢٥ رقم ١٦٨٨) وغيره.

(٣) هو: ابن أبي عروبة.

(٤) قوله: «عن قتادة» مكرر في (أ).

(٥) قيّد أبو حاتم إعلاله بهذا الإسناد؛ لأن البخاري أخرجه في "صحيحه" (١٢٥٢ و١٢٨٣ و١٣٠٢ و٧١٥٤)، ومسلم (٩٢٦)، لكن من طريق ثابت بن أسلم البناني، عن أنس بن مالك، به.

(٦) كذا قال أيضًا في "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٢٥).

وروى ابن عدي هذا الحديث في "الكامل" كما سبق ثم قال: «قال البخاري: فذكرته لعلي بن المديني، فقال: ليس هذا الحديث عندنا بالبصرة». ثم قال ابن عدي: «وهذا لم يحدث به عن سالم بن نوح غير أهل بخارى؛ بيان بن عمرو، وحنش بن حرب، بخاريان، وما أعلم حدث به عن سالم غيرهما».

وقال الذهبي في "الميزان" (٢/ ٧٤) بعد أن ذكر قول أبي حاتم: «الآفة من غيره، وإلا فهو صدوق».

وقال ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٩٣): «بيان بن عمرو البخاري العابد شيخ البخاري، أثنى عليه ابن المديني ووثقه ابن حبان وابن عدي، وقال أبو حاتم: مجهول، والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح باطل. قلت: ليس بمجهول من روى عنه البخاري وأبو زرعة وعبيدالله بن واصل، ووثقه من ذكرنا، وأما الحديث فالعهدة فيه على غيره؛ لأنه لم ينفرد به كما قال الدارقطني في "المؤتلف والمختلف"». وقال في "تهذيب التهذيب" (١/ ٢٥٦): «وجهالة بيان ارتفعت =

٢٠١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به محمدُ بن عَوْفٍ الحِمْصِيُّ[(١)]، عن سعيدِ بن أبي مريمَ، عن ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بن عَمرو المَعَافِرِيِّ، عن سالم أبي عمران، عن عُقْبَةَ بن عامرٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: «ثَلَاثَةُ رَهْطٍ أَوَوْا إِلَى غَارٍ ...»، فذكر حديثَ الغارِ بطولِه ؟

قال أبي: «هذا حديثٌ[(٢)] خطأٌ؛ أخطَأَ فيه ابنُ عَوْفٍ»؛ ولم يذكُرِ الصحيحَ ما هو .

= برواية هؤلاء عنه، وعدالته ثبتت أيضًا، والحديث لم ينفرد به؛ فقد قال الدارقطني: إنه تابعه عليه حنش بن حرب الخراساني عن سالم بن نوح، وكذا قال ابن عدي في ترجمة سالم بن نوح».
فظهر مما سبق: أن هذا الحديث مما يستغرب ويستنكر بهذا الإسناد، لكن أبا حاتم يرى أن التبعة فيه على بيان بن عمرو، وقد يؤيده استغراب علي بن المديني لبعض أحاديثه التي يرويها عن البصريين. وأما الدارقطني فذكر أنه تابعه حنشُ بن حرب على هذا الحديث، وهذا ما جعل الذهبي وابن حجر لا يسلِّمان بتجهيل أبي حاتم له، وأشار الذهبي إلى أن الآفة في هذا الحديث من غيره، وصرّح بذلك في "تاريخ الإسلام" (١١٦/١٦) بعد أن ذكر كلام أبي حاتم فقال: «قلت: قوله: مجهول: ممنوع، وأما في الحديث الذي رواه، فسالم [يعني: ابن نوح] له مناكير لعلّ هذا منها؛ قال فيه ابن معين: ليس بشيء، قلت: ولهذا لم يخرِّج له البخاري، وخرّج له مسلم».

(١) لم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجه أبو عوانة في "مسنده" كما في "إتحاف المهرة" (١١/ ١٨٠ رقم ١٣٨٥٥) وجاء فيه: «أبو أسلم القتباني».
وأخرجه الفسوي في "المعرفة" (٢/ ٥٠٤- ٥٠٥)، وأبو عوانة في "مسنده" (٥٥٨٧)، من طريق عَلّان بن المغيرة بن محمد بن إسحاق الصاغاني، والطبراني في "الدعاء" (١٩٥) من طريق أحمد بن حماد، جميعهم (الفسوي وعلان ومحمد وأحمد) من طريق سعيد بن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو المعافري، أن أبا سلمى القتباني أخبره عن عقبة بن عامر، به.

(٢) قوله: «حديث» ليس في (ت) و(ك).

فحدَّثنا أبو عُبَيدالله ابنُ أخي ابن وَهْبٍ(١)، عن عمِّه ابن وَهْبٍ، عن ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بن عمرو المَعَافريِّ، عن أبي(٢) سُلْمى(٣) القِتْبَانِيِّ(٤)، عن عُقْبَةَ بن عامرٍ الجُهَنِيِّ، عن النبيِّ ﷺ .

٢٠١٦ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن دُحَيمٍ(٥)، عن ابن أبي فُدَيكٍ(٦)، عن ابن(٧) أبي حُمَيدٍ(٨)، عن محمد بن [زيد](٩) بن قُنْفُذٍ، عن أبيه، عن عُمر بن الخطَّاب، عن رسول الله ﷺ أنه قال(١٠): « **إِنَّ أَفْضَلَ عِبَادِ اللهِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ: إِمَامٌ عَادِلٌ رَفِيقٌ، وَإِنَّ شَرَّ**

---

(١) هو: أحمد بن عبدالرحمن، وروايته أخرجها الروياني في "مسنده" (٢٦٥).

(٢) في (ك): « ابن ».

(٣) في (ك): « سليمان »، وفي (أ) و(ش) و(ف): « سلمان »، والمثبت من (ت)، وهو الموافق لما في "الإكمال" لابن ماكولا (٤/ ٣٢٦) حيث قال: « سلمى بضم السين وبالإمالة »، ثم قال: أبو سلمى القتباني، مصري، يحدث عن عقبة بن عامر، وقيل فيه بفتح السين ».اهـ. وفي "تهذيب الكمال" (٣٢/ ٢١٤): « يزيد بن عمرو المعافري، روى عن سلمان أبي سلمة القتباني ».

(٤) في (ك): « العتباني ».

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم . ولم نقف على روايته، ولكن أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (١٠/ ٨٥ رقم ٢١٥٠) من طريق أبي عامر عبدالملك بن عمرو العقدي، والبيهقي في "الشعب" (٦٩٨٦) من طريق عبدالله بن وهب، كلاهما عن محمد بن أبي حميد، به. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤٣٨) من طريق ابن لهيعة، عن محمد بن زيد، به.

(٦) هو: محمد بن إسماعيل .

(٧) قوله: « ابن » ليس في (ت) و(ك).

(٨) هو: محمد، ولقبه: حماد .

(٩) في جميع النسخ: « يزيد »، والتصويب من مصادر التخريج، ومن "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٥٥)، و"تهذيب الكمال" (٢٥/ ١١٣).

(١٠) قوله: « أنه قال » سقط من (ك).

عِبَادِ اللهِ عِنْدَ اللهِ[١] يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْزِلَةً: إِمَامٌ جَائِرٌ».

قال أبو محمد[٢]: فسمعتُ[٣] أبي يقولُ: هذا حديثٌ منكرٌ، وابن أبي حُمَيدٍ ضعيفُ الحديثِ[٤].

٢٠١٧ - وقال[٥] **أبو محمد**: كتبتُ بوَاسِطٍ عن نَصْرِ بنِ داود بن طَوْقٍ[٦]، وكان قَدِمَ علينا واسطَ[٧]، فحدَّثنا عن [عبيدالله][٨] بن عمرو الآمِدِيِّ، عن طَلْحةَ بن زيدٍ، عن الأَعْمَشِ، عن أبي وَائِلٍ[٩]، عن عبدالله بن مَسْعُود؛ قال: أَقْبَلَتِ ابنةٌ لعبدالله[١٠] وهي جاريةٌ صغيرةٌ،

---

(١) قوله: «عند الله» ليس في (ش).

(٢) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ت) و(ك).

(٣) في (ك): «سمعت».

(٤) رواه الطبراني في "الأوسط" (٣٤٨) من طريق ابن لهيعة، قال: حدثني محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفد، عن أبيه، عن عمر، به، مرفوعًا.
قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة».

(٥) في (ت) و(ك): «قال» بلا واو.

(٦) روايته أخرجها الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٦٣٤)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١١١).
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٩٧ رقم ١٠٤٤٧) من طريق محمد بن عبدالله الحضرمي، عن عبيدالله بن عمرو الأسدي، به.

(٧) في (ت): «بواسط». و«واسط» مصروفة، وقد تمنع، وانظر "معجم البلدان" (٥/ ٣٤٧).

(٨) في جميع النسخ: «عبدالله»، وسيأتي على الصواب في نهاية المسألة، وانظر مصادر التخريج، والجرح والتعديل" (٤/ ٤٨٠) و(٥/ ٣٢٩) و(٨/ ٤٧٢).

(٩) من قوله: «عن عبدالله بن عمرو ...» إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(١٠) في (ت) و(ك): «لعبدالله بن مسعود».

فضمَّها إلى نَحْرِه، ثم قَبَّلَها، وقال: يا سِترَ عبدِالله من النارِ! سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: « **مَنْ كَانَتْ لَهُ ابْنَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ أَدَبَهَا، وَغَذَّاهَا فَأَحْسَنَ غِذَاءَهَا، وَأَسْبَغَ عَلَيْهَا مِنَ النَّفَقَةِ الَّتِي أَسْبَغَ**(١) **عَلَيْهِ؛ كَانَتْ لَهُ مَيْمَنَةً وَمَيْسَرَةً مِنَ النَّارِ إِلَى الجَنَّةِ** ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ باطلٌ(٢)، وطَلْحةُ بن زيدٍ ضعيفُ

---

(١) كذا، وفي مصادر التخريج: «التي أَسبغ اللهُ عليه». وما هنا يخرَّج على وجهين: **أحدهما**: أن الفاعل ضمير مستتر يعود على «الله» عزَّ وجلَّ، وإن لم يَجْرِ لاسمه -تعالى- ذِكْرٌ؛ لفهمه من السياق. ويكون فيه أيضًا حذف العائد على الموصول من جملة الصلة؛ والأصل: التي أسبغها اللهُ عليه؛ وهو جائز؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠) و(١٠١٥).
والثاني: أن يكون الفعل: « أسبغ » مبنيًّا للمجهول، ويكون فيه أنه ذكَّره مع كون المسند إليه - وهو نائب الفاعل - ضميرًا لمؤنَّثٍ، وهو جائزٌ، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(٢) قال ابن عدي في الموضع السابق: « قال عبيدالله - يعني ابن عمرو الآمدي -: كتب إلي أبو بكر بن أبي شيبة فكتبت إليه بهذا الحديث. قال نصر: فلقيت أبا بكر بالعسكر فقلت: شيخ كتبنا عنه بمكة وذكرت له الحديث، وذكر أنك كتبت إليه فكتب إليك، فقال: كتبت إليه ولم يأتني الجواب، فكيف حدثكم؟ فحدثته فاستعادنيه مرارًا، فقلت: ما هذا عندك من حديث الأعمش؟ قال: لا، ولكني رأيته في كتب الأكابر من أصحاب الأعمش ولم أسمعه من أحد. قال الشيخ: وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن الأعمش غير طلحة بن زيد، ولا عن طلحة غير عبيدالله ابن عمرو، ولطلحة هذا أحاديث مناكير غير ما ذكرت ».
وقال العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (١٤٠٧/ تخريج أحاديث الإحياء): «رواه الطبراني في "الكبير" والخرائطي في "مكارم الأخلاق" من حديث ابن مسعود بسند ضعيف ».
وقال ابن حجر في "الفتح" (١٠/ ٤٢٨): « أخرجه الطبراني بسند واه ».

الحديث، وعبيدالله[١] بن عمرو الآمِدِيُّ لا أعرفُه[٢].

٢٠١٨ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه سلامةُ بن رَوْحٍ، عن عُقَيل بن خالدٍ، عن الزُّهريِّ، عن أنس بن مالك؛ قال: بينما نحن مع رسول الله ﷺ إذ هبطتْ به راحلتُهُ من ثَنِيَّةٍ، ورسولُ الله ﷺ وحدَه، فلمَّا أَسْهَلَتْ به الطريقَ ضَحِكَ وكبَّر[٤]، فكبَّرْنا لتكبيرِه، ثم سار رَتْوَةً، ثم ضَحِكَ وكبَّر، فكبَّرْنا لتكبيرِه، ثم سار رَتْوَةً، ثم كبَّر فكبَّرْنا لتكبيرِه[٥]، ثم أدركَنا[٦]، فقال القومُ: يا رسولَ الله، كَبَّرْنا لتكبيرِكَ، ولا ندري مِمَّ ضَحِكتَ؟ قال: « **قَادَ النَّاقَةَ بِي**[٧] **جِبْرِيلُ** عليه السلام، **فَلَمَّا أَسْهَلَتِ الطَّرِيقَ، التَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ: أَبْشِرْ وَبَشِّرْ أُمَّتَكَ، أَنَّهُ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، دَخَلَ الجَنَّةَ، وَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ النَّارَ، فَضَحِكْتُ، وَكَبَّرْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، وَفَرِحْتُ بِذَلِكَ لِأُمَّتِي** »؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

---

(١) في (أ) و(ش): « وعبدالله ».

(٢) قال ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١١٢): « وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن الأعمش غير طلحة بن زيد، ولا عن طلحة غير عبيدالله بن عمرو. ولطلحة هذا أحاديث مناكير غير ما ذكرت ». وقال الحافظ في "الفتح" (١٠/ ٤٢٨): « أخرجه الطبراني [في "الكبير" (١٠/ ١٩٧)] بسندٍ واهٍ ».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٤٤)، وتقدم هناك تفسير ما فيها من الغريب.

(٤) في (أ) و(ف): « وكبرنا ».

(٥) قوله: « ثم سار رتوة، ثم كبر فكبرنا لتكبيره » مكرر في (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٦) في (ك): « أذكرنا ».

(٧) قوله: «بي» من (ت) و(ك) فقط.

٢٠١٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أيُّوبُ الوَزَّانُ[٢]، عن زيد بن الحُبابِ، عن ابن ثَوْبَانَ[٣]، عن عَمرو بن دينارٍ، عن رجلٍ، عن ابن عباسٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **الدِّينُ النَّصِيحَةُ**. . . » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ما رواه ابنُ عُيَينَةَ[٤]، عن عَمرو ابن دينارٍ، عن القَعْقاع بن حَكِيمٍ، عن أبي صالحٍ، قال[٥]: ثم لَقِيتُ سُهَيلاً[٦] فسألتُهُ فقال سُهَيل: سمعتُهُ[٧] من الذي سمعه منه أبي؛

---

(١) انظر المسألة التالية .

(٢) هو: ابن محمد، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٥١ رقم ٣٢٨١) عن زيد بن الحباب، به.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٨٩ رقم ١١١٩٨)، وفي "مسند الشاميين" (٩٢) من طريق عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي، عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، هكذا متصلاً.
وأخرجه ابن أبي شيبة كما في "المطالب العالية" (٩/ ٤٦٢ رقم ٢٠٣٨ و١٣/ ٦٨٨ رقم ٣٢٩٥) عن زيد بن الحباب، عن محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٧٢).

(٣) في (أ): « أبي ثوبان »، وابن ثوبان هو: عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان.

(٤) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٨٦٠)، ومسلم في "صحيحه" (٥٥). ومن طريق الحميدي أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٦٠)، وفي "الأوسط" (٢/ ٢٧).

(٥) أي: ابن عيينة .

(٦) في (ك): « سهلاً ». وهو: سهيل بن أبي صالح.

(٧) في (ش): « سمعت ».

أخبرنيه عطاءُ بنُ يزيدَ - صَدِيقٌ كان لأبي من أهل الشام - عن تَمِيمٍ الدَّارِيِّ، عن النبيِّ ﷺ(١).

٢٠٢٠ - وسألتُ(٢) **أبي** عن حديثٍ رواه أَيُّوبُ بن سُوَيدٍ(٣)، عن أُمَيَّةَ بنِ يزيدٍ، عن أبي المُصَبِّحِ المَقْرَائِيِّ(٤)، عن ثَوْبَانَ، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**رَأْسُ الدِّينِ النَّصِيحَةُ**»، قلنا: لمن؟ قال: «**للهِ**(٥) **وَلِرَسُولِهِ...**»؟

---

(١) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٦٠)، وفي "الأوسط" (٢/ ٣٤): «وقال محمد بن مسلم: عن عمرو، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ، والصحيح عمرو، عن القعقاع».
وقال في "الأوسط" (٢/ ٣٥): «فمدار هذا الحديث كله على تميم، ولم يصح عن أحد غير تميم».
وقال ابن حجر في "المطالب العالية" (٩/ ٤٦٢ رقم ٢٠٣٨): «هذا الإسناد حسن إلا أنه معلول، والمحفوظ ما رواه ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري ﷺ، وحديث تميم ﷺ في "صحيح مسلم"». وقال نحوه في "تغليق التعليق" (٢/ ٥٩).
وفي الحديث اختلاف كثير، انظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٦/ ٤٦٠- ٤٦١)، و"العلل" للدارقطني (١٩٠٥).

(٢) انظر المسألة السابقة.

(٣) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٠)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٩٥)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٧٦٠)، والروياني في "مسنده" (٦٥٧)، والطبراني في "الأوسط" (١١٨٤)، وفي "مسند الشاميين" (٢٩٢٣)، والدارقطني في "الأفراد" (١٠٥/ ب/ أطراف الغرائب)، وابن منده في "الفوائد" (٣٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٩/ ٣٠٦- ٣٠٧).

(٤) في (أ): «المقراني».

(٥) في (أ): «الله».

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ[١].

٢٠٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحُنَيْنِيُّ[٢]، عن مالكِ بن أنسٍ، عن يحيى بن محمد بن طَحْلاءَ، عن أبيه، عن عُمَرَ[٣]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «خَيْرُ بُيُوتِكُمْ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ مُكْرَمٌ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ[٤].

---

(١) قال الطبراني في الموضع السابق: «لا يُروى هذا الحديث عن ثوبان إلا بهذا الإسناد، تفرد به أيوب».
وقال الدارقطني في الموضع السابق: «غريب من حديث ثوبان عن النبي ﷺ، تفرد به أمية بن يزيد بن أبي عثمان الأموي، عن أبي مصبح الحمصي، عن ثوبان. ولم يروه عنه غير أيوب بن سعيد الرملي».
وقال الحافظ في "تغليق التعليق" (٢/ ٦١): وفي الباب عن ثوبان، وأبي أمامة، وحذيفة بن اليمان، وأسانيدهم ضعيفة، وأصح طرقه حديث تميم؛ بل قال البخاري في "التاريخ الأوسط": «لا يصح إلا عن تميم».
وضعفه الألباني في "الضعيفة" (٢١٧٥).

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم. وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٩٧)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٦٦٠)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٨٨ رقم ١٣٤٣٤)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٤١)، وابن مردويه في "الأمالي" (٢٧)، والخليلي في "الإرشاد" (١/ ٤٣٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٣٣٧)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٢٤٩)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٥٢٦ و١٠٥٢٧).

(٣) قوله: «عن عمر» سقط من (ك).

(٤) قال العقيلي في الموضع السابق: «لا يتابع عليه، وحديث مالك لا أصل له».
وقال ابن عدي في الموضع السابق: «لا يرويه عن مالك غير الحنيني».
وقال الخليلي في الموضع السابق: «تفرد به الحنيني عن مالك، والحديث صحيح» كذا قال!

٢٠٢٢ - وسألتُ أبا زرعة[١] عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن[٢] بن أبي الرِّجَال[٣]، عن سُهَيل بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ كَبَّرَ وَاحِدَةً، كُتِبَتْ**[٤] **لَهُ عِشْرُونَ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ عِشْرُونَ، وَمَنْ سَبَّحَ وَاحِدَةً، كُتِبَتْ لَهُ عِشْرُونَ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ عِشْرُونَ، وَمَنْ حَمِدَ**[٥] **وَاحِدَةً، كُتِبَتْ لَهُ ثَلَاثُونَ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ ثَلَاثُونَ**» ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: سُهَيل[٦]، عن أبيه، عن السَّلُولِي[٧]، عن كَعْبٍ[٨]؛ قولَهُ.

(١) في (أ) و(ش): «أبي» بدل: «أبا زرعة».
(٢) في (ش): « عن عبدالرحمٰن ».
(٣) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥١٣)، ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٤٠٨٤).
(٤) في (ت) و(ك): « كتب ».
(٥) في (ت): « جمدة »، ولعلَّها مصحَّفة عن « حَمِدَهُ ».
(٦) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٦٧٩) من طريق جرير بن عبدالحميد، وابن جرير في "تفسيره" (١/ ٦٠)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٢/ ٥٨٥ رقم ٣١٢٣ و٥/ ١٥٨٦ رقم ٨٣٦٤ و٨/ ٢٥١٤ رقم ١٤٠٧٥ و٩/ ٢٨٦٩ رقم ١٦٢٧٧) من طريق عمر بن محمد، وابن أبي حاتم أيضًا (١/ ٢٦ رقم ١٠ و٤/ ١٢٥٨ رقم ٧٠٧٦ و٥/ ١٤٧٩ رقم ٨٤٧٤ و٦/ ١٩٣١ رقم ١٠٢٤٩ و٩/ ٣٠٠٢ رقم ١٧٠٥٧) من طريق وهيب بن خالد، والعدني في "الإيمان" (٣) من طريق عبدالعزيز الدراوردي، جميعهم عن سهيل، به.
ومن طريق النسائي أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٤٨).
ولفظ ابن جرير وابن أبي حاتم مختصر.
(٧) هو: عبدالله بن ضَمْرة .
(٨) هو: كعب الأحبار .

قلتُ: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: من ابن أبي الرِّجَال .

٢٠٢٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه مالكٌ[(١)]، عن[(٢)] صَفْوانَ بن سُلَيمٍ، عن عطاءِ بن يَسَارٍ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ في الجَنَّةِ هَكَذَا** »، وقَرَنَ بين إِصْبَعَيْهِ ؟

فقالا: روى ابنُ عُيَينة[(٣)] هذا الحديثَ عن صَفْوانَ بن سُلَيْم، عن أُنَيْسةَ، عن أمِّ سعيدٍ بنتِ مُرَّة، عن أبيها[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) لم نقف على رواية مالك على هذا الوجه، ولكن أخرجه مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٤٨) عن صفوان بن سليم أنه بلغه أن النبي ﷺ قال: . . . فذكره.
ومن طريق مالك أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٦٥٣)، والبيهقي في "السنن" (٦/ ٢٨٣)، وفي "الشعب" (١٠٥١٥).
قال ابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢٧/ ٧٤): « هكذا رواية مالك لم يختلف عليه رواة "الموطأ" في ذلك عنه، وقد رواه سفيان بن عيينة، عن صفوان فأسنده ».
وانظر التعليق آخر المسألة.

(٢) في (أ): « بن » بدل: « عن ».

(٣) روايته أخرجها الحميدي في "المسند" (٨٦١)، والحسين المروزي في "البر والصلة" (٢٠٥ و٢١٢)، والبخاري في "الأدب المفرد" (١٣٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨٣٨)، والروياني في "مسنده" (١٤٨٣)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٦٥١)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٥٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٢٠ رقم ٧٥٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٤٦).
ومن طريق الحميدي أخرجه الحارث في "مسنده" (٩٠٧)، وابن قانع (٣/ ٥٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٢٠ رقم ٧٥٨).

(٤) هو: مرة بن عمرو الفهري .

فقالا: هذا أشبهُ بالصوابِ[(١)] .

٢٠٢٤ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه محمدُ بنُ معاويةَ[(٣)]، عن اللَّيْثِ[(٤)]، عن يزيدَ بن أبي حبيبٍ، عن أبي الخَيْرِ[(٥)]، عن عُقْبَةَ بن عامرٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ رَقَبَةً** » ؟

---

(١) أخرج البيهقي في "السنن" (٦/ ٢٨٣) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي، عن الحميدي أنه قال: « قيل لسفيان: فإن عبدالرحمن بن مهدي يقول: إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك. قال سفيان: وما يدريه أدرك صفوان ؟ قالوا: لا ، ولكنه قال: إن مالكًا قاله عن صفوان، عن عطاء بن يسار، وقاله سفيان، عن أنيسة، عن أم سعيد بنت مرة، عن أبيها، فمن أين جاء بهذا الإسناد؟ فقال سفيان: ما أحسن ما قال لو قال لنا: صفوان عن عطاء بن يسار، كان أهون علينا من أن يجيء بهذا الإسناد الشديد ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٦/ ب): « يرويه صفوان بن سليم، واختلف عنه؛ فرواه ابن عيينة، عن صفوان، وأقام إسناده، فقال: عن أنيسة، عن أم سعيد بنت مرة، عن أبيها. ورواه مالك، عن صفوان بن سليم أنه بلغه أن رسول الله ﷺ. ورواه ابن عجلان، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن جحادة، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن ابنة مرة، عن أبيها، والحديث لابن عيينة لأنه ضبط إسناده. ورواه محمد بن عمرو، عن صفوان، عن ابنة مرة، عن النبي ﷺ، ولم يذكر أباها، ولا ذكر بينها وبين صفوان أحدًا. قولُ ابن عيينة أصح ».
وقال ابن رجب في "شرح العلل" (٢/ ٨٤٢): « ورجح الحفاظ كأبي زرعة وأبي حاتم قول ابن عيينة في هذا الإسناد على قول مالك ».
وقال ابن عبدالبر في الموضع السابق: « وحديث صفوان هذا يتصل من وجوه، ويسند من غير رواية مالك؛ من حديث الثقات سفيان بن عيينة وغيره ».
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٨٠)، وفيها زيادة بيان على ما هنا .
(٣) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٩٨٠).
(٤) هو: ابن سعد. (٥) هو: مرثد بن عبدالله اليزني.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه خالد بن عَمرو، عن اللَّيثِ بن سعدٍ، عن يزيدَ بن أبي حبيبٍ، عن سعيد بن مَيمونٍ مولًى لعليٍّ[١] بن أبي طالبٍ، عن رسول الله ﷺ، مُرسَلً[٢].

٢٠٢٥ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن خلفٍ العَسْقَلانِيُّ، عن رَوَّادٍ[٤]، عن سفيانَ الثَّوريِّ، عن الزُّبَير بن عَدِيٍّ، عن أنسٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: ((**لِلرِّجَالِ أَرْبَعٌ، وَلِلنِّسَاءِ أَرْبَعٌ: للرِّجال[٥]: مَنِ اتَّقَى الدِّمَاءَ، وَالْفُرُوجَ، وَالأَمْوَالَ، وَالأَشْرِبَةَ، دَخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الجَنَّةِ شَاءَ، وَلِلنِّسَاءِ: إِذَا صَلَّتْ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ بَعْلَهَا؛ دَخَلَتْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الجَنَّةِ شَاءَتْ**)) ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ ليس له أصلٌ؛ لعلَّهم لَقَّنُوا رَوَّادً[٦] وأدخلوا عليه؛ إنما رُوِي عن الثَّوريِّ؛ قال: بلغني، مُرسَلً[٧].

---

(١) قوله: « لعلي » في (أ) و(ش) و(ف): « العلاء »، والمثبت من (ت) و(ك).

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤١٠).

(٤) هو: ابن الجرَّاح.

(٥) قوله: « للرجال» من (ت) و(ك) فقط.

(٦) كانت في (أ): « روادًا »، وضرب على الألف، وفي (ك): « داود »، والمثبت من بقية النسخ، وهو جارٍ على لغة ربيعة في حذف ألف تنوين النصب، والجادَّة: «رَوَّادًا»، بالألف؛ كما في المسألة رقم (١٤١٠)، وانظر تفصيل الكلام على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤).

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة.

٢٠٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بنُ عيَّاشٍ، عن أبي إسحاقَ[(١)]، عن يزيدَ[(٢)] بن أبي مريمَ، عن عُمَرَ بنِ سعدٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال[(٣)]: «**المُؤْمِنُ يُؤْجَرُ في كُلِّ شَيْءٍ...**»، وذَكَرَ الحديثَ[(٤)]؟

قال أبي: الصَّحيحُ: أبو إسحاقَ، عن[(٥)] العَيْزارِ بن حُرَيثٍ، عن ابن سعدٍ[(٦)]، عن أبيه؛ كذا رواه شُعبةُ[(٧)]، وإسرائيلُ[(٨)]، وجماعةٌ[(٩)].

---

(١) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٢) في (ت): «بريد»، ولم تنقط في (أ) و(ف).

(٣) قوله: «قال» ليس في (ت) و(ك).

(٤) تتمة الحديث كما ساقه الطيالسي: «حتىٰ في اللُّقْمَةِ يَرفَعُها إلى فِيهِ».

(٥) قوله: «عن» سقط من (ك).

(٦) في (ك): «سعيد».

(٧) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٠٨)، ونعيم بن حماد في "زوائده على الزهد لابن المبارك" (١١٥)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٧ رقم ١٥٣١)، والبزار في "مسنده" (١١٩٠)، والشاشي في "مسنده" (١٣٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥/ ٣٩). ومن طريق الطيالسي أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (١٤٣)، والبيهقي في "الشعب" (٩٤٧٧).

(٨) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق. وروايته أخرجها وكيع في "الزهد" (٩٨)، والبغوي في "شرح السنة" (١٥٤١). ومن طريق وكيع أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٨٢ رقم ١٥٧٥)، والضياء في "المختارة" (١٠٢٧). ومن طريق أحمد أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥/ ٣٨- ٣٩).

(٩) منهم: معمر، وروايته في "جامعه" (٢٠٣١٠). ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٣ رقم ١٤٩٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٣٩)، والبغوي في "شرح السنة" (١٥٤٠)، وفي "تفسيره" (١/ ١٢٧). ومن طريق أحمد أخرجه الضياء في "المختارة" (١٠٢٨). =

٢٠٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو إسحاقَ الفَزَارِيُّ[(١)]، عن أبي إسماعيلَ، عن عبدالله[(*)] بن عبدالله؛ قال: كان يُقال: مَثَلُ الذَّاكِرين في الغافلين كمَثَلِ الذي يُقاتِلُ عن الفارِّينَ[(٢)].

قال أبي: أبو إسماعيل هو حاتمُ بن إسماعيلَ، وهو عن عَوْنِ بن عبدالله[(٣)]، وليس هو عن عبدالله[(*)] بن عبدالله، وحاتم لم يَلْقَ

= ومنهم: سفيان الثوري، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٣ رقم ١٤٨٧)، والدورقي في "مسند سعد" (٧٠)، والبزار في "مسنده" (١١٨٩)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٥٣).
ومنهم: أبو الأحوص سلام بن سليم، وروايته أخرجها النسائي في "السنن الكبرى" (١٠٩٠٦)، والشاشي في "مسنده" (١٣٠ و١٣١). ومن طريق الشاشي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥/ ٣٩).
قال البزار في الموضع السابق: «ولا نعلمه يروى عن سعد بإسناد صحيح إلا من هذا الوجه، وقد روي عن صهيب وعن أنس، عن النبي ﷺ، وهذا الحديث قد ذكرناه من حديث الأعمش عن أبي إسحاق، عن مصعب، عن أبيه . والصواب: ما رواه شعبة والثوري عن أبي إسحاق، عن العيزار، عن عمر بن سعد، عن أبيه».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٥١-٣٥٣) أوجه الخلاف في هذا الحديث وقال: «والصحيح من ذلك قول الثوري وشعبة وإسرائيل عن أبي إسحاق».

(١) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث .

(*) في (ت) و(ف) و(ك): «عبيدالله».

(٢) في (ش): «الفارس».

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٩٥٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٢٤١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٧/ ٧٥) من طريق محمد بن عجلان، وأبو نعيم أيضًا من طريق النضر بن عربي، كلاهما عن عون بن عبدالله، به.
وأخرجه البزار في "مسنده" (١٧٥٩)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٦ رقم ٩٧٩٧)، وفي "الأوسط" (٢٧١) من طريق محصن بن علي، عن عون بن عبدالله، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، به. =

عَـوْنً(١).

٢٠٢٨ - **وسألتُ**(٢) أبي عن حديثٍ رواه هشامُ بن خالدٍ؛ قال: حدَّثنا بَقِيَّةُ؛ قال: حدَّثنا ابنُ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ مِنْ سَقَمٍ أَوْ ذَهَابِ مَالٍ، فَاحْتَسَبَ وَلَمْ يَشْكُ إِلَى النَّاسِ؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ.



= ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٢٦٧- ٢٦٨).
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».
وقال أبو نعيم: «غريب من حديث عون متصلاً مرفوعًا، لم يروه عنه إلا محصن، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه، وروي من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعًا.

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٧١)، وستأتي برقم (٢٣٩٤). وفيها في الموضعين: «قال أبي: هذا حديث موضوع لا أصل له، وكان بقية يدلِّس؛ فظنوا هؤلاء أنَّه يقول في كل حديث: "حدثنا". ولا يفتقدون الخبر منه».

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الدُّعَاءِ

٢٠٢٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زيدُ بنُ المُبَارَكِ الصَّنعاني[(١)]، عن سَلَّام بن وَهْبٍ الجَنَدِي، عن أبيه، عن طاوس، عن ابن عباس: أنَّ عثمانَ بنَ عفَّان سألَ رسولَ الله ﷺ عن ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ؟ فقال: « **هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِ اللهِ الأَكْبَرِ إِلَّا كَمَا بَيْنَ سَوَادِ العَيْنَيْنِ وَبَيَاضِهِمَا مِنَ القُرْبِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٢)].

---

(١) روايته أخرجها المصنف في "تفسيره" (١/ ٢٥ رقم ٥)، و(٨/ ٢٧١٤ رقم ١٥٣٠١)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٥٣٣/ تحقيق حمدي السلفي)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٥٢)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢١٢٣)، جميعهم من طريق جعفر بن مسافر، عن زيد بن المبارك، به، إلا أنه وقع عند العقيلي: « سلام ابن وهب الجَندي، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس ». وكذا أيضًا أخرجه الخطيب في "تاريخه" (٧/ ٣١٣) من طريق جعفر بن محمد القلانسي، عن زيد بن المبارك .
وأخرجه ابن مردويه - كما في "تفسير ابن كثير" (١/ ٣٣)- عن شيخه سليمان بن أحمد الطبراني، عن علي بن المبارك، عن زيد بن المبارك، به، كرواية ابن أبي حاتم ومن وافقه .

(٢) قال العقيلي في الموضع السابق: « لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به »؛ يعني سلَّام ابن وهب .
وأخرج الذهبي هذا الحديث في "ميزان الاعتدال" (٢/ ١٨٢) من طريق الخطيب البغدادي، ثم قال: « خبر منكر؛ بل كذب »، وقال في "المغني في الضعفاء" (٢٥٠٩): « سلام بن وهب: عن ابن طاوس، بخبر موضوع، لا يعرف ».

٢٠٣٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفِرْيابي[١]، عن سُفيان[٢]، عن أبي حَصِين[٣]، عن عبدالله بن سِنَان، عن سعد بن مسعود الثَّقَفِي، عن سَلْمان الفَارسِيِّ؛ قال: كان نوحٌ إذا اشترى ثوبًا أو أكل طعامًا[٤]، حَمِدَ الله؛ فَسُمِّيَ عبدًا شَكُورًا؟

قال أبي: إنما هو عن سعد[٥] بن مسعود، قَوْلَه.

---

(١) في (ك): «الفيرابي». والفريابي هو: محمد بن يوسف. وروايته لم نقف على من أخرجها، سوى أن السيوطي ذكر الحديث في "الدر المنثور" (٥/ ٢٣٦) وعزاه إليه، وإلى ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم والبيهقي في "الشعب".
والحديث أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧/ ٣٥٤) من طريق يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي ومعتمر بن سليمان، ثلاثتهم عن سفيان الثوري، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان، به.
وأخرجه المحاملي في "أماليه" (٦٨)، وابن عساكر في "تاريخه" (٦٢/ ٢٧٣)، كلاهما من طريق معتمر، به.
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٦٠)، وابن عساكر في الموضع السابق، كلاهما من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان، عن سليمان التيمي، به. ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤١٥٦).

(٢) هو: الثوري.

(٣) بفتح الحاء المهملة، وهو: عثمان بن عاصم.

(٤) في (ك): «طعام»، وهو جارٍ على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤)..

(٥) في (ك): «سعيد».

وقد أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٥٠)، والطبراني في "الدعاء" (٣٩٧ و٩٠٢)، كلاهما من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان الثوري، عن أبي حَصين، عن عبدالله بن سنان، عن سعد بن مسعود الثقفي ﵁ من قوله، ولم يذكر سلمان ﵁.
=

٢٠٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[(١)]، عن عمرو بن واقد؛ قال: حدَّثنا يونسُ بنُ مَيْسَرَةَ بنِ حَلْبَس[(٢)]، عن أبي إدريس[(٣)]، عن معاذ بن جبل؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ أَشْبَعَ جَائِعًا في يَوْمِ سَغَبٍ[(٤)]، أَدْخَلَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ، لَا يَدْخُلُهُ إِلَّا مَنْ فَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِثْلَهُ[(٥)]** » ؟

= وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧/ ٣٥٤) من طريق يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي وأبي بكر بن عياش، ثلاثتهم عن سفيان، به، كسابقه.
وأخرجه ابن عساكر في "تاريخه" (٦٢/ ٢٧٣) من طريق أبي بكر بن عياش.
وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٨/ ٣٩٦) أن ابن حبان صححه.

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١١٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٨٥ رقم ١٦٢)، والبيهقي في "الشعب" (٨٥٦٦).
وقرن الطبراني مع هشام بن عمار محمد بن المبارك الصوري، وأخرجه في "مسند الشاميين" (٢٢٠٨) من طريق محمد بن المبارك الصوري وحده، إلا أنه تصحف إلى "محمد بن المنذر الصوري »، ولا نظنها طريقًا أخرى؛ لأن الراوي عنه في الموضعين هو شيخ الطبراني موسى بن عيسى بن المنذر، والله أعلم.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « حليس » بمثناة تحتية.

(٣) هو: الخولاني، عائذ الله بن عبدالله.

(٤) السَّغبُ: الجوع والمجاعة، وقيل: لا يكون السغب إلا الجوع مع التعب، يقال سَغِبَ يَسْغَبُ سَغَبًا وسُغُوبًا، فهو ساغب وسغبان. انظر "النهاية" (٢/ ٣٧١)، و"المصباح: (١/ ٢٧٨) (سغب).

(٥) قوله: « إلا من فعل مثل ما فعل، إلا من كان مثله » كذا في النسخ، والظاهر: أنه ليس استثناءً من استثناء؛ لأن معناهما متقارب، ولأنه وقع في مصادر التخريج بالاقتصار على «إلا من كان مثله »، وقد تقدم هذا المتن بسند آخر في المسألة رقم (٦٢٩) وفيه «إلا من فعل مثل ما فعله »: فإما أن تكون الرواية هكذا عند ابن أبي حاتم، ويكون التكرار للتأكيد أو نحوه. أو يكون هنا شك في اللفظين وسقط حرف الشك. أو يكون من بدل الغلط أو النسيان، أي: يكون المصنف أراد «إلا من =

قال أبي: هذا حديثٌ كأنَّه موضوعٌ؛ لا[1] أعلَمُ روى[2] أبو إدريس عن معاذ إلا حديثٌ واحدٌ[3].

وعمرٌو ضعيفُ الحديث [4].

٢٠٣٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعْتَمِرُ بنُ سُلَيمان[5]، عن فُضَيْل بن مَيْسَرة، عن أبي حَرِيز[6]، عن أَيْفَع[7]، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ عاد امرأةً من خَثْعَم، فقال لها: «**كَيْفَ تَجِدِينَكِ ؟**»،

= كان مثله » فغلط أو نسي فقال: «إلا من فعل مثل ما فعل» ثم أتبع ذلك بالصواب، ويكون المقصود هو البدل لا المبدل منه. والأفضل في هذه الحال أن يؤتى بـ«بل » ليتضح الأمر، والله أعلم.

(١) في (ت) و(ك): « ولا » بالواو.

(٢) يعني رواية سمعها من معاذ - فيما يظهر- وإلا فقد روى عنه عدة أحاديث؛ كما في المواضع السابقة من "المعجم الكبير" و"مسند الشاميين" للطبراني، و"الكامل" لابن عدي، وغيرها، لكنها لا تثبت عنه .

(٣) كذا في جميع النسخ: « إلا حديث واحد »، وهو مفعولٌ به لـ« رَوَىٰ »، والجادَّة: «إلا حديثًا واحدًا»، لكن حُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب؛ جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) قال ابن عدي في الموضع السابق: « ولعمرو بن واقد غير ما ذكرت من الحديث، وهذه الأحاديث التي أمليتها بإسناد واحد كلها غير محفوظة إلا من رواية عمرو بن واقد، عن يونس، عن أبي إدريس، عن معاذ بن جبل، وهو من الشاميين ممن يكتب حديثه مع ضعفه ».

(٥) روايته أخرجها البخاري في "تاريخه" (٢/ ٦٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٢٥)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤١٩).

(٦) في (ك): « جرير ». وهو: عبدالله بن الحسين، قاضي سجستان .

(٧) في (أ): « أنفع ».

قالت: ما أُرَانِي إلا لِمَا بي[١]، فقال: « وَدِدتُّ أَنَّكِ لَمْ تُفَارِقِي[٢] الدُّنْيَا حَتَّى تَعُولِي[٣] يَتِيمًا، أَوْ تُجَهِّزِي مُجَاهِدًا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وأرى أنَّ أَيْفَعَ هو نافعٌ[٤].

٢٠٣٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ عَجْلان[٥]، عن عَوْن ابن عبدالله[٦]، عن أبيه[٧]، عن ابن مسعود؛ قال: ما مِنْ عبدٍ يقول:

---

(١) قوله: « ما أُراني إلا لما بي» كذا هنا وفي أغلب المصادر التي ذكرت هذا الحديث، وورد في بعضها: « ما أظنني . . . »، وفي بعضها: « ما أُراني إلا لِما بي ميتة »، وبه يتضح الحذف الواقع في الروايات الأخرى، ولعلها عَدَلَتْ عن ذكر هذه الكلمة كراهية لها على عادة العرب في ذلك .

(٢) في (أ) و(ت) و(ف): « تفارقي في »، وفي (ك): « تفارقيني في »، والمثبت من (ش) فقط.

(٣) في (ك): « تعودلي ».

(٤) رواه العقيلي في ترجمة أيفع -كما سبق- وقال: « لا يتابع عليه، لا يعرف إلا به ». ونقل عن البخاري أنه قال: « أيفع عن ابن عمر منكر الحديث ».

(٥) هو: محمد. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٢٦٨) من طريق الليث بن سعد، عن ابن عجلان، به. قال أبو نعيم: «كذا رواه الليث عن ابن عجلان موقوفًا».
وأخرجه أبو إسماعيل الهروي في "الأربعين في دلائل التوحيد" (ص٦١-٦٢) من طريق حاتم بن محبوب، عن عبدالجبار بن العلاء، عن سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، به، لكنه رفعه إلى النبي ﷺ .
وأخرجه حسين المروزي في "زياداته على الزهد لابن المبارك" (١١١٧) من طريق معتمر بن سليمان؛ قال: سمعت إسماعيل بن أبي خالد يحدث عن عون بن عبدالله، عن رجل؛ قال: قال عبدالله بن مسعود. . . ، فذكره موقوفًا؛ هكذا بإبهام الراوي عن ابن مسعود.

(٦) قوله: «ابن عبدالله» ليس في (أ) و(ش).

(٧) هو: عبدالله بن عتبة بن مسعود.

سبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إلـٰهَ إلا اللهُ، واللهُ أكبَرُ؛ إلا لَقَّاهُنَّ اللهُ[(١)]. . . الحديثَ.

قال أبو محمد: رواه المَسْعُودِي[(٢)]، عن [عون][(٣)]، عن الأسود[(٤)]، عن عبدالله[(٥)].

قيل لأبي: أيُّهما أصحُّ؟

قال: المَسْعُودِيُّ أَفْهَمُ بحديث عَوْن، وهو أشبهُ.

٢٠٣٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بنُ نافع الأُمَوِيُّ

---

(١) قوله: «لقاهن الله» كذا هنا، ووقع عند أبي نعيم والهروي في روايتيهما: «تلقاهن مَلَكٌ»، وأما رواية المروزي فجاء فيها: «صَعِدَ بها ملك». والحديث كما ترى مجتزأ، فلعله أراد هنا: لَقَّاهنَّ اللهُ مَلَكًا، أي: جعله يتلقَّاهنَّ. ويَحْتَمِلُ أن يكون بتخفيف القاف: «لَقَاهُنَّ اللهُ»، والأصل «لَقِيَهُنَّ»، ثم فتحت القافُ وأبدلت الياء ألفًا؛ لتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلها؛ وهذه لغةُ طيِّئ، يقولون في «لَقِيَ»: لَقَا، وفي «فَنِيَ»: فَنَا. وقد علَّقنا على هذه اللغة في المسألة رقم (٩٤٧).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله. وروايته على هذا الوجه لم نقف عليها، وإنما أخرجها الطبري في "تفسيره" (٢٠/ ٤٤٤)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٦٧) من طريق جعفر بن عون، والحاكم (٢/ ٤٢٥) - وعنه البيهقي في "الشعب" (٦١٦)- من طريق إسحاق بن سليمان الرازي، كلاهما عن المسعودي، عن عبد الله بن أبي المخارق، عن أبيه المخارق بن سليم، عن عبدالله بن مسعود قال: إذا حدثناكم بحديث أتيناكم بتصديق ذلك في كتاب الله؛ إن العبد إذا قال: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وتبارك الله؛ قبض عليهن ملك، فضمَّهن تحت جناحه، وصعد بهن لا يمرّ بهنَّ، على جمع من الملائكة إلَّا استغفروا لقائلهن، حتى يجيء بهن وجه الرحمن، ثم تلا عبدالله: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فَاطِر: ١٠].

(٣) في جميع النسخ: «عمر»، والتصويب مما يأتي من كلام أبي حاتم.

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) هو: ابن مسعود.

- شيخٌ يروي عنه يحيى بن عَبْدَك القَزْويني - عن فَرَجِ بن فَضَالة، عن لُقمَانَ بنِ عامر، عن العلاء بن الحارث، عن مَكْحُول، عن أبي ذر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال له[1]: « ذهَبَ أهلُ الدُّثورِ بالأُجورِ » ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ - يعني[2]: بهذا الإسنادِ[3]- وإبراهيمُ لا أعرفُهُ[4].

٢٠٣٥ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بنُ موسى، عن حمَّاد بن عمرو النَّصِيبي.

وحدَّثنا عليُّ بنُ حَرْب[6]، عن حمَّاد بن عمرو[7] أيضًا، عن [زيد][8] بن رُفَيْع، عن الزُّهْري، عن أنس بن مالك، عن أبي طَلْحة؛

---

(١) قوله: « له » سقط من (ك). (٢) في (أ) و(ش): « معنى ».

(٣) قيّد البطلان بهذا الإسناد؛ لأن مسلمًا أخرج هذا الحديث في "صحيحه" (١٠٠٦) من طريق أبي الأسود الدِّيلي، عن أبي ذر، به.

(٤) وذكر ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤١ رقم ٤٦٠) أنه سأل أباه عن إبراهيم بن نافع بن هذا ؟ فقال: « لا أعرفه، والحديث الذي رواه باطل ».

(٥) انظر المسألة السابقة برقم (٢٠٠١).

(٦) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٤٠).
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الصلاة على النبي ﷺ" (٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١٠١ رقم ٤٧٢١) كلاهما من طريق إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، عن حماد بن عمرو، به.

(٧) قوله: «النصيبي وحدثنا علي بن حَرْب، عن حَمَّاد بن عمرو» مكرر في جميع النسخ؛ لانتقال النظر، ولعله كذلك في النسخة المنقول عنها.

(٨) في جميع النسخ: « يزيد »، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٣/ ١٤٤)، و"التاريخ الكبير" (٣/ ٢٨)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (١/ ٧٤)، =

قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو مُتهلِّلٌ وَجْهُهُ مُستبشِرٌ[١]، فقلتُ: أرَاكَ على حال ما رأيتُكَ على مثلها ؟! فقال: «أَتَانِي جِبْرِيلُ عليه السلام فَقَالَ: بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ[٢] مَنْ صَلَّى عَلَيْكَ صَلَاةً، كُتِبَتْ لَهُ بِهَا عَشْرُ حَسَنَاتٍ» ؟

فقال أبي: ليس يُعْرَفُ هذا الحديث[٣] من حديث الزُّهْري[٤]، وحمَّادُ بنُ عمرو ضعيفُ الحديث[٥].

٢٠٣٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو معاوية[٦]، عن

= ومصادر التخريج السابقة.

(١) في (ت) و(ف): «مستنشر».

(٢) قوله: «أنه» سقط من (ك).

(٣) قوله: «الحديث» من (ت) فقط.

(٤) قال الدارقطني في "الأفراد" (٢٧٩/ب/أطراف الغرائب): «غريب من حديث الزهري، تفرد به زيد بن رفيع عنه، وتفرد به حماد بن عمرو النصيبي عنه».

(٥) وقال ابن عدي في الموضع السابق: «وحماد بن عمرو هذا له أحاديث، وعامة حديثه ما لا يتابعه أحد من الثقات عليه»، ونقل عن يحيى بن معين والجوزجاني السعدي أنهما رمياه بالكذب.

(٦) في (ك): «رواه معاوية». وأبو معاوية هو: محمد بن خازم. ولم نقف على روايته، لكن الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٥٣٧ و٢٩٢٨١)، وفي "المسند" (٨١٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٦٠ رقم ١٦٥٨٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٨١-٣٨٢)، وأبو داود في "سننه" (٥٠٧٧)، والنسائي في "الكبرى" (٩٨٥٢)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٨٧١)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٢١٧ رقم ٥١٤١)، وفي "الدعاء" (٣٣١)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٢٩٨٧)، جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن سهل، به، كرواية أبي معاوية.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه (٣٨٦٧)، والبغوي (٨٧٠). ومن طريق النسائي أخرجه الطحاوي في "المشكل" (٣٩٠٥). وأخرجه البخاري في الموضع السابق من "تاريخه" من طريق أبي بكر بن عياش، عن سليمان الأعمش، عن سهيل، به، لكنه قال: «عن ابن عائش رجل من أصحاب النبي ﷺ».
وأخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٣٩٠٣) من طريق عبدالعزيز بن المختار،=

سُهَيْل(١)، عن أبيه، عن أبي(٢) عيَّاش، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيك لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**(٣) . . . »، الحديثَ .

ورواه وُهَيْب(٤)، عن سُهَيْل، عن أبيه، عن ابن أبي عيَّاش، عن النبيِّ ﷺ ؟

= عن سهيل، به .

(١) هو: ابن أبي صالح ذَكْوان السَّمَّان . (٢) في (ك): « عن ابن أبي ».

(٣) قوله: « وهو على كل شيء قدير » ليس في (ت) و(ك).

(٤) هو: ابن خالد. وروايته أخرجها الطحاوي في "مشكل الآثار" (٣٩٠٤) من طريق الخصيب بن ناصح، عن وهيب، به .

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٨٢)، وأبو داود في "سننه" (٥٠٧٧)، والطحاوي أيضًا (٣٩٠٢) من طريق موسى بن إسماعيل أبي سلمة التبوذكي، عن وهيب، به، إلا أنه قال: « ابن أبي عائش »، وفي رواية الطحاوي: « عن أبي عياش». قال أبو داود بعد أن أخرجه: « رواه إسماعيل بن جعفر وموسى الزَّمعي، وعبدالله بن جعفر، عن سهيل، عن أبيه، عن ابن عائش ».

وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (٣٣٠) من طريق موسى بن يعقوب الزمعي، عن سهيل، به، وقال فيه: « ابن عائش » كما قال أبو داود.

وذكر الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢/ ٣٨٦) أن جعفر بن محمد الفريابي والخرائطي في "مكارم الأخلاق" روياه من طريق إسماعيل بن جعفر وسليمان بن بلال، كلاهما عن سهيل، عن أبيه، عن ابن عايش؛ بتقديم الألف على التحتانية، ثم قال ابن حجر: « واتفاق إسماعيل وسليمان أرجح من انفراد حماد. وقد رواه سعيد بن أبي هلال عن أبي صالح كما قالا؛ أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"، والطبراني في "الدعاء" ».

ولم نقف على طريق إسماعيل بن جعفر عند الخرائطي، وإنما وجدناه أخرج الحديث برقم (٨٦٣) من طريق سليمان بن بلال وحده، وقال فيه: «عن ابن عياش»، وقد يكون الخطأ في النسخة المطبوعة ، والله أعلم .

قال أبي: وُهَيْبٌ أحفظُ مِنْ أبي معاوية، والناسُ يقولون: عن رجلٍ مِنْ أَسْلَم(١).

٢٠٣٧ - وسألتُ(٢) **أبي** عن حديثٍ رواه ابن المُبارَك(٣)، عن سعيد بن أبي أيُّوب، عن يحيى بن أبي سُلَيمان، عن زيد بن العَتَّاب، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **خَيْرُ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُحْسَنُ إِلَيْهِ، وَشَرُّ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُسَاءُ إِلَيْهِ** » ؟

قال أبي: إنما هو: زيد بن أبي العَتَّاب(٤).

٢٠٣٨ - وسألتُ(٥) **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن سُلَيْم

---

(١) سئل الدارقطني في "العلل" (١١٩٨) عن هذا الحديث ؟ فقال: « يرويه حماد بن سلمة ووهيب، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي عياش الزرقي. وقال غيرهما: عن سهيل، عن أبيه، عن ابن عائش. وقال قران بن تمام: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، ولا يصح أبو هريرة فيه ». اهـ.

(٢) انظر المسألة رقم (١٩٨٥).

(٣) هو: عبدالله . ولم نقف على روايته من هذا الوجه، لكنه أخرج الحديث في "الزهد" - كما سيأتي - على الوجه الذي رجحه أبو حاتم.

(٤) أخرجه على هذا الوجه ابن المبارك في "الزهد" (٦٥٤)، ومن طريقه حسين المروزي في "البر والصلة" (٢٠٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٤٦٧)، والبخاري في "الأدب المفرد" (١٣٧)، وابن ماجه في "سننه" (٣٦٧٩)، والطبراني في "الأوسط" (٤٧٨٥)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٣٠).
ووقع عند الطبراني: « يحيى بن أبي سليم ». ثم قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أبي هريرة إلا ابن أبي عتاب، تفرد به سعيد بن أبي أيوب ».

(٥) نقل هذا النص ابن القيم في "المنار المنيف" (ص٤٢)، وتقدمت هذه المسألة =

الطَّائفي[١]، عن عِمْران بن مُسلم، عن عبدالله بن دينار، عن ابن[٢] عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ قَالَ في السُّوقِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . . .** »، وذكر الحديثَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٣].

قال أبو محمد: وهذا الحديثُ هو خطأٌ؛ إنما أراد: عِمْران بن مسلم، عن عمرو بن دينار، قَهْرَمَانِ آلِ[٤] الزُّبَير، عن سالم[٥]، عن أبيه، فَغَلِطَ وجعَلَ بدل عمرو: عبدالله بن دينار، وأسقَطَ سالمًا من الإسناد.

= برقم (٢٠٠٦) مختصرة.

(١) روايته علقها الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٣٤٢٩)، وأخرجها في "العلل الكبير" (٦٧٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٠٤)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٩١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٩).

(٢) في (أ) و(ف): « أبي » بدل: « ابن ».

(٣) وكذا قال الإمام أحمد فيما نقله عنه أبو داود في "مسائله" (١٨٧٩). وقال الترمذي في الموضع السابق من "العلل": « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث منكر. قلت له: مَنْ عمران بن مسلم هذا، هو عمران القصير ؟ قال: لا ، هذا شيخ منكر الحديث ».
وقال العقيلي: « وقد روى هذا الحديث عمرو بن دينار القهرمان وغيره، عن سالم، والأسانيد فيه فيها لين ».

(٤) قوله: « آل » من (ت) و(ك) فقط . وقهرمان: بفتح القاف، وإسكان الهاء، وفتح الراء، وهو الخازن القائم بحوائج الإنسان، وهو بمعنى الوكيل، وهو بلسان الفرس. وقد تقدم في المسألة رقم (٢٠٠٦): « وكيل آل الزبير ». انظر "شرح النووي على صحيح مسلم" (٧/ ٨٢).

(٥) هو: ابن عبدالله بن عمر.

قال أبو محمد: حدَّثنا بذلك محمَّد بن عمَّار؛ قال: حدَّثنا إسحاق بن سُلَيمان[١]، عن بُكَيْرِ بنِ شهاب الدَّامَغَانِي، عن عمران بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ، وذكر الحديثَ.

٢٠٣٩ - [وسألت][٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه **يحيى بنُ سعيد**[٣] **القَطَّان**[٤]، عن عبدالله بن سعيد[٥]؛ قال: حدَّثني يزيدُ بنُ يزيدَ مولى عبدالله بن أبي عيَّاش، عن أبي بَحْرِيَّةَ[٦]، عن أبي الدرداء؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ وَأَرْفَعِهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ؟** »، قالوا: وما ذاك[٧]؟ قال: « **ذِكْرُ اللهِ** »؟

---

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٥)، وأبو الشيخ في "طبقات أصبهان" (٢/ ٣٠٠)، كلاهما من طريق إسحاق بن سليمان، به. وتقدم تخريج طرقه عن عمرو بن دينار، وعن سالم في المسألة رقم (٢٠٠٦).

(٢) كذا في (ش)، وفي (أ) و(ف): «وسمعت»، وفي (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو.

(٣) في (ك): « سعد ».

(٤) لم نقف على من رواه عن يحيى بن سعيد بتسمية مولى عبدالله بن عياش: « يزيد بن يزيد»، والمعروف عن يحيى القطان أنه لم يحفظ اسم هذا الراوي - كما سيأتي نقله عن الدارقطني - فكان يقول: « عن مولى عبدالله بن عياش ».
وقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٩٥ رقم ٢١٧٠٢) فقال: ثنا يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن سعيد، حدثني مولى ابن عياش، عن أبي بحرية ... فذكره.
وكذا أخرجه الطبراني في "الدعاء" (١٨٧٢) من طريق مسدد، عن يحيى بن سعيد.
وكذا نقله الدارقطني - كما سيأتي - عن يحيى بن سعيد القطان.

(٥) في (ش): «سعد». وتحتها في (أ) نقطتان دون سنَّة للياء! وهو عبدالله بن سعيد بن أبي هند.

(٦) هو: عبدالله بن قيس الكندي.

(٧) في (ت) و(ك): « ذلك ».

قال أبي: هذا خطأٌ في موضعَيْنِ؛ إنما هو: زيادُ بنُ أبي زياد مولَىٰ عبدالله بن عيَّاش بن أبي ربيعة المَخْزُومِي؛ لعلَّه نسَبَ عبدَاللهِ إلى جدِّه[(١)].

قال أبو زرعة: زياد بن أبي[(٢)] زياد.

٢٠٤٠- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه خالدٌ الواسطيُّ[(٣)] عن عمرو ابن عُثْمان، عن موسى بن طَلْحة، عن أبي أيُّوب؛ قال: بينما النبيُّ ﷺ يَسِيرُ؛ إذ جاء أعرابيٌّ، فقال: دُلَّني على عمل يُدخِلُني الجنةَ، فنظَرَ

---

(١) لم يذكر موضع الخطأ الثاني. وقد وقع اختلاف في هذا الحديث؛ في رفعه ووقفه، وفي وصله وإرساله: فرواه أحمد (٥/ ١٩٥) عن يحيى بن سعيد القطان به، كما هنا. ورواه في (٦/ ٤٤٧) من طريق موسى بن عقبة، عن زياد بن أبي زياد، عن أبي الدرداء، به، مرفوعًا. وهو منقطع بين زياد وأبي الدرداء. ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ٢١١) عن زياد بن أبي زياد، قال: قال أبو الدرداء، به، موقوفًا.
وقال الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢١٥): «يرويه عبدالله بن سعيد بن أبي هند، عن زياد بن أبي زياد مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، عن أبي بحرية، عن أبي الدرداء؛ قاله عنه مكي بن إبراهيم، والمغيرة بن عبدالرحمٰن. ورواه يحيى القطان عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند، فلم يحفظ اسم زياد بن أبي زياد، فترك اسمه وقال: عن مولى عبدالله بن عياش، وهو زياد بن أبي زياد. ومن قال فيه: عن يزيد ابن زياد فقد وهم». وقال الترمذي في "جامعه" (٣٣٧٧): «وقد روى بعضهم هذا الحديث عن عبدالله بن سعيد هذا بهذا الإسناد، وروى بعضهم عنه فأرسله».
(٢) قوله: «أبي» مكرر في (ف).
(٣) هو: خالد بن عبدالله. وروايته أخرجها ابن منده في "الإيمان" (١٢٣)، وأبو نعيم في "المستخرج" (٩٢).
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١٣) من طريق عبدالله بن نمير، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٧ رقم ٢٣٥٣٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان، والبخاري =

رسولُ الله ﷺ إلى أصحابِهِ، فقال: «لَقَدْ وُفِّقَ، تَعْبُدُ اللهَ لَا[(١)] تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي[(٢)] الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ. خَلِّ سَبِيلَ النَّاقَةِ[(٣)]»؟

قال أبي: روى هذا الحديث شُعبةُ[(٤)]، فقال: محمد بن عثمان، عن موسى بن طَلْحَة، ومن الناس مَن يرى أنه أخوه، وإن كان لعمرو أخٌ فهو صحيح، ولا أدري له أخٌ أم لا[(٥)]!

= في "الأدب المفرد" (٤٩) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٣) من طريق يحيى القطان، وأبي نعيم، وأبي أسامة حماد بن أسامة، وعبيدالله بن موسى، وابنُ منده في "الإيمان" (١٢٣) من طريق أبي نعيم، وإسحاق ابن يوسف، ويحيى القطان، جميعهم عن عمرو بن عثمان، به.

(١) في (ش) و(ك): «ولا» بالواو. (٢) في (ت) و(ك): «وتؤتي».

(٣) قوله: «خَلِّ سبيل الناقة» من كلامه ﷺ يوجِّهه إلى الأعرابي بعد أن أجابه عمَّا سأل.

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/٤١٨ رقم ٢٣٥٥٠)، والبخاري في "صحيحه" (٥٩٨٣)، ومسلم (١٣)، والنسائي في "سننه" (٤٦٨)، جميعهم من طريق بهز بن أسد، عن شعبة؛ قال: حدثنا محمد بن عثمان بن عبدالله بن موهب، وأبوه عثمان بن عبدالله، أنهما سمعا موسى بن طلحة . . .، فذكره.
إلا أن رواية البخاري لم يسمِّ فيها محمد بن عثمان، وإنما قال: «ابن عثمان بن عبدالله بن موهب وأبوه».
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣٩٦) من طريق حفص بن عمر، وابن منده في "الإيمان" (١٢٤) من طريق أبي الوليد الطيالسي، وحفص بن عمر الحوضي، ومسلم بن إبراهيم، ثلاثتهم عن شعبة، عن محمد بن عثمان وحده، به.
وأخرجه البخاري أيضًا في "صحيحه" (٥٩٨٢) من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن شعبة؛ قال: أخبرني ابن عثمان . . .، فذكره هكذا دون أن يسميه.

(٥) قال البخاري بعد أن أخرجه في (١٣٩٦) من طريق حفص بن عمر، عن شعبة: «وقال بهز: حدثنا شعبة؛ حدثنا محمد بن عثمان وأبوه عثمان بن عبدالله: أنهما سمعا موسى بن طلحة، عن أبي أيوب بهذا. قال أبو عبد الله [هو البخاري]: =

٢٠٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن صالح[(١)]، [عن سليمان بن عطاء][(٢)]؛ قال: حدَّثنا مَسْلَمة بن عبدالله الجُهَني، عن [عمِّه][(٣)]؛ قال: سمعتُ عثمان بن عفان يقول: مَن عاد مريضًا خاضَ في رحمة الله، فإذا جلس عند المريض غَمَرَتْه[(٤)] الرَّحمة، فإذا كلَّمه المريضُ وجَبَتْ له الجنة. فأظنُّ أنهم قالوا لعثمان: أَشَيْءٌ تقولُ أم شيء سمعتَهُ من رسولِ الله ﷺ؟ قال: بل سمعتُهُ من رسول الله ﷺ[(٥)]؟

= أخشى أن يكون محمد غير محفوظ، وإنما هو عمرو ».
وروى ابن منده في "الإيمان" (١/ ٢٢٦) من طريق النسائي؛ قال: « سمعت محمد ابن إسماعيل البخاري يقول: أخشى أن يكون محمد هو عمرو بن عثمان، ولا أعرف محمدًا، وَهِمَ شعبة في اسمه ». ثم أسند ابن منده أيضًا (١/ ٢٦٨) عن أحمد ابن سلمة أنه سأل مسلم بن الحجاج عن هذا الحديث؟ فقال: « محمد بن عثمان هو عمرو؛ لأن غيره رواه عن عمرو، والأب والابن اشتركا في هذا الحديث ».
ثم قال ابن منده: « وترك حسين بن محمد القباني رواية شعبة، و[اقتصر] على حديث أبي إسحاق عن موسى بن طلحة، والصواب ما قال، وترك رواية شعبة أولى، والله أعلم ».اهـ.

(١) هو: الوحاظي. وحديثه هذا أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٦١) من طريق أحمد ابن عبدالوهاب بن نجدة، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٧/ ٢٢٦) من طريق أبي زرعة الدمشقي، كلاهما عن يحيى بن صالح، به، مع بعض الاختلاف في متنه. وعزاه الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (١٢/ ٤١) لأبي زرعة الدمشقي، ولم نجده في "تاريخه".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابدَّ منه، ويدلُّ عليه قول أبي حاتم الآتي آخرَ المسألة، وانظر التعليق عليه، وجاء على الصواب في مصادر التخريج.

(٣) في جميع النسخ: « عمر »، وصُوِّبت في (أ) بخط مختلف إلى: « عمِّه »، وهو الصواب كما في مصادر التخريج السابقة، وعمُّه هو: أبو مشجعة بن ربعي الجهني.

(٤) في (ت) و(ك): « غمرت ».

(٥) قوله: « قال: بل سمعته من رسول الله ﷺ » سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

قال أبي: هو حديثٌ مُنكَرٌ، وسُلَيمانُ[١] منكرُ الحديث[٢].

٢٠٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مروان[٣]، عن فائد[٤]، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ يَقُولُ أَحَدَ عَشَرَ مَرَّةً**[٥]: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيك لَهُ،**

---

(١) في هامش النسخة (أ) حاشية بخط مغاير نصها: «لعله مسلمة،[ويكون] من رواية سليمان بن عطاء، عن مسلمة، وهو معروف بالرواية عنه ».

(٢) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٣٣): « سليمان بن عطاء القرشي الحرَّاني: روى عن مسلمة بن عبد الله الجهني، روى عنه يحيى بن صالح الوحاظي ... سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول: هو منكر الحديث، يكتب حديثه ».

(٣) هو: ابن معاوية الفزاري .

(٤) هو: ابن عبدالرحمٰن الكوفي أبو الورقاء العطار . وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٦) من طريق سلم بن سلم الضبّي، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ١٥٧) من طريق يزيد بن هارون، كلاهما عن فائد، به .
قال ابن عدي: « ولفائد - أبو الورقاء - غير ما ذكرت، وهو مع ضعفه يكتب حديثه».
وقال أبو نعيم : « غريب من حديث محمد وجابر، تفرد به عنهما أبو الورقاء ».
وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٨/ ٢٩٩) من طريق إبراهيم بن فهد، عن عنبسة بن ميمون، عن مطر الوراق، عن أبي نضرة، عن جابر، به .
وإبراهيم بن فهد قال عنه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٧٠): « وسائر أحاديث إبراهيم بن فهد مناكير، وهو مظلم الأمر ».
ونقل ابن حجر في "لسان الميزان"(١/ ٩١) عن البردعي قوله: «ما رأيت أكذب منه».

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي "الكامل"لابن عدي: «أحد عشر مرات»، والجادَّة: إحدى عشرة مرةً، كما في "تاريخ ابن عساكر»، ولم ترد هذه الجملة في "حلية الأولياء" . وما في النسخ و"كامل ابن عدي" يخرَّج على الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، والتقدير: أحد عشر قولاً، أو ذِكْرًا، وانظر للحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

أَحدًا صَمَدًا لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ؛ إِلَّا كَتَبَ[(١)] لَهُ أَلْفَيْ أَلْفِ[(٢)] حَسَنَةٍ، وَمَنْ زَادَ زَادَهُ اللهُ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٠٤٣ - وسُئِلَ[(٣)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه حَبِيبُ بنُ حَبِيب[(٤)]

---

(١) المثبت من (ت) و(ك)، ومثله في "الحلية"، وفي بقية النسخ: « كُتبت »، وفي "الكامل" و"تاريخ دمشق": « كتب الله له ».
والمثبت يُضبط على وجهين:
أحدهما: البناء للمعلوم، والفاعل ضمير مستتر يعود على «الله» عزَّ وجلَّ؛ ولم يذكر لفظ الجلالة هنا للعلم به ولدلالة السياق عليه، وتقدُّمه في كلمة التوحيد، ويشهد لهذا رواية الحديث في "الكامل" و"تاريخ دمشق"، وانظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).
والثاني: البناء لما لم يُسمَّ فاعله، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور «لَهُ»، وقوله: «أَلفَيْ» منصوب على المفعولية؛ وهذا جائز على مذهب الكوفيين والأخفش وابن مالك وأبي عبيد. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٢).

(٢) في (ك): « ألف ألف »، والمثبت من بقية النسخ، ومثله في "الكامل" و"تاريخ دمشق"، وفي "الحلية": «أَلفَيْ».

(٣) نقل هذا النص السيوطي في "تدريب الراوي" (١/ ٢٤٠)، وطاهر الجزائري في "توجيه النظر" (١/ ٥١٨).

(٤) قوله: « ابن حبيب » سقط من (ك). ورواية حبيب هذا أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده"؛ كما في "المطالب العالية" (٣٠٧)، وإبراهيم الحربي في "إكرام الضيف" (٥٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٣٦ رقم ١٢٦٩٢)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤١٥)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٣٠٤-٣٠٥)، وأبو سعيد النقاش في "فوائد العراقيين" (٢٣).
قال ابن عدي بعد أن ذكره وحديثًا آخر: « وهذان الحديثان الذي [كذا] ذكرتهما لا يرويهما عن أبي إسحاق غيره، وهما أنكر ما رأيت له من الرواية ».

أخو حمزة بن حَبِيب، عن أبي إسحاق[(١)]، عن العَيْزار بن حُرَيْث، عن ابن عبَّاس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، وَحَجَّ البَيْتَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ**»؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إنما هو: عن ابن عباس، موقوفٌ[(٢)].

٢٠٤٤ - وسُئِل[(٣)] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه شَيْبان بن [فَرُّوخ][(٤)]، عن مُبارَك بن فَضَالة، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن أَبَانَ بن عثمان، عن أبيه[(٥)]: أنه توضَّأ بالمَقَاعِد[(٦)]، فلمَّا فَرَغ من وُضوئه؛ قال: لأُحَدِّثَنَّكُمْ[(٧)] بحديثٍ سمعتُهُ من رسولِ الله ﷺ، لولا

---

(١) هو: السبيعي، عمرو بن عبدالله.

(٢) أخرج هذه الرواية الموقوفة عبدالرزاق في "جامع معمر" (٢٠٥٢٩/ المصنف) من طريق معمر، وإبراهيم الحربي في "إكرام الضيف" (٥٢) من طريق عمار بن رُزَيق، كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي، به، موقوفًا على ابن عباس.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الحربي في "إكرام الضيف" (٥١)، والبيهقي في "الشعب" (٩١٤٧).
وقوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٧١) و(١٤٣) و(١٦٤).

(٤) في جميع النسخ: «فرح»، ولم نجد في الرواة من اسمه: «شيبان بن فرح»، أو: «شيبان بن فرج»، والمعروف بالرواية عن مبارك بن فضالة هو شيبان بن فروخ؛ كما في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٥٩٩).

(٥) هو: عثمان بن عفان ﵁.

(٦) تقدم تفسيرها في المسألة رقم (١٤٣).

(٧) في (ش): «لأحدثكم».

آيةٌ في كتابِ اللهِ ما حدثتكم؛ سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « **مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى، إِلَّا حَطَّ[1] اللهُ خَطَايَاهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الأُخْرَى...** »، فذكر الحديثَ ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ وإنما هو: عن حُمْران[2]، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ[3].

٢٠٤٥-وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمر[4] بن يونس اليَمَامي[5]،

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولفظه في "الصحيحين": « مَن تَوَضَّأَ نحو وضُوئي هذا، ثُمَّ صَلَّى ركعتين لا يُحدِّث فيهما نَفسَهُ، غُفِرَ له ...»، وعندهما أيضًا بلفظ: «لا يتوضأ رجلٌ يحسن وضوءه، ويصلي الصلاة، إلا غُفِرَ له ...».

(٢) هو: ابن أبان، مولى عثمان. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٢٧) من طريق جرير بن عبدالحميد، وأبي أسامة حماد بن أسامة، ووكيع، وسفيان بن عيينة، جميعهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن حمران، عن عثمان، به.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٦٠)، ومسلم في الموضع السابق، كلاهما من طريق ابن شهاب الزهري، عن عروة، به.
وأخرجه البخاري (١٥٩)، ومسلم (٢٢٦)، كلاهما من طريق عطاء بن يزيد الليثي، عن حمران، به.
وأخرجه البخاري أيضًا (٦٤٣٣) من طريق معاذ بن عبدالرحمن، عن حمران، به .

(٣) من قوله: « فذكر الحديث ... » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٤) في (ك): « عمرو ».

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٥٩٨)، والبيهقي في "الشعب" (٦٣١١).
ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن" (٦/ ٨٢).
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٩٩٨٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤١٣)، والبيهقي في "الشعب" (٦٣١٠)، والخطيب في "تاريخه" (٣/ ٣٩٢)، جميعهم من طريق عيسى بن شعيب، عن روح بن القاسم، عن مطر الوراق، به. =

عن عاصم بن محمد [بن زيد][١]، عن المُثَنَّى بن يزيد، عن مَطَرٍ الوَرَّاق، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ وَحْدَهُ، أُثْبِتَتْ[٢] لَهُ بِهَا عَشْرُ حَسَنَاتٍ إِلَى مِئَةِ حَسَنَةٍ إِلَىٰ أَلْفِ حَسَنَةٍ، فَمَنْ زَادَ زَادَهُ اللهُ. وَمَنِ اسْتَغْفَرَ اللهَ غَفَرَ اللهُ لَهُ[٣]. وَمَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ، فَقَدْ ضَادَّ اللهَ. وَمَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ بِظُلْمٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ حَتَّى يَنْزِعَ. وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنً[٤]**

= وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٩٢١) من طريق حسين المعلم، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤١٣) من طريق حمزة الزيات، والبيهقي في "السنن" (٨/ ٣٣٢) من طريق سعيد بن بشير، ثلاثتهم عن مطر الوراق، به.

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٩٩) من طريق إبراهيم الصائغ، عن عطاء بن أبي مسلم، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ أَعانَ على خُصومة بغير حقٍّ؛ كان في سَخَط الله حتَّى يَنْزِعَ ».

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ».

وأخرجه الدارقطني في "الغرائب والأفراد" - كما في "أطرافه" لابن طاهر (٣٤٢٧) - من طريق يحيى بن سعيد، عن نافع، به، مرفوعًا، ولم يذكر ابنُ طاهر منه سوى قوله: « مَن حالَتْ شَفاعَته دون حَدٍّ »، ثم قال: « الحديث ».

قال الدارقطني: « غريب من حديث يحيى بن نافع، تفرَّد به عمار بن مطر الرهاوي، عن هشيم بن بشر، عنه ».

(١) ما بين المعقوفين وقع مكانه في جميع النسخ: « عن يزيد » وهو خطأ؛ فعاصم بن محمد هو ابن زيد العمري، معروف بالرواية عن المثنى بن يزيد. والحديث أخرجه أبو داود (٣٥٩٨) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٨٢) - من طريق عمر بن يونس، حدثنا عاصم بن محمد بن زيد العمري، حدثني المُثَنَّى بن يزيد، به.

(٢) في (أ) و(ش): « أثبت ».

(٣) في (ك): « ومن استغفر غفر له ».

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. وانظر المسألة رقم (٣٤).

أَوْ مُؤْمِنَةً حُبِسَ في طِينَةِ الخَبَالِ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْمَخْرَجِ. وَمَنْ لَقِيَ اللهَ بِدَيْنٍ أُخِذَ مِنْ حَسَنَاتِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ وَلَيْسَ[1] ثَمَّ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الصحيحُ عن ابن عمر، موقوفٌ[2].

---

(١) في (ك): « وليس له ».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٠٧٠) عن عبدة بن سليمان، عن يحيى بن سعيد، عن عبدالوهاب، عن ابن عمر، موقوفًا، بلفظ: « مَن حالَتْ شَفاعَتُه دون حَدٍّ من حُدودِ اللهِ، فقد ضادَّ اللهَ في خلقه ».
وعبدالوهاب هذا هو ابن بخت؛ كما أوضحه الإمام أحمد في "العلل" لابنه عبدالله (٥١٢٩). وقد صحح ابن حجر رواية ابن أبي شيبة هذه في "فتح الباري"(١٢/ ٨٧).
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٩٩٨٧) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن عطاء الخراساني، عن نافع، عن ابن عمر، به، موقوفًا على ابن عمر، ولم يذكر قوله: « ومن حالت . . . » إلخ.
وأخرجه عبدالرزاق في "جامع معمر" (٢٠٩٠٥/ المصنف) عن معمر، عن عطاء الخراساني، عن ابن عمر، به، موقوفًا، بتمامه هكذا بإسقاط نافع من سنده.
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٩٩٨٦)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٨٨ رقم ١٣٤٣٥)، و"الأوسط" (٦٤٩١)، وأبو الشيخ في "التوبيخ" (٢٢٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٢١٩)، جميعهم من طريق أبي الجوَّاب أحوص بن جوَّاب، عن عمار بن رزيق، عن فطر بن خليفة، عن القاسم بن أبي بزَّة، عن عطاء الخراساني، عن حمران، عن ابن عمر، به ، مرفوعًا.
وأخرجه محمد بن فضيل في "الدعاء" (٩٣)، وأبو الشيخ في "التوبيخ" (٢٢٨) من طريق محمد بن الحسن، كلاهما عن فطر بن خليفة، عن المثنى بن الصباح، عن عطاء الخراساني، عن ابن عمر، به ، مرفوعًا.
وأخرجه أبو يعلى في "معجمه" (٨٤) من طريق محمد بن فضيل، فزاد في سنده حمران ، بين عطاء وابن عمر.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٨٨)، وأبو الشيخ في "التوبيخ" (٢٢٧)، والخطيب في "تاريخه" (٨/ ٢٠٠)، ثلاثتهم من طريق حفص بن عمر، عن =

٢٠٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حُسَيْنٌ المُعَلِّم[(١)]،

= ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عمر، به ، مرفوعًا، ولم ينسب عطاء؛ فاحتمل أن يكون ابن أبي رباح .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٧٠ رقم ٥٣٨٥)، وأبو داود في "سننه" (٣٥٩٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٧)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٨٢)، و(٨/ ٣٣٢)، جميعهم من طريق زهير بن معاوية، عن عمارة بن غزية، عن يحيى ابن راشد، عن ابن عمر، به ، مرفوعًا.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٢/ ٨٢ رقم ٥٥٤٤) من طريق أيوب بن سلمان، عن ابن عمر، به ، موقوفًا إلا قوله: « من حالت شفاعته. . . »، فإنه مرفوع إلى آخره .
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٧٠ رقم ١٣٠٨٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٨٣) كلاهما من طريق عبدالله بن جعفر، عن مسلم بن أبي مريم، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن ابن عمر، به، مرفوعًا، مختصرًا، بلفظ: «مَن حالَتْ شَفاعَتُه دون حَدٍّ من حُدودِ اللهِ، فقد ضادَّ اللهَ في أمره ».
وقوله: «**موقوف**» يجوز فيه وجهان: النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(١) في (ك): « المعا » بدل: « المعلم »، وضبب عليها الناسخ.
وهو: حسين بن ذَكْوان المعلِّم. ولم نقف على من أخرج روايته، لكنه توبع - كما سيأتي- دون ذكر لمحمد بن إبراهيم في سنده.
وممن تابعه حرب بن شداد ومعاوية بن سلام، كما ذكر المصنف.
والحديث أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٦٦٦)، وابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٧١)، وابن أبي شيبة في "المسند" (١٥٩)، و"المصنف" (٩٢٣٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٠٤-٢٠٥ و٢٠٨-٢٠٩ رقم ٢١٧٨١ و٢١٨١٦)، والدارمي في "سننه"(١٧٩١)، والنسائي في "الكبرى" (٢٧٨١ و٢٧٨٢) من طريق هشام الدستوائي، وأخرجه الإمام أحمد (٥/ ٢٠٠ رقم ٢١٧٤٤)، وأبو داود في "سننه" (٢٤٣٦) من طريق أبان بن يزيد العطار، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير، دون ذكر لمحمد بن إبراهيم .
وسيأتي أن الوليد بن مسلم رواه عن أبي عمرو الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن مولى لأسامة، عن أسامة، به، هكذا دون ذكر لمحمد بن إبراهيم، =

وحَربٌ[١]، ومعاويةُ بنُ سَلَّام[٢]، عن يحيى بن أبي كَثير، عن محمد بن إبراهيم[٣]، عن عمر بن الحَكَم، [عن][٤] مولى قُدَامة، عن مولى أُسامة، عن أُسامة، عن النبيِّ ﷺ: «**تُعْرَضُ الأَعْمَالُ يَوْمَ الخَمِيسِ وَالإِثْنَيْنِ**[٥]».

ورواه[٦] هِقْلٌ[٧]، عن الأَوْزاعي[٨]، عن يحيى، عن مولًى

= ولا لعمر بن الحكم، ولا لمولى قدامة .

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١/ ١٦٧ رقم ٤٠٩) من طريق موسى بن عبيدة، عن عمر بن الحكم، عن أسامة، به، هكذا بإسقاط مولى قدامة ومولى أسامة من سنده .

وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ٢٩٩ رقم ٢١١٩) من طريق شرحبيل بن سعد، عن أسامة، به .

(١) هو: ابن شداد . وروايته لم نقف عليها على هذا الوجه، لكن أخرجها البيهقي في "الشعب" (٣٥٧٦)، ووقع عنده: «عمر بن أبي الحكم»، وهو صحيح أيضًا؛ لأنه ينسب إلى جده، ولم يذكر في سنده محمد بن إبراهيم .

(٢) روايته لم نقف عليها على هذا الوجه، لكن أخرجها النسائي في "الكبرى" (٢٧٨٣)، ولم يذكر محمد بن إبراهيم ولا عمر بن الحكم في سنده .

(٣) هو: التيمي، لكن لم نجد له ذكرًا في إسناد هذا الحديث في غير هذا الموضع، إلا ما وقع عند ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٢٣٥) حين قال: حدثنا ابن فضيل، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم: كان أسامة بن زيد يصوم أيامًا من الجمعة يتابع بينهن، فقيل له: أين أنت من الإثنين والخميس ؟ قال: فكان يصومهما.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وأُلْحِقَ في (أ) بخط مختلف. والصواب إثباته كما في مصادر التخريج .

(٥) انظر الكلام على قطع همزة «الإثنين» ووصلها في التعليق على المسألة رقم (٦٧١).

(٦) في (ش): « وروى ».

(٧) بكسر الهاء وسكون القاف بعدها لام؛ هو: ابن زياد السَّكْسَكي الدمشقي، كاتب الأوزاعي . ولم نقف على روايته هذه، لكن تابعه عليها الوليد بن مسلم عند النسائي في "الكبرى" (٢٧٨٥).

(٨) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

لأسامة[١]؛ قال: كنت أركبُ مع أسامة .

فقلتُ لأبي: ما يقوله[٢] حسينٌ ومعاويةُ وحَرْبٌ، هو محفوظٌ ؟

قال: نعم .

٢٠٤٧ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه عُقْبَة بن عبدالله الأَصَمّ، عن ابن بُرَيْدة[٤]، عن أبيه: أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: **علِّمْني** دعوةً، فقال: « **اللَّهُمَّ**[٥] **اجْعَلْنِي صَبُورًا، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي شَكُورًا، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي في عَيْنِي صَغِيرًا، وَفِي أَعْيُنِ النَّاسِ كَبِيرًا** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ لا يعرف، وعُقْبَةُ لَيِّنُ الحديث، أبو هلالٍ[٦] أَحَبُّ إلينا منه .

٢٠٤٨ - وسألتُ[٧] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالله بن صالح بن مُسْلِم[٨]، عن فُضَيْل بن مَرْزُوق، عن عَطِيَّة[٩]، عن أبي سعيد، عن

(١) في (أ) و(ش): « مولى أسامة ». (٢) في (ك): « ما تقوله ».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٧٨). (٤) هو: عبدالله .

(٥) في المسألة رقم (١٩٧٨): « فقال: قل: اللهم ».

(٦) يعني: محمد بن سليم الراسبي .

(٧) نقل هذا النص الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٤٤٧).

(٨) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٤٢١)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٨٥). والحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٧٧٨) من طريق الفضل بن الموفق، والبغوي في "الجعديات" (٢٠٣٢)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٦٥) من طريق يحيى بن أبي بكير، وابن بشران في "الأمالي" (٧٥٤) من طريق ابن فضيل، ثلاثتهم عن فضيل بن مرزوق، به ، مرفوعًا .

(٩) هو: ابن سعد بن جُنادة العَوْفي .

النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ وَبِحَقِّ مَمْشَايَ ...**»، وذكر الحديثَ.

ورواه أبو نُعَيْم[(١)]، عن فُضَيْل، عن عَطِيَّة، عن أبي سعيد، موقوفً[(٢)]؟

قال أبي: موقوفٌ[(٣)] أشبهُ[(٤)].

٢٠٤٩- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالصمد بن عبدالوارث[(٥)]،

---

(١) هو: الفضل بن دُكَين. ولم نقف على روايته هذه، لكنه توبع؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩١٩٣) من طريق وكيع بن الجراح، عن فضيل بن مرزوق، به، موقوفًا على أبي سعيد.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢١ رقم ١١١٥٦)، وابن منيع في "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" للبوصيري (١/ ٩٩)- والبغوي في "الجعديات" (٢٠٣١)، ثلاثتهم من طريق يزيد بن هارون، عن فضيل بن مرزوق، به، وقال فيه يزيد: «فقلت لفضيل: رفعه ؟ قال: أحسبه قد رفعه».

(٢) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

(٣) قوله: «موقوف» مبتدأ، و«أشبه» خبره، وسوغ الابتداء بالنكرة أنها موصوفة بوصف مقدر، أي: موقوف منهما (أي: من الإسنادين المذكورين) أشبه. وانظر "مغني اللبيب" (ص٤٤٥-٤٥٠)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٨١-٣٨٤).
ويجوز أن يكون منصوبًا على الحال، والتقدير: وهو أشبه موقوفًا، لكن حذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) قال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (١/ ٩٨): « هذا إسناد مسلسل بالضعفاء؛ عطية هو العوفي، وفضيل بن مرزوق، والفضل بن الموفق، كلهم ضعفاء ». وانظر "السلسلة الضعيفة" (٢٤) للشيخ الألباني رحمه الله.

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١١٧ رقم ٥٩٨٣)، وأبو داود في "سننه" (٥٠٥٨)، والنسائي في "الكبرى" (٧٦٩٤ و١٠٦٣٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧٥٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٥٣٨)، وابن السني في =

عن أبيه[١]، عن حسين المُعَلِّم[٢]، عن ابن بُرَيْدة[٣]؛ قال: حدثني ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه كان يقول إذا دخل مَضْجَعَه: « **الحَمْدُ للهِ الَّذِي كَفَانِي وَآوَانِي . . .**»، وذكر الحديثَ .

ورواه أبو مَعْمَر المِنْقَري[٤]، عن عبدالوارث، عن حسين المُعَلِّم، عن ابن بُرَيْدة؛ قال: حدَّثني ابنُ عمران: أنَّ النبيَّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديث أبي مَعْمَر أشبهُ .

قلتُ لأبي: ابنُ عمران من هو ؟

= "عمل اليوم والليلة" (٧٢٨)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٥١٩)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٣٤٧).

(١) هو: عبدالوارث بن سعيد.

(٢) هو: حسين بن ذكوان .

(٣) هو: عبدالله .

(٤) هو: عبدالله بن عمرو بن أبي الحجاج. وروايته أخرجها الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٩٦٤)، والخطيب في "الكفاية" (ص ٢٢٥)، لكن وقع في رواية الخطيب: « أبو عمران » بدل: « ابن عمران ».
وذكر الخرائطي في روايته أن أبا علي العنزي قال لأبي معمر: « كنتَ حدَّثتَ به مرَّةً فقلت: "ابن عمر" ! فقال: ذاك خطأ، وأنكر ذاك، وقال: اجعله: "ابن عمران"».
وأما الخطيب فقال في روايته: « قال أبو معمر: وعبدالصمد بن عبدالوارث يقول في هذا: حدثني أبو عمر، وأنا أقول في هذا: حدثني أبو عمران ».
قال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٣/ ٦٧): « وأبو معمر من شيوخ البخاري، وهذا الكلام يُتوقف معه في وصل الحديث؛ فإن ابن عمران لا صحبة له».

قال: لا أدري .

قلتُ: فابنُ بُرَيْدة أدركَ ابنَ عمر ؟

قال: أدركَهُ ولم يَبِنْ سماعُهُ منه .

٢٠٥٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو معاوية[٢]، عن داود[٣]، عن الشَّعْبي، عن ابن أبي السَّائِب قاصِّ[٤] أهلِ المدينة، عن عائِشة؛ قالت للسائب: لَتَدَعَنَّ السَّجْعَ في الدعاء؛ فإنِّي رأيتُ رسولَ الله ﷺ وأصحابَهُ [لا يَسْجَعُونَ][٥]، أو لا يفعلون[٦] ؟

قال أبي: كذا حدَّثنا عليُّ بنُ مَيمون الرَّقِّي، عن أبي معاوية.

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٣٤).
(٢) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها المصنف هنا عن أبيه، عن علي بن ميمون الرَّقِّي، عن أبي معاوية.
وأخرجها في المسألة رقم (٢٢٣٤) عن أحمد بن سنان، عن أبي معاوية، به، مثله.
وأخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٩٧٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن أبي معاوية، به، مثله أيضًا.
وأخرجه المصنف أيضًا في المسألة (٢٢٣٤) من طريق الحسن بن محمد الصباح، عن أبي معاوية، به ، إلا أنه قال:« عن أبي السائب » بدل:« ابن أبي السائب ».
(٣) هو: ابن أبي هند .
(٤) كذا تقرأ في (ت)، وفي (أ) و(ف):« قاض »، وفي (ش) و(ك):« قاضي »، وسيأتي في المسألة رقم (٢٢٣٤) وفي بعض النسخ:« قاض »، وفي بعضها: «قاضي»، والمثبت موافق لما في مصادر التخريج، وهو الذي يؤيِّده السياق.
(٥) في جميع النسخ:« لا يسمعون » بالميم، والتصويب من المسألة رقم (٢٢٣٤).
(٦) في (ش):« يعفلون » غير منقوطة.

وحدَّثنا[١] أبو سَلَمة[٢]؛ قال: حدَّثنا وُهَيب[٣]، عن داود، عن الشَّعْبي: أنَّ عائِشةَ[٤] قالتْ لابنِ أبي السَّائِب[٥].

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؟

قال: حديثُ وُهَيبٍ أشبهُ[٦]، ووُهَيْبٌ أتقنُ وأوثقُ من أبي معاوية[٧].

---

(١) في (ف) تشبه: «وحديثا».

(٢) هو: موسى بن إسماعيل التبوذكي.

(٣) في (ف): «وَهْب». ووهيب هذا هو: ابن خالد. وقد تابعه على هذه الرواية سفيان ابن عيينة، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وإسماعيل بن عليَّة:
أما رواية سفيان بن عيينة: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف"(٢٩١٥٥).
وأما رواية عبدالأعلى بن عبدالأعلى: فأخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٦٣٤).
وأما رواية إسماعيل بن علية: فأخرجها أحمد في "المسند" (٦/ ١٧ رقم ٢٥٨٢٠)، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (١/ ١٣ رقم ٢٩)، جميعهم رووه عن داود، عن الشعبي، عن عائشة، به.

(٤) في (أ) و(ش): «عن عائشة أن عائشة»، وفي (ك) تكرر قوله: «أن عائشة».

(٥) ذكر أبو حاتم في المسألة رقم (٢٢٣٤) أن رواية الشعبي عن عائشة مرسلة، وذكر عبدالرحمن بن أبي حاتم أيضًا في "المراسيل" (٥٩١) عن أبيه قوله: «الشعبي عن عائشة مرسل»، ورَوى (٥٨٩) مثل هذا أيضًا عن ابن معين.

(٦) في (ك): «أشيه».

(٧) وقد تابع وُهيبًا على روايته ابنُ عيينة، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وإسماعيل بن علية؛ كما تقدم. وخالفهم حماد بن سلمة؛ فرواه عن داود بن أبي هند، عن عامر الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، وسيأتي ذكر هذه الطريق في المسألة رقم (٢٢٣٤).
وأخرج عبدالرزاق في "مصنفه" (٥٤٠٦) عن معمر، عن الزهري: أن عائشة أرسلت إلى مروان تشكو السائب - وكان قاصًّا - فقالت: والله ما أستطيع أن أكلِّم خادمي، فنهاه مروان، فعاد، فشكته أيضًا، فلقيه مروان أيضًا، فصكَّه، أو قال: لطمه. =

٢٠٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يوسفُ بنُ عَطِيَّة(١)، عن ثابت(٢)، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ في كفَّارة المجلس: « أن تَقُولَ(٣): سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ . . . » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه(٤) حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أبي الصِّدِّيق النَّاجِي(٥) قولَهُ.

= وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٥/ ٦٧/أ) فقال: « يرويه داود بن أبي هند، واختلف عنه: فرواه حماد بن سلمة، عن داود، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة. وخالفه أبو معاوية الضرير؛ فرواه عن داود، عن الشعبي، عن ابن أبي السائب قاضي (كذا) المدينة، عن عائشة. والصحيح: عن الشعبي- مرسلاً- عن عائشة».

(١) هو: الصفار، متروك، ويروي المناكير عن ثابت. ولم نقف على روايته هذه، لكن أخرجه البزار في "مسنده" (٣١٢٣ و٣٦٩٨/ كشف الأستار)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢١٧)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٢٨٩)، والطبراني في "الأوسط" (٥٩١٤)، وفي "الدعاء" (١٩١٦)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٦٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٢٧٨)، جميعهم من طريق عثمان بن مطر، عن ثابت، عن أنس، به ، مرفوعًا.
قال العقيلي: «ولا يتابع عليه، وهذا يروى بإسناد أصلح من هذا، من غير هذا الوجه».
وذكر ابن عدي لعثمان بن مطر هذا الحديث وأحاديث أخرى، ثم قال: « وهذه الأحاديث عن ثابت غير محفوظة، إلا حديث السلام على الصبيان». وقال أيضًا: «ولعثمان بن مطر غير ما ذكرت من الأحاديث، وأحاديثه عن ثابت خاصة مناكير، وسائر أحاديثه فيها مشاهير وفيها مناكير، والضعف بيِّن على حديثه ».

(٢) هو: ابن أسلم البناني .

(٣) في (ك): « يقول ».

(٤) في (ش): « ورواه ».

(٥) في (ك): « الماحي »، وفي (أ): « التاجي »، واسم أبي الصديق هذا: بكر بن عمرو، وقيل: ابن قيس.

٢٠٥٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرُو بنُ أبي قَيْس[(١)]، والحارثُ بنُ نَبْهان الجَرْمي[(٢)]، عن عطاء بن السَّائب، عن يحيى بن عُمَارة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه كان يدعو: « اللَّهُمَّ ! قَنِّعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي ».

ورواه وُهَيْب بن خالد[(٣)]، عن عطاء بن السَّائب، عن سعيد بن

---

(١) روايته أخرجها ابن السني في "القناعة" (١١) من طريق عبدالرحمن بن عبدالله الدشتكي، عنه كما هنا.
ومن طريق ابن السني أخرجه الضياء في "المختارة" (٤١٩).
وأخرجه الضياء أيضًا في "المختارة" (٤١٨) من طريق محمد بن مسلم بن وارة، عن محمد بن سعيد بن سابق، عن عمرو بن أبي قيس، به، كسابقه.
وهكذا أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥١٠)، وعنه البيهقي في "الدعوات" (٢١١)، و"الآداب" (١٠٨٤) من طريق محمد بن الخليل الأصبهاني، عن يعقوب ابن يوسف القزويني، عن محمد بن سعيد بن سابق، عن عمرو بن أبي قيس، به، كسابقه.
وأخرجه الحاكم أيضًا (٢/ ٣٥٦)، وعنه البيهقي في "الشعب" (٩٨٦٤)، و"الآداب" (١٠٨٣) من طريق أبي بكر بن إسحاق الفقيه، عن يعقوب بن يوسف، به، ولم يذكر في سنده « يحيى بن عمارة ».

(٢) في (ك): « والحار بن شهاب الحرفي ». ورواية الحارث هذا أخرجها ابن السني في "القناعة" (١٢)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص٩١ رقم ٥٠) لكن من رواية عطاء، عن سعيد بن جبير، وليس فيها ذكر ليحيى بن عمارة.

(٣) لم نقف على من أخرج روايته، لكنه توبع؛ فقد أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٧٢٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٦) كلاهما من طريق سعيد بن زيد، عن عطاء بن السائب، حدثنا سعيد بن جبير...، فذكره عن ابن عباس مرفوعًا.
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٧٥٦).
وأخرجه ابن السني في "القناعة" (١٣) من طريق علي بن الحسين بن واقد، عن عطاء بن السائب، به، مثل سابقه.

جُبَير، عن ابن عبَّاس[١].

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؟

قال: ما يُدرينا! مَرَّةً قال[٢] كذا، ومرةً قال كذا!

٢٠٥٣ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه موسى بنُ[٤] عُقْبة، وإسماعيلُ بنُ عيَّاش، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه[٥]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَجْلِسًا ثُمَّ تَفَرَّقُوا عَنْ غَيْرِ ذِكْرِ اللهِ، إِلَّا كَانَتْ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً** ».

ورواه وُهَيْبٌ[٦]، عن سُهَيْل، عن عَوْن بن عبدالله بن عُتْبة[٧]،

---

(١) الذي يظهر: أن ابن أبي حاتم لم يقصد وقف الحديث على ابن عباس، وإنما قصد إسقاط يحيى بن عمارة من الإسناد.
أما إن كان قَصَدَ الاختلافين كليهما - إسقاط يحيى بن عمارة ووَقْفَ الحديثِ -: فقد أخرجه كذلك ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٨١١ و٢٩٦٢٤) عن أسباط بن محمد، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفًا.
وهكذا أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٦٨١) من طريق نصر بن أبي الأشعث، عن عطاء. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (٢٦٩).

(٢) يعني: عطاء بن السائب.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٧٨) وفيها بيان لعلة هذا الحديث بأجود مما هنا.

(٤) سيأتي تخريج روايته، ورواية إسماعيل في المسألة رقم (٢٠٧٨).

(٥) قوله: « عن أبيه » ليس في (أ) و(ش).

(٦) هو: ابن خالد، ولم يذكر جواب أبي حاتم، لكن وجَّه هذا السؤال إلى أبي حاتم وأبي زرعة في المسألة رقم (٢٠٧٨)، فقالا: « هذا خطأٌ؛ رواه وُهَيْبٌ، عن سُهَيْل، عن عَوْن بن عبدالله، موقوفٌ، وهذا أصحُّ ». فلعلَّ هنا سقطًا قبل قوله: « ورواه وهيب»، والله أعلم.

(٧) يعني: موقوفًا كما سيأتي في المسألة رقم (٢٠٧٨).

أُراه قال: عبدٌ يقعُدُ مجلسًا .

٢٠٥٤ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه يوسفُ بنُ عَدِيٍّ، عن عَثَّامٍ[٢]، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا تضوَّر[٣] من الليل قال: « **لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ، رَبُّ السَّمَٰوَاتِ وَرَبُّ الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا العَزِيزُ الغَفَّارُ** » ؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: هشام بن عُرْوة، عن أبيه؛ أنه كان يقولُ نفسُهُ[٤].

ورواه جَرِير[٥].

وقال أبو زرعة: حدَّثنا يوسفُ بنُ عَدِيٍّ بهذا الحديث، وهو حديثٌ مُنكَرٌ .

وسمعتُ أبي أيضًا[٦] يقولُ: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٧] .

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٧) و(١٩٨٧).

(٢) في (ت) و(ك): « عنام »، وهي مهملة في بقية النسخ. وهو: عثام بن علي الكلابي.

(٣) انظر التعليق على معناه في المسألة رقم (١٩٨٧).

(٤) انظر تخريج قوله: « يقول نفسُهُ » من جهة العربية في التعليق على المسألة رقم (١٩٨٧).

(٥) كذا في جميع النسخ، وتقدمت العبارة في المسألة (١٩٧) بلفظ: « رواه جرير هكذا »، وفي المسألة (١٩٨٧): « هكذا رواه جرير ».

(٦) قوله: « أيضًا » سقط من (ك).

(٧) من قوله: « وسمعت أبي ... » إلى هنا سقط من أصل (ت)؛ لانتقال النظر، وألحق بالهامش، لكن لم يظهر في التصوير سوى قوله: « حديث منكر »، وطرف من قوله: « وسمعت ».

٢٠٥٥ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه يونسُ بنُ أبي إسحاق، عن أبي إسحاق[٢]، عن الحارثِ[٣]، عن عليٍّ؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يقول عند مَنامِهِ: « **اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الكَرِيمِ، وَكَلِمَتِكَ التَّامَّةِ** . . . »، وذكرتُ لهما الحديثَ؟

فقالا: هذا حديثٌ خطأٌ، رواه بعضُ الحفَّاظ، عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرة[٤]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٥]؛ وهو الصحيحُ.

قال أبي: رواه عمَّارُ بنُ رُزَيْق، عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ والحارثِ، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

ثم قال: وحديثُ الأولِ أشبهُ؛ لأنَّ عمَّارَ بنَ رُزَيْقٍ سمع من أبي إسحاق بِأَخَرَةٍ.

٢٠٥٦ - وسألتُ[٦] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه زكريا بن أبي زائدة، وزهيرٌ[٧]، فقال أحدُهما: عن أبي إسحاق[٨]، عن عمرو بن

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٨٩).

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٣) هو: ابن عبدالله الأعور.

(٤) هو: عمرو بن شرحبيل.

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة. وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٩٠).

(٧) هو: ابن معاوية.

(٨) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

مَيمون، عن عبدالله[١]، عن النبيِّ ﷺ، وقال الآخَرُ: عن عمرو بن مَيمون، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ[٢]: أنه كان يتعوَّذُ مِنْ خمسٍ: مِنَ البُخْل، والجُبْن، وسُوءِ العُمُرِ، وفتنةِ الصَّدرِ، وعَذَابِ القَبر .

فأيُّهما أصحُّ ؟

فقالا: لا[٣] هذا ولا هذا؛ روى هذا الحديثَ الثَّوريُّ، فقال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مَيمون؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يتعوَّذ، مُرسَلً[٤]، والثَّوريُّ أحفظُهُمْ .

وقال أبي: أبو[٥] إسحاق كَبِرَ[٦] وساءَ حفظُهُ بِأَخَرَةٍ؛ فسماعُ الثَّوريِّ منه قديمًا[٧] .

وقال أبو زرعة: تأخَّر سَمَاعُ زهيرٍ وزكريا من[٨] أبي إسحاق .

٢٠٥٧ - وسألتُ[٩] أبي عن حديثٍ رواه حُصَين[١٠]، عن سعد

---

(١) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.
(٢) من قوله: « وقال الآخر . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.
(٣) في (ك): « ولا » بالواو.
(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٥) قوله: « أبو » سقط من (ش).
(٦) في (ت) و(ك): « كبير ».
(٧) كذا في جميع النسخ، بنصب: « قديمًا»، ويُخرَّج على أنه ظرفٌ سدَّ مسدَّ الخبر. وانظر التعليق عليه في المسألة رقم (١٩٩٠).
(٨) في (ت) و(ك): « ابن ».
(٩) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٩٦)، وانظر المسألة رقم (١٧٧) و(٢٠٦٢).
(١٠) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلَمي .

ابن عُبيدة، عن البَرَاء؛ قال: إذا اضطجع الرجلُ فتوسَّدَ يمينَهُ قال: اللَّهُمَّ إنِّي أسلَمْتُ نفسي إليكَ... ؟

قال أبي: لم يَرْفعْهُ حُصَين، ورواه مَنصور(١) وفِطْرٌ(٢) فرفعاه.

قلتُ: فأيُّهم أصحُّ ؟

قال: مَنصُورٌ أحفظُ الثلاثة وأثبتُهم وأتقنُهم.

٢٠٥٨ - وسألتُ(٣) أبي عن حديثٍ رواه أبو نُعَيْم(٤)، عن مُغِيرة ابن أبي الحُرِّ، عن سعيد بن أبي بُرْدة، عن أبيه(٥)، عن جدِّه؛ قال: جاز(٦) رسولُ الله ﷺ ونحن قُعودٌ فقال: « **مَا أَصْبَحْتُ غَدَاةً قَطُّ إِلَّا**

---

(١) هو: ابن المعتمر.

(٢) هو: ابن خليفة.

(٣) انظر المسألة رقم (١٩٠٤).

(٤) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٤٣٦ و٣٥٠٦٥)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٥٥٨)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٣/٤٣)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٢٧٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٧٤-١٧٥)، والطبراني في "الأوسط" (٣٧٤٩)، وفي "الدعاء" (١٨٠٩)، وابن جميع الصيداوي في "معجم شيوخه" (ص ٣٠٠-٣٠١)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٦٠)، و"تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم" (٣٣).
وتابع أبا نعيم وكيعُ بن الجراح، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤١٠ رقم ١٩٦٧٢)، وابن ماجه في "سننه" (٣٨١٦)، والبزار في "مسنده" (٣١٢٣).
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى، إلا المغيرة بن أبي الحُرّ ».

(٥) هو: أبو بردة بن أبي موسى الأشعري.

(٦) في (ش): «جاء». وجاز الموضعَ: سلكه وسار فيه. "مختار الصحاح" (١١٥)(جوز).

اسْتَغْفَرْتُ اللهَ فِيهَا مِئَةَ مَرَّةٍ » ؟

قال أبي: رواه موسى بنُ عُقْبة[١]، عن أبي إسحاق[٢]، عن أبي بُرْدة، عن أبيه، عن الأَغَرِّ - من أصحابِ رسولِ الله ﷺ[٣] - عن النبيِّ ﷺ.

ورواه إسرائيل[٤]، عن أبي إسحاق، عن أبي بكرٍ وأبي بُرْدة ابني أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ بنحوه، ولم يذكُرْ[٥] أبا موسى .

---

(١) لم نقف على رواية موسى بن عقبة على هذا الوجه؛ بذكر الأغر في سنده، ولكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٢٧٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٨٩)، والطبراني في "الدعاء" (١٨١٠)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ١١٤-١١٥)، والبيهقي في "الشعب" (٦٣٧٠)، جميعهم من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ به، ولم يذكر فيه الأغر .

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٣) قوله: « عن الأغر من أصحاب النبي ﷺ » سقط من (ت) و(ك).

(٤) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق . وروايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (٦٣٦٩) من طريق أبي حاتم الرازي، عن عبيدالله بن موسى العبسي، عن إسرائيل، به.
وأخرجه الدارمي في "سننه" (٢٧٦٥) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عن إسرائيل، به.
وكذا رواه عبيدالله بن موسى والفريابي عن إسرائيل، وخالفهما أبو أحمد الزبيري؛ فرواه عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة وحده، عن أبيه أبي موسى، به، هكذا موصولاً؛ أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٩٤ رقم ٢٣٣٤٠)، والبزار (٢٩٧٠ و٣١٢٠).

(٥) في (ت): « يذكرا ».

قال أبي: وحديثُ إسرائيل أشبهُ؛ إذ كان هو أحفظَ[(١)].

٢٠٥٩ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن يَمَانٍ؛ قال: حدَّثنا مِسْعَر[(٣)]، عن أبي بكر بن حَفْص[(٤)]، عن حسن بن حسن، عن عبدالله بن جعفر؛ قال لمَّا جهَّز ابنتَهُ إلى الحجَّاج؛ قال لها: رسولُ الله ﷺ[(٥)] أَمَرَني إذا أصابني هَمٌّ أو غَمٌّ[(٦)] أنْ أدعوَ بهذا

(١) هذا ما رجحه أبو حاتم، وخالفه العقيلي، والدارقطني، والمزي:
أما العقيلي فقال في "الضعفاء" (٤/ ١٧٥): «وقال ثابت وعمرو بن مرة: عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي ﷺ نحوه، وهذا أولى».
وقال الدارقطني في "العلل" (٧/ ٢١٦ رقم ١٣٠٠): «اختلف فيه على أبي بردة؛ فرواه المغيرة بن أبي الحر - شيخ من الكوفة - عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده أبي موسى . وخالفه حميد بن هلال؛ فرواه عن أبي بردة قال: حدثني رجل من المهاجرين، عن النبي ﷺ . وخالفهما ثابت البناني وعمرو بن مرة؛ فروياه عن أبي بردة، عن الأغر الجهني، ومنهم من قال: المزني . وكذلك رواه زياد بن المنذر أبو الجارود، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، وهو أشبهها بالصواب؛ قول من قال: عن الأغر». وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٦/ ٤٦٢): «المحفوظ: حديث أبي بردة، عن الأغر المزني».
ورواية ثابت البناني وعمرو بن مرة التي أشار إليها العقيلي والدارقطني، أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٠٢) من طريقهما، عن أبي بردة، عن الأغرّ المزني: أن رسول الله ﷺ قال: «إنه لَيُغَانُ على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة». هذا لفظ ثابت، ولفظ عمرو بن مرة: «يا أيها الناس توبوا إلى الله، فإني أتوب في اليوم إليه مئة مرة».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٩٧).

(٣) هو: ابن كدام .

(٤) هو: عبدالله بن حفص .

(٥) في المسألة رقم (١٩٩٧): «إن رسول الله ﷺ».

(٦) في (ش): «غم أو هم»، وكذا في (أ)، لكن الناسخ وضع على الكلمتين علامتي التقديم والتأخير (مـ . مـ).

الدعاء: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الحَلِيمُ الكَرِيمُ ...» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ روى غيرُ واحدٍ عن مِسْعَر لا يُوَصِّلُونَهُ[١].

٢٠٦٠ - وسألتُ[٢] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه حجَّاج بن دينار، عن أبي هاشم[٣]، عن أبي العالية[٤]، عن أبي بَرْزة[٥]، عن النبيِّ ﷺ في كفارة المجلس: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ**...».

ورواه يونس بن محمد، عن مُصْعَب بن حَيَّان[٦]، عن مُقَاتِل بن حَيَّان، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن رافع بن خَديج، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: ورواه مَنصور[٧]، عن فُضَيْل بن عمرو، عن زياد بن حُصَين، عن أبي العالية، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٨] ؟

قال أبي: حديثُ مَنصُورٍ أشبهُ؛ لأنَّ حديثَ أبي هاشم رواه حجَّاجُ بنُ دينار، عن أبي هاشم، وحجَّاج ليس بالقويِّ، وحديثُ الرَّبيع[٩] بن أنس دُونَهُ مُصْعَبُ بن حَيَّان، عن مُقَاتِلِ بن حَيَّان، عن

(١) قوله: «لا يوصِّلونه» هو بتشديد الصاد، من وصَّل الحديثَ يوصِّله توصيلاً، بمعنى: وَصَلَه. وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٦٣).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٩٩).

(٣) هو: الرُّمَّاني، يحيى بن دينار.

(٤) هو: رُفَيع بن مهران الرِّياحي.

(٥) في (ك): «بردة» بدل: «برزة».

(٦) في (ك): «حنان» بدل: «حيان».

(٧) هو: ابن المعتمر.

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٩) في المسألة (١٩٩٩): «وفي حديث الربيع».

الرَّبيع .

قال أبو زرعة: حديثُ مَنصُورٍ أشبهُ[(١)]؛ لأنَّ الثَّوريَّ رواه، وهو أَحفظُهُم .

٢٠٦١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه خالدُ بنُ عبدالرحمٰن المخزوميِّ[(٢)]، عن هشام بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام قاضي المدينة، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: « لمَّا أراد الله أن يتوبَ على آدمَ طاف سبعًا بالبيت، والبيتُ يومئذٍ ليس بِمَبْنِيٍّ، وهو رَبْوَة حمراءُ، ثم قام[(٣)] فصلَّى[(٤)] ركعتَين، ثم قام فقال: اللَّهُمَّ إنَّك تعلم سِرِّي وعلانيتي؛ فاقبَلْ مَعذِرتي، وتعلمُ حاجتي؛ فأَعْطني سُؤْلي، وتعلَمُ ما في نفسي؛ فاغفِرْ لي ذنوبي، اللَّهُمَّ

(١) من قوله: «لأن حديث أبي هاشم...» إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.

(٢) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧/ ٤٣١) من طريقين عن خالد بن عبدالرحمن المخزومي، وسمى شيخه في إحدى الروايتين: «هشام بن عبدالملك بن عكرمة»، وفي الأخرى: «هشام بن عبدالله بن عكرمة»، وصوّب ابن عساكر رواية من قال: « هشام بن عبدالله بن عكرمة »، وهذا لا يعارض ما ذكره ابن أبي حاتم هنا، فهو : « هشام بن عبدالله بن عكرمة بن عبدالرحمن ». انظر ترجمته في "لسان الميزان" (٦/ ١٩٥). وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٩٧٤)، وابن عساكر في "تاريخه" (٧/ ٤٣١-٤٣٢) من طريق النضر بن طاهر، عن معاذ بن محمد الخراساني، عن هشام بن عروة، به . قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا معاذ بن محمد، تفرد به النضر بن طاهر ».اهـ.

(٣) في (أ) و(ش): « قال » بدل: « قام ».

(٤) في (ك): « يصلي ».

إنِّي أسألُكَ إيمانًا يُباشِرُ قلبي، ويقينًا صادِقًا حتى أعلَمَ أنه لا يُصِيبُنِي إلا ما كتبتَ[١]، ورِضًا بما قَسَمْتَ لي. فأَوحَى اللهُ إليهِ: إنِّي قد غَفَرْتُ لك، ولَن يأتيَ أحدٌ من ذُرِّيتك فيدعوَني بمثل الذي دعوتَني[٢] به إلا غفرتُ له، وكَشَفتُ غمومَه وهمومَهُ، ونزعتُ الفَقرَ مِنْ بين عينيه، واتَّجَرْتُ[٣] له مِنْ وراءِ كلِّ تاجرٍ، وجاءَتْهُ الدنيا وهي راغمةٌ وإن كان لا يريدُها » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٠٦٢ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن سَابِق، عن إبراهيم بن طَهْمَان، عن مَنصور[٥]، عن الحَكَم[٦]، عن سعد بن عُبيدة[٧]، عن البَراءِ بن عازب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ لْيَكُنْ آخِرَ مَا تَقُولُ: أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ** ... »، الحديثَ ؟ .

فقال أبي: هذا خطأٌ، ليس فيه الحَكَم؛ إنما هو: مَنصور، عن سعد بن عُبيدةَ نفسِهِ، عن البَرَاءِ، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) أي: إلا ما كَتَبْتَ لي؛ كما في الموضع السابق من "تاريخ دمشق".

(٢) في (ت) و(ك): «بمثل ما دعوتني».

(٣) كذا في (أ) و(ف) دون نقط الجيم في (أ). ولم تنقط التاء في (ك)، وأهملت الكلمة في (ش)، وفي (ت): « انجرت » بالنون والراء المهملة.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٧٧)، وانظر المسألة رقم (١٩٩٦) و(٢٠٥٧).

(٥) هو: ابن المعتمر .

(٦) هو: ابن عتيبة .

(٧) في (ت) و(ك): « عُبَيْد » بدل: « عبيدة ».

٢٠٦٣ - **وسمعتُ**[١] **أبي وسُئِلَ**[٢] عن حديثٍ رواه ضَمْرة[٣]، عن يحيى بن راشد، عن أبي الوَرْد[٤] بن ثُمَامَة، عن أبي الجُلَاح[٥]، عن مُعَاذِ بن جَبَل: أنَّ النبيَّ ﷺ سَمِعَ رجلاً يقول: اللَّهُمَّ، تَمِّمْ عليَّ نعمتَك، فقال: « **تَدْرِي مَا تَمَامُ النِّعْمَةِ؟ الفَوْزُ [بالجَنَّةِ]**[٦]، **والنَّجَاةُ مِنَ النَّارِ** »، وسَمِعَ رجلاً يقول[٧]: يا ذا الجلالِ والإكرامِ! فقال: « **قَدِ اسْتُجِيبَ لَكَ؛ فَاسْأَلْ**[٨] »؟

فقال أبو زرعة[٩]: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن أبي الورد[١٠]، عن

---

(١) نقل الزيلعي في "تخريج الكشاف" (١/ ٩٥)، و(٣/ ٣٩٧) قول أبي زرعة هنا: « وأبو الورد لا يسمى ».

(٢) السؤال هنا موجه إلى أبي حاتم، وسيأتي الجواب آخر المسألة من أبي زرعة، ولا إشكال في هذا؛ فإنه قد يكون حاضرًا، فيبادر بالجواب؛ بحكم ما يشترك فيه مع أبي حاتم من مذاكرة هذا العلم والكلام فيه، وقد يكون في قرينة الحال في المجلس ما دفع أبا زرعة للجواب؛ كإيماءٍ من أبي حاتم إليه أو نحو ذلك.

(٣) هو: ابن ربيعة الفلسطيني.

(٤) في (ك): « الوود ».

(٥) في (أ): « أبي اللجلاج ».

(٦) المثبت من (ش)، وهو الذي يقتضيه السياق، وفي بقية النسخ: « من الجنة ».

(٧) قوله: « يقول » سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(٨) في (أ): « فسئل »، وفي (ش) و(ك): « فسيل »، ورسمت بالوجهين في (ت) و(ف) هكذا: « فسئل »؛ وهذا جارٍ على مذهب من يرسم الهمزة المتوسِّطة الساكن ما قبلها مفردةً على مُتَّسَعٍ أو على نبرة، أي: على غير ألف أو ياء أو واو، سواءٌ كانت مفتوحةً أو مكسورة أو مضمومة؛ نحو: يَسْئَم، ويَزْئِر، ويَلْئُم، ويمدون الحرف الذي قبلها - رسمًا - إنْ كان يتصل بما بعده؛ كرسم المصحف؛ نحو: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]. وانظر "الألفاظ المهموزة" لابن جني (ص٦٠)، و"أدب الكاتب" لابن قتيبة (ص٢٦٦ و٢٦٨).

(٩) السؤال في صدر المسألة موجه إلى أبي حاتم، وتقدم التعليق عليه.

(١٠) رواه عن أبي الورد هكذا: سعيدُ بن إياس الجريري، ومن طريقه أخرجه ابن =

اللَّجْلاج[١]، عن مُعَاذ[٢]، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبو زرعة[٣]: وأبو الوَرْد لا يُسَمَّى .

٢٠٦٤ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا بحديثٍ اختلَفَ[٤] شُعبةُ وهشامٌ الدَّسْتَوَائِي:

فروى شُعبة[٥]، عن أبي جعفر الخَطْمِي[٦]، عن عُمَارة بن

= أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣٤٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٣١ و٢٣٥ رقم ٢٢٠١٧ و٢٢٠٥٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٠٧)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٧٢٥)، والترمذي (٣٥٢٧)، وابن أبي الدنيا في "الشكر" (١٥٦)، والبزار في "مسنده" (٢٦٣٥)، والشاشي في "مسنده" (١٣٧٥-١٣٧٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠/ ٥٥-٥٦ رقم ٩٧-١٠٠)، وفي "الدعاء" (٢٠٢٠ و٢٠٢١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٢٠٤)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (١٥٨)، و"الدعوات الكبير" (١٩٧ و٢٥٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ١٢٦-١٢٧).

وأخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" أيضًا (٢٧٠) من طريق الطبراني.

قال الترمذي: « هذا حديث حسن ». وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم له طريقًا عن معاذ إلا هذا الطريق، ولا نعلم رواه عن اللجلاج إلا أبو الورد ».

وقال أبو نعيم: « تفرد به عن اللجلاج أبو الورد، وحدث به الأكابر عن الجريري، منهم إسماعيل بن علية، ويزيد بن زريع، وعنهما الإمامان علي بن المديني وأحمد ابن حنبل ». وانظر "العلل ومعرفة الرجال" لعبدالله بن أحمد (١/ ٣٠٣ رقم ٥٠٦)، و(٢/ ٢٥ رقم ١٤٣٣).

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « عن أبي اللجلاج ».

(٢) في (ك): « معاذ بن جبل ».

(٣) من قوله: « هذا خطأ ... » إلى هنا مكرر في (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) أي: اختلف فيه.

(٥) سيأتي تخريج روايته.

(٦) هو: عمير بن يزيد.

خُزَيمَة، عن عثمان بن حُنَيف: أنَّ رجلاً ضريرَ البَصَرِ أتى النبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، ادْعُ الله أن يعافيَني، فأمرَهُ أن يتوضَّأَ ويُصلِّيَ ركعتَيْنِ ويدعوَ: « **اللَّهُمَّ، إنِّي أَسْأَلُكَ، وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ، إنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَىٰ رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ فَتُقْضَى لِي، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ** ».

هكذا رواه[1] عثمان بن عمر، عن شُعبة، حدَّثنا به أبو سعيد بن يحيى بن سعيد القَطَّان[2]، عن عثمان بن عمر.

---

(١) قوله: « هكذا رواه » جاء بدلاً منه في (ك): « ورواه ».

(٢) هو: أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان، ولم نقف على من أخرج روايته، لكنه توبع، فأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١٣٨/٤ رقم ١٧٢٤٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٣٧٩) كلاهما عن عثمان بن عمر، به.
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢١٠/٦) من طريق علي بن المديني، والترمذي (٣٥٧٨)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٤٩٥) من طريق محمود بن غيلان، وابن ماجه (١٣٨٥) من طريق أحمد بن منصور، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢١٩)، والطوسي في "مستخرجه" (٤٥٥) من طريق محمد بن بشار، وابن خزيمة أيضًا في الموضع السابق من طريق أبي موسى محمد بن المثنى، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢٥٧/٢-٢٥٨)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (١٦٦/٦) من طريق محمد بن يونس، والطبراني في "الدعاء" (١٠٥١) من طريق إدريس بن جعفر العطار، والحاكم في "المستدرك" (٣١٣/١ و٥١٩) من طريق الحسن بن مكرم وعباس بن محمد الدوري، جميعهم عن عثمان بن عمر، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١٣٨/٤ رقم ١٧٢٤١) من طريق روح بن عبادة، والحاكم في "المستدرك" (٥١٩/١) من طريق محمد بن جعفر، كلاهما عن شعبة، به.
وخالف الإمامَ أحمدَ أبو سعيد شبيب بن سعيد، وعون بن عمارة، كما سيأتي؛ فروياه عن روح بن عبادة، عن أبي جعفر، كرواية هشام الدستوائي. =

وروا[معاذُ بنُ هشام][1]، عن أبيه، عن أبي جعفر، عن أبي أُمامة بن سَهْل بن حُنَيف، عن عمه عثمان بن حُنَيف، عن النبيِّ ﷺ .

فسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ حديثُ شُعبة .

قال أبو محمد: حَكَمَ أبو زرعة لشُعْبة؛ وذلك: لم يكن عنده أنَّ[2] أحدًا تابَعَ[3] هشامٌ[4] الدَّسْتَوَائِيَّ، ووجدت عندي: عن يونس[5]

= وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٤/ ١٣٨ رقم ١٧٢٤٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٢٠٩-٢١٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٤٩٤)، ثلاثتهم من طريق حماد بن سلمة، عن أبي جعفر، به .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، ولابد منه، فإنَّ الخلاف دائر بين روايتي شعبة وهشام الدستوائي؛ كما في صدر المسألة ونهايتها، ولولا هذا التقدير لعدمنا رواية هشام الدستوائي الذي هو أحد طرفي الخلاف، ولو لم يكن هناك سقطٌ، لكان التقدير: ورواه أبو سعيد بن يحيى بن سعيد القطَّان، ويكون المراد بـ«أبيه»: جده يحيى بن سعيد القطان؛ فهو الذي يروي عن أبي جعفر، ولو كان كذلك لاشتهرت هذه الرواية، أو لذكرها ابن أبي حاتم في الترجيح، ولما احتاج إلى أن يقول: « فاتفاق الدستوائي وروح بن القاسم يدل على أن روايتهما أصح ».
والحديث أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٢١٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٤٩٦) كلاهما من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه هشام الدستوائي؛ عن أبي جعفر يزيد بن عمير، عن أبي أمامة بن سهل، عن عمه عثمان بن حُنيف، به.
وتابع هشامًا عليه روح بن عبادة في بعض الطرق عنه، كما سيأتي .

(٢) قوله: « أن » سقط من (ت) و(ك).　　(٣) في (ش): « مايع » بدل: « تابع ».

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو مفعول "تابَعَ"، فكانت الجادة أن يقال: هشامًا، بالألف؛ لأنه اسم عربي عَلَمٌ على مذكَّر، لكن ما وقع في النسخ صحيح أيضًا في العربية، وفيه وجهان: التنوين وعدمه: هشامٌ وهشامَ، وقد فصَّلنا في هذين الوجهين في التعليق على مثل ذلك في المسألة رقم: (١٢٦).

(٥) روايته أخرجها ابن قانع في "معرفة الصحابة" (٢/ ٢٥٨)، لكنه قال: « حدثنا =

. . . .

= المعمري، نا يونس بن عبدالأعلى؛ نا ابن وهب »، ولم يذكر أنه يزيد بن وهب.
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٢١٠) من طريق عبدالمتعال بن طالب، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٣٠-٣١ رقم ٨٣١١)، و"الصغير" (٥٠٨)، و"الدعاء" (١٠٥٠) من طريق أصبغ بن الفرج، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٩٢٨) من طريق أحمد بن عيسى، ثلاثتهم عن ابن وهب، به، ولم يذكر أحد منهم أنه يزيد بن وهب، بل إن الطبراني في "الصغير" قال: « عبدالله بن وهب »، وهو الصواب فيما يظهر؛ فإن الذي يروي عن شبيب بن سعيد ويروي عنه يونس بن عبدالأعلى وأصبغ ابن الفرج وعبدالمتعال بن طالب وأحمد بن عيسى - هو عبدالله بن وهب؛ فالظاهر أن قوله: « يزيد » وهم، ولعل سبب الوقوع فيه ذِكْر يونس بن عبدالأعلى وارتباط اسم شبيب بن سعيد بيونس بن يزيد في صحة الرواية. قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٥٩ رقم ١٥٧٢): « شبيب بن سعيد أبو سعيد التميمي والد أحمد بن شبيب بن سعيد البصري، روى عن روح بن القاسم ويونس بن يزيد ومحمد بن عمرو؛ روى عنه عبدالله بن وهب وابنه أحمد بن شبيب بن سعيد، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه؟ فقال: كانت عنده كتب يونس بن يزيد، وهو صالح الحديث لا بأس به».
وقال الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص ٤٠٩): « شبيب بن سعيد الحبطي أبو سعيد البصري، وثقه ابن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني والذهلي، وقال ابن عدي: عنده نسخة عن يونس، عن الزهري مستقيمة، وروى عنه ابن وهب أحاديث مناكير، فكأنه لما قدم مصر حدَّث من حفظه فغلط، وإذا حدَّث عنه ابنه أحمد فكأنه شبيب آخر؛ لأنه يجوِّد عنه ».
ثم ذكر ابن حجر أن البخاري إنما روى لشبيب هذا من رواية ابنه أحمد عنه عن يونس، ولم يخرج له من روايته عن غير يونس، ولا من رواية ابن وهب عنه .
ولم ينفرد ابن وهب برواية هذا الحديث عن شبيب :
فأخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٢٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٢٦-٥٢٧)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٦/ ١٦٧-١٦٨)، والمقدسي في "الترغيب في الدعاء" (٦٢) جميعهم من طريق أحمد بن شبيب، عن أبيه .
وأخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٩٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٢٦)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٩٢٩) من طريق عون بن عمارة، =

ابن عبدالأعلى، عن يزيد[١] بن وَهْب، عن أبي سعيد التَّمِيمِيِّ- يعني: شَبِيبَ بنَ سعيد- عن رَوْح بن القاسم، عن أبي جعفر، عن أبي أُمَامَة ابنِ سَهْل بن حُنَيف، عن عمِّه عثمان بن حُنَيف[٢]، عن النبيِّ ﷺ ... مثلَ حديثِ هشام الدَّسْتَوَائِي، وأشبعَ متنًا، ورَوْحُ بنُ القاسم ثقةٌ يُجمَعُ حديثُهُ؛ فاتفـاقُ الدَّسْتَوَائِيِّ ورَوْحِ بنِ القاسم يدلُّ على أنَّ روايتهما أصحُّ[٣].

= عن روح بن القاسم، به، فتابع شبيب بن سعيد، لكن عون بن عمارة هذا ضعيف، وقد أورد ابن حبان هذا الحديث فيما ينتقد عليه، ومع ذلك فإنه قد اضطرب في هذا الحديث، فأخرجه الطبراني في "الدعاء" (١٠٥٣) من طريقه، عن روح بن القاسم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، ثم قال الطبراني: « وهم عون في الحديث وهمًا فاحشًا ».

(١) في (ك): « زيد » بدل: « يزيد ». وتقدم في التعليق السابق ترجيح أن « يزيد » أيضًا وَهْمٌ ، والصواب: عبدالله بن وهب .

(٢) قوله: « عن عمه عثمان بن حنيف » مكرر في (ك).

(٣) قال الطبراني في "الدعاء"(١٠٥٢): « حدثنا محمد بن أحمد بن البراء؛ قال: سمعت علي بن المديني يقول: "روى شعبة عن عمارة بن خزيمة"، فذكر حديث عثمان بن حنيف. قال علي: ورواه روح بن القاسم، عن أبي جعفر الخطمي، عن أبي أمامة بن سهل، عن عثمان بن حنيف. قال علي: وما أرى روح بن القاسم إلا قد حفظه». اهـ.

وهذا الذي رجحه علي بن المديني وابن أبي حاتم مبني على ثبوت الرواية عن روح ابن القاسم، وتقدم في التخريج أن الإمام أحمد روى هذا الحديث عن روح بن القاسم، عن شعبة، وهذا إما أن يكون اختلافًا على روح؛ فتُرَجَّح رواية الإمام أحمد، ويكون الصواب مع أبي زرعة في ترجيح رواية شعبة، وإما أن يكون لروح فيه إسنادان، وهذا لو كانت الرواية المخالفة ثابتة عنه، وتقدم في التخريج أنها من رواية شبيب بن سعيد عنه، وهي ضعيفة، ولا ينجبر ضعفها برواية عون بن عمارة، لاضطرابه في الحديث؛ فيكون ترجيح أبي زرعة هو الصحيح - فيما يظهر - =

٢٠٦٥ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن أُمَيَّة السَّاوِيُّ[(١)]، عن عيسى بن موسى[(٢)] البُخَارِيِّ المعروفِ[(٣)]، عن الرَّيَّان بن الجَعْد الكِنَانِي - من أهل فِلَسْطِينَ - عن يحيى بن حَسَّان، عن عُبَادة بن الصامت؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يدعو بهذه الدعوات كُلَّما سلَّم: **«اللَّهُمَّ لَا تُخْزِنِي يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ البَأْسِ[(*)]؛ فَإِنَّ مَنْ أَخْزَيْتَهُ يَوْمَ البَأْسِ[(*)] فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ»** ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ رواه ابن المُبَارَك[(٤)]، عن يحيى

= ويدلُّ عليه: أن حماد بن سلمة تابع شعبة كما تقدم. وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٦/ ٢٠٩-٢١٠)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٤/ ١٩٥٨-١٩٦٠).

(١) في (ت) و(ك): « السادي ». ورواية الساوي هذا أخرجها ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٢٩). وأخرجه ابن بشران في "الأمالي" (١٢٨١) من طريق السري بن يحيى؛ قال: حدثني الريان . . . ، فذكره.

(٢) في (أ) و(ش): « موسى بن عيسى ».

(٣) كذا في جميع النسخ، والظاهر أن هناك سقطًا، وصواب العبارة: « المعروف بغُنجار»؛ فهو لقب عيسى بن موسى، كما في "التقريب" (٥٣٣١).

(*) في (ش): « اليأس ». والمراد بـ« يوم البأس»: الحرب ولقاء العدو. وقد أورده عبدالباقي بن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٥١ و١٥٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ٦٤٤ رقم١٧٢١) في ترجمة أبي قرصافة، قال أبو قرصافة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « اللهم لا تخزني يوم القيامة ولا تخزني يوم اللقاء». وانظر "مشارق الأنوار" (١/ ٧٥)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (١٢/ ١٩٤)، و"النهاية" (١/ ٨٩) و(٥/ ٣٦).

(٤) هو: عبدالله ، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٣٤ رقم ١٨٠٥٦)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٠ رقم ٢٥٢٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٧٢٢). زاد الإمام أحمد في روايته: « قال ابن المبارك: يحيى بن حسان من أهل بيت المقدس، وكان شيخًا كبيرًا حسن الفهم ».

ابن حسان الفِلَسْطِينِي، عن رجل من بني كِنَانَة، عن النبيِّ ﷺ، وليس لعبادة معنًى.

٢٠٦٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به إسحاقُ بنُ إبراهيم البَغَوِي[١]، عن داود بن عبدالحميد الكُوفيِّ نَزِيلِ المَوْصِل، عن عمرو ابن قَيْس المُلائي، عن عَطِيَّة[٢]، عن أبي سعيد؛ قال: كان النبيُّ ﷺ إذا أصبَحَ وطَلَعت الشمسُ قال: « **الحَمْدُ للهِ الَّذِي جَلَّلَنَا اليَوْمَ[٣] عَافِيَتَهُ[٤]، وَجَاءَنَا بِالشَّمْسِ مِنْ مَطْلِعِهَا[٥]، اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ أَشْهَدُ لَكَ بِمَا شَهِدتَّهُ[٦] عَلَى نَفْسِكَ، وَشَهِدَتْ بِهِ مَلَائِكَتُكَ[٧]، وَحَمَلَةُ**

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣١٠٣/ كشف الأستار)، والطبراني في "الدعاء" (٣١٩)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٤٨).
قال البزار: « قد روي بعضه من غير وجه، ولا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، عن أبي سعيد ».
ورواه الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢/ ٤٣٨) من طريق الطبراني، ثم قال: « حديث غريب ».

(٢) هو: ابن سعد بن جنادة العوفي. (٣) في (ك): « النوم ».

(٤) في (ت): « عاقينه »، ولم تتضح في (ك).

(٥) المَطْلِعُ: اسم مكان - على وزن « مَفعِل » - بكسر اللام، وقد تُفتح، والكسر أشهر؛ كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الكهف: ٩٠].

(٦) في (ك): «شهد به»، وفي جل مصادر التخريج التي ذكرت هذا الحديث: «شَهِدتَّ به». وهو الأَولى، وما هنا يخرَّج على إيصال الفعل إلى المفعول وهو الضمير، دون حرف جر، أو ما يعبَّر عنه بالنصب على نزع الخافض، غير أنه يلتبس الفعل هنا بالفعل «شهد» بمعنى حضر. وحذف حرف الجر لا ينقاس إلا مع « أنْ » و«أنَّ» وصلتيهما. وبشرط أن يُعرَف حرفُ الجر المحذوف، ويُعرَف موضعه، ويُؤمَن اللبس؛ وقد جاءت شواهدُ تخلَّفت فيها بعض هذه الشروط، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٢).

(٧) في (ك): « وشهدت به على ملائكتك ».

عَرْشِكَ، وَجَمِيعُ خَلْقِكَ: أَنَّهُ[١] أَنْتَ اللهُ الَّذِي[٢] لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ قَائِمًا بِالقِسْطِ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ، شَهَادَتِي مَعَ شَهَادَةِ مَلَائِكَتِكَ[٣] وَأُولُو[٤] العِلْمِ، وَمَنْ لَمْ يَشْهَدْ بِمِثْلِ مَا شَهِدتُّ فَاكْتُبْ شَهَادَتِي مَكَانَ شَهَادَتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، وَإِلَيْكَ يَرْجِعُ السَّلَامُ، أَسْأَلُكَ يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ، أَنْ تَسْتَجِيبَ لَنَا دَعْوَتَنَا، وَأَنْ تُعْطِيَنَا[٥] رَغْبَتَنَا، وَأَنْ تَزِيدَنَا فَوْقَ رَغْبَتِنَا، وَأَنْ تُغْنِنَا[٦] عَمَّنْ أَغْنَيْتَهُ

---

(١) في (ش): «أنك».

(٢) قوله: «الذي» سقط من (ت) و(ك).

(٣) في جُلِّ مصادر التخريج: «اكتب شهادتي ...» إلخ. وجاء في بعضها: «... بعد شهادة ملائكتك».

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «وأولي». وما في النسخ صوابٌ؛ لأن «ملائكتِك» وإن كانت مجرورةً بالإضافة، إلا أن محلَّها الرفع فاعلاً للمصدر «شهادة»، وقد عُطف «أولو» على محلِّها فرُفع. قال ابن عقيل: «إذا أُضيفَ المصدرُ إلى الفاعل، ففاعلُه يكون مجرورًا لفظًا، مرفوعًا محلًّا، فيجوز في تابعه - من الصفة، والعَطف، وغيرهما- مراعاةُ اللفظ فيُجر، ومراعاة المحل فيُرفع... ومن إتباعه على المحل قول لَبِيد بن ربيعة [من الكامل]:

حتَّى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها طَلَبَ المُعَقِّبِ حقَّهُ المَظْلومُ

فرفع "المظلوم" لكونه نعتًا لـ"المُعَقِّب" على المحل». "شرح ابن عقيل" (٢/٩٨-٩٩).

(٥) في (ك): «تعطنا».

(٦) في (ك): «تغنينا»، وهو الجادَّة، والمثبت من بقية النسخ؛ وله وجه في العربية، وهو الاجتزاء بالكسرة عن الياء المدِّية، على لغة هوازن وعليا قيس، والأصل: «تُغنِيَنا»، لكن حذفت الفتحة تخفيفًا وقدرت - حملاً لها على الضمة في حال الرفع، ولها شواهد من كلام العرب - فصارت: «تُغنِيْنا» ثم حذفت الياء اكتفاءً بالكسرة قبلها. وانظر التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

عَنَّا مِنْ خَلْقِكَ، اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعِيشَتِي[(١)]، وَأَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي فِيهَا مُنْقَلَبِي»؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٠٦٧ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عامر بن سعيد، عن القاسم بن مالك المُزَنِي، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن سعيد بن أبي حسين، عن أنس بن مالكٍ؛ قال: زار رسولُ الله ﷺ أُمَّ سُلَيْم، فصلَّى في بيتها تطوُّعًا، ثم قال: «يَا أُمَّ سُلَيْم، إِذَا صَلَّيْتِ فَقُولِي: "سُبْحَانَ اللهِ" عَشْرًا، و"الحَمْدُ للهِ" عَشْرًا، وَ"اللهُ أَكْبَرُ" عَشْرًا، ثُمَّ سَلِي[(٢)] مَا شِئْتِ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ لَكِ: نَعَمْ نَعَمْ[(٣)]»؟

فقال أبو زرعة: حدَّثنا فَرْوَةُ بنُ أبي المَغْراء[(٤)]، عن القاسم بن مالك، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن حسين بن أبي سفيان، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ.

وكذا رواه ابن فُضَيْل[(٥)]، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن حُسين

(١) في (ك): «معاشي».
(٢) في (ف): «اسألي».
(٣) لفظة: «نعم» الثانية ليست في (ت) و(ك)، وضبب عليها في (ف).
(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٠٩٦/كشف الأستار)، والطبراني في "الدعاء" (٧٢٥). قال البزار: «لا نعلم يروي عن حسين إلا عبدالرحمن بن إسحاق، ولم يحدث عنه إلا حديثين أسند أحدهما».
(٥) هو: محمد. ولم نقف على روايته فيما طبع من كتاب "الدعاء" له، ولكن أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٤٢٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٢٩٢)، وجاء الحديث عندهما مسندًا متصلاً بذكر أنس رضي الله عنه، وهذا ظاهر قول أبي زرعة =

ابن أبي سفيان[(١)]، عن النبيِّ ﷺ .

وهذا أصحُّ: عن سُفيان بن أبي حسين[(٢)]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ[(٣)].

٢٠٦٨ - وسُئِلَ[(٤)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه جَرِيرُ بنُ عبدالحميد وسفيانُ الثَّوري، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع، فاختلفا؛ فروى جَرِيرٌ[(٥)]، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع، عن أبي صالح[(٦)]، عن أبي الدرداء، عن النبيِّ ﷺ[(٧)].

= هنا: « وكذا رواه ابن فضيل ». وهكذا ذكره الذهبي في "الميزان" (١/ ٥٣٦)، وابن حجر في "لسان الميزان" (٢/ ٢٨٥) من طريق محمد بن فضيل والقاسم بن مالك متصلاً.

(١) تقدم في التخريج أن رواية ابن فضيل متصلة .

(٢) كذا في جميع النسخ، وصوابه - فيما يظهر -: « عن حسين بن أبي سفيان ».

(٣) من قوله: « وهذا أصح . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١١٢)، وفيها ذكر متن الحديث، ولفظه: « يا رسول الله، ذهب أهل الأموال بالدنيا والأجر، يصلُّون كما نصلي . . . » الحديث، في فضل التسبيح .

(٥) روايته علقها البخاري في "صحيحه" عقب الحديث رقم (٦٣٢٩)، وأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٠٣٠)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٧٥)، وذكر ابن حجر في "فتح الباري" (١١/ ١٣٤) أنه وصله أبو يعلى من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب، عن جرير، ومن طريق أبي يعلى أخرجه الإسماعيلي في "مستخرجه"، ثم رواه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٥/ ١٤٣) من طريق الإسماعيلي، عن أبي يعلى. وتابع جريرًا على روايته هكذا: أبو الأحوص سلَّام بن سليم، وسيأتي تخريج روايته في المسألة رقم (٢١١٢).

(٦) هو: ذكوان السَّمَّان .

(٧) سيأتي متن الحديث في المسألة رقم (٢١١٢)، وتقدمت الإشارة إلى طرفه .

وروى الثَّوري[(١)] عن عبدالعزيز بن رُفَيْع، عن أبي عمر[(٢)]، عن أبي الدَّرداء، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال أبو زرعة: حديثُ الثَّوريِّ أصحُّ، وأبو عمر[(٣)] لا يُعْرَف إلا في هذا الحديث[(٤)].

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (٣١٨٧)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٩٢٥٨ و٣٥٠٢٩)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٩٩٧٧)، والطبراني في "الدعاء" (٧٠٨).
وتابع عبدَالعزيز بن رفيع على هذه الرواية: الحكمُ بن عُتَيبة؛ فرواه عن أبي عمر، عن أبي الدرداء، به، نحوه؛ أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٢٥٨)، وأحمد (٥/ ١٩٦ رقم ٢١٧٠٩)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٧٨)، والطبراني في "الدعاء" (٧١٠ و٧١١).
وخالف هؤلاء جميعًا شريكُ بن عبدالله القاضي؛ فرواه عن عبدالعزيز بن رفيع، عن رجلٍ من أهل الشام يكنى أبا عمر، عن أمِّ الدرداء، عن أبي الدرداء، به، نحوه؛ أخرجه النسائي في "الكبرى" (٢٩٩٧٦)، والطبراني في "الدعاء" (٧٠٧).

(٢) هو: الصِّيني، وسيأتي آخر المسألة أنه لا يعرف.

(٣) في (ك): « وأبو عمرو ».

(٤) سئل الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢١٥) عن اسم أبي عمر الصيني هذا ؟ فقال: « لا يعرف، ولا رُوي عنه غير هذا الحديث ». وسئل في "العلل" أيضًا (١٠٨١) عن هذا الحديث فقال: « يرويه عبد العزيز بن رُفَيْع والحكم بن عُتَيبة، واختُلف عنهما: فأما عبدالعزيز بن رُفَيْع فرواه عنه جريرُ بن عبدالحميد وأبو الأحوص سلام ابن سُلَيْم فقالا: عن أبي صالح، عن أبي الدرداء. وخالفهما سفيان الثوري؛ فرواه عن عبدالعزيز بن رُفَيْع، عن أبي عمر الصِّيني، عن أبي الدرداء. وقال شريك: عن عبدالعزيز بن رُفَيْع، عن أَبي عمر، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، ولم يُتابَعْ شريكٌ على ذكر أم الدرداء. وأما الحكم فرواه عنه مالكُ بن مِغْوَل وشعبة بن الحجاج وزيد بن أبي أنيسة؛ فقال شعبة ومالك بن مِغْوَل: عن الحكم [في المطبوع: الحاكم]، عن أبي عمر الصِّيني، عن أبي الدرداء. وقال زيد بن أبي أنيسة: عن الحكم، عن أبي عمر، عن رجل، عن أبي الدرداء. ورواه ليث بن أبي سليم واختلف عنه؛ فقيل: عنه، =

٢٠٦٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه مُؤَمَّل بن إسماعيل[٢]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن حُمَيد[٣]، عن أنس .

ورواه روح بن عُبادة[٤]، عن [حمَّاد][٥]، عن ثابت[٦] وحُمَيد[٧]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَلِظُّوا**[٨] **بِذِي الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ** » ؟

= [عن] الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبي الدرداء .
وقال الحماني: عن المحاربي، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أبي الدرداء، وليس هذا من حديث ابن أبي ليلى، ولا من حديث مجاهد . والصحيح من ذلك: قول شعبة ومالك بن مغول: عن الحكم، عن أبي عمر الصِّيني، عن أبي الدرداء، وقول الثوري: عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي عمر، عن أبي الدرداء ».
وانظر "الكنى" للبخاري رقم (٤٨٤)، و"السنن الكبرى" للنسائي (٦/ ٤٣ فما بعدها).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٠٠٣).

(٢) روايته أخرجها الترمذي (٣٥٢٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٨٣٣)، والطبراني في "الدعاء" (٩٤). ومن طريق أبي يعلى أخرجه الضياء في "المختارة" (٢٠٦٥). وذكر الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٣/ ٣٩٥) أن البزار أخرجه في "مسنده".

(٣) هو: ابن أبي حميد الطويل.

(٤) روايته أخرجها ابن مردويه في "تفسيره" كما في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (٣/٣٩٦)، والضياء في "المختارة" (٢٠٦٤)، وذكرها الدارقطني في "العلل" (٤/ ق ٣٥/ أ).
ونقل الزيلعي في الموضع السابق عن ابن طاهر قوله:« وقد تابع المؤمل فيه روح ابن عبادة، وروح حافظ ثقة ».

(٥) في (ت) و(ف) و(ك):« حميد »، وهو ضمن سقط وقع في (أ) و(ش) تأتي الإشارة إليه، والتصويب من المسألة رقم (٢٠٠٣)، ومصادر التخريج السابقة .

(٦) قوله:« حميد عن ثابت » مكرر في (ك).

(٧) من قوله:« عن حماد بن سلمة . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٨) انظر تفسيرها في المسألة رقم (٢٠٠٣).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حمَّاد بن زيد[١] [يرويه][٢] عن أبان[٣] بن أبي عيَّاش، عن أنس .

أخبرنا أبو محمد؛ قال[٤]: حدثنا[٥] أبي؛ قال: حدَّثنا أبو سَلَمة[٦]؛ قال: حدَّثنا حمَّاد[٧]، عن ثابت وحُمَيد وصالح المُعَلِّم[٨]، عن الحسن[٩]، عن النبيِّ ﷺ .

وهذا الصَّحيح، وأخطأ المُؤَمَّل [١٠].

---

(١) كذا قال المؤلف أيضًا في المسألة رقم (٢٠٠٣)، إلا أنه قال: « حماد »، ولم ينسبه ولم نقف على رواية حماد هذه، لكن ذكر الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٣/ ٣٩٥) أن إسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة روياه في "مسنديهما" من طريق يزيد بن أبان الرقاشي، عن أنس، به ، مرفوعًا.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الطبراني في "الدعاء" (٩٣).
وأخرجه الترمذي (٣٥٢٤)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٠٢-١٠٣)، وتمام الرازي في "فوائده" (١٦٠٤/ الروض البسام)، والثعلبي في "تفسيره" (٩/ ١٨٣) جميعهم من طريق يزيد بن أبان الرقاشي، به .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وأثبتناه من المسألة رقم (٢٠٠٣).

(٣) قوله: « أبان » ليس في (ش).

(٤) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » ليس في (ف).

(٥) في (ف): « وحدثنا ».

(٦) هو: موسى بن إسماعيل التبوذكي، ولم نقف على من أخرج روايته هذه، لكن ذكرها الترمذي عقب الحديث رقم (٣٥٢٥)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ق٣٥/ أ)، وسيأتي نقل كلامهما، وذكر الدارقطني أن حجاج بن منهال رواه عن حماد بن سلمة كرواية أبي سلمة .

(٧) هو: ابن سلمة .

(٨) انظر "تاريخ ابن معين" برواية الدوري (٤٦١٥).

(٩) هو: البصري .

(١٠) نقل الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٣/ ٣٩٥) بعض هذا النص، إلا أنه نسبه =

٢٠٧٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن عبدالله[1] الخُزَاعي[2]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت[3]، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن أبي هريرة رَفَعَهُ[4]؛ قال: « لَا يَسْأَلُ اللهَ عَبْدٌ الجَنَّةَ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِلَّا قَالَتِ الجَنَّةُ: اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مِنِّي » ؟

قال أبي: رواه جماعةٌ عن حمَّاد فأَوقَفُوه ولم يَرفعوه، والصَّحيحُ موقوفٌ .

وسألتُ[5] أبا زرعة عنه ؟

فقال: لا أحفظه، لا أدري ما أقولُ لك فيه !

= إلى أبي يعلى الموصلي . ونقل المحقق عن ابن حجر أنه قال في "مختصره": « القائل هو ابن أبي حاتم عن أبيه، وليس أبا يعلى ».
وقال الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٣٥٢٥): « هذا حديث غريب وليس بمحفوظ، وإنما يُروى هذا عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ، وهذا أصح، ومؤمَّل غلط فيه فقال: عن حميد، عن أنس . ولا يتابع فيه ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٥/أ): « يرويه حماد بن سلمة، واختلف عنه: فرواه روح بن عبادة، عن حماد، عن ثابت وحميد، عن أنس، وخالفه أبو سلمة التبوذكي وحجاج بن منهال، فروياه عن حماد، عن ثابت وحميد في آخرين، عن الحسن البصري - مرسلاً - عن النبي ﷺ، وهو الصحيح عن حماد. وهذا الحديث إنما يُعرف عن أنس من رواية يزيد الرقاشي، حدث به عنه الأعمش وغيره ».

(١) في (ك): « عيينة » بدل: « عبدالله ».
(٢) لم نقف على الحديث من هذا الطريق ، وله طريق أخرى عن أبي هريرة مختلف فيها ، ذكرها الدارقطني في "العلل" (٢٢١٣)، ورجح أن الصواب رواية من رواه عن أبي علقمة، عن أبي هريرة .
(٣) هو: ابن أسلم البُناني .
(٤) في (ف): « ورفعه ».
(٥) في (ت) و(ك): «سألت» بلا واو.

٢٠٧١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يزيد بن زُرَيْع[(١)]، وخالدٌ الوَاسِطي[(٢)]، وزهيرُ بنُ مُعاوية[(٣)]، ويحيى بنُ أيُّوب[(٤)]، وأبو بكر بنُ عيَّاش[(٥)]؛ فقالوا كلُّهم: عن حُمَيد، عن أنس؛ قال: عاد النبيُّ ﷺ رجلاً قد جُهِدَ حتى صار مثل الفَرْخ من شدة المَرَضِ، فقال: «هَلْ كُنْتَ تَدْعُو اللهَ بِشَيْءٍ ؟ » ، قال: نعم، كنتُ أقول: اللَّهُمَّ ما كنتَ مُعاقِبي به في الآخرةِ فعجِّلْهُ لي في الدنيا . . . ، الحديثَ ؟

فقالا: الصَّحيح: عن حُمَيد، عن ثابت[(٦)]، عن أنس .

قلتُ: مَن روى هكذا ؟

فقالا: خالدُ بنُ الحارث[(٧)]، والأنصاريُّ[(٨)]، وغيرهما[(٩)].

---

(١) لم نقف على روايته، لكن تابعه يزيد بن هارون عند عبد بن حميد في "مسنده" (١٣٩٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٨٣٧)، ومعتمر، بن سليمان عند أبي يعلى (٣٨٠٢)، وتابعه الباقون الآتي ذكرهم .

(٢) هو: خالد بن عبدالله، وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٣٧٥٩).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٧٢٨).

(٤) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢/ ٣٠٠)، والطبراني في "الدعاء" (٢٠١٨)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢١٦).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٧٢٧).

(٦) هو: ابن أسلم البُناني .

(٧) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٦٨٨)، والترمذي في "جامعه" (٣٤٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٩٣٦).

(٨) هو: محمد بن عبدالله، وروايته أخرجها البغوي في "تفسيره" (١/ ١٧٧) من طريق أبي حاتم الرازي، عن الأنصاري. وأخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٠٤٨) من طريق أبي أمية الطرسوسي محمد بن إبراهيم، عن الأنصاري، به .

(٩) رواه أيضًا بزيادة ثابت في سنده: محمد بن أبي عدي، وعبدالله بن بكر السهمي، =

قلتُ: فهؤلاءِ[(١)] أخطؤوا ؟

قالا: لا، ولكن قصَّروا، وكان - حُمَيدًا[(٢)]- كَثيرًا[(٣)] ما يُرسِلُ.

٢٠٧٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن عَوْن الزِّيَادِي[(٤)]، عن محمد بن ذَكْوَان، عن مَنصور[(٥)]، عن[(٦)] إبراهيم[(٧)]،

= وسهل بن يوسف، وبشر بن المفضل:

أما رواية محمد بن أبي عدي: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٠٧ رقم ١٢٠٤٩)، والمروزي في "زوائد الزهد"(٩٧٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٦٨٨).

وأما رواية عبدالله بن بكر السهمي: فأخرجها الإمام أحمد مقرونة بالرواية السابقة، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٢٩). **وأما رواية سهل بن يوسف**: فأخرجها الترمذي (٣٤٨٧). **وأما رواية بشر بن المفضل**: فأخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٩٤١).

(١) يعني: الذين رووه عن حميد، عن أنس.

(٢) كذا في جميع النسخ بنصب «حميدًا»، وكان حقُّه على الظاهر أنْ يُرفَع على أنَّه اسم «كان»، ولكنَّ ما في النسخ قد يتخرَّج على وجهين: **الأول**: النصبُ على الاختصاص، أي: أنَّه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: «وكان - أعني حميدًا - كثيرًا ما يرسل»، وانظر نظيرًا لذلك في "شرح النووي" (١/ ٤١-٤٢).

والثاني: أنَّ ظهور المعنى والعلم بأن السامع لا يجهل المراد قد يحملهم على نصب ما حقُّهُ الرفع كالفاعل واسم «كان» ونحوهما - كما وقع هنا - ويضاف إلى ذلك أنَّه عُدل عن الأصل هنا، وهو الرفع إلى النصب؛ لتحصيل التشاكل بين المتجاورين «حميدًا» و«كثيرًا»، ونحو ذلك في العربية كثيرٌ. راجع التعليق على المسألة رقم (٨٦٦)، وانظر "شواهد التوضيح" لابن مالك (ص١٣٢).

(٣) في (ش): «كثير».

(٤) في (أ) و(ش): «أبو عون الزيادي». وابن عون هذا اسمه: محمد. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٧٢ رقم ٩٩٨٥)، وعنه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٤٤). وتابع محمدَ بن عون: الحجاجُ بن نصير، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٤٨٣).

(٥) هو: ابن المعتمر.

(٦) في (ك): «بن» بدل: «عن».

(٧) هو: ابن يزيد النخعي.

عن عَلْقمة(١)، عن عبدالله(٢): أنَّ النبيَّ ﷺ عوَّذ الحَسَنَ والحُسَينَ، فقال: «أُعِيذُكُمَا بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ(٣)...»؟

فقالا: هذا خطأٌ(٤)؛ إنما هو: مَنصور، عن المِنْهال(٥)، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس(٦).

---

(١) هو: ابن قيس النخعي.

(٢) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) قوله: «التامة» من (ف) فقط. ولفظ الحديث بتمامه: «أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامَّةْ، ومن كل عين لامَّةْ».

(٤) قال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث أخطأ فيه محمد بن ذكوان؛ رواه عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، وإنما الصواب ما رواه منصور، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس».
وسئل الدارقطني في "العلل" (٧٦٥) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه محمد بن ذكوان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، ووهم فيه؛ وإنما رواه منصور، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس».
وقال أبو نعيم في الموضع السابق: «غريب من حديث منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، تفرد به محمد بن عون أبو عون الزيادي. ومشهوره: ما رواه الثوري،[وأبو] حفص الأبار عن منصور».

(٥) هو: ابن عمرو الأسدي.

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٣٧١)، وفي "خلق أفعال العباد" (٤٥٤)، وأبو داود (٤٧٣٧)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٨٤٥)، ثلاثتهم من طريق جرير بن عبدالحميد، عن منصور، عن المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٥٦٧ و٢٩٤٨٩)، والبخاري في "خلق أفعال العباد" (٤٥٥)، والترمذي (٢٠٦٠)، والنسائي في "الكبرى" (٧٧٢٦ و١٠٨٤٤)، جميعهم من طريق سفيان الثوري، عن منصور، به، كسابقه.
وأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا (٢٣٥٦٨ و٢٩٤٨٨) من طريق عبيدة بن حميد، عن منصور، به، كسابقه كذلك. =

٢٠٧٣ - **وسمعتُ أبا زرعة** وذكر حديثًا رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عبدالرحمٰن بن عبدالله[١]، عن أبي بكر بن حَفْص بن عمر[٢]؛ قال: رأى شُرَيحٌ رجلاً رافعًا يديه شَاخِصًا بَصَرُهُ[٣]، فقال: كُفَّ يدَكَ، واخفضْ من بصرِكَ؛ فإنك لن تراه ولن تنالَه!.

فقال أبو زرعة: وَهِمَ فيه حمَّاد، والصَّحيح: ما حدَّثنا أبو نعيم[٤]، عن المَسْعُودي، عن أبي بكر بن عمرو بن عُتْبة[٥].

٢٠٧٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه محمَّد بن أبي عمر[٦]

= وأخرجه البخاري في "خلق أفعال العباد" (٤٥٦)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٦٦٠)، وفي "المرض والكفارات" (١٨٤) من طريق أبي حفص الأبار عمر بن عبدالرحمن، عن منصور والأعمش كليهما، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

(١) هو: المسعودي.

(٢) هو: عبدالله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص.

(٣) يعني: وهو يصلي.

(٤) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها وكيع في "أخبار القضاة" (٢/ ٢١١)، لكنه قال: حدثنا مسعر - بدل المسعودي - عن أبي بكر بن عمرو بن عتبة، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، قال: رأى شريح رجلاً . . .، إلخ، هكذا بزيادة عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، وجعله عن مسعر بدل المسعودي.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٣٢٠) فقال: حدثنا أبو معاوية، عن الشيباني، عن أبي بكر بن عمرو بن عتبة، عن شريح: أنه رأى رجلاً . . .، فذكره.

(٥) يعني: عن شريح؛ فيما يظهر.

(٦) هو: محمد بن يحيى بن أبي عمر. وروايته أخرجها في "مسنده" كما في "المقاصد الحسنة" (رقم ١٧٦). وأخرجه الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (١٣٢٧) من طريق أبي حاتم الرازي، عن ابن أبي عمر، به. ومن طريق الأصبهاني أخرجه الضياء في "المختارة" (١٦٨٥). =

العَدَنِي، عن بِشْر بن السَّرِيِّ[١]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ أنه كان يدعو: « **اللَّهُمَّ، لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَ سَهْلاً، وَأَنْتَ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الحَزْنَ سَهْلاً** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حدَّثناه القَعْنَبي[٢]، عن حمَّاد، عن ثابت: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلً[٣]، ولم يذكرْ أنسً[٤]. وبَلَغَني أنَّ جعفر بن عبدالواحد لَقَّنَ القَعْنَبيَّ[٥]: عن أنس[٦]، ثم أُخْبِرَ بذلك، فدعا عليه.

قال أبي: هو حمَّادٌ، عن ثابت، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٧]، وكان بِشْر ابن السَّرِي ثَبْتً[٨]، فليته ألَّا يكونَ[٩] أُدخِلَ على ابن أبي عمر[١٠].

= وأخرجه الضياء أيضًا (١٦٨٤) من طريق إسحاق بن أحمد بن نافع، عن ابن أبي عمر. وقد توبع عليه بشر بن السري كما سيأتي. (١) في (ت) و(ك): «السدي».

(٢) في (ف): « القعيني ». والقعنبي هو: عبدالله بن مَسْلَمة . وقد تابع أبا حاتم على روايته عن القعنبي مرسلاً : أبو بكر محمد بن صالح عند المحاملي في "الدعاء" (٤٦)، ومحمد بن غالب تمتام عند البيهقي في "الدعوات" (٢٣٤).

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) كذا على لغة ربيعة. وانظر المسألة رقم (٣٤) و(١٩٥).

(٥) في (ف): « القعيني »، وفي (ك): « القعبني ».

(٦) أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/٢٧٦) من طريق محمد بن علي بن ميمون، عن القعنبي موصولاً بذكر أنس .

(٧) قوله «مرسلً» يجوز فيه النصب على الحال، والرفع على أنَّه خبر ثانٍ، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٨٥٧).

(٨) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة.

(٩) كذا بدخول "أنْ" على خبر "ليت"؛ حملًا لها على "عسى".

(١٠) لم ينفرد ابن أبي عمر برواية هذا الحديث على هذا الوجه موصولاً، فقد روي =

٢٠٧٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه موسى بن خلف، عن الجُرَيري[٢]، عن ابن أَعْبُدٍ التَّمِيمِيِّ[٣]؛ قال: قال لي عليٌّ[٤]: يا ابنَ أَعْبُدٍ، هل[٥] تدري ما حَقُّ الطَّعام وما شُكْرُهُ؟ فقال: تَحمَدُ الله وتشكُرُهُ[٦]، ثم ذكر قصَّة فاطمة حيث ذهبتْ تسألُ رسولَ الله ﷺ عن خادمٍ يَخدُمُها؟

= الحديث عن حماد بن سلمة موصولاً من ثلاث طرق أخرى:
أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٩٧٤)- ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١٦٨٦)- من طريق أبي عتاب سهل بن حماد الدلَّال. وأخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣٥٢)، والبيهقي في "الدعوات" (٢٣٥)، والضياء في "المختارة" (١٦٨٣) من طريق محمود بن غيلان، عن أبي داود الطيالسي، كلاهما- سهل بن حماد وأبو داود الطيالسي - عن حماد بن سلمة، به، موصولاً بذكر أنس.
وقال البيهقي في "الدعوات" عقب الحديث رقم (٢٣٥): «وكذلك رويناه عن عبيدالله بن موسى، عن حماد موصولاً».
وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ١٧٦) في تخريجه: «والبيهقي [أي: ورواه البيهقي] ومن قبله الحاكم، ومن طريقه الديلمي في "مسنده"؛ من حديث عبيدالله بن موسى. ثم قال السخاوي: «وكذا رواه القعنبي عن حماد بن سلمة، لكنه لم يذكر أنسًا ...، ولا يؤثر في وصله، وكذا أورده الضياء في "المختارة"، وصححه غيره».
وقال الضياء في "المختارة" عقب الحديث (١٦٨٦): «فهؤلاء ثلاثة رووه عن حماد مرفوعًا، ورواه القعنبي عن حماد، عن ثابت، عن النبي ﷺ مرسلاً».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٩٢)، وانظر المسألة رقم (٢٠٩١).
(٢) هو: سعيد بن إياس.
(٣) هو: علي بن أعبد.
(٤) هو: ابن أبي طالب.
(٥) في (ت) و(ك): «ها» بدل: «هل».
(٦) في (أ) و(ش): «أو تشكره».

قال أبي: لهذا الحديث علَّةٌ .

قلتُ: وما هو[١] ؟

قال: رواه غيرُ واحدٍ عن الجُرَيري، عن أبي الوَرْد[٢]، عن ابن أَعْبُدٍ، عن عليٍّ؛ وهو الصَّحيح .

٢٠٧٦ - وسمعتُ[٣] أبي سُئِلَ عن حديثٍ رواه مُغِيرة بن سَلَمة المَخْزُومي[٤]، عن وُهَيْب[٥]، عن يحيى بن سعيد[٦]، عن أنس: أنَّ

(١) كذا في جميع النسخ ، والجادَّة «هي»، ولكن يخرَّج ما في النسخ على أنه ذكَّر الضمير حملاً على المعنىٰ، والتقدير: وما هو وجهُ العلة؟ أو نحو هذا. والحملُ على المعنى بتذكير المؤنث واسعٌ جدًّا في العربية. انظر المسألة رقم (٢٧٠).

(٢) هو: أبو الورد بن ثمامة بن حَزْن القشيري .

(٣) انظر المسألة رقم (٢١٢).

(٤) روايته أخرجها النسائي (١٥١٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤١٧).
وهذا الحديث - فيما يظهر - جزء من حديث أنس بن مالك الطويل في قصة استسقاء النبيﷺ على المنبر في صلاة الجمعة، وقد أخرج البخاري في "صحيحه" تعليقًا (١٠٢٩) رواية يحيى بن سعيد لهذا الحديث عن أنس فقال:« قال أيوب بن سليمان: حدثني أبو بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال قال: يحيى بن سعيد: سمعت أنس بن مالك قال: أتى رجل أعرابي من أهل البدو إلى رسول الله ﷺ يوم الجمعة، فقال: يا رسول الله، هلكت الماشية، هلك العيال، هلك الناس، فرفع رسول الله ﷺ يديه يدعو. . . » وذكر الحديث، وفيه:« فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا »، ولم يذكر أنه كان إذا رأى المطر، قال:« اللهم اسقنا ».
وعلقه البخاري أيضًا (١٠٣٠ و٦٣٤١) فقال:« وقال الأويسي: حدثني محمد بن جعفر، عن يحيى بن سعيد وشريك؛ سمعا أنسًا، عن النبيِّ ﷺ : رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه ».

(٥) هو: ابن خالد .

(٦) هو: الأنصاري .

النبيَّ ﷺ كان إذا رأى المطرَ قال: « **اللَّهُمَّ اسْقِنَا** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه يحيى بن سعيد[(١)]، عن عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ .

٢٠٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بنُ زُرَيْع[(٢)]، عن حسين المُعَلِّم[(٣)]، عن عبدالله بن بُرَيْدة، عن بُشَير بن كَعْب، عن شَدَّاد ابن أَوْس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **سَيِّدُ الاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، لَا إِلَهَ إِلَا أَنْتَ، أَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ** ... »، الحديثَ ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ شُعبة[(٤)]، عن حسين المُعَلِّم، عن ابن بُرَيْدة، عن بُشَير بن كَعْب، عن النبيِّ ﷺ، ولم يقل: شَدَّاد .

---

(١) لم نقف على من رواه عن يحيى بن سعيد هكذا، وقد ذكر ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٢١٢) رواية من رواه عن الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جدِّه، ورواية الدراوردي عن يحيى بن سعيد، أن عمرو بن شعيب أخبره، أنه بلغه عن النبيِّ ﷺ، ثم قال ابن أبي حاتم: «قال أبي: يروونه عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وقلَّ من يقول: عن جدِّه . قلتُ: فأيُّهما أصَحُّ ؟ قال: عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً ».

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٣٢٣)، وفي "الأدب المفرد" (٦١٧)، والنسائي في "المجتبى" (٥٥٢٢)، و"السنن الكبرى" (١٠٢٩٨)، والبزار في "مسنده" (٣٤٨٨)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٩٢ رقم ٧١٧٣).

(٣) هو: حسين بن ذكوان .

(٤) روايته أخرجها بحشل في "تاريخ واسط" (ص ١٥٦) من طريق الفضل بن عنبسة؛ قال: ثنا شعبة، عن حسين المعلِّم، عن ابن بريدة، عن بشير بن كعب؛ قال: أظنه عن شداد بن أوس ...، فذكره، هكذا على الشك .

قال أبي: الصَّحيح: عن شَدَّاد، عن النبيِّ ﷺ؛ نَقَصَ شُعبةُ رجلً[(١)].

أخبرنا أبو محمد؛ قال[(٢)]: سمعت[(٣)] أبا[(٤)] زرعة وذكر هذا الحديث فقال: روى عبدالوارث[(٥)]، عن حسين المُعَلِّم، عن عبدالله بن بُرَيْدة، عن بُشَيْر بن كَعْب، عن شَدَّاد بن أَوْس، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه شُعبة، عن حسين المُعَلِّم، عن عبدالله بن بُرَيْدة، عن بُشَيْر ابن كَعْب، عن النبيِّ ﷺ[(٦)]، والحديث حديثُ[(٧)] عبدالوارث، وقَصَّر شُعبة به[(٨)].

وحدَّثنا[(٩)] الرَّماديُّ[(١٠)]، عن رَوْح بن عُبادة، عن حسين، كما

(١) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » من (ت) و(ك) فقط.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « وسمعت ». (٤) في (أ): « أبي ».

(٥) هو: ابن سعيد العنبري. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٢٥ رقم١٧١٣١)، والبخاري في "صحيحه" (٦٣٠٦)، وفي "الأدب المفرد" (٦٢٠).

(٦) من قوله: « ورواه شعبة... » إلى هنا مكرر في(ك)، لكن في المرة الأولى قال:«عن بشير بن كعب، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ »، فزاد « عن شداد بن أوس».

(٧) قوله: « حديث » سقط من (ك). (٨) قوله: « به » سقط من (ك).

(٩) القائل: « وحدثنا » هو عبدالرحمن بن أبي حاتم.

(١٠) كذا في (ت) و(ك)، وفي (أ) و(ش): « الرماري »، وفي (ف): « الدماري ». ومن المحتمل أن يكون هو أحمد بن منصور؛ فقد جاء مصرَّحًا به في إسناد حديث آخر في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ١٧٠) حيث قال أبو الشيخ: « حدثنا محمد بن عبدالعزيز؛ قال: ثنا أحمد بن منصور الرمادي؛ قال: ثنا روح بن عبادة ». =

رواه يزيدُ بنُ زُرَيْع[١] وعبدالوارث[٢].

٢٠٧٨- وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن جُرَيج[٤]،

= ولم نقف على الحديث من طريق الرمادي هذا، لكن أخرجه البيهقي في "الدعوات" (١٤٠) من طريق الحسن بن مكرم بن حسان، عن روح بن عبادة، به.

(١) في (ت) و(ك): « رزيع ».

(٢) رواه على هذا الوجه عن حسين المعلم أيضًا غيرُ هؤلاء: فأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٤٣٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٥٨)، كلاهما من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٩٣٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٩٣ رقم ٧١٧٤).
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الشعب" (٦٥٨).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٢٢ رقم ١٧١١١)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٢٩٨)، وابن حبان في "صحيحه"(٩٣٣) ثلاثتهم من طريق يحيى بن سعيد القطان. وأخرجه أحمد أيضًا (٤/ ١٢٤-١٢٥ رقم ١٧١٣٠)، والنسائي في الموضع السابق من طريق محمد بن أبي عدي.
وأخرجه النسائي في الموضع السابق من طريق بشر ابن المفضل، وأخرجه في الكبرى أيضًا (٩٨٤٧) من طريق محمد بن جعفر.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٩٢ رقم ٧١٧٢)، وفي "الأوسط" (١٠١٤)، وفي "الدعاء" (٣١٣) من طريق مُرَجَّى بن رجاء.
جميع هؤلاء (أبو أسامة، ويحيى القطان،وابن أبي عدي، وبشر بن المفضل، ومحمد بن جعفر، ومرجى بن رجاء) رووه عن حسين المعلِّم، عن عبدالله بن بريدة، عن بشير بن كعب، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ ، به .

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٠٥٣).

(٤) هو: عبدالله بن عبدالعزيز، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٩٤-٤٩٥ رقم ١٠٤١٥)، والترمذي (٣٤٣٣)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٢٣٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٥٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٨٩)، والطبراني في "الأوسط" (٧٧)، وفي "الدعاء" (١٩١٤)، والحاكم في =

عن موسى بن عُقْبة، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه[(١)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ جَلَسَ في مَجْلِسٍ كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ[(٢)]: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ . . .»، الحديثَ ؟.

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه وُهَيْب[(٣)]، عن سُهَيْل، عن عَوْن بن عبدالله، موقوف . وهذا أصحُّ .

قلتُ لأبي: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

= "المستدرك" (١/ ٥٣٦-٥٣٧)، وفي "معرفة علوم الحديث" (ص ١١٣)، جميعهم من طريق حجاج بن محمد الأعور، عن ابن جريج، به .

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٠٥)، و"الأوسط" (٢/ ٤٠) من طريق محمد بن سلَّام، عن مخلد بن يزيد، عن ابن جريج ، به . وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٩٤) من طريق أبي قرَّة موسى بن طارق، عن ابن جريج ، به .

(١) هو: ذكوان السَّمَّان .

(٢) إلى هنا انتهى الوجه الأول من الورقة (١٩٥) من نسخة (ف)، وسقط بعده بعض الأوراق، وينتهي السقط من أول المسألة رقم (٢١٥٤).

(٣) هو: ابن خالد . روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٠٤)، و"الأوسط" (٢/ ٤٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٥٦).

ولها طريق عند البخاري فيها قصة وقعت بينه وبين مسلم بن الحجاج في كشف علة هذا الحديث، وقد أُولع كثير من أهل العلم بذكر هذه القصة، فانظرها - إن شئت - في "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص ١١٣-١١٤)، و"الإرشاد" للخليلي (٣/ ٩٦١)، و"تاريخ بغداد" للخطيب (٢/ ٢٩)، و(١٢/ ١٠٢-١٠٣)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (٥٢/ ٦٨-٧٠)، و(٥٨/ ٩١)، و"أحكام القرآن" لابن العربي (٤/ ١٦٩)، و"السنن الأبين" لابن رشيد (ص ١٤٤)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٩/ ٢٧٣-٢٧٧)، و"هدي الساري" (ص ٤٨٨)، و"فتح الباري" (١٣/ ٥٤٤-٥٤٥)، و"تغليق التعليق" (٥/ ٤٢٨-٤٣٠)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٧١٥-٧٢٦)، جميعها لابن حجر، وغيرها كثير.

قال: يَحتملُ أن يكونَ الوَهَمُ[١] من ابن جُرَيج، ويَحتملُ أن يكونَ من سُهَيْل، وأخشى أن يكونَ ابن جُرَيج دَلَّس هذا الحديثَ، عن موسى بن عُقْبَة، ولم يسمعه من موسى؛ أخذَه من بعضِ الضعفاء[٢].

وسمعتُ[٣] أبي مَرَّةً أخرى يقول: لا أعلم رَوى هذا الحديثَ عن سُهَيْلٍ أَحَدً[٤] إلا ما يرويه ابن جُرَيج، عن موسى بن عُقْبَة، ولم يذكرِ ابن جُرَيج فيه الخبرَ[٥]، فأخشى أن يكونَ أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى[٦]؛ إذ لم يروه أصحاب [سُهَيل][٧]، لا أعلم [رُوي][٨] هذا

(١) في (ش): «الهم».

(٢) وقد صرَّح ابن جريج بالسماع في رواية حجاج ومخلد بن يزيد عنه، وذكر الحافظ ابن حجر في "النكت" (٢/ ٧٢٥) روايات من صرَّح بسماع ابن جريج له من موسى بن عقبة، ثم قال: «فزال ما خشيناه من تدليس ابن جريج بهذه الروايات المتضافرة عنه بتصريحه بالسماع من موسى». ويشكل على هذا أنه سبق أبا حاتم في إعلال الحديث بتدليس ابن جريج: الإمامُ أحمد، ووافقهما الدارقطني؛ فقد نقل الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٠٤) عن الإمام أحمد قوله: «وأخشى أن يكون ابن جريج دلَّسه عن موسى بن عقبة؛ أخذه من بعض الضعفاء عنه»، ثم قال الدارقطني: «والقول كما قال أحمد». فهؤلاء ثلاثة من الأئمة يبعد جدًّا أن تخفى عليهم هذه الطرق التي فيها تصريح ابن جريج بالسماع، ولعلهم لم يعتدّوا بها. (٣) في (ت) و(ك): «سمعت».

(٤) يجوز في "أحد" النصب والرفع؛ انظر التعليق على المسألة رقم (٦٨).

(٥) أي: السماع. وتقدم أن ابن جريج صرح بالسماع في بعض الطرق، والتعليق عليه.

(٦) هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، متروك؛ كما في "التقريب" (٢٤١). وكثيرًا ما يُعِلُّ أبو حاتم ابنَ جريج بمثل هذه العلة، ومن ذلك ما جاء في المسائل رقم (٦٢ و٧٣١ و٧٩٤ و١٠٦٠ و١٢٥٩).

(٧) كذا في (ك)، وهو الصواب كما تقدم، وكما سيأتي، وفي (أ) و(ت) و(ش): «سهل»، والمسألة ضمن السقط في (ف).

(٨) كذا في (ش)، وفي (أ) و(ت) و(ك): «روا».

الحديث عن النبيِّ ﷺ في شيء من طرق أبي[(١)] هريرة .

ورواه إسماعيل بن عيَّاش[(٢)]- هذا الحديثَ - فقال: حدثني سُهَيْل، عن أبيه، عن أبي هريرة[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ؛ يذكرُ فيه الخبرَ .

---

(١) في (ك): « وأبي ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٦٩ رقم ٨٨١٨) من طريق هيثم بن خارجة، وحميد بن زنجويه في "آداب النبي ﷺ" - كما في "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٩/ ٢٧٨)- من طريق يحيى بن يحيى، والفريابي في "الذكر" - كما في "النكت" (٢/ ٧٢٢)، و"فتح الباري" لابن حجر (١٣/ ٥٤٥)- من طريق هشام بن عمار، ثلاثتهم عن إسماعيل بن عياش، به، إلا أنه في رواية يحيى بن يحيى عند ابن زنجويه شك في رفعه، فقال: « عن أبي هريرة، أظنه قال: عن النبي ﷺ ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٠٣) رواية هشام بن عمار لهذا الحديث عن إسماعيل بن عياش.
وتوبع إسماعيل بن عياش أيضًا؛ فأخرجه الطبراني في "الدعاء" (١٩١٣) من طريق عبدالله بن وهب، عن محمد بن أبي حميد، عن سهيل، به .
وذكر ابن حجر في "النكت" (٢/ ٧٢٢)، و"فتح الباري" (١٣/ ٥٤٥): أنه رواه الخلعي في "الخلعيات" من طريق الواقدي، عن عاصم بن عمر وسليمان بن بلال، كلاهما عن سهيل، به . ثم نقد ابن حجر هذين الطريقين، والطريقين قبلهما؛ حيث ذكر قول الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه »، ثم قال ابن حجر: « فهؤلاء أربعة رووه عن سهيل من غير الوجه الذي أخرجه الترمذي، فلعله إنما نفى أن يكون يعرفه من طريق قوية؛ لأن الطرق المذكورة لا يخلو واحد منها من مقال: أما الأولى: فالواقدي متروك الحديث، وأما الثانية: فإسماعيل بن عياش مضعف في غير روايته عن الشاميين ولو صرح بالتحديث، وأما الثالثة: فمحمد بن أبي حميد - وإن كان مدنيًّا- لكنه ضعيف أيضًا ».اهـ. وذكر نحو هذا في "فتح الباري" (٣/ ٥٤٥).

(٣) من قوله: « ورواه إسماعيل . . . » إلى هنا مكرر في (ت) و(ك).

قال أبي: فما أدري ما هذا ؟! نفسُ إسماعيل ليس براويةٍ[(١)] عن سُهَيْل؛ إنما روى عنه أحاديثَ[(٢)] يسيرةً[(٣)].

قال أبو محمد: فروى[(٤)] عمرو بن الحارث[(٥)]، عن عبدالرحمٰن ابن أبي عمرو، عن سعيد بن أبي هلال، عن المَقْبُري[(٦)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وروى أيضًا عمرو بن الحارث[(٧)]؛ قال: حدثني سعيد بن أبي هلال بنفسه، عن سعيد المَقْبُرِي، عن عبدالله بن عمرو، موقوفً[(٨)].

---

(١) في (ت) و(ش) و(ك): « براوية ».

(٢) في (أ) و(ش): « أحاديثًا »، وكلاهما صحيح، انظر المسألة رقم (٧٨٧).

(٣) ومع هذا فسهيل حجازي، ورواية إسماعيل بن عياش ضعيفة عن غير أهل بلده، وهذه منها كما سبق نقله عن ابن حجر.

(٤) في (ت) و(ك): « قد رواه ».

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٨٥٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٩٣)، والطبراني في "الدعاء" (١٩١٥)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٧/ ٣١٧) من طريق عبدالله بن وهب، عنه، به، إلا أنهم لم يذكروا « سعيد بن أبي هلال » في إسناده، وتصحف « عبدالرحمن بن أبي عمرو » في "الدعاء" للطبراني إلى «عبدالرحمن بن أبي عروبة ».

(٦) هو: سعيد بن أبي سعيد.

(٧) أخرج روايته أبو داود، وابن حبان، والطبراني، والمزي في المواضع السابقة، مقرونة بالرواية المتقدمة.
وأخرجه ابن فضيل في "الدعاء" (١٠٧)، وابن بشران في "الأمالي" (٢٩١) كلاهما من طريق حصين بن عبدالرحمن، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو، به، موقوفًا عليه.
ومن طريق ابن فضيل أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣١٧)، لكن تصحف « عبدالله بن عمرو » إلى: « عبدالله بن عمر ».

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة (٣٤).

قلتُ: وهذا الحديثُ عن[1] عبدالله بن عمرو موقوفً[2] أصحُّ .

قال أبو محمد: ولهذا قال أبي: لا أعلم رواية أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ؛ لأنه لم يصحِّحْ روايةَ عبدالرحمٰن بن أبي عمرو، عن سعيد ابن أبي هلال[3].

٢٠٧٩ - وسألتُ[4] أبي عن حديثٍ رواه أبو ضَمْرة[5]، عن أبي

---

(١) في (ت): « عين ».

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة (٣٤).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (١٥١٣): « يرويه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، واختلف عنه؛ فرواه موسى بن عقبة عن سهيل، كذلك حدث به عنه ابن جريج، ولا نعلم رواه عن موسى غيره . وحدث بهذا الحديث أبو علي بن بسطام، عن عبدالرحمٰن بن موسى السوسي، عن حجاج، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة . ووهم في ذكر عبد الله بن دينار وهمًا قبيحًا؛ وإنما رواه حجاج، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، كذلك رواه الواقدي، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، وأضاف إليه: عن عاصم بن عمر ابن حفص وسليمان بن بلال، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة . وكذلك رواه هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة. وخالفهم وُهَيْب بن خالد؛ رواه عن سهيل، عن عون بن عبدالله بن عقبة قولَه . وقال أحمد بن حنبل: حدَّث به ابنُ جريج، عن موسى بن عقبة، وفيه وهمٌ، والصحيح قول وهيب. وقال: وأخشى أن يكون ابن جريج دلَّسه عن موسى بن عقبة، أخذه من بعض الضعفاء عنه. والقول كما قال أحمد ».

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١٠٥).

(٥) هو: أنس بن عياض، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٥٠٨٩)، والنسائي في "الكبرى" (٩٨٤٣)، والبزار في "مسنده" (٣٥٧)، وعبدالله بن أحمد في "زوائده على المسند" (١/ ٧٢ رقم ٥٢٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٠٧٣ و٣٠٧٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٨٥٢ و٨٦٢)، والدارقطني في "العلل" =

مَوْدُود[(١)]، عن محمد بن كَعْب، عن أبان بن عثمان، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: بِاسْمِ اللهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ في الأَرْضِ وَلَا في السَّمَاءِ . . .**» وذكر الحديث؟

قال أبي: ذُكِرَ هذا الحديثُ لابن مهديٍّ[(٢)]، فقال: أَمْلَى عَلَيَّ أبو مَوْدُود: حدَّثني رجلٌ، عن رجلٍ؛ أنه سَمِعَ أَبَانَ بنَ عثمان، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ، وأنكر أن يكون عن محمد بن كَعْب القُرَظِي.

أخبرنا أبو محمد قال[(٣)]: حدثني أبي؛ قال: حدَّثنا حمَّاد بن

= (٣/ ٨)، والطبراني في "الدعاء" (٣١٧)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٧٢)، والبغوي في "شرح السنة" (١٣٢٦).

ومن طريق النسائي أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٠٧٥)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤٥)، ومن طريق عبدالله بن أحمد أخرجه الضياء في "المختارة" (٣٠٩). قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم يرويه عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا عثمان، وقد رواه غير واحد عن أبي مودود، عن رجل، عن أبان، وأنس بن عياض وصله وسمى الرجل وقال: هو محمد بن كعب».

وتابع أنس بن عياض عليه خالد بن يزيد العمري، وهارون بن معروف، وعليُّ بن بحر القطان.

أما رواية خالد بن يزيد: فذكرها الدارقطني في "العلل" (٣/ ٨).

وأما روايتا هارون بن معروف وعلي بن بحر: فأخرجهما معًا الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٨٧١).

(١) هو: عبدالعزيز بن أبي سليمان.

(٢) هو: عبدالرحمن. وروايته أخرجها علي بن المديني في "العلل"- كما في "نتائج الأفكار" (٢/ ٣٦٩)- وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٤٢). وتابعه عليها أبو عامر العقدي، وعبدالله بن مسلمة القعنبي كما سيأتي.

(٣) قوله: «أخبرنا أبو محمد قال» ليس في (ت) و(ك).

زَاذَان؛ قال: حدَّثنا ابن مهدي من كتابه أملاه علينا؛ وذلك أنَّ عليَّ ابن المَدِينِي قال: حدثني اثنان بالمدينة، عن أبي مَوْدُود، عن محمد ابن كَعْب، فقال ابنُ مهدي: هو باطلٌ، ثم أخرَجَ ابنُ مهدي كتابَهُ فأملاه علينا .

أخبرنا أبو محمد قال[(١)]: حدَّثنا أحمد بن عصام[(٢)]، عن أبي[(٣)] عامر العَقَدِي[(٤)] كما رواه ابن مهدي؛ قال[(٥)]: حدَّثنا أبو عامر- يعني: العقدي - قال: حدَّثنا أبو مَوْدُود؛ قال: حدَّثني رجل؛ قال: حدَّثني مَنْ سمع أبانَ بنَ عثمان؛ قال: سمعتُ عثمان، يقولُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول.

فأما ما قال عليُّ بن المَدِينِي: فقد أخبرنا يونس بن عبدالأعلى؛ قال: أخبرنا أنس بن عِيَاض، عن أبي مَوْدُود، عن رجلٍ لا أعلمُه إلا محمدَ بن كَعْب، عن أبان بن عثمان: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال . . . ، ولم يذكُرْ « عثمانَ » في الإسناد[(٦)].

---

(١) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » ليس في (ت) و(ك).
(٢) هو: أحمد بن عصام بن عبدالمجيد الأصبهاني
(٣) في (ك): « ابن ».
(٤) هو: عبدالملك بن عمرو، وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٣/٨)، وتابعه عليها عبدالله بن مسلمة القعنبي كما سيأتي في المسألة رقم (٢١٠٥).
(٥) القائل هو: أحمد بن عصام الأصبهاني.
(٦) سئل الدارقطني في "العلل" (٢٥٤) عن هذا الحديث ؟ فقال: « هو حديث يرويه أبو مودود عبدالعزيز بن أبي سليمان، عن محمد بن كعب، واختلف عنه: فرواه أبو ضمرة، عن أبي مودود، عن محمد بن كعب، عن أبان بن عثمان، عن عثمان. وتابعه خالد بن يزيد العمري . وخالفهما زيد بن الحُباب؛ فرواه عن أبي مودود؛ =

قال أبو محمد: أبو مَوْدُود اثنان: أحدهما اسمه فِضَّة، والآخر عبدالعزيز بن أبي سُلَيمان[1].

٢٠٨٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَرْوان الفَزَاري[2]، عن مُصْعَب بن سُلَيمان، عن أبي بكر بن أبي موسى، أُرَاهُ[3] عن أبيه؛ قال: كان لايزالُ يَبْلُغُ رسولَ الله ﷺ الشيءُ يَكرَهُه عن ثقيفٍ، فرأى[4] الناسُ أنه سيدعو عليهم، فبلغه يومًا شيءٌ[5]، فرفع رسولُ الله ﷺ يدَه

= قال: حدثني من سمع أبان، ولم يسمِّ أحدًا . وخالفهم عبدالرحمٰن بن مهدي وأبو عامر العقدي؛ روياه عن أبي مودود؛ قال: حدثني رجل، عمن سمع أبان بن عثمان، عن عثمان . وهذا القول هو المضبوط عن أبي مودود، ومن قال فيه: عن محمد بن كعب القرظي فقد وهم، قاله أبو ضمرة أنس بن عياض؛ حدثنا الحسين ابن إسماعيل وآخرون، عن الزبير بن بكار، عن أبي ضمرة . وروى هذا الحديث أبو الزناد، عن أبان بن عثمان، عن أبيه؛ حدث به عبدالرحمٰن بن أبي الزناد عن أبيه، وهذا متصل، وهو أحسنها إسنادًا ».

ورواية أبي الزناد التي ذكرها الدارقطني أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٧٩) عن عبدالرحمٰن بن أبي الزناد، عن أبيه، به .

ومن طريق الطيالسي أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٦٦٠)، والترمذي (٣٣٨٨)، والنسائي في "الكبرى" (١٠١٧٨)، وابن ماجه (٣٨٦٩).

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٦٢ و٦٦ رقم ٤٤٦ و٤٧٤) من طريق سريج ابن يونس وعبيد بن أبي قرة، كلاهما عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، به .

(١) هذا من ابن أبي حاتم من باب الاستطراد فقط، وإلا فالمذكور في هذا الحديث هو عبدالعزيز بن أبي سليمان. انظر "تهذيب الكمال" (١٨/ ١٤٢).

(٢) هو: مروان بن معاوية .

(٣) في (ك): « رواه ».

(٤) في (أ) و(ت): « فرى ».

(٥) في (أ) و(ش): « شيئًا ».

فدعا فقال: « اللَّهُمَّ اهْدِ ثَقِيفًا »، وقال: « إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بَعَثَنِي رَحْمَةً، وَلَمْ يَبْعَثْنِي عَذَابًا » ؟

قال أبي(١): يُروى هذا الحديثُ مُرسَلً(٢).

٢٠٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن مُرَّة(٣)، عن أبي وائل(٤)، عن كُرْدُوس(٥)؛ قال: نَزَلَتْ فيما يُقْرأ من الكتب: إن الله عزَّ وجلَّ لَيُبْلِي العبدَ وهو يُحبُّ أن يَسمَعَ تضرُّعَهُ .

---

(١) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٢) كذا في جميع النسخ، ويخرَّج على حذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة، تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٤٣) من طريق سليمان بن حرب، والبغوي في "الجعديات" (ص٧٩)، وابن أبي الدنيا في "الأولياء" (٤٩) من طريق علي بن الجعد، والبيهقي في "الشعب" (٩٣٣٠) من طريق سليمان بن حرب وحفص، وأبو العرب التميمي في "المحن" (ص ٢٩٩) من طريق محمد بن جعفر غندر، جميعهم عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي وائل، عن كردوس بن عمرو ، به .
وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٨٠) من طريق علي بن العباس البجلي؛ ثنا سهل بن محمد السجستاني؛ ثنا أبو جابر؛ ثنا شعبة، به .
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٢٤٥) فقال: حدثنا أحمد [وهو: ابن محمد ابن صدقة]؛ قال: نا أبو حاتم السجستاني؛ قال: نا أبو جابر . . . ، فذكره من قول عمرو بن مرة ولم يذكر في إسناده « كردوس بن عمرو ».
وأخرجه ابن أبي الدنيا في "المرض والكفارات" (٩٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٨٠) من طريق منصور بن المعتمر، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن كردوس، به.

(٤) هو: شقيق بن سلمة.

(٥) هو: كردوس بن العباس التغلبي، ويقال: الثعلبي، ويقال: كردوس بن هانئ، ويقال: كردوس بن عمرو . انظر "الإصابة" لابن حجر (٨/ ٣٢٧-٣٢٨).

ورواه حمَّاد[(١)]، عن أبي وائل، عن عبدالله وغيرِه من أصحاب النبيِّ ﷺ؟

فقال أبي: الحديثُ حديثُ عَمرِو بن مُرَّة[(٢)].

٢٠٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مالكُ بنُ مِغْوَل[(٣)]، عن

---

(١) هو: ابن أبي سليمان. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (١٢٤٦) من طريق شعبة، والبيهقي في "الشعب" (٩٣٢٩) من طريق هشام الدستوائي، كلاهما عن حماد، به.

(٢) وهذا هو الذي رجحه البيهقي بعد أن خرَّج الحديث من طريق حماد، ثم من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة؛ حيث قال: «هذا أصح من رواية حماد».

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤١٧٨) من طريق سفيان بن عيينة.
وأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣٥١ و٣٥٥٩٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٦٠ رقم ٣٣٠٤١)، وابن ماجه في "سننه" (٣٨٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٠٤) من طريق وكيع بن الجراح.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ٣٥٠ رقم ٢٢٩٦٥)، وأبو داود في "سننه" (١٤٩٣)، والنسائي في "الكبرى" (٧٦٦٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٨٩١) من طريق يحيى بن سعيد القطان.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ٣٤٩ رقم ٢٢٩٥٢)، والروياني في "مسنده" (٢٤) من طريق عثمان بن عمر.
وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (١١٤) من طريق عمرو بن مرزوق. جميعهم عن مالك بن مغول، به.
ورواه زيد بن الحباب، عن مالك بن مغول، عن عبد الله بن بريدة الأسلمي، عن أبيه قال: سمع النبيُّ ﷺ رجلاً يدعو وهو يقول: اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد. قال: فقال: «والذي نفسي بيده، لقد سأل الله باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى». قال زيد: فذكرته لزهير بن معاوية بعد ذلك بسنين، فقال: حدثني أبو إسحاق، عن مالك بن مغول. قال زيد: ثم ذكرته لسفيان الثوري، فحدثني =

ابن بُرَيْدة[١]، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ دخَلَ المَسجِدَ فإذا رجلٌ يقول: يا أللهُ الواحدُ الصمدُ . . .، فذكَرَ الحديثَ ؟

قال أبي: رواه[٢] عبدُالوارثِ[٣]، عن حسين المُعَلِّم[٤]، عن ابن بُرَيْدة، عن حَنْظَلة بن عليٍّ، عن مِحْجَن بن الأَدْرَع، عن النبيِّ ﷺ.

وحديثُ عبدِالوارثِ أشْبهُ .

قال أبي: روى أبو إسحاق الهَمْدانيُّ[٥]، عن مالك بن مِغْوَل، هذا الحديثَ .

= عن مالك ؛ أخرجه الترمذي (٣٤٧٥)- واللفظ له - والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٥٩ رقم ٣٣٠٣٣)، وأبو داود (١٤٩٤)، ومحمد بن عاصم الثقفي في "جزئه" (٣٣)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٣٨٩٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٨٩٢)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٢/ ٥٧٧-٥٧٨)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (١٦٤)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٣٠)، وفي "الدعوات الكبير" (١٩٥)، وفي "الشعب" (٢٣٦٦)، والخطيب في "تاريخه" (٨/ ٤٤٢-٤٤٣).

(١) هو: عبدالله .

(٢) في (ش): « ورواه »، وفي (ك): « روا ».

(٣) هو: ابن سعيد العنبري. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٣٨ رقم ١٨٩٧٤)، وأبو داود في "سننه" (٩٨٥)، والنسائي (١٣٠١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٨٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٧٢٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٩٦ رقم ٧٠٣)، وفي "الدعاء" (٦١٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٦٧)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٩٧)، وفي "الدعوات الكبير" (٨٧).

(٤) هو: ابن ذكوان .

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي. وروايته للحديث على هذا الوجه جاءت في رواية زيد بن الحباب السابقة للحديث عن مالك؛ حيث قال زيد: فذكرته لزهير بن معاوية بعد ذلك بسنين، فقال: حدثني أبو إسحاق، عن مالك بن مغول. =

قال أبو محمد: وروى[١] الثَّوريُّ[٢]، عن مالك بن مِغْوَل، هذا الحديثَ[٣].

٢٠٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زُهير[٤]، عن أبي إسحاق[٥]، عن أبي بُرْدة[٦]: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يدعو: « **اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي**[٧] **خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي** . . . »، وذكر الحديثَ .

ورواه قَيْسُ بنُ الرَّبِيع وأَشْعَثُ بنُ سَوَّار[٨]، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ .

= ورواه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٧٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٠٤) من طريق شريك بن عبدالله القاضي، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الله ابن بريدة ، به ، هكذا بإسقاط مالك بن مغول.
قال الترمذي في "جامعه" بعد روايته لحديث زيد بن الحباب برقم (٣٤٧٥): «وروى شريك هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن ابن بريدة، عن أبيه، وإنما أخذه أبو إسحاق الهمداني عن مالك بن مغول ».

(١) في (ت) و(ش): « ورواه ».

(٢) هو: سفيان، وروايته هذه رواها عنه زيد بن الحباب كما تقدم في تخريج رواية مالك بن مغول .
وأخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٤٣٤) من طريق عاصم بن يزيد، عن سفيان الثوري، عن مالك بن مغول، به .

(٣) من قوله: « قال أبو محمد . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) هو: ابن معاوية، وفي روايته عن أبي إسحاق السبيعي مقال؛ لأنه سمع منه بأخرة . وروايته أخرجها يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٧).

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٦) هو: ابن أبي موسى الأشعري .

(٧) قوله: « لي » ليس في (ت) و(ك).

(٨) في (ت): « سرار ». ورواية أشعث أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٥٥٢)، وتوبع عليها أشعث كما سيأتي.

قيل لأبي: أيُّهما أَشبهُ ؟

قال: حديثُ قيسٍ وأشعثَ أَشبهُ[1] .

٢٠٨٤ - وسمعتُ[2] أبا زرعة وحدَّثنا عن[3] يحيى بن بُكير[4]، عن اللَّيْث[5]، عن جعفر بن ربيعة، عن عِرَاك[6] والأعرج[7]، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **لَيَنْتَهِيَنَّ أُنَاسٌ عَنْ رَفْعِ أَبْصَارِهِمْ عِنْدَ الدُّعَاءِ إِلَى السَّمَاءِ، أَو لَتُخْطَفَ[8] أَبْصَارُهُمْ** ».

قال أبو زرعة: الناس يَروون عن جعفر بن ربيعة[9]، عن

---

(١) لأنهما تابعهما شعبة، وإسرائيل، وشريك بن عبدالله القاضي:
أما رواية شعبة: فأخرجها البخاري (٦٣٩٨)، ومسلم (٢٤١٩).
وأما رواية إسرائيل: فأخرجها البخاري (٦٣٩٩) من طريقه، عن أبي إسحاق، عن أبي بكر بن أبي موسى وأبي بردة، أحسبه عن أبي موسى الأشعري، عن النبيِّ ﷺ.
وأما رواية شريك: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣٨٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤١٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٩٥٤).

(٢) انظر المسألة رقم (٣٠٢).

(٣) قوله: « عن » ليس في (ش).

(٤) روايته أخرجها أبو نعيم في "المستخرج" (٩٦٠)، وابن حزم في "المحلى" (٤/ ١٦).

(٥) هو: ابن سعد.

(٦) هو: ابن مالك الغفاري.

(٧) هو: عبدالرحمٰن بن هرمز.

(٨) في (ش): « لتخطفن » بنون التوكيد، وهو الجادَّة، والمثبت من بقية النسخ، وورد كذلك في جميع النسخ في المسألة رقم (٣٠٢) من حديث أنس بن مالك، وقد ذكرنا تخريجها هناك على أن الأصل: « لَتُخْطَفَنْ» بنون التوكيد الخفيفة، ثم حُذِفَتِ النونُ تخفيفًا. وانظر الكلام على حذف النون الخفيفة في المسألة رقم (٣٠٢).

(٩) أخرجه على هذا الوجه مسلم في "صحيحه" (٤٢٩)، والنسائي في "سننه" (١٢٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٨٢)، ثلاثتهم من طريق عبدالله بن وهب، عن اللَّيْث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة، به، ليس فيه ذِكْرٌ لعِرَاكِ بن مالك.

الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، ولا[١] يذكُرُونَ مع الأعرجِ عِرَاكً[٢] . وروى يحيى بن بُكيرٍ وحدَهُ هكذا .

٢٠٨٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وَكِيع، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند، عن يحيى بن عبدالله بن صَيْفِيٍّ، عن أبي اليَسَر بن عمرو: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يتعوَّذُ مِنَ الحَرَقِ والغَرَقِ والغَمِّ والهَمِّ، وكان[٣] يقول: « **أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَمُوتَ لَدِيغًا** » ؟

قال أبي: يرويه ابنُ ضَمْرة[٤]، عن عبدالله بن سَعيد، عن جَدِّه

---

(١) قوله: « ولا » ليس في (ت) و(ك).

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، حُذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ت) و(ك): « فكان ».

(٤) هو: أنس بن عياض بن ضمرة، أبو ضمرة . وقد اختُلِف عليه في هذا الحديث:
فأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٧ رقم ١٥٥٢٤) من طريق علي بن بحر، والطبراني في "الدعاء" (١٣٦٢) من طريق هارون بن موسى الفروي، كلاهما عن أبي ضمرة أنس بن عياض، عن عبدالله بن سعيد، عن جده أبي هند، عن صيفي، عن أبي اليسر، به .
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩١٩) من طريق شيخه يعقوب بن حميد بن كاسب عن أبي ضمرة، به، كسابقه.
وأخرجه في "الجهاد" (٢٦٩) عن شيخه يعقوب بن حميد أيضًا، فأسقط من سنده أبا هند جدّ عبدالله بن سعيد.
وهذه الرواية توافق روايتي يونس بن عبدالأعلى وإبراهيم بن حمزة عن أبي ضمرة؛ فقد أخرجه النسائي في "سننه" (٥٥٣٢)، والدولابي في "الكنى" (١/ ٦٢) كلاهما من طريق يونس بن عبدالأعلى، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩/ ١٧٠ رقم ٣٨١) من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيري، كلاهما عن أنس بن عياض، به، ليس فيه ذِكْر لأبي هند جَد عبدالله بن سعيد. =

أبي هِنْد، عن صَيْفي[(١)]، عن أبي اليَسَر، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أَشبهُ .

٢٠٨٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المسيَّب بن وَاضِح[(٢)]، عن مُعْتَمِر بن سُلَيمان، عن حُمَيدٍ الطَّوِيل، عن بكر بن عبدالله المُزَنِي،

= وهكذا رواه مكي بن إبراهيم، ومحمد بن جعفر غندر، والفضل بن موسى، وعيسى ابن يونس، عن عبدالله بن سعيد: أما رواية مكي بن إبراهيم: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٧ رقم ١٥٥٢٣)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣١٩-٣٢٠)، كلاهما عنه. وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٥٥٢)، والهيثم بن كليب في "مسنده" (١٥٢٢) من طريق عبيدالله بن عمر القواريري، وأخرجه الهيثم أيضًا (١٥٢١) من طريق عباس بن محمد الدوري، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩/ ١٧٠ رقم ٣٨١) من طريق علي بن بحر، جميعهم (الإمام أحمد، ويعقوب بن سفيان، وعبيدالله بن عمر، وعلي بن بحر، وعباس الدوري)، عن مكي بن إبراهيم، عن عبدالله بن سعيد، عن صيفي، عن أبي اليسر، به .
وخالف هؤلاء جميعًا عبدُالصمد بن الفضل؛ فرواه عن مكي بن إبراهيم ، وزاد في إسناده أبا هند جدّ عبدالله بن سعيد؛ أخرج روايته الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣١) وقال: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه »، وتعقبه الذهبي بأنه أخرجه أبو داود والنسائي بطرق، وليس فيه: « عن جده ». وأما رواية عيسى بن يونس: فأخرجها أبو داود في "سننه" (١٥٥٣)، والطبراني في "الدعاء" (١٣٦٣).
وأما رواية محمد بن جعفر غندر: فأخرجها النسائي (٥٥٣٣)، والطبراني في الموضع السابق، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٢٥٢).
وأما رواية الفضل بن موسى: فأخرجها النسائي أيضًا (٥٥٣١).

(١) هو: ابن زياد، مولى أبي أيوب الأنصاري .

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٣٧٢)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١١٤-١١٥ رقم ٣٨٣٨)، وفي "الدعاء" (١٠٨٣). وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٤١٥) من طريق ابن يحيى الضرير، عن شبابة بن سوار، عن المغيرة ابن مسلم، عن هشام بن حسان، عن حطيم، عن خالد بن الوليد، به .
قال الهيثمي في "مجمع الزوائد"(١٠/ ١٢٥-١٢٦): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه زكريا بن يحيى بن أيوب الضرير المدائني ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات ».

عن أبي العالِيةِ[١]، عن خالد بن الوليد: أنه شكا إلى النبيِّ ﷺ فَزَعًا يَجِدُهُ بالليلِ، فقال: « **أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ عَلَّمَنِيهِنَّ جِبْرِيلُ ؟! زَعَمَ أَنَّ عِفْرِيتًا مِنَ الجِنِّ يَكِيدُنِي، فَقَالَ: قُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ** ... »، وذكر الحديثَ ؟

قال أبي: إنما هو بكر بن عبدالله: أنَّ خالدً[٢]؛ وهو مُرسَلٌ[٣].

٢٠٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٤]، عن الأَوْزاعي[٥]،

---

(١) هو: رُفَيع بن مهران الرِّياحي.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروفٌ، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) لم نقف عليه من مراسيل بكر بن عبدالله، وأخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٧/ ٩٥-٩٦) من طريق يحيى بن أبي طالب، عن عبدالوهاب بن عطاء، عن هشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية الرياحي: أن خالد بن الوليد قال: يا رسول الله ...، فذكره هكذا مرسلاً.
ومن طريق البيهقي أخرجه ابن عساكر في "تاريخه" (١٦/ ٢٢٩).
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٨٣١) عن معمر، عن قتادة، عن أبي رافع: أن خالد بن الوليد جاء إلى النبيِّ ﷺ ...، فذكره.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٥٨٩ و٢٩٦١١) من طريق زكريا بن أبي زائدة، عن مصعب، عن يحيى بن جعدة قال: كان خالد بن الوليد يفزع ...، فذكره.

(٤) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٥٢)، والطبراني في "الدعاء" (٢٠)، والدارقطني في "الأفراد" (٦١٠٨/أ/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٧٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٠٦٩ و١٠٧٠)، وأبو عروبة الحراني في "جزء من حديثه"، والديلمي في "مسنده" - كما في "الضعيفة" للألباني (٦٣٧) - والسِّلفي في "معجم السفر" (ص ٤١٤). ووقع في رواية البيهقي تصريح بقية بالتحديث، لكن قال البيهقي: « وهو خطأ ».

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

عن الزُّهري، عن عُروَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يُحِبُّ المُلِحِّينَ في الدُّعَاءِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ؛ نرى أنَّ بَقِيَّة دَلَّسَهُ عن ضعيفٍ، عن الأَوْزاعيِّ(١).

٢٠٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ حِمْيَر(٢)، عن

---

(١) وهذا الضعيف هو يوسف بن السفر؛ فالحديث أخرجه يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٤٣١)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٦٤)، وأبو عبدالله الفلاكي في "الفوائد" - كما في "الضعيفة" للألباني (٦٣٧)، جميعهم من طريق بقية بن الوليد، ثنا يوسف بن السفر، عن الأوزاعي، به .
قال ابن عدي: « وهذا كان بقية يرويه أحيانًا عن الأوزاعي نفسه، فسقط يوسف لضعفه، وربما قال: ثنا يوسف بن السفر عن الأوزاعي، وربما كناه فيقول: عن أبي الفيض، عن الأوزاعي، وكل ذلك يضعفه؛ لأن هذا الحديث يرويه يوسف، عن الأوزاعي ».
ومن طريق يعقوب بن سفيان أخرجه البيهقي في "الشعب" (١٠٧٣).
ورواه العقيلي أيضًا فقال: حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا سُنيد بن داود، حدثنا عيسى بن يونس، عن الأوزاعي قال: كان يقال: أفضل الدعاء الإلحاح على الله تبارك وتعالى والتضرع إليه .
قال العقيلي: «حديث عيسى بن يونس أولى، ولعله بقية أخذه عن يوسف بن السفر».
ورواه البيهقي في "الشعب" (١٠٧٢) من طريق عيسى بن يونس، ثم قال: « هكذا رواه من قول الأوزاعي، وهو الصحيح ».

(٢) في (ك): « ابن حميد ». وابن حمير هذا اسمه: محمد، وتابعه على هذه الرواية بقية ابن الوليد، وروايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (١٣٩٧) من طريق كثير بن عبيد، عن بقية.
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣١٩) من طريق كثير بن عبيد؛ نا ابن حسين؛ ثنا عبدالملك بن مروان، فذكره. =

عبدالملك بن أبي مروان الجُبَيْلِي، عن أبي صالح[(١)]، عن ابن السَّائِب[(٢)]، عن ابن مَظْعُون[(٣)]: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَتعوَّذُ من شرِّ العَوَامِد؛ يعني[(٤)]: ما عَمَدَ[(٥)] إليه خاصةً؟

قال أبي: هذا حديثٌ مقلوبٌ؛ إنما هو: ابنُ السَّائِبِ الكَلْبِي، عن أبي صالح، وعبدُالملك مجهولٌ[(٦)].

٢٠٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَهْل بن هاشم[(٧)]، عن الثَّوريِّ، عن ثَور بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن ثَوْبَان: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا راعَهُ شيءٌ قال: « **اللهُ عَزَّ وجَلَّ رَبِّي لَا شَرِيك لَهُ** »؟

= ولم نعرف ابن حسين هذا، وقد يكون متصحفًا عن « ابن حمير » أو غيره، والله أعلم.

(١) هو: باذام مولى أم هانئ.

(٢) في (ك): « أبي السائب ». وهو: محمد بن السائب الكلبي.

(٣) هو: عثمان.

(٤) في (أ): « يعتي ».

(٥) في (ت): « العوامد يعني العوامد ما عمد »، وفي (ك): « العوايد يعني العوامد ما عمد ». والعوامد: جمع « عامدة » وفسِّرت في الحديث بأنها: ما عمد إليه خاصةً، أي: قصده، والمراد - والله أعلم - المصيبة الخاصَّة؛ وقد جاء في لفظ الحديث عند الطبراني وابن أبي عاصم في الموضعين السابقين: « من العوامد والعامة ». وقد تكون « العامدة » هنا بمعنى الممرضة؛ يقال: عَمَدَهُ المرَضُ: فدحه وأضناه، لولا ما جاء معها في الحديث: « والعامة ». وانظر "تهذيب اللغة" (٢/ ١٥٢).

(٦) كذا قال أيضًا في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧١ رقم ١٧٣٧).

(٧) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٤٩٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٤٢٤)، وفي "الدعاء" (١٠٣١)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢٩٧ رقم ١٠٥٧)، وابن المقرئ في "معجمه" (٩٠٣). =

قال أبي: إنما يروونه(١) عن ثَوْبَان، موقوفً(٢).

تَمَّ(٣) الجُزْءُ الثَّانِيَ عَشَرَ بِحَمْدِ اللهِ تعالى ومَنِّهِ وكَرَمِهِ، ويَتْلُوهُ فِي الجُزْءِ الثَّالِثَ عَشَرَ في حديث: سُئِلَ [أبو](٤) زرعة في حديثٍ رواه يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عيَّاش

والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلاتُهُ وسلامُهُ على سيِّد المُرْسَلِينَ محمدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين. وحَسْبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوكيلُ



= ومن طريق النسائي أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣٣٦)، ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢١٩) وقال: «غريب من حديث خالد وثور، لم يروه عن الثوري إلا سهل بن هاشم».

(١) في (ك): «يرويه». ولم نقف على هذه الرواية الموقوفة.

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) من هنا إلى قوله: «ونعم الوكيل» من (أ) فقط، وفي حاشية (ش): «آخر الجزء الثاني عشر».

(٤) وقع في النسخة: «أبي»، والتصويب من المسألة رقم (٢٠٩٠) فإن فيها: «سئل أبو زرعة عن حديث».

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين

الجُزْءُ الثَّالِثَ عَشَرَ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"

يَشْتَمِلُ على[١] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الدُّعَاءِ، والبِرِّ والصِّلَةِ، والعَرْضِ والحِسَابِ، والآدَابِ والطِّبِّ

٢٠٩٠- قال أبو محمد[٢]: سئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه يحيى ابن آدم[٣]، عن أبي بكر بن عَيَّاش، عن الأعمَش، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبدالله بن الحارث، عن زهير بن الأَقْمَر، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يقولُ: «اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ».

ورواه عبدُالله بنُ نُمَير[٤]، عن حُمَيد بن عَطَاء، عن

(١) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم...» إلى هنا من (أ) فقط.
(٢) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم...» إلى هنا ليس في (ت) و(ك).
(٣) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٤٨٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».
(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" (٣٩٣)، وفي "المصنف" (٢٩١١٧).
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٣) من طريق خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج، عن عبدالله بن الحارث، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ، به، وفيه زيادة. وحميد الأعرج هو: ابن عطاء.
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الدعوات" (٢٨٧).

عبدالله[١] بن الحارث، عن عبدالله بن مسعود، عن النبيِّ ﷺ.

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديثُ زهير أصحُّ وأَشْبَهُ[٢]، وحُمَيد[٣] ضعيفُ الحديث، واهي الحديث، وعبدالله بن الحارث، عن ابن مسعود، مُرسَلٌ[٤].

٢٠٩١ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه حَكَّام بن سَلْم، عن عبدالملك بن أبي سُلَيمان، عن عَطاءٍ[٦] ومجاهدٍ[٧]، عن عبدالرحمٰن ابن أبي ليلى، عن علي؛ قال: قَدِمَ النبيَّ ﷺ خَدَمٌ[٨]، فأمرتُ فاطمةَ أن تأتيَ النبيَّ ﷺ فتسألَهُ خادِمًا . . .، وذكر الحديث ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عَطاءٍ، عن مجاهد، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « عبيدالله ».

(٢) أخرج مسلم هذا الحديث في "صحيحه" (٢٧٢٢) من طريق عاصم الأحول، عن عبدالله بن الحارث وقرن معه أبا عثمان النهدي، كلاهما رويا الحديث عن زيد بن أرقم، مرفوعًا .
فهذا اختلاف ثالث على عبدالله بن الحارث، وإخراج مسلم لهذا الطريق يقتضي ترجيحه له. وقد تابع عاصمًا عليه المثنى بن سعيد، عن عبدالله بن الحارث، عن زيد بن أرقم، وهذه الرواية أخرجها النسائي في "الكبرى" (٧٨٦٤).

(٣) في (ت) و(ك): « وجميعه ».

(٤) أخرجه الترمذي (٣٤٨٢) من طريق زهير بن الأقمر، عن عبدالله بن عمرو، به مرفوعًا. قال الترمذي: « حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث عبدالله بن عمرو ».

(٥) انظر المسألة رقم (١٤٩١) و(٢٠٧٥).

(٦) هو: ابن أبي رباح.

(٧) هو: ابن جبر.

(٨) كذا في جميع النسخ، وفي البخاري: «أنَّ النبي ﷺ أُتِي بسَبْيٍ »، وما في النسخ يتخرَّج على نزع الخافض، والتقدير: قَدِمَ على النبيِّ ﷺ خَدَمٌ.

عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن علي، عن النبيِّ ﷺ [(١)].

٢٠٩٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالجَبَّارِ بنُ العَلاء[(٢)]، عن ابن عُيَينة، عن أيُّوب[(٣)]، عن أبي قِلابَة[(٤)]، عن زَهْدَم[(٥)]، عن أبي موسى؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا**[(٦)]

---

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٧٢٧) من طريق عبدالله بن نمير، عن عبدالملك ابن أبي سليمان، عن عطاء بن أبي رباح، عن مجاهد، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن علي رضي الله عنه، به.
وأخرجه مسلم في الموضع السابق، والبخاري (٣١١٣ و٥٣٦٢ و٦٣١٨) من طرق أخرى عن مجاهد، وابن أبي ليلى. وانظر "العلل" للدارقطني (٤٠٦).

(٢) لم نقف على الحديث من هذا الطريق بهذا اللفظ، ولكن سئل الدارقطني في "العلل" (١٣٢٢) عن حديث أبي عثمان النهدي، عن أبي موسى: كنا مع النبيِّ ﷺ في سفر، فكانوا يرفعون أصواتَهم، فقال رسول الله ﷺ: «إنكم لا تَدْعُون أصمَّ ولا غائبًا». وفيه: رأيت النبيَّ ﷺ يأكل الدجاج. وفيه: سألوه أن يحملهم، فحلف ألا يحملهم، ثم حملهم وقال: «إني لا أحلف على شيء فأرى غيره خيرًا منه إلا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني»؟
فقال الدارقطني: «يرويه أيوب، واختلف عنه: فقال ابن عيينة: عن أيوب، عن أبي قلابة، عن زهدم الجرمي، عن أبي موسى ...» إلخ.
والذي وجدناه بهذا الإسناد من اللفظ الذي سئل عنه الدارقطني: قصة أكل الدجاج، وحملهم، وتكفير اليمين، وليس فيه ذكر للدعاء؛ أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٦٤٩) من طريق ابن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، به.
وأخرجه البخاري (٣١٣٣)، ومسلم في الموضع السابق، من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، به.

(٣) هو: ابن أبي تميمة السختياني.

(٤) هو: عبدالله بن زيد الجرمي.

(٥) هو: ابن مُضَرِّب الجَرْمي.

(٦) في (ك): «أصم». والرواية في "الصحيحين": «أَصَمَّ» بلا ألف بعد الميم، لكن ما في النسخ صحيحٌ، ويخرَّج على وجهين: =

وَلَا[١] غَائِبًا؛ إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَيْكُمْ مِنْ رُؤُوسِ رِكَابِكُمْ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد؛ وإنما يروونه عن أبي عثمان[٢]، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ [٣].

٢٠٩٣ - وسمعتُ أبي وحدثنا عن محمّد بن عليّ بن عمر العَسْقَلانِي[٤]، عن مُعاذ بن خالد، عن زهير بن محمد، عن صَفْوان

= **الأول**: النصب مع التنوين « أَصَمًّا »؛ على لغة من يصرفُ جميع ما لا ينصرف في الاختيار وسعة الكلام؛ وهي لغةٌ حكاها الأخفش.
والثاني: النصب بلا تنوين « أَصَمَّا »؛ على لغة من يقفُ على جميع ما لا ينصرف - إذا كان منصوبًا - بالألف؛ وهذه لغة حكاها ابن جِنِّيْ.
انظر التعليق على المسألة رقم (٧٨٧).
هذا وقد جاءت هذه الكلمة هنا على هذا النحو؛ لتتناسب مع ما بعدها «ولا غائبا»، وإلى ذلك أشار العيني فقال: « ويُروى «أصمًّا». ولعله لمناسبة «غائبًا». اهـ. "عمدة القاري" (٢٥/ ٩٢). وراجع التعليق على المسألة رقم (٨٦٦).
انظر "سر صناعة الإعراب" لابن جني (٢/ ٤٧٥ و٦٧٧)، و"الخصائص"(٢/ ٩٦).

(١) قوله: « ولا » سقط من (ك).

(٢) هو: النهدي، واسمه: عبدالرحمن بن مُلّ .

(٣) روايته أخرجها البخاري (٦٤٠٩)، ومسلم (٢٧٠٤)، وانظر "العلل" للدارقطني (١٣٢٢).

(٤) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الطبراني في "الأوسط" - كما في "مجمع البحرين" (٢٥٦٢)- فقال: حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني؛ ثنا عيسى ابن عبدالله بن سليمان الأموي العسقلاني؛ ثنا زهير بن محمد، عن صفوان بن سليم، عن خيثمة، عن ابن مسعود: أن النبي ﷺ قال. . . ، فذكره، ثم قال: « لا يروى عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد، تفرد به معاذ ». كذا في "مجمع البحرين ولم يسبق لمعاذ ذكر في سند الطبراني، فلعله سقط من الناسخ أو تصحَّف عليه، والله أعلم. ولم نجد هذا الحديث في "المعجم الأوسط" المطبوع .

ابن سُلَيم، عن خُثَيم بن جُبير(١)، عن ابن مسعود: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لَا تَظْلِمُوا فَتَدْعُوا فَلَا يُسْتَجَابَ لَكُمْ، وَتَسْتَسْقُوا فَلَا تُسْقَوْا، وَتَسْتَنصِرُوا فَلَا تُنْصَرُوا** ».

قال أبي: أخافُ أن يكون أراد إبراهيمَ بن محمد بن أبي يحيى(٢)، بدل زهير بن محمد(٣).

٢٠٩٤ - وسألتُ(٤) أبي عن حديثٍ رواه أبو خالد الدَّالاني(٥)،

---

(١) لم نجد له ذكرًا إلا في هذا الموضع وفي "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣/ ٣٨٨ رقم ١٧٧٨) حيث ترجم له بقوله: « خثيم بن جبير: روى عن ابن مسعود، روى عنه صفوان بن سليم »، ولم يزد على ذلك. وتقدم أنه جاء في إسناد الطبراني هكذا « خيثمة »، ولم ينسبه.

(٢) هو: الأسلمي. متروك.

(٣) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"(٨/ ٢٥٠): سألت أبي عن معاذ بن خالد العسقلاني ؟ فقال: هو شيخ تُشبه أحاديثُه عن زهير بن محمد أحاديثَ إبراهيم بن أبي يحيى؛ ودليلنا أن أحاديثه من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى: حديثًا (كذا) رواه معاذ بن خالد، عن زهير بن محمد؛ قال: حدثني شرحبيل بن سعد: أنه سمع جبار ابن صخر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « نُهينا أن تُرى عوراتنا »، وقد حدثني بهذا الحديث بعينه معاذ بن حسان نزيل برذعة؛ قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن شرحبيل بن سعد ».اهـ.

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١٠٧) عن أبي زرعة.

(٥) هو: يزيد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٩ رقم ٢١٣٧)، والترمذي في "جامعه" (٢٠٨٣)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٠٨٨٧)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٥٤٥)، جميعهم من طريق محمد ابن جعفر غندر، عن شعبة، عن أبي خالد الدالاني، به.

ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٤/ ٢١٣)، ومن طريق ابن السني أخرجه الأصبهاني في "الترغيب" (٢١٢٥). وأخرجه الإمام أحمد أيضًا =

عن المِنْهَالِ بن عمرو، عن سعيد بن جُبْيَر، عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقولُ: ((**مَنْ عَادَ مَرِيضًا فَقَالَ: أسأَلُ اللهَ العَظِيمَ رَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ. . .**)).

= (١/ ٢٤٣ رقم ٢١٨٢) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، عن شعبة، به، كسابقه .

وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣١٠٦)، والضياء في "المختارة" (٣٩٤) من طريق الربيع بن يحيى، عن شعبة، به، كسابقه .

وأخرجه ابن جميع في "معجم الشيوخ" (ص ٢٦٢) من طريق وهب بن جرير، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٤٢)، و(٤/ ٤١٦) من طريق آدم بن أبي إياس، كلاهما عن شعبة، به، كسابقه أيضًا .

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ١١٦ رقم ١٢٧٣١)، وفي "الدعاء" (١١١٤) من طريق حجاج بن نصير، عن شعبة، عن يزيد أبي خالد الدالاني، عن المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث، عن ابن عباس، به .

وأخرجه الحاكم (٤/ ٤١٦) من طريق عبدالله بن نمير، عن يزيد أبي خالد الدالاني، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به . وتابع أبا خالد عليه ميسرة بن حبيب، وزيد بن أبي أنيسة، وإدريس الأودي:

أما ميسرة بن حبيب: فروايته ذكرها المصنف في المسألة رقم (٢١٠٧)، وأخرجها النسائي في "السنن الكبرى" (١٠٨٨٤ و١٠٨٨٦)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٥٤ رقم ١٢٢٧٢)، وفي "الصغير" (٣٥)، وفي "الدعاء" (١١١٥ و١١١٦ و١١١٨ و١١١٩)، واللالكائي في "السنة" (٦٧٨)، والحاكم في "مستدركه" (٤/ ٢١٣)، وابن عساكر في "تاريخه" (١٧/ ١٨١).

وأما زيد بن أبي أنيسة: فروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٥٥-٣٥٦ رقم ١٢٢٧٧)، وفي "الدعاء" (١١١٧)، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١٠/ ٣٧٠ رقم ٣٩٧ و٣٩٨).

وأما إدريس الأودي: فروايته أخرجها ابن الغطريف في "جزئه" (٤٠)، ومن طريقه ابن السبكي في "طبقات الشافعية" (١٠/ ٩٠).

قلتُ: وروى[(١)] هذا الحديثَ أحمدُ بنُ صالح، عن [ابن][(٢)] وَهْب، عن عمرو بن الحارث، عن عبدِ ربِّهِ بنِ سعيد، عن المِنْهال بن

(١) في (أ) و(ت): « ورواه ».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وابن وهب هو: عبدالله، وهو راوية عمرو ابن الحارث كما يتضح من "تهذيب الكمال" (٢١/ ٥٧٢)، وهو الراوي لهذا الطريق، لكن اختُلِف عليه في هذا الحديث؛ فأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٨١٥/ الرسالة) عن وهب بن بيان، عنه قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد؛ قال: حدثني المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث - ومرة: سعيد بن جبير -، عن عبدالله بن عباس، به، مرفوعًا .
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٤٣٠) عن هارون بن معروف، عن ابن وهب، قال: أخبرني عمرو، عن عبد ربه بن سعيد؛ قال: حدثني المنهال بن عمرو - ومرة قال: أخبرني سعيد بن جبير-، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، مرفوعًا.
وهكذا رواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٣١) من طريق أبي يعلى.
وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٩٧٨) عن أبي يعلى، عن هارون بن معروف، فجعله من رواية ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد؛ قال: حدثني المنهال بن عمرو؛ قال: أخبرني سعيد بن جبير، عن ابن عباس، ولم يذكر عبد الله بن الحارث.
وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٥٣٦) عن أحمد بن عيسى، والحاكم (٤/ ٢١٣) عن بحر بن نصر، كلاهما عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن عبد ربه ابن سعيد، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، به.
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٤٣) من طريق محمد بن عبد الله بن الحكم، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد، عن المنهال ابن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.
ورواه حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، واختُلِف على حرملة:
فأخرجه الطبراني في "الدعاء" (١١٢٠) من طريق علي بن محمد الأنضناوي، عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، به. =

عمرو، عن عبدالله بن الحارث - وربَّما قال[(١)]: عن سعيد بن جُبير - عن ابن عباس ؟

قال أبي: حديثُ سعيدٍ أصحُّ عندي[(٢)].

٢٠٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى القَطَّانُ[(٣)]؛ قال: حدَّثنا مِسْعَر[(٤)]؛ قال: حدَّثنا أبو العَدَبَّس[(٥)]، عن رجلٍ أَظنُّهُ أبو

= وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٩٧٥) من طريق عبد الله بن محمد بن سلم، عن حرملة بن يحيى؛ قال: حدثنا ابن وهب؛ قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد؛ قال: حدثنا منهال بن عمرو؛ قال: أخبرني سعيد بن جبير، عن عبدالله بن الحارث، عن ابن عباس، به .

وأخرجه الضياء في "المختارة" (٣٩٩) من طريق محمد بن الحسن بن قتيبة؛ ثنا حرملة بن يحيى؛ أنبا ابن وهب؛ أخبرني عمرو - هو ابن الحارث -، عن عبد ربه ابن سعيد؛ ثنا المنهال بن عمرو - ومرة: عن سعيد بن جبير -، عن عبد الله بن الحارث، عن عبدالله بن عباس، به .

(١) الضمير يعود إلى المنهال بن عمرو، يعني: أنَّه ربَّما قال في هذا الحديث «عن عبدالله بن الحارث»، وربَّما قال: « عن سعيد بن جبير ».

(٢) الحديث رواه أيضًا حجاج بن أرطاة، عن المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث، عن ابن عباس؛ أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٥٦٢ و٢٩٤٨٥)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٣٩ و٣٥٢ رقم ٢١٣٨ و٣٢٩٨)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٨٨٣)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١١٦-١١٧ رقم ١٢٧٣٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٤٣)، و(٤/ ٢١٣).

(٣) هو: يحيى بن سعيد، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٥٦ رقم ٢٢٢٠١)، والروياني في "مسنده" (١٢٧١)، لكن رواية الروياني فيها الجزم بأنه أبو خلف، ولم يشك.

(٤) هو: ابن كِدام.

(٥) في (ت) و(ك): « العدس ». وهو أبو العدبَّس الأصغر، واسمه: تُبيع بن سليمان.

خَلَف[١]؛ قال: حدَّثنا أبو مرزوق[٢]؛ قال: حدَّثنا أبو أُمَامة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: ((**إِذَا رَأَيْتُمُونِي فَلَا تَقُومُوا كَمَا تَفْعَلُ العَجَمُ؛ [تُعَظِّمُ]**[٣] **بَعْضُهَا بَعْضًا**))، وكأنَّا اشتهينا أن يدعوَ لنا فقال: ((**اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا، وَارْضَ عَنَّا وتَقَبَّلْ مِنَّا، وأَدْخِلْنَا الجَنَّةَ ونَجِّنَا مِنَ النَّارِ، وأَصْلِحْ لَنَا شَأْنَنَا كُلَّهُ**))؟

قال أبي: لم يعملْ يحيى القَطَّانُ في هذا شيئًا[٤]؛ إنما هو: مِسْعَر[٥]،

(١) كذا في جميع النسخ: «أبو خلف» بالواو، والجادَّة أن يقال: «أبا خلف»؛ لأنه المفعول الثاني لـ«أظنُّ»، ولكنَّ ما في النسخ يُخرَّج على وجهين ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢ - الوجهين الأول والثالث).

(٢) لا يعرف اسمه، وهو لين الحديث. "التقريب" (٨٣٥٣).

(٣) قوله: « تعظم » من (ش) فقط، ومصادر التخريج.

(٤) في (ت) و(ك): « شيء ».

(٥) رواه عن مسعر على هذا الوجه: عبدالله بن نمير، ويحيى بن هاشم السمسار، ومحمد بن بشر في أحد الوجهين عنه:
أما رواية عبدالله بن نمير: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٥٧٢ و٢٩٣٤٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٥٣ رقم ٢٢١٨١)، وابن جرير الطبري في مسند علي من "تهذيب الآثار" (٨٣٣)، والطبراني في "الكبير" (٨٠٧٢). ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو داود في "سننه" (٥٢٣٠)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٥٩-١٦٠)، والطبراني في الموضع السابق، وفي "الدعاء" (١٤٤٢)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٨٥٣٨).
وذكر هذه الرواية ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٢١).
وأما رواية يحيى بن هاشم السمسار: فأخرجها الخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٨٣١)، وتمام في "فوائده" (١١٨٦/ الروض البسام). =

عن أبي العَنْبَس[١]، عن أبي العَدَبَّس[٢]، عن أبي مرزوق[٣]، عن أبي غالب[٤]، عن أبي أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ .

= قال تمام: « رواه عبدالله بن نمير عن مسعر بن كدام فجوَّده كما جوَّده يحيى بن هاشم».

وأما رواية محمد بن بشر: فأخرجها البيهقي في "الشعب" (٨٥٣٨) من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر، عن محمد بن بشر، به، كسابقه.

وأخرجه ابن جرير الطبري في مسند علي من "تهذيب الآثار" (٨٣٦) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، عن محمد بن بشر، عن مسعر، عن أبي العدبس، عن أبي مرزوق، عن رجل، عن أبي أمامة، به .

وهذا أحد أوجه الاختلاف في هذا الحديث .

وقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٥٣ رقم ٢٢١٨٢)، وعبدالغني المقدسي في "الترغيب في الدعاء" (٧٧) من طريق سفيان بن عيينة، عن مسعر بن كدام، عن أبي مرزوق، عن أبي العنبس، عن أبي العدبس، عن أبي أمامة، به .

وأخرجه ابن جرير في الموضع السابق من "تهذيب الآثار" برقم (٨٣٥) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، عن وكيع، عن مسعر، عن أبي مرزوق، عن أبي العدبس، عن أبي أمامة، به .

ورواه ابن ماجه في "سننه" عن شيخه علي بن محمد، عن وكيع، لكن اختلفت نسخ ابن ماجه؛ قال المزي في "تهذيب الكمال" (٤/ ٣١٢): « ورواه ابن ماجه عن علي بن محمد، عن وكيع، عن مسعر، عن أبي مرزوق، عن أبي العدبّس، عن أبي أمامة، هكذا قال، وهو خطأ، والصواب الأول [يعني رواية ابن نمير على الوجه الذي رجحه أبو حاتم هنا]، ووقع في بعض النسخ المتأخرة من كتاب ابن ماجه: عن مسعر، عن أبي مرزوق، عن أبي وائل، عن أبي أمامة، وهو خطأ أيضًا ».اهـ.

وهذه النسخ المتأخرة التي أشار إليها المزي هي التي طبعت عنها "سنن ابن ماجه"، فانظر الحديث فيها برقم (٣٨٣٦).

(١) هو: الحارث بن عبيد، صاحب أبي العدبَّس.

(٢) في (ت) و(ك): « العدبسر ».　　(٣) في (ك): « مسروق ».

(٤) قيل: اسمه: حزوَّر، وقيل: سعيد بن الحزوَّر، وقيل: نافع. "التقريب" (٨٢٩٨).

٢٠٩٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى القَطَّانُ(١)، عن يحيى بن(٢) سعيد الأنصاريِّ، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن عَمِّه(٣)؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يقول: « **اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْأَلُكَ غِنَايَ وَغِنَى(٤) مَوْلَايَ** »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يروونه(٥) عن محمد بن يحيى بن

(١) هو: يحيى بن سعيد. وروايته أخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ٥٩٠-٥٩١)، وفيها: « عن عمِّه واسع بن حبَّان ».
وأخرجه أبو عبيد أيضًا في الموضع السابق، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩١٨٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٥٣ رقم ١٥٧٥٤) من طريق يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، به، لكنَّ أبا عبيد قرن رواية يزيد هذه برواية يحيى القطان السابقة، وفيها التصريح بأن عم محمد بن يحيى بن حبَّان هو: واسع ابن حبان، وأما ابن أبي شيبة والإمام أحمد فوقع التصريح في روايتهما بأن عمه: أبو صرمة!

(٢) قوله: « يحيى بن » سقط من (أ) و(ش).

(٣) هو: واسع بن حبّان، كما في رواية أبي عبيد السابقة.

(٤) في (ك): « وغناي ».

(٥) في (ت) و(ك): « يرويه ». وقد رواه هكذا الليث بن سعد، وسليمان بن بلال التيمي، كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن يحيى بن حبَّان، به.
أما رواية الليث بن سعد: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٥٣ رقم ١٥٧٥٦)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٦٦٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢/ ٣٢٩-٣٣٠ رقم ٨٢٨).
وأما رواية سليمان بن بلال: فأخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٧٠)، والدولابي في "الكنى" (٢٤١).
وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٦٦٢م) من طريق زهير، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، به، لكنه قال: « عن مولًى لهم » بدلاً من: « عن لؤلؤة ».

حَبَّان، عن لؤلؤة[١]، عن أبي صِرْمَةَ[٢]، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيح.

ومعنى قوله: «غِنَىٰ مولاي»؛ يعني العَصَبَةَ؛ قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾[٣]؛ قال: العَصَبة[٤].

٢٠٩٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه كِنَانةُ بنُ جَبَلة[٥]، عن عثمان بن عَطاء، عن أبيه[٦]، عن أبي عبدالرحمٰن المِنْقَرِي[٧]؛ قال: أخرَجَ إلَيَّ عبدُالله بنُ عُمَـر صحيفةً صغيرةً، فقال: هؤلاءِ كلماتٌ أملاهنَّ عليَّ رسولُ الله ﷺ، وأمرني بهنَّ، وقال فِيهِنَّ خَيْرًا كَثِيرًا[٨]: «**اللَّهُـمَّ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ، عَالِمَ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ، ربَّ كُلِّ شَيْءٍ ومَلِيكَهُ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ ورَسُولُكَ، والمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ، اللَّهُـمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ وشِرْكِهِ، وأَعُـوذُ**

---

(١) هي: لؤلؤة مولاة الأنصار. انظر "الميزان" (٤/ ٦١٠).

(٢) في (أ): «ضرمة»، وفي (ك): «ضمرة». (٣) الآية (٥) من سورة مريم.

(٤) قال أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ٥٩١): قوله: «غنى مولاي»: المولى عند كثير من الناس هو: ابن العَمِّ خاصَّة، وليس هو هكذا، ولكنه الوليّ، فكل وليٍّ للإنسان فهو مولاه؛ مثل الأب، والأخ، وابن الأخ، والعم، وابن العم، وما وراء ذلك من العصبة كلهم .اهـ.

(٥) لم نقف على من أخرجه من طريقه، لكن رواه الطبراني في "الدعاء" (١٤٥٦) من طريق شعيب بن رزيق، عن عطاء الخراساني، عن أبي عبدالرحمن المقرئ [كذا]؛ قال: أخرج إليَّ عبدالله بن عمر رضي الله عنهما صحيفة صغيرة . . . ، الحديث بنحوه.

(٦) هو: عطاء بن أبي مسلم الخراساني.

(٧) في (ك): «المقبري».

(٨) كذا في جميع النسخ، وتخرج على أن «خيرًا» مفعول لـ«قال» وهو هنا بمعنى: ذكر، والله أعلم.

بِكَ أَنْ أَقْتَرِفَ عَلَى نَفْسِي سَيِّئَةً أَوْ أَجُرَّهَا عَلَى[1] مُسْلِمٍ »، أو قال: « إِلَى »[2]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُضْطَرِبٌ[3]، وكِنَانَة بن جَبَلَة محلُّه الصِّدقُ.

٢٠٩٨ - وسئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه جعفر بن سُلَيمان، فاختلفوا عنه:

فقال عَفَّان[4]: عن جعفر بن سليمان[5]، عن أبي التَّيَّاح[6]، عن

---

(١) في (أ) و(ش): « إلى ».

(٢) أي: « أو أجرها إلى مسلم »، وعلى ذلك جاءت الرواية في الموضع السابق من "الدعاء" للطبراني، دون شك.

(٣) لم نجد له عن ابن عمر ﵄ سوى هذا الطريق، وورد من حديث صحابة آخرين، أشهرها من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ﵄، وله عنه طريقان:
١ - طريق حُيَيّ بن عبدالله، عن أبي عبدالرحمن الحُبُلي، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ، به؛ أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٧١ رقم ٦٥٩٧) من طريق عبدالله بن لهيعة، والطبراني في "الدعاء" (٢٦٣) من طريق عبدالله بن وهب، كلاهما عن حُيَيّ، به.
٢ - طريق إسماعيل بن عياش، عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي راشد الحبراني، عن عبدالله بن عمرو، به؛ أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٩٦ رقم ٦٨٥١)، والبخاري في "الأدب المفرد" (١٢٠٤)، والترمذي في "جامعه" (٣٥٢٩). قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ».

(٤) هو: ابن مسلم الباهلي الصفار، وروايته ذكرها المصنف أيضًا في "الجرح والتعديل" (٥/ ٤٢) كما هي هنا. وأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٥٩١ و٢٩٦١٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤١٩ رقم ١٥٤٦١)، كلاهما عن عفان، به، لكنه قال: « عبدالرحمن بن خنبش »، فالظاهر أن هناك اختلافًا على عفان. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (ص ٤٥٣ رقم ١٥٦٩).

(٥) قوله: «بن سليمان» ليس في (ت) و(ك).

(٦) هو: يزيد بن حميد الضُّبَعي.

عبدالله بن خَنْبَش(*)، عن النبيِّ ﷺ قال: إِنَّ الشَّيَاطِينَ أَرَادُوا رَسُولَ الله ﷺ [وَمَعَهُمْ](١) شَيْطَانٌ مَعَهُ شُعَلٌ مِنْ نَارٍ، فَجَاءَ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: «**قُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ ولَا فَاجِرٌ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وذَرَأَ وبَرَأَ، ومِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ ومَا يَعْرُجُ فِيهَا...**»، وذكر الحديثَ.

ورواه القواريريُّ(٢)، عن جعفر بن سُلَيمان، عن أبي التَّيَّاح، عن عبدالرحمٰن بن خَنْبَش(*)، عن النبيِّ ﷺ.

(*) في (ك): «خنيش»، ولم تنقط في (أ) و(ش)، والمثبت من (ت)، ومصادر التخريج.

(١) في جميع النسخ: «ومعه» بالإفراد، والتصويب من بعض مصادر التخريج، وفي بعضها: «وفيهم».

(٢) في (ك): «القوايري». وهو: عبيدالله بن عمر، وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٨٤٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٧٣)، والأزدي في "المخزون في علم الحديث" (١٦٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في "دلائل النبوة" (١٣٧)، و"معرفة الصحابة" (٤٦٣٦)، والعقيلي كما في "التمهيد" (٢٤/ ١١٣) لابن عبدالبر.
ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٣٨).
وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٤٨-٢٤٩) عن عبدالله بن أبي الأسود، وأخرجه يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٨٧-٢٨٨) عن علي بن المديني، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٣٥)، وشهدة في "مشيختها" (٨٢) من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ١١٤)، و"الاستيعاب (ص ٤٥٣ رقم ١٥٦٩) من طريق إبراهيم بن مرزوق، جميعهم عن جعفر بن سليمان، به مثل رواية القواريري. ومن طريق يعقوب بن سفيان أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٧/ ٩٥)، و"الدعوات" (٥٣١).
وذكر ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ٢٧٥) أن ابن منده أخرجه في "المعرفة" من طريق أبي قدامة الرقاشي، عن جعفر بن سليمان. =

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

فقال: الصَّحيحُ: عبدُالرحمٰنِ بنُ خَنْبَش[1]، ومن قال: عبدالله[2]، فقد أخطأ [3].

= وكان ابن عبدالبر أخرج طريق إبراهيم بن مرزوق من طريق أبي بكر البزار، ولم نجده في المطبوع من "مسنده"، ولا في "كشف الأستار"، ولم ينسبه له الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٠/ ١٢٧). ونقل ابن عبدالبر عن البزار قوله:« وهذا الحديث لا يُعلم مَن رواه عن النبي ﷺ إلا عبدالرحمن بن خنبش، وليس له عن النبي ﷺ - والله أعلم - غيره ».

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤١٩ رقم ١٥٤٦٠) من طريق سيار أبي حاتم العنزي، عن جعفر بن سليمان؛ قال: ثنا أبو التياح؛ قال: قلت لعبدالرحمن ابن خنبش. . . ، فذكره هكذا بتصريح أبي التياح بأخذه عن عبدالرحمن بن خنبش.

وذكر ابن حجر في الموضع السابق من "الإصابة" أن ابن منده أَعلَّ الطرق السابقة - سوى رواية سيار بن حاتم - بالإرسال؛ لقول أبي التياح:« سأل رجل عبدالرحمن بن خنبش »، فتعقبه أبو نعيم في "المعرفة" (٤/ ١٨٣٦) بقوله: «عبدالرحمن بن خنبش - غير منسوب، وقيل: إنه من بني تميم -: روى حديثه جعفر بن سليمان، عن أبي التياح، وأرسله عنه فيما زعم بعض المتأخرين، وهو غير مرسل ». وانظر "السلسلة الصحيحة" للشيخ ناصر الدين الألباني (٦/ ١٢٥٢-١٢٥٤).

(١) من قوله:« عن النبيِّ ﷺ قيل لأبي زرعة. . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٢) في (ك):« عبدالرحمٰن » بدل:« عبدالله ».

(٣) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٤٢):« عبد الله بن خنبش، ويقال: عبدالرحمٰن بن خنبش، وهو أصح؛ وذلك أن أبا زرعة ترجم في كتاب "المسند": عبدالرحمٰن بن خنبش روى عن النبيِّ ﷺ روى عنه أبو التياح، وهذا حديث رواه جعفر بن سليمان، واختُلِف عنه: فروى عفان، عن جعفر، عن أبي التياح، عن عبدالله بن خنبش، ، وروى عبيدالله القواريري، عن جعفر، عن أبي التياح، عن عبدالرحمن بن خنبش، عن النبيِّ ﷺ ».

وقال علي بن المديني في "العلل" (١٤٠):« حديث عبدالرحمن بن خنبش: =

٢٠٩٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو خالد(١)، عن ابن عَجْلان(٢)، عن العباس بن عبدالله بن مَعْبَد، عن ابن عباس؛ قال: الإخلاصُ هكذا؛ ورفَعَ يدَيه(٣)، وأشار بإصبَعِه، والدعاءُ هكذا؛ يعني: ببطن كَفَّيْهِ، والاستخارةُ هكذا؛ ورفع(٤) يدَيه وولَّىٰ(٥) ظهورَهما وجهَهُ.

ورواه ابن عُيَينة(٦)، عن العباس بن عبدالله بن مَعْبَد(٧)، عن

= تحدرت الشياطين من الشعاب والأودية على رسول الله ﷺ، رواه أبو التياح، عن عبدالرحمن بن خنبش، وأبو التياح معروف: يزيد بن حميد، وابن خنبش لم يرو عنه غير أبي التياح. ورأيت في كتاب أبي التياح: عن عبدالله بن خنبش، وهو خطأ، إنما هو عبدالرحمن». ونقل الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من "الإصابة" عن البخاري أنه قال عن هذا الحديث: «في إسناده نظر».

(١) هو: سليمان بن حيان الأحمر. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣٩٩)، لكنه قال: «العباس بن ذريح» بدل «العباس بن عبدالله».
وأخرجه ابن أبي حاتم في "التفسير" (١٠٣٠١) من طريق أبي سعيد الأشج، عن أبي خالد، به، مثل رواية ابن عيينة الآتية.

(٢) هو: محمد.

(٣) قوله: «ورفع يديه» سقط من (ت) و(ك).

(٤) في (ك): «ووقع» بدل: «ورفع». (٥) في (ش): «ولى».

(٦) هو: سفيان، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٤٩٠)، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٤٦٩).
وتابع سفيانَ وهيبُ بن خالد، وروايته أخرجها أبو داود أيضًا (١٤٨٩)، ومن طريقه البيهقي في "الدعوات" (١٨٧)، والضياء في "المختارة" (٤٦٨).
ولفظ رواية وهيب: «المسألة أن ترفع يديك حَذْوَ مَنْكِبيك أو نحوهما، والاستغفار أن تشير بإصبع واحدة، والابتهال أن تمدَّ يديك جميعًا».
ومثله رواية سفيان، إلا أنه قال: «والابتهال هكذا؛ ورفع يديه، وجعل ظهورهما مما يلي وجهه».

(٧) في (ك): «عن معبد» بدل: «بن معبد».

عِكرمة، عن ابن عباس، موقوفً[١].

قال أبو محمد[٢]: ورواه سُلَيمان بن بلال[٣]، عن عباس بن عبدالله بن مَعْبَد، عن أخيه إبراهيم بن عبدالله، عن عبدالله[٤] بن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه الدَّراوَرْدي[٥]، عن إبراهيم بن مَعْبَد[٦]، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبو زرعة: ابنُ عُيَينة أحفظُهُم كلِّهم.

٢١٠٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن محمد بن عمرو

---

(١) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله: «قال أبو محمد» سقط من (ت) و(ك).

(٣) أخرج روايته الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٢٠) من طريق عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي، عنه، به.
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ذا منكر بمرة».
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "السنن" (٢/ ١٣٣).

(٤) قوله: «عن عبدالله» سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) هو: عبدالعزيز بن محمد. ولم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن أخرجه أبو داود في "سننه" (١٤٩١) من طريق إبراهيم بن حمزة، والطبراني في "الدعاء" (٢١٧٨) من طريق محمد بن عبيدالله المدني، كلاهما عن الدراوردي، عن العباس ابن عبدالله بن معبد، به، مرفوعًا مثل رواية سليمان بن بلال السابقة. ومن طريق أبي داود أخرجه الضياء في "المختارة" (٤٧١).

(٦) في (ك): «سعيد» بدل: «معبد».

الغَزِّيُّ، عن أبي نُعَيم[١]، عن سعد[٢] بن أَوْس العَبْسِي الكَاتِب، عن بلال بن يحيى، عن ابن شُتَيْر بن شَكَل، عن أبيه شَكَل بن حُمَيد؛ قال: قلتُ للنبيِّ ﷺ: علِّمْني تَعَوُّذًا أَتَعَوَّذ بِه، قال: « **قُلِ: اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ لِسَانِي، وشَرِّ قَلْبِي، وشَرِّ سَمْعِي، وشَرِّ بَصَرِي، وشَرِّ مَنِيِّ**[٣] » ؟

---

(١) هو: الفضل بن دكين.

(٢) في (أ) و(ش): « سعيد »، وانظر "تهذيب الكمال" (١٠/ ٢٥٤).

(٣) كذا في جميع النسخ بياء واحدة، وشدَّدها ناسخ (ت)، والأصل: « مَنِيِّي » بياءين أولاهما مشدَّدة، والثانيةُ ياءُ المتكلِّم، وما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية؛ فقد ذكر النحويُّون أنَّ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم - إذا كان صحيحَ الآخر، نحو: غلامي، وظِلِّي، أو معتلًّا جاريًا مجرى الصحيح، نحو: ظَبْيِي، ودَلْوِي، ومثلُها الكلمة التي معنا « مَنِيِّي »، أو جمع تكسير نحو: رجالي، أو جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا، نحو: مسلماتي - فإن لك فيه أربع لغات:

الأولى: إثبات ياء المتكلم ساكنةً أو مفتوحة، فيقال: ظلِّيَ، ومَنِيِّيَ، ورجالِيَ، وهذا هو الأصل؛ وعليه أكثر الكلام.

والثانية: حذف هذه الياء وإبقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها؛ فيقال: ظِلِّ، ومَنِيِّ، ورجالِ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزُّمَر: ١٧]، وقول الشاعر [من البسيط]:

خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّي لِلَّذي كَسَبَتْ   يَدِي ومَالِيَ فِيمَا يَقْتَنِي طَمَعُ

والثالثة: فتح ما قبل ياء المتكلم مع فتح الياء، فتقلب الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقال: ظِلَّا، ومَنِيًّا، ورجَالَا.

واللغة الرابعة: حذفُ الألفِ وبقاء الفتحة قبلها دليلاً عليها.

وعلى ذلك: فيصلُحُ هنا اللغة الثانية والرابعة، فيقال: وشَرِّ مَنِيِّ، أو مَنِيَّ. وانظر تفصيل ذلك وشواهده في: "الخصائص" لابن جني (٣/ ١٣٣-١٣٤؛ باب في =

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حدثنا به أبو نُعَيم[(١)]، فقال: عن شُتَيْر بن

= إنابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٨٤ و٨٧)، و"شرح الأشموني" (٢/ ١٩٤-١٩٦ طبعة دار الكتب العلمية)، و"همع الهوامع" للسيوطي (٢/ ٥٣١-٥٣٢، مسألة المضاف لياء المتكلِّم). وانظر في الاجتزاء بالحركات عن حروف المد: المسألة رقم (٦٧٩).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩١٣٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٦٤-٢٦٥) كلاهما عن أبي نعيم، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٧٢).
وأخرجه النسائي في "سننه" (٥٤٤٤ و٥٤٥٥) من طريق الحسن بن إسحاق، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٣١٠ رقم ٧٢٢٥)، وفي "الدعاء" (١٣٨٠) من طريق علي بن عبدالعزيز البغوي، وأبو نعيم في "المعرفة"(٣٧٨٦) من طريق إسماعيل بن عبدالله، والبيهقي في "الدعوات" (٢٩٥) من طريق محمد بن الهيثم بن حماد، جميعهم عن أبي نعيم، به، لكن تصحف «أبو نعيم» في "المعرفة" إلى «إبراهيم».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٩ رقم ١٥٥٤١)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٦٦٣)، والنسائي (٥٤٥٦ و٥٤٨٤) ثلاثتهم من طريق وكيع، عن سعد بن أوس، به .
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا في الموضع السابق برقم (١٥٥٤٢)، والترمذي (٣٤٩٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٤٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٢-٥٣٣)، جميعهم من طريق محمد بن عبدالله أبي أحمد الزبيري، عن سعد بن أوس، به، كسابقه، لكن سقط من إسناد أبي يعلى ذِكْرُ بلال بن يحيى .
ومن طريق الإمام أحمد - عن وكيع والزبيري - أخرجه أبو داود في "سننه" (١٥٥١). قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث سعد بن أوس، عن بلال بن يحيى ».
وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».
وأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١٠٩٢) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي، عن سعد بن أوس، به، لكن سقط منه ذكر شكل، والظاهر أنه من الطباعة، فإنه موجود على الصواب في "المنتقى منه" (٦١٢). =

شَكَل، عن أبيه شَكَل، وليس لابنه[١] معنًى.

٢١٠١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه زَنْفَل[٢] العَرَفِيّ، عن

= وأخرجه الحاكم في "معرفة الحديث" (ص ١٧٩) من طريق شيبان بن عبدالرحمن، عن ليث، عن بلال بن يحيى العبسي، عن شتير، عن أبيه، به.

(١) في (ك): « لأبيه » بدل: « لابنه ».

(٢) في (ك): « نفل ». وهو: زنفل بن شداد، ويقال: ابن عبدالله. وحديثه هذا رواه الترمذي (٣٥١٦)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٤٤)، والبزار في "مسنده" (١/ ١٢٩ و١٨٥ رقم ٥٩ و٥٩ م)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٩٧)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٩١٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٣٦)، والإسماعيلي في "معجمه" (١/ ٥٤٩ رقم ١١٣)، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٧٢١)، وفي "الأفراد" - كما في "أطرافه" (ق ١٩/ أ)-، وتمام في "الفوائد" (١٥٩٠/ الروض البسام)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٠٠).

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٥٩٨)، ومن طريق الإسماعيلي أخرجه السهمي في "تاريخ جرجان" (٨٤٣)، ومن طريق العقيلي أخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٧١).

قال الترمذي: « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زنفل، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ويقال له: زنفل بن عبدالله العرفي، وكان يسكن عرفات، وتفرد بهذا الحديث، ولا يتابع عليه ».

وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبيِّ ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وزنفل هذا قد حدث عنه غير إنسان، إلا أنه لا نعلم أن أحدًا روى هذا الحديث غيره؛ فلذلك ذكرناه ».

وذكر نحو هذا في الموضع الثاني غير أنه قال: « إلا أنه لم يتابع على هذا الحديث، ولكن لما لم نحفظ هذا الكلام عن النبيِّ ﷺ إلا برواية زنفل، لم نجد بدًّا من كتابته ونبيِّن العلة فيه ».

ابن أبي مُلَيْكَة[١]، عن عائِشَة، عن أبي بكر؛ قال: كان النبيُّ ﷺ إذا أراد أمرًا قال: « **اللَّهُمَّ، خِرْ لِي، وَاخْتَرْ** » ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وزَنْفَلٌ فيه ضعفٌ، ليس بشيء.

٢١٠٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ لَهِيعة[٢]، عن أبي الأسود[٣]، عن عُرْوة[٤]، عن أمِّه أسماء - أو عائِشَة -: أنَّ أبا بكر قام في مقام رسول الله ﷺ فقال: إنَّ نبيَّكم ﷺ قال: « **مَا أُعْطِيَ العَبْدُ[٥] مِثْلَ العَفْوِ وَالْعَافِيَةِ؛ فَسَلُوا اللهَ العَفْوَ وَالْعَافِيَةَ** » ؟

فقال أبو زرعة: هكذا يروون هذا الحديثَ على الشَّكِّ: أسماء، أو عائِشَة، ولا أعلم أحدًا رواه على غير شكٍّ.

٢١٠٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يونسُ بنُ محمد[٦]، وسعيدُ بنُ سُلَيمان[٧]، وقُتَيْبة[٨]، عن اللَّيث[٩]، عن يزيد بن أبي

---

(١) هو: عبدالله بن عبيد الله.
(٢) هو: عبدالله، وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤٩).
(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن بن نوفل، يتيم عروة.
(٤) هو: ابن الزبير.
(٥) في (ك): « للعبد » بدل: « العبد ».
(٦) هو: المؤدِّب، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣٤٥)، وأبو عوانة في "مستخرجه"؛ كما في "إتحاف المهرة" (٨/ ١٩٩ رقم ٩٢٠٢).
(٧) هو: الواسطي، وروايته أخرجها ابن قانع في "معجمه" (٢/ ٦١).
(٨) هو: ابن سعيد، أبو رجاء البَغْلاني. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥).
(٩) هو: ابن سعد.

حَبِيب، عن أبي الخَيْر[(١)]، عن عبدالله بن عمرو، عن[(٢)] أبي بكر الصِّدِّيق؛ أنه قال: عَلَّمني رسولُ الله ﷺ دعاءً أدعو به في صلاتي؛ قال: «**قُلِ: اللَّهُمَّ، إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ**»؟

قال أبو زرعة: المِصْرِيون[(٣)] يقولون في هذا الحديث: عن

---

(١) هو: مرثد بن عبدالله اليزني.

(٢) في (ش): «عن عبدالله بن عمير وعن».

(٣) روى هذا الحديث عن الليث جمع من الرواة من المصريين وغيرهم - سوى من تقدم -: فأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/٣-٤ رقم ٨)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٦١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٠) من طريق هاشم بن القاسم.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (١/٧ رقم ٢٨) من طريق حجاج بن محمد المِصِّيصي.
وأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (٥) من طريق حسن بن موسى.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٣٢٦) من طريق عبدالله بن يوسف .
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٧٠٤)، وابن ماجه في "سننه" (٣٨٣٥) من طريق محمد بن رُمْح .
وأخرجه البزار في "مسنده" (٢٩)، وأبو يعلى (٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٩٧٦)، ثلاثتهم عن أبي الوليد هشام بن عبدالملك الطيالسي.
وأخرجه المروزي في "مسند أبي بكر" (٦٠) من طريق شبابة بن سوار.
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٣١)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٦١)، والبيهقي في "الدعوات" (٩٠) من طريق عاصم بن علي.
وأخرجه أبو يعلى أيضًا (٢٩) من طريق غسان بن الربيع .
وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٨٤٥) من طريق عبدالله بن عبدالحكم وشعيب ابن الليث. وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (٦١٧)، والبيهقي في "الدعوات" (٩٠) من طريق عبدالله بن صالح كاتب الليث.
وأخرجه البيهقي في "الدعوات" أيضًا (٩٠)، وفي "السنن" (٢/١٥٤) من طريق آدم بن أبي إياس، وسعيد بن أبي مريم، ويحيى بن بكير. =

اللَّيث، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن أبي الخَيْر، عن عبدالله بن

= جميعهم عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عبدالله بن عمرو، عن أبي بكر الصديق أنه قال لرسول الله ﷺ علمني دعاء . . . ، فذكره هكذا، ولم يقل أحد منهم: «عن أبي بكر الصديق أنه قال: علِّمْني رسولُ الله ﷺ» سوى أبي الوليد الطيالسي وعبدالله بن صالح وعاصم بن علي في بعض الوجوه عنهم، وآدم بن أبي إياس وسعيد بن أبي مريم، وهذا جاء عند البزار والبيهقي فقط:
أما البزار: فإنه أخرج الحديث في الموضع السابق من طريق محمد بن المثنى، عن أبي الوليد، قال: نا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عبدالله بن عمرو، عن أبي بكر ﷺ؛ قال: قلت: يا رسول الله علمني دعاء . . .» الحديث.
وخالفه عبيدالله بن عمر القواريري، عند أبي يعلى، وأبو خليفة الفضل بن الحباب، عند ابن حبان؛ فروياه عن أبي الوليد هشام بن عبدالملك؛ حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عبدالله بن عمرو، عن أبي بكر أنه قال لرسول الله ﷺ علمني دعاء. . . ، الحديث. وهذه الرواية توافق الرواية الأخرى عن الليث.
وأما البيهقي: فإنه أخرج الحديث - كما سبق - من طريق آدم بن أبي إياس، وعبدالله بن صالح، وسعيد بن أبي مريم، وعاصم بن علي؛ قالوا: حدثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عبدالله بن عمرو، عن أبي بكر الصديق ﷺ؛ قال: قلت: يا رسول الله علِّمني دعاءً . . . الحديث.
وقد قرن البيهقي روايات هؤلاء الأربعة بعضها ببعض، وروى الحديث من طريق علي بن داود القنطري، عنهم .
وخالف عليَّ بن داود: عبيدُ الله بن عمر القواريري، وأحمد بن إسحاق بن صالح الوزان، ومطلب بن شعيب الأزدي:
أما عبيدالله بن عمر القواريري: فهو الذي روى أبو يعلى الحديث من طريقه عن عاصم بن علي.
وأما أحمد بن إسحاق: فهو الذي روى ابن قانع الحديث من طريقه عن عاصم بن علي.
وكلاهما روياه عن عاصم، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عبدالله بن عمرو، عن أبي بكر أنه قال لرسول الله ﷺ: علمني دعاء . . . ، الحديث. =

عمرو: أنَّ أبا بكر سأل النبيَّ ﷺ .

وكذا يرويه[(١)] ابنُ وَهْب[(٢)]، عن عمرِو بنِ الحارث، وابنِ لَهِيعة[(٣)]؛ وهو بـ« عبدالله[(٤)] بن عمرو، أن أبا بكر سأل النبيَّ ﷺ » أَشْبَهُ[(٥)].

= وأما مطلب بن شعيب: فهو الذي روى الطبراني الحديث من طريقه عن عبدالله بن صالح، عن الليث، به، مثل الرواية السابقة .
فتبيَّن بهذا أن أكثر الرواة عن الليث قالوا في هذا الحديث: « عن عبدالله بن عمرو، عن أبي بكر الصديق؛ أنه قال لرسول الله ﷺ : علِّمني دعاء »، فلعل أبا زرعة يرى أن قوله: « عن أبي بكر » يعني « عن قول أبي بكر »، أو « عن قصة أبي بكر حين قال »، أو نحو ذلك. والله أعلم. وانظر تنبيه الحافظ ابن حجر على مثل هذا في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٥٨٦-٥٩٠).

(١) قوله: « يرويه » سقط من (ك).

(٢) هو: عبدالله ، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧٣٨٧ و٧٣٨٨)، وفي "الأدب المفرد" (٧٠٦)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٠٥)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٠٠٧)، وأبو يعلى في "مسنده"(٣٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٤٦)، رواه عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير؛ سمع عبدالله بن عمرو: أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال للنبي ﷺ: يا رسول الله علمني دعاء . . . ، الحديث.

(٣) روايته أخرجها مسلم والنسائي في الموضعين السابقين من كتابيهما مقرونة برواية عمرو بن الحارث، لكنهما أَبْهَمَا اسمه - على عادتهما - لضعفه؛ فقال مسلم - في رواية عبدالله بن وهب -: « أخبرني رجلٌ سَمَّاه، وعمرو بن الحارث »، وقال النسائي: « أخبرني عمرو، وذكر آخر قبله ». وأخرجها ابن خزيمة مقرونة برواية عمرو بن الحارث، وفيها التصريح باسمه؛ حيث يقول ابن وهب: " أخبرني عمرو ابن الحارث وابن لهيعة ».

(٤) قوله: « بعبدالله » في (ك): « يعبدالله ».

(٥) هذا الاختلاف لا يؤثر في صحة الحديث، ولكن يبقى النظر: هل هو من مسند =

٢١٠٤ - **وسُئِلَ أبو زرعة** عن حديثٍ رواه إسحاق بن سُلَيمان بالرَّيِّ[(١)]، عن جعفر بن سُلَيمان، عن أبي التَّيَّاح[(٢)]؛ قال: حدَّثني حُمَيد بن عبدالرحمن الحِمْيَرِي، منذ أكثَرَ من خمسين سنةً؛ قال: سمعتُ أبا بكرٍ الصديق يَخطُبُ الناسَ فقال في خطبته: يا أيُّها الناسُ، إنَّ عهدَكُم نبيَّكُم[(٣)] عامَ أولَ، وهو يقولُ في خطبته: « **سَلُوا الله**

= أبي بكر الصديق، أو عبدالله بن عمرو رضي الله عنهم ؟

قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكر، عن النبي ﷺ، إلا بهذا الإسناد، وقد رواه بعض أصحاب الليث عن الليث بهذا الإسناد، عن عبدالله بن عمرو: أن أبا بكر قال: يا رسول الله. . . ، وبعضهم قال: عن أبي بكر، فذكرناه عن أبي الوليد ،واجتزينا به؛ إذ كان ثقة، وقد أسنده ».

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (**٢/ ٣١٩-٣٢٠**): « هذه رواية الليث عن يزيد، ومقتضاها أن الحديث من مسند الصديق رضي الله عنه، وأوضح من ذلك رواية أبي الوليد الطيالسي عن الليث؛ فإن لفظه: "عن أبي بكر قال: قلت: يا رسول الله"؛ أخرجه البزار من طريقه، وخالف عمرُو بنُ الحارثِ الليثَ فجعله من مسند عبدالله بن عمرو، ولفظه: " عن أبي الخير أنه سمع عبدالله بن عمرو يقول: إن أبا بكر قال للنبي ﷺ ". هكذا رواه ابن وهب عن عمرو، ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الحديث. وقد أخرج المصنف [أي البخاري] طريق عمرو معلَّقة في الدعوات، وموصولة في التوحيد، وكذلك أخرج مسلم الطريقين؛ طريق الليث، وطريق ابن وهب، وزاد مع عمرو بن الحارث رجلا مبهمًا، وبيَّن ابن خزيمة في روايته أنه ابن لهيعة ».

(١) لم نقف على من أخرج هذا الحديث من هذا الطريق، ولكن أشار إليه الدارقطني في ذكره لعلل هذا الحديث كما سيأتي في آخر المسالة.

(٢) في (أ): « التياج »، وهو: يزيد بن حميد الضُّبَعي.

(٣) كذا في جميع النسخ، و«نبيَّكم» مفعولٌ به للمصدر «عَهْد»، بمعنى «لقاءكم نبيكم»؛ يقال: عَهِدْتُهُ بمكان كذا: لَقيتُه. وعَهْدِي به قريبٌ، أي: لقائي. "المصباح المنير" (٢/ ٤٣٥) (ع هـ د).

العَافِيَةَ[١]؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِثْلَ العَافِيَةِ، لَيْسَ اليَقِينَ[٢]، فَعَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ وَالْبِرِّ؛ فَإِنَّهُمَا في الجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُجُورَ وَالْكَذِبَ؛ فَإِنَّهُمَا في النَّارِ » ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ وَهَمٌ عندنا؛ وحُمَيدُ بنُ عبدالرحمٰن لم يَلْقَ أبا بكر، ولم يقارب لِقَاءَهُ[٣].

وسألتُ أبي عن هذا الحديث ؟

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حُمَيد، عن ابن عباس؛ قال: سمعتُ أبا بكر[٤].

---

(١) في (ت) و(ك): « سلوا العافية ».

(٢) قوله: «ليس اليقين»، أي: إلا اليقين، و«ليس» قد تأتي بمعنى «إلا» فتكون من أفعال الاستثناء، فينتصبُ المستثنى بعدها خبرًا لها، ويكون اسمها ضميرًا واجب الاستتار، يعودُ إلى البعض المفهوم مما تقدَّم؛ فتقول: جاء القومُ ليس زيدًا، والمعنى: ليس بعضُهم زيدًا، ومن شواهد الحديث في ذلك: قوله ﷺ: « ما أَنْهَرَ الدَّمَ، وذُكِرَ اسمُ اللهِ عليه، فكُلُوا، ليس السِّنَّ والظُّفُرَ »، رواه البخاري (٢٣٥٦) ومسلم (١٩٦٨)، انظر: "إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٥١)، و"مغني اللبيب"(ص ٣٨٧)، و"أوضح المسالك"(٢/ ٢٨٢)، و"همع الهوامع"(٢/ ٢٨٤).

(٣) قال خليفة بن خياط في "الطبقات" (ص٢٠٤): «حميد بن عبدالرحمن الحِمْيَري، حِمْيَر بن سبأ، مات بعد الثمانين». وقال الذهبي في "السير" (٤/ ٢٩٣/ ترجمة حميد بن عبدالرحمن الحِمْيَري): «موته قريب من موت سَمِيِّه حميد بن عبدالرحمن الزهري».
وقد اختلف في سنة وفاة حميد بن عبدالرحمن الزهري؛ فقيل: سنة خمس ومئة، وقيل: سنة خمس وتسعين .

(٤) لم نقف على من أخرجه من هذا الوجه، ولكن سئل الدارقطني في "العلل" (١/ ١٦٦-١٦٧ رقم٤) عن هذا الحديث؟ فقال: « رواه حميد بن عبدالرحمٰن الحميري=

٢١٠٥ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو ضَمْرَة[(٢)]، عن أبي مَوْدُود[(٣)]، عن محمد بن كعب، عن أَبَان بن عثمان بن عفان، عن أبيه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: "بِٱسْمِ اللهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ في الأَرْضِ وَلَا في السَّمَاءِ، وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ مَنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ لَمْ تَفْجَأْهُ فَاجِئَةُ**[(٤)] **بَلَاءٍ** »؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ، والصحيح: ما حدَّثنا القَعْنَبِيُّ[(٥)]؛ قال: حدَّثنا أبو مَوْدُود، عن رجل؛ قال: حدَّثنا مَن سمع أَبَانَ بنَ عثمان بن

= البصري، واختلف عنه؛ فرواه قتادة، عن حميد بن عبدالرحمٰن، عن عمر، عن أبي بكر؛ حدث به سَليم بن حيان، عن قتادة كذلك. واختلف عن سَليم؛ فقيل: عنه، عن قتادة، عن حميد الحميري، عن ابن عباس، عن عمر، عن أبي بكر؛ حدثنا بذلك محمد بن مخلد قال: حدثنا حاتم بن الليث، ثنا بحر بن سويد الحنفي، ثنا الأصمعي، ثنا سليم بن حيان. ورواه أبو التياح، فخالف قتادة؛ فرواه عن حميد بن عبدالرحمٰن الحميري، عن أبي بكر، ولم يذكر عُمر ولا ابنَ عباس. وقول سَليم بن حيان فيه أصح؛ لأنه ثقة، وزاد فيه عُمرَ، وزيادته مقبولة ».
وقد أخرج الحديثَ الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٩ رقم ٤٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨)، كلاهما من طريق سليم بن حيان، عن قتادة، عن حميد بن عبدالرحمٰن الحميري: أن عمر ابن الخطاب قال: إن أبا بكر قام خطيبًا . . . ، الحديث.

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٠٧٩) عن أبي حاتم.

(٢) هو: أنس بن عياض. وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٠٧٩).

(٣) هو: عبدالعزيز بن أبي سليمان المدني.

(٤) في (ش): « فاجبه » بالباء الموحدة.

(٥) هو: عبدالله بن مسلمة، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٨٤٤) من طريق محمد بن علي، عن القعنبي، به، كرواية أبي زرعة.
وخالفهما أبو داود السجستاني؛ فروى الحديث في "سننه" (٥٠٨٨) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، حدثنا أبو مودود، عمَّن سمع أبان بن عثمان. . . ، فذكره، =

عَفَّان[١] يقولُ: سمعتُ عثمانَ بنَ عَفَّان يقولُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ...، وذكر الحديثَ.

٢١٠٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو موسى محمد بن المُثَنَّى[٢]، عن حمَّاد بن عيسى الجُهَنِي، عن حنظلة بن أبي سفيان؛ قال: سمعتُ سالم بن عبدالله يُحدِّث عن أبيه عبدالله بن عمر، عن

= هكذا بإسقاط المبهم الأول .

(١) قوله: « بن عفان » سقط من (ك).

(٢) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٣٨٦)، والبزار في "مسنده" (١/ ٢٤٣).
وأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (٣٩) فقال: حدثني حماد بن عيسى البصري...، فذكره.
ورواه الترمذي في الموضع السابق أيضًا عن إبراهيم بن يعقوب وغير واحد، والطبراني في "الأوسط" (٧٠٥٣) من طريق محمد بن بكار العيشي، وفي "الدعاء" (٢١٢) من طريق الحسن بن علي الحلواني، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٦) من طريق نصر بن علي، ومحمد بن موسى الحرشي، جميعهم عن حماد ابن عيسى، به.
قال الترمذي: « هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى، وقد تفرد به، وهو قليل الحديث، وقد حدث عنه الناس. وحنظلة بن أبي سفيان الجمحي هو ثقة؛ وثقه يحيى بن سعيد القطان ».
وقال البزار: « وهذا الحديث إنما رواه عن حنظلةَ حمادُ بن عيسى وهو لين الحديث؛ وإنما ضُعِّف حديثه بهذا الحديث، ولم نجد بُدًّا من إخراجه؛ إذ كان لا يروى عن النبيِّ ﷺ إلا من هذا الوجه، أو من وجه دونه ».
وقال الطبراني في "الأوسط" (٧٠٥٣): « لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به حماد بن عيسى الجهني ».
وقال الذهبي في "السير" (١٦/ ٦٧): « أخرجه الحاكم في "مستدركه" فلم يصب؛ حماد ضعيف ». وانظر "العلل المتناهية" لابن الجوزي (١٤٠٦)، و"إرواء الغليل" (٤٣٣).

أبيه[١]: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا مدَّ يديه في الدعاء، لم يردَّهما حتى يمسحَ بهما وجهَهُ؟

قال أبو زرعة: هو حديثٌ مُنكَرٌ، أخاف ألا يكون له أصلٌ.

٢١٠٧- وسُئِلَ[٢] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه عبدُ ربِّه بنُ سعيد؛ قال: حدثني المِنْهال بن عمرو؛ قال: حدثني سعيد بن جُبير - أو عبدالله بن الحارث - عن ابن عباس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ إذا عاد المريضَ جلس عند رأسه، ثم قال سبعَ مراتٍ[٣]: « **أَسْأَلُ اللهَ العَظِيمَ رَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ** ... »، فذكر الحديثَ.

قال عبد ربِّه بن سعيد: وحدثني المِنْهالُ بنُ عمرو مَرَّةً أخرى، عن سعيد بن جُبير، عن عبدالله بن الحارث، عن ابن عباس، قال: كان النبي ﷺ...، فذكر الحديثَ[٤]؟

قال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ سعيدِ بنِ جُبير؛ رواه مَيْسَرَةُ، ويزيدُ أبو خالد[٥].

---

(١) قوله: « عن أبيه » سقط من (ك)، وضبب ناسخ (ت) فوق قوله: « أبيه ».
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٠٩٤) عن أبي حاتم.
(٣) في (ك): « مرار » بدل: « مرات ».
(٤) من قوله: «قال عبد ربِّه بن سعيد...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.
(٥) ميسرة: هو ابن حبيب، ويزيد: هو ابن عبدالرحمن أبو خالد الدالاني، وروايتاهما تقدم تخريجهما في المسألة (٢٠٩٤)، وهما يرويان الحديث عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس، به.

٢١٠٨ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه وَهْب بن راشد البصري بالرَّقَّة[١]- وكان جليسًا لجعفر بن بُرْقَان -، عن ثابتٍ البُنَاني، عن أنس؛ قال: قيل: يا رسولَ الله، لم يَنَمْ فُلانٌ البارحة، قال: «وَلِمَ ؟»، قال: لَدَغَتْهُ عقربٌ، قال: « **أَمَا إِنَّهُ لَوْ قَالَ حِينَ أَوَىٰ إِلَىٰ فِرَاشِهِ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ - يعني: بهذا الإسناد[٢]-، ووَهْبٌ ضعيفُ الحديث[٣].

٢١٠٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وَهْب بن راشد البَصْرِي بالرَّقَّة[٤]- وكان جليسًا لجعفر بن بُرْقَان -، عن ثابت، عن أنس؛ قال: إذا سَأَلْتُمُ الله فاعزموا، ولا يقولنَّ أحدُكُم: يا ربِّ إن شِئْتَ ؟

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٧٠٩٣)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٦٧).

(٢) هذا القيد من ابن أبي حاتم يشير به إلى أن الحديث روي بغير هذا الإسناد، وهو: ما أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٧٠٩) من طريق أبي صالح ذكوان السَّمَّان، عن أبي هريرة أنه قال: جاء رجل إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لقيتُ من عقربٍ لدغتني البارحةَ ! قال: « أما لو قلت حين أمسيت: أعوذ بكلمات الله التامات من شرِّ ما خلق، لم تضرّك ».

(٣) قال الطبراني في الموضع السابق: « لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلا وَهْب بن راشد ». وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذه الأحاديث عن ثابت وعن فرقد غير محفوظة، ولا أعلم يرويها غير وَهْب بن راشد . . .، ولوَهْب غير ما ذكرت، وأحاديثه كلها فيها نظر ».

(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٦٧)، ولكن جعله عن أنس، عن النبيِّ ﷺ، وظاهر صنيع المصنف هنا أن الرواية موقوفة على أنس، والله أعلم .

قال أبي هذا حديثٌ مُنكَر[١].

٢١١٠ - وسمعتُ أبي يقول؛ وذكَرَ حديثًا رواه بِشْر بن المُفَضَّل[٢]، عن خالدٍ الحَذَّاء، عن أبي قِلابَة[٣]، عن عبدالرحمٰن بن مُحَيْرِيز؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَسَلُوهُ[٤] بِبُطُونِ أَكُفِّكُمْ** . . . »، وذكر الحديثَ.

قال أبي: يقال: هو عبدالله بن مُحَيْرِيز، الصَّحيح، وكذلك قال خالدٌ عن أبي قِلابَة[٥].

---

(١) يعني: بهذا الإسناد؛ وإلا فالحديث رواه البخاري (**٦٣٣٨** و**٧٤٦٤**)، ومسلم (**٢٦٧٨**) من طريق ابن عليَّة، عن عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس، به، مرفوعًا.

(٢) روايته أخرجها مسدد في "مسنده"؛ كما في "المطالب العالية" (**٣٣٥٣**).
وأخرجه عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل" (**٢٢٢٧**) من طريق أبيه، عن هشيم، ويعقوب الصيرفي في "المنتقى من فوائده" (**٢/٢٥٧**)- كما في "السلسلة الصحيحة" للألباني (**٥٩٥**)- من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن خالد الحذاء، به، مثل رواية بشر بن المفضل.
ونقل عبدالله ابن الإمام أحمد عن أبيه أنه قال: « عبدالرحمٰن بن عبدالله بن محيريز روى عنه الصغار: إسماعيل بن عياش، وإنما يروي أبو قلابة، عن عبدالله بن محيريز، ولكن كذا قال خالد ! ».

(٣) هو: عبدالله بن زيد الجرمي.

(٤) رسمت في (أ): « فسألوه»، وهو رسم قديم لقوله: «فاسأَلُوه».

(٥) أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" (**٢٩٣٩٦**) هذا الحديث من طريق حفص بن غياث، عن خالد، به، وقال فيه: « عن ابن محيريز »، ولم يسمّه.
وأخرجه العقيلي في "الصحابة" كما في "الاستيعاب" لابن عبدالبر (**١٤٠٤**) من طريق فهد بن حيان - وهو ضعيف -، عن شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن محيريز - وكانت له صحبة -: أن رسول الله ﷺ قال . . .، فذكره.
قال ابن عبدالبر: « وهذا الحديث رواه إسماعيل بن علية، وعبدالوهاب الثقفي، =

٢١١١ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن الرَّبيع بن يحيى، عن شُعبة، عن محمد بن عبدالرحمٰن مولى طلحة، عن كُرَيْب مولى ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ بباب جُوَيْرِيَةَ ابنتِ[1] الحارث أوَّلَ النهار، ثم مرَّ بها نحوً[2] من نصف النهار، فقال: «مَا زِلْتِ قَاعِدَةً بَعْدُ؟» قالت: نعم - قال شُعبة: كأنها تُسبِّح - فقال لها النبيُّ ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكِ عَلَى مَا يَعْدِلُهُنَّ؟» قال: «تَقُولِينَ: سُبْحَانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ، سُبْحَانَ اللهِ رِضَا نَفْسِهِ».

= عن أيوب، عن أبي قلابة: أن عبد الرحمن بن محيريز قال: إذا سألتم الله...، الحديث، مثله، سواء من قول ابن محيريز، وقالوا فيه أيضًا: "عبدالرحمن"، لا "عبدالله". وقد روي عن خالد الحذاء في هذا الحديث: "عبدالرحمن" أيضًا كما قال أيوب، ولا يصح عندي ما ذكره العقيلي في ذلك».

وفي الحديث اختلاف آخر: فقد أخرجه الدارقطني في "الغرائب والأفراد" (ق ٢٦٤/ أ/ أطرافه)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٢٤) كلاهما من طريق القاسم بن مالك المزني، عن خالد الحذَّاء، عن عبدالرحمٰن بن أبي بكرة، عن أبيه أبي بكرة، به، مرفوعًا. قال الدارقطني: «تفرد به القاسم، عن خالد الحذاء، عنه، وغيره يرويه عن خالد، عن أبي قلابة، عن ابن محيريز مرسلاً».

وقال الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٥٧ رقم ١٢٦٩): «يرويه القاسم بن مالك المزني، عن خالد الحذاء، عن عبدالرحمٰن بن أبي بكرة، عن أبيه، وَهِمَ فيه على خالد، والمحفوظ: عن خالد، عن أبي قلابة، عن ابن محيريز مرسلاً، عن النبيِّ ﷺ. وكذلك رواه أيوب عن أبي قلابة، عن ابن سيرين [كذا! والصواب عن ابن محيريز] مرسلاً».

(١) في (ش): «ابنة»، وهو الجادَّة، وهذه الكلمة ضمن السقط الواقع في (ف)، والمثبت من بقية النسخ، وهو صحيح أيضًا في العربية على لغة لبعض العرب، وعليها وردت آيات القرآن. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٦).

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

قال أبو محمد[١]: ورواه ابن عُيَينة[٢]، عن محمد بن عبدالرحمٰن، عن كُرَيْب، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) قوله: « قال أبو محمد » سقط من (ت) و(ك).

(٢) هو: سفيان، وروايته أخرجها: الحميدي في "مسنده" (٤٩٦) عنه هكذا.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٥٠٣) من طريق داود بن أمية، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٨٩) من طريق محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٧٥٣)، وابن حبان (٨٣٢) من طريق عبدالجبار بن العلاء، ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة، به، مثل رواية الحميدي.
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٧٢٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٣٠٨) من طريق ابن أبي عمر، عن ابن عيينة، به، وقال فيه: « عن ابن عباس، عن جويرية: أن النبي ﷺ خرج من عندها . . . »، الحديث.
وأخرجه مسلم أيضًا في الموضع السابق من طريق قتيبة بن سعيد وعمرو الناقد، كلاهما عن سفيان، وقرن روايتهما برواية ابن أبي عمر، وجعل السياق له كما سبق.
وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٧٥٣) من طريق يحيى بن حكيم، عن ابن عيينة، به، وقال فيه: عن ابن عباس قال: قالت جويرية بنت الحارث . . . : خرج النبي ﷺ وأنا في مصلاي . . . »، الحديث.
فهذه ثلاثة أوجه عن سفيان، أحدها يجعل الحديث من مسند ابن عباس، والآخر يجعله من مسند جويرية، والثالث محتمل.
وظهر أن هذا التلَوُّن من ابن عيينة نفسه؛ فقد أخرج البخاري هذا الحديث في "الأدب المفرد" (٦٤٧) من طريق شيخه علي بن المديني، عن سفيان بن عيينة، به وقال فيه: « عن ابن عباس، عن جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار: أن النبيَّ ﷺ خرج من عندها . .. »، الحديث.
ثم روى البخاري عن علي بن المديني أنه قال: « حدثنا به سفيان غير مرة؛ قال: حدثنا محمد، عن كريب، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ خرج من عند جويرية، ولم يقل "جويرية" إلا مرة »؛ يعني: لم يجعله عن ابن عباس عن جويرية، إلا مرة.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ١١٩)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٥٨ رقم ٢٣٣٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٠٤)، ثلاثتهم من طريق سفيان الثوري، عن محمد بن عبدالرحمن، به، يجعله من مسند ابن عباس. =

قال أبو زرعة: الصَّحيح: عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

٢١١٢ - وسُئِلَ[١] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه جَرير[٢] وأبو الأَحْوَص[٣]، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع، عن أبي صالح[٤]، عن أبي الدَّرْداء؛ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، ذهَبَ أهلُ الأموال بالدنيا والأجرِ[٥]؛ يُصلُّونَ كما نصلِّي[٦]، ويصومون كما نَصُوم، ويجاهدون

= وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (١/ ٣٥٣ رقم ٣٣٠٨)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٩٠) كلاهما من طريق عبدالرحمن المسعودي، عن محمد بن عبدالرحمن، به، كسابقه يجعله من مسند ابن عباس.
وأخرجه ابن أبي شيبه في "المصنف" (٢٩٣٨٦)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٢)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٩٣)، ثلاثتهم من طريق مسعر، عن محمد بن عبدالرحمن، به، لكنه جعله من مسند جويرية.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٥٢ رقم ٢٦٧٥٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٠٦٨) كلاهما من طريق روح بن القاسم، عن شعبة، عن محمد بن عبدالرحمن، به، بجعله من مسند جويرية كسابقه.
ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٨٢٨).
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٦/ ٤٢٩-٤٣٠ رقم ٢٧٤٢١)، والترمذي (٣٥٥٥)، والنسائي في "المجتبى" (١٣٥٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣١٠٧) من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، به، فقال فيه: «عن ابن عباس، عن جويرية بنت الحارث: أن النبي ﷺ مرَّ عليها وهي في المسجد تدعو ...».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٠٦٨).
(٢) هو: ابن عبدالحميد، وروايته تقدم تخريجها في المسألة رقم (٢٠٦٨).
(٣) في (أ): «الأخوص»، وهو: سلَّام بن سليم، وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٠٧٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٠٣٠)، والطبراني في "الدعاء" (٧٠٩).
(٤) هو: ذكوان السمان.
(٥) في (ك): «والآخرة».
(٦) في (ش): «نصل».

كما نجاهد[(١)]، ويتصدَّقون ولا نتصدَّق؛ قال: « **أَفَلا أُعَلِّمُكَ شَيْئًا إِذَا قُلْتَهُ أَدْرَكْتَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ، وَلَمْ يَلحَقْكَ مَنْ كَانَ[(٢)] بَعْدَكَ، إِلَّا مَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ؟! تُسَبِّحُ الله دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلاثًا وَثَلَاثِينَ تَسْبِيحَةً** . . . »، الحديثَ.

ورواه الثَّوريُّ عن عبدالعزيز بن رُفَيع، عن أبي عمر[(٣)]، عن أبي الدَّرْداء ؟

قال[(٤)]: حديثُ الثَّوريِّ أصحُّ[(٥)].



(١) في (ش): « تجاهد ».
(٢) في (ك): « ذلك » بدل: « كان ».
(٣) في (ش): «أبي عمرو »، وفي (ك): « ابن عمر ». وهو: أبو عمر الصيني؛ كما سبق بيانه في المسألة رقم (٢٠٦٨).
(٤) قوله: « قال » سقط من (ك).
(٥) زاد في المسألة رقم (٢٠٦٨): « وأبو عمر لا يُعْرَفُ إلا في هذا الحديث ».

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْبِرِّ والصِّلَةِ

٢١١٣ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه عمر بن شَبِيب، عن عبدالله بن عيسى، عن حَفْصٍ وعُبَيدِالله ابنَي أخي سالم بن أبي الجَعْد، عن سالم، عن ثَوْبَان، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا يَزِيدُ في العُمُرِ شَيْءٌ إِلَّا البِرُّ، والصَّدَقَةُ تَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ** » ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه سفيان الثَّوريُّ، عن عبدالله[٢] بن عيسى، عن عبدالله بن أبي الجَعْد، عن ثَوْبَان؛ وهو الصَّحيح.

قلتُ لهما: ليس لسالم بن أبي الجَعْد هاهنا معنًى ؟

قالا: لا.

وقال أبو زرعة: حدَّثنا أبو نُعَيم[٣]؛ قال: حدَّثنا الثَّوريُّ، عن عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن أبي الجَعْد، عن ثَوْبَان، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا أصحُّ من حديث عمر بن شَبِيب.

٢١١٤ - وسألتُ[٤] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه علي بن حَكِيم، عن شَريك[٥]، عن الأعمَش، عن مَغْراءَ أبي المُخَارِق العَبْدِي[٦]، عن ابن عمر؛ قال: مرَّ علينا رجلٌ ضَخْمٌ له خَلْقٌ وجِسمٌ،

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٦١٩) و(١٩٨٨) دون قوله: « وقال أبو زرعة: حدثنا أبو نعيم ... » إلخ.

(٢) في (ش): « عن عبيدالله ».

(٣) هو: الفضل بن دُكَين.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٩١).

(٥) هو: ابن عبدالله النخعي.

(٦) في (ت): « العيدي »، وفي (ك): « للعبدي ».

فقلنا: لو كان في سبيل الله ! فأُخبر النبيُّ ﷺ ذلك، فقال: « **لَعَلَّهُ يَكُدُّ عَلَى أَبَوَيْهِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ . . .** »، وذكرتُ لهما الحديثَ ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ الناسُ يقولون: عن مَغْراءَ أبي المُخَارِق: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلً[1]؛ وهذا الصَّحيحُ.

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قالا: مِنْ شَرِيك.

٢١١٥ - وسألتُ[2] **أبي** عن حديثٍ رواه قَبِيصَةُ[3]، عن الثَّوريِّ، عن عَطاء بن السائب، عن أبيه[4]، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: « **أُوصِي امْرَأً**[*] **بِأُمِّهِ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ[5]؛ يريد: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: جِئتُ أبايِعُكَ على الهجرة وأبواي يبكيان. وإنما روى[6] ذاك الحديث سفيانُ[7]، عن منصور[8]، عن عُبَيد بن علي، عن خِدَاشٍ أبي سَلامة، عن النبيِّ ﷺ: « **أُوصِي امْرَأً**[*] **بِأُمِّهِ** ».

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٨٢). (٣) هو: ابن عقبة السُّوائي.
(٤) هو: السائب بن مالك. (*) في (أ) و(ش): « امر ».
(٥) في المسألة (١٩٨٢) زيادة: « يعني أنه غلط في المتن ».
(٦) في (ت): « ردا ». (٧) يعني: الثوري.
(٨) هو: ابن المعتمر.

قال أبي: فهذا الذي أراد قَبِيصة؛ دخَلَ له حديثٌ في حديث.

٢١١٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو موسى محمد بن المُثَنَّى[(١)]، عن محمد بن النُّعْمان أبي النُّعْمان البَاهِلي[(٢)]، عن يحيى بن

(١) لم نقف عليه من طريقه، ولا على هذا الوجه الذي ذكره المصنف، ولكن أخرجه ابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٢٤٩) من طريق هاشم بن الحارث، وأخرجه في "القبور" - كما في "اللآلئ" للسيوطي (٢/ ٤٤٠) - من طريق محمد بن الحسين، كلاهما عن عبدالله بن بكر السهمي؛ حدثني محمد بن النعمان؛ رفع الحديث إلى النبيِّ ﷺ؛ قال: «مَن زار قبر والديه أو أحدهما في كل يوم جمعة مرَّة؛ غُفِرَ له، وكُتب بَرًّا». ومن طريق ابن أبي الدنيا في "القبور" أخرجه البيهقي في "الشعب" (٧٥٢٢). هكذا رواه ابن أبي الدنيا معضلاً بهذا اللفظ.
ووصله الطبراني في "الأوسط" (٦١١٤)، و"الصغير" (٩٥٥)، والرافعي في "التدوين" (١/ ٣٠٣)، و(٤/ ١١٢)؛ فروياه من طريق محمد بن النعمان، عن يحيى ابن العلاء الرازي، عن عبدالكريم أبي أمية، عن مجاهد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، به، مثل لفظ ابن أبي الدنيا السابق.
والراوي عن محمد بن النعمان عند الرافعي هو محمد بن المسيب، وقال مرة: «أبنا محمد بن النعمان الباهلي؛ حدثني عمي أبو محمد بن النعمان، عن يحيى بن العلاء».
والراوي عند الطبراني عن محمد بن النعمان، اختلف اسمه في أحد المعجمين عنه في الآخر؛ ففي "الأوسط" قال: «حدثنا محمد بن محمد بن النعمان بن شبل؛ قال: حدثني أبي؛ قال حدثني محمد بن النعمان بن عبدالرحمن عمّ أبي، عن يحيى بن العلاء الرازي»، وفي "الصغير" قال: «حدثنا محمد بن أحمد أبو النعمان بن شبل البصري؛ حدثنا أبي؛ حدثنا عمّ أبي محمد بن النعمان، عن يحيى بن العلاء البجلي».
وأما اللفظ الذي ذكره المصنف فلم نجده من هذا الطريق، لكن ورد بلفظ مقارب من حديث أنس، ومرسل محمد بن سيرين، ولا يثبت منهما شيء، فانظرهما إن شئت في "الشعب" للبيهقي (٧٥٢٣ و٧٥٢٤) وغيره.

(٢) كذا في جميع النسخ، وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٠٨): «محمد بن النعمان أبو اليمان البصري».

العلاء، عن عمِّه خالد بن عامر، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ في الرَّجُلِ يَعُقُّ والدَيْهِ أو أحدَهُمَا ، فيموتان ، فيأتي قبرَهُ كلَّ ليلةٍ ؟

قال أبي: هذا إسنادٌ مضطربٌ، ومَتْنُ الحديثِ منكرٌ جِدًّا؛ كأنه موضوعٌ[١].

٢١١٧ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه أَيُّوبُ بن سُوَيد[٣]، عن أسامة بن زيد، عن سعيد بن المسيّب، عن سُرَاقة بن مالك؛ **قال**: قال رسولُ الله ﷺ: « **خَيْرُكُم المُدَافِعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ مَا لَمْ يَأْثَمْ** » ؟

قال أبي: روى ابنُ وَهْب، عن أسامة بن زيد؛ قال: سمعتُ سعيد بن المسيّب - ولم أسمعْ منه غيرَهُ - يقول[٤]: لا رِبَا إلا فيما يُكَالُ ويُوزَنُ مما يُؤكَلُ ويُشْرَبُ.

قال أبي: فقد أفسَدَ هذا الحديثُ حديثَ أيُّوب، وقد كنتُ أسمَعُ منذ[٥] حينٍ يُذكرُ عن يحيى بن مَعِين أنَّه سُئل عن أيُّوبَ بن سُويد ؟ فقال: « ليس بشيء ». وسعيدُ بنُ المسيّب عن سراقة لا يجيء، وهذا حديثٌ موضوعٌ؛ بابةُ[٦] حديثِ الواقديِّ[٧].

---

(١) ذكر الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله هذا الحديث في "الضعيفة" (٤٩)، وأيَّد حكم أبي حاتم عليه بالاضطراب والوضع .

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١٨٠).

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٥١٢٠) وجاء فيها عن أسامة بن زيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث، به.

(٤) في (أ) و(ش): «قال» بدل: «يقول».

(٥) في (ش): « منه » بدل: « منذ ».

(٦) في (أ) و(ش): « بابه ».

(٧) قال أبو داود في الموضع السابق: « أيوب بن سويد ضعيف ». =

٢١١٨ - وسألتُ أبي عن تفسير حديث النبيِّ ﷺ: « الرَّحِمُ شُجْنَةٌ[1] مِنَ الرَّحْمَنِ، وَإِنَّهَا آخِذَةٌ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ »[2] ؟

= وقال المنذري في "مختصر السنن" (٨/١٨): « في إسناده أيوب بن سُويد، أبو مسعود الحِمْيَري السَّيباني قدم مصر وحدَّث بها. قال أبو داود - في رواية ابن العبد-: «أيوب بن سويد، وهو ضعيف». وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء، كان يسرق الأحاديث ». وقال عبد الله بن المبارك: « ارْمِ به »، وتكلم فيه غير واحد. وفي سماع سعيد بن المسيب من سراقة المدلجي نظَر؛ فإن وفاة سراقة كانت سنة أربع وعشرين على المشهور، ومولد سعيد بن المسيب سنة خمس عشرة على المشهور. وقد روي عن الإمام مالك: أن مولد سعيد بن المسيب لثلاث سنين بقيت من خلافة عمر، وقُتل عثمان وهو ابن أربع عشرة سنة؛ فيكون مولده - على هذا - سنة عشرين، أو إحدى وعشرين؛ فلا يصحُّ سماعه منه. والله عز وجل أعلم ».
وضعفه ابن مفلح في "الآداب الشرعية" (١/٨٨)، وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني (١٨٢).

(١) شُجْنَة، أي: قرابةٌ مُشْتَبِكة كاشْتِبَاك العُرُوق، وأصل الشُّجْنة - بالكسر والضم -: شُعْبَة في غُصْن من غُصُون الشجرة. "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٢٦٤)، و"النهاية" (٢/ ٤٤٧).

(٢) الحَقْوُ - بفتح الحاء المهملة، وتُكْسَرُ- قال ابنُ الأثير: الأصلُ في الحَقْوِ: مَعقِدُ الإزار، وجمعُهُ: أَحْقٍ، وأَحْقاءٌ، ثم سُمِّيَ به الإزارُ للمجاورة. «النهاية» (١/ ٤١٧)، وانظر «تاج العروس» (حقو).
والحَقْوُ: صفةٌ ذاتيةٌ ثابتةٌ لله تعالى بالسنةِ الصحيحةِ.
وهذا اللفظُ الذي عند المصنِّف ورد كاملًا في حديث لأبي هريرة سيأتي في المسألة رقم (٢١٢٢)، وورد مقطعًا في حديثين لأبي هريرة مخرجين في الصحيح: **الأول**: يرويه معاوية بن أبي مُزَرِّد، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ؛ أن رسول الله ﷺ قال: « خلق الله الخلق، فلمَّا فرغ منه قامت الرحم فأخذت بحَقْوِ الرحمن فقال: مَهْ! قالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة، قال: ألا تَرْضَيْنَ أنْ أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟ قالت: بلى يا رب، قال: فذلك لكِ». ثم قال أبو هريرة: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾[محمَّد: ٢٢]؛ أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٨٣٠ و٤٨٣١ و٤٨٣٢ و٥٩٨٧ و٧٥٠٢)، ومسلم (٢٥٥٤). =

فقال: قال الزُّهْريُّ[(١)]: على رسولِ الله ﷺ البلاغُ، ومِنَّا التَّسليمُ؛

= **والثاني:** يرويه أبو صالح ذكوان السَّمَّان، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: «إن الرحم شُجْنَةٌ من الرحمن، فقال الله: من وصلك وصلته، ومن قطعك قطعته». أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٩٨٨).

وورد كاملاً أيضًا من حديث ابن عباس عند الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٢١ رقم ٢٩٥٦)، ومن حديث أم سلمة عند ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٣٨٦).

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله **في رَدِّهِ على الرازيِّ في إنكارِهِ صفةَ الحقو لله تعالى**، وزعمِهِ أنَّ حديثَ أبي هريرة: «خلقَ اللهُ الخلقَ ...» يجب تأويلُهُ، قال: «فيقال له: بل هذا من الأخبار التي يُقِرُّهَا مَنْ يُقِرُّ نظيرَهُ، والنزاعُ فيه كالنزاعِ في نظيرِهِ؛ فدعواك أنه لا بدَّ فيه من التأويل بلا حجة تخصُّهُ، لا تصِحُّ». وقال: «وهذا الحديثُ في الجملةِ من أحاديثِ الصفاتِ، التي نَصَّ الأئمةُ على أنه يُمَرُّ كما جاء، ورَدُّوا على مَنْ نَفَى مُوجَبَهُ، وما ذكره الخَطَّابيُّ وغيرُهُ: أنَّ هذا الحديثَ مِمَّا يُتَأَوَّلُ بالاتفاقِ - فهذا بحسبِ عِلْمِهِ، حيثُ لَمْ يَبْلُغْهُ فيه عن أحدٍ من العلماءِ: أنَّه جَعَلَهُ مِنْ أحاديثِ الصفات التي تُمَرُّ كما جاءتْ. قال ابنُ حامدٍ: ومما يجب التصديقُ به: أنَّ للهِ حَقْوًا. قال المروزيُّ: قرأتُ على أبي عبدالله كتابًا، فمَرَّ فيه ذكرُ حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إن اللهَ خَلَقَ الرَّحِمَ حتى إذا فَرَغَ منها، أَخَذَتْ بِحَقْوِ الرحمن»، فرفَعَ المحدِّثُ رأسَهُ، وقال: أخافُ أن تكونَ كفرتَ!! قال أبو عبدالله: هذا جهميٌّ، وقال أبو طالب: سمعتُ أبا عبدالله يُسْأَل عن حديث هشام ابن عمَّار؛ أنه قُرِئَ عليه حديثُ الرَّحِمِ: تجيءُ يومَ القيامة، فَتَعَلَّقُ بالرحمنِ تعالى؟ فقال: أخافُ أن تكون قد كفرتَ!! فقال: هذا شاميٌّ، ما له ولهذا؟! قلتُ: فما تقولُ: قال: يُمْضَى كلُّ حديثٍ على ما جاء». اهـ. «نقض التأسيس» المخطوط (٣/ ١٢٧ -١٥٧)، نقلًا عن«شرح كتاب التوحيد» للشيخ عبدالله الغنيمان (٢/ ٣٤٥- ٣٤٦).

(١) قول الزهري هذا علَّقه البخاري في "صحيحه" مجزومًا به في الباب (٤٦) من كتاب التوحيد، قبل الحديث رقم (٧٥٣٠). وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٣/ ٥٠٤) أنه أخرجه الحميدي في "النوادر" عن سفيان بن عيينة، عن الزهري.
ومن طريق الحميدي أخرجه الخلال في "السنة" (١٠٠١)، والخطيب في "الجامع" (١٣٧٠). ومن طريق الخطيب أخرجه السمعاني في "أدب الإملاء" =

قال: أَمِرُّوا حديثَ رسولِ الله ﷺ على ما جاءتْ[١].

وحُدِّثتُ[٢] عن مُعْتَمِر بن سُلَيمان، عن أبيه[٣] أنه قال: كانوا[٤] يَكْرَهُونَ تفسيرَ حديثِ رسولِ الله ﷺ بآرائهم، كما يَكْرَهُونَ تفسيرَ

= (ص ٦٢)، وابن حجر في "التغليق" (٥/ ٣٦٥).

وأخرجه ابن أبي عاصم في "الأدب"- كما في "فتح الباري"- والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٥٢٠)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٦٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ١٤)، جميعهم من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري؛ بعد أن حدث الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن وأبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، كلهم عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ بحديث: « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن... » الحديث- قال الأوزاعي: فسألت الزهري عنه: ما هذا ؟ فقال: « من الله العلم، وعلى رسول الله البلاغ، وعلينا التسليم، أَمِرّوا أحاديث رسول الله ﷺ كما جاءت »، هذا لفظ أبي نعيم.

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة في العبارة أحد وجهين: **إما أن يقال**: أَمِرُّوا أحاديثَ رسولِ الله ﷺ على ما جاءتْ، وهو من باب حمل المفرد على معنى الجمع. **انظر**: "الخصائص" لابن جني (٢/ ٤١٩- ٤٢٠)، وتعليقنا على المسألة رقم (٨١) و(٢٧٠). وهذا الوجه هو الراجح لموافقته لما في مصادر التخريج. **وإما أن يقال**: أَمِرُّوا حديثَ رسولِ الله ﷺ على ما جاء؛ كما هو ظاهرٌ من العبارة. فإن لم يكن ما في النسخ مصحَّفًا عن أحد هذين الوجهين، فيمكن تخريجه على أنه أراد: أَمِرُّوا حديثَ رسول الله ﷺ على ما جاءت به الروايةُ، أو نحو ذلك.

(٢) أخرجه الدارمي في "مسنده" (٤٤٤) فقال: أخبرنا موسى بن خالد؛ حدثنا معتمر، عن أبيه؛ قال: « لِيُتَّقىٰ من تفسير حديث رسول الله ﷺ كما يُتَّقى من تفسير القرآن». وذكره ابن مفلح في "الآداب الشرعية" (٢/ ٦١) من طريق الأصمعي، عن معتمر، عن أبيه؛ به بنحو سياق الدارمي، ولم يذكر من أخرجه.

(٣) هو: سليمان بن طرخان التَّيْمي.

(٤) أي: الصحابة والتابعون، وهنا يعود الضمير في «كانوا» إلى غير مذكورٍ للعلم به، وهو أسلوب من أساليب العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

القرآنِ برأيهم .

وقال الهَيْثَم بن خَارِجة[١]: سمعتُ الوليدَ بنَ مسلم يقول: سألتُ الأوزاعيَّ[٢]، وسُفْيانَ الثَّوريَّ، ومالكَ بنَ أنس، واللَّيثَ بنَ سعدٍ؛ عن هذه الأحاديثِ التي فيها الصفةُ والرُّؤيةُ والقرآنُ ؟ فقال[٣]: أَمِرُّوها كما جاءتْ بلا كَيْفٍ[٤].

---

(١) أخرج روايته الخلال في "السنة" (٣١٣)، والآجري في "الشريعة" (٧٢٠)، والدارقطني في "الصفات" (٦٧)، وابن بطة في "الإبانة" (١٨٣/الرد على الجهمية)، وابن منده في "التوحيد" (٨٩٤)، والصابوني في "عقيدة السلف" (ص ٢٤٨-٢٤٩)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٨٧٥ و٩٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢)، و"الاعتقاد" (١٢٣)، و"الأسماء والصفات" (٩٥٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ١٤٩)، و"الاستذكار" (٨/ ١١٨).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « فقالوا» كما في مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ، ويحتمل وجهين: **الأول**: أنه بفتح اللام: « فقالَ »، ويخرَّج على الحمل على المعنى بإفراد الجمع، والمراد: فقال كلُّ واحدٍ منهم. وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٣٥).
والثاني: أنه بضم اللام: « فقالُوا »، لكنْ حُذِفَتْ واوُ الجماعة مع الألف الفارقة، واجتزئ بضمة اللام عنها كما قالت العرب في «ضَرَبُوا »: قد ضَرَبُ. وهي لغةُ هوازن وعُلْيَا قيس. انظر التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(٤) **قولُهُم** رضي الله عنهم: « **أَمِرُّوهَا كما جاءتْ**»، أيْ : بأنْ نُثْبِتَ ألفاظَهَا ومعانيَهَا مع اعتقادِنَا أننا مكلَّفون بمعرفةِ تلكَ الألفاظِ والمعاني ؛ فإننا متعبَّدون بمعرفةِ معاني صفاتِ اللهِ تعالى، وأما قولهم : بلا كيف، فالمرادُ : إثباتُ الكيفيةِ لهذه الصفات، مع نفيِ علمنا بهذه الكيفيَّة ؛ فإنَّ هذا من التأويلِ الذي لا يَعْلَمه إلا اللهُ تعالى؛ قال شيخ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في «الفتوى الحموية الكبرى» (ص٣٠٠-٣٠١) - بعد نقلِهِ كلامَ الوليدِ بنِ مسلم - قال : «فقولهم رضي الله عنهم : أَمِرُّوهَا كما جاءَتْ : رَدٌّ على المعطِّلَةِ، وقولهم : بلا كيف : ردٌّ على الممثِّلة».اهـ. =

. . . .

= **وعلى ذلك**: ففي قول السلف: «أَمِرُّوهَا كما جاءتْ، بلا كيف»: إثباتٌ لحقيقةِ صفاتِ الله تعالى، ونفيٌ لعلمنا بكيفيَّاتها؛ فالتفويضُ يكونُ في كيفيَّةِ الصفاتِ لا في معانيها، وقد اشتدَّ نكيرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ على مَنْ نَسَبَ إلى السلفِ أنهم يفوِّضون في معاني صفات الله تعالى، بمعنى أنهم لا يعلمون إلا ألفاظَهَا، ويَكِلُونَ عِلْمَ معانيها وكيفيَّاتها إلى اللهِ تعالى، وقالوا: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم. والصوابُ: أن مذهب السلف هو الأسلم والأعلم والأحكم، فإنَّهم يفوِّضون عِلْمَهُمْ بكيفيَّةِ الصفةِ دون العلم بمعناها، فقال شيخ الإسلام في «الفتوى الحموية الكبرى» (ص٣٠٣ - ٣٠٧): «وروى الخَلَّال بإسنادٍ كلُّهم أئمةٌ ثقاتٌ، عن سفيانَ بنِ عيينة، قال: سُئِلَ ربيعةُ بنُ أبى عبد الرحمنِ عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استَوَى؟ قال: الاستواءُ غيرُ مجهول، والكيفُ غيرُ معقولٍ، ومِنَ اللهِ الرِّسَالة، وعلى الرسولِ البلاغُ المبين، وعلينا التصديق، وهذا الكلامُ مرويٌّ عن مالكِ بنِ أنسٍ تِلْمِيذِ ربيعةَ ابنِ أبى عبد الرحمنِ مِنْ غيرِ وجهٍ:

منها: ما رواه أبو الشيخِ الأصبهانيُّ، وأبو بكرٍ البيهقيُّ، عن يحيى بنِ يحيى، قال: كنَّا عند مالكِ بنِ أنسٍ، فجاء رجلٌ، فقال: يا أبا عبدالله، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استَوَى؟ فأطرَقَ مالكٌ برأسِهِ حتَّى عَلَاهُ الرُّحَضَاءُ، ثم قال: الِاستواءُ غيرُ مجهول، والكيفُ غيرُ معقول، والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بدعة، وما أَرَاكَ إلا مبتدِعًا، ثُمَّ أَمَرَ به أن يُخْرَجَ.

فقولُ ربيعةَ ومالكٍ: الاستواءُ غيرُ مجهول، والكيفُ غيرُ معقول، والإيمانُ به واجب - موافقٌ لقولِ الباقين: «**أَمِرُّوها كما جاءتْ، بلا كيف**»؛ فإنَّما نَفَوْا عِلْمَ الكيفيَّةِ، ولم يَنْفُوا حقيقةَ الصفةِ.

ولو كان القومُ قد آمَنُوا باللفظِ المجرَّدِ مِنْ غير فهم لمعناه على ما يليق بالله - لَمَا قالوا: «الاستواءُ غيرُ مجهول، والكيفُ غيرُ معقول»، ولَمَا قالوا: «**أَمِرُّوهَا كَمَا جاءتْ، بِلَا كَيْف**»؛ فإنَّ الاستواءَ حينئذٍ لا يكونُ معلومًا، بل مجهولًا بمنزلةِ حروفِ المعجم.

وأيضًا: فإنَّه لا يُحتاجُ إلى نفي علم الكيفيَّةِ إذا لم يُفْهَمِ عن اللفظ معنًى، وإنما يُحْتاجُ إلى نفي علمِ الكيفيَّةِ إذا أُثْبِتَتِ الصفاتُ. =

٢١١٩- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن عَمرو الفُقَيْمِي[١] وفِطْرٌ[٢] والأعمَش، كلُّهم[٣] عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو -

---

= **وأيضًا**: فإنَّ مَنْ ينفي الصفاتِ الخبريَّةَ، أو الصفاتِ مطلقًا، لا يَحْتاجُ إلى أنْ يقولَ: بلا كيف، فمَنْ قال: إنَّ اللهَ سبحانه وتعالى ليس على العرشِ، لا يَحْتَاجَ أنْ يقولَ: بلا كيف، فلو كان مذهبُ السلفِ نفيَ الصفاتِ في نفسِ الأمرِ، لَمَا قالوا: بلا كيف !!

وأيضًا: فقولهم: «أَمِرُّوها كما جَاءَتْ»، يقتضي إبقاءَ دلالتها على ما هي عليه؛ فإنَّها جاءتْ ألفاظًا دالَّةً على معاني، فلو كانتْ دلالتُهَا منتفيةً، لكان الواجبُ أنْ يقالَ: «أَمِرُّوا ألفاظَهَا، مع اعتقادِ أنَّ المفهومَ منها غيرُ مرادٍ»، أو «أَمِرُّوا ألفاظَهَا، مع اعتقادِ أنَّ اللهَ لا يوصفُ بما دَلَّتْ عليه حقيقةً»؛ وحينئذٍ: فلا تكونُ قد أُمِرَّتْ كما جاءتْ، ولا يقالُ حينئذٍ: بلا كيف؛ إذْ نَفْيُ الكيفِ عمَّا ليس بثابت لغوٌ من القول».

وهذا كلامٌ نفيسٌ جِدًّا لمن فتَحَ اللهُ بصيرتَهُ. انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠١- ٢٠٨)، و«التدمرية» (ص ٨٩-١١٦ القاعدة الخامسة)، و«التحفة المدنيَّة» لحمد آل معمر (ص٨٩-٩٠)، و«المجلَّى، في شرح القواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين» لكاملة الكواري (ص٢٢٥- ٢٢٨).

(١) في (ش): «القعنبي».

(٢) هو: ابن خليفة.

(٣) أخرج روايتهم البخاري في "صحيحه" (٥٩٩١)، وفي "الأدب المفرد" (٦٨)، وأبو داود في "سننه" (١٦٩٧) من طريق محمد بن كثير، عن سفيان الثوري، عن الأعمش والحسن بن عمرو وفطر، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، به. قال سفيان: «لم يرفعه الأعمش إلى النبيِّ ﷺ، ورفعه حسن وفطر».

وأخرجه ابن وهب في "الجامع" (٩٧) عن محمد بن عمرو، عن سفيان الثوري، عن فطر وحده، عن مجاهد، به، مرفوعًا.

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٩٠ رقم ٦٧٨٥) من طريق عبدالرزاق، عن سفيان الثوري، عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد، به، مرفوعًا.

وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٦٠٥)، والترمذي في "جامعه" (١٩٠٨) عن ابن أبي عمر، كلاهما - الحميدي وابن أبي عمر - عن سفيان بن عيينة؛ قال: حدثنا بشير أبو إسماعيل وفطر بن خليفة، عن مجاهد، به، مرفوعًا.

وكذا أخرجه الإمام أحمد(٢/ ١٦٣ و١٩٣ رقم ٦٥٢٤ و٦٨١٧) من طريق يعلى بن =

رفعه فِطْرٌ والحَسَن، ولم يرفعْهُ الأعمَش[١]- قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَيْسَ الوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنَّ الوَاصِلَ[٢] مَنْ يُقْطَعُ[٣] فَيَصِلُهَا** » ؟

قال أبي: الأعمَشُ أحفظُهم، والحديثُ يَحتملُ أن يكونَ مرفوعً[٤]، وأنا أخشى ألا يكون سمع هذا الأعمَشُ من مجاهد، إنَّ الأعمَشَ قليلُ السماع من مجاهد، وعامَّةُ ما يروي عن مجاهدٍ مُدَلَّسٌ[٥].

٢١٢٠ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي العِشْرِين[٧]؛

= عبيد ووكيع ويزيد بن هارون، ثلاثتهم عن فطر ، به، مرفوعًا .

(١) من قوله: « كلّهم عن مجاهد. . . » إلى هنا سقط من (ش)؛ لانتقال النظر.

(٢) في (ك): « الواحد » بدل: « الواصل ».

(٣) في (ت) و(ك): « يقطع » بالمثناة التحتية، وأهملت في (أ) و(ش)، وهي ضمن السقط الواقع في (ف)، والمراد: مَنْ يُقطَعُ [أي: من قِبَل رَحِمِه]؛ فيصلها، ويؤيِّده رواية الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ١٩٣ رقم ٦٨١٧): « ولكِنَّ الواصلَ مَنْ إذا قطعتْهُ رحمه وصلها». ولفظ الحديث في أكثر مصادر التخريج: « ولكِنَّ الواصلَ الذي إذا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وصلها».

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغةُ ربيعة، تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٠/ ٤٢٣): « وقوله: " لم يرفعه الأعمش ورفعه حسن وفطر " هذا هو المحفوظ عن الثوري. وأخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان الثوري، عن الحسن بن عمرو وحده، مرفوعًا. [و] من رواية مؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن الحسن بن عمرو، موقوفًا، وعن الأعمش مرفوعًا. وتابعه أبو قرة موسى بن طارق، عن الثوري، على رفع رواية الأعمش. وخالفه عبدالرزاق، عن الثوري، فرفع رواية الحسن بن عمرو، وهو المعتمد. ولم يختلفوا في أن رواية فطر بن خليفة مرفوعة ». اهـ. وانظر "الحلية" (٣/ ١٠٣).

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٤٥) وفيها زيادة بيان على ما هنا.

(٧) هو: عبدالحميد بن حبيب.

قال: حدَّثنا الأَوْزاعي[١]، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّهِ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ لِلَّهِ تَطَوُّعًا أَنْ يَجْعَلَهَا عَلَى**[٢] **وَالِدَيْهِ إِذَا**[٣] **كَانَا مُسْلِمَيْنِ ؟! فَيَكُونَ**[٤] **[أَجْرُها]**[٥] **لِوَالِدَيْهِ، وَلَهُ مِثْلُ أُجُورِهِمَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أُجُورِهِمَا شَيْئًا** »[٦] ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢١٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثَنا[٧] الحسنُ بنُ عَرَفة، عن إسماعيل بن عَيَّاش، عن الحَجَّاج بن مُهاجرٍ الخَوْلاني، عن ابن خَارِجة بن[٨] زيد بن ثابت، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن

---

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٢) كذا هنا في جميع النسخ: «على»، وفي المسألة رقم (٦٤٥): «عن» في بعض النسخ، وفي بعضها الآخر: «على» كما هنا. و«عن» هي الأنسب في هذا السياق، غير أن «على» قد تأتي بمعنى «عن»؛ كما في قول القُحَيْف العُقَيْلي [من الوافر]:

إذا رضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لعَمْرُ اللهِ أعجَبَني رِضَاهَا

أي: عني. وانظر "الجنى الداني" (ص ٤٧٧)، و"رصف المباني" (ص ٤٣٤).

(٣) في (ك): « إذ ».

(٤) قوله: « فيكون » سقط من (ك).

(٥) في جميع النسخ: «أحدهما»، وهي ضمن السقط الواقع في (ف)، والمثبت من مصادر التخريج؛ والمراد: أجر الصدقة.

(٦) من قوله: « إذا كانا مسلمين ... » إلى هنا لم يرد في المسألة رقم (٦٤٥).

(٧) أي: حدَّثنا به أو حدثناه الحسن بن عرفة، فهنا حذف الضمير العائد من جملة النعت إلى المنعوت، وهو جائزٌ في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٥٣).

(٨) في (ك): « عن ».

النبيِّ ﷺ قال: « لَلرَّحِمُ سَاجِعًا[١] مِنَ اللهِ » ؟

قال أبي: ليس هو ابنَ زيدِ بنِ ثابت، هذا[٢] شاميٌّ، وذاك[٣] مَدَنِيٌّ[٤]؛ وإنما يقال: « ابنُ خَارِجة » فقط.

٢١٢٢ - وسألتُ أبي وسُئِلَ أبو زرعةَ عن حديثٍ رواه أبو جعفر الرازي[٥]، عن عبدالله بن دينار، عن بُشَيرِ بنِ يَسَار[٦]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « الرَّحِمُ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ صِلْ مَنْ وَصَلَنِي، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي » ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ، والساجعُ: هو الذي يجعلُ لكلامه فواصلَ كقوافي الشِّعر، وجاء في الحديث أن الرحم تقول: « اللهم صِلْ من وَصَلَني، واقطَع من قَطعني »، لكنَّ هذا ليس بظاهر والله أعلم. والذي يبدو: أن «ساجعًا» مصحَّفة عن «شاجنًا» أو «شُجْنة»، وقد تقدم في المسألة رقم (٢١١٨)، وفي المسألة التالية لمسألتنا بلفظ: «الرحم شُجنة من الرحمن»؛ بمعنى القرابة المشتبكة، والله أعلم. ولعل النصب في «ساجعًا»؛ لكونه حالًا سَدَّ مَسَدَّ الخبر، انظر التعليق على المسألة رقم (٨٢٧).

(٢) قوله: « هذا » سقط من (ك).

(٣) في (ك): « وذلك ».

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « مديني »، والقياس ما أثبتناه في النسبة إلى ما كان على وزن «فَعِيلة» و«فُعَيلة»، لكن يجوز أيضًا أن يقال: «فَعِيليّ» «فُعَيْليّ» بإثبات الياء، لكنَّه قليل. وانظر: "كتاب سيبويه" (٣/ ٣٣٩)، وكتب التصريف (باب النسب).

(٥) هو: عيسى بن أبي عيسى - واسم أبي عيسى: عبدالله - بن ماهان، وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣٣٢١ و٩٣١٧)، وابن بطة في "الإبانة" (٢٧٠/ الرد على الجهمية). قال الطبراني في الموضع الأول: « لم يَرْوِ هذا الحديث عن عبدالله بن دينار إلا أبو جعفر الرازي، ولا رواه عن أبي جعفر إلا آدم وأبو النضر هاشم بن القاسم». وقال في الموضع الثاني: «لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن دينار، عن بشير بن يسار، إلا أبو جعفر الرازي، ورواه ورقاء عن عبد الله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة ».

(٦) في (ش): « بشار » بدل: « يسار ».

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عبدالله بن دينار[(١)]، عن أبي الحُبَاب سعيد بن يَسار، عن أبي هريرة .

قال أبي: أخطأ فيه أبو جعفر الرازيُّ[(٢)].

٢١٢٣ - وسُئِلَ[(٣)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو خَيْثَمة زُهَيْر بن

---

(١) لم نقف على من أخرجه من طريق عبدالله بن دينار على هذا الوجه، ولكن أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٨٣٠ و٤٨٣١ و٤٨٣٢ و٥٩٨٧ و٧٥٠٢)، ومسلم (٢٥٥٤) من طريق معاوية بن أبي مُزَرِّد، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، به.
وأخرجه البخاري (٥٩٨٨) من طريق عبدالله بن دينار، عن أبي صالح السَّمّان، عن أبي هريرة. وذكر الدارقطني - كما سيأتي - أن ورقاء بن عمر رواه عن عبدالله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة .

(٢) قال الدارقطني في "العلل"(١١/ ١٠ رقم٢٠٨٨):« يرويه عبدالله بن دينار، واختلف عنه: فرواه ورقاء بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة. ورواه أبو جعفر الرازي، عن عبدالله بن دينار، عن بُشير بن يسار، عن أبي هريرة. وقيل: عن أبي جعفر الرازي، عن عبدالله بن دينار، عن سليمان بن يسار، وليس ذلك بمحفوظ. ورواه عبدالرحمٰن بن عبدالله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، مرسلاً. ورواه موسى بن عقبة، واختلف عنه؛ فرواه أبو قُرَّة موسى بن طارق، عن موسى بن عقبة، عن عبدالله بن دينار، عن أبي هريرة، مرسلاً. وأشبهها بالصواب قول ورقاء: عن عبدالله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة؛ لأن الحديث محفوظ عنه. ورواه معاوية بن أبي المُزَرِّد، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة ».اهـ.
ثم أسنده الدارقطني من طريق حفص بن ميسرة، عن موسى بن عقبة، عن عبدالله ابن دينار، عن أبي هريرة، به.

(٣) روى المصنف هذا النص باختصار في كتاب "المراسيل" (ص ٢٢٣ رقم ٨٤٢)، ونقله عنه العلائي في "جامع التحصيل" (ص ٢٨٤)، وأبو زرعة العراقي في "تحفة التحصيل" (ص ٥١٣).

حَرْب[١]؛ قال: حدَّثنا شَبَابة[٢]؛ قال: حدَّثنا المُغِيرة بن مُسْلِم، عن عَطَاءٍ[٣]، عن ابن عبَّاس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ أَصْبَحَ مُرْضِيًا لِوَالِدَيْهِ، أَصْبَحَ وَلَهُ بَابَانِ مَفْتُوحَانِ مِنَ الجَنَّةِ، وَإِنْ وَاحِدًا فَوَاحِدٌ**[٤]. **وَمَنْ**[٥] **أَمْسَىٰ أَوْ أَصْبَحَ مُسْخِطًا لِوَالِدَيْهِ، أَصْبَحَ وَلَهُ**[٦] **بَابَانِ مَفْتُوحَانِ إِلَى النَّارِ، وَإِنْ وَاحِدًا فَوَاحِدٌ**[٧]». فقال رجلٌ: يا رسولَ الله، وإن ظَلَمَاهُ؟ قال: «**وَإِنْ ظَلَمَاهُ، وَإِنْ ظَلَمَاهُ**[٨]»؛ ثلاثَ مراتٍ؟

قال أبو زرعة: المُغِيرَةُ لم يَسْمَعْ من عَطَاءٍ شيءً[٩]؛ وهو مُرسَلٌ[١٠].

---

(١) روايته أخرجها أبو يعلى - كما في "المطالب العالية" (٢٥٣٧)-، والشجري في "الأمالي" (٢/ ١٢٠).

(٢) هو: ابن سوَّار.

(٣) هو: ابن أبي رباح.

(٤) كذا في جميع النسخ، ويجوز في مثل هذا أربعة أوجه؛ رفعهما: «وَإِنْ وَاحِدٌ فَوَاحِدٌ»، ونصبهما، ورفع الأول مع نصب الثاني، وعكسه، والأخير أرجحها، والتقدير: وإن أرضَىٰ واحدًا، أي: من والديه، فله واحدٌ، أي: بابٌ واحدٌ من الجنة، وقد حذفت هنا ألف تنوين النصب عن كلمة «واحد» على لغة ربيعة، انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وانظر: "شرح شذور الذهب" مع حاشية محيي الدين (ص٢١٤-٢١٥)، و"أوضح المسالك" (١/ ٢٣٥)، و"همع الهوامع" (١/ ٤٤٢)، و"خزانة الأدب" (٤/ ١٠-الشاهد رقم ٢٤٨).

(٥) في (ش): «وإن» بدل: «ومن».

(٦) في (ت): «له» بلا واو.

(٧) تقدَّم الكلام على هذه العبارة قريبًا، وتقدير العبارة هنا: «وإن أسخَطَ واحدًا من والديه، فله بابٌ واحدٌ من النار».

(٨) قوله: «وإن ظلماه» الثانية، ضبب عليه ناسخ (ت).

(٩) كذا في جميع النسخ، وضبب عليها ناسخ (ت). وتخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤).

(١٠) رُوي هذا الحديث أيضًا عن ابن عباس ﵄ من طرق أخرى: =

. . . .

= فأخرجه عبدالرزاق في "جامع معمر" (٢٠١٢٨) عن معمر، عن أبان، عن سعد بن مسعود - أو غيره -، عن ابن عباس، به، مرفوعًا .

وأخرجه ابن وهب في "الجامع" (٩٣) فقال: أخبرني شبيب بن سعيد، عن أبان بن أبي عياش، عن محمد بن المنكدر، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، مرفوعًا. وأبان بن أبي عياش متروك الحديث؛ كما في "التقريب" (١٤٢).

وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٧٥٣٨) من طريق عبدالله بن يحيى بن موسى السرخسي، عن سعيد بن يعقوب الطالقاني، عن عبدالله بن المبارك، عن يعقوب بن القعقاع، عن عطاء، عن ابن عباس، به، مرفوعًا .

وفي سنده عبدالله بن يحيى بن موسى السرخسي؛ قال عنه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٦٨): « حدث بأحاديث لم يتابعوه عليه، وكان متهمًا في روايته عن قوم أنه لم يلحقهم ». وذكر ابن حجر في "اللسان" (٣/ ٣٧٦-٣٧٧) هذا الحديث في ترجمة عبدالله بن يحيى هذا ، ثم قال: « رجاله ثقات أثبات غير هذا الرجل، فهو آفته ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٣٩٨)، والبيهقي في "الشعب" (٧٥٣٧) من طريق يزيد بن هارون، ومسدد في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢٥٣٧/ ٣)- من طريق يحيى القطان، والبخاري في :الأدب المفرد" (٧) من طريق حماد بن سلمة، ثلاثتهم عن سليمان التيمي، عن سعد بن مسعود، عن ابن عباس، به، موقوفًا عليه. لكن الراوي عن ابن عباس جاء اسمه عند البيهقي : «سعيد بن مسعود»، وعند البخاري: «سعيد القيسي». وقد ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٦٣ رقم ١٩٧٢) هكذا: « سعد بن مسعود القيسي »، ومثله ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ٩٤ رقم ٤١٥)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً. وأخرجه ابن أبي عمر في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢٥٣٧)- ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٤٣) عن عبدالقدوس بن حبيب الدمشقي، عن عكرمة، عن ابن عباس، به، مرفوعًا.

وعبدالقدوس بن حبيب متهم بوضع الحديث؛ كما في "الكشف الحثيث"(٤٥٤).

وأخرجه هناد بن السري في "الزهد" (٢/ ٤٨٥ رقم ٩٩٣) من طريق سعيد بن سنان، عن رجل، عن ابن عباس، به، مرفوعًا .

وسنده ضعيف؛ لإبهام الراوي عن ابن عباس.

٢١٢٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه بعضُ البصريين[٢]، عن كُلَيب بن مَنْفَعة، عن أبيه، عن جدِّه؛ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، من أَبَرُّ ؟ قال: « أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأُخْتَكَ وَأَخَاكَ ».

ورواه الحارث بن مُرَّة الحَنَفِي[٣]، عن كُلَيْب بن مَنْفَعة؛ قال: أتى جدِّي رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، من أَبَرُّ ؟

---

(١) نقل هذا النص بتصرف ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ق٦/ ب).

(٢) لم نقف عليه من هذا الوجه إلا من رواية يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني -وهو كوفي-، عن الحارث بن مرَّة ؛ كما سيأتي. وقد رواه من البصريين أبو سلمة التبوذكي موسى بن إسماعيل، والعباس بن طالب، وعبدالصمد بن عبدالوارث، فأرسلوه: أما رواية أبي سلمة التبوذكي موسى بن إسماعيل: فأخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٤٧)، وفي "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٣٠)، فقال: حدثنا موسى بن إسماعيل؛ قال: حدثنا ضمضم بن عمرو الحنفي؛ قال: حدثنا كليب بن منفعة؛ قال: قال جدي: يا رسول الله، من أَبَرُّ ؟ . . .، الحديث.
وأما رواية العباس بن طالب: فأخرجها الدولابي في "الكنى" (٣٢٨) فقال: حدثنا إبراهيم بن يعقوب؛ قال: ثنا العباس بن طالب؛ قال: ثنا ضمضم بن عمرو الحنفي؛ قال: ثنا كليب بن منفعة، عن جده أبي منفعة؛ أنه أتى رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسول الله ، من أَبَرُّ ؟ . . .، الحديث .
وأما رواية عبدالصمد بن عبدالوارث: فسيأتي ذكرها مع رواية الحارث بن مرة.
وأخرج الحديث أيضًا ابن قانع في "معجم الصحابة"(١/ ١٠٢-١٠٣) فقال: حدثنا معاذ بن المثنى، نا بكر بن محمد بن أبي هارون، نا ضمضم بن زرعة بن عمرو أبو الأسود الحنفي،عن كليب بن منفعة،عن جده أنه قال:يا رسول الله. . .،الحديث.
وأخرجه ابن قانع مرة أخرى (٣/ ٦٢) بالإسناد نفسه، غير أنه قال: عن كليب بن منفعة، عن أبيه، عن جده منفعة قال: قلت: يا رسول الله . . .، الحديث !!

(٣) روايته علقها البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٣٠) عن محمد بن عقبة؛ نا الحارث بن مُرَّة الحنفي، عن كليب بن منفعة الحنفي: أتى جدِّي النبيَّ ﷺ. . .، فذكره. =

فقال أبي: المُرسَلُ أَشبهُ[(١)].

٢١٢٥ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه نُعَيم بن يعقوب بن أبي المُتَّئِد[(٣)]، عن أبيه، عن أبي إسحاق[(٤)]، عن الحارث[(٥)]، عن عليٍّ؛

= وأخرجه أبو داود في "سننه" (٥١٤٠) من طريق محمد بن عيسى؛ ثنا الحارث بن مُرَّة؛ ثنا كليب بن منفعة، عن جدِّه: أنه أتى النبيَّ ﷺ. . .، الحديث.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣١٠ رقم ٧٨٦)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٨٧٠ و٧٠١٢) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني؛ عن الحارث ابن مرة الحنفي، عن كليب بن منفعة، عن أبيه، عن جده قال: قلت: يا رسول الله . . .، الحديث. وذكر أبو نعيم في "المعرفة" (٥/ ٢٣٩٨) أن عبيدالله بن عمر القواريري وعبدالصمد ابن عبدالوارث روياه: أما القواريري فرواه عن الحارث، حدثني كليب بن منفعة؛ قال: أتى جدِّي النبيَّ ﷺ. . .، الحديث.
وأما عبدالصمد فرواه عن الحارث بن مُرَّة وضمضم بن عمرو، عن كليب بن منفعة، عن جده. ثم قال أبو نعيم: «ورواه لوين ومحمد بن الوزير وبكر بن محمد، عن الحارث بن مُرَّة، عن كليب، عن جده؛ ذكره المتأخرُ»؛ ويعني بالمتأخر: ابن منده.

(١) انظر: "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٣٠)، و"الجرح والتعديل" (٧/ ١٦٧)، و"مختصر السنن" للمنذري (٨/ ٣٧)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٨/ ٢٨٦-٢٨٨).

(٢) في هامش النسخة (أ) حاشية غير واضحة.

(٣) في (أ): «الميتد»، وفي (ش): «الميتة». وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢٩٥)، والطبراني في "الأوسط" (٥٥٦٧)، وابن عمشليق في "جزئه" (٢٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٧٥٨٤).
وأخرجه ابن مردويه في "أحاديث أبي الشيخ ابن حيان" (٦٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٣٥)، وفي "الشعب" (٧٧٢١)، و"الآدب" (١٦٦) من طريق إبراهيم بن عبدالله بن أيوب المخزومي؛ حدثنا سعيد بن محمد الجرمي؛ حدثنا يعقوب بن أبي المتئد خال ابن عيينة، عن أبي إسحاق، به .

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٥) هو: ابن عبدالله الأعور.

قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَكْرَمِ أَخْلَاقِ**[١] **أَهْلِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ؟! أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ، وتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وتَعْفُوَ عَمَّنْ**[٢] **ظَلَمَكَ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو إسحاق[٣]، عن ابن أبي حسين[٤]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَل[٥]، ونُعَيمٌ هذا[٦] لا أعرفُهُ[٧].



(١) في (ت) و(ك): «الأخلاق»، وضرب على «لأ» في (ت).
(٢) في (ك): «عن» بدل: «عمن».
(٣) رواه عن أبي إسحاق السبيعي على هذا الوجه: معمر، وأبو الأحوص سلّام بن سليم: أما معمر: فأخرجه عنه عبدالرزاق في "الجامع" (١١/ ١٧٢ و٢٠٢٣٧-المصنف)، ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٧٩٤٧).
قال البيهقي: «هذا مرسل حسن».
وأما أبو الأحوص: فأخرج روايته ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٦٤١)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٢٦).
(٤) هو: عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين المكي؛ كما في "التمهيد" (١٩/ ٢١٠).
(٥) قوله «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(٦) قوله: «هذا» ليس في (أ) و(ش).
(٧) قال الطبراني في الموضع السابق: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا يعقوب ابن أبي المتئد، تفرد به ابنه نعيم بن يعقوب».

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي العَرْضِ والحِسَابِ

٢١٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يونسُ[(١)] بنُ حَبِيب، عن يحيى بن سعيد[(٢)]، عن ابن[(٣)] حَرْمَلَةَ[(٤)]، عن سعيد بن المسيّب، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ[(٥)]؟

قال أبي: أخطأ فيه فَرَجٌ[(٦)]؛ أُرى أنه دخل له حديثٌ في حديث.

---

(١) في جميع النسخ: «يونس»، وانظر التعليق آخر المسألة. (٢) هو: القطان.

(٣) في (ش): «أبي» بدل: «ابن». (٤) هو: عبدالرحمٰن.

(٥) لم يذكر المؤلف رحمه الله متن الحديث، ولم نقف على حديث من رواية يحيى القطان عن ابن حرملة سوى حديثين: **أحدهما**: أخرجه النسائي في "سننه" **(٢٧٣٣)** فقال: أخبرنا عمرو بن علي؛ قال ثنا يحيى بن سعيد؛ قال: حدثنا عبد الرحمن بن حرملة؛ قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: حجَّ علي وعثمان، فلمَّا كنا ببعض الطريق نهى عثمان عن التمتع، فقال علي: إذا رأيتموه قد ارتحل فارتحلوا، فلبَّى علي وأصحابه بالعمرة، فلم ينههم عثمان، فقال علي: ألم أخبر أنك تنهى عن التمتع؟ قال: بلى، قال له علي: ألم تسمع رسول الله ﷺ تمتع؟ قال: بلى.
وأصل هذا الحديث أخرجه البخاري **(١٥٦٩)**، ومسلم **(١٢٢٣)** من وجه آخر عن سعيد بن المسيب. **وأما الحديث الآخر**: فسيأتي ذكره في التعليق التالي.

(٦) كذا في جميع النسخ، ولم يرد لفرج هذا ذكر في السؤال، فإما أن يكون سقط ذكره وسقط معه متن الحديث، أو يكون متصحِّفًا عن «نوح»، ويكون الصواب في بداية المسألة: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه نوح بن حبيب، عن يحيى بن سعيد ...» إلخ. ونوح بن حبيب معروف بالرواية عن يحيى بن سعيد القطان، وقد روى عنه حديثًا بنحو هذا الإسناد؛ وهو ما أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخه" **(١٣/ ٣٢٠)** من طريق موسى بن هارون الحافظ، حدثنا نوح بن حبيب، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا عبد الرحمن بن حرملة، قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت سعدًا يقول: لقد جمع لي رسولُ الله ﷺ أبويه يوم أحد. وقال نوح: حدثنا يحيى بن سعيد؛ قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت سعدًا يقول: لقد جمع لي رسول الله ﷺ أبويه يوم أحد. قال موسى بن هارون: حدثنا نوح بهذين =

٢١٢٦/أ- قلتُ لأبي: الحِمَّانيُّ[١] روى[٢] عن عبدالله بن جَهْم[٣]؟

فقال: سألتُ عنه الحِمَّانِيَّ؛ فقال[٤]: تعرفُ عبدَالله بن الجَهْم[٥]؟

= الحديثين معًا، أحدهما يتلو الآخر، من كتابه؛ كتبتهما ثم قرأهما علينا في منزلنا. فأما حديث ابن حرملة، فلا أعلم أحدًا رواه غيره، وأما حديث يحيى بن سعيد الأنصاري: فإن جماعة رووه عن يحيى بن سعيد، فيهم شعبة، وزائدة، اتفقوا في إسناده ولم يختلفوا؛ رووه كلهم عن يحيى بن سعيد، عن سعيد، عن سعد، وتفرَّد ابن عيينة؛ فرواه عن يحيى بن سعيد، عن سعيد، عن علي؛ فإن كان ابن عيينة حفظه عن يحيى بن سعيد، فإنه حديث غريب، ويكون الحديث صحيحًا عن يحيى بن سعيد، عن سعيد، عن سعد، وعن يحيى بن سعيد، عن علي .اهـ.

وخلاصة ما سبق: أن نوح بن حبيب يروي عن يحيى بن سعيد القطان، وعن يحيى ابن سعيد الأنصاري، وقد روى هذا الحديث عن شيخيه هذين كليهما، لكن القطان يرويه عن عبدالرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص ﷺ، والأنصاري يرويه عن سعيد بن المسيب بلا واسطة، ورواية الأنصاري وقع فيها اختلاف عليه في تسمية الصحابي: هل هو سعد بن أبي وقاص، أو علي بن أبي طالب؟ والحديث أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" عنهما كليهما، لكنه عن علي ﷺ من غير هذا الوجه: فقد أخرجه البخاري (٣٧٢٥ و٤٠٥٦ و٤٠٥٧) من طريق عبدالوهاب الثقفي ويحيى القطان والليث بن سعد، ومسلم (٢٤١٢) من طريق سليمان بن بلال والليث بن سعد وعبدالوهاب الثقفي، جميعهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص، به.

وأخرجه البخاري (٢٩٠٥ و٤٠٥٨ و٤٠٥٩ و٦١٨٤)، ومسلم (٢٤١١)، من طريق عبدالله بن شداد، عن علي ﷺ قال: ما جمع رسول الله ﷺ أبويه لأحد غير سعد ابن مالك؛ فإنه جعل يقول له يوم أحد: «ارم، فداك أبي وأمي».

(١) هو: يحيى بن عبدالحميد. (٢) في (ك): «رواه».

(٣) في (ت): «الجهم»، وفي (ك): «الجهضم».

(٤) كذا في جميع النسخ، وهي ضمن سقط في (ت) و(ك). ولعلها محرَّفة عن: «فقلت»، ويحتمل أن يكون المراد: «فقال» أي: أبو حاتم في سؤاله للحماني.

(٥) من قوله: «فقال سألت عنه...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

[فقال](١): نعم، هو حيٌّ. فيما ذاكرني(٢) عن يعقوب(٣) حديثًا، لم أسمعه من يعقوب حديثًا أحسن منه(٤).

قلتُ: ما هو ؟

فقال: يعقوب(٥)، [عن](٦) حَفْص بن حُمَيد، [عن شِمْر بن

---

(١) في جميع النسخ: « فقلت ».
(٢) في (ش): « ذا أرى ».
(٣) في (ك): « يعقوت ». وهو: يعقوب بن عبدالله الأشعري القُمِّي .
(٤) كذا في جميع النسخ.
(٥) روايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على الزهد"- كما في "حادي الأرواح" لابن القيم (ص ١٦٥)، و"الدر المنثور" (٧/ ٦٤)-، وابن أبي الدنيا في "صفة الجنة" (٢٧٦)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٠/ ٥٣٤)، والحكيم الترمذي في "مشكل القرآن"؛ كما في "تفسير القرطبي" (١٥/ ٤١)، جميعهم من طريق محمد بن حميد الرازي، عن يعقوب القُمِّي، عن حفص بن حميد، عن شمر ابن عطية، عن شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود - في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴾ [يس: ٥٥]-؛ قال: شغلهم: افتضاض العذارى.
وأخرجه عبدالله ابن الإمام أحمد أيضًا، من طريق أبي الربيع الزهراني، عن يعقوب، به، كسابقه. وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في "صفة الجنة" (٣٧٥) من طريق عبدالله بن أحمد، عن محمد بن حميد وأبي الربيع الزهراني، ومن طريق أحمد بن يحيى الحلواني، عن أبي الربيع الزهراني، ومن طريق إبراهيم بن إسحاق الصيني، عن يعقوب القمي، به كسابقه أيضًا.
وزاد السيوطي في "الدر المنثور" (٧/ ٦٤) نسبته إلى عبد بن حميد وابن المنذر.
(٦) ما بين المعقوفين تصحف في جميع النسخ إلى: « ابن »، والتصويب من مصادر التخريج؛ ولم نجد راويًا اسمه يعقوب بن حفص بن حميد، والله أعلم.

عطيةَ][١]، عن شَقِيق بن سَلَمةَ، عن عبدالله[٢]؛ قال: ﴿ إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ... ﴾[٣].

قلتُ لأبي: لم تكتبْه عن أحدٍ؟

قال: عن غيرِ واحدٍ[٤].

٢١٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن يزيدَ بن جابر[٥]، عن سُلَيم بن عامرٍ؛ قال: سمعتُ عَوْف بن مالكٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ في الشفاعةِ[٦]؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ أَخطأ فيه ابن جابر[٧]، لم يسمعْ سُلَيم بن

---

(١) ما بين المعقوفين استدركناه من مصادر التخريج.
(٢) هو: ابن مسعود. (٣) الآية (٥٠) من سورة يس.
(٤) يعني: عن غير واحد، عن يعقوب، وتقدم تخريجه من طريق ثلاثة من الرواة، عن يعقوب.
(٥) روايته أخرجها البخاري - تعليقًا - في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٢)، وابن ماجه في "سننه" (٤٣١٧)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٨٢٠)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٢/ ٦٣٧-٦٣٩)، والآجري في "الشريعة" (٧٩٤)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٦٨ رقم ١٢٦)، و"مسند الشاميين" (٥٧٥)، وابن منده في "الإيمان" (٩٣٢)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٢٠٧٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٤-١٥ و٦٦).
(٦) ولفظه: « أتدرون ما خيرني ربي الليلة ؟» قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: « فإنه خيرني بين أن يُدْخل نصف أمتي الجنة، وبين الشفاعة، فاخترت الشفاعة ». وروي مطولاً.
(٧) قال ابن خزيمة - بعد أن أخرجه -: « وأنا أخاف أن يكون قوله: " سمعت عوف بن مالك" وَهَمًا». اهـ. وقال الحاكم في الموضع الأول: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ورواته كلهم ثقات على شرطهما جميعًا، وليس له علة، وليس في سائر أخبار الشفاعة: "وهي لكل مسلم"». =

عامرٍ من[(١)] عَوْف بن مالكٍ شيئًا[(٢)]، بينه وبين عَوْفٍ[(٣)] نَفْسَيْنِ[(٤)]؛ رواه فَرَجُ بنُ فَضَالةَ[(٥)]، عن الزُّبَيديِّ[(٦)]،عن سُلَيم بن عامرٍ، عن مَعْدِي كَرِب بن عبد كِلَالٍ، عن أبي راشدٍ الحُبْرانِيِّ[(٧)]، عن عَوْف بن مالك، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيح.

= وقال في الموضع الثاني: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم؛ فقد احتج بسليم ابن عامر، وأما سائر رواته فمتفق عليهم. ولم يخرجاه. وقد رواه سعيد بن أبي عروبة وهشام بن سنبر، عن قتادة، عن أبي المليح، عن عوف بن مالك ».
وقال ابن منده: « وهذا حديث مشهور عن ابن جابر، ويقول: سمعت سليم بن عامر يقول: سمعت عوفً. وهو ثابت على رسم مسلم وغيره، وسليم أحد الثقات في الشاميين، أدرك أبا بكر الصديق ﷺ، وروي عن معاوية بن صالح وجابر بن غانم، عن سليم، عن معدي كرب، عن عوف من وجه لا يثبت، وحديث ابن جابر أصح وأولى، وعند سليم بن عامر عن عوف بن مالك غيرُ هذا الحديث ».

(١) في (ك): « بن » بدل: « من ».

(٢) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢١١ رقم٩٠٩) في ترجمة سليم بن عامر: « وروى عن عوف بن مالك، مرسلً؛ لم يلقه ... »، وذكر كلامًا آخر ثم قال: « سمعت بعض ذلك من أبي، وبعضه من قِبَلي ».

(٣) قوله: « عوف » سقط من (ك).

(٤) كذا في جميع النسخ: «نفسين»، والجادَّة: « نفسان»، ويخرَّج ما في النسخ على الإمالة، أي: أن الألف في « نفسان» أميلت نحو الياء لانكسار النون بعدها، فكتبت ياءً، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة: « نفسيْن». انظر تعليقنا على المسألة رقم(٢٥) و(١٢٤).

(٥) لم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٨/ ٥٨ رقم ١٠٧)، وفي "مسند الشاميين" (١٨٣٢) من طريق زكريا بن يحيى زحمويه، عن فرج بن فضالة، عن محمد بن الوليد الزُّبَيدي، عن أبي راشد الحبراني، عن ابن عبد كلال، عن عوف بن مالك الأشجعي، به، هكذا بإسقاط سليم بن عامر، وجعله من رواية أبي راشد، عن ابن عبد كلال، لا العكس!

(٦) هو: محمد بن الوليد .

(٧) مشهور بكنيته، قيل اسمه: أخضر، وقيل: النعمان.

وسمعتُ أبي يقول: رواه جابر بن غانمٍ[١]، عن سُلَيم بن عامرٍ، عن مَعْدِي كَرِبَ، عن عَوْف؛ أسقَطَ من الإسناد رجلاً، وهو أبو راشد[٢].

٢١٢٨ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه مُصْعَب بن سَلَّامٍ[٤]، عن عبدالله بن العلاء بن زَبْرٍ، عن أبي سَلَّام[٥]، عن أبي أُمامةَ، عن النبيِّ ﷺ؛ في الحَوْضِ[٦]؟

---

(١) روايته أخرجها يعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٢/ ٣٣٧)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٥٧ رقم ١٠٦) كلاهما من طريق يحيى بن صالح الوحاظي.
وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٨٥١)، وابن حبان في "الثقات" (٦/ ١٤٣) من طريق عثمان بن سعيد، كلاهما (يحيى بن صالح وعثمان بن سعيد) عن جابر بن غانم، به. وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤١) عن يحيى بن صالح؛ سمع جابر بن غانم، عن سليم بن عامر، عمن سمع معدي كرب، به، هكذا بزيادة الراوي المبهم بين سليم بن عامر ومعدي كرب.
وأخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" (٢/ ٦٤٠) من طريق حجاج بن رشدين، عن معاوية بن صالح، عن سليم بن عامر، عن معدي كرب، عن عوف بن مالك، به.

(٢) للحديث طرق أخرى عن عوف بن مالك، من أجودها: الطريق التي ذكرها الحاكم - فيما تقدم -، وهي ما أخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٠٩١)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢٨ و٢٩ رقم ٢٤٠٠٢ و٢٤٠٠٣ و٢٤٠٠٩)، والترمذي في "جامعه" (٢٤٤١) من طريق قتادة، عن أبي المليح، عن عوف بن مالك، به.

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٢١٦٠).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٨/ ١١٩ رقم ٧٥٤٦)، وفي "مسند الشاميين" (٨٠٢).

(٥) هو: مَمْطور الحبشي.

(٦) ولفظه: « حَوْضِي كَمَا بَيْنَ عَدَنَ وعَمَّانَ، فِيهِ الأَكَاوِيبُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا، وَإِنَّ مِمَّنْ يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِي: الشَّعِثَةَ رُؤُوسُهُمْ، الدَّنِسَةَ ثِيَابُهُمْ، لَا يَنْكِحُونَ الْمُتَنَعِّمَاتِ، وَلَا يَحْضُرُونَ السُّدَدَ - يعني أبواب السُّلطان - الَّذِينَ يُعْطُونَ كُلَّ الَّذِي عَلَيْهِمْ، وَلَا يُعْطَوْنَ الَّذِي لَهُمْ ».

قال أبو زرعة: هكذا رواه مُصْعَب؛ وإنما هو: عن أبي سَلَّام، عن ثَوْبَانَ، عن النبيِّ ﷺ.

وقال أبي: لا أعرِفُهُ من حديث عبدالله بن العلاء بن زَبْر، ولكنْ رواه يحيى بن الحارثِ، وشَيْبَةُ بن الأَحْنَفِ[1]، وشَدَّاد أبو محمد[2]، وعباس بن سالم[3]، كلُّهم عن أبي سَلَّام، عن ثَوْبانَ، عن النبيِّ ﷺ؛ في الحوض، وهو الصَّحيح.

---

(١) روايتا يحيى بن الحارث، وشيبة بن الأحنف أخرجهما الطبراني في "مسند الشاميين" (٩٠٤ و١٦٢٥)، والآجري في "الشريعة" (٨٢٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/ ٢٤٥).
وأخرجه ابن عساكر (٢٣/ ٢٤٦) من طريق شيبة بن الأحنف وحده، و(٦٠/ ٢٦٥) من طريق يحيى بن الحارث وحده، كلاهما عن الأسود، به.

(٢) هو: شداد بن عبيدالله القاري، وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٧٠٧ و٧٤٧)، و"الآحاد والمثاني" (٤٦٠)، والباغندي في "مسند عمر بن عبدالعزيز" (٦٤)، وابن عساكر في "تاريخه" (٢٢/ ٤٢٦).

(٣) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٠٨٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٧٥ رقم ٢٢٣٦٧)، والترمذي في "جامعه" (٢٤٤٤)، وابن ماجه في "سننه" (٤٣٠٣)، وابن أبي الدنيا في "الأولياء" (٧)، و"التواضع والخمول" (٣)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٧٠٧)، وبقيّ بن مخلد في "ما روي في الحوض والكوثر" (١٩)، والروياني في "مسنده" (٦٥٣)، والباغندي في "مسند عمر بن عبدالعزيز" (٦٣ و٦٥)، والدينوري في "المجالسة" (٢٠٣٣)، والطبراني في "الأوسط" (٣٩٦)، و"مسند الشاميين" (١٤١١)، و"الأوائل" (٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٨٤)، وتمام في "الفوائد" (١٧٦٠/ الروض البسام)، والبيهقي في "البعث والنشور" (١٣٥ و١٣٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٩٣-٣٩٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٢٤٩ و٢٥٠)، و(٤٥/ ٢١٦)، و(٦٠/ ٢٦٤ و٢٦٥). =

٢١٢٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حُسَيْنٌ الجُعْفِيُّ(١)، عن زائدةَ(٢)، عن هشامٍ(٣)، عن محمد(٤)، عن أبي هريرة؛ قال: قيل: يا رسولَ الله(٥)، كيف نُفْضِي(٦) إلى [نِسَائِنَا](٧) في الجنةِ... ؟

= وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/ ٩٩ رقم ١٤٣٧)، و"مسند الشاميين" (١٢٠٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٣٩٤)، كلاهما من طريق أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر، عن صدقة بن خالد، عن زيد بن واقد، عن أبي سلام، به.
وأخرجه الطبراني أيضًا في "مسند الشاميين" (١٢٠٦) من طريق أحمد بن المعلى، وأبو نعيم في "المعرفة" (١٤١٤) من طريق الحسن بن سفيان، وابن عساكر في "تاريخه" (١٩/ ٥٢٥) من طريق عبدالله بن سلم الفريابي، و(٦٠/ ٢٦٤) من طريق الباغندي، أربعتهم رووه عن هشام بن عمار، عن صدقة بن خالد، به، كرواية أبي مسهر السابقة.
وخالفهم ابن أبي عاصم؛ فرواه في "السنة" (٧٠٦)، وفي "الآحاد والمثاني" (٤٥٩) عن هشام بن عمار، عن صدقة بن خالد، عن زيد بن واقد، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي سلام، به، هكذا بزيادة بسر في الإسناد!. وأخرجه الدولابي في "الكنى" (١٥٥٧) من طريق مسلم بن عبدالله، عن أبي سلام، به.

(١) هو: حسين بن علي، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (ق ٢٧٨/ ب)، و(٣٥٢٥/ كشف الأستار)، والطبراني في "الأوسط" (٧١٨ و٥٢٦٧)، و"الصغير" (٧٩٥). ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "صفة الجنة" (٣٧٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٣٧١).
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة إلا حسين بن علي». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حسان إلا زائدة، تفرَّد به حسين بن علي».

(٢) هو: ابن قدامة.

(٣) هو: ابن حسان القُرْدوسي.

(٤) هو: ابن سيرين.

(٥) في (أ): «يا رسول الله ﷺ».

(٦) في (ك): «نقضي».

(٧) في (أ) و(ت) و(ك): «شبابنا» بدل: «نسائنا»! والمثبت من (ش) ومصادر التخريج، وهو ضمن السقط الواقع في (ف).

فقالا: هذا خطأٌ[١]؛ إنما هو: هشام بن حَسَّانٍ[٢]، عن زيدٍ العَمِّيِّ[٣]، عن ابن عباس .

قلت لأبي: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: مِنْ حُسين[٤].

---

(١) ذكر الشيخ الألباني في "الصحيحة" (٣٦٧) أن الضياء المقدسي أخرج هذا الحديث في "صفة الجنة" (ق ٨٢/ ٢) من طريق الطبراني، ثم قال: « ورجاله عندي على شرط الصحيح »، وكذا نقله ابن القيم في "حادي الأرواح" (ص ١٦٠)، وابن كثير في "تفسيره" (٨/ ١١)، ولم يتعقباه بشيء، ونقله الشيخ الألباني في الموضع السابق أيضًا عن ابن كثير، ثم قال: « وهو كما قال، فالسند صحيح، ولا نعلم له علة، خلافًا لأبي حاتم وأبي زرعة ».

(٢) روايته أخرجها هناد بن السري في "الزهد" (٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٤٣٦)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٣٧٤)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ١٠٥)، جميعهم من طريق أبي أسامة حماد بن سلمة، عن هشام بن حسان، عن زيد بن الحواري العَمِّي، عن ابن عباس، به، مرفوعًا.

(٣) هو: زيد بن الحواري، وهو ضعيف؛ كما في "التقريب" (٢١٣١).

(٤) لم يرجح أبو حاتم وأبو زرعة رواية حماد بن أسامة على رواية حسين الجعفي بمجرد الحفظ فقط، وإلا لقال قائل: كلاهما ثقة، فما المانع من وجود الحديث عند هشام بن حسان بإسنادين، ويكون حديث ابن عباس شاهدًا لحديث أبي هريرة، كما ذهب إليه الشيخ ناصر الدين الألباني ﵀ في "الصحيحة" (٣٦٧) !

ولكن أبا حاتم وأبا زرعة ينظران مع غيرهما من علماء الحديث إلى قرائنَ وعللٍ خفية، تجعلهم يعلّون طريقًا، ويرجحون عليها طريقًا أخرى، ومن ذلك: سلوك الجادة الذي وقع فيه حسين الجعفي هنا، وأما حماد بن أسامة فخرج عن الجادة. وهذا عندهم - عادةً - لا يحصل إلا بمزيد حفظ لهذه الطريق الغريبة، وإلا فحفظ الجادة والإسناد المطروق دائمًا أسهل على حماد من حفظ الطريق الأخرى. وقد يكون حماد بن أسامة توبع أيضًا عند أبي حاتم - وإن لم نقف عليه - فيزداد الأمر وضوحًا، والله أعلم. وقد وافق أبا حاتم وأبا زرعة على هذا الترجيح : =

٢١٣٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[(١)] عُمر الحَوْضِيُّ[(٢)]، عن مُعَلَّى[(٣)] بن راشدٍ - أبو اليَمَانِ النَّبَّالُ[(٤)] - عن مَيْمون بن سِيَاه، عن أنسٍ؛ قال: ضَحِكَ رسولُ الله ﷺ ذاتَ يومٍ[(٥)]، فقيل: ما أضحككَ؟ قال: «**عَجِبْتُ مِنْ رَجُلٍ يَجِيءُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَيُرِيدُ**[(٦)] **أَنْ يَحْمِلَ ذُنُوبَهُ عَلَى أَخِيهِ المُسْلِمِ**»، فقالوا له: يانبيَّ اللهِ، وكيف ذاك[(٧)]؟! قال: «**يَجِيءُ رَجُلٌ يَوْمَ القِيَامَةِ - مُتَعَلِّقٌ بِرَجُلٍ**[(٨)] **- إِلَى رَبِّهِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، خُذْ حَقِّي مِنْ هَذَا، فَيَقُولُ اللهُ: أَعْطِ أَخَاكَ هَذَا حَقَّهُ، قال: فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا لِي حَسَنَةٌ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: خُذْ مِنْ سَيِّئَاتِهِ...**»، وَذكر[(٩)] الحَديث؟

قال أبي: كذا حدَّثنا[(١٠)]! ورأيتُ أصحابَ الحديثِ يتكلَّمون في

= حافظ عصره الدارقطني؛ فقال في "العلل" (١٠/ ٣٠ رقم١٨٣٢): «يرويه هشام بن حسان، واختلف عنه؛ فرواه حسين، عن زائدة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. وخالفه ابن أسامة؛ فرواه عن هشام، عن ابن سيرين أنه قال ذلك عن ابن عباس؛ وهو أشبه بالصواب».

(١) قوله: «أبو» سقط من (ك).

(٢) هو: حفص بن عمر الأزدي، ولم نقف على روايته لهذا الحديث، وسيأتي أن سعيد ابن منصور رواه عن حفص بن عمر الجُدِّي، وهو غير الحَوْضي هذا.

(٣) في (ك) يشبه أن يكون: «يعلى» بدل: «معلى».

(٤) كذا في جميع النسخ بالواو في «أبو»، والجادَّة أن يقال: أبي اليمان النَّبَّال، بالياء؛ لأنه بَدَلٌ من قوله: «معلى»، لكن ما في النسخ يخرَّج على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف؛ أي: هو أبو اليمان.

(٥) قوله: «يوم» سقط من (ك).

(٦) في (ك): «يريد» بلا واو.

(٧) في (ش): «ذلك» بدل: «ذاك».

(٨) قوله: «برجل» سقط من (ش).

(٩) في (ك): «وذكرت».

(١٠) يعني: أبا عمر الحوضي.

هذا الحديثِ حين[١] حدَّثَنا به أبو عمر .

وحدَّثنا[٢] ابنُ أبي زياد[٣]، عن سَيَّار[٤]، عن المُعَلَّى بنِ راشدٍ أبي اليَمَان، عن زيادُ بنُ مَيْمونٍ، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

قال أبو محمد: زياد بن مَيْمون متروكُ الحديث[٥].

٢١٣١ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه حُجَين اليَمَاميُّ[٧]، عن

---

(١) في (ش): «حتى» بدل: «حين».

(٢) في (ش): «أبو عمرو حدثنا»، وجاءت «أبو عمرو» آخر السطر، و«حدثنا» أول السطر التالي، وليس من عادة ناسخها الفصل بين الواو وما بعدها.

(٣) هو: عبدالله بن الحكم، له ترجمة في "الجرح والتعديل" (٣٨/٥ رقم ١٦٩)، ولم نجد من أخرج الحديث من طريقه، ولكن أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (ق ٢٠٢/ب) من طريق حفص بن عمر الجُدّي، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٣٤٢) من طريق الصلت بن مسعود الجحدري، كلاهما عن المعلى بن راشد، به .
وأخرجه ابن أبي الدنيا في "حسن الظن" (١١٨)، وأبو يعلى في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (٤٥٩٠)-، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٥٧٦)، ثلاثتهم من طريق عباد بن شيبة الحبطي، عن سعيد بن أنس، عن أنس رضي الله عنه ، به .
وأشار البخاري إلى الحديث من هذا الطريق في ترجمة سعيد بن أنس من "التاريخ الكبير" (٤٥٩/٣) وقال: «لا يتابع عليه».

(٤) في (أ) و(ش): «يسار». وسيار: هو ابن حاتم العنزي.

(٥) نقل أبو محمد بن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٤٤ رقم ٢٤٥٨) عن أبيه أنه قال: «زياد بن ميمون: كان يقال: إنه كذاب، تُرِك حديثه».
ونقل أيضًا عن يزيد بن هارون أنه قال: «تركت أحاديث زياد بن ميمون، وكان كذابًا، قد استبان لي كذبه».

(٦) تقدمت هذه المسألة من طريق آخر عن حميد، برقم (٩٣١).

(٧) هو: حُجَيْن بن المثنى، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١٤٧/٣ رقم ١٢٤٩٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٣٩٩).

عبدالعزيز المَاجِشُونِ[١]، عن حُمَيدٍ الطَّوِيل[٢]، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ**[٣]، **لَوِ اطَّلَعَتِ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ الجَنَّةِ عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ، لَأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا، ولَمَلأَتْ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا، ولَنَصِيفُهَا**[٤] **عَلَى رَأْسِهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الصَّحيحُ: عن أنسٍ، موقوف[٥].

٢١٣٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحُمَيديُّ[٦]، عن ابن

---

(١) هو: عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون.

(٢) هو: حميد بن أبي حميد. (٣) قوله: « بيده » سقط من (ك).

(٤) النَّصِيفُ: فسِّر في حديث عند البخاري برقم (٦٥٦٨) بأنه الخِمَار، وقيل: هو المِعْجَر؛ وهو ما تلفُّه المرأة على استدارة رأسها. واعتجَرَ الرجلُ بعِمامَته: لفَّها على رأسه وردَّ طرفَها على وجهه وشيئًا منها تحت ذَقَنه. وقيل: المِعْجَرُ ثوبٌ تلبَسُه المرأةُ أصغر من الرداء. وقيل: ثوبٌ تتجلل به المرأة فوق ثيابها كلها؛ سمِّي نصيفًا لأنه نَصَفَ بين الناس وبينها فحَجَز أبصارَهُم عنها. والنصيف: العمامة، وكل ما غطى الرأس فهو نصيف. انظر "الفائق" (٣/ ٤٣٣)، و"النهاية" (٥/ ٦٥)، و"فتح الباري" (١١/ ٤٤٢)، و"تاج العروس" (١٢/ ٥٠١-٥٠٢).

(٥) أخرج الروايةَ الموقوفةَ المصنفُ في المسألة رقم (٩٣١) من طريق أبيه، عن محمد ابن عبدالله الأنصاري، عن حميد، عن أنس. وتقدَّم تخريجه هناك. ولم يُخطِّئ أبو حاتم في المسألة رقم (٩٣١) الروايةَ المرفوعة، وإنما قال: « حديث حميد فيه مثل ذا كثير، واحد عنه يُسْنِد، وآخر يوقف ».
ولا شك في أن الاختلاف في رفع هذا الحديث ووقفه من حميد نفسه، وليس من الرواة عنه، وقد صحح الرواية المرفوعة البخاري في "صحيحه" كما تقدم في المسألة رقم (٩٣١)؛ لكثرة من رواها عن حميد، ولمتابعة ثابت له عن أنس. وقول أبي حاتم: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٠٤٣).

(٦) هو: عبدالله بن الزبير. وروايته أخرجها هو في "مسنده" (١٢٩).

عُيَينةَ، عن عَمرو بن دينار؛ قال: أخبرَني يزيدُ بنُ[(١)] جُعْدُبَةَ اللَّيثيُّ: أنه سمع عبدالرحمٰنِ بنَ مِخْرَاقٍ يحدِّثُ عن أبي ذرٍّ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ في الجَنَّةِ رِيحًا، بُعْدُ الرِّيحِ لِسَبْعِ[(٢)] سِنِينَ، وَإِنَّ مِنْ دُونِهَا بَابً مُغْلَقً[(٣)]؛ وإنما يَأْتِيكُمُ الرَّوْحُ مِنْ خَلَلِ ذَلِكَ[(٤)] البَابِ، وَلَوْ فُتِحَ ذَلِكَ البَابُ[(٥)] لأَذْرَتْ[(٦)] مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، وَهِيَ عِنْدَ اللهِ الأَزْيَبُ[(٧)]، وَهِيَ عِنْدَكُمُ[(٨)] الجَنُوبُ».

فسألتُ[(٩)] أبي عن يزيدَ بن[(١٠)] جُعْدُبةَ هذا الذي روى هذا الحديثَ؛ من هو؟

قال أبي[(١١)]: لا أدري: هذا هو يزيد بن عياض بن جُعْدُبة[(١٢)]،

---

(١) في (ك): «عن» بدل: «بن».
(٢) في (أ) و(ش): «بسبع».
(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب في الكلمتين، وهي لغة ربيعة؛ تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٤) قوله: «خلل ذلك» موضعه في (ك): «ذلك ذلك».
(٥) قوله: «الباب» سقط من(ت) و(ك).
(٦) يقال: ذَرَتِ الريحُ الشيءَ تَذْرُوه ذَرْوًا، وأَذْرَتْهُ تُذرِيهِ إذراءً، وذَرَّتْهُ تُذَرِّيهِ تَذْرِيَةً: أطارته وأذهبته. "القاموس المحيط" (٤/ ٣٣٠).
(٧) في (ك): «الأرنب». والأزيب: ريح من الرياح بلغة هُذَيل، قال شمر: «أَهلُ اليمن ومن يَرْكَبُ البَحر فيما بين جُدَّة وعَدَن، يُسَمُّون الجَنُوبَ: الأَزْيَبَ، لا يعرفون لها اسمًا غيره». وقال النضر: «كل ريح شديدةٍ: ذات أزيب. وإنما زيبها: شدتها». انظر "العين" للخليل (٧/ ٣٩٢)، و"تهذيب اللغة" (١٣/ ٢٦٧)، و"لسان العرب" (١/ ٤٥٤).
(٨) في (ت) و(ك): «فيكم».
(٩) في (ك): «سألت».
(١٠) قوله: «بن» سقط من (ك).
(١١) قوله: «أبي» ليس في (ت) و (ك).
(١٢) في (ش): «جعد» بدل: «جعدبة».

أو جَدُّه[(١)] ؟!

وقد حدَّثنا ابنُ الطَّبَّاع[(٢)]، عن ابن عُيَينَةَ، عن عَمرو، عن يحيى ابن جُعْدُبَةَ، عن يزيدَ بن جُعْدُبة[(٣)]، عن أبي ذَرٍّ، موقوفً[(٤)].

قال أبي: هذا عندي مِنِ ابنِ عُيَينة، وابنُ الطَّبَّاع ثَبْتٌ.

قال أبو محمد: قلتُ أنا: حدثنا ابن المُقْرِئِ[(٥)]، عن ابن عُيَينَةَ؛ كما رواه[(٦)] الحُمَيديُّ.

وحدَّثنا سعد بن محمد البَيْرُوتيُّ[(٧)]؛ قال: حدثنا حامد بن يحيى، عن ابن عُيَينة؛ كما رواه الحُمَيدِيُّ[(٨)].

فدَلَّ - لاتفاق هؤلاء الثلاثة[(٩)] -:

---

(١) قال ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٦٤): «وهذا عن الذي يحدث عنه عمرو بن دينار، عن يزيد بن جعدبة بهذا الحديث هو يزيد بن عياض، وقد روى عنه مثل عمرو بن دينار، وعمرو ثقة، ويزيد ضعيف، وعمرو أكبر سنًّا منه وأقدم موتًا، وهذا من رواية الكبار عن الصغار». وتعقبه الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٤٣٧) بقوله: «قلت: ما أظن إلا أن هذا آخر قديم، لعلّه جَدّ صاحب الترجمة، وكذلك ابن مخراق تابعي كبير، وصاحب الترجمة يصبو عن ذلك».

(٢) هو: محمد بن عيسى.

(٣) من قوله: «أو جده. . .» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وعلق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ. (٦) في (ك): «روا».

(٧) لم نقف عليه من طريقه، ولكن أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٦٤) من طريق الفضل بن عبدالله بن سليمان الأنطاكي، عن حامد بن يحيى، عن سفيان بن عيينة، به.

(٨) من قوله: «وحدثنا سعد. . .» إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٩) وافقهم أيضًا جمع من الرواة عن سفيان: =

أنَّ الخطأ مِنِ ابن الطَّبَّاع[١].

٢١٣٣ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه أَشْعَثُ بن شُعبةَ[٢]، عن

= فأخرجه ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه في "مسنديهما" - كما في "المطالب العالية" (٣٤٢٩-١)- عن سفيان بن عيينة ، به، كذلك.
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٣٤٧) من طريق علي بن المديني، والبزار في "مسنده" (٤٠٦٣) من طريق أحمد بن أبان، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٩٩٥) من طريق علي بن حرب، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٦٤) من طريق محمد بن مُصَفّى، وأبو الشيخ في "العظمة" (٨٤٥) من طريق محمد ابن أبي عمر، والأزهري في "تهذيب اللغة" (١٣/ ٢٦٧) من طريق عبدالرحمن بن العلاء، والمحاملي في "أماليه" (٤٥١) من طريق علي بن شعيب، والبيهقي في "سننه" (٣/ ٣٦٤) من طريق سعدان بن نصر، جميعهم عن سفيان بن عيينة، به، كما رواه الحميدي. ومن طريق المحاملي أخرجه اللالكائي في "أصول الاعتقاد" (٢٢٧٠)، وقوام السنة في "الحجة" (١/ ٤٧٠).

(١) سئل الدارقطني عن هذا الحديث في "العلل" (١١١٢) فقال:« يرويه عمرو بن دينار، واختُلِف عنه؛ فرواه ابن عيينة، عن عمرو، عن يزيد بن جعدبة، عن عبدالرحمن بن مخراق، عن أبي ذر، وأرسله ابن جريج، عن عمرو، عن أبي ذر، ووقفه. والحديث حديث ابن عيينة المرفوع. وقال صالح بن زياد - أخو عبدالواحد بن زياد -: عن عمرو بن دينار، عن أبي بصرة، عن أبي ذر، مرفوعًا، وصالح بن زياد ليس بثقة ».

(٢) روايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٥٦ رقم ٦٢٨)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٤٢٤)، و"معرفة الصحابة" (٤٦١٨).
وأخرجه الدينوري في "المجالسة" (٢٧٩)، والبيهقي في "البعث والنشور" (٤٣٩) من طريق عبدالصمد بن النعمان، عن حنش بن الحارث، به، إلا أن قوله:«حنش» تصحف في "البعث والنشور" إلى « الحسن ».
وأخرجه أبو نعيم عقب رواية أشعث السابقة؛ من طريق سلم بن قتيبة، عن حنش بن الحارث،عن علقمة بن مرثد قال: قال رجل من الأنصار يقال له: عمير بن ساعدة: يا رسول الله ، إنه يعجبني الخيل . . . ، الحديث، هكذا بتسمية صحابيِّهِ:«عمير بن ساعدة » بدل:« عبدالرحمٰن بن ساعدة ».

حَنَش[(١)] بن الحارثِ، عن عَلْقَمةَ بن مَرْثَدٍ، عن عبدالرحمٰن بن سَاعِدَةَ[(٢)]؛ قال: كنتُ أُحِبُّ الخَيلَ، فقلتُ: هل في الجَنَّةِ خيلٌ، يا رسولَ الله ؟ قال: ((**يَا عَبْدَالرَّحْمَنِ، إِنْ يُدْخِلْكَ اللهُ الجَنَّةَ فَإِنَّ لَكَ فِيهَا فَرَسًا مِنْ يَاقُوتٍ، لَهُ جَنَاحَانِ ، يَطِيرُ بِكَ حَيْثُ شِئْتَ**)).

قال أبي: إنما هو كما يرويه الثَّوريُّ[(٣)]، عن عَلْقَمةَ بن مَرْثَدٍ،

---

(١) في (ك): ((حفش)).

(٢) كذا جاءت تسميته هنا من رواية حنش، وكذا في "صفة الجنة" لأبي نعيم (٤٢٤)، وفي الرواية الأخرى لأبي نعيم: ((عمير بن ساعدة)).
وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٠٠) أن حنش بن الحارث حدَّث به عن علقمة ابن مرثد، فقيل: عنه عن عبدالرحمٰن بن عوف، قال: ((وهو وهم، والصواب: عن عبدالرحمٰن بن ساعدة، عن النبيِّ ﷺ)). فسئل: أصحابي هو ؟ قال: ((ليس إلا في هذا الحديث)). وقال أبو موسى المديني: ((وهذا الحديث اختُلِف فيه على علقمة؛ فقيل: عنه، هكذا، وقيل: عنه، عن عبدالرحمٰن بن ساعدة، وقيل: عنه، عن عمير ابن ساعدة)). نقله الحافظ في "الإصابة" (٧/ ٣٢٥).

(٣) روايته أخرجها ابن المبارك في "الزهد" (٢٧١-زوائد نعيم)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٦٧٠٠). ومن طريق ابن المبارك أخرجه الترمذي (٢٥٤٣/ م)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢١/ ٦٤٢)، والبغوي في "شرح السنة" (٤٣٨٥)، وفي "تفسيره" (٤/ ١٤٥)، والثعلبي في "تفسيره" (٨/ ٣٤٤).
قال الترمذي: ((وهذا أصح من حديث المسعودي)).
ويعني الترمذي بحديث المسعودي: ما أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٨٤٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٩٨٠)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٢ رقم ٢٢٩٨٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٥٤٣)، والطبراني في "الأوسط" (٥٠٢٣)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٤٢٥)، وفي "معرفة الصحابة" (١٢٦٥)، والبيهقي في "البعث" (٤٣٦ و٤٣٧)، جميعهم من طريق عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه: أن رجلاً سأل النبي ﷺ . . . ، الحديث.
وقد سئل الدارقطني في "العلل" (٥٧٩) عن هذا الحديث؟ فقال: ((حدث به حنش =

. . . .

= ابن الحارث، عن علقمة بن مرثد، فقيل: عن عبدالرحمن بن عوف ، وهو وهم. والصواب: عن عبدالرحمٰن بن ساعدة، عن النبيِّ ﷺ . [قال راوي العلل]: قلت: صحابي ؟ قال:« ليس إلا في هذا الحديث . قال: روى هذا الحديث المسعودي، عن علقمة فقال: عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، ووهم فيه المسعودي». اهـ. وذكر ابن القيم في "حادي الأرواح" (ص١٧٨) كلام الترمذي السابق، ثم قال : قلت: أما حديث علقمة بن مرثد: فقد اضطرب فيه علقمة؛ فمرة يقول:« عن سليمان بن بريدة، عن أبيه »، ومرة يقول:« عن عبد الرحمن بن سابط، عن عمير بن ساعدة ؛ قال : كنت أحب الخيل، فقلت : هل في الجنة خيل يا رسول الله»، ومرة يقول :« قال رجل من الأنصار - يقال له : عمير بن ساعدة-: يا رسول الله»، ومرة يقول :« عن عبد الرحمن بن سابط، عن النبي ﷺ ». والترمذي جعل هذا أصح من حديث المسعودي ؛ لأن سفيان أحفظ منه و أثبت. وقد رواه أبو نعيم من حديث علقمة هذا فقال : عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ أن أعرابيًّا قال : يا رسول الله، أفي الجنة إبل ؟ قال :« يا أعرابي، إن يدخلك الله الجنة رأيت فيها ما تشتهي نفسك، وتلذّ عينك ». ورواه أيضا من حديث علقمة، عن يحيى بن إسحاق، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ . . . .اهـ.
وذكر الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (ص٦٩٩ رقم٤٨٤٩ ـ ط بيت الأفكار) عبدَالرحمن بن سابط، فقال : وقد ذكره أبو موسى في ذيل الصحابة، وقال : ذكره الترمذي، ثم ساق ما أخرجه الترمذي من رواية الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن عبدالرحمن بن سابط، عن النبيِّ ﷺ في صفة الجنة. قلت : وإنما أخرج الترمذي هذا عقيب رواية المسعودي، عن علقمة، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه : أن رجلاً سأل النبيَّ ﷺ : هل في الجنة من خيل؟ . . . ، الحديث. ثم ساق رواية عبدالرحمن بن سابط وقال فيها : أن النبي ﷺ . . . ، بمعناه .
قال الترمذي :« هذا أصح من حديث المسعودي » ؛ يريد: على قاعدتهم : أن طريق المرسل إذا كانت أقوى من طريق المتصل رُجِّح المرسل على الموصول. وليس في سياق الترمذي ما يقتضي أن عبدالرحمن صحابي، بل فيه ما يدل على الإرسال. ثم قال أبو موسى: قال أبو عبد الله بن منده :« عبد الرحمن بن سابط عن النبي ﷺ، مرسل». قال أبو موسى: وهذا الحديث اختلف فيه على علقمة؛ فقيل: =

عن عبدالرحمٰن بن سَابِطٍ، عن النبيِّ ﷺ ، مُرسَلٌ[(١)] .

وعبدُالرحمٰن بنُ سَاعِدَة لا يُعْرَفُ[(٢)] .

٢١٣٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه القاسم بن غُصْنٍ[(٣)]، عن موسى الجُهَنِيِّ[(٤)]، عن أبي بُرْدةَ[(٥)]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَهْلُ الجَنَّةِ عِشْرُونَ وَمِئَةُ صَفٍّ**[(٦)]، **أُمَّتِي مِنْهُمْ ثَمَانُونَ صَفًّا**[(٧)] »؟

= عنه هكذا، وقيل: عنه، عن عبد الرحمن بن ساعدة، وقيل: عنه، عن عمير ابن ساعدة التميمي. اهـ.

(١) قوله «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) لم يذكر ابن أبي حاتم عبدالرحمن بن ساعدة هذا في "الجرح والتعديل"، فيستفاد كلام أبي حاتم عنه من هذا الموضع.

(٣) روايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٢٩٤)، وذكر لفظ الحديث هكذا: « إذا كان يوم القيامة أُعطي كلُّ رجل من المسلمين رجلاً من اليهود والنصارى، فقيل: هذا فداؤك من النار. وقال: أهل الجنة عشرون ومائة صف، أنتم من ذلك ثمانون صفًّا». وشطر الحديث الأول أخرجه البزار في "مسنده" (٣١٠١) من طريق إسماعيل بن محمد بن جحادة، عن موسى الجهني، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى رضي الله عنه، به .
قال البزار: « ولا نعلم روى موسى الجهني عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى، إلا هذا الحديث ». وسيأتي ترجيح الدارقطني لهذا الحديث.
وقد أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٧٦٧) من طريق قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، بشطر الحديث الأول.
وأخرجه مسلم أيضًا من طرق أخرى عن أبي بردة، بالشطر الأول أيضًا .

(٤) هو: موسى بن عبدالله، ويقال: موسى بن عبدالرحمن.

(٥) هو: أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه، فقيل: عامر، وقيل: الحارث.

(٦) في (ك): «صنف» بدل: «صف».

(٧) في(أ): «صف»، وفي (ك): «صنفا».

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: موسى الجُهَنيُّ[(١)]، عن الشَّعبيِّ، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَل[(٢)].

قالا: والخَطأُ من القاسم.

قلتُ: ما حالُ القاسم ؟

قالا: ليس بقَوِيٍّ[(٣)].

٢١٣٥ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه إسرائيل[(٥)]، عن أبي

---

(١) رواه ابن المبارك في "الزهد" (٣٧٩- رواية نعيم) عن موسى الجهني.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٧٠٣) من طريق عبدالله بن نمير، وهناد في "الزهد" (١٩٦) من طريق يعلى بن عبيد، وسمويه في الثالث من "فوائده" (٦١) من طريق سفيان الثوري، ثلاثتهم عن موسى الجهني، به ، لكن تصحف «موسى الجهني » في رواية سمويه إلى « عيسى الجهمي ».

(٢) قوله «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
وسئل الدارقطني في "العلل" (١٢٩٤) عن هذا الحديث ؟ فقال:« يرويه موسى الجهني، واختلف عنه؛ فرواه القاسم بن غصن، عن موسى الجهني، عن أبي بردة، عن أبي موسى. وخالفه إسماعيل بن محمد بن جحادة؛ فرواه عن موسى الجهني، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى، وهو أشبه بالصواب ».

(٣) في (ك):« ليس بالقوي ».
وقد ذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ١١٦ رقم ٦٦٧) هذا القول عن أبي زرعة فقط، وذكر عن أبيه أنه قال فيه:« ضعيف الحديث ».

(٤) نقل هذا النص الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٤/ ١٣٥-١٣٦). وستأتي هذه المسألة برقم (٢١٦٩) عن أبي زرعة، وفيها زيادة بيان على ما هنا.

(٥) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق، ولم نقف على روايته، ولكن تابعه زهير بن معاوية والثوري ومنصور بن المعتمر في بعض الطرق عنهم؛ كما سيأتي في المسألة رقم (٢١٦٩).
=

إسحاق[١]، عن عَلْقَمةَ[٢]، عن عبدالله[٣]؛ قال: الجنَّةُ سَجْسَجٌ[٤]؛ لا حَرَّ فيها ولا بَرْدَ.

قلتُ لأبي: هل سمع أبو إسحاق من عَلْقَمةَ؟

قال أبي: قد رآه[٥]، ولم[٦] يَسمَعْ منه، وقد روى هذا الحديث زكريَّا بنُ أبي زَائِدةَ[٧]؛ فقال: عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن

= وتابعه أيضًا عمرو بن ثابت الحداد، وروايته أخرجها أبو نعيم في "صفة الجنة" (١٢٧). وعمرو بن ثابت متروك الحديث؛ كما في "المغني" للذهبي (٤٦٣٦).

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٢) هو: ابن قيس النَّخَعِي.

(٣) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) قال ابن فارس: السين والجيم أصل يدل عى اعتدال في الشيء واستواء. فالسَّجْسَج: الهواء المُعتَدل لا حرٌّ فيه ولا برد يؤذي.اهـ. قال ابن قتيبة: السجسج: المعتدلُ لا حرٌّ فيه ولا برد. وقال بعضهم: هو كغَدَوَاتِ الصَّيفِ قبل طلوع الشمس.اهـ. وذُكر عن ابن الأعرابي أنه قال: ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس يقال له: السَّجْسَجُ، قال: ومن الزَّوالِ إلى العَصْرِ يقال له: الهَجِيرُ والهَاجِرَةُ، ومن غُرُوبِ الشمس إلى وقت الليل: الجِنْحُ.اهـ. والسجسج: الأَرضُ ليست بصُلْبة ولا سَهْلَةٍ. انظر "المقاييس" (ص٤٥٥)، و"العين" (٦/ ٥)، و"جمهرة اللغة" (١/ ١٨٣)، و"غريب الحديث" لابن قتيبة (١/ ٣٦١)، و"الدلائل" للسرقسطي (١/ ٤٠٩ رقم ٤٨٩)، و"تهذيب اللغة" (١٠/ ٤٥٠)، و"النهاية" (٢/ ٣٤٣)، و"تاج العروس" (٣/ ٣٩٩).

(٥) في (ك): «رواه» بدل: «رآه»، وهو مطموس في (ت).

(٦) في (ت): «لم»، والظاهر أن الواو في الطمس الذي تقدم ذكره.

(٧) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٩٥٩)، ومن طريقه عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائد الزهد" (ص ٢٦٢)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (١٢٧). ورجح الدارقطني - كما سيأتي - رواية زكريا هذه.

عَوْسَجَةَ[١].

٢١٣٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عيسى بن يونس[٢]، عن ابن[٣] عَوْنٍ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[٤]، قال: «**يَقُومُ الرَّجُلُ في رَشْحِهِ[٥] إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ**».

ورواه[٦] مُعاذُ بنُ مُعاذٍ[٧] العَنْبَرِيُّ[٨]، عن ابن عَوْنٍ، عن نافع، عن ابن عُمر، موقوفً.

قلت لأبي: أيُّهما أصحُّ؟

---

(١) يعني: عن عبدالرحمٰن بن عوسجة، عن علقمة، عن ابن مسعود. وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٥١ رقم ٧٨٣) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه الثوري، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبدالله. وخالفه زكريا؛ فرواه عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن عوسجة، عن علقمة، عن عبدالله. وقول زكريا أصح».

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٥٣١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٨٦٢). ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٢٥ رقم ٦٠٧٥)، ومسلم (٢٨٦٢) من طريق أبي خالد الأحمر سليمان بن حيَّان، عن ابن عون، به. ورواه البخاري (٤٩٣٨)، ومسلم (٢٨٦٢) من طريق مالك، ومسلم أيضًا (٢٨٦٢) من طريق موسى بن عقبة وأيوب وصالح بن كيسان وأنس بن عياض، جميعهم عن نافع، به، مرفوعًا.

(٣) في (ش): «أبي». وهو: عبدالله بن عون المزني.

(٤) الآية (٦) من سورة المطففين.

(٥) الرشح: العَرَق. "النهاية" (٢/ ٢٢٤).

(٦) في (ت) و(ش) و(ك): «ورآه».

(٧) قوله: «بن معاذ» سقط من (ك).

(٨) لم نقف على روايته. والحديث رواه ابن المبارك في "مسنده" (٩٤) عن ابن عون، به، موقوفًا. ومن طريق ابن المبارك رواه البغوي في "شرح السنة" (٤٣١٦).
ورواه الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٢٧٩) من طريق يزيد بن زُرَيع، والمروزي في "زياداته على الزهد لابن المبارك" (١٣١٧) من طريق ابن أبي عدي، كلاهما عن ابن عون، به، موقوفًا.

قال أبي: جميعًا حافِظَين[١]، ولا أعلمُ أحدًا يُسْنِدُ[٢] سوى عيسى ابنِ يُونُسَ[٣]، وموقوفً[٤] أشبهُ[٥].

٢١٣٧ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه شَرِيكٌ[٧]، عن الوليد ابن جُمَيع[٨]، عن أبي الطُّفَيل[٩]، عن حُذَيْفَة بن أَسِيد، عن أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**يُحْشَرُ النَّاسُ ثَلاثَةَ أَفْوَاجٍ: فَوْجٍ رَاكِبِينَ...**))[١٠]

---

(١) كذا، والجادَّة: « جميعًا حافظان »، وما في النسخ يخرَّج على وجوهٍ ذكرناها في تعليقنا على قول المصنف: « فقال أبي: جميعًا صحيحين » في المسألة رقم (٢٥).

(٢) أي: يُسْنِدُهُ، وحُذِفَ الضميرُ العائدُ إلى المنعوت. انظر التعليق على المسألة (٢٥٣).

(٣) ظاهر عبارة أبي حاتم: أنه لا يَعلم من أسنده عن ابن عون - خاصَّةً - سوى عيسى ابن يونس، لا مَنْ أسنده مطلقًا، وقد تقدَّم أن سليمان بن حيَّان أسنده عن ابن عون أيضًا ، وروايته أخرجها مسلم (٢٨٦٢)، والله أعلم.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق في المسألة رقم (٣٤).

(٥) أي: من حديث ابن عون خاصَّةً - فيما يظهر - وخالف أبا حاتم في ترجيحه هذا: البخاريُّ ومسلم؛ فأخرجا حديث عيسى بن يونس في "صحيحيهما"، كما سبق. ويقوي ترجيحهما أن جماعة أسندوه عن نافع، وتقدم تخريج حديثهم. والله أعلم .

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١٦٢) وفيها زيادة.

(٧) لم نقف على روايته، والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٣٨٥)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٦٤-١٦٥ رقم ٢١٤٥٦)، والنسائي في "سننه" (٢٠٨٦)، والبزار في "مسنده" (٣٨٩١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٦٧) و(٤/ ٥٦٤)، والطبراني في "الأوسط" (٨٤٣٧)، و"الصغير" (١٠٨٤)- وعنه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٣١٢)- من طرق عن الوليد بن جُمَيع، به .
قال البزار: « هذا الكلام لا نعلمه يُروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم روى حذيفة بن أَسِيد، عن أبي ذر إلا هذا الحديث ».

(٨) هو: الوليد بن عبدالله بن جُمَيع . (٩) هو: عامر بن واثلة .

(١٠) يجوز في قوله: «فوج» النصب والرفع والجر؛ وانظر بيان ذلك في "إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص١٥٢)، وسيأتي في المسألة (٢١٦٢) منصوبا بالألف «فوجًا».

وذَكَرَ الحديثَ ؟

قال أبي: حدثنا إبراهيم بن بشَّار، عن سفيان بن عُيَينة(١)، عن العلاء بن أبي العباس الشاعر - كان كوفيًّا شاعيًا(٢)- عن أبي الطُّفَيل، عن حَلَّام بن جَزْل، عن أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ ببعض هذه القصَّة.

قال أبي: حديثُ حَلَّام أشبه .

٢١٣٨ - وسألتُ(٣) أبي عن حديثٍ رواه أبو سَلَمة(٤)، عن حمَّاد بن سَلَمة(٥)، عن عليِّ بن زيد، عن سعيد بن المسيَّب: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . .

قلتُ: ورواه آدم(٦) فقال: عن عليِّ بن زيد، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **يَدْخُلُ أَهْلُ الجَنَّةِ**

---

(١) ذكر روايته ابن حجر في "نزهة السامعين، في رواية الصحابة عن التابعين" (٤). وذكر العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص٧٦-٧٩) عشرين حديثًا من رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة، عن النبي ﷺ ، ختمها بهذا الحديث، ثم قال: « روى هذه الأحاديث أيضًا الخطيب بأسانيد ضعيفة ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٥٦)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ١٠٢)، و"لسان الميزان" (٤/ ١٨٤): « شيعيًّا ».

(٣) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٣/ ٤٠٨).

(٤) هو: موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي. ولم نقف على روايته، والحديث رواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٢) من طريق يحيى بن السكن، عن حماد، به .

(٥) في (ت) و(ك): « حمَّاد بن أبي سلمة ».

(٦) هو: ابن أبي إياس، والمراد: أنه رواه عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، بالوجه المذكور. ولم نقف على روايته هذه عن حماد، والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٩٩٥)، وأحمد في "مسنده"(٢/ ٢٩٥ رقم ٧٩٣٣) من طريق يزيد بن هارون، وأحمد (٢/ ٣٤٣ و٤١٥ رقم ٨٥٢٤ و٩٣٧٥) من طريق عفَّان، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٩٨)، والطبراني في "الأوسط" (٥٤٢٢)، =

الجَنَّةَ جُرْدًا[1] مُرْدًا[2] مُكَحَّلِينَ، عَلَى خَلْقِ آدَمَ، أَبْنَاءَ ثَلاثٍ وثَلاثِينَ ».

قلتُ لأبي: فأيُّهما[3] الصَّحيحُ ؟

قال: جميعًا صَحيحَينِ[4]، قصَّر أبو سَلَمة.

٢١٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[5]، عن الجُرَيْري[6] وعليِّ بن زيد، عن أبي نَضْرَة[7]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ في الشَّفاعة[8].

= و"الصغير" (٨٠٨)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٢٥٥) من طريق عبيدالله بن محمد بن أبي عائشة، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٩٨)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٢٥٥)، وأبو الشيخ في "العظمة" (٥٩٤) من طريق هُدْبة بن خالد، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٢٥٥) من طريق الحسن بن سفيان، جميعهم عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ، به قال الطبراني:« لم يَرو هذا الحديث عن علي بن زيد إلا حماد بن سلمة، ولا يُروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ».

(١) جُرْدًا: جمع أَجْرَد، والأَجْرَدُ الذي ليس على بَدَنه شَعرٌ. "النهاية" (١/ ٢٥٦).

(٢) مُرْدًا: جمع أَمْرَد، والأَمْرَد: الشابُّ الذي بلغَ خروجَ لحيته وطَرَّ شاربُه ولم تَبدُ لحيتُه. انظر "لسان العرب" (٣/ ٤٠١). (٣) في (ت) و(ك):« وأيهما ».

(٤) كذا في جميع النسخ!، والجادَّة:«صحيحان»، لكن يخرَّج ما في النسخ على وجوهٍ صحيحة في العربية، وقد ذكرناها في تعليقنا على المسألة رقم (٢٥).

(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٨٣٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٠٠٢)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٨١-٢٨٢ و٢٩٥ رقم ٢٥٤٦ و٢٦٩٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٦٩٥/ المنتخب)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٣٢٨)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٥/ ٤٨١) عنه، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن ابن عباس، به. مطولاً، ومختصرًا.

(٦) هو: سعيد بن إياس. (٧) هو: المنذر بن مالك بن قُطَعة.

(٨) وهو حديث الشفاعة الطويل الذي أوله - كما في رواية الإمام أحمد-:«إنه لم =

ورواه ابن عُيَينة[١]، عن عليِّ بن زيد بن جُدْعان، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ؟

قال: كأنَّ حديثَ حمَّاد بن سَلَمة أشبهُ.

٢١٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن عبدالله بن المُختار، عن أبي إسحاق[٣]، عن صِلَةَ بنِ زُفَر[٤]، عن حُذَيفة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **يَجْمَعُ اللهُ الخَلْقَ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، يَنْفُذُهُمُ البَصَرُ، وَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي . . .** » وذكر الحديثَ؟

قال أبي: لا يَرْفَعُ هذا الحديثَ إلا عبدُاللهِ بنُ المُختار،

= يكن نبي إلا له دعوة قد تنجَّزها في الدنيا، وإني اختبأتُ دعوتي شفاعةً لأمتي، وأنا سيد ولد آدم يوم القيامة. . . » الحديث.

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣١٤٨ و٣٦١٥).
وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣/ ٢ رقم ١٠٩٨٧)، وابن ماجه في "سننه" (٤٣٠٨) من طريق هشيم، عن علي بن زيد، به مختصرًا.
قال الترمذي: « هذا حديثٌ حسن صحيح، وقد روى بعضُهم هذا الحديث، عن أبي نضرة، عن ابن عباس، الحديث بطوله ».

(٢) روايته أخرجها ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٤ رقم ٥٤٢)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٨٠٨)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٢٠٩٤).
ورواه الطبراني في "الأوسط" (١٠٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٥٧٣) من طريق موسى بن أَعْيُن، عن ليث بن أبي سُلَيم، عن أبي إسحاق، به.
قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديثَ عن ليث إلا موسى ».

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٤) في (ك): « وقر ».

وموقوفً[(١)] أصحُّ[(٢)].

٢١٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بنُ هارون[(٣)]، عن

---

(١) في (ك): « موقوف » بلا واو. وقد حذفت منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

(٢) روى الحديث موقوفًا الطيالسي في "مسنده" (٤١٤)، والبزار في "مسنده" (٢٩٢٦)، والنسائي في "الكبرى" (١١٢٩٤)، وأبو يعلى ومسدَّد في "مسنديهما" - كما في "المطالب العالية" (٤٥٧٢) و(٤٥٧٣)-، والطبري في "تفسيره" (١٧/ ٥٢٧) من طريق شعبة، وعبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٣٨٧)، والطبري في "تفسيره" (١٧/ ٥٢٦)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٢٠٩٥) من طريق سفيان الثوري، وعبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٣٨٧)، وابن أبي عمر العدني في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٤٥٧٣)- من طريق معمر، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٧٣٥ و٣٤٧٨٩)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (١١٣٦/ بغية الباحث)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٤ رقم ٥٤١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٦٣) من طريق إسرائيل، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٣ رقم ٥٤٠)، وابن البختري في "الرابع من حديثه" (٨٥/ مجموع فيه مصنفات ابن البختري)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٢٠٨٦) من طريق أبي بكر بن عياش، جميعهم عن أبي إسحاق، عن صِلَة بن زُفَر، عن حذيفة، به، موقوفًا. ومن طريق الطيالسي رواه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٢٧٨)، وابن منده في "الإيمان" (٩٢٩).
قال البزار: « وهذا الحديث هكذا رواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن صِلَة، عن حذيفة. ورواه غير شعبة عن أبي إسحاق، عن غير صِلَة، عن حذيفة ».

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٣٤٦/ كشف الأستار)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/ ٢٤٧).
ورواه البزار (٢٣٤٧)، والطبراني في "الأوسط" (٦٥٤٣ و٨١١٤)، وتمَّام في "فوائده" (١٤٤٠/ الروض البسام) من طريق النَّضْر بن شُمَيل، عن حماد بن سلمة، به.
قال البزار: « لا نعلم أَسْنَدَهُ إلا يزيد بن هارون والنَّضْر، ويرويه غيرهما موقوفًا ».
وقال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن سماك إلا حماد بن سلمة، ولا رواه =

حمَّاد بن سَلَمة، عن سِماك[١]، عن عِكرمَة[٢]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « أَعَدَّ اللهُ لإِبْرَاهِيمَ قَصْرًا مِنْ لُؤْلُؤَةٍ، لا صَدْعَ فِيهَا ولَا وَهْيَ » ؟

قال أبي: حدَّثنا بهذا الحديث أبو سَلَمة[٣] وسُلَيمانُ بنُ حَرب، عن حمَّاد بن سَلَمة، موقوفً[٤]. والموقوفُ أصحُّ[٥].

٢١٤٢ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه حجَّاج بن نُصَير[٧]، عن

= عن حماد إلا النضر بن شميل ويزيد بن هارون ».
وقال ابن كثير في "البداية والنهاية" (١/ ٣٩٩) بعد نقله لكلام البزار: « لولا هذه العلَّة لكان على شرط الصحيح، ولم يخرِّجوه ».

(١) هو: ابن حرب.
(٢) هو: مولى ابن عباس.
(٣) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.
(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وعلقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٢١٦٥): « يرويه سِماك بن حرب، واختُلف عنه، فرفعه النضر بن شُميل ويزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن سِماك، عن عكرمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وخالفهما سليمان بن حرب وحجاج بن منهال وسُرَيج بن النعمان؛ رَوَوْه عن حماد بن سلمة موقوفًا. ووقفه عمر عن سِماك والموقوف أصحُّ ».
(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١٦٦). وفيها: « قال أبو زرعة: هذا خطأ؛ إنما هو شُعبة، عن العَوَّام بن مُراجم، عن أبي السَّليل؛ قال: قال سلمان، موقوف ».
(٧) روايته أخرجها عباس الدوري في "تاريخ ابن معين" (٤٢٤٦)، والبزار في "مسنده" (٣٨٧)، وأبو يعلى في "مسنده" - كما في "المقصد العلي" (١٨٩٩)-، وعبدالله بن أحمد في "زياداته على المسند" (١/ ٧٢ رقم ٥٢٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٨٥)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٣٢)، والدارقطني في "العلل" (٣/ ٦٤)، والرافعي في "التدوين" (٢/ ٨٠)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٤٨). ووقع في "مسند أبي يعلى"، و"ضعفاء العقيلي" و"التدوين" =

شُعبة، عن العَوَّام بن مُراجِم[(١)]، عن أبي عثمان النَّهْدي[(٢)]، عن عثمان[(٣)]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **يُقْتَصُّ لِلشَّاةِ الجَمَّاءِ[(٤)] مِنَ الشَّاةِ القَرْنَاءِ، يَوْمَ القِيَامَةِ، تَنْطَحُهَا[(٥)]** » ؟

قال أبي: ليس لهذا الحديث أصلٌ - في حديث شُعبة - مرفوعٌ، وحَجَّاجٌ تُرِكَ حديثُه لسببِ هذا الحديثِ[(٦)].

٢١٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحَكَمُ بنُ موسى[(٧)]، عن يحيى بن حَمزة، عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن[(*)] جابر، عن سُلَيم بن[(*)] عامر؛ قال: حدَّثني المِقْداد بن الأسود؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ

= للرافعي: «مزاحم» بدل: «مراجم». ومن طريق الدوري رواه الدينوري في "المجالسة" (١٠٦٧). قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عثمان إلا من هذا الوجه، ولم يَرو هذا الحديثَ بهذا الإسناد إلا الحجاج، عن شعبة ».

(١) كذا في (ت)، ولم تنقط في (أ)، وفي (ش) و(ك): « مزاحم » بالزاي والحاء المهملة، وهي ضمن السقط الواقع في (ف).
قال السيوطي في "تدريب الراوي" (٢/ ١٩٣) عند ذكره لأنواع التصحيف: « فمن الإسناد: العوام بن مراجم - بالراء والجيم - صحَّفه ابن معين فقاله: بالزاي والحاء ». وانظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٨/ ١١٣).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن مُلٍّ، مشهور بكنيته.

(٣) هو: ابن عفَّان رضي الله عنه.

(٤) الشاةُ الجَمَّاء: التي لا قَرْنَ لها. "النهاية" (١/ ٣٠٠).

(٥) في (ك): « بنطحها ».

(٦) رجَّح ابن معين والعقيلي وابن عدي والدارقطني وَقْفَ هذا الحديث على سلمان الفارسي، وسيأتي بيان ذلك في المسألة رقم (٢١٦٦).

(٧) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٨٦٤).

(*) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

يقول: « تُدْنَى الشَّمْسُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنَ الخَلْقِ حَتَّى تَكُونَ[١] مِنْهُمْ كَمِقْدَارِ مِيْلٍ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: مِقْدَام بن مَعْدِي كَرِب[٢]، وسُلَيم ابن عامرٍ لم يُدرك المِقْدادَ بنَ الأسود.

٢١٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه آدم[٣]، عن شَريك[٤]، عن لَيْث[٥]، عن طاوس[٦]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **يُبْعَثُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى نِيَّاتِهِمْ** » ؟

قال أبي: لم يَروِ هذا الحديثَ [غَيْرُ][٧] شَرِيكٍ عن لَيثٍ مرفوعً[*]، وروى غيرُ شَرِيكٍ موقوفً[*].

---

(١) في (ت) و(ك): « يكون » بالياء التحتية.

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٨١) من طريق بقية بن الوليد، ثنا عمر ابن خثعم، حدثني سُلَيم بن عامر، عن المقدام، به.

(٣) هو: ابن أبي إياس.

(٤) هو: ابن عبدالله النَّخعي القاضي.

(٥) هو: ابن أبي سليم.

(٦) هو: ابن كَيْسان.

(٧) ما بين المعقوفين في جميع النسخ: « عن »، وهو ضمن السقط الواقع في (ف). ولعل الصواب ما أثبتناه، وقد تقدم نحو هذا التصحيف في المسألة رقم (٢٠١٢). والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٩٢ رقم ٩٠٩٠) من طريق أَسْوَد بن عامر، وابن ماجه في "سننه" (٤٢٢٩) من طريق يزيد بن هارون، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٢٤٧) من طريق بشر بن الوليد، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٥٧٨)، وتمَّام في "فوائده" (١٧٤٤/ الروض البسام) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، جميعهم عن شريك، به، مرفوعًا. ورواه ابن ماجه في "سننه" (٤٢٣٠) من طريق زكريا بن عَدي، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، به، مرفوعًا.

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر تعليقنا على المسألة رقم(٣٤).

٢١٤٥- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو شِهَاب[1]، عن الأعمَش، عن عمرو بن مُرَّة، عن شَهْرِ بنِ حَوْشَب، عن أبي الدَّرداء؛ قال: يُرسَل على أهل النار الجوعُ...، الحديثَ في قصَّةِ أهلِ النار وما يَسْتَسْقُونَ.

ورواه أبو عَوانة، ومالكُ بنُ سُعَير[2]، عن الأعمَش[3]، عن عمرو، عن شَهْر، عن أمِّ الدَّرْداء، عن أبي الدَّرْداء، هذا الحديثَ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؟

---

(١) هو: عبد ربه بن نافع الحنَّاط. ولم نقف على روايته، والحديث رواه ابن أبي الدنيا في "صفة النار" (٨٤) من طريق جرير، عن الاعمش، به.

(٢) في (ش): «سعيد»، وفي (ت) و(ك): «سفيان».

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤١١٨) عن محمد بن فُضَيل، عن الأعمش، به، موقوفًا.

ورواه الطبري في "تفسيره" (١٩/ ٧٨) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، عن شريك، عن الأعمش، عن عمرو بن مرَّة، عن شهر بن حوشب، عن معدي كرب، عن أبي الدرداء، موقوفًا.

ورواه الترمذي في "جامعه" (٢٥٨٦)، والطبري في "تفسيره" (١٩/ ٧٨)، والدينوري في "المجالسة" (٨٤٦)، والثعلبي في "تفسيره" (٨/ ٣٤٥)، والبيهقي في "البعث والنشور" (٦٠٠ و٦٠١) من طريق قطبة بن عبد العزيز السعدي، عن الأعمش، عن شِمْر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، به، مرفوعًا.

ونقل الترمذي عن شيخه الدارمي قوله: «والناس لا يرفعون هذا الحديث».

وقال الترمذي: «إنما نعرف هذا الحديث عن الأعمش، عن شِمْر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء قوله، وليس بمرفوع، وقطبة بن عبدالعزيز هو ثقة عند أهل الحديث».

قال: هذا زاد رجُلاً، لا يُدْرى أيُّهما أصحُّ، قد سمع شَهْر من أمِّ الدَّرْداء، ولم يَسْمَعْ من أبي الدَّرْداء، وهذا ربَّما كان من الأعمَش؛ يزيد مرَّةً رجلاً، ويَنْقُصُ مَرَّة[(١)].

٢١٤٦ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن هارون بن سعيد، عن خالد بن نِزار، عن محمد[(٢)] - يعني: ابنَ عبدالله بن عُبَيد بن عُمَير -، عن ابن أبي مُلَيْكَة[(٣)]، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَا بَيْنَ زَاوِيَتَيْهِ سَوَاءٌ**[(٤)]**، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الوَرِقِ**[(٥)]**، وأَحْلَى مِنَ**

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١٠٨٦): « يرويه الأعمش واختُلف عنه فرواه قُطْبَة بن عبد العزيز، عن الأعمش عن شِمْر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، عن النبيِّ ﷺ. وخالفه عبد السلام بن حرب، فرواه عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن شهر، عن أم الدرداء، ولم يجاوز به ولم يُسنده. وخالفه زائدة فرواه عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن شهر، عن أبي الدرداء موقوفًا، ولم يذكر أم الدرداء، ولم يسنده غيرُ قطبة، وهو صالح الحديث؛ فإن كان حفظه فهو أحسنها إسنادًا. وقد وافق زائدةَ على روايته محمدُ بن فضيل؛ فرواه عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن شهر إلا أنه قال: عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء ووقفه أيضًا، وقيل: عن زائدة، عن الأعمش، عن شهر، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، عن النبيِّ ﷺ، وافقه قطبة. ورواه معمر بن زائدة قائد الأعمش، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن شمر بن عطية ».

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٠٢ رقم ١١٢٤٩) من طريق إبراهيم بن هاشم البغوي، عن محمد بن عبدالوَّهاب الحارثي، عنه، به.

(٣) هو: عبدالله بن عبيدالله.

(٤) في حديث عبدالله بن عمرو الآتي تخريجه في مسألتنا: « وزواياه سواء »، قال النووي في "شرح صحيح مسلم" (١٥/ ٥٥): قال العلماء: معناه طولُه كعَرضه.

(٥) قال النووي في الموضع السابق: « هكذا هو في جميع النسخ، الوَرِق بكسر الراء: وهو الفِضَّة، والنحويُّون يقولون: أن فعلَ التعجُّب الذي يقال فيه: هو أفعل من =

العَسَلِ، ورِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، وكِيزَانُهُ[١] كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا ».

قال أبي: إنما هو: ابنُ أبي مُلَيْكَة[٢]، عن أسماءَ[٣]، عن النبيِّ ﷺ.

٢١٤٧ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه الفِرْيابي[٤]، عن

= كذا، إنما يكون فيما كان ماضيه على ثلاثة أحرف، فإن زاد لم يُتعَجَّب من فاعله، وإنما يُتعَجَّب من مصدره، فلا يقال: ما أبيضَ زيدًا، ولا: زيدٌ أبيضُ من عمرو، وإنما يقال: ما أشدَّ بياضَه، وهو أشدُّ بياضًا من كذا.
وقد جاء في الشعر أشياءُ من هذا الذي أنكروه، فعَدُّوه شاذًّا لا يُقاس عليه، وهذا الحديثُ يدلُّ على صحَّته، وهي لغةٌ، وإن كانت قليلةَ الاستعمال ».

(١) الكِيزانُ: جمع كُوز، وهو إناءٌ للشُّرب له عُروَة (أذن). "متن اللغة" (ك و ز) (ص١٢٣).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٥٩٣ و٧٠٤٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٢٩٣) من طريق نافع بن عمر، عنه، به بلفظ: « إني على الحوض حتى أنظرَ من يَرِدُ عليَّ منكم، وسيُؤخذ أناسٌ دوني فأقول: يا ربِّ، منِّي ومن أمَّتي! فيُقال: هل شَعرتَ ما عَملوا بعدَك . . . .
ورواه البخاري (٦٥٧٩)، ومسلم (٢٢٩٢) من طريق نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن عبدالله بن عَمرو، به، مرفوعًا، نحو حديث ابن عباس .

(٣) هي: ابنة أبي بكر الصديق رضي الله عنهما .

(٤) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٥١٧/ كشف الأستار)، من طريق الفضل بن يعقوب، عنه، به. قال البزار: « لا نعلم أسنده من هذا الطريق إلا سفيان الثوري، ولا عنه إلا الفريابي» !
ورواه البيهقي في "البعث والنشور" (٤٨٥) من طريق محمد بن يحيى، عن الفريابي، عن الثوري، عن ابن المنكدر، به مرسلاً.
ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٠١)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢١٨)، وابن مردويه في "تفسيره" - كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ٢٤٨) -، والصيداوي في "معجم الشيوخ" (ص ٧٣)، والطبراني في "الأوسط" (٨٨١٦)، وأبو نعيم في =

الثَّوري، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر؛ قال: قال رجلٌ: يا رسولَ الله، أَيَنامُ أَهْلُ الجَنَّةِ ؟ قال:« **النَّوْمُ أَخُو المَوْتِ، وأَهْلُ الجَنَّةِ لَا يَمُوتُونَ** ».

قال أبي: الصَّحيحُ: ابنُ المُنْكَدِر، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه: جابر[1].

٢١٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بنُ مُسْلِم[2]، عن

= "الحلية" (٧/ ٩٠)، وفي "صفة الجنة" (٢١٥)، وتمَّام في "فوائده" (١٧٨٥/ الروض البسام) من طريق عبدالله بن محمد بن المغيرة، والبيهقي في "البعث والنشور" (٤٨٤)، و"الشعب" (٤٤١٦)، وفي "الآداب" (٨٤٣) من طريق معاذ ابن معاذ العنبري، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٣٥٣ و٤٧٧) من طريق الحسين بن حفص، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٥٥٤) من طريق الحسين ابن الوليد، جميعهم عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر، به.
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٩١٩)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٦٦) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٩٠)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٦٧) من طريق نوح بن أبي مريم، كلاهما عن ابن المنكدر، عن جابر، به.

(١) روى الحديث مرسلاً ابن المبارك في "الزهد" (٢٧٩/ رواية نعيم بن حماد)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٠١)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد الزهد لأبيه" (ص ١٥)، والبيهقي في "البعث والنشور" (٤٨٦) من طرق عن سفيان الثوري، عن ابن المنكدر، به، مرسلاً.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٨٧/ أ) الاختلافَ في الحديث، وصوَّب الإرسال.

(٢) روايته أخرجها المصنِّف في "تفسيره" - كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ٢٥) -، والطبراني في "الأوسط" (٦٩٩٤)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٧٢)، والثعلبي في "تفسيره" (٨/ ١٥٢).
ومن طريق الطبراني رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣٢٤). =

عبدالرحمٰن بن زيد - يعني: ابنَ أَسْلَم -، عن أبيه، عن عَطاء بن يَسَار، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ خَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَغْفِرَ لِنِصْفِ مِنْ أُمَّتِي وأَنْ**[1] **أَخْتَبِئَ**[2] **شَفَاعَتِي، فَاخْتَرْتُ شَفَاعَتِي، ورَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أَعَمَّ لأُمَّتِي، ولَوْلَا الَّذِي سَبَقَنِي إِلَيْهِ العَبْدُ الصَّالِحُ لَتَعَجَّلْتُ دَعْوَتِي** »، قالوا: ومَنْ يا رسولَ الله ؟ قال: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لَمَّا فَرَّجَ عَنْ إِسْحَاقَ كَرْبَ الذَّبْحِ قِيلَ لَهُ: سَلْ تُعْطَهْ؛ قال: أَمَا واللهِ لأَتَعَجَّلَنَّهَا**[3] **قَبْلَ نَزَغَاتِ الشَّيْطَانِ، اللَّهُمَّ، مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِكَ**[4] **شَيْئًا فَاغْفِرْ لَهُ، وأَدخِلْهُ الجَنَّةَ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر[5].

٢١٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[6]، عن

= قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديثَ عن زيد بن أسلم إلا ابنه عبدالرحمن، تفرَّد به الوليد بن مسلم ».

(١) في (ش): « أو أن ».

(٢) اخْتَبَأَ الشَّيءَ: ستره. فـ«اختبأ الشيءُ»؛ يأتي لازمًا ومتعديًا. "تاج العروس" (خبأ).

(٣) في (ك): « لا تعجلتها ».

(٤) في (ش): « به ».

(٥) قال ابن كثير "تفسيره" (٧/ ٢٥): « هذا حديث غريبٌ مُنكَر، وعبدالرحمٰن بن زيد ابن أسلم ضعيفُ الحديث، وأخشى أن يكونَ في الحديث زيادةٌ مدرجَة، وهي قوله: إن الله تعالى لما فرَّج عن إسحاق... إلى آخره ».

(٦) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢٦٣)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٤١٧ رقم ١٠٠٦)، وتمَّام في "فوائده" (١٦٩٢/ الروض البسام)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٢٥٩)، وابن العديم في "بغية الطلب" (٣/ ١٥٤٥).

قال العقيلي: « مخيس بن تميم الأشجعي، عن بهز بن حكيم، لا يُتابَع على حديثه». ثم روى هذا الحديث، وقال: « وهذا يُروى من غير هذا الوجه، وبغير هذا اللفظ بإسنادٍ أصلحَ من هذا ».

مُخَيَّس بن تَميم الأَشْجَعي، عن بَهْز بن حَكِيم[(١)]، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ خَلَقَ مِئَةَ رَحْمَةٍ، فَبَثَّ بَيْنَ خَلْقِهِ وَاحِدَةً فَهُمْ يَتَرَاحَمُونَ بِهَا، وأَخَّرَ لأَوْلِيَائِهِ تِسْعَةً وتِسْعِينَ** » ؟

قال أبي: « هذا حديثٌ موضوعٌ »؛ يعني: بهذا الإسناد.

٢١٥٠ - وسألتُ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه عُبَيد بن إسحاق[(٣)]، عن زُهَير[(٤)]، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن عبدالله الأَصَمّ، عن عبدالله ابن مسعود؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **وإِنَّ نَارَكُمْ هَذِهِ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ سَمُومِ جَهَنَّمَ** ...»، وذكر الحَديث[(٥)] ؟

قال أبي: الحديثُ موقوفٌ؛ أوقفَهُ أصحابُ زهير[(٦)].

---

(١) هو: بهز بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة. (٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٢٤).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٨٦٤)، والشاشي (٨٢٩)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٢١ رقم١٠٥٣٢). وجاء عند البزار: « عمرو بن ميمون » بدل: «عمرو بن عبدالله ».

قال البزار: « هكذا رواه زهير ولا نعلم رواه عن زهير إلا عبيد بن إسحاق. ورواه عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن عمرو الأصم، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ بنحوه. ورواه غير عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن عمرو الأصم، عن عبدالله موقوفًا ». (٤) هو: ابن معاوية.

(٥) ستأتي قطعة أخرى منه في المسألة رقم (٢٥٢٤).

(٦) أخرج الحديثَ موقوفًا معمر في "جامعه" (٢٠٣٥٧/ مصنف عبدالرزاق) عن أبي إسحاق، عن عمرو بن عاصم، عن ابن مسعود. كذا قال: عمرو بن عاصم. وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٤٥) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن عبدالله الأصم، عن ابن مسعود.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٩/ ٢١٧ رقم ٩٠٥٧) من طريق الثوري، =

٢١٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَلَمة بن شَبيب[1]، عن سعيد بن دينار الدِّمشقي، عن الرَّبيع بن صَبيح، عن الحسن، عن أنس ابن مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، اشْتَاقُوا الإِخْوَانَ، فَيَسِيرُ سَرِيرُ[2] ذَا، وَسَرِيرُ ذَا، حَتَّى يَلْتَقِيانِ[3]، فَيَتَّكِئُ ذَا، وَيَتَّكِئُ[4] ذَا، فَيَتَحَدَّثَانِ مَا كَانَا فِي الدُّنْيَا، حَتَّى يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: أَيَا فُلَانُ، تَدْرِي يَوْمَ غَفَرَ اللهُ لَنَا يَوْمَ كُنَّا فِي مَوْضِعِ كَذَا وكذَا، فَدَعَوْنَا اللهَ عَزَّ وجَلَّ فَغفَر لَنَا**»؟

= والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٧٤) من طريق إسرائيل، كلاهما عن أبي إسحاق، به. لكن جاء عند الطبراني: عمرو بن ميمون.

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٥٥٣/ كشف الأستار) عنه، به.
ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٠٣) من طريق آدم بن موسى الحواري، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٢٤) من طريق أحمد بن إبراهيم بن محمد بن المنخل، كلاهما عن سلمة، به. ورواه الدينوري في "المجالسة" (٢٤٧٣)، وأبو الشيخ في "العظمة" (٦١٠)، والبيهقي في "البعث والنشور" (٤٤٣) من طريق سعيد بن دينار، به. وقال البزار: «لا نعلمه يُروىٰ عن النبيِّ ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به أنس».
قال العقيلي في ترجمة سعيد بن دينار: «لا يُتابَع عليه، ولا يُعرف إلا به».
ورواه أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٤٩) من طريق إبراهيم بن أدهم قال: روى الرَّبيع ابن صَبِيح، عن الحسن، عن أنس، فذكره مرفوعًا. قال أبو نعيم: «غريبٌ من حديث إبراهيم والربيع».
وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٢٣٢١).

(٢) في (ت): «سير».

(٣) كذا في جميع النسخ بإثبات النون في «يلتقيان» بعد «حتَّى»، وقد تقدم توجيه ذلك في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٥٩٤).

(٤) وقع في روايتي البزار وأبي نعيم في "تاريخه" السابقتين: «فيبكي ذا، ويبكي ذا».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر، وسعيدٌ مجهول.

٢١٥٢ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا اختُلِفَ على عيسى بن يونس، فحدَّثنا أبو زرعة، عن عبدالرَّحيم بن مُطَرِّف[1]، عن عيسى بن يونس، عن حَرِيز[2] بن عثمان، عن عبدالرحمٰن بن مَيْسَرة، عن أبي أُمامَة، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «**لَا يَدْخُلُ[3] النَّارَ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ إِلَّا مَنْ شَرَدَ عَلَى اللهِ كَشَرْدِ[4] البَعِيرِ**».

فسمعتُ أبا زرعة يقول: حدَّثناه عبدالرَّحيم، مرفوعً[*]، وحدَّثنا إبراهيم ابن موسى؛ قال: حدَّثنا عيسى بن [يونس][5]، عن حَرِيز[6]، موقوفً[*].

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٥٨ رقم ٢٢٢٢٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٥-٥٦)، و(٤/ ٢٤٧) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن علي بن خالد، عن أبي أمامة، به، مرفوعًا.

(٢) في (ك): « جرير ».

(٣) في (ك): « لا تدخل ».

(٤) في مصادر التخريج: « كشِراد البعير »، قال ابن منظور: شَرَدَ البعيرُ يَشْرُدُ شَرْدًا وشِرادًا وشُرودًا: نَفَرَ، فهو شارِدٌ. "اللسان" (ش ر د/ ٣/ ٢٣٦).

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد ذكرناها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في جميع النسخ: «موسى»، وهو خطأ، وما أثبتناه يدلُّ عليه السياق، فمدار الاختلاف في الحديث على عيسى بن يونس، والله أعلم.

(٦) في (ك): « جرير ».
وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٧٢٠) من طريق شَبابة بن سوَّار، عنه، به موقوفًا. ووقع في المطبوع من "المصنف": « جرير » بدل: « حريز ».
ورواه الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٧٥ رقم ٧٧٣٠)، و"مسند الشاميين" (١٥٨٣) من طريق فرج بن فضالة، عن لقمان بن عامر، عن أبي أمامة، به، موقوفًا.
وعزاه السيوطي في "الدر المنثور" (٨/ ٥٣٧) إلى سعيد بن منصور، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، والطبراني، وابن مردويه.

٢١٥٣ - وسمعتُ[(١)] أبي يقولُ في حديثٍ حدَّثنا يحيى بنُ عَبْدَك القَزْويني، عن مَكِّيِّ بنِ إبراهيم، عن حَبيبِ بنِ الشهيد، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: ((**لَيُخْرِجَنَّ أَقْوامًا**[(٢)] **من النَّار بَعْدَمَا احْتَرَقُوا فِيهَا، فَيُقَالُ: هَؤُلاءِ الجَهَنَّمِيُّونَ طُلَقَاءُ اللهِ**)).

فسمعتُ أبي يقول: هو حَبيبُ بنُ شِهَاب المُدْلِجي[(٣)]، وليس هو بِحَبيبِ بن الشَّهيد.

٢١٥٤ - قال أبو محمد[(٤)]: وسمعتُ عليَّ بن شهاب الرازي[(٥)]

---

(١) انظر المسألة رقم (١٠١١).

(٢) كذا في جميع النسخ، ولها تخريجان:
الأول: أن الفعل مبنيٌّ للمعلوم: « لِيُخْرِجَنَّ أقوامًا من النار»، على أنَّ الفاعل ضمير يرجع إلى الجلالة، وهذا مفهوم من السياق، والتقدير: « لِيُخْرِجَنَّ اللهُ أقوامًا من النار»، ويدلُّ على ذلك آخر الحديث في قوله: «طلقاء الله»؛ فهؤلاء آخر من يَخْرُجُ من النار، ويكون خروجهم برحمة الله تعالى، وانظر تعليقنا على المسألة (٤٠٠).
والثاني: أن الفعل مبنيٌّ للمجهول: « لَيُخْرَجَنَّ أقوامًا من النار»، ونائب الفاعل هو قوله: «من النار»، ويبقى قوله: «أقوامًا» منصوبًا على المفعولية؛ وإنابة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به، جائزٌ؛ وقد تقدم تعليقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٥٢).

(٣) في (ك): «المديحي». وانظر ترجمته في "التاريخ الكبير" (٢/ ١١٤)، و"الجرح والتعديل" (٣/ ١٠٣).

(٤) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ك).

(٥) لم نقف على روايته، والحديث رواه النسائي في "سننه" (٣٩٩٧)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٩٦ رقم ١٠٠٧٥)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٢٤/أ/الأطراف)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٩١)، و"الشعب" (٤٩٤٣) من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن الأعمش، به. =

وحدَّثنا عن عيسى بن جعفر قاضي الرَّيِّ، [عن][(١)] مِنْدَل[(٢)]، عن الأعمَش، عن شَقيقِ بنِ سَلَمة، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن عبدالله بن مسعود[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ قال: «أَوَّلُ مَا يُقْضَىٰ يَوْمَ القِيَامَةِ بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ؛ يَجِيءُ الرَّجُلُ آخِذً[(*)] بِيَدِ الرَّجُلِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، قَتَلَنِي هَذَا، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: فِيمَ[(٤)] قَتَلْتَهُ؟ قال: قَتَلْتُهُ لِتَكُونَ العِزَّةُ لَكَ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: فَإِنَّهَا لِي؛ قال: ويَجِيءُ الرَّجُلُ آخِذً[(*)] بِيَدِ الرَّجُلِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، قَتَلَنِي هَذَا، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: بِمَ قَتَلْتَهُ؟ قال: قَتَلْتُهُ[(٥)] لِتَكُونَ[(٦)] العِزَّةُ لِفُلَانٍ؛ قال: فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: فَإِنَّهَا لَيْسَتْ لِفُلَانٍ، بوءا[(٧)] بِذَنْبِهِ».

= قال الدارقطني: «تفرَّد به معتمر، عن أبيه، عن الأعمش».
وقال أبو نعيم: «غريب من حديث سليمان التيمي، عن الأعمش، لم يروه عنه إلا ابنه معتمر».

(١) قوله: «عن» سقط من جميع النسخ، ولا بد منه. وانظر "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٧٣).

(٢) في (أ): «مبدل». وهو: مندل - مثلث الميم وساكن النون - ابن علي العنزي، يقال: اسمه عمرو.

(٣) هنا انتهى السقط من النسخة (ف).

(*) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) في (ف) و(ك): «فبم».

(٥) في (ت) و(ك): «قتلت».

(٦) في (ك): «ليكون».

(٧) كذا في جميع النسخ: «بوءا»، ولعلها محرَّفة عن: «بُؤْ» كما في مصادر التخريج، وهو فعل أمر من باء يَبُوءُ. وما في النسخ يمكن أن يضبط على وجهين:
الأول: «بَوْءًا» على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: «بُؤْ بَوْءًا بذنبه».
والثاني: «بُوءَا» بألف التثنية، والمراد به: أن الذنب يكون على القاتل، وعلى المقتول لأجله إذا كان القتل برضاه وإذنه، والله تعالى أعلم.

فسمعتُ عليَّ بن شهاب يقول: وَجَّهتُ هذا الحديثَ إلى أبي زرعة، فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[(١)] عمرو بن شُرَحْبِيل، موقوف[(٢)].

قال أبو محمد[(٣)]: وكذا[(٤)] رواه وَكيعٌ؛ حدَّثنا عمرو الأَوْدي؛ قال: حدثنا وَكيع[(٥)]، عن الأعمَش، عن أبي وائل[(٦)]، عن عبدالله[(٧)]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ في الدِّمَاءِ**».

قال الأعمَش: قال أبو وائل: زاد فيه عمرو بن شُرَحْبيل: «**يَجِيءُ الرَّجُلُ آخِذً**[(*)] **بِيَدِ الرَّجُلِ...**»، وذكر بقيَّة المتن.

وأما أبو معاوية[(٨)] فرواه مُرسَلً[(*)].

---

(١) قوله: «عن» سقط من (ك).

(٢) قوله «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
والحديث من هذا الوجه أخرجه النسائي (٣٩٩٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن الأعمش، عن شقيق، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، به، موقوفًا.

(٣) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ت) و(ك).

(٤) في (ت) و(ك): «كذا» بلا واو.

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٩٣٩)، وفي "المسند" (٢٢٩) عنه، به. وعن ابن أبي شيبة رواه مسلم في "صحيحه" (١٦٧٨).
ورواه مسلم (١٦٧٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم ومحمد بن عبدالله بن نمير؛ ثلاثتهم عن وكيع، به. ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٥٣٣) من طريق حفص بن غياث، وفي (٦٨٦٤) من طريق عبيدالله بن موسى، ومسلم في "صحيحه" (١٦٨٧) من طريق شعبة، ثلاثتهم عن الأعمش، به.

(٦) هو: شقيق بن سلمة.

(٧) قوله: «عن عبدالله» سقط من (ك). وعبدالله، هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(*) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) هو: محمد بن خازم الضَّرير.

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم[١] قال: حدَّثنا[٢] أحمد بن سَيَّار[٣]؛ قال: حدَّثنا أبو معاوية[٤]، عن الأعمَش، عن شَقيق، عن عمرو بن شُرَحْبيل؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا يُقْضَىٰ فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ، يَجِيءُ الرَّجُلُ آخِذً**[٥] **بِيَدِ**

(١) قوله: «أخبرنا أبومحمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم» ليس في (ف)، وقوله«: عبدالرحمٰن ابن أبي حاتِم» ليس في (أ) و(ش). (٢) في (ف): « وحدثنا ».

(٣) كذا في جميع النسخ، لكن ناسخ (ف) كان قد كتب: « أحمد بن سنان»، ثم ضرب على «سنان» وكتبها «سيار»، وهو مشكل! فإن عبدالرحمٰن بن أبي حاتم لم يسمع من أحمد بن سيار المروزي، وإنما يروي عنه بواسطة علي بن الحسين بن الجنيد كما أخبر هو عن نفسه بهذا في "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٣ رقم٦١).
والذي نراه أن ما وقع في النسخ هنا متصحِّف عن «أحمد بن سنان» بسبب تقارب الرسم، ويستأنس في هذا بما سبقت الإشارة إليه في نسخة (ف)؛ وأحمد بن سنان القطان الواسطي هو الذي يروي عنه عبدالرحمن بن أبي حاتم كثيرًا كما في "الجرح والتعديل" (١/ ٢٦) و(٢/ ٧)، و(٣/ ١٢٤)، و(٤/ ٤٠) و(٥/ ٢٥١)، و(٦/ ١٠١)، و(٧/ ٢٦) و(٨/ ٧٢)، و(٩/ ٤٠)، وغيره كثير، وهو الذي يروي عن أبي معاوية محمد خازم كما نص عليه ابن أبي حاتم نفسه في "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٣)، وقد جعل أبو الفضل الهروي هذا من علامات التمييز بينهما، فقال في "المعجم في مشتبه أسامي المحدثين" (ص٦٣): « أحمد بن سنان، وأحمد بن سيار، كانا في عصر واحد. وأحمد بن سنان: هو القطان، يروي عن أبي معاوية، واسطي. أحمد ابن سيار: يروي عن عبدالله بن عثمان المروزي، مروزي ».

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٨٥٧) عنه، به.
ورواه النسائي في "سننه" (٣٩٩٥) من طريق أحمد بن حرب، عنه، به.
وخالفهما محمد بن العلاء فرواه عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي وائل شقيق ابن سلمة، عن ابن مسعود، به، موقوفًا . وروايته أخرجها النسائي (٣٩٩٦).
ورواه معمر في "الجامع" (١٩٧١٧) عن الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، به، موقوفًا. ورواه النسائي في "سننه" (٣٩٩٣) من طريق الثوري، عن الأعمش، به، موقوفًا.

(٥) كذا! وتقدم التعليق على مثله قريبًا.

الرَّجُلِ...»، وذكرَ بقيَّةَ المتن[١].

٢١٥٥ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به يونسُ بنُ عبدالأعلى، [عن][٣] العِرْقي[٤]، عن ابن المُبارك، عن عاصم[٥]، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**شَفَاعَتِي لأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**»؟

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٩٠): «يرويه الأعمش، عن أبي وائل، رفعه عنه: يحيى القطان، ووكيع، ومحمد بن عبيد، وعبد الله بن داود الخريبي، وحميد الرواسي، ومالك بن سُعَير. ورواه أبو نعيم وأبو عاصم، عن الثوري، عن الأعمش مرفوعًا. وغيرهما يرويه عن الثوري، عن الأعمش، وشكَّ في رفعه. ورواه أبو معاوية الضرير، وعلي بن مسهر، عن الأعمش موقوفًا. وقيل: عن عمرو بن علي، عن وكيع، وأبي معاوية، والخريبي، عن الأعمش مرفوعًا. وقال جرير: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شُرَحْبيل مرسلاً، عن النبيِّ ﷺ. وجمع حميد الرؤاسي بين الحديثين جميعًا فقال: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ، وعن الأعمش، عن شقيق، عن عمرو بن شرحبيل، عن النبيِّ ﷺ. وقيل: عن سليمان التيمي، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن عبدالله؛ مرفوعًا. وحديث أبي وائل عن عبد الله، صحيح ويشبه أن يكون الأعمش كان يرفعه مرة، ويقفه أخرى، والله أعلم».

(٢) نقل بعض النص الضياء في "المختارة" (٦/ ٢٩٥)، وانظر المسألة رقم (١٧٢٩).

(٣) ما بين المعقوفين زيادةٌ ليست في النسخ، ولابد منها، فالحديث رواه اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٢٠٦٦) من طريق المصنف، ورواه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٥٧٠) من طريق نوح بن منصور، كلاهما عن يونس بن عبدالأعلى، ثنا العِرْقي - وهو: عروة بن مروان - عن ابن المبارك، به.
ورواه الطبراني في "الكبير" (١/ ٢٥٨ رقم٧٤٩)، و"الأوسط" (٣٥٦٦)، و"الصغير" (٤٤٨)، والضياء في "المختارة" (٦/ ٢٩٤-٢٩٥) من طريق خير بن عرفة، عن عروة ابن مروان العِرْقي، عن ابن المبارك، به.
ومن طريق الطبراني رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧/ ٧٧). قال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديث، عن عاصم إلا ابن المبارك، تفرَّد به عروة بن مروان».

(٤) في (ك): «الصدقي»، وهو: عروة بن مروان.

(٥) هو: ابن سليمان الأحول.

فسمعتُ أبي وأبا زرعة يقولان: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد.

وقال[1] أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عاصم[2]، عن أنس: مَنْ كذَّبَ بِالشَّفاعَةِ أو بالحَوْضِ، لم تَنَلْهُ[3].

٢١٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به عَطِيَّة بن بَقِيَّة، عن أبيه بَقِيَّة بن الوليد، عن بِشْر بن جَبَلَة، عن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال:« يَجْمَعُ اللهُ[4] أَطْفَالَ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ يَوْمَ القِيَامَةِ في حِيَاضٍ تَحْتَ العَرْشِ، فَيَطَّلِعُ اللهُ إِلَيْهِمْ[5] اطِّلَاعَةً، فَيَقُولُ لَهُمْ: مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي رُؤُوسِكُمْ إِلَيَّ ؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا ! الآبَاءُ والأُمَّهَاتُ في عَطَشِ القِيَامَةِ، ونَحْنُ في هَذِهِ الحِيَاضِ[6]، فَيُوحِي اللهُ إِلَيْهِمْ أَنِ اغْرِفُوا في هَذِهِ الآنِيَةِ مِنْ هَذِهِ الحِيَاضِ، ثُمَّ تَخَلَّلُوا صُفُوفَ القِيَامَةِ فَاسْقُوا الآبَاءَ والأُمَّهَاتِ » ؟

---

(١) في (ش):« قال » بلا واو.

(٢) أخرج هذه الرواية سعيد بن منصور في "سننه" (ق٢١٧/أ) فقال: نا عبدالله بن المبارك، عن عاصم الأحول، عن أنس قال: من كذَّب بالشفاعة فلا نصيب له فيها. وأخرجه اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٢٠٨٨) من طريق بشر بن مبشر، عن ابن المبارك كذلك. وأخرجه هنَّاد في "الزهد" (١٨٩)، وأبو حفص الحدثي في "نسخته" (ق٢) كلاهما من طريق أبي معاوية، عن أنس، به. ومن طريق هنَّاد رواه الآجري في "الشريعة" (٧٧٧). وعزاه الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١١/ ٤٢٦) إلى سعيد بن منصور، وصحح سنده.

(٣) كذا في (ت) و(ف)، ولم تنقط التاء في بقية النسخ.

(٤) تكرر في (ف) لفظ الجلالة :« الله ». (٥) في (أ):« اللهم ».

(٦) في (ك):« ونحن في حياض تحت العرش »، وضرب على قوله:« العرش ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ باطل.

قلتُ: باطل[١] هذا الحديث ممَّن هو ؟

قال: من بِشْر بن جَبَلَة.

٢١٥٧ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُوَيد، عن مالك، عن أبي حازم[٣]، عن سَهْل بن سعد، عن النبيِّ ﷺ: « **إِنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ أَهْلَ الغُرَفِ فَوْقَهُمْ، كَمَا يَتَرَاءَوْنَ الكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ الغَائِرَ**[٤] **فِي الأُفُقِ مِنَ المَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، لِتَفَاضُلِ مَا بَيْنَهُمَا** »، قالوا: يا رسولَ الله، تلك منازلُ الأنبياء يا رسولَ الله[٥]، لا[٦] يَبْلُغُهَا غيرهم؟ قال: « **بَلَى**[٧] **والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! رِجَالٌ آمَنُوا بِاللهِ وَصَدَّقُوا المُرْسَلِينَ** »؟

قال أبي: هذا خطأٌ، وقد رُوي عن أبي حازم، عن سَهْل بن سعد حديثٌ من غير حديث مالك[٨]، ليس هكذا لفظُهُ[٩].

---

(١) كذا في جميع النسخ، والمراد: بُطلانُ هذا الحديث ممَّن هو ؟ والمصدر قد يأتي في العربية على وزن اسم الفاعل، انظر التعليق على المسألة رقم (١٨٦٧).
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٥٦).
(٣) هو: سلمة بن دينار.
(٤) في (ف): « العابر ». وتقدم تفسيرها والتعليق عليها في المسألة رقم (١٩٥٦).
(٥) قوله: «يا رسول الله» الثانية ليس في (ت) و(ك).
(٦) قوله: « لا » سقط من (ك).
(٧) كذا في جميع النسخ، وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٩٥٦).
(٨) في (ك): « عن سهل بن سعد من حديث مالك ».
(٩) في (ت): « يعظه ».

فأمَّا مِنْ[١] حديثِ مالكٍ، فإنما[٢] يرويه، عن صَفوان بن سُلَيم، عن عَطاء بن يَسار، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ.

فقلتُ له: فقد حدَّثنا[٣] يونس بن عبدالأعلى، عن ابن وَهْب، عن مالك، عن صَفوان بن سُلَيم، عن عَطاء بن يَسار، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ، هذا المَتْنَ ؟

فقال: هذا هو الصَّحيح.

وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثَ أيُّوب بن سُوَيد هذا، فقال[٤]: هذا وَهَمٌ؛ وَهِمَ فيه أيُّوبُ بن سُوَيد؛ وإنما هو: مالك، عن صَفْوان ابن سُلَيم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: كذا حدَّثنا الأُوَيْسي[٥]، عن مالك.

٢١٥٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشير[٦]، عن قَتادة، عن أبي بكر بن أنس، عن محمود بن عُمَير بن [سعد][٧]: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وجلَّ وَعَدَنِي في ثَلاثِ مِئَةِ أَلْفٍ مِنْ أُمَّتِي أَنْ يَدْخُلُوا الجَنَّةَ. . .** » الحديثَ ؟

---

(١) قوله: « من » ليس في (ك).

(٢) في (ش): « إنما ».

(٣) في (ك): « فقلت: قد حدثنا ».

(٤) قوله: « هذا فقال » سقط من (ك).

(٥) هو: عبدالعزيز بن عبدالله.

(٦) روايته ذكرها أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥/ ٢٥٢٥)، وابن منده؛ كما في "الإصابة" (٩/ ١٣٨). قال ابن منده: « تابعه الحجَّاج، وخالفهما هشام ».

(٧) في جميع النسخ: « سعيد »، وهو خطأ، وسيأتي على الصواب في آخر المسألة.

قال أبي: روى هذا الحديثَ مُعاذُ بنُ هشام[(١)]، عن أبيه، عن قَتادة، عن النَّضْر بن أنس، عن أبي بكر بن عُمَير، عن أبيه.

وهشامٌ[(٢)] الدَّسْتَوائي أحفظُ، ويحتمل أن يكونَ كنيةَ النَّضْر بن أنس: «أبو بَكْر»، ويَحْتملُ أيضًا أن يكونَ محمودُ بنُ عُمَيْر كنيتُه: «أبو بكر»، وعُمَيرُ بنُ سعدٍ له صُحْبةٌ[(٣)]، فقصَّر سعيدُ بن بَشِير، ولم يقُل: عن أبيه[(٤)].

---

(١) هو: معاذ بن هشام الدَّسْتَوائي. وروايته ذكرها الطبراني في "الأوسط" (٣٤٠٠) قال: «ورواه معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي بكر بن أنس، عن أبي بكر بن عمير، عن أبيه». وعزاه الحافظ ابن الحجر في "الإصابة" (٧/ ١٧٠-١٧١) إلى البغوي، وابن أبي خيثمة، وابن السكن. ورواه الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٦٤ رقم ١٢٣) من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي بكر بن عمير، عن أبيه، به. كذا بإسقاط: «النضر بن أنس» بين قتادة وأبي بكر بن عمير.
قال ابن السكن - كما في "الإصابة" (٧/ ١٧١)-: «تفرَّد به معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، وكان معاذ ربَّما ذكر أبا بكر بن أنس في الإسناد، وربما لم يذكره».
وقال البغوي - كما في "الإصابة"(٧/ ١٧١)-: «بلغني أن معاذ بن هشام كان في أول أمره لا يذكر أبا بكر بن أنس في الإسناد، وفي آخر أمره كان يزيده في السند».
ورواه معمر في "جامعه" (٢٠٥٥٦/مصنف عبدالرزاق) عن قتادة، عن أبي النَّضر، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن اللهَ عز وجل وَعَدَني أن يُدخلَ الجنَّةَ من أمتي أربعَ مئةِ ألفٍ . . . » الحديث . ومن طريق معمر رواه الطبراني في "الأوسط" (٣٤٠٠)، و"الصغير" (٣٤٢)، والضياء في "المختارة" (٧/ ٢٥٤-٢٥٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١/ ٢٠٨). قال الطبراني: «لم يَروه عن قتادة، عن النَّضر بن أنس، عن أنس إلا معمر، تفرَّد به عبدالرزاق».

(٢) من قوله: « عن أبيه عن قتادة. . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) كان عمر ﷺ يسمِّيه: نسيجَ وَحْدِه. كما في "تقريب التهذيب".

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ل١٢/ب): « يرويه قتادة، واختُلف عنه؛ =

٢١٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو يوسف الصَّيْدَناني الرَّقِّيُّ[١]، عن فَيَّاض بن محمَّد الرَّقِّي[٢]، عن عبدالله بن يزيد بن آدم، عن أبي الدَّرْداء، وأبي أُمَامَة، ووَاثِلَةَ بنِ الأَسْقَع، وأنسِ بنِ مالك؛ قالوا: سُئل رسولُ الله ﷺ كيف يَبْعَثُ[٣] الأوَّلين والآخِرين؛ صغيرَهم وكبيرَهم؟ قال[٤]: « **يَبْعَثُهُمُ اللهُ أَبْنَاءَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، شُعْثًا[٥] غُرْلاً[٦]** . . . »، وذكر الحديثَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وعبدُالله لا أعرفُهُ[٧].

= فرواه معمر، عن قتادة، عن النَّضْر بن أنس، عن أنس، وخالفه أبو هلال الراسبي؛ فرواه عن قتادة، عن أنس. وخالفهما هشام الدَّسْتَوائي، رواه عن قتادة، عن أبي بكر بن أنس، عن أبي بكر بن عُمَير الأنصاري، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ. والقولُ ما قال هشام؛ لأن أبا هلال ضعيفٌ، ومعمر سيِّئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش». اهـ. ومن قوله: « وخالفهما هشام. . . » إلى « عن النبيِّ ﷺ » تكرر في مخطوط العلل.

(١) هو: محمد بن أحمد بن محمد الكُرَيْزي. ويقال: الصَّيدَلاني بلام بدل النون. وتقدم بيان ذلك في تعليقنا على المسألة رقم (١٢٩١).

(٢) قوله: « عن فياض بن محمد الرقي » مكرر في (ك).

(٣) أي: الله تعالى.

(٤) في (ك): « ولا » بدل: « قال ».

(٥) يقال: رجلٌ شَعِثٌ، وشَعرٌ شَعِثٌ، ويقال فيهما: أَشْعَث، وامرأةٌ شعثاء وشَعِثَة. وهو المتلبِّد الشَّعر المغيَّر. "مشارق الأنوار" (٢/ ٢٥٥). وانظر "المصباح المنير" (ص٣١٤- شعث).

(٦) أي: غير مَخْتونين. انظر "المصباح المنير" (٢/٤٤٦).

(٧) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٩٧): « عبدالله بن يزيد بن آدم روى عن أبي الدرداء وأبي أمامة وواثلة بن الأسقع: أن النبيَّ ﷺ سُئل كيف تُبعَثُ الأنبياءُ ؟ روى عنه فياض بن محمد الرقي. سألتُ أبي عنه ؟ فقال: لا أعرفه، وهذا حديثٌ باطِلٌ ».

٢١٦٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن عمرو[٢]، عن إسحاق بن راشد، عن الزُّهري، عن سُلَيمان بن يَسار[٣]، عن بعض مَنْ حدَّثه، عن ثَوْبان مولَىٰ رسول الله ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ حَوْضِي مَا بَيْنَ عَدَنٍ إِلَى عَمَّانَ** ».

قلتُ لهما[٤]: مَنْ هذا الرجلُ، من حدَّثه، هل تَدري من هو ؟

قال [أبي][٥]: أظنُّ أنه أبو سَلَّامٍ الحَبَشِيُّ؛ لأنَّ هذا الحديثَ لم يروه عن ثَوْبان إلا أبو سَلَّامٍ على هذا اللفظ؛ فأَظُنُّ أنه هو[٦].

٢١٦١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَهْل بن عثمان العَسْكَرِي[٧]،

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢١٢٨).
(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٧١٠) من طريق أبي حاتم الرازي؛ ثنا عبدالله بن جعفر؛ ثنا عبيدالله بن عمرو. . .، به.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/ ١٠٠ رقم ١٤٤٣)- ومن طريقه أبو نعيم في "المعرفة" (١٤١٥)-، من طريق حفص بن عمر، عن عبدالله بن جعفر، به، وسقط منه قوله: « عن بعض من حدثه »، فجاء عنده من رواية سليمان بن يسار، عن ثوبان، ولعل الوهم فيه من شيخ الطبراني حفص بن عمر.
قال أبو نعيم: « رواه عمرو الناقد، عن عمرو بن عثمان، عن عبيدالله بن عمرو، مثله ».
(٣) في (ت) و(ك): « سيار ».
(٤) كذا في جميع النسخ، والسؤال موجَّه إلى أبي حاتم، والجواب سيكون منه فقط.
(٥) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: « إني ».
(٦) تقدم تخريج هذا الوجه في المسألة رقم (٢١٢٨).
(٧) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ١٧٩-١٨٠ رقم ١٠٣٨٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٦٨). قال أبو نعيم: « هذا حديث غريب من حديث مُرَّة والسدي، تفرَّد به الحكم بن ظُهير ».

عن الحَكَم بن ظُهَير، عن السُّدِّي[١]، عن مُرَّة[٢]، عن عبدالله[٣]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لَوْ قِيلَ لأَهْلِ النَّارِ: إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ في النَّارِ عَدَدَ كُلِّ حَصَاةٍ في الدُّنْيَا لَفَرِحُوا، ولَوْ قِيلَ لِأَهْلِ الجَنَّةِ: إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ في الجَنَّةِ عَدَدَ كُلِّ حَصَاةٍ في الدُّنْيَا سَنَةً[٤] لَحَزِنُوا[٥]**» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦].

٢١٦٢ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن [عبدالله][٨] بن جُمَيع، عن أبي الطُّفَيل[٩]، عن حُذَيفة بن أَسِيد، عن أبي ذرٍّ؛ أنَّه أتى مَجلِسَ بني غِفار فقال: حدَّثني الصادقُ المصدوقُ ﷺ: «**أَنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ ثَلَاثَةَ أَفْوَاجٍ: فَوْجًا طَاعِمِينَ كَاسِينَ[١٠]، وفَوْجًا يَمْشُونَ ويَسْعَوْنَ، وفَوْجًا تَسْحَبُهُمُ[١١] المَلَائِكَةُ عَلَى وُجُوهِهِمْ، وتَحْشُرُهُمُ**

---

(١) هو: إسماعيل بن عبدالرحمٰن.

(٢) هو: ابن شَراحيل الهَمْداني.

(٣) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) قوله: «سنة» سقط من (ك).

(٥) في (ف): «حزنوا».

(٦) قال ابن رجب في "التخويف من النار" (ص ١٧٩): «والحكم بن ظهير ضعيف، ولعل هذا الكلام ... موقوفٌ على ابن مسعود؛ فإنه رُوي عنه موقوفًا من وجه آخر بإسناد جيد. قال أبو الحسن بن البراء العبدي في "كتاب الروضة" له: حدثنا أحمد ابن خالد - هو الخلَّال -، حدثنا عثمان بن عمر، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله قال: ...». اهـ.

(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٣٧).

(٨) في جميع النسخ: «مسلم»، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٩/٨ رقم٣٤)، ومصادر ترجمته.

(٩) هو: عامر بن واثِلَة رضي الله عنه.

(١٠) في (أ) و(ت): «كاسبين».

(١١) في (ت): «تسبحهم».

النَّارُ[(١)]»، قالوا: قد عَرَفنا هؤلاءِ وهؤلاءِ، فما بالُ الذين يمشون ويسعَون؟ قال: « تُلْقَى الآفَةُ عَلَى الظَّهْرِ فَلَا يَبْقَى ظَهْرٌ، حَتَّى إِنَّ[(٢)] الرَّجُلَ مِنْكُمْ تَكُونُ الحَدِيقَةُ المُعْجِبَةُ يُعْطَاهَا بِذَاتِ القَتَبِ[(٣)] فَلا يَقْدِرُ عَلَيْهَا » ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ ابنُ عُيَينة، عن العلاء بن أبي العباس الشاعر، عن أبي الطُّفَيل، عن حَلَّام بن جَزْل، عن أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ، وهو الصَّحيحُ، ولَزِمَ الوليدُ بنُ[(٤)] جُمَيع الطريقَ، وتابَعَ سعدُ بنُ الصَّلْت ابنَ عُيَينة، عن مَعْرُوفٍ[(٥)]، عن أبي الطُّفَيل، عن حَلَّام بن جَزْل، عن أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ.

٢١٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عُلَيَّة[(٦)]، عن

(١) كذا اللفظ في النسخ، وهو موافق للفظ "سنن النسائي"، ويشهد له أيضًا لفظ رواية الطبراني في "الأوسط" و"الصغير" وأبي نعيم في "تاريخ أصبهان": «وتحشرهم النارُ من ورائهم». والرواية في "مسند أحمد" بلفظ: «وتحشرهم إلى النار» وضمير الفاعل فيها يعود على الملائكة. انظر مواضع الروايات الآنفة في تخريج المسألة رقم (٢١٣٧).

(٢) قوله: « إن » سقط من (ك).

(٣) في (ت): « العتب ». والقَتَبُ: إكافُ البعير، وقيل: هو رَحْلٌ صغيرٌ على قَدْر سَنام البَعير. انظر "لسان العرب" (١/ ٦٦١).

(٤) قوله: « بن » سقط من (ك).

(٥) هو: ابن خَرَّبوذ.

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ١١ رقم١١٠٨١)، والمروزي في زياداته على "الزهد لابن المبارك" (١٢٦٨)، والطبري في "تفسيره" (١٨/ ٢٣٥)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٤٩٣) من طريق إسماعيل بن عليَّة، عن محمد بن إسحاق قال: حدثني عبيدالله بن المغيرة بن معيقيب، عن سليمان بن عمرو بن عبدٍ العتواري، عن أبي سعيد الخدري، به، =

محمد بن إسحاق؛ قال: حدَّثني عُبَيدالله[1] بن عُبَيدالله بن مُعَيْقيب[*]، عن [سُلَيمان][2] بن عبدٍ العُتْواري، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: «**يُوضَعُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ، حَسَكٌ[3] كَحَسَكِ السَّعْدَانِ[4]، ثُمَّ يَسْتَجِيزُ[5] النَّاسُ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، ومَخْدُوجٌ بِهِ، ثُمَّ نَاجٍ...**»، وذكر الحديثَ؟

قال أبي: إنما هو: عُبَيدالله بن المُغيرة بن عبدالله بن مُعَيْقيب[*].

٢١٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُؤَمَّل بن إسماعيل[6]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن علي بن زيد، عن عبدالله بن الحارث؛ قال: كنتُ عند عائِشَة، وعندها كَعْب، فذَكَر إِسْرافِيلَ، فقالت عائِشَةُ: أَخبِرْنِي يا كَعْبُ عن إِسْرافِيلَ، فقال: عندكمُ العِلمُ، قالت: أَجَلْ

= مرفوعًا. ومن طريق أحمد رواه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٦).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤١٨١)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٣٠) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، عن محمد بن إسحاق، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في "السنن" (٤٢٨٠).

(١) في (ت) ضبَّب على قوله: «عُبَيد»، وعلى قوله: «ابن» الأوَّلَين، وفي (ك) ضبَّب على قوله: «عُبَيد». الأول والثاني معًا. (*) في (ت) و(ك): « معيقب ».

(٢) في جميع النسخ: « سُليم »، والمثبت من مصادر التخريج السابقة، وترجمته في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٣١). (٣) في مصادر التخريج: «عليه حسكٌ».

(٤) السَّعْدان: نبتٌ ذو شوك، مَنْبَتُه سهولُ الأرض، وهو من أطيَبِ مَراعي الإبل مادامَ رطبًا. انظر "لسان العرب" (٣/ ٢١٥)، و"معجم البلدان" (٢/ ٢٦١)، و"مرقاة المفاتيح" (١٠/ ٢٥١)، و"تاج العروس" (حسك ١٣/ ٥٤٠).

(٥) في (ك): « يستجير ».

(٦) روايته أخرجها أبو الشيخ في "العظمة" (٢٨٦) من طريق نوح بن حبيب، عنه، به.
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٩٢٨٣) من طريق محمد بن عمار الرازي، =

فأخبرني، قال: له أربعةُ أجنحة؛ جناحانِ في الهواء، وجناحٌ قد تَسَرْبَلَ[(١)] به، وجناحٌ على كاهِلِه، والعرشُ على كاهِلِهِ[(٢)]، والقلَمُ على أذُنِهِ[(٣)]، فإذا نزَلَ الوحيُ كتَبَ القلَمُ، ثم دَرَسَتِ[(٤)] الملائكةُ، ومَلَكُ الصُّورِ جَاثِي[(٥)] على إِحْدَ[(٦)] رُكْبَتَيْهِ... وذكر الحديثَ؛ فقالت

= عن مؤمل ابن إسماعيل، عن حماد بن زيد، عن علي بن زيد، به.
قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن حماد بن زيد إلا مؤمل ».
ورواه أبو نعيم في "الحلية" (٦/٤٧) من طريق عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، به.
قال أبو نعيم: «غريب من حديث كعب، لم يروه عنه إلا عبدالله بن الحارث، ورواه خالد الحذاء، عن الوليد، عن أبي بشر، عن عبدالله بن رباح، عن كعب، نحوه ».
ورواية خالد الحذاء التي أشار إليها أبو نعيم أخرجها أبو الشيخ في "العظمة" (٢٩٠) إلاأنه وقع عنده: « عن الوليد بن مسلم أبي بشر ».

(١) تَسَرْبَلَ الثوبَ ونحوه: لَبِسَهُ. "تاج العروس" (سربل).
(٢) قوله: « والعرش على كاهله » سقط من (أ) و(ش) و(ك). والكاهل: مقدَّم أعلى الظهر مما يلي العنق، وهو الثلث الأعلى. "المصباح المنير" (٢/٥٤٣).
(٣) في (ت) و(ك): « أذنيه ».
(٤) دَرَسَ الكتابَ يَدْرُسُه دَرْسًا: قَرَأَهُ. "تاج العروس" (د ر س).
(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة المشهورة: «جاثٍ» كما في مصادر التخريج، لكن يخرَّج ما وقع في النسخ على لغة من يقف على المنوَّن المنقوص بالياء، في حالتي الرفع والجر، وهي لغة فصيحة؛ تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦).
(٦) قوله: « إحد » ليس في (ك)، وهو ثابت في بقية النسخ، وكانت الجادَّة أن يقال: «على إحدى ركبتيه»؛ لأنَّ «الركبة» مؤنَّثة، وعلى ذلك لفظ الحديث في الموضعين المذكورين من "الأوسط" للطبراني، و"الحلية" لأبي نعيم، لكنَّ ما وقع في النسخ - إن لم يكن مصحَّفًا عن «إحدى»- فيمكن تخريجه على أنَّ الأصل: «على إِحْدَىٰ رُكبَتيه»، وحذفت ألف «إحدى» اجتزاءً بالفتحة قبلها، فصارت: « إِحْدَ رُكبَتيه»، وهي لغة هوازن وعليا قيسٍ. وانظر شواهد الاجتزاء بالحركات عن حروف المد في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

عائِشَةَ[١] : هكذا سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول ؟

قال أبي: حدَّثنا أبو سَلَمة[٢]، عن حمَّاد، عن علي، عن رَجُلٍ، عن عائِشَة؛ وهو أشبهُ .

٢١٦٥ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه عمر بن شَبَّة[٣]، عن الحسين بن حَفْص، عن سفيان[٤]، عن زُبَيد[٥]، عن مُرَّة[٦]، عن عبدالله[٧]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ**[٨] **حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً**[٩]، **وأَوَّلُ مَنْ يُكْسَىٰ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإِنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِي**

---

(١) في (ش): « فقال: يا عائشة ».

(٢) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.

(٣) في (أ) و(ش): « شيبة ». وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٠٢٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٣٢٨)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٧٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/ ٢٤٥).
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا من هذا الوجه، وأحسب أن عمر بن شبة أخطأ فيه؛ لأنه لم يتابعه عليه أحدٌ، وإنما عند الثوري هذا الكلام عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس».
ونقل ابن عساكر عن الحافظ علي بن الحسن - الراوي له عن عمر بن شبة - قال: «هذا عندي دخل لعمر بن شبة حديث في حديث، هذا مشهور [عن] الثوري، عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس».
ونقل الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٢٣٣) قول علي بن الحسن، ثم حكم على إسناد عمر بن شبَّة بأنه خطأ.

(٤) هو: الثوري.

(٥) هو: ابن الحارث اليامي.

(٦) هو: ابن شَراحيل الهَمْداني، المعروف بالطيِّب.

(٧) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٨) في (ك): « تحشرون ».

(٩) تقدم تفسيرها في التعليق على المسألة رقم (٢١٥٩).

يُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ فَأَقُولُ: أَصْحَابِي. . . » وذكَرَ الحديثَ.

قال أبي: هذا غَلَطٌ، رواه سفيان[(١)]، عن المُغِيرة بن النُّعمان، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، مرفوعً[(٢)].

قال أبو محمد: بلغَني أنَّ في كتاب الحسين: عن الثَّوري، عن زُبَيد، عن مُرَّة، عن عبدالله؛ في قوله: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾[(٣)]. وعلى إثره: الثَّوري، عن المُغيرة بن النُّعمان، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: « إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ . . . » فدخل لعمرَ بن شَبَّة[(٤)] إسنادُ حديث الأول، في متن حديث الثاني.

٢١٦٦ - وسُئِلَ[(٥)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه حجَّاج بن نُصَير، عن شُعبة، عن العَوَّام بن مُراجِم[(٦)]، عن أبي عثمان النَّهْدي، عن

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٣٤٩)، ورواه البخاري (٤٦٢٥ و٤٧٤٠ و٦٥٢٦)، ومسلم في "صحيحه" (٢٨٦٠) من طريق شعبة بن الحجاج، ومسلم أيضًا من طريق وكيع بن الجراح، كلاهما عن المغيرة بن النعمان، به.

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) الآية (١٠٢) من سورة آل عمران. قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٧٤) عن هذا الحديث: « يرويه زبيد، عن مُرَّة، عن عبدالله. وخالفه عمرو بن مُرَّة، فرواه عن مُرَّة، عن الربيع بن خثيم قوله ». وانظر "الحلية" (٧/ ٢٣٨).

(٤) في (ش): « أشبه ».

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٤٢)، وفيها سؤال ابن أبي حاتم لأبيه.

(٦) كذا في (ت)، وفي (أ) و(ف) و(ك): « مزاحم » بالزاي والحاء المهملة. وفي (ش): «مزاجم» بالزاي والجيم، وسبق التنبيه على الصواب فيه في المسألة (٢١٤٢)، وسيأتي آخر المسألة.

عثمان بن عفان، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِنَّ الجَمَّاءَ[(١)] لَتَقْتَصُّ[(٢)] مِنَ القَرْنَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ »؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: شُعبة[(٣)]، عن العَوَّام بن مُراجِم[(٤)]، عن أبي السَّليل[(٥)]؛ قال: قال سَلْمان، موقوفً[(٦)].

---

(١) تقدم تفسيرها في التعليق على المسألة رقم (٢١٤٢).

(٢) في (ت): « ليقتصي»، وفي (ك): « لنقتص ».

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٨٥-٢٨٦)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٣٢)، والدارقطني في "العلل" (٣/ ٦٥) من طريق محمد بن جعفر غُنْدر، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (١١٢١) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، كلاهما عن شعبة، عن العوَّام، عن أبي السَّليل، عن أبي عثمان النَّهْدي، عن سلمان، قوله. وانظر التعليق آخر المسألة.

(٤) كذا في (ت) و(ف)، وفي (ك): « مزاحم » بالزاي والحاء المهملة، وهي مهملة في (أ) و(ش).

(٥) في (ك): « الشليل ». وهو: ضُرَيب بن نُقَير.

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
وكذا جاء هنا: « عن أبي السَّليل؛ قال: قال سلمان »، والذي ذكره ابن معين والبزار والعقيلي وابن عدي والدارقطني أنه من رواية أبي السَّليل، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان موقوفًا. ونقل الدوري في "التاريخ" (٤/ ٢٥٧-٢٥٨) عن ابن معين قوله: « إنما هو: أبو عثمان، عن سلمان ». وقال العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٨٦) بعد أن رواه من طريق أبي عثمان، عن سلمان موقوفًا: « وهذا أولى ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٣٢): « قال لنا ابن صاعد: وليس هذا في حديث عثمان، أن النبيَّ ﷺ؛ إنما رواه أبو عثمان، عن سلمان من قوله ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢٨٧): « يرويه شعبة، واختُلف عنه، فرواه الحجاج ابن نُصَير، عن شعبة، عن العوَّام بن مُراجِم، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ وَوَهِم فيه. وخالفه غُنْدَر، فرواه عن شعبة، عن العوَّام بن مُراجِم، عن أبي السَّليل، عن أبي عثمان، عن سلمان، موقوفًا، وهو الصواب ».

٢١٦٧ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو حَفْص عمرو بن أبي سَلَمة التِّنِّيسي[(١)]؛ قال: حدثنا صدقة الدِّمشقي[(٢)]، عن زهير بن محمد، عن عبدالله بن محمد؛ يعني: ابن عَقيل، هكذا قال: عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن عمر بن الخطاب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ الجَنَّةَ حُرِّمَتْ عَلَى الأُمَمِ حَتَّى تَدْخُلَهَا أُمَّتِي** » ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لا أدري كيف هو ؟

٢١٦٨ - وسُئِلَ[(٣)] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه سفيان[(٤)]، عن عُبَيد

---

(١) في (ت): « التنسي ». وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٩٤٢)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٢٩)، والدارقطني في "الأفراد" (٢١/ب/ أطراف الغرائب)، والثعلبي في "تفسيره" - كما في "تفسير ابن كثير" (٢/ ٨٥)- ومن طريقه البغوي في "تفسيره" (١/ ٤٠٥). قال الطبراني: لم يَرو هذا الحديثَ عن الزهري إلا ابن عقيل، ولا عن ابن عقيل إلا زهير، ولا عن زهير إلا صدقة، تفرَّد به عمرو.
وقال الدارقطني: « غريبٌ من حديث الزهري عنه، تفرَّد به أبو حفص عمر بن أبي سلمة التنيسي، عن صدقة السمين، عن زهير بن محمد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن الزهري، عنه، وهو غريب من حديث الزهري، عنه، ومن حديث عبدالله، عن الزهري ».

(٢) هو: صدقة بن عبدالله السمين.

(٣) في هامش النسخة (أ) حاشية غير واضحة.

(٤) هو: الثوري، وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٩٦٩)، والبزار في "مسنده" - كما في "تفسير ابن كثير"-، والنسائي في "الكبرى" (١١٦٥٣) من طريق عبيدالله الأشجعي، والبزار في "مسنده"، وابن أبي حاتم في "تفسيره"- كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ١٥٩) - من طريق أبي عامر الأسدي، كلاهما عن الثوري، به.
قال النسائي: « ما أعلم أحدًا روى هذا الحديثَ عن سفيان غير الأشجعي، وهو غريبٌ ». وقال البزار: « لا نعلم رواه عن أنس غير الشعبي ».

المُكْتِب[(١)]، عن فُضَيل بن عمرو الفُقَيمي، عن الشَّعبي، عن أنس؛ قال: ضَحِكَ النبيُّ ﷺ حتى بَدَتْ نواجِذُهُ، ثم[(٢)] قال: « **تَدْرُونَ مِمَّا**[(٣)] **أَضْحَكُ ؟** »، قلنا: الله ورسوله أعلم؛ قال: « **مِنْ مُجَادَلَةِ العَبْدِ رَبَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظُّلْمِ ؟ فَيَقُولُ: بَلَى، فَيَقُولُ: لَا أُجِيزُ عَلَيَّ [إِلَّا]**[(٤)] **شَاهِدًا مِنْ نَفْسِي، فَيُقَالُ: كَفَى بِنَفْسِكَ اليَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيدًا، فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ . . .** » وذكَرَ الحديثَ.

ورواه شَرِيك[(٥)]، عن عُبَيد المُكْتِب، عن الشَّعبي، عن أنس[(٦)]، عن النبيِّ ﷺ.

فقيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديثُ سُفيان[(٧)].

---

(١) هو: ابن مهران.

(٢) قوله: « ثم » سقط من (ف).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «مِمَّ» بحذف الألف؛ لكن إثبات الألف كما وقع هنا جائزٌ في العربية. وهو لغة حكاها الأخفش. انظر التعليق على المسألة رقم (١١٠٠).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابُدَّ منه، وقد استدركناه من مصادر التخريج.

(٥) هو: ابن عبدالله النَّخَعي القاضي. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" - كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ١٥٩)-، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٩٧٥)، والطبري في "تفسيره" (٢١/ ٤٥٢) -، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٦٠١)، والثعلبي في "تفسيره" (٨/ ٢٩١).

(٦) قوله: « عن أنس » سقط من (ك).

(٧) وكذا رجَّح الدارقطني في "العلل" (٤/ ل٢١/ ب) إلا أنه يشبه أن يكون وقع =

٢١٦٩ - وسُئِلَ[(١)] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه مالكُ بنُ إسماعيل، وعَمرُو بن خالد، عن زهير بن معاوية[(٢)]، عن أبي إسحاق[(٣)]، عن عَلْقَمة[(٤)]، عن عبدالله[(٥)]؛ قال: الجَنَّةُ سَجْسَجٌ[(٦)] لا حَرَّ فيها ولا قُرَّ.

ورواه[(٧)] زكريَّا بنُ أبي زائدة[(٨)] فقال: عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن عَوْسَجة، عن عَلْقَمة، عن عبدالله.

= سقطٌ في النسخة الخطية، فقد جاءت العبارة فيها هكذا: «يرويه عُبَيْد بن المُكْتِب، واختُلف عنه فرواه شريك، عن عُبَيد المُكْتِب، عن فُضَيل بن عمرو القَعنَبي (كذا)، عن الشَّعبي، عن أنس، وهو الصَّحيح». اهـ.

وقال ابن عمار الشهيد في "علل أحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج" (٣٤): «هذا حديث رواه الأشجعي، وأبو عامر الأسدي، عن الثوري بهذا الإسناد، ورواه شريك بن عبدالله، عن عبيد المكتب، عن الشعبي، عن أنس، ولم يذكر في إسناده: فضيل بن عمرو، ورواه عمارة بن القعقاع، عن الشعبي، عن النبي ﷺ، ولم يذكر أنسًا، ولا نعرف بهذا الإسناد حديثًا غير هذا، والشعبي، عن أنس شيء يسير».

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٤/ ١٣٦). وتقدمت هذه المسألة برقم (٢١٣٥) عن أبي حاتم.

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه، وستأتي روايته من طريق علي بن الجعد عنه على وجه آخر. وتقدم الحديث في المسألة رقم (٢١٣٥) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، به مثل رواية زهير المذكورة هنا.

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٤) هو: ابن قيس النَّخَعي.

(٥) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) تقدم تفسيرها في تعليقنا على المسألة رقم (٢١٣٥).

(٧) في (ت): «ورواة»، وفي (ك): «رواه» بلا واو.

(٨) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢١٣٥).

ورواه الثَّوْري[1]، عن أبي[2] إسحاق، عن عَلْقَمة.

ورواه جَرير[3]، عن مَنْصور[4]، عن أبي إسحاق، عن عَلْقَمة.

ورواه علي بن الجَعْد[5]، عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن عَلْقَمة؛ قال: «الجنَّةُ سَجْسَجٌ »، لم يُجَاوزوا[6] به[7].

فقيل لأبي زرعة: أيُّهَ أصحُّ[8]؟

---

(١) لم نقف على رواية الثوري له هكذا من قول علقمة، ولكن أخرجه حسين المروزي في "زوائده على الزهد لابن المبارك" (١٥٢٥)، والسرقسطي في "الدلائل في غريب الحديث" (٤٨٩)، كلاهما من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن أبي حاتم في "التفسير" (٦٠٠٣) من طريق وكيع، كلاهما عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، به.
وهكذا ذكره الدارقطني في "العلل" (٧٨٣) عن الثوري، ولم يذكر خلافًا عليه.

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) هو: ابن عبدالحميد.

(٤) هو: ابن المعتمر

(٥) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢٥١٥)، ومن طريقه أبو نعيم في "صفة الجنة" (١٢٧)، لكنه زاد فيه: ابن مسعود.

(٦) في (ك): « يجاوزا ».

(٧) أي: لم يتجاوز الثوريُّ، ومنصورٌ، وزهيرٌ، في هذا الحديث: علقمةَ، وجعلوه موقوفًا عليه، ولم يذكروا: عبدالله بن مسعود.

(٨) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « أيُّها أصحُّ »، وما وقع هنا له ضبطان في حال الوصل؛ فتح الهاء وضمُّها:
أما فتح الهاء « أيُّهَ »: فلأنَّ بعدها ألفًا حذفت اجتزاءً بهذه الفتحة، وعلى ذلك جاءت قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[النور: ٣١]، و﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩]، و﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]. =

فقال[(١)]: الحديثُ حديثُ[(٢)] الثَّوري، ومنصور، وزهير؛ من رواية علي بن الجَعْد[(٣)].

٢١٧٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن يَمان[(٤)]، عن الثَّوري، عن جابر[(٥)]، عن القاسم بن أبي بَزَّة، عن مُوَرِّق[(٦)]، عن عبدالله[(٧)] قال: ما مِنْ مؤمنٍ إلا له خَيْرَةٌ[(٨)]، وما من[(٩)] خَيْرَةٍ إلا لها خَيْمَة، وما من خَيْمَة إلا لها[(١٠)] أربعةُ أبواب، يدخلُ عليه كلَّ يوم مِنْ كلِّ بابٍ تُحْفَةٌ.

= **وأما ضم الهاء «أيُّهُ»**: فجاء إتباعًا للضمة التي قبلها، وذكر ابن الأنباري أنَّ هذا لغة، وعيَّنها غيره أنها لغة بني أسد، وعلى هذه اللغة جاءت قراءة ابن عامر للآيات الثلاث السابقة. انظر: "الكشاف" للزمخشري، و"الدر المصون" للسمين الحلبي، و"معجم القراءات" (في الكلام على الآيات الثلاث المذكورة).

(١) في (ك): «قال».

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «حديثا».

(٣) تقدم في المسألة (٢١٣٥) أن أبا حاتم لم يرجِّح ما رجحه أبو زرعة هنا، بل لم يذكر رواية الثوري ومنصور وزهير، وظاهر صنيعه ترجيحُه لرواية زكريا بن أبي زائدة، وهي التي رجَّحها الدارقطني كما سبق هناك؛ لأن فيها زيادة راوٍ في الإسناد.

(٤) في (ك): «اليمان».

(٥) هو: ابن يزيد الجُعْفي.

(٦) هو: ابن مُشَمْرِج العجلي.

(٧) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٨) أي: امرأةٌ خَيْرَةٌ؛ وهي: الفاضِلَةُ في الجَمَال والخُلُق، وجمعُها: خَيْرَاتٌ، والتشديد «خَيِّرَة» لغةٌ فيها. انظر "المصباح المنير" (خ ي ر) (١/ ١٨٥)، و"مفردات ألفاظ القرآن" للراغب الأصفهاني (ص٣٠١).

(٩) قوله: «من» ليس في (ت) و(ك).

(١٠) في (ك): «ولها».

ورواه وَكِيع[١]، عن الثَّوري، عن جابر، عن القاسم بن أبي بَزَّة، عن أبي عُبَيدة[٢]، عن عبدالله: ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴾[٣]؛ قال: في كُلِّ خَيمَةٍ خَيْرَةٌ.

قيل لأبي زرعة[٤]: أيُّهما أصحُّ؟

قال: وَهِمَ فيه ابنُ يَمَان؛ إنما هو: عن أبي عُبَيدة، عن عبدالله؛ وهو أصحُّ.

٢١٧١ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن عبدالرحيم بن مُطَرِّف، عن عيسى بن يونس، عن زكريَّا[٥]، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن مَعْبَد، عن أسماء بنت عُمَيس: أنَّ جَعْفَرً[٦] جاءها وَهُم بأرضِ

---

(١) هو: ابن الجراح الرؤاسي، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٠٤٥).
ورواه ابن المبارك في "الزهد" (٢٣٨/زيادات نعيم بن حماد) عن سفيان، عن جابر، عن القاسم بن أبي بزَّة، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن ابن مسعود، به.
ورواه الطبري في "تفسيره" (٢٣/ ٧٥) من طريق أبي هشام، وابن أبي حاتم في "تفسيره" - كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ٤٨٣)- من طريق عمرو بن عبدالله الأودي؛ كلاهما عن سفيان بمثل رواية ابن المبارك.
ووقع عند ابن أبي شيبة والطبري: « أبي عبيد » بدل: « أبي عبيدة ».

(٢) هو: ابن عبدالله بن مسعود، مشهور بكُنيته.

(٣) الآية (٧٠) من سورة الرحمن.

(٤) قوله: « زرعة » سقط من (ك).

(٥) هو: ابن أبي زائدة.

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

الحَبَشَة، وهو يبكي، فقالت: ما شأنُكَ ؟ قال[١]: رأيتُ فتًى مُترَفًا، شابًّا، جسيمًا، مَرَّ على امرأة، فطرَحَ[٢] دقيقًا كان معها، فَسَفَتْهُ[٣] الرِّيحُ، فقالت له[٤]: إني أَكِلُكَ إلى يومٍ يَجْلِسُ المَلِكُ على الكُرسِيِّ، فيأخذُ المظلوم[٥] من الظالم.

وروى هذا الحديثَ أبو أسامة[٦]، عن زكريَّا، عن أبي إسحاق، عن سعد بن مَعْبَد، عن أسماء بنت عُمَيس.

فقيل لأبي زرعة: أيُّهما الصَّحيحُ: سعيد بن مَعْبَد، أو سعد بن مَعْبَد ؟

فقال: سعيدٌ أصحُّ.



---

(١) في (ت) و(ف): « قالت ».
(٢) في (ت): « تطرح ».
(٣) أي: ذَرَتْهُ ونَثَرتْهُ، أو حَمَلَتهُ. انظر "القاموس المحيط" (س ف ي).
(٤) قوله: « له » سقط من (ت)، ومن قوله: « ما شأنك » إلى هنا سقط من (ك).
(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة - كما في مصادر التخريج -: « للمظلوم »، فإن لم يكن ما في النسخ تصحيفًا؛ فإنَّه يخرَّج على نزع الخافض، والأصل: «للمظلوم» حُذِفَ الخافض، وهو لام الجر، فانتصب ما بعده. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٢).
(٦) هو: حماد بن أسامة. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٦٥٥)، وابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ٢٤٦ رقم ١٥٢). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه عثمان بن سعيد الدارمي في "نقضه على بشر المريسي" (٩٥).

عِلَلُ[1] أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الآدَابِ[2] والطِّبِّ

٢١٧٢ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عيسى[4]، عن ضِمامٍ[5]، عن أبي قَبِيل[6]، عن عبدالله بن عمرو[7]، عن النبيِّ ﷺ قال: « زُرْ غِبًّا[8] تَزْدَدْ حُبًّا » ؟

قال: هذا حديثٌ رواه رجلٌ بِمِصرَ يقال له: محمدُ بنُ عمرو بنِ عثمانَ الجُعْفِيُّ[9]، عن ضِمَام، عن أبي قَبِيل، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ.

حدثنا به هذا الشيخُ عن ضِمامٍ بِمِصرَ، وليس هذا الحديثُ

(١) في (أ) و(ش): « باب علل ».
(٢) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « الأدب ».
(٣) انظر المسألة رقم (٢٤٣١) و(٢٥٤٥).
(٤) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٣٠٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٢٣٣).
(٥) هو: ابن إسماعيل المرادي المَعافِري.
(٦) بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، بعدها تحتانية ساكنة: حُيَيّ بن هانئ المَعافِري.
(٧) في (أ) و(ش): « عمر ».
(٨) أي: زُر يومًا، ويومًا لا. انظر "اللسان" (غ ب ب/ ١/ ٦٣٥). وقال الفيروز آبادي: والغِبُّ في الزيارة: أن تكونَ كلَّ أُسبوع. "القاموس" (غ ب ب/ ص١١٩).
(٩) روايته أخرجها تمام في "فوائده" (١٢٠٨/ الروض البسام).
وأخرجه ابن أبي الدنيا في "الإخوان" (١٠٤)، والطبراني في "الكبير" (١٣/ ٧٠ رقم١٧٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٠٣)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (١٨)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٢٣٤) من طريق سُويد بن سعيد، عن ضمام، به. لكن هذا الحديث مما دلسه سويد عن ضمام ولم يسمعه منه؛ كما نص على ذلك أبو زرعة في "سؤالات البَرْذعي" (ص ٤٠٨)، ورواه عنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٣٠).

بصحيح[(١)]؛ إنما يرويه ضِمامٌ[(٢)] مُبتَّرٌ[(٣)].

٢١٧٣ - وسألتُ أبا زرعة[(٤)] عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق[(٥)]، عن بُكَير بن عبدالله بن الأَشَجّ، عن عُبَيد بن

---

(١) بوَّب البخاري في "صحيحه" (١٠/٤٩٨/فتح) في كتاب الأدب بقوله: « باب: هل يزور صاحبه كل يوم أو بكرة وعشيًّا »، ثم أخرج حديث عائشة ﵂ في زيارة النبي ﷺ لبيت أبي بكر الصديق ﵁ بمكة بكرة وعشيًّا، ففسَّر ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: « وكأن البخاري رمز بالترجمة إلى توهين الحديث المشهور: « زِرْ غبًّا تزدد حبًّا ». وقد ورد من طرق أكثرها غرائب لا يخلو واحدٌ منها من مقال، وقد جمع طرقه أبو نعيم وغيره، وجاء من حديث علي، وأبي ذر، وأبي هريرة، وعبدالله بن عمرو، وأبي برزة، وعبدالله بن عمر، وأنس، وجابر، وحبيب بن مسلمة، ومعاوية ابن حَيْدة، وقد جمعتها في جزء مفرد. . . »، ثم ذكر بعض طرقه، وتكلم عنها، ونقل الشوكاني في "الفوائد المجموعة" (ص ٢٦٠) عن الصاغاني الحكم عليه بالوضع، وقال الشيخ عبدالرحمن المعلمي في التعليق عليه: « الصحيح أنه حكمة قديمة »، وانظر "العلل المتناهية" لابن الجوزي (٢/ ٧٣٩-٧٤٣).

(٢) في (ش): « ضما ».

(٣) كذا بتشديد التاء في (أ) و(ش)، ووضع ضمة على الميم في (ش) و(ف)، وبَيْن الميم والباء في (أ). ولم تعجم الباء إلا في (ت)، والكلمة دون إعجام وعليها تضبيب في (ك)؛ فالظاهر أنه بمعنى « مقطوع »؛ من البَتْر بمعنى القطع، وفعله هنا - وهو « بتَّر » مزيدٌ - بالتضعيف؛ فيكون ضمام يرويه إما عن عبدالله بن عمرو من قوله، أو من قول أبي قبيل، أو غيرهما، وقد سبق التعليق على حذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، في المسألة رقم (٣٤)؛ إذ حقُّه على ما ظهر من معناه أن يكون: «يرويه ضمام مبترًا »، والله أعلم .

(٤) في (ف): « وسألت أبي »، وألحق بالهامش قوله: « زرعة »، وكتب عليه « صح »، ولم يصوب « أبي ».

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المسند" (٥)، وفي "المصنف" (١٩٨٥٧) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، به. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٩٠ رقم٤٠٠٤). =

تِعْلى[١]- أو يَعْلى[٢]-، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن تَصْبيرِ البهائم[٣]؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: بُكَير[٤]، عن أبيه، عن عُبَيد

= ورواه أحمد بن خالد الوهبي ويحيى بن سعيد الأموي، عن محمد بن إسحاق، فخالفا عبدالرحيم بن سليمان؛ فزادا: «عن أبيه»:
أما رواية الوهبي: فأخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨٢)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ٧١)، وابن عساكر في "تاريخه" (٣٤/ ٣٣٠-٣٣١).
وأما رواية الأموي: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٩٠ رقم ٤٠٠٣). كلاهما (الوهبي والأموي) عن محمد بن إسحاق، عن بكير، عن أبيه، عن عبيد بن تعلى، به.
وفي سند المطبوع من "معجم الطبراني الكبير" سقط؛ حيث جاء الإسناد فيه هكذا: «حدثنا داود بن محمد بن صالح المروزي، ثنا سعيد بن سعيد الأموي، حدثني أبي، ثنا محمد بن إسحاق»، وصوابه: «سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، عن أبيه»؛ فإن الطبراني كثيرًا ما يروي عن محمد بن إسحاق بهذا الإسناد. انظر مثلاً (٦/ ٤٢ رقم٥٤٥٧)، و(١٧/ ١٧٤ رقم٤٦٢)، و(١٨/ ٢٣ رقم٣٨).
وأخرج الحديث أيضًا الطبراني في الموضع السابق برقم (٤٠٠٥) من طريق عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن بكير، عن عبيد بن تعلى، به. ورواه آخرون عن بكير - كما سيأتي -، لكن اختُلِف عليهم في زيادة: «عن أبيه».

(١) المثبت من (أ)، ولم تنقط في بقية النسخ.

(٢) قوله: «أو يعلى» سقط من (ك). والصواب في اسم والد عبيد هذا: «تِعْلى». انظر "توضيح المشتبه" (٩/ ٢٤٢)، و"التقريب" (ص ٤٤٠).

(٣) صَبْرُ البهيمة وكلِّ ذي روحٍ: أن يحبَسَ حيًّا، ويرمى بشيء حتى يموت. انظر "مشارق الأنوار" (٢/ ٣٨)، و"المصباح المنير" (ص ب ر/ ١/ ٣٣١).

(٤) رواه عن بكير على هذا الوجه: يزيد بن أبي حبيب، وعمرو بن الحارث، وعبدالله ابن لهيعة؛ وفيه اختلاف عليهم:
أما يزيد بن أبي حبيب: فأخرج روايته الإمام أحمد (٥/ ٤٢٢ رقم٢٣٥٨٩)، والدارمي في "مسنده" (٢٠١٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨٢)، والشاشي في "مسنده" (١١٦٠ و١١٦١)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٥٩ =

. . . .

= رقم ٤٠٠١)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ٧١)، جميعهم من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، عن عبدالحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن أبيه، عن عبيد بن تعلى، عن أبي أيوب، به .

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٦٠٩) من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن يزيد ابن أبي حبيب، به، ولم يذكر :« عن أبيه ».

وأما عمرو بن الحارث: فيرويه عنه عبدالله بن وهب، لكن اختُلِف عليه: فرواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٦٧) عنه، عن عمرو بن الحارث، عن بكير، عن عبيد بن تعلى، به هكذا، ولم يذكر :« عن أبيه ». ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه أبو داود في "سننه" (٢٦٨٧). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٢٢ رقم٢٣٥٩٠) من طريق سريج بن يونس، وابنُ حبان في "صحيحه" (٥٦١٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ٣٣٠) من طريق حرملة بن يحيى - كلاهما عن عبدالله بن وهب ، به ، كرواية سعيد بن منصور. وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨٢) من طريق أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٥٩ رقم ٤٠٠٢) من طريق أحمد بن رشدين ، عن أحمد بن صالح - كلاهما ، عن عبدالله بن وهب، به ، وزادا :« عن أبيه ».

وأحمد بن عبدالرحمن بن وهب متكلم في حفظه. وأحمد بن رشدين اسمه: أحمد ابن محمد بن الحجاج بن رشدين، وقد اتهم بالكذب كما في "لسان الميزان" (١/ ٢٥٧ رقم٨٠٤). فالصحيح من رواية عمرو بن الحارث أنها عن بكير، عن عبيد بن تعلى؛ كما رواه سعيد بن منصور ومن وافقه.

وأما عبدالله بن لهيعة: فأخرج روايته الطيالسي في مسنده" (٥٩٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٢٢-٤٢٣ رقم٢٣٥٩١) كلاهما من طريق عبدالله بن المبارك، عنه، به بزيادة :« عن أبيه ». وقد نسب الطيالسي في روايته ابن لهيعة إلى جده، فقال:« عبدالله بن عقبة ». وأخرجه الطحاوي في الموضع السابق من طريق عبدالله ابن وهب، عن ابن لهيعة، مقرونًا برواية عمرو بن الحارث السابقة التي فيها زيادة «عن أبيه ». وذكر الدارقطني في "العلل"(٦/ ١٢٠) أن الوليد بن مسلم رواه عن ابن لهيعة وأبي رافع إسماعيل بن رافع، كلاهما عن بكير،عن عبيد بن تعلى، به، ولم يذكرا « عن أبيه ».

ابن يَعْلى[(١)]، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

٢١٧٤ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[(٤)]، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه: أنَّ أبا سفيانَ بنَ الحارثِ قال للنبيِّ ﷺ: قل لي في الإسلام قولاً وأَقلِلْ؟

---

(١) كذا في (ت) و(ش)، ولم تنقط في بقية النسخ.

(٢) وقال الدارقطني في "العلل" (٦/ ١١٩): « يرويه بكير بن عبدالله بن الأشج، واختلف عنه؛ فرواه عبدالحميد بن جعفر، عن بكير، عن أبيه، عن ابن تِعْلى. وتابعه ابن لهيعة من رواية ابن المبارك عنه. وقال الوليد بن مسلم: عن ابن لهيعة، وأبي رافع - وهو إسماعيل بن رافع - عن بكير، عن ابن تِعْلى؛ لم يذكر بينهما أبا بكير، وكذلك قال محمد بن إسحاق وعمرو بن الحارث [عن] بكير، والله أعلم ».
وقال المزي في "تهذيب الكمال" (١٩): « والصحيح قول من قال: عن أبيه ».
وقال الذهبي في "الكاشف" (١/ ٦٨٩): « والأصح: بكير، عن أبيه ».
وقال ابن حجر في "التهذيب" (٣/ ٣٣): « والذي رواه بإسقاط والد بكير محمدُ بن إسحاق، وهو منقطع، قاله ابن المديني. قال: وإسناده حسن؛ إلا أن عبيد بن تِعْلى لم يُسمع به في شيء من الأحاديث. قال: ويقويه رواية بكير بن الأشج عنه؛ لأن بكيرًا صاحب حديث. قال: ولا نحفظه عن أبي أيوب إلا من هذا الطريق. وقد أسنده عبد الحميد بن جعفر وجوَّده ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٤٤)، وانظر المسألة الآتية برقم (٢٣٠٤).

(٤) لم نقف على من رواه عن حماد بن سلمة ولا عن غيره على هذا الوجه، ولكن رواه أسد بن موسى وموسى بن إسماعيل أبو سلمة التَّبوذكي، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس، عن جارية بن قدامة أنه قال: يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولاً لعلي أعقِلُه وأقْلل، قال: « لا تغضَب ».
أما رواية أسد بن موسى: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (٢/ ٢٦١ رقم ٢٠٩٣)، لكن جاءت الرواية عنده هكذا: « عن الأحنف بن قيس، عن عمِّه أو غيره؛ ذكر جارية بن قدامة »، وأوضح الطبراني ذلك بقوله: « جارية بن قدامة السَّعدي، التميمي، عم الأحنف بن قيس، وليس بعمه أخي أبيه، ولكنه كان يدعوه عمه على سبيل الإعظام ».
=

فقال أبي: يخالِفُ حمَّادٌ أصحابَ هشام؛ إنما هو: عُروَة، عن سفيان بن عبدالله الثَّقفي، عن النبيِّ ﷺ(١).

٢١٧٥ - وسألتُ أبي عن أحاديثَ(٢) رواها عُقْبةُ بنُ عبدالله الأَصَمّ(٣)، عن ابن(٤) بُرَيدة(٥)، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: **«إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلْمُنَافِقِ: يَا سَيِّدَهُ(٦)، فَقَدْ أَغْضَبَ رَبَّهُ»**؟

= وأما رواية موسى بن إسماعيل: فأخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٤٦) هكذا: «موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف، عن عمه أنه قال: يا رسول الله . . .، الحديث .
وقد توبع حماد بن سلمة على هذه الرواية، فانظر هذه المتابعات - إن شئت - عند الطبراني وابن عبدالبر ، والله أعلم .

(١) ومن هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٨) من طريق عبدالله بن نمير، وجرير بن عبدالحميد، وأبي أسامة حماد بن أسامة، ثلاثتهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سفيان بن عبدالله الثقفي قال: قلت: يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحدًا بعدك، قال: «قُل: آمنتُ بالله ، ثم استقِم».

(٢) منها هذا الحديث، والحديثان التاليان.

(٣) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣١١)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٩٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ٤٥٤).
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٤٨٥٤).

(٤) في (ك): «أبي».

(٥) هو: عبدالله بن بريدة .

(٦) كذا في جميع النسخ، وجاء في مصادر التخريج على ألفاظ، وهي: «سيد»، و«يا سيد»، و«سيدنا»، و«يا سيدنا»، و«ياسيدي»، وكل ذلك على الجادَّة، وما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، ونحوه ما ذكره شُرَّاح الحديث في حديث البخاري (١٣٦٠)، ومسلم (٢٤)، وغيرهما، وفيه: «حتَّى قال أبو طالب آخرَ ما كلَّمهم: هو على ملَّةِ عبدالمُطَّلب، وأبىٰ أن يقول: لا إله إلا الله»؛ فقد كانت الجادَّة أن يكون بلفظ: «أنا على ملَّةِ عبدالمُطَّلب»، قال النووي في "شرح مسلم" (١/ ٢١٤): «فهذا من أحسن الآداب والتصرُّفات، وهو أنَّ من حكى قولَ غيرِهِ القبيحَ، أتىٰ به =

قال أبي: روى هذا الحديثَ مُعَاذُ بنُ هشام[(١)]، عن أبيه[(٢)]، عن قَتادة، عن ابن بُرَيدة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

٢١٧٥/أ- قال أبو محمد[(٣)]: ورَوَى[(٤)] بهذا الإسناد: أنَّ النبيَّ ﷺ

= بضمير الغَيْبة لِقُبح صورة لفظه الواقع ». وانظر "فتح الباري" (٨/ ٥٠٧)، و"عمدة القاري" (٨/ ١٨)، و"تيسير العزيز الحميد" (ص٢٤١).

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٤٦ رقم٢٢٩٣٩)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٧٦٠)، وأبو داود في "سننه" (٤٩٧٧)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٠٧٣)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٥٩٨٧)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (٣٦٤)، والمحاملي في "أماليه" (٣٩١)،وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣٩١)، والبيهقي في "الشعب" (٤٥٤٢). وأخرج الدارقطني في "الأفراد" (١٥٠٦) هذا الحديث وقال:« تفرد به هشام الدستوائي، عن قتادة، عن ابن بريدة ». قال الشيخ الألباني ﷺ في "السلسلة الصحيحة" (٣٧١) عن هذا الحديث:«صحيح على شرط الشيخين ».
ولم يخرج البخاري ولا مسلم لقتادة عن عبدالله بن بريدة شيئًا، بل قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٢):« لا يُعرَف سماع قتادة من ابن بريدة ».
وقال الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٩٨٢):« وقد قال بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعًا من عبدالله بن بريدة ».
وللحديث طريق آخر : أخرجه نعيم بن حماد في "زوائد الزهد" لعبدالله بن المبارك (١٨٦) فقال: أنا ابن خوط، عن قتادة . . . ، فذكره.
وابن خوط هذا هو: أيوب ، وقد تصحَّف في "زوائد الزهد" إلى:« ابن حوط » بالحاء المهملة ، وهو متروك .

(٢) هو: هشام الدستوائي.

(٣) قوله:« قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ك).

(٤) يعني: عقبة بن عبدالله الأصم. وروايته هذه أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (١٤٨٤/ أطرافه)، ثم قال:« تفرد به عقبة الأصم عنه [يعني: عن ابن بريدة]، عن أبيه، ورواه قتادة وحسين المعلِّم عن ابن بريدة، عن أبي سبرة، عن عبدالله بن عمرو».

قال: « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَظْهَرَ الفُحْشُ والتَّفَحُّشُ، وقَطِيعَةُ الرَّحِمِ، وسُوءُ الجِوَارِ، ويُتَّمَنَ[1] الخَائِنُ . . . »، الحديثَ ؟

قال: هذا وَهَمٌ؛ رواه قَتَادة[2]، وحسين المُعَلِّم[3]، عن ابن[4]

---

(١) كذا رُسمت في جميع النسخ، وهي لغةٌ؛ يقال: اتُّمِنَ يُتَّمَنُ، والأصل: اؤْتُمِنَ يُؤْتَمَنُ، وبهذه اللغة قرأ عاصم في شاذِّه، وابن محيصن، قوله: ﴿الَّذِى اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] بإبدال الهمزة حرف علة، وإدغام حرف العلة في التاء، وأجاز ذلك ابن مالك، وجعله مقصورًا على السماع، ونقل الصاغاني أنَّ القول بجوازه مذهب الكوفيين، وورد مثله في كلام أم المؤمنين عائشة ﵂، وهي من الفصحاء المشهود لهم، ففي "صحيح البخاري" (٣٠٠) عنها: « كان ﷺ يأمرني فأَتَّزِرُ ».
انظر: "روح المعاني" للآلوسي (٣/ ٦٣)، وانظر: "البحر المحيط" (١/ ٣٥٤)، (٢/ ٣٧٢)، و"فتح الباري" (٥/ ٢٥٩)، و"الخصائص" (٢/ ٢٨٧)، و"لسان العرب" (١٣/ ٢٢).

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٤٣٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٧٥) و(٤/ ٥١٣)،وابن عساكر في "تاريخه" (٢٠/ ٤٤).
قال البزار:«لا نعلم روى أبو سبرة عن عبدالله بن عمرو إلا هذا الحديث، ولا رواه عن أبي سبرة إلا عبدالله بن بريدة ».
وقال الحاكم: « صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ».

(٣) هو: حسين بن ذَكْوان. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٦٢-١٦٣ رقم ٦٥١٤)، والمروزي في زياداته على "الزهد لابن المبارك" (١٦١٠)، ومن طريقه وطريق الإمام أحمد أخرجه ابن عساكر في "تاريخه" (٢٠/ ٤١-٤٢ و٤٣).
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٧٥)، والبيهقي في "البعث والنشور" (ص١٠٧-١٠٨ رقم١٧٢)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخه " (٢٠/ ٤٢).
قال الحاكم : « هذا حديث صحيح؛ فقد اتفق الشيخان على الاحتجاج بجميع رواته، غير أبي سبرة الهذلي، وهو تابعي كبير مبيَّن ذكره في المسانيد والتواريخ، غيرُ مطعون فيه، وله شاهد من حديث قتادة عن ابن بريدة ».

(٤) في (ك): « أبي ».

بُرَيدة، عن أبي سَبْرة[١] الهُذَلي[٢]، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيح[٣].

٢١٧٥/ب - قال[٤] أبومحمد[٥]: ورَوَى[٦] بهذا الإسناد: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ الشَّيْبَ الحِنَّاءُ** » ؟

قال: هذا خطأٌ؛ روى هذا الحديث مَعْمَرٌ[٧]، عن

---

(١) في (ك): « سيرة ».

(٢) في (أ) و(ش): « الهمداني ». وأبو سبرة هذا قيل: اسمه: سالم بن سلمة، وقيل: سالم بن سبرة.

(٣) تابع قتادةَ وحسينًا المعلِّم مطرٌ الورَّاق، وروايته أخرجها معمر في "الجامع" (٢٠٨٥٢/ مصنف عبدالرزاق) عنه، عن عبدالله بن بريدة، فذكر الحديث بطوله. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٩٩ رقم٦٨٧٢)، وبقي بن مخلد في "الحوض والكوثر" (٤٣)، ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابن عساكر (٢٠/ ٤٤-٤٥).

(٤) انظر المسألة رقم (٢٤١٨).

(٥) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ك).

(٦) يعني: عقبة بن عبدالله الأصم. ولم نقف على من أخرج روايته هذه، لكن الحديث أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٣٩)، والمحاملي في "أماليه" (٢٦١)، كلاهما من طريق عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي، عن الأجلح، عن ابن بريدة، عن أبيه، به مرفوعًا .
وذكر الدارقطني هذه الطريق في "العلل" (٦/ ٢٧٩).
وسيأتي تخريج طريق الأجلح هذه، وفيها بعض الخلاف .

(٧) هو: ابن راشد. وروايته أخرجها في "جامعه" (٢٠١٧٤/ مصنف عبدالرزاق) من رواية عبدالرزاق، عنه. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٤٧ و١٥٠ رقم ٢١٣٠٧ و٢١٣٣٨)، وأبو داود في "سننه" (٤٢٠٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٤٧٤)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ١٥٣ رقم ١٦٣٨)، و"الأوسط" (٣٠١٠)، والبيهقي في "سننه" (٧/ ٣١٠). =

الـجُرَيري[1]، عـن ابـن بُـرَيـدة، عـن أبـي الأَسْـوَد الـدِّيـلِـيِّ[2]، عـن أبـي ذر، عن النبيِّ ﷺ.

وروى هذا الحديثَ الأَجْلَحُ[3]، عن ابن بُرَيدة، عن أبي الأَسودِ

= قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن سعيد الجريري إلا معمر ».
وذكرها الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٧٨)، وقال: « تفرَّد به معمر بن راشد عنه [يعني: عن الجريري]، وأغرب به ».
وروى هذا الحديث النسائي في "السنن" (٥٠٨١) من طريق عبدالوارث بن سعيد، عن الجريري، عن ابن بريدة، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً، وهكذا رواه كَهْمَس بن الحسن عن ابن بريدة كما سيأتي.

(١) هو: سعيد بن إياس.

(٢) في (ف): « الذيلي ». و« الدِّيلي » بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة التحتانية، ويقال: « الدؤلي » بضم الدال بعدها همزة مفتوحة، اسمه: ظالم بن عمرو بن سفيان، وقيل غير ذلك.

(٣) هو: ابن عبدالله بن حُجَيَّة، ويكنى « أبا حجيَّة ». وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٥٦ رقم ٢١٣٨٦)، والنسائي في "سننه" (٥٠٧٨)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٢٩)، والبيهقي في "الشعب" (٥٩٧٩) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وابنُ أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٩٩١)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٥٤ و١٦٩ رقم ٢١٣٦٢ و٢١٤٨٩) من طريق عبدالله بن إدريس، وابنُ سعد في "الطبقات" (١/ ٤٣٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٥٤ و١٦٩ رقم ٢١٣٦٢ و٢١٤٨٩) من طريق عبدالله بن نمير، والترمذيُّ (١٧٥٣) من طريق عبدالله ابن المبارك، والنسائيُّ (٢٠٧٩ و٥٠٨٠) من طريق هشيم بن بشير وعبثر بن القاسم، والبيهقيُّ في "الشعب" (٥٩٧٩) من طريق عمر بن علي، والخطيبُ في "الجامع" (١/ ٥٩٥)، وابن عساكر في "تاريخه" (٥/ ٣٤٩) من طريق سفيان الثوري، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥٩) من طريق زهير بن معاوية، جميعُهم عن أبي حُجَيَّة أجلح بن عبدالله الكندي، عن عبدالله بن بريدة، عن أبي الأسود، عن أبي ذر، به. =

الدِّيلي[١]، عن أبي ذر، عن النبيِّ ﷺ[٢].

= وأخرجه ابن ماجه (٣٦٢٢) من طريق ابن أبي شيبة السابق، عن عبدالله بن إدريس.
وأخرجه الخطيب في "تاريخه" (٨/ ٣٤) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن الأجلح، عن عبدالله بن بريدة، عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي، عن أبي ذر، به.
وتقدم ذكر رواية المسعودي له عن الأجلح، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه، به مرفوعًا.
وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٩٢١ و٣٩٢٢) من طريق يحيى بن سعيد القطان وعبدالله بن إدريس وأبي أسامة حماد بن سلمة، ثلاثتهم عن الأجلح، عن عبدالله بن بريدة، عن يحيى ابن يعمر، عن أبي الأسود، عن أبي ذر، به، هكذا بزيادة «يحيى ابن يعمر». ولا شك أنه وهم، إما من البزار، أو من شيخيه، وهُما عمرو بن علي الفلاس الراوي عن يحيى بن سعيد، ويوسف بن موسى الراوي عن عبد الله بن إدريس وأبي أسامة.

(١) في (ف): «الذيلي».
(٢) الحديث أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٣٩)، والنسائي في "سننه" (٥٠٨٢) كلاهما من طريق كَهْمَس بن الحسن، عن عبدالله بن بريدة، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً.
وقال الدارقطني في "العلل" (١١٣٦): «يرويه عبد الله بن بريدة، واختُلِف عنه: فرواه سعيد الجريري، عن عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود، عن أبي ذر، تفرد به معمر بن راشد عنه وأغرب به. ورواه الأجلح، عن ابن عبد الله بن بريدة واختلف عنه: فرواه الثوري، وعلي بن صالح، ويحيى القطان، وزهير بن معاوية، وعبدالرحمن بن مَغْراء أبو زهير، وغيرهم، عن الأجلح، عن ابن بريدة، عن أبي الأسود، عن أبي ذر. ورواه أبو حنيفة عن الأجلح [في المطبوع: الأصلح]، واختُلِف عنه: فرواه المقرئ، عن أبي حنيفة، عن أبي حجية - وهو أجلح - عن ابن بريدة، عن الأسود، عن أبي ذر. وكذلك رواه محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، وغيره يرويه عن أبي حنيفة، عن أبي حجية، عن أبي الأسود، لم يذكر بينهما ابن بريدة. ورواه ابن عيينة، عن عبد الرحمن المسعودي، عن الأجلح، فقال: عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ. والصَّواب قول من قال: عن أبي الأسود، عن أبي ذر... وقيل: عن أبي أسامة، عن الأجلح، عن ابن بريدة، =

٢١٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالِسِيُّ[(١)]، عن شُعبة، عن سعيد بن قَطَن[(٢)]؛ قال: سمعتُ أبا زيد يقول: قال رسول الله ﷺ: « **لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُوَقِّرْ كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا** » ؟

قال أبي: لهذا الحديثِ عِلَّةٌ؛ رواه[(٣)] غُنْدَر[(٤)]، عن شُعبة، عن سعيد بن قَطَن؛ قال: سمعتُ أبا يَزِيدَ المَدَنِيَّ؛ قال: بلغَني أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **لَيْسَ مِنَّا...** »، الحديثَ.

قال أبي: وهذا[(٥)] أشبهُ[(٦)].

= عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه، ولا يصح ».
وانظر "سؤالات البرذعي" (٧٧٤).

(١) هو: سليمان بن داود. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ١٩٠)، و"الأوسط" (٢/ ٦٤) من طريق محمد بن بشار، و ابنُ عدي في "الكامل" (٣/ ٢٧٩) من طريق سوار بن عبدالله ومحمد بن عبدالله المخرمي، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٣٥) من طريق محمد بن عاصم، جميعهم عن أبي داود، به .

(٢) في (ف): « فطر ».

(٣) في (أ) و(ش): « ورواه » بالواو.

(٤) هو: محمد بن جعفر. ولم نقف على روايته هذه ، لكن رواها غيره عن شعبة، فأخرجه البخاري في الموضعين السابقين من طريق سهل بن حماد، وابنُ عدي في الموضع السابق من طريق سهل بن حماد والأسود بن عامر شاذان، كلاهما عن شعبة، به .

(٥) في (ش): « هذا » بلا واو.

(٦) وهذا الذي رجَّحه البخاري أيضًا؛ فإنه ذكر في "التاريخ الكبير" (٧/ ١٩٠) رواية سهل بن حماد، عن شعبة، ثم ذكر رواية أبي داود، ثم قال: « فنظر أبو داود في كتابه فلم يجده، والأول أصح »، وكذا صنع في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٦٤)، لكنه قال: « والأول مع إرساله أثبت ». اهـ. =

قلتُ: ومَن أبو يزيد المدنيُّ ؟

قال: شيخٌ روى عنه جَريرُ بنُ حازم، وسعيدُ بنُ أبي عَرُوبة، وأيُّوبُ السَّخْتِياني، ولا يُسَمَّى؛ سُئِلَ مالكٌ عن أبي يزيدَ ؟ فقال: لا أعرفُهُ[(١)].

٢١٧٧ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه نَصْر بن علي[(٣)]، عن

= وأخرج الحديث ابنُ عدي في "الكامل" (٣/ ٢٧٩) من طريق يحيى بن محمد بن صاعد، عن محمد بن عبدالله المخرمي، عن أبي داود، ثم قال: « قال لنا ابن صاعد: وكانوا يرون أنه حديث متصل، ويُعَدّ في حديث أبي زيد بن أخطب الأنصاري؛ إذ قد روى عن النبيِّ ﷺ، وهو وهمٌ؛ إنما رواه شعبة، عن قطن بن كعب القطعي جدِّ أبي قطن، عن أبي يزيد المدني؛ أنه بلغه عن النبيِّ ﷺ، فصار مرسلاً ». ثم رواه من طريق ابن صاعد أيضًا عن محمد بن عبدالله المخرمي، عن شاذان، عن شعبة - كما سبق -، ثم نقل عن المخرمي قوله: «حديث أبي داود خطأ، وهذا الصواب».
قال ابن عدي: « والبخاري وابن صاعد جميعًا نسبا أبا داود - هذا الحديث - إلى الخطأ فقالا: روى عن شعبة، عن سعيد بن قطن، عن أبي زيد الأنصاري، عن النبيِّ ﷺ. - وأبو زيد عمرو بن أخطب من الأنصار وله صحبة -؛ وقالا: إنما روى شعبة، عن قطن بن كعب، عن أبي يزيد المديني، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً. والذي رواه أبو داود فمحتمل؛ وذلك أن حماد بن سلمة روى عن سعيد بن قطن، عن أبي زيد الأنصاري حديث مقطوع [كذا !]. ورواية حماد تنفي عن أبي داود خطأه، حيث خطَّآه بروايته عن سعيد بن قطن، عن أبي زيد؛ لأن حماد بن سلمة قد روى عن سعيد بن قطن، عن أبي زيد؛ فصار لسعيد بن قطن أصل، ولسعيد عن أبي زيد أصل برواية حماد بن سلمة، فسقط الخطأ عن أبي داود، وإن كان الحديث الذي ذكره رواه غيره عن قطن، عن أبي يزيد مرسلاً ».اهـ. وانظر "شرح العلل" لابن رجب (٥٩٦-٥٩٧).

(١) ونقل نحو هذا في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٥٩).

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (٢٧٧٧).

(٣) أخرج روايته البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٨٤)، و"الأوسط" (١/ ٢٦٤)، =

مرزوق بن مَيْمون النَّاجي، عن حُمَيد بن مِهْران، عن الحسن[(١)]؛ قال: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وقِتَالُه كُفْرٌ». فقال عمرو بن عُبيد[(٢)]: عمَّن تَرْوِي هذا؟ فقال: عن عبدالله بن مُغَفَّل[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ؟

= والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢١٠)، والروياني في "مسنده" (٨٧٣)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١١٠)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٥٥-٥٦).

قال البخاري في "التاريخ الكبير": «وقال بشر بن الحكم: نا مرزوق بن ميمون الخياط ...، فذكر مثل حديث نصر بن علي».

وقال في "التاريخ الأوسط": «حدثني خليفة [يعني: ابن خياط]؛ قال: حدثنا ميمون بن مرزوق - وأثنى عليه -؛ قال: حدثنا حميد الخياط، عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ مثله. فقال عمرو بن عبيد: من حدثك يا أبا سعيد؟ قال: حدثني عبدالله بن مغفل».

وذكر نحو هذا في "التاريخ الكبير"، إلا أنه قال: «وأثنى عليه خيرًا».

هكذا قال خليفة بن خياط: «ميمون بن مرزوق»!

وأما حميد الخياط: فهو حميد بن مهران، وهو حميد بن أبي حميد؛ كما بيَّن ذلك البخاري، والخطيب في الموضع السابق من "الموضح".

وأخرجه البخاري أيضًا في "التاريخ الأوسط" من طريق صالح الغداني؛ قال: شهدت الحسن ...، فذكر مثل رواية نصر بن علي، لكنه قال: فقال له عمرو بن كيسان بن باب. قال البخاري: «عمرو بن عبيد هو ابن باب، ولا أدري هو هذا؟».

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٣٤) من طريق كثير بن يحيى صاحب البصري، عن ميمون بن زيد، عن صالح صاحب القلانس، عن الحسن؛ قال: حدثني عبدالله بن مغفل؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «سِبابُ المسلم فُسوقٌ وقِتالُه كُفْر».

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن صالح إلا ميمون، تفرَّد به كثير بن يحيى».

(١) هو: البصري.

(٢) أي: قال للحسن البصري.

(٣) في (ك): «معقل».

قال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الحَسَنُ[(١)]، عن أبي الأَحْوَص[(٢)]، عن ابن مسعود؛ موقوف[(٣)]. فلم يَضْبِطْ[(٤)] عندي، فلعلَّهُ قاله عن عبدالله ابن مسعود، فظنَّ أنَّه يقول: عن عبدالله بن مُغَفَّل[(٥)].

(١) أخرج هذه الرواية محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٩٥) من طريق حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، به موقوفًا.
وعلَّقه البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٦٣) عن حبيب بن الشهيد.
وأخرجه محمد بن نصر أيضًا (١٠٩٦) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن مبارك بن فَضَالة، عن الحسن البصري، فذكره موقوفًا مثل سابقه.
وكذا علَّقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٥٦) عن أبي نعيم.
ورواه موسى بن إسماعيل، عن مبارك، واختُلِف على موسى: فأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢١٠) عن جدِّه، عن موسى بن إسماعيل، عن مبارك بن فَضَالة . . .، فذكره موقوفًا كسابقه، ثم قال العقيلي: «وهذه الرواية أولى»؛ يعني من رواية من رواه عن الحسن، عن عبدالله بن مغفل، عن النبيِّ ﷺ.
وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في "مسنده" (٧٣١) من طريق أحمد بن زهير بن حرب، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ١٠٥ رقم١٠١٠٥)، وفي "الدعاء" (٢٠٤١) من طريق العباس بن الفضل، كلاهما عن موسى بن إسماعيل، عن مبارك ابن فَضَالة، به مرفوعًا. ويرى الدارقطني - كما سيأتي - أن رواية مبارك مرفوعة.
(٢) هو: عَوْف بن مالك بن نَضْلَة.
(٣) قوله «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(٤) يعني: مرزوق بن ميمون فيما يظهر.
(٥) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣٢٤-٣٢٥ رقم٩١٨) هذا الحديث، وقال: «يرويه أبو إسحاق السبيعي وإبراهيم الهجري والحسن البصري، عن أبي الأحوص، فرفعه أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق، ووقفه غيره، ورفعه إبراهيم الهجري، وأما الحسن: فرفعه عنه مبارك بن فضالة؛ ووقفه غيره. والموقوف عن أبي الأحوص أصح».

٢١٧٨ - وسألتُ[1] أبي عن حديثِ سعيدِ بنِ المسيّب، عن النبيِّ ﷺ: « لَنْ يَهْلِكَ امْرُؤٌ عَنْ مَشُورَةٍ » ؟

فقال: إنما رَوَىٰ هذا الحديثَ هُشَيْمٌ[2]، عن عليِّ بن زيد بن

---

(١) في (ت) و(ك): « قال أبو محمد: سألت ».

(٢) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف"(٢٥٤١٩ و٢٦٢٦٢)، وهناد في "الزهد" (١٢٤٩)، كلاهما عن هشيم، به ، وفيه زيادة عندهما، ولفظه بتمامه: « رأس العقل بعد الإيمان بالله مُداراة الناس، ولن يهلك رجل بعد مشورة، وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة ».
وأخرجه عبدالله بن أحمد في "العلل" (٢٢٦٦) عن أبيه، حدثنا هشيم، وأخرجه ابن أبي الدنيا في "العقل" (٢٩)، و "مداراة الناس" (٢) عن أبيه محمد بن عبيد؛ أخبرنا هشيم . . . ، فذكره ، وليس فيه عندهما موضع الشاهد .
وأخرجه ابن أبي الدنيا أيضًا في "قضاء الحوائج" (١٧) عن أبيه؛ نا إبراهيم بن عبدالله؛ قال: أنا هشيم . . . ، فذكره هكذا بزيادة « إبراهيم بن عبدالله »، وليس فيه موضع الشاهد. وأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب"(٩٥٠) من طريق الفضيلي، عن هشيم، به.
وأخرجه البيهقي في"شعب الإيمان"(٨٠٨٨) من طريق حميد بن الربيع، عن هشيم، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب،عن أبي هريرة، به هكذا موصولاً، وليس فيه موضع الشاهد. قال البيهقي: « وصله منكر، وإنما روي منقطعًا ».
وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧/ ٢٢٨) من طريق إبراهيم بن موسى، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، به مرسلاً بتمامه.
وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٨٦٣٧) من طريق سعيد بن عبدالله بن أبي عبدالرحمن الفراء، عن يوسف بن محمد العصفري، عن سفيان الثوري،عن علي ابن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به، وليس فيه موضع الشاهد. قال البيهقي: « في هذا الإسناد ضعف ».
وأخرجه ابن أبي الدنيا في "الإخوان" (١٤٠)، و"الإشراف" (١٥٦)، والبزار في "مسنده" (١٩٤٥/ كشف الأستار)، والطبراني في "الأوسط" (٦٠٧٠)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٤٩)، والقضاعي في "مسند الشهاب"(٢٠٠)، جميعهم من =

جُدْعَانَ؛ فنَرَىٰ أنه أخذه[١] عن أَشْعَث، أو عن رجل، عن أَشْعَث[٢]،

= طريق عبيد بن عمرو الحنفي، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به، وليس فيه موضع الشاهد. ووقع عند البزار: « عبيدالله بن عمرو القيسي ».
قال البزار: « رواه هشيم، عن علي بن زيد، عن سعيد، مرسلاً، وعبيدالله بن عمرو ليس بالحافظ، لاسيما إذا خالف الثقات ». وقال ابن عدي: « وهذا منكر المتن ».

(١) يعني: هشيم بن بشير. والحديث أخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٩٣٤)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٦) كلاهما من طريق عيسى بن أبي حرب، عن عمرو بن عاصم، عن أشعث بن براز، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، به.
وفي رواية ابن عدي: « قال عيسى: حدَّثتُ عمرو بن عاصم، عن يحيى بن أبي بكير، عن هشيم، عن علي بن زيد، عن سعيد، فقال لي عمرو بن عاصم: حدثت به هشيم (كذا) أنا عن أشعث بن براز حين سمعه، فخرج ولم يسمعه فدلسه ».
وذكر نحوه ابن عدي أيضًا في (٧/ ١٣٥) وفيه: « . . . حتى أسمعه . . . ».
ورواه البيهقي في "الشُّعب" (١٦/ ٦٣ رقم٨٦٣٦)، وفي "السنن" (١٠/ ١٠٩) من طريق زيد بن الحباب، عن أشعث به. وقال البيهقي: « هذا هو المحفوظ مرسل ».

(٢) كما تدلُّ عليه رواية ابن عدي المتقدمة، وفيها أن هشيمًا أخذ هذا الحديث عن عمرو بن عاصم الكلابي، عن أشعث بن براز، عن علي بن زيد، وإلى هذا ذهب الإمام أحمد، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين.
أما الإمام أحمد: فنقل عنه ابنه عبدالله في "العلل" (٢٢٦٦) أنه قال: « لم يسمعه هشيم من علي بن زيد ».
وأما ابن المديني: فروى الخطيب البغدادي في "التاريخ" (١٦/ ١٩٠ بشار) عن عبدالله بن علي بن المديني أنه قال: سمعت أبي يقول: علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب؛ قال: قال رسول الله ﷺ: « رأس العقل بعد الإيمان بالله مداراة الناس »؛ قال [يعني: ابن المديني]: هذا رواه شيخ ضعيف يقال له: أبو أيوب التمار، وكان عندي ضعيفًا، ولم يسمعه هشيم من علي بن زيد .اهـ.
وأما يحيى بن معين : فنقل عنه عباس الدوري في "تاريخه" (٤٩٨١) أنه قال: « ولم يسمع هشيم أيضًا من علي بن زيد حديث رأس العقل ».
وقال البيهقي في "الشعب" (١٤/ ٥٠٤): « هذا الحديث يُعرَف بأشعث بن براز، عن علي بن زيد، عن ابن المسيب، عن النبيِّ ﷺ . . . ، فدلَّسه هشيم ». =

وأَشْعَثُ بنُ بُرَازٍ[(١)] ضعيفُ[(٢)] الحديث [(٣)].

٢١٧٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَسْباط بن عَزْرة[(٤)]، عن مجاهد، عن ابن عمر؛ قال: عَطَسَ رسولُ الله ﷺ وعنده نَفَرٌ من اليهود، فقالوا: يرحمُك اللهُ يا محمدُ، قال النبيُّ ﷺ: « **يَهْدِيكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ** » ؟

قال أبي: أَسْباطُ بنُ عَزْرة[(٥)] مجهولٌ، ويقولُ: مجاهدٌ، عن

= وسُئل الدارقطني في "العلل" (١٣٧٢) عن هذا الحديث ؟ فقال: « يرويه علي بن زيد بن جُدعان، واختُلف عنه: فرواه هشيم، عن علي بن زيد، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ؛ قاله لوين، عن هشيم، وخالفه سريج بن يونس، فرواه عن هشيم مرسلاً؛ ولم يذكر فيه أبا هريرة، وهو أصحُّ. ويقال: إن هشيمًا لم يسمعه من علي بن زيد، وإنما أخذه عن رجل، عنه ».اهـ.

(١) في (ش): « سوار » بدل: « براز ». (٢) قوله: «بن براز ضعيف» مكرر في (ف).

(٣) ألحق بهامش (ف) مسألة ليس هذا موضعها، وستأتي برقم (٢١٨٤/أ).

(٤) في (ش): « عروة » بدل: « عزرة »، وفي (ت) و(ك): « عزارة ».

ورواية أسباط هذا أخرجها البزار في "مسنده" (٢٠١١/كشف الأستار)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٣١٤ رقم١٣٥١٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ١٦٦)، ثلاثتهم من طريق إسرائيل، عنه، عن جعفر بن أبي وحشية، عن مجاهد، عن ابن عمر، به هكذا بزيادة «جعفر بن أبي وحشية».

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٨/ ١١٠): « فيه أسباط بن عزرة ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح ».

(٥) في (ش): « عروة ». ولم نجد ترجمة لأسباط بن عَزْرة هذا. وفي "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٣٢ رقم ١٢٦٢) لابن أبي حاتم: « أسباط بن زرعة : روى عن مجاهد، روى عنه إسرائيل، سمعت أبي يقول ذلك ».

وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٥٣ رقم١٦٥٩) هكذا : « أسباط بن زرعة»، ولم يزد عليه، ولم نجد من ذكره غيرهما، فلعله هو، والله أعلم .

عمر[١]، فصار مُرسَلً[٢]؛ لأنَّ مجاهدًا[٣] لم يَلْقَ عُمَرَ[٤].

٢١٨٠ - وسمعتُ[٥] أبي قال: أوَّلُ ما أَنْكَرْنَا على أيُّوب بن سُوَيد: حديثُ أسامة بن زيد، عن سعيد بن المسيّب، عن سُرَاقَةَ بن مالك، عن النبيِّ ﷺ: « **خَيْرُكُمُ الْمُدَافِعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ مَا لَمْ يَأْثَمْ** »، وما أعلمُ أسامةَ[٦] روى عن سعيد بن المسيّب شيئًا.

٢١٨١ - وسألتُ[٧] أبا زرعة عن حديثٍ رواه الثَّوري[٨]، عن

---

(١) كذا في جميع النسخ! والحديث عند ابن أبي حاتم وعند المخرِّجين عن ابن عمر، وليس عن عمر، فإما أن يكون هذا الحديث روي أيضًا عن أسباط بن عزرة، فجعله من رواية مجاهد، عن عمر - ولم نقف على روايته هكذا -، أو يكون هناك وهم، والله أعلم.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة لربيعة، وقد تقدم الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ش) و(ف): « مجاهد ».

(٤) وقد أنكر شعبة على الحسن بن دينار روايته لحديثٍ قال فيه: « عن مجاهد؛ قال: سمعت عمر بن الخطاب ». انظر "المراسيل" لابن أبي حاتم (٧٥٤)، و"مقدمة الجرح والتعديل" (١/ ١٤٠).

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١١٧)، وفيها زيادة بيان عمَّا هنا.

(٦) في (ف): « أمامة » بدل: « أسامة ».

(٧) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٨١٥) عن أبي حاتم وأبي زرعة معًا.

(٨) هو: سفيان. والراوي عنه للحديث على هذا الوجه هو قَبيصة بن عقبة؛ كما بيَّنه ابن أبي حاتم في المسألة الآتية برقم (٢٨١٥).

وتابعه معاوية بن هشام، فرواه عن سفيان الثوري، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ، به. أخرجه الخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٥٢٤). وخالفهما عبدالرزاق، وأبو نعيم الفضل بن دُكَين، وإسحاق بن يوسف الأزرق، مع اختلاف بين عبدالرزاق والآخرَيْنِ:

أما عبدالرزاق: فأخرجه في "المصنف" (١٦٥٣٧) عن شيخه سفيان الثوري، =

أيُّوب[١]، عن سعيدِ بن جُبيرٍ، عن ابن عباس[٢]: العائدُ في هِبتِهِ[٣]... ؟

قال: إنما هو: عن عِكرِمَة[٤].

٢١٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زُهيرُ بنُ معاوية[٥]؛ قال:

= عن أيوب، عن عكرمة، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً.
وأما أبو نعيم وإسحاق بن يوسف الأزرق: فروياه عن سفيان الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ به:
أما رواية أبي نعيم: فأخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٩٧٥)، وفي "الأدب المفرد" (٤١٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ٣١٥ رقم١١٨٥٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٨٨)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ١٨٠).
وأما رواية إسحاق الأزرق: فأخرجها الخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٥٢٣).
ورواه عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، جمع من الرواة كما سيأتي.

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.
(٢) يعني: مرفوعًا كما هو مبيَّن في المسألة رقم (٢٨١٥).
(٣) في (ش): «هبة»، وفي (ك) تشبه: «هيته».
(٤) سيأتي في المسألة رقم (٢٨١٥) قول أبي حاتم وأبي زرعة: «هذا خطأ؛ أخطأ فيه قَبِيصَة؛ إنما هو: أيوب، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ».
وقد رواه عن أيوب على هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم وأبو زرعة جمع من الرواة: فأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٦٥٣٦) من طريق معمر، والحميديُّ في "المسند" (٥٣٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٣٠) من طريق سفيان بن عيينة، وابنُ أبي شيبة في "المصنف" (٢١٧٠٤)، وأحمدُ في "المسند" (١/ ٢١٧)، والنسائيُّ في "سننه" (٣٦٩٩) من طريق إسماعيل بن علية، والبخاري في "صحيحه" (٢٦٢٢) من طريق عبدالوارث بن سعيد، والترمذي (١٢٩٨) من طريق عبدالوهاب الثقفي، والنسائي (٣٦٩٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة، جميعهم عن أيوب، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.
(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٤٦ رقم ٢٢٩٣٨)، والطحاوي =

حدَّثنا واصل بن حَيَّان، عن ابن بُرَيدة[١]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ في الكَمْأَةِ والحَبَّةِ[٢] السَّوداءِ، وقولِ النبيِّ ﷺ: «**عُرِضَتْ عَلَيَّ الجَنَّةُ. . .**»[٣]؟

فقال: أخطأ زهيرٌ مع إتقانه[٤]؛ هذا هو صالحُ بنُ حَيَّان[٥]، وليس[٦] هو واصلٌ[٧]، وصالحُ بنُ حَيَّان ليس بالقويِّ، هو شيخٌ[٨]،

= في "مشكل الآثار" (٥٦٧٦ و٥٦٧٧).

(١) هو: عبدالله.

(٢) في (ك): « والحية ». وتقدَّم تعريف «الكَمْأَة» في المسألة رقم (١٦٩٨).

(٣) ولفظه كما في "مسند أحمد": «إنَّ الجنَّةَ عُرِضَتْ عليَّ فَلَمْ أَرَ مثل ما فِيهَا، وإنَّها مَرَّتْ بِي خَصْلَةٌ مِنْ عِنَبٍ فَأَعْجَبَتْنِي فَأَهْوَيْتُ إليها لآخُذَها فَسَبَقَتْنِي، ولو أَخَذْتُهَا لَغَرَسْتُها بين ظَهْرَانَيْكُمْ حَتَّى تَأْكُلُوا مِنْ فَاكِهَةِ الْجَنَّةِ، واعْلَمُوا أَنَّ الكَمْأَةَ دَوَاءُ العَيْنِ، وأنَّ العَجْوَةَ مِنْ فَاكِهَةِ الجَنَّةِ، وأنَّ هَذِهِ الحَبَّةَ السَّوْدَاءَ الَّتِي تَكُونُ فِي المِلْحِ اعْلَمُوا أَنَّهَا دَوَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا المَوْتَ».

(٤) روى ابن عدي في "الكامل" (٤/٥٣) عن الإمام أحمد أنه قال: « انقلب على زهير ابن معاوية اسم صالح بن حيان، فقال: واصل بن حيان ». وروى أيضًا عن ابن معين أنه قال: « سمع زهير من صالح بن حيان، وقلب « صالح بن حيان » فجعلها كلها « عن واصل بن حيان ».

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٥/٣٥٦ رقم ٢٢٩٧٢)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٠١١) من طريق محمد بن عبيد، والروياني في "مسنده" (٥٩) من طريق يعلى بن عبيد، وابن عدي في "الكامل" (٤/٥٣) من طريق عبدة بن سليمان، ثلاثتهم عن صالح بن حيان، عن ابن بريدة، عن أبيه، به.

(٦) قوله: « هذا هو صالح بن حيان وليس » سقط من (ك).

(٧) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. والجادَّة: واصلاً. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤)، والمراد: ليس هو واصلَ بن حيَّان.

(٨) وفي "الجرح والتعديل" (٤/٣٩٨) قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن صالح بن حيان؟ فقال: ليس بالقوي، هو شيخ ».

ولم يُدْرِكْ زهيرٌ واصلاً [(١)].

٢١٨٢/أ- قال أبو محمدٍ[(٢)]: قال[(٣)] أبو زرعة: رَوى عبدُالوهَّابِ الخَفَّافُ[(٤)]، عن ثَوْر[(٥)]، عن خالد بن مَعْدان: « **نَهِيقُ الحِمَارِ دُعَاءٌ عَلَى الظَّلَمَةِ** » **وهو منكرٌ**.

وروى[(٦)] حديثَ كُريبٍ[(٧)]، عن ابن عباس - حديثَ العباس[(٨)]-

(١) وقال ابن أبي حاتم أيضًا في "المراسيل" (ص ٦٠-٦١ رقم٢١٢): « سمعت أبي يقول: زهير بن معاوية لم يدرك واصل بن حيان، وإنما هو عن صالح بن حيان ».

(٢) قوله: « قال أبو محمد » من (أ) و(ش) فقط.

(٣) في (ف): « وقال » بالواو.

(٤) هو: عبدالوهَّاب بن عطاء. (٥) هو: ابن يزيد الحمصي.

(٦) يعني عبدالوهاب بن عطاء الخفاف. وهذا الحديث أخرجه الترمذي (٣٧٦٢)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٧٣)، وعبدالله بن أحمد في "زوائده على الفضائل"(١٧٩٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٤٦٠ و٣٦١٨)، والخطيب في "تاريخه" (١١/ ٢٤)، والخلال في "السنة" (٢٤)، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٢٩٤)، جميعهم من طريق عبدالوهاب بن عطاء، عن ثور بن يزيد، عن مكحول، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ للعباس: « إذا كان غداةُ الإثنين فأْتني أنت وولدُك، حتى أدعوَ لك بدعوة ينفعك الله بها وولدك »، فغدا وغدونا معه، وألبسنا كساءً، ثم قال: « اللَّهم، اغفر للعباس وولده مغفرةً ظاهرة وباطنة، لا تغادر ذنبًا، اللهم احفظه في ولده ».
قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ».
وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢/ ٨٩): « إسناده جيد، رواه أبو يعلى في "مسنده" »، روى الحديث في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٦٨٢) من طريق الخطيب، ونقل كلام ابن معين وصالح جزرة الآتي في إعلال الحديث!

(٧) هو: ابن أبي مسلم الهاشمي مولى ابن عباس.

(٨) قوله: « حديث العباس» منصوبٌ؛ إمَّا على أنَّه بدل من قوله: «حديثَ كريب»، وإمَّا على أنَّه مفعول به لفعل محذوف، والمراد: « أعني: حديث العباس».

وهو منكرٌ، ليسا[١] من حديث ثَوْر[٢].

٢١٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جَريرُ بنُ حازم[٣]،

---

(١) يعني حديث العباس، وحديث خالد بن معدان.

(٢) وفي "الجرح والتعديل" (٦/ ٧٢) قال ابن أبي حاتم: « سئل أبو زرعة عن عبدالوهاب الخفاف؟ فقال: رَوى عن ثور بن يزيد حديثين ليسا من حديث ثور . وذكر ليحيى بن معين هذين الحديثين ، فقال: لم يذكر فيهما الخبر ». وروى الخطيب البغدادي في "تاريخه" (١١/ ٢٣-٢٤) بسنده عن صالح بن محمد الأسدي المعروف بصالح جزرة أنه قال: « أنكروا على الخفاف حديثًا رواه لثور بن يزيد، عن مكحول، عن كريب، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ ؛ حديثًا في فضل العباس، وما أنكروا عليه غيره، فكان يحيى بن معين يقول: هذا موضوع، وعبدالوهاب لم يقل فيه: حدثنا ثور، ولعله دلَّس فيه، وهو ثقة ». ونقل الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٦٨٢) هذا النص، وقال: « فلعل الخفاف دلَّسه؛ فإنه بلفظة: عن ».

(٣) في (أ) و(ش): « جرير بن أبي حازم ». ورواية جرير بن حازم هذه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٢٥ رقم ٧١٠١)، وابن أبي الدنيا في "التواضع والخمول" (٢٠٦)، والبزار في "مسنده" (٢٩٩٨/ كشف الأستار)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٤٥)، والدارقطني في "الغرائب" (٣٥٥٨/ أطرافه)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٨-٤٩)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (١٨٦)، ومن طريقه وطريق آخر أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٢/ ٢٨٥).

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" - مقرونًا برواية جرير السابقة-؛ من طريق أبي الربيع الزهراني وأحمد بن إبراهيم، كلاهما عن حماد بن زيد، عن الصَّقعب بن زهير، به هكذا، ليس فيه أن حماد بن زيد شكَّ .

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٦٩-١٧٠ رقم ٦٥٨٣) عن شيخه سليمان ابن حرب، عن حماد بن زيد، عن الصَّقعب بن زهير، عن زيد بن أسلم؛ قال حماد: أظنه عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن عمرو . . . ، فذكره هكذا بالشك من حماد .

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣/ ٧ رقم١) من طريق أبي زرعة الدمشقي، عن سليمان بن حرب، عن حماد ، به ، ولم يذكر أنه شكّ . =

عن[(١)] صَقْعَب[(٢)] بن زهير، عن زيد بن أَسْلَم، عن عَطَاء[(٣)] بن يَسَار، عن عبدالله بن [عُمْرٍو][(٤)]، عن النبيِّ ﷺ؛ في قِصَّة نوح؛ أنه قال: إني مُوصِيكَ بوصيَّة[(٥)]. . . .

قلتُ لأبي: فهذا الحديث محفوظٌ ؟ لأنَّه روى عبدُالعزيزِ الدَّرَاوَرْدي[(٦)]، عن زيد بن أَسْلَم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن النبيِّ ﷺ،

= وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٥٤٨) عن شيخه سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن الصَّقعب بن زهير، عن زيد بن أسلم؛ قال: لا أعلمه إلا عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن عمرو، وهذا يؤكد أن رواية الإمام أحمد أصوب.
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٢٦٧٤ و٣٨٣٥) من طريق أحمد بن إبراهيم- الذي روى الحاكم الحديث من طريقه -، عن حماد بن زيد، به، ولم يذكر « عطاء بن يسار »، ووقع في "المطالب العالية": « عبدالله بن عمر». ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عساكر في "تاريخه" (٦٢/ ٢٨٥-٢٨٦)، وفيه: « عبدالله بن عمرو » على الصواب .

(١) قوله: « عن » سقط من (ف).

(٢) في (ك): « ضعقب ».

(٣) قوله: « عطاء » سقط من (ك).

(٤) في جميع النسخ: «عمر»، والحديث في مصادر التخريج السابقة والآتية عن عبدالله ابن عمرو، ومنها جَرَى التصويب.

(٥) هو حديث طويل فيه نَهْيُ نوحٍ ﷺ لابنيه عن الشرك بالله والكِبر، وأمرُهُ لهما بـ« لا إله إلا الله » والتسبيح.

(٦) هو: عبدالعزيز بن محمد. ولم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن أخرج البخاري الحديث في "الأدب المفرد" (٥٤٨م) فقال: حدثنا عبدالله بن مسلمة؛ قال: حدثنا عبدالعزيز، عن زيد، عن عبدالله بن عمرو، فذكره هكذا موصولاً، دون ذكر عطاء بن يسار في سنده.
وشيخ البخاري هو: عبدالله بن مسلمة القعنبي، وشيخه عبدالعزيز: إما أن يكون الدَّراوَرْدي، أو ابن أبي حازم، فكلاهما يروي عنهما القعنبي، ويرويان عن زيد بن أسلم ! =

مُرسَلٌ[١]، قلتُ: فهو محفوظٌ عندك ؟

قال: تابع عبدَالعزيز هشامُ بنُ سعد[٢].

= وأخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص٦٧)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٥٩٥)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٢/ ٢٨٦)، كلاهما من طريق محمد بن عبدالرحمٰن بن المجبِّر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً .

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٩) من طريق سفيان بن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً ، ولم يذكر فيه عطاء بن يسار .

وسيأتي - آخر المسألة - من طريق هشام بن سعد .

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

(٢) أخرج روايته الإمام أحمد في "الزهد" (ص٦٨) من طريق علي بن ثابت، عن هشام ابن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً . وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٦) من طريق يحيى بن بكير، عن الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن عمرو، به بذكر ما يتعلق بالكبر فقط .

وأخرجه ابن عساكر في "تاريخه" (٦٢/ ٢٨٣-٢٨٤) من طريق علي بن زيد، عن الحسن، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن عمرو، به مرفوعًا . قال ابن عساكر: « ورواه الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، فقال: ابن عمر ». ثم أخرجه بسنده من طريق عيسى بن حماد، عن الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن عمرو . . . ، فذكره هكذا عن عبدالله بن عمرو ، فلعله تصحيف من الناسخ، أو الطابع، والله أعلم ! . ورواه موسى بن عبيدة الرَّبَذي، عن زيد بن أسلم، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ . أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٤١٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١١٥١)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٣٥)، وابن عساكر في "تاريخه" (٦٢/ ٢٨٢). وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٠٦٩/كشف الأستار) فقال: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري؛ ثنا أبو معاوية الضرير، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن دينار، عن عبدالله بن عمر؛ قال: قال =

٢١٨٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثناه عن ابنِ الطَّبَّاع[١]؛ قال: حدَّثنا أَشْعَث بن شُعبة، عن حَنَش[*] بن الحارث، عن أبيه[٢]، [عن علي][٣]، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصَّة الغار[٤]؟

قال: حدَّثنا أبو نُعَيم[٥]، عن حَنَش[*]، عن أبيه، عن علي،

= رسول الله ﷺ . . . ، فذكره. قال البزار: «لا نعلم أحدًا رواه عن عمرو، عن ابن عمر إلا ابن إسحاق، ولا نعلم حدَّث به عن أبي معاوية إلا إبراهيم بن سعيد».
وأخرجه ابن عساكر في "تاريخه" (٢٨٧/٦٢) من طريق أحمد بن عمير بن يوسف، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، به، فقال: «عن عبدالله بن عمرو»، وهو الصواب؛ فقد أخرجه الطبراني - كما في "البداية والنهاية" لابن كثير (١١٩/١)- من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، به، فقال: «عن عبدالله بن عمرو»، ولذا قال ابن كثير: «والظاهر أنه عن عبدالله بن عمرو بن العاص كما رواه أحمد والطبراني، والله أعلم».
وكان ابن كثير قد أورد رواية الإمام أحمد التي أشار إليها - من طريق حماد بن زيد، عن الصَّقعب بن زهير، عن زيد بن أسلم؛ قال حماد: أظنه عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن عمرو، ثم قال ابن كثير: «وهذا إسناد صحيح، ولم يخرجوه».

(١) هو: محمد بن عيسى بن الطَّبَّاع . وروايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٣/ ٤٢٨ رقم٥٥٨١)، والطبراني في "الدعاء" (١٨٧). وأخرجه أبو عوانة أيضًا مقرونًا بالرواية السابقة، والخليلي في "الإرشاد" (٢/ ٥٥٢)، كلاهما من طريق يعقوب بن كعب الأنطاكي، عن أشعث ، به .
قال الطبراني: «هذا الحديث لم يرفعه عن حنش بن الحارث إلا أشعث بن شعبة ، وهو ثقة».

(*) في (ت) و(ك): «حفش».

(٢) هو: الحارث بن لَقيط النخعي.

(٣) ما بين المعقوفين استدركناه من مصادر التخريج، والسياق يدلُّ عليه.

(٤) يعني قصة النفر الثلاثة الذين أطبقت عليهم صخرة وهم في الغار . . . الحديث بطوله.

(٥) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها البخاري في "تاريخه" (٢/ ٢٨٠)، وأبو عوانة (٥٥٨٣)، والطبراني (١٨٨)، والخليلي (٢/ ٥٥٢-٥٥٣). قال الخليلي: =

موقوفً[(١)].

قلت لأبي: فأيُّهما أصحُّ ؟

قال: أبو نُعَيم أثبتُ [(٢)].

٢١٨٤/أ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن يونس[(٤)]،

= «أوقفه أبو نعيم عن علي، وتابعه عبدالصمد بن النعمان عن حنش، ويسنده أشعث، وليس هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد».اهـ. وقوله: إن عبدالصمد تابع أبا نعيم ، غير صحيح كما سيأتي .

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

(٢) تابع أشعثَ بنَ شعبة: عبدُالصمد بن النعمان، فرواه عن حنش، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ . علقه البخاري في الموضع السابق، وأخرجه البزار في "مسنده" (٩٠٦)، وأبو عوانة (٥٥٨٢).
وتابع أبا نعيم على وقفه : مخلد بن يزيد، وروايته أخرجها أبو عوانة - كما في "إتحاف المهرة" (١١/ ٣٢٦-٣٢٧ رقم١٤١٢٤)، ولم نجده في المطبوع منه.
وتابعه أيضًا أبو أسامة حماد بن أسامة - في بعض الطرق عنه - فيما يظهر من كلام البخاري في الموضع السابق من "تاريخه" حيث قال:« وقال لنا أبو نعيم: عن حنش، عن أبيه، عن علي - في الغار -، ولم يرفعه بعضهم عن أبي أسامة ».
وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٦/ ٥١٠).

(٣) سقطت هذه المسألة بتمامها من (ت) و(ك)، وجاءت ملحقة بهامش (ف) بعد المسألة رقم (٢١٧٨)، وأثبتناها هنا بناءً على ترتيب (أ) و(ش).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٢٢١)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٠٥)، لكن وقع عندهما :« عبدالرحمن بن محمد المديني » بدل:« عبدالرحمن بن عمر ». قال الطبراني:« لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عبدالرحمن بن محمد المديني، تفرد به مسلم بن خالد الزَّنجي ». وقال الحاكم :« هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».
وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٧٩) من طريق أحمد بن محمد القواس، والطبراني في "الأوسط"(١١٣) من طريق يحيى بن بكير، كلاهما عن مسلم بن =

عن مُسْلِم بن خالد، عن عبدالرحمٰن بن عمر، عن الزُّهري، عن عُروَة[1]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «وَعِرْقُ الكُلْيَةِ[2]»، قال: «يُؤخَذُ[3] مَاءٌ مُحْرَقًا بِالعَسَلِ»؟

قال أبي: لم أَزَلْ أَلْتَمِسُ هذا الحديثَ، وهو حديثٌ مُنكَر[4].

٢١٨٥ - وسألتُ[5] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو الظَّفَر[6]،

= خالد، به، لكن وقع عند العقيلي: «عبدالرحيم بن عمر» بدل: «عبدالرحمٰن بن عمر». قال العقيلي: «عبدالرحيم بن عمر: عن الزهري روى عنه مسلم بن خالد الزنجي، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به»، ثم روى هذا الحديث بسنده.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عبدالرحمٰن، تفرد به مسلم».

(١) قوله: «عن عروة» سقط من (ش). (٢) قوله: «الكلية» من (ف) فقط.

(٣) قوله: «يؤخذ» غير منقوط الحروف في (أ) و(ش) و(ف)، وهو ضمن السقط الواقع في (ت) و(ك)، وجاء الحديث في مصادر التخريج السابقة هكذا: «الخاصِرَة عِرْقُ الكُلْية، إذا تحرَّك آذى صاحِبَها، فداووها بالماء المُحْرَق والعَسَل». وقوله: «محرقًا» حالٌ من «ماء».

(٤) رُوِيَ هذا الحديثُ أيضًا من طريقين آخرين لا يُفْرَحُ بهما:
فأخرجه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٥٥٦/بغية الباحث)، ويوسف بن خليل الأدمي في "عوالي حديث هشام بن عروة" - كما في "السلسلة الضعيفة" للألباني (٣/ ٣٦٩)- من طريق يحيى بن هاشم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به. ويحيى بن هاشم هذا هو السمسار، وهو يضع الحديث ويسرقه؛ كما في "الكامل" لابن عدي (٧/ ٢٥١). وأخرجه ابن عدي أيضًا (٢/ ٣٥٩) من طريق الحسين بن علوان، عن هشام بن عروة، به.
والحسين بن علوان هذا كذاب يضع الحديث؛ كما في الموضع السابق من "الكامل". وانظر "العلل المتناهية" لابن الجوزي (١٤٧٤).

(٥) نقل بعض هذا النص الضياء في "المختارة" (٥/ ١٠١).

(٦) هو: عبدالسلام بن مُطَهَّر. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٩٣) وقال فيه: قال لي عبدالسلام، وفي "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٩٧) وقال فيه: =

عن سُلَيمان بن المُغِيرة، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ، قيل له:

= حدثني عبدالسلام . . . ، فذكره .
وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٦٠٢/كشف) من طريق العباس بن جعفر، والضياء في "المختارة" (١٧٢٢) من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني، كلاهما عن عبدالسلام بن مطهر، به. وخالف هؤلاء محمد بن عبدالرحمن الصيرفي، فرواه عن أبي ظفر عبدالسلام بن مطهر، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس به، هكذا بجعل « جعفر بن سليمان » بدل: « سليمان بن المغيرة ».
وأخرجه ابن العسكري في "حديثه" المطبوع مع "الكرم والجود" لأبي شيخ البرجلاني (٧٤) من طريق القاضي وكيع، عن محمد بن عبدالرحمن الصيرفي.
ومن طريق ابن العسكري أخرجه الضياء المقدسي في "المختارة" (١٦١٦)، ثم قال: « وقد رواه حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة، عن ثابت ». وتابع أبا ظفر على روايته هكذا: عليُّ بن عبدالحميد فيما أخرجه الضياء في "المختارة" (١٧٢١) من طريق إسماعيل بن عبد الله سَمُّويه، عن علي بن عبدالحميد هذا، عن سليمان، عن ثابت، عن أنس. قال الضياء: « وقد رواه حماد بن سلمة، عن ثابت. ورواه أبو الظفر، عن سليمان بن المغيرة؛ كرواية علي بن عبدالحميد. وقد رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أبي الصِّدِّيق، عن النبيِّ ﷺ ، مرسل . قال أبو زرعة الرازي: الوهم من أبي الظفر؛ يعني في رفعه. قلت: فهذه رواية غير أبي الظفر، وقد تقدم في رواية حماد بن سلمة، عن ثابت مسندًا؛ رواه غير واحد عن آدم بن أبي إياس، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ ، والله أعلم ».اهـ.
ورواية آدم بن أبي إياس عن حماد بن سلمة التي أشار إليها الضياء المقدسي: أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٧٨)، والضياء نفسه (١٦٤٦ و١٦٤٧).
وأخرجها البيهقي في "الزهد" (٨١٥) من طريق الحاكم، ثم قال: « هكذا أخبرنا موصولاً، وقد ذكره البخاري في "التاريخ" عن موسى - هو: ابن إسماعيل -، عن حماد، عن ثابت، عن أبي الصديق، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً . ورواه عبد السلام بن مطهر، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس . . . ».
قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ».
وقد خولف آدم بن أبي إياس في روايته عن حماد بن سلمة ، كما سيأتي . =

مَنْ أهلُ الجنة ؟ مَنْ أهلُ النار ؟ قال: « **مَنْ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَمْلأً**[١] **مَسَامِعَهُ مِمَّا يُحِبُّ** »[٢] ؟

فقالا: هذا عندنا خطأ؛ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٣]، عن ثابت، عن أبي الصِّدِّيق[٤]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[*]؛ وهو الصَّحيح.

قال أبو زرعة: فمنهم من يُحدِّث[٥] عن سُلَيمان، عن ثابتٍ، عن النبيِّ ﷺ ، مُرسَلً[*]، والوَهَمُ من أبي الظَّفَر .

= ورواه البيهقي في "شعب الإيمان" (٦٥٤٤) من طريق يوسف بن عطية، عن ثابت، عن أنس، به، وفيه زيادة.
ويوسف بن عطية هذا متروك؛ ولذا قال البيهقي: « تفرد به يوسف بن عطية الصفار عن ثابت، ورواياته عنه أكثرها مناكير، لا يتابع عليه، والله أعلم ».

(١) قوله: « يملأ » سقط من (ف).

(٢) كذا أورده مختصرًا، ومتنه في "الزهد" لابن المبارك (٢١٤): « عن ثابت قال: قيل: يا رسول الله ، من أهل الجنة ؟ قال: « من لا يموت حتى يملأ سمعه مما يحب »، قال: قيل: يا رسول الله، من أهل النار ؟ قال: « من لا يموت حتى يملأ سمعه مما يكره ». وستأتي الإشارة إلى تخريج هذه الرواية .

(٣) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٩٣)، و "الأوسط" (١/ ٢٩٧) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي، والبغوي في "الجعديات" (٣٣٥٤) من طريق علي ابن الجعد، كلاهما عن حماد، به . ورواية البخاري للحديث في "التاريخ الكبير" جاءت هكذا: « وقال لنا سليمان: حدثنا حماد »، وأظنه تصحف اسم موسى - المذكور في "الأوسط" - إلى « سليمان »، ويستأنس في هذا بكلام البيهقي في "الزهد" الذي سبق نقله . وإذا كان ما جاء في "التاريخ الكبير" سالمًا من التصحيف، فتكون هذه طريقًا ثالثة عن حماد، ويكون سليمان المذكور هو ابن حرب، والله أعلم .

(٤) هو: بكر بن عمرو - وقيل: ابن قيس - النَّاجي.

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا على المسألة رقم(٣٤).

(٥) رواه هكذا عبدالله بن المبارك في "الزهد" (٢١٤/ رواية نعيم بن حماد)، فقال: =

وسمعتُ أبي قال: قال أحمدُ بن حنبل: أعلمُ الناسِ بحديثِ ثابت، وعليِّ بن زيد[١]، وحُمَيد[٢]: حمَّادُ بنُ سَلَمة[٣].

٢١٨٦ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه حمَّادُ بنُ سَلَمة[٥]، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة[٦]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ برَجُلٍ مُضْطَجِعٍ على بطنه فقال[٧]: « **هَذِهِ ضِجْعَةٌ لَا يُحِبُّهَا اللهُ** » ؟

قال أبي: له علَّة[٨].

= أنا سليمان بن المغيرة. . .، فذكره .

(١) في (ف): « زيد حماد »، وضرب على قوله: « حماد ».

(٢) هو: ابن أبي حميد الطويل .

(٣) انظر نحو هذا في "الجرح والتعديل" (٣/ ١٤١).

(٤) انظر المسألة التالية، والمسألة الآتية برقم (٢٣٠٥).

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٢/ ٣٠٤ رقم ٨٠٤١)، وذكرها الدارقطني في "العلل" (٩/ ٢٩٩). وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥/ ٣٣٩ رقم ٢٦٦٧٠) من طريق عبدة بن سليمان، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٨٧ رقم ٧٨٦٢) من طريق محمد بن بشر، والترمذي في "جامعه" (٢٧٦٨) من طريق عبدة ابن سليمان وعبدالرحيم بن سليمان، وابن حبان في "صحيحه" (٥٥٤٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٧١) من طريق عيسى بن يونس، والبيهقي في "الشعب" (٤٣٩٤)، و"الآداب" (٩٧٦) من طريق أبي معاوية الضرير والنضر بن شميل، جميعهم عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به .
وذكر الدارقطني في "العلل" (٩/ ٢٩٩) أن الفضل بن موسى السيناني وشجاع بن الوليد ومعتمر بن سليمان، رووه أيضًا عن محمد بن عمرو ، إلا أن معتمر بن سليمان أرسله، فلم يذكر فيه أبا هريرة .

(٦) هو: ابن عبدالرحمن بن عوف. (٧) في (ف): « قال ».

(٨) ذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٦٦) طريق محمد بن عمرو هذه، وقال: « لا يصح ».

قلتُ: وما هو[١] ؟

قال: رواه ابنُ أبي ذئب[٢]، عن خالِهِ[٣] الحارث بن عبدالرحمٰن؛ قال: دخلتُ أنا وأبو سَلَمة على ابنِ طِهْفة[٤]، فحدَّث عن أبيه[٥]؛ قال: مَرَّ[٦] بي وأنا نائمٌ على وجهي[٧]؛ وهو[٨] الصَّحيح[٩].

---

(١) أي: ما هو وجهُ العلَّة.

(٢) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٤٣٦)، والإمام أحمد في "المسند"(٥/ ٤٢٦ رقم٢٣٦١٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٦٦)، و"الأوسط" (١/ ١٨٠)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ١٠٣)، و(٢/ ٢٧٥-٢٧٦)، والضياء في "المختارة" (٨/ ١٣٨ رقم١٥٣).

(٣) في (ت) و(ك): « خال ».

(٤) ضبب ناسخ (ف) على قوله: « طهفة »، وابن طِهْفة هذا اسمه: يعيش .

(٥) هو: طِهْفة- بكسر الطاء المهملة وسكون الهاء - ابن قيس الغفاري، ويقال: « طخفة » بالخاء المعجمة، ويقال: « طِغْفة » بالغين المعجمة.

(٦) يعني : النبي ﷺ ؛ كما سيصرح به في المسألة التالية، من طريق أخرى .

(٧) في (ك): « وجهتي ».

(٨) في (ت) و(ف) و(ك): « وهذا » بدل: « وهو ».

(٩) في هذا الحديث اختلاف طويل، ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٦٥-٣٦٦)، و"الأوسط"(١/ ١٧٩-١٨١)، وأشار له الترمذي عقب الحديث (٢٧٦٨)، وعرض النسائي بعضه في "السنن الكبرى" (٦٦١٩-٦٦٢٢ و٦٦٩٥-٦٦٩٧)، والضياء المقدسي في "المختارة"(٨/ ١٣٩-١٤١)، وذكره الدارقطني في "العلل"(١٧٧٦) فقال: « يرويه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة،عن أبي هريرة؛ قال ذلك حماد بن سلمة، وعيسى بن يونس، والنضر بن شُميل، وأبو معاوية، وعبدة بن سليمان، والفضل بن موسى السيناني، وشجاع بن الوليد، ومحمد بن بشر. ورواه معتمر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة - مرسلاً -، عن النبيِّ ﷺ، وغيرُه يرويه عن أبي سلمة، عن ابن طهفة الغفاري، عن أبيه، وهو الصواب». اهـ.
وقال المزي في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٣٧٥-٣٧٦): « طِخْفة بن قيس الغفاري: =

٢١٨٧- وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبدالعزيز الدَّرَاوَرْدي[٢]، عن محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة الدُّؤَلي، عن محمد بن عمرو بن عَطَاء العامِري، عن أبي هريرة؛ قال: خرجَ علينا رسولُ الله ﷺ وأنا مُنكَبٌّ على وجهي نائمٌ، فأقرعَني[٣]، ثم قال: « هَذِهِ ضِجْعَةٌ يُبْغِضُهَا اللهُ » ؟

قال أبي: إنما هو: محمَّد بن عمرو بن عَطَاء[٤]، عن ابن

= صحابي له حديث واحد في النهي عن النوم على بطنه، رواه يحيى بن أبي كثير، وفيه عنه اختلاف طويل عريض، فقيل: عنه (د س)، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، عن يعيش بن طِخْفة بن قيس، عن أبيه. وقيل: عنه (س ق)، عن أبي سلمة، عن يعيش بن قيس بن طخفة، عن أبيه. وقيل: عنه (بخ)، عن أبي سلمة، عن ابن طخفة، عن أبيه. وقيل: عنه (س)، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْميّ، عن عَطيَّة بن قيس، عن أبيه، وهو وهمٌ. وقيل: عنه (س)، عن محمد بن إبراهيم، عن ابنٍ ليعيش بن طِغْفة - وفي نسخةٍ: ابن طِخْفة -، عن أبيه. وقيل: عنه (س)، عن ابنٍ لقيس بن طِغْفة - وفي نسخةٍ: ابن طِخْفة -، عن أبيه، من غير ذكر لأبي سلمة، ولا لمحمد بن إبراهيم بينهما. وقيل: عنه (ق)، عن قيس بن طِهْفة، عن أبيه، من غير ذكرٍ لأحد بينه وبين قيس. ورواه يعقوب بن حُميد ابن كاسِب (ق)، عن إسماعيل بن عبدالله - هو ابن أبي أُوَيس -، عن محمد بن نُعَيم المُجْمِر، عن أبيه، عن طِهْفة، عن أبي ذَرّ، وهو قولٌ مُنكر لا نعلم أحدًا تابَعَه عليه. وفيه اختلاف غير ذلك؛ اقتصرنا منه على ما ذكره هؤلاء الأئمة ». اهـ.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٣٠٥)، وانظر المسألة السابقة.

(٢) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٦٦)، و"الأوسط" (١/ ١٨٠)، وقال: « ولا يصح فيه أبو هريرة »، وسيأتي كلام الدارقطني عن هذا الحديث .

(٣) أقرعَ الفرسَ بلجامِه: كبَحَه، وأقرع فلانًا، وأقرع له: كفَّه. "الصحاح" (٣/ ١٢٦٤)، و"أساس البلاغة" (ص ٦٥٧)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ٨٩)، و"تاج العروس" (١١/ ٣٦٦). والمراد: نهاه عن فعله هذا. والكلمة في(أ) و(ش) بلا نقط.

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٢٦ رقم ٢٣٦١٥) من طريق =

طِخْفَةَ[١]، عن أبيه؛ قال: مَرَّ بي النبيُّ ﷺ[٢].

٢١٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شَرِيكٌ[٣]، عن حُمَيد[٤]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ...»؟

قال أبي: لهذا عِلَّة.

قلتُ: وما عِلَّتهُ؟

قال: رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابتٍ وحُمَيدٍ، عن إسحاق بن عبدالله بن الحارث، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٥].

= محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن يعيش بن طِهْفة الغفاري، عن أبيه، به.

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٦٦)، و"الأوسط" (١/ ٢٧٧/ تحقيق اللحيدان) من طريق عبيد بن يعيش، عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن نعيم بن محمد، عن يعيش بن طِهْفة، عن طهفة الغفاري، به. ثم قال البخاري: «هو: نعيم بن مُجْمِر، و" ابن محمد " خطأ».

(١) في (ش) و(ف) و(ك): «أبي طخفة» بدل: «ابن طخفة».

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ٣٠٠): «وروي هذا الحديث عن محمد بن عمرو بن حَلْحَلة، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن أبي هريرة. وقيل: عنه، عن عطاء، عن أبي هريرة. ولا يصح عن أبي هريرة؛ وإنما رواه محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن طِهْفَة أيضًا».

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي القاضي. وروايته أخرجها الطبراني في "طرق حديث من كذب عليّ" (١٢٣).

(٤) هو: ابن أبي حميد الطويل.

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

٢١٨٩ - وسمعتُ[(١)] أبي وذكَرَ حديثًا رواه وَكِيع[(٢)]، عن فِطْر[(٣)]، عن أبي يحيى القَتَّات[(٤)]، عن مجاهد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **« لَوْ أَنَّ جَبَلاً بَغَى عَلَى جَبَلٍ، لَدُكَّ**[(٥)] **البَاغِي مِنْهُمَا »**.

ورواه وَكِيع[(٦)]، عن سُفيان، عن أبي يحيى القَتَّات، عن مجاهد،

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٤٨).

(٢) هو: ابن الجراح. وروايته هذه أخرجها هو في "الزهد" له برقم (٤٢٦)، وعنه هناد في "الزهد" (١٣٩٥). وأخرجه عبدالله بن المبارك في "الزهد" - كما في "المقاصد الحسنة" (رقم ٨٨٨)- عن فطر بن خليفة، عن أبي يحيى، عن مجاهد، مرسلاً.
كذا رواه عبدالله بن المبارك عن فطر كما رواه وكيع . وخالفهما أبو نعيم الفضل بن دُكين وخلاد بن يحيى، فروياه عن فطر، عن أبي يحيى القتَّات، عن مجاهد، عن ابن عباس ، موقوفًا عليه ، كما رواه سفيان الثوري فيما يأتي .
أما رواية أبي نعيم الفضل بن دُكين: فأخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٥٨٨).
وأما رواية خلاد بن يحيى: فأخرجها أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٣٢٢).

(٣) هو: ابن خليفة.

(٤) مشهور بكنيته. ومختلف في اسمه، فقيل: اسمه زاذان، وقيل: دينار، وقيل غير ذلك.

(٥) كذا في (ت) و(ش) و(ك)، وهو الموافق لمصادر التخريج، وفي (أ) و(ف): «الذل»، وفي المسألة الآتية برقم (٢٥٤٨): « لذل » في جميع النسخ. وفي بعض طرق الحديث: «لجعل الله الباغي منهما دكًّا ».

(٦) روايته هذه أخرجها هو في "الزهد" له برقم (٤٢٧)، وعنه هناد في "الزهد" (١٣٩٦). ولا يبعد أن يكون سفيان الثوري دلَّس هذا الحديث؛ فقد ذكر الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٢/ ١٢٤)،والسخاوي في "المقاصد الحسنة" = = (ص ٣٤٢ رقم ٨٨٨)، أن ابن مردويه أخرجه من طريق سفيان، عن الأعمش، عن أبي يحيى القتَّات، عن مجاهد، عن ابن عباس، به ، موقوفًا .
والحديث معروف عن الأعمش، إلا أنه ربما دلَّسه؛ فأسقط يحيى القتَّات؛ فقد أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٦٢٦٦) من طريق علي بن مسهر، =

عن ابن عباس؛ قال: « لَوْ أَنَّ جَبَلَيْنِ بَغَى أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ، لَدَلَّ[١] البَاغِي مِنْهُمَا ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا أصحُّ من حديثِ فِطْر .

٢١٩٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عُبيدالله القَواريري[٢]،

= عن الأعمش، به ، كرواية سفيان السابقة بذكر القتات .
وكذا رواه ابن مردويه - كما في "تخريج الكشاف" و"المقاصد" أيضًا - من طريق قطبة بن عبدالعزيز، عن الأعمش، إلا أنه رفعه .
ورواه عبيدالله بن زَحْر، وأبو معاوية محمد بن خازم، وقيس بن الربيع؛ ثلاثتهم عن الأعمش، عن مجاهد،عن ابن عباس، به موقوفًا، ليس فيه ذكر لأبي يحيى القتات.
أما رواية عبيدالله بن زحر: فأخرجها ابن وهب في "جامعه" (/ ٣٨٧ رقم ٢٧٤).
وأما رواية أبي معاوية : فأخرجها إبراهيم الحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٦٠٣)، وابن حبان في "روضة العقلاء" (ص ٦٦)، وعلي بن حرب في "حديثه"، كما في "الضعيفة" للألباني (٤/ ٤١٩).
وأما رواية قيس بن الربيع : فأخرجها ابن أبي الدنيا في "ذم البغي" (٧).
وسيأتي في المسألة (٢٥٤٨) أن إسرائيل بن يونس رواه أيضًا عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس، موقوفًا .

(١) كذا في جميع النسخ، عدا (ك)، ففيها : « لدك »، مع أنها منسوخة من (ت)، وانظر التعليق على هذه الكلمة في بداية المسألة .

(٢) هو: عبيدالله بن عمر. ولم نقف على الحديث من طريقه، لكن رواه البزار في "مسنده" (٣٤٧٩) من طريق سعيد بن سليمان، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٩١ رقم ٧١٦٩)، و"الأوسط" (٦٣٣٨) من طريق حفص بن عمر الجُدّي، كلاهما عن قَزَعة بن سويد، به .
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن شداد بن أوس عن النبيِّ ﷺ [إلا] بهذا الإسناد، ويحيى بن [جُرْجة] روى عنه ابن جريج وقَزَعة بن سويد، وهذا الحديث إنما رواه الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أمه أم كلثوم ». =

عن قَزَعة بن سُويد، عن يحيى بن جُرْجة[(١)]، عن الزُّهري، عن محمود ابن لَبِيد، عن شَدَّاد بن أَوْس؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَيْسَ الكَذِبُ[(٢)] مَنْ أَصْلَحَ بَيْنَ النَّاسِ وَنَمَىٰ[(٣)] خَيْرًا» ؟

= وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري، عن محمود، عن شداد بن أوس، إلا يحيى بن جُرْجَة، تفرد به قَزَعة بن سويد. ورواه الناس: عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمٰن، عن أمه أم كلثوم».
وأخرجه الدارقطني في "الغرائب والأفراد" (٢٢٦١/أطرافه)، وقال: «تفرَّد به يحيى ابن جُرْجة، عن الزهري، عنه، وتفرد به قَزَعة بن سويد عنه»؛ يعني: عن يحيى بن جرجة.

(١) جُرْجَة: بضم الجيم الأولى، وسكون الراء، وفتح الجيم الثانية. انظر "الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٦٩).

(٢) كذا لفظ الحديث هنا: «ليس الكذبُ مَنْ . . .»، ولفظه عند البخاري ومسلم من حديث أم كلثوم بنت عقبة - وهو ما سيرجِّحه أبو زرعة -: «ليس الكذَّابُ الذي يُصلحُ . .»، وكذا في أغلب مصادر تخريجه: «ليس الكَذَّاب» كما في صحيح البخاري ومسلم، وفي بعضها: «ليس الكاذب»، وفي بعضها: «ليس الكَذِبُ أن يقولَ الرجلُ في إصلاح ما بين الناس». وما وقع هنا صحيحٌ في العربية، ويخرَّج على حذف مضاف في اسم «ليس» أو في خبرها: **فالتقدير في الأوَّل**: ليس ذُو الكذب مَنْ أَصْلَحَ . . .»؛ ويشهد لهذا رواية: «ليس الكَذَّابُ» و «ليس الكاذب».
والتقدير في الثاني: «ليس الكذِبُ قولَ مَنْ أصلح . . .»؛ ويشهد لهذا رواية: «ليس الكذبُ أن يقولَ الرجلُ في إصلاح ما بين الناس».
وحذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أسلوبٌ معروفٌ من أساليب اللغة العربية، وقد تقدَّم بيانه في تعليقنا على المسألة رقم (٢).
هذا؛ وقد قال النووي: ومعنى الحديث: ليس الكذابُ المذمومُ الذي يُصلح بين الناس، بل هذا مُحسنٌ. "شرح النووي" (١٦/ ١٥٧).

(٣) يقال: نَمَيْتُ الحديث أَنْمِيهِ: إذا بَلَّغتَهُ على وجه الإصلاح وطلب الخَير. فإذا بَلَّغتَهُ على وجه الإفساد والنَّميمة قلت: نَمَّيتُهُ؛ بالتشديد. "النهاية" (٥/ ١٢١) و"فتح الباري" (٥/ ٢٩٩).

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ هو: عن الزُّهري، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن أُمِّه أُمِّ كلثوم ابنَتِ[(١)] عُقْبة، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

٢١٩١ - وسُئِلَ[(٣)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه [القَواريري][(٤)]، عن قَزَعة بن سُويد، عن يحيى بن جُرْجة، عن الزُّهري، عن محمود بن لَبِيد، عن شَدَّاد بن أَوْس؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: ((**مَنْ غَلَّ مِنَ الأَرْضِ شِبْرًا، طُوِّقَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَى سَبْعَةِ أَرَضِينَ**[(٥)])) ؟

---

(١) في (ش): « ابنة »، وهو الجادَّة، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيحٌ في العربية على لغة لبعض العرب، وعليها وردت بعض كلمات القرآن. انظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٢) ومن هذا الوجه الذي رجَّحه أبو زرعة أخرجه البخاريُّ في "صحيحه" (٢٦٩٢)، ومسلم (٢٦٠٥).

(٣) نقل الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (١٢٩١) حُكم أبي زرعة على هذا الحديث بأنه خطأ .

(٤) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: «القوارير». وهو: عبيدالله بن عمر. ولم نقف على روايته لهذا الحديث ، لكن أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ٢٩١ رقم ٧١٧٠) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي، وابن جميع في "معجم الشيوخ" (ص ١٤٥) من طريق أزهر بن مروان، كلاهما عن قَزَعة بن سويد، به ، وزاد فيه: « ومن قتل دون ماله فهو شهيد ». وتصحف « أزهر بن مروان » عند ابن جميع إلى: « أزهر بن مروز ».

(٥) قوله: «سبعة أرضين» كذا في النسخ بتأنيث «سبعة»، والمعدود مؤنث وهو «الأرض» مفرد «الأرضين»، وجاء في رواية البخاري ومسلم للحديث - كما سياتي في التخريج -: « سبع أرضين»، وهو الجادَّة، لكنَّ ما وقع هنا صحيح، ويخرَّج على وجهين: **الأول**: على مراعاة الجمع وهو «أرضين»؛ إذ هو ملحق بجمع المذكر السالم؛ قال الفيومي في خاتمة "المصباح المنير" (٢/ ٧٠٤): «وإذا كان المعدودُ مذكرًا واللفظ مؤنثًا، أو بالعكس، جاز التذكير والتأنيث؛ نحو: ثلاثة أنفسٍ، وثلاث أنفُسٍ .اهـ. وانظر نحو ذلك في تعليقنا على المسألة رقم (٢٥٢). =

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن الزُّهري، عن طلحة بن عبدالله بن عَوْف، عن عبدالرحمٰن بن عمرو بن سَهْل، عن سعيد بن زيد، عن النبيِّ ﷺ [١].

٢١٩٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالله بن رَجَاء [٢]، وسَهْلُ بنُ حمَّاد العَقَدي [٣] أبو عَتَّاب، عن شُعبة، عن عَدِيِّ ابن ثابت، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس، موقوفً [٤]؛ قال: « **لا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا** ».

= والثاني: على تضمين « الأرض » معنى « البساط »؛ قال في "المصباح" (أ ر ض/ ١/ ١٢): « وربَّما ذُكِّرت الأرض في الشعر على معنى البساط». اهـ. وهو من الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، وهو فاشٍ في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٧٠). هذا وفي النسخة (ف): « سبع»، لكنَّها صوِّبت في الحاشية إلى «سبعة» كما في بقية النسخ. وقولهم: « أرَضون » و «أرَضين» بفتح الراء ، وتسكينُها لغةٌ قليلة .

(١) ومن هذا الوجه الذي رجحه أبو زرعة رواه البخاري (٢٤٥٢)، ورواه البخاري أيضًا (٣١٩٨)، ومسلم (١٦١٠) من طرق أخرى عن سعيد بن زيد ﷺ ، به .

(٢) لم نقف على روايته موقوفًا، ولا على رواية سهل بن حماد، لكن أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨) من طريق عبدالله بن رجاء هذا مقرونًا مع بشر بن عمر، كلاهما عن شعبة، به ، مرفوعًا .

(٣) كذا في جميع النسخ: « العقدي » ، وهو موافق لنسخة خطية من "الجرح والتعديل" على ما ذكر العلامة المعلِّمي اليماني (٤/ ١٩٦) في تعليقه عليه. وفي نسخة أخرى: « العقوي » بالواو. وفي "معرفة الثقات" للعجلي (٦٩١)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ١٧٩)، و"الكاشف" (١/ ٤٦٩)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ١٢٢): « العَنْقَزي» بمهملة، ثم نون، ثم قاف، بعدها زاي.

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

ورَوَيا[1] عن شُعبة، عن سِمَاك[2]، عن عِكرمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ بنحوه ؟

فقالا: أكثرُ أصحاب شُعبة[3] الحُفَّاظُ منهم يرفعون حديثَ عَدِيِّ ابن ثابت، ولا يقولون[4] في حديث سِمَاك: ابن عباس؛ إنما يقولون:

---

(١) يعني عبدالله بن رجاء، وسهل بن حماد. ولم نقف على رواية سهل بن حماد. أما رواية عبدالله بن رجاء: فأخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨٢).
والحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٤٢٧) من طريق سفيان الثوري، عن سماك، به . ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٤٥ رقم٣٢١٦)، والترمذي (١٤٧٥). قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم ».
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٨٥٤)، والإمام أحمد في الموضع السابق و(١/ ٢١٦ و٢٣٧ رقم ١٨٦٣ و٢٤٧٤)، وابن ماجه (٣١٨٧) من طرق أخرى عن الثوري ، به .
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (١/ ٢٩٧ رقم ٢٧٠٥)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٧٥ رقم ١١٧١٩) كلاهما من طريق إسرائيل، والطبراني أيضًا (١١٧١٨) من طريق أسباط بن نصر، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٤٧٨-٤٧٩) من طريق الوليد بن أبي ثور، ثلاثتهم عن سماك بن حرب ، به .

(٢) هو: ابن حرب .

(٣) منهم: أبو داود الطيالسي في "المسند" (٢٧٣٨)، ومحمد بن جعفر؛ غندر عند الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٨٥ و٣٤٠ و٣٤٥ رقم ٢٥٨٦ و٣١٥٥ و٣٢١٥)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٥٧)، ووكيع بن الجراح وبهز بن أسد؛ عند الإمام أحمد أيضًا (١/ ٢٨٠ و٣٤٥ رقم ٢٥٣٢ و٣٢١٥)، ومعاذ العنبري وعبدالرحمن بن مهدي؛ عند مسلم في الموضع السابق، وعبدالله بن المبارك؛ عند النسائي(٤٤٤٣)، وغيرهم.

(٤) لم نقف على رواية شعبة للحديث عن سماك، عن عكرمة مرسلاً، وتقدم أن سفيان الثوري وغيره رووه عن سماك موصولاً .

سِمَاك، عن عِكرِمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ؛ وهذا صحيحٌ[١].

قلت: إنما هو اتفقا[٢]؟

فقالا: شَيخَينِ صَالِحَينِ[٣]، أوقَفا ما رفَعَهُ الحُفَّاظُ، ووصَلَا ما يرسله الحُفَّاظ[٤].

٢١٩٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الثَّوري[٥]، عن حَبيب؛ قال: رأيتُ سعيد بن جُبير يُقَبِّلُ[٦] ابنًا له ذا لِحية.

فقلتُ لهما: فهذا[٧] حَبِيبُ بنُ أبي ثابت؟

---

(١) الظاهر أنه يعني رواية شعبة، وأن الصواب التفريق فيها بين طريقي عدي بن ثابت وسماك، ولا يعني تصحيح رواية من أرسل طريق سماك مطلقًا؛ لأن سفيان الثوري وغيره رووه موصولاً كما سبق.

(٢) أي: اتفق عبدالله بن رجاء وسهل بن حماد على روايته هكذا عن شعبة، ومتابعة كل منهما للآخر ترفع تفرد أحدهما بالحديث.

(٣) يعنيان: عبدالله بن رجاء، وسهل بن حماد. وكذا جاء في جميع النسخ بالياء: «شيخين صالحين»، والجادَّة أن يكونا بالألف؛ لأنهما خبر لمبتدأ محذوف، أي: هما شيخان صالحان، لكن يخرَّج ما في النسخ على وجهين؛ على لغة لبني سُلَيم، وعلى الإمالة، وقد تقدم التعليق على مثل ذلك في المسألة رقم (٢٥)، و(٧٥٩).

(٤) يعني: عن شعبة فقط.

(٥) هو: سفيان. وروايته هذه أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل" (١/ ٢٠٨ رقم ٢٢١)، و(٢/ ١٥١ رقم١٨٣٨) عن أبيه، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، به، بلفظ: يقبل ابنًا له رجلاً . وفيه قال عبدالرحمن بن مهدي: فقلت لسفيان: حبيب بن أبي ثابت؟ قال: لا ، قلت: حبيب بن أبي عمرة؟ قال: لا ، قلت: فمن حبيب؟ قال: شيخ لنا . قال عبدالله بن أحمد: قال أبي : أظنه حبيب ابن أبي الأشرس.

(٦) في (ك): «يقتل»! (٧) في (ك): «فذا».

فقالا: هو حَبِيبُ بنُ أبي الأشْرَس؛ حَبِيبُ بنُ حَسَّان[(١)].

٢١٩٤ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه خَلَّاد بن يحيى[(٣)]، عن الثَّوريِّ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عمرو بن حُرَيث، عن عمر بن الخطاب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ[(٤)] مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا** » ؟

فقالا: هذا خطأٌ، وَهِمَ فيه خَلَّاد؛ وإنما[(٥)] هو عن عمر قولَه[(٦)].

---

(١) هو: حبيب بن حسان بن المنذر بن عمار، وحسان والمنذر يقال لكل منهما: «أبو الأشرس»؛ فهو حبيب بن أبي الأشرس: حسان بن أبي الأشرس المنذر بن عمار. وهو حبيب بن أبي هلال أيضًا. انظر "الجرح والتعديل"(٣/ ٩٨)، و"تهذيب الكمال" (٦/ ١٢-ترجمة حسان)، و"الميزان"(١/ ٤٥٠)، و"لسان الميزان" (٢/ ١٦٧).

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٣٢٤) من كلام أبي حاتم وحده.

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٤٧)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٢/ ٦١٦/ مسند عمر)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٩٥)، والفاكهي في "فوائده" (٢٢٦)، والدارقطني في "العلل"(٢/ ١٨٩)، وتمام في "فوائده" (١١٥٨ و١١٥٩/ الروض البسام).

ومن طريق الفاكهي أخرجه عبدالغني المقدسي في "أحاديث الشعر" (٣٥).

(٤) قوله: « له » سقط من (ت) و(ف) و(ك).

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): « إنما » بلا واو.

(٦) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن إسماعيل، عن عمرو بن حريث، عن عمر موقوفًا، ولا نعلم أسنده غير خلاد، [عن] سفيان ».

وقال الدارقطني في الموضع السابق من "العلل": « يرويه إسماعيل بن أبي خالد عنه [أي عن عمرو بن حريث]، أسنده خلاد بن يحيى، عن الثوري، عن إسماعيل؛ رفعه إلى النبيِّ ﷺ، ووقفه غيرُه عن الثوري. وكذلك رواه يحيى القطان وأبو معاوية وأبو أسامة وغيرهم، عن إسماعيل موقوفًا، وهو الصحيح ». =

٢١٩٥ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمَّد بن سَلَمة، عن ابن إسحاق[٢]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه[٣]، عن أبي شُرَيْحٍ الكَعْبي[٤]، عن النبيِّ ﷺ: « **مَنْ كَانَ**[٥] **يُؤْمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ**[٦] **يُؤْمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ**[٧] **فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ...** » الحديثَ.

قلتُ لأبي: ورواه مالك[٨]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي شُرَيح،

= وفي "سؤالات الحاكم للدارقطني" (٣١٢) سأل الحاكم الدارقطني عن خلاد بن يحيى؟ فقال: « خلاد ثقة، إنما أخطأ في حديث واحد؛ حديث الثوري عن إسماعيل، عن عمرو بن حريث، عن عمر، فرفعه وأوقفه الناس». وانظر "تهذيب التهذيب" (١/ ٥٥٨).

وأما الطبري في الموضع السابق من "تهذيب الآثار" فإنه عنون للحديث بقوله: « ذِكْر ما صحَّ عندنا سنده من حديث عمرو بن حريث، عن عمر بن الخطاب، عن النبيِّ ﷺ »، ثم أخرج الحديث، ثم قال « وهذا خبرٌ عندنا صحيحٌ سنده، لا علَّة فيه توهِنه، ولا سبب يضعِّفه، وقد يجب أن يكونَ على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح؛ لعلَّتين: إحداهما: أنه قد حدَّث به عن إسماعيل بن أبي خالد جماعةٌ ولم يرفعوه إلى النبيِّ ﷺ، بل وقفوه على عمر، وجعلوا هذا الكلام من قِيلِه. والأخرى: أنه خبر لا يُعرَف له مخرجٌ عن عمرو بن حريث، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ إلا من هذا الوجه، والخبرُ إذا انفرد به منفردٌ وجبَ فيه التثبت عندهم ».

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٠٩) و(٢٣١٢).

(٢) هو: محمد بن إسحاق بن يسار. ووقع في (ف) و(ك): « عن أبي إسحاق ».

(٣) هو: كيسان المدني مولى أم شريك.

(٤) قيل: اسمه: خويلد بن عمرو، وقيل عكسه، وقيل غير ذلك.

(٥) في (ف): « من كان من ».

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « من كان ». (٧) قوله: « الآخر » سقط من (ك).

(٨) في "الموطأ" (٢/ ٩٢٩ رقم١٦٦٠)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٨٥ رقم٢٧١٦١)، والبخاري في "صحيحه"(٦١٣٥)، وفي "الأدب المفرد"=

عن النبيِّ ﷺ، لم يقل: « عن أبيه » ؟

قال أبي[(١)]: وقد روى عَبْدة بن سُلَيمان[(٢)]، عن محمد بن إسحاق، عن سعيد، عن أبي شُريح[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ ؛ بلا « أبيه ».

قال أبي: والصَّحيحُ: سعيدٌ، عن أبي شُريح[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ[(٥)].

قلت لأبي: سمع سعيدٌ المَقْبُري من أبي شُريح ؟

قال: نعم[(٦)].

٢١٩٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه صالح بن أبي الأَخْضر[(٧)]، عن الزُّهريِّ، عن محمد بن ثابت بن قَيْس بن شَمَّاس، عن أبيه؛ أنه أتى النبيَّ ﷺ؛ قال: يا رسول الله ، خَشِيتُ أن أكونَ من أهل النار !

= (٧٤٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٧٤٨).

(١) قوله: « قال أبي » سقط من (ف).

(٢) روايته أخرجها هناد في "الزهد" (١٠٥٢). ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٠٧٨) من طريق يزيد بن هارون، والحربي في "إكرام الضيف" (١٩) من طريق عبدالله بن نمير، كلاهما عن محمد بن إسحاق، مثله.

(٣) في (ك): « عن محمد بن إسحاق، عن سعيد بن شريح ».

(٤) في (ك): « والصحيح: سعيد بن شريح ».

(٥) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٠١٩ و٦٤٧٦)، ومسلم (٤٨) في اللقطة، عقب الحديث رقم (١٧٢٦) من طريق الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أبي شريح، به. وأخرجه مسلم أيضًا (٤٨) من طريق نافع بن جبير، عن أبي شريح، به.

(٦) انظر "العلل" لابن المديني (ص ٧٨)، وللدارقطني (١٤٦٥).

(٧) أخرج روايته الطبراني في "الكبير" (٢/ ٦٦ رقم ١٣١٠)، وابن مردويه كما في "فتح الباري" لابن حجر (٦/ ٦٢١). =

قال:« لِمَ ؟ »، قال: نهانا اللهُ أن نُحْمَدَ بما لم نفعَلْ، وأنا رجلٌ أُحِبُّ الحمدَ، ونهانا أن نَرْفَعَ أصواتَنا فوق صوتِكَ، وأنا رجلٌ جَهِيرُ الصوتِ، ونهانا عن الخُيَلاء، وأنا أحبُّ الجَمَالَ . . .، الحديث ؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه صالح؛ إنما هو: عن الزُّهري، عن إسماعيلَ بنِ محمدِ بنِ ثابتٍ. الأُوَيْسيُّ[1]؛ قال: حدَّثنا مالك،

= وأخرجه الطبراني أيضًا (١٣١٣) من طريق معاوية بن يحيى الصدفي، وابن مردويه - كما في "تفسير ابن كثير" (٢/ ١٥٨)- من طريق موسى بن عقبة ومحمد بن أبي عتيق، ثلاثتهم عن الزهري، عن محمد بن ثابت الأنصاري: أن ثابت بن قيس قال: يا رسول الله . . .، الحديث .

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣١١)، و"الأوسط" (٤٢) من طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن محمد بن ثابت؛ حدثني أبي ثابت بن قيس . . .، فذكره هكذا موصولاً.

(١) كذا في جميع النسخ:« إسماعيل بن محمد بن ثابت الأُوَيْسي »، فالظاهر أنه حذف صيغة التلقي عن الأويسي، كعادة بعض المحدثين، وربما كان هناك سقط في العبارة، وصوابه:« إسماعيل بن محمد بن ثابت. حدثنا به الأُوَيْسي »، والأُوَيْسي إما أن يكون عبدالعزيز بن عبدالله بن يحيى، أو: إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس؛ فكلاهما يروي عن مالك، ويروي عنهما أبو حاتم الرازي، لكن المشهور بالأويسي هو عبدالعزيز، وأما إسماعيل فلا يكاد يعرف بهذه النسبة، وأول من وجدناه نسبه: ابن الأثير في "اللباب" (١/ ٩٥).

وقد أخرج الدارقطني في "غرائب مالك" هذا الحديث - كما في "فتح الباري" لابن حجر (٦/ ٦٢١)، و"تعجيل المنفعة" (١/ ٣٠٩)- من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، به .

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات"- كما في "فتح الباري" (٦/ ٦٢١)- من طريق معن بن عيسى، والروياني في "مسنده" (١٠٠١) من طريق عبدالله بن وهب، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٢٨)، و"دلائل النبوة" (٥٢٠) من طريق عمرو بن مرزوق، ثلاثتهم عن مالك، به . قال ابن حجر:« وهذا مرسل قوي الإسناد ». =

عن[١] ابن شِهاب، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قَيْس بن شَمَّاس؛ أنَّ[٢] ثابت بن قَيْس أتى النبيَّ ﷺ، فذكَرَ نحوَهُ، وهو أشبهُ[٣].

= وخالف هؤلاء جميعًا سعيدُ بن كثير بن عُفير وعبدالعزيز بن يحيى، فروياه عن مالك، عن ابن شهاب الزهري، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت الأنصاري، عن ثابت بن قيس؛ أنه قال: يا رسول الله، لقد خشيت . . .، الحديث. أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/ ٦٧ رقم١٣١٢)، والدارقطني في "غرائب مالك" - كما في الموضع السابق من "الفتح" - عن سعيد بن كثير فقط، وأخرجه ابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢٦/ ١٦٤-١٦٥)، و"الاستيعاب" (١/ ٢٠١) عنهما كليهما.

قال ابن حجر: «وهو مع ذلك مرسل؛ لأن إسماعيل لم يلحق ثابتًا».

وأخرجه عبدالله بن المبارك في "الجهاد" (١٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٦٧ رقم١٣١٤) من طريق يونس بن يزيد، والطبراني أيضًا في "المعجم الكبير" (١٣١٥)، و"الأوسط" (٢٢٣٦) من طريق عبيدالله بن عمر، والطبراني أيضًا في "مسند الشاميين" (٣٢١٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة، ثلاثتهم عن الزهري، عن إسماعيل بن محمد؛ أن ثابت بن قيس قال. . .، فذكره.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٧١٦٧) برغم إرساله !!

وأخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٨٤) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن محمد بن مسلم، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت؛ أن ثابت ابن قيس الأنصاري قال: يا رسول الله . . .، فذكره.

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٣٤)، وعنه البيهقي في "دلائل النبوة" (٦/ ٣٥٥) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن الزهري، عن إسماعيل ابن محمد بن ثابت الأنصاري، عن أبيه: أن ثابت بن قيس قال: . . .، فذكره.

وأخرجه عبدالرزاق في "جامع معمر" (٢٠٤٢٥)، و"التفسير" (٣/ ٢٣٠)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/ ٢٨٠) كلاهما من طريق معمر، عن الزهري؛ أن ثابت بن قيس . . .، فذكره هكذا معضلاً.

(١) قوله: «عن» من (ت) و(ك) فقط. (٢) في (ش): «ابن» بدل: «أن».

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/ ١٩): «هكذا أخرجه - أي: =

٢١٩٧- وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو الجَوَّاب[٢]، عن سُعَيرِ[٣] بن الخِمْسِ، عن سُلَيمان التَّيْمي[٤]، عن أبي عثمان النَّهْدِي[٥]،

= ابن حبان - بهذا السياق، وليس فيه ما يدل على أن إسماعيل سمعه من ثابت، فهو منقطع. ورواه مالك في "الموطأ" عن ابن شهاب، عن إسماعيل، عن ثابت أنه قال. . . ، فذكره، ولم يذكره من رواة "الموطأ" إلا سعيد بن عُفير وحده، وقال: قال مالك: قتل ثابت بن قيس يوم اليمامة. قلت: فلم يدركه إسماعيل؛ فهو منقطع أيضًا ». اهـ.

وقول ابن حجر: «ولم يذكره من رواة "الموطأ" إلا سعيد بن عُفير وحده» فيه نظر، فلعله أراد : لم يذكره موصولاً، وإلا فقد تقدم أنه عزاه في "فتح الباري" أيضًا إلى ابن سعد من طريق معن بن عيسى، وإلى الدارقطني من طريق إسماعيل بن أبي أويس، كلاهما عن مالك ، به . وقال أبو نعيم في الموضع السابق من "المعرفة" : « رواه يونس وعبيدالله بن عمر العمري في آخرين عن الزهري، كرواية مالك ، عنه ، عن إسماعيل. وخالفهم الأوزاعي ومعاوية بن يحيى الصدفي وصالح بن أبي الأخضر، فقالوا: عن الزهري، عن محمد بن ثابت، عن ثابت، ولم يذكروا إسماعيل. ورواه محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن ثابت بن قيس، نحوه ». وانظر "التاريخ الكبير" (١/ ٣٧١).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٧٠).

(٢) هو: أحوص بن جوَّاب. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٠٣٥)، وفي "العلل الكبير" (٥٨٩)، والبزار في "مسنده" (٢٦٠١)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٠٠٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤١٣)، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (١٥١ و١٥٢)، والطبراني في "الصغير" (١١٨٣)، وأبو الشيخ في "طبقات أصبهان" (٤/ ١٦٤)، والبيهقي في "الشعب" (٨٧١٣)، والضياء في "المختارة" (١٣٢١).

والحديث أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٧٦) من طريق النسائي، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٣٤٥)، والخطيب في "تالي التلخيص" (١٦٠) من طريق الطبراني ، والضياء في "المختارة" (١٣٢٢) من طريق أبي بكر الشافعي.

(٣) في (ك): « سعيد » بدل: « سعير ». (٤) هو: سليمان بن طَرْخان .

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن ملّ؛ بتثليث الميم.

عن أُسامة بن زيد، عن النبيِّ ﷺ قال[(١)]:« **مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفًا**[(٢)] **فَقَالَ: جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، فَقَدْ أَبْلَغَ**[(٣)] **فِي الثَّنَاءِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ عندي موضوعٌ بهذا الإسناد[(٤)].

٢١٩٨ - وسألتُ[(٥)] **أبي** عن حديثٍ رواه مروان الطَّاطَرِي[(٦)]، عن

---

(١) قوله:« قال » سقط من (ك).

(٢) كذا في جميع النسخ، وإقامة الجار والمجرور نائبًا عن الفاعل مع وجود المفعول به منصوبًا، جائز؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٢).
وقد جاءت هذه العبارة في أكثر مصادر التخريج بالرفع على الجادَّة:« من صُنِعَ إليه مَعرُوفٌ»، وفي بعضها على النصب كما وقع عندنا. وجاء في "المختارة" (١٣٢١) بلفظ:« من اصطُنِعَ إليه مَعرُوفٌ »، وسيأتي في المسألة رقم (٢٥٧٠) بلفظ:« مَنْ أُولِيَ معروفًا ».

(٣) في (ك):« بلغ ».

(٤) وفي المسألة رقم (٢٥٧٠) قال أبو حاتم:« هذا حديث مُنكر بهذا الإسناد »، ونقله عنه الضياء في "المختارة" (٤/ ١١١-١١٢). وقال الترمذي في "الجامع":« هذا حديث حسن جيد غريب، لا نعرفه من حديث أسامة بن زيد إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ بمثله، وسألتُ محمدًا [يعني: البخاري]؟ فلم يعرفه ». وقال في "العلل":« سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: هذا مُنكر، وسُعير بن الخمس كان قليل الحديث، ويروون عنه مناكير ».
وقال البزار:« وهذا الحديث لا نعلم رواه عن سليمان التيمي إلا سعير، ولا عن سعير إلا الأحوص بن جواب ».

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٣٣٦).

(٦) هو: مروان بن محمد. وروايته أخرجها البيهقي في "السنن" (١٠/ ١٩٦)، ثم قال:« وأخرجه شيخنا فيما لم يُملِ من كتاب "المستدرك" عن ابن عبدالحكم، عن ابن وهب، عن محمد بن مسلم، عن أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين، عن عائشة رضي الله عنها ».
وستأتي هذه الرواية التي أشار إليها البيهقي في المسألة رقم (٢٣٣٦). =

. . . .

= وتابع محمدَ بن مسلم الطائفيَّ على هذا الوجه معمرُ بن راشد، وحماد بن زيد في وجه لا يصح عنه :
أما رواية معمر بن راشد: فأخرجها عبدالرزاق في "جامع معمر" (٢٠١٩٥/ المصنف) عن معمر، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة - أو غيره - عن عائشة، به .
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٢٤٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٥٢ رقم٢٥١٨٣).
وأخرجه مؤمل بن إيهاب في "جزئه"(٢٥) عن شيخه عبدالرزاق، به، من غير شك. وهكذا أخرجه البزار في "مسنده" (١٩٣/كشف) من طريق الحسين بن مهدي وزهير ابن محمد، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٣٦) من طريق محمد بن عبدالملك بن زنجويه، ثلاثتهم عن عبدالرزاق، به ، من غير شك.
ويظهر أن الاختلاف على عبدالرزاق نفسه؛ فقد أخرج البيهقي هذا الحديث في "السنن" (١٠/ ١٩٦)، وفي "الشعب" (٤٤٧٦) من طريق أبي بكر أحمد بن منصور الرمادي، عن عبدالرزاق، من غير شك، ثم نقل عن الرمادي قوله:« كان في نسختنا عن عبدالرزاق هذا الحديث: عن ابن أبي مليكة أو غيره ، فحدثنا عبدالرزاق بغير شك، فقال: عن ابن أبي مليكة، ولم يذكر: أو غيره ».
ثم أخرجه البيهقي في "الشعب" من طريق إسحاق بن إبراهيم الدَّبري عن عبدالرزاق بالشك. وأخرجه البيهقي في "الشعب" أيضًا (٤٤٥٧) من طريق خلف بن أيوب، عن معمر، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، به، هكذا من غير شك.
وأما رواية حماد بن زيد : فأخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٩٠)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٥٢)، كلاهما من طريق محمد بن عبدالرحمن بن غزوان بن قراد، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، ثم قال ابن عدي :« وابن قراد هذا له أحاديث عن ثقات الناس بواطيل. . . ، وروى عن شريك أحاديث أنكرت عليه، وعن حماد بن زيد كذلك، وهو ممن يتهم بوضع الحديث ».اهـ.
وسيأتي أن الصواب في رواية حماد بن زيد: عن أيوب، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عائشة .

محمَّد بن مُسْلِم الطَّائِفي، عن أَيُّوب السَّخْتِياني[١]، عن ابن أبي مُلَيْكَة[٢]، عن عائِشَة؛ قالت: ما كانَ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَىٰ رسول اللهِ ﷺ منَ الكَذِب، وما جَرَّبَ على أَحَدٍ كَذِبًا فرَجَعَ إِلَيهِ ما كانَ يَعْرِفُ[٣]؛ حتَّى تَظْهَرَ[٤] مِنهُ تَوْبَةٌ ؟

قال أبي: ما أدري ما هذا ! إنما يُرْوَىٰ هذا الحديثُ عن أَيُّوب، عن إبراهيم بن مَيْسَرَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَل[٥]. ومن

---

(١) هو: أيوب بن أبي تميمة . (٢) هو: عبدالله بن عُبَيدالله .

(٣) كذا لفظه هنا، ويمكن أن يحمل على أنه ﷺ لم يكن يَرْجِعُ إلى هذا الذي جرَّب عليه الكذب: ما كان يعرفه من صُحبته وتصديقه حتى تظهرَ توبةٌ منه. وجاء لفظه عند البيهقي: «فرجع إليه ما كان ، حتى يعرفَ منه توبة ». «ما كان »، أي: مدةَ حياتِهِ، أو: أيًّا كان قدر هذا الكذب ولوقليلاً؛ كما سيأتي لفظه في المسألة رقم (٢٣٣٦): « وما جرَّب رسول الله [منه] من أحد من شيء وإن قلَّ فيخرج له من نفسه، حتى يُحدِثَ له توبةً ».

(٤) في (ف) و(ك): « يظهر ».

(٥) لأن إبراهيم بن ميسرة لم يلق عائشة، فبين وفاتيهما نحو من خمس وسبعين سنة. ورواية إبراهيم بن ميسرة هذه أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٧٨) من طريق حماد بن زيد: عن أيوب، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عائشة. وعلَّقها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٩) فقال: « محمد بن أبي بكيرة، عن أيوب، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عائشة: كان أبغضُ الخُلق إلى النبيِّ ﷺ الكذبَ، وقال معمر: عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، ولا يصح « ابن أبي مليكة »؛ وهو مرسل ». والحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (١٣٩) من طريق روح بن القاسم، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عائشة، به .
وأخرجه ابن أبي الدنيا أيضًا في "مكارم الأخلاق" (١٤٥)، وفي "الصمت" (٤٧٦) من طريق نصر بن طريف، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عبيد بن سعيد، عن عائشة، به . =

يقول: « عن ابن أبي مُلَيكة » ليس بمُصيبٍ عندي [(١)].

٢١٩٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلمةَ، عن محمد بن عمرٍو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لَا تَدْخُلُ المَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلا كَلْبٌ** » ؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو سَلَمة[(٢)]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ .

= ونصر بن طريف هذا متروك الحديث؛ كما قال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٦٧). هذا؛ وقولُ أبي حاتم: « مرسل» منصوبٌ على الحال، لكن حذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) ذكر الدارقطني في "العلل"(٥/ ٨٦/أ) هذا الحديث فقال: « يرويه أيوب السختياني، واختُلِف عنه: فرواه معمر، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وتابعه محمد بن مسلم الطائفي؛ من رواية مروان بن محمد الطاطري عنه . وخالفه ابن وهب؛ فرواه عن محمد بن مسلم، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عائشة. وخالفه حماد بن زيد، وحاتم بن وَرْدان، ووُهيب؛ فرووه عن أيوب، عن إبراهيم بن مَيْسرة - مرسلاً -، عن عائشة، وهو الصواب. وحدَّث به القاسم بن يحيى الضرير، عن عمر بن فائد والحسن بن دينار، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة. والقاسم بن يحيى هذا ضعيف، من شيوخ المعتزلة ».اهـ.
وقال البيهقي في "شعب الإيمان" (٩/ ١٠٩): « ورواه محمد بن أبي بكيرة، عن أيوب، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عائشة: كان أبغض الخلق إلى رسول الله ﷺ الكذب . قال البخاري: « هو مرسل »؛ يعني بين إبراهيم بن ميسرة وعائشة، ولا يصح حديث ابن أبي مليكة. قال البخاري: ما أعجب حديث معمر عن غير الزهري! فإنه لا يكاد يوجد فيه حديث صحيح ».
ثم قال البيهقي: « وروي من وجه آخر عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عائشة، ولا يصح ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٦/ ١٤٢-١٤٣ رقم ٢٥١٠٠) من طريق =

قالا: وَهِمَ فيه حمَّاد .

٢٢٠٠ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[(٢)]، عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عُمر بن أبي سَلَمة[(٣)]: أنَّ النبيَّ ﷺ دخل بيت أمِّ سَلَمة، فرأى عندها مُخَنَّثًا. . .، الحديثَ[(٤)] ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ اضطرب فيه حمَّاد؛ إنما هو: هشام، عن أبيه، عن أم سَلَمة[(٥)]. وليس عن هشام، عن أبيه، عن عمر بن أبي

= يزيد بن هارون، وابن ماجه (٣٦٥١) من طريق علي بن مسهر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٥٤)، و"شرح مشكل الآثار" (٨٨٥ و٤٦٦٩) من طريق إسماعيل بن جعفر، ثلاثتهم عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عائشة، به .
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢١٠٤) من طريق أبي حازم، عن أبي سلمة، عن عائشة به.

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٠) و(٢٣٦) و(٥٤٧).

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٢٤٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ٢٦ رقم ٨٢٩٧)، وابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (١/ ١٠٦).

(٣) من قوله: « عن هشام. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) وتتمة الحديث: فقال [يعني: المخنَّث]: يا عبدالله بن أبي أمية، لو قد فَتَحْتَ الطائف، لقد أريتُكَ باديةَ بنتَ غَيلان؛ فإنها تُقبلُ بأربعٍ، وتُدبِرُ بثَمَانٍ. قال رسول الله ﷺ: « لا يَدْخُلَنَّ عليكُم هذا ».

(٥) كذا في جميع النسخ: « هشام، عن أبيه - أي: عروة -، عن أم سلمة »، فإن سلم النص من السقط، فإن مقصود أبي حاتم بيان أن الصواب في الحديث عن أم سلمة، لا عن عمر بن أبي سلمة؛ دون الاهتمام بذكر السند إلى أم سلمة كاملاً؛ فالحديث رواه الإمام أحمد (٦/ ٢٩٠ و٣١٨) من طريق أبي معاوية ووكيع وعبدالله ابن نمير، والبخاري (٤٣٢٤ و٥٢٣٥ و٥٨٨٧) من طريق زهير وعبدة بن سليمان وابن عيينة، ومسلم (٢١٨٠) من طريق وكيع وجرير بن عبدالحميد وأبي معاوية وعبدالله بن نمير، وأبو داود (٤٩٢٩)، وابن ماجه (١٩٠٢ و٢٦١٤) من طريق =

سَلَمة، إلا ذاك الواحدُ[١]: أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّىٰ في ثوبٍ[٢] واحدٍ[٣].

٢٢٠١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن الصَّلْت[٤]، عن أحمد بن بَشِير، عن الأعمَش، عن سَلَمة بن كُهَيل، عن عَطَاء[٥]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: « **أَنَّ رَجُلاً في بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالَ: يَا رَبِّ، لَوْ كَانَ لَكَ حِمَارٌ عَلَفْتُهُ[٦] مَعَ حِمَارِي! فَهَمَّ بِهِ نَبِيٌّ كَانَ فِيهِمْ، فَأَوْحَى اللهُ[٧]**

= وكيع، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٤٥ و٩٢٤٩) من طريق عبدة وأبي معاوية، جميعهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة، به.
هذا مع أن ابن عبدالبر أخرج الحديث في "التمهيد" (٢٢/ ٢٧٠) من طريق سعيد ابن أبي مريم، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة. والصواب في رواية مالك الإرسال؛ فقد أخرجه هو في "الموطأ" (٢/ ٧٦٧) عن هشام، عن أبيه مرسلاً، ليس فيه ذكر لأم سلمة.

(١) تقدم تخريجه في المسألة رقم (٢٣٠) و(٢٣٦) و(٥٤٧).
(٢) في (ف): « ثواب ».
(٣) قوله: « واحد » سقط من (ك).
(٤) لم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٤٣١٨) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، عنه ، به، موقوفًا. ورواه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٦٥)، والخطيب في "تاريخه" (٤/ ٤٦-٤٧)، كلاهما من طريق الحسين بن إسماعيل المحاملي، عن أبي السائب سلم بن جنادة، عن أحمد ابن بشير، به، مرفوعًا.
ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤٣١٩)، والخطيب في الموضع السابق، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٣٦٧). وقال ابن عدي: « هذا حديث مُنكر، لا يرويه بهذا الإسناد غير أحمد بن بشير ». وأخرجه الخطيب أيضًا (٥/ ٢٢/ تحقيق بشار) من طريق أحمد بن إبراهيم القصباني، عن سلم بن جنادة، عن أحمد بن بشير، به.
(٥) هو: ابن أبي رباح.
(٦) في (ف): « علقته ».
(٧) لفظ الجلالة ليس في (ت) و(ف) و(ك).

إِلَيْهِ: أَنْ دَعْ[١]، فَإِنَّمَا أُثِيبُهُ[٢] عَلَى قَدْرِ عَقْلِهِ » ؟

قال أبي: رواه إسماعيلُ بن مسلم، عن عَطاء[٣].

٢٢٠٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زُنَيْج[٤]،

---

(١) تصحف في (ك) إلى: « ادع ». ومعنى العبارة هنا: أنْ دَعْهُ، وجاء الحديث بهذا اللفظ في "شعب الإيمان" للبيهقي، ولم تأت في بقية مصادر التخريج.

(٢) في (ك): « أتيته » كاملة النقط، وكذا في (أ) و(ش) إلا أنه في (أ) نقط التاء الثانية فقط، وفي (ش) نقط التاء الأولى والياء. ولم تنقط الكلمة في (ت). والمثبت من (ف)، وهو الصواب؛ يؤيده ما وقع في بعض مصادر التخريج: « إنما أجازي العباد على قدر عقولهم ».

(٣) لم نقف على رواية إسماعيل بن مسلم هذه، والظاهر: أن أبا حاتم يعني أن عطاء يرويه إما مرسلاً، أو موقوفًا، فيكون من الإسرائيليات، والله أعلم.

(٤) هو: محمد بن عمرو بن بكر، و« زُنَيْج » لقبه. ولم نقف على روايته، ولكن الحديث أخرجه الترمذي (١٨٦٠)، والحاكم (٤/ ١٣٧) كلاهما من طريق منصور ابن أبي الأسود، عن الأعمش، به، ثم قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه». وقال الحاكم: « سنده صحيح، ولم يخرجاه ». وتابع الأعمشَ سهيلُ بن أبي صالح، فرواه في نسخته التي رواها عن أبيه، عن أبي هريرة، ونشرها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه "دراسات في الحديث النبوي" (٢/ ٤٩٧).

ومن طريق سهيل أخرجه: ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٦٢٠٩)، والدارمي (٢١٠٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٦٣ و٥٣٧ رقم٧٥٦٩ و١٠٩٤٠)، والبخاري في "الأدب المفرد" (١٢٢٠)، وأبو داود في "سننه" (٣٨٥٢)، وابن ماجه (٣٢٩٧)، والبغوي في "مسند ابن الجعد" (٢٦٧٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٥٢١)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٧٩)، وابن حزم في "المحلى" (٧/ ٤٣٥)، والبيهقي في "السنن" (٧/ ٢٧٦)، و"الشعب" (٥٤٣٠).

وصحح الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٥٧٩) سنده على شرط مسلم.

وقد قيل: إن سهيل بن صالح أخذه عن الأعمش، فأخرجه تمام في "فوائده" (٩٦٥/ الروض البسام)، وابن الأعرابي في "معجمه" -كما في "الروض البسام"- =

عن جَرير[١]، عن الأعمَش، عن أبي صالح[٢]،عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ بَاتَ[٣] وفي يَدِهِ غَمَرٌ[٤] فَأَصَابَهُ شَيءٌ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ في أَصل جَرير: عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوف[٥]. الشيءُ الذي أوقفَهُ ابنُ حُمَيْد[٦]، فما يُغْني[٧]، مع أن يحيى بن المُغِيرة أيضًا أوقفه[٨].

= وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٤٤)، والبيهقي في "الشعب" (٥٤٣١/ ألف) جميعهم من طريق أبي همام الدلال، عن سفيان الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن الأعمش، عن أبي هريرة، به . قال أبو نعيم: «غريب من حديث الثوري، تفرد به عنه أبو همام الدلال». وسيأتي كلام الدارقطني عن هذا الطريق .

(١) هو: ابن عبدالحميد. (٢) هو: ذكوان السمان .

(٣) في (ك): «باب» بدل: «بات»!

(٤) الغَمَر - بالتحريك -: الدَّسَم والزُّهُومة من اللحم. "النهاية"(٣/ ٣٨٥).

(٥) قوله: «موقوف» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٦) كذا! ولم يتقدم ذكر ابن حميد هذا ، والظاهر: أنه محمد بن حميد الرازي، فإنه من الرواة عن جرير.

(٧) كذا في (أ) و(ش)، وفي (ت) و(ف) و(ك):«فما بقي»، والعبارة مشكلة باللفظين كليهما.

(٨) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (١٩٧٢) فقال: «يرويه سهيل بن أبي صالح، واختُلف عنه: فرواه حماد بن سلمة، وعلي بن عاصم، وزهير بن معاوية - واختُلف عنه -، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ وقال محمد بن الصلت: عن زهير، عن سهيل، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ [قاله] يحيى بن معلى بن منصور: عن محمد بن الصلت . ورواه أبو همام الدلّال عن الثوري وعن إبراهيم بن طهمان، عن سهيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وقال قائل: عن أبي همام، عن الثوري، عن الأعمش، عن سهيل، عن أبيه، عن =

٢٢٠٣ - وسمعتُ[1] أبي وذكر حديثَ أبي بكرِ بنِ عَيَّاش[2]، عن ابن أبي ذِئْب[3]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ رَجُلٌ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ[4]».

قال أبي: ويَرْوونه[5] عن المَقْبُري، عن أبي

= أبي هريرة، ووهم في هذا القول ». (١) في (أ) و(ش): « وسألت ».

(٢) روايته علقها البخاري في "صحيحه" (١٠/ ٤٤٣) عقب الحديث (٦٠١٦)، ولم يذكر ابن حجر في "الفتح" ولا في "تغليق التعليق" مَن وصَلها. لكن تابعه عليها حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وشعيب بن إسحاق؛ كما قال البخاري.
والحديث أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٠)، و(٤/ ١٦٥) من طريق إسماعيل بن أبي أويس وعبدالله بن وهب، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٢٢٦) من طريق عبدالله بن وهب فقط، كلاهما عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ، به .

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٤) بوائقُه: غَوائلُه وشَرُّه، أو ظُلْمُه وغَشَمُه. "لسان العرب" (١٠/ ٣٠).

(٥) رواه عن المقبري على هذا الوجه محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ذئب أيضًا، والاختلاف عليه، لا على المقبري. وقد رواه عن ابن أبي ذئب جماعة :
فأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٠١٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٨٧ رقم٤٨٧)، والبيهقي في "الشعب" (٩٠٨٧) من طريق عاصم بن علي، والإمام أحمد في "المسند"(٤/ ٣١ رقم ١٦٣٧٢) و(٦/ ٣٨٥ رقم. . .) من طريق حجاج بن محمد ويزيد بن هارون، والطبراني في الموضع السابق من طريق أسد بن موسى وآدم بن إياس، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٠٨٧) من طريق يحيى بن أبي كثير، وذكر البخاري في الموضع السابق أن شبابة بن سوار وأسد بن موسى تابعا عاصم بن علي، ومن طريقهما وطريق يزيد بن هارون أخرجه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٥/ ٩٠)، جميعهم رووه عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي شريح، به . وذكر ابن حجر في الموضع السابق من "التغليق" أن إسحاق بن راهويه أخرجه في "مسنده" من طريق شبابة، وذكر في "الفتح" (١٠/ ٤٤٣) أن الإسماعيلي أخرجه أيضًا من طريق شبابة .

شُريح[(١)]، عن النبيِّ ﷺ .

قيل لأبي: قال أحمدُ بن حنبل: جميعًا صَحِيحَين[(٢)].

قال: يَحْتملُ أن يكونَ[(٣)] جميعًا صَحِيحَين[(٤)].

---

(١) في (ف): «ابن شريح» بدل «أبي شريح»، وهو: الخزاعي، واسمه: خويلد بن عمرو، وهو المشهور، وقيل غير ذلك.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «صحيحان»، ويخرَّج ما في النسخ على وجهين، تقدم ذكرهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة «أن يكونا» بألف المثنى، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ أيضًا، وقد ذكرنا توجيهه في تعليقنا على مثل هذه العبارة في المسألة رقم (٦٧٩).

(٤) قال البخاري في الموضع السابق - بعد أن أخرج الحديث من طريق عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب -: « تابعه شبابة وأسد بن موسى. وقال حميد بن الأسود، وعثمان بن عمر، وأبو بكر بن عياش، وشعيب بن إسحاق: عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة ».
قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ٤٤٣)- موضحًا كلام البخاري -: « يعني: اختلف أصحابُ ابن أبي ذئب عليه في صحابي هذا الحديث، فالثلاثة الأُوَل [كذا] قالوا فيه: عن أبي شريح، والأربعة قالوا: عن أبي هريرة . وقد نقل أبو معين الرازي عن أحمد أن مَنْ سمع من ابن أبي ذئب بالمدينة فإنه يقول: عن أبي هريرة، ومن سمع منه ببغداد فإنه يقول: عن أبي شُريح ». ثم ذكر الحافظ من قال: « عن أبي شُريح »، ومن قال: « عن أبي هريرة »، ثم قال: « وإذا تقرَّر ذلك، فالأكثرُ قالوا فيه: عن أبي هريرة، فكان ينبغي ترجيحهم؛ ويؤيِّده: أن الراوي إذا حدَّث في بلده كان أتقن لما يحدِّث به في حال سفره، ولكن عارَض ذلك أن سعيدًا المقبري مشهورٌ بالرواية عن أبي هريرة، فمن قال: " عنه، عن أبي هريرة" سلك الجادة، فكانت مع من قال: "عنه، عن أبي شُريح" زيادةُ علم ليست عند الآخرين. وأيضًا فقد وُجِدَ معنى الحديث من رواية الليث، عن سعيد المقبري، عن أبي شُريح كما سيأتي بعد باب، فكانت فيه تقويةٌ لمن [رواه] عن ابن أبي ذئب فقال فيه: "عن أبي شُريح "، ومع ذلك فصنيعُ البخاري يقتضي تصحيحَ الوجهين وإن كانت الرواية [عن] أبي شريح أصح ». =

٢٢٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ جُريج[1]، عن عمرو ابن دينارٍ، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ جُلَساءُ، فَهُمْ شُرَكَاءُ فِيهِ » ؟

قال أبي: حدَّثنا إسحاقُ بنُ منصور[2]؛ قال: حدَّثنا عبدالرَّزَّاق،

= وقال الدارقطني في "العلل" (١١٩٣): « يرويه جماعة من العراقيين عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي شريح. ورواه جماعة ممن سمعه من ابن أبي ذئب بالمدينة عن المقبري، عن أبي هريرة، وحديث أبي هريرة أشبه بالصواب ». وقال في السؤال (١٤٨٠): « وهو عن أبي هريرة، محفوظ ».

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (٧٠٥)، والخلال في "العلل" (٢٠/ المنتخب)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ٢٥)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٨٥ رقم١١١٨٣)، و"الأوسط" (٢٤٥٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٥١-٣٥٢)، والبيهقي في "السنن" (٦/ ١٨٣)، والخطيب في "تاريخه" (٤/ ٢٤٩)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٣٦٢-٣٦٣).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عمرو إلا ابن جريج، تفرد به مندل، ولا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ».
وقال أبو نعيم: « غريب من حديث عمرو، تفرد به مندل، عن ابن جريج ».

(٢) لم نقف على رواية إسحاق بن منصور هذه، ولكن أخرجه الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٣٦٣) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني، عن عبدالرزاق، به ، موقوفًا . وتابع الصغانيَّ أحمدُ بن يوسف كما سيأتي .
وأخرجه البيهقي في "سننه" (٦/ ١٨٣) من طريق محمد بن السري، عن عبدالرزاق، عن محمد بن مسلم، به، مرفوعًا ، ثم قال البيهقي: « وكذلك رواه أبو الأزهر، عن عبدالرزاق . ورواه أحمد بن يوسف، عن عبدالرزاق، فذكره عن ابن عباس موقوفًا غير مرفوع، وهو أصح ».
وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٥/ ٢٢٧): « اختُلف على عبدالرزاق في رفعه، والمشهور عنه الوقف، وهو أصح الروايتين عنه ». وقال في "هدي الساري" (ص ٤٤): « ورواه عبدالرزاق في مصنفه عنه موقوفًا، وهو أشبه ».

عن محمد بن مُسْلِم الطائفيِّ، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباسٍ، موقوفً[١].

٢٢٠٥- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن زيد بن أَسْلَم[٢]،

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد علَّقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).
وقد علَّق البخاري قول ابن عباس هذا، في كتاب الهبة من "صحيحه" (٥/ ٢٢٧)، باب من أُهدي له هدية وعنده جلساؤه فهو أحقُّ، فقال: « ويذكر عن ابن عباس: أن جلساءه شركاؤه، ولا يصح ».
وذكر الخلال في العلل" (ص ٧٤) عن علي بن سعيد أنه قال: سألت أبا عبدالله [يعني الإمام أحمد] عن هذا الحديث ؟ فقال: « ما أدري من أين جاء هذا الحديث؟! وهو عندي مُنكر ».
وأخرج العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٦٧) هذا الحديث من طريق عبدالسلام بن عبدالقدوس، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعًا، ثم قال العقيلي: « وقال مندل: عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ نحوه، ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبيِّ ﷺ ».
وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٥/ ٢٢٧): « هذا الحديثُ جاء عن ابن عباس مرفوعًا وموقوفًا، والموقوفُ أصلح إسنادًا من المرفوع . فأما المرفوعُ فوصَله عبد بن حميد من طريق ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس مرفوعًا: «من أُهديت له هديةٌ وعنده قومٌ فهم شركاؤه فيها »، وفي إسناده مَنْدَل بن علي، وهو ضعيف. ورواه محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو كذلك. واختلف على عبدالرزاق عنه في رفعه ووقفه، والمشهورُ عنه الوقف، وهو أصح الروايتين عنه ».
(٢) روايته أخرجها تمام في "فوائده" (١١٦١ و١١٦٢/ الروض)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٢٢٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٨٦-١٨٧)، وأبو سعيد النقاش في "فوائد العراقيين" (٥٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٣٨)، وابن عساكر في "تاريخه" (٥٣/ ٣٥٣).
قال ابن عدي: «وهذا الحديث لا أعلم يوصله عن زيد بن أسلم ، عن أبيه [كذا !!] غير عبدالله هذا، ورواه الدراوردي وغيره عن زيد بن أسلم مرسلاً ». =

عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**احْثُوا في وُجُوهِ**[(١)] **المَدَّاحِينَ التُّرَابَ**» ؟

قال أبي: فجعلتُ أستحسنُهُ ! حتى رأيتُ ما رواه حَفْصُ بنُ مَيْسَرة، عن زيد بن أَسْلَم، عن جامع بن أبي راشد: أنَّ النبيَّ ﷺ قال... ، فعَلِمتُ أنَّ ذلك الصوابُ؛ وذلك أنَّ أهلَ الكوفةِ يروون هذا الحديثَ عن المِقْداد بن الأسود، عن عبدالله بن عمرو[(٢)]؛

= وأخرجه ابن عساكر أيضًا (٥/ ٤٦٦-٤٦٧)، و(٥٣/ ٢٦٧) من طريق تمام وابن الأعرابي. وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٧٦٩) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدَّراوردي، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، به .

وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١٢٧)، وتمام في "فوائده" (١١٦٠ / الروض)، وابن عساكر في "تاريخه" (٣٥/ ٣٧٠)، و(٣/ ٢٦٨)، جميعهم من طريق الوليد بن مزيد، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر ، به.

وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٤٧٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٩٩) من طريق عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن ابن عمر ، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٢٥٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٩٤ رقم ٥٦٨٤)، وعبد بن حميد في "المسند" (٨١٢)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٣٤٠)، والبغوي في "الجعديات" (٣٣٤٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٧٠)، والطبراني في "الكبير"(١٢/ ٤٣٤ رقم١٣٥٨٩)، و"الأوسط" (٢٤٩٣)، والخطيب في "تاريخه" (١١/ ١٠٧)، جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن علي ابن الحكم، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، به .

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلا علي بن الحكم، تفرد به حماد ».

(١) في (ك): « وجه ».

(٢) كذا في جميع النسخ، ولم نقف على الحديث من رواية المقداد، عن عبدالله بن عمرو، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف"(٢٦٢٥٠ و٢٦٢٥١ و٢٦٢٦٠)،=

فعلمتُ أنَّ هذا الحديثَ ليس[١] مِنْ رواية أهل الحجاز؛ إنما رواه أهلُ العراق، و«جامِعٌ» مِنْ أهل العراق؛ فرجع الحديثُ إلى العراق؛ وهذا عندي الصَّحِيحُ .

٢٢٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم[٢]، عن قُرَّة - قال أبو محمد: هو ابن خالد، صَدُوقٌ - عن عبدالله بن القاسم؛ قال: قالت عائِشَة: إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذابًا المُصَوِّرُونَ[٣] ؟

= والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٥)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٣٣٩)، ومسلم في "صحيحه" (٣٠٠٢)، وأبو داود (٤٨٠٤)، والترمذي (٢٣٩٣)، وابن ماجه (٣٧٤٢)، جميعهم من طريق المقداد، عن النبيِّ ﷺ ، بلا واسطة .
قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح . . . ، والمقداد بن الأسود هو المقداد بن عمرو الكندي، ويكنى: أبا معبد، وإنما نسب إلى الأسود بن عبد يغوث؛ لأنه كان قد تبنَّاه وهو صغير ».
وأخرج العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٤٥١)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٢٤٣)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٨٤) من طريق عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبدالله ابن عمرو، به، مرفوعًا، لكن وقع في "ضعفاء العقيلي": « عبدالله بن عمر »! .

(١) قوله: « ليس » سقط من (ك).

(٢) هو: الفضل بن دُكَين .

(٣) كذا في جميع النسخ ؛ برفع « المصورون »، وكذلك وقع عند مسلم في بعض طرقه (٢١٠٩). ولو جاء على الجادَّة المشهورة، لقيل «المصوِّرين»، لكنَّ مجيئَهُ بالواو كما في النسخ وعند مسلم في "صحيحه"، صوابٌ في العربية، وفيه توجيهان: **الأول - ذكره ابن مالك -:** أنَّ اسم « إنَّ » ضميرُ الشأن المحذوفُ، والتقدير: إنه [أي: الشأن أو الأمر] من أشد الناس . . . » و « المصورون » مبتدأ مؤخَّر ، خبره: «من أشد الناس »، والجملة خبر « إن ». وابن مالك يجيز حذفَ اسم « إن » إذا كان ضميرَ الشأن مطلقًا، ومنهم من لا يجيزه إلا في الشعر. وانظر في ضمير الشأن تعليقنا على المسألة رقم (٨٥٤). =

قال أبي: حدَّثنا أبو الجَوْزاء[(١)]؛ قال: حدَّثنا أبو عاصم[(٢)]، عن قُرَّة، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، هذا الحديث[(٣)].

= والتوجيه الثاني - للكسائي-: أنَّ « مِن » زائدة ، و« أشد الناس »، اسمُ « إن »، و«المصوِّرون» خبرها. والكسائي والأخفش يجيزان زيادة « مِن » مطلقًا، والجمهورُ على أنها لا تزاد مع المعرفة ولا في الكلام المثبت.
قال ابنُ مالك مناقشًا تخريج الكسائي: زيادة « من » في اسم «إن » غيرُ معروفة، وقال ابن هشام ردًّا على الكسائي أيضًا: والمعنى أيضًا يأباه؛ لأنهم ليسوا أشدَّ عذابًا من سائر الناس. اهـ. ونقول: ويعكِّر على ما ذكره ابن هشام ما ورد في بعض ألفاظ الحديث :« إن أشد الناس عذابًا »، وذكر الحافظ ابن حجر من جمع بين هذا وما يعارضه، بحمل الرواية التي ليس فيها «من» على التي فيها «من»، وذكر الحافظ أقوالاً في الجمع بين لفظ هذا الحديث وقوله تعالى: ﴿ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾[غافر:٤٧]. انظر: "شرح التسهيل" (٢/ ١٠-١٤)، و"مشارق الأنوار" (٢/ ٣٥٦)، و"مغني اللبيب"(ص ٤٩-٥٠)، و"رصف المباني" (ص١٩٨-٢٠٠)، و"فتح الباري" (١٠/ ٣٨٣-٣٨٤)، و"النحو الوافي" (١/ ٦٣٧ - مع هامش ٤).

(١) هو: أحمد بن عثمان النوفلي. ولم نقف على روايته، لكن أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ١٦) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، وفي (١٠/ ١٠٨) من طريق عمرو بن علي الفلاس، كلاهما عن أبي عاصم ، به.
قال الخطيب:« غريب من حديث قرة بن خالد، عن عبدالرحمن بن القاسم بن محمد، انفرد به أبو عاصم عنه، وتفرد به عمرو بن علي الفلاس عن أبي عاصم. وقد تابعه الرمادي من هذا الوجه إن كان محفوظًا، والله أعلم ».اهـ.
وأخرجه الدارقطني في "الغرائب والأفراد" كما في "أطرافه" (٦٢٧٣)، ثم قال: « غريب من حديث قرة، عن عبدالرحمن، عن أبيه، تفرد به أبو عاصم النبيل عنه، وتفرد به عمرو بن علي عنه ».

(٢) هو الضحاك بن مخلد.

(٣) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٥٩٥٤)، ومسلم (٢١٠٧) من طريق سفيان ابن عيينة، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ ، به .=

٢٢٠٧ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابنُ أبي فُديك[٢]، عن عمر بن حَفْص، عن عثمان بن عبدالرحمٰن، عن الزُّهري، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْلَمَ ، فَلْيَلْزَمِ الصَّمْتَ** » ؟

قال أبي: عمر[٣] بن حَفْص مجهولٌ، وهذا الحديثُ باطِلٌ .

= وأخرجه مسلم أيضًا من طريق شعبة والثوري وبكير بن الأشج، ثلاثتهم عن عبدالرحمن بن القاسم، به ، بذكْر نَصْبِ عائشة ﵂ للستر الذي فيه تصاوير، ونَزْع النبيِّ ﷺ له، ثم تقطيعِها له، ولم يذكروا قوله ﷺ: « إن أشد الناس عذابًا المصورون ». وللحديث طرق أخرى عن القاسم بن محمد غير هذه. وانظر "العلل" للدارقطني (٥/ ٢٠/ ب).

(١) نقل قول أبي حاتم هنا الذهبي في "الميزان" (٣/ ١٩١) بتصرف .

(٢) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "الصمت" (١١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٦٠٧)، وتمام في "فوائده" (١١١٣/ الروض البسام)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٣٧١)، والبيهقي في "الشعب" (٤٥٨٨)، جميعهم من طريق أبي موسى هارون بن عبدالله الحمَّال، عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، به. ومن طريق ابن أبي الدنيا أخرجه الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٢٧١١)، ومن طريق تمام أخرجه ابن عساكر في "تاريخه" (٥/ ٣٩٨).
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٩٣٤) من طريق عبيدالله بن عبدالله المنكدري، عن ابن أبي فديك، به ، إلا أنه أسقط من الإسناد عمر بن حفص .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عثمان بن عبدالرحمٰن، تفرد به ابن أبي فديك ».
وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٧١) من طريق محمد بن سنان الشيزري؛ حدثنا سليمان بن عمرو بن سيار؛ حدثني أبي، عن ابن أخي الزهري؛ حدثنا الزهري، عن أنس بن مالك، فذكره مرفوعًا، ثم قال العقيلي: « وهذا الحديث إنما يعرف بالوقاصي، ليس هو من حديث ابن أخي الزهري، وقد حدَّث به عمر بن سيار هذا عن ابن أخي الزهري بما لا يعرف عنه، ولا يتابع عليه. وقد روى في الصمت أحاديث بأسانيد جياد بغير هذا اللفظ ».اهـ.

(٣) في (ف): « عمرو » بدل: « عمر ».

٢٢٠٨ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه زيدُ بنُ يحيى بن عُبيد[٢]، عن عبدالله بن العلاء بن زَبْر؛ قال: حدَّثنا القاسمُ مولى يزيد؛ قال: حدَّثنا أبو أُمامَة: أنَّ النبيَّ ﷺ خرج على شُيوخٍ من الأنصار بِيضٍ لِحاهُم، فقال: «**يَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ، حَمِّرُوا وصَفِّرُوا**[٣]؛ **وخَالِفُوا أَهْلَ الكِتَابِ**»، قُلنا[٤]: يا رسولَ الله، إنَّ[*] أهلَ الكتاب يَتَخَفَّفُونَ ولا يَنْتَعِلُونَ[٥]، فقال النبيُّ ﷺ: «**فَتَخَفَّفُوا وانْتَعِلُوا**[٦]؛ **وَخَالِفُوا أَهْلَ الكِتَابِ**»، قُلنا[٧]: يا رسولَ الله، إنَّ[*] أهل الكتاب يقصُّون عَثانِينَهُم ويُوفِّرون سِبالَهُم[٨]؟ فقال النبيُّ ﷺ:

---

(١) انظر المسألة رقم (١٤٥٥).

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٦٤ رقم ٢٢٢٨٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ٢٣٦ رقم٧٩٢٤)، والبيهقي في "الشعب" (٥٩٨٧).

(٣) في (ك): «وصفوا».

(٤) في (ك): «فقلنا».

(*) قوله: «إن» سقط من (أ) و(ش).

(٥) أي: يَلبَسون الخِفافَ، ولا يَلبَسون النِّعال؛ تَخَفَّفَ الرجلُ الخُفَّ: لَبِسَهُ. ونَعِلَ وتنعَّل وانتعَل: لَبِسَ النعلَ. "تاج العروس" (١٢/ ١٨٠)، و(١٥/ ٧٤٢).

(٦) في (أ) و (ت) و(ف): «أو انتعلوا».

(٧) في (ك): «فقلنا».

(٨) العثانين: جمعُ عُثْنون، ولم يُختَلَف أنه يخصُّ من الإنسان شعرَ اللحية، لكن قيل: هو ما نبتَ على الذَّقَن وتحته سُفلاً. وقيل: هو كلُّ ما فَضَلَ من اللحية بعد العارِضَين من باطنهما. وقيل: العُثْنون: اللحيةُ كلُّها. وقيل: طَرَفُها. وعُثْنون البعير: شُعَيرات عند مَذْبَحه. "النهاية" (١٨٣).
أما السِّبال، فإنه جمع «سَبَلة» بفتحتين، وقد ذُكر فيها أقوال كثيرة: فقيل: السَّبَلَة: الدائرةُ التي في وسط الشَّفَة العُلْيا. وقيل: ما على الشَّارب من الشَّعر. وقيل: طَرَفُه. وقيل: ما على الشَّفَة العُلْيا من الشَّعر يجمعُ الشاربَين وما بينهما. وقيل: ما على الذَّقَن إلى طَرَف اللحية خاصَّة. وقيل: هي اللحيةُ كلُّها. وقيل: الشارب. وقيل: هي مقدَّم اللحية وما أَسبل منها على الصَّدْر. وقيل: ما ظهَر من مقدَّم =

« وَفِّرُوا[١] العَثَانِينَ، وقُصُّوا السِّبَالَ؛ وخَالِفُوا أَهْلَ الكِتَابِ » ؟

قال أبي: سألتُ[٢] شُعيبَ بن شُعيبٍ - وكان خَتَنَ[٣] زيدِ بن يحيى على ابْنتِه -، فسألتُهُ أن يُخرجَ إليَّ كتابَ عبدالله بن العلاء، فأخرجَ إليَّ الكتاب، فطلبتُ هذا الحديثَ، وحديثًا آخرَ -[عن أبي عُبَيدالله مسلم][٤] بن مِشْكَم، عن أبي ثَعْلَبة، عن النبيِّ ﷺ : أنه سأله عن

= اللحية بعد العارضَين، والعُثْنون: ما بطن، كما تقدم . وقد يُجمَع بين السَّبَلة والعُثْنون فيقال لهما: عُثْنون وسَبَلة. وذكر الخطابيُّ أن السَّبَلة بمعنى «الشارب» إنَّما هو عند العامَّة؛ في مَعْرِض حديثه عما جاء من أنه ﷺ كان « وافر السَّبَلة » وفسَّرها على أنه مقدَّم اللحية. وحيثُ ورد المعنيان للسَّبَلة ، فما يُحمل عليه اللفظ هنا هو ما يتصل بمعنى الشارب وشعر الشَّفَة العُلْيا؛ لما ورد عنه ﷺ من الأمر بقصِّ الشارب . وانظر "العين" (٢/ ١١٠)، و(٧/ ٢٦٣)، و"تهذيب اللغة" (٢/ ٣٣٠)، و(١٢/ ٤٣٧)، و"خلق الإنسان" لثابت (ص ١٥٨ و١٩٩)، و"غريب الحديث" للحربي (٢/ ٧٣٢)، و"غريب الحديث" للخطابي (١/ ٢١٤-٢١٥)، و"النهاية" (٢/ ٣٣٩)، و(٣/ ١٨٣)، و"الفتح" (١٠/ ٣٤٩-٣٥٠)، و"لسان العرب" (١١/ ٣٢١-٣٢٢)، و(١٣/ ٢٧٦)، و"تاج العروس" (١٤/ ٣٢٧).

(١) في (ك):« وقروا ». (٢) في (ف):« وسألت » بالواو.

(٣) تقدم تفسير «الختن» في المسألة رقم (١٧٩١).

(٤) في (ت) و(ك):«عن أبي عبيدالله ومسلم»، وفي (أ) و(ش) و(ف):« عن عبيدالله بن مسلم ». والتصويب من "التقريب" (٦٦٩٢) وغيره من مصادر ترجمته، ومن مصادر التخريج؛ فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٩٤ رقم١٧٧٤٢)، فقال: « حدثنا زيد بن يحيى الدمشقي؛ قال: حدثنا عبدالله بن العلاء؛ قال: سمعت مسلم بن مشْكَم؛ قال: سمعت الخشني يقول: قلت: يا رسول الله، أخبرني بما يحلّ لي ويحرم عليّ، قال: فصعَّد النبيُّ ﷺ وصوَّب فيّ النظر، فقال النبيُّ ﷺ:« البر ما سكنتْ إليه النفس، واطمأن إليه القلب، والإثم ما لم تسكن إليه النفس، ولم يطمئنَّ إليه القلب، وإن أفتاك المُفْتون »، وقال :« لا تقرب لحم الحمار الأهلي، ولا ذا ناب من السباع ». =

الإثم والبِرِّ -، فلم أجد لهما أصلاً في كتابه، ولَيْسَ هما بمُنكَرَيْنِ[١]، يحتملُ[٢] !

٢٢٠٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يَعْلى[٣] بن عُبيد[٤]، عن

= ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢١٩ رقم٨٨٥)، وفي "مسند الشاميين" (٧٨٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٤٤٥).

(١) كذا، والجادَّة: لَيْسَا هما بمنكرين، لكن يخرَّج ما في النسخ على الاجتزاء بالفتحة في «ليسَ» عن ألف المثنى، والاجتزاء بالحركات عن حروف المد لغة لهوازن وعليا قيس، انظر تعليقنا على المسألة رقم (٦٧٩).

(٢) كذا في جميع النسخ، فإما أن يكون أبو حاتم رأى أن الحديثين صحيحان؛ فيكون المعنى: يحتمل تفرد زيد ابن يحيى بهما عن عبدالله بن العلاء، أو يكون يرى انهما ضعيفان؛ فيكون المعنى: يُحتمل هذان الحديثان؛ أي: يُتسامح في روايتهما والتحديث بهما؛ لأن أهل العلم بالحديث يفرِّقون في هذا بين الأحاديث الضعيفة، فمنها أحاديث موضوعة، أو باطلة، أو منكرة، ينكرون على من رواها أو ذكرها إلا كان بقصد بيان ضعفها وتحذير الناس منها، وهذان الحديثان ليسا كذلك. ومنها أحاديث ضعيفة، لكن ضعفها ضعفٌ يسير محتمل، وهذه يتسامح في روايتها أهل الحديث، ولأجله وُجِدَتِ الأحاديثُ الضعيفة في السنن الأربع، ومسند أحمد ونحوها، وفي هذا تفصيل تجده في كتب علوم الحديث، فانظر مثلاً "فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٣٣٠-٣٣٤)، و"تدريب الراوي" للسيوطي (٣/ ٢٢٠-٢٢١)، وانظر "إعلام الموقعين" لابن القيم (١/ ٣١ و٧٧).

(٣) في (ت) و(ك): «يحيى بن يعلى»، وكأنه ضرب في (ت) على قوله: «يحيى بن».

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣١٩/ كشف)، والبيهقي في "سننه" (٧/ ٣٠٩)، وابن صاعد في "حديثه"، ومن طريقه المخلص في "الفوائد المنتقاة"؛ كما في "إرواء الغليل" للألباني (٨/ ٢٠٦)، جميعهم من طريق يوسف بن موسى القطان، عن يعلى بن عبيد، به.

قال البزار: « وهذا رواه الناس عن طاوس، مرسلاً، ولا نعلم أحدًا وصله إلا يوسف، عن يعلى، عن الثوري ». =

سُفيان[١]، عن ابن[٢] طاوس، عن أبيه، عن ابن عبَّاس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**احْذَرُوا بَيْتًا يُقَالُ لَهُ: الحَمَّامُ!**»، قالوا: يا رسولَ الله، إنه يُذْهِبُ الدَّرَن، ويُنْقِي الوَسَخ! قال: «**فَاسْتَتِرُوا**»؟

قال أبي: إنما يَرْوونه عن طاوس، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٣].

= وقال البيهقي: «رواه الجمهور عن الثوري على الإرسال، وكذلك رواه أيوب السختياني وسفيان بن عيينة وروح بن القاسم وغيرهم، عن ابن طاوس، مرسلاً، وروي عن محمد بن إسحاق بن يسار وغيره، عن ابن طاوس، موصولاً». اهـ.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٢٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢١ رقم١٠٩٢٦)، والبيهقي في "الشعب" (٧٣٧٨) من طريق يحيى بن عثمان التيمي، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، مرفوعًا.
ويحيى بن عثمان التيمي هذا، قال عنه ابن معين والبخاري: «منكر الحديث»؛ كما في "تهذيب الكمال" (٣١/ ٤٦٥).
وأما طريق محمد بن إسحاق التي ذكرها البيهقي: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٣ رقم ١٠٩٣٢)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٨٨)، ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٧٣٧٥)، كلاهما من طريق محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن طاوس وأيوب السَّختياني، عن طاوس، عن ابن عباس، مرفوعًا.

(١) هو: الثوري.
(٢) قوله: «ابن» سقط من (ك).
(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).
والحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١١١٧) عن سفيان الثوري، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً. وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٨٤) من طريق وكيع، والبيهقي (٧/ ٣٠٩) من طريق أبي نعيم، كلاهما عن الثوري، به، مرسلاً.
وأخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (١٨٥٨)، والبيهقي في الموضع السابق، وفي "الشعب" (٧٣٧٧)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، مرسلاً. وأخرجه البيهقي أيضًا في "الشعب" (٧٣٧٦) من طريق حماد ابن زيد، عن أيوب السختياني، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، مرسلاً. =

٢٢١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن حاتِم[١]، عن القاسم بن مالك، عن الأَجْلَح[٢]، عن أبي الزُّبَير[٣]، عن جابر: أنَّ رجلاً أتى رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، ما شاءَ اللهُ وشئتَ؛ فقال[٤]: « **وَيْلَكَ! جَعَلْتَنِي[٥] للَّهِ عِدْلاً! بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ!** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر[٦]؛ إنما يرويه الأَجْلَح، عن يزيد بن الأَصَمّ، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ[٧].

= قال البيهقي: « وروي عن الثوري موصولاً، وليس بمحفوظ ».

(١) روايته أخرجها النسائي في "عمل اليوم والليلة" من "الكبرى" (١٠٨٢٤).

(٢) هو: ابن عبدالله بن حُجَيَّة الكوفي، يقال: اسمه: يحيى، يُكنى: أبا حُجَيَّة.

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تدرس.

(٤) في (أ) و(ش): « قال ».

(٥) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « جعلت ».

(٦) يعني: من هذا الطريق، كما يدلُّ عليه باقي كلامه.

(٧) أعلَّ أبو حاتم هذا الحديث بالنكارة؛ لأن القاسم بن مالك خالف جميع الرواة عن الأجلح؛ فقد رواه عبدالله بن المبارك في "مسنده" (١٨١) عن الأجلح، عن يزيد ابن الأصم، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٦٨٢) من طريق علي بن مسهر، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٨٣ رقم ٢٥٦١)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٧٨٣)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٤٤ رقم١٣٠٠٥)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٦٧)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٢٩) من طريق سفيان الثوري، والإمام أحمد أيضًا (١/ ٢١٤ و٢٢٤ و٣٤٧ رقم ١٨٣٩ و١٩٦٤ و٣٢٤٧) من طريق هشيم بن بشير وأبي معاوية محمد بن خازم ويحيى القطان، وابن ماجه (٢١١٧)، والنسائي في عمل اليوم والليلة من "الكبرى" (١٠٨٢٥) من طريق عيسى ابن يونس، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (٣٤٢) من طريق عبدالرحمن المحاربي، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٣٥) من طريق شيبان النحوي، والبيهقي في "سننه" (٣/ ٢١٧) من طريق جعفر بن عون، جميعهم عن الأجلح، به، كرواية عبدالله بن المبارك.

٢٢١١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ عُيَينة[1]، عن ابن أبي

---

(١) هو: سفيان. وروايته أخرجها عنه الحميدي في "مسنده" (٥٩٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٣٥٠)، ووقع في "المصنف": «عبدالله بن عامر» مكبرًا - كما وقع عندنا هنا-، وكذا في إحدى نسختي "مسند الحميدي" اللتين اعتمد عليهما المحقق، وأما النسخة الأخرى ففيها: «عبيدالله بن عامر» مصغرًا.
ومن طريق الحميدي أخرجه يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٧٠٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٦٢)، على اختلاف بينهما؛ فعند يعقوب بن سفيان: «عبيدالله بن عامر» مصغرًا، ومن طريق يعقوب أخرجه البيهقي في "المدخل" (٦٦٥)، والخطيب في "تالي التلخيص" (١١٨)، لكن نبَّه محقق "تالي التلخيص" على أنه تصحف في الأصل إلى «عبدالله» مكبرًا، وكلام الخطيب الآتي ذكره يدل على أنه تصحيف.
وأما "مستدرك الحاكم" فوقع فيه: «عبدالله» مكبرًا، وزاده الحاكم تصحيفًا حين قال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم؛ فقد احتج بعبدالله بن عامر اليحصبي، ولم يخرجاه». ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الشعب" (١٠٤٧٢)، ونبَّه على غلط الحاكم فيه، فقال: «زعم أنه عبدالله بن عامر اليحصبي، وغلط فيه؛ إنما هو: عن عبيدالله بن عامر المكي، وهم ثلاثة إخوة».
وأما ابن أبي شيبة: فقد أخرج أبو داود في "سننه" (٤٩٤٣) الحديث من طريقه وطريق ابن السرح؛ قالا: حدثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن ابن عامر، عن عبدالله بن عمرو...، به، هكذا دون أن يسمي ابن عامر.
وذكر المزي في "تحفة الأشراف" (٦/ ٣٥٩) أن أبا داود قال - في رواية أبي الحسن بن العبد وغيره -: «هو: عبدالرحمن بن عامر».
وفي "تهذيب الكمال" (١٧/ ١٩٧-١٩٨) قال: «قال أبو بكر بن داسة وغيره عن أبي داود: هو عبدالرحمن بن عامر...»، ثم ذكر كلام البخاري الآتي وغيره، ثم قال: «فالظاهر أن أبا داود وهم في قوله: "هو عبدالرحمن بن عامر"، وأن الصواب قول البخاري ومن تابعه؛ أنه عبيدالله بن عامر».
والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٢٢ رقم ٧٠٧٣)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٣٥٤)، كلاهما من طريق علي بن المديني، عن سفيان بن عيينة،=

نَجِيح[(١)]، عن عبدالله بن عامر، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ حَقَّ كَبِيرِنَا؛ فَلَيْسَ مِنَّا » ؟

قال أبي: الصَّحيحُ: ابنُ أبي نَجِيح، عن [عُبَيدالله][(٢)] بن عامر، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ .

= به، وفيه: « عُبَيدالله » مصغرًا، لكن ذكر محققو "المسند" أن في بعض النسخ: «عبدالله» مكبرًا.

وأخرجه البخاري في الموضع السابق من طريق محمد بن سلام، عن سفيان، به، وذكره مصغرًا. وانظر "أطراف المسند" (٤/ ٧١ رقم ٥٣١٤)، و"إتحاف المهرة" (٩/ ٥٨٤).

(١) هو: عبدالله.

(٢) في جميع النسخ: « عبدالله »، ولا يستقيم معه تعقُّب أبي حاتم.

ويؤكِّده: أن عبدالرحمن بن أبي حاتم - نقلاً عن أبيه - ترجم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٣٠ رقم ١٥٥٩) لعبيدالله هذا؛ فقال: « عبيد الله بن عامر: أخو عروة ابن عامر وعبدالرحمن بن عامر، روى عن عبدالله بن عمرو، روى عنه ابن أبي نجيح؛ سمعت أبي يقول ذلك ».

ثم روى بسنده عن عثمان بن سعيد الدارمي قال: « سألت يحيى بن معين؛ قلت له: ابن أبي نجيح، عن عبيدالله بن عامر، عن عبدالله بن عمرو، مَن عبيدالله ؟ قال: هو ثقة ».

وهذا النص في "سؤالات الدارمي" برقم (٤٦٩).

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٣٩٢ رقم١٢٦٤): « عبيدالله بن عامر: قال ابن عيينة: هم إخوة ثلاثة، فروى ابن أبي نجيح عن عبيدالله، وروى عمرو عن عروة بن عامر، وأدركت أنا عبدالرحمٰن بن عامر الحجازي ».

وقال الخطيب في "تالي التلخيص" (١/ ٢٢٣): « عبيد الله بن عامر، وعبد الله بن عامر: الأول: عبيد الله بن عامر الحجازي، حدَّث عن عبد الله بن عمرو بن العاص، روى عنه عبد الله بن أبي نجيح ... »، ثم أخرج له هذا الحديث.

٢٢١٢ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن قَبِيصة[١]، عن سُفيان[٢]، عن أبي أُمَيَّة، عن داود بن شَابُور؛ قال: قال رجلٌ لطاوس: ادعُ لنا. قال: ما أجدُ لذاك حِسبةً[٣] الآنَ.

قال أبي: أبو أُمَيَّة[٤]: وُهَيْبُ بنُ الوَرْد.

٢٢١٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ناصِح[٥]، عن

(١) هو: ابن عقبة السُّوائي. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٥/ ٥٤١) مقرونة برواية أبي نعيم الفضل بن دكين، كلاهما عن سفيان الثوري، به.
وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٩٩) من طريق أبي نعيم، عن سفيان، به. وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٥٩) فقال: أخبرنا وهيب بن الورد، فذكره. ومن طريق ابن المبارك أخرجه يعقوب بن سفيان في الموضع السابق، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٦).

(٢) هو: الثوري.

(٣) في (أ) و(ش): «لك حسنة»، و في (ك): «لذاك حسية». ووقع في "المعرفة والتاريخ" في الموضع الأول: «ما أجد بقلبي خشية الآن»، وفي الموضع الثاني: «لا أجد لذلك حسبة» كما هنا. ولعل المعنيين متقاربان؛ ويكون قد امتنع إما لأنه لا يشعر بالخشية في قلبه في هذا الوقت، أو لأنَّه يشعر بعدم احتساب الأجر في هذا العمل؛ فامتنع لذلك، والله أعلم.

(٤) قوله: «أمية» سقط من (ت) و(ك).

(٥) هو: أبو عبدالله المُحَلِّمي الحائك. وروايته أخرجها الترمذي (١٩٥١)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٣٢٨)، وعبدالله في "زيادات المسند" (٥/ ٩٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣١١)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٢٤٦ رقم٢٠٣٢)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٤٦)، وابن جميع الصيداوي في "معجم الشيوخ" (ص ٢٨٥)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص ٣٩٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٦٣)، والبيهقي في "الشعب" (٨٢٨٨-٨٢٩٠) من طريق ناصح، به.
=

سِمَاك[١]، عن جابر بن سَمُرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لَأَنْ يُؤَدِّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِنِصْفِ صَاعٍ**[٢]» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ بهذا الإسناد مُنكَرٌ، ونَاصِحٌ ضعيفُ الحديث.

٢٢١٤ - وسألتُ أبي عن أحاديث رواها عُقْبةُ بنُ خالد[٣]، عن موسى بن محمد بن إبراهيم التَّيْمي، عن أبيه، عن جابر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**غُبُّوا في العِيَادَةِ**[٤] **وأَرْبِعُوا**[٥]، **إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَغْلُوبًا**»؟

= قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وناصح هو: ابن العلاء، كوفي، ليس عند أهل الحديث بالقوي، ولا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه». وتعقبه المزي في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٢٦٤) بقوله: «وقد وهم في قوله: "هو ابن العلاء"؛ إنما ابن العلاء: البصري لا الكوفي».
وقال عبدالله بن أحمد: «وهذا الحديث لم يخرجه أبي في "مسنده" من أجل ناصح؛ لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه عليَّ في النوادر».
وقال العقيلي: «لا يعرف إلا به».
وقال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث لناصحٍ عن سماك: «وهذه الأحاديث عن سماك ابن حرب، عن جابر بن سَمُرة، غير محفوظات». وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني (١٨٨٧).

(١) هو: ابن حرب.

(٢) كذا هنا «يتصدق بنصف صاع»، وعند الترمذي: «يتصدق بصاع»، وفي بقية المصادر: «يتصدق كل يوم بنصف صاع».

(٣) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "المرض والكفارات" (٢١٢)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٤١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٣٤).
ومن طريق ابن أبي الدنيا أخرجه البيهقي في "الشعب" (٨٧٨٢)، ومن طريق الخطيب أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١/ ٢٠٦-٢٠٧).

(٤) في (ك): «العبادة».

(٥) في (ك): «وارتعوا». ولفظ الحديث في جُلِّ مصادر تخريجه: «أَغِبوا». و«غبوا» =

وعن أبيه، عن أبي سعيد؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**إِذَا دَخَلْتُمْ**[(١)] **عَلَى المَرِيضِ فَنَفِّسُوا لَهُ فِي أَجَلِهِ**[(٢)]**، فَإِنَّ ذَاكَ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَهُوَ**[(٣)] **يُطَيِّبُ بِنَفْسِ**[(٤)] **المَرِيضِ**»[(٥)].

= و «أغبُّوا» بمعنًى. والغِبُّ في زيارة المريض: أن يُعادَ يومًا ويُترك يومًا. أصله من «الغِبِّ» في ورد الإبل؛ أن تشربَ يومًا وتظمأَ يومًا. غَبَّت الإبل تغِبُّ، من باب ضرب. وغَبَبْتُ عن القوم أغُبُّ غِبًّا، من باب نصر، وأَغْبَبْتُهم إغبابًا: أتيتهم يومًا وتركت يومًا. والأمر من الثلاثي: «غُبُّوا»، ومن المزيد: «أَغِبُّوا».
والإرباعُ في الزيارة: أن يُزار يومًا، ويُترك يومين، ثم يُزار في اليوم الرابع. وأصلُه أيضًا من «الرِّبْع» في ورد الإبل؛ يقال: رَبَعَتِ الإبل تَرْبَعُ من باب مَنَع: إذا وردت الرِّبْع. و «أربع» لغة في «رَبَع». وهذا إذا كان المريضُ صحيحَ العقل، فإن غُلب وخِيف عليه تُعُهِّد كلَّ يوم. وانظر "الصَّحاح" (١/ ١٩٠-١٩١)، و(٣/ ١٢١٢-١٢١٥)، و"القاموس" (١١٩ و٧١٨)، و"الفائق" (٣/ ٤٦)، و"النهاية" (٢/ ١٩٠)، و(٣/ ٣٣٦)، و"المصباح" (١/ ٢١٦)، و(٢/ ٤٤٢).

(١) من قوله: «مغلوبًا...» إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٢) «فنفسوا له في أجله»، أي: وسِّعوا له وأطمِعُوه في طول الحياة، وأذْهِبوا حُزنَهُ فيما يتعلَّق بأجله. "فيض القدير" (١/ ٣٤١).

(٣) في (أ) و(ش): «هو» بلا واو.

(٤) قال في "تحفة الأحوذي": «يطيب» بالتشديد. اهـ. وقال في "فيض القدير": «يطيب بنفس المريض» الباء زائدةٌ، أو للتعدية، وفاعلُه ضمير يعود على اسم «إن». وفي رواية بإسقاط الباء. اهـ. وتَطْييبُ النفس بالشيء: جَعْلُها تَطيب به، أي: تَنشرحُ له وتنبسط. ويمكن أن تكونَ «يَطيب» مخفَّفة بمعنى يَلَذُّ، أي: يَلَذُّ ذلك في نفس المريض. ومؤدَّاهما واحدٌ. والمعنى: لا بأسَ عليكم بتنفيسكم للمريض له في أجله؛ فإن ذلك التنفيسَ لا يَرُدُّ شيئًا من المَقْدور، ويُفيدُ المريضَ بتطييب نفسه. والروايةُ التي أشار إليها المُناوي بإسقاط الباء، هي لفظ الحديث عند ابن أبي شيبة والترمذي وغيرهما. وانظر: "تحفة الأحوذي" (٦/ ٢٦٢-٢٦٣)، و"فيض القدير" (١/ ٣٤١)، و"المصباح المنير" (٢/ ٣٨٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٨٥١) ومن طريقه ابن ماجه في "السنن" =

وعن أبيه، عن أبي سعيد الخُدْرِي؛ قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ على رجلٍ يسوق شاةً بأُذُنها، فقال: « دَعْ أُذُنَهَا، وخُذْ سَالِفَتَهَا »[(١)] ؟

وعن أبيه، عن أنس؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُفْرَشَ على بابِ البيوتِ، وقال: « أَكِيمُوهُ[(٢)] عَنِ البَابِ شَيْئًا »[(٣)].

= (١٤٣٨).

وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٠٨٧)، وفي "العلل الكبير" (٥٩١)، وابن عدي (٦/ ٣٤٤)، والطبراني في "الدعاء" (١٠٨٧)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٥٣٨)، والبيهقي في "الشعب" (٨٧٧٨)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٨٧٠) من طريق عقبة بن خالد، به.

قال الترمذي في "الجامع": «هذا حديث غريب».

وقال في "العلل الكبير": « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي مُنكر الحديث، وأبوه صحيح الحديث. قلت له: أدرك محمد بن إبراهيم أبا سعيد الخدري؟ قال: لا؛ إنما روى عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبي سعيد ».اهـ.

وقال ابن عدي: « وعقبة هذا يروي عن موسى بن محمد بن إبراهيم أحاديث لا يتابع عليها ».

وقال البيهقي: « موسى بن محمد بن إبراهيم يأتي من المنكرات بما لا يتابع عليه ». وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح ». وقال الحافظ في "الفتح" (١٠/ ١٢١): « وفي سنده لين ». وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني (١٨٤).

(١) رواه ابن ماجه (٣١٧١) من طريق عقبة بن خالد، به . قال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (٣/ ٢٣٢): « هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ لضعف موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي ».

(٢) في (ش): « اكتموه ». وانظر الحاشية التالية.

(٣) أخرجه الحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٤٨٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٦٩)، والطبراني في "الأوسط" (٧٠٦١) وقال: « لا يُروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به عقبة بن خالد ». ولفظ الحديث عند =

وعن أبيه، عن أنس؛ قال: قال النبيُّ ﷺ[1]: ((**إِذَا وُضِعَ الطَّعَامُ، فَاخْلَعُوا النِّعَالَ؛ فَإِنَّهُ أَرْوَحُ لِأَقْدَامِكُمْ**))[2] ؟

= الحربي: « إذا فرشتم فأكيموا عن الباب شيئًا »، وعند العقيلي: «نهى رسول الله ﷺ أن يفترش على باب البيت، وقال: « أقيموا على الباب شيئًا »، وعند الطبراني: « نهى رسول الله ﷺ أن يفرش على باب البيت، وقال: أقيموه عنه شيئًا ».
قال الحربي (٢/ ٤٨٥): « قوله: " أكيموا عن الباب " لم أسمع فيه شيئًا، وأظنه: نحُّوا فُرُشكم عن أبواب البيوت. اهـ. ووردت لفظة: « أكيموا » في حديث ذكره الأزهري في "تهذيب اللغة" (١٠/ ٤٠٦-٤٠٧) في مادة « كما » و«كام» قال: وفي الحديث أن النبي ﷺ مرَّ على أبواب دور مُسْتَفِلة، فقال: « اكموها »، أي: استروها؛ لئلا تقعَ عيونُ الناس عليها. وروي من وجه آخر: « أكيموها » أي: ارفعوها؛ لئلا يهجم عليها السيلُ؛ مأخوذ من الكومة وهي الرملَةُ المشرفة. اهـ.
ومعنى « أكيموها » الذي ذكره الأزهري - وهو الرفع - يقترب مما ذكره الحربي في لفظ حديثنا هنا، ويقترب أيضًا من معنى « أقيموا » الذي ورد عند العقيلي والطبراني. ويكون المراد من الحديث أن يُرفعَ الفراشُ من أمام باب البيت، أو يقام شيء على الباب؛ لئلا يطلعَ فيه أحدٌ، وهو بذلك يقترب أيضًا من معنى « اكموها » الذي هو الستر. والله أعلم.
والحديث الذي ذكره الأزهري، تتابع على نقله بلفظه وتفسيره كثيرٌ ممَّن كتب في اللغة وغريب الحديث؛ فذكره أبو عبيد الهروي صاحب الأزهري في "الغريبين" (٥/ ١٦٥٢)، والزمخشري في "الفائق" (٣/ ٢٧٩)، وابن الجوزي في "غريب الحديث" (٢/ ٣٠١)، وابن الأثير في "النهاية" (٤/ ٢٠١)، وابن منظور في "لسان العرب" (١٥/ ٢٣٢)، والزَّبيدي في "تاج العروس" (٢٠/ ١٣٤).

(١) في (ف): « قال رسول الله ﷺ ».
(٢) أخرجه الدارمي (٢١٢٥)، والطبراني في "الأوسط" (٣٢٠٢)، والحاكم (٤/ ١١٩) من طريق عقبة بن خالد، به.
قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به عقبة ».
وقال الحاكم: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه ». فتعقبه الذهبي بقوله: « أحسبه موضوعًا، وإسناده مظلم، وموسى تركه الدارقطني ». وانظر "مختصر استدراك الذهبي على الحاكم" رقم (٨٧٦)، و"السلسلة الضعيفة" للألباني (٩٨٠).

وعن أبيه، عن السَّلُولي، عن مُعاذ بن جَبل؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنْ أَتَّخِذْ**[١] **مِنبَرًا فَقَدِ اتَّخَذَ**[٢] **أَبِي إِبْرَاهِيمُ، وإِنْ أَتَّخِذِ**[٣] **العَصَا فَقَدْ اتَّخَذَ أَبِي إِبْرَاهِيمُ**»[٤]؟

قال أبي: هذه أحاديثُ منكرةٌ، كأنها موضوعةٌ، وموسى ضعيفُ الحديث جِدًّا[٥]، وأبوه[٦] محمد بن إبراهيم التَّيْمي لم يَسْمَع من جابر، ولا مِنْ أبي سعيد، وروى عن أنس حديثًا واحدًا[٧].

---

(١) في (ت) و(ك): «اتخذوا».
(٢) في (ت) و(ك): «اتخذه».
(٣) في (ك): «اتخذوا».
(٤) رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٧٠٦)-، والبزار في "مسنده" (٢٦٣٢)، والشاشي في "مسنده" (١٣٦٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ١٦٧ رقم٣٥٤)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٧٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/ ٢٢٦)، جميعهم من طريق عقبة ، به.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبيِّ ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».
(٥) وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٥٩): «سألت أبي عن موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي؟ فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، وأحاديث عقبة بن خالد التي رواها عنه فهي من جناية موسى، ليس لعقبة فيها جرم».
وقال العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٦٩): «موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أنس، مديني لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به . حدثني آدم؛ قال: سمعت البخاري، قال: موسى بن محمد بن إبراهيم: عن أبيه، عن أنس، منكر الحديث».
(٦) في (ك): «وأبو».
(٧) وذكر في "المراسيل" (ص ١٨٨ رقم٦٩١) نحو الذي ذكره هنا عن محمد بن إبراهيم التيمي .

٢٢١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن نُمَير[١]، عن حَجَّاج بن دينارٍ، عن شُعيب بن خالد، عن الحُسين[٢] بن عليٍّ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«إِنَّ مِنْ حُسْنِ[٣] إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»**؟

قال أبي: إن[٤] كان شعيبُ بنُ خالدٍ: الرازيَّ، فبينهما الزُّهريُّ[٥]، ولا أدري هو أو لا!

---

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٠١ رقم ١٧٣٢).
والحديث أخرجه الإمام أحمد أيضًا في الموضع نفسه، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٤٩)، كلاهما من طريق يعلى بن عبيد، عن حجاج بن دينار، به.
وذكره البخاري في "تاريخه" (٤/ ٢٢٠) تعليقًا عن الحجاج بن دينار.
وأخرجه هناد بن السري في "الزهد" (١١١٨) فقال: حدثنا عبدة، عن حجاج بن دينار، عن شعيب بن خالد، عن حسين بن علي - أو علي بن حسين -...، فذكره هكذا على الشك.

(٢) في (أ) و(ش): «الحسن». (٣) في (ك): «أحسن».

(٤) قوله: «إن» سقط من (ك).

(٥) وإذا كان بينهما الزهري، فرواية الزهري لهذا الحديث معروفة، فهو يرويه عن علي ابن الحسين، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً؛ كذا رواه ثقات أصحاب الزهري، ومنهم: الإمام مالك، وروايته في "الموطأ" برواية يحيى الليثي (٢/ ٩٠٣)، وبرواية أبي مصعب (١٨٨٣)، وبرواية محمد بن الحسن (٩٤٩)، وبرواية سويد بن سعيد (٦٥٠).
ومنهم: معمر، وروايته في "جامعه" (٢٠٦١٧/ المصنف).
ومنهم: زياد بن سعد، وروايته أخرجها ابن أبي عمر العدني في "الإيمان" (٤٥)، وابن أبي عاصم في "الزهد" (١٠٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ١٩٧-١٩٨).
ومنهم: يونس بن يزيد، وروايته أخرجها القضاعي في "مسند الشهاب" (١٩٣).
وقد اختلف على الإمام مالك، وعلى الزهري:
أما الإمام مالك: فجميع الرواة عنه رووه على الوجه المتقدم، وهو الصواب.
وخالفهم خالد بن عبدالرحمن الخراساني؛ فرواه عن الإمام مالك، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، مرفوعًا؛ أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٩)، =

. . . .

= والدولابي في "الذرية الطاهرة" (١٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧).
قال ابن عدي: « وهذا قال فيه خالد الخراساني: عن مالك، عن الزهري، عن علي ابن الحسين، عن أبيه، وهو في "الموطأ" عن الزهري، عن علي بن حسين، عن النبيِّ ﷺ ، ليس فيه "عن أبيه" ».اهـ.
وأما الزهري: فسائر الرواة عنه رووه على الوجه المتقدم، وهو الصواب. وخالفهم عبدالله بن عمر العمري؛ فرواه عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ ؛ أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٠١ رقم ١٧٣٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٩)، وتمام في "فوائده" (١٠٩٦ و١٠٩٧/ الروض البسام)، جميعهم من طريق موسى بن داود، عن عبدالله العمري ، به .
وذكر العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٩)، والدارقطني في "العلل" (٣/ ١٠٨) أن أبا همام الدلال محمد بن محبب، رواه عن العمري، به، فقال: « عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي، عن النبيِّ ﷺ ».
قال الدارقطني: « وغيره يرويه عن العمري، عن الزهري، عن علي بن الحسين ، مرسلاً ».
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٤٠٢)، وتمام في الموضع السابق (١٠٩٨) من طريق قزعة بن سويد، عن عبيدالله بن عمر العمري، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ .
قال الدارقطني في "العلل" (٣١٠): « وغيره يرويه عن عبيدالله، عن الزهري، عن علي بن الحسين، مرسلاً ». ثم ذكر الدارقطني الاختلاف عن مالك، فقال: « واختلف عن مالك: فرواه خالد بن عبدالرحمن الخراساني عن مالك، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، وخالفه أصحاب مالك فرووه عن الزهري، عن علي بن الحسين، مرسلاً. وكذلك رواه أصحاب الزهري عن الزهري، عن علي بن الحسين، مرسلاً . . . ، والصحيح قول من أرسله عن علي بن الحسين، عن النبيِّ ﷺ ».اهـ. وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٢٠): « ولا يصح إلا عن علي بن حسين، عن النبيِّ ﷺ ».اهـ.
وقال ابن رجب في "جامع العلوم" (ص٢٠٧): « وممن قال: إنه لا يصح إلا عن علي بن حسين مرسلاً: الإمام أحمد، ويحيى بن معين، والبخاري، والدارقطني، =

٢٢١٦ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ حدَّثنا به أحمدُ بن عثمان الأَوْدِي[٢]؛ فقال[٣]: حدَّثنا بكر بن يونس بن بُكَير؛ قال موسى بن عُلَيّ، عن أبيه[٤]، عن عُقْبَة بن عامر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ؛ فَإِنَّ اللهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطل، وبكرٌ هذا مُنكَر الحديثِ[٥].

= وقد خلط الضعفاء في إسناده على الزهري تخليطًا فاحشًا، والصحيح فيه المرسل ».اهـ.

(١) نقل قول أبي حاتم عن هذا الحديث: الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٦٥/ دار الكتب العلمية)، وابن الملقن في "تحفة المحتاج" (٢/ ١٠)، وابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١/ ٢٤٧).

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٤٥٣). وأخرجه الترمذي (٢٠٤٠)، والحاكم (١/ ٣٥٠)، والبيهقي (٩/ ٣٤٧) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، وابن ماجه (٣٤٤٤)، وأبو يعلى (١٧٤١)، والطبراني في "الأوسط" (٦٢٧٢) من طريق محمد بن عبدالله ابن نمير، وابن أبي الدنيا في "المرض والكفارات"(٢٠٠) من طريق ابن أبي شيبة، والروياني في "مسنده" (٢٠٤) من طريق يوسف القطان، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٩٣ رقم ٨٠٧) من طريق عبيد بن يعيش، جميعهم عن بكر بن يونس، به .

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».

(٤) هو: عُلَيّ بن رباح .

(٥) قال البرذعي في "سؤالاته" (٦٨٤): « سألت أبا زرعة عن بكر بن يونس بن بكير؟ فقال: واهي الحديث؛ حدَّث عن موسى بن عُلَيٍّ بحديثين منكرين لم أجد لهما أصلاً من حديث موسى ». اهـ.

قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ».

وقال ابن عدي: « وهذا ليس يرويه عن موسى بن عُلَيّ غير بكر بن يونس هذا . . . ، وبكر بن يونس عامة ما يرويه مما لا يتابع بعضه عليه ». وقال البيهقي: « تفرد به بكر ابن يونس بن بكير، عن موسى بن عُلَي، وهو منكر الحديث؛ قاله البخاري ».اهـ.

٢٢١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[١]، عن حاتِم ابن إسماعيل، عن شَريك[٢]، عن الأعمَش، عن مجاهد، عن ابن عباسٍ - أو غيره من أصحاب النبيِّ ﷺ -، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن التَّحْريش بين البهائم[٣] ؟

قال أبي: حدَّثنا عليُّ بن الجَعْد[٤]، عن شَريك، عن الأعمَش، عن مجاهد، عن ابن عمر - أو غيره من أصحاب النبيِّ ﷺ -، عن النبيِّ ﷺ.

وحدثنا عُبَيدالله بن موسى[٥]، عن الأعمَش، عن مجاهد، عن

---

(١) هو: عبدالله.

(٢) هو: ابن عبدالله القاضي. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (١٧٠٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥١٠)، كلاهما من طريق يحيى بن آدم، عن شريك. والحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٣٨) من طريق جُبارة ابن المغلِّس، عن شريك. ولم يذكر يحيى بن آدم ولا جُبارة: الشكَّ، بل جزمًا به عن ابن عباس.

(٣) التحريش هو: الإغراء، ومعنى «التحريش بين البهائم»، أي: إغراءُ بعضها وحَمْلُهُ على بعض. "مشارق الأنوار" (١/ ١٨٨)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٣٥٥).

(٤) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢١٢١)، وقال فيه: «عن مجاهد، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أُراه ابنَ عمر، عن النبيِّ ﷺ». وذكر الترمذي في الموضع السابق أن ابن فضيل رواه عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر مرفوعًا. ورواية محمد بن فضيل هذه أخرجها إبراهيم الحربي في "غريب الحديث" (١/ ٢٨٥).
وخالف محمدَ بن فضيل أبو جعفر الرازي؛ فرواه عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر، موقوفًا عليه؛ أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١٢٣٢).

(٥) لم نقف على رواية عبيدالله بن موسى، ولكن تابعه على هذا الوجه أبو معاوية ووكيع: أما رواية أبي معاوية: فعلقها الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (١٧٠٩)، وفي "العلل" (٥١١). =

النبيِّ ﷺ، مُرسَل[1].

= وأما رواية وكيع: فأخرجها البيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٢).
ورواه الترمذي أيضًا (١٧٠٩) من طريق سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، مرسلاً كذلك، لكن بزيادة أبي يحيى القتات.
ووافق الثوري على زيادة أبي يحيى القتات: قطبة بن عبدالعزيز، لكنه وصله؛ أخرجه أبو داود (٢٥٦٢)، والترمذي في "الجامع" (١٧٠٨)، وفي "العلل" (٥١١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٠٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٣٨)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٨٥ رقم ١١١٢٣)، والبيهقي في "الشعب" (٦١١٩)، جميعهم من طريق قطبة بن عبدالعزيز، عن الأعمش، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس، مرفوعًا.
وخالفهم زياد البكائي، فرواه عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عباس، مرفوعًا؛ أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢١٣٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٣٨ و١٩١). وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش، عن المنهال إلا زياد بن عبدالله».

(١) قوله: «مرسل» منصوبٌ على الحال، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
هذا؛ وقد قال الترمذي في الموضع السابق من "العلل": «وقال شريك: عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ. وقال الثوري: عن الأعمش، عن أبي يحيى، عن مجاهد: نهى رسول الله ﷺ. وقال أبو معاوية: عن الأعمش، عن مجاهد: نهى رسول الله ﷺ. فسألت محمدًا [يعني البخاري]؟ فقال: الصحيح إنما هو عن مجاهد، عن النبيِّ ﷺ، مرسل.
وسئل الدارقطني في "العلل" (٤/ ق/ ٤٨/ أ) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر، وكذلك روي عن الأعمش، عن ابن عمر، واختلف عنه؛ فقال قطبة بن عبدالعزيز: عن الأعمش، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس، وخالفه شريك فرواه عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، وقال أبو معاوية: عن الأعمش، عن مجاهد، عن رسول الله ﷺ، مرسلاً. وقال منصور بن الأسود: عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ قاله معن بن عيسى عنه، وليس بمحفوظ». اهـ. =

٢٢١٨- وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم الفَضْل بن دُكَين[٢]، عن سفيان[٣]، عن منصور[٤]، عن الشَّعْبي[٥]،

= وقال البيهقي بعد أن ذكر الخلاف فيه: « والمحفوظ ما أخبرنا أبو القاسم زيد بن أبي هاشم العلوي بالكوفة، أنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم، ثنا إبراهيم بن عبدالله، أبنا وكيع، عن الأعمش، عن مجاهد قال: نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم، وهذا مرسل ».

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٦١).

(٢) روايته أخرجها يعقوب بن سفيان الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ١٦٠) فقال: حدثنا أبو نعيم وقبيصة؛ قالا: ثنا سفيان، عن منصور، عن الشعبي، عن المقداد - قال أبو نعيم: أبي كريمة الشامي -؛ قال: قال رسول الله ﷺ: « ليلة الضيف حق واجبة على كل مسلم، وإن أصبح بفنائه فهو دين عليه، إن شاء [أقتضاه]، وإن شاء تركه ». ومن طريق الفسوي أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩١٤٥).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٤/ ١٣٢ رقم ١٧١٩٥)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٧٤٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٠٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٦٣ رقم٦٢١)، جميعهم من طريق أبي نعيم، به ، لكنهم قالوا: « عن المقدام بن أبي كريمة ». وأخرجه الإمام أحمد في الموضع السابق مقرونًا برواية أبي نعيم، و (٤/ ١٣٣ رقم ١٧٢٠٢)، وابن ماجه (٣٦٧٧)، كلاهما من طريق وكيع، عن سفيان الثوري، به ، وفيه: « عن المقدام أبي كريمة ».
وكذا أخرجه الطبراني في الموضع السابق من طريق خلاد بن يحيى، عن سفيان.
وأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٣٤٤) من طريق إسحاق الأزرق، عن سفيان، عن منصور، عن الشعبي، عن المقدام بن معدي كرب ، به .
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٢٤٧) عن شيخه شعبة، عن منصور؛ قال: سمعت الشعبي يحدث عن أبي كريمة . . . ، فذكره .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣٠ و١٣٢ رقم ١٧١٩٦ و١٧١٧٢) من طريق يحيى بن سعيد القطان ومحمد بن جعفر غندر، كلاهما عن شعبة، به ، وسمياه: « المقدام ». وله طرق أخرى عن منصور، غير ما ذكر، وفيها: « المقدام»، أو « أبو كريمة »، وليس في شيء منها: « المقداد ».

(٣) هو: الثوري.

(٤) هو: ابن المُعتمر.

(٥) هو: عامر بن شَراحيل.

عن المِقْداد أبي كَرِيمة الشاميِّ، عن النبيِّ ﷺ : في قصة الضِّيافة ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: المِقْدامُ بنُ مَعْدِي كَرِب، كان خرَجَ الشَّعْبيُّ إلى عبدالعزيز بن مروان أخي عبدالملك، فلقي المِقْدامَ بحِمْص، ولا أعلم أحدًا مِنْ أصحاب النبيِّ ﷺ هناك غيرَه، وقد كان عِدَّةٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ أحياءً : عبدالله بن بُسْر، وواثِلَة بن الأَسْقَع، وعُتْبة بن عبد.

وقال أبو زرعة: الصحيح: المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب، وكنيته أبو كَرِيمة[1].

٢٢١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن موسى[2]، عن سفيان[3]، عن الأعمَش، عن طلحة[4]، عن [هُزيل][5] بن شُرَحْبِيل،

---

(١) قال يعقوب بن سفيان الفسوي في الموضع السابق: « والصحيح هو: المقدام، فأما في حديث سفيان فقد قال أبو نعيم وقبيصة: المقداد ». وقال أبو حاتم - كما في "المراسيل" لابنه (ص ١٦٠)-: « ولا أعلم سمع الشعبي بالشام إلا من المقدام أبي كريمة ». وقال الآجري في "سؤالاته" (ص ١٢٥): « قيل لأبي داود: سمع الشعبي من المقدام بن معدي كرب ؟ فقال: سمع المقدام أبي كريمة ».

(٢) لم نقف على رواية عبيدالله بن موسى هذه، ولكن أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٨٤٤٠) من طريق أبي الأزهر؛ حدثنا وهب بن جرير؛ حدثنا أبي؛ قال: سمعت الأعمش يحدِّث عن طلحة بن مصرِّف، عن هزيل بن شرحبيل: أن سعد بن مالك استأذن على رسول الله ﷺ . . . ، الحديث. قال البيهقي: « كذا وجدته في [كتابي]: سعد بن مالك ».

(٣) هو: الثوري. انظر "الحلية" (٥/ ٢٤).

(٤) هو: ابن مُصَرِّف.

(٥) في جميع النسخ: « هذيل »، والتصويب من مصادر التخريج.

عن سعد بن أبي وقَّاص: استأذنتُ على النبيِّ ﷺ فقال: « **هكذا**[١] ؟ **إِنَّمَا جُعِلَ الاسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ النَّظَرِ** ».

ورواه جَرير[٢]، عن الأعمَش، عن طلحة، عن هُزيل[٣]؛ قال: استأذَنَ سعدٌ الأنصاري.

ورواه محمَّد بن عُبَيد[٤]، عن الأعمَش، عن طلحة، عن

---

(١) ورد في بعض طرق الحديث أن سعدًا عند استئذانه، أدخل رأسه من الباب، وفي بعضها أنه وقف قبالة الباب؛ فقال له النبيُّ ﷺ: « هكذا يا سعد ؟!. . . »، الحديث، أي: أتفعل هكذا، وإنما شرع الاستئذان حتى لا يقع نظرُ المستأذِن على عورةٍ للمستأذَن عليه !

(٢) هو: ابن عبدالحميد. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٥١٧٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة؛ حدثنا جرير، عن الأعمش، عن طلحة، عن هزيل؛ قال: جاء سعد فوقف على باب النبيِّ ﷺ . . .، الحديث هكذا ، ولم ينسب سعدًا . وكذا رواه الضياء في "المختارة" (١٠٧٤) من طريق أبي داود.
ورواه البيهقي في "الشعب" (٨٤٣٩) من طريق أبي داود، فنسبه، فقال: « سعد بن معاذ ». وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٤) من طريق قتيبة بن سعيد، والبيهقي في "السنن" (٨/ ٣٣٩) من طريق أبي الربيع الزهراني، كلاهما عن جرير، به، وفيه: « أتى سعد بن معاذ ». قال أبو نعيم: « رواه الثوري وأبو حمزة السكري عن الأعمش مثله ».اهـ. وسيأتي تخريج رواية الثوري، ولم يُنسب فيها سعد .

(٣) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « هذيل ».

(٤) لم نقف على روايته، ولكن بعض طرق رواية جرير السابقة جاءت هكذا مرسلة، وفيها: « سعد بن معاذ ».
وأخرج الحديث أبو بكر بن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٢٢٤) فقال: « حدثنا حفص، عن الأعمش، عن طلحة، عن هزيل؛ قال: جاء رجل فوقف على باب النبي ﷺ. . .، الحديث، مرسلاً، ولم يسم حفص بن غياث الصحابي في روايته . ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو داود في "سننه" (٥١٧٤).

هُزيل[١]: أنَّ سعد بن مُعاذ استأذن.

ورواه قَـيْـس[٢]، عــن مَــنْـصـور[٣]، عــن طــلــحــة، عــن

(١) من قوله: « قال استأذن. . . » إلى هنا سقط من (ش)؛ لانتقال النظر، وفي (ت) و(ك): « هذيل » بدل: « هزيل ».

(٢) هو: ابن الربيع. وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٤٧)، والبيهقي في "الشعب" (٨٤٤١)، وأشار إليها أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٤).

(٣) هو: ابن المعتمر. وقد اختُلف عليه في هذا الحديث :
فرواه عنه قيس بن الربيع على الوجه المتقدم. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٢٢٣)، وابن أبي حاتم في "مقدمة الجرح والتعديل" (ص٢٥٨) من طريق وكيع، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن طلحة، عن هزيل: أن سعدًا استأذن . . . ، الحديث .
وتقدم أن أبا نعيم أشار لرواية الثوري هذه في "الحلية" (٥/ ٢٤).
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٥٣٨٦) من طريق عبيدة بن حميد، عن منصور، عن طلحة، عن هزيل، عن سعد بن عبادة، به .
وأخرجه ابن أبي حاتم أيضًا من طريق عمر الأبار، عن منصور مثل رواية الثوري.
وخالفهم سفيان بن عيينة، فرواه عن منصور، عن هلال بن يساف: أن سعدًا استأذن على النبيِّ ﷺ قبالة الباب، فقال له: « إذا استأذنت فلا تستقبل الباب ». ذكره ابن أبي حاتم في الموضع السابق، وأخرجه الطبراني في "الكبير"(٦/ ٢٣ رقم ٥٣٩٣) من طريق أسد بن موسى، عن ابن عيينة، لكنه وصله، فقال: عن منصور، عن هلال بن يساف، عن سعد بن عبادة .
وأخرجه البيهقي في "سننه" (٨/ ٣٣٩) من طريق عبدالرحمن بن بشر العبيدي، عن سفيان بن عيينة، عن منصور، عن هلال بن يساف : أن سعدًا استأذن . . . ، فذكره هكذا مرسلاً .
وأخرجه ابن أبي حاتم في الموضع السابق من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن سفيان بن عيينة ، به، كسابقه، إلا أنه شك فيه فقال: « أراه عن هلال بن يساف ».
وأخرجه ابن أبي حاتم أيضًا من طريق المقرئ؛ حدثنا سفيان، عن منصور، عن بعض أصحابه: أن سعدًا . . . ، الحديث . =

الهُزَيل[١]، عن قَيس بن سعد بن عُبادة؛ قال: استأذنتُ على النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: الصَّحيحُ: الأعمَشُ، عن طلحة، عن هُزيل[٢]: أنَّ سعد بن عُبادة استأذَنَ على النبيِّ ﷺ.

٢٢٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَبْيَض بن أَبَان[٣]، عن

= وكان ابن أبي حاتم ساق علّة هذا الحديث في ترجمة عبدالرحمن بن مهدي لبيان معرفته بعلل الحديث، وروى عن علي بن المديني أنه قال: « قال لي عبدالرحمن - يعني ابن مهدي-: يهم ابن عيينة في حديث منصور؛ أن سعدًا استأذن على رسول الله ﷺ . . . قال علي بن المديني: فقلت لعبدالرحمن بن مهدي: ومن خالفه؟ قال: حدثناه عمر الأبار عن منصور . . . »، ثم ذكر روايته التي تقدم تخريجها.

(١) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « الهذيل ».

(٢) في (ت) و(ك): « هذيل ».

(٣) أخرج روايته الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٠٠٨)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٦٢ رقم١٠٣٢٦)، و"الأوسط" (٥٦٨٥)، و"الدعاء" (١٩٨٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٦٦)، والبيهقي في "الشعب" (٨٩٠٤ و٨٩٠٥).
قال الطبراني في "الأوسط": « لا يروي هذا الحديث عن عطاء إلا أبيض بن أبان والمغيرة بن مسلم، تفرَّد به عن أبيض بن أبان: أحمد بن يونس، وتفرَّد به عن المغيرة بن مسلم النعمان بن عبد السلام ».
وقال في "الدعاء": « هكذا رواه أبيض بن أبان والمغيرة السراج، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبدالرحمن، عن عبدالله بن مسعود متصلاً، ورواه الناس عن عطاء بن السائب - موقوفًا - عن عبدالله ».
وقال الحاكم: « هذا حديث لم يرفعه عن [أبي] عبدالرحمن، عن عبدالله بن مسعود، غير عطاء بن السائب؛ تفرد بروايته عنه جعفر بن سليمان الضبعي وأبيض ابن أبان القرشي، والصحيح فيه رواية الإمام الحافظ المتقن سفيان بن سعيد الثوري عن عطاء بن السائب ». ثم أخرجه من أربع طرق عن سفيان، عن عطاء، به، موقوفًا، ثم قال: « هذا هو المحفوظ من كلام عبدالله ؛ إذ لم يسنده من يعتمد على روايته ».

عَطاء بن السائب، عن أبي عبدالرحمٰن[١]، عن عبدالله[٢]، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ: الحَمْدُ لِلَّهِ، ولْيَقُلْ مَنْ عِنْدَهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، فَإِذَا قَالُوا ذَلِكَ، فَلْيَقُلْ: يَغْفِرُ اللهُ لِي ولَكُمْ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الناس يَرْوونه[٣] عن عبدالله، موقوفً[٤]؛ منهم: جعفر بن سُلَيمان[٥]،

---

(١) هو: عبدالله بن حبيب.

(٢) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) في (ش): « يرونه ».

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في هامش النسخة (أ) حاشية بخط مغاير يبدو أنه خط محمد العطار، ونصها: «المشهور أن جعفر بن سليمان يرفعه أيضًا». هذا؛ ولم نقف على رواية جعفر بن سليمان الموقوفة، لكن أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة من "الكبرى" (١٠٠٥٢)، والشاشي في "مسنده" (٧٥١)، والحاكم في "المستدرك" (٤/٢٦٦)، ثلاثتهم من طريق محمد بن عبدالله الرقاشي، عن جعفر، به مرفوعًا.
ومن طريق النسائي أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٠٠٩)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٦٠).
قال النسائي: « وهذا حديث منكر، ولا أرى جعفر بن سليمان إلا سمعه من عطاء ابن السائب بعد الاختلاط، ودخل عطاء بن السائب البصرة مرتين، فمن سمع منه أول مرة فحديثه صحيح، ومن سمع منه آخر مرة ففي حديثه شيء، وحماد بن زيد حديثه عنه صحيح ». وتقدم ذكر كلام الحاكم .
وقال الطحاوي: « هكذا حدثنا أحمد بن شعيب بهذا اللفظ، فكان هذا الحديث عندنا أحسن من حديث الأبيض بن أبان؛ لأنهما يرجعان إلى عطاء بن السائب، وسماع الأبيض من عطاء بالكوفة، وبها كان اختلاط عطاء، وسماع جعفر بن سليمان منه بالبصرة، وسماع أهلها منه صحيح لم يكن في حال اختلاطه، منهم الحمادان: حماد ابن سلمة، وحماد بن زيد. وقد روى أبو عوانة هذا الحديث عن عطاء بن السائب، فأوقفه على عبدالله، ولم يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ . . . ، وأهل الحديث يقولون: إن سماع سفيان الثوري من عطاء بن السائب في حال صحته، وكذلك شعبة، =

وغيرُه[١]. وأَبْيَضُ شيخٌ، وعَطاءُ بنُ السائب اختلَطَ بأَخَرة .

٢٢٢١ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثِ مجاهدٍ؛ في قول النبيِّ ﷺ: « أَوْصَانِي جِبْرِيلُ عليه السلام بِالجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ ».

واختلَفَ الرُّواة عن مجاهد:

فقال بَشِيرُ بنُ سَلْمان[٣]: عن مجاهدٍ، عن عبدالله بن عَمرو.

= وكذلك الحمادان، ويقولون: سماع أبي عوانة منه في الحالين جميعًا، ولا يميزونه». اهـ.

(١) ممن رواه عن عطاء موقوفًا:
سفيان الثوري، وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٩٣٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٦٦-٢٦٧)، والبيهقي في "الشعب" (٨٩٠٣).
ومنهم: محمد بن فضيل، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في"المصنف" (٢٥٩٨٩).
ومنهم: أبو عوانة، وروايته أخرجها الطحاوي في الموضع السابق، وتقدم ذكر كلامه، وذكر كلام الحاكم . وقال البيهقي: « هذا موقوف، وهو الصحيح ».
قال الدارقطني في"العلل" (٩٢٧): « يرويه عن عطاء بن السائب، واختلف عنه: فرفعه أبيض بن أبان وجعفر بن سليمان عن عطاء، ووقفه جرير وعلي بن عاصم، والموقوف أشهر».

(٢) انظر المسألة رقم (٢٤٦٧).

(٣) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٦٠٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٤٠٨)، والبخاري في "الأدب المفرد" (١٢٨)، وحسين المروزي في "البر والصلة" (٢١٦)، وأبو داود في "سننه" (٥١٥٢)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٣٢١)، والبزار في "مسنده" (٢٣٨٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٧٩٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٨١)، والطبراني في "مكارم الأخلاق" (١٩٩)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٣٢)، والبيهقي في "الشعب" (٩١١٨). وأخرجه العقيلي أيضًا من طريق إسماعيل بن بشير بن سلمان، عن أبيه؛ قال: سمعت قيس بن أبي حازم قال: كنا عند ابن عمر. . .، فذكر الحديث . =

وقال يونس بن أبي إسحاق[1]: عن مجاهدٍ، عن أبي هريرة.

= وكان العقيلي قال في إسماعيل بن بشير هذا: « يهم في غير حديث ، وكاد أن يغلب عليه الوهم، ومن حديثه: ما حدثناه به محمد بن عبدوس . . . »، ثم أخرج هذا الحديث من طريقه، ثم أخرجه من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن بشير بن سلمان، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو، ثم قال العقيلي: « حديث أبي نعيم أولى». وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٦٠ رقم ٦٤٩٦)، والبخاري في "الأدب المفرد" (١٠٥)، والترمذي (١٩٤٣)، والطبراني في "مكارم الأخلاق" (٢٠٠)، جميعهم من طريق داود بن شابور وبشير بن سليمان، كلاهما عن مجاهد.
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٤٠٣) من طريق داود بن شابور فقط، عن مجاهد.
قال الترمذي : « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد رُوي هذا الحديث عن مجاهد، عن عائشة وأبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أيضًا ».اهـ.
وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٩١١٩) من طريق عبدالله بن أبي المجالد، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا، نحوه . وأخرجه أبو نعيم في الحلية" (٣/ ٣٠٦)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ص ٣٦) من طريق الفريابي، عن الثوري، عن زبيد اليامي، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو، به .
وسيأتي التنبيه على أن زبيدًا اليامي يرويه عن مجاهد، عن عائشة .
وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٩١١٧) فقال: « أخبرنا أبو الحسين بن بشران؛ قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن عمرو الرزاز؛ قال: حدثنا حنبل بن إسحاق؛ قال: حدثنا الفضل بن دكين؛ قال: حدثنا بشير بن مهاجر، عن مجاهد؛ قال: كنا جلوسًا عند عبدالله بن عمرو بن العاص . . . »، وذكر الحديث .
قال البيهقي: « كذا قال: بشير بن مهاجر ! وهو غير بشير بن سلمان »، وأظنه خطأ، فقد رواه البخاري في "الأدب المفرد" عن أبي نعيم، وقال: بشير بن سلمان.

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٠٥ و٤٤٥ رقم ٨٠٤٦ و٩٧٤٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣٦٧٤)، وأبو عوانة في "مستخرجه" - كما في "إتحاف المهرة" (١٥/ ٤٩٠ رقم ١٩٧٤٨)-، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٧٩٣ و٢٧٩٤)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ص ٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٨٥٤)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٦٠٦ رقم ٧٥٠)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٣١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٠٦). =

وقال زُبَيد[١]: مجاهد، عن عائِشَة ؟

قال أبي: حديثُ زُبَيد أَشبهُ؛ لأنه أحفظُهُم، ولا أُبْعِدُ أن يكونَ روى مجاهدٌ عن كلاهم[٢].

قال أبي: وقد رُوِيَ[٣] عن عبدالله بن عمرو مِنْ غير هذا الطريق[٤].

= وروي عن أبي هريرة من وجوه أخرى، أجودها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٤١١)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٤٠)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥٩ و٤٥٨ و٥١٤ رقم ٧٥٢٢ و٩٩١٠ و١٠٦٧٥)، والبزار في "مسنده" (١٨٩٨/ كشف)، والبغوي في "الجعديات" (١٥٨٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٧٩٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٨١)، وابن حبان في "صحيحه" (٥١٢)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ص ٣٧)، جميعهم من طريق داود بن فراهيج ، عن أبي هريرة ، به .

(١) هو: ابن الحارث اليامي. وروايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١١٩٦ و١٧٤٥)، والإمام أحمد في "المسند"(٦/ ٩١ و١٢٥ و١٨٧ رقم ٢٤٦٠٠ و٢٤٩٤٢ و٢٥٥٣٩)، وحسين المروزي في "البر والصلة" (٢٦٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٥٩٠)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٣٢٠)، والبغوي في "الجعديات" (٢٧٠٧)، والطبراني في "مكارم الأخلاق" (٢٠٢)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ص ٣٦)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٣١)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٦٠٥).

(٢) كذا في جميع النسخ، والصواب أن يقال: « كُلِّهِمْ »؛ لأنَّ مراده: عبدالله بن عمرو، وأبو هريرة، وعائشة ﷺ، وما وقع في النسخ بإقحام ألف التثنية تصحيفٌ لا نعلم له وجهًا في العربية.

(٣) كما في المسألة الآتية برقم (٢٣٤٥).

(٤) في (ف): «من غير وجه هذا الطريق».

قال أبو زرعة: سمعتُ أبا حَفْصٍ الصَّيْرَفِيَّ[(١)] يقولُ: سمعت يحيى ابن سعيد[(٢)]، يقول: الصَّحيحُ حديثُ زُبَيد.

وقال أبو زرعة: الصحيحُ حديثُ زُبَيْد.

قلت له: فتعرفُ خلافًا سوى ما ذكرنا ؟

قال: لا [(٣)].

---

(١) هو: عمرو بن علي الفلَّاس.

(٢) هو: القطان.

(٣) قال البزار في "مسنده" (٦/ ٣٧٢-٣٧٣): « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن مجاهد إلا بشير، وقد اختلفوا عن مجاهد في هذا الحديث؛ فقال زبيد الأيامي: عن مجاهد، عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ. وقال يونس بن أبي إسحاق: عن مجاهد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ. وقال بشير: عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٨٢/ ب): اختلف فيه على مجاهد؛ فرواه زبيد بن الحارث اليامي، عن مجاهد، عن عائشة؛ حدث به عنه الثوري ومحمد بن طلحة. وخالفه يونس بن أبي إسحاق؛ فرواه عن مجاهد، عن أبي هريرة. وخالفهما بشير ابن سلمان؛ فرواه عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو بن العاص. وكذلك روي عن الفريابي، عن الثوري، عن زبيد، والصحيح: حديث مجاهد عن عائشة ».
وقال في موضع آخر من "العلل" (٨/ ٢٣٠-٢٣١ رقم ١٥٣٨): « اختلف فيه على مجاهد: فرواه يونس بن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة، وخالفه بشير بن [سلمان]؛ فرواه عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو. وخالفهما زبيد؛ فرواه عن مجاهد، عن عائشة، وقول زبيد أشبهها ».
وقال أبو نعيم في "الحلية": « اختُلف على مجاهد فيه ثلاثة أقاويل فتفرد الفريابي عن زبيد بهذا، وتابعه عليه داود بن شابور وبشير بن سلمان، ورواه أصحاب الثوري عن زبيد عن مجاهد، فخالفوا الفريابي، فقالوا: "عن عائشة" بدل: "عبدالله بن عمرو". ورواه محمد بن طلحة عن زبيد مثله ».

٢٢٢٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أَسْبَاط بن نَصْر[١]، عن سِمَاك[٢]، عن ثَعْلَبَةَ بنِ الحَكَم، عن ابن عباس؛ قال: انْتَهبَ الناسُ غنمًا يوم خَيبر، فَذَبَحوها، فجعلوا يَطبُخُون منها، فجاء رسولُ الله ﷺ فأمر بالقُدُورِ فأُكْفِئَتْ، وقال: «إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ النُّهْبَة[٣]»؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: سِمَاك، عن ثَعْلَبَة بن الحَكَم، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس بينهما «ابن عباس»[٤].

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٧٢ رقم ١٠٦٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٣٤-١٣٥). وعلقها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٧٣)، و"الأوسط" (١/ ٢٠٠) وقال: «ولا يصح فيه ابن عباس».

(٢) هو: ابن حرب.

(٣) سبق بيان معناها في المسألة رقم (١٥٢١).

وقوله: «لا يصلح» كذا في جميع النسخ بالياء، والجادَّة: «لا تَصْلُحُ»، لكنَّ الفاعل هنا مؤنَّث غير حقيقي التأنيث، فيجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره، وتأنيثه أرجح، وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).

(٤) رواه عدد من الرواة هكذا عن سماك، منهم: شعبة، وإسرائيل بن يونس، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وأبو عوانة وضاح بن عبدالله اليشكري، وزكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وشريك بن عبدالله النخعي، وسفيان وعمرو بن أبي قيس، والحسن بن صالح:

أما رواية شعبة: فأخرجها الطيالسي (١٢٩١)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٧٣)، و"الأوسط" (١/ ٢٠٠)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٢١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٤٩)، والطبراني في "الكبير" (١٣٧٥ و١٣٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٣٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٨٣).

وأما رواية إسرائيل بن يونس: فأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٨٤١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٤٩)، والطبراني في "الكبير" (١٣٧١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٨٤). =

وقال أبي: ثَعْلَبة بن الحَكَم[١] قد سمع من النبيِّ ﷺ.

٢٢٢٣ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه قَبِيصة بن عُقْبة[٢]،

= وأما رواية أبي الأحوص: فأخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٣٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٣١٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة"(١/ ١٢٠).
وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٩٣٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩٣٥)، والطبراني في "الكبير" (١٣٧٨)، ثلاثتهم من طريق ابن أبي شيبة.
أما روايتا أبي عوانة وزكريا بن أبي زائدة: فأخرجهما البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٧٣)، وفي "الأوسط"(١/ ٢٠٠)، والطبراني في "الكبير" (١٣٧٣ و١٣٧٤)، وأخرجه ابن حبان في "الثقات" (٣/ ٤٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٨٤) من طريق أبي عوانة فقط. وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٤٩) من طريق زكريا فقط.
وأما رواية زهير بن معاوية: فأخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٤٩)، و"مشكل الآثار" (٨/ ١٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٢٠)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٨٣ رقم١٣٧٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٨٤).
وأما رواية شريك: فأخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٥١٦٩).
وأما رواية سفيان الثوري: فأخرجها ابن قانع (١/ ١٢٠)، والطبراني (١٣٨٠).
وأما روايتا الحسن بن صالح وعمرو بن أبي قيس: فأخرجهما الطبراني (١٣٧٦ و١٣٧٧). وصحَّح البخاري رواية من رواه عن ثعلبة، عن النبيِّ ﷺ، دون ذكر ابن عباس؛ فقال: «وهذا أصح».

(١) من قوله: «عن ابن عباس قال...» إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٤٨٩)، وزاد في آخره: «أخى الحلق» كذا وقعت محرفة، وصوابها عند البيهقي في الموضع الآتي: «حتى الحلق»، وذكره الحافظ في "الفتح" (١٠/ ٣٤٨) بلفظ «كالحلق». وأخرجه ابن سعد في الطبقات"(٣/ ٥٥٨) و(٤/ ١٧٨ و٣٠٨) من طريق قبيصة مفرَّقًا في ترجمة أبي أسيد وعبدالله بن عمر وسلمة بن الأكوع، وفيه الزيادة محرفة أيضًا.
وأخرجه البيهقي في "السنن" (١/ ١٥١) من طريق الفريابي، عن سفيان الثوري، به، وزاد فيه: «وأبا رافع». =

عن سُفيان[١]، عن محمد بن عَجْلان، عن عُبَيدالله بن أبي رافع؛ قال: رأيتُ أبا سعيدٍ، ورافع بن خَدِيج، وسَلَمة بن الأَكْوَع، وابن عُمر، وجابر بن عبدالله، وأبا أُسَيد، يَنْهَكون شَوارِبَهُم[٢] ؟

فقال: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه قَبِيصة؛ إنما هو: الثَّوريُّ، عن عثمان ابن عُبَيدالله بن رافع[٣].

= قال البيهقي: « كذا وجدته ! وقال غيره: عن عثمان بن عبيدالله بن أبي رافع، وقيل: ابن رافع ».

(١) هو الثوري.

(٢) « يَنْهَكُونَ شواربَهُمْ »، أي: يُبالغونَ في قصِّها؛ نَهَكَ الشيءَ يَنْهَكُه نَهْكًا: إذا بالغَ فيه. انظر "النهاية" (٥/ ١٣٧)، و"المصباح" (ن هـ ك/ ٢/ ٦٢٨).

(٣) لم نقف على رواية سفيان الثوري على هذا الوجه، ولكن رواه غيره. فأخرجه ابن حزم في "المحلى" (٢/ ٢٢٠) من طريق يحيى بن سعيد القطان؛ ثنا محمد بن عجلان؛ قال: قال لي عثمان بن عبيد الله بن رافع: رأيتُ أصحابَ رسول الله ﷺ يُبَيِّضون شواربَهم شبه الحَلْق. قلت: مَنْ ؟ قال: جابر بن عبدالله ، وأبا سعيد الخدري، وأبا أسيد ، وسلمة بن الأكوع ، وأنس بن مالك ، ورافع بن خديج.اهـ. ولم يذكر ابن عمر، وذكر أنسًا مكانه .
وأخرجه البخاري تعليقًا في "التاريخ الكبير" (٦/ ٢٣٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٣١)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٦٠٣١)، ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن عياش؛ حدثني عثمان بن عبيدالله بن رافع المدني؛ قال: رأيت عبدالله بن عمر، وأبا هريرة، وأبا سعيد الخدري، وأبا أسيد الساعدي، ورافع بن خديج، وجابر بن عبدالله، وأنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع يفعلون ذلك .اهـ.
هذا سياق البيهقي ومثله سياق الطحاوي، غير أنه جاء فيه: « عثمان بن عبيد بن رافع المدني »، وقد يكون الاختلاف من الطباعة .
وأما البخاري فلم يذكر أسماء هؤلاء الصحابة، اكتفى بقوله: « أنه رأى ثمانية من أصحاب النبي ﷺ »، ووقع عنده: « عثمان بن عبدالله بن رافع المدني ». =

٢٢٢٤-وسألتُ أبي وأبا زرعة[١] عن حديثٍ رواه أبوالأَحْوَص[٢]،

= وأخرجه البخاري والطحاوي أيضًا من طريق عبد العزيز بن محمد، عن عثمان بن عبيدالله بن أبي رافع . . . ، فذكره، ولم يذكر الطحاوي أنسًا وسلمة بن الأكوع، وذكر مكانهما سهل بن سعد، فصار عددهم سبعة.

وأما البخاري فاختصره على عادته، فقال في لفظه: « رأيت سبعة من أصحاب النبي ﷺ »، وفي سياق آخر: « رأيت سبعة يحفون شواربهم ». وأخرجه البخاري أيضًا من طريق محمد بن بشار؛ حدثنا يحيى بن عجلان: رأى عثمان بن عبيدالله بن رافع؛ فقال: رأيت ستة .

كذا جاء عند البخاري: « يحيى بن عجلان »، ولم نجد من ترجم له !

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٦٦٨ و٦٢١٧) من طريق إبراهيم بن سويد وعاصم ابن عبدالعزيز الأشجعي، كلاهما عن عثمان بن عبيدالله ، به مثل سياق البيهقي في "الشعب"، غير أنه لم يذكر أبا هريرة، وقال في الموضع الثاني : « عثمان بن عبدالله ».

(١) في (ف): « وسألت أبا زرعة ».

(٢) في (أ) و(ف): « الأخوص » بالخاء المعجمة. وأبو الأحوص هو: سلام بن سُليم. وروايته أخرجها المصنف في "تفسيره" (٢٨١٠)، فقال: « حدثنا أبو زرعة؛ ثنا هناد ابن السري؛ ثنا أبو الأحوص، عن عطاء بن السائب، عن مرة الهمداني، عن عبدالله بن مسعود . . . » فذكره هكذا بزيادة مرة الهمداني في سنده.

وهكذا نقله ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٤٧٥) عن ابن أبي حاتم .

وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٩٨٨)، وفي "العلل الكبير" (٦٥٤)، والنسائي في التفسير من "الكبرى" (١١٠٥١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٩٩٩)، والطبري في "تفسيره" (٥/ ٥٧١-٥٧٢ رقم٦١٧٠)، جميعهم من طريق هناد بن السري، عن أبي الأحوص، به كرواية ابن أبي حاتم بزيادة مرة الهمداني.

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٩٩٧).

وأخرجه البزار في "مسنده" (٢٠٢٧)، والبيهقي في "الشعب" (٤١٨٧) من طريق حسن بن الربيع، عن أبي الأحوص، به كرواية هناد. =

عن عَطاء بن السائب [عن مُرَّةَ](١)، عن عبدالله(٢)، عن النبيِّ ﷺ: «إِنَّ لِلْمَلَكِ لَمَّةً، وَلِلشَّيْطَانِ لَمَّةً(٣)...»، الحديثَ؟

فقال أبو زرعة: الناسُ يُوقفونه عن عبدالله؛ وهو الصَّحيح.

فقال أبي: رواه حمَّاد بن سَلَمة(٤)، عن عَطاء بن السائب، عن مُرَّة، عن عبدالله(٥)، موقوفً(٦).

قلتُ: فأيُّهما الصَّحيح؟

= قال الترمذي في "الجامع": «هذا حديث حسن غريب، وهو حديث أبي الأحوص، لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث أبي الأحوص».
وقال في "العلل": «سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: روى بعضهم هذا الحديث عن ابن السائب وأوقفه، وأرى أنه قد رفعه غير أبي الأحوص عن عطاء بن السائب، وهو حديث أبي الأحوص».
وقال البزار: «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد رواه غير أبي الأحوص موقوفًا».

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من مصادر التخريج - كما تقدَّم- ومنها رواية المصنف للحديث في "تفسيره".
ومُرَّةُ: هو ابن شَرَاحيل الهمداني.

(٢) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) قال ابن الأثير: اللَّمَّة: الهَمَّة والخَطْرة تقعُ في القلب؛ أراد إلمام الملَك أو الشَّيطان به والقُرب منه؛ فما كانَ من خَطَرات الخير فهو من الملَك، وما كانَ من خَطَرات الشرِّ فهو من الشَّيطان. "النهاية" (٤/ ٢٧٣).

(٤) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٥/ ٥٧٤ رقم ٦١٧٤).

(٥) في (ف): «عبيدالله».

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال: هذا مِنْ[(١)] عَطاء بن السائب؛ كان يَرْفَعُ الحديثَ مَرَّةً، ويُوقِفه أخرى، والناسُ[(٢)] يُحَدِّثون مِنْ وجوه عن عبدالله موقوفً[(٣)].

ورواه الزُّهري[(٤)]، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن[(٥)] مسعود، موقوفً[(٦)]، وذكر أشياءَ من هذا النحو موقوفً[(٧)].

---

(١) في (ش): « هذا خطأ من ».

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري (٥/ ٥٧٣ رقم ٦١٧١ و٦١٧٢ و٦١٧٦) من طريق عمرو بن قيس الملائي، وإسماعيل بن عليّة، وجرير بن عبدالحميد، ثلاثتهم عن عطاء بن السائب، به موقوفًا على عبدالله ، غير أن ابن علية شك في روايته، فقال: « عن أبي الأحوص، أو عن مرة ». وذكر ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٤٧٥) أن مسعر بن كدام رواه عن عطاء موقوفًا أيضًا، ولم نجد من أخرج روايته .

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ١٠٩) فقال: نا معمر، عن الزهري، فذكره.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٥/ ٥٧٤ رقم ٦١٧٣).

وذكر ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٤٧٥) أن ابن مردويه أخرجه من طريق هارون الفروي، عن أبي ضمرة، عن ابن شهاب الزهري، به ، لكنه رفعه. وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١٤٣٥) عن فطر بن خليفة، والإمام أحمد في "الزهد" (ص ١٩٦) من طريق سعيد بن مسروق، كلاهما عن المسيب بن رافع، عن عامر بن عبدة، عن عبدالله بن مسعود، به ، موقوفًا عليه .

(٥) في (ت): « أبي ».

(٦) كذا في جميع النسخ على لغة ربيعة، كسابقتها.

ومن قوله: « ورواه الزهري. . . » إلى هنا سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

(٧) كذا في جميع النسخ، وهي أيضًا على لغة ربيعة، كسابقتها، إلا أن الأَوْلى هنا أن يقال: « موقوفة ».

٢٢٢٥ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الثَّوري[(١)]، عن الأَعْمَش، عن عبدالله بن سِنَان، عن [ضِرَارِ][(٢)] بنِ الأَزْوَر؛ قال: حَلَبَ رجلٌ عند النبيِّ ﷺ فقال: «دَعْ دَوَاعِيَ اللَّبَنِ»[(٣)]؟

فقالا: روى هذا الحديثَ جماعةٌ من الحفَّاظ[(٤)] عن الأَعْمَش،

---

(١) روايته أخرجها هو في "تفسيره" (ص ٢٥٤)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣١١ و٣٣٩ رقم ١٨٩٨٢ و١٨٧٩٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٣٩)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٦٥٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٠)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٢٩٥ رقم ٨١٧٢)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٢٠)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٨٩٤).
قال الطبراني: «هكذا رواه سفيان الثوري عن الأَعْمش، عن عبدالله بن سنان، وخالفه أصحاب الأعمش، فرووه عن الأعمش، عن يعقوب بن بحير».

(٢) في جميع النسخ: «عبدالله»؛ وهو خطأٌ؛ فالحديثُ حديثُ ضرار بن الأزور كما سيأتي، وكما في جميع مصادر التخريج، وعبدالله بن الأزور متأخِّر يروي عن هشام ابن حسان، وله ترجمة في "الميزان" (٢/ ٣٩١).

(٣) قال أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ٢٣٠-٢٣١)، في تفسير هذا الحديث: يقول: أَبْقِ في الضَّرْع قليلاً، لا تستَوعبْه كلَّه في الحَلْب فإنَّ الذي تُبقيه فيه يدعو ما فوقه من اللبن فيُنزله وإذا استُنفِضَ كلُّ ما في الضَّرْع أبطأ عليه الدَّرُّ بعد ذلك. اهـ.
وقال أبو المحاسن الحَنَفي في "معتصر المختصر" (٢/ ٣٦٧): فيه أن النبيَّ ﷺ كان يحبُّ أخلاقَ العرب فيما لم يُؤمَر بخلافها، وكان عادتُهم في حلب الناقة تبقيةُ شيءٍ من اللبن في ضَرْعها، فإذا احتاجوا؛ لضيف نزلَ بهم أو لحاجة، احتَلَبوا مما كانوا قد أبقَوه في الضَّرْع، وإن قلَّ، ثم خلَطُوه بماء بارد، ثم ضَربوا به ضَرْعها، وأدنَوْا منه حُوَارَها [أي ولدها] أو جلدَه محشُوًّا إن كانوا نَحَروه، فتلحَسُه فتدرُّ عليه من اللبن مِلْءَ ضَرْعها، فيَصرفُون فيما يحتاجون إلى صَرْفه من أضيافهم ومن أنفُسهم، فأمرَهُم ﷺ بذلك لهذا المعنى. والله أعلم. وانظر "النهاية" (٢/ ١٢٠)، و(٥/ ١٦٦).

(٤) منهم: وكيع بن الجراح، وأبو معاوية محمد بن خازم، وزهير بن معاوية، =

. . . .

= وعبدالله بن المبارك، وعبدالله بن داود الخريبي، ويعلى بن عبيد، ومنصور بن أبي الأسود، وحفص بن غياث:

أما رواية وكيع بن الجراح: فأخرجها في "كتاب الزهد" (٤٩٥)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٢٢ و٣٣٩ رقم١٨٩٠٥ و١٨٩٨٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني"(١٠٦٠)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٤/ ٧٦ و٣٢٢ رقم ١٦٧٠٤ و١٨٩٠٥)، والبغوي في "معجم الصحابة" (١٣٢٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٨٣).

ورواية أبي معاوية محمد بن خازم: أخرجها من طريقه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٢٢ رقم١٨٩٠٥)، وهناد بن السري في "الزهد" (٧٩٥).

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٣٩) من طريق محمد بن المثنى عن أبي معاوية، به . فهؤلاء ثلاثة رواة رووه عن أبي معاوية عن الأعمش، عن يعقوب ابن بحير، عن ضرار، به .

وخالفهم أبو الوليد الطيالسي؛ فرواه عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن ابن سنان، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار، به، هكذا بزيادة ابن سنان: أخرجه البخاري في الموضع السابق.

ورواية زهير بن معاوية: أخرجها من طريقه الإمام أحمد (٤/ ٣٣٩ رقم ١٨٩٨٠)، والبغوي في "معجم الصحابة" (١٣٣٠)، والطبراني في "الكبير" (٨١٢٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٨٩٣).

ورواية عبدالله بن المبارك: أخرجها من طريقه البخاري في "تاريخه" (٤/ ٣٣٨)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٤/ ٧٦ و٣٣٩ رقم ١٦٧٠٢ و١٨٩٨٣)، والبغوي في "معجم الصحابة" (١٣٢٨)، ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٠)، والطبراني في "الكبير" (٨١٣١)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٣٧).

ورواية عبدالله بن داود الخريبي: أخرج روايته البخاري في "تاريخه" (٤/ ٣٣٩)، والطبراني في "الكبير" (٨١٢٩).

ورواية أبي يعلى بن عبيد: أخرجها الدارمي (٢٠٤٠)، والبغوي في "معجم الصحابة" (١٣٢٩)، والبيهقي في "سننه" (٨/ ١٤). =

عن يعقوب بن بَحِير[١]، عن ضِرَار بن الأَزْوَر، بدلاً من عبدالله بن سِنان[٢]؛ وهو الصَّحيح.

قال أبي: خالف الثَّوريُّ الخَلْقَ في هذا الحديث. وقال غيرُ سفيان: الأَعْمَش، عن يعقوب بن بَحِير، عن ضِرَار بن الأَزْوَر [٣].

= ورواية منصور بن أبي الأسود: أخرجها البغوي في "معجم الصحابة"(١٣٣١)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخه" (٢٤/ ٣٨١).
ورواية حفص بن غياث: أخرجها الطبراني في "الكبير" (٨١٣٠).

(١) في (ك):« عن يعقوب عن بحير ». وبحير: بفتح الباء الموحَّدة، بعدها حاء مهملة، ثم ياء مثنَّاة من تحت. وقيل فيه:« بُحَير » مصغَّرًا، والأول أشهرُ. انظر "توضيح المشتبه" (١/ ٣٤٩).

(٢) يعني: بذكر يعقوب بن بحير بدلاً من عبدالله بن سنان.

(٣) قال يحيى بن معين في "تاريخه" برواية الدوري (٢٦٧٦):« في حديث الأعمش: عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور. وقال سفيان: عن عبدالله بن سنان. والقول قول سفيان ».
وروى ابن عساكر في "تاريخه"(٢٤/ ٣٨٢) عن ابن المديني قال:« حديث ضرار بن الأزور: أن النبي ﷺ مرَّ به وهو يحلُب فقال:« دَعْ دواعيَ اللبن »: رواه يحيى وأبو معاوية وزهير عن الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور. ورواه يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن الأعمش، عن عبدالله بن سنان، عن ضرار، وغلط فيه يحيى، إنما هو الأعمش، عن يعقوب بن بحير، ويعقوب هذا مجهول لم يرو عنه غير الأعمش ».
ولما أخرج أبو نعيم الحديث في "معرفة الصحابة"- كما سبق - من طريق زهير بن معاوية، عن الأعمش، عن يعقوب؛ قال :« رواه ابن المبارك، وجرير، ووكيع، وقيس، وحفص، وأبو معاوية، وعامة أصحاب الأعمش عنه مثله . وخالفهم الثوري فقال: عن الأَعْمَش، عن عبدالله بن سِنَان، عن ضرار بن الأَزْوَر ».
وقال البيهقي في "السنن" (٨/ ١٤):« وكذلك رواه ابن المبارك، وعبدالله بن داود عن الأعمش، وخالفهم أبو معاوية؛ فرواه عن الأعمش، عن عبدالله بن سِنَان، =

٢٢٢٦ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو[1] داود الحَفَري[2]، عن الثَّوريِّ، عن إبراهيم بن مُهاجِر، عن مُسلِم البَطِين[3]، عن أبي عبدالرحمٰن السُّلَمي[4]؛ قال: ذكَرَ عبدُالله[5] حديثًا عن النبيِّ ﷺ، قال: ثم تغيَّر وجهُهُ، ثم قال نحوَ هذا، أو دون هذا ؟

فقال أبو زرعة: روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن الثَّوريِّ[6]، فقالوا: عن إبراهيم بن أبي حَفْصة، عن مسلم البَطِين، عن أبي عبدالرحمٰن؛ وهو الصَّحيح.

ثم ذاكرتُ به أبي، فقال: الصَّحيحُ عندي: عن إبراهيم بن مُهاجر، ولا أعلم روى[7] الثَّوريُّ عن إبراهيم بن أبي حَفْصة إلا حديثًا واحدًا ؛ عن سعيد بن جُبير؛ قال: الخالُ يُعْطَى مِنَ الزَّكاةِ[8].

= عن يعقوب، عن ضرار. وقال محمد بن المثنى: عن أبي معاوية، نحو رواية الجماعة». وقال الذهبي في "الميزان" (٢/ ٤٤٩): «غريب فرد، والأعمش فمدلس، وما ذكر سماعًا، ولا يعقوب ذكر سماعًا من ضرار، ولا أعرف لضرار سواه ».

(١) قوله: «أبو » سقط من (ش).

(٢) هو: عمر بن سعد. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٨٧ رقم ٣٦٧٠)، ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ١٢٣ رقم ٨٦١٨).

(٣) هو: مسلم بن عمران .

(٤) هو: عبدالله بن حبيب .

(٥) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) أخرجه الخطيب في "الموضح" (١/ ٢٩٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣/ ١٦٣)، كلاهما من طريق قبيصة بن عقبة، عن سفيان الثوري، عن إبراهيم بن أبي حفصة، به.

(٧) في (ك): « أروى ».

(٨) تقدم قول أبي حاتم هذا في المسألة رقم (٦٢١).

وقال أبو زرعة: ولا أعلمُ روى إبراهيمُ بنُ مُهاجر، عن[١] مُسْلِم البَطِين شَيْءً[٢].

فذكرتُ ذلك لأبي، فقال: هذا ممَّا رَوَى[٣] عنه، ولا أعلمُ إبراهيم بن أبي حَفْصَة روى عن مسلم البَطِين[٤].

قال أبي: ولا يُعتَبرُ بقَبِيصة، ولا بأبي داود، إلا أن يَرْوِيَ هذا الحديثَ يحيى بنُ سعيد، أو عبدُالرحمٰن بن مهدي، أو وَكيعٌ؛ فحينئذٍ يُعتَبَرُ به.

٢٢٢٧ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه رَوْح بن أَسْلَم[٦]، عن

---

(١) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: « ولا أعلم روى إبراهيم بن مهاجر روى عن».

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ش): « رواه »، وهو الجادَّة، وما في بقية النسخ حذف منه الضمير العائد إلى الاسم الموصول، والتقدير: «هذا مما رواه عنه»، والمراد: هذا مما رواه إبراهيم ابن مهاجر عن مسلمٍ البطين. وانظر في حذف العائد من جملة الصلة: المسألة رقم (١٠١٥).

(٤) من قوله: « شيء فذكرت. . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) انظر المسألة رقم (١٥٤٤)، والمسألة التالية .

(٦) روايته أخرجها أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٥٨٧)، وذكرها الدارقطني في "العلل" (١١/ ١٩٥)، وأخرجه أبو الشيخ أيضًا (٥٨٤ و٥٨٦) من طريق إسماعيل ابن مسلم وأبي خالد الأحمر، كلاهما عن الأعمش، به مثل رواية روح.
وذكر الدارقطني هذين الطريقين في الموضع السابق من"العلل" ، وذكر أن حميد بن الربيع رواه عن أبي داود، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة كذلك.

زائدة[١]، عن الأعمَش، عن أبي صالحٍ[٢]، عن أبي هريرة؛ قال: ما عاب النبيُّ ﷺ طعامًا قَطُّ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الأعمَش[٣]، عن أبي حازم[٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٢٢٢٨ - وسألتُ[٥] **أبي** عن حديثِ عمرو بن عَوْن، عن أبي معاوية[٦]، عن الأعمَش، عن أبي يحيى مولى جَعْدة بن هُبَيرة، عن أبي هريرة؛ قال: ما عاب رسولُ الله ﷺ طَعامًا قطُّ؟

قال أبي: لم يُتَابَع على هذه الروايةِ؛ إنما هو: الأعمَش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٢٢٢٩ - وسألتُ[٧] **أبي** عن حديثٍ يرويه شُعبة، وأبو الأَحْوَص[٨]، عن سِمَاك[٩]، فقال شُعبة: عن الأَغَرِّ بن سُلَيك، وقال أبو الأَحْوَص: عن الأَغَرِّ بن حَنْظَلة، عن عليٍّ: «**ثَلاثَةٌ يُبْغِضُهُم الله: الشَّيْخُ الزَّانِي**[١٠]**، والغَنِيُّ الظَّلُومُ، والفَقِيرُ المُخْتَالُ**»؟

---

(١) هو: ابن قدامة الثقفي.
(٢) هو: ذكوان السمان.
(٣) هو: سليمان بن مهران. وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٥٤٤).
(٤) هو: سلمان الأشجعي.
(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٤٤)، وانظر المسألة السابقة.
(٦) هو: محمد بن خازم.
(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (١١٩٧).
(٨) هو: سلَّام بن سُليم.
(٩) هو: ابن حرب.
(١٠) في (ف): «الزان».

قيل لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: شُعبة أحفظُ .

٢٢٣٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن زكريا[(١)]، عن الحسن بن الحَكَم النَّخَعِي، عن عَدِيِّ بن ثابت، عن **أبي حازم**[(٢)]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ بَدَا جَفَا**[(٣)]، **ومَنِ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفَلَ** » ؟

قال أبي: كذا رواه ! ورواه غيره[(٤)] عن الحسن بن الحَكَم، عن

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٧١ رقم ٨٨٣٦)، والبزار في "مسنده" (٢٨٥/ أ/ مسند أبي هريرة)- وهو في "كشف الأستار" (١٦١٨)-، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٣٣)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣١٨)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٣٣٩)، والبيهقي في "سننه" (١٠/ ١٠١)، وفي "الشعب" (٨٩٥٦). قال البزار: « وهذا الحديث رواه شريك، عن الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت، عن البراء، وقال إسماعيل: عن الحسن، عن عدي، عن أبي حازم، والحسن فليس بحافظ ».
وقال ابن عدي: « هذا الحديث لا أعلم يرويه غير إسماعيل بن زكريا ».

(٢) هو: سلمان الأشجعي .

(٣) أي: من نزلَ الباديةَ - أي: سَكَنها - صار فيه جَفاءُ الأعراب، أي: غَلُظ طبعهُ لقلَّة مخالطة الناس. يقال: بَدا القومُ بَدْوًا: إذا خرجوا إلى باديتهم. "اللسان" (ب د و/ ١٤/ ٦٧) و(ج ف و/ ١٤/ ١٤٨).

(٤) أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٤٢٩) من طريق عيسى بن يونس، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٤٠ رقم ٩٦٨٣) من طريق يعلى ومحمد ابني عبيد، وأبو داود في "سننه" (٢٨٦٠) من طريق محمد بن عبيد، ثلاثتهم عن الحسن بن الحكم، به هكذا. وذكر الدارقطني في العلل" (٨/ ٢٤٠-٢٤١) أن حاتم بن إسماعيل ويحيى ابن عيسى الرملي روياه عن الحسن بن الحكم كذلك .

عَديِّ بن ثابت، عن رجلٍ من الأنصار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ[(١)].

٢٢٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حَفْص بن غِياث[(٢)]، عن

---

(١) هناك اختلاف آخر في هذا الحديث من جهة شريك بن عبدالله النخعي القاضي؛ فإنه رواه عن الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت، عن البراء، مرفوعًا ؛ أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩٧ رقم١٨٦١٩)، والترمذي في "العلل الكبير" (٦٠٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٥٤)، والروياني في "مسنده" (٣٨٣).
قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: إنما يروي هذا الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، وكأنه لم يعدَّ حديث شريك محفوظًا ».
ونقل ابن طاهر في "أطراف الغرائب" (١٤٠٦) عن الدارقطني قوله: « تفرَّد به شريك، عن الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت. وقال غيره: عن عدي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ». وانظر "العلل" للدارقطني (١٥٤٨).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٥٧٦) من طريق الحسن بن إسماعيل الواسطي، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٧٤ رقم ٧١١٣) من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل الملقب بـ« عارم »، كلاهما عن حفص بن غياث، عن حجاج، عن أبي المليح، عن أبيه، عن شداد بن أوس، به . وخالفهما إبراهيم بن الحجاج؛ فرواه عن حفص بن غياث، عن حجاج، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ ، ولم يذكر فيه شداد بن أوس؛ أخرجه البيهقي في "سننه" (٨/ ٣٢٥).
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٧٣ رقم ٧١١٢)، وابن عساكر في "تاريخه" (٢٢/ ١٥٦) كلاهما من طريق محمد بن فضيل، عن حجاج، عن أبي المليح، عم أبيه، عن شداد . ورواه عباد بن العوام عن حجاج، لكن اختُلِف على عباد:
فرواه أبو بكر بن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٤٥٩) عنه، عن حجاج، عن رجل، عن أبي المليح، عن شداد بن أوس، به .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٥/ ٧٥ رقم٢٠٧١٩) من طريق سريج بن النعمان، عن عباد بن العوام، به، فأسقط الرجل المبهم، ولم يذكر فيه شداد بن أوس.

حَجَّاج بن أَرْطَاة، عن أبي المَلِيح[(١)]، عن أبيه[(٢)]، عن شَدَّاد بن أَوْس، عن النبيِّ ﷺ: قال: « **الخِتَانُ: سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ** ».

ورواه عبدالواحد بن زياد[(٣)]، عن حَجَّاج، عن مَكْحُول، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: الذي أتوهَّم: أن حديثَ مَكْحُول خطأٌ؛ وإنما أراد حديث حَجَّاج[(٤)]:

---

(١) في جميع النسخ: « عن ابن أبي المليح »، وهو خطأ، وصوابه: « عن أبي المليح »، وهو: أبو المليح بن أسامة الهذلي، قيل: اسمه عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد.

(٢) هو: أسامة بن عُمَير بن عامر.

(٣) روايته أخرجها البيهقي في "سننه" (٨/ ٣٢٥)، وقال: « وهو منقطع ».

(٤) أي: من حديث حجاج، وحذف الخافض وهو «من» فانتصب ما بعده. انظر تعليقنا على المسألة رقم (١٢). وهذا الحديث أخرجه الترمذي في "جامعه" (١٠٨٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٨٣ رقم ٤٠٨٥)، وفي "مسند الشاميين" (٣٥٩٠)، كلاهما من طريق حفص بن غياث، عن حجاج، عن مكحول، به، لكن بلفظ: «أربع من سنن المرسلين ... ». وأخرجه الترمذي والطبراني أيضًا، والبيهقي في "الشعب" (٧٣٢٢) ثلاثتهم من طريق عباد بن العوام، عن حجاج، به نحو رواية حفص. وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٢٩٠) من طريق يحيى بن العلاء، عن حجاج، ولم يذكر فيه أبا الشمال.

قال الترمذي: « وروى هذا الحديث هشيم ومحمد بن يزيد الواسطي وأبو معاوية وغير واحد، عن الحجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب، ولم يذكروا فيه: "عن أبي الشمال"، وحديث حفص بن غياث وعباد بن العوام أصح ».

وسئل الدارقطني في "العلل" (١٠٢٢) عن هذا الحديث؟ فقال: « يرويه حجاج بن أرطاة عن مكحول، عن أبي الشمال، عن أبي أيوب، واختُلِف عنه: فرواه عباد بن العوام وحفص بن غياث عن حجاج هكذا، وخالفهم عبدالله بن نمير وأبو معاوية الضرير ويزيد بن هارون، فرووه عن حجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب، =

ما قد رواه[١] مَكْحُول[٢]، عن أبي الشِّمال[*]، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ: «**خَمْسٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: التَّعَطُّرُ، والحِنَّاءُ، والسِّوَاكُ**[٣] ...»، فتَرَكَ أبا الشِّمَال[*]، فلا أدري هذا من الحجَّاج أو من عبدالواحد. وقد رواه النُّعْمان بن المُنْذِر[٤]، عن مَكْحُول؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الخِتَانُ: سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ**».

= لم يذكروا بينهما أحدًا، إلا أن أبا معاوية من بينهم وقفه، الاختلاف فيه من حجاج بن أرطاة لأنه كثير الوهم». اهـ. وانظر "التلخيص الحبير" (٢١٣٩).

(١) في (ف): «ما قد روى».

(٢) أي: ما قد رواه حجاجٌ عن مكحول.

(*) في (ش): «السماك». وأبو الشِّمال هذا ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٩٠ رقم ١٨٤٤)، وذكر له هذا الحديث، وروي عن أبي زرعة أنه قال: «لا أعرفه إلا في هذا الحديث، ولا أعرف اسمه».

(٣) كذا ذكر الحديث مختصرًا، وبقية الخمس: الحِلْم، والحِجامَة. وفي بعض الروايات: «النكاح» بدل: «السواك»؛ فصارت ستًّا، وفي بعضها: «أربع» لم يذكر فيها الحِلْم والحِجامة.
أما لفظ «الحناء» فجاء في أكثر الروايات بالياء: «الحياء». قال الحافظ في "الفتح" (١٠/ ٣٣٨): «اختُلف في ضبط «الحياء» فقيل: بفتح المهملة والتحتانية الخفيفة، وقيل: هي بكسر المهملة وتشديد النون؛ فعلى الأول خَصْلة معنويَّة تتعلق بتحسين الخُلُق، وعلى الثاني هي خَصْلة حسِّية تتعلق بتحسين البَدَن». اهـ. ثم ذكر أنه وقع في بعض الروايات بزيادة: «الحِلْم والحجامة»، وقال: «وهو مما يقوِّي الضبط الأول»، أي: «الحَياء».
وقد ذكر الحافظ أيضًا أن الحصر في هذه الروايات غير وارد، وأن بمجموعها يزيد العدد. وانظر "فتح الباري" (١٠/ ٣٣٦-٣٣٩)، و"نوادر الأصول" (٢/ ٢٥٤-٢٥٦).

(٤) لم نقف على رواية النعمان هذه.

٢٢٣٢ - وسُئل[١] **أبي** عن حديثٍ رواه شَريك[٢]، عن خَلَف بن حَوْشَب، عن مَيْمون بن مِهْران، عن أم الدَّرْداء[٣]، سَمِعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**أَوَّلُ**[٤] **مَا يُوضَعُ في المِيزَانِ خُلُقٌ حَسَنٌ**».

ورواه ابن عُيَيْنة[٥]، عن عمرو بن دينار، عن ابن أبي مُلَيْكة، عن يَعْلى بن مَمْلَك، عن أم الدَّرْداء، عن أبي الدَّرْداء.

ورواه شُعبة[٦]، عن القاسم بن أبي بَزَّة، عن عطاء

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٣٢٣).

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي القاضي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٣٢٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٤٢٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٥٣ رقم٦٤٧)، و(٢٥/ ٧٣ رقم١٧٨)، والآجري في "الشريعة" (٩٠١). ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (١٥٦٥)، والطبراني في الموضع الأول.

(٣) وهي الصُّغرى، زوجُ أبي الدرداء، اسمها هجيمة، وقيل: جهيمة بنت حيي، وهي لم تسمع من النبي ﷺ كما يأتي عن أبي حاتم. وأما أم الدرداء الكبرى فاسمها: خيرة، لها صحبة، ولا رواية لها في الكتب الستة؛ كما قال الحافظ في "التقريب".

(٤) سيأتي في المسألة رقم (٢٣٢٣) بلفظ: «أثقل» بدل: «أول».

(٥) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠١٥٧)، والحميدي في "مسنده" (٣٩٧ و٣٩٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٢٩٦)، و"المسند" (٢٤)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٥١ رقم٢٧٥٥٣)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٤٦٤)، والترمذي في "جامعه" (٢٠٠٢ و٢٠١٣)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٧٨٢)، و"الآحاد والمثاني" (٢٠٤١)، والبزار في "مسنده" (١٩٧٥/ كشف الأستار)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٦٩٣ و٥٦٩٥)، والآجري في "الشريعة" (٨٩٩ و٩٠٠)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٤٥).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٣١٤)، والإمام أحمد في =

الكَيْخَارانِي[(١)]، عن أم الدَّرْداء، عن أبي الدَّرْداء ؟

قال أبي: كلٌّ هذا صحيحٌ، إلا حديثَ خَلَفِ[(٢)] بن حَوْشَب؛ فإنَّ أُمَّ الدَّرْداء هذه لم تَسمَع من النبيِّ ﷺ شيئًا[(٣)].

٢٢٣٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن بِشْر الرَّقِّي[(٤)]،

= "المسند" (٦/ ٤٤٦ رقم٢٧٥١٧ و٢٧٥١٨ و٢٧٥٣٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٢٠٤)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٢٧٠)، وأبو داود في "سننه" (٤٧٩٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٤٢٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٥١)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٨١)، والآجري في "الشريعة" (٨٩٦ و٨٩٧ و٧٩٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٦٢)، و(١٠/ ١١٠)، والبيهقي في "الشعب" (٧٦٣٩).

(١) في (ك): « الكيحاواني ». (٢) في (ت) و(ك): « خلفه ».

(٣) وسئل الدارقطني في "العلل" (١٠٨٧) عن هذا الحديث ؟ فقال: « يرويه ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء؛ حدث به ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عنه. كذلك روى عطاء الكيخاراني، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء مختصرًا: "أثقل شيء في الميزان الخلق الحسن"؛ حدَّث به عنه القاسم بن أبي بَزَّة؛ رواه عنه شعبة ومسعر. ورواه مطرف، عن عطاء الكَيْخاراني، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء. ومن قال: "عن مطرف، عن عامر، عن أم الدرداء"؛ فقد وهم؛ وإنما هو عطاء الكيخاراني. ورواه أبان بن أبي عياش، عن عطاء، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، موقوفًا. ورواه كثير أبو محمد، عن عطاء وقال: عن ابن باباه، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، ووهم في ذكر ابن باباه. وحدث به أبو حسان الحسن بن عثمان الزيادي، عن يزيد بن زريع، عن خالد، عن أبي قِلابة، عن ابن مُحيريز، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء؛ قيل عنه موقوفًا، وقيل عنه مرفوعًا، لم يتابع عليه. وأصحها: حديثُ ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، وحديث شعبة، عن القاسم بن أبي بزَّة ».اهـ.

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٣٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٦)، والضياء في "المختارة"(١٠٣)؛ ثلاثتهم من طريق معتمر بن سليمان، عن عبدالله =

عن الأعمَش، عن أبي سفيان[١]، عن جابرٍ؛ قال: قال عُمَرُ للنبيِّ ﷺ: سمعتُ فلانًا يَذْكُرُ خيرًا يقول: أعطاني النبيُّ ﷺ دينارً[٢]، فقال النبيُّ: «أَمَا إِنِّي أَعْطَيْتُ فَلَانًا مِئَةَ دِينَارٍ، فَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا»؛ قال[٣]

= ابن بِشْر، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن عمر قال: دخل رجلان على رسول الله ﷺ، فأمر لهما بدينارين ....، الحديث.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن جابر، عن عمر إلا عبدالله بن بشر عن الأعمش، عن أبي سفيان، ولا نعلم رواه عن عبدالله بن بشر، إلا معتمر بن سليمان». وقال الحاكم: «أما معتمر بن سليمان فلم يخرجاه، وقد خرج مسلم عن عبدالله بن بشر الرقِّي، إلا أن هذا الحديث ليس له علة لحديث الأعمش عن أبي صالح، فإنه شاهد له بإسناد آخر». اهـ.

وأخرجه الضياء أيضًا برقم (١٠٤) من طريق محمد بن فضيل، عن معمر بن سليمان، عن عبدالله بن بشر، به، ثم ذكر اختلاف الروايتين في الراوي عن عبدالله ابن بشر: هل هو معتمر؟ أو معمر؟ ثم قال: «والصواب: معمر، والله أعلم».

وأخرجه الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (١١٢) من طريق عمرو بن محمد العنقزي، عن الأعمش، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عمر بن الخطاب به مختصرًا.

قال البيهقي في "شعب الإيمان" (١٦/ ١٤٢): «وقد روي بإسناد غير قوي عن الأعمش، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عمر بن الخطاب في هذه القصة. وهو في "معجم الإسماعيلي"، ولا أراه محفوظًا، فلم أنقله». اهـ.

ورواه حبان بن علي العنزي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن جابر: أن عمر ...، الحديث. أخرجه الدارقطني في "الغرائب والأفراد" (ق ١١٩/ ب/ أطرافه)، وذكره في "العلل" (١٤١ و٢٣٢٦).

(١) هو: طلحة بن نافع.

(٢) كذا في جميع النسخ، وضبَّب عليها ناسخ (ف)، ويخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). لكن في جل مصادر التخريج أنه قال: «دينارين»، وفي بعضها أنهما رجلان وأعطاهما النبيُّ ﷺ دينارين.

(٣) في (ف): «فقال».

النبيُّ ﷺ: « أَمَا إِنَّ يَجِئُنِي[١] الرَّجُلُ فَأُعْطِيَهُ ومَا هِيَ إِلَّا نَارٌ ».

ورواهُ أبو بكر بن عَيَّاش[٢]، عن الأعمَش، عن أبي صالح[٣]، عن أبي سعيد؛ قال: قال عُمر: يا رسولَ الله . . . .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: لا يعلمُ هذا إلا الله عزَّ وجلَّ؛ جميعًا[٤] ثقتَين[٥]؛ وأبو بكر أوثقُ[٦] وأحفظُ[٧] !

---

(١) في (ك): « ان يجيئني »، وفي (ف) تشبه أن تكون: « ان يجئن »، فإن لم يكن ما في النسخ تصحيفًا فيمكن أن يخرج على أنَّ أصله: « أمَا إنَّه يَجيئُني »، وحذف ضمير الشأن، واجتزئ بكسرة الجيم عن الياء. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥٤) و(٦٧٩). وفي مصادر التخريج: « إن أحدكم (أو: أحدهم) يسألني. . . » . وفي آخره: قال عمر: يا رسول الله، فلم تعطيهم ؟ قال: « إنهم يأبَوْن إلا أن يسألوني، ويأبى الله ليَ البُخل ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤ و١٦ رقم ١١٠٠٤ و١١١٢٣)، والبزار في "مسنده" (٢٢٤)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٣٩٨)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٥٩٣٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤١٢ و٣٤١٤)، والدارقطني في "الغرائب والأفراد" (ق ٢٩/ ب/ أطرافه)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٦)، والبيهقي في "الشعب" (٨٧٠٨).

(٣) هو: ذكوان السمان.

(٤) قوله: «جميعًا» سقط من (ت) و(ك).

(٥) في (ك): « نفسي » بدل: «ثقتين». وقوله: « جميعًا ثقتين » يخرَّج على وجهين، وقد تقدم التعليق على مثله في المسألة رقم (٢٥) و(٧٥٩).

(٦) في (ت) و(ك): « أوثق منه ».

(٧) اختُلِفَ على الأعمش أيضًا اختلافًا آخر: فأخرج الحديثَ الإمامُ أحمد في "المسند" (٣/ ١٦ رقم ١١١٢٤)، وأبو يعلى (١٣٢٧)، والبزار (٩٢٤/ كشف الأستار)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٣٩٩)، والبيهقي في "الشعب" =

٢٢٣٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن داود بن أبي هند، عن الشَّعبي[٣]، عن مَسْرُوق[٤]، عن عائِشَة؛ أنها قالت للسَّائب: ثَلاثُ خِصَالٍ فِيكَ، لِتَدَعُهُنَّ أو لأُناجِزَنَّكَ: إيَّاكَ والسَّجْعَ في الدُّعاءِ؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ وأصحابَه كانوا لا يَسْجَعُون، وإذا أتيتَ قومًا يتحدَّثون فلا تقطعْ حديثَهم، ولا تُمِلَّهُم كتابَ الله،

= (٨٧٠٧)، جميعهم من طريق جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد؛ قال: قال عمر: يا رسول الله، سمعت فلانًا يقول خيرًا...، الحديث.
وذكر الدارقطني في "العلل" (١١/ ٣٤٣) أنه رواه زياد البكائي عن الأعمش مثل رواية جرير بن عبدالحميد. ورواه أبو كريب محمد بن العلاء، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أن عمر ...، الحديث.
وأخرجه الدارقطني في "الغرائب والأفراد" (ق ٣٠/ ب/ أطرافه)، وذكره في "العلل" (١٤١ و٢٣٢٦).

وكان البيهقي روى الحديث في الموضع السابق من طريق علي بن المديني عن جرير، ثم نقل عن ابن المديني أنه قال: «روى هذا الحديث أبو بكر بن عياش - فيما حدثوا عنه - عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، وحديث جرير عندي هو الحديث». ثم روى عنه برقم (٨٧٠٩) أنه قال: «وإنما أنكره من حديث أبي صالح». وذكر الدارقطني في "العلل" برقم (١٤١) الاختلاف على الأعمش في هذا الحديث، ثم قال: «والله أعلم بالصواب»، وذكره أيضًا برقم (٢٣٢٦)، ثم قال: «وليس فيها شيء أقطع على صحته؛ لأن الأعمش اضطرب فيه، وكل من رواه عنه ثقة إلا حبان، وحديث أبي كريب لم يجئ به إلا أحمد بن هارون الجسري، وليس بالقوي، بغدادي».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٠٥٠).
(٢) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤٤٧٥)، وذكرها الدارقطني في "العلل" (٥/ ٦٧/ أ).
(٣) هو: عامر بن شَراحيل.
(٤) هو: ابن الأجْدَع الهَمْداني.

ولا تُحدِّثَنَّ في الجُمُعَةِ[١] إلَّا مرَّةً، فإن أبيتَ فمرَّتين.

قلتُ لأبي: حدَّثنا هذا[٢] الحديثَ أحمدُ بن سِنان، والحسنُ بن محمد بن الصَّبَّاح، عن أبي معاوية[٣]، عن داود بن أبي هند، عن الشَّعبي، في حديث أحمد: « عن ابن أبي السائب »، وفي حديث الحسن: « عن أبي السائب قاصِّ[٤] المدينة »، عن عائِشَة؟

قال أبي: إنما هو: الشَّعْبي، عن عائِشَة؛ مُرسَلًا[٥].

٢٢٣٥ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عبدالحَكَم[٦]، عن شُعيب بن يحيى التُّجِيبي، وطَلْق بن السَّمْح، عن

---

(١) أي: في الأسبوع. قال الفيومي: الجُمْعَةُ - بسكون الميم - اسم لأيام الأُسبوع... قال ابن الأعرابي: أول الجُمْعَةِ يومُ السبت، وأول الأيام يومُ الأحدَ. "المصباح المنير" (ج م ع/ ١/ ١٠٩).

(٢) في (ف): « بهذا ».

(٣) هو: محمد بن خازم الضرير. وروايته تقدم تخريجها في المسألة رقم (٢٠٥٠).

(٤) في (أ): « قاض »، وفي (ت) و(ك): «قاضي»، وهي محتملة للوجهين في (ف)، وفي (ش): « قاضي » بإهمال الضاد، والمثبتُ موافق لما في مصادر التخريج، وهو الذي يؤيده السياق؛ لأن عائشة ﵂ تذكر له بعض الآداب التي ينبغي أن يتحلَّى بها في قصصه ووعظه وتذكيره.

(٥) رجَّح أبو حاتم الإرسال أيضًا في المسألة المتقدمة برقم (٢٠٥٠)، وكذا الدارقطني أيضًا كما سبق نقله عنه هناك.
وقوله: « مرسل» يجوز فيه النصبُ على أنَّه حالٌ، والرفع على أنَّه خبر ثانٍ، وتقدم نحوه في التعليق على المسألة رقم (١٨٥٧).

(٦) لم نقف على روايته من طريق عبدالرحمن هذا، ولكن أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٢١٦) من طريق بكر بن سهل، عن شعيب بن يحيى وحده، عن عبدالجبار، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٧٩)، والحاكم في "المستدرك" =

عبدالجبار بن عُمر، عن محمد بن المُنْكدِر، عن جابرٍ؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا مَشَىٰ لا يَلْتَفِتُ .

وزاد شُعيبٌ: وربَّما تعلَّق رداؤه بالشَّجَرةِ أو الشَّيءِ فلا يَلتَفِتُ حتى يَرْفَعُونَهُ[1] عليه؛ لأنهم كانوا يَمْزَحون ويَضحكون، وكانوا قد أَمِنوا التفاتَهُ.

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر، وعبدالجبار ضعيفٌ؛ هو الأَيْلِي، وطَلْقٌ وشُعيبٌ شَيْخَينِ[2]، ليسا بمعروفَيْنِ .

= (٣/ ٧٣)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٥٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤/ ٥٨) من طريق عبدالله بن وهب، عن عبدالجبار بن عمر، به .

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٩٠١٤) من طريق سعيد بن أبي مريم، عن عبدالجبار، به. قال ابن حبان في ترجمة عبدالجبار هذا: «كان رديء الحفظ، ممن يأتي بالمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات».

وقال الحاكم: « لا أعلم أحدًا رواه عن محمد بن المنكدر غير عبدالجبار ».

(١) كذا في جميع النسخ: «يرفعونه»، والجادَّة: «حتى يَرْفَعُوهُ»؛ لأنَّ الفعلَ منصوبٌ بعد «حتى» الجارَّة بإضمار «أن»، وعلامةُ نَصْبِهِ: حذفُ النون. لكنَّه جاء هنا بثبوت النون على لغة من يهمل «أن» حملاً على «ما» أختها، كما في قول البراء ﷺ: «قاموا قيامًا حتى يرونه قد سجد» "صحيح البخاري" (٧٤٧). وانظر "شواهد التوضيح" (ص٢٣٤-٢٣٧)، و"مغني اللبيب" (ص ١٣٥). وانظر المسألة (٨٨ و٥٩٤).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «شيخان»؛ لأنَّه خبر المبتدأ، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ أيضًا، وفيه وجهان: **الأول**: منصوبٌ على أنه حالٌ سدَّ مسدَّ الخبر، والتقدير: وطَلْقٌ وشُعيبٌ كانا أو استقرَّا شَيخَينِ. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٨٢٧)، والذي سوَّغ ترك الجادَّة: الازدواج مع قوله: «بمعروفين».

والثاني: أنَّه مرفوعٌ على الخبرية، والأصل: «شيخان»، لكن كتبت الألف ياءً لإمالتها، بسبب كسرة النون بعدها، ولسبقها بياء، ولا تُقرأ إلا ألفًا ممالة هكذا: «شَيخَيْنِ». وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٥).

٢٢٣٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بُنْدار[١]، عن غُنْدَر[٢]، عن شُعبة، عن أبي عبدالرحمٰن[٣]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال في المِسْكِينِ؟

قال أبي: إنما هذا يَرويه الكوفيُّون عن أبي عبدالرحمٰن السُّلَمِي، عن عائِشَة - في المِسْكِينِ -: بُورِكَ لَكَ[٤]، موقوفً[٥].

٢٢٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُبارك بن فَضَالَة[٦]، عن

---

(١) هو: محمد بن بشار. (٢) هو: محمد بن جعفر.

(٣) هو: عبدالله بن حبيب السُّلَمي.

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٨٥٤) من طريق شعبة، عن عاصم مولى القريبة بنت عبدالرحمن بن أبي بكر، قال: سمعت القريبة تحدِّث عن عائشة أنها قالت: لا تقولي للمسكين: بورك فيه؛ فإنه يسأل البر والفاجر، ولكن قولي: يرزقنا الله وإياك.
ولم نقف على الحديث من طريق أبي عبدالرحمن السلمي عن عائشة، ولم نجد لأبي عبدالرحمن السلمي رواية عن عائشة في "تحفة الأشراف"، ولا في "إتحاف المهرة"، وشعبة لم يدرك أبا عبدالرحمن السلمي، وهو معروف بتشدده في الأسانيد، فكيف يروي هذا عن أبي عبدالرحمن وهو لم يدركه؟ !!

(٥) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها المسألة رقم (٣٤).

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٥٠ رقم ١٢٥١٤)، وأبو داود في "سننه" (٥١٢٥)، والبغوي في "الجعديات" (٣١٩٣)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٩٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٧١).
وعلَّقها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣١٨)، وأخرجها ابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (٥٠٠) من طريق البغوي، والبيهقي في "الشعب" (٨٥٩٣) من طريق الحاكم.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٤٠-١٤١ رقم ١٢٤٣٠)، والنسائي =

ثابتٍ، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَلْيُعْلِمْهُ »؟

قال أبي: ورواه حمَّاد بن سَلَمة(١)، عن ثابت، عن حَبِيب بن سُبَيعَة الضُّبَعيِّ، عن رجلٍ حدَّثه عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً(٢).

قال أبي: هذا أشبهُ، وهو الصَّحيح، وذاك(٣) لَزِمَ الطَّرِيقَ(٤).

= في "الكبرى" (١٠٠١٠) من طريق الحسين بن واقد، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣١٨) تعليقًا من طريق عمارة بن زاذان، كلاهما عن ثابت، عن أنس، به.

(١) روايته أخرجها البخاري في "تاريخه الكبير" (٢/ ٣١٨) تعليقًا، عن موسى بن إسماعيل؛ حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن رجل حدثه: أنه كان إلى جنب النبيِّ ﷺ ... ، الحديث.
وأخرجه البخاري تعليقًا أيضًا من طريق يحيى بن إسحاق، والنسائي في "الكبرى" (١٠٠١١) من طريق الحسن بن موسى، كلاهما عن حماد، عن ثابت، عن حبيب، عن الحارث: أن رجلاً كان عند النبي ﷺ... ، فذكره ، لكن وقع عند النسائي : «حبيب بن أبي سبيعة ».
وأخرجه البخاري تعليقًا أيضًا من طريق سليمان بن حرب، والنسائي (١٠٠١٢) من طريق حجاج بن محمد، كلاهما عن حماد، عن ثابت، عن حبيب، عن الحارث، عن رجل حدثه بهذا الحديث. ووقع عند النسائي أيضًا في هذا الموضع :« حبيب ابن أبي سبيعة ». وأخرجه البخاري تعليقًا أيضًا من طريق عبدالله بن المبارك، عن حماد، عن ثابت، عن سبيعة بن حبيب، عن النبيِّ ﷺ .

(٢) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهو جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) يعني: مبارك بن فضالة .

(٤) قال النسائي - بعد إخراج الحديث من طريق حسين بن واقد، عن ثابت، عن أنس، ثم من طريق حماد بن سلمة -:« وهذا الصواب عندنا، وحديث حسين بن واقد خطأ، وحماد بن سلمة أثبت - والله أعلم - بحديث ثابت من حسين بن واقد ». =

٢٢٣٨ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه يَزيدُ بنُ هارون[2]، عن

= وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٤/ ب): « يرويه مبارك بن فضالة وعبدالله بن الزبير الباهلي والحسين بن واقد، عن ثابت، عن أنس. وخالفهم حماد بن سلمة فرواه عن ثابت، عن حبيب بن سُبيعة، عن الحارث، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، والقول قول حماد ».

وقال البيهقي: « تابعه عبدالله بن الزبير الباهلي وعمارة بن زاذان، عن ثابت، عن أنس. واختلف فيه على حماد بن سلمة؛ فقيل: عنه، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن رجل حدثه، عن النبيِّ ﷺ. وقيل: عنه، عن ثابت، عن حبيب بن سُبيعة، عن الحارث، عن رجل حدثه سمع النبيَّ ﷺ. وقيل غير ذلك ».

(١) انظر المسألة برقم (٢١٧٩).

(٢) روايته أخرجها المصنف في "الجرح والتعديل" (١/ ٣٥٣) في سياق قصة قال فيها: «وحضرتُ أحمد بن سنان، وقد حدثنا عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن أبي جمرة، عن أبي بردة، عن أبي موسى؛ أن رسول الله ﷺ عطس، فقيل له: يرحمك الله، فقال النبي ﷺ: "يهديكم الله ويُصلح بالَكم"؛ فقال أبي لأحمد ابن سنان: إنما هو " عن أبي حمزة عن أبي بردة "، فأبى أن يقبل، ثم صار أبي إلى محمد بن عبادة فسأله أن يخرج له حديث يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة؛ فأخرج كتابه فإذا هو "حماد بن سلمة، عن أبي حمزة "؛ كما قال أبي ، فكتبنا عن ابن عبادة هذا الحديث ، ثم أخبر أبي ابنَيْ أحمدَ بن سنان بأنه وجد في كتاب ابن عبادة: "عن يزيد، عن حماد ابن سلمة، عن أبي حمزة" كما قال أبي، فتحيرا وقالا: ننظر في الأصل، فلما كان الغد حملوا إلى أبي أصلَ أحمد بن سنان: "عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة"؛ معجمًا على الحاء والزاي، [أي: عليهما علامة مميزة تبيِّن أن الكلمة بالحاء المهملة، والزاي. قال في "المصباح المنير" (ع ج م/ ٢/ ٣٩٥): أعجَمْتُ الحروفَ، بالألف: أزلتُ عُجْمَتَهُ بما يُميِّزه عن غيره بنَقْط وشكل. اهـ. فالمراد بالإعجام هنا: المعنى اللغوي، لا الاصطلاحي. والله أعلم] كما قال أبي، وقالا: وقع الغلط في التحويل، فحدثنا أحمد بن سنان من الرأس: "عن يزيد عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة، عن أبي بردة، عن أبي موسى"، كما قال أبي، واعتذروا من ذلك ».

حمَّاد بن سَلَمة، عن أبي حمزة، عن أبي بُرْدة[١]، عن أبيه؛ أنه كان عند النبيِّ ﷺ، وعنده نفرٌ[٢] من اليهود، فعَطَسَ...، فذكر الحديث.

قلتُ: ورواه أبو سَلَمة[٣]، عن حمَّاد، فقال: عن أبي حمزة، عن أبي بُرْدَة؛ أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ[٤].

فقيل لأبي: أيُّهما الصَّحيح؟

فقال: عن أبي موسى الصَّحيحُ؛ لأنَّ الثَّوريَّ[٥] رواه عن حكيم ابن الدَّيْلم، عن أبي بُرْدَة، عن أبي موسى[٦]، عن النبيِّ ﷺ.

٢٢٣٩- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عليُّ بن

---

(١) هو: ابن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث، وقيل: اسمه كنيته.

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): «نفرًا».

(٣) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذكي.

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهو جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد (٤/ ٤٠٠ و٤١١ رقم١٩٥٨٦ و١٩٦٨٤)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٩٤٠ و١١١٣)، وأبو داود (٥٠٣٨)، والترمذي (٢٧٣٩)، والبزار في "مسنده" (٣١٤٥)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٠٦١)، والروياني في "مسنده" (٤٤٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٠٢)، و"مشكل الآثار" (٤٠١٤)، والطبراني في "الدعاء" (١٩٨٦)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٦٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٦٨)، والبيهقي في "الشعب" (٩٣٥١)، وابن عبدالبر في "الاستذكار" (٨/ ٤٨٢).
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وقال البزار: «وهذا الحديثُ لا نعلمه يُروى عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد».

(٦) من قوله: «الصحيح...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

المُبارك[١]، عن يحيى بن أبي كثير، عن حَيَّة بن حابس[٢]، عن أبيه: أنه سمع النبيَّ ﷺ يقول: « **لَا شَيْءَ في الهَامِ، والْعَيْنُ حَقٌّ، وأَصْدَقُ الطَّيْرِ الفَأْلُ**[٣] ».

قال أبو محمد[٤]: ورواه شَيبان[٥]، عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن حَيَّة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقالا: روى هذا الحديث حَرب بن شَدَّاد[٦]، عن يحيى، عن

---

(١) أخرج روايته الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٦٧ رقم ١٦٦٢٧)، و(٥/ ٧٠ و٣٧٩ رقم ٢٠٦٧٩ و٢٣٢١٦)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٩١٤)، والبخاري تعليقًا في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٠٨)، والترمذي في "جامعه" (٢٠٦١)، وفي "العلل الكبير" (٤٨٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٧٩)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٣١ رقم ٣٥٦٢).

(٢) في (ك): « حانس ».

(٣) في (ف): « وأصدق الفأل الطير »، وفي (ك): « الغال » بدل: « الفأل ».

(٤) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ك).

(٥) في (ش): «سفيان». وهو شيبان بن عبدالرحمٰن النحوي. وروايته لم نقف عليها بهذا السياق، ولكن أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير"(٣/ ١٠٨) تعليقًا عن سعد ابن حفص، حدثنا شيبان، عن يحيى؛ أن ابن حيّة حدثه عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ. ثم قال البخاري: «وتابعه عبيدالله عن شيبان»؛ كذا أخرج البخاري رواية شيبان، بزيادة «عن أبيه». وكذا أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٧٠ رقم ٢٠٦٨١) من طريق حسن بن موسى وحسين بن محمد، كلاهما عن شيبان، به، بزيادة « عن أبيه »، إلا أنه قال: « عن حية » بدل: « ابن حية ».

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ٣١ رقم ٣٥٦١) من طريق عبدالله بن رجاء، عنه. ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٢٨٨).
وعلقها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٠٨) عن عبدالله بن رجاء.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٥/ ٧٠ رقم ٢٠٦٨٠) فقال: حدثنا عبدالصمد، =

حَيَّة بن حابِس النميري[1]: أن أباه حدثه عن النبيِّ ﷺ.

= حدثنا حرب . . .، فذكره كسابقه . وعبدالصمد هو ابن عبدالوارث، ورواية الإمام أحمد عنه موافقة لرواية عبدالله بن رجاء عن حرب .

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٠٧) تعليقًا عن عبدالله بن محمد، وابن خزيمة في "التوكل" - كما في "إتحاف المهرة" (٤٠٠٤)- من طريق عبدة بن عبدالصمد الخزاعي، والبغوي في "معجم الصحابة" (٥٤٢) من طريق هارون بن عبدالله ، جميعهم عن عبدالصمد، به، كرواية الإمام أحمد، إلا أن « حرب » تصحف في "إتحاف المهرة" إلى « حارث ».

وخالف هؤلاء جميعًا الحسن بن علي الحلواني؛ فرواه عن عبدالصمد بن عبدالوارث، عن حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، عن حية بن حابس التميمي؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ . . .، ولم يذكر أباه .

ورواه أحمد بن إبراهيم الدورقي عن عبدالصمد، لكن اختُلِف في روايته: فأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٥٨٢)، وفي "المفاريد" (٩١)، فقال: حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي؛ قال: حدثنا عبدالصمد؛ حدثنا حرب؛ حدثني يحيى؛ قال: حدثني حبة [كذا بالباء الموحدة !] ابن حابس التميمي؛ أن أباه أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول . . .، فذكره هكذا قريبًا من رواية الإمام أحمد ومن وافقه.

وأخرجه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٢/ ٧٩) من طريق أبي يعلى، ولم يذكر « أن أباه أخبره »، فوافقت روايته رواية الحسن بن علي الحلواني .

والظاهر أن هناك اختلافًا في نسخ أبي يعلى؛ فإن ابن حجر في "الإصابة" (٢/ ١٤٤) ذكر الاختلاف في هذا الحديث فقال:« ومن الاختلاف فيه: ما أخرجه ابن أبي عاصم وأبو يعلى من وجه آخر، عن يحيى بن [أبي] كثير؛ حدثني حية بن حابس؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ. . .، الحديث ، فسقط منه "عن أبيه"».اهـ.

ويمكن أن يكون ابن حجر اعتمد على رواية ابن الأثير وفيها هذا السقط، ويكون الصواب ما في "المسند" و"المفاريد" ، والله أعلم .

(١) كذا في النسخ، وفي "الجرح والتعديل"(٣/ ٣١٦)، و"تهذيب الكمال" (٥/ ١٨٦) وغيرهما من مصادر ترجمته:«التميمي»، وهو الموافق لما في مصادر التخريج السابقة.

قال أبي: الصَّحيح: يحيى، عن حَيَّة بن حابِس، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ [(١)].

وقال أبو زرعة: أشبهُ عندي: يحيى، عن حَيَّة بن حابِس، عن أبيه[(٢)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ لأنَّ أَبان[(٣)] قد رواه فقال: يحيى، عن رجُل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ [(٤)].

٢٢٤٠ - وسألتُ[(٥)] **أبي** عن حديثٍ رواه يزيد بن زُرَيْع[(٦)]، عن شُعبة، عن عَدِيّ بن ثابت، عن البراء؛ قال: سمعتُ حسَّان يُحدِّث

---

(١) من قوله: « قال أبي . . . » إلى هنا سقط من (ف) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) قوله: « عن أبيه » سقط من (ك).

(٣) هو: ابن يزيد العطار. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير"(٣/١٠٨). = = وأخرج الحديث أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/٨٨٣-٨٨٤) من طريق حرب ابن شداد وعلي بن المبارك، ثم قال: « ورواه الأوزاعي عن يحيى، عن حيوة بن عائش - أو عابس-، عن أبيه، عن أبي هريرة. ورواه شيبان عن يحيى، عن ابن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة ».

(٤) قال الترمذي في "العلل الكبير" (ص ٢٦٦-٢٦٧): « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: روى علي بن المبارك وحرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير، عن حية بن حابس التميمي، عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ . وروى شيبان هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، عن حية بن حابس، عن أبيه، عن أبي هريرة. قال [أي الترمذي]: قلت له: كيف علي بن المبارك ؟ قال: صاحب كتاب، وشيبان صاحب كتاب . ولم أر محمدًا يقضي في هذا الحديث بشيء. وكأن حديث علي بن المبارك أشبه؛ لمَّا وافقه حرب بن شداد ».
وقال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (١/ ٢٨٠ ترجمة حابس): « في إسناد حديثه اضطراب ».

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٦٩).

(٦) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٠٢٥).

عن النبيِّ ﷺ أنه قال له: «اهْجُهُمْ وجِبْرِيلُ مَعَكَ» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، ولا أدري؛ الخطأُ من يزيد أو من شُعبة! غيرَ أنَّ الخلقَ من أصحاب شُعبة[١] روى عن شُعبة، عن عَدي، عن البراء، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال لحسَّان؛ وهذا الصَّحيحُ.

٢٢٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عاصم[٢]، عن زِرّ[٣]، عن أبي موسى[٤]؛ قال: عَرشُ إبليسَ على

---

(١) رواه عن شعبة على هذا الوجه: أبو داود الطيالسي، ووكيع، ومحمد بن جعفر غندر، وبهز بن أسد، وعفان بن مسلم، وحفص بن عمر، وحجاج بن منهال، وسليمان بن حرب، ومعاذ بن معاذ، وعبدالرحمن بن مهدي، وسفيان بن حبيب، ووهب بن جرير:
أما رواية أبي داود الطيالسي: فأخرجها في "مسنده" (٧٦٦).
وأما رواية وكيع وبهز بن أسد، وعفان بن مسلم: فأخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٩ و٣٠٢ رقم ١٨٦٥٠ و١٨٦٨٩ و١٨٦٩٠).
وأما رواية محمد بن جعفر غندر: فأخرجها الإمام أحمد مقرونة برواية بهز السابقة، وأخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٤٨٦).
وأما رواية حفص بن عمر وحجاج بن منهال وسليمان بن حرب: فأخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٢١٣ و٤١٢٣ و٦١٥٣).
وأما رواية معاذ بن معاذ وعبدالرحمن بن مهدي: فأخرجها مسلم (٢٤٨٦).
وأما رواية سفيان بن حبيب: فأخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٠٢٤)، وابن جرير الطبري في مسند علي من "تهذيب الآثار" (٩٢١ و٩٣٨).
وأما رواية وهب بن جرير: فأخرجها ابن جرير الطبري في الموضع السابق (٩٢٢)، والبيهقي في "سننه" (١٠/ ٢٣٧).

(٢) هو: ابن بَهْدَلة، وهو ابن أبي النَّجود.

(٣) في (ت) و(ك): «ذر». وهو: زِرّ بن حُبيش.

(٤) هو: الأشعري.

البحر، وحَوْلَه الحيَّات، فإذا أصبحَ بَثَّ جنودَه، فيقولُ: أيُّكم أكْفَرَ آدميًّا[١]؛ لأضَعَنَّ التاجَ على رأسِه...، وذكرَ الحديثَ.

قال أبو محمد[٢]: ورواه[٣] أبو عَوَانَة[٤]، عن عاصم، عن أبي وائل[٥]، عن أبي موسى؟

قال أبي: أبو عَوانة أحفظُ من حمَّاد[٦].

---

(١) أي: جعله كافرًا، أو ألجأه إلى الكُفر. انظر "المصباح المنير"(ك ف ر/ ٢/ ٥٣٥).
(٢) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ت) و(ك).
(٣) في (ك): «رواه» بلا واو.
(٤) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشْكُري.
(٥) هو: شقيق بن سلمة.
(٦) لم نقف على من أخرج هذا الحديث من هذا الطريق، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٨١١) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان الثوري، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن أبي موسى، به، موقوفًا عليه.
وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٦١٨٩) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٥٠) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء ونصر بن علي، ثلاثتهم عن أبي أحمد الزبيري، عن سفيان الثوري، به، لكنه رفعه.
وأخرجه الروياني في "مسنده" (٥٥٢) من طريق محمد بن بشار، عن أبي أحمد الزبيري، به، مرفوعًا كسابقه، لكنه قال: «عن أبي البختري» بدل «عن أبي عبدالرحمن».
وأصل الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٨١٣) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إن إبليسَ يضَعُ عرشَه على الماء، ثم يبعَثُ سَراياه، فأدناهُم منه منزلةً أعظمُهُم فتنةً، يجيءُ أحدُهم فيقول: فعلتُ كذا وكذا، فيقول: ما صنعتَ شيئًا، قال: ثم يجيءُ أحدُهم فيقول: ما تركتُه حتى فرَّقتُ بينه وبين امرأته، قال: فيُدنيه منه ويقول: نعم أنتَ!» قال: قال: «فيلتزمُه».

٢٢٤٢ - وسألتُ[(١)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الحسن بن أبي جعفر[(٢)]، عن صالح بن كَيسان، عن عُبَيدالله[(٣)] بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصة الدِّيكِ[(٤)]؟

قالا: هذا خطأٌ؛ الناس يَرْوون - ابنُ عُيَينة[(٥)] وغيرُه[(٦)]- عن

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٣٢) و(٢٥٥٩).

(٢) روايته أخرجها النقاش في "فوائد العراقيين" (١٩) من طريق مسلم بن إبراهيم، عنه. وأخرجه البزار في "مسنده - كما في "كشف الأستار" (٢٠٤١)، و"مختصر مسند البزار" (١٧٣٨)-، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٣٩)، كلاهما من طريق عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، به مرفوعًا. قال البزار: «لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، وعباد روى عن عكرمة أحاديث، ولا نعلمه سمع عنه».

(٣) ضبَّب ناسخ (ف) على قوله: «عبيدالله».

(٤) أي: في النَّهْي عن سبِّ الديك. ولفظه عن ابن عباس ﵄ قال: «صَرَخَ الدِّيكُ على عهد النبي ﷺ فسَبَّهُ رجلٌ، فقال له النبي ﷺ: «لا تَسُبَّه؛ فإنَّه يدعو إلى الصلاة».

(٥) روايته أخرجها ابن عيينة الحميدي في "مسنده" (٨٣٣) على الشك فقال: ثنا سفيان؛ قال: ثنا صالح بن كيسان، عن عبيدالله بن عتبة، قال سفيان: لا أدري زيد ابن خالد أم لا ! قال: سبَّ رجل ديكًا عند النبيِّ ﷺ . . .، الحديث.

(٦) رواه هكذا أيضًا عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، ومعمر، وعبدالعزيز الدراوردي، والإمام مالك:
أما رواية عبدالعزيز الماجشون: فستأتي في المسألة رقم (٢٥٥٩).
وأما رواية معمر: فأخرجها في "جامعه" الملحق بـ"مصنف عبدالرزاق" (٢٠٤٩٨). ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١١٥ رقم ١٧٠٣٤)، والطبراني في "الكبير" (٥٢٠٨)، والبيهقي في "الشعب" (٤٨٠٨).
وأما رواية الدراوردي: فأخرجها أبو داود في "سننه" (٥١٠١)، والطبراني في "الكبير" (٥٢١٠). وفي روايته اختلاف ستأتي الإشارة إليه.
وأما رواية الإمام مالك: فأخرجها الطبراني أيضًا (٥٢١٢).

صالح بن كَيْسان، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عُتْبة، عن زيد بن خالد الجُهَني، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيح [١].

٢٢٤٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه وُهَيب [٢]، عن

(١) هناك اختلاف آخر على صالح بن كيسان سيأتي ذكره في المسألة رقم (٢٣٣٢).
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٧٨٢) من طريق زهير بن محمد، عن صالح بن كيسان، عن عبيدالله بن عبدالله، مرسلاً .
وأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (١٤٤٨) من طريق خالد بن مخلد، عن سليمان ابن بلال، عن صالح بن كيسان، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.
وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٤٨٠٦) من طريق عبدالله بن وهب، عن سليمان بن بلال، وعبدالعزيزبن محمد الدراوردي، ومسلم بن خالد، ثلاثتهم عن صالح بن كيسان، مرسلاً .
وهذه الرواية خلاف ما جاء عن هؤلاء الثلاثة متفرقين، أما سليمان بن بلال والدراوردي فتقدمت روايتهما، وأما مسلم بن خالد فستأتي روايته في المسألة رقم (٢٣٣٢).
وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٨١٤) فقال: « يرويه صالح بن كيسان، واختلف عنه؛ فرواه مسلم بن خالد الزنجي، عن صالح بن كيسان، عن عون بن عبدالله بن عتبة، عن أبيه، عن ابن مسعود. ورواه إسماعيل بن عياش، واختلف عنه؛ فقيل: عن صالح بن كيسان، كقول مسلم بن خالد، وقيل: عنه، عن صالح بن كيسان، عن عون، عن عبدالله بن مسعود مرسلاً. وروى هذا الحديث عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن صالح بن كيسان، عن عبيدالله بن عبدالله، عن زيد بن خالد الجهني، عن النبيِّ ﷺ. وقال حسن بن أبي جعفر: عن صالح، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ. وقال قائل: عن صالح، عن عبيدالله بن عبدالله - مرسلاً - عن النبيِّ ﷺ، والمرسلُ أشبه بالصواب ».

(٢) هو: ابن خالد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٥٩)، والبيهقي في "الشعب" (٦٣٤٥) من طريق محمد بن أبي نعيم، عنه.
قال ابن عدي: « ولمحمد بن أبي نعيم غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه الثقات ».

النُّعْمان بن راشد، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « **إِنَّ أَرْبَى الرِّبَا**[١] **اسْتِطَالَةُ الْمَرْءِ**[٢] **فِي عِرْضِ أَخِيهِ** » ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهريُّ، عن سعيد بن المسيّب، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٣].

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه ابن المُبارك[٤]، عن مَعْمَر ويُونُس[٥]، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب، قولَهُ .

٢٢٤٤ - وسألتُ[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن هشام بن عُروَة[٧]، عن أبيه؛ أنَّ أبا سفيان بنَ الحارث قال للنبيِّ ﷺ: قل لي في الإسلام قولاً وأَقْلِل[٨] ؟

قال أبي: خالف حمَّادٌ أصحابَ هشام؛ إنما هو: عُروَةُ، عن سفيان بن عبدالله الثَّقفي، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) كذا رسم في (ك)، وهو الجادَّة. وفي (ت): « أربا الربوا »، وفي بقية النسخ: «أربوا الربوا»، وهذا رسم قديم لكلمة «الربا». انظر التعليق على المسألة رقم (١١٢٧).

(٢) في (أ) و(ش): « الرجل ».

(٣) قوله: « مرسل» يجوز فيه النصبُ والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) هو: عبدالله ، ولم نقف على روايته المذكورة، لكن رواية معمر رواها أيضًا عبدالرزاق في "جامع معمر" الملحق بـ"المصنف" (٢٠٢٥٣)، ومن طريق عبدالرزاق أخرجها البيهقي في "الشعب" (٦٣٤٦).

(٥) هو: ابن يزيد الأيلي .

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٧٤)، وانظر المسألة الآتية برقم (٢٣٠٤).

(٧) في (ك): « عن هشام، عن عروة ».

(٨) قوله: « وأقلل » سقط من (ف).

٢٢٤٥ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدُالوارث[١]، عن أيُّوب[٢]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: لا تَكْتَنُوا بـ«أبي عِيسَىٰ»؛ فَإِنَّ عِيسَىٰ لا أَبَ له.

قلت: وروى هذا الحديثَ هشامٌ الدَّسْتوائي[٣]، عن أيُّوب؛ قال: قال عمر، مُرسَلٌ[٤]؟

فقالا: هشام أحفظُ، ومُرسَلٌ[٥] أصحُّ[٦].

٢٢٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٧]، عن

---

(١) هو: ابن سعيد.

(٢) هو: ابن أبي تميمة السختياني.

(٣) هو: هشام بن أبي عبدالله.

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وتقدير الكلام: «وهو أصحُّ مرسلاً».

(٦) لم نقف على من أخرج هذا الأثر من الطريقين المتقدمين، لكن رواه عبدالرزاق في "جامع معمر" الملحق بـ"المصنف" (١٩٨٥٦) عن معمر، عن الزهري: أن ابنًا لعمر تكنَّى أبا عيسى، فنهاه عمر. ثم أخرجه بعده (١٩٨٥٧) عن معمر أيضًا؛ قال: أخبرني أيوب، عن نافع مثله، وزاد: فقال عمر: إن عيسى لا أب له. والطريق المشهور لقول عمر هذا هو طريق زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، فانظره في "سنن أبي داود" (٤٩٦٣)، و"أخبار المدينة" لابن شبة (١٢٧٤)، و"المعرفة والتاريخ" ليعقوب بن سفيان (١/ ٢٤٥)، و"تاريخ دمشق" (٨/ ٣٤٨-٣٤٩)، و(٣٨/ ٥٨-٥٩)، و(٦٠/ ٢٠)، وانظر "العلل" للدارقطني (١٦٩).

(٧) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٥١٨) من طريق إسحاق بن إدريس، عنه، به، بلفظ: «لعن المؤمن كقتله»، ثم قال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن عمران، وعن ثابت بن الضحاك، فذكرنا حديث عمران لحسن إسناده، ولأن عمران أجل جلالة، ولا نعلم روى هذا الحديث إلا حماد بن سلمة». =

أيُّوب[١]، عن أبي قِلابَة[٢]، عن عمِّه أبي المُهَلَّب[٣]، عن عِمْران بن حُصَين: أنَّ امرأةً كانت مع النبيِّ ﷺ في سَفَرٍ، فلعَنَتْ بَعِيرَها...، وذكَرَ في[٤] هذا الحديث: «**أَنَّ لَعْنَ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ**»، و: «**إِذَا قَالَ لِلرَّجُلِ: يَا كَافِرُ، فَهُوَ كَقَتْلِهِ**»، و «**مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ، عُذِّبَ بِهِ**»؟

= ثم أخرجه البزار أيضًا (٣٥١٩) من الطريق نفسه بلفظ: «إذا قال الرجل لأخيه: "يا كافر" فهو كقتله»، ثم قال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن عمران بن حصين بهذا اللفظ، وعن ثابت بن الضحاك، فذكرنا حديث عمران لجلالته، ولا نعلم روى حديث عمران فقال: "عن عمران"، إلا حماد بن سلمة، ولا نعلم روى هذين الحديثين على ما ذكرنا من إسنادهما عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران إلا إسحاق بن إدريس عن حماد بن سلمة، وإسحاق لم يكن به بأس إلا أنه حدث بأحاديث لم يتابع عليها».

ثم أخرجه أيضًا (٣٥٢٠) من الطريق نفسه بلفظ: «من قتل نفسه بشيء في الدنيا عُذِّب به في الآخرة»، ثم قال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أحد بهذا اللفظ بإسناد أحسن من هذا الإسناد عن عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقًا عن عمران ابن حصين إلا هذا الطريق، وقد قال بعض من رواه: عن أيوب، عن أبي قلابة، عن ثابت بن الضحاك».

وأخرجه ابن جميع في "معجم الشيوخ" (ص ٦١) من طريق محمد بن مصعب، عن حماد بن سلمة، به بلفظ: «لعن المؤمن كقتله».

وأخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي في "جزء من أحاديث الإمام أيوب السختياني" (٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٨/ ١٨٩ رقم٤٥١)، كلاهما من طريق حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، به، بلفظ: أن رسول الله ﷺ كان في سفر، فلعنت امرأة ناقة لها، فقال النبيُّ ﷺ: «ألقوا عنها جهازها؛ فإنها ملعونة». قال: فألقي عنها جهازها، كأني أنظر إليها؛ ناقة ورقاء.

(١) هو: ابن أبي تميمة السختياني.

(٢) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٣) قيل: اسمه عمرو، وقيل: عبدالرحمٰن بن معاوية، وقيل غير ذلك.

(٤) قوله: «في» سقط من (ك).

قال أبي: الكلامُ الأوَّلُ - أنَّ امرأةً لعنتْ بعيرَها -: صحيحٌ عن أبي المُهلَّب، عن عِمران، عن النبيِّ ﷺ، ورواه جماعةٌ عن أيُّوب[(١)].

وأما قولُه: «إِنَّ لَعْنَ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ، عُذِّبَ بِهِ[(٢)]»: فهو خطأٌ بهذا الإسناد؛ وإنما رواه أبو قِلابة[(٣)]، عن ثابت ابن الضَّحَّاك، عن النبيِّ ﷺ، وَهِمَ حمَّادٌ في هذا؛ فجعل كلَّه[(٤)] بالإسنادِ الأولِ.

٢٢٤٧- وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن يَعْلَى

---

(١) رواه عن أيوب: معمر، وإسماعيل بن علية، وحماد بن زيد، وعبدالوهاب الثقفي، ووهيب بن خالد:
أما رواية معمر: فأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٥٣٢)، ومن طريق عبدالرزاق أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٢٩ رقم ١٩٨٥٩)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ١٨٩ رقم ٤٤٩).
وأما رواية إسماعيل بن علية: فأخرجها الإمام أحمد أيضًا (٤/ ٤٣١ رقم ١٩٨٧٠)، ومسلم في الموضع السابق، والطبراني برقم (٤٥٢).
وأما رواية حماد بن زيد: فأخرجها الدارمي (٢٧١٩)، ومسلم في الموضع السابق، وأبو داود في "سننه" (٢٥٦١)، وإسماعيل القاضي في الموضع السابق برقم (١)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٤١)، والطبراني برقم (٤٥٠).
وأما رواية عبدالوهاب الثقفي: فأخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٥٩٥)، والبيهقي في "سننه" (٥/ ٢٥٤). وأما رواية وهيب بن خالد: فأخرجها إسماعيل القاضي في الموضع السابق برقم (٢).

(٢) قوله: « عذب به » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٣٦٣ و٦٠٤٧ و٦١٠٥ و٦٦٥٢)، ومسلم (١١٠).

(٤) كذا، والجادَّة: « فجعله كلَّه ».

(٥) نقل قول أبي حاتم هنا- بتصرف-الزيلعيُّ في "نصب الراية"(٤/ ٢٣٨)، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" رقم (٥٠٩)، والعجلوني في "كشف الخفا" رقم (١٣٥٥).

السُّلَمي[١]؛ قال: حدَّثنا سالمُ بنُ عبدالأعلى أبو الفَيْض، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه كان إذا أراد أن يذكُرَ الحاجةَ، ربَطَ في يَدِهِ خَيطًا؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ ومحمد بن يَعْلى هذا هو المعروف بـ« زُنْبُور »، وكان جَهْمِيًّا[٢].

قلت: فما حالُ سالمٍ؟

قال: ضعيفُ الحديثِ، وهذا من سالمٍ[٣].

---

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٤٢)، لكنه أدخل عمر بن صبح بينه وبين سالم، ونسب سالمًا هكذا: « سالم بن غيلان »، وهي تسمية أخرى لسالم بن عبدالأعلى.
وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" - كما في "بغية الباحث" (٤٧)، و"المطالب العالية" (٣٠٤٤)- من طريق عنبسة بن عبدالرحمن، عن سالم بن العلاء، عن نافع، به هكذا بتسمية الراوي عن نافع «سالم بن العلاء».
ومن طريق الحارث أخرجه الخطيب في "تاريخه" (١١/ ٨٥).
وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٥٢) من طريق الوليد بن القاسم الهَمْداني، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٤٣)، وابن شاهين في "ناسخ الحديث ومنسوخه" (٥٨٢) من طريق سعيد بن محمد الوراق، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٤٢)، وابن شاهين في الموضع السابق (٥٨١) من طريق سعيد بن زكريا القرشي، وابن عدي أيضًا من طريق عثمان بن عبدالرحمن الحراني وزيد بن أبي الزرقاء، وابن شاهين أيضًا (٥٨٣) من طريق الحسن بن بشر، جميعهم عن سالم بن عبدالأعلى، به ، غير أن سعيد بن محمد الوراق قال: « سالم أبو الفيض »، وهي كنية سالم بن عبدالأعلى.

(٢) انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٧/ ٤٥).

(٣) روى عباس الدوري في "تاريخه" (٢٧٧٨) عن يحيى بن معين أنه قال: « سالم =

٢٢٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه خالدُ الواسطي[(١)]، عن يونس[(٢)]، عن ابن سيرين[(٣)]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ احْتَجَمَ، وأَعْطَى الحَجَّام أَجْرَهُ .

ورواه حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب[(٤)]، عن محمد، عن ابن عباس؟

= هو أبو الفيض، روى عنه ابن إدريس، ليس حديثه بشيء، هو الذي يروي عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان إذا أشفق من الحاجة ربط في يده خيطًا ».
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٧٠٩):« ذكر سالم بن عبدالأعلى، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبيَّ ﷺ كان إذا أراد أن يذكر الشيء أوثق بخاتمه خيطًا، سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فقال: سالم بن عبدالأعلى منكر الحديث ».
وذكر العقيلي هذا الحديث - كما سبق - في ترجمة سالم بن عبدالأعلى، ثم قال: « لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به ».
وقال ابن عدي:« ولسالم غير ما ذكرت من الحديث قليل، وهو معروف بحديث: أن النبيَّ ﷺ ربط في إصبعه خيطًا، وقد حدَّث عنه من ذكرتهم، وأنكر عليه ابن معين وغيره هذا الحديث ».
وقال ابن شاهين في الموضع السابق :« وهذه الأحاديث المختلفة المعاني أسانيدها جميعًا منكرة، ولا أعلم أنه يصح منها رواية، والله أعلم بذلك »؛ يعني طرق هذا الحديث، وحديثًا آخر يعارضه، وهو حديث أنس بن مالك مرفوعًا:« من حرَّك خاتمه، أو عمامته، أو علق خيطًا في إصبعه ليذكِّره حاجته؛ فقد أشرك بالله عزَّ وجلَّ ؛ إن الله تعالى هو يذكِّر الحاجات ».

(١) روايته أخرجها ابن ماجه (٢١٦٤)، وأبو يعلى (٢٨٣٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٣٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٥١٥١).
وخالف خالدًا عبيدالله بن تمام وجعفر الأحمر، فروياه عن يونس بن عبيد، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس، وهو الصواب كما سيأتي .

(٢) هو: ابن عبيد. (٣) هو: محمد .

(٤) هو: ابن أبي تميمة السختياني. ورواية حماد بن زيد: أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٤٦ رقم١٢٨٥٠)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٣٣٨).
وأخرجه عبدالرزاق في "جامع معمر" الملحق بـ"المصنف" (١٩٨١٨) من طريق =

قال: الصَّحيحُ: عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ[(١)].

٢٢٤٩ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه يَزيدُ بنُ هارون[(٣)]

= معمر، عن أيوب، به. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢/١٤٦ رقم ١٢٨٤٩)، وأخرجه البيهقي في "السنن" (٩/٣٣٨) من طريق عبدالوهاب الثقفي، عن أيوب، به، كذلك.
وأخرجه الطبراني أيضًا (١٢٨٥٤/٢) من طريق عبيدالله بن تمام، عن يونس بن عبيد، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس، به، هكذا بخلاف رواية خالد بن عبدالله الطحان عن يونس؛ حيث جعله عن أنس كما في صدر المسألة. وقد رواه محمد بن سيرين عن عدد كثير، وكلهم قالوا: عن ابن عباس؛ أخرج رواياتهم: الشافعي في "السنن" (٢٧٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٩٧٨)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٣٣ رقم ٣٠٨٥)، وابن الجارود في "المنتقى" (٥٨٤)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٥٢٩٧)، والطبراني في "الكبير" (١٢٨٤٦-١٢٨٥٤)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٣٣٨). وأصل الحديث في "الصحيحين"؛ أخرجه البخاري (٢٢٧٨ و٥٦٩١)، ومسلم (١٢٠٢) من طريق طاوس، عن ابن عباس، وأخرجه البخاري وحده (٢١٠٣ و٢٢٧٩) من طريق عكرمة،عن ابن عباس.

(١) قال علي بن المديني في "العلل" (٧٦): «قيل لشعبة: خالد، عن يونس، عن ابن سيرين، عن أنس، أن النبيَّ ﷺ احتجم وأعطى الحجَّام أجره! فأنكره وقال: هذا ريح».
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٥/ ب): «يرويه يونس بن عبيد، واختلف عنه؛ فرواه خالد بن عبدالله، عن يونس، عن ابن سيرين، عن أنس، وخالفه جعفر الأحمر وعبيدالله بن تمام؛ فروياه عن يونس، عن ابن سيرين، عن ابن عباس. وهو معروفٌ برواية ابن عباس عن النبيِّ ﷺ». وابن سيرين لم يسمع من ابن عباس؛ كما قال شعبة والإمام أحمد وغيرهما، وإنما سمعها من عكرمة عن ابن عباس؛ كما في "المراسيل" لابن أبي حاتم (٦٧٩-٦٨١)، و"فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٥٤٦).

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٣٠١) و(٢٤٧١)، ونقلها بتمامها ابن القيم في "الفروسية" (ص٢٢٩-٢٣٠)، ونقلها بتصرف في "تهذيب السنن" (٣/ ٤٠٠)، ونقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ٨٦) قول أبي حاتم بتمامه، ونقل بعضه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ٣٠٠).

(٣) روايته أخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (١/ ٣٥٢)، وابن أبي شيبة في =

وغيرُه[(١)]، عن سُفيان بن حُسَين، عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَيُّمَا رَجُلٍ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ...** »[(٢)]؟

قال أبي: هذا خطأٌ! لم يَعْمَلْ سفيانُ بن حسين شيءٌ[(٣)]، لا يُشبِهُ أن يكونَ عن النبيِّ ﷺ، وأحسنُ أحواله[(٤)] أن يكون عن سعيد بن

= "المصنف" (٣٣٥٤١)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٥٠٥ رقم ١٠٥٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (٢٨٧٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ١٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٠).

(١) كذا قال هنا! وفي المسألة رقم (٢٤٧١) قال: « لا أعلم روى هذا الحديث غير حُصَيْن بن نُمَير، عن سفيان بن حسين، وسعيد بن بشير، وأرى أنه كلام سعيد بن المسيب ».

ومِمن تابع يزيد بن هارون في روايته على هذا الوجه: عباد بن العوام، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٥٧٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٨٦٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٨٩٧)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ١١١ و٣٠٥). ومن طريق أبي داود أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٤/ ٨٧).

ومنهم: مروان بن معاوية الفزاري، وروايته أخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (١/ ٣٥٢)، ومن طريقه الطحاوي في "شرح المشكل" (١٨٩٨).

ومنهم: حصين بن نمير، وسيأتي تخريج روايته في المسألة رقم (٢٤٧١).

(٢) ضبطها ناسخ (ف): « يُسبَق » بضم الياء وفتح الباء، والصواب ما أثبتناه، وهكذا جاء الحديث هنا مُخْتَصرًا، وتمامه: « ... فهو قِمارٌ، ومَنْ أدخل فرسًا بين فرسَين وهو لا يَأمنُ أن يَسبِقَ، فليس بقِمارٍ »؛ وانظر مصادر التخريج.

(٣) كذا في (ش) و(ف)، وضُبِّب عليها في (ف)، وفي (أ) و(ت) و(ك): « بشيء »، وفي "الفروسية"، و"تهذيب السنن"، و"إرشاد الفقيه": « شيئًا » على الجادَّة. وما أثبتناه يخرَّج على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « أحوال ».

المسيّب قَوْلَهُ، وقد رواه يحيى بن سعيد[١]، عن سعيد قَوْله[٢].

---

(١) هو: الأنصاري. وروايته أخرجها الإمام مالك في "الموطأ" (٢/ ٤٦٨)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٠). وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٥٤٠) من طريق حفص بن غياث، عن يحيى بن سعيد، به.

(٢) قال أبو داود في "سننه" عقب الحديث رقم (٢٥٨٠): « رواه معمر وشعيب وعُقيل، عن الزهري، عن رجال من أهل العلم، وهذا أصح عندنا ».اهـ.
وممن أعلَّ الحديث: يحيى بن معين، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن عبدالبر؛ كما سيأتي نقله عن ابن القيم.
وأعله كذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى الكبرى" (١/ ٤٩٥)، و(٣/ ٩٠) حيث قال: « ومنها حديث محلل السباق: " من أدخل فرسًا بين فرسين "؛ فإن هذا معروف عن سعيد بن المسيب من قوله؛ هكذا رواه الثقات من أصحاب الزهري، عن الزهري، عن سعيد، وغلط سفيان بن حسين؛ فرواه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعًا، وأهل العلم بالحديث يعرفون أن هذا ليس من قول النبي ﷺ، وقد ذكر ذلك أبو داود السِّجستاني وغيره من أهل العلم، وهم مُتَّفِقُون على أن سفيان بن حسين هذا يغلط فيما يرويه عن الزهري، وأنه لا يُحتجّ بما ينفرد به، ومُحَلِّل السباق لا أصل له في الشريعة، ولم يأمر النبي ﷺ أُمَّته بمحلل السباق. وقد روي عن أبي عبيدة بن الجراح وغيره: أنهم كانوا يتسابقون بِجُعْلٍ، ولا يدخلون بينهم مُحَلِّلاً، والذين قالوا هذا من الفقهاء ظنوا أنه يكون قمارًا، ثم منهم من قال بالمحلِّل يَخرُجُ عن شبه القمار، وليس الأمر كما قالوه، بل المحلِّل مُؤَدٍّ إلى المخاطرة، وفي المحلل ظلم؛ لأنه إذا سَبَقَ أَخَذَ، وإذا سُبِقَ لم يُعْطِ، وغيره إذا سُبِق أعطى، فدخول المحلل ظلم لا تأتي به الشريعة، والكلام على هذا مبسوط في مواضع أخر، والله أعلم ».اهـ.
وأعلَّه أيضًا ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣/ ٤٠٠-٤٠٢)، وأطال في إعلاله سندًا ومتنًا في "الفروسية" (ص ٢٢٩-٢٣٥)، ومن جملة ما قال: « وقال ابن أبي خيثمة في "تاريخه": سألت يحيى بن معين عن حديث سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ: " من أدخل فرسًا بين فرسين... " الحديث ؟ فقال: باطل وخطأ على أبي هريرة. وقال أبو داود في "سننه" بعد أن أخرجه: رواه معمر وشعيب وعقيل، عن الزهري، عن رجال =

. . . .

= من أهل العلم قالوا: من أدخل فرسًا . . . ، وهذا أصحّ عندنا. هذا لفظ أبي داود، فلا ينبغي أن يَقتصِر المُخَرِّجُ له من "السنن" على قوله: "رواه أبو داود" ويسكُت عن تعليله له. وقد رواه مالك في "الموطأ" عن ابن شهاب، عن سعيد ابن المسيب؛ أنه قال: من أدخل فرسًا . . . ، فجعله من كلام سعيد نفسه. وكذلك رواه الأساطين الأثبات من أصحاب الزهري: معمر بن راشد، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، والليث بن سعد، ويونس بن يزيد الأيلي، وهؤلاء أعيان أصحاب الزهري؛ كلُّهم رووه عن سعيد بن المسيب من قوله. وممن أعلَّه أبو عبيد القاسم بن سلَّام، وأعله أبو عمر بن عبد البر في "التمهيد" وقال: هذا حديث انفرد به سفيان بن حسين من بين أصحاب ابن شهاب، ثم أعلَّه بكلام أبي داود. وقال بعض الحفاظ: يبعد جدًّا أن يكون الحديث عند الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا، ثم لا يرويه واحد من أصحابه الملازمين له المختصين به الذين يحفظون حديثه حفظًا، وهم أعلم الناس بحديثه، وعليهم مداره، وكلهم يروونه عنه كأنما من قول سعيد نفسه، وتتوفر هممهم ودواعيهم على ترك رفعه إلى النبيِّ ﷺ وهم الطبقة العليا من أصحابه، المُقَدَّمون على كل من عَدَاهم ممن روى عن الزهري، ثم ينفرد برفعه من لا يُدَانيهم ولا يقاربهم، لا في الاختصاص به، ولا في الملازمة له، ولا في الحفظ، ولا في الإتقان، وهو معدود عندهم في الطبقة السادسة من أصحاب الزهري؛ على ما قال أبو عبدالرحمٰن النسائي، وهو سفيان بن حسين، فمن له ذَوْقٌ في علم الحديث لا يشك ولا يتوقف أنه من كلام سعيد بن المسيب، لا من كلام رسول الله ﷺ، ولا يَتَأَتَّى له الحكم برفع الحديث إلى النبي ﷺ، بل إما أن يرويه ويسكت عنه، أو ينبه عليه. وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: رفع هذا الحديث إلى النبيِّ ﷺ خطأ، وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب. . . »، ثم ذكر ابن القيم بعض كلام ابن تيمية السابق، ثم قال: « قلت: فقد غلَّط الإمام الشافعي سفيان بن حسين في تفرده عن الزهري بحديث " الرِّجْلُ جُبَارٌ "، فقال: روى سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا: " الرِّجْلُ الجُبار "، ثم قال: وهذا غلط - والله أعلم - أن الحفاظ لم يحفظوا ذلك. . . ، فهذا وأمثاله مما يبيِّن ضعف رواية سفيان بن حسين عن الزهري، ولو تابعه غيره عند أئمة هذا الشأن وفرسان هذا الميدان، فكيف بما تفرَّد به عن الثقات وخالف فيه الأئمة الأثبات، =

٢٢٥٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب[٢]، عن القاسم ابن عَوْف، عن ابن أبي أَوْفى: أنَّ مُعاذً[٣] قَدِمَ على النبيِّ ﷺ، فسَجد له، فنهاه النبيُّ ﷺ وقال: «**لَوْ كُنْتُ**[٤] **آمِرًا**[٥] **أَحَدًا يَسْجُدُ**[٦] **لِأَحَدٍ؛ لأَمَرْتُ المَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا**[٧]...»، الحديثَ؟

فقال أبي: يُخالِفُ[٨] أيُّوبُ في هذا الحديث؛ فقال هشامٌ

= ومعرفة هذا الشأن وعلله ذَوْقٌ ونورٌ يقذفه الله في القلب يقطع به من ذاقه ولا يشك فيه، ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به، وهذا كنقد الدراهم لأَرْبَابِه؛ فيه ذوقٌ ومعرفةٌ ليستا لكبار العلماء. قال محمد بن عبدالله بن نمير: قال عبدالرحمٰن بن مهدي: إن معرفة الحديث إلهام. قال ابن نمير: صدق! لو قلت له: من أين قلت؟ لم يكن له جواب.

وقال أبو حاتم الرازي: قال عبدالرحمٰن بن مهدي: إنكارنا للحديث عند الجهال كِهانة». اهـ.

وانظر "العلل" للدارقطني (١٦٩٢).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٨٢) عن أبي زرعة.

(٢) هو: ابن أبي تميمة السختياني.

(٣) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) قوله: «كنت» سقط من (ك).

(٥) في (ت): «آمن»، وفي (ك): «أمرت».

(٦) في (ك): «أن يسجد»، وكذلك وقع في أكثر مصادر التخريج، وهو الجادَّة، ووقع في بعضها دون «أن» - كما هنا - وهو صحيحٌ أيضًا في العربية، فقد أجاز الكوفيون والأخفش من البصريين جذف «أنْ» قبل المضارع، لكنَّ الكوفيين ينصبونه بعد الحذف، والأخفش يرفعه، وقد تقدم تفصيل القول في ذلك وشواهده في التعليق على المسألة رقم (١٠٢٤).

(٧) قوله: «أن تسجد لزوجها» ليس في (أ) و(ت) و(ش).

(٨) في (ت) و(ف): «خالف»، وفي (ك): «خلاف».

الدَّسْتوائِي[(١)] إسنادًا[(٢)] سِوَىٰ [ذا][(٣)].

ورواه النَّهَّاسُ بنُ قَهْم[(٤)]، عن [القاسم][(٥)] بإسنادٍ آخر، والدَّسْتوائِي حافظٌ متقن، والقاسم بن عَوْف مضطربُ الحديث، وأخافُ أن يكونَ الاضطرابُ من القاسم.

٢٢٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالأعلى[(٦)]، عن

(١) هو: هشام بن أبي عبدالله، وروايته هذه تقدم تخريجها في المسألة رقم (١٢٨٢)، وهو يروي الحديث عن القاسم بن عوف، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن معاذ بن جبل.

(٢) أي: حكى أو ذكر هشامٌ إسنادًا . . .

(٣) المثبت من (ش)، وفي (ك): «ذي»، وفي بقية النسخ: «ذى»، وانظر توجيه ذلك في التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(٤) في (ك): « فهم ». ورواية النهاس هذه أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٥٣٦)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٣١ رقم ٧٢٩٤)، كلاهما من طريق عثمان بن عمر، عن النهَّاس بن قَهْم، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن ابن أبي ليلى، عن أبيه، عن صهيب؛ قال: لما قدم معاذ . . . ، الحديث.

(٥) في جميع النسخ: « الحسن »، والتصويب من مصدري التخريج، ويدلُّ عليه أيضًا سياق المسألة.

(٦) هو: ابن عبدالأعلى السامي، ولم نقف على روايته هذه، ولكن أخرج الحديث ابن سعد في "الطبقات" (١/ ١٠٧) من طريق شيخه عبدالوهاب بن عطاء؛ قال: سئل سعيد بن أبي عروبة عن الرجل يكتني بـ«أبي القاسم»؟ فأخبرنا عن قتادة، عن سليمان اليشكري، عن جابر بن عبدالله؛ أن رجلاً من الأنصار اكتنى بـ«أبي القاسم»، فقالت الأنصار: ما كنا لِنَكْنيكَ بها حتى نسأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: « تسمَّوا باسمي، ولا تكتنوا بكنيتي». قال سعيد: وكان قتادة يكره أن يكتني الرجل بـ«أبي القاسم» وإن لم يكن اسمه « محمدًا ».

سعيد[١]، عن قَتادة، عن سُلَيمان اليَشْكُري[٢]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: « تَسَمَّوْا بِاسْمِي، ولَا تَكْتَنُوا[٣] بِكُنْيَتِي » ؟

قال أبي: رواه[٤] شُعبة[٥]، عن قَتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: أَيُّهما أشبهُ ؟

قال: سعيدُ[٦] بنُ أبي عَرُوبَة لحديث قَتادَةَ أحفظُ[٧].

---

(١) هو: ابن أبي عروبة .

(٢) هو: سليمان بن قيس.

(٣) في (ت) و(ش) و(ك): « ولا تَكَنَّوْا ».

(٤) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « روى ».

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٩٨ رقم ١٤٤١٨٣)، والبخاري في "صحيحه" (٣١١٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢١٣٣).

(٦) في (أ) و(ش): « سعد ».

(٧) هذا ترجيح من أبي حاتم لرواية سعيد على رواية شعبة، وهذا بالنسبة لروايتهما عن قتادة، وإلا فالحديث معروف عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر.
فقد أخرجه البخاري (٣١١٤)، ومسلم في الموضع السابق من طريق شعبة، عن سليمان بن مهران الأعمش، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن جابر.
وأخرجه البخاري أيضًا (٣١١٥) من طريق سفيان الثوري، عن الأعمش، به.
وأخرجه مسلم في الموضع نفسه من طريق وكيع وأبي معاوية محمد بن خازم، كلاهما عن الأعمش، به.
وأخرجه البخاري أيضًا (٣١١٤ و٣٥٣٨)، ومسلم في الموضع السابق، من طريق شعبة، عن منصور بن المعتمر، عن سالم، به .
وأخرجه مسلم في الموضع نفسه من طريق جرير بن عبدالحميد، عن منصور، به .
وأخرجه البخاري أيضًا (٦١٩٦)، ومسلم في الموضع السابق، من طريق شعبة، عن حصين بن عبدالرحمن، عن سالم، به . =

٢٢٥٢ - وسمعتُ أبي وسُئِلَ عن حديثٍ رواه إسحاقُ بنُ إبراهيم القُلُوسِي[١]؛ شيخٌ بـ«سامَرَّاء»، عن محمد بن عمر بن عبدالله الرُّومِي، عن محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن مَيْسَرة، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ العَاقِلَ إِذَا عَثَرَ رَفَعَهُ اللهُ، ثُمَّ إِنْ عَثَرَ رَفَعَهُ اللهُ، ثُمَّ إِذَا[٢] عَثَرَ رَفَعَهُ اللهُ؛ حَتَّى جَعَلَ مَصِيرَهُ إِلَى الجَنَّةِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ ما نعلَمُ إبراهيمَ بنَ مَيْسَرةَ أسنَدَ عن طاوس عن ابن عباس إلا حديثًا واحدًا[٣]؛ أنَّ النبيَّ ﷺ

= وأخرجه البخاري أيضًا (٦١٨٧)، ومسلم في الموضع السابق، من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، وأخرجه مسلم أيضًا من طريق عبثر بن القاسم، كلاهما عن حصين، عن سالم، به.

(١) كذا وقع هنا، ولم يترجم ابن أبي حاتم له في "الجرح والتعديل" ولم نجد له ذكرًا إلا في "الآحاد والمثاني" لابن أبي عاصم (٢٢٥٤) حيث قال: « حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم القلوسي». وروى هذا الحديث الطبراني في "الصغير" (٨٥٢)، و"الأوسط" (٦٠٨٣) من طريق يعقوب بن إسحاق القلوسي، عن محمد بن عمر به. ثم قال الطبراني: « لم يروه عن إبراهيم بن ميسرة إلا محمد بن مسلم، ولا عن محمد بن مسلم إلا محمد بن عمر؛ تفرد به يعقوب بن إسحاق القلوسي ».
ورواه ابن أبي الدنيا في "العقل" (١) فقال: حدثنا يعقوب بن إسحاق بن زياد البصري؛ قال: حدثنا محمد بن عمر بن عبدالله بن الرومي . . . ، فذكره. وشيخ ابن أبي الدنيا هو القلوسي، ولكنه لم ينسبه .

(٢) في (ك): « إن » بدل: « إذا ».

(٣) أخرج البخاري في "صحيحه" (٨٨٥)، ومسلم (٨٤٨) حديثًا آخر من رواية إبراهيم ابن ميسرة، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أنه ذكر قول النبيِّ ﷺ في الغُسلِ يوم الجمعة، فقلت لابن عباس: أيمسّ طيبًا أو دُهنًا إن كان عند أهله؟ فقال: لا أعلمه. =

قال[١]: « لَمْ - يعني - يُرَ لِلْمُتَحَابَّيْنِ مِثْلُ النِّكَاحِ »[٢]. حدثنا التِّنِّيسِيُّ[٣]؛ قال: حدثنا محمد بن مسلم.

٢٢٥٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه أبو عُبيدة السَّقَطي[٥]، عن الأنصاري[٦]، عن ابن جُرَيج[٧]، عن الحسن بن مسلم، عن

= وأخرج مسلم (١٤٧٢) أيضًا من طريق إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس؛ أن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هَنَاتِكَ، ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة ؟ فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتايع الناس في الطلاق، فأجازه عليهم.
وأخرج مسلم حديثًا آخر (١٩٩٧) فيه تصريح إبراهيم بن ميسرة بالسماع من طاوس، لكنه من رواية طاوس عن ابن عمر في النهي عن نبيذ الجر. وقد يمكن أن يقال: إن هذه الأحاديث عند الشيخين في المتابعات، فلا يؤثر هذا على قول أبي حاتم، والله أعلم.

(١) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٢) كذا في جميع النسخ، وجاء في بعض مصادر التخريج: « لم يُرَ للمتحابَّيْنِ . . . »، وفي بعضها: « لم يَرَوْا للمتحابَّيْنِ . . . ».

(٣) هو: عبدالله بن يوسف. ومن طريقه أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٣٤)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٤٢ رقم ١١٠٩)، وفي "الأوسط" (٣١٥٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٦٠)، والبيهقي في "سننه" (٧/ ٧٨).
وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٨٤٧) من طريق سعيد بن سليمان، وتمام الرازي في "فوائده" (٧٣٢ و٧٣٣ و٧٣٤/ الروض البسام) من طريق أبي مسهر عبدالأعلى ابن مسهر، كلاهما عن محمد بن مسلم، به.

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٨١٦).

(٥) هو: الفضل بن الفضل السَّعْدي.

(٦) هو: محمد بن عبدالله.

(٧) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ:« **مَنْ وَهَبَ هِبَةً ثُمَّ عَادَ فِيهَا، فَهُوَ كَالْكَلْبِ يَعُودُ في قَيْئِهِ** » ؟

قال أبي: ليس هكذا يُرْوَى[(١)]؛ يَرْوِيهِ[(٢)] عن طاوس: أنَّ النبيَّ ﷺ، ولا أعلمُ أحدًا تابَعَ هذه الروايةَ من حديث الحسن بن مسلم، مرفوعً مُوَصَّلً[(٣)].

---

(١) هكذا في النسخ وبعدها فراغ في (ف) بمقدار كلمة، وضبب عليه الناسخ.

(٢) قوله:« يرويه » سقط من (ك)، وفي المسألة رقم (٢٨١٦):« إنما يرويه ». والضمير في « يرويه » يعود للحسن بن مسلم، وروايته المرسلة هذه أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (٦٥٤١) عن ابن جريج. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه البيهقي في "سننه" (٣٧٠٤) من طريق مخلد بن يزيد الحراني، عن ابن جريج، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٧٠٦)، والنسائي في "سننه" (٣٦٩٢) من طريق إبراهيم بن نافع، عن الحسن بن مسلم، به، مرسلاً كذلك.

وأخرجه الإمام الشافعي في "اختلاف الحديث" (ص ٥١٩)، و"المسند" (ص ١٧٤) عن شيخه مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن الحسن بن مسلم، عن طاوس؛ أن النبيَّ ﷺ قال:« لا يحلُّ لواهب أن يرجع فيما وهب، إلا الوالد من ولده ». وهذا اللفظ انفرد به مسلم بن خالد عن باقي أصحاب ابن جريج الذين رووه باللفظ السابق.

وأخرجه البيهقي في "سننه" (٦/ ١٧٩) من طريق الشافعي، ثم قال:« هذا منقطع وقد رويناه موصولاً »، ثم أخرجه من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن طاوس، عن ابن عمر وابن عباس، به مرفوعًا. ثم أخرجه من طريق وهيب بن خالد، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، به بلفظ:« العائد في هبته كالكلب يَعودُ في قَيئه »، وهو في الصحيحين كما سيأتي.

(٣) قوله:« مرفوع موصَّل » كذا في النسخ دون ضبط، والوجه هنا النصب، لكن يُخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

وقوله:« موصَّل » هو اسم مفعول من وَصَّلَ الحديثَ، بتشديد الصاد، بمعنى: =

٢٢٥٤ - وسألتُ[١] **أبي** عن الحديثِ الذي رُوِيَ[٢] عن أبي وائل[٣]، عن أبي[٤] موسى، عن النبيِّ ﷺ قال: «**المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**».

ومنهم من يقول: عن أبي وائل، عن عبدالله؟

قال: أصحابُ أبي موسى أحفظُ[٥].

٢٢٥٥- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفِرْيابيُّ[٦]، عن الثَّوري، عن قَيْس بن مسلم، عن طارق[٧]، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال[٨]: «**مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ**[٩] **دَوَاءً**»؟

قال أبي: إنَّما أسنَدَ هذا الحديثَ المَسْعُوديُّ[١٠]، والرَّبيعُ بنُ

= وَصَلَهُ. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٦٣).

ومراد أبي حاتم: إعلال رواية من روى الحديث عن الحسن بن مسلم موصولاً؛ لأن المعروف أن الحسن كان يرسله، ولم يُرِدْ أبو حاتم إعلال أصل الحديث؛ **فقد** رواه البخاري (٢٥٨٩)، ومسلم (١٦٢٢) من طريق وهيب، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٦٢)، وستأتي برقم (٢٦٣٢).

(٢) في (ك): «يروي».

(٣) هو: شقيق بن سلمة.

(٤) قوله: «أبي» سقط من (ت) و(ك).

(٥) أي: الذين قالوا: «عن أبي وائل، عن أبي موسى» أحفظ من الذين قالوا: «عن أبي وائل، عن عبدالله».

(٦) هو: محمد بن يوسف.

(٧) هو: ابن شهاب.

(٨) قوله: «قال» سقط من (ت) و(ف) و(ك).

(٩) في (ت) و(ك): «أنزله» بدل: «أنزل له».

(١٠) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله.

الرُّكَيْن، وأبو وَكيع[١]، وأما الثَّوريُّ، فإنه لا يُسْنِدُهُ[٢] إلا الفِرْيابيُّ، ولا أظنُّ الثَّوريَّ سمعه من قَيْس؛ أراه مُدَلَّسً[٣].

٢٢٥٦ - وسمعتُ أحمَدَ بنَ سَلَمة النيسابوريَّ يقولُ: ذاكرتُ أبا زرعة بحديثٍ رواه قَبيصةُ بنُ عُقْبة[٤]، عن اللَّيث[٥]، عن عُقَيل[٦]، عن الزُّهري، عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **عَلَيْكُمْ بِالدُّلْجَةِ**[٧]؛ **فَإِنَّ الأَرْضَ تُطْوَى بِاللَّيْلِ...** »، الحديثَ.

---

(١) من قوله: « قال أبي إنما أسند... » إلى هنا، مثبت من (ت) و(ك). وأبو وكيع هو: الجراح بن مليح الرؤاسي.

(٢) أي: لا يُسنِدُهُ عنه.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٨): « يرويه قيس بن مسلم واختلف عنه؛ فرواه إبراهيم بن مهاجر، وأيوب بن عايذ الطائي، وأبو حنيفة، وأبو وكيع الجراح بن المليح، والمسعودي، عن قيس، عن طارق، عن عبدالله مرفوعًا إلى النبيِّ ﷺ. وكذلك قال الفريابي: عن الثوري، عن قيس بن مسلم. وقال عبدالرحمٰن بن مهدي: عن سفيان، عن رجل، عن قيس. وقيل: إن الثوري لم يسمعه من قيس، وإنما أخذه عن يزيد أبي خالد، عن قيس، وهو عنده مرسل، ورفعه صحيحٌ. وقال مسعر: عن قيس، عن طارق، عن عبد الله، موقوفًا ».
وانظر "مسند الطيالسي" (٣٦٦)، و"مسند البزار" (١٤٥٠-١٤٥٢)، و"العلل" للدارقطني (٩٢٨).
وقوله: « أراه مدلَّس » كذا في النسخ بلا ألف بعد السين، ويُخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٥٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٥٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ١٥٩).

(٥) هو: ابن سعد.

(٦) هو: ابن خالد الأيلي.

(٧) الدُّلْجَة: سَيْر الليل. "النهاية" (٢/ ١٢٩).

فقال: أعرفه من حديث رُوَيْم بن يزيد[١]، عن اللَّيث، هكذا، فمن رواه عن قَبِيصة ؟

فقلت: حدَّثني محمد بن أسلم، عن قَبِيصة، هكذا.

فقال: محمد بن أَسْلَم[٢] ثقةٌ.

فذاكرتُ[٣] به مسلمَ بنَ الحَجَّاج، فقال: أَخرَجَ إِلَيَّ عبدُالملك بن شُعَيب بن اللَّيث[٤]، كتابَ جَدِّهِ، فرأيتُ في كتابِ اللَّيثِ على ما رواه قُتَيْبة[٥].

قال أبو الفضل[٦]: حدَّثنا قُتَيْبة[٧]، عن اللَّيث، عن عُقيل، عن الزُّهري؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**عَلَيْكُمْ**[٨] **بِالدُّلْجَةِ...**»، الحديثَ[٩].

---

(١) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٦٤٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٦١٨)، وابن خزيمة (٢٥٥٥)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١١٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٥)، والبيهقي في "السنن" (٥/ ٢٥٦)، والخطيب في "تاريخه" (٨/ ٤٢٩)، والضياء في "المختارة" (٢٦٢٩ و٢٦٣٠).

(٢) في (ف): « سلمة ».

(٣) القائل: « فذاكرت » هو أحمد بن سلمة.

(٤) في (أ) و(ت) و(ش): « شعيب والليث ».

(٥) هو: ابن سعد.

(٦) هو: أحمد بن سلمة.

(٧) لم نقف على روايته هذه، لكن تابعه عبدالله بن صالح كاتب الليث؛ فرواه عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، مرسلاً؛ أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١١٤).

(٨) قوله: « عليكم » سقط من (ف).

(٩) قال الترمذي في الموضع السابق من "العلل الكبير": « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: إنما روي هذا الحديث عن الليث بن سعد، =

٢٢٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُفيان بن وَكيع، عن أبيه، عن عليِّ بنِ المُبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن [ابن][1] سَلَّام، عن جَدِّهِ[2]، عن عبدالرحمٰن بن غَنْم، عن مُعاذ، عن النبيِّ ﷺ: « **أَيُّمَا امرَأَةٍ. . .** » الحديثَ الطويلَ[3] ؟

فقيل لأبي: إنَّ سُفيان بن وَكيع أخرَجَ هذا مِن أَصلِ أبيه العَتيق؟!

فقال: ليس هذا بشيء؛ حدَّثنا عليٌّ الطَّنافِسي[4]؛ قال: حدَّثنا وَكيع، عن علي بن المُبارك، عن يحيى، عن[5] مُعاذ بن جبل، مُرسَلٌ[6]، فَمِنْ أين كتبه عليٌّ عنه ؟ أليس من كتابه ؟!

= عن عقيل، عن الزهري، عن النبيِّ ﷺ، وإنما ذَكر فيه: " عن أنس " رُويمُ بن يزيد هذا. قلت له: فإنهم ذكروا عن محمد بن أسلم أنه روى هذا الحديث عن قبيصة، عن الليث بن سعد، عن عُقيل، عن الزهري، عن أنس؟ فلم يعرفه محمد، وجعل يتعجب من هذا ! ».

وقال البزار في الموضع السابق: « لا نعلم أحدًا رواه عن الليث هكذا إلا رويم، وكان ثقة، وروي عن الزهري مرسلاً ».

وروى الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٤٢٩) عن الدارقطني قوله في هذا الحديث: « رواه رويم بن يزيد المقرئ، عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن أنس، وتابعه محمد بن أسلم، عن قبيصة، عن الليث، عن عُقيل، عن الزهري. والمحفوظ: عن ليث، عن عُقيل، عن الزهري، مرسل ».

(١) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: « أبي » بدل: « ابن ». وهو: زيد بن سلام .

(٢) هو: أبو سلام ممطور الحبشي.

(٣) لم نقف على من أخرج هذا الحديث . (٤) هو: علي بن محمد .

(٥) في (ت) و(ش) و(ك): « بن » بدل: « عن ».

(٦) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، وهو جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

٢٢٥٨ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه سعيد بن سَلَّام العَطَّار[٢]، عن ثَوْر بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن النبيِّ ﷺ: « **اسْتَعِينُوا عَلَى إِنْجَاحِ الحَوائِجِ بِالكِتْمَانِ لَهَا** » ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر؛ كان سببُ سعيدِ بن سَلَّام- بعدَ القضاءِ - ضَعْفِهِ[٣]: من هذا الحديث[٤]؛ لأنَّ هذا حديثٌ لا يُعرف له أصلٌ»[٥].

---

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٢/ ٣٦٢).

(٢) لم نقف على من أخرج روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٠٨)، والروياني في "مسنده" (١٤٤٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٩٤ رقم ١٨٣)، و"الأوسط" (٢٤٥٥)، و"مسند الشاميين" (٤٠٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٠٤)، والدارقطني في "الأفراد والغرائب" (٤٢٨٧/ أطرافه)، وابن جميع في "معجم الشيوخ" (ص٣٣٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢١٥)، و(٦/ ٩٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٧٠٧ و٧٠٨)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٦٢٢٨)، جميعهم من طريق سعيد بن سلام، به، لكنهم قالوا: «عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل».

(٣) كذا العبارة، وضبطناها هكذا على أن « ضعفه » بدل اشتمالٍ من « سعيد »، أي: كان سَبَبُ ضَعفِ سعيد؛ وخبرُ « كان »، هو: « مِنْ هذا الحديث »، والمعنى: أن هذا الحديث كان سبب تضعيف العلماء لسعيد بن سلام .

(٤) قال العقيلي: « لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ». وقال ابن عدي: « لا يتابع عليه، وبه يعرف، ولا يعرف إلا به ».
وقال الطبراني في الموضع السابق من "الأوسط": « لا يروى هذا الحديث عن معاذ إلا بهذا الإسناد، تفرد به سعيد ».

(٥) ذكر ابن قدامة في "المنتخب من العلل للخلال" (ص ٢٥) عن مهنا: « سألت أحمد ويحيى عن قول الناس: "استعينوا على طلب حوائجكم بالكتمان" ؟ فقالا: هذا موضوع، وليس له أصل ».اهـ.

٢٢٥٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن أبي بُكير[٢]، عن حسام بن مِصَكّ، عن ابن بُرَيدة[٣]، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً** » ؟

قال أبي: لا يروي هذا الحديث - يعني: موصولً[٤]- إلا حُسامٌ؛ حدَّثنا مسلم[٥]، عن حُسام، عن ابن بُرَيدة: أنَّ النبيَّ ﷺ .

قلت: فأيُّهما[٦] أصحُّ ؟

قال: هذا من حُسامٍ، وحُسامٌ ليس بالقوي[٧].

٢٢٦٠ - وسألتُ[٨] **أبي** عن حديثٍ رواه وَهْب بن بَيَان الواسِطي، عن حَفْص بن النَّجَّار، عن [عَنْبسة][٩] بن مِهْران، عن مَكْحُولٍ الشَّامي، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي موسى؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ شَابَ شَيْبَةً في الإِسْلَامِ، كَانَتْ لَهُ نُورًا** » ؟

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٧٠).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٩٩٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣٠٠)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٣٤-٤٣٥)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٤٦). وقال العقيلي: « لا يتابع عليه »؛ يعني: حسام بن مصكّ .

(٣) هو: عبدالله.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: ابن إبراهيم الفراهيدي.

(٦) في (ك): « أيهما ».

(٧) وكذا قال في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣١٧ رقم ١٤١٩)، وزاد: « لا يكتب حديثه ».

(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٩٨).

(٩) في (ت) و(ك): « عتبة »، وفي بقية النسخ: « عتيبة »، وتقدم على الصواب في المسألة (١٩٩٨).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا [(١)].

٢٢٦١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن هشام بن أبي خَيْرة السَّدُوسي بمصر؛ قال: حدَّثنا عمر بن علي بن مُقَدَّم؛ قال: حدَّثنا حَنْظَلة السَّدُوسي؛ قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالك، يقول: أُمِرْنَا ألَّا نزيدَ أهلَ الكتابِ على[(٢)]: وَعَلَيْكُمْ ؟

قال أبي: حديثُ حنظلة إنْ كان محفوظًا فهو غريبٌ[(٣)].

---

(١) زاد في المسألة (١٩٩٨): « وحفص هو عندي حفص الإمام، وكان ضعيف الحديث ».

(٢) في (ف): « أن لا نزيد على أهل الكتاب على ».

(٣) لم نقف عليه من هذا الطريق، وقد رواه بهذا اللفظ عبدالرزاق في "المصنف" (٩٨٣٨)، وابن أبي شيبة (٢٥٧٥٤)، وأحمد في "المسند" (٣/ ١١٣ رقم ١٢١١٥)، والبخاري في "تاريخه" (٢/ ٣٤٨-٣٤٩)، والحارث بن أبي أسامة (٨٠٦/ بغية الباحث)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٤٣)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٤٤)، والخطيب في "الكفاية" (ص ٤٢٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد"(١٧/ ٩٠)، جميعهم من طريق حميد بن زادَوَيه، عن أنس، به. وأصل الحديث مخرج في "الصحيحين" من حديث أنس ﷺ:

فقد أخرجه البخاري (٦٢٥٨)، ومسلم (٢١٦٣) من طريق عبيدالله بن أبي بكر بن أنس، عن جده أنس؛ أن رسول الله ﷺ قال: « إذا سلَّم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم ».

وأخرجه البخاري (٦٩٢٦) من طريق هشام بن زيد بن أنس بن مالك؛ قال: سمعت أنس بن مالك يقول: مرَّ يهودي برسول الله ﷺ، فقال: السام عليك، فقال رسول الله ﷺ: « وعليك ». فقال رسول الله ﷺ: « أتدرون ما يقول ؟ قال: السام عليك ». قالوا: يا رسول الله، ألا نقتله ؟ قال: « لا ، إذا سلَّم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم ». وأخرجه مسلم (٢١٦٣) من طريق قتادة، عن أنس: أن أصحاب النبيِّ ﷺ قالوا للنبيِّ ﷺ: إن أهل الكتاب يسلمون علينا، فكيف نردُّ عليهم ؟ قال: « قولوا: وعليكم ».

٢٢٦٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه إسحاق بن سُلَيمان، عن أبي جعفر الرازي[٢]، عن لَيْث[٣]، عن سعيد بن عامر، عن ابن عمر؛ قال: قام رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: مَن أبي؟ قال[٤]:«**أَبُوكَ فُلَانٌ** »، وقام إليه آخَرُ، فقال: يا رسولَ اللهِ، أَفي الجَنَّةِ أنا أم في النَّارِ ؟ قال:« **لا ؛ بَلْ في الجَنَّةِ** »، وقام آخَرُ، فقال: يا رسولَ الله، أفي الجَنَّةِ أنا أم في النار ؟ قال:« **لا؛ في النَّارِ** »، فقام إليه عمر، فقال: يا رسولَ الله ، اعفُ عنا ! عفا الله عنك ! قال:« **اسْكُتُوا مَا سَكَتُّ**[٥] **عَنْكُمْ، فَلَوْلَا أَلَّا تَدَافَنُوا لَأَخْبَرْتُكُمْ بِعَلَامَاتِكُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى**

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٢٧٣٨).

(٢) مشهور بكنيته، قيل اسمه: عيسى بن أبي عيسى. ولم نجد من أخرج روايته، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٢٠٧)، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٣٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧٠١ و٥٧٧٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٦٢٩)، جميعهم من طريق محمد بن فضيل، عن ليث به بذكر آخره فقط: قصة الشرب من الماء. وكذا أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (١٩٥٩٦) عن معمر، عن ليث ، ولكنه أبهم اسم سعيد بن عامر، فقال:« عن رجل، عن ابن عمر ».
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه البيهقي في "الشعب" (٥٦٢٨). وانظر "العلل" للدارقطني (٤/ ق/ ٧١/ ب). وكذا أخرجها الدينوريّ في "المجالسة" (١/ ٢٥٠٣) من طريق عبد السلام بن حرب، عن ليث، به.
تنبيه : سقط من المطبوع من "مصنف ابن أبي شيبة" قوله:« عن ابن عمر » والصواب إثباته؛ لأن ابن حزم في "المحلى" (٧/ ٥٢١)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٥/ ٥١٥) أخرجا الحديث من طريق ابن أبي شيبة على الصواب .

(٣) هو: ابن أبي سُليم.

(٤) في (أ) و(ش):« فقال ».

(٥) في (ك):« اسكتولنا سكت ».

تَعْرِفُوهُمْ »، قال: ومَرَرْنَا بِبِرْكَةٍ فكَرَعْنَا فيه[(١)]، فقال: « **لَا تَكْرَعُوا فِيهَا، ولَكِنِ اغْسِلُوا أَكُفَّكُمْ واشْرَبُوا فِيهَا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ إِنَاءٌ أَنْظَفَ** - أو قال: **أَطْيَبَ - مِنَ الكَفَّيْنِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر[(٢)].

قلت: ممَّن[(٣)] هو؟

---

(١) في (ك): « قد كرعنا فيه »، يقال: كَرَع في الماء يَكرَع كَرْعًا وكُرُوعًا: شرب بفيه من موضعه. "المصباح" (٢/ ٥٣١).
وقوله: « فكرعنا فيه» كذا في جميع النسخ؛ والجادَّة: فيها، وما في النسخ يخرَّج على وجهين:
الأوَّل: أنه من باب الحمل على المعنىٰ، حمل «البِرْكَة» على معنىٰ «الموضع»، فذكَّر الضمير؛ وباب الحمل على المعنىٰ واسع في العربية، وانظر التعليق على المسألة (٢٧٠).
وفي قوله بعد ذلك: « لا تكرعوا فيها»: رجع الضمير إلى «البِرْكَة» باعتبار لفظها، ورجوع الضمير إلى الكلمة تارةً باعتبار اللفظ، وتارةً باعتبار المعنىٰ: أسلوب عربي معروف؛ ومنه قوله تعالى في نساء النبي: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ [الأحزاب: ٣١]؛ وتقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٥٤).
والآخر: أن في الكلام حذف مضاف، والتقدير: « ومررنا بماءِ بركةٍ فكرعنا فيه»، أي: في الماء، وهو الأقرب لما جاء في بعض مصادر التخريج التي جاء فيها: «ببركةٍ من ماء فكرَعنا فيه». وانظر في حذف المضاف التعليق على المسألة رقم (٢).

(٢) يعني: من هذا الطريق بهذا السياق. وبعض الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٩٣)، ومسلم (٢٣٥٩) من حديث أنس بن مالك ﷺ؛ أن رسول الله ﷺ خرج، فقام عبدالله بن حذافة فقال: من أبي؟ فقال: « أبوك حذافة »، ثم أَكْثَرَ أن يقول: « سلوني »، فبرك عمر على ركبتيه فقال: رضينا بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ نبيًّا، فسكت.

(٣) في (ك): « فمن ».

قال: مِنْ لَيْثٍ، وسعيدٌ لا يُعرَفُ [١].

٢٢٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بنُ هارون[٢]، ومحمَّدُ[٣] بنُ موسى بن أبي نُعَيم الواسِطي[٤]، عن إبراهيم بن سعد، عن الزُّهري، عن عامر بن سعد[٥]، عن أبيه؛ قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ ﷺ فقال: أين أبي؛ قال: « في النَّارِ »، قال: فأين أبوك ؟ قال: « حَيْثُ مَرَرْتَ بِقَبْرِ كَافِرٍ، فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ » ؟

---

(١) وكذا قال في "الجرح والتعديل" (٤/٤٨ رقم ٢٠٧).

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٠٨٩) من طريق زيد بن أخزم ومحمد بن عثمان بن مخلد، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٥٩٥) من طريق زيد بن أخزم وحده، كلاهما عن يزيد بن هارون، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه، به .

وخالفهما محمد بن إسماعيل البختري - عند ابن ماجه (١٥٧٣)- فرواه عن يزيد بن هارون، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه .

وهذه الرواية شاذة؛ لمخالفة محمد بن إسماعيل لزيد بن أخزم ومحمد بن عثمان في روايتهما عن يزيد، ومخالفته باقي الرواة الذين تابعوا يزيد، وهم: محمد بن موسى بن أبي نعيم، والوليد بن عطاء الأغر، وأبو نعيم الفضل بن دكين .

أما رواية محمد بن موسى بن أبي نعيم فسيأتي تخريجها .

وأما رواية الوليد بن عطاء الأغر: فأخرجها الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٣٤).

وأما رواية أبي نعيم: فأخرجها البيهقي في "الدلائل" (١/ ١٩١).

(٣) في (ف): « هارون عن محمد ».

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ١٤٥ رقم٣٢٦).

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٤٣).

(٥) هو: عامر بن سعد بن أبي وقاص.

فقال: كذا رواه يزيد[(١)]، وابنُ أبي نُعَيم، ولا أعلَمُ أحدًا يُجاوِزُ به الزُّهريَّ غيرَهما؛ إنما يروونه[(٢)] عن الزُّهريِّ؛ قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ ﷺ، والمُرسَلُ أشبهُ[(٣)].

٢٢٦٤ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثِ الأنصاريِّ محمَّدِ بنِ عبدالله[(٥)]، عن هشام بن حَسَّان، عن محمد بن سيرين، عن أنس،

---

(١) في (ف): « يزيد بن هارون ».

(٢) رواه هكذا معمر بن راشد في "جامعه" الملحق بـ"مصنف عبدالرزاق" (١٩٦٨٧) عن الزهري، مرسلاً.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٦٠٧): « يرويه محمد بن أبي نعيم والوليد بن عطاء بن الأغر، عن إبراهيم بن سعد. وغيره يرويه عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري مرسلاً، وهو الصواب ».

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٣٦).

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢١٩ رقم ١٣٢٩٥)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ق٩/ ب)، لكن أخرجاها عنه، عن هشام بن حسان، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك، به، ولم نقف على من رواها من طريقه، عن هشام، عن محمد بن سيرين.
ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الضياء في "المختارة" (١٥٥٤).
وتابع الأنصاريَّ على روايته هكذا: الوليد بن مسلم، ومعتمر بن سليمان، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وحماد بن زيد، وعبدالله بن عون، وروح بن عبادة، وتابع هشامَ بن حسان حبيبُ بن الشهيد:
أما رواية الوليد بن مسلم: فستأتي.
وأما رواية معتمر بن سليمان: فأخرجها مسدد في "مسنده" كما في "إتحاف الخيرة" (٤/ ٤٣٢ رقم ٣٨٨٣/ ١)، ومن طريق مسدد أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٠٦)، لكن سقط من المطبوع « أنس بن سيرين »، وهو مثبت في "إتحاف المهرة" (٣٦٨) نقلاً عن "المستدرك". =

عن النبيِّ ﷺ؛ في عِرْقِ النَّسَا [1]؟

= وأما رواية أبي أسامة حماد بن أسامة: فأخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" كما في "إتحاف الخيرة" (٣٨٨٣/ ٢)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ق٩/ ب)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٣١١).

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجها أبو يعلى في "مسنده" كما في "إتحاف الخيرة" (٣٨٨٣/ ٣)، ومن طريق أبي يعلى أخرجها الضياء في "المختارة" (١٥٥٤).

وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ١٢٩) من طريق المظفر بن نظيف، عن محمد بن مخلد العطار، عن محمد بن بديل، عن أبي أسامة، عن هشام، عن أنس ابن مالك، عن النبيِّ ﷺ، به.

قال الخطيب: «قد أخطأ المظفر بن نظيف على ابن مخلد في هذا الحديث خطأ فظيعًا، وارتكب بما أتى من ذلك أمرًا شنيعًا؛ لأن ابن مخلد لم يرو عن أحمد بن بديل ولا لقيه قط. وصواب هذا الحديث ما أخبرناه . . . »، ثم ساق الحديث من طريق آخر عن ابن مخلد، عن العباس بن يزيد، عن عبدالخالق بن أبي المخارق، عن حبيب بن الشهيد، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك، به .

وأما رواية حماد بن زيد: فأخرجها أبو يعلى في "مسنده" كما في "إتحاف الخيرة" (٣٨٨٣/ ٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٠٨).

وأما رواية عبدالله بن عون: فأخرجها الدارقطني في "العلل" (٤/ ق٩/ ب).

وأما رواية روح بن عبادة: فأخرجها الحاكم أيضًا (٢/ ٢٩٢).

وأما متابعة حبيب بن الشهيد: فعلقها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ١٢٦)، وأخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٠٦٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٠٦-٢٠٧)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص٢٩٩)، والخطيب في "تاريخه" (١٣/ ١٢٩).

(١) رواه أحمد (٣/ ٢١٩ رقم١٣٢٩٥) عن محمد بن عبدالله الأنصاري، عن هشام بن حسان، عن أنس بن سيرين، عن أنس: أنَّ النبي ﷺ كان يصف من عرق النَّسَا أَلْية كَبْش عربيٍّ أسود ليس بالعظيم، ولا بالصغير يجزَّأ ثلاثة أجزاء؛ فيذاب فيشرب كل يوم جزء. و «النَّسا»: بوزن «العَصا»: عِرقٌ يخرجُ من الوَرِك فيستَبطِنُ الفَخِذَين، ثم يمرُّ بالعُرقوب. انظر "اللسان" (نسا/ ١٥/ ٣٢١).

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ رواه الوليدُ بنُ مسلم[١]، عن هشام بن حسان، عن أنس بن سيرين، عن أنس؛ قال رسولُ الله ﷺ.

قال أبي: هذا خطأٌ بهذا الإسناد، والحديثُ: ما رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن أنس بن سيرين، عن أخيه مَعْبَدِ بنِ سيرين، عن رجلٍ من الأنصار[٣]، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: وهذا أصحُّ[٤].

٢٢٦٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُؤَمَّلُ بنُ إسماعيل[٥]،

---

(١) روايته أخرجها ابن ماجه (٣٤٦٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٠٦).

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٧٨ رقم ٢٠٧٤٢ و٢٠٧٤٣) من طريق عبدالرحمن بن مهدي وعفّان بن مسلم، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٩٢١) من طريق هدبة بن خالد، ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، عن أنس ابن سيرين، عن معبد بن سيرين، عن رجل من الأنصار، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، به هكذا بزيادة « عن أبيه »، ولم نجد من رواه بإسقاط هذه الزيادة.

(٣) هكذا ذكر أبو حاتم رواية حماد بن سلمة: « عن رجل من الأنصار، عن النبيِّ ﷺ»، وكذا جاء عنه في المسألة رقم (٢٥٣٦)، وتقدم في التخريج أن الذي وجدناه من رواية حماد بن سلمة: « عن رجل من الأنصار، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ ».

(٤) وفي المسألة رقم (٢٥٣٦) نقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة أنهما قالا: «الصحيح حديث حماد بن سلمة ».

وقال الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٠٧): « وقد أعضله حماد بن سلمة عن أنس بن سيرين، فقال: عن أخيه معبد، عن رجل من الأنصار، عن أبيه، والقول عندنا فيه قول المعتمر بن سليمان والوليد بن مسلم ».

(٥) لم نقف عليه من طريق مؤمل، لكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٥٤ رقم ٨٦٥٤) من طريق حسن بن موسى، وأبو داود في "سننه" (٣٧٤٩) من طريق موسى بن إسماعيل ومحمد بن محبوب، وابن أبي الدنيا في "الكرم والجود" =

عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عاصم[(١)]، عن أبي صالح[(٢)]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الضِّيَافَةُ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا زَادَ فَهُوَ صَدَقَةٌ**».

وحديثِ[(٣)] المُؤَمَّل[(٤)]،

= (١٠٤)، وإبراهيم الحربي في "إكرام الضيف" (١٠٤) من طريق موسى بن إسماعيل، ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، عن عاصم، به .
وتابع عاصمًا الأعمش وزيد بن أسلم، فروياه عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا ؛ أخرج روايتهما إبراهيم الحربي في "إكرام الضيف" (١٠٣ و١٠٥)، وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٠٨) من طريق الأعمش وحده .

(١) هو: ابن بهدلة، وهو ابن أبي النجود. (٢) هو: ذكوان السمان .

(٣) قوله: وحديث » بالجر عطفًا على قوله: « عن حديث » في أوَّل المسألة، فالتقدير هنا: « وسألت أبي عن حديثِ المؤمَّل . . . ».

(٤) لم نقف عليه من طريق المؤمل على هذا الوجه، لكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٧ رقم ١١٠٤٥) عن مؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، به ، مرفوعًا . وأخرجه البزار في "مسنده" (١٩٣١/ كشف) من طريق عبدالرحمن بن مهدي وأبي الوليد الطيالسي، كلاهما عن حماد، عن قتادة، به .
ومن الواضح أن حماد بن سلمة يرويه عن قتادة والجريري كليهما ؛ فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٦٤ رقم ١١٦١٥)، والبزار في "مسنده" (١٩٣٢/ كشف)، كلاهما من طريق عفان بن مسلم، عن حماد، عن قتادة والجريري جميعًا، عن أبي نضرة، به . وأخرجه إبراهيم الحربي في "إكرام الضيف" (١١٩) فقال: حدثنا عفان وابن عائشة؛ قالا: نا حماد، عن قتادة والجريري، عن أبي نضرة، عن أبي هريرة، به مرفوعًا. هكذا بجعله من مسند أبي هريرة، وهذا خلاف روايتي الإمام أحمد والبزار لطريق عفان، وجعله عن أبي سعيد !!
وأخرجه عبدالرزاق في "جامع معمر" (٢٠٥٢٨/ المصنف) عن معمر، عن سعيد الجريري، به. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٧ =

عن حمَّاد، عن[(١)] قَتَادة، عن أبي نَضْرَة[(٢)]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ في الضِّيَافة ؟

قال أبي: روى هذَين الحديثَين جماعةٌ، فمنهم مَنْ يرفعُ حديث عاصم، ويُوقفُ حديثَ أبي نَضْرة، ومنهم من يُوقفُ حديث عاصم، ويرفعُ حديث أبي نضرة، ومنهم من يرفع الحديثَين جميعًا، وقد حدَّثنا [سُلَيمان][(٣)] بن حرب بهما[(٤)]، فأوقَفَ حديث عاصم، ورفَعَ حديث أبي نَضْرة .

قلتُ: فالصَّحيحُ ما هو ؟

فقال[(٥)]: أمَّا حديثُ عاصم فالصَّحيحُ موقوفٌ، وحديثُ أبي نَضْرة

= رقم (١١٣٢٥)، وعبد بن حميد (٨٧٠)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ١٧٩).
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢١ رقم ١١١٥٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٢٤٤ و١٢٨٧)، والحارث بن أبي أسامة (٩٢٢/ بغية الباحث)، ثلاثتهم من طريق يزيد بن هارون، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، به ، مرفوعًا .
ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٢٨١).
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٤٦٥) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، وإبراهيم الحربي في "إكرام الضيف" (١٢١) من طريق يزيد بن زريع، كلاهما عن الجريري، به موقوفًا على أبي سعيد .
قال الحربي: « الحديث ليس بمنتشر عن قتادة، لم أسمعه إلا عن حماد، وأما الجريري فقد وافق حمادًا على رفعه، وأوقفه يزيد وأبو أسامة ».

(١) في (ك): « وعن ». (٢) هو: المنذر بن مالك العبدي.
(٣) في جميع النسخ: « سليم »، وسيأتي على الصواب في آخر المسألة. وانظر "تهذيب الكمال" (١١/ ٣٨٤). (٤) يعني: عن حماد بن سلمة، لكن لم نقف على رواية سليمان بن حرب هذه . (٥) في (ف): « قال ».

الصَّحيحُ مرفوعٌ؛ لأنَّ سُلَيمان كان ثَبْتً[1].

وسألتُ[2] أبي: عن حديثٍ رواه حمَّادُ زيد، عن يُونُسَ وأيُّوبَ، عن محمدٍ، عن أبي هريرة؛ قال: إنَّ المَلائكةَ تَلْعَنُ أَحَدَكُم... الحديث.

تَمَّ الجُزْءُ الثالثَ عَشَرَ، بحمدِ اللهِ وعونِهِ ومَنِّهِ وكَرَمِهِ
ويتلوه في الجُزْءِ الرَّابعَ عَشَرَ في هذا الحديثِ الذي تَقدَّم
عن حمَّاد بن زيد
والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ
وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينَ[3]

---

(١) كذا في جميع النسخ، وتقدم التعليق على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤).

(٢) كذا جاء سياق نهاية هذا الجزء في (أ)، والأولى أن يتقدَّم عليه قوله: «تَمَّ الجُزْءُ الثالثَ عشَرَ بحمد الله وعونه ومنِّه وكرمه، ويتلوه في الجزءِ الرابعَ عَشَرَ»؛ كما جرت به العادةُ في نهاية بقية الأجزاء، وقد استدرك الناسخ ذلك في النسخة (ف)، فجعَلَ تخريجةً (لَحَقًا) بعد قوله: «كان ثَبْتً»، وكتب في الهامش: «تَمَّ الجزءُ الثالثَ عشَرَ، ويتلوه في الجُزءِ الرَّابعَ عَشَرَ، وأوَّلُه الحديث المكتوب بعد التخريجة»، ثم انتهت التخريجة، ورجع إلى أصل النسخة، وفيها: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّادُ بنُ زيد، عن يونس وأيُّوب، عن محمد، عن أبي هريرة؛ قال: "إنَّ المَلائكةَ تَلْعَنُ أَحَدَكُم..." الحديث، والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وصَحْبِه أجمعينَ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين، وحَسبُنا الله وكفى».

(٣) من قوله: «تم الجزء الثالث عشر» إلى هنا ليس في (ش)، وفي مقابله في الهامش: «آخر الجزء الثالث عشر». ثم ذكر الحديث بعدُ كاملاً في أول الجزء التالي. ولم ترد خاتمة للجزء في (ت) و(ك).

مطابع الحميضي هاتف: ٤٥٨١٠٠٠ فاكس: ٤٥٩٢٢١٧

كِتَابُ العِلَلِ

تأليف

الحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي حَاتِمٍ
مُحَمَّدِ بنِ إِدرِيسَ الحَنظَلِيِّ الرَّازِيِّ

(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فَرِيقٍ مِنَ البَاحِثِينَ

بإشراف وعناية

د/ سَعدِ بنِ عَبدِ اللهِ الحُمَيِّد
و
د/ خَالِدِ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ الجُرَيسِيّ

المُجَلَّدُ السَّادِسُ

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب العلل

ⓒ خالد بن عبدالرحمن الجريسي، ١٤٢٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن أبي حاتم، عبدالرحمن محمد
كتاب العلل./ عبدالرحمن محمد ابن أبي حاتم؛ خالد بن عبدالرحمن الجريسي.- الرياض، ١٤٢٦هـ
٦٦٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٧ - ٣٩٣ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٦)
١- الحديث - علل أ- الجريسي، خالد بن عبدالرحمن (محقق)
ب- العنوان
ديوي ٢٣١,٣ ١٤٢٦/٦١٧

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٦١٧
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٧ - ٣٩٣ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٦)

الطبعة الأولى
محرم ١٤٢٧هـ
(شباط) فبراير ٢٠٠٦م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصَحْبِهِ[(١)] وسَلَّمَ تسْلِيمًا كثيرًا

الجُزْءُ الرَّابِعَ عَشَرَ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"، يَشْتَمِلُ على[(٢)] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الآدَابِ والطِّبِّ[(٣)]

٢٢٦٦ - قال[(٤)] أبو محمَّد[(٥)]: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن زيد[(٦)]، عن يُونُسَ[(٧)] وأيُّوبَ[(٨)]، عن محمَّد[(٩)]، عن أبي

---

(١) قوله: « وصحبه » ليس في (ف).

(٢) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ش).

(٣) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٤) نقل ابن حجر في "فتح الباري" (١٣/ ٢٥) تصحيح أبي حاتم للطريق المسندة، لكن جاء فيه: « موقوفًا »، والصواب: « مرفوعًا »، والظاهر أنه خطأ طباعي، على ما يدلُّ السياق، وستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٣٧)، وانظر المسألة رقم (٢٧٦٧).

(٥) قوله: « قال أبو محمد » من (أ) و(ش) فقط.

(٦) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" - كما في "تحفة الأشراف" (١٤٤١٦)- من طريق قتيبة بن سعيد ويحيى بن حبيب بن عربي، كلاهما عنه، به.
ورواه الترمذي في "جامعه" (٢١٦٢) من طريق قتيبة، عن حماد، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، به موقوفًا.
ورواه ابن عون عن محمد بن سيرين واختُلف عنه:
فرواه سليم الأخضر - كما عند النسائي في "الكبرى" (١٤٤٧٢/ تحفة الأشراف)- وابن أبي عدي - كما ذكر الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥٦ رقم ٧٤٧٦)- كلاهما عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، به موقوفًا.
ورواه مسلم في "صحيحه" (٢٦١٦) من طريق يزيد بن هارون، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

(٧) هو: ابن عُبَيد.

(٨) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتياني.

(٩) هو: ابن سيرين.

هريرة؛ قال: إِنَّ الملائكَةَ تَلْعَنُ أَحَدَكُم إذا أَشارَ إِلى أَخيهِ بحَديدَةٍ ؟

قال أبي: فرواه حمَّاد بن سَلَمة[1]، عن أيُّوب ويونس، عن محمد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟ موقوف أو مسند ؟

قال: المسندُ أصحُّ [2].

---

(١) تابعه سفيان بن عيينة - كما عند مسلم (٢٦١٦)-، وسفيان الثوري - كما عند أبي نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٢٣)- كلاهما عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.
ورواه الترمذي في "جامعه" (٢١٦٢) من طريق خالد الحذاء، وابن حبان في "صحيحه" (٥٩٤٤ و٥٩٤٧) من طريق هشام بن حسان، كلاهما عن ابن سيرين، عن أبي هريرة به، مرفوعًا.
قال الترمذي: « وهذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، يستغرب من حديث خالد الحذاء ».

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (١٨٤١): « يرويه ابن عون، وهشام، عن ابن سيرين، واختُلف عنهما في رفعه، فرفعه الأنصاري ويزيد بن هارون، عن ابن عون، ورفعه أيضًا عباد عن هشام، ورفعه محبوب بن الحسن عن خالد، ورفعه مطر الوراق والأوزاعي عن ابن سيرين. ووقفه ابن أبي عدي، عن ابن عون ومكي عن هشام ابن حسان. ووقفه أيضًا يونس بن عبيد وسلمة بن علقمة جميعًا عن ابن سيرين. والأشبه بالصواب المسند. وهو الصحيح ».
ومما يؤيد ترجيحَ أبي حاتم: أن حماد بن زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ معروفٌ عنه وقفُه للمرفوعات إذا شك فيها؛ لأنه لم يكن صاحب كتاب. وأيضًا روى الخطيب في "الكفاية" (٢/ ٥٢٤) بإسناده إلى ابن سيرين أنه قال: « كل شيء حدَّثت عن أبي هريرة فهو مرفوع ».

٢٢٦٧ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه سعيد بن زيد - أخو حمَّاد بن زيد - وابن عُلَيَّة[٢]، عن أيُّوب[٣]، عن عمرو[٤] بن سعيد، عن أنس؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ أَرْحَمَ بالصَّغيرِ، وكان يَسْتَرضِعُ إبراهيمَ ؟

قال أبي: رواه حمَّاد بن زيد[٥]، عن أيُّوب، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: الصَّحيحُ: عن عمرِو بنِ سعيد، وحمَّادُ بنُ زيد قصَّر برجل[٦].

٢٢٦٨ - وسمعتُ أبي وسُئِلَ عن حديثٍ رواه ابنُ أبي عَدِيٍّ[٧]،

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٩٣).

(٢) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٣١٦). ورواه البخاري في "الأدب المفرد" (٣٧٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤١٩٧) من طريق وهيب بن خالد، عن أيوب، به. ومن طريق أبي يعلى رواه أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (١٣٦).

(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتياني.

(٤) في (أ) و(ش) و(ك): « عمر ».

(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٢٢٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤١٩٢)، ومن طريقه أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (١٣٥).

(٦) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢١/ب: « يرويه أيوب السختياني، واختُلف عنه، فرواه وُهَيْب وابن عليَّة، عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن أنس، وخالفهما حماد بن زيد، فرواه عن أيوب، عن أنس لم يذكر بينهما أحدًا، والأول أصحُّ ». وانظر "تاريخ ابن معين" (٤٣٢١/ رواية الدوري).

(٧) هو: محمد.

عن حَبِيبِ بنِ الشَّهيد، عن ابن أبي مُلَيْكَة[١]: أنَّ ابن الزُّبَير قال لعبدالله بن جعفر: أتذكُرُ يومَ[٢] تلقَّينا النبيَّ ﷺ[٣]. . . ؟

ورواه شُعبة[٤]، عن حَبيب بن الشَّهيد، عن ابن أبي مُلَيْكَة: أنَّ ابنَ الزُّبَير قال لابن عباس: أتذكُرُ يومَ تلقَّينا النبيَّ ﷺ[٥]، أنا وأنت. . .؟

فقال أبي: يختلفونَ فيه، يقولون[٦]: هكذا وهكذا، وشُعبة حافظٌ[٧].

---

(١) هو: عبدالله بن عُبَيدالله بن أبي مليكة. (٢) قوله:« يوم » سقط من (ف).

(٣) وتتمته:« أنا وأنت وابن عباس ؟ قال نعم، فحَمَلَنا وتَرَكَك ».

(٤) في (ك):« رسول الله ﷺ ».

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٤٠ رقم ٢١٤٦).

(٦) في (ش):« فيقولون ».

(٧) وقع في هذا الحديث اختلافان:

الاختلاف الأول: في قائل:« أتذكر يوم تلقينا النبيَّ ﷺ » أهو ابن الزبير أم ابن جعفر ؟ ويتفرَّع عليه الخلافُ في قائل:« فحملنا وتركك » في آخر الحديث.

فرواه البخاري (٣٠٨٢) من طريق يزيد بن زُريع وحميد بن الأسود، عن حبيب، عن ابن أبي مليكة قال: قال ابن الزبير لابن جعفر رضي الله عنهم: أتذكر إذ تلقَّينا رسولَ الله ﷺ أنا وأنت وابن عباس ؟ قال: نعم، فحَمَلَنا وتركَك.

قال ابن حجر في "الفتح" (٦/ ١٩٢):« ظاهره أن القائل: "فحملنا" هو عبد الله بن جعفر، وأن المتروك، هو ابن الزبير ».اهـ.

ورواه مسلم (٢٤٢٧) من طريق ابن عُلَيَّة وأبي أسامة، عن حبيب، عن أبي مليكة: قال عبد الله بن جعفر لابن الزبير: أتذكر . . . فذكره.

قال القاضي عياض في "إكمال المعلم" (٧/ ٤٣٨):« وظاهره أن قائل هذا ابنُ الزبير، وأن ابن جعفر المتروك، ونحوه في مسند ابن أبي شيبة؛ لكن البخاري والنسائي ذكرا الخبرَ على خلاف هذا مما هو الأشبه، وأن القائل أولاً: "أتذكر إذ تلقَّينا رسولَ الله ﷺ ؟" إنما هو ابن الزبير، ويكون القائل له: "نعم، فحَمَلَنا =

٢٢٦٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن عبدالله بن بَزيع[٢]، عن يزيدَ بن زُرَيع[٣]، عن شُعبة، عن عَديِّ بن ثابت، عن البَراء، عن حسان بن ثابت؛ قال النبيُّ ﷺ: « **اُهْجُوهُمْ**[٤]، **فَإِنَّ جِبْرِيلَ مَعَكَ** » ؟

= وتركَك" ابن جعفر، ويدلُّ على صحَّتِه ما ذكر مسلم بعده من الأحاديث عن عبدالله بن جعفر فانظرها، وإن لم يكن فيها لابن الزبير ذكر ».اهـ.

وقال ابن حجر: « والذي في البخاري أصحُّ، ويؤيده ما تقدم في الحج عن ابن عباس قال: لما قدم رسول الله ﷺ مكة استقبلته أُغيلمةٌ من بني عبد المطلب، فحمل واحدًا بين يديه، وآخر خلفه؛ فإن ابن جعفر من بني عبدالمطلب بخلاف ابن الزبير، وإن كان عبد المطلب جدَّ أبيه لكنه جدٌّ لأمه ».اهـ.

ويؤيده ما يأتي ذكره في الخلاف الثاني من حديث شعبة، وفيه قول ابن عباس لابن الزبير: « نعم، فحملني وفلانًا - غلامًا من بنى هاشم - وتركك ».

قال ابن حجر: « وقد روى أحمد [١/ ٢٠٣] الحديث عن ابن عليَّة فبيَّن سببَ الوهم ولفظه مثل لفظ مسلم؛ لكن زاد بعد قوله: " قال نعم ": قال: " فحملنا ". قال أحمد: وحدثنا به مرَّة أخرى فقال فيه: " قال نعم فحملنا "؛ يعني: وأسقط "قال" التي بعد "نعم". قلت: وبإثباتها توافق رواية البخاري وبحذفها تخالفها، والله أعلم».اهـ.

والاختلاف الثاني: ما ذكره المصنف من حديث شعبة، عن حبيب، عن ابن أبي مليكة قال: شهدت ابن الزبير وابن عباس، فقال ابن الزبير لابن عباس: أتذكر حين استقبلنا رسول الله ﷺ وقد جاء من سفر ؟ فقال: نعم، فحملني وفلانًا - غلامًا من بني هاشم - وتركك.

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٤٠).

(٢) في (ك): « يريع ».

(٣) قوله: « زريع »، سقط من (ت)، وتصحف في (ك) إلى: « رزيع ».

(٤) في (ك): « اهجوكم »، والمثبت من بقية النسخ، والجادَّة: « اُهْجُهُمْ »؛ وما في النسخ صحيح في العربية على وجهين ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨)، وقد وردت على الجادة في المسألة رقم (٢٢٤٠).

قال[١] أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: البَرَاء؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لحسان[٢]. كذا حدَّثَناه محمَّد بن عبدالله بن بَزيع.

٢٢٧٠ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه عيسى بن عبدالله الأنصاريُّ - من وَلَدِ النعمان بن بَشير[٤]- عن المُبارك بن فَضَالَة، عن الحسن، عن أنس؛ قال: ما عُرِضَ على النبيِّ ﷺ طِيبًا[٥] فردَّهُ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: مُبارك، عن إسماعيل بن عبدالله ابن أبي طَلْحَة، عن النبيِّ ﷺ[٦].

---

(١) في (ش): «فقال».
(٢) في (ت) و(ك): «حسان». (٣) انظر المسألة رقم (١٤١٧).
(٤) روايته أخرجها الدولابي في "الكنى والأسماء" (٢/ ١٣٣)، وابن حبان في "الثقات" (٨/ ٤٩٢)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٢٢٧).
(٥) كذا في جميع النسخ بالنصب، والجادَّة رفعُه على لغة الجمهور؛ لأنه نائب فاعل للفعل «عُرِضَ»، وقد ورد على الجادَّة في جميع مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ له وجه من العربية، وهو أنَّ الجار والمجرور «على النبي ﷺ» هو نائب الفاعل، ويكون قوله: «طيبًا» مفعولاً به منصوبًا، وإنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده، عند بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعلُه، جائز. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٢).
(٦) كذا في جميع النسخ: «إسماعيل بن عبدالله بن أبي طلحة، عن النبي ﷺ» مرسلاً، ولم نقف عليه من هذا الوجه. والحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٢١٩٤)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٩٩)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٢٢٦ و٢٥٠ و٢٦١ رقم ١٣٣٦٤ و١٣٦١٧ و١٣٧٤٦)، والبزار في "مسنده" (٢٩٨٤/ كشف الأستار)، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (٣١٩٧)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٢٢٦)، وابن الغطريف في "جزئه" (٦٤) من طريق المبارك بن فضالة، عن إسماعيل بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس، به.
ومن طريق أبي القاسم البغوي رواه أبو محمد البغوي في "شرح السنة" (٣١٧١)،=

قال لأبي[١]: عيسى بن عبدالله[٢] ؟

قال: رَوَىٰ عنه الوليدُ بنُ مسلم، وهو شيخٌ دمشقيٌّ ضعيفُ الحديث[٣].

٢٢٧١ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن مَسْعَدة[٤]، عن ابن عَوْنٍ[٥]- أو عَوْفٍ[٦]- عن أبي رَيْحَانة[٧]، عن ابن عباس، عن

= و"الأنوار في شمائل النبي المختار" (١٠٦٩).

قال البزار: « لا نعلمه يروى عن إسماعيل إلا من حديث مبارك ».

ورواه البزار (٢٩٨٥/ كشف الأستار) قال: سمعت محمد بن غالب يذكر عن محبوب بن موسى أبي صالح الفرَّاء، عن عبدالله بن المبارك، عن المبارك بن فضالة، عن إسحاق وإسماعيل ابني عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس ، به .

قال البزار: « إنما ذكرناه؛ لأن مباركًا لا نعلمه يروي عن إسحاق بن عبدالله، ولا نعلم أحدًا جمعهما إلا مبارك ».

والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٥٨٢ و٥٩٢٩) من طريق ثمامة بن عبدالله، عن أنس أنه كان لا يرد الطِّيب، وزعم أن النبي ﷺ كان لا يردُّ الطِّيب .

(١) كذا في جميع النسخ، ولعل « قال » محرفة عن « قلتُ »، أو المراد: قال، أي: أحدُ التلاميذ، والله أعلم.

(٢) يعني: مَنْ عيسى بن عبدالله ؟ وقال الدولابي في "الكنى والأسماء": «عيسى بن عبدالله هو أبو موسى الأنصاري».

(٣) تقدَّم في المسألة رقم (١٤١٧) قول أبي حاتم عنه: « هو ذاهب الحديث، مجهولٌ، روى عنه الوليد بن مسلم وبقيَّة » !

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٨٢٠)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٤٠) من طريقه عن عوف، عن أبي ريحانة، عن ابن عباس، به مرفوعًا .

ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٣).

قال أبو داود: « غندر أوقفه على ابن عباس ».

(٥) هو: عبدالله.

(٦) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي.

(٧) هو: عبدالله بن مطر .

النبيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ نَهىٰ عن تَعَاقُرِ الأَعْرابِ[(١)] ؟

قال أبي: هذا - مرفوعً[(٢)]- باطلٌ؛ إنما هو: عن ابن عبَّاس، قولَهُ[(٣)].

ومعناه: أنَّ الأعرابَ كانَ[(٤)] - في الجاهليَّة - يقول بعضُهُم لبعض: نَتَعاقَرُ إبلَنَا؛ إنْ كان كذا وكذا؛ عَقَرْتَ مِنْ[(٥)] إبلك[(٦)] كذا، وإن لم يكُن، عقرتُ مِنْ إبلي كذا، وذلك على أن يَتَهاجَيَا على تَعاقُرِ الأعرابِ بينهما.

---

(١) قال ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٢٧٢): «هو عقرهم الإبلَ، كان يتبارى الرجُلان في الجُود والسَّخاء فيعقرُ هذا إبلاً ويعقرُ هذا إبلاً، حتى يُعَجِّزَ أحدهما الآخرَ، وكانوا يفعلونها رياءً وسمعة وتفاخُرًا، ولا يَقْصدون به وجهَ الله، فشبَّهه بما ذُبح لغير الله».

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)، وأصل الكلام: هذا باطلٌ مرفوعًا.

(٣) رواه الحربي في "غريب الحديث" (٣/ ٩٩٢): حدثنا أبو بكر بن الأسود، حدثنا غُندر، عن عوف، عن أبي ريحانة؛ كان ابن عباس يقول: لا تأكلوا من تَعاقُر الأعراب. اهـ. وتتمته عند غيره: «فإني لا آمنُ أن يكونَ مما أُهِلَّ به لغير الله».
ورواه ابن أبي شيبة في "تفسيره" - كما في "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٥٦٧) لابن تيمية - قال: حدثنا وكيع، عن أصحابه، عن عوف الأعرابي، عن أبي ريحانة قال: سئل ابن عباس... فذكره.

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي هامش (ف): «هكذا في أصله»، ويتخرَّج على وجهين: **الأول**: على أنَّ اسم «كان» ضمير الشأن، والتقدير: «أنَّ الأعرابَ كان هو [أي: الشأن]: يقول بعضُهُم لبعض في الجاهليَّة ... إلخ». وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٨٥٤). **والثاني**: أن ضبطها «كانُ» وهي من باب الاجتزاء بالحركة عن الحرف، فالأصل: «كانُوا»، ولكن اجتُزئ بضمة النون عن الواو، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٦٧٩).

(٥) قوله: «من» من (ك) فقط.

(٦) في (ك): «إبل».

٢٢٧٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَنْبَسَة بن عبدالواحد، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قَتادة، عن أنس؛ قال: « **إِيَّاكُمْ ومَجَالِسَ الطُّرُقِ، فإِنْ كَانَ لا مَحَالَةَ فَأَدُّوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ** ... » ؟

قال أبي: حدَّثَناه يزيدُ بنُ أبي يزيد القطَّان، عن عَنْبَسَة.

ورواه أَبَانُ[١]، عن قَتادة؛ أنه بلغَه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال... .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: إنْ كان ذلك محفوظً[٢] فهو حسنٌ، وما أخوفَني أن يكونَ قد أفسَدَ حديثُ أَبانَ ذلك الحديثَ.

٢٢٧٣ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عبدالوهَّاب الخفَّاف[٤]، عن سعيد[٥]، عن قَتادة، عن أنس: أنَّ[٦] النبيَّ ﷺ احتَجَمَ في رأسه وقال: « **إِنَّ أَمْثَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الحِجَامَةُ** » ؟

---

(١) هو: ابن يزيد العطَّار.

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب وهي لغة ربيعة، تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤٧٦)، وانظر المسألة رقم (٢٣٨٨).

(٤) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٤٧)، والبزار في "مسنده" (٣٠٢١/ كشف الأستار)، والطبراني في "الأوسط" (٢٨٣١ و٨٢٢٥)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٨/ أ). قال البزار: «لا نعلم أحدًا رواه عن قتادة، عن أنس إلا سعيد، ولا عنه إلا عبدالوهَّاب، وعبدالوهَّاب ليس بالقوي في الحديث، وقد روى عنه أهل العلم ». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، تفرَّد به عبدالوهَّاب بن عطاء».

(٥) هو: ابن أبي عَروبة.

(٦) في (ف): « عن » بدل: « أن ».

قال أبي: رواه أَبَانُ، عن قَتادة: أنَّ النبيَّ ﷺ . . .

قلتُ لأبي: هذا خطأٌ ؟

قال: لا ؛ لأنَّ مَعْمَرً[١] أيضًا قد رواه، عن قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٢٢٧٣/أ - قال أبومحمَّد[٣]: قيل[٤] لأبي زرعة: هُشَيمٌ[٥] يروي

(١) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروفٌ، والجادَّة «معمرًا» بألف تنوين النصب، لكنها حذفت هنا على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
ورواية معمر أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ١٦٤ رقم ١٢٦٨٢)، وأبو داود في "سننه" (١٨٣٧)، والنسائي في "سننه" (٢٨٤٩)، والترمذي في "الشمائل" (٣٥٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٠٤١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٩٥٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٣٩)، والبغوي في "شرح السنة" (١٩٨٦)، و"الأنوار في شمائل النبي المختار" (١٠٩٩) بلفظ: « أن النبيَّ ﷺ احتجم وهو مُحرِمٌ على ظهر القدم من وَجَعٍ كان به ».
قال أبو داود: « سمعتُ أحمد قال: ابن أبي عروبة أرسله؛ يعني: عن قتادة ».
وانظر "فتح الباري" لابن حجر (١٠/ ١٥٤).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٨/أ): « يرويه عبدالوهَّاب بن عطاء واختُلف عنه؛ فرواه أحمد بن منيع واختُلف عنه أيضًا؛ فرواه محمد بن إسحاق بن خزيمة وأبو عبدالله بن عمير وأبو حامد الحضرمي، عن أحمد بن منيع، عن عبدالوهَّاب، عن شعبة. وخالفهم البغوي فرواه عن جده، عن عبدالوهَّاب، عن سعيد. وأخرج كتاب جدِّه وأنكر على من رواه عنه عن شعبة، وكذلك رواه غيرُ أحمد بن منيع، عن عبدالوهَّاب، عن سعيد أيضًا، وهو الصواب، حدثناه أبو حامد الحضرمي إملاءً، ثنا أحمد بن منيع، نا عبدالوهَّاب بن عطاء، عن سعيد، عن قتادة، به ».

(٣) قوله: « قال أبومحمد » من (ف) فقط.

(٤) في (أ) و(ش): « وقيل » بالواو.

(٥) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ١٦٢ رقم ١٧٤٨٢)، =

عن ابن عَوْن[١]، عن الحسن، عن عِياض بن حِمار[٢]؛ أنه بَعَثَ إلى النبيِّ ﷺ هَدِيَّةً قبل أن يُسْلِمَ، فردَّهُ[٣] عليه، وقال: «**إِنَّا لا نَقْبَلُ زَبْدَ[٤] الْمُشْرِكِينَ**».

ورواه سُلَيْمَانُ بن شُرَحْبيل[٥]، عن الصَّلْتِ بن عبدالرحمٰن

= والحسين المروزي في "البر والصلة" (٢٦٦).
ورواه أبو عبيد في "الأموال" (٦٣٠) عن هشيم وإسماعيل ابن علية، عن ابن عون، عن الحسن، به مرسلاً. ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٤٣٤) من طريق وكيع، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤٥٠/بغية الباحث) من طريق سعيد بن عامر، كلاهما عن ابن عون، عن الحسن، به مرسلاً.

(١) هو: عبدالله.

(٢) في (ت) و(ك): «حماد».

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي رواية أبي عبيد وابن أبي شيبة: «فردَّها»؛ وهي الجادة، وما في النسخ صحيحٌ في العربية، وفيه وجهان:
الأول: أن الضمير مذكَّر، ويُجعل ذلك من باب الحمل على المعنىٰ بتذكير المؤنث؛ والمراد: فردَّ العَطاءَ عليه، أو فردَّ المذكورَ عليه، أو نحوه. وانظر في الحمل على المعنىٰ التعليق على المسألة رقم (٢٧٠). **والثاني**: أن الضمير مؤنَّث، والأصل: «فرَدَّها»، لكن حذفت الألف، ونقلت فتحة الهاء إلى ما قبلها؛ فصارت: «فَرَدَّهْ»، على لغة طيِّئ ولخم. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(٤) في (أ) و(ف): «زيد». والزَّبْد - بسكون الباء الموحدة -: هو الرِّفْد والعَطاء. "النهاية" (٢/ ٢٩٣).

(٥) هو: سليمان ابن بنت شرحبيل، وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢١٠)، والطبراني في "الأوسط" (٧٠)، و"الصغير" (٤).
قال العقيلي: «الصلتُ بن عبدالرحمٰن، عن الثوري مجهول، لا يتابعَ على حديثه». وقال: «وقال أشعث بن سوار وأبو بكر الهذلي: عن الحسن، عن عياض بن حمار المجاشعي. وقال جرير بن حازم: عن قتادة، عن مطرف، عن عياض بن حمار نحوه، وكل هذه الأحاديث غير محفوظة، وأسانيدها متقاربة». =

الزُّبَيدي، عن سُفيان الثَّوري، عن ابن عَوْن، عن الحسن، عن عِمْران؛ قال: بعث عِياضُ بن حِمارٍ[١] إلى النبيِّ ﷺ . . . ؟

قال أبو زرعة: حديث هُشَيم، عن ابن عَوْن أشبهُ.

قال أبو محمد[٢]: وسألتُ أبي عنه ؟

فقال: « حديثُ هُشَيم الصَّحيحُ، والذي يقولُ: "عن عِمْران"، فليس بشيء»، وأنكَرَهُ جِدًّا .

٢٢٧٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زياد بن الرَّبيع[٣]، عن عبَّاد بن منصور، عن عِكرمَة، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ قال:

= وقال الطبراني: « لم يَروه عن سفيان إلَّا الصلت بن عبدالرحمٰن، تفرَّد به سليمان بن عبدالرحمٰن ».

(١) في (ك): « حماد ».

(٢) قوله: « قال أبو محمد » سقط من (ت) و(ف) و(ك).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٤٧٧)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٤٨٨/ مسند ابن عباس).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٦٧٣)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٥٤ رقم ٣٣١٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٥٧٤/ المنتخب)، والترمذي في "جامعه" (٢٠٥٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٣٦)، وابن جرير في "تهذيب الآثار" (١/ ٤٨٨/مسند ابن عباس)، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٣٣٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٠٩ و٢١٠). قال الترمذي في "الجامع": « هذا حديث حسنٌ غريب لا نعرفه إلا من حديث عبَّاد بن منصور».
وروى العقيلي بإسناده إلى يحيى بن سعيد القطان أنه سأل عبَّاد بن منصور: «سمعتَ "ما مررت بملأ من الملائكة . . ."، و "النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثًا" ؟ فقال: حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس».

« مَا مَرَرْتُ بِمَلَأٍ مِنَ المَلَائِكَةِ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي إِلَّا كُلُّهُمْ يَقُولُ لِي[(١)]: عَلَيْكَ بِالحِجَامَةِ يَا مُحَمَّدُ » ؟

قال[(٢)] أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

قال[(٣)] أبي: يُقالُ: إنَّ عبَّاد بن منصور أخذ جُزءًا من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حُصَين، عن عِكرِمَة، عن ابن عبَّاس؛ فما كان من المَناكِير فهو من ذاك .

٢٢٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زياد بن الرَّبيع[(٤)]، عن هشام ابن حَسَّان، عن محمَّد بن المُنكَدِر، عن جابر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **عَلَيْكُمْ بِالإِثْمِدِ عِنْدَ النَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ يُجْلِي البَصَرَ، ويُنْبِتُ الشَّعْرَ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لم يَرْوِه عن محمَّد إلا الضعفاءُ[(٥)]: إسماعيلُ بن مسلم[(٦)] ونحوهُ، ولعلَّ هشامَ بن حسان أخذه من

---

(١) قوله: « لي » سقط من (أ) و(ش).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « فقال ». (٣) في (ف): « وقال ».

(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٩٥).

(٥) في (ت) و(ك): « الصعقل ».

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٧٥)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٠٨٥/ المنتخب)، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٩٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٩٢).

ورواه الترمذي في "الشمائل" (٥٢)، و"العلل الكبير" (٥٢٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٠٥٨)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٧٤٨/ مسند ابن عباس) من طريق محمد بن إسحاق، والطبري أيضًا (٧٦٦) من طريق قزعة بن سُوَيد، والطبراني في "الأوسط" (٦١٥١) من طريق سليمان بن خالد، وابن عدي في =

إسماعيل بن مسلم؛ فإنه كان يُدَلِّس[(١)].

٢٢٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عاصم[(٢)]، عن ابن جُرَيج، عن الزُّهري، عن أبي أُمَامة بن سَهْل؛ قال: أخبرني العباسُ - وزاد غيره[(٣)]-: أنَّ النبيَّ ﷺ نَهَىٰ عن الرُّقَىٰ حين قَدِمَ المدينةَ .

قال أبو حَفْص عمرو بن عليٍّ[(٤)]: الحديثُ عن أبي أُمامة، وقولُهُ: « أخبرني العباس » كلامُ ابن جُرَيج[(٥)] ؟

قال أبي: هو كما قال عمرو بن علي، والعباسُ شيخٌ لابن جُرَيج، وليس هو بالعباس بن عبدالمُطَّلب.

قال أبو محمَّد [(٦)]: وحدَّثنا بهذا الحديث أحمدُ بنُ عصام، عن رَوْح[(٧)]، عن ابن جُرَيج؛ قال: أخبرني العباس - وزاد عليه غيره - عن ابن شِهاب، عن رَجُل من أهل العلم: أنَّ النبيَّ ﷺ نَهى عن الرُّقى حين قَدِمَ المدينةَ؛ فقد بيَّن هذا الحديثُ علَّةَ حديث أبي عاصم.

= "الكامل" (٣/ ٣٠٤) من طريق سلام بن أبي خبزة، جميعهم عن محمد بن المنكدر، به . قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فلم يعرفه من حديث محمد بن إسحاق ».

(١) ويؤيِّد ما ذهب إليه أبو حاتم أن الطبراني روى الحديث في "الأوسط" (٦٠٥٦) من طريق زياد بن الربيع، عن هشام بن حسان، عن إسماعيل بن مسلم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن هشام بن حسان إلا زياد بن الربيع ».

(٢) هو: الضحَّاك بن مَخْلَد.

(٣) سيأتي ما يوضح السياق في هذه الرواية.

(٤) هو: الفَلَّاس.

(٥) قوله: « ابن جريج » سقط من (أ) و(ش).

(٦) قوله: « قال أبو محمد » من (أ) و(ش) فقط.

(٧) هو: ابن عُبادة.

قال أبو محمد: وذُكِرَ لي أنَّ أبا مسعودِ بنَ الفُراتِ أدخل هذا الحديثَ عن أبي عاصم في مسند العباس بن عبدالمُطَّلب، ووَهِمَ فيه.

٢٢٧٧ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه يزيد بن زُرَيع[٢]، عن مَعْمَر، عن الزُّهري، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كَوَىٰ أسعد بن زُرارَة من الشَّوكَة[٣]؟

فقال أبي: هذا خطأٌ، أخطَأَ فيه مَعْمَر؛ إنما هو: الزُّهري[٤]، عن أبي أُمامة بن سَهْل[٥]: أنَّ النبيَّ ﷺ كَوَىٰ أسعَدَ، مُرسَلٌ[٦].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤٨٩).

(٢) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٠٥٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٢٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٠٨٠)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٤٢).
وأخرجه أبو نعيم في "الحلية"(١٠/ ٢٧) من طريق جرير بن حازم،عن معمر، به.

(٣) الشَّوكة: داءٌ يكونُ منه حُمرةٌ تعلو الوجهَ والجسدَ. انظر "النهاية" (٢/ ٥١٠).

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها معمر في "جامعه" (١٩٥١٥/ مصنف عبدالرزاق) عن الزهري، به . ومن طريق معمر أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٦١١).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٦١٠) من طريق صالح بن كيسان، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢١٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٦١) من طريق يونس ابن يزيد، وابن عبدالبر أيضًا في "التمهيد" (٢٤/ ٦١)، وفي "الاستذكار" (٢٧/ ٤٠) من طريق ابن جريج، ثلاثتهم عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، به.

(٥) هو: أسعد بن سهل بن حنيف، معدود في الصَّحابة، له رؤية ولم يسمع من النبيِّ ﷺ.

(٦) أخرج ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٩/ ٣٩٢) هذا الحديث من طريق العباس بن يزيد البحراني، عن يزيد بن زريع، عن معمر، عن الزهري، عن أنس، ثم قال: « قال العباس: وهذا مما غلط فيه معمر بالبصرة؛ وذلك أنه لم يكن معه كتاب فغلط في هذا . . . قال عبد الرزاق: فلما قدم علينا قال: إني قد غلطت بالبصرة في =

٢٢٧٨ - وسمعتُ أبي يقول: حدَّثنا عمرو بن عليٍّ الصَّيْرفي[1]؛ قال: حدَّثنا أبو عاصم[2]، عن ابن جُرَيج، عن أبي الزُّبَير[3]، عن جابر: أنَّ رسولَ الله ﷺ نَهى أَنْ يَنتعِلَ الرجلُ قائمًا، أو يَشتَمِلَ[4] الصَّمَّاءَ.

فسمعتُ أبي يقول: ثم رجَعَ أبو[5] حَفْص عن قوله: نَهَىٰ أنْ يَنتعِلَ الرجلُ قائمًا، وكان قديمًا حدَّثنا به.

= حديثين حدثتهم، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة، وإنما حدثنا الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، مرسل ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٤ ب - ٢٥/أ):« يرويه معمر، عن الزهري، عن أنس حدَّث به بالبصرة، ووهم فيه، والصحيح: عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل: أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٦٠):« قد روي مسندًا من حديث ابن شهاب، عن أنس؛ إلا أنه لم يروه بهذا الإسناد عن ابن شهاب إلا معمر وحدَه، وهو عند أهل الحديث خطأ، يقولون: إنه مما أخطأ فيه معمر بالبصرة، ويقولون: إن الصَّواب في ذلك حديثُ ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ».

وقال ابن رجب في "شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٣):« مما اختلف فيه باليمن والبصرة حديث: أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة؛ رواه باليمن عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً ، ورواه بالبصرة عن الزهري، عن أنس، والصَّواب المرسل ».

وقوله:« مرسل» يجوز نصبه على الحال، ويجوز رفعه على أنه خبر ثان. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٨٥).

(١) هو: الفلَّاس؛ أبو حفص.

(٢) هو: الضَّحاك بن مَخْلَد.

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٤) في (ك):« يشتمد ». وانظر التعليق على المسألة رقم (٥٤٤).

(٥) قوله:« أبو » سقط من (ش).

٢٢٧٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمَّد بن أبي الوَزير[٢]، عن موسى بن عبدالملك بن عُمَير، عن أبيه، عن شَيْبَة الحَجَبي[٣]، عن عَمِّه[٤]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **ثَلَاثَةٌ يُصَفِّينَ لَكَ وُدَّ أَخِيكَ، تُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيتَهُ، وتُوَسِّعُ**[٥] **لَهُ في المَجْلِسِ، وتَدْعُوهُ بِأَحَبِّ الأَسْمَاءِ إِلَيْهِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦]، وموسَىٰ ضعيفُ الحديث[٧].

---

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٣/ ٣٢٦ و٣٤٠)، والذهبي في "الميزان" (٤/ ٢١٣).

(٢) هو: محمد بن عمر بن مطرف. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٥٢)، والطبراني في "الأوسط" (٨٣٦٩)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٥٨/ ب/ أطراف الغرائب)، وابن جُمَيع الصيداوي في "معجم شيوخه" (ص ٢٤٦-٢٤٧)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٢٩)، وتمَّام في "فوائده" (١١٧٢ و١١٧٣/ الروض البسام)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٨/ ٣٧٧).
ومن طريق الحاكم رواه البيهقي في "الآداب" (٢٢٩).
قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديثَ عن موسىٰ بن عبد الملك إلا إبراهيم بن أبي الوزير ».
وقال الدارقطني: « تفرَّد به موسىٰ بن عبد الملك بن عمير، عن أبيه، عن شيبة ».

(٣) في (ك): « الحجبن ». وهو: شيبة بن عثمان.

(٤) هو: عثمان بن طلحة.

(٥) في (ك): « يوسع ».

(٦) ضبَّب ناسخ (ف) على آخر كلمة: «منكر»، وليس فيها ما يشكل، إلا أن يكون بسبب بياض يسير بينها وبين قوله: « وموسى »، فخشي أن يلحق فيه شيء، والله أعلم.

(٧) قال الدارقطني في "العلل" (١١٩٤): « يرويه حمَّاد بن سلمة، عن عبد الملك بن عمير، عنه. ورواه موسى بن عبد الملك بن عمير، عن أبيه فقال: عن شيبة الحَجَبي، عن عمه. قاله أبو المطرف بن أبي الوزير، عن موسى بن عبد الملك، فإن كان حفظَه فقد وصل إسناده وأغربَ به، والله أعلم ».

٢٢٨٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عامرٍ العَقَديُّ[(١)]، عن إسرائيل[(٢)]، عن[(٣)] عبدالعزيز بن حَكِيم، عن إدريس؛ قال: رأيتُ ابن الحنفيَّة[(٤)] يَخضِبُ بالحِنَّاء والكَتَم[(٥)]، فقلتُ[(٦)] له: أكان عليٌّ يَخضِبُ[(٧)]؟ قال: لا ؟

إنما هو[(٨)]: أبو إدريس[(٩)].

٢٢٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حَبَّان بن هلال[(١٠)]، عن هارون المُقرئ[(١١)]؛ قال: حدَّثنا أَشْعَث [الحُمْلي][(١٢)] أبو عبدالله؛

---

(١) هو: عبدالملك بن عمرو.
(٢) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي.
(٣) في (ك): « بن » بدل: « عن ».
(٤) هو: محمد بن علي بن أبي طالب.
(٥) الكَتَمُ بفتحتين :نبتٌ فيه حُمرَةٌ يُخْلَط بالوَسِمَة، ويُخْتَضَبُ به للسَّوادِ. "المصباح المنير" (ك ت م/ ٢/ ٥٢٥). والوَسِمَةُ: نبتٌ يُخْتَضَبُ بورقه أيضًا. انظر المصدر السابق (و س م/ ٢/ ٦٦٠).
(٦) في (ت) و(ك): « فقالت ».
(٧) في (ك): « يخطب ».
(٨) كذا في النسخ! ومن الواضح أنه سقط منه قوله:«قال أبي» قبل قوله: « إنما هو ».
(٩) رواه ابن سعد في "الطبقات" (٥/ ١١٤) عن عُبَيدالله بن موسى والفضل بن دكين قالا: حدثنا إسرائيل، عن عبدالعزيز بن حكيم، عن أبي إدريس قال: رأيت ابن الحنفية يخضِبُ بالحنَّاء والكَتَم، فقلت له: أكان علي يخضِبُ ؟ قال: لا، قلت: فما لك ؟ قال: أتشبَّب به للنساء .
(١٠) روايته أخرجها البخاري "التاريخ الكبير" (١/ ٤٣٣).
(١١) في (ك): « المقبري ». وهو: هارون بن موسى الأزدي النَّحْوي.
(١٢) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: « الجملي » بالجيم، وهو: أشعث بن عبدالله بن جابر الحُدَّاني، وقد يُنسَب إلى جدِّه وهو الحُمْلي. انظر "الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٢٥٣)، و"التقريب" لابن حجر.

قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالك، يقولُ: قال[١] رسولُ الله ﷺ: « **إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ بُورِكَ لَهُ؛ فِي أَوَّلِهِ أَوْ فِي آخِرِهِ** » ؟

قال أبي: أَشْعَثُ هو [الحُدَّاني][٢].

قلتُ: ما حالُهُ ؟

قال: شيخٌ كان أعمىٰ .

٢٢٨٢ - وسمعتُ أبي يقول وذكَرَ حديثًا حدَّثه بَشَّار بن عمر الخُرَاساني[٣] بِمِصرَ سنةَ سِتَّ عَشْرَةَ[٤] ومئتين؛ قال: حدَّثنا حُمَيد الطَّويل، عن أنس بن مالك؛ قال: ملعونٌ ملعونٌ[٥] من أحاطَ على مَشْرَبةٍ، أو باعد مَقْرَبَةً. فسُئِلَ حُمَيدٌ الطَّويل: ما المَشْرَبَةُ ؟ فقال[٦]: بئرُ ماءٍ يَشربُ منه الناسُ، فضرَبَ عليه خِباءَهُ أو قُبَّتَهُ، وأمَّا المَقْرَبَةُ[٧]

---

(١) في (أ) و(ش): « قال قال ».

(٢) في جميع النسخ: « الحراني »، والتصحيح من المصادر السابقة.

(٣) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٤١٦): « نزيل مصر، روى عن حميد الطويل حديثًا منكرًا، سمع منه أبي بمصر سنة عشر ومئتين، خطَّ أبي على حديثه ولم يحدِّث عنه ».

(٤) في (ك): « ستة عشر ».

(٥) ضبَّب ناسخُ (ف) على « ملعون » الثانية.

(٦) في (ت) و(ك): « قال ».

(٧) قال ابنُ الأثِير في النهاية (٤/ ٣٤): « وفيه: مَنْ غَيَّرَ المَطْرَبَةَ والمَقْرَبَةَ، فعليه لَعْنَةُ اللهِ»، والمَقْرَبَةُ: طريقٌ صغير يَنْفُذُ إلى طريقٍ كبيرٍ، وجمعها: المَقَارب، وقيل: هو من القَرَب، وهو السَّيْرُ باللَّيْل، وقيل: السَّيْرُ إلى الماءِ، ومنه الحديث: ثلاثٌ لَعِيناتٌ: رَجُلٌ غَوَّرَ طَرِيقَ المَقْرَبَة ».اهـ. وانظر "تاج العروس" (قرب).

فطريقٌ كان يَختَصِرُه[١] قطعها عن مَمَرِّ الناسِ.

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٢٨٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه سَهْل بن حمَّاد أبو عَتَّاب[٣]، عن عيسى بن عبدالرحمٰن السُّلَمي؛ قال: حدَّثني عَدِي بن ثابت، عن البَرَاء[٤]، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **اللَّهُمَّ، إِنَّ فُلَانًا هَجَانِي وهُوَ يَعْلَمُ أَنِّي لَسْتُ بِشَاعِرٍ فَأَهْجُوَهُ[٥]، فَالْعَنْهُ عَدَدَ مَا هَجَانِي** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما يَرْوونه عن عَديٍّ، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، بلا « بَرَاء ».

٢٢٨٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيدُ بنُ بَشير[٦]، عن

---

(١) في (ك): « مختصرة ».
(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٥٧)، وفيها زيادة في أولها.
(٣) روايته أخرجها الروياني في "مسنده" (٣٨٢)، وابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/ ٢٨٧)، والديلمي في "مسند الفردوس" (١/ ل ١٨٧).
ومن طريق الروياني رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٦/ ١١٨).
ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٣٣٣٢) من طريق أحمد بن المفضل الحفري، عن عيسى بن عبدالرحمن، به .
واللفظ في بعض مصادر التخريج: « اللهم إن عمرو بن العاص هَجاني . . . ».
قال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٣١٨) بعد أن ذكر رواية الروياني: « يعني: قبل أن يُسْلِم، والحديث منكر ».
وقال ابن عساكر: « في إسناده مقالٌ، وهذا قبل إسلامه، والإسلام يَجُبُّ ما قَبْلَه ».
(٤) في (ف): « أنس » بدل: « البراء ».
(٥) قوله: «أَهْجُوَهُ» منصوبٌ بعد فاءِ السببيَّة؛ لسبقه بنفي محضٍ، انظر المسألة (١٨٩).
(٦) روايته أخرجها أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ"(٧٤٦)، والطبراني في "الكبير" =

قَتادة؛ قال: أُراه عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال:« **لَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ**[١] **لَقَبِلْتُ، ولَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ** »، وكان يأمر بالهديَّة صِلَةً بين الناس، وقال:« **لو قد أَسْلَمُوا، تَهَادَوا مِنْ غَيْرِ جُوعٍ** » ؟

قال أبي: أولُ الحديثِ رواه أَبَانُ[٢]، عن قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ قال:« **لَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ، وَلَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ** ».

وأما الكلامُ الأخيرُ: فإنما يُروىٰ عن قَتادة، عن الحسن؛ أَنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلً[٣].

= (١/ ٢٦٠ رقم٧٥٧)، و"الصغير" (٦٨٧)، و"مسند الشاميين"(٢٥٨٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٦٩)، وتمَّام في "فوائده" (٧١٣/ الروض البسام).
واقتصر الطبراني في رواياته على الشطر الثاني حسبُ .
قال الطبراني:« لم يَروه عن قتادة إلا سعيد، تفرَّد به أبو الجماهر ».

(١) الكُرَاع: من الغَنَم والبَقَر بمنزلة الوَظيفِ من الفَرَس، وهو مُسْتَدَقُّ الساعد. وقال ابن فارس: الكُرَاعُ من الدَّوابِّ ما دونَ الكَعْب، ومن الإنسان ما دون الرُّكْبَة. انظر "المصباح المنير" (ك ر ع/ ٢/ ٥٣١).

(٢) هو: ابن يزيد العطار. وتابعه على روايته هذه: سعيد بن أبي عروبة، وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٨٩)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٢٠٩ رقم ١٣١٧٧)، والترمذي في "جامعه" (١٣٣٨)، و"الشمائل" (٣٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٩٢)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١٩).
قال الترمذي:« حديث أنس حسن صحيح ».

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، انظر تعليقنا على المسألة (٣٤).
والحديث رواه المروزي في "البر والصلة" (٢٤٩ و٢٥٧) من طريق يونس، عن الحسن، به مرسلاً.

٢٢٨٥ - وسألتُ[١] **أبي** وذكَرَ حديثًا رواه موسى بن أيُّوب[٢]، عن الوليد بن مسلم، عن الوليد بن سُلَيمان، عن أبي الأَشْعَث الصَّنعاني[٣]، عن عبدالله بن عمرو، يرفعُه، قال: « **مَنْ قَرَضَ بَيْتَ شِعْرٍ بَعْدَ العِشَاءِ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ حَتَّى يُصْبِحَ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الناسُ يَرْوُونَ هذا الحديثَ، لا يَرْفعونَهُ يقولون: عن عبدالله بن عمرو فقَطْ[٤].

قلتُ: الغَلَطُ ممَّن هو ؟

قال: من موسى، لا أدري من أينَ جاء بهذا مرفوعً[٥].

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابنُ حجر في "القول المسدد" (ص٣٧).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (١٢٣٨). ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٠/ ٣٣٩).

(٣) هو: شَراحيل بن آدَةَ.

(٤) الحديث رواه المروزي في "كتاب الصلاة" - كما في "اللآلئ المصنوعة" (١/ ٢١٨) للسيوطي - قال: حدثنا إسحاق، أنبأنا الوليد بن مسلم، عن الوليد بن أبي السائب قال: سمعت أبا الأشعث الصنعاني يقول: سمعت عبدالله بن عمر (كذا) به موقوفًا .

قال المعلمي في تعليقه على "الفوائد المجموعة" للشوكاني (ص٢٩٥): « مراد أبي حاتم أن صواب الرواية عن الوليد بن مسلم هي رواية الوقف، فأما صحَّة الخبر عن عبدالله بن عمرو ففيها نظر؛ لأن الوليد بن مسلم مدلِّس ولم يصرِّح بالسماع ». اهـ.

تنبيه : لم نقف على هذا الحديث في المطبوع من "تعظيم قدر الصلاة" للمروزي، وقد نبَّه محقق الكتاب (ص ٧٥) على وجود نقصٍ في الكتاب من آخره، فلعلَّ هذا منه، والله أعلم .

(٥) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

٢٢٨٦ - وسألتُ(١) **أبي** عن حديثٍ رواه بَقِيَّة(٢)، عن أبي الفَضْل(٣)، عن مَكحُول(٤)، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مِنْ سَعَادَةِ المَرْءِ خِفَّةُ لِحْيَتِهِ** ».

قلتُ لأبي: مَنْ أبو الفَضْل هذا ؟

قال: شيخٌ مجهول.

وقال(٥) **أبي**: هذا حديثٌ موضوعٌ باطلٌ .

٢٢٨٧ - وسألتُ(٦) **أبي** عن حديثٍ رواه الأوزاعيُّ(٧)، عن الزُّهري، عن سُلَيمان بن يَسَار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « **اصْبُغُوا اللِّحَى، وخَالِفُوا اليَهُودَ** » ؟

قال أبي: وَهِمَ الأوزاعيُّ في هذا الحديث؛ الناسُ يقولون: عن

---

(١) نقل ابن حجر في "لسان الميزان" (٧/ ٩٢) حكم أبي حاتم على هذا الحديث.

(٢) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الجوهري - كما في "اللآلئ المصنوعة" للسيوطي (١/ ١٢٠)-، من طريق سويد بن سعيد، عن بقية، به.
ومن طريق الجوهري رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣٤٥) وقال: « هذا الحديث لا يصحُّ ». وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (١٩٣).

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « عن الفضل ». وهو: بحر بن كُنَيز. انظر "ميزان الاعتدال" (١/ ٢٩٨).

(٤) هو: أبو عبدالله الشامي.

(٥) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو.

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٥٢).

(٧) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

الزُّهري[١]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٢٢٨٨ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ لَهِيعَة[٤]، عن[٥] جميلٍ الحَذَّاء، عن سَهْل بن سعد، عن النبيِّ ﷺ أنه كان يدعو[٦]: **« اللَّهُمَّ، لَا تُدْرِكْنِي زَمَانًا فِيهِ قَوْمٌ لَا يَتَّبِعُونَ العَلِيمَ، ولا يَسْتَحْيُونَ الحَلِيمَ[٧]، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ العَجَمِ، وأَلْسِنَتُهُمْ أَلْسِنَةُ العَرَبِ »** ؟

قال أبي: حدَّثنا قُتَيبة[٨]، عن بَكْرِ بنِ مُضَر، عن عمرو بن الحارث، عن جَمِيلٍ: أنَّ[٩] النبيَّ ﷺ.

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري (٣٤٦٢) من طريق صالح بن كيسان، عنه، به.

(٢) كذا قال أبو حاتم هنا بينما صحَّح في المسألة رقم (١٤٥٢) روايةَ ابن عيينة التي جمَعَ فيها بين سليمان بن يسار، وأبي سلمة بن عبدالرحمن؛ فقال هناك: « قد جُمِعَا، وهو صحيحٌ ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٥٥).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٤٠ رقم ٢٢٨٧٩)، والروياني في "مسنده" (١١١٦)، وابن عبدالحكم في "فتوح مصر" (ص ٢٧٥-٢٧٦)، وأبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٢٢١).

(٥) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٦) في جميع النسخ: « يدعوا » بألف بعد الواو، وهو رسم قديم، وقد تقدم تعليقنا عليه في المسألة رقم (١٠٢٥).

(٧) الفعل: « استَحْيا » يتعدَّى بنفسه وبالحرف، فيقال: اسْتَحْيَيْتُ منه واسْتَحْيَيْتُه. انظر "المصباح المنير" (ح ي ي/ ١/ ١٦٠).

(٨) هو: ابن سعيد.

(٩) في (ش): « عن ».

قال أبي: هذا الصَّحيحُ؛ لأن عَمْرٌو[١] أحفظُ مِنِ ابنِ لَهِيعَة وأتقنُ[٢].

٢٢٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه خالدُ بنُ يزيد الأزرق[٣] - والدُ محمود بن خالد - عن عيسى بن المسيّب، عن أبي إسحاق[٤]، عن أبي الأَحْوَص الجُشَمي[٥]، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ ضَمِنَ لِي سِتًّا، ضَمِنْتُ لَهُ الجَنَّةَ: إِذَا حَدَّثَ[٦] صَدَقَ...**»؟

قال[٧] أبي: رأيتُ هذا الحديثَ في روايةِ بعضِ الثِّقات، عن أبي إسحاق، عن ابن أبي حسين، أنه بلَغَهُ عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا أشبهُ.

٢٢٩٠- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَروَانُ بن محمَّد الطَّاطَري؛ قال: حدَّثنا ابنُ لَهِيعَة[٨]؛ قال: حدَّثنا عُبَيدالله بن أبي جعفر، عن بُكير ابن عبدالله بن الأشَج، عن أبي إسحاق المَديني، عن أبي هريرة؛ قال:

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف منوَّن تنوينَ النصب، لكن حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)، ولو جاء على الجادَّة لقيل: «عَمْرًا» بالألف مع حذف الواو.

(٢) وقال في المسألة رقم (٢٧٥٥): «هذا وهمٌ وهو من تخاليط ابن لهيعة...».
وقال ابن يونس في "تاريخ مصر": «جميل بن سالم مولى أسلم يُكنى أبا عروة، روى عنه عمرو بن الحارث وابن لهيعة، وحديثُه عن سهل معلول». نقله ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (١٤٩).
وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (١٣٧١).

(٣) قوله: «الأزرق» سقط من (ك).

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٥) هو: عَوْف بن مالك.

(٦) في (ف): «إذا أحدث»، وهو خطأ.

(٧) في (ف): «وقال» بالواو.

(٨) في (ف): «ابن أبي لهيعة».

قال رسولُ الله ﷺ: «إِذَا سَأَلَ أَحَدُكُمُ الرِّزْقَ، فَلْيَنْظُرْ كَيْفَ يَسْأَلُ، ولْيَسْأَلِ اللهَ مَا يَنْفَعُهُ ولَا يَضُرُّهُ؛ فَإِنَّمَا يَرْزُقُ الحَلَالَ والحَرَامَ اللهُ »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا، وكان مروانُ[1] تأخَّر سماعُهُ من ابن لَهِيعَة، فهو يحدِّث بمثلِ هذا.

قلتُ لأبي: فأبو إسحاق المَدينيُّ من هو ؟

قال: يقال له: الدَّوْسيُّ[2]، هو[3] معروفٌ.

٢٢٩١- وسألتُ[4] أبي عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[5]، عن عُمارَة ابن القَعْقاع، عن أبي زُرْعة[6]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « لَا عَدْوَىٰ، ولَا هَامَةَ[7]، ولَا صَفَرَ[8] » ؟

---

(١) في (ش): « ومروان ».

(٢) انظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٣٣).

(٣) في (ش): « وهو ».

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٣١٣) و(٢٣٤٣).

(٥) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١١٥٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٠٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٦١١٨).

(٦) هو: ابن عمرو بن جرير، قيل اسمه: هرم، وقيل غير ذلك.

(٧) قال ابن الجوزي في "غريب الحديث" (٢/ ٥٠١): « أما قوله: "لا هامة" بالتخفيف: فإن العرب كانت تقول: يخرجُ من هامَة القتيل طائرٌ فلا يزالُ يقول: اسقُوني اسقُوني، حتى يُقتَلَ قاتلُهُ، فسمَّوا ذلك الطائرَ هامَةً. وقال أبو عبيد: كانوا يقولون: تصيرُ عظامُ الموتى هامَةً فتطير، وكانوا يسمُّون ذلك الطائرَ الصَّدِيَّ، فأبطَلَ رسولُ الله ﷺ ذلك».

(٨) قوله: « لا صَفَر » فُسِّر تفسيرين: **الأول**: أن «الصَّفَر» فيما تزعمُ العربُ: حيَّةٌ في البطن تعَضُّ الإنسانَ إذا جاعَ، واللَّذْعُ الذي يجدُهُ الإنسان عند الجُوع من عضِّها. =

قال أبي: هذا خطأٌ، وَهِمَ فيه ابنُ عُيَينة، رواه الثَّوري[(١)]، عن عُمارَة[(٢)]، عن أبي زرعة، عن رجُلٍ، عن عبدالله[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ.

٢٢٩٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو ضَمْرَة[(٤)]، عن عبدالله بن عبدالعزيز[(٥)]، عن ابن شِهَاب[(٦)]، عن عَطَاء بن يزيد اللَّيثي، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ:« **لَا تَهَاجَرُوا، ولَا تَدَابَرُوا**[(٧)]،

= فقول النبي ﷺ:« لا صَفَر » إبطالٌ لهذا الزعم. انظر "الصحاح" للجوهري (ص ف ر/ ٢/ ٧١٤).

والثاني: أنه أراد بالصَّفَر: النَّسيءَ الذي كانوا يفعلونَه في الجاهليَّة، وهو: تأخيرُهم المحرَّمَ إلى صَفَر في تحريمه، ويجعلون صَفَرًا هو الشهر الحرام، فأبطله النبيُّ ﷺ. انظر "اللسان" (ص ف ر/ ٤/ ٤٦٣).

(١) روايته أخرجها ابن طهمان في "مشيخته" (٨٥)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٤٤٠ رقم٤١٩٨)، والترمذي في "جامعه" (٢١٤٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٠٨).
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٥١٨٢) من طريق جرير، عن عمارة، به.
ورواه الطحاوي (٤/ ٣٠٨) من طريق سعيد بن مسروق الثوري، عن عمارة، عن أبي زرعة، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، عن ابن مسعود، به.
كذا وقع في المطبوع :« عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ » !؛ والحديث ذكره ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٦/ ٥١) وفيه:« عن رجل » فقط، ولم يذكر:«من أصحاب رسول الله ﷺ ».

(٢) في (ف):« عن أبي عمارة ». (٣) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) هو: أنس بن عياض. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٤٥ رقم ٣٩٥٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٥٧).

(٥) هو: الليثي.

(٦) في (ف):« عن أبي شهاب ».

(٧) الأصل في اللغة أن يقال:« لا تتَهَاجَرُوا، ولَا تتَدَابَرُوا »، لكن حذفت هنا إحدى التاءين تخفيفًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

وكُونُوا(١) عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا، هِجْرَةُ المُؤْمِنِ ثَلَاثًا(٢)؛ فَإِنْ تَكَلَّمَا وإِلَّا أَعْرَضَ اللهُ عَنْهُمَا حَتَّى يَتَكَلَّمَا »؟

قال أبو زرعة: كلامُ الأوَّل(٣) صحيحٌ، يخالفونَ أبا ضَمْرَة في آخرِهِ يقولون: عن عبدالله بن عبدالعزيز(٤)، عن سُلَيمان بن عَطاء بن يزيد، عن أبيه، عن أبي أيُّوب؛ وهذا الصَّحيحُ.

قلتُ لأبي زرعة: الخطأُ ممَّن هو؟

قال: من عبدالله بن عبدالعزيز.

ثم قال: عبدالله بن عبدالعزيز ليس بالقويِّ.

سألتُ أبي عن هذا الحديث؟

---

(١) في (ت) و(ك): « تكونوا ».

(٢) كذا في جميع النسخ، ومصادر التخريج، وهو صحيحٌ في العربية، ويخرَّج على أنَّه ظرفٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر، وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٨٢٧).

(٣) قوله: «كلامُ الأوَّل» جادَّته: الكلامُ الأوَّلُ، على الوصف، لكن ما في النسخ صحيح، وهو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، وقد أجازه الكوفيُّون، وتقدَّم بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٥٠٥).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٥٠ رقم ٣٩٧٤) من طريق عاصم بن يزيد قال: حدثني عبدالله بن عبدالعزيز، به بلفظ: « لا تقاطعوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانًا، هجرة المؤمنين ثلاثًا، فإن لم يتكلَّما أعرض الله عنهما حتى يتكلَّما ».

قال الدارقطني في "الأفراد" (٢٦١/ب/ أطراف الغرائب): « تفرَّد به عبدالله بن عبدالعزيز، عن سُليمان بن عطاء، عن أبيه ».

فقال: لا تَشتغل[١] بحديثِ عبداللهِ ابنِ عبدالعزيز، ليس عبدالله في هذا الوزن أن يُشتغلَ بخطئه، عامَّة حديثه على هذا .

٢٢٩٣ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه سعيد بن زيد - أخو حمَّاد بن زيد - وابنُ عُلَيَّة، عن أيُّوب، عن عمرو بن سعيد، عن أنس؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ أَرْحَمَ بالصَّغيرِ، وكان يَسْتَرضِعُ إبراهيمَ؟

قال أبي: رواه حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: الصَّحيحُ: عن عمرو بن سعيد، وحمَّاد بن زيد قصَّر برجل.

٢٢٩٤ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه محمَّد بن سعيد بن زياد الأَثْرَم[٣]، عن همام[٤]، عن ثابت[٥]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ وجَارُهُ جَائِعٌ** » ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا، ومحمدُ بنُ زياد الأَثْرَم ليِّنُ الحديث[٦] .

---

(١) كذا في (ت) و(ك)، وأهملت التاء في بقيَّة النسخ .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٦٧).

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ٢٥٩ رقم ٧٥١).

(٤) هو: ابن يحيى. (٥) هو: ابن أسلم البُناني.

(٦) نقل البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٢/ ٤٩٠) عن أبي زرعة أن هذا الحديث مما أُنكر على محمد بن سعيد الأثرم .

٢٢٩٥- وسألتُ[(١)] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه أبو زُكَيرٍ يحيى ابن محمَّد بن قَيْس المَدَني[(٢)]، عن عمرو بن أبي عمرو، سمعتُ أنس[(٣)]، يقول: عن النبيِّ ﷺ قال: **«لَسْتُ مِنْ دَدٍ، وَلَا دَدٌ**[(٤)] **مِنِّي»**؟

قالا: يعني: لستُ من الباطِلِ، ولا باطلَ مني.

---

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٢/ ٣٦٦).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٧٨٥)، والبزار في "مسنده" (٢٤٠٢/ كشف الأستار)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ٧٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٢٧) تعليقًا، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٤٣)، والطبراني في "الأوسط" (٤١٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٩٥٥/ أطراف الغرائب/ العلمية)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢١٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٨/ ٣٦٩).
قال العقيلي في ترجمة يحيى بن محمد: « تابعه عليه من هو دونه ».
وقال البزار: « لا نعلمه يُروى إلا عن أنس، ولا نعلم رواه عن عمرو إلا يحيى بن محمد بن قيس ». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو إلا أبو زُكَير ». وقال الدارقطني: «غريبٌ من حديث عمرو عنه، يرويه أبو زُكَير يحيى بن محمد بن قيس، عنه ».

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف منوَّن، لكن حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)، وانظر المسألة رقم (١٩٥).

(٤) كذا ضبطت في (ف) بضمتين، وهي كذلك في كتب الحديث والمعاجم، واللفظ في بعض مصادر التخريج: « ولا الدَّدُ مني »، قال في "النهاية" (٢/ ١٠٩): « التقدير: لست من أهل دَدٍ، ولا الدَّدُ من أشغالي ».
والدَّدُ، أصله: الدَّدَنُ، قال عدي بن زيد [من الرمل]:
أَيُّهَا القَلْبُ تَعَلَّلَ بِدَدَنْ إنَّ هَمِّي في سَمَاعٍ وأَذَنْ
ويقال فيه أيضًا: الدَّدَا، مقصورًا. وهو: اللهو واللعب. انظر "سر صناعة الإعراب" (٢/ ٥٤٧)، وانظر اللغات الثلاث في «الدد» في "لسان العرب" (١٣/ ١٥٢).

وقالا: هكذا رواه أبو زُكَير[١].

ورواه الدَّرَاوَرْدي[٢]، عن عمرو[٣]، عن المُطَّلب بن عبدالله، عن معاوية بن أبي سُفيان، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي زرعة: أيُّهما عندك أشبهُ ؟

قال: الله أعلم، ثم تفكَّر ساعةً، فقال: حديثُ الدَّراوَرْديِّ أشبهُ.

وسألتُ أبي ؟

فقال: حديثُ معاويةَ أشبهُ[٤].

٢٢٩٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن إسحاق[٥]، عن الحارث بن عبدالرَّحيم[٦] بن أبي ذُباب، عن أبي سَلَمة[٧]، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « زكين ».

(٢) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٤٣ رقم٧٩٤).

(٣) هو: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبدالله بن حَنْطَب.

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢١/ ب -٢٢/ أ): « اختُلف فيه على عمرو بن أبي عمرو، فرواه أبو زُكَير يحيى بن محمد بن قيس، عن عمرو بن أبي عمرو، عن أنس. ورُوي عن الدراوردي،عن عمرو بن أبي عمرو،عن المطَّلب بن عبدالله ابن حنطب مرسلاً، والمرسلُ أشبه». وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني (٢٤٥٣).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٧٢)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٧٦١٤).

(٦) كذا في جميع النسخ، وصوِّب قوله: « الرحيم » في هامش (أ) و(ش) إلى «الرحمن» بخط يشبه أن يكون خط الناسخ، وكتب فوقه «ص». وقد ترجم المصنف في "الجرح والتعديل" (٣/ ٧٩ رقم ٣٦٥) لهذا الراوي باسم: «الحارث ابن عبدالرحمن».

(٧) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عَوْف.

عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: « أَكْمَلُ المُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا ».

ورواه محمَّد بن عمرو[١]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: حديثُ الحارث أشبهُ، ومحمد بن عمرو لزمَ الطريق.

٢٢٩٧ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله العُمَري، عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز[٣]، عن أبي الحَجَّاجِ مجاهدٍ[٤]: أنَّه

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٣٠٩ و٣٠٣٦٠)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥٠ و٤٧٢ رقم ٧٤٠٢ و١٠١٠٦)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٥٢)، وهشام بن عمار في "حديثه" (٩٥)، وأبو داود في "سننه" (٤٦٨٢)، والترمذي في "جامعه" (١١٦٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٩٢٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٤٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٩ و٤١٧٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٩٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٤٨)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (١٦١٣)، والبيهقي في "الشعب" (٢٧ و٧٦١٢ و٧٦١٣).

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٧٩٠).

(٣) قوله: « بن عمر بن عبدالعزيز » مكرر في (ك).

(٤) في جميع النسخ: «عن أبي الحَجَّاج، عن مجاهد»، ومجاهدٌ كنيتُه: أبو الحجاج كما في المسألة رقم (٢٣٠٢)، وقد روى الحديثَ النسائي في "الكبرىٰ" (١٠٢٦٩/ الرسالة) من طريق عبدالله العمري، عن عبدالعزيز، عن مجاهد، عن ابن عمر، به. وكذا ذكر الدارقطني في "العلل" - كما سيأتي - رواية العمري، والله أعلم.
والحديث رواه النسائي في "الكبرى" (١٠٢٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٦٩٣)، والطبراني في "الأوسط" (٤٦٦٧)، و"الدعاء" (٨٢٨) من طريق المطعم بن المقدام، والطبراني في "الأوسط" (٦٧٢٥) من طريق ليث بن أبي سليم، كلاهما عن مجاهد، به.

جاء فسلَّم على ابن عمر، فقال[١] ابنُ عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ: إنَّه ودَّع رجلاً فقال: « أَسْتَوْدِعُ اللهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ. . . »، الحديثَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز[٢]، عن يحيى بن إسماعيل بن جَرير، عن قَزَعَةَ[٣]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: ممَّن الوَهَمُ ؟

قال: من العُمَري[٤].

٢٢٩٨ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالعزيز الماجِشُون[٥]، عن الزُّهري، عن محمود بن لَبيد، عن عبَّاد بن تَمِيم،

---

(١) في (ش): « قال ».

(٢) تقدمت روايته في المسألة رقم (٧٩٠).

(٣) هو: ابن يحيىٰ البصري.

(٤) ذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ١١٢/أ) الاختلافَ في هذا الحديث ومما قاله: «وقال عبدالله بن عمر العُمَري: عن عبدالعزيز، عن مجاهد، عن ابن عمر. قال ذلك عنه وَهْب بن جرير والأويسي ومؤمل بن إسماعيل. وقال حماد بن خالد الخياط: عن العمري، عن رجل من قريش، عن مجاهد، عن ابن عمر. ورُوي عن زهير بن محمد، عن مجاهد، عن ابن عمر. وزهيرٌ لم يسمع من مجاهد شيئًا».

(٥) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٧٨)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٢٩/أ/ أطراف الغرائب).
قال الدارقطني: « غريب من حديث الزهري، عن محمود بن لبيد، عن عبَّاد، تفرَّد به عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون بهذا الإسناد، ورواه عبيدالله ، عن الزهري، عنه، تفرَّد به عنه يحيى بن عبدالله بن سالم ».

عن عمِّه عبدالله بن زيد بن[1] عاصم؛ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ مُستَلْقِيًا...[2]؟

فقالا: خالَفَ عبدُالعزيز الماجِشُونيُّ أصحابَ الزُّهري في ذلك، أدخَلَ فيما بين الزُّهري وعبَّادٍ محمودَ بنَ لَبِيد، ولم يُدخِله أحدٌ من الحفَّاظ[3].

٢٢٩٩ - وسألتُ[4] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع، عن الزُّهري، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ...**»، وذكرتُ لهما الحديثَ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن الزُّهري[5]، عن أبي سَلَمة[6]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وقال أبي: الخَطأُ مِنْ إبراهيم بن إسماعيل.

---

(١) في (ف): «عن» بدل: «بن».

(٢) الحديث بتمامه: «رأيتُ النبيَّ ﷺ مُستَلْقِيًا في المسجد واضعًا إحدى رجليه على الأخرى».

(٣) الحديث رواه البخاري (٤٧٥ و٥٩٦٩ و٦٢٨٧) من طريق مالك وإبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة، ومسلم (٢١٠٠) من طريق مالك وابن عيينة ويونس ومعمر، كلهم عن الزهري، عن عبَّاد، عن عمه عبدالله بن زيد، به.

(٤) انظر المسألة رقم (٢٣٠٩) و(٢٣١٢).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦١٣٨ و٦٤٧٥)، ومسلم (٤٧).

(٦) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عَوف.

٢٣٠٠ - وسألتُ[١] **أبي عن** حديثٍ رواه ابن أبي أُوَيس[٢]، عن أبيه، عن يحيى بن سعيد[٣]، عن عَمْرَةَ[٤]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ سمع امرأةً تقول:

.... لها أَكْبُش تَبَحْبَحُ[٥] في المِرْبَدِ

...، الحديثَ[٦]؟

فقال أبي: حدَّثنا أبو غسان[٧]، عن ابن عُيَينة، عن يحيى بن

---

(١) في هامش النسخة (أ) حاشية غير واضحة.

(٢) هو: إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أويس الأَصْبحي. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣٤٠١)، و"الصغير"(٣٤٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٨٤-١٨٥). ومن طريق الطبراني رواه ابن نقطة في "تكملة الإكمال" (٣/ ٦١٢)، وعن الحاكم رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٨٩).
قال الطبراني: « لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا أبو أويس، تفرَّد به إسماعيل ».

(٣) هو: الأنصاري.

(٤) هي: بنت عبدالرحمٰن الأنصارية.

(٥) أصلها: « تَتَبَحْبَحُ »، وحذفت إحدى التاءين تخفيفًا. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٨٨). ومعنى تَبَحبَحُ: تتمكَّنُ [أي: الأكبُش] من الموضع الذي تُحبَسُ فيه، وهو المِرْبَد. انظر "النهاية" (١/ ٩٨). ويجوز أن تُضبط: « تُبَحْبَحُ »، أي أنها: تُمَكَّن من موضع حَبْسها.

(٦) كذا جاء متن الحديث هنا، ووقع في مصادر التخريج السابقة: أن النبي ﷺ مرَّ بنساء من الأنصار في عُرسٍ لهن وهُنَّ يغنِّينَ [من مجزوء المتقارب]:

وأهْدَى لها أَكْبُشًا تَبَحْبَحُ في المِرْبَدِ

وزَوجُكِ في النَّادي ويَعلَمُ ما في غَدِ

فقال النبيُّ ﷺ: « لا يعلم ما في غدٍ إلا الله عزَّ وجلَّ ».

(٧) هو: يوسف بن موسى التُّسْتَري.

سعيد؛ قال: حدَّثتني عَجُوزٌ لنا، عن عَجُوزٍ لهم؛ قالتْ[١]: سَمِعت النبي ﷺ[٢] وأنا أقول...[٣].

قال أبي: أفسَدَ ابنُ عُيَينة حديثَ ابن أبي أُوَيس، وبيَّن خطأه[٤]؛ والصَّحيحُ ما قال ابنُ عُيَينة.

٢٣٠٠/أ - وسمعتُ[٥] أبي يقول: يَعْلَى بنُ عَطَاء، هو طائفي، يُكتَبُ حديثُهُ، وكان بالعراق؛ قال أبي: لا أعلمُ في: « **اللَّهُمَّ، بَارِكْ لأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا** » حديثً صحيحً[٦].

وفي حديث يَعْلى[٧]، فيه: عُمَارةُ بنُ حَدِيد، وهو مجهولٌ،

---

(١) في (ت) و(ك): « قال »، وما أثبتناه من بقيَّة النسخ.
(٢) في (أ) و(ش): « رسول الله ﷺ ».
(٣) كذا العبارة في النسخ، وإن لم يكن قولها: « سمعتُ» متصحِّفًا عن «سمعني»، فيحمل على أنَّ عبارة: « وأنا أقول ... » إلخ الأبيات، جملة اعتراضية، ولها نظائر في كتب الحديث وغيرها، والله أعلم.
(٤) في (ك): « وبين هذا خطأه ».
(٥) نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ١٨٤) قول أبي حاتم .
(٦) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٧) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٣٤٢)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤١٦ و٤٣٢ رقم ١٥٤٣٨ و١٥٥٥٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٤٣٢/ المنتخب)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣١٠)، والنسائي في "الكبرى" (٨٨٣٣)، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (١٦٩٦ و٢٤٦٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢١ و٢٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٥٥)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٢٤ رقم ٧٢٧٥) من طريق شعبة، وسعيد بن منصور في "سننه" =

وصخرٌ الغامِدي، ليس كلُّ أصحابِ شُعبة يقولُ: صخرٌ الغامِدي، إلا رجُلان يقولان: عن صخر، وكانت له صُحبة، ولا نعلَمُ[(١)] له حديثٌ[(٢)] غيرَ هذا الحديث[(٣)].

٢٣٠١ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه سُفيان بن حُسَين، عن

= (٢٣٨٢)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٦٠٨)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤١٧ و٤٣١ رقم ١٥٤٤٣ و١٥٥٥٧)، وأبو داود في "سننه" (٢٦٠٦)، والترمذي في "جامعه" (١٢١٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٣٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٠٢)، والبغوي في "الجعديات" (١٦٩٦ و٢٤٦٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٥٤)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٢٤ رقم ٧٢٧٦) من طريق هشيم، كلاهما عن يعلى، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي، عن النبي ﷺ، به. قال الترمذي: «حديث صخر الغامدي حديث حسن، ولا نعرف لصخر الغامدي، عن النبي ﷺ غيرَ هذا الحديث».
وفي "العلل الكبير" للترمذي رقم (٣١٠) أنه سأل البخاري عن هذا الحديث؟ فقال: لا أعرف لصخر الغامدي، عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث، ولا لعمارة بن حديد». وانظر "تهذيب التهذيب" لابن حجر (٢/ ٢٠٥).
وفي (ت) و(ف) و(ك): «عمارة بن حدير» بدل: «حديد». وانظر "التقريب".

(١) في (ت): «ولا يعلم».
(٢) كذا في جميع النسخ، وتقدم التعليقُ على مثله في أول المسألة.
(٣) قال الحافظ في "الفتح" (٦/ ١١٤): «وحديث "بورك لأمتي في بكورها" أخرجه أصحابُ السنن وصححه ابن حبان من حديث صخر الغامدي- بالغين المعجمة، وقد اعتنى بعض الحفَّاظ بجمع طرقه فبلغ عدد من جاء عنه من الصحابة نحو العشرين نفسًا». وانظر "التاريخ الكبير" (٦/ ١٩٩ و ٢٨٩)، و"سؤالات البرذعي" (١/ ٣٩٠)، و"العلل المتناهية" (١/ ٣١٣ فما بعدها).
(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٢٤٩)، والمسألة الآتية برقم (٢٤٧١)، وفيهما متن الحديث.

الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ في السَّبق.

ورواه عُقَيل[١]، عن ابن شهاب؛ قال: سمعتُ رجالاً من أهل العلم يقولون ذاك[٢]؟

قال أبي: الصَّحيحُ هذا[٣].

٢٣٠٢ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه ابنُ إدريس[٤] وابن وَهْب[٥]، عن ابن جُرَيج[٦]، عن أبي الزُّبَير[٧]، عن مجاهد[٨]، عن

(١) هو: ابن خالد الأيْلي.
(٢) في (ك): « ذلك ».
(٣) قال أبو داود عقب الحديث رقم (٢٥٨٠): « رواه معمر وشعيب وعقيل، عن الزهري، عن رجال من أهل العلم، وهذا أصحُّ عندنا ».
(٤) هو: عبدالله. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" (٢٧٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٠١)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١١٩ رقم١٠١٥٧)، وأبو الشيخ في "أحاديث أبي الزبير عن غير جابر" (١٠٠). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه أبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٢٠٧) وقال: « حديث أبي الزبير، عن مجاهد ينفرد به ابن جريج ». ووقع في رواية أبي يعلى: « عن أبي الزبير، عن جابر وعن مجاهد »!
(٥) هو: عبدالله. وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢١٠).
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٨٥ رقم ٣٦٤٩)، والنسائي في "سننه" (٢٨٨٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان، والفاكهي في "أخبار مكّة" (٣/ ٣٩٦) من طريق عبدالمجيد بن أبي روّاد، والأزرقي في "أخبار مكّة" (٢/ ١٥٠) من طريق مسلم بن خالد الزنجي، ثلاثتهم عن ابن جريج، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٨٣٠)، ومسلم في "صحيحه" (٢٢٣٤) من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن ابن مسعود، به. وانظر "العلل" للدارقطني (٧٢٨).
(٦) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.
(٧) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.
(٨) هو: ابن جبر المكي.

أبي عُبَيدة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً رأى حَيَّةً في مسجد مِنًى، فدَخَلَ جُحْرَهُ[١]، فقال: « **دَعُوهَا، فَقَدْ وَقَاكُمُ اللهُ شَرَّهَا . . .** » الحديثَ.

ورواه زهير[٢]، عن أبي الزُّبَير، عن أبي الحَجَّاج مجاهدٍ[٣]: أنَّ النبيَّ ﷺ.

قال أبي[٤]: جميعًا صَحِيحَينِ[٥]، ذاك وَصَّلَهُ[٦]، وهذا لم يوصِّله[٧]:

حدَّثنا[٨] أحمد بن صالح، عن ابن وَهْب.

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: « فدخلت جُحْرَها »، وهي الجادَّة، وما في النسخ يخرَّج على وجهين: **الأول**: أن الضمير مذكَّر، ويكون ذلك من باب الحمل على المعنى؛ لأن الحيَّة في معنى الثُّعبان، والتقدير: « فدخلَ الثُّعبانُ جُحْرَهُ »، أو حمل على معنى المذكور، والتقدير: « فدخل المذكور [وهو الحيَّة] جُحْرَهُ »؛ وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

والثاني: أن الضمير مؤنَّث، والأصل: «جُحْرَها»، لكن جاء على لغة طيِّئ ولخم، حذفت ألف «ها» ونقلت فتحة الهاء إلى ما قبلها وسكنت؛ فصارت: «**جُحْرَه**»، وانظر هذه اللغة وبعض شواهدها في تعليقنا على المسألة رقم (**٢٣٥**).

(٢) هو: ابن معاوية، أبو خيثمة.

(٣) في (ك): « عن مجاهد ».

(٤) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «صحيحان»، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، وقد خرَّجناه على وجوه في التعليق على مثله في المسألة رقم (**٢٥**) و(**٧٥٩**).

(٦) في (ك): « ذلك وصلة ».

(٧) انظر تعليقنا على ضبط هذا الفعل «وصله يوصله» في المسألة رقم (**١٦٣**).

(٨) في (ش): « وحدثنا »، وفي (ت) و(ك): « أخبرنا »، والقائل: هو أبو حاتم.

قال[١]: حدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيبة، عن ابن إدريس.

٢٣٠٣ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه العُمَري عبدالله[٣]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ أَتَى عَرَّافًا**... »، الحديثَ[٤]؟

قال أبي: الصَّوابُ ماروااه عبدُالعزيز الدَّراوَرْديُّ[٥]، عن أبي بكر ابن نافع[٦]، عن أبيه، عن صفيَّة بنتِ أبي عُبَيد؛ قالت: سمعتُ عمر ابن الخطَّاب، يقول[٧]: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول... .

وكان أحمدُ بن حنبل يقول: « تُشْبِهُ[٨] أحاديثُ الدَّراوَرْدي عن عُبَيدالله[٩] أحاديثَ عبدالله[١٠] بن عمر[١١] »، وقد بان مِصْداقُ ما قال

(١) أي: أبو حاتم، فهو يرويه عن شيخه أحمد بن صالح المصري، عن ابن وَهْب. وعن ابن أبي شيبة، عن ابن إدريس، كلاهما عن ابن جريج به.

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابنُ رجب في "شرح علل الترمذي"(٢/ ٦٦٧-٦٦٨).

(٣) روايته ذكرها ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٧).

(٤) الحديث بتمامه: « مَنْ أَتَى عَرَّافًا يسأله، لم تقبل له صلاة أربعين ليلً ».

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٤٥)، والطبراني في "الأوسط" (٩١٧٢)، والشاشي في "مسنده"، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١/ ٢٤٥). قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أبي بكر بن نافع إلا الدراوردي ».

(٦) هو: العدوي، يقال اسمه: عمر.

(٧) قوله: « يقول » سقط من (ف).

(٨) في (ت) و(ك): « يشبه »، والتاء مهملةٌ في بقية النسخ.

(٩) هو: العمري، ثقة ثبت.

(١٠) قوله: « أحاديث عبدالله » سقط من (ك).

(١١) هو: العمري أخو عُبَيدالله، ضعيف عابد.

أحمد في هذا الحديث؛ لأنَّ الدَّرَاوَرْديَّ روى[(١)] عن أبي بكر بن نافع، كما وَصَفْنا، ثم أردَفَ عن عُبَيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، مثلَهُ[(٢)]. وليس يُشْبِهُ هذا حديث عُبَيدالله؛ إذ[(٣)] كان غلطًا، والناسُ يَرْوون عن عبدالله العُمَري كما وَصَفْنا.

٢٣٠٤- وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه إبراهيم بن سعد[(٥)]، عن

---

(١) قوله: « روى » سقط من (ك).

(٢) رواية الدراوري على هذا الوجه أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٤٥)، والطبراني في "الأوسط" (١٤٠٢)، والشاشي في "مسنده"، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١/ ٢٤٦). وقال الطبراني بعد أن ذكر أحاديث عدَّة للدراوري: « لم يرو هذه الأحاديثَ عن عبيدالله إلا الدراوردي ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٦٨ رقم ١٦٦٣٨)، ومسلم (٢٢٣٠)، من طريق يحيى ابن سعيد القطان، والبخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٤٥) من طريق يحيى وعبدالله بن رجاء كلاهما عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبيِّ ﷺ به. قال ابن رجب بعد نقله لكلام أبي حاتم: «والصحيح أن عبيدالله بن عمر إنما رواه عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، وهذا أصح من حديث أبي بكر بن نافع؛ قاله ابن المديني ».اهـ.

(٣) في (ش): « إذا ».

(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢١٧٤) و(٢٢٤٤).

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤١٣ رقم١٥٤١٨)، وابن ماجه في "سننه" (٣٩٧٢)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٢)، والبغوي في "معجم الصحابة" (١١٢٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٠٠)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٦٩ رقم ٦٣٩٦)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣١٣)، وعنه البيهقي في "الشعب" (٤٥٧٢). ورواه الطيالسي واختُلف عنه، فرواه يونس بن حبيب، عن الطيالسي كما في "مسنده" (١٣٢٧) عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن ماعز، عن سفيان الثقفي، به. =

ابن شهاب، عن محمَّد بن عبدالرحمٰن بن ماعِز، عن سُفيان بن عبدالله[1] الثَّقَفي، قلتُ أنا: يا رسول الله، حَدِّثني بأمرٍ أعتصمُ به... الحديثَ؟

قال أبي: خُولف إبراهيمُ بنُ سعد فيه، رواه عُقَيل[2]، عن ابن شهاب[3]؛ قال: حدَّثني محمَّد بن [أبي][4] سُوَيد: أنَّ جَدَّه سُفيان بن عبدالله، قال: يا رسول الله.

قلتُ لأبي[5]: أيُّهما أصحُّ؟

قال: قد تابع[6] إبراهيمَ بن سعد على روايته إبراهيمُ بن إسماعيل

= ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "الشعب" (٤٥٧٣). ورواه النسائي في "الكبرى" (١١٧٧٧/ الرسالة) من طريق محمد بن المثنَّى، وابن منده في "الإيمان" (١٤١) من طريق أبي مسعود أحمد بن الفرات، كلاهما عن الطيالسي، عن إبراهيم ابن سعد، عن الزهري، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ماعز، عن سفيان، به.
قال البيهقي: «والمحفوظ عن إبراهيم رواية الجماعة، فأما من جهة غير إبراهيم بن سعد فالمحفوظ رواية من رواه عن الزهري، عن عبدالرحمٰن بن ماعز».

(١) في (ت): «عبيدالله».

(٢) هو: ابن خالد. وتابعه يونس بن يزيد الأيلي، أخرج روايته ابن حبان في "صحيحه" (٥٦٩٨)، والبيهقي في "الشعب" (٤٥٧٧).

(٣) في (ف): «أبي شهاب».

(٤) في جميع النسخ: «محمد بن سُوَيد»، والتصويب من "الثقات" (٥/ ٣٦٣) و"الصحيح" (٥٦٩٨)، كلاهما لابن حبان، و"تهذيب التهذيب"(٣/ ٥٨). وانظر "تهذيب التهذيب" (٣/ ٥٨٤).

(٥) قوله: «لأبي» ليس في (أ) و(ش).

(٦) في (ش): «بايع».

ابن مُجَمِّع[١]، وتابَعَ عُقَيلً[٢] على روايته يونسُ بن يزيد.

قال أبي: حديثُ عُقيلٍ ويونس أشبهُ[٣]، هم أَفْهَمُ بالزُّهري[٤].

٢٣٠٥ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه عبدالعزيز الدَّراوَرْدي، عن محمَّد بن عمرو بن حَلْحَلَة الدُّؤَلي[٦]، عن محمَّد بن عمرو بن عَطاء العامِري، عن أبي هريرة؛ قال: خرَجَ علينا رسولُ الله ﷺ وأنا مُنْكَبٌّ على وجهي، ثم قال: « **هَذِهِ ضِجْعَةٌ يُبْغِضُهَا اللهُ** » ؟

فقال أبي[٧]: [إنما هو][٨]: محمَّد بن عمرو بن عَطاء، عن ابن

---

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢٧٥٣) إلا أنه وقع عنده: « عبدالرحمن بن معاذ » !

(٢) كذا في جميع النسخ ، وهو عَلَمٌ مصروف منوَّن، لكن حُذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) قال البيهقي: « بلغني عن محمد بن يحيى الذهلي أنه قال: المحفوظ عندنا ما رواه معمر وشعيب والنعمان بن راشد، ولا أظن حديث يونس محفوظًا لاجتماع معمر وشعيب والنعمان على خلافه. قال: وفي حديث إبراهيم بن سعد دلالة أنه بروايتهم أشبه منه برواية يونس».
وقال البغوي في "معجم الصحابة" (٣/ ١٩٩): «والصواب زعموا قول إبراهيم بن سعد ».
وقال ابن حبان في "الثقات" (٥/ ٣٦٣) بعد ذكره الاختلافَ على الزهري: « والقلبُ إلى رواية يونس أميلُ ».

(٤) قوله: « بالزهري » من (ف) فقط.

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٨٧) وانظر المسألة رقم (٢١٨٦).

(٦) ويقال: الدِّيْلي. وقوله: « عن محمد بن عمرو بن حلحلة الدؤلي » سقط من (ك).

(٧) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٨) ما بين المعقوفين أثبتناه من المسألة رقم (٢١٨٧).

طِخْفَة[١]، عن أبيه[٢]؛ قال: مَرَّ بي النبيُّ ﷺ.

٢٣٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو مَعْشَر[٣]، عن يزيد بن خُصَيفة، عن عُمَرَ[٤] بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ وَجَدَ أَلَمًا، فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ وَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللهِ العَظِيمِ وقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وأُحَاذِرُ** » ؟

قال أبي: أخطأ أبو مَعْشَر في هذا الحديث؛ إنَّما هو ما رواه مالك بن أنس[٥]، عن يزيد بن خُصَيفة[٦]، عن عَمرو بن عبدالله بن كعب، عن نافع بن جُبير، عن عثمان بن أبي العاص، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيح.

---

(١) في (ك): « أبي طفحة ». وهو: يعيش بن طِخْفَة .

(٢) تقدم الخلافُ في اسمه في المسألة رقم (٢١٨٦).

(٣) هو: نجيح بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٩٨٣)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٩٠ رقم ٢٧١٧٩)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٩٢ رقم ١٩٧)، وفي "الدعاء" (١١٣٤).

(٤) كذا في جميع النسخ: «عُمر»، وكذا في إحدى النسخ الخطية لـ"مسند أحمد"، وفي بقية نسخ "المسند" و"أطراف المسند" لابن حجر (٥/ ٢٢٨): « عَمرو بن كعب بن مالك »، ووقع في رواية الطيالسي والطبراني في روايتيه: « ابن كعب بن ملك ».

(٥) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٩٤٢)، ومن طريقه أخرجه أحمد (٤/ ٢١ رقم ١٦٢٦٨)، وأبو داود (٣٨٩١)، والترمذي (٢٠٨٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٨٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٩٦٥)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٤٥ رقم ٨٣٤٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٤٣)، عن يزيد بن خصيفة به . ورواه مسلم (٢٢٠٢) من طريق ابن وَهْب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن نافع بن جبير، عن عثمان بن أبي العاص به. وانظر "التتبع" للدارقطني (٣٣).

(٦) في (ت) و (ك): « حفصة ».

٢٣٠٧ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن أبي عمر العَدَني[٢]، عن سفيان بن عُيَينة، عن إبراهيم بن أبي خِداش، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ في المَمْلوكين: « **أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ**... »، الحديثَ؟

قال أبي: لم يكُن هذا الحديثُ عند الحُمَيدي، ولا عند عليٍّ المَديني، ولم نجِدهُ عند أحدٍ من أصحاب ابن عُيَينة.

قال أبي: ولم أزل أُفَتِّشُ عن هذا الحديث، وهَمَّني[٣] جدًّا، حتى رأيتُ في موضع: عن ابن عُيَينة[٤]، عن إبراهيم بن أبي خِداش، عن ابن عباس، موقوفً[٥]؛ فقلتُ: إنَّ رفعَهُ[٦] ليس له معنًى؛ والصَّحيحُ موقوفٌ.

وقد رواه[٧] ابنُ جُرَيج[٨]، عن إبراهيم بن أبي خِداش، عن ابن

(١) ستأتي المسألة برقم (٢٤٣٤).

(٢) هو: محمد بن يحيى.

(٣) في (ش) و(ك): « وهمتي ».

(٤) روايته أخرجها الشافعي في "مسنده" (ص ٣٠٥)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١٠٢١)، ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"(٨/٨).

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وهو حال منصوب. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (ت): « رقعه ».

(٧) في (ت) و(ك): « وقد كان رواه ».

(٨) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٧٣٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٨٤)، والبزار في "مسنده" (١١٧٩/كشف الأستار)، والفاكهي في "أخبار مكة" (٢٣٦٩)، والأزرقي في "أخبار مكة" (٢/ ٢٠٩-٢١٠).
ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٦٧ رقم ٣٤٧٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١١١ رقم ١١٢٨٢).
قال البزار: « لا نعلمه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، وابن أبي خداش من أهل مكة، لا نعلم حدَّث عنه إلا ابن جريج ».

عباس، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: ((نِعْمَ المَقْبَرَةُ هَذِهِ))، يعني: مَقْبَرَةَ مَكَّةَ.

قال أبي: فلم يُعْرَفْ بذى(١) الإسناد إلا هذا وحدَهُ(٢) حتى كتبتُ عن ابن أبي عمر ذاك(٣) الحديثَ.

٢٣٠٨ - وسألتُ(٤) أبي عن حديثٍ رواه رَوْح بن عُبادَةَ(٥)، عن ابن جُرَيج، عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضَمْرَة، عن عليٍّ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال(٦): **((لَا تُبْرِزْ فَخِذَكَ، ولَا تَنْظُرْ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ ولَا مَيِّتٍ))**؟

قال أبي: رواه(٧) حجَّاج(٨)، عن ابن جُرَيج؛ قال: أُخْبِرتُ عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن عاصم، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) كذا في النسخ، ولها وجه في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(٢) في (ت) و(ك): « وجده ». (٣) في (ت) و(ك): « ذلك ».

(٤) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١٥٠/ مخطوط)، ونقله مختصرًا ابن رجب في "شرح العلل" (٢/ ٧٠١)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٥٤٠).

(٥) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٤٦٠)، والبزار في "مسنده" (٦٩٤)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٢٥)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٨٠-١٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٢٨)، والضياء في "المختارة" (٥١٥).

قال البزار: « هذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ».

ورواه عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١٤٦ رقم ١٢٤٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٣١) من طريق يزيد بن أبي خالد البَيْسَري، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٢٥) من طريق عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روَّاد، كلاهما عن ابن جريج، به.

(٦) قوله: « قال » سقط من (ك). (٧) في (ك): « روى ».

(٨) هو: ابن محمد المصيصي. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣١٣٢ و٤٠١١/ عوَّامة) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٢٨). =

قال أبي[١]: ابن جُرَيج لم يَسمَع هذا الحديثَ بذى[٢] الإسناد من حَبيب؛ إنما هو من حديث عمرو بن خالد الواسِطي، ولا يثبُت لحَبيب[٣] روايةٌ عن عاصم، فأرى أنَّ ابنَ جُرَيج أخذه من الحسن بن ذكوان، عن عمرو بن خالد، عن حَبيب، والحسنُ بنُ ذَكْوان وعمرُو ابنُ خالدٍ ضعيفَي[٤] الحديث[٥].

٢٣٠٩ - وسمعتُ[٦] أبي وسُئل عن حديثٍ رواه مالكٌ ومحمدُ بنُ إسحاق، عن سعيد المَقبُري:

فأما ابنُ إسحاق فقال: عن أبيه[٧]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

= قال أبو داود في الموضع الأول:« وكان سفيان ينكر أن يكونَ حبيب بن أبي ثابت روى عن عاصم شيئًا ». وقال في الموضع الآخر:« هذا الحديث فيه نكارة ».

(١) قوله:« قال أبي » سقط من (ت) و(ك).

(٢) كذا في النسخ، ولها وجه في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(٣) في (ك):« لحسن »، وفي (ت) تشبه:« حويد ».

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادة:« ضعيفا »، لكن ما في النسخ يخرَّج على وجهين:
الأول: أنه على الجادة، أي:« ضعيفا »،ولكن رسم بالياء للإمالة، ويُنطق بالألف الممالة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).
والثاني: أنه حالٌ منصوب سدَّ مسدَّ الخبر. والله أعلم. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٢٧).

(٥) في هذا الحديث كلامٌ طويل ينظر في "البدر المنير" (٣/ ١٤٩-١٥٥/ مخطوط)، و"نصب الراية" (٤/ ٢٤٣ فما بعدها)، و"شرح العلل" لابن رجب (٢/ ٦٩٨-٧٠١)، و"التلخيص الحبير" (١/ ٥٠٤)، و"إرواء الغليل" (١/ ٢٩٦ فما بعدها).

(٦) انظر المسألة رقم (٢٢٩٩) و(٢٣١٢).

(٧) أي: عن سعيد المقبري، عن أبيه أبي سعيد، عن أبي هريرة.

وأما مالكٌ: فلم يذكر أباه؛ إنما قال: عن سعيد، عن أبي هريرة[١]، عن النبيِّ ﷺ: « **مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ. . .** »، الحديث.

قيل لأبي: حديثُ ابن إسحاق محفوظٌ ؟

قال: لا ، مالكٌ أحفظُ.

٢٣١٠ -وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو أُوَيس[٢]، عن عبدالله ابن أبي بكر، عن عبَّاد بن تميم، عن عَمِّه عبدالله بن[٣] زيد، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **إِنْ عَطَسَ فَشَمِّتْهُ**[٤]، **ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمِّتْهُ**[٥]، **ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَقُلْ: إِنَّكَ**[٦] **مَضْنُوكٌ**[٧] » ؟

(١) كذا في جميع النسخ: « أبي هريرة » ولم نقف على روايته على هذا الوجه من طريق مالك وابن إسحاق، وتقدم الحديث في المسألة رقم (٢١٩٥) من رواية محمد بن إسحاق ومالك، لكن عن أبي شريح الكعبي ﷺ، وفيه وقع الخلاف بين مالك وابن إسحاق في زيادة « عن أبيه » وإسقاطها ، والله أعلم .

(٢) هو: عبدالله بن عبدالله المدني.

(٣) من قوله: « أبي بكر . . . » إلى هنا سقط من (ت) و (ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) في (ت): « فسمِّته »، وهي صوابٌ أيضًا؛ قال في "المصباح المنير" (سمت) (ص١٥٠): «تسميت العاطس: الدعاءُ له، والشين المعجمة مثله، وقال في "التهذيب" : سَمِّتَهُ بالسِّين والشِّين إذا دعا له، وقال أبو عبيد: الشين المعجمة أعلى و أفشى، وقال ثعلب: المهملة هي الأصل أخذًا من السَّمْت، وهو القَصْد والهَدْي والاستقامة ». وانظر "مختار الصحاح" و"اللسان" (سمت).

(٥) في (ت) و(ش): « فسمَّته ».

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « إني ».

(٧) أي: مَزْكوم: من الضُّناك - بضم الضَّاد المعجمة- وهو: الزُّكَام. "النهاية"(٣/ ١٠٣).

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ رواه مالك بن أنس[(١)]، عن عبدالله بن أبي بكر، عن أبيه[(٢)]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَل[(٣)]؛ وهو أشبهُ.

٢٣١١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي فُدَيْك[(٤)]، عن محمَّد بن أبي يحيى الأسْلَمي[(٥)]، عن يعقوب بن أبي يعقوب، عن أم المُنذر بنت قَيْس، قالت: دخل عليَّ رسولُ الله ﷺ[(٦)]، وعليٌّ ناقهٌ[(*)] من مرضٍ، فأُتي بطعام، فقال لعليٍّ: « **مَهْلاً! فَإِنَّكَ نَاقِهٌ**[(*)] ... » الحديث؟

فقال أبي: محمَّد بن أبي يحيى هو: محمَّد بن فُلَيْح، وهذا الحديث معروفٌ من رواية فُلَيْح[(٧)]، وكنت أظنُّ أنه محمَّد بن أبي

---

(١) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٩٦٥)، ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٨٩١٩). قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٣٢٥): « لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث، وهو حديث يتصل عن النبي ﷺ من وجوه، منها: حديث سلمة بن الأكوع، وحديث أبي هريرة ». وقال ابن حجر في "الفتح" (١٠/ ٦٠٤): «وهذا مرسل جيد ».

(٢) هو: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

(٤) في (ك): « ابن فديك »، وهو: محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك.

(٥) كذا في جميع النسخ، والذي ذكره أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦/ ٣٥٦٦)، وابن حجر في "الإصابة" (١٢٩٤٤/ بيت الأفكار) أن ابن أبي فديك يرويه عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن أبيه، عن يعقوب، به.
وهذا الصوابُ إنْ شاء الله تعالى، وكلام أبي حاتم الآتي يدلُّ عليه، والله أعلم.

(٦) في مصادر التخريج زيادة: « ومَعَهُ عليٌّ ».

(*) في (ت): « ناقة ». ونَاقِه: قريبُ عهد بمرض بَرَأ منه. "النهاية" (٥/ ١١٠).

(٧) اختُلف على فليح في هذا الحديث:

=

يحيى الأسْلَمي أبو[١] إبراهيم بن أبي يحيى[٢]، فألقيتُ على أبي

= فرواه ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٤٢٢) من طريق يحيى بن عباد، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٦٥٦)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٦٤ رقم ٢٧٠٥٢)، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٤٢) من طريق يونس بن محمد المؤدب، وأحمد (٦/ ٣٦٤ رقم٢٧٠٥١)، وإسحاق في "مسنده" (٢٣٢٨)، وأبو داود في "سننه" (٣٨٥٦)، والترمذي في "جامعه" (٢٠٣٧)، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٤٢) من طريق أبي عامر العقدي، وقرن أبو داود والترمذي وابن ماجه أبا داود الطيالسي بأبي عامر، وأحمد (٦/ ٣٦٤ رقم ٢٧٠٥٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٥/ ٩٩ رقم ٢٥٨) من طريق سُرَيج بن النعمان، وقرن الطبراني محمد بن سنان بسُرَيج، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٠٤) من طريق المعافى بن سليمان، جميعهم عن فليح، عن أيوب بن عبدالرحمٰن بن صعصعة، عن يعقوب بن أبي يعقوب، عن أم المنذر، به.
قال الترمذي: «هذا حديث جيِّد غريب».
وخالفهم زيد بن الحباب فرواه عن فليح، عن أيوب، عن يعقوب، عن أم مبشر وكانت إحدى خالات النبيِّ ﷺ. أخرجه الحاكم (٤/ ٢٠٤-٢٠٥) وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.
ورواه الترمذي (٢٠٣٧) عن عباس الدوري، عن يونس بن محمد، عن فليح، عن عثمان بن عبدالرحمٰن التيمي، عن يعقوب، عن أم المنذر، به.
قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث فليح، ويروى عن فليح عن أيوب بن عبدالرحمٰن».

(١) في (أ) و(ش) و(ف): «أو» بدل: «أبو».

(٢) أي: كان يظن أنه والدُ إبراهيم شيخ الشافعي، وهو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسْلَمي، وهو متروك.
قال ابن حجر في "الإصابة" (١٢٩٤٤): «وفليح بن سليمان الأسلمي، وكنيته أبو يحيى، وابنه [في المطبوع: ابن] محمد من رجال البخاري، وابن أبي فديك من أقرانه، فلعلَّه حمله عنه، ولم يُفصح باسم ابنه لصغره. قال محمد بن إسحاق: [لعله: ابن منده] فالتبس بمحمد بن أبي يحيى والد إبراهيم شيخ الشافعي، وليس هو به، بل رجع الخبر إلى فليح، كما قال الترمذي».

زُرعة، فلم يَعْرفه[١] من حديث محمَّد بن أبي يحيى، وجعل يعجَبُ، ويَضْطَربُ عليه الأمر، وكذلك[٢] كان يَضْطَربُ عليٌّ، حتى الآنَ وقَفتُ[٣] عليه، هو: فُلَيْح، ويُكنىٰ أبا يحيى .

٢٣١٢ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه أبو مَعْشَر[٥]، عن سعيد المَقبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وجائِزَتُهُ يَومٌ ولَيْلَةٌ، ومَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ[٦] جارَهُ. . .** »، الحديثَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: سعيد المَقبُري[٧]، عن أبي شُريح[٨] الخزاعي، عن عليٍّ[٩]، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ت) و (ك): « يرفعه ».
(٢) في (ت) و(ك): « وكذاك ».
(٣) في (أ) و (ش) و(ف): « وقعت » بدل: « وقفت ».
(٤) انظر المسألة رقم (٢٢٩٩) و(٢٣٠٩).
(٥) هو: نجيح بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها أبو إسحاق الحربي في "إكرام الضيف" (١٣) بلفظ: « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يؤذ ضيفه »
ورواه ابن المبارك في "الزهد" (٣٧٢) من طريق محمد بن عَجْلان، والحربي في "إكرام الضيف" (١٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٥٩٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٦٤) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق، كلاهما عن المقبري، به.
(٦) من قوله: « ضيفه وجائزته . . . » إلى هنا سقط من (ت) و (ك)؛ لانتقال النظر.
(٧) ضبَّب ناسخ (ف) على قوله: « المقبري ».
(٨) في (ش): « ابن شريح ».
(٩) كذا وقع هنا بإثبات « علي »، وسبق في المسألة رقم (٢١٩٥) أن الصحيح: عن سعيد، عن أبي شريح، عن النبيِّ ﷺ، وكذا رجَّح ابن المديني .

٢٣١٣ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن شُبْرُمة[٢]، عن أبي زرعة[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا؛ لَا عَدْوَىٰ، ولَا هَامَةَ**[*]**، ولَا صَفَرَ**[*] » ؟

قال أبي: خالف ابنَ شُبْرُمة ابنُ أخيه عُمارةُ بن القعقاع[٤]، فقال: عن أبي زرعة، عن رجُلٍ، عن ابن مسعود[٥]، عن النبيِّ ﷺ، وهو أشبهُ بالصَّواب.

٢٣١٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بعضُ أصحاب زائدة، عن زائدة[٦]، عن سِماك[٧]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **قَصُّ الشَّارِبِ مِنَ الدِّينِ** » ؟

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٢٩١)، والمسألة الآتية برقم (٢٣٤٣).

(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٢٧ رقم ٨٣٤٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١١٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٠٨ و٣١٢)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٨/ مسند علي)، وابن حبان في "صحيحه" (٦١١٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٦٨-١٦٩)، والبغوي في "شرح السنة" (٣٢٤٩).

(٣) هو: أبو زرعة بن عمرو بن جرير. قيل اسمه: هرم، وقيل غير ذلك.

(*) تقدم تفسيرها في المسألة رقم (٢٢٩١).

(٤) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٢٩١).

(٥) في (ت) و (ف) و (ك): « عن أبي مسعود ».

(٦) هو: ابن قُدامة. ولم نقف على روايته بهذا اللفظ، لكن رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٤٩٤) قال: حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يقصُّ من شاربه أو من شاربيه.

(٧) هو: ابن حرب.

قال أبي: حدَّثَناه أحمد بن يونس[١]، عن زائدة، موقوفً[٢] بهذا الإسناد، وهو أصحُّ ممَّن يرفعه .

٢٣١٥ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن موسى[٤] وغيرُهُ، عن الأعمَش، عن أبي وائل[٥]، عن عبدالله[٦]، عن النبيِّ ﷺ: **« لَا يَتَنَاجَى[٧] اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ »**.

ورواه جَرير[٨] بن حازم، عن عاصم بن بَهْدَلَة، عن أبي وائل،

(١) تابعه عليه عمرو بن مرزوق، وروايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (٦٠٣٣). وانظر "الأوسط" لابن المنذر (١/ ٢٣٩)، و"التمهيد" لابن عبدالبر (٢١/ ٦٣).

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) انظر المسألة رقم (٢٤٤٧) و(٢٥٣٠).

(٤) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢٦٩٩)، والشاشي في "مسنده" (٥٤٠ و٥٤٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٠٧) و(٧/ ٣٦٤).
ورواه مسلم في "صحيحه"(٢١٨٤) من طريق أبي معاوية وعيسى بن يونس وسفيان ابن عيينة، ثلاثتهم عن الأعمش، به .
ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٢٩٠)، ومسلم في "صحيحه" (٢١٨٤) من طريق جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، به، مرفوعًا.

(٥) هو: شقيق بن سلمة.

(٦) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٧) كذا في جميع النسخ، ومثله في كثير من مصادر التخريج، لكنَّ إثبات حرف العلة في مثل ذلك صحيحٌ أيضًا، وله وجوهٌ في العربية ذكرناها في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨ و٣٣١)، وانظر المسألة رقم (٢٤٤٧).

(٨) لم نقف على روايته على هذا الوجه، والحديث أخرجه الطحاوي في "شرح المشكل" (١٧٩٠) من طريق ابن وَهْب، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ١٥٨) من طريق محمد بن مخلد العطار، عن حماد بن الحسن، عن أبي عاصم، =

عن عبدالله[(١)]، موقوفً[(٢)]؛ أيُّهما أصحُّ ؟

قال: جميعًا صحيحَين[(٣)]؛ ولكنْ عاصمٌ قصَّر به .

٢٣١٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاق بن يوسف الأزرق، عن عمر بن ذَرٍّ[(٤)]، عن العَيْزار بن جَرْوَل، عن أبي عُمَير

= كلاهما (ابن وَهْب وأبو عاصم)، عن جرير، عن عاصم، عن زر - أو عن أبي وائل - عن ابن مسعود، به مرفوعًا.

قال الخطيب: « رواه محمد بن أحمد بن عبدالله بن أبي الثلج، عن حماد بن الحسن فقال: عن زر وأبي وائل، وهو غريبٌ من حديث عاصم، تفرَّد به جرير عنه ».

ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٤٦٠ رقم ٤٣٩٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥١١٤)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١٧٨٩) من طريق حماد بن زيد، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٨٩ رقم ١٠٤١٩) من طريق سليمان بن طرخان، وفي (١٠٤٢٠) من طريق المسعودي، ثلاثتهم عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، به، مرفوعًا.

(١) جاء في جميع النسخ بعد هذا الموضع زيادة قوله: « عن النبيِّ ﷺ: « لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ ». ورواه جَرير بن حازم، عن عاصم بن بَهْدَلة، عن أبي وائل، عن عبدالله »، وهو تكرار ظاهر؛ سبَّبه انتقال النظر، والله أعلم.

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: قال: جميعًا صحيحان، لكنَّ ما هاهنا يخرَّج على وجهين ذكرناهما في تعليقنا على المسألة رقم (٢٥)، و(٧٥٩).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٤٠٨ رقم ٣٨٧٦) من طريق وكيع، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٧٠٧) من طريق شعيب بن حرب، والبيهقي في "الشعب" (٤٨٠٠) من طريق حسين الجعفي، ثلاثتهم عن عمر بن ذَر، به .

ورواه أحمد (١/ ٤٢٥ رقم ٤٠٣٦) من طريق يعلى بن عبيد، عن عمر بن ذر، عن العيزار أن ابن مسعود، به. بإسقاط أبي عمير.

- من أصحاب عبدالله - عن عبدالله[١]، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصة الخادم واللَّعنة: أَنَّ امْرَأَةً بَعَثَتْ خَادِمًا في طَلَبِ حَاجَةٍ فَاسْتَبْطَأَ الخَادِمَ، فَلَعَنَتْهَا[٢]... القصَّة ؟

فقال أبي: حدَّثنا ابنُ الطَّبَّاع[٣]، عن إسحاق الأزرق[٤] هكذا، وحدَّثنا أبو نُعَيم[٥]، عن عمر بن ذَرٍّ، عن العَيْزار بن جَرْوَل، عن أبي عُمَير - من أصحاب عبدالله -، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً، بلا ذكر « عبدالله ».

قال أبي: حديثُ أبي نُعَيم أصحُّ[٦].

٢٣١٧ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه الأَجْلَحُ[٨]، ومحمدُ بنُ

---

(١) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) في رواية أحمد السابقة: « فبعثتِ الجاريةَ... فأبطأَتْ فلعنتها »، والجادَّة فيما أثبتناه أن يقال: « فاستبطأتِ الخادمَ»، أي: عَدَّتها بطيئةً، لكن يخرَّج ما في النسخ على ما جاء عن العرب من مثل قولهم: « ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَهَا »، والجادَّة: أبقَلَتْ. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٧٨).

(٣) هو: محمد بن عيسى بن الطباع.

(٤) في (ت) و (ف) و (ك): « إسحاق بن الأزرق »، والمثبت هو الصواب، قال المزي في "تهذيب الكمال" (٢/ ٤٩٦): « إسحاق بن يوسف بن مِرداس القُرشي المَخْزومي أبو محمد الواسطي المعروف بالأزرق ».

(٥) هو: الفضل بن دُكَين.

(٦) في هامش النسخة (أ) حاشية بخط محمد بن العطارر - فيما يبدو -، ونصها: « ليس كما قال ».

(٧) تقدمت هذه المسألة مختصرةً برقم (١٢٠٤).

(٨) هو: ابن عبدالله الكندي.

سالم، وجابرٌ الجُعْفيُّ[(١)]، عن عامر الشَّعبي:

فقال الأَجْلَح[(٢)]: عن عبدالله بن الخَليل، عن زيد بن أرقَم،

---

(١) هو: جابر بن يزيد.

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٧٤ و٣٧٥ رقم١٩٣٤٢ و١٩٣٤٤) من طريق هشيم بن بشير وسفيان بن عيينة، والحميدي في "مسنده" (٨٠٣)، والقطيعي في "زوائد فضائل الصحابة" (١٠٩٥) من طريق سفيان بن عيينة، وأبو داود في "سننه" (٢٢٦٩)، والنسائي في "المجتبى (٣٤٩٠)، وفي "الكبرى" (٥٦٨٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٠٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٦٧) من طريق يحيى القطان، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٣٧٩)، والنسائي في "المجتبى (٣٤٨٩)، وفي "الكبرى" (٥٦٨٣)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١٧٣ رقم ٤٩٩٠) من طريق علي بن مسهر، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٤٠)، والحاكم في "المستدرك"(٣/ ١٣٥) و(٤/ ٩٦) من طريق عيسى بن يونس ومالك بن إسماعيل، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١٧٣ رقم ٤٩٩٠) من طريق يحيى الحماني، عن أبي بكر بن عياش، جميعهم عن الأجلح، عن الشعبي، عن عبدالله بن الخليل، عن زيد بن أرقم، به.

ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار"(٤/ ٣٨٢)، و"شرح المشكل"(٤٧٦٠) من طريق جعفر بن عون، أو يعلى بن عبيد - والشك من الطحاوي-، عن الأجلح، به.

ورواه قيس بن الربيع، عن الأجلح، واختُلِف على قيس؛ فرواه الطبراني في "الكبير" (٥/ ١٧٣ رقم ٤٩٩٠) من طريق يحيى الحماني وجُبارة بن المغلِّس، كلاهما عن قيس، عن الأجلح بالإسناد السابق.

ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٨٣) قال: حدثنا قيس، عن الأجلح، عن الشعبي، عن عبدالله بن خليل، عن علي، به مرفوعًا.

ورواه خالد الواسطي عن الأجلح، واختُلف على خالد؛ فرواه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٤٠) و(٢/ ٦٣٨/ السلفي)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١٧٣ رقم ٤٩٩٠) من طريق مسدَّد، والعقيلي (٢/ ٦٣٨) من طريق العباس بن طالب، كلاهما عن خالد، عن الأجلح، عن الشعبي، عن عبدالله بن خليل، عن زيد بن أرقم، به.

ورواه النسائي في "المجتبى (٣٤٩١)، وفي "الكبرى"(٥٦٨٥) من طريق إسحاق =

عن النبيِّ ﷺ؛ في القُرعَة[(١)].

وتابعه محمَّد بن سالم[(٢)].

= ابن شاهين، عن خالد، عن أبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن رجل من حضرموت، عن زيد بن أرقم، به .
ورواه الثوري، عن الأجلح، واختُلِف على الثوري؛ فرواه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٤٠/السلفي) من طريق عبدالملك بن الصبَّاح، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١٧٢ رقم ٤٩٨٨) من طريق أحمد بن الفرات، كلاهما عن الثوري، عن الأجلح، عن الشعبي، عن عَبْدِ خَير، عن زيد بن أرقم، به .
ورواه عبدالرزاق عن الثوري، واختُلِف على عبدالرزاق: فرواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٧٣ رقم ١٩٣٢٩) عن عبدالرزاق، عن الثوري بالإسناد السابق.
ورواه أبو داود في "سننه"(٢٢٧٠)، والنسائي في "المجتبى (٣٤٨٨)، و"الكبرى" (٥٦٨٢) من طريق خُشَيْش بن أَصْرَم، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٤٨) من طريق إسحاق بن منصور، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١٧٢ رقم ٤٩٨٧) من طريق إسحاق الدَّبَري، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٦٦-٢٦٧) من طريق أحمد ابن الأزهر، جميعهم عن عبدالرزاق، عن الثوري، عن صالح الهَمْداني، عن الشعبي، عن عَبْدِ خَير، عن زيد بن أرقم، به .
وكذا رواه ابن عساكر عن عبدالرزاق؛ كما في "العلل" للدارقطني (٣/ ١١٨).
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٧٩) في ترجمة عبدالله بن خليل: «ولا يُتابَع عليه». وقال العقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٤٠): «ولا يُتابِعُ الأجلحَ على هذا - مع اضطرابه فيه - إلا من هو دونَه: محمد بن سالم». وقال في (٢/ ٦٣٩): «الحديثُ مضطربُ الإسناد، متقاربٌ في الضعف». وانظر "البداية والنهاية" (٥/ ١٠٧-١٠٨).

(١) في (ش): «القربة» مهملة الباء. وتقدم ذكر متن الحديث بتمامه في المسألة رقم (١٢٠٤).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الطريق، ولكن رواه الحميدي في "مسنده" (٨٠٤)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١٧٤ رقم ٤٩٩٢) من طريق ابن عيينة، عن محمد بن سالم، عن الشعبي، عن علي بن ذريح - كذا -، عن زيد بن أرقم، به . =

وخالفَهُما جابر الجُعْفيُّ[١] فيما روى عنه وَرْقاء[٢]، فقال: عن الشَّعبي، عن عليِّ بن زَرْبِي، عن زيد بن أرقَم، عن النبيِّ ﷺ.

وقال غير وَرْقاء: عن جابر، عن الشَّعبي، عن عليِّ بن ذَرِيح، عن زيد بن أرقَم.

ورواه الشَّيْباني[٣]، عن الشَّعبي، عن رجل من حَضْرَمَوْت، عن زيد بن أرقَم، موقوفً[٤]، ولم يرفَعْه.

ورواه سَلَمة بن كُهَيل[٥]، عن الشَّعبي، عن أبي الخَليل - أو

= ورواه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٤٠/ ط. السلفي) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن محمد بن سالم، عن الشعبي، عن علي بن ذَرِيْ، عن زيد بن أرقم، به .
قال العقيلي: « هكذا قال: عن علي بن ذَرِي ». ومن طريق الحميدي أخرجه العقيلي (٢/ ٦٣٩/ ط. السلفي)، ونقل عن ابن عيينة قوله: « خالف [أي محمد بن سالم] أجلحَ، وأجلحُ أحفظهما ».
وذكر ابن ماكولا في "الإكمال" (٣/ ٣٨٣) أن محمد بن سالم يرويه عن جابر الجعفي، عن الشعبي، عن علي بن ذَرِي، عن زيد بن أرقم، به .

(١) ذكر الدارقطني في "العلل" (٣/ ١١٧) أن جابرًا الجعفي يرويه عن الشعبي، عن عبدالله بن الخليل، عن زيد بن أرقم، به ، بمثل رواية الأجلح.

(٢) هو: ابن عمر اليشكري. وقد ذكر ابن ماكولا في "الإكمال" (٣/ ٣٨٣) أن ورقاء رواه عن جابر الجعفي، عن الشعبي، عن علي بن ذَرِي، عن زيد بن أرقم، به .

(٣) هو: أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان. وروايته أخرجها النسائي في "المجتبى (٣٤٩١)، وفي "الكبرى" (٥٦٨٥) من طريق خالد الواسطي، عن الشيباني، به.
ورواه أبو إسحاق الفزاري - كما في "العلل" للدارقطني (٣/ ١١٨)- عن أبي إسحاق الشَّيباني، عن الشعبي، عن عبدالله بن الخليل، عن زيد بن أرقم، به.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب، وهو جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٧/ ١٧٨)، وأبو داود في "سننه" (٢٢٧١)، =

ابن الخَليل - أنَّ عليًّا قضى. . . ، ولم يَذكُر زيدَ بن أرقَم ؟

وأتقَنُهم[(١)]: سَلَمة بن كُهَيل[(٢)]، والشيبانيُّ قويٌّ[(٣)].

٢٣١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زهيرٌ[(٤)]؛ قال: حدَّثنا أبو بَلْج[(٥)]؛ قال: حدَّثني أبو الحَكَم عليٌّ البصري[(٦)]، عن أبي بَحْر[(٧)]، عن البراء؛ قال: قال النبيُّ ﷺ:« **أَيُّمَا مُسْلِمَيْنِ التَقَيَا فَتَصَافَحَا، تَنَاثَرَ خَطَايَاهُمَا**[(٨)] » ؟

= والنسائي في "المجتبى" (٣٤٩٢)، وفي "الكبرى" (٥٦٨٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٦٧).

قال النسائي في "المجتبى" :« هذا صوابٌ، والله سبحانه وتعالى أعلم ». وقال في "الكبرى" :« هذه الأحاديث كلُّها مضطربةُ الأسانيد ». وقال:« وسلمةُ بن كُهَيل أثبتُهم، وحديثه أولى بالصَّواب ، والله أعلم ». وقال البيهقي:« هذا موقوفٌ، وابن الخليل ينفردُ به »، ثم ذكر أن حديث سلمة بن كهيل هذا أصحُّ ما روي في الباب .

(١) في (ك):« وأسهم ».

(٢) في (ف):«زيد بن سلمة بن كهيل».

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي النص سقطٌ، ومن الواضح أن عبارة:« وأتقنهم سلمة بن كهيل، والشيباني قوي » من كلام أبي حاتم، فلعل قوله:« قال أبي» سقط مع بداية جواب أبي حاتم، والله أعلم. وقد تقدم في المسألة رقم (١٢٠٤) قول أبي حاتم: «قد اختلفوا في هذا الحديث، فاضطربوا، والصَّحيح حديث سلمة بن كهيل ».

(٤) هو: ابن معاوية، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٣-٢٩٤ رقم ١٨٥٩٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير"(٣/ ٣٩٦) تعليقًا.

(٥) في (ت) و (ك):« بلح » بالمهملة. وهو: يحيى بن أبي سُليم.

(٦) في (ش):« أبو الحكم عن النصري »، وفي (ك):« أبو الحاكم علي البصري ».

(٧) ذكره ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (٢/ ٤١٤)، ونقل عن أبي حاتم قوله فيه: « مجهول ».

(٨) كذا في جميع النسخ، والجادة:« تناثرت خطاياهما » كما في بعض مصادر =

قال أبي: قد جَوَّد زهيرٌ هذا الحديثَ، ولا أعلم أحدًا جَوَّد كتجويد زهير هذا الحديث.

قلتُ لأبي: هو محفوظٌ؟

قال: زهيرٌ ثقة[1].

٢٣١٩ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه الأسود بن عامر[3]، عن

= التخريج، وفي بعضها أيضًا: «تحاتَّت»، لكنَّ ما هنا صحيحٌ، ويخرَّج على جواز تذكير الفعل إذا أُسنِد إلى جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(١) هذا الحديث يرويه أبو بَلْج واختُلف عنه؛ فرواه زهير بن معاوية، كما سبق، ورواه البخاري في "التاريخ الكبير"(٣/ ٣٩٦) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٥٢١١)، وابن أبي الدنيا في "الإخوان" (١١٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٧٣)، والروياني في "مسنده" (٤٢٨)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٥٤) من طريق هشيم، والطيالسي في "مسنده" (٧٨٧)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٩٦) تعليقًا من طريق أبي عوانة، كلاهما عن أبي بلج، عن زيد بن أبي الشعثاء أبي الحكم، عن البراء، به . بإسقاط: «أبي بحر». ووقع في رواية الطيالسي: «زياد أبي الحكم البجلي». ومن طريق أبي داود رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ١٤)، ومن طريق أبي يعلى رواه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٩٣).
قال ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (٢/ ٢٨-٢٩) بعد أن ذكر رواية هشيم وأبي عوانة: «وخالفهم زهير بن معاوية، عن أبي بلج قال: حدثني علي أبو الحكم فسمَّاه عليًّا، وانفرد بذلك، ومن طريقه أخرجه أحمد، وخالف زهير أيضا في السند، فأدخل بين أبي الحكم والبراء بن عازب راويًا، وهو: أبو بحر».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤٨٥)، وفيها التنبيه على خطأ آخرَ وقع فيه غالبُ بن فائد الراوي عن شريك؛ حيثُ جعل الحديث عن ابن مسعود.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٥/ ٢٧٤ رقم ٢٢٣٦٠)، وعبد بن حميد (٢٣٥)، والدارمي (٢٤٩٣)، وابن ماجه في "سننه" (٣٧٤٦)، وابن حبان في =

شَريك[١]، عن الأعمَش، عن أبي عمرو الشَّيْباني[٢]، عن أبي مسعود[٣]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ** »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما أراد: « **الدَّالُّ عَلَى الخَيْرِ[٤] كَفَاعِلِهِ** ».

قلتُ: الخطأُ ممَّن هو؟

قال: من شَريك[٥].

= "صحيحه" (١٩٩١/ موارد الظمآن)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٣٠ رقم ٦٣٨)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢٧٧ رقم ١٠٣٤)، والبيهقي في "الكبرى" (١٠/ ١١٢). وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٢٩ رقم ٦٣٧) من طريق عبدالحميد بن بحر، عن شريك، به.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٣٠ رقم ٦٣٨) من طريق طلق بن غنام، وقرنه الطبراني برواية الأسود بن عامر، وأبو الشيخ الأصبهاني في "الأمثال" (٣٤) من طريق عثمان بن زُفَر، كلاهما (طلق وعثمان) عن شريك، عن الأعمش، عن أبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود، به.

(١) هو: ابن عبدالله النخعي القاضي. (٢) هو: سعد بن إياس.

(٣) في (ت) و (ك): «ابن مسعود». وأبو مسعود: هو عقبة بن عمرو الأنصاري البدري.

(٤) قوله: « على الخير» سقط من (ك).

(٥) قال الإمام أحمد في الموضع السابق: « وذكر شاذانُ أيضًا حديث: "الدالُّ على الخير كفاعِله"». وقال أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢٧٨ رقم ١٠٣٥) بعد أن ذكر رواية شاذان السابقة، قال: « وقال النبي ﷺ: "الدالُّ على الخير كفاعِله"».

فدلَّ هذا على أن الأسود بن عامر شاذان رواه عن شريك باللفظين كليهما.

والحديثُ معروفٌ عن الأعمش، عن أبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال: « من دلَّ على خير فله مثلُ أجر فاعله ». أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٨٩٣) من طريق سفيان الثوري وشعبة وأبي معاوية محمد بن خازم وعيسى بن يونس، كلهم عن الأعمش، به هكذا.

٢٣٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زُهَير[١]، عن أبي إسحاق[٢]، عن ثُمامة بن بِجاد؛ قال: أنذرتُكُم: « سوفَ أصلِّي » « سوفَ أصومُ ».

ورواه إسرائيل[٣]، عن أبي إسحاق، عن العَيْزار[٤]، عن ثُمامة بن بِجاد[٥].

قلتُ لأبي: هو محفوظٌ، حديث إسرائيل ؟

قال: نعم .

٢٣٢١ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه الفَيْض بن الوَثِيق[٧]،

---

(١) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٢٣٧)، وأحمد في "الزهد" - كما في "الإصابة" (٢/ ٢٨)- وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١/ ٥٠٨-٥٠٩). قال أبو نعيم: « ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن ثمامة بن بجاد، وكانت له صحبة».

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٣) هو: ابن يونس. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٧٦)، وابن صاعد في "زوائده على الزهد لابن المبارك" (١٢).

(٤) هو: ابن حُرَيث .

(٥) من قوله: « قال أنذرتكم. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٦) نقل بعض هذا النص ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص ٨٠١) شرح الحديث (٤٨).

(٧) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وذكر الدارقطني في "العلل" (١١) أن حكَّام بن سَلْم يرويه عن علي بن عبدالأعلى، عن أبي النعمان، عن أبي وقَّاص، عن سلمان، به. والحديث رواه البزار في "مسنده" (٢٥٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٧٠ رقم٦١٨٦)- ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٥١) من طريق مهران بن أبي عمر، عن علي بن عبدالأعلى، عن أبي النعمان، عن أبي وقَّاص، عن سلمان، به. وسقط من مطبوع الطبراني اسم: علي ابن أبي طالب رضي الله عنه .

عن حَكَّام الرازي[١]، عن عليِّ بن عبدالأعلى، عن أبي النُّعمان[٢]، عن سلمان؛ قال: خرج أبو بكر وعمر مِنْ عندِ النبيِّ ﷺ فاستقبلهما عليٌّ وهما يُقْبِلان، فقال عليٌّ: ما لي أراكما [ثَقِيلَيْنِ][٣] ؟ فقالا: سمعنا النبيَّ ﷺ، يقول[٤]: « **مِنْ عَلَامَةِ المُنَافِقِ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وإِذَا اتُّمِنَ[٥] خَانَ** » ؟

قال أبي: يَرويه الرازيُّون، وإبراهيم بن طَهْمان[٦]، عن علي بن عبدالأعلى، عن أبي النُّعمان، عن أبي وقَّاص، عن زيد بن أرقم، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ وَعَدَ رَجُلاً أَنْ يَأْتِيَهُ، ومِنْ نِيَّتِهِ أَنْ يَأْتِيَهُ، فَلَمْ يَأْتِهِ، فَلَيْسَ بِمُخْلِفٍ** ».

قلتُ: أيُّهما أصحُّ ؟

---

(١) هو: ابن سَلْم الرازي.

(٢) تقدم في التخريج أن أبا النعمان يرويه عن أبي وقاص، عن سلمان، وسيأتي هكذا في كلام أبي حاتم، فإما أن تكون رواية فيض بن وثيق، عن حكام بن سلم هكذا جاءت، أو يكون سقط من الإسناد هنا «عن أبي وقاص».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه، وقد استدركناه من "مسند البزار"، و"الكبير" للطبراني، و"تهذيب الكمال".

(٤) قوله: «يقول» سقط من (ت) و(ك).

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « إِذَا ٱؤْتُمِنَ »، لكنَّ ما في النسخ جائزٌ على مذهب الكوفيين. انظر تعليقنا على على المسألة رقم (٢١٧٥/أ).

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٩٩٥)، والترمذي في "جامعه" (٢٦٣٣)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١٩٩رقم ٥٠٨٠)، والدارقطني في "الأفراد" (١٣٦/أ/ أطراف الغرائب)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (١٨٨٢).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٩٨). =

قال: الحديثين مُضطربين(*)، وفي الإسناد مَجْهولين(*): أبو النعمان وأبو الوقَّاص[1].

٢٣٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ فقلتُ: حدَّثْتَنا أنت عن مسلم[2]، عن شُعبة، عن سُلَيمان الأعمَش، عن تميم بن سَلَمة، عن هلال بن عبدالله، عن جَرير، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ يُحْرَمْ مِنَ الرِّفْقِ، حُرِمَ الخَيْرَ كُلَّهُ** ».

= قال الترمذي: « هذا حديث غريب وليس إسناده بالقوي، علي بن عبد الأعلى ثقة، ولا يعرف أبو النعمان ولا أبو وقَّاص وهما مجهولان ». وقال الدارقطني في "الأفراد": « تفرَّد به خالد بن عمرو، عن إبراهيم بن طهمان، عن علي بن عبدالأعلى، عن النعمان بن المنذر، عن أبي وقاص ». وقال الدارقطني في "العلل" (١١): « يرويه علي بن عبدالأعلى الثعلبي واختُلف عنه فرواه حكَّام بن سَلْم، عن علي بن عبدالأعلى، عن أبي نعمان، عن أبي وقَّاص، عن سلمان. ورواه إبراهيم بن طهمان، عن علي بن عبدالأعلى، فأسنده عن زيد بن أرقم عن النبيِّ ﷺ. وأبو النعمان مجهولٌ، وعلي بن عبدالأعلى ليس بالقويِّ. والحديث مُضطرب غير ثابت. وقيل: إن أبا النعمان هو الحارث بن حصيرة، والله أعلم ».

(*) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: « الحديثان مضطربان، وفي الإسناد مجهولان »، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، وقد خرَّجناه على وجهين تقدم ذكرهما في تعليقنا على المسألة رقم (٢٥) و(٧٥٩).

(١) وحكم عليهما بالجهالة أيضًا الترمذي في "جامعه" (٢٦٣٣)، وحكم الدارقطني في "العلل" (١٨٦/١) بالجهالة على أبي النعمان فقط.

(٢) هو: ابن إبراهيم الفراهيدي. وتابعه على روايته: عفَّانُ بن مسلم، وروايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (٢١٩/٢). قال الخطيب: « كذا رواه عفَّانُ وغُنْدر هذا الحديث عن شعبة، وخالفهما أبو عامر العقدي، وأبو داود الطيالسي ويعقوب الحضرمي؛ فرَوَوه عن شعبة، عن الأعمش، عن تميم بن سلمة، عن عبدالرحمن بن هلال، عن جرير، وكذلك رواه أبو معاوية، وجرير بن عبدالحميد، وزهير بن =

وحدَّثْتَنا عن أبي الوليد[1]، عن شُعبة، عن الأعمَش، عن تميم - أو هلال - عن جَرير، عن النبيِّ ﷺ.

وحدَّثْتَنا عن عمرو بن مرزوق[2]، عن شُعبة، عن الأعمَش، عن تميم بن سَلَمة، عن عبدالرحمٰن بن هلال، عن جَرير، عن النبيِّ ﷺ.

وكذلك رواه وَكيع[3]، عن الأعمَش، عن تميم، عن عبدالرحمٰن ابن هلال، عن جَرير، عن النبيِّ ﷺ.

وكذلك رواه شَريك[4]، عن محمَّد بن إسماعيل، عن عبدالله بن هلال، عن جَرير، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: الصَّحيحُ: حديث الأعمَش، عن تميم، عن عبدالرحمٰن

= معاوية، وشريك، وجعفر الأحمر، وعمار بن رزيق، وموسى بن أَعْيَن، عن الأعمش، وهو الصواب».

(١) هو: هشام بن عبدالملك الطيالسي. وروايته أخرجها الرَّامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص ٤٨٤).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢/ ٣٤٦ رقم٢٤٤٩).
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٧٠١) عن شعبة، بمثله. ورواه البخاري في "الأدب المفرد" (٤٦٣) من طريق محمد بن كثير، عن شعبة، به.

(٣) روايته أخرجها في "كتاب الزهد" له (٤٦١)، ومن طريقه مسلم في "صحيحه" (٢٥٩٢).

(٤) هو: ابن عبدالله النخعي. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٤٧ رقم٢٤٥٤) من طريق شريك، عن محمد بن أبي إسماعيل، عن عبدالرحمٰن بن هلال، عن جرير، عن النبيِّ ﷺ».
ورواه مسلم (٢٥٩٢) من طريق عبدالواحد بن زياد، عن محمد بن أبي إسماعيل، عن عبدالرحمٰن بن هلال به.

ابن هلال، عن جَرير، عن النبيِّ ﷺ[١].

٢٣٢٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه شَريك[٣]، عن خَلَف بن حَوْشَب، عن مَيْمون بن مِهْران، عن أم الدَّرْداء؛ قالت: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « **أَثْقَلُ مَا يُوضَعُ في المِيزَانِ الخُلُقُ الحَسَنُ** »؟

قال أبي: أمُّ الدَّرْداء هذه لم تسمع من النبي ﷺ، يَروي جماعةٌ عن أم الدَّرْداء هذا الحديثَ عن أبي الدَّرْداء، عن النبيِّ ﷺ.

منهم[٤]: عَطاءٌ الكَيْخاراني، عن أم الدَّرْداء، عن أبي الدَّرْداء.

ورواه أيضًا عنها: مُعَلَّى بن هلال[٥]، فقال: عن أم الدَّرْداء، عن أبي الدَّرْداء[٦]؛ وهو الصَّحيحُ.

٢٣٢٤ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه خلَّاد بن يحيى، عن

---

(١) رواه مسلم (٢٥٩٢) من طرق عن الأعمش، عن تميم، عن عبدالرحمٰن بن هلال، عن جرير، به.
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٣٢).
(٣) هو: ابن عبدالله النخعي.
(٤) قوله: « منهم » سقط من (ك).
(٥) كذا في جميع النسخ، ولعلَّه متصحف عن « يعلى بن مَمْلَك »، فهو الذي يروي هذا الحديث عن أم الدرداء كما سبق في المسألة رقم (٢٢٣٢)، أما معلًّى فلا رواية له عن أم الدرداء، والله أعلم.
(٦) قوله: « عن أبي الدرداء » ليس في (أ) و(ش)، ومن قوله: « ورواه أيضًا. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.
(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٩٤) من كلام أبي زرعة وأبي حاتم معًا.

الثَّوري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عمرو بن حُرَيث، عن عمر ابن الخطَّاب، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ الرَّجُلِ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ[(١)]؛ إنما هو: عمر[(٢)]، موقوفٌ[(٣)].

٢٣٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه نُعَيم بن حمَّاد، عن إبراهيم بن الحَكَم بن أَبان، عن أبيه، عن عِكرمَة؛ قال: تزوَّج ابن عمر، فاشتَرى[(٤)] بدرهَم طعامًا، وبدرهَم لَحمًا، وبدرهَم شيئًا آخرَ، ثم دعا الناسَ فأكلوا ولم يأكُلْ، فقال: لولا أنَّ رسولَ الله ﷺ لم يأكُل لأكَلتُ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٣٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه آدم[(٥)]، عن يزيد بن

(١) قوله: «هذا خطأ» سقط من (ك).
(٢) في (ك): «عمرو».
(٣) قوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥)، والذي في المسألة (٢١٩٤): «إنما هو عن عمر قوله».
(٤) في (ك): «قال: فاشترى».
(٥) هو: ابن أبي إياس، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٨٨٤/كشف) وقال: «لا نعلم له طريقًا عن بريدة إلا هذا، ولا نعلم رواه إلا آدم، عن يزيد».
ورواه الروياني في "مسنده" (٦٤)، وابن البختري في "ستة مجالس من أماليه" (١١٦/مجموع فيه مصنفات ابن البختري)، والطبراني في "الأوسط" (٧٠٦٨)، و"الشاميين" (٢٤٤٥)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٧٩) من طريق محبوب بن القواريري، عن يزيد، به. =

زُرَيع[١]، عن عَطاء الخُراساني، عن عبدالله بن بُرَيدة الأَسْلَمي، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّا نَهَيْنَاكُمْ عَنْ قِرَانِ التَّمْرِ فَاقْرِنُوهُ**[٢]، **فَقَدْ وَسَّعَ اللهُ الخَيْرَ** » ؟

= ومن طريق ابن شاهين رواه ابن الجوزي في "الناسخ والمنسوخ" (٣٣١).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عطاء الخراساني إلا يزيد بن بزيع ».

(١) في (ك): « رزيع ». والمثبت من بقية النسخ، وكذا وقع في "كشف الأستار عن زوائد البزار"، ومثله في الأصول الخطية لـ "مسند الروياني"، و"أمالي ابن البختري" و"مسند الشاميين" للطبراني، و"الناسخ والمنسوخ" لابن شاهين، إلا أن محققيها خطَّؤا هذا، وصوبوها « بزيع ».
ووقع في "الأوسط" للطبراني: « بزيع »، وكذا في "الناسخ والمنسوخ" لابن الجوزي، ولم يذكر المحققان أن في أصليهما خلاف ذلك، مع أن ابن الجوزي رواه من طريق ابن شاهين الذي وقع عنده: « زريع »، وأما "الأوسط" للطبراني: فقد نقل العيني في "عمدة القاري" (٣/١٣) إسناده، وفيه: « يزيد بن زريع » !
والذي نراه: أن يزيد بن بزيع، ويزيد بن زريع، كلاهما يروي عن عطاء الخراساني، لكن يزيد بن زريع هذا هو الرَّملي، وليس أبا معاوية البصري، فليس من المعقول أن تجمع المصادر التي ذكرناها على هذا الخطأ، مع تعدد الرواة عنه!!
هذا مع أنه جاءت روايته عن عطاء الخرساني في غير هذا الحديث. فانظر: "السنة" لابن أبي عاصم (١٣٨٠)، و"تفسير ابن جرير الطبري (١٦/٢١٨)، و"مسند الشاميين" للطبراني (٢٤٤٤)، و"سنن الدارقطني" (٣/ ١٦٣ رقم٢٤٠)، و"مستدرك الحاكم" (٢/١٧).
وترجم له الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٤٢٢ رقم ٩٦٩١) فقال: « يزيد بن زريع شيخ رملي لا يكاد يعرف، يروي عن عطاء الخراساني، ضعفه ابن معين»، فتعقبه ابن حجر في "لسان الميزان" (٦/ ٢٨٧ رقم ١٠١١) بقوله: « صوابه: يزيد بن بزيع، وقد مرَّ ». والظاهر أن كلام الحافظ ابن حجر هنا هو عمدة أولئك المحققين الذين غيروا العبارة في تلك الكتب، والله أعلم.

(٢) في (ت) و(ك): « فافرزوه »، ولم تنقط الزاي في (ك)، وقِرَانُ التمر: هو جمع =

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٣٢٧- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعاذ بن خالد العَسْقَلاني[(١)]، عن زهير بن محمد، عن[(٢)] شُرَحْبيل بن سعد، عن جَبَّار بن صخر؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « **إِنَّا نُهِينَا أَنْ تُرَى عَوْرَاتُنَا** »؟

فقال[(٣)] أبي: هذا الحديثُ بعينه حدَّثنا مُعاذ بن حسان[(٤)]؛ قال: حدَّثنا إبراهيمُ بن محمَّد بن أبي[(٥)] يحيى، عن شُرَحْبيل بن سعد، عن

= التمرتَين في لُقمة واحدة، ونحوه القِرانُ في الحج، وهو جمعُه مع العمرة في الإحرام، ويقال في فعله: قَرَن، ولا يقال أَقرَنَ، أفاده القاضي عياض في "مشارق الأنوار" (٢/ ١٨٠)، وقال: « وجاء في الحديث: " نَهَى عن الإقرَان في التَّمر"؛ كذا في أكثر الروايات، وصوابه: القِرَان ».اهـ.
وانظر "مقدمة فتح الباري" (ص ١٧٢).

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢٢)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٢٢-٢٢٣)، وابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٣١٢/ ترجمة جبار).
ومن طريق الحاكم رواه البيهقي في "الشعب" (٧٣٦٣).
وعزاه الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٢/ ٥٦) إلى ابن شاهين وابن السكن.

(٢) في (ك): « بن » بدل: « عن ».

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».

(٤) تابعه يحيى بن عبدالله المسكني، وروايته أخرجها أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٤٧٢).
وعزاه الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٢/ ٥٧) إلى ابن منده.
ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٦١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢٢) من طريق الحسن بن عبدالملك، عن ابن أبي الزناد، عن شرحبيل بن سعد، عن جَبَّار، به.

(٥) قوله: « أبي » سقط من (ش).

جَبَّار بن صخر[١].

٢٣٢٨ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُويد[٣]، عن الأوزاعي، عن محمَّد بن المُنكَدِر، عن جابر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ أُبْلِيَ خَيْرًا**[٤]**، فَلْيُكَافِئْ عَلَيْهِ**[٥]**، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُكَافِئُ عَلَيْهِ**[٦]**، فَلْيَشْكُرْهُ؛ مَنْ فَعَلَ فَقَدْ شَكَرَ، وَمَنْ تَرَكَ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ تَحَلَّى بَاطِلاً فَهُوَ كَلَابِسِ ثَوْبَي زُورٍ** »؟

---

(١) قال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٥٠) في ترجمة معاذ بن خالد: « هو شيخٌ تشبه أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديثَ إبراهيم بن أبي يحيى، ودليلنا أن أحاديثه من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى حديثٌ رواه معاذ بن خالد عن زهير بن محمد قال: حدثني شرحبيل بن سعد: أنه سمع جبار بن صخر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " نُهينا أن تُرى عوراتُنا "، وقد حدثني بهذا الحديث بعينه معاذ ابن حسان نزيل برذعة قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن شرحبيل بن سعد ».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤٤٨)، وانظر المسألة رقم (٢٤٦٩) و(٢٥٦٩).

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط"(٦٦١٧)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٦٤).
قال الطبراني: « لم يروه عن الأوزاعي إلا أيوبُ بن سويد ».
ورواه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٦/ ١٤٧) من طريق صدقة بن عبدالله، عن الأوزاعي، عن أبي الزبير، عن جابر: أن النبي ﷺ، به.
قال أبو نعيم: « كذا رواه صدقة عن الأوزاعي، عن أبي الزبير- واسمه محمد بن تدرس- وتفرد به، والحديث مشهور بأيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ».

(٤) بلاه وأبلاه: أحسن إليه، وأبلاه معروفًا: فعله به. انظر: "الأفعال" لابن القطاع (١/ ١٠٤)، و"الصِّحاح" للجوهري (٦/ ٢٢٨٥).

(٥) قوله: « عليه » سقط من (ت) و(ك).

(٦) قوله: « عليه » سقط من (ت) و(ف) و(ك).

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما يرويه عن الأوزاعي[١]، عن رجل، عن أبي الزُّبَير، عن جابر، موقوفً[٢].

٢٣٢٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه[٣] إبراهيمُ بنُ محمَّد الفِرْيابي؛ قال: حدَّثنا إبراهيم بن أَعْيَن؛ قال: حدَّثنا نافع بن عمر[٤]، عن ابن أبي مُلَيْكَة[٥]؛ قال[٦]: قال الزُّبَير بن العوَّام: التَّقِيُّ مُلْجَمٌ[٧]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: « إنما يرويه الثقات عن الأوزاعي »، أو «إنما يرويه الأوزاعي..»، والأول أقرب لما سيأتي في المسألة رقم (٢٤٤٨).

(٢) كذا وقع هنا، وفي المسألة رقم (٢٤٤٨): « عن جابر، عن النبيِّ ﷺ » مرفوعًا، وزاد: « كذا يرويه الثقات، وهو الصحيح من رواية الأوزاعي، ورواه مسكين وصدقة السمين عن الأوزاعي، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ ، لم يذكر الرجل، وليس لمحمد بن المنكدر معنى ».
وقد روي هذا الحديث عن عائشة وابن عمر. انظر "العلل" للدارقطني (٥/ ٢٧/ ب).
وقوله: « موقوف » منصوبٌ على الحال، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) قوله: «رواه » مكرَّر في (ف).

(٤) هو : الجُمَحي .

(٥) هو: عبدالله.

(٦) قوله: « قال » سقط من (ك)، وفي (ت): « قلل ».

(٧) لم تنقط الجيم في جميع النسخ، وقد جاءت هذه العبارة عن عمر بن عبدالعزيز، رواها ابن سعد في "الطبقات"(٥/ ٣٧٤) عن قبيصة، عن سفيان، عن رجل قال: نال رجلٌ من عمر بن عبدالعزيز، فقيل له: ما يمنعُك منه ؟ فقال : « إنَّ المتَّقي مُلْجَم ».
ورواه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٣٣٩) من طريق قبيصة، عن سفيان قال: نال =

٢٣٣٠ - وسمعتُ[١] **أبي** وحدَّثنا عن زكريَّا بن يحيى [الوَقَار][٢]، عن محمَّد بن إسماعيل المُرادي، عن أبيه، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عُمر؛ أنه أرسَل رسولاً فقال: ادْعُ لي حَجَّامًا، ولا تَدْعُ شيخًا ولا صَبيًّا، وقال: احتَجِمُوا باسم الله على الرِّيق؛ فإنه يزيدُ الحافظَ حِفْظًا، ولا تَحْتَجِمُوا يوم السَّبْتِ، واحتَجِمُوا يومَ الأَحَدِ، ولا تَحتَجِمُوا يومَ الإِثْنَيْنِ[٣]؛ فإنه يومٌ فُجِعْتُم فيه بنبيِّكم . . . وذَكَرَ حديثًا في أسباب الحِجَامة في الأيام.

فقال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، ومحمد هذا مجهولٌ، وأبوه مجهول[٤].

٢٣٣١ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٥]، عن ابن وَهْب[٦]، عن إبراهيم بن نَشيط، أنه دَخَلَ على عبدالله بن الحارث بن جَزْء،

= رجل من عمر . . . فذكره.

(١) نقل هذا النص العراقي في "ذيل الميزان" (ص١٤٦-١٤٧)، وابن حجر في "اللسان"(٥/ ٧٨). وستأتي هذه المسألة برقم (٢٣٤٦)، وفيها زيادة على ما هنا. وانظر المسألة رقم (٢٤٧٧).

(٢) في (ك): « الوقات »، وفي بقية النسخ: « الوقاب »، والتصويب من المسألة رقم (٢٣٤٦). وانظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي (٩/ ١٩٢). ولقِّب بـ« الوَقَار » لسكونه وثَباته.

(٣) انظر الكلام على همزةِ «الإِثْنَيْنِ» - عَلَمًا - في التعليق على المسألة رقم (٦٧١).

(٤) قال المصنف في "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٩) في ترجمة محمد بن إسماعيل المرادي: « سألت أبي عنه ؟ فقال: هو مجهول، وأبوه مجهول، والحديث الذي رواه باطل ».

(٥) هو: ابن يحيى التُّجيبي.

(٦) هو: عبدالله.

فرمى إليه بوسادة كانت تحت خدِّه، وقال: مَنْ لم يُكرِمْ ضَيفَهُ، فليسَ من محمَّد[(١)]، ولا من إبراهيمَ، عليهما السَّلام.

قال أبي: روى هذا الحديثَ ابنُ المُبارك[(٢)]، فقال: عن إبراهيم ابن نَشيط، عمَّن حدَّثه، عن عبدالله بن الحارث بن جَزْء.

٢٣٣٢ - وسمعتُ[(٣)] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة بن يحيى، عن ابن وَهْب، عن مسلم بن خالد الزَّنْجي[(٤)]، عن صالح بن كَيْسان، عن [عَوْن][(٥)] بن عبدالله، عن أبيه، عن ابن مسعود، أنَّ الدِّيكَ صَرَخَ مرَّةً

---

(١) في (ش): « فليس مني ».

(٢) روايته أخرجها في "الزهد" (٦١٤)، ومن طريقه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٤٣٧)، والحربي في "إكرام الضيف" (٥٥)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١٠٤٢/ مسند عمر).

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٢٤٢)، والمسألة الآتية برقم (٢٥٥٩).

(٤) في (ك): « الدبخي ». وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٧٦٣) من طريق أحمد ابن محمد الأزرقي، والبيهقي في "الشعب" (٤٨٠٧) من طريق سويد بن سعيد وصالح بن محمد، ثلاثتهم عن مسلم بن خالد، به. قال البزار: « وهذا الحديث أخطأ فيه مسلم بن خالد، وإنما الصَّواب: عن صالح بن كيسان، عن عبيدالله، عن زيد بن خالد ». وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٦ رقم ٩٧٩٦)- وعنه أبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٢٦٨)- من طريق إسماعيل بن عياش، عن صالح بن كيسان، به كرواية مسلم بن خالد.
قال أبو نعيم: « غريب من حديث صالح، عن عون، عن أبيه، عن عبدالله، تفرَّد به إسماعيل، والصحيح رواية صالح، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن زيد بن خالد الجُهَني، وهذا الحديث مما اضطرب فيه إسماعيل بن عيَّاش من حديث الحجازيين، واختَلط فيه ».

(٥) في جميع النسخ: «عوف»، والمثبت من مصادر التخريج السابقة، وانظر ما سبق في المسألة رقم (٢٢٤٢).

عند رسول الله ﷺ فقال رجلٌ منهم: اللهُمَّ العَنْهُ، فقال رسولُ الله ﷺ: « لَا تَلْعَنْهُ ولا تَسُبَّهُ؛ فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى الصَّلَاةِ ».

قال أبي: إنما يُروى عن صالح[١]، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن زيد بن خالد، عن النبيِّ ﷺ.

٢٣٣٣ - وسمعتُ[٢] **أبي** وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٣]، عن ابن وَهْب، عن الماضي بن محمَّد الغافِقي أبي مسعود، عن هشام[٤]، عن

(١) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٢٤٢).

(٢) انظر المسألة رقم (١٢٣٠).

(٣) هو: ابن يحيى التجيبي، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه ابن الأعرابي في "معجمه" (١٠١٧)، والطبراني في "الأوسط" (١٨٨٧) من طريق أحمد بن طاهر بن حرملة، عن جدِّه حرملة، عن ابن وَهْب، عن الماضي، عن هشام، عن الحسن، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، به . كذا بزيادة: « أبي سلمة » بين الحسن وأبي سعيد .
قال الطبراني : « لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حسان إلا الماضي بن محمد، تفرَّد به ابنُ وَهْب ».
ورواه ابن عدي (٦/ ٤٣٢) من طريق موسى بن سابق، عن ابن وَهْب، عن الماضي، عن هشام، عن الحسن، عن إسماعيل، عن النبي ﷺ ، به.
قال ابن عدي: « وهذه الأحاديثُ التي ذكرتها غير محفوظة، وللماضي غير ما ذكرت قليلٌ، وعامَّة ما يرويه لا يُتابع عليه، ولا أعلم روى عنه غير ابن وَهْب ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١١-١٢)، والطبراني في "الأوسط" (٩٢٦٩)، و"مسند الشاميين" (١٦١٥)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٢٢)، وابن بشران في "الأمالي" (٤١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣) من طريق يزيد بن أبي مالك، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي سعيد الخدري، به.
قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به خالد ابن يزيد بن أبي مالك ».

(٤) هو: ابن حسان القُرْدُوسي.

الحسن[١]، عن أبي سعيد الخُدْري: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **أَلَا**[٢] **أُخْبِرُكُمْ بِأَشْقَى الأَشْقِيَاءِ**[٣]؟ »، قالوا: بَلَىٰ يا رسولَ الله؛ قال: « **مَنِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ فَقْرُ الدُّنْيَا وعَذَابُ الآخِرَةِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، وماضِي[٤] لا أعرفُه[٥].

٢٣٣٤ - وسمعتُ[٦] **أبي** وحدَّثنا[٧] عن حَرْمَلَة[٨]، عن ابن وَهْب، عن ابن لَهِيعَة[٩]، عن أبي الأسود[١٠]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لَا يَمْنَعْ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشَبَةً عَلَى جِدَارِهِ** »؟

---

(١) هو: ابن أبي الحسن البصري.

(٢) في (ك): « لا ».

(٣) في (ش): « بأشقياء الأشقياء ».

(٤) كذا في جميع النسخ: « ماضي » بإثبات ياء المنقوص المنوَّن المرفوع، والأفصح حذفها «ماض»، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ فصيح. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢٣) و(١٤٦).

(٥) في "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٤٢) نقل عبدالرحمن بن أبي حاتم عن أبيه أنه قال في الماضي بن محمد هذا: « لا أعرفه، والحديث الذي رواه باطل ».

(٦) انظر المسألة رقم (١٤٠١) و(١٤١٣). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط يبدو أنه خط محمد بن العطار بما نصه: « لا يمنعن أحدكم جاره ».

(٧) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «حدثنا» بلا واو.

(٨) هو: ابن يحيى التجيبي، وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٣٣٧).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٥٥ رقم ٢٣٠٧) عن قتيبة بن سعيد، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٦٣ رقم ١١٥٠٢) من طريق عبدالله بن يوسف، كلاهما عن ابن لهيعة، به.

(٩) هو: عبدالله.

(١٠) هو: محمد بن عبدالرحمٰن بن نوفل.

قال أبي: الصَّحيحُ: عن عِكرمَة، عن أبي هريرة، كذا رواه أيُّوب[١].

٢٣٣٥ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا[٢] عن أبي الطاهر[*]، عن ابن وَهْب[٣]، عن يحيى بن سَلَّام، عن عثمان بن مِقْسَم، عن نُعَيم بن المُجْمِر[٤]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ أَكْذَبَ الكَاذِبِينَ[٥] الصُّنَّاعُ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ كذبٌ، وعثمان هو: البُرِّيُّ، ويحيى بن سَلَّام هو الذي روى عنه عبدالحَكَم[٦]، بَصريٌّ وقع إلى مصر.

٢٣٣٦ - وسمعتُ[٧] أبي وحدَّثنا[٨] عن أبي الطاهر[*]، عن ابن

---

(١) هو: السَّختياني، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٦٢٧).

(٢) في (ت) و(ك): « حدثنا » بلا واو.

(*) هو: أحمد بن عَمرو بن السَّرْح.

(٣) هو: عبدالله، وروايته أخرجها في "الجامع" (٥١٢). ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٥٨) من طريق يونس بن عبدالأعلى، عن ابن وَهْب، به .
قال ابن عدي عن عثمان البري: « وعامة حديثه مما لا يُتابَع عليه إسنادًا أو متنًا، وهو ممن يغلط الكثير، ونسبه قوم إلى الصدق، وضعَّفوه للغلط الكثير الذي كان يغلط؛ إلا أنه في الجملة ضعيف، ومع ضعفه يُكتب حديثه ».

(٤) هو: نُعيم بن عبدالله المُجْمِر .

(٥) في (ش) و(ف): « الكذابين »، وفي مصادر التخريج: « إنَّ أكذب الناس ».

(٦) كذا في جميع النسخ ! وفي "الجرح والتعديل" (٩/ ١٥٥ رقم٦٤٢): « روى عنه محمد بن عبدالله بن عبدالحكم»، فالظاهر أن صوابه هنا: «ابن عبدالحكم»، وسقط قوله: « ابن » من الأصول، والله أعلم.

(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٩٨).

(٨) في (ت) و(ك): «حدثنا» بلا واو.

وَهْب[١]؛ قال: أخبرني محمَّد بن مسلم، عن أيُّوب السَّخْتِياني، عن ابن سيرين، عن عائِشَة[٢] زَوج النبيِّ ﷺ قالت: ما كان شيءٌ أبغضَ عند أصحاب النبيِّ ﷺ من الكَذِب، وما جَرَّبَ منه[٣] رسولُ الله ﷺ من أحدٍ من شيءٍ - وإن قَلَّ - فيخرجُ له من نَفْسِهِ حتى يُحْدِثَ لهُ تَوْبةً[٤].

قال أبي: إنما هو: أيُّوب[٥]، عن إبراهيم بن مَيْسَرة، عن عائِشَة، مُرسَلً[٦].

٢٣٣٧ - وسمعتُ[٧] **أبي وحدَّثنا عن يحيى بن عثمان بن صالح،** عن أبيه، عن ابن لَهِيعَة، عن موسى بن وَرْدان، عن أبي هريرة؛ قال: مرَّت بالنبيِّ ﷺ نعجَةٌ، فقال: « **هَذِهِ الَّتِي بُورِكَ فِيهَا وفي خَرُوفِهَا** ».

قال أبي: هذا حديثٌ كَذِبٌ.

---

(١) هو: عبدالله، وروايته أخرجها في "الجامع" (٥٣٣). وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٩٨) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٥٦)، وفي "الاستذكار" (٢٧/ ٣٥٥-٣٥٦) من طريق يونس بن عبدالأعلى، كلاهما عن ابن وَهْب، به.

(٢) قال أبو حاتم: « لم يسمع ابن سيرين من عائشة شيئًا ». "المراسيل" لابن أبي حاتم (١/ ١٨٨)، و"جامع التحصيل" للعلائي (١/ ٢٦٤).

(٣) قوله: « منه » سقط من (ك).

(٤) في (ت): « ثوبة ».

(٥) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢١٩٨).

(٦) قوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٧) نقل الذهبي في "الميزان" (٣/ ٤٠) قول أبي حاتم، وستأتي هذه المسألة برقم (٢٣٤٨)، وفيها: « قال أبي: هذا حديث مُنكَر ».

٢٣٣٨ - وسمعتُ[١] **أبي** حدَّثنا عن يحيى بن عثمان[٢]، عن أبيه[٣]، عن ابن لَهِيعَة، عن يزيد بن أبي حَبيب، عن أبي الخير[٤]، عن عُقْبَة بن عامر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **عَلَيْكُمْ**[٥] **بِهَذِهِ الشَّجَرَةِ المُبَارَكَةِ زَيْتِ الزَّيْتُونِ، فَتَدَاوَوْا بِهِ؛ فَإِنَّهُ مَصَحَّةٌ**[٦] **مِنَ البَاسُورِ** ».

قال أبي: هذا حديثٌ كَذِبٌ.

٢٣٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه اللَّيث بن سعد، عن ابن[٧] عَجْلان[٨]، عن محمَّد بن المُنكَدِر، رفعه إلى النبيِّ ﷺ، قال: « **إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي مَجْلِسٍ بَعْضُهُ فِي الشَّمْسِ**[٩]**، وبَعْضُهُ فِي الظِّلِّ...** »؟

فقال أبي: منهم من يقول: عن رجُل، عن أبي هريرة[١٠].

---

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٢/ ٤٤٦)، ونقل قول أبي حاتم الذهبي في "الميزان" (٣/ ٤٠).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٨١ رقم٧٧٤)، والثعلبي في "تفسيره" (٧/ ١٠٤). وعن الطبراني رواه أبو نعيم في "الطب" كما في "تخريج الكشاف" للزيلعي (٢/ ٤٤٦). ورواه حنبل في "جزئه" (٧٣) من طريق يونس بن عبدالرحيم العسقلاني، والسِّلَفي في "الطيوريات" (١٢٩٥) من طريق عبدالله بن محمد بن شرف المصري، كلاهما عن عثمان بن صالح، به .

(٣) هو: عثمان بن صالح السهمي المِصري .

(٤) هو: مَرْثَد بن عبدالله اليَزَني.

(٥) قوله: «عليكم» سقط من (أ) و(ش).

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « مصبحة » والمَصَحَّة - بفتح الميم والصاد، وقد تكسر الصاد-: ما يُسَبِّبُ الصِّحَّة. انظر "القاموس المحيط" (ص ح ح/ ٢٢٨)، و"المعجم الوسيط" (١/ ٥٢٧).

(٧) قوله: « ابن » سقط من (ك).

(٨) هو: محمد.

(٩) قوله: « بعضه في الشمس » سقط من (ت) و(ك).

(١٠) الحديث رواه الحميدي في "مسنده" (١١٧٢)، وأبو داود في "سننه" (٤٨٢١)، =

ومنهم من يقول: عن جابر، عن النبيِّ ﷺ[1].

فقال أبي: مَنْ قال: عن جابر، فقد أخطأ، ومن قال: عن رَجُلٍ عن أبي هريرة، فقد أصاب. وهذا قد أصاب، قد تخلَّص؛ قصَّر به[2].

٢٣٤٠ - وسمعتُ أبي وذكر حديثَ اللَّيث، عن ابن عَجْلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ: «**إِيَّاكُمْ والقُعُودَ عَلَى الطُّرُقِ**...»، الحديثَ.

= والفاكهي في "أخبار مكة" (١/ ٣٢٦) من طريق سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، به.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٣٦).
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٨٣ رقم ٨٩٧٦) من طريق عبدالوارث، عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

(١) الحديث رواه البزار في "مسنده: (٢٠١٤/كشف الأستار) من طريق إسماعيل بن مسلم، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢١٨) من طريق عبدالله بن محمد بن المغيرة، عن سفيان الثوري، كلاهما عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ، به.
قال البزار: «إسماعيل ليِّن الحديث، ولم يُتابَع عليه، وقد روى عنه الأعمش والثوري وغيرهما».
وقال ابن عدي: «لا أعلم يرويه عن الثوري غير عبدالله بن محمد».

(٢) قوله: «وهذا قد أصاب ...» يعني به راوي الرواية الأصل في المسألة، وهو: إما الليث بن سعد، أو محمد بن عجلان.
والمراد: أنه تخلَّص من الاختلاف، فقصَّر بالرواية؛ فأرسل الحديث حتى لا يذكر الصحابي الذي حصل فيه الاختلاف، ولا الرجل المبهم. هذا مع أن أبا حاتم صوَّب رواية من رواه عن ابن المنكدر، عن رجل، عن أبي هريرة، ولكنه لا يرى التقصير في الرواية اختلافًا مؤثرًا؛ ولذا يكثر قوله في هذا الكتاب: «جميعًا صحيحين، قصَّر به فلان».

فقال أبي: بينهما عَطاءُ بنُ يَسار؛ كذا رواه هشام بن سعد[(١)]، والدَّرَاوَرْدي[(٢)].

٢٣٤١ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ وَهْب[(٤)]، عن حُمَيد ابن هانئ، عن عبَّاس الحَجْري[(٥)]، عن عبدالله بن عُمر، عن النبيِّ ﷺ، أنه سُئل عن الخادم يُذنِب ؟ [قال][(٦)]: «**يُعْفَى**[(٧)] **عَنهُ أكْثَرَ من سَبْعينَ مرَّةً**».

ومن المِصْرِيِّين مَنْ يرويه عن عبدالله بن عَمرو[(٨)].

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٧ رقم ١١٤٣٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٩٥٨/ المنتخب)، ومسلم في "صحيحه" (٢١٢١).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (١١٥٠)، ومسلم في "صحيحه" (٢١٢١). ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٢٢٩) من طريق زهير بن محمد، والبخاري أيضًا (٢٤٦٥)، ومسلم (٢١٢١) من طريق حفص بن ميسرة، كلاهما عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي سعيد، به.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥١٥)، وانظر المسألة رقم (٢٣٤٥).

(٤) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٩٤٩)، والبيهقي في "الشعب" (٨٢١٩) من طريق قتيبة بن سعيد، عنه، به.

(٥) هو: عباس بن جُلَيد - بجيم، مصغَّرٌ - و«الحَجْري» بفتح المهملة وسكون الجيم. كذا ضبطه ابن حجر في "التقريب". وانظر ما سيأتي في التعليق على المسألة رقم (٢٣٤٥).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من المسألة رقم (٢٥١٥).

(٧) في (ك): «أيعفى».

(٨) أي: من المصريين من يرويه عن ابن وَهْب، فيجعله من مسند عبدالله بن عَمرو بن العاص، والحديث رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٧) من طريق أصبغ بن الفرج، وأبو داود في "السنن" (٥١٦٤) من طريق أحمد بن سعيد الهَمْداني وأحمد ابن عَمرو بن السَّرْح - وثلاثتهم مصريُّون - عن ابن وَهْب، عن حميد بن هانئ، =

قال أبو محمَّد[١]: ورواه[٢] أبو مُطيع معاويةُ بنُ يحيى[٣]، عن سعيد بن أبي أيُّوب، عن عَيَّاش بن عباس القِتْباني[٤]، عن عباس الحَجْري، عن عبدالله بن عُمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: بعبدالله بن[٥] عَمرو أشبهُ، غير أنه قد اتفقَ نفسينِ[٦] على ابن عُمر[٧].

= عن ابن عباس الحَجْري، عن عبدالله بن عَمرو، به.

ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٠-١١).

ووقع في المطبوع من "السنن" لأبي داود، و"السنن الكبرى" للبيهقي :« عبدالله ابن عُمر » بدل :« عبدالله بن عَمرو »، والتصويب من "تحفة الأشراف" (٨٨٣٦)، وانظر "تهذيب الكمال" (١٤/ ٢٠٦-٢٠٧). وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٧٦٥) و"مسند الشاميين" (٢٤٧) من طريق عبدالرحمن بن ثابت، عن حميد بن هانئ، عن ابن عباس الحَجْري، عن عبدالله بن عَمرو بن العاص، به.

(١) قوله :« قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ك).

(٢) في (ك) :« فرواه ».

(٣) ذكر المصنف رواية أبي مُطيع هذه في المسألة رقم (٢٥١٥)، ونقل عن أبي زرعة قوله :« هذا خطأ، إنما هو: سعيد بن أبي أيوب، عن أبي هانئ، عن عباس بن جُلَيد الحَجْري ». والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٩٠ رقم ٥٦٣٥)، وعبد ابن حميد في "مسنده" (٨٢١/ المنتخب)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٠) من طريق عبدالله بن يزيد المقرئ، عن سعيد بن أبي أيوب، به .

(٤) في (ت) و(ك) :« الفتياني ».

(٥) قوله :« بن » سقط من (ك).

(٦) كذا في جميع النسخ، عدا (ك) ففيها :« اتقن تفسير ». وما في النسخ يخرَّج على الإمالة، أي: أن الألف رسمت ياءً؛ لأنها ألفٌ مُمالة بسبب كسرة النون. وانظر التعليق على الإمالة في المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(٧) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٤) بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث :« وهو حديث فيه نظر »، وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٠) :«وابن عُمر أصح ».

٢٣٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قُرَاد[(١)]، عن اللَّيث، عن مالك، عن الزُّهري، عن عُروَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: إنَّ لي مماليكَ أضربُهُم؛ قال:« **إنْ ضَرَبْتَهُمْ بِقَدْرِ**

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن غزوان. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٨٠-٢٨١ رقم ٢٦٤٠١)، والترمذي في "جامعه" (٣١٦٥)، والدارقطني في "غرائب مالك" - كما في "تهذيب التهذيب"(٢/ ٥٤٢)-، والخطيب في "تاريخ بغداد"(٩/ ٤٣٠)، والبيهقي في "الشعب" (٨٢٢٣). ومن طريق أحمد رواه تمام في "فوائده" (١٣٥١). ومن طريق تمام رواه الذهبي في "الميزان" (٣/ ٤٤٨) وقال:« هذا باطل».
قال الترمذي:«هذا حديث غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث عبدالرحمٰن بن غزوان».
وقال أحمد بن صالح المصري- كما في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٥٤٢)-:« هذا باطل مما وضع الناس، وليس كل الناس يضبط هذه الأشياء؛ إنما روى هذا: الليثُ أظنه قال: عن زياد بن العجلان، منقطع ».
وقال الدارقطني في "غرائب مالك" :« قال لنا أبو بكر [يعني النيسابوري]: ليس هذا من حديث مالك، وأخطأ فيه قُراد، والصواب عن الليث: ما حدثنا به بحر بن نصر من كتابه، حدثنا ابن وَهْب، أخبرني الليث، عن زياد بن عجلان، عن زياد مولى ابن عياش قال: أتى رجل . . . ». وقال الدارقطني في "غرائب مالك" :« لم يروه عن مالك، عن الزهري غير قُراد، عن الليث، وليس بمحفوظ ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٦/ب) :« يرويه الليث بن سعد، واختُلف عنه، فرواه أبو نوح، عن الليث، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، ولم يُتابَع على هذا الإسناد، وخالفه ابن وَهْب؛ رواه عن الليث، عن زياد ابن عجلان، عن زياد مولى ابن عياش، عن النبيِّ ﷺ ، وهو الصَّواب ».
وقال الخليلي في "الإرشاد"(١/ ٢٤٨/ منتخبه):« قُراد، قديمٌ، روى عنه الأئمة، روى عن مالك، ويتفرَّد بحديثٍ عن الليث، عن مالك، لا يُتابَع عليه ».
قال ابن حجر :« يعني: هذا ».
وقال أبو أحمد الحاكم- كما في "الميزان" (٢/ ٥٨١)- في قُراد:« روى عن الليث حديثًا منكرًا ». وانظر "تاريخ ابن معين" (٥١٩١/رواية الدوري).

ذَنْبِهِمْ فَلَا بَأْسَ، وإِنْ زِدتَّ اقْتُصَّ[١] مِنْكَ »، فقال الرجُل: فمَماليكي أحرارٌ، لا أملكُ بعد اليوم ؟

قال أبي: نُرَىٰ أن قُرَادً[٢] غَلطَ، بَحَثْنا عن[٣] هذا الحديث من حديثِ مالك، ولم نُصِبْ[٤] له أصلً[٥]، وبحَثْنا من حديثِ اللَّيث، فإذا حدَّثنا أبو صالح[٦]، عن اللَّيث، عن ابن الهاد[٧]، عن زيادٍ مولى ابن عياش[٨]: أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ[٩] . . . .

(١) في (ك): « فاقتص ».
(٢) في (ك): « يرى أن قرادة ». والمثبت من بقية النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف منوّن، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٣) في (ك): « على ».
(٤) أهملت في جميع النسخ ما عدا (ف) ففيها « يُصِبْ » بالياء المضمومة.
(٥) في (ك): « أحل »، والمثبت من بقية النسخ، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة.
(٦) قوله: « أبو صالح » سقط من (ك). وهو: عبدالله بن صالح ؛ كاتب الليث.
(٧) في (ك): « أبي الهاد »، وهو: يزيد بن عبدالله بن الهاد.
(٨) في (ت) و(ف) و(ك): « عباس » بالباء الموحدة، آخره مهملة. ولم تنقط الكلمة في (أ) و(ش). وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٩/ ٤٦٥).
(٩) لم نقف عليه من هذا الوجه، وقد سبق أن أبا بكر النيسابوري رواه عن بحر بن نصر، عن ابن وَهْب، عن الليث، عن زياد بن عجلان، عن زياد مولى ابن عياش قال: أتى رجل . . . فذكره.
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٨٠-٢٨١ رقم ٢٦٤٠١) من طريق الليث، عن مالك، به . ثم قال: « وعن بعض شيوخهم؛ أن زيادًا مولى عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، حدثهم عمَّن حدثه عن النبي ﷺ ، به .

٢٣٤٣ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[٢]، عن رجل - قد سمَّاه ابن وَهْب -، عن عُلَيٍّ بن رَباح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا عَدْوَى** . . . » ؟

فقال: حدَّثَناه أبو نُعَيم[٣]، عن موسى بن عُلَيٍّ، عن أبيه[٤]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَا عَدْوَى** . . . »[٥].

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: إنَّ موسى أحفَظُ من ذاك.

٢٣٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه اللَّيث بن سعد[٦]، عن

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٢٩١) و(٢٣١٣).

(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها في "الجامع في الحديث" له (٦٣٨) فقال: حدثني معروف ابن سويد الجذامي، عن عُليٍّ، به.
ومن طريقه رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٢٠ رقم ٩٤٥٤)، والطبري في "تهذيب الآثار" (ص٩/ مسند علي)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٠٩).

(٣) هو: الفضل بن دكين. وتابعه ابن وَهْب في "الجامع في الحديث" (٦٣٩).

(٤) تتمة الحديث: « . . . ولا طيرة، والعين حقٌّ ».

(٥) هو: عُلَيّ بن رَباح.

(٦) روايته أخرجها البيهقي في "الأفراد" (٣٥٧/ أ/ أطراف الغرائب) وقال: « هكذا رواه أبو صالح، عن الليث، عن يحيى بن سعيد، عن مجاهد. وتابعه ابن جريج، عن يحيى، وتفرَّد به يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج، وقد تقدم الخلاف في ترجمة القاسم عنها. وروى يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد، عن حميد الأعرج، عن مجاهد عنها، وتفرَّد به يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد، عن حميد ».
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٤٨٤٧)، والطبراني في "الأوسط" (٦٤٨٠) من طريق ابن جريج، عن يحيى بن سعيد، عن مجاهد، عن عائشة، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن ابن جريج إلا يحيى بن سعيد ». =

يحيى بن سعيد، عن مجاهد بن جَبْر؛ قال: قلتُ لعائِشَة: ما كان عَمَلُ رسول الله ﷺ في بيته؟ قال[1]: يَخْرِزُ[2] الشَّيءَ، ويَخِيطُ الشَّيءَ؟

فقال أبي: حدَّثنا ابن أبي مريم[3]، عن يحيى بن أيُّوب[4]، عن يحيى بن سعيد، عن حُمَيد بن قَيْس، عن مجاهد؛ قال: قلتُ لعائِشَة. قال يحيى بن أيُّوب: وسمعت من حُمَيد[5] بن قَيْس، عن مجاهد هكذا.

٢٣٤٥ - وسمعتُ أبي وذكر الحديثَ الذي اختُلف فيه عن ابن وَهْب:

= ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٥٦ رقم ٢٦١٩٤) عن حماد بن خالد، عن ليث، عن معاوية بن صالح، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم، عن عائشة، به.
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٤٨٧٣) من طريق حجاج بن محمد المصِّيصي، عن ليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، به.
ورواه البخاري في "الأدب المفرد" (٥٤١)، والترمذي في "الشمائل" (٣٤٢) من طريق عبدالله بن صالح، وابن حبان في "صحيحه" (٥٦٧٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٣١) من طريق ابن وهب، كلاهما عن معاوية بن صالح، عن يحيى ابن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، به.

(١) كذا في جميع النسخ: «قال»، والسياق يقتضي: «قالت»، ويخرَّج ما في النسخ على ثلاثة أوجه: **أحدها**: على ما جاء عن العرب من قولهم: «ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها»، فالجادة: «أبقَلَت». انظر بيان ذلك في المسألة (١٧٨). **والثاني**: لمجاورته للمذكر قبله في قوله: «عَمَلُ رسول الله ﷺ في بيته». وللمجاورة تأثيرات في العربية. انظر التعليق على المسألة (٥٤ - الوجه الثالث). **والثالث**: أنه من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، والمراد: «قال»، أي: الراوي. انظر التعليق على المسألة (٢٧٠).

(٢) في (ت): «نحرر»، وفي (ك): «تحرز».

(٣) هو: سعيد بن الحكم بن أبي مريم المصري.

(٤) روايته ذكرها الدارقطني في الموضع السابق من "الأفراد"، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٣١).

(٥) في (ك): «وسمعت ابن حميد».

فقال أَصْبَغُ بن الفَرَج[(١)] وغيره: عن ابن وَهْب، عن أبي هانئ[(٢)]، عن عباس[(٣)] بن جُلَيْد[(٤)] الحَجْري، عن عبدالله بن عَمرو، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ** ».

ورواه غير أَصْبَغ من أصحاب ابن وَهْب: عن ابن وَهْب[(٥)] هذا الحديث، وحديثً آخر[(٦)] فقال: عن ابن عُمر، عن النبيِّ ﷺ[(٧)]، ولا أعلم سمع [عبَّاسٌ][(٨)] من ابن عُمرَ شيءً[(٩)]، وقد سمع من عبدالله بن عَمرو.

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٤).
وروراه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٩٩) من طريق حرملة، عن ابن وَهْب، به.

(٢) هو: حميد بن هانئ.

(٣) في جميع النسخ: « ابن عباس »، وضرب على قوله: « ابن » في (أ)، وهو الصواب كما يأتي في آخر المسألة. وانظر المسألة المتقدمة برقم (٢٣٤١).

(٤) المثبت من (ت)، وفي (أ) و(ش) و(ف) بالحاء المهملة، وفي (ك) بالخاء المعجمة. قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣): « عباس بن جُليد الحجري... وقال بعضهم: ابن خليد، وهو وهم ». وانظر المسألة رقم (٢٣٤١).

(٥) المثبت من (ف)، وفي (ش): «أبي وهيب»، وفي (أ) و(ت) و(ك): «ابن وهيب».

(٦) هو المتقدم في المسألة رقم (٢٣٤١)، وانظر "التاريخ الكبير" (٧/ ٣-٤).
وقوله: « حديث » منصوب عطفًا على «الحديث»، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٧) الحديث رواه أبو عوانة في "البر والصلة" - كما في "إتحاف المهرة" (٨/ ٤٨٧) - من طريق يونس بن عبدالأعلى، عن ابن وَهْب، عن أبي هانئ، عن عباس بن جليد، عن ابن عُمر، به.

(٨) في جميع النسخ: « ابن عباس »، وضرب في (أ) على قوله: « ابن »، لكن قد يكون الضرب من محمد بن العطار أو أحد المطالعين. وانظر المسألة رقم (٢٣٤١).

(٩) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

٢٣٤٥/أ - قال أبي: روى إسماعيل بن مَسْلَمة بن قَعْنَب[١]، عن حُمَيد بن الأسود، عن محمَّد بن عمرو[٢]، عن أبي سَلَمة[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **كَفَاكَ الحَيَّةَ ضَرْبَةٌ بِالسَّوْطِ، مَاتَ أَوْ حَيِيَ**[٤] ».

قلتُ لأبي: سمعتَ هذا الحديثَ من إسماعيل ؟

قال: « لا، ولكن حدَّثني بعضُ أصحابنا عنه». وأنكرَ هذا الحديثَ جدًّا، وقال: ليس لهذا الكلام أصلٌ، ولم أعرف هذا الكلامَ عن أحد[٥] حتى رأيتُ الآن: اللَّيث، عن ابن عَجْلان، عن القَعْقاع

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣١٤/ب/أطراف الغرائب)، وأبو العباس الأصمُّ في "حديثه" رقم (١٥٠)-كما في "السلسلة الصحيحة" (٦٧٦)-، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٢٦٦).
قال الدارقطني: « غريب من حديثه عنه [أي: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة]، تفرَّد به أبو الأسود حميد بن الأسود، ولا نعلم حدث به غيرُ إسماعيل بن مسلمة بن قعنب».
وقال البيهقي: « وهذا إن صحَّ، فإنما أراد - والله أعلم- وقوع الكفاية بها في الإتيان بالمأمور، فقد أمر ﷺ بقتلها، وأراد - والله أعلم- إذا امتنعَتْ بنفسها عند الخطأ، ولم يُرد به المنعَ من الزيادة على ضربة واحدة ».

(٢) من قوله: « قال أبي روى . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عوف ﷺ.

(٤) كذا في جميع النسخ، ويخرَّج على أنه من باب الحمل على المعنىٰ، والمراد: «مات الثعبان، أو المضروبُ، أو المذكور، أو حَييَ»، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٧٠). ويجوز أن يجعل تذكير الفعل جاريًا على ما جاء عن العرب من قولهم: « ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها ». انظر التعليق على المسألة رقم (١٧٨).
وقد جاء الحديث في رواية البيهقي بلفظ: « أَصَبْتَهَا أم أخطأتها ».

(٥) في (ك): « من أحد ».

ابن حكيم، قولَهُ هذا الكلامَ.

وعن اللَّيث، عن عُبَيدالله العُمَري، عن سالم بن عبدالله، كان يرمي الحيَّةَ بالعَصا، وإن كان راكبًا؛ لهذا الحديث.

٢٣٤٦ - وسألتُ(١) **أبي** عن حديثٍ رواه زكريَّا بن يحيى الوَقَّار؛ قال: حدَّثنا محمَّد بن إسماعيل المُرادي، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر؛ أنه أرسل رسولاً فقال: ادْعُ لي حَجَّامًا، ولا تَدْعُوهُ(٢) شَيْخًا، ولا صبيًّا، وقال: احتَجِمُوا باسم الله على الرِّيق؛ فإنه يزيدُ الحافظَ حفظًا، ولا تحتَجِموا يوم السَّبْتِ؛ فإنه يومٌ يُدْخِلُ الداءَ ويُخْرِجُ الدواءَ(٣)، واحتَجِمُوا يوم الأَحَدِ؛ فإنه يومٌ يَخرُجُ فيه الداءُ(٤) ويَدخُلُ الشفاء، ولا تحتَجِمُوا يوم الإِثْنَيْنِ(٥) ... وذَكَرَ الأيامَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، ومحمد هذا هو مجهولٌ، وأبوه مجهولٌ(٦).

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٣٠)، وانظر المسألة رقم (٢٤٧٧).

(٢) كذا في جميع النسخ بإثبات الواو، والقياس حذفها؛ لأنه مضارع مجزوم معتل الآخر، لكنَّ ما في النسخ لغةٌ صحيحة تخرَّج على وجهين، وقد تقدم التعليق على مثلها في المسألة رقم(١٠٢٥). وقد تقدمت بلغة الجمهور في المسألة رقم(٢٣٣٠): « ولا تدعُ».
هذا؛ وقد تقدم هنا قوله: « ادعُ لي حجَّامًا » بحذف الواو من « ادع »؛ وهذا جارٍ على لغة الجمهور، وعلى ذلك: فقد اجتمعت هنا لغتان في كلام واحد، وهو جائز على ما تقدم بيانه في المسألة رقم (٢٤١).

(٣) في (ت) و(ك): « الداء ».

(٤) من قوله: «واحتجموا يوم الأحد...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) انظر الكلام على همزةِ «الإِثْنَيْنِ» - عَلَمًا - في التعليق على المسألة رقم (٦٧١).

(٦) من قوله: « قال أبي... » إلى هنا مكرر في (ك)، عدا قوله: « أبي » و « هو ».

قال أبي: وروى هذا الحديث كاتبُ اللَّيث[(١)]، عن [عَطَّاف][(٢)]، عن نافع، عن ابن عمر، وهو مما أُدخِل على أبي صالح.

ورواه عبدالله بن هشام الدَّسْتَوائي[(٣)]، عن أبيه، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ وعبدُالله متروكُ الحديث.

٢٣٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إدريس بن يحيى[(٤)]، عن عبدالله بن عيَّاش القِتْباني[(٥)]، عن أبيه، عن [شِيَيْم][(٦)] بن

---

(١) هو: أبو صالح عبدالله بن صالح. وروايته أخرجها الطبري في "تهذيب الآثار" (٨١٢/ مسند ابن عباس)، والإسماعيلي في "معجمه" (٣٠٢)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢١١).
ومن طريق الإسماعيلي أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٨).
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٣٤٨٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٠٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢١١ و٤٠٩)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٤٦٣) من طريق محمد بن جُحادة، وابن ماجه أيضًا (٣٤٨٨) من طريق سعيد ابن ميمون، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر، به مرفوعًا.

(٢) في جميع النسخ: «عطاء»، وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخريج السابقة. وهو: عطاف بن خالد المخزومي.

(٣) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢١١)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٤٦٥) عن ابن عمر، موقوفًا.

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٣١٦)، وابن عبدالحكم في "فتوح مصر" (ص ٢٧٩). قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يرويه بهذا اللفظ إلا رويفع ابن ثابت وحدَه وشِيَيْم بن بيتان غير مشهور، وإنما ذكرنا حديثَه إذ كان لا يُروى عن رسول الله ﷺ هذا الكلام إلا عنه». وانظر "مسند أحمد" (٤/ ١٠٩ رقم ١٧٠٠٠).

(٥) في (ف) تشبه: «القياني»، ولم تتضح في (ك).

(٦) في (ف): «يشيم»، وكذا في (أ) و(ش) إلا أن أوَّله لم ينقط فيهما، وفي (ت) و(ك): «سم». والمثبت من مصدري التخريج، و« شِيَيْم » ضبطه ابن حجر في =

بَيْتان[١]، عن [شَيْبان][٢] بن أُميَّة، عن رُوَيفع بن ثابت: أن رسول الله ﷺ قال: « **مَنْ رَدَّتْهُ الطِّيَرَةُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَدْ قَارَفَ[٣] الشِّرْكَ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٣٤٨ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن عثمان بن صالح المِصْري، عن أبيه، عن ابن لَهِيعَة، **عن** موسى بن وَرْدان، عن أبي هريرة؛ قال: مرَّت بالنبي ﷺ نعجةٌ فقال: « **هَذِهِ الَّتِي بُورِكَ فِيهَا وفي خَرُوفِهَا** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٣٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفَضْل بن المختار البصري، عن فائد أبي الوَرْقاء[٥]، **عن** عبدالله بن أبي أَوْفى، **عن** النبيِّ ﷺ أنه قال: « **كَيْفَ تَصْدُقُ رُؤْيَاكُمْ، وأَظْفارُكُمْ مَمْلُوءَةٌ وسَخًا ؟** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦]، والفَضْلُ مجهولٌ[٧] .

= "التقريب" بكسر أوله وفتح التحتانية وسكون مثلها بعدها. انظر: "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٨٤)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ٦١١).

(١) في (ك): « بيان » مهملة الأحرف.

(٢) في جميع النسخ: « بيتان »، عدا (ش) فقد سقط منها قوله: « عن بيتان »؛ لانتقال النظر، والمثبت من مصدري التخريج، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ٥٩١).

(٣) في (ك): « فارق ». وقارفَ الشِّركَ: داناه ولاصَقَه. "لسان العرب" (٩/ ٢٨٠).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٣٧)، وفيها: « قال أبي: هذا حديث كذب ».

(٥) هو: فائد بن عبدالرحمٰن .

(٦) قوله: « مُنكَر » سقط من (ك).

(٧) قال المصنف في "الجرح والتعديل" (٧/ ٦٩): « سألت أبي عنه ؟ فقال: هو =

٢٣٥٠- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَسْلَمة بن عُلَيّ، عن هشام بن حسان، عن عاصم، عن عَبِيدَة السَّلْماني؛ قال: لا ينبغي لمعلِّم الكُتَّاب أن يضرب في أدب[1] الغُلام أكثر من أربع دِرَّات، أو قال ستًّا[2]؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: هشام، عن ابن سيرين. وعاصمٌ عن عَبِيدَة[3]: لا يجيء.

٢٣٥١ - وسألتُ[4] أبي عن حديثٍ رواه أبو هارون البَكَّاء[5]، عن اللَّيث بن سعد، عن الأسود بن أبي الوضَّاح؛ قال: كتب عَطاءُ بن أبي رباح إلى الحسن بن أبي الحسن: بلغَني أنك تقول: « ثلاثٌ من كُنَّ فيه فهو منافقٌ، وإن صَلَّىٰ وصام: إذا حدَّث كَذَبَ، وإذا وَعَدَ أخلَفَ، وإذا اتُّمِنَ[6] خان، وإن لم يكن فيه إلا خَصلةٌ واحدة، كانت فيه خَصلةٌ من النفاق »، فقد كَذَبَ إخوةُ يُوسُف وخانوا وغَدَرُوا، ولم يُسمِّهِمُ اللهُ منافقين؟

قال أبي: وَهِمَ أبو هارون في هذا الحديث؛ حدَّثنا أبو صالح

= مجهول، وأحاديثه منكرة يحدِّث بالأباطيل ».

(١) في (أ) و(ش): « أدم ».

(٢) «ستًّا» مفعول به للفعل « قال »، وهو هنا بمعنى: « ذكر »، أي: «وذكر ستًّا».

(٣) في (ك): « وسالم بن عبيد » بدل: « وعاصم عن عبيدة ».

(٤) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٥) هو: موسى بن محمد.

(٦) كذا في جميع النسخ: « اتُّمِنَ »، والجادة: « اؤْتُمِنَ »، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ على مذهب الكوفيين، وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٢١٧٥/أ).

كاتبُ اللَّيث، عن اللَّيث، عن [الأسوار][١] بن أبي[٢] الوضَّاح[٣].

٢٣٥٢- وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن مَسْلَمة - يعني: ابن عبدالملك[٥] وهو جَزَري، ولم أكتُب عنه[٦] إلا عن الفضل الرُّخامي[٧]- عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمَّد بن إبراهيم التَّيْمي، عن عائِشَة؛ قالت: قال رسولُ الله ﷺ: **((السَّخِيُّ قَرِيبٌ مِنَ اللهِ، قَرِيبٌ مِنَ الجَنَّةِ، قَرِيبٌ مِنَ النَّاسِ، بَعِيدٌ مِنَ النَّارِ. . .))**، وذكر الحديثَ؟

---

(١) في جميع النسخ: « الأسود »، وكذا في "الثقات" لابن حبان (٨/ ١٢٩)، وقال محققه: « لم نظفر به ». والتصويب من "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٤٩)، وفيه: « روى الليث عنه أن عطاء كتب إلى الحسن البصري ».

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ش).

(٣) للحديث طرق أخرى عن الحسن، رواها الطبري في "تفسيره" (١٦٩٩٩)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٤٣) من طريق محمد المُحْرِم، عن الحسن، به.
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٤٨): « محمد المُحْرِم، عن عطاء والحسن، منكر الحديث، إذا وعد أخلف . . . ».
وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص ٧٩٩/ الحديث ٤٨): « وهذا كذبٌ، والمُحْرِم هذا شيخ كذاب، معروف بالكذب، وقد رُوي عن عطاء من وجهين آخرين ضعيفين أنه أنكر على الحسن . . . ، وهذا لا يصحُّ من عطاء ».

(٤) انظر المسألة التالية.

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (١٠٣٥٥)، والخطيب في "البخلاء" (ص ٤٩)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١١٠٧). ورواه البيهقي في "الشعب" (١٠٣٥٢)، والخطيب في "البخلاء" (ص ٤٨-٤٩)، من طريق سهل بن عثمان، عن تَلِيد بن سُليمان وسعيد بن مسلمة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عائشة، به . قال البيهقي: « تَلِيد وسعيد ضعيفان ».

(٦) القائل: « ولم أكتُب عنه » هو: عبدالرحمن بن أبي حاتم.

(٧) هو: الفضل بن يعقوب.

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، وسعيدٌ ضعيفُ الحديث، أخافُ أن يكونَ أُدخِل له(١).

٢٣٥٣ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ رواه سعيد(٣) بن محمَّد

---

(١) سُئل الدارقطني في "العلل" (١٥٣٠) عن هذا الحديث فقال: « يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختُلف عنه: فرواه سعيد بن محمد الورَّاق الثقفي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ . وخالفه سعيد بن مسلمة. واختُلف عنه: فرواه محمد بن بكار بن الريان، عن سعيد بن مسلمة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبيه، عن عائشة ﵂ ، وغيره يرويه عن سعيد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عائشة مرسلاً . . .».
وقال في (٥/ ٩١/ ب): « يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختُلف عنه، فرواه سهل بن عثمان العسكري، عن سعيد بن مسلمة وتليد بن سليمان، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عائشة . وخالفهما عنبسة ابن عبدالواحد القرشي فرواه عن يحيى، عن [في الأصل: ابن] سعيد بن المسيب، عن عائشة. وخالفهم محمد بن مروان فرواه عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عائشة. وكذلك قال محمد بن بكار الريان: عن سعيد بن محمد الوراق، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة . وخالفه الحسن بن عرفة: فرواه عن سعيد بن محمد الوراق، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ . وقال رواد بن الجراح: عن عبدالعزيز ابن أبي حازم، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ : « السخيُّ الجَهول أحبُّ إلى الله من العابد البَخيل ». وقال سعيد بن مسلمة: عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم ، عن عائشة . ولا يثبت منها شيء على وجه ». اهـ.

(٢) انظر المسألة السابقة .

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « رواه سعد سعيد » وضبب على قوله : « سعيد » في النسخ الثلاث، وفي (أ) و(ش): « رواه سعد بن سعيد »، والمثبت هو الصَّواب، كما في مصادر التخريج .

الورَّاق[١]، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبدالرحمٰن الأَعْرج، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**السَّخِيُّ قَرِيبٌ مِنَ اللهِ، قَرِيبٌ مِنَ النَّاسِ...**)) هذا الحديث؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [٢].

---

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٩٦١)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٦١٢)، و"مساوئ الأخلاق" (٣٦٦)، وابن حبان في "روضة العقلاء" (ص ٢٣٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣/٤٠٣)، والخطيب في "البخلاء" (ص ٤٧) من طريق الحسن بن عرفة، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/١١٧) من طريق محمد بن حرب الواسطي، والطبري في "تهذيب الآثار" (١٦٣/ مسند عمر) من طريق الفضل ابن إسحاق، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣٤٨) من طريق عمر بن عبدالله ابن عمر الهجري، جميعهم عن سعيد بن محمد الورَّاق، به.
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "الشعب" (١٠٣٥٧). ومن طريق العقيلي رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١١٠٤). ومن طريق الإسماعيلي رواه الخطيب في "البخلاء" (ص ٤٦) إلا أنه زاد: « إبراهيم بن سعيد الجوهري » بين عمر الهجري وسعيد الورَّاق.
ورواه الطبراني في "الأوسط"(٢٣٦٣) و(١٤١٦/ مجمع البحرين)، والخطيب في "البخلاء" (ص ٤٨)، والأنصاري في "أحاديث الشيوخ الثقات" (١٦٨) من طريق محمد بن بكار بن الريَّان، عن سعيد الورَّاق، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة، به.
وليس في رواية الأنصاري في "أحاديث الشيوخ الثقات": « عن أبيه ».
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن يحيى، عن محمد، عن أبيه، عن عائشة إلا سعيد بن محمد ».

(٢) قال الترمذي: « هذا حديثٌ غريب لا نعرفه من حديث يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة إلا من حديث سعيد بن محمد. وقد خولف سعيد بن محمد في رواية هذا الحديث عن يحيى بن سعيد؛ إنما يُروى عن يحيى بن سعيد عن عائشة شيء مرسل ». =

٢٣٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[(١)]، عن المُخَيَّس[(٢)] بن تميم، عن حَفْص بن عمر[(٣)]، عن إبراهيم بن عبدالله ابن الزُّبَير، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الاقْتِصَادُ فِي النَّفَقَةِ نِصْفُ المَعِيشَةِ، والتَّوَدُّدُ[(٤)] إِلَى النَّاسِ نِصْفُ العَقْلِ، وحُسْنُ السُّؤالِ نِصْفُ العِلْمِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، ومُخَيَّس وحَفْص مجهولان[(٥)].

= وقال العقيلي: « ليس لهذا الحديث أصلٌ من حديث يحيى ولا غيره ».
وقال ابن حبان: « إن كان حفظ سعيد بن محمد إسناد هذا الخبر فهو غريب، غريب».
وقال ابن عدي: « وهذا اختُلف فيه على يحيى بن سعيد، وكل الاختلاف فيه عليه ليس بمحفوظ ».
وقال الإمام أحمد: « منكر » نقله الحافظ في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٤٠).
وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصحُّ ».
وانظر "المنار المنيف" (ص١٢٦)، و"لسان الميزان" (٤/ ٤١٧)، و"السلسلة الضعيفة" (١٥٤).

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٧٤٤)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص ٣٥٨-٣٥٩)، والبيهقي في "الشعب" (٦١٤٨)، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٢/ ٦٤)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٣٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦١/ ٣٦٠)، و"معجم الشيوخ" (٩٣٦).
وتصحف في "معجم الشيوخ" إلى: « مُحْسِن بن تميم ».

(٢) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة بعدها ياء مشدَّدة بعدها سين مهملة. وقيل فيه: مِخْيَس بكسر الميم وسكون الخاء وتخفيف الياء؛ قاله ابن ماكولا في "الإكمال" (٧/ ١٧٠).

(٣) في (أ) و(ش): « عمرو ».

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): «والتردد».

(٥) قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به هشام بن عمار. وحفص بن عمر هو: حفص بن عمر بن أبي العطَّاف المدني. =

٢٣٥٥ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه المسيَّب بن واضح، عن أبي إسحاق الفَزاري[(١)]، عن الأعمَش، عن أبي سُفيان[(٢)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَئِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ المُصَلُّونَ، ولَكِنَّهُ في التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ**[(٣)] ».

وعن أبي إسحاق الفَزاري[(٤)]، عن الأعمَش، عن أبي صالح[(٥)]،

= وإبراهيم بن عبدالله هو: إبراهيم بن عبدالله بن قارظ ».
وقال ابن عساكر في "معجم الشيوخ": « غريب الإسناد والمتن ».
وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ٨٥): « منكر »، وضعفه المزي في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٢٢٠).

(١) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث. وتابعه جرير، ووكيع، وأبو معاوية، ورواياتهم أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٨١٢).

(٢) قوله: « عن أبي سفيان » سقط من (ك). وهو: طلحة بن نافع.

(٣) قال القاري في "مرقاة المفاتيح" (١/ ٢٣٤): « أنَّه يسعى في التحريش بينهم، أي: إغراء بعضهم على بعض، والتحريض بالشرِّ بين الناس من قتل وخصومة، والمعنى: لكنَّ الشيطانَ غَيرُ آيسٍ من إغراء المؤمنين، وحملهم على الفتن، بل له مطمع في ذلك، قيل: ولعلَّه أخبر عما يجري فيما بعده من التحريش الذي وقع بين أصحابه، أي: أيسَ الشيطانُ أن يُعبدَ فيها، لكن طمع في التحريش بين ساكنيها، وكان كما أخبر؛ فكان معجزةً له عليه الصلاة والسلام ». اهـ. وانظر "شرح النووي على مسلم" (١٧/ ١٥٦)، و"فيض القدير" (٢/ ٣٥٦)، و"مشارق الأنوار" (١/ ١٨٨)، و"النهاية" (١/ ٣٦٨)، وانظر المسالة رقم (٢٢١٧).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٦٨ رقم ٨٨١٠)، والبزار في "مسنده" (٢٨٥٠/ كشف الأستار).
قال البزار: « قد رواه أبو إسحاق هكذا، ورواه غيره عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد ».

(٥) هو: ذَكوان السَّمان.

عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[(١)]؛ بنحوه؟

قال[(٢)] أبي: أحدُ هذين باطلٌ.

٢٣٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن هشام الحَلَبي[(٣)]، عن عبدالله بن المُبارك، عن مالك بن أنس، عن محمَّد بن المُنكَدِر، عن جابر؛ قال: قال النبيُّ ﷺ لرجل وهو يُمازِحُه: «**يَا فُلَانُ، ضَرَبَ اللهُ عُنُقَكَ**»، فقال له الرجُل: يا رسولَ الله، في سبيله.

قال ابن المُبَارك: هي كانت[(٤)] أولَ نيَّة رسول الله ﷺ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر؛ أُرَى[(٥)] دخَلَ له[(٦)] حديثٌ في حديث[(٧)].

---

(١) قوله: «عن النبيِّ ﷺ» سقط من (ف).
(٢) في (أ) و(ش): «وقال».
(٣) روايته أخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد"(٣/ ٢٥٣).
والحديث رواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٩١٠-٩١١) عن زيد بن أسلم، عن جابر به. ومن طريق مالك رواه ابن حبان في "صحيحه" (٥٤١٨)، والبزار في "مسنده" (٢٩٦٣/ كشف الأستار)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٨٣).
(٤) قوله: «كانت» سقط من (ك).
(٥) في (ت) و(ك): «وأرى».
(٦) أي: لعبيد بن هشام.
(٧) قال ابن عبدالبر: «وقد حدَّث أبو نعيم الحلبي عبيد بن هشام، عن ابن المبارك، عن مالك بحديث هو عندهم خطأ؛ إن أراد حديث زيد بن أسلم هذا». وقال: «رواه عن أبي نعيم الحلبي جماعةٌ هكذا بهذا الإسناد منهم: أبو عمران، وموسى بن محمد الأنطاكي، وسعيد بن عبدالعزيز بن مروان الحلبي».
وعدَّ الذهبي في "الميزان (٣/ ٢٤) هذا الحديث من مناكير عُبيد بن هاشم. =

٢٣٥٧ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه سُوَيد بن عبدالعزيز، عن عثمان بن عَطاء[٢]، عن أبيه، عن عمرو[٣] بن شُعَيب، عن أبيه، عن جدِّه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**مَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ دُونَ جَارِهِ مَخَافَةً عَلَى**[٤] **أَهْلِهِ ومَالِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ**[٥] **بِمُؤْمِنٍ، ولَيسَ بِمُؤْمِنٍ**[٦] **مَنْ لَمْ يَأْمَنْ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**[٧]. . . »، وذكر حديثًا طويلاً في حقِّ الجار؟

قال أبي: هذا خطأٌ.

٢٣٥٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن جَنَّاد الحلبي[٨]؛ قال: حدَّثنا عَطاء بن مسلم، عن الأعمَش، عن خَيْثَمة بن عبدالرحمٰن، عن عَدِيِّ بن حاتم؛ قال: ما دخلتُ على النبيِّ ﷺ قطُّ

= قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٣/ ٢٥٥): «وفيه إباحة الكلام بالمَعاريض وبما فَحْواه يسمع إذا كان المتكلِّم به يريد به وجهًا محمودًا، ألا ترى إلى قوله: "ما لَه ضرب الله عنقَه!" وهو يريد بذلك الشهادة له، وكان ﷺ قلما يقول مثل هذا إلا كان كما قال».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٣٩).

(٢) هو: عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني.

(٣) في (ك): «عمر». (٤) في (ك): «عن».

(٥) في (أ) و(ش): «ذاك».

(٦) قوله: «وليس بمؤمن» سقط من (ك).

(٧) بوائقُه: غَوائلُه وشَرُّه، أو ظُلْمُه وغَشْمُه. "لسان العرب" (١٠/ ٣٠).

(٨) روايته أخرجها أبو يعلى في "معجمه" (٢٣٧)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٦٨)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٨٥ رقم ١٩٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٢٤)، والبيهقي في "الشعب" (٨٥٣٢).
قال ابن عدي: «وعطاء بن مسلم في حديثه بعض ما يُنكَر عليه».
وقال أبو نعيم: «غريبٌ من حديث الأعمش، تفرَّد به عطاء بن مسلم».

إلا تَوسَّع لي أو تحرَّك لي، وإنِّي[١] دخلتُ عليه[٢] يومًا وهو في بيتٍ مَمْلوء من أصحابه، فلمَّا رآني، تَوسَّع لي، فجلستُ إلى جنبه ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٣٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المسيَّب بن واضح[٣]، عن[٤] يوسف بن أَسْباط، عن الثَّوري، عن محمَّد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مُدَارَاةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ لا أصلَ له، ويوسف بن أَسْباط

---

(١) في (ت) و(ك): « وإن ».

(٢) من قوله: « قط إلا توسع . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "مداراة الناس" (٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧١)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣٢٦)، وابن عدي في "الكامل" (١٥٧/٧)، وابن الأعرابي في "معجم شيوخه" (٩١٦)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (١٣٠)، وفي "طبقات المحدثين" (٦٠٨/٣-٦٠٩)، والدارقطني في "الأفراد" (١١٢/أ/أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٤٦/٨)، والخليلي في "الإرشاد" (٣١١/١)، والبيهقي في "الشعب" (٨٠٨٧).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٣٣٥/٢)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٩/٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥٨/٨)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٢١٥) من طريق الحسن بن عبدالرحمن الاحتياطي، عن يوسف بن أسباط، به.
قال ابن عدي: « وهذا الحديث حديث المسيَّب بن واضح، عن يوسف بن أسباط، سرقه منه الاحتياطي هذا، وغيره من الضعفاء ».
وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ، وإنما يعرف بالمسيب بن واضح، وهو في مقام مجهول ».

(٤) في (ت) و(ك): « بن » بدل: « عن ».

دَفَنَ كُتُبَه[١].

٢٣٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المسيَّب بن واضح، عن أبي إسحاق[٢]، عن الأوزاعي[٣]، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جدِّه؛ قال النبيُّ ﷺ: « **لا يَقُصُّ**[٤] **عَلَى النَّاسِ إِلَّا أَمِيرٌ، أَوْ مَأْمُورٌ، أَوْ مُرَائِي**[٥] » ؟

قال أبي: إنما يَروي الأوزاعيُّ[٦] هذا الحديثَ عن عبدالله بن عامر، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) قال ابن عدي: « وهذا يُعرف بالمسيب بن واضح عن يوسف، عن سفيان بهذا الإسناد، وقد سرقه منه جماعةٌ ضعفاء رَوَوْه عن يوسف، ولا يرويه غير يوسف عن الثوري ». وقال الدارقطني: « غريبٌ من حديثه عنه [أي: من حديث الثوري عن محمد بن المنكدر]، تفرَّد به يوسف بن أسباط عنه ».
وقال أبو نعيم: « تفرد به يوسف عن الثوري ».
وقال الخليلي: « غريب تفرَّد به يوسف، وهو زاهد إلا أنه لم يُرضَ حفظُه، وقيل: اشتبه عليه وإنما هو: سفيان، عن أبي مالك، عن الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة: أن النبي ﷺ قال: " كلُّ معروف صَدَقة " ».

(٢) هو: إبراهيم بن محمد الفزاري.

(٣) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٤) في (ت) و(ك): « لا يقضي ».

(٥) كذا في جميع النسخ بإثبات ياء المنقوص المنوَّن المرفوع، والجادَّة: « مُراءٍ » بحذف الياء، لكنَّ ما في النسخ جارٍ على لغة صحيحة لبعض العرب. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦).

(٦) روايته بهذا الوجه أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٧٥٣)، وابن أبي عاصم في "المذكِّر والتذكير" (١٠)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٥٥) من طريق الهِقْل بن زياد، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (١/ ٩) من طريق محمد بن مصعب، كلاهما عن الأوزاعي، عن عبدالله بن عامر به. =

٢٣٦١ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه مروان الفَزاري، عن يزيد بن سنان الجَزَري؛ قال: حدَّثني أبو بِشْر الدمشقي - لقيتهُ غازيًا - عن المِقْداد[(٢)] بن الأسود، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا بَاتَ الضَّيْفُ مَحْرُومًا، فَحَقٌّ عَلَى المُسْلِمِينَ نُصْرَتُهُ، حَتَّى يَأْخُذُوا لَهُ قِرَاهُ مِنْ زَرْعِهِ وَمَالِهِ** »، أو قال: « **زَرْعِهِ وضَرْعِهِ**[(٣)] »، قال: أحدَهُم[(٤)] ؟

= ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٨٢١) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١٨٣ رقم ٦٧١٥) من طريق الفرج بن فضالة، كلاهما عن عبدالله بن عامر به .

ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٧٨ رقم ٦٦٦١)، وابن أبي عاصم في "المذكِّر والتذكير" (١٢)، والطبراني في "الأوسط" (٩٧٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢٠) من طريق عبدالرحمٰن بن حرملة، عن عمرو بن شعيب به .

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٤٣٨٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٥١) من طريق العباس بن الوليد بن مزيد، عن أبيه، عن حماد بن عبدالملك الخولاني، عن هشام بن عروة، حدثني عمرو بن شعيب به . قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به العباس بن الوليد».

وقال ابن عدي: « وهذا الحديثُ لا أعلم يرويه عن هشام بن عروة غير حماد هذا، وليس هو بالمعروف، وهو عجبٌ من حديث هشام بن عروة، عن عمرو بن شعيب، ولا أعرف لهشام عن عمرو غيره ».

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٢١٨).

(٢) في (ك): « المقدام ».

(٣) في (ش): « زرعه ضرعه ».

(٤) أي: ذكر أحد اللفظين، وكانت الجادة أن يقال: « أحدَهُما »؛ لأنَّ الضمير يرجع إلى قوله: « من زرعه وماله »، و« من زرعه وضرعه »، لكن استعمال الضمير «هم» في موضع المثنى صحيح في العربية، وقد ذكرنا توجيهه في تعليقنا على المسألة رقم (٧٤)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٦٨).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب[١]، وغيرُه يقول: أبو يونس[٢]، ولم يذكر أبو يونس: المِقْدام.

٢٣٦٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن بكَّار[٣]، عن سعيد بن بَشير، عن أبي الزُّبَير، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لا تَسُبُّوا اللَّيْلَ ولا النَّهَارَ، ولا الشَّمْسَ ولا القَمَرَ، ولا الرِّيحَ؛ فَإِنَّهَا رَحْمَةٌ لِقَوْمٍ، وعَذَابٌ لآخَرِينَ** » ؟

قال أبي: لا أعلمُ رواه إلا[٤] ابن أبي ليلى[٥]، وسعيد بن

---

(١) قال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٦٤٧): « والشاميون كانوا يسمون المقدام بن معد يكرب: المقداد، ولا ينسبونه أحيانًا، فيظنُّ من سمعه غير منسوب أنه ابن الأسود، وإنما هو ابن معد يكرب، وقد وقع هذا الاختلافُ لهم في غير حديث من رواياتهم ».

(٢) أي: بدل أبي بشر. وأبو يونس ذكره البخاري في "الكنى" (٧٩١)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٥٦)، وذكرا أنه يروي عن المقداد بن الأسود هذا الحديث.

والحديث رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢٣٨٦)- عن وكيع، عن يزيد بن سنان، عن أبي يونس، عن المقداد، به.

قال ابن حجر: « هكذا أخرجه في مسنده المقداد بن الأسود، وأصله معروف من حديث المقداد بن معدي كرب ».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٦٩٨)، و"مسند الشاميين" (٢٧٩٧)، و"الدعاء" (٢٠٥١). ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٧٩٥) من طريق الوليد بن الوليد، وتمام في "فوائده" (١١٣٦/ الروض البسام) من طريق أبي الجُماهِر محمد ابن عثمان، كلاهما عن سعيد بن بشير، به.

(٤) قوله: « إلا » سقط من (ك).

(٥) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٢١٩٤) من طريق سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن ابن أبي ليلى، عن أبي الزبير، عن جابر، به.=

بَشير[١].

٢٣٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار، عن عبدالله بن يزيد البَكْري، عن عِكرمَة بن عمَّار، عن إياس بن سَلَمة بن الأَكْوَع[٢]، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِنَّ النَّارَ لَا تَشْفِي[٣] أَحَدًا** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، وعبدالله البَكْريُّ ذاهبُ الحديث.

٢٣٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم، عن إبراهيم بن عثمان، عن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عَوْف[٤]،

= ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٣٠١) عن علي بن هاشم، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (٦١٥) من طريق النضر بن إسماعيل، كلاهما عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه عبدالرحمن بن أبي ليلى، به مرسلاً.
ووقع في المطبوع من "الصمت": « أبي ليلى » بدل: « عبدالرحمن بن أبي ليلى ».

(١) قوله: « ابن » وما عطف عليه، وهو قوله: « سعيد » يجوز فيهما النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٠٨/أ).

(٢) رواه الطبراني في "الأوسط" (٨٨٠٠) من طريق داود بن بشير، عن إياس بن سلمة ابن الأكوع، عن أبيه به. قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن سلمة إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن عبدالعزيز ».

(٣) في (ت) و(ك): « لا تشقى ».

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٦٠ رقم ١٤٨٧٠) عن يعقوب بن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن بعض أهله، عن أبيه، عن طلق بن حبيب، عن جابر، به. ورواه عبد بن حميد (١١٢٦) من طريق زكريا ابن أبي زائدة، عن سعد بن إبراهيم، عن رجل، عن جابر به.
ورواه مسلم (٢٠١٣) من طريق سفيان وزهير كلاهما عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تُرسلوا فواشيَكُم وصبيانَكُم إذا غابت الشمسُ حتى تذهبَ فحمةُ العشاء؛ فإن الشياطينَ تنبعثُ إذا غابت الشمسُ حتى تذهبَ فحمةُ العشاء». =

عن طَلْق بن حَبيب، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: « احْبِسُوا أَنْفُسَكُمْ عَنْ فَوْرَةِ العِشَاءِ[1]؛ فَإِنَّ فِيهَا بَعْثَةَ الجِنِّ » ؟

قال أبي: إبراهيمُ بن عثمان هو: أبو شَيبة جدُّ أبي بكر بن أبي شَيبة.

قال أبو محمد: جدُّ أبي بكر بن أبي شَيبة ضعيفُ الحديث.

٢٣٦٥ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه الوليد بن مسلم[2]، عن ابن جابر[3]، عن أبي كَبْشة السَّلولي، عن سَهْل بن الحَنْظَلية؛ أنه سمع رسول الله ﷺ، ومرَّ ببعير مُناخٍ على باب المسجد من أوَّل النهار، ثم مرَّ به من آخر النهار وهو على حاله، فقال: « **أَيْنَ صَاحِبُ هَذَا البَعِيرِ؟** »، فالْتُمِسَ فلم[4] يوجد، فقال: « **اتَّقُوا اللهَ في هَذِهِ البَهَائِمِ؛ كُلُوهَا سِمَانًا، وَارْكَبُوهَا صِحَاحًا** ».

قال أبي: بين ابن جابر وأبي كَبْشة: ربيعةُ بن يزيد[5].

= وانظر "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٦/ ٩٥-٩٧).

(١) فَوْرة العشاء: بعدَه. "لسان العرب" (ف و ر/ ٥/ ٦٧).

(٢) تابعه صدقة بن خالد، ورواه عنه هشام بن عمار، واختُلف على هشام، فرواه أبو عبيد في "الأموال" (١٧٣٧) عن هشام بن عمار، عن صدقة، عن ابن جابر، عن أبي كبشة، عن سهل، به مختصرًا.
ورواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٥٨٤) عن محمد بن أبي زرعة الدمشقي، عن هشام بن عمار، عن صدقة، عن ابن جابر، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي كبشة، عن سهل، به.

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر.

(٤) قوله: «فلم» سقط من (ت) و(ك).

(٥) الحديث من هذا الوجه رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٨٠-١٨١ رقم ١٧٦٢٥)، =

٢٣٦٦ - وسألتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن أبي بكر بن أبي شَيبة[١]، عن عليِّ بن هاشم بن البَريد، عن ابن أبي ليلى[٢]، عن الحَكَم[٣]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال:« مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا وهُوَ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ »[٤]؟

= وابن حبان في "صحيحه" (٥٤٥ و٣٣٩٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٥) من طريق علي بن المديني، والطبراني في "مسند الشاميين" (٥٨٥) من طريق سهل بن زنجلة، كلاهما عن الوليد بن مسلم، به .

ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٠٧٤)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٩٦ رقم ٥٦٢٠) من طريق عمر بن عبدالواحد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٢٠) و(٤/ ٣٧١) من طريق أيوب بن سويد، وفي (٤/ ٣٧١)، وفي "مشكل الآثار"(٤٨٦) من طريق بشر بن بكر، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٣٨) من طريق الوليد بن مزيد، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٢٨٩) من طريق محمد بن شعيب، جميعهم عن ابن جابر، به.

ورواه أبو داود في "سننه" (٢٥٤٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٤٥)، والبيهقي في "السنن" (٧/ ٢٥) من طريق محمد بن مهاجر، عن ربيعة، به.
وانظر "السلسلة الصحيحة" (٢٣).

(١) روايته أخرجها في "المصنف" (٢٥٦٠٧). ومن طريقه أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٨)، والطبراني في "طرق حديث من كذب عليَّ » (١٩).
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٤٠)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١١٣ رقم ٩٠٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٢١)، والطبراني في "طرق حديث من كذب عليَّ" (١٨ و١٩)، والضياء في "المختارة" (٦٤٧) من طريق الأعمش، عن الحكم، به.

(٢) في (ك):« عن أبي ليلى ». وهو: محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى .

(٣) هو: ابن عُتَيبة .

(٤) قال النووي في "شرح مسلم" (١/ ٦٤):« قوله ﷺ :« يُرى أنه كذبٌ، فهو أحدُ الكاذِبينَ» ضبطناه: "يُرى" بضم الياء، و"الكاذِبينَ" بكسر الباء وفتح النون على الجمع، وهذا هو المشهورُ في اللفظَين ».

فسمعتُ أبا زرعة يقول: هذا خطأٌ؛ والصَّحيحُ ما حدَّثنا أبو نُعَيم[١] وأبو عمر[٢] الحَوْضي[٣]، عن شُعبة، عن الحَكَم، عن ابن أبي ليلى[٤]، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو محمد: كذا روى ابنُ أبي ليلى[٥] كما رواه[٦] عليُّ بن هاشم.

أخبرنا أبو محمَّد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم قال[٧]: حدَّثنا[٨] أبو سعيد الأشجُّ[٩]؛ قال: حدَّثنا ابن نُمَير[١٠]، عن ابن أبي ليلى.

---

(١) هو: الفضل بن دكين. وروايته أخرجها الطبراني في "طرق حديث من كذب عليَّ" (١٣٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ١٦١).
وروواه الطيالسي في "مسنده" (٩٣٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٦٠٦)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٤ و٢٠ رقم ٢٠١٦٣ و٢٠٢٢١)، وعلي بن الجعد في "مسنده" (١٤٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٢٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٩)، و"المجروحين" (١/ ٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٣٠٦)، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (٣١٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٤١-٤٢) من طرق عن شعبة، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه مسلم في "مقدمة صحيحه" (١/ ٩)، وابن ماجه في "سننه" (٣٩). ومن طريق ابن الجعد رواه ابن أبي الدنيا في "الصمت" (٥٣٤).

(٢) في (ف): «وأبو عمرو».

(٣) هو: حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرَة. (٤) في (ف): «عن أبي ليلى».

(٥) أي: جعله من مسند علي. (٦) في (ف): «روى».

(٧) من قوله: «أخبرنا ...» إلى هنا من (ت) و(ك)، وفي (أ) و(ش): «أخبرنا أبو محمد، قال»، وفي (ف): «قال أبو محمد».

(٨) في (ف): «وحدثنا». (٩) هو: عبدالله بن سعيد.

(١٠) هو: حصين بن نمير الواسطي. وروايته أخرجها هناد في "الزهد" (١٣٨١)، =

وحدَّثنا أحمد بن سِنان[١]؛ قال[٢]: حدَّثنا عُبَيدالله بن موسى[٣]، عن ابن أبي ليلى، عن الحَكَم، عن ابن أبي ليلى[٤]، عن عليٍّ.

إلَّا حَفْص بن غِياث[٥]؛ فإن[٦] أبا سعيد الأشجَّ حدَّثنا عن حَفْص، عن ابن أبي ليلى، عن الحَكَم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٧].

= والمحاملي في "أماليه" (١٢٦).

(١) في (أ) و(ش): «أخبرنا أبو محمد، وحدَّثنا أحمد بن سِنان»، والمثبت من (ف)، وهو ضمن السقط الواقع في (ت) و(ك).

(٢) من قوله: «حدثنا أبو سعيد...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) روايته أخرجها البزار (٦٢١)، والطبراني في "طرق حديث من كذب عليَّ" (١٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/٣٥٦).
قال البزار: «وهذا الحديث هكذا رواه ابن أبي ليلى: عن الحكم، عن عبدالرحمٰن ابن أبي ليلى، عن علي، ورواه غير ابن أبي ليلى: عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن سمرة».

(٤) قوله: «عن ابن أبي ليلى» سقط من (ف).

(٥) في (ف): «عنان».

(٦) في (أ) و(ش): «إن» وتصحفت في (ك) إلى: «قال».

(٧) قوله: «مرسل» منصوب على الحال، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، التي تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
قال الترمذي عن هذا الحديث (٢٦٦٢): «سألت أبا محمد عبدالله بن عبدالرحمٰن [الدارمي] عن حديث النبي ﷺ: "من حدَّث عني حديثًا وهو يُرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبينَ" قلت له: من روى حديثًا وهو يعلم أن إسناده خطأ أيخاف أن يكونَ قد دخل في حديث النبي ﷺ، أو إذا روى الناسُ حديثًا مرسلاً فأسنده بعضهم أو قلبَ إسناده يكون قد دخل في هذا الحديث؟ فقال: لا؛ إنما معنى هذا الحديث: إذا روى الرجل حديثًا ولا يُعرف لذلك الحديث عن النبيِّ ﷺ أصلٌ فحدث به، فأخاف أن يكونَ قد دخل في هذا الحديث». اهـ. =

٢٣٦٧ - وسمعتُ أبي يقول في حديثٍ حدَّثناه محمَّد بن عَوْف الحِمْصي، عن الهيثم بن جَميل، عن عثمان بن واقد[١]، عن فَرْقَد

= وانظر "العلل" للدارقطني رقم (٣٩٩) فقد ذكر الاختلاف في هذا الحديث .

(١) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٨)، وعفان بن مسلم في "جزئه" (١٢/ب)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٤ و٧ و١٢ رقم ١٣ و٣١ و٣٢ و٧٥)، والترمذي في "جامعه" (١٩٤٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣٦٩١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٣ و٩٤ و٩٥)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٩٧ و٩٨ و١٠٠ و١٠١)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٧٧)، و(٦/ ٢٧ و٢٨)، والدارقطني في "الأفراد"(١٧/ أ/ أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية"(٣/ ٤٩) و(٤/ ١٦٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٣٤٣)، والبيهقي في "الشعب" (٨٢١٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٢) من طرق عن فَرْقد، به.

قال الترمذي: « هذا حديثٌ غريب، وقد تكلَّم أيوبُ السَّختياني وغيرُ واحد في فرقد السَّبَخي من قبل حفظه ».

وقال أبو نعيم بعد أن ذكر ثلاثة أحاديث بهذا الإسناد: « لم يرو هذه الأحاديثَ الثلاثة عن الصدِّيق - رضي الله تعالى عنه - إلا مُرَّة الطيب، ولا عنه إلا فرقد السَّبَخي ». وقال ابن عبدالبر: « وهذا حديث في إسناده رجالٌ معروفون بضعف الحديث، فليس مما يُحتَجُّ به ، ولكنه مما يخاف عقوبة ما جاء فيه ».

ورواه المروزي في "مسند أبي بكر" (١٠٢)، والطبراني في "الأوسط" (٩٣١٢) من طريق شيبان، والمروزي أيضًا (٩٩)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (١١٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٦٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٤٠٣)، والبيهقي في "الشعب" (٨٢١٧ و٨٢١٨)، وأبو بكر الأنصاري في "أحاديث الشيوخ الثقات" (٧٢٧) من طريق أبي حمزة السكري، كلاهما عن جابر الجعفي، عن الشعبي، عن مُرَّة، عن أبي بكر، به .

قال الطبراني : « لم يرو هذا الحديثَ عن الشعبي إلا جابر الجعفي ، ولا رواه عن جابر إلا شيبان وأبو حمزة السكري ».

ورواه معمر في "الجامع" (٢٠٩٩٣) عن فرقد السَّبَخي، عن مُرَّة الطيب، عن النبي ﷺ، به مرسلاً.

السَّبَخي[١]، عن مُرَّة الطَّيِّب[٢]، عن أبي بكر الصِّدِّيق، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ سَيِّئُ**[٣] **المَمْلَكَةِ**[٤]، **مَلْعُونٌ مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا أَوْ مَاكَرَهُ**».

فسمعتُ أبي يقول: أخطأ من قال في هذا الحديث: عثمان بن واقد؛ إنما هو: عثمانُ بنُ مِقْسَم البُرِّيُّ[٥]، والهيثمُ بنُ جميل لم يلقَ عثمان بن واقد، وعثمانُ بنُ واقد[٦] لم يَسمَع من فَرْقَد؛ قال[٧]: وعثمانُ بنُ مِقْسَم البُرِّيُّ ضعيفُ الحديث.

٢٣٦٨- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن محمَّد الورَّاق[٨]، عن صالح بن حسَّان، عن محمَّد بن كعب، عن ابن عباس، عن

---

(١) في (ف): «السحيمي».
(٢) في (أ) و(ف): «الطبيب». وهو: مرة بن شَراحيل الهَمْداني.
(٣) في (ك): «شيء».
(٤) كذا في جميع النسخ: «المملكة»، وفي مصادر التخريج: «المَلَكَة»، وهما بمعنًى، يقال: مَلَكَهُ يَمْلِكُهُ مَلْكًا، ومِلْكًا، ومُلْكًا، وتَمَلُّكًا، ومَلَكَةً، ومَمْلَكَةً، ومَمْلُكَةً، ومَمْلِكَةً: إذا احتوى الشيءَ وقَدَرَ على الاستبداد به. انظر "اللسان" (م ل ك/ ١٠/ ٤٩٢). ومعنى «سَيِّئ المَمْلَكة والمَلَكَة»: الذي يسيء إلى مَماليكه ويؤذيهم. انظر "النهاية" (٤/ ٣٥٨).
(٥) روايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (٨٢١٥).
(٦) قوله: «وعثمان بن واقد» سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.
(٧) قوله: «قال» ليس في (أ) و(ش).
(٨) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤١٨٢)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٣٠٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٠١)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣٢٠ رقم ١٠٧٨٠)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٥١-٥٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٢٢٠)، والبيهقي في "الشعب" (٧٣١٩). =

النبيِّ ﷺ قال: « إِنَّ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقً[(١)]، وخُلُقُ هَذَا الدِّينِ الحَيَاءُ » ؟

فقال: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٣٦٩ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالسي[(٣)]، عن قُرَيش بن حيَّان، عن واصل بن سُلَيم؛ قال: أتيتُ أبا أيُّوب الأزْدي، فرأى أظفاري طِوالاً، فقال: أتى رجلٌ النبيَّ ﷺ فسأله،

= قال العقيلي: « وفي هذا روايةٌ من وجه آخر أيضًا فيه لين، والصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: " الحياءُ من الإيمان، والحياءُ خيرٌ كلُّه" أسانيدها جياد ».
وقال أبو نعيم: « هذا حديث غريبٌ من حديث محمد انفرد به سعيد عن صالح ».
وقال البيهقي: « ضعيف ».

(١) كذا في جميع النسخ، ويخرَّج على وجهَيْن:
الأول: بنصب «خلق» على أنها اسم « إنَّ » مؤخَّر، وحذفت منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة التي تقدم بيانها في تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).
وانظر تعليقنا على عبارة: « إنَّ للوضوء شيطان يقال له الولهان» في المسألة رقم (١٣٠).
والثاني: برفع «خلق» على أنها مبتدأ مؤخَّر، وشبه الجملة قبلها خبر مقدَّم، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر لـ«إن»، واسم « إنَّ » ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: إنَّهُ - أي الشأنَ - لكلِّ دين خُلُقٌ. وانظر في ضمير الشأن تعليقنا على المسألة رقم (٨٥٤).

(٢) روى هذا النص الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق"(٢/ ٤٦٢) من طريق محمد بن أحمد بن الفضل بن شهريار، عن عبدالرحمٰن بن أبي حاتم، به .
ونقله ابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ٥٢٥-٥٢٦)،وجاء هذا النص أيضًا في هامش نسخة خطية من "مسند الطيالسي" (١/ ٤٨٨/ تحقيق التركي).

(٣) في "مسنده" (٥٩٧). ومن طريقه أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"(١/ ١٧٥-١٧٦)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٤٦١).
قال البيهقي: « وهذا مرسل، أبو أيوب الأزدي غير أبي أيوب الأنصاري ».

فقال: «لَيَسْأَلُنِي أَحَدُهُمْ[(١)] عَنْ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَيَدَعُ أَظْفَارَهُ كأَظْفَارِ[(٢)] الطَّيْرِ، يَجْمَعُ فِيهَا الجَنَابَةَ[(٣)] والتَّفَثَ[(٤)]»؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ، ليس هو واصلَ بن سُلَيم؛ إنما هو أبو واصل سُلَيمان بن فَرُّوخ[(٥)]، عن أبي أيُّوب، وليس هو من أصحاب النبيِّ ﷺ، هو أبو أيُّوب يحيى بن مالك العَتَكي من التابعين.

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «يسألني أحدكم»، لكن يخرَّج ما هنا على وجهَيْنِ: **الأول**: أنَّ اللام في «لَيَسألني» هي لام التوكيد المزحلقة الواقعة في خبر «إنَّ»، وتقدير الكلام: «إنَّه لَيَسأَلُنِي أَحَدهم».
والثاني: أنَّها لام القَسَم، والفعل مؤكد بنون التوكيد الثقيلة؛ فتكون العبارة هكذا: «لَيَسْأَلَنِّي أَحَدُهُم»، والله أعلم.

(٢) في (ت): «كالمقار»، وفي (ك): «كالمنقار».

(٣) في (ت) و(ك): «الجماعة» بدل: «الجناية».

(٤) التَّفَثُ: هو الوَسَخُ والشَّعَثُ. "المغرب" للمطرِّزي (١/ ١٠٤).

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ١٧٥-١٧٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٢٨) من طريق وكيع، والشاشي في "مسنده" (١١٣٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣١٥) من طريق عبدالرحمن بن المبارك، والشاشي أيضًا (١١٣٨) من طريق سليمان بن حرب، والشاشي (١١٤٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٨٤ رقم ٤٠٨٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٧٥) من طريق أبي الوليد الطيالسي، جميعهم عن قريش بن حيَّان، عن سليمان بن فروخ، عن أبي أيوب، به . ومن طريق الطبراني رواه الخطيب في "الجامع" (٨٦٩).
ووقع في رواية أحمد والطبراني وابن عدي: «أبو أيوب الأنصاري».
قال الإمام أحمد: «ولم يقل وكيع مَرَّة: الأنصاري. قال غيره: أبو أيوب العتكي. قال أبو عبدالرحمٰن [يعني عبدالله بن أحمد]: قال أبي: يسبقه لسانه -يعني وكيعًا- فقال: لقيت أبا أيوب الأنصاري، وإنما هو أبو أيوب العتكي».
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٠): «سليمان بن فروخ أبو واصل قال: لقيني أبو أيوب، هو: الأزدي، مرسل». =

قال أبو محمد: ولم يَفهَم يونسُ بن حَبِيب أنَّ أبا أيُّوب الأزْديَّ هو العَتَكيُّ، فأدخله في مسند أبي أيُّوب الأنصاري[١].

٢٣٧٠ - وسمعتُ[٢] **أبا زرعة** وانتهى إلى حديث في "فوائده"[٣]، عن سعيد بن محمَّد الجَرْمي، عن أبي تُمَيلة[٤]، عن أبي جعفر النَّحْوي[٥] عبدالله بن ثابت، عن صخر بن عبدالله بن بُرَيدة، عن أبيه، عن جدِّه؛ قال: بينا[٦] هو جالسٌ بالكوفة في مجلس مع أصحابه فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « **إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْرًا، وإِنَّ مِنَ العِلْمِ**[٧] **جَهْلاً، وإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكَمًا**[٨]**، وإِنَّ مِنَ [القَوْلِ]**[٩] **عِيَالاً** »، فقال

= وقال الخطيب: « كذا قال: عن أبي أيوب الأنصاري، وزعم أبو حاتم الرازي أن صوابه: عن أبي أيوب الأزدي، وهو يحيى بن مالك العتكي، من التابعين ».

(١) أي: جعله في "مسند أبي أيوب الأنصاري من "مسند الطيالسي"، فإن "مسند الطيالسي" ليس من تصنيفه، وإنما هو عدَّة مجالس سمعها يونس بن حبيب منه. انظر "السير" للذهبي (٩/ ٣٨٢).

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٢٥٩).

(٣) الحديث رواه الخليلي في "الإرشاد" (٣/ ٨٩٨) من طريق ابن أبي حاتم، عن أبي زرعة، به. ورواه أبو داود في "سننه" (٥٠١٢)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (١٥١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤/ ٨٢) من طرق عن سعيد بن محمد الجرمي، به.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "المدخل إلى السنن الكبرى" (٦١٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ١٨٠).

(٤) هو: يحيى بن واضح.

(٥) ضبب الناسخ عليها في (ف).

(٦) في (ت) و(ك): « بينما ».

(٧) في (ك): « العمل ».

(٨) سيأتي في آخر المسألة: « حكمة ».

(٩) في (أ) و(ف) و(ك): « القوم »، وفي (ت): « القوام » وضرب على الألف، والمثبت من (ش) فقط، وهو موافق لما سيأتي في الموضع الآتي من هذه المسألة، =

صَعْصَعَة[١]- وهو أحدثُ القوم سنًّا -: صدَقَ رسولُ الله ﷺ، ولو لم يَقُلْها كان[٢] كذلك، فتوسَّمه رجلٌ من الجُلساء، فقال له بعدما تصدَّع القوم من مجلسهم: ما حَمَلك على أن قلتَ: صدق نبيُّ الله ﷺ، ولو لم يَقُلْها كان كذلك؟

قال: بلى، أمَّا قولُ نبيِّ الله ﷺ [٣]:« **إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْرًا** »: فالرجُل يكونُ عليه الحقُّ، وهو أَلْحَنُ بالحُجَج من صاحب الحقِّ، فيَسحَرُ القومَ ببيانه، فيَذهَبُ بالحقِّ وهو عليه.

وأمَّا قوله:« **إِنَّ مِنَ العِلْمِ جَهْلاً** »: فيُكلَّفُ العالمُ إلى علمه ما لا[٤] يعلم[٥]، فَيُجَهِّلُهُ ذلك.

وأمَّا قولُه:« **إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً**[٦]»: فهي هذه المواعظُ والأخبارُ التي [يتَّعِظ بها][٧] الناسُ.

= ورواه الخليلي في الموضع السابق من "الإرشاد" من طريق ابن أبي حاتم على الصواب.

(١) هو: ابن صُوْحان.

(٢) في (ش):« لكان ».

(٣) قوله:«ولو لم يقلها كان كذلك؟ قال: بلى أما قول نبي الله » سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) في (ف):« ما لم ».

(٥) أي: يتكلَّف العالمُ القولَ فيما لا يعلَمُه. "عون المعبود" (١٣/ ٢٤٢).

(٦) تقدم بهذا اللفظ في المسألة رقم (٢٢٥٩)، وتقدم في مسألتنا هذه:« حِكَمًا ».

(٧) في (ك):« يتعظمها »، وفي بقية النسخ:« يتعظمه »، والمثبت من "سنن أبي داود" (٥٠١٢).

وأمَّا قولُه: « إِنَّ مِنَ القَوْلِ[1] عِيَالاً »: فَعَرْضُك كلامَك وحديثَك إلى[2] من ليس من شأنه ولا يريدُه.

قال أبو محمد[3]: وسمعتُ[4] أبا زرعة يقول: روى هذا الحديثَ أبو هلال الرَّاسِبي[5]، عن ابن بُرَيدة؛ قال: كان يقال... .

وروى بعضَ الحديث حسامُ بنُ مِصَكّ[6]، عن ابن بُرَيدة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو خطأٌ.

ورَوَى[7] قَتادةُ، عن ابن بُرَيدة، عن ابن مسعود؛ ولم يَرفَعْه.

ورواه[8] كَهْمَسُ بنُ الحسن، عن ابن بُرَيدة؛ قال: كان يقال[9]....

---

(١) في (ت) و(ك): « القوم »، والمثبت من بقيَّة النسخ، وكُتب في هامش (ف): « هكذا وُجد في الأصل ».

(٢) في مصادر التخريج وكتب الشروح: « فعرضُك كلامَك وحديثَك على مَنْ ليس... ».

(٣) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ك).

(٤) في (ت) و(ك): « سمعت » بلا واو.

(٥) في (ك): « الرايسي ». وهو: محمد بن سليم.

(٦) في (ف): « مضك ». وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٢٥٩).

(٧) أي: ورواه، وحُذف الضمير للعلم به.

(٨) في (أ) و(ش): « وروى ».

(٩) قال الدارقطني في "العلل" (٣٨٤): « يرويه عمارة بن أبي حفصة، واختُلف عنه، فروي عن شعبة، عن عمارة، عن عبدالله بن بريدة، عن صعصعة، عن علي، عن النبيِّ ﷺ، قال ذلك مغيرة بن عبدالرحمٰن الحَرَّاني، عن يحيى بن السكن، عن شعبة. وخالفه يحيى بن أبي طالب؛ رواه عن يحيى بن السكن، عن أبي جُزَي، عن عمارة، عن ابن بريدة، عن صعصعة مرسلاً. وكذلك قال مسعود بن جُوَيرية، عن إسماعيل بن زياد عن أبي جُزَي. وروى هذا الحديث حسام بن مِصَكّ، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ. وقال سلام أبو المنذر: عن مطر الوراق، عن =

٢٣٧١ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن سعيد بن محمَّد الجَرْمي[١]، عن أبي عُبَيدة الحدَّاد[٢]، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قَتادة، عن أنس: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، ويُعْطِي عَلَيْهِ**[٣] **مَالَا يُعْطِي عَلَى العُنْفِ**»، وكان يقال: خُذُوا بالناسِ اليَسيرَ[٤] ولا تُمِلُّوهم. قال قَتادة: إنَّ المؤمنينَ قومٌ رُفَقاء رُحَماء.

= ابن بريدة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ، قال ذلك محمد بن عمر القصي عنه. وخالفه عثمان بن مخلد التمار، فقال: عن سلام، عن مطر، عن أبي بريدة، عن ابن عباس».

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٩٦١/كشف الأستار)، والطبراني في "الأوسط" (٢٩٣٤)، و"الصغير" (٢٢١)، وأبو الشيخ في "حديثه" (٧١/انتقاء ابن مردويه)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/ ١٢٤)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٥٥٤). قال البزار: «وهذا لا نعلمه يُروى عن أنس إلا من هذا الوجه، ولا نعلم حدث به عن سعيد غير عبدالأعلى (كذا)». ولعل صوابه: «عبدالواحد».
وقال الطبراني: «لم يروه عن قتادة إلا سعيد، ولا عن سعيد إلا أبو عبيدة، ولا عن أبي عبيدة إلا سعيد الجرمي».

(٢) هو: عبدالواحد بن واصل السَّدوسي.

(٣) في (ت) و(ك): «عليه بالرفق».

(٤) كذا في جميع النسخ، ونحوه في "شعب الإيمان"، والجادَّة: «خُذُوا الناسَ باليَسيرِ»، وفي الموضع السابق من "تاريخ بغداد": «خُذُوا الناسَ بالمَيسورِ». لكن ما في النسخ إن لم يكن سهوًا أو تصحيفًا، فإنه يخرَّج على أنه من باب «القلب»، ومثله قوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القَصَص: ٧٦]، أي: إنَّ العصبة لتنوءُ بمفاتحه، وقوله ﷺ: «زيِّنوا القرآنَ بأصواتكم»، أي: زيِّنوا أصواتَكُمْ بالقرآنِ. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٨٧٤).
ويحتمل أن يكون على التقديم والتأخير في الكلام، والتقدير: خذُوا اليسير بالناس، أي: على الناس، والباء في العربية قد تأتي بمعنى «على»، وله شواهد كما في "مغني اللبيب" (ص١١٣).

وسمعتُ[١] أبا زرعة يقول: ذاكرتُ بهذا الحديث أحمدَ بن حنبل، فقال: عمَّن كتبتَ؟ قلتُ: حدَّثنا به سعيد الجَرْمي، فأثنى على سعيد خيرًا، وقال: يَرْوِيهِ[٢] عن سعيد[٣]، عن قَتادة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال[٤].

٢٣٧٢ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن الحسن بن محبوب بن الحسن القُرَشي[٥]؛ قال[٦]: حدَّثنا عبدالعزيز بن مُختار؛ قال: حدَّثنا

---

(١) في (ف): «فسمعت»، وفي (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو.

(٢) كذا في جميع النسخ، لكن أُهملت الياء الأخيرة في (ش)، وتخرَّج على أن المراد: يَرويه الجماعة، وهي في معنى «يروونه»، ويحتمل أن تكون متصحِّفةً عن «يَرْوُنَهُ» بواو واحدة، وحذفت الواو الأخرى تخفيفًا، كما في داود وطاوس ونحوهما، والله أعلم.

(٣) هو: ابن أبي عَروبة.

(٤) أشار البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٦١) إلى رواية أبي عبيدة عبدالواحد بن واصل، ثم قال: «ورواه الخفاف، عن سعيد، عن قتادة، مرسلاً».
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٧/أ): «يرويه أبو عبيدة الحداد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس حدث به سعيد الجرمي عنه، والمحفوظ عن قتادة مرسلاً».

(٥) روايته أخرجها ابن مردويه - كما في "تفسير ابن كثير" (٣/ ١٣٥)- قال: حدثنا عبدالباقي، حدثنا أحمد بن صالح، عنه، به.
ورواه ابن حبان في "صحيحه" (٥٦٤٠)، والبزار في "مسنده" (١٢٣٢/ كشف الأستار)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ٣٤٨ رقم ٣٢٥٥)، وأبو الشيخ في "العظمة" (١٠٨٥) من طرق عن عبدالعزيز بن مختار، به.
ومن طريق عبدالله بن أحمد أخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٧٠ رقم ١١٩٤٦)، و"الأوسط" (٤٢٦٩). قال الطبراني بعد أن ذكر حديثًا آخر لعبدالعزيز: «لم يرو هذين الحديثين عن خالد الحذَّاء إلا عبدالعزيز بن المختار». وقال ابن كثير: «هذا حديثٌ غريب جدًّا».

(٦) قوله: «قال» سقط من (أ) و(ش).

خالد[١]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الحَيَّاتُ مَسْخُ[٢] الجِنِّ، كَمَا مُسِخَتِ القِرَدَةُ والخَنَازِيرُ** ».

فسمعتُ أبا زرعة يقول: هذا الحديثُ هو موقوفٌ[٣]، لا يرفَعُه إلا عبدُالعزيز بنُ[٤] المُختار، ولا بأسَ[٥] بحديثه .

٢٣٧٣ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه شُعْبة، واختُلف على[٧] شُعْبة:

فروى وَهْب بن جَرير[٨]، عن شُعْبة، عن يزيد أبي خالد[٩]، عن

---

(١) هو: ابن مِهْران الحذَّاء .

(٢) في (ك): « سيخ ».

(٣) الحديث رواه معمر في "الجامع" (١٩٦١٧) عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، به، موقوفًا. ومن طريق معمر رواه أحمد في "مسنده" (١/٣٤٨ رقم ٣٢٥٤)، والطبراني في "الكبير" (١١/٢٤٩ رقم ١١٨٤٦).

(٤) قوله: « بن » سقط من (ك).

(٥) في (ك): « ولا يابس ».

(٦) انظر المسألة رقم (٢٤٩٢).

(٧) في (ش): « عن ».

(٨) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير"(٨/٣٢٨) تعليقًا، والبزار في "مسنده" (٢٩٦٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٩٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/٣٣).
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير"(٨/٣٢٨)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/٥٦) من طريق محمد بن بشار، عن سَلْم بن قتيبة، عن شعبة، به.
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٤٢٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير"(٨/٣٢٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢٤٩١)، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٢٩١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٩٤٨)، وابن عدي في "الكامل" (٥/٣٠٤) و(٧/١٦٦) من طريق يوسف بن ميمون، عن أبي عبيدة بن حذيفة، به .

(٩) في (أ) و(ش): « عن يزيد بن أبي خالد »، وفي (ك): « عن يزيد أبي خالد عن أبي خالد ».

أبي عُبيدة بن حُذَيفة، عن حُذيفة: أنَّ رسول الله ﷺ[١] قال: « مَنْ بَاعَ دَارًا فَلَمْ يَشْتَرِ مِنْ ثَمَنِهِ[٢] دَارًا، لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهَا ».

ورواه أبو داود الطَّيالسي[٣]، عن شُعْبة، عن يزيدَ أبي خالد، عن أبي عُبيدة بن حُذَيفة، عن حُذيفة، موقوفً[٤].

فسمعتُ أبي يقولُ: موقوفً[٥] عندي أقوى، و«يزيدَ أبي

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « أن النبي ﷺ ».

(٢) كذا في جميع النسخ عدا (ف) ففيها: « ثمنها »، وضرب الناسخ عليها وكتبها «ثمنه»، والجادَّة أن يقال: « ثمنها » كما في المسألة رقم (٢٤٩٢)، وفي مصادر التخريج، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ عربيةً، ويخرَّج على وجهين: **الأول**: أن يكون الضمير مذكَّرًا على ما هو ظاهر، ويكون هذا جاريًا على لغة من يذكِّر الدار، قال في "القاموس" (ص٣٩٣): «الدار: المَحَلُّ يَجمعُ البناء والعَرْصة كالدارة، وقد تذكَّر». اهـ. وسيعيدُ الضميرَ إلى «الدار» على لغة من يؤنثها في قوله: « فيها»؛ وفي هذا جمع بين لغتين في كلام واحد، وهو جائزٌ. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٤١). **والثاني**: أن الضمير مؤنث على الجادَّة، والأصل: «مِنْ ثَمَنِهَا»؛ لكن جاء على لغة طيِّئ ولَخْم؛ حُذِفَتْ ألف «ها»، ونقلت فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها، فصارت: « مِن ثَمَنَهْ »، وانظر في هذه اللغة تعليقنا على المسألة رقم (٢٣٥).

(٣) في "مسنده" (٤٢٣)، ومن طريقه أخرجه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٥٧). وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٢٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٥٦) من طريق محمد بن بشار، عن عبدالرحمن بن مهدي ومحمد بن جعفر، عن شعبة، به. وأخرجه الإمام أحمد في "الأسامي والكنى" (١٤٧) من طريق حجاج بن محمد، والبخاري أيضًا (٨/ ٣٢٨) من طريق آدم بن أبي إياس، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٥٦) من طريق حَرَمي بن عمارة، كلاهما عن شعبة، به.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

(٥) قوله: « فسمعت أبي يقول موقوف » مكرر في (ك). وقوله: «موقوفً» كذا في جميع النسخ، وهو حال منصوب، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

خالد»[١]: ليس بالدَّالاني[٢].

٢٣٧٤ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُوَيد[٤]، عن ابن جُرَيج، عن سُلَيمان بن موسى، عن الزُّهري، عن سُلَيمان بن يَسار، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عُتْبة، عن ابن عباس؛ قال: أربَعٌ مِنَ

---

(١) كذا، على حكاية القول السابق في الإسناد.

(٢) وممَّن ذهب إلى أن يزيد أبي خالد ليس بالدالاني: شعبة بن الحجاج فقد ذكر أحمد في الموضع السابق من "الأسامي والكنى" عن شعبة أنه قال: كنت أرى أن اسمه يزيد، وكنيته أبو خالد، حتى ذكروا أن اسمه غير ذلك. ثم أخرج أحمد عن عبدالرحمن بن مهدي قال: قال شعبة: ليس بالدالاني، يعني: أباخالد.
وذهب إلى ذلك أيضًا عبدالرحمن بن مهدي، فقد أخرج المزي هذا الحديث - كما تقدم - في "تهذيب الكمال" من طريق بُنْدار، عن حَرَمي بن عمارة، عن شعبة، عن يزيد أبي خالد الدالاني، به. . . ، قال بندار: فقلت لعبدالرحمن: تحفظ هذا الحديث عن شعبة ؟ قال: نعم. قلت: حدِّثني به، فقال: حدثنا شعبة، عن يزيد أبي خالد. قلت: الدالاني ؟ قال: ليس بالدالاني. فقلت له: فإن ها هنا من يرويه عن شعبة، عن يزيد أبي خالد الدالاني، فألحَّ عليَّ. قلت: حَرَمي بن عمارة. قال: وَيْحَهُ ما أقلَّ علمه بالحديث. يزيد الدالاني أصغر من أن يسمع من أبي عبيدة بن حذيفة. اهـ.
وذهب إلى ذلك أيضًا الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٢٠٩) وزاد: «لا أدري من هو»، أي: يزيد أبي خالد الذي في حديثنا. وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٠٠)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٥٥).

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤١٦) و(٢٤٤٤). ونقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٤٢٦/ مخطوط).

(٤) كذا أورد رواية أيوب بن سويد هنا، ومثله في المسألة رقم (٢٤٤٤). وفي المسألة (٢٤١٦) عن أبي زرعة أن أيوب بن سويد رواه عن ابن جريج، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس. قال أبو زرعة: «وأخطأ فيه، ولم يسمع ابن جريج من الزهري هذا الحديث».

الدَّوابِّ لا يُقتَلْنَ: النَّمْلَةُ، والهُدْهُدُ، والصُّرَد[١]، والنَّحلة ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مضطرب[٢].

٢٣٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة التِّنِّيسي[٣]، عن زهير بن محمد، عن العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبيه[٤]، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ عِرْضُ الرَّجُلِ المُسْلِمِ، والمَسَبَّتانِ[٥] بِالسَّبَّةِ** »؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦].

٢٣٧٦- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالعزيز[٧] الدَّراوَرْدي[٨]،

---

(١) بضم الصاد المهملة، وفتح الراء: طائرٌ ضَخْمُ الرأس، يَصْطادُ العَصافيرَ. "القاموس" (ص٢٩٣).

(٢) سيأتي تفصيل ذلك في المسألة رقم (٢٤١٦).

(٣) في (ت) و(ك): « التنسي ». وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ٩٣٢)، فقال: حدثني أبي، ثنا عبدالرحمٰن بن إبراهيم بن دُحيم، ثنا عمرو بن أبي سلمة، به. وعن ابن أبي حاتم نقلها ابن كثير في "تفسيره" (٢/ ٣٤٢).
ورواه أبو داود في "سننه" (٤٨٧٧) من طريق جعفر بن مسافر، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (٧٢٧) من طريق الحسن بن عبدالعزيز، كلاهما عن عمرو بن أبي سلمة، به، نحوه.

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن يعقوب الحُرَقي .

(٥) كذا في (ف)، وهي مهملة في (أ) و(ش)، وفي (ت) و(ك): « والمستبان » بتقديم التاء المثناة على الباء الموحَّدة، وفي مصادر التخريج: « والسَّبَّتَانِ»، والمَسَبَّة: مصدر ميمي من السَّبِّ.

(٦) لأنَّ رواية الشاميين عن زهير بن محمد منكرة، وعمرو بن أبي سلمة شامي.

(٧) في (أ) و(ش) و(ف): « عبدالعزيز بن ».

(٨) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (٥٠٣٤)، =

عن محمَّد بن عَجْلان، عن سعيد المَقبُري، عن أبي هريرة؛ قال: شَمِّت[1] أخاك ثلاثًا؛ فما زاد فهو زُكام؟

قال أبي: منهُم من يرفَعُه.

قلتُ: مَن يرفَعُه؟ وأيُّهما أصحُّ؟

فقال: قومٌ من الثقات يرفَعونه[2].

= وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٣٢٧) من طريق يحيى القطان، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٣٢٧) من طريق حماد بن مسعدة، كلاهما عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، به، موقوفًا.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "الشعب" (٨٩١٥).
قال ابن عبدالبر: «هكذا أوقفه يحيى القطان، وحماد بن مسعدة على أبي هريرة، ورفعه الليث بن سعد على الشكِّ».
ورواه سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، واختُلف عنه في رفعه ووقفه، فرواه البخاري في "الأدب المفرد" (٩٣٩) من طريق قتيبة بن سعيد، عن ابن عيينة، به، موقوفًا.
ورواه الطبراني في "الدعاء" (٢٠٠١) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي، عن ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة يَبلُغ به فذكره.

(١) في (أ) و(ش) بالسين المهملة، وكلاهما لغتان صحيحتان. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٣١٠).

(٢) رواه الطبراني في "الدعاء" (٢٠٠٠)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٩٠) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن مجبر، والطبراني أيضًا (١٩٩٨) من طريق موسى بن موسى الأنصاري، كلاهما عن ابن عَجْلان، عن سعيد، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.
ورواه أبو داود في "سننه" (٥٠٣٥)، والطبراني في "الدعاء" (١٩٩٩)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٥١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٣٢٧) من طريق الليث بن سعد، عن ابن عَجْلان، عن سعيد، عن أبي هريرة، قال: لا أعلمه إلا أنه رفع الحديث إلى النبي ﷺ».
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "الشعب" (٨٩١٦). =

٢٣٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن موسى، وأبو نُعَيم[١] جميعًا، عن يوسف بن صُهَيب، عن عبدالله[٢] بن بُرَيدة.

فأما عُبَيدالله بن موسى[٣] فقال: عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ في الحَذْف[٤].

فأما أبو نُعَيم[٥] فلم يقُل: « عن أبيه ».

= قال الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٣٦٥): « اختُلف فيه على المَقبُري، فرواه ابن جريج، عن المَقبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ . ورواه ابن عَجْلان، واختُلف عنه، فرواه الليث، عن ابن عَجْلان، عن المقبري، عن أبي هريرة بالشكِّ. ورفعه الثوري، عن ابن عَجْلان والموقوف أشبه ».
وانظر "السلسلة الصحيحة" (١٣٣٠).

(١) هو: الفضل بن دكين.

(٢) في (أ) و(ش): « عبيدالله ».

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٥٧٨)، والبزار في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (٤/ ٣٨١)-، وابن أبي عاصم في "الديات" (١٧٣)، والنسائي في "سننه" (٤٨١٣)، والروياني في "مسنده" (٦٧) بلفظ: « أن امرأةً حَذَفت امرأة فأسقَطَتْ، فرُفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فجعَلَ في ولدها خمسَ مئة شاة، ونهى يومئذ عن الحَذْف ».
قال أبو داود: « كذا الحديث: خمس مئة شاة، والصَّواب: مئة شاة، هكذا قال عباس، وهو وهم ».
وقال البزار: « لا نعلمه يرويه عن ابن بريدة إلا يوسف بن صهيب، وهو رجل مشهور من أهل الكوفة ».
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١١٥).

(٤) قال السندي في "حاشيته على النسائي" (٨/ ٤٧): « الذالُ معجمة وفي الحاء الإهمال والإعجام . ذكره السيوطي في حاشيته على أبي داود ».

(٥) هو: الفضل بن دكين، وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤٨١٤).

قال أبي: حديثُ أبي نُعَيم أصحُّ؛ مُرسَلٌ[(١)].

٢٣٧٨ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٣)]، عن عمر[(٤)] الدمشقي، عن مَكحُول[(٥)]، عن واثِلَة بن الأَسْقَع: أنَّ رسول الله ﷺ - قال[(٦)]- يومَ خيبر جُعِلَت له[(٧)] مَأْدُبَةٌ، وأكل مُتَّكِئًا، واطَّلَى[(٨)] بالنُّورَة[(٩)]، وأصابته الشمسُ، ولبس البُرْطُلَّة[(١٠)]؟

قال أبي: هو عمر بن موسى الوَجِيهي[(١١)]، وهذا حديثٌ باطِلٌ.

---

(١) قوله:« مرسل » مرفوعٌ على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مرسلٌ، ويجوز أن يكون منصوبًا على الحال اللازمة، وحذفت منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وانظر في الحال المنتقلة واللازمة: شروح ألفية ابن مالك، باب الحال.

(٢) نقل قول أبي حاتم ابنُ الملقن في "البدر المنير" (٥/ل ٥٦).

(٣) هو: ابن الوليد.

(٤) في (أ) و(ش):« عمرو ».

(٥) هو: الشامي أبو عبدالله.

(٦) القائلُ هو واثلة، وانظر التعليق التالي.

(٧) أي: للنبي ﷺ؛ ويوضحه رواية الطبراني، ففيها:« عن واثلة قال: لما افتتح رسول الله ﷺ خيبر، جُعلت له مَأْدُبَة ... ».

(٨) في (ك) تشبه:« والحلا ».

(٩) هي: أخلاطٌ تُستعمَلُ لإزالة الشعر. انظر "المصباح المنير" (ن و ر/ ٢/ ٦٣٠).

(١٠) البُرْطُلَة والبُرْطُلَّة: المِظَلَّة الصيفيَّة، أي: ما يُستَظَلُّ به من الشمس. والبُرْطُلُ والبُرْطُلُّ: القَلَنْسُوَة تُلْبَسُ على الرأس. انظر "اللسان" (١١/ ٥١)، و"تاج العروس" (٢٨/ ٧٥) (ب ر ط ل).

(١١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٦٢ رقم١٤٩)، وفي "مسند الشاميين" (٣٣٩٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥/ ٧٨)، إلا أنه وقع منسوبًا عند ابن عساكر:« عمر بن سليمان ».

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٥/ ٢٤):« وبقية ثقة ولكنه مدلِّس، وعمر لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات ».

٢٣٧٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المسيّب بن واضح[١]، عن حجَّاج بن محمَّد، عن أبي بكر الهُذَلي[٢]، عن الحسن، عن سَمُرة ابن جُنْدُب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَا مِنْ صَدَقَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ اللِّسَانِ**» ؟ قيل: وكيف ذاك يا رسولَ الله ؟ قال: «**الشَّفَاعَةُ؛ يُحْقَنُ بِهَا الدَّمُ، وتُجَرُّ بِهَا[٣] المَنْفَعَةُ إِلَى أَحَدٍ، وتُدْفَعُ[٤] بِهَا الغَرَامَةُ عَنْ أَحَدٍ**»؟

قال أبي: أُرَىٰ بين حجَّاج وبين أبي بكر رجُلً[٥]؛ وهذا حديثٌ مُنكَر[٦].

٢٣٨٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المسيَّب بن واضح[٧]، عن

---

(١) روايته أخرجها الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٦٦٩).
ورواه الطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٣٠ رقم ٦٩٦٢)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٢٧٩) من طريق محمد بن يزيد، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٢٢) من طريق حجاج بن نصر، والبيهقي في "الشعب" (٧٢٧٩) من طريق إسماعيل بن جعفر، ثلاثتهم عن أبي بكر الهذلي، به.

(٢) في (ك): « الهدبي ». وقد اختُلف في اسمه فقيل: سُلْمى، وقيل: رَوْح.

(٣) في (ت): « ويجريها »، وفي (ف): « ويجر بها ».

(٤) في (ت): « ويدفع »، وفي (ف): « وترفع »، لكن لم يُنقَط أولها.

(٥) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة لربيعة التي تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) وضعَّفه ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٤٤٤) شرح الحديث رقم (٢٥). وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (١٤٤٢).

(٧) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٩٣١)، و"الصغير" (٧٤٣)، وأبو نعيم في "الحلية"(٩/ ٣١٩)، وأبيٌّ النَّرسي في "ثواب قضاء حوائج الإخوان" (١١). =

علي بن بكَّار، عن هشام بن حسَّان، عن محمَّد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **أَهْلُ المَعْرُوفِ في الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ المَعْرُوفِ في الآخِرَةِ، وأَهْلُ المُنكَرِ في الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ**[1] **المُنكَرِ**[2] **في الآخِرَةِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا.

٢٣٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن سعيد القطَّان، عن المُثَنَّى بن بكر، عن زُرعة بن ثابت الأنصاري، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِذَا عُرِضَ عَلَى أَحَدِكُمْ شَيْءٌ مِنَ الدُّهْنِ، أَوْ شَيْءٌ مِنَ الطِّيبِ، فَلَا يَرُدَّهُ** » ؟

قال أبي: إنما هو: عَزْرَةُ بن ثابت[3]، عن ثُمامة[4]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ. حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، عن عَزْرَة هكذا .

= قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديثَ عن هشام بن حسَّان إلا علي بن بكَّار، تفرَّد به المسيَّب بن واضح ».

(١) من قوله: «المعروف في الآخرة. . .» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) قوله: « المنكر في موضعه بياض في (ك).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٥٨٢ و٥٩٢٩)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ١١٨ رقم ١٢١٧٦) بلفظ: كان رسول الله ﷺ إِذَا أُتيَ بطيب لم يَرُدَّه . واللفظ لأحمد .

قال الحافظ في "الفتح" (١٠/ ٣٧١): « وللإسماعيلي من طريق وكيع، عن عَزْرَة بسند حديثِ الباب نحوُه وزاد: "وقال: إذا عُرِضَ عَلَى أَحَدِكُمُ الطِّيبُ، فَلَا يَرُدَّهُ"، وهذه الزيادة لم يصرح برفعها ».اهـ.

(٤) هو: ابن عبدالله بن أنس بن مالك.

٢٣٨٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٢]، عن أبي مسكين[٣] الجَزَري، عن إسماعيل بن نَشِيط، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يضربَ الرجلُ بإحدى نعلَيه على[٤] الأُخرى في المسجد؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا، كأنه موضوعٌ، وأبو مسكين مجهولٌ.

٢٣٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن خالد الوَهْبي[٥]، عن خالد بن محمَّد - من آل الزُّبَير - عن أبيه؛ قال: خرجنا نتلقَّى الوليدَ بن عبدالملك مع عليِّ بن حسين، حتى إذا كنا ببعض الطريق

---

(١) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٤٧) في ترجمة أبي مسكين: «سألت أبي عنه فقال: هو مجهولٌ، والحديثُ الذي رواه كأنه موضوع». وانظر "لسان الميزان" (٧/ ١٠٥).

(٢) هو: ابن الوليد.

(٣) في (أ) و(ش): «ابن مسكين».

(٤) في (ك): «عن».

(٥) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٢١٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٥/ ٨٩ رقم ٢٢٩).
ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٤)- ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١١٩٩)- من طريق محمد بن خالد، عن خالد بن محمد قال: خرجنا نتلقى الوليد . . . فذكره، ولم يقل: «عن أبيه».
قال العقيلي: «وفي هذا المتن روايةٌ أخرى من وجه أيضًا ليِّن لا يثبت».
وذكر ابن الجوزي أن هذا الحديث لا يصح.
وقال ابن القيم في "المنار المنيف" (ص ١٠١): «أحاديث ذم الحبشة والسُّودان، كلُّها كذب»، وذكر منها هذا الحديث.
وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٣٢١٨).

عَرَضَ حبشيٌّ لركابنا، فقال عليُّ بن حسين: حدثَتْني [أم أيمن][(١)]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّمَا الأَسْوَدُ لِبَطْنِهِ وفَرْجِهِ**» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وخالدٌ مجهول[(٢)].

٢٣٨٤- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَروان بن محمد[(٣)] الطَّاطري، عن سُلَيمان بن بلال، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **نِعْمَ الإِدَامُ**[(٤)] **الخَلُّ** »، و « **بَيْتٌ لا تَمْرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[(٥)].

---

(١) في جميع النسخ: « أم أمي »، والتصويب من مصادر التخريج.

(٢) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٥٠): « خالد بن محمد من آل الزبير روى عن أبيه، عن علي بن الحسين، روى عنه محمد بن خالد الوهبي، سألت أبي عنه فقال: هو مجهول ».

(٣) قوله: « بن محمد » سقط من (ف)، وألحق بالهامش، ولم يظهر إلا قوله: « بن».

(٤) في (ك): « الأُدُم »، وهي روايةٌ أخرى.

(٥) متن هذا الحديث يشتمل على حديثين، الأول: « نِعْمَ الإِدَامُ الخَلُّ »، والثاني: « بَيْتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ »:

روى الحديث الأول ابن ماجه في "سننه" (٣٣١٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٣٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٧١) من طريق مروان بن محمد به.

ورواه مسلم في "صحيحه" (٢٠٥١)، والدارمي في "مسنده" (٢٠٥٥)، والترمذي في "الجامع" (١٨٤٠)، وفي "العلل الكبير" (٥٦٢)، والذهبي في "السير" (١٢/ ٢٢٩) من طريق يحيى بن حسان، عن سليمان بن بلال، به.

ورواه مسلم (٢٠٥١) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، عن سليمان بن بلال، به.

قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذين الحديثين ؟ فقال: لا أعلم أحدًا روى هذين الحديثين غير يحيى بن حسان، عن سليمان بن بلال، ولم =

٢٣٨٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[١]؛ قال: حدَّثني محمَّد بن عبدالرحمٰن، عن شُرَحْبيل بن سعد، عن جابر بن عبدالله؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ لأبي ذَر: « يَا بَا ذَرٍّ[٢]، أَتَرى البُخْلَ

= يعرفهما محمد إلا من هذا الوجه ».
وقال ابن بطة فيما نقله عنه الخطيب : « ليس يعرف هذا الحديث من حديث عائشة إلا من هذا الطريق، ولا رواه عن هشام بن عروة غير سليمان بن بلال ، وهو حديثٌ صحيحٌ، طريقُه مستقيم، ولكن الحديثَ المشهور حديث جابر».
وقال ابن عمار الشهيد في "العلل" (ص ١٠٩): « حدثنا أحمد بن محمد بن القاسم الفسوي، حدثنا أحمد بن سفيان، حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا يحيى بن حسان بهذين الحديثين . قال أحمد بن صالح : نظرت في كتب سليمان بن بلال فلم أجد لهذين الحديثين أصلاً ». قال أحمد بن صالح: « وحدثني ابن أبي أويس قال: حدثني ابن أبي الزناد، عن هشام، عن رجل من الأنصار : أن رسول الله ﷺ سأل قومًا: « ما إدامُكُم ؟» قالوا: الخَلُّ . قال: « نِعْمَ الإدامُ الخلُّ ».اهـ.
وروى الدارقطني هذا الحديث بشطريه في "الأفراد" (٣٥٠/ب/أطراف الغرائب) ثم قال: « تفرَّد به سليمان بن بلال، عن هشام، ولم يروه عنه غير يحيى بن حسان ومروان بن معاوية. وقال في موضع آخر: « تفرَّد به أبو أويس عنه بهذه الألفاظ، ولم يروه عنه غير معلَّى بن منصور الرازي ».
وقال الذهبي: « هذا حديث صحيحٌ غريبٌ فردٌ على شرط الشيخين، وانفرد مسلم به».
والحديث الثاني رواه أبو داود (٣٨٣١)، وابن ماجه (٣٣٢٧)، وابن حبان (٥٢٠٦)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٨٣٣٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٣١) من طريق مروان بن محمد به .
ورواه مسلم (٢٠٤٦)، والترمذي في "الجامع" (١٨٤٠)، وفي "العلل الكبير" (٥٦١) من طريق الدارمي، عن يحيى بن حسان، عن سليمان بن بلال به .

(١) هو: ابن الوليد.
(٢) في (ك): « يا أبا ذر »، وهو الجادَّة، لكن ما في بقية النسخ صحيح في العربية، ويخرَّج على حذف ألف «أبا» تخفيفًا، وهي لغة لبعض العرب انظر التعليق عليها في المسألة رقم (١٧٨١).

مِنْ قِلَّةِ المَالِ، والسَّمَاحَةَ مِنْ كَثْرَةِ المَالِ ؟ »، قال: ذلك ما أقول. قال: « كَلَّا ! يَا أَبَا ذَرّ ! هُمَا خُلُقَان جَبَلَ اللهُ عَلَيْهِمَا العَبْدَ » ؟

قال أبي: أرى أنَّ محمدًا هذا هو المَقْدسيُّ، متروكُ الحديث[1]. وقد تُرِك من الإسناد رجلٌ[2].

٢٣٨٦ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه وَكيع[4]، عن صالح بن أبي الأخضر[5]، عن الزُّهري، عن سالم[6]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ

---

(١) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٢٥): « سمعت أبي يقول وسألته عنه؟ فقال: متروك الحديث ، كان يكذب ويفتعلُ الحديث ».

(٢) لم يبيِّن أبو حاتم من الذي تُرك من الإسناد ! ولم نجد من أخرج الحديث أو ذكره سوى ابن أبي حاتم، والمعروف بالرواية عن شرحبيل بن سعد هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب كما في المسألة رقم (٢٣٨٧)، وشرحبيل معروف بالرواية عن جابر، فإذا كان محمد بن عبدالرحمن هذا هو المقدسي كما قال أبو حاتم، فسيكون موضع الرجل الذي تُرك: بين المقدسي هذا وشرحبيل بن سعد؛ لأن بقية من الرواة عن المقدسي كما في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٢٥)، وقد صرح بالتحديث عنه.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥١٤) عن أبي زرعة.

(٤) روايته أخرجها تمام في "الفوائد" (١١٦٥ و١١٦٦/ الروض البسام).
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٣١ و٤/ ٦٥) من طريق المعافى بن عمران، عن صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح، عن الزهري، به.
وأخرجه الطيالسي في "المسند" (١٨١٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١١٥ رقم٥٩٦٤)، وعبد بن حميد (٧٣٥)، وابن ماجه في "سننه" (٣٩٨٣)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٢٢ رقم ١٣١٣٨) من طريق زمعة بن صالح، عن الزهري، به.

(٥) في (ت): « صالح بن الأخضر »، وفي (ك): « صاح بن الأخضر ».

(٦) هو: ابن عبدالله بن عمر .

قال: « لَا يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ ».

ورواه أيُّوب بن سُوَيد[(١)]، عن يونس[(٢)]، عن الزُّهري، عن سعيد ابن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: فأيُّهما أصحُّ ؟

قال: الزُّهريُّ، عن سعيد بن المسيّب أشبَهُ[(٣)].

٢٣٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المسيّب بن واضح، عن بَقِيَّة[(٤)]، عن محمَّد بن عبدالرحمٰن، عن شُرَحْبيل بن سعد، عن جابر ابن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ ؟** »، قالوا: بلى يا رسولَ الله؛ قال: « **المَشَّاؤُونَ بِالنَّمِيمَةِ، المُفَرِّقُونَ بَيْنَ الأَحِبَّةِ، البَاغُونَ لِلْبُرَآءِ عَنَتًا**[(٥)] » ؟

---

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (١٤٦٢). وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٩٩٨) من طريق ابن وَهْب، عن يونس بن يزيد الأيلي، به.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦١٣٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩٩٨) من طريق عُقَيل بن خالد، ومسلم أيضًا (٢٩٩٨) من طريق ابن أخي الزهري، كلاهما عن الزهري، به .

(٢) هو: ابن يزيد الأَيْلي .

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٦٦٦) هذا الحديث والاختلاف فيه ، وقال: « ورواه صالح بن أبي الأخضر وزَمْعَة بن صالح، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، ووهم فيه . والصَّحيح: عن سعيد وحدَه، عن أبي هريرة ».

(٤) هو: ابن الوليد.

(٥) كذا في (أ) و(ش) و(ف)، وهي مهملة في (ت) و(ك).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وليس محمَّد بن عبدالرحمٰن بابن أبي ذئب[(١)].

٢٣٨٨ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن أبي موسى[(٣)] الأَنْطاكي[(٤)]، عن حجَّاج بن محمد[(٥)]، عن ابن جُرَيج[(٦)]؛ قال: أخبرني زياد بن حُمَيد، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**خَيْرُ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الحِجَامَةُ والْكُسْتُ**[(٧)]»، وذكر العُذْرَة[(٨)]؟

قال[(٩)] أبي: زياد لا يُدرى[(١٠)] من هو؛ وإنما يُروى هذا الحديث عن حُمَيد[(١١)]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ك): «بأبي أبي ذئب». وهو - فيما يظهر- محمد بن عبدالرحمٰن المقدسي الذي تقدم ذكره في المسألة رقم (٢٣٨٥) فالحديث المتقدم فيها بهذا الإسناد نفسه.
(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٢٧٣)، والآتية برقم (٢٤٧٦).
(٣) في (ف): «محمد بن موسى».
(٤) لم نقف على روايته، ورواه إبراهيم بن الحسن - كما سيأتي - عن حجاج، به إلا أنه قال: «زياد بن سعد» بدل «زياد بن حميد».
(٥) هو: المِصِّيصي.
(٦) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.
(٧) الكُسْتُ: لغةٌ في القُسْط، وانظر تفسير «القُسْط» في المسألة رقم (٢٤٧٦).
(٨) في (ت) و(ك): «العادة». وانظر تفسير «العذرة» في المسألة رقم (٢٤٧٦).
(٩) في (ف): «فقال».
(١٠) في (ك): «ندري».
(١١) أخرج هذه الرواية النسائي في "السنن الكبرى" (٧٥٩٤) من طريق إبراهيم بن الحسن، عن الحجاج، عن ابن جريج، أخبرني زياد بن سعد، عن حميد الطويل: سمعت أنسًا...، فذكره. ورواه عبدالوهاب بن عطاء، عن حميد، وسيأتي تخريج روايته في المسألة رقم (٢٤٧٦).

٢٣٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عثمان بن خُرَّزاذ [١]، عن عَتيق بن يعقوب [٢]، عن الدَّراوَرْدي [٣]، عن ابن عَجْلان [٤]، عن أبيه، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يشربُ من ثلاثة أنفاس، إذا أدْنى الإناء إلى فِيهِ سمَّى الله، وإذا أخَّره [٥] حَمِدَ الله؛ يفعل ذلك ثلاثَ مرَّات؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر.

٢٣٩٠ - وسألتُ [٦] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة [٧]؛ قال: حدَّثني

---

(١) في (ك): «حززاد». قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٤٩): «كان رفيق أبي في كتابة الحديث في بعض بلدان الجزيرة والشام، وهو صدوق، أدركته ولم أكتب عنه».

(٢) روايته أخرجها الخرائطي في "فضيلة الشكر" (٢٤) من طريق أحمد بن إبراهيم القوهستاني، والطبراني في "الأوسط" (٨٤٠) من طريق أحمد بن يحيى الحلواني، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٧٠٣) من طريق أحمد بن هارون بن روح، ثلاثتهم عن عتيق به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ابن عجلان إلا الدراوردي تفرَّد به عتيق بن يعقوب».

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٤) هو: محمد.

(٥) في (ت) و(ك): «أخذه».

(٦) وستأتي هذه المسألة برقم (٢٥١٦)، وفيها قول أبي زرعة: «هذا حديثٌ ليس له أصل، لم يسمع بقية هذا الحديثَ من عبدالعزيز؛ إنما هو عن أهل حِمْص، وأهل حِمْص لا يميِّزون هذا». وانظر المسألة رقم (٢٥١٧).

(٧) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢١٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٩٩). ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٩١) من طريق حفص بن عُمر الأيلي، عن عبدالعزيز بن أبي رواد، به. قال أبو نعيم: «غريب من حديث عبدالعزيز، لم نكتبه إلا من حديث بقيَّة». ورواه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٨٨٠)، والطبراني في "الأوسط" (٤٢٩) من طريق هارون أبو الطيب السرخسي، عن عبدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به.

ابن أبي رَوَّاد[1]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لَا تَبْدَؤُوا بِالْكَلَامِ قَبْلَ السَّلَامِ، فَمَنْ بَدَأَ بِالْكَلَامِ قَبْلَ السَّلَامِ فَلَا تُجِيبُوهُ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، ليس مِن حديث ابن أبي رَوَّاد.

٢٣٩١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن حِمْيَر[2]، عن عبدالله ابن ثابت، عن عبدالله بن محمَّد بن عليٍّ، عن أبيه، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**[الثُّفَّاءُ][3] دَوَاءٌ لِكُلِّ دَاءٍ، وَلَمْ يُدَاوَ لِلْوَرَمِ وَالضَّرَبَانِ[4] بِمِثْلِهِ**». قال[5]: سألتُ ابن حِمْيَر[6] عن [الثُّفَّاء][7]؟

---

(١) هو: عبدالعزيز. (٢) هو: محمد.

(٣) في (ت) و(ك): « التقا »، ولم تنقط التاء في بقية النسخ، والتصويب من "ميزان الاعتدال" (٢/ ٣٩٩)، و"لسان الميزان" (٣/ ٢٦٤).
والثُّفَّاءُ، بتشديد الفاء بوزن « القُرَّاء »، وقيل: بتخفيف الفاء بوزن « الغُراب »: هو حبٌّ يُتَداوى به، حِرِّيفٌ يَلْذَعُ اللسانَ. الواحدة: ثُفَّاءة أو ثُفاءَة. ويسمَّى أيضًا: الحُرْفَ، وحَبَّ الرَّشَاد.
انظر "تنقيح الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" (ص ٩٤ و١١٤ و١١٩)، و"النهاية" (١/ ٢١٤)، و"اللسان" (ث ف أ/ ١/ ٤١)، و(ر ش د/ ٣/ ١٧٧)، و(ح ر ف/ ٩/ ٤٥)، و"المصباح المنير" (ث ف أ/ ١/ ٨٢).

(٤) الضَّرَبانُ: ألمٌ يُصيبُ العِرْقَ. انظر "تاج العروس" (ض ر ب/ ٢/ ١٦٨).

(٥) القائل: هو الراوي محمد بن حمير، ولم يبيِّن ابن أبي حاتم من هو؟ ولا يمكن أن يكون أباه؛ لأنه لم يسمع من ابن حمير، فولادة أبي حاتم كانت سنة خمس وتسعين ومائة - كما تقدم في المقدمة -، ووفاة ابن حمير سنة مئتين كما في "التقريب" (٥٨٣٧)، وهو حمصي، وأبو حاتم رازي.

(٦) في (ت) و(ك): « ابن حميد ».

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): « التقا »، وفي (أ) و(ش) مهملة التاء.

فقال: الحُرْفُ ؟

قال أبي: عبدالله بن ثابت مجهولٌ، والحديث مُنكَر[(١)].

٢٣٩٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٢)]، عن إبراهيم بن أدهم؛ قال: سمعتُ رجلاً يحدِّث محمَّد بن عَجْلان، عن فَرْوة بن مجاهد، عن سَهْل بن مُعاذ، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وهُوَ يَقْدِرُ عَلَى إِنْفَاذِهِ، مَلأَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ أَمْنًا وإِيمَانًا»** ؟

قال أبي[(٣)]: هذا الحديثُ قد رواه زبَّان بن فائد[(٤)].

---

(١) وكذا نقل عنه ابنه في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٠)، وابن حجر في "لسان الميزان" (٣/ ٢٦٤). والحديث أنكره الذهبي في "الميزان" (٢/ ٣٩٩).

(٢) هو: ابن الوليد. وروايته على هذا الوجه أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٤٧) من طريق محمد بن عمرو بن حَنَان، عن بقية، به.
ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ١٨٩ رقم ٤١٧) من طريق واثلة بن الحسن، وابن منده في "مسند إبراهيم بن أدهم" (٣٧) من طريق عبدالله بن سليمان بن الأشعث، كلاهما عن كثير بن عبيد، عن بقية، عن إبراهيم بن أدهم قال: سمعتُ رجلاً يحدث عن محمد بن عجلان، عن فروة، عن سهل، عن أبيه، به.
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٩٢٥٦) من طريق واثلة بن الحسن، عن كثير، عن بقية، عن إبراهيم، عن محمد بن عجلان، به.
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٤٧).
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم بن أدهم إلا بقية».
ورواه الطبراني في "الصغير" (١١١٢) من طريق واثلة بن الحسن، عن كثير بن عبيد، عن بقية، عن إبراهيم، عن فروة بن مجاهد، به.

(٣) قوله: «أبي» سقط من (ك).

(٤) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٣٨ رقم ١٥٦١٩)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ١٨٨ و١٨٩ رقم ٤١٥ و٤١٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٦١)، =

٢٣٩٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن أبي شُعَيب الحرَّاني[(١)]، عن مسكين بن بُكير، عن شُعبة، عن أبي رجاء[(٢)]، عن الحسن؛ قال: سألت أنسَ[(٣)] عن النُّشْرَة[(٤)]؟ فقال: ذكروا عن

= وأبو نعيم في "الحلية"(٨/ ٤٨)، والبيهقي في "الشعب" (٥٧٤١) من طريق زبَّان ابن فائد، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٤٠ رقم ١٥٦٣٧)، وأبو داود في "سننه" (٤٧٧٧)، والترمذي في "جامعه" (٢٠٢١ و٢٤٩٣)، وابن ماجه في "سننه" (٤١٨٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٤٩٧)، وفي "المفاريد" (١٣)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٣٣٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٤٧-٤٨)، والبيهقي في "السنن" (٨/ ١٦١)، و"الشعب" (٧٩٥٠) من طريق أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون، عن سهل بن معاذ به. قال الترمذي: «حديث حسن غريب».

(١) لم نقف على روايته، والحديث مرويٌّ من طريق ابنه الحسن بن أحمد بن أبي شعيب، وكلاهما يروي عن مسكين بن بكير، كما في "تهذيب الكمال"(٢٧/ ٤٨٤).
ورواية الحسن أخرجها البزار في "مسنده" (٣٠٣٤/كشف الأستار)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤١٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٦٥).
قال البزار: «لا نعلم أسنده عن شعبة إلا مسكين، وهو حرَّاني، مشهور، ولا أسند شعبة، عن أبي رجاء إلا هذا، وأبو رجاء اسمه: محمد بن سيف، وهو بصري مشهور، روى عنه شعبة، ويزيد بن زريع، وإسماعيل بن عليَّة، ونوح بن قيس الطاحي، ويوسف بن داود السَّمتي».

(٢) هو: محمد بن سيف، كذا سمَّاه البزار - كما تقدم - والمزي في "تحفة الأشراف" (١٨٥٥١)، وهكذا ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٤)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٨١).
وقال أبو نعيم في "الحلية"(٧/ ١٦٥): «أبو رجاء، اسمه محمد بن يونس، بصري».
وقال الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤١٨): « هو: مطر الورَّاق ».

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة، تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وانظر المسألة رقم (١٩٥).

(٤) النُّشْرَة بالضم: ضَربٌ من الرُّقْية والعِلاج، يُعالَجُ به مَن كان يُظَنُّ أن به مَسًّا =

النبيِّ ﷺ: « إِنَّهَا مِنْ عَمَلِ[1] الشَّيْطَانِ » ؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو رجاء؛ قال: سألتُ الحسن عن النُّشْرَة ؟ فقال: ذكروا عن النبيِّ ﷺ . . . فهذا من كلام الحسن وقِيلِه[2].

٢٣٩٤ - وسمعتُ[3] أبي روى عن هشام بن خالد الأزرق؛ قال:

= من الجِنِّ، سمِّيت نُشرةً لأنه يُنشَر بها عنه ما خامَرَه من الداء: أي يُكشَف ويُزال. وقال الحسن: النُّشرة من السِّحر . "النهاية" (٥/ ٥٤).

وقال ابن القيم في "إعلام الموقِّعين" (٤/ ٣٩٦): « وسئل النبي ﷺ عن النُّشْرةِ ؟ فقال: « هي من عمل الشيطان»؛ ذكره أحمد [في "مسنده" (١٤١٦٧)]، وأبو داود [في "سننه" (٣٨٦٨)]، والنشرة: حلُّ السِّحر عن المسحور، وهي نوعان؛ [**أحدهما**]: حلُّ السِّحر بسِحرٍ مثله؛ وهو الذي من عمل الشيطان، فإنَّ السحر من عمله؛ فيتقرَّب إليه الناشر والمنتشر بما يُحبُّ؛ فيبطلُ عمله عن المسحور. **والثاني**: النشرةُ بالرقية والتعوُّذات والدعوات والأدوية المباحة؛ فهذا جائزٌ بل مستحبٌّ، وعلى النوع المذموم يحمل قول الحسن: لا يَحلُّ السِّحر إلا ساحِر ».اهـ.

وعلى ذلك فالنشرة منها الممنوعة ومنها المشروعة. انظر "معارج القبول، شرح سلم الوصول" (٧٠٩-٧١٢)، و"فتح المجيد، شرح كتاب التوحيد" (ص ٣٤١- ٣٤٤/ باب ما جاء في النشرة)، وانظر تعليقة الشيخ ابن باز رحمه الله على هذا الموضوع من "فتح المجيد".

(١) في (ك): « علم ».

(٢) روى الحديثَ مرسلاً ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٥٠٦) من طريق ابن عيينة وأبي أسامة، وأبو داود في "المراسيل" (٤٥٣) من طريق علي بن الجعد، ثلاثتهم عن شعبة، عن أبي رجاء، عن الحسن، به مرسلاً .

(٣) تقدمت المسألة عن الحديث الثاني من الأحاديث الثلاثة، برقم (١٨٧١) و(٢٠٢٨).

ونقل الذهبي في "السير" (٨/ ٥٢٥)، والزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢٤٨)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٠٩) قولَ أبي حاتم بتصرف .

حدَّثنا بَقِيَّة بن الوليد؛ قال: [حدَّثنا][1] ابن جُرَيج، عن عَطاء، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ زَوْجَتَهُ، أَوْ جَارِيَتَهُ، فَلَا يَنْظُرْ إِلَى فَرْجِهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُورِثُ العَمَى** »[2].

وعن ابن عبَّاس؛ قال[3]: قال رسولُ الله ﷺ[4]: « **مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ**[5]، **مِنْ سَقَمٍ أَوْ ذَهَابِ مَالٍ، فَاحْتَسَبَ ولَمْ يَشْكُو**[6] **إِلَى النَّاسِ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ** ».

وقال رسولُ الله ﷺ: « **لَا تَأْكُلُوا بِهَاتَيْنِ: الإِبْهَامِ والمُشِيرَةِ، ولَكِنْ**

---

(١) في جميع النسخ: « حديث » بدل: «حدثنا» والتصويب من المسألة رقم (١٨٧١) و(٢٠٢٨).

(٢) رواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٧٥)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٠٢) من طريق هشام بن خالد الأزرق، عن بقية به.
قال ابن عدي: « حدثناه بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث أُخَر مناكير، وهذه الأحاديث يشبه أن تكونَ بين بقية وابن جريج بعضُ المجهولين أو بعض الضعفاء؛ لأن بقية كثيرًا ما يُدخل بين نفسه وبين ابن جريج بعضَ الضعفاء أو بعض المجهولين، إلا أن هشام بن خالد قال: عن بقية، حدثني ابن جريج ».
وقال ابن حبان: « في نسخة كتبناها بهذا الإسناد، كلها موضوع، يشبه أن يكونَ بقية سمعه من إنسان ضعيف عن ابن جريج فدلَّس عليه، فالتزق كل ذلك به ».
وانظر "السلسلة الضعيفة" (١٩٥).

(٣) قوله: «قال» سقط من (ت) و(ف).

(٤) من قوله: « إذا جامع أحدكم... » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) في (ف): « من مصيبة ».

(٦) في جميع النسخ: « ولم يشكوا » بإثبات الواو بعدها ألف، والجادَّة أن يقال: « ولم يَشْكُ »، لكنَّ إثبات الواو مع الجازم - كما في النسخ - صحيحٌ في العربية، ويخرَّج على وجهين ذكرناهما في التعليق على مثلها في المسألة رقم (٢٢٨)، وذكرنا في المسألة رقم (١٠٢٥) وجه: إثبات الألف الفارقة مع واو الفعل.

كُلُوا بِثَلَاثٍ، فَإِنَّهَا سُنَّةٌ، ولَا تَأْكُلُوا بِخَمْسٍ، فَإِنَّهَا أَكْلَةُ الأَعْرَابِ))[١]؟

قال أبي: هذه الثلاثةُ الأحاديثِ[٢] موضوعةٌ، لا أصلَ لها، وكان بَقِيَّة يدلِّس، فظنُّوا هؤلاءِ[٣] أنه يقول في كل حديث: حدَّثنا، ولا يَفْتَقدوا[٤] الخبرَ[٥] منه.

٢٣٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به، عن أبي التَّقيِّ[٦]، عن وَهْب بن داود، عن الحسن بن واقع[٧]، عن ابن أبي الزَّرْقاء[٨]، عن مَيْمون بن مِهْران؛ قال: لا تَضْربوا أعوانكُم[٩] على كَسْر الآنية؛ فإنَّ لها آجالاً[١٠] كآجال الناس ؟

قال أبي: هذه الحكايةُ كذبٌ .

٢٣٩٦- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن المُصَفَّى[١١]، عن

---

(١) قال الذهبي في "السير" (٨/ ٥٢٥) عن هذه الأحاديث :« وهذه بواطيل».

(٢) في (ك):« الثلاث أحاديث ».

(٣) في (ك):«وظنوا هؤلاء». والجادَّة:«فظنَّ هؤلاء»، وما في النسخ يخرَّج على لغة من يقول: "أكلوني البراغيث"، وانظر تعليقنا على هذه اللغة في المسألة رقم (٤١٠).

(٤) كذا في جميع النسخ، ومثله في المسألة رقم (١٨٧١). والجادَّة:«ولا يفتقدون»، وما في النسخ يخرَّج على لغة من يحذف نون الرفع من الأفعال الخمسة بلا ناصب ولا جازم. وقد تقدم التعليق على هذه اللغة في المسألة رقم (١٠١٥). وانظر معنى «لا يفتقدون الخبر منه» في تعليقنا على المسألة (١٨٧١).

(٥) في (ك):« الحديث ».

(٦) هو: هشام بن عبدالملك.

(٧) في (ت) و(ك):« رافع ».

(٨) في (ك):« عن أبي الزرقاء ».

(٩) ضبَّب في (ف) على قوله:« أعوانكم ».

(١٠) في (أ) و(ش) و(ف):« أجلاً ».

(١١) تابعه أحمد بن فرج أبو عتبة الحمصي، عن بقية، به. وروايته أخرجها بحشل في "تاريخ واسط" (ص٦٨). =

بَقِيَّة، عن شُعبة، عن أبي موسى مسلم الأَعْور، عن أنس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ لا يُقدِّم ركبتيه قُدَّامَ جليسٍ له أبدًا، ولا يصافحُهُ فيكون هو الذي يَنزعُ يده من يده حتى ينتزعَ الرجلُ، ولا يجلسُ إليه رجلٌ فيقوم حتى يقومَ الرجلُ، ولم أجد ريحًا قطُّ أطيبَ من رسول الله ﷺ[1]؟

قال أبي: أُنْكِرُ هذا الذي ذُكِرَ، وذلك أنَّ كُنية مسلم الأعور: أبو عبدالله.

٢٣٩٧- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[2]، عن

= والحديث أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٣٩٢)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٧٨)، والترمذي في "جامعه" (٢٤٩٠)، وابن ماجه في "سننه" (٣٧١٦) من طريق زيد العَمِّي، عن أنس، به.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب».
ورواه البخاري في "صحيحه" (٣٥٦١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٣٣٠) من طريق ثابت، عن أنس قال: ما مسستُ حَرِيرًا وَلَا دِيبَاجًا أَلْيَنَ مِنْ كَفِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا شممتُ رِيحًا قَطُّ أَوْ عَرْفًا قَطُّ أَطْيَبَ مِنْ رِيحِ أَوْ عَرْفِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) كذا في جميع النسخ، وفي بعض مصادر التخريج: «من ريح رسول الله ﷺ»، لكنَّ ما في النسخ إن لم يكن فيه سقطٌ فيتخرَّج على حذف مضاف، وهو جائزٌ في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٢).

(٢) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٦٨)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٥)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٨٨).
ومن طريق ابن عدي رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٤٤-٤٥).
قال العقيلي: «والكلام يُروى بغير هذا الإسناد، وخلاف هذا اللفظ من طريق أصلح من هذا».
وقال ابن عدي: «وابن أبي الزعيزعة عامَّةُ ما يرويه عن من رواه ما لا يتابع عليه».
وعدَّ الذهبي في "الميزان" (٣/ ٥٤٨) هذا الحديثَ من مناكير محمد بن أبي الزعيزعة.

محمَّد بن عيسى بن سُمَيع، عن محمَّد بن أبي الزُّعَيْزِعَة - من أهل أَذْرِعَات[١]- عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **تَصَافَحُوا؛ فَإِنَّ التَّصَافُحَ يَذْهَبُ بِالسَّخِيمَةِ[٢]، وتَهَادَوْا؛ فَإِنَّ الهَدِيَّةَ تَذْهَبُ بِالْغِلِّ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٣٩٨- وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٤]، عن عبدالملك بن محمَّد الصَّنْعاني[٥]؛ قال: حدثنا[٦] أبو سَلَمة العامِليُّ[٧]، عن الزُّهري، عن أنس بن مالك: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأَكْثَم

(١) بلدٌ في أطراف الشام، يُجاورُ أرضَ البَلْقاء وعمَّان . "معجم البلدان" (١/ ١٣٠)، وهي البلدةُ المعروفةُ الآن باسم: دَرْعا، جنوبيّ سورية.

(٢) السَّخيمَةُ: هي الحِقْدُ والضَّغينة والمَوْجِدَة في النفس. "لسان العرب" (١٢/ ٢٨٢).

(٣) نقل ابن حجر في "الإصابة" (١/ ٩٦) هذه المسألة بتصرف.

(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٨٢٧)، والطبراني في "الأوسط" (٦٧١٥)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٢٣٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٣٨٠). ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٠٦٣).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري، عن أنس إلا أبو سلمة العاملي، تفرَّد به هشام بن عمار ».
وأخرجه البغوي في "معجم الصحابة" (١٣٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٢٣٨)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٤٣٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ١١ و١٢) من طريق داود بن رشيد، عن عبدالملك بن محمد أبي الزرقاء، عن شيخ من عاملة يقال له: أبو سلمة، ونا أبو بشر، قالا: نا الزهري، عن أنس، به.

(٥) في (ك): « الضعاني ».

(٦) في (أ) و(ش): « وحدثنا ».

(٧) قيل: اسمه الحكم بن عبدالله بن خُطَّاف، وقيل: عبدالله بن سعد .

ابن الجَوْن[١]: «يَا أَكْثَم، أُغْزُ مَعَ غَيْرِ قَوْمِكَ تُحَسِّنْ[٢] خُلُقَكَ، وتَكْرُمْ عَلَى رُفَقَائِكَ» ؟

قال أبي: أبو سَلَمة العامِليُّ متروكُ الحديث، كان يَكذِبُ، والحديثُ باطِلٌ[٣].

---

(١) في (ت): «الجوز»، وفي (ك): «الجور».

(٢) كذا في (أ) و(ت) و(ف) بالتاء وبلا ضبط، وأُهملت في بقيَّة النسخ، والذي في مصادر التخريج: « يَحْسُنْ خُلُقُكَ »، لكن ما في النسخ يحتمل وجهين:
الأول: بتشديد السين ونصب «خُلُقَكَ» كما أثبتناه.
والثاني: أنَّه بتخفيف السين ورفع الخُلُق: « تَحْسُنْ خُلُقُكَ »، ولعل ذلك من باب المشاكلة مع قوله: «وتَكْرُمْ»، أو أنَّ الأصل: « تَحْسُنْ أنتَ خُلُقُكَ »، وارتفع «الخُلُق» على بدل الاشتمال، ثم حذف ضمير التوكيد «أنت»، والله أعلم.
وقد وقعت هذه الكلمة بالتاء - كما هنا - في "تاريخ دمشق" (١٥/ ١٢)، و"الروض الأنف" (١/ ١٦٦).

(٣) قال عبدالرحمن بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٨٣) في ترجمة أبي سلمة العاملي هذا: « سألت أبي عنه ؟ فقال: كذاب متروك الحديث، والحديث الذي رواه باطل ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٤/ب): « يرويه عبدالملك بن محمد الدمشقي، عن أبي سلمة العاملي وأبي بشر، عن الزهري، عن أنس. وأبو سلمة هذا هو: الحكم بن عبدالله بن خُطَّاف الحِمْصي، وأبو بشر هو: الوليد بن محمد الموقري، وكلاهما ضعيفان، ولا يصح هذا الخبر عن الزهري، عن أنس . ورُوي عن عباد ابن كثير عن عُقيل، عن الزهري، عن عبيدالله ، عن ابن عباس. والصحيح: عن الزهري مرسل ».اهـ.
وقال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (٣/ ١٦٩): « هذا إسناد ضعيف لضعف أبي سلمة العاملي الأزدي، وعبدالملك بن محمد الصنعاني ».

٢٣٩٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه هشامُ بنُ عمَّار، عن الوليد بن مسلم، عن ابن لَهِيعَة[٢]، عن عُبَيدالله بن أبي جعفر، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن أبيه[٣]: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال[٤]: ((**مَنْ قَعَدَ عَلَى فِرَاشِ مُغِيبَةٍ**[٥]، **قَيَّضَ**[٦] **اللهُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثُعْبَانَيْنِ**)) ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ[٧].

٢٤٠٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مروان بن معاوية الفَزاري[٨]، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن القاسم بن محمد[٩]،

---

(١) نقل الذهبي في "الميزان" (٤/ ٣٤٨) قول أبي حاتم . وفي هامش النسخة (أ) عُنوِنَ لهذه المسألة بخط مغاير يبدو أنه خط محمد بن العطَّار، بما نصه: « من جلس على فراش مغيبة ».

(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٠٠ رقم ٢٢٥٥٧ و٢٢٥٦٢) من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم ويحيى بن إسحاق، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٤١ رقم٣٢٧٨)، و"الأوسط" (٣٢١٣) من طريق عبدالله بن يوسف وشعيب بن يحيى، أربعتهم عن ابن لهيعة، به .

(٣) قوله: «عن أبيه » سقط من (ف).

(٤) في (ف): « أنه قال ».

(٥) في (ك): « مغنية ».
والمُغِيبَة: بضم الميم وكسر الغين، وبسكونها أيضًا مع كسر الياء، أي: المُغْيِبَة، هي: التي غاب عنها زَوْجُها. "الترغيب والترهيب" (٣/ ١٩٢). وقال السندي: « والمراد أنه غاب عن منزلها، سواء كان في بلدها أو لا ». "حاشية مسند أحمد" (٣٧/ ٢٥٠/ الرسالة).

(٦) في (ت): « قبض ».

(٧) عدَّ الذهبي في "الميزان" (٤/ ٣٤٨) هذا الحديث مِنْ أنكر ما أتى به الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة.

(٨) ذكر روايته الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٥٤٧-٥٤٨).

(٩) قوله: « ابن محمد » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

عن عائِشَة؛ قالت: مرَّ رسول الله ﷺ على الحَبَشَة الذين يلعبون بالمدينة فوقفَ عليهم، فقال: « **خُذُوا يَا بَنِي أَرْفِدَةَ**[١]، **حَتَّى يَعلَمَ اليَهُودُ والنَّصَارَى أَنَّ في دِينِنَا فُسْحَةً** »، فقالوا[٢]: يا أبا القاسم الطَّيِّب... فحسر عن ذِراعَيه[٣]، فابْذَعَرُّوا[٤]؟

قال أبي: رُوي[٥] هذا الحديثُ عن مروان[٦]، عن أبي شَيبة، عن الشَّعبي، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، وهو بالشَّعبي أشبهُ. وعبدالرحمٰن ابن إسحاق هو[٧]: أبو شَيبة الكوفيُّ، ضعيفُ الحديث.

---

(١) بفتح الهمزة، وسكون الراء، وكسر الفاء، وقد تفتح، قيل: هو لَقَبٌ للحَبَشَة، وقيل: هو اسم جنس لهم، وقيل: اسمُ جدِّهم الأكبر. انظر "النهاية" (٢/ ٢٤٢)، و"فتح الباري" لابن حجر (٢/ ٤٤٤).

(٢) في (ف): « قالوا ».

(٣) كذا متن الحديث هنا، ومثله في "الميزان"، ووقع في "غريب الحديث": « فَبَيْنا هم كذلك؛ إذ جاء عمر، فلما رأوه ابذعَرُّوا ».

(٤) لم تُنقَط الباءُ في (أ) و(ت)، وأهملت الباء والذال في (ك)، وفي (ف): «فانذعروا» بالنون والذال المعجمة، وفي (ش): « فاندعروا » بالنون والدال المهملة.
قال أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ١٠-١١): « ابْذَعَرُّوا، يعني: تَفرَّقوا وفَرُّوا». يقال: ابْذَعَرَّ الناسُ: إذا تفرَّقوا. انظر "اللسان" (٤/ ٥١)، و"تاج العروس" (دركل).

(٥) في (ك): « روا ».

(٦) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الديلمي في "مسند الفردوس" (٢/ ل ١١٠) من طريق أبي نعيم قال: حدثنا إبراهيم بن عبدالله، حدثنا بقية، عن أبي شيبة عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الشعبي، عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ، به.
ورواه أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ١٠-١١)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٨٦٩/ البغية) من طريق أبي معاوية، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الشعبي، به، مرسلاً.

(٧) في (ت) و(ك): « وهو ».

٢٤٠١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم(١)، عن إسماعيل بن رافع(٢)، عن سعيد المَقبُري، عن أبي هريرة؛ قال: إنَّ الله خلقَ آدمَ من طينة الجابِيَة(٣)، وعَجَنَهُ بماءٍ من ماء الجَنَّة؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٤٠٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار(٤)، عن

(١) لم نقف على روايته لهذا الحديث موقوفًا، والحديث رواه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٨١) من طريق هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، به مرفوعًا.
ومن طريق ابن عدي رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣٩٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢/ ٣٤٥).
قال ابن عدي: «ولإسماعيل بن رافع أحاديثُ غير ما ذكرته، وأحاديثه كلُّها مما فيه نظر؛ إلا أنه يكتب حديثُه في جملة الضعفاء». وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح». وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني رحمه الله (٣٥٤).

(٢) في (ك): «دافع».

(٣) قال المُناوي: الجابية، بجيم فموحَّدة فمثنَّاة تحتيَّة: قريةٌ أو موضعٌ بالشام، والمرادُ: أنه خلقَه من قبضة من جميع أجزاء الأرض ومعظمُها من طين الجابية. "التيسير بشرح الجامع الصغير" (١/ ٢٥٢)، وانظر أيضًا "فيض القدير" (٢/ ٢٣٢).

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه موقوفًا، والحديث رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٩٧٠) من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إنَّ الرجلَ ليتكلَّمُ بالكلمةِ مِن سَخَطِ اللهِ لا يَرىٰ بها بأسًا فيَهْوي بها في نار جهنَّم سبعينَ خريفًا».
ورواه ابن المبارك في "الزهد" (٩٤٨) من طريق عطاء بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعًا باللفظ الذي ذكره المصنف.
ومن طريق ابن المبارك رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٠٢ رقم ٩٢٢٠)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (٧١)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧١٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ١٦٤) و(٨/ ١٨٧-١٨٨). =

عبدالعزيز[١]؛ قال: حدَّثنا محمَّد بن عمرو، عن أبي سَلَمة[٢]، عن أبي هريرة؛ قال: إنَّ أحدَكُم لَيتكلَّمُ بالكلمةِ لعلَّه يُضحِكُ بها، يَهْوي بها أبعدَ من الثُّريا؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ فإنَّ هذا الحديثَ لم يروه إلا بَهْزُ بنُ حكيم[٣]، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبيِّ ﷺ.

٢٤٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٤]، عن صدَقَة بن خالد؛ قال: حدَّثنا عثمان بن أبي العاتِكَة، عن علي بن

= ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٤٧٧)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩٨٨) من طريق عيسى بن طلحة، والبخاري (٦٤٧٨) من طريق أبي صالح، كلاهما عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إن العبدَ ليتكلَّم بالكلمة ما يتبيَّن ما فيها يَهْوي بها في النار أبعدَ مما بين المَشْرِق والمَغْرِب».

(١) هو: ابن محمد الدَّراوَرْدي.

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عَوْف.

(٣) روايته أخرجها ابن المبارك في "الزهد" (٧٣٣)، وابن وهب في "جامعه" (٥٣٩)، والأنصاري في "جزئه" (٢٤)، وأحمد في "مسنده" (٥/٣ و٥ و٧ رقم ٢٠٠٢١ و٢٠٠٤٦ و٢٠٠٥٥ و٢٠٠٧٣)، والدارمي في "مسنده" (٢٧٤٤)، وأبو داود في "سننه" (٤٩٩٠)، والترمذي في "جامعه" (٢٣١٥)، والنسائي في "الكبرى" (١١١٢٦)، والروياني في "مسنده" (٩١٠ و٩٢٥)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (١٢٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٧١)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٤٠٣ و٤٠٤ رقم ٩٥٠ و٩٥٦)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٦٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٦)، وتمَّام في "فوائده" (١١٢٢-١١٢٧/ الروض البسام)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ١٩٦) بلفظ: «ويلٌ للذي يحدِّث القومَ، ثم يكذِّب ليُضحِكَهم، ويلٌ له، ويلٌ له»، واللفظ لأحمد.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٤/ ١١٩٦ رقم٦٧٤٥) عن أحمد بن منصور الرمادي، عن هشام بن عمار، به. =

يزيد[١]، عن القاسم[٢]، عن أبي أُمامة[٣]، عن أبي موسى الأشعري، عن النبيِّ ﷺ أنه كان يقول: « **اجْتَنِبُوا هَذِهِ الكِعَابَ المَوْسُومَةَ**[٤] **الَّتِي تُزْجَرْنَ زَجْرًا**[٥]؛ **فَإِنَّهَا مِنَ المَيْسِرِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ؛ وهو مِنْ عليِّ بن يزيد، وعثمانُ لا بأسَ به[٦].

٢٤٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار، عن عبدالعزيز بن محمَّد الدَّراوَردي[٧]، عن محمَّد بن زيد بن طَلْحَة بن

= وعزاه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٨/ ٢١١) إلى الطبراني، وقال: « وفيه علي بن يزيد، وهو متروك». وعزاه السيوطي في "الدر المنثور" (٣/ ١٦٨) إلى ابن مردويه.

(١) هو: الألهاني.

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن الشامي.

(٣) هو: صُدَيُّ بن عَجْلان .

(٤) في (ك): « الموسوقة ».
قال ابن كثير في "تفسيره" الموضع السابق: « وكأن المراد بهذا هو النَّرْد ».
قال ابن منظور: الكِعابُ: فُصوصُ النَّرْد . "اللسان" (١/ ٧١٩).
فالمرادُ بالكِعاب الموسومةِ: فُصُوصُ النَّرْد التي لكلِّ فَصٍّ منها علامةٌ ، مِنْ رَقْم أو نَقْش، ونحوها .

(٥) في (ك): « رجوًا ». والعبارة في بعض المصادر: « التي يُزجَر بها زَجْرًا »، وفي أُخرى : « التي تَزْجُرون بها زَجْرًا ».

(٦) قال ابن معين : « علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة هي ضعافٌ كلُّها ».
وقال محمد بن إبراهيم الكناني: « قلت لأبي حاتم: ما تقول في أحاديث علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة ؟ قال: ليست بالقوية، هي ضعاف ». "تهذيب الكمال" (٢١/ ١٧٩-١٨١).
والحديث ذكره ابن كثير في "تفسيره" (٣/ ١٦٩) من رواية ابن أبي حاتم ثم قال: « حديث غريب ».

(٧) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤/ ١٨٠) من طريق عبدالله بن مسلمة بن قَعْنَب، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٣١/ ٩٣) من طريق عبدالأعلى =

عبدالرحمٰن بن عَوْف؛ قال: رأيتُ عبدالله بن عمر[(١)] يُصَفِّرُ لِحيتَهُ بالخَلُوق[(٢)] والزَّعفران؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ[(٣)]؛ إنما هو: محمَّد بن زيد بن[(٤)] مهاجر بن قُنْفُذ.

٢٤٠٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش[(٥)]، عن بَزِيع بن عبدالرحمٰن، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ

= ابن حماد، كلاهما عن الدراوردي، عن محمد بن زيد؛ أنه رأى ابن عمر يصفِّر بالخَلوق والزَّعْفران لحيتَه. ولم ينسبا محمدَ بن زيد.
والحديث رواه النسائي في "سننه" (٥٠٨٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٤٢)، والمحاملي في "أماليه" (٢٣٣) من طريق يعقوب الدورقي، عن الدراوردي، عن زيد بن أسلم؛ أن عمر كان يُصَفِّرُ لِحيتَه بالخَلُوق.
ومن طريق النسائي رواه ابنُ حزم في "المحلى" (٤/ ٧٧).

(١) في (ك): «عمرو».
(٢) انظر تفسير «الخَلوق» في المسألة رقم (٢٤٧٢).
(٣) في (ت) و(ك): «هذا خطأ» بدل: «هذا حديثٌ باطِلٌ».
(٤) قوله: «بن» سقط من (ك).
(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٠٧٦/ كشف الأستار)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١٥٧)، والطبراني في "الأوسط" (٦٦٣٩)، والدارقطني في "الأفراد" (١٨٨/ أ/ أطراف الغرائب).
قال البزار: «لا نعلمه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، ولا نعلم حدث عن بَزيع إلا إسماعيل».
قال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديث عن نافع إلا بَزيع بن عبدالرحمٰن، تفرَّد به إسماعيل بن عيَّاش».
وقال الدارقطني: «تفرَّد به إسماعيل بن عيَّاش، عن بزيع عنه».
وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٤/ ٧٧)، و"السلسلة الضعيفة" للألباني (٣٧٠١).

قال: « سَفَرُ[١] المَرْأَةِ مَعَ عَبْدِهَا ضَيْعَةٌ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، [وبَزِيعٌ][٢] ضعيفُ الحديث.

٢٤٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن حمزة، عن حَيْوَة ابن شُرَيْح، عن ابن أبي مُلَيْكَة[٣]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ رُزِقَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفْقِ، فَقَدْ رُزِقَ الخَيْرَ كُلَّهُ، ومَنْ حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفْقِ، فَقَدْ حُرِمَ الخَيْرَ كُلَّهُ » ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ ابنُ وَهْب[٤]، عن حَيْوَة، عن ابن الهاد[٥]، عن ابن أبي ربيعة، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، فتبيَّن أنَّ حَيْوَة لم يُدرِك ابنَ أبي مُلَيْكَة[٦].

٢٤٠٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد[٧]؛ قال: حدَّثنا

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « سمر ».
(٢) في (ت) و(ك): « ويرويه » مهملة النقط في (ك)، وفي (أ) و(ش) و(ف): « ويزيد »، وضبب عليها ناسخ (أ). والحديث ذكره الذهبي في "الميزان" (١/ ٣٠٧) ونقل تضعيف أبي حاتم لبزيع.
(٣) هو: عبدالله بن عُبَيدالله.
(٤) هو: عبدالله.
(٥) هو: يزيد بن عبدالله بن الهاد.
(٦) من قوله: « عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ فتبيَّن أن... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).
والحديث رواه البغوي في "الجعديات" (٣٤٥٣) من طريق عبدالرحمن بن أبي بكر القرشي، عن عمِّه ابن أبي مليكة، عن عائشة، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٥٩ رقم ٢٥٢٥٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٥٣٠) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، عن القاسم، عن عائشة، به مرفوعًا.
(٧) هو: ابن مسلم. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٤٩-٣٥٠ رقم ٣٢٦٩)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٩١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٤٧٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥١٢٢). =

الأوزاعيُّ[١]؛ قال: حدَّثني أبو جعفر محمد[٢] بن عليٍّ؛ قال: حدَّثني سعيد بن المسيّب؛ قال: حدَّثني ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ ثُمَّ يَرْجِعُ في صَدَقَتِهِ، مَثَلُ الكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَأْكُلُ[٣] مِنْهُ** » ؟

قال أبي: لا أعلمُ روى هذا الحديثَ غيرَ الأوزاعي .

٢٤٠٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن عيسى بن سُمَيع[٤]، عن محمَّد بن أبي الزُّعَيْزِعَة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ نَفَى[٥] والِدَيْهِ، وأَرَى عَيْنَيْهِ مَا لَمْ يَرَيَا[٦]، وقَالَ**

= ورواه مسلم في "صحيحه" (١٦٢٢) من طريق عيسى بن يونس وابن المبارك، كلاهما عن الأوزاعي، به . ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٦٢١)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٢٢) من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيب، به.

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .

(٢) في (ك): « أبو جعفر بن محمد ».

(٣) في (أ) و(ش): « يأكل ».

(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٦) من طريق هشام بن عمار، عنه، به مطولاً . ورواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٢١٨) من طريق ابن عدي، به مختصرًا. ورواه ابن شاهين في "الأفراد" (٨٢/ أ/ الظاهرية) من طريق العباس بن الوليد بن صبيح، عن محمد بن عيسى، به مختصرًا .
قال ابن شاهين: « تفرَّد بهذا الحديث محمد بن عيسى بن سميع، عن ابن أبي الزعيزعة، ما حدَّث به عنه غيره، ومحمد بن عيسى بن سميع شيخ من أهل الشام ثقة، وهو حديث غريب ».
ومن طريق ابن شاهين رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٤٤).

(٥) في (ك): « بقى ».

(٦) كذا في جميع النسخ إلا أنها مهملة في (ك)، والجادَّة: « مالم تَرَياهُ »، أي: أنه يدَّعي أنَّ عَيْنَيه رأتا في النوم شيئًا ما رَأَتَاهُ؛ فيقولُ: رأيتُ في منامي كذا، =

عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ».

قال عبدالله[1]: فلَبِثْنا بذلك زمانًا نتخوَّفُ الزيادةَ في الحديث؛ إذْ قال النبيُّ ﷺ: « **حَدِّثُوا عَنِّي؛ فَإِنَّمَا أَنْتُمْ في ذَلِكَ كَمَا قُلْتُ لَكُمْ في بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَحَدِّثُوا عَنْهُمْ ولَا حَرَجَ** »؛ يقول: لن تَبْلُغوا ما كان فيهم من خَير أو شرٍّ، « **ومَنْ قَالَ عَلَيَّ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَإِنَّهُ بَيْنَ عَيْنَيْ جَهَنَّمَ يَوْمَ القِيَامَةِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ .

٢٤٠٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بنُ عَيَّاش[2]، عن سُلَيمان بن سُلَيم الكِناني، عن يحيى بن جابر الطائي، عن معاوية

= وهو يكذبُ، ففي قوله: « مالم يَرَيا » إشكالان:

أحدهما: حذف ضمير النصب العائد إلى الاسم الموصول، في « يرياه »، وهذا جائزٌ في العربية، وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (١٠١٥).

والثاني: تذكيرُ ضمير الفاعل المثنَّى، والجادة: « تَرَيا »، أي: عيناه، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ أيضًا، وفيه وجهان:

الأوَّل: أنه من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، والمراد: «مالم يَرَيا »، أي: الناظِرَان. وتقدم تعليقنا على نحو هذا في المسألة رقم (٢٧٠).

والثاني: أنه على القول بجواز تذكير الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، ومنه قولُ بعضهم: «ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها»، والجادَّة: أَبْقَلَتْ. وتقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٧٨).

(١) أي: ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٤٩١) عن هشام بن عمار، والطحاوي في "شرح المشكل" (٧٨٥) من طريق ابن أبي داود، والطبراني في "مسند الشاميين"(١٣٨٣) من طريق أحمد بن أنس بن مالك، وفي "الأوسط" (٨٢٥٠) من طريق موسى بن جمهور، والخطيب في"الموضح"(١/ ٩٤) من طريق=

ابن حكيم، عن عمِّه [مِخْمَرِ][1] بن معاوية؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا شُؤْمَ، وقَدْ[2] يَكُونُ اليُمْنُ في المَرْأَةِ والفَرَسِ والدَّارِ»؟

قال أبي: إنما هو: حَكِيمُ بنُ معاوية[3].

= محمد بن صالح، جميعهم عن هشام بن عمار، عنه به.

وقرن الطبراني في "مسند الشاميين" الهيثم بن خارجة بأحمد بن أنس، ويظهر أنه حمل رواية الهيثم على رواية أحمد، فقد رواه جمعٌ عن الهيثم على خلاف هذا الوجه، وسيأتي تخريج روايته. ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٩٩٣) عن هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش، عن سليمان بن سليم، عن يحيى بن جابر، عن حكيم بن معاوية، عن مخمر، به. ورواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٩٤) من طريق الحسن بن سفيان، عن هشام، بمثله.

(١) تصحَّف في جميع النسخ إلى: « محمد »، والتصويب من مصادر التخريج السابقة.

(٢) في (ت) و(ك): « فقد ».

(٣) الحديث رواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٢٩٦) عن إسماعيل بن عياش، عن سليمان بن سليم، عن يحيى بن جابر، عن معاوية بن حكيم، عن عمه حكيم بن معاوية، عن النبي ﷺ، به.

ومن طريق سعيد بن منصور رواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٩٣).

ورواه الترمذي في "جامعه" (٢٨٢٤) من طريق علي بن حجر، والروياني في "مسنده" (٩٣٢) من طريق أبي أيوب الدمشقي، والبغوي في "معجم الصحابة" (٤٨٩) من طريق الحسن بن عرفة، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٠٨ رقم ٣١٤٨)، وأبو نعيم في "المعرفة" (١٨٩٣)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٩٣) من طريق يحيى الحماني، وأبو نعيم في "المعرفة" (١٨٩٤)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٩٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٢٧٩-٢٨٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٤٧٤-٤٧٥) من طريق الهيثم بن خارجة، والخطيب في "الموضح" (١/ ٩٢) من طريق عبدالوهاب بن نجدة، وإسماعيل بن إدريس، جميعهم عن إسماعيل بن عياش، بمثله.

ورواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٩٣) من طريق بقية قال: « وجدت في كتابي: حدثني سليمان بن سليم . . . » فذكره . =

٢٤١٠ - وسمعتُ أبي يقول وذكر حديثًا رواه عبدالله بن يزيد بن راشد المُقرئ[١]، عن هشام بن يحيى بن يحيى[٢]، عن أبيه[٣]؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ وُلِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ فَلَمْ يُسَمِّ أَحَدَهُمْ مُحَمَّدً[٤]، فَلَمْ يَدْخُلْ حُبُّ مُحَمَّدٍ قَلْبَهُ».

قال أبي: إنما هو: «عن مَكْحول»، ليس هو: «عن أبيه».

٢٤١١ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن سُلَيمان بن أبي داود[٦]، عن زهير بن محمَّد، عن الوَضِين بن [عطاء][٧]، عن

= ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٩) من طريق جعفر بن أحمد بن عاصم الدمشقي، عن هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش، عن سليمان بن سليم، عن يحيى بن جابر، عن معاوية بن حكيم، عن صخر بن معاوية، به.
قال ابن حجر في "الإصابة" (٥/ ١٧٥): «ذكره ابن قانع فصحَّفه، وتبعه الذهبي، وإنما هو مِخْمَر».

(١) في (ك): «المقبري». والحديث رواه ابن بكير في "فضائل التسمية بأحمد ومحمد" رقم (٢) من طريق معمر، عن هشام بن يحيى المقدام، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به.

(٢) قوله: «بن يحيى» ليس في (ش) و(ك)، وضبِّب عليها في النسخ الثلاث، وانظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٩/ ٧٠). (٣) هو: يحيى بن يحيى الغساني.

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) نقل الذهبي في "الميزان" (٢/ ٨٥) قول أبي حاتم.

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٦٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢٢)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (ص٤٦٢).
والحديثُ عزاه ابن حجر في "الفتح" (١٠/ ٣٥٥) إلى ابن أبي عاصم في "كتاب الخضاب" وقال: «وسنده ليِّن».

(٧) في جميع النسخ: «عبدالرحمن»، وضبب في (أ) على قوله: «عبدالرحمٰن». =

جُنَادة[١]، عن أبي الدَّرْداء؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ خَضَبَ بِالسَّوَادِ، سَوَّدَ اللهُ وَجْهَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ** » ؟

قال أبي: هو حديثٌ موضوع.

٢٤١٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن مَسْلَمة[٢]؛ قال: حدَّثنا محمَّد بن عَجْلان، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ أنه كان يقول: « **إِذَا خَرَجْتُمْ مِنْ بِلَادِكُمْ إِلَى بِلَادٍ تُرِيدُونَهَا، فَقُولُوا إِذَا أَشْرَفْتُمْ[٣] عَلَى المَدِينَةِ أو القَرْيَةِ: اللَّهُمَّ، رَبَّ السَّمَٰوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظَلَّتْ[٤]، ورَبَّ الأَرَضِينَ ومَا أَقَلَّتْ، ورَبَّ الرِّيَاحِ ومَا ذَرَّتْ، ورَبَّ الشَّيَاطِينِ ومَا أَضَلَّتْ، ورَبَّ الجِبَالِ ومَا أَقَلَّتْ، أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا المَنْزِلِ . . .** »، وذكرَ الحديثَ ؟

فقال: هو حديثٌ باطِلٌ بهذا الإسناد[٥].

= وصوِّبت في هامشها إلى « عطاء »، وهكذا وقع في مصادر التخريج السابقة.

(١) هو: ابن أبي أمية .

(٢) في (ش): « مسلم ». وروايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٨٣٥)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٧٧).
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٤٧٥٥)، وفي "الدعاء" (٨٣٦) من طريق إسماعيل ابن صبيح اليشكري، عن مبارك بن حسَّان، عن نافع، عن ابن عمر، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن مبارك بن حسَّان إلا إسماعيل بن صبيح ».

(٣) في (ت) و(ك): « إذا شرفتم ».

(٤) في (ف): « أصلت ».

(٥) سعيد بن مسلمة: منكر الحديث، كما قال البخاري وأبو حاتم. انظر "تهذيب الكمال" (١١/ ٦٥).

٢٤١٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن مَسْلَمة[١]، عن الأعمَش، عن أبي سُفيان[٢]، عن جابر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إِنْ عِشْتُ أَمَرْتُ أُمَّتِي أَلَّا يُسَمُّوا: بَرَكَةَ، وَلَا نَجِيحَ، وَلَا رَاشِدَ[٣]. يُقَالُ: أَثَمَّ[*] رَاشِدٌ ؟ فَيُقَالُ[٤]: لَا، فَيُقَالُ[٥]: أَثَمَّ[*] بَرَكَةُ ؟ فَيُقَالُ: لا، فَيُقَالُ: أَثَمَّ[*] نَجِيحٌ ؟ فَيُقَالُ: لَا، وأَخْيَرُهُ[٦] وأَصْدَقُهُ: عَبْدُاللهِ أَوْ هَمَّامٌ؛ لأَنَّ كُلَّهُمْ للهِ عَبِيدٌ، وكُلُّ بَنِي آدَمَ هَمَّامٌ بِالأُمُورِ » ؟

قال أبي: آخِرُ الحديث قد زِيدَ فيه، مِنْ قوله: « وخَيْرُه[٧] وأَصْدَقُهُ هَمَّامٌ ... » ليس في الحديثِ .

٢٤١٤- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يعقوبُ بن محمَّد

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه البخاري في "الأدب المفرد" (٨٣٣) من طريق حفص بن غياث، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٠١٩/المنتخب)، وأبو داود في "سننه" (٤٩٦٠) من طريق محمد بن عبيد، كلاهما عن الأعمش به بنحوه. بدون الزيادة التي في آخره . وسعيد بن مسلمة: منكر الحديث، كما سبق في تعليقنا على المسألة السابقة .

(٢) هو: طلحة بن نافع .

(٣) كذا في جميع النسخ: « ولا نجيح، ولا راشد »، وهما علمان مصروفان، وحذفت منهما ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وتقدَّم التعليق عليها بالمسألة رقم (٣٤).

(*) في (ت) و(ك): « أنتم ».

(٤) في (ش) و(ك): « فقال ».

(٥) قوله: « فيقال » سقط من (ت) و(ك).

(٦) في (ت) و(ف): « وأجبره »، وقوله: « وأَخيَرَهُ» جاء على لغة بني عامر في إثبات الهمزة، والجادَّة، وهي لغةُ سائر العرب: حذفُ الهمزة فيقال: خَيْرُهُ؛ كما سيأتي في كلام أبي حاتم، ومثل ذلك: شَرٌّ وأَشَرُّ. وانظر تعليقنا على ذلك في المسالة رقم (٢٥٦٢).

(٧) كذا في جميع النسخ: « وخيره »، وتقدم في الحديث: « وأخيره ».

الزُّهري[(١)]، عن عبدالعزيز بن محمد[(٢)]، عن الحارث بن عبدالرحمٰن ابن أبي ذُبَاب[(٣)]، عن عمِّه ويزيدَ بنِ هُرْمُز[(٤)]، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ بهذا الإسناد مُنكَرٌ[(٥)].

٢٤١٥ - وسألتُ[(٦)] أبا زرعة[(٧)] عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق[(٨)]،

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣٠٩/ب) وقال: « تفرَّد به يعقوب بن محمد الزهري، عن عبدالعزيز الدراوردي، عن الحارث». أي: عن عمِّه، عن أبي هريرة.

(٢) هو: الدَّرَاوَرْدي .

(٣) في (أ) و(ت): « ذياب »، وهو: الحارث بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ذباب.

(٤) في (ف): « هارون ».

(٥) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٧٩): « سألت أبي عن الحارث بن عبدالرحمٰن بن أبي ذباب ؟ فقال: يروي عنه الدراوردي أحاديث منكرة، وليس بذاك القوي، يُكتب حديثه ».

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٢١)، وانظر المسألة رقم (١٤٨٩) و(١٥٢٢) و(١٥٣٧) و(١٥٣٨).

(٧) في (أ): « وسألت أبي زرعة »، وفي (ف): « وسألت أبي ».

(٨) روايته في "جامع معمر" (١٩٥٤١/مصنف عبدالرزاق).
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "المسند" (٢/ ١٤٦ رقم ٦٣٣٢)، والنسائي في "الكبرى" (٦٧٤٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٢٦ و٥٣٣١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٧٧). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٤٦ رقم ٦٣٣٢) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، والترمذي في "جامعه" (١٨٠٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٨٩) من طريق يزيد بن زريع، ثلاثتهم، عن معمر، عن الزهري، به.
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٤٦ رقم ٦٣٣٢) من طريق رباح بن يزيد الصنعاني، عن معمر، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله يرفع الحديث. =

عن مَعْمَر، عن الزُّهري، عن سالم[١]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ في النَّهْي عن الأكل بالشِّمال[٢]؟

فقال: هذا خطأٌ.

قلتُ: قد تابع مَعْمَرً[٣] في هذا الحديثِ عبدُالرحمن بنُ

= وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٣٤-١٣٥ رقم ٦١٨٤) من طريق عاصم بن محمد، وأيضًا (٢/ ١٢٨ رقم ٦١١٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٢٩) من طريق شجاع بن الوليد، والبخاري في "الأدب المفرد" (١١٨٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٢٠)، وأبو عوانة في "مسنده" (٧١٧٨) من طريق عبدالله بن وَهْب، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٦٩) من طريق الثوري، وأيضًا (٨٧٠)، وأبو عوانة (٨١٧٩) من طريق سليمان بن بلال، جميعهم عن عمر بن محمد، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٥٦٨) من طريق يحيى بن المتوكل، كلاهما (عمرو ويحيى)، عن القاسم بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر.

لكن لم يذكر شجاعُ بن الوليد في إسناده: القاسمَ بن عبيدالله. وجاء في إسناد سليمان بن بلال: أبو بكر بن عُبَيدالله بدل: القاسم بن عُبَيدالله. قال ابن الجارود بعد أن ذكر رواية سليمان بن بلال: «سمعت محمد بن يحيى - وهو الذُّهلي - يقول: القاسم عندنا هو: أبو بكر بن عُبَيدالله إن شاء الله».

قال النسائي وابن حبان: «فقال ابن عيينة لمعمر: إن الزهري رواه عن أبي بكر بن عبيدالله، قال معمر: إن الزهري كان يلفظ الحديث عن النَّفر، فلعلَّه سمع منهما جميعًا». وقال البيهقي بعد أن نقل قول معمر: «هذا محتمل، فقد رواه عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن سالم، عن أبيه».

(١) هو: ابن عبدالله بن عمر.

(٢) ولفظه: «إذا أكل أحدُكم فليأكُل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه؛ فإنَّ الشيطانَ يأكل بشماله، ويشرب بشماله».

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

إسحاق[١]، عن الزُّهري ؟

فقال أبو زرعة: الناسُ يقولون: عن الزُّهري[٢]، عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبدالله بن عمر، عن ابن عمر؛ وهذا الصَّحيحُ[٣].

---

(١) في (أ) و(ش): « عبدالرحمن بن أبي إسحاق »، ورواية عبدالرحمن بن إسحاق أخرجها ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ١١٢).

(٢) روايته على هذا الوجه رواها عنه مالك بن أنس، وابن عيينة، وعُبيدالله بن عمر العمري، وعبدالله بن عمر العمري، وإسحاق بن راشد:
أما رواية مالك: فأخرجها في "الموطأ" (٢/ ٩٢٢)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٣ و١٤٦ رقم ٤٨٨٦ و٦٣٣٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٢٠).
وأما رواية سفيان بن عيينة: فأخرجها الإمام أحمد (٢/ ٨ رقم ٤٥٣٧)، ومسلم (٢٠٢٠)، والترمذي في "العلل الكبير" (٥٥٤).
وأما رواية عُبيدالله بن عمر: فأخرجها الإمام أحمد (٢/ ١٤٦ رقم ٦٣٣٤)، ومسلم (٢٠٢٠)، والترمذي في "جامعه" (١٧٩٩).
وأما رواية عبدالله بن عمر: فأخرجها الإمام أحمد (٢/ ١٠٦ رقم ٥٨٤٧).
وأما رواية إسحاق بن راشد: فأخرجها الطبراني في "الأوسط" (٩/ ١١٩ رقم ٩٢٩٧).

(٣) قال الترمذي في الموضع السابق من "جامعه": « وهكذا روى مالك وابن عيينة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر. وروى معمر وعُقيل، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، ورواية مالك وابن عيينة أصحُّ ».
وقال في "العلل الكبير": « قال سفيان: فذكرت هذا الحديثَ لمعمر أريد أن أبلوَه فأنظر كيف حفظه للحديث، فقلت: عمَّن سمعت من الزهري؟ فقال: عن سالم، عن ابن عمر. فقلت: لا. أخبرنيه الزهري، عن أبي بكر بن عبدالله، فقال معمر: إنما عرضناه عليه ... قال الترمذي: سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث فقال: روى مالك وعبيدالله بن عمر وابن عيينة، عن الزهري، عن أبي بكر وهو ابن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن ابن عمر. وروى عُقيل ومعمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. وروى سفيان الثوري وابن وَهْب، عن عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيدالله، عن سالم، عن ابن عمر هذا الحديث. وزعموا أن القاسم بن عُبَيدالله كنيته: أبو بكر، فإن كان هذا صحيحًا فإنه يصحُّ حديث معمر =

٢٤١٦- وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق[٢]،

= وعُقيل، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ لأن أبا بكر بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر لا يزعم في حديثه أنه سمع جدَّه ابن عمر ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٥): « وأخطأ معمر في هذا الحديث ».
قال الدارقطني في "العلل الكبير" (٤/ ٥٤/ ب): « ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، وعبدالرحمن بن إسحاق الزبيدي [كذا]، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وإبراهيم بن سعد، وعبدالله العُمري، عن الزهري، عن أبي بكر بن عُبيدالله ابن عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عمر، وهذا المحفوظ عن الزهري. . . ، ورواه معمر بن راشد وإسحاق بن راشد وليس بأخيه وعمرو بن قيس وصالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، ورواه عقيل، عن الزهري، عن سالم مرسلاً، عن النبي ﷺ، ورواه عمر بن محمد العمري واختُلف عنه فرواه ابن وَهْب، عن عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيدالله، عن سالم، عن أبيه، وخالفه أبو بدر رواه عن عمر بن محمد، عن سالم، لم يذكر بينهما: القاسم بن عُبَيدالله، والصَّحيح قول ابن وَهْب، عن عمر بن محمد، وقد تابعه سليمان بن بلال، وقيل: إن القاسم ابن عبدالله [كذا] هو أبو بكر بن عبيدالله وإنه لم يسمع هذا من ابن عمر وإنما أخذه عن سالم كما قال عمر بن محمد ».
وقال في "العلل" (٢/ ٤٧ رقم ١٠٠): « وهو أصحُّها، والله أعلم ».
وانظر أيضًا المسألة (١٧١٣) من علل الدارقطني. وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ١١١): « وقد روى هذا الحديث معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وأخشى أن يكون خطأ من معمر؛ لأنه لم يروه غيرُه، ولا يُحفَظ هذا الحديثُ من حديث الزهري عن سالم، ولو كان عند الزهري عن سالم ما حدَّث به عن أبي بكر، والله أعلم. وهو مما حدَّث به معمر باليمن وبالبصرة؛ لأنه رواه عنه عبدالأعلى وعبدالرزاق وسعيد بن أبي عروبة . . . ، الصواب في إسناد هذا الحديث: الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن جدّه عبدالله بن عمر، والله أعلم. وإن صحَّ حديث معمر، عن الزهري، عن سالم؛ فهو إسناد آخر».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٧٤)، وستأتي برقم (٢٤٤٤).
(٢) روايته أخرجها في "مصنفه" (٨٤١٥)، ومن طريقه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٣٢ رقم ٣٠٦٦)، والدارمي في "مسنده" (١٩٩٩)، وأبو داود في "سننه" (٥٢٦٧)، =

عن مَعْمَر، عن الزُّهري، عن عُبَيداللهِ بن عبدالله بن عُتْبة، عن ابن عباس: أنَّ(١) النبيَّ ﷺ نهى عن قتل النَّملة، والنَّحلة، والهُدْهُد، والصُّرَد(٢).

قلتُ لهما: وقد روى هذا الحديثَ هشام الدَّسْتوائيُّ، وأَبانُ العطَّار، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزُّهري: أنَّ النبيَّ ﷺ...؟

فقالا: رواه ابن جُرَيج، عن عبدالله بن أبي لَبيد، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس.

وقالا: سمعنا عليَّ بن المَديني يذكُرُ عن يحيى بن سعيد، عن الثَّوري؛ قال(٣): اطَّلعتُ في كتاب ابن جُرَيج فوجَدتُّ(٤) فيه: عن

= وابن ماجه في "سننه" (٣٢٢٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٦٥٠/ المنتخب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٧).

(١) في (ف): « عن » بدل: « أن ».

(٢) قال ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٢١-٢٢): « الصُّرَد: طائر ضخمُ الرأسِ والمنقار، له ريشٌ عظيمٌ، نصفه أبيض، ونصفه أسودُ ».

(٣) كذا وقع هنا بجعله من قول الثوري، ولعل المراد أنه عن يحيى بن سعيد حكايةً عن كتاب الثوري؛ كما في نظائره، فقد روى هذه المقالة الإمام أحمد في "العلل" (٣/ ٦٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢/ ٣٢٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٤١)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٤/ ١٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٧) من طريق يحيى القطان أنه قال: « رأيت في كتاب سفيان الثوري الذي كتبه عن ابن جريج: عن ابن أبي لبيد ... »، وكذا رواه ابن خيثمة في "التاريخ الكبير" (٨٨٠) من طريق يحيى القطان أنه قال: « فكان هذا الحديثُ عندي ضعيفًا، فمَحَوتُه، حتى رأيته في كتابٍ عن ابن جريج ... ». والله أعلم.

(٤) في (ت) و(ك): « فوجدته ».

عبدالله بن أبي لَبيد، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس.

قال أبو زرعة: وهو أصحُّ.

ورواه رَبَاح[(١)]، عن مَعْمَر، عن الزُّهري: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . .

وروى أيُّوب بن سُوَيد[(٢)]، عن ابن جُرَيج، عن الزُّهري، عن سُلَيمان بن يَسَار، عن عُبَيدالله[(٣)] بن عبدالله، عن ابن عباس. وأخطأ فيه، ولم يسمع ابنُ جُرَيج من الزُّهري هذا الحديثَ.

وقد روى بعضُهُم عن ابن جُرَيج هذا الحديثَ، فقال: حُدِّثْتُ[(٤)] عن الزُّهري[(٥)].

---

(١) هو: ابن زيد الصنعاني.

(٢) كذا روايةُ أيوب بن سويد هنا. وقد رواه ابن أبي حاتم في المسألة (٢٤٤٤) عن أبيه، عن أبي عُمير بن النحاس الرملي، عن أيوب بن سُوَيد، عن ابن جُرَيج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن سُلَيمان بن يَسار، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس قال: «أربعٌ لا يُقْتَلن . . .» فذكره. وكذا جاء في المسألة (٢٣٧٤). قال أبو حاتم: «هذا حديث مضطرب».

(٣) في (ت) و(ك): «عبدالله».

(٤) في (ك): «حديث».

(٥) رواية ابن جُريج على هذا الوجه رواها ابن المبارك في "مسنده" (١٩٦) عن ابن جريج، حدِّثت عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٤٧ رقم ٣٢٤٢)، وفي "العلل" (٣/ ٦٤)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٨٨٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٨٧٠)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٤١)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ١٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٧) من طريق يحيى القطان، والطحاوي في "شرح المشكل" (٨٦٧ و٨٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" =

وروى هذا الحديثَ حارثُ الخازن[١]- شيخٌ بِهَمَذَانَ[٢]- عن إبراهيم بن سعد، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ. وأخطَأَ فيه الشيخُ، يشبه أن يكونَ دخل له حديثٌ في حديث، وليس هذا الحديثُ مِنْ حديث إبراهيم بن سعد.

قلتُ لأبي زرعة: ما حالُ هذا الشيخ الهَمْذانيِّ[٣]؟

قال: كان شيخٌ[٤] لم يبلُغْني عنه أنه حدَّث بحديثٍ مُنكَر إلا هذا، وقد كان كتب عن أبي مَعْشَر حديثًا كثيرًا.

قلتُ لأبي زرعة: فما وجهُ هذا الحديث عندك؟

قال: أخطأ فيه عبدالرزَّاق، والصَّحيحُ من حديث مَعْمَر: عن الزُّهري: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ[٥]. وأمَّا نفسُ الحديث، فالصَّحيحُ

= (٩/ ٣١٧) من طريق ابن وَهْب، كلاهما عن ابن جريج، به.
ومن طريق أحمد رواه القطيعي في "جزء الألف دينار" (٥٨).

(١) نقل ابن حجر في "لسان الميزان" (٢/ ١٥٣) قول أبي زرعة في حارث الخازن.
ورواية حارث هذا أخرجها الخطابي في "غريب الحديث" (٢/ ١٤٢). ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٧) من طريق محمد بن عبدالله، عن إبراهيم بن سعد، به.

(٢) المثبت من (ت)، وأهملت الذال في بقية النسخ.

(٣) لم تنقط الذال في جميع النسخ، وتقدمت نسبته لهمذان، وانظر "سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٤٥)، و"لسان الميزان" (٢/ ٥١٩- أبو غدة).

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة التي تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٤٢٦/ مخطوط) قول أبي زرعة أن الصحيح من حديث معمر: الإرسال. =

عندنا على ما رُوِيَ في كتاب ابن جُرَيج: عن عبدالله بن أبي لَبيد، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: أليس هشامٌ وأَبانُ العَطَّارُ رَوَيا عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزُّهري؛ أنَّ النبيَّ ﷺ ؟

قال: بلى، ولكنَّ زيادةَ الحافظ على الحافظ تُقبَلُ.

٢٤١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق[١]، عن مَعْمَر، عن الزُّهري؛ قال: رأيتُ عليَّ بن الحسين يَخْضِبُ بالسواد، وأخبرني أنَّ أباه كان يَخْضِبُ به ؟

فقال[٢] **أبي**: هذا حديثٌ مُنكَر، وكان الزُّهري رجلاً قصيرًا،

= وقوله: «مرسل» في كلام أبي زرعة: يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(١) روايته في "جامع معمر" (٢٠١٨٤/ المصنف) عن معمر، عن الزهري قال: كان الحسين بن علي يخضب بالسواد. قال معمر: رأيت الزهري يغلف بالسواد، وكان قصيرًا. ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٢٢) من طريق ابن المبارك، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٩٩ رقم٢٧٩١) من طريق سليم بن مسلم، كلاهما عن معمر، عن الزهري، عن علي بن الحسين، أن الحسين بن علي كان يخضب بالسواد.
وأخرجه البغوي في "الجعديات" (٢١٢٦)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٩٩ رقم ٢٧٨٨) من طريق شريك، عن فراس، عن الشعبي قال: رأيت الحسين بن علي خضب بالسواد.
وقرن الطبراني إبراهيم بن مهاجر بفراس.

(٢) في (ت) و(ك): «قال».

وكان أسنانُهُ[١] مُشَبَّكَة بالذَّهَب، وكان يَخْضِبُ بالسواد .

٢٤١٨ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق، عن مَعْمَر، عن الجُرَيْرِي[٣]، عن عبدالله بن بُرَيدة، عن أبي الأسود الدِّيْلي[٤]، عن أبي ذَر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ الشَّيْبَ الحِنَّاءُ والكَتَمُ**[٥] » ؟

قال أبي: إنما هو: الأَجْلَح؛ وليس للجُرَيري معنًى.

٢٤١٩- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن عبدالجبَّار الزُّبَيدي، عن أبي بكر بن أبي مريم[٦]، عن حَبيب بن عُبَيد، عن أبي أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا مِنْ صَبَاحٍ إِلَّا وهُوَ يُعَادِي فِيهِ ابْنَ آدَمَ عِلْمُهُ وهَوَاهُ: فَإِنْ غَلَبَ عِلْمُهُ هَوَاهُ، فَيَوْمٌ صَالِحٌ، وَإِنْ غَلَبَ هَوَاهُ عِلمَهُ، فَيَومُ سُوءٍ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « وكانت أسنانُهُ »، لكن ما في النسخ صحيحٌ في العربية أيضًا. انظر توجيهه في التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٧٥/ب).

(٣) في (ت): « الجويري ». والجُرَيري هو: سعيد بن إياس .

(٤) في (أ): « الذيلي ». وهو: بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة، ويقال: الدُّؤَلي، واسمه: ظالم بن عمرو بن سفيان، وقيل غير ذلك.

(٥) تقدم تفسير « الكَتَم » في المسألة رقم (٢٢٨٠).

(٦) قيل: اسمه بكير، وقيل: عبدالسلام .

٢٤٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق، عن مَعْمَر[١]، عن سعيد بن عبدالرحمٰن الجَحْشي[٢]، عن أبي بكر بن عَمرو بن حزم، عن السائب بن يزيد؛ قال: كان عمرُ يَمرُّ علينا نصفَ النهار أو قُبَيله، فيقول: قُومُوا فَقِيلُوا، فَما يَقِيلُ الشَّيْطانُ ؟

قال أبي: ليس فيه: « ابنُ حزم » من رواية ابن المُبارك.

٢٤٢١ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق؛ قال: أخبرنا[٤] أبو أُميَّة؛ قال: حدَّثني حسين بن عبدالله[٥]، عن أبيه، عن جدِّه، عن علي؛ قال: مَنِ احْتَجَمَ يومَ الأربعاء، واطَّلَىٰ يومَ السبت، فلا يلومَنَّ إلا نفسَهُ ؟

قال أبي: أبو أُميَّةَ لا أعرفُهُ، وحسينٌ هو: ابنُ ضُمَيرَة، وابنُ ضميرة[٦]: متروكُ الحديث[٧].

---

(١) روايته أخرجها في "الجامع" (١٩٨٧٤/ مصنف عبدالرزاق).
ومن طريقه أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١٢٣٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٤٤١١).

(٢) قوله: « الجحشي » ضُرب عليه في (ش)، وكتب بالحاشية: « الجمحي ». وانظر ترجمة الجحشي في "تهذيب الكمال" (١٠/ ٥٢٥).

(٣) نقل الذهبي في "الميزان" (٤/ ٤٩٣) قول أبي حاتم.

(٤) في (ت) و(ك): « أخبرني ».

(٥) هو: حسين بن عبدالله بن ضميرة.

(٦) قوله: « وابن ضميرة » سقط من (أ) و(ش) و(ك).

(٧) في استحباب الحِجامة في يوم بعينه أو كراهتها أحاديثُ مرفوعةٌ أعلَّها الأئمة النقاد.
قال البرذعي في "سؤالاته" لأبي زرعة (٧٥٧): « شهدت أبا زرعة لا يثبِّت في كراهة الحجامة في يوم بعينه، ولا في استحبابه في يوم بعينه، حديثًا ». =

٢٤٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن إسحاق[١]، عن عاصم بن محمَّد بن زيد؛ قال: حدَّثني زيد بن أسلَمَ، عن أبيه؛ قال: بينما عُمَرُ يَعْرِضُ الناسَ[٢] فإذا هو برجلٍ معه ابنُه[٣]، فقال له عمر: ويحك! ما رأيتُ غرابًا بغرابٍ بأشبهَ بهذا منكَ[٤]! قال: والله - يا أمير

= وقال ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/٥٠٩): « قال العقيلي: وليس يثبُتُ في التوقيت في الحجامة شيء في يوم بعينه، ولا في الاختيار في الحجامة والكراهية شيء يثبت. قال عبدالرحمٰن بن مهدي: ما صح عن النبيِّ ﷺ شيء إلا الأمر به».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ١٥٠): « ولكون هذه الأحاديث لم يصح منها شيء قال حنبل بن إسحاق: كان أحمد يحتجم أيَّ وقت هاج به الدم، وأيَّ ساعة كانت ».

(١) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "من عاش بعد الموت" (٢٤)، و"مجابي الدعوة" (٤٧)، و"القبور" (١٣٥)، والحكيم الترمذي في "نوادر الأصول" (١/ ١٩١-١٩٢)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٧٩٩)، والطبراني في "الدعاء" (٨٢٤)، وقد ذُكِرَ متن هذا الحديث بتمامه في "إحياء علوم الدين" للغزالي (٢/ ٢٥٣)، و"المنتقى من مكارم الأخلاق" للسِّلَفي (ص ١٧٨ رقم٤١١)، و"فيض القدير" للمناوي (٢/٥٠٦)، و"كشف الخفا" للعجلوني (١/ ٢٢٢ رقم٦٧٨).

(٢) أي: يَسْتَعْرِضُ الناسَ لِيُعْطِيَهُمْ عطاياهم؛ فقد ورد بلفظ: «يُعْطِي الناسَ عطاياهم» في "مكارم الأخلاق"، و"منتقاه"، و"إحياء علوم الدين"، وبلفظ: «أنَّ عمر ﷺ استَعْرَض الناسَ» في "كشف الخفا"، وورد بلفظ: «يَعْرِضُ الناسَ» كما عندنا.

(٣) في (ت): « مع ابنه »، وفي (ك): «مع أبيه»، والمثبت من بقية النسخ، ومثله في مصادر التخريج.

(٤) قوله: « ما رأيتُ . . . » إلخ. كذا في جميع النسخ، ومثله في "نوادر الأصول"، و"الدعاء" إلا أنَّ فيهما «أشبه» بدل «بأشبه»- وهو الأولى- والخطاب للأب، ففيه تشبيه الأب بالابن، والجادَّةُ عكسُهُ، وقد جاء على الجادَّة في "مكارم الأخلاق"، و"منتقاه"، و"إحياء علوم الدين"؛ ففي ثلاثتها: « ما رأيتُ أحدًا أشبَهَ بأحدٍ من هذا بك»، ونحوه ما في كتب ابن أبي الدنيا الثلاثة: « ما رأيتُ غرابًا أشبَهَ بغرابٍ من هذا بهذا»، وفي "فيض القدير": « ما رأيتُ غرابًا أشبَهَ [بغرابٍ] بهذا منك ».

المؤمنين - ما ولدتْهُ[(١)] إلا مَيِّتةً ! فاستوى له عمر، فقال: ويحك! حدِّثني؛ قال: خرجتُ في غزاةٍ وأُمُّهُ حاملٌ به، فقالت: تخرُجُ وتدعُني على هذه الحال، حاملً مُثْقِلً[(٢)]؟! قال: قلتُ: أَسْتودِعُ الله ما في بطنِكِ، قال: فغِبْتُ[(٣)]، ثم قَدِمْتُ، فإذا بَابِي مُغْلَقٌ؛ قال: قلتُ: فُلانةُ ؟! قالوا: ماتت، قال: فذهبتُ إلى قبرها، فمكَثتُ عنده[(٤)]، فلمَّا كانت من الليل[(٥)]، قَعَدتُّ مع بني عمي أتحدَّث، وليس يسترنا من البقيع شيءٌ، فرُفِعَتْ[(٦)] لي نارًا[(٧)] بين القبور[(٨)]، فقلتُ لبني عمي:

---

(١) في (ك): « ما ولدته أمه ».

(٢) كذا في جميع النسخ: «حاملً مُثْقِلً» بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة، تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)، وقد وردت على الجادَّة في بعض مصادر التخريج: «حامِلاً مُثْقِلاً ».
وفي "كشف الخفا": «وأمُّه حاملٌ به مُثْقِلة » بتأنيث لفظ «المُثْقِل» وهذا اللفظ مثل لفظ «الحامل» خاصٌّ بالمؤنَّث، فيَستغني عن علامة التأنيث، قال الزَّبيدي: «وأَثْقَلَتِ المرأةُ، وثَقُلَت - كَكَرُمَ - فهي مُثْقِلٌ: استَبانَ حَمْلُها». "تاج العروس" (ث ق ل/ ١٤/ ٨٥).

(٣) في (ك): « فبعث ».

(٤) كذا ضبَّب ناسخ (ف) على « عنده »، والمراد: عند قبرها.

(٥) كذا في جميع النسخ، والتقدير: فلما كانت ساعةٌ من الليل، وفي "نوادر الأصول"، و"الدعاء"، و"كشف الخفا": « فلما كان من الليل »، وهو الجادَّة.

(٦) ضبطت في (ف) بالبناء لما لم يسم فاعله.

(٧) في (ك): « نار »، وهو الجادَّة، والمثبت من بقية النسخ، ويخرج على إقامة الجار والمجرور «لي» نائبًا للفاعل مع وجود المفعول به « نارًا ». وقد أجاز هذا الكوفيُّون وجماعة من النحاة خلافًا لجمهور البصريين. وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٢٥٢). وقد ورد بلفظ: « فَرُفِعَتْ لي نارٌ» بالرفع على الجادَّة في "نوادر الأصول" و"فيض القدير".

(٨) في (أ) و(ش): « المقابر ».

ما هذه النارُ ؟! فتفرَّقوا عني، فأَتَيْتُ أقربَهُم مِنِّي فسألتُه ؟ فقال: نَرَىٰ على قبر فلانةَ كلَّ ليلة نارًا، قال: قلت: إنا لله وإنا إليه راجعون! أَمَا والله! إنْ كانتْ صَوَّامةً[1]، قَوَّامةً، عفيفةً، مُسْلِمةً ! انطلِقْ بنا ! فأخذتُ فأْسً[2]، فإذا القَبْرُ مُنْفَرِجٌ[3]، وهي جالسةٌ، وهذا يَدِبُّ حولَها، فناداني منادٍ[4]: أيُّها المُسْتودِعُ ربَّه وَدِيعَتَه ! خذ وديعتَكَ، أمَا لو استودَعْتَ أُمَّهُ لوجدتَّها. فأخذتُه، وعاد القبرُ كما كان، فهو واللهِ هذا يا أمير المؤمنين !

قال أبو عبدالرحمٰن[5]: فحدَّثْتُ أنا[6] بهذا الحديث محمدَ بن

(١) «إنْ» هنا مؤكِّدة مخفَّفة من الثقيلة، وقد استعملتْ مهملةً واستغني معها عن اللام الفارقة بينها وبين «إن» النافية؛ لظهور المقصود من قرينة الحال؛ فإنَّ السياق ظاهر في الإثبات دون النفي، ولذلك نظائر وشواهد في العربية. وقد ورد بإثبات اللام الفارقة في مصادر التخريج، ففي أكثرها: «إنْ كانتْ لَصَوَّامةً». وانظر في حذف اللام الفارقة مع «إنِ» المخفَّفة عند ظهور المقصود: "شرح ابن عقيل" (١/٣٤٦)، وغيره من كتب النحو في باب إن وأخواتها وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٣٢).

(٢) كذا في جميع النسخ، عدا (ك)، ففيها: « فأسًا »، وهو الجادَّة، وقد حُذِفَت ألفُ تنوين النصب في بقية النسخ جريًا على لغة ربيعة، التي تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ك): « مفتوح ».

(٤) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: «منادي». وهو لغة لبعض العرب يثبتون ياء الاسم المنقوص المنوَّن رفعًا وجرًّا، وعلى ذلك جاءت بعض كلمات من القرآن في قراءة ابن كثير المكي وغيره. وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٤٦).

(٥) يعني: عبيد بن إسحاق؛ فهذه كنيته؛ كما في "الجرح والتعديل" (٥/٤٠١ رقم ١٨٥٩)، وقد ورد مصرَّحًا به في "نوادر الأصول"؛ ففيه: « قال عبيد: فحدثت أنا... ».

(٦) في (ك): « أبا ».

إبراهيم العُمَريَّ، فقال: هذا واللهِ حقٌّ(١) ! قال: وقد سمعتُ عمَّ أبي عاصم(٢) يذكُرُهُ، وقد رأيتُ ابنَ ابنِ هذا الرجلِ(٣) بالكوفة، وقال لي مُوَالِينا(٤): هو هذا ؟

قال أبي: هذا الحديثُ الذي أنكروا على عُبَيد(٥)، لا أعلَمُ رَوَىٰ غيرَ عُبَيد(٦)، وعاصمٌ ثقةٌ، وزيدُ بنُ أسلمَ ثقةٌ .

---

(١) في "نوادر الأصول" : « الحق ».

(٢) يعني : عمّ محمد بن زيد والد عاصم؛ فيكون الذي حدَّثه أحد أبناء عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ؛ فعاصم هو :ابن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر .

(٣) قوله: « الرجل » سقط من (ك).

(٤) كذا، ولم نجده في مصادر التخريج إلا في "نوادر الأصول"، ولعلَّه بمعنى: جارنا الذي يلينا، وقد يكون صوابه: « مَوَالِينا » بفتح الميم، وهو جمع تكسير لِلْمَوْلى، وتذكيرُ الفعل مع جمع التكسير جائزٌ في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٥) في (ك): « عبد ». وقد حذف الرابط من جملة الصلة، وهو ضمير نصب؛ والتقدير: « الذي أنكروه على عبيد ». وانظر التعليق على المسألة رقم (١٠١٥).

(٦) كذا العبارة في جميع النسخ، ويجوز فيها وجهان:

الوجه الأول: أن يكون بالنصب: غيرَ عُبَيْد، والتقدير: هذا الحديث الذي أنكروه على عُبَيْد، لا أعلمُ غيرَ عُبَيْدٍ رواه، و لا أعلمُ: بمعنى لا أعرفُ، فينصبُ مفعولاً واحدًا، وهو هنا: غيرَ عُبَيْدٍ، وجملةُ: روى: نعتٌ لـ:غيرَ عبيد، تقدَّم على منعوته؛ فيعرب حالاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، وكقول ذي الرُّمَّة أو كُثَيِّر عَزَّة [من مجزوء الوافر]:

لِـمَـيَّـةَ مـوحِـشًـا طَـلَـلُ يَـلُـوحُ كـأنَّـهُ خِـلَـلُ

وقد حذف الرابط هنا من جملة الحال: رواه، وحذف الرابط إذا كان ضميرنصب: جائزٌ في جملة الخبر والنعت والحال والصلة؛ كما هو معلوم.

الوجه الثاني: أن يكون بالرفع: غيرُ عُبَيْد، والتقدير: هذا الحديث الذي أنكروه على عُبَيْد، لا أعلمُ رواه غيرُ عُبَيْدٍ، وانظر التعليق على المسألة رقم (٦٨).

٢٤٢٣ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه يعقوب بن الوليد[٢]، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: سَبْعٌ لم يَفُتْنَ رسولَ الله في سفرٍ ولا حضرٍ: القارورةُ، والمِرآةُ، والمُكْحُلَةُ، والمِقْراضَينِ[٣]، والمِدْراة[٤]، والمُشْطُ، والسِّواكُ؟

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ، ويعقوبُ بنُ الوليد كان يَكذِبُ.

---

(١) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١٤٦) قول أبي حاتم هنا لكن بلفظ: « هو حديث موضوع، وفي إسناده رجل كذاب ».

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٤٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١٤٧). ورواه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٨٢٩) من طريق عبدالكريم الجزري، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٦٢) من طريق حُسَين ابن علوان؛ كلاهما عن هشام، به. ولم يذكر عبدالكريم: « المدراة ».
ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١٤٥).
ورواه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ١١٦)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٥٦) من طريق أيوب بن واقد، والخرائطي في "مكارم والأخلاق" (٨٢٨)، والطبراني في "الأوسط" (٥٢٤٢)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣١٦)، والبيهقي في "الشعب" (٦٠٧٢)، والخطيب في "الجامع" (٩٠٨) من طريق أبي أمية بن يعلى، كلهم عن هشام به. بلفظ: « خمس لم يَكُن رسول الله ﷺ يدعهن في سفر ولا حضر: المرآة، والمكحلة، والمشط، والمِدْرى، والسِّواك ». ومن طريق ابن عدي (١/ ٣٥٦) رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١٤٦). قال العقيلي في ترجمة أيوب بن واقد: « لا يتابع عليه، ولا يحفظ هذا المتن بإسناد جيد ».
وقال ابن عدي: « هذا الحديث لم يحدِّث به عن هشام بن عروة إلا ضعيف ».

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة «المِقْرَاضَان»، لكن أميلت الألف فكتبت ياءً، وسبب إمالتها كسرة النون بعدها، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة. انظر التعليق على المسألة رقم(٢٥) و(١٢٤). وتقدم تفسير «المقراضين» في المسألة رقم (١٥٩٢).

(٤) المِدْراة والمِدْرَى: شيءٌ يُعمَلُ من حَديدٍ أو خَشَبٍ، على شكل سنٍّ من أسنان المُشط وأطول منه، يُسرَّح به الشعرُ المتلبِّد، ويستعملُه من لا مُشطَ له. "النهاية" =

٢٤٢٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمرُو[1] بن عامر بن الفرات الذُّهْليُّ، عن إسماعيل بن عُلَيَّة[2]، ويعقوبَ بن الوليد[3]؛ قالا: حدَّثنا محمَّد بن المُنْكَدِر، قال: قال أبو قَتادةَ: كانت لي جُمَّةٌ

= (٢/ ١١٥)، وانظر "شرح النووي على صحيح مسلم" (١٤/ ١٣٦-١٣٧).

(١) في (ك): «عمر».

(٢) روايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ١٥٧) من طريق الإمام أحمد، عنه، به.

(٣) روايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ١٥٧) من طريق سويد بن سعيد، عنه، به. قال أبو نعيم: «غريب من حديث أبي قتادة ومحمد، [لم] نكتبه عاليًا من حديث ابن عليَّة إلا من حديث أحمد». ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن المنكدر، واختلف عنه؛ فأخرجه مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٤٩) عن يحيى بن سعيد، أن أبا قتاد قال لرسول الله ﷺ: إن لي جمَّةً . . . .
قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/ ٩): «لا أعلم بين رواة الموطأ اختلافًا في إسناد هذا الحديث، وهو عند جميعهم هكذا مرسل منقطع».
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٩٣١٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/ ٩-١٠) من طريق عمر بن علي المقدمي، عن يحيى، عن محمد بن المنكدر، عن أبي قتادة قال: كانت لي جمَّة . . . . قال النسائي: «وهذا أشبه بالصواب».
ورواه البيهقي في "الشعب" (٦٠٣٩) من طريق حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن المنكدر، أن أبا قتادة اتخذ شعرًا . . . الحديث.
ورواه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٩٩)، والطبراني في "الأوسط" (٦٧١) من طريق إسماعيل بن عيَّاش، والدارقطني في "الأفراد" (٢٨١/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق يحيى بن سعيد الأموي؛ كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به.
قال ابن عدي: «وهذا الحديث موصولاً هكذا لم يروه عن يحيى غير ابن عيَّاش، وجماعةٌ غيره رووه عن يحيى، عن ابن المنكدر قال: كان لأبي قتادة وفرة، ولم يُذْكَر في الإسناد جابر».
وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث، عن يحيى إلا إسماعيل». وقال الدارقطني: «تفرد به يحيى بن سعيد الأموي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عنه». =

جَعْدَةٌ حسنةٌ[١]، فكنت أَدْهُنُها كلَّ يوم، فقلتُ لرسول الله ﷺ: إنَّ لي جُمَّةً فأرَجِّلُها[٢]؟ قال: «نَعَمْ، وأَكْرِمْهَا»، قال: فربَّما ادَّهَنتُ في اليوم مرتين؛ لقول[٣] رسول الله ﷺ: «وأَكْرِمْهَا[٤]»؟

قال أبي: قد زاد في الحديث ما ليس منه، وهو مِنْ يعقوبَ بن الوليد.

٢٤٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحارثُ بنُ النُّعمان، عن شُعبةَ، عن مَسْلَمةَ[٥] بن نافع، عن أخيه ذُوَيدِ[٦] بن نافعٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنِ ادَّهَنَ فَلَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ، ادَّهَنَ مَعَهُ سَبْعُونَ شَيْطَانًا**»؟

= وروواه البيهقي في "الشعب" (٦٠٤١) من طريق إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به. قال البيهقي: «هكذا روي بهذا الإسناد موصولاً، وما قبله بإرساله أصح، ووصله ضعيف».
وقال الدارقطني في "العلل" (١٠٣٦): «حدث به عمر بن علي المقدمي، عن يحيى ابن سعيد الأنصاري، عن محمد بن المنكدر، عن أبي قتادة. ورواه حماد بن زيد، عن يحيى، عن ابن المنكدر مرسلاً. وكذلك قال ابن جريج وابن عيينة، عن ابن المنكدر: أن أبا قتادة، وهو الصواب».

(١) في (ك): «حسية». والجُمَّة من شعر الرأس: ما سَقَط على المَنْكِبَين. وجَعْدَة، أي: شَعرُها فيه التواءٌ وتقبُّضٌ. "النهاية" (١/ ٣٠٠)، و"المصباح المنير" (١/ ١٠٢).

(٢) أي: أفأرجِّلها، على تقدير همزة الاستفهام، وترجيل الشَّعر: هو تسريحُه وتنظيفُه وتحسينه. "النهاية" (٢/ ٢٠٣).

(٣) في (ش) يشبه: «بقول».

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): «فأكرمها».

(٥) في (ك): «سلمة».

(٦) في (ش) و(ك): «دويد» بالدال المهملة. وقد ذكر في ترجمته أنه يقال بالمهملة والمعجمة.

قال أبي[١]: الحارثُ بن النُّعمان هذا كان يفتعلُ الحديثَ. وهذا[٢] حديثٌ كَذِبٌ؛ إنما روى هذا الحديثَ بَقِيَّةُ[٣]، عن مَسْلَمة[٤] ابن نافع .

٢٤٢٦ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عبدالسلام بن حرب[٥]، عن يونسَ بن عُبَيدٍ، عن زياد بن جُبَير، عن سعد؛ قال: قَدِمَتْ إلى النبيِّ ﷺ امرأةٌ جليلةٌ، كأنها من نساءِ مُضَرَ، فقالت: أيْ رسولَ الله، إِنَّا كَلٌّ عَلى آبائنا وأبنائنا وأزواجِنا، فما يَحلُّ لنا من أموالِهم ؟ قال: « **الرُّطَبُ تَأْكُلِينَهُ وَتُهْدِينَهُ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مضطربٌ[٦].

---

(١) قوله: « أبي» سقط من (ت) و(ك). (٢) في (ف): « وهو ».

(٣) هو: ابن الوليد، وروايته أخرجها ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٧٤). وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٦٥١).

(٤) في (ك): « سلمة ».

(٥) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ١٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٠٧٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٤٧/ المنتخب)، وأبو داود في "سننه" (١٦٨٦)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٥١٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٣٤)، والبيهقي في "السنن" (٤/ ١٩٢-١٩٣).
ورواه البزار في "مسنده" (١٢٤١)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٣٤)، والبيهقي في "السنن" (٤/ ١٩٣) من طريق سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد، به.
ووقع في رواية الحاكم: « سعد بن أبي وقاص ».
قال البزار : « لا نعلمه رواه عن النبيِّ ﷺ إلا سعدٌ بهذا الإسناد ».

(٦) واضطراب الحديث من وجهين: **أحدهما**: أنه اختُلف في سعد هذا هل هو: ابن أبي وقاص أو غيره . **والثاني**: كونُ الحديث روي مرسلاً ومسندًا .
قال الدارقطني في "العلل" (٦٤٥): « يرويه يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير، =

٢٤٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو مَعْمَر الهُذَليُّ[(١)]؛ قال: ثنا أبو سُلَيمانَ[(٢)]؛ قال: أخبرني إبراهيمُ بن جَرير بن عبدالله؛ قال: أخبرني أبي، أنه سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقول: « **مَنْ رَأَى حَيَّةً فَلَمْ يَقْتُلْهَا، فَلَيْسَ مِنَّا** » ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وأبو سُلَيمانَ داودُ بن عبدالجبار مُنكَرُ الحديث، وإبراهيمُ بن جَريرٍ لم يَسمَعْ من أبيه .

= واختلف عنه؛ فرواه الثوري، عن يونس بن عبيد، عن زياد، عن سعد. وأرسل هاشم، عن يونس، عن زياد: أن النبيَّ ﷺ بعث سعدًا على الصدقة . . . الحديث. ويقال: إن سعدًا هذا رجل من الأنصار، وليس بسعد بن أبي وقاص، وهو أصح إن شاء الله تعالى ». وقال ابن حجر في "النكت الظراف" (٣/ ٢٨٢): « قال ابن المديني في "العلل" : سعد هذا ليس هو: ابن أبي وقاص، والحديث مرسل؛ هكذا حكى عبدالحق في الأحكام ».اهـ.

وقال في "الإصابة" (٤/ ١٨٠): « أخرجه البزار وعبد بن حميد ويحيى بن عبدالحميد الحماني في مسند سعد بن أبي وقاص، وأفرده البغوي وابن منده وهو الراجح؛ فإن الدارقطني ذكر الاختلاف فيه في "العلل" ورجح أنه عن سعدٍ رجلٍ من الأنصار، وأن من قال فيه: سعد بن أبي وقاص، فقد وَهَمَ. قلت [أي: ابن حجر]: ويؤيد أنه غيره أن ابن منده أخرج من طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير: أن رسول الله ﷺ بعث رجلاً يقال له: سعد، على السعاية. فلو كان هو ابن أبي وقاص ما عبَّر عنه الراوي بهذا ».

(١) هو: إسماعيل بن إبراهيم. ولم نقف على روايته، والحديث أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٧٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٣)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٥٩)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣١١ رقم٢٢٩٤)، و"الأوسط" (٨١٢) من طريق سعيد بن سليمان، عن أبي سليمان داود بن عبدالجبار، به .
قال العقيلي في ترجمة داود بعد ذكر حديثًا آخر له: « لا يتابع عليهما ».
وقال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديث عن إبراهيم بن جرير إلا داود بن عبدالجبَّار ».

(٢) هو: داود بن عبدالجبار، كما سيأتي.

٢٤٢٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عَمرو بن عاصمٍ الكِلابيُّ، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن علي بن زيدٍ[٢]، عن الحسن[٣]، عن جُنْدُب[٤]، عن حُذَيفَةَ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ**»، قيل: وكيف يُذِلُّ نفسَه[٥]؟ قال: «**يَتَعَرَّضُ[٦] مِنَ البَلَاءِ مَا لَا يُطِيقُ**» ؟

قال أبي: قد زاد في الإسناد جُنْدُبً[٧]، وليس بمحفوظٍ؛ حدَّثنا أبو سَلَمة[٨]، عن حمَّادٍ، وليس فيه جُنْدُبٌ[٩].

٢٤٢٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الفضل بن موسى السِّينانيُّ[١٠]، عن الحسين[١١] بن واقدٍ، عن أوفى بن دَلْهَمٍ، عن نافع، عن ابن عُمَرَ، أنه صَعِدَ رسولُ الله ﷺ المِنبَر، فنادى بصوتٍ

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٠٧). (٢) هو: ابن جُدْعان.
(٣) هو: ابن أبي الحسن البصري. (٤) هو: ابن عبدالله البجلي.
(٥) قوله: «قيل: وكيف يذل نفسه» سقط من (ك).
(٦) انظر تعليقًا لغويًّا على هذه العبارة في المسألة رقم (١٩٠٧).
(٧) كذا في جميع النسخ! وهو عَلَمٌ مصروف منصوبٌ؛ لكن حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٨) هو: موسى بن إسماعيل التبوذكي.
(٩) وقال في المسألة (١٩٠٧): «هذا حديث منكر».
(١٠) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٠٣٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٦٣)، وأبو الشيخ في "التوبيخ والتنبيه" (٩٣)، وأبو بكر الإسماعيلي - كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ٣٦١)- ومن طريقه البغوي في "تفسيره" (٤/ ٢٠٨)، و"شرح السنة" (٣٥٢٦). قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب؛ لا نعرفه إلا من حديث الحسين بن واقد».
(١١) في (ش): «الحسن».

رفيع: « يَا مَعْشَرَ مَنْ أَسْلَمَ بِلِسَانِهِ، وَلَمْ يُفْضِي[1] الإِيمَانُ[2] إِلَى قَلْبِهِ! لَا تُؤْذُوا المُسْلِمِينَ، ولَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنِ اتَّبَعَ عَوْرَةَ المُسْلِمِ اتَّبَعَ اللهُ[3] عَوْرَتَهُ، ومَنِ اتَّبَعَ اللهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ ولَوْ فِي جَوْفِ رَحْلِهِ[4] »؟

قال أبي: لا يُعرف أوفى عن نافع، ولا أدري ما هو[5]؟

٢٤٣٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى الجاري[6]، عن محمَّد بن رَدَّادٍ[7]، عن عبدالله بن دينارٍ، عن ابن عُمر: أنَّ النبيَّ ﷺ

(١) في (ك): « يفض »، وهو الجادَّة، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيحٌ أيضًا في العربية على لغة من يثبت حرف العلة مع الجازم، وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (١٠٢٥)..

(٢) في (ت) و(ك): « الإسلام ».

(٣) لفظ الجلالة ليس في (ك).

(٤) في (ك): « رجله ».

(٥) وكذا نقل عنه ابنه في "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٤٩).
وانظر "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (٣/ ٣٤٤).

(٦) هو: يحيى بن محمد الجاري. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٧٤٠٠).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٩٠)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٦٢٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٨٧) من طريق بشر بن معاذ، وتمام في "فوائده" (٨٥٥/ الروض البسام)، وابن بشران في "الأمالي" (١٢٤٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٣٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٠٢) من طريق محمد بن سنان، كلاهما عن محمد بن ردَّاد، به .
قال الطبراني بعد أن ذكر حديثًا آخر لابن ردَّاد: « لم يَرو هذين الحديثين عن عبدالله ابن دينار إلا محمد بن عبدالرحمن بن ردَّاد ». وقال ابن عدي: « وهذا عن عبدالله بن دينار لا أعلم يرويه غير ابن الردَّاد هذا». وقال: « وعامَّة ما يرويه غير محفوظ».

(٧) في (ت) و(ش) و(ك): « رواد » براء وواو. وهو: محمد بن عبدالرحمن بن الرداد؛ براء ودالين مهملتين. انظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣١٥)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٤/ ١٦٩).

قال: «سَافِرُوا؛ تَصِحُّوا وتَسْلَمُوا » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر(١).

٢٤٣١ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ رواه أبو سعيدٍ مولى بني هاشم(٣)، عن يحيى بن أبي سُلَيمانَ؛ قال: نا عَطاءُ بن أبي رباحٍ،

(١) لأنه مما تفرد به محمد بن عبدالرحمن بن الردَّاد؛ وقد قال عبدالرحمن بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣١٥ رقم ١٧٠٥): « سألت أبي عنه . فقال: ليس بقوي، ذاهب الحديث، ولم يقرأ علينا حديثه ».

(٢) ستاتي هذه المسألة برقم (٢٥٤٥)، وانظر المسألة رقم (٢١٧٢).

(٣) هو: عبدالرحمن بن عبدالله. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٣١)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٨٠١٦).
وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ١٠٨)، وفي "الموضح" (٢/ ١٠) من طريق عبدالله بن رجاء، عن يحيى بن أبي سليمان، به .
وذكر ابن عدي (٧/ ٢٣١) رواية أخرى ليحيى بن أبي سليمان، عن عطاء؛ أن النبي ﷺ . . . مرسلاً، لكنه لم يسندها، أو أسندها وسقط من النسخة !
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٧٥٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/ ٥٧) من طريق الأوزاعي، وابن عدي (٥/ ١٦١)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (١٦) من طريق عثمان بن عبدالرحمن أبي عمرو القرشي، وابن عدي أيضًا (٢/ ١٥ و٦/ ١٥٩) من طريق يزيد بن عبدالله القرشي ومحمد بن عبدالملك، وأبو الشيخ في "الأمثال" (١٥)، وأبو نعيم في "مسند أبي حنيفة" (ص ١٣٩) من طريق أبي حنيفة، جميعهم عن عطاء، عن أبي هريرة.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا الوليد ».
وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٩١) من طريق الحسن البصري، وابن عدي أيضًا (٣/ ١٤٦) من طريق الأعرج وأبي يونس، ثلاثتهم عن أبي هريرة.
وسيأتي في المسألة رقم (٢٥٤٥) من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة.

عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال[(١)]:« زُرْ غِبًّا[(٢)]، تَزْدَدْ حُبًّا » ؟

قال أبي: مِن الناس مَن يروي هذا الحديثَ عن يحيى بن أبي سُلَيمانَ، عن رجلٍ حدَّثه عن عَطاء، وهذا الرجلُ الذي حدَّثه هو طلحةُ بن عَمرو[(٣)].

(١) قوله: « قال » سقط من (أ) و(ش) و(ك).

(٢) تقدم تفسيره في المسألة رقم (٢١٧٢).

(٣) في (ش): «عمر» بدل: «عمرو».

ولم نجد من رواه من طريق يحيى بن أبي سليمان هكذا، ولكن أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٢٦٥٨) عن طلحة، به. وأخرجه إبراهيم الحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٦٠٩) من طريق وكيع، وابن أبي الدنيا في "الإخوان" (١٠٤) من طريق معتمر ابن سليمان، والبزار في "مسنده" (١٩٢٢/ كشف)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦١٣/ تحقيق السلفي)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٦٢٩) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٩٢٠/ زوائده)، والبيهقي في "الشعب"(٨٠١٥) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٠٨) من طريق جرير بن حازم، والطبراني في "الأوسط" (٥٦٤١) من طريق منصور بن إسماعيل، والبيهقي في "الشعب" (٨٠٠٨) من طريق النضر بن شميل، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٦٣١) من طريق عمرو بن محمد العنقزي، جميعهم عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة به مرفوعًا.

ومن طريق الحارث بن أبي أسامة أخرجه الخطابي في "العزلة" (ص ٣٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٢٢)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٦٣٠).

قال البزار :« لا يعلم في " زر غبًّا تزدد حبًّا " حديثٌ صحيح ».

وقال العقيلي: «وتابعه يحيى بن أبي سليمان المكي، وهو دونه. ورواه منصور بن إسماعيل الحراني، عن ابن جريج وطلحة بن عمرو، ولا يصح لمنصور، عن ابن جريج . ورواه محمد بن خليد الكرماني، عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن أبي هريرة، مرفوعًا. ومحمد بن خليد يضع الحديث، وهذا يُروىٰ عن عطاء ، عن عبيد بن عمير قوله ». =

٢٤٣٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي بَزَّةَ[1]، عن الحَكَم بن عبدالله البزَّاز البصريِّ[2]، عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ، عن قَتادةَ، عن الحسن، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ لَقِيَ أَخَاهُ المُسْلِمَ بِمَا يُحِبُّ لِيَسُرَّهُ بِهِ، سَرَّهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ** » ؟

= وقال ابن عدي في ترجمة طلحة: « وعامة ما يروى عنه لا يتابعونه عليه، وهذه الأحاديث التي أمليتها له عامتها مما فيه نظر ». وقال البيهقي: « وطلحة بن عمرو غير قوي. وقد روي هذا الحديث بأسانيد هذا أمثلها ».

وأخرجه ابن الجوزي من طريق العقيلي، وعن صحابة آخرين غير أبي هريرة، ثم قال: « وهذه الأحاديث ليس فيها ما يثبت عن رسول الله ﷺ ».

ورواه العقيلي (٢/ ٦١٤/ السلفي) من طريق عطاء قال: انطلقت أنا وعبيد بن عمير إلى عائشة فاستأذنَّا، فأذنتْ لنا، فأقبلتْ على عبيد بن عمير فقالت له: ما يمنعك من زيارتنا؟ قال: قولُ الأول: « زر غبًّا تزدد حبًّا ».

قال العقيلي: « وهذا أولى من رواية طلحةَ الحديثَ ».

وقال المعلِّمي في تعليقه على "الفوائد المجموعة" (ص٢٦٠): « الصحيح أنها حكمة قديمة؛ قال عبيد بن عمير لعائشة لمَّا لامتْه على انقطاعِه عنها: أقول يا أُمَّهْ ما قال الأولُ: " زر غبًّا تزدد حبًّا " ».

(١) هو: أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن أبي بزَّة. وروايته أخرجها الدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٥٩)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢١٥)، والطبراني في "المعجم الصغير" (١١٧٨) عن ابن أبي بزة عن الحكم، به.

قال ابن عدي: « وهذا منكر بهذا الإسناد ».

وقال الطبراني: « لم يروه عن قتادة إلا سعيد، ولا عنه إلا الحكم بن عبدالله، تفرد به ابن أبي بزة ».

وقال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١/ ٤٦٥): « ويهجس في خاطري أن الراوي عن سعيد هو أبو مروان، وهو غير أبي النعمان الراوي عن شعبة؛ فالله أعلم ».

وانظر "السلسلة الضعيفة" (١٢٨٦).

(٢) في (ت) و(ك): « المصري ».

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ، والحَكَمُ لا أعرفه .

٢٤٣٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن سُلَيمٍ[(١)]، عن الثَّوريِّ، عن منصور[(٢)]، عن خَيْثَمةَ[(٣)]، عن رجلٍ، عن عبدالله بن مسعودٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ مِنْ تَمَامِ التَّحِيَّةِ الأَخْذَ بِاليَدِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ .

٢٤٣٤ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي عُمر[(٥)]، عن ابن عُيَينةَ، عن ابن[(٦)] أبي خِداشٍ، سمع ابن عباسٍ، عن النبيِّ ﷺ في المماليك: « **أَلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ[(٧)]، وأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ. . .** »، الحديثَ .

---

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٧٣٠)، وفي "العلل الكبير" (٦٣٦)، وأبو أحمد الحاكم في "فوائده" - كما في "السلسلة الضعيفة" (١٢٨٨)- وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٢٠)؛ ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٨٥٤٨).
قال الترمذي: « هذا حديث غريب، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم عن سفيان . سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فلم يعده محفوظًا وقال: إنما أراد - عندي - حديث سفيان، عن منصور، عن خيثمة، عمَّن سمع ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال: " لا سَمَرَ إلا لمُصَلٍّ أو مُسافر " . قال محمد: وإنما يروى عن منصور، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن يزيد أو غيره، قال: "من تمام التحية الأخذ باليد" ». قال ابن عدي: « وهذا يعرف بيحيى بن سليم، عن الثوري، بهذا الإسناد ». وضعفه ابن حجر في "الدراية" (٢/ ٢٣٤).
(٢) هو: ابن المعتمر .
(٣) هو: ابن عبدالرحمٰن بن أبي سبرة.
(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٠٧).
(٥) هو : محمد بن يحيى العدني.
(٦) قوله : « ابن » سقط من (ك). وهو: إبراهيم بن أبي خداش .
(٧) في (أ) و(ف): « تلبسون هم ».

قال أبي: لم أجِد هذا الحديثَ عند الحُمَيدي في "مسنده"، ولا عند عليٍّ بن المَدِينيِّ، فإن كان محفوظًا فهو غريبٌ.

قلتُ: على ما[١] يُصْنَعُ[٢]؟

قال: لعلَّه أن يكونَ[٣] عندهما موقوفً[٤].

٢٤٣٥ - وسألتُ[٥] **أبي** عن حديثٍ رواه إسحاقُ بن إبراهيم بن الضيفِ أبو يعقوب المَرْوَزِيُّ، مِنْ حفظه؛ قال: حدَّثنا خالد بن مَخْلَدٍ؛ قال: حدَّثني عبدالملك بن قُدامةَ الجُمَحيُّ، عن عبدالله بن دينارٍ، عن ابن عُمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُوَقِّرْ كَبِيرَنَا، ويَرْحَمَ صَغِيرَنَا، ويَعُودَ[*] مَرِيضَنا، ويَشْهَدَ جَنَائِزَنَا، ويُجِيبَ[*] دَعْوَتَنَا»**؟

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «عَلَامَ؟» بحذف ألف «ما» الاستفهاميَّة، لكنَّ ما في النسخ جاء على لغةٍ حكاها الأخفش. انظر تعليقنا على المسألة رقم (١١٠١).

(٢) كذا في جميع النسخ، والمعنى - فيما يظهر -: على أي شيء يُحمَلُ، وما وجهُ الصواب فيه؟ والله أعلم.

(٣) كذا في جميع النسخ بإثبات «أنْ» في خبرِ «لعلَّ» حملاً لها على «عَسَىٰ»؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٤٠).

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة التي تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) تقدمت هذه المسألة بإسناد آخر برقم (٢١٧٦).

(*) كذا في جميع النسخ: «ويعود، ويجيب»، ويخرَّج على ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ جميعَ الأفعال في هذا الحديث مرفوعةٌ، على لغة لبعض العرب حكاها ابن مالك، أنهم يرفعون الفعل المضارع بعد «لم» حملاً لها على «ما» أو «لا» النافيتين.

والثاني: أنَّ جميعَ الأفعال في هذا الحديث منصوبةٌ، على لغة من ينصب الفعل المضارع بعد «لم»؛ وهي لغة حكاها اللِّحْياني. =

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكرٌ، وعبدالملك ضعيفُ الحديث[(١)].

٢٤٣٦ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[(٣)]، عن عبدالله بن مسلم بن جُنْدُب، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**ثَلاثٌ[(٤)] لَا يُرَدُّ[(٥)]: اللَّبَنُ[(٦)]، ولَا الوِسَادَةُ، ولَا الدُّهْنُ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٧)].

= وعلى هذين الوجهين خرَّجنا قوله: « لم يحتاجُ » في تعليقنا على المسألة رقم (٣٧٦). **والوجه الأخير**: أن يكون الفعل «يوقر» مجزومًا بـ«لم»، والفعل «يرحم» منصوبًا بـ«أن» مضمرة بعد واو المعيَّة، ويكون ما بعد «يرحم» من أفعال منصوبًا بالعطف عليه، والله أعلم.

(١) قال الذهبي في "الميزان" (٢/ ٦٦٢): « منكر جدًّا ».
وقال البخاري والعقيلي وابن عدي: « ولعبدالملك عن عبدالله بن دينار مناكير ».
انظر "الضعفاء" للعقيلي (٣/ ٣٠)، و"الكامل" لابن عدي (٥/ ٣٠٩).

(٢) نقل قول أبي حاتم هنا، الذهبيُّ في "الميزان" (٢/ ٥٠٣).

(٣) هو: محمد بن إسماعيل بن مسلم. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٧٩٠)، و"الشمائل" (٢١٨)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٧)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٢١٧)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٥٨ رقم ١٣٢٧٩)، والبيهقي في "الشعب" (٥٦٧٧). ومن طريق الترمذي أخرجه البغوي في "شرح السنة" (٣١٧٣)، ومن طريق أبي الشيخ رواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٩٩).

(٤) في (ك): « قلت » بدل: « ثلاث ».

(٥) كذا في (ت) و(ف) بالياء، وهي غير منقوطة في بقية النسخ. والمراد: « ثلاثةُ أشياءَ لا يُرَدُّ منها شيءٌ »، وذُكِّرَ لفظُ العدد لعدم التصريح بالمعدود، والله أعلم، وجاء في مصادر التخريج بلفظ: « ثلاث لا تُرَدُّ »، وبلفظ: « ثلاثةٌ لا تُرَدُّ ».

(٦) في (ك): « اللبس ».

(٧) وقال الترمذي: «هذا حديثٌ غريب»، وقال ابن القيم في "زاد المعاد" (١/ ١٧٧): =

٢٤٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بن أبي أُوَيسٍ، عن محمَّد بن عبدالرحمٰن الجُدْعانيِّ، عن عبدالعزيز بن عُمر بن عبدالعزيز، عن أبيه؛ قال رسولُ الله ﷺ: « **ثَلَاثَةٌ**[١] **مِنَ العَجَبِ**[٢] **في الرَّجُلِ: أَنْ يَلْقَى مَنْ يُحِبُّ مَعْرِفَتَهُ فَيُفَارِقَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنِ اسْمِهِ وَنَسَبِهِ، والثَّانِيَةُ: أَنْ يُكْرِمَهُ**[٣] **أَخُوهُ ويَتَأَيَّدَ**[٤] **لَهُ، ثُمَّ يَرُدَّ عَلَيْهِ كَرَامَتَهُ** »، والثَّالثةُ: في شَأْنِ النِّساءِ. قلتُ: ما هِيَ؟ واللهِ، ما[٥] من الثلاثةِ

=« حديثٌ معلولٌ رواه الترمذي وذكر علته، ولا أحفظ الآن ما قيل ».
وذكر ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٦-٢٧) عبدالله بن مسلم بن هرمز، وجرحه، ثم قال: « وهو الذي روى عن أبيه، عن ابن عمر: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: " ثلاثة لا تُرَدّ: اللبن، والوسائد، والدهن، أخبرناه الحسن بن سفيان؛ قال: حدثنا هارون بن عبدالله الحمَّال؛ قال: حدثنا ابن أبي فديك؛ قال: حدثني عبدالله ابن مسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، [هكذا] حدثنا الحسن بن سفيان، وقال: عبدالله بن مسلم فقط، وقد قيل: إن راوي هذا الخبر هو عبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي، وهو بحديث عبد الله بن مسلم بن هرمز أشبه، وقد روى مسلم بن جندب الهذلي ومسلم بن هرمز جميعًا، عن ابن عمر، واسم ابن كل واحد منهما عبدالله؛ فلذلك اشتبه على القائل بهذا ذاك ».
وقد روي الحديث على وجه آخر، فأخرجه ابن حبان في "الثقات" (٤/ ١١٠) فقال: « ثنا عبد الله بن جابر بطرسوس؛ قال: ثنا محمد بن يزيد المستملي؛ قال: ثنا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن مسلم بن جندب، عن أبيه، عن ابن عمر...»، فذكره. لكن محمد بن يزيد المستملي هذا يسرق الحديث كما في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٦٦ رقم ٨٣١٦).

(١) في (ت) و(ك): « ثلاث ».
(٢) كذا في جميع النسخ! وانظر التعليق آخر المسألة.
(٣) في (ت) و(ك): « يكرم ».
(٤) في (ك): « يتاد ». وتأيَّد الشيءُ: تقوَّىٰ، ولعل المراد: تكلَّف له أخوه.
(٥) قوله: « ما » سقط من (ش).

خَصلةٌ أحبُّ إليَّ[١] أن أعملَها[٢] من هذه، فما هي ؟! قال: « **أَنْ يُقَارِبَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ، فَيُصِيبَ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يُؤَانِسَهَا ويُضَاجِعَهَا ويُقَبِّلَهَا ؛ فَيَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ حَاجَتَهَا مِنْهُ**[٣] » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٤].

٢٤٣٨- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيكٍ[٥]، عن جَهْمِ بن عثمانَ، عن جعفر بن محمد[٦]، عن أبيه، عن جدِّه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا يَفْزَعُ إِلَيْهِمُ النَّاسُ في حَوائِجِهِمْ، أُولَئِكَ الآمِنُونَ**[٧] **مِنْ عَذَابِ اللهِ**[٨] » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وجَهْمٌ مجهولٌ.

---

(١) بعدها في (أ) و(ف): « من » وضُرب عليها .

(٢) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: «أَعْلَمها ».

(٣) قوله: « منه » سقط من (ك).

(٤) عزاه العراقي في "تخريج أحاديث الإحياء" (١٤٠١/طبعة الحداد) إلى الديلمي من حديث أنس، بلفظ: « ثلاث خصال من العجز . . . ».

(٥) هو: محمد بن إسماعيل بن مسلم. وروايته أخرجها أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٨٠)، ومن طريقه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٢٣)، وابن الشجري في "أماليه" من طريق الخطيب (٢/ ١٧٥).
والحديث رواه أبيٌّ النرسي في "ثواب قضاء حوائج الإخوان" (٤٢) من طريق هشام بن يوسف الصنعاني، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، به، مرفوعًا .

(٦) هو: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب . وأبوه: أبو جعفر الباقر .

(٧) في (ف) فقط: « هم الآمنون ».

(٨) لفظ الجلالة ليس في (ك).

٢٤٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عاصم بن عبدالعزيز[١]، عن الحارث بن أبي ذُبابٍ[٢]، عن عُبَيدالله[٣] بن عبدالله بن عمر، عن أبيه؛ أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: « **مُحَرِّمُ الحَلَالِ كَمُحِلِّ الحَرَامِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٤٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي فُدَيكٍ[٤]، عن

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٧٩٨٢)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٩٨١). ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٤) تعليقًا، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٠٣)، وأبو بكر النيسابوري في "الفوائد"، والسرقسطي في "الدلائل في غريب الحديث"، وأبو بكر اليَزْدي في "مجلس له"- كما في "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٥٤٣٤)- والخطيب في "المتفق والمفترق" (١٧٢٧)، والقضاعي في "مسند الشهاب"(٩٨٠) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع، عن يحيى بن عبَّاد بن حارثة، أن أباه أخبره أنه كان يصحب ابن عمر في الحج والعمرة، فقال: قال لي ابن عمر: سمعت النبي ﷺ . . . فذكره .
ومن طريق البخاري رواه الخطيب في "المتفق والمفترق" (١٧٢٦).
قال ابن حبان: « وهذا من قول ابن عمر محفوظًا (كذا)، فأما من حديث رسول الله ﷺ فلا ».

(٢) هو: الحارث بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن سعد بن أبي ذباب .

(٣) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « عبدالله ».

(٤) هو: محمد بن إسماعيل . وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٢٤٥)، و"الكبير" (٣/ ٨٥ رقم ٢٧٣٨)، والدولابي في "الذرية الطاهرة" (١١٧)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٢٣)، و"المتفق والمفترق" (٧٩٤).
ورواه الطبراني في "الكبير" (٣/ ٨٣ رقم ٢٧٣١)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١١٣٩) من طريق يعقوب بن محمد، عن جهم بن عثمان، به .
قال الطبراني :« لا يُروى هذا الحديث عن الحسن بن علي إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن أبي فديك ». =

جَهْمِ بن عثمان، عن عبدالله بن الحسن[١]، عن أبيه، عن جدِّه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ:« **إِنَّ مِنْ وَاجِبِ المَغْفِرَةِ إِدْخَالَكَ السُّرُورَ عَلَى أَخِيكَ المُسْلِمِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٤٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمرو بن عثمان بن كثير ابن دينارٍ[٢]، عن الحارث بن عُبيدةَ، عن محمَّد بن أبي بكر، عن حُمَيدٍ الطويل، عن أنس؛ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، مَنْ يَحْرُمُ[٣] على النارِ ؟ قال:« **الهَيِّنُ اللَّيِّنُ، السَّهْلُ القَرِيبُ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، والحارثُ ضعيفٌ .

٢٤٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ بنُ الوليد[٤]، عن ابن

= ووقع عند الدولابي:«عبيدالله بن حسن»، وعند الخطيب في "الموضح":« عبدالله ابن حسين»، وفي "المتفق والمفترق":« عبدالله بن سرجس».

(١) هو: عبدالله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب .

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٢٥٦). ورواه ابن مردويه في "ثلاث مجالس من أماليه" (٢٣) من طريق الربيع بن روح، عن الحارث، به .
قال الطبراني :« لم يرو هذا الحديث عن حميد إلا محمد بن أبي بكر، ولا عن محمد إلا الحارث بن عبيدة، تفرد به عمرو بن عثمان ».

(٣) في (ك):« يحر ».

(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٧٥)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٣٤ و٢٠٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٥/ ٣٦٩).
ومن طريق ابن عدي رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٦).
ورواه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٣٤)، والدارقطني في "الأفراد" (١٦١/ ب/أطراف الغرائب) من طريق إسحاق بن نجيح، عن ابن جريج، به . =

جُرَيج، عن عَطاءٍ[١]، عن ابن عباسٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «تَرِّبُوا[٢] الكِتَابَ وَسَحُّوهُ[٣] مِنْ أَسْفَلِهِ؛ فَإِنَّهُ أَنْجَحُ[٤]»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ.

= قال ابن عدي: « يشبه أن يكون بين بقية وابن جريج بعض المجهولين أو بعض الضعفاء؛ لأن بقية كثيرًا ما يدخل بين نفسه وبين ابن جريج بعض الضعفاء أو بعض المجهولين ».

وقال ابن حبان: « وهو في نسخة كتبناها بهذا الإسناد كلها موضوعة، يشبه أن يكون بقية سمعها من إنسان ضعيف عن ابن جريج فدلس عليه، فالتزق كل ذلك به ».

وقال الدارقطني: « تفرَّد به إسحاق بن نجيح، عن ابن جريج ».

وقال ابن الجوزي: « ولا يصح عن رسول الله ﷺ ».

وقال الذهبي في "السير" (٨/ ٥٢٤): « باطل ».

(١) هو: ابن أبي رباح.

(٢) أي: اجعلوا عليه التراب؛ يقال: تَرَبْتُ الكتابَ أَتْرِبُه تَرْبًا - من باب ضرب - وأَتْرَبْتُهُ إِتْرابًا، وتَرَّبْتُهُ تتريبًا: جعلْتُ ووضعْتُ عليه الترابَ، والتشديدُ للمبالغة. "الصَّحاح" (١/ ٩١)، و"النهاية (١/ ١٨٥)، و"المصباح المنير" (١/ ٣٧).

وقيل في تتريب الرسائل معنيان:

الأول: التبرُّك؛ وقد ورد في بعض الروايات في لفظ هذا الحديث: «فإن التراب مبارك».

والثاني: التجفيفُ لما كتب بطرح التراب عليه كي لا ينمحي بما يصيبه قبل الجَفاف. وانظر "صبح الأعشى" (٦/ ٢٦٠-٢٦١).

(٣) في (ك): «وسخوه». و«سَحُّوه»: لُفُّوا عليه السِّحَاءَةَ؛ وهي قُصَاصَةٌ رقيقةٌ من الورق تُلَفُّ على الكتاب (الرسالة)، ويُلصَق رأسها؛ يقال: سَحَوْتُ الكتاب وسَحَيْتُهُ وسَحَّيْتُهُ؛ فهو مَسْحُوٌّ، ومَسْحِيٌّ، ومُسَحًّى. وأصله من السَّحْو، وهو القَشْر؛ سَحَوْتُ القِرطاس: إذا قَشَرْتَه. "الصّحاح" (٦/ ٢٣٧٣)، و"معجم المقاييس"(ص٤٨٧)، و"أساس البلاغة" (ص٣٦٥)، و"صبح الأعشى" (٦/ ٣٣٤).

(٤) في بعض روايات هذا الحديث: «فإنه أنجح له»، وفي بعضها: « فإنه أنجح للحاجة».

٢٤٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُوَيدُ بنُ عبدالعزيز[(١)]، عن نُوحِ بن ذكوانَ، عن أخيه أيُّوبَ بن ذكوانَ، عن الحسن، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **تَبَادَرُوا السَّلَامَ**[(٢)]؛ **فَمَنْ بَدَرَ أَخَاهُ بِالسَّلَامِ كُتِبَتْ**[(٣)] **لَهُ عِشْرُونَ حَسَنَةً، وكُتِبَ للرَّادِّ عَلَيْهِ**[(٤)] **عَشْرُ حَسَنَاتٍ** ». قال أنسٌ: إن كانتِ الشجرةُ لَتُفَرِّقُ بيننا حتى يتوارى أحدُنا عن صاحبِه، فنلتقي[(٥)] بالسلامِ، وكنا إذا فَقَدْنا بعضَ إخواننا يومًا أو يومَين، غَدَونا أو رُحْنا إلى أهلِه نسلِّم؛ إن كان مريضًا عُدْناه، وإنْ كان غائبًا ذَكَرناه، وإنْ كان مُحْوَجًا[(٦)] أَعَنَّاه[(٧)]، وإنْ كان ميتًا لم نُؤذَنْ به[(٨)]، أتينا قَبرَهُ، فكبَّرْنا[(٩)] عليه أربعًا، ثم قلنا في الخامسةِ: يَغفِرُ الله لكَ مِنْ أخٍ ومِنْ صاحبٍ؟

---

(١) روايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (٣/ ٤٧)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٢٩) من طريق عبيد بن هاشم الحلبي، عن سويد بن عبدالعزيز، عن نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنس، به. هكذا ليس فيه: « أيوب بن ذكوان ». ومن طريق أبي نعيم رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٢٣٧).

(٢) في (ك): « الإسلام ».

(٣) في (ت) و(ك): « كتب ».

(٤) قوله: « عليه » سقط من (ك).

(٥) في (ت) و(ك): « فيلتقي »، وأهملت في بقية النسخ.

(٦) في (ش): « مجوعًا ». وحاجَ الرجلُ يَحُوجُ، وأَحْوَجَ فهو مُحْوِجٌ: إذا احتاج. ويُستعمَلُ الرباعيُّ متعدِّيًا؛ فيقال: أحوَجَهُ اللهُ إلى كذا، فهو مُحْوَجٌ. انظر "المصباح" (١/ ١٥٥).

(٧) في (ك): « أغناه ».

(٨) أي: لم نُعلَم به، يقال: آذَنَهُ الأمرَ وآذَنَهُ به، أي: أعلَمَهُ به. "لسان العرب" (١٣/ ٩).

(٩) في (أ) و(ش): « وكبرنا ».

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، ونوحٌ مجهولٌ[(١)].

٢٤٤٤ - وسمعتُ[(٢)] أبي وحدَّثَنا عن أبي عُمَير بن النَّحَّاسِ الرَّمْليِّ، عن أيُّوبَ بن سُوَيدٍ[(٣)]، عن ابن جُرَيج، عن سُلَيمانَ بن موسى، عن الزُّهريِّ، عن سُلَيمانَ بن يَسارٍ، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عبَّاسٍ؛ قال: « أَرْبَعٌ لا يُقْتَلْنَ: النَّمْلَةُ، والنَّحْلَةُ، والْهُدْهُدُ، والصُّرَدُ ».

قال أبي: هذا حديثٌ مضطربٌ.

٢٤٤٥- وسمعتُ[(٤)] أبي وحدَّثنا عن بَسَّام بن خالدٍ[(٥)]، عن

---

(١) وأخوه أيوب منكر الحديث؛ كما قال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤١٤).
وقال ابن حبان في ترجمة نوح بن ذكوان: « يروي عن الحسن، وأخيه أيوب بن ذكوان، عن الحسن أيضًا، روى عنه أهل الشام، منكر الحديث جدًّا، ولست أدري أتفرَّد بها، أو شارك أخاه فيها، وعلى الوجهين جميعًا يجب التنكُّب عن حديثهما؛ لما فيه من المناكير ومخالفة الأثبات ».
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٧٤) و(٢٤١٦).
(٣) سبق التعليق على الخلاف في رواية أيوب بن سويد في المسألة رقم (٢٣٧٤).
(٤) نقل هذا النص بتمامه الذهبي في "ميزان الاعتدال" (١/ ٣٠٨).
(٥) كذا في جميع النسخ، وكذا نقله الذهبي في "الميزان" (١/ ٣٠٨)،وابن حجر في "اللسان" (٢/ ١٤).
وقال المعلمي في تعليقه على"الفوائد المجموعة" (ص٢٨٠) صوابه : « هشام بن خالد ».
وقال الألباني في "الضعيفة"(٣/ ٢٠٧) تعليقًا على كلام المعلمي: « يمكن أن يكون كذلك لولا أن الذهبي والعسقلاني نقلاه كما وقع في المطبوعة من "العلل"، إلا أن يقال: إن نسخة الشيخين المذكورين فيها خطأ، وهو بعيد جدًّا ». =

شُعيب بن إسحاقَ، عن ابن أبي ذئبٍ[(١)]، عن سعيد المَقْبُرِيِّ، عن أبيه[(٢)]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ[(٣)]: « **إِذَا بَلَغَكُمْ عَنِّي حَدِيثًا[(*)] يَحْسُنُ بِي أَنْ أَقُولَهُ[(٤)]، فَأَنَا قُلْتُهُ، وَإِذَا بَلَغَكُمْ عَنِّي حَدِيثًا[(*)] لَا يَحْسُنُ بِي أَنْ أَقُولَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَمْ أَقُلْهُ** ».

= وروايته لم نقف عليها، والحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٢)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٠٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٩١) من طريق الفضل بن سهل، عن يحيى بن آدم، عن ابن أبي ذئب، به .

ورواه الخلال في "المنتخب من العلل" (٧١) من طريق الإمام أحمد، والهروي في "ذم الكلام" (٦٧٣) من طريق الحسن بن علي الحلواني، كلاهما عن يحيى بن آدم، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، به . ولم يذكر: «عن أبيه ».

ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٦٧ و٤٨٣ رقم ٨٨٠١ و١٠٢٦٩) من طريق أبي معشر نجيح بن عبدالرحمن، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، نحوه.

ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٤) من طريق عبدالله بن سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة، به، نحوه.

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن .

(٢) هو: كيسان أبو سعيد المقبري . (٣) في (ش) زيادة: « قال ».

(*) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « إذا بَلَغَكُم عني حديثٌ »، واللفظُ في مصادر التخريج: «إذا حُدِّثْتُم عني حديثًا ». وما في النسخ يمكن أن يخرَّج على وجهين:
الأول: أنَّ الفِعلَ «بلغكم» مشدد اللام، أي: «بَلَّغَكُمْ»، ويكون المراد به: الراوي أو المبلِّغ، والمعنىٰ: «إذا بلَّغكم عني المبلِّغ حديثًا . . . ».
والثاني: أنَّ الفِعلَ «بَلَغَكُم» مخفَّف اللام، وقوله: « حديثا » فاعلٌ، وجاء منصوبًا كالمفعول به؛ لوضوح المعنى، وأمن اللبس، والعرب قد تنصبُ الفاعل وترفع المفعول لذلك كما في قولهم: « خَرَقَ الثَّوبُ المِسْمارَ، وكَسَرَ الزجاجُ الحَجَرَ. وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٤٧٩).

(٤) في (ت) و(ك): « أقول ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ الثقاتُ لا يرفعونه(١).

٢٤٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه موسى بن أيُّوبَ النَّصيبيُّ(٢)؛ قال: قرأتُ على الجَرَّاح بن مُلَيحٍ الحِمصيِّ، عن أرطاةَ

(١) الظاهر أنه يعني: أن الثقات يرسلونه، لا يذكرون فيه أبا هريرة؛ قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٧٤): « وقال ابن طهمان: عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن النبيِّ ﷺ: " ما سمعتم عني من حديث تعرفونه فصدِّقوه "، وقال يحيى: عن أبي هريرة، وهو وَهَمٌ؛ ليس فيه أبو هريرة، هو سعيد بن كيسان ».
قال المعلمي: « وقوله: « لا يرفعونه » أراد بها - والله أعلم- لا يرفعون في إسناده فوق المقبري؛ ليوافق قول البخاري. والله أعلم ». وقال الألباني: « يعني: لا يجاوزون به المقبري، ولا يذكرون في إسناده أبا هريرة ». اهـ.
وكذا فهم ابن رجب كلام أبي حاتم فقال في "جامع العلوم والحكم" (ص ٤٨٣): « وهذا الحديث معلول أيضًا، وقد اختلف في إسناده على ابن أبي ذئب، ورواه الحفاظ عنه، عن سعيد مرسلاً، والمرسل أصح عند أئمة الحفاظ، منهم: ابن معين والبخاري وأبو حاتم الرازي وابن خزيمة».
وقال ابن خزيمة - كما في "السير" (٩/ ٢٥٤)-: « في صحة هذا الحديث مقال، لم نَرَ في شرق الأرض ولا غربها أحدًا يعرف هذا من غير رواية يحيى، ولا رأيت محدثًا يُثبت هذا عن أبي هريرة ».
وقال الذهبي في "السير" (٩/ ٢٥٤): « حديث منكر ».

(٢) روايته أخرجها الرامهرمزي في "أمثال الحديث" (١١١)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٦٨٣).
ورواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٦٨٤ و٢٤٨٨)، وتمام في "فوائده" (٧٤٣ و٧٤٤/ الروض البسام)، والبيهقي في "الشعب" (٨٣٥٢)، من طريق يزيد بن قُبَيس، عن الجراح، به .
وقرن الطبراني وتمام: إبراهيم بن ذي حماية بأرطاة بن المنذر .
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١١٠/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق عبدالرحمن بن عطاف الزهري، عن عطاء، به.
قال الدارقطني: « تفرد به عبدالرحمن بن عطَّاف الزهري، عن عطاء، عن جابر ».

ابن المنذرِ، عن عبدالله بن دينارٍ[١]، عن عَطاءٍ[٢]، عن جابرٍ، عن النبيِّ ﷺ قال[٣]: «**النِّسَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: فَصِنْفٌ كَالْوِعَاءِ...**»، الحديثَ[٤]؟

فقال[٥] أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

قلت: ممَّن إنكارُه؟

قال: مِنْ عبدالله بن دينار؛ هو مُنكَر الحديث، يحدِّث عنه إسماعيلُ بن عَيَّاش أحاديثًا[٦] مسندةً لا نعرفها[٧]، منكرةً. ومنقطعٌ[٨] عن كعب. لا يَضْبِطُ.

٢٤٤٧ - وسألتُ[٩] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن شَبِيْب - الذي

---

(١) هو: البهراني، ويقال: الأزدي.

(٢) هو: ابن أبي رباح.

(٣) قوله: «قال» من (ت) و(ك) فقط.

(٤) وتتمة الحديث: «... كالوعاء تحملُ وتضع، وصنفٌ كالعُرِّ؛ وهو الجَرَبُ، وصنفٌ وَدودٌ وَلودٌ مسلمةٌ، تُعين زوجها على إيمانه، وهي خيرٌ له من الكنزِ».

(٥) في (أ) و(ش): «قال».

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أحاديثَ»؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصرف لمجيئه على صيغة منتهى الجموع، لكنْ يخرَّج ما في النسخ على وجهين: إمَّا على لغة من يصرف جميعَ ما لا ينصرف، أو على لغة من يقف على ما لا ينصرف بالألف إذا كان منصوبًا. وانظر تعليقنا على هذين الوجهين في المسألة رقم (٧٨٧).

(٧) في (ك): «لا يعرفها».

(٨) أي: وحديثه عن كعب الأحبار منقطع، والله أعلم.

(٩) انظر المسألة رقم (٢٣١٥)، و(٢٥٣٠).

كان بِطَرَسوسَ - عن عليِّ بن هاشم بن البَريد[١]، عن الأعمَش، عن أبي صاعدٍ، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً[٢]، فَلَا يَتَنَاجَى[٣] اثْنَانِ دُونَ ثَالِثٍ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن أبي صالحٍ ذكوانَ[٤].

٢٤٤٨ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُوَيد، عن الأوزاعيِّ، عن محمَّد بن المُنكدِر، عن جابرٍ، عن النبيِّ ﷺ[٦]

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (١٩٩/ب/أطراف الغرائب) إلا أنه وقع عنده: « أبو صالح » بدل: « أبو صاعد ».
قال الدارقطني: « تفرد به علي بن هاشم، عن الأعمش، بهذه الألفاظ عنه ».

(٢) في (ت) و(ك): « ثلاثًا »؛ وكلاهما جائزٌ لحذف المعدود. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٧١٣).

(٣) في بعض روايات الحديث عن ابن عمر وغيره: « فلا يتناجَ » بجيم فقط. ووقعت الروايتان في "البخاري"؛ قال الحافظ ابن حجر: قوله: « فلا يتناجى » كذا للأكثر بألف مقصورة ثابتة في الخط صورة ياء، وتسقط في اللفظ لالتقاء الساكنين، وهو بلفظ الخبر، ومعناه النهي. وفي بعض النسخ بجيم فقط بلفظ النهي وبمعناه.اهـ. "الفتح" (١١/ ٨١). وانظر وجوهًا أخرى على مثل ذلك في تعليقنا على المسألة رقم (٢٢٨ و٣٣١)، وانظر المسألة برقم (٢٣١٥).

(٤) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٥٥٧)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١٨ و٤٣ و١٤١ رقم ٤٦٨٥ و٥٠٢٣ و٦٢٦٤)، وأبو داود في "سننه" (٤٨٥٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٢٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٨٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٧٨٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٥/ ٢٩١) من طرق عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عمر، به، مرفوعًا .

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٢٨)، وستأتي بإسنادين آخرين برقم (٢٤٦٩) و(٢٥٦٩).

(٦) قوله: « عن جابر عن النبيِّ ﷺ » سقط من (أ) و(ش).

قال: « مَنْ أُبْلِيَ خَيْرًا[١] فَلْيُجَازِي[٢] عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُجَازِي عَلَيْهِ فَلْيَشْكُرْهُ؛ مَنْ فَعَلَ[٣] فَقَدْ شَكَرَ، ومَنْ تَرَكَ فَقَدْ كَفَرَ، ومَنْ تَحَلَّى بَاطِلاً كَانَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو الأوزاعيُّ، عن رجلٍ، عن أبي الزُّبَيرِ[٤]، عن جابرٍ، عن النبيِّ ﷺ[٥]؛ كذا يرويه الثقات، وهو الصَّحيحُ من رواية الأوزاعيِّ.

ورواه مسكينٌ[٦] وصَدَقةُ السَّمِينُ[٧]، عن الأوزاعيِّ، عن أبي الزُّبَير، عن جابرٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ لم يُذْكَرِ الرَّجُلُ[٨]، وليس لمحمَّد ابن المُنكدِر معنًى.

---

(١) تقدم تفسيره في المسألة رقم (٢٣٢٨).

(٢) كذا في جميع النسخ، بإثبات الياء مع الجازم، والجادَّة: « فَلْيُجَازِ »، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ أيضًا، ويخرَّج على وجهين ذكرناهما في التعليق على المسألة (٢٢٨).

(٣) في (ف): « من فعل ذلك ».

(٤) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٥) كذا هنا: « عن جابر عن النبيِّ ﷺ »، وفي المسألة رقم (٢٣٢٨): « عن جابر، موقوف ».

(٦) هو: ابن بكير الحرَّاني.

(٧) في (ش): « السهمي ». وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٦/١٤٧) وقال: «كذا رواه صدقة عن الأوزاعي، عن أبي الزبير - واسمه: محمد بن مسلم بن تدرس - تفرد به، والحديث مشهور بأيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر».

(٨) كذا في جميع النسخ، فإن خلا الكلام من السهو والتصحيف، فإنَّه يحتمل أوجهًا ثلاثة: **الأول**: « لم يُذكَرِ الرجلُ » ببناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله. **والثاني**: « لم يَذكُرِ الرجلَ » بالبناء للفاعل، ويعود الضمير في الفعل إلى الأوزاعي. **والثالث**: «لم يَذكُرَا الرجلَ»، ويعود الضمير - وهو ألف المثنى - إلى مسكين وصدقة، لكن حذفت الألف اجتزاءً بالفتحة قبلها على لغة هوازن وعليا قيس. انظر التعليق =

٢٤٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ كان يرويه النُّفَيْلِيُّ[١]، عن أبي معاويةَ[٢]، عن عاصمٍ الأحولِ، عن عبدالله بن سَرْجِسَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **في الحَجْمِ**[٣] **شِفَاءٌ** »؟

قال أبي: حَلَف ليَ النُّفَيليُّ أنه سمعه، ولم يُحَدِّثْني به؛ قال: أَجْبُنُ[٤] عنه.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ يمكنُ أن يكون دَخَلَ له حديثٌ في حديث؛ إنما رواه أبو معاوية[٥]، عن الشَّيبانيِّ[٦]، عن يُسَيْر بن عمرو: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **في الحَجْمِ شِفَاءٌ** »، وليس لذاك[٧] أصلٌ، وذَكَر[٨] لي أنَّ يحيى بن معين كتب إليه ألَّا يحدِّث به.

٢٤٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه النُّفَيليُّ[٩]، عن

= على المسألة رقم (٦٧٩).

(١) هو: عبدالله بن محمد، أبو جعفر. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ١٢١)، والضياء في "المختارة" (٩/ ٤٠٦ رقم ٣٨٠ و٣٨١).
قال أبو نعيم: « غريب من حديث عاصم، لم نكتبه إلا من حديث أبي معاوية ».

(٢) هو: محمد بن خازم الضرير.

(٣) الحَجْم: مصدر حجَمَ يَحْجُم، والصِّناعة: الحِجامة. "المصباح المنير" (١/ ١٣٢).

(٤) في (ت) و(ك): « أخبر ».

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٦٧٨).

(٦) هو: سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق.

(٧) في (ش): « لذلك »، وفي (ك): « ذلك ».

(٨) كذا ضبطت في (ف)، والمراد: ذكَرَ لي النفيليُّ.

(٩) هو: عبدالله بن محمد، أبو جعفر. وروايته رواها الطبراني في "الأوسط" (١٠٥٠ و٣٣٤٣) بلفظ: أن النبي ﷺ رخَّص في الرقية من كلِّ ذي حمة.
قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا مسكين ».

مسكينٍ[١]، عن الأوزاعيِّ، عن إسماعيلَ بن عُبَيدالله، عن يزيد بن الأَصَمِّ، عن مَيْمونةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا رُقْيَةَ**[٢]، **إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ**[٣] »؟

قال أبي: رواه بعضُ أصحاب الأوزاعيِّ، عن الأوزاعيِّ[٤]، عمَّن سمع يزيدَ بن الأَصَمِّ، عن مَيْمونةَ، عن النبيِّ ﷺ، ولم يُسَمِّ أحدًا، فكان[٥] النُّفَيليُّ يمتنعُ من تحديثِ[٦] حديث مِسْكينٍ هذا، ويقولُ: لم أُتابَعْ[٧] عليه، والذي يرويه الدِّمشقيُّون، عن الأوزاعي، عمَّن سمع يزيدَ بنَ الأَصَمِّ: أشبهُ؛ لأنَّ الأوزاعيَّ لو كان سمع من إسماعيل بن عُبَيدالله لم يُكَنِّ عنه.

٢٤٥١ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه أحمدُ بنُ حنبلٍ[٩]،

---

(١) هو: ابن بكير.

(٢) في (ت) و(ك): « لأن فيه ».

(٣) في (ت) و(ك): « أو حمية ». والحُمَةُ - بتخفيف الميم -: سُمُّ كل شيءٍ يلدَغُ أو يلسَعُ. "المصباح المنير" (ح م ي/ ١/ ١٥٤).

(٤) قوله: « عن الأوزاعي » من (ش) فقط.

(٥) في (أ) و(ش): « وكان ».

(٦) في (ك): « تحدث ».

(٧) في (ت): « وأتابع »، بدل: « لم أتابع ».

(٨) نقل ابن حجر في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٧٨٨-٧٨٩) هذا النص بتمامه مع اختلاف يسير، ونقل بعضه في "الإصابة" (١٢/ ٩٣)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٦٠٦). وفي هامش نسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير يبدو أنَّه خط محمد بن العطار بقوله: «الخيل».

(٩) روايته أخرجها في "المسند" (٤/ ٣٤٥ رقم ١٩٠٣٢). ومن طريقه البخاري في "الأدب المفرد" (٨١٤)، و"الكنى" (ص٧٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٨٠-٣٨١ رقم ٩٤٩)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٧٠٤٥)، والبيهقي في "السنن" =

وفَضْلٌ الأعرَجُ[١]، عن هشام بن سعيد أبي أحمد[٢] الطَّالْقَاني، عن محمَّد بن مهاجِرٍ، عن عَقيل بن شَبيبٍ، عن أبي وَهْبٍ الجُشَمِيِّ، وكانت له صُحبةٌ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **سَمُّوا أَوْلَادَكُمْ أَسْمَاءَ الأَنْبِيَاءِ، وأَحْسَنُ الأَسْمَاءِ: عَبْدُاللهِ وعَبْدُالرَّحْمَنِ، وأَصْدَقُهَا: حَارِثٌ وهَمَّامٌ، وأَقْبَحُهَا: حَرْبٌ ومُرَّةُ. وارْتَبِطُوا الخَيْلَ، وامْسَحُوا عَلَى نَوَاصِيهَا، وقَلِّدُوهَا، ولَا تُقَلِّدُوهَا الأَوْتَارَ**[٣] » ؟

= (٩/ ٣٠٦)، وفي "الآداب" (٤٦٩).

ورواه أبو داود في "سننه" (٢٥٥٣ و٤٩٥٠) مختصرًا، وأبو يعلى في "المسند" (٧١٦٩ و٧١٧٠)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٦/ ٣٠٤٣)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٦/ ٣٢٩) من طريق هارون بن عبدالله، والنسائي في "المجتبى" (٣٥٦٥) من طريق محمد بن رافع، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ٥٩) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي؛ ثلاثتهم عن هشام بن سعيد، به .

ومن طريق النسائي رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٤/ ١٠٢).

(١) هو: الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج .

(٢) في (ك): « ابن أبي أحمد ».

(٣) في (ت) و(ك): « الأوثان ». وقال ابن الأثير في «النهاية» (٤/ ٩٩) في قوله: « قلِّدوا الخيلَ، ولا تقلِّدوها الأوتارَ»، أي: « قلِّدوها طلبَ أعداءِ الدين والدفاعِ عن المسلمين، ولا تقلِّدوها طلبَ أوتارِ الجاهلية وذُحُولَهَا التي كانتْ بينكم، والأَوتارُ: جمعُ وَتَرٍ بالكسر، وهو: الدمُ وطلبُ الثأر، يريدُ: اجعلوا ذلك لازمًا لها في أعناقها لزومَ القلائدِ للأعناق، وقيل: أراد بالأوتار: جمعَ وَتَرِ القوسِ، أي: لا تجعلوا في أعناقها الأوتارَ؛ فتختنقَ؛ لأنَّ الخيلَ ربَّما رَعَتِ الأشجارَ فنَشِبَتِ الأوتارُ ببعض شعبها فخنقتها، وقيل: إنما نهاهم عنها؛ لأنهم كانوا يعتقدون أنَّ تقليد الخيلِ بالأوتار يدفعُ عنها العَيْنَ والأذى؛ فتكونُ كالعُوذةِ لها؛ فنهاهم، وأعلمهم أنها لا تدفع ضَرَرًا، ولا تصرفُ حَذَرًا ».اهـ

قال أبي[١]: سمعتُ هذا الحديثَ من فَضْلٍ الأعرجِ، وفاتني من أحمدَ، وأنكرتُه في نفسي، وكان يقعُ في قلبي أنه أبو وَهْبٍ الكَلاعيُّ صاحبُ مَكْحُولٍ، وكان أصحابنا يَستغربون[٢]، فلا يمكنني أن أقول شيءً[٣]؛ لما رواه أحمد. ثم قَدِمتُ حمصَ، فإذا قد حدَّثنا ابن المصفَّى[٤]، عن أبي المُغِيرةِ[٥]؛ قال: حدَّثني محمَّد بن مهاجرٍ؛ قال: حدَّثني عَقيل بن سعيدٍ، عن أبي وَهْب الكَلاعيِّ؛ قال: قال النبيُّ ﷺ . . . .

وأخبرنا أبو محمَّد قال[٦]: وحدَّثَنا به أبي مَرَّةً أُخرى[٧]؛ قال: حدَّثنا هشام بن عمَّارٍ، عن يحيى بن حمزةَ، عن أبي[٨] وَهْبٍ، عن سُلَيمانَ بن موسى؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ .

قال أبي: فعلمتُ أن ذاك[٩] باطلٌ، وعَلِمْتُ أنَّ إنكاري كان[١٠]

---

(١) قوله: « أبي » سقط من (ك).
(٢) في "النكت": « وكان أصحابنا يستعملون هذا الحديث ».
(٣) كذا في جميع النسخ، وفي "النكت": « ولا يمكنني أن أقول شيئًا ». وما في النسخ يخرَّج على لغة ربيعة التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٤) في "النكت": «ابن الصفي»؛ وهو خطأ. وهو: محمد بن مصفًّى بن بُهلول الحمصي.
(٥) هو: عبدالقدوس بن الحجاج الحمصي.
(٦) قوله: « وأخبرنا أبو محمد قال » ليس في (ف).
(٧) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « أخبرني » بدل « أخرى ».
(٨) في (ت) و(ك): « ابن ».
(٩) في (ت) و(ك): « ذلك ».
(١٠) قوله: « كان » سقط من (ف).

صحيحًا، وأبو وَهْب الكَلاعيُّ هو صاحبُ مَكْحُول؛ الذي يروي عن مَكْحُول، واسمه: عُبَيدالله بن عُبَيد، وهو دون التابعين؛ يروي عن التابعين، وضَرْبُه مثلُ الأوزاعيِّ ونحوِه، فبقيتُ متعجِّبًا من أحمدَ بن حنبل؛ كيف خَفِيَ عليه؛ فإني أنكرتُه حين سمعتُ به قبل أن أقفَ عليه!

قلتُ لأبي: هو عَقِيلُ بن سعيدٍ(١)، أو عَقيل بن شَبيبٍ ؟

قال: مجهولٌ لا أعرفه(٢).

٢٤٥٢ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه الوليد(٣)، عن ابن

---

(١) في (ش): «سعد».

(٢) قال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٢٦): «عبيدالله بن عبيد أبو وهب الكلاعي الجشمي، وكان من أصحاب مكحول. روى أحمد بن حنبل والفضل الأعرج، عن هشام بن سعيد الطالقاني، عن محمد بن مهاجر، عن عقيل بن شبيب، عن أبي وهب الجشمي - وكانت له صحبة- وهو وَهَمٌ».
وقال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٨٨): «عقيل بن شبيب، عن أبي وهب الجشمي بحديث: "تَسَمَّوا بأسماء الأنبياء" لا يعرف هو ولا الصحابي إلا بهذا الحديث، تفرد به محمد بن مهاجر عنه».

(٣) هو: ابن مسلم الدمشقي. وروايته أخرجها أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٩٣٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٥٩) من طريق عمرو بن عثمان، والطبراني في "الأوسط" (٨٩٩١) من طريق عبدالله بن يوسف. وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٥٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٦٥)، وفي "الجامع" (٢٥٠)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٣٦) من طريق عيسى بن عبدالله بن سليمان، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٣٧) من طريق الخطاب بن عثمان، والبيهقي في "الشعب" (١٠٤٩٣) من طريق حيوة وابن أبي السري، والرافعي في "التدوين" (٤/ ١٠٨-١٠٩) من طريق علي بن عبدالحميد؛ جميعهم عن الوليد بن مسلم، به. =

المُبارك بأرض الرُّومِ[(١)]، عن خالدٍ الحَذَّاء، عن عِكرمةَ، عن ابن عباسٍ؛ قال رسولُ الله ﷺ: «**البَرَكَةُ[(٢)] مَعَ أَكَابِرِكُمْ**» ؟

قال أبي: حدَّثنا نُعَيم بن حمَّاد، عن ابنِ المُباركِ[(٣)]، عن خالدٍ الحَذَّاء، عن عِكرمةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَسْتَاكُ، فأُمِرَ أن يُكَبِّرَ؛ يعني: يدفعَ السواكَ إلى أكبرهم .

= قال ابن عدي: «وهذا رواه عن ابن المبارك جماعةٌ فأسندوه، والأصل فيه مرسل».
وقال الخطيب: «هكذا رواه عيسى عن الوليد متصلاً، وخالفه هشام بن عمار؛ فرواه عن الوليد بن مسلم وقال فيه: عن عكرمة، عن النبيِّ ﷺ، ولم يذكر فيه ابن عباس». ورواه نعيم بن حماد، واختلف عنه؛ فأخرجه البزار في "مسنده" (١٩٥٧/ كشف الأستار) من طريق محمد بن سهل بن عسكر، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٧١-١٧٢) من طريق إسماعيل بن عبدالله؛ كلاهما عن نعيم بن حماد، عن الوليد ابن مسلم، به، بمثل رواية الجماعة.
ورواه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٣٥٥) من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٦٢)- وعنه البيهقي في "الشعب" (١٠٤٩٤)- من طريق عبدالكريم بن الهيثم؛ كلاهما عن نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، به، ولم يذكر فيه: « الوليد بن مسلم ».
وتصحف « الهيثم » في المطبوع من "المستدرك" إلى: « هشيم ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٧٧)- ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٤١)- من طريق بقية بن الوليد، والحاكم (١/ ٦٢)- وعنه البيهقي في "الشعب" (١٠٤٩٤)- من طريق وارث بن عبيدالله، كلاهما عن ابن المبارك، به.
قال ابن عدي: « وهذا لا يُروى موصولاً إلا عن ابن المبارك، روى عنه نعيم بن حماد، والوليد بن مسلم، وبقية هذا ، والأصل فيه مرسل ».

(١) في "صحيح ابن حبان": « حدَّثنا الوليد بن مسلم، قال: حدَّثنا ابن المبارك بدرب الروم ».
(٢) من قوله: « عن خالد الحذاء. . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).
(٣) روايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (١٠٤٩٥) من طريق عبدان، عنه، به .

٢٤٥٣ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه مسلم بن إبراهيم[(١)]، عن[(٢)] زيادِ بن الرَّبيع، عن عبَّاد بن كثيرٍ الفِلَسْطِينيِّ، عن امرأةٍ يقال لها: فُسَيلَةُ[(٣)]، عن أبيها[(٤)]، قلتُ: يا رسولَ الله، أَمِنَ العصبيَّةِ أن يُحبَّ الرجلُ قومَه؟ قال: « **لَا ! ولَكِنَّ العَصَبِيَّةَ: إِذَا أَعَانَ قَوْمَهُ عَلَى الظُّلْمِ** »؟

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٣٦٣)، وخليفة بن خياط في "الطبقات"(ص١٢٣)، وأحمد في "مسنده"(٤/ ١٠٧ و١٦٠ رقم ١٦٩٨٩ و١٧٤٧٢)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٣٩٦)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ٤٨)، والحارث بن أسامة في "مسنده" (٨٧٢)، والروياني في "مسنده" (١٥٠٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٩٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧٠/ ٤٥).
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٩٤٩)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٦٩٥٢)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٦/ ٢٤٦-٢٤٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٤/ ١٥٣). ومن طريق أحمد رواه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٨٣ رقم ٩٥٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧٠/ ٤٥).
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "الشعب" (٧٢٧٠).
قال العقيلي: « وهذا يُروى عن واثلة بن الأسقع وغيره بإسناد أصلح من هذا ».

(٢) في (ك): « ابن ».

(٣) كذا ضبطها ابن نقطة في "تكملة الإكمال" (٤/ ٤٨٥)؛ بضم الفاء وفتح السين المهملة، وضبطها ابن حجر في "الإصابة" (١١/ ٢٩٧) بفتح الفاء وكسر السين.

(٤) قال ابن حجر في "الإصابة" (١١/ ٢٩٧): « أبو فَسِيلةَ - بكسر المهملة، وزن عَظيمة - هو: واثلة بن الأسقع تقدم، أخرج حديثه البغوي، وابن ماجه من طريق عباد بن كثير الفلسطيني، عن امرأة منهم يقال لها: فَسِيلَة: سمعتُ أبي يقول: سألت النبيَّ ﷺ فقلت: يا رسول الله، أمِنَ العصبية أن يحبَّ الرجلُ قومه ؟ قال: "لا ، ولكن من العصبية أن يعينَ الرجلُ قومه على الظلم ".
وأخرجه أبو داود من طريق سلمة بن بُسر، عن بنت واثلة بن الأسقع، عن أبيها، قلتُ: يا رسوّل الله، ما العصبية ؟ قال : "أن تعين قومك على الظلم " ، فجزم ابن عساكر ومن تبعه بأن فَسِيلَة هي: بنت واثلة المبهمة في هذه الرواية ».اهـ.

قال أبي: رواه الوليدُ بنُ مسلمٍ[(١)]، عن صَدَقةَ بن يزيدَ، عن خُصَيلةَ بنتِ واثِلةَ بن الأَسْقَع، عن أبيها، عن النبيِّ ﷺ، هذا الحديثَ بعينِه؛ وهو أشبهُ بالصواب .

٢٤٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُقَيلٌ[(٢)]، عن الزُّهريِّ، عن عَطاء بن يزيدَ، عن أُبيِّ بن كعبٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ . . .** »، الحديثَ ؟

قال أبي: أصحاب الزُّهريِّ يخالفونه؛ يقولون: عَطاءٌ، عن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ[(٣)] .

---

(١) روايته أخرجها الحربي في "غريب الحديث" (١/ ٣٠١)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٩٧ رقم ٢٣٥)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٧٨).
ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٩٧ رقم ٢٣٦) من طريق محمود بن خالد الدمشقي؛ قال: حدثتنا خصيلة بنت واثلة بن الأسقع، أنها سمعت أباها . . . فذكره . ورواه أبو داود (٥١١٩) من طريق سلمة بن بشر الدمشقي، عن بنت واثلة ابن الأسقع، عن أبيها، به . قال الذهبي في "الميزان" (٢/ ١٨٨): « سلمة بن بشر، روى حديث خصيلة بنت واثلة فدلَّسه ».

(٢) هو: ابن خالد الأيلي. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٤٦ رقم ٣٩٦٠)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٣٠). ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٩/ ٩٤). قال ابن عدي: « وهذا الحديث هكذا يرويه الليث بن سعد، عن عُقيل، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد، عن أبي بن كعب. وقد روي عن غير الليث، عن عقيل، هكذا أيضًا؛ وإنما يرويه أصحاب الزهري، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب ».

(٣) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٦٠٧٧ و٦٢٣٧)، ومسلم (٢٥٦٠) من طرق عن الزهري، عن عطاء ، عن أبي أيوب، عن النبيِّ ﷺ .

وعن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ ، أَشْبَهُ، ولا أعلمُ أحدًا تابعَ عُقَيلً[(١)] على هذه الروايةِ .

٢٤٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن كثيرٍ، عن الأوزاعيِّ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن أبي سَلَمةَ[(٢)]، عن مُعَيْقِيبٍ[(٣)]، عن عُمر؛ أنه انقطع شِسْعُه[(٤)]، فاسترجَعَ، وقال: كلُّ ما ساءَكَ فهو مصيبةٌ ؟

قال: لا أعرفُ هذا الحديثَ من حديث الأوزاعيِّ[(٥)].

٢٤٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أيُّوبُ الوَزَّانُ الرَّقِّيُّ[(٦)]، عن عُمر بن أيُّوبَ المَوْصِليِّ، عن محمَّد بن عُبَيدالله بن يزيدَ العامريِّ،

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، وحذفت منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عوف .

(٣) في (ت) و(ك): « معيقب ». وهو: ابن أبي فاطمة الدَّوسي.

(٤) الشِّسْعُ -بكسر المعجمة-: هو أحدُ سُيور النَّعْل، وهو الذي يَدخُل بين الإصبَعَين، ويدخُلُ طرفُه في الثُّقْب الذي في صَدْر النَّعْل المشدود في الزِّمام؛ والزمام: السَّيرُ الذي يُعقَد فيه الشِّسْع. والشِّسْعُ هو القِبالُ أيضًا. "مشارق الأنوار" (٢/ ٢٥٨)، و"النهاية" (٢/ ٤٧٢)، و"شرح النووي" (١٤/ ٧٤).

(٥) رواه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ١٢١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٦٤٢)، وهناد في "الزهد" (٤٢٣)، والبيهقي في "الشعب" (٩٢٤٥)، من طريق أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عمر، به .
ورواه ابن أبي شيبة (٢٦٦٤٣) من طريق منصور، عن مجاهد، عن ابن المسيب، قال: انقطع قَبال نعل عمر، فذكره بنحوه.

(٦) هو: أيوب بن محمد بن زياد الوزان .

عن عبدالرحمٰن بن عَدِيٍّ الكِنْديِّ، عن الأَشْعَثِ بن قَيْسٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ أَشْكَرَ النَّاسِ لِلَّهِ أَشْكَرُهُمْ لِلنَّاسِ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُمرُ بنُ أيُّوبَ، عن محمَّد بن طلحة(١)، عن عبدالله بن شَريكٍ العامريِّ، عن عبدالرحمٰن بن عَدِيٍّ، عن الأَشْعَثِ بن قَيْسٍ، عن النبيِّ ﷺ .

٢٤٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جعفر بن محمَّد القَطَّانُ الرَّقِّيُّ(٢)، عن إسماعيلَ بن رجاءٍ الحِصْنيِّ، عن موسى بن أَعْيَنَ، عن الأعمَش، عن سعيد بن جُبَير، عن أبي هريرةَ؛ قال: قال رسولُ الله

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١١٤٤)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٢ رقم ٢١٨٤٦)، وأحمد بن منيع في "مسنده" - كما في إتحاف الخيرة" (٥١٨١)-، والخرائطي في "فضيلة الشكر" (٧٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٦٠)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٣٦ رقم٦٤٨)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٩٩٦ و٩٩٨)، والبيهقي في "الشعب" (٨٦٩٩)، والخطيب في "الجامع" (٥٠١)، والضياء في "المختارة" (١٤٩٠ -١٤٩٢).
ومن طريق الطيالسي رواه ابن أبي الدنيا في "قضاء الحوائج" (٧٣)، والبيهقي في "السنن" (٦/ ١٨٢). قال العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١١٢) بعد أن رواه من حديث أسامة بن زيد: «وروي بإسناد صالح عن أبي هريرة والأشعث بن قيس وغيرهما».

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٣٠)، والطبراني في "الأوسط" (٢٣٥٨)، و"الصغير" (٢١٤)، والبيهقي في "الشعب" (٩٥٨١)، وتمام في "فوائده" (١٦٤٧/ الروض البسام) من طرق عن إسماعيل بن رجاء، به . ومن طريق الطبراني رواه الخطيب في "المتفق والمفترق" (١/ ٤٠٠)، ومن طريق ابن حبان رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٠٣٨).
قال ابن حبان: « وهذا خبرٌ باطلٌ؛ لا الأعمش حدَّث به، ولا سعيد رواه، ولا أبو هريرة أسنده، ولا رسول الله ﷺ قاله ». =

ﷺ: «مَنْ جَاعَ أَوِ احْتَاجَ، فَكَتَمَهُ النَّاسَ[١] وَأَفْضَى بِهِ إِلَى اللهِ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ عَزَّ وجَلَّ أَنْ يَفْتَحَ لَهُ رِزْقَ سَنَةٍ مِنْ حَلَالٍ» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ؛ إنما هو: موسى، عن شيخٍ، عن سعيد بن جُبَير.

٢٤٥٨ - وسمعتُ[٢] أبي قال: روى أحمدُ بنُ يزيدَ[٣] الحَرَّانيُّ [الوَرْتَنِيسيُّ][٤]، عن فُلَيحٍ[٥]، عن سعيد المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرةَ: أنَّ

= وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا موسى، تفرد به إسماعيل».
وقال الخطيب: «هذا حديثٌ غريب من حديث الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن أبي هريرة، تفرَّد به موسى بن أعين، عن الأعمش، ولم نكتبه إلا من رواية إسماعيل، عن موسى».
وقال البيهقي: «تفرَّد به إسماعيل بن رجاء، عن موسى بن أعين».

(١) قال في "المصباح المنير" (٢/ ٥٢٥): «كتمتُ زيدًا الحديثَ كَتْمًا، من باب قتل، وكِتْمانًا؛ بالكسر؛ يتعدى إلى مفعولين، ويجوز زيادة «مِن» في المفعول الأول؛ فيقال: كتمت من زيد الحديثَ».

(٢) نقل هذا النص ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١/ ٥١-٥٢). ونقل الذهبي في "ميزان الاعتدال" (١/ ١٦٤) قول أبي حاتم: «هذا حديث باطل».

(٣) في (ت) و(ك): «زيد».

(٤) في جميع النسخ: «الورنيسي»، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٢/ ٨٢)، و"الأنساب" للسمعاني (٤/ ٤٧٧)، وضبطها السمعاني بفتح الواو وسكون الراء وفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوقها وكسر النون وسكون الياء المنقوطة من تحتها بنقطتين، وفي آخره السين المهملة، وكذا في "معجم البلدان" (٥/ ٣٧٠)، وكذا ضبطها ابن حجر في "التقريب" (١٢٨) إلا أنه قال: «وكَسْر النون الثقيلة».
وروايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ٣١٩)، وعنه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٣٠).

(٥) هو: ابن سليمان أبو يحيى المدني.

النبيَّ ﷺ مَرَّ بِبقعةٍ من البقاع بين البَقِيع والمَناصِعِ[1]، فقال: « **نِعْمَ مَوْضِعُ الحَمَّامِ هَذَا** »، فاتُّخِذَ حَمَّامًا.

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، وليس له أصلٌ، و[الوَرْتَنِيسيُّ][2] أدركتُه، وكان ضعيفَ الحديث .

٢٤٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن عمرو[3]، عن عبدالكريم[4]، عن عِكرمةَ، عن ابن عبَّاسٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِيَّاكُمْ وَالْخَلْوَةَ** »؛ أَن يَخْلُوَ الرَّجلُ وَحدَهُ ؟

قال أبي: حدَّثنا عبدالله بن جعفر، عن عُبَيدالله، هكذا.

ورواه إسرائيل[5]، عن عبدالكريم، عن عِكرمةَ، عن النبيِّ ﷺ،

---

(١) المَنَاصِع: قيل: هي المواضع التي يُتخلَّى فيها لقضاء الحاجة، واحدها: مَنْصَعٌ. وقيل: هي اسم لمواضعَ مخصوصةٍ خارجَ المدينة كانوا يتبرَّزون فيها. وظاهر الحديث هنا وقولُه في حديث آخر في البخاري ومسلم: « كُنَّ يَخرُجْنَ إلى المناصع وهو صعيدٌ أَفْيَحُ »- أي: واسع - يشهد لكونه مكانًا مخصوصًا.
وانظر "تهذيب اللغة" (٢/ ٣٦-٣٧)، و"مشارق الأنوار" (١/ ٣٩٤)، و(٢/ ١٥)، و"النهاية" (٥/ ٦٤)، و"شرح النووي" (١٧/ ١٠٦)، و"فتح الباري" (١/ ٢٤٩).

(٢) في جميع النسخ: « الورنيسي »، وانظر التعليق في الصفحة السابقة.

(٣) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (١/ ٢٧٨ و٢٩٩ رقم ٢٥١٠ و٢٧١٩)، والبزار في "مسنده" (٢٠٢٢/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٨٨ و٢٥٨٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٠٢).

(٤) هو: ابن مالك الجزري .

(٥) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. ولم نقف على روايته، والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٢٠١/ ط. اللحيدان) من طريق شريك، عن عبدالكريم، عن عكرمة قال: نهى رسول الله ﷺ أن يسلك الرجل القَفْرَ وحده .

مُرسَلً[1].

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: جميعًا ثِقَتين[2]، إسرائيلُ ثقةٌ؛ وعُبَيدُالله ثقةٌ؛ ذاك زاد رجلاً، وهذا نَقَصَ.

قلتُ[3]: المتصلُ محفوظٌ ؟

قال: ما أدري .

٢٤٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عَمَّارٍ[4]، عن

---

(١) قوله: « مرسل » سقط من (ت) و(ك). وقد حذفت ألف تنوين النصب من «مرسل» على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يكون بالألف؛ لأنَّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: « قال أبي: هما جميعًا ثقتان »؛ لكنَّ لِمَا في النسخ وجوهًا في العربية ذكرناها في التعليق على «هما جميعًا صحيحين» في المسألة رقم (٢٥).

(٣) في (أ) و(ش): « قال ».

(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٤٣٧)، وابن أبي الدنيا في "المرض والكفارات" (٥٤)، والطبراني في "الأوسط" (٣٦٤٢)، وفي "الصغير" (٤٨٤)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣١٧)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ٣٤)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٧٥٢)، والبيهقي في "الشعب" (٨٧٨١)، والبغوي في "الأنوار في شمائل النبي المختار" (٦٦٢).
قال الطبراني: « لم يروه عن ابن جريج إلا مسلمة، تفرد به هشام ».
وقال البيهقي: « إسناده غير قوي ».
وقال ابن حجر في "الفتح" (١٠ / ١١٣): « هذا حديث ضعيف جدًّا ، تفرد به مسلمة بن عُلي؛ وهو متروك ». وعدَّه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٧٧) من منكرات مسلمة . وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (١٤٥).

مَسْلَمَةَ[(١)] بن عُلَيٍّ، عن ابن جُرَيج[(٢)]، عن حُمَيد[(٣)]، عن أنسٍ[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه كان لا يَعُودُ مريضًا إلا بعدَ ثلاثة أيامٍ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ موضوعٌ[(٥)].

قلتُ: ممَّن هو؟

قال: مَسْلَمةُ[(٦)] ضعيفُ الحديث.



(١) في (ك): «سلمة».

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٣) هو: حميد بن أبي حميد الطويل.

(٤) قوله: «عن أنس» تكرر في (ف).

(٥) نقل قول أبي حاتم، الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٤/ ١١٠)، وابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ١١٣)، والبوصيري في "مصباح الزجاجة" (١/ ٤٦٣)، وجاءت العبارة عند ابن حجر: «وقد سئل عنه أبو حاتم فقال: هو حديث باطل». وعند البوصيري: «قال أبو حاتم: هذا باطل منكر».

(٦) في (ش): «مسلم».

تَمَّ[١] الجُزْءُ الرابعَ عَشَرَ، بِحَمْدِ اللهِ تعالى وعَونِهِ وتَوْفِيقِهِ[٢]، ويَتْلوهُ[٣] في الجُزْءِ الخامسَ عَشَرَ

وسمعتُ[٤] أبي قال: لا أعلمُ أنِّي[٥] عَثَرْتُ على أبي هارون [البكَّاءِ][٦] شَيْءً[٧] من حديث، إلا ما رواه عن اللَّيْث، عن أبي الزُّبَير، عن جابر[٨]

والحمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصَلَواتُهُ[٩] على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ[١٠] وصَحْبِهِ وسَلَّمَ[١١]

---

(١) المثبت من (ف)، وفي (أ): «ثم». ومن هنا إلى نهاية الجزء، ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وأثبتناه من (أ)، وفي (ف) نحوه، وبينهما فروق تذكر في موضعها. وفي حاشية (ش): «آخر الجزء الرابع عشر».

(٢) قوله: «وتوفيقه» ليس في (ف).

(٣) زاد بعده في (ف): «إن شاء الله».

(٤) قوله: «وسمعت» جاء بدله في (ف): «في حديث يقول فيه: سمعت».

(٥) قوله: «أني» من (ف) فقط، وليس في (أ)، وهو موجود فيها في الموضع الآتي في أول المسألة رقم (٢٤٦١).

(٦) في النسختين (أ) و(ف): «البكالي». وانظر التعليق عليه في المسألة المشار إليها في بدايةِ الجزءِ الخَامِسَ عَشَرَ، وهي برقم (٢٤٦١).

(٧) كذا في جميع النسخ: «شيء»، وانظر توجيهها من جهة العربية في المسألة المذكورة.

(٨) من قوله: «إلا ما رواه ...» إلى هنا، من (أ) فقط.

(٩) زاد بعده في (ف): «وسلامه».

(١٠) في (ف): «محمد سيد المرسلين وعلى آله».

(١١) قوله: «وسلم» في (ف): «أجمعين».

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسليمًا كثيرًا

الجُزْءُ الخامِسَ عَشَرَ[(١)] في ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الآدَابِ والطِّبِّ، والمُجَازَاةِ عَلَى المَعْرُوفِ، والفَضَائِلِ[(٢)]

٢٤٦١ - قال أبو محمَّد[(٣)]: وسمعتُ أبي قال: لا أعلمُ أني عَثَرْتُ على أبي هارون [البَكَّاءِ][(٤)] شَيْءً[(٥)] من حديثٍ، إلا ما رواه عن اللَّيث[(٦)]، عن أبي الزُّبَير[(٧)]، عن جابر؛ قال: من اعتَذَر إليه أخوهُ فلم يَعذِرْهُ، فإنَّ عليه من الإثم ما على العَشَّار[(٨)]، وصاحب المَكْسِ[(٩)].

---

(١) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ش)، وزاد بعده في (ف): « من "كِتَابِ الْعِلَلِ" يشتمل على ».

(٢) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٣) قوله: « قال أبو محمد » من (أ) و(ش) فقط.

(٤) المثبت من (ك)، وفي بقية النسخ: « البكالي »، وتقدم على الصَّواب في المسألة (١١٥٧) و(١٢٥٣) و(١٧٢٠) و(١٩٤٨) و(١٩٤٩)، ومثلُهُ في المسألة (٢٥٩٤)، وكذا في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٦٠ رقم٧١٢)، وذكر أن اسمه: موسى بن محمد.

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي الموضع السابق من "الجرح والتعديل": « بِشَيْءٍ »؛ وهو الجادَّة، لكنْ يخرَّج ما وَقَعَ في النسخ على أنَّ « شَيْءً » منصوبٌ على نزع الخافض، وكُتِبَ على لغة ربيعة بحذف ألف تنوين النصب، وانظر التعليق على المسألتين رقم (١٢) و(٣٤).

(٦) هو: ابن سعد.

(٧) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٨) العَشَّار: هو الذي يأخذ عُشْرَ أموال الناس ظُلمًا كما يصنعُ بعضُ الملوك، أو على ما كان يأخُذُهُ أهل الجاهليَّة. انظر "النهاية" (٣/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٩) في (ت) و(ك): « المكر ». والمَكْسُ: الضَّريبة التي يأخُذُها الماكِسُ، وهو العَشَّار. "النهاية" (٤/ ٣٤٩).

فوجدتُّ لهذا الحديث أصلاً بعدُ :

حدَّثنا أبو صالح كاتبُ اللَّيث[١]، عن اللَّيث، عمَّن حدَّثه، عن أبي الزُّبَير، عن جابر.

فسَكَنَ قلبي، وظننتُ أنَّ اللَّيثَ لعلَّه لم يذكُر لهم الخَبرَ[٢]، فأرسلَهُ لهم، فلم[٣] يَضبِطْهُ أبو هارون.

٢٤٦٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن شُرَحْبيل[٤]،

---

(١) هو: عبدالله بن صالح. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨/ ٢٨٣ رقم ٨٦٤٤) من طريق المطلب بن شعيب، والبيهقي في "الشعب" (٧٩٨٥) من طريق الحسن بن بشر، كلاهما عن عبدالله بن صالح، حدثني الليث، حدثني إبراهيم بن أعين، عن أبي عمرو العبدي، عن أبي الزبير، عن جابر ، به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن أبي الزبير إلا أبو عمرو العبدي، ولا عن أبي عمرو إلا إبراهيم بن أعين، تفرَّد به الليث ».
وأخرجه الحارث في "مسنده" (٨٨٥/بغية الباحث)، وابن حبان في "الثقات" (٨/ ٣٨٨) من طريق الحسن بن عمارة، عن أبي الزبير ، به .
و أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١/ ٣٠٦ رقم ١٠٢٩) من طريق علي بن قتيبة الرفاعي، نا مالك بن أنس، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ : « مَنِ اعتُذِرَ إليه فلم يقبَلْ، لم يَرِد عليَّ الحَوضَ ».

(٢) أي: لم يصرِّح بالسماع.

(٣) قوله: « فلم » سقط من (ك).

(٤) هو: سليمان بن عبدالرحمٰن المعروف بابن بنت شرحبيل. انظر التعليق على المسألة المتقدمة برقم (١١٨٦). وروايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣١٩)، والطبراني في "الأوسط" (٣/ ٢٢٠ رقم ٢٩٦٩)، وفي "الصغير" (١/ ١٧٧ رقم ٢٦١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٣)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٩٨)، و(٢/ ٢٠٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٦/ ٢٠٤)، جميعهم عن سليمان بن عبدالرحمن، عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس بن مالك، عن عمر بن الخطاب، به . كذا في جميع مصادر =

عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بَشير، عن قَتادة، عن أنس، عن عمر: أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عن حَلْقِ القَفا، إلا عند الحِجامَة ؟

قال أبي: هذا حديثٌ كَذِبٌ بهذا الإسناد ! يمكن أن يكونَ دخل لهم حديثٌ في حديث[(١)].

قال أبي: ورأيتُ[(٢)] هذا الحديثَ في كتاب سُلَيمان بن شُرَحْبيل، فلم أكتبه، وكان سُلَيمانُ عندي في حَيِّزٍ[(٣)] لو أنَّ رجلاً وَضَعَ له لم يفهم، وكذلك هشامُ بنُ عمَّار؛ كُلُّ ما دُفِعَ إليه قرأَهُ، وكذا كان هشامُ ابن خالد؛ كانوا لا يُميِّزون، وكان دُحَيْمٌ[(٤)] يُمَيِّز ويَضبِطُ حديثَ نفسِه.

٢٤٦٣ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه عبَّاد بن منصور[(٦)]، عن

= التخريج بزيادة الحسن بين قتادة وأنس. وذكره البرذعي في "سؤالاته" (٥٤٩) من طريق سليمان بن عبدالرحمن، عن الوليد، به. ولم يذكر في إسناده الحسن.

(١) قال ابن عساكر في الموضع السابق - بعد أن أخرج الحديث من طريق أبي سعيد بن الأعرابي، عن أبي بكر محمد بن الوليد، عن سليمان بن عبدالرحمن، به-: « فذكرته لابن أبي السري فقال: حدثنا عمر بن عبدالواحد، عن روح بن محمد، عن قتادة، عن الحسن، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: "حَلقُ القَفا من غير حِجامَة مجوسيَّة". قال ابن أبي السري: فذكرته للوليد فقال: حدثنا رجل، عن قتادة، عن الحسن، عن عمر بن الخطاب قال: نهى رسول الله ﷺ عن حَلق القَفا من غير حِجامَة. وقال ابن أبي السري: فكنا نرى أن الوليد دلَّسه عن عمر بن عبدالواحد». وذكر البرذعي في الموضع السابق أنه سأل أبا زرعة عن هذا الحديث؟ فقال: « باطل! ليس هذا من حديث الوليد ».

(٢) في (ت) و(ك): « روايته ».

(٣) في (ك): « في جند ».

(٤) هو: عبدالرحمن بن إبراهيم.

(٥) هذه المسألة بتمامها سقطت من (أ) و(ش).

(٦) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٨٠٣)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٨٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٨٠ و٢٥٦٢٧)، وأحمد في "مسنده"=

عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ في الكُحْل[(١)] ؟

قال أبي: عبَّادٌ ليس بقويِّ الحديث، ويَروي عن إبراهيم بن أبي يحيى[(٢)]، عن داودَ بن حُصَين، عن عِكرِمَة، فأنا أخشى أن يكونَ ما لم يُسَمِّ[(٣)]: إبراهيمَ[(٤)]، فإنما هو عنه مُدَلَّسةً[(٥)].

= (١/ ٣٥٤ رقم ٣٣١٨ و٣٣٢٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٥٧٣)، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٩٩)، والترمذي في "جامعه" (١٧٥٧ و٢٠٤٨)، وفي "الشمائل" (٤٨ و٤٩)، وفي "العلل الكبير" (٥٢٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٦٩٤)، وابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٤٧١/مسند ابن عباس)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٣٦)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٦٦)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٥٧ رقم ١١٨٨٨)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٢)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٠٨).

جاء في إسناد العقيلي وابن عدي: عن عباد بن منصور حدثنا عكرمة .

قال الترمذي في "جامعه": « حديث ابن عباس حديث حسن غريب ، لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور ». وقال في "العلل الكبير": « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديث محفوظ، وعباد بن منصور صدوق ».

(١) ولفظه: « عَلَيْكُمْ بِالإِثْمِدِ، فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ ». وزَعَمَ [يعني: ابن عبَّاسٍ] أنَّ رسول الله ﷺ كَانَتْ لَهُ مُكْحُلَةٌ يَكتَحِلُ بها كُلَّ ليلةٍ، ثلاثًا في هذه، وَثَلاثًا في هذه.

(٢) هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي.

(٣) أي: في عنعنة عباد بن منصور.

(٤) قوله: «إبراهيم» مكرر في (ف)، والمعنى: أن أبا حاتم يخشى أن تكون الأحاديث التي يرويها عبَّاد عن عكرمة إنما أخذها عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، فدلسها عباد فرواها عن عكرمة مباشرة ولم يذكر إبراهيم ولا داود.

(٥) كذا في جميع النسخ، فإما أن يكون قوله: « مدلسة » متصحفًا عن « فدلَّسه »، أو «مُدَلَّسٌ»؛ يعني هذا الحديث. أو يكون قوله: « هو » متصحفًا عن «هي»، فتكون =

٢٤٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن عِمران[(١)]، عن يحيى - يعني: ابن الضُّرَيس - عن سُفيان، عن الأعمَش، عن أبي وائل[(٢)]، عن عبدالله[(٣)]؛ قال: قال[(٤)]:« **أَجِيبُوا الدَّاعِيَ، ولا تَرُدُّوا الهَدِيَّةَ، ولا تَضْرِبُوا المُسْلِمِينَ** » ؟

= العبارة:« فإنما هي عنه مدلَّسة »؛ يعني الأحاديث التي يرويها عن عكرمة، ويدل عليه التعليق السابق.

ويوضحه قوله في "الجرح والتعديل" (٦/ ٨٦ رقم٤٣٨):« سألت أبي عن عبَّاد بن منصور ؟ قال: كان ضعيفَ الحديث، يُكتَب حديثُه، ونرى أنه أخذ هذه الأحاديثَ عن ابن أبي يحيى،عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس».اهـ.

وأخرج العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٣٦)، وابن حبان في "المجروحين"(٢/ ١٦٦) من طريق أحمد بن داود قال: سمعت علي بن المديني يقول: سمعتَ يحيى بن سعيد القطان يقول: قلت لعباد بن منصور الناجي: عمَّن سمعت :« ما مررت بملأ من الملائكة »، « وأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يكتَحِل بالليل ثلاثًا » ؟ فقال: حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس .

ومن طريق العقيلي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١/ ٧٤).

قال ابن حبان:« وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود ابن الحصين؛ فدلَّسها عن عكرمة ».

ورواية دواد بن الحصين عن عكرمة منكرة، وابن أبي يحيى متروك.

(١) روايته أخرجها ابن حبان في "روضة العقلاء" (ص ٢٤٢)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ١٦٠-١٦١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٢٨). وجاء في إسناد ابن حبان زيادة مسلم بن إبراهيم بين يحيى وسفيان .

قال أبو نُعيم:« غريب من حديث الثوري تفرَّد به يحيى بن الضريس ».

وأخرجه الدارقطني في "العلل"(٥/ ١٠٥) من طريق علي بن قادم، عن الثوري، به. وقال عن هذه الرواية:« وهو وهم، والصَّواب عن علي بن قادم، عن إسرائيل ».

(٢) هو: شقيق بن سلمة.

(٣) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٤) أي: رسول الله ﷺ .

قال أبي: فنظروا في كُتُبِ يحيى فلم يُصِيبُوهُ عن الثَّوري[(١)].

٢٤٦٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن[(٢)] عيَّاش[(٣)]، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « أَعِنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ».

ورواه أبو أسامة[(٤)]، وعَبْدَةُ بنُ سُلَيمان، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ... ؟

---

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٠٤ رقم ٣٨٣٨)، والبخاري في "الأدب المفرد" (١٥٧)، والحارث في "مسنده" (٤٠٤ و٤٠٥/بغية الباحث)، والبزار في "مسنده" (١٦٩٨)، والشاشي في "مسنده" (٥٩٠ و٥٩١)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٩٧ رقم ١٠٤٤٤)، جميعهم من طريق إسرائيل، عن الأعمش، به. جاء في إسناد الحارث زيادة: إبراهيم، بين الأعمش وأبي وائل.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٩٧٩)، والبزار في "مسنده" (١٦٩٧)، والشاشي في "مسنده" (٥٩٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ٢٩٦-٢٩٧) جميعهم من طريق عمر بن عبيد الطَّنافسي، عن الأعمش، به. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥٤١٢)، ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٦٠٣).
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله إلا عمر بن عبيد وإسرائيل ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٧٥٠) أنه حدَّث به عن الأعمش: عمر بن عبيد الطنافسي، وإسرائيل، وقيس بن الربيع.

(٢) في (ك): « عن » بدل: «بن ».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (١/ ٢٠٢ رقم ٦٤٩). وأخرجه ابن منده في "الفوائد" (ص ٦٨) من طريق النضر بن شميل، عن هشام بن عروة، به.

(٤) هو: حمَّاد بن أسامة.

قال أبي: والمُرسَلُ أصحُّ[1].

٢٤٦٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّادُ بنُ زيد، عن أسماء ابن عُبَيد، عن رجلٍ، عن السَّائب بن يزيد؛ قال: كنَّا جلوسًا في بيت أبي سعيد الخُدري، فتحرَّكت حَيَّةٌ، فقال أبو سعيد: دَعُوها! ثم أنشأ يحدِّثنا؛ قال: كان رجلٌ يومَ الخَندق أقبل وبيده رُمْحٌ، فرأى امرأته جالسةً خارجةً من البيت، فأَهْوى إليها، فقالت: لا تَعْجَل! ادخُل البيت... وذكَرَ الحديثَ، فقال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ لِهَذِهِ البُيُوتِ عَوَامِرَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَحَرِّجُوا عَلَيْهَا ثَلاثًا**[2]، **فَإِنْ ذَهَبَتْ وإِلَّا فَاقْتُلُوهُ**[3]؛ **فَإِنَّمَا هُوَ كَافِرٌ** »؟

---

(١) أصل الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤٤٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «انصُر أخاكَ ظالمًا أو مَظلومًا». وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٥٨٤) من حديث أبي الزبير، عن جابر بلفظ: « ولْيَنصُر الرجلُ أخاهُ ظالمًا أو مَظلومًا، إن كان ظالمًا فَلْيَنهَهُ فإنه له نصرٌ، وإن كان مظلومًا فَلْينصُره ».

(٢) قال ابن الجوزي في "كشف المشكل" (٣/ ١٧٥): « المراد بالعوامر: الجنُّ، يقال للجنِّ: عَوَامِرُ البيت، وعُمَّار البيت، والمراد: أنهنَّ يطولُ لبثهنَّ في البيوت، وهو مأخوذ من العمر، وهو طول البقاء، وقوله: « فحرِّجوا عليها»، أي: قولوا: أنت في حَرَجٍ، أي: في ضِيق، إنْ عُدتِّ إلينا، فلا تلومينا أن نضيِّق عليك بالطَّرد والتَّتبُّع». ونحوه في "فتح الباري" (٦/ ٣٤٩) وغيره، وزاد في "الفتح"، قال: « واختلف في المراد بالثلاث، فقيل: ثلاث مرات، وقيل: ثلاثة أيام ». اهـ. واختلف أيضًا في المراد بالبيوت: هل هي المساجد، أو بيوت المدينة النبوية، أو جنس البيوت عامَّة. وانظر في هذا كلِّه: "شرح النووي على صحيح مسلم" (١٤/ ٢٢٩-٢٣٠ و٢٣٥-٢٣٦)، و"تقريب الأسانيد" للعراقي (٨/ ١٢٢-١٢٣)، و"تحفة الأحوذي" (٥/ ٥١-٥٢)، و"النهاية" (٣/ ٢٩٨).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادة: « فإن ذَهَب، وإلا فاقتلوه» كما في الموضع الآتي =

قال[١] أبي: روى هذا الحديثَ مالكٌ[٢]، وعُبَيدُالله بنُ عمر[٣]، عن صَيْفيٍّ[٤]، عن أبي السَّائب[٥]، عن أبي سعيد، عن[٦] النبيِّ ﷺ،

= من "صحيح مسلم" و"سنن النسائي الكبرى" (١٠٨٠٩)، لكن لعل ما في النسخ يتخرَّج على أنَّ اختلاف التذكير والتأنيث في الضمائر اختلف باختلاف المرجع، فأنِّث في «ذهبت» لأنَّه يرجع إلى «العوامر»، وذكِّر في «فاقتلوه» لرجوعه إلى «شيئًا»، وهو المرئيُّ الذي لم يذهب بالإنذار، والله أعلم.

(١) قوله: « قال » مطموس في (ك).

(٢) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٩٧٦-٩٧٧)، ومن طريقه أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٢٣٦)، وأبو داود في "سننه" (٥٢٥٩)، والترمذي في "جامعه" (١٤٨٤)، والنسائي في "الكبرى" (٨٨٧١ و١٠٨٠٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٦٣٧).
قال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٧٩): « رواه مالك بن أنس، عن صيفي، عن أبي السَّائب، عن أبي سعيد، وهو الصَّواب ».

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٧ رقم١١٢١٥)، والترمذي في "جامعه" (١٤٨٤) من طريق عبيد الله بن عمر، عن صيفي، عن أبي سعيد الخدري. ليس فيه أبو السائب. قال الترمذي: « هكذا روى عبيد الله بن عمر هذا الحديث: عن صيفي، عن أبي سعيد، وروى مالك بن أنس هذا الحديث عن صيفي، عن أبي السائب مولى هشام بن زُهرة، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ ، وفي الحديث قصَّة، حدثنا بذلك الأنصاري، حدثنا معن، حدثنا مالك. وهذا أصحُّ من حديث عبيد الله بن عمر، وروى محمد بن عجلان عن صيفي نحو رواية مالك ».
ورواية محمد بن عجلان أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤١ رقم١١٣٦٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢٢٣٦)، وأبو داود في "سننه" (٥٢٥٧ و٥٢٥٨).
وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٧٢/ ب/ أطراف الغرائب): « كذا رواه عبيد الله بن عمر، عن صيفي، عن الخدري، وإنما رواه صيفي، عن أبي السائب، عن الخدري ».

(٤) هو: ابن زياد، الأنصاري، مولى ابن أفلح.

(٥) هو: مولى هشام بن زُهْرَة، يقال: اسمه عبدالله بن السائب .

(٦) قوله: « أبي سعيد عن » مطموس في (ك).

ونرى أنَّ هذا الرَّجلَ الذي روى عنه أسماءُ بنُ عُبَيد هو[١]: صَيْفيّ، وليس للسَّائب بن يزيد معنًى[٢].

٢٤٦٧ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بنُ سعيد الأنصاريُّ[٤]، عن رجلٍ، عن عَمْرَة [٥]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ** ».

قلتُ لأبي: مَنْ هذا الرجلُ الذي لم[٦] يُسَمِّه يحيى بن سعيد ؟

قال: أَحسَبُ أنه أبو بكر بن محمَّد بن عمرو بن حَزْم[٧].

---

(١) في (ت) و(ك): « وهو ».

(٢) أخرج مسلم الحديث في "صحيحه" (٢٢٣٦) من طريق جرير بن حازم؛ قال: سمعت أسماء بن عبيد يحدِّث عن رجل يقال له: السَّائب - وهو عندنا أبو السَّائب -؛ قال: دخلنا على أبي سعيد. . .، الحديث. وكذلك أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٢٣٥٧)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٨٠٩) من طريق جرير بن حازم.

(٣) انظر المسألة رقم (٢٢٢١).

(٤) الراوي عنه هو يحيى بن سعيد القطان كما في "العلل" للدارقطني (٥/ ١٠٠/أ).
وقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٥٢ رقم ٢٤٢٦٠) عن يحيى بن سعيد القطان، وفيه: « قال يحيى [يعني القطان]: أُراه سمَّى لي أبا بكر بن محمد، ولكن نُسِّيتُ اسمه ».

(٥) هي: بنت عبدالرحمٰن.

(٦) قوله: « لم » سقط من (ك).

(٧) هذا هو الصَّواب، فقد أخرج البخاري ومسلم الحديث من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة به.
"صحيح البخاري" (٦٠١٤)، و"صحيح مسلم" (٢٦٢٤).
وهذا الذي رجَّحه الدارقطني أيضًا؛ فإنه ذكر في "العلل" (٥/ ٩٩/ب - ١٠٠/أ) هذا الحديث، والاختلافَ فيه، ثم قال: « وقال يحيى القطَّان: عن يحيى بن سعيد، =

٢٤٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرَّزَّاق[١]، عن عبدالله ابن عمر، عن عيسى بن عبدالله بن أُنَيس، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ دعا يومَ أُحُدٍ بماءٍ، فأتاه رَجُلٌ بِإداوَةٍ[٢] فقال: « اخْنِثْ فَمَ الإِدَاوَةِ[٣]، وَاشْرَبْ ».

قلتُ لأبي: رواه يحيى القَطَّان[٤]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن عيسى الأنصاري: أنَّ النبيَّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

= عن رجل لم يُسَمِّه، عن عمرة، عن عائشة، والصَّحيحُ من ذلك: ما رواه زهير بن معاوية، والليث، ومن تابعهما، عن يحيى، عن أبي بكر بن محمد، عن عمرة، عن عائشة ».

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٨٩١)، والطبراني في "الأوسط" (٣/ ٨ رقم ٢٣٠٦)، والبيهقي في "الشعب" (٥٦٢٢) بلفظ: « رأيت النبيَّ ﷺ قام إلى قِرْبَة معلَّقة فخنَثَها، ثم شرب من فيها ».

(٢) الإداوَة: إناءٌ صغيرٌ من جلد يُتَّخذ للماء. "النهاية" (١/ ٣٣).

(٣) خَنَثَ فَمَ السِّقاء ونحوه: ثَنَى فَاهُ وكَسَرَهُ إلى خَارِجٍ، فشَرِبَ مِنْه، كاخْتَنَثَهُ، وإن كسَرَه إلى داخل، فقد قَبَعَهُ، وقيل: خَنَث فَمَ السِّقاءِ: إذا قَلَبَ فَمَه داخِلًا كانَ أو خَارِجًا، وكلُّ قَلْبٍ يقالُ له: خَنْثٌ، وأَصلُ الاخْتِناثِ: التَّكَسُّرُ والتَّثَنِّي. انظر "تاج العروس" (٣/ ٢٠٧- خنث).

(٤) روايته أخرجها مسدد في "مسنده" كما في "النكت الظراف" لابن حجر (٤/ ٢٧٦). وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٧٢١)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٠٦)، والبيهقي في "الشعب" (٥٦٢١)، وبِيبىٰ بنت عبدالصمد في "جزئها" (٧١)، جميعهم من طريق عبدالأعلى، عن عبيدالله بن عمر، عن عيسى بن عبدالله، عن أبيه، به. قال المزي في "تحفة الأشراف" (٤/ ٢٧٦): « قال أبو عبيد الآجرِّي، عن أبي داود: هذا لا يُعرف عن عبيدالله بن عمر، والصَّحيح حديث عبدالرزاق، عن عبدالله بن عمر ».

قال: جميعًا صحيحَين[١]، قد روى هذا الحديثَ غيرُهما، ولم يُسَمِّ والدَ عيسى؛ وقال: عن عيسى، عن أبيه[٢].

٢٤٦٩ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه بِشْرٌ - يعني: ابن المُفَضَّل[٤]- عن عُمارَة بن غَزِيَّة ؛ قال: حدَّثني رجلٌ من قومي، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً فَوَجَدَ**[٥]؛ **فَلْيَجْزِ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؛ فَلْيُثْنِ بِهِ، فَمَنْ أَثْنَى بِهِ فَقَدْ شَكَرَ، ومَنْ كَتَمَهُ فَقَدْ كَفَرَ...**»، وذكر الحديثَ ؟

قال أبي: هذا الرجلُ هو شُرَحْبيلُ بنُ سعد[٦].

---

(١) كذا في جميع النسخ ! والجادَّة: «صحيحان»؛ لأنَّ التقدير: «هما جميعًا صحيحان»، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، وقد أبنَّا عن وجوه ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(٧٥٩).

(٢) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث ليس إسناده بصحيح، وعبدالله بن عمر العُمَري يضعَّف في الحديث ولا أدري سمع من عيسى أم لا ؟ ».
وقال الطبراني في الموضع السابق: « لا يُروى هذا الحديث عن عبدالله بن أنيس إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به عبدالرزاق ».

(٣) ستأتي هذه المسألة عن أبي زرعة برقم (٢٥٦٩)، وانظر رقم (٢٣٢٨) و(٢٤٤٨).

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٨١٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٣٧)، والبيهقي في "الشعب" (٨٦٨٧)، وفي "الآداب" (٢٥٤). ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٨٢). قال أبو داود : « رواه يحيى بن أيوب، عن عمارة بن غزيَّة، عن شرحبيل، عن جابر »، ثم قال: « وهو شرحبيل - يعني رجلاً من قومي - كأنهم كرهوه، فلم يسمُّوه ».

(٥) أي: فوجَدَ ما يَجزِي به .

(٦) الحديث أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (١١٤٧)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٢١٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٨٢)، وفي "الشعب" (٨٦٨٨)، وفي "الآداب"(٢٥٥)، والخطيب البغدادي في "الموضح"(٢/ ١٦٦)،=

٢٤٧٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى القطَّان[١]، عن ثور ابن يزيد، عن حَبِيب بن عُبَيد[٢]، عن المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا أَحَبَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيُعْلِمْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ**»؟

قال أبي: لم أعلم روى هذا الحديثَ عن ثور إلا يحيى القطَّانُ وأبو هَمَّام محمدُ بنُ الزِّبْرِقان[٣]، وليس هذا الحديثُ بالشَّام .

قال أبو محمد[٤]: وحدَّثنا[٥] يزيد بن سِنان[٦]؛ قال: حدَّثنا يحيى ابن سعيد القطَّان...، بهذا الحديث.

= جميعهم من طريق يحيى بن أيوب، وأخرجه الحارث في "مسنده" (٩١٦/بغية الباحث)، والخطيب في "تاريخ بغداد"(١٠/١١٩) من طريق إبراهيم بن طهمان، كلاهما عن عمارة بن غزية، عن شرحبيل بن سعد، عن جابر بن عبدالله، به.
وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٣٤١٥)، والقضاعي في "مسند الشهاب"(٤٨٥) من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن شرحبيل بن سعد الأنصاري، عن جابر، به .

(١) سيأتي تخريج روايته آخر المسألة.

(٢) في (ت): « عبد ».

(٣) في (ك): « الزبير ». ورواية محمد بن الزِّبرقان أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/١٠٦). وقولُ أبي حاتم: « إلا يحيى القطان، وأبو همام» يجوز فيه الرفع والنصب، لكنَّه جاء هنا على الرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٠٨/أ).

(٤) قوله: « قال أبو محمد » سقط من (ف). وأبو محمد هو: ابن أبي حاتم نفسُه .

(٥) في (ت) و(ك): « حدثنا » بلا واو.

(٦) روايته أخرجها أيضًا ابن حبان في "صحيحه" (٥٧٠). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣٠ رقم ١٧١٧١) عن يحيى بن سعيد، به. ومن طريق أحمد أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٥٨-٥٩). وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٥٤٢)، وأبو داود في "سننه" (٥١٢٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٧٩ رقم٦٦١)، وفي "مسند الشاميين"(١/ ٢٨٢ رقم ٤٩١)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٧١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٩٩) جميعهم من طريق مسدَّد، وأخرجه الترمذي (٢٣٩٢) من طريق محمد بن بشار بُنْدار، وابن أبي عاصم في "الآحاد =

٢٤٧١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه حُصَين بن نُمَير[٢]، عن سُفيان بن حسين، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وقَدْ أَمِنَ أَنْ يسبق فَلَيْسَ بقِمَارٍ، وإِنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وقَدْ أَمِنَ أَلَّا يسبق[٣] فَهُوَ قِمَارٌ** »[٤]؟

قال أبي: لا أعلمُ روى هذا الحديثَ غيرُ[٥] حُصَين بن نُمَير، عن سُفيان بن حسين، وسعيد بن بَشير[٦]، وأرى أنه كلامُ سعيد بن المسيّب.

= والمثاني" (٢٤٤٠) من طريق محمد بن المثنى، وأخرجه ابن أبي الدنيا في "الإخوان" (ص ١١٥ رقم٦٥) من طريق عبيدالله بن عمر الجشمي، والنسائي في "الكبرى" (١٠٠٣٤) من طريق شعيب بن يوسف. جميعهم عن يحيى بن سعيد، به.
ومن طريق النسائي أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٩٧). قال الترمذي: « حديث المقدام حديثٌ حسن صحيح غريب ». وقال أبو نعيم: « غريبٌ من حديث ثور، لم نكتبه إلا من حديث يحيى عنه ». وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٨/ ٥٠٦): « قال حمزة بن محمد الحافظ: هذا حديثٌ حسن من حديث ثور بن يزيد، لا أعلم أحدًا رواه عنه غير يحيى بن سعيد ».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٤٩) عن أبي حاتم، وانظر المسألة رقم (٢٣٠١).

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٥٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١١٤)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٠).

(٣) في (ك): « أمن لا يسبق ».

(٤) كذا جاء متن الحديث في جميع النسخ، والصواب في المعنى على عكس ذلك؛ فإنَّ متنه المعروف: « من أدخلَ فرسًا بين فرسَين وهو لا يأمنُ أن يَسْبقَ فليس بقِمارٍ، ومن أدخلَ فرسًا بين فرسَين وقد أمنَ أن يَسْبِقَ فهو قِمار ». أخرجه أبو داود (٢٥٧٩) وغيره.

(٥) قوله: « غير » يجوز فيه النصب والرفع، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٠٨/ أ) والمسألة رقم (٦٨).

(٦) كذا قال! فلعله يعني من قرن رواية سفيان بن حسين وسعيد بن بشير عن الزهري، =

٢٤٧٢ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه عبدالوارث[2]، عن عَطاء بن السَّائب، عن يَعْلى بن مُرَّة: أنَّ النبيَّ ﷺ رأى رجلاً مُتَخَلِّقًا[3]، فقال: « **أَلَكَ امْرَأَةٌ ؟** »، فقال[4]: لا؛ قال: « **اذْهَبْ[5] فَاغْسِلْهُ، ثُمَّ اغْسِلْهُ، ثُمَّ لا تَعُدْ** » ؟

= وإلا فقد رواه يزيد بن هارون وغيره كما نصَّ عليه المؤلف في المسألة (٢٢٤٩)، وتقدم تفصيل ذلك. ورواية سعيد بن بشير أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٥٨٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١١٤) من طريق محمود بن خالد الدمشقي، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٢) من طريق القاسم بن الليث وعمر بن سنان وابن دحيم، عن هشام بن عمار، كلاهما (محمود وهشام) عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، به .

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤/ ٦٢ رقم ٣٦١٣)، وفي "الصغير" (٤٧٠)، وفي "مسند الشاميين" (٤/ ٢٣ رقم ٢٦٧) من طريق سعيد بن أوس الدمشقي، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٢) من طريق عبدان، كلاهما عن هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة. وجاء في "المعجم الصغير": هشام بن خالد الأزرق بدل: هشام بن عمار. قال ابن عدي: « وذكر لنا عبدان في هذا الحديث قصة. وقال لُقِّن هشام بن عمار هذا الحديث عن سعيد بن بشير، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، والحديث عن قتادة، عن سعيد بن المسيب ». قال ابن عدي: « وهذا الذي قاله عبدان غلطٌ وأخطأ، والحديث عن سعيد بن بشير، عن الزهري أصوب من سعيد بن بشير، عن قتادة؛ لأن هذا الحديث في حديث قتادة ليس له أصل ومن حديث الزهري له أصل، قد رواه عن الزهري سفيان بن حسين أيضًا ».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٧٨).

(٢) هو: ابن سعيد. وروايته أخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٨٤).

(٣) أي: مُتَطَيِّبًا بالخَلُوق. والخَلُوقُ: طِيبٌ مُرَكَّبٌ يُتَّخذُ من الزَّعفران وغيره من أنواع الطِّيب، وتَغلِبُ عليه الحُمْرة والصُّفْرة. انظر "النهاية" (٢/ ٧١).

(٤) في (أ) و(ش): « قال ».

(٥) في (أ) و(ش): « فاذهب ».

قال أبي: بين عَطاء بن السَّائب وبين يَعْلى بن مُرَّة: أبو عمرو بن حَفْص(١).

٢٤٧٣ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ رواه سَهْلُ بنُ عثمان العَسْكري(٣)، عن ابن العَذراء، عن ابن جُرَيج،

---

(١) مُختَلَف في اسمه وكنيته، فقيل اسمه: عبدالله بن حفص، وقيل: حفص بن عبدالله، وقيل في كنيته: أبو حفص بن عمرو، وقيل: أبو عمرو بن حفص، وهو مجهولٌ لم يرو عنه سوى عطاء بن السائب. انظر "التقريب" (٣٢٩٧). وروايته على هذا الوجه أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٤٠)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٧١ رقم ١٧٥٥٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٨١٦)، والنسائي في "سننه" (٥١٢١ و٥١٢٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٢٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٨٤-١٨٥). وجاء عند ابن سعد وأحمد: أبو حفص بن عمرو أو أبو عمرو بن حفص، وكذلك إحدى الروايات عند الطحاوي. وجاء عند الترمذي: أبو حفص بن عمرو. قال الترمذي: « هذا حديثٌ حسن، وقد اختلف بعضهم في هذا الإسناد عن عطاء بن يسار ». قال ابن عبدالبر: « هذا هو الصَّواب، وأما عطاء بن السائب فلم يسمع من يعلى بن مرة ».

(٢) نقل هذا النص الزيلعي في "تخريج الكشاف" (١/ ٦٥)، ونقل بعضه السخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ١١٧٤).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/ ١٣٨) عن أبيه ، عن سهل بن عثمان، به. وجاء في المطبوع من "التفسير" : سهل بن عثمان بن العذراء .
ورواية سهل بن عثمان أخرجها أيضًا الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٦٣ رقم ١٠٦١٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ٢٥)، وفي "الجامع" (٩٢٢).
وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٣٥ و٣/ ٤٤٦) من طريق الحسن بن علي النميري، عن فضل بن الربيع، عن ابن جريج، عن عطاء، به . قال العقيلي: « الحسن بن علي النميري كوفي مجهول، وفضل بن الربيع نحوه، ولا يتابعه عليه إلا من هو دونه أو مثله ». وذكر الذهبي في "الميزان" (٣/ ٣٥٣/ ترجمة الفضل بن شهاب) أن إبراهيم بن عبدالله الخُتلي قال: قلت لابن معين: حدثنا الحماني، عن الفضل بن شهاب، عن ابن جريج فذكر الحديث . فقال يحيى :« كذب ».

عن عَطاء[١]، عن ابن عباس؛ قال: من لَبِسَ نَعْلاً صفراءَ لم يَزَلْ في سُرُورٍ مادامَ لابِسَها، وذلك قولُ الله[٢] عزَّ وجلَّ: ﴿ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾[٣] ؟

قال أبي: هذا حديثٌ كَذِبٌ موضوع[٤].

٢٤٧٤ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه أسباطُ بنُ محمَّد، عن أبي رجاء الخُراساني[٦]، عن عبَّاد بن كثير، عن الجُرَيري[٧]، عن أبي نَضْرَة[٨]، عن جابر وأبي سعيد الخُدري؛ قالا: قال رسولُ الله ﷺ: «**الغِيبَةُ أَشَدُّ مِنَ الزِّنَىٰ**»، قيل: يا رسول الله، وكيف «الغيبةُ أشدُّ من الزِّنى»[٩]؟! قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَزْنِي[١٠] ثُمَّ يَتُوبُ، فَيَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِ، وإِنَّ صَاحِبَ الغِيبَةِ لا يُغْفَرُ لَهُ حَتَّىٰ يَغْفِرَ لَهُ صَاحِبُهُ**» ؟

---

(١) قوله: «ابن جريج عن عطاء» مطموس في (ك). وعطاء هو: ابن أبي رباح.

(٢) قوله: «وذلك قول الله» مطموس في (ك).

(٣) الآية (٦٩) من سورة البقرة.

(٤) ترجم ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٢٥) لابن العذراء، وقال: «سمعت أبي يقول: ابن العذراء الذي روى: «من لبس نَعْلاً صفراءَ» ليس بشيء، وهو حديث النَّوْكى، وهو حديثٌ كذب موضوع».اهـ. ومع ذلك فإن الخطيب البغدادي - غفر الله له - استدلَّ بهذا الحديث في "الجامع" (٩٢٢) على واحد من الآداب التي يرى أن على المحدِّث التأدُّب بها: وهو أن تكون نعلُه صفراءَ اللون.

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٥٤).

(٦) هو: عبدالله بن واقد.

(٧) هو: سعيد بن إياس.

(٨) هو: المنذر بن مالك العبدي.

(٩) كذا العبارة هنا، ومثلها في بعض مصادر التخريج، وجملةُ «الغيبة أشدُّ من الزنى» محكيَّةٌ مما تقدَّم، والمراد: وكيف تكون الغِيبةُ أشدَّ من الزنى ؟!

(١٠) في (أ) و(ش): «إن الرجل ليزني».

قال أبي: ليس لهذا الحديث أصلٌ، وعبَّادٌ ضعيفُ الحديث.

٢٤٧٥- وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بنُ القاسم الأَسَديُّ، عن عَنْبَسَة[(٢)]، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **المَعْرُوفُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ، مَنْ صَنَعَ مَعْرُوفًا دُفِعَ عَنْهُ مِفْتَاحُ الشَّرِّ** ».

قال: وقال النبيُّ ﷺ[(٣)]: « **إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا، وَلْيَدْعُ بِالبَرَكَةِ، فَإِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا فَلْيَضَعْ[(٤)] يَدَهُ عَلَى ذِرْوَتِهِ، وَيَسْتَعِذْ[(٥)] بِاللهِ مِنْ شَرِّهِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَعِيرٍ إِلَّا عَلَى[(٦)] ذِرْوَتِهِ شَيْطَانٌ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ، وعَنْبَسَةُ ضعيفُ الحديث.

٢٤٧٦ - وسألتُ[(٧)] أبي عن حديثٍ رواه عبدالوهَّاب الخَفَّاف[(٨)]، عن سعيد[(٩)]، عن قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: « **خَيْرُ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الحِجَامَةُ، والقُسْطُ البَحْرِيُّ[(١٠)]** ».

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٧٠).

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن الأموي.

(٣) في (ش): « رسول الله ﷺ ».

(٤) قوله: « فليضع » سقط من (ك).

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): « ويستعيذ ». وفي المسألة (١٢٧٠): « وليستعذ »، وهو أجود.

(٦) في (ك): « وعلى ».

(٧) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٢٧٣) و(٢٣٨٨).

(٨) هو: عبدالوهَّاب بن عطاء. وتقدم تخريجُ روايته في المسألة رقم (٢٢٧٣).

(٩) هو: ابن أبي عَروبة.

(١٠) قال ابن الأثير: القُسطُ: عَقَّار معروفٌ في الأدوية، طيِّب الرِّيح، تُبَخَّرُ به النُّفَساء والأطفال. "النهاية" (٤/ ٦٠). =

وعن حديثٍ رواه عبدالوهَّاب[١]، عن حُمَيد[٢]، عن أنس، مثلَه، وزاد فيه: « **وَلَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالغَمْزِ مِنَ العُذْرَةِ**[٣] » ؟

قال أبي: هذان الحديثانِ مُنكَران[٤].

= والقُسْطُ ضربانِ: أحدهما: الأبيضُ المسمَّى البحري، وهو حُلْوٌ، أصله أبيضُ كالجَزَرة، وهو المستعمل في الطبِّ، عَطِرُ الرائحة، غليظُ القِشر، له ورقٌ كورق الخَسِّ. والآخر: الهنديُّ، وهو مُرُّ المَذاق، أسودُ اللون، ساطعُ الرَّائحة. انظر "الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" لابن البَيطار (١٨/٤)، و"تنقيح الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" لمحمد العربي الخطَّابي (ص ٢٨٧)، و"حديقة الأزهار، في ماهيَّة العُشب والعَقَّار" لأبي القاسم الغساني الوزير بتحقيق محمد العربي الخطَّابي (ص٢٣٥-٢٣٦). وانظر فيها: خواصَّ القُسْط ومنافعَهُ.

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط"(١٣٨/٣ رقم ٢٧٢٦) من طريق عبدالوهاب ابن عطاء. وأخرجه الشافعي في"المسند" (ص٤٠٥) عن عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٢٨ و٢٣٦٦٧)، وابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار" (٤٩٦/١ رقم ٧٨٢) من طريق عبدالوهاب ولم ينسباه. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٦٩٦) من طريق عبدالله بن المبارك، ومسلم (١٥٧٧) من طريق إسماعيل بن جعفر، ومروان بن معاوية الفزاري، ثلاثتهم عن حميد، به.

(٢) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٣) العُذْرَةُ: وَجَعٌ في الحَلْق يَهيجُ من الدَّم، وهو الذي يسمَّى: سُقُوطَ اللَّهاة - واللَّهاةُ: اللَّحمة التي في أقصى الحَلْق- وقيل: هي قُرْحة تخرجُ في الخَرْم الذي بين الأنف والحَلْق، تَعْرِضُ للصِّبيان عند طلوع العُذْرة - وهي خمسةُ كواكب تطلُع في وسَط الحرِّ -، فتَعْمِد المرأة إلى خِرْقة فتَفْتِلها فَتلاً شديدًا، وتُدخِلُها في أنفِه، فتَطعُنُ ذلك الموضعَ، فيتفجَّر منه دمٌ أسودُ، وربما أَقْرحَه، وذلك الطَّعْن يسمَّى: الدَّغْر. يقال: عَذَرَت المرأةُ الصَّبيَّ: إذا غَمَزَتْ حَلْقَه من أجل العُذْرة. انظر "النهاية" (١٩٨/٣)، و"فتح الباري" لابن حجر (١٦٧/١٠-١٦٨). وانظر تفسير أبي زرعة للعُذرة في المسألة رقم (٢٥٦٣).

(٤) ذكر أبو حاتم في المسألة (٢٢٧٣) أن أبان - وهو ابن يزيد العطَّار - رواه عن قتادة فأرسله، فقال له ابنه عبدالرحمن: « هذا خطأ ؟ »، فقال أبو حاتم: « لا ! لأن =

٢٤٧٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو عبدالرحمٰن المُقْرِئ[٢]، عن إسماعيل بن إبراهيم؛ قال: حدَّثني المثنَّى بنُ عمرو، عن أبي سِنان، عن أبي قِلابَة[٣] قال: كنتُ جالسًا عند عبدالله بن عمر ابن الخطَّاب؛ إذ قال: لقد تَبَيَّغَ[٤] بِيَ الدَّمُ يا نافع! فادعُ لي حَجَّامًا، ولا تجعله شيخًا ولا صبيًّا، ثم قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**الحِجَامَةُ عَلَى الرِّيقِ أَمْثَلُ؛ فِيهَا شِفَاءٌ وبَرَكَةٌ، تَزِيدُ في العَقْلِ، وتَزِيدُ في الحِفْظِ**»؟

قال أبي: ليس هذا الحديثُ بشيءٍ، ليس هو حديثَ أهلِ الصِّدق[٥]، وإسماعيلُ والمثنَّى مجهولانِ[٦].

٢٤٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن عبدالرحمٰن العَرْزَمي، عن أبيه[٧]، عن جدِّه، عن أُمِّ كُلثوم، عن عائِشَة؛ قالت:

= مَعْمَر أيضًا قد رواه عن قتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ».

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٣٠) و(٢٣٤٦).

(٢) هو: عبدالله بن يزيد. وروايته أخرجها ابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/ ٥٩١) تعليقًا، والدينوري في "المجالسة" (٦٣١)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ٢٠-٢١).

(٣) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٤) تَبَيَّغَ به الدَّمُ: هاجَ به. "لسان العرب" (٨/ ٤٢٢).

(٥) في (ك): «ليس هو أهل للصدق».

(٦) وقال أبو حاتم في ترجمة إسماعيل من "الجرح والتعديل" (٢/ ١٥٧ رقم٥٢٥): «وهو مجهول، والحديث الذي رواه ليس بشيء». اهـ. وقال ابن حبان في الموضع السابق في ترجمة المثنى بن عمرو: «المثنى بن عمرو شيخ يروي عن أبي سنان ما ليس من حديث الثقات لا يجوز الاحتجاج به».

(٧) هو: عبدالرحمن بن محمد بن عُبَيدالله العَرْزمي. انظر "الجرح والتعديل" =

كان رسولُ الله ﷺ يَمُرُّ برَكْوَةٍ[١] لنا فيها ماءٌ، فيطَّلعُ فيه، ثم يُسَوِّي من لِحْيَتِه، فقلتُ: يا رسولَ الله! تفعلُ هذا؟ قال:« **لا بَأْسَ إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى إِخْوَانِهِ أَنْ يُهَيِّئَ مِنْ نَفْسِهِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُهَيِّئَ مِنْ نَفْسِي** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر[٢].

٢٤٧٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود[٣]، عن الحسن ابن واصِل، عن بكر بن عبدالله، عن المنذر بن أُبَيِّ بن[٤] كعب - أو بعض بني أُبَيٍّ -، عن أُبَيٍّ[٥] قال: خَضَبَ أبو بكرٍ بالحِنَّاء والكَتَم[٦] حتى اسودَّ شَعرُه، وخَضَبَ عُمَرُ[٧] بالوَرْسِ[٨] والزَّعْفَران؛ قال[٩]:

= (٥/ ٢٨٢ رقم ١٣٤٣).

(١) الرَّكْوَةُ: إناءٌ صغيرٌ من جلد يُشرَبُ فيه الماءُ، والجمعُ: رَكَوات. "لسان العرب" (١٤/ ٣٣٣).

(٢) الحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٤٧-٣٤٨)، والخطيب في "الجامع" (٩١٤)، والسمعاني في "أدب الإملاء والاستملاء" (ص ٣٢) من طريق مكحول، عن عائشة، به . قال ابن عدي بعد أن ذكر هذا الحديث وحديثًا آخر:« وهذان الحديثان منكران عن مكحول ». ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦٧٨ رقم١١٤). وأخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٧٣) من طريق معاذة العدوية، عن عائشة ، به .

(٣) هو: الطيالسي.

(٤) قوله:« بن » سقط من (ك).

(٥) قوله:« عن أبي » سقط من (ش).

(٦) تقدم تفسير « الكَتَم » في المسألة رقم (٢٢٨٠).

(٧) قوله:« عمر » سقط من (ك).

(٨) الوَرْسُ: نَبْتٌ أصفرُ يُصْبَغ به. انظر "النهاية" (٥/ ١٧٣).

(٩) قوله:« قال » مطموس في (ك).

قال رسولُ الله ﷺ: «**غَيِّرُوا، وخَالِفُوا عَلَى اليَهُودِ**» ؟

قال[١] **أبي**: هذا[٢] حديثٌ باطلٌ، والحَسنُ بن واصل: هو الحسن بن دينار، هو[٣] متروكُ الحديث[٤].

٢٤٨٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه خالد بن عمرو، عن بُهْلول ابن عُبَيد، عن سَلَمة بن كُهَيل، عن حُجَيَّة بن عَدِيٍّ الكِنْدي؛ قال: قال عبدالله بن مسعود: أَحْسِنُوا مُجاوَرَة نِعَم اللهِ؛ فإنَّها لن تَخرُجَ من قَومٍ قَطُّ [٥] فرَجَعَت إليهِم ؟

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ، وبُهْلُولٌ ضعيفُ الحديث.

٢٤٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عاصم بن إبراهيم الدَّارِيُّ، عن محمَّد بن سُلَيمان الصَّنعاني، عن منذر بن النُّعمان الأَفْطس، عن وَهْب بن مُنَبِّه، عن عبدالله بن عباس؛ قال النبيُّ ﷺ: «**لَا تَتَمَارَضُوا فَتَمْرَضُوا، ولا تَحْفِرُوا قُبُورَكُمْ فَتَمُوتُوا**» ؟

---

(١) في (ت) و(ك): «وقال».
(٢) قوله: «أبي هذا» مطموس في (ك).
(٣) في (ش): «وهو» بواو، وهو الجادَّة.
(٤) أخرج البخاري في "صحيحه" (٣٤٦٢ و٥٨٩٩)، ومسلم (٢١٠٣) في "صحيحه" من طريق أبي سلمة وسليمان بن يسار، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «إن اليهودَ والنَّصارى لا يَصْبِغُون، فخالِفُوهُم».
وأخرج مسلم (٢٣٤١) من حديث أنس بن مالك قال: «اختَضَبَ أبو بكر بالحِنَّاء والكَتَم، واختَضَب عمر بالحِنَّاء بَحْتًا».
(٥) كذا في جميع النسخ، و«لن»: للنفي في المستقبل، و«قَطُّ» لا تستعمل إلا مع النفي في الماضي، فتقول: «ما فعلتُه قطُّ»، وإن أردتَّ المستقبل قلتَ: «لنْ أفعلَهُ عَوْضُ، أو أبدًا»، والذي يظهر أن في العبارة تصحيفًا، وصوابها: «فإنها لم تخرُج من قوم =

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر [١].

٢٤٨١/أ - وبهذا الإسناد: « اشْفَعُوا ؛ فَلْتُؤْجَرُوا » ؟

قال أبي: هذا أيضًا مُنكَر [٢].

٢٤٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حَكِيمُ بن زيد، عن عبدالأعلى الثَّعلبي [٣]،

= قطُّ فرجعت إليهم »؛ فإنَّ «لم» تَقلِبُ زمن المضارع إلى الماضي. وانظر "مغني اللبيب" (ص١٥٧ و١٨١).

(١) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٦٨/ترجمة محمد بن سليمان الصنعاني): « سألت أبي عنه فقال: مجهول، والحديث الذي روى عن المنذر منكر». وذكر السخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ١٢٨٧) هذا الحديث وقال: «ذكره ابن أبي حاتم في "العلل" عن ابن عباس، وقال عن أبيه: إنه منكر. وأسنده الديلمي من جهة أبي حاتم الرازي، حدثنا عاصم بن إبراهيم، عن المنذر ابن النعمان، عن وَهْب بن قيس، به مرفوعًا. وعلى كل حال فلا يصحُّ، وإن وقع لبعض أصحابنا ». اهـ. وفي إسناد الديلمي سقطٌ وتصحيفٌ كما هو ظاهر، والله أعلم.

(٢) يعني بهذ الإسناد . فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٣٢)، ومسلم (٢٦٢٧) من طريق أبي موسى الأشعري، به .

(٣) هو: ابن عامر. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٤٨)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٩٠ رقم ٦٩٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٦٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٣٠) من طريق ورقاء بن عمر، عن عبدالأعلى، به .
ومن طريق الطيالسي أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٩٠ رقم ٦٩٢)، والترمذي في "الشمائل" (٣٦١)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٦٣)، والبزار في "مسنده" (٧٦٣)، وعبدالله بن أحمد في "زوائده على المسند" (١/ ١٣٤ رقم١١٢٩ و١١٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٣٨). قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ».
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٩٨٠) من طريق أبي جناب يحيى بن =

عن أبي جَميلة[١]، عن عليٍّ؛ قال: احتَجَم رسولُ الله ﷺ، وأَمَرني فأعطَيتُ الحَجَّامَ أَجرَهُ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، والصَّحيحُ هو: أبو جميلة، عن النبيِّ ﷺ ... مُرسَلٌ[٢].

٢٤٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه[٣] عبدالرحمٰن بن عبدالله العُمَري، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: كنتُ إذا أَذنَبتُ استَعذَرَ[٤] رسولُ الله منِّي أُمِّي. قالت[٥]: فدخلَ يومًا وأنا أبكي، فقال: «**مَا يُبْكِيكِ يَا عَائِشَةُ؟**»، قلتُ: ذاك عمَلُكَ[٦]؛ استَعْذَرتَ منِّي أُمِّي فضربَتْني؛ قال[٧]: «**إِمَّا لَىٰ، لا أَعُودُ[٨] بَعْدَهَا**»،

= أبي حية، عن أبي جميلة، عن علي، به. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه عبدالله بن أحمد في "زوائده على المسند" (١/ ١٣٥ رقم١١٣٦).

(١) هو: ميسرة بن يعقوب.

(٢) أصل الحديث صحيح، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١٠٣ و٢٢٧٨ و٢٢٧٩ و٥٦٩١) عن ابن عباس أنه قال: احتَجَمَ النبيُّ ﷺ وأعطى الذي حَجَمه، ولو كانَ حرامًا لم يُعطِه. قوله: « مرسل » في كلام أبي حاتم يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) قوله: «رواه» ليس في (أ) و(ش).

(٤) في (ك): « استعذ ». ومعنى استَعْذَرَ مني أمِّي: طلبَ منها أن تَعذِرَه إذا ما عاقَبني وأدَّبني، ولا تلومه. انظر "النهاية" (٣/ ١٩٧).

(٥) قوله: « قالت » ضُرب عليه في (ك).

(٦) في (أ) و(ش): « يحملك ».

(٧) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٨) قوله: « إما لى لا أعود » كذا في جميع النسخ، عدا (ك) ففيها: « فلا » بدل «لا» وتحتمل الجملة وجهين:

الأول: أن تكون «لى» محرفة عن «إني»، ويكون أصل الكلام: « أَمَا إنِّي لا أعود بعدها ». بفتح همزة «أَمَا» وتخفيف الميم. =

قالت: فما فعل رسولُ الله ﷺ حتى تُوُفِّيَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٤٨٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[(١)] وجرير[(٢)]،

= **والثاني**: أن تضبط هكذا « «إمَّا لَىٰ فلا أعود » بكسر همزة «إمَّا» وتشديد الميم، وهي المركَّبة من «إنْ» و«ما» الزائدة، وأدغمت النون في الميم. ويكون أصل «لَىٰ» على هذا: « لا »، ثم أميلت ألفها فكتبت ياءً. والمعنى: إن أبيتِ أن أَسْتَعذِرَ منكِ أُمَّكِ إذا أَذْنَبْتِ، فلا أعودُ بعدها. وهو نحو ما جاء في "صحيح مسلم" (١٦٩٥) من قوله: « إما لىٰ فاذهبي »؛ قال النووي في "شرحه" (١١/ ٢٠٣): « هو بكسر الهمزة من «إمَّا» وتشديد الميم، وبالإمالة ».اهـ. وذكر نحوه ابن الأثير في "النهاية" (١/ ٧٢)؛ وعلى هذا الوجه تقدر الفاء الواقعة في جواب الشرط في النسخ عدا (ك)، أو يخرج على التقديم والتأخير، أي: لا أعود بعدها إما لىٰ. وانظر في الإمالة وأسبابها: التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤)، وفي حذف الفاء من جواب الشرط: التعليق على المسألة رقم (١٧٩١).

(١) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٢٦٣)، وأحمد في "المسند" (٦/ ٣٩ رقم ٢٤١١٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (٧٠٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٩٧٩)، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٤٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٦٩١)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٤٧ رقم ١٢٥)، والدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢١/ أ).
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٥٦٥) من طريق ابن أبي الزناد، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢٦٤ رقم ٢٦٢٧٧) من طريق عمر أبو حفص المعيطي، وابن أبي الدنيا في "مداراة الناس" (١٦٠)، وفي "العيال" (٥٥٧) من طريق عبدالعزيز الدَّراوَرْدي، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٩٥) من طريق عمران بن أبي الفضل، والدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢١/ أ) من طريق يحيى بن سعيد الأموي، وأبو نعيم في "الحلية" (١١/ ١٤٠) من طريق الثوري، جميعهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة،به. قال أبو نعيم: « غريبٌ من حديث الثوري، تفرَّد به يحيى بن حسان».

(٢) هو: ابن عبدالحميد. وروايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٨٠٦).

عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: خرجتُ مع رسول الله ﷺ في سَفَرٍ، فقال لي رسولُ الله ﷺ[(١)]: «**تَعَالَيْ حَتَّى أُسَابِقَكِ**»، فَسَبَقْتُهُ، فخرجتُ معه بعد ذَلكَ[(٢)] في سَفَرٍ، فنزلنا[(٣)] منزلاً، فقال لي: «**تَعَالَيْ حَتَّى أُسَابِقَكِ**»، قالت: فسَبَقَني، فضرب بين كَتِفَيَّ وقال: «**هَذِهِ بتِلْكَ**».

وروى هذا الحديثَ أبو معاوية[(٤)] وأبو أسامة[(٥)]، عن هشام بن

(١) قوله: « في سفر فقال لي رسول الله ﷺ » سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.
(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « ذاك ».
(٣) في (ك): « ونزلنا ».
(٤) هو: محمد بن خازم.
(٥) هو: حماد بن أسامة . واختُلِف عليه، فمن هذه الطريق أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٥٧٧)، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٤٣) من طريق محمد بن المثنى، كلاهما (ابن أبي شيبة ومحمد بن المثنى)، عن أبي أسامة، به.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٤٧ رقم ١٢٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن أبي أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبي سلمة، عن عائشة ، به. ليس فيه: « عن رجل ».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٩ رقم ٢٤١١٩)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ١٧-١٨) من طريق معاوية بن عمرو بن المهلب، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٤٥) من طريق سعيد بن المغيرة الصياد، كلاهما عن إبراهيم بن محمد أبي إسحاق الفزاري، عن هشام بن عروة، عن أبي سلمة، عن عائشة، به .
واختُلِف كذلك على أبي إسحاق الفزاري؛ فأخرجه النسائي في "الكبرى" (٨٩٤٤) من طريق محمد بن كثير، عن الفزاري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به. وأخرجه أبو داود في "سننه" (٢٥٧٨) عن محبوب بن موسى، عن أبي إسحاق الفزاري، عن هشام بن عروة، عن أبيه وعن أبي سلمة، عن عائشة، به .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢٦١ رقم ٢٦٢٥٢) من طريق يونس بن محمد المؤدب، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن عروة وعن أبي =

عُروَة، عن رجلٍ، عن أبي سَلَمة[1]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: هشام، عن رجُلٍ، أصحُّ[2].

= سلمة، عن عائشة، به .

واختُلف كذلك على حماد؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (**٣٣٥٧٩**) من طريق عفان بن مسلم، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٢٩ و٢٨١ رقم **٢٤٩٨١** و**٢٦٣٩٨**) من طريق عفان بن مسلم والحسن بن موسى، والبغوي في "الجعديات" (**٣٣٣١**) عن علي بن الجعد، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٤٦ رقم **١٢٣**) من طريق الحجاج بن المنهال، أربعتهم عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جُدْعان، عن أبي سلمة، عن عائشة، به .

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٦/ ١٨٢ رقم **٢٥٤٨٨**) من طريق يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، به .

(١) هو: ابن عبدالرحمن بن عوف.

(٢) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٧٠٧):« سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: روى حماد بن سلمة هذا الحديثَ عن هشام بن عروة، عن رجل، عن أبي سلمة، عن عائشة ».

وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ١٦٢):« حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: سابقتُ رسول الله ﷺ فسبقتُه، فلما حملتُ اللحمَ سابقتُه فسبقَني، فقال:« هذه بتلكَ ». اختُلِف فيه على هشام، فقيل هكذا، وقيل: عن رجل، عن أبي سلمة، وقيل: عن أبيه وعن أبي سلمة، عن عائشة ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢١/أ):« يرويه هشام بن عروة واختُلِف عنه فرواه ابن عيينة ويحيى بن سعيد الأموي وعمران بن أبي الفضل وسعيد بن يحيى اللخمي... ابن معاوية وجرير بن عبدالحميد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، ووراه أبو إسحاق الفزاري، عن هشام بن عروة، عن أبي سلمة، عن عائشة، وقال أبو سلمة ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن هشام بن عروة، عن رجل، عن أبي سلمة، عن عائشة، ورواه مالك بن سعيد، عن هشام، عن رجل، عن عائشة، ويشبه أن يكون القول قول يحيى بن زكريا وأبي أسامة فإنهما ثقتان، ورواه حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي سلمة، عن عائشة ».

٢٤٨٥ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه سَهْلُ بنُ عُثمان، عن غالب[٢]، عن شَريك[٣]، عن الأعمَش، عن أبي عمرو الشَّيباني[٤]، عن ابن مسعود: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ** »؟

قال أبي: وَهِمَ فيه غالبٌ؛ إنما هو: عن أبي مسعود[٥]، عن النبيِّ ﷺ: « **الدَّالُّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِهِ** »[٦].

٢٤٨٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه العَوَّام بن حَوْشَب، عن سُلَيمان الشَّيباني[٧]، عن المُسيَّب بن رافع، عن عبدالله بن مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال[٨]: « **مَنْ قَتَلَ حَيَّةً فَلَهُ سَبْعُ حَسَنَاتٍ، ومَنْ قَتَلَ وَزَغَةً كَانَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، ومَنْ تَرَكَ حَيَّةً مَخَافَةَ طَلَبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا** ».

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣١٩).

(٢) هو: ابن فائد. ولم نقف على روايته، ولكن أخرج الحديث ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠) من طريق طلق بن غنام، عن شريك، به. وأخرجه أيضًا الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٣٠ رقم ٦٣٨) من طريق طلق بن غنام والأسود بن عامر، وجاء بإسناد الأسود بن عامر المتقدم في المسألة رقم (٢٣١٩).

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي.

(٤) هو: سعد بن إياس.

(٥) في جميع النسخ: « عن ابن مسعود »، عدا (أ) فإنه صوب فيها كما هو مثبت.

(٦) في هذه الرواية وهمان: **الأول**: جعل الحديث عن ابن مسعود، وصوابه: عن أبي مسعود، فالوهم هنا من غالب بن فائد كما قال أبو حاتم.
والثاني: جعل متن الحديث: « المستشار مؤتمن »، وصوابه: « الدال على الخير كفاعله »، فالوهم فيه من شريك بن عبدالله، وليس من غالب، وقد أوضح ذلك أبو حاتم في المسألة (٢٣١٩).

(٧) قوله: « سليمان الشيباني » مطموس في (ك). وهو: سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشَّيباني.

(٨) قوله: « قال » مطموس في (ك).

ورواه عبدالواحد بن زياد، عن الشَّيباني، عن المُسيَّب، عن عبدالله، موقوفً[1] ؟

قال أبي: عبدالواحد[2] أَوثَقُ من العَوَّام[3].

٢٤٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ كتبناه عن أبي بدر عبَّاد بن الوليد، عن صفوان بن هُبَيرة العَيْشِي، عن أبي مَكينٍ[4]، عن عِكرمَة، عن ابن عباس؛ قال: لعَنَ رسولُ الله ﷺ البيتَ الذي يدخُلُه المُخَنَّث ؟

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٢) في (ك): « عبدالله ».
(٣) لكن تُوبع العَوَّام في روايته عن الشيباني، فقد أخرج الحديثَ الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٢٠ رقم٣٩٨٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٦٣٠) من طريق أسباط بن محمد، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٠٩-٢١٠ رقم١٠٤٩٢) من طريق أبي كُدَينة يحيى بن المهلَّب، كلاهما عن سليمان الشيباني، عن المسيَّب بن رافع، عن ابن مسعود مرفوعًا.
وسُئل الدارقطني في "العلل" (٨٧٧) عن هذا الحديث ؟ فقال: « يرويه أبو إسحاق الشَّيباني، واختُلِف عنه: فرواه أسباط بن محمد وعبدالواحد بن زياد وخالد بن عبدالله الواسطي، عن الشَّيباني، عن المسيب بن رافع، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ، وليس حديث خالد إلا في قتل الحيَّة. ورواه عباد بن العوام، عن الشَّيباني، عن المسيب بن رافع، عن رجل، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ. ووقفه أبو شهاب الحنَّاط، عن الشَّيباني، عن المسيب، عن ابن مسعود قولَه. ورفعه صحيح ».اهـ، وفيه مخالفةٌ لما ورد عند ابن أبي حاتم من كون رواية عبدالواحد بن زياد موقوفة، والدارقطني يذكر أنها مرفوعة !
(٤) هو: نوح بن ربيعة.

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(١)].

٢٤٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بدرٍ[(٢)]، عن صفوان بن هُبَيرة[(٣)]، عن أبي مَكينٍ[(٤)]، عن عِكرمَة، عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ عاد رجلاً من الأنصار، فقال: « **هَلْ تَشْتَهِي مِنْ شَيْءٍ ؟** » فقال[(٥)]: نعم خبزَ بُرٍّ، فقال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ خُبْزِ بُرٍّ[(٦)] فَلْيَأْتِ بِهِ** »، فجاء رجل بكِسْرَة، فأطعمها إياه، ثم قال رسولُ الله ﷺ: « **إِذَا اشْتَهَىٰ مَرِيضُ أَحَدِكُمْ شَيْئًا، فَلْيُطْعِمْهُ إِيَّاهُ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر.

قال أبي: لم يَرْوِ هذين الحديثَين[(٧)] غيرُ صفوان بن هُبَيرة[(٨)].

---

(١) لم نقف عليه من هذا الوجه. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٨٨٦ و٦٨٣٤) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس قال: لعَنَ النبيُّ ﷺ المُخَنَّثين من الرجال، والمُتَرَجِّلات من النساء، وقال: « أخرجوهُم من بُيوتكم ».

(٢) هو: عبَّاد بن الوليد، كما في المسألة السابقة.

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٤٣٩ و٣٤٤٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢١٢ و٤/ ٣٠٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٢١٥-٢١٦) من طريق الحسن بن علي، وتمَّام في "فوائده" (١٠١٦/الروض البسام) من طريق عبدالملك ابن محمد أبي قلابة الرقاشي، كلاهما عن صفوان بن هبيرة، به.

(٤) هو: نوح بن ربيعة.

(٥) في (ت) و(ك): « قال ».

(٦) في (ف) و(ك): « من كان عنده خبزُ بُرٍّ ».

(٧) يعني: حديثَ مسألتنا والمسألة التي قبلها.

(٨) قال العقيلي في الموضع السابق من ترجمة صفوان بن هبيرة: « ولا يُتابَع على حديثه، ولا يُعرَف إلا به ». وقال في ترجمة نوح بن ربيعة أبي مكين: « ولا يُتابَع على حديثه، ولا يُعرَف إلا به ». قال الذهبي في "الميزان" (٢/ ٣١٦): « صفوان =

٢٤٨٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه يزيدُ بنُ زُرَيع، عن مَعْمَر، عن الزُّهري، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كَوى أسعدَ بن زُرارَة من الشَّوكَةِ[٢] ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، أخطأ فيه مَعْمَر؛ إنما هو: الزُّهريُّ، عن أبي أُمامة بن سَهْل: أنَّ النبيَّ ﷺ. . .، مُرسَلٌ[٣].

٢٤٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه[٤] العَلاءُ بنُ هلال[٥]، عن طلحة بن زيد، عن الأوزاعيِّ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي قَتادة[٦]؛ قال: قَدِمَ وفد النَّجاشي على النبيِّ ﷺ، فقام النبيُّ ﷺ يخدمُهُم بنفسه، فقال أصحابه: نحن نكفيكَ يا رسول الله، قال: « **إِنَّهُمْ كَانُوا لأَصْحَابِنَا مُكْرِمِينَ؛ إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أُكَافِئَهُمْ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، وطلحةُ بن زيد ضعيفُ الحديث[٧].

= ابن هبيرة بصري عن أبي مكين بخبرٍ منكر ».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٧٧).

(٢) الشَّوكَةُ هنا: مرضٌ يسبِّب حُمرةً تعلو الوَجْه والجَسَد. انظر "النهاية" (٢/ ٥١٠).

(٣) قوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) في (ف): « روى ».

(٥) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "مكارم والأخلاق" (٣٦٧)، والصَّيداوي في "معجم الشيوخ" (٩٧)، والبيهقي في "الشعب" (٨٧٠٤)، وفي "دلائل النبوة" (٢/ ٣٠٧).

(٦) هو: الحارث بن رِبْعي.

(٧) قال البيهقي في الموضع السابق من "الشعب": « تفرَّد به طلحة بن زيد، عن الأوزاعي ».

٢٤٩١ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن أبي غَنِيَّة[٢]؛ قال: حدَّثنا الأعمَش، عن أبي سُفيان[٣]؛ قال: دخَلَ على عائِشَةَ صبيٌّ تَسيلُ[٤] مَنْخِراه دمًا، فقال رسولُ الله: «**مَا لِهَذَا الصَّبِيِّ يَا عَائِشَةُ؟**»، قالت: به العُذْرَةُ[٥]؛ قال: «**وَيْلَكُنَّ لَا تَقْتُلْنَ أَوْلَادَكُنَّ، أَيُّمَا امْرَأَةٍ اشْتَكَى صَبِيُّهَا العُذْرَةَ أَوْ وَجَعًا فِي رَأْسِهِ، فَلْتَأْخُذْ قُسْطًا هِنْدِيًّا**[٦]، **فَلْتَحْكُكْهُ**[٧] **بِمَاءٍ، ثُمَّ تَسْقِيهِ إِيَّاهُ**»، فأمَرَ عائشةَ ففعلت ذلك، فبَرَأَ؟

قال أبي: إنما يَروون عن أبي سفيان[٨]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٥٦٣).

(٢) في (ف): «ابن أبي عتبة»، وفي (ك): «ابن عيينة». وابن أبي غَنِيَّة هو: يحيى بن عبدالملك بن حميد. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣١٥ رقم ١٤٣٨٥) مقرونًا برواية أبي معاوية، كلاهما عن الأعمش، عن سفيان، عن جابر، به . وهذا إسناد أبي معاوية الآتي تخريجه في نهاية المسألة.

(٣) هو: طلحة بن نافع.

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادة: «يَسِيلُ» بالياء التحتية؛ لأنَّ المَنخِر مذكَّر، ولو حُمل على معنى «الأنف»، فهو أيضًا مذكَّر، لكن يخرَّج ما في النسخ بجعل «المَنخِرَين» في معنى «فتحتي الأنف» كأنه قال: تَسيلُ فتحتا أنفِه دمًا. انظر في الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر التعليق على المسألة رقم (٨١).

(٥) تقدم تفسيرها في التعليق على المسألة رقم (٢٤٧٦).

(٦) تقدم تفسيره في التعليق على المسألة رقم (٢٤٧٦).

(٧) في (ك): «فلتحكه».
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣١٥ رقم ١٤٣٨٥)، وعنده: «فتحكّه».

(٨) روايته بهذا الوجه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٢٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣١٥ رقم ١٤٣٨٥)، والبزار في "مسنده" (٣٠٢٤/ كشف الأستار)، جميعهم من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، وأبو يعلى في "مسنده"=

٢٤٩٢ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عُقبَة بن خالد[٢]، عن الصَّبَّاح بن يحيى، عن خالد بن أبي أُميَّة، عن عمرو بن حُرَيث، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ بَاعَ دَارًا، ثُمَّ لَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا في مِثْلِهَا؛ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ** »؟

قال أبي: يَروونَهُ عن عَمرو بن حُرَيث، عن أخيه سعيد بن حُرَيث[٣].

= (١٩١٢ و٢٠٠٩) من طريق جرير بن عبدالحميد، وأبو يعلى (٢٢٨٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٠٥) من طريق يعلى ومحمد ابنيّ عبيد، والحاكم (٤/ ٤٠٦) من طريق عيسى بن يونس، جميعهم عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، به .

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٧٣).

(٢) روايته أخرجها أبو سعيد الأشج في "جزئه" (٣٠)، والدارقطني في "الأفراد" (١٢٨/ ب/ أطراف الغرائب).
قال الدارقطني: « تفرَّد به عقبة بن خالد، عن الصباح بن يحيى، عن خالد بن أبي أمية، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن أبيه، وعن عمرو بن حريث.

(٣) من هذا الوجه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٦٧ رقم ١٥٨٤٢) من طريق عبدالله بن نمير، والدارمي (٢٦٦٧)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ"(١/ ٢٩٤)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٦٥ رقم ٥٥٢٦) من طريق أبي نعيم، وابن ماجه في "سننه" (٢٤٩٠)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٨٨)، والبيهقي في "الكبرى" (٦/ ٣٤) من طريق عبدالله بن عبدالمجيد، وأبو يعلى في "مسنده" (١٤٥٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٦٥) من طريق عفيف بن سالم، جميعهم عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن عبدالملك بن عمير، عن عمرو بن حريث، عن سعيد بن حريث، به .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٠٧ رقم١٨٧٣٩)، وابن ماجه في "سننه" (٢٤٩٠) من طريق وكيع، عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن عبدالملك بن عمير، عن سعيد بن حريث. ولم يذكر وكيع في إسناده: « عمرو بن حريث ». =

٢٤٩٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[(١)]، عن عليِّ بن زيد، عن أبي حُرَّة الرَّقاشي، عن عمِّه؛ قال: كُنتُ آخذًا بزِمام ناقةِ رسول الله ﷺ في أَوسَطِ أيام التَّشريق أَذودُ عنه الناس، فقال: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّقُوا اللهَ في النِّسَاءِ؛ فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٍ**[(٢)]».

= وذكر الذهبي في "الميزان" (١/ ٢١٢) هذا الحديث وعده من مناكير إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر.
وتابع إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر في روايته عن عبدالملك بن عمير: قيس بن الربيع، واختُلِف عنه: فأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٧٠٩) من طريق أبي الوليد هشام ابن عبدالملك، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٦٥) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحمَّاني، كلاهما عن قيس بن الربيع، عن عبدالملك بن عمير، عن عمرو بن حريث، عن سعيد بن حريث، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٩٠ رقم ١٦٥٠) من طريق أبي سعيد، عن قيس بن الربيع، عن عبدالملك بن عمير، عن عمرو بن حريث، عن سعيد بن زيد، به. قال الدارقطني في "العلل" (٦٦٢): «يرويه عبدالملك بن عمير، عن عمرو بن حريث، عن أخيه سعيد بن حريث، عن النبي ﷺ. ومن قال: عن سعيد بن زيد فقد وهم».
وأخرجه البيهقي في "الكبرى" (٦/ ٣٤) من طريق أبي حمزة محمد بن ميمون السكري، عن عبدالملك بن عمير، عن عمرو بن حريث، عن أخيه سعيد بن حريث، به.

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٠٠١)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٧٢ رقم ٢٠٦٩٥)، والدارمي في "مسنده" (٢٥٧٦)، وأبو داود في "سننه" (٢١٤٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦٧١)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٦٩ و١٥٧٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٥٣ رقم٣٦٠٩)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٠ و٨/ ١٨٢). وجاء لفظه مطولاً عند أحمد، ومختصرًا عند الباقين.

(٢) قال ابن الأثير: أي: أُسَراء، أو كالأُسَراء، والعاني هو: الأسيرُ، وكُلُّ من ذلَّ واستكانَ وخضع فقد عَنا، والمرأةُ عانيةٌ، وجمعها: عَوانٍ. "النهاية" (٣/ ٣١٤).

قيل: هل يُسمَّى أبو حُرَّة، ويُسمَّى عمُّهُ ؟

فقال: لا يُسمَّى أبو حُرَّة[(١)]، ولا عمُّه[(٢)]، ولا أعرفُ له[(٣)] إلا هذا الحديثَ الواحدَ.

٢٤٩٤ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عُلَيَّة، عن الجُرَيري[(٥)]، عن أبي السَّليل[(٦)]، عن أبي تَميمَة[(٧)]، عن رجلٍ من قومه؛ قال: لقيتُ رسول الله ﷺ وعليه إزارٌ من قُطنٍ[(٨)]، فقلت: عليك السَّلامُ يا رسول الله ، فقال:« **إِنَّ «عَلَيْكَ السَّلَامُ» تَحِيَّةُ المَيِّتِ، قُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ** ».

وسألتُه عن الإزار: أين أَتَّزِرُ ؟ فأَقْنَعَ ظَهرَه[(٩)]، وأخَذَ بعَظم ساقه، فقال:« **هَاهُنَا فَاتَّزِرْ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَهَاهُنَا - أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ - فَإِنْ أَبَيْتَ فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ** ».

---

(١) أبو حُرَّة: مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه، فقيل: حنيفة، وقيل: حكيم.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "التهذيب" (٤/ ٦٦٠):« أفاد ابن فتحون أن اسم عمِّه: عمر بن حمزة، وعزاه للبزَّار، قال: وسمَّاه البغوي: حِذْيَم بن حنيفة ».

(٣) أي: لِعَمِّ أبي حُرَّة.

(٤) في (ف):« وسئل ».

(٥) هو: سعيد بن إياس.

(٦) هو: ضُرَيْب بن نُقَيْر.

(٧) هو: طَريف بن مجالد. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٦٤ رقم ٢٠٦٣٦)، والترمذي في "جامعه" (٢٧٢١)، والنسائي في "الكبرى" (١٠١٥١ و١٠١٥٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٦٦ رقم ٦٣٨٩)، جميعهم من طريق خالد الحذاء، عن أبي تميمة الهجيمي، به.

(٨) في (أ) و(ش) و(ف):« قطر ».

(٩) أي: حَنَاه وطَأطَأه. والفعل « أقنع » من الأضداد، يقال: أقنَعَ رأسَهُ: إذا رفعه، وأقنَعَهُ: إذا نَكَسَه. انظر "الأفعال" لابن القوطية (ص ٥٨)، و"الأفعال" لابن القطَّاع (٣/ ١٢)، و"أساس البلاغة" للزمخشري (ق ن ع).

وسألتُه عن المعروف ؟ فقال: « لا تَحْقِرَنَّ مِنَ المَعْرُوفِ شَيْئًا، ولَوْ أَنْ تُعْطِيَ صِلَةَ الحَبْلِ، ولَوْ أَنْ تُعْطِيَ شِسْعَ[(١)] النَّعْلِ، ولَوْ أَنْ تُفْرِغَ دَلْوَكَ في إِنَاءِ المُسْتَسْقِي، ولَوْ أَنْ تُنَحِّيَ الشَّيْءَ عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ يُؤْذِيهِمْ، ولَوْ أَنْ تَلْقَى الرَّجُلَ فَتُسَلِّمَ عَلَيْهِ... »، فذكر الحديثَ.

قلتُ لأبي: يُسَمَّىٰ هذا الرجلُ من قومه ؟

قال: نعم؛ سمَّاه عبدُالوارث[(٢)]، عن الجُرَيرِي:

حدَّثنا أبي؛ قال: ثنا أبو مَعْمَر[(٣)]؛ قال: ثنا عبدالوارث، عن

---

(١) تقدم تفسيره في المسألة رقم (١٤٤٩/أ).

(٢) هو: ابن سعيد.

(٣) هو: المُقْعَد، واسمه: عبدالله بن عمرو بن أبي الحجَّاج التميمي، المِنْقَري. ولم نقف على روايته، لكن الحديث أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠١٤٩) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، عن أبيه، به.
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٨٦) من طريق جعفر بن عون، عن الجريري، به.
وأخرجه معمر في "جامعه" (١٩٤٦٣٤/ مصنف عبدالرزاق) عن سعيد الجريري، عن أبي تميمة قال: سلَّم أبو جُري علي النبيِّ ﷺ. هكذا جعل معمر هذا الحديث من مسند أبي تميمة. وأبو جُري هو: جابر بن سُلَيم. ومن طريق معمر أخرجه البيهقي في "الشعب" (٨٤٩٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٦٣-٦٤ رقم ٢٠٦٣٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٠٥) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٤٠٧٥)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٦٣ رقم ٦٣٨٤)، من طريق عبيدة الهجيمي، والنسائي في "الكبرى" (١٠١٥٠)، والطبراني (٧/ ٦٥ رقم ٦٣٨٦ و٦٣٨٧) من طريق المثنى بن سعيد أبي غفار، والطبراني (٧/ ٦٥-٦٦ رقم ٦٣٨٨) من طريق زيد بن هلال، ثلاثتهم عن أبي تميمة، به. قال المثنى: أبو جُري. وقال زيد بن هلال: سليم بن جابر. =

الجُرَيريِّ[(١)]، عن أبي السَّليل، عن أبي تَميمَة[(٢)]، عن جابر بن سُلَيم[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ.

٢٤٩٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن سُلَيم[(٤)] الطَّائفي، عن [عُبَيدالله][(٥)]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ

= وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٦٣ رقم ٢٠٦٣٣ و٢٠٦٣٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٠٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٨١)، والنسائي في "الكبرى" (٩٦٩٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٦٢-٦٣ رقم ٦٣٨٣) من طريق عقيل بن طلحة، والطيالسي في "مسنده" (١٢٠٨)، والبخاري في "الأدب المفرد" (١١٨٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٨٥)، والنسائي في "الكبرى" (٩٦٩٢ و٩٦٩٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢١) من طريق قرة بن موسى، كلاهما (عقيل وقرة)، عن أبي جُري الهجيمي، وأحمد (٥/ ٦٣ رقم ٢٠٦٣٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٠٦) تعليقًا، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٨٢)، والنسائي في "الكبرى" (٩٦٩١) من طريق عبدربه الهجيمي، عن جابر بن سليم أو سليم بن جابر، والدولابي في "الكنى" (١/ ٦٦) من طريق محمد بن سيرين، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٨٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩٦٩٤) من طريق سهم بن معتمر، كلاهما (محمد وسهم)، عن جابر بن سُلَيم.

(١) من قوله: « حدَّثنا أبي . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) في (أ) و(ش): « تميم ».

(٣) قوله: «ابن سليم» سقط من (ش).

(٤) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٢٨٧)، وفي "العلل الكبير" (٣٣٩)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٠١)، والدارقطني في "الأفراد" (١٩١/ ب/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٥٩).
قال الترمذي: « حديث ابن عمر حديثٌ غريب، لا نعرفه من هذا الوجه إلا من حديث يحيى بن سليم ». وقال الدارقطني في "الأفراد: « تفرَّد به يحيى بن سُليم ».

(٥) هو: ابن عمر العُمَري. وقد وقع في جميع النسخ: « عبدالله »، والتصويب من مصادر التخريج.

قال: « مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ مِنْهُ، ولا يَتَّخِذْ[(١)] خُبْنَةً[(٢)] » ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَر [(٣)].

٢٤٩٦ - وسُئِلَ[(٤)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو ثابت محمَّدُ بنُ عُبَيدالله، عن عبدالعزيز الدَّراوَرْدي[(٥)]، عن عُبَيدالله[(٦)]، عن نافع، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « ولا ينخا ».

(٢) الخُبْنَةُ: مَعْطِفُ الإِزار، وطَرَفُ الثَّوب، والمراد: ألا يأخذَ منه في ثوبه. انظر "النهاية" (٢/ ٩).

(٣) سأل أبو داود الإمام أحمد عن هذا الحديث ؟ قال أبو داود: « فانتهرني ! استضعافًا للحديث ». انظر "مسائل أبي داود" (١٩٢٧). وقال الترمذي في الموضع السابق من "العلل الكبير" : « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: «يحيى بن سليم يروي أحاديث عن عبيدالله يهم فيها، وكأنه لم يعرف هذا إلا من حديث يحيى بن سليم ». وترجم الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٨٥) ليحيى بن سليم هذا، وقال: « لكنه أخطأ في أحاديثَ، منها. . . »، فذكر هذا الحديث، ثم قال: «لم يسنده عن النبيِّ ﷺ غيرُ يحيى، والباقون رَوَوه عن ابن عمر، عن عمر، قولَهُ ».
وروى البيهقي في "سننه" (٩/ ٣٥٩) عن المفضل بن غسان قال: « وذُكر لأبي زكريا يحيى بن معين حديث يحيى بن سليم الطَّائفي، عن عبيدالله - في الرجل يمرُّ بالحائط فيأكل منه -، قال: هذا غلط ».
وذكر الشافعي في "الأم" (٢/ ٢٤٥-٢٤٦) أن هذا الحديث لا يثبت .
تنبيه: ذكر الحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٣٤): أن الشيخين أخرجا هذا الحديث، وهو وهَمٌ منه رحمه الله .

(٤) في (ت) و(ك): « سئل » بلا واو. وفي (ف): « وسألت » !.

(٥) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٦) هو: ابن عمر العُمَري. كذا في جميع النسخ: « عبيدالله »، وقد أخرجه البزار في "مسنده" (١١٨٩/ كشف الأستار) من طريق محمد بن سنان، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٥٠) من طريق وهب بن جرير، كلاهما عن عبدالله بن عمر، عن نافع، به. وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٩٤) من طريق =

ابن عمر؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُهدَمَ[١] الآجامُ[٢]؛ قال: « إِنَّمَا هِيَ زِينَةُ الدُّنْيَا » ؟

قال أبو زرعة: « هكذا قال أبو ثابت ! وإنما هو: عبدالله بن[٣] نافع»؛ يعني: عن نافع[٤]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

٢٤٩٧ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن مهديٍّ[٥]، والفِرْيابيُّ[٦]، عن الثَّوري، عن عُبَيدالله، عن نافع، عن ابن

= وهب بن جرير وإسحاق بن محمد الفروي، كلاهما عن العُمَري، عن نافع، به. هكذا قال الطحاوي: « العُمَري » ولم يسمِّه. ومن طريق أبي نعيم أخرجه الذهبي في "السير" (٦/ ٣٠٧)، وفي "تذكرة الحفَّاظ" (٣/ ١٠٩٨)، لكن جاء في "السِّير": « عُبَيدالله بن عمر ».

(١) كذا في (ت)، ولم تنقط الياء في بقية النسخ. وتذكير الفعل هنا جائز وإن كان التأنيث أولى؛ لأن فاعله جمع تكسير، وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).

(٢) الآجامُ: جمع أُجُم، وهو الحِصْنُ. انظر "المصباح المنير" (أ ج م/ ١/ ٦).

(٣) في (أ) و(ش): «من» بل: «بن»، وكانت في (ت): «بن» ثم أُصلحت إلى: «من» أيضًا.

(٤) قوله: « عن نافع » سقط من (ك). ورواية نافع بهذا الوجه أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٩٤) من طريق ابن أبي مريم، وأيضًا (٤/ ١٩٤)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٦٤) من طريق أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣١١-٣١٢) من طريق يعقوب بن محمد الزهري، ثلاثتهم عن عبدالعزيز الدَّراوردي، عن عبدالله بن نافع، عن نافع، به .

(٥) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ١٠١)، والقزويني في "تاريخ قزوين" (١/ ٢١٥).

(٦) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٦٢٦١)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٣٦). وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٨٢) من طريق معاوية بن هشام، وابن شبَّة في "تاريخ المدينة" (١/ ٩) من طريق علي بن أبي بكر، كلاهما عن سفيان الثوري، عن عبيدالله، به. =

عمر؛ قال: لم يُقَصَّ[1] على عهد رسول الله ﷺ، ولا أبي بكر، ولا عمر؛ إنما هو شيءٌ بعد[2] قَتْلِ عثمان؟

قال أبو زرعة: حدَّثنا أبو نُعَيم[3]، عن سفيان، عن عُبَيدالله، عن نافع[4]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[5].

٢٤٩٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو سعيدٍ محمَّدُ بنُ أسعد[6]، عن زهير[7]، عن عُبَيدالله[8] بن عمر، عن نافع، عن ابن

= وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٧٥٤) من طريق وكيع، عن العمري، عن نافع، عن ابن عمر، به . قال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (٣/ ١٨٤): « هذا إسناد فيه العمري وهو ضعيف، واسمه عبدالله بن عمر ». هكذا سمى البوصيري: العمري عبدالله بن عمر، وكذلك جعله المزي في "تحفة الأشراف" (٧٧٣٨) في مسند عبدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

(١) القَصُّ: هو البيان. والقاصُّ: هو الذي يأتي بالقِصَّة على وجهها، كأنه يتتبَّع معانيَها وألفاظَها، يقوم بذلك على سبيل وَعْظ الناس وإخبارهم بما مضى لِيَعتَبِروا. انظر "النهاية" (٤/ ٧٠-٧١)، و"لسان العرب" (٧/ ٧٤-٧٦).

(٢) في (ش): « شيء بعد شيء ».

(٣) هو: الفضل بن دُكَيْن.

(٤) ضبب عليها في (ف).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٩٣) من طريق عبدة بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، به مرسلاً.
وقوله: « مرسل » في كلام أبي زرعة: منصوبٌ على أنه حالٌ، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٠١٩/كشف الأستار)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٥٠٣ و٥٠٤ رقم ٧٩٥ و٧٩٦ و٧٩٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٢٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٠). وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٠٩) من طريق أسيد بن زيد الجمال، عن زهير بن معاوية، به .

(٧) هو: ابن معاوية.

(٨) في (ف): « عبدالله ».

عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ شِفَاءٌ؛ فَفِي شَرْطَةِ حَجَّامٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ حَبَّاتٍ سُودٍ، أَوْ لَذْعَةٍ[1] مِنْ نَارٍ تُوَافِقُ دَاءً، ومَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ» ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَر [2].

٢٤٩٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ أبي زائدة[3]؛ قال: حدَّثني عُبَيدالله[4]، عن سعيد المَقبُري، عن جُرَيج؛ قال: قلتُ لابن عُمَرَ: رأيتُكَ تُصفِّرُ لحيتَك! قال: إني[5] رأيتُ رسول الله ﷺ يُصفِّر...، وذكر الحديثَ؟

قال أبو زرعة: ابنُ أبي زائدة يَهِمُ فيه؛ قال ابنُ أبي زائدة: جُرَيج، وقال غيره: عُبَيد بن جُرَيج [6].

---

(١) في (ت): «سوداء ولذعة»، وفي (ف): «سوداء أو لذغة».

(٢) يعني بهذا الإسناد، وإلا فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٦٨٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٢٠٥) من طريق عاصم بن عمر بن قتادة، عن جابر بن عبدالله، نحوه. وأخرجه البخاري (٥٦٨٠ و٥٦٨١) من طريق سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «الشِّفاءُ في ثلاثٍ: في شَرطَة مِحْجَم، أو شَرْبَة عَسَل، أو كيَّةٍ بنار، وأنا أنهى أمَّتي عن الكيِّ».

(٣) هو: يحيى بن زكريا.

(٤) هو: ابن عمر العُمَري.

(٥) في (ت) و(ك): «أبي».

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٠٤٠) عن عبيدالله العمري، عن سعيد المقبري، عن عبيد بن جريج، عن ابن عمر.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٣٨ و٤/ ١٧٩) من طريق حماد بن سلمة وعبدالله بن نمير، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٠٣٨)، وابن ماجه في "سننه" (٣٦٢٦) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، والنسائي في "سننه" (١١٧ و٢٧٦٠ =

٢٥٠٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه موسى بن خَلَف[١]، عن يحيى بن أبي كثير، عن يَعيش مولى ابن الزُّبَير[٢]، عن الزُّبَير: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الأُمَمِ قَبْلَكُمْ: الحَسَدُ والبَغْضَاءُ، هِيَ الحَالِقَةُ، لَا أَقُولُ: تَحْلِقُ الشَّعْرَ، ولكِنْ تَحْلِقُ الدِّينَ، والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لا تَدْخُلُوا**[*] **الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، ولَا تُؤْمِنُوا**[*] **حَتَّى تَحَابُّوا،**

= و٢٩٥٠) من طريق عبدالله بن إدريس، أربعتهم عن عبيدالله العمري، به.

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ١٧-١٨ رقم ٤٦٧٢)، والبيهقي في "الشعب" (٥٩٨٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن عبيدالله بن عمر العمري، عن سعيد المقبري، عن جريج أو ابن جريج، عن ابن عمر. هكذا بالشكِّ.

وأخرجه مالك في "الموطأ" (١/ ٣٣٣) من طريق سعيد المقبري، عن عبيد بن جريج، عن ابن عمر. ومن طريق مالك أخرجه البخاري في "صحيحة" (١٦٦ و٥٨٥١)، ومسلم (١١٨٧).

وأخرجه الحميدي في "المسند" (٦٥١) من طريق محمد بن عجلان، والنسائي في "سننه" (١١٧ و٢٧٦٠ و٢٩٥٠) من طريق ابن جريج، وأيضًا (٢٧٦٠) من طريق ابن إسحاق، ثلاثتهم عن سعيد المقبري، عن عبيد بن جريج، عن ابن عمر. وأخرجه مسلم أيضًا (١١٨٧) من طريق يزيد بن قُسيط، عن عبيد بن جريج، عن ابن عمر.

(١) لم نقف على رواية موسى بن خلف على هذا الوجه، ولكن أخرجه البزار في "مسنده" (٢٢٣٢) من طريق خلف بن موسى بن خلف، عن أبيه موسى بن خلف، عن يحيى بن أبي كثير، عن يَعيش بن الوليد مولًى لابن الزبير، عن ابن الزبير، به. هكذا جعله من مسند ابن الزبير.

قال البزار: «وهذا الحديث خالف موسى بن خلف في إسناده: هشامٌ صاحب الدَّستوائي، فرواه هشام، عن يحيى، عن يعيش بن الوليد، عن مولى الزبير، عن الزبير، وقال موسى: عن يحيى، عن يعيش مولى ابن الزبير، عن ابن الزبير، وهشامٌ أحفظ».

(٢) في (ش): «مولى ابن أبي الزبير».

(*) كذا صحَّت الرواية: «لا تدخلوا» و«لا تؤمنوا»، و«لا» في الموضعين نافية وليست ناهية، فالفعلان بعدها مرفوعان، وليسا مجزومَين، وهما من الأمثلة =

أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِمَا يُثَبِّتُ ذَلِكُمْ ؟ أَفْشُوا السَّلامَ بَيْنَكُمْ » ؟

قال أبو زرعة: رواه عَليُّ بن المُبارك[(١)]، وشَيبان[(٢)]، وحَربُ بنُ شدَّاد[(٣)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن يَعيش بن الوليد بن هشام؛ أنَّ

= الخمسة، لكنَّ حذف نون الرفع من الأمثلة الخمسة بلا ناصب ولا جازم، ولا نون توكيد ولا نون وقاية: لغةٌ صحيحة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم(١٠١٥).

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ١٦٧ رقم ١٤٣١) عن أبي عامر عبدالملك بن عمرو العقدي، عن علي بن المبارك، به.
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٦٦٩) من طريق أبي خيثمة، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٦٦) من طريق إسحاق بن راهويه، كلاهما عن أبي عامر العقدي، عن علي بن المبارك، به. لكن جاء في إسناد المروزي: أن مولى لآل الزبير حدَّثه؛ أن النبيِّ ﷺ حدثه، ولم يذكر الزبير.

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ١٦٤-١٦٥ رقم ١٤١٢)، والشاشي في "مسنده"(٥٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ١٢٠) من طريق يزيد بن هارون، عن شيبان وهشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش بن الوليد، عن الزبير. وفي إسناد ابن عبدالبر: وزاد شيبان: عن مولى الزبير، عن الزبير. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٧٣٥) من طريق يزيد بن هارون، عن شيبان ، عن يحيى بن أبي كثير، عن بعض بني الوليد، عن مولى للزبير، عن الزبير. وأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (٩٧)، والشاشي (٥٤) من طريق عبيدالله بن موسى، عن شيبان بن عبدالرحمن، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش ابن الوليد بن هشام قال: حُدثت عن الزبير بن العوام.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٦٧ رقم ١٤٣٠)، والترمذي في "جامعه" (٢٥١٠)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٦٥)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٢٣-٢٢٤).
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٩٠) عن حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش بن الوليد بن هشام، عن مولًى للزبير، عن النبي ﷺ. هكذا مرسلاً بلا ذكر الزبير، لكن أخرجه البيهقي في "الشعب" (٨٣٧٣) من طريق الطيالسي متصلاً بذكر الزبير. =

مولًى لآل[1] الزُّبَير حدَّثه؛ أن الزُّبَير حدَّثه، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: والصَّحيحُ[2] هذا، وحديثُ موسى بن خَلَف وَهَمٌ[3].

٢٥٠١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثِ إسحاق بن سُلَيمان[4]، عن معاوية بن يحيى[5]، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن عمر؛ قال: سمع النبيُّ ﷺ رجلاً يقول لرجل: تعالَ حتى[6] أُقامِرَكَ، فأمره أن يتصدَّق؟

= وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٦٧ رقم ١٤٣٢) من طريق رباح بن يزيد الصنعاني، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش بن الوليد، عن مولًى للزبير، عن الزبير.
لكن أخرجه معمر في "جامعه" (١٩٤٣٨/ مصنف عبدالرزاق) عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش بن الوليد، رفعه إلى النبي ﷺ.

(١) في (ف): «مولى آل». (٢) في (ت) و(ك): «الصحيح» بلا واو.

(٣) قال الترمذي في الموضع السابق: «هذا حديث قد اختلفوا في روايته عن يحيى بن أبي كثير. فروى بعضهم عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش بن الوليد، عن مولى الزبير، عن النبيِّ ﷺ، ولم يذكروا فيه: عن الزبير».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥٤٤) الاختلافَ فيه، ثم قال: «والقولُ قول حرب ابن شدَّاد ومن تابعه عن يحيى».

(٤) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٢٢٧)، ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠٠).

(٥) هو: الصَّدَفي أبو رَوح. وقد أخرج روايته ابن عدي في الموضع السابق من "الكامل" في معرض الأحاديث التي تُنتقَد عليه.

(٦) قوله: «حتى» سقط من (ف).

قال أبو زرعة: رواه عُقَيل[(١)]، ومَعْمَر[(٢)] والأوزاعيُّ[(٣)] وغيرهم[(٤)]، عن الزُّهري، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن[(٥)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أُقَامِرْكَ؛ فَلْيَتَصَدَّقْ**».

٢٥٠٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه حَفْص بن عمر الحَوْضيُّ؛ قال: حدَّثنا أبو الغُصْن الدُّجَيْن[(٦)] بن ثابت[(٧)]، عن أسلم مولى عمر؛ قال: كنَّا نقول لعمر: حدِّثنا عن النبيِّ ﷺ؛ يقول: إني أخشى أن أَزيدَ أو أَنقُصَ[(٨)]، وقد سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»؟

---

(١) هو: ابن خالد. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٣٠١).

(٢) في (ك): «ويعمر». ورواية معمر أخرجها البخاري في "صحيحه" (٤٨٦٠ و٦٦٥٠)، ومسلم (١٦٤٧).

(٣) هو: عبدالرحمن بن عمرو. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦١٠٧)، ومسلم (١٦٤٧).

(٤) منهم: يونس بن يزيد. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٦٤٧).

(٥) هو: حميد بن عبدالرحمن بن عوف الزهري.

(٦) في (ك): «الرجين».

(٧) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٦ رقم ٣٢٦) من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٩)، العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٤٦)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٩٤)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٠٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ١٠٧) من طريق مسلم بن إبراهيم. وأبو يعلى أيضًا (٢٦٠)، وابن عدي (٣/ ١٠٦) من طريق وكيع، والطبراني أيضًا (٣) من طريق حجاج بن نصر، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (٣٢٧)، ومن طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٥٤-٥٥) من طريق بشر بن محمد بن أبان، جميعهم عن الدجين بن ثابت، به .

(٨) في (ت) و(ف) و(ك): «أزيد وأنقص».

قال أبو زرعة: كان الدُّجَيْنُ يحدِّثُ عن مولًى لعمر بن عبدالعزيز، فلُقِّنَ: أسلَم مولى عمر، فتَلَقَّن، ثم لُقِّنَ: عن عمر، عن النبيِّ ﷺ، فتلَقَّن[1].

٢٥٠٣ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن [هاشم][2] بن عبدالواحد - أبو[3] بِشْر [الجَشَّاشُ][4]- قال يزيد - يعني: ابن عبدالعزيز - عن

---

(١) ونقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٤٥) عن أبي زرعة قوله: «الدُّجَين يحدِّث عن مولًى لعمر بن عبدالعزيز، فلُقِّن: أسلم مولى عمر، فتلَقَّن، ثم لُقِّن: عن عمر، عن النبيِّ ﷺ، فتَلَقَّن».
وذكر البرذعي (٤٣٧-٤٣٨) أنه سأل أبا زرعة عن الدُّجين [في المطبوع: "هذا"]؟ فقال أبو زرعة: «كان مرَّةً يقول: حدثنا مولًى لعمر بن عبدالعزيز، ثم قال بعدُ: أسلم مولى عمر رضي الله عنه». ويبدو أن عمدة أبي زرعة على ما رواه عليُّ بن المديني؛ قال: سمعتُ عبدالرحمٰن - يعني: ابن مهدي - وسُئل عن دُجَين بن ثابت الذي يَروي عنه، عن أسلم مولى عمر؟ فقال عبدالرحمٰن: قال لنا أول مرَّة: حدَّثني مولًى لعمر ابن عبدالعزيز، فقلنا له: إن مولًى لعمر لم يُدرك النبي ﷺ، فتركه، فما زالوا يلقِّنونه حتى قال: أسلم مولى عمر بن الخطاب، ثم قال لي عبدالرحمٰن: فلا نعتدُّ به. قال: وكان يتوهَّمه فلا يدري ما هو؟ ويقول: مولًى لعمر بن عبدالعزيز. اهـ. من الموضع السابق من "الجرح والتعديل".
وأخرج هذه الحكاية البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٥٧-٢٥٨)، و"الصغير" (٢/ ١١٧-١١٨) مختصرة.

(٢) في جميع النسخ: «هشام»، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٩/ ١٠٦ رقم٤٤٧)، و"التاريخ الكبير" (٨/ ٢٣٤-٢٣٥ رقم٢٨٣٤)، وغيرهما.

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أبي»؛ لأنَّه بدلٌ مما قبله، لكن يخرَّج ما في النسخ على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: «هو».

(٤) في جميع النسخ: «الحشاش» بالحاء، والتصويب من "الجرح والتعديل"، و"التاريخ الكبير". وضبطه ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٢/ ٣٦١)، فقال: «بفتح الجيم، والشين المعجمة المشدودة، وبعد الألف معجمة أخرى».

الأعمَش، عن عِكرمَة، عن ابن عباس؛ قال - ولا أعلمُه إلا قد قال: قال رسولُ الله ﷺ -: « مَنِ اسْتَمَعَ حَدِيثَ قَوْمٍ يَفِرُّونَ(١) بِهِ مِنْهُ، صُبَّ في أُذُنَيْهِ الآنُكُ(٢) يَوْمَ القِيَامَةِ(٣) ».

قال أبو زرعة: قد أفسدَهُ أبو بكر بنُ عَيَّاش؛ يقول: عن الأعمَش، عن رجلٍ، عن عِكرمَة.

ورواه أبو يحيى الحِمَّاني(٤)، عن الأعمَش، عن رجلٍ، عن عِكرمَة، عن ابن عباس، ولم يرفَعْه(٥).

---

(١) في (ت) و(ك): « يقرون ».

(٢) الآنُكُ: هو الرَّصَاصُ الأبيض، وقيل: الأسود، وقيل: هو الخالص منه. "النهاية" (١/ ٧٧). وهو لفظ فارسيٌّ معرَّب. انظر "معجم المعرَّبات الفارسيَّة في اللغة العربية" للدكتور محمد ألتونجي (ص ٢١).

(٣) قوله: « يوم القيامة » سقط من (ت) و(ك).

(٤) هو: عبدالحميد بن عبدالرحمٰن.

(٥) في (ف): « فلم يرفعه »، وفي (ت): « فلم يعرفه »، وفي (ك): « ولم يعرفه ».
وهذا الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٠٤٢) من طريق سفيان بن عيينة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا، وفيه زيادة: « من تحلَّم بحُلْم... »، و« من صَوَّر صُورةً... »، ثم قال: « قال سفيان: وَصَلَه لنا أيوب. وقال قتيبة: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن عكرمة، عن أبي هريرة؛ قوله: « من كذَبَ في رُؤياه ». وقال شعبة: عن أبي هاشم الرُّماني: سمعت عكرمة: قال أبو هريرة قولَه: « من صَوَّر صُوَّرة، ومن تحلَّم، ومن استَمَع ». حدثنا إسحاقُ، حدثنا خالد [هو: الواسطي]، عن خالد [هو: الحذاء]، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: « من استَمَع، ومن تحلَّم، ومن صَوَّر... » نحوه. تابعه هشام، عن عكرمة، عن ابن عباس، قوله ».

٢٥٠٤ - وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه محمَّد بن مُصَفى، عن بَقِيَّة[٢]، عن رافع - أو رُوَيْفِع[٣] -، عن أبي الزُّبَير[٤]، عن جابر؛ قال: قال[٥]: لا تَقُصُّوا الأَظْفارَ في أَرضِ العَدُوِّ؛ فَإِنَّه أشدُّ للقبضَة، وأَحَلُّ للعُقْدَة؟

قال أبو زرعة: «هذا حديثٌ مُنكَرٌ»؛ وأَبى أن يُحَدِّثَ به.

٢٥٠٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالله بن نُمَير[٦]، عن هاشم بن هاشم، عن عائِشَة بنت سعد، عن سعد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ، عَجْوَةً؛ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ اليَوْمَ سَمٌّ ولا سِحْرٌ**»؟

---

(١) كتب ناسخ (ف) في الهامش: «في الأصل مكرر: سئل أبو زرعة».

(٢) هو: ابن الوليد.

(٣) في (ف): «أو ريفع».

(٤) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٥) كذا في جميع النسخ، وإن لم يكن هناك سقطٌ أو تكرار، فإنَّه يحتمل وجهين:
الأول: أنَّ «قال» الأولى لأبي الزبير، والثانية لجابر، والمراد: قال أبو الزبير قال جابر.
والثاني: أن يكون هذا من قبيل الحديث المرفوع حكمًا، والمراد: «قال جابر: قال النبي ﷺ»؛ قال الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر" (ص١٠٨): «وقد يقتصرون على القول مع حذف القائل، ويريدون به النبي ﷺ، كقول ابن سيرين عن أبي هريرة، قال: قال: تقاتلون قومًا ... وفي كلام الخطيب أنه اصطلاح خاصٌّ بأهل البصرة». اهـ.

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٨١ رقم ١٥٧١)، والمحاملي في "أماليه" (١٤).

وسمعتُ[١] **أبا زرعة يقول**: هكذا قال ابن نُمَير ! وقال مروان بن معاوية[٢] وأبو أسامة[٣] وأبو ضَمْرَة[٤]: عن هاشم بن هاشم، عن عامر[٥] بن سعد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، وهو الصَّحيحُ[٦].

٢٥٠٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عليُّ بن هاشم بن

---

(١) في (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٤٤٥ و٥٧٦٨)، ومسلم (٢٠٤٧).

(٣) هو: حماد بن أسامة. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٧٦٩)، ومسلم (٢٠٤٧).

(٤) هو: أنس بن عياض. وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٧٠).

(٥) قوله: « عن عامر » سقط من (ك).

(٦) ذكره الدارقطني في "العلل" (٦١٠)، وقال: « يرويه هاشم بن هاشم، واختُلف عنه: فرواه أبو أسامة، عن هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن سعد، وخالفه ابن نمير، فرواه عن هاشم، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها، وكلاهما ثقةٌ، ولعل هاشمًا سمعه منهما، والله أعلم ».
ولكنَّ عبدالله بن نمير تفرَّد بروايته عن هاشم، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها، وخالفه جمع من الرُّواة غير أبي أسامة، منهم من ذكره أبو زرعة، وهما مروان بن معاوية، وأبو ضمرة أنس بن عياض، ومنهم: أحمد بن بشير عند البخاري (٥٧٧٩)، وأبو بدر شجاع بن الوليد عند مسلم (٢٠٤٧)، ومنهم: مكي بن إبراهيم عند أبي يعلى في "مسنده" (٧١٧)، وأبي عوانة في "المستخرج" (٥/ ١٩٠).
وقال البزار في "مسنده" (٣/ ٣٣٦) بعد أن أخرج الحديث من طريق شجاع بن الوليد، عن هاشم بن هاشم، به؛ قال: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه إلا هاشم بن هاشم، وقد اختُلف على هاشم ابن هاشم، فرواه بعضهم: عن هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، ورواه بعضهم: عن هاشم بن هاشم، عن عائشة بنة سعد، عن أبيها، ورواه بعضهم: عن هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن خالد بن سعد، فأخطأ فيه؛ لأنا لا نعلم لسعد ابنًا يقال له خالد ».

البَرِيد[١]، عن الأعمَش، عن أبي إسحاق[٢]، عن مُصعَب بن سعد، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **عَلَى كُلِّ خَلَّةٍ يُطْبَعُ المُؤْمِنُ، إِلَّا الخِيَانَةَ والكَذِبَ** » ؟

قال أبو زرعة: هذا يُروى عن سعد، موقوفً[٣].

٢٥٠٧ - وسُئِلَ[٤] أبو زرعة عن حديثٍ رواه قَبِيصَة[٥]، وثابتُ بنُ

---

(١) في (ت): « البرتد »، وفي (ك): « اليزيد ». وروايته أخرجها أبو عبدالله الدورقي في "مسند سعد" (٦٥)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (١٤٤)، وفي "الصمت" (٤٧٢)، والبزار في "مسنده" (١١٣٩)، وأبو يعلى (٧١١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٩٧)، وفي "الشعب" (٤٤٦٩).

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٣) من هذا الوجه أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف"(٢٥٥٩٥ و٣٠٣٣٠) من طريق الثوري، وابن المبارك في "الزهد" (٨٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٩٧) من طريق شعبة، كلاهما عن سلمة بن كهيل، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، موقوفًا . وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٤١) من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، عن سلمة بن كهيل، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، مرفوعًا.
قال ابن عدي: « هذا الحديث لا أعرفه إلا من هذا الطريق، ورواه أيضًا علي بن هاشم، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ ». قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث قد يُروى عن سعد من غير وجه موقوفًا، ولا نعلم أحدًا أسنده إلا علي بن هاشم، عن الأعمش، عن أبي إسحاق بهذا الإسناد ».
رجَّح الموقوفَ الدارقطنيُّ في "العلل" (٦٠٢)، والبيهقيُّ كما في الموضع السابق.
وقول أبي زرعة: « موقوفً » منصوبٌ على الحال، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) روى هذا النص ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٨/ ٢١٧) من طريق محمد بن أحمد بن الفضل بن شهريار، عن عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، به .

(٥) هو: ابن عقبة.

محمَّد، ووَكيعٌ، وأبو نُعَيم، عن الثَّوري، فاختَلَفوا :

فقال قَبِيصَة[1] : عن الثَّوري، عن عبدالملك بن أبي بشير، عن عبدالله بن أبي المُساوِر، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَيْسَ المُؤْمِنُ بِالَّذِي يَشْبَعُ وجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ** ».

وقال ثابت: عن الثَّوري، عن عبدالملك، عن عبدالله بن المِسْوَر، عن ابن عباس.

وقال وَكيع[2] : عن سُفيان، عن عبدالملك، عن عبدالله بن المِسْوَر، عن ابن عباس[3].

وقال أبو نُعَيم[4] : عن الثَّوري، عن عبدالملك، عن عبدالله بن

(١) روايته أخرجها هنَّاد في "الزهد" (١٠٤٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٨/ ٢١٧). وجاء عند هناد: « عبدالله بن المساور ».
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٩٦) تعليقًا، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٦٧)، وتمَّام في "فوائده"(١٢٧٠/ الروض البسام)، والبيهقي في "الشعب" (٩٠٨٩) من طريق أبي أحمد محمد بن عبدالله الزبيري، عن سفيان، عن عبدالملك ابن أبي بشير، عن عبدالله بن أبي المساور، به .

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٨٧٤/ طبعة اللحيدان)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٨/ ٢١٥-٢١٦). وجاء عنده: « عبدالله بن مساور ». وعند ابن أبي شيبة: « عبدالله بن المسور ».

(٣) من قوله: « وقال وكيع . . . » إلى هنا سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

(٤) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٩٥) تعليقًا، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٣٤٧)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١١٩ رقم ١٢٧٤١). وجاء عند الطبراني: « عبيدالله بن المساور ».
وتابع أبا نعيم في روايته على هذا الوجه: =

مُساوِر، عن ابن عباس[١] ؟

قال أبو زرعة:« وَهِمَ ثابتٌ فيما قال ! وأبو نُعَيم أثبتُ في هذا الحديث من وَكيع »؛ كأنَّه حَكَم لأبي نُعَيم .

٢٥٠٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عمرو بن محمَّد[٢]؛ قال: حدَّثنا النَّضْر بن إسماعيل البَجَلي، عن طلحة[٣]، عن عَطاء[٤]، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ:« **إِذَا بَعَثْتُمْ إِلَيَّ بَرِيدًا**[٥]، **فَابْعَثُوا حَسَنَ الوَجْهِ، حَسَنَ الاسْمِ** » ؟

= عبدالرزاق، وروايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (٦٩٤).
ومحمد بن كثير، وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (١١٢)، والبيهقي في "الشعب" (٣١١٧ و٥٢٧٢).
وعمر بن عبيد، وروايته أخرجها المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٦٢٩).
وعبدالرحمٰن بن مهدي، وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٢٦٩٩).
ومحمد بن يوسف الفريابي، وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٩٥) تعليقًا، والبيهقي في "السنن الكبرى"(١٠/ ٣)، وفي "الشعب" (٥٢٧٢).
والمؤمل بن إسماعيل، وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٨/ ٢١٦).
وجاء عند الطحاوي: «عبدالله بن المساور، أو ابن أبي المساور ».
وعبدالله بن الوليد، وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٩٥) تعليقًا.

(١) من قوله:« وقال أبو نعيم . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.
(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٠٧).
(٣) هو: ابن عمرو المكيُّ.
(٤) هو: ابن أبي رَباح.
(٥) في (ف):« بريد ». وقال في "العين" (٨/ ٢٩): « البريد: الرسولُ المُبْرَدُ على =

قال أبو زرعة: هو: طلحةُ، عن عَطاء، مُرسَلٌ[(١)].

٢٥٠٩ - وسُئِلَ[(٢)] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه الأسودُ بن عامر[(٣)]، عن أبي بكر بن عَيَّاش، عن عبدالملك بن أبي سُلَيمان، عن عَطاء[(٤)]، عن صفوان بن يَعْلى بن أُمَيَّة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ سَتِيرٌ**[(٥)]؛ **إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَلْيَسْتَتِرْ ولَوْ بِشَيْءٍ** » ؟

قال أبو زرعة: لم يصنع فيه أبو بكر بن عَيَّاش شيئًا، وكان أبو بكر في حفظه شيءٌ؛ والحديثُ حديث الذي[(٦)] رواه زهير[(٧)]، وأسباط بن

= دوابِّ البريد، وإبرادُهُ: إرسالُهُ، وقال الراجز:

رأَيتُ للمَوْتِ رسولاً مُبْرَدَا

ويروى عن النبي ﷺ؛ أنه قال: « إذا أَبرَدتُّم إليَّ بريدًا، فاجعلوه حسَنَ الوجه، حسَنَ الاسم»، وقال بعض العرب: الحُمَّى: بريد الموت، أراد أنها رسولُ الموت تُنْذِر به». اهـ. وانظر "تهذيب اللغة" (١٤/ ٧٥)، و"اللسان" (٣/ ٨٦).

(١) كذا في جميع النسخ، من غير ألف، ويحتمل النصب على أنه حالٌ مؤكِّدة لمضمون الجملة قبله، والرفع على أنه خبرٌ ثانٍ للمبتدأ «هو»، انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٤)، وأجاب عنها أبو حاتم، وفيها قوله: « ليس بذاك».

(٣) هو: شاذان، وقد تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٤).

(٤) هو: ابن أبي رَباح .

(٥) فيها ضبطان: «سَتِير» - كـ«رَحيم»- «فَعِيل» بمعنى فاعل، و«سِتِّير» - كـ«صِدِّيق» - «فِعِّيل» بمعنى «فاعل» أيضًا. انظر الكلام عليهما في التعليق على المسألة رقم(٢٤).

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « والحديث هو الحديثُ الذي »، ويخرَّج ما هنا على مذهب الكوفيين في جواز من إضافة الشي إلى صفته. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٠٥).

(٧) هو: ابن معاوية. وتقدم تخريج روايته في التعليق على المسألة رقم (٢٤).

محمد[(١)]، عن[(٢)] عبدالملك، عن عَطاء، عن يَعْلى بن أُمَيَّة، عن النبيِّ ﷺ.

٢٥١٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه مُعاذ بن هشام، عن أبيه[(٣)]، عن قَتادة، عن زُرارَة[(٤)]، عن أبي الحَكَم[(٥)]، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: لا تقتُلوا الضِّفْدِعَ؛ فإن صوتَه الذي تسمعون تسبيحٌ.

ورواه يحيى القطَّان[(٦)]، عن هشام، عن قَتادة، عن زُرارَة، عن عبدالله بن عمرو.

ورواه شُعبة[(٧)]، عن قَتادة، عن زُرارَة، عن ابن أبي

(١) لم نقف على روايته، وانظر التعليق على المسألة المتقدمة برقم (٢٤).
(٢) في (ك): « بن » بدل: « عن ».
(٣) هو: هشام الدَّسْتَوائي.
(٤) هو: ابن أوفى.
(٥) سيعرِّفه أبو زرعة في آخر المسألة.
(٦) لم نقف على روايته، وقد أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٨) من طريق عبدالوهَّاب بن عطاء، عن هشام الدَّستَوائي، عن قتادة، به. قال البيهقي: « إسناده صحيح ».
(٧) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٧٠٠) من طريق يزيد بن هارون، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٢١٩-٢٢٠) من طريق أبي داود الطيالسي، كلاهما عن شعبة، عن قتادة، عن زرارة، عن أبي الحكم البجلي، عن عبدالله بن عمرو ابن العاص، موقوفًا. وجاء عند ابن أبي شيبة: « شعبة، عن زرارة » ليس في إسناده: قتادة . وأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٤١٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن زرارة، عن ابن أبي نعم، عن عبدالله بن عمر، موقوفًا. هكذا جاء: ابن عمر بدل: ابن عمرو . =

نُعْمٍ[١]، عن عبدالله بن عمرو.

فقيل لأبي زرعة: أيُّها[٢] أَصَحُّ ؟

قال: حديث شُعبة أصحُّ، وأبو الحَكَم: هو عبدالرحمن بن أبي نُعْمٍ[٣].

٢٥١١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالله بن يزيد بن راشِد الدمشقي[٤]، عن صَدَقَة بن عبدالله، عن ثَور بن يزيد، عن خالد ابن مَعْدان، عن أبي أُمامة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، ويُعِينُ عَلَيْهِ مَا لا يُعِينُ عَلَى العُنْفِ** ».

= وأخرجه الطبراني في "الصغير" (٥٢١)، وفي "الأوسط" (٤/ ١٠٤ رقم ٣٧١٦)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٨٨)، وأبو الشيخ الأصبهاني في "العظمة" (٥/ ١٧٤٤ رقم ٧٢٢٦)، جميعهم من طريق المسيب بن واضح، عن حجاج بن محمد، عن شعبة، عن قتادة، عن زرارة، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ. وجاء عند ابن عدي: « سعيد » بدل: « شعبة ».

قال الطبراني: « لم يرفع هذا الحديث عن شعبة إلا حجاج، تفرد به المسيب بن واضح ». وقال ابن عدي: « وهذا بهذا الإسناد يرويه المسيب ويرفعه إلى النبي ﷺ، والحديث موقوف ».

وذكر الذهبي في "الميزان" (٤/ ١١٧)، وفي "السير" (١١/ ٤٠٤) من طريق المسيب، وقال: « صوابه موقوف ».

(١) في (أ) و(ش) و(ك): « نعيم »، وكانت هكذا في (ف) ثم صوِّبت، ويشبه أن تكونَ صوِّبت أيضًا في (ت).

(٢) في (ش) و(ك): « أيهما ». (٣) في (ك): « نعيم ».

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٨/ ٩٥ رقم ٧٤٧٧)، وفي "مسند الشاميين" (٤٢١). ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣/ ٣٧٨-٣٧٩).

ورواه مالك بن أنس[١]، عن أبي عُبَيد حاجب سُلَيمان[٢]، عن خالد بن مَعْدان يرفعُه[٣].

ورواه وَكيع[٤] والوليد بن مسلم، عن ثَور، عن خالد بن مَعْدان؛ قال: قال النبيُّ ﷺ؟

قال أبو زرعة: خالد، عن النبيِّ ﷺ[٥]، مُرسَلً[٦] أصحُّ[٧].

٢٥١٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه هشام بن يوسف[٨]، عن إبراهيم بن عمر، عن عبدالله بن وَهْب بن مُنَبِّه، عن أبيه، عن أبي

---

(١) في "الموطأ" (٢/ ٩٧٩ رقم١٧٦٧).

(٢) يعني: سليمان بن عبدالملك بن مروان، ويقال: أبو عبيد مولى سليمان.

(٣) يعني: يرويه عن النبي ﷺ، مرسلاً بلا ذكر أبي أمامة.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٣٠١).

(٥) قوله: «خالد عن النبيِّ ﷺ» سقط من (ف).

(٦) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٧) قوله: «مرسل أصح» سقط من (ك)، وسقط من (ت): «مرسل» فقط. وأخرجه على هذا الوجه أيضًا سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٢٠) من طريق ابن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن أبان ابن صالح، عن خالد بن معدان، عن النبي ﷺ.
لكن خالف ابن عيينة في روايته على هذا الوجه الثوري، فقد أخرج عبدالرزاق في "المصنف" (٩٢٥١) هذا الحديث من طريق الثوري، عن محمد بن عجلان، عن أبان بن صالح، عن خالد بن معدان، عن أبيه، عن النبي ﷺ.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٢٩).

(٨) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٠٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٩٠). ومن طريق أبي يعلى أخرجه الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٢٥)، والضياء في "المختارة" (٧٩٩ و٨٠٠). =

خَليفة[١]، عن علي، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَيْهِ مَا لا يُعْطِي عَلَى العُنْفِ** ».

ورواه بكر[٢] بن خَلَف، عن عبدالله بن إبراهيم بن عمر بن كَيْسان[٣]، عن أبيه، عن عبدالله بن وَهْب، عن أبي خَليفة[٤]، عن علي، عن النبيِّ ﷺ.

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديثُ هشام بن يوسف أصحُّ.

٢٥١٣ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا حدَّثنا [الأَحْمَسي][٥]، عن

= وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٥٢/ب/أطراف الغرائب) من طريق إبراهيم بن عمر بن كيسان، ثم قال: « تفرَّد به إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعاني، عن عبدالله ابن وَهْب بن منبه، عن أبيه. وفيه: قلت لهشام: من أبو خليفة ؟ قال: رجل من أصحاب علي، هرب من معاوية فجاءنا هاهنا ذاك مسجدُه ».

(١) في (أ) و(ش): « ابن خليفة ». وأبو خليفة: هو الطائي البصري.

(٢) في (أ) و(ش): « أبو بكر ».

(٣) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (١/ ١١٢ رقم٩٠٢)، والبيهقي في "الشعب" (٨٠٥٧) من طريق علي بن بحر، والبزار في "مسنده" (٧٥٦)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ٢٥٠)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٣٣٦) من طريق سلمة بن شبيب، كلاهما عن عبدالله بن إبراهيم بن عمر، به. ومن طريق أحمد أخرجه الضياء في "المختارة" (٨٠١). قال البزار: « ولا نعلم روى أبو خليفة، عن علي إلا هذا الحديث، ولا له إسناد إلا هذا الإسناد ».

(٤) في (ش): « ابن خليفة ».

(٥) تشبه في (ف): « الأحمسي »، وفي بقية النسخ: « الأحمس ». والأحمسي هذا هو: محمد بن إسماعيل. انظر "التقريب" (٥٧٣٢).

وَكيع، عن شُعبة، عن عبدالله الرِّفاعي، عن ابن بُرَيدة[١]، أنَّ عمَّ[٢] عامر بن الطُّفَيل[٣] أهدى إلى النبيِّ ﷺ فرسًا، فبعث إليه يسأله الدَّواءَ من داءٍ نَزَلَ بهم يقال له: الدُّبَيْلَة[٤]، فبعَثَ إليه النبيُّ ﷺ بعُكَّةِ[٥] عَسَلٍ، وردَّ عليه الفَرَس.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: وَكيع، عن عُقْبَة بن عبدالله الرِّفاعي، عن ابن بُرَيدة، بلا « شُعبة »[٦].

٢٥١٤ - وسُئِلَ[٧] أبو زرعة عن حديثٍ رواه زكريا بن يحيى بن صُبَيح الواسِطي[٨]، عن صالح بن عمر، عن صالح بن أبي[٩]

---

(١) هو: عبدالله بن بريدة.

(٢) في (ك): « عمر ».

(٣) عمُّ عامر بن الطفيل هو: عامر بن مالك، المعروف بمُلاعِب الأسِنَّة .

(٤) قال ابن الأثير: وفي حديث عامر بن الطُّفيل: « فأخذَتْه الدُّبَيلة » هي: خُرَّاجٌ ودُمَّلٌ كبير تظهَرُ في الجَوْف، فتقتُل صاحبَها غالبًا، وهي تصغير دُبْلَة. "النهاية"(٢/ ٩٩).

(٥) العُكَّة: وِعاءٌ من جلد مُستَدير، يَختَصُّ. بالسَّمن والعَسَل، وهو بالسَّمن أخصُّ. انظر "النهاية" (٣/ ٢٨٤).

(٦) على هذا الوجه أخرجه أبو عبيد في "الأموال" (٦٣٢) من طريق الهيثم بن جميل، عن عقبة بن عبدالله الأصم، عن ابن بريدة؛ أن عامر بن الطُّفيل أهدى إلى النبيِّ ﷺ. وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٩٩-١٠٠) من طريق شيبان، عن عقبة الرفاعي، عن عبدالله بن بريدة؛ عن عم عامر بن الطُّفيل العامري، أن عامر بن الطُّفيل أهدى إلى رسول الله ﷺ. وأخرجه ابن عساكر أيضًا (٢٦/ ١٠٠) من طريق عيسى اليشكري، عن عقبة بن عبدالله اليشكري، عن عبدالله بن بريدة؛ عن عامر بن الطُّفيل أنه أهدى إلى النبيِّ ﷺ.

(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٨٦) عن أبي حاتم .

(٨) المعروف بـ: « زَحْمُوْيَهْ ».

(٩) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٣٨٦).

الأخضَر[١]، عن الزُّهري، عن سالم[٢]، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لا يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ** » ؟

قال أبو زرعة: إنما هو: الزُّهري، عن سعيد[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٢٥١٥ - وسُئِلَ[٤] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه محمَّد بن المُصَفَّى؛ قال: حدَّثنا بَقِيَّة[٥]؛ قال: حدَّثني معاوية بن يحيى الأَطْرابُلُسي، عن سعيد بن أبي أيُّوب، عن عَيَّاش بن عباس، عن عباس[٦] الحَجْرِي، عن ابن عمر؛ قال: سُئل رسول الله ﷺ عن الخادم يُذنِب ؟ قال: « **يُعْفَىٰ عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً** » ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو[٧]: سعيد بن أبي أيُّوب، عن أبي هانئ[٨]، عن عباس بن جُلَيْد[٩] الحَجْري.

٢٥١٦ - وسُئِلَ[١٠] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه أبو تَقِيٍّ[١١]؛ قال:

---

(١) قوله: « أبي » سقط من (ك).
(٢) هو: ابن عبدالله بن عمر. (٣) هو: ابن المسيّب.
(٤) تقدمت هذه المسألة لأبي حاتم برقم (٢٣٤١).
(٥) هو: ابن الوليد.
(٦) قوله: « عن عباس » سقط من (ش). وهو: عباس بن جليد.
(٧) قوله: « هو » سقط من (ك). (٨) هو: حُمَيد بن هانئ الخَوْلاني.
(٩) في (ك): « جليدة »، وتشبه ذلك في (ت).
(١٠) تقدمت هذه المسألة لأبي حاتم برقم (٢٣٩٠)، وانظر المسألة التالية.
(١١) هو: هشام بن عبدالملك الحِمْصي. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٩٩).

حدَّثني بَقِيَّة؛ قال: حدَّثني عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: « **لا تَبْدَؤُوا بِالكَلامِ قَبْلَ السَّلَامِ، فَمَنْ بَدَأَ بِالكَلامِ قَبْلَ السَّلامِ فَلَا تُجِيبُوهُ** » ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ ليس له أصلٌ؛ لم يسمع بَقِيَّة هذا الحديثَ من عبدالعزيز؛ إنما هو عن أهل حِمْص، وأهلُ حِمْص لا يميِّزون هذا [(١)].

٢٥١٧ - وسُئِلَ[(٢)] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه عبدالله بن السَّرِيِّ الأَنْطاكي[(٣)]، عن هارون بن محمد، عن عبدالله العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ بَدَأَ بِالسُّؤَالِ**[(٤)] **قَبْلَ السَّلامِ، فَلَا تُجِيبُوه** » ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ ليس له أصلٌ.

٢٥١٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمَّد بن مُقاتل المَرْوَزي[(٥)]،

---

(١) يعني: أن أهل حمص إذا رَوَوا عن بقية يجعلون سماعًا ما ليس بسماع.

(٢) انظر المسألة رقم (٢٣٩٠)، والمسألة السابقة.

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (١/ ١٣٦ رقم ٤٢٩).

(٤) في (ك): « بالسواك ».

(٥) لم نقف عل روايته، لكن أخرجه الروياني في "مسنده" (٢/ ٤٢٦ رقم ١٤٤٧)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٣٤)، والبيهقي في "الشعب" (٩٥٧٥)، جميعهم من طريق أبي موسى الهروي، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٩٧)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٩٨) من طريق محمد ابن بكار، والبيهقي في "الشعب" أيضًا (٩٥٧٤) من طريق خلف بن تميم، =

عن زافِرٍ[١]، عن عبدالرَّحيم[٢]، عن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: «**مِنْ كَنْزِ البِرِّ كِتْمَانُ المَصَائِبِ والأَمْرَاضِ والصَّدَقَةِ**»؟

قال أبو زرعة: «هذا حديثٌ باطلٌ»؛ وامتنَعَ أن يُحَدِّث به[٣].

٢٥١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قُتَيْبَة[٤]، عن ليث بن سعد، عن ابن الهاد[٥]، عن عبدالله بن الحَكَم، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال[٦]: «**غَطُّوا الإِنَاءَ، وأَوْكُوا السِّقَاءَ**[٧]»؟

= ثلاثتهم عن زافر بن سليمان، عن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع، به، ولم يذكروا في الإسناد: عبدالرحيم.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث نافع وعبدالعزيز، تفرَّد به عنه زافر».

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٩٦)، والبيهقي في "الشعب" (٩٥٧٧) من طريق عبدالوهَّاب الخفاف، والبيهقي أيضًا (٩٥٧٦) من طريق عبدالله بن عبدالعزيز ابن أبي رَوَّاد، كلاهما عن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، ، به .

(١) هو: ابن سليمان

(٢) هو: ابن هارون الغَسَّاني، وهو من المعروفين بالرِّواية عن ابن أبي رَوَّاد، لكن لم نقف على من روى هذا الحديثَ من طريقه، وإنما يروونه من طريق زافر بن سليمان عن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد بلا واسطة، كما تقدم في مصادر التخريج.

(٣) ذكر ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٣٧) عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد هذا، وقال: «روى عبدالعزيز، عن نافع، عن ابن عمر نسخة موضوعةً لا يحلُّ ذكرها إلا على سبيل الاعتبار...». وذكر منها هذا الحديثَ كما تقدم في التخريج.

(٤) هو: ابن سعيد.

(٥) هو: يزيد بن عبدالله.

(٦) قوله: «قال» من (ف) فقط.

(٧) أي: شُدُّوا رأسَهُ بالوِكَاء؛ لئلا يَدخُلَه حيوانٌ أو يسقط فيه شيءٌ، يقال: أَوْكيتُ السِّقاء أُوكِيه إيكاءً، فهو مُوكًى، ومنه الحديث: «نَهَىٰ عن الدُّبَّاءِ والمُزَفَّت، وعليكم بالمُوكىٰ»، أي: السقاء المشدود الرأس؛ لأنَّ السقاء المُوكىٰ قلَّما يَغفُلُ عنه =

قال أبي: قد تَرَكَ[(١)] من الإسناد رجلاً[(٢)] أو رجلَين[(٣)]؛ حدَّثنا أبو صالح[(٤)]، عن اللَّيث، عن ابن الهاد، عن يحيى بن يحيى[(٥)]، عن جعفر بن عبدالله بن الحَكَم، عن القَعقاع بن حَكيم، عن جابر؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ. . . .

٢٥٢٠ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرزاق[(٦)]،

= صاحبُه لئلا يشتدَّ فيه الشرابُ فينشقَّ فهو يتعهَّده كثيرًا. "النهاية" (٥/ ٢٢١-٢٢٢)، و"عمدة القاري" (٢/ ١٠٩) و(١٥/ ١٩٦).

(١) أي: قتيبة بن سعيد.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «رجل». وضبط ناسخ (ف) قبلها قوله: «ترك» بضم التاء.

(٣) في (ت) و(ك): «ورجلين».

(٤) هو: عبدالله بن صالح كاتب الليث. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٥٥ رقم١٤٨٢٩)، والبيهقي في "الشعب" (٥٦٥٨) من طريق يونس بن محمد، ومسلم في "صحيحه" (٢٠١٤) من طريق هشام بن القاسم ونصر بن علي الجهضمي، وأبو عوانة في "مسنده" (٨١٦٦) من طريق علي بن عياش، والبيهقي في "الشعب" (٥٦٥٨) من طريق سعيد بن أبي سليمان، جميعهم عن الليث بن سعد، عن يزيد بن الهاد، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن جعفر بن عبدالله بن الحكم، عن القعقاع بن حكيم، عن جابر، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٣/ ٣٠٢ رقم١٤٢٢٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠١٢ و٢٠١٣) من طريق أبي الزبير، والبخاري في "صحيحه" (٣٢٨٠)، ومسلم أيضًا (٢٠١٢) من طريق عطاء بن أبي رباح، ومسلم أيضًا (٢١٠٢) من طريق عمرو ابن دينار، ثلاثتهم عن جابر بن عبدالله، به.

(٥) قوله: «ابن يحيى» سقط من (ك). وهو مثبت في بقية النسخ، والظاهر أنه خطأ، والصَّواب: يحيى بن سعيد، وهو الأنصاريُّ، كما تقدم في التخريج، وتصحَّف «سعيد» إلى «يحيى»؛ غير أننا لم نجد من أخرج الحديث من طريق أبي صالح، عن الليث، عن ابن الهاد، عنه، وقد تقدم تخريجه عن غير أبي صالح.

(٦) في "المصنف" (٩٧٥٤)، ومن طريقه أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" =

عن مَعْمَر، عن [الزُّهري][(١)]، عن أبي بكر[(٢)] بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، عن أسماءَ بنت عُمَيس؛ قالت: كان أولُ ما اشتكى النبيُّ ﷺ في بيت مَيْمونة...، فذكر قصَّةَ اللَّدُود[(٣)]؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه يونس بن يزيد[(*)]، وشُعَيب بن أبي حمزة[(*)]، وغيرُهما[(٤)]، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث: أنَّ النبيَّ ﷺ، وهذا الصَّحيحُ[(٥)].

= (٢١٤٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٣٨ رقم٢٧٤٦٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٩٣٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٥٨٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٤٠ رقم ٣٧٢)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٠٢). قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٨/ ١٤٨):« رواه عبدالرزاق بإسناد صحيح».

(١) في جميع النسخ:« الثوري »، وصوِّبت في هامش (أ) إلى:« الزهري »، وهو الموافق لمصادر التخريج.

(٢) في (أ):« أبو بكر ».

(٣) اللَّدُود - بفتح اللام -: من الأدوية، وهو ما يُسقاه المريضُ في أحد شِقَّي الفَمِ. ولَدِيدا الفَم: جانباه. "النهاية" (٤/ ٢٤٥).
وقصَّةُ اللَّدود بتمامها - بلفظ رواية أحمد-: أولُ ما اشتكى رسولُ الله ﷺ في بيت ميمونة، فاشتدَّ مرضُه حتى أغميَ عليه، فتشاورَ نساؤه في لَدِّه، فلَدُّوه، فلما أفاقَ قال:« ما هذا ؟ »، فقلنا: هذا فِعْلُ نساءٍ جِئْنَ من هاهنا، وأشار إلى أرض الحَبَشة، وكانت أسماءُ بنت عُمَيس فيهنَّ، قالوا: كنا نتَّهم فيك ذاتَ الجَنْب يا رسول الله، قال:« إنَّ ذلك لداءٌ ما كانَ الله عزَّ وجلَّ ليَقْرِفَني به، لا يَبْقَيَنَّ في هذا البيت أحدٌ إلا التَدَّ، إلا عمَّ رسول الله ﷺ يعني العباس ». قال: فلقد التَدَّت ميمونةُ يومئذ وإنها لصائِمَة؛ لِعَزْمَةِ رسول الله ﷺ.

(*) روايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٥١٠).

(٤) منهم: عقيل بن خالد، ومعمر، وعبيدالله بن أبي زياد الرصافي جدُّ الحجاج، وروايتهم أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٥١٠).

(٥) وأخرج الحديث البخاري في "صحيحه" (٤٤٥٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٢١٣) من حديث عائشة ﵂.

٢٥٢١ - وسألتُ[١] **أبا زرعة** عن حديثِ عبدالرزاق[٢]، عن مَعْمَر، عن الزُّهري، عن سالم[٣]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ في النَّهْي عن الأكل بالشِّمال ؟

فقال: هذا خطأٌ.

قلتُ: قد تابع مَعْمَرً[٤] في هذا الحديث عبدُالرحمن بن إسحاق، عن الزُّهري.

فقال أبو زرعة: يقولون: عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله ابن عبدالله بن عمر، عن ابن عمر[٥]، وهذا الصَّحيحُ.

٢٥٢٢ - وسألتُ[٦] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه مَعْمَر[٧]، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَمْ يُقْسَمِ الرِّفْقُ لأَهْلِ بَيْتٍ إِلَّا نَفَعَهُمْ، ولَمْ يُعْزَلْ عَنْهُمْ إِلَّا ضَرَّهُمْ** » ؟

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٤١٥)، وتقدم التعليق عليها هناك. وانظر المسألة رقم (١٤٨٩) و(١٥٢٢) و(١٥٣٧) و(١٥٣٨).

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٤١٥). (٣) هو: ابن عبدالله بن عمر.

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، حذفت منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) قوله: «عن ابن عمر» سقط من (ش).

(٦) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٩٥٣).

(٧) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٤٩٣).

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٧١ رقم ٢٤٤٢٧)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤١٦)، والبيهقي في "الشعب" (٦١٤٠) من طريق حفص بن ميسرة، والبخاري أيضًا (١/ ٤١٦) من طريق أيوب بن سعد، والبيهقي (٦١٤١) من طريق =

فقالا: هذا خطأٌ.

قال أبو زرعة: أخطأ فيه مَعْمَر.

قال أبي: إنما هو: ما رواه أبو معاوية الضَّرِير[1]، وعَبْدَة[2]، عن هشام بن عُروَة، عن عبدالله[3] بن عبدالرحمٰن بن مَعْمَر أبي طُوالَة، عن عائِشَة - مُرسَلً[4] -، وأمِّ حَبيبة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: ورواه حمَّاد بن سَلَمة[5]، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عُبَيدالله بن مَعْمَر، عن النبيِّ ﷺ: في الرِّفق؛ هذا الحديث.

قال أبي[6]: فأدخل[7] قومٌ لا يفهمون عِلَّةَ هذا الحديث في مسند

= علي بن مسهر، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ٣٤١) من طريق إسحاق بن أبي فروة، جميعهم عن هشام بن عروة، به.

(١) هو: محمد بن خازم. وروايته لم نقف عليها من هذا الوجه، ولكن أخرجه هناد في "الزهد" (١٤٣٥) عنه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن معمر، عن عائشة أو عن أم حبيبة.
وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٦١٣٩) من طريق بشر بن الحكيم، عن أبي معاوية، عن هشام بن عروة، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن معمر، عن أبيه، عن عائشة.

(٢) هو: ابن سليمان الكلابي.

(٣) في (ف): «عبيدالله».

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤١٦)، والبيهقي في "الشعب" (٦١٣٨).

(٦) من هنا إلى آخر المسألة أورده ابن أبي حاتم أيضًا في "المراسيل" (ص١١٨ رقم٤٢٦).

(٧) أي: فأدخَلَه، يعني: هذا الحديث، لكن حُذفَ منه المفعولُ به للعلم به. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٤).

الوُحْدان[١]، وقالوا: ما أسند عُبَيدالله[٢] بن مَعْمَر عن النبيِّ ﷺ.

قال: هذا وَهَمٌ أيضًا؛ إنما أراد حمَّادٌ: هشامً[٣]، عن أبي طُوالَة عبدالله بن عبدالرحمٰن بن مَعْمَر، ولم يَضبِط، وغلط فيه مَعْمَر وحمَّاد، والحديثُ حديث أبي معاوية؛ أَبْدىٰ عَوْرَة حديثهم[٤].

٢٥٢٣ - وسمعتُ أبي يقول: روى ابنُ أخت عبدالرزاق[٥]، عن عبدالرزاق[٦]، عن يحيى بن العلاء، عن الأعمَش، عن

---

(١) في (أ): «الوحداني»، وفي (ش): «الواحدي»، وفي (ف): «الوجداني». ومعنى مسند الوُحْدان: أحاديث الصحابة الذين ليس لهم إلا حديث واحد.

(٢) أي: هذا الذي أسنده عبيدالله.

(٣) في "المراسيل": «أراد حماد بن سلمة: هشام بن عروة ...». وقوله: «هشام» في كلام أبي حاتم: منصوبٌ لأنَّه مفعول «أراد»، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) في "المراسيل": «وروى أبومعاوية الضَّرير عن هشام بن عروة، فأظهر علَّة هذا الحديث». وانظر "الإصابة" لابن حجر (٦/ ٣٥٣-٣٥٤) و(٧/ ٢٢٥-٢٢٦).

(٥) هو: أحمد بن داود، وقيل: ابن عبدالله.

(٦) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٨٦) من طريق أحمد بن محمد بن عمر بن يونس، عن عبدالرزاق، به. ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٨٥٧٣). وأحمد بن محمد بن عمر كذَّبه أبو حاتم وابن صاعد، وقال عنه الدارقطني: ضعيف، وقال مرة: متروك. نقله ابن حجر في "لسان الميزان" (١/ ٤٢٣). وأخرجه ابن عدي أيضًا (٢/ ٢٨٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٢١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٤٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٦/ ٢٧٤-٢٧٥) من طريق إسماعيل بن أبان الخياط، عن الأعمش، عن خيثمة، عن ابن مسعود، مرفوعًا.

قال ابن عدي: «وهذا لم أكتبه مرفوعًا إلا من هذا الشيخ، ولا أرى يُرفَع هذا الحديث إلا من هذا الوجه، وهو معروفٌ عن الأعمش موقوفًا». =

خَيْثَمة[١]، عن عبدالله[٢]؛ قال: جُبِلَت القُلوبُ على حُبِّ من أَحسَنَ إليها، وبُغْضِ من أساء إليها.

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وكان ابنُ أخت عبدالرزاق يكذبُ.

٢٥٢٤ - قال[٣]: سألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن إسحاق، عن زهير[٥]، عن أبي إسحاق[٦]، عن عمرو بن عبدالله[٧] الأَصَمِّ، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **رُؤْيَا المُؤْمِنِ بُشْرَى، وهِيَ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ...** »، وذكر الحديثَ[٨]؟

قال أبي: الحديثُ موقوفٌ؛ أوقفَه أصحابُ زهير.

= وقال أبو نعيم: «غريبٌ من حديث الأعمش، عن خيثمة لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٨٥٧٤)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٨٦١). وقال ابن الجوزي: « هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ؛ فإن إسماعيل الخيَّاط مجروحٌ. قال أحمد: كتبتُ عنه ثم حدث بأحاديثَ موضوعة فتركناه وقال يحيى: هو كذَّاب. وقال البخاري ومسلم والنسائي والدارقطني: هو متروك. وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات ».

وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (١/ ٦٩١) في ترجمة إسماعيل البجلي: « قال أبو الفتح الأزدي: هذا حديث باطل ».

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن.

(٢) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) قوله: « قال » ليس في (ت) و(ك).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٥٠).

(٥) هو: ابن معاوية.

(٦) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٧) في (ف): « عبيدالله ».

(٨) تقدمت قطعة منه في المسألة رقم (٢١٥٠).

٢٥٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام الرَّازي[١]، عن محمَّد بن مسلم الطَّائفي، عن خالد بن سعيد[٢]، عن نافع[٣]، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: « **أَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ: عَبْدُاللهِ وعَبْدُالرَّحْمَنِ، وأَكْرَهُ الأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ: مُرَّةُ وحَرْبٌ** ».

قال[٤]: فأخبرتُهُ[٥] زيدَ بنَ أسلم، فقال: قد تَرَكَ من الإسناد[٦]

---

(١) هو: هشام بن عُبَيدالله. (٢) هو: خالد بن سعيد بن أبي مريم.

(٣) أخرج مسلم هذا الحديث في "صحيحه" (٢١٣٢) من طريق عبيدالله بن عمر العمري وأخيه عبدالله، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: « إن أَحَبَّ أَسْمائكم إلى الله: عبدالله وعبدالرَّحمٰن ».
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٩٠٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٤ و١٢٨ رقم ٤٧٧٤ و٦١٢٢)، والترمذي (٢٨٣٤)، وابن ماجه (٣٧٢٨) من طريق عبدالله بن عمر العمري، عن نافع، به كسابقه.
وأخرجه الدارمي (٢٧٣٧)، وأبو داود (٤٩٤٩) من طريق عبيدالله بن عمر العمري، عن نافع، به كسابقه. وأخرجه الترمذي (٢٨٣٣)، والحاكم (٤/ ٢٧٤) من طريق عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن نافع، به كسابقه. وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٣٣) من طريق خارجة بن عبدالله، عن نافع، به كسابقه.
وأخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٠٦)، ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠٦) من طريق فرج بن فضالة، عن معاوية بن صالح، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، به بلفظ: « خيرُ الأسماء عند الله: عبدالله وعبدالرَّحمٰن، وأصدَقُها الحارث وهمَّام، وشرُّها حربٌ ومرَّة ».
وأخرجه عبدالله بن وَهْب في "الجامع" (٧١) فقال: وحدثني عبدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: « أصدقُ الأسماء الحارثُ وهمَّام، وأبغَضُها إلى الله حَربٌ ومرَّة، وأكذبها خالدٌ ومالكٌ، لا مالكَ إلا الله ».

(٤) القائل هو: خالد بن سعيد فيما يظهر.

(٥) في (ك): « فأخبر به ».

(٦) الظاهر أنه يريد: ترك من الحديث.

شيئًا: « **وأَصْدَقُ الأَسْمَاءِ: الحَارِثُ وهَمَّامٌ، وَأَكْذَبُ الأَسْمَاءِ: خَالِدٌ ومَالِكٌ** ».

فقلتُ له: ما أصدقُ الأسماء وأكذبُ الأسماء ؟ قال: لا ترى[1] أن الحارثَ حارثُ خيرٍ أو شرٍّ ؟! وأن همَّامً[*] يَهُمُّ بخيرٍ أو شرٍّ ؟! ألا ترى أن خالدً[*] لا يَخْلُدُ ؟! وأن مالكً[*] لا يَملِكُ ؟!

قال أبي: الكلامُ الأوَّل[2] هو حسنٌ، والبقيةُ مُنكَرٌ.

٢٥٢٦ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن إسحاق بن إبراهيم بن موسى الهَرَوي[3]؛ قال: حدَّثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائِدَة؛ قال: أنا عثمانُ بنُ حَكِيم الأنصاريُّ[4]، عن أفلَحَ مولى أبي أيُّوب، عن أسامة بن زيد؛

---

(١) المراد: « ألا ترى » بحذف همزة الاستفهام، وهو كثير في العربية.

(*) كذا في جميع النسخ: « أن همام ... أن خالد ... وأن مالك »، وهمامٌ وخالد ومالكٌ: أعلام مصروفة، وحذفت منها ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) الظاهر أنه يعني قوله ﷺ: « أحبُّ الأسماء إلى الله: عبدالله وعبدالرَّحمن ».

(٣) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "الصمت" (٣٣٦).
وقد خالف الهرويُّ في روايته عن أبي زائدة كلًّا من: معلَّى بن منصور، ويحيى الحِمَّاني، وأسد بن موسى؛ فقد رَوَوه عن ابن أبي زائدة، عن عثمان بن حكيم، عن محمد بن أفلح مولى أبي أيُّوب، عن أسامة بن زيد.
أما رواية معلَّى: فأخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٧)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (٣٣٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ١٨٨).
وأما رواية يحيى وأسد: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ١٦٥ و١٦٦ رقم ٣٩٩ و٤٠٤).

(٤) قوله: «الأنصاري» ليس في (ك).

قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « **إِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الفَاحِشَ المُتَفَحِّشَ** ».

أخبرنا أبو محمَّد[١]، **قال**[٢]: وحدَّثنا أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا يوسف بن عَدِيٍّ[٣]؛ قال: حدَّثنا القاسم - يعني: ابنَ مالك - عن عثمان بن حكيم؛ قال: حدَّثني محمَّد بن أفلحَ مولى أبي أيُّوب، عن أسامة بن زيد؛ قال: أشهدُ على رسول الله ﷺ أني سمعتُه يقول: « **إِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الفَاحِشَ المُتَفَحِّشَ** ».

قال أبو زرعة: هذا أصحُّ من حديث الهَرَوي.

٢٥٢٧ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن سُلَيمان بن النُّعمان الشَّيباني؛ قال[٤]: حدَّثنا يحيى بن العلاء[٥]؛ قال: حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ أبا أيُّوب الأنصاريَّ أخَذَ عن رسول الله

---

(١) قوله: « أخبرنا أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٢) قوله: « قال » سقط من (ف).

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، لكن أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١/ ١٠٦ رقم ٣٢٨) من طريق أحمد بن راشد، حدثنا يوسف بن عدي، حدثنا عيسى بن يونس، عن عثمان بن حكيم، حدثني محمد بن أفلح مولى ابن أبي أيُّوب، عن أسامة بن زيد. كذا فيه: «مولى ابن أبي أيُّوب» وهو خطأٌ، والصَّواب: مولى أبي أيُّوب.

(٤) في (ف): « فقال ».

(٥) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "الإشراف، في منازل الأشراف" (٦)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٩٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦/ ٤٧)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٢١٢) من طريق حرمي بن عمارة، والطبراني في "الدعاء" (١٩٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٦٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦/ ٤٧) من طريق مسلم بن إبراهيم، كلاهما عن يحيى بن العلاء، به . =

شيئًا[(١)]، فقال النبيُّ[(٢)] ﷺ: « لا يُصِبْكَ[(٣)] السُّوءُ يَا بَا أَيُّوبَ[(٤)]! ».

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٥)].

٢٥٢٨ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن سُلَيمان بن النُّعمان؛ قال: ثنا يحيى بن العلاء؛ قال: حدَّثنا عبدالله بن عثمان بن خُثَيم[(٦)]، عن مجاهد؛ قال: أخذتُ عن ابن عباس قَذاةً، فقال: أُمِطَ عنك الأذى[(٧)].

قال أبو زرعة: وهذا مثلُه؛ يعني: مُنكَرٌ[(٨)].

= وأخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٨١ و٢٨٢) من طريق إسماعيل بن محمد السهمي وقتادة، عن سعيد بن المسيب، به.

(١) كذا، وفي بعض مصادر التخريج: «أَخَذَ مِنْ لحيته أو رأسه شيئًا»، في بعضها: «نَزَعَ مِنْ لحيةِ النبيِّ ﷺ أَذًى»، فما في النسخ يخرَّج على أنه ضمَّن الفعل «أخذ» معنى أزال، أو نَزَعَ، أو أماط؛ ولذا عَدَّاهُ بـ «عن». انظر في التضمين التعليق على المسألة رقم (١٤٢٦).

(٢) في (ك): « للنبي ».

(٣) كذا في جميع النسخ، ومثله في "المجروحين" لابن حبان (٨٥١)، وفي مصادر التخريج: « لا يُصيبُكَ »، وهو دعاءٌ في العبارتين.

(٤) في (ك): « يا أبا أيوب »، وهو الجادَّة، لكنَّ ما أثبتناه من بقية النسخ صحيحٌ في العربية، ويخرَّج على حذف ألف «أبا» تخفيفًا، وهي لغة لبعض العرب. انظر تعليقنا عليها في المسألة رقم (١٧٨١).

(٥) قال ابن الجوزي في الموضع السابق: « هذا لا يصح؛ قال أحمد: يحيى بن العلاء كذَّاب يضع الحديث، وقال يحيى: ليس بثقة، وقال ابن عدي: أحاديثُه موضوعة، وقال الدارقطني: غيرُ ثابت ».

(٦) في (ك): « خيثم ».

(٧) كذا في جميع النسخ: «أمط»، والجادَّة: « أُمِيطَ »، من باب الدعاء له، لكن قد يخرَّج ما في النسخ على أنه حذف الياء واكتفى بالكسرة؛ على لغة هوازن وعليا قيس في الاجتزاء بالحركات عن حروف المد. انظر تعليقنا على المسألة (٦٧٩).

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

٢٥٢٩ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن عبدالعزيز بن عبدالله العامِري؛ قال: حدَّثنا مالك[١]، عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن عبدالله بن[٢] عمر: أنَّ رسولَ الله ﷺ أمرَ بإِحْفاءِ الشَّوارِبِ، وإِعْفاءِ اللِّحَىٰ.

قال أبو زرعة: لا أعرفُ اسمَ أبي بكر بن نافع[٣].

---

(١) في "الموطأ" (٢/ ٩٤٧)، ومن طريقه أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٥٩)، وأبو داود في "سننه" (٤١٩٩)، والترمذي في "جامعه" (٢٧٦٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٤٧٥).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٥٦ رقم ٦٤٥٦) عن حماد بن خالد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ١٤٢): «وهذا لا يصحُّ عند أهل العلم بحديث مالك، وإنما هذا الحديث لمالك عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، هذا هو الصَّحيح عن مالك في إسناد هذا الحديث، كما رواه يحيى وسائر الرواة عن مالك».
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٠٩/ ب): «يرويه مالك واختُلِف عنه فرواه النعمان بن عبدالسلام وابن وَهْب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. ورواه مالك في "الموطأ" عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، وهو الصَّحيح».
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٦ رقم ٤٦٥٤)، والبخاري في "صحيحه" (٥٨٩٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٥٩) من طريق عبيدالله بن عمر، والبخاري أيضًا (٥٨٩٢)، ومسلم (٢٥٩) من طريق عمر بن محمد بن زيد، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر.
(٢) في (ف): «عن» بدل: «بن».
(٣) قال ابن حبان في الموضع السابق: «ما روى مالك عن أبي بكر بن نافع غيرَ هذا الحديث، واسم أبي بكر: عمر».
وقال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٤٩٦/ ترجمة أبي بكر بن نافع): =

٢٥٣٠ - وسمعتُ[١] **أبا زرعة** وحدَّثنا عن أبي الرَّبيع سُلَيمان بن داود الزَّهْراني[٢]؛ قال: حدَّثنا عبدالله بن المُبارك، عن عبدالوهَّاب ابن الوَرْد، عن الحَسَن بن جُبَير، عن عِكرمة بن خالد، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لا يَتَنَاجَى**[٣] **اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُؤْذِي المُؤْمِنَ، واللهُ يَكْرَهُ أَذَى المُؤْمِنِ** ».

قال أبو زرعة: هكذا قال؛ وإنما هو الحسنُ بن كَثير، فيما يقولون[٤].

٢٥٣١ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن قَبِيصَة بن عُقْبَة[٥]؛ قال:

= «وقال الحاكم أبو أحمد: لم أقف على اسمه».

(١) انظر المسألة رقم (٢٣١٥) و(٢٤٤٧).

(٢) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٢٤٤٤)، والطبراني في "الأوسط" (١٩٨٦ و٤٩٨٨)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٢٠).
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٠٥) عن محمد، عن ابن المبارك، به.
وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٦٩٢) عن الحسن بن كثير، عن عكرمة بن خالد؛ قال: قال رسول الله ﷺ... مرسلاً.
قال البخاري: «قال ابن المبارك بالري عن ابن عباس، وكان في كتابه مرسل، والآخرون لا يسندونه عن ابن المبارك».

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « لا يَتَنَاجَ »، لكن ما في النسخ صحيحٌ في العربية على وجوه ذكرناها في التعليق على المسألة رقم (٣٣١)، وانظر المسألة رقم (٢٢٨ و٢٣١٥ و٢٤٤٧).

(٤) هكذا جاء عند ابن المبارك، والبخاري، وأبي نعيم، كما في مصادر التخريج السابقة، وجاء عند أبي يعلى: الحسن بن حبيب أو كثير، على الشَّك، وجاء عند الطبراني: الحسن بن جبير أو كثير، على الشَّك أيضًا.

(٥) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٧٥٥). وأخرجه الطبري في "تهذيب =

حدَّثنا سُفيان[(١)]، عن حَبيب بن الشَّهيد، عن أبي مِجْلَزٍ[(٢)]؛ قال: خرج معاويةُ، فقام عبدالله بن الزُّبَير وابن صفوانَ[(٣)] حين رَأَوْهُ[(٤)]، فقال معاوية: اجلسا؛ سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ: « **مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَامًا، فَلْيَتَبَوَّأْ بَيْتَهُ - أَوْ مَقْعَدَهُ - مِنَ النَّارِ** ».

قال أبو محمَّد[(٥)]: وحدَّثنا أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا موسى بن إسماعيل[(٦)]؛

= الآثار" (٨٤١ - مسند علي) من طريق هارون بن المغيرة، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٥١-٣٥٢ رقم ٨٢٠-٨٢٢) من طريق محمد بن يوسف الفريابي ووكيع وابن المبارك، جميعهم عن سفيان، عن حبيب بن الشَّهيد، عن أبي مجلز، عن معاوية، عن النبي ﷺ، ولم يذكر قصَّة القيام.

(١) هو: الثوري.

(٢) هو: لاحق بن حميد.

(٣) هو: عبدالله بن صفوان الجُمَحي.

(٤) في جميع النسخ: « رواه »، وكذا كانت في (ف)، ثم صوِّبت كما هو مثبت، وكذا جاءت الرواية بالجمع في الموضع المذكور من "جامع الترمذي"، وكانت الجادَّة أن يقال: « رَأَيَاهُ، أي: ابن الزبير وابن صفوان، وسيأتي قولُ معاوية لهما: « اجلِسا». لكن يخرَّج ما في النسخ على مذهب من يرى أنَّ أقلَّ الجمع اثنان، وقد تقدم بيانه في المسألة رقم (٣٦٨)، وتجد في "فتح الباري" (١١/ ٥٠) تخريجًا آخر لصيغة الجمع في « رأوه »، وسيأتي نقلُهُ عنه في آخر المسألة.

(٥) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك).

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٥٢٢٩). وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٩٧٧) من طريق الحجاج بن المنهال، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٢١٩) من طريق أبي داود، كلاهما عن حماد بن سلمة، به. وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٩١ رقم ١٦٨٣٠)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٩٧٧)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٨٤٢)، والبغوي في "الجعديات" (١٥٠٣) من طريق شعبة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٥٧٣)، وهناد في "الزهد" (٨٣٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٤١٣) من طريق حماد بن أسامة، والإمام أحمد (٤/ ٩٣ رقم ١٦٨٤٥)، والطبري =

قال: حدَّثنا حمَّاد[١]، عن حَبيب بن الشَّهيد، عن أبي مِجْلَزٍ؛ قال: خرج معاويةُ على ابن الزُّبَير وابن عامر[٢]، فقام ابن عامر وجلَسَ ابنُ الزُّبَير، وكان أوزَنَهما، فقال معاوية: يا ابنَ عامر، اجلس؛ فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « **مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَمْثُلَ[٣] لَهُ الرِّجَالُ قِيَامًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** ».

قال أبو زرعة: حديثُ حمَّادٍ أَصَحُّ؛ يعني: قيامَ ابن عامر، بدلَ: ابن صَفوان[٤].

٢٥٣٢ - وسمعتُ[٥] أبا زرعة وحدَّثنا عن محمَّد بن مُقاتل المَرْوَزي[٦]؛ قال: حدَّثنا حُصَين بن عمر الأَحْمَسي؛ قال: حدَّثنا

= في "تهذيب الآثار" (٨٤٠) من طريق إسماعيل بن علية، وأحمد (٤/ ١٠٠ رقم ١٦٩١٨) من طريق مروان بن معاوية الفزاري، والطحاوي في "شرح المشكل" (١١٢٧) من طريق روح بن عبادة، جميعهم عن حبيب بن الشهيد، به .

(١) هو: ابن سلمة. (٢) هو: عبدالله.

(٣) ضبطها في (ف): « يُمثل » بضم الياء، وفي "النهاية" (٤/ ٢٩٤): « يقال: مَثَلَ الرَّجُل يَمْثُلُ مُثُولاً: إذا انتصب قائمًا »، وانظر تفصيل القول في معنى هذا الحديث وغيره من أحاديث هذا الباب في: "فتح الباري" (١١/ ٤٩-٥٤)، و"حاشية ابن القيم على أبي داود" (١٤/ ٨٥)، و"تحفة الأحوذي" (٨/ ٢٤-٢٧).

(٤) قال ابن حجر في "فتح الباري" (١١/ ٥٠): « وسفيان وإن كان من جبال الحفظ إلا أن العدد الكثير وفيهم مثل شعبة أولى بأن تكون روايتهم محفوظةً من الواحد، وقد اتَّفقوا على أن ابن الزبير لم يقم، وأما إبدال ابن عامر بابن صفوان فسهلٌ لاحتمال الجمع بأن يكونا معًا وقع لهما ذلك؛ ويؤيده الإتيان فيه بصيغة الجمع ».

(٥) انظر المسألة رقم (٢٥٥٣).

(٦) روايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (٦٧٢)، والطبراني في "الأوسط" (٦/ ٢٤٠ رقم٦٢٩٠)، وفي "الكبير" (٢/ ٣٠٤ رقم ٢٢٦٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" =

إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس[١]، عن جَرير بن عبدالله؛ قال: لما بُعِث النبيُّ ﷺ أتيته، فقال لي: «**يا جَريرُ ، لأيِّ شَيْءٍ جِئْتَ؟**»، قلتُ: جئتُ[٢] لأُسْلِمَ على يديك يا رسولَ الله[٣]، قال: فألقى لي كِساءَه، ثم أقبلَ على أصحابه؛ قال: «**إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمُ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ**».

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

قيل له: فحديث عَوْن بن عمرو القَيْسي[٤]،عن سعيد[٥] الجُرَيري، عن عبدالله بن بُرَيدة، عن يحيى بن يَعْمَر، عن جَرير، عن النبيِّ ﷺ: «**إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمُ قَوْمٍ، فَأَكْرِمُوهُ**»؟

= (٨/ ١٦٨). وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٠٤ رقم ٢٢٦٦)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٩٦)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٤٨٧)، وفي "المدخل" (٧١٢)، والخطيب في "الجامع" (٨٠٧)، وفي "تاريخ بغداد" (١/ ١٨٨)، والقزويني في "أخبار قزوين" (٤/ ٧٤-٧٥)، جميعهم من طريق أحمد بن محمد بن خلف، عن حصين بن عمر، به . وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٩٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن إسماعيل بن أبي خالد، به . ثم قال: «قرأت في كتاب أبي الحسن الدارقطني بخطِّه: لم يروه عن يحيى القطان غير أبي أمية هذا، ولم يكن بالقويِّ، وهذا إنما يُعرف من رواية حصين بن عمر الأحمسي، عن إسماعيل».

قال البيهقي في "المدخل": «حصين بن عمر الأحمسي: منكرُ الحديث. وروى هذا القول من أوجهٍ أخرى كلُّها ضعيفةٌ. وله شاهدٌ مرسل بإسناد صحيح».

(١) هو: ابن أبي حازم.

(٢) قوله: «قلت جئت» سقط من (ف). (٣) في (ف): «يا رسول الله ﷺ».

(٤) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٧١)، والطبراني في "الصغير" (٧٩٣)، وفي "الاوسط" (٥/ ٢٦٢ رقم ٥٢٦١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٢٠٥)، والخطيب في "تالي تلخيص المتشابه" (١/ ٣٥٢ رقم ٢٣١).

(٥) في (ف): «عن قيس».

قال: ما أقربَه من هذا ! أخافُ أن يكونَ ليس لهما أصل. والصَّحيحُ: حديث الثَّوري(١)، عن طارق بن عبدالرحمٰن، عن

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٥٧٦) عن وكيع، عن سفيان، عن الشعبي، عن رسول الله ﷺ . كذا إسناده: بلا ذكر طارق بن عبدالرحمن.
وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (٥١١) من طريق ابن أبي شيبة، وذكر في إسناده طارق بن عبدالرحمن.
واختُلف على سفيان: فأخرج الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٠٥/ب)، وفي "الأفراد"(١٢٣/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق عباد بن موسى، عن سفيان الثوري، عن طارق، عن الشعبي، عن جرير، عن النبيِّ ﷺ .
قال الدارقطني في "العلل": «يرويه طارق بن عبدالرحمٰن واختُلِف عنه، فرواه الثوري، عن طارق، واختُلِف عنه فرواه عباد بن موسى، عن سفيان، عن طارق، عن الشعبي، عن جرير، وخالفه يحيى القطان وأبو نعيم وغيرهما، رَوَوه عن الثوري، عن طارق، عن الشعبي مرسلاً . ورواه شعبة عن طارق واختُلِف عنه، فرواه يوسف بن بحر، عن عبدالملك بن سعد السنجاري، عن شعبة، عن طارق، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، وغيره يرويه عن شعبة مرسلاً، وهو الصواب».
وقال في "الأفراد": «غريبٌ من حديث طارق بن عبدالرحمن عنه، ومن حديث الثوري، عن طارق تفرَّد به عباد بن موسى أبو عقبة عنه، وما كتبناه إلا عن أبي عبدالله بن مخلد».
وأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٥٧٥)، والشاشي في "مسنده" (٦١٩)، والبيهقي في "المدخل" (٧١٤) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن طارق بن عبدالرحمٰن، به.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٢٥ رقم ٢٣٥٨)، وأبو نعيم في "مسانيد فراس ابن يحيى" (١٤) من طريق الحسن بن عمارة، عن فراس بن يحيى، عن الشعبي، عن جرير بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ .
وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٥٢-٣٥٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٧٦٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٠/ ٧٧) من طريق مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن عدي بن حاتم، عن النبيِّ ﷺ .
قال العقيلي: «هذا يُروى من غير هذا الوجه بإسناد أصلحُ من هذا».

الشَّعبي، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[١].

٢٥٣٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يعقوبُ بنُ محمَّد الزُّهْري، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: كان النبيُّ ﷺ إذا أخَذَ من شَعره، أو قَلَّم أظفارَه، أو احتَجَم؛ بعثَ به إلى البَقيع، فدُفِنَ؟

قال أبو زرعة: حديثٌ باطلٌ، ليس له عندي أصلٌ.

وكان حدَّثهم[٢] قديمًا في "كتاب الآداب"، فأبى[٣] أنَّ يقرأَه، وقال: اضربوا عليه، ويعقوبُ بن محمَّد هذا: شيخٌ واهي الحديث.

٢٥٣٤ - وسُئِلَ[٤] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أسباط[٥]؛ قال: حدَّثنا الأعمَش، عن زيد بن وَهْب؛ قال: أتى رجلٌ ابنَ مسعود، فقال[٦]: هل لك[٧] في الوليد بن عُقْبَة ولحيتُه تقطُر خمرًا؟ قال: إنَّ

---

(١) وقد أخرجه أبو داود في "المراسيل" (٥١١) من طريق وكيع، عن سفيان الثوري، به. وقوله: «مرسل» في كلام أبي زرعة: منصوبٌ على أنه حالٌ، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) أي: أبو زرعة. والمتكلِّم هو المصنِّف ابن أبي حاتم.

(٣) في (ف): «فأباه».

(٤) نقل هذا النص بتصرف: الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٣/ ٣٤٧).

(٥) هو: ابن محمد. وروايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٦٦٣)، والبزار في "مسنده" (١٧٦٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٧٧).

(٦) في (ت) و(ك): «قال».

(٧) في (ك): «هدلك».

رسول الله ﷺ نهانا عن التَّجْسيسِ[(١)]، وإن يَظهَرْ لنا نأخُذْه ؟

قال أبو زرعة: أخطأ فيه أسباط؛ إنما هو: إنَّ الله نهانا؛ رواه[(٢)] أبو معاوية[(٣)] وغيرُه[(٤)]: إنَّ الله نهانا[(٥)]؛ وهو الصَّحيحُ[(٦)].

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «التجسُّس». وما في النسخ صوابٌ؛ لأن التجسيس هنا مصدرٌ واقعٌ موقعَ «التجسُّس»، والأصل في مصدر «تفعَّل»: «تَفَعُّل»، نحو: تَصرَّف تَصَرُّفًا، وتكرَّم تكرُّمًا، وأما «التفعيلُ» فمصدرُ: «فَعَّلَ»، نحو: صَرَّف تَصْريفًا؛ ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، فأوقع «التَّبتيل» موقعَ «التبتُّل». انظر "الدر المصون" (١٠/ ٥٢٠-٥٢١)، وانظر "كتاب سيبويه" (٤/ ٨١) باب: ما جاءَ المصدرُ فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد.
وقد أخرج الطبريُّ في تفسيره "(٢١/ ٣٧٥/ طبعة دار هجر)- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢]- قولَ قتادة: هل تدرون ما التجسُّسُ أو التَّجْسيسُ؟ هو: أن تتبعَ، أو تبتغيَ غيبَ أخيكَ؛ لتطَّلعَ على سِرِّه.

(٢) في (ك): «ورواه» بالواو.

(٣) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٥٥٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٨/ ٢١). ولفظه: «إنا قد نُهينا».
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٨٩٠)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (١٠/ ٣٣٠٥ رقم ١٨٦١٨).

(٤) يعني: رَوَوه عن الأعمش بالإسناد السابق. وممَّن تابع أبا معاوية: سفيان بن عيينة، ويعلى بن عبيد، وجعفر بن عون:
أما روايةُ ابن عيينة: فأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٩٤٥) بلفظ: «قد نُهينا عن التجسُّس». ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٩/ ٣٥٠ رقم ٩٧٤١).
وأما روايةُ يعلى بن عبيد: فأخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٣٤)، وفي "الشعب" (٧١٩٩).
وأما روايةُ جعفر بن عون: فأخرجها البيهقي في "الشعب" (٩٢١٤).

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): «نهاني».

(٦) قال الترمذي: «سألتُ محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: هذا خطأ، والصَّحيح: عن الأعمش، عن زيد بن وَهْب، عن عبدالله: نُهينا عن التجسُّس». =

٢٥٣٥- وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه رَوْحُ بن عُبادَةَ[٢]، وابنُ عائِشَةَ[٣]، عن حمَّاد[٤]، عن حُمَيد[٥]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال[٦]: « **إِذَا**[٧] **حُمَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَشُنَّ**[٨] **عَلَيْهِ المَاءَ البَارِدَ ثَلَاثَ لَيَالٍ مِنَ السَّحَرِ** »؟

قال أبي: رواه موسى بن إسماعيل وغيرُه، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن حُمَيد، عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ.

= وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا أسنده إلا أسباط، وقد رواه غير أسباط عن الأعمش، عن زيد بن وَهْب، عن عبدالله؛ أنه قال: إن الله نهانا عن التجسُّس».

(١) نقل بعض هذا النص بتصرف: الضياء المقدسي في "المختارة" (٦/ ٦٦).

(٢) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٣٧٩٤). ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٢٠٤٣).

(٣) هو: عُبَيدالله بن محمد. وروايته أخرجها الحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٨٦٨) عنه، والنسائي في "الكبرى" (٧٦١٢) عن أحمد بن محمد بن هانئ، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٠٠ و٤٠٣) من طريق الفضل بن محمد والحسين بن يسار ومحمد بن غالب بن حرب، والضياء في "المختارة" (٢٠٤٤ و٢٠٤٥) من طريق علي بن أحمد بن النضر، جميعهم عن ابن عائشة، به .
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥/ ٢٣٢ رقم ٥١٧٤) من طريق محمد بن الحسين الأنماطي، عن ابن عائشة، عن حمَّاد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس. ثم قال: « لم يرو هذين الحديثين عن حمَّاد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس إلا ابن عائشة، ورواهما أصحاب حماد، عن حمَّاد، عن حُمَيد، عن الحسن ».

(٤) قوله: « عن حماد » سقط من (ف). وحمَّاد هو: ابن سَلَمة.

(٥) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٦) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٧) في (ك): « فإذا ».

(٨) في (ك): « فَلْيَشْنُنْ »، وفي رواية أبي يعلى: « فَلْيَسُنَّ » بالسين المهملة. والسَّنُّ: هو الصَّبُّ المُتَّصِل، والشَّنُّ: الصَّبُّ المُنقطِع . انظر "النهاية" (٢/ ٥٠٧).

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حُمَيد[١]، عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ[٢]، وهو الصَّحيحُ.

٢٥٣٦ - وسألتُ[٣] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه هشام بن حسَّان، عن أنس بن سِيرين، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ؛ في عِرْقِ النَّسا[٤].

فقلتُ: ورواه حمَّاد بن سَلَمة، عن أنس بن سِيرين، عن أخيه مَعْبَد بن سِيرين، عن رجلٍ من الأنصار، عن النبيِّ ﷺ؟

فقالا: الصَّحيحُ حديث حمَّاد بن سَلَمة.

٢٥٣٧- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٥]، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزُّهري، عن أبي خِزامَةَ[٦]، عن رجلٍ من بني سعد بن [هُذَيْم][٧]، عن أبيه، عن

---

(١) قوله: « حميد » سقط من (ك).

(٢) من قوله: « وهو أشبه... » إلى هنا سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٦٤).

(٤) تقدم تفسير « النَّسا » في المسألة رقم (٢٢٦٤).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٣٤) تعليقًا عن يزيد بن زريع، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزُّهري، عن ابن خزامة، عن أبيه. كذا فيه: ابن خزامة. وذكر ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٧١) أن يزيد بن زريع رواه عن عبدالرحمٰن ابن إسحاق، عن الزُّهري، عن أبي خزامة، عن أبيه.

(٦) المثبت من (ف)، وفي (أ) و(ت) و(ك): « حذابة »، وفي (ش): « حدابة »، وضبطها في (ف): « خُزامة ».

(٧) تصحَّف في جميع النسخ إلى: «هريم» بالراء بدل الذال. وانظر "الجرح والتعديل"=

النبيِّ ﷺ - في الدَّواء -: إن لنا أدويةً نَتَداوى بها ؟

فقال أبي وأبو زرعة جميعًا: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه حمَّاد؛ إنما هو: الزُّهري(١)، عن أبي خِزامَةَ(٢) أحد بني سعد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: وأخطأ فيه أيضًا سفيان بن عُيَينة(٣)، فقال: عن

= (٩/ ١٣٩)، و"التاريخ الكبير" (٨/ ٤٣٤ رقم٣٦١)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/ ٢٧٩)، و"التقريب" (٨٠٧٧).

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢١ رقم ١٥٤٧٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦١١) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي، وأحمد أيضًا (٣/ ٤٢١ رقم ١٥٤٧٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٩٩)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٣٤٩) من طريق عمرو بن الحارث المصري، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤١٢)، والحاكم (٤/ ١٩٩)، والبيهقي (٩/ ٣٤٩) من طريق يونس بن يزيد، وابن طهمان في "مشيخته" (٨٦) من طريق عباد ابن إسحاق، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦١٠) من طريق صالح بن كيسان، جميعهم عن الزهري، به .

(٢) في (أ) و(ك):« حزامة » بالحاء، ولم يتضح في (ش).

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢١ رقم ١٥٤٧٢) عنه، به .
وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٠٦٥ و٢١٤٨) عن سعيد بن عبدالرحمن، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٣٧) من طريق محمد بن الصبَّاح، كلاهما عن سفيان بن عيينة، به. وقد اختُلِف فيه على ابن عيينة فأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢١ رقم ١٥٤٧٥)، وفي "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ١٦٨ رقم ١٠١) من طريق الحسين بن محمد ويحيى بن أبي بكير، والترمذي في "جامعه" (٢٠٦٥) من طريق ابن أبي عمر، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٧٠) من طريق علي بن المديني، جميعهم عن سفيان بن عيينة، عن الزُّهري، عن أبي خزامة، عن أبيه.
قال الإمام أحمد:« وهو الصَّواب ». =

الزُّهري، عن ابن[(١)] أبي خِزامَة[(٢)]، عن أبيه.

قالا: وإنما هو: عن أبي خِزامَة[(٣)]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ[(٤)].

٢٥٣٨ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا حدَّثنا به عن عبدالعزيز الأُوَيْسيّ[(٥)]، عن إبراهيم بن سعد، عن سفيان الثَّوري، عن

= وقال الترمذي: « وقد روي عن ابن عيينة كلتا الروايتين، فقال بعضهم: عن أبي خزامة، عن أبيه، وقال بعضهم: عن ابن أبي خزامة، عن أبيه، وقد روى غيرُ ابن عيينة هذا الحديث عن الزُّهري، عن أبي خزامة، عن أبيه، وهذا أصحُّ، ولا نعرف لأبي خزامة غير هذا الحديث». وقال في الموضع الثاني برقم (٢١٤٨): « هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث الزهري، وقد روى غيرُ واحد هذا عن سفيان، عن الزُّهري، عن أبي خزامة، عن أبيه، وهذا أصحُّ ».

(١) ضبب عليها في (ف).

(٢) في (ت): « خزابه »، وفي (أ) و(ش): « خرامه ».

(٣) في (أ): « حزامه »، وفي (ش): « خرامه ».

(٤) قال الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ١٦٨ رقم ١٠١): « والحديث إنما يروى عن أبي خزامة، عن أبيه، رواه يونس والزبيدي - يعني محمد بن الوليد- وهو أصحُّهما ». وقال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٢٥١): « روى هذا الحديث الزهري، عن أبي خزامة بن يعمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ ، وهو الصَّواب، وقال ابن عيينة: عن الزهري، عن ابن أبي خزامة، عن أبيه، ولم يتابعَ عليه ».
وقال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (ص ٧٩٤): « والصواب ما رواه يونس بن يزيد وابن عيينة وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن أبي خزامة أحد بني الحارث بن سعد، عن أبيه ».

(٥) هو: عبدالعزيز بن عبدالله. وروايته لم نقف عليها، لكن ذكر القسم الأول من الحديث الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٩٨ و٦/ ١٨٠) من طريق إبراهيم بن سعد، عن الثَّوري، به . وقد اختُلف في هذا الحديث على الثوري:
فأخرج القسم الأول منه أبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٧٠-٣٧١) من طريق إبراهيم ابن طهمان، عن الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة، به. =

منصور[١]، عن رِبْعِيِّ بن حِراش[٢]، عن حُذَيفة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ مِمَّا[٣] أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كلام النُّبُوَّةِ: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ** ».

وكان رسولُ الله ﷺ يقول:

= وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٢١ رقم ١٧٠٩٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٣٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٧٠) من طريق روح بن عبادة، وأحمد أيضًا (٤/ ١٢٢ رقم ١٧١٠٧) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٣٦ رقم٦٥٢) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود ومحمد ابن يوسف الفريابي، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٦٩) من طريق يحيى بن سعيد، عن سفيان الثَّوري، عن منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود، به. وهو الوجه الذي رجَّحه أبو زرعة كما سيأتي . وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٨٣ و٤٠٥ رقم ٢٣٢٥٤ و٢٣٤٤١)، والبزار في "مسنده" (٢٨٣٥)، وابن حبان في "الثقات" (٨/ ٢٣٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٧١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ١٣٥-١٣٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٦٧-٦٨) من طريق أبي مالك الأشجعي سعد بن طارق، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٣٦-١٣٧) من طريق الحسن بن عبيدالله، كلاهما عن ربعي، عن حذيفة، به.

وأما القسم الثاني في الحديث، وهو قوله: «ويأتيك بالأخبار . . .»، فلم نقف على من أخرجه عن حذيفة، ولا عن أبي مسعود، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣١ رقم ٢٤٠٢٣)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٨٦٧)، والترمذي في "جامعه" (٢٨٤٨) من حديث عائشة ﵂. قال الترمذي: « هذا حديثٌ حسن صحيح ». ولفظ الحديث كما في "المسند" عن عَائِشَة قالت: « كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا اسْتَرَاثَ الْخَبَرَ، تَمَثَّلَ فِيهِ بِقَولِ طَرَفَةَ: وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ»، وفي "جامع الترمذي" قالت: « كان يَتَمَثَّلُ بِشِعْرِ ابْنِ رَوَاحَةَ، وَيَتَمَثَّلُ وَيَقُولُ. . . »، ونحوه في "الأدب المفرد".

(١) هو: ابن المعتمر.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « خراش » بالخاء المعجمة.

(٣) في (ك): « إنما » بدل: « إن مما ».

.... «ويَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ»[1].

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: عن رِبْعِيٍّ، عن أبي مسعود،

---

(١) هذا عَجُزُ بيتٍ من الطويل، وهو لطرفةَ بن العَبد؛ كان النبي ﷺ يتمثَّل به، كما تقدم في التخريج، وهو في آخر معلَّقته المشهورة، التي مطلعُها:

لِخَوْلَةَ أَطْلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ ... تَلُوحُ كَباقِي الوَشْمِ في ظاهِرِ اليَدِ

والبيتُ بتمامه:

سَتُبْدِي لكَ الأيَّامُ ما كُنتَ جاهِلاً ... وَيَأْتِيكَ بالأخبارِ مَنْ لم تُزَوِّدِ

وهو في "ديوان طرفة" بشرح الأعلم الشَّنْتَمَري (ص ٨٥)، و"شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليات" لأبي بكر بن الأنباري (ص ٢٣٠)، و"لسان العرب" (٢/ ١٥٧)، و(٥/ ٣٥١)، و"تاج العروس" (٥/ ١٥٠- رجز).

وأما عن تمثُّل النبي ﷺ بالرجز والشعر، فقد ذكر الحربي - فيما نقله عنه ابن الأثير في "النهاية"- أنه لم يبلغه أنه جرى على لسان النبي ﷺ من ضروب الرجز إلا ضَرْبان: المنهوك، والمشطور؛ ولم يَعُدَّهما الخليلُ شِعْرًا؛ فالمنهوك كقوله:

أنا النَّبِيُّ لا كَذِبْ ... أنا ابنُ عبدِ المُطَّلِبْ

والمشطور كقوله:

هل أنتِ إلا إِصْبَعٌ دَمِيتِ ... وفي سبيلِ اللهِ ما لَقِيتِ

فأمَّا القصيدةُ فلم يَبْلُغني أنه أنشَدَ بيتًا تامًّا على وزنه؛ إنما كان يُنْشِدُ الصدر أو العجز (كما وقع هنا)؛ فإنْ أنشده تامًّا لم يُقِمْهُ على ما بُنِيَ عليه؛ فقد أنشد ذات يوم [من المتقارب]:

أَتَجْعَلُ نَهْبِي ونَهْبَ العُبَيْـ ... ـدِ بينَ الأَقْرَعِ وعُيَيْنَةَ

فقالوا: إنما هو: بين عيينةَ والأقرع، فأعادها: بين الأقرع و عيينة، فقام أبو بكر فقال: أشهد أنك رسولُ الله، ثم قرأ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩]، والرجز ليس بشعر عند أكثرهم.

وانظر: "النهاية" (٢/ ١٩٩ - ٢٠٠)، و"الفائق" (٢/ ٥٧)، و"فيض القدير" (٥/ ٩٨ و٢٠٢)، و"تحفة الأحوذي" (٨/ ١١٤).

عن النبيِّ ﷺ[(١)]، كلامَ الأول[(٢)]، والثاني ليس في الحديث؛ يعني[(٣)]: « **وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ** »[(٤)].

٢٥٣٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه قُدامَة بن محمَّد بن قُدامة[(٥)] المَديني الخَشْرَمي[(٦)]، عن إسماعيل بن شَيبة بن تَميم الطَّائفي،

(١) ومن هذا الوجه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٢١ و١٢٢ رقم ١٧٠٩٠ و١٧٠٩٨ و١٧١٠٨)، والبخاري في "صحيحه" (٣٤٨٤) من طريق شعبة، والبخاري أيضًا (٣٤٨٣ و٦١٢٠) من طريق زهير بن معاوية، كلاهما عن منصور، عن ربعي، به.

(٢) في (ك): « الأولى ». وقوله: «كلامُ الأَوَّل» كذا ورد في النسخ، والجادَّة: « الكلامُ الأَوَّلُ»، على الوصف، لكن يخرَّج ما في النسخ على مذهب يجيز إضافة الموصوف إلى صفته؛ وهو قول الكوفيين، وتقدَّم بيان ذلك في المسألة رقم (٥٠٥).

(٣) قوله: « يعني » سقط من (ك).

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٩٨): « والصَّواب: عن منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود الأنصاري، وقال إبراهيم بن سعد: عن الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة، ووهم أيضا، وقال أبو مالك الأشجعي: عن ربعي، عن حذيفة، وحديث أبي مسعود هو الصَّواب ».
وقال (٦/ ١٨٠): « والصَّحيح حديث منصور عن ربعي، عن أبي مسعود ».
وقال ابن عبدالبر في الموضع السابق: « هذا الحديث خطأٌ، ويقولون: إن الخطأ فيه من أبي مالك الأشجعي، ورواية منصور عندهم صواب رواها شعبة والثوري وشريك وغيرهم: عن منصور، عن ربعي عن أبي مسعود الأنصاري، ولا يصحُّ في هذا الحديث عندهم غيرُ هذا الإسناد، وإنما هو لربعيٍّ بن حراش، عن أبي مسعود الأنصاري عقبة بن عمرو، عن النبي ﷺ، وليس لربعيٍّ، عن حذيفة ».
وقال الحافظ في "الفتح" (٦/ ٥٢٣): « وليس ببعيد أن يكون ربعيٌّ سمعه من أبي مسعود ومن حذيفة ».

(٥) في (ش): « رواه قدامة بن قدامة »، وقوله: « بن محمد بن قدامة » مكرر في (ت) و(ك).

(٦) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٠٥٥ و٣٥٠٥/ كشف الأستار)، وابن جرير =

عن عبدالملك بن جُرَيج، عن عَطاء، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لِلنَّارِ[(١)] بَابٌ لا يَدْخُلُهُ إِلَّا مَنْ شَفَى غَيْظَهُ بِسَخَطِ اللهِ** ».

قال: وقال رسولُ الله ﷺ: « **مِنْ سُنَنِ الـمُرْسَلِينَ: الحَيَاءُ، والحِلْمُ، والحِجَامَةُ، والسِّوَاكُ، [والتَّعَطُّرُ][(٢)]، وكَثْرَةُ الأَزْوَاجِ** » ؟

فقال أبو زرعة: مُنْكَرٌ كِلَى[(٣)] الحديثَين.

٢٥٤٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يوسف بن[(٤)] عَدِي[(٥)]، عن حَفْص بن غِيَاث، عن لَيث[(٦)]، عن عَطاء[(٧)]، عن ابن عبَّاس،

= في "تهذيب الآثار" (٧٧١ و٧٧٢)، والعقيلي في "الضعفاء"(١/ ٨٣)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٥١).

وأخرج الحديث الأول دون الثاني: الطبرانيُّ في "الكبير" (١١/ ١٤٩ رقم ١١٤٤٥)، وأخرج الثاني دون الأول: البيهقيُّ في "الشعب" (٧٩٧٨).

وجاء عند العقيلي: إسماعيل بن شبيب بدل: إسماعيل بن شيبة، وكلاهما صحيح كما في "لسان الميزان" (١٣٠٢).

(١) في (ك): « النار ».

(٢) في (ك): « والعطر »، وفي بقية النسخ: « والمعطر ». والمثبت من "المعجم الكبير" للطبراني (١١٤٤٥)؛ فإنه أخرج الحديث من طريق قدامة بن محمد.

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « كِلَا » بالألف، لكنَّ مجيئَه بالياء جارٍ على أن الألف في « كِلَا » أُميلت نحو الياء، بسبب كسرة الكاف قبلها، ولذا رسمت ياءً، ولا تنطق إلا ألف ممالة، وتجدُ نحو ذلك في "شرح النووي على صحيح مسلم" (١/ ٤١-٤٢). وانظر الإمالة في المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(٤) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٥) لم نقف على روايته، وقد أخرج الحديثَ الطبراني في "الكبير" (١١/ ٦٣ رقم ١١٠٩٤) من طريق الحسن بن حماد سجادة، عن حفص بن غياث، به.

(٦) هو: ابن أبي سُلَيم. (٧) هو: ابن أبي رَبَاح.

رفعَهُ ؛ قال: « إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ، فَكُفُّوا صِبْيَانَكُمْ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ العِشَاءِ[(١)] ؛ فَإِنَّهَا سَاعَةٌ تَنْتَشِرُ[(٢)] فِيهَا الشَّيَاطِينُ » ؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٣)].

٢٥٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان الواسِطي[(٤)]، عن عبدالصَّمد بن سُلَيمان الأزرق، عن خَصِيب بن

(١) فَحْمَةُ العِشاء: هي إقبالُه وأوَّلُ سَوادِه، ويقال للظُّلْمة التي بينَ صَلاتَي العِشاء: الفَحْمَة. انظر "النهاية" (٣/ ٤١٧).

(٢) في (ش): « تنشر »، وفي (ك): « تتبشر ».

(٣) يعني: من حديث ابن عباس، وإلا فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٢٨٠)، ومسلم (٢٠١٢ و٢٠١٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (١/ ٢٤٤ رقم ٨٠١).
وأخرجه الخطيب في "تقييد العلم" (ص ٦٥) من طريق جعفر بن حميد وسويد بن سعيد، كلاهما عن عبدالصَّمد بن سليمان البصري، عن الخصيب بن جحدر، به.
وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٨٣)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٦٩)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٦٢٥)، والخطيب في "تقييد العلم" (ص ٦٥ و٦٦) من طريق الربيع بن مسلم، عن الخصيب بن جحدر، به.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٥٩) من طريق الخليل بن مرة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٥٩)، والخطيب في "تقييد العلم" (ص ٦٧)، وفي "الجامع لأخلاق الراوي" (٥٠٤) من طريق الخليل بن مرة، عن يحيى بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.
ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "المدخل للسنن" (٧٦٦-٧٦٧).
وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٦٦٦)، البيهقي في "المدخل للسنن الكبرى" (٧٦٤) من طريق الخليل بن مرة، عن يحيى بن أبي صالح، عن أبي هريرة.
قال أبو عيسى: « هذا حديث إسناده ليس بذلك القائم، وسمعتُ محمد بن إسماعيل [البخاري] يقول: الخليل بن مرَّة منكرُ الحديث ». =

جَحْدَر، عن أبي صالح[١]، عن أبي هريرة: أنَّ رجلاً كان يشهَدُ حديثَ النبي ﷺ[٢] ولا يحفظُ، فيسألني فأحدِّثه، فشكا إلى رسول الله ﷺ قِلَّةَ حِفظِه، فقال: «اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ عَلَى حِفْظِكَ»؛ يعني: الكتاب[٣]؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وخَصِيبٌ ضعيفُ الحديث.

٢٥٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان، عن مَعْن بن عيسى، عن عبدالله بن سُلَيمان بن أبي سَلَمة، عن مُعاذ بن عبدالله بن خُبَيب[٤]، عن أبيه، عن جدِّه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لَا بَأْسَ بِالْغِنَىٰ لِمَنِ اتَّقَى، والصِّحَّةُ لِمَنِ اتَّقَى خَيْرٌ مِنَ الغِنَى، وطِيبُ النَّفْسِ مِنَ النَّعِيْمِ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن أبيه، عن عمِّه، ولعَمِّه صُحبَة[٥].

= وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٥٩) من طريق الخليل بن مرة، عن علي بن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣/ ١٦٩ رقم ٢٨٢٥)، والخطيب في "تقييد العلم" (ص ٦٧) من طريق الخصيب بن جحدر، عن عبيدالله بن جحدر، عن عبيدالله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس.

(١) هو: ذَكوان السَّمَّان.

(٢) قوله: « وسلم » مكرر في (ك).

(٣) « الكتاب » هنا مصدرٌ بمعنى: الكتابة.

(٤) في (ك): « حبيب ».

(٥) واسمه: عُبَيد بن معاذ. ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٤٤) من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن معن بن عيسى، عن عبدالله بن سليمان بن أبي سلمة، عن معاذ بن عبدالله، عن عبدالله بن خبيب، عن عمه. =

٢٥٤٢/أ - وحدَّثنا أبو محمَّد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم قال[1]: **وحدَّثنا أبو زرعة**، عن الحَكَم بن موسى، عن محمَّد بن سَلَمة، عن محمَّد بن إسحاق، عن إبراهيم بن مُهاجر، عن إسماعيل مولى عبدالله ابن عمرو، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَقَتْلُ المُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ مِنْ زَوَالِ الدُّنْيَا** ».

فقال أبو زرعة: هكذا حدَّثنا الحَكَم، والحَرَّانيون يَروونَ هذا الحديثَ، يُدخلون بين محمَّد بن إسحاق وبين إبراهيم بن مُهاجر: الحسنَ بن عُمارة[2].

= وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٦٩ رقم ١٦٦٤٣ و٥/ ٣٧٢ رقم ٢٣١٥٨) من طريق أبي عامر العَقَدي، والبخاري في "الأدب المفرد" (٣٠١)، وفي "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٢) تعليقًا، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣)، والبيهقي في "الشعب" (١١٨٨) من طريق سليمان بن بلال، وابن ماجه في "سننه" (٢١٤١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٦٦) من طريق خالد بن مخلد، والروياني في "مسنده" (١٤٧٢)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٤/ ٤٥٠-٤٥١) من طريق عبدالله بن مسلمة، أربعتهم عن عبدالله بن سليمان بن أبي سلمة، عن معاذ، به .

(١) قوله: « وحدثنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم قال » من (ت) و(ك) فقط. وستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٧٥)، ونقلها ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ل١٣/ أ) بتصرف.

(٢) لم ينفرد الحكم بن موسى بروايته عن محمد بن سلمة على هذا الوجه، فقد أخرجه ابن أبي عاصم في "الزهد" (١٤٠) من طريق أبي أيوب سليمان بن عمرو الرَّقي، والنسائي في "سننه" (٣٩٨٦) من طريق محمد بن معاوية بن مالح، والطبراني في "الكبير" (ق٣١٧/أ قطعة من الجزء المفقود من مسند ابن عمرو)، وفي "الأوسط" (٤٣٤٩)، وفي "الصغير" (٥٩٤) من طريق أحمد بن عبدالملك بن واقد الحراني، ثلاثتهم عن محمد بن سلمة، به ، ليس فيه ذكرٌ للحسن بن عُمارة. =

٢٥٤٣- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه دُحَيْم[(١)] وأبو عُبَيدالله بن[(٢)] أخي ابن وَهْب[(٣)]، عن ابن وَهْب[(٤)]، عن أبي هانئ حُمَيد بن هانئ الخَوْلاني، عن أبي سعيد الغِفاري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**سَيُصِيبُ أُمَّتِي دَاءُ الأُمَمِ**»، قالوا: وما داءُ الأمم ؟ قال: «**الأَشَرُ**[(٥)]**، والبَطَرُ**[(٦)]**، والتَّنَافُسُ في الدُّنْيا، والتَّبَاغُضُ، والتَّحَاسُدُ؛ حَتَّى يَكُونَ البَغْيُ، ثُمَّ يَكُونَ الهَرْجُ**[(٧)]» ؟

فقال أبي: إنما هو: أبو سعد[(٨)] الغِفَارِيُّ.

ثم ذكرتُه[(٩)] لعليِّ بن الحسين بن الجُنَيد ؟ قال: حدَّثنا أحمد بن

= قال الدارقطني في "الأفراد" (٢٠١/ب/أطراف الغرائب): «تفرَّد به محمد بن إسحاق، عن إبراهيم بن مهاجر، عنه».

(١) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم.

(٢) في (أ) و(ش): «وأبو عبيد بن».

(٣) هو: أحمد بن عبدالرحمٰن، ولقبه: بَحْشَل.

(٤) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٩/٢٣ رقم ٩٠١٦) من طريق يحيى بن بكير، والحاكم في "المستدرك" (٤/١٦٨) من طريق محمد بن عبدالله، كلاهما عن ابن وهب، به.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي سعيد الغفاري إلا أبو هانئ».

(٥) الأَشَرُ: هو البَطَر، وقيل: هو أشدُّ البَطَر. "النهاية" (١/٥١).

(٦) ضبب عليها في (ف)، والبَطَرُ: هو الطُّغيانُ عند النِّعمة وطُولِ الغِنى. "النهاية" (١/١٣٥).

(٧) الهَرْجُ: القِتالُ والاختِلاطُ. "النهاية" (٥/٢٥٧).

(٨) كذا في (ف)، وضبَّب عليها الناسخ، وفي (ش) و(ك): «سعيد»، وكذا كان في (أ) و(ت)، ثم صُوِّبت. وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٩/٣٦ رقم٣١٤)، و"الجرح والتعديل" (٩/٣٧٩ رقم١٧٦٤)، و"تعجيل المنفعة" (١٢٨٢).

(٩) القائل هو: ابن أبي حاتم.

صالح، عن ابن وَهْب، فقال: أبو سعيد الغِفاري.

٢٥٤٤ - قال[١]: **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه بَقِيَّة بن الوليد، عن [شُعبة][٢]، عن أبي إسحاق[٣]، عن عبدالرحمٰن بن أَبْزىٰ، عن أبيه: أنَّ داودَ النبيَّ ﷺ قال لابنه سُلَيمان[٤]: يا بُنيَّ، كُنْ لليتيم كالأب الرَّحيم، واعلم أنك كما تزرعُ كذلك تَحصُدُ، ولا تَعِدَنَّ أخاك مَوْعِدًا[٥] ثم تُخْلِفَهُ؛ فإنَّ ذلك يُورثُ بينك وبينَه عداوةً، واعلم أنَّ خُطْبة الأحمَق في المَلأ كالمُغَنِّي عند رأس الميت، ما أقبحَ الفقرَ بعد الغِنَى! وأقبحُ من ذلك الضَّلالةُ بعد الهُدىٰ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[٦] عبدالرحمٰن بن أَبْزى فقَطْ: أنَّ داود قال، ليس فيه أبوه[٧].

٢٥٤٥ - وسألتُ[٨] **أبي** عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٩]، عن عبدالله بن

---

(١) قوله: «قال» من (أ) و(ش) فقط. وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١١٩٠).
(٢) في جميع النسخ: «سعيد»، والتصويب مما تقدم في المسألة رقم (١١٩٠).
(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.
(٤) قوله: «لابنه سليمان» سقط من (ك).
(٥) في (ت) و(ك): «موعودًا».
(٦) قوله: «عن» سقط من (ش).
(٧) أي: ليس لأَبْزى والد عبدالرحمٰن ذِكرٌ في الإسناد.
(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٤٣١). وانظر المسالة رقم (٢١٧٢).
(٩) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها أبو الطاهر في "جزئه" (١١٤).
وأخرج الحديث العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٩٢)، وابن حبان في "الثقات" (٩/ ١٧٢)، والطبراني في "الأوسط" (٥٦٤١) من طريق منصور بن إسماعيل، عن ابن جريج، به . وانظر تتمة تخريجه في المسألة رقم (٢٤٣١).

سالم، عن ابن جُرَيج، عن عَطاء[(١)]، عن أبي هريرة؛ قال: قال لي رسولُ الله ﷺ:« يَا بَا[(٢)] هُرَيْرَةَ، زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إنما يرويه طَلْحَة بن عمرو[(٣)]، عن عَطاء، عن النبيِّ ﷺ.

٢٥٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالسي[(٤)]، عن

---

(١) هو: ابن أبي رَباح.

(٢) في (ك):« يا أبا »، وهو الجادَّة، والمثبت من بقية النسخ، وله وجه في العربية تقدَّم بيانه في التعليق على المسألة رقم (١٧٨١).

(٣) تقدمت روايته في المسألة رقم (٢٤٣١) مسندة بذكر أبي هريرة.

(٤) في "مسنده" (١٤٠٧) من رواية يونس بن حبيب، عنه، ومن طريقه أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٢/ ١٣٤). ومن طريق البيهقي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧/ ٨٣). وقد اختُلِف فيه على الطيالسي، فرواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ١١٣) تعليقًا عن محمود بن غَيلان، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبدة بن حزن النَّصري، وهذا الذي رجَّحه أبو حاتم كما سيأتي في نهاية المسألة . وأخرجه البخاري أيضًا (٦/ ١١٣) تعليقًا، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧/ ٨٤) من طريق محمد بن بشار بُندار، عن أبي داود الطيالسي وابن أبي عدي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن نصر بن حزن .
وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٥٧٧)، وفي "التاريخ الكبير" (٦/ ١١٣) من طريق محمد بن جعفر، والنسائي في "الكبرى" (١١٣٢٤) من طريق إسماعيل ابن مسعدة، كلاهما عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبدة بن حزن. جاء في "التاريخ الكبير" وعند النسائي :« عن ابن حزن ».
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ١١٣) تعليقًا من طريق عثمان بن جَبَلة، عن شعبة، وأيضًا (٦/ ١١٤) تعليقًا من طريق سفيان الثوري، كلاهما - شعبة والثوري - عن أبي إسحاق، عن عبيدة بن حزن.
وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧/ ٨٣) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عبدة بن حزن النَّصري، وأيضًا (١٧/ ٨٣-٨٤) من طريق =

شُعبة، عن أبي إسحاق[(١)]، عن بِشْر بن حَزْن [النَّصْرِي][(٢)]؛ قال: افْتَخَرَ أصحابُ الإبِل والغنم عند النبيِّ ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: « بُعِثَ دَاوُدُ النبيُّ[(٣)] ﷺ وهُوَ رَاعِي غَنَمٍ، وبُعِثَ مُوسَى ﷺ وهُوَ رَاعِي غَنَمٍ، وبُعِثْتُ أَنَا وأَنَا أَرْعَى غَنَمًا[(٤)] لأَهْلِي بِجِيَادٍ[(٥)] »؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عَبْدَة بن حَزْن.

٢٥٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وَكيع[(٦)]، عن نافع بن[(٧)] عمر الجُمَحي، عن بِشْر بن عاصم، عن أبيه[(٨)]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يُبْغِضُ البَلِيغَ مِنَ الرِّجَالِ؛ الَّذِي**

= إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدة بن حزن النصري. وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ١٢٦)، والحسين المروزي في "زياداته على الزهد" (١١٧٧) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق قال: بلغنا أن النبي ﷺ قال ... فذكره.

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٢) في جميع النسخ: «البصري»، والتصويب من "مسند الطيالسي" ومصادر التخريج، وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٦/ ١١٢-١١٤)، و"الجرح والتعديل" (٢/ ٣٥٤)، و(٦/ ٨٩).

(٣) قوله: « النبي » ليس في (ك).

(٤) قوله: « غنمًا » سقط من (ف).

(٥) جِيادٌ: موضعٌ بمكَّة يَلي الصَّفا، ويقال له « أَجْيادٌ » أيضًا. انظر "معجم البلدان" (جياد ٢/ ١٩٥) و(أجياد ١/ ١٠٤-١٠٥).

(٦) روايته أخرجها في "الزهد" (٣٠٢).

وأخرج الحديث ابن أبي الدنيا في "الصمت" (٧٢٣) من طريق أبي قتيبة، عن نافع ابن عمر، به.

(٧) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٨) هو: عاصم بن سفيان الثقفي.

يَتَخَلَّلُ[١] بِلِسَانِهِ[٢] كَمَا تَتَخَلَّلُ[٣] البَقَرُ بِلِسَانِهَا ».

فقلتُ لأبي: أليس حدَّثْتَنا عن أبي الوليد[٤]، وسعيد بن سُلَيمان، عن نافع بن عمر[٥]، عن بِشْر بن عاصم الثَّقَفي، عن أبيه، عن عبدالله ابن عمرو، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال: نعم[٦].

---

(١) المثبت من (ت)، وأهملت الياء في بقية النسخ.

(٢) قال ابن الأثير: هو الذي يَتَشَدَّقُ في الكلام ويُفخِّم به لسانَه، ويلُفُّه كما تلُفُّ البقَرةُ الكلأَ بلسانها لفًّا. "النهاية" (٢/ ٧٣).

(٣) في (ت) و(ك): « يتخلل »، وأهملت الياء في بقية النسخ؛ فتحتمل الفوقية والتحتية وهما صحيحان من جهة العربية؛ لأنَّ «البقَرَ» اسم جنس جمعي، ويجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه، لكن آثرنا التأنيث لقوله بَعدُ: « بلسانها ».

(٤) هو: هشام بن عبدالملك الطيالسي.

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٢٨٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٦٥ رقم ٦٥٤٣)، والبيهقي في "الشعب" (٤٦١٨) من طريق يزيد بن هارون، وأحمد (٢/ ١٨٧ رقم ٦٧٥٨) من طريق أبي كامل المظفر بن مدرك، ويونس بن محمد، وأبو داود في "سننه" (٥٠٠٥) من طريق محمد بن سنان الباهلي، والترمذي في "جامعه" (٢٨٥٣)، وفي "العلل الكبير" (٦٤٣)، والبزار في "مسنده" (٢٤٥٢)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (٣٠٢) من طريق عمر بن علي المقدمي، والطبراني في "الأوسط" (٩/ ٢٧ رقم ٩٠٣٠)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ١٠٢) من طريق خالد بن نزار، والطبراني (٥/ ٢٠٥ رقم ٥٠٩١)، والبيهقي في "الشعب" (٤٦١٨) من طريق سريج بن النعمان وقرن معه البيهقي يونس بن محمد، جميعهم عن نافع بن عمر الجمحي، به.

(٦) قوله: « نَعَمْ » جوابُ: « أليس »، والأكثرُ والأحسنُ: أن يكون جوابها: « بلى ». غيرَ أن الجواب بـ«نعم» جائزٌ في مثل هذا الموضع على قِلَّة؛ لأن الاستفهامَ المتقدم على النفي في «أليس» استفهامٌ تقريريٌّ، أي: كأن السائل قال: « لقد حدثتنا عن أبي الوليد...»، فالكلامُ في معناه: إيجابٌ؛ فمن هنا ساغ الجوابُ بـ« نَعَمْ ». =

وقال: جميعًا صَحِيحَينِ[(١)]، قَصَّر وَكيع[(٢)].

٢٥٤٨ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ اختُلِف فيه عن أبي يحيى القَتَّات[(٤)]:

فروى فِطْرُ بنُ خَليفة، عن أبي يحيى القَتَّات، عن مجاهد، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « لَوْ بَغَىٰ جَبَلٌ عَلَى جَبَلٍ، لَذَلَّ[(٥)] البَاغِي مِنْهُمَا ».

= وقد ذهب جماعةٌ من متقدِّمي النحاة ومتأخِّريهم إلى: أن النفيَ إذا سُبِقَ باستفهام، فإن كان الاستفهامُ على حقيقته، أي: استفهامًا عن النفي، فجوابُه: كجوابِ النَّفْي المجرَّد من الاستفهام، أي: تدخلُه « نعم » لتقرير النفي، وتدخلُه « بلى » لتكذيب النفي وإفادة الإثبات. وإن كان الاستفهامُ تقريريًّا، أي: يُراد به تقريرُ ما بعد النفي، فالأكثر الغالبُ أن يُجابَ بما يُجابُ به النفيُ، أي: « نعم » لتقرير النفي، و« بلى » لتكذيب النفي وإفادة الإثبات؛ مراعاةً للفظه، ويجوز عند أَمْنِ اللَّبْس أن يُجابَ بما يُجابُ به الإيجابُ، أي: « نعم » في الحالتين مراعاةً لمعناه.

انظر "خزانة الأدب" للبغدادي (١١/ ٢٠١)، و"الدر المصون" (٥/ ٣٢٦)، و"مغني اللبيب" لابن هشام، بتحقيق وشرح د. عبداللطيف الخطيب (٤/ ٣٠٢)، ومظانَّ المسألة في حواشي المحقِّق.

(١) كذا في جميع النسخ، والجادة: «صحيحان»؛ لكنَّ يخرَّج ما في النسخ على وجوه ذكرناها في التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(٧٥٩).

(٢) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبيِّ ﷺ إلا عبدالله بن عمرو، ولا نعلم له طريقًا عن عبدالله إلا هذا الطريق ».
وقال الترمذي في الموضع السابق من "العلل": « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: إن نافع بن عمر يقول: عن عبدالله بن عمرو، ومرة يقول: أراه عن عبدالله بن عمرو. قال محمد: وأرجو أن يكون محفوظًا ». اهـ.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٨٩)، وقد نقل هذا النص الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٢/ ١٢٣).

(٤) مشهور بكُنيته، ومختلفٌ في اسمه، فقيل: زاذان، وقيل: دينار، وقيل غير ذلك.

(٥) كذا في جميع النسخ، وصوابه: «لَدُكَّ» كما بيناه في التعليق على المسألة رقم(٢١٨٩).

ورواه الثَّوري[١]، وإسرائيل[٢]، عن أبي يحيى القَتَّات، عن مجاهد، عن ابن عباس[٣]؟

فقال أبي: حديثُ مجاهد، عن ابن عباس، قَوْلَهُ، أصحُّ[٤].

٢٥٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا إسحاقُ بن إبراهيم البَغَوي - خَتَنُ ابن مَنيع[٥]- عن داود بن عبدالحَميد الكوفي - نزيلِ المَوْصِل- عن عمرو بن قَيْس المُلائي، عن عَطِيَّة[٦]، عن أبي سعيد

(١) تقدم تخريج رواية سفيان الثوري هذه في المسألة رقم (٢١٨٩).
(٢) هو: ابن يونس. ولم نقف على روايته هذه.
(٣) يعني: موقوفًا عليه.
(٤) يعني: أصحُّ عن أبي يحيى القَتَّات، ولا يلزم منه صحَّةَ الحديث؛ لأن أبا يحيى القَتَّات هذا ضعيف.
(٥) هو: ابن عم أحمد بن منيع، والخَتَنُ: الصِّهْرُ، وكذا قرابة المرأة، من أبٍ وأخٍ وغيره. انظر "النهاية" (٢/ ١٠)، و"لسان العرب" (١٣/ ١٣٧-١٣٨). وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٤٢/ كشف الأستار)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص ١٦٥ رقم ٥).
ومن طريق البزار أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٠٥).
وأخرجه البزار (١٤١/ كشف الأستار)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٦٠٢ رقم٧٤٦) من طريق عطاء بن يسار، وأبو عمرو المديني في "جزء فيه قول النبي ﷺ: نضر الله امرأ..." (١٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٣٠٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥/ ٨٧) من طريق أبي نضرة المنذر بن مالك، كلاهما عن أبي سعيد الخدري.
قال أبو نعيم: « غريب من حديث عمرو ، تفرَّد به إسحاق، عن داود ».
وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٧٤/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرَّد به داود بن عبدالحميد، عن عمرو بن قيس ، عنه ».
(٦) هو: ابن سعد العَوْفي.

الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ أنه قال في حجَّة الوَداع:« نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا[١]؛ [فَبَلَّغَهَا][٢] كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ...»، الحديث ؟

فقال[٣] أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[٤].

٢٥٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٥]، عن يحيى بن مسلم، عن أبي المِقْدام[٦]، عن موسى بن أنس، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ:« إِذَا أَتَاكُمُ الزَّائِرُ، فَأَكْرِمُوهُ » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [٧].

٢٥٥١ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه دُحَيم[٩]، عن عبدالله

---

(١) في (ك):« فراعاها ».
(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابُدَّ منه، وقد استدركناه من بعض المصادر.
(٣) في (أ) و(ش):« قال ».
(٤) قيد أبو حاتم النكارة بهذا الإسناد، وأما الحديث فقد أخرجه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة ﷺ.
(٥) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ص ١١٥)، والقضاعي في "مسند الشهاب"(٧٦٣).
(٦) هو: هشام بن زياد.
(٧) ذكر العراقي في "تخريج الإحياء" (٩/٢) حكمَ أبي حاتم على هذا الحديث.
(٨) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١٩٧-١٩٨/ المطبوع) بتصرف.
(٩) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠١) في ترجمة عبدالله بن محمد بن زاذان. وقال :« له أحاديثُ غير محفوظة ».
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٥٠) من طريق عنبسة بن عبدالواحد، عن هشام بن عروة، به .

ابن محمَّد بن زاذان المَديني، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَسْتَنُّ[١] وعنده رجلان[٢]، فأُوحيَ إليه: أن كَبِّرْ[٣]. وأَعطى السِّوَاكَ - حين فَرَغَ - [أَكْبَرَ][٤] الرجلَين ؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو عُروَة: أنَّ[٥] النبيَّ ﷺ...، مُرسَلٌ[٦]، وعبدُاللهِ ضعيفُ الحديث.

٢٥٥٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه داودُ بنُ رُشَيد[٧]، عن

---

(١) الاسْتِنانُ: استعمالُ السِّواك، وهو افتعالٌ من الأسنان، أي: يُمِرُّه عليها. "النهاية" (٢/ ٤١١).

(٢) في (ك): « رجلا ».

(٣) في رواية أبي داود: « أن كبِّر، أَعْطِ السِّواكَ أكبرَهُما ».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، ولابد منه، وقد استدركناه من بعض مصارد التخريج.

(٥) في (ش): « عن »، وكذا في "البدر المنير".

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها معمر في "جامعه" (١٩٦٠٤) عن هشام بن عروة، به. وقوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٧) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٣٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠٢). ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٨٩٢٠).
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦/ ٣١٦ رقم ٦٥٠٩) من طريق عبدة بن عبدالرحيم المروزي، وتمام في "الفوائد" (١٢٢٠/ الروض البسام) من طريق محمد ابن عثمان أبي الجماهر، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/ ٧٧) من طريق حاجب بن الوليد، ثلاثتهم عن بقية، به.
وأخرجه ابن عدي (٤/ ١٧٩) من طريق عبدالله بن جعفر - والد عليّ بن المديني - عن أبي الزبير، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن أبي الزِّناد إلا معاوية بن يحيى، تفرَّد به بقية، ولا يُروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد ».

بَقِيَّة، عن معاوية بن يحيى[١]، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ، فعطس عِنْدَهُ[٢]؛ فَهُوَ حَقٌّ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ كَذِبٌ[٣].

٢٥٥٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به أبو عَوانة الكوفي[٥]، عن الخليل بن سَلْم [البَزَّاز][٦]، عن محمَّد بن ربيعة

---

(١) هو: أبو مطيع الأطرابلسي.

(٢) كذا لفظ الحديث هنا وفي مصادر التخريج، عدا الموضع السابق من "الكامل" ففيه: « إذا عَطَسَ أحدُكم عند حديث، كان حقًّا »، ويحتمل ما هنا وجهين: **الأول**: ببناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله: « فَعُطِسَ »، أي: فعطَسَ عاطسٌ عند المحدِّث أو التحديث. **والثاني**: ببناء الفعل للفاعل: « فعطَسَ »، أي: فعطَسَ المحدِّث عند تحديثه بالحديث.

(٣) قال الدارقطني في "الأفراد" (٢٩٧/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرَّد به معاوية بن يحيى، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج ».
وقال البيهقي في الموضع السابق: « وهو منكر عن أبي الزناد ».
وقال ابن الجوزي في الموضع السابق: « هذا حديث باطلٌ، تفرَّد به معاوية بن يحيى».

(٤) انظر المسألة رقم (٢٥٣٢).

(٥) لم نعرفه، ولم نقف على روايته، وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٧٧) من طريق أحمد بن عبدالله بن ميسرة، عن محمد بن ربيعة الكلابي، به.
ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٢٤٣).
قال ابن عدي: « وهذا الحديث يعرف بشيخ يقال له: الخليل بن سلم الباهلي كوفي، رواه عن محمد بن ربيعة، ثم ظهر عند عبدالعزيز بن محمد بن ربيعة فرواه عن أبيه، سرقه منهما أبو ميسرة الهَمَذاني هذا ».

(٦) في جميع النسخ: « القزاز » ! والتصويب من "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٨١ رقم١٧٤٠) ومصادر ترجمته.

الكِلابي، عن ابن أبي ليلى[١]، عن عَطاء[٢]، عن أبي الخليل[٣]، عن أبي قَتادة[٤]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمُ قَوْمٍ، فَأَكْرِمُوهُ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ إنما هو: ابنُ أبي ليلى[٥]، عن الشَّعبي: أنَّ النبيَّ ﷺ. . .، مُرسَلٌ[٦].

٢٥٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالملك بن مَسْلَمة أبو مروان المِصْري[٧]، عن إبراهيم بن أبي بكر بن المُنكَدِر، عن عمِّه

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن . (٢) هو: ابن أبي رَباح.

(٣) من قوله: « بن سلم القزاز. . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر. وأبو الخليل هو: صالح بن أبي مريم.

(٤) هو: الحارث بن رِبْعي الأنصاري ﷺ.

(٥) لم نقف عليه مرسلاً من هذا الوجه،وتقدَّم تخريجه عن الشعبي مرسلاً في المسألة رقم (٢٥٣٢).

(٦) قوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٧) روايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٣٤)، والطبراني في "الأوسط" (٨/ ٣٧٥ رقم ٨٩٢٠)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٨٠)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٣٦٨)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٦١).
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٨٩-١٩٠)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٣٦٦) من طريق عبدالله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري، عن محمد بن أبي بكر، عن محمد بن المنكدر، به . وفي رواية البيهقي: عبدالله بن أبي بكر: بدل محمد بن أبي بكر . قال ابن عدي عن عبدالله بن إبراهيم الغفاري: « وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات»، وقال البيهقي: « يأتي بما لا يُتابَع عليه ».
وأخرجه أبو يعلى الخليلي في "الإرشاد" (٣/ ٨٢٧)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٣٦٧) من طريق سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، به .
قال الخليلي: « وهذا من حديث سفيان، عن محمد بن المنكدر لا يُعرَف، وإنما الحديث معروف برواية عبدالله بن أبي بكر، عن ابن المنكدر ».

محمَّد بن المُنكَدِر، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: « **قَالَ جِبْرِيلُ** عليه السلام: **قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ**[(١)]: **هَذَا دِينٌ ارْتَضَيْتُهُ لِنَفْسِي، ولَنْ يُصْلِحَهُ إِلَّا السَّخَاءُ وحُسْنُ الخُلُقِ؛ فَأَكْرِمُوهُ**[(٢)] **بِهِمَا مَا صَحِبْتُمُوهُ** »؟

فسمعتُ أبي يقول: حدَّثني عبدالملك بن مَسْلَمة بهذا الحديث، وهو حديثٌ موضوعٌ، وعبدالملك هو: مُضطَربُ الحديث.

٢٥٥٥ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه - في كتابي- عن أحمد ابن عمرو بن أبي عاصم، عن أبيه عمرو بن أبي عاصم[(٣)]، عن أبيه أبي عاصم[(٤)]، عن شَبيب بن بِشْر[(٥)]، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ أنه[(٦)] قال: « **مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ**[(٧)] **مَنِ ادَّعَىٰ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ**[(٨)]، **مَلْعُونٌ**

---

(١) في (ك): « قال: قال الله عز وجل ».

(٢) في (ش): « فأكرموا ».

(٣) في (ش): « عمرو بن عاصم ».

(٤) هو: الضَّحَّاك بن مَخْلَد. وروايته أخرجها الضياء في "المختارة" (٦/ ١٨٩ رقم ٢٢٠٣) من طريق عبدالرحمن بن عمر رسته، عنه، به. وليس فيه: «مَنْ أتى بهيمةً»، أو « مَنْ غيَّر منارَ الأرض ».
وهو منكر بهذا اللفظ والإسناد، وقد أخرج مسلم في "الصحيح" (١٣٧٠) من حديث علي: « ... ومن ادَّعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يَقبَلُ الله منه يومَ القيامة صرفًا ولا عَدْلاً ».
وأخرج مسلم (١٩٧٨) من حديث علي: « لعن اللهُ من ذَبَح لغير الله، ولعن اللهُ من آوى مُحدِثًا، ولعن اللهُ من لعن والديه، ولعن اللهُ من غيَّر منارَ الأرض ».

(٥) في (ف): « بشير ».

(٦) قوله: « أنه » ليس في (أ) و(ش).

(٧) ضبَّب ناسخ (ت) على قوله: « ملعون » الثانية.

(٨) أي: انتسب إلى غير أبيه، وقد كانوا يفعلونه في الجاهلية فَنُهِيَ عنه، وجُعلَ الولد للفراش. "النهاية" (٢/ ١٢١).

مَلْعُونٌ[١] مَلْعُونٌ مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى بَهِيمَةً، مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ[٢] » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٥٥٦ - وسمعتُ أبي ورأىٰ في كتابي حديثً[٣] كتَبَ إليَّ[٤] سعيدُ بنُ عمرو السَّكُونيُّ الحِمْصي[٥]، عن بَقِيَّة بن الوليد، عن قَيْس ابن الرَّبيع، عن عبدالسلام بن حَرب، عن خُصَيف الجَزَري، عن مصعب بن سعد، عن عَدِيِّ بن حاتِم أنه قال: أتيتُ رسول الله ﷺ وعلَيَّ صَلِيبٌ من ذَهَب، وهو يقرأ سورةَ براءة، فقال: « اقْطَعْ هَذَا الوَثَنَ مِنْ عُنُقِكَ »، فقطَعْتُه.

---

(١) ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على قوله: « ملعون » هنا.

(٢) قال الأزهري في "تهذيب اللغة" (١٥/١٦٦): « المَنَارُ: العَلَمُ والحَدُّ بين الأَرَضين. ومنَارُ الحَرَم: أعْلامُهُ التي ضَرَبها إبراهيمُ ﷺ على أَقْطار الحَرَم ونَوَاحيه، وبها تُعْرَفُ حُدُودُ الحَرَمِ من حُدُود الحِلِّ. ويَحْتمل معنى قوله: «لَعَنَ اللهُ مَنْ غيَّر مَنَارَ الأرض»، أراد به: مَنَارَ الحَرَم، ويجوز أن يكون «لَعَنَ اللهُ من غيَّر تُخُومَ الأرض»، وهو أن يَقْتطع طائفةً من أرض جارِهِ، أو يُحوِّلَ الحَدَّ من مكانه. وروى شَمِرٌ عن الأصمعيِّ: المَنَارُ: العَلَمُ يُجْعلُ للطَّرِيق، أو الحدُّ للأَرَضين مِنْ طين وتُرَاب»

(٣) في (ف): « في حديث ». وفي (ك): « حديثًا »، وهو الجادَّة، والمثبت من بقية النسخ، ويخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) أي: كَتَبَهُ إليَّ، وحذف الضمير العائد إلى المنعوت، وهو جائز في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٥) في (أ) و(ش): « السكوني من أهل حمص ». وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٦٦٣٣)، وفيه: « غضيف ». وأخرج الحديث الطبراني في "الكبير" =

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عبدالسلام بن حَرب[١]، عن غُطَيف[٢] بن أَعْيَن الجَزَري، عن مُصعَب بن سعد، عن عَدِيٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

٢٥٥٧ - وسمعتُ[٣] أبا زرعة[٤] وحدَّثنا عن سعيد بن محمَّد الجَرْمي، عن أبي تُمَيْلة[٥]، عن أبي حمزة - يعني السَّكُوني[٦] -، عن

= (١٧/ ٩٢ رقم ٢١٩) من طريق محمد بن مصفًّى، عن بقية بن الوليد.

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ١٠٦)، والطبري في "تفسيره" (١٦٦٣٢)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٩٢ رقم٢١٨)، والبيهقي في "المدخل" (٢٦١) من طريق مالك بن إسماعيل، والترمذي في "جامعه" (٣٠٩٥)، والطبري في "تفسيره" (١٦٦٣١) من طريق الحسين بن يزيد، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ١٧٨٤ رقم ١٠٠٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١١٦) من طريق سعيد بن سليمان، والطبراني (١٧/ ٩٢ رقم ٢١٨)، والبيهقي في "المدخل" (٢٦١)، وابن حزم في "الإحكام" (٦/ ٢٨٣) من طريق محمد بن سعيد بن الأصبهاني، والطبراني (١٧/ ٩٢ رقم ٢١٨) من طريق يحيى بن الحِمَّاني، جميعم عن عبدالسلام بن حرب، به . قال الترمذي: « هذا حديثٌ غريب لا نعرفُه إلا من حديث عبدالسلام بن حرب، غُطَيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث ».

(٢) في جميع النسخ: « عطيف » بالعين المهملة، والتصويب من "التاريخ الكبير" (٧/ ١٠٦ رقم٤٧١)، و"تهذيب الكمال" (٢٣/ ١١٧). وقد ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٥٥ رقم٣١٥) باسم: « غضيف » بالضاد بدل الطاء.

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٢٨٣).

(٤) في (ف): « أبي زرعة ».

(٥) في (ت) و(ك): « علية ». وأبو تُمَيْلَة هذا هو: يحيى بن واضح.

(٦) كذا في جميع النسخ، وصوابه - فيما يظهر -: «السُّكَّري»، وهو: محمد بن ميمون، فهو الذي يروي عن جابر بن يزيد الجُعْفي، ويروي عنه أبو تُمَيْلَة يحيى بن واضح؛ كما في "تهذيب الكمال" (٤/ ٤٦٦)، و(٣٢/ ٢٢)، وترد نسبته في بعض المراجع: « السكوني »، ولعلها نسبة أخرى له، والله أعلم . =

جابر - يعني الجُعْفي -، عن عَدِي بن ثابت، عن زِرِّ بن حُبَيْش، عن حُذَيفة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **إِنَّ فُلانَ بنَ فُلانٍ قَدْ هَجَانِي، وَقَدْ عَلِمَ أَنِّي لَسْتُ بِشَاعِرٍ، اللَّهُمَّ فَالْعَنْهُ بِعَدَدِ مَا هَجَانِي** ».

وحدَّثنا أبي وأبو زرعة قالا: حدَّثنا أبو نُعَيم[1]؛ قال: حدَّثنا عيسى بن عبدالرحمٰن السُّلَمي، عن عَدِي بن ثابت؛ قال: قال رسولُ الله، ﷺ، مُرسَلً[2].

أخبرنا أبو محمد؛ قال[*]: وحدَّثنا[**] أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا محمَّد بن أبي الحسين[3] أبو جعفر السِّمْناني[4]؛ قال: نا أبو نُعَيم؛ قال: حدَّثنا عيسى بن عبدالرحمٰن، عن[5] عَدِي بن ثابت، عن البَراء بنحوه.

أخبرنا أبو محمد؛ قال[*]: وحدَّثنا[**] أبو زرعة؛ قال: ثنا محمَّد ابن المثنى[6]؛ قال: ثنا سَهْل بن حمَّاد أبو عَتَّاب؛ قال: ثنا[7] عيسى ابن عبدالرحمٰن، عن عَدِي بن ثابت، عن البَراء، عن النبيِّ ﷺ بنحوه.

= انظر "الكنى" للبخاري (ص٩١ رقم٩٧٤)، و"حلية الأولياء" (٨/ ١١٧)، و(٩/ ٢٣٩)، و "تهذيب الكمال" (٣١/ ١٣٠)، و"نصب الراية" (٣/ ٤٤٢).

(١) هو: الفضل بن دُكَين.

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(*) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » من (ت) و(ك) فقط.

(**) في (ت) و(ك): « ثنا ».

(٣) في (ف): « الحضين ».

(٤) في (ش): « النبهاني ».

(٥) في (ش): « بن » بدل: « عن ».

(٦) تقدم تخريج روايته في المسألة (٢٢٨٣).

(٧) قوله: « ثنا » سقط من (ك).

وسألتُ أبي عن حديثِ سَهْل بن حمَّاد، عن عيسى بن عبدالرحمٰن، عن عَدِي، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يرويه عن عَدِي، عن النبيِّ ﷺ[1]، مُرسَلاً[2] بلا « براء ».

٢٥٥٨ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالسي[4]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن يونس بن عُبَيد، عن سعيدٍ الأَصْلَع، عن أبي زرعة بن جَرير[5]، عن جَرير بن عبدالله؛ قال: سألتُ رسول الله ﷺ عن نظرة الفَجْأة ؟ فقال: ((غُضَّ بَصَرَكَ)) ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يونس بن عُبَيد[6]، عن [عمرو][7] بن سعيد[8]، عن أبي زرعة بن عمرو بن جَرير، عن

---

(١) من قوله: « فقال أبي: هذا... » إلى هنا مكرر في (ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) في (أ) و(ت) و(ك): « مرسل »، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) أخرج هذا النص الخطيب البغدادي في "الموضح" (٢/٢٨٨) من طريق المصنف. ونقله ابن حجر في "لسان الميزان" (٤/ ٥٤) بتصرف.

(٤) في "مسنده" (٧٠٧)، ومن طريقه الخطيب في الموضع السابق .

(٥) قوله: « بن جرير » سقط من (ك).

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/٣٥٨ و٣٦١ رقم ١٩١٦٠ و١٩١٩٧)، ومسلم في "صحيحه" (٢١٥٩).

(٧) في جميع النسخ: « عمر »، عدا (ك)، فالاسم سقط منها كما سيأتي، والتصويب من "الموضح" للخطيب، و"لسان الميزان" .

(٨) قوله: « عن عمرو بن سعيد » سقط من (ك).

جَرير، عن النبيِّ ﷺ [١].

٢٥٥٩ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه يونس بن حَبيب، عن أبي داود الطَّيالسي[٣]، عن عبدالعزيز بن أبي سَلَمة، عن صالح بن كَيسان، عن عُبَيدالله بن[٤] عبدالله، عن زيد بن خالد، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا تَسُبُّوا الدِّيكَ، فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى الصَّلَاةِ** ».

قال يونس بن حَبيب[٥]: وحدَّثنا أبو[٦] داود مرَّة أخرى، عن

---

(١) والخطأ في هذا الحديث من الطيالسي، فقد قال الخطيب في الموضع السابق: «سعيد الأصلع الذي روى أبو داود الطيالسي حديثه، فأخطأ فيه ».
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٣٧ رقم ٢٤٠٧) من طريق أسد بن موسى، عن حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، عن عمرو بن سعيد، عن أبي زرعة بن عمرو ابن جرير، عن أبيه أن جريرًا سأل النبي ﷺ .
قال الدارقطني في "العلل" (٤/ق ١٠٤/أ) بعد أن ذكر اختلافًا آخرَ في هذا الحديث: « والصحيحُ حديث الثوري ومن تابعه عن يونس بن عبيد، عن عمرو بن سعيد، عن أبي زرعة، عن جرير ».

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٢٤٢) و(٢٣٣٢).

(٣) في "مسنده" (٩٩٩). ومن طريقه أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤٨٠٩).
وأخرج الحديثَ الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٩٢-١٩٣ رقم ٢١٦٧٩)، وعبد ابن حميد (٢٧٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٣١) من طريق يزيد بن هارون، وأحمد أيضًا من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، والنسائي في "الكبرى" (١٠٧٨١) من طريق موسى بن داود، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٢٤٠ رقم ٥٢٠٩) من طريق عاصم بن علي، والبيهقي في "الشعب" (٤٨١٠) من طريق أحمد بن يونس وبقية بن الوليد، والبغوي في "شرح السنة" (٣٢٧٠) من طريق علي بن الجعد، جميعهم، عن عبدالعزيز بن أبي سلمة، به . وانظر تتمة تخريجه في المسألة المتقدمة برقم (٢٢٤٢).

(٤) قوله: « بن » سقط من (ك).

(٥) في الموضع السابق من "مسند الطيالسي" .

(٦) قوله: « أبو » سقط من (ف).

عبدالعزيز الماجِشُوني [١]، عن صالح، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا تَسُبُّوا الدِّيكَ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: ليس لابن أبي قَتادة عن أبيه هاهنا له [٢] معنًى، هذا كذبٌ، وحديثُ صالح، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن زيد ابن خالد، عن النبيِّ ﷺ - صحيحٌ .



---

(١) هو: ابن أبي سلمة المتقدم ذكره. قال الترمذي في "جامعه" بعد الحديث رقم (٢٦٦): « وإنما يقال الماجِشُوني؛ لأنه من ولد الماجِشُون ».

(٢) « له » هنا توكيد لـ« لابن »، والمعنى: « ليس لابن أبي قتادة عن أبيه ها هنا، ليس له معنًى »، والله أعلم .

عِلَلُ[(١)] أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الطِّبِّ

٢٥٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ بنُ موسى الأنصاريُّ، عن عاصم بن عبدالعزيز، عن محمَّد بن عُمَارة، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن، عن أنس بن مالك: أنَّ رسولَ الله ﷺ ذَكَرَ الدَّواءَ؛ فقال: «**السَّنَا**[(٢)] **والسَّنُّوتُ**[(٣)] **فِيهِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ**[(٤)]»، قالوا: يا رسولَ الله، أمَّا السَّنَا فقد عَرَفْناه، فما السَّنُّوتُ؟ فقال: «**لَوْ شَاءَ اللهُ، لَأَعْلَمَكُمْ**»؟

فسمعتُ[(٥)] **أبي يقول**: ليس هو: عبدَاللهِ بنَ عبدِالرحمٰنِ، أبو طُوَالَة[(٦)]؛ إنما هو: عبدُاللهِ بنُ أبي طَلْحة[(٧)]، وكان حدَّث بهذا الحديث إسحاقُ بنُ موسى بَيْنَ[(٨)] أحاديثَ عاصمِ بنِ عبدالعزيز، عن

---

(١) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « باب علل ».

(٢) السَّنا: نباتٌ معروفٌ؛ من الأدوية؛ له حَمْلٌ إذا يَبِسَ وحرَّكته الرِّيحُ سمعتَ له زَجَلاً. الواحدة: سَناة. "النهاية" (٢/ ٤١٤-٤١٥). ويسمَّى: السَّنا المكِّي. انظر "الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" لابن البَيطار (٣/ ٣٦). وانظر منافع السَّنا وخواصَّه في كتاب "حديقة الأزهار، في ماهيَّة العُشب والعقَّار" للوزير أبي القاسم الغسَّاني (ص ٢٧٣).

(٣) في (أ) و(ش): « الستوت ». والسَّنُّوتُ: هو العَسَل، وقيل: الرُّبُّ، وقيل: الكَمُّون. "النهاية" (٢/ ٤٠٧).

(٤) السَّامُ، بتخفيف الميم: المَوت. "مختار الصحاح" (س و م).

(٥) في (ت) و(ك): « سمعت ».

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أبا طُوَالة»؛ لأنه بَدَلٌ من «عبدَاللهِ»، لكنَّ لِمَا في النسخ وجهين من العربية ذكرناهما في المسألة رقم (٢٢- الوجهين الأول والثالث).

(٧) هو: عبدالله بن عبدالله بن أبي طلحة . والحديث أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤/ ٣٧٣ رقم ٧٥٧٧)، والضياء في "المختارة" (٦/ ٢٣٧ رقم ٢٢٥٥) من طريق محمد بن عمارة، عن عبدالله بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس .

(٨) في (ك): « من ».

محمَّد بن عُمارة، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن أبي طُوالَة.

٢٥٦١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه موسى بن سَهْل الرَّمْلي، عن عليِّ بن عبدالعزيز[(١)]، عن سُلَيمان بن حَيَّان[(٢)]، عن حُمَيد، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ احتَجَم، وقال: «**مَنْ تَبَيَّغَ[(٣)] بِهِ الدَّمُ فَلْيَحْتَجِمْ**»؟

سمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ باطِلٌ.

٢٥٦٢ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه حاتِم بن إسماعيل، واختُلِف على حاتِم:

فروى النُّفَيلي[(٥)]، عن حاتِم، عن حَبِيب مولى الخَفَّاف، عن الصَّلْت بن زُبَيْد، عن أُمِّه؛ قال[(٦)]: جاءت امرأةٌ إلى رسول الله ﷺ

---

(١) كذا في جميع النسخ: «علي بن عبدالعزيز»، ولم نقف على ترجمته، وقد أخرج الحديثَ الطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٤٩٤ رقم ٧٧٩/ مسند ابن عباس) عن موسى بن سهل الرملي، عن محمد بن عبدالعزيز، عن سليمان بن حيان، به.
ومحمد بن عبدالعزيز ذكره المزي ضمن شيوخ موسى بن سهل الرملي في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٧٦)، وذكره ضمن تلاميذ أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان في (١٢/ ٢٦).

(٢) في (ك): «حبان» بالباء الموحدة، ولم ينقط في بقية النسخ. وسليمان هذا هو المعروف بأبي خالد الأحمر.

(٣) تقدم تفسيره في المسألة رقم (٢٤٧٧).

(٤) نقل هذه المسألة السخاوي في "الأجوبة المرضية" (٢/ ٥٠٦-٥٠٧) بتصرف.

(٥) هو: عبدالله بن محمد بن علي.

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادة: «قالت»؛ كما في "الأجوبة المرضيَّة"، يعني: أُمَّهُ، لكنَّ ما في النسخ يتخرَّج على وجهين: **الأول**: على ما جاء عن العرب من مثل قولهم: «ولا أَرْضَ أبقلَ إبْقَالَهَا»، فالجادَّة: «أبقَلَتْ». انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٧٨). =

فقالت: إنَّ [بِابْنَتي][(١)] العُذْرَة[(٢)]، فقال: «**اذْهَبِي فَخُذِي كُسْتًا**[(٣)]، **ومُرًّا**[(٤)]، **وزَيْتًا، وحَبَّةً سَوْدَاءَ؛ [فَأَسْعِطِيها]**[(٥)]، **وتَوَكَّلِي**»، فلم تُقِرَّها نَفْسُهَا حتى أَعْلَقَتْ[(٦)] [عليها][(٧)]، فقُدِّرَتْ مَنِيَّتُها فيه، فزَمَّلَتها[(٨)]، ثم أتت [بها][(*)] رسولَ الله ﷺ فقالت: يا رسولَ الله، معصيةُ الله ورسوله، أشرُّ عليَّ[(٩)] من مُصيبتي [بها][(*)]! فقال: «**إِنَّكِ وَالِدَةٌ، لا جُنَاحَ**

= **والثاني**: على أنَّه من الحَمْلِ على المعنى بتذكير المؤنَّث، والمراد: قال الراوي، وهو هنا أُمَّه، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(١) في جميع النسخ: «بابني»، والمثبت من "الأجوبة المرضية".

(٢) تقدم تفسيره في المسألة رقم (٢٤٧٦)، وسيأتي تفسير أبي زرعة له في المسألة التالية.

(٣) الكُسْتُ: لغةٌ في «القُسْط»، وقد تقدم تفسير «القُسْط» في المسألة رقم (٢٤٧٦).

(٤) المُرُّ: دَواءٌ كالصَّبِر؛ سُمِّيَ به؛ لمرارته. "النهاية" (٤/ ٣١٦).

(٥) المثبت من (ش)، ومثله في "الأجوبة المرضية"، وفي بقية النسخ: «فاستعطيها». والسَّعُوط: ما يُجعَل في الأنف من الدَّواء. انظر "النهاية" (٢/ ٣٦٨).

(٦) الإِعْلاقُ: معالجة عُذْرَة الصَّبيِّ؛ وهي: وَجَعٌ في حَلْقه ووَرَمٌ تدفعُه أمُّه بإصْبعها. "النهاية" (٣/ ٢٨٨).

(٧) المثبت من (ش) و(ك)، وهو موافقٌ لما في "الأجوبة المرضية"، وفي بقية النسخ: «عليهما».

(٨) في (ف): «فزملتهما»، والمثبت من بقية النسخ، وهو موافقٌ لما في "الأجوبة المرضية".

(*) في جميع النسخ: «بهما»، والمثبت من "الأجوبة المرضية".

(٩) كذا في جميع النسخ: «أشرُّ»، وهي أفعلُ تفضيل، والجادة أن يقال: «شَرّ» بحذف الهمزة لكثرة الاستعمال. لكن إثبات الهمزة في «أشرّ»، ومثلها «أَخْيَرُ» هو لغة بني عامر، وهي لغة نادرة قليلة. ومن شواهدها قراءة قتادة وأبي قلابة وأبي حيوة وعطية بن قيس وأبي جعفر: ﴿مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾[القمر: ٢٦]، وقد ورد ذلك في الحديث أيضًا؛ ومنه في حديث أبي بكر: «بل أنت أَبَرُّهُمْ وأَخْيَرُهُمْ». =

عَلَيْكِ»، ووافقَ عنده نساء، فقال: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، [لا][١] تُعْلِقْنَ عَلَى أَوْلَادِكُنَّ؛ فَإِنَّهُ قَتْلُ السِّرِّ».

ورواه أبو ثابت محمَّدُ بنُ عُبَيدالله المَدينيُّ، وإبراهيم بن حمزة، عن حاتِم، عن حَبِيب مولى الخَفَّاف، عن الصَّلْت بن زُبَيد، عن جدَّته؛ قالت: جاءت امرأةٌ إلى رسول الله ﷺ؟

فسمعتُ أبي يقول: ما يرويه النُّفَيليُّ أصَحُّ، والنُّفَيْلي أحفظُ، وفي حديث إبراهيم بن أبي حمزة[٢]، عن حَبِيب مولى الخَفَّاف[٣]، واتَّفَقَ روايتُهما[٤] عن جَدَّته.

وترجم[٥] في كتاب "الوُحْدان": ما رَوَى[٦] جدَّةُ الصَّلْتِ بنِ زُبَيد

= وانظر: "مشارق الأنوار" (١/ ٢٥٠)، و"شرح النووي على مسلم" (٧/ ١٦٧)، و"مرقاة المفاتيح" (١٠/ ١٩)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٣/ ٤٧٣)، و"المصباح المنير" (ص٩٨- خير)، (ص١٦١ - شرر)، و"معجم القراءات" (٩/ ٢٣١-٢٣٢).

(١) في جميع النسخ: «ألا»، والتصويب من "الأجوبة المرضية".

(٢) ذُكر اسمُه قبل قليل هكذا: إبراهيم بن حمزة، وهكذا ترجم له المصنِّف في "الجرح والتعديل" (٢/ ٩٥ رقم ٢٥٩)، والذي يظهر أنه يقال له هذا وهذا؛ فإنه ورد في بعض المراجع: «إبراهيم بن أبي حمزة». انظر "خلق أفعال العباد" للبخاري (ص ٦٧)، و"الأجوبة المرضية".

(٣) كذا! ولم يذكر: حاتم بن إسماعيل بينهما.

(٤) أي: رواية أبي ثابت محمد بن عُبَيدالله، وإبراهيم بن حمزة، وكانت الجادة أن يقال: «اتفقَت روايتهما»، لكنَّ ما في النسخ جائزٌ في العربية وإن كان مرجوحًا؛ لأنَّ الفاعل مؤنَّث غير حقيقي، وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).

(٥) أي: أبو حاتم الرازي؛ كما بين ذلك السخاوي في "الأجوبة المرضية".

(٦) كذا في جميع النسخ، وفي "الأجوبة المرضية": «ما روت»، وهو الجادَّة =

عن النبيِّ ﷺ. قال[١]: إنه[٢] حكَمَ بالصِّحَّةِ لِمَن روى عن جَدَّة الصَّلْت.

٢٥٦٣ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه نُصَيرُ بنُ أبي الأَشْعَث[٤] وعبدالله بن لَهِيعَة، عن أبي الزُّبَير[٥]، عن جابر: أنَّ امرأةً جاءت بصَبيٍّ لها إلى النبيِّ ﷺ به العُذْرَةُ[٦]، وأنفُهُ يَسيلُ دمًا.

ففي حديثِ نُصَير: فقال النبيُّ ﷺ: « **خُذِي قُسْطًا هِنْدِيًّا[٧] وَوَرْسً[٨]، فَأَسْعِطِيهَا[٩] إِيَّاهُ** ».

وفي حديث ابن لَهِيعَة: « **فَلْتَأْخُذْ قُسْطًا هِنْدِيًّا، فَلْتَحُكَّهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لْتُسْعِطْهُ[١٠] إِيَّاهُ** ».

= المشهورة في العربية؛ لأن الفاعل مؤنَّث حقيقي، لكنَّ ما في النسخ يتخرَّج على ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: « قال فلانةُ »، وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (١٤١٧).

(١) أي: ابن أبي حاتم.

(٢) في (أ) و(ش): « إن ».

(٣) انظر المسألة رقم (٢٤٩١). وقد نقل السخاوي بعض هذه المسألة في "الأجوبة المرضية" (٢/ ٥٠٥-٥٠٦).

(٤) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٠٥-٢٠٦). وأخرجه الحاكم أيضًا (٤/ ٤٠٦) من طريق حماد بن شعيب، عن أبي الزبير، به.

(٥) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٦) تقدم تفسيره في المسألة رقم (٢٤٧٦)، وسيأتي تفسير أبي زرعة في آخر هذه المسألة.

(٧) تقدم تفسيره في المسألة رقم (٢٤٧٦).

(٨) كذا في جميع النسخ، ويخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٩) في (ت) و(ك): « فاستعطها ».

(١٠) في (ت) و(ك): « لتستعطه ».

ورواه موسى بنُ عُقْبَة[١]، عن أبي الزُّبَير، عن جابر، عن عائِشَة، عن[٢] النبيِّ ﷺ، ولم يذكُر فيه الوَرْسَ؟

فسمعتُ أبي يقولُ: الصَّحيحُ: جابرٌ، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

قال أبو زرعة: العُذْرَةُ: داءٌ[٤] يأخُذُ الإنسانَ في حَلْقِهِ.

٢٥٦٤ - وسمعتُ أبي: حدَّثنا[٥] محمَّدُ بنُ خلف العَسْقَلاني[٦]، عن الفِرْيابي[٧]، عن سُفيان بن عُيَينة، عن ابن أبي نَجِيح[٨]، عن مجاهد؛ قال: الشَّعْرُ[٩] في الأَنْفِ أَمَانٌ من الجُذَام، ثم رَجَعَ عنه الفِرْيابيُّ.

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "السنن الكبرى" (٧٥٨٥) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن موسى بن عقبة، به. وأخرجه النسائي أيضًا (٧٥٨٤) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن موسى بن عقبة، عن أبي الزبير، عن جابر: أن امرأةً جاءت إلى رسول الله ﷺ . . .، فذكره.

(٢) في (ك): «أن».

(٣) من قوله: «ولم يذكر فيه الورس. . .» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) قوله: «داء» سقط من (ك).

(٥) كذا في جميع النسخ، والمراد: «سمعت أبي يقول: حدَّثنا» على تقدير القول، وحذفُ القولِ كثيرٌ في العربية، وانظر المسألة رقم (٤٧٣).

(٦) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٣١) من طريق عباس الخلال، عن الفريابي، به. ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٦/ ٣٣٥).

(٧) هو: محمد بن يوسف.

(٨) هو: عبدالله.

(٩) في (أ) و(ش): «الشعبي».

وقال[١]: قال لي يحيى بنُ معينُ: « هذا حديثٌ كَذِبٌ »[٢]، وجعلَ يَستَعظِمُ زَلَّتهُ فيه ! وقال: « لولا أنَّ الفِرْيابي شيخٌ صالح، ولكنِّي أظنُّه يُحمَلُ عليه فيه »[٣].

أخبرنا أبو محمَّد قال: حدَّثنا[٤] به[٥] محمَّد بن عَوْف الحِمْصي؛ قال: حدَّثنا الفِرْيابي. . . ، بإسناده، نحوه.

٢٥٦٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو بِشْر جعفرُ بنُ أبي وَحْشِيَّة، واختُلِف عنه:

فروى الأعمَشُ[٦]، عن جعفرِ بن إياس- وهو ابنُ أبي وَحْشِيَّة-،

(١) أي: أبو حاتم، أو محمد بن خلف العسقلاني. وانظر المسألة رقم (١٣١٢).
(٢) وفي "تاريخ ابن معين" برواية الدوري (٥٥١): قال ابن معين: « حدث الفِريابي، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: الشَّعر في الأنفِ أمانٌ من الجُذام، وهذا حديثٌ باطِلٌ ليس له أصل ».
ومن طريق الدوري أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٣١). وقال الذهبي في "الميزان" (٨٣٤٠) متعقِّبًا قول ابن معين: « قلت: إنما الباطل أن يجعلَه من قول النبي ﷺ، أما أن يكون مجاهدًا قاله فهذا صحيح عنه، رواه عنه عباس الخلال وغيره، عن محمد، وهو ثقة فاضل عابد من جِلة أصحاب الثوري، حديثه في كتب الإسلام ».
(٣) كذا ! وذكر ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٦/ ٣٣٥) عن يحيى بن معين أنه قال: « الفريابي عندنا ثقة ، ولكن طُنَّ على أذن الشيخ ».
(٤) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقيَّة النسخ: « وحدثنا » بدل: « أخبرنا أبو محمد قال: حدَّثنا».
(٥) قوله: « به » ليس في (ش).
(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٥٧٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٠ رقم ١١٠٧٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٦٦)، والترمذي في "جامعه" (٢٠٦٣)، وابن ماجه في "سننه"(٢١٥٦)، والنسائي في "الكبرى" =

عن أبي نَضْرَةَ[(١)]، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: بَعَثَنا رسولُ الله ﷺ في سَرِيَّة ثلاثونَ رَجُلاً[(٢)]، فأتَينَا حيًّا من الأحياء، وأَرَدْنا منهم الضِّيافَة، فأَبَوا[(٣)] علينا، فتَنَحَّيْنا ناحِيَةً، فنزلنا، فلُدِغَ سَيِّدُهم، فأتَونا، فقالوا: أفيكُم[(٤)] مَن يَرْقي؟ قلنا[(٥)]: نعم، فأرادوا أن نَرْقِيَه، فقلنا: لا نَرقيه حتى تجعلوا لنا جُعْلاً[(٦)]؛ قد سألناكُم الضِّيافَة فأَبَيْتُم، فقالوا: لكم ثلاثونَ شاةً، فأتيتُه فقرأتُ بأمِّ الكتاب[(٧)]، وجعلتُ أمسحُ بيدي حتى بَرِئَ، وأخذنا الشَّاة[(٨)]، فقلتُ: والله، لا آكلُها حتى أسألَ رسولَ الله ﷺ، فأتيتُ رسول الله ﷺ فسألتُه، فعَجِبَ! وقال: « **كَيْفَ عَلِمْتَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ ؟!** »، قلتُ: شيءٌ جاء على لساني، فقال: « **كُلُوهَا،**

= (١٠٨٦٦ و١٠٨٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٦١١٢)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٣٦)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٦٣ و٦٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٥٩).

(١) قوله: « عن أبي نضرة » سقط من (ف). وأبو نضرة هذا هو: المنذر بن مالك.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « ثلاثين رجلاً »، كما في بعض مصادر التخريج، وقد يخرَّج ما في النسخ على إضمار المبتدأ، والتقدير: ونحن ثلاثون رجلاً، والجملة في محل نصب على الحال، والله أعلم.

(٣) في (ك): « فأتوا ».

(٤) في (ك): « فيكم » بحذف همزة الاستفهام.

(٥) في (ك): « قالوا ».

(٦) الجُعْلُ: هو الأُجرَة على الشَّيء. انظر "النهاية" (١/ ٢٧٦).

(٧) في (أ) و(ش): « بأم القرآن ».

(٨) كذا في جميع النسخ: « الشاة » بالتاء، ولعلَّ الجادَّة أن تكون بالهمزة «الشاء»، وهي جمع «شاة»، وعلى الجادَّة ورد في الموضع المذكور من "صحيح ابن حبان"، وفي "مستدرك الحاكم": « الشياه »، وفي بعض مصادر التخريج الأخرى: « الغَنَم ».

وَاضْرِبُوا لِي[(١)] مَعَكُمْ سَهْمًا ».

ورواه شُعبة[(٢)]، وأبو عَوانة[(٣)]، وهُشَيم[(٤)]، عن أبي بِشْر، عن أبي المُتَوَكِّل[(٥)]، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ؟

فسمعتُ أبا زرعة يقول: وَهِمَ فيه الأعمَش؛ إنما هو: عن أبي المُتَوَكِّل، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ[(٦)].

٢٥٦٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن سعيد بن[(٧)]

---

(١) في (ك): « إلي ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٤ رقم ١١٣٩٩)، والبخاري في "صحيحه" (٥٧٣٦)، ومسلم في "صحيحه" (٢٢٠١).

(٣) هو: وَضَّاح بن عبدالله. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٢٧٦ و٥٧٤٩).

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢ رقم ١٠٩٨٥)، ومسلم في "صحيحه" (٢٢٠١).

(٥) هو: علي بن داود، ويقال: ابن دُؤاد، بضم الدال بعدها همزة مفتوحة.

(٦) قال الترمذي في "جامعه" (٢٠٦٤) بعد أن أخرج حديث شعبة، عن جعفر: « وهذا أصحُّ من حديث الأعمش، عن جعفر بن إياس، وهكذا روى غير واحد هذا الحديث عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشِيَّة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد».
وقال ابن ماجه عقب الحديث (٢١٥٦م): « والصَّواب هو: أبو المتوكل ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢٣٢٠): « يرويه أبو بشر جعفر بن أبي وحشية واختُلِف عنه، فرواه الأعمش، عن أبي بشر، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وخالفه شعبة وهشيم فروياه عن أبي بشر، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، وهو الصَّحيح ».
وقال ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٤٥٥): « والذي يترجَّح في نقدي أن الطريقين محفوظان لاشتمال طريق الأعمش على زيادات في المتن ليست في رواية شعبة ومن تابعه، فكأنه كان عند أبي بشر عن شيخين فحدث به تارة عن هذا، وتارة عن هذا».

(٧) قوله: « ابن » ليس في (ش).

الأصبَهاني[١]، عن شَريك[٢]، عن العبَّاس بن ذَرِيح، عن الشَّعبي، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ**[٣] » ؟

وسمعتُ أبي يقولُ: كذا رواه ابنُ[٤] الأصبَهاني؛ وحدَّثنا[٥] عمرو ابن عَوْن، عن شَريك[٦]، عن العباس بن ذَرِيح، عن الشَّعبي - رفعَه -؛

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ٢٥٤ رقم٧٣٣)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٢١/أ)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤١٣). وسقط من إسناد الطبراني والدارقطني: شريك. وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٨٨٩) من طريق يزيد بن هارون، عن شريك، به.

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي.

(٣) الحُمَةُ بتخفيف الميم: هي السُّمُّ، وقد تُطلَق على إبرة العَقْرَب. انظر "النهاية" (١/ ٤٤٦).

(٤) قوله: « ابن » سقط من (ف).

(٥) قوله: « وحدثنا » مكانه في (ت) و(ك): «أنا أبو محمد؛ قال: وحدثنا»، والمثبت من بقية النسخ، وهو الصواب، ويدل على ذلك أمور:

الأول: أن عمرو بن عون توفي سنة (٢٢٥ هـ) قبل ولادة ابن أبي حاتم التي كانت سنة (٢٤٠ هـ) أو (٢٤١ هـ).

والثاني: لم يذكر أحد - فيما وقفنا عليه - أن عبدالرحمن بن أبي حاتم يروي عن عمرو بن عون، وإنما ذكر أن الذي يروي عنه هو أبوه أبو حاتم؛ كما في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٥٢)، و"تهذيب الكمال" (٢٢/ ١٧٩).

والثالث: ما جاء مصرَّحًا به في بقيَّة النسخ، أنَّ القائل: «وحدثنا عمرو بن عَوْن» هو أبو حاتم، وهو ما اخترنا إثباته.

والرابع: سياق المسألة؛ فإنَّ أبا حاتم يذكر الرواية التي خالفت رواية ابن الأصبهاني؛ ليبيِّن أن الصواب في رواية شريك: الإرسال. وانظر نظير هذا الإشكال في المسألة رقم (٢٧٣٤).

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٨٨٩)، والبغوي في "الجعديات" (٢٣٩٥). وأخرج الحديث الدارقطني في "الأفراد" (ق١٠٤/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق =

قال: ((لا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ)).

قال أبي: ورواه مالك بن مِغْول[1]، عن حُصَين[2]، عن الشَّعبي، عن عِمْران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه شُعبة[3]، عن حُصَين، عن الشَّعبي، عن بُرَيدة، عن النبيِّ ﷺ.

= كثير بن يحيى، عن شريك، عن العباس بن ذريح، عن بريدة، به.
قال الدارقطني: « تفرَّد به محمد بن غالب تمتام، عن كثير بن يحيى، عن شريك، عن العباس بن ذريح، عنه ».

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٣٦ و٤٣٨ و٤٤٦ رقم ١٩٩٠٨ و١٩٩٣٠ و٢٠٠١٠)، وأبو داود في "سننه" (٣٨٨٤)، والبزار في "مسنده" (٣٥٩٧)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٣٥ رقم٥٨٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٤٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ١٥٨).
وأخرج الحديث الحميدي (٨٥٨)، والترمذي (٢٠٥٧) من طريق سفيان بن عيينة، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٣٥ رقم٥٨٧) من طريق عبدالله بن إدريس ومحمد بن فضيل، وفي "الأوسط" (٢/ ١٢١ رقم ١٤٤٩) من طريق شعبة، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٤٨) من طريق إسماعيل بن زكريا، جميعهم عن حصين، به.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٧٠٥) من طريق محمد بن فضيل، عن حصين، عن الشَّعبي، عن عمران بن حصين، قال: لا رقيةَ إلا من عين أو حُمَةٍ. قال حصين: فذكرته لسعيد بن جُبَير فقال: حدثنا ابن عباس . . .، فذكر حديث السبعين ألفًا . وانظر التعليق آخر المسألة .

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلَمي.

(٣) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٢٠٥٧) تعليقًا، وابن خزيمة في "صحيحه" كما في "إتحاف المهرة" (٢/ ٥٦٣ رقم٢٢٦٣). وتقدم أن الطبراني أخرجه من طريق شعبة، عن حصين، عن الشَّعبي، عن عمران.
وانظر كلام الدارقطني في آخر المسألة .
وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٥١٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ١٥٧) من طريق أبي جعفر الرازي عيسى بن أبي عيسى، وابن عبدالبر في "التمهيد" =

قال أبي: شُعبة أحفَظُهم(١)، وليس لما روى ابن الأصبَهاني - مِنْ ذِكْرِ أنسٍ - معنًى؛ لأن الحفَّاظَ يرسلونَه من حديث شَريك، إلا أن يكونَ هذا من شَريك(٢)؛ لأن ابن الأصبَهاني كان مُتقنًا(٣).



= أيضًا (٢٣/١٥٧)، وفي "الاستذكار" (٢٧/١٩-٢٠) من طريق أبي عوانة الوضَّاح بن عبدالله اليشكُري، كلاهما عن حصين بن عبدالرحمن، به.
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٢٠) من طريق هُشيم، عن حصين بن عبدالرحمن، عن الشَّعْبِي، عن بُرَيْدَة بن حُصَيب، به موقوفًا عليه، وفيه رواية ابن عباس لحديث السبعين ألفًا. وانظر التعليق آخر المسألة.

(١) اختُلف على الشعبي في هذا الحديث اختلافًا آخر، فأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٥٢١)، والبزار في "مسنده" (٣٠٥٦/ كشف الأستار)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٨٥١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/١٥٨) من طريق مجالد بن سعيد، عن الشَّعبي، عن جابر بن عبدالله. وعند ابن أبي شيبة: عن الشعبي، عن بعض أصحاب النبيِّ ﷺ.

(٢) هذا الأظهَر، فقد تابع يزيدُ بن هارون، ابنَ الأصبهاني في روايته عن شريك كما جاء عند أبي داود في الموضع السابق.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٠/ب-٢١/أ): «يرويه العباس بن ذَرِيح، عن الشَّعبي، عن أنس، قاله شريك عنه. واختُلف عن الشعبي في هذا الحديث، فرواه مجالد، عن الشَّعبي، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، ورواه حصين بن عبدالرحمٰن، واختُلف عنه: فرواه مالك بن مغول، عن حصين، عن الشَّعبي، عن عمران بن حصين، وقيل: عن مالك بن مغول، عن أبي حصين، [و] كذا الشَّعبي، ولا يصحُّ أبو حصين. ورواه شعبة واختُلف عنه: فقال السري: عن عثمان بن عمر، عن شعبة، عن حصين، عن الشَّعبي، عن عمران بن حصين. وقال غيره: عن عثمان ابن عمر، عن شعبة، عن حصين، عن الشَّعبي، عن بريدة الأسلمي، عن النبيِّ ﷺ. وعن شعبة يرويه عن حصين، عن الشَّعبي، عن بريدة موقوفًا. وقال جابر: عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة. وقال ابن أبي السفر: عن الشعبي، عن عبدالله =

. . . .

= ابن مسعود قوله، قاله شعبة عنه، والحديث مضطرب ».
وقال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث قد اختُلف فيه عن الشَّعبي، فقال مجالد: عن الشَّعبي، عن جابر، وقال العباس بن ذريح: عن الشَّعبي، عن أنس، هكذا رواه يزيد، عن شريك. وقال حصين: عن الشَّعبي، عن عمران ».
وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٢/ ٧٧): « ورواه غير واحد عن حصين، عن الشَّعبي، عن عمران بن حصين؛ وهو المحفوظ ».
وقد تقدم في الموضع السابق أن البخاري أخرج هذا الحديث في "صحيحه" من طريق عمران بن حصين موقوفًا عليه، وأن مسلمًا أخرجه من طريق بريدة بن الحصيب موقوفًا عليه .
ولكن يظهر أن البخاري ومسلمًا إنما أخرجا الحديث لأجل رواية ابن عباس التي ليس فيها اختلاف، ورواية حصين عن الشعبي جاءت عرضًا.
قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ١٥٦): « كذا رواه محمد بن فضيل، عن حصين موقوفًا، ووافقه هشيم وشعبة عن حصين على وقفه، ورواية هشيم عند أحمد ومسلم، ورواية شعبة عند الترمذي تعليقًا، ووصلها ابنا أبي شيبة، ولكن قالا: "عن بريدة"؛ بدل "عمران بن حصين"، وخالف الجميعَ مالك بن مغول عن حصين، فرواه مرفوعًا، وقال: "عن عمران بن حصين"، أخرجه أحمد وأبو داود، وكذا قال ابن عيينة: "عن حصين"، أخرجه الترمذي، وكذا قال إسحاق بن سليمان: "عن حصين"، أخرجه ابن ماجه. واختُلفَ فيه على الشعبي اختلافًا آخر: فأخرجه أبو داود من طريق العباس بن ذَرِيح - بمعجمة وراء، وآخره مهملة، بوزن عظيم - فقال: "عن الشعبي، عن أنس"، ورفعه، وشَذَّ العباس بذلك، والمحفوظ: رواية حصين، مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه، وهل هو عن عمران أو بريدة؟ والتحقيق أنه عنده عن عمران وعن بريدة جميعًا. ووقع لبعض الرواة عن البخاري قال: حديث الشعبي مرسل، والمسند حديث ابن عباس، فأشار بذلك إلى أنه أوردَ حديث الشعبي استطرادًا، ولم يقصد إلى تصحيحه، ولعل هذا هو السر في حذف الحميدي له من "الجمع بين الصَّحيحين"، فإنه لم يذكره أصلاً. ثم وجدتُ في نسخة الصغاني: "قال أبو عبد الله - هو المصنف -: إنما أردنا من هذا: حديث ابن عباس، والشعبي عن عمران مرسل"، وهذا يؤيد ما ذكرتُه ».اهـ.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الدُّعَاءِ

٢٥٦٧ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه أَشْهَل[١] بنُ حاتِم، عن ابن عَوْن[٢]، عن محمد[٣]، عن أبي موسى الأشعَري؛ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَدعُو . . .

فسمعتُ أبي يقول: النَّاسُ يَروُونَ عن ابن عَوْن[٤]، عن محمَّد بن سِيرين - يوقفونه -: أنَّ أبا موسى كان يَدعُو . . .

٢٥٦٨ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه أبو صالح كاتب اللَّيث[٦]،

---

(١) في (ش): « سهل ». ورواية أشهل بن حاتم لم نقف عليها على هذا الوجه، لكن أخرج الطبراني في "الدعاء" (١٤٢٨) من طريق أشهل بن حاتم، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان النبيُّ ﷺ يدعو: « اللهمَّ إني أسأَلُك من الخير كلِّه ما علمتُ منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشَّرِّ كلِّه ما علمتُ منه وما لم أعلم ».

(٢) في (ك): « أبي عون ». وابن عون هو: عبدالله.

(٣) هو: ابن سيرين.

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٥٢٩) من طريق يزيد بن هارون، عن ابن عون، عن محمد، عن أبي موسى أنه كان يقول في دعائه: اللهم إني أسألك من الخير كلِّه، ما ينبغي أن أسألكَ منه، وأعوذُ بكَ من الشَّرِّ كلِّه ما ينبغي أن أتعوَّذ بكَ منه ».

(٥) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٠٧٨).

(٦) هو: عبدالله بن صالح. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٩٠)، والإسماعيلي في "مسند يحيى بن سعيد الأنصاري" كما في "تهذيب التهذيب" (١/ ٦٢٩). وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٢٣١)، والسمعاني في "أدب الإملاء والاستملاء" (ص ٧٥) من طريق شعيب بن الليث، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٩٦) من طريق يحيى بن بكير، والسمعاني (ص ٧٥) من طريق =

عن اللَّيث[١]، عن ابن الهاد[٢]، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن زُرارَة[٣]، عن عائِشَة؛ قالت: ما كان رسولُ الله ﷺ يقوم من مجلسٍ إلا قال: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوبُ إِلَيْكَ**»؟

فسمعتُ أبي يقول: يَرويه[٤] النَّاسُ[٥] عن يحيى بن سعيد، عن محمَّد بن عبدالرحمٰن بن سعد[٦] بن زُرارَة، عن رجلٍ من أهل[٧] الشام، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

أخبرنا أبو محمد؛ قال: ثنا[٨] يونس[٩] بن عبدالأعلى - قراءةً -

= عبدالله بن عبدالحكم بن أعين ، ثلاثتهم عن الليث بن سعد، به . وجاء عند السمعاني: « عن يحيى بن سعيد، عن زرارة وابن زرارة، عن عائشة ». وجاء عند النسائي: « زرارة » غير منسوب، وكذا جاء عند الطحاوي والإسماعيلي، وجاء عند الحاكم: « زرارة بن أوفى ». وانظر التعليق آخر المسألة .

(١) قوله: « عن الليث » سقط من (ف). والليث هو: ابن سعد.

(٢) هو: يزيد بن عبدالله.

(٣) انظر التعليق آخر المسألة .

(٤) في (ك): « ترويه ».

(٥) رواه الليث أيضًا من هذا الوجه، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (**١٠٢٣٢**) من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن يحيى، به.

(٦) في (ف) و(ك): « سعيد ».

(٧) قوله: « أهل » ليس في (ش).

(٨) في (أ) و(ش): «وأخبرنا» بدل: «أخبرنا أبو محمد قال: ثنا»، وفي (ف): «أخبرنا أبو محمد قال: أنا ».

(٩) في (ف): «أبو بشر» بدل: «يونس».

عن ابن وَهْب[(١)]، عن عمرو بن الحارث واللَّيث، عن يحيى بن سعيد[(٢)]، عن محمَّد بن عبدالرحمٰن بن زُرارَة الأنصاري، عن رجلٍ[(٣)] من أهل الشام، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[(٤)].

٢٥٦٩ - وسُئِلَ[(٥)] **أبو زرعة** عن حديثٍ كان حدَّثنا به الحسنُ بنُ عَرَفَة[(٦)]، عن إسماعيل بن عَيَّاش، عن عُمارة بن غَزِيَّة، عن أبي الزُّبَير[(٧)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **مَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً فَلْيَجْزِ**

---

(١) هو: عبدالله.

(٢) هو: الأنصاري.

(٣) في (ف): « زحل »، وضبَّب عليها الناسخ.

(٤) ذكر هذه العلة ابن القيم في "تهذيب السنن" (٧/ ٢٠٣).
وقال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١/ ٦٢٩): « زرارة غير منسوب، عن عائشة في القول عند القيام من المجلس، وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري، قاله شعيب بن الليث، عن أبيه، عن يزيد بن الهاد، عن يحيى بن سعيد. وقال قتيبة: عن الليث، عن يحيى، عن محمد بن سعد بن عبدالرحمن الأنصاري - وهو سعد بن زرارة - عن رجل، عن عائشة. فلعله قال أيضًا: عن ابن زرارة، والله أعلم. قلت: وأخرجه الإسماعيلي في "مسند يحيى بن سعيد الأنصاري" من طريق عبدالله بن صالح... وذكره ، ثم قال: وبوَّب عليه: زرارة بن أوفى، عن عائشة، وعندي أنه وهم، والصَّواب أنه كان عن ابن زرارة فوقع فيه حذف، والله أعلم ».
وقد نسبه الحاكم في الموضع السابق: زرارة بن أوفى، وقرنهما معًا السمعاني في روايته فقال: عن زرارة وابن زرارة، عن عائشة .

(٥) تقدمت هذه المسألة عن أبي حاتم برقم (٢٤٦٩)، وانظر رقم (٢٣٢٨) و(٢٤٤٨).

(٦) لم نقف على روايته. وقد أخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٠٣٤) من طريق علي ابن حجر، عن إسماعيل بن عياش، به .

(٧) هو: محمد بن مسلم بن تدرس.

بِهِ[١]، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُثْنِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِذَا [أَثْنَىٰ][٢] عَلَيْهِ فَقَدْ شَكَرَ، وإِذَا كَتَمَهُ فَقَدْ كَفَرَ، ومَنْ تَحَلَّى[٣] بِمَا لَمْ يُعْطَ فَهُوَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ » ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُمارة بن غَزِيَّة[٤]، عن شُرَحْبِيل، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ[٥].

٢٥٦٩/أ - قال أبو محمَّد [٦]: وحدَّث[٧] أبو زرعة، عن محمَّد ابن معاوية النَّيسابوري[٨]- نزيل[٩] مكة - قديمًا[١٠]، عن اللَّيث بن سعد، عن زُهْرَةَ بن مَعْبَد[١١]، عن أبي عبدالرحمٰن الحُبُلِيِّ[١٢]، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « فليجزيه ».

(٢) كذا في (ك)، وفي بقية النسخ: «ثنا»، فتكون: «ثَنَّى» بالتثقيل، وهي لغةٌ في «أثنى» ذكرها الفيروزابادي، وأُنكرت عليه. قال في القاموس (ث ن ي): « الثناءُ والتثنيةُ وَصفٌ بمدح أو ذم . . . وقد أثنى عليه وثنَّى ». وتعقَّبه الزَّبيدي في "تاج العروس" بقوله: «أَمَّا أَثْنَى فمَنصوصٌ عليه في كُتبِ اللُّغَة كُلِّها . . . وأَمَّا التثنيةُ وفِعله «ثَنَّى» فلم يَقُل به أحَدٌ، والصَّوابُ فيه: التثبية، وثَبَّى بالموحَّدَةِ بهذا المعنَى ».
فلعلَّ ما في النسخ مصحَّف عن « ثبَّى »، والله أعلم.

(٣) رسمت في جميع النسخ: « تحلا ».

(٤) تقدم تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (٢٤٦٩).

(٥) قال البيهقي في "الشعب" عقب الحديث رقم (٨٦٨٨): « ورواه إسماعيل بن عيَّاش، عن عمارة بن غزيَّة، عن أبي الزبير، عن جابر، وغلط فيه ».

(٦) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ف). وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١٥١١).

(٧) في (ت) و(ك): « حدث » بلا واو.

(٨) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٥١١).

(٩) في (ف): « بنزيل » دون نقط الباء.

(١٠) في (ت) و(ك): « فدعا » بدل: « قديمًا ». وانظر "تهذيب الكمال" (٢٦/ ٤٧٨ و٤٨٠).

(١١) في (ف): « معيد ».

(١٢) هو: عبدالله بن يزيد.

أبي أيُّوبَ الأنصاري، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا[١] أكلَ أو شربَ قال: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا، وسَقَانَا، وسَوَّغَهُ، وجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا**».

فقال أبو زرعة: «ليس هذا الحديثُ مِنْ حديث اللَّيث»؛ وامتَنَع أن يحدِّثَنا به.

فطلَبتُ أثرَ هذا الحديث، فإذا إنَّه لم يُحدِّث به إلا سعيدُ بن أبي أيُّوب، روى عنه ابنُ وَهْب[٢] المُقرِئُ[٣].

وقال[٤] **أبو محمد**[٥]: قُرِئَ[٦] على يونس بن عبدالأعلى[٧]، عن ابن وَهْب، عن سعيد بن أبي أيُّوب، عن زُهْرَة بن مَعْبَد...، بهذا الحديث. وروى[٨] أبو زرعة، عن محمَّد بن معاوية، ومحمدُ بن

---

(١) قوله: «كان إذا» مكرر في (ف).

(٢) هو: عبدالله. وقد رواه عن سعيد بن أبي أيوب، عن زهرة بن معبد، عن أبي عبدالرحمن الحبلي، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ، وقد تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٥١١).

(٣) كذا في جميع النسخ، وصوابها - فيما يظهر -: «والمقرئ»؛ وهو: عبدالله بن يزيد، وهو يروي عن سعيد بن أبي أيوب كما في "تهذيب الكمال" (١٠/ ٣٤٣)، ولكن لم نجد روايته لهذا الحديث عن سعيد بن أبي أيوب. وانظر التعليق آخر المسألة.

(٤) في (ت) و(ك): «قال» بلا واو.

(٥) قوله: «وقال أبو محمد» ليس في (ف).

(٦) في (ف): «وقرئ» بالواو.

(٧) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٨٩٤ و١٠١١٧). وانظر تتمة تخريج الحديث في المسألة رقم (١٥١١).

(٨) أي: ورواه، وتقدمت رواية أبي زرعة للحديث في أول المسألة!

معاوية شيخٌ كان في لِسانه بَجْمٌ[(١)].

٢٥٧٠ - وسألتُ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه الأَحْوَص بن جَوَّاب[(٣)]، عن سُعَيْر بن الخِمْس[(٤)]، عن سُلَيمان التَّيْمي[(٥)]، عن أبي عثمان[(٦)]، عن أسامة بن زيد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ أُولِيَ مَعْرُوفًا فَقَالَ: جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، فَقَدْ أَبْلَغَ في الثَّنَاءِ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد .

٢٥٧١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو سعيد مولى بني

---

(١) كذا في (أ) و(ش) و(ف) غير أنها مهملة الأحرف، وفي (ت) و(ك): « لحم »، ولعلَّ المراد أن في لسانه حُبْسَةً من عِيٍّ أو نحوه؛ ففي "اللسان" (١٢/ ٤٢)، و"القاموس" (ص ١٠٧٨) (ب ج م): بَجَمَ يَبْجِمُ بَجْمًا وبُجومًا: سكت من عِيٍّ أو فَزَع أو هَيبة، والله تعالى أعلم .
وقد يكون المراد بهذه العبارة جرحَ محمد بن معاوية؛ فقد روى ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٠٣-١٠٤ رقم٤٤٣)، عن يحيى بن معين أنه قال: « محمد ابن معاوية النيسابوري كذَّاب »، وعن الإمام أحمد أنه قال: « رأيتُ أحاديثه أحاديثَ موضوعة ».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٩٧)، وفيها قول أبي حاتم: « هذا حديثٌ عندي موضوعٌ بهذا الإسناد ». ونقل الضياء المقدسي في "المختارة" (٤/ ١١١-١١٢) كلامَ أبي حاتم هنا .

(٣) في (ش): « خوات ».

(٤) تصحَّف في (ت) و(ش) و(ك) إلى: « سفيان بن الحسن »، وفي (أ): « سفيان بن الحسر »، والمثبت من (ف).

(٥) هو: سليمان بن طَرْخان.

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن مُلّ النَّهْدي.

هاشم[١]، عن يحيى بن أبي سُلَيمان، عن[٢] سعد بن إبراهيم، عن الأعرَج[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا سَمِعْتُمْ نَهِيقَ الحِمَارِ، أَوْ نُبَاحَ[٤] الكَلْبِ، أَوْ صُرَاخَ الدِّيكِ؛ فَتَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ[٥] مَا لا تَرَوْنَ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[٦].

٢٥٧٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيدُ بنُ محمَّد الوَرَّاق[٧]، عن صالح بن حسَّان، عن محمَّد بن كعب، عن ابن

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٢٩٦)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٣٠). ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣١٢).

(٢) ضبب عليها في (ف).

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن هُرمز.

(٤) في (أ) و(ش): « ونباح » بالواو.

(٥) كذا في جميع النسخ، ومثله في مصادر التخريج. والجادَّة: «فإنها ترى» كما في حديث جابر بن عبدالله عند الإمام أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٠٦ رقم ١٤٣٢٢)، لكنَّ استعمال ضمير العاقل لما لا يعقل - كما وقع هنا - جائزٌ في العربية، وقد تقدم التعليق عليه في المسألة رقم (١٠٦٣).

(٦) لأن في سنده يحيى بن أبي سليمان، وهو ضعيف الحديث، وقد خولف في متنه، فالحديثُ أخرجه البخاري (٣٣٠٣)، ومسلم (٢٧٢٩)، كلاهما من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: « إذا سمعتُم صِياحَ الدِّيَكَةِ، فاسألوا الله من فَضْله؛ فإنها رأتْ مَلَكًا، وإذا سمعتُم نَهيقَ الحمار، فتعوَّذوا بالله من الشَّيطان؛ فإنه رأى شَيطانًا ».

(٧) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (٧١٥)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣١٩ رقم١٠٧٧٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٥١). =

عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَاسْأَلُوهُ بِبُطُونِ أَكُفِّكُمْ، ولا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا، وَامْسَحُوا بِهَا وُجُوهَكُمْ** » ؟

فقال: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(١)].

٢٥٧٣ - وسُئِلَ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه اللَّيث[(٣)]، عن عُقَيل[(٤)]، عن الزُّهري، عن حمزة[(٥)]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ

= وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (١١٨١ و٣٨٦٦). والمروزي في "مختصر كتاب الوتر" (١٤١)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٦٨) من طريق عائذ بن حبيب، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٦)، ومن طريقه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦١٦) من طريق وهيب بن خالد، كلاهما عن صالح بن حسان، به .
وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٤٨٥) من طريق عبد الله بن يعقوب عمَّن حدَّثه عن محمد بن كعب، به. ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "الكبرى" (٢/ ٢١٢).
وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" كما في "نصب الراية" (٣/ ٥١)، والمروزي في "مختصر كتاب الوتر" (ص ١٤١) من طريق عيسى بن ميمون، عن محمد بن كعب، به .

(١) قال أبو داود في الموضع السابق: « رُوي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب، كلُّها واهية، وهذا الطَّريق أمثلُها وهو ضعيفٌ أيضًا ». وقال الذهبي في الموضع السابق: « وصالحٌ واهٍ، قال البخاري: فيه نظر ».

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (٢٦٧٦).

(٣) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٠٨ رقم ٥٨٦٨)، والبخاري في "صحيحه" (٨٢ و٧٠٢٧ و٧٠٣٢)، ومسلم (٢٣٩١).
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٨٣ و١٥٤ رقم ٥٥٥٤ و٦٤٢٦)، والبخاري في "صحيحه" (٣٦٨١ و٧٠٠٦)، ومسلم (٢٣٩١) من طريق يونس بن يزيد، وأحمد (٢/ ١٣٠ و١٤٧ رقم ٦١٤٢ و٦٣٤٤)، والبخاري (٧٠٠٧)، ومسلم (٢٣٩١) من طريق صالح بن كيسان، كلاهما عن الزهري، به.

(٤) هو: ابن خالد.

(٥) هو: ابن عبدالله بن عمر.

قال: « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ؛ إِذْ أُتِيتُ بِلَبَنٍ فَشَرِبْتُ، ونَاوَلْتُ فَضْلَهُ[(١)] عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ». فُسُئِل النبيُّ ﷺ: ما أَوَّلْتَ ؟ قال: « العِلْمَ ».

ورواه عبدالرزاق[(٢)]، عن مَعْمَر[(٣)]، عن الزُّهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: حديثُ حمزة أشبهُ .



(١) قوله: « فضله » سقط من (أ) و(ش).

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٣٠-١٣١ و١٤٧ رقم ٦١٤٣ و٦٣٤٣)، والنسائي في "الكبرى" (٧٦٣٨ و٨١٢٢). وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٦٧٦).

(٣) في "جامعه" (٢٠٣٨٤/ مصنف عبدالرزاق).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْفَضَائِلِ

٢٥٧٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ كتبتُه عن أبي حُمَيدٍ أحمدَ بن محمد[(١)] بن سَيَّارٍ الحِمْصيِّ[(٢)]، عن معاوية بن حَفْص، عن أبي معاوية الضَّرير[(٣)]، عن محمَّد بن سُوقَة، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: كنا نَعُدُّ -أو: نقولُ - ورسولُ الله ﷺ حَيٌّ[(٤)]: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم[(٥)] نَسكُتُ[(٦)]؟

فقال أبي: هذا الحديثُ غَلَطٌ؛ إنما رواه أبو معاوية[(٧)]، عن

---

(١) قوله: «بن محمد» سقط من (أ) و(ش).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن المغيرة بن سيار، ويقال: ابن سنان. انظر "تهذيب الكمال" (١/ ٤٧٢). وروايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائده على الفضائل" (٤٠١)، وابن حبان في "الثقات" (٩/ ١٦٧)، وابن شاهين في "شرح مذاهب أهل السنة" (١٩٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٢-١٣).
قال أبو نعيم: «حديث محمد بن سوقة تفرَّد به أبو حميد الحمصي».

(٣) هو: محمد بن خازم.

(٤) في (ك): «حتى».

(٥) قوله: «ثم» سقط من (أ) و(ش).

(٦) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «فسكت».

(٧) أما رواية أبي معاوية، عن سهيل، عن أبيه، عن ابن عمر: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٩٢٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٤ رقم ٤٦٢٦)، وفي "فضائل الصحابة" (٥٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧٨٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٨٠)، وعبدالله بن أحمد في "زوائده على العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٢٣ رقم ٣٩٧٦)، وفي "السنة" (١٣٥٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٢٥١)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٦٥ رقم١٣٣٠١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٤٩)، وابن شاهين في "شرح مذهب أهل السنة" (١٩٤). =

سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه[١]، عن ابن عمر، وعن عمر[٢] بن نافع، [عن أبيه][٣]، عن ابن عمر، وليس هذا من حديث محمَّد بن سُوقَة، ومعاويةُ بن حَفْص: كوفيٌّ وَقَعَ إلى حَلَب، صدوق.

قال أبو محمد[٤]: فرجعتُ إلى ما حدَّثنا به أبو سعيد الأَشَجُّ[٥]، فإذا هو كما قاله أبي؛ حدَّثنا أبو سعيد الأشَجُّ؛ قال: حدَّثني أبو معاوية، عن [سُهَيْل][٦]، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: كنا نَعُدُّ والنبيُّ ﷺ حَيٌّ، وأصحابُه متوافرون. . .، بهذا الحديث.

وأَتْبَعَهُ أبو سعيد، فقال: أخبرني أبو معاوية؛ قال: أنا[٧] ابنُ

= وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١١٩٦) من طريق إسماعيل بن عياش، عن سهيل، به.

وأما رواية أبي معاوية، عن عمر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر فأخرجها عبدالله ابن أحمد في "زوائده على العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٢٣ رقم ٣٩٧٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٤٩).

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٦٥٥) من طريق يحيى بن سعيد، و(٣٦٩٨) من طريق عبيدالله، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر قال: كنا نُخَيِّرُ بينَ النَّاس في زمَنِ النبيِّ ﷺ فنُخَيِّر أبا بكر، ثم عُمَر بن الخطاب، ثم عُثمانَ بن عفَّانَ.

(١) هو: أبو صالح ذَكْوان السَّمَّان.

(٢) في (ك): « عمرو ». وقوله: « وعن عمر » معطوفٌ على قوله: « عن سهيل ».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ويدلُّ عليه الكلام الآتي.

(٤) قوله: « قال أبو محمد » سقط من (ت) و(ك).

(٥) هو: عبدالله بن سعيد بن حصين.

(٦) في جميع النسخ: « سهل »، وتقدم على الصَّواب، وسيأتي كذلك.

(٧) في (ك): « أخبرنا ».

نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، مثلَه.

أخبرنا[(١)] **أبو محمد؛ قال:** ثنا أحمدُ بن سِنان؛ قال: حدَّثنا أبو معاوية؛ قال: ثنا سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن ابن عمر، ولم يذكر حديثَ الآخر: عن أبي معاوية، عن ابن[(٢)] نافع.

٢٥٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به يونس بن حَبيب، عن أبي داود الطَّيالسي[(٣)]، عن شُعبة، عن يزيد بن خُمَيْر الشامي، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير بن نُفَير؛ قال: قلتُ[(٤)] للحسن بن عليٍّ: إنَّ الناسَ يقولون: إنَّك تريدُ الخِلافة، فقال لي: كانت جَماجِمُ العرب[(٥)] في يدي؛ يُسالمون من سالَمتُ، ويحاربون من حارَبتُ، فتركتُها[(٦)] ابتغاءَ وجه الله، ثم أُثيرُها[(٧)] بأتياس[(٨)] أهل الحِجاز؟

[فأملى][(٩)] عليَّ أبي: هذا الحديثُ خطأٌ؛ إنما هو: عبدالرحمٰن

---

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « أنا ».

(٢) قوله: « ابن » سقط من (ف).

(٣) هو: سليمان بن داود.

(٤) كذا في جميع النسخ؛ وعبدالرحمٰن بن جبير لم يُدرك الحَسَن، وهذا سببُ تخطئة أبي حاتم لهذه الرواية فيما يظهر، وانظر آخر المسألة.

(٥) جَماجِمُ العَرَب: ساداتُها ورُؤَساؤها. انظر "النهاية" (١/٢٩٩).

(٦) في (ت) و(ك): « فتركها ».

(٧) كذا في (ت) و(ش) و(ك)، وفي (أ) تشبه: « أنيرها »، وهي غير منقوطة في (ف).

(٨) في الموضع الآتي "تاريخ واسط": « بأوباش ».

(٩) في جميع النسخ: « فلا ملا ».

ابن نُمَير(١)، عن أبيه؛ حدثنا سُلَيمان بن منصور(٢)، عن أبي داود هكذا.

٢٥٧٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثِ بِشْر بن عُبَيس بن مَرْحوم(٣)، عن النَّضْر بن عربي(٤)، عن عاصم - يعني ابن عمر -،

(١) كذا في جميع النسخ؛ والظاهر أن صوابه: «عبدالرحمٰن بن جبير»، وقد نقل الذهبي هذا الأثر في "سير أعلام النبلاء" (٣/ ٢٧٤)، وذكر أن يونس بن حبيب رواه مرَّة أخرى في "مسند الطيالسي" وقال: «عبدالرحمٰن بن نمير، عن أبيه»، ثم ذكر أن ابن أبي حاتم قال: «وهذا أصح»، فالظاهر أن الذهبي نقل ذلك بتصرُّف عن ابن أبي حاتم، ووقع في نسخته التصحيفُ الذي في بقية النسخ، والله أعلم.
ومما يؤيد ذلك: أن بحشلاً روى هذا الحديث في "تاريخ واسط" (ص١١٢) من طريق شيخه إسحاق بن وَهْب، واللالكائي في "اعتقاد أهل السنة" (٨/ ١٥٣٧ رقم٢٧٩٧) من طريق عباس الدوري، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٣/ ٢٨٠) و(٢٨٠-٢٨١) من طريق أحمد بن سليمان ومحمد بن سعد، جميعهم عن أبي داود الطيالسي، عن شُعْبَة، عن يزيد بن خُمَيْر، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير بن نُفَيْر، عن أبيه، عن الحسن ﵁. وسقط من إسناد اللالكائي: عبدالرحمن بن جبير.

(٢) لم نجد من أخرجه من طريق سليمان بن منصور، ولكن أخرجه الدولابي في "الذرية الطاهرة" (١١٠) من طريق عثمان بن جبلة، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ١٧٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٦-٣٧) من طريق محمد بن جعفر، كلاهما عن شعبة، عن يزيد بن خُمَير، عن عبدالرحمٰن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن الحسن.

(٣) روايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٣٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٤/ ٦٥).
وأخرجه البزار في "مسنده" (٢٤٩٠/كشف الأستار)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٦٩/ ٩٢٦)، وفي "الأوسط" (٦٢٦٢)، وابن شاهين في "شرح مذهب أهل السنة" (١٥٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ١١٧) من طريق بشر بن عبيس، عن النضر بن عربي، عن عاصم بن عمر، عن سهيل بن أبي صالح، عن محمد بن إبراهيم، به. هكذا جاء: «سهيل بن أبي صالح» في جميع المصادر ما عدا "تاريخ دمشق" لابن عساكر فجاء عنده: «عن سهيل» ولم ينسب.

(٤) في (ت): «عدبي» بدل: «عربي»، وفي (ك): «عدي».

عن سَهْل، عن محمَّد بن إبراهيم، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن أبي أَرْوى[١] الدَّوْسيِّ[٢]؛ قال: كنتُ مع رسول الله ﷺ جالسًا، فاطَّلَعَ أبو بكر وعمر، فقال رسول الله ﷺ[٣]: ((**الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَيَّدَنِي بِكُمَا**))؟

قال أبو زرعة: هكذا قال: سَهْل! وإنما هو: سُهَيل[٤].

٢٥٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به عَطِيَّة بن[٥] بَقِيَّة[٦]، عن أبي[٧]: بَقِيَّة بن الوليد، عن محمَّد بن زياد الأَلْهاني، عن أبي

(١) في (ك): « ابن أروى ».

(٢) مشهور بكنيته، وقال أبو نعيم في "المعرفة" (٣١٢٢): « مختلَف في اسمه، فقيل: ربيعة، وقيل: عبيد». وقال ابن حجر في "الإصابة"(١١/ ٩): « لا يُعرف اسمُه، ولا نسبه ».

(٣) في (أ) و(ش): «فقال النبيِّ ﷺ».

(٤) يعني: ابن أبي صالح. ومن هذا الوجه أخرجه الدولابي في "الكنى" (١١٠) من طريق عبدالله بن نافع الصائغ، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٧٣) من طريق محمد ابن إسماعيل بن فُدَيك، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ١١٧)، والذهبي في "السير" (٩/ ٤٦٨) من طريق محمد بن عمر الواقدي، جميعهم عن عاصم بن عمر، به. وانظر التخريج السابق .

(٥) في (ف): « عن » بدل: « بن ».

(٦) رواية عطية أخرجها الطبراني في "الكبير" (٨/ ١١١ رقم٧٥٢٦)، وفي "الأوسط" (٣٠٣٦)، وفي "الصغير" (٢٨٩)، وفي "مسند الشاميين" (٨٢٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٧٥). ومن طريق الطبراني أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤/ ٢٢٠)، ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن عساكر (١٠/ ٤٤٩).
قال الطبراني: « لا يُروى عن أبي أمامة إلا بهذا الإسناد ».

(٧) كذا في جميع النسخ، وهي توهم أن قوله: « أبي بقية » كنية، وإنما مراده: « قال: عن والدي بقية »، وعبارة مصادر التخريج السابقة: « حدثني أبي »، وهذا أجود .

أُمامة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَنَا سَابِقُ العَرَبِ إِلَى الجَنَّةِ، وصُهَيْبٌ سَابِقُ الرُّومِ إِلَى الجَنَّةِ، وبِلالٌ سَابِقُ الحَبَشَةِ إِلَى الجَنَّةِ، وسَلْمَانُ سَابِقُ الفُرْسِ إِلَى الجَنَّةِ** » ؟

وسمعتُ أبي وأبا زرعة جميعًا[١] **يقولان**: هذا حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له بذا الإسناد [٢].

٢٥٧٨ - وسألتُ[٣] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع، عن الزُّهري، [عن][٤] عبدالله بن عُبَيدالله بن ثَعلبة[٥]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الأَنْصَارُ أَعِفَّةٌ صُبُرٌ، والنَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ** » ؟

فقالا: هذا وَهَمٌ؛ رواه يونس[٦]، عن الزُّهري، عن يزيد بن وَدِيعَة بن خِذامٍ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) قوله: « جميعًا » ليس في (ش)، وهنا السؤال وُجِّهَ إلى أبي حاتم، وجاء الجواب من أبي حاتم وأبي زرعة، وقد يكون في الكلام سقطٌ.

(٢) نقل الذهبي في "تلخيص المستدرك" (٣/ ٤٠٢)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ٣٣٦)، والزيلعي في "تخريج الكشاف" (٣/ ١٦٣) كلام أبي حاتم وأبي زرعة.
وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٥٣٠): « وهذا حديث منكرٌ فردٌ، والأظهرُ أن بلالاً ليس بحبشي، وأما صهيبٌ فعربيٌّ من النَّمِر بن قاسِط ».

(٣) انظر المسألة رقم (٢٦١١).

(٤) قوله: « عن » من (ك) فقط، وسقطت من بقية النسخ.

(٥) ويقال في اسمه أيضًا: عُبَيدالله بن عبدالله بن ثعلبة.

(٦) هو: ابن يزيد الأَيْلي. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٧٤٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٢٦٤).

وقالا: هذا الصَّحيحُ[(١)].

٢٥٧٩ - وسألتُ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو بكر بن أبي عَتَّاب الأَعْيَن[(٣)]، عن أبي صالح[(٤)]، عن اللَّيث، عن سعيد المَقبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **يَدْخُلُ الجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرُ مِنْ مُضَرَ وبَنِي تَمِيمٍ** »، فقيل: من هو يا رسولَ الله ؟ قال: « **أُوَيْسٌ القَرَنيُّ** » ؟

قال أبي: هذا الحديثُ ليس هو في كتاب أبي صالح، عن اللَّيث؛ نظرتُ في أصل اللَّيث، وليس فيه هذا الحديث، ولم يذكُر أيضًا اللَّيثُ في هذا الحديث خَبَرً[(٥)]، ويحتملُ أن يكونَ سمعه من غير

وأخرجه الفسوي في "المعرفة" (١/ ٣٨٤)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٣٢١٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٧١) من طريق شعيب بن أبي حمزة، وابن أبي عاصم (١٧٤١) من طريق عثمان بن عمر، كلاهما عن الزهري، به. وأخرجه معمر في "جامعه" (١٩٨٩٤/ مصنف عبدالرزاق) عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً .

(١) سيأتي في المسألة رقم (٢٦١١) ذِكرُ ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن هذا الحديث وحديثَين آخرين معه جميعها من رواية الزهري، عن يزيد بن وديعة بن خذام ؟ فقال أبوحاتم: « قد تفرَّد الزهري برواية هذا الحديث وأحاديث معه ».

(٢) نقل هذا النص الذهبي في "الميزان" (٢/ ٤٤٥) بتصرف.

(٣) هو: محمد بن أبي عتَّاب. وروايته أخرجها اللالكائي في "كرامات الأولياء"(٥٦).

(٤) هو: عبدالله بن صالح كاتب الليث بن سعد.

(٥) كذا في جميع النسخ ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). والمراد: أن الليث لم يصرح في هذا الحديث بالسماع.

ثقة، ودَلَّسَه، ولم يَروه غيرُ أبي صالح[1].

٢٥٨٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه رَوْحُ بنُ عُبادة[2]، عن هشام بن حسَّان، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: « **مَا ضَرَّ امْرَأَةً نَزَلَتْ بَيْنَ بَيْتَيْنِ مِنَ الأَنْصَارِ أَلَّا تَكُونَ قَدْ[3] نَزَلَتْ بَيْنَ أَبَوَيْهَا** ».

ورواه يحيى بنُ مَعين، عن السَّكَن بن إسماعيل الأَصَمِّ، عن هشام بن حسَّان، عن هشام بن عُروَة، عن يحيى بن سعيد[4]، عن عائِشَة؛ قالت: ما ضَرَّ امرأةً كانت بين حيَّين من الأنصار ألا تكونَ بين أبوَيها ؟

قال أبي: هذا الحديثُ أفسَدَ حديثَ روح بن عُبادة، وبيَّن عِلَّته، وهذا الصَّحيحُ، ولايحتملُ[5] أن يكونَ: عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ فيَرْوي[6] عن يحيى بن سعيد، عن عائِشَة، أشبهُ. ولو كان

---

(١) قال الذهبي في "السير" (٤/ ٣٣): « هذا حديثٌ منكرٌ تفرَّد به الأَعْيَن، وهو ثقة ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢٥٧ رقم ٢٦٢٠٧)، وفي "فضائل الصحابة" (١٤٤٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨١٧)، والبزار في "مسنده" (٢٨٠٦/ كشف الأستار)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٢٦٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٨٣). وجاء عند ابن أبي عاصم موقوفًا على عائشة.
ومن طريق أحمد أخرجه الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢٨/ ب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٢٤).

(٣) قوله: « قد » من (أ) و(ش) فقط.

(٤) هو: الأنصاري.

(٥) في (أ) و(ش): « ويحتمل ».

(٦) يعني: هشام بن حسان، وفي الكلام حذفٌ لـ«أنِ» المصدرية التي تنصب المضارع، وحذفٌ لضمير المفعول به، والتقدير: فأنْ يَروِيَهُ هشام بن حسان بقوله: «عن =

عن أبيه، كان أسهلَ عليه حفظًا[(١)].

٢٥٨١- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيدُ بنُ عبدالجبَّار الزُّبَيدي[(٢)]، عن صفوان بن عمرو، عن سُلَيم بن عامر؛ قال: سمعتُ عمرو بن عَبَسَة[(٣)]؛ قال: لقد أتيتُ النبيَّ ﷺ وإني لرُبُع الإسلام؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ روى هذا الحديث حَرِيزُ بنُ عثمان[(٤)]، عن

= يحيى بن سعيد، عن عائشة»: أشبه، أي: فروايتُه هكذا أشبه. وإذا حذفت «أن» جاز رفع الفعل ونصبه. وانظر في ذلك التعليق على المسألة رقم (١٠٢٤).

(١) قال البزار في الموضع السابق: « لا نعلم أحدًا رواه هكذا إلا هشام بن حسان، ولا عنه إلا روح، ولا رواه ممن لا يرد عليه إلا أحمد ويحيى، ورواه غيرهما فكذبوه فيه ».
وقال الدارقطني في الموضع السابق: « يرويه هشام بن عروة، واختُلف عنه، فرواه هشام بن حسان، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قاله روح بن عبادة، عنه. ورواه الخليل بن مرة وسلمة بن سعيد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، موقوفًا. وكلاهما غير محفوظ عن هشام ».
وقال في "الأفراد" (٣٤٨/ب/أطراف الغرائب): « تفرَّد به هشام بن حسان، عن هشام بن عروة، تفرَّد به روح بن عبادة عنه ».

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٩٥٢).

(٣) في (أ) و(ش): « عنبسة ».

(٤) روايته أخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ١٤) من طريق إبراهيم بن خالد، عن يزيد بن هارون، عن حريز، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٢١٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٨٥ رقم ١٩٤٣٣)، وعبد بن حميد (٢٩٧)، ثلاثتهم عن يزيد بن هارون، عن حريز بن عثمان، عن سُليم بن عامر، عن عمرو بن عبسة، به. ولم يذكروا في الإسناد أبا أمامة. =

سُلَيم بن عامر؛ أنَّ أبا أُمامَة سأل عَمرَو بن عَبَسَة[١]. وسعيدُ بن عبدالجبار ليس بقويٍّ.

٢٥٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو طاهر بحر بن شُعَيب النَّسَوي، عن عليِّ بن الحسن بن شَقيق، وسَلَمة بن سُلَيمان، وعَبْدان[٢]، عن ابن المُبارك[٣]، عن سالم المكِّي، عن الحسن[٤]، عن أنس؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: « **إِنَّ مَثَلَ أَصْحَابِي فِي أُمَّتِي كَمَثَلِ الْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ؛ وَهَلْ[٥] يَصْلُحُ الطَّعَامُ إِلَّا بِالْمِلْحِ ؟!** ». قال

= وأخرجه الدارقطني في "النزول" (٦٦ و٦٧) من طريق يحيى بن أبي بكير وعبدالصمد بن النعمان، كلاهما عن حريز بن عثمان، عن سُليم، عن عمرو بن عبسة.
وأخرجه ابن سعد (٤/ ٢١٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٤٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٧ و١٥٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٩ و٣/ ٦٦) من طريق معاوية بن صالح، عن سُليم بن عامر وضمرة بن حبيب ونعيم بن زياد، عن أبي أمامة، عن عمرو بن عبسة.
وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ١١١ و١١٢ رقم ١٧٠١٤ و١٧٠١٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨٣٢) من طريق شداد بن عبدالله ويحيى بن أبي كثير، عن أبي أمامة، عن عمرو بن عبسة، به. ولم يذكر أحمد في إسناده يحيى بن أبي كثير.

(١) في (أ) و(ش) و(ك): « عنبسة »، وفي (ت): « عنسة ».

(٢) في (ك): « وعيدان ». وعَبْدان هو: عبدالله بن عثمان بن جَبَلَة.

(٣) هو: عبدالله. ولم نقف على روايته عن سالم المكي، وقد أخرج الحديث في كتابه "الزُّهد" (٥٧٢) عن إسماعيل بن مسلم المكي، به. وهو الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم، كما سيأتي. ومن طريق ابن المبارك أخرجه القضاعي في "مسند الشِّهاب" (١٣٤٧)، وابن عبدالبر في "الاستيعاب" (ص ٢٢).

(٤) هو: البصري.

(٥) في (ف): « وهو » بدل: « وهل ».

الحسن: فقد ذهب مِلْحُنا، فكيف نَصلُحُ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: إسماعيل بن مسلم المكِّي[(١)]، عن الحسن، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ، وأخطأ فيه أبو الطَّاهر.

٢٥٨٣ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه ابن المُبارك[(*)]، عن محمَّد بن سُوْقَة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَكْرِمُوا أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ** »[(٣)]؟

قال أبي: أفسدَ ابنُ الهاد[(٤)] هذا الحديثَ وبيَّن عَوْرَته؛ رواه[(٥)] ابن الهاد[(*)]، عن عبدالله بن دينار، عن ابن شهاب: أن عمر بن الخطَّاب قال: قام فينا رسولُ الله ﷺ...، وهذا هو الصَّحيحُ.

---

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٧٧١/ كشف الأستار)، وأبو يعلى (٢٧٦٢) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، عن إسماعيل بن مسلم، به.
وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٧٥/ أ/ أطراف الغرائب)، ثم قال: « تفرَّد به محمد بن نمير، عن أبي معاوية، عن إسماعيل ».
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٢١٥)، والإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٧ و١٧٤٠) من طريق إسرائيل بن موسى أبي موسى، ومعمر في "جامعه" (٢٠٣٧٧) عمَّن سمع الحسن، كلاهما عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً.
ومن طريق معمر أخرجه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٦ و١٧٣٠).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٣٣)، وستأتي برقم (٢٦٢٩)، وانظر المسألة رقم(١٩٧٥).

(*) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٩٣٣).

(٣) هذا جزءٌ من حديث طويل تقدَّم ذكره في التعليق على المسألة رقم (١٩٣٣).

(٤) هو: يزيد بن عبدالله.

(٥) في (ف): « ورواه » بالواو.

٢٥٨٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن يَمان[(١)]، عن إسماعيل بن أبي خالد؛ قال: سمعتُ عمرو بن حُرَيث يقول: ذهبتْ بي أمي إلى النبيِّ ﷺ، فمسَحَ على رأسي، ودعا لي بالرِّزق، وسمعتُه[(٢)] يقرأ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ١٦﴾[(٣)]؟

فقال[(٤)]: هذا خطأٌ، وَهِمَ فيه يحيى بن يَمان؛ رواه[(٥)] جماعةٌ عن إسماعيل[(٦)]، عن الأَصْبَغ مولى عمرو بن حُرَيث، عن عمرو بن حُرَيث؛ وهذا الصَّحيح.

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٦٣٢)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٢٢٥)، وأبو يعلى في "المسند" (٣/ ٤١ رقم١٤٥٦) عن محمد بن عبدالله بن نمير، عن يحيى بن اليمان، به، إلا أنه وقع عند البخاري « أبو اليمان » بدل: « يحيى بن اليمان »، والمشهور بهذه الكنية هو الحكم بن نافع، وأما يحيى بن اليمان فكنيته أبو زكريا، فإما أن تكون هذه كنية أخرى له، أو تكون تصحفت عن «ابن اليمان »، والله أعلم .

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « سمعته » بلا واو.

(٣) سورة التكوير.

(٤) كذا في جميع النسخ، والمراد فيما يظهر : « فقالا ». وقد يخرَّج ما في النسخ على لغة من يجتزئ بالفتحة عن الألف، وانظر الاجتزاء بالحركات عن الحروف في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(٥) في (أ) و(ش): « ورواه » بالواو.

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٥٩) تعليقًا من طريق إبراهيم بن حميد، وأبو داود في "سننه" (٨١٧) من طريق عيسى بن يونس، وابن ماجه (٨١٧) من طريق عبدالله بن نمير، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٧١٧) من طريق الحسن بن سهل، وأبو يعلى في "مسنده" (١٤٦٣ و١٤٦٩) من طريق عبدة بن سليمان ومحمد بن يزيد الواسطي، جميعهم عن إسماعيل بن أبي خالد، به. =

٢٥٨٥ - وسمعتُ[١] أبا زرعة[٢] وذكر حديثًا رواه شَريك[٣]، عن الأعمَش، عن أبي صالح[٤]، عن رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ [مُدَّ][٥] أَحَدِهِمْ وَلا نَصِيفَهُ** ».

ورواه أبو الأَحْوَص[٦]، عن الأعمَش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ.

= وأخرج مسلم في "صحيحه" (٤٧٥) من طريق خلف بن خليفة، عن الوليد بن سريع مولى آل عمرو بن حريث، عن عمرو بن حريث قال: صلَّيتُ خلف النبي ﷺ الفجرَ فسمعتُه يقرأ: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝١٦ ﴾ [التكوير].

(١) انظر المسألة التالية، والمسألة الآتية برقم (٢٥٩٠).

(٢) في (ف): « أبي زرعة ».

(٣) هو: ابن عبدالله النَّخعي القاضي.

(٤) هو: ذكوان السَّمَّان.

(٥) قوله: « مد » من (ش) فقط، وهي ثابتة في مصادرالتخريج.

(٦) هو: سلاَّم بن سُلَيم. وروايته لم نقف عليها، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٥٤-٥٥ و٥٥ و٦٣-٦٤ رقم ١١٥١٧ و١١٥١٨ و١١٦٠٨)، والبخاري في "صحيحه" (٣٦٧٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٥٤١) من طريق شعبة، وأحمد (٣/ ١١ رقم ١١٠٧٩)، ومسلم (٢٥٤١) من طريق أبي معاوية محمد ابن خازم، وأحمد (٣/ ٥٤ رقم ١١٥١٦)، ومسلم (٢٥٤١) من طريق وكيع، ومسلم أيضًا (٢٥٤١) من طريق جرير بن عبدالحميد، جميعهم عن الأعمش، به.

قال المزي في "تحفة الأشراف" (٣/ ٣٤٣): « ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى وأبي بكر وأبي كريب، ثلاثتهم عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ووهم [أي مسلم] عليهم في ذلك، إنما رَوَوْهُ عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، كذلك رواه الناس عنهم كما رواه ابن ماجه، عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه. ومن أدلِّ دليل على أن ذلك وهم وقع منه في حال كتابته لا في حفظه . . . ». =

قال أبو زرعة: كذا يرويه شَريك ! وإنما[١] الصَّحيح ما يرويه[٢] [أبو الأحْوَص][٣] .

٢٥٨٥/أ - وسمعتُ[٤] أبا زرعة[٥] وحدَّثنا عن الرَّبيع بن ثعلب[٦]، عن أبي إسماعيل المؤدِّب[٧]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشَّعبي، عن عبدالله بن أبي أَوْفى؛ قال: شكا عبدُالرحمٰن بنُ عَوْف خالدَ بن الوليد إلى النبيِّ ﷺ، فقال:« **يَا خَالِدُ ، لِمَ تُؤْذِي رَجُلاً مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، لَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، لَمْ تُدْرِكْ عَمَلَهُ ؟!** »،

= وأطال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ٣٥) في مناقشته لرواية مسلم، ورجَّح أن الوهم من أحد رواة "صحيح مسلم" .

(١) في (ك):« وإنما هو ».

(٢) قوله:« الصحيح ما يرويه » سقط من (ت) و(ك).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه؛ لما تقدَّم في التخريج .

(٤) انظر المسألة السابقة، والمسألة الآتية برقم (٢٥٩٠).

(٥) في (ف):« أبي زرعة ».

(٦) في (أ) و(ش):« ثعلبة »، والمثبت من (ف) فقط، وهو الصَّحيح كما في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٥٦ رقم٢٠٦٠)، ومن أول المسألة إلى هنا سقط من (ت) و(ك).
ورواية الربيع بن ثعلب أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائده على الفضائل" (١٣)، ويحيى بن صاعد في "مسند ابن أبي أوفى (١٠)، والطبراني في "الصغير" (٥٨٠)،وفي "الكبير" (٤/ ١٠٤ رقم ٣٨٠١)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٩٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦/ ٢٤١-٢٤٢).
وأخرجه عبدالله بن أحمد في "زوائده على الفضائل" (١٣)، والبزار في "مسنده" (٣٣٦٥)، وابن صاعد (٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٠٩١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦/ ٢٤٢)، وابن حجر في "الأمالي المطلقة" (ص ٥٤)، جميعهم من طريق عبدالله بن عَوْن، عن أبي إسماعيل المؤدب، به .

(٧) هو: إبراهيم بن سليمان .

فقال: يَقَعون فيَّ فأردُّ عليهم، فقال: « **لَا تُؤْذُوا خَالِدًا، فَإِنَّهُ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللهِ صَبَّهُ اللهُ عَلَى الكُفَّارِ !** ».

أخبرنا أبو محمَّد؛ قال[(١)]: وحدَّثنا أبو زرعة، عن ابن الأصبَهاني[(٢)]، عن عبدالله بن إدريس، عن إسماعيل، عن الشَّعبي، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[(٣)].

وسمعتُ[(٤)] **أبا زرعة يقول**: الصَّحيحُ حديث ابن إدريس[(٥)].

٢٥٨٦ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن عثمان بن زُفَر[(٦)]، عن

---

(١) قوله: « أخبرنا أبو محمد؛ قال » ليس في (ف)، وبدلاً منها في (أ) و(ش): « قال أبو محمد ».

(٢) هو: محمد بن سعيد. وروايته لم نقف عليها. وأخرجه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٢ و١٤٨٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦/ ٢٤٢) من طريق محمد بن عبيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر، به مرسلاً.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٣٩٥) من طريق محمد بن عبيد ويعلى بن عبيد وعبدالله بن نمير، والإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٤٧٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٨٨) من طريق يحيى بن زكريا، جميعهم عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال: قال رسول الله ﷺ: « إنما خالدٌ سيفٌ من سُيوف الله ». وجاء عند أحمد: عن قيس قال: أُخبرت أن النبي ﷺ ... فذكره.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق عليها في المسألة رقم(٣٤).

(٤) في (ت) و(ك): « سمعت » بلا واو.

(٥) قال الذهبي في "التلخيص" (٣/ ٢٩٨): « رواه ابن إدريس، عن ابن أبي خالد، عن الشعبي مرسلاً، وهو أشبه ».

(٦) روايته لم نقف عليها، وقد أخرجه اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٧/ ١٣٢٥ رقم ٢٣٥٥) من طريق يزيد بن المبارك، عن جعفر بن برقان، به .

يحيى بن يَمان، عن جعفر بن بُرْقان، عن مَيْمون بن مِهْران؛ قال: قال لي ابنُ عبَّاس: يا مَيْمونُ، لا تَسُبَّ السَّلَفَ؛ وادخُل الجنةَ بسلام.

قال أبو زرعة: هكذا قال عثمان بن زُفَر: عن يحيى بن يَمان، عن جعفر بن بُرْقان، عن مَيْمون! وقال غيرُه: عن سَوادَة[1]، عن مَيْمون بن مِهْران؛ والصَّحيحُ عن سَوادة.

٢٥٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عُبَيدة السَّقَطي[2]، عن النَّضْر بن إسماعيل، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن أبي حازم؛ قال: قال سعد بن مالك[3]: قال لي النبيُّ ﷺ: « **ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وأُمِّي** »؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يرويه إسماعيل، عن قَيْس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لسعد[4].

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦١/ ٣٤٩) من طريق سليمان بن داود المنقري، عن يحيى بن يمان، عن سوادة الجرمي، عن ميمون بن مهران ». وذكره المزي في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٢١٦) عن سليمان بن داود، به.

(٢) هو: الفضل بن أبي سويد. وروايته لم نقف عليها، وقد أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١٤٠٧)، وأبو سعيد النَّقاش في "فوائد العراقيين" (٣٩) من طريق أبي كامل الفضيل بن الحسين الجحدري، والبزار في "مسنده" (١٢١٩) من طريق أزهر ابن جميل، كلاهما عن النضر بن إسماعيل، به .
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧٥٢) من طريق إسماعيل بن علية، عن إسماعيل بن أبي خالد، به.

(٣) هو: ابن أبي وقاص رضي الله عنه .

(٤) يعني: مرسلاً من طريق إسماعيل، عن قيس.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٤ و١٨٠ رقم ١٤٩٥ و١٥٦٢)، والبخاري في "صحيحه" (٣٧٢٥ و٤٠٥٥ و٤٠٥٦ و٤٠٥٧)، ومسلم (٢٤١٢) =

٢٥٨٨ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[١] عن حديثٍ رواه هُشَيم[٢]، عن العَوَّام[٣]، عن[٤] سَلَمة بن كُهَيل، عن عَلْقَمة[٥]؛ قال: قَدِمتُ الشامَ، فلَقِيتُ خالدَ بنَ الوليد، فسمعتُه يحدِّث، فقال: سَبَّني عمار، فأتيتُ النبيَّ ﷺ فقلتُ: لولا مكانُكَ ما سَبَّني[٦]، فقال: « **مَهْلاً يَا خَالِدُ! فَإِنَّهُ مَنْ يَسُبُّ عَمَّارً**[٧] **يَسُبُّهُ اللهُ...** »، وذكر الحديث؟

= من طريق سعيد بن المسيب، ومسلم (٢٤١٢) من طريق عامر بن سعد، كلاهما عن سعد بن أبي وقاص، به. وأخرجه الإمام أحمد (١/ ٩٢ و١٢٤ و١٣٦-١٣٧ و١٥٨ رقم ٧٠٩ و١٠١٧ و١١٤٧ و١٣٥٧)، والبخاري (٢٩٠٥ و٤٠٥٨ و٤٠٥٩ و٦١٨٤)، ومسلم(٢٤١١) من طريق عبدالله بن شداد، عن علي بن أبي طالب قال: ما رأيتُ النبيَّ ﷺ يَفدي رجلاً بعد سعدٍ سمعتُه يقول: « ارْمِ فِداكَ أبي وأمِّي ».

(١) قوله: «وأبا زرعة » سقط من(ف)، وتوجد علامة لَحَق، ولم يظهر شيء في التصوير.

(٢) روايته أخرجها أبو يعلى في "المعجم" (٢٢٧)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١١٣ رقم ٣٨٣٥)، وليس في شيء منهما قوله: « فقلت: لولا مكانك ما سَبَّني »، ولم نجده في شيء من مصادر التخريج التالية.
فقد أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٢٤٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٨٩ رقم ١٦٨١٤)، والنسائي في "الكبرى" (٨٢٦٨ و٨٢٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٠٨١)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٩٠-٣٩١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٣/ ٣٩٨ و٣٩٩) من طريق يزيد بن هارون، عن العوَّام بن حوشب، به.

(٣) هو: ابن حَوْشَب.

(٤) في (ك): « بن » بدل: « عن ».

(٥) هو: ابن قيس النَّخَعي.

(٦) في (ك): « ما سبتني ».

(٧) كذا في جميع النسخ: « عمار » وهو عَلَمٌ مصروف فحقُّه أن يكون بالألف، ويخرَّج ما في النسخ على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١١٢-١١٣ رقم٣٨٣٠-٣٨٣٤) من طرق، ووقع عنده: «عمارًا » بلغة الجمهور.

فقالا: أسقط العوامُ من هذا الإسناد عِدَّةً، ورواه شُعبة[(١)]، عن سَلَمة، عن محمَّد بن عبدالرحمٰن، عن أبيه[(٢)]، عن الأَشْتَر[(٣)].

٢٥٨٩ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه أَسَدُ بن موسى؛ قال:

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٥٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٩٠ رقم ١٦٨٢١)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٣٦) تعليقًا، والنسائي في "الكبرى" (٨٢٧٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١١٢ رقم٣٨٣١)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٨٩). وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤/ ١١٢ رقم٣٨٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٩١) من طريق يحيى بن سلمة، والطبراني أيضًا (٣٨٣٢) من طريق محمد بن سلمة، كلاهما عن أبيهما سلمة بن كُهَيل، عن عمران ابن أبي الجعد، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن الأشتر، به.
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١١٤) تعليقًا، والنسائي في "الكبرى" (٨٢٧١ و٨٢٧٢)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١١٢ رقم٣٨٣٠)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٨٩-٣٩٠ و٣٩٠)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٢٧٦) من طريق الحسن بن عبيدالله، عن محمد بن شداد، عن عبدالرحمن بن يزيد، به.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤/ ١١٣ رقم٣٨٣٤) من طريق عبدالرحمن بن عابس، عن عمه مخرمة بن ربيعة، عن الأشتر.

(٢) هو: عبدالرحمن بن يزيد.

(٣) هو: مالك بن الحارث النَّخعي. قال الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٩١): «حديث العوام بن حوشب هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين لاتِّفاقهما على العوَّام بن حوشب وعلقمة، على أن شعبة أحفظ منه حيث قال: عن سلمة بن كهيل، عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن الأشتر، والإسنادان صحيحان».
قال الذهبي في "التلخيص": «قال أبو زرعة: رواه شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن محمد بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن الأشتر».

(٤) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٤١/المطبوع) بتصرف، وتقدمت هذه المسألة برقم(١٢٩) وفيها قال أبو حاتم وأبو زرعة: «ليس عندنا بذاك الصحيح؛ أبو ثفال مجهول، ورباح مجهول»، وانظر "البدر المنير" (٣/ ٢٣٧-٢٤٨).

حدَّثنا سعيد بن سالم، عن إسحاق بن حازِم[١] -أو خازِم[٢]، شَكَّ أسد- قال: أخبرني عبدالرحمٰن بن حَرْمَلة الأسلَمي، عن ثِفَال بن أبي ثِفَال[٣]، عن رَبَاح بن عبدالرحمٰن بن شَيْبان، عن أُمِّه بنت زيد بن نُفَيل[٤]؛ قال[٥]: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَمْ يُحْبِبِ اللهَ مَنْ لَمْ يُحْبِبْنِي، ولَمْ يُحْبِبْنِي[٦] مَنْ لَمْ يُحْبِبِ[٧] الأَنْصَارَ، ولا صَلَاةَ لِمَنْ لا وُضُوءَ لَهُ، ولا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ في مواضعَ، والصَّحيحُ: عبدالرحمٰن بن حَرْمَلة[٨]، عن أبي ثِفال المُرِّي، عن رَبَاح بن عبدالرحمٰن بن حُوَيطِبٍ[٩]، عن جدَّته[١٠]، عن أبيها سعيد بن زيد، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) في (أ) و(ف): « حارم » بالراء.

(٢) كذا في (ت) و(ف)، وفي (أ) و(ش): « حازم »، وفي (ك): « جازم ».

(٣) قوله: « ابن أبي ثفال » سقط من (أ) و(ش).

(٤) كذا جاء في هذا الطريق، وسيأتي آخر المسألة أن صوابه: « عن جدِّته، عن أبيها سعد بن زيد»، وجدته هي أسماء بنت سعيد بن زيد، ويمكن أن يحمل قوله هنا: «عن أبيه» على أنها أمه من الأعلى، فالجدة أم، والله أعلم.

(٥) كذا جاء في جميع النسخ، والجادَّة: « قالت »؛ لأن القائلة هي بنت زيد بن نُفَيل، لكنَّ ما وقع في النسخ مُتَّجه في العربية على ثلاثة أوجه ذكرناها في التعليق على مثله في المسألة رقم (١٧٨ و٢٣٤٤).

(٦) في (أ) و(ت) و(ك): « يحبني ».

(٧) في (أ) و(ش): « يحب ».

(٨) تقدم تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (١٢٩).

(٩) وفي في المسألة رقم (١٢٩): « رباح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان بن حويطب».

(١٠) هي: أسماء بنت سعيد بن زيد.

٢٥٩٠- وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه زُهَير[٢]، عن حُمَيد[٣]، عن أنس؛ قال: كان بينَ خالد بن الوليد وبين عبدالرحمٰن ابن عَوْف شيءٌ، فقال النبيُّ ﷺ: « **دَعُوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حُمَيد، عن الحسن[٤]، عن النبيِّ ﷺ ...، مُرسَل[٥].

٢٥٩١ - وسألتُ[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه عمرو بن علي[٧]، عن عُبَيد بن عبدالرحمٰن بن عُبَيد بن سَلَمة الحَنَفي، عن عمرو بن يحيى ابن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن جَدِّه سعيد بن عمرو،

---

(١) نقل الضياء في "المختارة" (٦/ ٦٧) بعض هذاالنص. وانظر المسألة المتقدمة برقم (٢٥٨٥/ أ).

(٢) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٦٦ رقم ١٣٨١٢)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٢٧٠)، والضياء في "المختارة"(٦/ ٦٦ رقم٢٠٤٦)، والمزي في "تهذيب الكمال"(١٧/ ٣٢٧-٣٢٨).

(٣) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٤) هو: البصري.

(٥) قال يحيى بن معين في "تاريخه" (١/ ٣٩٠ رقم ٢٦٤٢/ رواية الدوري): « حدَّث زهير، عن حميد، عن الحسن قال: وقع بين خالد بن الوليد وعبدالرحمن بن عوف كلام. هذا هو الصَّواب. قال يحيى: حدثني به أبو غسان. وأما أحمد بن يونس فحدث به عن زهير، عن حميد، عن أنس قال: وقع بين خالد وعبد الرحمن كلام. قال يحيى: فقلتُ لأحمد بن يونس: إنما هو عن حميد، عن الحسن. فقال أحمد: هكذا وقع في كتابي ».اهـ.
وقوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٦) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٧) هو: الفلَّاس.

عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ: « **خِيَارُ قُرَيْشٍ خِيَارُ النَّاسِ، وشِرَارُهَا شِرَارُ النَّاسِ، وقُرَيْشٌ كَالْمِلْحِ، هَلْ يَطِيبُ الطَّعَامُ إِلَّا بِهِ ؟! وقُرَيْشٌ كَالصُّلْبِ، هَلْ يَمْشِي الرَّجُلُ بِغَيْرِ صُلْبٍ ؟! ولَوْلَا أَنْ تَطْغَى قُرَيْشٌ لَأَخْبَرْتُهَا بِمَا لَهَا عِنْدَ اللهِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعُبَيدٌ مجهول[1].

٢٥٩٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالصَّمد بن عبدالوارث[2]، عن أبي خَلْدَة[3]، عن أبي العالية[4]، عن أبي هريرة؛ قال: قال لي[5] رسولُ الله ﷺ: « **مِمَّنْ أَنْتَ ؟** »، قلت: من دَوْسٍ؛ قال: « **مَا كُنتُ أُرَى[6] أَنَّ[7] فِي دَوْسٍ أَحَدًا فِيهِ خَيْرٌ** » ؟

قال أبي: هكذا رواه عبدالصَّمَد، وسعيدُ بنُ إسحاق، والحُفَّاظ يَروون عن أبي خَلْدَة[8]، عن أبي العالية: أنَّ أبا هريرة... مُرسَلً[9].

---

(١) قال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٢٠): « عبيد بن عبدالرحمن أبو سلمة، شيخٌ لأبي حفص الفَلَّاس مجهول. وخبره منكر في فضل قريش ».

(٢) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٨٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٦٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٧/ ٣١٥). وأخرجه ابن عساكر (٦٧/ ٣١٤ و٣١٥) من طريق عمر بن عبدالمجيد وأبي داود الطيالسي، كلاهما عن خالد بن دينار أبي خلدة، به.

(٣) هو: خالد بن دينار.

(٤) هو: رُفَيْع بن مهران.

(٥) قوله: « لي » سقط من (ش).

(٦) بضم الهمزة، أي: أَظُنّ؛ قاله في "تحفة الأحوذي" (١٠/ ٢٢٧).

(٧) قوله: « أن » من (ف) فقط.

(٨) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٧/ ٣١٥) من طريق يونس بن بكير، عن أبي خلدة، به.

(٩) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

٢٥٩٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عاصم[١]، عن عبد ربِّه ابن عَطاء الله؛ قال: حدَّثني ابن القارِيّ[٢]، قال: حدَّثني ابنُ أبي عُبَيد الزُّرَقي[٣]: أنه خرَجَ مع[٤] أبيه، فلمَّا كان من السَّحَر؛ إذا هو برجل نائم، فناداه: أيُّها النَّؤومُ ! مالَكَ ولِلوَحْدَةِ ؟ أَمَا علمتَ ما قال رسولُ الله ﷺ في الوَحْدَة ؟ فقال[٥]: إنِّي لم آتِكَ سَفْرًا[٦]؛ إنما

(١) هو: الضَّحَّاك بن مَخْلَد، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٤٧٥ و٣٢٣٧٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٤٠ رقم ١٨٩٩٢ و١٨٩٩٣)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٥٠٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٢٨ و٤/ ٧٣) من طريق سفيان الثوري، والإمام أحمد (٤/ ٣٤٠ رقم ١٨٩٩٤)، والبزار في "مسنده" (٣٧٢٥)، والطبراني في "الكبير" (٤٥٤٥) من طريق بشر بن المفضل، والبخاري في "الأدب المفرد" (٧٥)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٤٥ رقم ٤٥٤٤) من طريق زهير بن معاوية، والطبراني (٥/ ٤٦ رقم ٤٥٤٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، جميعهم عن ابن القاري عبدالله بن عثمان ابن خثيم، به.

(٢) هو: عبدالله بن عثمان بن خُثَيم كما سيأتي.

(٣) قال ابن حجر في "التقريب" (٨٤٧٩): «ابن أبي عُبيد الزُّرَقي، مجهول، لم يُسَمَّ»، وذكره المزِّي في "تهذيب الكمال"(٣٤/ ٤٦٠-٤٦١)، فقال: «ابن أبي عُبَيد الزُّرَقي عن شيخ من أصحابه، عن النبيِّ ﷺ: «اللَّهم اغفر للأنصار. . . » الحديث بطوله، وفيه قصة لأبيه، وعنه: عبدالله بن عثمان بن خثيم، روى له أبو داود في فضائل الأنصار».اهـ. فتبين بهذا أن المزي وابن حجر لم يعرفا ابن أبي عبيد هذا، وعرَفه أبو حاتم الرازي، فبيَّن في آخر المسألة أنه إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، وهذا من فوائد هذا الكتاب، والله أعلم.

(٤) في (أ) و(ش): «معه».

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): «قال».

(٦) أي: مُسافِرًا، وهو مصدر الفعل: سَفَرَ يَسْفِرُ ، من باب: «ضرب»، بمعنى: خرج للسَّفَر. انظر "المصباح المنير" (ص ١٤٦).

خرجتُ من هذا الماء الذي رُحْتَ منه، وأنا أريدُ هذا الماءَ الذي[(١)] أصبحْتَ[(٢)]، فقال: ممَّن أنت ؟ قال: رجلٌ من الأنصار؛ قال: أَبْشِر؛ فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « **اللَّهُمَّ، اغْفِرْ للأَنْصَارِ، ولأَبْنَاءِ الأَنْصَارِ** » - قال: وأُراهُ قال: « **ولأَبْنَاءِ أَبْنَاءِ الأَنْصَارِ** »- قال: إني لستُ منهم، أنا مِنْ مَوَالِيهم؛ قال: أنت منهُم؛ قال رسولُ الله لعمر: « **اجْمَعْ لِي قَوْمَكَ** »؛ قال: فقلنا - أو قال الناس-: نزل في قريش أَمْرٌ، فلمَّا اجتمَعُوا قال: « **إِمَّا أَنْ يَدْخُلُوا إِلَيْكَ، وإِمَّا أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ** »؛ قال: فخرَجَ إليهم فقال: «**هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ؟**»، قالوا: فينا أبناؤنا وحُلَفاؤنا وبنو أخواتنا[(٣)] ومَوالينا، فقال رسولُ الله ﷺ: « **حَلِيفُنَا مِنَّا، وابْنُ أُخْتِنَا مِنَّا، ومَوَالِينَا مِنَّا** »، ثم قال: «**يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، إِنَّ أَوْلِيَائِيَ مِنْكُمُ المُتَّقُونَ، فَإِنْ تَكُونُوا أَنْتُمْ فَأَنْتُمْ**»، ثم صرخ رسول الله ﷺ، فلم يسمع أحدٌ صوتَه أو بلغَه إلا جاء[(٤)] يَشتَدُّ، فقال: « **أَيُّهَا[(٥)] النَّاسُ، مَنْ بَغَاهُمُ العَوَاثِرَ[(٦)]، كُبَّ[(٧)] عَلَى مَنْخِرَيْهِ** » ؟

قال أبي: ابنُ القارِيّ هو عندي: عبدالله بن عثمان بن خُثَيم[(٨)]،

---

(١) قوله: « الذي » سقط من (ك). (٢) أي: أصبحت فيه.

(٣) في (ت) و(ك): « إخواننا »، ولم تنقط التاء في بقية النسخ، والمثبت هو الصواب.

(٤) قوله: « جاء » سقط من (ك). (٥) في (أ) و(ش): « يا أيها ».

(٦) في (ت): « العواش »، وفي (ك): « الحراش ». والعَواثرُ: جمعُ عاثِر، وهي حِبالة الصَّائد، أو جمعُ عاثِرة، وهي الحادثةُ التي تعثُر بصاحبها، من قولهم: عثَر بهم الزمانُ: إذا أحنى عليهم. "النهاية" (٣/ ١٨٢). (٧) في (ك): « كنت ».

(٨) في (ك): « خيثم ».

هو من القارَة، وابن أبي عُبَيد هو: إسماعيلُ بنُ عُبَيد بن رِفاعة الزُّرَقي، وقد حدَّث ببعض هذا الحديث عن[(١)] ابن خُثَيم[(٢)]، والله أعلم.

٢٥٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن عائِذٍ الدِّمَشْقي[(٣)]، عن صَدَقة بن خالد، عن وَحْشِيِّ بن حَرْبِ بن وَحْشِيِّ بن حَرْبٍ[(٤)]، عن أبيه، عن جدِّه؛ قال: قال: أَرْدَفَ النبيُّ ﷺ معاوية بن أبي سُفيان خَلْفَهُ، فقال: « **مَا يَلِينِي مِنْكَ يَا مُعَاوِيَةُ ؟** »، قال: بَطْني؛ قال: « **اللَّهُمَّ، امْلأهُ[(٥)] عِلْمًا** »، فذاكرتُ به أبا مُسْهِر[(٦)] - هذا الحديثَ - فقال لي[(٧)]: نَعَم، وفيه: « **وحِلْمًا** » ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ: « عن »، ويظهر أنه تصحيفٌ صوابُه: « عنه »، وقد تقدمت في مطلع المسألة رواية ابن القاري عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن ابن أبي عبيد الزرقي، بصيغة: « حدثني ». ويحتمل أن يكون في الكلام سقطٌ، والتقدير: وقد حدَّث ابن عطاء الله ببعض هذا الحديث عن ابن خثيم، والله أعلم.

(٢) في (أ) و(ف): « خيثم ».

(٣) روايته أخرجها ابن منده في "معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ" (ص ٣٤-٣٥). وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ١٨٠) تعليقًا من طريق محمد بن مبارك الصوري، والآجري في "الشريعة" (٥/ ٢٤٣٩ و٢٤٣٠ رقم ١٩٢٠ و١٩٢١) من طريق إسحاق بن وحشي بن حرب ومسلمة بن بشر أبي بشر، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٩/ ٨٧-٨٨) من طريق أبي بشر، وابن منده (ص ٣٤) من طريق عاصم بن يوسف، جميعهم عن صدقة بن خالد، به. ومن طريق البخاري أخرجه ابن عساكر (٦٢/ ٤٠٢-٤٠٣) وقال: « في إسناده نظر ».

(٤) قوله: « بن وحشي بن حرب » ليس في (أ) و(ش).

(٥) في (ت) و(ك): « امله ».

(٦) هو: عبدالأعلى بن مُسْهِر. وروايته أخرجها ابن منده في "معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ" (ص ٣٥).

(٧) قوله: « لي » سقط من (ك).

فقال أبي: روى هكذا هذا الحديثَ[١] أبو مُسْهِر، ومحمَّد بن عائذ!

وحدَّثنا[٢] أبو هارون البَكَّاء[٣]- بقَزْوِين - عن صَدَقَة، عن وَحْشِيِّ ابن حرب، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[٤]؛ لم يقل: «عن جدِّه».

قلتُ: فالصَّحيحُ[٥] ما رواه أبو هارون ؟

---

(١) في (ك): « هذا الحديث هكذا ».

(٢) قوله: « وحدثنا » مكانه في (ت) و(ك): « أخبرنا أبو محمد؛ قال: حدثنا »، والمثبت من بقية النسخ، والصواب أنَّ القائل: « حدثنا أبو هارون البكَّاء بقزوين » هو أبو حاتم، وليس ابنه أبا محمد، ويَدُلُّ على ذلك أمورٌ:
الأول: أنَّ أبا هارون شيخ لأبي حاتم؛ ففي ترجمة أبي هارون من "الجرح والتعديل" (٨/ ١٦٠) لم يذكر ابنُ أبي حاتم أنَّه روى عنه، لكنَّه ذكَرَ أن أباه سمع منه بقزوين، وهذا الحديث فيه التصريح بأن أبا هارون حدَّث به بقزوين، وقد روى عنه أبو حاتم صراحةً في المسألة رقم (١٤٤١)، وكذلك في "تفسير ابن أبي حاتم" (١/ ٣٩).
والثاني: ما صرَّحت به بقية النسخ، أن القائل: «وحدثنا أبو هارون البكَّاء بقزوين» هو أبو حاتم، وهو ما أثبتناه.
والثالث: سياق المسألة؛ فإن أبا حاتم شرع في ذكر الرواية التي خالفت رواية أبي مسهر، ومحمد بن عائذ للحديث، وهي رواية أبي هارون البكاء سمعها هو منه بقزوين، على أن أبا حاتم - في آخر المسألة - توقَّف ولم يرجح أيًّا من الروايتين على الأخرى !

(٣) هو: موسى بن محمد.

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهو جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (أ) و(ش): « الصحيح »، وفي (ت) و(ك): « والصحيح ».

قال: ما أدري ما أقولُ لك، قد ذاكَرتُ به أبا زرعة فبَقِيَ(١)، وقد رأينا ذاك(٢)، وأبو هارون مَحَلُّهُ عندي الصِّدقُ.

٢٥٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به الحسَنُ بنُ عَرَفَةَ(٣)؛ قال: حدَّثنا إبراهيم بن محمَّد المدني، عن الزُّهري، عن عُروَة، عن عائِشَة؛ قالت: قال رسولُ الله ﷺ في مَرَضِه الذي ماتَ فيه: « **سُدُّوا هَذِهِ الأَبْوَابَ الشَّوَارِعَ الَّتِي فِي المَسْجِدِ، إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ؛ فَإِنِّي لا أَعْلَمُ رَجُلاً فِي(٤) الصَّحَابَةِ أَحْسَنَ يَدًا مِنْ أَبِي بَكْرٍ** » ؟

---

(١) أي: وبقي ساكتًا حائرًا. انظر التعليق على المسألة رقم (١٩٠٢).

(٢) يعني: محمد بن عائذ فيما يظهر.

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٢٥)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ٩٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٢٥٤).
وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٦٧٨)، وعبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على الفضائل" (٣٣) من طريق إسحاق بن راشد، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٤٢) من طريق سليمان بن أبي داود الجزري، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٧٨)، والدولابي في "الكنى" (٨٥٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٨٥٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٣٣٢) من طريق معمر، والطبراني في "الأوسط" (٢/ ١٢٩-١٣٠ و٣٠٦ و١٤٧٤ و٢٠٥٦)، والقطيعي في "زوائده على الفضائل" (٥٦٧) من طريق عبدالحميد بن جعفر، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٢٥٥) من طريق عثمان بن عبدالرحمن السعدي، جميعهم عن الزهري، به .
وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٨١) من طريق محمد بن كعب، والقطيعي في "زوائده على الفضائل" (٥١٢) من طريق أبي الأسود محمد بن عبدالرحمن، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٢٥٣ و٢٥٦) من طريق محمد بن جعفر، ثلاثتهم عن عروة، به.

(٤) في (أ) و(ش): « من ».

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما يُروى عن الزُّهري[١]، عن أيُّوب ابن بَشِير: أنَّ النبيَّ ﷺ...، وإبراهيمُ هذا الذي روى هذا[٢] الحديثَ لا أعرفُه[٣].

---

(١) سيأتي تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (٢٦١٥).

(٢) قوله: «روى هذا» مكرر في (ك).

(٣) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٣١): «إبراهيم بن محمد المدني روى عن الزهري، روى عنه الحسن بن عرفة. سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه، والحديث الذي رواه عن الزهري خطأ».
وقال العراقي في "ذيل الميزان" (ص ٧٨): «قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه، والحديث الذي رواه خطأ، قلت [أي العراقي]: وهو غير إبراهيم ابن محمد بن عبد العزيز الزهري المدني المذكور في "الميزان"، ذاك يروي عن أبيه عن الزهري، وقد فرَّق بينهما ابن أبي حاتم وغيره، ولا أعرف أحدًا جمع بينهما وإنما نبَّهت على ذلك لئلا يُظَن أنه هو، ولكن الظاهر أن صاحب هذه الترجمة هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى شيخ الشافعي، فإنه روى عن الزهري، وآخرُ من حدث عنه الحسن بن عرفة، ولكن قد فرق بينهما ابن أبي حاتم، فلهذا ذكرته، وإن كان ابن أبي يحيى مذكورًا في الميزان».
وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (١/ ٢٠٣/ تحقيق غنيم) بعد أن ذكر كلام العراقي: «قلت: وتبع أبا حاتم صاحب "الحافل"، ويجوز أن يكون إبراهيم بن محمد بن عبدالعزيز الزهري الذي مضت ترجمته». وأخرج ابن عدي هذا الحديث كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي.
ومتن هذا الحديث صحيح من غير هذا الطريق، فقد أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٧٠ رقم ٢٤٣٢)، والبخاري في "صحيحه" (٤٦٧) من حديث ابن عباس قال: خرج رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه، عاصبٌ رأسه بخرقة، فقعد على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «إنه ليس من الناس أحدٌ أمنَّ علي بنفسه وماله من أبي بكر بن أبي قُحافة، ولو كنت مُتَّخِذًا من الناس خليلاً لاتّخذت أبا بكر خليلاً، ولكن خُلّة الإسلام أفضل، سُدّوا عني كلَّ خَوْخَة في هذا المسجد، غير خوخة أبي بكر». =

٢٥٩٦ - وسألتُ[١] أبا زرعة[٢] عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن عبدالرحمٰن بن شُرَحْبيل[٣]؛ قال: حدَّثنا عمر بن صالح الأَزْدي؛ قال: حدَّثنا أبو جَمْرَة[٤] الضُّبَعي، عن ابن عباس؛ قال: قَدِمَ على رسول الله ﷺ أربعُ مِئَةٍ من دَوْس، فقال رسولُ الله: « **مَرْحَبًا بِالأَزْدِ! أَحْسَنِ النَّاسِ وُجُوهًا، وأَسْمَعِها لِقَاءً، وأَطْيَبِهِ أَفْوَاهًا**[٥]، **وأَعْظَمِهِمْ**

= وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٨ رقم ١١١٣٤ و١١١٣٥ و١١١٣٦)، والبخاري في "صحيحه" (٤٦٦ و٣٦٥٤ و٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

(١) في هامش النسخة (أ) حاشية غير واضحة.

(٢) في (ف): « أبو زرعة ».

(٣) هو: سليمان بن عبدالرحمن ابن ابنة شرحبيل، وانظر التعليق على المسألة المتقدمة برقم (١١٨٦). وروايته للقسم الأول أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٧١-١٧٢ رقم ١٢٩٤٨)، وفي "الأوسط" (٦٨٠٩).
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٢٩٠) من طريق محمد بن المصفى، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٧٤) من طريق داود بن راشد، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٠) من طريق عمرو بن عثمان، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٠٦) من طريق إسماعيل بن عبدالله، جميعهم عن عمر بن صالح، به.
وروايته للمتن الثاني أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٧٠ رقم ١٢٩٤٧)، وفي "الأوسط" (٦٨٠٨). وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٢٩٠) من طريق محمد بن المصفى، عن عمر بن صالح، به.
قال الطبراني في "الأوسط": « لم يرو هذين الحديثين عن أبي جمرة إلا عمر بن صالح ».

(٤) المثبت من (ت)، وفي بقية النسخ: « حمزة »، وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٣٦٢). وهو: نصر بن عمران.

(٥) كذا في جميع النسخ، ومثله في الموضع المذكور من "الآحاد والمثاني" و"مستدرك الحاكم"، والجادَّة هنا أن يقال: «وأطيبهُم أفواهًا» كما في قوله: =

أَمَانَةً، شِعَارُ إِخْوَتِي: يَا مَبْرُورُ »[١].

وبإسناده عن ابن عباس: قال: كتبَ رسولُ الله ﷺ إلى حَيٍّ من العرب يدعوهُم إلى الإسلام، فلم يَقبَلوا الكتابَ، فرجعوا إلى رسول الله ﷺ فأخبَرُوه، فقال لنا: « **أَمَا**[٢] **إِنِّي لَوْ بَعَثْتُ بِهِ إِلَى قَوْمٍ بِشَطِّ عُمَانَ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَة وأَسْلَمَ، [لَقَبِلُوهُ]**[٣] ».

وبُعِثَ إلى رسول الله ﷺ بهَديَّة، فقدمت وقد قُبِضَ رسولُ الله ﷺ، فجعَلَ أبو بكر[٤] الهديَّة مَوْرِثًا، فقسَمها بين فاطمةَ بنت رسول الله ﷺ وبين العباس ؟

فقال أبو زرعة: هذَينِ الحديثَينِ منكَران[٥].

= «وأعظمهم أمانة»، ومثلُهُ في بقية مصادر التخريج، أو يقال: «وأطيَبها أفواهًا» كما في قوله قبل: «وأسمعها لقاءً»، لكن يخرَّج ما في النسخ والمصدرين المذكورين على وجهين:

الأول: أن الضمير مذكَّر، والتقدير: وأطيب البَشَر أو الخَلْق، أو مَن ذُكِرَ؛ وهذا من الحمل على المعنىٰ بتذكير المؤنث؛ انظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

والثاني: أن الضمير مؤنَّث، والأصل «وأطيَبَها»، ثم حذفت الألف من «ها»، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء قبلها، على لغة طيِّئ ولخم. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(١) جاء عند العقيلي وابن عدي والحاكم في الموضع السابق: « شعاركم: يا مبرور »، وعند ابن أبي عاصم: « شعاركم: يا مبرون ».

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « إنما ».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من مصادر التخريج.

(٤) في (أ) و(ش): « أبي بكر ».

(٥) في (ك): « منكرين »، والمثبت من بقية النسخ، والجادَّة: « هذان الحديثان =

وبهذا الإسناد قال: وَفَدَ على رسول الله ﷺ بعد أُحُدٍ قومٌ من أَزْدٍ، فقال: « **أَنْتُمْ مِنِّي، وأَنَا مِنْكُمْ** » ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٥٩٧ - أخبرنا أبو محمَّد قال[١]: حدَّثنا[٢] أبو زرعة بحديثٍ عن إبراهيم بن زياد سَبَلان[٣]، عن فَرَج بن فَضالَة، عن محمَّد بن الوليد الزُّبَيدي، عن الزُّهري، عن القاسم بن محمَّد[٤]، عن النُّعمان

= منكران »، ولما وقع في النسخ توجيهات في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٥) و(٧٥٩).

(١) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » من (ت) و(ك) فقط.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدثنا » بالواو.

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٨٣٣).
وأخرجه ابن شبَّة في "أخبار المدينة" (٣/ ١٠٦٦-١٠٦٧) من طريق إسحاق بن إدريس، عن فرج، به. وقرن في إسناده مع الزهري: « معاوية بن صالح »، وجاء في إسناده أيضًا: « القاسم بن عبدالرحمن » بدل: « القاسم بن محمد ».
وأخرجه ابن شبَّة أيضًا (٣/ ١٠٦٧) من طريق عمرو بن [عون]، عن فرج بن فضالة، عن معاوية بن صالح، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن النعمان، به . وقد اختلف على معاوية بن صالح كما سيأتي في التعليق آخر المسألة .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٧٥ رقم ٢٤٤٦٦)، وابن شبَّة (٣/ ١٠٦٩)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٩٩-١٠٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٩/ ٢٨١ و٢٨٢) من طريق موسى بن داود، عن فرج، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به. ولم يذكر ابن شبَّة في إسناده: «الزهري ».
وأخرجه ابن شبَّة (٣/ ١٠٦٧) من طريق عمرو بن [عون]، عن فرج، عن الزبيدي، عن الزهري، عن عائشة، به. ولم يذكر في إسناده: « عروة ».

(٤) من قوله: « بن الوليد الزبيدي. . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

ابن بَشِير، عن عائِشَة؛ قالت: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَوْ كَانَ عِنْدَنَا أَحَدٌ يُحَدِّثُنَا!** »، قلتُ: أفلا أبعثُ إلى أبي بكر؟ فسكتَ عني، ثم قال: « **لَوْ كَانَ عِنْدَنَا أَحَدٌ يُحَدِّثُنَا!** »، قلتُ: أفلا أبعثُ إلى عمر؟ فسكتَ عني، فدعا وَصِيفًا[1] له فَسارَّهُ، فإذا هو بعثمان يستأذن، فأَذِن له، فأَكَبَّ على رسول الله ﷺ، وأَكَبَّ رسولُ الله ﷺ، فجعَلا يَتَسَارَّانِ[2]، والله ما أدري ما يقولان، فلمَّا رفعَ رأسَه ووَلَّى؛ ناداه النبيُّ ﷺ فقال: « **يَا عُثْمَانُ، عَسَى اللهُ أَنْ يُقَمِّصَكَ قَمِيصًا مِنْ بَعْدِي، فَإِنْ أَرَادَ[3] الْمُنَافِقُونَ عَلَى خَلْعِهِ فَلَا تَخْلَعْهُ** » ثلاثَ مرَّات.

قال أبو زرعة: ليس هذا من حديث الزُّهري؛ إنما يرويه الفرج[4]،

---

(١) الوَصِيفُ: هو العبدُ. انظر "النهاية" (٥/ ١٩١).

(٢) في (ف): « يستاران »، وفي (ك): « يتساوان ».

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: « أرادك ».

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١١٢) عنه، عن ربيعة بن يزيد، عن النعمان بن بشير، به.
واختلف على ربيعة بن يزيد:
فأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٨٦-٨٧ رقم ٢٤٥٦٦)، وفي "فضائل الصحابة" (٨١٦)، وابن شبَّة في "أخبار المدينة" (٣/ ١٠٦٩)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١١٧٩)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٢٣٤) من طريق الوليد بن سليمان، عن ربيعة بن يزيد، عن عبدالله بن عامر، عن النعمان، به. ولم يذكر ابن شبَّة في إسناده: « ربيعة ».
وأخرجه ابن شبَّة (٣/ ١٠٦٧-١٠٦٩)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٥٣)، والطبراني (١٩٣٤) من طريق أسد بن موسى، والترمذي في "جامعه" (٣٧٠٥) من طريق الليث بن سعد، وابن أبي عاصم (١١٧٣) من طريق محمد بن جعفر، والطبراني (١٩٣٤)، والطحاوي (٥٣١١) من طريق عبدالله بن صالح، =

عن ربيعة[١].

٢٥٩٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حسَّان بن حسَّان[٢]، عن

= جميعهم عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن عبدالله بن عامر، عن النعمان، به. ولم يذكر الطحاوي في إسناده: « ربيعة ».

واختُلف على معاوية بن صالح أيضًا:

فأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٠٣٦ و٣٧٦٤٤)، وابن أبي عاصم (١١٧٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٩١٥) من طريق زيد بن الحبحاب، والإمام أحمد (٦/ ١٤٩ رقم ٢٥١٦٢) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، كلاهما عن معاوية ابن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن عبدالله بن قيس، عن النعمان، به. وجاء في إسناد أحمد: « عبدالله بن أبي قيس ».

وتقدم في التعليق في بداية المسألة وجه آخر من الخلاف على معاوية بن صالح.

وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٩/ ٢٧٨) من طريق يزيد بن أيهم، عن النعمان، به.

قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩/ ب-٢٠/ أ): « يرويه ربيعة بن يزيد الدمشقي واختلف عنه فرواه الوليد بن سليمان بن أبي السائب، عن ربيعة بن يزيد، عن عبدالله بن عامر، عن النعمان بن بشير، عن عائشة، وتابعه [عبدالله بن] صالح كاتب الليث، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، وخالفهما زيد بن الحباب العُكْلي رواه عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن عبدالله بن قيس، عن النعمان بن بشير، عن عائشة، ورواه صفوان بن عمرو، عن يزيد بن أيهم، عن النعمان بن بشير، عن عائشة، وقول الوليد بن سليمان ومن تابعه أصح».

(١) هو: ابن يزيد الدمشقي.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٨٦)، وفي "الأوسط" (٧٨٦)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٠/ ٣١٧٢-٣١٧٣ رقم ١٧٩٣٢).

وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٤٠٤) من طريق داود بن سليمان الجرجاني العطار، عن يحيى بن معين، به.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٠٨) من طريق القاسم بن معن القيسي، عن إبراهيم التيمي، عن سعد [كذا] بن شرحبيل، عن زيد بن أبي أوفى. =

إبراهيم بن بِشْر، عن يحيى بن معين[(١)]، عن إبراهيم القُرشي، عن سعيد بن شُرَحْبِيل، عن زيد بن أبي أَوْفَىٰ؛ قال: خرَجَ علينا رسولُ الله ﷺ فقال: «أَيْنَ فُلَانٌ؟ أَيْنَ فُلَانٌ؟ أَيْنَ فُلَانٌ[(٢)]؟»،

= وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٠٧)، وفي "السنة" (١٣٨٣)، وعبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٨٧١ و١٠٨٥ و١١٣٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٢٥)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٢٢٠-٢٢١ رقم ٥١٤٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٠٦-٢٠٧)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (٢٩٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢١/ ٤١٤) و(٤٢/ ٥٢) و(٤٣/ ٤٢٨) و(٤٤/ ١٦٥-١٦٦) من طريق يزيد بن معن، عن عبدالله بن شرحبيل، عن رجل من قريش، زيد بن أبي أوفى. ولم يذكر عبدالله وابن عدي في إسناديهما: «رجل من قريش».

(١) كذا في جميع النسخ، وكذا وقع في بعض المصادر، ومنها "التاريخ الكبير" للبخاري (٣/ ٣٨٦ رقم١٢٨٥)، و"الأوسط" له أيضًا (١/ ٣٥٨ رقم٧٨٦)، وعلَّق عليه الشيخ عبدالرحمن المعلمي رحمه الله في "التاريخ الكبير" بقوله: كذا! ومثله في كتاب ابن أبي حاتم في ترجمة إبراهيم، وقال عن أبيه: «هو مجهول، ويحيى مجهول»، وكذلك هو في "الميزان"، و"اللسان" في ترجمة إبراهيم، ولكن ليحيى عندهما ترجمة قالا: «يحيى بن معن»، وذكر ابن حجر في "الثقات": «يحيى بن معن»؛ قال: «فيحتمل أن يكون هو». أقول: وهو في نسختنا من الثقات: «يحيى ابن معن»، وكأنه الصواب، وإنما وقع في بعض الكتب «معين» خطأ من النساخ؛ لاشتهار يحيى بن معين البغدادي الإمام، والله أعلم. اهـ.

(٢) في (ت) و(ك): «أين فلان بن فلان بن فلان»، وكذا في (ش) ولكن بدون «بن فلان» الأخيرة، وفي (أ): «أين فلان أين فلان»، والمثبت من (ف) إلا أن ياء «أين» لم تنقط في (أ)، ولا في الموضعين الأخيرين من (ف)؛ فيحتمل ما أثبتناه، ويحتمل أن تكون بالباء «ابن» كما في (ت) و(ك) و(ش) لكنَّها كتبت بهمزة الوصل.
وأما في مصادر الحديث: فقد جاء على ألفاظ ثلاثة:
الأول: «أين فلان؟»؛ كما في "تاريخ دمشق" (٢١/ ٤١٤). =

فما[(١)] زال يتفقَّدُهم، ثم قام، فحمد الله وأثنى عليه، فقال: « **إِنِّي**[(٢)] **مُصْطَفِي**[(٣)] **مِنْكُمْ وَمُؤَاخِي**[(٤)] **بَيْنَكُمْ؛ قُمْ يَا أَبَا بَكْرٍ**[(٥)] **!** »، فآخىٰ بينه وبين عمر. . . ، فذكَرَ حديثَ المؤاخاة، وفضائلَ كلِّ واحد منهم ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وفي[(٦)] إسناده[(٧)] مجهولينِ[(٨)(٩)].

= **والثاني**: «أين فلانُ بنُ فلانٍ ؟»؛ كما في "الآحاد والمثاني" لابن أبي عاصم (٢٧٠٧)، و"الثقات" لابن حبان (١/ ١٣٩)، و"الكامل" لابن عدي (٣/ ٢٠٦-٢٠٧)، و"المعجم الكبير" للطبراني (٥/ ٢٢٠-٢٢١ رقم ٥١٤٦)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (٤٢/ ٥٢). **والثالث**: «أين فلانٌ ؟ أين فلانٌ ؟»؛ كما في "زوائد عبدالله ابن الإمام أحمد على فضائل الصحابة" (١١٣٧)، و"معجم الصحابة" لابن قانع (١/ ٢٢٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١/ ١٤١). وفي "تاريخ بغداد" (٩/ ٤٠٤) بلفظ: «أين فلانٌ ؟ وأين فلانٌ ؟».

(١) في (ك): « فلا ».

(٢) قوله: « إني » سقط من (ك).

(٣) كذا في جميع النسخ: « مصطفي »، والجادَّة: « مصطفٍ » بحذف الياء من الاسم المنقوص المنوَّن المرفوع، وكذلك المجرور. لكنَّ إثباتها جائزٌ في لغة لبعض العرب. انظر التعليق على المسألة رقم (١٤٦).

(٤) في (ت) و(ك): « ويؤاخي »، والمثبت من بقية النسخ، وهو فصيح في العربية. انظر التعليق السابق.

(٥) في (ك): « يابا بكر ». وانظر تخريج هذا في التعليق على المسألة رقم (١٧٨١).

(٦) في (أ) و(ش): « في ».

(٧) في (ك): « إسناد ».

(٨) كذا في جميع النسخ بياء قبل النون، وكانت الجادة أن يقال: «وفي إسناده مجهولان»، لكن يخرَّج ما في النسخ على أن الياءَ غيرُ خالصة، وإنما هي ألف ممالة نحو الياء، فكتبت كذلك ياء، وسببُ إمالة الألف: وقوعُ الكسرة بعدها؛ وعلى ذلك فقوله: «مجهولان»: مبتدأ مؤخَّر، وخبره المقدم شبه الجملة. وانظر الكلام على الإمالة في التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(٩) قال البخاري في الموضع السابق من "التاريخ الأوسط" : « وهذا إسناد مجهول =

٢٥٩٩ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمَّد بن عمرو بن عَلْقَمَة، واختَلَفَ في الرواية عنه سَعْدانُ بن يحيى، ومحمَّدُ بنُ بِشْر العَبْدِي:

فرواه سَعْدانُ بن يحيى[(٢)]، عن محمَّد بن عمرو، عن سعد بن إبراهيم، عن[(٣)] عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن النبيِّ ﷺ: أنه نَزَل سبعون ألفَ[(٤)] من الملائكة شَهِدُوا سَعدًا[(٥)]، ما وَطِئوا[(٦)] الأرضَ قبل ذلك.

= لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع بعضهم من بعض ، ورواه بعضهم عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن عبدالله بن أبي أوفى، عن النبي ﷺ ولا أصل له ».
وقال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٨١٦):« في إسناده ضعف ».
وقال الذهبي في "السير" (١/ ١٤١):« منكر جدًّا »، وقال (١/ ١٤٢):« زيد لا يعرف إلا في هذا الحديث الموضوع ».
ونقل ابن حجر في "الإصابة"(٢٨٧٢) عن ابن السكن أنه قال:« روي حديثه- يعني زيد بن أبي أوفى - من ثلاثة طرق ليس فيها ما يصح ».

(١) انظر المسألة رقم (٩٧١) و(٢٦٢٦).

(٢) اسمه: سعيد، وسعدان لقبه، وروايته أخرجها هشام بن عمار في "حديثه" (٨).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٤٢٩)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٧٨٦)، والإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٤٩١) من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، عن سعد بن إبراهيم قال: لما أُخرج سريرُ سعد... فذكره. ولم يذكر في إسناده: عبدالرحمن بن عوف.

(٣) كذا في جميع النسخ، وكذا جاء في النسختين اللتين اعتمد عليهما محقق حديث هشام بن عمار. وسعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف لم يدرك جدَّه، فقد وُلد سعد بعد موت جدِّه عبدالرحمن بن عوف بأكثرَ من عشرين سنة.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) يعني: ابن معاذ رضي الله عنه.

(٦) في (ك):« ما وطول »، ويشبه أن تكون هكذا في (ت).

وروى محمَّد بن بِشْر العَبْدِي[١]، عن محمَّد بن عمرو، عن أَشْعَثَ بن إسحاق، عن سعد بن أبي وقَّاص، عن النبيِّ ﷺ: ((**هَذَا الَّذِي تَحَرَّكَ لَهُ العَرْشُ[٢]، وفُتِحَ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ[٣]، وشَهِدَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ المَلَائِكَةِ، لَقَدْ[٤] ضُمَّ ضَمَّةً، ثُمَّ فُرِّجَ عَنْهُ**)).

ورواه محمَّد بن بِشْر، عن عُبَيدالله[٥]، عن نافع؛ قال: بلَغني أنَّ سعد بن مُعاذ صلَّى عليه سبعون ألفَ مَلَكٍ، لم يذكر ابن عمر ؟

قال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ محمَّد بن بِشْر.

قلتُ: كذا رواه يحيى بن سعيد القَطَّان، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع؛ قال: أُخبِرتُ أنه شَيَّعَ جنازة سعد بن مُعاذ...[٦].

---

(١) روايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٥/ ٣٥١ رقم٨٤٣)، والإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٤٩٠).

(٢) في (أ) و(ش): « عرش الرحمن »، وكذا كان في (ف)، ثم ضُرب عليها، وصُوِّبت في الهامش: « العرش »، وكُتب فوقها: « صح ».

(٣) كذا، والجادَّة: « وفُتِحَتْ له أبوابُ السَّماءِ »، لكنَّ ما في النسخ جائزٌ أيضًا وإن كان مرجوحًا، لأنَّ «أبواب السماء» جمع تكسير. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٢٤).

(٤) في (أ) و(ش): « ولقد ».

(٥) هو: ابن عمر العُمَري.

(٦) كذا السؤالُ في جميع النسخ ! فإن سلم من السقط أو التصحيف؛ فيكون متضمِّنًا الكلام على طريقين لهذا الحديث، وهما: طريق محمد بن عمرو بن علقمة، وطريق عبيدالله بن عمر العُمَري، وكلاهما اشترك محمد بن بشر العبدي في روايته:
أما طريق محمد بن عمرو: فذكر اختلافَ سعدان بن يحيى ومحمد بن بشر في روايتها، وأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٧٨٦) قصَّة موت سعد بن معاذ رضي الله عنه من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن عاصم بن عمر ابن قتادة، وعن أشعث بن إسحاق مرسلاً، ليس فيه ذكرٌ لسعد بن أبي وقَّاص. =

٢٦٠٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالسي[١]، عن منصور بن أبي الأسود، عن مجالد[٢]، عن الشَّعبي[٣]؛ قال: حدَّثني مَعْمَر[٤]؛ قال: قَدِمتُ على رسول الله ﷺ فسمعتُه يقول: « **انْظُرُوا**

= وهناك اختلافٌ آخرُ على محمد بن عمرو ومحمد بن بشر، لم يذكره أبو زرعة ولا ابن أبي حاتم هنا، وذكره الخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٤٣٤-٤٤٣). فقد أخرج الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٢٧ رقم١٤٥٠٥) هذا الحديث من طريق محمد بن بشر، عن محمد بن عمرو، عن يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد الليثي ويحيى بن سعيد الأنصاري، كلاهما عن معاذ بن رفاعة الزُّرَقي، عن جابر بن عبدالله ﵄، به. وانظر باقي الاختلاف في طريق محمد بن عمرو في الموضع السابق من "الفصل للوصل" للخطيب البغدادي.

وأما طريق عبيدالله بن عمر: فقد ذكر ابن أبي حاتم أن محمد بن بشر ويحيى بن سعيد القطان رَوَياه عن عبيدالله، عن نافع مرسلاً. وتابعهما أيضًا عبدالله بن نمير عند ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٣٠)، فرواه عن عبيدالله بن عمر، عن نافع قال: بلغني...، فذكره. وخالفهم عبدالله بن إدريس، فرواه عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ، به. أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٣٠)، والنسائي في "سننه" (٢٠٥٥). وقد ذكر الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٢٨٧) طريق عبدالله بن إدريس هذه، ثم قال: « وهذا - أي: حديث ابن عمر - ذكره ابن أبي حاتم في "علله"، وذكر في سنده اختلافًا، ولم يضعِّفه، ولا جعله منكرًا ». اهـ. والكلامُ في هذه المسألة يتعلَّق بحديث عبدالرحمٰن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبدالله بن عمر.

وأما اهتزازُ العرش لموت سعد بن معاذ فمخرَّج في "الصحيحين"، فقد أخرجه البخاري (٣٨٠٣)، ومسلم (٢٤٦٦) من حديث جابر، وأخرجه مسلم (٢٤٦٧) من حديث أنس بن مالك. وانظر المسألة المتقدمة برقم (٩٧١)، والآتية برقم (٢٦٢٦).

(١) في "مسنده" (١٢٨١). ومن طريقه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٠٠).

(٢) في (ك): « مخالد ». ومجالد هو: ابن سعيد.

(٣) هو: عامر بن شراحيل.

(٤) هو: معمر بن عبدالله بن نافع العدوي، صحابي معروف، وهذا ليس من حديثه.

قُرَيْشًا، واسْمَعُوا قَوْلَهُمْ، ودَعُوا فِعْلَهُمْ »؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا غَلطٌ؛ إنما هو: الشَّعبي[1]، عن عامر ابن شَهْر[2]، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) رواه عن الشعبي بهذا الوجه مجالد بن سعيد، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٦٠ رقم١٨٢٨٥) عن ابن عيينة، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٧٧) عن الثوري، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٨٦٤) عن أبي أسامة حماد بن أسامة، ثلاثتهم عن مجالد، عن عامر الشعبي، عن عامر بن شهر، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٧٠٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٣٧-٢٣٨) عن محمد بن بشر العبدي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن مجالد، عن عامر الشعبي، به. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه عبدالله بن أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٤٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤١٦)، وفي "السنة" (١٥٤٣). هكذا رواه محمد بن بشر، عن إسماعيل، وخالفه غيره فأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٨-٤٢٩ رقم١٥٥٣٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٣٨) عن محمد بن مسلم المؤدب، عن إسماعيل بن أبي خالد ومجالد بن سعيد، عن عامر الشعبي، به.
وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٥٨٥)، والضياء في "المختارة" (٨/ ٢٠٤) من طريق عبيدالله بن عمرو، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٤٠) من طريق محمد ابن عبيد، كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر الشعبي، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٦٠ رقم١٨٢٨٦) من طريق شريك، عن إسماعيل، عن عطاء، عن عامر بن شهر، به. هكذا بذكر عطاء بدل: عامر الشعبي.
قال المزي في "تهذيب الكمال" في ترجمة عامر بن شهر: «روى عنه عامر الشعبي، ولم يروه عنه غيره».
وقال الضياء في "المختارة" (٨/ ٢٠٥): «والمشهور حديث الشعبي، فإن كان شريك حفظه فيكون إسماعيل سمعه من الشعبي ومن عطاء، والله أعلم».
وأخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥١٦٨) من طريق بيان بن بشر، عن عامر الشعبي، به.

(٢) في (ك): « شهد ».

٢٦٠١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[(١)]، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن يونس بن مَيْسَرَة بن [حَلْبَس][(٢)]، عن عبدالرحمٰن بن عَمِيْرَة الأَزْدي[(٣)]: أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقولُ - وذكر

(١) اختلف على الوليد بن مسلم؛ فروايته على هذا الوجه أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٣١١ و٢١٩٨) من طريق علي بن سهل الرملي، عنه، به. ووقع عنده: عبدالرحمن بن عمير، بدل: عبدالرحمن بن عميرة.
وأخرجها الخلال في "السنة" (٦٩٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٤٦)، والطبراني في "الأوسط" (١/ ٢٠٥ رقم٦٥٦) من طريق زيد بن أبي الزرقاء، عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن يونس بن ميسرة، عن عبدالرحمٰن بن أبي عميرة، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢١٦ رقم١٧٨٩٥) من طريق علي بن بحر، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/ ٦١-٦٢) و(٥٩/ ٨١) من طريق هشام بن عمار وصفوان بن صالح، ثلاثتهم عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن عبدالرحمٰن بن أبي عميرة، به.
وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٩٩) من طريق خالد بن يزيد بن صبيح، عن يونس بن ميسرة، عن عبدالرحمٰن بن عميرة، به.
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٢٧-٣٢٨)، والترمذي في "جامعه" (٣٨٤٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٩/ ٨٤-٨٥) من طريق عمرو بن واقد، عن يونس بن ميسرة، عن أبي إدريس الخولاني، عن عمير بن سعد، عن النبي ﷺ. ولم يذكر ابن عساكر في إسناده: أبا إدريس الخولاني.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب» قال: «وعمرو بن واقد يضعَّف».
وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٩/ ٨٥) من طريق مدرك بن أبي سعد، عن يونس بن ميسرة، عن النبي ﷺ.

(٢) لم تنقط في (ش)، وفي (أ) و(ت) و(ف): «حليس»، وفي (ك): «حيس»، وانظر "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٤٦ رقم١٠٣٦)، و"تهذيب الكمال" (٣٢/ ٥٤٤).

(٣) قال المزِّي في "تهذيب الكمال" (١٧/ ٣٢١): «عبدالرحمٰن بن أبي عميرة المُزني، ويقال الأَزْدي، البَرْقي، وهذا وهم؛ لأنه مُزني وليس بأزدي، وهو أخو محمد بن =

معاويةَ - فقال: «**اللَّهُمَّ، اجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، وَاهْدِ بِهِ**[(١)] »؟

قال أبي: روى مروان[(٢)]، وأبو مُسْهِر[(٣)]، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن ابن أبي عَمِيرَة، عن معاوية؛ قال

= أبي عَميرة، له صحبة، سكن حِمْص ».
وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٥/ ٢٤٠)، و(٧/ ٣٢٦-٣٢٧).

(١) في (ك): « واهديه ».

(٢) هو: ابن محمد الطَّاطَري الدمشقي. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٢٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٢٩)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ٣٤٣)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٨٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٩/ ٨٠ و٨١)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٧/ ٣٢١) من طريق مروان بن محمد، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن ربيعة، عن عبدالرحمن بن أبي عميرة، عن النبي ﷺ . ولم يذكر في إسناده معاوية، ولم نجد من رواه من طريق عبدالرحمن بن أبي عميرة عن معاوية.
وجاء في أحد أسانيد ابن عساكر بين ربيعة وعبدالرحمن زيادة: أبي إدريس .

(٣) هو: عبدالأعلى بن مُسْهِر. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٤٠) تعليقًا، والترمذي في "جامعه" (٣٨٤٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٢٩)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٣٣٤)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٢٧٧٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٢٠٧-٢٠٨)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٢٧٥-٢٧٦ رقم ٤٤٢). وليس في أسانيدهم ذكر لمعاوية إنما رووه عن عبدالرحمن، عن النبي ﷺ .
قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب ».
وأخرجه الخلال في "السنة" (٦٩٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٤٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٩/ ٨٣) من طريق عمر بن عبدالواحد، وابن عساكر أيضًا من طريق محمد بن سليمان، كلاهما عن سعيد بن عبدالعزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن عبدالرحمن بن أبي عميرة، عن النبي ﷺ .
وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٩/ ٨٤) من طريق الهلب بن عثمان، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن عبدالرحمن، به.

لي النبيُّ ﷺ. . . .

قلتُ لأبي: فهو ابنُ أبي عَمِيرَة أو ابنُ عَمِيرَة ؟

قال: لا؛ إنما هو ابنُ أبي عَمِيرَة .

فسمعتُ أبي يقول: غَلِطَ الوليدُ؛ وإنما هو: ابنُ أبي عَمِيرَة، ولم يسمعْهُ من النبيِّ ﷺ؛ هذا[1] الحديثَ [2].

---

(١) اسم الإشارة « هذا » بدلٌ من ضمير النصب في « يسمعه ».

(٢) ذكر الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٣٧-٣٨) الحديث من طريق أبي مُسْهر، ثم ذكره من طريق الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبدالعزيز، ثم قال:« فهذه عِلَّة الحديث قَبْلَه ».
وقال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٦/ ٦٦-٦٧):« عبدالرحمٰن بن أبي عميرة - وقال الوليد بن مسلم: عبدالرحمٰن بن عمرة، أو عميرة - المزني، وقيل: عبدالرحمٰن بن أبي عمير المزني، وقيل: عبدالرحمٰن بن عمير أو عميرة القرشي، حديثه مُضطرب لا يثبت في الصَّحابة، وهو شامي، رُوي عن ربيعة بن يزيد عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول - وذكر معاوية -: " اللَّهم اجعَلْه هاديًا مهديًّا، واهده، واهدِ به "، ومنهم من يوقف حديثه هذا ولا يرفعه، ولا يصحُّ مرفوعًا عندهم، وروى عنه أيضًا القاسم أبو عبدالرحمٰن مرفوعًا: "لا عدوى، ولا هام، ولا صفر"، وروى عنه علي بن زيد مرسلاً، عن النبيِّ ﷺ في فضل قريش، وحديثه منقطع الإسناد مرسل، لا تثبتُ أحاديثه، ولا تصحُّ صحبته ».اهـ.
وتعقَّبه ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ٣٠٩)- بعد أن ذكر له عدة أحاديث عن النبيِّ ﷺ - بقوله:« وهذه الأحاديث وإن كان لا يخلو إسنادٌ منها من مقال، فمجموعُها يُثبت لعبدالرحمٰن الصُّحبة، فعَجَبٌ من قول ابن عبدالبر: حديثُه منقطع الإسناد مرسل، لا تثبُت أحاديثه، ولا تصحُّ صحبته، وتعقبه ابن فتحون وقال: لا أدري ما هذا ؟ فقد رواه مروان بن محمد الطَّاطَري وأبو مسهر، كلاهما عن ربيعة بن يزيد: أنه سمع عبدالرحمٰن بن أبي عميرة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول. قلت: قد ذكر من أخرج الروايتين، وفات ابن فتحون أن يقول: هَبْ أن هذا الحديث الذي =

٢٦٠٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن محمَّد - من ولد سالم -، عن إبراهيم بن حمزة، عن مَعْن بن عيسى، عن ابن أخي الزُّهري[1]، عن الزُّهري، عن أَبان بن عثمان، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ أَبْغَضَ قُرَيْشًا أَبْغَضَهُ اللهُ، وَمَنْ أَحَبَّ قُرَيْشًا أَحَبَّهُ اللهُ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس له أصلٌ؛ الزُّهريُّ عن أَبان[2] بن عثمان: لا يجيء[3][4].

٢٦٠٣ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه الثَّوري، وجماعة[6]،

= أشار إليه ابن عبدالبر ظهرت له فيه عِلَّة الانقطاع، فما يصنعُ في بقية الأحاديث المصرحة بسماعه من النبي ﷺ ؟ فما الذي يصحِّح الصحبة زائدًا على هذا ؟! مع أنه ليست للحديث الأول عِلَّة إلا الاضطراب، فإن رواته ثقات؛ فقد رواه الوليد بن مسلم وعمر بن عبد الواحد، عن سعيد بن عبد العزيز فخالفا أبا مسهر في شيخه؛ قالا: عن سعيد، عن يونس بن ميسرة، عن عبدالرحمٰن بن أبي عميرة، أخرجه ابن شاهين من طريق محمود بن خالد عنهما، وكذا أخرجه ابن قانع من طريق زيد بن أبي الزرقاء عن الوليد بن مسلم ». اهـ.

(١) هو: محمد بن عبدالله بن مسلم.

(٢) قوله: « أبان » ليس في (أ) و(ش).

(٣) في (أ) و(ش): « لا يجوز ».

(٤) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٢٧٧)، وذكر رواية ابن أخي الزهري هذه، ثم قال: « ولا يصحُّ عن الزهري »، وذكر رواية عُبَيدالله بن محمد العَيْشي، عن أبيه محمد بن حفص، عن عُبَيدالله بن عمرو بن موسى التيمي، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن عثمان، عن عثمان ﷺ، ثم قال: وضبط إسناده ». اهـ.

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٦٢١).

(٦) منهم: وكيع، وشيبان، ويعلى بن عبيد، وعيسى بن يونس:

أما رواية وكيع: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٤٠٠)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٢٦ رقم ١٩٨٢٠)، والترمذي في "جامعه" (٢٢٢١ و٢٣٠٢)، =

عن الأعمَش، عن هلال بن يِساف، عن عِمران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي...» الحديث[(١)] ؟

فقال أبي: رواه منصور بن أبي الأسود[(٢)]، عن الأعمَش، عن علي بن مُدْرِك، عن هلال، عن عِمران، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيح[(٣)].

= وابن أبي عاصم في "السنة" (١٤٧٢). ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٧٢٢٩)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٣٥ رقم٥٨٥).
وأما رواية شيبان: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٣٤ رقم٥٨٤).
وأما رواية يعلى بن عبيد: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٣٥ رقم٥٨٦)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٧١).
وأما رواية عيسى بن يونس: فأخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٤٦٥). وسيأتي في المسألة رقم (٢٦٢١) من طريق عبدالله بن داود الخُريبي، عن الأعمش، به.

(١) وتمامه: «ثم الذينَ يلونَهُم، ثم الذين يَلونَهُم، ثم يأتي من بعدِهم قومٌ يتسَمَّنون ويحبُّون السِّمَن، يُعطُون الشَّهادة قبل أن يُسْألوها».

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٤٧٠)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٣٤ رقم٥٨٣)، والخطيب في "الكفاية" (ص ٤٧).
وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٢٢١ و٢٣٠٢)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٤٧١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٢٩٩) من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن علي بن مُدْرِك، به.
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٦٠٣٠)، ومن طريقه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٢٩٩-٣٠٠) من طريق شعبة، عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، عن رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ، به.

(٣) قال الترمذي عقب الرواية (٢٢٢١): «هكذا روى محمد بن فضيل هذا الحديثَ: عن الأعمش، عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، وروى غيرُ واحد من الحفَّاظ هذا الحديثَ عن الأعمش، عن هلال بن يساف، ولم يذكروا فيه عليَّ بن =

٢٦٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[(١)]، عن عبدالله ابن السَّمْح، عن عمر بن صُبْحٍ، عن مُقاتِل[(٢)]، عن الضَّحَّاك[(٣)]، عن ابن عبَّاس؛ قال: سمَّى رسولُ الله ﷺ أبا بكر: الصِّدِّيقَ، وعمرَ: الفاروقَ، وحمزةَ: أسدَ الله، وخالدً[(٤)]: سيفَ الله، وأبا الحَكَم: أبا جَهْل بن هشام، وأبا عامر[(٥)] بن النُّعمان: الراهبَ الفاسقَ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

= مدرك. . . »، ثم قال عقب الرواية التالية من طريق وكيع عن الأعمش؛ التي فيها تصريح الأعمش بالسَّماع من هلال: « وهذا أصحُّ عندي من حديث محمد بن فضيل، وقد رُوي من غير وجه عن عمران بن حصين، عن النبيِّ ﷺ »، وقال عقب الرواية (٢٣٠٢): « وهذا حديثٌ غريبٌ من حديث الأعمش عن علي بن مُدرك، وأصحابُ الأعمش إنما رَوَوا عن الأعمش، عن هلال بن يساف، عن عمران بن حصين ».

وأما ابن عبدالبر فقد وافق أبا حاتم في إعلال هذا الحديث؛ قال في "التمهيد" (١٧/ ٢٩٨-٢٩٩): « أدخل ابن فضيل بين الأعمش وبين هلال في هذا الحديث: علي بن مُدرك، وتابعه على ذلك عبدالله بن إدريس ومنصور بن أبي الأسود، وهو الصَّواب، وهذا - عندي والله أعلم - إنما جاء من قبل الأعمش؛ لأنه كان يدلِّس أحيانًا، وقد يمكن أن يكونَ من قبل حفظ وكيع لذلك، وإن كان حافظًا، أو من قبل أبي خيثمة؛ لأن فيه: " حدثنا هلال بن يساف "، وليس بشيء، وإنما الحديث للأعمش، عن علي بن مُدرك، عن هلال، والله أعلم ».

وقد أطال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٥/ ٢٥٩-٢٦٠) في ردِّ كلام ابن عبدالبر، فانظره إن شئت.

(١) هو: عبدالله.

(٢) هو: ابن حَيَّان.

(٣) هو: ابن مزاحم.

(٤) كذا في جميع النسخ ، وهو عَلَمٌ مصروف، وحذفت منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ك): « عمر ».

٢٦٠٥ - وسألتُ[١] **أبا زرعة** عن حديثٍ رواه معاوية بن عبدالله الزُّبَيري، عن عائِشَة بنت الزُّبَير بن هشام بن عُروَة، عن هشام بن عُروَة، عن موسى بن عُقْبَة، عن عَطاء بن يَسار، عن السَّائب بن خَلَّاد، عن رسول الله ﷺ أنه قال: « **اللَّهُمَّ، مَنْ ظَلَمَ أَهْلَ المَدِينَةِ وأَخَافَهُمْ؛ فَأَخِفْهُ، وعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ** . . . »، وذكر الحديث؟

قال[٢] **أبو زرعة**: وروى هذا الحديثَ اللَّيثُ بنُ سعد، عن هشام ابن عُروَة، عن موسى بن عُقْبَة، عن عَطاء بن يَسَار، عن عُبادَة بن الصَّامت[٣]، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي زرعة: أيُّهما الصَّحيح؟

قال: حديثُ عائِشَة بنت الزُّبَير أصحُّ؛ لأنَّ الناسَ قد رَوَوه عن السَّائب بن خَلَّاد.

قلتُ لأبي زرعة: ما حالُ معاوية بن عبدالله هذا؟

قال: لا بأسَ به، كَتَبنا عنه بالبصرة، أخرَجَ إلينا جُزُؤً[٤] عن

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٧٨٧).

(٢) في (أ) و(ش): « فقال ».

(٣) في (ف): « الصلت ».

(٤) في (ش): « جزء »، والمثبت من بقية النسخ، و«جُزُؤ» بضم الزاي لغة في «جُزْء» بسكونها، ويختلف رسم الهمزة تبعًا لحركة الزاي، وضم الزاي لغة الحجازيين، وإسكانها لغة تميم وأسد، وبهما قرئ القرآن، في نحو قوله تعالى: ﴿ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البَقَرَة: ٢٦٠] انظر "معجم القراءات" (١/ ٣٧٨).
و«جزؤ» هنا مفعولٌ به، ورسم في جميع النسخ دون ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

عائِشَة، فانتخبتُ[١] منه أحاديثَ [غَرائِبَ][٢]، وتركتُ المشاهير.

قلتُ: ما حالُ عائِشَة؛ هل روى عنها أحدٌ سوى معاوية ؟

قال: نعم؛ حدَّثنا عنها[٣] المدنيُّون.

٢٦٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عثمان بن صالح؛ قال: نا[٤] ابن لَهِيعَة؛ قال: حدَّثني يزيد بن أبي حَبيب، عن عبدالله بن الحارث بن جَزْءٍ الزُّبَيدي: قال رسولُ الله ﷺ: « **العِلْمُ في قُرَيْشٍ، والأَمَانَةُ في الأَنْصَارِ** ».

قال[٥]: وحدَّثنا أيضًا ابنُ لَهِيعَة[٦] مرة أُخرى: « **والأَمَانَةُ في الأَزْدِ** » ؟

قال أبي: إنما يَرويه ابنُ لَهِيعَة، عن موسى بن وَرْدان، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ت) و(ك): « وانتخبت ».

(٢) تصحَّف ما بين المعقوفين في جميع النسخ إلى: «عن أبيه»، والتصويب من المسألة المتقدمة برقم (٧٨٧).

(٣) في (أ): « عنه »، وسقطت من (ش).

(٤) كذا في (أ) و(ف)، وفي (ت) و(ك): «ثنا»، وفي (ش): «حدَّثنا».

(٥) أي: عثمان بن صالح.

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٦٣١) من طريق عمران بن هارون الرملي، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عبدالله بن الحارث إلا يزيد بن أبي حبيب، تفرَّد به ابن لهيعة ».

٢٦٠٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن بَكَّار[(١)]، عن سعيد بن بشير، عن قَتادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِنَّ الْمُلْكَ فِي قُرَيْشٍ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد.

٢٦٠٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن سُلَيمان بن أبي داود[(٢)]، عن زهير بن محمد، عن حسين بن عبدالله، عن عِكرِمَة، عن ابن عبَّاس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **يَا بَنِي هَاشِمٍ، إِنَّكُمْ سَيُصِيبُكُمْ[(٣)] بَعْدِي جَفْوَةٌ، فَاسْتَعِينُوا عَلَيْهَا بِأَرِقَّاءِ[(٤)] النَّاسِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وحسين هو: ابن عبدالله بن عُبَيدالله ابن عبَّاس.

٢٦٠٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَر[(٥)]، عن الزُّهري،

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميِّين" (٢٥٧٢).

(٢) روايته أخرجها أبو عروبة الحراني في "حديثه" (٤٠)، ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٥٠)، وأخرجها أيضًا الطبراني في "الأوسط" (١٦٤٠).

(٣) كذا في (ت) و(ش) و(ك)، ولم تنقط في (أ) و(ف). فتحتمل أن تكون بالتحتية أو الفوقية، وتأنيث الفعل هنا وتذكيره كلاهما جائزان، لكنَّ التأنيث أولى؛ لأنَّ الفاعل هنا - وهو «جفوة»- مؤنَّث غير حقيقي. وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم(٢٢٤).

(٤) في (ت) و(ك): « بأربا » دون نقط.

(٥) هو: ابن راشد الصنعاني. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، لكن أخرج الحديثَ معمر في "جامعه" (٢٥٤٥) عن الزهري قال: أخبرني عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن حارثة بن النعمان قال: مررتُ على رسول الله ﷺ . . . فذكره. =

عن عبدالله بن عامر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ حارثةَ بن النعمان مرَّ بالنبيِّ ﷺ وهو يُناجي جبريل...، فذكر الحديثَ؟

قال أبي: وروى الزُّبَيدي[1]، فقال: عن الزُّهري، عن عَمْرَة بنت عبدالرحمٰن: أنَّ حارثة مرَّ برسول الله ﷺ...، مُرسَلٌ[2]، وهو الصَّحيح؛ الزُّبَيديُّ أحفظُ من مَعْمَر.

فقيل لأبي: الزُّبَيديُّ أحفظُ من مَعْمَر؟!

قال: أَتْقَنُ من مَعْمَر في الزُّهري وحدَه؛ فإنه سمع من الزُّهري إملاءً، ثم خرج إلى الرُّصافَة، فسمع أيضًا منه.

٢٦١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن عبدالجبَّار، عن محمَّد بن سُلَيمان، عن راشد بن سعد، عن أبي أُمامة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **نِعْمَ البَيْتُ: عَبْدُاللهِ، وأَبُو عَبْدِاللهِ، وأُمُّ عَبْدِاللهِ** »؟

= ومن طريق معمر أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٣٣ رقم ٢٣٦٧٧)، وفي "فضائل الصحابة" (٢/ ٨٢٧ رقم ١٥٠٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٤٤٦/ المنتخب)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٦١)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٨٦)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٢٨ رقم ٣٢٢٦)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ٧٣٧ رقم ١٩٦٣).
قال ابن حجر في "الإصابة" (٢/ ١٩٠): « إسناده صحيح ».

(١) هو: محمد بن الوليد. قال ابن أبي عاصم في الموضع السابق: « ورواه الزبيدي وشعيب وابن أبي عتيق، عن الزهري، عن عمرة: أن حارثة بن النعمان رضي الله عنه مرَّ برسول الله ﷺ وهو نجي جبريل عليه السلام فذكر نحوه ».

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٦١١ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه الزُّهري[٢]، عن يزيد بن وَدِيعَة بن خِذامٍ[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الأَنْصارُ أَعِفَّةٌ صُبُرٌ**[٤] » ؟

وعن حديثٍ رواه الزُّهري[٥]، عَمَّن لا يَتَّهِمُ، عن أنس بن مالك:

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٥٧٨).

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٥٧٨).

(٣) في (أ) و(ك): « حذام »، وفي (ش): « حدام ».

(٤) ضبطها في (ف): « صُبّر »

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (٦١٨٢) من طريق شعيب بن أبي حمزة، عنه، به. قال البيهقي: « وكذلك رواه عقيل بن خالد، عن الزهري ».
وأخرجه ابن المبارك في "مسنده" (ص ٣-٤)، وفي "الزهد" (٦٩٤) عن معمر، عن الزهري، عن أنس بن مالك، به .
ومن طريق ابن المبارك أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (١٠٦٩٩)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٧٥٤).
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠٥٥٩) عن معمر، عن الزهري قال: أخبرني أنس بن مالك، به . ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٦٦ رقم ١٢٦٩٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١١٥٩)، والبزار في "مسنده" (١٩٨٥/ كشف الأستار)، والبيهقي في "الشعب" (٦١٨١).
قال البيهقي: « هكذا قال عبد الرزاق: عن معمر، عن الزهري قال: أخبرني أنس. ورواه ابن المبارك، عن معمر فقال: عن الزهري، عن أنس ».
وقال المزي في "تحفة الأشراف" (١/ ٣٩٥): « قال حمزة بن محمد الكناني الحافظ: لم يسمعه الزهري من أنس؛ رواه عن رجل، عن أنس؛ كذلك رواه عقيل وإسحاق بن راشد وغيرُ واحد، عن الزهري، وهو الصَّواب ».
وقال ابن حجر في "النكت الظراف": « وذكر البيهقي في "الشعب" : أن شعيبًا رواه عن الزهري، حدثني من لا أَتَّهم عن أنس. ورواه معمر، عن الزهري، =

أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ**[١] **رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ**»، فطَلَعَ سعدٌ؟

وعن حديثٍ رواه الزُّهري[٢]، عن السَّائب بن يزيد؛ قال: ذُكِرَ عبدالله بن شُريحٍ الحَضْرَمي عند رسول الله ﷺ فقال: «**ذَاكَ رَجُلٌ لا يَتَوَسَّدُ القُرْآنَ**[٣]»؟

فقال أبي: قد تفرَّد الزُّهري برواية هذا الحديث وأحاديثَ معه.

= أخبرني أنس كذلك أخرجه أحمد عنه، ورُوِّيناه في مكارم الأخلاق، وفي عدة أمكنة عن عبدالرزاق. وقد أظهر أنه معلول».

(١) قوله: «عليكم» ليس في (أ) و(ش).

(٢) روايته أخرجها عبدالله بن المبارك في "المسند" (٦٠)، وفي "الزهد" (٤٢٦) عن يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن السَّائب بن يزيد؛ أن شُريحَ الحضرمي ذُكِر عند النبي ﷺ فقال: «ذاكَ رَجُلٌ لا يَتوسَّدُ القُرآنَ».
كذا سمِّي في هذه الرواية: «شريح الحضرمي».
ومن طريق ابن المبارك أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٣٦٣)، ويحيى بن معين في "الثاني من فوائده" (١٩١)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٤٩ رقم ١٥٧٢٤ و١٥٧٢٥ و١٥٧٢٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٢٢)، والنسائي في "سننه" (١٧٨٣).
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٤٨ رقم ٦٦٥٥)، والبيهقي في "الشعب" (١٨٥١) من طريق النعمان بن راشد، عن الزُّهري، عن السَّائب بن يزيد قال: ذُكر مخرمة بن شُريح الحضرمي عند رسول الله ﷺ ...، فذكره.
قال ابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٧٠) في ترجمة شُريح الحضرمي: «جاء ذكره في حديث صحيح أخرجه النسائي من طريق الزهري، عن السائب بن يزيد: أن شريحًا الحضرمي ذُكر عند النبي ﷺ فقال له: "ذاك رجلٌ لا يتوسَّد القرآن"، وهكذا قال أكثرُ أصحاب الزهري. وأخرجه البغوي والطبراني وابن منده وغيرهم، وقال النعمان بن راشد، عن الزهري، عن السائب ذُكر مخرمة بن شريح وهو وهم منه».

(٣) قال ابن الأثير: قوله: «لا يتوسَّد القرآن» يحتملُ أن يكونَ مَدحًا وذَمًّا، فالمدح =

٢٦١٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن الهادِ[1]، عن إبراهيم

= معناه: أنه لا ينامُ الليلَ عن القرآن ولم يتهجَّد به، فيكون القرآن مُتوسَّدًا معه، بل هو يداوم قراءتَه ويحافظُ عليها. والذمُّ معناه: لا يحفظُ من القرآن شيئًا ولا يديمُ قراءته، فإذا نام لم يتوَسَّدْ معه القرآن. وأراد بالتوسُّد: النَّوم. "النهاية" (٥/ ١٨٣).

(١) هو: يزيد بن عبدالله. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٣٨٢)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٥٠٤)، وفي "الآحاد والمثاني" (٢١٦)، والشاشي في "مسنده" (١٢٥)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٧٤)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٩٠٧). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧١ رقم ١٤٧٣) من طريق سعد بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه إبراهيم بن سعد، به.

ورواه يعقوب بن إبراهيم واختُلف عليه: فأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧١ رقم ١٤٧٣)، والشاشي في "مسنده" (١٢٤)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (١/ ١٥٩) من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزُّهري، عن محمد بن أبي سفيان، عن يوسف بن الحكم، عن سعد بن أبي وقَّاص، به .

وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٩٠٥)، والبزار في "مسنده" (١١٧٥) من طريق يعقوب بن إبراهيم،عن أبيه إبراهيم بن سعد،عن صالح بن كيسان، عن الزُّهري، عن محمد بن أبي سفيان، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقَّاص، به . وأكثر الرواة تابعوا يعقوب بروايته على هذا الوجه، منهم:

سليمان بن داود: وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٣)، والترمذي في "جامعه" (٣٩٠٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٧٥)، والشاشي (١٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٧٤). قال الترمذي:« هذا حديث غريب من هذا الوجه ».

ويعقوب بن حميد: وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٥)، وفي "السنة" (١٥٠٣)، وتمام في "الفوائد" (١٥٣٦/ الروض البسام).

وعبدالله بن صالح: وروايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٠١)، والطبراني في "الأوسط" (٣/ ٢٩٥ رقم٣٢٠٠).

وإبراهيم بن حمزة: وروايته أخرجها الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٩٠٥-٩٠٦). =

ابن سعد، عن صالح بن كَيْسان، عن الزُّهري، عن محمَّد بن[1] أبي سُفيان، عن يوسف بن أبي عَقيل[2]، عن سعد بن أبي وقَّاص، عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ[3] يُرِدْ هَوَانَ قُرَيْشٍ، أَهَانَهُ اللهُ» ؟

قال أبي: يُخالَفُ في هذا الإسناد[4]، واضْطَرَبَ في هذا الحديث[5].

= وأخرج الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٨٣ رقم ١٥٨٦) من طريق أبي كامل المظفَّر بن مُدرك، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن محمد بن أبي سفيان، عن يوسف بن الحكم، عن سعد بن أبي وقَّاص، به . ثم قال (١٥٨٧): « وحدثنا أبو كامل مرة أخرى: حدثني صالح بن كيسان، عن ابن شهاب عن محمد بن أبي سفيان، عن محمد بن سعد، عن أبيه سعد، به ».

(١) في (أ) و(ش): « عن » بدل: « بن ».

(٢) هو: يوسف بن الحكم بن أبي عقيل والد الحجَّاج بن يوسف، قال أبو زرعة: «يوسف بن أبي عقيل عن سعد: مرسل ». "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٢٣٤ رقم٨٧٣).

(٣) في (ف): « مر » بدل: « من ».

(٤) يعني: إبراهيم بن سعد فيما يظهر.

(٥) ذكر ابن المديني هذا الحديث في "العلل" (١٦٨)، وقال: « فهذا حديث مدني، في إسناده رجلان لا أعلم رُويَ عنهما شيءٌ من العلم. . . »، ثم ساقه بإسنادين، وبين أن الرجلين هما: محمد بن أبي سفيان، ويوسف أبو الحجاج بن يوسف.
وذكره الدارقطني في "العلل" (٦٢٧)، ثم قال: « هو حديثٌ يرويه الزهري، واختُلف عنه: فرواه إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن محمد بن أبي سفيان، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد. واختُلف عن إبراهيم: فقيل: عنه، عن يوسف بن الحكم، عن سعد، والقولان عنه محفوظان. وقالوا: إنه حدَّث به بالمدينة فقال فيه: عن محمد بن سعد، ثم ترك محمد بن سعد بعد ذلك. ورواه معمر، عن الزهري فقال: عن عمر بن سعد، عن سعد، ووهم فيه معمر، والصَّحيح حديث صالح بن كيسان. وأرسله عُقَيل فقال: عن الزهري، عن سعد، لم يذكر بينهما أحدًا. وقال ابن أبي ذئب: عن الزهري: أنه بلغه عن سعد، وحديث صالح هو الصَّواب. ورواه سعيد بن سليمان، =

٢٦١٣ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عبدالعزيز الدَّراوَرْدي[١]، عن عبدالرحمٰن بن حُمَيد بن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن أبيه، عن جدِّه[٢] عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**عَشَرَةٌ في الجَنَّةِ**)).

ورواه موسى بن يعقوب الزَّمْعي[٣]، عن عمر بن سعيد بن

= عن محمد بن عبدالرحمٰن المدني - شيخ له -، عن الزهري، عن عامر بن سعد، وهو وهم، والصَّحيح: حديث الزهري، عن محمد بن أبي سفيان «.اهـ.

وأطال الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٣٤-٨٤١) في ذكر الخلاف في هذا الحديث، ولم يرجِّح.

(١) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٩٣ رقم ١٦٧٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٧٤) تعليقًا، والترمذي في "جامعه" (٣٧٤٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٢)، والنسائي في "الكبرى" (٨١٩٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨٣٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٠٠٢) من طريق قتيبة بن سعيد، والبزار في "مسنده" (٣/ ٢٣١ رقم ١٠٢٠) من طريق إبراهيم بن أبي الوزير، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٤٣) من طريق حرمي بن حفص، والبغوي في "شرح السنة" (٣٩٢٦) من طريق يحيى الحمَّاني، ثلاثتهم عن الدراوري، به . وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٧٤٧) من طريق أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، والبزار في "مسنده" (٣/ ٢٣٣ رقم ١٠٢١) من طريق أحمد بن أبان القرشي، كلاهما عن الدراوري، عن عبدالرحمٰن بن حُمَيد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً. قال البزار: « ولا نعلم يُروى إلا عن عبدالرحمٰن بن عوف، على أنه قد رواه غيرُ واحد مرسلاً ». قال البخاري: « وقال بعضهم: عن عبدالعزيز بن محمد مرسلاً».

(٢) في (ف): « عن جده عن ».

(٣) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٧٣-٢٧٤) تعليقًا، والترمذي في "جامعه" (٣٧٤٨)، والنسائي في "الكبرى" (٨١٩٥)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٤٣٦)، وعبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (١/ ١١٤-١١٥ رقم ٨٥)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٤٠). =

شُرَيح[1]، عن عبدالرحمٰن بن حُمَيد، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

قال: حديثُ موسى أشبهُ؛ لأنَّ الحديثَ يُروىٰ عن سعيد[2] من طُرُقٍ شَتَّى، ولا يُعرَف عن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن النبيِّ ﷺ، في هذا - شيء[3].

٢٦١٤ - وسألتُ[4] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه صَدَقَةُ بن

= قال البخاري: « والأول أصحُّ »؛ يعني حديث موسى بن يعقوب، أصحُّ من حديث الدراوردي. وقال الترمذي: « وهذا أصحُّ من الحديث الأول »، وقال أيضًا: « وسمعتُ محمدًا يقول: هو أصحُّ من الحديث الأول ».
وفي نسخة (ش): « عمرو بن سعد » بدل: « عمر بن سعيد».

(١) في (ت) و(ك): « سريح ». ويأتي متصحِّفًا في بعض المصادر إلى «سريج»؛ كالموضع الآتي من "العلل" للدارقطني. وأعظم من هذا ما وقع من تصحيفٍ لكل مَن صنَّف في رجال الكتب الستة، كالمزي في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٦٤)، وابن حجر في "التقريب" (٤٩٠٥)، وغيرهما، فإنهم لم يترجموا لعمر بن سعيد بن شريح؛ ظنًّا منهم أنه عمر بن سعيد بن أبي حسين القرشي النوفلي؛ لأن اسمه ورد عند الترمذي، والنسائي: « عمر بن سعيد» غير منسوب.

(٢) قوله: « سعيد » سقط من (ك).

(٣) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٦٦٦)، ولم يرجِّح بين روايتي الدَّراوردي وعمر بن سعيد - من رواية موسى بن يعقوب عنه -، ولكنه ذكر اختلافًا على الدَّراوردي رجَّح فيه رواية من رواه عنه، عن عبدالرحمٰن بن حُمَيد، عن أبيه، عن جدِّه عبدالرحمٰن بن عوف.

(٤) انظر المسألة رقم (٩٧١).

[عبدالله[١]، عن عِياض بن][٢] عبدالرحمٰن، عن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن أبيه، عن جدِّه؛ قال: كنتُ جالسًا عند النبيِّ ﷺ، فجاء سعد بن مُعاذ، فقال النبيُّ ﷺ: « **هَذَا سَيِّدُكُمْ** » ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه[٣] شُعبة[٤]، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي أُمامة بن سَهْل، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ والصَّحيحُ هذا هو.

قلتُ: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال أبي: من عِياض.

وقال أبو زرعة: لا أدري ممَّن هو[٥].

---

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٠١٧)، والطبراني في "الكبير" (٦/٦ رقم ٥٣٢٤)، والدارقطني في "الأفراد" (٥٩/أ/أطراف الغرائب).

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق، ويدلُّ عليها ما سيأتي، وانظر مصادر التخريج والتعليق آخر المسألة. وعياض هو: ابن عبدالرحمن الأنصاري؛ كما في "سنن البيهقي" (٥/ ٩٤-٩٥).

(٣) في (ف): « ورواه » بالواو.

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٢ و٧١ رقم ١١١٦٨ و١١١٧٠ و١١١٧١ و١١٦٨٠)، والبخاري في "صحيحه" (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨).

(٥) قال الدارقطني في الموضع السابق من "الأفراد": « غريب من حديث سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن جدِّه، تفرَّد به عياض بن عبدالرحمٰن، عنه، وتفرَّد به صدقة ابن عبدالله، عن عياض، وخالفه محمد بن صالح التمار، عن سعد ».
وقال البزار: « وهذا الحديث قد رواه غيرُ عياض بن عبدالرحمٰن، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، ولا نعلمه يروى عن عبدالرحمن بن عوف إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ».
وذكره الدارقطني أيضًا في "العلل" (٥٧٣)، فقال: « يرويه سعد بن إبراهيم، واختُلِفَ عنه: فرواه صدقة بن عبدالله السَّمين أبو معاوية، عن عياض بن عبدالرحمٰن، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن جدِّه، ووهم فيه، ورواه محمد =

٢٦١٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمار[٢]، عن

= ابن صالح التَّمَّار المديني، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد بن أبي وقَّاص، عن أبيه، ووهم فيه أيضًا، والصَّواب ما رواه شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي أمامة بن حنيف، عن أبي سعيد الخدري ». اهـ.

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٥٩٥).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٧/ ١١٥ رقم ٧٠١٧) من طريق محمد بن نصر، عنه، به، لكن باللفظ المذكور في المسألة رقم (٢٥٩٥)، وفيه زيادة، واللفظان كلاهما جزء من حديث أيوب بن بشير هذا كما سيأتي.

قال الطبراني بعد أن أخرجه: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا محمد بن إسحاق، تفرد به سعيد بن يحيى، ولا يروى عن معاوية إلا بهذا الإسناد »، ومن طريق الطبراني أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٦/ ١٠٥).

ثم قال ابن عساكر: « وهذا القول من الطبراني شنيعٌ، ووهمه فيه عند أهل العلم فظيع؛ فإن معاوية لم يرو هذا الحديث، وإنما رواه الزهري، عن أيوب بن النعمان أحد بني معاوية مرسلاً، فظنَّ "أحد بني معاوية": "حدثني معاوية"، فغيَّر "حدثني" بـ"سمعت"، ونسب معاوية إلى أبي سفيان ».

وقال ابن حجر في "الإصابة" (١/ ١٦٠): « وقد أخرجه الطبراني في "الأوسط" من وجه آخر عن ابن إسحاق، فوقع له تصحيفٌ شنيع نبَّه عليه ابن عساكر ».

وأصل هذا الوهم ليس من الطبراني كما يدلُّ عليه سؤال عبدالرحمن بن أبي حاتم هنا وجواب أبيه، فالظاهر أنه من هشام بن عمار، أو من سعدان بن يحيى، كما حصل في بعض المسائل من هذا الكتاب، ففي المسألة رقم (١٣٣٩) سأل عبدالرحمن بن أبي حاتم أباه عن الذي ترك من الإسناد رجلاً: هل هو هشام بن عمار، أو سعدان بن يحيى ؟ فقال: « يحتمل أن يكون أحدهما؛ من هشام، أو من سعدان ». والذي يغلب على الظن أنه من هشام بن عمار؛ لأنه كان في آخر عمره يلقِّنونه أشياء فيتلقَّن كما قال أبو حاتم في المسألة رقم (١٨٩٩) ومسائل أخرى جعل الخطأ فيها من هشام.

وأخرجه ابن عساكر أيضًا من طريق محمد بن مروان البزار، عن هشام بن عمار، عن سعيد بن يحيى، عن ابن إسحاق، عن الزُّهري، عن أيُّوب بن بشير بن النعمان ابن أكال الأنصاري أحد بني معاوية قال: قال رسول الله ﷺ: « صبُّوا عليَّ من =

سَعْدان بن يحيى[١]، عن محمَّد بن إسحاق، عن الزُّهري، عن أيُّوب ابن بشير؛ قال: حدَّثني معاوية: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ، إِنَّكُمْ قَدْ أَصْبَحْتُمْ تَزِيدُونَ، وإِنَّ[٢] الأَنْصَارَ عَلَى حَالِهَا** » ؟

قال أبي: ليس ذا بشيء[٣]، لعلَّه أن يكونَ[٤] قد عُمِلَ على هشام، أو أن يكونَ قاله !

إنما هو: ما رواه عامَّة[٥] أصحاب محمَّد بن إسحاق، عن محمَّد ابن إسحاق[٦]، عن الزُّهري، عن أيُّوب بن بشير، عن رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ .

= سبع قِرَب من آبارٍ شتَّى حتى أخرج إلى الناس، وأعهد إليهم »، فخرج إليهم عاصبًا رأسه حتى ركب المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم ذكر قتلى أحد، فصلى عليهم فأكثر الصلاة، ثم قال: « يا معاشر المهاجرين، إنكم قد أصبحتم تزيدون وإن الأنصار على حالها لا تزيد، وإنهم عيبتي التي أويت إليها، فأكرموا كريمهم، وتجاوزوا عن مسيئهم ». ثم قال: « إن عبدًا من عباد الله خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عند الله »، فلم يلقَّنها إلا أبو بكر، فبكى، ثم قال: « نفديك بآبائنا وأمهاتنا وأبنائنا، فقال: « على رسلك يا أبا بكر، إن أفضل الناس عندي في الصحبة، وفي ذات اليد لابن أبي قحافة، انظروا هذه الأبواب الشوارع في المسجد فسدُّوها، إلا ما كان من باب أبي بكر، فإن عليه نورًا ».

وهذا يبين أن هناك اختلافًا على هشام بن عمار في هذا الحديث.

(١) هو: سعيد بن يحيى اللخمي، وسعدان لقبه .

(٢) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: « إن » بلا واو.

(٣) في (أ) و(ش): « شيء ».

(٤) كذا في جميع النسخ بإثبات «أنْ» في خبر «لعلَّ» حملاً لها على «عَسَىٰ»؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٤٠).

(٥) قوله: «عامة» سقط من (ت) و(ك).

(٦) قوله: عن محمد بن إسحاق » مكرر في (ف).

ولا أعلمُ أحدًا[١] قال: معاوية؛ إلا في هذا الحديث، ولا أدري صحيحًا[٢] هو أم لا[٣]؟

٢٦١٦ - وسُئِلَ[٤] عن حديثٍ رواه أبو الأَشْعَث أحمد بن المِقْدام[٥]، عن زهير بن العلاء، عن عَطاء بن أبي مَيْمونة، عن أَوْس ابن ضَمْعَج، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **كَثْرَةُ العَرَبِ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي** » ؟

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): «ولا أحدًا».

(٢) كذا في جميع النسخ بالنصب، والجادَّة: «ولا أدري صحيحٌ هو أم لا ؟» أي: «أصحيحٌ هو أم لا »، ويخرَّج ما في النسخ على إضمار «كان»، والتقدير: «لا أدري، أيكون صحيحًا هو أم لا ؟»، والله أعلم

(٣) بهامش (أ) تعليق على هذا الموضع، ونصه: « ليس هو بصحيح، وإنما هو تصحيفٌ، فابن إسحاق رواه عن الزهري، عن أيوب بن بشير - أحد بني معاوية -، فصحَّفها سعدان؛ قال: حدثني معاوية ». اهـ.

والحديث أخرجه الذهلي في "الزهريات" كما في "الإصابة" (١/ ١٦٠)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٤٢ رقم ٧٩١) كلاهما من طريق أحمد بن خالد الوهبي، عن محمد بن إسحاق، عن الزُّهري، عن أيُّوب بن بشير بن النعمان الأنصاري، عن أحد بني معاوية، عن رسول الله ﷺ؛ لكن جاء عند الطبراني: «حدثني معاوية»، وقد تقدَّم التعليق عليه. ومن طريق الذُّهلي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٦/ ١٠٦). وأخرج ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٢٨) من طريق يونس ومعمر، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٠٧) تعليقًا من طريق عقيل وشعيب، والطبراني في "مسند الشاميين" (٤/ ٢٥٦ رقم ٣٢١٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ٢٣٠) من طريق شعيب، أربعتهم عن الزُّهري، عن أيُّوب بن بشير الأنصاري، عن بعض أصحاب النبي ﷺ .

(٤) في (ك): «سئل أبي»، والمثبت من بقية النسخ، وكتب ناسخ (أ) في الهامش: « هكذا في الأصل »، وكتب فوقها ناسخ (ف): « صح »؛ والمراد: وسئل أبي.

(٥) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٦٩). وأخرجه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢٧٤) من طريق طاوس، عن ابن عباس.

فقال: هذا حديثٌ موضوع.

وذكر له أحاديثَ من روايته، فقال: هذه أحاديثُ موضوعةٌ، وهذا شيخٌ لا يُشتَغَلُ به؛ يعني: زهير بن العلاء(١).

٢٦١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عبدالله بن قَيْس(٢) - من ولد بُرَيدة الأَسْلَمي -، عن عبدالله بن بكر السَّهْمي، عن يزيد بن عَوانة الكِلابي - قال: ولا أحسَبُ أنَّ محمَّد بن ذَكْوان

---

(١) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٨٣ ترجمة زهير بن العلاء): « وروي عن أبي حاتم الرازي أنه قال: أحاديثه موضوعة، منها: عن عطاء، عن أوس بن ضمعج، عن ابن عباس ﷺ مرفوعًا: " كثرةُ العرب قُرَّة عين لي ».

(٢) لم نقف على رواية أحمد بن عبدالله، وقد رواه زهير بن محمد بن قمير والحسين بن الفضل البجلي ومحمد بن أنس القرشي ومحمد بن إسحاق الصغاني وأبو علي عبدالوهاب الضبِّي ومحمد بن سعد العوفي والحسن بن مكرم، جميعهم عن عبدالله ابن بكر السَّهمي، عن يزيد بن عوانة، عن محمد بن ذكوان، عن عمرو بن دينار، عن عبدالله بن عمر، به. كذا قالوا: « عمرو بن دينار » بدل: « عبدالله بن دينار ». وانظر التعليق آخر المسألة .
أما رواية زهير بن محمد بن قمير: فأخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٨٨).
وأما رواية الحسين بن الفضل ومحمد بن أنس: فأخرجها الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٧٣-٧٤).
وأما رواية محمد بن إسحاق: فأخرجها الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٨٦-٨٧)، وفي "معرفة علوم الحديث"(ص ١٦٦)، والبيهقي في "دلائل النبوة"(١/ ١٧١).
وأما رواية عبدالوهاب الضبِّي: فأخرجها أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٣٣-١٣٤).
وأما رواية محمد بن سعد: فأخرجها ابن قدامة المقدسي في "إثبات صفة العلو" (ص ١١٧ رقم ٢٩). =

حدَّثني به[(١)]- عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: كُنَّا بفِنَاء رسولِ الله ﷺ، فَمَرَّتِ امرأةٌ مِنْ بناتِ رسولِ الله ﷺ، فقال أبو سُفيان ابن حَرْبٍ: ما مَثَلُ محمَّد في بني هاشم إلا كمَثَل الرَّيْحانة في وَسَط النَّتْنِ[(٢)]، قال[(٣)]: فسمعَتْه[(٤)] المرأةُ، فأبلغَتْه[(٥)] رسولَ الله ﷺ، قال[(٦)]: فخرَجَ رسولُ الله ﷺ مُغْضبًا، فصَعِدَ المِنْبَرَ، فحَمِدَ اللهَ، وأثنىٰ عليه، فقال: « **مَا بَالُ أَقْوَالٍ تَبْلُغُنِي عَنْ أَقْوَامٍ ؟! إِنَّ اللهَ خَلَقَ سَمَوَاتٍ سَبْعًا فَاخْتَارَ العُلْيَا، فَسَكَنَهَا، وأَسْكَنَ سَمَوَاتِهِ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ خَلَقَ أَرَضِينَ[(٧)] سَبْعًا، فَاخْتَارَ العُلْيَا فَأَسْكَنَهَا مَنْ شَاءَ مِنْ**

= وأما رواية الحسن بن مكرم: فأخرجها ابن حجر في "الأمالي المطلقة" (ص٦٨).
وأخرج ابن أبي الدنيا في "الإشراف في منازل الأشراف" (٣٤٣)، والطبراني في "الأوسط" (٦/ ١٩٩ رقم ٦١٨٢)، وفي "الكبير" (١٢/ ٣٤٨ رقم ١٣٦٥٠)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٤٨-٢٤٩) و(٦/ ٢٠٠)، وأبو نعيم في "دلائل النبوة" (١/ ٥٨ رقم١٨) جميعهم من طريق حماد بن واقد الصفَّار، عن محمد بن ذكوان، عن عمرو بن دينار، عن عبدالله بن عمر، به. وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٧٣) من طريق محمد بن ذكوان، عن محمد بن المنكدر، عن عبدالله بن عمر.

(١) كذا في جميع النسخ، وصوابه - فيما يظهر -: « ولا أحسب إلا أن محمد بن ذكوان حدثني به »؛ ففي رواية الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٧٣-٧٤) من طريق عبدالله بن بكر، أوضح الحاكم أنه قال في روايته عن يزيد: « ولا أحسب محمدًا إلا قد حدثنيه ».

(٢) في (ش): « البير »؛ ويشبه أن تكون هكذا في (أ).

(٣) قوله: «قال» في موضعه بياض في (ك).

(٤) في (ت) و(ك): « سمعته ».

(٥) في (ف): « فأبلغت ».

(٦) أي: ابن عمر رضي الله عنهما.

(٧) في (أ) و(ش) و(ف): « أَرَضِينًا ».

خَلْقِهِ[(١)]، ثُمَّ اخْتَارَ خَلْقَهُ، فَاخْتَارَ[(٢)] بَنِي آدَمَ، ثُمَّ اخْتَارَ مِنْ بَنِي آدَمَ العَرَبَ، ثُمَّ اخْتَارَ العَرَبَ، فَاخْتَارَ[(٣)] مُضَرَ[(٤)]، ثُمَّ اخْتَارَ مُضَرَ، فَاخْتَارَ قُرَيْشًا، ثُمَّ اخْتَارَ قُرَيْشًا، فَاخْتَارَ بَنِي هَاشِمٍ، ثُمَّ اخْتَارَ بَنِي هَاشِمٍ، فَاخْتَارَنِي[(٥)]، فَلَمْ أَزَلْ خِيَارًا مِنْ خِيَارٍ، أَلا فَمَنْ أَحَبَّ العَرَبَ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، ومَنْ أَبْغَضَ العَرَبَ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٦)].

---

(١) من قوله: « ثم خلق أرضين. . . » إلى هنا سقط من (ت)؛ لانتقال النظر.

(٢) من قوله: « العليا فسكنها. . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) قوله: « العرب فاختار » سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) في (ك): « منهم مضر ».

(٥) في (ت) و(ك): « فاختار »، وفي (ك) بعدها بياض بمقدار نصف كلمة.

(٦) ذكر الذهبي في "العلو" (١/ ٣٠٢ رقم ٢٦) هذا الحديث من طريق عبدالله بن بكر السهمي، ثم قال: « تابعه حماد بن واقد وغيره عن محمد بن ذكوان أحد الضعفاء، وبعضهم يقول فيه "عبدالله بن دينار" بدل "عمرو بن دينار"، وهو حديثٌ منكر، رواه جماعة في كتب السنة وأخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد».
وقال العقيلي في الموضع السابق: « لا يُتابع عليه » يعني محمد بن ذكوان.
وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا لا أعلم يرويه غير محمد بن ذكوان، ولمحمد بن ذكوان غيرُ ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه إفرادات وغرائب، ومع ضعفه يكتب حديثه ».
وقال ابن حجر في الموضع السابق: « هذا حديث حسن أخرجه الطبراني في "الكبير" و"الأوسط" من رواية حماد بن واقد، عن محمد بن ذكوان، وقال: لا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، انتهى. وحماد بن واقد ضعيف ولم ينفرد به؛ فقد رواه معه عبدالله بن بكر السَّهمي وهو من رجال الصَّحيحين، وأما شيخهما محمد بن ذكوان فمُختَلَف فيه، فحديثه حسن في الجملة؛ لأنه لم يطعن فيه بقادح، والله أعلم ».

٢٦١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عَقِيل محمَّد بنُ حاجِبٍ المَرْوَزي[1]، عن محمَّد بن مِرْداسٍ الأنصاري، عن خارِجَة[2] بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن أبيه؛ قال: قال عمر: حُبُّ بني هاشم فريضةٌ، وزيارتهُم نافلة؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، ومحمد بن مِرْداسٍ مجهول.

٢٦١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيم بن حمزة[3]، عن

(١) كذا في (أ) و(ش)، وهو الصَّواب كما سبق بيانه في المسألة رقم (١٧٣٦)، وفي (ت) و(ف): « المروذي ». ولم نقف على روايته بهذا الوجه. وقد أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٥٥) عن عبدالله بن يحيى، عن جعفر بن عبدالواحد، عن محمد بن عباد، عن زياد بن المنذر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ قال: « عيادةُ بني هاشم فريضةٌ، وزيارتهُم سنَّة ».
قال ابن عدي: « كذا قال: عن زياد بن المنذر، وإنما هو: المنذر بن زياد الطَّائي»، ثم قال: « وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن جعفر بن عبدالواحد كلُّها بواطيل، وبعضُها سرقة من قوم، وله غير هذه الأحاديث من المناكير، وكان يتهم بوضع الحديث».

(٢) في (ك): « جارحة ».

(٣) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٢٩٥-٢٩٦) من طريق الهيثم ابن كليب الشاشي.
وأخرجه عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٢/ ٩٤١ رقم ١٨١٢ و١٨١٣) من طريق عبدالله بن موسى بن شيبة الأنصاري وأحمد بن عبدالصَّمد الأنصاري، وأبو يعلى في "مسنده" (٥/ ٥٥ رقم ٢٦٤٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٢٩٦-٢٩٧) عن شعيب بن سلمة بن قاسم الأنصاري، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٢٨) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٨/ ١٥٠٢ رقم ٢٧٢٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٢٩٦) من طريق الحارث بن أبي الزبير، وابن عساكر أيضًا (٢٦/ ٢٩٦) من طريق عبدالله بن موسى بن شيبة، جميعهم عن إسماعيل بن قيس، به.

إسماعيل بن قَيْس، عن أبي حازم[(١)]، عن سَهْل بن سعد؛ قال: لمَّا رجَعَ النبيُّ ﷺ من بَدْر؛ استأذنه العبَّاس في أن يَرجعَ إلى مكة فيهاجرَ[(٢)] منها، فقال له النبيُّ ﷺ: «**اطْمَئِنَّ يا عَمُّ! فَإِنَّكَ خَاتَمُ المُهَاجِرِينَ في الهِجْرَةِ، كَمَا أَنِّي خَاتَمُ النَّبِيِّينَ في النُّبُوَّةِ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ، وإسماعيلُ مُنكَرُ الحديث[(٣)].

٢٦٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه [عمر][(٤)] بن[(٥)] يونس، عن عِكرمَة بن عمَّار، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحَة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه استغفَرَ للأنصار، ولذَرَاريِّ الأنصار، ولذَراريِّ ذَراريِّ[(٦)] الأنصار، ولموالي الأنصار؟

قال أبي: الكلامُ الأخير: «ولذَراري الأنصار» وما بعده؛ ليس بمحفوظ.

٢٦٢١ - وسألتُ[(٧)] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن داود الخُرَيْبي، عن الأعمَش، عن هلال بن يِساف، عن عِمران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...**»، وذكر الحديثَ؟

---

(١) هو: سَلَمة بن دينار.

(٢) في (ش): «فهاجر».

(٣) قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢/ ٨٤): «إسناده واهٍ رواه أبو يعلى والشاشي في مسنديهما، ويروى نحوه من مراسيل الزهري». اهـ.

(٤) في (أ) و(ت) و(ش) و(ك): «محمد»، وصوِّبت بهامش (أ) بخط مغاير. ورواية عمر ابن يونس أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٥٠٧): أن رسول الله ﷺ استغفر للأنصار. قال: وأحسبه قال: «ولذراري الأنصار، ولموالي الأنصار»؛ لا أشكُّ فيه. اهـ.

(٥) في (ف): «رواه يونس».

(٦) في (ك): «دراى».

(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٦٠٣).

قال: يُدخَلُ بين الأعمَش وهلال بن يِسافٍ: عليُّ بنُ مُدْرِكٍ.

٢٦٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن الزِّبْرِقان[١]، عن شَريكٍ[٢]، عن الأسود بن قَيْس، عن نُبَيْح العَنَزي؛ قال: خرَجَ علينا أبو سعيد[٣]، فقال: يا شِيعَةَ عليٍّ! ويا شِيعَةَ عثمان! لا تَسُبُّوا حَوَارِيِّ[٤] رسولِ الله ﷺ؛ فإنَّ عُقُوبةَ مَنْ سَبَّهُمُ: القتلُ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ جماعةٌ، فقالوا في هذا الحديث: لا تَسُبُّوا فلانًا وفلانًا؛ فإنَّ عقوبتَهُم كانَ[٥] القَتلَ، ولا أعلمُ أحدًا تابع الحسنَ بنَ الزِّبْرِقان على هذا اللفظ، وهو غَلَطٌ، وذاك[٦] الصَّواب[٧].

---

(١) لم نقف على روايته، وسيأتي من غير طريقه بلفظ آخر. وقد أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٢/ ٤٦٨ رقم ٩٩٩) من طريق زحمويه زكريا بن يحيى، والدارقطني في "العلل" (١١/ ١٥٢) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٦٤) من طريق علي ابن حكيم، ثلاثتهم عن شريك، به.
ولفظ رواية زحمويه: « لا تسبوا حواري رسول الله ﷺ؛ فإن عقوبتهم كانت القتل ».
ولفظ رواية أبي النضر: « لا تسبوا حَوَارِيَّ رسولِ الله ﷺ، فإن عقوبتهم القتل ».
ولفظ رواية علي بن حكيم: «لا تسبوا حَوَارِيَّ رسولِ الله ﷺ، فإن كفارتهم القتل».

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي القاضي. (٣) أي: الخدري رضي الله عنه.

(٤) كذا، والجادَّة: حَوَارِيِّي رسولِ الله، بصيغة الجمع، والأصل: «حواريِّين»، ثم حُذِفَتِ النونُ للإضافة. وما في النسخ صحيحٌ في العربية؛ ويخرَّج على حَذْفِ ياءِ جَمْعِ المذكَّر اكتفاءً بالكسرة قبلها، والاجتزاءُ بالحركات عن حروف المد لغةُ هوازن وعليا قيس. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٦٧٩).

(٥) كذا، والجادة: « كانت »، لكنْ يخرَّج ما هنا قياسًا على قولهم: «ولا أَرْضَ أبقلَ إبْقَالَهَا»، انظر التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(٦) في (ت) و(ك): « وذلك ».

(٧) الفرق بين اللفظين ظاهر: فرواية الحسن بن الزبرقان تجعل القتل عقوبة لمن سبَّ =

٢٦٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَوْن بن عُمارَة، عن أبي نَضْرَةَ[١]، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ في هَذَا الشَّأْنِ، خِيَارُهُمْ تَبَعٌ لِخِيَارِهِمْ، وشِرَارُهُمْ تَبَعٌ لِشِرَارِهِمْ** »، قال: فسألتُ أبا عَوْن[٢]: ما يعني بـ« هذا الشأن »؟ قال: يعني الخلافةَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ[٣]، وعَوْنٌ ضعيفُ الحديث.

٢٦٢٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بنُ أبي أُوَيْس[٤]، عن أبيه[٥]، عن حُمَيد بن قَيْس، عن عَطاءٍ[٦] وغيرِه من أصحاب ابن عباس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **يَا بَنِي عَبْدِالمُطَّلِبِ،**

= حواريِّ رسول الله ﷺ. وأما رواية الجماعة فتذكر أن حواريِّ رسول الله ﷺ ماتوا مقتولين، وهذا كفارة لهم.

(١) هو: المنذر بن مالك.

(٢) كذا في جميع النسخ، وكنية عون بن عمارة: أبو محمد، والظاهر أنَّ ما وقع في النُّسخ سبق قلم من الناسخ، وصواب العبارة: « فسألت أبا نضرة »، أو «فسألت أبا سعيد»، والأول أولى، والله أعلم.

(٣) أي: بهذا الإسناد، ومتن الحديث له أصل في الصحيحين، أخرجه البخاري (٣٤٩٥)، ومسلم (١٨١٨) من حديث أبي هريرة، وانظر المسألة رقم (٢٥٧٨).

(٤) روايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (١/ ٤٧٠ رقم ١٠٣٨)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٥٠٥)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢/ ٦٢٨ رقم ١٥٤٦)، وأبو عروبة الحراني في "أحاديثه" (٤١)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٤٢ رقم ١١٤١٢)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ١٤٨-١٤٩).

(٥) هو: عبدالله بن عبدالله بن أُوَيْس.

(٦) هو: ابن أبي رَباح .

إِنِّي سَأَلْتُ لَكُمْ[(١)] ثَلَاثًا: أَنْ يُثَبِّتَ قَائِمَكُمْ، وأَنْ يَهْدِيَ ضَالَّكُمْ، وأَنْ يُعَلِّمَ جَاهِلَكُمْ، وسَأَلْتُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَكُمْ جُودًا نُجُدًا[(٢)]، رُحَمَاءَ، ولَوْ أَنَّ رَجُلاً صَفَنَ[(٣)] بَيْنَ الرُّكْنِ والمَقَامِ، فَصَلَّى[(٤)] وصَامَ، ثُمَّ لَقِيَ اللهَ وهُوَ مُبْغِضٌ لأَهْلِ بَيْتِ مُحَمَّدٍ؛ دَخَلَ النَّارَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

تَمَّ الجُزْءُ الخامسَ عَشَرَ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"؛ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ ومَنِّهِ، ويَتْلُوهُ - إنْ شَاءَ اللهُ تعالى - في الجُزْءِ السَّادِسَ عَشَرَ مِنْهُ، في حَدِيثٍ رواه هشامُ بن عُبَيداللهِ الرَّازي، عن عِكْرِمَةَ بن إبراهيم، عن يَزِيدَ بنِ شَدَّادٍ، عن مُعَاوِيَةَ بنِ قُرَّةَ؛ قَالَ: حدَّثني عبدالله بن عمرو بن العاص، عن أبيه
والحمدُ لله ربِّ العَالمينَ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْليمًا كَثيرًا [(٥)]



---

(١) ضبَّب ناسخ (ف) على قوله: « لكم ».
(٢) في (أ) و(ش): « تجدًا ». ونُجُدٌ: أشدَّاءُ شُجعان أولو بأس، والمفرد: نَجِدٌ ونَجُدٌ ونَجيدٌ. انظر "المصباح" (ن ج د ٢/ ٥٩٣)، و"النهاية" (٥/ ١٨).
(٣) في (ك): « ظعن ». والصَّفَنُ: هو القيام مع جمع القَدَمين. انظر "النهاية" (٣/ ٣٩).
(٤) في (ك): « فصلاه ».
(٥) من قوله: « تم الجزء الخامس عشر... » إلى هنا من (أ) فقط، وفي (ف): « تم الجزء الخامس عشر، ويتلوه في الجزء السادس عشر بحمد الله وعونه ومنِّه، =

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

وصلَّى الله على سَيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين[(١)]

الجُزْءُ السَّادسَ عَشَرَ[(٢)] مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"، يَشْتَمِلُ على[(٣)] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي[(٤)] الْفَضَائِلِ، ودَلائِلِ النُّبُوَّةِ، والأُمَراءِ والفِتَنِ[(٥)]

٢٦٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشامُ بنُ عُبَيدالله الرَّازي[(٦)]، عن عِكرِمَة بن إبراهيم، عن يزيد بن شدَّاد، عن معاوية بن قُرَّة؛ قال: حدَّثني عبدالله بن عمرو بن العاص، عن أبيه: أنه كان عند رسول الله ﷺ، فقال: « **ادْعُ لِي سَيِّدَ الأَنْصارِ** »، فدعَوتُ أُبَيَّ بن كعب؟

قال أبي: روى[(٧)] هذا الحديثَ يحيى بن حسَّان[(٨)]، عن عِكرِمَة بن

= في حديث رواه هشام بن عبيدالله الرازي، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله ». وبهامش (ش): « آخر الجزء الخامس عشر».

(١) قوله: « وصحبه أجمعين » من (أ) فقط، ومكانه في (ف): « وسلَّم تسليمًا كثيرًا ».

(٢) قوله: « عشر » ليس في (ف).

(٣) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ش).

(٤) في (ف): « في بقية الفضائل ».

(٥) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٦) قوله: « الرازي » لم يظهر في مصورة (ت).

(٧) في (ك): « رواه ».

(٨) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وقد أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧/ ٣٤-٣٥) من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم دحيم، و(٧/ ٣٥) من طريق =

إبراهيم، عن يزيد[١] بن شدَّاد، عن معاوية بن قُرَّة، عن ابن عبدالله بن عمرو[٢]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: ومعاويةُ[٣] بن قُرَّة لم يسمع من عبدالله بن عمرو.

٢٦٢٦ - وسُئِلَ[٤] أبو زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن حمَّاد، عن أبي عَوانة[٥]، عن عَطاء بن السَّائب، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: ((**اهْتَزَّ العَرْشُ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ**)) ؟

= عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، كلاهما عن يحيى بن حسَّان، عن عكرمة ابن إبراهيم، عن يزيد بن شدَّاد، عن معاوية بن قرَّة، عن عتبة بن عبدالله بن عمرو ابن العاص، عن أبيه، عن جدي عمرو بن العاص، به. هكذا بزيادة: « عن جدي »، وذكر المزي في "تهذيب الكمال" (٢/٢٦٨-٢٦٩) هذا الحديث، وقال: « رواه دحيم والدارمي، عن يحيى بن حسَّان، عن عكرمة ».
وذكره أيضًا الذهبي في "السير" (١/٣٩٦) من رواية الدارمي، وعزاه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢/٤٣٤) إلى الطبراني في "الكبير" وقال: « وفيه يزيد بن شداد الهنائي: مجهول، وكذلك عتبة بن عبدالله بن عمرو بن العاص: مجهول ».
وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٢٣٩/ب/ أطراف الغرائب) من طريق عكرمة بن إبراهيم، عن يزيد بن شدَّاد، عن معاوية بن قرَّة، عن عتبة، عن أبيه، عن جده. وقال: « غريب من حديث معاوية بن قرَّة، عن عتبة، تفرَّد به عكرمة بن إبراهيم، عن يزيد بن شدَّاد، عنه. ولا نعلم أسند عتبة حديثًا غير هذا ».

(١) في (ك): « زيد ».
(٢) هو: عتبة بن عبدالله بن عمرو بن العاص، كما تقدم في التخريج .
(٣) في (ك): « معاوية » بلا واو .
(٤) انظر المسألة رقم (٢٥٩٩) والتعليق عليها.
(٥) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري.

قال أبو زرعة: رواه جَريرٌ[(١)]، وابنُ فُضَيل[(٢)]، وغيرهم[(٣)]، عن عَطاء بن السَّائب، عن مجاهد، عن ابن عمر، موقوفً[(٤)]، لا يرفعونه.

٢٦٢٧ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرَّزَّاق بن عمر الدِّمشقي[(٥)]، عن الزُّهري، عن سالم[(٦)]، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **سَأَبْعَثُ عَلَيْكُمْ قَوِيًّا أَمِينًا** »، فقال عمر: فتعرَّضتُ؛ لما رَجَوتُ أن تصيبَني[(٧)] كلمةُ النبيِّ ﷺ، فدعا أبا عُبَيدة، فأمَّره، وتَركَني؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٨)]، وعبدالرزاق بن عمر ضعيفٌ.

---

(١) هو: ابن عبدالحميد.

(٢) هو: محمد. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٤٣٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٣٠٦ و٣٦٧٨٩)، والبزار في "مسنده" (٢٦٩٧/ كشف الأستار)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (١١٩٩٣). ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في "العرش" (٤٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٠٦).
قال البزار: « هذا الحديث بهذا التفسير لا نعلمه إلا عن ابن عمر ».

(٣) منهم عبدالسلام بن حرب، وروايته أخرجها محمد بن عثمان بن أبي شيبة في "العرش" (٤٩)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٢٣ رقم ١٣٥٥٥).

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) روايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٨٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٤٥٨-٤٥٩).
هذا؛ والجادَّة أن يقال: «وغيرهما» بدل: «وغيرهم»، لكنَّ لما وقع في النسخ وجوه في العربية ذكرناها في التعليق على المسألة رقم (٧٤).

(٦) هو: سالم بن عبدالله بن عمر.

(٧) في (ت) و(ك): « يصيبني ».

(٨) يعني بهذا الإسناد. فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٧٤٥)، ومسلم (٢٤٢٠)=

٢٦٢٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه إسحاقُ بنُ إدريس الأَسْواري[(١)]، عن أبي معاوية الضَّرِير[(٢)]، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عبدالله بن الزُّبير، عن الزُّبير؛ قال: بعثَني رسولُ الله ﷺ في حاجَةٍ في يومٍ باردٍ، فجئتُ[(٣)]، فأدخلَني في لِحافِه؟

قال أبو زرعة: لا أعلمُ هذا الحديثَ رواه غيرُ إسحاق بن إدريس، وإسحاقُ وَاهِي[(٤)] في هذا الحديث.

= من طريق أبي إسحاق، عن صلة بن زُفَر، عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ لأهل نجران . . .، فذكره.

(١) في (أ) و(ش): « الأساوري »، وانظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٢١٣ رقم ٧٢٩). وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٣٩٤)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٣٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٨/ ٣٩٢-٣٩٣) من طريق محمد بن المثنى، عن إسحاق بن إدريس، به. ولكن الحديثَ في رواية ابن أبي عاصم وابن عساكر من مسند عبدالله بن الزبير.
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٦٤) من طريق محمد بن سنان القزاز، عن إسحاق بن إدريس، عن محمد بن خازم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله ابن الزبير، عن أبيه.
قال ابن عدي: « حدثنا عباس بن يزيد، حدثنا إسحاق بإسناده نحوها، ولم يذكر عبدالله بن الزبير، وقال: " فجعلت أسخنها ". قال عباس: هذا حديث شنيعٌ أول من حدث به فلان الخياط، فوثب عليه يحيى بن معين. قال الشيخ: وهذا الحديث أيضًا يرويه إسحاق بن إدريس، عن أبي معاوية، وله أحاديث غير ما ذكرته، ورواياته الى الضَّعف أقرب ».

(٢) هو: محمد بن خازم.

(٣) في (ك): « فجيب ».

(٤) كذا في جميع النسخ: « واهي »، والأفصحُ في المنقوص المنوَّن المرفوع والمجرور أن يوقف عليه بحذف الياء، فيقال: « وإسحاق واهٍ »، والوقوف عليه بالياء لغةٌ صحيحةٌ، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦).

٢٦٢٩ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه الحارثُ بنُ عِمران، عن محمَّد بن سُوقَة، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قام عمرُ فينا خَطِيبًا بالجابِيَة فقال: قام فينا رسولُ الله كما قُمتُ[٢] فيكم، فقال[٣]: «**أَكْرِمُوا أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**».

ورواه ابنُ المُبارك[٤]، والنَّضْرُ بنُ إسماعيل[٥]، عن محمَّد بن سُوقَة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر؟

قال أبو زرعة: أصحُّ الروايتَين[٦]، عندي[٧]: حديثُ ابن المُبارك والنَّضْر بن إسماعيل، وأمَّا حديثُ الحارث فخطأٌ؛ جعل مكان عبدالله ابن دينار: «نافعً»[٨]، والحارثُ بن عِمران الجَعْفَري: شيخٌ واهي الحديث.

قيل لأبي زرعة: فإنَّ هذا الحديثَ رواه اللَّيث[٩]، عن ابن

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٣٣) و(٢٥٨٣)

(٢) في (ك): «قومت».

(٣) قوله: «فقال» سقط من (ك).

(٤) هو: عبدالله. وروايته تقدم تخريجها في المسألة رقم (١٩٣٣).

(٥) روايته تقدم تخريجها أيضًا في المسألة رقم (١٩٣٣).

(٦) كتبها في (ف): «الحديثين»، وضرب عليها، وصوبها في الهامش إلى «الروايتين» لكن لم يظهر في التصوير غير آخر الكلمة.

(٧) يعني: في الاختلاف على محمد بن سوقة، وقد خالف ابنَ سوقة يزيدُ بن عبدالله بن الهاد، وروايته أرجح كما سيأتي.

(٨) قوله: «نافع» مفعولٌ به للفعل «جعَلَ»، فكان حقُّه أن يكون بألف تنوين النصب، لكنها حذفت هنا على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٩) هو: ابن سعد.

الهاد[١]، عن عبدالله بن دينار[٢]، عن الزُّهري: أنَّ عمرَ قام بالجابِيَة... ؟

فقال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ اللَّيث، عن ابن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن الزُّهري: أن عمرَ قام بالجابِيَة[٣] ....

٢٦٣٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه سعيد بن أسَد؛ قال: حدَّثني الخَصِيبُ بن ناصِح[٤]؛ قال: حدَّثنا[٥] عُبيدة بنت نايل[٦]؛ قالت: سمعتُ عائِشَة بنتَ سعد تحدِّث عن أبيها[٧]: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: ((**اللَّهُمَّ، سُقْ إِلَى هَذَا الطَّعَامِ عَبْدًا تُحِبُّهُ ويُحِبُّكَ**))، فدخل عليه سعد؟

قال[٨] أبو زرعة: خالف مَعْنٌ[٩]؛ فقال: عن عُبَيدة بنت نايل أنها سمعت أمَّ عمرو بنتَ سعد تحدِّث عن أبيها: أنَّ النبيَّ ﷺ كان بين يديه[١٠] ....

---

(١) هو: يزيد بن عبدالله.

(٢) من قوله: « عن ابن عمر قال أبو زرعة... » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) يعني: أن رواية ابن الهاد أرجحُ من رواية محمد بن سوقة.

(٤) روايته أخرجها ابن حبان في "الثقات" (٧/ ٣٠٧-٣٠٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٠/ ٣٢٧) من طريق سليمان بن شعيب، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٩٩) من طريق الربيع بن سليمان، كلاهما عن الخصيب بن ناصح، به.

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « حدثتنا »؛ لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، انظر التعليق عليه في المسألة رقم (٢٠٦).

(٦) كذا في جميع النسخ! وهو قول في نسب عُبَيدة، وأكثر المصادر تنسبها: « عُبَيدة بنت نابل » بالباء الموحدة.

(٧) هو: سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه.

(٨) في (ف): « فقال ».

(٩) هو: ابن عيسى القزَّاز.

(١٠) كذا ذكر أبو زرعة رواية معن! وقد أخرجه البزار في "مسنده" (١٢١٠) من طريق =

فسمعتُ أبا زرعة يقول: حديثُ مَعْنٍ أَصَحُّ من حديث الخَصِيبِ ابن ناصِح.

٢٦٣١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[(١)]، عن محمَّد[(٢)] بن المُنكَدِر، عن جابر؛ قال: نَدَبَ رسول الله ﷺ يومَ الخندق، فانْتَدَبَ الزُّبَيرُ[(٣)]، ثم نَدَبَهُم فانْتَدَبَ الزُّبَيرُ، ثم نَدَبَهُم فانْتَدَبَ الزُّبَير[(٤)]، فقال رسولُ الله ﷺ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ**».

= سعيد بن محمد الجرمي، عن معن بن عيسى؛ قال: حدثتني عُبيدة بنت نابل، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها أنَّ النبي ﷺ كان بين يديه طعامٌ فقال . . . ، الحديث. ثم قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى بهذا اللفظ إلا عن سعد بهذا الإسناد، وفي غير حديث عُبَيدة، عن عائشة، عن أبيها: فطلع عبدالله بن سلام ».

(١) أخرج روايته البخاري في "صحيحه" (٧٢٦١) من طريق علي بن المديني، عن سفيان، به بتمامه . وزاد: « قال سفيان: هو يومٌ واحدٌ، وتبسَّم سفيان ».
وأخرجه البخاري (٢٨٤٧ و٢٩٩٧)، ومسلم(٢٤١٥) بلا ذكر قول علي بن المديني.
أما رواية سفيان الثوري فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٦٥ رقم ١٤٩٣٨) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، والبخاري في "صحيحه" (٢٨٤٦) من طريق أبي نعيم ومحمد بن كثير العبدي، كلاهما عن الثوري، به. وتابع في هذه الرواية ابن عيينة في قوله: « يوم الأحزاب».
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٤١٥) من طريق وكيع، عن الثوري، وقال: «بمعنى حديث ابن عيينة ». وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٢٢) من طريق وكيع، عن الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: يوم قريظة . . . فذكره .

(٢) في (أ) و(ش): « رواه ابن عيينة ومحمد »، ويشبه أن تكون أُصلحت في (أ).

(٣) أي: فأجاب الزبير وسارع إلى ما نُدِبَ إليه. انظر "تاج العروس" (ندب ٢/ ٤٢٧).

(٤) قوله: « ثم ندبهم فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير » سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

قال سفيان بن عُيَينة: يقول: حَوارِيٌّ: نَاصِرٌ»[(١)].

قال عليُّ بن المَدِيني: قلت لسفيان[(٢)]: فإنَّ الثَّوري يقول: نَدَبَهُم يومَ قُرَيظة؟

قال[(٣)] سفيان: هكذا حَفِظتُ، حفظتُه[(٤)] وسمعتُه: «يومَ الخندق»؛ عفا الله عنا وعنه[(٥)]؟

قال أبو زرعة: الثَّوريُّ أثبتُ من ابن عُيَينة[(٦)].

---

(١) في (ت) و(ك) أشبه بـ: « ناص ».

(٢) يعني: ابن عيينة.

(٣) في (ف): « فقال ».

(٤) قوله: « حفظته » سقط من (ك)، وضبَّب عليها ناسخ (ف).

(٥) الذي يظهر أن الدعاء من سفيان بن عيينة لسفيان الثوري، والله أعلم.

(٦) قال ابن حجر في "الفتح" (١٣/ ٢٤٠-٢٤١): « لم أره عند أحد ممَّن أخرجه من رواية سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر بلفظ: « يوم قريظة » إلا عند ابن ماجه، فإنه أخرجه عن علي بن محمد، عن وكيع كذلك، فلعلَّ ابن المديني حمله عن وكيع، وقد أخرجه البخاري في "الجهاد" عن أبي نعيم، وفي "المغازي" عن محمد بن كثير، وأخرجه مسلم في "المناقب" وابن ماجه من طريق وكيع، والترمذي من رواية أبي داود الحفري، ومسلم أيضًا والنسائي من رواية أبي أسامة، كلهم عن سفيان الثوري بهذه القصَّة، فأما مسلم فلم يَسُق لفظَه بل أحال به على رواية سفيان بن عيينة، وأما البخاري فقال في كل منهما: " يوم الأحزاب" وكذا الباقون، ووقع في رواية هشام بن عروة، عن ابن المنكدر، عن جابر: أن النبي ﷺ قال يوم الخندق: " من يأتيني بخبر بني قُرَيظة" فلعلَّ هذا سببُ الوهم، ثم وجدت الإسماعيلي نبَّه على ذلك فقال: إنما طلب النبي ﷺ يوم الخندق خبر بني قُرَيظة ... قال - أي الإسماعيلي - فالحديثُ صحيح. يعني: تُحمَل رواية من قال: "يوم قُرَيظة" أي: اليوم الذي أراد أن يعلم فيه خبرهم، لا اليوم الذي غزاهم فيه، وذلك مراد سفيان بقوله: إنه يومٌ واحدٌ ».

تنبيه: قول الحافظ: « ومسلم أيضًا والنسائي من رواية أبي أسامة، كلهم عن سفيان الثوري » فيه وهم، وهو أن مسلمًا أخرجه من رواية أبي أسامة، عن هشام بن =

٢٦٣٢ - وسُئِلَ[١] **أبي** عن الحديث الذي رواه الثَّوري[٢]، عن الأعمَش، عن أبي وائلٍ[٣]، عن أبي موسى الأشعَري، عن النبيِّ ﷺ قال: «**المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**».

ورواه شُعبة[٤]، وجرير[٥]، عن الأعمَش، عن أبي وَائلٍ، عن عبدالله[٦]، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه أبو بكر بن عَيَّاش[٧]، عن سَمْعانَ بن مالك، عن أبي وائلٍ، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ.

وسُئِلَ[٨] **أبي**: أَيُّهم أشبهُ؟

قال: سفيان[٩] أحفظُ، ولا أُقَدِّم على سفيانَ في الحفظ أحدًا من أَشكالِهِ.

= عروة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به.

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٦٢) و(٢٢٥٤).

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٤/ ٣٩٥ و٣٩٨ رقم ١٩٥٢٦ و١٩٥٥٥)، والبخاري (٦١٧٠).

(٣) هو: شقيق بن سَلَمة.

(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦١٦٨)، ومسلم (٢٦٤٠).

(٥) هو: ابن عبدالحميد. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦١٦٩)، ومسلم (٢٦٤٠).

(٦) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٧) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٧٥٣)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٣١-١٣٢). وانظر المسألة رقم (٣٦).

(٨) في (ف): «قال أبو محمد: سئل».

(٩) أي: الثوري.

٢٦٣٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه سَهْلُ بنُ تمَّام[٢]، عن عِمران القطَّان[٣]، عن قَتادة، عن أبي نَضْرَة[٤]، عن أبي سعيد[٥]، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَهْدِيِّ[٦]؟

قال أبي: رواه سعيدُ بنُ بَشير[٧]، عن قَتادة، عن أبي المُتَوكِّل[٨]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ[٩].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٨٣). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «المهدي».

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٢٨٥)، وأبو إسحاق الحربي في "غريب الحديث" (١/ ١١١).
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٩/ ١٧٦ رقم ٩٤٦٠)، والخطابي في "غريب الحديث" (٢/ ١٩١) من طريق عفان بن مسلم، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٥٥٧) من طريق عمرو بن عاصم الكلابي، كلاهما عن عمران بن داوَر، به.
وأخرجه بحشل في "تاريخ واسط" (ص ١٣٥)، وأبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٥/ ١٠٣٨ رقم ٥٥٣) من طريق عطاء بن عجلان، ونعيم بن حماد في "الفتن" (١٠٦٥) من طريق عمرو بن دينار، كلاهما عن أبي نضرة، به.

(٣) هو: عمران بن داوَر.

(٤) هو: المنذر بن مالك.

(٥) هو: الخُدْري رضي الله عنه.

(٦) ولفظه: « المَهْدِيُّ مِنِّي أَجْلَى الجَبْهَةِ، أَقْنَى الأَنْفِ، يَمْلأُ الأَرْضَ قِسْطاً وَعَدْلاً كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً وَظُلْمًا، يَمْلِكُ سَبْعَ سِنِينَ ».

(٧) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وقد أخرجه نعيم بن حمَّاد في "الفتن" (١٠٦٣) من طريق الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي نضرة أو أبي الصديق، عن أبي سعيد الخدري، به.

(٨) هو: علي بن داود، ويقال: ابن دُؤاد.

(٩) من قوله: « في المهدي... » إلى هنا سقط من (ت)؛ لانتقال النظر.

قال أبي: حديثُ أبي نَضْرَةَ[١] أشبهُ.

٢٦٣٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه نُعَيم[٢] بن حمَّاد[٣]، عن محمَّد بن شُعَيب بن شابور، عن مروان بن جَناح، عن يونس بن مَيْسَرة، عن عبدالله بن بُسْر: أنَّ النبيَّ ﷺ استشار أبا بكر وعمر في أمرٍ، فقالا: الله ورسولُه أعلَمُ، قال[٤]: « **ادْعُ لِي مُعَاوِيَةَ** »، فغَضِبَ أبو بكر وعمر، فقالا: ما كان في رسول الله ﷺ ورجُلَين من قريش ما يَجْزُون[٥] أمرَ رسول الله ﷺ؛ حتى يبعثَ إلى غلامٍ من غِلْمان قريش ؟! فقال رسولُ الله ﷺ: « **ادْعُوا لِي مُعَاوِيَةَ** »، فلمَّا وقفَ بين يديه قال: « **أَحْضِرُوهُ أَمْرَكُمْ؛ فَإِنَّهُ قَوِيٌّ أَمِينٌ** » ؟

قال أبي: لم يتابَع نُعَيمٌ على توصيل هذا الحديث؛ إنما يبدونه[٦] عن محمَّد بن شُعَيب، عن مروان، عن يونس بن مَيْسَرة، عن النبيِّ ﷺ ...، مُرسَلً[٧].

---

(١) من قوله: « عن أبي سعيد... » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) في (ت): « نفيع »، وفي (ك): « بقيع ».

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٥٠٧)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢/ ١٦١ رقم ١١١٠)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٨/ ١٥٢٦ رقم ٢٧٧٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٩/ ٨٦).

(٤) في (ك): « فان ».

(٥) أي: ما يَقضُون أمرَهُ؛ انظر "المصباح المنير" (ج ز ي/ ١/ ١٠٠).
وفي "مسند الشاميين" للطبراني: « ما يُنْفِذون »، وفي "تاريخ دمشق": «ما يُتْقِنون».

(٦) كذا ! ولعلها مصحَّفة عن: « يَرْوونه ».

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم(٣٤). =

٢٦٣٥ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن أبي عمر الحَوْضي[(١)]، عن المُبَارك بن فَضالَة، عن علي بن زيد، عن عمَّته أُمِّ محمد، عن عائِشَة؛ قالت: ذكَرَتْ فاطمةُ عائِشَة عند النبيِّ ﷺ، فقال: « **يَا بُنَيَّةُ، إِنَّهَا حَبِيبَةُ أَبِيكِ**[(٢)] ».

قال أبو زرعة: كذا قال الحَوْضي: علي بن زيد[(٣)]، عن عمَّته! وإنما هي: امرأةُ أبيه، عن عائِشَة[(٤)].

٢٦٣٦- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن هشام الحَلَبي[(٥)]، عن جعفر بن عِمران الواسِطي، عن عمرو بن كثيرٍ القَيْسي، عن عبدالرحمٰن ابن أبي الزِّنَاد، عن أبيه[(٦)]، عن أَبان بن عثمان، عن عثمان[(٧)]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ أَوْلَىٰ رَجُلاً مِنْ بَنِي عَبْدِالْمُطَّلِبِ في الدُّنْيَا مَعْرُوفًا،**

والحديث ذكره الذهبي في "السير" (٣/ ١٢٧) من طريق محمد بن شعيب، عن مروان بن جناح، عن يونس بن ميسرة، مرسلاً. وقال: « ورواه نعيم بن حماد، عن ابن شعيب، فوصله بعبدالله بن بُسر ».

(١) هو: حفص بن عمر. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٤٤).

(٢) في (أ) و(ش): « أبوك ».

(٣) في (ك): « يزيد ».

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٣٠ رقم ٢٤٩٨٦ و٢٤٩٨٧)، وأبو داود في "سننه" (٤٨٩٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥/ ٤٠١ رقم ٣٠٣٣)، والطبري في "تفسيره" (٢١/ ٥٤٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٤٤ رقم ١١٧)، جميعهم من طريق عبدالله بن عون، عن علي بن زيد، عن أم محمد امرأة أبيه، عن عائشة، به .

(٥) روايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٣٦٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٨٨).

(٦) هو: عبدالله بن ذَكْوان.

(٧) قوله: « عن عثمان » سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

لَمْ يَقْدِرِ المُطَّلِبِيُّ أَنْ يُكَافِئَهُ؛ كَافَأْتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ في الجَنَّةِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، وجعفرٌ وعمرٌو[1] مجهولانِ .

وقال أبو محمد[2]: وحدَّثنا أبو بدر الغُبَري[3]؛ قال: نا يوسف بن نافع المَديني، عن عبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد. . .، بهذا الإسناد نحوَهُ.

٢٦٣٧ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه محمَّد بنُ إسماعيل ابن عيَّاش، عن أبيه، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال:« **رَأَيْتُنِي أَنْزِعُ عَلَى قَلِيبٍ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ**

---

(١) في (ش):« عمر ».

(٢) قوله:«وقال أبو محمد» من (ف) فقط، ولولاها لاحتمل أن يكون القائل:«وحدَّثنا أبو بدر» هو أبا حاتم؛ لأن أبا بدر الغبري شيخ لأبي حاتم وابنه كما في "الجرح والتعديل" (٦/ ٨٧ رقم ٤٤٦).

(٣) هو: عبَّاد بن الوليد. ولم نقف على روايته، لكن الحديث أخرجه عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (١٨٣٠) من طريق هارون بن سفيان، والطبراني في "الأوسط" (٢/ ١٢٠ رقم١٤٤٦) من طريق محمد بن المؤمل بن الصباح، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ١٠٣) من طريق داود بن رشيد، ثلاثتهم عن يوسف بن نافع، به. وجاء في "فضائل الصحابة":« يوسف بن يعقوب المديني» بدل: «يوسف بن نافع المديني»، وجاء عند الطبراني:«يونس بن نافع»، لكن أخرجه الضياء في "المختارة" (٣١٥) من طريق الطبراني وفيه: يوسف بن نافع، وكذا وقع في بعض نسخ "مجمع البحرين" (٣٨٠٢). ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٤٦٣). وقال: « هذا حديثٌ لا يصحُّ ، وقد ضعَّف أحمد: عبدالرحمن بن أبي الزناد، وقال: لا يُحتجُّ بحديثه ».
وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٣٢/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق يوسف بن نافع، وقال:« تفرَّد به يوسف بن نافع بن عبدالله بن نافع مولى علي بن أبي طالب، عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن أبان ». وقال الطبراني:« لا يُروى هذا الحديث عن عثمان إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به: يونس ابن نافع ».

ذَنُوبًا[(١)] أَوْ ذَنُوبَيْنِ، وفي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، واللهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ فَاسْتَحَالَتْ في يَدِهِ، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَهُ » ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُبَيدالله، عن أبي بكر بن سالم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: مِنْ إسماعيلَ بن عيَّاش، وابنُ إسماعيلَ كان لا يدري أَمرَ الحديث.

٢٦٣٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو عاصم النَّبيلُ[(٣)]، عن الثَّوري، عن الأسود بن قَيْس، عن سعيد بن عمرو بن سُفيان، عن أبيه: أن عليًّا خطَب بالبصرة، فقال: إن رسولَ الله ﷺ لم يَعْهَد إلينا في الإمارة عَهدًا[(٤)] فآخُذَ به، ولكنه رأيٌ رَأيناه، استُخلِفَ أبو بكر رضي الله عنه[(٥)]،

---

(١) الذَّنُوبُ: الدَّلْو العظيمةُ، قالوا: ولا يُسمَّى « ذَنوبًا » حتى تكونَ مملوءةً ماءً. = = "المصباح المنير" (ذ ن ب/١/ ٢١٠).

(٢) ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٦٨٢)، ومسلم (٢٣٩٣).

(٣) هو: الضَّحَّاك بن مَخْلَد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٥٣/ الجوابرة)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٧٨)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٨٦-٨٧)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٧/ ١٤٠٦ رقم ٢٥٢٧)، والضياء في "المختارة" (٢/ ٩٤ برقم٤٧١) وتصحَّف اسم «سفيان» في أصل كتاب "السنة" إلى «شقيق»، وقد أخرجه الضياء في "المختارة" (٢/ ٩٣-٩٤ برقم٤٧٠) من طريق ابن أبي عاصم على الصَّواب، لكن وقع عنده: « عمرو بن سعيد » بدل: « سعيد بن عمرو ».

(٤) في (ش): « عهدً ».

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « رحمه الله ».

فأَقام واسْتَقام، ثم استُخلِفَ عمرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[١]، فأَقام واسْتَقام، حتى ضربَ الدِّينُ بِجِرانِه[٢].

ورواه أبو داود الحَفَري[٣]، عن عصام بن النُّعمان، عن سفيان[٤]،

---

(١) في (ف): «رحمه الله».

(٢) الْجِرَانُ: مُقَدَّمُ عُنُق البَعير، من مَذبَحه إلى مَنْحَره، فإذا بَرَكَ البعيرُ ومَدَّ عُنقَه على الأرض؛ قيل: ألقى جِرانَه بالأرض. "المصباح المنير" (ج ر ن/ ١/ ٩٧).
والمراد هنا: أنَّ الدِّينَ قد استقام وقَرَّ في قَرارِهِ، كما أن البعيرَ إذا بَرَكَ واستَراح مدَّ جِرانَه على الأرض. انظر "لسان العرب" (١٣/ ٨٦).

(٣) في (ف): «الحفدي»، وفي (ك): «الجعدي». وأبو داود هذا هو: عمر بن سعد. أخرج روايته الدارقطني في "العلل" (٤/ ٨٦ رقم ٤٤٢) من طريق شعيب بن أيوب، عنه، لكن وقع عنده: «عمرو بن سفيان» بدل: «عمرو بن عثمان».
وأخرجها الخطيب في "تاريخه" (٣/ ١٦٤-١٦٥) من طريق شيخيه علي بن يحيى بن جعفر، وعبدالواحد بن محمد البراني، كلاهما عن عبدالله بن الحسن بن بندار المديني، عن محمد بن إسماعيل الصَّائغ، عن محمد بن فضيل، عن أبي داود الحفري، عن عاصم بن النعمان، عن سفيان، عن الأسود بن قيس، عن عمرو بن شقيق، عن علي، به. وقد نبَّه الخطيب على هذا الاختلاف في الإسناد فقال: «كذا روياه لنا، فقالا: عن عمرو بن شقيق! وإنما هو: عمرو بن سفيان، وقالا: عصام ابن النعمان! وإنما هو: عاصم بن النعمان بن أبي خالد، ابن أخي إسماعيل بن أبي خالد، رواه عن سفيان الثوري هكذا، وخالفه أبو عاصم الضحاك بن مخلد، فرواه عن الثوري، عن الأسود بن قيس، عن سعيد بن عمرو بن سفيان، عن أبيه، ورواه يحيى بن يمان، عن الثوري، عن الأسود، عن سفيان بن عمرو، أو عمرو بن سفيان، ورواه عبدالصمد بن حسان، فلم يُقم إسنادَه؛ وقال: عن سفيان، عن رجل، عن الأسود بن قيس، عن علي. ورواه أبو يحيى الحمَّاني وعبدالرزاق وقبيصة، عن الثوري، عن الأسود بن قيس، عن شيخ غير مسمًّى، عن علي. وكذلك رواه شريك، عن الأسود بن قيس، ورواه عبثر بن القاسم، عن الثوري، عن سوار، عن الأسود بن قيس، عن أبيه، عن علي، وكان الثوري يضطرب فيه، ولا يثبت إسناده». اهـ.

(٤) هو: الثوري.

عن الأسود بن قَيْس، عن عمرو بن عثمان[(١)]؛ قال: خطبَ عليٌّ... .

ورواه قَبِيصَة[(٢)]، عن سفيان[(٣)]، عن الأسود بن قَيْس، عن رجُلٍ، عن عليٍّ[(٤)]؟

فقال[(٥)] **أبو زرعة**: ما أُرىٰ «أبو عاصم»[(٦)] صَنَعَ شيئًا؛ فيما زاد في إسناد[(٧)] «ابن عمرو بن سُفيان».

٢٦٣٩ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا كان حدَّثَنا به عن محمَّد بن

---

(١) كذا في جميع النسخ! ووقع عند الدارقطني في الموضع السابق: «عمرو بن سفيان»، وهو الذي صوَّبه الخطيب البغدادي كما سبق.

(٢) هو: ابن عُقبة.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١١٤ رقم ٩٢١)، وفي "فضائل الصحابة" (٤٧٧)، ونعيم بن حماد في "الفتن" (١/ ٨٦ رقم ١٩٧) من طريق عبدالرزاق، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٨٧ رقم ٤٤٢) من طريق أبي يحيى الحماني، كلاهما عن سفيان، به.

(٤) في (ك): «عن علي عن رجل» بالتقديم والتأخير.

(٥) في (ف): «قال».

(٦) كذا في جميع النسخ، عدا (ف)، فإنه سقط منها قوله: «أبو»، والجادَّة أن يقال: «أبا عاصم»؛ لأنَّه مفعول «أرى»، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية أيضًا، وقد ذكرنا له وجوهًا ثلاثة في التعليق على مثله في المسألة رقم (٢٢)، ووجهًا رابعًا في التعليق على مثله أيضًا في المسألة رقم (٣٧٩).

(٧) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: في الإسناد، أو في إسناده، لكنَّ ما في النسخ صحيح في العربية، ويخرَّج على أن قوله: «إسناد» غير منوَّن، بتقدير «ألْ» قبله، أو مضاف إليه بعده، ونحوه ما سُمِع من قولهم: «سلامُ عليكم» بلا تنوين، قال ابن هشام: «فيحتمل ذلك، أي: سلامُ اللهِ، أو إضمار ألْ». انظر: "مغني اللبيب" (٥٨٧).

خَلَفٍ العَسْقَلاني، عن المُؤَمَّل بن إسماعيل، عن الحارث بن عُمَير[١]، عن مَعْمَر أبي عَقيل[٢]- ابن عَمٍّ لأبي قِلابة[٣]- عن رجلٍ من أهل الشام يقال[٤] له: أبو جَنابٍ، عن رايِطَةَ مولاة أسامة؛ قال[٥]: بعثَني أسامةُ[٦] إلى عُثْمان وهو مَحْصورٌ في داره، فقال: انطَلقي إلى أمير المؤمنين؛ فإن النساءَ ألطفُ لهذا من الرجال... فذكر مقتلَ عثمان بطوله.

فسمعتُ أبي يقول: روى[٧] هذا الحديثَ فيَّاضٌ الرَّقِّيُّ[٨]، عن

---

(١) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٩/ ٤٠٦-٤٠٧) من طريق يحيى بن ميمون، عنه، به.

(٢) في (ف): « عن معمر، عن أبي عقيل ».

(٣) أبو قلابة هو: عبدالله بن زيد الجَرمي.

(٤) في (ك): « فقال ».

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « قالت » كما في مصادر التخريج، وما في النسخ يتخرَّج في العربية على ثلاثة أوجه:

الأول: على ما جاء عن العرب من قولهم: « ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها»، فالجادة: «أبقَلَت». انظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

والثاني: أنَّ الضمير يعود إلى « رايطة »، والجادَّة: «قالت»، لكن ذكِّر الفعل هنا لمجاورة المذكَّر قبله، وهو «أسامة»، وللمجاورة تأثيراتٌ في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٤ - الوجه الثالث).

والثالث: برجوع الضمير في «قال» إلى الراوي، أي: قال الراوي، وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، انظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٦) في (أ): « اساه ».

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): « رواه ».

(٨) هو: فياض بن محمد. ولم نقف على روايته. لكنْ أخرجه ابن شبَّة في "أخبار المدينة" (٤/ ١٢١٠-١٢١١) من طريق علي بن محمد، عن الشرقي بن قطامي، =

أبي جَنابٍ الكَلبي[١]، عن مولاة[٢] أسامة. . . ، وذكر الحديث بطوله، وهو بأبي جَنابٍ[٣] أشبهُ.

٢٦٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به كُرْدُوسُ بن أبي عبدالله الواسِطي، عن المُعَلَّى بن عبدالرحمٰن، عن عبدالحَميد بن جعفر، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، عن أبيه، عن عائِشَة - وعن سعيد[٤] بن المسيّب، عن عائِشَة - قالت[٥]: قال رسولُ الله ﷺ في مرضه: « **إِنَّهُ لَيُهَوِّنُ عَلَيَّ المَوْتَ أَنِّي أُرِيتُكِ زَوْجَتِي فِي الجَنَّةِ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ موضوعٌ بهذا الإسناد[٦]، والمُعَلَّى متروكُ الحديث.

= عن أبي جناب [في المطبوع: جنادة] الكلبي، به .

(١) هو: يحيى بن أبي حَيَّة.

(٢) في (ش): « مولا ».

(٣) أي: الكلبي .

(٤) في (ف): « قال ».

(٥) قوله: « عن سعيد » عطفٌ على قوله: « عن أبي بكر بن عبدالرحمن ».

(٦) لم نقف عليه من هذا الوجه. وأخرجه المروزي في "زياداته على الزهد لابن المبارك" (١٠٧٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٠٠٨)، والطبراني في "الأوسط" (٣/ ٢٨٤ رقم ٣١٦١)، وفي "الكبير" (٢٣/ ٣٩ رقم٩٨)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٣٤/أ/أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "مسند أبي حنيفة" (١/ ٧٧)، جميعهم من طريق أبي معاوية الضرير، عن أبي حنيفة، عن حماد ابن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، به.
قال الطبراني في "الأوسط": « لم يرو هذا الحديث عن حماد إلا أبو حنيفة ومسعر، تفرَّد به أبو معاوية ». وقال الدارقطني: « تفرَّد به أبو معاوية، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عنه مجوَّدًا متصلاً، ورواه سفيان بن عيينة عن =

٢٦٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه العلاء[١] بن عمرو الحنَفَي[٢]، عن يحيى بن بُريد[٣] الأَشْعَري، عن ابن جُريج، عن عَطاء، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **أَحِبُّوا العَرَبَ لِثَلَاثٍ: لأَنِّي عَرَبِيٌّ، والقُرْآنُ عَرَبِيٌّ، وكَلَامُ أَهْلِ الجَنَّةِ عَرَبِيٌّ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ كَذِبٌ[٤].

= أبي معاوية، عن مسعر، عن حماد، وتابعه الحسن بن زياد الكوفي فرواه عن أبي معاوية، عن مسعر أيضًا مثله».

(١) في (ك): « العلى ».

(٢) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٣/٣٤٨)، والطبراني في "الأوسط" (٥٥٨٣)، و"الكبير" (١١/١٤٨ رقم١١٤٤١)، والدارقطني في "الأفراد" (١٦١/ب/أطرافه)، والحاكم في "المستدرك" (٤/٨٧)، وفي "معرفة علوم الحديث" (ص ١٦١)، وتمام في "الفوائد" (١٥٤٦/الروض البسام)، والبيهقي في "الشعب" (١٤٩٦). وأخرجه الحاكم أيضًا من طريق محمد بن الفضل، عن ابن جريج، به، وتصحَّف اسم: « يحيى بن بريد » في "المعجم الكبير" للطبراني، و"المستدرك" للحاكم إلى: « يحيى بن يزيد ».

(٣) في (أ) و(ت) و(ك): « يزيد »، ولم تعجم في (ش) و(ف)، والمثبت هو الصَّواب كما في "الجرح والتعديل" (٩/ ١٣١)، و"التاريخ الكبير" (٨/ ٢٦٤)، ونصَّ عليه ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٩/ ٢٢٧). وجاء على الصَّواب في معظم مصادر التخريج؛ كما سبق بيانه .

(٤) وقال العقيلي : « منكر لا أصل له »، وقال الدارقطني: « تفرَّد به العلاء بن عمرو، عن يحيى بن بريد، عنه ».
وقال الحاكم: « حديث يحيى بن يزيد [كذا ! وصوابه: بريد] حديث صحيح، وإنما ذكرت حديث محمد بن الفضل متابعًا له ». فتعقَّبه الذهبي بقوله: « بل يحيى ضعَّفه أحمد وغيره، وهو من رواية العلاء بن عمرو الحنفي، وليس بعمدة، وأما الفضل فمتَّهم، وأظن الحديث موضوعًا ».
وقال في "الميزان"(٣/ ١٠٣): «موضوع»، ونقل عن أبي حاتم قوله: «هذا كذب».

٢٦٤٢ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه منصور بن أبي مُزاحِم[(١)]، عن محمَّد بن الخطَّاب، عن علي بن زيد[(٢)]، عن محمَّد بن المُنكَدِر، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِذَا ذَلَّتِ[(٣)] العَرَبُ، ذَلَّ الإِسْلَامُ** »؟

فسمعتُ[(٤)] أبي يقول: هذا حديثٌ باطِلٌ، ليس له أصلٌ.

٢٦٤٣ - **وسمعتُ[(٥)] أبا زرعة** وحدَّثنا عن عُبَيد بن يَعيش[(٦)]، عن يونس بن بُكَير، عن داود بن يَزيدَ الأَوْدي، عن أبيه يزيدَ بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي [الذين أنا] مِنْهُم[(٧)]، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الرَّابِعُ أَرْدَى[(٨)] إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ** ».

فسمعتُ أبا زرعة يقول: حدَّثنا أبو نُعَيم[(٩)]، عن داود بن يزيد

---

(١) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (١٨٨١ و٢٠٩٦)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٣٤٠).

(٢) من قوله: « عن محمد بن الخطاب... » إلى هنا سقط من (ك).

(٣) في (ك): « أذلت ».

(٤) في (ف): « فسألت ».

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٠٤)، لكن سقط منها كلام أبي زرعة، واختصر فيها المتن.

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٤٧) تعليقًا.
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥/ ٣٣٥ رقم ٥٤٧٥) من طريق عقبة بن مكرم، عن يونس بن بكير، به.

(٧) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من الموضع الآتي من "المراسيل" للمصنِّف.

(٨) في (ش): « أردي ».

(٩) هو الفضل بن دُكَيْن. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٤٧)، =

الأَوْدي، عن أبيه، عن جَعْدَة[١] بن هُبَيرة، عن النبيِّ ﷺ، ولم يذكر: «ثُمَّ الرَّابِعُ أَرْدَىٰ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ »، وأبو نُعَيم أحفظُ من يونس، وليس لِجَعْدَة صُحبة[٢].

٢٦٤٤ - وسمعتُ أبي ورأىٰ في كتابي حديثًا حدَّثنا به يحيى بن أبي طالب[٣]، عن أزهر السَّمَّان[٤]، عن ابن عَوْن[٥]؛ قال: أنبأني موسى بن أنس، عن أنس بن مالك: أنَّ النبيَّ ﷺ افتقد ثابتَ بن قَيْس

= وابن أبي حاتم في "المراسيل" (٧٠) عن أبيه، كلاهما - البخاري وأبو حاتم - عن أبي نعيم، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٣٩٨) من طريق عبدالله بن إدريس، عن أبيه، عن جده، عن جعدة بن هُبَيرة، به .
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (٣٨٣)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٤٧٦)، وفي "الآحاد والمثاني" (٧٢٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٥٤).

(١) في (ت) و(ك): « جده ».

(٢) قال ابن أبي حاتم في الموضع السابق من "المراسيل" : « فسمعت أبي يقول بعدما حدَّثنا بهذا الحديث في "مسند الوُحْدان" : جعدة بن هبيرة: تابعي، وهو ابن أخت علي بن أبي طالب، روى عن علي ﷺ ». وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٨/ ٣٤٧).

(٣) روايته أخرجها بحشل في "تاريخ واسط" (ص ٢٥٧)، وأبو عوانة في "مسنده" (٢/ ٧٠ رقم١٩٩)، والبيهقي في "المدخل إلى السنن الكبرى" (٢/ ١٦٦ رقم ٦٥١)، وبيبىٰ في "جزئها" (٨١).
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٦١٣ و٤٨٤٦) من طريق علي بن عبدالله المديني، عن أزهر السَّمَّان، به.
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٩) من طرق عن ثابت، عن أنس، وسمَّى الرجل الذي ذهب إلى ثابت: سعد بن معاذ .

(٤) هو: أزهر بن سعد.

(٥) هو: عبدالله.

فقال: « **مَنْ يَعْلَمُ لِي عِلْمَهُ ؟** »، فقال رجلٌ: أنا يا رسولَ الله، أنا أعلمُ ذلك لك، فأتى منزلَه فوجده جالسًا في بيته مُنَكِّسَ رأسِهِ[1]، فقال: ما شأنُك ؟ فقال: شَرٌّ؛ كان يرفع صوتَه فوق صوت رسول الله ﷺ، فقد حَبِطَ عَمَلُه، وهو مِنْ أهل النار.

قال[2]: قال موسى بن أنس: فرجَعَ والله إليه في المَرَّة الآخِرَةِ[3] ببِشارةٍ[4] عظيمة فقال: « **اذْهَبْ إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ[5]: إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، ولَكِنَّكَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ** ».

فسمعتُ أبي يقول: الناس لا يَرْوون عن ابن عَوْن، عن موسى بن أنس، عن أنس[6]؛ إنما يَرْوون عن موسى: أن[7] ثابتً[8]... لا

(١) قوله: « منكس رأسه» كذا في جميع النسخ، ومثله في "مسند أبي عوانة". وفي بقية مصادر التخريج: « منكِّسًا رأسَهُ»، فيحتمل ما في النسخ وجهين:
الأول: أن يكون على الإضافة كما أثبتناه.
والثاني: أن يكون منوَّنًا بالنصب « منكِّسً رأسَهُ» كما في أكثر المصادر، لكن حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). والراجح هو الوجه الثاني؛ لأنَّه الأظهر في الرواية، والله أعلم.

(٢) أي: عبدالله بن عون.

(٣) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « الأخيرة »، والمثبت موافق لرواية البخاري التي تقدمت الإشارة إليها.

(٤) في (أ): « فبشارة ».

(٥) قوله: « له » ليس في (أ) و(ش).

(٦) قوله: « عن أنس » سقط من (أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.

(٧) يعني: مرسلاً.

(٨) قوله: « أن ثابت » في (أ) و(ش) و(ك): « ابن ثابت »، والمثبت من (ت) و(ف)؛ وعليه: فقد رُسم «ثابت» دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، التي تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

يقولون: أنس[١].

٢٦٤٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن عبدالله العُمَري، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: اسْتَشارَ رسولُ الله ﷺ أبا بكر وعمر في أُسَارىٰ بَدْرٍ، فقال أبو بكر: فَادِهِم، وقال عمر: اقتُلهم. قال: فاختَلَف الناس في قولهما؛ فقال ناسٌ[٢]: فلو كان أبو عمر[٣] فيهم أو ابنُه؛ ما أشار بقتلهم! وقال آخَرُونَ[٤]: أرادوا قَتلَ رسول الله ﷺ وقَطْعَ الإسلام، فلمَّا أمكَنَ اللهُ منهم، خُلِّيَ سبيلُهُم! قال: فارتفعَت الأصواتُ؛ حتى سمع رسولُ الله ﷺ، فقال[٥]: «**مَا هَذَا ؟**» قيل: اختلفَ الناس في مشورة أبي بكر[٦] وعمر؛ قال: فخرجَ على الناس فقال: «**أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَى رِسْلِكُم، لا تَخْتَلِفُوا في صَاحِبَيَّ؛ فَلَو اتَّفَقَا مَا خَالَفْتُهُمَا، أَلا أُنَبِّئُكُمْ بِمَثَلِهِمَا مِنَ المَلَائِكَةِ ؟ إِنَّمَا مَثَلُ أَبِي بَكْرٍ مَثَلُ مِيكَائِيلَ، لَمْ يَنْزِلْ إِلَّا بِالْعَفْوِ ...**»؟

فقال أبي: عبدُالرحمٰن هذا وأخوه القاسمُ مَترُوكَي[٧] الحديثِ،

(١) أخرجه من هذا الوجه ابن المبارك في كتاب "الجهاد" (١٢٢) عن ابن عَون، به . ومن طريقه أخرجه الإسماعيلي في "المستخرج" كما في "فتح الباري" (٦/ ٦٢٠). وقد أطال ابن حجر في هذا الموضع من "الفتح" في الكلام على طرق الحديث، وعلله، واختلاف ألفاظه .

(٢) في (ف): « أناس ».

(٣) في (ك): « أبو بكر »، وهو خطأ.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « الآخرون ».

(٥) في (أ) و(ش): « قال ».

(٦) في (ش): « أبو بكر».

(٧) كذا في جميع النسخ عدا (ش) ففيها: « متروكين ». والجادَّة: «متروكًا» على الإخبار، ويخرَّج ما في النسخ على أن: «متروكي» حالٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ ولذا =

وهذا حديثٌ مُنكَرٌ[١].

٢٦٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن مَرزوق البَصري[٢]، عن عُروَة بن عبدالله بن محمَّد بن يحيى بن عُروَة بن الزُّبَير، عن عبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن سعيد بن المسيّب، عن أُبَيِّ بن كعب؛ قال: صلَّى بنا رسولُ الله ﷺ الجُمُعة، ثم التفَتَ إليَّ، فقال[٣]: «**ادْنُ مِنِّي**»، فدَنَوتُ منه، فقال: «**انْظُرْ لِي نَفَرًا مِنَ الأَنْصارِ يَعْرِفُونَ قَسْمَ الأَمْوَالِ وشِرْبَهَا**[٤]؛ **فَإِنِّي أَرَدتُّ أَنْ أَقْسِمَ أَمْوالَ بَنِي النَّضِيرِ [عَلَى]**[٥] **المُهاجِرينَ الأَوَّلِينَ، ولَيْسَ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ**[٦] **بِقَسْمِ الأَمْوَالِ وشِرْبِهَا**»، قال: فقلتُ: أَفعَلُ، قال: فخَرَجتُ مِنْ عِندِ رسولِ الله ﷺ، فجمَعتُ نَفَرًا من الأنصار أهلَ[٧] مَعرِفَةٍ

= جاء منصوبًا بالياء، وقد تقدم التعليق على نحو هذا في المسألة رقم (٨٢٧)، وانظر نحو ما وقع هنا في المسألة رقم (٢٢٣٥) و(٢٣٠٨).

(١) ذكره السيوطي في "الدر المنثور" (٤/١٠٨) وعزاه لابن المنذر، وأبي الشيخ، وابن مردويه من طريق نافع، عن ابن عمر.

(٢) هو: محمد بن محمد بن مرزوق البصري، وقد ينسب إلى جده كما في مسألتنا. وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٦٥) مختصرة، وقال: «عروة بن عبدالله، عن ابن أبي الزناد: مجهولٌ بالنقل لا يُتابَعُ على حديثه».

(٣) في (أ) و(ش): «ثم قال».

(٤) في (ك): «سوبها». والشِّرْبُ: الحَظُّ والنصيبُ من الماء. "لسان العرب" (١/ ٤٨٨)، ويمكن أن يكونَ الحظُّ والنصيبَ من كل مقسوم، والله أعلم

(٥) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: «عن».

(٦) في (أ): «معرف»، ولم تتضح في (ش).

(٧) في (ف): «هل».

وبَصَرٍ، فجئتُ بهم إلى رسول الله ﷺ، وخرجنا معه حتى أتينا[(١)] ما هناك، فقَسَمْنا أموالَ بني النَّضير بين المهاجرين بجَهْدِنا، فكان فراغُنا عند غروب الشمس، فأقبلَ رسولُ الله ﷺ وأقبَلْنا معه، حتى إذا كُنَّا بالسَّبَخَةِ[(٢)]؛ أدرَكَتْنا صلاة المغرب، فصلَّى بنا رسولُ الله ﷺ، ثم التفتَ، وقال: «**انْصَرِفُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ، إِلَّا أُبَيًّ**[(٣)]؛ **فَإِنَّ مَنْزِلَهُ قَرِيبٌ مِنْ مَنْزِلِي**»، ثم وقف رسولُ الله ﷺ، وأشار إليه، ثم بسَطَ يده، فأقبلتُ سريعًا حتى بسَطْتُ يدي في يَدِ رسول الله ﷺ، ثم أقبلَ عليَّ فقال: «**يَا أُبَيُّ، اسْتَوْصُوا بِالْمُهاجِرِينَ الأَوَّلِينَ بَعْدِي خَيْرًا، وَلَا تُنَازِعُوهُمْ**[(٤)] **هَذَا الأَمْرَ؛ فَإِنَّ لَهُمْ عَيْنٌ**[(٥)]، **مِنْهُمْ**[(٦)] **يَنْضَحُ دَمُهُ مَا بَيْنَ المَشْرِقِ والْمَغْرِبِ، ثُمَّ يَنْزِعُ إِلَّا مِنْ هَاهُنَا**»، وأشار لي قِبَلَ الشام، فقلتُ: يا رسولَ الله، وأنت حَيٌّ بين أظهُرنا؟ قال: «**لَا وَلَا وَلَا**».

---

(١) في (ف): «أتيناك».

(٢) السَّبَخَةُ بفتح أوله وثانيه: موضعٌ بالمدينة، بين موضع الخندق وبين سَلْع؛ الجبل المتصل بالمدينة. "معجم ما استعجم" (٣/ ٧١٧).

(٣) في (ك): «إلى أبي». وقوله: «إلا أُبي» يحتمل أن يكون بنصب «أُبي» على الاستثناء، أي: «إلا أُبيًّا»، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). ويحتمل أن يكون برفع «أُبي» على لغة لبعض العرب؛ يرفعون المستثنىٰ في الاستثناء التام الموجب المتصل، وقد تقدم التعليق على مثله في المسألة رقم (٩٩٧).

(٤) في (أ): «ولا تنازعواهم».

(٥) كذا في جميع النسخ، وتحتمل النصب والرفع، وقد تقدم التعليق على نحوها في المسألة رقم (١٣٠).

(٦) في (ت): «مبهم».

كَفَّهُ[١]، يعني: نفسَهُ وأبا بكر وعمر. قلتُ: وكتابُ الله قائمٌ، ودينُه ظاهرٌ؟ قال[٢]: «**إِنَّ الدِّينَ لا يُنَالُ، غَالِبٌ لِلدُّنْيَا[٣]، حَتَّى تُخْرِجَ زَهْرَتَهَا، فَإِذَا أَخْرَجَتْ زَهْرَتَهَا عَلَتِ[٤] الدُّنْيَا عَلَى الدِّينِ؛ كَالأَمَةِ الحَلِيبِ تَخْطُبُ[٥] رَبَّتَهَا[٦]، خَيْرُكُمْ مَنْ مَاتَ عَلَى الأَثَرِ، والبَاقِي عَلَى مِثْلِ حَدِّ السَّيْفِ، اسْتَمْسِكْ، اسْتَمْسِكْ[٧] أُبَيُّ**»، قلتُ: ألا تستَخْلفُ عليهم من تُوصيهِ بهم، وتُوصيهِمْ به[٨]؟ قال: «**لَيْسَ لِي مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ، قَضَاءُ اللهِ غَالِبٌ، فَاصْمُتْ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٦٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المَسْعُودي[٩]، عن أبي

---

(١) في (ك): «لا ولا كنه»؛ ومعنى «كفَّه»، أي: قال ذلك بكفِّه.
(٢) قوله: «قال» سقط من (ك).
(٣) كذا في جميع النسخ، وقوله: «غالب» بالرفع، وهو خبرٌ ثانٍ لـ«إنَّ»، أو هو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو غالبٌ للدنيا، لكنَّ الذي يظهر: أنَّ في الكلام تصحيفًا، وصواب العبارة: «إن الدين لا يزال غالبًا للدنيا»، والله أعلم.
(٤) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «غلبت».
(٥) في (ك): «يخطب».
(٦) كذا العبارة في جميع النسخ!
(٧) قوله: «استمسك» الثانية سقط من (ك)، وضبَّبَ عليها ناسخا (ت) و(ف).
(٨) في (ت) و(ك): «يوصيه بهم، ويوصيهم به».
(٩) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عتبة. ولم نقف على روايته. لكن أخرجه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٢٧٧ و١٥٥١)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٦٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٤٧٤) من طريق سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، به. وجاء في مطبوع "المستدرك": «عن عُبَيدة».

إسحاق[١]، عن أبي عُبَيدة[٢]، عن عبدالله[٣]؛ قال: أَخِلَّائي من هذه الأمة ثلاثةٌ: أبو بكر، وعمر، وأبو عُبَيدة بن الجَرَّاح، وسمَّى بَنِيهِ[٤] بأسمائهم؟

قال أبي: رواه زهيرٌ[٥]، عن أبي إسحاق، عن أبي الأَحْوَص[٦]، عن عبدالله.

قلتُ له[٧]: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: كان المَسْعُوديُّ أعلَمَ بحديث ابن مسعود من أهل زمانِه، وزهيرٌ كان مُتقِنٌ[٨][٩].

(١) هو: السَّبيعي عمرو بن عبدالله.
(٢) هو: ابن عبدالله بن مسعود.
(٣) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.
(٤) كذا في جميع النسخ، وفي رواية البغوي في "الجعديات" الآتية - ومن طريقه ابن عساكر -: « ثلاثة » بدل « بنيه »، ولم ترد العبارة عند بقية المخرِّجين.
(٥) في (ت) و(ك): « روى وهب »، وزهير هذا هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢٥٤٩)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٤٧٤).
(٦) هو: عوف بن مالك.
(٧) في (أ) و(ش): « قال: قلت له»، وكذا كانت في (ف) ثم ضرب على قوله: « قال ».
(٨) كذا في جميع النسخ، ويخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٩) ذكر هذا الحديث الدارقطني في "العلل" (٩٠٩)، وذكر اختلاف الرواة فيه على أبي إسحاق في جعله عن أبي عُبَيدة، أو عن أبي الأحوص، ثم قال: « ويشبه أن يكونا صحيحَين ».

٢٦٤٨ - أخبرنا[(١)] أبو محمَّد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال[(٢)]: وحدَّثنا[(٣)] أبي؛ قال: سمعتُ الحُمَيديَّ[(٤)] حين حدَّثَنا بحديث زائدَة[(٥)]، عن عبدالملك بن عُمَير، عن رِبْعيٍّ[(٦)]، عن حُذَيفة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي** ».

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٢٦٥٥).

(٢) قوله: «أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم قال » من (ت) و(ك) فقط.

(٣) في (ت) و(ك): « أنا »، وهو اختصار: « أخبرنا ».

(٤) هو: عبدالله بن الزبير.

(٥) هو: ابن قُدامة الثقفي.
وهذا الحديث يرويه الحميدي في "مسنده" (٤٤٩) عن شيخه سفيان بن عيينة، عن زائدة، ولا يعني ابن أبي حاتم أن الحميدي يرويه عن زائدة؛ فإنه لم يدركه، وسيأتي ذكر سفيان في آخر المسألة. ومن طريق الحميدي أخرجه الطحاوي في "شرح المشكل" (١٢٢٧)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٧٥)، وزاد الحاكم في إسناده: هلالاً مولى ربعي.
ورواية سفيان بن عيينة أخرجها أيضًا الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٨٢ رقم ٢٣٢٤٥) عنه، عن زائدة، به. وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٦٦٢) من طريق الحسن بن الصباح، والبزار في "مسنده" (٢٨٢٧) من طريق أحمد بن أبان القرشي وأحمد بن ثابت، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٢٢٦ و١٢٢٨ و١٢٢٩) من طريق حامد بن يحيى البلخي، ويحيى بن حسان، جميعهم عن سفيان بن عيينة، عن زائدة، عن عبدالملك بن عمير، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٣٣٤) عن سفيان بن عيينة، عن عبدالملك ابن عمير، به . وأخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (٦٨٩) من طريق أحمد بن منيع، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ١١٢) من طريق الشافعي، كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن عبدالملك بن عمير، به .
وأخرجه الطحاوي في "شرح المشكل" (١٢٢٩) من طريق حامد بن يحيى قال: حدثنا ابن عيينة غير مرَّة، عن عبدالملك، عن ربعي، وحدثنيه مرَّة أخرى فقال: أخبرني زائدة، عن عبدالملك، به .

(٦) هو: ابن حِراش.

قال أبي: كان(١) يحدِّث(٢) به أيامَ الموسم عن عبدالملك بن عُمَير، ولم يذكر زائدة، ثم قال: لم آخذْه(٣) من عبدالملك؛ إنما حدَّثَناه زائدة، عن عبدالملك. وقال سفيان: إذا ذكرتُ لهم زائدة لم يسألوني(٤) عنه، وهذا حديثٌ فيه فضيلة للشَّيخين(٥)(٦).

٢٦٤٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سعيد بن أبي عَروبة(٧)، وعِمران القطَّان(٨)، عن قَتادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان

---

(١) قوله: «كان» سقط من (ش).

(٢) يعني: سفيان بن عيينة كما سيأتي.

(٣) في (ك): «له أجده» بدل: «لم آخذه».

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): «تسألوني» بالتاء الفوقية، ولم تنقط في بقية النسخ، فتحتمل التاء الفوقية والياء التحتية، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٥) في (ك): «الشيخين».

(٦) قال الترمذي في الموضع السابق من "جامعه": «وكان سفيان بن عيينة يدلِّس في هذا الحديث، فربما ذكره عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، وربما لم يذكر فيه: "عن زائدة"». اهـ. وقال في الموضع السابق من "العلل الكبير": «وكان سفيان ابن عيينة يروي هذا ولا يذكر فيه: "عن زائدة" في كل وقت». اهـ.
وقال الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٧٨): «حديث ابن عيينة، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبيِّ ﷺ: "اقتدوا باللَّذَين من بعدي": رواه عنه الأئمة: الشافعي وغيره، يقال: سمعه من زائدة، عن عبد الملك، والحديث صحيحٌ معلول؛ لأن في بعض الروايات: عن عبد الملك، عن مولًى لربعي، عن ربعي. وقد رواه مسعر والثوري وغيرهما، عن عبدالملك». اهـ.

(٧) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١١٢ رقم ١٢١٠٦)، والبخاري في "صحيحه" (٣٦٧٥ و٣٦٨٦ و٣٦٩٧)، وأبو داود في "سننه" (٤٦٥١)، والترمذي في "جامعه" (٣٦٩٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٨٦٥ و٦٩٠٨).

(٨) هو: ابن داوَر. وروايته أخرجها أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢٠٩٧)، ومن طريقه أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٤٣٩).

على[١] أُحُدٍ[٢] فرَجَفَ[٣] بهم، فقال النبيُّ ﷺ: « اثْبُتْ حِرَاءُ[٤]؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ[٥] » ؟

(١) قوله: « على » سقط من (ك).

(٢) في (ش): « نجد ». (٣) في (ك): « فزحف ».

(٤) كذا في جميع النسخ هنا: « حراء »، وقبل بضع كلمات: « أحد » ! وفي رواية البخاري المتقدِّمة من طريق يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن زريع، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، به: « أحد » في جميع المواضع. وفي رواية الطيالسي المتقدمة من طريق عمران القطان، عن قتادة، عن أنس: « حراء ».
وأخرجه القطيعي في "زياداته على الفضائل" (٦٩٧) من طريق داود بن الزبرقان، عن مطر الوراق وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس؛ كما في كتابنا: « أحد » في الموضع الأول، و « حراء » في الآخر، ولكن داود بن الزبرقان متروك.
وأخرجه الخطيب في "تاريخه" (٥/ ٣٦٥) من طريق قريش بن أنس، عن سعيد بلفظ: «حراء ». وأخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٦/ ٣٥٠) من طريق روح بن عبادة، عن سعيد، به بالشك: « حراء أو أحدًا ».
وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٧/ ٣٨): « ووقع في رواية لمسلم ولأبي يعلى من وجه آخر عن سعيد: "حراء "، والأول أصحُّ، ولولا اتحاد المخرج لجوَّزت تعدد القصة، ثم ظهر لي أن الاختلاف فيه من سعيد، فإني وجدته في "مسند الحارث بن أبي أسامة" عن روح بن عبادة، عن سعيد، فقال فيه: " أحدًا أو حراء" بالشك ».اهـ. قلنا: ولم نجد مسلمًا أخرج حديث أنس هذا، لا بلفظ « حراء » ولا «أحد»، وهو عند أبي يعلى في "المسند" المطبوع بلفظ: « أحد ».

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو صحيح في العربية؛ ويخرَّج على وجهين:
أحدهما: أن « نبيٌّ » مبتدأ مؤخر، خبرُه شبه الجملة قبله، وجملةُ المبتدأ والخبر خبرٌ لـ«إن»، واسمُها ضمير الشأن المحذوف.
والثاني: أن تكون العبارة هكذا: « إنَّ عليك نبيَّ وصِدِّيقَ وشهيدان »، ويكون قوله: « نبيَّ » منصوبًا اسمًا لـ« إنَّ » مؤخَّرًا، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، و«صديقَ»: منصوبٌ أيضًا عطفًا عليه، و«شهيدان» كذلك، وكانت جادته أن يكون بالياء «شهيدين»، لكنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، وتقدم التعليق على هذه اللغة في المسألة رقم (٥٥٤). =

فقال أبي: قد خالفهما سُلَيمان التَّيْمي؛ رواه[١] ابنُه[٢] عنه، عن قَتادة، عن [أبي غَلَّاب][٣]، عن بعض أصحاب النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ[٤].

قال أبي: هذا أشبهُ بالصَّواب، وإن كان سعيد حافظًا، إلا أن يكونَ عند قَتادة الإسنادينِ[٥] جميعًا.

قال أبو زرعة: سعيدُ بن أبي عَروبة أحفظُ من التَّيْمي.

= وقد خرجنا على الوجهين نحو هذا في المسألة رقم (١٣٠)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) و(٨٥٤).

(١) في (ف): «ورواه» بالواو.

(٢) هو: معتمر بن سليمان. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٤٤٠)، وفي "الآحاد والمثاني" (٢٩٠٢)، وعبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٢٥٥).

(٣) في جميع النسخ: «غالب» وليس في شيوخ قتادة من اسمه «غالب»، والتصويب من مصادر التخريج السابقة، وكذا هي في الموضع الآتي من "العلل" للدارقطني. واسم أبي غَلَّاب: يونس بن جُبَير.

(٤) قوله: «عن النبيِّ ﷺ» سقط من (أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «الإسنادان»؛ لأنَّه اسم مؤخَّر لـ«يكون» أو فاعلٌ به، إلا أن ما وقع هنا في النسخ صحيحٌ عربية، وهو إما مرفوع أو منصوبٌ.
أما الرفع: فعلى أنَّه اسم أو فاعل، والأصل فيه: «الإسنادان»، لكن أميلت الألف نحو الياء، فكتبت ياءً، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة، وسبب إمالتها: كسرة النون. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).
واما النصب: فعلى وجهين: إما أنه على اسم أو فاعل بـ«يكون»، لكنَّه جاء منصوبًا لوضوح المعنى وعدم اللبس، كما في قولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ»، وإما على توهُّم أنه خبر «يكون»؛ لتأخُّره في اللفظ عن شبه الجملة «عند قتادة»، وقد أوضحنا هذين الوجهين في تعليقنا على قوله: «ليس له من عمله شيئًا» في المسألة =

قلتُ: فذاك الصَّحيحُ ؟

قال: أَجَلْ[١].

٢٦٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالوهَّاب الثَّقفي[٢]، عن يحيى بن سعيد؛ قال: أخبرني ابن أبي مُلَيْكَة[٣]؛ أنَّ عُمَيْرً[٤] اللَّيْثيَّ حدَّثه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ** » ؟

قال أبي: إنما هو: يحيى بن سعيد[٥]، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن

= رقم (١٨٥٣- الوجهين الثاني والثالث).

(١) وافق الدارقطنيُّ أبا زرعة، فقد ذكر الحديث في "العلل" (٤/ ٣١/أ، ب) - بلفظ: «حراء»- فقال: « يرويه قتادة، واختُلِف عنه: فرواه سعيد بن أبي عروبة ومطر الورَّاق وعمران القطان، عن قتادة، عن أنس، وكذلك قيل عن شعبة: عن قتادة، عن أنس، ولا يثبت عن شعبة. ورواه معمر، عن قتادة مرسلاً، ورواه سليمان التيمي، عن قتادة، عن أبي غلاب، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، والقول قول ابن أبي عروبة ومن تابعه، عن أنس ».اهـ.

(٢) هو: عبدالوهاب بن عبدالمجيد، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، وقد أخرجه الشافعي في "الأم" (١/ ٨٠) عن عبدالوهَّاب الثقفي، عن يحيى بن سعيد، عن ابن أبي مليكة، عن عُبَيد بن عمير، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً.

(٣) هو: عبدالله بن عُبَيدالله.

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو اسم « أنَّ »، فكانتِ الجادَّة أن يقال: عميرًا، بالألف؛ لأنه اسمٌ عربيٌّ عَلَمٌ على مذكَّر، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية، وفيه وجهان: التنوين وعدمه: عُمَيْرٌ وعُمَيْرَ، وقد فصَّلنا في هذين الوجهين في التعليق على مثل ذلك في المسألة رقم: (١٢٦).

(٥) روايته من هذا الوجه أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٢/ ٢١٥) عن يزيد ابن هارون، عن يحيى بن سعيد، به.
وأخرجه الشافعي في "الأم" (٧/ ١٩٩) بلفظ مطوَّل فقال: أخبرنا الثقة، عن يحيى ابن سعيد، عن ابن أبي مليكة، عن عُبَيد بن عمير قال: أخبرتني الثقة - كأنه =

عُبَيد بن عُمَير: أنَّ النبيَّ ﷺ قال...، مُرسَلٌ[١].

٢٦٥١ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدة[٣]، عن مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن حُمَيد[٤]، عن أنس؛ قال: قالوا: يا رسولَ الله، أيُّ الناس أحبُّ إليك؟ قال: « **عَائِشَةُ** »، قال[٥]: إنَّما نعني من الرِّجال؟ قال: « **فَأَبُوهَا** »؟

= يعني عائشة - ثم ذكر صلاة النبيِّ ﷺ، وأبو بكر إلى جانبه.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦/ ٤٢ رقم ٥٧٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٩٢) من طريق علي بن عاصم، عن يحيى بن سعيد، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة.

(١) قوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٦٦٦).

(٣) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٨٩٠)، وابن ماجه في "سننه" (١٠١)، والضياء في "المختارة" (١٩٤٠).
وأخرجه ابن ماجه (١٠١)، والطبراني في "الأوسط" (١/ ١٥٥ رقم ٤٨٧)، والضياء (١٩٣٩ و١٩٤١) من طريق الحسين بن الحسن المروزي، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٢) من طريق محمد بن عبدالأعلى، كلاهما عن المعتمر، به.
قال الترمذي: « هذا حديثٌ صحيح غريب من هذا الوجه من حديث أنس ».

(٤) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٥) كذا في جميع النسخ، وتحتمل العبارة وجهين:
الأول: أنَّ فيها سقطًا، والتقدير: « قال: قالوا»، وتقدَّم في الحديث نحوه، أو أنَّ فيها تحريفًا، فـ«قال» صوابها: « قالوا».
والثاني: إذا قدِّر أن لا سقط في الكلام ولا تحريف، فإنَّه يخرَّج على أن الفعل بضم اللام « قالُ »، وحذفت منه واو الجماعة اجتزاءً بالضمة عنها، وهذا جارٍ على لغة هوازن وعُلْيا قيس في الاجتزاء بالحركات عن الحروف، وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٦٧٩).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، يمكن أن يكونَ: حُمَيد[١]، عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٢٦٥٢ - وسمعتُ أبي يقول: حدَّثنا محمَّد بن بشَّار؛ قال: حدَّثنا أبو داود[٣]؛ قال: حدَّثنا همَّام، عن قَتادة، عن محمَّد بن سيرين، عن كَعبِ بن عُجْرَة[٤]؛ قال: ذكر رسولُ الله ﷺ فِتنةً، فَقرَّبَها، فَمَرَّ رجلٌ مُقَنَّعُ الرأس[٥]، فقال رسولُ الله ﷺ:« **هَذَا وأَصْحَابُهُ يَوْمَئِذٍ عَلَى**

---

(١) لم نقف عليه من رواية حميد عن الحسن مرسلاً، وقد أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٧١٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٨٩)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٩٤ و١٣٢) جميعهم من طريق المسيب بن واضح، عن المعتمر، عن حميد، عن الحسن، عن أنس، به .
قال ابن عدي:« وزاد المسيب في هذا الحديث على معتمر حيث قال: عن حميد، عن الحسن، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ، وإنما رواه معتمر، عن حميد، عن أنس، وليس بينهما الحسن ».

(٢) نقل الضياء في "المختارة" (٥/ ٢٩٨) كلام أبي حاتم على هذا الحديث، ثم قال: « قال الدارقطني: تفرَّد به معتمر، قال: والصَّحيح: عن معتمر، عن حميد، عن الحسن مرسلاً، ولم يذكر من رواه كذلك ».اهـ.

(٣) قوله:« قال: حدثنا أبو داود » سقط من (ف)، وقوله:« أبو » سقط من (ك).

(٤) لم نقف على روايته على هذا الوجه، وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٠١٦)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٢٤٣ رقم ١٨١٢٩)، وابن ماجه في "سننه" (١١١)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ١٦ رقم ٣٥٩) من طريق هشام بن حسان، وأحمد في "المسند" (٤/ ٢٤٢ رقم ١٨١١٨)، وفي "فضائل الصحابة" (٧٢١)، والقطيعي في "زوائده على الفضائل" (٨٣٣) من طريق مطر الوراق، كلاهما عن محمد بن سيرين، عن كعب بن عجرة، به .

(٥) أي: مُغَطَّى الرأس بقِناع .

الهُدَىٰ »، فَمَرَّ عثمان؛ قال: فأَخَذتُ بِمَنْكِبه[1] فقلتُ: هذا ؟ قال: « نَعَمْ ».

فقال[2] أبي: يقال[3]: هذا الحديثُ عن كعب بن مُرَّة البَهْزي[4].

---

(١) في (ك): « بمنكبيه ».

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».

(٣) في (ك): « فقال ».

(٤) في (ك): « النهري ». ويقال له: مُرَّة بن كعب. والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٣٦ رقم ١٨٠٦٨)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ١٠٢) من طريق وهيب بن خالد، وابن شبَّة في "أخبار المدينة" (٣/ ١١٠٣)، والترمذي في "جامعه" (٣٧٠٤) عن عبدالوهَّاب بن عبدالمجيد الثقفي، وإسماعيل القاضي في "جزء فيه أحاديث أيوب السَّختياني" (٢٩-٣١)، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (٨٢٨) عن حماد بن زيد، ثلاثتهم عن أيوب السَّختياني، عن أبي قلابة عبدالله بن زيد، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن مرة بن كعب، عن النبي ﷺ.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٠١٧ و٣٧٠٧٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٣٥ رقم ١٨٠٦٠) من طريق إسماعيل بن علية، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن مرة بن كعب، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٣ رقم ٢٠٣٥٢)، وعبدالله بن أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٧٢٠)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٥٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣١٥ رقم ٧٥٠) من طريق قتادة، عن عبدالله بن شقيق، عن مرة البهزي، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٠١٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٣ رقم ٢٠٣٥٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٥٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣١٥-٣١٦ رقم ٧٥١) من طريق كهمس بن الحسن، عن عبدالله بن شقيق، عن هَرمي بن الحارث وأسامة بن خُرَيْم، عن مرة البهزي، به.
وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (١/ ٣٨١ رقم ٦٦٠) من طريق أبي صالح الخولاني، عن كعب بن مرة البهزي، به.

٢٦٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيدُ بنُ مَسْلَمة بن عبدالملك[(١)]، عن إسماعيل بن أُميَّة، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ دخَلَ المسجدَ، وأبو بكرٍ عن يمينه[(٢)] آخذٌ[(*)] بيده، وعمرُ عن يساره آخذ[(*)] بيده، وهو مُتَّكِئٌ عليهما، فقال: «هَكَذَا نُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٣)].

٢٦٥٤ - وسمعتُ[(٤)] أبا زرعة وذكر حديثًا رواه إبراهيم بن

(١) هو: سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبدالملك. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٦٦٩)، وابن ماجه في "سننه" (٩٩)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٤١٨)، وعبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٧٧ و١٥١ و٢٢١)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٢١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٩)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٤/ ٢٣٩)، وأبو حفص بن شاهين في "شرح مذاهب أهل السنة" (١٤٨)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٨ و٤/ ٢٨٠)، واللالكائي في "اعتقاد أهل السنة" (٢٥١١).

(٢) في (ك): «بنيه».

(*) كذا وقع في النسخ، وفي مصادر التخريج«: آخذًا» بالألف، ويحتمل ما في النسخ وجهين:
الأول: الرفع على الخبرية. **والثاني**: النصب على أنه حالٌ، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وهذا أرجح الوجهين؛ لموافقته لما في مصادر التخريج.

(٣) قال الترمذي في الموضع السابق: «هذا حديث غريبٌ، وسعيد بن مسلمة ليس عندهم بالقوي». وقال ابن حبان في الموضع السابق في ترجمة سعيد بن مسلمة: «منكر الحديث جدًّا، فاحش الخطأ في الأخبار».
وقال ابن عدي في الموضع السابق: «وهذا لا يُعرَف بهذا الإسناد عن إسماعيل بن أمية إلا من رواية سعيد بن مسلمة عنه».

(٤) انظر المسألة الآتية برقم (٢٦٦٩).

سعد[١]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ[٢] الحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وقَلْبِهِ**».

ورواه نافع بن[٣] أبي نُعَيم[٤] والضحَّاك بن عثمان[٥]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: حديث نافع بن أبي نُعَيم أشبهُ؛ لأنِّي لم أرَ أحدًا يُتابع إبراهيم بن سعد فيه.

٢٦٥٥ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه إبراهيم بن سعد[٧]، عن الثَّوري، عن عبدالملك بن عُمَير، عن هلالٍ مولى رِبْعِيٍّ، عن

(١) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٤٧).
(٢) في (أ) و(ش): « وضع ».
(٣) في (أ) و(ش): « عن »، وصوِّبت فوقها في (أ) بخط مغاير.
(٤) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٣٣٥)، وأحمد في "المسند" (٢/ ٥٣ رقم ٥١٤٥)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٥٨)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (١/ ٣٨٢)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٣٢٧).
(٥) روايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٣٩٥)، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (٥٢٥)، والطبراني في "الأوسط" (١/ ٩٥ رقم ٢٨٩).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٩٥ رقم ٥٦٩٧)، والترمذي في "جامعه" (٣٦٨٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٨٩٥) من طريق خارجة بن عبدالله الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، به.
(٦) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٦٤٨).
(٧) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٠٩) تعليقًا، وابن أبي عاصم في "السنة" (١١٤٩ و١٤٢٣)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٨٠)، والبزار في "مسنده" (٢٨٢٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٢٣٠ و١٢٣٢)، =

رِبْعِيٍّ[(١)]، عن حُذَيفة، عن النبيِّ ﷺ قال: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي».

ورواه زائدة[(٢)] وغيرُه[(٣)]، عن عبدالملك، عن رِبْعِيٍّ، عن حُذَيفة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: فأيُّهما أصَحُّ؟

="والطبراني في "الأوسط" (٥/ ٣٤٤ رقم ٥٥٠٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٥٣).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٣٣٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٩٣٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٨٥ و٤٠٢ رقم ٢٣٢٧٦ و٢٣٤١٩)، وفي "فضائل الصحابة" (٤٧٨)، والترمذي في "جامعه" (٣٧٩٩)، وابن ماجه في "سننه" (٩٧)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١١٤٨ و١٤٢٢)، والبزار في "مسنده" (٢٨٢٩) من طريق وكيع، وابن سعد (٢/ ٣٣٤)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٨٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ١٢٦) من طريق قبيصة بن عقبة، وابن سعد (٢/ ٣٣٤)، والفسوي (١/ ٤٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٥٣) من طريق الضحَّاك بن مخلد، وابن ماجه في "سننه" (٩٧) من طريق المؤمل بن إسماعيل، أربعتهم عن الثوري، به.
وأخرجه عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٢٩٣)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٧٥) من طريق عبدالحميد بن عبدالرحمن أبو يحيى الحماني، عن سفيان بن سعيد ومسعر بن كدام، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي ابن حراش، عن حذيفة، به.

(١) هو: ابن حِراشٍ.

(٢) هو: ابن قدامة. وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٦٤٨).

(٣) منهم: مسعر بن كدام، وروايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٢٩٣)، والدارقطني في "الأفراد" (١٢٦/ ب/ أطراف الغرائب)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٧٤ و٧٥) عن مسعر، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة، به.

قال أبي: حدَّثنا ابن كثير(١)، عن الثَّوري، عن عبدالملك بن عُمَير، عن مولًى لرِبْعِيٍّ، عن رِبْعِيٍّ، عن حُذَيفة.

قلتُ: فأيُّهما أصَحُّ (٢)؟

قال: ما(٣) قال الثَّوري؛ زاد رجلاً وجَوَّد الحديثَ، فأمَّا إبراهيمُ ابنُ سعد فسَمَّى الرجلَ، وأمَّا ابنُ كثير فلم يُسَمِّ المولى.

٢٦٥٦ - وسمعتُ أبي يقولُ وذكَرَ حديثًا رواه زيد بن أبي الزَّرْقاء، عن الثَّوري، عن عَلْقَمة بن مَرْثَد، عن عبدِ خَيْر، عن عليٍّ: ألا أخبرُكم بخير هذه الأمة بعد نبيّه(٤)... ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: خالد بن عَلْقَمة(٥).

---

(١) هو: محمد بن كثير العَبْدي.

(٢) من قوله:« قال أبي: حدثنا ابن كثير... » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) قوله:« ما » سقط من (أ) و(ش).

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج:« بعد نَبِيِّها »، لكن يمكن أن يخرَّج ما في النسخ على لغة طيِّئ ولخم، فالأصل:« نَبِيِّها »، وحذفت ألف «ها» ونقلت فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها؛ فصارت الكلمة هكذا:« بعد نَبِيَّهْ ». ولهذه اللغة شواهد في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (٤٢٢) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٠٨) من طريق شعيب بن حرب، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٣٦٧) من طريق المؤمل بن إسماعيل، ثلاثتهم عن سفيان الثوري، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، به .
وأخرجه عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٤٢٣) من طريق أبي عوانة، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ٤٢٧)، وابن عساكر في =

٢٦٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو زهير عبدالرحمٰن بن مَغْرَاء[١]، عن مُجالدٍ[٢]، عن الشَّعبي؛ قال: سألتُ ابنَ عبَّاس - أو سُئِلَ ابنُ عبَّاس -: مَن أَوَّل الناس كان إسلامًا ؟ قال: أبو بكر؛ أما سمعت ما قال حسَّانُ بنُ ثابت الأنصاري[٣]:

إذا تَذكَّرْتَ شَجْوًا[٤] من أخي[٥] ثِقَةٍ   فاذكُر أخاكَ أبا بَكرٍ بما فَعَلا

= "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٣٦٨) من طريق إبراهيم بن محمد بن مالك، كلاهما عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، به .

وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٨-٣٩) رواية زيد بن أبي الزرقاء هذه، وقال: «ووهم فيه، وخالفه عبدالرحمٰن بن مهدي، وعبثر بن القاسم، وغيرهما، فروَوه عن الثوري، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي، وهو الصَّواب ».

(١) روايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (١٠٣) والطبري في "تاريخه" (٢/ ٣٩٩)، والآجري في "الشريعة" (١٢٤٥ و١٢٤٦)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٧٣)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٣/ ٣١٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٤١).

(٢) في (ك): « خالد »، ومجالد هذا هو: ابن سعيد.

(٣) قوله: « الأنصاري » من (ف) فقط، وقوله: « بن ثابت الأنصاري » ليس في (ت) و(ك). وهذه الأبيات من البحر البسيط، قالها حسان في رثاء أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وهي أبيات مشتهرة في كتب التفسير والحديث والتاريخ، والعقائد، وفضائل الصحابة، والعربية. وانظر "ديوان حسان بن ثابت" بتحقيق ودراسة د. وليد عرفات (١/ ١٢٥). وانظر تخريج الأبيات في كتب العربية، واختلاف الروايات فيها، في تعليقات محقِّقه .

(٤) الشَّجْوُ: الهَمُّ والحُزْن. "لسان العرب" (١٤/ ٤٢٢).

(٥) المثبت من (ت)، وهو موافق لما في مصادر التخريج، وفي بقية النسخ: « أخا »، وهو خلاف الجادَّة، لكنَّه يخرَّج على لغة من يُجري الأسماء الستة مُجرى الاسم المقصور؛ فيلزمها الألف مُطلقًا، وقد تقدم التعليق على هذه اللغة في المسألة رقم (٩).

خَـيْـرَ الـبَـرِيَّـةِ أَتْـقَـاهَـا وأعـــدَلَـهَـا   إِلَّا الـنَّـبِـيَّ[1] وأوفـاهَـا بِـمـا حَـمَـلا
والثَّـانـيَ التَّـالِـيَ الـمَـحْـمُـودَ مَـشْـهَـدُهُ   وأَوَّلَ النَّـاسِ مِنهُـم صَدَّقَ الرُّسُلا ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وأرى أبا زهير أخذَهُ عن الهيثم بن عَدِيٍّ[2].

وحدَّثنا[3] إبراهيمُ بنُ الوليد الطَّبراني؛ قال: حدَّثنا أبو عبدالرحمٰن

---

(١) في (أ) و(ش) :« بعدَ النبيِّ »، وهي رواية أخرى للبيت.

(٢) والهيثم هذا ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٨٥ رقم٣٥٠)، ونقل عن أبيه أنه قال:« متروك الحديث، محلُّه محلُّ الواقدي »، وعن ابن معين أنه قال: «ليس بثقة، كذاب ».
وأخرج الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٦/ ٧٧-٧٨/ بشار عواد) من طريق يعقوب بن شيبة، قال: حدثني أحمد بن العباس قال: قلت ليحيى بن معين: حديث مجالد، عن الشعبي، عن ابن عباس:« أولُ القوم إسلامًا أبو بكر، أوَ لم تسمع إلى قول الشاعر ؟ » قال: من حدَّث به عن هشيم ؟ قلت له: بشار الخفاف، فقال: باطل ما علم هشيمًا سمعه من مجالد ولم يحدث به هشيم. قلت: أفرواه أحد ؟ قال: نعم الهيثم بن عدي، قلت: أفثقة هو ؟ قال: ليس هو بثقة . قلت: سمعه منه ؟ قال: نعم، وأحاديث، وليس بثقة ».

(٣) قوله:« وحدثنا » من (ف) فقط، وفي بقية النسخ:«قال أبو محمَّد: وقد حدَّثنا»، والقائل:« وقد حدثنا إبراهيم بن الوليد الطَّبراني » هو أبو حاتم وليس ابنه أبا محمد كما قد يظهر؛ ويَدُلُّ على ذلك أمور:
الأول: أنَّ إبراهيم بن الوليد الطَّبراني من شيوخ أبي حاتم، وليس من شيوخ ابنه أبي محمد. انظر "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٢)، وإنما روى عنه ابن أبي حاتم بواسطة أبيه؛ كما في "الجرح والتعديل" (١/ ٢٠٤)، و(٧/ ١٣١)، و"التفسير" (٣٠١٠ و٣٢٤٨ و١٨٩٧٤).
والثاني: ما ورد مصرَّحًا به في النسخة (ف) من أن القائل لذلك هو أبو حاتم، وهو ما أثبتناه. =

الطَّائي بهذا الحديث، عن مُجالد[١]. يعني: الهيثمَ بن عَدِي[٢].

٢٦٥٨ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه علي بن عابِسٍ[٤]، عن

= **والثالث**: أن ظاهر السياق: أنَّ أبا حاتم يروي الحديث عن إبراهيم بن الوليد الطَّبراني، عن أبي عبدالرحمن الطائي - وهو الهيثم بن عدي - عن مجالد، به؛ ليبيِّن بهذه الطريق علة رواية أبي زهير؛ فإنَّ الحديث - عند أبي حاتم - معروفٌ من رواية الهيثم بن عدي، عن مجالد.

والرابع: قوله آخر المسألة: «يعني الهيثم بن عدي» من كلام ابن أبي حاتم، يعيِّن به شيخ إبراهيم بن الوليد الطبراني، وهو: «أبو عبدالرحمن الطائي»، وهذا ممَّا يقوِّي أنَّ القائل: «وحدثنا إبراهيم بن الوليد الطَّبراني» هو أبو حاتم وليس ابنه أبا محمد.

(١) في (ك): « مخالد ».

(٢) يعني: أن أبا عبدالرحمٰن الطائي هذا هو: الهيثم بن عدي. وروايته أخرجها عبدالله ابن أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (١١٩) وفي "زوائده على الزهد" (ص ١٣٩) من طريق أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم، والطبري في "تاريخه" (٢/ ٣٩٩) من طريق سعيد بن عنبسة ويحيى بن واضح، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٧١ رقم١٢٥٦٢) من طريق أبي الربيع سليمان بن داود الزهراني، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٦/ ٧٧/بشار عواد) من طريق يحيى بن سيف المروزي، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٤٠) من طريق علي بن الوليد وداود بن راشد، جميعهم عن الهيثم بن عدي، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٨٧٤ و٣٦٥٧٣) قال: حدثنا شيخ لنا، عن مجالد، به. وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٤) من طريق الخليل بن زكريا، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٣٩) من طريق أبي الأجلح، كلاهما عن مجالد ابن سعيد، به. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٤)، والدينوري في "المجالسة" (٦٢٥)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٧٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٤٠).

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٢٦٧٧) و(٢٦٨١).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤/ ٣٥٩ رقم ٤٤٣١) من طريق عُبَيدالله ابن يوسف الجبيري، عن علي بن عابس، عن بدر بن الخليل وعبدالملك بن =

أبي الجَحَّاف[١]، عن عَطِيَّة[٢]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ أنه قال لأبي بكر وعمر: « **هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ يرويه تَلِيدُ بنُ سُلَيمان[٣]، عن أبي الجَحَّاف، عن عَطِيَّة، عن أبي سعيد: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ العُلَى...** »، فأَحسَبُ عليَّ بن عَابِسٍ أراد هذا الحديث .

= أبي سليمان وأبي الجحاف وكثير بن النواء، كلهم سمعوا عطية، به . ثم قال: «لم يرو هذا الحديث عن بدر بن الخليل ومن معه إلا علي بن عابس، تفرَّد به الجبيري ».

(١) هو: داود بن أبي عَوْف.

(٢) هو: ابن سعد العَوْفي.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٦٩).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٧ و٧٢ و٩٣ و٩٧ رقم ١١٢١٣ و١١٦٩٠ و١١٨٨٢ و١١٩٣٩)، والترمذي في "جامعه" (٣٦٥٨)، وابن ماجه في "سننه" (٩٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (١١٧٨) من طريق الأعمش، وأحمد (٣/ ٩٣ رقم ١١٨٨٢)، والترمذي (٣٦٥٨)، وأبو يعلى (١٢٩٩) من طريق سالم بن أبي حفصة وعبدالله بن صَهْبان وكثير بن النواء ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وأحمد أيضًا (٣/ ٥٠ و٦١ رقم ١١٤٦٧ و١١٥٨٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٨٧) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، وأبو داود في "سننه" (٣٩٨٧) من طريق أبان بن تغلب، جميعهم عن عطية ، به .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٦ و٦١ رقم ١١٢٠٦ و١١٥٨٨) من طريق أبي الودَّاك جبر بن نوف، عن أبي سعيد الخدري.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٢٥٦)، ومسلم (٢٨٣١) من طريق عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري بلفظ: « إن أهل الجنَّة يتراءون أهلَ الغُرَف من فوقهم كما تتراءون الكوكبَ الدُّريَّ الغابر في الأُفُق من المَشرق أو المَغرِب لتفاضُل ما بينهُم »، قالوا: يا رسول الله، تلك منازلُ الأنبياء لا يبلغها غيرهم ؟ قال: بلى، والذي نفسي بيده، رجالٌ آمنوا بالله وصدَّقوا المرسَلين ».

٢٦٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وَهْب[١]، عن أبي إسحاق[٢]، عن ابن عمر: أنه سُئِلَ عن عليٍّ وعثمان ؟ فقال: أمَّا عليٌّ فهذا منزلتُه مِنْ رسولِ الله ﷺ، وأما عثمانُ فإنه أذنب ذنبًا عظيمًا، فغفَرَ الله له . . . ، الحديثَ ؟

قال أبي: هذا يدخُلُ بينهما العلاء[٣] بنُ عِرار؛ رواه زيدُ بنُ أبي أُنَيْسة[٤] وغيرُه[٥] عن أبي إسحاق، عن العلاء بن عِرَار، عن ابن عمر.

---

(١) كذا في جميع النسخ ! ولم نجد في هذه الطبقة من يروي عن أبي إسحاق السبيعي ممن يقال له: « وهب »، وقد يكون متصحفًا عن «ابن وهب »، وهو: عبدالله، أو «وهيب»، وهو: ابن خالد، ولكن لم نجد لهما رواية عن أبي إسحاق السبيعي، سوى ما جاء في "صحيح مسلم" (١٢٥٤) في حديث رواه مسلم عن شيخه أبي بكر ابن أبي شيبة؛ حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم - سمعه منه -: أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة . . . الحديث.
وكذا جاء في "مصنف ابن أبي شيبة" (٣٧٦٤٥).
لكن وقع في بعض نسخ "صحيح مسلم": « وهيب » بدل «زهير» كما في "شرح صحيح مسلم" للنووي (١٢/ ١٩٥-١٩٦)، ثم قال النووي: « هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا: " وهيب عن أبي إسحاق "، وفي بعضها: " زهير عن أبي إسحاق"، ونقل القاضي أيضا الاختلاف فيه. قال: وقال عبد الغني: الصواب زهير، وأما وهيب فخطأ. قال: لأن وهيبًا لم يَلْقَ أبا إسحاق. وذكر خلف في الأطراف، فقال: زهير، ولم يذكر وهيبًا».اهـ.

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٣) في (ك): « العلى ».

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢/ ٣٨ رقم ١١٦٦)، ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٢٢/ ٥٢٨).

(٥) منهم: معمر، وروايته في "جامعه" (٢٠٤٠٨/ مصنف عبدالرزاق)، ومن طريقه أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٧٦٦)، والإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٠١٢).
=

قال[١] **أبي**: ذاك نقصَ رجلٍ[٢]، وهذا أشبهُ[٣].

٢٦٦٠ - وسمعتُ[٤] **أبي** وحدَّثنا عن جعفر بن مُسافِر، عن مُؤَمَّل ابن إسماعيل[٥]، عن نافع بن عمر[٦]، عن ابن أبي مُلَيْكَة[٧]، عن

= وشعبة، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٤٨٩).
وزهير بن معاوية، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٤٩٠).
وإسرائيل بن يونس، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٤٩١).

(١) في (ك): « فان ».

(٢) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) يعني: رواية من رواه بزيادة العلاء بن عِرار.

(٤) في (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو، وفي (أ) و(ش): « وسألت ».

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٠٦ رقم٢٤٧٥٢)، وفي "فضائل الصحابة" (٢٠٥) عن مؤمَّل بن إسماعيل، به . ومن طريقه أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤/ ٣٢٤ رقم ٤٣٣١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٢٦٧).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ١٨٠)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٧ رقم ٢٤١٩٩)، وفي "فضائل الصحابة" (٢٢٥)، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (٦٠٠)، جميعهم من طريق عبدالرحمن بن أبي بكر القرشي، عن ابن أبي مليكة، به . وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٦١١) عن محمد بن أبان، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، به .
ومن طريقه أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ١٨٠)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١١٦٣)، وعبدالله بن أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٢٢٧).
وخالف الطيالسي في هذا الحديث عفان بن مسلم فأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ١٨٠) عن عفان، عن محمد بن أبان، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن عبدالله بن أبي مليكة مرسلاً . وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٤٤ رقم ٢٥١١٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٣٨٧) من طريق عروة بن الزبير، والبخاري في "صحيحه" (٥٦٦٦ و٧٢١٧) من طريق القاسم بن محمد، كلاهما عن عائشة .

(٦) هو: الجُمَحي.

(٧) هو: عبدالله بن عُبَيدالله.

عائِشَة؛ قالت: لمَّا مَرِضَ رسولُ الله ﷺ مرضَه الذي قُبِضَ فيه؛ أُغْمِيَ عليه، فلما أفاقَ قال: « ادْعُ[١] لِي أَبَا بَكْرٍ، فَلأَكْتُبْ[٢]؛ لِئَلَّا يَطْمَعَ فِي أَمْرِ أَبِي بَكْرٍ طَامِعٌ، وَلَا يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ[٣] »، ثم قال: « يَأْبَى اللهُ ذَلِكَ وَالْمُؤْمِنُونَ » ثلاثًا، قالت[٤] عائِشَةُ: فأَبى الله إلا أن يكونَ أبي، فكان أبي.

قال أبي: حدَّثنا بهذا الحديث يَسَرة[٥]، عن نافع[٦]، عن ابن أبي مُلَيْكَة: أنَّ النبيَّ ﷺ...، مُرسَلً[٧]؛ وهو أشبهُ.

٢٦٦١ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ يُحْكى أنَّ أبا صالح[٩] كاتب اللَّيث رواه عن اللَّيث[١٠]، عن يحيى بن سعيد، عن أنس، عن النبيِّ

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي كثير من مصادر التخريج: « ادعوا »، وفي "صحيح مسلم": « ادعي ».

(٢) في (ش) و(ف): « فلا كنت »، وهي محتملة للوجهين في (أ). وجاء لفظه عند أحمد كما في الموضع السابق: « ادعوا لي أبا بكر وابنَهُ فَلْيَكْتُبْ؛ لِكَيلا يطمعَ... » إلخ.

(٣) في (ش): « منهى ».

(٤) في (ف): « فقالت ».

(٥) في (ف): « بسرة »، وفي (ك): « بشرة ». ويسرة هذا هو: ابن صَفوان.

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٢٤-٢٢٥) من طريق موسى بن داود، عن نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، مرسلاً.

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٨) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٥٩٥ و٢٦١٥)، وانظر المسألة الآتية برقم (٢٦٧٢).

(٩) هو: عبدالله بن صالح. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠٦-٢٠٧) من طريق الحسن بن سليمان، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٧٣٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٢٤٩-٢٥٠) من طريق فهد بن سليمان، وابن عساكر (٣٠/ ٢٤٩) من طريق حرملة بن يحيى، ثلاثتهم عن أبي صالح عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، به.

(١٠) قوله: « رواه عن الليث » سقط من (أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.

ﷺ قال: «سُدُّوا كُلَّ خَوْخَةٍ[١]، إِلَّا خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ[٢]» ؟

فقال أبي: هذا الحديثُ[٣] باطلٌ بهذا الإسناد؛ حدَّثنا به أبو صالح كاتب اللَّيث[٤]، عن اللَّيث، عن يحيى[٥]، عن النبيِّ ﷺ . . .، مُرسَلً[٦]، وبَلَغَنا أنَّ يحيى بن معين نهى أبا صالح أن يحدِّث بهذا الحديث، فامتَنَعَ من تحديثه[٧].

---

(١) الخَوْخَةُ: بابٌ صغيرٌ كالنَّافِذَة الكبيرة، وتكونُ بين بيتَين. "النهاية" (٢/ ٨٦).

(٢) في (ك): « أبا بكر ».

(٣) في (أ) و(ش): « حديث ».

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٧٣٧-٧٣٨) من طريق محمد بن إسماعيل السلمي، عن أبي صالح، به .
وأخرجه الخطيب أيضًا (٢/ ٧٣٨) من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث، به .

(٥) ضبب عليها في (ف).

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) قال ابن عدي في الموضع السابق :« ولا أعلم أوصل هذا الحديث عن الليث غير عبدالله بن صالح، ورواه ابن بكير، عن الليث، عن يحيى بن سعيد: أن النبي ﷺ خطب الناسَ. . .، ولم يذكر في إسناده أنس ».اهـ.
وذكره الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل" (٢/ ٧٣٦-٧٣٨ رقم٨٨) لأجل إدراج وقع فيه، وقال:« هكذا روي هذا الحديث عن أبي صالح عبدالله بن صالح، عن الليث، عن يحيى بن سعيد بطوله، وهو وهم؛ لأن الليثَ كان يروي صدره عن يحيى بن سعيد، وكان يروي من ذكر قول الناس: " سُدُّوا الأبوابَ كلَّها. . . " إلى آخره؛ عن معاوية بن صالح، لا عن يحيى بن سعيد، وكان أيضًا يرسل الحديثين ولا يسندهما، بخلاف ما قدمناه عن أبي صالح، عنه، وقد روى أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السلمي الترمذي بمثل لفظ الحديث الأول الذي عن الليث، عن يحيى بن سعيد على الصَّواب، وروى قتيبة بن سعيد الحديثين جميعًا عن الليث في سياقة واحدة، إلا أنه ميَّز إسناد كل واحد منهما، وميَّز الخلافَ فيهما. . .».
والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٦٦ و٣٦٥٤ و٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢) عن أبي سعيد الخدري. وأخرجه البخاري (٤٦٧) عن ابن عباس .

٢٦٦٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن اليَسَعِ؛ قال: حدَّثني أبو مَرْحوم الأَرْطَباني[(١)]، عن عاصم بن سُلَيمان الأَحْوَل، عن شيخ حدَّثه: أنَّ عمر بن الخطَّاب مرَّ في سِكَكِ المدينة، فإذا هو برجل يُكَلِّمُ امرأةً سِرًّا، فضربه بِدِرَّتِهِ[(٢)]، فقال الرجل: مَالي ولَكَ يا أميرَ المؤمنين! امرأتي وَرَبِّ الكعبة، تضربُني ظُلْمًا[(٣)]! فقال له عمر: رحمك الله! فَهَلَّا - إذا[(٤)] كانت امرأَتَكَ - كَلَّمْتَها في بيتٍ، أو خلفَ شيءٍ، أو استَتَرْتَ بحائط؟! قال: يا أميرَ المؤمنين، كانت إليها حاجةٌ، فلم أُحبَّ أن يعلم أَحَدٌ بسِرِّي، فانطلَقَ عمر باكيًا نادمًا؛ حين عَجِلَ على الرجل، فضَرَبه من قبل أن يسألَه، فأتى منزلَ أُبيِّ بن كعب، فاستأذن عليه، فخرَجَ إليه ابنُه، فقال: أبوك ثَمَّ؟ قال: نعم، فأَذِنَ له، فدخلَ عليه، فلمَّا رآه أُبيٌّ[(٥)] قال[(٦)]: مرحبًا مرحبًا[(٧)] يا أمير المؤمنين، فأَلْقىٰ له وِسادةً من أَدَمٍ حَشْوُها لِيفٌ، فقال: يا أُبيُّ! ليس لهذا جئتُ، قال: اجلس يا أميرَ المؤمنين؛ فإني سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « **أَيُّمَا رَجُلٍ مُسلِمٍ دَخَلَ عَلَى أَخِيهِ المُسلِمِ، فَرَفَعَهُ مِنَ الأَرْضِ؛ غَفَرَ اللهُ لَهُ** »، فجلس عمر...، فذكر الحديثَ؟

---

(١) هو: عبدالرحيم بن كَرْدَم.
(٢) في (ك): « بذرته ».
(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « تظلمني » بدل: « ظلمًا ».
(٤) في (ت): « إذ ».
(٥) قوله: « أُبي » ليس في (ت) و(ك).
(٦) في (ك): « فقال ».
(٧) كلمة: « مرحبًا » الثانية ليست في (ك)، وضبَّب عليها الناسخ في (ف).

وذكر أُبَيٌّ حديثًا في فضيلة عمرَ بن الخطّاب، وفضل أبي بكر؛ عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، لا أصلَ له، غَيرُ معروف.

٢٦٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن المُصَفَّى[١]، عن بَقِيَّة[٢]، عن ابن جُرَيج[٣]، عن عَطاء[٤]، عن أبي الدَّرداء؛ قال: رآني النبيُّ ﷺ وأنا أمشي أمام أبي بكر، فقال: « **لِمَ تَمْشِي أَمَامَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ؟ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ خَيْرُ مَنْ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ أَوْ غَرَبَتْ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ؛ سَمِعَ بَقِيَّة هذا الحديثَ من هشام الرَّازي[٥]، عن محمَّد بن الفضل[٦]، عن ابن جُرَيج، فتَرَكَ[٧] الاثنين من الوسَط.

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٢٤)، وخيثمة الأطرابلسي في "حديثه" (ص ١٣٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/ ٣٩٧) و(٣٠/ ٢٠٨).

(٢) هو: ابن الوليد.

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٤) هو: ابن أبي رَباح.

(٥) هو: هشام بن عُبَيدالله.

(٦) روايته أخرجها بحشل في "تاريخ واسط" (١/ ٢٤٨) من طريق محمد بن عبدالخالق العطار، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (١٣٥)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٧/ ١٣٥٨ رقم ٢٤٣٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٢٠٨) من طريق وَهْب بن بقية، كلاهما عن عبدالله بن سفيان، عن ابن جريج، به. وأخرجه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٢٧) من طريق إسماعيل بن يحيى، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (٥٠٨) من طريق أبي بكر، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٢٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٢٠٩) من طريق هَوْذَة بن خليفة، ثلاثتهم عن ابن جريج، به.

(٧) في (ك): « ترك ».

قال أبي: محمَّد بن الفضل بن عَطِيَّة متروكُ الحديث.

٢٦٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن الأزهَر، عن ابن جُرَيج، عن عَطاء[(١)]، عن ابن عبَّاس؛ قالوا: يا رسولَ الله، خَبِّرنا بأفضلِ أصحابكَ، نتَّخِذُهُ مُعَلِّمًا، ويكونُ[(٢)] لنا مَفْزَعًا إن كان كَوْنٌ؛ قال: «**عَلِيٌّ أَقْدَمُكُمْ[(٣)] سِلْمًا، وأَعْظَمُكُمْ حِلْمًا، وأَكْثَرُكُمْ عِلْمًا**»، قال: فسَكَت، ثم قال: «**أَبُو بَكْرٍ وَزِيرِي، والقَائِمُ في أُمَّتِي مِنْ[(٤)] بَعْدِي، وعُمَرُ حَبِيبِي، ويَنْطِقُ عَلَى لِسَانِي، وأَنَا مِنْ عُثْمَانَ وعُثْمَانُ مِنِّي**»؟

قال أبي: «هذا[(٥)] حديثٌ كذبٌ»؛ ولم يحدِّثني به.

٢٦٦٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن عثمان السِّجْزِي، عن جامع بن مَخْلَد[(٦)]، عن الوليد بن الفضل[(٧)]، عن إسماعيل بن

---

(١) هو: ابن أبي رَباح.
(٢) كذا في جميع النسخ: «نَتَّخِذُهُ ... ويكون»، والجادَّة أن يقال: «نَتَّخِذْهُ ... ويَكُنْ»؛ لأنَّ الفعل «نَتَّخِذْهُ» واقعٌ في جواب الأمر «خبِّرنا»؛ فالأشهر في العربية جزمُه؛ لكنَّ رفعه - كما في النسخ - جائزٌ في العربية. انظر: "شرح ابن عقيل" (٢/ ٣٤٢-٣٤٣).
(٣) في (ك): «أقدامكم».
(٤) قوله: «من» ليس في (ش).
(٥) قوله: «هذا» من (ت) و(ك) فقط.
(٦) كذا في جميع النسخ، ولم نجد راويًا بهذا الاسم.
(٧) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (١٦٠٣)، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (٦٧٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ١٢٢-١٢٣)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٣٠٣)، وفي "الموضوعات" (١/ ٣٢١) من طريق الحسن بن عرفة، والروياني في "مسنده" (١٣٤٢)، وابن عدي في "الكامل" =

عُبَيد - يعني: ابنَ نافع[(١)] العِجْليَّ - عن حمَّاد[(٢)]، عن إبراهيم[(٣)]، عن عَلْقَمَة[(٤)]، عن عمار بن ياسر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ** عليه السلام **آنِفًا، فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، حَدِّثْنِي بِفَضَائِلِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ في السَّمَاءِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، لَوْ حَدَّثْتُكَ بِفَضَائِلِ عُمَرَ في السَّمَاءِ مِثْلَ مَا**[(٥)] **لَبِثَ نُوحٌ في قَوْمِهِ؛ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا؛ مَا نَفِدَتْ فَضَائِلُ عُمَرَ، وإِنَّ عُمَرَ حَسَنَةٌ مِنْ حَسَنَاتِ أَبِي بَكْرٍ...**» وذكر الحديثَ بطوله؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ موضوعٌ، اضْرِبْ عليه[(٦)].

٢٦٦٦ - وسألتُ[(٧)] **أبي** عن حديثٍ رواه مُعتَمِرُ بنُ سُلَيمان، عن حُمَيد[(٨)]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ - وعن حُمَيد، عن الحسن، عن

= (٧/ ٧٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٤/ ١٣٨-١٣٩) من طريق الحسن ابن إبراهيم، والطبراني في "الأوسط" (٢/ ١٥٨ رقم ١٥٧٠) من طريق أحمد بن محمد، وابن عساكر (٤٤/ ١٣٨) من طريق محمد بن إسرائيل الجوهري، جميعهم عن الوليد بن الفضل، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن حماد بن إسماعيل، تفرَّد به الوليد».

(١) في (أ) و(ش) و(ف): «مسافع»، وانظر "الكامل" لابن عدي (٧/ ٧٩).

(٢) هو: ابن أبي سُلَيمان.

(٣) هو: ابن يزيد النَّخَعي.

(٤) هو: ابن قيس.

(٥) قوله: «ما» ليس في (ت) و(ك).

(٦) قال ابن الجوزي في الموضع السابق من "الموضوعات": «قال أحمد بن حنبل: هذا حديث موضوع، ولا أعرف إسماعيل». وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ٣٤٣): «وإسماعيل - يعني: ابنَ عُبَيد - هالكٌ، والخبر باطلٌ». وعقد ابن القيم في "المنار المنيف" (ص١١٥) فصلاً بعنوان: «ومما وضعَه جَهَلة المنتسبين إلى السُّنَّة في فضائل الصدِّيق رضي الله عنه»، وذكر فيه هذا الحديث برقم (٢٤٥).

(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٦٥١).

(٨) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

النبيِّ ﷺ - أنه سُئل: مَن أحبُّ الناس إليك[(١)] ؟ قال: ((**عَائِشَةُ**))، قالوا: لا نعني أهلَكَ؛ قال: ((**أَبُو بَكْرٍ**)) ؟

قال أبي: إنما هو عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ، وأما عن[(٢)] أنس؛ فليس بمحفوظ.

٢٦٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[(٣)]؛ قال: حدَّثني غيرُ واحد، عن عبدالعزيز بن المُطَّلب، عن أبيه[(٤)]، عن جدِّه، عن عبدالله بن حَنْطَب[(٥)]؛ قال: كنتُ جالسًا عند رسول الله ﷺ؛ إذ[(٦)] جاءه أبو بكر وعمر، فلمَّا نظر إليهما قال: ((**هَذَانِ السَّمْعُ والبَصَرُ**))؟

قال أبي: حدَّثنا بهذا الحديث موسى بنُ أيُّوب[(٧)]، فقال: عن ابن

---

(١) في (ف): «أي الناس أحب إليك ؟ ».

(٢) قوله: « عن » سقط من (أ) و(ش).

(٣) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها ابن قانع في "معجمه" (٢/ ١٠٠-١٠١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ١١٥) و(٤٤/ ٦٧) من طريق علي بن مسلم، عن ابن أبي فديك قال: حدثني غيرُ واحد، منهم: عمر بن أبي عمر، وعلي ابن عبدالرحمن بن عثمان، عن عبدالعزيز بن المطلب، به.
وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٣٠/ ١١٥) و(٤٤/ ٦٦) من طريق الفضل بن الصباح، عن ابن أبي فديك حدثني غيرُ واحد، عن عبدالعزيز بن المطلب، به.

(٤) هو: المطَّلِب بن عبدالله بن حَنْطَب.

(٥) كذا في جميع النسخ ! وهو خطأ قديم جاء في رواية هذا الحديث، والصَّواب: «عن جده عبدالله بن حنطب »، وانظر تفصيل ذلك في "تحفة الأشراف" (٥٢٤٦)، و"تهذيب الكمال" (٣٢٢٣)، و"الإصابة" (٦/ ٦٠-٦١)، و(٢/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٦) في (ك): « إذا ».

(٧) روايته لم نقف عليها، وقد أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٦٧١) من طريق قتيبة بن سعيد، عن ابن أبي فديك، به. ثم قال: «وهذا حديثٌ مرسل، وعبدالله بن حنطب =

أبي فُدَيك، عن عبدالعزيز؛ وهذا أشبهُ[(١)].

٢٦٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حامد بن يحيى البَلْخي[(٢)]،

= لم يدرك النبيّ ﷺ ».

وقد اختُلف على ابن أبي فُدَيك فأخرجه القطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (٦٨٦) من طريق رجل مبهم، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٩) من طريق آدم بن أبي إياس، عن ابن أبي فديك، عن الحسن بن عبدالله بن عطية، عن عبدالعزيز بن المطلب، به .

وأخرجه ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (ص ١٨٨ رقم ٥٧٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٤٤/ ٦٧) من طريق عبدالسلام بن محمد الحراني، عن المغيرة بن عبدالرحمن، عن المطلب، به. كذا في "الاستيعاب" بدون ذكر عبدالعزيز بن المطلب، وقرن ابن عساكر رواية عبدالسلام برواية آدم بن أبي إياس.

قال ابن عبدالبر :« والمغيرة بن عبدالرحمن هذا هو الحزامي ضعيفٌ، وليس بالمخزومي الفقيه صاحب الرأي، ذلك ثقة في الحديث حسن الرأي ». وقال (ص ٣٩٥ رقم ١٣٥٧/ ترجمة عبدالله بن حنطب المخزومي):« له صحبةٌ، وروى عنه المطلب مرفوعًا في فضائل قريش، وفضل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وحديثُه مضطرب الإسناد لا يثبت ».

(١) قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٣٢٤):« وقد سقط بين ابن أبي فديك وبين عبد العزيز واسطة، فقد رواه داود بن صُبَيح والفضل بن الصباح، عن ابن أبي فديك؛ حدثني غير واحد، عن عبد العزيز. وهكذا رواه عليُّ بن مسلم ويوسف بن يعقوب الصفار، عن ابن أبي فديك قال: حدثني غيرُ واحد، منهم: عليُّ بن عبدالرحمن بن عثمان، وعمرو بن أبي عمرو، عن عبد العزيز،به ».

كذا قال ابن حجر :« عمرو بن أبي عمرو »، وكذا قال في "الإصابة" (٦/ ٦١)، وتقدم في التخريج أنه:« عمر بن أبي عمر ».

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨ و١٧)، والبزار في "مسنده" (٢٢١٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٨٦٤)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ١٨٦)، والخطابي في "غريب الحديث" (٢/ ٣٤). قال البزار:«وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه بهذا الإسناد إلا حامد عن ابن عيينة».

عن سُفيان بن عُيَينة، عن زياد بن سعد، عن عامر بن عبدالله بن الزُّبَير، عن أبيه؛ قال: كان اسمُ أبي بكر: عبدالله بن عثمان، فلما قال رسولُ الله ﷺ: « أَنْتَ عَتِيقُ اللهِ مِنَ النَّارِ »؛ سُمِّيَ عَتِيقًا؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ[(١)].

٢٦٦٩ - وسمعتُ[(٢)] أبا زرعة وذكَرَ حديثًا حدَّثنا به عن دُحَيم[(٣)]، عن عمرو بن بِشْر بن السَّرْح، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن حَبِيب ابن عُبيد، عن غُضَيف بن الحارث، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **إِنَّ اللهَ جَعَلَ[(٤)] الحَقَّ في قَلْبِ عُمَرَ وعَلَى لِسَانِهِ** ».

فقال أبو زرعة: حديثُ محمَّد بن إسحاق[(٥)]، عن مَكْحول، عن

---

(١) الظاهر: أنه باطل؛ لتفرُّد حامد بن يحيى البلخي به عن ابن عيينة.

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٦٥٤).

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٤٨)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٥٤ رقم ١٠٧٧).
وأخرجه الشاشي في "مسنده" (٩٨٣)، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (٥٢٠) من طريق بشر بن بكر، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٥٤ رقم ١٠٧٧) من طريق محمد بن حمير، وفي "مسند الشاميين" (١٤٦٣) من طريق محمد ابن المبارك الصُّوري ومحمد بن أبي السري، جميعهم عن أبي بكر بن أبي مريم، به. وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٤٥ رقم ٢١٢٩٥)، وفي "فضائل الصحابة" (٣١٧) من طريق عباد بن نسي، عن غضيف، به.

(٤) في (ك): « خلق ».

(٥) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٣٣٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٩٥٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٦٥ و١٧٧ رقم ٢١٤٥٧ و٢١٥٤٢)، وفي "فضائل الصحابة" (٣١٦)، وأبو داود في "سننه" (٢٩٦٢)، وابن ماجه (١٠٨)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٤٩)، والبزار في "مسنده" (٤٠٥٩). =

غُضَيف بن الحارث، عن أبي ذَر، عن النبيِّ ﷺ أشبهُ[1]؛ لأنه قد وافقه عليه غيرُه عن أبي ذَر .

٢٦٧٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَهْل بن عثمان العَسْكَري؛ قال: حدَّثنا أبو الأَحْوَص[2]، عن مُهاجر أبي الحسن[3]؛ قال: جاء رجلٌ إلى عليٍّ، فسأله عن أبي بكر وعمر ؟ فقال: على الخَبير سَقَطْتَ مِن أمرهما؛ كانا - واللهِ - إمامَيْ هُدًى، راشِدَين مُرْشِدَين، مُفْلِحَين[4] مُنْجِحَين، خَرَجا من الدُّنيا خَمِيصَين[5] ؟

= قال البزار: « وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد ».
وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٥٤٣ و٣٥٦٦)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٨٦-٨٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٩١) جميعهم من طريق أبي خالد الأحمر، عن هشام بن الغاز ومحمد بن عجلان ومحمد بن إسحاق، عن مكحول، به .
قال الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٥٩): « وأحسب أبا خالد حمل حديث هشام بن الغاز وابن عجلان على حديث محمد بن إسحاق فجود إسناده؛ لأن غيره يرويه عن هشام بن الغاز، وعن محمد بن عجلان، عن مكحول مرسلاً عن أبي ذر، وكذلك رواه عقيل بن خالد وابن أبي حسين المكي، عن مكحول، عن أبي ذر مرسلاً، وقال وكيع: عن هشام بن الغاز، عن مكحول، عن النبي ﷺ؛ لم يذكر أبا ذر ».
وأخرجه القطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (٦٨٣) من طريق عبدالله بن سعيد، عن مكحول، به .
وقوله: « عن » سقط من قوله: « عن مكحول» في (ك).

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١١١٦): « ومحمد بن إسحاق أقام إسناده عن مكحول ».
(٢) هو: سلَّام بن سُلَيم.
(٣) في (أ) و(ش): « ابن الحسن ».
(٤) في (ف): « مصلحين ».
(٥) أي: جائعَين. "المصباح المنير" (خ م ص ١/ ١٨٢).

قال أبي: لا يَحتملُ أن يكونَ هذا الشيخُ: مُهاجِرً أبو الحسن[(١)]، وأبو الأَحْوَص لم يُدرك مُهاجِرً[(٢)]؛ وذلك[(٣)] أنه قديمٌ، ويشبهُ أن يكونَ شيخٌ مجهولٌ[(٤)] يُكنى أبا الحسن[(٥)].

٢٦٧١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاق بن سُلَيمان[(٦)]، عن

---

(١) كذا في جميع النسخ: «مُهاجِرً أبو الحسن»، و«مهاجر» هنا خبر «يكون» منصوب، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وقوله: «أبو الحسن» الجادة فيه: «أبا الحسن» لأنه بدل من «مهاجرًا»، لكن ما في النسخ يخرَّج على وجهين:
الأول: أنه منصوب بالألف، لكنه رُسم بالواو على حكاية أصل التكنية الذي وُضع عليه الاسم، وهو الرفع.
والثاني: أنه منصوب بالألف، لكنه رُسم بالواو على الأصل في لام كلمة «الأب» وهو: الواو. فهو يرسم بالواو ويُنطق بالألف، مثل: «الصلوة» و«الزكوة». والله أعلم. وقد تقدم التعليق على نحو هذا في المسألة رقم (٢٢).
(٢) كذا في جميع النسخ، ويخرَّج على لغة ربيعة التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٣) قوله: « وذلك » سقط من (ش).
(٤) كذا في جميع النسخ، ويخرج أيضًا على لغة ربيعة، كما تقدم قبل قليل.
(٥) أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٢١٠) من طريق عُبَيدالله بن موسى، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٣٨٢)، من طريرق شبابة، كلاهما عن أبي عقيل، عن رجل مبهم؛ قال: سُئل علي. . . ، فذكره.
(٦) لم نقف على رواية إسحاق بن سليمان، وقد أخرج الحديث الطبراني في "الأوسط" (٥/ ٢٣١ رقم ٥١٧٢)، وابن أبي خيثمة في "تاريخه" كما في "لسان الميزان" (٣/ ٥٨٦) من طريق سعيد بن سليمان، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٩/ ١٤٦) من طريق شبابة بن سوار الفزاري، كلاهما عن عبدالأعلى ، به .
وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١١٥٠ و١١٦٨ و١١٧٠)، وأبو يعلى في =

عبدالأعلى بن أبي المُساوِر، عن المُخْتار بن فُلْفُل، عن أنس؛ قال: خرج رسولُ الله ﷺ فخرجتُ معه، فدخل حائطًا للأنصار، وأمرني

= "مسنده" (٣٩٥٨)، وفي "معجمه" (١/ ١٧٧ رقم ٢٠٤) من طريق أبي بهز صقر ابن عبدالرحمن، عن عبدالله بن إدريس، عن المختار بن فلفل، به .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٩١-٩٢)، وقال: « وكان أبو يعلى ينسبه في هذا الحديث بعينه الى الضَّعف، وأظنُّ أنَّ ابنَ المثنى كان قد سمع، وبلَّغه أن هذا الحديث يرويه عن مختار بن فلفل عبد الأعلى بن أبي المساور، وأنكره من حديث ابن إدريس عن مختار إذ لم يحدِّثه عن ابن إدريس غير صقر هذا؛ لأنَّ ابن إدريس أحد ثقات الناس، ولا يحتمل أن يروي مثل هذا عن المختار، وعبدالأعلى بن المساور يحتمل أن يرويه؛ لأنه ضعيف ».

وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (٣/ ٥٨٧): « ابن أبي المساور: واهٍ فالظَّاهر أن الصَّقر سمعَه من عبد الأعلى أو بكر فجعله عن عبد الله بن إدريس ليروجَ له، أو سها ، وإلا لو صحَّ هذا لما جعل عمرُ الخلافة في أهل الشُّورى، وكان يعهد الى عثمان بلا نزاع، والله المستعان ».

وأخرج الخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٣٣٩) من طريق عبدالله بن علي بن المديني أنه قال: « قلت لأبي في حديث أبي بهز عن ابن إدريس، عن المختار بن فلفل، عن أنس: كان في حائط فقال: ايذن له وبشِّره بالجنة . . . مثل حديث أبي موسىٰ؟ فقال: كذب، هذا موضوع لم يكن عند ابن إدريس إلا ثلاثة أحاديث عن المختار، عن أنس في الأشربة ».

وأخرجه خيثمة في "حديثه" (ص١٠١)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٩٦) من طريق بكر بن المختار بن فلفل، عن أبيه، عن أنس.

قال ابن حبان عن بكر المختار: « منكر الحديث جدًّا، يروي عن أبيه مالا يشك من الحديث صناعته أنه معمول لا تحلُّ الروايةُ إلا على سبيل الاعتبار ». ثم ذكر هذا الحديث .

وأخرجه خيثمة في "حديثه" (ص١٠٠)، وفي "المعجم الأوسط" (٧/ ٢٠٧ رقم ٧٢٨٨) من طريق أبي روق عطيَّة بن الحارث، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (٦٢٨) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن شيخ، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٢٤) من طريق أبان بن أبي عياش ويونس بن عبيد، جميعهم عن أنس.

فغَلَّقتُ الباب، فجاء رجل فقَرَعَ الباب، فقال النبيُّ ﷺ: « **يَا أَنَسُ، افْتَحْ لَهُ البَابَ، وبَشِّرْهُ بِالجَنَّةِ، وأَخْبِرْهُ أَنَّهُ يَلِي الأُمَّةَ مِنْ بَعْدِي** »، ففتحتُ البابَ ولا أدري من هو، فإذا أبو بكر[(١)] فبشَّرتُه بالجنَّة، وأخبرتُه أنه يلي الأمةَ من بعد النبيِّ ﷺ، فحَمِدَ الله، ثم دخلَ، ثم جاء آخرُ فقَرَعَ[(٢)] الباب[(٣)]، فقال: « **يَا أَنَسُ، افْتَحْ لَهُ البَابَ**[(٤)] **وبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ، وأَخْبِرْهُ أَنَّهُ يَلِي الأُمَّةَ مِنْ بَعْدِ أَبِي بَكْرٍ** »، ففتحتُ البابَ ولا أدري من هو، فإذا هو عمرُ، فبشَّرته بالجنة، وأخبرتُه أنه يلي الأمةَ من بعد أبي بكر، فحَمِدَ الله، ثم دخل، ثم جاء آخرُ فقَرَعَ الباب، فقال: «**يَا أَنَسُ، افْتَحْ لَهُ البَابَ**[(٥)]**، وبَشِّرْهُ بِالجَنَّةِ**[(٦)]**، وأَخْبِرْهُ أَنَّهُ يَلِي الأُمَّةَ مِنْ بَعْدِ عُمَرَ، وأَنَّهُ يَلْقَى مِنْ أُمَّتِي بَلَاءً يَبْلُغُونَ فِيهِ دَمَهُ** »، ففتحتُ له البابَ ولا أدري من هو، فإذا عثمانُ بن عفَّان، فبشَّرتُه بالجنة، وأخبرتُه أنه يلي الأمةَ من بعد عمر[(٧)]، وأنه يلقى من الأمة[(٨)] بلاءً يبلغون فيه دَمَه[(٩)]، فحَمِدَ الله واسترجَعَ، ثم دخَلَ ؟

---

(١) في (ش): « فإذا هو أبو بكر ».
(٢) في (ت) و(ف): « وقرع ».
(٣) قوله: « الباب » ليس في (ك).
(٤) قوله: « الباب » ليس في (ش).
(٥) قوله: « الباب » ليس في (أ) و(ش).
(٦) من قوله: « وأخبره أنه يلي الأمة من بعد أبي بكر... » إلى هنا سقط من (ك).
(٧) من قوله: « ففتحت له الباب ولا أدري من هو، فإذا عثمان... » إلى هنا سقط من (ت)؛ لانتقال النظر.
(٨) في (ت): « أمته ».
(٩) من قوله: « ففتحت له الباب... » الأخيرة إلى هنا سقط من (أ) و(ش) و(ك)؛ لانتقال النظر.

فقال[١] أبي: عبدالأعلى ضعيفٌ شِبْهُ المتروك، وهذا حديثٌ باطِلٌ، كتبتُ بالبصرة هذا الحديثَ عن شيخ يُسمَّى خالد بن يزيد السَّابِري، عن عبدالأعلى نفسِه، ولم أحدِّث به.

٢٦٧٢ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن الحسن، عن محمَّد بن سَلَمة، عن ابن إسحاق[٣]، عن الزُّهري، عن عبدالرحمٰن ابن كعب بن مالك، عن أبيه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال في وَجَعِه: « **سُدُّوا هَذِهِ الأَبْوَابَ الشَّارِعَةَ، إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ[٤] مِنْ أَصْحَابِي أَحْسَنَ عِنْدِي بَلاءً ولَا أَعْظَمَ عِنْدِي يَدًا مِنْهُ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد .

٢٦٧٣- وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمَّد بن سِنان العَوَقي[٥]،

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».
(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٥٩٥) و(٢٦١٥) و(٢٦٦١).
(٣) هو: محمد.
(٤) في (ف): « واحد ».
(٥) في (أ) و(ف): « العوفي ». وانظر "الأنساب" (٣/ ٣٨١). وروايته أخرجها أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٢٥٩).
ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٤/ ١٤٨).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٦٩ رقم ١٣٨٤٧)، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (٦٧٩) من طريق بهز بن أسد، عن همام، به.
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٩/ ١١٥ رقم ٩٢٨٥) من طريق مسعر، عن قتادة، به . وقال: « لم يرو هذا الحديث عن مسعر إلا إسماعيل بن أبان، تفرَّد به يحيى بن معين ». =

عن همَّام[١]، عن قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **دَخَلْتُ الجَنَّةَ[٢]، فَإِذَا فِيهَا قَصْرٌ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالُوا: لِعُمَرَ** »...، فذكر الحديثَ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ[٣].

٢٦٧٤- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بنُ عُبَيد بن أبي كَرِيمَة[٤]؛ قال: قرأتُ في كتاب أبي عبدالرحيم[٥] بخَطِّه - وأخبرني محمَّد بن سَلَمة أنه خَطُّ أبي عبدالرحيم -: عن[٦] زيد بن أبي أُنَيسَة، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبدالله بن الحارث؛ قال: حدَّثني جَمِيل

= ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٥٩)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ١٢٩-١٣٠).
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٩٨٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٠٧ و١٧٩ و١٩١ و٢٦٣ رقم١٢٠٤٦ و١٢٨٣٤و١٢٩٨٣و١٣٧٧٥)، والترمذي في "جامعه" (٣٦٨٨)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٦٦)، والنسائي في "الكبرى" (٨١٢٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧٣٦ و٣٨٦٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٨٨٧) من طريق حميد، والإمام أحمد (٣/ ١٩١ رقم ١٢٩٨٣)، وأبو يعلى (٣٧٣٦ و٤١٨٢)، وابن حبان (٥٤) من طريق أبي عمران الجوني، كلاهما عن أنس.

(١) هو: ابن يحيى.
(٢) في (ف): « في الجنة ».
(٣) أخرج الحديثَ البخاري في "صحيحه" (٣٢٤٢)، ومسلم (٢٣٩٥) من حديث أبي هريرة، والبخاري أيضًا (٣٦٧٩ و٥٢٢٦ و٧٠٢٤)، ومسلم (٢٣٩٤) من حديث جابر بن عبدالله.
(٤) روايته أخرجها الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص ٥٠٠).
(٥) هو: خالد بن أبي يزيد الحَرَّاني.
(٦) قوله: « عن » سقط من (ك).

النَّجْراني؛ قال: سمعتُ جُنْدُبَ بنَ عبدالله البَجَلي؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ قبل مَوته بخمس: « قَدْ كَانَ لِي مِنْكُمْ[1] أَخِلَّاءُ وأَصْدِقَاءُ، وإِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلِّ ذِي خِلٍّ[2] مِنْ خُلَّتِهِ، ولَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً[3]. . . » ؟

قال أبي: رواه عُبَيدالله بن عمرو[4]، عن زيد، عن عمرو، عن عبدالله بن الحارث النَّجْراني؛ قال: حدَّثنا جُنْدُب؛ وهو أشبهُ، وهو عندي عبدالله بن الحارث المُكْتِبُ الكوفي، وقد أدرك جُنْدُبًا.

٢٦٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[5] سعيد الأَشَجُّ[6]،

---

(١) في (ت) و(ك): « منك ».

(٢) في رواية الرامهرمزي في الموضع السابق: « كل ذي خُلَّةٍ ».

(٣) في (أ) و(ش): « متخذًا من أهل الأرض خليلاً »، وهذه الزيادة ليست في (ت) و(ك)، وكانت في (ف)، ثم ضُرِبَ عليها، وليست في رواية الرامهرمزي.
وتمام الحديث عند الرامهرمزي: « لاتخذت أبا بكر خليلاً، وإن الله تعالى اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً ».

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (٧١)، ومسلم في "صحيحه" (٥٣٢).

(٥) قوله: « أبو » سقط من (ش).

(٦) هو: عبدالله بن سعيد. وروايته أخرجها في "جزء في حديثه" (٤٠)، ومن طريقه أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٦٦٧)، وفي "العلل الكبير" (٦٩٠)، والبزار في "مسنده" (٣٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٨٦٣)، والدارقطني في "العلل" (١/ ٢٣٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٣٧)، والضياء في "المختارة" (١٨ و١٩).
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨)، وفي "الأوائل" (٧٢) من طريق ابن أبي شيبة، عن عقبة بن خالد، به. وأخرجه الدارقطني أيضًا (١/ ٢٣٥) من طريق يعقوب بن إسحاق الحضرمي، عن شعبة، به. وأخرجه ابن عساكر أيضًا (٣٠/ ٣٧-٣٨) من طريق شبابة بن سوار، عن الجريري، به.

عن عُقْبَة بن خالد، عن شُعبة، عن الجُرَيري[(١)]، عن أبي نَضْرَة[(٢)]، عن أبي سعيد؛ قال: قال أبو بكر: ألستُ أحقَّ الناس بهذا[(٣)] ؟! ألستُ أولَ من أسلم ؟! ألستُ صاحبَ كذا ؟! ألستُ صاحبَ كذا ؟!

قال أبي: الناسُ يروون هذا الحديثَ عن أبي نَضْرَة[(٤)]، عن أبي بكر، مُرسَلً[(٥)]، لا يقولون فيه: عن أبي سعيد[(٦)].

---

(١) هو: سعيد بن إياس. (٢) هو: المنذر بن مالك.

(٣) أي: بأمر الخلافة. انظر: "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٣٧).

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٦٦٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٣٨) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن الجريري، عن أبي نضرة، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٣/ ١٨٢) من طريق عفان بن مسلم، عن شعبة، عن الجريري قال: لما أبطأ الناسُ عن أبي بكر قال...، فذكر.

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٦) قال الترمذي في الموضع السابق من "الجامع": «هذا حديث غريبٌ. وروى بعضهم عن شعبة، عن الجريري، عن أبي نضرة؛ قال: قال أبو بكر...، فذكر نحوه بمعناه، ولم يذكر فيه "عن أبي سعيد"، وهذا أصحُّ».
وقال في "العلل الكبير": «الصحيح: عن أبي نضرة؛ قال: قال أبو بكر؛ هكذا روى أصحابُ شعبة، لا يذكرون فيه: عن أبي سعيد».اهـ.
وقال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا قال فيه: عن شعبة، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد إلا عقبة بن خالد، وقد رواه عبدالرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن الجريري، عن أبي نضرة قال: خطب أبو بكر ولم يذكر أبا سعيد».
وذكر الحديثَ الدارقطني في "العلل" (٣٧)، وذكر أن عقبة بن خالد ويعقوب الحضرمي روياه عن شعبة متصلاً، ثم قال: «وغيرهما يرويه عن شعبة مرسلاً، وكذلك رواه ابن عُلَيَّة وابن المبارك وعِدَّةٌ عن سعيد مرسلاً، وهو الصَّحيح».اهـ.

٢٦٧٦ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عمرو بن عَوْن[٢]، عن مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن عُبَيدالله[٣] بن عمر، عن بكر[٤] بن سالم،

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٥٧٣) و(٢٦٣٧).

(٢) في (ش): «محمد بن عون». ورواية عمرو بن عون أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٢٧ رقم١٣١٥٥)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٨٥-٨٦) من طريق علي بن عبدالعزيز البغوي، عن عمرو بن عَوْن، عن مُعتَمِر بن سليمان، عن عُبَيدالله بن عمر، أنه سمع أبا بكر بن سالم يحدث عن أبيه، عن ابن عمر، فذكره.
وأخرجه عبدالله بن أحمد في "زوائده على الفضائل" (٣١٩) من طريق محمد بن أبي بكر المقدَّمي، عن مُعتَمِر بن سليمان، عن عُبَيدالله بن عمر، عن بكر - أو أبي بكر - بن سالم، عن ابن عمر، فذكره. كذا في أصل نسخة "الفضائل"، ولكن زاد المحقق - هداه الله - في الإسناد: «عن أبيه»؛ محتجًّا بوجودها في سندي الطبراني والحاكم !
فالذي يظهر: أنه اختُلف على معتمر بن سليمان: فعمرو بن عون يرويه عنه، عن عُبَيدالله بن عمر، عن أبي بكر بن سالم، عن أبيه سالم، عن ابن عمر. ومحمد بن أبي بكر المقدَّمي يرويه عن مُعتَمِر، عن عُبَيدالله بن عمر، عن أبي بكر بن سالم، عن جدِّه عبدالله بن عمر، ولا يذكر في الإسناد: سالمًا. وهذا الذي رجَّحه أبو زرعة فيما يظهر، وعليه يكون في أول المسألة خطأٌ، وصوابه: «عن أبي بكر بن سالم، عن أبيه»؛ كما في مسندي الطبراني والحاكم. والله أعلم.
وثَمَّ اختلافٌ ثالث على معتمر: فقد أخرج ابن حبان في "صحيحه" (٦٨٥٤) من طريق عبدالله بن الصبَّاح العطار، عن مُعتَمِر، عن عُبَيدالله بن عمر، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه، فذكره هكذا، وجعله منقبةً لأبي بكر، وليس لعمر فيه ذكر. وهذه رواية شاذَّة بمرَّة، فأصل الحديث أخرجه البخاري (٨٢)، ومسلم (٢٣٩١) من طريق حمزة بن عبدالله بن عمر، عن أبيه عبدالله بن عمر، به بذكره منقبةً لعمر رضي الله عنه.

(٣) في (ك): «عبدالله».

(٤) كذا في جميع النسخ ! عدا (أ)، فقد أُلْحِق فيها بخط مغاير قوله: «أبي» بين «عن» و «بكر»، فتكون العبارة «عن أبي بكر»، وانظر ما تقدم في التخريج، والتعليق آخر المسألة.

عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِنِّي رَأَيْتُ في النَّوْمِ أَنِّي أُعْطِيتُ عُسًّا**[١] **مَمْلُوءًا لَبَنًا، فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى تَمَلَّأْتُ، حَتَّى**[٢] **رَأَيْتُهُ**[٣] **يَجْرِي في عُرُوقِي بَيْنَ اللَّحْمِ والجِلْدِ، فَفَضَلَتْ فَضْلَةٌ فَأَعْطَيْتُهَا عُمَرَ، فَأَوِّلُوهَا** »، قالوا: يا نبيَّ الله، هذا عِلمٌ أعطاكَهُ[٤] الله، فَمَلأَكَ منه، ففَضَلَتْ[٥] فَضْلَةٌ فأعطيتَه عمر؛ قال[٦]: « **أَصَبْتُمْ** » ؟

قال أبو زرعة: وَهِمَ فيه مُعتَمِر؛ إنما هو: عُبَيدالله بن عمر، عن أبي بكر بن سالم، عن ابن عمر[٧]، عن النبيِّ ﷺ.

٢٦٧٧ - وسُئِلَ[٨] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه داود بن مِهْران[٩]، عن عبدالرحمٰن بن مالك بن مِغْوَل، عن عُبَيدالله[١٠]، عن[١١] نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال لأبي بكر وعمر: « **هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ والآخِرِينَ، إِلَّا النَّبِيِّينَ والمُرْسَلِينَ، لا**

---

(١) العُسُّ: القَدَحُ الكبيرُ. "المصباح المنير" (ع س س ٢/ ٤٠٩).
(٢) في (ف): « ثم » بدل: « حتى ».
(٣) في (ت) و(ك): « رويته ». (٤) في (ك): « أعطاله ».
(٥) قوله: « ففضلت » لم يتضح في (ك). (٦) في (ف): « فقال ».
(٧) كذا في جميع النسخ ! عدا (أ)، فقد أُلحِقَ فيها بخط مغاير قوله: « عن سالم » بين « سالم » و « عن »، فتكون العبارة « عن أبي بكر بن سالم، عن سالم، عن ابن عمر »، وانظر ما تقدم أول المسألة من التعليق على قوله: « بكر بن سالم ».
(٨) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٦٥٨)، والمسألة الآتية برقم (٢٦٨١).
(٩) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٤٥)، والسَّهمي في "تاريخ جرجان" (ص ١١٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٤/ ١٧٢). وأخرجه البزار في "مسنده" (٣/ ١٦٨/ كشف الأستار) من طريق محمد بن هشام، عن عبدالرحمن بن مالك، به.
(١٠) هو: ابن عمر العُمَري. (١١) قوله: « عن » سقط من (ف).

تُخْبِرْهُمَا يَا عَلِيُّ » ؟

قال أبو زرعة: « هذا حديثٌ باطِلٌ »، يعني بهذا الإسناد؛ وامتَنَعَ أن يحدِّثَنا به(١)، وقال: « اضربوا عليه »(٢).

٢٦٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه العباس بن الوليد بن صُبْح الدِّمشقي(٣)، عن سُلَيمان بن عبدالرحمٰن بن شُرَحْبيل(٤)، عن بِشْر(*) ابن عَوْن، عن بَكَّار بن تَميم، عن مَكْحول، عن أبي أُمامة: أنَّ رسولَ الله ﷺ لمَّا آخىٰ بين الناس؛ آخىٰ بينه وبين عليٍّ ؟

فقال(٥) أبي: هذا حديثٌ كَذِبٌ، وبِشْرٌ(*) وبكَّارٌ مجهولانِ(٦).

---

(١) قوله: « به » سقط من (ت) و(ك).

(٢) قال البزار في الموضع السابق: « لا نعلمه رواه عن عبيدالله إلا عبدالرحمن بن مالك ابن مغول، وهو ليِّن الحديث، ولا نعلمه يُروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه ».
وذكر البرذعي هذا الحديث في "سؤالاته لأبي زرعة" (ص ٦٩٩-٧٠٠)، ثم قال لأبي زرعة: « رواه عبدالرحمٰن بن مالك بن مغول ؟ فضعَّف - يعني أبا زرعة - عبدالرحمٰن، ووهَّن أمره جدًّا ».

(٣) لم نقف على روايته. لكن أخرجه الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٢٧ رقم ٧٥٧٧)، وفي "مسند الشاميين" (٣٤١١) من طريق الحسن بن جرير، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٢/ ٥١) من طريق محمد بن هارون بن بلال، كلاهما عن سليمان ابن عبدالرحمن، به .
وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٦٢٧) من طريق يزيد بن يزيد بن جابر، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠/ ١١٩) و(٤٢/ ٥١) من طريق أيوب بن مدرك، كلاهما عن مكحول، به .

(٤) هو: سليمان ابن ابنة شرحبيل، كما سبق بيانه في المسألة رقم (١١٨٦).

(*) في (ف): « بسر ».

(٥) في (أ) و(ش): « قال ».

(٦) تقدم في المسألة (١١٤١) حديثٌ بهذا الإسناد عن واثلة بن الأسقع ﷺ، وقال =

٢٦٧٩ - قال أبو محمد: وذكر[(١)] أبي حديثً[(٢)] رواه عَبْدان[(٣)]، عن أبي حمزة السُّكَّري[(٤)]، عن إسماعيلَ بن أبي خالد، عن عبدالله بن أبي أَوْفى، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَوْلَا الهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الأَنْصَارِ** ».

فقال: سُئِلَ عليُّ بنُ المَدِيني عن هذا الحديث؟ فقال: هو خطأٌ؛ حدَّث به يَعْلى[(٥)]، عن إسماعيل، عن عبدالله بن أبي قَتادة.

٢٦٨٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه مُطَّلبُ بنُ زياد[(٦)]، عن

= عنه أبو حاتم هناك: « هذا حديث منكر ». وذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٠٨ رقم ١٦٠٥) عن أبيه أنه قال: «بكار بن تميم، وبشر مجهولان».
وترجم ابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٩٠) لبشر بن عون وقال: « روى عن بكار ابن تميم، عن مكحول، عن واثلة نسخةً فيها ست مئة حديث كلها موضوعةٌ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ».

(١) في (ت) و(ك): « ذكر » بلا واو.

(٢) كذا في جميع النسخ، ويخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) هو: عبدالله بن عثمان. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥/ ٢٩٩ رقم ٥٣٦٩).

(٤) هو: محمد بن ميمون.

(٥) هو: ابن عُبَيد الطَّنافسي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٣٦٥) عن يعلى، عن إسماعيل، عن عبدالله بن أبي قَتادة قال: أُخبرتُ أن رسول الله ﷺ ...، فذكره.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٧٢٤).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٣٤٠)، والبزار في "مسنده" (١٢٠٠)، والنسائي في "الكبرى" (٨٤٤٢)، والشاشي في "مسنده" (١٣٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٥٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٠ رقم ١٤٦٣)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٣٤٠)، والنسائي في "الكبرى" (٨٤٤٠ و٨٤٤٣) من طريق الجُعَيد =

لَيْث[١]، عن الحَكَم[٢]، عن عائِشَة بنت سعد[٣]، عن سعد: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال لعليٍّ يوم غزوة تَبوك: « **أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لا نَبِيَّ بَعْدِي** » ؟

قال أبو زرعة: هكذا رواه مُطَّلب، وإنما هو كما رواه شُعبة[٤]، عن الحَكَم، عن مُصعَب بن سعد، عن سعد[٥]، والوَهَم ينبغي أن يكونَ من لَيْث[٦].

٢٦٨١ - قال أبو محمد[٧]: ذكرتُ[٨] لأبي، فقلتُ: سمعتُ

= ابن عبدالرحمن، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها به .

(١) هو: ابن أبي سُلَيم.
(٢) هو: ابن عُتَيْبَة.
(٣) هو: سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه .
(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٨٢ رقم ١٥٨٣)، والبخاري في "صحيحه" (٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٥ رقم ١٥٠٥)، والبخاري في "صحيحه" (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤) من طريق إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، وأحمد (١/ ١٨٥ رقم ١٦٠٨)، ومسلم (٢٤٠٤) من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص، كلاهما عن سعد بن أبي وقاص، به .
(٥) قوله: « عن سعد » سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.
(٦) قال البزار في الموضع السابق: « ولا نعلم روى هذا الحديث عن الليث إلا المطلب بهذا الإسناد، ولا روى الحكم، عن عائشة، عن أبيها إلا هذا الحديث، والصَّواب: ما رواه شعبة، عن الحكم، عن مصعب بن سعد، عن أبيه ».
وأخرجه برقم (١١٧٠) من طريق شعبة، ثم قال: « وهذا الحديث قد رواه شعبة، عن الحكم، عن مصعب، عن أبيه، وهو الصَّواب، ورواه ليث، عن الحكم، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها، وحديث شعبة، عن الحكم هو الصَّواب ».
(٧) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ف)، وانظر المسألة المتقدمة برقم (٢٦٥٨) و(٢٦٧٧).
(٨) في (فت): « وذكرت » بالواو.

يونس بن حَبِيب؛ قال: ذكرتُ لعليٍّ بن المديني حديثًا حدَّثنا به محمَّد ابن كثير المِصِّيصي(١)، عن الأوزاعي(٢)، عن قَتادة، عن أنس؛ قال: نظر النبيُّ ﷺ إلى أبي بكر وعمر فقال: « **هَـذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ** »، فقال عليٌّ: كنتُ أشتهي أن أرى(٣) هذا الشيخَ، فالآنَ لا أحبُّ أن أراه(٤).

فقال(٥) أبي: صدَقَ؛ فإنَّ قَتادة، عن أنس؛ لا يجيءُ هذا المتن(٦).



(١) في (ك): « المصيفي »، ويشبه أن تكون كذلك في (ت). وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٦٦٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٤٢٠)، والطبراني في "الأوسط" (٧/ ٦٨ رقم ٦٨٧٣)، وفي "الصغير" (٩٧٦)، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" (١٢٩)، والضياء في "المختارة" (٢٥٠٨-٢٥١٠).
قال الترمذي: « هذا حديثٌ حسن غريب من هذا الوجه ».

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. (٣) في (ك): «إزاري» بدل: «أن أرى».

(٤) في (ت) و(ك): « أن أره ». ومن قوله: « سمعت يونس . . . » إلى هنا ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٦٩). (٥) في (ف): « قال ».

(٦) أي: بهذا المتن، وحُذِفَ الجارُّ، فانتصب ما بعده على نزع الخافض. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢).
وقال الطبراني في الموضع السابق من "الأوسط": « لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا محمد بن كثير، ولم يروه عن قتادة إلا الأوزاعي ».
وقال الضياء في الموضع السابق: « وقال البخاري: هذا حديث منكر. قال الترمذي: إنما أنكر محمد هذا من حديث قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ ».
وقال الذهبي في "السير" (٧/ ١٣٤): « هذا حديثٌ حسن اللفظ، لولا لِينٌ في محمد ابن كثير المصيصي لصحِّح ».

عِلَلُ[١] أَخْبَارٍ رُوِيَتْ[٢] فِي دَلَالَاتِ النُّبُوَّةِ

٢٦٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يعقوبُ بنُ إبراهيم بن سعد[٣]، عن أبيه، عن الوليد بن كَثير، عن ابن حَلْحَلة[٤]، عن طلحة ابن عُبَيدالله[٥] بن كَرِيز: أنه سَمِعَ أمَّ سَلَمة تقول: إنَّا لَنَجِدُ صفة رسول الله ﷺ في بعض الكتب: اسمُهُ المُتَوَكِّلُ، لَيْس بِفَظٍّ، ولا غَليظٍ، ولا سَخَّابٍ بالأَسواق، ولا يأخُذُ بِالسَّيِّئَةِ إذا سَمِعَها، ولَكِنْ يُطْفيهَا، بعَثْتُهُ[٦] أَعطيتُهُ مَفَاتيحَ ليَفتَحَ عُيونًا عُورًا، وليُسْمِعَ آذانًا وُقْرًا، وليُحْيِيَ قُلوبًا غُلْفًا، ولِيُقيمَ أَلْسِنَةً مُعْوَجَّةً[٧]، حتَّى يَشْهَدُوا أنْ لا إِلهَ إلا اللهُ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ عِنْدي غيرُ محفوظ، ولا أَحسَبُ سمع طلحة من أم سَلَمة، ويشبهُ أن يكونَ هذا من كلام كَعْب[٨].

---

(١) المثبت من (ف) و(ك)، وفي بقية النسخ: « باب علل ».
(٢) في (ت): « الأخبار المروية ».
(٣) روايته أخرجها الحربي في "غريب الحديث" (٣/ ١١٣٢).
(٤) هو: محمد بن عمرو.
(٥) في (ف): « عبيد » بدل: « عبيدالله ».
(٦) كذا في (ف) و(ك)، ولم تنقط في (أ) و(ش)، ولم تتضح في (ت).
(٧) في (ك): « معرجة ».
(٨) يعني: كعب الأحبار. وحديثه أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٦٠)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٧٤ رقم ٦٦٢٢)، والدارمي في "مسنده" (٥-٨)، والبيهقي في "الدلائل" (١/ ٣٧٦ و٣٧٧).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٧٤ رقم ٦٦٢٢)، والبخاري في "صحيحه" (٢١٢٥ و٤٨٣٨) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص .

٢٦٨٣- وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمَّد بن القاسم الأَسَدي[٢]، عن شُعبة، عن عبدالعزيز[٣] بن صُهَيب، عن أنس بن مالك؛ قال: كان لرسول الله ﷺ جُمَّةٌ[٤] جَعْدَةٌ[٥]؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لم يروه غيرُ محمَّدِ بن القاسم[٦].

٢٦٨٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو كُدَيْنَة[٧]، وعِمرانُ بنُ عُيَينة، وشُعَيب بن صَفْوان، عن عَطاء بن السَّائب، عن القاسم بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، عن جدِّه؛ قال: جَاءَ حَبْرٌ إلى النبيِّ ﷺ، فقال: أخبرني عن شيء لا يعلمُه إلا نبيٌّ؛ أخبرني عن ماءِ الرَّجُل، وماءِ المرأة...، وذكر الحديثَ؟

---

(١) هذه المسألة بتمامها سقطت من (أ) و(ش).

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٣٩٠/ كشف الأستار)، والبغوي في "الجعديات" (١٤٤٠)، والطبراني في "الأوسط" (٢/ ٣٤٤ و٢١٧٧)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٤٩).

(٣) في (ف): «عبدالله».

(٤) الجُمَّةُ: ما سقَط من شعر الرأس على المَنْكِبَين. انظر "النهاية" (١/ ٣٠٠).

(٥) الشَّعرُ الجَعْدُ: خِلافُ المُستَرسِل، أي: الذي فيه التِواءٌ وتقَبُّض. انظر "المصباح المنير" (ج ع د ١/ ١٠٢).

(٦) قال البزار في الموضع السابق: «تفرَّد به محمد بن القاسم، وقد حدَّث بأحاديثَ لم يُتابع عليها».
وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا محمد بن القاسم».
وقال ابن عدي: «لا أعلم يرويه عن شعبة بهذا الإسناد غير محمد».
ومحمد بن القاسم كذَّاب؛ كذبه الإمام أحمد والدارقطني. انظر "ميزان الاعتدال" (٤/ ١١ رقم٨٠٦٦).

(٧) هو: يحيى بن المهلب. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٦٥ رقم ٤٤٣٨)، والبزار في "مسنده" (٢٠٠٠)، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٧٥)، =

قال أبي: رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عَطاء بن السَّائب، عن القاسم؛ قال: جاء حَبْرٌ إلى النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؛ من حديث عَطاء بن السَّائب ؟

قال: اتَّفقَ ثلاثةُ أنفُسٍ[(١)] على التَّوصيل[(٢)].

٢٦٨٥ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا حدَّثنا به عن محمَّد بن عبدالله بن نُمَير[(٣)]، عن يونس بن بُكير، عن ابن إسحاق[(٤)]، عن أبيه إسحاق بن يَسار؛ قال: حدَّثني رجلٌ من بني مازِن، عن أبي واقِدٍ اللَّيثي؛ قال: إني لأتبع يوم بَدْر رجلاً من المشركين لأضربَه[(٥)]،

= وأبو الشيخ في "العظمة" (٥/ ١٦٢٨-١٦٢٩ رقم ١٠٧٢).
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٧٢ رقم ١٠٣٦٠) من طريق حمزة الزيات، عن عطاء بن السائب، به .
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن القاسم، عن أبيه، عن عبدالله إلا عطاء بن السائب، ولا نحفظ أن أحدًا رواه عن عطاء إلا أبو كُدَينة ».

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « ثلاثُ أنفُسٍ »؛ لأن «النفس» مؤنَّثة، والعدد هنا يخالف المعدود في نوعه، ولكن يخرَّج ما في النسخ على الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، كأنه قال: « ثلاثة أشخاص »، أو «ثلاثة رواةٍ ذكور » ونحو ذلك. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠)، و"الإنصاف" لابن الأنباري (٢/ ٧٧١).

(٢) قوله: « التوصيل » مصدرُ « وصَّل الحديثَ يوصِّله »، وهو في معنى: الوَصْل. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٦٣).

(٣) في (ف): « عن محمد بن محمد بن عبدالله بن نمير ». ورواية محمد بن عبدالله بن نمير لم نقف عليها، وقد أخرج الحديثَ ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٧/ ٢٧٧) من طريق أحمد بن عبدالجبار، عن يونس بن بكير، به .

(٤) هو: محمد.

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): « لأضرب ».

فوقعَ[(١)] رأسُه قبل أن يَصِلَ إليه سيفي، فعرفتُ أنَّ غيري قتله.

فقال أبو زرعة: هذا عندي خطأٌ؛ والصَّحيحُ ما حدَّثنا يوسفُ بنُ بُهْلول، عن ابن إدريس[(٢)]، عن ابن إسحاق، عن أبيه، عن بعض بني مازِن، عن أبي داود المازِني - وكان شهد بدرًا - قال: إني[(٣)] لأتبعُ رجلاً من المشركين...

قال[(٤)]: وحدَّثنا عبدالرحيم بن مُطَرِّف، عن سعيد بن بَزِيع، عن محمَّد بن[(٥)] إسحاق، عن أبيه، عن رجالٍ من بني مازِنٍ، عن أبي داود المازِني[(٦)].

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: «أبي[(٧)] داود المازِني»، والذي قال:

---

(١) في (ك): «فرفع».
(٢) هو: عبدالله.
(٣) في (ك): «أبي».
(٤) أي: أبو زرعة.
(٥) قوله: «محمد بن» مكرر في (أ).
(٦) الحديث أخرجه ابن هشام في "السيرة" (٢/ ٦٣٣) من طريق زياد بن البكاء، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٥٠ رقم ٢٣٧٧٨)، والدولابي في "الكنى" (١/ ٦٩) من طريق يزيد، وابن جرير في "تفسيره" (٧/ ١٧٥-١٧٦) من طريق سلمة بن الفضل، ثلاثتهم عن محمد بن إسحاق، به.
وأخرجه الإمام أحمد (٥/ ٤٥٠ رقم ٢٣٧٧٨) من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق، عن أبيه قال: قال أبو داود.
(٧) كذا في جميع النسخ، وكأنَّه غيَّرها في (ت) إلى «أبو»، لكن يخرَّج ما في النسخ على وجهين: **الأوَّل**: على تقدير حرف الجرِّ «عن»، أي: عن أبي داود، لكن حُذِفَ الحرفُ وبقي الاسم مجرورًا، وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٤٤٠).
والثاني: على حكاية اللفظ المتقدم في الإسناد السابق. وانظر لـ«الحكاية» التعليق على المسألة رقم (٢٢).

«عن أبي واقِد» فقد أخطأ.

٢٦٨٦ - وسمعتُ أبي[١] وذكر حديثَ أُمِّ مَعْبَد - في الصِّفَةِ[٢]- الذي رواه بِشْر بن محمَّد السُّكَّرِي[٣]، عن عبدالملك بن وَهْب المَذْحِجي، عن الحُرِّ بن[٤] الصَّيَّاح[٥].

فقال: قيل لي[٦]: إنَّه يشبه أن يكونَ من حديث سُلَيمان بن عمرو النَّخَعي؛ لأن سُلَيمان بن عمرو هو: ابن[٧] عبدالله بن وَهْب النَّخَعي، فتُرِكَ «سُلَيمان»، وجُعِلَ «عبدالملك»؛ لأنَّ[٨] الناسَ كلَّهم عَبيدُ اللهِ، ونُسِبَ إلى جدِّه وَهْب، والْمَذْحِجُ[٩] قبيلةٌ من نَخَع.

---

(١) في (ت) و(ك): «قال أبو زرعة: سمعت أبي».

(٢) أي: صفة النبيِّ ﷺ؛ فقد أخرج ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (١/ ٢٣٠-٢٣١)، عن أم معبد أنها وصفت النبي ﷺ لزوجها، فقالت: «رأيت رجلاً ظاهر الوضاءة، متبلِّج الوجه، حسَنَ الخَلْق، لم تَعِبْهُ ثُجْلَة، ولم تُزرِبه صَلْعة، وَسِيم قَسيم، في عينيه دَعج ...» الحديث.

(٣) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٢٣٠)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٨٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٨)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ١١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦/ ٣٠١٩ رقم ٧٠٠١).

(٤) في (ف): «الحرير بن» دون نقط الباء.

(٥) في (أ) و(ش) و(ف) و(ك): «الصباح» بالباء الموحَّدة، ولم تنقط في (ت)، والمثبت من "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٧٧ رقم١٢٣٦)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ٣٩٩).

(٦) قوله: «لي» ليس في (ف).

(٧) قوله: «ابن» سقط من (ك).

(٨) في (ك): «لا» بدل: «لأن».

(٩) في (أ): «والمرحج» بالراء.

قال أبي: يَحتمِلُ أن يكونَ هكذا؛ لأن الحُرَّ بن الصَّيَّاح[١] ثقة[٢]، روى عنه شُعبة، والثَّوري، والحسن بن عُبَيدالله النَّخَعي، وشَريك، فلو أنَّ هذا الحديثَ عن الحُرِّ؛ كان أولَ ما يُسأل عنه؛ فأين كان هؤلاء الحفَّاظ عنه[٣]؟!!

٢٦٨٧ - وسمعتُ أبي رضي الله عنه ذكر[٤] حديثًا رواه ابن فُضَيل[٥]، عن أبي حيَّان[٦]، عن عَطاء[٧]، عن ابن عمر؛ قال: كنا مع النبيِّ ﷺ في سَفَر، فأقبل أعرابيٌّ، فقال له النبيُّ ﷺ: «**هَلْ لَكَ إِلَى خَيْرٍ مِنَ**

(١) في (أ) و(ش) و(ك): « الصباح »، ولم تنقط في (ت)، والمثبت من (ف)، وانظر التعليق أول المسألة.

(٢) قال ابن حجر في "الإصابة" (٣/ ٣٧ رقم١٣٦٠): « الحُرُّ الخَثْعَمي: تابعيٌّ أرسل حديثًا، فذكره بعضُهم في الصَّحابة؛ أخرجه البَلاذُري من طريق عبد الملك بن وَهْب، عن الحُرِّ الخَثْعَمي: أن النبي ﷺ لما خرج مهاجرًا؛ مرَّ بامرأة يقال لها: عاتِكَة بنت خالد، وهي أم معبد...، فذكر حديثها ». اهـ.

(٣) وذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧٣ رقم١٧٤٤) عن أبيه أنه قال: قال بعضُ أصحابنا: إن عبدالملك بن وَهْب هذا معمول [كذا] ! عن اسمه، وهو سليمان بن عمرو بن عبدالله بن وَهْب النخعي؛ نَسَبَهُ إلى جدِّه وَهْب، وسَمَّاه عبدالملك، والناس مُعَبَّدون: عَبِيد الله ». وانظر "الجرح والتعديل" أيضًا (٢/ ٣٤٩-٣٥٠ رقم١٣٢٧).

(٤) في (ف): « وسمعت أبي وذكر ».

(٥) هو: محمد. وروايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (١٦)، والفاكهي في "أخبار مكة" (٤/ ٢٩ رقم ٢٣٢٨)، والبزار في "مسنده" (٢٤١١/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٦٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٥٠٥)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٣٠ رقم ١٣٥٨٢)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٦/ ١٤-١٥).

(٦) هو: يحيى بن سعيد بن حيَّان.

(٧) هو: ابن أبي رَباح.

الذَّهَابِ[(١)]؟ »، قال: نعم؛ قال: « تَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ »، قال الأعرابي: فمَن يشهدُ لك؟ قال: « هَذِهِ الشَّجَرَةُ الَّتِي عَلَى دَارِي... »، الحديث.

قال أبي: وقد[(٢)] حدَّثنا عليٌّ الطَّنافِسي[(٣)]، وعبدالمؤمن بن علي، عن ابن فُضَيل هكذا، وأنا أنكرُ هذا؛ لأنَّ أبا حيَّان[(٤)] لم يَسمَع من عَطاء، ولم يَروِ عنه، وليس هذا الحديثُ من حديث عَطاء[(٥)].

قلتُ: مَنْ تراه؟

قال: بحديث أبي جَنابٍ[(٦)] أشبهُ.

٢٦٨٨ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه[(٧)] حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابتٍ[(٨)]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى: أنَّ أبا طلحة صنع

---

(١) يعني: خير من الذهاب إلى أهله؛ كما في مصادر التخريج، ولفظه: كنا مع النبيِّ ﷺ في سفر، فأقبل أعرابيٌّ، فلما دنا منه؛ قال رسول الله ﷺ: « أينَ تريدُ؟ »، قال: إلى أهلي؛ قال: « هل لك إلى خَيرٍ؟ »... إلخ.

(٢) قوله: « قد » سقط من (ش).

(٣) هو: علي بن محمد.

(٤) في (ف): « حبان » بالموحَّدة.

(٥) قال البزار في الموضع السابق: « لا نعلم رواه عن ابن عمر بهذا اللفظ وهذا الإسناد إلا محمد بن فضيل، ولا نعلم أسند أبو حيان عن عطاء إلا هذا الحديث ».
وقال الدارقطني في "الأفراد" (١٨٢/أ/أطراف الغرائب): « تفرَّد به محمد بن فضيل، عن أبي حيان التيمي يحيى بن سعيد بن حيان، عن عطاء بن أبي رَباح، عنه».

(٦) في (ت) و(ش) و(ف) و(ك): « أبي جناد »، والمثبت من (أ)، وأبو جَنابٍ هذا هو: يحيى بن أبي حَيَّة. انظر "تهذيب الكمال" (٣١/ ٢٨٤-٢٨٥).

(٧) قوله: « رواه » ليس في (ف).

(٨) هو: ابن أسلم البُناني.

طعامًا. . .، وذكر القصَّةَ.

قلتُ: ورواه مُبارَكُ بن فَضالَة[١]، عن ثابت، عن أنس: أنَّ أبا طلحة. . . ؟

قال أبي: ثابتٌ لا يقول في هذا: عن أنس. ورواه عبدُالملك بنُ عُمَير[٢]، وحُصَين[٣]؛ فقالا: عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أنس. . .، القصَّة.

قال أبي: وعبدالملك وحُصَين أعلمُ بعبدالرحمٰن بن أبي ليلى من ثابت؛ زادَ[٤] رجلاً[٥].

٢٦٨٩ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه جَرير بن حازم[٧]، عن قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان ضَخمَ الكَفَّين والقَدَمين ؟

(١) روايته أخرجها أبو بكر الفريابي في "دلائل النبوة" (١١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤١٥١) من طريق المبارك بن فضالة، عن بكر بن عبدالله وثابت، عن أنس.
ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٢٨٥).

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٠٤٠).

(٣) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلَمي.

(٤) كذا في جميع النسخ: «زاد»، والفاعل: عبدالملك وحصين، فالجادة أن يقول: «زادا» بألف المثنى، ويخرَّج ما في النسخ على أنه من باب إنابة الحركة عن الحرف، أي: نابت فتحةُ الدال عن ألف الاثنين. وانظر في الاجتزاء بالحركات عن الحروف في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(٥) وقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٢٢)، ومسلم (٢٠٤٠) من طرق أخرى عن أنس.

(٦) نقل ابن حجر في "النكت الظراف" (١/ ٣٠٢ رقم١١٤٩) بعضَ هذه المسألة بتصرف.

(٧) سيأتي تخريج روايته آخر المسألة.

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو على ما رواه همَّام[١]، عن قَتادة، عن رجُل حدَّثه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

---

(١) هو: ابن يحيى. وسيأتي تخريج روايته.

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" من هذين الوجهين، فأخرجه أولاً (٥٩٠٦ و٥٩٠٧) من طريق جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس، ثم أخرجه (٥٩٠٨ و٥٩٠٩) من طريق معاذ بن هانئ، عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن أنس، أو عن رجل، عن أبي هريرة، ثم علَّقه البخاري عن هشام بن يوسف، عن معمر، عن قتادة، عن أنس، ثم قال: «وقال أبو هلال: حدثنا قتادة، عن أنس، أو جابر بن عبد الله... »، فذكره.
وذكر ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/٣٥٨-٣٥٩) طريق همام التي فيها زيادة: أو عن رجل، عن أبي هريرة »، ثم قال: « وهذه الزيادة لا تأثير لها في صحَّة الحديث؛ لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قتادة عن أنس أضبطُ وأتقنُ من معاذ بن هانئ، وهم: حبان بن هلال، وموسى بن إسماعيل كما هنا، وكذا جرير بن حازم كما مضى، ومعمر كما سيأتي حيثُ جزما به عن قتادة عن أنس، ويحتمل أن يكونَ عند قتادة من الوجهين، والرجل المبهم يحتمل أن يكونَ هو سعيد بن المسيب، فقد أخرج ابن سعد من روايته عن أبي هريرة نحوه، وقتادة معروف بالرواية عن سعيد بن المسيب، وجوَّز الكرماني أن يكونَ الحديث من مسند أبي هريرة، وإنما وقع التردُّد في الراوي؛ هل هو أنس أو رجل مبهم ؟ ثم رجَّح كون التردُّد في كونه من مسند أنس أو من مسند أبي هريرة بأن أنسًا خادم النبي ﷺ وهو أعرف بوصفه من غيره، فبَعُدَ أن يروي عن رجل عن صحابي آخرَ هو أقل ملازمة له منه. اهـ. وكلامه الأخيرُ لا يحتمله السياق أصلاً؛ وإنما الاحتمالُ البعيد ما ذكره أولاً، والحق: أن التردُّد فيه من معاذ بن هانئ؛ هل حدثه به همام عن قتادة، عن أنس، أو: عن قتادة، عن رجل، عن أبي هريرة، وبهذا جزم أبو مسعود، والحميدي، والمزي، وغيرهم من الحفاظ ». ثم أعلَّ ابن حجر مخالفةَ أبي هلال، فقال: « وأبو هلال اسمه: محمد بن سليم الرَّاسبي - بكسر المهملة والموحَّدة -، بصري صدوق، وقد [ضُعِّف] من قِبَل حفظه، فلا تأثير لشكِّه أيضًا، وقد بيَّنَت إحدى روايات جرير بن حازم صحَّة الحديث بتصريح قتادة بسماعه له من أنس، وكأن المصنف أراد بسياق =

٢٦٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بنُ محمَّد الفِرْيابي[(١)]، عن محمَّد بن عبدالرحمٰن - من[(٢)] ولد شدَّاد بن أَوْس- عن أبيه، عن جَدِّه شدَّادِ بنِ أَوْس؛ قال: لمَّا دَنَت وفاةُ رسول الله ﷺ؛ قام شدَّاد بن أَوْس[(٣)]، ثم جلَس، فقال له رسولُ الله ﷺ: «**مَا تَلَقَّاكَ**[(٤)] **يَا شَدَّادُ؟**»، فقال[(٥)]: يا رسولَ الله[(٦)]، ضاقت بي الأرضُ، قال: «**لا، إِنَّ الشَّامَ سَتُفْتَحُ إِنْ شَاءَ اللهُ، وبَيْتُ المَقْدِسِ سَتُفْتَحُ**[(٧)] **إِنْ شَاءَ اللهُ، وتَكُونُ أَنْتَ ووَلَدُكَ...**»[(٨)] كَذَا، وذكر الحديثَ؟

= هذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة، وأنه لا تأثير له، ولا يقدح في صحة الحديث». اهـ.

(١) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٢/ ٤٠٨)، والضياء المقدسي في "فضائل بيت المقدس" (٣٩). وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٨٩ رقم ٧١٦٢) من طريق محمد بن مسلم بن وارَة، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن شداد بن محمد بن شداد قال: سمعت أبي يذكر عن أبيه، عن جدِّه، عن شدَّاد بن أوس. كذا جاء عند الطبراني وأخرجه من طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٢/ ٤٠٨-٤٠٩) بالإسناد نفسه.

(٢) قوله: «من» سقط من (ك).

(٣) من قوله: «قال: لما دنت...» إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) كذا في جميع النسخ: «ما تلقاك»، غير أنَّ التاءَ لم تنقَط في (ف). وفي "تاريخ دمشق" و"فضائل بيت المقدس": «ما قَلَّقَكَ»، وفي "معجم الطبراني": «ما لَكَ».

(٥) في (ف): «قال».

(٦) كأن ناسخ (ف) ضبَّب على قوله: «يا رسول الله».

(٧) كذا في (ت)، وفي (ك): «سيفتح» بالمثناة التحتية، وهو الجادَّة، ولم تنقط في بقية النسخ، ويخرَّج ما أثبتناه على أنه حمل «بيت المقدس» على معنى «بقعة بيت المقدس» فأنث، وانظر في ذلك التعليق على المسألة (٨١)، أو على تقدير مضاف؛ أي: ومدينة بيت المقدس ستفتح. وانظر في ذلك التعليق على المسألة رقم (٢).

(٨) تَتِمَّةُ الحديث: «وتكُونُ أنتَ ووَلَدُكَ من بعدِكَ أئمةً بها إنْ شاءَ الله».

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ومحمد بن عبدالرحمٰن وأبوه لا يُعرَفان.

٢٦٩١ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن أبي عُمَير بن النَّحَّاس[(١)]، عن أيُّوب بن سُويد، عن سفيان[(٢)]، عن ابن المُنكَدِر[(٣)]، عن جابر؛ قال: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ من رسول الله ﷺ في حُلَّةٍ حَمراءَ.

قال أبي: إنما يرويه الثَّوري[(٤)]، عن أبي إسحاق[(٥)]، عن البراء[(٦)].

٢٦٩٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الزُّبَيدي[(٧)]، عن الزُّهري،

---

(١) هو: عيسى بن محمد. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (١/ ٢١٠-٢١١ رقم ٦٨٠)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٦٢).

(٢) في (ك): « عن أيوب بن سويد عن سويد عن سفيان »، وسفيان هو: الثوري.

(٣) هو: محمد.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "المسند"(٤/ ٢٩٠ و٣٠٠ رقم١٨٥٥٨ و١٨٦٦٦)، ومسلم في "صحيحه" (٢٣٣٧). وأخرجه أحمد (٤/ ٢٨١ و٢٩٥ و٣٠٣ رقم ١٨٤٧٣ و١٨٦١٣ و١٨٧٠٠)، والبخاري في "صحيحه"(٣٥٥١ و٥٨٤٨ و٥٩٠١)، ومسلم (٢٣٣٧) من طرق عن أبي إسحاق، به. (٥) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٦) قال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا الحديث أخطأ أيوب بن سويد على الثوري، حيث قال: عن محمد بن المنكدر، وإنما روى هذا الحديث الثوري، عن أبي إسحاق، عن البراء ».

(٧) هو: محمد بن الوليد. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٢٤)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٦١-٣٦٢)، والنسائي في "الكبرى" (٦٧٤٣)، وابن صاعد في "زوائده على الزهد لابن المبارك" (٧٦٦)، والطبراني في "الكبير"(١٠/ ٢٨٨ رقم ١٠٦٨٦). ووقع في إسناد الطبراني: محمد بن علي بن عبدالله بن عباس. ومن طريق الفسوي أخرجه البيهقي في "الكبرى" (٧/ ٤٩)، ومن طريق ابن صاعد أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤/ ٧١)، ومن طريق =

عن محمَّد بن عبدالله بن عباس[(١)]، عن ابن عباس؛ قال: أتى النبيَّ ﷺ مَلَكٌ فخيَّره؛ فقال: إن شئتَ نبيًّا مَلِكًا، وإن شئتَ نبيًّا[(٢)] عبدًا... الحديث.

ورواه أبو بكر بن عيَّاش، عن مُبَشِّر، عن الزُّهري، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: المتصلُ محفوظٌ[(٣)]؟

= الطبراني أخرجه المزي في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٤٩١).

(١) ذكر المزي في "تحفة الأشراف" (٥/ ٢٣٢ رقم ٦٤٤١) أن أبا القاسم ابن عساكر ذكر هذا الحديث في ترجمة محمد بن علي بن عبدالله بن عباس، عن جده. وأنه قال في آخره: « كذا قال: "محمد بن عبدالله" وإنما هو: " محمد بن علي بن عبدالله "»، ثم تعقب المزيُّ ابن عساكر بقوله: « كذا قال أبو القاسم! والصَّواب: "محمد بن عبدالله" كما جاء في الرواية، وكذلك ذكره البخاري في "التاريخ" فيمن اسمه: "محمد بن عبدالله"، وروى حديثه هذا عن حيوة بن شريح، عن بقية، وكذلك ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه فيمن اسمه "محمد بن عبدالله" ».
وتعقب ابنُ حجر في "النكت الظراف" (٥/ ٢٣٢) المزيَّ بقوله: « ذكره الذهلي في "علل حديث الزهري" عن يزيد بن عبد ربه، عن بقية؛ في ترجمة محمد بن علي بن عبدالله بن عباس، ووقع في السند: «محمد بن عبدالله بن عباس »، فالذهلي سلف ابن عساكر في دعوى أن «عليًّا » سقط بين محمد وعبدالله. وذكر شيخي [يعني: العراقي] في "شرح الترمذي" أن أبا الشيخ أخرجه من الوجه الذي أخرجه منه النسائي فوقع عنده في السَّند: «محمد بن علي بن عبدالله بن عباس ». وكذلك رُوِّيناه في "فوائد أبي محمد بن صاعد" من طريق عبدالله بن سالم، عن الزبيدي ». اهـ كلام الحافظ ابن حجر، وفيما ذكره عن ابن صاعد نظر، فقد تقدم أنه روى الحديث في "زوائده على الزهد لابن المبارك" كما في رواية الجماعة؛ لم يذكر عليًّا، والله أعلم.

(٢) قوله: « ملكًا وإن شئت نبيًّا » سقط من (ك).

(٣) يعني بالمتصل: رواية الزبيدي التي فيها زيادة محمد بن عبدالله بن عباس في إسناده.

قال: نعم.

قلتُ[(١)]: من مُبَشِّرٌ هذا؟ السَّعِيديُّ [(٢)]؟

قال: هو أُمَوِيٌّ عندي، وأرى حديثه مستقيمًا، يُكثرُ الروايةَ عن الزُّهري[(٣)].

٢٦٩٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى الحِمَّاني[(٤)]، عن قَيْس بن الرَّبيع، عن الأعمَش، عن عِبَايَة بن[(٥)] رِبْعِيّ، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ قَسَمَ الخَلْقَ قِسْمَيْنِ**،

(١) قوله: «قلت» سقط من (ف).

(٢) السَّعيدي: من ولد سعيد بن العاص، كوفيٌّ ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٤٢ رقم١٥٧٠)، وذكر عن أبيه أنه يروي عن الزهري، ويروي عنه أبو بكر بن عياش، وقال: «لا أعلم روى عنه غير أبي بكر بن عياش»، ثم ذكر "مبشِّرًا الشامي"، وذكر عن أبيه أنه قال: «روى عن الزهري، روى عنه الأوزاعي»، وقال: «جمع البخاري بينهما، وهما مفترقان، أحدهما كوفيٌّ، والآخر: شاميٌّ».

(٣) اختُلف على الزهري في هذا الحديث اختلافًا آخر؛ فأخرجه معمر في "جامعه" (١٩٥٥١/ مصنف عبدالرزاق) عن الزهري قال: جاء النبيَّ ﷺ مَلكٌ... فذكره. ومن طريق معمر أخرجه ابن المبارك في "الزهد"(٧٦٤)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٥٢٤٧)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى"(١/ ٣٨٠-٣٨١). وجاء عند ابن المبارك وابن سعد عن الزهري قال: بلغنا أنه أتى النبيَّ ﷺ مَلَكٌ... فذكره.
قال ابن حجر في "النكت الظراف" (٥/ ٢٣٣): «ورواه معمر، عن الزهري قال: بلغنا أن النبيَّ ﷺ جاءه... فذكر الحديث. وقيل: إن هذا أرجحُ طرقه، والله أعلم.

(٤) هو: يحيى بن عبدالحميد. وروايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٩٨)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٥٦-٥٧ و١٢/ ٨١-٨٢ رقم ٢٦٧٤ و١٢٦٠٤). ومن طريق الفسوي أخرجه البيهقي في دلائل النبوة" (١/ ١٧٠-١٧١).

(٥) في (ش): «عن» بدل: «بن».

فَجَعَلَنِي في خَيْرِهَا[(١)] قِسْمًا؛ وذلك قَوْلُهُ: ﴿ وَأَصْحَٰبُ[(٢)] ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴾[(٣)]، فَأَنَا مِنْ أَصْحَابِ اليَمِينِ[(٤)]. ثُمَّ قَسَمَ القِسْمَيْنِ أَثْلَاثًا، فَجَعَلَني في خَيْرِهِمَا[(٥)] ثُلُثًا؛ وذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَأَصْحَٰبُ[(٦)] ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾[(٧)]، ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾[(٨)]، فَأَنَا مِنَ السَّابِقِينَ، وأَنَا خَيْرُ السَّابِقِينَ. ثُمَّ جَعَلَ الأَثْلَاثَ قَبَائِلَ، فَجَعَلَنِي في خَيْرِها[(٩)] قَبِيلَةً؛ وذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ﴾[(١٠)]، فَأَنَا أَتْقَى وَلَدِ آدَمَ، وأَكْرَمُهُمْ عَلَى اللهِ، ولَا فَخْرَ. ثُمَّ جَعَلَ القَبَائِلَ بُيُوتًا، فَجَعَلَنِي في خَيْرِهَا بَيْتًا؛ وذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ[(١١)]: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾[(١٢)]، فَأَنَا وَأَهْلُ

---

(١) كذا، ومثله في "المعجم الكبير" (٢٦٧٤)، وفي "المعرفة والتاريخ"، و"المعجم الكبير" (١٢٦٠٤): « خيرهما »، وهو الجادَّة، لكن يخرَّج ما في النسخ على الحمل على المعنى، أي: خير الأقسام، المذكورة، والله أعلم.

(٢) في جميع النسخ: « أصحاب » بلا واو.

(٣) الآية (٢٧) من سورة الواقعة.

(٤) قوله: « فأنا من أصحاب اليمين » سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) في (ك): « خيرها »، ومثله في "المعرفة والتاريخ"، و"دلائل النبوة"، وهو الجادَّة، أي: خير الأثلاث، وما أثبتناه من بقية النسخ، ووقع مثله في بقية مصادر التخريج، ويخرَّج على أن المراد: خير القسمين، والله أعلم.

(٦) في (أ) و(ش): « أصحاب »، وفي (ت) و(ف) و(ك): « وأصحاب ».

(٧) الآية (٨) من سورة الواقعة.

(٨) الآية (١٠) من سورة الواقعة.

(٩) في (ت) و(ك): « خيرهم »، وفي (ف): « خيرهما ».

(١٠) الآية (١٣) من سورة الحجرات.

(١١) في (أ) و(ش): « وذلك قوله تعالى ».

(١٢) الآية (٣٣) من سورة الأحزاب.

بَيْتِي مُطَهَّرُونَ مِنَ[1] الذُّنُوبِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، وكان عند الحِمَّانيِّ أحاديثُ عن قَيْس، عن الأعمَش، عن عِبايَة، بعضُها عن أبي أيُّوب[2]، وبعضُها عن عليٍّ.

٢٦٩٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختُلِفَ عن الدَّراوَرْدي فيه: فروى سعيدُ بنُ منصور، عن عبدالعزيز الدَّراوَرْدي، عن عُمَارة بن غَزِيَّة، عن عبَّاد بن تَميم، عن عبدالله بن زيد، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا بَيْنَ مِنْبَرِي وحُجْرَتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ** ».

ورواه إبراهيم بن حمزة، عن الدَّراوَرْدي، عن عمرو بن يحيى، عن[3] عبَّاد بن تَميم، عن عبدالله بن زيد، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ** » ؟

قال أبو زرعة: حديثُ[4] عبدالعزيز، عن عُمارَة بن غَزِيَّة أَصَحُّ عندي[5].

---

(١) المثبت من (أ)، وهو الجادَّة، ولم يتضح في (ش)، وفي بقية النسخ: « عن »، وهو صحيحٌ، ويخرَّج على التضمين؛ ضمَّن «مطهَّرون» معنى «منزَّهون» فعدَّاه بـ«عن»؛ كأنَّه قال: منزَّهون عن الذنوب، والتضمينُ بابٌ واسعٌ في العربية.

(٢) في (أ) و(ش): « عن أيوب أبي أيوب ».

(٣) في (ف) و(ك): «بن» بدل: « عن». (٤) في (ك): « بحديث ».

(٥) الحديث أخرجه مالك في "الموطأ" (١/ ١٩٧) عن عبدالله بن أبي بكر، عن عباد بن تميم، به . ومن طريق مالك أخرجه أحمد في "المسند" (٤/ ٤٠ رقم ١٦٤٥٣)، والبخاري في "صحيحه" (١١٩٥)، ومسلم (١٣٩٠). وأخرجه الإمام أحمد =

٢٦٩٥ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن زياد الرَّصاصِيُّ، عن المَسعودي[(٢)]، عن يونس بن خَبَّابٍ، عن ابن يَعْلى بن

= (٤/ ٤١ رقم ١٦٤٦١)، ومسلم (١٣٩٠) من طريق يزيد بن الهاد، عن أبي بكر ابن محمد بن عمر، عن عباد بن تميم، به .

(١) انظر المسألة رقم (١٨٣).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود. ولم نقف على رواية الرصاصي هذه عنه، ولكن لعلها التي أشار إليها أبو حاتم في المسألة رقم (١٨٣) حين سئل عن حديث داود بن عبدالحميد، عن يونس بن خبَّاب، عن طاوس، عن ابن عباس؛ بذكر قصَّة النَّخلتين اللتين استتر النبيُّ ﷺ بهما ؟ فقال أبو حاتم: « هذا حديثٌ منكرٌ بهذا الإسناد، إنما روى يونس بن خبَّاب، واختُلِفَ عليه: فروى المسعودي، عن يونس بن خبَّاب، عن ابن يعلى بن مرَّة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ . وروى عبدالله بن عثمان، عن يونس بن خبَّاب، عن يعلى بن مُرَّة، عن النبيِّ ﷺ . ومنهم من يروي عن يونس بن خبَّاب، عن المِنهال بن عمرو، عن ابن يعلى، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ» .

وأخرجه قوام السنة الأصبهاني في "دلائل النبوة" (٣٤٠) من طريق حجاج بن محمد، عن المسعودي، عن يونس بن خباب، عن ابن يعلى بن مرة الثقفي، عن أبيه، به بقصة الشَّجرتين، والغلام، والبعير. وهذه متابعة تامة للرصاصي. ورواه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٣٣) من طريق محمد بن المصفى، عن يحيى ابن سعيد، عن المسعودي، عن يونس بن خباب، به بذكر قصة الغلام فقط، لكن تصحَّف منه « ابن يعلى بن مرة » إلى: « ابن ليلي بن مرة ». وللحديث طرق أخرى عن يعلى، منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٩٢٨ و٢٣٥٥٥ و٢٣٥٧٩ و٣١٧٤٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٧٠-١٧١ رقم ١٧٥٤٨)، كلاهما من طريق عبدالرحمن بن عبدالعزيز، عن يعلى بن مرة، به بذكر قصة الصبي، والشَّجرتين، والبعير.

وأخرجه أحمد أيضًا (٤/ ١٧٣ رقم ١٧٥٦٥)، وعبد بن حميد (٤٠٥) من طريق معمر، عن عطاء بن السائب، عن عبيدالله بن حفص، عن يعلى بن مرة، به مثل سابقه، غير أنه جعل قصة الشجرتين شجرة واحدة سلَّمت على رسول الله ﷺ . =

مُرَّة، عن يَعْلى بن مُرَّة[1]؛ قال: رأيتُ في رسول الله ﷺ ثلاثَ خِصالٍ ما رأيتُ مِثلَهُنَّ، وذكر قِصَّةَ النَّاضِح[2]، وما شَكاه إلى رسول الله ﷺ[3].

= وأخرجه البخاري تعليقًا في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٥٧) عن إسحاق بن أبي إسرائيل؛ حدثنا عبد الواحد الحداد؛ حدثنا خلف بن مهران العدوي؛ حدثني عمرو ابن عثمان بن يعلى؛ حدثني أبي، عن جدي. . . ، فذكر قصة البعير فقط .
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٦١ رقم ٦٧٢) من طريق شريك بن عبدالله النخعي، عن عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة، عن أبيه، عن جده، به بذكر قصة الصَّبي، والشَّجرتين، والبعير.
وأخرجه وكيع في "الزهد"(٥٠٨) عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو،عن يعلى بن مرة، به مثل سابقه.
ومن طريق وكيع أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٧٢ رقم ١٧٥٦٣)، وابن ماجه (٣٣٩)، لكن بذكر الشَّجرتين فقط.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٤/ ١٧٢ رقم ١٧٥٦٣) من طريق وكيع بذكر قصة الغلام فقط، ثم قال الإمام أحمد: «وقال وكيع مرة: عن أبيه، ولم يقل: يا يعلى »، ثم أخرجه برقم (١٧٥٤٩ و١٧٥٦٤) عن وكيع، وقال فيه: « عن يعلى بن مرة، عن أبيه»، وذكر قصة الغلام، والشَّجرتين.
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦١١) من طريق يحيى بن عيسى، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦١٧) من طريق يونس بن بكير، كلاهما عن الأعمش، عن المنهال، عن يعلى، عن أبيه، به بذكر قصة الغلام، والبعير، والشَّجرتين.
وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٧٣ رقم١٧٥٦٧) من طريق أبي بكر بن عياش، عن حبيب بن أبي عمرة،عن المنهال،عن يعلى، به كسابقه، إلا أنه لم يذكر:«عن أبيه».

(١) قوله:« عن يعلى بن مرة » سقط من (أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.
(٢) هو: الجَمَل. انظر "المصباح المنير" (ن ض ح).
(٣) هذه خصلة واحدة، والأخرى: أنه ﷺ أراد أن يقضيَ حاجته، فلم يجد شيئًا يستُره، فأمر شجرتين، فانضمَّت إحداهما إلى الأخرى، وأما الخصلة الثالثة فاختُلف فيها،=

ورواه حمَّاد بن سَلَمة[1]، عن عاصم بن بَهْدَلَة، عن حَبيب بن أبي جَبِيرَة، عن يَعْلى بن سِيابَة، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه أَبانُ العَطَّار[2]، عن عاصم، عن محمَّد بن أبي جَبِيرَة، عن يَعْلى بن سِيَابَة، عن النبيِّ ﷺ[3].

= ففي بعض الروايات ذكر قصَّة صاحب القبر الذي قال عنه: « إنه يعذَّب في غير كبير»، فأمر بجريدة، فوُضِعَت على قبره، فقال: « عسى أن يُخفَّفَ عنه ما دامتْ رَطْبَة »، وفي بعض الروايات ذكر قصَّة الصبي الذي أصابه بلاء، ورقاه النبيُّ ﷺ ففَغَر فمه، فنفث فيه ثلاثًا وقال: « باسم الله، أنا عبدالله، اخسأ عدوَّ الله ». انظر روايات هذا الحديث - إن شئت - في "مسند أحمد" (٤/ ١٧٠ و١٧٢ رقم ١٧٥٤٨ و١٧٥٥٩).

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢٠٤٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٧٢ رقم ١٧٥٥٩ و١٧٥٦٠)، وعبد بن حميد في "مسنده"(٤٠٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٢١)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٧٥ رقم ٧٠٥)، و"الأوسط" (٢٤١٣)، والبيهقي في "إثبات عذاب القبر" (١٢٦)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٨٢).
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦٠٣).
وقد ذكر بعضهم الحديث بتمامه، وذكر بعضهم بعض أجزائه .

(٢) أشار لروايته البخاري في "التاريخ الكبير"(٢/ ٣١٤ رقم ٢٥٩٥)، فقال: « حبيب بن أبي جبيرة: عن يعلى بن سيابة؛ قاله حمَّاد بن سلمة عن عاصم. وقال أبان : عن عاصم، عن محمد بن أبي جبيرة، عن يعلى ».
وذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٩٧ رقم ٤٥٧) نحو عبارة البخاري.
وقال البيهقي في "إثبات عذاب القبر" (ص ٨٩)- بعد أن رواه من طريق حمَّاد بن سلمة-: « هكذا رواه حماد. وقال أبان بن يزيد: عن عاصم، عن محمد بن أبي جبيرة، عن يعلى ».

(٣) من قوله: «ورواه أبان. . . » إلى هنا من (ف) فقط؛ وسقط من بقية النسخ؛ لانتقال النظر.

قيل لأبي زرعة: أيُّهما[(١)] أصحُّ ؟

قال: كيفما كان يرجع إلى يَعْلَى بن مُرَّة[(٢)]؛ وهو أَصَحُّ.

قلتُ له: فحَبِيبُ بن أبي جَبِيرَة أصَحُّ، أو محمَّد بن أبي جَبِيرَة ؟

قال: حمَّاد عندي أحفظُ وأكبرُ من أَبَان، وقال: حَبيب.

قيل له: فأبو جَبِيرَة سُمِّيَ ؟

قال: لا.

٢٦٩٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه مِنْجاب بن الحارث؛ قال: أخبرنا شَريك[(٣)]، عن سِماك[(٤)]، عن أبي الضُّحىٰ[(٥)]، عن ابن عباس؛ قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ ﷺ فقال: بِمَ تكون لهم رسولَ الله[(٦)]؟ فقال: « **أَرَأَيْتَ إِنْ أَنَا دَعَوْتُ ذَلِكَ العِذْقَ، فَجَاءَنِي، أَتُؤْمِنُ بِي** ؟ »، قال: نعم، قال: فدعا العِذْقَ، فجاء، فقال له: « **ارْجِعْ** »، فرجَعَ، فآمن الأعرابيُّ ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ، والصواب: « أيها »؛ لأنها ثلاثُ روايات ولعلَّه توهَّم أنَّ المذكور روايتان، والله أعلم.

(٢) أي: أنَّ يعلى بن مُرَّة، ويعلى بن سِيابة واحد، فأمه: سِيابة، نُسِبَ إليها مَرَّةً، وإلى أبيه أخرى، فلا منافاة بين التسميتين. وقد قيل: إنه يعلى بن أمية، وهو وهم نبَّه عليه الخطيب البغدادي في "الموضح" (١/ ٢٨١-٢٨٧)، وزاده وضوحًا الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي في تعليقه على كلام الخطيب البغدادي.

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٤) هو: ابن حرب.

(٥) هو: مسلم بن صُبَيْح.

(٦) لفظ الجلالة ليس في (ك).

قال أبو زرعة: إنما هو عن أبي ظَبْيان[(١)]، عن ابن عباس[(٢)].

٢٦٩٧ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عَيَّاش[(٤)]، عن عبدالملك بن عُمَير، عن جابر بن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ قال: **« لَتَخْرُجَنَّ الظَّاعِنَةُ - أَوِ الظَّعِينَةُ[(٥)] - مِنَ المَدِينَةِ إِلَى الحِيرَةِ، لا تَخَافُ أَحَدًا[(٦)] »**؟

---

(١) هو: حصين بن جُنْدُب.

(٢) أي: غير منجاب يرويه عن شريك، عن سماك، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، به. والحديث رواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ١٨٢)، والبيهقي في "الشعب" (٨٢) من طريق فضيل بن عبدالوهَّاب الغطفاني، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣) تعليقًا، والترمذي في "جامعه" (٣٦٢٨)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٨٦ رقم ١٢٦٢٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٢٠) وعنه البيهقي في "الاعتقاد" ص(٤٢)، وفي "الدلائل" (٦/ ١٥) من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني، كلاهما عن شريك، عن سماك، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٢٣ رقم ١٩٥٤)، والدارمي في "مسنده" (٢٤)، وبحشل في "تاريخ واسط" ص(٢١٢)، والبيهقي في "الدلائل" (٦/ ١٥ و١٦) من طريق الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، به.

(٣) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٣٠٣/ مخطوط) عبارة أبي حاتم بتصرف.

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٤٢٩/ كشف الأستار)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٢١٥ رقم ١٨٨٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٠٩).

(٥) أي: المرأة. ويقال للمرأة: « ظَعينَة » فَعيلَة، بمعنى: مفعولة؛ لأن زوجَها يَظْعَنُ بها، أي: يرتَحِل. ويقال: « الظَّعِينَة » في الأصل: وَصْفٌ للمرأة في هودَجِها، ثم سُمِّيت بهذا الاسم وإن كانت في بيتها. انظر "المصباح المنير" (٢/ ٣٨٥/ ظعن)، و"النهاية" (٣/ ١٥٧).

(٦) المثبت من (ف)، وهو الجادَّة، وفي بقية النسخ: « أحد » بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: لا أعلم أحدًا تابع أبا بكرٍ على رواية هذا الحديث بهذا الإسناد.

وبعضُهم يَرْوونه عن عبدالملك[(١)]، عن رجل، عن عَدِيِّ بن حاتِم، عن النبيِّ ﷺ، كأنَّه أشبه [(٢)].

٢٦٩٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن منصور[(٣)]، عن

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١١٣٢)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ١٠١ رقم ٢٣٩) من طريق أبي عوانة، عن عبدالملك بن عمير، عن غير واحد، أن عدي ابن حاتم حدثهم، به.
ورواه الطبراني في "الكبير"(١٧/ ١٠٠ رقم ٢٣٨) من طريق أبي إسماعيل المؤدب، عن عبدالملك بن عمير، عن عدي بن حاتم، به. ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٢٣٦/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق حبان بن علي، عن رقبة، عن رجل من إياد، عن رجل من طيِّئ، عن عدي، به. قال الدارقطني: «تفرَّد به حبان بن علي، عن رقبة، عن رجل من إياد، عن رجل من طيِّئ».

(٢) ذكر المصنف في "المراسيل" (ص١٣٢-١٣٣ رقم٤٧٦) أن ابن معين سئل عن هذا الحديث من رواية عبدالملك بن عمير، عن عدي بن حاتم، فقيل له: عبدالملك بن عمير سمع من عدي بن حاتم؟ قال: «لا، هو مرسل».

(٣) روايته أخرجها في التفسير من "سننه" (١٢٥٧).
ومن طريقه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٦٥)، والطبراني في "الأوسط" (٣٧٤٢)، وفي "الدعاء" (١٧٤٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٧-٨)، وفي "معرفة الصحابة" (٤٦٥٨)، وفي "تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور" (٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٤١).
قال الطبراني: «لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد تفرَّد به سعيد بن منصور».
وقال أبو نعيم في "تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد": «هذا حديث صحيح غريب، لم يروه عن عروة بن رويم غير مسكين بن ميمون فيما قالوا، وعبدالرحمن ابن قرط يعدُّ في الصحابة، وتفرَّد بهذا الحديث عن النبي ﷺ في ذكر التسبيح، ومسكين بن ميمون هو الرملي، وروى عنه هشام بن عمار وغيره هذا الحديث».

مِسْكِينٍ - مؤذِّن مسجد الرَّمْلَة - عن عُروَة بن رُوَيْم، عن عبدالرحمٰن ابن قُرْط؛ قال: لَمَّا عُرِجَ بالنبيِّ ﷺ: « **سَمِعْتُ**[(١)] **في السَّمَٰوَاتِ تَسْبِيحًا...** »، فذكر الحديثَ؟

قال أبي: ورواه هشام بن عمَّار، وأبو هارون البَكَّاء، عن مِسْكِين، عن عُروَة؛ قال: لمَّا عُرِجَ بالنبيِّ ﷺ، ولم يذكرا عبدالرحمٰن ابن قُرْط.

قلتُ لأبي: ما هذا؟

قال: سعيدٌ ثقة، وإن كان شيءٌ فمِنْ مِسْكِين، هذا كان[(٢)] شَيخً[(٣)].

---

(١) كذا السِّياق في جميع النسخ! فيُفهَم من ظاهره أن قائل: « سمعت » هو: عبدالرحمٰن بن قرط، وليس كذلك، ولفظ سعيد بن منصور في "سننه": نا مِسْكين ابن ميمون - مؤذن مسجد الرَّمْلَة - قال: حدثني عروة بن رُوَيْم، عن عبدالرحمٰن ابن قُرْط: أنَّ رسول الله ﷺ ليلة أُسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، فلمَّا رجع فكان بين زمزم والمقام، وجبريلُ عليه السلام عن يمينه، وميكائيلُ عن شِماله، فطارا به حتى بلغ السموات العُلى، فلما رجع قال: « سَمِعْتُ تَسْبِيحًا في السَّمٰواتِ العُلَىٰ مع تسبيحٍ كثيرٍ، سَبَّحتِ السَّمواتُ العُلَىٰ من ذي المهابَةِ، مُشْفِقاتٍ من ذي العُلى لما علا، سبحان العليِّ الأعلى! سبحانه وتعالى! ».

(٢) قوله: « كان » ليس في (ك).

(٣) كذا في جميع النسخ وهي منصوبة، وتخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
ومسكين بن ميمون ذكره الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/١٠١) وقال: « لا أعرفه، وخبره منكر » ثم ساق له هذا الحديث. وانظر "الإصابة" (٦/٣١٧).

٢٦٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالعزيز الماجِشُون[١]، عن ابن المُنكَدِر[٢]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَرَأَيْتُ الرُّمَيْصَاءَ**[٣] . . . »: ما حالُ هذا الحديث ؟

فقال: روى هذا الحديثَ سعيدُ بنُ سَلَمة بن[٤] أبي الحُسام المَديني، عن ابن المُنكَدِر، عن بُسْر[٥] بن سعيد، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٦]، وقال: هو الصَّحيحُ.

٢٧٠٠ - وسألتُ[٧] **أبي** عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن كَثير، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه خطَبَ، فاستَنَدَ إلى خَشَبة، فلمَّا اتخَذَ المِنْبَرَ، حَنَّتِ الخَشَبةُ . . . وذكر الحديثَ ؟

قال أبي: رواه سُلَيمان بن بلال وسُوَيد بن عبدالعزيز، عن يحيى ابن سعيد، عن حَفْص بن عُبَيدالله بن أنس، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) هو: عبدالعزيز بن عبدالله. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٧٢ رقم ١٥٠٠٢)، والبخاري في "صحيحه" (٣٦٧٩)، ومسلم (٢٤٥٧).

(٢) هو: محمد.

(٣) في (ف): «الرميضاء»، وهو موافق لبعض الروايات، وهي: أم سُلَيم بنت مِلْحان زوجة أبي طلحة، وأم أنس بن مالك. والرَّمَصُ: وَسَخُ العَين. انظر "المصباح المنير" (ر م ص).

(٤) في (أ) و(ش): «عن»، وانظر "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٩ رقم١١٧).

(٥) في (ت) و(ش) و(ك): «بشر» بالشين.

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (٥٦٦) و(٥٧٣).

قال أبي: هذا أشبهُ، وليس لسعيد بن المسيّب هاهنا معنًى .

٢٧٠١ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن أبي عمر العَدَني[٢]، عن ابن عُيَينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن أبي حازم، عن عَدِي بن حاتِم؛ قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: « **مُثِّلَتْ لِيَ الحِيرَةُ**[٣] **كَأَنْيَابِ الكِلَابِ، وإِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَهَا** »، فقام رجل، فقال: يا رسولَ الله، هَبْ لي ابْنَتَ[٤] بُقَيْلَةَ؛ قال: « **هِيَ لَكَ** »، قال: فأعطَوْهَا إيَّاه[٥] . . . وذكر الحديثَ ؟

(١) نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢٢٨٦) حكم أبي حاتم على الحديث.

(٢) هو: محمد بن يحيى، وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٩٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٦٧٤)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٨١ رقم ١٨٣)، وعبدالغني الأزدي في "الغوامض والمبهمات" ص(١٨١)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣٩٧)، والخطيب في "الأسماء المبهمة" ص(٤٤٨)، وابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" ص(٤١٣).
ومن طريق الإسماعيلي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٣٦)، و"الدلائل" (٦/ ٣٢٦).
قال البيهقي في "السنن": « تفرَّد به ابن أبي عمر، عن سفيان هكذا، وقال غيره: عنه، عن علي بن زيد بن جُدْعان، والمشهور هذا الحديث عن خريم بن أوس، وهو الذي جعل له رسول الله ﷺ هذه المرأة ».

(٣) في (ك): « الخيرة ».

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « ابنة »، أو « بنت »، لكنَّ ما في النسخ صحيح فصيح، ويوجَّه على لغة لبعض العرب. تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٦).

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « فأَعْطَوْهُ إيَّاها » كما في مصادر التخريج.
وتتمة الحديث: « فجاء أبوها، فقال: تبيعها؟ قال: نعم. قال: بكم؟ قال: احكُم ما شئت. قال: ألف درهم. قال: قد أخذتها به، فقالوا له: لو قلت ثلاثين ألفًا. قال: هل عددٌ أكثر من ألف ؟! ».

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ.

٢٧٠٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالله بن عثمان بن خُثَيم، واختُلِفَ عليه:

فروى يحيى بن سُلَيم الطَّائِفي[١]، عن ابن خُثَيم، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن[٢] عباس، عن النبيِّ ﷺ.

وروى[٣] هشامُ بنُ يوسف[٤]، عن مَعْمَر، عن ابن خُثَيم، عن أبي الطُّفَيل[٥]، عن ابن عبَّاس؛ قال: اجتمعَ الملأُ من قريشٍ في الحِجْر، فتعاهَدُوا بمحلوفهم؛ باللاَّت، والعُزَّىٰ، ومَنَاةَ الثالثةِ الأُخرىٰ،

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٠٣ رقم ٢٧٦٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٦٣)، والضياء في "المختارة" (١٠/ ٢١٨-٢١٩ رقم٢٣٠).
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٩١٣) من طريق إسماعيل بن عياش، وابن حبان في "صحيحه" (٦٥٠٢)، وأبو نعيم في "دلائل النبوة" (١٣٩) من طريق مسلم بن خالد الزنجي، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٦/ ٢٤٠) من طريق أبي بكر ابن عياش، ثلاثتهم عن ابن خثيم، به.
ورواه الدينوري في "المجالسة" (٢٥٢١)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ١٥٧) من طريق أبي بكر بن عياش، عن ابن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن فاطمة بنت النبي ﷺ، به.

(٢) قوله: « ابن » سقط من (ك).

(٣) في (ش) و(ك): « ورواه ».

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٦٨ رقم ٣٤٨٥) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن ابن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

(٥) هو: عامر بن واثلة.

ونائِلَةَ[١]، وإِسافٍ: لو قد رأينا محمَّدًا؛ لقد قُمنا إليه مقامَ رجلٍ واحد، فلم نُفارِقْه حتى نقتلَه، فسمعَتْ بذلك فاطمة، وأقبلت فاطمةُ تبكي حتى دخلت على النبيِّ ﷺ، فقالت[٢]: هؤلاءِ الملأُ مِنْ قومك قد تعاقَدوا عليك: لو قد رَأَوْكَ؛ لقد قاموا فقتلوكَ[٣]، فليس منهم رجلٌ إلا قد عرَفَ نَصِيبهُ من دمك! قال: «**يَا بُنَيَّةُ! ائْتِنِي**[٤] **بِوَضُوءٍ**[٥]»، فتوضَّأ، ثم دخل عليهم، فلمَّا رَأَوْهُ؛ قالوا: ها هو ذا[٦]، ها هو ذا[٧]، وخَفَضوا أبصارهم، وعَقِرُوا[٨] في مجالسهم، ولم يَرْفَعُوا إليه أبصارَهُمْ، ولم يَقُمْ إليه منهم رجلٌ، فأقبلَ النبيُّ ﷺ حتى قام على[٩] رؤوسهم، وأخَذَ قبضةً من التراب، وقال: «**شَاهَتِ**

---

(١) في (ت) و(ك): « ونائلته ». (٢) في (ك): « فقال ».

(٣) في (أ) و(ش): « يقتلوك »، وفي (ك): « قتلوك ».

(٤) كذا في جميع النسخ ومصادر التخريج، عدا "صحيح ابن حبان"، ففيه: « ائتيني» على الجادَّة، لكن يخرَّج ما في النسخ ومصادر التخريج على أنه من الاجتزاءِ بالحركات عن حروف المدِّ، وهنا اجتزَأ بكسرة التاء عن الياء؛ ولهذا نظائر في كلام العرب، وتقدم التعليق على نحوه في المسألة رقم (٦٧٩).

(٥) في (ت) و(ك): « وضوءًا »، وفي (ف): « بوضوءا ».

(٦) ضبَّب ناسخا (أ) و(ف) على قوله: « ذا ».

(٧) قوله: « ها هو ذا » الثانية سقط من (ت) و(ك)، وضبَّب عليها في (أ) و(ف)، ورسمت « ذا » في (ش) فقط بالألف، وفي بقية النسخ «ذى». وانظر التعليق على المسألة (١٢٤).

(٨) المثبت من (ف) وفي بقية النسخ: « وعفروا » بالفاء، والمثبت موافق لرواية الإمام أحمد السابقة. وكذا ذكره ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٢٧٣): « وعَقِرُوا في مجالسهم»، وفسَّره بقوله: العَقَرُ - بفتحتَين -: أن تُسْلِمَ الرَّجُلَ قوائمُهُ من الخوف. وقيل: هو أن يفجأَهُ الرَّوْعُ، فيَدْهشَ، ولا يستطيعَ أن يتقدَّم أو يتأخَّر». اهـ.

(٩) في (أ) و(ت) و(ف): « عنى ».

الوُجُوهُ[(١)])، ثم حَصَبَهُم بها، فما أصاب رجلاً[(٢)] منهم من ذلك الحَصا حصاةٌ إلا قُتل يوم بدر كافرًا ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ابن خُثَيم، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس،عن النبيِّ ﷺ، وَهِمَ في هذا الحديث مَعْمَر[(٣)].

٢٧٠٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رُوي عن الزُّهري، **فاختُلِف** في الرواية عن الزُّهري:

فروى إبراهيمُ بنُ سعد[(٤)]، عن الزُّهري، عن عمر بن أَسِيد بن جارية الثَّقَفي - حليفًا[(٥)] لبني زُهْرَة - عن أبي هريرة؛ قال: بعث رسول الله ﷺ عشَرةَ رَهْطٍ، وأمَّر عليهم عاصمَ بنَ ثابت الأنصاريَّ، فخلفَهُم مِئَةُ نَفَر من بني لِحْيان، فقُتِلَ عاصم بن ثابت في سبعةٍ من أصحابه، وبعث ناسٌ من قريش لِيُؤْتىٰ بشيء من بَدَنِه، فبعث الله على

---

(١) أي: قَبُحَت الوجوه. وهو دعاءٌ عليهم؛ يقال: شاهَ وَجهُهُ يَشُوهُ شَوْهًا وشَوْهَةً، والاسم: الشُّوهَةُ، فهو أَشْوَهُ، وهي شَوْهاء، والجمع: شُوهٌ. انظر "المصباح المنير"، و"النهاية"، و"لسان العرب" (ش و ه).

(٢) في (ك): « رجلٌ ».

(٣) تقدم أن الإمام أحمد أخرجه من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده"(٢/ ٢٩٤ رقم ٧٩٢٨)، والبخاري في "صحيحه" (٣٩٨٩).
ورواه البخاري (٣٠٤٥ و٧٤٠٢) من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، به.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو على تقدير: وكان حليفًا.

عاصم مثلَ الظُّلَّةِ من الدَّبْرِ[1] فَحَمَتْهُ، فلم يقدروا أن يقطَعوا منه شيئًا.

وروى ابن المُبارك[2]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْرِي، عن عمرو بن أبي سفيان الثَّقَفي، عن أبي هريرة؛ قال: بعث رسول الله ﷺ. . . .

فقيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ؟

فقال[3]: عمر بن أَسِيد أصحُّ[4].

---

(١) الدَّبْرُ: - بسكون الباء -: جماعةُ النَّحْلِ والزَّنابير. "القاموس المحيط" (د ب ر).

(٢) هو: عبدالله. وقد توبع على روايته، فرواه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٧٣٠) عن معمر، به. ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣١٠ رقم ٨٠٩٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٠٣٩).
وروواه البخاري (٤٠٨٦) من طريق هشام بن يوسف، عن معمر، به.
وروواه البخاري (٣٠٤٥) من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي، وهو حليف لبني زهرة، وكان من أصحاب أبي هريرة، عن أبي هريرة، به.

(٣) في (ك): «قال».

(٤) رجَّح أبو زرعة هنا رواية من قال: «عمر بن أسيد»، وخالفه في ذلك البخاري وغيره، وقد فصَّل القول فيه الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ٣١٠) فقال: «قوله أخبرني: "عمرو بن جارية": بالجيم، وفي رواية الكُشْمَيْهَني: "عمرو بن أبي أَسِيد بن جارية"، وكذا للأَصِيلي، وهو نَسبٌ إلى جَدِّه، بل هو جَدُّ أبيه؛ لأنه ابن أَسِيد بن العلاء بن جارية، ووقع في غزوة الرجيع - كما سيأتي -: "عمرو بن أبي سفيان"، وهي كنية أبيه أَسِيد، والله أعلم. وأَسِيد: بفتح الهمزة للجميع. وأكثر أصحاب الزهري قالوا فيه: عَمْرو - بفتح العين -، وقال بعضهم: عُمر - بضم العين -، ورجَّح البخاري أنه: عَمرو، وكذا وقع في الجهاد - في باب: هل يستأسر الرجل - للأكثر: عَمرو، أما النسفي وأبو زيد المروزي فلم يُسمِّياه؛ قالا: أخبرنا ابن أَسِيد، وقال ابن السَّكَن في روايته: "عُمَير" -بالتصغير-، والراجح: عَمرو -بفتح العين-، وسيأتي مزيد لذلك في غزوة الرجيع». اهـ. =

٢٧٠٤- وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن عُبَيد بن يَعيش، عن يونس ابن بُكَير، عن داود بن يزيد الأَوْدي، عن أبيه يزيد بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال:« خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ . . .»[1].

= وقال أيضًا (٧/ ٣٨٠):« قوله: " عن عمرو بن أبي سفيان " هكذا يقول معمر، ووافقه شعيبٌ وآخرون، وقد تقدم مستوفًى في الجهاد بأَتَمَّ من هذا، وإبراهيم بن سعد يقول: "عن الزهري، عن عُمر" بضم العين، كذا أخرجه ابن سعد عن معن بن عيسى، عنه، وكذا قال الطيالسي عن إبراهيم، وبذلك جزم الذُّهلي في "الزهريات"، لكن وقع في غزوة بدر [يعني عند البخاري]: عن موسى بن إسماعيل، عن إبراهيم بن سعد: "عَمرو " بفتح العين، وأخرجه أبو داود عن موسى المذكور، فقال: " عُمر " ».اهـ.

كذا قال الحافظ ! وهذا الذي ذكره جاء في بعض روايات البخاري، وفي بعضها الآخر: " عُمر " على الصواب؛ كما في النسخة السلطانية (٥/ ١٠٠)، حيث أوضح في هامشها أن في رواية الهروي والأصيلي وابن عساكر: " عَمرو بن أسيد "، ثم قال:« وعَمرو - بفتح العين -: هكذا يرويه أكثر أصحاب الزهري. ورواه إبراهيم بن سعد عنه: عُمر بضم العين، وذكره البخاري في عَمرو، وبيَّن الخلاف فيه عن الزهري، والأول - أي بفتح العين - أصح ».

وقال علي بن المديني في "العلل" (١٢٧):« حديث أبي هريرة: بعث رسول الله ﷺ سريَّةً عينًا، وأمَّر عليهم عاصم بن ثابت: رواه معمر، عن الزهري، عن عَمرو ابن أبي سفيان الثقفي، عن أبي هريرة. ورواه يونس عن الزهري، عن عَمرو بن أسيد بن جارية الثقفي، عن أبي هريرة، فخالف معمرًا في إسناده. والحديث عندي: حديث يونس؛ لأنه تابعه غيرُه على عمرو بن أسيد، وهو الصَّواب ».اهـ.

وذكر المزي في "تهذيب الكمال" (٢٢/ ٤٤-٤٥) عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي المدني، وبيَّن أنه قد يُنسب إلى جدِّه؛ فيقال: عمرو بن أسيد، وأنه يقال في اسمه:« عُمر » بضم العين، ثم قال المزي:« وعَمرو أصح ».

(١) هنا انتهت المسألة، وسقط آخرها، وفيه كلام أبي زرعة عن الحديث، وتقدمت بتمامها برقم (٢٦٤٣).

٢٧٠٥- **وسألتُ أبي** عن حديثٍ اختُلِفَ في الرواية على عبدالله ابن محمَّد بن عَقِيل:

فروى سعيد بن سَلَمة بن أبي الحُسام[(١)]، عن عبدالله بن محمَّد ابن عَقِيل، عن محمَّد بن عَقِيل بن أبي طالب، عن علي، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **أُعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وأُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الأَرْضِ**[(٢)]، **وسُمِّيتُ أَحْمَدَ**[(٣)]، **وجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا، وجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيرَ الأُمَمِ** ».

ورواه زُهَير بن محمَّد[(٤)]، عن عبدالله بن محمَّد بن عَقِيل، عن محمَّد بن عليٍّ؛ أنه سَمِعَ عليَّ[(٥)] ... ؟

فقال أبو زرعة: حديث سعيد بن سَلَمة عندي خطأٌ، وهذا عندي الصَّحيحُ.

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (١/١٥٨ رقم ١٣٦١) من طريق سعيد بن أبي الحسام، حدثنا عبدالله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن الحنفية، عن أبيه علي بن أبي طالب، به.

(٢) في (ف): « مفاتيح خزائن الأرض ».

(٣) من قوله: « من الأنبياء... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٦٣٨)، وأحمد في "مسنده" (١/٩٨ رقم ٧٦٣)، والبزار في "مسنده" (٦٥٦)، والآجري في "الشريعة" (١٠٤٣)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (١٤٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/٢١٣-٢١٤)، و"دلائل النبوة" (٥/٤٧٢).
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/٢٩١).

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو علم مصروف، وحذفت منه ألفُ تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

٢٧٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به كُرْدُوس بن أبي عبدالله الواسِطي[١]، عن المُعَلَّى بن عبدالرحمٰن، عن عبدالحَمِيد بن جعفر، عن يحيى بن سعيد، عن أنس؛ قال: ما أخرج[٢] رسولُ الله ﷺ ركبتَه بين جليسٍ له قَطُّ، ولا ناولَ يدَه أحدًا فتركها، حتى يكونَ الرجلُ[٣] هو يتركها، وما جلس إلى رسول الله ﷺ أحدٌ قَطُّ فقام، حتى يقومَ، وما وجدتُّ ريحَ شيءٍ قَطُّ[٤] أطيبَ ريحًا من رسول الله ﷺ ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ باطلٌ، والمُعَلَّى متروكُ الحديث.

---

(١) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤/ ٥٥).
ورواه ابن البختري في "المنتقى من الجزء السادس عشر من حديثه" (ص٤٤٢/ مجموع فيه مصنفات ابن البختري)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١٢٣٠)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣١٨) و(٦/ ٣٧٣) من طرق عن المعلى، به.
قال ابن عدي: « وهذا لا يرويه عن يحيى بن سعيد غيرُ عبدالحميد بن جعفر، ولا عن عبدالحميد غير معلَّى بن عبدالرحمن، ولعلَّ البلاء من معلَّى لا منه؛ فإن معلَّى ليِّن ».
ورواه ابن المبارك في "الزهد" (٣٩٢)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٧٨)، والترمذي في "جامعه" (٢٤٩٠)، وابن ماجه في "سننه" (٣٧١٦)، والبغوي في "الجعديات" (٣٤٤٣)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٢٨٩) من طريق زيد العمي، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٣٩) من طريق محمد بن المنتشر، كلاهما عن أنس به نحوه.
وروى بعضه البخاري في "صحيحه" (١٩٧٣) من طريق حميد، والبخاري (٣٥٦١) ومسلم (٢٣٣٠) من طريق ثابت، كلاهما عن أنس، به.

(٢) في (ت) و(ك): « ما خرج ».

(٣) قوله: « الرجل » ليس في (ف).

(٤) قوله: « قط » سقط من (ك).

٢٧٠٧ - أخبرنا أبو محمد؛ قال(١): وحدَّث(٢) أبو زرعة عن شيخ بصري يُسَمَّى: بِشْر بن سَيْحان(٣)؛ قال: حدَّثنا عمر بن سعيد الأَبَحُّ، عن ابن أبي عَروبة(٤)، عن قَتادة، عن أنس؛ قال: مَا مَسِسْتُ خَزًّا، ولا قَزًّا(٥)، [ولا شيئًا](٦) أَلْيَنَ من جِلدِ رسولِ اللهِ ﷺ.

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ من حديث قَتادة(٧).

وسُئل عن بِشْر بن سَيْحان؟

فقال: شيخٌ بصريٌّ صالح(٨).

٢٧٠٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رُويَ عن الشَّعبي(٩)، واختلَفَ الرواةُ عنه:

---

(١) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » ليس في (ف)، وجاء بدلاً منه في (أ) و(ش): « قال أبو محمد ».
(٢) في (ت) و(ك): «حدث» بلا واو.

(٣) في (ك): « شيحان » بالشين المعجمة. ورواية بشر بن سيحان أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٧٥١ و٢٧٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (٥/٤٨).

(٤) هو: سعيد.

(٥) الخَزُّ من الثِّياب: ما يُنسَجُ من صوفٍ وإِبْرَيسَم (هو: أجوَدُ الحَرير). وما يُنسَجُ من إِبْرَيسَم خالص. انظر "النهاية" (٢/٢٨). والمعنى الثاني هو المُراد هنا، والله أعلم. والقَزُّ: الإِبْرَيسَم، أو ما يسوَّى منه الإِبْرَيسَم. "متن اللغة" (ق ز ز/٤/٥٥٧).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ك)، وفي بقية النسخ: « وشيئًا » بإسقاط «لا»، والمثبت من الموضع السابق من "الأوسط" للطبراني.

(٧) الظاهر: أنه لأجل تفرُّد عمر بن سعيد الأَبَحّ به، فقد قال عنه أبو حاتم: « ليس بقوي ». "الجرح والتعديل" (٦/ ١١١ رقم٥٨٨).

(٨) وكذا حكى عنه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/٣٥٨ رقم١٣٦٤).

(٩) هو: عامر بن شَراحيل.

فروىٰ زكريَّا بنُ أبي زائدة[١]، عن الشَّعبي، عن خارِجَة ابن[٢] الصَّلْت، عن عَمٍّ له: أنه أتى[٣] النبيَّ ﷺ فأسلم، فلمَّا رجع، مرَّ على أعرابيٍّ مجنون[٤] مُوثَقٍ بحديد، فقال له بعضهم: أعندَكَ شيءٌ تُدَاوِيه؟ فقال: نعم، قال: فرقَيتُه بأمِّ الكتاب ثلاثة أيام، كلَّ يوم مرتين، وأَتْفُلُ عليه، فكأنما نَشِطَ من عِقالٍ[٥]، فأعطوني مِئَةَ شاةٍ، فلم آخُذها حتى أتيتُ النبيَّ ﷺ، فقال: « **أَقُلْتَ غَيرَ هَذا؟** »، قلتُ: لا؛ قال: « **كُلْهَا؛ لَقَدْ أَكَلْتَ بِرُقْيَةِ حَقٍّ** ».

ورواه شُعبة[٦]، عن عبدالله بن أبي السَّفَر، عن الشَّعبي، عن

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٩٣٣ -اللحيدان)، و"المسند" (٦٣١ و٦٣٢)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٠- ٢١١ رقم ٢١٨٣٥)، وأبو داود في "سننه" (٣٨٩٦)، وابن ماجه في "سننه" (٦١١١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٦١١٠ و٦١١١)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ١٩٠ رقم ٥٠٩)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٩٦- ٢٩٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٥٩- ٥٦٠)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٥٠٢ و٥٥٩٨ و٧١١٦)، وابن بشكوال في "غوامض الأسماء" (٢/ ٨١٢).

(٢) في (أ): « عن » بدل: « ابن ». (٣) في (ك): « أنه كان أتى ».

(٤) في (أ) و(ف): « محبور »، ويبدو أنها كانت في (ش): « مجنون »، ثم أصلحت لتكون: « محبور »، إلا أن إصلاحها كان على الأصل فأصبحت غيرَ واضحة.

(٥) ذهب ابن الأثير في "النهاية" (٥/ ٥٦ - نشط) إلى تخطئة ما جاء في الروايات بلفظ: « نَشِطَ من عقال » بمعنى حُلَّ، وأشار إلى أنَّ الصواب: « أُنْشِطَ » كما في حديث السِّحر، لكنَّه متعقَّب بما ذكره ابن الأثير نفسُهُ من كثرة ورود هذه الرواية في الأحاديث، وبما ذكره أهل اللغة من أنَّه يقال: نَشِطَ من عقال، وأُنْشِطَ » بمعنى حُلَّ. انظر "تاج العروس" (نشط).

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه. والحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (١٤٥٩)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١١ رقم ٢١٨٣٦)، وأبو داود في "سننه" =

خارِجَة بن الصَّلْت، عن عمِّه، عن أنس هكذا.

وروى إسماعيلُ بنُ مُجالِد، عن الشَّعبي[١]، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ بهذا المتن؟

فقال أبو زرعة: حديثُ ابن أبي السَّفَر وزكريا أصحُّ.

قيل لأبي زرعة: عمُّ خارِجَة يُسمَّى؟

قال: لا[٢].

٢٧٠٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن عَبْدَك القَزْويني[٣]،

= (٣٤٢٠ و٣٨٩٧ و٣٩٠١)، والنسائي في "الكبرى" (٧٥٣٤ و١٠٨٧١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٦)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٣١)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٩٧)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٥٢٢)، و"شعب الإيمان" (٢٣٦٥) من طريق شعبة، عن عبدالله بن أبي السفر، عن الشعبي، عن خارجة بن الصلت، عن عمه، به. وليس فيه: «عن أنس».

(١) كذا في جميع النسخ! وليس لإسماعيل بن مجالد رواية عن الشعبي، وإنما المعروف بالرواية عنه: والده مجالد بن سعيد، فقد يكون قوله: «ابن مجالد» متصحفًا عن قوله: «عن مجالد».

(٢) وقيل: اسمه: علاقة، وقيل غير ذلك.

(٣) روايته أخرجها ابن جُمَيع الصَّيداوي في "معجم شيوخه" ص(٢٣٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٨٥)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٤٦٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٢/ ٢٧٦- ٢٧٧)، والرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٢/ ٢٨٠- ٢٨١) و(٣/ ١٨)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٠٩).
قال الرافعي: «غريبٌ من حديث شعبة، عن عدي، لم يروه إلا حسان، ورواه الخلق عن عدي» أي: عن الأعمش، عن عدي.
وقال الذهبي: «غريب عن شعبة، والمشهور حديث الأعمش عن عدي».

عن حَسَّان بن حَسَّان البصري - نزيل مكَّة - عن شُعبة، عن عَدِي بن ثابت، عن زِرِّ بن حُبَيش، عن علي؛ أنه قال: إنه[١] لَعَهْدُ النبيِّ ﷺ إليَّ: « **لا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، ولا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا الحديث رواه الأعمَش[٢]، عن عَدِي[٣]، عن زِرِّ بن حُبَيش، عن علي.

وقد روى[٤] عن الأعمَش الخلقُ، والحديثُ معروفٌ بالأعمَش، ومن حديث شُعبة غَلَطٌ، ولو كان هذا الحديث عند شُعبة؛ كان أولَ ما يُسأل عن هذا الحديث[٥].

٢٧١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[٦]، عن ابن أبي الزِّناد[٧]، عن عبدالرحمٰن بن الحارث، عن عمر بن أبي الحَكَم؛ أنه قال: كانت عند آبائي ورقةٌ يتوارثونها[٨]، فلمَّا كان رسولُ الله ﷺ؛ جاؤوا بها إليه[٩]، فقرؤوها عليه، فإذا فيها: بٱسم الله، وقولُه الحقُّ، وقولُ الظالمين في تَبَاب[١٠]، هذا الذِّكْر لأُمَّةٍ تأتي في آخر الزَّمان،

---

(١) قوله: « إنه » سقط من (ك).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٨٤ و٩٥ و١٢٨ رقم ٦٤٢ و٧٣١ و١٠٦٢)، ومسلم في "صحيحه" (٧٨).

(٣) في (أ) و(ش): « عدي بن حاتم ».

(٤) أي: هذا الحديثَ.

(٥) انظر "العلل" للدارقطني (٣٦٣).

(٦) هو: عبدالله.

(٧) في (ش): « عن أبي الزناد »، وابن أبي الزناد هو: عبدالرحمٰن.

(٨) في (ش): « يتوارثها »، وفي (ك): « يتوارثوها ».

(٩) في (ف): « إليها ».

(١٠) في (ك): « بيان ». والتَّبابُ: الخُسْران. "المصباح المنير" (ت ب ب/ ١/ ٧٢).

يَغسلون أطرافَهم، ويَأْتَزِرون على أوساطهم، ويَخوضون البحورَ إلى أعدائهم، وفيهم صلاةٌ لو كانت في قَوم نُوح ما أُهلِكُوا بالطُّوفان[1]، أو في قوم عادٍ ما أُهلِكُوا بالرِّيح، أو في[2] ثَمُودَ ما أُهلِكُوا[3] بالصَّيحة؟

قال أبي: هو عمر بن الحَكَم بن ثَوْبان[4].

قال أبو محمَّد: بين عمر بن الحَكَم[5] وبين النبيِّ ﷺ رجلٌ[6]، وهو مُرسَلٌ، وهو حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٧١١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يوسف بن محمَّد بن المُنكَدِر[7]، عن أبيه، عن جابر؛ قال: بينا رسولُ الله ﷺ مارًّا[8] في

---

(١) في (ك): «في الطوفان».
(٢) قوله: «في» سقط من (أ) و(ش). (٣) في (ف): «هلكوا».
(٤) الحديث رواه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢١١) من طريق ابن أبي مريم، عن ابن أبي الزناد، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن عمر بن الحكم، به.
ورواه الدينوري في "المجالسة" (١٢٩٨) من طريق الأصمعي، عن ابن أبي الزناد، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن عمر بن حفص - وكان من خيار الناس - به.
(٥) من قوله: «بن ثوب...» مكرَّر في (ك)؛ لانتقال النظر.
(٦) الحديث رواه البيهقي في "الدلائل" (١/ ٣٨٢) من طريق سعد بن عبدالحميد، عن ابن أبي الزناد، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن عمر بن الحكم قال: حدثني بعض عمومتي وآبائي أنهم كانت عندهم ورقة... فذكره.
(٧) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (١٨٦٨). ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٥٦).
(٨) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «مارٌّ» بالرفع على أنَّه خبر المبتدأ، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ على أنَّه حالٌ منصوب سدَّ مسدَّ الخبر، وقد تقدم التعليق على نحوه =

السُّوق؛ إذا امرأةٌ تهتِفُ: يا رسولَ الله[١]، إنَّ لي زوجًا يُجْفيني[٢] ولا يُدْنيني؛ ففَرِّقْ بيني وبينه. فبعث رسولُ الله ﷺ إلى زوجها، فسأله؟ فقال: إني لأُكرمُها وأُدنيها، قال: فأَرْخَتْ دموعَها بشَهيقٍ، فقالت: لا خيرَ في الكذب، ما في الأرض أبغضُ إليَّ منه[٣]. فتبسَّم رسول الله ﷺ، وأخَذَ بطرَف قِناعها وبرأسه، فقال: «**اللَّهُمَّ، أَرِّي[٤] كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ**[٥]»، قال: ثم ذهبَتْ[٦] فلبثَتْ شهرًا[٧]، فبينا النبيُّ ﷺ

= في المسألة رقم (٨٢٧).

(١) زاد بعده في النسخ عدا (ت): «صلى الله عليه وسلم».

(٢) في (ت) و(ك): «يخفيني»، ولم تنقط الجيم في (أ) و(ش). ومعنى «يُجْفيني»: يُبعِدُني، من أجفاه: إذا أبعدَه. انظر "اللسان" (ج ف و/ ١٤/ ١٤٨).

(٣) قوله: «منه» مكرر في (ش).

(٤) كذا في جميع النسخ: «أَرِّي» بإثبات الياء في آخره، وهو فعلُ أمر معتلُّ الآخر، فحقُّه أن يُبنى على حذف الياء: «أَرِّ»، على لغة جمهور العرب، وما في النسخ لغةٌ تخرَّج تخريجين، وقد تقدَّم التعليق على مثلها في المسألة رقم (١١١٢). قال ابن الأثير في "النهاية" (١/ ٤٢): «اللهم أرِّ بينهما»، أي: أَلِّف وأَثْبِت الودَّ بينهما؛ من قولهم: الدابةُ تَأْري الدابةَ: إذا انضمَّت إليها، وألِفَت معها مَعْلَفًا واحدًا، وآرَيْتُها أنا. ورواه ابن الأنباري: «اللهم أرِّ كلَّ واحد منهما صاحبَه»، أي: احْبِس كلَّ واحد منهما على صاحبه حتى لا ينصرفَ قلبُه إلى غيره، من قولهم: تأرَّيتُ في المكان: إذا احتبَسْتَ فيه، وبه سُمِّيت الآخِيَّةُ آرِيًّا؛ لأنها تمنعُ الدوابَّ عن الانفِلات. وسُمِّيَ المَعْلَفُ آرِيًّا مجازًا، والصَّوابُ في هذه الرواية أن يقال: «اللهمَّ أرِّ كُلَّ واحد منهما على صاحبه»، فإن صحَّت الرواية بحذف «على» فيكون كقولهم: تعلَّقتُ بفلان، وتعلَّقتُ فلانًا» اهـ.
وانظر «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣/ ٥١-٥٢).

(٥) اللفظُ في رواية أبي يعلى السابقة: «اللهم، أَدْنِ كلَّ واحدٍ منهما مِنْ صاحبه».

(٦) في (أ) و(ش): «ثم فذهبت».

(٧) في (ت) و(ك): «شهدا».

مارًّا[١] في السُّوق؛ إذا هي قد أقبلَتْ على رأسها أُدُمٌ، فألقَتْ، فقالت: أشهدُ أنك رسولُ الله ﷺ، والله ما في الأرض أحبُّ إليَّ منه؟

قال أبي: هو حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٧١٢ - وسُئِلَ[٢] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه أحمد بن إبراهيم بن خالد المَوْصِلي[٣]، عن الحَكَم بن ظُهَير، عن إسماعيل بن عبدالرحمٰن السُّدِّي، عن عبدالرحمٰن بن سَابِط، عن جابر بن عبدالله؛ قال: أتى النبيَّ ﷺ رجلٌ من اليهود، يقال له: بُسْتاني اليهودي، فقال: يامحمد، أخبرني عن الكواكب التي رآها يوسُف...، وذكر الحديثَ؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَر، ليس بشيء[٤].

---

(١) كذا في جميع النسخ، وتقدم التعليق عليه في أول المسألة.

(٢) نقل الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٢/ ١٦١) حكم أبي زرعة على هذا الحديث.

(٣) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٣٦٣٥).
وروى الحديثَ سعيد بن منصور في التفسير من "سننه" (١١١١) عن الحكم بن ظهير، به.
ومن طريق سعيد رواه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٥٩)، والبيهقي في "الدلائل" (٦/ ٢٧٧)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ٢١٦).
ورواه البزار في "مسنده" (٢٢٢٠/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٣٦٣٥) - وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٥/ ٥٥٥)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (١١٣٣٢) تعليقًا، والدارقطني في "الأفراد" (١٠٧/ ب/ أطراف الغرائب) من طرق عن الحكم بن ظهير، به.
ومن طريق أبي يعلى رواه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٥٠-٢٥١).
ورواه الحاكم في "المستدرك"(٤/ ٣٩٦) من طريق أسباط بن نصر، عن السدي، به.

(٤) قال البزار: «لا نعلمه يُروى عن النبيِّ ﷺ إلا بهذا الإسناد، والحكم فليس بالقوي، =

٢٧١٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الحارث بن عُبَيد أبو قُدامَة[(١)]، عن أبي عِمران الجَوْني[(٢)]، عن أنس؛ قال: بينما النبيُّ ﷺ جالس مع أصحابه؛ إذ جاء جبريل، فنَكَتَ في ظهره، ثم ذهب إلى شجرة فيها مثلُ وَكْرَي الطَّير... ثم ذكرتُ لهما الحديث بطوله؟

= وقد روى عنه جماعة ».

وذكر العقيلي هذا الحديث وبعض الأحاديث المنتقدة على الحكم بن ظهير، ثم قال: « ولا يصحُّ من هذه المتون عن النبيِّ عليه السلام شيءٌ من وجه ثابت ».

وقال ابن حبان: « وهذا لا أصلَ له من حديث رسول الله ﷺ ».

وقال الدارقطني: « تفرَّد به الحكم بن ظهير عن السدي إسماعيل، عنه ».

وقال ابن الجوزي: « هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وكأن واضعه قصد شَيْن الإسلام بمثل هذا ».

(١) روايته أخرجها سعيد بن منصور في التفسير من "سننه" (١٢٥٦).

ومن طريق سعيد رواه البزار في "مسنده" (٥٨/ كشف الأستار)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٢/ ٥٢٠)، وأبو الشيخ في "العظمة" (٣٠٢ و٣٦٠)، والطبراني في "الأوسط" (٦٢١٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣١٦). قال البزار: « وهذا لا نعلم رواه إلا أنس، ولا رواه عن أبي عمران إلا الحارث، وكان بصريًّا مشهورًا ».

فتعقَّبه الحافظ ابن حجر بقوله: « قلت: أخرج له الشيخان، وهو مع ذاك له مناكير؛ هذا منها ». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن أبي عمران الجوني إلا الحارث ». وقال أبو نعيم: « غريب، لم نكتبه إلا من حديث أبي عمران، عن أنس، تفرَّد به عنه الحارث ».

وعزا الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ١٩٨) الحديث لسعيد بن منصور والبزار، ثم قال: « ورجاله لا بأس بهم، إلا أن الدارقطني ذكر له علَّة تقتضي إرساله ».

(٢) هو: عبدالملك بن حبيب.

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما رواه حمَّاد بن سَلَمة[١]، عن أبي عِمران، عن محمَّد بن عُمَير بن عُطارِد بن حاجِبٍ الدَّارِيّ؛ قال: بينما النبيُّ ﷺ... مُرسَلٌ[٢]، وذكَرَ الحديثَ.

فقال[٣]: هذا الحديثُ هو[٤] الصَّحيحُ.

٢٧١٤ - وسألتُ[٥] **أبي** عن حديثٍ رواه يونس، عن الزُّهْري، عن أنس، عن أبي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ في المِعْراج.

---

(١) روايته أخرجها ابن المبارك في "الزهد" (٢٢٠).
ومن طريقه رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٣٨).
وأخرجه أيضًا في (٥٥/ ٣٩) من طريق إبراهيم بن الحجاج، عن حماد، به.
قال ابن عساكر: « هذا هو المحفوظ، ورواه يزيد بن هارون، عن حماد، فقال: عن محمد، عن أبيه ».
ونص البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٩٤ رقم٥٩٧) على أن الرواية مرسلة، وتقدم ذكر ابن حجر لإعلال الدارقطني للحديث بالإرسال.
وقال أبو الشيخ في الموضع السابق من "العظمة": « ورواه ابن المبارك عن حماد ابن سلمة، عن أبي عمران الجوني، عن محمد بن عمير بن عطارد بن حاجب رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ بمثل معناه، وهو الصَّحيح ».
وانظر "الإصابة" (١٠/ ٧٣-٧٤).

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) كذا في جميع النسخ، والظاهر: أنَّ المراد: أبو حاتم وأبو زرعة، كما في السؤال والجواب السابقين لكن يخرَّج ما وقع هنا على الاجتزاء، والأصل: «فقالا» بألف المثنَّى، غير أن هذه الألف حذفت اكتفاءً بالفتحة على اللام قبلها، والاجتزاء لغة هوازن وعُلْيا قيس. انظر بيانها في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(٤) المثبت من (ك)، وفي بقية النسخ: « وهو » بالواو.

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٣١٥) و(٣١٦).

ورواه قَتادة، عن أنس، عن مالك بن صَعْصَعة، عن النبيِّ ﷺ.

فقيل لأبي: أيُّهما أشبهُ؟

قال: أنا لا أعدِلُ بالزُّهري أحدًا من أهل عصره.

قال أبي: أرجو أن يكونا جميعًا صحيحَين.

وقال مرَّة: حديثُ الزُّهري أصحُّ.

قلتُ: وقد اختلفوا على الزُّهري؟

قال: نعم، منهم من يقول: عن الزُّهري، عن أنس، عن أُبَيِّ بن كَعْب.

والزُّهريُّ، عن أنس، عن أبي ذَرٍّ، أصحُّ.

٢٧١٥ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن عبدالجبَّار بن سعيد المُساحِقي، عن يحيى بن محمَّد بن هانئ، عن ابن إسحاق(١)، عن محمَّد بن مسلم، عن سعيد بن المسيَّب، عن مُعاذ بن جبل؛ قال: كان وَشَلٌ(٢) بالطَّريق يخرُجُ منه الماءُ، فيجتمعُ تحتَ ذلك الوَشَل

---

(١) هو: محمد.

(٢) في (ك): «وشك». والوَشَلُ: ماءٌ قليلٌ يَتَحَلَّبُ من جبلٍ أو صخرة يقطُر منه قليلاً قليلاً. "اللسان" (١١/ ٧٢٥).
ولعل المرادَ بقوله: «كان وَشَلٌ بالطريق يخرج منه الماء»: جبلٌ أو صخرةٌ، وقد سماها باسم ما يخرُجُ منها من ماء، وهذا من باب إطلاق الشيء على ما يتعلَّق به، وهي جادَّة في العربية مسلوكة.

ما يُرْوي الراكبَ والراكبين والثلاثة، يقال لها: وادي الشَّفيق[١]، فقال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ سَبَقَنَا إِلَى المَاءِ، فَلَا يَقْرَبَنَّهُ»، فسبقَهُ إليه ناسٌ من المنافقين، فاستَقَوا منه، فلمَّا أتاه رسولُ الله ﷺ وقف عليه، فلم يرَ فيه شيئًا، فقال: «مَنْ سَبَقَنَا إِلَى هَذَا المَاءِ؟»، قالوا: فلانٌ وفلانٌ وفلان، فقال: «**أَوَ لَمْ نَنْهاكُمْ[٢] أنْ لا يَقْرَبَنَّهُ أَحَدٌ مِنْكُمْ حتَّى آتِيَهُ؟!**»، فلعنهُم رسولُ الله، ودعا عليهم، ثم نزل رسولُ الله ﷺ فوضع يدَه تحت ذلك الوَشَلِ حتى انصبَّ في يده منه، ثم نَضَحَ فَمَهُ ومَسَحَه، ودعا الله عزَّ وجلَّ فيه بما شاء أن يدعوَ، فانخَرَقَ من الماء ما يقولُ مَنْ سمعَه: إنَّ له لَحِسًّا مثلَ حِسِّ الصَّواعق، فشربَ الناس واستَقَوا.

فسمعتُ أبا زرعة يقول: روى هذا الحديثَ مالكٌ[٣]، عن أبي الزُّبَير، عن أبي الطُّفَيل، عن مُعاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ، وهو الصَّحيحُ عندي، ومحمدُ بنُ مسلم هو عندي: أبو الزُّبَير.



(١) كذا في جميع النسخ، والحديث في "سيرة ابن إسحاق" (٤/ ٥٢٧/ابن هشام) هكذا: «يقال له: وادي المُشَقَّق»، وكذا رواه ابن جرير الطبري في "تاريخه" (٣/ ٣٥٠) عن ابن إسحاق، وبهذا الاسم ذكره ياقوت في "معجم البلدان" (٥/ ١٣٥) نقلاً عن ابن إسحاق. وانظر "الثقات" لابن حبان (٢/ ٩٨).

(٢) كذا في جميع النسخ، ويخرَّج على لغة من يثبت حرف العلة مع الجازم، وهي لغة لبعض العرب، ووجِّهت توجيهين، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) في "الموطأ" (١/ ١٤٣ رقم٣٢٨). ومن طريقه أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٠٦) عقب الحديث رقم (٢٢٨١). وانظر المسألة رقم (٢٤٥).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْأُمَرَاءِ وَالْفِتَنِ

٢٧١٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن أبي قُرَّة[(١)]، عن اللَّيث بن سعد، عن أبي قَبِيل[(٢)]؛ قال: سمعتُ أبا مَيْسَرَة[(٣)] يقول: سمعتُ العبَّاس يقول: كنتُ عند النبيِّ ﷺ ذات ليلة، فقال لي: «**انْظُرْ، تَرَىٰ في السَّمَاءِ نَجْمً**[(٤)]**؟** »، قلتُ: نعم؛ قال: « **مَا تَرَى ؟**»، قال: أرى الثُّرَيَّا؛ قال: « **أَمَا**[(٥)] **إِنَّهُ يَلِي هَذِهِ الأُمَّةَ كَعَدَدِهَا - أَوْ عَدَدُهَا - في صُلْبِكَ**[(٦)]**، اثْنَانِ في فِتْنَةٍ**[(٧)] » ؟

---

(١) سيأتي تخريج روايته آخر المسألة. (٢) هو: حُيَيّ بن هانئ المَعافري.

(٣) هو: مولى العباس بن عبد المطلب.

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي رواية الخطيب: « نجمًا » وفي رواية أحمد وأبي بكر الشافعي: « من نجم » وفي رواية ابن عدي والحاكم: « مِن شيءٍ »، وسيأتي تخريج رواياتهم. وما في نسخنا يخرَّج على أن قوله: «نَجْمً» جاء على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وأصل الكلام: «انْظُرْ أَتَرَىٰ؟»؛ وحُذِفَتْ هَمْزَةُ الاستفهام، وحَذْفُهَا جائزٌ في العربية. (٥) في (ف): « أرى » بدل: « أما ».

(٦) في مصادر التخريج الآتية: «من صلبك». والمعنى: أمَا إنه سيلي هذه الأمة - في الإمارة والخلافة - مثلُ عدد نجوم الثريا - أو عددُها - مِن صُلْبِكَ». وذلك إشارة إلى خلافة بني العباس، ثم يقول: «وسيلي اثنان من هؤلاء في فتنة»، وفي "تاريخ بغداد" بعد ذكر الحديث: «والثريا يُختلف في عددها؛ يقولون: ثمانية، ويقولُ قومٌ: لا يوقف على عددها كثرة»، وانظر لذلك ألفاظ الحديثِ في بقية مصادر التخريج، والله أعلم.
وبقي أن يقال: إنَّ الكاف في قوله: «كعددها» اسمٌ بمعنى «مِثل» - وليست هنا حرف جر- وهي فاعلٌ لقوله: « يلي »، وهي على ذلك مضافٌ، وقوله: «عددِها»: مجرور بالإضافة، وقوله: « أو عددُها »بالرفع عطفًا على محل الكاف.
وانظر: "اللباب" للعكبري (١/ ٣٦١-٣٦٢)، و"همع الهوامع" (٢/ ٤٤٩-٤٥١)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ١٨١-١٩٢ الشاهد رقم ٨٢٩).

(٧) قوله: «اثنان في فتنة» كذا وقع في جميع النسخ، والتقدير: وسيلي اثنان منهم في =

قال: إنَّ[١]، لم يَرْوِ هذا الحديثَ غيرُ عُبَيد، وعُبَيدٌ صدوقٌ، ولم يكن عند أبي صالح[٢] هذا الحديثُ.

قال أبو محمَّد[٣]: وحدَّثنا بهذا الحديث أبو سعيدِ بْنُ يحيى بن

= فتنة، فلعلَّ المراد: أن اثنين منهم سيملكان في أثناء فتنة تحدُثُ، أو أنه سيتخلَّل ملكَهما فتنةٌ تجعله غير مستَقِرٍّ، وقد جاءت الرواية في بعض مصادر التخريج - كـ"مسند أحمد" وغيره-: «اثنين في فتنة».

(١) قوله: «قال: إن» مكانه في (ك): «قال أبي»، والمثبت من بقيَّة النسخ، ولك في «إن» ضبطان: التشديد «إنَّ»، والتخفيف « إنْ »:
وفي المشددة وجهان: **الأوَّل**: أن تكون حرف جواب بمعنى «نعم»، والمعنى: قال أبي: نعم، لم يَرْوِ . . . إلخ، وقد جاءت «إنَّ» بمعنى «نعم» في كلام العرب شعره ونثره. انظر: "مغني اللبيب" (ص ٥٠-٥١).
والثاني: أن تكون حرف توكيد ونصب؛ تنصبُ الاسم وترفع الخبر، واسمها هنا: ضمير شأن محذوف، وخبرها الجملة بعدها، والتقدير: قال أبي: إنَّهُ [أي: إن الشأن] لم يَرْوِ . . . إلخ. انظر في ضمير الشأن تعليقنا على المسألة رقم (٨٥٤).
وفي «إنْ» ساكنة النون: **وجهٌ واحدٌ**، وهو أن تكون مؤكدةً ناصبةً للاسم رافعة للخبر، وهي التي يسمِّيها النُّحاة: «إنْ المخفَّفة مِن الثقيلة»، واسمها هنا: ضمير الشأن المحذوف، وخبرها: الجملة بعدها، والأصل: «إنَّه لم يَرْوِ . . . إلخ»- كما في الوجه السابق- ثم خفِّفت «إنَّ» وحُذِف اسمها ضمير الشأن، فصارت: إنْ لم يَرْوِ. . . .

(٢) هو: عبدالله بن صالح، كاتب الليث بن سعد.

(٣) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ف) و(ك)، والمثبت من (أ) و(ش)، وهو الأَوْلى؛ لأنَّ أبا سعيد المذكور: هو أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد، وهو شيخ لأبي محمد بن أبي حاتم، ولم يذكر في شيوخ أبيه، وقد نقل ابن حجر في "لسان الميزان" (٤/ ١٢٣) قال: «قال ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبو سعيد بن يحيى بن سعيد القطَّان، قال: ثنا عُبَيد بن أبي قُرَّة بهذا الحديث». وانظر "الإصابة" (١٢/ ٤٩).
وعلى ذلك فيخرَّج ما في (ت) و(ف) و(ك) على أن القائل: «وحدَّثنا بهذا الحديث أبو سعيد » ليس هو أبا حاتم، وإنما هو أبو محمد، من باب الاستئناف بذكر =

سعيد القطَّان[١]؛ قال: حدَّثنا عُبَيد بن أبي قُرَّة، عن اللَّيث بن سعد[٢].

= روايته للحديث من طريق عُبَيد بن أبي قُرَّة مؤكدًا بها جواب أبيه، والله أعلم.

(١) في (ت) و(ك): «العطار».
وروايته أخرجها الخطيب في "تاريخه" (١٢/ ٣٨٨-بشار عوّاد) من طريق المصنف، به. ونقل الخطيب عن ابن أبي حاتم أنه قال: «سمعت أبي - وذكَرَ هذا الحديث - فقال: هذا حديثٌ لم يروه إلا عبيد بن أبي قُرَّة، وكان ببغداد عند أحمد بن حنبل - أو يحيى بن معين، أنا أشكُّ - وكان يَضِنُّ به. ورأيته يستحسن هذا الحديث، وسُرَّ به حيثُ وجده عند ابن يحيى بن سعيد».
ورواه أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٢٨٠)- ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٨/ ٣٨٥ رقم٤٧٥)- وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٥٠)، والمستغفري في "الصحابة" - كما في "الإصابة" (١٢/ ٤٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٣٥١) من طريق أبي سعيد أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٠٩ رقم ١٧٨٦) قال: حدثنا عبيد بن أبي قرَّة، به.
ومن طريق أحمد رواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٨٧-بشار عوّاد)، والضياء في "المختارة" (٨/ ٣٨٤ رقم ٤٧٤).
ورواه البخاري في "الكنى" (ص٧٥) تعليقًا من طريق عبدالله بن محمد الجعفي، وأبو أحمد الحاكم في "الكنى" كما في "الإصابة" (١٢/ ٤٩) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٢٦) وعنه البيهقي في "الدلائل" (٦/ ٥١٨)، والضياء في "المختارة" (٨/ ٣٨٦ رقم ٤٧٦) من طريق ابن معين، والخطيب (١١/ ٩٧) من طريق حجَّاج، جميعهم عن عبيد بن أبي قرَّة، به.

(٢) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٢) في ترجمة عبيد بن أبي قرَّة: «في قصة العباس، لا يتابع في حديثه».
وقال العقيلي: «عبيد بن أبي قرَّة، عن الليث بن سعد، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به». وقال ابن عدي: «وهذا لم يروه عن الليث غير عبيد بن أبي قرَّة».
وقال الحاكم عقب رواية يحيى بن معين، عن عبيد بن أبي قرَّة: «هذا حديث تفرَّد به عبيد بن أبي قرَّة، عن الليث، وإمامنا أبو زكريا [يعني: ابن معين] رحمه الله لو لم يرضه، لما حدَّث عنه بمثل هذا الحديث». وتعقَّبه الذهبي بقوله: «لم يصح هذا». =

٢٧١٧ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالرَّزَّاق، عن عمر[٢] ابن راشد، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي حازم مولى الأنصار: أنَّ رسولَ الله ﷺ وقفَ على باب قُبَّةٍ[٣] فيه نَفَر من قريش، فقال: « **إِنَّ لِي عَلَيْكُمْ حَقًّا** »، قالوا: نعم، قال: « **وَلِلأَئِمَّةِ مِنْ قُرَيْشٍ مِثْلُهُ، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ ثَلَاثًا: إِنْ حَكَمُوا عَدَلُوا، وإِنِ اسْتُرْحِمُوا رَحِمُوا، وإِنْ عَاهَدُوا وَفَوْا، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٧١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه [بكر][٤] بن يونس، عن

= وقال في "المغني" (٢/ ٤٢٠) في ترجمة عبيد بن أبي قرة: « تفرد بخبر ساقط في بني العباس: "يملك من صلبك يا عَمُّ بعدد الثريا» . وقال في "ميزان الاعتدال" (٣/ ٢٢): « رواه أحمد بن حنبل في "مسنده"، وهذا باطل ».
وتعقَّبه ابن حجر في "لسان الميزان" (٤/ ١٢٣) فقال: « لم أر من سبق المؤلف إلى الحكم على هذا الحديث بالبطلان »، ثم نقل قول أبي حاتم عن أبيه أنه كان يستحسن هذا الحديث ويُسَرُّ به. ولكنْ سبق إعلال البخاري والعقيلي لهذا الحديث، والله أعلم.

(١) انظر المسألة رقم (٢٧٧٤).

(٢) في (ش): « معمر »، وانظر "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٤٠-٣٤١).

(٣) قوله: « قبة » سقط من (ك). والقُبَّة من الخِيام: بيتٌ صغيرٌ مستديرٌ، وهو من بيوت العَرَب. "النهاية" (٤/ ٣).

(٤) في جميع النسخ: « بكير »، عدا (ف)، فإنه كتب فيها: « يونس بن بكير »، ثم ضرب على «بن بكير»، وألحق قبل «يونس» لحقًا ليكتبها - فيما يظهر - في الحاشية: «بكير بن» لكن لم يظهر في المصوَّرة شيء، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٩٣ رقم ١٥٣٥)، و"تهذيب الكمال" (٤/ ٢٣٢)، وذكره ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١/ ٢٥٠) وقال: « بكير بن يونس بن بكير، هو: بكر، كذا نبه عليه في "المغني" ». وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٧٢٣٨)، و"الكبير" (١٧/ ٢٩٣ رقم ٨٠٨)، وفيهما: « بكر » على الصَّواب.

موسى بن عُلَيّ، عن أبيه، عن عُقْبَة بن عامر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخِيَارِ**[١] **عُمَّالِكُمْ وشِرَارِهِمْ ؟**»، قالوا: بلى يا رسولَ الله، قال: «**فَإِنَّ خِيَارَهُمْ خِيَارُهُمْ لَكُمْ، وتُحِبُّوهُ**[*] **ويُحِبُّكُمْ، وَتَدْعُونَ اللهَ لَهُ، وَيَدْعُونَ**[٢] **اللهَ لَكُمْ، وشِرَارُهُمْ شِرَارُهُمْ لَكُمْ؛ مَنْ تُبْغِضُوهُ**[*] **ويُبْغِضُكُمْ، وتَدْعُونَ اللهَ عَلَيْهِ، ويَدْعُونَ**[٣] **اللهَ عَلَيْكُمْ**»، قالوا: أفلا نقاتلُهم يا رسولَ الله ؟ قال: «**لَا، دَعُوهُمْ مَا صَامُوا وصَلَّوا**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٧١٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو حُذَيفة[٤]، عن عِكْرِمَة بن عمَّار، عن شدَّاد[٥]، عن أبيه؛ قال: خرج النبيُّ ﷺ من بيتِ عائشة، فأَوْمَأَ[٦] بيده نحو المَشرِق، وقال: «**مِنْ هَهُنا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ**» ؟

---

(١) في (أ) و(ش): «بخير»، وكانت هكذا في (ف)، ويبدو أنها صُوِّبت، ولكن لم يظهر التصويب في التصوير.

(*) كذا في جميع النسخ في الموضعين: «تحبوه» و«تبغضوه»، والجادَّة: «تحبونه» و«تبغضونه»، وما في النسخ يخرَّج على أنه بحذف نون الرفع تخفيفًا بلا ناصب ولا جازم، ولا نون توكيد ولا نون وقاية، وهو لغة تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٠١٥).

(٢) في (ك): «ويدعوا».

(٣) في (ف): «ويدعوا».

(٤) هو: موسى بن مسعود النَّهْدي.

(٥) هو: شدَّاد بن عبدالله القرشي، أبو عمار الدمشقي.

(٦) في (ك): «قالا فأومأ»، ويبدو أنها كذلك في (ت)، لكن لم تتضح في المصوَّرة.

فقالا: أخطأ أبو حُذَيفة في هذا الحديث؛ إنما هو [عن][1] عِكرِمَة[2]، عن سالم[3]، عن أبيه.

٢٧٢٠ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه مُحاضِر[4] بن المُوَرِّع[5]، عن هشام بن عُروَة، عن وَهْب بن كَيْسان، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ في الدَّجَّال: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وقَدْ أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الدَّجَّالَ...**»، وذكر الحديثَ؟

فقالا: هذا وَهَمٌ[6]، وَهِمَ فيه مُحاضِر[7]؛ وإنما هو: هشام بن عُروَة[8]، عن وَهْب بن كَيْسان، عن عُبَيد بن عُمَير، عن النبيِّ ﷺ...،

---

(١) في جميع النسخ: «من».
(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٤٣٠)، وعنه مسلم في "صحيحه" (٢٩٠٥).
ورواه البخاري في "صحيحه" (٣٥١١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩٠٥) من طريق الزهري، عن سالم، به.
(٣) هو: ابن عبدالله بن عمر.
(٤) في (ف): «مخاض»، وفي بقية النسخ: «محاض»، ثم صوِّبت في (أ) و(ش).
(٥) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٦٧٨٠)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (١٠١٩).
(٦) قوله: «وهم» سقط من (أ) و(ش)، وكأن في موضعها في (ش) علامةَ لَحَق، ولم يظهر اللَّحَقُ في المُصَوَّرة.
(٧) في (ف): «مخاض»، وفي بقية النسخ: «محاض»، ثم صوِّبت في (أ) و(ش).
(٨) روايته أخرجها مسدَّد في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٤٥٢١) - من طريق عبدالله بن داود، عنه به.
قال ابن حجر: «خالفه محاضر، فقال: عن هشام، عن وَهْب، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أخرجه ابن حبان، والأول أصحُّ مع إرساله».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٥٣٦)، ونعيم بن حماد في "الفتن" (١٥٣٥) من طريق أبي معاوية، عن هشام، عن وَهْب، عن عبيد بن عمير قال: =

مُرسَلًا[(١)] .

٢٧٢١- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثِ بَشير بن المُهاجِر[(٢)]، عن ابن بُرَيدة[(٣)]، عن أبيه؛ في قصَّة الجَسَّاسَة[(٤)]: ما عِلَّته ؟

فقالا: له عَوْرة.

قلتُ: وما هي ؟

قالا: روى[(٥)] عبدالوارث[(٦)]، عن حُسين بن ذَكْوان المعلِّم، عن ابن بُرَيدة، عن الشَّعبي، عن فاطمة بنت قَيْس، عن النبيِّ ﷺ في ذلك.

قالا: فأفسد[(٧)] هذا الحديثُ حديثَ [بشير][(٨)] .

= قال رسول الله ﷺ: « لَيَصْحَبَنَّ الدجَّالَ قومٌ يقولون: إنا نَصحَبُه، وإنا لنعلَمُ أنه كذَّاب، ولكنَّا إنما نصحَبُه لنأكُلَ من الطَّعام ونرعى من الشَّجر، وإذا نزَلَ غضبُ الله نزَلَ عليهم كلِّهم ».

ورواه أبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٦٥٥) من طريق إسماعيل بن عياش، عن هشام، عن وَهْب، عن عبيد بن عمير قال: فذكره باللفظ السابق هكذا من قوله.

(١) قوله: « مرسل» يجوز فيه النصبُ على أنَّه حال، والرفع على أنَّه خبر ثانٍ، انظر تعليقنا على المسألة رقم (٨٥).

(٢) روايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢١٤/ب).

(٣) هو: عبدالله بن بُرَيدة بن الحُصَيب.

(٤) الجساسة: دابة في جزائر البحر تَجُسُّ الأخبار، وتأتي بها الدَّجَّال. "لسان العرب" (٦/ ٣٨).

(٥) في (ف): « رواه ».

(٦) هو: ابن سعيد، وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٩٤٢).

(٧) في (ك): « فاسد ».

(٨) في جميع النسخ: « بشر »، عدا (ت) فلم يتضح في مُصَوَّرتها، وتقدم في أول =

٢٧٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يونس بن بُكَير، عن ابن إسحاق[(١)]، عن يزيد بن أبي زياد؛ قال: دخلتُ على أنس، فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « **بُعِثْتُ أَنَا والسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ** » ؟

فقالا[(٢)]: هذا وَهَمٌ، وَهِمَ فيه يونس بن بُكَير؛ وإنما هو: عن[(٣)] زياد بن أبي زياد[(٤)].

٢٧٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه فُضَيل بن عِياض[(٥)]، عن

= المسألة على الصَّواب.

(١) هو: محمد.

(٢) كذا في جميع النسخ، مع أنه ذكر أباه فقط في أول المسألة، فلعلَّه سقط في السؤال قوله: « وأبا زرعة »، أو أنَّ الأصل: « فقال »، وأشبعَ فتحة اللام فتولَّدت الألف؛ فهي ألف الإشباع لا ألف المثنى. وانظر في إشباع الحركات التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) قوله: « عن » ليس في (أ) و(ش).

(٤) الحديث أخرجه أحمد في "المسند" (٣/ ٢٣٧ رقم ١٣٤٨٣) من طريق إبراهيم بن سعد، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٥٥) تعليقًا من طريق حفص بن غياث، كلاهما عن محمد بن إسحاق، عن زياد بن أبي زياد مولى ابن عياش، عن أنس.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٥٠٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩٥١) من طرق أخرى عن أنس.

(٥) في (أ): « غياض » بالمعجمة. وروايته أخرجها الطبرني في "الكبير" (١/ ١٥٦-١٥٧ رقم ٣٦٧) و(٢٠/ ٥٣ رقم ٩١)، وأبو نعيم في "دلائل النبوة" (٤٨٤/ منتخبه)، وفي "معرفة الصحابة" (٥٩٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٢٢٨).
ووقع عند أبي نعيم في "الدلائل": « عبدالله بن سابط » بدل: « عبدالرحمن ».
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٢٥)، والبزار في "مسنده" (١٢٨٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨٧٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٤/ ٢٤٥) من طريق جرير بن حازم، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢٠٩٢)-. وابن أبي عاصم في "السنة" (١١٣٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨٧٤)، =

لَيْث[١]، عن عبدالرحمن بن سابِط، عن أبي ثَعْلَبة[٢]، عن مُعاذ وأبي عُبيدة؛ قالا: قال رسولُ الله ﷺ: **« إِنَّ هَذَا الأَمْرَ بَدَأَ رَحْمَةً ونُبُوَّةً، ثُمَّ تَكُونُ[٣] رَحْمَةٌ وخِلَافَةٌ. . . »**، وذكر الحديثَ ؟

قال أبي: حدَّثنا علي بن نَصْر؛ قال: ثنا عثمان بن اليَمان، عن عبدالسلام بن حَرْب، عن لَيْث، عن ابن سابط[٤]، عن عمرو بن جُرْثوم، عن أبيه، عن مُعاذ بن جبل، وأبي عُبَيدة، عن النبيِّ ﷺ.

قال: عمرو بن جُرْثُوم هو: ابن أبي ثَعْلَبة[٥].

قال أبي: جوَّد هذا الحديث .

= والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٥٣ رقم ٩٢) من طريق عبدالواحد بن زياد، كلاهما عن ليث به.

ومن طريق الطيالسي رواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٥٩)، و"دلائل النبوة" (٦/ ٣٤١).

ورواه أبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٣٣٤) من طريق المعتمر بن سليمان، عن ليث بن أبي سليم، عن ابن سابط، عن النبي ﷺ، به مرسلاً.

(١) هو: ابن أبي سُلَيم.

(٢) هو: الخُشَني، وسيأتي أن اسمه: جُرْثوم، وهو صحابيٌّ رضي الله عنه.

(٣) كذا في (ت) و(ك)، ومثله في "المعجم الكبير" للطبراني (٢٠/ ٥٣ رقم ٩١)، وأهملت التاء في بقية النسخ، وجاء بالياء على صيغة التذكير في بقية مصادر التخريج، وكلاهما صحيحٌ، فوجه التأنيث: أنَّ الفعلَ تامٌّ، والتذكير على أنَّه ناقصٌ.

(٤) في (ش): « أبي سابط ».

(٥) وهذا يدلُّ على أن أبا حاتم يرجِّح أن اسمَ أبي ثعلبة الخُشَني: جُرْثوم، وكذا في "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٤٣ رقم ٢٢٥٧). وفي اسمه خلافٌ كثير يُنظَر في "فتح الباري" (٩/ ٦٠٦).

٢٧٢٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرَّزَّاق، عن الثَّوري[(١)]، عن الأعمَش، عن إبراهيم التَّيْمي[(٢)]، عن أبيه، عن أبي ذَرٍّ؛ أنه قال لمعاوية: إِنِّي وَإِيَّاكَ[(٣)] فِرْعَوْنُ هَذِهِ الأُمَّةِ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ؛ يَرَون[(٤)] أن الأعمَش أخذه من

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٧١)، و"الأفراد" (٢٧٠/أ)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١١٣) من طريق الفريابي، عن الثوري، به.
قال الدارقطني في "الأفراد": « تفرَّد به أبو مسعود الرازي أحمد بن الفرات، عن محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم ».

(٢) في (ك): « القمي ». وإبراهيم هذا هو: ابن يزيد بن شَريك التَّيمي.

(٣) لم تنقط الكلمتان جميعًا في (أ)، ووقعت الأولى في (ف): « أبي »، ولم تنقط في بقية النسخ. والثانية في (ش): « وأباك »، وفي (ت) و(ك): « وإيَّاك »، ولم تنقط في (ف). ولفظ الدارقطني في "العلل" (١١٢٩): « أحدنا فرعون هذه الأمة »، وجعله مرفوعًا إلى النبي ﷺ. ولفظ أبي نعيم: عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ لرجلين: « أحدهما فرعون هذه الأمة »، فقال الآخر: أما أنا فلا. ولذا فالجادَّة فيما وقع في النسخ أن يقال: « إِنِّي أو إِيَّاكَ »؛ لكنَّ مجيء الواو بمعنى «أو» جائز في العربية، وله شواهد، وقد أوضحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٧٩٤).
وفي هذا الحديث من فنون البلاغة ما يسمَّى بالتعريض، قال الخطابي في "غريب الحديث" (٢/ ٢٥٠): « ومن مذهب العرب: استعمال الكناية في كلامها، وترك التصريح بالسوء، وهو كقول بعض الصحابة لرجل: قد علمت أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إنَّ أحدنا فرعون هذه الأمة" يعنيه بذلك »، وفي "النهاية" لابن الأثير (١/ ٨٨): « في حديث أبي ذر أنَّه قال لفلان: أشهدُ أن النبيَّ ﷺ قال: " إِنِّي أو إِيَّاك فرعونُ هذه الأمة"، ولكنَّه ألقاه إليه تعريضًا لا تصريحًا؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبإ: ٢٤]، وهذا كما تقول: أحدُنا كاذبٌ، وأنتَ تعلمُ أنك صادقٌ، ولكنَّك تعرِّض به ».

(٤) في (ك): « يروون ».

حَكيم بن جُبَير[١]، عن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي ذَرّ.

وحَكيمٌ هو نحو يونس بن خَبَّاب[٢]، وهو ذاهبٌ في الضَّعف[٣].

٢٧٢٥ - وسمعتُ أبا زرعة يقول: حدَّثنا النُّفَيلي[٤] بحديث زهير[٥]، عن الأسود بن قَيْس، عن ثَعْلَبة بن عِبَاد، عن سَمُرَة بن جُنْدُب؛ في قصَّة الدَّجَّال، فلمَّا بلغ: «**فَإِنَّهُ يُخْتَمُ عَلَيْهِ بِسَيِّئِ**[٦] **عَمَلِهِ**»[٧]؛ قال النُّفَيلي: صحَّف أحمد بن يونس[٨] في هذا الحديث،

---

(١) وهو ضعيف، ورمي بالتشيع كما في "التقريب" (١٤٦٨)، وهذا يعني أن الأعمش دلَّس، فأسقطه من الإسناد.

(٢) في (ت) و(ك): « حباب »، والمراد: أنه مثله في التشيُّع.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (١١٢٩): « هو حديث يرويه الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر، واختلف عنه: فرواه الثوري، عن الأعمش كذلك.
ورواه أبو عوانة ومنصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم التيمي، وحكيم بن جبير ضعيفُ الحديث، وهو الصَّواب؛ فدل أنَّ رواية الثوري ومن تابعه مرسل ». اهـ.

(٤) هو: عبدالله بن محمد بن علي.

(٥) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٣١٣)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٦ رقم ٢٠١٧٨)، والنسائي في "سننه" (١٤٨٤)، والروياني في "مسنده" (٨٤٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٩٧)، والبغوي في "الجعديات" (٢٦٥٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٨٥٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩١ رقم ٦٧٩٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٢٩-٣٣٠) وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٣٩). من طرق عن زهير، به. مطولاً ومختصرًا.
وسقط من مطبوع ابن خزيمة: « زهير بن محمد » وهو على الصَّواب في "إتحاف المهرة" (٦/ ٢٥).

(٦) في (ش): « بشيء ».

(٧) في رواية أحمد وابن خزيمة والطبراني والحاكم والبيهقي في ذكر الدجال: « ... ومن كفر به وكذَّبه لم يعاقَب بشيء من عمله... ».

(٨) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١١٨٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" =

فقال: «بِشَيْءٍ»؛ وإنما هو: «بِسَيِّئِ عَمَلِهِ»[(١)].

قال أبو زرعة: وفَرِحَ بما أخطأ أحمد بن يونس فرحًا شديدًا.

٢٧٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمن بن مهدي[(٢)]، عن شُعبة، عن قتادة، عن عبدالله بن عُتْبة - أو ابن أبي عُتْبة-، عن أبي سعيد؛ قال: ليُحَجَّنَّ هذا البيتُ [ولَيُعْتَمَرَنَّ][(٣)] بعد خروج يأجوجَ ومأجوجَ.

قلتُ: روى[(٤)] هذا الحديثَ أبانُ العطَّار[(٥)]، عن قتادة، عن عبدالله

= (١/ ٣٢٩ و٣٣٣). وليس عندهما موضع الشاهد.
ومن طريق أبي داود رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٣/ ٣٠٩).

(١) قال أحمد في روايته: وقال حسن الأشيب [يعني: في روايته عن زهير]: «بسيِّئ من عمله».

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٥٣) من طريق الإمام أحمد، عن ابن مهدي، عن شعبة، به مرفوعًا بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى لا يُحَجَّ البيت».
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد أوقفه أبو داود عن شعبة، والله أعلم، وقد صحَّ وثبت عن رسول الله ﷺ أن البيت يُحَج ويعتمر بعد خروج يأجوج ومأجوج». وجاء عن ابن مهدي من وجه آخر يأتي تخريجه.

(٣) في جميع النسخ: «ولَيُعْمَرَنَّ»، والتصويب من مصادر التخريج.

(٤) في (ك): «رواه».

(٥) هو: أبان بن يزيد. وروايته أخرجها عفان بن مسلم في "جزئه" (١٢/ب) وعنه، ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٥٣٢)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٦٤ رقم ١١٦١٧).
ورواه أحمد (٣/ ٢٧ و٤٨ رقم ١١٢١٧ و١١٤٥٥) من طريق سويد بن عمرو الكلبي وعبدالصمد بن عبدالوارث، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٠٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٥٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ١٦) من طريق ابن مهدي، =

ابن أبي عُتْبة [(١)]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ فأيُّهما الصَّحيح ؟

قال أبي: سمعتُ أبا زياد حمَّاد بن زاذان يحدِّث عن عبدالرحمن هذين الحديثَين، ثم قال: سمعتُ عبدالرحمن يقول: ما أرى أبان إلا وقد حَفِظ.

قال أبي: حديثُ أبان أصحُّ من حديث شُعبة.

٢٧٢٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه مُؤَمَّل [(٢)]، وزيدُ ابن حُباب [(٣)]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن

= ثلاثتهم عن أبان، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٥٩٣) من طريق الحجاج بن الحجاج، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٢٨ رقم١١٢١٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٣٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٠٧) من طريق عمران القطان، كلاهما عن قتادة، به.
وانظر "فتح الباري" (٣/ ٤٥٥)، و"تغليق التعليق" (٣/ ٦٧-٦٨) كلاهما للحافظ ابن حجر.

(١) في (ك): « عقبة ».

(٢) هو: ابن إسماعيل.

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٤١٨/ كشف الأستار).
ورواه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٩٥) من طريق علي بن عثمان اللاحقي وعبدالصمد بن عبدالوارث، كلاهما عن حماد، به.
وقد جاء ما يدلُّ على أن الاختلاف من حماد بن سلمة نفسه، فإنه كان يرفعه مرة، ومرة لا يرفعه، ومرة يشك، فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٨٦ رقم١٤٠٤٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٢٧)، كلاهما من طريق عفان بن مسلم، عن حماد، عن ثابت، عن أنس؛ قال: كنا نتحدَّث أنه لا تقوم الساعة...، الحديث. ثم قال عفان: « ذكره مرة حماد هكذا، وقد ذكره عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ لايشكُّ فيه. وقد قال أيضًا: عن أنس عن النبي ﷺ فيما يَحسَبُ ». =

النبيِّ ﷺ: « لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُمْطِرَ السَّمَاءُ، ولا تُنْبِت[1] الأَرْضُ، وحَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ امْرَأَةً القَيِّمُ الوَاحِدُ » ؟

قال أبي وأبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن أنس، موقوفً[2].

قال أبو زرعة: من حديث زيد بن حُبابٍ[3] لا أعرفُه[4].

٢٧٢٨ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالسي[5]،

= وقد رواه معاذ بن حرملة الأزدي، عن أنس مرفوعا كما سيأتي في التعليق آخر المسألة.
وأصل الحديث متفق عليه من طريق قتادة، عن أنس؛ قال: لأحدِّثنَّكم حديثًا لا يحدِّثكم أحدٌ بعدي؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: « من أشراط الساعة: أن يقلَّ العلم، ويظهرَ الجهل، ويظهر الزِّنى، وتكثُرَ النساء، ويقلَّ الرجال، حتى يكونَ لخمسين امرأةً القيِّمُ الواحد ». أخرجه البخاري (٨١)، ومسلم (٢٦٧١).

(١) في (ت) و(ك): « ولا ينبت ».

(٢) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) من قوله: « هذا خطأ . . . » إلى هنا ساقط من (ت) و(ك)، وفي (أ): « خباب » بالخاء المعجمة بدل: « حباب ».

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٤٠ رقم١٢٤٢٩)، والبزار في "مسنده" (٣٤١٥/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٣٤٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٥١٣) من طريق زيد بن الحباب؛ قال: حدثني حسين بن واقد؛ حدثني معاذ بن حرملة الأزدي؛ قال: سمعت أنسًا يقول: قال رسول الله ﷺ: « لا تقومُ الساعة حتى يُمْطَرَ الناسُ مطرًا عامًّا، ولا تُنبِتُ الأرضُ شيئًا ».

(٥) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٢٥٨) من طريق محمود بن غيلان، والإسماعيلي في "معجمه" (٣/ ٧٨٦)، والطبراني في "الأوسط" (٤٨٣٥) من طريق عمار بن رجاء، كلاهما عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن عاصم والأعمش، عن أبي وائل، به. وزاد الترمذي مع عاصم والأعمش: حماد بن =

عن شُعبة[١] وحمَّاد بن سَلَمة، عن عاصم، عن أبي وائلٍ[٢]، عن حُذَيفة؛ قال: قال عمر: أيُّكم يحفَظُ ما قال رسولُ الله ﷺ في الفتنة؟ . . .، وذكر الحديثَ؟

قال أبو زرعة: «لا أعرفُه من حديث شُعبة»، وأنكَره[٣].

قلتُ: فهو خطأٌ؟

قال: ما[٤] أدري ما أقولُ لك فيه؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ أرى أنَّ أبا داود وَهِمَ فيه؛ ليس فيه شُعبة، ليس يَعرِفُ هذا الحديثَ شُعبةُ؛ إنما هو: حمَّاد بن سَلَمة فقط.

٢٧٢٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٥]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن سعيد المَقبُريِّ - أو غيره -، عن أبي هريرة،

= أبي سليمان. وأخرجه الإسماعيلي في الموضع السابق؛ من طريق عمار بن رجاء أيضًا، عن الطيالسي، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، به. ورواية حماد هذه أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٤٠٨).
ورواه البزار في "مسنده" (٢٨٩٣) من طريق موسى بن إسماعيل التَّبوذكي، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي وائل، عن حذيفة، به.

(١) في (ت) و(ك): «يحفظ عن شعبة»، وضُبب فيهما على قوله: «يحفظ».

(٢) هو: شقيق بن سلمة.

(٣) أي: أنكره من حديث شعبة عن عاصم، وإنما هو: حماد بن سلمة، عن عاصم، به. والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٥٨٦) من طريق شعبة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، به.

(٤) قوله: «ما» سقط من (ك).

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣١٣) رواية حماد فقال: «ورواه حماد بن سلمة، عن عبيدالله، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة =

عن النبيِّ ﷺ: « **سَبْعَةٌ في ظِلِّ العَرْشِ**[١] **يَوْمَ لا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ** »؟

قال أبي: والناسُ يقولون: عن عُبَيدالله[٢]، عن خُبَيب[*] بن عبدالرحمن، عن حَفْص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: لم يَضبِط حمَّاد، فأدخل فيه الشَّكَّ، وتخلَّص، والصَّحيحُ: عن خُبَيب[*]، عن حَفْص، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

٢٧٣٠ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن أبي حيَّان[٤]، عن الشَّعبي[٥]، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ؛ في أوَّل الآيات خُروجًا . . . ؟

قالا[٦]: يخالفون حمَّادً[٧] في هذا الحديث؛ يقولون: [أبو][٨]

= قوله ». كذا موقوفًا وبلاشك.

(١) في (ك): « العرض ».

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٦٠ و١٤٢٣ و٦٤٧٩ و٦٨٠٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٣١).

(*) في (أ) و(ش) و(ك): « حبيب » بالحاء المهملة، وفي (ف) بإهمال جميع الأحرف.

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٥٨٨) الاختلاف في هذا الحديث، ومن ذلك مخالفة حماد بن سلمة، فقال: « ورواه حماد بن سلمة، عن عبيدالله، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قوله، والصَّحيح قول حماد بن زيد ويحيى ومن تابعهما، عن عبيدالله »؛ يعني: عن عبيدالله، عن خبيب، عن حفصٍ، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

(٤) هو: يحيى بن سعيد بن حيَّان.

(٥) هو: عامر بن شَراحيل.

(٦) في (ت) و(ك): « مالا ».

(٧) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، وحُذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وقد تقدم على الصواب.

حيَّان[١]، عن أبي زرعة بن عمرو بن جَرير، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ، وهذا أشبهُ: عن أبي زرعة[٢] عن عبدالله، والوَهَمُ من حمَّاد.

٢٧٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو حَفْص الصَّيْرَفي[٣]؛ فقال: أَفَدتُّ عفَّانَ[٤]: حدَّثنا سُفيان[٥]، عن عاصم[٦]، عن زِرٍّ[٧]، عن عبدالله[٨]، في المَهْدي، فحدَّثه به يحيى بن سعيد، فقال: ليس كذا أريد، فلقَّنه فتلقَّنه، ثم قال: ما هكذا حدَّثنا سُفيان، ولكن لا بأس به؟

قال أبي: ما أخوفَني أن يكون أبو حَفْص غَلِطَ، ليس هذا كلامَ

(١) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٢/ ٢٠١ رقم٦٨٨١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٩٤١).

(٢) من قوله: « بن عمرو بن جرير... » إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.

(٣) هو: عمرو بن علي الفَلَّاس.

(٤) هو: ابن مسلم الباهلي الصَّفَّار.

(٥) يروي عمرو بن علي الفَلَّاس أبو حفص الصيرفي عن سفيان بن عيينة كما في "تهذيب الكمال" (٢٢/ ١٦٢)، ويروي عن سفيان الثوري بواسطة، وقد روى هذا الحديث عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن عاصم، عن زِرٍّ، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تقومُ الساعةُ حتى يملكَ الناسَ رجلٌ من أهل بيتي، يُواطئ اسمُه اسمي، واسمُ أبيه اسمَ أبي، فيملَؤها قسطًا وعدلاً ». أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٦٨٢٤).
وسفيانُ في هذه المسألة هو: الثوري، بدليل قول يحيى بن سعيد القطَّان: « ما هكذا حدثنا سفيان »، ويحيى بن سعيد هو راوية سفيان الثوريِّ، وقد أخرج روايتَه عنه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٧٧ رقم٣٥٧٣)، وأبو داود في "سننه" (٤٢٨٢)، والطبراني في "الكبير" (١٠٢١٨).

(٦) هو: ابن أبي النَّجود المعروف بابن بَهْدَلَة.

(٧) هو: ابن حُبَيش.

(٨) في (ك): « عبيدالله ». وعبدالله هذا هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

يحيى، لم يكن يحيى من الرجال الذي يقولُ[١]: لا بأسَ بمثل هذا، لا أدري من أين جاء به أبو حَفْص ؟!

٢٧٣٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاق الأزرق[٢]، عن العَوَّام بن حَوْشَب[٣]، عن القاسم بن عَوْف الشَّيْباني؛ قال: أتينا أبا ذَرّ بالرَّبَذَة[٤]؛ فقال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: « **إِنَّهُ يَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ؛ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ [يُذِلَّهُ]**[٥]، **خَلَعَ**[٦] **رِبْقَةَ**[٧] **الإِسْلَامِ مِنْ**

(١) كذا في جميع النسخ، عدا (ش)، ففيها: « من الرجال الذين يقول »، والجادَّة أن يقال: «من الرجال الذين يقولون»، وما أثبتناه يمكن تخريجه في العربية:
فـ«الَّذي» أصلها «الَّذين»، وحذفت نونها تخفيفًا؛ استطالة بالصِّلة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩] في أحد الأقوال، فالأصل: كالذين خاضوا، انظر: "المفصل" للزمخشري (ص١٧٩-١٨١ باب الموصولات)، و"سر صناعة الإعراب" لابن جني (٢/ ٥٣٧)، و"الدر المصون" (١/ ١٥٦-١٥٩)، و(٦/ ٨٣-٨٤).
وأما « يقول » فتخرج على أنَّ المراد: « يقولون » وحذفت نون الرفع بلا ناصب ولا جازم، ولا نون توكيد ولا نون وقاية، تخفيفًا، فصارت: « يقُولُوا»، ثم حذفت واو الجماعة، واجتزئ عنها بضمة اللام، والاجتزاء بالحركات عن حروف المد لغة هوازن وعُلْيا قيس، فانظر لحذف نون الرفع: التعليق على المسألة رقم (١٠١٥)، وانظر للاجتزاء: التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(٢) هو: إسحاق بن يوسف.

(٣) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٥٦٠) من طريق يزيد بن هارون عن العوام، به مختصرًا، وليس فيه موضع الشاهد.

(٤) في (ت): « بالربد »، وفي (ك): « بالدبد ». والرَّبَذَةُ: من قرى المدينة على ثلاثة أيام، قريبة من ذات عِرْقٍ على طريق الحجاز إذا رحلت من فَيْد تريد مكة، وبهذا الموضع قبرُ أبي ذَرٍّ الغفاري ﷺ. "معجم البلدان" (٣/ ٢٤).

(٥) في جميع النسخ: « يدخله »، والتصويب من مصادر التخريج الآتية.

(٦) قوله: « خلع » سقط من (ك).

(٧) في (ت) و(ك): «الله» بدل: «ربقة». =

عُنُقِهِ. . . »، فذكر الحديثَ ؟

قال أبي: هذا أخطأ فيه إسحاق؛ رواه غيرُ إسحاق[١]، عن[٢] العَوَّام، عن القاسم بن عَوْف، عن رجلٍ من عَنَزَة، عن أبي ذَرّ؛ وهو الصَّحيحُ.

٢٧٣٣ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه سَهْل بن تمَّام[٤]، عن عِمران[٥]، عن قتادة، عن عبدالله بن الحارث، عن أُمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَهْدي[٦]؟

قال أبي: أسقَطَ[٧] مِنَ الإسناد رجلاً؛ رواه[٨] عفَّان[٩]، عن

= والرِّبْقَةُ في الأصل: عُرْوةٌ في حَبْلٍ تُجعل في عُنُق البهيمة أو يَدِها تُمْسِكها، فاسْتعارها للإسلام؛ يعني: ما يَشُدُّ به المُسلمُ نفْسَهُ من عُرَى الإسلام؛ أي: حُدُوده وأحكامه وأوامِره ونواهِيه. "النهاية" (٢/ ١٩٠).

(١) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ١٦٥ رقم ٢١٤٦٠)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٢٠)، والبيهقي في "الشعب" (٦٩٨٩) و"الاعتقاد" ص(٣٠٥) من طريق يزيد بن هارون، عن العوام، به.
وقرن أحمد في رواية محمد بن يزيد بيزيد بن هارون.

(٢) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٢٧٤٠).

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٩٥ رقم ٦٥٦) عن أحمد بن موسى الشامي البصري، عن سهل بن تمام، عن عمران القطان، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن عبدالله بن الحارث، عن أم سلمة، به.

(٥) هو: ابن داوَر القطَّان.

(٦) سيأتي لفظه في المسألة الآتية برقم (٢٧٤٠).

(٧) يعني: سهل بن تمام.

(٨) في (ف): « ورواه ».

(٩) هو: ابن مسلم الباهلي الصَّفَّار. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٢١٢)، وابن شبَّة في "تاريخ المدينة" (١/ ٣٠٩)، والطبراني في "الكبير" =

عِمرانَ، عن قتادة، عن أبي الخليل[١]، عن عبدالله بن الحارث، عن أم سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ[٢].

٢٧٣٤ - أخبرنا[٣] أبو محمَّد عبدالرحمن بن أبي حاتِم[٤]؛ قال: [حدثنا أبي؛ قال][٥]: حدثنا عمرو بن عَوْن[٦]؛ قال: أخبرنا خالد[٧]، عن العلاء بن المسيَّب، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي عُبَيدة[٨]، عن أبي

= (٢٣/ ٣٨٩ رقم ٩٣٠) و"الأوسط" (٩٤٥٩).

ورواه أبو داود في "سننه" (٤٢٨٨) من طريق عمر بن عاصم الكلابي، عن عمران القطان، به.

(١) هو: صالح بن أبي مريم.

(٢) عرض الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٢/ أ) الاختلاف في هذا الحديث، ولم يرجِّح.

(٣) انظر ما تقدم في المسألة رقم (١٨٠١)، وما سيأتي في المسألة رقم (٢٧٩٧).

(٤) قوله: « عبدالرحمن بن أبي حاتم » ليس في (ف).

(٥) مابين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابُدَّ منه؛ فإن القائل: « حدَّثنا عمرو بن عون » هو أبو حاتم وليس ابنَهُ أبا محمد، ويَدُلُّ على ذلك أمور:

الأول: أنَّ عمرو بن عون توفِّي سنة (٢٢٥ هـ)، وذلك قبل ولادة ابن أبي حاتم سنة (٢٤٠ هـ) أو (٢٤١ هـ)؛ وكان عمرو بن عون من شيوخ أبي حاتم.

الثاني: أن ابن أبي حاتم يروي عن عمرو بن عون بواسطة أبيه كما في المسألة رقم (١١٢٣) و(٢٥٦٦).

الثالث: ظاهر السياق: أنَّ الكلام لأبي حاتم؛ ففي آخر المسألة السابقة: « قال أبي: أسقط من الإسناد رجلاً... الخ»، وفي آخر هذه المسألة: « قال أبي: رأى أبو زرعة هذا الحديث في كتابي...»، وإنما رآه مِنْ رواية أبي حاتم، وهذا يشهد لما قلناه، والله أعلم.

(٦) في (ش) و(ك): « عوف ». وروايته تقدم تخريجها في المسألة رقم (١٨٠١).

(٧) هو: ابن عبدالله الواسطي.

(٨) هو: ابن عبدالله بن مسعود.

موسى، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَمَّا وَقَعَ النَّقْصُ في بَنِي إِسْرَائِيلَ...** ».

قال أبي: رأى أبو زرعة هذا الحديثَ في كتابي؛ قال: لم أسمع هذا قطُّ! وبقي[١]، ثم رآني[٢] بعد أيام، فقال: ألقَيتُه على محمَّد بن مسلم[٣]، فقال: هذا حدَّثنا به عمرو بن مَيْمون[٤].

٢٧٣٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه خالد بن خِداش، عن أبي[٥] عَوْن بن[٦] أبي رُكبة - وقال خالد مرَّة: عَوْن بن أبي رُكبة -، عن غَيْلان بن جَرير، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **السُّلْطَانُ ظِلُّ اللهِ في الأَرْضِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وابن أبي رُكبة مجهولٌ[٧].

---

(١) أي: وبقي ساكتًا. انظر التعليق على المسألة رقم (١٩٠٢).
(٢) يشبه أن تكون في النسخ: « رأى ». (٣) يعني: ابن وارة.
(٤) كذا! والذي يغلب على الظن أنه متصحِّف عن « عمرو بن عون »، ولم نجد في هذه الطبقة من اسمه: « عمرو بن ميمون »، والحديث معروف من رواية عمرو بن عون، عن خالد كما تقدم.
(٥) ضبَّب ناسخ (ف) على قوله: « أبي ».
(٦) في (أ) و(ش): « عن » بدل: « بن ».
(٧) في ترجمة أبي عون بن أبي ركبة من "الجرح والتعديل" (٩/ ٤١٤ رقم٢٠٢١) قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عنه؟ فقال: هو مجهول، والحديث الذي رواه منكر ». وللحديث طرق أخرى عن أنس انظرها في "الضعفاء" للعقيلي (٣/ ٣٥٤)، و"غريب الحديث" للخطابي (١/ ٧٠٧)، و"فضيلة العادلين" لأبي نعيم (٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٦٢)، و"الشعب" (٦٩٩٠)، و"المقاصد الحسنة" للسخاوي (رقم ٢٠٧)، و"السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٧٤٥ و١٦٦١).

٢٧٣٦ - وسمعتُ أبي وسُئِلَ[(١)] عن حديثِ قتادة، عن أبي نَضْرَةَ[(٢)]، عن قَيْس بن عُبَادٍ؛ قال: قلت لعمَّار بن ياسر: أرأيتُم قتالكم، أَرَأْيٌ رأيتموه؛ فإنَّ الرأيَ يُخطِئ ويُصيب، أو عَهْدٌ عَهِدَهُ إليكم النبيُّ ﷺ؟ . . . ، وفي آخر الحديث قال - وأحسَبُه -: حدَّثني حُذَيفة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **في أُمَّتي اثْنا عَشَرَ مُنافِقًا** »؟

فقال: هذا يقولُهُ قَيْس بن عُبَادٍ، عن حُذَيفة، وليس كلُّ إنسانٍ يقوله[(٣)].

٢٧٣٧ - وسألتُ[(٤)] **أبي** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن زيد، عن

---

(١) في (أ) و(ت) و(ش): « سئل » بلا واو.

(٢) هو: المنذر بن مالك.

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٩٠ رقم٢٣٣١٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٧٩) من طريق أسود بن عامر، عن شعبة بن الحجَّاج، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن قيس؛ قال: قلت لعمار: أرأيتُم صنيعكم هذا الذي صنعتُم في أمر عليٍّ، أرأيًا رأيتموه، أو شيئًا عهده إليكم رسولُ الله ﷺ؟ فقال: ما عهد إلينا رسولُ الله ﷺ شيئًا لم يعهده إلى الناس كافَّةً، ولكن حذيفة أخبرني عن النبيِّ ﷺ قال: قال النبيُّ ﷺ: « في أصحابي اثنا عشر منافقًا، فيهم ثمانيةٌ لا يدخلونَ الجنَّة حتى يَلِجَ الجملُ في سَمِّ الخِياط، ثمانيةٌ منهم تكفيكَهم الدُّبَيْلة »، وأربعةٌ لم أحفَظْ ما قال شعبة فيهم.

وهذا يدلُّ على أن الراوي عن حذيفة هو عمار بن ياسر، وليس قيس بن عباد. وقد أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٣١٩-٣٢٠ رقم١٨٨٨٥)، ومسلم أيضًا من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، وفيه قال شعبة: وأحسَبه قال: حدثني حذيفة. وهذا إنما يفيد شكَّ شعبة في أن عمارًا قال ذلك.

(٤) تقدَّمت هذه المسألة بتمامها برقم (٢٢٦٦)، وانظر المسألة الآتية برقم (٢٧٦٧).

يُونُسَ[١]، وأيُّوبَ[٢]، عن محمَّد[٣]، عن أبي هريرة؛ قال: إنَّ الملائكةَ تَلْعَنُ أحدَكُم إذا[٤] أشار إلى أخيه بحَديدَة ؟

قال أبي: قد رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن أيُّوبَ ويونسَ، عن محمد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟ موقوفٌ أو مُسْنَدٌ ؟

قال: المسندُ أَصَحُّ.

٢٧٣٨ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه مُعتَمِر[٦]، عن لَيْث[٧]، عن سعيد بن عامر، عن عبدالله بن عمرو بن العاص؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ في أُمَّتِي نَيِّفَ[٨] وَسَبْعِينَ دَاعِيًا إِلَى النَّارِ، وَلَوْ[٩] شِئْتُ لَأَنْبَأْتُكُمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ** » ؟

قال أبي: يَرْوون هذا الحديثَ عن ابن عمر[١٠]، وسعيدٌ

---

(١) هو: ابن عبيد.
(٢) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.
(٣) هو: ابن سيرين.
(٤) في (ت): « إذ ».
(٥) انظر المسألة المتقدِّمة برقم (٢٢٦٢).
(٦) هو: ابن سليمان. وروايته أخرجها الهروي في "ذم الكلام" (٦٣٤).
(٧) هو: ابن أبي سُليم.
(٨) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب من « نيِّف » جريًا على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وقد جاء على الجادَّة بالألف « نيِّفًا » في مصادر التخريج.
(٩) في (ت) و(ك): « لو » بلا واو قبلها.
(١٠) في (أ) و(ش): « أبي عمر ». وتقدم تخريج الحديث مطولاً من روايته في المسألة رقم (٢٢٦٢).

لا يُعرَفُ[١].

٢٧٣٨/أ - وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدَة، عن حمَّاد بن زيد[٣]، عن ثابت[٤]؛ قال: كتَبَ إِلَيَّ سعيدُ بنُ أبي بُرْدَة [حديثًا][٥] يَرُدُّهُ إلى جَدِّه[٦]؛ أنه قال: لم يبقَ من الدنيا إلا فتنةً منتظَرَةً، أو كَلاًّ[٧] مُحزِنً[٨]؟

---

(١) وكذا قال عنه أيضًا في "الجرح والتعديل" (٤/٤٨ رقم٢٠٧).

(٢) هذه المسألة بتمامها ليست في (ت) و(ك).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "ذم الدنيا" (ص٨١) من طريق حماد بن زيد، عن ثابت؛ قال: كتب إِليَّ سعيد بن أبي بُرْدَة: قال أبو موسى: إنه لم يَبْقَ من الدنيا إلا فتنةٌ منتظَرة، وكَلٌّ محزن.

(٤) هو: ابن أسلم البُناني.

(٥) تقرأ في النسخ: «حدثنا» بالمثلثة، بعدها نون، لكن لم تنقط النون، والصواب: «حديثًا» بالمثناة التحتيَّة بعدها مثلثة، فلعلَّ ما في النسخ سهو من النُّسَّاخ، والله أعلم.

(٦) جَدُّه: هو أبو موسى الأشعري ﵁.

(٧) كذا، وسيأتي الكلام عليه، والكَلُّ: هو الثِّقَلُ من كُلِّ ما يُتَكَلَّف. "النهاية" (٤/١٩٨).

(٨) قوله: « لم يُبْقَ من الدنيا إلا فتنةً منتَظَرةً، أو كَلاً مُحْزِنً»؛ كذا بَنَيْنا الفعل «يُبْقَ» لما لم يُسَمَّ فاعله، وضبطنا الكلمات بعد «إلا» بالنصب؛ لثبوت الألف في «كَلاًّ»، والجادَّةُ بناءُ الفعل لما سمِّي فاعله ورَفْعُ ما بعد «إلا» على الفاعلية كما سبق نقله عن المطبوع من "ذم الدنيا" لابن أبي الدنيا، لكنْ يخرَّج ما في النسخ على إنابة الجار والمجرور «من الدنيا» مناب الفعل مع وجود المفعول به منصوبًا، وهو قوله: «فتنةً منتظرةً...»، وهذا جائز على قول الكوفيين ومن وافقهم من النحاة. وعلى ذلك يخرَّج ما ورد في بقية مصادر التخريج، ففيها أنَّ أبا موسى قال: « ما يُنْتَظَرُ من الدنيا إلا كَلاًّ مُحزنًا، أو فتنةً تُنتظَرُ ». وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٥٢).
وقوله: « مُحْزِنً» كذا ورد بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب تمشِّيًا مع لغة ربيعة، وقد تقدم تعليقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: سعيدُ بنُ أبي بُرْدَة لم يَسْمَعْ من جَدِّه[(١)]، وغيرُهُ يرويه يقول: عن أبيه، عن جَدِّه[(٢)].

٢٧٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن زيد[(٣)]، عن مُجالد[(٤)]، عن قَيْس بن أبي حازم[(٥)]، عن الصُّنابِحي؛ قال: قال

---

(١) وكذا قال في "المراسيل" (ص٧٦ رقم٢٦٩).

(٢) أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٥)، ووكيع في "الزهد" (٦٦)، كلاهما عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، به.
ومن طريق ابن المبارك أخرجه هناد في "الزهد" (٥٠٥)، ومن طريق هناد أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٢٦٠).

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٥١ رقم١٩٠٨٧)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٧٨ رقم٧٤١٤). وعند أحمد: «الصنابحي، وربما قال: الصنابح».
ورواه أحمد (٤/ ٣٥١ رقم٨٦-١٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٤٥٢) من طريق عباد بن عباد، عن مجالد بن سعيد، به.
ورواه الحميدي في "مسنده" (٧٩٨)، والبخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٣٠٠/ الصميعي)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٩ و٣٥١ رقم١٩٠٦٩ و١٩٠٨٣-١٩٠٨٤)، وابن ماجه في "سننه" (٣٩٤٤)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٢٢٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٤٠ و٢٥٤١) وفي "السنة" (٧٣٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٤٤٦ و٦٤٤٧)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٧٩ و٨٠ رقم ٧٤١٥ و٧٤١٦) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، به.
واختُلف على إسماعيل في صحابي الحديث فقيل: «الصنابحي» وقيل: «الصنابح»، قال البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٣٠٠): «والصَّحيح: الصنابح».
وكذا قال في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٢٧).
وانظر "العلل الكبير" للترمذي (١ و١٧٢)، و"الإصابة" (٥/ ١٥٨-١٥٩).

(٤) هو: ابن سعيد. وفي (ف): «مخالد».

(٥) في (ك): «حاتم».

رسولُ الله ﷺ: « **أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، وإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ؛ فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ** » ؟

قال أبي: إنما هو: عن الصُّنابِح[(١)] بن الأَعْسَر[(٢)]، وله صُحبة، والصُّنابحيُّ ليست له صُحبة[(٣)].

٢٧٤٠ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه عبدالصَّمد بن عبدالوارث[(٥)]، عن هشام[(٦)]، عن قتادة، عن صالح أبي الخَليل، عن

(١) في (ف): « الصنابحي ».
(٢) في (ت) و(ك) يشبه أن تكون: « الأعس ».
(٣) وقال المصنف في "المراسيل" (ص١٢٢ رقم٤٣٩): « سمعتُ أبي يقول: الصُّنابحي هم ثلاثة: الذي يروي عنه عطاء بن يسار، فهو: عبدالله الصُّنابحي، لم تصحَّ صحبتُه. والذي روى عنه أبو الخير، فهو: عبدالرحمن بن عسيلة الصُّنابحي، يروي عن أبي بكر الصديق، وعن بلال، ويقول: قدمتُ المدينة وقد قُبض النبي ﷺ قَبلي بخمس ليالٍ، ليست له صُحبة. والصُّنابح بن الأعسر له صحبة، روى عنه قيس بن أبي حازم، ومن قال في هذا: الصُّنابحي، فقد وهم ».
وروى برقم (٤٣٧) عن ابن معين قوله: « الصُّنابحي: عبدالرحمن بن عسيلة، قدم بعد وفاة النبي ﷺ، ليست له صُحبة »، ونقل برقم (٤٣٨) عن أبي زرعة قوله: «الصُّنابحي الذي له صحبة هو: الصُّنابح بن الأعسر الأحمَسي، والذي ليست له صحبة هو: الصُّنابحي، واسمه: عبدالرحمن بن عسيلة، قدم على النبيِّ ﷺ، فلم يلحَقْه، توفي النبي ﷺ وهو بالجُحْفَة ».
(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٧٣٣).
(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٣١٦ رقم٢٦٦٨٩).
ورواه أحمد في الموضع السابق من طريق حرمي بن عمارة، وإسحاق في "مسنده" (١٩٥٤) من طريق وَهْب بن جرير بن حازم، وأبو داود في "سننه" (٤٢٨٦) من طريق معاذ بن هشام، ثلاثتهم عن هشام، به.
(٦) هو: ابن أبي عبدالله الدَّسْتوائي.

صاحبٍ له، عن أُمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ قال: « يَكُونُ اخْتِلَافٌ عِنْدَ مَوْتِ خَلِيفَةٍ، فَيَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، فَيَأْتِيهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَيُخْرِجُونَهُ وهُوَ كَارِهٌ، فَيُبَايِعُونَهُ بَيْنَ الرُّكْنِ والمَقَامِ، ويُبْعَثُ إِلَيْهِمْ بَعْثُ الشَّامِ، فَيُخْسَفُ بِهِمْ بِالبَيْدَاءِ » .

فقلتُ لأبي: مَنْ صاحبُهُ هذا ؟

قال: عبدالله بن الحارث .

٢٧٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حَبَّان[(١)] بن هلال[(٢)]؛ قال: حدَّثنا سُلَيمان بن كَثير، عن داود بن أبي هند، عن عُمارَة بن عُبَيد - شيخ من خَثْعَم كبير[(٣)] - قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يُذاكرنا[(٤)] خمسَ فتن، أَعلَمُ أربعةً[(٥)]، قد مَضَتْ، والخامسةُ هي فيكم يا أهل الشَّام - وذاكَ عند هزيمة عبدالرحمن بن محمَّد بن الأَشْعَث -،

---

(١) في (ش): « حيان ».

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٩٥) تعليقًا، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٤٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٨٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٢٣٦).
قال ابن عدي: « وهذا يرويه عن داود سليمانُ بن كثير، ولا أعلم يرويه غيره ».

(٣) في (ش): « كثير ».

(٤) لم تنقط في (ش) وفي بقية النسخ: « تذاكرنا ». وفي مصادر التخريج السابقة: « يذكُرُ ».

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « أربعًا »؛ لأن المعدود مؤنَّث، وهو «الفتن»، لكن تأنيث العدد هنا صوابٌ أيضًا؛ لعدم ذكر المعدود، وقد تقدم تفصيل ذلك في تعليقنا على المسألة رقم (٧١٣).

فإن[1] أَدْرَكْتَ الخامسةَ، واستطعْتَ أن تقعُدَ في بيتك فافعَلْ، وإن استطعْتَ أن تبتغيَ نفقًا في الأرض فتدخُلَ فيه، فافعَلْ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُمارَة، عن رجلٍ لم يُسَمَّ، عن النبيِّ ﷺ[2].

٢٧٤٢ - وسمعتُ أبي يقولُ في حديثٍ حدَّثه محمَّد بن أبي

---

(١) في (ت) و(ك): « قال » بدل: « فإن ».

(٢) معنى هذا: أن عمارة ليست له صحبة، وهذا يخالف ما في "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٦٦ رقم٢٠٢٠)، حيث ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: « عمارة بن عبيد له صُحبة »، فلعلَّ أبا حاتم رجع عن قوله بصحبته، وهو الصواب . ولم يطَّلع الحافظ ابن حجر على كلام أبي حاتم في "العلل" فذهب يتعقَّبه في "الإصابة" (٧/ ٧٠-٧١)، و"تعجيل المنفعة" (٢/ ٦٢٠-٦٢١ رقم١٥٥١) في قوله: « له صحبة »، ورجَّح ابن حجر ما رواه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٧٣ رقم٢٠٦٩٦) وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٢٣٧) من طريق حماد بن سلمة، عن داود بن أبي هند، عن رجل من أهل الشام يقال له: عمار؛ قال: أَدْرَبْنا - أي: دخلنا الدَّرْب، وكل مدخل إلى الروم دَرْبٌ - عامًا، ثم قَفَلْنا، وفينا شيخٌ من خَثْعَم، فذكر الحديثَ من رواية ذلك الشيخ الذي لم يُسَمَّ.
قال ابن حجر في "الإصابة": « والمحفوظُ في هذا ما أخرجه أحمد ». وقال أيضًا: « والحاصلُ أن داود بن أبي هند تفرَّد بهذا الحديث، فاختُلف عليه في اسم شيخه، هو صحابيٌّ هذا الحديث؟ أو الصَّحابيُّ شيخ من خَثْعَم؟ فالأول لم يترجَّح عندي فيه شيء، والثاني: الراجح أن شيخ داود تابعي، والصحابيُّ خثعمي لم يُسَمَّ، والله أعلم ».
وقال في "تعجيل المنفعة": « والذي في "المسند" أصوبُ »، ثم ذكر قول أبي حاتم: « له صحبة »، ثم قال: « وهذا مقلوبٌ مخالفٌ لجميع ما تقدَّم، والصحبة إنما هي للخثعمي الذي لم يُسَمَّ، وعمارةُ هو الراوي عن الصحابي، لا الصحابي ». اهـ.

صَفْوان[(١)]، عن عبدالرحمن بن مَهْدي[(٢)]، عن محمَّد بن أبي الوَضَّاح؛ قال: حدَّثني ثابتٌ أبو سعيد - لقيتُه بالرَّيِّ - عن يحيى بن يَعْمَر: أنَّ عليًّا قام خطيبًا، فحَمِدَ الله، وأثنىٰ عليه، ثم قال: أيُّها[(٣)] الناس، إنما هَلَكَ من كان قبلكم بركوبهِمُ المَعاصي، ولم يَنهاهُم[(*)] الرَّبَّانِيُّون والأَحْبار، فلمَّا تَمادَوا في المَعاصي، ولم يَنهاهُم[(*)] الربانيُّون والأَحْبار؛ أنزلَ الله بهم العُقوبات، فَمُرُوا بالمعروف، وانْهَوا عن المُنكر قبل أن ينزلَ بكم ما نَزَل[(٤)] بهم، إنَّ هذا الأمر يَتَنَزَّل من السماء إلى الأرض كقَطْر المَطَر إلى كُلِّ نفسٍ بما قدَّر الله لها من زيادةٍ أو نقصان. . . ، وذكر الحديثَ.

قال أبي: أَحسَبُ ابنَ أبي صَفْوان أخطأ في قوله: « ثابت أبو سعيد[(٥)] »؛ أراد أن يقول: « ثابت أبو حمزة الثُّمالي »؛ لأنَّ ابن أبي الوَضَّاح يُكْنىٰ: أبا سعيد.

---

(١) في (ت) و(ك): « محمد بن صفوان ».

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٦٤) تعليقًا.
وقال ابن أبي حاتم في "التفسير" (٣/ ١٥/ب) ذكر يونس بن حبيب، ثنا أبو داود، ورواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٢/ ٥٠١-٥٠٢) من طريق يحيى بن حسان كلاهما (أبو داود ويحيى) عن محمد بن مسلم بن أبي وضَّاح، به.

(٣) في (ش): « يا أيها ».

(*) كذا في جميع النسخ بإثبات الألف، وهو مضارع معتل الآخر مجزوم، فالقياس في مثله: «لم يَنْهَهُمْ» بحذف حرف العلة من آخره. وما في النسخ لغةٌ لبعض العرب تخرَّج على تخريجين، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٤) في (ك): « فأنزل ».

(٥) في (أ) و(ش): « ابن سعيد ».

٢٧٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ[(١)] رواه نائلُ بنُ نَجِيح، عن شَريك[(٢)]، عن أبي حَصِين[(٣)]، عن أبي خالد الوالِبي[(٤)]، عن مُعاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ المُسلِمِينَ شَيْئًا، فَاحْتَجَبَ عَنْ ذَوِي الضَّعفَةِ والحَاجَةِ؛ احْتَجَبَ اللهُ عَنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٧٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسين بن سَلَمة بن أبي كَبْشَة؛ قال: حدَّثني شَيخٌ من بني[(٥)] سُلَيم[(٦)] يُكْنى: أبا جعفر السُّلَيْمي[(٧)]؛ قال: حدَّثتني عمَّتي مَرْجانة ابْنَتُ[(٨)] المُشَاش؛ قالت[(٩)]: سمعتُ أبي، مُشَاشً[(١٠)]، يُحدِّث عن أنس بن مالك، قال: قال

(١) من قوله: « ابن أبي الوضاح يكنى... » إلى هنا مكرر في (ك).
(٢) هو: ابن عبدالله، النَّخَعي القاضي، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٣٨ رقم ٢٢٠٧٦) من طريق حسين بن محمد، والبغوي في "الجعديات" (٢٣٠٩) عن علي بن الجعد، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ١٥٢ رقم ٣١٦) من طريق حنيفة بن مرزوق، ثلاثتهم عن شريك، به.
(٣) هو: عثمان بن عاصم.
(٤) في (ك): « الواليي ».
وأبو خالد هذا مشهور بكُنيته ومختلَف في اسمه، فقيل: هُرْمُز، وقيل: هَرِم.
(٥) قوله: « بني » سقط من (ك).
(٦) في (ت) و(ك): « سلميمة ».
(٧) في (ك): « السلمي ».
(٨) في (ك): « ابنة »، وهو الجادَّة، وما في النسخ صحيح أيضًا، ويوجَّه على لغة لبعض العرب، وبها نزلت بعض آيات القرآن. وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٦).
(٩) في (ش) يشبه أن تكون: « قال ».
(١٠) كذا في جميع النسخ، وهو علم مصروف، حذفت منه ألف التنوين على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

رسولُ الله ﷺ: « **إِذَا حُرِّفَتِ الأَرْضُ رِكَابًا**[١]، **وبُنِيَتِ المَسَاجِدُ عَلَى أَبْوَابِ الدُّورِ؛ فَقَد**[٢] **اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ** »، وقال: « **تِلْكَ**[٣] **مَسَاجِدُ الكَسَلِ والحَمِيَّةِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٧٤٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحَكَمُ بنُ موسى[٤]، عن الهيثَم بن حُمَيد، عن حَفْص[٥]، عن مَكْحول، عن أنس؛ قال: يارسولَ الله، متى[٦] يُترَكُ الأمرُ بالمعروف والنَّهيُ عن المُنكر؟ فقال: « **إِذَا كَانَ العِلْمُ في رِذَالِكُمْ** »...، فذكر الحديثَ؟

---

(١) في (أ) و(ف): « حرقت الأرض ركابا »، وفي (ش) و(ت): « حرفت ... »، ولم تنقط الفاء في (ك)، فلعلَّ وجه العبارة هكذا: « إذا جُرِّفَت الأرضُ رَكايا » كنايةً عن حفر الرَّكايا وهي: الآبار، والركون إلى الزَّرع. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ف): « فقال ».

(٣) قوله: « تلك » سقط من (أ) و(ش).

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (٣٣٥٠)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٩٤)، والبيهقي في "الشعب" (٧١٤٩)، وابن عبدالبر في "جامع بيان العلم وفضله" (١٠٤٩).
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٤٠١٥)، وابن عبدالبر في "الجامع" (١٠٥٠) من طريق زيد بن يحيى بن عبيد، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٨٥)، والبيهقي في "الشعب" (٧١٥٠)، وابن عبدالبر في "الجامع" (١٠٤٨) من طريق محمد بن عائذ، كلاهما عن الهيثم بن حميد، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ١٨٧ رقم ١٢٩٤٣) من طريق زيد بن يحيى بن عبيد، عن حفص بن غيلان، به. كذا بإسقاط الهيثم بن حميد.

(٥) هو: ابن غَيْلان، أبو مُعَيْد.

(٦) في (ك): « قال متى ».

قال أبي: حدَّثني العبَّاسُ بنُ الوليد بن مَزْيَد بعلَّة هذا الحديث، وخلافِه في الإسناد.

قال أبي: حدَّثني العباسُ بن الوليد؛ قال: حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا أبو مُطيع معاوية بن يحيى، عن زيد بن واقِد، عن مَكْحُول، عن كَثير بن مُرَّة، عن رجلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ؛ قيل: يارسول الله، متى يُترَكُ الأمرُ بالمعروف، والنَّهيُ عن المنكر ؟

قال أبي: فكأنَّ هذا أشبهُ من ذاك .

فقلتُ[1] **لأبي**: من[2] حَفْصٌ هذا ؟

قال: حَفْصٌ أبو مُعَيْدٍ[3] .

٢٧٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيدُ بنُ مَسْلَمة، عن إسماعيل بن أُميَّة[4]، عن سعيد المَقبُري، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ

---

(١) في (أ) و(ف) و(ش): « قلت ».
(٢) قوله: « من » ليس في (ف)، وموضعه علامة لحق، ولم يظهر شيء في الحاشية.
(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « أبو معبد ».
(٤) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٨٣) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن إسماعيل، به.
والحديث رواه معمر في "جامعه" (٢٠٧٧٧) عن إسماعيل بن أمية، عن رجل - قال معمر: أراه سعيد - عن أبي هريرة، به.
ومن طريق معمر رواه نعيم بن حماد في "الفتن" (١٩٨١). وليس عنده: « قال معمر: أراه سعيد ».
وقوله: « ويل للعرب من شر قد اقترب » رواه أحمد (٢/ ٤٤١ رقم ٩٦٩١)، وأبو داود في "سننه" (٤٢٤٩). =

قال: « وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، يُوشِكُ العَرَبُ أَنْ تُصْبِحَ[١] في شَرٍّ بَيْنَ شَرَّيْنِ: إِنْ عَصَوْا قُتِلُوا، وإِنْ أَطَاعُوا دَخَلُوا النَّارَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٢].

٢٧٤٧ - وسألتُ أبا زرعة[٣] عن حديثٍ اختُلِفَ فيه عن محمَّد ابن إسحاق: فيروي محمَّد بن سَلَمة، عن محمَّد بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المَقبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: « لَيَهْبِطَنَّ عِيسَى بنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَادِلاً، وإِمَامًا مُقْسِطًا، ولَيَسْلُكَنَّ فَجَّ[٤] الرَّوْحَاءِ[٥] حَاجًّا أَوْ مُعتَمِرًا، ولَيُسَلِّمَنَّ عَلَيَّ فَلَأَرُدَّنَّ عَلَيْهِ ».

= والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٢٩٩) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

(١) في (ت) و(ك): « يصبح ».

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٢٠٥٩): « يرويه إسماعيل بن أمية عنه، واختُلف عنه، فرواه [محمد بن] مصعب بن صدقة القرقساني، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به.
وخالفه جعفر بن الحارث أبو الأشهب، رواه عن إسماعيل بن أمية، عن المقبري، عن أبي هريرة موقوفًا، وهو أشبه بالصَّواب ».
وما بين معقوفين زيادة من محقق "العلل".

(٣) في (أ): « أبي زرعة ».

(٤) في (ك): « مج ».

(٥) هو: موضعٌ بين مكة والمدينة، كان طريقَ رسول الله ﷺ إلى بدرٍ وإلى مكة عام الفتح، وعام الحجِّ. "معجم البلدان" (٤/ ٢٣٦).

وروى[(١)] يونس بن بُكَير، عن محمَّد بن إسحاق[(٢)]، عن سعيد المَقبُري، عن عطاء مولى أم صُبَيَّة[(٣)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ. . .؟

قال أبو زرعة: قد اختُلِفَ فيه عن محمَّد بن سَلَمة في هذا الحديث.

حدَّثنا أحمدُ بنُ أبي شُعَيب[(٤)]، فقال فيه: عن محمَّد بن سَلَمة[(٥)]، عن ابن إسحاق، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: وحدَّثنا أبو[(٦)] الأَصْبَغ[(٧)] عبدالعزيز بن يحيى الحَرَّاني، عن محمَّد بن سَلَمة، عن ابن إسحاق، عن سعيد، عن عطاء مولى أم صُبَيَّة[(٨)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛

---

(١) في (ف): « ورواه ».

(٢) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٩٥) من طريق يعلى بن عبيد، عن محمد بن إسحاق، به.
ووقع في "المطبوع": « عطاء مولى أم حبيبة ». قال محقق "إتحاف المهرة" (١٥/ ٤١٣): « وهو خطأ، والصواب: « عطاء مولى أم صبَّية » كما في مخطوطة المستدرك ٢/ ٢٧٥/ب » اهـ. وانظر "الموضح" للخطيب (١/ ٣٤٣).

(٣) في (ك): « ضبية ».

(٤) في (ت): « أبي شعبة ». وأحمد هذا هو: ابن عبدالله بن أبي شعيب.
وقد تابعه ابنه الحسن فيما أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٧/ ٤٩٣).

(٥) من قوله: « في هذا الحديث. . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٦) قوله: « أبو » سقط من (ف).

(٧) المثبت من (ت)، وفي بقية النسخ: « الأصبع ». وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (١٨/ ٢١٥).

(٨) في (ك): « ضبية »، ويشبه أن تكون هكذا في (ف).

وهذا أصحُّ(١).

٢٧٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه(٢) سُلَيمان بن عبدالرحمن ابن شُرَحْبيل(٣)، عن إسماعيل بن عيَّاش؛ قال: حدَّثني عبدالرحمن بن البَيْلَماني، عن عبدالله بن فَرُّوخ، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال(٤): « **تَكُونُ فِتْنَةٌ القَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عبدالله بن فَرُّوخ(٥)، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (١٥٥) من طريق الليث، عن سعيد بن أبي سعيد، عن عطاء بن ميناء مولى ابن أبي ذباب، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.
وأصل الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢٢٢٢ و٢٤٧٦ و٣٤٤٨)، ومسلم (١٥٥) من طريق سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.
وانظر "العلل" للدارقطني (١٧٠٩).

(٢) في (ك): « روا ». وفي هامش النسخة (أ) كتب بخط مغاير يبدو أنه خط محمد بن العطار ما نصه: « عبدالرحمن بن البَيْلَماني».

(٣) هو: سليمان ابن ابنة شرحبيل، كما سبق بيانه في المسألة رقم (١١٨٦).

(٤) قوله: « قال » سقط من (ت) و(ف) و(ك).

(٥) روايته أخرجها الهروي في "ذم الكلام وأهله" (١/ ٤٢٥-٤٢٦ رقم١١٥) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن خالد بن أبي عمران، عن عبدالرحمن البَيْلماني، عن عبدالله بن فروخ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: « ستكون فتنة صمَّاء عمياء، مَنْ أشْرفَ لها استَشْرَفَت له، اللسانُ فيها كوَقْع السَّيف ».
ورواه أبو داود في "سننه" (٤٢٦٤)، والطبراني في "الأوسط" (٨٧١٧)، وابن بطة في "الإبانة" (٢/ ٥٩٨-٥٩٩ رقم٧٦٨/ كتاب الإيمان) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، به.
ووقع عند أبي داود وابن بطة: « عبدالرحمن بن هُرْمُز »، وعند الطبراني: « عبدالرحمن بن فروخ » بدل: « عبدالله بن فروخ ».

قلتُ لأبي: فإسماعيلُ بنُ عيَّاش سَمِعَ من عبدالرحمن بن البَيلَماني ؟

قال: ما أدري ما هذا ! إنَّ عبدالرحمن بن البَيلَماني يحدِّث عنه حَبيب بن أبي ثابت، ويحدِّث عنه يحيى بن أبي كثير، وسِماك بن الفَضْل.

قلتُ: من أين هو ؟

قال: قد اشتبه علينا! يحدِّث عنه أهلُ المدينة: ربيعة الرَّأْي، وابنُ المُنكَدِر، ويحدِّث عنه محمَّد ابنُه[1]، ويحدِّث عنه من أهل الكوفة: حَبيبُ بنُ أبي ثابت، ومن أهل اليَمامة: يحيى بن أبي كثير، ويحدِّث عنه من أهل اليمن: سِماكُ بنُ الفَضْل، وقد اشتبه علينا: مَنْ أَدْرَكَ؟ ومن أَيِّ بلدٍ هو؟ وقد رأيتُ في حديثٍ: «ابن البَيْلَماني مولى عمر»[2].

٢٧٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو سُمَيْرٍ حَكيمُ بنُ خِذام[3]،

---

(١) يعني: محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني .

(٢) انظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢١٦ رقم ١٠١٨)، ويقال له أيضًا: «عبدالرحمن بن أبي زيد» كما في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٣٦ رقم ١١١٧ و١١١٨).

(٣) في (ف) و(ش): «خزام». وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٢٠)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٠٨/ب/أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "فضيلة العادلين" (٤٣)، وأبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (١٣٠)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٧٠-٧١).
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "الشعب" (٦٩٨٣).
قال الدارقطني: « تفرَّد به عبدالملك بن عمير، عن الربيع، وتفرَّد به حكيم بن خذام؛ يكنى أبا سُمَير ».

عن عبدالملك بن عُمَير، عن الرَّبيع بن عُمَيْلَة، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **تَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يُفْسِدُونَ، ومَا يُصْلِحُ اللهُ بِهِمْ أَكْثَرُ: فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ بِالحَقِّ؛ فَلَهُمُ الأَجْرُ، وعَلَيْكُمُ الشُّكْرُ، ومَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَعَلَيْهِمُ الوِزْرُ، وعَلَيْكُمُ الصَّبْرُ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وأبو سُمَيْر متروكُ الحديث.

٢٧٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عفَّان[١]، عن همَّام[٢]، ورواه عبدالوارث[٣]، عن ابن جُحادَة[٤]، عن عبدالرحمن بن ثَرْوان[٥]، عن هُزَيل[٦]، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ؛ في الفتنة: « **اكْسِرُوا قِسِيَّكُمْ**[٧]... »، الحديث.

---

(١) هو: ابن مسلم الباهلي الصفَّار. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧١١١)، وأحمد في "مسنده" (٤/٤٠٨ رقم ١٩٦٦٣)، والروياني في "مسنده" (٥٨٥)، وأبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (١١٤)، والبيهقي في "الشعب" (٤٩٣٨) ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٤/٧).
وراه الترمذي في "جامعه" (٢٢٠٤) من طريق سهل بن حماد، به.

(٢) هو: ابن يحيى.

(٣) هو: ابن سعيد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/٤١٦ رقم١٩٧٣٠)، وأبو داود في "سننه" (٤٢٥٩)، وابن ماجه (٣٩٦١)، وابن أبي عاصم في "الديات" (٨٧)، والفريابي في "صفة المنافقين" (١٠٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٩٦٢)، والطبراني في "الأوسط" (٨٥٦٣).

(٤) في (أ): « جحاحة ». وهو: محمد.

(٥) في (ت) و(ك): « شروان ».

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « هذيل » بالذال.

(٧) القِسِيُّ: جمعُ قَوْسٍ، ويُجمع أيضًا على: أَقْواس، وقِياس. انظر "المصباح المنير" (٢/٥١٩).

ورواه أبو سَلَمة[١]، عن همَّام، عن ابن جُحادَة، عن هُزَيل[٢] بن شُرَحْبيل، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: الصَّحيحُ: حديثُ عبدالرحمن بن ثَروان .

٢٧٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعاذُ بنُ خالد العَسْقَلاني[٣]، عن زهير بن محمد، عن صالح بن أبي صالح، عن نافع بن جُبَير بن مُطْعِم، عن أبيه؛ قال: كنت مع النبيِّ ﷺ في الحِجْرِ، فمَرَّ الحَكَم بن أبي العاص، فقال النبيُّ ﷺ: « **وَيْلٌ[٤] لأُمَّتِي مِمَّا في صُلْبِ هَذَا** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٧٥٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ضَمْرَة[٥]، عن ابن

---

(١) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « هذيل » بالذال.

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (١٥٢٠ و٦٦٦٧)، وأبو بكر محمد بن عبدالله بن خلف بن بخيت الدقَّاق في "جزئه" - كما في "الإصابة" (٢/ ٢٧٢) - ومن طريقه ابن عبدالبر في "أسد الغابة" (٢/ ٣٧).
وانظر "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٥٠/ ترجمة معاذ بن خالد العسقلاني).

(٤) قوله: « ويل » ليس في (ف).

(٥) هو: ابن ربيعة الفلسطيني. وروايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (١٣٠٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٣١٥/أ/أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١٣٤).
قال الدارقطني: « غريبٌ من حديث عبدالله بن شَوْذَب، عن محمد بن عمرو، تفرَّد به ضمرة بن ربيعة ».
والحديث مرويٌّ عن ضَمْرة بلفظ آخر، سيأتي تخريجه في المسألة رقم (٢٧٦٧).

شَوْذَب[١]، عن محمَّد بن عمرو[٢]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ رأى رجُلَين يتعاطَيا[٣] بينهما سيفًا مسلولاً، فقال: « **أَلَمْ أَنْهَىٰ[٤] عَنْ هَذَا ؟! لَعَنَ اللهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا !** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لا يَحتَمِلُ ضَمْرَةُ مثلَ هذا الحديث.

٢٧٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُسيَّب بن واضِح[٥]، عن ابن المُبارك[٦]، عن عَنْبَسَة بن سعيد[٧]، عن عثمان[٨]؛ قال: سألتُ سالم بن عبدالله عن السَّيف الحَبِيس: أَيَتَقَلَّدُهُ الرجلُ في السُّوق[٩] في الحاجَة ؟ قال: لا يَتَقَلَّدُهُ إلا فيما جُعِلَ له ؟

قال أبي: أخطأ المُسيَّب؛ إنما هو: عَنْبَسَة، عن عيسى بن جَارِية، عن سالم؛ ليس فيه: عثمان.

---

(١) هو: عبدالله.
(٢) في (ش): « عمر ».
(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « يتعاطيان » لكنَّ حذف نون الرفع، بلا ناصب ولا جازم، ولا نون توكيد ولا نون وقاية تخفيفًا، جائز في العربية، وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (١٠١٥).
(٤) كذا في جميع النسخ: « لم أنهى »، والقياس: « لم أنهَ »؛ لأنه مضارع معتل الآخر مجزوم، وما في النسخ صحيح أيضًا، ويخرَّج على وجهين ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).
(٥) قوله: « رواه المسيب بن واضح » مطموس في (ش).
(٦) هو: عبدالله.
(٧) هو: عنبسة بن سعيد بن الضُّرَيس.
(٨) هو: ابن عمير.
(٩) في (ك): « السيوف ».

٢٧٥٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه خالد الواسِطي[(١)]، ويحيى القطَّان[(٢)]، و[مُعتَمِر][(٣)]، عن التَّيْمي[(٤)]، عن أبي نَضْرَة[(٥)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: أنه لَقِيَ ابن صائدٍ . . .، وذكر الحديثَ[(٦)].

ورواه الأنصاري[(٧)]، عن التَّيْمي، عن أبي نَضْرَة، عن عبدالله[(٨)] ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: عبدالله أَصَحُّ، لو كان عن جابر؛ كان مُتَّصِلاً.

قلتُ: كيف كان ؟

---

(١) هو: خالد بن عبدالله.
(٢) هو: يحيى بن سعيد.
(٣) ما بين المعقوفين تصحَّف في جميع النسخ: إلى « معمر »، وسيأتي في آخر المسألة على الصَّواب.
وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٩٢٦).
ورواه مسلم أيضًا (٢٩٢٥) من طريق الجُرَيري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، به.
(٤) هو: سليمان بن طرخان. (٥) هو: المنذر بن مالك.
(٦) وتتمة الحديث: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ »، فَقَالَ هُوَ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « آمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ. مَا تَرَى؟»، قَالَ: أَرَى عَرْشًا عَلَى الْمَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « تَرَى عَرْشَ إِبْلِيسَ عَلَى الْبَحْرِ، وَمَا تَرَى ؟» قَالَ: أَرَى صَادِقَيْنِ وَكَاذِباً، أَوْ كَاذِبَيْنِ وَصَادِقاً، فَقَال رَسُولُ اللهِ ﷺ: « لُبِّسَ عَلَيْهِ دَعْوَهُ ».
(٧) هو: محمد بن عبدالله.
(٨) في (ك): « عبيدالله ».

قال: لأنَّ أبا نَضْرَة قد أدرك جابرً[١]، ولم يُدرِك ابنَ مسعود، وابنُ مسعود قديمُ الموت.

وسألتُ[٢] **أبي** مرَّة أخرى عن هذا الحديث ؟

فقال: يحيى القطَّان ومُعتَمِر وغيرُهما يقولون: عن التَّيْمي، عن أبي نَضْرَة، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، وهو أشبهُ بالصَّواب.

٢٧٥٥ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن لَهِيعَة، عن جميل الحَذَّاء[٤]، عن سَهْل بن سعد، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه كان يقول: « **لا يُدْرِكنِي**[٥] **زَمَانٌ ولا أُدْرِكهُ، زَمَانٌ لا يَنْفَعُ**[٦] **فِيهِ العَلِيمُ، ولا يُسْتَحْيا فِيهِ مِنَ الحَلِيمِ، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ العَجَمِ، وأَلْسِنَتُهُمْ أَلْسِنَةُ العَرَبِ** » ؟

فقال: هذا وَهَمٌ، وهو من تَخاليط ابن لَهِيعَة؛ روى هذا الحديثَ عمرو بن الحارث عن جميل الحَذَّاء؛ أنه بلغه: أنَّ النبيَّ ﷺ قال...، وهو الصَّحيحُ[٧].

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، حُذفت منه ألف التنوين على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ت) و(ك): « سألت » بلا واو.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٨٨).

(٤) هو: جميل بن سالم.

(٥) في (أ) و(ش): « يدركن ».

(٦) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: « لا يُتَّبَع » وسبق في المسألة رقم (٢٢٨٨) بلفظ: « لا يَتَّبِعُون ».

(٧) في المسألة (٢٢٨٨) روى أبو حاتم الحديثَ عن شيخه قتيبة بن سعيد، عن بكر بن مُضَر، عن عمرو بن الحارث، عن جميل؛ أن النبيَّ ﷺ، ثم قال: « هذا الصحيح؛ لأن عمرو أحفظُ من ابن لهيعة وأتقن ».

٢٧٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[(١)]، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبيه، عن عمرو بن موسى بن عبد ربِّ الكعبة؛ قال: قَدِمتُ مكة حاجًّا أو مُعتمِرًا؛ فإذا عبدالله بن عمرو بن العاص يحدِّثُ عن رسول الله ﷺ؛ قال: بينا نحن نَسيرُ معه؛ إذ نَزَلَ منزلاً، فَمِنَّا مَنْ يضعُ رَحْلَه[(٢)]، ومنَّا مَنْ يَضربُ خِباءَه، ومنَّا مَنْ يَنْتَضِلُ[(٣)]؛ إذ سَمِعنا مُناديًا ينادي: الصلاةَ جامعةً[(٤)]... فذكر الحديث، وذكر فيه: « **وإِنَّ أُمَّتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَتْ عَافِيَتُهَا في أَوَّلِهَا، وإِنَّ آخِرَهُمْ[(٥)] سَيُصِيبُهُمْ بَلَاءٌ وأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا** »؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو من حديث الأعمَش[(٦)]، عن زيد بن وَهْب، عن عبدالرحمن بن عبد ربِّ الكعبة[(٧)]، وهذا[(٨)] حديثٌ مُضطَرِبٌ.

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٦١٣).

(٢) في (ك): « رجله »، وهو تصحيف قديم. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٤٢٩).

(٣) انْتَضَل القومُ وتَناضَلوا، أي: رَمَوْا بالسِّهام للسَّبْق. انظر "النهاية" (٥/ ٧٢).

(٤) قال في "مرقاة المفاتيح" (٣/ ٥٢٨): « قال الطيبي: الصلاةُ مبتدأ، وجامعةٌ خبرُه، أي: الصلاة تجمعُ الناسَ، ويجوز أن يكون التقدير: الصلاةُ ذات جماعة، أي: تصلى جماعة لا منفرداً؛ كالسنن الرواتب، فالإسناد مجازي، كطريق سائرٍ. اهـ. وجُوِّز نصب الأوّل بتقدير: احضُروا، مع نصب الثاني على الحال، ورفعه بتقدير: هي جامعةٌ، ورفعُ الأوَّل بالخبرية، أي: هذه الصلاة، مع نصب الثاني على الحالية». وانظر: "فتح الباري" (٢/ ٥٣٣)، و"شرح شذور الذهب" (ص٢٨٩)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٨٠)، و"المصباح المنير" (ص١٠٩ - جمع)، (٣٤٦- صلي).

(٥) في (أ) و(ش): « آخركم ».

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٨٤٤).

(٧) أي: عن عبدالله بن عمرو، به مرفوعًا.

(٨) في (أ) و(ش): « فهذا ».

٢٧٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو المُغِيرَة[١]؛ قال: حدَّثنا عبدالله بن سالم؛ قال: حدَّثني العلاء بن عُتْبة اليَحْصُبي، عن عُمَير بن هانئٍ العَنْسي؛ قال: سمعتُ عبدالله بن عمر يقول: كنا عند رسول الله ﷺ قعودًا، فذكَرَ الفتنَ، فأكثَر في ذكرها، حتى ذكر فتنةَ الأَحْلاسِ[٢]، فقال قائلٌ: وما فتنةُ الأَحْلاس[٣]؟ قال: « **هِيَ فِتْنَةُ هَرَبٍ وحَرب** »، قال: « **ثُمَّ فِتْنَةُ السَّرَّاءِ؛ دَخَنُهَا[٤] مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَزْعُمُ[٥] أَنَّهُ مِنِّي، ولَيْسَ مِنِّي؛ إِنَّمَا أَوْلِيَائِي المُتَّقُونَ...** »، وذكر الحَديث؟

---

(١) في (أ) و(ش): « ابن المغيرة ». وأبو المغيرة هو: عبدالقدوس بن الحجَّاج.
وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ١٣٣ رقم ٦١٦٨)، وأبو داود في "سننه" (٤٢٤٢)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٥٥١)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٦٦)، والبغوي في "شرح السنة" (٤٢٢٦).
ومن طريق أبي داود رواه الخطابي في "غريب الحديث" (١/ ٢٨٦)، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٢٨٩).
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٥٨) وقال: « غريبٌ من حديث عمير والعلاء، لم نكتبه مرفوعًا إلا من حديث عبدالله بن سالم ».

(٢) في (ف): «الأخلاس» بالخاء المعجمة. والأَحْلاسُ: جمع حِلْسٍ، وهو: الكِساء الذي يَلي ظَهْرَ البعير تحت القَتَب، شبَّهها به للزُومها ودَوامها. "النهاية" (١/ ٤٢٣).

(٣) في (ك): « الأحاليس ».

(٤) أي: ظهورُها وإثارَتُها، شبَّهَها بالدُّخَان المُرْتَفِع. والدَّخَنُ - بالتحريك -: مصدر دَخِنَتِ النارُ تَدْخَنُ: إذا أُلْقِيَ عليها حَطَبٌ رَطْبٌ، فكثُر دُخانُها، وقيل: أصلُ الدَّخَن: أن يكونَ في لون الدَّابة كُدُورةٌ إلى سَواد. "النهاية" (٢/ ١٠٩).

(٥) في (ك): « يزعموا ».

[قال أبي][1]: روى[2] هذا الحديثَ ابنُ جابر[3]، عن عُمَير بن هانئ، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[4]، والحديثُ عندي فليس[5] بصحيح، كأنه موضوعٌ.

٢٧٥٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيدُ بنُ بَشير[6]، عن قتادة، عن أبي عَلْقَمة الشَّيْباني، عن أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «اسْمَعْ وأَطِعْ ولَوْ عَبْدً حَبَشِيٌّ[7]، وإذَا رَأَيْتَ البُنْيَانَ قَدْ بَلَغَ سَلْعًا[8]،

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه؛ لاستقامة السياق.
(٢) في (ش): «وروى».
(٣) هو: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر. وروايته أخرجها نعيم بن حماد في "الفتن" (٩٣).
(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٥) في (ك): «وليس»، ولم تتضح في (ت). وكذا هو في بقية النسخ، بدخول الفاء على خبر المبتدأ، وقد أجاز ذلك الأخفشُ مطلقًا، وتقدم التعليق على نحو هذا في المسألة رقم (١٠٢٦).
(٦) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧١٧).
وللحديث طرق أخرى عن أبي ذر، انظر "مسند أحمد" (٥/ ١٤٤ و١٥٦ و٤٥٧).
(٧) كذا في جميع النسخ، بلا ألف، والجادَّة: «ولو عبدًا حبشيًّا»؛ لأنَّ التقدير: «ولو كان هو - أي: المطاعُ - عبدًا حبشيًّا»، وقد ذكر النحاة أن «كان» واسمها يحذفان بعد «إنْ» و«لو» الشرطيتين كثيرًا.
ومن ذلك قوله ﷺ: «التَمِس ولو خاتمًا مِنْ حديد». انظر "شرح ابن عقيل" (١/ ٢٧١-٢٧٢).
ويجوز أن يكون: قوله: «عبدٌ حبشيٌّ» بالرفع على أنَّه اسم لـ«كان» المحذوفة مع خبرها، وهذا ضعيف في العربية.
(٨) قال البكري: «سَلْع» بفتح أوله وإسكان ثانيه بعده عينٌ مهملة: جبلٌ متصلٌ بالمدينة. "معجم ما استعجم" (٣/ ٧٤٧).

فَالْحَقْ بِالشَّامِ »؟

قال أبي: لا أعرفُ أبا عَلْقَمة.

٢٧٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشامُ بنُ عمار[1]، عن حمَّاد بن عبدالرحمن الكَلْبي، عن خالد[2] بن الزِّبْرِقان، عن [سُلَيمان][3] بن حَبيب، عن أبي أُمامَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا طَغَتْ[4] نِسَاؤُكُمْ، وفَسَقَ شَبَابُكُمْ، وتَرَكْتُمْ جِهَادَكُمْ ؟! »، قالوا: وإنَّ ذلك لكائنٌ يا رسول الله ؟ قال: « نَعَمْ، وأَشَدُّ مِنْهُ سَيَكُونُ، كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَأْمُرُوا بِالمَعْرُوفِ وتَنْهَوْا عَنِ المُنكَرِ ؟! »، قالوا: وكائنٌ ذلك ؟ قال: « نَعَمْ، وأَشَدُّ مِنْهُ يَكُونُ، كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا رَأَيْتُمُ المَعْرُوفَ مُنكَرًا، ورَأَيْتُمُ المُنكَرَ مَعْرُوفًا ؟! »، قالوا: وكائنٌ ذلك؟ قال: « وأَشَدُّ مِنْهُ سَيَكُونُ »؛ قال: « كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا أَمَرْتُمْ بِالمُنكَرِ، ونَهَيْتُمْ عَنِ المَعْرُوفِ ؟! »، قالوا: وكائنٌ ذلك ؟ قال: « وأَشَدُّ مِنْهُ سَيَكُونُ؛ يَقُولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: بِي حَلَفْتُ[5] لَأُتِيحَنَّ لَهُمْ فِتْنَةً يَصِيرُ الحَلِيمُ فِيهَا حَيْرَانَ» ؟

(١) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (٣١).

(٢) في (ش): « جابر ».

(٣) في جميع النسخ: « سليم »، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٤/ ١٠٥ رقم٤٧٠)، وهو على الصواب في رواية ابن أبي الدنيا السابقة.

(٤) في (ك): « طلعت »، والكلمة مطموسة في (ت).

(٥) في (ت): « حلقت »، وفي (ك): « خلقت ».

قال أبي: هو[١] حديثٌ مُنكرٌ، وحمادٌ ضعيفُ الحديث.

٢٧٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن عَوْف الحِمصي، عن محمَّد بن إسماعيل بن عيَّاش[٢]، عن أبيه، عن[٣] ضَمْضَم بن زُرْعة، عن شُرَيح بن عُبَيد؛ قال: حدَّثنا أبو أُمامَة، والحارث بن الحارث، وكَثيرُ بنُ مُرَّة، وعُمَيرُ بنُ الأسود؛ في نَفَر من الفقهاء: أنَّ رسولَ الله ﷺ نادى بقُرَيشٍ، فجمعهم، ثم قام فيهم، فقال[٤]: « **أَلَا إِنَّ كُلَّ نَبِيٍّ بُعِثَ إِلَىٰ قَوْمِهِ، وإِنِّي بُعِثْتُ إِلَيْكُمْ** »، ثم جعَلَ يَستَقرِبُهُم[٥]

(١) في (أ) و(ش): « هذا ».
(٢) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٠٨/١١) من طريق محمد بن الهيثم، عن محمد بن إسماعيل، به.
وروه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٨٣١) من طريق أبي اليمان، عن إسماعيل، عن صفوان (كذا)، عن شريح، به.
ورواه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٦٤٤) من طريق علي بن عياش، عن إسماعيل بن عياش، به بلفظ: « خِيارُ الناس خيارُ قريش، وشِرارُ قريش شِرارُ الناس، وخيارُ أئمة قريش خيارُ أئمة الناس، وشِرارُ أئمتهم شرارُ أئمة الناس، وخِيارُ الناس تَبَعٌ لخيارهم، وشِرارُ الناس تَبَعٌ لشرارهم ».
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٦٢/٢) من طريق عتبة بن سعيد، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٨٣٣)، والطبراني في "الكبير" (١٠٩/٨ رقم ٧٥١٧) من طريق عبدالوهاب بن نجدة، كلاهما عن إسماعيل، به مختصرًا بلفظ: « خِيارُ أئمةِ قريش خِيارُ أئمة الناس ».
(٣) قوله: « عن » سقط من (ف).
(٤) في (ك): « ثم قام فيهم، ثم قال ».
(٥) لم تنقط الباء في (أ) و(ش). ومعنى « يستقربهم »: يطلبُ إليهم أن يقتربوا.

رجلاً رجلاً، فيَنْمِيهِ[١] إلى أقصى آبائه، ثم يقولُ له[٢]: « **يَا فُلانُ، عَلَيْكَ بِنَفْسِكَ؛ فَإِنِّي لا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا** »، حتى خَلَصَ إلى فاطمةَ ابنته[٣]، فقال لها مثلَ ما قال لهم، ثم قال: « **يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، لا أُلْفِيَنَّ النَّاسَ يَأْتُونِي[٤] بِخُزُونِ(*) الجَنَّةِ، وتَأْتُونِي بِخُزُونِ(*) الدُّنْيَا، اللَّهُمَّ لا أُحِلُّ لِقُرَيْشٍ أَنْ يُفْسِدُوا مَا أَصْلَحْتُ** »، ثم قال: « **أَلَا[٥] إِنَّ خِيَارَ أَئِمَّتِكُمْ خِيَارُ قُرَيْشٍ، وشِرَارَ أَئِمَّتِكُمْ شِرَارُ النَّاسِ، وخِيَارَ قُرَيْشٍ خِيَارُ النَّاسِ، وشِرَارَ قُرَيْشٍ شِرَارُ النَّاسِ** » ؟

فقال[٦] أبي: هو[٧] حديثٌ مُنكَرٌ.

---

(١) في (أ) و(ش) يشبه أن تكون: « فيسميه ». ومعنى « يَنْميه »: يَنسُبه، يقال: نَمَيْتُ الرجلَ إلى أبيه أَنْمِيهِ نَمْيًا: نسَبتُه إليه. انظر "النهاية" (٥/ ١٢١).

(٢) قوله: « له » من (ت) فقط.

(٣) قوله: « ابنته » ليس في (ت) و(ك).

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « يأتونني » بنونين، لكن إذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية فإنه يجوز إثبات النونين مع الفك، وإثباتهما مع الإدغام، وحذفُ إحداهما، فما وقع هنا يخرَّج على الوجهين الأخيرين. وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٤٣٥)، ويقال مثل ذلك في قوله بَعدُ: « وتأتوني بخزون الدنيا ».

(*) المثبت من (ك)، ولم تنقط الباء في بقية النسخ، ولم تنقط الخاء في (ش) و(ف)، ولم تنقط الزاي في (ف).
ووقع في روايتي ابن أبي عاصم وابن عساكر السابقتين: « تجرُّون » بالمثناة الفوقانية ثم جيم وراء.

(٥) قوله: « ألا » سقط من (أ) و(ش).

(٦) في (ت) و(ك): « قال ».

(٧) في (أ) و(ش): « هذا ».

٢٧٦١ - **وسألتُ أبي عن حديثٍ** رواه محمَّد بن عَوْف[١]، عن محمَّد بن إسماعيل؛ قال: حدَّثنا أبي[٢]؛ قال: حدَّثني ضَمْضَم[٣]، عن شُرَيْح - يعني: ابن عُبَيد - قال: حدثنا جُبَير بن نُفَير، وكَثير بن مُرَّة، وعُمَير بن الأسود، والمِقدادُ، وأبو أُمامة، في نَفَر من الفقهاء: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، أهذا الأمرُ[٤] إلا في قومك؟ فوَصِّهم بنا، فقال لقريش: « **إِنِّي أُذَكِّرُكُمْ أَلَّا تَشُقُّوا عَلَى أُمَّتِي مِنْ[٥] بَعْدِي** »، ثم قال للناس: « **سَيَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ، فَأَدُّوا إِلَيْهِمْ طَاعَتَهُمْ؛ فَإِنَّ الأَمِيرَ[٦] مِثْلُ المِجَنِّ يُتَّقَى بِهِ[٧]، فَإِنْ أَصْلَحُوا وَأَمَرُوكُمْ بِخَيْرٍ، فَلَهُمْ وَلَكُمْ، وَإِنْ أَسَاؤُوا مَا أَمَرُوكُمْ بِهِ، فَعَلَيْهِمْ، وَأَنْتُمْ مِنْهُ[٨] بَرَاءٌ** »، ثم [يَقُولُون][٩]: إِنَّا سَمِعْنَا الرَّسُولَ يَقُولُ ذَلِكَ[١٠]؟

(١) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٨٣٢)، و"السنة" (١٠٧٣).

(٢) هو: إسماعيل بن عيَّاش.

(٣) هو: ابن زُرْعة.

(٤) كذا! وفي "السنة": « هذا الأمر »، وهو مشكل أيضًا، ولذلك علّق عليه الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله بقوله: « كذا الأصل! ولعل الصَّواب: لا يكون إلا في قومك، أو نحوه ».

(٥) قوله: « من » ليس في (ت) و(ك).

(٦) في (أ): « الأمين ».

(٧) في (ت) و(ك): « يتقاربه » بدل: « يتقى به ».

(٨) في (ك): « منهم ».

(٩) في جميع النسخ: « يقولا »، عدا (ك)، ففيها: « يعولا » والمثبت من رواية ابن أبي عاصم، انظر التعليق التالي.

(١٠) في جميع النسخ: « ويقول ذلك »، ووقع في رواية ابن أبي عاصم السابقة: « وأنتم منه براء، وإن الأمير إذا ابتغى الريبة في الناس أفسدهم، ثم يقولون: إنا سمعنا =

فقال أبي: هو حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا[(١)].

٢٧٦٢ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن عثمان[(٣)]، عن ابن حِمْيَر[(٤)]، عن فَضالَة بن شَرِيك، عن خالد بن مَعْدان، عن العِرْباض بن سارِيَة: أنَّ النبيَّ ﷺ وَعَظَهم موعظةً وَجِلَت منها[(٥)] القلوب، وذَرَفَتْ منها العيون[(٦)]، فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، يُوشِكُ أَنْ تَكُونُوا أَجْنَادًا مُجَنَّدَةً؛ فَجُنْدٌ بِالشَّامِ، وجُنْدٌ بِالعِرَاقِ، وجُنْدٌ بِاليَمَنِ . . .»، فذكَرَ الَ حديث؟

قال أبي: قد دخل له حديثٌ في حديثٍ؛ حديثُ ابن حَوالَة[(٧)]؛ في حديثِ سعيد بن عبدالعزيز[(٨)].

= الرسول ﷺ يقول ذلك».

وقوله: «إن الأمير إذا ابتغى الريبة . . .»؛ رواه أحمد في "المسند" (٦/ ٤ رقم ٢٣٨١٥)، وأبو داود في "سننه" (٤٨٨٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٨٣٤ و٢٨٣٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٨٨ و٨٩ و٩٠)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ١٠٨-١٠٩ رقم ٧٥١٦)، من طرق عن إسماعيل بن عياش، به.

(١) قوله: «جدًّا» ليس في (أ) و(ش).

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٠٠١)، والمسألة الآتية برقم (٢٧٧٠).

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٥١ رقم ٦٢٧). ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٧٨).

(٤) هو: محمد.

(٥) في (ك): «فيها».

(٦) قوله: «وذرفت منها العيون» سقط من (ك).

(٧) هو: عبدالله.

(٨) الظاهر أنه يعني: دخل على الراوي حديث العرباض بن سارية في حديث عبدالله بن حَوالَة، من طريق سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، عن أبي إدريس، عن ابن حوالة. وحديث عبدالله بن حوالة هذا تقدم في المسألة رقم (١٠٠١) وسيأتي =

٢٧٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن عثمان[١]، عن عبدالسلام بن عبدالقُدُّوس، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ قال: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وكُلُّكُم مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»؟

قال أبي[٢]: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعبدالسلام ضعيفُ الحديث[٣].

٢٧٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه دُرُسْت[٤] بن زياد، عن راشد أبي محمَّد الحِمَّاني[٥]، عن أبي[٦] الحسن مولًى لأبي بَكْرَة[٧]، عن عبدالرحمن بن أبي بَكْرَة[٨]، عن أبيه[٩]، عن النبيِّ ﷺ قال:

= في المسألة رقم (٢٧٧٠). وأما حديث العرباض فأخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٢٦ رقم ١٧١٤٢)، وأبو داود في "سننه" (٤٦٠٧)، والترمذي في "جامعه" (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢ و٤٣ و٤٤) بلفظ: قام فينا رسول الله ﷺ ذات يوم، فوعَظَنا موعظةً بليغةً وَجِلَت منها القلوب، وذَرَفَت منها العيون، فقيل: يا رسول الله! وَعَظْتنا موعظةَ مودِّعٍ، فاعهَدْ إلينا بعهد... الحديث.

(١) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣/ ٦٧)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٣٠).
ورواه الطبراني في "الأوسط" من طريق أرطاة بن أشعث، عن هشام بن عروة، به.

(٢) في (ك): « إني ».

(٣) قال ابن عدي بعد أن روى حديثًا آخر لعبدالسلام: « هذان الحديثان عن هشام بن عروة بهذا الإسناد لا يرويهما عن هشام غير عبدالسلام، وهما بهذا الإسناد منكران ». اهـ. وانظر "تاريخ بغداد" (٥/ ٢٧٦).

(٤) في (ك): « دوست ».

(٥) هو: راشد بن نجيح.

(٦) قوله: « أبي » سقط من (ف).

(٧) في (ت) و(ك): «مولى أبي بكرة».

(٨) الحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٩١١)، وأبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٤٧٣) من طريق سعيد بن جمهان، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، به مرفوعًا. واختُلف فيه على سعيد، انظر لذلك "العلل" للدارقطني (١٢٧٠).

(٩) هو: أبو بَكْرَة نُفَيع بن الحارث.

« تَسْكُنُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي أَرْضًا يُقَالُ لَهَا: الْبَصْرَةُ، يَجِيءُ بَنُو قَنْطُورَاءَ[(١)] حَتَّى[(٢)] يُوثِقُوا خَيْلَهُمْ، فَيَفْتَرِقُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ: فِرْقَةٌ[(٣)] تَلْحَقُ بِأَذْنَابِ الإِبِلِ، يَضِلُّوا[(*)]، وفِرْقَةٌ يَجْعَلُونَ ذَرَارِيَّهُمْ خَلْفَ ظُهُورِهِمْ يُقَاتِلُوا[(*)] عَنْهُمْ، أُولَئِكَ هُمُ الشُّهَدَاءُ . . . » ؟

فسمعت أبي يقول: هو[(٤)] حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٧٦٥ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن محمَّد[(٦)] بن الوليد بن[(٧)] بُرْدٍ الأَنْطاكي[(٨)]، عن رَوَّاد بن الجَرَّاح، عن سُفيان، عن منصور[(٩)]، عن رِبْعِيّ، عن حُذَيفة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«خَيْرُكُمْ فِي المِئَتَيْنِ الخَفِيفُ الحَاذِ[(١٠)]»**، قيل: يا رسولَ الله، وما خَفِيفُ[(١١)]

---

(١) بنو قَنْطُورَاء: التُّرْكُ. "غريب الحديث" لأبي عبيد (٢/ ٣٣٠).

(٢) قوله: « حتى » مكرر في (ك). (٣) قوله: « فرقة » سقط من (ك).

(*) كذا في جميع النسخ في الموضعين: «يضلوا» و«يقاتلوا»، والجادَّة: «يضلون» و«يقاتلون»، وما في النسخ يخرَّج على لغة من يحذف نون الرفع تخفيفًا بلا ناصب ولا جازم، ولا نون توكيد ولا نون وقاية، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٠١٥). (٤) في (أ) و(ش): « هذا ».

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٩٠). وأجاب عنه أبو حاتم هناك بقولة: « هذا حديث باطل ».

(٦) في (ت) و(ك): « عمر ». وانظر "الأنساب" للسمعاني (١/ ١٥٢).

(٧) قوله: « بن » سقط من (ك).

(٨) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/ ٥٥). وانظر تتمة تخريج الحديث في المسألة رقم (١٨٩٠).

(٩) قوله: « عن منصور » سقط من (أ) و(ش).

(١٠) في (ك): « الجاذ ». وتقدم تفسيره في المسألة برقم (١٨٩٠).

(١١) في (ك): « الخفيف ».

الحاذِ[١]؟ قال: « **الَّذِي لا أَهْلَ لَهُ، ولَا وَلَدَ لَهُ، خَفِيفُ المَؤُونَةِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٧٦٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن المُصَفَّى؛ قال: حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن يزيد بن زُرَيْع، عن سُلَيمان بن جُنادَة بن أبي أُمَيَّة، عن أبيه؛ قال: حدَّثني مُعاذُ بنُ جبل؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « **لَيَخْرَبَنَّ السَّاحِلُ، وأَوَّلُ مَا يَخْرَبُ مِنْهَا[٢] الإِسْكَنْدَرِيَّةُ** » ؟

فقال[٣] أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٧٦٧ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه إبراهيم بن محمَّد بن يوسف الفِريابي[٥]، عن ضَمْرَة بن رَبيعَة، عن ابن شَوْذَب[٦]، عن محمَّد بن عمرو[٧]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ

---

(١) في (ك): « الجاد ».

(٢) كذا، والجادَّة: مِنْهُ، لكنَّ المراد: وأوَّلُ ما يَخْرَبُ من السواحلِ؛ وهذا من الحمل على المعنى بجمع المفرد. انظر المسألة (٢١١٨).

(٣) في (ف): « قال ».

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٦٦) و(٢٧٣٧).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٦٧١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١٣٤). ورواه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٣٠٧) من طريق أحمد بن هاشم الرملي، عن ضمرة، به.
ورواه ابن أبي شيبة - كما في "فتح الباري" (١٣/ ٢٥) - والدارقطني في "الأفراد" (٣١٥/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق ضمرة بن ربيعة، به.
قال الدارقطني: « تفرد به ضمرة، عن ابن شوذب، عنه ».
وقال أبو نعيم: « كلُّ ما رويناه عن ابن شَوْذَب فمن غرائب حديثه، منها ما تفرَّد به ضمرة، ومنها ما تفرَّد به أيوب بن سويد ».

(٦) هو: عبدالله.

(٧) في (ت) و(ك): « عمر ».

قال: « **إِنَّ المَلَائِكَةَ تَلْعَنُ أَحَدَكُمْ إِذَا أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ، وإِنْ كَانَ أَخًا لأَبِيهِ**[١] **وأُمِّهِ** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ لم يَروِه إلا ابن عَوْن[٢]، وهشامُ بنُ حسَّان، عن محمد[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٤]، ولا نَعْلَمُ أحدًا رواه عن محمَّد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة غير[٥] ضَمْرَةَ بنِ رَبيعَة، عن ابن شَوْذَب، وهو مُنكَرٌ بهذا الإسناد.

٢٧٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد[٦]؛ قال: حدَّثنا ابن جابر[٧]، عن عطاء بن يزيد السَّكْسَكي؛ قال: يبعثُ الله ريحًا طيِّبةً بعد

---

(١) في (ك): « لأخيه ».
(٢) هو: عبدالله.
(٣) في (ش): « وهشام بن عمرو عن أبي سلمة ». ومحمد هذا هو: ابن سيرين.
(٤) كذا قال هنا! وكان ذكر في المسألتين (٢٢٦٦) و(٢٧٣٧) أنه رواه أيوب السختياني ويونس بن عبيد، عن محمد بن سيرين، واختلف عنهما في رفعه ووقفه كما اختُلِف على هشام وابن عون؛ كما تجد تفصيله في التعليق على المسألة (٢٢٦٦).
(٥) في (ت) و(ك): « بخبر » بدل: « غير ». وقوله: « غير » يجوز فيه النصب والرفع، انظر التعليق على المسألة رقم (٤٨٧).
(٦) هو: ابن مسلم. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، وقد أخرج الحديث مسلم في "صحيحه" (٢٩٣٧) من طريق الوليد بن مسلم، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن يحيى بن جابر الطائي، عن عبدالرحمن بن جبير، عن أبيه جبير بن نفير، عن النواس بن سمعان بحديث الدجال الطويل، وقتل عيسى بن مريم ﵇ له.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٨١ رقم ١٧٦٢٩) من الطريق نفسه، وزاد: قال ابن جابر: فحدَّثني عطاء بن يزيد السَّكْسَكي، عن كعب - أو غيره - قال: فتطرحهم؛ يعني: الطير التي يرسلها الله لتحمل يأجوج ومأجوج بعد موتهم... إلخ الحديث.
(٧) هو: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.

قبضه عيسى بن مريم، وعند دُنُوٍّ من الساعة. . . ، فذكر الحديثَ ؟

فقال أبي: إنما هو يزيدُ بنُ عطاء السَّكْسَكي.

٢٧٦٨/أ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(١)]، عن صَدَقَة[(٢)]، عن[(٣)] أبي وَهْبٍ[(٤)]، عن مَكْحولٍ، عن أبي أُمامَة، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «**النَّاسُ اليَوْمَ شَجَرَةٌ ذَاتُ جَنًى، ويُوشِكُ[(٥)] النَّاسُ أَنْ يَعُودُوا شَجَرَةً[(٦)] ذَاتَ شَوْكٍ[(٧)]، إنْ[(٨)] نَاقَدتَّهُمْ نَاقَدُوكَ[(٩)]، وإِنْ**

(١) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها أبو يعلى -كما في "المطالب العالية (٣١٤٣) -، والطبراني في "الكبير" (٨/ ١٢٦ رقم ٧٥٧٥) وفي "مسند الشاميين" (١٣٧١ و٣٤٠٩)، والداني في "السنن الواردة في الفتن" (٢١٩)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (٣١١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤/ ١٧).
ومن طريق أبي يعلى أخرجه الشجري في "أماليه" (٢/ ١٥٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤/ ١٧). ومن طريق الطبراني أخرجه الخطيب في "الموضح" (١/ ١٢٧)، والشجري في "أماليه" (٢/ ١٥٣).

(٢) هو: ابن عبدالله السَّمين.

(٣) من قوله: «السكسكي» - في نهاية المسألة السابقة - إلى هنا سقط من (ت) و(ك). وترتب عليه اختلاط هذه المسألة بالتي قبلها.

(٤) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «ابن وهب». وأبو وهب هذا هو: عُبَيدالله بن عُبَيد الكَلاعي.

(٥) في (ف): «يوشك» بدون واو.

(٦) في (ف): «شجوة».

(٧) في (ك): «شوكة»، وكانت هكذا في (ت)، ثم صوِّبت.

(٨) قوله: «إن» سقط من (ك).

(٩) قال الجوهري: ناقَدتُّ فلانًا: إذا ناقشتَه في الأمر. "الصَّحاح" (ن ق د ٢/ ٥٤٤). وقال الزَّبيدي: ناقَدَهُ في الأمر: ناقشَهُ، ومنه الحديث: «إن ناقدتَّهم ناقَدوك»، ويروى بالفاء. اهـ. "تاج العَروس" (٩/ ٢٣٤). والمراد بالمناقشة: الاستقصاء في الحساب. قال الفيومي: ناقشتُه مناقشةً: استقصَيتُ في حسابه. "المصباح المنير"=

تَرَكْتَهُمْ لَمْ يَتْرُكُوكَ، وَإِنْ هَرَبْتَ مِنْهُمْ طَلَبُوكَ»، قال: فقلتُ: كيف[١] المَخْرَجُ عند ذلك يا رسول الله؟ قال: «تُقْرِضُهُمْ مِنْ عِرْضِكَ لِيَوْمِ فَاقَتِكَ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٧٦٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٢]، عن سعيدُ بنُ يحيى اللَّخْمي، عن حسَّان بن دينار، عن كُلْثُوم بن جَبْر، عن أبي الغادِية[٣]، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**قَاتِلُ عمَّارٍ في النَّارِ**»، وهو الَّذي قتَلَهُ[٤]؟

= (ن ق ش ٢/ ٢٦١).

(١) في (ت) و(ك): «قلت فكيف».

(٢) لم نقف على روايته في «جزئه عن سعيد بن يحيى اللخمي».

(٣) في (ك): «العارية»، وأشار في حاشية (ف) أن في نسخة: «الغاوية»، ويشبه أن تكون هكذا في (أ) و(ش).

(٤) قوله: «قتله» تصحَّف في (ت) و(ك) إلى: «قبله». والمراد أن أبا الغادية هو الذي قتل عمار بن ياسر رضي الله عنه.
وأبو الغادية هو الجهني، واسمه يسار بن سَبُع، وقصة قتله لعمار أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٢٦٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٢ رقم ٩١٢) من طريق ربيعة بن كلثوم، وعبدالله بن الإمام أحمد في "زوائد المسند" (٤/ ٧٦ رقم ١٦٦٩٨) من طريق ابن عون، والطبراني في "الكبير" (٢٢ رقم ٩١٣) من طريق عبدالله بن كلثوم بن جبر، قال: كنا بواسط القصب عند عبدالأعلى بن عبدالله بن عامر، قال: فإذا عنده رجل يقال له: أبو الغادية؛ استسقى ماءً، فأُتي بإناء مفضَّض، فأبى أن يشرب، وذكر النبي ﷺ، فذكر هذا الحديث: «لا ترجعوا بعدي كفَّارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»، فإذا رجل يسب فلانًا، فقلت: والله، لئن أمكنني الله منك في كتيبة. فلمَّا كان يَوم صِفِّينَ إذا أنا به وعليه دِرْعٌ، قال: =

قال أبي: هو حسنُ بن دينار[(١)].

٢٧٧٠ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه أبو [مُعَيْدٍ][(٣)]، عن مَكْحول، عن عبدالله بن حَوالَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **سَيَكُونُ النَّاسُ أَجْنَادًا؛ جُنْدٌ بِالشَّامِ، وجُنْدٌ بِاليَمَنِ...** »، فذكر الحديثَ ؟

قال أبي: يرويه سَعيدُ بنُ عبدالعزيز، عن مَكْحُول، عن أبي إدريس، عن عبدالله بن حَوالَة، عن النبيِّ ﷺ.

٢٧٧١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن شُعَيب[(٤)]، عن

= ففطنت إلى الفرجة في جُرُبَّان الدرع، فطعنته، فقتلته فإذا هو عمار بن ياسر.
قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (١١/ ٢٨٩) بعد ذكره لبعض هذه الروايات" والظن في الصحابة في تلك الحروب أنهم كانوا فيها متأولين وللمجتهد المخطيء أجر، وإذا ثبت هذا في حق آحاد الناس، فثبوته للصحابة بالطريق الأولى. اهـ.

(١) يعني: بدلا من حسان بن دينار. والحديث رواه بن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٠٠) من طريق هشام بن عمار، عن سعيد بن يحيى، عن الحسن بن دينار، به. قال ابن عدي: « وهذا الحديث لا يعرف إلا بالحسن بن دينار من هذا الطريق ». والحديث ذكره الذهبي في "الميزان" (١/ ٤٨٨)، وابن حجر في "اللسان" (٢/ ٢٠٤)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٦/ ٤٠٩) وعندهم: « الحسن بن دينار ».

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٠٠١) و(٢٧٦٢).

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « معين » بالنون، وفي (ك): « معير »، وهي محتملة للوجهين في (ت) بسبب تعديل أجري عليها. وذكر ناسخ (ف) في الحاشية أنَّ في نسخة: «معيد» لكن لم تنقط الياء. وأبو مُعَيْدٍ هذا هو: حفص بن غَيلان.
وانظر "الجرح والتعديل" (٣/ ١٨٦)، والمسألة رقم (٥٩٤).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ٢١٧ رقم ٥٩٠)، والخطيب في "تالي التلخيص" (٢/ ٥٠٨)، وتمام في "فوائده" (١٧٣٢/ الروض البسام)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٢٧). =

يزيد بن عَبِيدَة، عن أبي الأَشْعَث[١] الصَّنْعاني[٢]، عن أَوْس بن أَوْس الثَّقَفي؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**يَنْزِلُ المَسِيحُ عِيسَى بنُ مَرْيَمَ عِنْدَ[٣] المَنَارَةِ البَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ**» ؟

قال[٤] أبي: إنما هو: عن أَوْس بن أَوْس، عن كَعْبٍ[٥] قولَهُ، كذا يرويه الثِّقات[٦].

قلتُ: فما قولك في يزيد بن عَبِيدة هذا[٧] ؟

قال: لا بأسَ به.



= وفي رواية الخطيب: «قال محمد بن شعيب: ولا أعلم إلا حدثناه عن رسول الله ﷺ أو عن كعب».

(١) قوله: «أبي الأشعث» ليس في (ك).

(٢) هو: شراحيل بن آدَهْ بالمدِّ، وتخفيف الدال.

(٣) في (ك): «عن».

(٤) في (ف): «فقال».

(٥) هو: كعب الأحبار.

(٦) الحديث رواه نعيم بن حماد في "الفتن" (١٥٩٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٢٩) من طريق صفوان بن عمرو، عن شريح بن عبيد، عن كعب قوله.

(٧) قوله: «هذا» ليس في (أ) و(ش).

تَمَّ الجُزْءُ السَّادسَ عَشَرَ بِحَمْدِ اللهِ[١] وعَوْنِهِ ومَنِّهِ وكَرَمِهِ[٢]، ويَتلُوهُ في الجُزْءِ السَّابعَ عَشَرَ في حديثٍ[٣] رواه معاويةُ بنُ سَلَمة، عن الوليد، وهو آخِرُ الكِتَابِ[٤].

والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ[٥] عَلَى سَيِّدِنَا النَّبيِّ[٦] مُحمَّدٍ وعَلَى[٧] آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا[٨]



(١) في (ف): «بحمد الله تعالى».
(٢) قوله: «وعونه ومنه وكرمه» ليس في (ف).
(٣) جاء بعده في (ف): «يقول فيه رحمَه الله: وسألتُ أبي عن حديث».
(٤) قوله: «وهو آخر الكتاب» متقدم في (ف) بعد قوله: «السابع عشر».
(٥) في (ف): «وصلواته» بدل: «وصلى الله».
(٦) قوله: «النبي» ليس في (ف).
(٧) قوله: «وعلى» ليس في (ف).
(٨) من قوله: «تم الجزء السادس عشر...» إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وجاء في حاشية (ش) قوله: «آخر الجزء السادس عشر».

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وسَلَّمَ[١]

الجُزْءُ السَّابعَ عَشَرَ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"

يَشْتَمِلُ[٢] على[٣] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الأُمَرَاءِ والفِتَنِ، والعِتْقِ، والمُدَبَّرِ، وأُمِّ الوَلَدِ، والقَدَرِ، وصِفَةِ الجَنَّةِ والنَّارِ، والهِبَاتِ، والعِلْمِ، وحُرُوفِ القُرْآنِ، والإِجَارَاتِ، والنُّذُورِ[٤]

٢٧٧٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاوية بن سَلَمة، عن الوليد بن العَيْزار، عن عبدالله البَهِيِّ، عن أبي سعيد الخُدري، عن النبيِّ ﷺ قال: « سَتَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِمُ القُلُوبُ، وتَلِينُ لَهُمُ الجُلُودُ، ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَشْمَئِزُّ مِنْهُمُ القُلُوبُ، وتَقْشَعِرُّ مِنْهُمُ الجُلُودُ ». فقال رجلٌ: أَلَا نَقتُلُهم يا رسولَ الله[٥]؟ قال: « لا، مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ » ؟

قال أبي: أَحْسِبُ أنَّ هذا الحديثَ من حديثِ ابن جُحادَةَ[٦]، ولم

(١) قوله: « وسلم » من (أ) فقط، ومكانه في (ف): « وصحبه ».

(٢) في (ف): « يشمل ».

(٣) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم... » إلى هنا ليس في (ش).

(٤) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم... » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٥) قوله: « يا رسول الله » من (ف) فقط.

(٦) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٨ و٢٩ رقم ١١٢٢٤ و١١٢٣١)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٧٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٣٠٠)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٥٤)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٧٣/ أ/ أطراف =

يُدرك معاويةُ الوليدَ بن عَيْزار، وأرى أنَّ: معاوية، عن محمَّد بن جُحادَة[1]، وقد تَرَكَ من الإسناد: محمَّد بن جُحادَة .

٢٧٧٣ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بنُ الحسن[3] بن شَقِيق، عن الحسين بن واقِد، عن عبدالله بن بُرَيدة[4]، عن ابن عباس؛ قال: ما نقَضَ قومٌ العَهدَ إلا أظهر الله عليهم عدوَّهم، وما جارَ قومٌ في الحُكْمِ إلا كان القتلُ بينهم، وما فَشَتِ الفاحشةُ في قومٍ إلا أخذَهُمُ الله بالموت، وما طَفَّفَ قومٌ في الميزان إلا أخذَهُمُ الله بالسِّنين، وما منع قومٌ الزكاة إلا مَنعَهُم الله القَطْرَ من السماء ؟

قال أبي: حدَّثنا به عُبَيدالله بن موسى، عن بَشير بن مُهَاجِر، عن ابن بُرَيدة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، وهو وَهَمٌ، عن ابن عباس أشبهُ.

٢٧٧٤ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرَّزَّاق[6]، عن

= الغرائب)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٧١٠٠) من طريق عبدالوارث بن سعيد، عن محمد بن جحادة، عن الوليد، عن عبدالله بن البهي، عن أبي سعيد الخدري، به. قال الدارقطني: « تفرَّد به عبدالوارث، عن ابن جحادة، عن الوليد، عنه، به ».

(١) كذا في جميع النسخ، وتخرَّج على أنَّ اسم «إنَّ» ضمير شأن محذوف، والتقدير: وأرى أنَّه: معاويةُ عن محمد بن جحادة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٣٠).

(٣) في (ش): « الحسين ».

(٤) في (ف): « يزيد »، وكذا في (أ) و(ش) غير أنها مهملة الأحرف، فتحتمل أن تكون: « بريد ».

(٥) انظر المسألة رقم (٢٧٩٩).

(٦) روايته عن معمر في "الجامع" لمعمر بن راشد (١٩٩٠٢/ مصنف عبدالرزاق). ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٧٠ رقم٧٦٥٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٥٨١ و٤٥٨٤)، والطبراني في "الأوسط" (٢٩٨٨) و"الدعاء" (٢١٢٣). =

مَعْمَر، عن ابن أبي ذِئب[1]، عن سعيد المَقبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ لِيَ عَلَى قُرَيْشٍ حَقًّا، وإِنَّ لِقُرَيْشٍ عَلَيَّ حَقًّا، مَا إِنْ حَكَمُوا عَدَلُوا، وإِنِ اسْتُرْحِمُوا رَحِمُوا، وإِنِ ٱيْتُمِنُوا[2] أَدَّوْا، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، فَعَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ** » ؟

قال أبي: يَرْوُونَهُ[3] عن سعيد: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[4].

٢٧٧٥ - وسألتُ[5] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الحَكَم بن موسى، عن محمَّد بن سَلَمة، عن ابن إسحاق[6]، عن إبراهيم بن

= قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي ذئب إلا معمر، تفرَّد به عبدالرزاق ».

(١) هو: محمد بن عبدالرحمن.

(٢) كذا في (ت) و(ف) و(ك) غير مهموزة، وفي (أ) و(ش): « ائتمنوا » بالهمز، لكنَّ الجادَّة: « أُؤْتُمِنُوا » بهمزة على واو؛ لأنَّها ساكنة بعد ضم للبناء لما لم يُسمَّ فاعلُه، لكنَّ هذه الكلمة إذا سُهِّلت، فلها حالتان:
الأولى: أنْ تُسَهَّل في حالة الابتداء؛ فتبدلُ واوًا: « أُوْتُمِنُوا ».
الثانية: أنْ تُسَهَّل في حالة الوصل مع ما قبلها؛ فتبدلُ ياءً لانكسار النون في «إنِ» قبلها، هكذا: « إنِ ٱيْتُمِنُوا » كما وقع في النسخ (ت) و(ف) و(ك)، ومن ذلك قراءةُ ابن محيصن، وورش، وأبي عمرو بخلافٍ عنه، وأبي جعفر، والسُّوسي: ﴿الَّذِي ٱيْتُمِنَ﴾ من سورة البقرة، الآية (٢٨٣) وصورة هذه القراءة كما في "شرح المفصَّل" (١٠٨/٩): « الَّذِيتُمِنَ ». وانظر: "معجم القراءات" (٤٢٦/١). وأمَّا كتابةُ هذه الكلمة بهمزة على ياء - كما في (أ) و(ش)- فلا نعلم له وجهًا في علم الرسم والإملاء، والله أعلم.

(٣) في (ف): « يَرْوُنَه ».

(٤) قوله: « مرسل » سقط من (ك)، وجاء في بقية النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والحديث رواه البغوي في "الجعديات" (٢٨٣٠) عن علي بن الجعد، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن النبي ﷺ، به مرسلاً. وانظر المسألة رقم (٢٧١٧).

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٥٤٢/أ).

(٦) هو: محمد.

مُهاجِر، عن إسماعيل مولى عبدالله بن عمرو، عن عبدالله بن عمرو؛ قال النبيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لَقَتْلُ الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ مِنْ زَوَالِ الدُّنْيَا » ؟

فقالا[١]: هكذا رواه الحَكَمُ، والحَرَّانِيُّون يُدخِلون بين ابن إسحاق وبين إبراهيم بن مُهاجِر: الحسنَ بن عُمارة .

٢٧٧٦ - وسمعتُ أبي وذكر الحديثَ الذي حدَّثنا به؛ قال: حدَّثنا سَلْمُ[٢] بن محمَّد الورَّاق، عن عِكرِمَة بن عمَّار، عن عاصم بن شُمَيْخ الغَيْلاني، عن أبي سعيد الخُدري، عن النبيِّ ﷺ قال: « **كُلُّكُمْ رَاعٍ، وكُلُّكُمْ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . . .** »، الحديثَ.

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن أبي سعيد، موقوفٌ[٣] .

٢٧٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ الأزرَق[٤]، عن الثَّوري، عن زُبَيد[٥]، عن أبي وائلٍ[٦]، عن مَسْرُوقٍ، عن عبدالله[٧]،

---

(١) في (ف): « فقال ».

(٢) في (ف): «سالم»، وفي (ك): «سليم». وانظر "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٦٩ رقم١١٥٩).

(٣) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥). ومتن الحديث أخرجه البخاري (٢٥٥٤)، ومسلم(١٨٢٩) من حديث ابن عمر ﭫ.

(٤) هو: إسحاق بن يوسف. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٥٧ رقم١٠٣٠٨) والدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٦١).
ورواه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٥٩ رقم١٠٣١٦) من طريق ليث بن أبي سليم، عن طلحة بن مصرِّف، عن مسروق، عن ابن مسعود، به.

(٥) هو: اليامي.

(٦) هو: شقيق بن سَلَمة.

(٧) هو: ابن مسعود ﭬ.

عن النبيِّ ﷺ قال: « **سِبَابُ المُسلِمِ فُسُوقٌ، وقِتَالُهُ كُفْرٌ** » ؟

قال أبي: لا أعلَمُ أحدًا أدخَلَ بين[1] شَقيقٍ وعبدِ الله «مَسْروقَ»[2] غيرَ إسحاقَ الأزرَق[3].

٢٧٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالعزيز الدَّراوَرْدي[4]، عن صَفْوان بن سُلَيم، عن عبدالله بن سلمان، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يَبْعَثُ رِيحًا مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ، فَتَقْبِضُ كُلَّ مُؤْمِنٍ** » ؟

---

(١) في (أ): « من ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو علم مصروف، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (٨٦٦) هذا الحديث من رواية إسحاق الأزرق، ثم قال: «وخالفه أصحاب الثوري، فَرَووه عن الثوري، عن زُبَيْد، عن أبي وائل، عن عبدالله، ليس فيه مسروق، وكذلك رواه أصحاب زبيد عن زبيد، والصَّحيح قول من لم يذكر فيه مسروقًا، وكذلك رواه الأعمش ومنصور، عن أبي وائل، عن عبدالله » اهـ.
وقال أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٣٤): « رواه شعبة وقيس ومحمد بن طلحة وعبدالرحمن بن زبيد، عن زبيد مثله، وخالف إسحاق الأزرق أصحاب الثوري، فرواه عنه، عن زُبَيْد، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عبدالله » اهـ.
والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٤) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن زُبَيْد، عن أبي وائل، عن عبدالله، ليس فيه ذكر لمسروق.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٨)، ومسلم أيضًا من طريق شعبة، عن زبيد كذلك.
وأخرجه البخاري (٦٠٤٤ و٧٠٧٦)، ومسلم أيضًا، كلاهما من طريق الأعمش ومنصور بن المعتمر، عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبدالله.

(٤) هو: عبدالعزيز بن محمد.

قال أبي: كذا حدَّثني داودُ الجَعْفَري[(١)]!

وحدثني أحمد بن عَبْدَة[(٢)]، ومحمد بن سُلَيم[(٣)]، عن عبدالعزيز، عن صَفْوان بن سُلَيم، عن عُبَيدالله بن سلمان الأَغَرِّ، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[(٤)].

قلتُ لأبي: هذه الزِّيادة[(٥)] محفوظةٌ ؟

---

(١) هو: داود بن عبدالله.

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن منده في "الإيمان" (٤٥٠) من طريقه عن أبي علقمة الفروي وعبدالعزيز الدراوردي، عن صفوان، به. وأخرج الحديث مسلم في "صحيحه" (١١٧) من طريق أحمد بن عَبْدة الضَّبِّي، عن الدَّراوَرْدي وأبي علقمة الفروي؛ قالا: حدثنا صفوان بن سليم، عن عَبْدالله بن سلمان، عن أبيه، عن أبي هريرة.
وذكر المزِّي في "تحفة الأشراف" (١٣٤٦٨) هذا الحديث من رواية مسلم، ثم قال: « في كتاب خلف: « عن عُبَيدالله بن سلمان »، وهو وَهَمٌ، وفي كتاب أبي مسعود: « عن عبدالله »، وهو الصَّواب، وهو أخو عُبَيدالله ». اهـ.
وخَلَف: هو الواسطي، وأبو مسعود: هو الدمشقي، ولهما كتابان في أطراف الصَّحيحين.
وهذا الذي رجَّحه المزِّي هو الظاهر من صنيع البخاري؛ فإنه ذكر عبدالله بن سلمان هذا في "التاريخ الكبير" (١٠٩/٥ رقم٣٢٥) وذكر في ترجمته هذا الحديث.
وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٩٦/أ/أطراف الغرائب): « غريب من حديث أبي عبدالله سلمان الأغر، عنه، تفرَّد به صفوان بن سليم، عن عبدالله بن سلمان الأغر، عن أبيه، وهو صحيح أخرجه مسلم عن أحمد بن عبيدة بهذا الإسناد ».
وانظر "التقييد والإيضاح" للعراقي ص(٣٩٨).

(٣) هو: أبو عبدالله البغدادي القاضي، أصله من الكوفة. انظر "الجرح والتعديل" (٢٧٥/٧ رقم١٤٨٨).

(٤) من قوله: « قال إن الله . . . » إلى هنا مكرر في (أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.

(٥) يعني زيادة: « عن أبيه ».

قال: نعم.

قلتُ: فعُبَيْدُالله أَصَحُّ أو عبدالله ؟

قال: عُبَيْدُالله صحيحٌ.

٢٧٧٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو مُصعَب الزُّهْري[١]، عن الدَّراوَرْدي[٢]، عن عيسى بن أبي عيسى، عن عُبَيدالله بن سلمان الأَغَرّ؛ قال: حدَّثنا ابن عُمَر[٣]؛ قال: قلتُ للنبيِّ ﷺ: أين نذهب إذا أدرَكَتْنا الفتنةُ ؟ قال: «جَبَلَ جُهَيْنَةَ[٤]» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأ؛ حدَّثنا داود الجَعْفَري، فقال فيه: عن عُبَيدالله، عن أبيه؛ قال: قُلنا لعبدالله بن عَمْرو . . .، ولم يرفَعْه؛ وهو أشبهُ.

٢٧٨٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيْك[٥]، عن

---

(١) هو: أحمد بن أبي بكر بن الحارث.

(٢) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٣) في (ك): «ابن عمير».

(٤) جبلُ جُهَينة هو: رَضْوى، بين يَنْبُع والحَوْراء. "معجم ما استعجم" (٤/ ١٣١٠).
وقال ابن خلِّكان: قال الطبري في "تاريخه" الكبير: رَضْوى جبل جُهَينة، وهو في عمل يَنْبُع. وقال غيره: بينهما مسيرةُ يوم واحد، وهو من المدينة على سبع مراحل . . . وهو على ليلتين من البحر. "وفيات الأعيان" (٤/ ١٧٣).
وقوله: «جَبَلَ جهينة» منصوب على نزع الخافض، والأصل: إلى جَبَلِ جهينة؛ حُذِفَ حرف الجر، فانتصب ما بعده، انظر التعليق على المسألة رقم (١٢).

(٥) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٣/ ١٠ رقم٦/ قطعة منه).

موسى بن يعقوب الزَّمْعي، عن أبي حازم(١)، عن عمر بن الحَكَم بن ثَوْبان، عن عبدالله بن عمرو: أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: «**كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَ زَمَانٌ يُغَرْبَلُ فِيهِ النَّاسُ غَرْبَلَةً، وبَقِيْتُمْ في حُثَالَةٍ(٢) مِنَ النَّاسِ؟!...**»؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: أبو حازم(٣)، عن عُمارة بن عمرو ابن حزم، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ.

٢٧٨١ - وسألتُ أبي عن حديثِ أبي اليَمان(٤)، عن صَفْوان بن عمرو، عن عبدالرحمن بن جُبَير بن نُفَير، عن أبيه؛ أنه قال لجُلَسائه: كيف أنتم إذا خَرَجَ فيها داعيان: داعِي(*) إلى كتاب الله(٥)، وداعِي(*) إلى سُلطان الله، إلى أَيِّما تجيبون؟ قالوا: إلى كتاب الله؛ قال: إذَنْ تَهْلِكُوا؟

---

(١) هو: سلمة بن دينار.

(٢) الحُثالَةُ: الرَّدِيءُ من كلِّ شيء، ومنه حُثالة الشَّعِير والأَرُزِّ والتَّمْر وكلِّ ذي قِشْر. "النهاية" (١/ ٣٣٩).

(٣) روايته أخرجها نعيم بن حماد في "الفتن" (٦٩٣)، وأحمد في "المسند" (٢/ ٢٢١ رقم٧٠٦٣)، وأبو داود في "سننه" (٤٣٤٢)، وابن ماجه في "سننه" (٣٩٥٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١١٧٦ - ١١٨٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٣٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٣/ ٣١٨ و٣١٩).
ومن طريق نعيم بن حماد أخرجه أبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٢٥٣).

(٤) هو: الحكم بن نافع.

(*) كذا في جميع النسخ: «داعي» بإثبات الياء في آخرها، والجادة في المنقوص المنون المرفوع والمجرور حذف الياء من آخرها، وما في النسخ لغة صحيحة وبها قرأ ابن كثير المكي من السبعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦).

(٥) لفظ الجلالة « الله » ليس في (ف).

قال أبي: أرى أنهم يَرْوونه عن عبدالرحمن بن جُبَير بن نُفَير، عن أبيه، إمَّا عن أبي الدَّرْداء، أو عن كعب[(١)].

٢٧٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[(٢)]، عن ابن سُمَيْع[(٣)]، عن ابن أبي ذِئبٍ[(٤)]، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب؛ في[(٥)] مقتل عثمان بن عفَّان ؟

قال أبي: سألتُ محمود بن عيسى بن سُمَيْع[(٦)] عن هذا الحديث؟ فحدَّثني، وقال: في كتاب ابن سُمَيْع: حدَّثني رجلٌ من أهل المدينة، عن ابن أبي ذِئب[(٧)].

---

(١) يعني: كعب الأحبار. ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٩٤٤) أخبرنا بقية قال: وحدثني أرطاة بن المنذر، عمَّن حدثه، عن أم سلمة أنها قالت... به.

(٢) روايته أخرجها ابن شبَّة في "تاريخ المدينة" (٤/ ١١٥٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١١٥)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٤٦)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥-٤٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٩/ ٤١٥).
وتابعه عليه هارون بن محمد بن بكار، عن ابن عدي.

(٣) هو: محمد بن عيسى بن القاسم بن سُمَيْع الدمشقي.

(٤) هو: محمد بن عبدالرحمن.

(٥) في (ش) و(ك): « عن ».

(٦) قوله: « بن سميع » سقط من (ك). ومحمود هذا هو: ابن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن القاسم بن سُمَيْع.

(٧) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٣ رقم٦٣٠): « محمد بن عيسى بن القاسم ابن سميع، شامي، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري؛ عن سعيد، في مقتل عثمان، سمع منه هشام بن عمار، ويقال: إنه لم يسمع عن ابن أبي ذئب هذا الحديث ».
وقال ابن حبان في "الثقات" (٩/ ٤٣) في ترجمة محمد بن عيسى بن سميع: « مستقيم الحديث إذا بيَّن السماع في خبره، فأما خبره الذي روى عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب؛ في مقتل عثمان، لم يسمعه من ابن =

٢٧٨٣ - وسألتُ[(١)] **أبي** عن حديثٍ رواه سَهْلُ بنُ تمَّامٍ، عن عِمران القطَّان، عن قتادة، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَهْديِّ ؟

فقال[(٢)] **أبي**: رواه سعيد بن بَشير، عن قتادة، عن أبي المُتوكِّل، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: حديثُ أبي نَضْرَة أشبهُ .

= أبي ذئب، سمعه من إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله التيمي، عن ابن أبي ذئب، فدَلّس عنه، وإسماعيل واهٍ».

وقال ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٤٦): «سمعت عَبْدان يقول: سمعت ابن أبي سميع يقول: لم يسمع أبي حديثَ مقتل عثمان من ابن أبي ذئب، إنما هو في كتاب أبي عن قاصٍّ»، ثم قال ابن عدي: «وهو حسنُ الحديث، والذي أُنْكِر عليه حديث مقتل عثمان أنه لم يسمعه من ابن أبي ذئب».

وأخرج الخطيب في "الموضح" (١/ ٤٥ - ٤٦) عن صالح بن محمد الحافظ - المعروف بجَزَرَة -؛ قال: حدثنا هشام بن عمار؛ حدثنا محمد بن عيسى بن القاسم، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري؛ حديث مقتل عثمان بن عفان؛ قال: فجَهَدْتُ به الجهد أن يقول: حدثنا ابن أبي ذئب، فأبى أن يقول إلا: عن ابن أبي ذئب. قال صالح بن محمد: فقال لي محمود ابن ابنة محمد بن عيسى: هو في كتاب جدِّي: عن إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله، عن ابن أبي ذئب. قال صالح: وإسماعيل بن يحيى هذا يضع الحديث».

وقد أطال الشيخ عبدالرحمن المعلِّمي رحمه الله التعليقَ على هذه الحكاية في بيان هل الذي دلَّس هو هشام بن عمار؟ أو محمد بن عيسى بن سميع ؟ ورجَّح أنه هشام بن عمار، لكن يُشكل عليه متابعة هارون بن محمد بن بكار له عند ابن عدي في "الكامل" كما سبق نقله. وانظر "تهذيب الكمال" (٢٦/ ٢٥٦-٢٥٧).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٦٣٣).

(٢) في (ف): «قال».

٢٧٨٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه يحيى القطَّان، عن أَجْلَح[(١)]، عن قَيْس بن مسلم، عن رِبْعِيِّ بن [حِرَاش][(٢)]، عن حُذَيفة؛ قال: لو خرج الدَّجَّالُ، لآمنَ به قومٌ؟

قال أبي: إنما هو: قَيْس بن أبي مسلم[(٣)]، وأبو مسلم اسمه: رُمَّانَة[(٤)].

٢٧٨٥ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه محمَّد بن جابر، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع، عن عبدالله ابن القِبْطِيَّة؛ قال: دخلتُ أنا والحسنُ ابنُ عليٍّ على أمِّ سَلَمة، فقال: حدَّثيني عن جيشِ الخَسْفِ[(٥)]، فقالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**يَخْرُجُ[(٦)] السُّفْيَانِيُّ بِالشَّامِ، فَيَسِيرُ إِلَى الكُوفَةِ، فَيَبْعَثُ جَيْشًا إِلَى المَدِينَةِ، فَيُقَاتِلُونَ مَا شَاءَ اللهُ، حَتَّى يُقْتَلَ الحَبَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَيَعُوذُ[(٧)] عَائِذٌ[(٨)] مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ - أَو**

---

(١) هو: ابن عبدالله الكندي.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « خراش »، وفي (ت): « حداش »، وفي (ك): « خداش ». وانظر المسألة رقم (١٤٩٦) و(١٧٣٥) و(١٨٩١) و(١٩٢٩) و(٢٥٣٨)، و"تهذيب الكمال" (٩/ ٥٤).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٤٨١ و٣٧٦١٠) من طريق محاضر أبي المورِّع، عن الأجلح، عن قيس، به.

(٤) وكذا قال في "الجرح والتعديل" (٧/ ٩٦ رقم٥٥٢).

(٥) في (ك): « حبيش الحشف ».

(٦) قوله: « يخرج » سقط من (ك).

(٧) في (ش) و(ك): « ويعود ».

(٨) في (أ) و(ش) و(ك): « عائد ».

قال: مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ - بِالْحَرَمِ، فَيَخْرُجُونَ إِلَيْهِ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ[(١)] مِنَ الْأَرْضِ؛ خُسِفَ بِهِمْ، غَيْرَ رَجُلٍ يُنْذِرُ النَّاسَ »؟

قال أبي: إنما هو: عن عُبَيدالله ابن القِبْطِيَّة[(٢)]، وفيه زيادةُ كلامٍ ليس في حديث الناس.

٢٧٨٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حَزْم[(٣)]، عن الحسن[(٤)]؛ قال: حدَّثنا أبو موسى الأشعريُّ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ الهَرْجَ»، قالوا: ما الهَرْجُ؟ قال: «القَتْلُ»، قالوا:

(١) البَيْداء: الصحراء، والمَفازَة، والقَفْر: المستوي المشرف من الأرض، وهي: قليلة الشجر، أو لا شيء فيها. وانظر: "النهاية" (١/ ١٧١٠)، و"لسان العرب"، و"تاج العروس" (بيد)، و(فوز).

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٨٨٢) من طريق جرير، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن عبيدالله ابن القبطية، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ قال: « يعوذ عائذٌ بالبيت، فيُبْعَث إليه بَعثٌ، فإذا كانوا ببَيْداءَ من الأرض خُسِف بهم »، فقلتُ: يا رسول الله، فكيف بمن كان كارهًا؟ قال: « يُخسَفُ به معهم، ولكنَّه يُبعَثُ يوم القيامة على نِيَّته ».

(٣) في (أ): « خرم ». وحَزمٌ هذا هو: ابن أبي حَزْم القُطَعي. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٧٢٥٥)، وأبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٢١ و١٧٢).
وروا الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٥١) من طريق أبان، عن الحسن، عن أبي موسى، به.
قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٢١٩٣): « أبان متروك باتفاق، والحسن عن أبي موسى مرسل ».

(٤) هو: البصري.

مايكفينا أن يُقتَلَ[١] من المشركين كلَّ عام كذا وكذا؟ قال: «**لَيْسَ بِذَاكَ، ولَكِنْ قَتْلُكُمْ أَنْفُسَكُمْ . . .**»، فذكر الحديثَ ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ بهذا الإسناد؛ رواه عَوْفٌ[٢]، عن الحسن، عن أَسِيد بن المُتَشَمِّس، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: سمع الحَسَنُ من أبي موسى ؟

قال: لا[٣].

---

(١) كذا في (ف) و(ك)، ولم تنقط الياء في بقية النسخ، ووقع في روايتي أبي يعلى والداني السابقتين: « نقتل » بالنون.

(٢) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٣٧٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٢)، وابن ماجه في "سننه" (٣٩٥٩).
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٠٦ رقم ١٩٦٣٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٢)، ونعيم بن حماد في "الفتن" (٤٢٠)، والبزار في "مسنده" (٣٠٤٧)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (١/ ٣٠٥-٣٠٦) من طريق يونس بن عبيد، وابن المبارك في "المسند" (٢٦٠)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٢٦). من طريق مبارك بن فضالة، كلاهما عن الحسن، به.
ومن طريق ابن المبارك رواه نعيم بن حماد في "الفتن" (١١)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٢٦).
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٣١٧) الاختلافَ في الحديث، ومما ذكره أنه روي عن الحسن عن حطَّان الرقاشي، عن أبي موسى. ثم قال: « والمحفوظُ قول من قال: عن الحسن، عن أسيد بن المتشمِّس. ومن قال: عن الحسن، عن حطَّان؛ فقوله غيرُ مدفوع، يحتمل أن يكون الحسنُ أخذه عنهما جميعًا، ومن قال: عن الحسن، عن أبي موسى، فإنه أرسل الحديث؛ فلا حجَّة له ولا عليه ».

(٣) وقال في "المراسيل" (١١٧): « سمعت أبي يقول: الحسن لم يسمع من أبي موسى الأشعري شيئًا ». وقال أيضًا (١١٨): « سمعت أبا زرعة يقول: الحسن لم يَرَ أبا موسى الأشعري أصلاً، يدخل بينهما أسيد بن المُتَشَمِّس ».

٢٧٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الأَشَجُّ[١]، عن عُقْبة بن خالد، عن ابن قُدَامة - يعني: عِصامٌ[٢]- عن عِكرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ لبعض نسائه: « **لَيْتَ شِعْرِي! أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الجَمَلِ [الأَدْبَبِ]**[٣] ...؟ »، وذكر الحديثَ[٤]؟

---

(١) هو: عبدالله بن سعيد الأَشَجّ.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وروابة عصام هذا: أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٧٧٤) وفي "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٤٤٠٠) - من طريق وكيع، والبزار في "مسنده" (٣٢٧٣/ كشف الأستار)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٥٦١١) من طريق أبي نعيم، والبزار (٣٢٧٤) من طريق عبدالله (كذا) بن موسى، ثلاثتهم عن عصام، به.
قال البزار: « لا نعلمه يُروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ».

(٣) في جميع النسخ: « الأريب »، والمثبت من مصادر التخريج، وضبطه الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٣/ ٥٥): « الأَدْبَبُ: بهمزة مفتوحة، ودال ساكنة، ثم موحَّدتين، الأولى مفتوحة ». وقال ابن الأثير في "النهاية" (٢/ ٩٦): « أراد: الأَدَبَّ، فأظهرَ الإدغامَ لأجلِ الحَوْءَب: والأَدَبُّ: الكثيرُ وَبَرِ الوَجْه ». اهـ.
والإدغام إذا كان واجبًا لا يُفَكُّ إلا للسجع في النثر - كما وقع هنا - أو للتقفية والتصريع في الشعر كما في قول أبي النجم العِجْلي أحد رُجَّاز الإسلام:

الحمدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ
الواهبِ الفضلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ
أَعْطَىٰ فلم يَبْخَلْ ولم يُبَخَّلِ

والشاهد في قوله: « الأَجْلَلِ »، وقياسه: الأَجَلّ، وانظر: "الإيضاح، في علوم البلاغة" (ص٧٤)، وكتاب "علم المعاني" لعبدالعزيز عتيق (ص ١٩).

(٤) تكملته: « تنبَحُها كلابُ الحَوْءَب، يقتل عن يَمينها وشِمالها قَتلى كثير، ثم تنجو بعدما قد كادتْ ».

قال أبي: لم يَروِ هذا الحديثَ غيرُ عصام، وهو حديثٌ مُنكَرٌ.

وسُئِلَ أبو زرعة عن هذا الحديثِ ؟

فقال: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[١]، لا يُروىٰ من طريقٍ غيرِه[٢].

٢٧٨٨ - وسمعتُ أبا زرعة وسُئِلَ عن حديثٍ رواه محمَّد بن عِمران بن أبي ليلى[٣]، عن سُلَيمان بن رَجاء، عن عبدالعزيز بن مُسلِم، عن أبي نُصَيْرَة[٤] العَبْدي، عن أبي رَجاء العُطارِدي، عن

(١) من قوله: « وسئل أبو زرعة. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) أما ابن عبدالبر: فإنه ذكر الحديث في "الاستيعاب" (١٣/ ٩٤)، وقال: « وهذا الحديثُ من أعلام نبوَّته ﷺ، وعصام بن قدامة ثقةٌ، وسائر الإسناد أشهرُ من أن يحتاج لذكره ».

(٣) روايته أخرجها ابن شاهين في "الترغيب" - كما في "الأمالي المطلقة" لابن حجر ص(١١٥)، ولم نقف عليه في المطبوع من "الترغيب" -، وأبو نعيم في "فضيلة العادلين" (١٨)، والسهمي في "تاريخ جرجان" ص(٦٩-٧٠)، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٢١٨٨)، وابن حجر في "الأمالي المطلقة" ص(١١٥).
قال ابن حجر: « هذا حديث غريب ».

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « عن أبي بصير »، وفي (ك): « عن أبي نضرة »، والمثبت من (ت)، وهو الموافق لما في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٨٨ رقم ٨٢٧) وغيره من مصادر ترجمته، وجاء على الصَّواب في "فضيلة العادلين" لأبي نعيم (١٨)، وتصحَّف في "تاريخ جرجان" إلى: « عن أبي نصر البغدادي العبدي » وفي "الترغيب" للأصبهاني إلى: « حدثنا عبدالعزيز بن مسلم بن أبي نضرة العبدي »!.
وقد قيل إن أبا نُصَيرة هذا هو مسلم بن عبيد، وقيل: هما اثنان. انظر تفصيل ذلك في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٨٨ رقم٨٢٧)، و"الإكمال" لابن ماكولا (١/ ٣٢٩)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٥٩٨) و"تبصير المنتبه" (٤/ ١٤٢١) و"الأمالي المطلقة" ص(١١٥) ثلاثتها لابن حجر.

أبي بكر الصِّدِّيق، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الوَالِي العَادِلُ المُتَوَاضِعُ ظِلُّ اللهِ ورُمْحُهُ في أَرْضِهِ، فَمَنْ نَصَحَهُ في نَفْسِهِ وفِي عِبَادِ اللهِ؛ حَشَرَهُ اللهُ في وَفْدِهِ يَوْمَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ، ومَنْ غَشَّهُ في نَفْسِهِ وفِي عِبَادِ اللهِ خَذَلَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، ويُرْفَعُ لِلْوَالي[1] العَادِلِ المُتَوَاضِعِ في كُلِّ يَوْمٍ ولَيْلَةٍ عَمَلُ سِتِّينَ صِدِّيقًا، كُلُّهُمْ عَابِدٌ[2] مُجْتَهِدٌ في نَفْسِهِ**»؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لا يُعرفُ سُلَيمانُ بنُ رَجاء هذا، ولا[3] يُعرفُ له أصلٌ من حديثِ عبدالعزيز بن مُسلِم، ولا نَعلَمُ[4] عبدَالعزيز بن مُسلِم روى عن أبي نُصَيْرَة[5] العَبْدِيِّ شيئًا.

٢٧٨٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه بُنْدار[6]، عن غُنْدَر[7]، عن شُعبة، عن يونس[8]، عن الحسن[9]، عن أُمِّه، عن أمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ: «**تَقْتُلُ عَمَّارَ[10] الفِئَةُ[11] البَاغِيَةُ**»؟

---

(١) في (ك): «الوالي».
(٢) في (ف): «عائذ».
(٣) في (ف): «لا» بدون واو.
(٤) في (ك): «ولا يعلم».
(٥) في (أ) و(ش) و(ف): «عن أبي بصير»، وفي (ك): «نضيرة».
(٦) هو: محمد بن بشار. وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٧٠٧٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٣٦٤ رقم ٨٥٧)، وبيبى بنت عبدالصَّمد في "جزئها" (٢١).
(٧) هو: محمد بن جعفر.
(٨) هو: ابن عبيد.
(٩) هو: البصري.
(١٠) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(١١) في (ت): «العبد»، بدل: «الفئة».

فقالا: هذا خطأٌ، وليس هذا من حديثِ يونس؛ إنما هو: عن أيُّوب(١)، عن الحسن، عن أُمِّهِ، عن أمِّ سَلَمة.

وشُعبة(٢)، عن خالد(٣)، عن سعيد(٤) بن أبي الحسن(٥)، عن أُمِّه، عن أم سَلَمة(٦).

وقالا: أخطأ بُندارٌ في هذا الحديث.

---

(١) أي: ابن تَميمَة السَّختياني. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٧٠٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٣٦٣ رقم ٨٥٢).
ومن طريق الطيالسي رواه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٢٥٢)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٠٠ رقم ٢٦٥٦٣).

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٩١٦) من طريق محمد بن عمرو بن جَبلة وعُقْبة بن مُكْرَم وأبي بكر بن نافع، ثلاثتهم عن محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، عن خالد الحذَّاء، عن سعيد بن أبي الحسن عن أمه، عن أم سلمة.
وأخرجه من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، عن شعبة، عن خالد، عن سعيد بن أبي الحسن، والحسن البصري كليهما، عن أمهما، عن أم سلمة.
وأخرجه من طريق عبدالله بن عون، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة.

(٣) هو: ابن مِهْران الحذَّاء.

(٤) في (أ) و(ش): «أبي سعيد».

(٥) هو: أخو الحسن البصري.

(٦) قال الحاكم في "تاريخ نيسابور" -كما في "فتح الباري" لابن رجب (٢/ ٤٩٤)-: «سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى العارض - وأثنى عليه - يقول: سمعت صالح بن محمد الحافظ - يعني: جزرة - يقول: سمعت يحيى بن معين وعليَّ بن المديني يصحِّحان حديث الحسن، عن أمه، عن أم سلمة: تقتل عمَّارًا الفئةُ الباغية» . اهـ.
وروى الخلال في "العلل" (١٣١/ المنتخب لابن قدامة) بإسناده إلى الإمام أحمد أنه ذُكر له حديث «تقتل عمارًا الفئةُ الباغية» ؟ فقال: « ليس فيه حديثٌ صحيح ».
وتعقب ذلك ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٤٩٤) بأن إسناد الخلال إلى أحمد غير معروف، وأنه روي عن أحمد خلاف هذا، وأنه قال: « في هذا غيرُ حديث صحيح عن النبي ﷺ »، والله أعلم.

٢٧٩٠- وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه الأَوْزاعي[٢]، عن الزُّهري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**مَا مِنْ وَالِي**[٣] **إِلَّا لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالمَعْرُوفِ وتَنْهَاهُ عَنِ المُنكَرِ، وبِطَانَةٌ لَاتَأْلُوهُ خَبَالاً**[٤]))؟

قال أبي: رواه يونس[٥]، عن الزُّهري، عن أبي سَلَمة، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: هو بأبي هريرة أشبهُ؛ لأنَّ محمَّد بن عمرو[٦] يرويه عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٧].

---

(١) في (ت) و(ك): « سألت » بلا واو.

(٢) هو: عبدالرحمن بن عمرو. وروايته أخرجها ابن المبارك في "مسنده" (٢٧٢)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٣٧ رقم ٧٢٣٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٦١٩١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١١١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٢٢).
ومن طريق ابن المبارك رواه أبو يعلى في "مسنده" (٥٩٠١).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « والٍ » بحذف الياء، لكنَّ ما في النسخ عربيٌّ فصيحٌ، تقدم التعليق على نحوه في المسألة رقم (١٤٦).

(٤) أي: لا تُقَصِّر في إفساد أمره. "النهاية" (٢/ ٨).

(٥) هو: ابن يزيد الأَيْلي. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٩ و٨٨ رقم ١١٣٤٢ و١١٨٣٤)، والبخاري في "صحيحه" (٦٦١١ و٧١٩٨).

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٣٦٧)، و"الصغير" (١٨٨).

(٧) قال البخاري عقب الحديث (٧١٩٨): « وقال سليمان، عن يحيى: أخبرني ابن شهاب بهذا، وعن ابن أبي عتيق وموسى، عن ابن شهاب مثله، وقال شعيب، عن الزهري: حدثني أبو سلمة، عن أبي سعيد قوله، وقال الأوزاعي ومعاوية بن سلاَّم: حدثني الزهري، حدثني أبو سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وقال ابن =

. . . .

= أبي حسين وسعيد بن زياد: عن أبي سلمة، عن أبي سعيد قوله، وقال عبيدالله بن أبي جعفر: حدثني صفوان، عن أبي سلمة، عن أبي أيوب؛ قال: سمعت النبي ﷺ». اهـ.

وذكره الدارقطني في "العلل" (١٠١٦) من رواية أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي أيوب ﷺ، فقال: « يرويه صفوان بن سليم، عن أبي سلمة، عن أبي أيوب، واختُلف عن أبي سلمة فيه: فرواه الزهري، عن أبي سلمة، فخالف صفوان، ورواه عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري. وقيل: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقيل: عن أبي سلمة - مرسلاً -، عن النبي ﷺ، ولا يُدفع حديث صفوان؛ لجواز أن يكون أبو سلمة حفظه عن أبي أيوب، وعن أبي سعيد، وعن أبي هريرة، والله أعلم ». اهـ. وذكره في "العلل" (٢٣٢٢) وقال: « ولا يدفع هذه الأقاويل ».

وذكره في "العلل" (١٤١٤) من رواية أبي سلمة، عن أبي هريرة، وذكر الاختلاف فيه فقط، ولم يرجِّح.

وذكر الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٨١) كلام الدارقطني في "التتبع" (٦٦)، ثم قال: « قلتُ: حكى البخاري هذه الأوجهَ كلها، وكأنه ترجَّح عنده طريق أبي سلمة، عن أبي سعيد، فإن أكثر أصحاب الزهري رَوَوه كذلك، ولأن الزهري أحفظُ من صفوان بن سليم، والله أعلم ».

وأطال ابن حجر في "فتح الباري" (١٣/ ١٩١) في الكلام على هذا الاختلاف، وتخريج طرقه، وفي آخره قال: « قال الكرماني: محصَّل ما ذكره البخاري: أن الحديث مرفوعٌ من رواية ثلاثة أنفس من الصحابة. انتهى. وهذا الذي ذكره إنما هو بحسب صورة الواقعة، وأما على طريقة المحدِّثين فهو حديثٌ واحد، واختُلف على التابعيِّ في صحابيِّه. فأما صفوانُ فجزم بأنه عن أبي أيوب، وأما الزهري فاختُلِف عليه: هل هو أبو سعيد؟ أو أبو هريرة؟ وأما الاختلافُ في وقفه ورفعه فلا تأثير له؛ لأن مثله لا يقال من قِبَل الاجتهاد. فالروايةُ الموقوفة لفظًا مرفوعةٌ حكمًا، ويرجِّح كونه عن أبي سعيد: موافقةُ ابن أبي حسين وسعيد بن زياد لمن قال عن الزهري: عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، وإذا لم يبقَ إلا الزهري وصفوان، فالزهري أحفظُ من صفوان بدرجات، فمن ثَمَّ يظهر قوة نظر البخاري في إشارته إلى ترجيح طريق أبي سعيد، فلذلك ساقها موصولة، وأورد البقيَّة بصيغ التعليق، إشارة إلى أن =

٢٧٩١ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه المُبارك بن فَضالَة[٢]، عن الحسن[٣]، عن النُّعمان بن بَشير، عن النبيِّ ﷺ: « **إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ فِتَنَ**[٤] **كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ**... »، الحديثَ.

قلتُ: وروى هذا الحديثَ يحيى بنُ سُلَيم[٥]، عن هشام بن

= الخلافَ المذكور لا يقدح في صحَّة الحديث؛ إما على الطريقة التي بيَّنتها من الترجيح، وإما على تجويز أن يكونَ الحديث عند أبي سلمة على الأوجُه الثلاثة، ومع ذلك فطريق أبي سعيد أرجح والله أعلم، ووجدتُ في "الأدب المفرد" للبخاري ما يترجَّح به رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، فإنه أخرجه من طريق عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة كذلك في آخر حديث طويل ». اهـ. وانظر "تغليق التعليق" (٥/ ٣٠٩).

(١) في (ت) و(ك): «سألت» بلا واو.

(٢) روايته أخرجها ابن المبارك في "المسند" (٢٤٨)، والطبراني في "الأوسط" (٢٤٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٥٣١)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ١٧٠-١٧١)، والداني في "السنن الواردة في الفتن" (٥٠).
ومن طريق ابن المبارك رواه نعيم بن حماد في "الفتن" (٦٦)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧٢ رقم ١٨٤٠٤). قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن النعمان بن بشير إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به مبارك »!.
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧٧ رقم ١٨٤٣٩) من طريق يونس بن عبيد، عن الحسن، به نحوه.

(٣) هو: البصري.

(٤) كذا في جميع النسخ، ويحتمل وجهَيْن:
الأوَّل: النصب على أنه اسم « إنَّ » مؤخَّر، أي: « فتنًا »، وحذفت منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة.
والثاني: الرفع على أنه مبتدأ مؤخَّر، وشبه الجملة قبله خبرٌ مقدَّم، وجملة المبتدأ والخبر خبرٌ لـ«إن»، واسمها ضمير الشأن المحذوف.
وتقدم التعليق على نحو ما هنا في المسألة رقم (١٣٠).

(٥) لم نقف على روايته، لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٣٣٢) من طريق زائدة، عن هشام بن حسان، به.

حسَّان، عن الحسن، عن أبي موسى الأشعري، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[(١)].

قلتُ: فأيُّهما الصَّحيحُ عندك ؟

قال: الحسن، عن أبي موسى[(٢)]، عن النبيِّ ﷺ؛ أشبه منه من[(٣)] النُّعمان بن بَشير.

٢٧٩٢ - **وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثِ الذي[(٥)] رواه ابنُ إسحاق[(٦)]، عن عبدالله بن دينار، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ في الرُّوَيْبِضَة ؟**

قال أبي: لا أعلم أحدًا روى عن عبدالله بن دينار هذا الحديثَ

(١) الظاهر: أنه يعني بالإرسال: عدم سماع الحسن من أبي موسى؛ كما تقدم بيانُه في المسألة رقم (٢٧٨٦). وقوله: « مرسل » منصوبٌ على أنه حالٌ، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله: « عن أبي موسى » سقط من (ف).

(٣) قوله: « من » سقط من (ك)؛ ولعل صوابها: « عن ».

(٤) في (ت) و(ك): « سألت » بلا واو.

(٥) قوله: « حديث الذي » في (ك): « الحديث الذي »، وهو الجادَّة، ويخرَّج المثبت من باب إضافة الموصوف إلى صفته، وهو جائز على مذهب الكوفيين، وقد علَّقنا على هذا في المسألة رقم (٥٠٥).

(٦) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٢٠ رقم ١٣٢٩٩)، وابنه عبدالله في "زوائده" في الموضع نفسه، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧١٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٦٦) من طريق عبدالله بن إدريس والبزار في "مسنده" (٣٣٧٣/ كشف الأستار)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٦٥)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٠٥) من طريق يونس بن بكير، كلاهما عن ابن إسحاق، به.
وخالفهما عبَّاد بن العوَّام، فرواه عن ابن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن أنس، به. رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٢٠ رقم ١٣٢٩٨).

غيرَ[١] محمَّد بن إسحاق، ووجدتُّ في رواية بعض البصريِّين: عن عبدالله بن المُثَنَّى الأنصاري، عن عبدالله بن دينار، عن أبي الأَزْهَر، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ، بنحوه.

قال أبي: ولا أدري من أبو الأَزْهَر هذا!

قلتُ: مَن الذي رواه عن عبدالله بن المثنَّى؟

فقال: حَجَّاج الفُسْطاطي[٢].

قال أبي[٣]: لو كان حديثُ ابن إسحاقَ صحيحَ[٤]، لكان قد رواه الثقاتُ عنه[٥].

---

(١) في (ت) و(ك): «عن».

(٢) في (أ) و(ف): «القَسطاطي». والأشهر في نسبته: «الفَساطِيطي»، كما في "الجرح والتعديل" (٣/ ١٦٧ رقم٧١٢)، وإن كان يرد أحيانًا: «الفُسْطاطي»؛ كما في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٨٠ رقم٢٨٤٥)، وانظر "الأنساب" للسمعاني (٣/ ٤٥٦).

(٣) قوله: «قال أبي» مكرر في (أ) و(ت) و(ف).

(٤) كذا في جميع النسخ: «صحيح» بلا ألف بعد الحاء، وفيه وجهان:
الأوَّل: النصب على أنه خبر «كان» وحذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: الرفع على أنَّه خبر للمبتدأ «حديث ابن إسحاق»، والجملة من المبتدأ والخبر في محل خبر «كان»، واسمها: ضمير الشأن، والتقدير: لو كان هو - أي الشأن والحديث - حديث إسحاق صحيحٌ ... وانظر الكلام على ضميرُ الشأن في التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(٥) قال ابن معين: «لم نسمع: عن عبدالله بن دينار، عن أنس إلا الحديث الذي يحدث به محمد بن إسحاق». "تاريخ ابن معين" (٣/ ١٣٥/ رواية الدوري). قال ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٠٥) بعد أن روى قول ابن معين: «يعني: حديث الرُّوَيبِضَة».

٢٧٩٣ - وسُئِلَ أبو زرعة[(١)] عن حديثٍ رواه قُدامَة[(٢)] بن محمَّد المَدِيني الخَشْرَمي[(٣)]، عن إسماعيل بن شَيْبة، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: ((**أَيُّمَا أَمِيرٍ احْتَجَبَ عَنِ النَّاسِ بِفَاقَتِهِمْ، احْتَجَبَ اللهُ عَنْهُ بِوَجْهِهِ**)).

وقال رسولُ الله ﷺ: ((**أَيُّمَا امْرِئٍ وَلِيَ مِنْ**[(٤)] **أَمْرِ المُسلِمِينَ شَيْئًا، لَمْ يَحُطْهُمْ بِمَا يَحُوطُ بِهِ بَنِيهِ وأَهْلَ**[(٥)] **بَيْتِهِ؛ لَمْ يَرَحْ**[(٦)] **رِيحَ الجَنَّةِ يَوْمَ**

وقال أبو عثمان سعيد البَرْذَعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٢/ ٣٢٩-٣٣١): « قلت لأبي زرعة: عبدالله بن دينار الشامي؟ قال: شيخٌ ربما أنكر. قلت: عبدالله بن دينار الذي يروي عن أنس حديث الرُّويبضَة هو هذا؟ قال: لا، ابن إسحاق ماله وهذا؟ قال أبو عثمان: وقد كان رجلٌ من أصحابنا ذاكرني بهذا الحديث عن شيخ ليس عندي بمأمون، عن أبي قتيبة، عن عبدالله بن المثنَّى، عن عبدالله بن دينار، عن أبي الأزهَر، عن أنس، وذكرت لأبي زرعة هذا أنه صاحب أنس، ولم أجترئ أن أذكرَ له أنه من رواية هذا الرجل؛ لأنه لم يكن يرضاه، فقلت له: هو هذا الشامي؟ فأجابني بهذا ». اهـ.

(١) ذكر ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢٥٨٣) الحديث الأول، وقال: « قال ابن أبي حاتم عن أبيه في "العلل": هذا حديث منكر ». كذا! وهو هنا من قول أبي زرعة.

(٢) في (ت) و(ك): « أبو قدامة »، وكأنه ضُرب على قوله: « أبو » في (ت).

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣١٣)، والدارقطني في "الأفراد" (١٦١/ أ/ أطراف الغرائب).

قال ابن عدي: « غير محفوظ، وإسماعيل بن إبراهيم هذا لا أعلم له رواية عن غير ابن جريج، وأحاديثه عن ابن جريج فيها نظر ». وقال الدارقطني: « تفرَّد به قدامة بن محمد، عن إسماعيل، عنه ».

(٤) قوله: « من » سقط من (ك).

(٥) في (أ) و(ش): « بينه وبين أهل ».

(٦) أي: لم يَشَمَّ ريحَها؛ يقال: راحَ يَريحُ، وراحَ يَراحُ، وأراحَ يُريح: إذا وجدَ رائحةَ الشيء. انظر "النهاية" (٢/ ٢٧٢).

الْقِيَامَةِ »[١] ؟

فقال أبو زرعة: كلا الحديثَين مُنكَرٌ .

٢٧٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه نُعَيمُ[٢] بنُ حمَّاد، عن سُفيان بن عُيَينة، عن أبي الزِّناد[٣]، عن الأعْرَج[٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال[٥]: **«أَنْتُمْ فِي زَمَانٍ مَنْ تَرَكَ فِيهِ[٦] عُشْرَ مَا أُمِرَ بِهِ هَلَكَ، وسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ عُشْرَ مَا أُمِرَ بِهِ نَجَا»** ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا عندي خطأٌ؛ رواه جَرير[٧]، وموسى بن

---

(١) الحديث رواه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٨٣)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٥٢) من طريق قدامة، به.
قال العقيلي بعد أن ساق عدَّة أحاديث لإسماعيل: « كلُّ هذه الأحاديث غيرُ محفوظة من حديث ابن جريج، ولا من حديث غيره؛ إلا من حديث من كان مثله في الضَّعف أو نحوه، فأما من حديث ثقة فلا ».
وقال ابن عدي بعد أن ساق عدَّة أحاديث لقدامة عن إسماعيل: « وكل هذه الأحاديث في هذا الإسناد غيرُ محفوظة ».

(٢) قوله: « نعيم » سقط من (ش)، وفي بقية النسخ: « يعني » بدل: « نعيم » إلا أنَّها صوبت في (أ) إلى ما أثبتناه. وورواية نعيم بن حماد أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٢٦٧)، والطبراني في "الصغير" (١١٥٦)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٣١٦)، وتمام في "فوائده" (١٧٢١/ الروض البسام)، والسهمي في "تاريخ جرجان" ص(٤٦٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٣٦٢).
ومن طريق الترمذي رواه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٤١٨). ومن طريق الطبراني رواه ابن حجر في "الأمالي المطلقة" ص(١٤٦).

(٣) هو: عبدالله بن ذكوان.

(٤) هو: عبدالرحمن بن هُرمز.

(٥) قوله: « قال » سقط من (أ) و(ش).

(٦) قوله: « فيه » من (أ) و(ش) فقط.

(٧) هو: ابن عبدالحميد.

أَعْيَن، عن ليث[١]، عن معروف[٢]، عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٣].

---

(١) هو: ابن أبي سُلَيم. وروايته أخرجها أبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٢٢٩) من طريق إبراهيم بن محمد، وابن حجر في "الأمالي المطلقة" ص(١٤٧) من طريق الثوري، كلاهما عن ليث، به.
وقال ابن حجر في "النكت الظراف" (١٣٧٢١): « قرأت بخط الذهبي: لا أصل له ولا شاهد، ونعيم منكر الحديث مع إمامته. قلت [أي: ابن حجر]: بل وجدت له أصلاً، أخرجه ابن عيينة في "جامعه" عن معروف الموصلي عن الحسن البصري به مرسلاً، فيحتمل أن يكون نعيم دخل له حديث في حديث » اهـ. وانظر "التاريخ الكبير" (٧/ ٤١٥).

(٢) هو: معروف بن أبي معروف المَوْصلي.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
وقال الترمذي: « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث نعيم بن حماد، عن سفيان بن عيينة ». وذكره ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٤٢٥)، ونقل عن النسائي قوله: « هذا حديث منكر ».
وقال الطبراني: « لم يروه عن سفيان إلا نعيم ».
وقال ابن عدي: « قال نعيم: هذا حديثٌ ينكرونه، وإنما كنت مع ابن عيينة، فمرَّ بشيء فأنكره، ثم حدثني بهذا الحديث ».
قال ابن عدي: « وهذا الحديثُ أيضًا معروف، لا أعلم رواه عن ابن عيينة غيره». اهـ. وقال أبو نعيم: « غريب، تفرد به نعيم، عن سفيان ».
وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٦٠٦): « وتفرَّد نعيم بذاك الخبر المنكر: حدثنا سفيان بن عيينة. . . »، ثم ذكره، ثم قال: فهذا ما أدري من أين أتى به نعيم؟! وقد قال نعيم: هذا حديثٌ ينكرونه، وإنما كنت مع سفيان، فمرَّ شيءٌ فأنكره، ثم حدّثني بهذا الحديث. قلت: وهو صادق في سماع لفظ الخبر من سفيان، والظاهر - والله أعلم - أن سفيان قاله من عنده بلا إسناد، وإنما الإسناد قاله لحديث كان يريد أن يرويَه، فلما رأى المنكر تعجَّب وقال ما قال عقيب ذلك الإسناد، فاعتقد نعيم أن ذاك الإسناد لهذا القول، والله أعلم ». اهـ. وقال في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٤١٨): « هذا حديث منكر، لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ، ولا شاهد، ولم يأت به عن سفيان سوى نعيم، وهو مع إمامته منكر الحديث ». =

٢٧٩٥ - وسمعتُ[١] **أبي يقولُ**، وذكَرَ حديثًا حدَّثنا محمَّد بن هارون أبو نَشِيط، عن أبي المُغِيرَة[٢]؛ قال: حدَّثنا عبدالرحمن - يعني: ابنَ يزيد بن تَميم - عن الزُّهري، عن عبدالله بن عمر: أنَّ[٣] عمر بن الخطَّاب ﷺ قال لِمُعاذ بن جبل: ما مِلاكُ[٤] هذا الأمر؟ قال: كلمةُ الإخلاص، وهي الفِطْرةُ، والصَّلاة، وهي المِلَّة[٥]، والسَّمعُ والطاعة، وسيكون[٦] اختلافٌ. فلمَّا أدبرَ عمر؛ قال: وسِنُوكَ خيرُ سِنيْهِم.

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[٧].

= وقال ابن حجر في "الأمالي المطلقة" ص(١٤٦): « هذا حديث حسن غريب ».
وانظر "المنتخب من العلل" للخلال ص(٩١-٩٢)، و"السلسلة الضعيفة" للألباني (٦٨٤).

(١) في (ف): « وسألت ».

(٢) هو: عبدالقدوس بن الحجَّاج.

(٣) في (ف): « ابن »

(٤) قال ابن الأثير: المِلاكُ - بالكسر والفتح -: قِوامُ الشَّيء، ونظامُه، وما يُعتَمَد عليه فيه. "النهاية" (٤/ ٣٥٨).

(٥) في (ت) و(ك): « المسلة ».

(٦) في (ت) و(ك): «سيكون» بلا واو.

(٧) أخرجه أبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (١٢٥) من طريق عبدالله بن عمر العمري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء: أن عمر. . . ، فذكره.
وأخرجه معمر في "الجامع" (٢٠٦٨٩/ مصنف عبدالرزاق)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٠/ ٩٨) من طريق أيوب، ومسدد في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢٠٩) - من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن أبي قلابة، عن عمر به نحوه.
ورواه الطبري (٢٠/ ٩٧-٩٨) من طريق يونس بن أبي صالح، عن يزيد بن أبي مريم قال: مرَّ عمر بمعاذ فذكره.
ورواه اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (١٥٣٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦/ ٣٣٠-٣٣١) من طريق عبدالله بن خراش، عن أبيه قال: نزل عمر بالجابية فمر بمعاذ. . . فذكره.

٢٧٩٦ - وقال أبو محمد[١]: سألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد ابن سعيد بن سابِق[٣]، عن عمرو بن أبي قَيْس[٤]، عن سِماكٍ[٥]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُشْتَرَى[٦] الثمرةُ حتى تُطْعِمَ[٧].

وقال: « **إِذَا ظَهَرَ الزِّنَىٰ والرِّبَا في قَرْيَةٍ؛ فَقَدْ أَحَلُّوا بِأَنْفُسِهِمْ كِتَابَ اللهِ**[٨] »؟

فسمعتُ أبي يقول: أمَّا مِنْ قوله: « **إِذَا ظَهَرَ الزِّنَى والرِّبَا** »، فليس هو من حديثِ عِكرِمَة، عن ابن عبَّاس؛ إنما هو: سِماك، عن

(١) قوله: « وقال أبو محمد » من (ف) فقط.

(٢) في (أ) و(ش): « وسألت » بالواو.

(٣) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٧). وعنه البيهقي في "الشعب" (٥٠٣٣ و٥١٤٣).

(٤) في (ك): « قبيس ».

(٥) هو: ابن حرب.

(٦) كذا في (ت) و(ف) و(ك)، ولم تُعجَم الياء في (أ) و(ش). وتأنيث الفعل هنا وتذكيره كلاهما جائزٌ؛ لأنَّ «الثمرة» مؤنَّث غير حقيقي. وإنْ كان التأنيثُ في مثل هذا أولى وأوضح. وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).
وجاء هذا اللفظ في مصادر التخريج تارةً بالياء وتارةً بالتاء.

(٧) قوله: « حتى تُطْعِمَ » لك فيه ضبطان:
الأول: ماأثبتناه، وهو من الفعل: «أَطْعَمَ يُطْعِمُ »، قال في "تاج العروس" (طعم): « أَطْعَمَ النَّخلُ: أَدْرَكَ ثَمَرُها، وصَارَ ذَا طَعْم يُؤْكَلُ، يُقَال: في بُسْتَانِ فُلانٍ من الشَّجَرِ المُطْعِم كَذَا، أي: من الشَّجَرِ المُثْمِرِ الَّذِي يُؤْكَل ثَمَرُه ».
والثاني: « حتى تَطَّعِمَ» من الفعل: « اطَّعَمَ يَطَّعِمُ »، قال أيضًا في "تاج العروس" (طعم): « واطَّعَمَ البُسْرُ كافْتَعَل: أَدْرَكَ، وصَارَ لَهُ طَعْمٌ يُؤْكَلُ مِنْهُ ».

(٨) في بعض مصادر التخريج: « عقاب الله »، وفي بعضها: « عذاب الله ».

عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، منهم مَنْ يَرْفَعُهُ[(١)]، ومنهم من يُوقِفُهُ[(٢)].

قلتُ: أَوْقَفَهُ[(٣)] أَسْباطُ بنُ نَصْرٍ.

٢٧٩٧ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ بنُ موسى الخَطْمي الأنصاري[(٥)]، عن عبدالرحمٰن بن محمَّد المُحارِبي، عن

---

(١) رواية سماك بهذا الوجه أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٤٠٢ رقم ٣٨٠٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٩٨١).
ومن طريق أبي يعلى رواه ابن حبان في "صحيحه" (٤٤١٠).

(٢) رواية سماك بهذا الوجه أخرجها الطبري في "تفسيره" (١٧/ ٤٧٥) من طريق أبي الأحوص سلاَّم، عن سماك بن حرب، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود قولَه، وليس فيه: «عن أبيه». وأخرج الحديث الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٦٣ رقم١٠٣٢٩) من طريق أبي عبدالرحمن السلمي، عن ابن مسعود قال: لم يهلك أهل نبوَّة قطُّ حتى يظهرَ الزنى والرِّبا.

(٣) يقال: «أَوْقَفَهُ يُوقِفُهُ» مزيدًا بالهمزة؛ كما يقال: «وَقَفَهُ يَقِفُهُ»، انظر المسألة (٦٢٨).

(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٨٠١) و(٢٧٣٤).

(٥) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو بكر المطرز في "فوائده" (١٤١)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦٦٦١) من طريق هارون بن إسحاق، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٣٥) من طريق الحسن بن حماد، وابن جرير في "تفسيره" (١٢٣٠٦) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، وابن أبي حاتم أيضًا (٦٦٦١) من طريق أبي سعيد الأشج، جميعهم عن عبدالرحمن المحاربي، به.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤٣٣٧)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٤٦-١٤٧ رقم ١٠٢٦٨) من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع الحناط، والطبراني أيضًا (١٠/ ١٤٦ رقم١٠٢٦٧) من طريق جعفر بن زياد، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٢٩٨) من طريق عبثر بن القاسم، جميعهم عن العلاء بن المسيب، عن عمرو بن مرة، عن سالم الأفطس، به. وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٩٩) من طريق خالد بن عمرو، والأصبهاني أيضًا (٢٩٩) من طريق أبي إسحاق الفزاري، =

العلاء بن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو بن مُرَّة، عن سالم الأَفْطَس، عن أبي عُبَيدة، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا رَأَى أَخَاهُ عَلَى الذَّنْبِ نَهَاهُ**[١] **عَنْهُ تَعْذِيرًا**[٢]، **فَإِذَا كَانَ مِنَ الغَدِ لَمْ يَمْنَعْهُ مَا رَأَىٰ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وخَلِيطَهُ وشَرِيبَهُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ اللهُ**[٣] **مِنْهُمْ؛ ضَرَبَ بِقُلُوبِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، ولَعَنَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ دَاوُدَ**[٤] **وعِيسَىٰ بْنِ مَرْيَمَ؛ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وكَانُوا يَعْتَدُون** »، ثم قال النبيُّ ﷺ: « **والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَتَأْمُرُنَّ**[٥] **بِالمَعْرُوفِ، ولَتَنْهَوُنَّ عَنِ المُنكَرِ...** »، وذكر الحديثَ؟

فقال أبي: هذا الحديثُ إنما هو مُرسَلٌ؛ يعني: عن أبي عُبَيدة[٦]، عن النبيِّ ﷺ.

٢٧٩٨ - وسمعتُ أبا زرعة[٧] وحدَّثنا عن الرَّبيع بن يحيى، عن شُعبة، عن يحيى[٨]؛ قال: سمعتُ الوليدَ بنَ الوليد بن عُبادَة بن

= كلاهما عن العلاء بن المسيب، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، به. وانظر تخريج المسألة المتقدمة برقم (١٨٠١).

(١) قوله: « نهاه » مكرر في (ك).

(٢) قال ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ١٩٨): في حديث بني إسرائيل: « كانوا إذا عُمِل فيهم بالمَعاصي نَهَوهُم تَعْذيرًا »، أي: نَهْيًا قَصَّروا فيه ولم يُبالغوا، وُضِع المصْدَر موضعَ اسم الفاعل حالاً، كقولهم: جاء مَشْيًا.

(٣) لفظ الجلالة ليس في (ك).

(٤) في (ت) زيادة: « عليه السلام » وضبِّب عليها.

(٥) في (ك): « لتأمرون ».

(٦) في (ت) و(ك): « ابن عبيدة ».

(٧) في (ف): « وسألت أبي زرعة ».

(٨) هو: ابن سعيد الأنصاري.

الصَّامِت، يحدِّث عن أبيه، عن جدِّه؛ قال: بايَعْنا رسولَ الله ﷺ على السَّمع والطاعة: في يُسْرِنا وعُسْرِنا، ومَنْشَطِنا ومَكْرَهِنا، وألَّا نُنازِعَ الأَمْرَ[١] أهلَه، وأن نَقومَ بالحقِّ حيثُما كُنَّا، لا نخافُ في الله لَوْمَةَ لائِمٍ.

فسمعتُ أبا زرعة يقولُ: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى[٢]، عن عُبادَة ابن الوليد بن عُبادَة بن الصَّامِت، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبيِّ ﷺ، والخطأُ عندي من الرَّبِيع بن يحيى.

٢٧٩٩- وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو الجَوَّاب الأَحْوَص[٤] ابن جَوَّاب[٥]، عن عمَّار بن رُزَيق، عن الأعمَش، عن سَهْل بن بُكَير الجَزَري، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **لِلأَئِمَّةِ**[٦] **مِنْ قُرَيْشٍ عَلَيْكُمْ حَقٌّ عَظِيمٌ، ولَهُمْ مِثْلُهُ**[٧]؛ **مَا عَمِلُوا ثَلَاثًا**:

---

(١) في (ك): « الأمن ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣١٤ رقم٢٢٦٧٩)، والبخاري في "صحيحه" (٧١٩٩ و٧٢٠٠)، ومسلم (١٧٠٩).
وهذا الذي رجَّحه الدارقطني في "العلل" (٢٢٦٥).

(٣) انظر المسألة رقم (٢٧٧٤).

(٤) في (ف): «الأخوص» بالخاء المعجمة.

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٤٣) ووقع في المطبوع: « سهل، عن بكير الجزري ». وأشار محققه أنه وقع في نسخة خطية: « سهل بن بكير » وهو الموافق لما هنا.

(٦) في (ف): « الأئمة » ولم تتضح في (ش).

(٧) كذا اللفظ في جميع النسخ، ولفظه في "السنن الكبرى" للبيهقي و"مسند أبي يعلى" الموضع الآتي في التخريج: « الأئمة من قريش، ولي عليكم حقٌّ، ولهم عليكم مثلُه... ». ولفظه في "مسند أحمد" و"السنن الواردة في الفتن": « الأئمة من قريش، ولهم عليكم حقٌّ، ولكم مثلُ ذلك... ».

مَا[١] اسْتُرْحِمُوا فَرَحِمُوا، وحَكَمُوا فَعَدَلُوا، وعَاهَدُوا فَوَفَوْا، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ والْمَلَائِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ »؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: الأعمَش[٢]، عن سَهْل أبي الأسد، عن بُكَير الجَزَري[٣]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

٢٨٠٠ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه إسحاق بن إبراهيم - خَتَنُ[٥] سَلَمة بن الفَضْل- عن عبدالله بن عبدالعزيز[٦] بن عبدالله بن عبدالله[٧] بن عمر بن الخطَّاب، عن أبيه، عن عمِّه سالم، عن أبيه[٨] عبدالله بن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « مُرُوا بِالمَعْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ المُنكَرِ، مِنْ قَبْلِ أَنْ تَدْعُونَ[٩] اللهَ فَلا يُسْتَجابُ لَكُمْ، ومِنْ قَبْلِ أَنْ تَسْتَغْفِرُوهُ[١٠] فَلَا يَغْفِرَ لَكُمْ[١١]؛ فَإِنَّ الأَمْرَ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ

---

(١) في (ف): « إذا » بدل: « ما ».

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/١٨٣ رقم١٢٩٠٠)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١١٢٠)، وأبو يعلى في "المسند" (٤٠٣٣)، وأبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٢٠١). وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٢/١١٢-١١٣) و(٤/٩٩-١٠٠).

(٣) هو: بكير بن وَهْب.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٠٨).

(٥) تقدم تفسير «الختن» في المسألة رقم (١٧٩١).

(٦) في (ف): « عن عبدالله بن عبدالله بن عبدالعزيز ».

(٧) قوله: « بن عبدالله » الثانية سقط من (ت) و(ك).

(٨) قوله: « عن أبيه » سقط من (ف).

(٩) كذا في جميع النسخ، عدا (ك)، ففيها: « تدعو ». وانظر التعليق بعد التالي.

(١٠) في (ش): « تستغفرون »، وفي (ك): « تستغفروا ».

(١١) من قوله: « من قبل أن تدعون ... » إلى هنا تقدَّم التعليق عليه لغةً في المسألة =

المُنكَرِ، لا يُقَرِّبُ أَجلاً، ولَا يُبَاعِدُ رِزْقًا، وإِنَّ الأَحْبَارَ مِنَ اليَهُودِ، والرُّهْبَانَ مِنَ النَّصَارَى، لَمَّا تَرَكُوا الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيَ عَنِ المُنكَرِ؛ أَصَابَهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ، ثُمَّ[(١)] لَمْ يَنْفَعْهُمْ » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هو حديثٌ مُنكَرٌ .

٢٨٠١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه موسى بن إسماعيل، عن وُهَيْب[(٢)]، عن أيُّوب[(٣)]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: « مَنْ حَضَرَ إِمَامًا، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ يَسْكُتْ » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: وُهَيْبٌ[(٤)]، عن أبي واقِدٍ[(٥)]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .



= رقم (١٩٠٨)، وبيَّنا هناك جواز استعمال «أن» المصدرية مهملةً وعاملة في كلام واحد؛ فارجع إليه إنْ شِئْتَ !

(١) قوله: « ثم » سقط من (ك).

(٢) هو: ابن خالد.

(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "الصمت" (٦٨٧)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٤٨٨)، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٦٠٩)، والطبراني في "الأوسط" (٥٩٤٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٥٩)، ومن طريق أبي بكر الشافعي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/ ٣٧٣).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن أبي واقد إلا وهيب ».

(٥) هو: صالح بن محمد الليثي.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي العِتْقِ[١]

٢٨٠٢ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا حدَّثنا به محمَّد بن عبدالله بن المُبارك المُخَرِّمي[٢]؛ قال: حدَّثنا وَكيعُ بنُ الجَرَّاح، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن أبي حازم، عن أبي هريرة: أنه أقبلَ يريدُ الإسلامَ، حتى إذا كان ببعض الطريق؛ ضَلَّ غُلامَهُ[٣]، فجَعَلَ يَنشُدُهُ[٤] وهو يقول:

يا لَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وعَنَائِهَا[٥] عَلَى ٱنَّهَا[٦] مِنْ دَارِ كُفْرٍ نَجَّتِ[٧]

---

(١) في (ت) و(ك): «الأخبارُ المروية في العتق»، وفي (أ) و(ش): «عللُ أخبارٍ مروية في العتق».

(٢) بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، وتشديد الراء المكسورة، نسبةً إلى المُخَرِّم؛ وهي محلَّة ببغداد. انظر "الأنساب" للسمعاني (٤/٢٤٨).

(٣) أي: فقد غلامَه. «تاج العروس» (ضلل)، و"المصباح المنير" (ضلل/ ص١٨٨).

(٤) أي: يطلُبُه، يقال: نَشَد الضالَّة يَنشُدُها نِشْدَانًا، أي طلبها. انظر «تاج العروس» (نشد)، و"المصباح المنير" (نشد/ ص٣١١).

(٥) في (ت) و(ف): «وغنائها».

(٦) بوصل همزة القطع من «أنَّها»؛ لإقامة الوزن، وهو من الضرورات الجائزة في الشِّعر، ونحوه قول بعض العرب [من الطويل]:

ومَنْ يَصنَعِ المعروفَ في غير أهله يُلاقي الذي لاقَىٰ مُجيرُ ٱمِّ عامِرِ

والأصل: مجيرُ أُمِّ عامر. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٧٨١)، وانظر التعليق التالي.

(٧) البيت على هذه الصورة من البحر الكامل، وقد جاء عجزه في مصادر التخريج وكتب التاريخ واللغة بلفظ:

.... عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَّتِ

ويكون على ذلك من البحر الطويل مخرومَ الصدر [والخَرْمُ عند العروضيين: =

قال: فبينا أنا جالسٌ عند النبيِّ ﷺ إذ طلع الغلامُ فأعتَقْتُه[(١)].

قلتُ: وهكذا[(٢)] حدَّثنا أبو سعيد بن يحيى بن سعيد[(٣)]، عن أبي أسامة[(٤)]، عن إسماعيل، عن قَيْس، عن أبي هريرة؛ قال: قمتُ[(٥)] على رسول الله ﷺ . . . .

قال أبي: من الناس من يَروي عن إسماعيل، عن قَيْس: أنَّ أبا

= هو إسقاطُ الحرفِ الأول مِنَ الوتدِ المجموعِ الواقعِ في أوَّلِ البيت، أو في أوَّل عجزه على قلة؛ فتتحوَّل «فَعُولُنْ»إلى: عُولُنْ، و«مَفَاعِيلُنْ» إلى: فَاعِيلُنْ، و«مُفَاعَلَتُنْ» إلى: فَاعَلَتُنْ، ولايَدْخُلُ الخرمُ غير هذه التفاعيل]؛ فجاء هذا البيت في مصادر التخريج هكذا:

يَا لَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا   عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَّتِ

ولو جاء صدرُهُ على التمام، لقال: أيا ليلةً... إلخ، والبحرُ الطويلُ إذا دخله الخرم، قد يشتبه بالبحر الكامل؛ فلعلَّ الراوي أو غيره: لَمَّا رأى صدر البيت على وزن الكامل في الظاهر، ظَنَّهُ منه؛ فتصرَّف في عجزه، فجعله من الكامل أيضًا؛ حتى يكونَ البيتُ بشطْرَيْهِ من بحر واحد، فجاء العجز كما في جميع النسخ هكذا:

. . . .   عَلَى انَّهَا مِنْ دارِ كُفْرٍ نَجَّتِ

وانظر: مصادر التخريج، و«لسان العرب»، و«تاج العروس» (دور)، و«النهاية» (٢/ ١٣٩)، وانظر: «العيون الغامزة، على خبايا الرامزة» للدماميني (ص١١٣-١١٨)، و«المعجم المفصل في علم العروض» (ص٢٢٣-٢٢٧).

(١) في (ف): « فأعتقه ».

(٢) في (ك): « وكذا »، ولم تتضح في (ش).

(٣) هو: أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان.

(٤) هو: حماد بن أسامة. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٣٢٦)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٨٦ رقم ٧٨٤٥)، والبخاري في "صحيحه" (٢٥٣١ و٤٣٩٣).

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: « قَدِمتُ ».

هريرة[١] . . . ، وهو أشبهُ.

قال أبو محمد: طلبتُ[٢] هذا الحديثَ في كتاب بُنْدار محمد[٣] ابن بشَّار[٤]، عن يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، فلم أجِدْ هذا الحديثَ عنده، وطلبتُ في كتاب يَعْلى بن عُبَيد عن[٥] ابن أبي خالد، فلم أجِدْه عنده[٦].



(١) يعني: مرسلاً. ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٥٣٢) من طريق إبراهيم بن حميد، عن إسماعيل، به.
(٢) في (ف): « وطلبت » بالواو.
(٣) قوله: « محمد » مكرر في (ف).
(٤) في (ك): « بشام ».
(٥) قوله: « عن » سقط من (أ) و(ش).
(٦) قوله: « خالد فلم أجده عنده » مطموس في (ك).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي المُـدَبَّرِ(١)

٢٨٠٣ - وسُئِلَ(٢) أبو زرعة عن حديثٍ رواه عليُّ بن ظَبْيان(٣)، عن عُبَيدالله بن عمر(٤)، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**المُدَبَّرُ مِنَ الثُّلُثِ**» ؟

فقال(٥) أبو زرعة: «هذا حديثٌ باطِلٌ»؛ وامتنع من قراءته.

قلتُ: يروي خالدُ بنُ إلياس(٦)، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال:

---

(١) في (ت) و(ك): «علل الأخبار المروية في المدبر»، وقوله: «المدبر» مطموس في (ك). والمُدَبَّر: هو العبد الذي يُعَلَّق عتقُه بموت سيِّده. انظر "النهاية" (٢/ ٩٨).

(٢) نقل هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٦٠/ب) بتصرف. ونقل ابن كثير في "إرشاد الفقية" (٢/ ١١٥) جواب أبي زرعة.

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٥١٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٣٤)، والطبراني في "الكبير"(١٢/ ٢٨١ رقم١٣٣٦٥)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٨٨)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٣٨)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ٣١٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٤٤٣-٤٤٤)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٥٠١).
وأخرجه الشافعي في "الأم"(٨/ ١٨) قال: أخبرنا علي بن ظبيان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفًا.
ومن طريق الشافعي أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣١٤).

(٤) قوله: «ابن عمر» مطموس في (ك).

(٥) قوله: « المدبر من الثلث فقال » مطموس في (ك).

(٦) قوله: « إلياس » مطموس في (ك). وروايته لم نقف عليها، لكن أخرج الحديث الدارمي في "مسنده" (٣٣١٦) من طريق الأشعث، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفًا.

« المُدَبَّرُ مِنَ الثُّلُثِ »؛ قولَ ابنِ عمر(١).



(١) قال الشافعي في الموضع السابق: قال عليُّ بن ظبيان: « كنت أخذته مرفوعًا، فقال لي أصحابي: ليس بمرفوع، وهو موقوفٌ على ابن عمر، فوقفته ». قال الشافعي: «والحفَّاظ الذين يحدثونه يقفونه على ابن عمر ». وقال البيهقي في الموضع السابق: « والصَّحيح موقوفٌ كما رواه الشافعي رحمه الله ».
وروى الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٤٤٤) عن عبدالله بن علي بن المديني قال: «سمعتُ أبي يقول: كان علي بن ظبيان حدثنا بثلاثة أحاديثَ مناكير كلها...»، ثم ذكر منها هذا الحديثَ. ثم قال علي بن المديني: « فسمعت معاذًا يذكره - يعني عليَّ بن ظبيان - وقال ليحيى - يعني القطان -: إنه من أصحاب الحديث، وإنه! فنظر إلى يحيى فقال: هذا يروي عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر يبلغُ به: « المُدبَّر من الثُّلث »، فانتفض يحيى حتى سقطت قَلَنْسُوَتُهُ من رأسه، فقال معاذ: يا أبا سفيان، وأنت لم تسمع هذا من عبيدالله؟ فنظر إليَّ يحيى وغمزني، أي: لا يبصر الحديث ». اهـ. وذكر هذه القصة المزي في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٤٩٩) وفيها: « أبو سعيد » بدل: « أبو سفيان ».
ثم روى الخطيب من طريق ابن مُحْرِز؛ قال: حدثنا يحيى بن معين، وقيل له: علي ابن ظبيان؟ فقال: كذابٌ خبيث، ليس بثقة. وسألت يحيى بن معين عن ابن ظبيان مرَّة أخرى؟ فقال: قد سمعت منه بالكوفة، وهو كوفي، كان قاضيَ الشرقية. فقلت له: يحدث بحديث منكر! فقال: ما هو؟ قلت: عن عبيدالله، قال: نعم! عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: « المُدبَّر من الثُّلث »، قد سمعته منه. قلت: حدثكم به؟ قال: نعم، سمعته منه، وليس هو بشيء ». اهـ.
وقال العقيلي في الموضع السابق: « علي بن ظبيان، عن عبيدالله بن عمر، منكر الحديث »، ثم أخرج له هذا الحديث وقال: « ولا يعرف إلا به ».
وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وإنما يذكر علي بن ظبيان بهذين الحديثين لما رفعهما، والثقاتُ قد أوقفوهما ». اهـ.
وسُئل الدارقطني في "العلل" (٤/ ق١٠٧/ ب) عن هذا الحديث؟ فقال: « يرويه عبيدالله بن عمر وأيوب، واختُلف عنهما: فرواه علي بن ظبيان، عن عبيدالله عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وغيره يرويه عن عن عبيدالله موقوفًا. ورواه عبيدة بن =

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ[١] فِي أُمِّ الوَلَدِ

٢٨٠٤ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه الحسنُ بنُ زياد اللُّؤْلُئِيُّ[٣]، عن أيُّوب بن عُتْبة، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ سُئِلَ عن أم الوَلَد؟ فقال: «**يَسْتَمْتِعُ بِهَا صَاحِبُهَا حَيَاتَهُ، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ**»؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ باطِلٌ لا أصلَ له.

٢٨٠٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن زياد اللُّؤْلُئِيُّ[٤]، عن ابن جُرَيج[٥]، عن عطاء[٦]؛ قال: بلغَني أنه كان في عَهْدِ عليٍّ - يعني في وصيَّته -: إِنِّي قَدْ تَركتُ تِسعَةَ عشَرَ أُمَّ وَلَدٍ[٧]، فأَيَّتُهُنَّ كان

= حسان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مرفوعًا، وغيره يرويه موقوفًا، والموقوفُ أصح». اهـ. وانظر "التلخيص الحبير" (٤/ ٣٩٦ رقم٢٧٢٣).

(١) في (ت) و(ك): «علل الأخبار المروية».

(٢) نقل هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٦٣/ ب).

(٣) سيأتي تضعيفُ أبي حاتم للحسن بن زياد في المسألة رقم (٢٨٠٦).

(٤) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٣٢١٢) عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء أنه بلغه أن عليًّا... فذكره.
وذكره ابن حزم في "المحلى" (٩/ ٢١٨) عن عبدالرزاق، به.

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٦) هو: ابن أبي رباح.

(٧) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «تِسْعَ عَشْرَةَ أُمَّ وَلَد»، وفي الموضع السابق من "مصنَّف عبدالرزاق"، و"محلَّى ابن حزم": «تِسْعَ عَشْرَةَ أُمَّ سُرِّيَّةً»، لكن يخرَّج ما في النسخ على الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، حَمَل «أُمَّ الوَلَد» على معنى «المتروك» أو «الموصَّى به». وانظر تعليقنا على المسألة رقم(٢٧٠).

لها وَلَدٌ حيٌّ قُوِّمَتْ قيمةَ عَدْلٍ في حِصَّة وَلَدِها منِّي، وأَيَّتُهُنَّ لم يَكنْ لها وَلَدٌ فهي حُرَّةٌ .

قال عطاء: فسألتُ[١] محمَّدَ بنَ عليٍّ الأكبرَ - يعني ابنَ الحَنَفِيَّة[٢] -، فقلتُ: أكان[٣] ذلك في وصيَّة علي ؟ فقال: نعم ؟

فسمعتُ أبي يقول: ليس له أَصلٌ.

٢٨٠٦-وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه الحَسَن بن زياد اللُّؤْلُئِيُّ[٥]،

---

(١) في (ف): « سألت ».

(٢) جاء عند عبدالرزاق في الموضع السابق: « فسألت محمد [بن] علي بن حسين الأكبر ». وجاء عند ابن حزم: « فسألت محمد بن علي بن الحسين بن علي ».
ومحمد بن علي بن الحسين هو أبو جعفر الباقر، وابن الحنفية هو: محمد بن علي ابن أبي طالب.

(٣) في (ت) و(ك): « لكان ».

(٤) نقل هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٦٣/ ب).

(٥) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٣٢١١) عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله. . . فذكره.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٢١ رقم١٤٤٤٦)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥١٧)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٣٥). ومن طريق الدارقطني أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٤٨).
وأخرجه الشافعي في "السنن المأثورة" (٢٨٦)، والنسائي في "الكبرى" (٥٠٣٩ و٥٠٤٠) من طريق مكي بن إبراهيم وأبي عاصم الضحاك بن مخلد، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٢٢٩) من طريق روح بن عبادة، ثلاثتهم عن ابن جريج، به.
ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٣٢٣).
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٩٥٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٢٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٨-١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٤٧) من طريق قيس بن سعد، عن عطاء، عن جابر، به.

عن ابن جُرَيْج[١]، عن أبي الزُّبَير[٢]، عن جابر بن عبدالله؛ قال: كنَّا نَبيعُ سَرارِيَنا وأُمَّهاتِ أولادنا على عَهْد رسول الله ﷺ وهو حيٌّ بين أظهُرنا، لا يُنكِرُ ذلك علينا ؟

فسمعتُ أبي يقول: هو حديثٌ مُنكَرٌ، والحسنُ بنُ زياد ضعيفُ الحديث، ليس بثقة ولا مأمون.



(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.
(٢) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ[(١)] فِي القَدَرِ

٢٨٠٧- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن يزيد المُقرئ[(٢)]، عن ابن لَهِيعَة[(٣)]، عن عمرو بن شُعَيب، عن سعيد بن المسيّب، عن [رافع][(٤)] بن خَدِيج، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: « **سَيَكُونُ في أُمَّتِي قَوْمٌ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وبِالقُرْآنِ وهُمْ لا يَشْعُرُونَ**[(٥)] »، قلتُ: يقولون: كيف[(٦)] يا رسول الله؟ قال: « **يُقِرُّونَ**[(٧)] **بِبَعْضِ القُرآنِ**[(٨)]، **ويَكْفُرُونَ**[(٩)] **بِبَعْضٍ** »، قلت: يقولون ماذا يا رسول الله؟ قال: « **يَقُولُونَ: الخَيْرُ مِنَ اللهِ،**

---

(١) في (ت) و(ك): « علل الأخبار المروية ».

(٢) في (ك): « المقبري ». وروايته أخرجها الفريابي في "القدر" (٢٢٣ و٢٢٤)، وأبو يعلى كما في "المطالب العالية" (٢٩٥٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٥٨)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٤٦ رقم٤٢٧١)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٤/ ٦٨١-٦٨٣ رقم١١٠٠).
وأخرجه الفريابي في "القدر" (٢٢٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٥٧-٣٥٨)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٤٥-٢٤٦ رقم٤٢٧٠)، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٤/ ٦٨١ رقم١٠٩٩) من طريق عطاء بن أبي رباح، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٧٤٩/ بغية الباحث)، والعقيلي (٣/ ٣٥٨) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، كلاهما عن عمرو بن شعيب، به.

(٣) هو: عبدالله.

(٤) في جميع النسخ: « نافع »، والتصويب من مصادر التخريج. إلا أن إحدى روايات العقيلي فيها: « نافع بن خديج ».

(٥) في (أ): « لا يستغفرون »، وهي مطموسة في (ش).

(٦) قوله: « كيف » سقط من (ك). (٧) في (ك): « يعودن ».

(٨) في (ك): « الكتاب القرآن »، وفي بعض مصادر التخريج: « القدر »، وفي بعضها الآخر لم تُذكَر هذه العبارة.

(٩) في (ك): « فتكفرون ».

والشَّرُّ منْ إبْلِيسَ، ثُمَّ يَقْرَؤُونَ[١] عَلَى ذَلِكَ كِتَابَ اللهِ، فَيَكْفُرُونَ بِاللهِ وبِالقُرْآنِ بَعْدَ الإيمَانِ والمَعْرِفَةِ، فَمَا يَلْقَى أُمَّتِي مِنْهُمْ مِنَ العَدَاوَةِ والبَغْضَاءِ، فَيُمْسَخُ عَامَّةُ أُوْلَئِكَ قِرَدَةً وخَنَازِيرَ، ثُمَّ يَكُونُ الخَسْفُ، فَقَلَّ مَنْ يَنْجُو مِنْهُمْ، المُؤْمِنُ يَوْمَئِذٍ قَلِيلٌ[٢] »، ثم بكىٰ رسولُ الله ﷺ حتى بكَينا لبُكائه، فقيل: يا رسول الله، ما هذا البُكاء؟ قال: « رَحْمَةٌ لَهُمُ، الأَشْقِيَاءِ ! لأَنَّ مِنْهُمُ المُجْتَهِدَ، ومِنْهُمُ المُتَعَبِّدَ؛ لأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَوَّلِ[٣] مَنْ سَبَقَ إِلَى هَذَا[٤] القَوْلِ، وضَاقَ بِحَمْلِهِ ذَرْعًا، إِنَّ عَامَّةَ مَنْ هَلَكَ مِنْ بَنِي إِسْرائِيلَ للتَّكْذِيبِ[٥] بِالقَدَرِ[٦] »، فقيل: يا رسولَ الله، فما الإيمانُ بالقَدَر؟ قال: « تُؤْمِنُ بِاللهِ وَحْدَهُ، وتُؤْمِنُ بِالجَنَّةِ والنَّارِ، وتَعْلَمُ أَنَّ[٧] اللهَ خَلَقَهُمَا قَبْلَ الخَلْقِ، ثُمَّ خَلَقَ الخَلْقَ، فَجَعَلَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ لِلْجَنَّةِ[٨]، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ لِلنَّارِ عَدْلاً[٩] مِنْهُ، فَكُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى قَدَرٍ مَّا قَدْ[١٠] فُرِغَ[١١] مِنْهُ، وصَائِرٌ[١٢] إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ ». فقلت: صدقَ الله ورسولُه؟

---

(١) قوله: « يقرؤون » لم تتضح في (ش). (٢) قوله: « قليل » سقط من (ك).

(٣) في (أ) و(ت) و(ك): « بأولى »، ولم تتضح في (ش).

(٤) قوله: « سبق إلى هذا » مطموس في (ك).

(٥) في (ك): « التكذيب ». (٦) قوله: « بالقدر » مطموس في (ك).

(٧) قوله: « وتعلم أن » مطموس في (ك).

(٨) في (ك): « فجعل منهم من شاء منهم للجنة ».

(٩) قوله: « ومن شاء منهم للنار عدلاً » مطموس في (ك).

(١٠) قوله: « قد » سقط من (ف). (١١) في (ت): « قرع ».

(١٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « ويصير » عطفًا على الفعل المضارع: «يعمل»، لكنَّ ما في النسخ صحيح في العربية، ويخرَّج على عطف اسم الفاعل على الفعل، =

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ عندي موضوعٌ[(١)].

٢٨٠٨ - أخبرنا[(٢)] أبو محمَّد قال[(٣)]: وسمعتُ عليَّ بنَ الحسين ابن الجُنَيْد، ورأى في كتابي حديثً[(٤)] عن محمَّد بن عَوْف الحِمْصي، عن حَيْوَة بن شُرَيح، عن بَقِيَّة[(٥)]، عن معاوية بن يحيى الصَّدَفي[(٦)]، عن محمَّد بن عَجْلان، عن الأعْرَج[(٧)]، عن أبي هريرة، عن عمر بن

= ومنه قول النابغة الذبياني [من الطويل]:

فألْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... ومُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ المَعَابِرا

فـ مُجْرٍ معطوفٌ على يبير. ويجوز عكسه: عطف الفعل على اسم الفاعل ونحوه؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾﴾ [العاديات: ٣-٤]؛ عطف الفعل «أثرن» على اسم الفاعل «المغيرات». وانظر "شرح ابن عقيل": (٢/ ٢٢٣-٢٢٤).

(١) ذكر العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٥٧-٣٥٨) عطية بن أبي عطية، ثم قال: « مجهول بالنقل، وفي حديثه اضطراب، ولا يتابَع عليه »، ثم أخرج هذا الحديث من رواية عطية هذا عن عطاء بن أبي رباح، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، ثم أخرجه العقيلي من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن عمرو بن شعيب، ثم من طريق ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، ثم قال: « فلم يأت به عن ابن لهيعة غيرُ المقرئ، ولعل ابن لهيعة أخذه عن بعض هؤلاء، عن عمرو بن شعيب »؛ يعني: فدلَّسه. وفي ترجمة عطية هذا من "الميزان" (٣/ ٨٠ رقم٥٦٧٢) قال الذهبي: « عطية بن عطية، عن عطاء، لا يُعرف، وأتى بخبر موضوع طويل ». اهـ.

(٢) انظر "التبيين، لأسماء المدلسين" لسبط ابن العجمي (٧١).

(٣) قوله: « أخبرنا أبو محمد قال » من (ت) و(ك) فقط.

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب، وهي لغة ربيعة تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: ابن الوليد.

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « الضبعي » دون نقط الضاد والباء. وانظر "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٨٣ رقم١٧٥٣).

(٧) هو: عبدالرحمن بن هُرمز.

الخطَّاب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «المُؤْمِنُ القَوِيُّ أَفْضَلُ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وكُلٌّ في خَيْرٍ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، ولَا تَعْجِزْ، فَإِنْ غَلَبَكَ شَيْءٌ فَقُلْ: قَدَرُ اللهِ ومَا شَاءَ صَنَعَ، وإِيَّاكَ و"لَوْ"! فَإِنَّ[1] اللَّوَّ[2] يَفْتَحُ[3] عَمَلَ الشَّيْطَانِ».

فسمعتُ ابنَ الجُنَيْد - حافظَ حديثِ مالكٍ والزُّهريِّ- يقول: إنما يرويه الناسُ: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، بلا «عمر»[4].

---

(١) في (ت) و(ك): « قال ».
(٢) في (ت): «الله»، وفي (ك): «لو». وانظر تعليقنا على «اللَّوِّ» في المسألة رقم (١٨٥٥).
(٣) في (ف): «تفتح»، ولم تنقط في (أ)، ولم تتضح في (ش) و(ك)، والمثبت من (ت).
(٤) اختُلف على محمد بن عجلان في هذا الحديث:
فأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤١٦٨)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٤٥٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٢١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٢٨٨) - من طرق عن سفيان بن عيينة، عن محمد ابن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا.
وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٢٩٦)، وفي "أخبار أصبهان" (٢/ ٣٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٢٢٣) من طريق يونس بن عبدالأعلى، عن سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا.
وأخرجه الحميدي في "مسنده" (١١٤٧) عن سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، عن رجل من آل أبي ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعًا.
ومن طريق الحميدي أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٥-٦).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٦٦ و٣٧٠ رقم ٨٧٩١ و٨٨٢٩)، والفسوي في "المعرفة" (٣/ ٦)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٤٥٩ و١٠٤٦٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٣٤٦)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣٤٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦٠ و٢٦١) من طريق عبدالله بن المبارك، عن ابن عجلان، عن ربيعة بن عثمان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا. =

. . . .

= وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٤٥٨) من طريق الفضيل بن سليمان، عن ابن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا.
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٦٦٤)، وابن ماجه في "سننه" (٧٩)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/٦-٧)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٣٥٦)، والبزار في "مسنده" (٢٠٠/ب)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٤٦١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٢٥١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٢٢) من طريق عبدالله بن إدريس، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد ابن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به.
قال الدارقطني في "العلل" (٢٠٢١): « يرويه محمد بن عجلان، واختُلف عنه: فرواه ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة. قال ذلك نعيم بن يعقوب، عنه. وخالفه الحميدي، فرواه عنه عن ابن عجلان، عن رجل من آل أبي ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة. ورواه ابن المبارك، عن ابن عجلان، عن ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهو ربيعة بن عثمان. ورواه عبدالله بن إدريس، فضبط إسناده وجوَّده، رواه عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهو الصَّحيح ».
قال الطحاوي: « فوقفنا بذلك على أن محمد بن عجلان إنما حدَّث به عن الأعرج تدليسًا منه به عنه، وأنه إنما كان أخذه من ربيعة بن عثمان عنه، ثم تأملنا حديث ربيعة، عن الأعرج هل هو سماعه إياه منه؟ أو على التدليس به عنه؟ فوجدنا فهدًا قد حدَّثنا. . . »، ثم أخرج الحديث من طريق عبدالله بن إدريس هذه التي أخرجها مسلم، ثم قال: « فوقفنا بذلك على أن أصل هذا الحديث في إسناده إنما هو: عن ابن عجلان، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج». اهـ.
وذكر ابن حجر في "فتح الباري" (١٣/٢٢٧-٢٢٨) الاختلافَ في هذا الحديث، ثم ذكر رواية عبدالله بن إدريس هذه، ثم قال: « وهذه الطريق أصحُّ طرق هذا الحديث، وقد أخرجها مسلم من طريق عبدالله بن إدريس أيضًا، واقتصر عليها، ولم يخرج بقية الطرق من أجل الاختلاف على ابن عجلان في سنده ».

٢٨٠٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[١]**، عن محمَّد بن أبي جَميلة، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ:« لَوْ شَاءَ اللهُ أَلَّا يُعْصَىٰ، مَا خَلَقَ إِبْلِيسَ**[٢] **»؟**

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ومحمدٌ مجهولٌ[٣]**.**

٢٨١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٤]**، عن حَبيب بن**

---

(١) لم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٢٤٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٩٢) من طريق محمد بن المصفَّى، عن بقية، عن علي بن أبي حملة، عن نافع، به.
وجاء عند أبي نعيم: علي بن أبي جملة بالجيم، والصحيح علي بن أبي حملة بالحاء المهملة.
كما في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٨٣).

(٢) قوله: « خلق إبليس » مطموس في (ك).

(٣) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٢٤): « محمد بن أبي جميلة، روى عن نافع، روى عنه بقية، سألت أبي عنه فقال: هو مجهول ».

(٤) روايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٢٩٧٩)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٣٣٦)، وأبو يعلى في "مسنده" كما في "مسند الفاروق" (٢/ ٦٣٦) وفي "المطالب العالية" (٢٩٧٩)، والطبراني في "الأوسط" (٦/ ٣١٧ رقم ٦٥١٠)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢١٩).
جاء عند ابن راهويه: حبيب بن عمرو الأنصاري.
وأخرجه الخطيب في "تالي تلخيص المتشابه" (١٢٣) من طريق ضِرار بن صُرَد، عن عبدالرحمن المحاربي، عن سليمان التيمي، عن عمر بن حبيب الأنصاري، عن أبيه، عن ابن عمر، به.
وأخطأ ضرار في هذا الإسناد، فصوابه: أبو سليمان التيمي، كما بيَّن ذلك الدارقطني في "العلل" (١١٥)، إلاّ أنه وقع في المطبوع من العلل للدارقطني: « عن أبي سليمان التيمي » وهو خطأ طباعي. والله أعلم.

عمر، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر، عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال: « يُنَادِي مُنَادِي[1] يَوْمَ القِيَامَةِ: لِيَقُمْ[2] خُصَمَاءُ اللهِ، وهُمُ القَدَرِيَّةُ » ؟

فقال: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وحَبيبُ بن عمر ضعيفُ الحديث مجهولٌ، لم يَرْوِ عنه غيرُ بَقِيَّة[3].



(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: منادٍ؛ بحذف الياء، لكنَّ إثبات الياء هنا لغة لبعض العرب، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦).

(٢) في (ك): « ليقيم ».

(٣) ذكر هذا الحديث الدارقطني في "العلل" (١١٥)، وقال: « هو حديث مضطرب الإسناد، يرويه بقية بن الوليد، عن حبيب بن عمر الأنصاري - وهو مجهول، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر... »، ثم ذكر اختلافًا بين الرواة، ومن ذلك تسمية بعضهم شيخ بقية: عمر بن حبيب، ثم قال: « وقول من قال: حبيب بن عمر أصحُّ، وهو مجهول، والحديث غير ثابت، والله أعلم ». اهـ.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ[1] فِي فَضْلِ الكُوَرِ والأَمْصَارِ[2]

٢٨١١ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عمرو بن عليٍّ الصَّيْرَفي، عن محمَّد بن غسَّان[3]، عن صالح المُرِّي[4]، عن المُغِيرة بن [حَبيب][5] صِهْرِ مالك بن دينار، عن مالك بن دينار؛ قال: سمعتُ الأَحْنَفَ بنَ قَيْس، يحدِّث عن أبي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال: « **تَكُونُ بَلْدَةٌ يُقَالُ لَهَا: البَصْرَةُ، هِيَ أَقْوَمُ النَّاسِ قِبْلَةً، وأَكْثَرُهُمْ مُؤَذِّنِينَ، يَدْفَعُ اللهُ عَنْهُمْ مَا يَكْرَهُونَ** »؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ليس بقويٍّ[6].

---

(١) في (ت) و(ك): « علل الأخبار المروية ».

(٢) في (أ) و(ش): « الدُّور والأمصار ». والكُوَر: جمع كُوْرَة [بوزن: صُوْرَة]؛ وهي المدينة والصُّقْع. انظر "لسان العرب" (٥/ ١٥٦). والأمصار: جمع مِصْر، وهو: الكُوْرَة. "اللسان" (٥/ ١٧٦).

(٣) كذا! ولم نعرفه؛ ولعلَّه مصحَّف عن: « عباد » ، فقد روى الحديثَ محمد بن عبَّاد، عن صالح المرِّي، كما سيأتي في التخريج.

(٤) هو: صالح بن بشير.

(٥) في جميع النسخ: « حكيم »، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٢٠ رقم٩٩١).

(٦) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٢٤٩) من طريق محمد بن يونس الكُدَيْمي، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٨/ ٤١٩) من طريق رجاء بن محمد، كلاهما عن محمد بن عبَّاد المهلَّبي، عن صالح المُرِّي، عن المغيرة بن حبيب، به، قال أبو نعيم: « غريب من حديث المغيرة وصالح ».
ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٥٠٠) وأعلَّه بمحمد بن يونس.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ والنَّارِ

٢٨١٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به حُمَيد بن[(١)] عَيَّاشٍ الرَّمْلي[(٢)]، عن المُؤَمَّل بن إسماعيل، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن يَعْلى بن عطاء، عن نافع بن عاصم بن عبدالله بن عمرو، عن أبيه، عن جدِّه، أنه قال: في الجَنَّة قَصْرٌ يُقالُ له: عَدَنٌ، حَوْلَهُ البُروجُ والمُروجُ، لا يَدخُلُه إلَّا نَبيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أَو شَهيدٌ، أَو إِمامٌ عَدْلٌ، وفي النَّارِ قَصْرٌ يُقال له: بُولَسُ، يَدخُلُه[(٣)] الجَبَّارونَ والمُتَكَبِّرونَ، فيه نارُ الأَنْيار[(٤)]، وأَشَرُّ الأَشْرار[(٥)]، وحُزْنُ الأَحْزان، وموتُ[(٦)] الأَموات، والشَّرُّ، وأَنْيارُ الشَّرِّ؟

---

(١) في (ت) و(ك): «عن» بدل: «بن».

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٤/ ٣٥٤ رقم١٦٩٥٥) من طريق يزيد بن هارون، و(١٦/ ٤٢٤ رقم٢٠٣٤٢) من طريق علي بن جرير، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن نافع بن عاصم، عن عبدالله بن عمرو، به موقوفًا على عبدالله بن عمرو، ولم يذكر قوله: «أو إمام عادل...» إلخ.
وكذا رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٩٣٧٣) من طريق غندر، وابن جرير الطبري في التفسير برقم (١٦٩٥٦) من طريق أبي داود الطيالسي، كلاهما عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، لكنه سمى نافعًا: يعقوب.

(٣) قوله: «بولس يدخله» مطموس في (ك).

(٤) قال ابن الأثير: في حديث سجن جهنَّم: «فتعلوهم نارُ الأنيار» لم أجده مشروحًا، ولكن هكذا يُروى، فإن صحَّت الرواية فيَحتَمِلُ أن يكونَ معناه: «نار النِّيران» فجمع النارَ على أنيار، وأصلها: أنوار؛ لأنها من الواو، كما جاء في رِيْح وعِيْد: أرياحٌ وأعيادٌ، من الواو، والله أعلم.

(٥) قوله: «أشر» جارٍ على لغة بني عامر، والجادة: «شر». انظر المسألة رقم (٢٥٦٢).

(٦) قوله: «الأحزان وموت» مطموس في (ك).

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: نافع[١] بن[٢] عاصم بن عُروَة بن مسعود، عن عبدالله بن عمرو[٣].

قلتُ: الكلامُ[٤] الأخيرُ لا أعلمُهُ في شيءٍ من الحديث.



(١) قوله: «إنما هو نافع» مطموس في (ك).
(٢) في (ت) و(ك): «عن» بدل: «بن».
(٣) الحديث أخرجه البزار في "المسند" (٦/ ٤٤٩ رقم ٢٤٨٧)، وابن أبي حاتم - كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ٦٨)، وأبو نعيم في "فضيلة العادلين" (٢٧) من طريق عبدالله بن نمير، عن عبدالله بن مسلم بن هرمز، عن عبدالرحمن بن أسباط، عن عبدالله بن عمرو، في ذكر قصر الجنَّة وأبوابه، وما حوله من البروج والمروج ومن يدخله، ليس فيه ذكرٌ لقصر النار ولا اسمه ولا من يدخله من الجبَّارين والمتكبِّرين.
وأخرجه الحميدي في "المسند" (٦٠٩)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٥٧٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٧٩ رقم ٦٦٧٧)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٥٥٧)، والترمذي في "الجامع" (٢٤٩٢) من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «يُحشَر المتكبِّرونَ يومَ القيامة أمثالَ الذَّرِّ في صُوَر الرِّجال يَغْشاهُم الذُّلُّ من كلِّ مكان؛ فيُساقون إلى سِجْن في جهنَّم يسمَّى بُولَسَ، تعلوهم نار الأنيار، يُسقَون من عُصَارة أهل النار طِينةَ الخَبال». هذا لفظُ الترمذي. وقال: هذا حديثٌ حسن.
(٤) قوله: «قلت الكلام» مطموس في (ك).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ[(١)] فِي الْعُمْرَىٰ[(٢)]

٢٨١٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن خالد الوَهْبِي[(٣)]، عن محمَّد بن عمرو بن عَلْقَمة، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه[(٤)] قال: « **لا عُمْرَىٰ؛ فَمَنْ أُعْمِرَ شَيْئًا، فَهُوَ لَهُ** » ؟

قال أبي: يروي هذا الحديثَ يحيى بنُ أبي كَثِير[(٥)]، عن أبي

---

(١) في (ت): « علل الأخبار المروية »، وقوله: « رويت في العمرى » مطموس في (ك).

(٢) العُمْرى هي من قولهم: أعْمَرتُه الدارَ عُمْرىٰ، أي: جعلتُها له يسكنُها مدَّةَ عُمرِه، فإذا مات عادت إليَّ، وكذا كانوا يفعلون في الجاهليَّة، فأبطل ذلك وأعلمهم أن من أُعْمِر شيئًا في حياته فهو لورثَتِه من بعده. انظر "النهاية" (٣/ ٢٩٨).

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرج الحديث ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٦٠٧) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٥٧ رقم ٨٦٨٦)، والنسائي في "سننه" (٣٧٥٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٩٢)، وفي "شرح المشكل" (٥٤٧٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٥١٣١) من طريق إسماعيل بن جعفر، والنسائي في "سننه" (٣٧٥٣) من طريق عيسى وعبدة بن سليمان، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٤٣٩) من طريق أبي بكر بن عياش، جميعهم عن محمد بن عمرو، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٣٧٩).

(٤) في (ك): « فإنه ».

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٠٢ رقم١٤٢٤٣ و٣/ ٣٠٤ رقم١٤٢٧٠)، والبخاري (٢٦٢٥) ومسلم (١٦٢٥) بلفظ « العُمْرَى لِمَن وُهِبَتْ لهُ ». وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٩٤ رقم١٤١٣١)، ومسلم (١٦٢٥) من طريق الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، وهذا يرجِّح رواية يحيى بن أبي كثير.
وذكر النسائي في الموضع السابق بابًا بعنوان: « ذكر اختلاف يحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو على أبي سلمة فيه ».

سَلَمة، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ وهو أشبهُ، وهذا من محمَّد بن عمرو[(١)].



(١) قال الدارقطني في "العلل" (١٧٦٤): «يرويه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا، ورواه صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا أيضًا، والصحيح عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر».

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ[١] فِي الْهِبَاتِ

٢٨١٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٢]، عن الفَزاري[٣]، عن سُلَيمان - يعني الأعمَش- عن شَقيقٍ - يعني: أبا وائلٍ - عن ابن مسعود؛ قال: إذا وَعَدَ أحدُكُم صَبيَّهُ فَلْيُنْجِزْ له؛ فإنِّي سمعتُ[٤] رسولَ الله ﷺ يقول: « **العِدَةُ عَطِيَّةٌ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ باطِلٌ[٥].

٢٨١٥ - وسألتُ[٦] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه قَبِيصَة[٧]، عن سُفيان[٨]، عن أيُّوب[٩]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **العَائِدُ في هِبَتِهِ** . . . »؟

فقالا [١٠]: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه قَبِيصَة؛ إنما هو: أيُّوب، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « علل الأخبار المروية ».
(٢) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٢٥٩)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٦).
(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث.
(٤) قوله: « فإني سمعت » مكرر في (ف).
(٥) وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٨٠٢): « وفي إسناده نظر، وأوَّله صحيحٌ عن ابن مسعود من قوله ».
(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٨١).
(٧) هو: ابن عقبة.
(٨) هو: الثوري.
(٩) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.
(١٠) في (ك): « قالا ».

عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

٢٨١٦- وسألتُ(١) **أبي** عن حديثٍ رواه أبو(٢) عُبَيدة السَّقَطي(٣)، عن الأنصاري(٤)، عن ابن جُرَيج(٥)، عن الحَسَن بن مسلم، عن طاوُس، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ وَهَبَ هِبَةً ثُمَّ عَادَ فِيهَا، فَهُوَ كَالْكَلْبِ يَعُودُ في قَيْئِهِ** » ؟

فسمعتُ أبي يقول: ليس هكذا يُروى؛ إنما يَروِيه: « عن طاوُس: أنَّ النبيَّ ﷺ »، مُرسَلً(*) ولا أعلَمُ أحدًا تابع هذه الرِّواية من حديثِ الحسن بن مسلم، مرفوعً موصَّلً(*)(٦).



(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٥٣).
(٢) قوله: «أبو» سقط من (أ)، وهو غير واضح في (ش).
(٣) هو: الفضل بن الفضل السَّعْدي.
(٤) الظاهر أنه: محمد بن عبدالله.
(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.
(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٦) قوله: « موصل » سقط من (أ)، والظاهر أنه سقط من (ش) أيضًا، لكنه لم يتضح لرداءة التصوير.
وقوله: « موصَّل » هو بشدِّ الصاد، من «وصَّل الحديثَ يوصِّله توصيلاً »، بمعنى: وَصَلَه وصلاً. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْعِلْمِ

٢٨١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بكر بنُ سُلَيم الصَّوَّاف[١]، عن أبي حازم[٢]، عن سَهْل بن سعد - رَفَعَهُ مرَّة[٣]- قال: « **يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُرْفَعُ فِيهِ العِلْمُ، لا أَقُولُ: يُرْفَعُ، ولَكِنْ يَذْهَبُ أَهْلُهُ، ويَبْقَىٰ قَوْمٌ جُهَّالٌ، فَيَجْتَرِئُونَ[٤] بِرَأْيِهِمْ، فَيَضِلُّوا ويُضِلُّوا[٥]** » ؟

سمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[٦].

قلتُ: بكر ؟

قال: شَيخٌ.

---

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٠).

(٢) هو: سَلَمة بن دينار.

(٣) قوله: « مرة » سقط من (ك).

(٤) في (أ): « فيجتتيرون »، ولكنها لم تنقط، ولم تتضح في (ش) لرداءة التصوير، وفي (ت): « فيختبون »، وفي (ك): نحو « فيختبيون »، ولكنها مهملة الأحرف.

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّةُ: فيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ، لكن حذفت هنا نونُ الرفع تخفيفًا، بلا ناصب ولاجازم، ولا نون توكيد، ولا نون وقاية، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٠١٥).

(٦) قال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر، لا يرويه غير بكر بن سليم، وهذا الحديث عن سهل، عن النبي ﷺ لا أعرفُه إلا من هذا الطريق ». وإعلال أبي حاتم وابن عدي للحديث متجِّه إلى هذا الإسناد، ومعناه صحيحٌ من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ﵄ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « إن الله لا يَقبضُ العلمَ انتزاعًا ينتزعُه من العباد، ولكن يَقبضُ العلمَ بقَبْض العلماء، حتى إذا لم يُبْقِ عالمًا؛ اتخَذَ الناسُ رؤُوسا جُهَّالاً، فسُئِلوا فأفتَوا بغير علم، فضَلُّوا وأضلُّوا ». أخرجه البخاري (١٠٠ و٧٣٠٧)، ومسلم (٢٦٧٣).

٢٨١٨ - وسُئِل أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمَّد بن [داب][(١)] المَدِيني؛ قال: حدَّثنا صَفْوان بن سُلَيم، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد، عن أبي سعيد[(٢)]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَنْ كَتَمَ عِلْمًا مِمَّا يَنْفَعُ اللهُ بِهِ فِي أَمْرِ الدِّينِ؛ أَلْجَمَهُ اللهُ[(٣)] يَوْمَ القِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ** » ؟

قال أبو زرعة: محمدٌ هذا ضعيفُ الحديث؛ كان يكذب[(٤)][(٥)].

٢٨١٩- وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا حدَّثنا به عن سعيد بن منصور[(٦)]،

---

(١) في جميع النسخ: « باب »، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٥٠ رقم١٣٧٠)، ومن مصادر التخريج، وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٦٥)، وأبو نعيم في "المستخرج" (١٦)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٢٤).

(٢) قوله: « عن أبي سعيد » سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

(٣) قوله: « ألجمه الله » مطموس في (ك).

(٤) قوله: « يكذب » مطموس في (ك).

(٥) نقل المصنف في الموضع السابق من "الجرح والتعديل" عن أبي زرعة مثل قوله هنا في محمد بن داب.
وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٧٣/أ/أطراف الغرائب): « تفرَّد به محمد بن داب، عن صفوان بن سليم. وتفرد به عبدالله بن عاصم الحماني، عن محمد بن داب ».

(٦) روايته أخرجها أبو الحسن بن القطان في زياداته على "سنن ابن ماجه" عقب الحديث رقم (٢٥٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٤٦٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٨٥)، وأبو نعيم في "تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور" (١٩- ٢١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٧٨).
ومن طريق أبي نعيم أخرجه الخطيب في الجامع (١٨).
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١١٨) والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٣٨ رقم٨٤٥٧) من طريق سريج بن النعمان، والإمام أحمد في "المسند" =

عن فُلَيح بن[1] سُلَيمان، عن أبي طُوالَة[2]، عن سعيد بن يَسار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال[3]: ((**مَنْ تَعلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللهِ لا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا[4]؛ لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الجَنَّةِ**))؛ يعني: ريحَها.

فسمعتُ أبا زرعة يقول: هكذا رواه[5]! ورواه زائدة[6]، عن أبي طُوالَة، عن محمَّد بن يحيى بن حَبَّان، عن رَهْطٍ من أهل العراق، عن أبي ذَرٍّ، موقوفً[7]، ولم يرفَعْه[8].

= (٢/ ٣٣٨ رقم ٨٤٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥٢) من طريق يونس بن محمد، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٣٧٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ٣٤٦-٣٤٧ و٨/ ٧٨)، وفي "الجامع" (١٨) من طريق بشر بن الوليد، وابن حبان في "صحيحه" (٧٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٨٥) من طريق عبدالله بن وَهْب، جميعهم عن فليح بن سليمان، به.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢).

(١) قوله: « عن فليح بن » مطموس في (ك).

(٢) هو: عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر.

(٣) قوله: « قال » مطموس في (ك).

(٤) قوله: « ليصيب به عرضًا من الدنيا » مطموس في (ك).

(٥) يعني: فليح بن سليمان.

(٦) هو: ابن قدامة.

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) أورد العقيلي هذا الحديث في الموضع السابق من "الضعفاء" فيما ينتقد على فليح ابن سليمان، ثم قال: « الرواية في هذا الباب ليِّنة ». وقال الدارقطني في "العلل" (٢٠٨٧): « يرويه أبو طوالة عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر، واختُلف عنه فرواه فليح بن سليمان أبو يحيى، عن أبي طوالة، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وخالفه محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الحزمي، فرواه عن أبي طوالة، عن رجل من بني سالم مرسلاً عن النبي ﷺ، والمرسل أشبه بالصَّواب ».

٢٨٢٠ - وسمعتُ(١) **أبي** ورأى في كتابي حديثًا حدَّثَنا به عليُّ بن الحسن الهِسِنْجاني، عن يحيى بن بِشْر الأَسَدي، عن محمَّد بن أَبَان، عن يونس بن عُبَيد، عن شُرَحْبِيل بن سعد؛ قال: جمع الحسنُ بن عليٍّ بنيه وابنَ أخيه(٢)، فقال: عليكم [بالعلم](٣)، فإن لم تكونوا تحفَظوه(٤) فاكتُبوه.

فسمعتُ أبي يقول: ليس هذا يونسَ بن عُبَيد؛ هو: يونسُ بن [عبدالله](٥) بن أبي فَرْوَة المَديني.

---

(١) روى هذا النص الخطيب البغدادي في "الموضح" (٢/ ٤٧٥- ٤٧٦) من طريق المصنِّف، وفيه سقط نبَّه الشيخ عبدالرحمن المعلمي على أنه استدركه من هذا الموضع من "العلل"، ومن مواضع أخرى من "الموضح".

(٢) في "الموضح": «وبني أخيه».

(٣) في جميع النسخ: «بالعمل»، والتصويب من "الموضح"، والسياق يوجبُه.

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي "الموضح": «تحفظونه»، وهو الجادَّةُ، لكن ما وقع في النسخ صحيحٌ، وهو جارٍعلى حذف نونُ الرفع، بلا ناصب ولاجازم، ولا نون توكيد، ولا نون وقاية، تخفيفًا، وقد تقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٠١٥). والذي سوَّغ حذف النون هنا: المشاكلة مع قوله: «فاكتبوه». وانظر "شرح النووي على صحيح مسلم" (٢/ ٣٦).

(٥) في جميع النسخ: «عبدالأعلى»، والتصويب من مصادر التخريج و"الجرح والتعديل" (٩/ ٢٤٠) للمصنِّف.

والحديث أخرجه الدارمي في "مسنده" (٥٢٨)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٠٧) تعليقًا، والبيهقي في "المدخل" (٦٣٢- ٧٧٢)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٦/ ٣٩٩) من طريق مسعود بن سعد أبو سعيد الجعفي، والخطيب في "تقييد العلم" (ص٩١) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل ومحمد بن أبان، جميعهم عن يونس بن عبدالله بن أبي فروة، به. وسقط من "التاريخ الكبير": «شرحبيل بن سعد». =

٢٨٢١ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه العَلاء بن زَيْدَلٍ[(١)]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إنَّ**[(٢)] **العَالِمَ لا يَخْرَفُ** » ؟

فقال: العلاءُ ضعيفُ الحديث[(٣)]، متروكُ الحديث، قد[(٤)] وجدنا مَن يُنسَبُ إلى العلم: المَسْعُوديَّ[(٥)]، والجُرَيريَّ[(٦)]، وسعيد بن أبي عَروبة، وعطاءَ بن السائب، وغيرَهُم[(٧)].



= ومن طريق الخطيب في "تاريخ بغداد". أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٣/ ٢٥٩). وأخرجه الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٢٨٦٥) من طريق المطلب بن زياد، عن محمد بن أبان، عن الحسن بن علي، به.
ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٢٢٩)، وابن عبدالبر في "جامع بيان العلم" (٤٨٤)، وابن عساكر (١٣/ ٢٥٩).

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرج الحديث خيثمة في "حديثه" (ص٧٥) من طريق الزهري، عن أنس مرفوعًا، بلفظ: « لا يَخْرَفُ قارئ القرآن ».
ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٣٤٣)، ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٤/ ١٧- ١٨).

(٢) قوله: « إن » من (ف) فقط.

(٣) قال ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٨٠): « يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجُّب ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٢٠): « يحدث عن أنس بأحاديثَ عداد مناكير ».
وقال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٩٩): « العلاء بن زيدل الثقفي بصري روى عن أنس ابن مالك، يكنى أبا محمد، تالف. قال ابن المديني: كان يضع الحديث، وقال أبو حاتم والدارقطني: متروك الحديث، وقال البخاري وغيره: منكر الحديث ».

(٤) في (ك): « وقد ».

(٥) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة.

(٦) هو: سعيد بن إياس.

(٧) يعني: أنهم اختلطوا، وهذا يعارض معنى الحديث.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ[1] فِي حُرُوفِ الْقُرْآنِ

٢٨٢٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه نَصْر بن علي[2]، عن أبي حَفْص الأَرْطَباني[3]، عن عاصم الجَحْدَري[4]، عن أبي بَكْرَة[5]: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكِ آيَاتِي فَكَذَّبْتِ بِهَا واسْتَكْبَرْتِ وكُنْتِ مِنَ الكَافِرِين ﴾[6]؛ يعني: خَفَضَ جميعَ ذلك [7]؟

فقال أبو زرعة: رَفْعُ[8] هذا الحديثِ مُنكَرٌ[9].

---

(١) في (ت) و(ك): « علل الأخبار المروية ».

(٢) روايته أخرجها أبو عمر الدوري في "جزء فيه قراءات النبي ﷺ" (١٠٠)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٨٦) تعليقًا، والبزار في "مسنده" (٣٦٧٢). وتصحَّف قوله: «عبدالله بن حفص» عند أبو عمر الدوري إلى: «عبدالله بن جعفر».

(٣) هو: عبدالله بن حفص.

(٤) هو: عاصم بن العجاج، أبو مُجَشِّر الجحدري.

(٥) هو: نُفَيع بن الحارث ﷺ.

(٦) قراءةُ للآية (٥٩) من سورة الزمر.

(٧) قال ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢١/ ٣١٨): « وقد رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قرأ ذلك بكسر جميعه على وجه الخطاب للنفس، كأنه قال: أن تقولَ نفسٌ: يا حسرتا على ما فرَّطتُ في جَنْب الله، بلى قد جاءتكِ أيتها النفسُ آياتي، فكذَّبتِ بها. . .، أجرى الكلامَ كلَّه على النفس، إذ كان ابتداءُ الكلام بها جرى، والقراءة التي لا أستجيزُ خلافَها، ما جاءت به قرَّاءُ الأمصار مجمعةً عليه، نقلاً عن رسول الله ﷺ، وهو الفتح في جميع ذلك ».اهـ.
وقراءة الجمهور: « جاءتكَ. . . فكذَّبتَ. . . واستكبرتَ وكنتَ » بفتح الكاف، وتاء ما بعدها، خطابًا للكافر.
وانظر مَنْ قرأ بكسر جميع ذلك في "معجم القراءات" (٨/ ١٧٩).

(٨) في (ف): « رفع جميع ».

(٩) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يرويه عن رسول الله ﷺ إلا أبو بكرة بهذا الإسناد، ولا رواه إلا عبدالله بن حفص الأرطباني ». =

٢٨٢٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه هارونُ النَّحْوي[(١)]، عن إسماعيل، عن أبي الطُّفَيل[(٢)]: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿ فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَيَّ ﴾[(٣)]؟

= وفيه اختلافٌ آخرُ على عبدالله بن حفص الأرطباني ذكره الدارقطني في "العلل" (١٢٧٨) وقع فيه عن عاصم، عن عبدالله بن أبي بكرة، عن أبيه. وذكر الدارقطني أن المحفوظ من رواية عاصم ليس فيه: « ابن أبي بكرة ».

(١) هو: هارون بن موسى الأَزْدي، العَتكي. وروايته أخرجها أبو عُمَر الدوري في "جزء فيه قراءات النبي ﷺ" (١٣)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (١/ ٥٦١)، والحديث ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٧/ ٦٧)، وقال: « رواه الطبراني، وفيه إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف ». وأورده السيوطي في "الدر المنثور" (٥/ ٦٠٧) في تفسير سورة طه (الآية ١٢٣)، قال: « أخرج الطبراني، والخطيب في "المتفق والمفترق" وابن مردويه، عن أبي الطفيل؛ أن النبي ﷺ قرأ ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ [كذا بالألف، والصواب: "هُدَيَّ" ».اهـ. ولم نقف على الحديث في المطبوع من معاجم الطبراني الثلاثة.

وأورده السيوطي أيضًا في "الدر المنثور" (١/ ١٥٢) في تفسير سورة البقرة (الآية ٣٨)، قال: « وأخرج ابن الأنباري في "المصاحف" عن أبي الطفيل، قال: قرأ رسول الله ﷺ ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَيَّ﴾ بتثقيل الياء وفتحها ».

(٢) هو: عامر بن واثِلَة.

(٣) قراءة للآية (١٢٣) من سورة طه. والمثبت من (أ) و(ش) و(ك)، وفي (ت) و(ف): ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَيَّ ﴾، وهي قراءة للآية (٣٨) من سورة البقرة، وكلاهما صحيح، فقد ذكرت هذه القراءة في آية سورة البقرة، وفي آية سورة ﴿طه﴾، وذلك في كتب القراءات، أما كتب الحديث: فأكثر من أوردها في سورة ﴿طه﴾ فقط. وقد وردت هذه القراءة بالألف ﴿ هُدايَ ﴾، كما في "المتفق والمفترق"، و"مجمع الزوائد"، و"الدر المنثور" (٥/ ٦٠٧)، وهو خطأ، وصوابه: ﴿ هُدَيَّ ﴾ بلا ألف مع تشديد الياء.

وفي "معجم القراءات" للدكتور عبداللطيف الخطيب (١/ ٨٦- ٨٧): « قراءة الجماعة: ﴿ هُدَايَ ﴾ بفتح ياء النفس. . . وقرأ عاصمٌ الجحدريُّ، وعبدالله بن =

فقال: هو إسماعيل بن مسلم المَكِّيُّ، وهو عن أبي الطُّفَيل، مُرسَلٌ[1].

٢٨٢٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثِ عليِّ بن نصر ومُعتَمِر بن سُلَيمان كليهما، عن شُعبة[2]، عن موسى بن أبي عائشة، عن سُلَيمان ابن قَتَّةَ؛ قال: سمعتُ ابنَ عباس، ومعاويةَ، وعمرو بنَ العاص يقرؤون... فاختلَفوا[3] في أداء الحرف، ففي رواية عليِّ بن

= أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو الطفيل، وهي قراءة رسول الله ﷺ: « هُدَيَّ » بقلب الألف ياءً وإدغامها في ياء المتكلِّم؛ إذ لم يمكن كسرُ ما قبل الياء؛ لأنه حرفٌ لا يقبلُ الحركة، وهي لغةُ هُذَيل، فهم يقلبون ألف المقصور، ويُدغمونها في ياء المتكلِّم، يقولون في « عَصايَ »: عَصَيَّ ». وانظر في لغة هذيل: « المفصَّل" للزمخشري (ص١٣٩)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٧٠٠)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٢٩).

هذا؛ وكثير ما يقول المفسِّرون والنحاة في كتبهم: « وهذه قراءة النبيِّ ﷺ»، ومرادهم: أن علماء الحديث النبوي نقلوها عنه ﷺ، ولم يدوِّنها القُرَّاء من طُرُقهم؛ وهذا اصطلاح للمفسرين. انظر "حاشية الشهاب على البيضاوي" (٦/ ٣٣٧) نقلاً عن "السير الحثيث" لمحمود فجال (٢/ ٤١٧)، وقال: « وهذه فائدة عزيزة قلَّ من تَنَبَّه لها، فاغتنمها ».

(١) قوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) لم نقف على روايةَ علي بن نصر ومعتمر بن سليمان، عن شعبة، لكنَّ الحديث أخرجه أبو جعفر النحاس في "إعراب القرآن" (٤/ ٦٥) من طريق حجَّاج بن محمد، عن شعبة، به بلفظ: (وهو عليهم عم).
وأخرجه أيضًا عن عمرو بن دينار، عن ابن عبَّاس، أنه قرأ: (وهو عليهم عم).

(٣) كذا، والجادَّة: « فاختلفا »، أي: علي بن نصر الجَهْضَمي، ومعتمر بن سليمان؛ لكن مجيئه بصورة الجمع هنا له وجهان:
الأول: لمجاورته صيغة الجمع قبله في قوله: « سمعتُ ابن عباس، ومعاوية، وعمرو بن العاص يقرؤون»، وللمجاورة تأثيراتٌ في العربية. انظر التعليق على =

نصر: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمِي﴾[1] بالخفض منوَّنً[2]، وفي رواية مُعتَمِر: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾؛ يعني: بالنَّصب منوَّنً[3]؟

فقال أبو زرعة: حديث المُعتَمِر أصحُّ.

٢٨٢٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه نَصْر بن عليٍّ، عن أبي داود[4]، عن محمَّد بن أَبان[5]، عن السُّدِّيِّ[6]، عمَّن سمع عليًّا يقرأ:

= المسألة رقم (٥٤).

والثاني: أن يقال: إنَّه عُبِّرَ عن المثنَّى بالجمع؛ على القول بأن أقل الجمع اثنان، وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٣٦٨).

(١) قراءة للآية (٤٤) من سورة فصلت. وقوله: «عَمِي» كذا في جميع النسخ بإثبات ياء المنقوص المنوَّن المرفوع، وهي لغة لبعض العرب حكاها أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعربيتهم، وانظر تعليقنا على المسالة رقم (١٤٦).

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) قوله: «منوَّن» سقط من (ف)، وجاء في بقية النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة المشار إليها قريبًا.
وقال الطبري في "تفسيره" (٢١/ ٤٨٤): «وقرأت قرَّاءُ الأمصار: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِم عَمًى﴾ بفتح الميم، وذكر عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿وهُوَ عَلَيْهِم عَمٍ﴾ بكسر الميم على وجه النعت للقرآن. والصَّوابُ من القراءة في ذلك عندنا ما عليه قرَّاء الأمصار». اهـ.
وفي "معجم القراءات" (٨/ ٢٩٢): «قرأ الجمهور: «عَمًى» بفتح الميم منوَّنًا، مصدر عَمِيَ... وقرأ ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وابن هرمز، وسليمان بن قَتَّة، وعمرو بن دينار: «عَمٍ» بكسر الميم وتنوينه. وقرأ عمرو بن دينار، وسليمان بن قتة، عن ابن عباس: «عَمِيَ» بفتح الياء على أنه فعلٌ ماض. قال يعقوب: ما أدري أقرؤوا: ﴿وهو عليهم عمٍ﴾ أو ﴿هو عليهم عَمِيَ﴾ على أنه فعلٌ ماض».

(٤) هو: سليمان بن داود الطيالسي. (٥) هو: الجُعْفي.

(٦) هو: إسماعيل بن عبدالرحمن.

﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعْقَةُ ﴾[(١)]؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عمر[(٢)].

٢٨٢٦ - وسُئِلَ[(٣)] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه وَكيع، عن سفيان[(٤)]، عن السُّدِّيِّ، عن سُلَيمان بن قَتَّة، عن ابن عباس: أنه قرأ: ﴿ إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ ﴾[(٥)]؟

---

(١) قراءة للآية (٤٤) من سورة الذاريات.

(٢) ذكر السيوطي في "الدر المنثور" (٢/ ٧٢٦) هذه القراءة عن عمر، وعزا حديثَها لسعيد بن منصور وعبد بن حميد.
وقد أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٧٠٨)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦/٢٧)، كلاهما من طريق السُّدِّي، عن عمرو بن ميمون؛ قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرأ: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعْقَةُ ﴾.
قال ابن جرير: « وكذلك قرأ الكسائي». وقال أبو جعفر بن النحاس في "إعراب القرآن" (٤/ ٢٤٧): « ويُروى عن عمر بن الخطَّاب رحمه الله أنه قرأ: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعْقَةُ﴾ وإسناده ضعيف؛ لأنه لا يُعرف إلا من حديث السُّدِّي ».
وفي "معجم القراءات" (٩/ ١٣٧- ١٣٨): قراءة الجمهور: « الصَّاعِقَةُ » على إرادة: النازلة من السَّماء للعقوبة، وهي قراءةُ ابن محيصن. وقَرأ عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، والكسائي، وزيد بن علي، وحميد، وابن محيصن بخلافٍ عنه، ومجاهد: « الصَّعْقَة » بدون الألف، على إرادة الصوت الذي يصحب الصاعِقَة.

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٢٨٢٩).

(٤) هو: الثوري.

(٥) قراءة للآية (٤٦) من سورة هود.
وقراءة الجمهور: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، وقرأ الكسائي، ويعقوب، وسهل، وعلي، وأنس، وابن عباس، وعروة، وعكرمة، وعائشة، وأم سلمة عن النبي ﷺ: ﴿إنَّه عَمِلَ غَيرَ صَالِحٍ﴾. انظر "معجم القراءات" (٤/ ٦٧).
وسيأتي في المسألة رقم (٢٨٢٩) أنَّ أمَّ سلمة هذه هي: أسماء بنتُ يزيد. وانظر التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٥/ ٣٤٩-٣٥١).

فقال أبو زرعة: هكذا كان يَرويهِ وَكيع! وإنما هو: سُفيان[1]، عن موسى بن أبي عائشة، عن سُلَيمان بن قَتَّة، عن ابن عباس: أنه قرأ. . . .

قال أبو محمد: كذا رواه خَلَف بن هشام، عن أبي عَوانة[2]، عن موسى بن أبي عائشة، عن سُلَيمان بن قَتَّة، عن ابن عباس.

وكذا رواه أبو الربيع الزَّهْراني[3]، عن سفيان -يعني ابن عُيَينة- عن موسى بن أبي عائشة، عن سُلَيمان بن قَتَّة، عن ابن عباس.

---

(١) أخرجه سفيان الثوري في "تفسيره" (ص١٣٠ رقم٣٥٥)، ومن طريقه عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٣١٠)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٢/ ٤٣٥ طبعة هجر).
وقد ضُبطت القراءة في مطبوع عبدالرزاق: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، وكذلك هي في أصل "تفسير" الثوري، ونبَّه محققُه على أن القراءة ضبطت في مخطوط "تفسير عبدالرزاق" (ل٤١/ أ): ﴿إنه عَمِلَ غيرَ صالح﴾ بصيغة الفعل الماضي.

(٢) هو: وضَّاح بن عبدالله اليشكري.

(٣) هو: سليمان بن داود العَتَكي. ولم نقف على روايته، وقد أخرج الحديث عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٣١٠)، وسعيد بن منصور في "السنن" (١٠٩٢) عن سفيان بن عيينة، به.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الطبري في "تفسيره" (١٥/ ٣٤٣ رقم ١٨٢٢٧).
وقد ضُبطت القراءة في مطبوع عبدالرزاق والطبري: ﴿ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾، ولم تُضبَط في "سنن سعيد بن منصور"؛ لأنها غيرُ مضبوطة في أصله.
وأخرجه الطبري في "تفسيره" (١٥/ ٣٤٨ رقم١٨٢٤٧) قال: حدثنا ابن وكيع، عن ابن عيينة به، بقراءة: ﴿ عَمِلَ غيرَ صَالِح ﴾.
وأخرجه الطبري أيضًا رقم (١٨٢٤٨) من طريق غندر، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿إنَّه عَمِلَ غَيرَ صَالِحٍ﴾.

٢٨٢٧ - **وسُئِلَ أبو زرعة** عن حديثٍ رواه[١] أبو الرَّبيع الزَّهْراني[٢]، عن أبي أحمد الزُّبَيري[٣]، عن إسرائيل[٤]، عن أبي إسحاق[٥]، عن أبي عبدالرحمن السُّلَمي[٦]، وعن كُرَيْب بن أبي كَرِب، عن عليٍّ: أنه قرأ: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَـٰنِ﴾[٧]؟

فقال أبو زرعة: هكذا رواه! وإنما هو: كُرَيْب بن أبي كُرَيْب، عن عليٍّ.

---

(١) قوله: « رواه » سقط من (أ)، وأُلحق بهامشها بخط مغاير، ولم يتضح في (ش) لرداءة التصوير.

(٢) هو: سليمان بن داود العتكي، ولم نقف على روايته، وقد أخرج الحديث ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١/ ١٩٦ رقم١٢٩٧٢) من طريق يحيى بن آدم، عن إسرائيل، به. وضُبطت القراءة فيه: « من الذين استُحِقَّ عليهم » بالبناء للمفعول. والمنقول عن علي أنه قرأ: « استَحَقَّ » بالبناء للفاعل، وقد نقل ذلك الطبري نفسُه (١١/ ١٩٤). وانظر ما سيأتي في تخريج القراءة.

(٣) هو: محمد بن عبدالله بن الزبير.

(٤) هو: ابنُ يونسَ بن أبي إسحاق السَّبيعي.

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي. (٦) هو: عبدالله بن حبيب.

(٧) الآية (١٠٧) من سورة المائدة. ولم تضبط القراءة في النسخ.
وقرأ من العشر حفص فقط: « الذين استَحَقَّ » بفتح التاء، ووافقه الحسن.
وقرأ الباقون: « الذين استُحِق » بضم التاء.
وقرأ شعبة وحمزة ويعقوب وخلف: « الأوَّلِيْنَ » ووافقهم الأعمش.
وقرأ الباقون وأُبيٌّ، وعلي، وابن عباس، بالرفع: « الأَوْلَيَانِ ».
وانظر "معجم القراءات" (٢/ ٣٥٧- ٣٦٠).
وقال الطبري في "تفسيره" (١١/ ١٩٤): قرأ قرَأَةُ الحجاز والعراق والشأم: ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾ بضم التاء، ورُوِيَ عن عليٍّ، وأبيِّ بن كعب، والحسن البصري أنهم قرؤوا: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ﴾ بفتح التاء... ».

٢٨٢٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الحَكَم بن عبدالملك، واختُلِفَ في متن الحديث في الرِّواية عن الحَكَم بن عبدالملك:

فروى إسحاق بن منصور السَّلُولي[١]، عن الحَكَم بن عبدالملك[٢]، عن قتادة، عن الحسن[٣]، عن عِمْران بن حُصَين؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يقرأ: ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَىٰ ﴾[٤]؛ يعني: بنَصْب السين بغير ألف.

ورواه الحسن بن بِشْر البَجَلي[٥]، عن الحَكَم بن عبدالملك، عن قتادة، عن الحسن، عن عِمْران بن حُصَين؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقرأ: ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ ﴾؛ يعني: برفع السين بألف؟

(١) روايته أخرجها أبو عمر حفص الدوري في "قراءات النبي ﷺ" (٨٣)، والبزار في "مسنده" (٩/ ٣٤).

(٢) من قوله: «فروى إسحاق...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) هو: البصري.

(٤) قراءة للآية (٢) من سورة الحج. وقد قرأ بفتح السين بغير ألف ﴿ سَكْرَىٰ ﴾ حمزة والكسائي وخلف ووافقهم الأعمش، والباقون بضم السين بألف ﴿ سُكَارَى ﴾.
قال الطبري في "تفسيره" (١٨/ ٥٦٥): اختلف القراء في قراءة قوله: «سُكارى»، فقرأ ذلك عامَّةُ قراء المدينة والبصرة وبعض أهل الكوفة: ﴿سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ﴾، وقرأته عامةُ قرَّاء أهل الكوفة: ﴿وَتَرَىٰ النَّاسَ سَكْرَىٰ وَمَا هُم بِسَكْرَىٰ﴾.
والصَّوابُ من القول في ذلك عندنا: أنهما قراءتان مستفيضَتان في قَرَأَة الأمصار، متقاربتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيبٌ الصَّوَابَ.
وانظر "معجم القراءات" (٦/ ٧٥- ٧٧).

(٥) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٩٤١)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ١٤١ رقم٢٩٨)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٤٥ و٣٨٥- ٣٨٦)، وتمام في "فوائده" (١٣٨٥/الروض البسام). =

فقال[1] **أبو زرعة**: ليس ذا ولا ذاك[2]! قد روى الثِّقات، فلم يذكروا فيه الحروفَ، لم يذكروا قراءةً.

= وسقط: الحسن من سند الترمذي. قال الترمذي: «هذا حديث حسنٌ، ولا نعرف لقتادة سماعًا من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من أنس وأبي الطفيل، وهذا عندي مختصر إنما يُروى عن قتادة، عن الحسن، عن عمران بن حصين قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر فقرأ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ...﴾ الحديث بطوله، وحديث الحكم بن عبدالملك عندي مختصر من هذا الحديث».

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٣٣- ٢٣٤) من طريق موسى بن إسماعيل، عن الحكم بن عبدالملك، به. مطولاً.

وأخرجه الطيالسي (٨٧٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٣٥ رقم١٩٩٠١ و١٩٩٠٢)، والترمذي (٣١٦٩)، والنسائي في "الكبرى" (١١٣٤٠)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٨/ ٥٥٩- ٥٦٠)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ١٤٤ رقم٣٠٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٥٦٧) من طريق هشام بن أبي عبدالله الدستوائي، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ١٤٤ و١٤٥ رقم ٣٠٦ و٣٠٨) من طريق أبي عوانة وسعيد بن بشير، وفي "مسند الشاميين" (٢٦٣٦) من طريق سعيد بن بشير، والحاكم (١/ ٢٨ و٢/ ٣٨٥) من طريق شيبان بن عبدالرحمن وسعيد بن أبي عروبة، جميعهم عن قتادة، به، مطوَّلاً.

وأخرجه ابن جرير في "تفسيره" (١٨/ ٥٥٩) من طريق سليمان بن طرخان، عن قتادة عن صاحب له حدثه عن عمران بن حصين، به مطوَّلاً.

وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٨٥٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٣٢ رقم١٩٨٨٤)، والترمذي في "جامعه" (٣١٦٨) من طريق علي بن زيد بن جُدعان، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ١٥١ و١٥٥ رقم٣٢٨ و٣٤٠) من طريق يونس بن عبيد وثابت بن أسلم، جميعهم عن الحسن، عن عمران بن حصين، به. مطوَّلاً.

(١) في (ف): «قال».

(٢) في (ك): «ذلك».

٢٨٢٩ - وسُئِلَ[(١)] **أبو زرعة** عن حديثِ الذي[(٢)] رواه هارون النَّحْوي[(٣)]، عن ثابت البُناني[(٤)]، عن شَهْر بن حَوْشَبٍ، عن [أُمِّ][(٥)] سَلَمة: أنَّ

(١) انظر المسألة رقم (٢٨٢٦).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «عن الحديث الذي»، لكنَّ ما في النسخ صحيح، وهو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، وقد أجازه الكوفيُّون، وتقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٥٠٥).

(٣) هو: هارون بن موسى. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢٩٤ و٣٢٢ رقم٢٦٥١٨ و٢٦٧٣٢)، وأبو عمر حفص الدوري في "قراءات النبي ﷺ" (٦٣)، والترمذي في "جامعه" (٢٩٣٢)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٧٠٢٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٣٣٥ رقم٧٧٦)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٤٧٠).
وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٥/ ١٧٥- ١٧٦ و١٧٩ رقم٢٢٩٩ و٢٣٠٤) من طريق هارون بن موسى النحوي، عن ثابت، عن شهر، عن أسماء بنت يزيد، به.
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٦٩٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٠١) من طريق محمد بن ثابت البُناني، وأبو عمر حفص الدوري (٦٣) من طريق سعيد بن أبي عَروبة، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٠٩١/التفسير)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٣٣٩ رقم٧٧٨) من طريق عثمان بن مطر، وأبو داود في "سننه" (٣٩٨٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٣٣٥ رقم٧٧٥) من طريق عبدالعزيز بن المختار، والترمذي في "جامعه" (٢٩٣١) من طريق عبدالله بن حفص، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٣٣٥ رقم٧٧٤ و٧٧٧) من طريق موسى بن خلف، وداود بن أبي هند، جميعهم عن ثابت البُناني، به.
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٧٣٦)، وأبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٣١١)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٥/ ١٧٩ رقم٢٣٠٣)، وأحمد في "المسند" (٦/ ٤٥٤ رقم٢٧٥٦٩)، وأبو عمر حفص الدوري في "قراءات النبي ﷺ" (٦٠ و٦١ و٩٨)، وأبو داود في "سننه" (٣٩٨٢) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن شهر، عن أسماء بنت يزيد، به.

(٤) هو: ثابت بن أسلم.

(٥) في جميع النسخ: «أبي»، والتصويب من مصادر التخريج، وسيأتي على الصواب في آخر المسألة.

رسولَ الله ﷺ قرأ: ﴿ إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ ﴾[1]؟

فقال[2] أبو زرعة: أُمُّ سَلَمة هذه هي: أسماءُ بنتُ يزيد[3].



(١) قراءة للآية (٤٦) من سورة هود. وانظر قراءة أم سلمة في المسألة رقم (٢٨٢٦).

(٢) في (ف): «قال».

(٣) تشبه في (ف): «بريدة».

وقال الترمذي في الموضع السابق: «هذا حديث قد رواه غيرُ واحد عن ثابت البناني نحو هذا، وهو حديثُ ثابت البناني، وقد رُوي هذا الحديث أيضًا عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، وسمعتُ عبد بن حميد يقول: أسماء بنت يزيد هي أم سلمة الأنصارية. قال أبو عيسى: كلا الحديثين عندي واحدٌ، وقد روى شهر بن حوشب غيرَ حديث عن أم سلمة الأنصارية، وهي أسماء بنت يزيد، وقد رُويَ عن عائشة، عن النبي ﷺ نحو هذا». اهـ. وقال الخطيب في الموضع السابق: «ورواه حماد ابن سلمة، عن ثابت فبيَّن في روايته أن أم سلمة هي أسماء بنت يزيد، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا "المكمل في إيضاح المهمل"».

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الخَرَاجِ

٢٨٣٠ - وسألتُ[١] **أبي**؛ قلتُ: حدَّثنا صالحُ بنُ أحمد بن حَنْبَل[٢]؛ قال: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه نُصَيْرُ بنُ محمَّد الرَّازِي[٣] صاحبُ ابن المُبارك، عن عثمان بن زائدة، عن الزُّبَير بن عَدِيٍّ، عن أنس بن مالك رَفَعهُ؛ قال: « **مَنْ أَقَرَّ بِالْخَراجِ وهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَلَّا يُقِرَّ بِهِ؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ والمَلَائِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ ولَا عَدْلٌ** » فقال[٤]: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ما سَمِعنا بهذا[٥] ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ لا أصلَ له.

٢٨٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ اختَلَفَ شُعبةُ وزهيرُ بنُ معاوية، عن أبي إسحاق[٦]:

---

(١) نقل هذا النص ابن رجب في "الاستخراج" (ص١٧٠)، ولكن جعل عبارة: « هذا حديثٌ باطل لا أصلَ له » من كلام ابن أبي حاتم لا من كلام أبيه.

(٢) في (ت) و(ك) يشبه أن تكون: « خبير »، أو: « حنين ». وسؤال صالح لأبيه في "مسائله" (ص٥٦- ٥٧ رقم ١٧٤).

(٣) لم نقف على روايته، وقد أخرج الحديثَ يحيى بن آدم في "الخراج" (١٥٠) من طريق الثوري، عن الزبير بن عدي، عن رجل من جهينة، عن النبي ﷺ... بنحوه.

(٤) أي: الإمام أحمد بن حنبل.

(٥) قال ابن رجب في "الاستخراج" (ص١٧١): « وقال الميموني: كتبتُ إلى أحمد أسأله عن هذا الحديث ؟ فأتاني الجواب: ما سمعنا بهذا، وهو حديثٌ منكر ».

(٦) أي: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

فروى شُعبة[١]، عن أبي إسحاق، عن زيد بن صَعْصَعَة؛ قال: قلتُ لابن عباس: إنَّا نَنزِلُ بأهل الذِّمَّةِ، فمِنَّا مَنْ يُذبَحُ له الشاةُ، ومنا من يُذبَحُ له الدَّجاجُ، وإن استَفْتَحْنا فلم يُفتَحْ لنا كسرنا الباب؟ قال: فكيف تقولون في ذلك ؟ قال: مِنَّا من لا يرى بذلك بأسًا، قال: أنتُم تقولون كما قال أهلُ الكِتاب: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ[٢] ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[٣].

وروى زُهَيرُ بنُ معاوية[٤] هذا الحديثَ، عن أبي إسحاق، عن صَعْصَعَة بن يزيد؛ قال: قلتُ لابن عبَّاس، وزاد في المتن:

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٢٠- ٣٢١)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ١٩٨).

(٢) لفظ الجلالة ليس في (ت).

(٣) الآية (٧٥) من سورة آل عمران.

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٢٠).
ومن طريقه أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٣٤١).
وأخرجه أبو عبيد في "الأموال" (٤١٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٢١)، وابن جرير في "تفسيره" (٧٢٧٣) من طريق الثوري، عن أبي إسحاق، عن صعصعة، عن ابن عباس، به. وجاء عند البخاري: « صعصعة بن زيد »، قال البخاري: « وقال الثوري: ابن زيد، وخالفوه، هو: ابن يزيد ».
وأخرجه البخاري أيضا (٤/ ٣٢٠) تعليقًا عن إسرائيل وشريك، عن أبي إسحاق، عن صعصعة بن زيد، كذا جاء عند البخاري: ابن زيد.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠١٠٢)، وفي "تفسيره" (١/ ١٢٣- ١٢٤) من طريق معمر، عن إسحاق، عن صعصعة بن معاوية، عن ابن عباس.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٧٢٧٤)، وفيه: عن صعصعة، ولم يسمِّ أباه.

فقال[١] ابن عباس: لا يَحلُّ لكم أن تأكلوا من أموالِ أهلِ الذِّمَّةِ[٢] إلا بِطِيبِ نفسٍ منهم، وكُلُوا ما أكلتُم بثمن ؟

فسمعتُ أبي يقول: الصحيحُ: صَعْصَعَة بن يزيد، عن ابن عباس، وخطأُ شُعبة أكثرُه في أسماء الرجال. يعني: الرُّواة[٣].



(١) في (ف): « وقال ».

(٢) قوله: « أهل الذمة » من (ف) فقط، وفي (أ): « هذه الأمة »، وفي (ت): « هذه الذمة»، وفي (ش): « هذه . . . » ثم طمس ما بعدها، وفي (ك): « . . . مة» وطمس ما قبلها.

(٣) أشار لهذه المسألة ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ٢٣٣ رقم٢٣٢٥) فقال: « وذكر ابن أبي حاتم من طريق صعصعة بن يزيد، أو يزيد بن صعصة، عن ابن عباس من قوله ».

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الإِجَارَاتِ[١]

٢٨٣٢ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه عمران القطَّان[٣]، عن قَتادة، عن سعيد بن أبي الحسن[٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ في قِصَّةِ الغَارِ[٥].

ورواه أبـو عَـوانَـة[٦]، عـن قَـتـادة، عـن أنـس، عـن الـنـبـيِّ ﷺ، مرفوعً[٧].

قلتُ لأبي: ما الصَّحيحُ؟

قال: الحديثانِ عندي صحيحان؛ لأنَّ ألفاظَهُما مختلفةٌ.

---

(١) في (أ) و(ت) و(ش): «باب في الإجارات»، وفي (ك): «باب في النذر».

(٢) انظر المسألة التالية.

(٣) هو: عمران بن داوَر. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢١٢٦)، وأبو عوانة في "مسنده" كما في "إتحاف المهرة" (١٤/ ٦٥٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٩٧١)، والطبراني في "الأوسط" (٢٤٥٤)، وفي "الدعاء" (١٩٣).
ومن طريق الطيالسي أخرجه البزار في "مسنده" (١٨٦٩/كشف الأستار)، والروياني في "مسنده" (١٣٥٩)، وأبو عَوانة كما في "إتحاف المهرة" (١٤/ ٦٥٥).

(٤) هو: أخو الحسن البصري.

(٥) يعني: حديثَ النَّفَرِ الثلاثةِ الذين أصابَهُم المطر، فلجؤوا إلى غارٍ، فانحدرَتْ صخرةٌ، فسدَّت عليهم بابَ الغار، فدعَوا الله بصالح أعمالهم، وذكرَ أحدُهم أنه استأجَرَ أُجَراء، ومنهم ذاك الأجيرُ الذي تركَ أُجرَتَه، ثم عادَ بعد زمن، فوجدَ الذي استأجَرَهُ قد نمَّاها له، وهو موضعُ الشاهد في هذا الباب.

(٦) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري. وسيأتي تخريج روايته.

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: حدَّثنا مُسَدَّد[١]؛ قال: حدَّثنا أبو عَوانة، عن قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ، في قصَّة الغارِ[٢]، وذاكرتُ أبا رَبيعة فهدَ بن عَوْف، فقال: كيف حدثكم المُعلَّى[٣]؟ قلتُ: لم يرفَعْه، فقال: حدَّثنا أبو عَوانة، عن قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

٢٨٣٣ - وسألتُ[٤] أبا زرعة عن حديثٍ رواه عليُّ بن مُسْهِر[٥]، عن عُبَيدالله[٦]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصَّة الغارِ؟

قال أبو زرعة: لا أعلم أنه رواه غيرُ عليِّ بن مُسْهِر[٧].

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (١٩٢).
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٢١٢٦) عن أبي عَوانة، عن قتادة، به مرفوعًا.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٤٢- ١٤٣ رقم ١٢٤٥٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٩٣٨)، وأبو عوانة كما في "إتحاف المهرة" (٢/ ٣٣٤- ٣٣٥) من طريق يحيى بن حماد، وعبدالله بن أحمد في "زوائده على المسند" (٣/ ١٤٣ رقم ١٢٤٥٥) من طريق أبي عبدالرحمن عبدالواحد بن غياث، والبزار في "مسنده" (١٨٦٨) من طريق هلال بن يحيى، جميعهم عن أبي عوانة، عن قتادة به مرفوعًا.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٤٣ رقم ١٢٤٥٦) من طريق بهز بن أسد، وأبو يعلى (٢٩٣٧) من طريق عبدالواحد بن غياث وسعيد بن أبي الربيع، جميعهم عن أبي عوانة، عن قتادة، عن أنس، موقوفًا.

(٢) نقل الضياء المقدسي في "المختارة" (٧/ ٥٩) هذا النص من بدايته إلى هذا الموضع.

(٣) يعني: ابن أسد.

(٤) انظر المسألة السابقة.

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٤٦٥)، ومسلم (٢٧٤٣).

(٦) هو: ابن عمر العُمَري.

(٧) قولُ أبي زرعة: «لا أعلم أنه رواه غير علي بن مسهر»: الظاهر أنه يعني به: تفرُّده به عن عبيدالله بن عمر، ولا يمكن أن تخفى عليه كثرةُ طرق الحديث، فقد رواه عن نافع أيضًا: موسى بن عقبة عند البخاري (٢٢١٥)، ومسلم في الموضع السابق، =

قلتُ له: هو صحيحٌ؟

قال: نعم، عليُّ بن مُسْهِر ثقة.

٢٨٣٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه ابن فُضَيل[٢]، عن الأعمَش، عن أبي حازم[٣]، عن أبي هريرة؛ قال: نَهى رسولُ الله ﷺ عن ثَمَنِ الكَلْب، وعَسْبِ الفَحْل[٤]؟

قال أبي: لم يَرْوِ[٥] عن الأعمَش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة غيرُ[٦] ابن فُضَيل، وأخشى أنه أراد: أبا سُفيان[٧]، عن جابر، عن

= وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عند البخاري (٥٩٧٤)، وفضيل بن غزوان ورقبة ابن مَصْقَلة وصالح بن كيسان عند مسلم أيضًا، ورواه البخاري (٢٢٧٢ و٢٣٣٣)، ومسلم أيضًا من طريق الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، به.

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٣٧) و(١١٥٣) و(١٧٠٤)، والمسألة الآتية برقم (٢٨٣٦) و(٢٨٣٩). ونقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٢٤ رقم ١١٤٥) هذا النص بتصرُّف.

(٢) هو: محمد. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (١٢٧٩) تعليقًا، وفي "العلل الكبير" (٣٣٤)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٦٠)، والنسائي في "سننه" (٤٦٧٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٥٣).
وانظر تتمة تخريجه في التعليق آخر المسألة.

(٣) هو: سلمان الأَشْجَعي.

(٤) تقدم تفسير «عسب الفحل» في المسألة رقم (١١٣٧).

(٥) أي: لم يَرْوِهِ، يعني: هذا الحديث.

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): «عن» بدل: «غير».

(٧) هو: طلحة بن نافع. وروايته على هذا الوجه أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٤٧٩)، والترمذي في "جامعه" (١٢٧٩)، وأبو عوانة في "مسنده" (٥٢٧١ و٥٢٧٢)، والطبراني في "الأوسط" (٣/ ٢٩٥ رقم ٣٢٠١)، والدارقطني في =

النبيِّ ﷺ(١).

= "سننه" (٣/ ٧٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٤)، والبيهقي في "السنن" (٦/ ١١) جميعهم عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن ثمن الكلب والسِّنَّور.
قال الترمذي: « هذا حديثٌ في إسناده اضطراب، ولا يصحُّ في ثمن السِّنَّور، وقد روي هذا الحديث عن الأعمش، عن بعض أصحابه، عن جابر، واضطربوا على الأعمش في رواية هذا الحديث ».
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٢٢١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٢٧٥) كلاهما من طريق الأعمش قال: أرى أبا سفيان ذكره عن جابر، وعند أبي يعلى: عن الأعمش قال: قال جابر: . . . فذكره ثم قال: قال الأعمش: أظن أبا سفيان ذكره.
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١٥٦٩) من طريق أبي الزبير قال: سألت جابرًا عن ثمن الكلب والسِّنَّور؟ قال: زجر النبيُّ ﷺ عن ذلك.

(١) قال الترمذي في الموضع السابق من "العلل الكبير": « سألت محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث؟ فقال: لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث غير ابن فُضيل ». اهـ.
ولعلَّ مراد أبي حاتم والبخاري: تفرُّد محمد بن فضيل به عن الأعمش بهذا السياق، وإلا فقد أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٦٢١٠) من طريق أبي عبيدة عبدالملك بن معن، وأبو عوانة (٤٤٩١) من طريق أسباط بن محمد، كلاهما عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البَغِيّ.
وكذا أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٣) من طريق عبدالرحمن بن شريك، عن أبيه شريك بن عبدالله النخعي، عن الأعمش، عن أبي صالح وأبي حازم، عن أبي هريرة، بنحو لفظ أبي يعلى.
وذكره الدارقطني في "العلل" (٢٢١٩) بنحو لفظ أبي يعلى أيضًا، وذكر الاختلافَ فيه على الأعمش في رفعه ووقفه، ومن جعله: عنه، عن أبي حازم، ومن جعله: عنه، عن أبي صالح، وذكر أن أبا عبيدة بن معن وأسباط بن محمد رَوَياه عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعًا، وكذا رواه جرير بن عبدالحميد عن الأعمش، إلا أنه وقفه.

٢٨٣٥ - وسألتُ[١] أبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن حمَّاد[٢]، عن إبراهيم[٣]، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه نهى أن يُستَأْجَرَ الأَجيرُ حتى يُعلَمَ أَجرُهُ.

قال أبو محمد: ورواه[٤] الثَّوري، عن حمَّادٍ، عن أبي سعيد، موقوفً[٥]؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: موقوفٌ عن أبي سعيد؛ لأنَّ الثَّوريَّ أحفظُ.

٢٨٣٦ - وسمعتُ[٦] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلة[٧]، عن ابن وَهْب[٨]، عن ابن لَهِيعَة، عن يزيد بن أبي حَبيب، عن ابن شهاب[٩]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن عَسْبِ الفَحْل.

قال أبي: إنما يُروى من كلام أنس، ويزيدُ لم يسمع من الزُّهري؛ إنما كتَبَ إليه.

٢٨٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو إسماعيلَ المُؤَدِّبُ[١٠]،

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١١١٨).
(٢) هو: ابن أبي سليمان. (٣) هو: ابن يزيد النخعي.
(٤) في (أ): «وروى»، ولم تتضح في (ش)؛ لرداءة التصوير.
(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (١١٣٧)، وانظر المسألة المتقدمة برقم (٢٨٣٤).
(٧) هو: ابن يحيى. (٨) هو: عبدالله.
(٩) هو: الزُّهري، محمد بن مسلم.
(١٠) هو: إبراهيم بن سليمان.

عن وائِل بن داود، عن سعيد بن عُمَير ابن أخي البَراء، عن البَراء[(١)]، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه سُئِلَ: أَيُّ الكَسْبِ أطيبُ ؟ قال:« **عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ** »؟

قال أبي: وحدَّثني أيضًا الحَسنُ بنُ شاذان[(٢)]، عن ابن نُمَير[(٣)]، هكذا، مُتَّصِلً[(٤)] عن البَراء، وأمَّا الثِّقاتُ: الثَّوريُّ[(٥)] وجماعةٌ[(٦)]؛

(١) هو: ابن عازب رضي الله عنه.
(٢) هو: الحسن بن خلف بن زياد الواسطي، وكأن « شاذان » لقبُ أبيه. انظر "التقريب" (١٢٣٧).
(٣) هو: عبدالله.
(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٥) اختُلف على الثوري في هذا الحديث:
فأخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٧٩- ١٨٠) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وقبيصة بن عقبة، عن الثوري، به، مرسلاً.
ومن طريق الفسوي أخرجه البيهقي في "الشعب" (١١٧١).
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٠) من طريق الأسود بن عامر، عن الثوري، به، متصلاً. ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "السنن" (٥/ ٢٦٣)، وفي "الشعب" (١١٧٢).
(٦) منهم: أبو معاوية محمد بن خازم، ومروان بن معاوية، ومحمد بن عبيد:
أما رواية أبي معاوية: فأخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (٥/ ٥٢٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٠٧٣)، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٣١٤).
وأما رواية مروان بن معاوية: فأخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (٥/ ٥٢٠).
وأما رواية محمد بن عبيد: فأخرجها البيهقي في "السنن" (٥/ ٢٦٣)، وقال:« هذا هو المحفوظ، مرسلاً ».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٦٦ رقم ١٥٨٣٦)، والبزار في "مسنده" (٣٧٩٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٩٧ رقم ٥٢٠)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ١٣٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٠) من طريق =

. . . .

= شريك بن عبدالله النخعي، عن وائل بن داود، عن جميع بن عمير، عن أبي بردة ابن نيار، عن النبي ﷺ ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "السنن" (٥/ ٢٦٣).
وفيه اختلافٌ على شريك:
أخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٠٥) من طريق شريك، عن وائل التيمي، عن خاله، عن أبي بردة.
وأخرجه ابن قانع في الموضع السابق: من طريق شريك أيضًا عن وائل، عن التيمي، عن خاله أبي بردة.
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٢٧) تعليقًا من طريق شريك، عن عبدالله بن عيسى، عن جميع بن عمير، عن خاله أبي بردة.
وأخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٠٤) من طريق شريك، عن عبدالله بن عيسى، عن ابن عمير، أو عمير بن جميع، عن خاله أبي بردة.
وقال البيهقي: « هكذا رواه شريك بن عبدالله القاضي! وغلط فيه في موضعين: أحدهما: في قوله: « جميع بن عمير »، وإنما هو: سعيد بن عمير، والآخر في وصله، وإنما رواه غيره عن وائل مرسلاً ».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٤١ رقم ١٧٢٦٥)، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٣٠٩)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٧٦ رقم ٤٤١١)، وفي "الأوسط" (٨/ ٤٧ رقم ٧٩١٨)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٠)، والبيهقي في "الشعب" (١١٧٤) من طريق المسعودي عبدالرحمن بن عبدالله عن وائل بن داود، عن عباية بن رفاعة بن رافع، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ.
وأخرجه البزار في "المسند" (٣٧٣١) من طريق المسعودي، عن وائل بن داود، عن عبيد بن رفاعة، عن أبيه.
قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدًا أسنده عن المسعودي إلا إسماعيل بن عمر، وقد رواه غير إسماعيل فقال: عبيد بن رفاعة، ولم يقل: عن أبيه. اهـ.
والذي يظهر لنا أن ذكر عبيد بن رفاعة في هذا الحديث هو خطأٌ من البزار لأنه كرره في موقعين. والله أعلم.
قال الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٨٠): « والمسعودي يخالف في هذا الحديث ويغلط فيه ». =

رَوَوْا[١] عن وائِل بن داود، عن سعيد بن عُمَير[٢]: أنَّ النبيَّ ﷺ؛ والمُرسَلُ أشبهُ[٣].

٢٨٣٨ - وسألتُ أبي وأبا زُرعة عن حديثٍ رواه سُفيان وشُعبة، عن سِماك بن حَرْب، فاختَلَفا فيه:

فقال الثَّوري[٤]: عن سِماك بن حَرْب، عن سُوَيد بن قَيْس؛ قال:

= وقال البيهقي في "السنن" (٥/ ٢٦٣): « وقال المسعودي: عن وائل بن داود، عن عباية بن رافع بن خديج، عن أبيه، وهو خطأ ».

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « فرووا »، لكنَّ حذف الفاء من جواب «أمَّا» أجازه حُذَّاق النَّحْويين في الاختيار وسعة الكلام، ومنهم ابن مالك والدماميني. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٦٣٧).

(٢) في (أ): « سعيد بن ابن عمير ».

(٣) نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٥ رقم١١٢٣) بعضَ هذا النص فقال: « وقال ابن أبي حاتم في "العلل": المرسلُ أشبه ». كذا قال! ومن الواضح أنه سقط منه قوله: « عن أبيه ». قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٠٢): « وأسنده بعضهم وهو خطأ ».
قال البيهقي في الموضع السابق من "السنن": « والصحيح رواية وائل، عن سعيد ابن عمير، عن النبي ﷺ مرسلاً ». اهـ.

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٣٤١)، وابن أبي شيبة (٢٢٠٨٢ و٢٤٨٦٠)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٥٢ رقم ١٩٠٩٨)، والدارمي (٢٥٨٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٤١- ١٤٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٣٣٦)، وابن ماجه (٣٥٧٩)، والترمذي في "جامعه" (١٣٠٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦٦٩)، والنسائي في "سننه" (٤٥٩٢)، وفي "الكبرى" (٦١٨٤ و٩٦٧٠)، وابن الجارود في "المنتقى" (٥٥٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٢٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٥١٤٧)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٨٩ رقم٦٤٦٦). ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه بن ماجه في "سننه" (٢٢٢٠ و٣٥٧٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦٦٨). وأخرجه ابن قانع =

جَلَبتُ أنا ومَخْرَفَةُ العَبْدي بَزًّا من هَجَر[١]، فأتانا رسولُ الله ﷺ ونحن بِمِنًى، فاشترى منَّا سَراويلَ، ووَزَّانٌ يَزِنُ بالأَجْرِ[٢]، فقال للوَزَّان: «زِنْ وأَرْجِحْ».

ورواه شُعبة[٣]، عن سِماك بن حَرْب، عن أبي صَفْوان مالك بن عُمَير[٤]؛ أنه قال: اشتَرَى النبيُّ ﷺ سَراويلاً[٥] بثلاثة دراهم، فوَزَنَ لي، فأرجَحَ لي[٦].

فقلتُ لهما: أيُّهما أصحُّ عندكما؟

= في "معجمه" (٣/ ١٢٦) من طريق المسيب بن واضح، عن أبي إسحاق الفزاري، عن سفيان، عن سماك بن حرب، عن نبيح العنزي، عن مخرمة العبدي، به.

(١) هَجَرُ: مدينةٌ، وهي قاعدةُ البحرين، وقيل: ناحيةُ البحرين كلُّها هَجَر، وهو الصواب. "معجم البلدان" (٥/ ٣٩٣).

(٢) المعنى: وعندنا وزَّانٌ يَزِنُ بالأجر؛ كما في بعض مصادر التخريج.

(٣) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٨٩)، وابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٦٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٥٢ رقم١٩٠٩٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٤٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٣٣٧)، وابن ماجه (٢٢٢١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦٧٠)، والنسائي في "سننه" (٤٥٩٣)، وفي "الكبرى" (٦١٨٥ و٩٦٧١- ٩٦٧٣)، والدولابي في "الكنى" (١/ ٣٩- ٤٠ و٤٠)، وابن قانع في "معجمه" (٣/ ٣٢).

(٤) قال المزِّي في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ١٥٣): «مالك بن عَمِيرة، ويقال: ابن عُمَير، أبو صفوان».

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «سراويلَ»؛ لأنه ممنوع من الصرف، وقد تقدمت على الجادَّة في أول المسألة، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية، وفيه وجهان ذكرناهما في التعليق على قوله: «أحاديثًا» في المسألة رقم (٧٨٧).

(٦) قوله: «لي» سقط من (ش) و(ف).

فقالا: سفيانُ أحفظُ الرَّجُلَين(١).

ثم قالا: وقَيْسُ بنُ الرَّبيع على ضَعْفِه قد تابَعَ [سُفيانَ](٢) في هذا الحديث.

فقلتُ لهما: هل تابع شُعبةَ أحدٌ في هذا الحديث ؟

قال أبي: لا أعلمُه.

وقال أبو زرعة: تابعَهُ عليه عَمرو بنُ أبي المِقْدام مع ضَعْفه .

٢٨٣٩ - وسمعتُ(٣) أبي وحدَّثنا عن إسحاق بن موسى الخَطْمي،

---

(١) قال أبو داود عقب الحديث رقم (٣٣٣٧): « رواه قيس كما قال سفيان، والقول قول سفيان ». وقال في الحديث رقم (٣٣٣٨): « حدثنا ابن أبي زِرْمَة سمعت أبي يقول: قال رجل لشعبة: خالفك سفيان. قال: دفعتني. وبلغني عن يحيى بن معين قال: كل من خالف سفيان فالقول قول سفيان ». وقال في الحديث رقم (٣٣٣٩): « حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا وكيع، عن شعبة قال: كان سفيان أحفظ مني ».
وقال النسائي في "الكبرى" عقب الحديث رقم (٦١٨٥): « وحديث سفيان أشبهُ بالصَّواب من حديث شعبة ».

(٢) ما بين المعقوفين جاء في جميع النسخ هكذا: « شعبة أحدٌ »، وهو خطأ واضح، سبَّبه انتقال بصر الناسخ من هنا إلى الكلام الآتي، ويبدو أنَّ هذا سهو قديم؛ لاتفاق النسخة (أ) و(ت) و(ف) و(ك) عليه، وأما (ش) فلم يظهر فيها لرداءة التصوير، وصواب العبارة ما أثبتناه، ومتابعة قيس بن الربيع أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٨٨)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٦/ ٣٢- ٣٣) عن قيس، عن سماك، به. مثل رواية الثوري. وتابعه أيضًا أيوب بن جابر، وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٢٤) تعليقًا، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٢١ رقم٧٦١).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٧٠٤)، وانظر المسألة رقم (٧٣٢) .

عن محمَّد بن فُضَيل، عن محمَّد بن إسحاق، عن عبدالرحمن بن محمد، عن إبراهيم بن محمد؛ قال: سمعتُ السائبَ بن يزيد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**السُّحْتُ**[1] **ثَلَاثٌ: مَهْرُ البَغِيِّ، وكَسْبُ الحَجَّامِ، وثَمَنُ الكَلْبِ**».

فسمعتُ أبي يقول: عبدالرحمن بن محمَّد هو: ابن عبدٍ[2] القَارِيُّ، وإبراهيم هو أخوه على ما أظنُّ، والناسُ يَرْوون هذا الحديثَ عن السائب بن يزيد، عن رافِع بن خَدِيج .



(١) تقدم تفسير « السُّحْت » في المسألة رقم (١٧٠٤).

(٢) قوله: « عبد » سقط من (ت) و(ك)، ولم يتضح في (ش)، والمثبت من (أ) و(ف)، وهو الصواب كما تقدم في المسألة رقم (١٧٠٤)، وكما في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٨١ رقم١٣٣٧).

بَابٌ فِي النُّذُورِ(١)

٢٨٤٠ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ حدَّثنا به أحمدُ بنُ الفَضْل العَسْقَلاني، عن رَوَّاد(٣) بن الجَرَّاح، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن أنس بن مالك؛ قال: رَأَىٰ رسولُ الله ﷺ رجلاً يُهَادَىٰ(٤) بين اثنين، فقال: « **مَا شَأْنُ هَذَا ؟** »، قال: نَذَرَ أن يحُجَّ ماشيًا . . . ؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: إبراهيمُ بنُ طَهْمان، عن حُمَيدٍ الطَّويل(٥)، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ .



(١) في (ت) و(ك): « النذر ».
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٨٦٨)، وفي آخرها زيادة: « ولم يرو إبراهيم بن طهمان عن حبيب شيئًا ».
(٣) في (ك): « داود ».
(٤) في (ك): « يهاد ». ومعنى « يُهادى »؛ أي: يَمشي بينهما مُعتمدًا عليهما من ضَعْفه وتمايُله. "لسان العرب" (هـ د ي) (١٥/ ٣٥٩).
(٥) هو: حميد بن أبي حميد.

آخِرُ "كِتَابِ الْعِلَلِ" بِحَمْدِ اللهِ ومَنِّهِ وعَوْنِهِ، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ

وكان الفَرَاغُ مِنْ نَسْخِهِ في تاريخِ سابعَ عَشَرَ شَهْرِ ربيعٍ الأوَّلِ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ ثلاثين وسَبْعِ مِئَةٍ

وكتَبَهُ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ الخطيبُ، يومئذٍ، بِقَرْيَةِ العَبَّادِيَّةِ مِنْ عَمَلِ المَرْجِ الشاميِّ، بِدِمَشْقَ المحروسةِ، عفا الله عنهُ وعن أُمَّةِ مُحَمَّدٍ أجمعينَ. وَحَسْبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوَكِيلُ[(١)]



---

(١) هذا آخر النسخة (أ)، وجاء في آخر (ف) ما نصه: « آخر "كِتَابِ الْعِلَلِ" بحمد الله ومنه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، كتَبَهُ لنفسه محمدُ بن أحمد بن عليّ الخطيب، يومئذ، بقريةِ العبَّادية، من عَمَل المَرْج الشامي، بدمشقَ المحروسةِ، وكان الفراغ من نسخه يوم السبت رابعَ عَشَرَ ربيعِ الآخِرِ، من سنة ثلاثين وسبع مئة، وحسبُنا الله ونعْمَ الوكيل، والحمد لله رب العالمين ».
وجاء في آخر (ش): «آخِرُ "كتابِ العِلَل"، بحمد الله ومَنِّه، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ، علَّقه العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى عليُّ بنُ عمرَ بنِ عبدالله . . . اليَمَانِي، عفا الله عنه وعن والدَيْهِ . . . والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وكان ذلك يومَ . . . ربيع الآخِرِ سنَةَ خَمْسٍ وثلاثين وسَبْعِ مئةٍ . . . وحسبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوكيل».
وفي آخر (ت): « آخر "كِتَابِ الْعِلَلِ"، والحمد لله رب العالمين، وقد وقع الفراغ من تسويده يوم الأحد لليلتين بقيتا من شهر الله الأَصَمّ رجب، عظم الله حرمته من سنة خمس عشرة وست مئة، بدمشق حرسها الله. غفر الله لكاتبه ولصاحبه ولجميع المؤمنين، إنه هو الغفور الرحيم ».
وفي آخر (ك): « هذا آخر الكتاب المعروف بـ"كِتَابِ الْعِلَلِ"، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا ».

مطابع الحميضي هاتف: ٤٥٨١٠٠٠ فاكس: ٤٥٩٢٢١٧

كِتَابُ العِلَلِ

تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم

محمد بن إدريس الحنظلي الرازي

(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د/ سعد بن عبد الله الحميد

و

د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

المجلد السابع

فهارس

كتاب العلل لابن أبي حاتم

١ - فِهْرِسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ

الآيـــة	رقم الآية	المسألة
﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾	(١١١)	١٧٨٣

سورة الأنعام

﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾	(٦٥)	١٦٥٤
﴿وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا﴾	(٧٩)	٤٣٨
﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾	(٨٢)	١٦٦٣
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ﴾	(١٥٩)	١٧٢٤
﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	(١٦٠)	٧١٦

سورة الأعراف

﴿الٓمٓصٓ﴾ (اسم السُّورة)	(–)	٤٨٤
﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾	(٢٣)	١٧٥٥
﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾	(١٤٣)	١٧٥٩
﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾	(١٦٩)	١٧٧٠
﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾	(١٩٩)	١٧٧١

سورة الأنفال

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ...﴾	(١)	١٠٠٣ و١٠١٨
﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾	(٦٠)	١٦٩٦

سورة التوبة

﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾	(١٠٨)	٩٢
﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾	(١٢٣)	١٠١٠

سورة يونس

﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾	(٢٦)	١٧٨٠
﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾	(٦٤)	١٧١٣ و١٧٦٠

٢ - فِهْرِسُ الأحاديثِ النَّبَوِيَّة

طرف الحديث	الراوي	المسألة
إذا كانت منية أحدكم بأرض	عبد الله بن مسعود	١٠٧٣
إذا كنتم ثلاثة فأحقكم	أبو سعيد	٢٤٧
إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى	ابن عمر	٢٤٤٧
إذا نظر أحدكم إلى امرأة فليأت أهله	أنس	١٢٣٨
إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه	أبو هريرة	١٨٢١
إذا هدى الله عبده الإسلام	محمد بن عبد الله (بلاغا)	١٨٥٨
إذا وجدت الماء فلتغتسل	أنس	١٦٣
إذا وضع الطعام فاخلعوا النعال	أنس	٢٢١٤
إذا وقع الذباب في إناء أحدكم	أبو هريرة	٤٦
إذا وقعت لقمة أحدكم فليمط عنها	معقل بن يسار	١٥٣٤
إذا ولغ الكلب في الإناء	أبو هريرة	٢٧
اذهب إليه فقل له: إنك لست من أهل النار	أنس بن مالك	٢٦٤٤
اذهب فأتم وضوءك	أبو بكر	١٧٦
اذهبي وخذي كستا ومرا وزيتا	أم الصلت بن زبيد	٢٥٦٢
أرادت عائشة أن تشتري بريرة	ابن عباس	١٣١٠
أرأيت إذا رأت المرأة	إسحاق بن عبد الله	١٦٣
أرأيت إن أنا دعوت ذلك العذق	ابن عباس	٢٦٩٦
أرأيت إن قاتلت في سبيل الله	أبو قتادة	٩٧٤
أرأيتم إن أهلك الثمر	جابر	١١٣٩
أربعة لعنهم الله فوق عرشه	أبو أمامة	١٢٤٠
أربع ركعات فأنزل الله: ﴿أقم الصلاة طرفي النهار﴾	ابن عباس	١٦٥٩
أربع من الدواب لا يقتلن	ابن عباس	٢٣٧٤
أربع لا تجزئ في الضحايا	البراء	١٦٠٧
أربع لا يجزن في الضحايا	البراء	١٦٠٨
أربع لا يصبن إلا بعجب: الصمت	أنس	١٨٣٦

طرف الحديث	الراوي	المسألة
أفضل الصيام بعد شهر رمضان	أبو هريرة	٧٥١، ٧٧٠
أفطر الحاجم	أبو هريرة	٧٣١
أفطر الحاجم والمحجوم	علي، وثوبان، وأسامة، وبلال	٦٥٧، ٦٩٣، ٧٢٩، ٧٣٢
أفطر الحاجم والمحجوم	سعيد بن جبير (مرسلًا)	٧٧٨
أفلا أعلمك شيئا إذا قلته	أبو الدرداء	٢٠٦٨، ٢١١٢
أفلا أكون عبدا شكورا	المغيرة بن شعبة	٥٥٤/أ
أفلا صليتما معنا	يزيد بن الأسود	٥٣٠
أفيكم أُبي	عروة بن الزبير (مرسلًا)	٢٠٧
أفيكم أحد رأى الليلة رؤيا	علي	٤٢٢
اقتادوا رواحلكم	سعيد بن المسيب	٦٠٥
اقتدوا باللذين من بعدي	حذيفة	٢٦٤٨، ٢٦٥٥
الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة	ابن عمر	٢٣٥٤
اقرأ علي آية في غسل الثياب	القائل هو سعيد بن جبير	٢٢
اقرؤوا القرآن	عبد الرحمن بن شبل	١٦٧٤
اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم	جندب	١٦٧٥، ١٦٨٠
اقضيا يوما مكانه	عروة (مرسلًا)	٧٨٢
اقطع هذا الوثن من عنقك	عدي بن حاتم	٢٥٥٦
أقيموا الحدود في الحضر والسفر	عبادة بن الصامت	١٣٦٠
أكان علي يخضب؟	أبو إدريس لابن الحنفية	٢٢٨٠
أكثر جنود الله، لا أحله، ولا أحرمه	أبو عثمان النهدي (مرسلًا)	١٤٩٥
أكثر خطايا بني آدم في لسانه	عبد الله بن مسعود	١٧٩٦
أكثر عذاب القبر من البول	أبو هريرة	١٠٨١
أكثر يمين رسول الله ﷺ: لا ومصرف القلوب	عبد الله بن عمر	١٣٣٤

طرف الحديث	الراوي	المسألة
ألبسوهم مما تلبسون	ابن عباس	٢٤٣٤
البسي ثيابك والحقي بأهلك	زيد بن كعب	١٢٧٤
ألحد لرسول الله ﷺ ولم يشق شقا	علي، وسعيد بن المسيب (مرسلًا)	١٠٤٨
الذي ظاهر منها زوجها خولة	ابن عباس	١٢٩٥، ١٣٠٨
الزمه	جد الهرماس بن حبيب	١٤٢٤
الزموا الجهاد تصحوا وتستغنوا	أبو هريرة	٩٥٩
ألظوا بذي الجلال والإكرام	أنس	٢٠٠٣، ٢٠٦٩
الله أكبر الله أكبر والحمد لله	ابن عباس	١٩٥٥
الله أكبر الله أكبر جاء نصر الله والفتح	ابن عباس	١٩٦٨
الله عز وجل ربي لا شريك له	ثوبان	٢٠٨٩
اللهم أجره من الشيطان	عبد الله بن عمر	١٠٧٤
اللهم اجعلني صبورا	بريدة الأسلمي	١٩٧٨، ٢٠٤٧
اللهم اجعله هاديا مهديا واهد به	معاوية	٢٦٠١
اللهم اجعلها حجة مبرورة	ابن عباس	٨٥٦
اللهم أري كل واحد منهما	جابر	٢٧١١
اللهم اسق عبادك وبلادك	شعيب بن محمد (مرسلًا)	٢١٢
اللهم اسقنا	شعيب بن محمد (مرسلًا)	٢٠٧٦
اللهم اسقنا غيثا مريعا طبقا عاجلا	كعب بن مرة	٥٥٨
اللهم اغفر لأولنا وآخرنا وحينا	أبو إبراهيم، عن أبيه	١٠٧٦
اللهم اغفر للأنصار	عبيد بن رفاعة (مرسلًا)	٢٥٩٣
اللهم اغفر لحينا وميتنا	أبو هريرة، وأبو سلمة (مرسلًا)	١٠٤٧، ١٠٥٨
اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي	أبو موسى	٢٠٨٣
اللهم اغفر للمتسرولات من أمتي	علي	١٤٧٦
اللهم العن رعلا وذكوان وعصية	سعيد بن زيد	٥٢٢
اللهم املأه علما وحلما	وحشي بن حرب	٢٥٩٤

طرف الحديث	الراوي	المسألة
أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشين	جابر بن عبد الله	١٥٩٩
أن رسول الله ﷺ عاد رجلا من الأنصار	ابن عباس	٢٤٨٨
أن رسول الله ﷺ عق عن الحسن	عكرمة (مرسلًا)	١٦٣٣
أن رسول الله ﷺ قال في وجعه: سدوا هذه الأبواب	كعب بن مالك	٢٦٧٢
أن رسول الله ﷺ قال لعلي يوم غزوة تبوك: أنت مني	سعد بن أبي وقاص	٢٦٨٠
أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ حين بعثه	ابن عباس	٦٣٤
أن رسول الله ﷺ قام في الركعتين	مالك بن بحينة	٥١٦
أن رسول الله ﷺ قبلها ثم مضى لوجهه	عائشة	١٦٦
أن رسول الله ﷺ قبلها وهو صائم	عائشة	٧٣٩
أن رسول الله ﷺ قد بلغ ما أمر به	أبو أمامة	٩٦٥
أن رسول الله ﷺ قرأ: ﴿إنه عمل غير صالح...﴾	أم سلمة بنت يزيد	٢٨٢٩
أن رسول الله ﷺ قضى به فيهم في بروع بنت واشق	أبو الجراح، وأبو سنان، ومعقل بن سنان	١٢٨١
أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يزوج المرأة	أبو هريرة أو عائشة، وعبدالله بن أبي بكر	١١٩٨
أن رسول الله ﷺ كان إذا أكل أو شرب	أبو أيوب الأنصاري	١٥١١
أن رسول الله ﷺ كان إذا مد يديه	عمر	٢١٠٦
أن رسول الله ﷺ كان يخرج فيبول	ابن عباس	٩٤
أن رسول الله ﷺ كان يغتسل من إناء	عائشة	١٥٩
أن رسول الله ﷺ كان يقارب بين الخطى	زيد بن ثابت	٥٤٨
أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم	حفصة	٧٧٩

(حرف التاء)

(حرف الثاء)

طرف الحديث	الراوي	المسألة
ثم بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد	عثمان بن أبي سليمان (منقطعًا)	٩٦٧

(حرف الجيم)

طرف الحديث	الراوي	المسألة
جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: أين أبي	سعد بن أبي وقاص	٢٢٦٣
جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: بم تكون لهم	ابن عباس	٢٦٩٦
جاء أعرابي بأرنب إلى النبي ﷺ	أبو ذر	٧٨٦
جاء حبر إلى النبي ﷺ فقال: أخبرني	ابن مسعود	٢٦٨٤
جاء رجل إلى رسول الله ﷺ وهو على المنبر	أنس	٥٥٩
جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله	ابن عباس	١٩٦٧
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال أقم علي	أبو أمامة	٤٩٤
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن امرأتي	جابر	١٣٠٤
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن عليا	زيد بن أرقم	١٢٠٤
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن فريضة الله	بريدة الأسلمي	٨٤١
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن لي	أبو سعيد الخدري	١٣١٦
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال جئت	عبد الله بن عمرو	١٩٨٢
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أخبرني بعمل	سهل بن سعد	١٨١٥
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أصبت حدًّا	أنس	١٣٦٤
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني ظاهرت	ابن عباس	١٣٠٩
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أوصني	ابن عمر	١٩٧٣

طرف الحديث	الراوي	المسألة
جاء رجل بأبيه إلى النبي ﷺ يقتضيه	ابن مسعود	١٤١٦
جاء ناس من الطائف يشكون	جابر	١٦٥
جاء هلال بن أمية (في قصة اللعان)	ابن عباس	١٣٤٥، ١٤٠٣
جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ	أم الصلت بن زبيد	٢٥٦٢
جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت إني لا أصبر	أنس	١٣٥٩
جاءت امرأة ثابت بن قيس	أنس	١٣٠٦
جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ	أنس	١٦٣
جاءنا النبي ﷺ فصلى بنا	ثابت بن الصامت	٥٢٤
جاءنا النبي ﷺ يوما فقال: هل عندكم	عائشة	٧١١
جئت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله	معاوية السلمي	٩٣٦
جئت رسول الله ﷺ وهو يتوضأ	أبو ذر	٤٢٩
الجار أحق بدار جاره	الحسن (مرسلًا)	١٤٣٦
جار الدار أحق بالدار	الشريد بن سويد الثقفي	١٤٣٠
جاز رسول الله ﷺ ونحن قعود	الأغر	٢٠٥٨
جبل جهينة - في الذهاب إليه	ابن عمر	٢٧٧٩
جدال في القرآن كفر	أبو هريرة	١٧١٢
جزاك الله من أم وربيبة خيرا	جابر بن عبد الله	١٠٨٠
جعل عذاب هذه الأمة في السيف	عبد الله بن يزيد	٣٠٤
جعلت له مأدبة، وأكل متكئا،	واثلة بن الأسقع	٢٣٧٨
جلبت أنا ومخرفة العبدي بزا من هجر	سويد بن قيس	٢٨٣٨
جلس رجل إلى النبي ﷺ وعليه خاتم	رجل الصحابة	١٤٤٨
جمرة بين كتفيك تقلدتها أو تعلقتها	عبادة بن الصامت	١٧١٦
الجمعة واجبة إلا على صبي، أو امرأة	تميم الداري	٦١٣
الجنة سجسج لا حر فيه ولا برد	عبد الله بن مسعود	٢١٣٥
الجنة سجسج لا حر فيها ولا قر	عبد الله بن مسعود	٢١٦٩

(حرف الدال)

(حرف الذال)

(حرف الراء)

(حرف الزاي)

(حرف الشين)

(حرف الضاد)

(حرف النون)

(حرف الهاء)

(الأحاديث التي أشير إليها ولم يصرح بمتونها)

طرف الحديث	الراوي	المسألة
في قصة الساحر وأصحاب الأخدود	بلال، وصهيب	١٦٥٥
في قصة صفية	عكرمة (مرسلًا)	٧٩١
في قصة الضيافة	المقدام بن معدي كرب	٢٢١٨
في قصة الغار	الحارث بن لقيط (مرسلًا)، وأبو هريرة، وأنس، وابن عمر	٢١٨٤، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣
في قصة غيلان بن سلمة	ابن عمر وابن أبي سويد (بلاغًا)	١٢٠٠
في قصة القمل	كعب بن عجرة	٨٢٨
في قصة اللعان: جاء هلال بن أمية	ابن عباس	١٣٤٥، ١٤٠٣
في قصة ماعز	عكرمة (مرسلًا)	١٣٣٧
في قصة نوح ﷺ	ابن عمر	٢١٨٣
في قول الله ﷻ: ﴿إذ يغشى السدرة ما يغشى﴾	أنس بن مالك	١٧٦٩
في قوله: ﴿اتقوا الله حق تقاته﴾	عبد الله بن مسعود	٢١٦٥
في قوله: ﴿إن ناشئة الليل﴾	حديث أبي عوانة	٣٢٣
في قوله: ﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا﴾	محمد بن عبدالله بن سلام (مرسلًا)	٩٢
في قوله: ﴿ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم﴾	عكرمة (مرسلًا)	١٣٣٠
في قوله: ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها﴾	أبو هريرة	١٧٤١
في قوله تعالى: ﴿من استطاع إليه سبيلا﴾	ابن عمر	٨٩١
في قوله ﷻ: ﴿نساؤكم حرث لكم﴾	ابن عمر، وأبو سعيد	١٢٢٥
في قول الله ﷻ: ﴿وآتيتم إحداهن قنطارا﴾	أنس	١٧١٠
في قوله تعالى: ﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه﴾	أنس بن مالك	١٧٣٢

٣ - فِهْرِسُ الآثارِ

(حرف الباء)

طرف الأثر	الراوي	المسألة
الحجر الأسود من حجارة الجنة	أنس	٨١٤
حذف السلام سنة	أبو هريرة	٣٦٣
حسن تبعلهن (في تفسير ﴿عربا أترابا﴾	تميم بن حذلم	١٧٧٢
الحلال بين والحرام بين	ابن عمر	١٨٨٧، ١٩٢٣
حولوا مقعدتي إلى القبلة	عائشة	٥٠
(حرف الخاء)		
الخال يعطى من الزكاة	سعيد بن جبير	٦٢١، ٢٢٢٦
خرج معاوية على ابن الزبير وابن عامر	أبو مجلز	٢٥٣١
خرج معاوية فقام عبد الله بن الزبير	أبو مجلز	٢٥٣١
خرجت سفرا فإذا بقوم وقوف	عبد الله بن عمر	١٨٦٠
خرجنا نتلقى الوليد بن عبد الملك	محمد من آل الزبير	٢٣٨٣
خرجنا نريد الغزو فمررت بحمص	يوسف بن جوان	١٨٢٤
خضب أبو بكر بالحناء	أبي بن كعب	٢٤٧٩
خطب علي (في نفي العهد بالإمارة)	عمرو بن عثمان	٢٦٣٨
الخلف من بعد ستين سنة ﴿فخلف من بعدهم خلف﴾	أبو سعيد	١٧٧٠
خلوا! فوالذي كرم وجه أبي القاسم ﷺ	أبو بكرة	١١٠٢
خير الكلام كلام الله	عبد الله بن مسعود	١٧٤٦
(حرف الدال)		
دخل عليه قوم يعودونه في مرض له	أنس	١٨٣١
دخلت على أم حبيبة بنت أبي سفيان	أم الحسن البصري	٣٧٩
دخلت على أم سلمة وهي تصلي	أم الحسن البصري	٣٧٩
دخلت عليها فسقتني شربة من سويق	أبو سفيان بن سعيد	٦٣
(حرف الذال)		
ذاك شر (يعني الجُف الذي ينبذ فيه)	أبو سعيد	١٥٦٥

(حرف اللام)

(حرف الميم)

(حرف النون)

(الآثار التي أشير إليها ولم يصرح بمتونها)

٤ - فِهْرِسُ المَسَانِيدِ(١)

(١) الصحابة قبالتهم العلامة (★)، والرواة عن الصحابة قبالتهم العلامة (●)، والرواة عن الرواة عن الصحابة قبالتهم العلامة (● ●)، والرواة عنهم قبالتهم العلامة (● ● ●).

(حرف الباء)

(حرف التاء)

(حرف الثاء)

(حرف الحاء)

(حرف الخاء)

(حرف الشين)

(حرف الصاد)

(حرف الضاد)

(حرف الطاء)

(حرف النون)

(النســاء)

المَرَاسِيلِ

مراسيل النساء

المَقَاطِيع

٥ - فِهْرِسُ ألفاظِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ نادرةِ الِاستعمالِ

٦ - فِهْرِسُ الأعلامِ

(أ)

(حرف الباء الموحدة)

(حرف التاء المثناة)

(حرف الثاء المثلثة)

(حرف الجيم)

(حرف الحاء المهملة)

(حرف الخاء)

(حرف الدال المهملة)

(حرف الذال المعجمة)

(حرف الراء)

(حرف الزاي)

(حرف السين المهملة)

(حرف الشين المعجمة)

(حرف الصاد المهملة)

(حرف الضاد المعجمة)

(حرف الطاء المهملة)

(حرف الظاء المعجمة)

(حرف العين المهملة)

(حرف الغين المعجمة)

(حرف الفاء)

(حرف القاف)

(حرف الكاف)

(حرف اللام)

(حرف الميم)

(حرف النون)

(حرف الهاء)

(حرف الواو)

(لام ألف)

(حرف الياء المثناة من تحت)

(الكنى)

(من نسب إلى أبيه)

(الأنساب إلى القبائل والبلاد والصنائع وغير ذلك)

(الألقاب وما شابهها)

(المبهمات بترتيب من روى عنهم)

(مبهمات بترتيب من رووا عنه)

(النســاء)

(الكنى من النساء)

(المبهمات من النساء بترتيب من روى عنهن)

٧ - فِهْرِسُ الأماكنِ والبِقَاعِ

٨ - فِهْرِسُ القبائلِ والأُمَمِ والجَمَاعَاتِ

٩ - فِهْرِسُ الوقائعِ

١٠ - فِهْرِسُ غَرِيبِ اللغةِ

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

(١) انظر في جذر هذه الكلمة: "المصباح المنير" (هيم).

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

١١ - فِهْرِسُ مَسَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ[1]

أولاً: مسائلُ النَّحْوِ

باب المعرب والمبني

- إلزامُ الأسماءِ الستَّةِ الألفَ مطلقًا؛ وهي لغةُ بني الحارثِ بنِ كَعْب، وخَثْعَم، وزَبِيد: (٩)، ٧٦٢، ٢٦٥٧.
- إلزامُ المثنَّى الألفَ مطلقًا؛ وهي لغةُ بني الحارثِ بنِ كَعْب، وخَثْعَم، وزَبِيد، وجماعةٍ من العرب: ٢٤١، ٢٧٧، ٥٣٠، (٥٥٤)، ١٣٩٠، ١٦٣٤، ١٧٣٩، ١٨٧٩، ٢٦٤٩.

النكرة والمعرفة

١ - باب الضمير

- استعمالُ المظهر موضع الضمير في الربط بين الصلة والموصول: (١٣٨٣).
- استعمالُ ضمير العاقل لغير العاقل: (١٠٦٣)، ١١٤١، ٢٥٧١.
- استعمالُ ما وُضِعَ للجمع من الضمائر في معنى المثنَّى: (٧٤)، ٣٤٤، ٣٦٨، ١٣٤٤، ١٤٣٠، ٢٣٦١، ٢٨٢٤.
- حذفُ ألفِ ضميرِ المؤنَّث «ها»، مع تسكينِ الهاءِ، ونقلِ فتحتها إلى الحرف الذي قبلها؛ فيقال في «بِهَا»: بَهْ؛ وهي لغةُ طَيِّئ ولَخْم: ٢٢٤، (٢٣٥)، ٣٧٨، ٥٦٥، ٥٧١، ٧٨٦، ٨٣٠، ١١٣٣، ١٣٣٨، ١٤١٧، ١٤١٩، ١٨٩٨، ١٩١٧، ١٩٩٢، ٢٢٧٣/أ، ٢٣٠٢، ٢٣٧٣، ٢٥٩٦، ٢٦٥٦.
- حذفُ الضمير الرابط من جملة الصلة: ٦٢٩، (١٠١٥)، ١٣٩٧/أ، ١٤١٧، ١٥٠٢، ١٧١٧، ١٨٦٠، ١٩٨٢، ٢٠١٧، ٢٢٢٦، ٢٤٠٨، ٢٤٢٢.

---

(١) رتَّبنا مسائلَ النحو والصرف على حَسَبِ ترتيبِ "الألفيَّةِ" و"لاميَّةِ الأفعال"، وكلاهما لابن مالك، وقد وضعنا بين قوسَيْنِ أرقامَ المسائل التي فصَّلنا الكلامَ فيها من جهةِ العربيَّةِ، والتي ذكَرْنَا فيها الشواهدَ اللغويَّةَ، ومصادرها، وأحَلْنَا بقيَّة المسائلِ عليها.

ضمير الشأن

٢ - باب الاسم الموصول

٣ - باب المعرَّف بـ «أَلْ»

باب الابتداء

٢ - باب «إنَّ» وأخواتها

٣ - باب «ظَنَّ» وأخواتها

باب الفاعل

والمجموعِ؛ وهي لغةُ: أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ، وسمَّاها ابنُ مالك : لُغَةَ يَتَعَاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ: (٤١٠)، ١٠٠٠، ١٨٧١، ٢٣٩٤.

• جوازُ تأنيثِ الفعلِ وتذكيرِهِ؛ إذا أُسْنِدَ إلى اسمٍ مفردٍ حقيقيِّ التأنيثِ أو غيرِ حقيقيِّهِ، وَفُصِلَ عنه بفاصل: (٢٠٦)، ٨٣٣، ١٤٢٧، ١٤٢٧، ١٧٨١، ٢٠١٣، ٢٦٣٠.

• جوازُ تأنيثِ الفعلِ وتذكيرِهِ؛ إذا أُسْنِدَ إلى اسمٍ مفردٍ غيرِ حقيقيِّ التأنيث، أو جَمْعِ تكسيرٍ (بنوعيه)، أو اسمِ جنسٍ جمعيٍّ، أو جمعِ مؤنَّثٍ سالمٍ، فُصِلَ عنه أو لم يُفْصَلْ: ٨٦، (٢٢٤)، ٢٧٠، ٣٥٧، ٤٦٥، ٤٨٨، ٦٤٧، ٨٢٤، ٩٣٨، ٩٥١، ١١٩٨، ١٢١٣، ١٣٠٢، ١٤١٧، ١٤٢٠، ١٤٨٤، ١٥٤١، ١٥٧١، ١٥٧٧، ١٦٤٧، ١٧٣٨، ١٧٨١، ١٧٨٤، ٢٠١٠، ٢٢٢٢، ٢٣١٨، ٢٤١٧، ٢٤٢٢، ٢٥٤٧، ٢٥٦٢، ٢٥٩٩، ٢٦٠٨.

• جوازُ تذكيرِ الفعلِ الْمُسْنَدِ إلى اسمِ مؤنَّثٍ حقيقيِّ التأنيثِ ولم يُفْصَلْ عنه بفاصل، ومنه ما حكاه سيبَوَيْهِ أنَّ بعضَ العرب يقولون : قال فُلَانةُ: ٣٧٩، (١٤١٧)، ٢٥٦٢.

• جوازُ تذكيرِ الفعلِ المُسْنَدِ إلى ضميرِ المؤنَّث: (١٧٨)، ١٨٣، ٣٠١، ٣٨٨، ٧٧١، ٩٤٧، ١٣١٠، ١٤٣٣، ١٥٠٧، ١٥٦٤، ١٦٠٧، ١٦٧٠، ١٧٠٨، ١٧٢٦، ٢٠١٧، ٢٣١٦، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥/أ، ٢٤٠٨، ٢٥٦٢، ٢٥٨٩، ٢٦٢٢، ٢٦٣٩.

• نصبُ الفاعلِ، اكتفاءً في معرفتِهِ بالقرينةِ المعنوية: (٤٧٩)، ٨٤٠، ١٦٧٣، ١٧٦٩، ١٨٥٣، ٢٠٧١، ٢٤٤٥، ٢٦٤٩.

باب النائب عن الفاعل

• جوازُ إنابة الجار والمجرور (أو غيره) مُنَابَ الفاعلِ مع وجودِ المفعولِ به؛ وهو مذهبُ الكوفيِّين: (٢٥٢)، ٣٥٩، ٧٨٢، ٨٠٨، ٩١٣، ١٢٤٨، ١٣٩٥، ١٤٩١، ١٧٠٧، ١٧٦٢، ٢٠٤٢، ٢١٥٣، ٢١٩٧، ٢٢٧٠، ٢٤٢٢، ٢٧٣٨/أ.

بابُ المفعولِ به

باب المفعول المطلق

باب المفعول معه

باب الاستثناء

باب الحال

باب حروف الجر

باب الإضافة

بابُ الْجَرِّ على الْمُجَاورة

بابُ المصادر

الْمُشْتَقَّات

التوابع

١ - باب النعت

- إضافةُ المنعوتِ إلى النَّعْت: (٥٠٥)، ٨٩٧، ٩٥٤، ٩٧١، ٢٠٠٧، ٢٢٩٢، ٢٥٠٩، ٢٧٩٢.
- جوازُ إتباعِ المنعوتِ للنعتِ، على الموضِعِ تارةً، وعلى اللفظِ أخرى: (١٩٩٢).
- حذفُ الضميرِ الرابطِ من جملة النعت: (١٧٣)، (٢٥٣)، ٣٨٩، ١١١٠، ١٣٠٣، ١٦٣٤، ١٦٣٨، ١٦٦٢، ٢١٢١، ٢١٣٦، ٢٥٥٦.
- حذف العائد في جملة النعت: انظر: باب الضمير.
- حذفُ المنعوتِ أو النعتِ مع بقاءِ الآخَرِ إذا عُلِمَ المحذوفُ: (١٤٨٢).
- قَطْعُ النعتِ عن المنعوتِ بالرفعِ أو النصبِ؛ للبيان، أو المَدْح، أو الذَّمِّ، أو الترحُّم: ٢٨٦، (٥٣٠)، (١٨١٤).

٢ - باب التوكيد

- التوكيدُ بـ«النَّفْس» أو بـ«العَيْن» قد يكونُ بدونِ التوكيدِ بالضميرِ الْمُنْفَصِل: (١٩٨٧)، ٢٠٥٤.

٣ - باب العطف

- عطفُ اسمِ الفاعل على الفعل، وعكسُهُ: (٢٨٠٧).
- العَطْفُ على التَّوَهُّم، ويقال له - إذا وقَعَ في القرآنِ الكريمِ - العَطْفُ على المَعْنَى: ٨٤٠، (١٨٥٣)، ٢٦٤٩.
- العطفُ على الضميرِ المجرورِ دون إعادةِ الجارِّ؛ وهو مذهبُ الكوفيِّين ويونسَ والأخفشِ: (١٦١٩).
- العطفُ على الْمَوْضعِ أو الْمَحَلّ: (٢٠٦٦).
- مجيءُ «أوْ» بمعنى الواو، أي: لمطلق الجمع: (١٠٠٥).

حكاها ابنُ جِنِّيْ[1]، ١٢٩٨، ١٦١٨، ٢٠٧٨، ٢٠٩٢، ٢٤٤٦، ٢٨٣٨.

إعراب المضارع

١ - باب رفع المضارع

- إدغامُ نُونِ الرفعِ في نونِ الوقاية، في الفعلِ المضارعِ المرفوع: (٤٣٥)، ٢٧٦٠.
- تسكينُ آخِرِ الفعلِ المضارع؛ لتوالي الحركات، أو لإدغام المتماثل الكبير، أو للتخفيف: (١٠١٣).
- حذفُ إحدى النونَيْنِ تخفيفًا (نون الرفع من الأفعال الخمسة، ونون الوقاية)، دون أنْ يكونَ هناك ناصبٌ أوْ جازمٌ أوْ نونُ توكيدٍ: (٤٣٥)، ٢٧٦٠.
- حذفُ نونِ الرفعِ من الأفعالِ الخمسة تخفيفًا؛ إذا جاء بعدها «نا» المتكلِّمين، دون أنْ يكونَ هناك ناصبٌ أوْ جازمٌ أوْ نونُ توكيدٍ أوْ نونُ وقايةٍ: (١٥٢٥).
- حذفُ نونِ الرفعِ من الأفعالِ الخمسة تخفيفًا، بلا ناصبٍ ولا جازم، ولا نونِ توكيدٍ ولا نونِ وقايةٍ: ١٨٩، (١٠١٥)، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٢، ١٢٧٣، ٢٣٩٤، ٢٥٠٠، ٢٧١٨، ٢٧٣١، ٢٧٥٢، ٢٧٦٤، ٢٨١٧، ٢٨٢٠.

٢ - باب نواصب المضارع

- إهمالُ «أَنِ» المصدريَّة وعدَمُ نَصْبها للمضارِع، حملًا لها على «ما»: (٨٨)، ١٩٠٨، ٢٨٠٠.
- حذفُ «أَنِ» الناصبةِ قبل الفعلِ المضارع، مع بقاء عملها (وهو مذهبُ الكوفيِّين)، أو مع إهمالها (وهو مذهبُ الأخفش): ١٨٦، ١٠٠٣، ١٠١٨، (١٠٢٤)، ١٢٠٧، ١٥٦٦، ١٥٩٦، ١٨٤٨، ٢٢٥٠، ٢٥٨٠.
- رفعُ الفعلِ المضارعِ بعد «حتى»؛ بإهمالِ «أَنِ» المصدريَّةِ المضمرةِ بعدها حملًا لـ «أنْ» على «ما»: (٥٩٤)، ٢١٥١، ٢٢٣٥.
- رفعُ الفعلِ المضارعِ بعد «كي» ولامِ التعليل: (٩٦٤).

---

(١) يقولون: رأيتُ أحمدَا، وكلَّمتُ عُثْمَانَا، ولَقِيتُ إبراهيمَا.

- نصبُ الفعلِ المضارعِ بعد فاءِ السببيَّة؛ إذا سُبِقَ بنفيٍ مَحْضٍ أو طلبٍ محضٍ: (١٨٩)، ٢٢٨٣.

٣ - باب جوازم المضارع

- إجراءُ الفعلِ المعتلِّ مُجْرَى الصحيحِ، في جزمِ مضارِعِهِ وبناءِ أمرِهِ بسكونِ حرفِ العلَّة لا بحذفه؛ وهي لغةٌ لبعض العرب: ١٢٣، ٢٠٠، (٢٢٨)، ٢٦٦، ٢٩٣، ٥٥٣، ٥٥٩، ٥٨٤، ٦٠٥، ٦٢٦، ٩٦٦، ١٠٢٥، ١٠٦٩، ١٠٧٥، ١١١٢، ١١١٤، ١٢٠٩، ١٢٦٦، ١٣٩٢/أ، ١٤٠٦، ١٤٢٣، ١٤٢٦، ١٤٤٩/أ، ١٥٠٢، ١٧٣٣، ١٨٦٠، ١٨٧١، ٢٢٦٩، ٢٣١٥، ٢٣٤٦، ٢٣٩٤، ٢٤٢٩، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٥٣٠، ٢٧١١، ٢٧١٥، ٢٧٤٢، ٢٧٥٢.
- إجراءُ الفعلِ المهموزِ اللامِ مُجْرَى المعتلِّ، في جزمِهِ وبنائِهِ بالحذفِ لا بالسكون؛ (وذلك بتسهيله): ٢٥، ٦٤، (١٦٨)، ١٧٤، ١٧٥.
- إهمالُ «لَمْ» فلا يُجْزَمُ بها المضارعُ حملًا لها على «ما» أو «لا» النافيتين؛ وهي لغةٌ لبعضِ العَرَبِ حكاها ابنُ مالك: (٣٧٦)، ٢٤٣٥.
- الجزمُ بلامِ الأمرِ المحذوفة: (١٠٢٠).
- جزمُ المضارعِ بعد «لِمَ»؛ لمشابهتها لـ«لَمْ» في الصورة: (١٥٤١).
- رفعُ الفعلِ المضارعِ الواقعِ جزاءً لشرطٍ جازمٍ فعلُهُ مضارعٌ: (٩٩٣).
- الفرق بين «لَمْ» و «لَمَّا»: (١٩٥٧).
- مجيءُ «لا» النافيةِ بمعنى النَّهْيِ؛ لِعِلَّةٍ بلاغية: ١٩٢، ٢٠٠، (٣٣١)، ٣٤٧، ٥٢٣، ٧٩٨، ١١١١، ١١٢٠، ١١٥٤، ١٢٦٤، ١٢٨٣، ١٤٤٧، ٢٣١٥، ٢٤٤٧، ٢٥٣٠.
- نصبُ الفعلِ المضارعِ بعد «لَمْ»؛ وهي لغةٌ لبعضِ العَرَبِ حكاها اللِّحْياني، وأقرَّها أبو حَيَّان: (٣٧٦)، ٢٤٣٥.

باب الشرط

- جوازُ حذفِ الفاء مِنْ جوابِ الشرط مطلَقًا، في الشعرِ والنثرِ؛ وهو مذهبُ

الأخفش، واختاره ابنُ مالك: (١٧٩١)، ٢٤٨٣.

- جوازُ رَفْعِ الفعلِ المضارعِ وجزمِهِ في جوابِ الطَّلَب، إذا تحقَّقَتْ شروطُ الجزم: (١٨٢٤).
- حذفُ الفاءِ مِنْ جوابِ «أمَّا»، اختيارًا في سعة الكلام: ٣٨٢، ٤٥٣، (٦٣٧)، ١٠٨٠، ١٢٦٢، ١٥٥١، ٢٨٣٧.
- رفعُ الفعلِ المضارعِ الواقعِ جزاءً لشرطٍ جازمٍ فعلُهُ ماضٍ، وهذا قويٌّ، ويجوزُ جزمُهُ على وَهَنٍ: (١٧٩١).
- رفعُ الفعلِ المضارعِ الواقعِ جزاءً لشرطٍ جازمٍ فعلُهُ مضارعٌ؛ وهذا ضعيفٌ، والجزمُ أحسَنُ: (٩٩٣).

باب العدد

- جوازُ تذكيرِ العددِ وتأنيثِهِ إذا لم يُذْكَرِ المعدودُ، أوْ إذا تقدَّم المعدودُ على العدد: ٢٠٧، ٣٢٢، (٧١٣)، ٧١٦، ٧٤٤، ٧٤٥، ١١٩٥، ١٢٠٠، ١٢١٢، ١٣٦٢، ١٣٨٦، ١٤٧٥، ١٨٧٩، ٢٠٠٤، ٢٧٤١، (٢٨٨، ٣٧٢، ٤٠١، ١١٠٥، ١١٥٩).
- جوازُ تذكيرِ العددِ وتأنيثِهِ بالنظرِ إلى حالِ الجمعِ المعدودِ تذكيرًا وتأنيثًا؛ وهو مذهبُ البَغْدَاديِّين والكِسَائي: (٢٥٢)، ٤١٢، ٧١٣، ٧١٦، ٧٤٤، ٧٤٥، ٩١٢، ٢١٩١.
- حُكْمُ العدد تذكيرًا وتأنيثًا مع اسم الجمع: (٦١٨).

باب الحكاية

- حكايةُ أصلِ الوضع في الكنية، وهو الرفع؛ فتكونُ بالواو خَطًّا ولفظًا: (٢٢)، ٣٧٩، ١٠٣٩، ١٩٤١، ٢٠٩٥، ٢٥٦٠، ٢٦٣٨، ٢٦٧٠.
- حكاية رسم الكلمة: ١٤٣٠.
- حكاية اللفظ المتقدِّم: (٢٢)، ٢٨٦، ٣٧٩، ١٣٧٤، ٢٣٧٣، ٢٦٣٨، ٢٦٨٥.

الأدوات وحروف المعاني

- ألف التذكُّر (في أثناء الإملاء والسؤالات): (٤٩٤)، ٦٢٢.
- «بلى»، بمعنى «بل» أو بمعنى «نعم»: (١٩٥٦)، ٢١٥٧.
- «لَمَّا»، لنفيِ المضارعِ وجزمِهِ وقلبِهِ إلى معنى الماضي، مثلُ«لَمْ» ؛ لكنْ بينهما فروقٌ: (١٩٥٧).
- مجيءُ «إذا» في موضعِ «إذْ»: (١٦٤٨).
- مجيءُ «إنَّ» حرفَ جوابٍ بمعنى «نَعَمْ» : (٢٧١٦).
- مجيءُ الفاءِ عاطفةً لا سببيَّة: ١٩٠٨، ٢٨٠٠.
- مجيءُ «قَطْ» ساكنة الطاءِ، بمعنى «فَقَطْ» في الإثباتِ : (٩٢)، ٥٤٢، ١٣٣١، ١٤٣١، ١٦٥٦، ١٦٧٣، ١٧٢٠، ١٩٣٤، ١٩٤١.
- مجيءُ «قَطُّ» مشدَّدة الطاءِ، بمعنى «أبدًا» مع النفي المستقبل: (٢٤٨٠).
- مجيء «لَا» زائدةً؛ لمجرَّدِ تقويةِ الكلامِ وتوكيدِهِ: (١٨٥٦).

ثانيًا : مسائل الصَّرْف

باب أوزان الأفعال

- «اسْتَحْيَا»، و«اسْتَحَى» لغتان؛ الأُولى لأهل الحجاز، والثانية لبني تميم: (٩١).
- فتحُ الحرفِ المكسورِ قبل الياء مع إبدالها ألفًا ؛ في نحو: «بَقِيَ»، «بَقَى أو بَقَا»؛ وهذه لغةُ طَيِّئٍ وبعضِ العرب: (٩٤٧)، ٢٠٣٣.

باب معاني صيغ الزوائد

- استعمالُ «أَوْقَفَهُ» بمعنى«وَقَفَهُ»، واستعمالُ «يُوقِفُهُ» بمعنى«يَقِفُهُ»؛ وهي لغةٌ قليلةٌ: (٦٢٨)، ٧٦٨، ١١٨٠، ١٣٢٦، ١٣٣٦، ١٧٨٨، ١٩٤٢، ٢١٥٠، ٢١٩٢، ٢٢٠٢، ٢٢٢٤، ٢٥٢٤، ٢٧٩٦.
- استعمالُ كلمةِ «الموصولِ» في موضعَيْنِ اثنَيْنِ مِنَ الكتابِ: ١٠٤١، ٢٢٥٩.
- استعمالُ «وَصَّلَ الحديثَ» بمعنى «وَصَلَهُ»، و«يُوَصِّلُهُ» بمعنى «يَصِلُهُ»،

باب أوزان الأسماء

باب المذكَّر والمؤنَّث

باب الجموع

• الخلافُ في أقلِّ ما تَدُلُّ عليه صِيغَةُ الجمعِ: اثنان أو ثلاثة: ٧٤، ٣٤٤، (٣٦٨)، ٤٠١، ١٤٣٠، ٢٣٦١، ٢٥٣١.

بابُ النَّسَبِ

• القياسُ في النَّسَبِ إلى فَعِيلة وفُعَيْلة: فَعَلِيٌّ وفُعَلِيٌّ، ويجوزُ: فَعِيلِيٌّ، وفُعَيْلِيٌّ؛ لكنَّه قليلٌ: (٢١٢١).

باب التصريف

• **همزة الوصل والقطع:**

• جوازُ وَصْلِ همزةِ «إثنَيْنِ» و«الإثنَيْنِ» - لليومِ - وقَطْعِهَا: (٦٧١)، ٧٠٥، ٧٦٩، ٢٠٤٦، ٢٣٣٠، ٢٣٤٦.

• جوازُ وصلِ همزةِ القَطْعِ؛ لضرورة الشعر: (٢٨٠٢).

باب الإعلال والإبدال[1]

• إبدالُ الهمزةِ الساكنةِ في «أُؤْتُمِنَ» واوًا ابتداءً، وياءً إذا وُصِلَتْ بكسرةِ الحرفِ الذي قبلها: (٢٧٧٤).

• الإعلالُ بالحذف: حَذْفُ الهمزة مِنْ «أبا» تخفيفًا: (١٧٨١)، ٢٣٨٥، ٢٥٢٧، ٢٥٤٥، ٢٥٩٨.

• حذفُ إحدى التاءَيْنِ من أوَّل المضارعِ تخفيفًا: ٣٤٧، (٣٨٨)، ٥٢٣، ٧٦٤، ٩٩١، ١٢٤٠، ١٢٥٢، ١٣٥٩، ١٨٣٢، ١٨٧٥، ٢٢٩٢، ٢٣٠٠.

• حَذْفُ النونِ مِنْ مثلِ «بَنِي العَنْبَرِ» و«بَنِي الهُجَيْمِ»؛ فيصيران: بَالْعَنْبَرِ، وبَالْهُجَيْمِ: (١٣٢٨).

• حَذْفُ ياء «ثَمَانِي»، وجَعْلُ الإعرابِ على النون: ٣٧١، (٥٢٥)، ١١٩٥، ١٣٥٤.

---

(١) ويدخل في ذلك: ما كان بالحذف، أو بالنقل، أو بالقلب، وقد علَّقنا في هذا الكتابِ على الأوَّلِ والأخِيرِ.

بابُ الإدْغَامِ

- الإدغامُ إذا كان واجبًا لا يُفَكُّ إلا للسَّجْعِ في النثر، أو للتقفيةِ والتصريعِ والضرورةِ في الشِّعْر: (٢٧٨٧).
- إدغامُ التاءِ في الصاد من: «يَتَصَدَّع»؛ فيصير: «يَصَّدَّع»: ٢٢٤.
- إدغامُ المتماثل الكبير[١]: (١٠١٣).
- قلبُ الهمزةِ الساكنةِ في «أُؤْتُمِنَ» و«يُؤْتَمَنُ» حَرْفَ عِلَّةٍ، مع إدغامِهِ في التاءِ بعدَهُ؛ ومثلُ ذلك جائزٌ على قولِ ابنِ مالكٍ والكوفيِّين، فيقال: «أُتُّمِنَ» و«يُتَّمَنُ»: (٢١٧٥/أ)، ٢٣٢١، ٢٣٥١.

باب التقاء الساكنَيْنِ

- حذفُ التنوينِ لالتقاءِ الساكنَيْنِ: (١٢٦)، ٥٨٣، ٦٥٨، ١٢٥٥، ١٦٤٢، ٢٠٦٤، ٢٦٥٠.

باب الإمالة[٢]

- إمالةُ الألِفِ نحو الياء، وكتابةُ الألفِ الممالةِ ياءً: ٣، ١٢، (٢٥)، ٦٩، (١٢٤)، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٧/أ، ١٩٨، ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٥٦، ٣٧٠، ٤١٢، ٤٤١، ٤٨٧، ٤٩٤، ٥٣٩، ٥٧٢، ٥٧٥، ٦٧٤، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٩٧، ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٤٥، ٧٥٩، ٧٧٦، ٨٣٤/أ، ٨٣٥، ٨٦٦، ٩٣١، ٩٨٠، ١٠٨٨، ١١٣١، ١١٤٤، ١١٨٥، ١٢٠٥، ١٣٠٠، ١٣٤٦، ١٤٠٩،

---

(١) وهو: أن يجتمع حرفٌ ساكنٌ وبعده حرفٌ متحرِّكٌ مماثلٌ له؛ فيدغمان؛ وعليه جاءتْ قراءةُ أبي عمرو بن العَلَاء البَصْري؛ كما قال الشاطبي رحمه الله في "حرز الأماني" [من الطويل]:

وَدُونَكَ الإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وقُطْبُهُ ... أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفَّلَا

وجاء في روايةِ حفصٍ عن عاصمٍ في مواضعَ قليلةٍ؛ منها قولُهُ تعالى: ﴿مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي﴾ [الكهف: ٩٥]، والأصل: مَا مَكَّنَنِي.

(٢) الإمالة لغةُ بني تميم، ومَنْ جَاوَرَهُمْ مِنْ سائر أهلِ نَجْدٍ؛ كأَسَد، وقَيْس، وأهلُ الحجازِ لا يُمِيلُونَ إلا قليلًا، والإمالةُ إذا تحقَّقَتْ شروطُهَا وانتفتْ موانعُهَا، كانتْ جائزةً لا واجبةً.

باب الوقف

---

(١) يقولون: رأيتُ أحمدَا، وكلَّمتُ عُثْمَانَا، ولَقِيتُ إبراهيمَا.

(٢) كما قال النوويُّ في شرحه على "صحيح مسلم" (٢/ ٢٢٧).

(٣) تتكرَّر هذه اللغة في الكتاب كثيرًا، فإذا تكرَّرتْ في مسألةٍ واحدةٍ، اكتفينا بذكر رَقْمها هنا مرةً واحدة.

الإملاء أو الْخَطّ

باب الهمزة

باب الألف الليِّنة

باب ما يُزَاد من الحروف

باب ما يُحْذَف من الحروف

- إثباتُ ألفِ «مَا» الاستفهاميَّةِ مع دخولِ حَرْفِ الجَرِّ عليها : (١١٠٠)، ٢١٦٨، ٢٤٣٤.
- حذفُ ألفِ «أَيُّهَا»، مع فَتْحِ الهاءِ التي قبلها وضمِّها : «أَيُّهَ»: (٢١٦٩).
- حذفُ ألفِ «اللاتي»، ورَسْمُهَا : «التي»: (١٢٥١).
- كتابةُ بعضِ الكَتَبَةِ كلمةُ «فَاسْأَلْ»، ورسمُهَا : «فَسْـلَ»: (٢٠٦٣).
- كتابةُ تاءِ التأنيثِ في الاسمِ المفرد تاءً مفتوحة، في لغةِ بعضِ العرب، نحو: شَـجَرَتٍ، وَبَقَرَتٍ، وآيَتٍ، وابْنَتٍ: (٦)، ٣٤٢، ٦٧٧، ٧١١، ٧٣٩، ٧٦٧، ٧٨٧، ٧٩٢، ٨٣٤، ٨٥٩، ١٠٢٨، ١٣٠٨، ١٦٣٧، ١٧١٧، ١٧٩٢، ١٨٥٨، ٢١١١، ٢١٩٠، ٢٧٠١.
- كتابةُ الكلمةِ على الأَصْل، والنُّطْقُ بها على حَسَبِ القاعدة، (كلمة «أبو» أو «ذو» تكتب لامها بالواو - على الأصل - وتنطق حسب إعرابها ؛ بالألف أو بالواو أو بالياء): (٢٢)، ٣٧٩، ٨٨٨، ١٠٣٩، ١٩٤١، ٢٠٩٥، ٢٥٦٠، ٢٦٣٨، ٢٦٧٠.

ثالثًا: مسائل اللغة

شَجَاعةُ العربيَّة[1]

١ - بابُ الحَذْفِ في العربيَّة

- حذفُ فعلِ القول: (٤٧٣)، ٢٥٦٤.
- حذفُ ما يُعْلَمُ جائز: ٢، ٢٠٣٢.
- حذفُ همزةِ الاستفهام: ١٠٥١، ٢٥٢٥، ٢٧١٦.

(١) ويتضمَّنُ الحذفَ، والزيادةَ، والتقديمَ والتأخيرَ، والحملَ على المعنى، ولم يَقَعْ في هذا الكتابِ إلا الأوَّلُ والأخير.

٢ - بابُ الحَمْلِ على المعنى

• أ - الحملُ على المعنَىٰ بتذكير المؤنَّث؛ وهو بابٌ واسعٌ جِدًّا في العربيَّةِ؛ لأنَّه رَدُّ الفرعِ إلى أصلِهِ، أي: أنَّه رجوعٌ إلى الأصل: ٩١، ١٨٣، ٢٣٥، (٢٧٠)، ٢٧٢، ٢٨٨، ٣٢٢، ٣٦٤، ٣٧٢، ٤٠١، ٤٦٥، ٤٨٨، ٥٧١، ٥٨٤، ٦٢٤، ٧٨٦، ٨٠٦، ٨٣٠، ٨٤٩، ٩٤٧، ١١٥٩، ١٢٠٥، ١٢١٣، ١٣٤٤، ١٤١٧، ١٤١٩، ١٥٠٧، ١٥٧١، ١٦٧٠، ١٦٨٧، ١٩١٧، ١٩٥١، ١٩٩٢، ٢٠٤٢، ٢٠٧٥، ٢١٩١، ٢٢٦٢، ٢٢٧٣/أ، ٢٣٠٢، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥/أ، ٢٤٠٨، ٢٤٦٦، ٢٥٦٢، ٢٥٨٩، ٢٥٩٦، ٢٦٣٩، ٢٦٨٤، ٢٨٠٥.

• ب - الحملُ على المَعْنَىٰ بتأنيثِ المذكَّر: (٨١)، ١٠٢، ١٢٤، ٤١٢، ٥٨٤، ٩٥٤، ١١٠٥، ١٣٦١، ١٤٤٢، ٢٤٩١، ٢٦٩٠.

• ج - الحَمْلُ على المعنى بإفرادِ الجمع: ٢٢٤، ٣٧٨، ٣٨٨، ٥٦٥، (١١٣٥)، ١٣١٠، ١٤٠٥، ١٨٩٨، ٢٠١١، ٢١١٨.

• د - الحَمْلُ على المعنَىٰ بجمعِ المفرد: ٢١١٨، ٢٧٦٦.

بابُ التضمين في العربية

• تضمينُ فعلٍ معنَى فعلٍ آخَرَ؛ فيتعدَّى تعديتَهُ: (١٤٢٦)، ٢٥٢٧.

بابُ الاجتزاءِ بالحركاتِ عَنْ حروفِ الْمَدِّ[١]

• الاجتزاءُ بالضمةِ عن الواو: ١٠١٢، ١١٣٥، ٢١١٨، ٢٢٧١، ٢٦٥١، ٢٧٣١.

• الاجتزاءُ بالفتحةِ عن الألف: ٧٤، ٣١٥، ٣٤٤، ٣٧٨، ٤٠١، (٦٧٩)، ٨٤٠، ١٠٢٦، ١٣٤٤، ١٣٩٦، ١٤٣٠، ١٤٤٥، ١٤٨٠، ١٧٧٨، ٢١٠٠، ٢١٦٤، ٢١٦٩، ٢٢٠٣، ٢٢٠٨، ٢٤٤٨، ٢٥٨٤، ٢٦٨٨، ٢٧١٣.

• الاجتزاءُ بالكسرة عن الياء: ١٠٢٠، ١١٦٥، ١١٩٥، ١٥٠٤، ١٥٤١، ١٩٠١، ٢٠٦٦، ٢١٠٠، ٢٢٣٣، ٢٥٢٨، ٢٦٢٢، ٢٧٠٢.

---
(١) وهي: لغةُ هوازن وعُلْيَا قيس.

باب الإشباع

بابُ تأثيراتِ المجاورة

متفرِّقات لغوية

رابعًا: مسائل البلاغة

١- المعاني

- **الالتفات:**

٢- البيان

٣- البديع

١٢ - فِهْرِسُ الأشعارِ(١) وأنصافِ الأبياتِ

صدر البيت	القافية	البحر	القائل	المسألة
		قافية الهمزة		
لَيْتَ شِعْرِي	عَنَاءُ	الخفيف	أبو زَيْد	١٨٥٥
		قافية الباء		
لَنْ تَرَاهَا	طِيبَا	الخفيف	ابن قَيْسِ الرُّقَيَّات	١٧٦٩
تَدَارَكَهُ فِي مُنْصِلِ الألِّ	يَعْطَبُ	الطويل	الأَعْشَى	٧٢٥
يَا صَاحِ	الذَّنَبِ	البسيط	أبو الغَرِيب الأعرابي	١١٨٥
فَإِمَّا تَرَيْنِي	أَوْدَى بِهَا	المتقارب	الأَعْشَى	١٧٨
		قافية التاء		
يَا لَيْلَةً	الْكُفْرِ نَجَّتِ	الطويل	أبو هريرة ﷺ	٢٨٠٢
يَا لَيْلَةً	كُفْرِ نَجَّتِ	الكامل	أبو هريرة ﷺ	٢٨٠٢
		قافية الدال		
سُعَادُ الَّتِي	اسْتَمَرَّ وَزَادَا	الطويل	-----	١٣٨٣
فَلَا تَبْعَدَنْ	لَيَبْعُدَا	الطويل	الطُّهَوِيّ	١٩٥٦
أَلا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي	مُخْلِدِي	الطويل	طَرَفَةُ بنُ الْعَبْد	١٠٢٤
سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ	تُزَوِّدِ	الطويل	طَرَفَةُ بنُ الْعَبْد	٢٥٣٨
لِخَوْلَةَ أَطْلَالٌ	الْيَدِ	الطويل	طَرَفَةُ بنُ العَبْد	٢٥٣٨

(١) رتَّبنا قوافيَ الأشعارِ على حَسَبِ الترتيبِ الأَلِفْبَائِيِّ لحرفِ الرَّوِيِّ، وابتدأْنَا في كلِّ حرفٍ - كاللام مَثَلًا - بالساكنِ فالمفتوحِ فالمضمومِ فالمكسورِ؛ من الخفيفِ إلى الثقيل، ثم رتَّبنا كلَّ مجموعةٍ حَسَبَ ترتيبِ بحورِ الشعرِ الذي وضَعَهُ الخليلُ الفراهيديُّ ﷺ، بدءًا بالبحرِ الطويلِ، وإذا اتفَقَتِ الأبياتُ في نوعِ الحرفِ والشَّكْلِ والبحرِ، لَجَأْنَا إلى الترتيبِ الأَلِفْبَائِيِّ للحرفِ الذي قبل الرَّوِيِّ.
وقد أفردْنَا الأرجازَ بِفِهْرِسٍ مستقلٍّ؛ لأنَّ الرَّجَزَ ليس بشعرٍ عند أكثرهم، وقد جَعَلَ الخليلُ والأخفشُ الرَّجَزَ المشطورَ والمنهوكَ مِنْ قبيلِ السَّجْعِ، وهو من النثر؛ انظر التعليق على المسألةِ رقم (٢٥٣٨)، و«العيونَ الغامزة، على خَبَايَا الرامزة» للعلامة الدَّمَامِيني (ص١٧- ١٩، و١٨٥- ١٨٦)، وكتبَ التفاسير عند قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩].
وأكثرُ هذه الأشعارِ والأرجازِ مذكورٌ في حواشي الكتابِ، وما وَرَدَ منها في مَتْنِهِ جعلناه بِخَطٍّ أسودَ عريضٍ؛ تمييزًا له، وكذلك إذا ذُكِرَ اسمُ الشاعرِ أو الراجزِ في صُلْبِ الكتابِ، ميَّزناه عما قُمْنَا نحنُ بذكره ونسبته.

صدر البيت	القافية	البحر	القائل	المسألة
أَلَــمْ يَــأْتِــيــكَ	زِيَادِ	الوافر	قَيْس بن زُهَيْر	٢٢٨
وأهْــدَى لَــهَــا	المِرْبَدِ	المتقارب	إحدى نساء الأنصار	٢٣٠٠
وزَوجُــكِ فــي الــنَّــادِي	غَدِ	المتقارب	إحدى نساء الأنصار	٢٣٠٠
قافية الراء				
فَــأَلْــفَــيْــتُــهُ يَــوْمًــا	الْمَعَابِرَا	الطويل	النابغة الذُّبْياني	٢٨٠٧
إنــارةُ الــعَــقْــلِ	تَنْوِيرَا	البسيط	-----	٩٣٨
وَقَــدْ زَعَــمَــتْ	فُجُورُهَا	الطويل	تَوْبَةُ بنُ الْحِمْيَرِ	١٠٠٥
وَمَــنْ يَــصْــنَــعِ الْــمَــعْــرُوفَ	عَامِرِ	الطويل	-----	٢٨٠٢
لــولا فــوارسُ	بِالجَارِ	البسيط	-----	٣٧٦
جــاء الــخِــلافــةَ	عــلــى قَــدَرِ	البسيط	جَرير بن عَطِيَّة الخَطَفَى	١٠٠٥
قافية الصاد				
جَــشَــأَتْ فَــقُــلْــتُ	مَنَاصِ	الكامل	-----	١٠٢٠
قافية العين				
خَــلِــيــلِ أَمْــلَــكُ	طَمَعُ	البسيط	-----	٢١٠٠
هَــجَــوْتَ زَبَّــانَ	وَلَــمْ تَــدَعِ	البسيط	أبو عمرو بن العَلَاء	٢٢٨
وهَــمْــزَ أُنْــمُــلَــةٍ ثَــلِّــثْ	بِأُصْبُوعِ	البسيط	العِزُّ الْقَسْطَلَّانيُّ	١٣٥٠
قافية الفاء				
فــإنِّــي قَــدْ	أَخَافَهْ	الوافر	-----	٢٣٥
قافية اللام				
والــثَّــانــيَ الــتَّــالِــيَ	الرُّسُلَا	البسيط	حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه	٢٦٥٧
إذا تَــذَكَّــرْتَ	فَعَلَا	البسيط	حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه	٢٦٥٧
خَــيْــرَ الــبَــرِيَّــةِ	حَمَلَا	البسيط	حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه	٢٦٥٧
فــلا مُــزْنَــةٌ	إبقالَهَا	المتقارب	عامر بنُ جُوَيْن الطائي	١٧٨ و٢٧٠
فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ	قَلِيلَا	المتقارب	أبو الأسود الدُّؤَلِيّ	١٢٦
فَــلَــمْ يَــكُ إلَّا	أَجْدَلُ	الطويل	الشَّنْفَرَى	١٧٨
لِــمَــيَّــةَ مُــوحِــشًــا	خَلَلُ	الوافر[1]	ذو الرُّمَّة، أو كُثَيِّر عَزَّة	٢٤٢٢

(١) من مجزوء الوافر .

- أنصافُ الأبيات

١٣ - فِهْرِسُ الأرجازِ(١)

البيت	القائل	المسألة
	قافية الهمزة	
* مِنْ لَدُ شَوْلًا فإِلَى إِتْلَائِهَا	-----	١٧٨٦
	قافية الباء	
* أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ	-----(٢)	٢٥٣٨
* أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ	عنترة بن عَرُوس	٨٥١
	قافية التاء	
* هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ وفي سَبِيلِ اللهِ ما لَقِيتِ	-----(٣)	٢٥٣٨
	قافية الدال	
* رَأَيْتُ لِلْمَوْتِ رَسُولاً مُبْرَدَا	-----	٢٥٠٨
	قافية الذال	
* وشَذَّ إِيَّايَ وإِيَّاهُ أَشَذّْ وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ	ابن مالك	٣٩٤
	قافية الراء	
* في أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرّ		

(١) اختلَفَ العلماءُ في الرجزِ المشطور، هل البيتُ منه شطرٌ واحدٌ، أو شطران؟ وقد أخذْنَا بالمذهبِ الأوَّل؛ لرجحانِهِ. ورتَّبنا الأرجازَ تَبَعًا لترتيبِ الأشعار؛ لكنْ دون تفريق بين الأبيات إذا اجتَمَعَتْ في رَجَزٍ واحد. ووضعنا نجمة عند أول الرجز، وجعلنا اسم القائل ورقم المسألة عِنْدَ آخرِهِ، وانظرِ التعليقَ المتقدِّمَ أوَّلَ فِهْرِسِ الأشعار.

(٢) هذا مِنْ قولِ النبي ﷺ، وجاء موافقًا لمنهوك الرجز؛ وانظر التعليقَ على المسألةِ المذكورة، والتعليقَ المتقدِّمَ أوَّلَ فِهْرِسِ الأشعار.

(٣) هذا مِنْ قولِ النبي ﷺ: إمَّا متمَثِّلًا وإمَّا مُنْشِئًا، وجاء موافقًا لمشطور الرجز؛ وانظر التعليقَ على المسألةِ المذكورة، والتعليقَ المتقدِّمَ أوَّلَ فِهْرِسِ الأشعار.

البيت	القائل	المسألة
أَيَـوْمَ لَـمْ يُـقْـدَرَ أَمْ يَـوْمَ قُـدِرْ ؟!	الحارثُ بنُ الْمُنْذِرِ	٣٢ و٣٧٦
قافية السين		
* وَهُـنَّ يَـمْـشِـيـنَ بِـنَـا هَـمِـيـسَـا إِنْ تَـصْـدُقِ الـطَّـيْـرُ نَـنِـكْ لَـمِـيـسَـا	-----(١)	٨١٩
قافية الفاء		
* كَــأَنَّ أُذْنَــيْــهِ إِذَا تَــشَــوَّفَــا قَــادِمَــةً أَوْ قَــلَــمًــا مُــحَــرَّفَــا	أبو نُخَيْلَة	٥٥٠ و٧٣٠
قافية اللام		
* إِنِّـي امْـرُؤٌ بَـايَـعَـنِـي خَـلِـيـلِـي ونَـحْـنُ عِـنْـدَ أَسْـفَـلِ الـنَّـخِـيـلِ أَلَّا أَقُـومَ الـدَّهْـرَ فِـي الـكَـيُّـولِ أَضْـرِبْ بِـسَـيْـفِ الـلـهِ والـرَّسُـولِ ضَـرْبَ غُـلَام مـاجِـدٍ بُـهْـلُـولِ	أبودُجَانَة رضي الله عنه	١٠١٣
* أَلْـحَـمْـدُ لِـلَّـهِ الْـعَـلِـيِّ الأَجْـلَـلِ أَلْوَاهِبِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ أَعْـطَـى فَـلَـمْ يَـبْـخَـلْ وَلَـمْ يُـبَـخِّـلِ	أبو النَّجْمِ العِجْلي	٢٧٨٧
قافية النون		
* قـالَـتْ وكُـنْـتُ رَجُـلاً فَـطِـيـنَـا هـذا - لَـعَـمْـرُ الـلـهِ - إِسـرائِـيـنَـا !	-----	٧٥٩
قافية الهاء		
* إِنَّ أَبَــاهَــا وَأَبَــا أَبَــاهَــا قـد بَـلَـغَـا فـي الـمَـجْـدِ غـايَـتَـاهَـا	رُؤْبة بن العَجَّاج	٩

(١) تمثل بهما ابن عبَّاس رضي الله عنهما وهو مُحْرِمٌ، وقد اكتفى المصنف رحمه الله بذكر البيت الأول، وانظر التعليق على المسألة المذكورة .

١٤ - فِهْرِسُ الكُتُبِ الوَارِدَةِ فِي الكِتَابِ(١)

(١) وقد رَتَّبْنَاهَا حَسَبَ وَفَيَاتِ أَصْحَابِهَا.

---

(١) لعله "التاريخ الأوسط"، وانظر التعليقَ على المسألةِ الْمُشَارِ إليها.

١٥ - فِهْرِسُ مَرَاجِعِ التحقيقِ المطبوعة

١ - الآحاد والمثاني؛ لابن أبي عاصم، أبي بكر أحمد بن عمرو (ت٢٨٧هـ)، تحقيق الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ، دار الراية - الرياض.

٢ - الآداب؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دراسة وتحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣ - آداب الشافعي ومناقبه؛ لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، حقق أصله وعلق عليه عبدالغني عبدالخالق، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤ - الآداب الشرعية؛ لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعمر القيام، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٥ - آداب الصحبة؛ لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت٤١٢هـ)، تحقيق يوسف علي بديوي، طبعة ١٤١٠هـ، مكتبة التربية ـ بيروت.

٦ - الأباطيل والمناكير، والصحاح والمشاهير؛ للحسين بن إبراهيم الجورقاني (ت٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ، دار الصميعي - الرياض.

٧ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة؛ لأبي عبدالله عبيد الله ابن محمد بن بَطَّة العُكْبَري الحَنْبَلي (ت ٣٨٧هـ)، تحقيق ودراسة رضا بن نعسان معطي، والدكتور عثمان عبدالله آدم الإثيوبي، والدكتور يوسف بن عبدالله الوابل، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض.

٨ - إتحاف الخيرة المهرة، بزوائد المسانيد العشرة؛ لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت٨٤٠هـ)، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ، دار الوطن للنشر - الرياض.

٩ - إتحاف المهرة، بالفوائد المبتكرة، من أطراف العشرة؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق الدكتور زهير الناصر وآخرين، الطبعة الأولى ١٤١٥- ١٤٢٣هـ، مركز خدمة السنة والسيرة بالمدينة النبوية.
١٠ - الإتحافات السنية، بالأحاديث القدسية؛ لزين الدين عبدالرؤوف بن علي المُنَاوي (ت١٠٣١هـ)، تحقيق محمد عفيف الزعبي، مؤسسة الرسالة - بيروت.
١١ - الإتقان، في علوم القرآن؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تقديم وتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ، دار ابن كثير للطباعة والنشر - دمشق.
١٢ - إثبات صفة العلو؛ لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية.
١٣ - إثبات عذاب القبر؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق شرف محمود القضاة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ، دار الفرقان - عمَّان.
١٤ - الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم؛ لأبي مسعود بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت٤٠١هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم بن علي بن محمد آل كليب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الوراق - الرياض.
١٥ - الأجوبة المرضية، فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية؛ لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد إسحاق محمد، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ، دار الراية للنشر - الرياض.
١٦ - أحاديث أبي الزبير عن غير جابر رضي الله عنه؛ لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر ابن حيَّان أبي محمد الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه بدر بن عبدالله البدر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة الرشد - الرياض.
١٧ - أحاديث أبي عروبة الحَرَّاني برواية أبي أحمد الحاكم؛ لأبي عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود الحَرَّاني، تحقيق الدكتور عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، شركة الرياض السعودية - الرياض.

١٨ - الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس رضي الله عنه؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق أبي عبدالباري رضا بن خالد الجزائري، طبعة ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

١٩ - أحاديث الشيوخ الثقات الشهير بـ: (المشيخة الكبرى)؛ رواية القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري المعروف بقاضي المارستان (ت٥٣٥هـ)، دراسة وتحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة.

٢٠ - الأحاديث المختارة؛ لأبي عبدالله ضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالملك بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار خضر - بيروت.

٢١ - الإحسان، بترتيب صحيح ابن حبان؛ ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٢ - أحكام أهل الذمة؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، حققه وعلق عليه أبو البراء يوسف بن أحمد البكري، وأبو أحمد شاكر بن توفيق العاروري، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الرمادي - الدمام.

٢٣ - أحكام الخواتيم وما يتعلق بها؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، صححه وعلق عليه أبو الفداء عبدالله القاضي، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٤ - أحكام القرآن؛ لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان.

٢٥ - أحكام القرآن؛ لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت٣٧٠هـ)، تحقيق محمد صادق قمحاوي، طبعة ١٤١٢هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٦ - الأحكام الوسطى؛ لعبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق

حمدي بن عبدالمجيد السلفي، وصبحي السامرائي، طبعة ١٤١٦ هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٢٧ - الإحكام، في أصول الأحكام؛ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حَزْم الأندلسي الظاهري (ت٥٠٦هـ)، حققه وراجعه لجنة من العلماء، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، دار الجيل - بيروت.

٢٨ - الإحكام، في أصول الأحكام؛ لعلي بن محمد الآمدي، تحقيق الشيخ عبدالرزاق عفيفي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، بيروت.

* أخبار أصبهان لأبي نعيم = ذكر أخبار أصبهان.

٢٩ - أخبار القضاة؛ لمحمد بن خلف بن حيَّان المعروف بـ «وكيع» (ت ٣٠٦هـ)، عالم الكتب - بيروت.

* أخبار المدينة لابن شبة = تاريخ المدينة.

٣٠ - أخبار المصحِّفين؛ لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت٣٨٢هـ)، حققه وعلق عليه إبراهيم صالح، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار البشائر - دمشق.

٣١ - أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة؛ لأبي بكر أحمد بن زهير ابنَ حرب (ت٢٧٩هـ)، تحقيق إسماعيل حسن حسين، دار الوطن - الرياض.

٣٢ - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه؛ لأبي عبدالله محمد بن إسحاق الفاكهي (توفي ما بين ٢٧٢ - ٢٧٩هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ، دار خضر للطباعة والنشر - بيروت.

٣٣ - أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار؛ لأبي الوليد محمد بن عبدالله بن أحمد الأزرقي، (توفي بعد ٢٤٤هـ)، تحقيق رشدي الصالح ملحس، الطبعة التاسعة ١٤٢١هـ، دار الثقافة للطباعة - مكة المكرمة.

٣٤ - اختلاف الحديث؛ لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤ هـ)، تحقيق عامر أحمد حيدر، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

٣٥ - أخلاق أهل القرآن؛ لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيِّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق محمد عمرو بن عبداللطيف، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الباز - مكة المكرمة.

٣٦ - أخلاق النبي ﷺ وآدابه؛ لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيَّان الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور صالح بن محمد الونيان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار المسلم للنشر والتوزيع - الرياض.
٣٧ - الإخوان؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد المعروف بابن أبي الدنيا القرشي البغدادي (ت٢٨١هـ)، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٨ - أدب الإملاء والاستملاء؛ لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت٥٦٢هـ)، مصورة دار الكتب العلمية عن طبعة ماكس فايسفايلر.
٣٩ - أدب الكاتب؛ لأبي محمد عبدالله بن محمد بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه الدكتور محمد الدالي، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٤٠ - الأدب المفرد؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ)، عليه تعليقات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الصديق - الجبيل.
٤١ - الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، طبعة ١٤٠٤هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
٤٢ - الأربعون الصغرى؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق أبي إسحاق الحويني الأثري، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
٤٣ - الأربعين؛ لأبي الحسن محمد بن أسلم الطوسي (ت٢٤٢هـ)، تحقيق مشعل بن باني الجبرين المطيري، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار ابن حزم - بيروت.
٤٤ - الأربعين في دلائل التوحيد؛ لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي الأنصاري (ت٤٨١هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي بن محمد ابن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٤٥ - ارتشاف الضَّرَب، من لسان العرب؛ لأبي حيَّان محمد بن يوسف بن علي

الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٤٦ - إرشاد طلاب الحقائق، إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ؛ لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور نور الدين عتر، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٤٧ - إرشاد العقل السليم، إلى مزايا القرآن الكريم؛ لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت٩٥٠هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٨ - إرشاد الفقيه، إلى معرفة أدلة التنبيه؛ لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق بهجة يوسف حمد أبي الطيب، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٤٩ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث؛ لأبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي (ت٤٤٦هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٥٠ - الإرشادات، في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات؛ لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٥١ - إرواء الغليل، في تخريج أحاديث منار السبيل؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

٥٢ - أسئلة البَرْذَعي لأبي زُرْعَةَ الرازي؛ تحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ١٤٠٢هـ.

٥٣ - أساس البلاغة؛ لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، حققه وقدم له الدكتور مزيد نعيم، والدكتور شوقي المعري، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، مكتبة لبنان - بيروت.

٥٤ - الأسامي والكنى؛ لأبي أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق (ت٣٧٨هـ)، دراسة وتحقيق يوسف بن محمد الدخيل، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.

٥٥ - الأسامي والكنى؛ لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، رواية ابنه صالح عنه، تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مكتبة دار الأقصى - الكويت.

٥٦ - أسباب النزول؛ لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت٤٦٨هـ)، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٧ - الاستخراج، لأحكام الخراج؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، إعداد وتحقيق جندي محمود شلاش الهيتي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٥٨ - الاستذكار؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (ت٤٦٣هـ)، وثق أصوله وخرج نصوصه الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار قتيبة - بيروت، دمشق. ودار الوعي - حلب، القاهرة.

٥٩ - الاستغنا، في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكُنَىٰ؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن مرحول السوالمة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار ابن تيمية للنشر - الرياض.

٦٠ - الاستيعاب، في معرفة الأصحاب؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (ت٤٦٣هـ) بحاشية الإصابة لابن حجر، تحقيق الدكتور طه محمد الزيني، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٦١ - أسد الغابة، في معرفة الصحابة؛ لأبي الحسن علي بن محمد، ابن الأثير الجزري (ت٦٠٣هـ)، تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين، طبعة ١٩٧٠م، دار الشعب - القاهرة.

٦٢ - الأسماء المبهمة، في الأنباء المحكمة؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، أخرجه عز الدين علي السيد، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٦٣ - الأسماء والصفات؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبدالله بن محمد الحاشدي، الطبعة الأولى

١٤١٣هـ، مكتبة السوادي للتوزيع - جدة.
٦٤ - الأشباه والنظائر في النحو؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبدالإله نبهان، وغازي مختار طليمات، وإبراهيم محمد عبدالله، وأحمد مختار الشريف، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
٦٥ - الاشتقاق؛ لأبي بكر محمد بن الحسين المعروف بابن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي - القاهرة.
٦٦ - الإشراف، في منازل الأشراف؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد، المعروف بابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق الدكتور نجم عبدالرحمن خلف، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة الرشد - الرياض.
٦٧ - الأشربة الصغير؛ لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق نشأت كمال المصري، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار الضياء - طنطا.
٦٨ - الإصابة، في تمييز الصحابة؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق طه الزيني، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
٦٩ - الإصابة، في تمييز الصحابة؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، اعتنى به حسان عبدالمنان، بيت الأفكارالدولية - عمَّان.
٧٠ - إصلاح غَلَطِ المحدِّثين؛ لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَطَّابي البُسْتي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي عبدالكريم الرديني، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، دار المأمون للتراث - دمشق.
٧١ - إصلاح المال؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد، المعروف بابن أبي الدنيا القرشي البغدادي (٢٨١هـ)، تحقيق مصطفى مفلح القضاة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة.
٧٢ - إصلاح المنطق؛ لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف - القاهرة.

٧٣ - أصول السَّرَخْسي؛ لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سَهْل السَّرَخْسي (٤٨٣هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور رفيق العجم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار المعرفة - بيروت.

٧٤ - الأصول في النحو؛ لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّرَّاج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٧٥ - أضواء البيان، في إيضاح القرآن بالقرآن؛ للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجَكَني الشِّنْقِيطي (ت١٣٩٣هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٧٦ - أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ؛ لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي (ت ٥٠٧ هـ)، تحقيق محمود محمد محمود وآخرين، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

* أطراف الكتب الستة للحافظ المِزِّيِّ = تحفة الأشراف.

٧٧ - إِطْرَافُ المُسْنِدِ المعتلي، بأطرافِ المُسْنَدِ الحنبلي؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حققه وعلق عليه زهير بن ناصر الناصر. الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب - دمشق.

٧٨ - الاعتقاد، والهداية إلى سبيل الرشاد؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه أحمد بن إبراهيم أبو العينين، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ، دار الفضيلة - الرياض.

٧٩ - إعراب الحديث النبوي؛ لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكْبَري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبدالإله نبهان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار الفكر - دمشق.

٨٠ - إعراب القرآن؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، عالم الكتب - بيروت.

٨١ - أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري؛ لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَطَّابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق ودراسة محمد بن سعد بن عبدالرحمن،

الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.
٨٢ - أعلام النبوة؛ لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي الشافعي (ت٤٥٠هـ)، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
٨٣ - إغاثة اللهفان، في حكم طلاق الغضبان؛ لمحمد بن أبي بكر المعروف بابن قيِّم الجوزية (ت٧٥١ هـ)، حققه وخرج أحاديثه عمر بن سليمان الحَفْيَان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٨٤ - الإغراب - الجزء الرابع من حديث شعبة بن الحجَّاج، وسفيان بن سعيد الثوري - مما أغرب بعضهم على بعض؛ لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق أبي عبدالرحمن محمد الثاني بن عمر موسى، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار المآثر - المدينة النبوية.
* الأفراد للدارقطني = أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي.
٨٥ - الأفعال؛ لأبي عثمان سعيد بن محمد المَعَافِرِيِّ السَّرَقُسْطي (توفِّي بعد ٤٠٠هـ)، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف، والدكتور محمد مهدي علام، طبعة ١٣٩٥هـ، مجمع اللغة العربية - القاهرة.
٨٦ - الأفعال؛ لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت٥١٥هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، عالم الكتب - بيروت.
٨٧ - الأفعال؛ لأبي بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز الأندلسي الإشبيلي، المعروف بابن القُوطِيَّة (ت٣٦٧هـ)، تحقيق علي فُودة، الطبعة الثانية ١٩٩٣م، مكتبة الخانجي - القاهرة.
٨٨ - الاقتراح، في بيان الاصطلاح؛ لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وَهْب، المشهور بابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، طبعة ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٨٩ - اقتضاء الصراط المستقيم، لمخالفة أصحاب الجحيم؛ لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق الدكتور ناصر بن

عبدالكريم العقل، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٩٠ - إكرام الضيف؛ لأبي إسحاق إبراهيم الحربي (ت٢٨٥هـ)، تحقيق عبدالله حجاج، مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة.

٩١ - الإكمال في رفع الارتياب، عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب؛ لأبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، تصحيح الشيخ عبدالرحمن المعلِّمي اليَمَاني، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.

٩٢ - الإلزامات والتتبُّع؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، المكتبة السلفية - المدينة النبوية.

٩٣ - ألفاظ الحضارة في القرن الرابع الهجري؛ لرجب عبدالجواد إبراهيم، دار الآفاق العربية - القاهرة.

٩٤ - الألفاظ المهموزة وعقود الهمز؛ لأبي الفتح عثمان بن جِنِّيْ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، طبعة ١٤٠٩هـ، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر - دمشق.

٩٥ - ألفية السيوطي؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، شرح الشيخ أحمد محمد شاكر، مصورة من طبعة سنة ١٣٥٣هـ، تصوير المكتبة التجارية - مكة المكرمة.

٩٦ - الإلماع؛ للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق السيد أحمد الصقر، الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ، دار التراث - القاهرة، المكتبة العتيقة - تونس.

٩٧ - الأم؛ لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، أشرف على طبعه محمد زهري النجار، دار المعرفة - بيروت.

٩٨ - الأمالي؛ لعبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بشران (ت٤٣٠هـ)، تحقيق أحمد ابن سليمان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الوطن للنشر - الرياض.

٩٩ - الأمالي؛ لعبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بشران (ت٤٣٠هـ)، ضبط نصه عادل بن يوسف العزازي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الوطن للنشر - الرياض.

١٠٠ - الأمالي؛ لأبي عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت٣٣٠هـ)، رواية ابن البَيِّع، تحقيق إبراهيم القيسي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، المكتبة الإسلامية - عمَّان، ودار ابن القيم - الدمام.

١٠١ - الأمالي؛ ليحيى بن الحسين الشَّجَري (ت٤٩٩هـ)، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ، عالم الكتب - بيروت.

١٠٢ - الأمالي؛ لعبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة الساعي - الرياض.

١٠٣ - الأمالي الحلبية؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عواد خلف، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، مؤسسة الريان - بيروت.

١٠٤ - الأمالي المطلقة؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

١٠٥ - الإمام، في معرفة أحاديث الأحكام؛ لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وَهْب، المشهور بابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، تحقيق الدكتور سعد بن عبدالله آل حميِّد، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار المحقق للنشر والتوزيع - الرياض.

١٠٦ - الإمتاع، بالأربعين المتباينة السماع؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق أبي عبدالله محمد حسن الشافعي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٧ - أمثال الحديث؛ لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن الرَّامَهُرْمُزِيِّ (ت٣٦٠هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور عبدالعلي عبدالحميد حامد الأعظمي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، الدار السلفية - بومباي.

١٠٨ - الأمثال في الحديث النبوي؛ لأبي محمد عبدالله بن محمد بن حَيَّان أبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عبدالعلي عبدالحميد حامد، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، الدار السلفية - بومباي.

١٠٩ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد،

المعروف بابن أبي الدنيا القرشي البغدادي (ت٢٨١هـ)، تحقيق صلاح بن عايض الشلاحي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.

١١٠ - إملاء ما مَنَّ به الرحمن، من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن؛ لأبي البقاء عبدالله ابن الحسين بن عبدالله العُكْبَري (ت٦١٦هـ)، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية - لاهور. وهو كتاب «التبيان، في إعراب القرآن» الآتي.

١١١ - الأموال؛ لأبي أحمد حميد بن زَنْجُوْيَه النسائي (ت بعد ٢٤٨هـ)، تحقيق شاكر بن ذيب بن فياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مركز الملك فيصل للبحوث - الرياض.

١١٢ - الأموال؛ لأبي عبيد القاسم بن سَلَّام الهَرَوي (ت٢٢٤ هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ محمد خليل هَرَّاس، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

١١٣ - الإنابة، إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة؛ لعلاء الدين مُغَلْطَاي (ت٧٦٢هـ)، قسم التحقيق بدار الحرمين، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

١١٤ - الأنساب؛ لأبي سعد عبدالكريم بن محمد التميمي السمعاني (٥٦٢هـ)، قدم لها محمد أحمد حلَّاق، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١١٥ - الإنصاف، في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين؛ لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد، المعروف بابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، شرح وعناية: محمد محيي الدين عبدالحميد، مصوَّرة المكتبة العصرية - صيدا، بيروت.

١١٦ - الإنصاف، في مسائل الخلاف، بين البصريين والكوفيين؛ لأبي البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه الدكتور رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، مكتبة الخانجي - القاهرة.

١١٧ - أنوار التنزيل، وأسرار التأويل؛ للقاضي ناصر الدين أبي الخير عبدالله بن عمر البيضاوي الشافعي (ت٦٨٥هـ)، طبعة دار الفكر - بيروت.

١١٨ - الأنوار، في شمائل النبي المختار ﷺ؛ لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ إبراهيم اليعقوبي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار المكتبي للطباعة والنشر - دمشق.

١١٩ - الأوائل؛ لابن أبي عاصم، أبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني (ت٢٨٧هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد بن ناصر العَجْمي، طبعة ١٤٠٥هـ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

١٢٠ - الأوائل؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق مروان العطية وشيخ الراشد، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الجيل - بيروت.

١٢١ - الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف؛ لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت٣١٨هـ)، تحقيق صغير بن أحمد حنيف، دار طيبة - الرياض.

١٢٢ - أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك؛ لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة ١٤٢٢هـ، المكتبة العصرية - صيدا.

١٢٣ - الأولياء؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد، المعروف بابن أبي الدنيا القرشي البغدادي (ت٢٨١هـ)، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

١٢٤ - الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله الحاكم النيسابوري؛ لعبدالغني بن سعيد الأزدي (ت٤٠٩هـ)، خرج أحاديثه وضبط نصه وعلق عليه مشهور حسن سلمان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، مكتبة المنار للنشر - الأردن.

١٢٥ - إيضاح الوقف والابتداء؛ لأبي بكر محمد بن القاسم بن بَشَّار الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.

١٢٦ - الإيماء، إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ؛ لأبي العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي (ت٥٢٢هـ)، تحقيق أبي عبدالباري رضا أبي شامة الجزائري، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، مكتبة المعارف - الرياض.

١٢٧ - الإيمان؛ لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده (ت٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

* الإيمان للإمام أحمد = السنة للخلال.

١٢٨ - الإيمان؛ لمحمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني، تحقيق حمد بن حمدي الجابري، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، الدار السلفية - الكويت.

١٢٩ - البحر الرائق، شرح كنز الدقائق؛ لزين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نُجَيْم الحنفي (ت٩٧٠هـ)، الطبعة الثانية، دار المعرفة - بيروت.

١٣٠ - البحر الزخار؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البَزَّار (ت٢٩٢هـ)، (المجلدات من الأول إلى التاسع)، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ومكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية.

١٣١ - البحر الزخار؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البَزَّار (ت٢٩٢هـ)، (المجلدات العاشر والحادي عشر والثاني عشر)، تحقيق عادل بن سعد، مراجعة وتقديم بدر بن عبدالله البدر، وأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية.

* البحر المحيط لأبي حيان = تفسير البحر المحيط.

١٣٢ - البحر المحيط في أصول الفقه؛ لبدر الدين محمد بن بَهَادِر بن عبدالله الزَّرْكَشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد محمد تامر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٣٣ - بحوث ومقالات في اللغة؛ للدكتور رمضان عبدالتواب، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ، مكتبة الخانجي - القاهرة.

١٣٤ - البخلاء؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب وآخرين، الطبعة الأولى ١٩٦٤م.

١٣٥ - البداية والنهاية؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كَثِير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار هجر للطباعة والنشر - الجيزة.

١٣٦ - البداية والنهاية؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كَثِير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، طبعة ١٤١٠هـ، مكتبة المعارف - بيروت.

١٣٧ - بدائع الفوائد؛ لابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن أيوب الزُّرْعي، تحقيق محمد بن إبراهيم الزغلي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار المعالي - عمَّان.

١٣٨ - البدر المنير، في تخريج أحاديث الشرح الكبير؛ لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الملقِّن (ت٨٠٤ هـ)، تحقيق ودراسة جمال محمد السيد، وأحمد شريف الدين عبدالغني، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، دار العاصمة - الرياض.

١٣٩ - البدر المنير، في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير؛ لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقِّن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق مصطفى أبو الغيط عبدالحي، وعبدالله بن سليمان، وياسر بن كمال، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض.

١٤٠ - بذل الماعون، في فضل الطاعون؛ لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق أحمد عصام عبدالقادر الكاتب، النشرة الأولى ١٤١١هـ، دار العاصمة - الرياض.

١٤١ - البر والصلة (عن ابن المبارك وغيره)؛ للحسين بن الحسن المروزي (ت٢٤٦هـ)، تحقيق ودراسة وتخريج محمد سعيد محمد حسن بخاري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الوطن للنشر والتوزيع - الرياض.

١٤٢ - البرهان، في علوم القرآن، لأبي عبدالله محمد بن بَهَادِر بن عبدالله الزَّرْكَشي

(ت٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة ١٣٩١هـ، دار المعرفة - بيروت.

١٤٣ - البعث والنشور؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

١٤٤ - بغية الإيضاح، لتلخيص المفتاح، في علوم البلاغة؛ لعبدالمتعال الصعيدي (ت١٣٧٧هـ)، طبعة ١٤١٧هـ، مكتبة الآداب - القاهرة، ومكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.

١٤٥ - بغية الباحث، عن زوائد مسند الحارث؛ لنور الدين علي الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، حققه مسعد عبدالحميد السعدني، دار الطلائع.

١٤٦ - بغية الطلب، في تاريخ حلب؛ للصاحب كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، المعروف بابن العديم (ت٦٦٠هـ)، تحقيق الدكتور سهيل زكار، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الفكر - بيروت.

١٤٧ - البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها؛ لعبدالرحمن حسن حَبَنَّكَة المَيْداني، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار القلم - دمشق.

١٤٨ - البلاغة الواضحة؛ لعلي الجارم ومصطفى أمين، طبعة ١٩٩٩م، دار المعارف بمصر.

١٤٩ - البلدانيات؛ لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)؛ تحقيق حسام محمد القطان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار العطاء للنشر والتوزيع - الرياض.

١٥٠ - بلوغ المرام، من أدلة الأحكام؛ لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، عني بتصحيحه والتعليق عليه محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار البخاري - بريدة.

* بيان خطأ البخاري لابن أبي حاتم = ملحق بالتاريخ الكبير للبخاري.

١٥١ - بيان خطأ من أخطأ على الشافعي؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي

البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور الشريف نايف الدعيس، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
١٥٢ - بيان الوهم والإيهام، الواقعَيْنِ في كتاب الأحكام؛ لأبي الحسن علي بن محمد، المعروف بابن القَطّان (ت٦٢٨هـ)، دراسة وتحقيق الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار طيبة - الرياض.
١٥٣ - تأويل مختلف الحديث؛ لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَرِيِّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق محمد زهري النجار، طبعة ١٣٩٣هـ، دار الجيل - بيروت.
١٥٤ - تأويل مشكل القرآن؛ لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ، دار التراث - القاهرة.
١٥٥ - تاج العروس، من جواهر القاموس؛ للسيد محمد مرتضى الزَّبِيدي (ت١٢٠٥هـ)، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر - بيروت ١٤١٤هـ.
١٥٦ - تاج العروس، من جواهر القاموس؛ للسيد محمد مرتضى الزَّبِيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين والمحقِّقين، طبعة ١٣٨٥-١٤٢٢هـ، وزارة الإعلام - الكويت.
١٥٧ - تاريخ الإسلام؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
* تاريخ أصبهان لأبي نعيم = ذكر أخبار أصبهان.
١٥٨ - تاريخ الأمم والملوك؛ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، طبعة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، دار الفكر - بيروت.
١٥٩ - التاريخ الأوسط؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الصميعي - الرياض.
١٦٠ - التاريخ الأوسط (مطبوع باسم "التاريخ الصغير")؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ، دار المعرفة - بيروت.
١٦١ - تاريخ بغداد؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، مصورة دار الكتاب العربي، دار الفكر - بيروت، ومكتبة الخانجي - القاهرة.
* تاريخ بغداد للخطيب البغدادي؛ بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف = تاريخ مدينة السلام وأخبار محدِّثيها.
١٦٢ - تاريخ جُرْجَان؛ لحمزة بن يوسف السَّهْمي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق العلَّامة الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلِّمي اليَمَاني، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، عالم الكتب - بيروت.
١٦٣ - تاريخ ابن أبي خيثمة؛ لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة: زُهَيْر بن حَرْب (ت٢٧٩هـ)، تحقيق صلاح بن فتحي هلل، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة.
١٦٤ - تاريخ دمشق؛ لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق عمر بن غرامة العمروي، طبعة ١٩٩٥م، دار الفكر - بيروت.
١٦٥ - تاريخ أبي زرعة الدمشقي؛ لعبدالرحمن بن عمرو أبي زرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ)، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية - دمشق.
* تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك.
١٦٦ - تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن مَعِين؛ لعثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ)، تحقيق الدكتور أحمد بن محمد نور سيف، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.
١٦٧ - التاريخ الكبير؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلِّمي اليَمَاني، مصورة دار الكتب العلمية - بيروت.
١٦٨ - تاريخ مدينة السلام وأخبار محدِّثيها؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

١٦٩ - تاريخ المدينة النبوية؛ لأبي زيد عمر بن شَبَّة النميري البصري (ت٢٦٢هـ)، حققه فهيم محمد شلتوت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار التراث والدار الإسلامية - بيروت.

١٧٠ - تاريخ ابن معين؛ رواية عباس بن محمد الدُّوري، تحقيق الدكتور أحمد بن محمد نور سيف، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.

* تاريخ ابن معين؛ رواية الدارمي = تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي.

١٧١ - تاريخ واسط؛ لأسلم بن سهل الرزاز الواسطي، المعروف بـ«بَحْشَل» (ت٢٩٢هـ)، تحقيق كوركيس عواد، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، عالم الكتب - بيروت.

١٧٢ - تالي تلخيص المتشابه؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، قرأه وضبط نصه وخرج أحاديثه مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الصميعي للنشر - الرياض.

١٧٣ - تبصير المنتبه، بتحرير المشتبه؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الكناني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مراجعة محمد علي النجار، طبعة ١٣٨٣هـ، المكتبة العلمية - بيروت.

١٧٤ - التبيان، في إعراب القرآن؛ لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكْبَري (ت٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة ١٣٩٦هـ، عيسى البابي الحلبي - القاهرة.

١٧٥ - تبيين كذب المفتري، فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري؛ لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.

١٧٦ - التبيين، لأسماء المدلسين؛ لأبي الوفاء إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي الطرابلسي (ت٨٤١هـ)، تحقيق محمد إبراهيم داود الموصلي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مؤسسة الريان - بيروت.

١٧٧ - تثقيف اللسان، وتلقيح الجَنَان؛ لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصِّقِلِّيِّ (ت٥٠١هـ)، تحقيق الدكتور عبدالعزيز مطر، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة.

١٧٨ - تحرير ألفاظ التنبيه أو لغة الفقه؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شَرَف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق عبدالغني الدَّقَر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار القلم - دمشق.

١٧٩ - تحفة الأحوذي، بشرح جامع الترمذي؛ لمحمد بن عبدالرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ)، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ، المكتبة السلفية - المدينة النبوية.

١٨٠ - تحفة الأشراف، بمعرفة الأطراف؛ لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن الْمِزِّيِّ (ت٧٤٢هـ)، تصحيح عبدالصمد بنِ شرف الدين، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ، الدار القيمة - الهند.

١٨١ - تحفة التحصيل، في ذكر رواة المراسيل؛ لولي الدين أبي زُرْعة العراقي (ت٨٢٦هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور رفعت فوزي عبدالمطلب وآخرون، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

١٨٢ - تحفة الطالب، بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب؛ لإسماعيل بن عمر بن كَثِير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق عبدالغني بن حميد الكبيسي، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، دار ابن حزم - بيروت.

١٨٣ - تحفة المحتاج، إلى أدلة المنهاج؛ لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأندلسي، المعروف بابن الملقِّن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق عبدالله بن سعاف اللحياني، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار حراء - مكة المكرمة.

١٨٤ - تحفة المحتاج، بشرح المنهاج؛ لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، ضبطه وصححه وخرج آياته عبدالله محمود محمد عمر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٨٥ - التحقيق في أحاديث الخلاف؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي

(ت٥٩٧هـ)، حققه وخرج أحاديثه مسعد عبدالحميد السعدني، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٨٦ - تخريج أحاديث إحياء علوم الدين؛ لعبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، وابن السبكي (ت٧٧١هـ)، والزَّبِيدي (ت١٢٠٥هـ)، استخراج محمود الحداد، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار العاصمة - الرياض.

١٨٧ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري؛ لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، اعتناء سلطان بن فهد الطبيشي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن خزيمة - الرياض.

١٨٨ - التخمير، شرح المفصَّل في صنعة الإعراب؛ لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخُوَارَزْمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

١٨٩ - التخويف من النار، والتعريف بحال دار البوار؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، مكتبة دار البيان - دمشق.

١٩٠ - تدريب الراوي، في شرح تقريب النواوي؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٤هـ)، دار العاصمة - الرياض.

١٩١ - التدوين، في أخبار قزوين؛ لعبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، ضبط نصه وحقق متنه عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٩٢ - تذكرة الحفاظ؛ لابن القيسراني محمد بن طاهر (ت٥٠٧هـ)، تحقيق حمدي ابن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، دار الصميعي - الرياض.

١٩٣ - تذكرة الحفاظ؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلِّمي اليَمَاني، مصورة دار إحياء التراث - بيروت.

١٩٤ - تذكرة المؤتسِي، في من حدَث ونَسِي؛ لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق صبحي البدري السامرائي، الطبعة

الأولى سنة ١٤٠٤هـ، الدار السلفية - الكويت.
١٩٥ - التذييل والتكميل، في شرح كتاب التسهيل؛ لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (توفِّي في نحو٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار القلم - دمشق.
١٩٦ - التراتيب الإدارية؛ لعبدالحي الكتاني، دار الكتاب العربي - بيروت.
١٩٧ - ترتيب مسند الإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي؛ لمحمد عابد السِّنْدي (ت١٢٥٧هـ)، نشره وراجعه يوسف علي الزواوي الحَسَني، وعزت العطار الحسيني، دار الكتب العلمية - بيروت.
١٩٨ - الترغيب في الدعاء والحث عليه؛ لأبي محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن سرور المقدسي (ت٦٠٠هـ)، تخريج أبي يوسف محمد حسن، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مطابع ابن تيمية - القاهرة.
١٩٩ - الترغيب في فضائل الأعمال؛ لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق صالح أحمد مصلح الوعيل، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.
٢٠٠ - الترغيب والترهيب؛ لأبي القاسم إسماعيل بن محمد، قَوَّامِ السُّنَّةِ الأصبهاني (ت٥٣٥هـ)، اعتنى به أيمن صالح شعبان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الحديث - القاهرة.
٢٠١ - الترغيب والترهيب من الحديث الشريف؛ لزكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق محيي الدين ديب مستو، وسمير أحمد العطار، ويوسف علي بديوي، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب - دمشق وبيروت، ومؤسسة علوم القرآن - عجمان.
٢٠٢ - تركة النبي ﷺ والسبل التي وجهها فيها؛ لأبي إسماعيل حَمَّاد بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي (ت٢٦٧هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٢٠٣ - تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور عاليًا؛ لأبي نعيم أحمد

ابن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، النشرة الأولى ١٤٠٩هـ، دار العاصمة - الرياض.

٢٠٤ - تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن عاليًا؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، النشرة الأولى ١٤٠٩هـ، دار العاصمة - الرياض.

٢٠٥ - تصحيفات المحدِّثين؛ لأبي أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العَسْكَري (ت٣٨٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمود أحمد مِيرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، المطبعة العربية الحديثة - القاهرة.

٢٠٦ - التطريف، في التصحيف؛ لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ابن محمد السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار الفائز - عمان.

٢٠٧ - تعجيل المنفعة، بزوائد رجال الأئمة الأربعة؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور إكرام الله إمداد الحق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٢٠٨ - تعريف أهل التقديس، بمراتب الموصوفين بالتدليس؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، الرياض.

٢٠٩ - تعزية المسلم عن أخيه؛ لأبي محمد القاسم بن أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت٦٠٠هـ)، تحقيق مجدي فتحي السيد، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة الصحابة - جدة.

٢١٠ - تعظيم قدر الصلاة؛ لمحمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤هـ)، حققه وعلق عليه وخرَّج أحاديثه وآثاره الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مكتبة الدار - المدينة النبوية.

* التعليق المغني، على سنن الدارقطني؛ للسيد عبدالله هاشم المدني = ملحق بسنن الدارقطني.

٢١١ - تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حِبَّان البُسْتي، تحقيق خليل بن محمد العربي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
٢١٢ - تغليق التعليق على صحيح البخاري؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دراسة و تحقيق سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.
٢١٣ - تفسير البحر المحيط؛ لأبي حَيَّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
* تفسير البغوي = معالم التنزيل.
* تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل.
* تفسير الثعلبي = الكشف والبيان.
* تفسير ابن جرير الطبري = جامع البيان.
* تفسير الرازي = مفاتيح الغيب.
* تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم.
٢١٤ - تفسير سفيان الثوري؛ لأبي عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
* تفسير عبدالرزاق = تفسير القرآن.
٢١٥ - تفسير القرآن؛ لعبدالرزاق بن همَّام الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى مسلم محمد،الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة الرشد - الرياض.
٢١٦ - تفسير القرآن؛ لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٨هـ)، تحقيق الدكتور سعد بن محمد السعد، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار المآثر - المدينة النبوية.
٢١٧ - تفسير القرآن العظيم؛ لعبدالرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧ هـ)، تحقيق أسعد محمد الطيب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة.

٢١٨ - تفسير القرآن العظيم؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا وآخرين، طبعة ١٣٩٠هـ، دار الشعب - القاهرة.

٢١٩ - تفسير القرآن العظيم؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، طبعة ١٤٠١هـ، دار الفكر.

٢٢٠ - تفسير القرآن العظيم؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق سامي محمد السلامة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، دار طيبة - الرياض.

* تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.

* التفسير الكبير للرازي = مفاتيح الغيب.

* تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.

٢٢١ - تفسير مجاهد؛ جمعه أبو القاسم عبدالرحمن بن الحسن بن أحمد الأسدي الهمذاني (ت٣٥٢هـ)، حققه الدكتور محمد عبدالسلام أبو النيل، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الفكر الإسلامي - القاهرة.

* تفسير ابن المنذر = تفسير القرآن.

٢٢٢ - تقريب التهذيب؛ لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، قدم له دراسة وافية وقابله بأصل مؤلفه محمد عَوَّامة، الطبعة الأولى من الإخراج الجديد ١٤٢٠هـ، دار ابن حزم - بيروت، ودار الوراق - بيروت.

٢٢٣ - تقييد العلم؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار إحياء السنة النبوية.

٢٢٤ - تقييد المهمل، وتمييز المشكل؛ لأبي علي الحسين بن محمد الغَسَّاني الجَيَّاني (ت٤٩٨هـ)، اعتنى به علي بن محمد العمران، ومحمد عُزَيْر شمس، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة.

٢٢٥ - التقييد، لمعرفة رواة السنن والمسانيد؛ لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي، المعروف بابن نقطة الحنبلي (ت٦٢٩هـ)، تحقيق كمال يوسف

الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٢٦ - التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح؛ لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، حققه عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر - بيروت.

٢٢٧ - التقييد والإيضاح، لما أُطْلِقَ وأُغْلِقَ مِنْ كتاب ابن الصلاح؛ للحافظ أبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، دراسة وتحقيق وشرح الدكتور أسامة بن عبدالله خَيَّاط إمام وخطيب المسجد الحرام، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت - لبنان.

٢٢٨ - تكملة الإكمال؛ لأبي بكر محمد بن عبدالغني بن نُقْطة (ت٦٢٩هـ)، تحقيق الدكتور عبدالقيوم عبد رب النبي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مركز إحياء التراث الإسلامي بمعهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.

٢٢٩ - التلخيص الحبير، في تخريج أحاديث الرافعي الكبير؛ لشهاب الدين أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، اعتنى به حسن عباس قطب، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، مؤسسة قرطبة - الجيزة.

٢٣٠ - التلخيص في علوم البلاغة؛ لجلال الدين محمد بن عبدالرحمن الخطيب القزويني، ضبطه وشرحه عبدالرحمن البرقوقي، الطبعة الثانية ١٣٥٠هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.

٢٣١ - التلخيص في معرفة أسماء الأشياء؛ لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن، الطبعة الثانية ١٩٩٦م، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق.

٢٣٢ - تلخيص المتشابه في الرسم؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق سكينة الشهابي، الطبعة الأولى ١٩٨٥م، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق.

٢٣٣ - تلخيص المستدرك؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مطبوع بذيل مستدرك الحاكم، طبعة ١٣٩٨هـ، مصوَّرة دار الفكر -

بيروت، عن الطبعة الهندية.
٢٣٤ - تلخيص الموضوعات لابن الجوزي؛ لشمس الدين محمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، مؤسسة دار الدعوة - نيو دلهي.
٢٣٥ - تمام المنة، في التعليق على فقه السنة؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، دار الراية للنشر - الرياض.
٢٣٦ - التمهيد، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر النَّمَرِيّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق جماعة من المحقِّقين، وزارة الأوقاف - المغرب.
٢٣٧ - التمييز؛ لأبي الحسين مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْري النَّيْسَابوري (ت٢٦١هـ)، حقَّقه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ، مكتبة الكوثر - الرياض.
٢٣٨ - تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الأخبار الشنيعة الموضوعة؛ لأبي الحسن علي ابن محمد بن عَرَّاق الكِنَاني (ت٩٦٣هـ)، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، وعبدالله محمد الصديق، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٣٩ - تنقيح التحقيق، في أحاديث التعليق؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، المكتبة الحديثة - الإمارات العربية.
٢٤٠ - تنقيح التحقيق، في أحاديث التعليق؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق أيمن صالح شعبان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٤١ - تنقيح الجامع لمفردات الأدوية والأغذية؛ لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن البيطار العشاب المالقي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق محمد العربي الخطابي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
٢٤٢ - التهجد وقيام الليل؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد، المعروف بابن أبي

الدنيا القرشي البغدادي (ت٢٨١هـ)، تحقيق ودراسة مصلح بن جزاء بن فدغوش الحارثي، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٢٤٣ - تهذيب الآثار؛ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، قرأه وخرج أحاديثه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.

٢٤٤ - تهذيب الأسماء واللغات؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شَرَف النووي (ت٦٧٦هـ)، مصورة دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٤٥ - تهذيب إصلاح المنطق؛ لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، مكتبة لبنان - بيروت.

٢٤٦ - تهذيب التهذيب؛ لشهاب الدين أحمد بن علي بن حَجَرٍ العَسْقَلاني (ت٨٥٢هـ)، باعتناء إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٤٧ - تهذيب السنن؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قَيِّم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي بحاشية "مختصر السنن" للمنذري، دار المعرفة - بيروت.

٢٤٨ - تهذيب الكمال، في أسماء الرجال؛ لأبي الحَجَّاج يوسف بن عبدالرحمن المِزِّيِّ (ت٧٤٢هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٤٩ - تهذيب اللغة؛ لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، حققه وقدم له عبدالسلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة.

٢٥٠ - تهذيب مستمر الأوهام، على ذوي المعرفة وأولي الأفهام؛ لأبي نصر علي بن هبة الله بن ماكولا، تحقيق سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٥١ - التواضع والخمول؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد، المعروف بابن أبي الدنيا القرشي البغدادي (ت٢٨١هـ)، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا، الطبعة

الأولى ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٥٢ - التوبيخ والتنبيه؛ لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة الفرقان - القاهرة.
٢٥٣ - توجيه النظر، إلى أصول الأثر؛ لطاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ)، اعتنى به الشيخ عبدالفتاح أبوغدة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب.
٢٥٤ - التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرُّد؛ لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (ت٣٩٥هـ)، تحقيق الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.
٢٥٥ - توضيح الأفكار، لمعاني تنقيح الأنظار؛ للأمير محمد بن إسماعيل بن محمد الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، علق عليه ووضع حواشيه صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٥٦ - توضيح المشتبه؛ لمحمد بن عبدالله، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، حققه محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٢٥٧ - التيسير، بشرح الجامع الصغير؛ لزين الدين عبدالرؤوف المُنَاوي، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض.
٢٥٨ - الثبات، عند المَمَات؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجَوْزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق عبدالله الليثي الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
٢٥٩ - الثقات؛ لأبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي (ت٣٥٤ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.
* الثقات؛ للعجلي = معرفة الثقات.
٢٦٠ - ثلاثة مجالس من أمالي الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مَرْدُوْيَهْ (ت٤١٠هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الطبعة

الأولى ١٤١٠هـ، دار علوم الحديث - الإمارات العربية المتحدة.
٢٦١ - الثمر الداني، في تقريب المعاني، شرح رسالة ابن أبي زيد القَيْرَوَاني؛ لصالح عبدالسميع الأزهري، المكتبة الثقافية - بيروت.
٢٦٢ - ثواب قضاء حوائج الإخوان؛ لأبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون النَّرْسِيِّ الكوفي (ت٥١٠هـ)، تحقيق وتخريج الدكتور عامر حسن صبري، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.
٢٦٣ - الجامع؛ لِمَعْمَر بن راشد الأزدي الصنعاني (ت١٥٤هـ)، ملحق بمصنف عبدالرزاق، تصحيح الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.
٢٦٤ - جامع البيان، عن تأويل آي القرآن؛ لأبي جعفر محمد بن جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ (ت٣١٠هـ)، حققه وعلق حواشيه محمود محمد شاكر، مصورة دار التربية والتراث - مكة المكرمة، بإذن من دار المعارف بمصر.
٢٦٥ - جامع البيان، عن تأويل آي القرآن؛ لأبي جعفر محمد بن جرير الطَّبَرِيِّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار هجر - الجيزة.
٢٦٦ - جامع التحصيل، في أحكام المراسيل؛ لخليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت.
٢٦٧ - جامع الترمذي؛ لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وكمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٦٨ - جامع الترمذي؛ لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، بيت الأفكار الدولية - الرياض.

٢٦٩ - جامع العلوم والحِكَم، في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكَلِم؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق وتعليق طارق بن عوض الله، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.
٢٧٠ - جامع بيان العلم وفضله؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النَّمَرِيِّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزُّهَيْري، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن الجوزي - الرياض.
٢٧١ - الجامع الصغير؛ لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ)، طبعة ١٤١١هـ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.
٢٧٢ - الجامع في الحديث؛ لعبدالله بن وَهْب بن مسلم القرشي المصري (ت١٩٧هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.
٢٧٣ - الجامع لأحكام القرآن؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القُرْطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق عبدالرَّزَّاق المَهْدي، الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
٢٧٤ - الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور محمد عَجَاج الخطيب، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٢٧٥ - الجرح والتعديل؛ لعبدالرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، اعتنى به الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلِّمي اليَمَاني، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.
٢٧٦ - جزء الألف دينار؛ لأبي بكر أحمد بن جعفر بن مالك القَطِيعي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق بدر بن عبدالله البدر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار النفائس - الكويت.
٢٧٧ - جزء بِيبَىٰ[1] بنت عبدالصمد الهَرَوِيَّة الهَرْثَمية (ت٤٧٧هـ تقريبًا)، تحقيق

(١) نَصَّ الزَّبيدي على أن اسمها: (بِيْبَىٰ) بوزن: ضِيْزَىٰ. "تاج العَرُوسِ" (٢/ ٥٤) (بيب) طبعة الكويت.

الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

٢٧٨ - الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين؛ لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، رواية أبي بكر المروزي عنه، تحقيق خالد بن عبدالله السبيت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

* جزء ابن ثرثال = ضمن «فوائد ابن منده».

٢٧٩ - جزء حديث المِصِّيصِي لُوَيْن؛ أبي جعفر محمد بن سليمان المِصِّيصِيِّ (ت٢٤٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه مسعد بن عبدالحميد السعدني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة أضواء السلف - الرياض.

٢٨٠ - جزء الحَسَن بن عَرَفة العبدي (ت٢٥٧هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، مكتبة دار الأقصى - الكويت.

٢٨١ - جزء حنبل بن إسحاق التاسع؛ لأبي عمرو عثمان بن أحمد بن عبدالله الدقاق، المعروف بابن السَّمَّاك (ت٣٤٤هـ)، تحقيق هشام محمد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٢٨٢ - جزء ابن عمشليق؛ لأبي الطيب أحمد بن علي بن محمد الجعفري (ت٣٠٧هـ)، تحقيق خالد بن محمد بن علي الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٢٨٣ - جزء ابن الغِطْرِيف؛ وهو حديث الحافظ أبي أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف الجرجاني (ت٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٢٨٤ - جزء فيه أحاديث أبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان أبي الشيخ؛ انتقاء أبي بكَر أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مَرْدُوْيَهْ (ت٤٩٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه بدر بن عبدالله البدر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٢٨٥ - جزء فيه قراءات النبي ﷺ؛ لأبي عمر حفص بن عمر الدُّوري (ت٢٤٦ أو ٢٤٨هـ)؛ تحقيق الدكتور حكمت بشير ياسين، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مكتبة

الدار - المدينة المنورة.
٢٨٦ - جزء فيه من أحاديث الإمام أيوب السختياني؛ لإسماعيل بن إسحاق القاضي (ت٢٨٢هـ)، تحقيق سليمان بن عبدالعزيز العريني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، شركة الرياض للنشر - الرياض.
٢٨٧ - جزء فيه من حديث أبي سعيد عبدالله بن سعيد الأَشَجّ الكندي (ت٢٥٧هـ)؛ حققه وخرج أحاديثه إسماعيل بن محمد الجزائري، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار المغني للنشر - الرياض.
٢٨٨ - جزء مؤمَّل بن إيهاب؛ رواية أحمد بن عبدالله بن نصر بن هلال السلمي الدمشقي (ت٣٣٤هـ)، تخريج عماد بن طه بن إبراهيم فرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار البخاري - المدينة النبوية.
٢٨٩ - جزء محمد بن عاصم الأصبهاني الثقفي (ت٢٦٢هـ)؛ تحقيق مفيد خالد عيد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار العاصمة - الرياض.
٢٩٠ - جزء من حديث أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ) عن شيوخه، اعتنى به هشام بن محمد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة أضواء السلف - الرياض.
٢٩١ - جِلَاء الأفهام، في فضل الصلاة والسلام، على محمد خير الأنام؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قَيِّم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق مشهور حسن سلمان، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.
٢٩٢ - جمهرة اللغة؛ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار العلم للملايين - بيروت.
٢٩٣ - الجَنَى الداني، في حروف المعاني؛ للحسن بن قاسم المُرَادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٩٤ - الجهاد؛ لعبدالله بن المبارك الحنظلي المروزي (ت١٨١هـ)، الدار التونسية - تونس.
٢٩٥ - الجهاد؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو، المعروف بابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)،

تحقيق مساعد بن سليمان الراشد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية.

٢٩٦ - جواب الحافظ أبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري المصري (ت٦٥٦هـ) عن أسئلة في الجرح والتعديل؛ اعتنى به عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

٢٩٧ - الجوع؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي ابن أبي الدنيا البغدادي (ت٢٨١هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٢٩٨ - الجوهر النقي؛ لعلي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني (ت٧٤٥هـ)، طبع بحاشية "السنن الكبرى" للبيهقي، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.

٢٩٩ - حادي الأرواح، إلى بلاد الأفراح؛ لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرْعي، المعروف بابن قَيِّمِ الجَوْزِيَّة (ت٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٠٠ - حاشية السندي على النسائي؛ لأبي الحسن نور الدين بن عبدالهادي السِّنْدي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

٣٠١ - حاشية الشهاب الخَفَاجي على دُرَّة الغَوَّاص؛ لشهاب الدين أحمد بن محمد الخَفَاجي المصري (ت١٠٦٩هـ)، تحقيق وتعليق عبدالحفيظ فرغلي علي القرني، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الجيل - بيروت.

٣٠٢ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية - مصر.

* حاشية ابن القيم على سنن أبي داود = تهذيب السنن.

٣٠٣ - حُجَّة القراءات؛ لأبي زُرْعة عبدالرحمن بن محمد بن زَنْجَلة (توفي بعد ٤٠٣هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٣٠٤ - حَجَّة الوداع؛ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد، ابن حَزْم الأندلسي القرطبي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق أبي صُهَيْب الكَرْمي طبعة ١٤١٨هـ، بيت الأفكار الدولية - الرياض.
٣٠٥ - الحُجَّة في القراءات السبع؛ للحسين بن أحمد، ابن خَالَوَيْهِ (ت٣٧٠ هـ)، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، الطبعة السادسة ١٣٩٧هـ، دار الشروق - بيروت.
٣٠٦ - الحجة في بيان المَحَجَّة وشرح عقيدة أهل السنة؛ لِقَوَّامِ السُّنَّة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (ت٥٣٥هـ)، تحقيق محمد بن ربيع بن هادي المدخلي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الراية - الرياض.
* الحدود للرماني = رسالة الحدود.
٣٠٧ - حديث خيثمة الأَطْرَابُلُسِيِّ؛ لأبي الحسن خيثمة بن سُلَيْمان بن حَيْدرة القرشي الطرابلسي (ت٣٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
* حديث أبي عروبة الحَرَّاني = أحاديث أبي عروبة الحراني.
* حديث ابن العسكري؛ أبي عبدالله الحسين بن محمد بن عبيد الدقاق المعروف بابن العسكري (ت٣٧٥هـ) = انظر الكرم والجود؛ لأبي الشيخ البرجلاني.
٣٠٨ - الحديث النبوي في النحو العربي؛ للدكتور محمود فجال، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، أضواء السلف - الرياض.
٣٠٩ - حديث هشام بن عَمَّار عن شيخه سَعْدان؛ لأبي الوليد هشام بن عَمَّار بن نصير السُّلَمي (ت٢٤٥هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن وكيل الشيخ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار إشبيليا - الرياض.
٣١٠ - حديقة الأزهار، في ماهية العشب والعَقَّار؛ لأبي القاسم بن محمد بن إبراهيم الغَسَّاني الوزير (ت١٠١٢هـ)، تحقيق محمد العربي الخطابي، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
٣١١ - حُسْن الأسوة، بما ثبت عن الله ورسوله في النِّسْوة؛ لِصِدِّيق حسن خان

القِنَّوْجي (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى الخن، ومحيي الدين مستو، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٣١٢ - حُسْن الظن بالله عز وجل؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سُفْيان القرشي، المعروف بابن أبي الدنيا البغدادي (ت٢٨١هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه مخلص محمد، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار طيبة للنشر - الرياض.

٣١٣ - حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠ هـ)، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ، مطبعة السعادة بمصر.

٣١٤ - حياة الحيوان الكبرى؛ لكمال الدين محمد بن موسى الدَّمِيرِيِّ (ت٨٠٨هـ)، تحقيق أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣١٥ - الحيض والنفاس رواية ودراية؛ لأبي عمر دبيان بن محمد الدبيان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار طيبة - الرياض.

٣١٦ - الحيوان؛ لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، طبعة ١٣٥٧هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣١٧ - الخراج؛ ليحيى بن آدم القرشي (ت٢٠٣هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى ١٩٧٤م، المكتبة العلمية - لاهور.

٣١٨ - خزانة الأدب، وغاية الأرب؛ لأبي بكر بن علي بن عبدالله، المعروف بابن حِجَّة الحَمَوي (ت٨٣٧هـ)، تحقيق الدكتورة كوكب دياب، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار صادر - بيروت.

٣١٩ - خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب؛ لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٣٢٠ - الخصائص؛ لأبي الفتح عثمان بن جِنِّيْ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، مصورة عن طبعة ١٣٧٢هـ، التي عنيت بها دار الكتب المصرية.

٣٢١ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، في أسماء الرجال؛ لصفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري اليمني من علماء القرن العاشر، تحقيق عبدالفتاح

أبو غدة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ودار البشائر - بيروت.

٣٢٢ - الخلافيات؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق مشهور حسن سلمان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الصميعي - الرياض.

٣٢٣ - خلق أفعال العباد؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عميرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الجيل - بيروت.

٣٢٤ - خلق الإنسان؛ لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت (من علماء القرن الثالث)، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، الطبعة الثانية ١٩٨٥م، المطبعة الحكومية، وزارة الإعلام - الكويت.

٣٢٥ - دُرَّة الغوَّاص، في أوهام الخَوَاصّ، للقاسم بن علي بن محمد الحَرِيري (ت٥١٦هـ)، تحقيق بشار بكور، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار الثقافة والتراث - دمشق.

٣٢٦ - الدر المصون، في علوم الكتاب المكنون؛ لأحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار القلم - دمشق.

٣٢٧ - الدر المنثور، في التفسير بالمأثور؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الفكر - بيروت.

٣٢٨ - الدر المنثور، في التفسير بالمأثور؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، دار هجر - الجيزة.

٣٢٩ - دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه؛ للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، طبعة ١٤١٣هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

٣٣٠ - دراسات في اللغتين السريانية والعربية؛ للدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة

الأولى ١٤٠٥هـ، دار الجيل - بيروت، مكتبة المحتسب - عمَّان.

٣٣١ - الدراية، في تخريج أحاديث الهداية؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق السيد عبدالله هاشم اليَمَاني المدني، دار المعرفة - بيروت.

٣٣٢ - الدعاء؛ للقاضي أبي عبدالله الحسين بن إسماعيل المَحَامِلي (ت٣٣٠هـ)، تحقيق الدكتور سعيد بن عبدالرحمن القزقي، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٣٣٣ - الدعاء؛ لأبي عبدالرحمن محمد بن فضيل بن غَزْوان الضَّبِّيِّ (ت١٩٥هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالعزيز بن سليمان البعيمي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٣٣٤ - الدعاء؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠هـ)، دراسة و تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٣٥ - الدعوات الكبير؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق بدر بن عبدالله البدر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مركز المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت.

٣٣٦ - الدلائل في غريب الحديث؛ لأبي محمد القاسم بن ثابت السَّرَقُسْطِيِّ (ت٣٠٢هـ)، تحقيق محمد بن عبدالله القناص، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، مكتبة العبيكان - الرياض.

٣٣٧ - دلائل النبوة؛ لأبي بكر جعفر بن محمد الفِرْيَابي (ت٣٠١هـ)، تخريج أم عبدالله بنت محروس العسلي، دار طيبة - الرياض.

٣٣٨ - دلائل النبوة؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن إسحاق الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، دار الوعي - حلب.

٣٣٩ - دلائل النبوة؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٤٠ - دلائل النبوة؛ لإسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (ت٥٣٥هـ)، تحقيق محمود بن محمد الحداد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار طيبة - الرياض.
٣٤١ - الدِّيَات؛ لابن أبي عاصم، أبي بكر أحمد بن عمرو (ت٢٨٧هـ)، حققه وخرج أحاديثه عبدالله بن أحمد الحاشدي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الأرقم للنشر - الكويت.
٣٤٢ - ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه (ت٤٠هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور وليد عرفات، دار صادر - بيروت.
٣٤٣ - ديوان الشافعي؛ لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، جمع وتحقيق ودراسة مجاهد مصطفى بهجت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار القلم - دمشق.
٣٤٤ - ديوان طَرَفَةَ بن العَبْد؛ شرح الأعلم الشَّنْتَمَري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق دُرِّيَّة الخطيب، ولطفي الصَّقَّال، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت.
٣٤٥ - ديوان كعب بن زهير؛ تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار صادر - بيروت.
٣٤٦ - ذخيرة الحفاظ؛ لمحمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، دار السلف - الرياض.
٣٤٧ - الذرية الطاهرة؛ لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت٣١٠هـ)، تحقيق سعد المبارك الحسن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، الدار السلفية - الكويت.
٣٤٨ - ذكر أخبار أصبهان؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، مصورة الطبعة الأولى، مطبعة بريل - ليدن (هولندا).
٣٤٩ - ذكر أسماء التابعين ومَنْ بعدهم ممَّن صَحَّتْ روايتُهُ عن الثقات عند البخاري ومسلم؛ لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق

بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
٣٥٠ - ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضًا؛ لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان أبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، تحقيق مسعد عبدالحميد محمد السعدني، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٥١ - الذكر والدعاء والعلاج بالرقى من الكتاب والسنة؛ للدكتور سعيد بن علي بن وَهْف القحطاني، خرج أحاديثه ياسر فتحي المصري، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ.
٣٥٢ - ذم البغي؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد، المعروف بابن أبي الدنيا القرشي البغدادي (ت٢٨١هـ)، تحقيق الدكتور نجم عبدالرحمن خلف، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار الراية - الرياض.
* ذم الغيبة والنميمة؛ لابن أبي الدنيا = كتاب الغيبة والنميمة.
٣٥٣ - ذم الكلام وأهله؛ لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (ت ٤٨١هـ)، ضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ عبدالله بن محمد الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.
٣٥٤ - ذم المسكر؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد، المعروف بابن أبي الدنيا القرشي البغدادي (ت٢٨١هـ)، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار البشائر - دمشق.
٣٥٥ - ذم الهوى؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجَوْزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق مصطفى عبدالواحد، طبعة ١٩٦٢م.
٣٥٦ - ذيل التقييد، في رواة السنن والمسانيد؛ لأبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي المكي (ت٨٣٢هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٥٧ - ذيل ميزان الاعتدال؛ لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، حققه الدكتور عبدالقيوم عبدرب النبي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

٣٥٨ - الرباعي في الحديث؛ لعبدالغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ)، قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه علي حسن عبدالحميد، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار عمَّار - الأردن.

٣٥٩ - الرد على الجهمية؛ لعثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ)، قدم له وخرَّج أحاديثه وعلق عليه بدر بن عبدالله البدر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، الدار السلفية - حولي - الكويت.

٣٦٠ - الرد على الجهمية؛ لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (ت٣٩٥هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد ناصر الفقيهي، المكتبة الأثرية - باكستان.

٣٦١ - الرسالة؛ لمحمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، دار التراث - القاهرة.

٣٦٢ - رسالة الحدود؛ لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني (ت٣٨٨هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان.

٣٦٣ - رصف المباني، في شرح حروف المعاني؛ لأحمد بن عبدالنور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد الخراط، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ، دار القلم - دمشق.

٣٦٤ - رفع الإشكال، في صيام سِتٍّ من شَوَّال؛ لخليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق صلاح عائض الشلاحي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٣٦٥ - رفع اليدين؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، اعتنى به بديع الدين الراشدي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٣٦٦ - روح المعاني، في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني؛ لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٦٧ - الروض الأُنُف، في شرح السيرة النبوية لابن هشام؛ لعبدالرحمن السُّهَيْلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق عبدالرحمن الوكيل، الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ، دار الكتب الحديثة - مصر.

٣٦٨ - الروض البَسَّام، بترتيب وتخريج فوائد تَمَّام؛ لجاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.
٣٦٩ - الروض الداني، إلى (المعجم الصغير)؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي - بيروت، ودار عمار - عَمَّان.
٣٧٠ - روضة العقلاء، ونزهة الفضلاء؛ لأبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة ١٣٩٧هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٧١ - روضة النَّاظِر، وجُنَّة المُنَاظِر، في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل؛ لموفَّق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قُدَامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، حقَّقه وعلق عليه الدكتور عبدالكريم بن علي بن محمد النَّمْلة، الطبعة السادسة ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد - الرياض.
٣٧٢ - زاد المسير، في علم التفسير؛ لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي ابن الجَوْزي القُرَشي البغدادي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعبدالقادر الأرناؤوط، وزهير الشاويش، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.
٣٧٣ - زاد المعاد، في هَدْيِ خيرِ العباد؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قَيِّم الجَوْزية (ت٧٥١هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط، وعبدالقادر الأرناؤوط، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٣٧٤ - الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي؛ لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالمنعم طوعي بشناتي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.
٣٧٥ - الزاهر في معاني كلمات الناس؛ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ،

مؤسسة الرسالة - بيروت.
٣٧٦ - الزهد؛ لابن أبي عاصم، أبي بكر أحمد بن عمرو (ت٢٨٢هـ)، تحقيق الدكتور عبدالعلي عبدالحميد حامد، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، الدار السلفية - بومباي.
٣٧٧ - الزهد؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق ضياء الحسن السلفي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، الدارالسلفية - بومباي.
٣٧٨ - الزهد؛ لأحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْبَاني (ت٢٤١هـ)، الطبعة الأولى، دارالكتب العلمية - بيروت.
٣٧٩ - الزهد؛ لوكيع بن الجَرَّاح بن مليح الرؤاسي (ت١٩٧هـ)، حققه وقدم له وخرج أحاديثه الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، دار الصميعي للنشر - الرياض.
٣٨٠ - الزهد الكبير؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وفهرسه الشيخ عامر أحمد حيدر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الجنان للنشر والتوزيع، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
٣٨١ - الزهد؛ لهَنَّاد بن السري الكوفي (ت٢٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
٣٨٢ - الزهد والرقائق؛ لعبدالله بن المبارك المروزي (ت١٨١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نسخة مصورة عن الطبعة الهندية ١٣٨٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٨٣ - الزهد وصفة الزاهدين؛ لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد، ابن الأعرابي، تحقيق مجدي فتحي السيد، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الصحابة للتراث - طنطا.
٣٨٤ - سؤالات البَرْقَاني لأبي الحسن الدارقطني؛ تحقيق الدكتور عبدالرحيم بن محمد القشقري، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، كتب خانة لاهور - باكستان.

٣٨٥ - سؤالات البَرْقاني للدارقطني في الجرح والتعديل؛ لأبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني (ت٤٢٥هـ)، تحقيق وتعليق مجدي السيد إبراهيم، طبعة مكتبة القرآن، بولاق - القاهرة.
٣٨٦ - سؤالات ابن الجُنَيْد ليحيى بن مَعِين؛ لإبراهيم بن عبدالله بن الجُنَيْد الختلي (ت نحو ٢٦٠هـ)، تحقيق الدكتور أحمد بن محمد نور سيف، طبعة ١٤٠٨هـ، مكتبة الدار - المدينة.
٣٨٧ - سؤالات الحاكم لأبي الحسن الدارقطني؛ تحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، مكتبة المعارف - الرياض.
٣٨٨ - سؤالات أبي عُبَيْدٍ الآجُرِّيِّ لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني؛ دراسة وتحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة دار الاستقامة - مكة المكرمة.
٣٨٩ - سؤالات أبي عبدالرحمن السُّلَمي للدارقطني في الجَرْح والتعديل؛ لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت٤١٢هـ)، تحقيق مجدي فتحي السيد، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الصحابة للتراث - طنطا.
* سؤالات عثمان الدارمي لابن معين = تاريخ عثمان بن سعيد.
٣٩٠ - سر صناعة الإعراب؛ لأبي الفتح عثمان بن جِنِّيْ (ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، دار القلم - دمشق.
٣٩١ - سلسلة الأحاديث الصحيحة؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٤٢٢هـ، مكتبة المعارف - الرياض.
٣٩٢ - سلسلة الأحاديث الضعيفة؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، مكتبة المعارف - الرياض.
٣٩٣ - سمط النجوم العوالي، في أنباء الأوائل والتوالي؛ لعبدالملك بن حسين بن عبدالملك الشافعي العاصمي المكي (ت١١١١هـ)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، طبعة ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٩٤ - السنة؛ لابن أبي عاصم، أبي بكر أحمد بن عمرو (ت٢٨٧هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

٣٩٥ - السنة؛ لابن أبي عاصم، أبي بكر أحمد بن عمرو (ت٢٨٧هـ)، حققه وخرج أحاديثه الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الصميعي - الرياض.

٣٩٦ - السنة؛ لأبي عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٩٠هـ)، تحقيق ودراسة محمد بن سعيد القحطاني، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ، رمادي للنشر - الدمام.

٣٩٧ - السنة؛ لأبي عبدالله محمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبدالله بن محمد البصيري، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار العاصمة - الرياض.

٣٩٨ - السنة؛ لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخَلَّال (ت٣١١هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عطية بن عتيق الزهراني، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، دار الراية - الرياض.

٣٩٩ - السَّنَن الأَبْيَن، والمورد الأَمْعَن، في المحاكمة بين الإمامَيْنِ في السند المُعَنَّن؛ لأبي عبدالله محمد بن عمر بن محمد بن عمر رُشَيْد الفِهْري (ت٧٢١هـ)، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.

* سنن البيهقي = السنن الكبرى.

* سنن الترمذي = جامع الترمذي.

٤٠٠ - سنن الدارقطني؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥ هـ)، تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني، طبع سنة ١٣٨٦هـ بدار المحاسن للطباعة.

* سنن الدارمي = مسند الدارمي.

٤٠١ - سنن أبي داود؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تعليق عزت عبيد الدَّعَّاس، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ، دار الحديث - حمص.

٤٠٢ - سنن أبي داود؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، حققه محمد عَوَّامة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة الريان - بيروت، المكتبة المكية - مكة.

٤٠٣ - سنن أبي داود؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥ هـ)، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، طبعة ١٤٢٠هـ، بيت الأفكار الدولية - الرياض.

٤٠٤ - سنن سعيد بن منصور؛ لأبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني المكي (ت٢٢٧هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٠٥ - سنن سعيد بن منصور؛ لأبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني المكي (ت٢٢٧هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور سعد بن عبدالله الحميِّد، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الصميعي - الرياض.

٤٠٦ - السنن الكبرى؛ لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق الدكتور عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٠٧ - السنن الكبرى؛ لأبي عبدالرحمن أحمد بن شُعَيْب النسائي (ت٣٠٣هـ)، حققه وخرَّج أحاديثه حسن عبدالمنعم شلبي، أشرف عليه شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٤٠٨ - السنن الكبرى؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨ هـ)، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.

٤٠٩ - السنن المأثورة؛ لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار المعرفة - بيروت.

٤١٠ - سنن ابن ماجه؛ لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

٤١١ - سنن ابن ماجه؛ لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، (ت٢٧٥هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الجيل - بيروت.

٤١٢ - سنن ابن ماجه؛ لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، (ت٢٧٥هـ)، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، طبعة ١٤٢٠هـ، بيت الأفكار الدولية - الرياض.

٤١٣ - سنن النسائي (المجتبى)؛ لأبي عبدالرحمن أحمد بن شَعَيْب النسائي (ت٣٠٣هـ)، وبهامشه شرح سنن النسائي؛ للسيوطي (ت٩١١هـ)، ترقيم وفهرسة عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثالثة المفهرسة ١٤١٤هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

٤١٤ - سنن النسائي (المجتبى)؛ لأبي عبدالرحمن أحمد بن شُعَيْب النسائي (ت٣٠٣هـ)، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، بيت الأفكار الدولية - الرياض.

٤١٥ - السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها؛ لأبي عمرو عثمان بن سعيد المَقَّرِيِّ الداني (ت٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور رضاء الله محمد إدريس المباركفوري، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار العاصمة - الرياض.

٤١٦ - سير أعلام النبلاء؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٤١٧ - السير الحثيث، إلى الاستشهاد بالحديث، في النحو العربي؛ للدكتور محمود فجال، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، أضواء السلف - الرياض.

٤١٨ - سيرة ابن إسحاق "المبتدأ والمبعث والمغازي"؛ لأبي بكر محمد بن إسحاق ابن يَسَار (ت١٥١هـ)، تحقيق وتعليق محمد حميدالله.

٤١٩ - السيرة النبوية؛ لعبدالملك بن هشام (ت٢١٣هـ تقريبًا)، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الثالثة ١٣٩١هـ، دار إحياء التراث - بيروت.

٤٢٠ - الشجرة في أحوال الرجال؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالعليم عبدالعظيم البَسْتَوي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، حديث أكادمي - فيصل آباد (باكستان)، مكتبة دار الطحاوي - الرياض.

٤٢١ - الشَّذَا الفَيَّاح، من علوم ابن الصلاح؛ لإبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأَبْنَاسي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق صلاح فتحي هلل، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٤٢٢ - شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمَّى "منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك"، لأبي الحسن علي نور الدين محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٢٩هـ)، حققه عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة.

٤٢٣ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ لأبي القاسم هبة الله بن الحسن ابن منصور الطبري اللالكائي (ت٤١٨هـ)، تحقيق الدكتور أحمد بن سعد الغامدي، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ، دار طيبة - الرياض.

* شرح ألفية السيوطي؛ لأحمد شاكر = انظر ألفية السيوطي.

٤٢٤ - شرح التسهيل؛ لابن مالك، محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، هجر للطباعة والنشر - الجيزة.

٤٢٥ - شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لزين الدين خالد بن عبدالله الأزهري المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٢٦ - شرح ديوان الحماسة؛ لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الجيل - بيروت.

٤٢٧ - شرح السنة؛ للحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

٤٢٨ - شرح سنن ابن ماجه؛ لعلاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري الحنفي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق كامل عويضة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة.

٤٢٩ - شرح سنن النسائي؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، مطبوع بهامش السنن، اعتنى به عبدالفتاح أبو غدة = انظر سنن النسائي.

٤٣٠ - شرح شافية ابن الحاجب؛ لرضي الدين محمد بن الحسن الأسترابإذي النحوي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، مصورة في ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٣١ - شرح شذور الذهب؛ لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية - بيروت.

* شرح صحيح مسلم؛ للنووي = منهاج المحدثين.

٤٣٢ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية - بيروت.

٤٣٣ - شرح علل الترمذي؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ، دار الملاح - بيروت.

٤٣٤ - شرح علل الترمذي؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٤٣٥ - شرح علل ابن أبي حاتم الرازي؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الدمشقي الصالحي (٧٤٤هـ)، ضبط نصه وعلق عليه مصطفى أبو الغيط، وإبراهيم فهمي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الضياء - طنطا.

٤٣٦ - شرح العمدة؛ لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، اعتنى به الدكتور خالد بن علي بن محمد المشيقح، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ،

دار العاصمة - الرياض.
٤٣٧ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات؛ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الخامسة ١٣٨٢هـ، دار المعارف - القاهرة.
٤٣٨ - شرح قطر الندى وبلِّ الصدى؛ لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، المكتبة العصرية - بيروت.
٤٣٩ - شرح كافية ابن الحاجب؛ لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تقديم وتعليق الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٤٠ - شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن؛ لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق عادل بن محمد، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مؤسسة قرطبة - القاهرة.
٤٤١ - شرح مشكل الآثار؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٤٤٢ - شرح معاني الآثار؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ)، حققه وقدم له محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، عالم الكتب - بيروت.
٤٤٣ - شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، طبعة عالم الكتب - بيروت.
* شرح المفصل في صنعة الإعراب = التخمير.
٤٤٤ - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك؛ لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٤٥ - شرح نونية ابن القيم (الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية)؛ للدكتور

محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٤٦ - الشريعة؛ لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت٣٦٠هـ)، تحقيق عبدالله ابن عمر الدميجي، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، دار الوطن للنشر والتوزيع - الرياض.
٤٤٧ - شعب الإيمان؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه مختار أحمد الندوي، والدكتور عبدالعلي عبدالحميد حامد، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، الدار السلفية - بومباي.
٤٤٨ - شعب الإيمان؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٤٩ - شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل؛ لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
٤٥٠ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل؛ لابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، تحقيق عمر سليمان الحفيان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مكتبة العبيكان - الرياض.
٤٥١ - الشكر؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد (ت٢٨١هـ)، تحقيق بدر بن عبدالله البدر، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي - الكويت.
٤٥٢ - الشمائل المحمدية؛ لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، اعتنى به محمد عوامة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، المدينة المنورة.
٤٥٣ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح؛ لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي النحوي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ، عالم الكتب - بيروت.
٤٥٤ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح؛ لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي النحوي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور

طه محسن عبدالرحمن، طبعة ١٤٠٥هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - بغداد.

٤٥٥ - الصارم المنكي في الرد على السبكي؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت٧٤٤هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٥٦ - صبح الأعشى في صناعة الإنشا؛ لأحمد بن علي بن أحمد القلقشندي الفزاري (ت٨٢١هـ)، تحقيق عبدالقادر زكار، طبعة ١٩٨١م، وزارة الثقافة - دمشق.

٤٥٧ - الصبر والثواب عليه؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان (ت٢٨١هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٤٥٨ - الصَّحاح؛ لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ، دار العلم للملايين - بيروت.

٤٥٩ - صحيح البخاري؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، مصورة الطبعة السلطانية (الأميرية - بولاق) المعتمد في تصحيحها على النسخة اليونينية، اعتنى بها د. محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة - بيروت.

٤٦٠ - صحيح البخاري؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، اعتنىٰ به أبو صهيب الكرمي، طبعة ١٤١٩هـ، بيت الأفكار الدولية - الرياض.

* صحيح ابن حبان = الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان.

٤٦١ - صحيح ابن خزيمة؛ لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

٤٦٢ - صحيح مسلم؛ لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ، مطبعة الحلبي - مصر.

٤٦٣ - صحيح مسلم؛ لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، إخراج

فريق بيت الأفكار الدولية، طبعة ١٤١٩هـ، بيت الأفكار الدولية - الرياض.

٤٦٤ - صحيفة همام بن منبه؛ لأبي عتبة همام بن منبه بن كامل الصنعاني (ت١٣٢هـ)، تحقيق علي حسن علي عبدالحميد، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، المكتب الإسلامي - بيروت، دار عمار - عمان.

٤٦٥ - الصفات؛ لعلي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق عبدالله الغنيمان، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، مكتبة الدار - المدينة المنورة.

٤٦٦ - صفة الجنة؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق علي رضا بن عبدالله، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، دار المأمون للتراث - دمشق.

٤٦٧ - صفة المنافقين؛ لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت٣٠١هـ)، تحقيق بدر بن عبدالله البدر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

٤٦٨ - صفة النار؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي (ت٢٨١هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٤٦٩ - الصلاة على النبي ﷺ؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار المأمون للتراث - دمشق.

٤٧٠ - الصمت؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي (ت٢٨١هـ)، تحقيق أبي إسحاق الحويني الأثري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.

٤٧١ - الصيام؛ لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت٣٠١ هـ) تحقيق عبدالوكيل الندوي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، الدار السلفية - بومباي.

٤٧٢ - الضعفاء الكبير؛ لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٧٣ - الضعفاء الكبير؛ لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض.

٤٧٤ - الضعفاء والمتروكون؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق عبدالله القاضي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، توزيع دار الباز.

٤٧٥ - الطبقات؛ لأبي عمرو خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)، حققه وقدم له الدكتور أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، دار طيبة - الرياض.

٤٧٦ - طبقات الشافعية الكبرى؛ لأبي نصر عبدالوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق محمود الطناحي، وعبدالفتاح الحلو، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، دار هجر للطباعة والنشر - الجيزة.

٤٧٧ - طبقات فحول الشعراء؛ لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، شرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، طبعة ١٤٠٠هـ، مطبعة المدني - القاهرة.

٤٧٨ - الطبقات الكبرى؛ لمحمد بن سعد (ت٢٣٠هـ)، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، دراسة وتحقيق زياد محمد منصور، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ، مكتبة دار العلوم والحكم - المدينة النبوية.

٤٧٩ - الطبقات الكبرى؛ لمحمد بن سعد (ت٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.

٤٨٠ - طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها؛ لأبي الشيخ عبدالله بن محمد ابن جعفر بن حيَّان أبي محمد الأصبهاني (٣٦٩هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالغفور البلوشي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٤٨١ - طرح التثريب في شرح التقريب؛ لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٨٢ - طرق حديث من كذب عليَّ؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠هـ)،

٤٨٣ - طريق الهجرتين، لابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي

بكر الزرعي الدمشقي (ت٧٥١هـ)، تحقيق يوسف علي بديوي، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ، دار ابن كثير - دمشق.

٤٨٤ - طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية؛ لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، تحقيق خالد عبدالرحمن العك، طبعة ١٤١٦هـ، دار النفائس - عمان.

٤٨٥ - الطهور؛ لأبي عبيدٍ القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، حققه وخرج أحاديثه مشهور حسن سلمان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مكتبة الصحابة - جدة.

٤٨٦ - الطيوريات؛ لأبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني (ت٥٧٦هـ)، تحقيق مأمون الصاغرجي، ومحمد أديب الجادر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار البشائر - دمشق.

٤٨٧ - العرش وما روي فيه؛ لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (ت٢٩٧هـ)، حققه وخرَّج أحاديثه وعلق عليه محمد بن حمد الحمود، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مكتبة المعلا - الكويت.

٤٨٨ - العزلة؛ لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (ت٣٨٨هـ)، المطبعة السلفية - القاهرة.

٤٨٩ - العظمة؛ لأبي الشيخ الأصبهاني أبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيَّان (ت٣٦٩هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور رضاء الله محمد بن إدريس المباركفوري، النشرة الأولى ١٤٠٨هـ، دار العاصمة - الرياض.

٤٩٠ - العقل وفضله؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان ابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق لطفي محمد الصغير، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار الراية - الرياض.

٤٩١ - العقوبات؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان (ت٢٨١هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٤٩٢ - عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه وقدم له الدكتور سلمان القضاة، الطبعة الأولى

١٤١٤هـ، دار الجيل - بيروت.

٤٩٣ - عقيدة السلف وأصحاب الحديث؛ لأبي عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني (ت٤٤٩هـ)، تحقيق الدكتور ناصر بن عبدالرحمن بن محمد الجديع، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، دار العاصمة - الرياض.

٤٩٤ - العلل؛ لابن المديني، علي بن عبدالله بن جعفر (ت٢٣٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي - بيروت.

٤٩٥ - علل أحاديث كتاب صحيح مسلم بن الحجاج؛ لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين، ابن عمار الشهيد (ت٣١٧هـ)، ملحق بصحيح مسلم، اعتنى به فريق من المحققين، طبعة ١٤١٩هـ، بيت الأفكار الدولية - عمَّان.

٤٩٦ - علل الحديث ومعرفة الرجال؛ للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، برواية عبدالله بن أحمد تحقيق وتخريج الدكتور وصي الله عباس، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

٤٩٧ - علل الحديث؛ لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب، طبعة ١٤٠٥هـ، مصورة دار المعرفة - بيروت.

٤٩٨ - علل الحديث؛ لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد الرازي (ت٣٢٧هـ)، حققه وعلق عليه نشأت بن كمال المصري، قدم له مصطفى بن العدوي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة.

٤٩٩ - علل الحديث؛ لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق محمد بن صالح الدباسي، قدم له د. إبراهيم بن عبدالله اللاحم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٥٠٠ - العلل الكبير؛ لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق السيد صبحي السامرائي وآخرين، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، عالم الكتاب - بيروت.

٥٠١ - العلل المتناهية؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧ هـ)،

تقديم وضبط الشيخ خليل الميس، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٠٢ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار طيبة - الرياض.

٥٠٣ - العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل؛ رواية المروزي وغيره، تحقيق الدكتور وصي الله عباس، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، الدار السلفية - الهند.

٥٠٤ - علوم الحديث؛ لابن الصلاح، أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ)، تحقيق وشرح نور الدين عتر، ١٤٠٦هـ، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق.

٥٠٥ - العلو للعليِّ العظيم، وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها؛ لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي (ت٧٤٨هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالله بن صالح البراك، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الوطن - الرياض.

٥٠٦ - عمدة القاري، شرح صحيح البخاري؛ لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥٠٧ - عمل اليوم والليلة؛ لأبي بكر أحمد بن محمد بن السنِّي (ت٣٦٤ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، خرج أحاديثه سالم بن أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

٥٠٨ - عون المعبود، شرح سنن أبي داود؛ لأبي عبدالرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن علي الصديقي العظيم آبادي[1]، توزيع مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٥٠٩ - العيال؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان

(١) أثبت على غلاف الكتاب: (لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي) وهو خطأ، وانظر مقدمة المؤلف ص.١١

(ت٢٨١هـ)، حققه وعلق عليه نجم عبدالرحمن خلف، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الوفاء للنشر - المنصورة.

٥١٠ - العين؛ لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي[1] (ت١٧٥هـ)، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد - العراق.

٥١١ - عيون الأخبار؛ لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، شرحه وضبطه وعلق عليه الدكتور يوسف علي طويل، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٥١٢ - العيون الغامزة، على خبايا الرامزة؛ لبدر الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدماميني، ت٨٢٧هـ، تحقيق الحساني حسن عبدالله، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٥١٣ - غاية المرام، في تخريج أحاديث الحلال والحرام للقرضاوي؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

* الغرائب والأفراد للدارقطني = أطراف الغرائب والأفراد؛ لابن طاهر المقدسي.

٥١٤ - الغرباء من المؤمنين؛ لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت٣٦٠هـ)، تحقيق رمضان أيوب، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار البشائر - دمشق.

٥١٥ - غرر الفوائد المجموعة؛ لرشيد الدين يحيى بن علي بن عبدالله العطار (ت٦٦٢هـ)، تحقيق الدكتور سعد بن عبدالله الحميد، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مكتبة المعارف - الرياض.

٥١٦ - غريب الحديث؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ)، تحقيق الدكتور سليمان إبراهيم محمد العايد، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

٥١٧ - غريب الحديث؛ لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق الدكتور عبدالكريم العزباوي، وتخريج الدكتور عبدالقيوم عبدرب النبي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى -

(١) يرجِّح الدارسون نفيَ نسبة (العين) للخليل، ويذهبون إلى أنه هو من أثَّله، وحشَّاه تلميذه الليث.

مكة المكرمة.
٥١٨ - غريب الحديث؛ لأبي عبيدٍ القاسم بن سلّام الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق حسين محمد شرف، طبعة ١٤٠٤هـ، مجمع اللغة العربية - القاهرة.
٥١٩ - غريب الحديث؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، توزيع دار الباز - مكة المكرمة.
٥٢٠ - غريب الحديث؛ لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ، مطبعة العاني - بغداد.
٥٢١ - الغريبين في القرآن والحديث؛ لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة.
٥٢٢ - غوامض الأسماء المبهمة، الواقعة في متون الأحاديث المسندة؛ لأبي القاسم خلف بن عبدالملك ابن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، تحقيق الدكتور عزالدين علي السيد، والدكتور محمد كمال الدين عز الدين، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، عالم الكتب - بيروت.
٥٢٣ - الغوامض والمبهمات؛ لعبدالغني بن سعيد بن علي الأزدي (ت٤٠٩هـ)، تحقيق الدكتور حمزة أبي الفتح بن حسين قاسم محمد النعيمي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار المنارة - جدة.
٥٢٤ - غوث المكدود، بتخريج منتقى ابن الجارود؛ لأبي إسحاق الحويني الأثري، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
٥٢٥ - الفائق في غريب الحديث؛ لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ١٤١٤هـ، دار الفكر - بيروت.
٥٢٦ - الفتاوى الكبرى؛ لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام

ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق أحمد كنعان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، شركة دار الأرقم - بيروت.

٥٢٧ - فتح الباري؛ لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.

٥٢٨ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، أشرف على مقابلة بعضه الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي، أشرف على طبعه الشيخ محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت.

٥٢٩ - فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير؛ لمحمد بن علي ابن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة - بيروت.

٥٣٠ - فتح المغيث، بشرح ألفية الحديث، للعراقي؛ لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، مكتبة السنة - القاهرة.

٥٣١ - الفتن؛ لأبي عبدالله نعيم بن حمَّاد المروزي (ت٢٢٨هـ)، تحقيق سمير أمين الزهيري، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة التوحيد - القاهرة.

٥٣٢ - فتوح مصر وأخبارها؛ لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم القرشي (ت٢٥٧هـ)، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، مصورة الطبعة الأوربية، مكتبة مدبولي - القاهرة.

٥٣٣ - الفرائض؛ لأبي عبدالله سفيان بن سعيد الثوري (ت١٦٠هـ)، تخريج عبدالعزيز الهليل، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار العاصمة - الرياض.

٥٣٤ - الفردوس بمأثور الخطاب؛ لأبي شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي (ت٥٠٩هـ)، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٣٥ - الفروسية؛ لابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن

أبي بكر بن أيوب (ت٧٥١هـ)، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، دار الأندلس - حائل.

٥٣٦ - الفصل، للوصل المدرج في النقل؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن مطر الزهراني، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ، دار الهجرة - الرياض.

٥٣٧ - الفصل، للوصل المدرج في النقل؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق عبدالسميع محمد الأنيس، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن الجوزي - الرياض.

٥٣٨ - فضائل الأوقات؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دراسة وتحقيق عدنان عبدالرحمن مجيد القيسي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار المنارة - مكة المكرمة.

٥٣٩ - فضائل بيت المقدس؛ لأبي عبدالله ضياء الدين محمد بن عبدالواحد بن أحمد المقدسي الحنبلي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق محمد مطيع الحافظ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الفكر - دمشق.

٥٤٠ - فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق صالح بن محمد العقيل، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار البخاري للنشر والتوزيع - بريدة - المدينة النبوية.

* فضائل سورة الإخلاص؛ للحسن بن محمد الخلال = من فضائل سورة الإخلاص.

٥٤١ - فضائل الشام؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق سامي بن محمد بن البشير جاد الله، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الوطن - الرياض.

٥٤٢ - فضائل شهر رمضان؛ لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، (ضمن مجموع فيه مصنفات ابن شاهين)، تحقيق بدر بن عبدالله البدر، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار ابن الأثير - الكويت.

٥٤٣ - فضائل الصحابة؛ لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، حققه وخرج أحاديثه الدكتور وصي الله عباس، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.
٥٤٤ - فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ لأبي عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ)، تحقيق أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار ماجد عسيري - جدة.
٥٤٥ - فضائل القرآن؛ لأبي عبيدٍ القاسم بن سلَّام الهروي (ت٢٢٤هـ)، حققه وشرحه وعلق عليه مروان العطية وآخرون، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار ابن كثير - دمشق، وبيروت.
٥٤٦ - فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تُلاتِهِ وحملته؛ لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي (ت٤٥٤هـ)، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت.
٥٤٧ - فضائل القرآن، وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة؛ لأبي عبدالله محمد بن أيوب بن الضريس البجلي (ت٢٩٤هـ)، تحقيق غزوة بدير، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الفكر للنشر - دمشق.
٥٤٨ - فضائل القرآن، وماجاء فيه من الفضل، وفي كم يقرأ، والسنَّة في ذلك؛ لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت٣٠١هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة يوسف عثمان فضل الله جبريل، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.
٥٤٩ - فضل الصلاة على النبي ﷺ؛ لإسماعيل بن إسحاق القاضي (ت٢٨٢هـ)، تحقيق عبدالحق التركماني، الطبعة الأولى١٤١٧هـ، رمادي للنشر - الدمام.
٥٥٠ - فضيلة الشكر لله على نعمته، وما يجب من الشكر للمنعم عليه؛ لأبي بكر محمد بن جعفر السامري المعروف بالخرائطي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق محمد مطيع الحافظ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، دار الفكر - دمشق.
٥٥١ - فضيلة العادلين من الولاة، ومن أنعم النظر في حال العمال والسعاة؛ لأبي

نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الوطن - الرياض.
٥٥٢ - الفقيه والمتفقه؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، حققه عادل بن يوسف العزازي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.
٥٥٣ - الفهارس المفصلة لـ"خصائص ابن جني"؛ لعبدالفتاح السيد سليم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، معهد المخطوطات العربية - القاهرة.
٥٥٤ - فهم القرآن ومعانيه؛ لأبي عبدالله الحارث بن أسد المحاسبي (ت٢٤٣هـ)، تحقيق حسين القوتلي، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ، دار الكندي - بيروت.
٥٥٥ - الفوائد؛ لأبي بكر القاسم بن زكريا المطرز (ت٣٠٥هـ)، دارسة وتحقيق ناصر بن محمد المنيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الوطن - الرياض.
٥٥٦ - الفوائد، الشهير بـ"الغيلانيات"؛ لأبي بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي (ت٣٥٤هـ)، حققه حلمي كامل أسعد عبدالهادي، مراجعة مشهور حسن سلمان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.
* الفوائد؛ لخيثمة الأطرابلسي = حديث خيثمة الأطرابلسي.
٥٥٧ - الفوائد؛ لعبدالوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي الأصبهاني (ت٤٧٥هـ)، تحقيق خلاف محمود عبدالسميع، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
* فوائد تمام = الروض البسام.
٥٥٨ - فوائد سمويه (الثالث منها)؛ (ضمن مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية)، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.
٥٥٩ - الفوائد العجيبة، في إعراب الكلمات الغريبة؛ لعلاء الدين محمد أمين بن عمر، المشهور بابن عابدين، الدمشقي الحنفي (ت١٢٥٢هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الرائد العربي - بيروت.
٥٦٠ - فوائد العراقيين؛ لأبي سعيد محمد بن علي بن عمرو النقاش الحنبلي

(ت٤١٤هـ)، تحقيق صلاح بن عائض الشلاحي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٥٦١ - فوائد في كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي؛ لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت١٣٨٦هـ)، تحقيق وتعليق عبدالرزاق بن أسعد الله بن عبدالرؤوف، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار أطلس - الرياض.

٥٦٢ - الفوائد المجموعة، في الأحاديث الموضوعة؛ لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار السنة المحمدية - القاهرة.

٥٦٣ - فوائد أبي محمد الفاكهي، المسمّى "بحديث أبي محمد عبدالله بن محمد بن إسحاق الفاكهي" عن أبي يحيى بن أبي مسرّة عن شيوخه؛ لأبي محمد عبدالله بن محمد بن إسحاق الفاكهي (ت٣٥٣هـ)، دراسة وتحقيق محمد بن عبدالله بن عايض الغباني، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٥٦٤ - الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب (المهروانيات)؛ لأبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني (ت٤٦٨هـ)، تخريج أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق خليل بن محمد العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الراية - الرياض.

٥٦٥ - الفوائد المنتقاة (الجزء الأول)؛ لأبي الحسن علي بن عبدالله الهاشمي العيسوي (ت٤١٥هـ) (ضمن مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية)، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٥٦٦ - الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي؛ لأبي الحسن علي بن عمر الحربي (ت٣٨٦هـ)، دراسة وتحقيق تيسير بن سعد أبو حميد، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الوطن - الرياض.

* فوائد يحيى بن معين = الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين.

٥٦٧ - فيض القدير، شرح الجامع الصغير، من أحاديث البشير النذير؛ لمحمد عبدالرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، دار الفكر - بيروت.

٥٦٨ - القاموس المحيط؛ لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت٨١٧هـ)، مصورة دار الفكر عن الطبعة الحسينية ١٣٣٠هـ.
٥٦٩ - القاموس المحيط؛ لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت٨١٧هـ) اعتناء مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة السادسة ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٥٧٠ - القدر؛ لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت٣٠١هـ)، حققه وخرج أحاديثه عبدالله بن حمد المنصور، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، أضواء السلف - الرياض.
٥٧١ - القدر؛ لعبدالله بن وَهْب بن مسلم القرشي المصري (ت١٩٧هـ)، حققه عمر ابن سليمان الحفيان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار العطاء - الرياض.
٥٧٢ - القراءة خلف الإمام؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، خرج أحاديثه واعتنى بتصحيحه محمد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٥٧٣ - قصد السبيل، فيما في اللغة العربية من الدخيل؛ محمد الأمين بن فضل الله المحبي (ت١١١١هـ)، تحقيق وشرح عثمان محمود الصيني، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مكتبة التوبة - الرياض.
٥٧٤ - قِصر الأمل؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان (ت٢٨١هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار ابن حزم - بيروت.
٥٧٥ - قضاء الحوائج؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان (ت٢٨١هـ)، تحقيق عمرو عبدالمنعم سليم، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مكتبة العلم - جدة، ومكتبة ابن تيمية - القاهرة.
٥٧٦ - القناعة؛ لأبي بكر أحمد بن محمد بن إسحاق ابن السني الدينوري (ت٣٦٤هـ)، تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٥٧٧ - قواطع الأدلة في الأصول؛ لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تحقيق محمد حسن محمد الشافعي، طبعة ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٧٨ - القول الأصيل، فيما في العربية من الدخيل؛ للدكتور ف. عبدالرحيم، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة لينة للنشر والتوزيع - دمنهور.

٥٧٩ - القول البديع، في الصلاة على الحبيب الشفيع؛ لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، اعتناء محمد عوَّامة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، مؤسسة الريّان - بيروت.

٥٨٠ - القول المستجاد، في بيان صحَّة قصيدة بانت سعاد؛ لأبي محمد إسماعيل بن محمد الأنصاري (ت١٤١٧هـ)، اعتنى بإخراجه عبدالعزيز بن فيصل الراجحي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الصميعي - الرياض.

٥٨١ - القول المسدد، في الذب عن المسند، للإمام أحمد؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٥٨٢ - الكاشف، في معرفة من له رواية في الكتب الستة؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محمد عوامة، تخريج أحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار القبلة - جدة.

٥٨٣ - الكامل في التاريخ؛ لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد، المعروف بابن الأثير، الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق أبي الفداء عبدالله القاضي، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٨٤ - الكامل في ضعفاء الرجال؛ لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، اعتنى به يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، دار الفكر - بيروت.

٥٨٥ - كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل؛ لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ)، دراسة وتحقيق عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، الطبعة

الخامسة ١٤١٤هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٥٨٦ - كتاب السبعة في القراءات؛ لأبي بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد التميمي البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف - مصر.

٥٨٧ - كتاب سيبويه؛ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر المعروف بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٥٨٨ - كتاب الصلاة؛ لأبي نعيم الفضل بن دكين الملائي (ت٢١٩هـ)، تحقيق صلاح عائض الشلاحي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.

٥٨٩ - كتاب الغيبة والنميمة؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان (ت٢٨١هـ)، تحقيق عمرو علي عمر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، الدار السلفية - بومباي.

٥٩٠ - كتاب المحن؛ لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق الدكتور يحيى وهيب الجبوري، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٥٩١ - الكرم والجود وسخاء النفوس؛ لأبي الشيخ محمد بن الحسين البرجلاني (ت٢٣٨هـ)، ويليه: من حديث ابن العسكري عن شيوخه، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٥٩٢ - كشاف القناع، عن متن الإقناع؛ لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت بعد ١٠٦٧هـ)، تحقيق محمد أمين الضناوي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، عالم الكتب - بيروت.

٥٩٣ - كشف الأستار، عن رجال معاني الآثار، تلخيص مغاني الأخيار؛ لأبي التراب رشد الله السندي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، طبع في إسطنبول - تركيا.

٥٩٤ - كشف الأستار، عن زوائد البزار؛ لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٥٩٥ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي؛ لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ)، ضبطه وعلق عليه وخرجه محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.

٥٩٦ - الكشف الحثيث، عمَّن رمي بوضع الحديث؛ لبرهان الدين إبراهيم بن محمد ابن خليل أبي الوفاء الطرابلسي، المعروف بسبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، حققه وعلق عليه السيد صبحي البدري السامرائي، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، عالم الكتب - بيروت.

٥٩٧ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس، عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس؛ لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ)، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٩٨ - الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)؛ لأبي إسحاق أحمد الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق أبي محمد علي بن عاشور، مراجعة نظير الساعدي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥٩٩ - الكفاية، في علم الرواية؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، مصورة دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٠٠ - الكفاية، في معرفة أصول علم الرواية؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق وتعليق أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار الهدى - ميت غمر.

٦٠١ - الكليات؛ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية؛ لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكَفَوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٦٠٢ - كنز العمال، في سنن الأقوال والأفعال؛ لعلي بن حسام الهندي

(ت٩٧٥هـ)، ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكري حياتي، وصححه ووضع فهارسه الشيخ صفوة السقا، طبعة ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

* الكنى؛ للبخاري = بذيل التاريخ الكبير للبخاري.

٦٠٣ - الكنى والأسماء؛ لأبي بشر محمد بن أحمد بن حمّاد الدولابي (ت٣١٠هـ)، الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ، مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند.

٦٠٤ - الكنى والأسماء؛ لأبي بشر محمد بن أحمد بن حمّاد الدولابي (ت٣١٠هـ)، حققه وقدم له أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٦٠٥ - اللآلئ المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، طبعة ١٤٠٣هـ، دار المعرفة - بيروت.

٦٠٦ - اللباب، في تهذيب الأنساب؛ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد، ابن الأثير الجزري الشيباني (ت٦٣٠هـ)، طبعة ١٤٠٠هـ، دار صادر - بيروت.

٦٠٧ - اللباب، في علل البناء والإعراب؛ لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق د. غازي مختار طليمات، و د. عبدالإله نبهان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر - دمشق.

٦٠٨ - اللباب، في علوم الكتاب؛ لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي (توفي بعد ٨٨٠هـ)، تحقيق عادل عبدالموجود وآخرين، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٠٩ - لسان العرب؛ لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١ هـ)، دار صادر - بيروت.

٦١٠ - لسان الميزان؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، اعتنى به عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب.

٦١١ - لسان الميزان؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق

جماعة من المحققين بإشراف محمد عبدالرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٦١٢ - لسان الميزان؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق غنيم عباس غنيم، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، الفاروق الحديثة - القاهرة.
٦١٣ - المؤتلف والمختلف؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
٦١٤ - المبسوط؛ لأبي بكر شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي (ت٤٨٣هـ)، دار المعرفة - بيروت.
٦١٥ - المتحابين في الله؛ لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الطباع - دمشق.
٦١٦ - المتفق والمفترق؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد صادق الحامدي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار القادري - دمشق، وبيروت.
٦١٧ - المتمنين؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان (ت٢٨١هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن حزم - بيروت.
* متن اللغة = معجم متن اللغة.
٦١٨ - المثل السائر، في أدب الكاتب والشاعر؛ لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير الجَزَري (ت٦٣٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة ١٩٩٥م، المكتبة العصرية - بيروت.
٦١٩ - مجاز القرآن؛ لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين، طبعة ١٣٧٤هـ، مكتبة الخانجي - القاهرة.
٦٢٠ - المجالسة وجواهر العلم؛ لأبي بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري (ت٣٣٣هـ)، خرَّج أحاديثه وعلق عليه مشهور حسن سلمان، الطبعة الأولى

١٤١٩هـ، جمعية التربية الإسلامية - البحرين.
٦٢١ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين؛ لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ، دار الوعي- حلب.
٦٢٢ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين؛ لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الصميعي - الرياض.
٦٢٣ - مجلس من أمالي أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني الحافظ (ت٤٣٠هـ)، تحقيق ساعد بن عمر بن غازي، الطبعة الأولى١٤١٠هـ، دار الصحابة للتراث - طنطا.
٦٢٤ - مجمع البحرين، في زوائد المعجمين؛ لنور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق عبدالقدوس بن محمد نذير، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض.
٦٢٥ - مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد؛ لنور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق عبدالله محمد الدرويش، طبعة ١٤١٤هـ، دار الفكر - بيروت.
٦٢٦ - المجموع شرح المهذب؛ لمحيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تكملة محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد - جدة.
٦٢٧ - مجموع الفتاوى؛ لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، جمع وترتيب الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٦٢٨ - مجموع فيه مصنفات أبي جعفر محمد بن عمرو بن البختري البغدادي (ت٣٣٩هـ)، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.
٦٢٩ - المحتضرين؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان (ت٢٨١هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن

حزم - بيروت.
٦٣٠ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي؛ للقاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد عجَّاج الخطيب، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ، دار الفكر - بيروت.
٦٣١ - المحرر في الحديث؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الجمَّاعيلي الصالحي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق عادل الهدبا، ومحمد علوش، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار العطاء للنشر والتوزيع - الرياض.
٦٣٢ - المحكم، والمحيط الأعظم؛ لابن سيده، أبي علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق جماعة من العلماء والباحثين، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ، معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية.
٦٣٣ - المحلى؛ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر (١٣٨٧هـ)، دار التراث - القاهرة.
* المحن = كتاب المحن.
٦٣٤ - مختار الصحاح؛ لزين الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي (ت٦٦٦هـ)، تحقيق وضبط حمزة فتح الله (ت١٣٣٦هـ)، ترتيب محمود خاطر (ت١٣٦٧هـ)، طبعة ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٦٣٥ - مختصر الأحكام (مستخرج الطوسي على جامع الترمذي)؛ لأبي علي الحسن ابن علي بن نصر الطوسي (ت٣١٢هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.
٦٣٦ - مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبدالله الحاكم؛ لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد، المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق ودراسة عبدالله بن حمد اللحيدان، وسعد بن عبدالله آل حميد، النشرة الأولى ١٤١١هـ، دار العاصمة - الرياض.
٦٣٧ - مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة؛ لشهاب الدين أبي الفضل

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق صبري عبدالخالق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

٦٣٨ - مختصر سنن أبي داود؛ لزكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، طبع ضمن مجموعة حواش في مجلدات، دار المعرفة - بيروت.

٦٣٩ - مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية المعطلة؛ لابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، تحقيق رضوان جامع رضوان، طبعة ١٤١٥هـ، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.

٦٤٠ - مختصر المزني؛ لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيىٰ المزني، طبع ملحقًا بالأم للشافعي، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ، دار المعرفة - بيروت.

٦٤١ - مختصر «قيام الليل، وقيام رمضان، وكتاب الوتر؛ لمحمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ)»؛ لأحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، عالم الكتب - بيروت.

٦٤٢ - مختصر «قيام الليل، وقيام رمضان، وكتاب الوتر؛ لمحمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ)»؛ لأحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تخريج وتعليق إبراهيم محمد، ومحمد عبدالله أبو صعيليك، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، مكتبة المنار - الزرقاء.

٦٤٣ - المخزون في علم الحديث؛ لأبي الفتح محمد بن الحسن الأزدي (ت٣٧٣هـ)، تحقيق محمد إقبال محمد إسحاق السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، الدار العلمية - دلهي.

٦٤٤ - المخصص؛ لابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦٤٥ - مداراة الناس؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد (ت٢٨١هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٦٤٦ - المدخل إلى السنن الكبرى؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي

(ت٤٥٨هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، مكتبة أضواء السلف - الرياض.

٦٤٧ - المدخل إلى الصحيح؛ لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، دراسة وتحقيق ربيع هادي المدخلي، الطبعة الأولى١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٦٤٨ - المدونة الكبرى في الفقه المالكي؛ رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي (ت٢٤٠هـ)، تصوير دار صادر ببيروت، عن نسخة مطبعة السعادة بمصر.

٦٤٩ - المذكِّر والتذكير والذكر؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق عمرو بن عبدالمنعم، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الصحابة للتراث - طنطا.

٦٥٠ - المراسيل؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٦٥١ - المراسيل؛ لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق شكر الله القوجاني، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٦٥٢ - المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس؛ للشريف حاتم بن عارف العوني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض.

٦٥٣ - المرض والكفارات؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد (ت٢٨١هـ)، تحقيق عبدالوكيل الندوي، الطبعة الأولى١٤١١هـ، الدار السلفية - بومباي.

٦٥٤ - مرقاة المفاتيح، شرح مشكاة المصابيح؛ علي بن سلطان محمد القاري (ت بعد ١٠١٤هـ)، تحقيق جمال عيتاني، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٥٥ - مرويات الزهري المعلَّة في كتاب العلل للدارقطني؛ للدكتور عبدالله بن محمد حسن دمفو، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٦٥٦ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر

السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٥٧ - مسائل أحمد؛ برواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، قدم له محمد رشيد رضا، تصوير دار المعرفة - بيروت.

٦٥٨ - مسائل الإمام أحمد؛ برواية ابنه صالح (ت٢٦٦هـ)، حقق بإشراف طارق عوض الله محمد، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ، دار الوطن - الرياض.

٦٥٩ - المساعد، على تسهيل الفوائد؛ لبهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.

٦٦٠ - مسانيد أبي يحيى فراس بن يحيى المكتب الكوفي (ت١٢٩هـ)؛ جمعها الحافظ أبو نُعَيم أحمد بن عبدالله بن إسحاق الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تخريج أبي يوسف محمد بن الحسن، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، مطابع ابن تيمية - القاهرة.

٦٦١ - مساوئ الأخلاق ومذمومها؛ لأبي بكر محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي (ت٣٢٧هـ)، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه مصطفى بن أبي النصر الشلبي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة السوادي للنشر والتوزيع - جدة.

* المستخرج للطوسي = مختصر الأحكام.

* المستخرج لأبي عوانة = المسند لأبي عوانة.

٦٦٢ - المستدرك على الصحيحين؛ لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥ هـ)، ومعه "تلخيص المستدرك" للذهبي، طبعة ١٣٩٨هـ، تصوير دار الفكر - بيروت، عن الطبعة الهندية.

٦٦٣ - المستفاد من مبهمات المتن والإسناد؛ لأبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق عبدالرحمن عبدالحميد البر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الوفاء للطباعة - المنصورة.

٦٦٤ - مسند إبراهيم بن أدهم؛ لمحمد بن إسحاق بن محمد بن منده (ت٣٩٥هـ)، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن - القاهرة.

٦٦٥ - مسند أحمد؛ لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تصوير دار الفكر ببيروت عن الطبعة الميمنية.
٦٦٦ - مسند أحمد؛ لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، وعادل مرشد، وإبراهيم الزيبق، الطبعة الأولى ١٤١٦- ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

* مسند البزار = البحر الزخار.
٦٦٧ - مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد الأموي المروزي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي - بيروت.
٦٦٨ - مسند بلال بن رباح رضي الله عنه؛ لأبي علي الحسن بن محمد الصباح (ت٢٦٠هـ)، تحقيق مجدي فتحي السيد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار الصحابة للتراث - طنطا.
٦٦٩ - مسند ابن الجعد؛ لأبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت٢٣٠هـ) ويعرف بـ"الجعديات"؛ رواية أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق عامر أحمد حيدر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، مؤسسة نادر - بيروت.
٦٧٠ - مسند الحميدي؛ لأبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي (٢١٩هـ)، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، دار المأمون للتراث - دمشق.
٦٧١ - مسند أبي حنيفة؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مكتبة الكوثر - الرياض.
٦٧٢ - مسند الدارمي؛ لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت٢٥٥ هـ)، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الأولى١٤٢١هـ، دار المغني - الرياض.
٦٧٣ - مسند ابن راهويه؛ لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي

(ت٢٣٨هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة الدكتور عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة الإيمان - المدينة النبوية.
٦٧٤ - مسند الروياني؛ لأبي بكر محمد بن هارون الروياني (ت٣٠٧هـ)، ضبطه وعلق عليه أيمن علي أبو يماني، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، مؤسسة قرطبة.
٦٧٥ - مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه؛ لأبي عبدالله أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي (ت٢٤٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه الدكتور عامر حسن صبري، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.
٦٧٦ - مسند الشاشي؛ لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت٣٣٥هـ)، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.
٦٧٧ - مسند الشافعي؛ لمحمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤ هـ)، طبع مع الأم للشافعي، بتصحيح محمد زهري النجار، دار المعرفة - بيروت.
٦٧٨ - مسند الشاميين؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٦٧٩ - مسند الشهاب؛ لأبي عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت٤٥٤هـ)، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٦٨٠ - مسند ابن أبي شيبة؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق عادل العزازي، وأحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الوطن للنشر والتوزيع - الرياض.
٦٨١ - مسند الطيالسي؛ لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار هجر للطباعة والنشر - الجيزة.
* مسند عبد بن حميد = المنتخب.
٦٨٢ - مسند عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه؛ لأبي محمد يحيى بن محمد بن صاعد

(ت٣١٨هـ)، حققه الدكتور سعد بن عبدالله آل حميِّد، مكتبة الرشد - الرياض.

٦٨٣ - مسند عبدالله بن عمر ﵁؛ لأبي أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي (ت٢٧٣هـ)، تحقيق أحمد راتب عرموش، الطبعة الخامسة ١٤٠٧هـ، دار النفائس - بيروت.

٦٨٤ - مسند علي بن أبي طالب ﵁؛ جمعه يوسف أزبك، خرج أحاديثه علي رضا ابن عبدالله بن علي رضا، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار المأمون للتراث - دمشق.

٦٨٥ - مسند عمر بن الخطاب ﵁؛ جمع أبي بكر أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد الفقيه البغدادي (ت٣٤٨هـ)، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

٦٨٦ - مسند عمر بن عبدالعزيز؛ لأبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي (ت٣١٢هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه محمد عوَّامة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، دار ابن كثير - دمشق.

٦٨٧ - مسند أبي عوانة؛ لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، دار المعرفة - بيروت.

٦٨٨ - مسند الفاروق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﵁؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، وثق أصوله وخرج أحاديثه وحقق مسائله الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الوفاء للنشر - المنصورة.

٦٨٩ - مسند ابن المبارك؛ للإمام عبدالله بن المبارك المروزي (ت١٨١هـ)؛ حققه وعلق عليه صبحي البدري السامرائي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، مكتبة المعارف - الرياض.

٦٩٠ - المسند المستخرج على صحيح مسلم؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله (ت٤٣٠هـ)، تحقيق محمد حسن الشافعي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٦٩١ - مسند الموطأ؛ لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الجوهري (ت٣٨١هـ)، تحقيق لطفي الصغير، وطه بو سريح، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، دار الغرب

الإسلامي - بيروت.
٦٩٢ - مسند أبي يعلى؛ لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الثقافة العربية - دمشق.
٦٩٣ - المسودة في أصول الفقه؛ لأبي البركات عبدالسلام، وولده أبي المحاسن عبدالحليم، وحفيده أبي العباس أحمد ابن تيمية، تحقيق الدكتور أحمد بن إبراهيم بن عباس الذروي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الفضيلة - الرياض.
٦٩٤ - مشارق الأنوار، على صحاح الآثار؛ للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، مصورة عن طبعة ١٣٣٣هـ، المكتبة العتيقة - تونس، ودار التراث - القاهرة.
٦٩٥ - المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، الدار العلمية - الهند.
٦٩٦ - مشتبه النسبة؛ لعبدالغني بن سعيد الأزدي، تحقيق وتعليق لجنة من المحققين، طبعة ١٤٢١هـ، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.
* مشكل الآثار = شرح مشكل الآثار.
٦٩٧ - مشكل إعراب القرآن؛ لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٦٩٨ - مشيخة إبراهيم بن طهمان (ت١٦٣هـ)؛ تحقيق الدكتور محمد طاهر مالك، طبعة ١٤٠٣هـ، مجمع اللغة العربية - دمشق.
* مشيخة أبي بكر الأنصاري (المشيخة الكبرى) = أحاديث الشيوخ الثقات.
٦٩٩ - مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر؛ محمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل اللخمي الأنباري (ت٤٧٦هـ)، حققه وعلق عليه الشريف حاتم بن عارف العوني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٧٠٠ - المصاحف؛ لأبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٣١٦هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محب الدين عبدالسبحان واعظ، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٧٠١ - مصباح الزجاجة، في زوائد ابن ماجه؛ لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت٨٤٠ هـ)، تحقيق موسى محمد علي، والدكتور عزت علي عطية، دار الكتب الحديثة - مصر.

٧٠٢ - المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير؛ لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (٧٧٠هـ)، نسخة مصورة من الطبعة الأولى التي صدرت في عام ١٩٧٧م، بتحقيق الدكتور عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف بمصر - القاهرة.

٧٠٣ - المصنف؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق محمد عبدالسلام شاهين، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٧٠٤ - المصنف؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق عبدالخالق الأفغاني، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، الدار السلفية - الهند.

٧٠٥ - المصنف؛ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق حمد ابن عبدالله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

٧٠٦ - المصنف؛ لعبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

٧٠٧ - المطالب العالية، بزوائد المسانيد الثمانية؛ لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق غنيم عباس وياسر إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الوطن - الرياض.

٧٠٨ - المطالب العالية، بزوائد المسانيد الثمانية؛ لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، تنسيق الدكتور سعد ابن ناصر بن عبدالعزيز الشثري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار العاصمة ودار الغيث - الرياض.

٧٠٩ - المطالع النصرية، للمطابع المصرية، في الأصول الخطية؛ لنصر الهوريني، تحقيق الدكتور عبدالوهاب محمود الكحلة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٧١٠ - المطر والرعد والبرق والريح؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد (ت٢٨١هـ)، تحقيق وتخريج طارق محمد سكلوع، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.

٧١١ - معالم التنزيل؛ لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار ابن حزم - بيروت.

٧١٢ - معالم التنزيل؛ لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبدالله النمر، و د. عثمان جمعة ضميرية، وسليمان مُسلَّم الحرش، الإصدار الثاني، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار طيبة - الرياض.

٧١٣ - معالم السنن؛ لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (ت٣٨٨هـ)، بحاشية «مختصر سنن أبي داود» للمنذري، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.

٧١٤ - معاني القرآن؛ لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم الدسوقي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مؤسسة الأهرام - القاهرة.

٧١٥ - معاهد التنصيص، على شواهد التلخيص؛ لعبدالرحيم بن أحمد العباسي (٩٦٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة ١٣٦٧هـ، عالم الكتب - بيروت.

٧١٦ - المعجم؛ لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت٣٠٧هـ)، حققه وعلق عليه إرشاد الحق الأثري، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، المكتبة العلمية - لاهور.

٧١٧ - المعجم؛ لابن الأعرابي، أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد (ت٣٤١هـ)، تحقيق أحمد مير البلوشي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة الكوثر للنشر والتوزيع - الرياض.

٧١٨ - المعجم؛ لابن الأعرابي، أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد (ت٣٤١هـ)، تحقيق عبدالمحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.

٧١٩ - المعجم؛ لابن المقرئ، أبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم الأصبهاني (ت٣٨١هـ)، تحقيق عادل بن سعد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

❋ معجم الإسماعيلي = المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي.

٧٢٠ - المعجم الأوسط؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق طارق عوض الله محمد، وعبدالمحسن إبراهيم الحسيني، ١٤١٥هـ، دار الحرمين - القاهرة.

٧٢١ - معجم البلاغة العربية؛ للدكتور بدوي طبانة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ، دار ابن حزم - بيروت، ودار المنارة - جدة.

٧٢٢ - معجم البلدان؛ لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت٦٢٦هـ)، ١٤٠٤ هـ، دار صادر - بيروت.

٧٢٣ - معجم السفر؛ لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي الأصبهاني (ت٥٧٦هـ)، تحقيق عبدالله عمر البارودي، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.

٧٢٤ - معجم الشيوخ؛ لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي (ت٤٠٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة ودار الإيمان - لبنان.

٧٢٥ - معجم الشيوخ؛ لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الشافعي (٥٧١هـ)، تحقيق الدكتورة وفاء تقي الدين، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار البشائر - دمشق.

٧٢٦ - معجم الشيوخ (المعجم الكبير)؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مكتبة الصديق - الطائف.

٧٢٧ - معجم الصحابة؛ لأبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي (ت٣١٧هـ)، دراسة وتحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مكتبة دار البيان للطباعة والنشر - الكويت.

٧٢٨ - معجم الصحابة؛ للقاضي أبي الحسين عبدالباقي بن قانع (ت٣٥١هـ)، ضبط نصه وعلق عليه أبو عبدالرحمن صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.

* المعجم الصغير للطبراني = الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني.

٧٢٩ - المعجم العربي لأسماء الملابس؛ للدكتور رجب عبدالجواد إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار الآفاق العربية - القاهرة.

٧٣٠ - المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي؛ لأبي بكر أحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل الإسماعيلي (ت٣٧١هـ)، تحقيق الدكتور زياد محمد منصور، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية.

٧٣١ - معجم القراءات؛ للدكتور عبداللطيف الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار سعدالدين للطباعة والنشر - دمشق.

٧٣٢ - معجم القواعد العربية في النحو والتصريف؛ لعبدالغني الدقر (ت١٤٢٣هـ)، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ، دار القلم - دمشق.

٧٣٣ - المعجم الكبير؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الثانية ١٤٠٤- ١٤٠٥هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٧٣٤ - المعجم الكبير؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، (قطعة من الجزء ١٣)، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الصميعي - الرياض.

٧٣٥ - معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواضع؛ لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق مصطفى السقا، الطبعة الأولى ١٣٦٤هـ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة.

٧٣٦ - معجم متن اللغة؛ لأحمد رضا، طبعة ١٣٧٨هـ، دار مكتبة الحياة - بيروت.
٧٣٧ - المعجم المختص بالمحدثين؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مكتبة الصديق - الطائف.
٧٣٨ - المعجم المدرسي؛ أعده محمد خير أبو حرب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية - دمشق.
٧٣٩ - معجم المعربات الفارسية في اللغة العربية، منذ بواكير العصر الجاهلي حتى العصر الحاضر؛ جمعه وشرحه محمد التونجي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، دار الأدهم للنشر - دمشق.
٧٤٠ - المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر؛ للدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٧٤١ - معجم مقاييس اللغة؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت.
٧٤٢ - المعجم الوجيز لألفاظ القرآن الكريم؛ للدكتور نبيل عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار النشر للجامعات - القاهرة.
٧٤٣ - المعجم الوسيط؛ أخرجه إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد علي النجار، بإشراف الأستاذ عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، مجمع اللغة العربية - القاهرة.
٧٤٤ - المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم؛ لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية - القاهرة.
٧٤٥ - المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم؛ لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، حقَّق كلماته بإرجاعها إلى أصولها وذكر معانيها الأصلية وتتبَّع التغيُّرات التي طرأت عليها الدكتور ف. عبدالرحيم، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار القلم - دمشق.

٧٤٦ - معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ؛ لابن منده أبي زكريا يحيى بن عبدالوهاب (ت٥١١هـ)، تحقيق يحيى مختار غزاوي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، مؤسسة الريان - بيروت.

٧٤٧ - معرفة الثقات؛ لأبي الحسن أحمد بن عبدالله العجلي (ت٢٦١هـ)، ترتيب نور الدين الهيثمي (٨٠٧هـ)، وتقي الدين السبكي (ت٧٥٦هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، مكتبة الدار - المدينة النبوية.

٧٤٨ - معرفة السنن والآثار؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، وثق أصوله وخرَّج أحاديثه الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الوفاء - القاهرة.

٧٤٩ - معرفة الصحابة؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق عادل يوسف العزازي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الوطن - الرياض.

٧٥٠ - معرفة علوم الحديث؛ لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار إحياء العلوم - بيروت.

٧٥١ - المعرفة والتاريخ؛ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧ هـ)، تحقيق الدكتور أكرم بن ضياء العمري، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، مكتبة الدار - المدينة النبوية.

٧٥٢ - المغرب، في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي (ت٦١٠هـ)؛ حققه محمود فاخوري، وعبدالحميد مختار، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، مكتبة أسامة بن زيد - حلب.

٧٥٣ - المغني؛ لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وعبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، هجر للطباعة والنشر - الجيزة.

* المغني عن حمل الأسفار في الأسفار = تخريج أحاديث إحياء علوم الدين.

٧٥٤ - مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب؛ لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، حققه وعلق عليه مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله،

الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الفكر - بيروت.

٧٥٥ - مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب؛ لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، حققه وشرحه الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت.

٧٥٦ - المغني في الضعفاء؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ، دار المعارف - دمشق.

٧٥٧ - مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)؛ لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٤هـ)، قدم له الشيخ خليل محيي الدين الميس، طبعة ١٤١٤هـ، دار الفكر - بيروت.

٧٥٨ - المفاريد؛ لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، مكتبة دار الأقصى - الكويت.

٧٥٩ - مفردات ألفاظ القرآن؛ للحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ)، تحقيق صفوان عدنان داوودي، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ، دار القلم - دمشق.

٧٦٠ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم؛ لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦هـ)، حققه محيي الدين مستو، ويوسف بديوي، وأحمد السيد، ومحمود بزال، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن كثير - دمشق.

٧٦١ - المقاصد الحسنة، في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة؛ لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، صححه وعلق حواشيه عبدالله محمد الصديق، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٧٦٢ - المقتضب؛ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة.

٧٦٣ - المقتنى، في سرد الكنى؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

(ت٧٤٨هـ)، اعتنى به أيمن صالح شعبان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

* مقدمة ابن الصلاح = علوم الحديث؛ لابن الصلاح.

٧٦٤ - مقدمة الجرح والتعديل؛ لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧ هـ)، مع كتاب "الجرح والتعديل"، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.

٧٦٥ - المقصد العلي، في زوائد أبي يعلى الموصلي؛ لنورالدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٧٦٦ - المقنع في علوم الحديث؛ لسراج الدين عمر بن علي، المشهور بابن الملقِّن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار فواز للنشر بالأحساء - السعودية.

٧٦٧ - مكارم الأخلاق؛ لأبي بكر محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي (ت٣٢٧هـ)، تقديم وتحقيق أيمن عبدالجبار البحيري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الآفاق العربية - القاهرة.

٧٦٨ - مكارم الأخلاق؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق فاروق حمادة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية - الرياض.

٧٦٩ - مكارم الأخلاق؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان (ت٢٨١هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه بشير محمد عيون، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، مكتبة دار البيان - دمشق.

٧٧٠ - مكايد الشيطان؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان (ت٢٨١هـ)، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، طبعة ١٩٩١م، دار مكتبة القرآن - القاهرة.

٧٧١ - من عاش بعد الموت؛ لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن

سفيان (ت٢٨١هـ)، حققه وعلق عليه أبو معاذ أيمن بن عارف الدمشقي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، مكتبة السنة - القاهرة.

٧٧٢ - من فضائل سورة الإخلاص وما لقارئها؛ لأبي محمد الحسن بن محمد البغدادي الخلال (ت٤٣٩هـ)، تحقيق محمد بن رزق بن طرهوني، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة لينة - القاهرة.

٧٧٣ - من كلام أبي زكريا يحيى بن معين؛ رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي (ت٢٨٤هـ)، تحقيق الدكتور أحمد بن محمد نور سيف، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.

٧٧٤ - المنار المنيف، في الصحيح والضعيف؛ لابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، حققه وخرج نصوصه عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

٧٧٥ - المنتخب من العلل للخلال؛ لعبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، تحقيق وتعليق طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض.

٧٧٦ - المنتخب من مسند عبد بن حميد؛ لأبي محمد عبد بن حميد الكشي (ت٢٤٩هـ)، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، عالم الكتب - بيروت.

٧٧٧ - المنتظم، في تاريخ الملوك والأمم؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

* المنتقى؛ لابن الجارود، أبي محمد عبدالله بن علي (ت٣٠٧هـ) = غوث المكدود.

٧٧٨ - المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق للخرائطي؛ لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي الأصبهاني (ت٥٧٦هـ)، تحقيق محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير، طبعة

١٩٨٦م، دار الفكر - دمشق.
٧٧٩ - المنهل الروي، في مختصر علوم الحديث النبوي؛ لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق الدكتور محيي الدين عبدالرحمن رمضان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، دار الفكر - دمشق.
٧٨٠ - منهاج المحدثين، وسبيل الطالبين، في شرح صحيح الإمام مسلم؛ لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، مكتبة دار الفيحاء - دمشق.
٧٨١ - موارد الظمآن، إلى زوائد ابن حبان؛ لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق محمد عبدالرزاق حمزة، دار الكتب العلمية - بيروت.
٧٨٢ - موافقة الخُبْر الخَبَر، في تخريج أحاديث المختصر؛ لعلي بن أحمد بن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، وصبحي السيد جاسم السامرائي، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.
٧٨٣ - المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية؛ لإبراهيم بن محمد الشافعي الباجوري (ت١٢٧٧هـ) مطبوع بحاشية الشمائل المحمدية، اعتنى به محمد عوَّامة.
٧٨٤ - موضح أوهام الجمع والتفريق؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني، طبعة ١٣٧٨هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.
٧٨٥ - الموضوعات؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، حقق نصوصه وعلق عليه نور الدين بن شكري جيلار، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة أضواء السلف - الرياض.
٧٨٦ - الموطأ؛ لأبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب - بيروت.
٧٨٧ - الموطأ؛ لأبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ)، رواية عبدالله بن مسلمة القعنبي، تحقيق عبدالمجيد تركي، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٧٨٨ - الموطأ؛ لأبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ)، رواية عبدالرحمن بن القاسم، تحقيق محمد بن علوي المالكي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الشروق - جدة.
٧٨٩ - الموطأ؛ لأبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ)، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار القلم - بيروت.
٧٩٠ - الموطأ؛ لأبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ)، رواية سويد بن سعيد الحدثاني، تحقيق عبدالمجيد تركي، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
٧٩١ - الموطأ؛ لأبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ)، رواية أبي مصعب الزهري، حققه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٧٩٢ - الموطأ، (قطعة منه)؛ لأبي محمد عبدالله بن وَهْب بن مسلم القرشي (ت١٩٧هـ)، تحقيق الدكتور هشام بن إسماعيل الصيني، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.
٧٩٣ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق علي بن محمد البجاوي، مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ، دار المعرفة - بيروت.
٧٩٤ - ناسخ الحديث ومنسوخه؛ لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، حققه وخرج أحاديثه سمير الزهيري، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مكتبة المنار - الأردن.
* الناسخ والمنسوخ؛ لابن الجوزي = نواسخ القرآن.
٧٩٥ - الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز؛ لأبي عبيدٍ القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، دراسة وتحقيق محمد بن صالح المديفر، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد - الرياض.
٧٩٦ - الناسخ والمنسوخ؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق

الدكتور محمد عبدالسلام محمد، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مكتبة الفلاح - الكويت.

٧٩٧ - نتائج الأفكار؛ لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار ابن كثير - دمشق.

٧٩٨ - النحو الوافي؛ لعباس حسن (١٣٩٨هـ)، الطبعة الرابعة عشرة، دار المعارف - القاهرة.

٧٩٩ - نخبة الفكر؛ لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق علي بن حسن الحلبي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.

٨٠٠ - نزهة السامعين، في رواية الصحابة عن التابعين؛ لشهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض.

٨٠١ - النزول؛ لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٨٠٢ - نسخة وكيع عن الأعمش؛ للإمام وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (ت١٩٦هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، الدار السلفية - الكويت.

٨٠٣ - النشر، في القراءات العشر؛ لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، اعتنى به زكريا عميران، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٨٠٤ - نصب الراية، لتخريج أحاديث الهداية؛ لعبدالله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، تصحيح ومقابلة محمد عوَّامة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة الريّان - جدة، وبيروت.

٨٠٥ - نقض عثمان بن سعيد على المريسي؛ لعثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ)،

تحقيق وتعليق وتخريج منصور ابن عبدالعزيز السماري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، أضواء السلف - الرياض.
٨٠٦ - النكت الظراف؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تصحيح عبدالصمد شرف الدين، طبع بحاشية تحفة الأشراف للمِزي، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ، الدار القيمة - الهند.
٨٠٧ - النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق ودراسة ربيع بن هادي المدخلي، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ، دار الراية - الرياض.
٨٠٨ - النكت الوفيَّة، بشرح الألفية؛ لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ)، طبع بحاشية شرح الألفية لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، عالم الكتب - بيروت.
٨٠٩ - النهاية في غريب الحديث والأثر؛ لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٨١٠ - نوادر الأصول، في أحاديث الرسول ﷺ؛ لأبي عبدالله محمد بن علي بن الحسن الحكيم الترمذي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عميرة، طبعة ١٩٩٢م، دار الجيل - بيروت.
٨١١ - نواسخ القرآن؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمد أشرف علي الملباري، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة النبوية.
* نونية ابن القيم = الكافية الشافية.
٨١٢ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار؛ لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٥هـ)، مصورة دار الجيل ودار الفكر - بيروت.
٨١٣ - هدي الساري، مقدمة فتح الباري؛ لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، طبع مع فتح الباري، دار المعرفة - بيروت.
٨١٤ - همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
٨١٥ - الوابل الصيب، ورافع الكلم الطيب؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، اعتنى به حسن أحمد إسبر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن حزم - بيروت.
٨١٦ - الوافي بالوَفَيات؛ لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، حققه جماعة من المحققين، إشراف جمعية المستشرقين الألمانية، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، دار فرانز شتايز - ألمانيا.
٨١٧ - وصايا العلماء عند حضور الموت؛ لأبي سليمان محمد بن عبدالله بن أحمد ابن زبر الربعي، تحقيق صلاح محمد الخيمي، والشيخ عبدالقادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار ابن كثير - دمشق.
٨١٨ - وَفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان؛ لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، طبعة ١٣٨٨هـ، دار صادر - بيروت.
* الوقف والابتداء؛ لابن الأنباري = إيضاح الوقف والابتداء.
٨١٩ - اليواقيت والدرر، شرح نخبة الفكر؛ لمحمد بن عبدالرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، تحقيق أبي عبدالله ربيع بن محمد السعودي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

١٦ - فِهْرِسُ مَرَاجِعِ التحقيقِ المخطوطة

١ - أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني؛ لمحمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، دار الكتب المصرية (٦٩٧/ حديث)، وعنها جامعة الإمام (٨٠٩/ ف).

* الأفراد = أطراف الغرائب والأفراد.

٢ - الأفراد؛ لعبيد الله بن عمر بن شاهين (ت٤٤٠)، الظاهرية (١٠٩٢٨/ ب)، مصورة الجامعة الإسلامية.

٣ - أمالي الجرجاني؛ لمحمد بن إبراهيم بن جعفر الجرجاني (ت٤٠٨هـ)، مخطوط الظاهرية (مجموع ٧٤/ ١٠٥/ أ-١٩٨/ ب).

٤ - أمالي المحاملي؛ لأبي عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت٣٣٠هـ)، رواية أبي عمر بن مهدي مخطوط الظاهرية (٣٧٦).

٥ - البدر المنير؛ لأبي حفص عمر بن علي، المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، مصورة الجامعة الإسلامية برقم (٢٥٨٢-٢٥٨٧) عن نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.

* تفسير الثعلبي = الكشف والبيان.

٦ - جزء ابن فيل؛ لأبي طاهر الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فيل البالسي (ت٣١٩هـ)، مصورة عن نسخة الظاهرية.

٧ - جزء من حديث عفان بن مسلم أبي عثمان الباهلي الصفار، مصورة عن نسخة الظاهرية.

٨ - زهر الفردوس؛ لشهردار بن شيرويه بن شهردار الديلمي (ت٥٥٨هـ)، مصورة دار الكتب المصرية رقم(٨٨٧/ ف)، ورقم (٦٨٤٦/ ف).

٩ - سؤالات البرقاني للدارقطني، نسخة مصورة عن نسخة ضمن مجموع في مكتبة أحمد الثالث (برقم ٦٢٤).

١٠ - السنن؛ لسعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)، نسخة مصورة عن مكتبة الشيخ محمد ابن سعود الصبيحي.

١١ - شرح العلل؛ لابن عبدالهادي، المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية.

١٢ - صحيح ابن خزيمة، نسخة مكتبة أحمد الثالث بإستانبول برقم (٣٤٨)، وعنها جامعة الإمام برقم (٨٨٢٦/ ف).

١٣ - عشرة مجالس من أمالي أبي القاسم عبدالرحمن بن عبيد الله الحربي الحرفي (ت٤٢٣هـ)، مصورة عن نسخة الظاهرية برقم (١٠٩٢٨/ ن).

١٤ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، نسخة مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة في دار الكتب المصرية في القاهرة برقم(٣٩٤) حديث.

١٥ - الفوائد؛ لجعفر بن محمد بن نصير الخلدي، الظاهرية (مجموع ٤٥).

١٦ - الكامل في ضعفاء الرجال؛ لابن عدي عبدالله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، مصور عن نسخة مكتبة أحمد الثالث بإستانبول بتركيا - رقم (٢٩٤٣)، ومنه نسخة مصورة بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام تحت رقم (٨٧٤/ ف).

١٧ - الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، نسخة المكتبة المحمودية بمكتبة المدينة النبوية العامة رقم (٩٨ تفسير).

١٨ - مسند البزار، مصورة كوبريلي في تركيا برقم (٤٢٦)، ونسخة مصورة عن النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة برقم (٩٢٤)(٩٠٢٥).

١٩ - المصنف، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ) نسخة مكتبة طوب قبوسراي بإستانبول رقم (٣٣٣).

٢٠ - معرفة الصحابة؛ لأبي نعيم، مصورة الجامعة الإسلامية برقم (٢٧٥٨،٢٧٥٩)، وأصلها في مكتبة أحمد الثالث برقم (١/ ٤٩٧).

٢١ - نسخة أبي حفص الحدثي، أصل هذه النسخة في الظاهرية، ولها صورة في جامعة الإمام، ولها نسخة أخرى في الظاهرية، وعنها مصورة في الجامعة الإسلامية رقم (٩٨٢).

١٧ - فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

فِهْرِسُ الْمُقَدِّمَةِ

الموضـــوع رقم الصفحة

فِهْرِسُ مَوْضُوعَاتِ الْمُجَلَّدِ الْأَوَّلِ



فِهْرِسُ مَوْضُوعَاتِ المُجَلَّدِ الثَّانِي

الموضـــوع رقم الصفحة



فِهْرِسُ مَوْضُوعَاتِ المُجَلَّدِ الثَّالِثِ

الموضـــوع رقم الصفحة



فِهْرِسُ مَوْضُوعَاتِ المُجَلَّدِ الرَّابِعِ

الموضـــوع رقم الصفحة

فِهْرِسُ مَوْضُوعَاتِ المُجَلَّدِ السَّادِسِ

الموضـــوع — رقم الصفحة



فِهْرِسُ مَوْضُوعَاتِ المُجَلَّدِ الخَامِسِ

الموضـــوع رقم الصفحة



مطابع الحميضي هاتف: ٤٥٨١٠٠٠ فاكس: ٤٥٩٣٧١٧